فتوح الغيب

في الكشف عن قناع الريب

وهو حاشية الطيبي على الكشاف

للإمام شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي

المتوفى سنة ٧٤٣ هـ رحمه الله تعالى

المشرف العام على الإخراج العلمي للكتاب

الدكتور محمد عبد الرحيم سلطان العلماء

جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم

جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم

حكومة دبي

GOVERNMENT OF DUBAI

فتوح الغيب

وحدة البحوث والدراسات

فتوح الغيب

في الكشف عن قناع الريب

وهو حاشية الطيبي على الكشاف

للإمام شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي

المتوفى سنة ٧٤٣هـ رحمه الله تعالى

الجزء الأول

مقدمات التحقيق وتفسير الفاتحة

مقدمة التحقيق

إياد أحمد الغوج

القسم الدراسي

د. جميل بني عطا

المشرف العام على الإخراج العلمي للكتاب

الدكتور محمد عبد الرحيم سلطان العلماء

جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم

بسم الله الرحمن الرحيم

قالوا في كتاب الكشّاف

الكشّاف كتابٌ عظيمٌ في بابه، ومُصَنِّفه إمامٌ في فنّه.

الإمام تاج الدين السُّبكيّ

من التفسير ما يرجعُ إلى اللسانِ من معرفةِ اللغةِ والإعراب والبلاغة في تأديةِ المعنى بحسبِ المقاصِد والأساليب... ومِن أحسَنِ ما اشتمل عليه هذا الفَنُّ من التفاسير كتابُ الكشّاف للزمخشريِّ من أهل خَوارزم العراق.

العلّامة ابن خَلدون

الكشّافُ هو الكافلُ في هذا الفَنّ، اشتُهر في الآفاق، واعتنىٰ الأئمة المحقّقون بالكتابة عليه.

الحافظ السيوطيّ

قالوا في حاشيةِ الطِّيبيّ

وصلَ إليـنا في هذه العصور تأليـفٌ لبعض العراقيّـين، وهو شرَفُ الدين الطِّـيبيّ، من أهل توريز من عراق العَجَم، شرَحَ فيه كتابَ الزمخشريّ، وتتبّع ألفاظَه، وتعرَّضَ لمذاهبه في الاعتزال بأدلةٍ تزيّفُها، وتبيِّن أنّ البلاغةَ إنما تقعُ في الآية على ما يَراه أهلُ السُّنة، لا على ما يراه المعتزلة، فأحسَنَ في ذلك ما شاء، معَ إمتاعِه في سائر فنون البلاغة، وفوقَ كلِّ ذي عِلم عَليم.

العلامة ابنُ خَلدُون

شرَحَ الكشّافَ شرحًا كبيرًا، وأجابَ عمّـا خالَفَ مذهَبَ السُّنة أحسَنَ جواب، يَعرِفُ فضلَه مَن طالعَه.

الحافظُ ابن حَجَر

حاشية الطِّيبيّ على الكشّافِ هي أنفَسُ حواشِيهِ على الإطلاق، معَ ما فيها مِن الكلام على الأحاديثِ في بعض الحالاتِ إذا اقتضى الحالُ ذلك على طريقةِ المحدِّثين، ممّا يدلُّ على ارتفاع طبقتِه في علمَي المعقولِ والمنقول.

القاضي الشوكانيّ

كلمة
المشرف العام على الإخراج العلمي للكتاب

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد، خاتم النبيين وإمام المرسلين، وخير خلق الله أجمعين، ورحمة الله للعالمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد،

فإن القرآن الكريم هو الرسالة الخاتمة، والمعجزة الخالدة، أنزله الله سبحانه على قلب رسوله وحبيبه محمد ﷺ، فسطعت أنوار معرفته، وتجلت أسرار إعجازه، وأخذت روعة بيانه بالألباب، وأسرت القلوب والأفئدة، وتحدّى الأولين والآخرين من الثقلين أن يأتوا بمثله، فقال: ﴿ قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴾ [الإسراء: ٨٨]، وأدرك المخاطبون أنهم أمام بيان معجز، فأذعن الإنس والجن بأنه كلام الله جلَّ شأنُه، ونطق لسان العدوّ اللدود له بأنّ «له لحلاوة، وإنّ عليه لطلاوة، وإنّ أعلاه لمثمر، وإنّ أسفله لمغدق، وإنه لَيعلو ولا يعلى عليه، وما يقول هذا بشر»، مصداقًا لقوله تعالى: ﴿ لَوْ أَنزَلْنَا هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ عَلَىٰ جَبَلٍ لَّرَأَيْتَهُۥ خَٰشِعًا مُّتَصَدِّعًا مِّنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ ۚ وَتِلْكَ ٱلْأَمْثَٰلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [الحشر: ٢١]، ولا غَرْوَ، فإنه حبل الله المتين، والنور المبين، والصراط المستقيم، والحجة الباقية إلى يوم الدين، لا يشبع منه العلماء، ولا تنقضي عجائبه، وقد

تكفّل الله سبحانه بحفظه، وصانه أن تصل إليه يد التحريف والتبديل، فقال: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾[الحجر: ٩].

ومنذ أن أنزل القرآن على الرسول الكريم ﷺ، صار شغل الأمة الشاغل، تلاوةً وتعبُّدًا، وتعلمًا وتعليمًا، وحفظًا، وعملًا، وتدبرًا وتزكية، وأفرغوا في تفسير نصوصه وتحليل خطابه والكشف عن كنوزه كلَّ طاقاتهم، فتحقق للقرآن الكريم من العناية والحفاوة ما لم يتحقق قطُّ لكتاب سماويٍّ أو أرضي، ولن يتحقق ذلك لغيره أبدًا، وهيأ الله تعالىٰ لكتابه الكريم أقوامًا من شعوب وقبائل شتى، عربًا وعجمًا، يتسابقون ويتنافسون في خدمته، والذود عنه، فخرجوا بأنواع شتى من أصناف التفسير والتحليل، وكثرت مؤلفاتُ أهل العلم في تفسير الكتاب العزيز، فمنها ما عُني بلغته وإعرابه، ومنها ما عُني بالمروِيّ المأثور في تفسيره، ومنها ما عُني باستخراج الأحكام الفقهية منه، ومنها ما عُني ببلاغته وأساليبه. ومن الذين عُنُوا بذلك أعظم عناية الإمامُ الزمخشري، فقد نحى في التفسير منحًى بلاغيًا، لإبراز روائع القرآن البيانية، وأسلوبه الساحر المعجِز، فحاز في هذا المضمار قصَبَ السبق، وصار «كشّافه» موردًا نهل منه كل من رام الوقوف على أسلوب القرآن وبيانه، وجمال نظمه، وفنون تعبيره.

أقبل أبو القاسم الزمخشري على تفسير القرآن في أواخر سنة **٥٢٥هـ**، وقد عَرف الناس مقامَه فلقّبوه بـ(العلامة)، وكان قد سافر من بلاده (خوارزم)، فاستقر بمكة المكرَّمة، ولذلك لُقّب (جار الله)، وهنالك انقطع لتفسير القرآن، فألف تفسيره الذي سماه «الكشّاف عن حقائق التنزيل، وعيون الأقاويل في وجوه التأويل»، على طريقةٍ علميةٍ مبناها: تحليل التركيب، وبيان خصائصه، واعتبار إعجازه على المنهج الذي مهده الشيخ عبد القاهر في «دلائل الإعجاز»، وقد أتى في تفسيره حقًّا من مظاهر البراعة،

وآيات العلم الواسع، والذوق الراسخ، والقلم المتمرِّس ما زاده إعجابًا به بعد انتهائه، وأصبح كتابه عمدة الناس على اختلافهم، يرجعون إليه على أنه نسيج وحده في طريقته البلاغية الإعجازية، وفي غوصه على دقائق المعاني وحسن إبرازه على طريقة علمية سائغة بتحليل التركيب وإبراز خصائصه واعتباراته(١).

وكانت البلاغة القرآنية قد أخذت بلب (جار الله)، وسيطرت على قلبه وعقله، ومما رشح عن مداد يراعه من التعبيراتِ قوله: «ولله درُّ أمر التنزيل وإحاطته بفنون البلاغة وشُعَبها، لا تكاد تستغرب منها فنًّا إلا عثرت عليه فيه على أقوم مناهجه، وأسدِّ مدارجه»، وقال في موضع آخر: «ولا ترى أحسن ولا ألطف ولا أحزَّ للمفاصل من كنايات القرآن وآدابه»، وقال: «وأسرار التنزيل ورموزه في كل باب بالغة من اللطف والخفاء حدًّا يدق عن تفطّن العالم، ويزل عن تبصره».

وقد شهد علماء أعلام بعظمة «الكشّاف»، وعلوِّ كعب صاحبه، فقال الإمام تاج الدين السُّبكيّ: «اعلم أنّ «الكشّاف» كتابٌ عظيمٌ في بابه، ومُصَنِّفه إمامٌ في فنّه»(٢). وقال والدُه شيخ الإسلام تقيُّ الدين السبكيّ عن «الكشّاف»: «ولي فيه غرامٌ لما اشتمل عليه من الفوائد والفضائل التي لم يُسبَق إليها، والنكت والدقائق التي بَعُدَ الحصول عليها»(٣).

وقال الإمام السيوطي رحمه الله مبيِّنًا قدرَ «الكشّاف»، وما له وما عليه، واصفًا مدى عناية أهل العلم به: «ولـمّا كان كتابُ «الكشّاف» هو الكافلَ في هذا الفَنّ؛ اشتُهر

---

(١) ينظر: «التفسير ورجاله»، للطاهر ابن عاشور ص٦٣-٦٦.

(٢) «معيد النعم ومبيد النقم» ص٦٦.

(٣) نقله عنه السيوطيّ في «تحفة الأديب في نُحاة مغني اللبيب» (١: ٤٠٠).

في الآفاق، واعتنىٰ الأئمة المحقّقون بالكتابة عليه، فمِن مُمَيِّزٍ لاعتزالٍ حادَ فيه عن صوبِ الصواب، ومن مناقشٍ له فيما أتىٰ به من وجوهِ الإعراب، ومن مُحَشٍّ وَضَّح ونَقَّح واستشكلَ وأجاب، ومِن مُخَرِّجٍ لأحاديثه عزا وأسند، وصحَّح وانتقد، ومِن مُختَصِرٍ لخَّص وأوجَز»[1].

غير أنّ العلامة (جار الله) الزمخشريّ، رحمه الله وغفر له، قد نحىٰ في تفسيره منحىٰ الاعتزال، فكان لزامًا على أهل السنة تبيين الحق، وتقويم الاعوجاج، وردُّ الكشاف إلى جادة الصواب، وطريق السواد الأعظم من الأمة، فكان أول من تصدّى لاعتزالياته الإمامُ ناصر الدين ابن المنيِّر الإسكندري (ت ٦٨٣هـ)، فخر الديار المصرية[2] في كتابه «الانتصاف»، وانتصر لمذهب أهل السنة والجماعة، غير أنه لم يستوعب جميع ما في «الكشّاف» من مسائل الاعتزال.

فانبرى له الإمام المحقق شرف الدين الطيبي (ت٧٤٣هـ)، الذي قال عنه الحافظ ابن حجر العسقلاني إنه كان «آيةً في استخراج الدقائق من القرآن والسنة»[3]، فبين ما في «الكشّاف» من الاعتزاليات، وردّ عليها، مبينًا ما عليه أهل السنة والجماعة من أمور الاعتقاد، وكشف عن مكنونات الألفاظ موضحًا بالدليل القاطع والبرهان الساطع أن وجه البلاغة القرآنية وإعجاز نظمه وروعة بيانه تتحقق باتباع طريقة أهل السنة والجماعة في فهمهم نصوصَ الصفات ومرادَ نص الكتاب الكريم في جميع الأمور التي اشتمل عليها الوحي المنزل.

---

(١) نـقله حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢: ١٤٧٧) عن مقدِّمة حاشية السيوطي علىٰ تفسير البيضاويّ.

(٢) قال فيه الإمام العز ابن عبد السلام: الديار المصرية تفخر برجلين في طرفيها: ابن دقيق العيد بقُوص، وابن المنير بالإسكندرية. «طبقات المفسرين» للداوودي (١: ٩٠).

(٣) «الدرر الكامنة» (٢: ١٥٦) تحقيق: جاد الحق.

فكان الإمام شـرَفُ الدين الطيبي في مقدمة مَنْ عُـنُوا بالكشّاف من منطلق البحث البلاغي، وكتب حاشية على «الكشّاف» أسماها «**فتوح الغَيب في الكشف عن قناع الرَّيب**»، «وهيَ أجلّ حواشيه»[١]، وذكر في مقدِّمتها أنه رأى رؤيا مباركة إبان شروعه في الكتاب، قال: «رأيت ـ واللهُ الواهب ـ فيما يرى النائم، في أثناء الشروع أو قبيله أنه ﷺ ناولني قدحًا من اللبن، وأشار إليّ فأصبتُ منه، ثم ناولتُـهُ صلواتُ الله عليه وسلامه، فأصاب منه»، فوفقه الله في كتابه فيما رام، وسدّد رأيه ورميته فأصاب الحقّ، وأخرج من بين فرث الاعتزال ودم الانحراف لبنًا من صفاء العقيدة ونقائها سائغًا للشاربين، أثلج صدور العالِمين، ولهج بالثناء عليه ألسنة العارفين، قال الإمامُ أبو المواهب الشعرانيّ رحمه الله، مُـثْنيًا الثناء العاطر على «حاشية الطيبيّ» في كتابه «المنن الكبرى»: «أعظم حواشي الكشّاف حاشيةُ الطِّيبيّ، فإنه كان محدِّثًا صوفيًّا نحويًّا فقيهًا أصوليًّا، وقَلّ أن تجتمع هذه الصفات في عالم».

وقد أكبَّ العلماء على كتاب الإمام الطيبيّ هذا، واعتمد عليه كل من جاء بعده، وأكثروا النقل عنه، وعوّل عليه الـمحشّون على «الكشّاف» من بعده. وكان من عظيم إسهام الطيبيّ في البلاغة القرآنية أنه أثبتَ ببحوثه العالية «**أنّ البلاغةَ إنّما تَقَعُ في الآيةِ على ما يراهُ أهلُ السُّنّةِ لا علىٰ ما يراه المعتزلة، فأحسنَ في ذلك ما شاء، مع إمتاعهِ في سائرِ فنون البلاغة**» كما يقول العلّامة ابن خلدون[٢].

على أنه التزم الجانب العلمي القائم على الإنصاف في رده، وكان ديدنه إحقاق الحق، ومع أن الطيبي اطلع على «الانتصاف» غير أنه لم يتردد في الردِّ على ابن المنير إن

---

(١) «كشف الظنون» (٢: ١٤٧٨) نقلًا عن مقدمة السيوطي لحاشيته على البيضاوي.

(٢) «مقدّمة ابن خلدون» ص٤٨٨.

كان الحق بجانب الزمخشري، منتصرًا للحق ومنصفًا للزمخشري، وكان من أبرز الصفات المميزة للطيبي مع علميته وإنصافه؛ عفّةُ لسانه، وطهارة كلماته، في ردوده ومناقشاته، و«لم يأل جهدًا في إيراد مباديه المنتشرة من تبيين وجوه القراءات، وتصحيح الأحاديث والروايات، وتحقيق لغاته، وتدقيق نكاته، وبذل مجهوده في تقرير مسائله»[١] إلى جانب براعته في استخراج بيانه، وغوصه في العبارات، ووفرة موارده، وتنوع مصادره.

فصحّ العزم على خدمة هذا الكتاب الجليل، وشكّلت جائزة دُبيّ الدولية للقرآن الكريم لجنةً علميةً للقيام على ذلك، وأسندَتْ إلىٰ الأستاذ إياد أحمد الغوج تكوينَ الفريق العلميّ للتحقيق، وتنسيق أعماله، وحصْرَ نسخ الكتاب الخطّية من المكتبات المتناثرة في العالم، إلى أن عثَـرَ على نسخة نفيسة كاملة من الكتاب، هي أقدم النسخ المتوافرة، وفيها زياداتٌ ليست في بقية النسخ تدل على أنها مأخوذة من آخر نسخة للمؤلف، وهي محفوظة في المكتبة الوطنية في طهران، على نحو ما سترى وصفها في مقدمة التحقيق، **ولم يعتمد عليها أيٌّ من محققي الكتاب سابقًا.**

ومن منطلق رسالة جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم في نشر الثقافة القرآنية وتعميمها، يشرفها أن تسهم في خدمة كتاب الله العزيز، وتقدِّم اليومَ إلى المكتبة الإسلامية في «سلسلة الدراسات القرآنية» هذا الكتاب الجليل «فتوح الغَيب في الكشف عن قناع الرَّيب» للإمام شرَف الدين الطِّيبيّ، الذي طال انتظار العلماء له، وأذن الله أن يُنْفَضَ غبار الخزائن عنه، ويوضع بين أيدي العلماء، وبذلك فليفرحوا، وانتدَبَت الجائزة لتحقيقه وتدقيقه نُخبةً من أجلّة العلماء والباحثين، وأشرفت على تحقيقه وإخراجه لأكثر من عامين، حتى تمّ بحمد الله تعالى في هذه الحُلة القشيبة والخدمة العلمية المميزة.

---

(١) «كشف الظنون» (٢: ١٤٧٨).

راجين المولى عزّ وجلّ أن يجعل هذا الكتابَ الجليل ـ الذي يشكّل لبنةً مهمةً في المكتبة القرآنية ـ وغيرَه من إنجازات الجائزة، صدقةً جاريةً في صحيفة أعمال **صاحب السموّ الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس دولة الإمارات العربيّة المتّحدة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي، راعي الجائزة** الذي أنشأها لتكون منار خير تنشر ما تجود به القرائح في حقل الدراسات القرآنية، وتخدم القرآن الكريم بسبل شتى، فجزاه الله عن القرآن وأهله خيرَ الجزاء.

ورغبةً في إسناد الفضل إلى أهله، فإنّ وحدة البحوث والدراسات في الجائزة تتقدّم بالشكر والتقدير إلى رئيس اللجنة المنظّمة للجائزة سعادة المستشار إبراهيم محمد بوملحه، مستشار صاحب السموّ حاكم دبي للشؤون الثقافية والإنسانية، الذي ما فتئ يشجّع نشر الكتب العلمية القيمة في إطار رسالة الجائزة في خدمة كتاب الله الكريم وسنة رسوله العظيم ﷺ.

والشكر موصول للأساتذة الفضلاء والسادة العلماء الذين قاموا بفحص هذا الكتاب وتدقيقه، وتعنَّوا في قراءته كلمة كلمة، وأَثْروا الكتاب بملحوظاتهم العلمية النيرة، وهم أصحاب الفضيلة الأساتذة: الدكتور أحمد حسن فرحات، والدكتور عيادة أيوب الكبيسي، والدكتور عبد القادر عبد الرحمن السعدي، والدكتور عبد الحكيم محمد الأنيس، والدكتور أحمد خالد شكري، والدكتور محمد رفعت أحمد زنجير، فجزاهم الله الجزاء الأوفى.

والشكر ـ أيضًا ـ موصول للأستاذ محمد الأمين السملالي الذي صحح الكتاب تصحيحًا أخيرًا، فجزاه الله خير الجزاء.

وكذلك تقدِّم الجائزة أجزلَ الشكر وأوفرَه للأستاذ إياد الغوج منسِّق الفريق العلميّ، لما بذله من جهد، وما أنفقه من وقت، وما تحمّله من عناءٍ في سبيل الحصول على المخطوطات من دول شتى، ومتابعة الباحثين والمحقِّقين والمصحِّحين، فجزاه الله خيرَ الجزاء، وجعلَ ذلك في ميزان حسَناته، وكذلك جميلُ الشكر وجزيلُه للعاملين في مؤسَّسة (أرْوقة للدراسات) الذين لولا جهودهم المخلِصة لما خرج الكتاب على هذا النحو الذي يسرُّ الناظرين، فجزاهم الله جميعًا خيرَ الجزاء.

ولا يفوت الجائزة ـ أيضًا ـ أن تزجيَ أجزلَ الشكر إلى (**مصرف أبوظبي الإسلامي**)، لإسهامه في طباعة هذا الكتاب النافع، رغبةً منه في نشر الثقافة القرآنية، وخدمةً لكتاب الله تعالى، وما أجمل أن تتّجه المؤسّسات المالية لخدمة كتاب الله تعالى، ودعم المعرفة النيّرة، والثقافة المتميّزة، ففي مثل هذا فليتنافس المتنافسون.

﴿وَقُلِ ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ وَرَسُولُهُۥ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ﴾ [التوبة: ١٠٥].

وصلّى الله وسلّم على سيّدنا محمّد وعلى آله وصحبه أجمعين، والحمدُ لله رب العالمين الذي بنعمته تتم الصالحات.

الدّكتور مُحمّد عَبد الرّحيم سُلطان العُلماء
رَئيس وَحدة البُحوث وَالدّراسَات
جَائِزة دُبَي الدّولية للقرآن الكَريم

حاشية الطيبيِّ على الكشّاف
فتحٌ ربانيٌّ في البلاغة القرآنية والإعجاز البلاغيّ

تقديمٌ بقلم
أ. د. محمد رفعت أحمد زنجير
أستاذ البلاغة والنقد
عضو الأمانة العامة لكرسي الإعجاز القرآني
في جامعة عَجْمان للعلوم والتكنولوجيا

الحمد لله رب الأرباب، ومنزل الكتاب، ومجري السحاب، وقاهر الأحزاب، بعث نبيه سيدنا محمدًا ﷺ ليقود البشـرية إلى طريق الصواب، وآتاه الحكمة وفصل الخطاب، وحباه بتأييد الآل والأصحاب، وجعل معجزته العظمى كتابًا يحار في جماله وجلاله أولو الألباب.

والصلاة والسلام على من أرسله الله رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين، وعلى من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، اللهم ارزقنا حبهم، واحشرنا معهم في جنان النعيم، إنك أنت أكرم الأكرمين، وأرحم الراحمين.

وبعد،

فإن القرآن الكريم أساس الشريعة، ودستور الأمة، ومنهج الحضارة، ونبع الحياة، وصفوة البيان، وقد يسر الله تعالى بفضله وكرمه لهذا الكتاب من يخدمه من العلماء عبر

القرون الطويلة، حتى أصبحت الدراسات القرآنية مثل نجوم السماء في كثرتها وإشراقها، وسموها وهديـها، وهي منهل لشتى العلوم، وفي مقدمتها علوم اللغة العربية بعامة، والبلاغة على وجه الخصوص، وذلك لأن أهم ما أثرى علم البلاغة العربية عبر تاريخنا الطويل هو «القرآن الكريم»، إذ شغلت قضية الإعجاز أذهان فحول العلماء؛ فالتمسوها في كل اتـجاه، ويأتي في مقدمة الاتجاهات جميعًا أسلوب القرآن وبيانه وفصاحته التي بهرت العقول، وأعيت الفصحاء، وهزت المشاعر، وجردت من أعراب الصحراء جندًا للسماء، بعدما أيقنوا أنَّ هذا القرآن تعجز البشرية عن أن تقول مثله كعجزها عن أن تبث الحياة في الجمادات.

وقد هرع العلماء للبحث في وجوه الإعجاز بعامة، والإعجاز البياني على وجه الخصوص، فاقترن البحث بالإعجاز مع البحث البلاغي، وكان أول من تصدى لذلك الجاحظ (ت٢٥٥هـ) في كتبه، وبخاصة كتابيه: نظم القرآن، والبيان والتبيين، ثم تبعه العلمـاء بالبحث، وكان منهم: الباقلاني (ت٤٠٣هـ)، وعبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ)، والزمخشري (ت ٥٣٧هـ)، والسكاكي (ت ٦٢٦هـ)، ثم جاء الخطيب القزويني صاحب التلخيص(ت٧٣٩هـ)، ومعاصره الطيبي (ت٧٤٣هـ) وبعد ذلك جاء عصر الشروح والحواشي.

ولعل أبرز قمّتين من قمم البحث العلمي في تاريخنا، ممن جمعوا بين علمي البلاغة والإعجاز، وطبّقوا قواعد هذين العلمَين من خلال دراسة القرآن أولًا والحديث ثانيًا، وأحرزا قصب السبق في ميدان البحث والتجديد في علوم الكتاب العزيز، وفق منهجية علمية محكمة ومتوازنة، هما هذان العَلَمان:

الإمام جار الله الزمخشري صاحب تفسير الكشّاف، الذي طبّق قواعد البلاغة

التي ذكرها عبد القاهر من خلال تفسيره لآيات القرآن، ونَـهَج نَـهْج عبد القاهر في التحليل والتذوّق للنصوص، وكانت له وقفات شهد له ببراعته فيها الراسخون من أولي العلم رحمهم الله تعالى.

والإمام الطيبي الذي برع في احتذاء الزمخشري، وربما تفوق عليه أحيانًا، حيث كتب أنـفَسَ حاشية على الكشّاف، وكانت بلاغته تقوم على التذوّق والتحليل، مع التزامه بمدرسة التقعيد والتنظيم التي تبلورت على يد السكاكي والخطيب من بعده، فمن هو الإمام الطيبي؟

إنه الإمام الحسين بن عبد الله بن محمد، شرف الدين الطيبي، من علماء التفسير والحديث والبيان[1]. كانت وفاته سنة (٧٤٣هـ = ١٣٤٢م). وهو من بلدة تبـريز، ويعد أحد أعلام عصره علمًا وعملًا، قال عنه الحافظ ابن حجر: «قرأت بخط بعض الفضلاء: كان ذا ثروةٍ من الإرث والتجارة، فلم يزل ينفق ذلك في وجوه الخيرات إلى أن كان في آخر عمره فقيرًا، قال: وكان كريمًا متواضعًا، حسن المعتقد، شديدَ الردّ على الفلاسفة والمبتدعة، مظهرًا فضائحهم، مع استيلائهم في بلاد المسلمين حينئذ، شديدَ الحب لله ورسوله...».

---

(١) ترجمته في: الدرر الكامنة لابن حجر (٢/ ١٥٦) تحقيق محمد جاد الحق، دار الكتب الحديثة، الطبعة الثانية، ١٣٨٥ هـ وبغية الوعاة للسيوطي (١/ ٥٢٢) الطبعة الأولى، ١٣٨٤ هـ، وهدية العارفيـن للبغدادي (٥/ ٢٨٥) دار الفكر، ١٤٠٢ هـ والبدر الطالع للشـوكاني (١/ ٢٩٩) مطبعة السعادة، الطبعة الأولى، ١٣٤٨هـ، وشذرات الذهب لابن العماد (٦/ ١٣٧) المكتب التجاري، بيروت. والأعلام، للزركلي، (٢/ ٢٥٦). وقد ترجمت له في كتاب بعنوان: (الإمام الطيبي، الإمام في التفسير والحديث والبلاغة العربية ـ حياته وجهوده العلمية) نشر بماليزيا، ١٩٩٨م.

شارك الطيبي في علوم: التفسير والحديث والبلاغة والحساب وغير ذلك، وقد أوتي موهبة فائقة في تحليل النصوص، وذوقًا سليمًا رائعًا، حتى وصفه الحافظ ابن حجر بأنه كان: «مقبلًا على نشر العلم، آيةً في استخراج الدقائق من القرآن والسنن، شرح الكشاف شرحًا كبيرًا، وأجاب عما خالف مذهب السنة أحسن جواب، يعرف فضله من طالعه».

وقد صنف الطيبي في المعاني والبيان كتابه «التبيان»، وشرحه في كتاب سماه: «حدائق البيان في شرح التبيان»، ولم يطبع بعد.

وللطيبي كتاب اسمه «الكاشف عن حقائق السنن»، وهو شرح لكتاب مشكاة المصابيح الذي ألفه الخطيب التبريزي، وفق قواعد البلاغة العربية، فهو بهذا يكون قد خدم السنة كما خدم القرآن من قبل عندما ألف حاشيته على الكشاف.

قيمة حاشيته على الكشاف:

للطيبي حاشية على تفسير الكشاف للزمخشري، سماها: «فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب»، وهذه الحاشية عدها ابن خلدون شرحًا، وعدها حاجي خليفة حاشية، وأيًا كانت التسمية، فهي تعد بحق أفضل الحواشي والشروح التي كتبت على الكشاف قاطبة، كما صرّح بذلك عددٌ من العلماء، من ذلك قول حاجي خليفة عنها في حديثه عن حواشي الكشاف: «وهي أجلّ حواشيه، في ستة مجلدات ضخمات»[١].

ولعل مما يميز هذه الحاشية أنها جاءت تيمنًا برؤية كريمة للنبي المصطفى

---

(١) كشف الظنون (٢/ ١٤٧٨).

صلوات الله وسلامه عليه، فقد ذكر حاجي خليفة أن الطيبي قال في مقدمة حاشيته: «رأيتُ النبي ﷺ قبيل الشروع، أنه ناولني قدحًا من اللبن، وأشار إليَّ فأصبتُ منه، ثم ناولته عليه الصلاة والسلام فأصاب منه».

وإذا كان الزمخشري قد حرص على توجيه الآيات بما يوافق مذهب المعتزلة، مستخدمًا مقدرته البلاغية، حتى عاب عليه العلماء ذلك، **فإن الطيبي قد حرص على توجيه البلاغة في تفسير الآيات بما يتوافق مع اعتقاد أهل السنة**، وقد نجح في ذلك، ونال ثناء ابن خلدون وغيره من العلماء، وهذه أعظم خدمة أسداها الطيبي لكتاب الله العظيم، وهنا تكمن أهمية جهوده البلاغية التي استحقت ثناء ابن خلدون، والذي كان قد أثنى أولًا على الكشّاف بصورة عامة، وأخذ على الزمخشري تأييده للاعتزال، ثم ذكر الطيبي بعد ذلك، ورأى في منهجه أكثر علمية وسلامة في الدين مع إجادته وإمتاعه في فنون البلاغة، يقول رحمه الله تعالى: «ومن أحسن ما اشتمل عليه هذا الفن من التفاسير ـ يقصد التفاسير اللغوية ـ كتاب الكشّاف للزمخشري، من أهل خوارزم العراق، إلا أن مؤلفه من أهل الاعتزال في العقائد، فيأتي بالحجاج على مذاهبهم الفاسدة، حيث تعرض له في آي القرآن من طرق البلاغة، فصار بذلك للمحققين من أهل السنة انحرافٌ عنه، وتحذيرٌ للجمهور من مكامنه، مع إقرارهم برسوخ قدمه فيما يتعلق باللسان والبلاغة، وإذا كان الناظر فيه واقفًا مع ذلك على المذاهب السنية، محسنًا للحجاج عنها، فلا جرم أنه مأمون من غوائله، فلتغتنم مطالعته، لغرابة فنونه في اللسان، ولقد وصل إلينا في هذه العصور تأليف لبعض العراقيين، وهو شرف الدين الطِّيبي من أهل توريز من عراق العجم، شرح فيه كتاب الزمخشري هذا، وتتبع ألفاظه، وتعرض لمذاهبه في الاعتزال بأدلة تزيفها، وبيَّنَ أن البلاغة إنما تقع في الآية على ما يراه أهل السنة، لا على

ما يراه المعتزلة، فأحسن في ذلك ما شاء، مع إمتاعه في سائر فنون البلاغة، وفوق كل ذي علم عليم»[١].

قيمة طباعة هذا العمل ونشره:

يعتبر هذا العمل (حاشية الطيبي على الكشاف) فتحًا ربانيًا في البلاغة القرآنية والإعجاز البلاغي، وكنت أشعر بالحزن والإحباط لعدم نشر هذا العمل العظيم، رغم أن دراساتٍ أكاديميةً وتحقيقاتٍ علميةً تمت له أو لأجزاء منه على يد بعض الفضلاء في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وكذلك في جامعة الأزهر الشريف، وكنت أتمنى أن ألقاه مطبوعًا يومًا ما، لأشتريه بأي ثمن كان! فقد عرفت قيمة هذا الإمام العظيم حين عشت مع كتابه: (الكاشف عن حقائق السنن)، فدرست ما فيه من فنون البيان كرسالة علمية لنيل درجة الماجستير في جامعة أم القرى بمكة المكرمة ابتداء من سنة ١٤٠٦هـ، وامتدت الدراسة أربع سنوات في مخطوطات الكتاب، حيث لم يكن قد طُبع آنذاك، وكان من ثمار دراستي أنني نوهت بهذا الإمام العظيم في كتاب خاص عنه أصدرته بعد ذلك، وكتبت مقالات عدة، في مجلات محترمة، أحث فيها على تحقيق ونشر تراث هذا الإمام العظيم.

وكان أن حقق الله تعالى لي ما تمنيت! فقد أبلغني الأخ الفاضل الأستاذ سيِّد أحمد نورائي منسِّق وحدة البحوث والدراسات بالجائزة حفظه الله، بأن جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم قد تبنت تحقيق ونشر حاشية الطيبي على الكشّاف، فأثلج صدري هذا النبأ، وسعدت أيما سعادة! وحمدت الله على هذه الفرحة، وتذكرت قول لبيد:

الحمـــدُ لله إذ لم يـــأتني أجـــلي ... حتى لبستُ من الإسلام سِرْبالا

---

(١) مقدمة ابن خلدون، ص (٤٤٠) دار القلم، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٩٧٤م.

فقلتُ في السياق ذاته:

الحمـــدُ لله إذ لم يـــأتني أجـــلي حتى رأيتُ (فتوحَ الغيب) قد طُـبعا
أكــرمْ بحاشـيـةٍ حروفهـا ذهَـبٌ كـــأنَّ قارئهـــا في جنـــةٍ رَتَعـــا
من خير ما كَتبتْ يراعُ مُبـدعنا الــ ـطيبيِّ مَنْ نورُه في الناسِ قد سَطَعا
رأى النبـيَّ قُبيـل البـدء ناولَـــهُ فنعمَ مَنْ قد رأى ونعـمَ مـا سَـمِعا
قد راح يكشفُ للكشّافِ غامضَـهُ ومبعدًا عنه مـا يسـتوجبُ الفَزَعـا
وقـد بـدا معجـزًا كتـابُ خالقنـا وفقًـــا لســنتنا ولـــيسَ مُبتـــدعا
من لؤلـؤ الفكـرِ والـرحمنُ سـدَّدهُ تسديدَ داود إذْ للسَّـردِ قـد صَـنَعا
ما ماتَ مَـن تـركَ الآثـارَ شـاهدةً تـروي فضـائلَه أَجْمِـلْ بـها وَضَـعا
فـأعظمنْ أجـرَهُ ربَّـاهُ يـا سَـنَدي ووفقنْ كلَّ مـن بـالعلمِ قـد بَرعـا
وأعـــلِ جـــائزةً بالخيرمُغرَمـــة وكـلَّ مَـن قـد دعـا لله أو خضـعا
ولتجعلِ الجنةَ الخضــراءَ موعـدَنا مع النبيِّ الذي بـالحقِّ قـد صَـدَعا

وفي الختام أسأل الله الرحمة والـمغفرة والثواب للإمامين الجليلين: الزمخشري والطيبي، وأن ينفع بعلمهما، كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، والقائمين عليها، وللإخوة الباحثين والمحققين لهذا الكتاب العظيم، وأستطيع أن أقول: لقد أهديتم الأمةَ الإسلاميةَ أجـلَّ كتابٍ في البلاغة القرآنية والإعجاز القرآني، وهو كتاب الموسم غير منازع، فهنيئًا لكم بهذا الإنجاز، سواء منكم من حقق وكتب، أو من طبع ونشر، أو من موَّل الطباعة... فجزى الله كل من كان سببًا في نشر هذا الكتاب كل خير، وأسأله أن يُظِلَّ الجميع بظله يوم لا ظل إلا ظله، وأن يكشف عن هذه الأمة كل غمة وكرب، وأن يوفقها للعمل بكتابه وسنة رسوله ﷺ،

وأن يوفق القائمين على جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم إلى مزيدٍ من العطاء العلمي المتميز في خدمة القرآن وعلومه، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

وكتبه

أ. د. محمد رفعت أحمد زنـجـير

أستاذ البلاغة والنقد

عضو الأمانة العامة لكرسي الإعجاز القرآني

في جامعة عجمان للعلوم والتكنولوجيا

عَجْمان ٢/٦/ ٢٠١٢

مقدمة التحقيق

بقلم

إياد أحمد الغوج

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدِّمة التحقيق

الحمدُ لله علىٰ جميلِ إحسانِه، ووافرِ فضله وامتنانِه، وأكملُ الصّلاةِ وأتمُّ التسليم علىٰ الرحمةِ المهْداة، والنعمةِ المسْداة، سيِّدِنا ونبيِّنا محمّد، وعلىٰ آله وصَحبه والتابعينَ لهم بإحسانٍ إلىٰ يوم الدِّين.

وبعدُ،

فإنّ من أجلِّ عمَل أهلِ الإسلام تدارسَ كتابِ الله العزيز، المعجِزِ لفظُه ومعناه، فلا تنقضي عجائبُه، ولا يَخلَقُ علىٰ كثرةِ الردّ، المتنزِّلِ بلسانٍ عربيٍّ مبين، القاهرِ الباهرِ ببيانِه الفَصْل، وبلاغتِه التي خَضَعَتْ لها رقابُ أربابِ الفصاحة، وأذعنَتْ لها أسماعٌ وأفئدةٌ فزَكَتْ وأُترِعَتْ مِن مَعِين اليقينِ والهداية.

وقد كانت لغةُ القرآن الكريم وبلاغتُه وأساليبُه محلَّ عناية أهل العلم منذُ الصدر الأوّل، ولم يَزَل دَرْسُهم لها في تعاقبٍ واتساع بالتوازي مع تدوين العلوم وتقعيد الفنون، ولا سيّما علومَ اللسان وفنونَ البلاغة، إلىٰ أنْ أسلَمَ ذلك التراثُ اللُّغَويُّ البلاغيُّ الثرُّ أزِمّتَه إلىٰ فارسٍ من أبرع فرسانه، هو العلّامة الأديبُ البلاغيُّ المفسِّر المتفنِّن جارُ الله محمودُ بنُ عمرَ الزمخشَرِيُّ الحنفيُّ المعتزليّ (ت ٥٣٨ هـ)، رحمةُ الله عليه، فأودَعَ خلاصةَ جهوده البلاغية في كتابه الفذّ «الكشّاف عن حقائق التنزيل»، الذي طارَ كلَّ مطار، ولم يزل قِبْلَةَ الدارسينَ للبلاغة القرآنية حتىٰ يوم الناس هذا.

وعلىٰ الرغم مما شَحَنَ به الزمخشريُّ كتابَه المذكور من مذاهب أهل الاعتزال، والغمزِ لمذهَب أهل السُّنة، إلّا أنّ ذلك لم يَصرِفْ عنه أعِنّـةَ الوارِدِين، العارفين بنفائس مكنوناته، متدَرِّعين لردِّ عادية اعتزاله بشروح جهابذة أهل السنة عليه علىٰ توالي الأدوار، فقد كانت تلك الشروحُ مَرهَمَ عِلَلِه، والواقياتِ من مواطن زَلَلِـه. وكان مِن أنفَسِها وأجَلِّها الحاشيةُ الحافلة التي كتبَها الإمامُ المحدِّثُ المفسِّرُ البلاغيُّ المحقّق شرَفُ الدين الحسينُ بنُ عبدِ الله الطِّيـبيُّ الشافعيّ (ت ٧٤٣ هـ)، الموصوفُ بأنه «آيـةٌ في استخراج الدقائـق من الكتاب والسُّـنَن»[١]، تغمّده الله بواسع رحمته، وقد وَسَمَ حاشيـتَه هذه بـ«فتوح الغَيب في الكشفِ عن قناع الرَّيب».

ولسانُ السابقين باسطٌ في الثناء علىٰ حاشيةِ الإمام الطِّيبيِّ هذه، وقد خَلَّدَ ابنُ خَلدُونَ ذكْرَها بقوله في «مقدِّمته» الشهيرة: «وصل إلينا في هذه العصورِ تأليفٌ لبعضِ العراقيِّـين، وهو شرَفُ الدين الطِّيبيّ من أهلِ توريز من عراقِ العجَم، شرَحَ فيها كتابَ الزمخشريِّ هذا، وتتبَّع ألفاظَه، وتعرّضَ لمذاهبِهِ في الاعتزال بأدلّةٍ تزيِّفُها، وتُبيِّـنُ أنّ البلاغةَ إنّما تَقَعُ في الآيةِ على ما يراهُ أهلُ السُّنّـةِ لا علىٰ ما يراه المعتزلة، فأحسنَ في ذلك ما شاء، مع إمتاعِه في سائرِ فنونِ البلاغة، وفوقَ كلِّ ذي علم عليم»[٢]. أمّا الحافظ المِدْرَهُ أبو الفضل ابنُ حجَر فقد قال: «شَرَح [الطِّيبيُّ] «الكشّافَ» شَرْحًا كبيرًا؛ وأجابَ عمّا خالفَ مذهبَ السنّةِ أحسنَ جواب، يعرِفُ فَضْلَه مَنْ طالعَه»[٣].

وبالغَ في الثناء عليها مِن أهل الزمانِ الآخِر قاضي القضاةِ محمدُ بنُ عليٍّ الشَّوكانيّ حين وصفَها بأنها «أنفَسُ حواشي الكشّاف علىٰ الإطلاق»[٤].

---

(١) الدرر الكامنة ٢: ١٨٦.

(٢) مقدِّمة ابن خَلْدون ١: ٥٥٦.

(٣) الدرر الكامنة ٢: ١٨٦.

(٤) البدر الطالع ١: ٢٢٩.

ولم يزل ذكْرُ هذه «الحاشية» دائرًا علىٰ ألسنة أهل العلم إلىٰ يومنا، حتى نَـهَدَ عددٌ من الباحثين الجامعيـين في غير جامعةٍ عربية إلى محاولة تحقيقها، في القاهرةِ ودمشقَ والمدينةِ المنوَّرةِ والرِّباط. غيرَ أنّ إطافةً فاحصةً في عددٍ من تلك الرسائل تُبيِّن أنّ الكتابَ لم ينَلْ حقّه من العناية في كثيرٍ منها، إلّا بعضَ رسائلَ جيّدةٍ تخيَّـرْناها وضمَمْناها إلى عملنا هذا، فالطلبة آنئذٍ أكثرُهم حديثُ عهدٍ بفنِّ التحقيق، والكتابُ من أعلىٰ المصنَّفاتِ عبارةً، وأدقّها مباحثَ، وأكثرِها تداخلَ علومٍ من لغةٍ وبلاغةٍ وتفسيرٍ وعقائدَ وغيرها، فلا جَرَمَ كان ذلك محلَّ عذرٍ لضعف الوصول بالكتاب إلىٰ الدرجةِ المنشودةِ من جودة التحقيق. فضلًا عن أنّ أيـًّا من تلك الجهود لم يكمُل به الكتابُ عن آخره.

ولـمّا كان الحالُ على ما ذكَرْنا، وانعقدت النيةُ في جائزة دبيّ الدولية للقرآن الكريم علىٰ إخراج هذا العِلْقِ النفيس وخدمتِه وفقًا لأعلىٰ معايير التحقيق العلميّ؛ فقد أقبَلْنا مستعينِينَ بالله عزّ وجلّ علىٰ جمع أصول الكتاب، والسَّير في رحلة تـحقيقه، بتكوين فريقٍ علميٍّ من المحقِّقينَ الأكفاء، يساندُهم عددٌ وافرٌ من المصحِّحينَ والمنضِّدين، ليقوم بأعباء هذا العمَل الكبير، الذي نَيَّـفَ ما استغرقه مِن زمنٍ علىٰ عامَين، كانا كَدًّا وجهدًا يكاد لا يتوقف، كي لا ترتخي القبضةُ عن مثل هذا الكتاب الذي لا يُسلِمُ قيادَه إلّا لعزمةٍ ماضيةٍ لا تلين.

خطة التحقيق:

وقد أخذنا نفوسَنا في تحقيق هذا الكتاب بخطةٍ محكَمةٍ مستبينة، تسيرُ في العناية بنصِّه علىٰ النحو الآتي:

ـ نسخُ النصِّ المخطوط، ومقابلتُه على الأصول، وإثباتُ الفروق ذاتِ القيمة فقط. ثمّ ضبطُ أواخرِ الكَلِمِ فيه وما أَشكلَ من ألفاظه، ووضعُ علاماتِ الترقيم عليه، وتفقيرُه بدقة.

- تخريجُ الأحاديث النبوية الواردة في الكتاب تخريجًا مقتصِدًا يُكتفَىٰ فيه غالبًا بالصحيحين إنْ وُجد الحديثُ فيهما أو في أحدهما، وبالسنن الأربعة إن وُجد فيها أو في أحدها، ثم بالمسند والموطَّأ وبقية الدواوين على ما هو العُرْفُ عند الباحثين.

ومما ينبغي التنبيه عليه هنا أمران:

الأول: تبيّن لمحققي الكتاب أنّ الإمام الطِّيبيَّ رحمه الله كثيرًا ما يعوِّل في تخريج الأحاديث علىٰ «جامع الأصول» لابن الأثير، فتخريجاته تلك بالواسطة.

الثاني: أنّ الزمخشريَّ أورد في ختام كلِّ سورةٍ أحاديثَ في فضائلها، وكثيرٌ منها لا يثبُت، وبعضها ينحطُّ إلى رتبة الواهي والموضوع، وقد خرَّج الإمامُ الطيبيُّ ما كان منها في الكتب المشهورة، لكنه أغفل ما بَعُدت مصادرُ تخريجه، فليُـتَـنبَّه إلى ذلك فإننا لم نتـتبّعْه، لخروجه عن حدود عملنا في نصِّ «الكشّاف» كما سيأتي بيانُه قريبًا.

- توثيقُ القراءاتِ القرآنية، وتخريجُ الشواهدِ الشعرية، من مصادرِهما المعتمَدة، على وجهِ الإيجاز. مع توجيهِ بعض القراءاتِ وشرح شيءٍ من الغوامض حيثُ تـمَسُّ الحاجة إلى ذلك.

- الترجمة للأعلام المذكورِين في الكتاب، بما لا يتجاوز غالبًا ثلاثة أسطر للترجمة الواحدة، مع ذكر المصدر المناسب لشخصية المترجَم، فيُـترجَم القارئُ من كتب تراجم القُرّاء، والمحدِّث من كتب المحدِّثين، وهكذا.

- توثيقُ نقول الإمام الطِّيبيِّ مِن أصولها، ومقابلتُها عليها، وتعيـينُ مفتـتحها ومنتهاها، والتنبيهُ على مدى تصرُّف الطِّيبيِّ في العبارة المنقولة، وهو أمرٌ يقع له كثيرًا، فيختصرُ تارةً، وينقلُ بالمعنىٰ تارةً أخرىٰ، كما ينقل بالواسطة في أحايـين، كنقله كلام ابن المنيِّر في «الانتصاف» من كتاب «الإنصاف» للعَلَم العراقيّ.

ـ ربطُ عباراتِ «الكشّاف» المشروحةِ عند الطِّيبيِّ بموضعها من حاشيته، بحيث يجتمع «الكشّاف» و«الحاشية» في سياقٍ تكونُ فيه العبارةُ وشرحُها في صفحةٍ واحدة، غيرَ أنّ الطِّيبيَّ قدَّمَ وأخَّر أحيانًا في شرحه لعباراتِ «الكشّاف»، فأعدنا أولَ الأمر الترتيبَ على ما في «الكشّاف»، منبِّهين على ذلك، ثم ارتأينا ترْكَه علىٰ ما صَنَع الطيبيّ، لا سيّما أنه مما لا يُشكِلُ علىٰ القارئ النابِه.

ـ مقابلةُ النصِّ المحقّق بعدَ تنضيده على أصلِه، وتصحيحُه وتدقيقُه مراتٍ تبلغ أحيانًا الخمسَ أو الستَّ مِرارٍ إلى أن يسُوغ نقيًّا قليلَ الخطأ.

ـ تحريرُ نصِّ «الكشّاف» لفظًا وشكلًا وتفقيرًا؛ تحريرًا وافيًا، مع مقابلته على أصلٍ خطيّ، بحيث يسوغ نصًّا صحيحًا خاليًا من المشكِلات، يُوضَع في أعلى صفحاتِ حاشية الطِّيبيِّ هذه. هذه هي حدود الخدمة التي قمنا بها لنصِّ «الكشّاف»، فلم نخُضْ في التعليق عليه ولا في توثيق نقوله أو تخريج أحاديثه ونحو ذلك، فإنّ الجهد أصالـةً متوجِّهٌ إلى تحقيق «حاشية الطِّيبيّ»، وإثباتُ نصٍّ صحيح للكشّاف هو من لوازم ذلك الجهد الأصليّ فلذا عرَّجْنا عليه، ولم نزد على القدر الواجب من ذلك. ثم إنّ الطِّيبيَّ رحمه الله قد أتى على كثيرٍ من تلك المطالب الخادمةِ للكشّاف في عمله في «الحاشية».

ـ إخراجُ الكتاب إخراجًا فنيًّـا متقَنًـا، ومراقبته بعنايـةٍ للتأكد من ارتباط نصِّ «الكشّاف» بنصِّ المشروح منه في «الحاشية»، وخلوِّه من أية عيوب في الإخراج أو أسقاطٍ أو فوتٍ أو انتقالٍ في فقراته.

ـ فَهرَسةُ «الكشّاف» و«الحاشية» جميعًا، فهرسةً علميةً كاشفة، تمكّن القارئ من الوصول إلى بغيته منهما بيُسر، وتجلو ما في طيّاتِ هذَين السِّفْرَين الجليلَين من مكنونات، فكتُبُ التراث بلا فهارسَ كنزٌ بلا مِفتاحٍ كما قيل. وتشملُ هذه الفهرَسة: الأحاديثَ

النبوية، وآثارَ الصحابة، والأعلام، والكتُب، والأشعار، والأمثال، والفِرَقَ والمذاهب، والأماكنَ والبلدان، والغريبَ المفسَّرَ و«الحاشيةُ» مشحونةٌ به، والمصطلحاتِ البلاغية. ويكونُ في نهاية كلِّ مجلَّد فهرسٌ إجماليّ لزُمَرِ الآياتِ المفسَّرة.

اعتزاليّاتُ الكشّاف:

التنبيهُ علىٰ اعتزالياتِ الزمخشريّ من أهمّ مقاصد الإمام الطِّيبيّ في كتابه ومقاصدنا في تحقيقه، وقد اجتهد الطيبيُّ في رصد مواضع الاعتزال على طول «حاشيته» وبَسْطِها، وتمّ له هذا المطلَب بوسيلتين:

الأولى: تضمينُ كتابِه تعقّباتِ الإمام البارع ناصر الدين ابن المنيِّـر للزمخشريّ في اعتزالياته، فإنّ ابنَ المنيِّر أبلى بلاءً حسَنًا في ذلك في كتابه «الانتصاف من الكشّاف». وتكاد حاشية الإمام الطيبيِّ تستوعب كتابَ «الانتصاف»، إلا أنّ الطيبيَّ يختصر عبارتَه. ولم يدَع الطيبيُّ من مباحث ابن المنيِّر ـ فيما لاحظه محقِّقُو الكتاب ـ إلا ما يَستَغني عنه بكلامٍ نقَلَه عن غيره، أو في مسألةٍ أشبَعَها الطيبيُّ بحثًا وأجمَلَها ابنُ المنيِّر، ففي هاتين الحالتين لا ينقل الطيبيُّ كلامَ ابن المنيِّر.

الثانية: الكلامُ على مواضع الاعتزال عند الزمخشري التي لم ينبِّه عليها ابن المنيِّر، ومن أمثلته قولُ الطيبي في تفسير سورة هود: «قوله: (فإن قلتَ: بَقيّـةُ الله خيرٌ للكَفَرة): **فيه رَمْزٌ خَفِيٌّ إلىٰ مَذهَبه...**»، فإنّ ابنَ المنيِّر لم يُنبِّه عليه.

وقد حاول الطيبيُّ في ذلك كلِّه أن يختصر حيثُ أمكـنَه الاختصار، فكان مِن منهجه أنه إذا نبّه على مسألةٍ من مسائل الاعتزال في موضع وردَّها على الزمخشري، ثم تكرّرت هذه المسألة نفسُها في مواضع أُخَرَ من «الكشّاف»؛ أن يختصِرَ التنبيهَ في هذه المواضع الأخرى، وله في هذا الاختصار مسلكان:

الأول: أن يقتصر على كلمة (مذهبُه)، فيقول: «قولُه: (......)؛ مذهبُه».

ومن أمثلة ذلك قولُه في تفسير سورة يوسف: «قولُه: (لأنّ مشيئةَ الله تابعةٌ للحِكمة)؛ مذهبُه». هكذا يقتصر الطيبي على هذا التنبيه الموجَز، لأنّ هذه المسألة سلفت مرارًا في «الكشّاف»، منها في تفسير الآية ١٠٦ من سورة البقرة وغيرها. وفي سورة النور أعاد الزمخشري هذه المسألة، وأورد عليه الطيبيُّ كلامَ ابن المنيِّر.

ومن أمثلة ذلك في سورة النساء قولُ الزمخشري: «**والغفران واجبٌ على الله**»، فردَّ عليه فيه الطيبي بنقل كلام ابن المنيِّر في «الانتصاف»، وتكرّرت المسألة في سورة النحل، ونبّه عليها الطيبي مع أنّ ابن المنيِّر لم ينبِّه عليها في كتابه، وتكررت في سورة الغاشية، ونبه عليها ابنُ المنيِّر والطيبيُّ جميعًا.

وفي تفسير سورة هود قال الطيبيّ: «وهو مَذهَبُه، وسيَجيءُ بُطلانُه»، فاختصر هنا في هذا الموضع اكتفاءً بما سيجيءُ عنده من التنبيه عليه.

أمّا المسلك الثاني: فأن يترك الإشارة إلى المسألة بالكلية، وهذا يسلكه الطيبي فيما يكونُ اعتزالًا جليًّا لا يخفى على طالب علم، ويكون التنبيهُ على المسألة قد سلف في موضعٍ ما، فإذا تكرّرت هذه المسألة في مواضعَ أُخَرَ إمّا ينبِّهُ عليها بقوله: (مذهبه)، وإمّا يترك التنبيهَ اكتفاءً بما مضى.

وقد نبّه المحققون في مواضعَ منثورةٍ من حواشي التحقيق ـ على تفاوتٍ بينهم في ذلك ـ على اعتزالياتِ الزمخشريّ التي أهملها الطيبيُّ ـ للاعتباراتِ السابق بيانُها ـ عندما كانوا يرون أن نظر القارئ قد بَعُدَ عن الموضع الأول الذي سبقَ التنبيهُ فيه.

وبالجملة فهذا هو الـمنهجُ الذي سلكه الإمام الطيبيُّ في تعقُّب الزمخشريِّ في اعتزالياته، حتى يكون القارئ على بينةٍ من ذلك، فإذا مرَّ بموضع منها لم يتعقَّبْه فيه الطيبيُّ أو المحققُ عَلِمَ أنّ هذا السكوت ليس إقرارًا، وإنما اكتفاءً بما تقدَّم في المسألة نفسِها في موضع سابق، وكلُّ هذا سيراه القارئ ماثلًا أمامَه في «الحاشية» على طولها.

صِفةُ نُسَخ الكتاب:

كان مقصدُنا ونحن نقلِّبُ النظرَ في فهارس المخطوطات أن نعثرَ على أصول خطية للكتاب تتوفّر على ثلاثة أمور: الاكتمال، وما أكثر النسخ الناقصة لهذا الكتاب! والقِدَم، وجَودة الكتابة، فتوصّلنا بعد لَأْيٍ إلى ثلاثِ نسخٍ حِسانٍ هذه صفتُها:

ـ النسخة الطهْرانية:

من محفوظاتِ المكتبة الوطنية بطَهْران، وهي نسخةٌ كاملةٌ وَضِيئة، لكأنها كُتبت في أمسِ القريب. تقعُ في أربعة مجلَّدات تحملُ الأرقام (**٧٧١ع/ ٣٣٣د، ٧٧٢ع/ ٣٣٤د، ٧٧٣ع/ ٣٣٥د، ٧٧٤ع/ ٣٣٦د**)، وهيَ أقدمُ النسخ الثلاث، كُتبت بعدَ وفاة الإمام الطيبيّ بنحو أربعين عامًا فقط! وهيَ دقيقة الخطّ، جَليّـة الضبط، كتبها ناسخُها بأناةٍ بالغة وخطٍّ مُفصِح. فيها زياداتٌ ليسَت في غيرها[1]، وتميّزت بإدراج ناسخِها متنَ «الكشّاف» فيها. وقد أفدْنا منها كثيرًا في حلّ مشكِلات الكتاب وقراءة ما أَشكل من نصِّه مما لم تَحسِمْه النسختانِ الأخرَيان.

---

(١) يظهر من بعضها أنها مما ألحقه المؤلفُ بأخَرة، كقوله في تفسير سورة الأعراف ٦: **٥٥٣**: «وقد عثرتُ **بعد ذلك** على نقلٍ من جانب الإمام شمس الأئمة الكردريّ رحمه الله...».

وهذه صِفَةُ مجلَّداتِها:

المجلَّدُ الأول: ويقع في ٨٨٦ صفحة (=٤٤٣ لوحة)، مسطَّرةُ كلِّ صفحةٍ منها ٣١ سطرًا، وهذه مسطَّرةُ مجلَّدات النسخةِ كلِّها. يبدأ بسورة الفاتحة وينتهي بسورة المائدة. علىٰ صفحاتِه الأولىٰ تـملّكاتٌ أهمُّها تـملّكٌ برسم السلطان أبي المظفَّر الشاه طهماسب بهادر خان ابن الشاه إسماعيل الصَّفَويّ(١)، ثم يبدو أنّ السلطان وهبَ هذه النسخةَ لأحد أهل العلم الذي كتب تملُّكًا يغتبطُ فيه بانتقال هذا الكتاب إليه، ونَصُّه: «قد ملكْتُ هذا الكتاب، الـمليَّ الألقاب، من «شـرح الكشّاف» مع مجلّداتٍ أُخَر، بتوفيق الله تعالى وحُسْنِ تأيـيده، وبركةِ ألطافِ مَنْ خُصَّ بها خُصَّ به مِن السعاداتِ الأبدية، والتأيـيدات السرمدية، وهو أعلى حضرةِ خاقان الأعظم، الأعدل الأشجع، والسلطان الأقدسِ الأشرفِ الأورع، لا زال أمرُه مُنَفّذًا في الأقطاع، وحكمُه مطاعًا في الأرباع، ما دارت الخضراءُ على الغَبراء، أفقَرُ خُدّامِه وأحقرُ العبيد، وكلبُه باسطٌ ذراعَيْه بالوصيد، المحتاج إلى لُطْفِ ربِّه الغَنيّ؛ محمدٌ الملقَّبُ بشمس الدين المدرِّس الأصفهانيّ، غفر الله ذنوبَه، وستر عيوبَه»(٢).

---

(١) المتوفى سنة ٩٨٤ هـ. و(طهمـاسب) اثنان من سلاطين الصفَويّـين، طهمـاسب الأول وهو هذا، وطهماسب الثاني (ت ١١٤٤ هـ). أخبارهما متناثرة في مصادر عدّة، منها الشقائق النعمانية لطاش كبري زاده، وتاريخ الدولة العثمانية العلية لمحمد فريد بك، ومصادرُ أخرى بالعربية والعثمـانية والفارسية، ولثانيهمـا ترجمةٌ في: البدر الطالع للشوكاني ص٣١٣-٣١٦ (ط. دار الفكر).

(٢) وقع في بعض ألفاظ هذا التملُّك أخطاء ظاهرة من آثار العُجْمة، أصلَحْنا الضروريَّ منها. وكاتبُ التملُّك من أهل العلم بأصفهان، يُؤيّد ذلك لقبهُ (المدرِّس). له ذكرٌ في كتاب «وقائع السنين والأعوام» للخاتون آبادي: ٤٦٠، علىٰ ما أفاده بعضُ الفضلاء.

وفي الصفحة نفسِها تملُّكان آخَران، أحدُهما بخطِّ محمد باقر بن محمد تـقيّ الـمُوسَويّ[١] وختْـمِه، والآخرُ بخطّ محمد بن عليّ بن نعمة الله الـمشتهِر بابن خاتُون العامليّ[٢]، وتاريخ الثاني في سنة ١٠٣٧ هـ فيما يبدو من الكتابة المشوَّشة.

وأقدَمُ مِن هذه التملُّكاتِ كلِّها تملُّكٌ جاء في الصفحة الثانية، تاريخُه في سنة ٧٨٧هـ ، غير أنّ يدًا عابثة محت اسمَ المتملِّك! ونصُّ التملُّك: «ملكَه أحوَجُ خلْق الله إلى إغاثته .... أثابه الله ثوابَ الصدِّيقين، في محرَّم الحرام، في ٧٨٧».

وفاتحة الكتاب مزخرَفةٌ مذهَّبة، ثم على كل صفحةٍ منه إطارٌ مذهَّب، فهيَ نسخةٌ خزائنيةٌ فاخرة. ومن مظاهر عناية الناسخ أنه كتب الآيات القرآنية المفسَّرة في هوامش النسخة بالحُمرة، وميّز الحاشية من الأصل بافتتاح كلام الزمخشريّ بكلمة (الكشّاف) وكلام الطيبيّ بكلمة (الفُتُوح) يعني «فتوحَ الغَيب»، جاعلًا كلا الكلمتَين بالحُمرة، وكلمة (قولُه) ـ التي يفتتحُ بها الطِّيبيُّ شرحَه ـ جعلها أيضًا بالحُمرة حيثما وردت. وميّز كذلك فاتحة كل سورة بإظهار اسمِها ومَشْق بسملتها بالمدّ. وكتب التعقيبة في نهاية كل

---

(١) وليس هو المجلِسيَّ محمد باقر بن محمد تقي صاحب بحار الأنوار، المتوفى سنة ١١١٠هـ؛ لأنّ المجلسيَّ لم يكن مُوسَويًا، إنما يحتمل أن يكونَ محمد باقر بن محمد تقي الـموسَوي الرشتي المعروف بالسيِّد الشَّفتي (ت ١٢٦٠هـ) صاحب المؤلفات في علم الرجال، وحداثة خطِّ الختم تُؤيِّد هذا الاحتمال. أفاده الأستاذ جواد بَشَري، مفهرِس المخطوطات المختصّ بطهران، فله الشكر.

(٢) من علماء الإمامية، أسرتـه من جبل عامل، ووُلد هو ونشأ بطُوس، أخذ عن البهاء العاملي صاحب «الكشكول»، وسافر إلى الهند وإيران، درّس وصنّف وتولّى الوزارة. له ترجمةٌ في: نزهة الخواطر لعبد الحيّ الحسَنيّ ٥: ٦٢٣، وأعيان الشيعة للعاملي ٤٦: ١١٣-١١٧، ومعجم المؤلفين لكحّالة ١١: ٦، وغيرها.

صفحة يُمنى، وأثبت تعداد الملازم في أعلى الصفحة اليمنى. وهذا كلُّه صنَعَه الناسخ في المجلدات الأربعة بالإضافة إلى وجود التذهيب فيها جميعًا. كما شاعت في هوامش النسخة ـ بمجلّداتها الأربعة ـ استدراكاتُ المقابلة المختومةُ بكلمة (صحّ)، فلا تكاد تخلو في كل بضع صفحات من مثل ذلك.

جاءَ في ختام هذا الـمُجلَّد ما نَصُّه: «تمَّ الجلدُ الأولُ من «الكشّاف» لجار الله العلّامة رحَمه الله تعالى، مع شرحِهِ للإمام الفاضل الربّاني شرَفِ الملّةِ والدين الطيبيّ، قدّسَ الله روحَه ونوّرَ ضريحَه، في شهرِ الله الحرام محرَّم المكرَّم، لسنةِ اثنتين وثمانين وسبع مئة. حرَّره صاحبُه العبدُ المسكينُ محمد بن أحمد الطبيب[1] أحسَنَ الله خواتيمَه». وعن يمين هذه العبارة ويسارها ختمٌ نصُّه: «المعتمِدُ على الله فخرٌ الزَّرَنْدِيّ[2]»، وسيأتي اسم صاحب هذا الختم تامًا في آخر تملُّكٍ بعد خاتمة المجلَّد الرابع.

المجلَّدُ الثاني: ويقع في ٨١٣ صفحة (= ٤٠٧ لوحات). يبدأ بسورة الأنعام وينتهي بسورة الكهف. من التملّكاتِ التي جاءت على طُرّته التملُّك الآتي: «قد فاز بالتصرُّفِ فيه الواثقُ برحمةِ ربِّه الغنيِّ المُغْني، ترابُ أقدام آلِ أبي تراب، محمدُ بن علي المشتهِرُ بابن خاتون العامليّ في شهور سنة ١٠٣٧[3]». انتهىٰ. وأسفلَ هذا التملُّك نظيرُ التملُّك العتيق (سنة ٧٨٧ هـ) الذي أشرتُ إليه في صِفة المجلد الأول، مع المحو نفسِه! ثم تملُّكٌ آخرُ نصُّه: «دخل بالبيعِ الشرعيِّ في نَوْبةِ العبدِ الأقلِّ عمادِ الدين علي الشريف

---

(١) وسيأتي في ختام المجلّدين الثاني والرابع بلفظ: المُتطبِّب.

(٢) الزَّرَنْدِيّ نسبةً إلى زَرَنْد؛ بُليدة بنواحي أصبهان على ما في أنساب السَّمعانيّ وغيره.

(٣) التاريخ يَحتمل أن يُقرَأ: ١٠٣٤، غيرَ أنه في تملُّك ابن خاتون الأول يبدو ١٠٣٧، فحملنا الثانيَ على الأول.

القاري الإستراباذيّ عفا الله عنه». ثم تلاه تملُّك محمد باقر الموسويّ المشار إلى نظيرِه آنفًا في المجلّد الأول. وجاءَ في ختام هذا المجلد ما نَصُّه: «تمّ الربعُ الثاني من «الكشّاف» للإمام العلّامة جار الله الزمخشريّ رحمَه الله تعالى، مع شَـرْحه للإمامِ العالم الفاضلِ العارفِ شرَفِ المِلّة والدِّين الحسين الطيبيّ، على يدي صاحبِهِ العبدِ المسكين المذنب، محمد بن أحمد بن محمد المتطبِّب، لأربعَ عشرةَ ليلةً خَلتْ من رجب المرجَّب لسنة اثنتين وثمانين وسبع مئة هجرية، حامدًا ومُصَلّيًا ومستَغْفِرًا».

المجلَّدُ الثالث: ويقع في ٨١١ صفحات (= ٤٠٦ لوحات). يبدأ بسورة مريم وينتهي بسورة الصافّات. كتبَ المدرِّسُ الأصفهانيّ وابن خاتون ومحمد باقر الموسَويّ عليه تملُّكاتهم مرةً أخرى، وكتب ذلك المتملِّك الذي مُحِيَ اسمُه تملُّكَه على النحو الآتي: «انخرطَ في سلك ممتلكاتِ أحوج خلْق الله إلى غَوثه وإعانته .... أعانَهم الله في الدنيا والعُقبى، في محرَّم الحرام، في ٧٨٧». وجاء في ختامه: «وقد تمَّ المجلّدُ الثالث من «الكشّاف» لجار الله العلّامة رحمَه الله تعالى، مع شرحِه المسمّىٰ بـ«فتوح الغيب» للإمام الفاضلِ الربّاني، شرَفِ المِلّةِ والدين الطيبيّ قدّسَ الله روحه، على يدي صاحبهِ ومالكهِ محمد بن أحمد بن محمد الطبيب، أحسنَ الله خواتيمَه، في ذي القعدة لسنة اثنتين وثمانين وسبع مئة، والحمدُ لله أوّلًا وآخرًا».

المجلَّدُ الرابع: ويقع في ٧٩٨ صفحة (= ٣٩٩ لوحة). يبدأ بسورة صٓ وينتهي بسورة الناس. على صفحاته تملُّكات الأصفهاني والموسَويّ وابن خاتون، وجاء نصُّ الأخير: «ثم انخرط مع سائر الـمجلّدات بتوفيقه سبحانه في سلكِ كُتب ترابِ أقدامِ المؤمنين الموقنين محمد بن علي الـمشتهر بابن خاتون العامليّ عُفِيَ عنه في شهور سنة ١٠٣٧». وكذلك تكرَّرت كتابة التملُّك العتيق وفيه المحو نفسُه! أمّا خاتمة المجلَّد

فنصُّها: «تمّ المجلّدُ الرابعُ من كتاب «الكشّافِ» للإمام العلّامةِ جار الله الزمخشريّ رحِمَه الله تعالى، مع شَرْحِهِ للإمام العالم النِّحْرير، المحقِّق الربّاني شَرَفِ الملّةِ والدين الحسين الطيبيّ، تغمّده الله بغُفرانه، وأسكنه بحبوحةَ جِنانه، وبتمـامِه كمُل الكتابان بحمدِ الله تعالى وحُسْنِ توفيقه، على يدَي العبدِ المذنب، محمد بن أحمد بن محمد المتطبِّب، حَرَّره استفاضةً لعلمِ التفسير عليه وعلى أقاربه وعلىٰ مَن يستعدُّ لذلك مُخْلصًا لوجه الله تعالى، وتذكرةً لمن بَعْده ممّن يُطالعُه ويستفيدُ منه، وذلك لخمسِ ليالٍ بَقِينَ من شهر الحجِّ الحرام ذي قعدة، عام ثلاثةٍ وثمانين وسبع مئة، حامدًا لله تعالى ومُصَلّـيًا على نبيِّه محمدٍ المصطفى، وعلىٰ آلِهِ وصحبِهِ أجمعين. والمرجوُّ مـمّن نظرَ إليه أو استفادَ منه الدعاءُ له ولوالدَيْه ولجميع المؤمنين والمؤمنات».

ثم جاء بعد الخاتـمة هذا التملُّك: «صار في نَوبة العبد المستسعد بعناية الله، سعد الله بن فخر الدين الحسن الزرنديّ، جعله الله ممن سعد بطاعته وفاز بمحبته، وغفر له ولوالديه ولذوي الحقوق عليه، ولسائر المؤمنين، بمحمدٍ وآله وصحبه أجمعين[١]».

وجاء بعد نهاية الكتاب صفحتان كُتبتا بخطٍّ متقَنٍ جميل، متأخِّر عن زمن النسخة، أقدِّر أن يكون من خطوط بلاد فارس في القرن العاشر الهجريّ، وهو ضرْبٌ من خطِّ النسخ امتـازت به تلك الدِّيار، معروفٌ في مخطوطاتـها ومصاحفها. تضمنت هاتان الصفحتان ثناءً عاطرًا على هذه النسخة بعينها، وإشادةً بالغةً بكتاب الطِّيبيّ، ثم ترجمته مِن غير مصدر، مع استيفاء ضبط نسبتِه. وما يهمّنا من ذلك هنا الثـناءُ على النسخة،

---

(١) الثناء على الصحابة أجمعين في هذا التملُّك العتيق وفي خاتمة الناسخ يشير إلى أنّ النسخة هي من أعلاق أهل السُّنة، آلت إلى بلاد فارس ـ التي تحوّلت بعدَ قرونٍ من زمانها الأوّلِ إلى مذهَب الإمامية ـ كما يظهر من نصوص التملُّكات المتأخّرة التي سُقناها.

حيث قال الكاتب: «وهذه النسخة... مِن أنفَس وأعلَق ما يوجَد من نُسَخ هذا الكتاب، بجودة خطّها، وصحّة ضبطِها، ونَقاوة قراطيسِها، وصناعة دفّاتها وكراريسِها، وتأنق تذهيبِها، وتحقّق تصحيحِها وتهذيبِها...».

وبالجملة فهذه النسخة من محاسن النسخ الخطّية المتقَنة. وعلى الرغم من كل ذلك إلا أنّ عمل المحققين في مقابلة أصول «الحاشية» أسفَرَ عن كشف عددٍ من الأسقاط فيها! يبدو أنّ سببَه انتقالُ بصَر الناسخ من سطرٍ إلى آخرَ حيثُ تتشابه الكلمات، غيرَ أنّ ذلك لا يمكن أن يكون إلا من النسخة الأصل التي نُقلت عنها هذه النسخة، فنسختُنا هذه مقابلةٌ بعناية فيما يبدو من الاستدراكات التي في هوامشها، ولولا ذلك لكان إخراجُ «الحاشية» عن هذه النسخة وحدَها كافيًا، لكنْ والحالُ ما وصفْنا لم يكن بُدٌّ من الاعتماد على غير نسخةٍ خطية في التحقيق لدرء هذه المشكلة.

ـ نسخة حافظ باشا:

وهي من محفوظات مكتبة كوبريلي بإستانبول، وتقع في أربعة مجلدات تحمل الأرقام (١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨)، وهي نسخةٌ حَسَنة، غيرَ أنه تعاقَبَ على نسْخها عددٌ من النسّاخ، خيرُهم أوّلهم، وله على هوامش نسْخِهِ عنواناتٌ ينبّه بها على بعض بحوث الحاشية ومسائلها. وليس فيها متنُ «الكشّاف». جاءَ على طُرّة المجلَّد الأول منها تملُّكٌ للفقيه المالكيّ العلّامة بدر الدين القَرافيّ (ت ١٠٠٨هـ) نصُّه: «حوَّلَـتْه النَّوبةُ إلىٰ ملك الفقير بدر الدين القرافيّ المالكيّ لطفَ الله به عامَ ٩٧٧». وهذه صِفَةُ مجلَّداتها:

المجلّد الأول: ويقع في ٤٠١ لوحة، في كلِّ لوحةٍ صفحتان، مسطَّرتُها تتفاوت بين ٢٥ سطرًا إلى ٢٧ سطرًا بحسَب الناسخ. يبدأ بسورة الفاتحة وينتهي بسورة المائدة،

ولا تاريخَ للنسخ فيه، وكذلك خلا من ذلك المجلدانِ الثاني والثالث، لكن جاءَ في آخرِ المجلّد الرابع أنه تمّ نسخًا في أواسط شوّال سنة ٩٧٤هـ. وجاء على طُرّة المجلّد الأوّل هذا ما سمّاه ناسخُه «فهرسَ الكتب التي استُنبِطت الوجوهُ والمعاني والفوائدُ منها»، واشتمل هذا الفهرس على كتب «التفاسير، والأحاديث، والفقه، والأصول، واللغات، والنحْو، والمعاني والبيان، والـمعارَضات، وتفاريقَ شتى». وهذا الفهرس مِن علائم الاعتناء بهذه النسخة.

المجلّد الثاني: ويقع في ٤٤٧ لوحة، في كلِّ لوحةٍ صفحتان، مسطَّرة كلِّ صفحة ٢٦ سطرًا، وكذا هي مسطَّرة صفحات المجلدين الأخيرَين. يبدأ بسورةِ الأنعام، وينتهي بسورةِ الكهف. وجاء على طُرّتها: «الجلد الثاني من حاشية الطِّيبي على الكشّاف، من سورة الأنعام»، وكُتِبَ تحت هذه العبارة: «هذا خطُّ الشيخ بدر الدين القَرافيّ ونسخته أيضًا، هو رجلٌ كبيرٌ عالمٌ معتمَدٌ عليه».

المجلّد الثالث: ويقع في ٤٥٧ لوحة، في كلِّ لوحة صفحتان. يبدأ بسورة مريم وينتهي بسورة صٓ.

المجلّد الرابع: ويقع في ٣٩٩ لوحة، في كلِّ لوحة صفحتان. يبدأ بسورة الزمر، وينتهي بسورة الناس. وقد سبق أنه كُتب في أواسط شوّال سنة ٩٧٤هـ.

ـ نسخة فاضل باشا:

وهي من محفوظات مكتبة كوبريلي أيضًا، وتقعُ في أربعة مجلدات تحمل الأرقام (٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠). وهي نسخة جيّدة الـخطّ، وليس فيها متنُ «الكشّاف». على صفحتها الأولى تـملُّكٌ باسم عبد الله بن سالم سنةَ ١١٢٥هـ، وعبدُ الله بن سالم هذا

هو البصريّ، محدِّثُ مكّةَ ومُسنِدُها في وقته، المتوفى سنةَ ١١٣٥هـ، رحمةُ الله عليه[1].
وامتازت هذه النسخة بأنّ في كل مجلّدٍ منها فهرسًا لما فيه من السُّوَر، ويفصِّل في السُّوَر الطويلة ما يأتي فيها من أرباع المصحف، مع رقم الصفحة عَقِبَ كل ذلك.

وهذه صِفَة مجلَّدات هذه النسخة:

ـ **المجلّد الأول**: ويقع في ٣٥٦ لوحة، في كلِّ لوحةٍ صفحتان، مسطَّرة كلِّ صفحةٍ ٣١ سطرًا، وكذا هي مسطَّرة صفحات المجلَّدات الباقية. يبدأ بسورة الفاتحة وينتهي بسورة المائدة. في ختامِه ما نصُّه: «هذا آخرُ سورةِ المائدة، ويتلوه سورة الأنعام على التمام، وصلى الله على خيرِ الأنام، وآلِهِ وصحبِهِ الكرام وسلّم. تمَّ الكتاب بعونِ الملك الوهّاب، يوم حادي عشرين شهر رمضان المعظَّم أحد شهور سنة خمسةٍ (كذا) وعشرين ومئةٍ وألف مِن الهجرة النبوية، على صاحبها أفضَلُ السلام وأزكى التحية، والحمدُ لله ربّ العالمين».

ـ **المجلّد الثاني**: ويقع في ٢٩٠ لوحة، في كلِّ لوحة صفحتان. يبدأ بسورة الأنعام وينتهي بسورة الكهف. في آخره ثبَتٌ بأسماء السُّوَر التي اشتمل عليها هذا المجلّد، ونَصُّ خاتمته: «تمَّ الكتاب، بعونِ الله الملك الوهّاب، في يوم الأربعاء خامسَ عشرَ جُمادىٰ الأولى سنة ١١٢٦[2]، وصلى الله على سيدنا محمدٍ خاتم الأنبياء والمرسلين، والحمدُ لله ربِّ العالمين».

---

(١) وبمقارنة خط التملُّك بنموذج خطٍّ لعبد الله بن سالم البصري أورده الزركلي في ترجمته من الأعلام ٤: ٨٨ يتبيّن أنّ التملك فعلًا بخطِّه.

(٢) جاءت في الأصل كأنها ١٠٢٦، وهو إمّا سهوٌ أو أنّ الحبر انمحىٰ. ثم إنْ لم يكن هذا التاريخ قد تحرَّف فإنه يعني أن نسخَ هذا المجلَّد الثاني متأخّرٌ عن نسخ أخوَيه الأول والثالث.

ـ **المجلّد الثالث**: ويقع في ٣٠٤ لوحات، في كلٍّ لوحةٍ صفحتان. يبدأ بسورة مريم وينتهي بسورة يس. في أوّلِه ثبَتٌ بأسماء السُّوَر التي اشتمل عليها هذا المجلّد، ووقع في آخره ما نَصُّه: «تمّت السورةُ حامدًا لله ومصلّـيًا على خيرِ خَلْقِ الله... في يوم الخميس الثالثِ من شهر ذي الحجّة الحرام آخر شهور سنة ١١٢٥».

ـ **المجلّد الرابع**: ويقع في ٣٢٨ لوحة، في كـلٍّ لوحة صفحتـان. يبدأ بسورة الصافّات وينتهي بسورة الناس. وقع في آخره ما نصُّه: «تمّ الكتاب بعونِ الله وكرمِه في اليومِ الرابعِ من شهر ربيع الأول أحد شهورِ سنة ١١٢٦».

فهذه ثلاثةُ أصولٍ خطيّـةٍ حِسَانٍ تامّة، كانت هيَ العُمدةَ في تحقيق هذا الكتاب، متّخذِينَ من النسخة الطهرانية أصلًا أوّل، ورمزنا لـها بالحرف (ط)، تتلوها نسخة حافظ باشا، ورمزنا لها بالحرف (ح)، ثم نسخةُ فاضل باشا، ورمزنا لها بالحرف (ف).

ولا بُدَّ من التنبيه هنا إلى أنّ الاعتماد على هذه الأصول الخطّية الثلاثة كان في غالب الكتاب، إلا الأجزاءَ التي حُقِّقت في رسائل جامعية، فقد اعتَمَدت أصولًا خطيةً أخرى، غيرَ أننا أعدنا مقابلة النصِّ المحقّق في تلك الرسائل على النسخة (ط) لنفاستها.

وبهذا يكون الكتاب **كلُّه** مقابلًا على النسخة (ط)، ضُمَّ إليها في غالبه النسختان (ح) و(ف)، وفي بعضه نُسخٌ أخرى هذا تفصيلُها:

في تفسير سورة آل عمران: اعتُمِد على الأصول الثلاثة التالية:

١ـ نسخة مكتبة محمود باشا في إستانبول برقم ٦١، وهي الآن من مجموعات المكتبة السليمـانية، وتقع في ٤٥٥ ورقة. تبدأ بأول الكتاب إلى آخر سورة الكهف، نُسخت سنةَ ٧٤٠ هـ، ورَمَزَ إليها المحقّق بالحرف (م).

٢ـ نسخة مكتبة يني مدرسة بتركيا برقم ٤٨، وتقع في **٣٥٢** ورقة. تبدأ بأول الكتاب إلى آخر سورة الأعراف، نُسخت سنةَ **٩٧٨** هـ، ورُمِزَ إليها بالحرف (ي).

٣ـ نسخة الخزانة العامة بالرباط، وتقع في **٥٣٢** ورقة، ورُمِزَ إليها بالحرف (غ).

في تفسير سورتَي النساء والمائدة: اعتُمِد على الأصول الثلاثة التالية:

١ـ نسخة دار الكتب المصرية برقم **٤٧٣**، وتقع في **٢٧٥** ورقة. وتبدأ بأول الكتاب إلى آخر سورة المائدة، ورُمِزَ إليها بالحرف (ص).

٢ـ نسخة الخزانة العامة بالرباط، وتقع في **٢٦٩** ورقة. وتبدأ بأول الكتاب إلى آخر سورة التوبة، ورُمِزَ إليها بالحرف (غ).

٣ـ نسخة المكتبة الظاهرية بدمشق برقم **١٣١٦٥**، وتقع في **٣٤٤** ورقة. تبدأ بأول الكتاب إلى آخر سورة المائدة، ورُمِزَ إليها بالحرف (س).

في تفسير سورتَي الأنعام والأعراف: اعتُمِد على الأصول الثلاثة التالية:

١ـ نسخة دار الكتب المصرية برقم **١٤٥**ـ تفسير، وتقع في ثلاثة مجلدات، وهي مُلفَّقة من نسختين، فالمجلد الأول والثالث من نسخة مُصوَّرة من تركيا تاريخ نسخها سنةَ **٧٦٢** هـ، ورُمِزَ إليها بالحرف (ب).

٢ـ نسخة المكتبة الأحمدية بحلب برقم **٤٣**، وهيَ نسخةٌ متأخّرة نُسخَت سنةَ **١١٣٣** هـ، ورُمِزَ إليها بالحرف (ج).

٣ـ نسخة المكتبة الأحمدية بحلب برقم **٤٤**، وهيَ عتيقةٌ للغاية نُسخَت سنةَ **٧٣٥**هـ، ورُمِزَ إليها بالحرف (أ)[1].

---

(١) هذا وقد وقفنا علىٰ نسخةٍ خطية أخرىٰ للكتاب غير ما تـقدَّم، مصوَّرةٍ من إحدىٰ الخزائن =

صِفَةُ نسخة «الكشّاف»:

لم يُدرج الإمام الطِّيبيّ النصَّ الكامل للكشّاف في كتابه، بل كان يجتزئ منه القدرَ الذي يرى أنه مُحتاجٌ إلى التعليق أو الشرح أو التعقُّب، مصدِّرًا اقتباسَه ذاك بكلمة (قولُه). غيرَ أنّ ذلك الاجتزاءَ يحول دون استيعاب القارئ لسِياق الكلام، سِباقه ولِحاقه، فوجدنا أنه لا مندوحةَ من إثبات نصِّ «الكشّاف» بتمامه في أعلى كل صفحة لتكتمل الغاية التي نتغيّاها من تقريب أسباب هذا الكتاب الحافل بالعلم إلى مُطالعيه.

وكانت الفكرة بادئ ذي بَدء أن نكتفيَ بإدراج نصّ «الكشّاف» نقلًا عن نسخته المطبوعة، غيرَ أنّ الشوط الأول من العمل في الكتاب كشفَ عن تحريفاتٍ وأخطاء طباعية اعتوَرت النصَّ المطبوع، فوجدنا أنّ أمانة العلم ومطالب الإتقان تقتضي منا مقابلة «الكشّاف» على أصلٍ خطيٍّ وثيق، وهذا ما كان. ووقع اختيارُنا على أصل خطّيٍّ جمعنا شَطرَيه من نسختين مختلفتين، هذه صِفتُه:

النصف الأول: من مكتبة (تشستر بيتي) بدَبْلِن بأيرلنده، وهو مجلَّدٌ واحدٌ محفوظٌ برقم ٤٠٥٠، يقع في ٣٠٣ لوحات، في كلِّ لوحة صفحتان، مسطَّرة كلِّ صفحة ٢١ سطرًا. يبدأ بسورة الفاتحة وينتهي بالأنعام، وخَطُّه واضح، وعلى هوامشه شروحٌ وتعليقات، وهو عتيق النسخ، حيث كتبَه ناسخُه محمد بن القاسم بن جعفر في ١٧ من محرَّم سنةَ ٦٧٠ هـ، ونصُّ خاتمة الناسخ كالآتي: «تـمّت المجلّدة الأولىٰ، والحمدُ لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على محمدٍ وآله أجمعين، في السابع عشر من شهر الله الحرام

= الـموصلية، تفضَّل بها علينا الشيخ الدكتور عبد الحكيم الأنيس حفظه الله، غيرَ أنّ حصولَنا علىٰ النسخة الطهرانية أغنانا عن المقابلة علىٰ هذه الـموصلية، لذا لم يأتِ ذكرُها في حواشي التحقيق إلا نادرًا.

المكرّم، سنةَ سبعين وستّ مئة، على يدَي العبدِ الضعيفِ المحتاج إلى رحمةِ الله تعالى محمد بن القاسم بن جعفر، وفّقه الله تعالى لمراضيه، وجعل باقي عمره خيرًا من ماضيه، حامدًا لله تعالى ومصلّيًا على نَبيِّه محمد ﷺ».

وعلى طُرّته تملُّكٌ بالشراء مؤرَّخٌ في سنة ٦٧٣هـ، وآخرُ في سنة ٩٧٣هـ، وغيرُهما لكنه غير واضح بتمامه. والنسخة طُرّتُها مزخرفةٌ مذهَّبة، فهي نسخةٌ خزائنية، وهي تامةٌ سوى بياض غير كبير وقع في الصفحة ١٩ منها.

النصفُ الثاني: من المكتبة الوطنية بباريس، ويقعُ في مجلَّدَين هذه صفتُهما:

المجلد الأول: وهو محفوظٌ برقم ٥٩٨، ويقع في ٢٢٩ لوحة، ومسطَّرتُه ٢٣ سطرًا في كل صفحة. يبدأ بسورة الأنعام وينتهي بالكهف. خطُّه نسخيٌّ مشكولٌ حتىٰ الصفحة ٦٥ منه، أمّا ما بعدَها فلم يُشَكل فيه إلا المشكِلُ من الكلمات. ونصُّ المصحَف فيه بالحُمرة، وعلى هوامشه حتى الصفحة ٦٥ أيضًا شروحٌ وتعليقاتٌ، ولا شيءَ بعدَ ذلك. ولم يُذكَر اسمُ الناسخ في ختامه ولا تاريخُ النسخ، غيرَ أنّ المجلَّدَ بالمجمَل كاملٌ ونظيف.

المجلد الثاني: وهو محفوظٌ برقم ٥٩٩، ويقع في ٤٠٥ لوحات، ومسطَّرتُه ٢٧ سطرًا في كل صفحة. يبدأ بسورة مريم وينتهي بسورة الناس. خطُّه نسخيٌّ متقَنٌ للغاية مع العناية بشَكْل المُشكِل من الكلمات، ونصُّ المصحَف كتبه الناسخ في هوامش النسخة. ولا تخلو صفحات المجلّد من بعض التعليقات، ومن استدراك الأسقاط. والنسخةُ مقابلة بتمامها.

وهذا المجلَّد عِلْقٌ نادرٌ نفيس، فإنّ ناسخَه المتقِنَ نقله من النسخةِ المكّيةِ التي بخطِّ

المصنِّف أبي القاسم الزمخشَريّ! التي كانت محفوظةً في مشهد الإمام أبي حنيفة رضيَ الله عنه ببغداد(١)، ثم قابل عليها بعد فراغه من النسخ. لكن تخلّل المجلَّد موضعانِ بخط مغاير متأخِّر! من الصفحة (٢١ ب) إلى (٥١ أ)، ومن الصفحة (٣٦٠ أ) إلى (٣٨٤ أ)، مجموعهما ٥٢ لوحة، فهما خَرمان استُدركا في زمنٍ متأخِّر.

جاء في خاتمة الناسخ: «وهذه النسخة هي نسخة الأصلِ الأولى التي نُـقِلت مِن السَّواد، وهي أمُّ «الكشّاف» الـحَرَميّـةُ المبارَكة، المتمسَّحُ بها، المحقوقةُ بأن تُستَنزَلَ بها بركاتُ السماء، ويُستَمطَرَ بها في السنةِ الشهباء، فرغَتْ منها يدُ المصنِّف تجاهَ الكعبة في جناح داره السليمانية التي على بابِ أجياد الموسُومة بمدرسةِ العلّامة، ضحوةَ يوم الاثنين الثالث والعشرين من ربيع الآخر في عام ثمانٍ وعشرين وخمس مئة، وهو حامدٌ لله على باهرِ كرمِه، ومُصَلٍّ على محمدٍ عبدِه ورسوله وعلىٰ آله وأصحابه أجمعين».

ثم جاءَ بعد هذا ما نَصُّه: «الحمدُ لله ربِّ العالمين، والصلاةُ على رسوله محمدٍ وعلىٰ آلِهِ الأكرمين وسلّم تسليمًـا كثيرًا. وقع الفراغُ من انتساخهِ في شهر الله المبارَك رجب سنة اثنتين وثلاثين وسبع مئة هجرية، .... على يدي عبيد الله الفقير إليه أبي الفضل ابن أبي عليّ بن هارون الحشكروهي، بمدينةِ السلام بغداد في المشهدِ الشريف، مشهد الإمام الأعظم أبي حنيفة نعمان بن ثابت الكوفي رحمةُ الله عليه. وكان انتساخُه من الأصل المشهور، في خزانة المشهَدِ المذكور، بخَطِّ مصنِّفه رحمَه الله إلّا سُبُعَه الثاني. اللهمَّ وفِّقه للانتفاعِ به، والعملِ بما فيه، إنّه وليُّ الإجابة، والحمدُ لله أوّلًا وآخِرًا».

---

(١) وقد آلَ هذا المجلَّد النفيس كما ترى إلى باريسَ من ديار الغرب، كما هو شأنُ مئات الآلاف من مخطوطات تراثنا العزيز علىٰ نفوسنا، وما ذاكَ إلّا عندما قلّ صبرُنا علىٰ مطالب المجد، وارتضينا الدَّعةَ واستمرأنا الغفلة، ولله الأمرُ من قبلُ ومن بعد.

وجاء على يمين هذه الصفحة: «بلغت المقابلةُ بخطِّ المصنِّف المتسَخ منه. رُوجِعَ ثانيًا إلى الأصل المتسَخ منه فيما اختلفَت النسَخ فيه حالةَ البحث فصَحَّ».

وبالإضافة إلى نُسَخ «الكشّاف» الموصوفة أعلاه؛ استعنّا بنسخته المودَعة في النسخة الطهرانية من حاشية الطيبيّ، فبذلك تتعاضدُ الأصولُ كلُّها للخروج بنصٍّ صحيح، ويسوغ نصُّ «الكشّاف» مُقابَلًا مصحَّحًا، بالإضافة إلى اعتنائنا بضبطه وترقيمه وتفقيره.

فريق الباحثين:

قام علىٰ تحقيق هذا السِّفْر الجليل نخبةٌ من الباحثين، كان بعضُهم قد أنجز تحقيقَ قسمه من الكتاب في إطار دراسته الجامعية، أمّا الآخَرون ـ وهم القائمون على تحقيق القسم الأكبر من الكتاب ـ فقد انضمّوا إلى فريق العمل إدراكًا منهم لأهمية هذا الكتاب وتشوّقًا إلى شرَفِ المشاركة في خدمته. ثم جُمِعَتْ أجزاءُ الكتاب كلُّها، ووُحِّدَ منهجُها في التحقيق والتعليق، لتكون منسجمةَ البنيةِ لا تنافرَ بينها.

وهؤلاء الباحثون الفضلاء ـ على ترتيب مجلَّداتهم ـ هم:

ـ الدكتور عمر حسن القِيّام، الباحث بجامعة العلوم الإسلامية العالمية بعمّان الأردن، وقد استقلَّ بتحقيق المجلدَيْن الثاني والثالث المحتويَيْن علىٰ تفسير سورتَي الفاتحة والبقرة، كما استقلَّ بتحقيق المجلدات من التاسع إلىٰ الثالث عشر المحتوية علىٰ تفسير السُّوَر من الحِجْر إلىٰ فُصِّلت.

ـ الدكتور حسن بن أحمد العُمَري، الأستاذ المشارك بكلية القرآن الكريم بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنوَّرة، وقد استقلَّ بتحقيق نصف المجلّد الرابع المحتوي علىٰ تفسير

سورة آل عمران، وهو أطروحتُه التي نالَ بها درجةَ (الدكتوراه) من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنوَّرة، سنة ١٤١٥هـ.

ـ الدكتور صالح بن ناصر الناصر، أستاذ التفسير المشارِك بكلية التربية بجامعة الملك سعود بالرياض، وقد استقلَّ بتحقيق تتمة المجلّد الرابع والمجلّد الخامس المحتويَيْن علىٰ تفسير سورتَي النساء والمائدة، وهو أطروحتُه التي نالَ بها درجةَ (الدكتوراه) من الجامعة الإسلامية أيضًا، في السنة نفسها.

ـ الدكتور جميل محمد بَني عطا، أستاذ البلاغة المساعد بكلية الآداب بجامعة الزرقاء بالأردن، وقد استقلَّ بتحقيق المجلّد السادس المحتوي علىٰ تفسير سورتَي الأنعام والأعراف، وهو كذلك أطروحتُه التي نالَ بها درجةَ العالِمية من جامعة الأزهَر، سنة ١٤٠٦هـ.

ـ الدكتور حمزة بن محمد وسيم البكري، وقد استقلَّ بتحقيق المجلدَيْن الثامن والتاسع المحتويَيْن علىٰ تفسير السُّوَر من الأنفال إلىٰ إبراهيم، كما استقلَّ بتحقيق المجلد الرابعَ عشرَ المحتوي علىٰ تفسير السُّور من الشورىٰ إلىٰ قَ.

ـ الدكتور لطفي بن محمد الزُّغَيِّر، أستاذ الحديث المساعد بجامعة الملك خالد ببيشة بالمملكة العربية السعودية، وقد استقلَّ بتحقيق المجلّد الخامسَ عشرَ (حتى الصفحة ٥٢٥) المحتوي علىٰ تفسير السُّوَر من الذاريات إلىٰ الحديد.

ـ الدكتور يوسف عبد الله الجَوارنة، أستاذ النحو المساعد بكلية الآداب بجامعة طَيبة بالمدينة المنوَّرة، وقد استقلَّ بتحقيق المجلّد السادسَ عشرَ إضافةً إلىٰ آخر ١٠٠ صفحة من المجلَّد الخامسَ عشر المحتوي علىٰ تفسير السُّور من الملك إلىٰ الناس.

دربٌ من المشاقّ:

لم تكن رحلتُنا في تحقيق هذا الكتاب، في أيٍّ من مراحلها، ممهَّدةَ السُّبُل، سهلةَ المأخَذ، بل كانت دربًا متشعِّبًا من المشاقّ في سائر مستوياتها العلمية والفنية، فقد واجهتنا العقَباتُ التالية عبر عامين ونيِّفٍ من المجالَدة والمثابَرة:

ـ **طبيعة النصّ**: حيث تمثِّل هذه «الحاشيةُ» سقفَ النصوص التراثية الدقيقة شديدةِ التأبّي إلّا علىٰ محقِّق متقن متّسع الثقافة ذي بصَرٍ بما تزخرُ به من علومٍ ومعارفَ شتّىٰ، تفسيرًا ولغةً وبلاغةً وكلامًا وفقهًا وحديثًا وغيرها، تجلَّت في محاقـقاتٍ علميةٍ لكبار الـمؤلِّفين فيها، أدارَها المصنِّفُ باقتدارٍ تام وعباراتٍ عالية، فكان من عمل المحقق أن يخلِّص الكلامَ في ذلك الخِضَم بعضَه مِن بعض، ويميـِّزَ جوانبَه المختلفة. وما يُقال في «الحاشية» يُقال كذلك في أصلها «الكشّاف».

ـ **توحيد المنهج**: فحيث إنّ أجزاءً من الكتاب هي أطروحاتٌ جامعيةٌ فرغ منها أصحابُها، وأجزاءٌ أخرىٰ ـ وهيَ الأكثر ـ شرعنا في تحقيقها استـئنافًا، والباحثون متـنوِّعو الاختصاصاتِ بين التفسير والبلاغة والعربية وغيرها؛ لزم مِن ذلك كـلِّه مراجعةُ الأعمال كلِّها وتحريرُها، وإقامتها علىٰ نسقٍ واحدٍ متّحدِ المنهج في العناية بالنصِّ وإثباتِ الفروق ووضع التعليـقات وتراجم الأعلام وطريقة العـزو ما استطعنا إلىٰ ذلك سبيلًا.

ـ **حالة الأصول الخطية**: تقدَّم أننا حرصنا في تخيُّرنا للأصول الخطية أن تكون أصولًا كاملةً تشمل الكتابَ كلّه، وأن تكون مع ذلك عتيقةً جيدةَ النسخ قدر الإمكان. وكنّا عوَّلنا لـمدة طويلة من العمل علىٰ نسختَي خزانة كوبريلي التامتَين، وفيهما ـ علىٰ

جودتها ـ من إهمال النقْط وإشكال الكلماتِ والتواردِ علىٰ السقط ما ليسَ بالنزْرِ اليسير، وتبيَّن لنا بعدُ أنهما مأخوذتان من أصلٍ واحد، مما اضطـرَّنا إلىٰ جَلْبِ أصلٍ ثالثٍ تامٍّ وعتيق، وهو نسخة طهران، وأعدنا المقابلةَ عليه لكامل الكتاب من جديد! فانحلّت بذلك كثيرٌ من الإشكالات، واستُدرِكَتْ أسقاط، وصوِّبَت قراءةُ كلمات، واستقام لنا الكتابُ ما لم يستقم قبلُ، وظهر أنّ المؤلفَ الطيبيَّ رحمه الله لم يزَلْ ينظر في كتابه ويزيدُ فيه حتىٰ وقتٍ متأخّر، وحظيَتْ تلك النسخة الثالثة بهذه الزيادات، فكان في تعنّي جَلْبِ هذا الأصل الثالث خيرٌ كثير.

ـ **طريقة الطِّيبيِّ في النقل**: حيث إنه رحمه الله كثيرُ التصرُّف فيما ينقل كما سبقَ أنْ بيّنّاهُ عندَ الكلام علىٰ توثيقِنا للنقولِ التي في كتابه. وفي هذا التصرُّف من الإرباك للباحث ما لا يخفىٰ، ولولا صبرُ محققي الكتاب علىٰ هذا المطلب لما استقام لهم نصُّ الكتاب ولما قدروا علىٰ تفهُّم عباراته.

ـ **كثرة مراحل التحقيق والتصحيح**: من نسخ وضبط وتفقير وترقيم، وتمييز للمتن عن الشرح، وتعيين لمفتتح النقول ومنتهاها، ومقابلة وتصحيح لعدة تجارب، وتوثّق من كل مرحلةٍ علىٰ حدة وغير مرّة إلىٰ أن تسكُنَ النفس إلىٰ استقرار النص واستتمامه مطالبَ العمل المتقَن.

ـ **الإخراج الفنِّيُّ للكتاب**: لم يُضمِّن الإمامُ الطِّيبيُّ في «حاشيته» النصَّ الكامل لكتاب الزمخشريّ كما قدّمنا، إنما اقتصر علىٰ محلِّ التعليق منه، مما يجعل ضمَّ «الكشّاف» بتمامه في هذا العمل أمرًا متعيِّنًا، ليتمكّن القارئ من استيعاب سياق الكلام. واستدعىٰ هذا وضع «الكشّاف» في المتن، و«الحاشية» تحته، وتعليقات التحقيق في الطبقة الثالثة الأخرىٰ، بحيث يتوافق «الكشّاف» و«الحاشية» في النصِّ محلِّ الشرح، الأمرُ الذي

استدعىٰ عملًا مضنيًـا لربط النـصَّين بعضهما ببعض، وتـتبُّع ذلك في كل صفحة، والتيقُّظ لإشكاليات البرمجيات المستخدمة التي قد تسبِّبُ ترحيل النصِّ تارةً، وتداخُلَه تارةً أخرىٰ، واختفاءَ جزءٍ منه تارةً ثالثة، مما استوجَبَ منا مراقبةً حثيثـةً وتيقّظًا بالغًا لكل ذلك.

ـ **الفهرسة العلمية الشاملة:** حَظِيَ هذا الكتابُ بأحدَ عشرَ نوعًا من الفهارس الفنية الكاشفة، جاءت في مجلَّدٍ مستقل كان خاتمةَ هذا السِّفْر الكبير. وتناولت هذه الفهرسةُ كتابَي «الكشّاف» و«الحاشية» علىٰ حدٍّ سواء، بما فيهما من أحاديثَ وآثارٍ وأعلامٍ وتصانيفَ وأشعارٍ وأمثالٍ وغريبٍ مفسَّرٍ وغير ذلك.

هذه إلماعةٌ وجيزةٌ عن الجهد الباهظ الذي أُنفِقَ في خدمة هذا الكتاب، وهو به حقيق، ولولا ذلك لما كانت نفوسُنا لتفيء إلى الطمأنينة باستقامة هذا العمل واستـتبابه على وجهٍ مرضيّ.

خاتمة القول:

الحمدُ لله.. ثم أمّا بعد،

فمَن لا يشكر الناسَ لا يشكر الله تعالىٰ، وإنه ما كان لهذا السِّفْر الجليل والعِلْق النفيس ليظهرَ للعِيان ويَسعَدَ به أهلُ العلم والدِّين لولا تصدِّي تلك المؤسَّسة الإسلامية الرائدة لتبنِّيه بمراحله كافة، وهيَ «**جائزة دبيّ الدولية للقرآن الكريم**»، التي لها الأيادي البيضاء في نشر الكثير من الدراسات العلمية الجادّة المتعلّقة بالقرآن الكريم وعلومه.

وقد حَظِيَ كتابُـنا هذا برعايـةٍ خاصّـةٍ من رئيس وحدة البحوث والدراسات فيها، صاحب الفضيلة الشيخ الدكتور محمد عبد الرحيم بن الشيخ محمد علي سُلطان العلماء حفظه الله، الذي احتفلَ بأمر هذا الكتاب من أول ما حدّثتُه بشأنه، وسعَى في تبنّي

«الجائزة» له، تقديرًا منه لآثار أهل العلم، ولا سيّما هذا الكتابَ العظيم. ولم يفتأ ـ متّعه الله بالعافية ـ في مُكثه وظَعْنه يُواصلُنا ويُتابعُ مراحلَ العمَل في الكتاب، باذلًا من وقته وتوجيهه غايةَ وُسْعِه. ثم تخيَّر لتحكيم العمل لجنةً من جِلّة أهل العلم، حرصًا منه أن يبلغَ بالكتاب غايةَ التجويد. ولم يزل ـ أجزَلَ الله مثوبتَه ـ يُذلِّلُ مِن طريق طبع الكتاب ما يعترضُه من العَقَبات، حتىٰ مَثُلَ علىٰ هذا الوجه الطيِّب المبارك، فله منا وافرُ الشكر، ونسأل المولى تعالى أن يجزيَه خيرَ الجزاء كِفاءَ سعيه المبرور وحرصه الدائم لإحياء ما انطوى من تراثنا العلميّ النافع.

ولا يفوتني أن أخصَّ بالشكر أيضًا صاحبَ الفضيلة الشيخَ سيّد أحمد نُورائي حفظه الله، منسِّقَ وحدة البحوث والدراسات في «جائزة دبيّ الدولية»، الذي يعمل في صمتِ المخلِصين، وكم من إنجازاتٍ جليلة كانت من ثمار عمله الدائب الصامت، تقبَّل الله منه. وأتوجَّه بالشكر كذلك إلىٰ أخي الدكتور حمزةَ البكريّ حفظه الله لما بذله من جهدٍ مبرور في مراجعة الكتاب وتدقيقه. والشكرُ كذلك موصولٌ للفريق العلميّ والفنيّ في مؤسَّسة (أَرْوِقة للدّراسات) بعمّانَ الأردن، لتجلُّدِهم في خدمةِ الكتاب، وبذلهم أقصى الجهد لإخراجِه إخراجًا متقَنًا أنيقًا. والعملُ «إذا أُتيح له شرَف المقصِد، ونُبْلُ الغاية، وخلُوص النية، ونزاهة النُّصْح؛ بلغ من النجاح مبلَغَه، وانتهى من التوفيق إلى مداه»[1]، وهذا ما أرجو أنه كان في هذا العمل المبارَك.

وأخيرًا.. فهذه «حاشيةُ الطِّيبيِّ»، أعظمُ حواشي «الكشّاف» علىٰ الإطلاق، نزفُّها اليومَ إلىٰ أهل العلم وطلّابه، دانيةَ القِطاف، نَضِيجةَ الثمَر، بذلنا فيها من أمانة العلم وجَودة التحقيق ما نرجو أنْ يكون وسيلةً إلىٰ رضا ربِّنا سبحانه، والنُّصْحِ لكتابه العزيز،

---

(١) مقالات الطناحيّ ٢: ٤٧٠.

ونسأله تعالى أن يجعلَ رغْباءَنا فيها عندَه من حُسْن المثوبة، وأن يُخلِّصَ قصدَنا من طلب المَثالة عندَ الناس. وإنْ يكن في هذا العمل مِن زَلَلٍ ـ ولا بدَّ أن يكون ـ فذاك أمارةُ ضعفِ بني البشَر، وحسبُنا أنْ قصَدْنا إلىٰ خيرٍ وبذلنـا فيه وُسْعنا، والحمدُ لله الذي بنعمته تتمُّ الصالحات.

بعمّـانَ الأردنّ حرَسَها الله

في يوم السبت، الثالث من شعبان سنةَ ١٤٣٣هـ

الموافق للثالث والعشرينَ من حزيرانَ سنةَ ٢٠١٢م

أحسَنَ الله تقضِّيها في خيـرٍ وعافية

وكتَبَ

إيَادأحْمَدالغوْج

منسِّق الفريق العلميّ لتحقيق الكتاب

نَمَاذِجُ مِنْ صُوَرِ المَخْطُوطَاتِ المُعْتَمَدَة

فِي تَحْقِيق

كِتَابِ الكَشَّافِ

الكشاف في التفسير

تصنيف الشيخ الامام الكبير علامة العالم
رحلة الادب ملك النحاة مفسر التنزيل
مقرر التأويل جار الله افتخار الائمة
فخر خوارزم ابي القاسم محمود بن عمر
الزمخشري رحمة الله عليه

اشتريت هذه المجلدة من الكشاف مع اخواتها الثلث
للصدر السيد المحترم العالم البارع الاكرم جلال الدين

صورة غلاف نسخة تشستر بيتي من الكشاف

الحمد لله الذي أنزل القرآن كلاماً مؤلفاً منظماً ونزله بحسب المصالح منجماً وجعله
بالتحميد مفتتحاً وبالاستعاذة مختتماً وأوحاه على قسمين متشابهاً ومحكماً وفصله سوراً
وسوره آيات وميز بينهن بفصول وغايات وما هي إلا صفات مبتدئ مبتدع وسمات منشئ
مخترع فسبحان من استأثر بالأولية والقدم ووسم كل شيء سواه بالحدوث عن العدم أنشأه
كتاباً ساطعاً تبيانه قاطعاً برهانه وحياً ناطقاً ببينات وحجج قرآناً عربياً غير ذي عوج
مفتاحاً للمنافع الدينية والدنيوية مصدقاً لما بين يديه من الكتب السماوية معجزاً
باقياً دون كل معجز على وجه كل زمان دائراً من بين سائر الكتب على كل لسان في كل مكان أفحم به
من طولب بمعارضته من العرب العرباء وأبكم به من تحدى به من مصاقع الخطباء فلم يتصد للإتيان
بما يوازيه أو يدانيه واحد من فصحائهم ولم ينهض لمقدار أقصر سورة منه ناهض من بلغائهم
على أنهم كانوا أكثر من حصى البطحاء وأوفر عدداً من رمال الدهناء ولم ينبض منهم عرق العصبية
مع اشتهارهم بالإفراط في المضادة والمضارة وإلقائهم الشراشر على المعازة والمعارة
ولقائهم دون المناضلة عن أحسابهم الخطط وركوبهم في كل ما يرومونه الشطط إن أتاهم أحد بمفخرة أتوه
بمفاخر وإن رماهم بمأثرة رموه بمآثر وقد جرد لهم الحجة أولاً والسيف آخراً فلم يعارضوا إلا السيف
وحده على أن السيف القاضب مخراق لاعب إن لم تمض الحجة حده فما أعرضوا عن معارضة الحجة
إلا لعلمهم أن البحر قد زخر فطم على الكواكب وأن الشمس قد أشرقت فطمست نور الكواكب
والصلاة على خير من أوحي إليه حبيب الله أبي القاسم محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم ذي اللواء
المرفوع في بني لؤي وذي الفرع المنيف في عبد مناف بن قصي المثبت بالعصمة المؤيد بالحكمة
الشارح الغرة الواضح التحجيل النبي الأمي المكتوب في التوراة والإنجيل وعلى آله الأطهار

صورة الصفحة الأولى من نسخة تشستر بيتي من الكشاف

والعمل الصالح لله رب العالمين خالصة لوجهه وبذلك من الإخلاص أمرت
وأنا أول المسلمين لأن إسلام كل نبي متقدم لإسلام أمته أغير الله أبغي ربا جواب
عن دعائهم له إلى عبادة آلهتهم والهمزة للإنكار أي منكر أن أبغي ربا غيره وهو رب
كل شيء فكل من دونه مربوب ليس في الوجود من له الربوبية غيره كما قال قل
أفغير الله تأمروني أعبد ولا تكسب كل نفس إلا عليها جواب عن قولهم اتبعوا سبيلنا
ولنحمل خطاياكم خلائف الأرض لأن محمدا صلى الله عليه وسلم خاتم النبيين خلفت
أمته سائر الأمم أو جعلهم يخلف بعضهم بعضا أو هم خلفاء الله في أرضه يملكونها
ويتصرفون فيها ورفع بعضكم فوق بعض في الشرف والرزق ليبلوكم فيما آتاكم
من نعمة الجاه والمال كيف تشكرون تلك النعمة وكيف يصنع الشريف بالوضيع والحر
بالعبد والغني بالفقير إن ربك سريع العقاب لمن كفر نعمته وإنه لغفور
رحيم لمن قام بشكرها ووصف العقاب بالسرعة لأن ما هو آت قريب عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم أنزلت علي سورة الأنعام جملة واحدة يشيعها سبعون ألف ملك
لهم زجل بالتسبيح والتحميد فمن قرأ الأنعام صلى الله عليه واستغفر له أولئك
السبعون ألف ملك بعدد كل آية من سورة الأنعام يوما وليلة والله أعلم بالصواب

تم المجلد الأول والحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على محمد وآله أجمعين في الحادي عشر
من شهر الله المحرم المكرم سنة سبعين وستمائة على يدي العبد الضعيف المحتاج
إلى رحمة الله تعالى محمد بن [illegible] وفقه الله تعالى لما يرضيه وجعل مآل عمره خيرا من ماضيه
حامدا لله تعالى ومصليا على نبيه
محمد صلى الله عليه وسلم

صورة الصفحة الأخيرة من نسخة تشستر بيتي من الكشاف

صورة الصفحة الأولى من المجلد الأول من نسخة باريس من الكشاف

عن جندب بن زهير قال لرسول الله صلى الله عليه انى لاعمل العمل لله فاذا اطلع
عليه سرني فقال ان الله لا يقبل ما شورك فيه وقيل وروي انه قال له لك اجران اجر
السر واجر العلانية وذلك اذا قصد ان يقتدى به وعنه عليه السلام اتقوا الشرك
الاصغر قالوا وما الشرك الاصغر قال الرياء عن رسول الله صلى الله عليه من قرا سورة
الكهف من اخرها كانت له نورا من قرنه الى قدمه ومن قراها كلها كانت له
نورا من الارض الى السماء وعنه عليه السلام من قرا عند مضجعه قل انما انا بشر مثلكم
كان له في مضجعه نورا يتلألأ الى مكة حشو ذلك النور ملائكة يصلون عليه حتى يقوم
وان كان مضجعه بمكة كان له نورا يتلألأ من مضجعه الى البيت المعمور حشو ذلك النور
ملائكة يصلون عليه حتى يستيقظ ٥ والله اعلم بالصواب

سورة مريم مكية وهي
تسعون وثمان او تسع
آيات ٥

صورة الصفحة الأخيرة من المجلد الأول من نسخة باريس من الكشاف

سورة مريم مكية وهي تسعون وثمان آيات

بسم الله الرحمن الرحيم

صورة الصفحة الأولى من المجلد الثاني من نسخة باريس من الكشاف

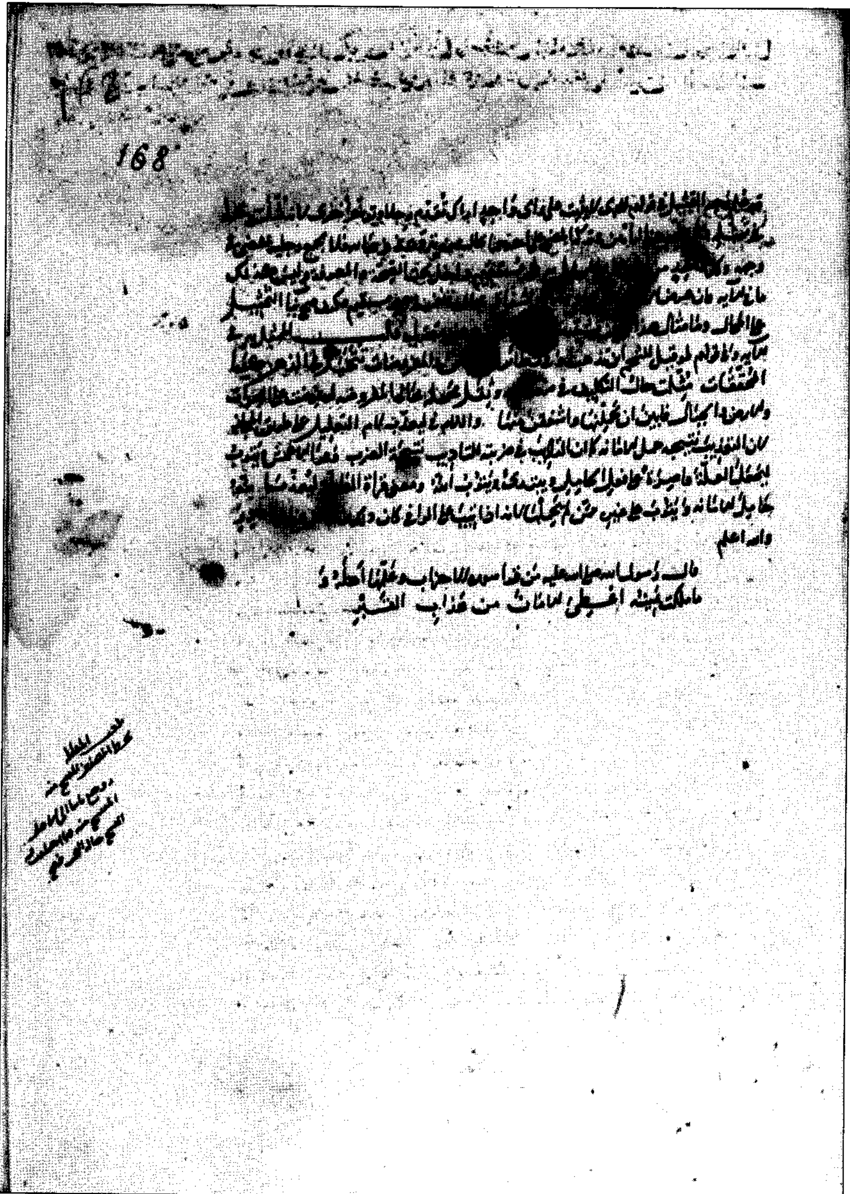

صورة الصفحة ١٦٨ب من المجلد الثاني من نسخة باريس من الكشاف
وفيها إشارة إلى المقابلة على نسخة المؤلف الزمخشري

صورة الصفحة الأخيرة من المجلد الثاني من نسخة باريس من الكشّاف
وفيها خاتمة الناسخ والإشارة إلى المقابلة على خطّ المؤلّف الزمخشريّ

نَمَاذِجُ مِنَ المَخْطُوطَاتِ المُعْتَمَدَة

فِي تَحْقِيق

حَاشِيَةُ الطِّيبِيِّ عَلَى الكَشَّافِ

صورة صفحة التملكات الأولى من المجلد الأول من النسخة الطهرانية (ط)

صورة صفحة التملكات الثانية من المجلد الأول من النسخة الطهرانية (ط)

صورة الصفحة الأولى من المجلد الأول من النسخة الطهرانية (ط)

صورة إحدىٰ صفحات المجلد الأول، وتظهر فيها علامات الاستدراك والتصحيح

صورة الصفحة الأخيرة من المجلد الأول من النسخة الطهرانية (ط)

صورة صفحة التملكات في أول المجلد الرابع من النسخة الطهرانية (ط)

صورة الصفحة الأولى من المجلد الرابع من النسخة الطهرانية (ط)

صورة الصفحة الأخيرة من المجلد الرابع من النسخة الطهرانية (ط)

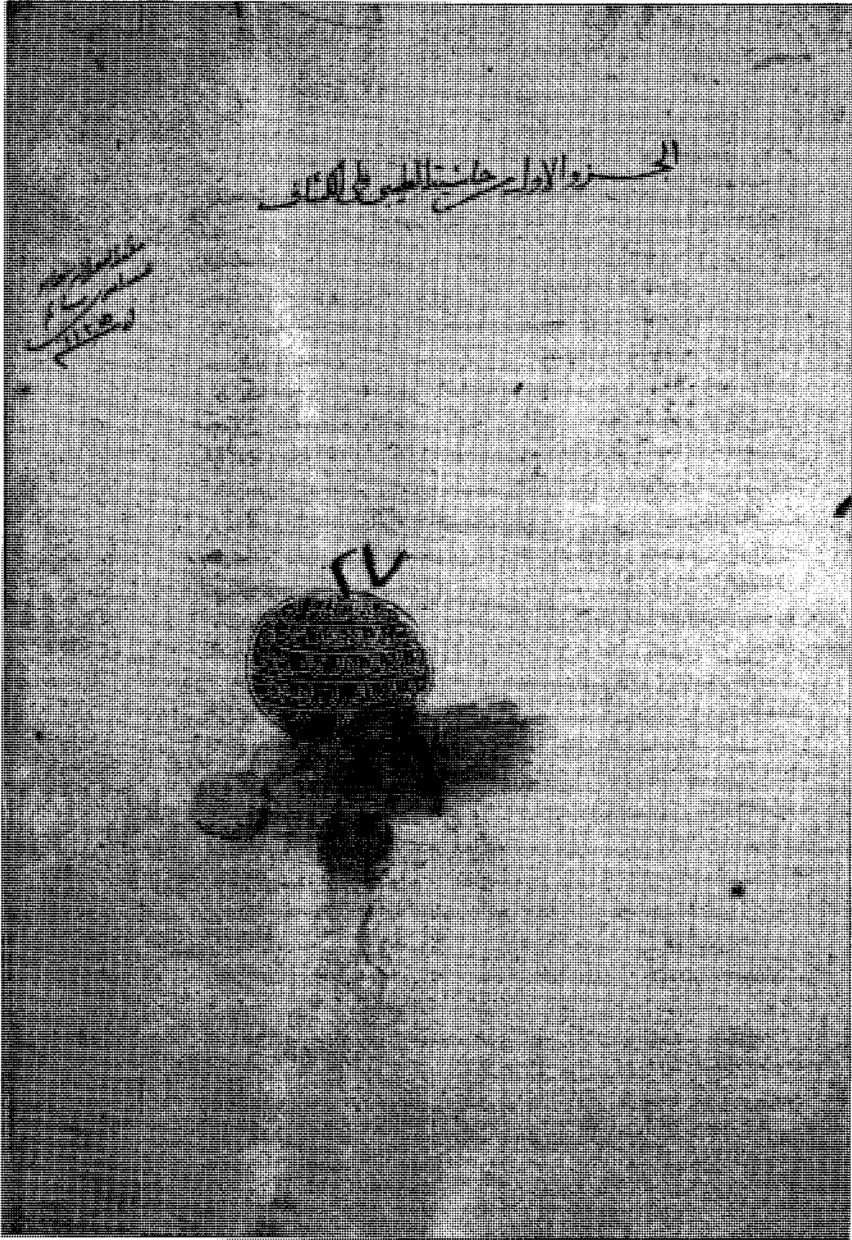

صورة صفحة العنوان من المجلد الأول من نسخة فاضل باشا (ف)

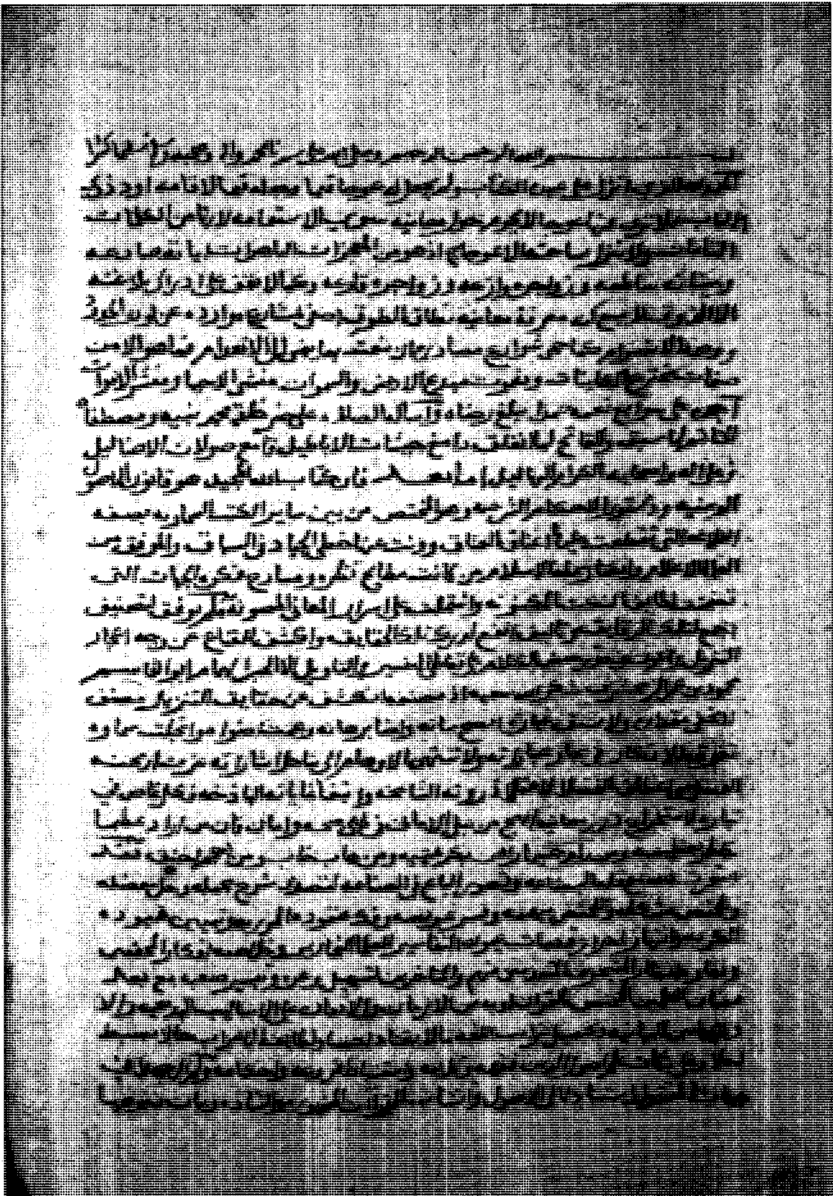

صورة الصفحة الأولىٰ من المجلد الأول من نسخة فاضل باشا (ف)

هذا ... يوم لا تملك روى أبو البقاء عن الكوفيين يوم في موضع رفع خبر هذا ولكنه بني على
الفتح لإضافته إلى الفعل قال وعندهم يجوز بناؤه وإن أضيف إلى معرب وعندنا لا يجوز إلا إذا أضيف
إلى مبني وأنشد الإمام المالقي على حين عاتبت المشيب على الصبا وقال هو لإضافته إلى
الماضي وكذا قوله يوم لا تملك لإضافته إلى لا وقياس الأسماء أن لا تضاف إلا إلى المفرد واستعمال ظرف
في هذه الأسماء القياس المذكور وأضيف إلى الجمل كانت مؤولة بمصدرها فهو مفرد في المعنى
والحال في الماضي أكثر ولا يرتكب فلا يرتكب إلا عند الضرورة قوله وبالنصب إما على أنه ظرف
لقال قال أبو البقاء أي قال الله تعالى هذا القول في يوم ينفع والقول هو يا عيسى بن مريم
أأنت قلت للناس وجاء على لفظ الماضي على ونادى أصحاب الجنة وليس بالجيد قال
على الحكاية في هذا الوجه كما في الوجه الآخر قوله فليس مطابق لما ورد فيه يعني ورود
الآية لا يطابق إرادة صدق المكلفين الحاصل في الدنيا لأنه قوله يوم ينفع الصادقين صدقهم
ولم يقل صدق في شأن شهادة الله تعالى بصدق عيسى عليه السلام فيما أجاب به الله تعالى
يوم القيامة وهو قوله سبحانك ما يكون لي أن أقول إلى قوله فإنك أنت العزيز الحكيم كأنه تعالى
يقول صدقت فيما أجبت به وهذا لا يكون في الدنيا فلذلك قال ينفع الصادقين صدقهم
ولم يقل صدقت المطابق مقتضى الظاهر وأجاب ابن عيسى عليه الصلاة والسلام لما مهد عذره
بتلك العبارات البالغة في التبرؤ عما نسب إليه وبرأه الله تعالى بالشهادة له بالصدق بما
هو أبلغ مما أتى به من التفضل حيث عمم المكلفين كلهم وعم أوقاتهم المختصة بالصدق كلها
ليدخل عليه الصلاة والسلام في ذلك العام دخولاً أوليا قوله وكان أولى بإرادة العموم يعني
العام يقتضي العموم وما أعم من غيرها فكان أولى بالإيراد زيادة المقام ما ذكره الماضي
قال في الآية تنبيه على كذب النصارى وفساد دعواهم في المسيح وأمه وإنما لم يقل ومن
فيهن تغليبا للعقلاء وقال وما فيهن إتباعا لهم غير أولي العلم إعلاما بأنهم في غاية القصور
عن معنى الربوبية والنزول عن رتبة العبودية وإهانة لهم وتنبيها على المجانسة المنافية
للألوهية ولأن ما يطلق متناولا للأجناس كلها فهو أولى بإرادة العموم ...

والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب هذا آخر سورة المائدة ويتلوه سورة
الأنعام على التمام وصلى الله على خير الأنام وآله وصحبه ... الكتاب بعون الملك الوهاب
يوم ... عشر من شهر رمضان المعظم [illegible] سنة [illegible] وعشرين وثمانمائة [illegible]
النبوية على صاحبها أفضل السلام ... والحمد لله رب العالمين

صورة الصفحة الأخيرة من المجلد الأول من نسخة فاضل باشا (ف)

سورة والصافات وهي مائة واحدى وثمانون آية وقيل اثنان وثمانون آية

بسم الله الرحمن الرحيم قوله بطوائف الملائكة عن بعضهم
اي بالطوائف الصافات او بعض بعضهم الصافات وهو جمع صافة لانه لا يقال في الملائكة صافات
وهو من قولهم صففنا الابل قوائمها وهي صافة والناقة تصف يديها عند الحلب وصففت
القوم فاصطفوا قال ابو مسلم الاخير يحمل هذه الالفاظ على الملائكة لانها مشعرة بالتأنيث
والملائكة مبرؤون عن هذه الصفة واجاب الامام ان الصافات جمع الجمع فانه يقال جماعة
صافة ثم يجمع على صافات ولان التأنيث المعنوي هو الذي لا يحسن ان يطلق عليهم لكن
اللفظي لا مانع منه وكيف وهم المسمون بالملائكة الراغب الصف ان يجعل الشيء على
خط مستقيم كالناس والاشجار ونحو ذلك وقد يجعل فيما قال ابو عبيدة بمعنى الصاف قال تعالى
ان الله يحب الذين يقاتلون في سبيله صفا قوله فالزاجرات السحاب سوقا الراغب
الزجر طرد بصوت يقال زجرته فانزجر قال تعالى فانما هي زجرة واحدة ثم يستعمل في
الطرد تارة وفي الصوت تارة قال تعالى فالزاجرات زجرا اي الملائكة التي تزجر السحاب وقوله
ولقد جاءهم من الانباء ما فيه مزدجر اي طرد ومنع من ارتكاب المآثم واستعمال الزجر فيه
لصياحهم بالمطرود نحو اغرب وتنح ووراءك قوله كما يحكى عن علي رضي الله عنه قيل كان علي رضي الله
عنه يخرج من الصف وسيفه ينطف دما فاذا رقي ربا وه يأتي بالخطبة الغراء هكذا وجدته
في الحاشية وذكر ابن عبد البر في الاستيعاب سئل الحسن البصري عن علي رضي الله عنهما فقال كان
والله سهما صائبا من مرامي الله على عدوه ورباني هذه الامة وذا فضلها وذا سابقتها
وذا قرابتها من رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن بالنومة عن امر الله ولا بالملومة في دين الله
اعطى القرآن عزائمه ففاز منه برياض مونقة ذلك علي بن ابي طالب قوله واما على
ترتبها في التفاوت من بعض الوجوه يعني يجوز ان يكون بين السنين تفاوت بحسب
اعتبارين فان التي تكون افضل من الاخرى من بعض الوجوه وتكون الاخرى افضل منه من
وجه اخر نحو ثم الفاء ههنا ثم في قوله تعالى ثم كان من الذين امنوا وقد ذكر في قوله تعالى
فاتيهم بغتة وهم لا يشعرون فيقولوا هل نحن منظرون ليس المعنى ترادف رؤية العذاب
ومفاجأته وسؤال النظرة فيه في الوجود وانما المعنى ترتبها في الشدة وترى ثم يقع في هذا الاسلوب
يحلو موقعه قوله يرحم الله المحلقين فالمقصرين اي الحلق اقرب من التقصير والقائل نوع رتبه
التقصير من الحلق وروينا عن ابن عمر رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اللهم ارحم
المحلقين قالوا والمقصرين يا رسول الله قال اللهم ارحم المحلقين قالوا والمقصرين يا رسول الله قال
والمقصرين [illegible]
الله [illegible]
ذريتي [illegible]

صورة الصفحة الأولى من المجلد الرابع من نسخة فاضل باشا (ف)

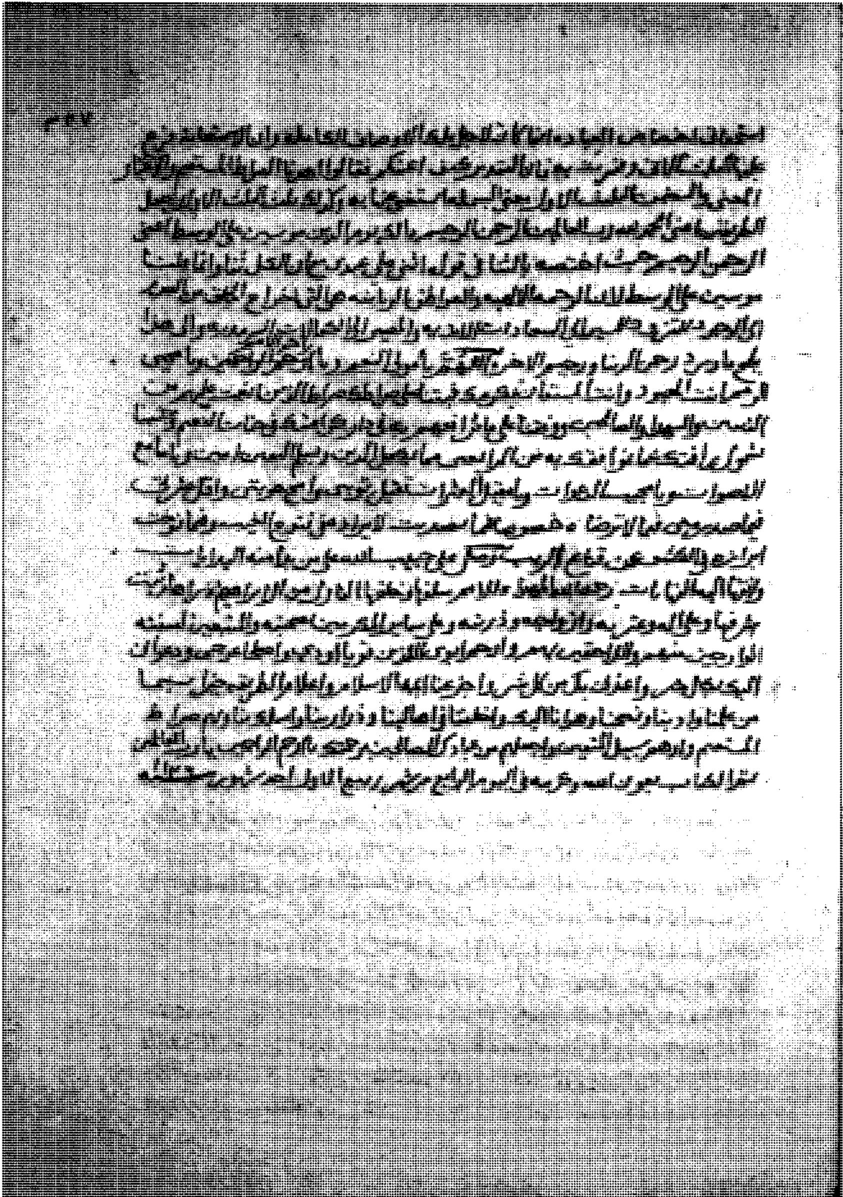

صورة الصفحة الأخيرة من المجلد الرابع من نسخة فاضل باشا (ف)

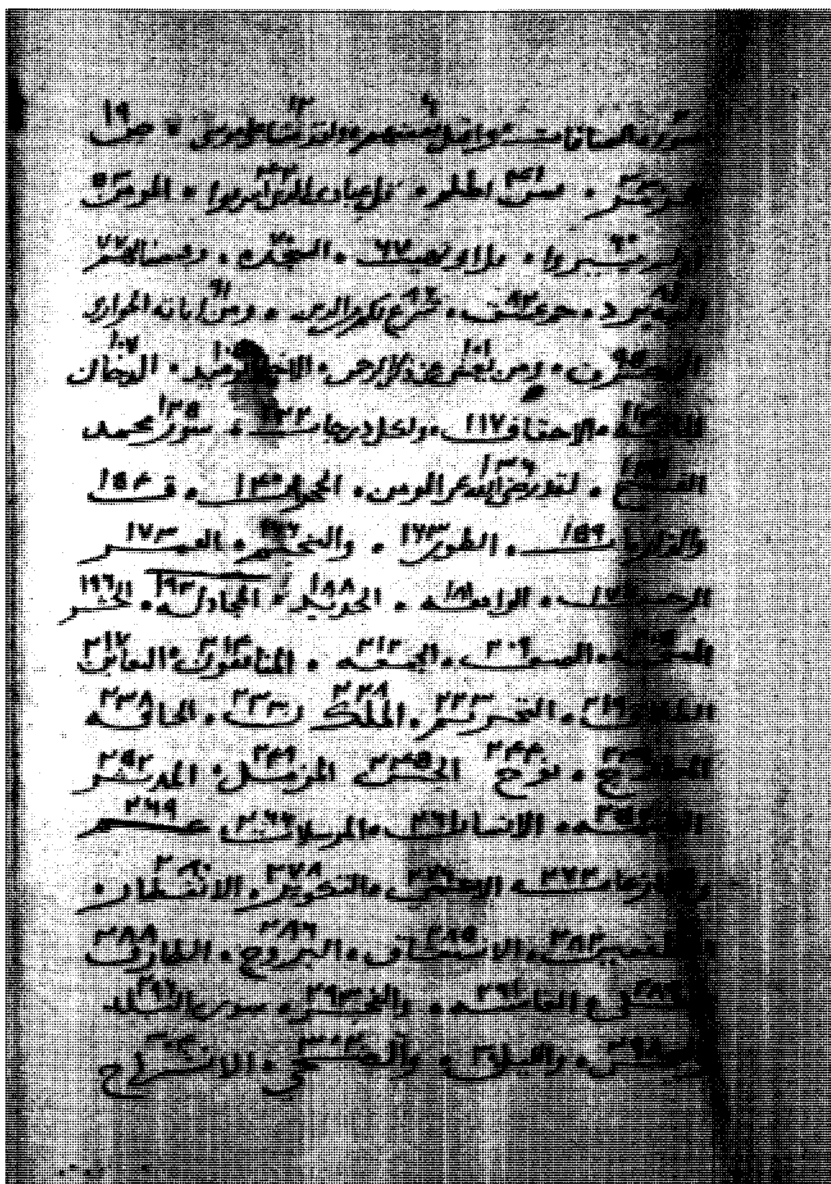

صورة صفحة الفهرس آخر المجلد الرابع من نسخة فاضل باشا (ف)

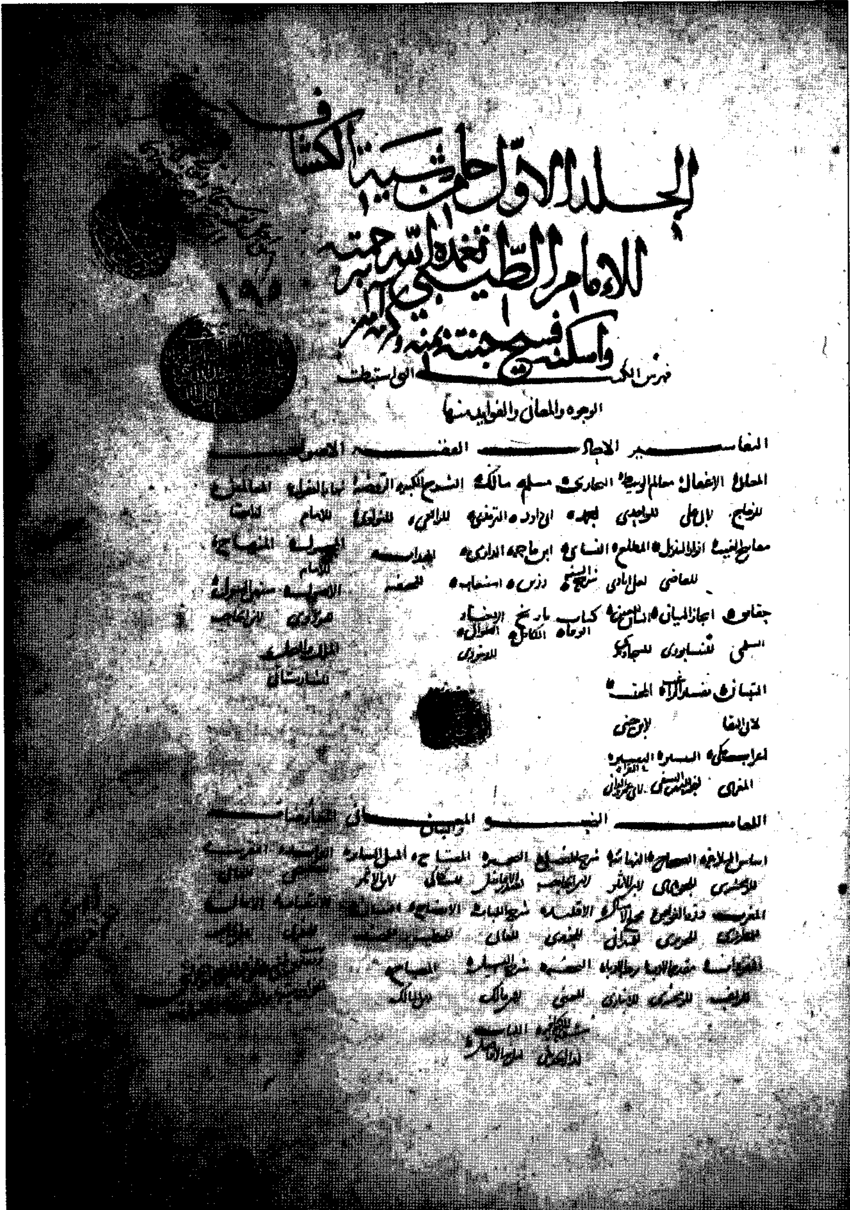

صورة صفحة العنوان من المجلد الأول من نسخة حافظ باشا (ح)

صورة الصفحة الأولى من المجلد الأول من نسخة حافظ باشا (ح)

بصدق عيسى عليه السلم فيما اجيب به الله تعالى يوم القيمة وهو قوله سبحانك ما يكون
لي ان اقول الى قوله فانك انت العزيز الحكيم كانه تعالى يقول صدقت فيما اجبت به
وهذا لا يكون في الدنيا فكيف قال ينفع الصادقين صدقهم ولم يقل صدق المطابق
يقتضي الظاهر واجاب ان عيسى عليه السلم لما هو بصدد سلك العبارات البالغة البالغ
في التبري مما نسب اليه وهو الله تعالى بالشهادة له بالصدق بما هو ابلغ مما اتى به في الفصل
جميع المكلفين كلهم وعم اوقاتهم المختصة بالصدق كلها ليدخل عليه السلم في ذلك العام
دخولا اوليا وهو اسم كان اولى بارادة العموم بعد المقام يقتضي العموم وما اعم
من غيرها فكان اولى في الايراد وبيان المقام ما ذكره القاضي قال في الامر تنبيه على
كذب النصارى وفساد دعواهم في المسيح وامه انما نشا ومن وهن [illegible] للعقلاء
وما اريد [illegible] اتباعا لهم غير اولي العلم اعلاما بانهم في غاية القصور عن معنى الربوبية
والنزول عن الرتبة المعبود [illegible] وتنبيها على المجانسة المنافية للالوهية
ولان ما يطلق متناولا للاجناس كلها فهو اولى بارادة العموم تمام

والله اعلم بالصواب هذا آخر سورة المائدة ويتلوه سورة الانعام

صورة الصفحة الأخيرة من المجلد الأول من نسخة حافظ باشا (ح)

صورة صفحة الفهرس أول المجلد الرابع من نسخة حافظ باشا (ح)

سورة الزمر

بسم الله الرحمن الرحيم

صورة الصفحة الأولى من المجلد الرابع من نسخة حافظ باشا (ح)

صورة الصفحة الأخيرة من المجلد الرابع من نسخة حافظ باشا (ح)

صورة صفحة الفهرس آخر المجلد الرابع من نسخة حافظ باشا (ح)

القِسمُ الدِّراسِي

الإمامُ الطِّيبي

وحاشِيتُهُ على الكشّاف

دِراسةٌ تحليليّة

بقلم

د. جَميل بَني عَطا

مقدِّمة الدِّراسة

الحمد لله الرحمن، علّم القرآن، خلَق الإنسان، علّمه البيان، والصلاة والسلام علىٰ أفصح الخلْق لساناً، وأبلغهم بياناً، وعلىٰ آله وصحبه الطيبين، والتابعين وتابعيهمُ الطاهرين، ومن استقام علىٰ النهج، ودعا بدعوة الحق إلىٰ يوم الدين.

أمّا بعد،

فهذه دراسةٌ علميةٌ حول «حاشية» الإمام شرف الدين الطِّيْبي علىٰ «الكشاف»، المسمّاة بـ«**فُتوح الغَيْب في الكشفِ عن قِناع الرَّيْب**»، والموسومةِ بأنها أجلُّ[1] الحواشِي علىٰ «الكشاف» وأنْفَسُها[2]، جعلتُها في سبعة فصول وخاتمة، وفي كل فصل عدد من المباحث:

ففي **الفصل الأول** مبحثان، أولهما: للتعريف بالطّيبي، والثاني: للتعريف بحاشيته، وقد مهّدت لذلك بنبذة موجزة عن عصر الطِّيبي وبيئـتِه، لإبـراز العوامل المؤثرة في تكوين شخصيته، وانعكاساتها في حاشيته.

وفي **الفصل الثاني** تحدّثْتُ عن منهج الطِّيبي في «الحاشية»، وجعلته في خمسة مباحث، الأول: لبيان منهج الطيبي في شرح أقوال الزمخشريِّ وغيره في «الكشاف»،

---

(١) انظر: كشف الظنون ـ لحاجي خليفة، دار الفكر ـ ١٤٠٢ هـ = ١٩٨٢م، (٢: ١٤٧٨).

(٢) انظر: البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ـ للشوكاني، مطبعة السعادة بمصر ـ الطبعة الأولى ١٣٤٨هـ)، (٢: ٢٢٩).

والثاني: لبيان منهجه في بحْث المسائل المختلفة وتحقيقها، والثالث: لبيان منهجه في التفسير والقراءات، والرابع: في منهجه في ذكْر الأعلام والمصادر، وفي النقل عن الآخرين، والخامس: لبيان منهجه في الاستشهاد بالقرآن، والحديث، والشعر، والمثل، وأقوال العرب وأساليبهم.

أما **الفصل الثالث** فكان بعنوان: «حاشية الطِّيبي بين التأثّر والتأثير»، وقسمته إلىٰ أربعة مباحث: أحْصَيْتُ في الأول منها مصادر «الحاشية» في الموضوعات المختلفة، وخصّصت الثانيَ لبيان علاقة الطِّيبي بالزمخشري أخْذاً وردّاً، بعد أن عرّفت بإيجاز بالزمخشري و«كشّافه»، وكشفْت في الثالث عن تأثّر الطِّيبي بغيره، وعرضْت نماذجَ لتأثره بثمانية ممّن سبقوه، في مجالات مختلفة، لا سيما ممّن لهم علاقة بالكشاف، وفي البحث الرابع بيّنْتُ تأثير الطِّيبي في غيره، فاخترت سبعة من أولئك الذين لهم علاقة بالكشاف، أو لهمُ اهتماماتٌ بلاغية، وعرضْتُ نماذجَ لتأثيره فيهم.

وفي **الفصل الرابع** درسْت بعض جهود الطِّيبي في علم المعاني، من خلال ما حقّقْتُه من «الحاشية»، ومهّدت لذلك بإيجاز عن الجهود البلاغية للطيبي في «الحاشية»، ثم قسمت الفصل إلىٰ ثمانية مباحث، جعلْتُ أوَّلها: لأحوال الكلمة المفردة، وثانيها: للتعريف والتنكير، والثالث: للخبر والإنشاء، والرابع: للتقديم والتأخير، والخامس: للقصر، والسادس: للفصل والوصل، والسابع: للإيجاز والإطناب، والأخير: لصورٍ من إجراء الكلام علىٰ خلاف مقتضىٰ الظاهر.

أما **الفصل الخامس** فدرسْتُ فيه بعض جهود الطِّيبي في علْم البيان، وجعلْته في ثلاثة مباحث، كان الأول: للتشبيه، والثاني: للمجاز بنوعيه: اللغوي والعقلي، والثالث: للكناية والتعريض.

وخصصت **الفصل السادس** لدراسة بعض جهود الطِّيبي في علم البديع

وملحقاتـه، حيث عَـرَضْتُ أمثلة لخمسةٍ وعشرين لونـاً بديعياً مـمّا بحثـه الطِّيبي في «الحاشية».

وفي **الفصل الأخيـر** وضعْت «الحاشية» في الميزان، جاعلاً مـحاسنها في كِفّـة، والمآخذ عليها في الكِفّة الثانية، فرجَحَتِ الحسناتُ علىٰ المآخذ.

وأنْهَيْت هذا القسم **بخاتمة** ضمّنتها أهم نتائج البحث.

وقد اتَّبعْتُ، في فصول الدراسة كلّها تقريباً، منهجاً يقوم، في الغالب، علىٰ عرض النصوص وتحليلها ومناقشتها واستقرائها، بالإضافة إلىٰ أسلوب الملاحظة وجمْع الظواهر المتشابهة، ووصْفها، والموازنة بينها أحياناً، بهدف الوصول إلىٰ نتائجَ وأحكامٍ جزئية أو كلية.

أما مصادرُ البحث، دراسةً وتحقيقاً، فهي كثيرةٌ ومتنوعة، فقد ناهَزَتِ الثلاثمئة، بين مخطوط، وبحث جامعي لـمّا ينشر بعد، ومطبوع، في موضوعات مختلفة تبعاً لتنوّع مصادر الطِّيبي في «حاشيـتِه»، وهي مذكورة في ثبَت المصادر والمراجع في آخر الكتاب.

وأخيراً، فإني أرجو أن قد وُفِّقتُ فيما قصدْتُ إليه، ووفَّيْت بحثي حقَّه أو بعضَ حقّه، فأصبْت أو قاربْت، وإن لم يكن ذلك فحسبي أنّني بذلْت جهدي، وما ضنَنْت علىٰ هذا العمل بشيء، حتّىٰ نفْسي، واللـهَ أسألُ أن يجْعَلَ هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وما توفيقي إلا به، عليه توكّلت، وهو ربّ العرش العظيم.

الباحث

الدكتور جميل بني عطا

القِسْمُ الأوّل

الدِّراسة

الفصلُ الأول

التعريفُ بالطِّيْبِيِّ و«حَاشيتهِ»

وفيه تمهيد، ومبحثان:

التمهيد: عصرُ الطِّيْبِيِّ وبيئتُه

المبحث الأول: التعريفُ بالطِّيْبِيّ

المبحث الثاني: التعريفُ بـ«الحاشيَة»

تمهيد
عصرُ الطِّيبيِّ وبيئتُه

أجْمعت مصادر[١] ترجمة الطِّيبي علىٰ أنه مات سنة ٧٤٣هـ.

وهو ينسب إلىٰ «الطِّـيْب» التي يصفهـا الأعلميُّ[٢] بأنها «بُـلَيْدَة بين وَاسِـطَ وأَهواز»، أو بين «واسطَ وخُوزِسْتان» كما يذكر ياقوت[٣] الحموي. ولا خلافَ في ذلك، فخوزستان «إقليم واسع بين البصرة وفارس، يشتمل علىٰ مدن كثيـرة» ـ كمـا يقول القلقشندي[٤] ـ منها: الطِّيب وأهواز. أما واسطُ[٥] فهي مدينة عراقية بين البصرة والكوفة، في الطرف الجنوبي الشرقي من العراق. ويذكر ابن خلدون[٦] أن الطِّيبي من أهل توريز (أو تِبريز)، وهي مدينة في الطرف الشمالي الغربي من إيران[٧].

---

(١) انظرها لدى التعريف بالطيبي في المبحث الأول من هذا الفصل.

(٢) دائرة المعارف المسماة «بمقتبس الأثر ومجدد ما دثر»، الطبعة الأولى، المطبعة العلمية بقم، ١٣٨٩هـ (٢٠: ٣١٨).

(٣) معجم البلدان، مطبعة السعادة بمصر، (٥: ٧٦).

(٤) صبح الأعشىٰ، نسخة مصورة عن الطبعة الأميرية، (٤: ٣٣٨- ٣٣٩).

(٥) انظر: معجم البلدان (٨: ٣٧٨).

(٦) انظر: تاريخ ابن خلدون، المجلد الأوَّل (٢ : ٧٨٩).

(٧) انظر: معجم البلدان (٢: ٣٦٢ - ٣٦٣).

ولعل في ذلك ما يفيد أن الطِّيبيَّ ربما عاش في غربيٍّ إيران: جنوباً وشمالاً، في النصف الأول من القرن الثامن الهجري، وقد أمضىٰ فترة من حياته قبل ذلك في النصف الثاني من القرن السابع.

وكانت إيرانُ في هذه الفترة تخضع لنفوذ المغول الإيلخانيين[١]، الذين استولَوْا عليها بعد تمكّنهم ـ بقيادة هولاكو ـ من القضاء علىٰ الدولة الإسماعيلية هناك سنة ٦٥٤هـ (١٢٥٦م) واكتسحوا بغداد سنة ٦٥٦هـ (١٢٥٨م)، وعاثوا فيها فساداً، حيث تَذْكُرُ بعض المصادر[٢] أن هولاكو قتل مئات الآلاف من المسلمين، من بينهم الخليفة والأمراء والأعيان، والعلماء والفقهاء.

وحاول المغولُ طمْسَ معالمِ الحضارة الإسلامية في الشرق بما ارتكبوه من حرْق وتدمير وإغراق، لكلّ ما كانوا يجدونه في طريقهم، كما حاول هولاكو الاستيلاءَ علىٰ بلاد الشام، لكنه هُزِم في معركة عين جالوت الشهيرة، في فِلَسطين سنة (٦٥٨هـ)، علىٰ أيدي مماليكِ مصرَ المسلمين، فارتدَّ إلىٰ الشرق، واتّخذ مراغة[٣] عاصمة له، وتلقّب بلقب «إيلخان»، ثم اتخذ خلفاؤه من بعده هذا اللقب، ممّا أكْسب دولتَهم هذا الاسم[٤].

---

(١) إيلخان: كلمة تركية مؤلفة من: «إيل» بمعنى: تابع، و«خان» بمعنى: حاكم أو ملك. انظر: تاريخ الدولة المغولية في إيران ـ للدكتور عبد السلام فهمي، دار المعارف (١٩٨١م)، القاهرة، ص٤ – ٥.

(٢) انظر: كتاب دول الإسلام ـ للذهبي، تحقيق فهيم شلتوت وزميله، الهيئة المصرية العامة للكتاب (١٩٧٤م): سنة ٦٥٦هـ، (٢: ١٥٩).

(٣) هي بفتح الميم وتخفيف الراء، بعدها ألف، ثم غين معجمة وتاء مربوطة: مدينة في الشمال الغربي من إيران.

(٤) انظر: إيران: ماضيها وحاضرها ـ تأليف دونالد ولبر، ترجمه د. عبد النعيم حسنين، القاهرة (١٣٧٧هـ)، مكتبة مصر، ص٦٦.

وبذلك يبدأ عهد جديد في إيران هو عهد المغول الإيلخانيين الذين حكَموا إيران قرْناً من الزمان، امتدّ من مطْلع النصف الثاني من القرن السابع الهجري حتىٰ مطلع النصف الثاني من القرن الثامن، وقد تعاقَبَ علىٰ الحكْم في هذه الدولة تسعةُ ملوكٍ أقوياء(١)، بدْءاً بهولاكو، وانتهاءً بأبي سعيد، واعتنق بعضُهم الإسلامَ، فَرعَوْا العلْمَ والعلماء، وأسندوا بعْضَ المناصب الوزارية والإدارية لأهْل البلاد الأصليين، مما ساعد علىٰ استقرار الحضارة الإسلامية وازدهارها في إيران في تلك الفترة، وفي العراق كذلك، حيث امتدّ نفوذُ المغولِ إليها.

ويلاحِظ المؤرّخون أن المغول ـ علىٰ الرغم من سطْوتِهم وقسْوتِهم ـ قد تأثّروا بأهل البلاد التي حكَموها، وبالعقيدة الإسلامية التي صقَلَت نفوسَهم، وغيّرت مجرىٰ حياتهم. فهولاكو نفسه «قد وفّقه الله للإسلام، ورجع عن الكفْر والزندقة، وعظّم ملّة الإسلام وأهلَها»(٢).

ويذْكر دونالد ولبر(٣) أنّ اعتلاء غازان، حفيدِ هولاكو، العرشَ «قد أدخل الدولةَ في عهْد ذهبيّ جديد... وصار طابعُ البلاط في مدينةِ تِبريز(٤) العاصمة إسلامياً فارسياً

(١) انظر: أخبار الدول وآثار الأول ـ للقرماني، عالم الكتب، بيروت، ص٢٨٦ - ٢٨٨.
وانظر: تاريخ الشعوب الإسلامية ـ لبروكلمان (مترجم)، الطبعة السابعة، بيروت، ص٣٨٦ - ٣٩٨.

(٢) انظر: دول الإسلام ـ للذهبي: (٢: ١٦٢)، وأخبار الدول ـ للقرماني، ص٢٨٧.

(٣) انظر: إيران: ماضيها وحاضرها، ص٦٧.

(٤) هي بكسر التاء المثنّاة وسكون الباء الموحّدة بعدها راء مكسورة ثم ياء وزاي معجمة: مدينة في إيران. انظر: معجم البلدان (٢: ٣٦٢ - ٣٦٣).

تماماً، وكانت الإدارةُ الرشيدة، والرخاءُ الشامل أهمَّ أهدافِ الحاكم، مع فرْض ضرائبَ عادلة تُـجْمَعُ بانتظام، وسنّ قوانينَ منظَّمةٍ، وإيجادِ أمْن داخليّ».

ويمْكن للدارس أن يميّز بين ثلاث طبقات في المجتمع الإيراني آنذاك، هي:

١ـ الطبقة الحاكمة، وتضمُّ الملوك وحواشيَهم، وهؤلاء كانوا يتمتّعون بامتيازات كثيرة، وسلْطةٍ واسعة، وجاهٍ عريض، وثراء فاحش[١].

٢ـ الطبقة الوسطىٰ، من سكّان البلاد الأصليين، بمِهنِهمُ المختلفة، وهمْ أقلُّ ثراءً من الطبقة السابقة، ولكنَّ حياتهم ميسورة.

٣ـ الطبقة الدنيا من فقراء الناس ومحروميهم.

وقد توزع العلماء والفقهاء والحكماء بين هذه الطبقات، تبعاً لقربهم من السلطة وبعدهم عنها، إلا أنهم بعامة حَظُوا بتشجيع الحكّامِ والسلاطين، الذين أغْدقوا عليهم الأموال، وأجْروا عليهم الرواتب[٢]، بغضّ النظر عن دوافع ذلك وأسبابه، غير أنّ بعْض العلماء مالوا إلىٰ الزهد، فخلعوا الحياة، وتعلّقوا بالآخرة، مؤْثِرين شظَفَ العَيْش علىٰ متعة الدنيا.

ومن مظاهرِ اهتمام المسؤولين بالعلماء ما يُرْوَىٰ[٣] من أنّ الوزير رشيدَ الدين الهمَذاني أنشأ ضاحية خارج تِبريز، خصَّصَها لترقية الفنونِ والعلوم، وسرْعان ما أسْكَن فيها علماءَ الدين والفقهاءَ والمحدّثين.

---

(١) انظر: أخبار الدول وآثار الأول ـ للقرماني، ص٢٨٧.

(٢) انظر: كتاب تلفيق الأخبار وتلقيح الآثار ـ للرمزي، الطبعة الأولى، المطبعة الكريمية، أورنبورغ، (١ : ٣٣٣).

(٣) انظر: إيران: ماضيها وحاضرها، ص٦٨ – ٦٩.

ويؤكّد المؤرخ الرمزي[١] أن المغول ـ علىٰ الرغم ممّا ارتكبوه من فظائعَ في بداية عهْدهم ـ لم يعْملوا علىٰ انْتقاصِ العلوم والفنون، «بل العلومُ والمعارف جاريةٌ بعد ظهورهم علىٰ ما هي عليه قبل خروجهم.. وقد انتشرتْ أنوارُ الإسلام إلىٰ أقصىٰ الصين بواسطتهم... وفي عصر هولاكو، أشدِّ الحكام علىٰ المسلمين، كان ألوفٌ من العلماء.. والسلطان خدابنداه[٢] كان يأخذ معه إلىٰ جميع أسفاره خيمتين، يدرّس في إحداهما علىٰ المذهب الحنفي، وفي الأخرىٰ علىٰ المذهب الشافعي... وكان طعامُ الطلبة... ووظائفُهم من مطبخه وخزائنه».

ويذكر الدكتور عبد النعيم حسنين[٣] أن دولة المغول الإيلخانيين «قد نشِطت في عهدها العلومُ والفنون، فكثُر الإنتاجُ الأدبيّ، وأُلِّفت الرسوماتُ التاريخية».

كما يشهد المؤرخ دونالد ولبر[٤] في العصر الحديث علىٰ أن «المدّة من موت هولاكو، إلىٰ آخر عهد أبي سعيد، كانت غنيّة غنىً هائلاً بالإنتاج الأدبي، وفيها وحدَها كُتب كثيرٌ من الكتب التاريخية التي تعتبر من الطراز الاول بين المصادر التاريخية. كما بُذِلت مجهودات قيّمة في حقول الطب، وعلْم النبات، وعلْم الفلك، والعلوم الطبيعية».

ولعل ذلك هو ما دفع المؤرخَ العالَميَّ بارتولد[٥] إلىٰ الإقرار بأنه «إذا كان في

---

(١) كتاب: تلفيق الأخبار، (٢: ٢٢ – ٢٤).

(٢) أحد ملوك المغول الإيلخانيين، أسلم وسمّى نفسه: محمد عبد الله. انظر: إيران ماضيها وحاضرها، ص٦٩.

(٣) إيران في ظل الإسلام، دار الاتحاد العربي للطباعة، القاهرة (١٩٧٠م)، ص٢٠.

(٤) إيران: ماضيها وحاضرها، ص٦٧.

(٥) انظر: التبيان في البيان، للطيبي: تحقيقاً ودراسة. رسالة دكتوراه ـ إعداد عبد الستار زموط: قسم الدراسة ص١٧، نقلاً عن: تاريخ الحضارة ـ لبارتولد، ص٩٨.

تاريخ إيران عهْدٌ وقفَ فيه الشعبُ الإيرانيُّ في الصفّ الأول من حضارة العالم، فهو في العهد المغولي».

ولعلّ أصحابَ هذه الشّهاداتِ لم يُجانِبوا الحقيقةَ فيما قالوا؛ فقد ازدهرت العلومُ والمعارفُ بفروعها المختلفة في عهد المغول الإيلخانيين، وبرزتْ أسماءُ علماء خلّفوا لنا مصنَّفاتٍ قيّمة.

ففي مجال **العلوم الدينية** برز اسم القاضي البيضاوي، المتوفّىٰ في نهاية القرن السابع الهجري، صاحب التفسير المشهور، الذي اختصر فيه «الكشاف». والطِّيبيُّ ينقل عنه كثيراً. وللبيضاوي كتب أخرىٰ في الحديث والأصول والتوحيد(١).

أما قطبُ الدين الشّيرازي(٢) (المتوفىٰ سنة ٧١٠هـ) فهو صاحب أوّل حاشية علىٰ «الكشاف»، وله كتاب في التفسير. والطِّيبيُّ يذكره أيضاً وينقل عنه.

وأبو عبد الله وليُّ الدين الخطيب التبريزي(٣) (المتوفىٰ سنة ٧٤١هـ)، أحدُ تلاميذ الطِّيبي، شرح «مصابيح السنّة» للبغوي.

والطِّيبي نفسه (المتوفىٰ سنة ٧٤٣هـ) خلّف لنا كتاب «فتوح الغَيْب في الكشفِ عن قِناع الرَّيْب»، موضوع هذا البحث، وكتاباً في التفسير، وكتباً في الحديث وعلومه.

أما أبو حفص عُمر بن عبد الرحمٰن الفارسي(٤)، (المتوفىٰ سنة ٧٤٥هـ)، أحد تلاميذ الطِّيبي كذلك، فقد وضع حاشية علىٰ «الكشاف» نقل فيها كثيراً عن الطِّيبي.

---

(١) انظر: روضات الجنات ـ للخوانساري (٥: ١٣٢).

(٢) انظر: بغية الوعاة ـ للسيوطي (٢: ٢٨٢).

(٣) انظر: كشف الظنون ـ لحاجي خليفة (٢: ١٦٩٩).

(٤) انظر: طبقات المفسرين ـ للداوودي (١: ١٤٣ - ١٤٤).

والشيخ فخر الدين الجارْبَرْدِي[١] (المتوفىٰ سنة ٧٤٦هـ) يُذكر أن له حواشيَ مشهورة علىٰ «الكشاف»، ويقال: إن الطِّيبي تلمذ له[٢].

ومن العلماء في مجال العلوم الدينية كذلك: عضُدُ الدين الإيجي[٣] (المتوفىٰ سنة ٧٥٦هـ)، وقطب الدين الرازي التحتاني (المتوفىٰ سنة ٧٦٦هـ) الذي وضع حاشية علىٰ «الكشاف» تُعدّ خلاصة «لحاشية الطِّيبي».

* * *

وفي مجال **الفلسفة والتصوّف** برز نصيرُ الدين الرومي (المتوفىٰ سنة ٦٧٢هـ) الذي وُصف[٤] بأنه: «رجُل واسع الاطّلاع في جميع فروع الفلسفة.. ألّف كتباً كثيرة في المنطق، كما كتب شروحاً علىٰ إقليدس وأفلاطون وأرسطو».

ومن أعلام التصـوّف: جلالُ الديـن الرومي (المتوفىٰ سنة ٦٧٢هـ)، صاحب «المَثْنَوِيّ» الكتاب الأول للتصوف الفارسي، وسعْدِي الشيرازي (المتوفىٰ سنة ٦٩٠هـ)، صاحب كتاب «البُوسْتَان» أو: «الحديقة»، الذي يمجّد فيه العدل والمساواة والتواضع والبساطة والتربية والعبادة والتفكّر[٥].

* * *

وبالإضافة إلىٰ اشتهار هذين العلَمين بالتصوف، فإنهما يُعدَّان أبرز أدباء هذا

---

(١) انظر: هدية العارفين ـ للبغدادي (١: ٧٨٩).

(٢) انظر: الأعلام ـ للزركلي (١: ١١١).

(٣) انظر: كشف الظنون (٢: ١٤٧٨ – ١٤٧٩).

(٤) إيران: ماضيها وحاضرها، ص٧٢ – ٧٣.

(٥) انظر: المصدر نفسه، ص٧٢.

العصر؛ فـ«الـمَـثْـنَوي» للرومي ضرْب من الشِّعر القصصي، و«البوستان» للشيرازي شِعْر أخلاقي، إضافة إلىٰ كتاب آخر له في النثر اسمه «الكُلُسْتان»[١].

أما في **ميدان اللغة** فإن العلماء قد شُغلوا ـ فيما يبدو ـ بكتاب «مفتاح العلوم» للسكاكي، شرْحاً وتلخيصاً وتعليقاً، وممّن سار علىٰ طريقة السكاكي الطِّيبيُّ نفسه، فوضع كتابَي[٢]: «التبيان في البيان» و«لطائف التبيان في المعاني والبيان».

ولعل التاريخ[٣] لقيَ من اهتمام المغول ما لم يلْقَ غيرُه من فروع المعرفة، حيث قرّبوا المؤرّخين، رغبةً منهم في تسجيل مآثرهم ونشْرها علىٰ الناس، فبرز في هذا المجال كلٌّ من: علاء الدين الـجُوَيني (المتوفىٰ سنة ٦٨١هـ)، والوزير رشيد الدين فضل الله الهمَذاني (المتوفىٰ سنة ٧١٨هـ)، وعبد الله بن فضل الوصّاف، وكان معاصراً للوزير رشيد الدين، وحمد الله القزويني (المتوفىٰ سنة ٧٥٠هـ).

وإلىٰ جانب ذلك فقد كانت هناك عناية **بعلوم الطب، والنبات، والفلك والرياضيات، والعلوم الطبيعية**، ويُعَدُّ نصيرُ الدين الطوسي خيرَ مثال علىٰ ذلك، كما سبق. وللوزير رشيد الدين الهمذاني كتب في مجالات علمية. ولقطْب الدين الشيرازي شرْح لـ«القانون» لابن سينا. وللطِّيبي رسالة[٤] في الحساب.

* * *

---

(١) إيران: ماضيها وحاضرها، ص٧٢.

(٢) سيأتي التعريف بهذين الكتابين في موضعهما من ترجمة الطيبي.

(٣) انظر: إيران: ماضيها وحاضرها، ص٧١.

(٤) يتمّ التعريف بها لدىٰ الحديث عن مصنفات الطيبي.

أما بيئة الطِّيبي المكانية فهي غربيّ إيران: جنوباً وشمالاً، كما سبق، ولعلّ إقليمَ خُوزِسْتان الفارسيّ بعامة، ومدينتي الطِّيب وتبريز بخاصّة، هي الأماكن التي كانت مسرحاً لحياته. وقد يكون من المفيد التعريف بهذه الأماكن تعريفاً موجزاً، لما لذلك من أثر في تكوين شخصية الطِّيبي، وفي حياته.

فالطِّيب ـ كما يقول ياقوت[١] ـ هي: «بالكسر، ثم السّكون، وآخره باء موحّدة، بلفْظ الطِّيب، وهو الرائحة الطيّبة... أهْلها نَبط[٢]... ولغَتهم نبطيّة... وهي[٣] من عمارة شيث بن آدم ـ عليه السلام ـ وما زال أهلها علىٰ ملّة شيث، وهو مذهب الصابئة، إلىٰ أن جاء الإسلام، فأسْلموا. وكان فيها عجائب من الطَّلْسَمات[٤]، منها ما بطَل، ومنها ما هو باقٍ... وقد نُسِب إليها جماعةٌ من العلماء».

أما **تِبريز** فيصفُها ياقوت[٥] بأنها: «مدينةٌ عامرة حسناء، ذاتُ أسوارٍ مُحْكَمة... وفي وسطها عدّةُ أنهار جارية، والبساتينُ محيطةٌ بها.. وعمارتها بالآجُرِّ الأحْمر المنقوش والجِصّ[٦] ... ويُعمَل فيها من الثياب ما يُحمَل من سائر البلاد.. ومرّ بها التتر لمّا

(١) معجم البلدان (٥: ٧٦).

(٢) النبط أو النبيط: قوم نزلوا بالبطائح بين العراقَيْن. والجمْع: أنباط. انظر: صحاح اللغة للجوهري (٣: ١١٦٢) ـ مادة «نبط».

(٣) هذه رواية يرويها ياقوت عن أحد تجار تلك البلدة.

(٤) جمع طلْسم: وهي خطوط وأعداد يزعم كاتبها أنه يربط بها روحانيات الكواكب العلوية بالطبائع السفلية، لجلْب محبوب أو دفع أذى. انظر: المعجم الوسيط ـ مادّة «طلْسم».

(٥) معجم البلدان (٢: ٣٦٢ - ٣٦٣).

(٦) بكسر الجيم وتشديد الصاد، وهو: الجير.

خرّبوا البلاد، فصالحهم أهلها، فنجَتْ من أيديهم... وقد خرج منها جماعةٌ وافرة من أهل العلم».

ويضيف القلقشندي[١] إلىٰ ما ذكره ياقوت في وصف تبريز وأهلِها، فيقول: «وبها مدارسُ حسنة... وهي مدينة أغْرَقَتْ في السعادةِ أنسابُها، وثَـبَتَت في النّعمة قواعدُها... وأهْلُها من أكبر الناس حشْمة، وأكثرِهم تظاهراً بنعمة، ولهم الأموالُ المديدة، والنِّعمُ الوافرة، والنفوسُ الأبيّـة... وبها محطُّ رِحال التجّار والسفّار، وبها دُور أكْثر الأمراء والكبراء».

* * *

وعن خُوزِسْتان وأهْلها يقول ياقوت[٢]: «مياهُها طيِّبة جارية... أما ثمارُ أهلِها وزروعُهم فإنّ الغالب علىٰ نواحي خوزِستان النخْل، ولهم عامّة الحبوب... وعندهم عامة الثمار. وأما لسانُهم فإن عامّتهم يتكلّمون بالفارسية والعربية، غير أن لهم لساناً آخر خُوزِيّـاً، ليس بعبْراني، ولا سـرْياني، ولا عربي، ولا فارسي... والغالب عليهم الاعتزال، وفي كُوَرهم[٣] جميع الـمِلَل».

* * *

أما أسْرة الطِّيبي التي نشأ فيها فلا يُعْرَف عنها شيء، سوىٰ ما أشار إليه الطِّيبيُّ نفسه في الدعاء الذي ختم به «حاشيته»، حيث يقول[٤]: «وارحم أبويّ اللّذَيْن قوّما

---

(١) صبح الاعشى (٤: ٣٥٧). ويذكر القلقشندي أن الجاري على ألسنة العامة «تُوريز» بالواو بدل الباء.

(٢) معجم البلدان (٣: ٤٨٨ - ٤٨٩).

(٣) جمع كورة، وهي: الناحية.

(٤) فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب ١٤٥ تفسير (١٦: ٦٦٤) دار الكتب المصرية: الجزء الثالث ـ القسم الثاني، الورقة الأخيرة (٢٠٤).

أَوَدِي، وأصْلحا عِوجي، ودَعَواني إليك بكل خير، وأعاذاني بك من كل شر... واخْلُفنا في أهالينا وذرّيّاتنا».

* * *

هذا، ولا تساعد المعلومات عن الطِّيبي في معرفة البلد الذي كان يقيم فيه، ولا عن رحلاته، سوىٰ ما تقدّم من فروض وتخمينات. ولكن لعلّ الباحث يفيد من الأوصاف السابقة معرفةَ **العوامل** التي أثّرت في حياة الطِّيبي وشخصيته، وهي:

١) جمالُ طبيعة البلاد التي ينتمي إليها الطِّيبي، ووفرة مياهها، وكثرة بساتينها، وجودةُ مناخها، إضافة إلىٰ غِناها وثراء أهلها.

٢) استقرارُ الحياة في تلك البلاد، وازدهارُها علميّاً وثقافيّاً واقتصاديّاً وتجاريّاً، لنجاتها من تخريب المغول، مما أهّل إحدىٰ مدنها وهي تبريز، لتكُونَ مركزاً للحكومة، ومكاناً لإقامة الكبراء والأمراء فيها.

٣) اتّصافُ أهل البلاد بحسْن الأخلاق، وجودة الخصال.

٤) شيوع الاعتزال فيها، وتعدّد المِلل، وتنوّع المعتقدات، مع انتشار الإسلام بين أهلها.

٥) تعدّدُ اللغات، واختلاف ألسنة أهل البلاد، بين: العربية، والفارسية، والنبطية، والخوزية.

٦) صلاحُ البيت الذي نشأ فيه الطِّيبي بتوجيه من أبويه.

* * *

وانظر كذلك: النسخة الأزهرية: الجزء الأخير ـ الورقة (٣٣٩).

المبحثُ الأول

التعريفُ بالطِّيبي (*)

(*) له ترجمة في كل من: الدرر الكامنة ـ لابن حجر (٢: ١٥٦)، وبغية الوعاة ـ للسيوطي (١: ٥٢٢)، وطبقات المفسّرين ـ للداوودي (١: ١٤٣)، وشذرات الذهب ـ لابن العماد الحنبلي (٦: ١٣٧)، وكشف الظنون ـ لحاجي خليفة (٢: ١٤٧٧) ومواضع أخرى من الكتاب، وهدية العارفين ـ لإسماعيل باشا البغدادي (١: ٢٨٥)، ومفتاح السعادة ـ لطاش كبري زادة (٢: ١٠١)، والبدر الطالع ـ للشوكاني (١: ٢٩٩)، وروضات الجنّات ـ للخوانساري (٣: ٩٨)، والتاج المكلّل ـ لأبي الطيب القنّوجي، ص٣٧٣، والكُنَىٰ والألقاب ـ لعبّاس القمّي (٢: ٤١٦)، وتاريخ علوم البلاغة ـ للمراغي، ص١٣٦، وتراث العرب العلمي ـ لقدري طُوقان، ص٤٣٤، والأعلام ـ للزركلي (٢: ٢٨٠)، ومعجم المؤلفين ـ لعمر كحالة (٤: ٥٣)، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان (ترجمة د. السيد يعقوب بكر وزميله، الطبعة الثانية) (٥: ٢١٧).

وله ترجمة مفصلة في قسم الدراسة من كتاب «التبيان في البيان»: تحقيقاً ودراسة ـ إعداد د. عبد الستار زموط. وأخرى أقل تفصيلاً في كتاب «الخلاصة في أصول الحديث» للطيبي، تحقيق الأستاذ صبحي السامرائي، ص٢٠ - ٢٢.

وله ذكر في كل من: الإكمال في أسماء الرجال ـ للتبريزي (مطبوع بذيل مشكاة المصابيح ـ للتبريزي نفسه ٣: ٨٠٩)، وحدائق البيان في شرح التبيان ـ لعليّ بن عيسىٰ (مصور ـ ميكروفيلم ـ ٣٤ بلاغة ـ معهد إحياء المخطوطات العربية بالقاهرة): المقدمة، وطبقات الشافعية الكبرى ـ للسبكي (١٠: ٧٦)، وتاريخ ابن خلدون: المجلد الأول، (٢: ٧٨٨-٧٨٩)، وصبح الأعشى ـ للقلقشندي (٤: ٣٣٩)، ودائرة المعارف المسمّاة بـ«مقتبس الأثر ومجدّد ما دثر» للأعْلميّ (٢٠: ٣١٨). =

ولادته:

يكتنف الغموضُ التامّ ولادةَ الطِّيبي: زماناً ومكاناً. وكان يمكن تقديرُ الفترة التي ولد فيها لو صحّ الخبرُ الذي يذْكره حاجي خليفة[1]، ومفاده أن عليّ بن عيسىٰ، أحد تلاميذ الطِّيبي، قد انتهىٰ من شرح كتاب «التبيان في البيان» للطِّيبي سنة ٧٠٦هـ أوْ لو صحّ الادعاء[2] بأن الطِّيبي قد تلْمذ لأبي حفص السُّهْرَوَرْديِّ المتوفىٰ سنة ٦٣٢هـ.

ولكنْ لـمّا كانت وفاة الطِّيبي سنة ٧٤٣هـ باتّفاق كلّ مَنْ ترجموا له، ولـمّا ذُكِر أنه قد ضعُف بصُره في أخريات حياته، مما يوحي ببلوغه سن الشيخوخة، فإنه يمكن تخمين ولادته في أحد عقود النصف الثاني من القرن السابع الهجري.

= ومن فهارس المخطوطات التي ذكرتْه: فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية بدمشق ـ قسم علوم القرآن، ص٢٦٨، والكشاف عن مخطوطات خزائن كتب الأوقاف ببغداد، ص٣٠، وفهرس كتب المكتبة الأزهرية (١: ٢٧٦)، وفهرس الخزائن التيمورية، مطبعة دار الكتب المصرية: (١: ٢٢١)، وفهرس المخطوطات ـ تصنيف فؤاد السيد: القسم الثاني، ص١٧٣، وفهرس معهد إحياء المخطوطات العربية بالقاهرة (١: ٤٠٧)، وقائمة بحصر المخطوطات العربية بدار الكتب والوثائق القومية ـ حرف الفاء، ص١٧٢٣، وفهرس المكتبة الأحمدية بحلب، ص٣، وكتاب مخطوطات الموصل، ص٢٧، ١٥٥، ١٧٦، ودفتر كتبخانة بشير آغا ـ إستانبول، ص٦، ونور عثمانية كتبخانة ـ خصوصية (٢٠٢٦) ـ عمومية (٣٤٧٨٦) ـ رقم عمومي (٥٦٠).

(١) انظر: كشف الظنون (١: ٣٤١). وانظر مناقشةَ ذلك الخبر وتفنيده عند الحديث عن زمان تأليف الحاشية ـ في الفصل الأول.

(٢) انظر ذلك لدى الحديث عن شيوخ الطيبي. وفنّدت هذا الادعاء في موضعه من الفصل الأول.

أما مكان ولادته فليس أمر تحديده بأيسَرَ من أمر تحديد زمانها، لعدم توافر الدلائل أو الإشارات إلىٰ ذلك، وهو ـ وإن كان ينسب إلىٰ الطِّيب، أو كان من أهل تبريز ـ فإن ذلك لا يعني ولادته في إحدىٰ المدينتين، علىٰ أنه يجوز للباحث افتراض ذلك، اعتماداً علىٰ ما ذكره طاش كبرىٰ[١] زاده من أنه «طِيبيٌّ الأصل»، وما ذكره ابن خلدون[٢] من أنه «من أهل توريز من عراق العجم».

اسمه ولقبه ونسبه:

يستفاد مما جاء في نهاية «حاشية الطِّيبي»[٣] أن اسمه: «الحسين بن عبد الله بن محمد الطِّيبي»، فقد صرّح هو نفسه بذلك عَقِب فراغِه من تفسير سورة «الناس»، حيث قال: تمّت السورةُ بقول العبد الفقير إلىٰ عفو ربّه سبحانه الحسينِ بن عبد الله بن محمد الطِّيبي».

وقد وَرَدَ مثْلُ هذا التصريح في الإجازة التي كتبها الطِّيبيُّ بخطّ يده لأحد الناس، يجيزُه فيها روايةَ «حاشيتِه» هذه عنه، حيث قال[٤]: «وأنا العبدُ الضعيف: الحسين بن عبد الله بن محمد الطِّيبي». وقد أُثبِتت هذه الإجازة في الورقة الأولىٰ من النسخة التي اتّخذْتُها أصلاً للتحقيق والدراسة (في المجلد السادس).

---

(١) انظر: مفتاح السعادة ومصباح السيادة (٢: ١٠١).

(٢) انظر: تاريخ ابن خلدون، المجلد الأول، (٢ :٧٨٩).

(٣) فتوح الغيب: الجزء الثالث: القسم الثاني، الورقة (٢٠٢) (١٦: ٦٥٧)، وانظر: النسخة الأزهرية من المخطوط، ورقة رقم (٣٣٨).

(٤) فتوح الغيب، نسخة دار الكتب (١٤٥ تفسير) الورقة الأولى.

ومما يعزّز ذلك أن اثنين من تلاميذ الطِّيبي ذكراه باسمه الذي أوردْتُه آنفاً. هما: عليّ بن عيسىٰ[١]، وولي الدين الخطيب التبريزي[٢].

وقد نُشِر أولُ كتابٍ[٣] للطِّيبي سنة ١٩٧١م، يحْملُ اسمَه بهذه الصورة. وحُقِّق كتابُه «التبيان»[٤] سنة ١٩٧٧م، وعليه اسمُه بهذا الشكل، ونصَّ محقِّقا الكتابين كِلاهما علىٰ أنّ اسمَ الطِّيبي هو كما أسلفْت، بل لقد أفاض محقِّق «التبيان» في تحقيق اسم الطِّيبي، وإثبات أنه «الحسين بن عبد الله بن محمد الطِّيبي».

فلا علَيْنا إذاً من أولئك الذين[٥] يقولون: إن اسمه «الحسن»، فلربّما كان منشأ ذلك من تصحيف النسّاخ وتحريفهم. ولا من أولئك الذين[٦] يذْكرون أنه «ابن محمد ابن عبد الله»، فلربما انقلب عليهم.

أمّا اللقبُ الذي اشْتُهِر به الطِّيبي، فهو «شَرَف الدين» كما تذْكر مصادرُ ترجمته جميعُها. وقد خلَع عليه بعضُ من ترجَم له ألقاباً هي صفاتٌ له، مثل: «الإمام الهُـمَام»[٧]

---

(١) حدائق البيان في شرح التبيان ـ مصوّر بمعهد المخطوطات في القاهرة ـ ميكروفيلم رقم ٣٤/ بلاغة: المقدمة، اللوحة الثانية.

(٢) الإكمال في أسماء الرجال ـ للتبريزي، مطبوع بذيل مشكاة المصابيح (٣: ٨٠٩).

(٣) هو: كتاب الخلاصة في أصول الحديث، أصدرتْه رئاسة ديوان الأوقاف في العراق؛ بتحقيق الأستاذ صبحي السامرائي. انظر: مقدمة المحقق، ص٢٠ – ٢٢.

(٤) كان موضوع رسالة دكتوراه تقدّم به الباحث عبد الستار زموط إلىٰ كلية اللغة العربية بالقاهرة. انظر: قسم الدراسة، ص١ – ٣.

(٥) مثل: السيوطي في بغية الوعاة (١: ٥٢٢). والخوانساري في روضات الجنات (٣: ٩٨).

(٦) مثل: ابن حجر في الدرر الكامنة (٢: ١٥٦)، وابن العماد في شذرات الذهب (٦: ١٣٧).

(٧) طبقات الشافعية للسبكي (١٠: ٧٦).

و«العلّامة»[١] و«الحافظ»[٢]، و«الفاضل المحدّث المفسّر»[٣]، و«شارح الكشاف»[٤]، وغيرُ ذلك كثير.

وقد تقدّم أنّ الطِّيبي يُنْسب إلىٰ بلدة الطِّيبِ في إقليم خُوزستان الإيراني. وضَبَط غيرُ واحد ممّن ترْجموا للطيبي نسبتَه هذه، مثْل الخوانساري[٥] الذي قال: «الطِّيِبيّ: بكسر الطاء والباء الموحدّة بعد التحتانية». أما ضبْطها بفتح الطاء ـ كما جاء في «الدرر الكامنة» ـ فلعلّه سهو من محقّق الكتاب[٦]، أو خطأ مطبعيّ، علماً بأن ابن حجر نفسه لم يضْبط الكلمةَ بالحروف كغيره.

وقد انفرد إسماعيل باشا البغدادي[٧] بإضافة نسبة «الدمشقي» إلىٰ الطِّيبي، ولعل في ذلك خلْطاً بين الطِّيبي موضوع الدراسة، وطيبيٍّ آخرَ يُنْسَب إلىٰ دمشق، هو: «محمد بن علي ابن عبد الرحمن الطِّيبي الدمشقي» كما جاء في «معجم[٨] المطبوعات العربية والمصرية»، إذ لم يُؤثَر عن الطِّيبي أنّه ارْتَحل إلىٰ دمشق، أو أقام فيها، أو قَدِم منها، أو وُلِد فيها.

ولسنا في حاجةٍ إلىٰ تأكيد نسبة الطِّيبي إلىٰ «الطِّيب»، فقد صرَّح بذلك كلُّ من

---

(١) كشف الظنون (١: ٣٤١).

(٢) هدية العارفين ـ للبغدادي (١: ٢٨٥).

(٣) الكنى والألقاب ـ للقمّي، ص٤١٦.

(٤) شذرات الذهب ـ لابن العماد (٦: ١٣٧).

(٥) روضات الجنات (٣: ٩٨).

(٦) انظر: الدرر الكامنة (٢: ١٥٦).

(٧) انظر: هدية العارفين (١: ٢٨٥).

(٨) انظر: ص١٢٥٤ من المعجم المذكور.

ترجم له، ومنهم البغداديُّ نفْسه. ولعلّ أوضح ما قيل في ذلك قول القلقشندي[١] بعد أن عرَّف بـ«الطِّيب»، وذكَر أنها من مدن خوزِستان: «وإلىٰ الطِّيب هذه يُنْسب الطِّيبيُّ، صاحبُ الحواشي علىٰ كشاف الزمخشري».

ويبدو أن الطِّيبيَّ عاش في تِبريز، عاصمة إيران آنذاك، فقد ذكر ابن خلدون[٢] أن «شرفَ الدين الطِّيبي من أهل توريز من عراق العجم»، وقد تقدَّم أن توريز هي تبريز نفْسُها. وإيران كان يطلق عليها لفظ «عراق العجم».

ولعل في ذلك إشارةً إلىٰ أنّ الطِّيبيَّ من أصْل عجميّ، وإن لم أقفْ علىٰ نَسَبِه أو أصْلِه الذي انْحدر منه.

عقيدته ومذهبه:

يذْكرُ ابنُ حجر[٣] أنّ الطِّيبي كان «حَسَنَ المعْتَـقَد، شديدَ الردِّ علىٰ الفلاسفة والمبْتدعة، مُظْهِراً فضائحَهم مع استيلائهم في بلادِ المسلمين حينئذ، شديدَ الحُبّ لله ورسولِه».

وفي «حاشية الطِّيبي» مواقف كثيرة تؤيّد ما ذكَره ابنُ حجر عن عقيدة الطِّيبي، بل إن «الحاشيةَ» من مقدّمتها إلىٰ خاتمتها تشْهد بذلك، حيث يقول الطِّيبي[٤] في المقدّمة معرّضاً بالزمخشري والمعتزلة فيما يدّعونه مِن خلْق القرآن: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَا﴾ [الكهف: ١] ... أَصْفَىٰ مشارعَ موارِده عن لُوث الحُدوث

(١) صبح الأعشىٰ (٤: ٣٣٩).
(٢) تاريخ ابن خلدون: م١ جـ٢ ص٧٨٩.
(٣) الدرر الكامنة (٢: ١٥٦).
(٤) فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب، ص١٤٥ تفسير، ص٦٠٩ (المقدمة).

ووصْمةِ الانصرام، كما حَمَىٰ شوارعَ مصادره أن تُـنْعَت بما يَنْمِي إلىٰ الانعدام، فما هو إلّا مِن صِفات مـخْتَرِع الكائنات».

وفي الخاتـمة يتضرّع إلىٰ ربّـه بالدعاء قائلاً[1]: «ثـبِّتْنا علىٰ صراطِك المستقيم، صراطِ الذين أنْعَمْتَ عليهم من النبيِّـينَ والصِّدِّيقين، والشهداءِ والصالحين، ووفِّـقْنا إلىٰ مُـرافقتِهم في دار كرامتِك في جنّات النعيم، وجنِّبْنا بِشُمول رأْفتِك عمّا نوافِقُ به الزائِفين ما يكْلِم الدِّين، ويثْلم اليقين».

ويأتِي حُسْنُ معتقدِ الطِّيبي من كونِه علىٰ مذْهب أهل السنّة والجماعة، كما يتّضح ذلك تماماً من خلال دفاعه في «الحاشية» عنهم، والردّ علىٰ الزمخشري، كما سنرىٰ لدىٰ الحديثِ عن منهجه.

يُضاف إلىٰ ذلك ما يُلْمَس في ثنايا «حاشيته» من نزعة روحانية صافية، ومِسحة صوفية خالصة، تبدو أحياناً في نَقْله عن بعض أعلام الصوفية الخُلَّص، مُقدِّراً إيّاهم، كالغزالي، وأبي عبد الرحمن السُّلَمي، وأبي القاسم القُشَيري، وأبي حفْص السُّهْرَوَرْدِي، وأحياناً بما يَشِيع في كلام الطِّيبي نفْسِه من ألفاظ الصوفية ومصطلحاتِهم، وستَرِدُ أمثلة ذلك في الحديث عن منهجه.

وهو يعزِّز ذلك كلَّه بوَرَعه وتَقْواه، وميلِه إلىٰ الزهد في الدنيا، مع قدْرته وغِناه، ولكنه ظلّ يُنْفِق في وجوه الخيرات حتىٰ صار إلىٰ الفقْر، كما يَروِي ابنُ حجر[2]. وهو ينعَىٰ[3] علىٰ العلماءِ «ما هُمْ فيه من التهالك في الدنيا: مالِها وجاهِها، والركونِ إلىٰ لذّاتها، وشهواتِها، ومتابعة النفْس الأمّارة، وإرخاءِ زِمامها في مَرامِها».

---

(١) فتوح الغيب، (١٦: ٦٦٣) ص١٤٥ تفسير: الجزء الثالث ـ القسم الثاني، الورقة (٢٠٤).

(٢) الدرر الكامنة (٢: ١٥٦).

(٣) فتوح الغيب (٦: ٦٦٩-٦٧٥).

أما مذهبُ الطِّيبي التعبُّدي أو الفقْهي فأغلب الظنّ أنه شافعيّ، وإن لم يُذْكَر في طبقات الشافعية أو غيرها. ولم يتعرَّض لهذا الأمر أيٌّ من الذين ترجموا له.

والذي جعلني أذْهَبُ إلىٰ هذا الظنّ ميلُ الطِّيبي دائماً إلىٰ رأي الشافعي ـ رضيَ الله عنه ـ فيما يعْرِضُ له مِن مسائلَ فقهيّـةٍ في «الحاشية»، والاعتدادُ بهذا الرأي أحياناً، معَ الاقتصارِ علىٰ إيراده، دون غيره من الآراء. وفي الحديث عن منهج الطِّيبي في «الحاشية» بعضُ الأمثلةِ لذلك.

وثمّةَ أمرٌ آخرُ دعاني إلىٰ هذا الظنّ، وهو أن الطِّيبيَّ ذكر الغزاليَّ في «الحاشية» مقروناً بلفظ «الأصحاب» ففي معرض تفسير قوله تعالىٰ: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠] ينْقُلُ الطِّيبيُّ[١] عن برهانِ الدين النَّسَفيِّ أنه قال: «اختيارُ الغزالي وبعضِ الأصحاب أنّ الأسماء موقوفة علىٰ الإجازة، وأما الصّفات فلا»، ثم يردّ الطِّيبي علىٰ النسفي بقوله: «هذه القِسْمة التي ذكَرها، والفرْقُ الذي نقَلَه علىٰ خلاف رأي الأصحاب».

ولـمّا كان الغزاليُّ من أئمَّة المذهب الشافعي[٢]، فإن ذكْر الطِّيبي له، مقروناً بلفْظ «الأصحاب»، يؤيّد شافعيته، والله أعلم.

وأخيراً، ذكَر العلّامة عليُّ بن سلطان القارِي[٣]، وهو حنفيُّ المذهب، أن غالب شرّاح «مشكاة المصابيح» ـ للتبريزي ـ «كانوا شافعية في مطْلبهم»، مما دفعه إلىٰ شرح «المشكاة»، ليذْكر أدلّة أصحابه الحنفية.

---

(١) فتوح الغيب، ص١٤٥ تفسير (٦: ٦٧٩).

(٢) للغزالي كتاب مشهور في الفقه الشافعي، اسمه: «الوسيط في المذهب». وقد طبع الجزء الأول منه في مصر سنة ١٩٨٣م بتحقيق الدكتور علي القره داغي.

(٣) انظر: مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح للقاري، (١ :٢).

وللطيبي شرْح لـ«مشكاة المصابيح» سمّـاه: «الكاشفَ عن حقائق السنن» كما سنرىٰ عند الحديث عن مصنّفاته، ولربّما كان واحداً من أولئك الشراح الشافعية الذين أشار إليهم القاري.

صفاته وأخلاقه:

يذْكُر ابنُ حجر[1] أنه قرأ بخطٍّ بعض الفضلاء عن الطِّيبي أنه «كان ذا ثرْوة من الإرْثِ والتجارة، فلم يزَلْ يُنْفِقُ ذلك في وجوهِ الخيرات إلىٰ أن كان في آخرِ عمره فقيراً... وكان كريماً، متواضعاً... كثيرَ الحياء، ملازماً للجماعة: ليلاً ونهاراً، شتاءً وصيفاً، مع ضعْف بصره بأخَرة، ملازماً لأشْغال الطلبة في العلوم الإسلامية بغيرِ طمَع، بل يُحْذيهم[2] ويُعِينُهم، ويُعِيرُ الكتب النفسية لأهْلِ بلدِه، وغيرهم من أهْل البلْدان: مَنْ يعْرف ومن لا يعْرف، مُحِبّاً لمنْ عَرف منه تعْظيمَ الشريعة، مُقْبِلاً علىٰ نشْر العلْم، آيةً في استخْراج الدقائق من الكِتاب والسنّة».

وعدّه إبراهيم الجَارْبَرْدِي[3] من «العُلَماء الأبرار، والصُّلَحاءِ الأخيار»، ووصَفه بـ«الإمام الهُمَـام الشيخ».

وإذا أضفْنا إلىٰ ذلك ما عُرِف عنه من صحّة العقيدة، وشدّة الرد علىٰ المبْتدعة، وكثْرة الحب لله تعالىٰ ولرسوله ﷺ وعفّةِ اللسان، وطهارة الكلمة في الردّ علىٰ مخالِفيه في العقيدة أو الرأي ـ بتجرّد وموضوعية ـ اتَّضَح لنا أنّ هذه الصفاتِ تؤلّف فيما بينها شخصيةَ عالِـمٍ عامل، اتّخذَ العلْمَ وسيلةً تقرِّبُه إلىٰ الله، ففتح اللهُ عليه.

---

(١) الدرر الكامنة (٢: ١٥٦).

(٢) أي: يعطيهم، سواء العلم أو المال.

(٣) طبقات الشافعية ـ للسبكي (١٠: ٧٦).

هذا عن فضائل الطِّيبي وأخلاقه، أما صفاته الخَلْقية فلا نعْرف عنها شيئاً.

علْمه وثقافته:

لعلَّ فيما تقدّمَ من الحديث عن صفات الطِّيبي وأخلاقه إشارةً لعلْمِه وثقافتِه؛ فهو شديدُ الرد علىٰ الفلاسفة والمبتدعة، مُظْهِر لفضائحهم مع استيلائهم في بلاد المسلمين آنذاك، وهو ملازمٌ لأشْغال الطلبة في العلوم الإسلامية، وكانت لديه الكتب النفيسة، وكان آية في استخراج الدقائق من الكتاب والسنّة، مما ينبئُ عن ثقافة إسلامية واسعة، وعلْم ودراية بفروع المعرفة الأخرىٰ.

ويتابعُ ابنُ حجر[1] وصْفَه للطِّيبي، فيذْكر أنه «شرَحَ الكشّاف شرْحاً كبيراً، وأجاب عمّا خالفَ مذهبَ أهْلِ السنّة أحْسَنَ جوابٍ... وصنَّف في المعاني والبيان: «التبيان» وشرحه، وأمَرَ بعْضَ تلامذتِه باختصاره علىٰ طريقة نَهَجها له... وشرح «مشكاة المصابيح» شرحاً حافلاً، ثم شرَع في جمْع كتابٍ في التفسير، وعقَد مجْلساً عظيماً لقراءة كتاب البخاري».

أما الإمام السيوطي[2] فقد وصَف الطِّيبيَّ بأنه: «العلّامة في المعقول، والعربية، والمعاني والبيان».

وعدَّه بعضُ[3] المحْدَثِين في علماء الرياضيات، وترْجَمَ له بينهم، كما وصَفَه آخر[4] بأنه «عالم مشارِكٌ في أنواع من العلوم».

---

(١) الدرر الكامنة (٢: ١٥٦).

(٢) بغية الوعاة (١: ٥٢٢).

(٣) انظر: تراث العرب العلمي في الرياضيات والفلك ـ لقدري طوقان، ص٤٣٤.

(٤) عمر رضا كحالة ـ معجم المؤلفين (٤: ٥٣).

هذا كلُّه يؤكّد موسوعيّةَ الطِّيبيّ كغيرِه من علماءِ عصْره، ولعلّ فيما تَرَكَه من مصنّفاتٍ سنذْكُرها بعد قليل، ما يدْعم هذا الحكْم، كما أن «حاشيتَه» نفْسَها تشْهد بذلك من خلال المصادر العديدة المتنوّعة التي اعتمد عليها، ومما فيها من بحْثٍ واستقْصاء للمسائل المختلفة، وبما تضمَّنَتْه من آراءٍ صائبةٍ، ونظَراتٍ سديدة، كما سنرىٰ ذلك كلَّه في موضعِه من الدراسة.

وثمّة أمرٌ آخر، وهو أنّ الطِّيبي كان علىٰ دراية بمنْهج البحْث العلميّ أو الأدبي، إذا صحّ التعبير، يظْهر ذلك ممّا ذكره ابنُ حجر من أنّ الطِّيبي أمَر بعَضَ تلامذتِه باختصار كتابه «التبيان»: «علىٰ طريقة نهَجَها له». ويتأكّدُ ذلك أيضاً من خلالِ شرحه للكشاف، وتحقيقِه لكثير من المسائل والقضايا المختلفة، كما ستثبت هذه الدراسة.

وإذا كان الطِّيبي بهذه المنزلة العلميّة حقّاً، وإذا كانت تلك هي صفاتِه، فإن للمرءِ أن يتساءلَ: لماذا لم يُشْتَهر الطِّيبي اشتهارَ غيرِه من علماء عصره؟

وللإجابة عن هذا السؤال فإنني أسلّم أولاً بحقيقتين هما:

١) مبالغة بعْض مَنْ وَصَفوا الطِّيبي في إضفاء الصفات عليه، مع تسليمنا بعلْم الرجُل وفضْله، يظهر ذلك جليّا في قولِ مَن[١] وصفه بأنه «سُلْطانُ المفسِّرين وإمامُ المحقّقين»، وقولِ مَن[٢] جعلَه: «كالشمس: لا يخْفَىٰ بكلّ مكان».

٢) افتقادُنا كثيراً من مصادر تراثِنا حتىٰ الآن، إمّا لضياعه بفعْل عوادي الزمن المختلفة، أو لحبْسه في خزائنِ الكتب التي نعْرف بعضها، ونجْهل بعضها الآخر، ممّا حرَمنا معرفةَ الكثيرِ عن بعْض أسلافِنا، ومنهم الطِّيبي.

---

(١) هو الخطيب التبريزي: الإكمال في أسماء الرجال، بذيل مشكاة المصابيح (٣: ٨٠٩).

(٢) هو إبراهيم الجاربردي: انظر: طبقات الشافعية ـ للسبكي (١٠: ٧٦).

ولعلَّ النهج الذي اتّبعَتْه كليةُ اللغةِ العربية بجامعة الأزهر، في تحقيقِ كتُبِ التراثِ ونشْرِها، يساعدُ في الكشْف عن بعض هذا الكثير.

ويضافُ للإجابةِ عن السؤالِ المطروح، أنّ الطِّيبي كان بعيداً عن ذَوِي الجاهِ والسلطانِ، فيما يبدو، فلمْ يُؤْثَرْ عنه اتّصالُه بأحدٍ منهم، بل إنه نعَىٰ علىٰ علماء السوء تهالُكَهم علىٰ الدنيا، كما تقدّم، ووقَف نفْسَه علىٰ خدْمة العلْم وطَلَبتِه حتىٰ مات في المسجد حيث كان يعلِّم ويعْبد، كما سنرىٰ، وربّما كان لذلك كلِّه أثرٌ في عدم اشتهاره كغيره، ولكن ذلك لا ينْقص مِن قِيمته، ولا يغضُّ من شأنه، وإني لأرجو أنْ يكون في نشر تراث الرجل ما يحفظ حقّه، ويضعُه إلىٰ جانب أقْرانه، وينْفَعُ الآخرين بعلْمه.

شيوخه:

يدعو الطِّيبيُّ في خاتمة «حاشيته» لمن علّمه وأدّبه بعامّة، دون أن يفْصح عن أحد منهم، فيقول[١]: «واجْزِ عنّا أئمةَ الإسلام، وأعلامَ الطريقـةِ خيْراً، سيّما مَن علَّمنا وأدّبَنا، ونصَحَنا فِيك، وهَدَانا إليك».

ويقالُ: إنّ الطِّيبـي تلْمذ لعالِـمَين هما: أبو حفْص السُّهْـرَوَرْدِيّ، وفخْر الدين الجارْبَرْدِيّ، اعتماداً علىٰ ما ذكَر السيوطي[٢] من أن الطِّيبي «في شرْحه علىٰ «الكشاف» أَخَذَ عن أبي حفص السُّهْرَوَرْدي» من جهة، وما ذكَره إبراهيم[٣] بن فخر الدين الجاربردي من جهة ثانية، من أنّ الطِّيبي كان من «العلماء الأبرار، والصُّلَحاء الأخيار

(١) فتوح الغيب، ص١٤٥ (١٦: ٦٦٤) تفسير: الجزء الثالث ـ القسم الثاني، الورقة (٢٠٤).
(٢) بغية الوعاة (١: ١٤٤).
(٣) طبقات الشافعية ـ للسبكي (١٠: ٧٦).

الذين اجتمعوا عند والدِي[١]، واشتغلوا عليه، وتمثَّلُوا بين يديه... وبذَلُوا له الأنْفُس والأموال».

هذا، وإني لأشكّ في تلمذة الطِّيبي المباشرة للسهروردي، وأتحفّظ علىٰ تلمذته للجاربردي الأب.

أمّا السهروردي فقد توفّي سنة ٦٣٢ هـ، كما تذكر مصادر[٢] ترجمته، والطِّيبي متوفّى سنة ٧٤٣ هـ، كما هو معلوم، أي: أنّ بين وفاة الرجُلين مئةً وأحدَ عشرَ عاماً، مما يقتضي أنْ يكون الطِّيبي عُمِّر هذه المدّة وزيادة عشْر سنوات علىٰ الأقلّ حتىٰ يصحّ أنه التَقَىٰ السهرورديّ وتلْمذ له، وتلْك ظاهرة لافتة للنظر، كان يُمْكِن أن يشير إليها بعْضُ من ترجموا للطيبي، الأمر الذي لم يحْدث، وإن كنّا نجهل تاريخ ولادة الطِّيبي، ومقدار عمره.

وما قاله السيوطي هو أن الطِّيبي «ذكَر في شرْحه علىٰ الكشاف أنه أخذ عن أبي حفص السهروردي»، وهذه العبارة لا تفيد الحكْم بالتلمذة المباشرة، كما أننا سنرىٰ الطِّيبي أخذ عن السهروردي وغيرِه ممّن سبقه بمئات السنين، ونصّ علىٰ ذلك صراحةً، كقولِه[٣]: «وقال شيخُنا شيخ الإسلام أبو حفْص السهروردي»، وقولِه[٤]: «وكتَبَ شيخُنا شيخُ الإسلام، شهاب الدين أبو حفص السهروردي، إلىٰ الإمام العلّامة

(١) يعني: والد إبراهيم الجاربردي، وهو فخر الدين الجاربردي نفسه.

(٢) مثل: وفيات الأعيان (٣: ٤٤٦)، وشذرات الذهب (٥: ١٥٣)، والبداية والنهاية (١٣: ١٣٨)، والأعلام (٥: ٦٢).

(٣) فتوح الغيب (٦: ٦٦٠).

(٤) المصدر نفسه (٦: ٦٧٠).

فخر الدين الرازي»، وقولِه[١]: «وجدْت في بعض كلمات شيخِنا شيخِ الإسلام أبي حفص السهروردي».

ولعلّ الذي أوْهَمَ مَن قال بتلمذة الطِّيبي للسهروردي، هو ذِكرْ الطِّيبي إياه بقوله: «شيخنا». وقد يقصد أنه شيخُه في التصوّف، لا سيما وأنه ينقل عنه من كتابه «عوارف المعارف». وذلك كلَّه لا يَعْدو أن يكون تلمذةً للسهروردي من خلال كتبه وطريقتِه الصوفية، وتوقيراً له من الطِّيبي، علىٰ غرار ما يقوله أحدُنا حينما يذْكر بعض الأئمة والأعلام في العصر الحديث: «فلان أستاذُنا» وهو لم يدْرس علىٰ يديه، وإنما قد يكون درس كتُبَه، فأُعْجِب بها، فاتَّخَذَ صاحبَها أستاذاً له.

وما أرىٰ قوْلَ مَنْ يقولُ بتلمذة الطِّيبي للسهروردي، اعتماداً علىٰ ذكْره إياه بلفْظ: «قال شيخنا» وأمثالِه، إلا كمن يَقْبَلُ تلمذة الطِّيبي لأصحاب الصّحاح في الحديث اعتماداً علىٰ روايته عنهم بقوله مثلاً[٢]: «روينا عن البخاري، ومسلم، والترمذي، وأبي داود»، وهو لم يرْوِ عنهم مباشرة، ومثْل ذلك كثيرٌ في «الحاشية».

أما الجاربردي[٣] فخرُ الدين فكان معاصراً للطيبي، بل إن وفاته كانت بعد وفاة الطِّيبي بثلاثِ سنواتِ، علىٰ الأغْلب.

ولكنّ للباحث أنْ يشكّ في تلمذة الطِّيبي للجاربردي هذا، أو يتحفَّظَ عليها، للأسباب الآتية:

---

(١) فتوح الغيب (٦: ٧٣٣).

(٢) المصدر نفسه (٦: ٦٥١، ٤١٥).

(٣) انظر ترجمته في: طبقات الشافعية ـ للسبكي (٩: ٨ - ٩)، والبدر الطالع ـ للشوكاني (١: ٤٧)، وقد انفرد بأن وفاة الجاربردي كانت سنة ٧٤٢ هـ. وانظر كذلك: الأعلام (١: ١١١)، ومعجم المؤلفين (١: ١٩٨).

١) النصّ الذي سبقَ إيرادُه في هذا الشأن لا يفيد هذه التلمذة؛ فالاجتماعُ، والاشتغالُ، والتمثّلُ، كلُّه لا يعْدو أن يكون من باب تعاونِ العلماء فيما بينهم، وأخْذِهم عن بعضهم، وتوقيرِ بعْضهم بعْضاً، لا سيما أن الطِّيبي والجاربردي عاشا في عصر واحد، وكِلاهُما يُؤْثَـرُ عنه الصلاح والتقْوَىٰ، بل إن إبراهيم بن فخر الدين الجاربردي يصفُ الطِّيبي في الموضع نفسه بأنه: «الإمام الهمام الشيخ»، وبأنه «كالشمس لا يَخْفَىٰ بكلّ مكان»، مما يشْهد بفضْله وعلمه وشهرته.

٢) لم يذْكر أحدٌ ممّن ترجموا للطيبي أو الجاربردي نفسه علاقةَ التلمذة بينهما، سوىٰ ما كان من افتخارِ الجاربردي الابن بأبيه، ردّاً[١] علىٰ انتْقاص عضُد الدين الشيرازي من شأن الأب. ولعلّ في ذلك ما يفسّر مبالغةَ إبراهيم الجاربردي، سواء في وصف أبيه أو في وصف الطِّيبي.

٣) لم يذكر الطِّيبي قطّ في «حاشيته» أنه أخذ عن فخر الدين الجاربردي، علْماً بأن للجاربردي ـ فيما يقال ـ حواشيَ مشهورةً علىٰ «الكشاف». والطِّيبي معروف بأمانته في النقل، واحترامه للعلماء، كما يظهر ذلك من منهجه.

وإنني ـ مع هذا وذاك ـ لا أستبْعد أن يكون هناك تفاعلٌ علميٌّ بين الطِّيبي والجاربردي: أخْذاً وعطاء، لا سيما وأن الجاربردي يوصَف بـ«نزيل تبريز»، وتبريز هي المدينة التي سبق الظنّ بأنها كانت مسرحاً لحياة الطِّيبي.

تلاميذه:

يستفادُ ممّا ذكَره ابنْ حجر[٢] ـ كما سبق ـ أنّ الطِّيبي «كان ملازماً لأشغال الطلبة

---

(١) انظر: طبقات الشافعية ـ للسبكي (١٠: ٦٠ – ٧٨).

(٢) الدرر الكامنة (١: ١٥٦).

يُحْذِيهم ويُعِينهم، ويُعِيرُ الكتُبَ النفيسةَ لأهل بلده وغيره... مقبلاً علىٰ نشْر العلْم... وأَمَرَ بعض تلامذته باختصار كتابه «التبيان»... وعقد مجلساً عظيماً لقراءة كتاب البخاري».

ولعلّ في ذلك إشارةً واضحة إلىٰ كثرة الطلبة الذين نَهَلوا من علْم الطِّيبي. وقد أمكن التعرف إلىٰ ثلاثة منهم فقط، هم:

١) الخطيب التِّبريزي[١]:

هو: أبو عبد الله محمد بن عبد الله، الخطيب، العمري، التبريزي، وليّ الدين، محدّث من علماء القرن الثامن الهجري، مات سنة ٧٤١ هـ أي قبل وفاة الطِّيبي بسنتين. من كتبه: «مشكاة المصابيح» و«الإكمال في أسماء الرجال».

وتُفْهَم تلمذة التبريزي للطيبي من قول التبريزي[٢] في نهاية كتابه «الإكمال»: «وفرغت من هذا تصنيفاً يوم الجمعة عشرين رجب الحرام الفرد سنة ٧٤٠ هـ ... بمعاونةِ شيخِي ومولاي، سلطانِ المفسِّرين، وإمام المحقّقين، حجة الله علىٰ المسلمين: الحسين بن عبد الله بن محمد الطِّيبي... ثم عرضْته عليه، كما عرضْتُ «المشكاةَ»، فاستحْسَنه كما استحْسَنَها، واستجادَه».

كما تُفْهم هذه التلمذةُ من قول الطِّيبي نفسِه في نهاية كتابه[٣] «الكاشف عن حقائق السنن»، وهو شرح لـ«مشكاة المصابيح» للتبريزي: «وكنْتُ قبْلُ قد استشرتُ

---

(١) انظر ترجمته في: كشف الظنون (٢: ١٦٩٩)، ومرقاة المفاتيح ـ للقاري (١ : ٢)، ومقدمة مشكاة المصابيح، جـ ١ ص د، وتاريخ الأدب العربي ـ لبروكلمان (٦ : ٢٣٨) والأعلام (٦ : ٢٣٤).

(٢) الإكمال في أسماء الرجال ـ طبع الهند، ص٤٤.

(٣) الكاشف عن حقائق السنن ـ للطيبي ـ مخطوط بدار الكتب المصرية ـ ٣٠ قوله ـ حديث.

الأخَ في الدين، بقيّة الأولياء، قُطْبَ الصُّلَحاء، وليَّ الدين محمدَ بن عبد الله الخطيب بحمْع أصْل من الأحاديث... فما قصّر فيما أشرْتُ إليه من جمْعه، فبذَلَ وُسْعَه».

ولا يخْفىٰ ما بين الأستاذ وتلميذِه من مودّة وتقْدير، واحترام وتوقير، مما أفْضَىٰ بهما إلىٰ المبالغة في وصف أحدهما الآخر، وإطرائه، كما لا يخفىٰ ما بين الرجُلين من تعاوُنٍ علميّ، وثّق عراه تلك المودّةُ.

٢) علي بن عيسىٰ:

لم أقف له علىٰ ترجمة، ولم أعرف عنه إلا أنه لما سمع بالطِّيبي وعلْمه شدّ الرحال إليه، حيث يقول في مقدمة كتابه[١] الذي شرح فيه «التبيان» للطيبي: «فأزْمعتُ الإناخةَ بِفنائه، وحطَّ الرحْل بساحته، والانخراطَ في سلك تلامذته... فلما يسَّرَ الله لي ذلك بفضْله، ابتدأت بقراءة ذلك الكتاب[٢] عليه... وبذلْتُ المجهود في تحصيل المُرادِ منه ومن غيره من مصنَّفاته الشريفة، ككتاب «فتوح الغيب» في شرح الكشاف... فكثيراً ما خطَر ببالِي أن أجْمَع لهذا الكتاب... ما يتعلَّق بحلِّ مُشْكلاته... لكنْ عاقَني عوائقُ الزمان... إلىٰ أنْ أمرَني الأستاذُ المصنِّف... بمثْل ما وقَع في خاطري».

ويستمر علي بن عيسىٰ في إطراء أستاذه الطِّيبي، والثناء عليه، ويصرّح بأنه عرَضَ شرْحه لـ«التِّبيان» عليه بعد أن انتهىٰ منه لينْظُرَه، ويُصْلِحَ ما قد يكونُ فيه من خلَل. ويؤكّد تلمذةَ عليّ بن عيسىٰ للطيبي كلٌّ منَ ابنِ حجر[٣]، وحاجي خليفة[٤].

---

(١) حدائق البيان في شرح كتاب التبيان ـ تأليف علي بن عيسى. مصور ميكروفيلم ـ بمعهد إحياء المخطوطات ـ القاهرة ـ رقم ٣٤، ٣٥/ بلاغة.

(٢) يعني: التبيان ـ للطيبي.

(٣) انظر: الدرر الكامنة (١: ١٥٦).

(٤) انظر: كشف الظنون (١: ٣٤١).

٣) عمر الفارسي[1]:

هو: أبو حفْص، عمر بن عبد الرحمن الفارسي سـراجُ الدين. مِن علماء القرن الثامن الهجري، مات شابّاً سنة ٧٤٥ هـ له حاشية علىٰ «الكشاف» سمّاها: «كشْف الكشاف».

وتستفادُ تلْمذتُه للطِّيبي من خلال نقْله عنه في «الحاشية» المذكورة، مُشِيراً إليه كثيراً بقوله: «قال شيخُنا الفاضلُ الطِّيبي»، كما سنرىٰ ذلك في موضعه من تأثير الطِّيبي في غيره، علماً بأن الرجلين عاشا في فترة واحدة، وأن الفارسي مات شابّاً بعْد موت الطِّيبي بسنتين. وقد حقّق القولَ في هذه القضية الباحث الدكتور محمد محمود عبد الله السلمان[2] في تحقيقِه الجزءَ الأول من «حاشية الفارسي» المشار إليها.

مصنَّـفاته:

حفِظ التاريخُ لنا أسماءَ عشَرةِ كتُب للطيبي في مجالاتٍ مختلفة، منها الموجود ومنها المفقود. وفيما يلي أسماءُ هذه الكتب، مع تعريف موجز بكلّ منها:

١) **حاشية علىٰ الكشاف**، اسمها «فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب»، وهي التي بين أيدينا، وقد عرّفت بها بالتفصيل في المبحث الثاني من هذا الفصل.

---

(١) انظر ترجمته في: شذارت الذهب (٦: ١٤٣)، وكشف الظنون (٢: ١٤٨٠)، وهدية العارفين (١: ٧٨٩)، والأعلام (٥: ٢٠٨)، ومعجم المؤلفين (٧: ٢٨٩). وله ترجمة وافية في: تحقيق الجزء الأول من حاشية كشف الكشاف ـ رسالة دكتوراه ـ إعداد الباحث محمد السلمان بمكتبة كلية اللغة العربية في الأزهر: قسم الدراسة، ص٢٤ - ٣٤.

(٢) انظر: تحقيق الجزء الأول من كشف الكشاف: قسم الدراسة، ص٣٢.

٢) **كتاب في التفسير**، لا يُعْرَف اسمه، وهو مفقود، إلا أنه مذكور عند معظم الذين[١] ترجموا للطيبي، إلىٰ جانب ذكْرهم لحاشيته السابقة، مما يدلّ علىٰ أن للطيبي كتاباً في التفسير فعْلاً، وَصَفه أحدُهم[٢] بأنه «مِن لطائف التفاسير».

٣) **الكاشف عن حقائق السنن**[٣]: وهو كتاب في الحديث، شرَحَ فيه الطِّيبيُّ «مشكاة المصابيح» للخطيب التبريزي، وقد أطْراه بعضُ الذين[٤] اطّلعوا عليه، لأهمّيته في بابه، بل لقد ذكَر بعضُهم[٥] الطِّيبي موصوفاً بـ«صاحب شرح المشكاة»، كأنه لَقب له، أو علَم عليه.

هذا، وقد ذكَر الباحثُ الدكتور محمد السلمان[٦]، في معْرِض حديثه عن الطِّيبي، كتابَي: «المشكاة» و«المصابيح» منسوبَيْن إلىٰ الطِّيبي، علماً بأن الأوّل للخطيب التبريزي، والثاني لمحيي السنة البغوي، كما هو معروف، ولعلّ الأمر التبس علىٰ الباحث، مما اقتضىٰ التنويه.

---

(١) مثل: ابن حجر في الدرر الكامنة (٢: ١٥٦)، والسيوطي في بغية الوعاة (١: ٥٢٢)، والداوودي في طبقات المفسرين (١: ١٤٣)، والحنبلي في شذرات الذهب (٦: ١٣٨)، والشوكاني في البدر الطالع (١: ٣٣٠)، والقنوجي في التاج المكلل، ص٣٧٣.

(٢) هو: طاش كبري زادة في: مفتاح السعادة: (٢: ١٠١).

(٣) مخطوط بدار الكتب المصرية ـ ٣٠ حديث ـ قوله.

(٤) مثل الخوانساري في روضات الجنات (٣: ٩٩)، وصبحي السامرائي في مقدمته لتحقيق كتاب الطيبي «الخلاصة في أصول الحديث»، ص٢١.

(٥) مثل ابن حجر في الدرر الكامنة (٢: ١٥٦)، والشوكاني في البدر الطالع (١: ٢٢٩)، والقنوجي في التاج المكلل، ص٣٧٣.

(٦) انظر ذلك في رسالته لنيل الدكتوراه بعنوان: تحقيق الجزء الأول من كشف الكشاف: قسم الدراسة، ص٣٢.

٤) أسماء رجال «المشكاة»:

وقد انفردَ بروكلمان[1] بذكْر هذا الكتاب للطيبي، والمعروف أن للخطيب التبريزي كتاباً بهذا الاسم كذلك. ولولا أن بروكلمان ذكَر لكِلا الرجلين كتابَيْنِ بهذا الاسم، وأحصىٰ مواضع وجودهما، لقلْت: إنه ربما اختَلَط عليه الأمرُ كذلك. وذكر عمر كحالة[2] أيضاً للطيبي كتاباً اسمه «أسماء الرجال»، ولعله هو ما ذكره بروكلمان نفسه.

٥) الخلاصة في أصول الحديث:

وهو كتاب في علوم الحديث ومصطلحه، سمّاه الطِّيبي[3] ـ كما يقول في مقدمته ـ بـ«الخلاصة في معرفة الـحديث»، وذكره عبّـاس القس[4] باسـم «الخلاصة في علم الدراية» وكتب علىٰ الغلاف الداخلي للنسخة الأزهرية من المخطوط[5] اسم «الخلاصة في اصطلاحات المحدّثين»، ولكن الكتاب نشر بالاسم الذي أثبتُّه، كما أشرْتُ إلىٰ ذلك مِنْ قبل، بتحقيق الأستـاذ صبحي السامرائي، وأصدَرَتْـه رئاسةُ ديـوان الأوقاف في الجمهورية العراقية، ضمن سلسلة «إحياء التراث الإسلامي»، وطبعتْه أول مرة مطبعة الإرشاد ببغداد سنة (١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م)، وبذلك يكون **هذا الكتابُ أوَّلَ كتبِ الطِّيبي ظهوراً.**

---

(١) تاريخ الأدب العربي (مترجم) (٦: ٢٣٩) وقد ذكر أن كتاب الطيبي موجود في مكتبة نور عثمانية برقم (٦٥٦)، والظاهرية ـ بدمشق برقم (١٢١٣).

(٢) انظر: معجم المؤلفين (٤: ٥٣).

(٣) الخلاصة في أصول الحديث ـ تحقيق السامرائي، ص٢٩.

(٤) انظر: الكنىٰ والألقاب (٢: ٤١٦).

(٥) مخطوط رقم (٢٨٢) خاص، (٢٣٠٠٥) عام ـ مصطلح حديث.

٦) شرح أسماء الله الحسنى[١]:

ذكره الـخوانساري[٢] الذي قال: إنه جاء ضمن كتاب الطِّيبي «الكاشف عن حقائق السنن»، ثم جمعه في كتاب مستقل.

٧) التبيان في البيان:

وهو كتاب في علوم البلاغة الثلاثة: المعاني والبيان والبديع، جمَع فيه ـ كما يذْكر في مقدمته[٣] ـ بين محاسن «مفتاح» السكاكي، و«كشاف» الزمخشري، و«مصباح» ابن مالك، و«إيضاح» الخطيب، و«نهاية الإيجاز» للرازي، و«المثل السائر» لابن الأثير.

وقد شرَحه عليُّ بن عيسىٰ في كتابه «حدائق البيان» كما تقدم. وقد ساهم الدكتور عبد الستار زموط في إحياء تراث الطِّيبي حينما اتّخذ «التبيان في البيان»: تحقيقاً ودراسة[٤]، موضوعاً لنيل الدكتوراه من كلية اللغة العربية في جامعة الأزهر سنة ١٩٧٧م.

٨) شرْح التبيان[٥]:

ذكَره ابن حجر بقوله[٦] وهو يذْكُر مصنفات الطِّيبي: «وصنّف في المعاني والبيان:

---

(١) انظر: الأوراق من (١٤٨) إلىٰ (٢٠٢) ـ مخطوط رقم (١٦٦) ـ مجاميع ـ دار الكتب المصرية حيث يوجد كتاب الطيبي ضمن هذا المخطوط، ويشغل منه (٥٤) ورقة.

(٢) روضات الجنات (٣: ١٠٠).

(٣) انظر: التبيان في البيان ـ ميكروفيلم رقم (٢٥) بلاغة ـ معهد إحياء المخطوطات العربية بالقاهرة. وانظره محققاً ـ قسم التحقيق، ص٢.

(٤) رسالة دكتوراه في مكتبة كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر ـ تحت رقم (١٤٣٣).

(٥) موجود في معهد المخطوطات العربية بالقاهرة ـ ميكروفيلم نسخة رقم (١٠) قائمة رقم (٤)، وقد ذكر الباحث عبد الستار زموط أن هذا الشرح ما هو إلا نسخة من كتاب «حدائق البيان» الذي شرح فيه علي بن عيسىٰ كتاب «التبيان» للطيبي. وعليه، فشرح الطيبي هذا مفقود. انظر: التبيان في البيان ـ قسم الدراسة، ص٨ – ٩.

(٦) الدرر الكامنة (٢: ١٥٦).

«التبيان»، وشرحه»، كما أشار إلىٰ ذلك علي بن عيسىٰ بقوله[١]: «التبيان كالمفتاح لـ«الفتوح»... فلا بدّ للطالب من أنْ يقدِّم بين يدَي «الفتوح» كتابَ «التبيان» وشرحه».

٩) لطائف التبيان في المعاني والبيان[٢]:

وهو كتاب في علوم البلاغة أيضاً، لكنه غير كتاب «التبيان»، كما يتضح من مقدّمتَي الكتابين وموضوعاتهما.

١٠) مقدّمات في علم الحساب:

وهي رسالة صغيرة في الرياضيات، «قوامها ٣٤ صفحة» كما يقول الأستاذ قدري طوقان[٣] الذي فصّل موضوعاتها، ولم يذْكر مكان وجودها.

وفاتُه:

لقد حُدِّدت وفاةُ الطِّيبي من حيث الزمانُ بدقّة، فقد ذكَر ابن حجر[٤] أن صاحبنا «كان يشتغلُ في التفسير مِن بكْرة إلىٰ الظهر، ومن ثَمّ إلىٰ العصر لإسماع البخاري، إلىٰ أنْ كان يومُ مات، فإنّه فرغَ من وظيفةِ التفسير، وتوجَّه إلىٰ مجْلس الحديث، فدَخلَ مسجداً عند بيته، فصلّىٰ النافلـةَ قاعداً، وجلَس ينْتظِر الإقامة للفريضة، فقضَىٰ نحْبَه متوجّهاً إلىٰ القبلة، وذلك يوم الثلاثاء ثالث عشري شعبان سنة ثلاث وأربعين وسبع مئة».

---

(١) حدائق البيان ـ ميكروفيلم ٣٤ ـ بلاغة: المقدمة، اللوحة الثانية.

(٢) مخطوط بدار الكتب المصرية ـ ٢٦/ بلاغة ـ م.

(٣) انظر: تراث العرب العلمي في الرياضيات والفلك، ص٤٣٤.

(٤) الدرر الكامنة (٢: ١٥٦ - ١٥٧).

وثمّة إجماعٌ بينَ مَنْ ترجَمُوا للطيبي علىٰ ما ذكَره ابن حجر بشأن وفاة الرجُل، الذي مات ولا يُعْرَف كم كان له من العمر، وإن كان في قول ابن حجر عنه: «فصلّىٰ النافلة قاعداً» دلالة غير راجحة علىٰ كِبر سنّه. كما لا يُعْرف مكانُ وفاته سوىٰ ما ذكَره ابن حجر من أنه «دخل مسجداً عند بيته» هكذا دون تحديد، ولكنْ ربما كان ذلك في تبريز، لَمَا ذكَرْناهُ، من أنّ هذه المدينة ربما كانت مسرحَ حياة الطِّيبي ونشاطاته العلمية.

وقد أشار الباحث الدكتور عبد الستار[1] زموط إلىٰ وجود مسجد باسم الطِّيبي، في ميدان الطِّيبي، إلىٰ الجنوب الغربي من مسجد السيدة زينب بالقاهرة، وقد زرت المسجد الذي يضمُّ ضريحاً عُلِّقت عليه لوحة تتضمن ترجمة للطيبي نقْلاً عن «الدرر الكامنة» لابن حجر، علماً بأن المسجد باسم «الشيخ محمد الطِّيبي»، وصاحبنا اسمه «الحسين بن عبد الله ابن محمد»، مما يدلّ علىٰ التلفيق في هذه القضية، وأن طِيبيَّ القاهرة هذا غيرُ طيبيِّ إيران، الذي لم يُؤْثَر عنه قطّ أنه جاء إلىٰ القاهرة، بلْه موته فيها.

لذا فإنني أُشَاطِرُ الدكتور زموط رأيَه في استبعاد كون هذا الضريح للطيبي موضوع البحث، وأضيف إليه أن الضريح ربما كان لـ«عليّ بن صالح بن أحمد بن خلف ابن أبي بكر الطِّيبي، نور الدين، الموصوف بالرجل الصالح، والذي ولد سنة ٧٠٥هـ، ومات بالقاهرة في سابعَ عشَرَ المحرم سنة ٧٨٠هـ»، كما يذكر ابن حجر[2]، ولا سيما وأن الناس في المِنْطَقة التي يقع فيها المسجدُ المذْكور يَعُدُّونَ صاحبَ الضريح فيه من الصالحين والأولياء. وبعد فإننا نطْوِي سجلّ حياة الطِّيبي ـ رحمه الله، وجزاه عن العلم وأهله خير الجزاء ـ لنمضي معه في حاشيته علىٰ «الكشاف» تعريفاً، ثم دراسة وتحليلاً.

---

(١) انظر: التبيان في البيان ـ قسم الدراسة، ص١٠.

(٢) الدرر الكامنة (٣: ١٢٦)، ترجمة رقم (٢٧٥٤).

المبحثُ الثاني
التعريفُ بـ«حاشية الطِّيبي»

تحقيق عُنوان الحاشية:

يقول الطِّيبي[١] في مقدمة حاشيته: «وسمَّيتُ الكتابَ بفتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب».

وجاء في الإجازة التي حرَّرها الطِّيبي[٢] بخطّه لمن أجازه في رواية هذا الكتاب عنه، أنه قرأ عليه خُطْبَةَ كتابه «الموسوم بـ«فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب» الذي هو بشرح الكشاف».

ويقول الطِّيبي[٣] في خاتمة حاشيته هذه: «... ويا مُقِيلَ العثَرات، اقْبل توبتي... وأَقِل عثْرتي، فيما صَدر منّي مما لا ترضاه، خصوصاً فيما تصدَّيْتُ لإيراده في «فتوح الغيب» وفيما توخَّيْتُ إبرازه في الكشف عن قناع الريب».

---

(١) فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (مخطوط بدار الكتب ـ ١٤٥ تفسير) ـ الجزء الأول ـ المقدمة ـ الورقة (٢)، ص٦١٢.

(٢) المصدر نفسه (مخطوط بدار الكتب ـ ١٤٥ تفسير) ـ الجزء الأول ـ الورقة الأولىٰ (الغلاف).

(٣) فتوح الغيب (نسخة دار الكتب): الجزء الثالث ـ القسم الثاني ـ الورقة الأخيرة: (٢٠٤) (١٦ : ٦٦٣). وانظر كذلك (النسخة الأزهرية) ـ الجزء الأخير ـ الورقة الأخيرة (٣٣٩).

ويقول عليُّ بن عيسىٰ[١]، تلميذُ الطِّيبي، في معرض حديثه عن كتاب «التبيان في البيان» للطيبي: «وبذلْتُ المجهود في تحصيل المراد منه، ومن غيره من مصنفاته الشريفة، ككتاب «فتوح الغيب» في شرح الكشاف».

ويذْكُر كلُّ مَنْ ترجم[٢] للطيبي أن له حاشية علىٰ «الكشاف» أو شرحاً له، وبعضهم[٣] يذكر هذه الحاشية، أو ذلك الشرح، بالاسم الذي سماه به الطِّيبي نفْسُه كاملاً: «فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب». وبعْضهم[٤] يذْكُره مختَصَراً: «فتوح الغيب» كما ذكره تلميذُه علي بن عيسىٰ.

أما فهارس[٥] المخطوطات التي ذكَرتْ هذه الحاشيةَ فقد ذَكَرتْها باسمها كاملاً، وكذا جاء اسمها علىٰ كل نسخة من نسخ المخطوط التي أمْكَن الاطّلاع عليها.

إذاً هناك إجماع علىٰ أنّ اسم حاشية الطِّيبي علىٰ الكشاف هو «فتوح الغَيْب في الكشْف عن قِناعِ الرَّيْب»، وأن هذه الحاشية قد تسمَّىٰ اختصاراً: «فتوح الغيب»، أو «الفتوح» كما ذكر عليّ بن عيسىٰ في مقدمة كتابه «حدائق البيان» الذي شرح فيه كتاب الطِّيبي «التبيان في البيان»، مما يدعو الباحث إلىٰ الاطمئنان الكامل إلىٰ اسم الحاشية كما ورد، استناداً إلىٰ الأسباب الآتية:

---

(١) حدائق البيان في شرح كتاب التبيان (ميكروفيلم بمعهد المخطوطات ـ ٣٤ بلاغة) ـ المقدمة ـ اللوحة الثانية.

(٢) انظر مصادر ترجمة الطيبي التي سبق ذكرها عند التعريف به.

(٣) انظر مثلاً: كشف الظنون (٢: ١٤٧٨)، وهدية العارفين (١: ٢٨٥)، ومعجم المؤلفين (٤: ٥٣).

(٤) انظر مثلاً: تاريخ الأدب العربي ـ لبروكلمان (مترجم) (٥: ٢١٧).

(٥) انظرها فيما سبق من التعريف بالطيبي.

١) تسميةُ الطِّيبي نفْسِه كتابَه بهذا الاسم، وتصريحُه به في غير موضع من الحاشية.

٢) ذكْرُ الحاشية بهذا الاسم في كتاب عليّ بن عيسىٰ، تلميذِ الطِّيبي الذي لازمه طويلاً، وأكبّ علىٰ دراسة كتبه، ومنها «فتوح الغيب».

٣) اتّفاقُ كتُب التراجم وفهارسِ المخطوطات علىٰ إيرادِ الحاشية بهذا الاسم.

٤) وجودُ نسخٍ عديدةٍ من المخطوط تحمل هذه الاسم نفسه.

٥) عدمُ وجود اختلاف في اسم الكتاب، أو اضطراب، أو شك.

سبب تسمية الحاشية بهذا الاسم ومعناه:

لعلّ ممّا يسْتوقفُ الباحثَ هنا سببُ تسميةِ الحاشيةِ بهذا الاسم، ومعناه. وربّما كان لنزعةِ الطِّيبيّ الصوفيةِ، وشفافيةِ روحِه، تعليلٌ لتلك التسمية، وبيانٌ لمعناها، بدليلِ ما جاء في مقدّمته من قوله[1]: «فإنّي رأيتُ ـ واللهُ الواهبُ ـ فيما يرىٰ النائمُ، في ابتداءِ الشروع أو قُبَيْلَه، أنه ﷺ ناوَلَني قَدَحاً من اللبن، وأشار إليَّ، فأصبْتُ منه، ثم ناولْتُه صلوات الله عليه فأصابَ منه. وسمَّيْتُ الكتابَ بـ«فتوح الغَيْب في الكشْف عن قناع الـرَّيْب». لذلك فهو يَنْسُب ما قد يكونُ في كتابه من خلل إلىٰ نفْسه، بسبب «الونَى والقصور»، ولكنّه يُحِيلُ ما فيه من الحُسْن «إلىٰ فَيَضان النور من جناب سيّد المُرْسَلين، وإمامِ المتّقين، وقائدِ الغرّ المحجّلين».

فالكتاب إذاً مما فتح اللهُ علىٰ الطِّيبي، وأفاضَ به نورُ النبوّة، لِما كان يُعْرف عن الطِّيبي من شدّة حبٍّ للـه ورسولـه، وحُسْن المعتقَـد، وحُبِّ كلّ من يعظِّم الشريعة السمحةَ، والإقْبالِ علىٰ نشر العلْم، ورعايةِ الطلَبة وتشجيعِهم، إلىٰ جانب الحياءِ والتواضع والزهد والكرم، كما سبق.

---

(١) فتوح الغيب، ١٤٥ ـ تفسير دار الكتب ـ، ص٦١٢ المقدمة.

توثيق نسبة الحاشية إلىٰ الطِّيبي:

يطمئنُّ الباحث إلىٰ صحّة نسبة هذه الحاشية إلىٰ الطِّيبي، اطمئنانَه إلىٰ اسمها، للأسباب الآتية:

١) تصريحُ الطِّيبي نفْسه بتأليف هذا الكتاب، في مقدّمته له، وفي إجازة روايته، وفي خاتمته، كما تقدَّم.

٢) إيرادُ عليّ بن عيسىٰ هذا الكتاب منسوباً إلىٰ أستاذه الطِّيبي، وذلك في مقدمة «حدائق البيان في شرح كتاب التبيان».

٣) إجماعُ كتب التراجم، وفهارس المخطوطات علىٰ ذكْر «فتوح الغيب» منسوباً إلىٰ الطِّيبي.

٤) ظهورُ اسم الطِّيبي، أو لقبه، أو شهرته، علىٰ كل نسخة من نسخ الكتاب، وهي كثيرة.

٥) نقْلُ كثيرٍ من أصحاب الحواشي، والمفسّرين، من المعاصرين للطيبي، أو ممّن جاءوا بعْدَه، عن «فتوح الغيب»، وتبيُّـنُ صحّة تلك النقول بالرجوع إلىٰ الحاشية. وسيتضح ذلك في موضعه من الدراسة عند الحديث عن تأثير الطِّيبي في غيره.

٦) عدمُ وجودِ اختلاف أو اضطراب أو تشكيك من أي نوع في نسبة هذه الحاشية إلىٰ الطِّيبي.

الباعث علىٰ تأليف الحاشية:

يقول الطِّيبي[1] في بيان الباعث علىٰ تأليف حاشيته هذه:

---

(١) فتوح الغيب، ص١٤٥ ـ تفسير دار الكتب ـ، ص٦١٠.

«أما بعد، فإنّ كتابَ الله المجيد هو قانونُ الأصول الدينية، ودستورُ الأحكام الشرعية، وهو المختصُّ من بين سائر الكتب السماوية بصفة البلاغة... التي تضمَّنت لطائف النُّكَتِ المكنونة، واشْتَمَلَت علىٰ أسرار المعاني المصُونة. فلم يوفَّق لتصْنيف أجْمع لتلْك الدقائق... إلّا الحَبْر الهمام، أبو القاسم بن عمر الزمخشري... إذ مصنَّفه «الكشاف عن حقائق التنزيل» مصنَّفٌ لا يخْفَىٰ مقدارُه... **هزّت أرْيَحِيّةُ**[1] **الفضْل من أعطاف الفضلاء، لاعتلاء ذِرْوته الشامخة، وابتغاء غاياته الباذخة؛ فكلٌّ غاصَ في تيّاره، لاستخْراج دُرَر معان أبْهجَ من نيل الأماني،** في ظِلَّيْ صحّةٍ وأمانٍ... **فقد استخرْتُ اللهَ** ـ مع قلّة البضاعة، وقصور الباع في الصناعة ـ **لتصِّدي شرح مُجْمَلِه، وحلّ معْضِله، وتلخيص مشْكله**[2]**، وتخليص مبهمه، وفسْر عويصه**[3]**، وفكّ عقوده الموّربة**[4]**، وتبيّن قيوده المكرّبة، وانتهاض إحراز قصبات عيون التفاسير،** للعلماء النحارير[5]، **وخلاصة أفكار المحققين،** ونقاوة أنظار المتبحّرين: المتقدّمين منهم والمتأخّرين، **لتسهيل وعْره،** وتيسير صعْبه... هذا، وإنّ أصْعب السبُل تقْيِيد القيود المبهمة؛ **فإنّه بلغ في الغموض وراء حدّ الألغاز، وهو الذي يُعْجِز الناظرَ فيه كلَّ الإعجاز**... وعثرْتُ بعْدَ طُول المباحثات، **علىٰ أن معرفة إبراز النَّظْم هي أعْظم المَطَالب، وأسْنَىٰ** المقاصدِ

---

(١) الأريحية: النشاط. والأعطاف: جمع عِطف (بكسر العين): وهو الجانب.

(٢) كذا في الأصل. ولعل الصواب: «وتلخيص مسهبه» بدليل قوله قبل ذلك: «شرح مجمله»، والتلخيص يكون للكلام المسهب. وهذا أقرب لـموافقه الفاصلة التالية في قولـه «وتخليص مبهمه».

(٣) فسر عويصه: أي كشف غامضه، وشرح صعبه ومبهمه.

(٤) العقود الموربة: أي الخفية. والعقود المكربة: أي الشديدة الأسر.

(٥) النحارير: جمع نِحرير ـ بكسر النون وسكون الحاء: العالم الحاذق.

والمآرب[1]**، فإنّها مسْبَار البلاغة**[2]**، ومِعْيار البراعة؛ إذ بها تُنْتَقَدُ الأقاويل، ويُرَجَّح تأويلٌ علىٰ تأويل**... وسمَّيْتُ الكتابَ بـ«فتوح الغَيْب في الكشْفِ عن قناعِ الرَّيْب»، وبالله أسْتَعِين علىٰ ما نَوَيْتُهُ واعتقَدْتُه».

بهذه العبارات التي تبْدو مترادفةً يحدّد الطِّيبي الباعثَ علىٰ تأليف كتابه، ويرْسمُ الهدفَ الذي يرمي إليه من وراء ذلك؛ فهو ـ إجمالاً ـ ألّف حاشيته لشرح **كشاف الزمخشري**، ولكنْ يمْكنُ تفصيلُ هذا الإجمال إلىٰ أسباب وأهداف، كما يلي:

أ) أما الأسباب فهي:

١) كونُ «الكشاف» أجْمعَ مصنَّف لدقائق النُّكَت المكنونة في القرآن الكريم، وأنْفَعَ مؤلَّف لدرْك أسرارِ معانيه المصُونة، وأكْشَفَ للقناع عن وجَه إعجاز التنزيل، كما ذكر الطِّيبي، وهو معنِيٌّ بذلك، بحكْم اشتغاله بالتفسير وغيره من علوم القرآن العزيز، وبالمعاني والبيان وغيرهما من علوم العربية، لغة ذلك الكتاب المعجز.

٢) بلوغ «الكشاف» حدّاً «في الغموض وراءَ حدّ حلّ الألغاز»، مما دفع الطِّيبي إلىٰ شرحه.

٣) استمالةُ «الكشاف»، بصفاته المذكورة، كثيرين من ذوِي الفضْل والعلْم، فأراد الطِّيبي أنْ يسْلُكَ نفْسَه مع أولئك العلماء، فيدْلِي بدلوه مثْلهم.

٤) اعتقادُ الطِّيبي أنه سيسْتَـدْرِك علىٰ مَنْ سبقوه في شـرح «الكشاف»؛ لأنّهم تسابقوا في ذلك، مُؤْثِرين شاطئ السلامة والأمان، يخْشون المخاطر علىٰ الرغم من

(١) المآرب: جمع مأرَب ـ بفتح الراء: وهو البغية. وأسنىٰ المقاصد: أرفعها وأعلاها.

(٢) مسبار البلاغة: أي ما يعرف به غورها وكنهها.

سموّ الهدف، فثَبَّطتْهم الهيبة عن وصول الغاية، وأقْعدَهم الإحجام عن بلوغ المرام؛ فما كان من الطِّيبي ـ إزاء ذلك ـ إلا أنْ رغب في ولوج هذا الباب، وخوْض ذلك العباب، لتحقيق ما يطمح إليه، وإن اعتذر بـ«قلّة البضاعة، وقصور الباع في الصناعة»، تواضعاً منه وأدباً.

ب) وأما الأهداف فهي:

١) شرْحُ مجْمل «الكشاف»؛ إذ كثيراً ما يُجْمِل الزمخشريُّ ما يريده بعبارة موجَزة يصْعبُ إدراكُ معناها علىٰ بعض الأفهام، فيعْمد الطِّيبي إلىٰ شرح ذلك وتفصيله لتوضيحه، ولعلّ في الحديث عن منهج الطِّيبي في الحاشية ما يُغْنِي عن ضرب الأمثلة هنا، تحاشياً للإطالة والتكرار.

٢) حلُّ معْضل «الكشاف»، وهو كثير، فيذْكر الطِّيبي موْضع الإشكال، ويكْشف عن وجْهه، ويحلّ المشكلة فيه.

٣) تلخيصُ مُسْهِب «الكشاف»، فكما يُجْمِل الزمخشري أحياناً في «كشافه»، يُسْهِب أحياناً أخرىٰ، لا سيما عند إثارة الأسئلة، والإجابة عنها، فيلخّص الطِّيبي السؤالَ أو الجوابَ، ويقدّم زبْدته أو خلاصته.

٤) تخليصُ مبهم «الكشاف» الناشئ عن الإجمال أو الإسهاب أو الإشكال، فيزيلُ الطِّيبي ذلك الإبهام، ويكْشف ما في العبارة من غموض.

٥) فَسْرُ عويص «الكشاف»، بإزالة أسبابه من لبس أو اختلاط.

٦) فكّ عُقَد «الكشاف» المورّبة، وتبيُّن قيوده المكرّبة، التي تحُولُ دونَ استمتاعِ القارئ بما فيه من تعبيراتٍ أدبية، وتذوُّقِ ما يشتملُ عليه من أسرار بلاغية، والوصولِ إلىٰ الغاية التي مِنْ أجْلِها وضَعه صاحبُه.

٧) تسْهيلُ وعْر «الكشاف» وتيسيرُ صعْبه، بجمْعِ آراء العلمـاء النحارير من عيون التفاسير، وإيرادِ خُلاصة أفكارِ المحقّقين، واستخلاصِ نقاوةِ «أنظار المتبحّرين: المتقدّمين منهم والمتأخّرين... بعد تتبّع مظانّ العالِمين المختصّين بالقرآن آونةً من الأزمان، والإيقاف علىٰ الأساليب البديعية، والأفانين البيانية، وتحصيل غرائب اللغة.. ولطائف الإعراب... وعلىٰ نِكات علْم أصول الدين: فقْهِه وكلامِه، واستنباطِ فروعه وأحكامِه»[1] كما ذكر الطِّيبي في المقدمة.

٨) إبرازُ النَّظْم، ومعْرفةُ أسراره؛ لأن هذه المعرفة «هي أعظم المطالب، وأسْنَىٰ المقاصد والمآرب»، وهي «مِسْبار البلاغة، ومعْيار البراعة؛ إذ بها تُنْتَقَد الأقاويل، ويرجَّح تأويلٌ علىٰ تأويل».

وبهذا يتّضح الباعث علىٰ تأليف هذه الحاشية، وهو ـ علىٰ المدىٰ القريب ـ شرح «الكشاف» لفهمه، ولكنه ـ علىٰ المدىٰ البعيد، بل أوّلاً وأخيراً ـ فهْم كتاب الله العزيز المعْجزة، وكأن «الكشاف» أداة فهم القرآن.

زمان تأليف الحاشية ومكانه:

لم يذكر الطِّيبي في مقدمته الوافية لحاشيته، ولا في خاتمتها، شيئاً عن الزمان الذي ألّفَ فيه حاشيته، ولا مكان تأليفها، كما لمْ يُشِر إلىٰ ذلك أيٌّ من الذين ترْجموا للطيبي، أو تحدّثوا عن حاشيته هذه.

ولكن ـ علىٰ الرغم من ذلك ـ يمكن استنتـاجُ الفتـرة الزمنيـة التي أُلِّفت فيها الحاشية، دون تحديد سنَةٍ بعينها، وذلك بالربط بين الأمور التالية:

---

(١) انظر ما سيأتي ص٦١١.

١) يذْكُر الطِّيبي أنه اعْتزم وضْعَ حاشيته «بعد تتبّع مظانّ العالِمين المخْتَصّين بالقرآن أونةً من الأزمان، والإيقاف علىٰ الأساليب البديعية، والأفانين البيانية، وتحصيل غرائب اللغة ما لا يكاد إحصاء، ولطائف الإعراب ما لا يُضْبط إملاء، وعلىٰ نكات علم أصول الدين: فقهه وكلامه، واستنباط فروعه وأحكامه».

ويذْكر أنه استعان علىٰ تنفيذ المَهَمَّة بإحراز «عيون التفاسير، للعلماء النحارير»، وإيراد «خلاصة أفكار المحقّقين، ونقاوة أنظار المتبحّرين: المتقدّمين منهم والمتأخِّرين».

ويُفْتَرض أنَّ مثل هذه الاستعدادات، يحتاج إلىٰ جهْدٍ كبير، ووقْت طويل، إضافةً إلىٰ ما يتطلّبـه البحثُ في «الكشاف» من نضْج عقليّ، وهو الذي يصِفُه الطِّيبي[(١)] بأنه «تغْرق الأفكارُ في بحار عباراته، ولا تنتهِي الأوهامُ إلىٰ ساحل إشاراته... وهو الذي يُعْجِز الناظر فيه كلَّ الإعْجاز».

٢) أجاز الطِّيبي، في أوائل محرّم سنة ست وثلاثين وسبع مئة للهجرة، أحد[(٢)] الناس رواية كتابه هذا عنه، مما يعني أن الطِّيبي انتهىٰ منه قبل سنة ٧٣٦هـ.

٣) جاء في نهاية إحدىٰ النُّسخ التي اعتمدْنا عليها في التحقيق، وهي أقْدمها، ما نصّه[(٣)]: تـمّت الكتابةُ في السابعَ عشر من شهر الله المعظّم رجب سنة خمس وثلاثين وسبع مئة».

---

(١) فتوح الغيب ص٦١١.

(٢) لم يمكن معرفة اسم الشخص الذي أجاز له الطيبي رواية كتابه، بسبب ما أصاب موضع الاسم من تلف أو طمس، كما يبدو في الصورة.

(٣) فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب ـ الجزء الثاني، مخطوط رقم (٤٤/ ٢) من مخطوطات مكتبة دار الأوقاف الإسلامية في حلب ـ أو المكتبة الأحمدية ـ تفسير) ـ الورقة الأخيرة (١٦٢)، وهي النسخة التي رمزْتُ إليها بالحرف (أ).

وهذا يعني أن الحاشية أُلِّفت قبل سنة ٧٣٥هـ.

٤) انتهىٰ الفاضلُ اليمني من حاشيته علىٰ «الكشاف»، المسمّاة: «تُحْفَة الأشراف في كشف غوامض الكشاف»، في الثالث من صفر سنة ٧٣٨هـ[١]، والمعروف أن اليمني ألّف حاشيته هذه بعد اطّلاعه علىٰ حاشية الطِّيبي، وإعجابه الشديد بها، وكان قَبْلَ ذلك قد ألَّف حاشية علىٰ الكشاف اسمها «دُرَر الأصداف في حلّ عُقَد الكشاف»، فأحبّ أن يجْمَعَ بين الكتابين: «فتوح الغيب» و«درر الأصداف»، بحاشيته الثانية «تحفة الأشراف»[٢]. وهذا يؤيد ما سبق في البندين الثاني والثالث من أن الطِّيبي ربما ألف حاشيته قبل سنة ٧٣٥هـ.

٥) ذكر عليُّ بن عيسىٰ، تلميذُ الطِّيبي، في مقدمة كتابه «حدائق البيان»[٣] الذي شرح فيه «التبيان» للطيبي، أنه أكبّ علىٰ قراءة مصنّفات الطِّيبي، ومنها كتاب «فتوح الغيب» في شرح «الكشاف»، وبذل المجهود في تحصيل المراد منها.

وذكر حاجي خليفة[٤] أنْ علي بن عيسىٰ فَرَغ من كتابه «حدائق البيان» في أواخر شوال سنة ٧٠٦ هـ مما يعني ـ إن صحّ ذلك ـ أن الطِّيبي ألّف حاشيته قبل سنة ٧٠٦هـ. ولكنْ، لـمّا لمْ أقف في كتاب علي بن عيسىٰ، علىٰ ما يفيدُ تحديدَ انتهائه مِن كتابِه بهذا التاريخ، فإنني أستبْعِدُ أن يكونَ التاريخ الذي ذكَره حاجي خليفة صحيحاً، كما أستبْعِدُ أن يكونَ الطِّيبي قد ألّف حاشيته في هذا الوقت المبكّر.

---

(١) انظر: تحفة الأشراف في كشف غوامض الكشاف ـ تحقيق ودراسة (رسالة دكتوراه ـ إعداد: إبراهيم عبد الحميد التلب) ـ قسم الدراسة ص ٥٣، ٥٦.

(٢) انظر: المصدر نفسه ـ قسم التحقيق، ص١ (المقدمة) وكشف الظنون (٢: ١٤٨٠).

(٣) مخطوط مصور ميكروفيلم ـ بمعهد المخطوطات العربية رقم (٣٤) بلاغة.

(٤) انظر: كشف الظنون (١: ٣٤١).

بل إنني وقفْتُ في حاشية الطِّيبي نفْسِها علىٰ ما يدْعوني إلىٰ الجزْم مطمئنّاً بأنه أَلَّفَها بعد سنة ٧١٠ هـ؛ إذ إنه ينْقل في حاشيته هذه عن قطْب الدين الشيرازي[١]، صاحب أول حاشية معروفة علىٰ «الكشاف»، بقوله[٢]: «وقال الإمامُ المحقِّقُ قطبُ الدين الشيرازي رحمه الله:...»، وعبارة «رحمه الله» دعاء للميت كما هو معروف، وإذا عرفْنا أن قطْب الدين الشيرازي هذا كان قد مات سنة ٧١٠ هـ[٣]، اتّضح لنا، بما لا يدع مجالاً للشكّ، أن الطِّيبي ألّف حاشيته بعد سنة ٧١٠ هـ، وأن ما ذهب إليه صاحب «كشف الظنون» ليس صحيحاً، والله أعلم.

وبناء علىٰ ما تقدّم، فإن الباحث يمكنُ أن يخْرج بحصيلة مؤدّاها أن الطِّيبي ألّف كتابه في الفترة الممتدّة بين سنتي ٧١٠ هـ و٧٣٥ هـ، وذلك بعد أنِ اكْتملَ نُضْجُه، وتسنّىٰ له الاطّلاعُ علىٰ ما أراد من المصادرِ ذاتِ العلاقة، وتحصيل ما سعىٰ إليه من العلوم المساعِدة.

هذا عن زمان تأليف الحاشية، أما المكان فأمْر تحديده ليس بأيسرَ من تحديد الزمان، لانعـدام ما يساعـدُ علىٰ ذلك من المعلومـات، ولكنْ إذا كان الافتراضُ بأن «تبريز»، مكانَ إقامةِ الطِّيبي ونشاطِه، مقبولاً، فقد تكونُ هذه المدينةُ أيضاً مكانَ تأليف الحاشية.

---

(١) هو غير قطب الدين الرازي التحتاني المتوفىٰ سنة ٧٦٦هـ والذي وضع حاشية هو الآخر على «الكشاف»، تأثر فيها بالطيبي، كما سيأتي بيان ذلك لاحقاً. وانظر ترجمة الشيرازي في موضعها من التحقيق.

(٢) انظر: فتوح الغيب (٦: ٦٥٧).

(٣) انظر: الدرر الكامنة (٥: ١٠٨)، وبغية الوعاة (٢: ٢٨٢)، ومفتاح السعادة (١: ٢٠٤).

مقْدارُ الحاشية:

لقد تمكّن الطِّيبي من إتمام حاشيته، مشتملةً علىٰ مقدمةٍ وخاتمة، وبينهما شرح «الكشاف» من خُطْبته إلىٰ نهايته، مضمّنةً بذلك ما استدْعاه الشرحُ في تفسير القرآنِ الكريم، بدءاً بأمّ الكتاب، وانتهاءً بسورة «الناس»، يشهدُ بذلك الواقعُ والتاريخ.

أما الواقع فيتمثّل في وجود نسخ عديدة من الحاشية، ووصولها إلينا، بعْضُها كامل كما سنرىٰ عند ذكر نسخ المخطوط وأماكن وجودها.

هٰذا، وإنّ النسخَ لَتختلفُ اختلافاً بيِّناً في عدد أجزاء كلّ منها، وتتفاوتُ الأجزاء بالتالي في تحديد مقاديرها؛ فمِن نُسَخٍ تجْعلُ الحاشيةَ في جزأين، إلىٰ أخرىٰ تجعلُها في ثلاثة أجزاء، إلىٰ ثالثة تجعلها في أربعة، ورابعة تجْعلها في ستة، كما أنّ بعض النسخ ينْقسم فيها الجزء الواحد إلىٰ أقسام، وسيجئ بيان ذلك لاحقاً.

وأما **التاريخ** فإن جُلَّ من ترْجم للطيبي ذكَر أن له حاشيةً، أو شرحاً علىٰ «الكشاف»؛ فقال بعضهم[1]: إنه «شرَح «الكشافَ» شرْحاً حسناً كبيراً»، وقال بعضُهم[2]: إن شرْحه هذا «في أربعة مجلدات ضخمة»، وزاد بعضُهم[3] أنها «تَنِيف في جُمْلتها علىٰ ثمانينَ ألف بيت تخميناً»، وقال آخر[4]: إن حاشيته «في ستِّ مجلدات ضخمات».

---

(١) طبقات المفسرين ـ للداوودي (١: ١٤٣)، والدرر الكامنة (٢: ١٥٦).

(٢) الأعلام ـ للزركلي (٢: ٢٨٠).

(٣) روضات الجنات (٣: ٩٩).

(٤) كشف الظنون (٢: ١٤٧٨).

ولعل مردّ اختلاف هؤلاء المؤرخين في تحديد عدد أجزاء الحاشية، عائدٌ إلىٰ اختلاف نُسَخ الحاشية نفْسها، واطّلاعِ بعضهم علىٰ نسخة غيرِ التي اطّلع عليها الآخرُ.

نسخ الحاشية وأماكن وجودها:

لقد أحصىٰ كارل بروكلمان[1] ستة وعشرين موضعاً في العالم، وفي كل موضع نسخة أو أكثر من حاشية الطِّيبي علىٰ «الكشاف».

ومما تجدر الإشارة إليه أنْ ليس كلُّ نسخة من هذه النسخ كاملةً، بل ليس كلُّ موضع من هذه المواضع فيه نسخةٌ كاملةٌ. فقد تيسر لي الاطّلاع علىٰ جميع النسخ الموجودة في كل من: القاهرة، ودمشق، وحلب، وعددها اثنتا عشرة نسخة: أربع[2] منها في دار الكتب المصرية، وواحدة في مكتبة الأزهر الشريف، واثنتان في المكتبة الظاهرية بدمشق، وخمس في المكتبة الأحمدية (أو الوقفية) في حلب. ولدَىٰ فحص هذه النسخ وجدتها على النحو التالي:

في دار الكتب المصرية بالقاهرة:

١) النسخة الأولىٰ، ورقمها (١٤٥ ـ تفسير)، وُصِفَت بأنها كاملة، وتضمّ ثلاثة مجلدات. والحقيقة أنها نسختان مختلفتان تماماً لا نسخةٌ واحدة، بدليل اختلاف المجلّد الثاني عن المجلَّدين الأول والثالث في الخط والناسخ وتاريخ النسخ، مما يدعو إلىٰ فصل هذه النسخة إلى نسختين كما يلي:

---

(١) انظر: تاريخ الأدب العربي (مترجم) (٥: ٢١٧-٢١٨).

(٢) الحقيقة أنها ست نسخ لا أربع؛ فقد اكتشفت أن الأولىٰ (١٤٥ ـ تفسير) عبارة عن نسختين لفقتا في نسخة واحدة كما سيأتي بيانه. والثالثة (تفسير/ تيمور ـ ٤٧٣) ملفقة من نسختين كذلك.

أ) نسخة أصلية تضمّ المجلّد الثاني فقط، كُتِب عليها «المجلد الثاني إلىٰ ص...»، وتبدأ بسـورة «الصافّـات»، وعدد أوراقها ثمـانون وثلاث مئـة ورقة، كل ورقة من وجهين، وكاتبهـا هو يوسف بن مـحسن، أتمَّ كتابتَهـا في أول ربيـع الأول من عـام ٨٤٥هـ.

ب) نسخة مصوّرة(١) تضم الجزأين: الأول والثالث. كتب علىٰ **الأول** منهما: «طيبي علىٰ الكشاف ـ من أول القرآن إلىٰ الكهف»، وفهرست السور التي يضمها مع أرقام الصفحات، وعليها تملّكات وأختام غير التي علىٰ النسخة السابقة، وعبارة باللغة التركية يُفْهَم منها أن هذه النسخة ملك «سعد الدين محمد»، وقد جعلها وقْفاً للجامع الكبير في أيا صوفيا بتركيا، هذا بالإضافة إلى الإجازة التي بخطّ المؤلّف الإمام الطِّيبي.

ويقع هذا الجزء في ستٍّ وأربعين وتسع مئة ورقة مصورة. وقد قسم(٢) إلىٰ ستة أقسام. وفي نهاية القسم السادس العبارة التالية: «قد استنسخ في محل الفوتوغراف (شهبال) قبالة الباب العالي»، أي: أنه مصور من تركيا.

أما **الجزء الثالث** من هذه النسخة فقد قسم إلى قسمين: الأول يبدأ بسورة «ص» وينتـهي بسورة «القمر»، وعدد أوراقه إحدىٰ عشرة ومئتا ورقة، والثاني يبدأ بسورة «الرحمن» وينتهي بنهاية القرآن الكريم، وعدد أوراقه أربع ومئتا ورقة. وهذا الجزء

(١) وهي النسخة التي اعتمدت عليها واتخذتها أصلاً في تحقيق القسم الذي أقوم بتحقيقه، وهو من سورة «الأنعام» حتى نهاية سورة «الأعراف»، ومجموع أوراقه: (١٢٨) ورقة، تبدأ من (٤٩٩) إلى (٦٢٧) من الجزء الأول.

(٢) يبدو أن هذا التقسيم من صنع بعض المفهرسين في العصر الحديث، كما يتضح من الخط، ولعلّه فعل ذلك لضخامة حجم الكتاب، إذ يقع الجزء الأول منه في (٩٤٦) ورقة. والثالث في (٤١٥) ورقة، بينما الثاني من هذه النسخة مفقود.

بقسميه مصوَّر كسابقه، وبالخط نفسه، والكاتب هو إبراهيم بن أحمد، وقد أتمّ الكتابةَ سنة اثنتين وستين وسبع مئة، كما جاء في نهاية القسم الثاني من الجزء الثالث. أي أنّ بين هذه النسخة والتي قبلها ثلاثةً وثمانين عاماً، فضلاً عن اختلاف الناسخين والخط، وطريقة الترتيب والتبويب، وكون الأولىٰ أصْلاً والثانية صورة، علماً بأن الجزء الثاني من النسخة المصوَّرة ليس موجوداً، والذي يبدأ بسورة «مريم» وينتهي بـ«الصافات».

ويخيل إليَّ أن سبب الخلْط بين هاتين النسختين، وتلفيق نسخة واحدة منهما، قد يكون ما لاحظه مصنِّف فهرس المخطوطات من اشتمال النسخة الأولىٰ علىٰ موضوعات الجزء الثاني من النسخة الثانية، فتعجّل الأمر، وجعل النسختين نسخة واحدة، سيما وأنه رأىٰ علىٰ النسخة الأولىٰ عبارة «الجلد الثاني إلىٰ ص...»، وأنه يبدأ بـ«مريم»، فظن أنه الحلقة المفقودة بين الجزأين: الأول والثالث من النسخة الثانية، غافلاً عن الاختلافات العديدة بين النسختين، كما غفل عن عبارة كتبت علىٰ ظهر الجلد الثاني من النسخة الأولىٰ، وهي: «والجلد الثالث تكرّر فيه يس وما يليه»، وحينما نفحص الجزء الثالث من النسخة الثانية لا نجد فيه تكراراً علىٰ الإطلاق، إضافة إلىٰ أن النسخة الأولىٰ كتب عليها لفظ «الجلد»، بينما كتب علىٰ النسخة الثانية لفظ «الجزء» مما اقتضىٰ التنويه.

٢) النسخة الثانية[١] ورقمها (ب ـ ٢٢٨٣٤)، ناقصة، وهي في مجلدين: **الأول**، يبدأ بسورة «البقرة» وينتهي بسورة «المائدة»، ويقع في (٣٢٢) ورقة، وفي نهايته أنه «وافق الفراغُ منه في يوم الاثنين المبارك منتصف شهر شوال المبارك من شهور سنة ١١٢٧ من الهجرة النبوية علىٰ صاحبها أفضل الصلاة والسلام».

---

(١) لم أنتفع بهذه النسخة في التحقيق، لعدم اشتمالها علىٰ القسم الذي أقوم بتحقيقه.

والمجلد الآخـر هو المجلد الثالث من الـحاشية، يبدأ بسورة «مريم»، وينتهي بسورة «الملائكة» أو «فاطر»، ويقع في ثمان وتسعين ومئتي ورقة. والمجلدان كلاهما فيه نقص.

٣) النسخة الثالثة[١]، ورقمها (تفسير/ تيمور ـ ٤٧٣)، ناقصة، وهي في مجلدين كذلك: **الأول** يبدأ بالمقدمة وينتهي بسورة «المائدة»، ويقع في سبعين ومئتي ورقة، وجاء في نهايته: «نجز الربع الأول... في الثاني والعشرين من جمادىٰ الآخرة سنة إحدىٰ وتسعين وسبع مئة، يتلوه الربع الثاني، إلّا أن في هذا المجلد خرماً في مواضع عديدة.

أما **المجلد الآخر** فهو الثلث الثالث من الكتاب، ويبدأ بسورة «القصص» وينتهي بنهاية القرآن الكريم، ويقع في ست وستين وخمس مئة صفحة من القِطع الكبير، وكاتب هذا المجلد هو عمر بن أحمد بن عمر، وقد فرغ منه سنة ٧٦١هـ بمدينة بغداد، مما يُثْبِت أن هذا المجلَّد من نسخة أخرىٰ غير نسخة المجلد الأول.

٤) النسخة الرابعة[٢]، ورقمها (تفسير/ طلعت ـ ٥١١)، ناقصة، يوجد منها مجلد واحد فقط، هو الجلد الثالث من الحاشية، يبدأ بسورة «مريم»، وينتهي بسورة «الملائكة»، ويقع في إحدىٰ عشرة ومئتي ورقة، ولم يظهر عليه تاريخ النسخ أو اسم الناسخ.

وهكذا يتضح أن في دار الكتب ستَّ نسخ من الحاشية، لا أربعاً كما تذكر فهارس

---

(١) لم أنتفع بهذه النسخة في التحقيق، لعدم اشتمالها على المطلوب، وهي ملفقة من نسختين مختلفتين كذلك.

(٢) لم أنتفع بهذه النسخة في التحقيق، لعدم اشتمالها علىٰ المطلوب.

الدار، وأنها جميعها ناقصة، وأن أربعاً منها قد لُفِّقت في نسختين، بَدَت إحداهما كاملة، وليس الأمر كذلك.

في المكتبة الأزهرية بالقاهرة:

وهي نسخة[1] ناقصة، إذ يوجد منها الجزء الأخير فقط من الحاشية، ويبدأ بالآية (٣٥) من سورة (ص)، وينتهي بنهاية القرآن الكريم، ورقم هذه النسخة في المكتبة (٣٧٢ خصوصي)، (٦٢٨١ عمومي) ـ تفسير، ومجموع أوراقها تسع وثلاثون وثلاث مئة ورقة، وكاتبها هو أحمد بن حسين البُسْنَوِيّ، وقد فرغ من كتابتها في أوائل شهر ربيع الثاني سنة ١١٦٨هـ.

في المكتبة الظاهرية بدمشق:

١) النسخة الأولى[2] ناقصة، وتحمل رقم (٧٧٠٩) عام ـ وميكروفيلم رقم (١٦٢٠) مجلد واحد، هو الجزء الثاني من الحاشية، عدد أوراقه (٤٤٣) ورقة، يبدأ بسورة «مريم» وينتهي بنهاية الكتاب. وكاتب هذه النسخة هو حسن بن إبراهيم، وتمّت الكتابة سنة ١٠٨٧هـ.

٢) النسخة الثانية[3]: رقمها (٧٨٨٦) تبدو كاملة؛ إذ تبدأ بالمقدمة، وتنتهي بالخاتمة، ولكنّ فيها نقصاً كبيراً، وهي في مجلد واحد، عدد أوراقه (٥٧٥) ورقة.

وقد كُتِبت هذه النسخة سنة ١٠٩٦هـ، ولم يُذكَر فيها اسم الناسخ، وبذلك يظهر أن كلتا نسختَي المكتبة الظاهرية ناقصة، وإن كانت الثانية تبدو كاملة.

---

(١) لم أنتفع بهذه النسخة، لعدم اشتمالها على المطلوب.

(٢) لم أنتفع بهذه النسخة، لعدم اشتمالها على المطلوب.

(٣) لم أنتفع بهذه النسخة، لعدم اشتمالها على المطلوب.

في المكتبة الأحمدية (أو الوقفية) بحلب:

١) النسخة الأولىٰ[1]: كاملة، ورقمها (٤٣)، وهي نصفان: النصف الأول يبدأ ببداية القرآن الكريم، وينتهي بسورة «الكهف»، وهذا النصف مقسوم إلىٰ جزأين: الأول ينتهي بـ«المائدة»، والثاني يبدأ بـ«الأنعام»، وعدد أوراق هذا النصف (٦٧٩) ورقة، مع ملاحظة تكرار الأوراق (٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦)، وبذلك يكون عدد أوراقه (٦٧٦) ورقة فقط.

أما النصف الثاني فيبدأ بسورة «مريم»، وينتهي بنهاية القرآن الكريم، ومجموع أوراقه (٦٩٠) ورقة، وهو مقسوم إلىٰ جزأين كذلك. وكُتِبت هذه النسخة سنة ١١٣٣هـ، وليس ثمة ما يشير إلىٰ ناسخها.

٢) النسخة الثانية: رقمها (٤٤) ناقصة، وهي ملفّقة من ثلاثة مجلدات من نسخ مختلفة:

أ) المجلد الأول: فيه من بداية القرآن الكريم، وينتهي بسورة «الأنعام»، وعدد أوراقه (٤١٢) ورقة، وليس فيه ما يشير إلىٰ الناسخ، ولا إلىٰ سنة النسخ.

ب) المجلد الثاني[2]: فيه من بداية سورة «الأنعام»، وينتهي بسورة «إبراهيم»، وعدد أوراقه (١٦٢) ورقة. تمت كتابته «في السابع عشر من شهر الله المعظم رجب سنة خمس وثلاثين وسبع مئة»، كما جاء في نهايته.

---

(١) اعتمدنا علىٰ هذه النسخة في التحقيق والمقابلة، وهي المرموز لها بالحرف (جـ).

(٢) اعتمدنا على هذا المجلد في التحقيق والمقابلة، مع ما يعتريه من خرم. وهذه النسخة أقدم النسخ التي عثرنا عليها، ورمزنا لها بالحرف (أ).

جـ) المجلد الثالث: وقد كتب عليه: «القطعة الثانية من حاشية الكشاف للعلامة شرف الدين الطِّيبي» خلافاً لما ذكره صانع الفهرست، وفيه من بداية سورة «يوسف» إلىٰ آخر «الكهف»، وعدد أوراقه (٢٨٥) ورقة، وليس فيه ما يشير إلىٰ سنة النسخ أو الناسخ.

وهكذا، يتضح أن هذه النسخة التي أعطيت رقم (٤٤) ما هي إلا نسخة ملفّقة من ثلاث نسخ مختلفة، قُصِد بها استكمالُ النسخة، ولكنها لم تتم.

٣) النسخة الثالثة[١]: رقمها (٤٥)، قطعة واحدة فقط، فيها من بداية سورة «البقرة»، وتنتهي بـ«آل عمران»، عدد أوراقها (٢٥٠) ورقة، وليس فيها ذكر لتاريخ نسْخها، أو اسم ناسخها.

٤) النسخة الرابعة[٢]: رقمها (٤٦)، وهي قطعة فيها من بداية سورة «يسٓ» إلىٰ نهاية سورة «القمر»، ومجموع أوراقها (١٤٢) ورقة، وليس فيها تاريخ النسخ، ولا اسم الناسخ.

٥) النسخة الخامسة[٣]: رقمها (٤٧)، وهي «المجلد الرابع من فتوح الغيب للطيبي» كما كتب علىٰ ظهرها، فيها من بداية سورة «لقمان» إلىٰ آخر «النجم»، مجموع أوراقها (٢٧٥) ورقة، ولم يذكر فيها اسم الناسخ ولا تاريخ النسخ.

وهكذا، يستوي في المكتبة الأحمدية (أو الوقفية) بحلب سبع نسخ لا خمس؛ لأن النسخة الثانية هي في الحقيقة ثلاث نسخ متباينة، وأن واحدة فقط من هذه النسخ

---

(١) لم أنتفع بهذه النسخة في التحقيق، لعدم اشتمالها علىٰ المطلوب.
(٢) لم أنتفع بهذه النسخة، لعدم اشتمالها علىٰ المطلوب.
(٣) لم أنتفع بهذه النسخة، لعدم اشتمالها علىٰ المطلوب.

كاملة. كما يستوي اطّلاعنا المباشر علىٰ ست عشرة نسخة لا اثنتي عشرة، جميعها ناقصة باستثناء واحدة هي ذات الرقم (٤٣) في المكتبة الأحمدية بحلب، مما يؤكد أنْ ليس بالضرورة أن يكون كل ما ذكره بروكلمان من نسخ هذه الحاشية كاملاً.

هذا، وقد ذكر الدكتور داود الجلبي الـموصلي[١] خمس نسخ من الحاشية في مكتبات الموصل، كل نسخة عبارة عن قطعة فقط من الحاشية، موزّعة علىٰ النحو التالي:

١) في **المدرسة الأحمدية**: ثلاث نسخ: **الأولىٰ** تحت رقم (٧٣)، وهي عبارة عن الجزء الأول فقط من الحاشية. **والثانية** تحت رقم (٧٤)، وهي الربع الثاني فقط. والثالثة برقم (٧٥)، وهي الجزء السادس فقط من الحاشية.

٢) في **مدرسة عبد الرحمٰن حلبي الصائغ**: نسخة واحدة برقم (٧١)، عبارة عن قطعة فيها من أول الحاشية إلىٰ سورة «النحل».

٣) في **المدرسة المحمدية في جامع الزّيواني**: نسخة واحدة رقمها (٩١)، غير محددة.

وذكر الدكتور محمد أسعد أطلس[٢] نسختين من الحاشية في **خزائن كتب الأوقاف ببغداد**: **الأولىٰ** رقمها (٢٣٠١)، مجلد فيه من بداية سورة «يسٓ» إلىٰ آخر القرآن الكريم، **والثانية** رقمها (٢٣٠٣)، مجلد فيه من «الأعراف» إلىٰ «مريم».

---

(١) انظر: كتاب مخطوطات الموصل، مطبعة الفرات، بغداد (١٣٤٦هـ = ١٩٢٧م) الصفحات: ٢٧، ١٥٥، ١٧٦.

(٢) انظر: كتاب الكشاف عن مخطوطات خزائن الأوقاف، مطبعة العاني، بغداد (١٣٧٢هـ = ١٩٥٣) ـ ص٣٠.

وجاء في «دفتر كتبخانة بشير آغا»[١] ذكْر نسخة من الحاشية في أربعة أجزاء بإستانبول، كما جاء في «**نور عثمانية كتبخانة**»[٢] ذكْر نسخة من الحاشية في مجلدين، تحت رقم (٥٦٠) عمومي.

ولم يتسنَّ لي الاطلاعُ المباشر علىٰ هذه النسخ، إلّا أنني بعد أن نخلْتُ النسخ التي اطلعتُ عليها مباشرة، استصفَيْتُ منها ثلاثاً: اثنتين في حلب، إحداهما كتبت سنة ٧٣٥هـ أي: قبل وفاة المؤلّف بثماني سنوات، وثالثة في دار الكتب المصرية، عليها إجازة بخط الإمام الطِّيبي نفسه سنة ٧٣٦هـ أي: قبل وفاته بسبع سنوات، مما أقْنَعني بالاكتفاء بهذه النسخ الثلاث، جاعلاً نسخة دار الكتب أصلاً، كما سأبيّن ذلك لاحقاً[٣] إن شاء الله.

من أقوال العلماء في الحاشية:

لن تتضحَ لنا قيمةُ الحاشية وأهميّتُها تماماً قبل معرفتها من الداخل، ببيان منهج صاحبها، ومصادره، وتأثُّره وتأثيرِه، وجهودِه البلاغية، وهو الأمر الذي ستتعرَّض له الدراسة في الفصول اللاحقة.

ولكنْ لعلَّ في أقوال العلماء الذين اطّلعوا علىٰ الحاشية، وغيرها من حواشي «الكشاف» ما يمهّد الطريقَ إلىٰ ذلك، ويُلْقِي الأضواء علىٰ قيمة هذه الحاشية، سيما وأنها أقوال علماء أعلام، مع الأخذ بعين الاعتبار عدم التأثّر بهذه الأقوال والآراء في تقويم الحاشية:

---

(١) انظر: دفتر كتبخانة بشير آغا، إستانبول (١٣٠٣هـ)، ص٦.

(٢) انظر: نور عثمانية كتبخانة، خصوصية (٢٠٢٦)، وعمومية (٣٤٧٨٦)، ص٣٣.

(٣) انظر: قسم التحقيق ـ وصف نسخ المخطوط المعتمدة في التحقيق والدراسة، ص أ ـ و.

١) يقول الحافظ شهاب الدين ابن حجر[1] في معرض ترجمته للطيبي: «شَرَحَ الكشافَ شرحاً كبيراً... يَعْرِف فضْلَه مَن طالَعَه».

٢) ويقول الحافظ شمس الدين الداوودي[2]: «شرَحَ الكشافَ شرحاً حسناً كبيراً، وأجاب عما خالَفَ فيه الزمخشريُّ أهلَ السنّة بأحسْنِ جواب».

٣) ويقول العلّامة ابن خلدون[3]: «ولقد وصل إلينا في هذه العصور تأليفٌ لبعض العراقيين، وهو شرف الدين الطِّيبي... شَرَح فيه كتاب[4] الزمخشري هذا، وتتبّع ألفاظه، وتعرّض لمذاهبه في الاعتزال بأدلّة تزيّفها، وتُبيّن أن البلاغة إنما تقع في الآية علىٰ ما يراه أهل السنّة لا علىٰ ما يراه المعتزلة، فأحسن في ذلك ما شاء، مع إمتاع في سائر فنون البلاغة، وفوق كلّ ذِي علْم عليم».

٤) ويذكر حاجي خليفة الحواشي علىٰ «الكشاف»، ومنها حاشية الطِّيبي التي يقول عنها: «وهي أجلّ حواشيه[5]، في ستة مجلدات ضخمات... لم يأْلُ جهداً في إيراد مباديه المنتشرة، من تبْيِين وجوه القراءات، وتصحيح الأحاديث والروايات، وتحقيق لغاته، وتدقيق نِكاته، وبذل مجهوده في تقرير مسائله، ومع ذلك ففيه شيئان: **أحدهما:** ليس من الأفعال الاختيارية، وهو أن هذا الكتابَ كتابٌ متين، وحِصْن حصين، لا يكْمل علْمه بمجرد العبور (العثور)[6] علىٰ العلوم الظاهرة، بل له شرائط بعضها ما

---

(١) الدرر الكامنة (٢: ١٥٦).

(٢) طبقات المفسرين (١: ١٤٣).

(٣) تاريخ ابن خلدون (٢: ٧٨٨-٧٨٩).

(٤) يعني: الكشاف.

(٥) الضمير لـ«الكشاف».

(٦) كذا في «كشف الظنون»، إشارة إلىٰ روايتين مختلفتين في الكلمة.

ذكره مؤلِّفُه... وذلك أمر لا يمكن تحصيله إلّا بالكَدّ والجِدّ، وثانيهما: أنه كان مُولَعاً بكثرة إيراد النكات البيانية، فصار شرحُه كبيرَ الحجْم في غير المقصود، واختلاط الموجود بالمفقود»[1].

ثم يذْكر حاجي خليفة بعض الحواشي الأخرىٰ على «الكشاف»، موازناً بينها وبين حاشية الطِّيبي، فيقول عن حاشية سعد الدين التفتازاني (المتوفىٰ سنة ٧٩٢هـ): «وهي ملخّصة من حاشية الطِّيبي، مع زيادة تعقيد في العبارة». ويتابع قائلاً: «وأما شرح الرازي[2] فلأنه غير تامّ، وبتقديره هو خلاصة الطِّيبي، لم يزد عليه سوىٰ التنقيح في كل باب، واعتراضات تنادِي بأن مُورِدها ليس من رجال هذا الكتاب... والعلّامة عماد الدين... المعروف بالفاضل اليمني[3]... له حاشية أخرىٰ، اسمها: «تُحفة الأشراف في كشف غوامض الكشاف»... ذكر فيها أنه لـمّا وقَف علىٰ حاشية الطِّيبي، وجَد مذكوراً فيها ما ذكره صاحبُ[4] «الانتصاف» و«الإنصاف» وغيرُهما، أراد أن يجمع بين حاشية الطِّيبي ودرر الأصداف»[5].

٥) ويقول الفاضل اليمني[6] هذا: «ولـمّا وقفْتُ علىٰ حواشي «الكشاف»...

---

(١) كشف الظنون (٢: ١٤٧٨-١٤٧٩).

(٢) يعني: قطب الدين التحتاني الرازي ـ توفي سنة ٧٦٦هـ.

(٣) توفي سنة ٧٥٠هـ.

(٤) لعل الأصح أن يقول: «صاحبا الانتصاف والإنصاف»؛ لأن «الانتصاف» و«الإنصاف» كتابان لمؤلِّفين مختلفَيْن: الأول لابن المنير الإسكندري (المتوفىٰ سنة ٦٨٣هـ)، والثاني لعلَم الدين العراقي (المتوفىٰ سنة ٧٠٤هـ).

(٥) كشف الظنون (٢: ١٤٧٨-١٤٨٠)، و«ودرر الأصداف» حاشية للفاضل اليمني علىٰ «الكشاف»، ألفها قبل «تحفة الأشراف».

(٦) تحفة الأشراف ـ تحقيق ودراسة الجزء الأول ـ (رسالة دكتوراه): قسم التحقيق، ص١-٢.

للعلّامة الأفضل، المحقّق، شرف الدين الطِّيبي... وجدْتُها مملوءةً بالنكت والفوائد، مشحونةً باللطائف الفرائد، مذكوراً فيها غيرُ ما ذكره صاحب «الانتصاف» و«الإنصاف»، وما ذكره غيرهما من فضائل الأئمة الأشراف، وذلك بعد فراغي من كتابي المسمَّىٰ «درر الأصداف في حلّ عقد الكشاف»، أحببْتُ أن أجمع كتاباً آخر أجمع فيه ما ذُكِر في الكتابَيْن من الأبحاث اللطيفة، والنكات الشريفة».

٦) ويقول المحدِّث الشوكاني[١]: «وحاشيته علىٰ «الكشاف» هي أنْفَس حواشيه علىٰ الإطلاق، مع ما فيها من الكلام علىٰ الأحاديث في بعض الحالات إذا اقتضىٰ الحالُ ذلك، علىٰ طريقة المحدِّثين، مما يدل علىٰ ارتفاع طبقته في علْمَي المعقول والمنقول».

٧) ويقول الشيخ أحمد مصطفىٰ المراغي[٢]: «... ولكن شرحه للكشاف، وما فيه من جودة التصنيف، وحسن الترتيب والتبويب، يدلّنا علىٰ ما نهَجه المؤلِّف في كتابه ... وهو عمدة المتأخرين مِن بعده كأبي السعود[٣] العماديّ، والألوسي»[٤].

وبعدُ، فإن شهادات هؤلاء العلماء كافية، في هذا الموضع، للتدليل على قيمة هذه الحاشية، وأهميّتها، لا سيما في مجالات: التفسير، والعقيدة، والحديث، والبلاغة، وعلىٰ فضْل صاحبها علىٰ غيره من أصحاب حواشي «الكشاف»، وتأثيره في المفسّرين من بعدِه، وبخاصة أولئك الذين نَحَوُا المنحَىٰ البياني في التفسير.

---

(١) البدر الطالع (١: ٢٢٩ - ٢٣٠).

(٢) تاريخ علوم البلاغة والتعريف برجالها (الطبعة الأولىٰ)، ص٣٥، ص١٣٧.

(٣) هو: صاحب التفسير المشهور باسم تفسير أبي السعود. توفي سنة ٩٨٢هـ.

(٤) هو: أبو الفضل شهاب الدين محمود الآلوسي، صاحب التفسير المشهور باسمه، مات سنة ١٢٧٠هـ.

ويمكن إجمال محصلة هذه الشهادات فيما يلي:

١) حسن الحاشية إلىٰ جانب صخامتها وكبر حجمها، حتىٰ عُدَّت أنْفَس الحواشي علىٰ «الكشاف».

٢) الوفاء، إلىٰ حد كبير، بشرح «الكشاف» بما يتّفق والأسباب التي دعت الطِّيبي إلىٰ تأليف حاشيته، وبما يتواءم مع الأهداف التي وضعها نُصْبَ عينيه وهو يشرح «الكشاف».

٣) بروز شخصية الطِّيبي واضحة من خلال مناقشاته للزمخشري، خصوصاً في المسائل الاعتقادية، بمنطق سليم، وحجّة قوية دامغة.

٤) امتلاء الحاشية بالنكت والفوائد، واللطائف الفرائد، من أقوال السابقين، ومن بنات أفكار الطِّيبي.

٥) اشتمالُ الحاشية علىٰ سائر فنون البلاغة[1]، والنكات البيانية الكثيرة، وعرضُها بأسلوب شائق ممتع.

٦) تنوّع المادة العلمية في الحاشية، والحذق في الحديث بخاصة، وارتفاع شأن المؤلِّف في علمي المعقول والمنقول.

٧) جودة تصنيف الحاشية، وحسن ترتيبها وتبويبها.

٨) تأثُّر كثير من حواشي «الكشاف» بعد حاشية الطِّيبي بها، واعتماد بعضها عليها اعتماداً كلّياً: شرحاً أو تلخيصاً، وقصور بعضها عن مجاراتها في جوانبَ كثيرة، واتّكاءُ بعض المفسّرين علىٰ هذه الحاشية.

---

(١) المقصود بفنون البلاغة: علومها الثلاثة: المعاني، والبيان، والبديع.

أما المأخذان اللّذان سجّلهما صاحب «كشف الظنون» علىٰ شرح الطِّيبي للكشاف كما سبق، فقد أجاب هو نفْسه عن أوّلهما بأنه «ليس من الأفعال الاختيارية». والثاني ما أظنّه إلّامدحاً بما يشبه الذم، وإن لم يردْه حاجي خليفة، فهو يتّهمه بأنه «كان مُولَعاً بكثرة إيراد النكات البيانية، فصار شرحه كبير الحجم في غير المقصود، واختلاط الموجود بالمفقود». وهذا ـ لعمري ـ لَمِن المحاسن التي احتَسَبَها حاجي خليفة نفسُه للشرح حينما وصفه بأنه «لم يألُ جهداً في إيراد مباديه المنتشرة.. وتحقيق لغاته، وتدقيق نكاته»، ناهيك أن ذلك مما حسّن الكتاب في أنظار الآخرين، كما سبق، وأنه جاء وفقاً للمنهج الذي رسمه الطِّيبي لكتابه، وأنه يشرح «الكشاف»، وما أكثر نكات «الكشاف» البيانية التي تحتاج إلىٰ توضيح!

فهل يصحّ، بعد ذلك، أن يُعَدّ هذا مأخذاً؟! اللهمّ لا، إلا أن يكون من باب قول النابغة الذُّبياني:

ولا عيبَ فيهمْ غيرَ أنّ سيوفَهمْ   بهنّ فُلولٌ من قِراع الكتائبِ

وأختم هذا الفصل بالتذكير بالمواضع الكثيرة في العالم، التي تحْوِي نُسَخاً من هذا الكتاب، والتي ذكرها بروكلمان في كتابه «تاريخ الأدب العربي»، لعل في ذلك إشارةً جليّة إلىٰ أهمّية الكتاب، واعتناء الناس به اعتناءً كبيراً. وستكشف الفصول اللاحقة من الدراسة عن مدىٰ صحة ما قيل في حاشية الطِّيبي هذه.

* * *

الفصلُ الثَّانِي

منهَجُ الطِّيْبِيّ في «الحاشية»

وفيه تمهيدٌ، وخمسة مباحث:

التمهيد: خطوطٌ عريضة

المبحث الأول: منهج الطِّيبي في شرح «الكشّاف»

المبحث الثاني: منهج الطِّيبي في بحث المسائل وتحقيقها

المبحث الثالث: منهج الطِّيبي في التفسير والقراءات

المبحث الرابع: منهج الطِّيبي في ذكر الأعلام والمصادر، وفي النقل عن الآخرين

المبحث الخامس: منهج الطِّيبي في الاستشهاد

الفصل الثاني
منهج الطِّيبي في «الحاشية»

تمهيد:

لعل في مقدّمة الطِّيبي لحاشيته ما يكشف عن منهجه العام في تأليفها؛ فهو بعْدَ أنْ يشير إلىٰ إعجاز القرآن الكريم، وكثرة المصنَّفات التي حاولت الكشف عن بعض أسرار ذلك الكتاب المعْجِز، يذْكُر «كشاف الزمخشري» علىٰ أنه أَجْمعُ تلك المصنَّفات وأنفَعُها في بابه، ثم يذْكر تنافُسَ العلماء في شرح «الكشاف» وتوضيحِه، ويسْلكُ نفسَه بينهم قائلاً[(١)]:

* «فقد استخرْتُ الله... لتصدِّي شرح مُجْمَله، وحلّ مُعْضِله، وتلخيصِ مُشْكله، وتخليص مُبْهمه، وفسْر عويصه، وفكّ عقوده المورّبة، وتَبيُّن قيوده المكرّبة، وانتهاض إحراز قصبات عيون التفاسير، للعلماء النحارير، وخلاصة أفكار المحقّقين، ونقاوة أنظار المتبحرين: المتقدّمين منهم والمتأخّرين، لتسهيل وعره، وتيسير صعبه، بعد تتبُّع مظانّ العالِمِينَ المختصّين بالقرآن آونةً من الأزمان، والإيقاف علىٰ الأساليب البديعية، والأفانين البيانية، وتحصيل غرائب اللغة ما لا يُكاد إحصاءً، ولطائف الإعراب ما لا يُضْبَط إملاءً، وعلىٰ نِكات علم أصول الدين: فقهه وكلامه، واستنباط فروعه وأحكامه».

---

(١) فتوح الغيب، ص٦١١ (المقدمة). وإيراد هذا النص للطيبي ـ علىٰ طوله ـ في هذا الموضع ضروري، علىٰ الرغم من إيراد أجزاء منه في مواضع سابقة من الفصل الأول، فليس ثمة تكرار.

* «ولمْ آلُ جهداً في جهات المنقول، سيّما استنادُ الأحاديث إلىٰ الأصول، وانتسابُ القراءات المشهورة والشاذة، وبيان وجوهها، وكشْف ستورِها».

* «هذا، وإنّ أصعبَ السّبُل تقييدُ القيود المبْهَمة؛ فإنه[1] بلغ في الغموض وراءَ حدّ الإلغاز، وهو الذي يُعْجِز الناظرَ فيه كل الإعجاز».

* «ولم أقتصر علىٰ ذلك، بل جمعْتُ معارضاتِ عظماء الشرق، ومناقضاتِ فضلاء الغرب، وتجنّبْتُ التعصّبَ في الردّ، إلّا فيما لم يساعد عليه النّصُّ القاهر، والنَّظمُ الباهر. وعثرْتُ بعد طول المباحثات علىٰ أنّ معرفةَ إبرازِ النَّظْم هي أعْظَمُ المطالِب، وأسْنَىٰ المقاصدِ والمآرب، فإنها مِسْبار البلاغة، ومعيار البراعة؛ إذ بها تُنْتَقَد الأقاويل، ويُرجَّح تأويل علىٰ تأويل».

* «ثم إنْ تَـرَ خلَلاً فانْسبه إلىٰ الوَنَىٰ والقصور، وإن تعْثر علىٰ ما تقرُّ بِه العين فأَحِلْه إلىٰ فيضان النور من جناب سيد المرسلين، وإمام المتّقين، وقائد الغرّ المحجّلين. فإني رأيتُ ـ واللهُ الواهبُ ـ فيما يرىٰ النائمُ، في أثناء الشروع، أو قُبَيْلَه، أنه ﷺ ناولني قَدَحاً من اللَّبن، وأشار إليَّ، فأصبْتُ منه، ثم ناولْته ـ صلوات الله عليه ـ فأصاب منه».

* «وسمَّيْتُ الكتاب بـ«فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب»، وبالله أستعين علىٰ ما نويْتُه واعتقدْتُه، وأستعيذُ من الزلل فيما نحوْتُه واعتمدْتُه».

هذه خطوط عريضة، أو إطـار عامّ يرسمُ به الطِّيبيُّ منهجـه في حاشيتـه علىٰ «الكشاف»؛ فهو يشْرح مجمله، ويحُلُّ معضله، ويلخّص مشكله، ويخلّص مبهمه، ويفْسُر عويصه، ويفكّ عقوده أو عقده، ويبيّن قيوده، مستعيناً في ذلك كله بالعيون من كتب

---

(١) يعني: «الكشاف».

التفاسير، وخلاصة آراء العلماء المحقّقين، في الميادين المختلفة: من علوم القرآن، والتفسير، والقراءات، والحديث، والبلاغة، واللغة، والنحو، وأصول الدين، والفقه، والكلام، جامعاً بين أقوال علماء الشرق والغرب، ملْتـزماً طريقَ الحق، سالكاً سبيلَ التجرّد والموضوعية والاعتدال، مركّزاً علىٰ معرفة أسرار النظم، متواضعاً، بعيداً عن الادّعاء، مستلْهِماً الصوابَ من الكتاب والسنّة.

فما تفاصيلُ هذا المنهج في الحاشية؟ وهل التزم الطِّيبيُّ منهجَه هذا حقّاً؟ وإلىٰ أيّ مدىً كان ذلك؟ وبالتالي، هل وصل إلى ما هدف إليه فعْلاً؟ وإلىٰ أيّ مدىٰ؟ كل ذلك سيجيب عنه الباحث في هذا الفصل، وما يتلوه من فصول.

هذا، وأودّ أن أذكِّر، بادئ ذي بدء، أن هذه الدراسة، ليست شاملة للحاشية كلها، بل تتناول قسماً يسيراً منها، تبعاً لخطّة البحث، يشمل سورتي «الأنعام» و«الأعراف»، مما يجعل الصورة غير كاملة، إلّا أنني أظنّ أن هذه الشريحة من الدراسة كافية للتمثيل لا للتعميم، داعياً الله أن يُعِينَني على نشْر هذا السِّفْر فيما بعد، واستكمال دراسته.

المبحث الأول

منهجُ الطِّيبي في شرح «الكشاف»

سلك الطِّيبي طريقة القول في شرح «الكشاف»، وهي طريقة معروفة لدىٰ شرّاح الكتب، قبل الطِّيبي وبعده، قوامُها أن يعْمدَ الشارحُ إلىٰ اختيار نصوص تطُول أو تقْصر من الكلام المرادِ شرحُه، ويصدِّرَها بلفظ «قوله»: يعني قول صاحب الكلام المراد شرحه، ويذْكُرَ ذلك القولَ بلفْظه، كما أورده صاحبُه، ثم يأخذَ في شرحه أو مناقشته، وَفقاً لهدفه من ذلك.

وهذا ما فعله الطِّيبي؛ فهو يقول: «قوله»، ويورد كلمة صعبة وردت في كلام الزمخشري، فيشرحها، كأن يقول[1]: «قوله: (سَقْبها)، السَّقْب: الذكَر من أولاد الإبل». وقد يرجع إلىٰ مصدر لغويّ في بيان معنى الكلمة، كأن يقول[2]: «قوله: (الغريم المُلِظّ)، الجوهري: «أَلَظَّ فلانٌ بفلان: إذا لَزِمه، عن أبي عمرو: هو مُلِظٌّ به: إذا لزمه لا يفارقه»، وقد يستقصِي معنىٰ الكلمة في أكثر من مرجع، كأن يقول[3]: «قوله: (حتَّىٰ تَتَامُّوا)، النهاية: «وفي الحديث: «تَتَامَّت إليه قريش»، أي: جاءته متوافرة متتابعة»، الأساس: «اجتمعوا فتتامُّوا عشرة».

---

(١) انظر: الكشاف، وفتوح الغيب (٦: ٤٤٧).

(٢) انظر: الكشاف، وفتوح الغيب (٦: ٥٩٨)، والصحاح: للجوهري (٣: ١١٧٩) مادة «لظظ».

(٣) انظر: الكشاف، وفتوح الغيب (٦: ١٦٦)، والنهاية في غريب الحديث والأثر ـ لابن الأثير (١: ١٩٧)، وأساس البلاغة ـ للزمخشري، ص٨٣ ـ مادة «تمم».

وقد يضْبط الكلمة بالإضافة إلىٰ ذكر معناها، كأن يقول[١]: «قوله: (أَنْجَىٰ مِن الشَّغْب)، الجوهري: «الشغْب، بالتسكين والغين المعجمة: تـهْيـيج الشرّ، ولا يقال: شغَب ـ بالفتح».

وقد يذْكر بعض مشتقات الكلمة واستعمالاتها المجازية، كأن يقول[٢]: «قوله: (الروعة)، الأساس: رُعْتُه وَرَوَّعْتُه، وارْتَعْتُ منه، وأصابتْه رَوْعةُ الفراق، ومن المجاز: فَرَسٌ رائع: يَرُوع الرائِيَ بجماله، وكلام رائع: رائق».

وقد يذْكر مفرد الكلمة أو جمعها، مثل[٣]: «قوله: «مِحَنَّاهم»، وهو من المِحْنة التي هي واحدة المِحَن، الذي يُمْتَحن به الإنسان من بَلِيَّة».

وقد يكونُ القولُ الذي يختاره الطِّيبي بعضَ جملة، فيشرحُه، ويوضّح المقصود به، ويسوق له الشواهد، كأن يقول[٤] عند تفسير: ﴿وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾ [الأنعام: ١] «قوله: (القصد إلىٰ الجنس)، أي: إلىٰ ما يعْرِف كلُّ أحد أن النور ما هو، وهو الكيفية الفائضة من نحو النيِّـرَيْن علىٰ الأجرام الكثيفة الحادثة له. وهو ـ وإن كان مفرداً في اللفظ ـ لكنه متكثِّرٌ بحسب حصوله في مطارحه، كالظّلمات. ومن ثَمّ أفرْد «الملَك»، مع تعدّد المنزَّلات، في قوله: ﴿وَٱلْمَلَكُ عَلَىٰٓ أَرْجَآئِهَا﴾ [الحاقة: ١٧]». ونحوه قول الشاعر[٥]:

---

(١) انظر: الكشاف، وفتوح الغيب (٦: ١٤٣)، والصحاح (١: ١٥٧) ـ مادة «شغب».

(٢) انظر: الكشاف، وفتوح الغيب (٦: ٥٩٦)، والأساس، ص٣٨١-٣٨٢ ـ مادة «روع».

(٣) انظر: الكشاف، وفتوح الغيب (٦: ٥٢٠)، والصحاح (٦: ٢٢٠١) مادة «محن».

(٤) انظر: الكشاف، وفتوح الغيب (٦: ٧).

(٥) انظر تخريج البيت ونسبته في موضعه من التحقيق.

ولَقَدْ أَمُـرُّ عـلىٰ اللَّئِـيمِ يَـسُبُّنِي

لم يُرِد لئيماً واحداً في زمان واحد، بل لئاماً لا تنحصر في أزمنة لا تُحصَىٰ؛ لأنه يصف نفْسه بالحِلْم والأناة، وأنه دأبه وعادته».

وقد يذكر بعض الجملة من قول الزمخشري، ليبيّن علاقته بما قبله، مثل تعقيبه[١] علىٰ قول الزمخشري: «مثّل الذي هداه الله بعد الضلالة... بمن كان ميتاً فأحْياه الله... ومَن بقِيَ علىٰ الضلالة بالخابط في الظلمات» عند تفسير: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيۡتٗا فَأَحۡيَيۡنَٰهُ﴾ إلىٰ ﴿كَمَن مَّثَلُهُۥ فِي ٱلظُّلُمَٰتِ﴾ [الأنعام: ١٢٢]: «قوله: «ومن بقي علىٰ الضلالة»: عطف علىٰ قوله: «الذي هداه الله»، أو ليكْشف عما فيه من نكتة بلاغية، كأن يقولَ[٢] تعقيباً علىٰ قول الزمخشري: (موازينه: جمع ميزان أو موزون، أي: فمن رجحت أعماله...) إلخ عند تفسير: ﴿فَمَن ثَقُلَتۡ مَوَٰزِينُهُۥ﴾ [الأعراف: ٨]: قوله: «فمن رجحت» نشْر لقوله: (جمْع مِيزان أو موزون) من غير ترتيب، بناء علىٰ تفسير الميزان، علىٰ الخلاف»، أو ليعرب كلمة فيه، كقوله[٣] معقّباً علىٰ قول الزمخشري: (بجِدٍّ وعزيمة، فِعْلَ أُولي العزم من الرُّسُل) عند تفسير: ﴿فَخُذۡهَا بِقُوَّةٖ﴾ [الأعراف: ١٤٥]: «قوله: (فِعْلَ أُوْلِي العزم): نصب مفعول مطلق، أي: خذها أَخْذاً مثْلَ أَخْذ أولِي العزم من الرسل».

* * *

وقد يكون القول الذي يشرحه الطِّيبي جملة تامّة، كأن يقول[٤]: «قوله: (وقيل:

---

(١) انظر: الكشاف، وفتوح الغيب (٦: ٢٣٣).

(٢) انظر: المصدر نفسه (٦: ٣٣٢).

(٣) انظر: المصدر نفسه (٦: ٥٧٣).

(٤) انظر: المصدر نفسه (٦: ٢٢١).

الخطاب لرسول الله ﷺ خطاب لأمته)، يريد أن قوله: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ﴾ [الأنعام: ١١٤] من باب تلوين الخطاب، فيجوز أن يراد به رسول الله ﷺ خاصّة، مزيداً للثبات علىٰ اليقين، والتجنّب عن الامتراء تهييجاً وإلهاباً، ولأمّته عامّة بالطريق الأولىٰ، وأن يراد به جميع الناس ابتداءً».

وقد يكشف عن تعلّق الحروف في كلام الزمخشري، كقوله[١] معقّباً علىٰ ما ذكره الزمخشري[٢] ـ من أن الله سبحانه حينما قال: ﴿وَٱلْمَوْتَىٰ يَبْعَثُهُمُ ٱللَّهُ﴾ [الأنعام: ٣٦] «إنّما (مثّل لقدرتـه علىٰ إلجائهم إلىٰ الاستجابـة بأنه هو الذي يبعث الموتىٰ من القبور يـوم القيامة): «الباء في قولـه: (بأنه هو الذي يبعث الموتىٰ) قيـل: هو متعلّق بـ«مثّل» من حيث المعنىٰ، أي: قولـه: ﴿وَٱلْمَوْتَىٰ يَبْعَثُهُمُ ٱللَّهُ﴾ مثَـل ضربـه الله لقدرته بأنه هو الذي يبعث الموتىٰ».

وقد يختار قولاً للزمخشري يُوهِم خلاف المقصود، ويؤدّي إلىٰ اللَّبس، فيكشف عن ذلك، كقوله[٣]: «قوله: ﴿ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾ [يونس: ٥٩]» إيراده هاهنا يوهم أن تقديم اسم «الله» علىٰ الفعل كتقديم «غَيْرَ الله» علىٰ الفعل في الموضعين، وليس بذلك؛ إذ المراد أن إيلاء هذا الاسم حرف الإنكار، وبناء الخبر عليه، دون العكس، وأن يقال: أَأَذِن الله لكم؟ لأنه الأصل في الاستفهام، لا سيما وقد عطف عليه: ﴿أَمْ عَلَى ٱللَّهِ تَفْتَرُونَ﴾ [يونس: ٥٨] وهي فعلية ـ إِذْن بتقوية حكْم إنكار أن الله هو الآذن، لا حصول الإذن

(١) فتوح الغيب (٦: ٧٦).
(٢) الكشاف (٦: ٧٦).
(٣) انظر: الكشاف، وفتوح الغيب (٦: ٣٧) عند تفسير: ﴿أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا﴾ [الأنعام: ١٤].

مطلقاً، ألا ترىٰ كيف استشهد به لقوله: (لأن الإنكار في اتخاذ غير الله لا في اتّخاذ الوليّ؟ وكيف يوهم تقديم المعمول؟ والتركيب من باب تقوِّي الحكم، مثْله في قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ﴾ [الزمر: ٢٣]». وقال فيه المصنف[1]: (إيقاع اسم «الله» مبتدأ، وبناء «نَزَّلَ» عليه فيه تفخيم لـ«أَحْسَنَ الحَدِيثِ»، وتأكيد لاستناده إلىٰ الله، وأن مثله لا يجوز أن يصدر إلا منه). فظهر أن المراد بالتقديم في قوله: (فكان أَوْلَىٰ بالتقديم): الاهتمام دون التخصيص...».

وقد يورد قولاً للزمخشري فيه إشكال، فيجيب عنه الطِّيبي، كقوله[2] عند تفسير: ﴿قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ﴾ [الأنعام: ١٤]: «قوله: (والضمير لـ«غَيْرَ الله»)، أي: في قوله: «وهو يُطْعَم» علىٰ البناء للمفعول. وفيه إشكال؛ لأن الأصنام لا توصف بأنها «يُطْعَم ولا يُطْعِم»، وليس الكلام مع اليهود والنصارىٰ، ليقال: إن المسيح أو عُزَيراً يُطْعَم ولا يُطْعِم. والجواب: أن المقصود من قوله: ﴿وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ﴾ ـ إذا أُخِذ بزُبدته، علىٰ سبيل الكناية ـ أنها تُربَّىٰ ولا تُربِّي، كقوله: ﴿لَا يَخْلُقُونَ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ [النحل: ٢٠].

وقد يذْكر قول الزمخشري ليستدرك عليه، مثل: «قوله: (أو لأن الظلمات كثيرة) إلىٰ قوله: (بخلاف النور): يعني جمع «الظلمات» لكثرة أسبابها، والأجرام الحاملة لها، وأفرد «النور» لإفراد سببه، وهو النار، كما قال: (فإنه من جنس واحد)، لكن أسباب النور أيضاً غير واحدة، فإن النيِّرَيْن والكواكبَ وغيرَها أسباب شتَّىٰ».

* * *

(١) الكشاف (١٣: ٣٦٨).

(٢) انظر: الكشاف، وفتوح الغيب (٦: ٣٩-٤٠).

وقد يرْبط بين أقوال الزمخشري في مواضعَ مختلفة من «الكشاف»، كقوله[(١)]: «قوله: (﴿إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الأعراف: ٨٩] حسْماً لطمعهم في العَوْد؛ لأن مشيئة الله لعوْدهم في الكفر مُحال)، هذا علىٰ أن يكون معنىٰ ﴿أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ التَّأبيد، كما نصّ عليه في «الكهف»[(٢)]. كما يوثّق إشارات الزمخشري ويحقّقها، كأن يقول[(٣)]: «قوله: (وقد حُقِّق الكلام فيه)، أي: في سورة «يونس»، قال المصنف[(٤)] في قوله تعالى: ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا﴾ [يونس: ١٤]: (فإن قلت: كيف جاز النظر علىٰ الله، وفيه معنىٰ المقابلة؟ قلْت: هو مستعار للعلْم المحقَّق، الذي هو العلم بالشيء موجوداً، شبّه بنظر الناظر في تحقّقه). وفي «العنكبوت»[(٥)] أبسط منه».

وإذا ذكَر الزمخشري رواية غير موثّقة، فإن الطِّيبي يردّها إلىٰ مصدرها، مثل[(٦)]: «قوله: (وقيل: المراد بالفاحشة طوافُهم عُراة): هذا قول ابن عبّاس ومجاهد، كذا في معالم التنزيل».

وقد يورد قول الزمخشري، ويعترض عليه، مؤيداً اعتراضه ووجْهة نظره بالأدلّة،

---

(١) انظر: الكشاف، وفتوح الغيب (٦: ٤٧٥).

(٢) يعني في قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا * إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الكهف: ٢٣_٢٤].

(٣) انظر: الكشاف، وفتوح الغيب (٦: ٦٥).

(٤) الكشاف (٦: ٦٥). والحقّ أن الطيبي أخطأ في هذا التحقيق. وقد ذكَرْت تصويبه في موضعه من قسم التحقيق.

(٥) عند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿مَن كَانَ يَرْجُواْ لِقَآءَ ٱللَّهِ فَإِنَّ أَجَلَ ٱللَّهِ لَآتٍ﴾ [العنكبوت: ٥].

(٦) انظر: الكشاف، وفتوح الغيب (٦: ٣٥٦). ومعالم التنزيل (٢: ٢٢١). عند تفسير: ﴿وَإِذَا فَعَلُواْ فَٰحِشَةً﴾ [الأعراف: ٢٨].

كقوله[١]: «قوله: (لِيُرَاوِحَ عليهم) إلىٰ قوله: (كما يفعل الأبُ المُشْفِق) لا يصلح أن يكون تعليلاً لقوله تعالىٰ: ﴿فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَٰبَ كُلِّ شَىْءٍ﴾ [الأنعام: ٤٤]؛ لأن هذا مكْر واستدراج من حيث لا يعْلمون، وذلك تثقيف وتأديب. روينا في «مسند الإمام[٢] أحمد بن حنبل»، عن عقبة بن عامر، عن النبي ﷺ، قال: «إذا رَأيْتَ الله عزَّ وجلَّ يُعْطِي العبد من الدنيا، علىٰ معاصيه، ما يحبّ، فإنما هو استدراج»، ثم تلا رسول الله ﷺ: ﴿فَلَمَّا نَسُوا۟ مَا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَٰبَ كُلِّ شَىْءٍ﴾ الآية. ويعْضُدُه قوله تعالىٰ: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا فِى قَرْيَةٍ مِّن نَّبِىٍّ إِلَّآ أَخَذْنَآ أَهْلَهَا بِٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ لَعَلَّهُمْ يَضَّرَّعُونَ * ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ ٱلسَّيِّئَةِ ٱلْحَسَنَةَ حَتَّىٰ عَفَوا۟ وَّقَالُوا۟ قَدْ مَسَّ ءَابَآءَنَا ٱلضَّرَّآءُ وَٱلسَّرَّآءُ فَأَخَذْنَٰهُم بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [الأعراف: ٩٤-٩٥]

* * *

وقد ينبه علىٰ ما في قول الزمخشري من اعتزال بمجرّد الإشارة أحياناً، كقوله[٣]: «قوله: (يَجْهَلُون ذلك)، أي: يجْهلون أنه لا يفعل ذلك، لخروجه عن الحكْمة، وفيه رَمْز إلىٰ مذهبه».

وقد يُسَفِّه رأيه أحياناً أخرىٰ، مثل[٤] «قولُه: (والذي عليه المُجْبِرة هو مذْهب اليهود بعينه): سقْطة منه؛ لأن أهل السنّة لا يتمنَّون المغفرة مع الإصرار، وهم أحْزم من ذلك».

---

(١) انظر: الكشاف، وفتوح الغيب (٦: ٨٥-٨٦).

(٢) مسند أحمد (٤: ١٤٥).

(٣) انظر: الكشاف، وفتوح الغيب (٦: ٧٥) عند تفسير: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ [الأنعام: ٣٥].

(٤) انظر: المصدر نفسه (٦: ٦٣٨).

وقد يكْشف عن تناقض الزمخشري أحياناً، كأن يقول[1]: «قوله: (وإنّ زعْم مَنْ يدَّعِي رؤيتَهم زُورٌ ومَخْرَقة): هذا ما يناقض ما رواه في «الأحقاف»[2] عن عبد الله بن مسعود في قصّة الجن... والحقّ أن الآية واردة في التحذير منهم ومن مكائدهم. والخطاب عام، ويمكن أن يمكّن الله بعض البشر علىٰ رؤيتهم، وقد ورد في الصحاح أحاديثُ في ذلك».

ويُعْنَىٰ الطِّيبي ببيان اقتباس الزمخشري من الحديث النبوي الشريف، كقوله[3]:

«قوله: (لأن التكبّر بالحق لله تعالىٰ) المعْنَىٰ مقْتَبس من قوله[4] صلوات الله عليه: «قَال اللهُ تَعالىٰ: الكِبْرِياءُ رِدائِي، والعَظَمْةُ إِزَارِي، فَمَنْ نَازَعَنِي في واحِدٍ منهُما قَذَفْتُهُ في النَّارِ».

وقد يكشف الطِّيبي عن أخْذ الزمخشري من الشعر، كأن يقول[5] عند تفسير: ﴿إِنَّ رَبَّكَ مِنۢ بَعۡدِهَا لَغَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾ [الأعراف: ١٥٣]: «قوله: (لِيُعلَم أن الذنوب ـ وإن

---

(١) انظر: الكشاف، وفتوح الغيب (٦: ٣٦١) حيث ينكر الزمخشري إمكان رؤية الإنس للجنّ، عند تفسير: ﴿إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمۡ هُوَ وَقَبِيلُهُۥ مِنۡ حَيۡثُ لَا تَرَوۡنَهُمۡ﴾ [الأعراف: ٢٧].

(٢) يعني عند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿وَإِذۡ صَرَفۡنَآ إِلَيۡكَ نَفَرٗا مِّنَ ٱلۡجِنِّ﴾ [الأحقاف: ٢٩] وانظر: الكشاف (١٤: ٣١٠).

(٣) انظر: الكشاف، وفتوح الغيب (٦: ٥٧٨) عند تفسير: ﴿سَأَصۡرِفُ عَنۡ ءَايَٰتِيَ ٱلَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِ بِغَيۡرِ ٱلۡحَقِّ﴾ [الأعراف: ١٤٦].

(٤) انظر: سنن أبي داود ـ كتاب اللباس ـ باب ما جاء في الكبر. وصحيح مسلم: كتاب البرّ والصلة والآداب ـ باب تحريم الكبر.

(٥) انظر: الكشاف، وفتوح الغيب (٦: ٥٩٥).

جلَّت وعَظُمت ـ فإن عفْوه وكرمه أعظم وأجلّ)، أخذ هذا المعنىٰ من أبي نواس[١] [الكامل]:

يا ربِّ إنْ عَظُمت ذنُوبِيَ كثْرةً ... فلقد علمْتُ بأنّ عفوَك أعْظَمُ

إنْ كان لا يرْجُوك إلّا مُحْسِنٌ ... فَبِمَن يَلُوذُ ويَسْتجير المُجْرِمُ

وقد يكون قول الزمخشري مأخوذاً من بعض الأمثال، فيحقّق الطِّيبي ذلك، كقوله[٢] عند شرح قول حسّان:

جِسْمُ الجِمالِ وأحْلامُ العصافيرِ

«قوله: (إن الرّجال لَيْسُوا بجُزُر). قال الميداني: قاله شِقّة بن ضَمْرة».

* * *

ويبدو أن الطِّيبيّ اطّلع علىٰ غير نسخة من نسخ «الكشاف»، فإذا ما لاحظ اختلافاً بين النسخ نصّ علىٰ ذلك، كقوله[٣]: «قوله: (وثقابة أفْهامنا)... ويُرْوَىٰ: (ثقافة)، بالفاء». وقد شرح اللفظ على الروايتين.

وقد يذهب إلىٰ إنكار بعض الروايات في النسخ وتخْطئتها، مؤيّداً ذلك بالدليل، كأن يقول[٤]: «قوله: (أخُو إدْريس): في بعض النسخ: بعد ذكر «ثمود»، وهو خطأ، ويُعْلَم من انتسابه نوحاً قبيل هذا».

* * *

(١) ديوان أبي النواس، ص٦١٨.

(٢) انظر: الكشاف، وفتوح الغيب (٦: ٣٨٣)، ومجمع الأمثال (٢: ٢٢٧).

(٣) انظر: الكشاف، وفتوح الغيب (٦: ٢٩٩) عند تفسير: ﴿لَوْ أَنَّآ أُنزِلَ عَلَيْنَا ٱلْكِتَٰبُ لَكُنَّآ أَهْدَىٰ مِنْهُمْ﴾ [الأنعام: ١٥٧] حيث يقول الزمخشري: (لكنّا أهْدَىٰ منهم: لحدّة أذهاننا وثقابة أفهامنا).

(٤) فتوح الغيب (٦: ٤٤٤) عند تفسير: ﴿وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَٰلِحًا﴾ [الأعراف: ٧٣]. والقول ليس وارداً في الكشاف.

وإذا جاء في قول الزمخشري إشارة إلىٰ بعض الأعلام، دون أن يذكره بالاسم، فإن الطِّيبي يحقّق ذلك، كأن[1] يقول: «قوله: (يعْنِي بعض المحْدَثين)، هو: أبو محمد الأصفهاني، خازِن الصاحب ابن عبّاد».

وإذا أثار الزمخشري سؤالاً يحْتاج إلىٰ توضيح، فإن الطِّيبيَّ يوضّحه. فعند تفسير: ﴿فَإِذَا جَآءَتْهُمُ ٱلْحَسَنَةُ قَالُواْ لَنَا هَٰذِهِۦ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُواْ بِمُوسَىٰ وَمَن مَّعَهُۥٓ﴾ [الأعراف: ١٣١]. حيث يثير الزمخشري[2] السؤال التالي: (كيف قيل: «فإذَا جاءتهم الحَسَنة» بـ: «إذا»، وتعريف «الحسنة»، «وإنْ تُصِبهم سَيئة» بـ«إنْ» وتنْكير السيئة؟). ويوضّح الطِّيبي[3] السؤال بقوله: «أي: كيف أدْخل علىٰ الجملة الأولىٰ «إذا» وهي لا تدخل إلّا فيما هو متيقَّن الوجود، وعلىٰ الثانية «إنْ» وهي لا تدخل إلّا فيما هو جائز الوجود؟».

وقد يلخّص الطِّيبي جواب الزمخشري عن سؤال يثيره، كما هو الحال عند تفسير: ﴿أَتَعْلَمُونَ أَنَّ صَٰلِحًا مُّرْسَلٌ مِّن رَّبِّهِۦ ۚ قَالُوٓاْ إِنَّا بِمَآ أُرْسِلَ بِهِۦ مُؤْمِنُونَ﴾ [الأعراف: ٧٥] حيث يثير الزمخشري[4] السؤال التالي: (كيف صحّ قولهم: ﴿قَالُوٓاْ إِنَّا بِمَآ أُرْسِلَ بِهِۦ مُؤْمِنُونَ﴾؟)، ثم يجيب عنه جواباً طويلاً، فيلخّصه الطِّيبي[5] بقوله: «حاصل الجواب أنه من باب الأسلوب الحكيم».

* * *

(١) انظر: الكشاف، وفتوح الغيب (٦: ١٤١) عند تفسير: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ ءَازَرَ أَتَتَّخِذُ أَصْنَامًا ءَالِهَةً﴾ [الأنعام: ٧٤].

(٢) الكشاف (٦: ٥٢٨).

(٣) فتوح الغيب (٦: ٥٢٨).

(٤) الكشاف (٦: ٤٥٢).

(٥) فتوح الغيب (٦: ٤٥٢).

وقد يورد الطِّيبي قولاً للزمخشري غير وارد في «الكشاف»، ولا ينصّ علىٰ موضعه، كأن يقول[1] في مطلع تفسير سورة «الأنعام»: «قال المصنّف رحمه الله: (كتبْتُ تفسير هذه السورة بالطائف، عند قبر ابن عباس رضيَ الله عنهما)». وقد يصدِّر نقله لمثل هذه الأقوال بصيغة تدلّ علىٰ التضعيف، مثل[2]: «رُوِيَ عن المصنّف أنه قال».

ومما تجدر الإشارة إليه أن الطِّيبيَّ لم يشرح كلام الزمخشري كلَّه، ولكنه اختار ما يحتاج منه إلىٰ شرح وتوضيح، وفقاً لما رسمه من خطوط عريضة لمنهجه، كما أسلفْتُ في التمهيد لهذا الفصل.

ولم يقتصر الطِّيبي لذلك علىٰ إيراد قول الزمخشري وشرحه، بل إنه اختار أحياناً آيةً، أو حديثاً، أو بيتَ شعر، أو مثلاً، أو قولاً لبعض الناس، مما أورده الزمخشري في «الكشاف»، ثم شرحه الطِّيبي بالطريقة السابقة نفسها.

ومن أمثلة تناول الطِّيبي للآيات قوله[3]: «قوله ﴿لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَ﴾ [الأعراف: ١٨٧]، اعْلَمْ أن قوله: «لِوَقْتِها» حال من فاعل «يجلّيها»، واللام فيه، أي: في «لِوَقْتها» مثْلها في قوله تعالى: ﴿ أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ ﴾ [الإسراء: ٧٨]، وهي للتأقيت».

ومن أمثلة توقّفه عند بعض الأحاديث قوله[4]: «أنْ تَصِلَ مَنْ قَطَعَكَ». الحديث من رواية أحمد بن حنبل[5] عن عقبة بن عامر». وكان الزمخشري[6] قد أورد هذا الحديث عند تفسير: ﴿وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَٰهِلِينَ ﴾ [الأعراف: ١٩٩].

---

(١) فتوح الغيب (٦: ٥).
(٢) المصدر نفسه (٦: ٣١٦).
(٣) انظر: الكشاف، وفتوح الغيب (٦: ٦٩٢).
(٤) المصدر نفسه (٦: ٧١٨).
(٥) مسند أحمد (٤: ١٤٨).
(٦) الكشاف (٦: ٧١٨).

وسنعرض لاحقاً لمنهجه في تناول الشعر والمثل وأقوال الآخرين، فلا داعي لذكر الأمثلة هنا.

المبحثُ الثاني
منهجُ الطِّيبي في بحث المسائل وتحقيقِها

يتفاوت منهج الطِّيبي في بحث المسائل وتحقيقها بين التفصيل والإيجاز، أو الإشارة والإحالة إلىٰ مواضعَ أخرىٰ في حاشيته أو في غيرها من الكتب، تبعاً لطبيعة المسألة.

ومن أمثلة التفصيل توقفه عند قوله تعالىٰ: ﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِي مَآ أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُۥٓ إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُۥ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ ۚ فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الأنعام: ١٤٥].

وقد أبرز الطِّيبي قول الزمخشري[١] في معرض تفسير هذه الآية: (طعاماً محرماً من المطاعم التي حرَّمتموها، إلّا أن يكون الشيءُ المحرَّمُ ميتةً)، ثم عقب عليه بقوله[٢]: «ظاهر هذا التركيب مُشْعِر بأنه ذهب إلىٰ أن الاستثناء منقطع كما سيجيء بيانه، وقال أبو البقاء[٣]: يَطْعَمُه: صفة لـ«طَاعِم»، وقوله: ﴿إِلَّآ أَن يَكُونَ﴾ استثناء من الجنس، وموضعه نصب، أي: لا أجد محرَّماً إلّا الميتة. ويقرأ «يكُونَ» بالياء، و«ميتة» بالنصب، أي: إلّا أن يكون المأكول أو ذلك. ويقرأ بالتاء، أي: المأكولة».

---

(١) الكشاف (٢: ٢٧٤).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٢٧٥).

(٣) التبيان في إعراب القرآن (١: ٥٤٤ – ٥٤٥).

ويحقّق الطِّيبي بعد ذلك هذه المسألة، فيقول[١]: «واعْلَم أنّ هذا الموضعَ من المشْكلات فلا بد من بسط الكلام فيه، فنقول: المستثنىٰ هاهنا مخصّص، لأن اسم «يكون» ضمير راجع إلىٰ ما سبق، ومن ثم قال[٢]: (الشيء المحرّم)، وقد خصّص بقوله: «ميتة» وما عطف عليها. وقد قيّد المستثنىٰ منه بقوله: (من المطاعم التي حرَّمتموها)، وما هذا شأنه لا يكون متّصلاً، فكأنه قيل: لا أجد فيما أُوحِيَ إليَّ من التنزيل طعاماً محرَّماً بما قيّدتموه، ولكني أجد ذلك المحرّم بهذه القيود الكثيرة.

وينكشف هذا التقرير بما ذكره في قوله تعالىٰ: ﴿قَالُوٓاْ إِنَّآ أُرْسِلْنَآ إِلَىٰ قَوْمٍ مُّجْرِمِينَ * إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ﴾ [الحجر: ٥٨-٥٩]. قال[٣]: («إلّا آل لوط»: لا يخْلو من أن يكون استثناء من «قَوْمٍ» فيكون منقطعاً، لأن القوم موصوفون بالإجرام، فاخْتَلَفَ لذلك الجنسان. وأن يكون استثناء من الضمير في «مُجْرِمين»، فيكون متَّصلاً).

والنظم والتركيب يساعد الانقطاع[٤]، ويأبىٰ الاتّصال: أما التركيب، فإن قوله: «يَطْعَمُه» صفة مؤكِّدة لـ«طَاعِم» علىٰ نحو ﴿وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾ [الأنعام: ٣٨] فيفيد مزيد التعميم والإحاطة. فإذا استثنىٰ المذكورات آذن بقصْر المحرّمات علىٰ المذكورات، وليس بذلك، فوجب الانقطاع والتخصيص، وأما النظم فإن هذه الآيات وردت عقب افترائهم علىٰ الله من تحريم ما حرموه، قالوا: ﴿هَٰذِهِۦٓ أَنْعَٰمٌ وَحَرْثٌ حِجْرٌ﴾ [الأنعام: ١٣٨]، و﴿هَٰذِهِ ٱلْأَنْعَٰمِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِنَا﴾ [الأنعام: ١٣٩]، كأنهم ادَّعوا أن ما حرّموه ليس من عند أنفسهم، بل هو من عند الله. فقيل لهم: ليست

---

(١) فتوح الغيب (٦: ٢٧٥).

(٢) يعني الزمخشري في الكشاف (٦: ٢٧٤).

(٣) الكشاف (٩: ٤٤).

(٤) كذا في نسخ المخطوط جميعها، ولعل الصواب: يساعدان.

الأطعمة المحرّمة ما وصفتموه، ولكنها ما وصفه الله تعالىٰ، ومن ثم قيل: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا﴾ [الأنعام: ١٤٤] وعقبه بقوله: ﴿قُل لَّآ أَجِدُ﴾ [الأنعام: ١٤٥] الآية، ثم ختمها بقوله: ﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ ٱللَّهَ حَرَّمَ هَٰذَا﴾ [الأنعام: ١٥٠]، ثم شَرَع بعد ذلك فيما حرَّمه الله تعالىٰ بقوله: ﴿قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ﴾ [الأنعام: ١٥١] الآيات».

وهكذا فقد جلَّىٰ الطِّيبي مسألة التحليل والتحريم في المأكولات، لأنه رأىٰ ذلك من المشكلات، واستعان في تجْلية المسألة بأقوال النحويين كأبي البقاء العُكْبَرِيّ، وبأقوال الزمخشري نفسه في المسألة نفسها، وفي غيرها مما يشْبهها من حيث التركيب، ولجأ إلىٰ نظم الآية في موضعها من السورة، بالإضافة إلىٰ تركيبها النحوي، مما يساعد في فهم المعنىٰ علىٰ الوجه الذي بسط القول فيه.

* * *

وقد يذهب الطِّيبي إلىٰ أبعدَ من ذلك في تفصيل المسائل وتحقيقها، كما هو الحال في بحثه معنىٰ أخْذ الذريّة من ظهور بني آدم عند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِيٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُواْ بَلَىٰ شَهِدْنَآ أَن تَقُولُواْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَٰفِلِينَ﴾ [الأعراف: ١٧٢].

فقد عرض الطِّيبي[١] أولاً رأي الزمخشري في المسألة، ثم ناقشه فيها، واستشهد بأقوال العلماء المتخصّصين كالبيضاوي، والرازي، والتُّورْبَشْتِيّ، ومُحْيِي السنّة، وأورد ثلاثة أحاديث طويلة تؤيد ما ذهب إليه في مخالفة الزمخشري والمعتزلة بعامة، وشرح هذه الأحاديث، ووفّق بينها وبين الآية، كما استعان بالنظم القرآني، وبأقوال بعض

---

(١) انظر: الكشاف، وفتوح الغيب (٦: ٦٤٧-٦٦٥).

المفسرين كابن عباس، والواحديّ، وبعض الفلاسفة كقطب الدين الشيرازي، وبعض المتصوّفة كأبي عبد الرحمن السُّلَمِيّ، وأبي حفْص السُّهْرَوَردِي، ثم ناقش أقوالهم، وعقب علىٰ ذلك برأيه هو في المسألة.

ويَشْعر الطِّيبي أنه بهذا التفصيل ربما يجعل القارئ يضلّ أو ينْسَىٰ ما يريده الطِّيبي، فيلجأ إلىٰ تلخيصه، أو إجماله، أو بيان الهدف منه، كقوله[١] في أعقاب تفصيل المسألة السابقة: «والغرضُ من هذا الإطنابِ الإرشادُ إلىٰ التفادي عن القول في الأحاديث الصادرة عن منبع الرسالة عن الثقات بأنها متروكة العمل، لِعلَّة كونها من الآحاد، لأن ذلك يؤدِّي إلىٰ سدّ باب كثير من الفتوحات الغيبيّة، ويحْرِم قائله من عظيم مِنَح الإلٰهيّة».

ومن أمثلة تلخيصه أو إجماله لِـمَا فصّله وأسهب القول فيه، ما جاء في معرض تفسير قوله تعالىٰ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام: ١]، فقد توقّف الطِّيبي كثيراً عند خلْق السموات والأرض، وجعْل الظلمات والنور، وما في ذلك من نِعَم علىٰ الإنسان، ومن دلائلَ علىٰ قدرة الله عزّ وجلّ، كما فصّل القول في اتصال مفردات التركيب ببعضها في قوله سبحانه: ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾، وبيان معنىٰ الكفْر والعدْل. واستشهد ـ كعادته ـ بأقوال متنوّعة وكثيرة، ثم ختم ذلك بقوله[٢]: «وتلخيص المعْنَىٰ: أنه لم يَبْقَ، بعد تلك البيانات الشافيـة، والدلائل الواضحـة، حُجّـة وتشبُّث للراكب على متْـن الضلال،

---

(١) فتوح الغيب (٦: ٦٦٠).

(٢) المصدر نفسه (٦: ١٠). وانظر: الكشاف (٦: ٧-١٠).

فبَعِيدٌ من الناظر المهتدِي بعد ذلك ألّا ينْخلع من ضلالِه وكُفْره، ومع ذلك هؤلاء يعْدِلون به ما لا يقْدر علىٰ شيء من ذلك».

* * *

وقد يوجِزُ الطِّيبي ابتداءً ـ كما قلت ـ في بحث المسائل. ففي معرض تفسير قوله تعالى: ﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ صَٰحِبَةٌ ۖ وَخَلَقَ كُلَّ شَىْءٍ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الأنعام: ١٠١]، يقول الزمخشري[١]: (إن الولادة لا تكون إلا بين زوجين).

ويعقّب الطِّيبي علىٰ ذلك بقوله[٢]: «وتحريره أنه ثبت بالدليل أنه ـ تعالىٰ ـ خالقُ الأجسام كلِّها، ومُبْدِعُها، ومُنْشِئُها. والخالق لا يجانس المخلوقَ، والزوجية تقتضي المجانسةَ، والولادة متوقّفة علىٰ الزوجين، فإذاً لا ولد له».

* * *

ومن أمثلة اكتفاء الطِّيبي وإحالاته قوله[٣]: «وجوابه قد سبق بنْد منه في الأنعام. وموضع الإطناب فيه يُطلب في الأصول»، يشير بذلك إلىٰ قول الزمخشري[٤] في إنكار صحّة طلب موسىٰ عليه السلام من ربّه رؤيته: (ومنْع المجبرة إحالته في العقول غير لازم، لأنه ليس بأوّل مكابرتهم)، يعني بالمجبرة أهل السنّة والجماعة، في معرض تفسير قوله تعالىٰ: ﴿قَالَ رَبِّ أَرِنِىٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ ۚ قَالَ لَن تَرَىٰنِى﴾ [الأعراف: ١٤٣].

فالطِّيبي يكتفي بإحالة القارئ إلىٰ ما سبق من جواب في مثل هذه المسألة عند

---

(١) الكشاف (٦: ١٩٤).

(٢) فتوح الغيب (٦: ١٩٤).

(٣) المصدر نفسه (١٦: ٥٥٠).

(٤) الكشاف (٦: ٥٥٠).

تفسير قوله تعالىٰ في سورة الأنعام(١): ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، وإلىٰ ما قاله الأصوليون في مسألة النظر إلىٰ الله ورؤيته سبحانه.

وكما يحيل الطِّيبي إلىٰ ما سبق، فهو يحيل إلىٰ ما سيأتي أو يلْحَق، كقوله(٢): «سيجيء تحقيق هذا الاستثناء في قوله تعالى: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ﴾ [هود: ١٠٧]، معقِّباً علىٰ قول الزمخشري(٣): (إلّا الأوقات التي يُنْقَلُون فيها من عذاب النار إلىٰ عذاب الزمهرير) عند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿قَالَ ٱلنَّارُ مَثْوَىٰكُمْ خَٰلِدِينَ فِيهَآ إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الأنعام: ١٢٨].

وحينما نعود إلىٰ الموضع الذي يحيل إليه الطِّيبي في سورة «هود» نجده قد فصّل المسألة هناك فعلاً، علىٰ عادته التي ذكرناها في تفصيل المسائل وتحقيقها.

وقد اتَّبع الطِّيبي في بحث القضايا ومناقشتها طريقةَ الزمخشري نفسِه في افتراض الأسئلة والأجوبة، وهي طريقة شائقة، تحرِّكُ ذهْنَ القارئ، وتنشّطه. وهو يعبّر عن ذلك بأنماط مختلفة، مثل: «فإن قلْتَ كذا، قلْتُ كذا...» أو «فإنْ قيل، قلت»، أو: «فإن قيل، يقال»، أو: «قيل كذا، والجواب كذا»، أو: «فكأنه لـمّا قيل أو قالوا كذا، فأجيب كذا».

ومن ذلك ربْطُه بين قوله تعالىٰ: ﴿قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ

---

(١) انظر: فتوح الغيب (٦: ١٩٧-٢٠٠).

(٢) المصدر نفسه (٦: ٢٤٦).

(٣) انظر: الكشاف (٦: ٢٤٦).

﴿ٱلسَّاعَةُ أَغَيۡرَ ٱللَّهِ تَدۡعُونَ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ﴾ [الأنعام: ٤٠]، وقوله سبحانه: ﴿قُلۡ أَرَءَيۡتُمۡ إِنۡ أَخَذَ ٱللَّهُ سَمۡعَكُمۡ وَأَبۡصَٰرَكُمۡ وَخَتَمَ عَلَىٰ قُلُوبِكُم مَّنۡ إِلَٰهٌ غَيۡرُ ٱللَّهِ يَأۡتِيكُم بِهِۗ ٱنظُرۡ كَيۡفَ نُصَرِّفُ ٱلۡأٓيَٰتِ ثُمَّ هُمۡ يَصۡدِفُونَ﴾ [الأنعام: ٤٦].

وقد بيَّن الطِّيبي ما بين الآيتين من ارتباط، وفصّل القول في ذلك، ثم قال(١): «فإن قلت: فَلِمَ قرنت هذه الآية من بين تلك الآي المنذرة بهذه؟ قلتُ: لأن تلك واردة في التخويف بالعذاب النازل من الخارج، وهذه من نفس المخاطَب».

وعند تفسير قوله تعالىٰ مخاطِباً الرسول ﷺ: ﴿فَإِنَّهُمۡ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَٰكِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجۡحَدُونَ﴾ [الأنعام: ٣٣] يقول(٢) الطِّيبي: «المعنىٰ: أَضْرِب عن الاشتغال بحزْن نفسك إلىٰ الاشتغال بحزن ما هو أهمّ، وهو استعظام جحود آيات الله، أو استهانته، فإن قيل: هذا غير مطابق للمثال(٣) والعادة، يقال: إذاً تأمَّلْ، وقِفْ علىٰ المطابقة؛ فإن قوله: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجۡحَدُونَ﴾ استدراك وُضِع فيه مُظهَران موضع مضمرين، لشدّة الخطب، وعِظَم الأمر. كأنه قيل له: اشتغلْتَ بخاصة نفسك، وذهلْتَ عما هو أهمّ من ذلك، وهو ما تستعظمه من جحود آيات الله، والاستهانة بكتابه، ومن عادتك أن تُؤثِر حق الله علىٰ حق نفسك... وكذلك قول السيد: «وإنما أهانوني» ـ وإنْ كان تهديداً للجاني ـ لكنْ فيه ردْع للغلام عن ترْكِه الأوْلىٰ، وهو استعظام إهانة السيد».

وفي معرض تفسير قوله تعالىٰ: ﴿مَا عَلَيۡكَ مِنۡ حِسَابِهِم مِّن شَيۡءٖ﴾ [الأنعام: ٥٢]

---

(١) فتوح الغيب (٦: ٢٤٩).

(٢) المصدر نفسه (٦: ٧١).

(٣) هو قول السيد لغلامه: «إنهم لم يُهينوك ولكنّهم أهانوني» ـ الكشاف (٦: ٧١).

يقول الزمخشري[١]: (﴿مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَيْءٍ﴾ كقوله: ﴿إِنْ حِسَابُهُمْ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّي﴾ [الشعراء: ١١٣] فحسابهم عليهم لازم لهم لا يتعدّاهم إليك).

ويقول الطِّيبي[٢]: «قيل: قوله: (﴿مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَيْءٍ﴾ كقوله: ﴿إِنْ حِسَابُهُمْ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّي﴾ يخالف قوله: «فحسابهم عليهم لازم لهم لا يتعدّاهم إليك). والجواب: أن قوله: ﴿إِنْ حِسَابُهُمْ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّي﴾ نازل في الكفار من قوم نوح لمّا طعنوا في مؤمنيهم... فهو مثْل قوله: ﴿مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَيْءٍ﴾، لأنه نازل في طعْن المشركين في ضعفاء المؤمنين في مثله».

والطِّيبي ـ كالزمخشري ـ مولَع بهذه الطريقة، بل إنه قد لا يكتفي بما يثير الزمخشري من أسئلة علىٰ القضية الواحدة، فيضيف إليها سؤالاً أو أسئلة من عنده، مثال ذلك: ما فعله عند البحث في طلب موسىٰ عليه السلام رؤيةَ ربه، وجوابه سبحانه عنه بقوله: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ [الأعراف: ١٤٣]، حيث أورد الزمخشري[٣] أسئلة ثم أجاب عنها، وقد تعرّض لها الطِّيبي، وزاد عليها بقوله[٤]: «وهاهنا سؤال آخر، وهو: أنه كيف قيل: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾، ولم يقل: «لن أرِيَك نفسي» لقوله: ﴿أَرِنِيٓ﴾؟ والجواب: إنما عدل عن «لن أريك» للتفادي عن الإياس وحسْم الطمع، يعني: لن تراني ما دمت علىٰ حالة أنت فيها، فإذا ارتفع المانع أريك نفسي لتنظر إليها... والجواب من الأسلوب الحكيم».

* * *

---

(١) الكشاف (٦: ١٠١).

(٢) فتوح الغيب (٦: ١٠١).

(٣) الكشاف (٦: ٥٤٨).

(٤) فتوح الغيب (٦: ٥٤٩).

ويعمَد الطِّيبي في بحثه للمسائل المختلفة وتحقيقها إلىٰ طريقة أخرىٰ لشد انتباه القارئ، ودفع السأم عنه، وإثارة اهتمامه بالموضوع، وهي مخاطبةُ القارئ بصيغ إنشائية مختلفة، كقوله: «اعْلَم»، أو «تفطَّن»، أو «إياك»، أو «ألَا ترَىٰ».

ومن أمثلة ذلك: قوله عند تفسير: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُۖ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ﴾ [الأنعام: ٩٠]: «واعْلم أن هذه الفضيلة، وهي كونه صلواتُ الله عليه مأموراً باتّباعهم، أعلَىٰ فضائلهم، وأسْنَىٰ مراتبهم المذكورة»(١).

وعند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿فَمَا كَانَ دَعْوَىٰهُمْ إِذْ جَآءَهُم بَأْسُنَآ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ إِنَّا كُنَّا ظَٰلِمِينَ﴾ [الأعراف:٥]، يورد الطِّيبي أقوال العلماء في إعراب اسم «كان» وخبرها في الآية، مثل الزمخشري(٢)، والعكْبريّ(٣)، ثم يعقّب علىٰ ذلك بقوله(٤): «وإيَّاك أنْ تَأتِيَ بمثَالٍ علىٰ غير هذا المنوال، فتزلّ عن الصواب».

ويقول الطِّيبي(٥) في معرض تفسير: ﴿وَلَا تَقْعُدُواْ بِكُلِّ صِرَٰطٍ تُوعِدُونَ وَتَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [الأعراف: ٨٦]: الآية مبالغة في الوعيد، وتغليظ ما كانوا يرومونه من قطع السبيل، لأن قاطع الطريق ساعٍ في الأرض بالفساد... ألا ترىٰ كيف أنزَل الله فيهم: ﴿إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ [المائدة: ٣٣] تمهيداً لمحاربة المؤمنين؟».

---

(١) فتوح الغيب (٦: ١٥٦).

(٢) انظر: الكشاف (٦: ٣٢٧).

(٣) انظر: التبيان في إعراب القرآن (١: ٣٠٠).

(٤) فتوح الغيب (٦: ٣٢٧).

(٥) المصدر نفسه (٦: ٤٧٠-٤٧١).

وعند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾ [الأنعام: ١٥١] يعقّب الطِّيبي[١] علىٰ فهم الزمخشري الدقيق لتركيب الآية قائلاً: «فتفطَّنْ له فإنه دقيق جدّاً».

ويلفت الطِّيبي نظر القارئ إلىٰ ما في كلام الزمخشري من اعتزال، كقوله عند تفسير: ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ * فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ﴾ [الأعراف: ٢٩ – ٣٠]: انظر إلىٰ هذا الطريق الواضح، ثم انظر كيف تعسّف... مع دقّة نظره، حُبّاً لمذهبه»[٢].

(١) انظر: الكشاف، وفتوح الغيب (٦: ٢٩٢).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٣٦٧). وانظر: الكشاف (٦: ٣٧٠).

المبحث الثالث
منهجُ الطِّيبي في التفسير والقراءات

من المعلوم أن حاشية الطِّيبي علىٰ «الكشاف» ليست كتاب تفسير، ولكنها مع ذلك تشتمل علىٰ التفسير. ومن خلال النظر فيها يمْكِنُ تصنيفُ صاحبِها في مدرسة التفسير بالمأثور، التي تقدِّم النقلَ علىٰ العقل، مع تحرِّي الصحّة في المنقول، والاهتمام بالعقل كذلك.

فالطِّيبي كثيراً ما يحاول تفسير ما يعْرض له من آيات بآيات مشابهة لها في المعنىٰ، أو بأحاديثَ صحيحة، أو بما أُثِر عن السلف الصالح من الصّحابة وتابعيهم، رضوان الله عليهم أجمعين.

ومن أمثلة ذلك: قوله(١) عند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ أُبۡسِلُواْ بِمَا كَسَبُواْ﴾ [الأنعام: ٧٠]: «نحوه في المعنىٰ قوله تعالىٰ: ﴿كُلُّ نَفۡسِۭ بِمَا كَسَبَتۡ رَهِينَةٌ﴾ [المدثر: ٣٨]».

ومنها كذلك ما ذكره عند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ فَالِقُ ٱلۡحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ﴾ إلى قوله: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمۡ﴾ [الأنعام: ٩٥-١٠٢]، حيث قال(٢): إن الآيات من لدن

(١) فتوح الغيب (٦: ١٣٣).
(٢) المصدر نفسه (٦: ١٩١).

قولـه: ﴿فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ﴾ إلى خاتـمه: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ﴾ كالتفسير لسورة الإخلاص.

وهو يعرّض بالزمخشري لتفسيره «الظلم» بـ«المعصية» لا بـ«الشرك» في قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢]، فيقول[١]: الواجب أن يفسّر الظلم بالشرك، ولفظ «اللَّبْس» لا يأباه... وكان تفسير سيد المرسلين، وإمام الموحِّدين، أولىٰ بالتلقِّي، علىٰ ما روينا عن البخاري، ومسلم، وأحمد بن حنبل والترمذي، عن ابن مسعود: لَـمَّا نَزَلَت الآيةُ شَقَّ ذَلكَ علىٰ المُسْلِمِين، وقالُوا: أَيُّنَـا لا يَظلِمُ نَفْسه؟ فَقَال رسولُ الله ﷺ: «لَيس ذلكَ، إنَّمَا هُو الشِّرْك. أَلَمْ تَسْمعُوا قَولَ لُقْمانَ لابنِه: ﴿يَٰبُنَىَّ لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣].

وعند تفسيـر قولـه تعالىٰ: ﴿فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحًا جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَا﴾ [الأعراف: ١٩٠]، يعْرض الطِّيبي تفسير الزمخشري لها، ويستعرض أقوال بعض المفسرين، ثم يقول[٢] عقب ذلك: «إن قول السلف أحسن الأقوال، لأنه لا قولَ غيره، ولا معوَّل إلا عليه، لأنه مقتَبس من مِشكاة النبوّة، وحضرة الرسالة صلوات الله وسلامه عليه، علىٰ ما روينا عن الإمام أحمد بن حنبل والترمذي، عن سَمُرة بن جندب»، ثم يورد الحديث[٣].

* * *

---

(١) فتوح الغيب (٦: ١٤٨). وانظر: الكشاف (٦: ١٥٠). والحديث تَمّ تخريجه في موضعه من قسم التحقيق.

(٢) فتوح الغيب (٦: ٧٠٢)، وانظر: الكشاف (٦: ٧٠١).

(٣) انظر الحديث وتخريجه في موضعه من التحقيق.

ولا يغفُل الطِّيبي عن ربط المعنىٰ بالنظّم والمقام، بل يؤكّد علىٰ ذلك، لا سيما إذا ثار إشكالٌ حول المعنىٰ، ويحْتكمُ إلىٰ النظم والمعنىٰ دائماً، فيصرّحُ بأن التفسير يوافِقُ النظم أو لا يوافقه، وينصّ علىٰ أن الأوفَقَ للنظم كذا، أو علىٰ أن المقام يقتضي كذا، كأن يقول[١] مثلاً: «والذي يقتضيه النظم أن الآية كالتذييل لما سبق، وذلك أن الكلام من ابتداء السورة في حق المعاندين الممترين...»، أو يقول[٢]: «والظاهر خلافه، لما يقتضيه النظم»، أو يقول[٣]: «هذا الكلام فيه تطويل وتعسُّف، إذ لم يُلتفت فيه إلىٰ النظم، وتكلّم في حواشي المعاني، ولم يتعمّق فيها»، أو يقول[٤]: «والنظم والتركيب يساعد الانقطاع، ويأبىٰ الاتّصال»، أو يقول[٥]: «وفُسِّرت الكلمة بـ«كُن»، والمقام ينْبُو عنه كما ترىٰ»، أو يقول[٦]: «وإنما استدعىٰ المقام المبالغة؛ لأن موسىٰ عليه السلام حين ادَّعَىٰ الرسالة بين يدي فرعون، لم يخْلُ من ارتيابٍ منه».

وقد يذْكر الطِّيبي سبب نزول الآية، حينما يتعرض لتفسيرها، مثال ذلك قوله[٧] عند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿ أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا۟ مَا بِصَاحِبِهِم مِّن جِنَّةٍ ۚ إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴾

(١) فتوح الغيب (٦: ٣٥) عند تفسير: ﴿ قُل لِّمَن مَّا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [الأنعام: ١٢].

(٢) المصدر نفسه (٦: ٦٣٧) عند تفسير: ﴿مِّنْهُمُ ٱلصَّٰلِحُونَ وَمِنْهُمْ دُونَ ذَٰلِكَ﴾ [الأعراف: ١٦٨].

(٣) المصدر نفسه (٦: ٢٣٠). عند تفسير: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا۟ مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١٢١].

(٤) المصدر نفسه (٦: ٢٧٥) عند تفسير: ﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِى مَآ أُوحِىَ إِلَىَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُۥٓ إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيْتَةً﴾ [الأنعام: ١٤٥].

(٥) المصدر نفسه (٦: ٢٢٢) عند تفسير: ﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا ﴾ [الأنعام: ١١٥].

(٦) المصدر نفسه (٦: ٥٠٤) عند تفسير: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾ [الأعراف: ١٠٥].

(٧) المصدر نفسه (٦: ٦٨٩)، وانظر: معالم التنزيل ـ لمحيي السنّة (٢: ٣٢١).

[الأعراف: ١٨٤]: «رَوَىٰ مُحيي السنّة، عن قتادة، أن النبيّ ﷺ قام علىٰ الصفا ليلاً، فجعل يدْعو قريشاً فَخِذاً فَخِذاً: «يا بني فلان، يا بني فلان». يحذّرهم بأس الله ووقائعه، فقال قائلهم: إنّ صاحبكم هذا لمجنون، فأنزل الله تعالىٰ: ﴿ أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا۟ مَا بِصَاحِبِهِم مِّن جِنَّةٍ إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴾».

وقد يورد الطِّيبي أوْجُهاً عديدة في تفسير آية ما، ثم يرجّح أحدها، معلِّلاً لذلك الترجيح، كقوله[1] عند تفسير: ﴿فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ﴾ [الأنعام: ٣٣]: «والوجه هو الأول، لقوله: ﴿وَلَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ فَصَبَرُوا۟﴾، فإنه عَزَاء وتسلية لرسول الله ﷺ، فلا يليق بالوجهين الآخرين.

* * *

وقد يفسّر الآية تفسيراً مخالفاً لتفسير الزمخشري لها، كقوله[2] عند تفسير الآية: ﴿ فَلَمَّا نَسُوا۟ مَا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٤٤]: «هذا علىٰ تقرير المصنف، لكن معنىٰ الآية ما ذكرناه، والله أعلم».

وقد يذكر آراء بعض المفسّرين، ويخالفها جميعاً، مؤيداً رأيه بالدليل، كقوله[3] عند تفسير: ﴿أَعَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ﴾ [الأعراف: ١٥٠]: «وقلت: هذا الميعاد غير ميعاد الله تعالىٰ لموسىٰ عليه السلام في قوله تعالىٰ: ﴿وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَٰهَا بِعَشْرٍ﴾ لقرب ميعاد موسىٰ قبل مضيّه إلىٰ الطور».

* * *

---

(١) فتوح الغيب (٦: ٧٢).

(٢) المصدر نفسه (٦: ٨٧) وانظر: الكشاف (٦: ٨٥).

(٣) فتوح الغيب (٦: ٥٨٨).

وقد يطْنب في التفسير أحياناً، فيقلّب المسألة علىٰ وجوهها المختلفة، ويقْتلها بحثاً وتوضيحاً[١]، وقد يوجز أحياناً أخرىٰ، فيجْمل القول ويخْتصره كثيراً، وذلك تبعاً للموقف والحالة[٢].

والطِّيبي، وإن يكن من مدرسة التفسير بالمأثور، إلّا أنه يمحّص الرواية، وينْقد الرواة أحياناً، ويعيب علىٰ الناقلين عدم إتْقانهمُ النقْلَ، كأن يقول[٣] تعقيباً علىٰ إحدىٰ الروايات في التفسير: «وما ذلك إلّا من قلّة ضبط الرواة، وعدم إتقان الناقلين، جزَىٰ الله المحدِّثين خيراً».

وهو أيضاً ـ مع نقده وإبداء رأيه ـ شديد التحرّز، بعيد عن الادّعاء، فيختم[٤] كلامه بعبارة: «والله أعلم».

ولا يكتفي بمجرّد تفسير الآية، وتوضيح معناها، وإنما ينبّه إلىٰ ما فيها من توجيهات وإرشادات؛ كما في معرض تفسير قوله تعالىٰ: ﴿وَكَيْفَ أَخَافُ مَآ أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِٱللَّهِ﴾ [الأنعام: ٨١] حيث يقول[٥]: «وفيه: أن الشرك مكان الخوف ومعْدِنه، كما أن التوحيد موضع الأمن ومقرّه»، وكما جاء عند تفسير قوله

---

(١) فتوح الغيب (٦: ٥٢٦) عند تفسير: ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يُهْلِكَ عَدُوَّكُمْ﴾ [الأعراف: ١٢٩].

(٢) انظر: المصدر نفسه (٦: ٣١١) عند تفسير: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَكُمْ خَلَٰٓئِفَ ٱلْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ١٦٥].

(٣) انظر: المصدر نفسه (٦: ٥٨٩) عند تفسير ﴿وَأَلْقَى ٱلْأَلْوَاحَ﴾ [الأعراف: ١٥٠].

(٤) المصدر نفسه (٦: ٤٨٠، ٥٩٣، ٦١٩).

(٥) المصدر نفسه (٦: ١٤٨).

تعالىٰ: ﴿ قَالَ فَٱهْبِطْ مِنْهَا فَمَا يَكُونُ لَكَ أَن تَتَكَبَّرَ فِيهَا فَٱخْرُجْ إِنَّكَ مِنَ ٱلصَّٰغِرِينَ ﴾ [الأعراف: ١٣] حيث يقول(١): «وفيه: أن مكان المتكبّر السُّفْل وإن استعْلَىٰ، ومكان المتواضع العلوّ وإن سَفُل».

* * *

ولـمّا كان الطِّيبي في حاشيته هذه لا يقصد التفسير أولاً، وإنما يقصد شرحَ «الكشاف» وتوضيحَه، كما مر، فهو لا يُعْنَى بالوقوف عند آيات السورة جميعها وتفسيرها، كما أنه قد لا يُعنَىٰ بتفسير الآية الواحدة كلها، بل يتوقّف عند جملة أو كلمة منها أحياناً، والناظر في الحاشية يجد مصداق ذلك، فلا حاجة إلىٰ التمثيل له هنا.

ويختْم الطِّيبي تفسيره للسورة دائماً، بقوله(٢): «تـمّت السورة، والله أعلم»، مع تقديم وتأخير أحياناً بين هاتين الجملتين، كما أنه يبتدئ(٣) السورة بذكر اسمها ثُمَّ البسملة.

* * *

أما مصادرُ التفسير التي اعتمد عليها الطِّيبي في حاشيته فهي كثيرة ستتعرف إليها بالتفصيل لدىٰ الحديث عن مصادر(٤) الحاشية بعامّة، وهي ـ وإن كان أغلبها من كتب التفسير بالمأثور ـ إلّا أن بينها ما يُعْنَىٰ بالفلسفة، ومنها ما يُعنَىٰ باللغة، ومنها ما يُعنَىٰ بالتصوّف، كما سنرىٰ ذلك لاحقاً.

* * *

(١) فتوح الغيب (٦: ٣٣٨).
(٢) المصدر نفسه (٦: ٣١٢، ٧٣٣).
(٣) المصدر نفسه (٦: ٥، ٣١٣).
(٤) تراجع في الفصل الثالث من الدراسة.

وللغة أثر في تحديد فهم النص ومعناه، قرآناً كان أو غيرَه، لذا فقد اهتمّ الطِّيبي في حاشيته بالناحية اللغوية اهتماماً كبيراً، ولما كانت الكلمة المفردة لَبِنة التركيب، ثُمّ الموضوع، فقد اهتمّ بها اهتماماً خاصّاً، فشرح معناها اللغوي، أو المجازي، أو الاصطلاحي، يستوِي في ذلك المفرداتُ التي توقّف عندها في كلام الزمخشري، كما رأينا في المبحث الأول من هذا الفصل، أو غيرها، موجِزاً القول أحياناً، ومستقْصياً أحياناً أخرىٰ، مستعيناً بالمصادر اللغوية المختلفة، ومستشهداً بالقرآن، أو بالحديث، أو بالشعر، أو بالمثل، أو بالقول، أو يجمع بين الشواهد، كما قد أنه يورد المعاني المختلفة للكلمة الواحدة، واستعمالاتها في اللغة.

ومن أمثلة ذلك قوله[1]: «أفدْت، أي: استفدت. الأساس[2]: أفدْت منه خيراً، واستفدته. قال الشمّاخ[3]:

أفَادَ سماحةً وأفاد حمْداً ... فَلَيْس بِجَامِدٍ لَحِزٍ ضَنِينِ

أي: استفاد حمداً».

ويقول في شرح كلمة «الساعة» بمعنىٰ «القيامة»: «أي: سُمِّيت القيامة بالساعة بناء علىٰ عكس ما هي عليه من الطول، تلميحاً، كما سُمِّيت المَهْمَهَةُ مَفَازَةً، والأسْوَد كافوراً... يعني: سُمِّيت القيامة عُرْفاً بكذا، وعند الله بكذا، والساعة عرفاً عن أدنىٰ الزمان»[4].

---

(١) انظر: الكشاف، وفتوح الغيب (٦: ٤٠) عند تفسير: ﴿وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ﴾ [الأنعام: ١٤].

(٢) أساس البلاغة ص٥٣٥ ـ مادة «فيد».

(٣) انظر ترجمته وتخريج قوله في موضعهما من قسم التحقيق.

(٤) فتوح الغيب (٦: ٦٩٠-٦٩١) عند تفسير: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ﴾ [الأعراف: ١٨٧].

وقد يذكر المعاني المختلفة للكلمة في اللغة، مع بيان معناها في موضعها من السياق، كما ذكر عند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾ [الأنعام: ١] حيث ذكر[١] خمسة أوجه تتصرف عليها كلمة «جَعَل» في اللغة، نقلاً عن الراغب[٢] الأصفهاني.

وقد يضْبط الكلمة، ويبيّن هيئتها، ويشْرح معناها، كقوله[٣]: «المُرْجَوْن ـ بفتح الجيم، وسكون الواو. النهاية[٤]: الإرجاء: التأخير، وهو مهموز، يقال: أرْجَأْتُ الأمرَ، وأرْجَيْته: إذا أخَّرْتَه».

وقد تكون الكلمة مستعملة في التركيب استعمالاً مجازياً، فينبّه الطِّيبي إلىٰ ذلك، كقوله[٥] عند تفسير: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِـَٔايَٰتِهِۦٓ﴾ [الأنعام: ٢١]: «الأساس: ومن المجاز: ذهَبَ عَلَيَّ كذا: نسِيته. وذهب الرجُل في القوم، والماءُ في اللَّبَن: ضلَّ[٦]».

وقد يذْكر الكلمةَ وجمْعَها، بعد أن يشرح معناها، كقوله[٧] عند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا﴾ [الأنعام: ٢٢]: «الغَيْب: ما غاب عنك. وجمع الغائب: غُيَّب، وغُيَّاب، وغَيَبٌ أيضاً».

---

(١) فتوح الغيب (٦: ٦).

(٢) انظر: المفردات في غريب القرآن، ص٩٤.

(٣) انظر: الكشاف، وفتوح الغيب (٦: ٣٩٣) عند تفسير: ﴿وَعَلَى ٱلْأَعْرَافِ رِجَالٌ يَعْرِفُونَ كُلًّۢا بِسِيمَىٰهُمْ﴾ [الأعراف: ٤٦]، حيث وصف الزمخشري أولئك الرجال بـ(أنهم المُرْجَون لأمر الله).

(٤) النهاية في غريب الحديث والأثر (٢: ٢٠٦).

(٥) انظر: الكشاف، وفتوح الغيب (٦: ٥٠).

(٦) أساس البلاغة، ٣٠٧ ـ مادة «ذهب».

(٧) انظر: الكشاف، وفتوح الغيب (٦: ٥١) حيث يقول الزمخشري: (فكأنهم غَيَب).

وقد يذكر معنىٰ الكلمة واشتقاقها، ويميّز بينها وبين غيرها مما يُشْبِهها، كقوله[١]: «قال الجوهري[٢]: اللُّبْس ـ بالضم ـ: مصدر قولك: لَبِسْتُ الثوب أَلْبَس. واللَّبْس ـ بالفتح ـ: مصدر قولك: لَبَسْتُ عليه الأمر أَلْبِس: خَلَطْت»[٣].

وللقراءآت علاقة وثيقة بالتفسير وفهم المعنىٰ، لذا فقد اهتم الطِّيبي بها من وجوه عديدة؛ فقد يذكر الزمخشري قراءآت مختلفة في الكلمة، دون أن ينص علىٰ أصحاب تلك القراءآت، فيتولّىٰ الطِّيبي ذلك، كما فعل عند تفسير: ﴿مَّن يُصۡرَفۡ عَنۡهُ يَوۡمَئِذٖ فَقَدۡ رَحِمَهُۥ﴾ [الأنعام: ١٦]، حيث يقول الطِّيبي: «قوله: (وقرأ: ﴿مَّن يُصۡرَفۡ عَنۡهُ﴾ علىٰ البناء للفاعل)[٤]: أبو بكر، وحمزة، والكسائي»[٥].

وقد يذكر الزمخشري إحدىٰ القراءآت في الآية، فيذكر الطِّيبي القراءآت الأخرىٰ وأصحابها، كقوله عند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿لَا تُفَتَّحُ لَهُمۡ أَبۡوَٰبُ ٱلسَّمَآءِ﴾ [الأعراف: ٤٠]: «قوله: (وقرأ: ﴿لَا تُفَتَّحُ﴾ بالتشديد)[٦]: نافع، وابن كثير، وابن عامر، وعاصم، وبالتخفيف والتاء: أبو عمرو، والياء: حمزة والكسائي»[٧].

---

(١) انظر: الكشاف، وفتوح الغيب (٦: ١٥٠) عند تفسير: ﴿وَلَمۡ يَلۡبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلۡمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢].

(٢) الصحاح (٣: ٩٧٣) ـ مادة «لبس».

(٣) فتوح الغيب (٦: ١٥٠).

(٤) الكشاف (٦: ٤٢).

(٥) فتوح الغيب (٦: ٤٢).

(٦) الكشاف (٦: ٣٨٢).

(٧) فتوح الغيب (٦: ٣٨٢).

وتتفاوت طريقة الطِّيبي في ذكر القرّاء، فقد يذْكر القارئ بلقبه أو شهْرته إلىٰ جانب اسمه، كقوله[١]: «قرأها الحرميّان: عاصم وابن كثير».

كما أنه قد يذكر قارئاً باسمه، ويشير إلى الآخرين من القراء السبعة بقوله: «قرأها غيره»[٢]، أو: «قرأها الباقون»[٣] مثلاً.

وإذا أُثِر عن القارئ أكثرُ من قراءة في الآية أو الكلمة الواحدة، فإن الطِّيبي ينصّ علىٰ ذلك، كقوله عند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: ١٠٩]: «قوله[٤]: (وقرأ: «إِنّها» بالكسر): ابن كثير، وأبو عمرو، **وأبو بكر بخلاف عنه**، والباقون بفتحها»[٥].

وقد تكون القراءة التي يذكرها الزمخشري شاذّة، دون أن يشير إلىٰ ذلك، فينبّه الطِّيبي إليها، كقوله عند تفسير: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يُرْسِلُ ٱلرِّيَـٰحَ بُشْرًۢا بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦ﴾ [الأعراف: ٥٧]: «قرأ عاصم: «بُشْراً» بالباء الموحّدة مضمومة وإسكان الشين حيث وقع، وابن عامر: بالنون مضمومة وإسكان الشين، وحمزة والكسائي: بالنون مفتوحة وإسكان الشين، والباقون: بالنون مضمومة، وضم الشين، والبواقي: شواذ»[٦].

وقد يذْكر القراءة المشهورة التي قرأها القرّاء السبعة، إلىٰ جانب القراءة الشاذّة التي يذكرها الزمـخشري، كمـا ذكر عند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَٰدَىٰ﴾

---

(١) فتوح الغيب (٦: ١١٢) وفي قوله هذا خطأ نُبِّه إليه في موضعه من التحقيق.

(٢) المصدر نفسه (٦: ٧٠).

(٣) المصدر نفسه (٦: ١٢١).

(٤) يعني الزمخشري في الكشاف (٦: ٢١٣).

(٥) فتوح الغيب (٦: ٢١٣).

(٦) انظر: الكشاف، وفتوح الغيب (٦: ٤١٢).

[الأنعام: ٩٤]، حيث قال: «قوله: (وقُرِئَ: «فُراداً» بالتنوين) كـ«رِحال»: جمع «رحل»، في الشواذّ. والسبعة: «فُرادَىٰ» ـ بالألف بغير تنوين: جمع «فرد»، أي كـ«سكارىٰ» و«سَكْران»[١].

وقد يذكر الزمخشري قراءة لا يطمئن إليها الطِّيبي لضعفها، فيورد ما يدّل علىٰ رأيه كقوله عند تفسير: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ يَقُصُّ ٱلْحَقَّ﴾ [الأنعام: ٥٧]: «قوله: (وفي قراءة عبد الله: «يَقْضِي بالحقّ»[٢]، قال الزجاج[٣]: القرّاء لا يقرؤونه لمخالفة المصحف»[٤]. بل قد يورد الزمخشري قراءة شاذّة وضعيفة، انتصاراً لمذهبه، فيتعقّبه الطِّيبي في ذلك ويردّ تلك القراءة، كقوله عند تفسير: ﴿كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٤٨]: «قوله (وقرأ: «كَذَلِكَ كَذَبَ الَّذِينَ مِن قَبلِهم» بالتخفيف)[٥]: هذه القراءة شاذّة، بل كادت أن تكون موضوعة، وابنُ جِنِّي ماذكرها في «المُحْتَسَب»، وردّها الإمام[٦] أبلغ ردّ. والقراءة بالتشديد هي المتَّفق عليها، والاستدلال بها لا بهذه»[٧].

ولا يكتفي الطِّيبي بمجرّد ذكْر القراءة، أو ضبْطها، أو ذكْر مَن قرأها، وإنما يذْكر معناها، كقوله عند تفسير: ﴿فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا﴾ [الأنعام: ٩٦]: «قوله: (وقرأ النَّخَعِي: «فَلَقَ الإصْبَاحَ وَجعَلَ اللَّيْلَ سَكَناً»)[٨]. «فلَق»: شاذّ. و«جَعَل»: قرأ

---

(١) انظر: الكشاف، وفتوح الغيب (٦: ١٦٧-١٦٨).
(٢) الكشاف (٦: ١١٤).
(٣) معاني القرآن وإعرابه (٢: ٢٨١).
(٤) فتوح الغيب (٦: ١١٤).
(٥) الكشاف (٦: ٢٨٦).
(٦) يعني: الرازي ـ في التفسير الكبير (١٣: ٢٢٧ - ٢٢٨).
(٧) فتوح الغيب (٦: ٢٨٦).
(٨) الكشاف (٦: ١٧٣).

بها حمزة والكسائي، حملوه علىٰ معنىٰ المعطوف عليه، فإن «فالِق» بمعنىٰ «فلق»[(١)].

ولا يخفىٰ أن للقراءة أثراً في توجيه المعنىٰ، فالطِّيبي ينصّ علىٰ ذلك، كقوله عند تفسير: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُواْ لَنَآ أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلَ غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ﴾ [الأعراف: ٥٣]: «قوله[(٢)]: «أو نُرَدَّ» (بالنصب، عطفاً على «فَيَشفَعُوا»). قال ابن جِنِّي: «فيَشْفَعُوا»: منصوب، لأنه جواب الاستفهام، وفيه معنىٰ التمنِّي، كأنهم قالوا: أَنُـرْزَقُ شُفعاءَ فيشفعوا لنا، أو نُـرَدَّ به فنعْملَ غير الذي كنّا نعمل؟ وذلك أنهم من نصب «نردّ» تمنَّوا الشفعاء وحْدَهم، وقطَعوا بالشفاعة والـرد. وعلى قراءة الجماعة برفع «نُـرَدُّ»: تـمنَّوا الشفعاء، وقطَعوا بالشفاعة، وتـمنَّوا الردّ أيضاً، كأنه قال: أو هل نُـرَدُّ فَنَعملَ»[(٣)].

وقد يكون معنىٰ القراءة ظاهراً علىٰ وجه، ومُشْكِلاً علىٰ آخر، فينبّه الطِّيبي إلىٰ ذلك، كقوله عند تفسير: ﴿تَجْعَلُونَهُۥ قَرَاطِيسَ تُبْدُونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيرًا﴾ [الأنعام: ٩١]: «وإنّ القراءة بالياء التحتانية ظاهرة علىٰ أن القائلين المشركون... وأما توجيه القراءة بالتاء الفوقانية علىٰ هذا فمشكل، لعلّ القائل به يتمحّل... والله أعلم»[(٤)].

وقد تكون القراءة لغة من اللغات في الكلمة، فيشير الطِّيبي إلىٰ ذلك، كقوله عند تفسير: ﴿فَقَالُواْ هَٰذَا لِلَّهِ بِزَعْمِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٣٦]: «قوله[(٥)]: (وقُرِئَ بالضم)، أي: «بِزُعْمِهِمْ»: الكسائي، وهو لغة»[(٦)].

---

(١) فتوح الغيب (٦: ١٧٣).

(٢) الكشاف (٦: ٤٠٣).

(٣) فتوح الغيب (٦: ٤٠٣-٤٠٤). وانظر: المحتسب (١: ٢٥٢).

(٤) انظر: الكشاف، وفتوح الغيب (٦: ١٥٨-١٥٩).

(٥) الكشاف (٦: ٢٥٦).

(٦) فتوح الغيب (٦: ٢٥٦).

وقد يطْعن الزمخشري في قراءة أحد القراء السبعة، فيتصدَّىٰ له الطِّيبي، ويدْحض رأيه مستعيناً بأقوال العلماء من المفسّرين واللغويين، كما يستشهد بالشواهد الشعرية، ويُسْهِب في الموضوع، حتّىٰ يكْشف عن الحق فيه، علىٰ نحو ما ذكَر في معرض تفسير قوله تعالىٰ: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٧] حيث طعن الزمخشري[١] في قراءة ابن عامر للآية برفع «القتل»، ونصب «الأولاد»، وجرِّ «الشركاء» علىٰ إضافة «القتل» إلىٰ «الشركاء» والفصل بينهما بـ«الأولاد». فردّ عليه الطِّيبي[٢]، وبيّن صحّة قراءة ابن عامر، وتعصُّب الزمخشري ضدَّه.

وهو يعتمد في القراءات علىٰ بعْض الكتب المتخصّصة في ذلك، مثل: «الكشف عن وجوه القراءآت السبع وعللها» لمكيّ بن أبي طالب القيسي، و«المحتسب في القراءآت الشاذّة» ـ لابن جِنِّي، بالإضافة إلىٰ كتب التفسير، مثل: «معالم التنزيل» لـمحيي السنّة البغوي، و«الوسيط بين الوجيز والبسيط» للواحِديّ، و«عين المعاني» للسّجاوِنديّ، و«التفسير الكبير» للإمام الرازي، و«تفسير البيضاوي»، و«معاني القرآن وإعرابه» للزجاج، وغيرها.

كما يُعْنَىٰ الطِّيبي بالوقْف والابتداء، ويعتمد في ذلك علىٰ كتاب «المُرْشِد» للعُماني، بالإضافة إلىٰ كتب التفسير، ومن ذلك قوله: «قال صاحب «المرشد»: «وحَسُنَ الوقف علىٰ «أجَلاً» ليفصل بينه وبين الآخر، وهو الأجل المُسَمَّىٰ»[٣].

---

(١) الكشاف (٦: ٢٥٨).

(٢) انظر: الكشاف، وفتوح الغيب (٦: ٢٥٨).

(٣) فتوح الغيب (٦١ : ١٧) عند تفسير: ﴿ثُمَّ قَضَىٰٓ أَجَلًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ﴾ [الأنعام: ٢].

المبحث الرابع
منهجُ الطِّيبي في ذكْر الأعلام والمصادر
وفي النَّقل عنِ الآخَرين

يكْثُر في حاشية الطِّيبي ذكْرُ الأعلامِ المتنوعةِ، من: أعلام أنبياء، ورسل، وصحابة، وتابعين، وعلماءَ في مجالات مختلفة، ومفسّرين، ومحدّثين، وبلاغيين، ونَحْويين، ولغويين، ومؤلّفين، وأدباء، وشعراء، بالإضافة إلىٰ أعلام القبائل، والأُمم، والأماكن، والحَيَوانات، والطيور.

وتتفاوت طريقة الطِّيبي في ذكر هذه الأعلام، فهو يذكر الزمخشري غالباً بلقب «المصنِّف»، ويذكره أحياناً بـ«صاحب الكتاب»، كما يذكر دائماً فخر الدين الرازي بلقب «الإمام»، وناصر الدين البيضاوي بلقب «القاضي»، فإذا ما أطلق هذين اللقبين دون تقييد: أراد بالأول الرازي، وبالثاني البيضاوي لا غير.

وقد يذْكر الشخص مضافاً إلىٰ كتاب اشتُهِر به، لا سيما إذا كان في معرض الاستشهاد بقول له وارد في ذلك الكتاب، مثل: «صاحب المفتاح»، ويريد السكاكي، و«صاحب الإيضاح»، ويريد الخطيب القَزويني، و«صاحب المثل السائر» ويريد ضياء الدين بن الأثير، و«صاحب التقريب» ويريد قطب الدين الفَالي السيرافي، و«صاحب الانتصاف» ويريد ابن المنير الإسكندراني، و«صاحب الإنصاف» ويريد علَم الدين العراقي، و«صاحب الفرائد» ويريد أبا المحامد فصيح الدين المابِرْنابَازِيّ، و«صاحب

الفلك الدائر» ويريد ابن أبي الحديد، و«صاحب الجامع» ويريد أبا السعادات المبارك بن الأثير الجزري، و«صاحب المرشد» ويريد العُمَانِي، و«صاحب الضوء» ويريد الإسفراييني، و«صاحب الإقْليد» ويريد الـجَنْدِيّ، و«صاحب الـمُقْتَبَس» ويريد أبا بكر المُعَافِريّ الأندلسي.

وقد يذْكر الشخص بلقب اشْتُهِـر به، مثل: «الـزجاج» صاحب كتاب «معاني القرآن وإعرابه»، و«الراغب»، ويعني به الراغب الأصفهاني، صاحب كتاب «المفردات في غريب القرآن»، و«مُحْيِي السنّة»: ويعني به الحسين بن مسعود البَغَوِيّ صاحب «مَعَالِم السنّة»، و«حُجّة الإسلام»: ويعني به الغزالي، و«الشافعيّ»: الفقيه المشهور، و«إمام الحَرَمين»: ويعني به الجُوَيْنِيّ، و«فخر المشايخ» ويعني به: أبا الحسن علي بن محمد الخوارزمي.

كما أنه قد يذكر الشخص بكنْيته، مثل: «أبو البقاء»: ويعني به عبد الله بن الحسين العُكْبَرِيّ، صاحب كتاب «التبيان في إعراب القرآن»، و«أبو داود» صاحب «السنن» وأحد أئمة الحديث، و«أبو عَليّ»: ويعني به الفارسي النحوي و«أبو هريرة» الصحابي المشهور.

وقد يذْكر الشخص بنَسَبه أو شُهْرة عُرِف بها، مثل: «البخاريّ»، و«النَّسائيّ»، و«الجوهري» صاحب معجم «الصحاح» في اللغة، و«الميدانيّ» صاحب «مجمع الأمثال»، والتُّورْبَشْتِيّ»: فقيه من أهل شيراز، و«المالكيّ»: نَحْوي، و«الكسائي»، و«الكلْبيّ»: محمد بن السائب، و«الواحِدِيّ».

وقد يذكر الشخص مصدَّراً بلفظ «ابن»، مثل: «ابن الحاجب» النحوي المشهور، و«ابن السكيت» اللغوي المعروف، و«ابن عباس».

كما أنه قد يذْكر الشخص باسمه الأول، مثل: «مُسْلِم»، و«مجاهد». وقد يجمع بين لقب وصفة ونسبة للشخص الواحد، مثل: «الإمام المحقِّق قُطْب الدين الشّيرازيّ»، و«الفاضل بُرْهان الدين النَّسَفي»، و«مولانا الإمام بهاء الدين القاشي»، و«الإمام نور الدين الحكيم الأَبَرقُوهي». كما أنه قد يجمع بين الكنية والصفة واللقب والنسبة، مثل: «الشيخ العارف أبو عبد الرحمن السُّلمي»، و«شيخنا شيخ الإسلام أبو حفْص السُّهرَوَرْدِيّ».

وقد يُطْلِق لفظ «الإمامين» ويريد: الرازي والبيضاوي(١)، أو مالكاً وأحمد(٢)، ولفظ «الشيخين» في الحديث، ويريد: البخاريَّ ومسلماً(٣)، أو أبا داودَ والترمذي(٤)، وفي اللغة ويريد: السكاكيَّ والزمخشري(٥).

وقد يضْبط اسم العلَم ضبْطاً دقيقاً أحياناً، مستعيناً بالمصدر. كقوله: «قال صاحب «الجامع»: عُكَّاشة: بضم العين، وتشديد الكاف وتخفيفها، والتشديد أكثر. ومِـحْصن: بكسر الميم»(٦). وقد يَجْمَع إلىٰ ضبْط اسم العلَم تعريفاً موجَزاً به، مستعيناً بغير مصدر، كقوله: «قال صاحب «الجامع»: دِحْية: بكسر الدال، وسكون الحاء المهملة، كذا يُدَوِّن أكثرُ أصحاب الحديث وأهْلِ اللغة. وقال الأمير أبو نصر بن ماكولا: هو بالفتح، وهو الذي كان ينْزل جبريلُ عليه السلام في صورته»(٧).

---

(١) فتوح الغيب (٦: ٦٨٢).

(٢) المصدر نفسه (٦: ٦٥٥).

(٣) المصدر نفسه (٦: ١٦٤).

(٤) المصدر نفسه (٦: ٦٥٥).

(٥) المصدر نفسه (٦: ٥٢٩).

(٦) المصدر نفسه (٦: ٤٥٨).

(٧) المصدر نفسه (٦: ٢٨-٢٩).

وقد يكون العلَم اسمَ قبيلة، فيعرّف بها، كقوله: «اللَّخْم: حيٌّ من اليمن، ومنهم كانت ملوك العرب في الجاهلية. وقيل: لَخْم: قوم من مُضَر»[١].

وقد يعرّف بأعلام الأماكن، كقوله: «جزيرة العرب. النهاية[٢]: قال أبو عبيد: هو اسم صُقْع من الأرض، وهو ما بين حَفْر أبي موسىٰ الأشعريّ إلىٰ أقصىٰ اليمن في الطول، وما بين رمل يَبْرِين إلىٰ مُنْقطَع السماوة في العرض، قال الأزهري: سُمِّيت جزيرة لأن بحر فارس وبحر السودان أحاطا بجانبيها، وأحاط بجانبها الشمالي دَجلة والفرات»[٣].

وقد يعرِّف الطِّيبي أحياناً بأعلام الطيور، كقوله: «النُّغَر: وهو طير كالعصافير، حمر المناقير»[٤].

واستعان الطِّيبي **بمصادرَ** كثيرة ومتنوّعة في حاشيته، وقد تفاوتت طريقته في ذكر هذه المصادر؛ فهو أحياناً يذكر الكتاب مضافاً إلىٰ صاحبه، كما سبق، فيقول: «قال صاحب لباب التفاسير»، «وقال صاحب الإيجاز». وقد يذكر الكتاب فقط، ابتداءً، مجرَّداً من ذكر صاحبه، هكذا: «الأساس»، ثم يورد منه النص الذي يريد الاستشهاد به. وقد يذكر الكتاب مسبوقاً بحرف الجر «في»، دون أن يذكر المؤلّف، كان يقول: «وفي «الوسيط»: كذا».

---

(١) فتوح الغيب (٦: ٥٤٢)، والصحاح (٥: ٢٠٢٨) ـ مادة «لخم».

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر (١: ٢٦٨).

(٣) فتوح الغيب (٦: ٣٠٣).

(٤) المصدر نفسه (٦: ٣٨٢). وانظر: الصحاح (٢: ٨٣٣) ـ مادة «نغر».

وقد يذكر المؤلِّفَ والكتاب بمثل العبارة التالية: «قال القاضي في شرح المصابيح»[١]، تمييزاً لنقله عن ذلك المؤلف من غير الكتاب الذي اعتاد أن ينقل عنه منه. وقد يُضْمِر اسم المؤلف أحياناً، ويذكر الكتاب بمثل قوله: «قال في الإنصاف»، أو بمثل قوله: «قوله في المفصَّل». وقد يكتفي بذكْر المؤلِّف فقط، دون أن يذكر الكتاب أو يحدّده، كأن يقول: «الراغب» ثم يسوق النص، أو يقول: «قال الزجاج»، ثم يورد قوله.

وقد يذْكر المؤلِّف بصيغة توحِي بأنه اسم كتاب، كأن يقول: «قال في الكَواشِيّ»[٢] ويريد: قال الكواشي في كتاب كذا... لأن الكواشي علَم علىٰ شخص. وقد يسند القول إلىٰ الكتاب، فيقول: «قال المُجْمَل»[٣].

وقد يذهب إلىٰ أكثر من ذلك في تحديد المصدر، فيذكر المؤلّف والكتاب والباب، كأن يقول مثلاً: «قال ابن الحاجب في شرح المفصل في التنازُع»[٤]، وقلّما يفعل ذلك.

وهو في ذلك كلِّه قد يذكر المصْدَر أوَّلاً، كما مرّ، وهو الغالب، ثم النصّ الذي ينقله ثانياً، وقد يعْكس فيذكر القول، ثم يذكر المصدر، كأن يقول: «ذكره الحميدي في الجمع بين الصحيحين»[٥]. وقد يذكر نصّاً لشخص لا من كتابه مباشرة، بل من مصدر آخر نقل منه، كقوله: «الأزهري»: «الضِّعْفُ في كلام العرب: المثْل، فما زاد. وليس بمقصور علىٰ مثْلَيْن. فأقلّ الضِّعف محصور في الواحد، وأكثره غير محصور» ذكره في النهاية»[٦].

---

(١) فتوح الغيب (٦: ٦٥٤).

(٢) المصدر نفسه (٨: ٨٨).

(٣) المصدر نفسه (٦: ٤٢٠).

(٤) المصدر نفسه (٦: ٥٩٢).

(٥) المصدر نفسه (٦: ٣٩١).

(٦) المصدر نفسه (٦: ٤٠٩). وانظر: تهذيب اللغة للأزهري (١: ٤٨٠ - ٤٨١) ـ مادة «ضعف». والنهاية في غريب الحديث والأثر (٣: ١٨٩).

وقد يكون للخبر الذي يذكره مصادر عديدة، فيذْكرها، مع النص علىٰ النقل من أحدها، كأن يقول: «هذه القصة مذكورة في «شرح السنّة»، و«الاستيعاب» لابن عبد البر، وكتاب «الوفا» لابنِ الجوزي، ونحن نورد رواية شرح السنة»(١).

وقد يعتمد علىٰ الرواية، لا سيما في الحديث، مع ذكر المصدر، كأن يقول: «رَوَينا عن البخاري ومسلم، عن الحسين بن علي عليهما السلام...»(٢). وقد يكتفي بالرواية عن الشخص دون ذكر المصدر، كقوله: «رُوِي عن الشيخ المغربي...»(٣)، كما أن عبارته قد تكون غامضة في تحديد المصدر، كأن يقول: «وجدْتُ في بعض كلمات شيخنا... قُدِّس سرّه»(٤)، فلا يذكر مصدر هذه الكلمات، بل قد يتجاهل المصدر أحياناً، فلا يذكر قائلاً ولا كتاباً، كأن يقول: «قال بعضهم...»، أو: «قالوا...»، أو: «وقيل...». ومثل ذلك كثير في «الحاشية».

وكما يأخذ الطِّيبي من الكتب، يأخذ عن المشايخ سماعاً، كقوله: «وسمعت بعض العارفين قُدِّس سره»(٥).

وتغْلب **الأمانة** علىٰ الطِّيبي **في نقله عن الآخرين**، فهو ينصّ علىٰ المصدر الذي ينقل منه، كما تقدم. ونقْله قد يكون باللفظ والمعنىٰ معاً، دون تصرف منه في النص

---

(١) فتوح الغيب (٦: ٧٠٨). وانظر: شرح السنة ـ للبغوي (١٣: ٢٦١-٢٦٩). والاستيعاب (٤: ١٩٥٨-١٩٦٢). والوفا (١: ٢٤٢-٢٤٦). والقصة المقصودة هي قصة الرسول عليه الصلاة والسلام مع أم معبد.

(٢) فتوح الغيب (١: ٥٥٠).

(٣) المصدر نفسه (١: ٥٤٤).

(٤) المصدر نفسه (١: ٦٢٧).

(٥) المصدر نفسه (٦: ٥٦٨).

المنقول، وهو الغالب، أو بتصرّف في اللفظ أحياناً، مع المحافظة على المعنىٰ، وقد يكون تصرفه هذا إما باختصار القول و إيجازه، أو بالتقديم و التأخير.

ومن أمثلة نقله باللفظ والمعنى: قوله [١] نقلاً عن الجوهري مع النص على ذلك: «أحْيَا القومُ: صاروا في الحَيَا، و هو: الخِصْب. وأحْيَيْتُ الأرض: وجدْتها خِصْبة».

فلا اختلاف بين نقله و بين ما هو في «الصحاح» للجوهري.

ومن أمثلة تلخيصه الكلام قوله[٢]: «في الانتصاف: إطلاق لفظ التخييل علىٰ كلام الله مردود». والنص في المصدر المشار إليه هو: «إطلاق التمثيل أحسن، وقد ورد الشرع به، وأما إطلاقه التخييل علىٰ كلام الله فمردود، ولم يرد به سامع، وقد كثر إنكارنا عليه لهذه اللفظة. ثم إن القاعدة مستقرّة علىٰ أن الظاهر ما لم يخالف المعقول يجب إقراره علىٰ ما هو عليه».

وصاحب «الانتصاف» يعقّب بهذا علىٰ قول الزمخشري: (﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ شَهِدْنَآ﴾: من باب التمثيل والتخييل)، عند تفسير الآية (١٧٢) من سورة الأعراف.

ومن أمثلة تقديمه وتأخيره في النقل: ما ذكره[٣] نقلاً عن «أساس البلاغة» للزمخشري: «حُمِّلوا أسفار التوراة. وله سِفْر من الكتاب. وسَفَر الكتابَ: كتَبه. والكِرامُ السَّفَرة: الكَتَبة». فقد جاء النص في «الأساس» علىٰ غير هذا الترتيب، لكن تصرُّف الطِّيبي لم يؤثّر في معناه.

---

(١) فتوح الغيب (٦: ٤١٣). وانظر: الصحاح ـ (٦: ٢٣٢٤) ـ مادة «حيا» وانظر: الكشاف (٢: ٨٤) عند تفسير: ﴿سُقْنَٰهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ﴾ [الأعراف: ٥٧].

(٢) فتوح الغيب (٦: ٦٤٨). وانظر: الكشاف (٦: ٦٤٧). والانتصاف بحاشيته كذلك.

(٣) فتوح الغيب (٦: ٥٦٩). وانظر: أساس البلاغة، ص٤٤٢ ـ مادة «سفر» وفيه العبارة الأخيرة متقدّمة علىٰ التي قبلها.

ولعل من مظاهر أمانة الطِّيبي في النقل ما سبقت الإشارة إليه من النقل عن المصادر الوسيطة، مع النص علىٰ ذلك، كقولـه عند تفسير: ﴿فَدَلَّىٰهُمَا بِغُرُورٍ﴾ [الأعراف: ٢٢]: «روَىٰ الإمام عن الأزهري، أن الرجل العطشان يُدَلِّي رِجْليه في البئر ليأخذ الماء فلا يجد فيها ماء. فوُضِعت «التدْلِـية» موضع «الطمع» فيما لا فائدة فيه. فيقال: دلّاه: إذا أطْمَعـه»(١). فالطِّيبي ينقل عن الإمام الـرازي معنىٰ التدلية، الذي ينقلـه بدوره عن الأزهري في «تهذيب اللغة».

والدقّة في تحديد النص المنقول من سمات منهج الطِّيبي في النقل عن الآخرين، فهو كثيراً ما يخْتم النص الذي ينقله بعبارة توحي بانتهائه، كقوله: «تَمَّ كلامه»(٢)، أو: «انتهىٰ كلامه»(٣)، أو: «هذا تمام كلامه»(٤). ويلاحَظ أن الطِّيبي يقول مثل ذلك إذا كان النص المنقول طويلاً، ويريد التعقيب عليه.

ومن مظاهر دقّته في النقل: أنه قد ينبّه علىٰ مكان النص من الكتاب بذكْر الباب، بعد ذكر المؤلف والكتاب أحياناً كما تقدم. وقد ينقل عن الشخص من غير كتاب واحد له فينبّه إلىٰ ذلك، كأن يقول(٥): «قال القاضي في شرح المصابيح»، إذ المألوف أنه ينقل عن القاضي من «التفسير». كما أنه ينقل عن الزمخشري من مواضع مختلفة من «الكشاف»

---

(١) فتوح الغيب (٦: ٣٥٤). وانظر: التفسير الكبير ـ للرازي (١٤: ٤٩)، وتهذيب اللغة ـ للأزهري (٤: ١٧٢) ـ مادة «دلي».

(٢) فتوح الغيب (٦: ٣١٦، ٥٥٢).

(٣) المصدر نفسه (٦: ٦٥٤).

(٤) المصدر نفسه (٦: ٦٦٥).

(٥) المصدر نفسه (٦: ٦٥٤).

فيحدّد موضع النص بذكر الآية التي يفسّرها الزمخشري، كقوله[١]: «ومثْله قرّر المصنف في قوله تعالىٰ: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران: ١٨]، حيث قال ...»، ثم يورد النص أو يحدّد موضع النص بذكر السورة فقط، كأن يقول[٢]: «وذكر في سورة مريم...» ثم يورد النص.

وإذا نقَل من مصدر آخر للزمخشري غير «الكشاف»، نص عليه، كأن يقول[٣]: «قال المصنف في «الفائق»...»، أو: «قال في «المفصّل» ...»[٤].

ولئن كانت الدقّة سِمَة عامّة لمنهجه في النقل؛ إلّا أنه قد يتداخل كلامه بكلام مَنْ ينقل عنه أحياناً، بغرض التوضيح والتفسير، كقوله[٥] عند تفسير: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ﴾ [الأعراف: ٤]: «قال ابن الحاجب: «وفي إعادة الضمائر علىٰ «القرية» وجهانِ، أحدُهما: أنك أقمتَه مُقام المحذوف، فصارتِ المعاملة معه ـ يعني أن الضمائر الثلاثة راجعة إلىٰ القرية تارة باعتبار المحذوف ـ وثانيهما: أن يُقدَّر في الثاني حذف المضاف، كما قُدِّر في الأول، أي: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ﴾ أهلَكْنا أهلَها، فجاء أهلَها ﴿بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ﴾، فقد زاد الطِّيبي عبارتين من لدنه: الأولىٰ: قوله: «يعني أن الضمائر... المحذوف»، والثانية: قوله: «أي: وكم... قائلون»، مع أن عادة[٦] الطِّيبي أن يميز كلامه عن كلام غيره حينما يعقّب عليه مثلاً.

---

(١) فتوح الغيب (٦: ١٠). عند تفسير ﴿ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام: ١].

(٢) المصدر نفسه (٦: ٦٠٧).

(٣) المصدر نفسه (٦: ٧١١).

(٤) المصدر نفسه (٦: ١٨٠).

(٥) المصدر نفسه (٦: ٣٢٢). وانظر: الإيضاح في شرح المفصّل (١: ٤٢٥).

(٦) هذا ديدن الطيبي في حاشيته، وهو كثير، وانظر علىٰ سبيل المثال: فتوح الغيب (٦: ٣٢٢).

وقد يكتفي الطِّيبي بإيراد النص كما هو دون تعليق، مما يدلّ علىٰ موافقته إيّاه، كقوله[١]: «قال صاحب «الكشف»[٢]: كأنه قيل: المشار إليه خبر، كما تقول: زيد هذا قائم». وذلك عند تفسير: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦].

وقد ينقل نصوصاً كثيرة في مسألة واحدة، ثم يعقّب عليها بقوله: «وقلْتُ»، كما سبق، مرجّحاً أحدها، أو رافضاً إيّاها جميعاً، أو موافقاً لها. وإذا كانت الأقوال متقاربة، اكتفىٰ بنقل أحدها، وأشار إلىٰ الأخرىٰ بذكْر القائلين بها فقط، كأن يقول[٣] بعد إيراد قول محيي السنّة عند تفسير: ﴿ وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا لِّمِيقَٰتِنَا﴾ [الأعراف: ١٥٥]: «وكذا الواحديّ، وابن الأثير في التاريخ الكامل».

وقد يُجْمِل تلك الأقوال والآراء، كقوله[٤]: «وحاصل ذلك كذا»، وذلك عند تفسير: ﴿أَوِ ٱلْحَوَايَآ أَوْ مَا ٱخْتَلَطَ بِعَظْمٍ﴾ [الأنعام: ١٤٦].

وقد يقدم للنصّ بما يدلّ علىٰ وعْيه به وبمصادره، كأن يقول[٥] عند تفسير: ﴿فَقَالُواْ يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا﴾ [الأنعام: ٢٧]: «قال صاحب «الإقليد»، وهو كالشرح لكلام ابن الحاجب ...» ثم يورد قول صاحب «الإقليد»، أو يقول[٦]: «وقال الإمام، بعد ما طوّل في تقرير الوجوه على غير هذا النمط...» ثم يورد قوله، وذلك عند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَىْءٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الأنعام: ١٠١].

* * *

(١) فتوح الغيب (٦: ٣٥٩).
(٢) الكشف عن وجوه القراءآت (١: ٤٦١).
(٣) فتوح الغيب (٦: ٦٠٠).
(٤) المصدر نفسه (٦: ٢٨١).
(٥) المصدر نفسه (٦: ٦١).
(٦) المصدر نفسه (٦: ١٩٥).

والطِّيبي ليس مجرَّدَ ناقلٍ للأقوال، وإنما هو **ناقدٌ ومحلِّلٌ لها**، سواء كانت هذه الأقوال للزمخشري أو لغيره، وهو يسْلك في ذلك **مسلك الإنصاف والتجرّد والموضوعية**. وفي «الحاشية» أمثلة كثيرة لذلك، وفيما يلي نماذجُ منها:

عند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿وَيَقُولُونَ سَيُغْفَرُ لَنَا﴾ [الأعراف: ١٦٩]، يصف الزمخشري[١] أهلَ السنة بأنّهم مجبرة، أي: يوجِبون علىٰ الله المغفرة، ويشبههم في ذلك باليهود. وينبرِي له الطِّيبي مبيّناً أن أهل السنّة ليسوا كذلك، وإنما المعتزلة هم الذين يوجبون الفعل علىٰ الله، مورداً الأحاديث الصحيحة التي جاءت في المغفرة، وأقوال العلماء المعدودين، ومعتمداً علىٰ النظم القرآني، ويطيل في مناقشة الزمخشري ويخْلص إلىٰ رد ادّعاء الزمخشري وإلصاق تلك التهمة به، قائلاً[٢]: «وذلك تقوُّل علىٰ الله بما ليس بحق، وهو عين فعل اليهود».

والزمخشري[٣] عند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿قَالَ رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ قَالَ لَن تَرَىٰنِي﴾ [الأعراف: ١٤٣] ينْكر رؤية الله تعالىٰ في الدنيا وفي الآخرة، كما ينْكر طلب موسىٰ عليه السلام ذلك من ربّه، ويشنّع علىٰ أهل السنة قولَهم بذلك قائلاً: (ثم تعجّب من المتَّسمين[٤] بالإسلام، المتسمّين[٥] بأهل السنّة والجماعة، كيف اتخذوا هذه العظيمة، ولا يغرّنك تستُّرهم بالبَلْكَفَة[٦]، فإنه من منصوبات أشياخهم، والقول ما قال بعض العدليّة فيهم:

---

(١) انظر: الكشاف (٦: ٦٣٧-٦٣٨).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٦٣٩).

(٣) انظر: الكشاف (٦: ٥٥١-٥٥٢).

(٤) من الوسم بمعنىٰ العلامة.

(٥) من التسمية: مصدر سمَّىٰ.

(٦) البلكفة: القول بأن الرؤية تحصل بلاكيف، أو من قولهم: بلْ كَفَى.

لِجَماعـةٌ سـمَّوْا هـواهُمْ «سُنَّـةً   وجماعةً» حُمُرٌ ـ لَعَمْرِي ـ مُوكَفهْ[١]
قـد شَـبَّهوه بخلْقـه وتخوّفـوا   شَـنَع الـورَىٰ فتسـتَّروا بالبَلْكَفَـهْ

ويتوقّف الطِّيبي طويلاً مع الزمخشري في هذ القضيّة، سارداً الأحاديثَ الصحيحة في موضوع الرؤية، ومستشهداً بأقوال المفسّرين والمحدّثين، ورواة الأخبار، والمتصوّفة، وعلماء اللغة، ثم يعقّب على ذلك بقوله[٢]: «ومن رَدّ هذه الروايات الصحيحة، أو أوّلها بمدْرَكته[٣] الركيكة، فقط غطَّىٰ عين الشمس بعينه الضعيفة»، ثم يُنْشد أبياتاً لبعض أهل السنة في معارضة بيتي الزمخشري، منها:

وجماعـةٍ كَفَـروا برؤيـة ربِّهـمْ   هـذا ووعْـدُ الله مـا لَـنْ يُخْلِفَـهْ
وتلقَّبـوا «عدْليَّـة» قلْنـا: أجَـلْ   عـدَلُوا بـربِّهِمُ، فحَسْبُهُم سَـفَهْ
وتلقَّبـوا «النّـاجِين»، كـلّا إنّهـمْ   إنْ لم يكُونوا في لَظَى فَعَـلَىٰ شَـفَهْ

لذلك، كثيراً ما نرىٰ الطِّيبي ينبّه إلىٰ ما في كلام الزمخشري من اعتزال بعبارات خفيفة أحياناً، كقوله: «فيه رمْزٌ إلىٰ مذهبه»[٤]، أو: فيه إشعار بمذهبه»[٥]، أو «في كلامه رائحة من الاعتزال»[٦]، وبعبارات قاسية أحياناً لكنها في موضعها كما رأينا سابقاً. وهو ـ مع هذا وذاك ـ يدعو للزمخشريِّ بالمغفرة، كقوله: «نعوذ بالله من إبطال الحقّ، وكيْد الشيطان، وندعوه تعالىٰ أن يتجاوز عن المصنّف بالغفران»[٧].

---

(١) الموكَفَة: البرذعة توضع علىٰ ظهر الدابّة، لا سيما الحمار.
(٢) فتوح الغيب (٦: ٥٦٨).
(٣) مدركته: عقله.
(٤) فتوح الغيب (٦: ٧٥).
(٥) المصدر نفسه (٦: ١٢٣).
(٦) المصدر نفسه (٦: ٤٩).
(٧) المصدر نفسه (٦: ٦٠٠).

كما نراه يتّهم الزمخشري بالتحكّم بالنصوص انتصاراً لمذهبه، كقوله: «ما ذكره من المعاني التي دلّت على مذْهبه تحكُّماً»(١)، وقوله: «جعل مشيئةَ الله تابعة لفعل العبد، فعَدِم التوفيق، فأخطأ في التلفيق»(٢).

ولا يمنع الاختلافُ في المذهب الاعتقادي بين الرجُلين من أن يُنْصفَ الطِّيبيُّ الزمخشريَّ، ويُحِقَّ الحقّ، ويردَّ اعتراضات بعض أهل السنّة عليه، فكثيراً ما يقول بعد عرض قول الزمخشري واعتراضات الآخرين عليه: «والصحيح ما ذهب إليه المصنف»(٣). أو يحاول التوفيق بين قول الزمخشري ومعتقدات أهل السنّة، كقوله: «هذا عيْنُ مذهب أهل السنّة. وإن دلّ أول كلامه علىٰ مذهبه»(٤)، وسنرىٰ أمثلة لذلك في الفصل الثالث حينما نعرْض لِما بين الطِّيبي والزمخشري من مطارحات.

وقد تنوعت الموضوعات التي طرقها الطِّيبي في حاشيته، وتعدّدت، وذلك أمر بدَهِيّ لعالم كالطِّيبي، موسوعيِّ المعرفة والثقافة، ولحاشية علىٰ «الكشاف»، ذلك الكتاب الذي يطوّف في مجالات كثيرة، لا سيما اللغوية منها. لذلك نرىٰ حاشية الطِّيبي مَعْرِضاً يزْدان بالعلوم المختلفة من: بلاغة، ونحو، وصرف، ولغة، وأدب، وتفسير، وحديث، وعقيدة، وفلسفة، وكلام، وتصوّف، وفقْه، وغير ذلك. وتحفل الحاشية تبعاً لذلك بأسماء ومصادر عديدة ومتنوّعة كما أسلفنا، وكما سنرىٰ ذلك لاحقاً في هذا الفصل وفي الفصل الذي يليه.

---

(١) فتوح الغيب (٦: ٦٧٦).

(٢) المصدر نفسه (٦: ٦٦٥).

(٣) المصدر نفسه (٦: ١٧٨).

(٤) المصدر نفسه (٦: ٥٣٠).

ومن أمثلة حديثه عن الفلسفة والفلاسفة ما ذكره عند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿وَيَعْلَمُ مَا فِي ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۚ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِي ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنعام: ٥٩]، حيث بيّن الطِّيبي علم الله الشامل بالجزئيات والكلّيات، خلافاً لما يقوله الفلاسفة، ثم يعقّب علىٰ ذلك بقوله[١]: «كلّ ذلك ترْغِيماً للمنجّم المخْذول الذي يدّعِي علْم الغيب، والفلسفيّ المطْرود الذي يزْعم أنه تعالىٰ لا يعْلم الجزئيات».

وذلك لا يمْنَعُ الطِّيبيَّ من النقل عن كتب الفلاسفة إذا كانوا ذَوِي عقيدة صحيحة، مثل: العلّامة قطب الدين الشيرازي الذي يصف الطِّيبيُّ كلامه بأنه «كلام علىٰ الدرجة لا مزيد عليه»[٢].

بل إن الطِّيبي نفسه حينما يتحدّث عن الإنسان وأخلاقه، يبدو متأثّراً بالفلاسفة الذين قرأ لهم أو نقل عنهم، كقوله[٣]: «إن الإنسان له صورة باطنة: وهي نفْسه، ولها صفات حسنة، وصفات قبيحة، وعليهما يترتّب الثواب والعقاب في الآخرة. والأنبياء بُعِثوا لتغْيير الصفات القبيحة إلى الحسنة، ليتخلّص الناس من العقاب، ويخْلصوا إلىٰ الثواب». وهذه فلسفة إسلامية نقيّة.

والطِّيبي ينقل عن المتصوّفة، كما ذكرنا في ترجمته، كالسُّهْرَوَرْدِيِّ والسُّلَمِيِّ والقُشَيْرِي، وهو شديد الاحترام لهم، إذ لا ضير في التصوّف النقيّ، بل إن ذلك من

---

(١) فتوح الغيب (٦: ١١٦).

(٢) المصدر نفسه (٦: ٦٥٨).

(٣) المصدر نفسه (٦: ٧١٩).

الإسلام. وتظهر هذه النزعة في كثير من المواطن في حاشية الطِّيبي، كقوله عند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿وَٱذۡكُر رَّبَّكَ فِي نَفۡسِكَ تَضَرُّعٗا وَخِيفَةٗ وَدُونَ ٱلۡجَهۡرِ مِنَ ٱلۡقَوۡلِ بِٱلۡغُدُوِّ وَٱلۡأٓصَالِ وَلَا تَكُن مِّنَ ٱلۡغَٰفِلِينَ﴾ [الأعراف: ٢٠٥]: «ولا تكن من الجاهرين بالصوت، لأن منْزلتك فوق هذا المقام، لأنك من الواصلين إلىٰ عين الحقيقة، الماثلين في مقام الشهود، المنخرطين في زمرة المقربين...»(١).

وينقل الطِّيبي عن الفقهاء إذا ما عرضت قضية في النظم تستوجب ذلك، كقوله عند تفسير: ﴿يَٰمُوسَى ٱدۡعُ لَنَا رَبَّكَ بِمَا عَهِدَ عِندَكَۖ لَئِن كَشَفۡتَ عَنَّا ٱلرِّجۡزَ لَنُؤۡمِنَنَّ لَكَ﴾ [الأعراف: ١٣٤]: «قالت الفقهاء: إذا قال: عليك بالله لتفعلَنَّ: أي عزمْتُ... لا ينْعقد يمين أحدهما، ولو أريد يمينُ نفْسه: انعقد يمينه، ويستحبّ للمخاطَب إبرار يمينه»(٢).

وقد تعْرِض للطيبي مسألةٌ فقهية فيها خلاف، فيبيّنه أو يُحيل إليه في موضع آخر من الحاشية، كقوله عند تفسير: ﴿قَالَ فَبِمَآ أَغۡوَيۡتَنِي لَأَقۡعُدَنَّ لَهُمۡ صِرَٰطَكَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ﴾ [الأعراف: ١٦]: «خلاصته أنه إقْسام بفعل الله، وللفقهاء فيه خِلاف ذكرْناه في سورة الحجر»(٣).

والطِّيبي يناقش الآراء الفقهية كغيرها من الآراء، ويرجّح رأياً على رأي، معتمداً على النظْم والتركيب: كما فعل عند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَأۡكُلُواْ مِمَّا لَمۡ يُذۡكَرِ ٱسۡمُ ٱللَّهِ

---

(١) فتوح الغيب (٦: ٧٣٢).

(٢) المصدر نفسه (٦: ٥٣٧).

(٣) المصدر نفسه (٦: ٣٤-٣٥) عند تفسير: ﴿قَالَ رَبِّ بِمَآ أَغۡوَيۡتَنِي لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ [الحجر: ٣٩].

عَلَيۡهِ وَإِنَّهُۥ لَفِسۡقٞۗ وَإِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰٓ أَوۡلِيَآئِهِمۡ لِيُجَٰدِلُوكُمۡۖ وَإِنۡ أَطَعۡتُمُوهُمۡ إِنَّكُمۡ لَمُشۡرِكُونَ﴾ [الأنعام: ١٢١].

فقد نقل الطِّيبي[١] عن الإمام الرازي آراء الفقهاء الأربعة في ترك التسمية، الذي رجّح رأي الشافعي، وهو أن الأكْل ممّا لم يُذكر اسم الله عليه «حلال، سواء تُرِكَ عمداً أو نسياناً إذا كان الذابح أهْلاً له. وقال: هذا النَّهْي مخْصوص بما ذُبِح علىٰ اسم النُّصب، أو مات حتْف أنفه».

ثم نقل الطِّيبي[٢] رَأْي ابن المنير، وهو مالكيّ، وقد رجّح رأي مالك القائل بأن «كل ما ذُبِح وتُرِك اسم الله عليه، عمْداً كان أو خطأً، فهو حرام».

وعقَّب الطِّيبي علىٰ كلام ابن المنير بقوله[٣]: «هذا الكلام فيه تطْويل وتعسُّف، إذ لم يَلْتفِت فيه إلىٰ النظم، وتكلّم في حواشِي المعاني، ولم يتعمّق فيها، واستدلال الإمام في غاية من الجودة... ثم قضية النظم تساعده مساعدة ليس بعدها».

(١) فتوح الغيب (٦: ٢٢٨-٢٢٩). وانظر: تفسير الرازي (١٣: ١٦٨).
(٢) فتوح الغيب (٦: ٢٢٩). وانظر: الانتصاف ـ بحاشية الكشاف (٢: ٤٧-٤٨).
(٣) فتوح الغيب (٦: ٢٣٠).

المبحث الخامس
منهجُ الطِّيبي في الاستشهاد

تزْخَر حاشية الطِّيبي بالشواهد اللغوية المختلفة، من آيات كريمة، وأحاديثَ شريفة، وأشعار، وآثار، وأخبار، وأمثال، وأقوال، منها ما هو وارد في «الكشاف»، ومنها ما هو من إضافات الطِّيبي، وذلك في مواقف وقضايا مختلفة، يثيرها الزمخشري أو الطِّيبي نفسه، مما ينّم عن ثقافة أدبية ولغوية واسعة، ويكشف عن ذوق رفيع، وطبع سليم، ويشهد له بتذوّق الأدب، والإحساس بجماله، إضافة إلىٰ ما يتمتع به من علم ومعرفة.

١) الاستشهاد بالقرآن الكريم:

يبدو الطِّيبي حافظاً للقرآن الكريم، وقد وُصِف بـ«الحافظ»، كما سبق ذلك في صفاته، كيف لا وهو المفسِّر والمحدِّث؟! وحفْظ القرآن الكريم أول عدّة للمفسّر، كما هو معروف، ويدلّ علىٰ ذلك غزارة استشهاده بالآيات الكريمة في مواضع مختلفة من الحاشية، لتجْلِية معنىٰ، أو تأييده، أو لبيان حكْم نحويّ، أو صرفيّ، أو للتمثيل علىٰ نكتة بلاغية، أو للموازنة بين آية وآية، أو بين خبر وخبر، أو بين قصة وقصة في القرآن الكريم.

ومن أمثلة ذلك: توقفه عند لفظَي: «الظُّلُمات» و«النُّور» في قوله تعالىٰ: ﴿وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾ [الأنعام: ١] ذاهباً إلىٰ أنهما مستخْدَمان مجازاً في هذا الموضع، مستدِلًّا

بآيات مماثلة، قائلاً: «فإنه تعالىٰ كلّما ذكر لفظ «الظلمات» جمْعاً، و«النور» مفْرداً، أراد الضلالات والهداية، فمن ذلك قوله تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِۖ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَوْلِيَآؤُهُمُ ٱلطَّٰغُوتُ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ ٱلنُّورِ إِلَى ٱلظُّلُمَٰتِ﴾ [البقرة: ٢٥٧]، وقوله تعالىٰ: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ وَجَعَلْنَا لَهُۥ نُورًا﴾ إلىٰ قوله تعالىٰ: ﴿كَمَن مَّثَلُهُۥ فِي ٱلظُّلُمَٰتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا﴾ [الأنعام: ١٢٢]، وقال تعالىٰ: ﴿الٓرۚ كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ﴾ [إبراهيم: ١]، إلىٰ غير ذلك»(١).

وقد يأتي بالآية ليعضد معنىٰ الآية التي يفسِّرها، كقوله(٢): «ويعضُده قوله تعالىٰ: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةٍ مِّن نَّبِيٍّ إِلَّآ أَخَذْنَآ أَهْلَهَا بِٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ لَعَلَّهُمْ يَضَّرَّعُونَ * ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ ٱلسَّيِّئَةِ ٱلْحَسَنَةَ حَتَّىٰ عَفَواْ وَّقَالُواْ قَدْ مَسَّ ءَابَآءَنَا ٱلضَّرَّآءُ وَٱلسَّرَّآءُ فَأَخَذْنَٰهُم بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [الأعراف: ٩٤-٩٥]، وذلك عند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿فَلَمَّا نَسُواْ مَا ذُكِّرُواْ بِهِۦ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَٰبَ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّىٰٓ إِذَا فَرِحُواْ بِمَآ أُوتُوٓاْ أَخَذْنَٰهُم بَغْتَةً فَإِذَا هُم مُّبْلِسُونَ﴾ [الأنعام: ٤٤]».

ويقول الزمخشري في معرض تفسير قوله تعالىٰ: ﴿وَإِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا﴾ [الأعراف: ٦٥]: (وإنما جُعِل واحداً منهم لأنهم أفْهَمُ عن رجل منهم)(٣). والطِّيبي يوضّح ذلك بقوله(٤): «أي: أفْهَمُ للكلام الصادر عن رجُل هو من أنفُسِهم، مِن رجُل من غيرهم، وأعْـرَفُ بحالـه من حال غيـره، كقولـه تعالىٰ: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ

(١) فتوح الغيب (٦: ٧-٨).
(٢) المصدر نفسه (٦: ٨٦).
(٣) الكشاف (٦: ٤٣٤).
(٤) فتوح الغيب (٦: ٤٣٤).

﴿قَوْمِهِۦ﴾ [إبراهيم: ٤]، وقوله: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾ [التوبة: ١٢٨].

وعند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا﴾ [الأعراف: ١٨٧] ينبّه الطِّيبي إلىٰ الاستعارة في قوله: «مُرْسَاها»، فيقول[١]: «إنما استعير «مُرْسَاهَا» لإثبات الساعة وإقرارها، والرسوّ إنما يستعمل في الأجسام الثقيلة... لأن الساعة أيضاً ثقيلة في المعنىٰ، ولا أثقل منها»، ويؤيد ذلك بقوله: «قال الله تعالىٰ: ﴿وَيَذَرُونَ وَرَآءَهُمْ يَوْمًا ثَقِيلًا﴾ [الإنسان: ٧]. ولهذا قال بعدها: ﴿ثَقُلَتْ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الأعراف: ١٨٧]، فجَعَلَ السمواتِ والأرضَ ظرْفاً لها، تشبيهاً للمعاني بالأجسام...».

* * *

وكثيراً ما يوازن الطِّيبي بين بعض الآيات موضع التفسير، وآيات مشابهة من سورة أخرىٰ، كقوله[٢]: «وموقع قوله تعالىٰ: ﴿لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَّا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ ءَاذَانٌ لَّا يَسْمَعُونَ بِهَآ﴾ [الأعراف: ١٧٩] مع ما قبله، موقع قوله تعالىٰ: ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ﴾ [البقرة: ٧] مع ما قبله».

* * *

وقد يكون الاستشهاد لتأييد وجهة نظر نحويّة في الآية، فعند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿حَرَّمَ رَبِّىَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ﴾ [الأعراف: ٣٣] ينقل الطِّيبي رأياً لأبي البقاء العُكْبَري، ثم يعقب عليه، فيقول[٣]: «وقال أبو البقاء[٤]:

---

(١) فتوح الغيب (٦: ٦٩٢).

(٢) المصدر نفسه (٦: ٦٧٤).

(٣) المصدر نفسه (٦: ٣٧٥).

(٤) التبيان في إعراب القرآن (١: ٥٦٥).

«(بغَيْرِ الـحَقّ): حال من الضمير الذي في المصدر، أي: وأن تبغوا بغير الحق. وقلت: الحال مؤكّدة، كما مر في قوله تعالىٰ: ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾ [التوبة: ٢٥]».

وقد يورد الشاهد القرآني، مع الإشارة إلىٰ الفن البلاغي فيه، دون بيانه أو توضيحه، كأن يقول[١]: «ويجوز أن يكون علىٰ المشاكلة، كما في قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا﴾ [البقرة: ٢٦]»، وذلك عند تفسير: ﴿وَمَا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّعُودَ فِيهَآ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّنَا﴾ [الأعراف: ٨٩].

وقد يستشهد، علىٰ طريقة النَّحْويين، بجزء يسير من الآية، فيه موطن الشاهد، وإن كان ذلك يبتر معنىٰ الآية، كقوله[٢]: «وأجيب: أن التوكيد لا ينافي الصفة، كقوله تعالىٰ: ﴿نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾ [الحاقة: ١٣]، وقوله[٣]: «فالعطف علىٰ طريقة: ﴿وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾ [البقرة: ٩٨]. وقد يتجاوز عن ذكر بعض الآية، مورداً بدايتها ونهايتها، حيث الشاهد، فاصلاً بين البداية والنهاية بلفظ: «إلىٰ قوله» هكذا[٤]: «كقوله تعالىٰ: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا وَعْدَ ٱللَّهِ حَقًّا إِنَّهُۥ يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ لِيَجْزِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ إلىٰ قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَهُمْ شَرَابٌ مِّنْ حَمِيمٍ﴾ [يونس: ٤]»[٥].

وقد يكتفي بذكْر طرف الآية، ثم يشير إليها بقوله: «الآية»، نحو: «قوله تعالىٰ ﴿وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٠] الآية[٦]. أو بذكر بعض الآية، ثم يقول: «إلىٰ

---

(١) فتوح الغيب (٦: ٤٧٣-٤٧٤).

(٢) المصدر نفسه (٦: ٨٠).

(٣) المصدر نفسه (٦: ٢٩٦).

(٤) المصدر نفسه (٦: ١٢٠).

(٥) والمتروك من الآية هو قوله تعالىٰ: ﴿وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ بِٱلْقِسْطِ﴾.

(٦) فتوح الغيب (٦: ٦٤٠).

آخره» نحو: «يعني: ﴿عَذَابِيٓ أُصِيبُ بِهِۦ مَنۡ أَشَآءُ﴾ [الأعراف: ١٥٦] إلىٰ آخره»[1].

وقد يذكر السورة التي منها الآية موطن الشاهد، مثل قوله[2]: «كما في قوله تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ يَبۡسُطُ ٱلرِّزۡقَ لِمَن يَشَآءُ وَيَقۡدِرُ﴾ في سورة الرعد [: ٢٦]»، أو يقول[3]: «بدليل قوله تعالىٰ في سورة البقرة [٦٣، ٩٣]: ﴿وَإِذۡ أَخَذۡنَا مِيثَٰقَكُمۡ وَرَفَعۡنَا فَوۡقَكُمُ ٱلطُّورَ﴾. وقد يكتفي بذكر الآية دون ذكر السورة التي تنتمي إليها، كقوله[4]: «نحو قوله تعالىٰ: ﴿وَمَآ أَدۡرِي مَا يُفۡعَلُ بِي وَلَا بِكُمۡۖ إِنۡ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ﴾ [الأحقاف: ٩].

* * *

وقد يقتبس الطِّيبي بعض الآيات ويضمِّنها كلامَه، دون نص علىٰ ذلك، كأن يقول[5]: «سبحانه ما أعظم شانه! وما أتمّ بيانه، وأوضح برهانه! ﴿قُتِلَ ٱلۡإِنسَٰنُ مَآ أَكۡفَرَهُۥ﴾ وأشدّ طغيانه!». فقوله: ﴿قُتِلَ ٱلۡإِنسَٰنُ مَآ أَكۡفَرَهُۥ﴾ هو الآيةُ ١٧ من سورة «عبس». ومثل ذلك كثير في كلامه.

وقد يضمّن كلامَه معانيَ بعض الآيات دون اللفظ، كقوله[6]: «لا يفوزون في الدنيا بمباغيهم... ثم يوم القيامة أدهىٰ وأمرّ» فالجزء الأخير من قوله مأخوذ من قوله تعالىٰ: ﴿وَٱلسَّاعَةُ أَدۡهَىٰ وَأَمَرُّ﴾ [القمر: ٤٦].

* * *

---

(١) فتوح الغيب (٦: ٦١٠).

(٢) المصدر نفسه (٦: ٤٧٨).

(٣) المصدر نفسه (٦: ٦٥٠).

(٤) المصدر نفسه (٦: ٤٧٥).

(٥) المصدر نفسه (٦: ١١٧).

(٦) المصدر نفسه (٦: ٥١).

وقد يعقّب علىٰ بعض الآيات بما ينبئ عن تذوّقه، كأن يقول: «فانظر إلىٰ هذا النظم السريّ، وتعجَّبْ ممّن يريد تفكيكه!»[١]، أو يقول: «كيف ذاق مع هذه الآية قوله: ﴿تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنشَقُّ ٱلْأَرْضُ وَتَخِرُّ ٱلْجِبَالُ هَدًّا﴾ [مريم: ٩٠]: من تكرير الأفعال وإخراج كلٍّ علىٰ ما يناسبه؟ وفي إبهام الضمير في «منه» وإبداله، لقوله ﴿أَن دَعَوْا لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدًا﴾ [مريم: ٩١] من الفخامة والهيبة ما لا يخفىٰ علىٰ البليغ، بخلافِ هذا التعليق، فإنه كالتمهيد لإثبات الرؤية، كما يعطيه الذوق»[٢]، وذلك عند تفسير: ﴿قَالَ رَبِّ أَرِنِىٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ ۚ قَالَ لَن تَرَىٰنِى وَلَٰكِنِ ٱنظُرْ إِلَى ٱلْجَبَلِ فَإِنِ ٱسْتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوْفَ تَرَىٰنِى﴾ [الأعراف: ١٤٣].

* * *

٢) الاستشهاد بالحديث الشريف:

اشْتُهِر الطِّيبي محدِّثاً، كما اشتهر مفسّراً، وله في ذلك كتب، فلا غرابة أن يُعْنَىٰ بالحديث عناية خاصة في حاشيته، فيتوقف عند بعض أحاديث «الكشاف» شارحاً، أو مخرّجاً، أو مصحّحاً، أو مكمّلاً، أو ذاكراً المصدرَ أو الراوي، أو مضيفاً أحاديث أخرىٰ يقتضيها المقام، ناهجاً نهج المحدّثين في تخريج الحديث وتوثيقه، معتمداً في الغالب الصحاحَ من كتب الحديث. وقد يورد أحاديث وأخباراً من كتب المفسّرين، مع النص علىٰ ذلك.

وتتفاوت طريقته في تناول الأحاديث علىٰ النحو التالي:

---

(١) فتوح الغيب (٦: ٦٤٠).

(٢) المصدر نفسه (٦: ٥٦٥).

قد يذكر الزمخشري الحديث، فيشير إليه الطِّيبي بإيراد طرف منه، ثم يقول[١] مثلاً: «الحديث رواه ابن ماجَهْ عن خبّاب، وقال: «جاء الأقرع بن حابس التميميّ، وعُيَيْنة بن حصن الفزارّي». وليس فيه أن عمر رضي الله عنه قال شيئاً، ولا فيه قوله: «الحَمْدُ لله الذِي لَمْ يُمِتْني».

وقد يذكر طرفاً من حديث «الكشاف» ثم يكمله ويخرّجه، كقوله[٢]: «قوله: (قال: أبو رِغال)، روىٰ أبو داود، عن ابن عمرو بن العاص، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول، حين خرجنا معه إلىٰ الطائف، فمررنا بقبر، فقال ﷺ: «هذا قَبْرُ أبي رِغَال. وكانَ بهذا الحَرَمِ يدْفَعُ عنه، فلمّا خَرَجَ أصَابَتْه النِّـقْمةُ التي أصَابَتْ قَوْمَهُ بهذا الـمَكَانِ، فدُفِنَ فيه. وآيَةُ ذلك: أنّه دُفِنَ معَهُ غُصْنٌ مِنْ ذَهَبٍ، إنْ أنتُمْ نَبَشْتُمْ عنهُ أصَبْتُمُوهُ»، فابتدر الناس، فاستخرجوا الغصن».

وقد ينصّ علىٰ راوي الحديث ومصْدره، مع التنبيه إلىٰ ما فيه من زيادة أو نقصان، كأن يقول[٣]: «قوله: (إنَّ الشَّيْطَانَ قَعَدَ لابْنِ آدَمَ بِأطْرِقَةٍ) الحديث، أخرجه النسائي عن سبُرة بن معبد، مع زيادة ونقصان».

وقد يذكر الزمخشري الحديث كاملاً، فيشير الطِّيبي إليه قائلاً: «الحديث رواه البخاري وأحمد والترمذي عن جابر، مع زيادة يسيرة»[٤].

وقد يشير إلىٰ حديث «الكشاف»، فيخرّجه ثم يؤوّله، كأن يقول[٥]: «قوله: (رَأيْتُ

---

(١) انظر: الكشاف، وفتوح الغيب (٦: ١٠٠). والحديث مخرَّج في موضعه من التحقيق.

(٢) انظر: المصدر نفسه (٦: ٤٥٥). وتخريج الحديث في موضعه من التحقيق.

(٣) انظر: المصدر نفسه (٦: ٣٤٣)، وتخريج الحديث في موضعه من التحقيق.

(٤) انظر: المصدر نفسه (٦: ١٢٥). والحديث مذكور ومخرّج في موضعه من التحقيق.

(٥) انظر: المصدر نفسه (٦: ١٦٤)، وتخريج الحديث في موضعه من التحقيق.

فيما يَـرَىٰ النَّائِمُ) الحديث، أخرجه الشيخان عن أبي هريرة. ولعلّه صلواتُ الله عليه أوّل السِّوارَيْن بالكذَّابَيْن؛ لأن السوار، سيما إذا كان ذهَباً، ليس من سِمة الرجال، خصوصاً الأنبياء، وكونُهما في يديه دل علىٰ شخصين ينازعانه فيما يتقوَّىٰ به من الرسالة والنبوة».

وقد يشير إلىٰ حديث «الكشاف» فيخرِّجه ويكمله، ثم يردفه بحديث أو أكثر، كقوله[1]: «قوله: (كما جاء في الحديث)... والحديث من رواية البخاري، ومسلم، والترمذي، عن أبي هريرة: «أن الناس قالوا...»، وعن البخاري، ومسلم، والترمذي، وأبي داود، عن جرير بن عبد الله، قال...»، وعن مسلم، والترمذي، عن صهيب، أن رسول الله ﷺ قال...» ثم يذكر الأحاديث بتمامها.

وقد يكون الحديث الذي يذكره الزمخشري معلّقاً علىٰ أحد الصحابة، فينبِّه الطِّيبي إلىٰ ذلك ويشرح بعض مفرداته، فيقول[2]: «قوله: (وعن ابنِ عباس: كُلْ مَا شِئْتَ) الحديث، رواه البخاري عنه تعليقاً»، ثم يشرح الحديث ومفرداته.

وقد يستشهد بحديث من موضع آخر في «الكشاف» لتأييد معنىٰ ما، كأن يقول[3]: «وإلىٰ الوجهين ينظر معنىٰ الحديث الذي أورده المصنّف عن النبي ﷺ: «إنِّي والجِنُّ والإِنْسُ في نَـبَأٍ عَظيمٍ: أَخْلُقُ ويُعْبَدُ غَيْرِي، وأَرْزُقُ ويُشْكَرُ غَيْرِي».

وقد يشير إلىٰ حديث «الكشاف» ويرْوِي غيره مما هو في بابه ومعناه، مثال ذلك[4]: «قوله: «إنَّ السّاعَةَ تَهِيجُ بالنَّاسِ». روينا عن أبي هريرة، قال: «قال رسول الله ﷺ:

(١) انظر: الكشاف، وفتوح الغيب (٦: ٥٦٧). والأحاديث مذكورة ومخرّجة في التحقيق.

(٢) انظر: المصدر نفسه (٦: ٣٧١).

(٣) انظر: المصدر نفسه (٦: ١٢)، وتخريج الحديث في موضعه من التحقيق.

(٤) انظر: المصدر نفسه (٦: ٦٩٣)، وتخريج الحديثين في موضعيهما من التحقيق.

«لَتَقُومَنَّ السَّاعَةُ، وقَدْ نَشَرَ الرَّجُلانِ ثَوْبَهُما بينَهُما، فلا يَتَبايَعانِهِ ولا يَطْوِيانِه...»، أخرجه البخاري ومسلم».

* * *

وقد يستشهد الزمخشري بأحاديثَ ضعيفة أو موضوعة، فيسكت الطِّيبي عنها، مع تعرضه لشرحها، وكان يُنتظر من الطِّيبي، وهو المحدّث، أن ينبّه إلىٰ ذلك، إلّا أنه لم يفعل، بل قد يذهب هو أيضاً إلىٰ الاستشهاد بأحاديث ضعيفة، كقوله[1]: «قوله: (المَعِدَةُ بَيْتُ الدَّاءِ)، معنىٰ الحديث ما رواه البيهقي في «شُعَب الإيمان»، عن أبي هريرة، قال: «قال رسول الله ﷺ: «المَعِدَةُ حَوْضُ البَدَنِ، والعُرُوقُ إليْهَا وَارِدَةٌ. فإذا صَحَّتِ المَعِدَةُ، صَدرَتِ العُروقُ بالصّحّةِ، وإذا فَسَدتِ المَعِدَةُ صَدَرَت العُرُوقُ بالسُّقم»، ثم يفيض في شرح الحديث، وبيان معناه، دون أن يشير إلىٰ درجته، علماً بأنه والذي قبله من الأحاديث الضعيفة[2].

وقد لا يجد الطِّيبي للحديث أصلاً في كتب السنّة، مِمّا يوحي بضعفه، فيعتمد علىٰ كتب التفسير، قائلاً: «وقد أجمع أكثر المفسرين علىٰ نقل هذا الحديث. وقضيّة النظم تستدعيه»[3].

وقد يشير إلىٰ حديث «الكشاف» ويخرجه ليبيّن وجه الاستشهاد به، مثل[4]: «قوله: (يَأْخُذُ للجَمَّاءِ منَ القَرْنَاء)... هذا الحديث استشهد به لقوله: (ويُنْصِفُ بعْضَها من بعض)، لا لقوله: (فيعوّضها)؛ لأنه لا يثبت التعويض إلّا إلىٰ المكلّفين، لأن قوله: (يعْنِي الأمم كلّها) مشْتمل علىٰ المكلّفين وغير المكلفين».

---

(١) انظر: الكشاف، وفتوح الغيب (٦: ٣٧٢)، وتخريج الحديثين في موضعيهما من التحقيق.

(٢) انظر بيان ذلك في موضعه من التحقيق.

(٣) فتوح الغيب (٦: ٢٣٩).

(٤) انظر: الكشاف، وفتوح الغيب (٦: ٧٧)، وتخريج الحديث في موضعه من التحقيق.

وقد يستشهد الطِّيبي علىٰ معنىٰ آية بحديث لم يرد في «الكشاف»، فعند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾ [الأعراف: ٢٩]، يذهب الطِّيبي إلىٰ تأييد رواية ابن عباس بأن الله تعالىٰ خلق بني آدم مؤمِناً وكافراً، ثم يعيدهم، ويدعم ذلك بقوله: «ويؤيّده ما روينا عن الترمذي، عن عمرو بن العاص، قال: خرج علينا رسول الله ﷺ وفي يده كتابان... ثم قال: «فَرَغَ رَبُّكمْ مِنَ العِباد: فَرِيقٌ في الجَنّةِ، وفَرِيقٌ في السَّعيرِ». ثم يبين الطِّيبي ما في الحديث من نكتة بيانية، فيقول: «والظاهر أن قوله: «هذا كِتَابٌ مِنْ رَبِّ العَالَمِينَ» صار علىٰ طريق التمثيل»، كما قد يشرح بعض مفرداته وتراكيبه، فيقول: «وأجْمَلَ علىٰ آخِرِهم: من قوله: أجْمَلَ الحساب: إذا تَـمَّم وردّ من التفصيل إلىٰ الجملة، فأثْبتَ في آخر الورقةِ مجموع ذلك وجملته. وفرغ ربكم: فَذْلَكَةُ الكلام ونتيجته»[1].

* * *

وقد يسوق الطِّيبي حديثاً غير وارد في «الكشاف» استشهاداً علىٰ فن بلاغيّ، كالأسلوب الحكيم، كقوله[2]: «ومن هذا الأسلوب ما رويناه عن البخاري ومسلم، عن أنس، أن رجلاً سأل النبي ﷺ فقال: يا رسُولَ الله، متَىٰ السَّاعَةُ؟ قال رسول الله ﷺ: «ما أعْدَدْتَ لهَا؟»».

وقد يستشهد الطِّيبي بالحديث لبيان معنىٰ كلمَه، كقوله[3]: «والدِّين: العادة. النهاية: «وفي الحديث: «إنّه عليه الصلاة والسلام كَانَ علىٰ دِينِ قَوْمِه». أو لِدَحْضِ شبْهة يثيرها الزمخشري ضدّ أهل السنّة، فيعلّق علىٰ مثل ذلك بقوله[4]: «هذا قول باطل، مناقض لما روينا عن البخاري ومسلم، عن أبي هريرة وجابر، قالا: قال رسول الله ﷺ:

---

(١) فتوح الغيب (٦: ٣٦٨-٣٦٩)، وتخريج الحديث في موضعه من التحقيق.
(٢) المصدر نفسه (٦: ٧٠٥). وانظر تخريج الحديث في موضعه من التحقيق.
(٣) المصدر نفسه (٦: ١٣١-١٣٢). وانظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (٢: ١٤٨).
(٤) المصدر نفسه (٦: ٣٩٠). وانظر تخريج الحديث في موضعه من التحقيق.

«قَارِبُوا وسَدِّدُوا، واعْلَمُوا أنّه لَنْ يَنْجُوَ أحَدٌ مِنْكُم بِعَمَلِهِ...»، وفي رواية أخرىٰ لأبي هريرة: «لَنْ يُدْخِلَ أحَداً مِنْكُم عَمَلُه الجَنّةَ».

* * *

ولا يقتصر الطِّيبي علىٰ ما يورده «الكشافُ» من أحاديث، أو ما يرويه هو نفسه، بل يورد أحاديث ضمن نصوص ينقلها من مصادر مختلفة، فيخرِّجها أحياناً، أو يشرح بعض مفرداتها، أو يسكت فلا يفعل شيئاً من ذلك.

فقد نقل عن الرازي[١] أنه «جاء في الحديث: أنَّ الله تعالىٰ خَلَقَ الخَلْقَ في ظُلْمَة، ثُمَّ رَشَّ عَلَيْهِمْ مِنْ نُورِهِ»، فيعقّب الطِّيبي علىٰ ذلك بقوله[٢]: «وقلت: الحديث من رواية الإمام أحمد بن حنبل، والترمذي، عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضيَ اللهُ عنه، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إنَّ اللهَ عزَّ وجَلَّ خَلَقَ الخَلْقَ في ظُلْمَةٍ، ثُمَّ أَلْقَىٰ عَلَيْهِمْ مِنْ نُورِهِ يَوْمَئِذٍ، فَمَنْ أَصَابهُ مِنْ نُورِهِ اهْتَدَىٰ، ومَنْ أَخْطَأَهُ ضَلَّ». وفي رواية الترمذي: «فَلِذلِكَ أَقُولُ: جَفَّ القَلَمُ علىٰ عِلْمِ الله».

وينقل عن الزجاج[٣] «أنه ﷺ قال: «أَخَافُ أَنْ يَثْلَغُوا رَأسِي»، فيعقّب الطِّيبي علىٰ ذلك بتخريج الحديث، وروايته بتمامه، ويشرح بعض مفرداته وتراكيبه، فيقول[٤]: «قوله: «لا يغْسله الماء»: إما عبارة عن أن يكون محفوظاً في الصدور... أو عبارة عن ثباته وبقائه... الثلغ: الشدخ».

* * *

---

(١) انظر: تفسير الرازي (التفسير الكبير) (١٢ : ١٥١).
(٢) فتوح الغيب (٦ : ١١).
(٣) معاني القرآن وإعرابه (٢ : ٣٤٧).
(٤) فتوح الغيب (٦ : ٣١٥).

ولئن كان الطِّيبي يهتمّ بتخريج الأحاديث، في الغالب، وذكْر رواتها ومصادرها، إلّا أنه قد لا يفعل ذلك أحياناً، فيسوق الحديث مجرّداً، هكذا[١]: «ومنه الحديث: «لَقَدْ أعْذَرَ اللهُ تعالىٰ إلىٰ مَنْ بَلَغَ بِهِ مِنَ العُمرِ سِتِّينَ سَنَةً»، أي: لم يُبْقِ فيه موضعاً للاعتذار، حيث أمْهله طول هذه المدّة». كما أنه قد يرِدُ حديث ضمْن نصّ يستشهد به، فلا يعلّق عليه بشيء، كقوله[٢]: «النهاية: فُلان حَسَن الملَكة: إذا كان حسن الصنيعة، وفي الحديث: «لا يَدْخُلُ الجَنّةَ سَيِّئُ المَلَكة»».

وقد يكررالاستشهاد بالحديث الواحد في موضعين مختلفين، لكن لمعنىً واحد، كالحديث الذي سبق ذكره: «إنِّي والجِنّ والإنْس في نَبَأٍ عظِيم...» فقد استشهد به عند تفسير الآية الأولىٰ من سورة «الأنعام»، ثم عند تفسير الآية (١٠٠) من السورة نفسها[٣]. أو يذكر طرفاً من الحديث ويشير إليه إذا سبق ذكره، بقوله[٤]: «إلىٰ آخر الحديث».

وقد لا يكتفي بالاستشهاد بحديث واحد للغرض الواحد، بل يستشهد بعدّة أحاديث، كأن يقول[٥] في الاستشهاد لبيان منزلة السنّة النبويّة المطهّرة: «روينا عن أبي داود، والترمذي، وابن ماجَهْ، والدارمي، عن المِقْدام قال: قال رسول الله ﷺ: «ألا إنِّي أُوتِيتُ الكِتَابَ ومِثْلَهُ مَعَهُ، ألا يُوشِكُ رَجُلٌ شَبْعَانُ علىٰ أرِيكَتِـهِ يَقُولُ: عَلَيكُم بهذا القُرْآنِ، فما وجَدْتُمْ فيه مِن حَلالٍ فَأحِلُّوه، وما وجَدْتُم فيه مِنْ حَرَام فَحَرِّمُوهُ...»، وفي

(١) فتوح الغيب (٦: ٤٨٢).
(٢) المصدر نفسه (٦: ٥٤١). وانظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (٤: ٣٥٨).
(٣) المصدر نفسه (٦: ١٢، ١٩١).
(٤) المصدر نفسه (٦: ٦٥٦).
(٥) المصدر نفسه (٦: ٦٦١)، وانظر: تخريج الأحاديث في مواضعها من التحقيق.

«جامع الأصول»، عن رُزَين العَبْدرِيّ، عن أبي رافع، أن رسول الله ﷺ قال: «لا أعْرِفَنَّ الرَّجُلَ مِنْكُم يأتِيه الأمْرُ مِنْ أمْرِي أنا أمَرْتُه أو نَهَيْتُ عَنه، وهو مُتَّكِئٌ علىٰ أرِيكَتِهِ، فيَقُول: ما نَدْرِي ما هذا! عِندَنا كِتَابُ الله، ولَيسَ هذا فيه...»، وقد روىٰ الترمذي، وأبو داود، وابن ماجَهْ عنه نحوه، وروايتهم أقصر».

* * *

وطريقة الطِّيبي في توثيق الحديث تكون إما بذكر المصدر أولاً ثم الحديث، كما رأينا، وهو الغالب في طريقته، أو بذكر الحديث ثم المصدر أخيراً، كأن يقول[1]: «ولذلك ورد: «الكِبْرِياءُ رِدَائِي...» أخرجه أبو داود عن أبي هريرة».

وقد يقتبس الطِّيبي الحديث، ويضمّنه كلامه، دون أن ينصّ علىٰ ذلك، كقوله، وهو يتحدّث عن أسماء الله وصفاته: «وقُلْ: لا أحْصِي ثَـنَاءً عليكَ، أنْتَ كما أثْنَـيْتَ علىٰ نَفْسِك»[2]، فهذا جزء من حديث أخرجه مسلم، وابن حنبل. وقد ينص أحياناً، فيقول[3] وهو يتحدّث عن صفات رسولِ الله ﷺ وأخلاقه: «وكانَ خُلُقُه القُرآن، كما رُوِي عن عائشةَ رضيَ اللهُ عنها».

والطِّيبي يتذوّق سحر الحديث وبيانَه، كما يتذوّق إعجاز القرآن ونظمه، كأن يقول مثلاً، بعد أن يورد الحديث ويشرحه: «فانظر إلىٰ هذه الرموز التي تحيّر العقول»[4].

* * *

---

(١) فتوح الغيب (٦: ٣٧٦)، وانظر: تخريج الحديث في موضعه من التحقيق.

(٢) المصدر نفسه (٦: ٦٨١)، وانظر تخريج الحديث في موضعه من التحقيق.

(٣) المصدر نفسه (٦: ٧١٩).

(٤) المصدر نفسه (٦: ٧٠٦).

٣) الاستشهاد بالشعر:

لا يَخْفَىٰ علىٰ مَن يطالع حاشية الطِّيبي مدىٰ اهتمامه بالشواهد الشعرية، سواء منها تلك التي يورِدُها الزمخشري، أو التي يوردها الطِّيبي نفْسُه ابتداء، وتتعدّد هذه الشواهد وتتنوع بين جاهلية وإسلامية، كما تتنوع طريقة الطِّيبي في إيرادِ هذه الشواهد وتناولِها، وهو يعتمد في ذلك علىٰ المصادر اللغوية والأدبية المختلفة، كما يعتمد علىٰ حفظه.

فقد يتوقف الطِّيبي عند كلمة من عَجُز بيت أوْرَدَه الزمخشري في «الكشاف»، ليشرح معناها فقط... كأن يقول[1]: «الموكَفَةُ: من الإكاف، وهو: البَرْذَعة»، أو كلمة في صدر البيت، فيشرح معناها، ويشرح البيت كاملاً، ويبين ما فيه من نكتة بلاغية، فيقول[2]: «وكَتِيبَةٍ ـ البيت. ألحق الهاء بالكتيبة، لأنه جعله اسماً للجيش، وهو: من تَكتَّبَت الخَيْل، أي: تجمَّعَتْ. يقول: رُبَّ جيْشٍ خلطْتُها بجيش، فلمّا اختلَطَتْ نفضْتُ يدي، وتركتُهم وشأنَهم، وفي البيت كنايات...».

وقد يشير إلىٰ بيت «الكشاف» بذكر بعض صدره فقط، ثم يذكر بيتين قبله، ويذكر البيت نفسه كاملاً، ثم يشرح معاني المفردات الصعبة، ويُعْرب بعضها، كأن يقول[3]: «قوله:

بِمُستَأسِدِ القُرْيَانِ

قبله:

فإن نَظَرتْ يوماً بمُؤخِرِ عينِها ... إلىٰ عَلَمٍ في الغَوْرِ قالت لَهُ: ابْعَدِ

---

(١) فتوح الغيب (٦: ٥٦٤).

(٢) المصدر نفسه (٦: ١٢٤-١٢٥).

(٣) انظر: الكشاف، وفتوح الغيب (٦: ٤٨٣). والأبيات مخرّجة في موضعها من التحقيق.

بـأَرْضٍ تـرىٰ فَـرْخَ الحُبـارَىٰ كأنـهُ ... بهـا راكـبٌ مُـوفٍ عـلىٰ ظَهْـرِ قَـرْدِدِ

تُسَاقِطُني، والرَّحْلَ مِنْ صَوْتِ هُدهُـدِ ... بِمُـــسْتَأسِدِ القُرْيـــانِ عَـــافٍ نباتُـــهُ

وقد يذكر صدر بيت فقط من عدّة أبيات في «الكشاف»، دون أن يذكرها، أو يكمل البيت الذي ذكر صدره، مكتفياً بشرح بعض مفرداتها أو إعرابها، مثل أن يقول[1]: «قوله:

والله لن يصِلُوا إليكَ بِجَمْعِهِـمْ

الأبيات

أَوَسَّد: من الوسادة، أي: أوسّد يميني في رمْسِي. دفيناً: منصوب علىٰ الحال...».

وقد يذكر صدر بيت «الكشاف» ليبيـن الشاهد فيه، ولا يشرح معناه إذا كان ظاهراً، فيقول[2]: «قوله:

ومَهْما يكُنْ عند امرِئ مِـن خَلِيقـةٍ

والخُـلُق والخليقة واحد. والشاعر ذكّر الضمير في «يكُن» حملاً علىٰ لفظ «مَهْمَا»، وأنّث في الباقي حملاً علىٰ المعنىٰ؛ لأنه في معنىٰ الخليقة. ومعنىٰ البيت ظاهر».

وقد يذْكر صدر بيت «الكشاف» مع وجود البيت فيه كاملاً، ثم يتمّه برواية مخالفة، ويذكر بيتاً قبله. ويذكر القائل إذا التبس ذكره عند الزمخشري، ويبيِّن سبب استشهاده به، كأن يقول[3]: «قوله:

وأَزْرَقُ الفجرِ يبْدُو قبلَ أبْيـضِهِ

---

(١) انظر: الكشاف، وفتوح الغيب (٦: ٥٩) والأبيات مذكورة ومخرّجة في موضعها من التحقيق.

(٢) انظر: المصدر نفسه (٦: ٥٣٢).

(٣) انظر: الكشاف، (٦: ١٧٢).

الطائي: هو البحتري. وتمامه:

وأَوَّلُ الغيْـثِ رَشٌّ ثـمَّ يَنْسَكِبُ

قبله:

هذِي مَخَايِلُ بَـرْقٍ خَلْفَـهُ مطَـرٌ　　جَوْدٌ، ورَوْيُ زِنادٍ خَلْفَـهُ لَهَـبُ

استشهد به علىٰ أن الصُّبح هو الذي ينْشقّ عن بياض النهار».

وقد يذكر الطِّيبي صدر بيت ذكره الزمخشري، ثم يكمله، ويذكر قائله، ويشرحه، ويبين الشاهد فيه، ويذكر بعض مصادره، وينبّه إلىٰ ما فيه من علل عروضية، مثل(١): «قوله:

مِنّا الـذي اخْتِـير الرجـالَ سـمَاحةً

وأنشد الزجاج تمامه:

وجُوداً إذا هـبَّ الرّيـاحُ الزّعَـازِعُ

والبيت للفرزدق. والزعازع: الرياح الشديدة، والأصل: «اختِير من الرجال»، يصف قومه بالسمـاحة والجود... وهو من أبيات «الكشاف». وقيل: هذا البيت إذا رُوِي: «ومِنّا ـ بالواو يكون ظاهر التقطيع، وإن رُوِي بغيرها يكون أخْرَم، فنقول: ومِنْ نَلْ/ فَعولُن. لَذِي اخْتِيرَرْ/ مَفَاعِيلُن. وكذا نقول: مِنْ نَلْ/ فَعْلُن، لَذِي اخْتِيرَرْ/ مفاعيلن، والباقي ظاهر».

وقد يشير إلىٰ اختـلاف المصادر في رواية البـيت، بعد أن يذكر صدره من «الكشاف»، كأن يقول(٢): قوله:

---

(١) انظر: الكشاف، وفتوح الغيب (٦: ٥٩٧).

(٢) انظر: المصدر نفسه (٦: ٣٩٩).

عَلَفْتُهــا تِبْنــاً ومــاءً بــارِدا

أنشد تمامه ابنُ قتيبة الدينوري في كتاب «مُشْكل القرآن» عن الفراء:

حتَّــىٰ شَــتَتْ هَمَّالَــةً عَيْنَاهَــا

وفي الحواشي أن هذا المِصْراع تمام قوله:

حَرَامٌ علىٰ عَيْنَيَّ أنْ تَطْعَما الكَرَىٰ».

وقد يكون البيت مذكوراً كاملاً في «الكشاف»، فيذكر الطِّيبي عجزه، ويكمله كما ورد في «الكشاف» بذكر صدره، ثم يشرح بعض مفرداته، ويُجْمِل معناه، ويذكر البيت الذي بعده، كأن يقول[١]: «قوله:

ولكِنَّــه قَــدْ يُهْلِــكُ المــالَ نائلُــهْ

أوله:

أخِــي ثِقَــةٍ لا تُهْلِــكُ الخمــرُ مالَــهُ

بعده:

تَــرَاهُ، إذا مــا جئْتَــه، مــتهلِّلاً كأنَّك تُعْطِيه الذي أنْتَ سائِلُهْ

يقول: جُودُه ذاتيّ... متهلّلاً، أي: ضاحكاً».

وقد لا يكون مذْكوراً في «الكشاف» سوىٰ العجز، فيذكره الطِّيبي، ويكمله، ويذكر قائله، ويشرحه، مثل أن يقول[٢]: «قوله:

جِسْمُ الجِـمال وأحْـلامُ العَـصَافِيرِ

---

(١) انظر: الكشاف، وفتوح الغيب (٦: ٦٩).

(٢) انظر: المصدر نفسه (٦: ٣٨٣).

أوّلُه لحسّان:

لا بأسَ بالقَوْم مِنْ طُولٍ ومِنْ عِظَمٍ

يقول: لا يعجبنْك من القوم عِظَمُ أجسامهم، وطولُ قامتهم. إنما المرء بالحلْم والعلْم، لا بالشحْم واللّحم».

وقد لا يذكر الزمخشري إلّا بعض العجز، فيذكره الطِّيبي، ويكمله، ويشرح مفرداته، كأن يقول[1]: «قوله:

كما عسَلَ الطريقَ الثعلبُ

أوّله:

لَدْنٍ بِهَزّ الكَفِّ يَعْسُلُ متْنَهُ فيه كما عَسَلَ...

يصِف الرمح. لدْن، أي: ليّن، عَسَل الذئب...: أسْرَع...».

وقد يكون المذكور عجز البيت، فيذكر الطِّيبي البيت كاملاً في معرض الاستشهاد علىٰ صحّة قراءة في القرآن، كما يذكر قائله، ويشرح مفرداته، كأن يقول[2] عند بيان القراءة المشهورة في قوله تعالىٰ ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾ [الأعراف: ١٠٥]، فقَلَب كما قلب في قول الشاعر:

وتَلْحَقُ خيْلٌ لا هوادةَ بيْنَها وتَشْقَىٰ الرماحُ بالضَّياطِرةِ الحُمْرِ

البيت لخداش بن زهير.

---

(١) انظر: الكشاف، وفتوح الغيب (٦: ٣٤٢).

(٢) انظر: المصدر نفسه (٦: ٥٠١).

الهوادة: الصّلح... الضَّيْطَـر: الرجلُ الضخم الذي لا غَناء عنده، والـحُمْر: العجم...»

وقد يشير الزمخشري مجرد إشارة إلىٰ البيت، ولا يورده، فيحقّقه الطِّيبي، ويذكره، ويشرح مفرداته، ويعرب بعضها، ويوضّح الشاهد فيه، كأن يقول(١): «قوله: (في بيت الكتاب)، وهو:

إذا تَغَنَّىٰ الحَمامُ الـوُرْقُ هَيَّجَنِـي ـ ولَوْ تَعَزَّيْتُ عنْهـا ـ أمَّ عَمَّــارِ

الوُرْق: جمع أوْرَق، وهو الذي لونه لون الرماد... هيّج: يتعدّىٰ إلىٰ مفعول واحد، فلما ضمّنه معنىٰ «ذكّر» عدّاه إلىٰ المفعول الثاني، وهو «أُمّ عمّار»، أي: إذا تغنَّىٰ الحَمامُ ذكَّرني أمَّ عمّار. «ولو تَعَزَّيْتُ عنها»: معترضة، فلا يكون الضمير في «عنها» إضماراً قبل الذكر، كما قيل».

وقد يكنِّي الزمـخشري عن قائـل البيت، فيكشف الطِّيبي عن اسم القائـل، ويذكر المناسبة، ويشرح بعض المفردات، دون أن يورد البيت، مثل قوله(٢): «قوله: (ولبعض المجاورين)، قيل: عنَىٰ به نفسه. وقيل له: لِـمَ تُـجاوِرُ مكّة؟ قال: القلب الذي أجدُ ثَمَّة لا أجده هاهنا. مُنْتابِي: مرْجِعي...»، والبيت المشار إليه في ديوان الزمخشري فعلاً.

ولا يقتصر الطِّيبي علىٰ إيراد شواهد «الكشاف»، ولكنه قد يسوق نصوصاً تتضمّن شواهد شعرية، فيوردها كما هي، دون تعليق، استشهاداً علىٰ معنىٰ كلمة مثلاً؛ ففي

---

(١) انظر: الكشاف، وفتوح الغيب (٦: ٥٠٢-٥٠٣).

(٢) انظر: المصدر نفسه (٦: ١٦٣-١٦٤). وانظر: البيت وتوثيقه في موضعه من قسم التحقيق.

شرحه[١] لقول الزمخشري: (وأصْل الغَيّ الفساد)[٢]، يستشهد بقول الراغب[٣]: «الغَيّ من اعتقاد فاسد... قال:

ومَن يَغْوِ لا يَعْدَمْ علىٰ الغَيِّ لائِما».

وقد يكون المقام مقام شاهد نَحْوي أو بلاغي، مثل[٤]: «قال صاحب «الفرائد»: ومما يشاكل هذا في اعتبار المعطوف عليه من حيث المعنىٰ...قول الشاعر:

بَدا لِيَ أَنِّي لسْتُ مُدْرِكَ ما مضَىٰ ... ولا سابقٍ شَيْئاً إذا كان جَائِيا».

وقد يكون الشاهد موضّحاً في النص المقْتبَس، فيكتفي الطِّيبي بإيراده كما هو، كأن يقول[٥]: «قال ابن جِنِّي:... ونحوه بيت «الكتاب»:

لِيُبْكَ يَزِيدُ، ضَارِعٌ لخُصُومَةٍ ... ومُـخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ

كأنه لمّا قيل: لِيُبْكَ يزيدُ، قيل: مَن يبكيه؟ قال: ضارعٌ لخصومةٍ».

وقد ينقل نصّاً من مصدر ما، ثم يُتْبعه شاهداً شعرياً من المصدر نفسه، ذُكِر فيه قائله، كقوله[٦]: «الجوهريّ: الجارُ: الذي أجرْتَه من أن يظْلمه ظالم...».

وأنشد لمروان:

هُمُ المَانِعُونَ الجَارَ حتَّىٰ كأَنَّـهُ ... لجَارُهُمُ فَـوْقَ الـسَّماءِ مُنَـزَّلُ

---

(١) فتوح الغيب (٦: ٣٤١-٣٤٢).

(٢) الكشاف (٦: ٣٤١).

(٣) المفردات في غريب القرآن، ص٣٦٩.

(٤) فتوح الغيب (٦: ٢٩٢).

(٥) المصدر نفسه (٦: ٢٥٨-٢٥٩). وانظر: المحتسب ـ لابن جِنِّي (١: ٢٢٩-٢٣٠).

(٦) فتوح الغيب (٦: ٢٤٥). وانظر: الصحاح (٢: ٦١٨) ـ مادة «جور».

وقد يوازن بين رواية البيت الواحد في مصدرين مختلفين، ويشرح بعض مفرداته، كأن يقول[1]: «روىٰ الواحديّ، عن أبي عليّ، أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه قبيح، قليل في الاستعمال، ولكنه قد جاء في الشعر، كما أنشده أبو الحسن الأخفش:

فَزَجَجْتُهــــا مُتَمَكِّنـــاً زَجَّ القَلُـوصَ أَبِي مَـزَادَهْ

وفي «المفصّل»:

فَزَجَجْتُها بِمِزَجَّةٍ

الزجّ: الطعن. والمِزَجّة ـ بكسر الميم ـ: الرمح القصير كالمِزْراق. وأبي مزادة: كُنْية رجُل».

وقد يستشهد ببيت استشهد به الزمخشري، لكنه غير وارد في «الكشاف»، ولم ينص علىٰ مصدره، كأن يقول[2]: «رُوِيَ عن المصنّف أنه قال: «في» في هذه الآية[3] مثلُ «في» في قول عُرْوة بن أُذَيْنة:

إنْ تَكُ عَنْ أَحْسَنِ الـصَّنِيعَة مَـأْ فُوكاً فَفِي آخَـرِين قَـدْ أُفِكُـوا».

ثم يشرح البيت ومفرداته نقلاً عن «الصحاح» للجوهري[4]، دون نص علىٰ ذلك.

* * *

---

(١) فتوح الغيب (٦: ٢٦١).

(٢) المصدر نفسه (٦: ٣٨٠).

(٣) يعني قوله تعالىٰ: ﴿قَالَ ٱدۡخُلُواْ فِيٓ أُمَمٖ قَدۡ خَلَتۡ مِن قَبۡلِكُم﴾ [الأعراف: ٣٨].

(٤) الصحاح (٤: ١٥٧٣) ـ مادة «إفك».

ليس هذا فقط، بل إن الطِّيبي يكثر من الاستشهاد بالشعر من غير ما ذُكر، لبيان معنىً من المعاني، أو لتأييد وجهة نظر، أو لحكْم نحويّ، أو لقضية بلاغية، وتتفاوت طريقته في ذلك بين إيراد الشاهد مجرَّداً من أي تعليق، أو شرحه وشرح مفرداته، أو ذكْر الشاعر، أو ذكْر موطن الشاهد وبيانه.

فعند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿أَيْنَ شُرَكَآؤُكُمُ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [الأنعام: ٢٢] يقول الطِّيبي(١): «أو يقال لهم حين يُحَالُ بينهم وبينهم، كما تقول لمن ادَّعَىٰ أن له ناصراً ينصره... أين ناصرك الذي علّقْتَ به الرجاء... ومنه قول الشاعر:

كما أبْرَقَتْ قَوْماً عِطَاشاً غَمَامَةٌ ... فلمّا رَأَوْها أقْشَعَتْ وتَجَلَّتِ».

ويقول معلّقاً علىٰ تفسير الزمخشري لقوله تعالىٰ: ﴿وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ﴾ [الأنعام: ١٤٦]: «الثاني صحيح، والأول اعتزال. وأنشد أصحابنا:

وإنِّي إذا أوْعَدْتُهُ ووعدْتُهُ ... لَمُخْلِفُ إيعادِي ومُنْجِزُ مَوْعِدِي(٢)».

وقد تعرِض له في كلام الزمخشري مسألة نحوية، فيبحثُها الطِّيبي، ويمثّل لها، كأن يقول(٣): «عَسَىٰ تقْتَضِي أن يُؤتَىٰ لها باسم وخبر، وشرط الخبر أن يكون «أن» مع الفعل المضارع. وربما يستعمل بغير «أن» تشبيهاً لها بـ«كاد»، نحو قوله:

عَسَىٰ الكَرْبُ الذي أمْسَيْت فيهِ ... يَكُونُ وراءَه فَرَجٌ قَرِيبُ».

وقد تعرِض له قضيّة بلاغية في كلام الزمخشري، فيوضّحها، ويستشهد لها، مثل قوله(٤): «جرَّد من نفْسه شخصاً... كما فعل امرؤ القيس في قوله:

---

(١) فتوح الغيب (٦: ٥٢). وانظر: الكشاف (٦: ٥١).

(٢) انظر: الكشاف، وفتوح الغيب (٦: ٢٨٢).

(٣) انظر: المصدر نفسه (٦: ٥٩١).

(٤) انظر: المصدر نفسه (٦: ٤٨١).

تطاوَل ليلُك بالإثْمَـدِ ونامَ الخَلِيُّ ولَم تَـرْقُدِ».

وذلك عند تفسير: ﴿فَكَيْفَ ءَاسَىٰ عَلَىٰ قَوْمٍ كَٰفِرِينَ﴾ [الأعراف: ٩٣].

وقد يورد الشاهد، منسوباً إلىٰ قائله، ويشرح الشاهد فيه، كقوله[١]: «.. ومنه قول أبي النجم:

أَنَا أبوالنَّجْم وشِـعْرِي شِـعْرِي

أي: أنا ذلك المشهور في الفصاحة، وشعري هو المعروف بالبلاغة».

وقد يذكر الشاهد غيرَ منسوب، لكنه يبين وجه الاستشهاد به، كأن يقول[٢]: «ونحوه قول الشاعر:

قالُوا: خُرَاسانُ أَقْصَىٰ ما يُرادُ بِنَـا ثُمَّ القُفُولُ، فَقَـدْ جِئْنَـا خُرَاسَـانَا

أي: إن صحّ ما قلْتم من أن خراسان المقصد، فقد جئنا، وأين لنا الخلاص؟».

وقد يسوق الشاهد، ويذكر صاحبه، دون بيان وجه الاستشهاد، كقوله[٣]: «قال ابن نُباتة:

فَـلا بُـدَّ لِي مِـنْ جَهْلَـةٍ في وِصَـالِهِ فَمَنْ لِي بِخِلٍّ أودِعُ الحِلْمَ عِنْـدَهُ؟».

والبيت شاهد علىٰ الإدماج.

وقد يورد الشاهد، ويذكر قائله، والمناسبة، ثم يشرحه، كقوله[٤]: «قال الشاعر:

وإبْـسَالِي بَنِـيَّ بِغَـيْرِ جُـرْمٍ بَعَوْنَـاهُ ولا بِـدَمٍ مُـرَاقِ

---

(١) فتوح الغيب (٦: ٢٠).

(٢) المصدر نفسه (٦: ٢٣).

(٣) المصدر نفسه (٦: ٥٥٩).

(٤) المصدر نفسه (٦: ١٣٢).

... قائل البيت: عوف بن الأحوص، وكان حَمَل عن غَنِيّ لِبَنِي قُشَيْر دَمَ ابْنَي السَّجْفِيّة، فقالوا: لا نرْضَىٰ بك، فرهَنَهم بنيه طلباً للصلح، فقال تحسُّراً وتلهُّفاً علىٰ تسليم بنيه إلىٰ الهَلَكة، بغير جُرْم جَرَموه، ولادمٍ أهْراقوه».

وقد يستشهد بالبيت لمعنىٰ كنائيّ، تعقيباً علىٰ عبارة وردت في قول الزمخشري، كقوله[1]: «قوله: (يومٌ ذُو كواكب). وأنشد الزجاج:

فِدىً لِبَني ذُهْلِ بن شَيْبانَ نـاقَتِي   إذا كـانَ يـومٌ ذا كواكِـبَ أشْـهَبَا

والعرب تقول لليوم الذي فيه شِدّة: يوْمٌ مُظْلِم».

* * *

وقد يقتصر الطِّيبيُّ علىٰ موطن الشاهد من البيت، فيذكره، كأن يقول[2] عند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [الأعراف: ٣]: «قوله: (ما: مزيدة، لتوكيد القلّة) فيؤْذِن بالعَدَم، كقوله:

قَلِيــلُ التَّــشَكِّي

البيت».

وقد يفعل عكس ذلك، فيستشهد بغير بيت واحد، للقضية الواحدة، مثل: قضية الفصل بين المضاف والمضاف إليه، كقوله[3]: «وأنشد السّجاوَندِيّ:

تَـمُـرُّ علىٰ ما تسْتَمِرُّ وقَـدْ شَـفَتْ   غَلائِلَ عَبْدُ القَيْسِ مِنْها صُدُورِهَا

... ومثله في شعر المتنبي:

---

(١) انظر: الكشاف، وفتوح الغيب (٦: ١٢٢).

(٢) انظر: المصدر نفسه (٦: ٣١٩-٣٢٠).

(٣) فتوح الغيب (٦: ٢٦٢).

حَمَلْـــتُ إلَيْــه مِـــنْ لِـــسَاني حديقـــةً   سَقَاها الحِجَىٰ سَقْيَ الرياضَ السحائبِ».

وقد يذكر البيتين(١) لبيان أخذ الزمخشري منهما في كلامه، كما سبق بيانه عند الحديث عن منهجه في شرح كلام الزمخشري.

وقد يستدعيه المقام إنشاد بضعةَ عشَرَ بيتاً في موضع واحد، وذلك في قصة الرسول ﷺ مع أمّ معبد: بعض هذه الأبيات منسوب للجِنّ، وبعضها لـحسّان بن ثابت(٢).

وقد يكرّر الاستشهاد بالبيت الواحد في غير موضع، للغرض نفسه، ويكرّر العبارة التي يعقب بها علىٰ الشاهد، كتكراره(٣) قول العباس بن الأحنف:

قَالُوا: خُراسانَ أقْصَىٰ ما يُرادُ بِنـا   ثُمَّ القُفُولُ، فقَـدْ جِئْنَـا خُرَاسَـانَا

* * *

وللطِّيبي لَـمَحات نقدية تدل علىٰ تذوقه للشعر كذلك، إضافة إلىٰ تذوقه للقرآن الكريم والحديث، كقوله(٤): «وَرَد في التنزيل: ﴿إِنَّ هَٰذَآ أَخِي لَهُۥ تِسۡعٌ وَتِسۡعُونَ نَعۡجَةً وَلِيَ نَعۡجَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾ [ص: ٢٣]. فلفظة: «لي»، مقدّمة، جاءت حَسَنة. وإذا جاءت منقطعة لا تجِيء لائقة، كقول المتنبي:

تُـمْسِي الأمانيُّ صَرْعَـىٰ دُونَ مَبْلَغِـهِ   فـلا يقـولُ لِـشَيءٍ: لَيْـتَ ذلـك لي!

* * *

---

(١) انظر: الكشاف، وفتوح الغيب (٦: ٥٩٥)، وانظر: المبحث الأول من هذا الفصل ص١٦٩-١٧٠.

(٢) انظر: فتوح الغيب (٦: ٧٠٩-٧١٠).

(٣) انظر: المصدر نفسه (٦: ٢٣، ٣٠٠).

(٤) انظر: المصدر نفسه (٦: ١٧).

٤) الاستشهاد بالأمثال:

تضمّنت الحاشية مجموعة من الأمثال، ورد بعضها عَرَضاً إما في أثناء كلام الطِّيبي، أو ضمْن نصّ ينْقله من مصدر ما، وورد بعضها في «الكشاف»، فتوقّف الطِّيبي عنده يشرحه، أو يذْكر قصته، وأورد هو نفسه بعضها الآخر، إما استشهاداً لقضيّة لغوية، أو لبيان تأثّر الزمخشري ببعضها ونقْله منه. والطِّيبي في تعرّضه للأمثال قد يوجِز، وقد يفصّل، معتمداً علىٰ كتب الأمثال، لا سيما «مجمع الأمثال للميداني»، ومعاجم اللغة، وكتب الأدب.

يقول الزمخشري عن الكفار، عند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿يَقُولُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِنْ هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [الأنعام: ٢٥]: (يجعلون كلام الله وأصدق الحديث خُرافاتٍ وأكاذيب)[١]، فتستوقف الطِّيبي[٢] كلمة «خُرافات» ليورد قول الجوهري: «خرافة: اسم رجل من عذرة، استهْوتَهْ الجِنّ، فكان يحدِّث ما رأىٰ، فكذَّبوه، وقالوا: حديثُ خُرَافَة»[٣]، وكأنه يورد بذلك قصّة المثل ومَضْرِبه.

ويورد الزمخشري عبارة (لَقِيتُ مِنْه الأمَـرِّين)[٤]، فيردّ الطِّيبي هذه العبارة إلىٰ مصدرها، ويزيـدها وضوحـاً، بقولـه[٥]: «رَوَىٰ الجوهريّ عن أبي زيـد: لَـقِيتُ منه الأمَرِّين، بنون الجمع، وهي: الدّواهِي، وعن الكسائي: لقِيتُ منه الأقْورِين بكسر

---

(١) الكشاف (٦: ٥٨).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٥٨-٥٩).

(٣) الصحاح (٤: ١٣٤٩) ـ مادة «خرف».

(٤) الكشاف (٦: ٩٢).

(٥) فتوح الغيب (٦: ٩٢). وانظر: الصحاح (٢: ٨١٥) ـ مادة «مرر»، و(٢: ٨٠٠) ـ مادة «قور».

الراء، والأقْوَرِيّات، وهي: الدواهِي العِظام. وقال الميداني[١]: لَقِيتُ منه الأقْوَرِين، والفُتَكْرِين، والبُرَحِين: إذا لَقِي منه الأمور العِظام».

وقد يعمد الطِّيبي إلىٰ توضيح تمثّل الزمخشري بالمثل، كأن يقول[٢]: «قوله: (أَيَادِي سَبَا)، وقع في الكتاب صفة مصدر محذوف، أي: فيفرّقكم اتِّباعُ السبل تفرُّقاً مثْلَ تفرُّقِ أيادي سبأ... الجوهري[٣]: ذهبوا أَيْدِي سَبَا وأيادِي سَبَا، أي: متفرّقين، وهما اسمان جُعِلا اسماً واحداً. النهاية[٤]: سبأ: اسم مدينة بلقيس باليمن. وقيل: هو اسم رجُل وَلَدَ عامة قبائل اليمن، وكذا جاء مفسَّراً في الحديث، وسُمِّيت المدينة به».

وقد يضمّن الزمخشريُّ كلامَه جزءاً من مثَل، فيكمله الطِّيبي بإرجاعه إلىٰ مصدره، كأن يقول[٥]: «قوله: (تَلْمَح مَرْتَبَتَها كـ«لَا ولَا»)... قال المُطَرِّزِيّ: «وفي الأمثال: أَسْرَعُ مِنْ هَا ولَا، وأقلُّ مِنْ لَفْظِ لَا» وأنشد:

يَكُونُ نُزُولُ الرَّكْـبِ فِيهـا كَـلَا ولَا ... غِشَاشاً، ولَا يُدْنُونَ رَحْلاً علىٰ رَحْلِ

وقد يقصد الطِّيبي إلىٰ بيان أَخْذ الزمخشري من المثل، أو تضمينه إياه كلامَه، فيورد قصة المثل مشْتملةً علىٰ أمثال أخرىٰ غيرِه، فحينما قال الزمخشري[٦]: (إن الرِّجال لَيْسُوا بِجُزُر) في معرض شرحه لقول حسّان:

جِسْمُ الجِمَالِ وأَحْلامُ العَـصَافِيرِ

---

(١) مجمع الأمثال (٣: ١١٣).

(٢) انظر: الكشاف، وفتوح الغيب (٦: ٢٩٤).

(٣) هذا القول غير وارد في الصحاح ـ للجوهري.

(٤) النهاية في غريب الحديث والأثر (٢: ٣٢٩).

(٥) انظر: الكشاف، وفتوح الغيب (٦: ٣٥١).

(٦) الكشاف (٦: ٣٨٣).

بادر الطِّيبي إلىٰ الكشف عن المثل وقصّته بقوله[١]: «قال الميداني[٢]: قالَه شَقَّةُ ابن ضَمْرة، وكان المنذر يسْمع به، ويعْجِبه ما يبْلُغه عنه. فلما رآه قال: تسْمَع بالمُعَيْديّ خيرٌ مِن أنْ تَرَاهُ. فأرْسَلَها مثلاً. قال شِقّة: أَبَيْتَ اللَّعْنَ، وأسْعَدَكَ إلـهُكَ، إنَّ القَوْمَ لَيْسُوا بِجُزُر، وإنما الرجُل بأصْغَرَيه: لسانِه وقلْبِه. فأعْجَبَ المُنْذِرَ كلامُه، وسرَّه كلُّ ما رأىٰ».

وقد يُرْوَىٰ المثل بروايتين، فينبّه الطِّيبي إلىٰ ذلك، ذاكراً مضْرِبه ومورْده وقصّته كاملة من مرجع معتمد، يقول الزمخشري[٣]: (تحْسَبُها حمْقاءَ وهي باخِس).

ويقول الطِّيبي[٤]: «وفي رواية: باخِسَة. فعلَىٰ الأول تأويله: إنسان باخس، أو علىٰ النّسب، كـ«لَابِن» و«تَامِر». قال الميداني[٥]: أصْل المَثَل أن رجُلاً من بَنِي العَنْبر جاورتْه امرأة، فنظر إليها، فحسبها حمقاء، لا تعقْل، ولا تحْفظ مالَها ، فقال العنبريّ: أَلَا أَخْلط مالِي ومتَاعي بمالِها ومتاعِها، ثم أقاسمُها، فآخذَ خير متاعِها، وأعْطيَها الردِيءَ من متاعي؟ فقاسمها بعدما خلط متاعه بمتاعها، فلم تَرْض عند المقاسَمَة حتىٰ أخذَتْ متاعها. ثم نازعتْه، وأظْهَرَتْ له الشكْوَىٰ، حتىٰ افْتدَىٰ منها بما أرادت، فعُوتِب عند ذلك، فقال: «تَحْسَبُها حَمْقاءَ وهي باخِسة» يُضْرَبُ لِـمَنْ يَتَبالَهُ وفيه دهاء».

وقد يستشهد الطِّيبي بالمثل في معرض بحث مسألة نحويّة، دون أن يتعرّض للمثل بشيء، ومثال ذلك قوله عن «عسى»: «وقد يجيء خبرها اسماً منصوباً، للرجوع

---

(١) فتوح الغيب (٦: ٣٨٤).

(٢) مجمع الأمثال (١: ٢٣٠).

(٣) الكشاف (٦: ٤٦٦).

(٤) فتوح الغيب (٦: ٤٦٦).

(٥) مجمع الأمثال (١: ٢١٧).

إلىٰ أصله المتْروك، نحو قولها: «عَسَىٰ الغُوَيْرُ أبْؤُساً»(١)، وهذا من قول الزبّاء، يُضْرب للرجُل يقال له: لعلّ الشر جاء من قِبَلك».

وقد يضمّن الطِّيبي كلامه بعض الأمثال، كأن يقول(٢): «وذلك ليستأنف السامع به ادّكاراً... وأنْ تُقْرَع لهم العَصَا مرّات، وتُقَعْقَعَ لهم الشِّنانُ تارات»، أو يقول(٣): «حالهم مثْل حال بلْعام: حذْو القُذَّة بالقُذَّة». فقوله: «تُقْرع لهم العصا، وتُقَعْقع لهم الشّنان، وحذْو القُذَّةِ بالقُذَّة» من الأمثال.

* * *

٥) الاستشهاد بأقوال العرب وأساليبهم اللغوية:

يتعرض الطِّيبي في حاشيته لمسائلَ لغوية كثيرة، تبعاً لما يثيره الزمخشري من هذه القضايا في «الكشاف»؛ لذا فإن الأمر يقتضيه التمثُّل ببعض أقوال العرب، لتوضيح تلك الأساليب اللغوية.

فعند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَٰكِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾ [الأنعام: ٣٣]، يقول الزمخشري: (نحو قول السيّد لغلامه إذا أهانه بعض الناس: **إنهم لم يُهينوك، وإنما أهانوني**)(٤)، ويقول الطِّيبي: «وكذلك قول السيد: «وإنما أهانوني» وإن كان تهديداً للجاني، لكنْ فيه ردْع للغلام عن تركه الأوْلَىٰ، وهو استعظام إهانة السيد»(٥).

---

(١) فتوح الغيب (٦: ٥٩١).

(٢) المصدر نفسه (٦: ٥٧٢).

(٣) المصدر نفسه (٦: ٦٦٩).

(٤) الكشاف (٦: ٧١).

(٥) فتوح الغيب (٦: ٧١).

وعند تفسير: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيۡهِ إِلَّآ أُمَمٌ أَمۡثَالُكُم﴾ [الأنعام: ٣٨] يجعل الزمخشري[١] مجيء قوله تعالىٰ: ﴿فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ بعد «دَابَّة»، و«يَطِير بِجَنَاحَيْه» بعد «طائر»، لـ(زيادة التعميم والإحاطة)، ويوضّح الطِّيبي ذلك بقوله[٢]: «فيه أن منزلة «في الأرض» و«يطير بجناحيه» من «دابة» و«طائر» منزلة المؤكَّد... وأنه من باب عطف البيان، والمبيِّن كالترجمة والتفسير لما اشتمل عليه المبيَّن من الإبهام... كقولهم: **نعْجة أُنْثَىٰ، وكلَّمْتُه بِفِيّ، ومشَيْتُ برجْلَيَّ**... وأن التوكيد لا ينافي الصّفة... كقولهم: أمْسِ الزائلُ لا يعُودُ».

ويقول الزمخشري[٣] في معرض تفسير: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلۡغَيۡبِ﴾ [الأنعام: ٥٩]: (جعل للغيب مفاتح... لأن المفاتح يُتَوصَّل بها إلىٰ ما في المخازن... ومَنْ عَلِم مفاتحها... توصَّل إليها). ويعقب الطِّيبي[٤] علىٰ ذلك بقوله: «وهذا البيان ينبّهك علىٰ أن «مَنْ» في (مَنْ عَلِم) موصولة... وقيل: جعْلُ «مَنْ» موصولةً: ضعيف... فـ«مَنْ» شرطية عطفت علىٰ قوله: (المفاتح)، وإن كان لـ«مَن» الشرطية صدْرُ الكلام؛ لأنه يجوز تقديراً ما لا يجوز مصرَّحاً به، نحو: «**رُبَّ شَاةٍ وسخْلَـتُها**».

ويعقّب الطِّيبي[٥] علىٰ تفسير الزمخشري لقوله تعالىٰ: ﴿هُوَ ٱلۡقَادِرُ﴾ [الأنعام: ٦٥] بقوله: «فسّره بالكامل، كما في... **حاتم الجواد**»، أي: حاتم الكامل في الجود».

وعند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿ فَمَا كَانَ دَعۡوَىٰهُمۡ إِذۡ جَآءَهُم بَأۡسُنَآ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ إِنَّا كُنَّا

---

(١) الكشاف (٦: ٧٨).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٧٨).

(٣) الكشاف (٦: ١١٤).

(٤) فتوح الغيب (٦: ١١٥).

(٥) انظر: الكشاف، وفتوح الغيب (٦: ١٢٣-١٢٤).

ظَٰلِمِينَ﴾ [الأعراف: ٥]، يورد الزمخشري[١] قول العرب: (دَعْوَاهُم يا لَكَعْب)، فيعقّب الطِّيبي علىٰ ذلك بقوله[٢]: «إنما أدْخلوا اللام علىٰ المستغاث، لأن النداء حينئذ اضطراريّ، نحو: «يا لَكَعْب»، فلا بدّ من نصب علامة ليتميّز من النداء الاختياريّ، نحو: يا غلام».

ويرْوِي الطِّيبي[٣] حديث «المَعِدَةُ حَوْضُ البَدَنِ، والعُرُوقُ إليهَا وَارِدَة، فإذا صَحَّت المَعِدَةُ صَدَرَت العُروقُ بالصِّحَّة...»، ثم يشرحه، ويُـفَذْلِك ذلك بقوله: «هذا معنىٰ الصدور بعد الورود، لأن العروق مجارٍ لما يرِدُ فيها ويصْدر منها، كعروق الشجر. فالأسلوب من باب **سَالَ الوادِي، وجَرَىٰ الميزَابُ**»، أي: من قبيل المجاز العقلي.

وينقل الطِّيبي[٤] عن الزجاج قوله في معرض تفسير: ﴿وَمَا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّعُودَ فِيهَآ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّنَا﴾ [الأعراف: ٨٩]: «قال قوم: ﴿إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّنَا﴾ والله لا يشاءُ الكفْر، مثل قولك: **لا أكلّمك حتى يَبْيَضَّ القَارُ، ويشِيبَ الغُرَابُ**»، أي: علىٰ معنىٰ التأبيد.

ويوضّح الطِّيبي توجيه الزمخشري للقراءة المشهورة في قوله تعالىٰ: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾ [الأعراف: ١٠٥]، فيقول في الوجه الأول: «يكُون مِنْ باب القلْب، كقولهم: **عرضْتُ الناقة علىٰ الحوض**»[٥]: أي الحوض علىٰ الناقة، ولكنه قلَب.

---

(١) الكشاف (٦: ٣٢٦).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٣٢٦).

(٣) المصدر نفسه (٦: ٣٧٢-٣٧٣).

(٤) المصدر نفسه (٦: ٤٧٥). وانظر: معاني القرآن ـ للزجاج (٢: ٣٩٥-٣٩٥).

(٥) انظر الكشاف، وفتوح الغيب (٦: ٥٠١).

ويقول الطِّيبي عند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿وَأْمُرْ قَوْمَكَ يَأْخُذُواْ بِأَحْسَنِهَا﴾ [الأعراف: ١٤٥][1]: «إن التوراة مشتَمِلَة علىٰ الأمر والنهي ، وعلىٰ ما يجب فعله، وعلىٰ ما ينبغي تركه، فقال: «بأحْسَنِها»، أي: بأحسن ما فيها من الأمْرَين: من الفعل والترك. والمتروك لا يكون حسَناً، وإنما هو علىٰ باب قولك: **الصَّيفُ أحَرُّ من الشِّتاء**، أي: الصّيف أبلغُ في بابه من الحرارة، من الشّتاء في بابه من البرودة. والمعنىٰ: ما أُمِروا به أبْلَغُ في بابه من الحُسْن، مما نُهُوا عنه في بابه من القبح»[2].

ويعلّل الزمخشري العدول عن المضمر إلىٰ الاسم الظاهر في قوله تعالىٰ: ﴿فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [الأعراف: ١٥٨] بفوائد، منها: (لِيُعْلَم أنّ الذي وجب الإيمان به واتّباعه هو هذا الشخص المستقل)[3]. فيوضح الطِّيبي ذلك بقوله: «هذا يجوز أن يكون فائدة مستقلّة للعدول، فيكون من باب التجريد... ومعنىٰ الاستقلال يفيده التجريد، كقولهم: **مررت بالرجُل الكريم والنسمة المباركة**»[4].

---

(١) انظر: الكشاف (٦: ٥٧٤).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٥٧٤).

(٣) الكشاف (٦: ٦١٤).

(٤) فتوح الغيب (٦: ٦١٤).

الفصلُ الثالث

حاشيةُ الطِّيْبِي بين التأثُّـرِ والتأثير

وفيه تمهيدٌ، وأربعة مباحث:

تمهيد

المبحث الأول: مصادرُ الحاشية.

المبحث الثاني: بين الطِّيبي والزمخشري.

المبحث الثالث: تأثّـرُ الطِّيبيِّ بغيره.

المبحث الرابع: تأثيرُ الطِّيبيِّ في غيره.

تمهيد

اعتمد الطِّيبي، في تأليف حاشيته، علىٰ مصادر كثيرة ومتنوّعة، لمؤلِّفين كُثْر، مختلفي المشارب والمواطن، تِبْعاً للمنهج الذي رسمه لنفسه في مقدمة حاشيته، والذي تمّ عرضه بالتفصيل في الفصل السابق، وقد تفاوتَ أَخْذُ الطِّيبي عن هذه المصادر، قلَّة وكثرة، قبولاً ورفْضاً، وكانت له ـ بناء علىٰ ذلك ـ مواقف أَبْرَزَت شخصيته في مجالات مختلفة، وجعلَتْ من حاشيته هذه «أجلَّ الحواشي علىٰ الكشاف» كما سبق ذكْرُه، وجعلَتْ الكثيرين من أصحاب الحواشي علىٰ «الكشاف» وغيرِها، ممّن عاصروا الطِّيبي أو جاءوا بعده، يتأثّرون به، وينْقلون عنه، في الغالب، أو يعارضونه وينْقُدونه أحياناً، ولكن دون أن يخْفَىٰ تأثيره فيهم، ودون أن يُنْكِروا فضْلَه وقدْره.

والباحث يحاول في هذا الفصل تجْليةَ هذه الأمور كلِّها، مبيِّناً مصادر الحاشية مصنَّفةً حسب موضوعاتها، وكاشفاً عن نماذج مِن تأثُّر الطِّيبي بسابقيه، لا سيما ممّن لهم اهتمامٌ بالكشاف، وأخرىٰ من تأثير الطِّيبي في غيره، خصوصاً أولئك الذين عُنُوا بـ«الكشاف» وشرْحه.

المبحثُ الأول

مصادرُ «الحاشية»

يأتي القرآن الكريم علىٰ رأس قائمة المصادر التي ينقل منها الطِّيبي في كلّ مجال، فهو دائمُ الاستشهاد بآياته وَفْقاً لِمَا يقتضيه المقام، وقد رأينا طَرَفاً من ذلك لدىٰ الحديث عن منهجه في الاستشهاد بالقرآن الكريم. كما أنّ «الكشاف» هو المصْدرُ الأساسيُّ للطيبي في حاشيته عليه، لأنه ما وَضَع هذه الحاشيةَ إلّا لشرْحه، كما تقدّم، لذا فهو ينْقل منه، ويُحِيل إليه في مواضعَ مختلفة، كما يستعين به، أو يشير إليه في مجالات متعدّدة. وثمّة مصادر كثيرة ومختلفة نقل منها الطِّيبي في حاشيته علىٰ «الكشاف».

ويمْكنُ تصنيفُ هذه المصادر علىٰ النحو الآتي، معَ ملاحظة أنّ المصْدرَ الواحدَ نفْسَه قد يستعين به الطِّيبي في غير مجال، وأنه قد يذْكُر المصْدرَ أحياناً وأحياناً لا يذكره، وأن هذه المصادر منها المطبوع، ومنها المخطوط، ومنها المحقَّق بوسائل علمية وأبحاث لم تُنْشر بعد، ومنها غير الموجود، لا مطبوعاً ولا مخطوطاً.

أ) في التفسير والقراءات:

١) التفسير الكبير، للإمام فخر الدين الرازي.

٢) تفسير القاضي البيضاوي «أنوار التنزيل وأسرار التأويل».

٣) معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، وقد أكثر من النقل عنه، ولا غرو، فالزمخشري في «الكشاف»، «اعتمد علىٰ الزجاج في دراسته اللغوية، وفي بعض الأحيان ينقل من

الزجاج نقلاً كاملاً، غير أنه عادةً يُغْضِي عن الناحية الاشتقاقية، فيَختصِرُ الشرحَ اللغوي» كما يقول الدكتور عبد الجليل شلبي[١]. والطِّيبي يكْشفُ بدوره عن أخْذِ الزمخشري من الزجاج، ويستشهد بآراء الأخير وأقوالِه كثيراً.

٤) «معالم التنزيل»، لمُحْيِي السنّة البغوِيّ.

٥) «تقريب التفسير»، لقطب الدين الفالي.

٦) «فرائد التفسير»، لمحمد بن عمر المابِرْنابازِي.

٧) «الوسيط بين الوجيز والبسيط»، للواحدي.

٨) «الوجيز في تفسير القرآن العزيز»، للواحدي أيضاً.

٩) «كَشْف الحقائق وشرح الدقائق»، للكَوَاشِيّ.

١٠) «عَيْن المعاني في تفسير الكتاب العزيز»، للسّجاوَندِيّ.

١١) «لباب التفاسير»، للكرماني.

١٢) «حقائق التفسير»، لأبي عبد الرحمن السلمي.

١٣) «معاني القرآن»، للأخفش.

١٤) «معاني القرآن»، للفراء.

١٥) «فَتْح المنّان»، لقطب الدين الشيرازي.

١٦) «مُشْكِل القرآن»، لابن قتيبة.

١٧) «التّبيان في إعراب القرآن»، لأبي البقاء العُكْبَرِيّ، وأخْذُه منه كثير، كأخذه عن الزجاج.

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ـ للزجاج: جـ١/ صفحة ز (مقدمة الكتاب ـ بقلم د. عبد الجليل شلبي). وانظر كذلك: البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري ـ للدكتور محمد أبو موسىٰ، طبعة دار الفكر العربي، ص٦٦-٦٨.

١٨) بعض حواشي «الكشاف»، للزمخشري نفسه.

١٩) كتابٌ لنور الدين الحكيم لم يذكر اسمه.

٢٠) كتاب لبهاء الدين القاشِيّ أو الكَاشيّ، لم يذكر اسمه.

٢١) «الـمُرْشِد في الوقْف والابتداء»، للعُمَانيّ.

٢٢) «الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحُجَجها»، لمكّيّ بن طالب القيسيّ. وقد نقل عنه كثيراً بذكْرٍ وبغير ذكر.

٢٣) «كشف المشكلات وإيضاح المعضلات»، للباقولي.

٢٤) «المُحْتَسَب في تبْيِين وجوهِ شواذّ القراءات والإيضاح عنها»، لابن جِنِّي، وقد نقل عنه كثيراً.

٢٥) «المفردات في غريب القرآن»، للراغب الأصفهاني.

ب) في الحديث وعلومه:

١) «صحيح البخاري».

٢) «صحيح مسلم».

٣) «سنن الترمذي».

٤) «سنن أبي داود».

٥) «سنن ابن ماجَهْ».

٦) «سنن النسائي».

٧) «المسند» للإمام أحمد بن حنبل.

٨) «الموطّأ»، للإمام مالك.

٩) «جامع الدارِميّ».

١٠) «شُعَب الإيمان»، للبيهقي.

١١) «الجمْع بين الصحيحين»، للحُمَيْدِيّ.

١٢) «الفائق في غريب الحديث»، للزمخشري.

١٣) «النهاية في غريب الحديث»، لابن الأثير الجزري.

١٤) «مصابيح السنة»، لمحيي السنّة البَغَويّ.

١٥) «شرح السنّة»، للبغويّ نفسه.

١٦) «تُحْفَة الأبرار»: (شرح مصابيح السنة)، للقاضي البيضاوي.

١٧) «الميسّر في شرح مصابيح السنّة»، للتوربشتي.

١٨) «الاستيعاب في معرفة الأصحاب»، لابن عبد البر.

١٩) «جامع الأصول في أحاديث الرسول»، لابن الأثير.

٢٠) بعض كتب التفسير التي تقدّم ذكرها.

جـ) في اللغة وعلومها:

١) «الصحاح»، للجوهريّ.

٢) «أساس البلاغة»، للزمخشري.

٣) «تهذيب اللغة»، للأزهري.

٤) «مجمل اللغة»، لابن فارس.

٥) «المُغرب في اللغة»، للمطرّزي.

٦) «العين»، للخليل.

٧) «إصلاح المنطق»، لابن السكّيت.

٨) «المفردات في غريب القرآن»، للراغب الأصفهاني.

٩) «النهاية في غريب الحديث والأثر»، لابن الأثير.

١٠) «الفائق في غريب الحديث»، للزمخشري.

١١) «الإيضاح»، لأبي علي الفارسي.

١٢) «الإغفال»، لأبي علي الفارسي.

١٣) «الكتاب»، لسيبويه.

١٤) «الإيجاز»، لعبد القاهر الجرجاني.

١٥) «المفصّل»، للزمخشري.

١٦) «الإيضاح في شرح المفصل»، لابن الحاجب.

١٧) «الأمالي»، لابن الحاجب.

١٨) «الكافية في النحو»، لابن الحاجب.

١٩) «الإقْلِيد في شرح المفصّل»، للجَنْدِيّ.

٢٠) «شرح الكافية في النحو»، للاسْتَرَابَاذِيّ.

٢١) «الوِشاح» أو «الموشّح في شرح كافية ابن الحاجب»، للخَبِيصي.

٢٢) «ضوء المصباح»، للإسْفرايِيني.

٢٣) كتاب في النحو، للمالكيّ.

٢٤) «مفتاح العلوم»، للسكّاكي.

٢٥) «مجاز القرآن»، لأبي عبيدة.

٢٦) «الإيضاح في علوم البلاغة»، للخطيب القَزويني، وقد نقل عنه بذكرٍ وبغير ذكر.

٢٧) «المثَل السائر»، لابن الأثير.

٢٨) «الفَلك الدائر علىٰ المثل السائر»، لابن أبي الحديد.

٢٩) بعض الكتب المتقدّمة في التفسير، خصوصاً ما يتعلق منها بمعاني القرآن وإعرابه.

د) في العقائد والفلسفة وعلم الكلام والتصوف والفضائل:

١) «الانْتصاف فيما تضمّنه الكشاف من الاعتزال»، لابن المنير الإسكندري.

٢) «الإنْصاف»، لعلَم الدِّين العراقي.

٣) «الإرشاد إلىٰ قواطع الأدلّة في أصول الاعتقاد»، لإمام الحَرَمين الجُوَيْنيّ.

٤) «إحياء علوم الدين»، للغزالي.

٥) «عَوارِف المعارف»، لأبي حَفْص السُّهْرَوَرْدِيّ.

٦) «شرْح أسماء الله الحسنىٰ»، لبرهان الدين النَّسَفِيّ، ذكره مرة واحدة.

٧) «رسالة» أبي حفص السُّهرَوردي إلىٰ الإمام الرازي، ذكرها مرة واحدة.

٨) «مفاتيح الحُجَج ومصابيح النّهج»، لأبي القاسم القُشَيْرِيّ.

٩) كتب بعض المتصوّفة دون تحديد.

١٠) بعض كتب التفسير المذكورة سابقاً ذات النهج الصوفي أو الفلسفيّ.

هـ) في الأدب والأمثال:

١) دواوين الشعراء، وهي كثيرة، لبعض الذين وردت لهم أشعار في الحاشية.

٢) «شرح الحماسة»، للمرزوقي.

٣) «شرح العُكْبَريّ» لديوان المتنبي.

٤) «شرح ديوان العجّاج»، للأصمعيّ.

٥) «الإيضاح في شرح المقامات»، للمطرّزي.

٦) «مجمع الأمثال»، للميداني.

٧) بعض المعاجم اللغوية التي سبق ذكرها.

٨) بعض كتب التفسير المتقدّمة.

و) في التاريخ والتراجم والسير:

١) «الكامل في التاريخ»، لابن الأثير.

٢) «الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلِف والمختلِف في الأسماء والكُنَىٰ والألقاب»، للأمير ابن مَاكُولَا.

٣) «الوفا في فضائل المصطفىٰ»، لابن الجوزي.

٤) «المبتدأ»، لأبي عبد الله الكسائي.

٥) بعض كتب التفسير التي سبق ذكرها.

ز) في أسماء الأماكن والمواضع والأمم والقبائل:

١) بعض المعاجم اللغوية، مثل: «تهذيب اللغة» للأزهري، و«الصحاح» للجوهري.

٢) «النهاية في غريب الحديث»، لابن الأثير.

٣) «معجم ما استعجم»، لأبي عبيد البكري.

٤) «كتاب المواضع والبلدان»، لفخر المشايخ.

هذا، بالإضافة إلىٰ مصادر الرواية والسماع المباشر كما تقدّم. ولعلّ في هذا الحشد الهائل والمتنوّع من المصادر في الحاشية، ما ينبئ عن قيمتها ومدىٰ الجهد الذي بذله صاحبها في إعدادها.

المبحثُ الثاني
بين الطِّيبي والزمخشري

قد يكون من نافلة القول أن الطِّيبي تأثّر في «حاشيته» بالزمخشري في «كشافه»، من حيث المنهج، وإن خالَفه في كثير من القضايا، لا سيما فيما يتعلّق بالعقيدة، كما تقدّم في بسْط الحديث عن منهجه، ولـمّا كان هذا الفصل خاصّاً بحاشية الطِّيبي بين التأثر والتأثير، فقد ناسب إفراد مبحث منه لبيان ما كان بين الطِّيبي والزمخشري من مطارحات بـارزة في الحاشية. ولعل من المناسب التقديم لذلك بلمحـة موجـزة عن الزمخشري و«كشافه».

أ) التعريف بالزمخشري(١):

هو أبو القاسم، محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخُوارِزمي، الملقّب بـ«جار الله» والمشهور بالزمخشري، نسبة إلىٰ «زمخشر»: إحدىٰ قرىٰ خُوارِزم في بلاد فارس. كان

(١) انظر في ترجمته: وفيات الأعيان (٥: ١٦٨-١٧٤)، والأنساب للسمعاني (٦: ٣١٥)، وإنباه الـرواة ـ للقفطي (٣: ٢٦٥)، وطبقـات المفسرين ـ للداوودي (٢: ٣١٤)، ونزهـة الألبّـاء، ص١٩١، وميزان الاعتدال ـ للذهبي (٤: ٧٨)، والعبر ـ للذهبي (٤: ١٠٦)، ولسان الميزان (٦: ٤)، والجواهر المُضِيّة (٢: ١٦٠)، والتفسير والمفسّرون (١: ٤٠٣)، والبلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري، ص٢١ – ٥٨.

إمام عصره من غيرِ مدافع، خصوصاً في التفسير، والحديث، والنحو، واللغة، وعلم البيان. وكانت ولادته بزمخشر، سنة ٤٦٧هـ علىٰ أرجح الأقوال، وكان معتزليّ الاعتقاد، مجاهراً به.

طـوّف الزمـخشري في المشْرق الإسلامي آنذاك، فدخل بغداد، وتلْمذ لكبار علمائها، كما زار خراسان مرات كثيرة. ويُذْكر أنه كان ذا حُجّة قوية، فما ناظر عالِـماً إلّا غلبه، فاشتُهر بين أهل زمانه، وأقْبل طلبةُ العلْم عليه ينْهلون من علْمه، في كل بلد يحُلّ فيه.

وقد فَقَدَ الزمخشري إحْدَىٰ رِجْلَيه في بعض رحلاته العلمية، ولكن ذلك لم يُقْعده عن طلب العلْم، فقد ارتحل إلىٰ مكّة المكرّمة بقصد البركة مرّتين، وفي المرة الثانية جاور بها زمناً، واطمأنّت بها نفسه، وانشغل بعبادة ربه، فوضع كتابه المشهور «الكشاف» الذي «فرغ منه في مقدار مدة خلافة أبي بكر الصديق رضيَ اللهُ عنه، وكان يقدّر تمامه في ثلاثين سنة، وما هي إلّا آية من آيات هذا البيت المحرّم، وبركة أُفِيضت عَلَيَّ مِن بركات هذا الحَـرَم المعظّم»، كما يذكر الزمخشري[١] في مقدمة كتابه.

وأخيراً، مات الزمخشري بجرجانية خوارزم سنة ٥٣٨هـ لم يخلِّفِ زوجة ولا ولَداً، إذ إنه لم يتزوّج، كما أنه لم يتْرك مالاً ولا عقاراً، ولكنه ترك ثروة طائِلَة من المصنَّفات القيِّمة في ميادين مختلفة من العلم والمعرفة، أرْبَتْ علىٰ الأربعين. منها: «الكشاف» في التفسير، و«الفائق في غريب الحديث»، و«أساس البلاغة»، في اللغة، و«المفصل» في النحو، و«رؤوس المسائل» في الفقه، و«المستقصىٰ في أمثال العرب»، و«المنهاج» في الأصول، و«أعجب العجَب في شرح لاميّة العرب» في شرح النصوص، و«القسْطاس»

(١) الكشاف (١: ٧٢).

في العروض، و«المقامات» في النصائح والحِكَم، و«نوابغ الكَلِم» في الأدب الإنشائي، وكتاب «الجبال والأمكنة»، بالإضافة إلىٰ ديوان شعر.

ب) التعريف بـ«الكشاف»:

كان الإعجاب الشديد من قِبَل أصحاب الزمخشري، بطريقته في تفسير ما يرْجعون إليه في تفسيره من آي القرآن الكريم، وإلْحاحِهم عليه، كان ذلك هو الدافعَ لتأليف كتابه «الكشاف»، كما يذكر في مقدمته[1] له.

ويُصَنَّف «الكشاف» علىٰ رأس قائمة كتب التفسير بالرأي، ويحتلّ مكانة عالية بين كتب التفسير جميعِها علىٰ اختلاف مذاهبِها، ويعْترف بفضْله وقدْره أهلُ السنّة، علىٰ الرغم من اختلافهم مع الزمخشري في المذهب الاعتقادي.

ولعلّ للمنهج الذي سار عليه الزمخشري في الكشف عن وجوه الإعجاز في القرآن الكريم، وإظهارِ ما فيه من جمال النظْم وبلاغته، الأثرَ الأولَ في إحلال «الكشاف» هذه المرتبة العالية، وتبْوِيئه هذه المنزلةَ الرفيعةَ، فهو قد اتّخَذ عِلْمَي المعاني والبيان بخاصة، وعلومَ اللغة الأخرىٰ بعامة، سبيلاً للكشف عن جلال النظْم القرآني وإعجازه، معلِّلاً ذلك بأن «الفقيه ـ وإن برّز علىٰ الأقران[2] في علم الفتاوىٰ والأحكام ـ والمتكلّمَ ـ وإن بزّ[3] أهلَ الدنيا في صناعة الكلام ـ وحافظَ القصص والأخبار ـ وإن كان من

(١) الكشاف (١: ٦٥-٦٧).

(٢) جمع قِرن، بكسر القاف، وهو: المِثْل.

(٣) غلب.

ابن القِـرِّيَّـةِ[١] أحْفَظَ ـ والواعظَ ـ وإن كان من الحسن البصري أوْعَظَ ـ والنحويَّ ـ وإن كان أنْحَىٰ من سيبويه ـ واللغويّ ـ وإن علَكَ اللغاتِ بقوّة لَحْيَيْه[٢] ـ لا يتصدَّىٰ منهم أحدٌ لسلوك تلك الطرائق، ولا يغوصُ علىٰ شيء من تلك الحقائق، إلّا رجَل قد برع في علْمَين مختصَّين بالقرآن، وهما: علْم المعاني وعلم البيان... بعد أن يكون آخِذاً من سائر العلوم بحظّ، جامعاً بين أمْرَين: تحقيق وحفْظ... فارِساً في علم الإعراب، مقدّماً في حَمَلَة الكتاب... مُسْتَرْسِلَ الطبيعة... مُشْتَعِل القريحة... ذا دُرْبة بأساليب النظم والنثر».

فواضح، إذاً، أنّ اهتمام الزمخشري ينْصبّ علىٰ البلاغة القرآنية، للوقوف علىٰ أسرارها، والكشف عن وجوه إعجاز القرآن العظيم، وأسراره، وسحْر أسلوبه، وجلالِ نظْمه. وقد تفرّد الزمخشري بين المفسّرين جميعاً بذلك، لِـمَا اجتمع فيه من شروط المفسّر بعامّة، وما أُوتيَ من حظٍّ وافر في علوم اللغة كلّها بخاصة، لا سيما المعاني والبيان.

والزمخشري ماهرٌ إلىٰ درجة بعيدة في استغلال المعاني اللغوية، وتسخيرِها لنُصْرة معتَقَده، واختلاق الفروض المجازيّة، واللجوء إلىٰ التخييل والتمثيل فيما لا يوافق ظاهرُه مذهبَه، وحمْلِ المتشابِه علىٰ المحْكَم أحياناً، لجعْل النص القرآني متَّفقاً ومذْهب المعتزلة.

لذا، فقد كان «الكشاف» كتابَ المعتزلة الأوّل في التفسير، طبّق فيه الزمخشري معتقداتِ فرقته من خلال فهْمه للنص القرآني، أو تأوُّلِه إياه، خلافاً لعقيدة أهل السنّة والجماعة، الذين تهكَّم بهم كثيراً، ونَسَبهم أحياناً إلىٰ الكفر، فأحْفَظَهم عليه.

---

(١) من فصحاء العرب.

(٢) اللحيان: الفكّان.

لهذا وذاك فقد أثار «الكشاف» حوله نشاطاً علْمياً هائلاً، لم يبْلغه كتابٌ مؤلَّفٌ غيره، منذ ظهوره إلىٰ يومنا هذا، إذ إنه لا يزال مَثَارَ اهتمام المفسّرين واللغويين علىٰ حدّ سواء، ولا يزال مرجعَ كثيرٍ من الباحثين المتخصّصين، وموضعَ دراسات وأبحاثٍ جامعيةٍ متخصّصة.

وقد تفاوتت طبيعة المصنّفات القديمة حول «الكشاف» بين موافقة وردّ، أو شرْح واختصار، أو تخريج أحاديثَ وشواهدَ شعرية، أو حواشٍ وتعليقات، كما تفاوتت تلك المصنَّفات بين الشدّة واللِّين في المدح أو القدح، ولكنها اتّفقت جميعاً علىٰ عظَمة «الكشاف» وأهميّته. وقد ذكر حاجي خليفة[١] قرابة خمسين مصنَّفاً من هذا القبيل، وكذلك فعل كارل بروكلمان[٢].

ومن تلك المصنفات علىٰ سبيل التمثيل لا الحصر:

١) «فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب»، للطيبي (ت سنة ٧٤٣هـ). وهي الحاشية التي أقوم بتحقيق قسم منها ودراسته في هذا البحث.

٢) «كَشْف الكشاف»[٣]، لعمر بن عبد الرحمن الفارسي (ت سنة ٧٤٥هـ).

٣) «تُحْفَة الأشْراف في كشْف غوامض الكشاف»[٤]، للفاضل اليمني (ت سنة ٧٥٠هـ).

٤) «حاشية[٥] قطب الدين الرازي التحتاني» (ت سنة ٧٦٦هـ).

---

(١) انظر: كشف الظنون (٢: ١٤٧٧ - ١٤٨٢).

(٢) انظر: تاريخ الأدب العربي (٦: ٢١٧ - ٢٢٤).

(٣) حقق الجزء الأول منها الدكتور محمد محمود عبد الله السلمان ـ كلية اللغة العربية ـ الأزهر.

(٤) حققها الدكتور إبراهيم التلب، والدكتور عبد الله هنداوي ـ كلية اللغة العربية ـ الأزهر.

(٥) حققها الدكتور إبراهيم الجعلي والدكتور أيوب عبد العزيز ـ كلية اللغة العربية ـ الأزهر.

٥) «حاشية[١] سعد الدين التفتازاني» (ت سنة ٧٩٢هـ).

٦) «أنوار التنزيل وأسرار التأويل»، للبيضاوي (ت سنة ٦٨٥هـ).

٧) «الانتصاف فيما تضمّنه الكشاف من الاعتزال»، لابن المنير الإسكندرني أو الإسكنداني (ت سنة ٦٨٣هـ).

٨) «الإنصاف بين الكشاف والانتصاف»، لعلَم الدين العراقي (ت سنة ٧٠٤هـ).

٩) «تقريب التفسير»، لقطْب الدين السّيرافي (توفي بعد سنة ٧١٢هـ).

١٠) «الكافي الشاف في تخريج أحاديث الكشاف»، لابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ).

١١) «تنزيل الآيات علىٰ الشواهد من الأبيات، شرح شواهد الكشاف»، لمحبّ الدين أفندي (ت سنة ١٠١٦هـ).

وهكذا تبرز حاشية الطِّيبي على «الكشاف» من بين الحواشي جميعها لسبقها ـ وإن لم تكن أسبقها ـ وتأثيرها في الحواشي بعدها كما سنرىٰ، ولكونها «من أهمّ الحواشي علىٰ الكشاف» كما يذْكر الدكتور محمد حسين الذهبي[٢]، ولكون صاحبها «في مقدّمة مَن عُنُوا بالبحث البلاغي» في «الكشاف»، كما يقول الدكتور محمد أبو موسىٰ[٣].

جـ) من مظاهر تأثّـر الطِّيبي بالزمخشري:

لقد اهتم الطِّيبي **بالبلاغة**، شأنه شأن الزمخشري، كما عُنِيَ مثْله بعلوم اللغة

(١) حققها الدكتور عبد الفتاح البربري والدكتور فوزي عبد ربه ـ كلية اللغة العربية ـ الأزهر.

(٢) التفسير والمفسرون، الطبعة الثالثة (١٤٠٥هـ) مطابع المختار الإسلامي القاهرة، (١: ٤١٤).

(٣) البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري، طبعة دار الفكر العربي، ص٦٢.

الأخرىٰ، وأطال في ذلك جداً، حتىٰ تضخّم كتابُه، وظنّ بعضُهم[(١)] أنه خرج عن المقصود، وقد نبّه الطِّيبي علىٰ ذلك في مقدمة حاشيته، كما فعل الزمخشري في مقدمة كشافه، بأن جعَل طليعةَ اهتماماته في شرحه للكشاف: «الإيقاف علىٰ الأساليب البديعية، والأفانين البيانية، وتحصيل غرائب اللغة ما لا يُكاد إحصاءً، ولطائف الإعراب ما لا يُضْبَط إملاءً». ويزيد الطِّيبي كلامَه وضوحاً بقوله بعد ذلك: «وعثْرتُ، بعد طول المباحثات، علىٰ أن معرفة إبراز النظم هي أعظم المطالب، وأسْنَىٰ المقاصد والمآرب، فإنهما مسْبار البلاغة، ومعْيار البراعة، إذ بها تُنْتَقَد الأقاويل، ويُـرَجَّح تأويل علىٰ تأويل»[(٢)].

لذا، فقد عمد الطِّيبي إلىٰ ما أثاره الزمخشري من حديث حول الصور البلاغية في آي القرآن الكريم، وفصّل القول فيه لتوضيحه، مُضِيفاً إليه، أو معدِّلاً فيه. ولم يقتصر الطِّيبي علىٰ بيان الصور البلاغية في آي القرآن الكريم، بل ذهب إلىٰ بيان ذلك في كلام الزمخشري نفْسِه أحياناً، وفي بعض ما كان يسوقه من شواهد لغوية مختلفة أحياناً أخرىٰ، كما سنرىٰ ذلك في الفصول: الرابع والخامس والسادس من هذه الدراسة.

وتأثَّر الطِّيبي بالزمخشري في طريقته في **افتراض الأسئلة والأجوبة**، كما تقدَّم لدىٰ الحديث عن منهجه في الحاشية، وفي **كثرة استشهاده بالشواهد اللغوية، لا سيما** من القرآن والحديث. ويبدو تأثّر الطِّيبي بالزمخشري، لا في النقل من «الكشاف» في مواضع مختلفة منه فقط، بل في **نقْله من كتب أخرىٰ للزمخشري**، كالحواشي التي يشير إليها بين الحين والآخر، و«أساس البلاغة» الذي ينقل منه كثيراً، لا سيما في بيان المعاني

(١) هو حاجي خليفة في كشف الظنون، وقد أوردت قوله وناقشته في نهاية المبحث الثاني من الفصل الأول، وفي التمهيد لدراسة الجهود البلاغية في الحاشية ـ الفصل الرابع كذلك.

(٢) انظر ما سيأتي ص٦١١.

المجازية للكلمـات، والذي يشير إليه دائماً باسم «الأساس» اختصاراً. كما ينقل من «الفائق في غريب الحديث»، وينقل كثيراً من «المفصّل» في النحو. ليس ذلك فحسب، بل إنه ينقل روايات عن الزمخشري أحياناً، دون أن يشير إلىٰ مصدرها، كأن يقول[١]: «رُوِيَ عن المصنِّف أنه قال...».

د) من مظاهر انتصار الطِّيبي للزمخشري:

الطِّيبي مُعْجَب بالزمخشري ودقّة فهمه أَيَّما إعجاب، ولقد سجّل ذلك في مقدمة الحاشية، كما سبق. وهو لا يفتأ يذْكر له تلك المزْية كلّما استدْعَى الأمر ذلك، علىٰ الرغم من مخالفته له في المذهب الاعتزالي، بل إن هذه المخالفة لا تمنعه من الانتصار للزمخشري أحياناً، وترجيح رأيه علىٰ رأي غيره من أهل السنّـة، محكِّماً الموقف ومقتضىٰ الحال، كقولـه[٢] في الموازنة بين تفسير الزمخشري لقوله تعالىٰ: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَٰهُ مَلَكًا لَّجَعَلْنَٰهُ رَجُلًا وَلَلَبَسْنَا عَلَيْهِم مَّا يَلْبِسُونَ﴾ [الأنعام: ٩] وتفسير القاضي البيضاوي للآية: «وما ذَهَب إليه المصنِّـف أقْضَىٰ لحقّ البلاغة، لاشتمـال الجواب علىٰ المطلوب وعلىٰ غيره».

بل إنه يذهب إلىٰ أبعد من ذلك أحياناً، فيدافع عن الزمخشري، ويتبنَّىٰ وجهة نظره في التفسير، ويعرّض بِمَن يعترضون عليه تعريضاً لاذعاً، كأن يقول[٣] عند تفسير ﴿مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِم مِّن شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٥٢] معرّضاً بمن اعترض علىٰ تفسير الزمخشري للآية: «ومَنْ لم يعيِّن المقام قال ما شاء».

---

(١) فتوح الغيب (٦: ٣١٦).

(٢) المصدر نفسه (٦: ٢٨).

(٣) المصدر نفسه (٦: ١٠٣).

ويمتدح الطِّيبي «تفسير الزمخشري» أحياناً ويفضّله علىٰ ماسواه، ففي قوله تعالىٰ: ﴿وَعَلَى ٱلْأَعْرَافِ رِجَالٌ يَعْرِفُونَ كُلًّا بِسِيمَىٰهُمْ﴾ [الأعراف: ٤٦]، يقول الزمخشري في بيان هؤلاء الرجال[١]: (رجال من المسلمين من آخرهم دخولاً في الجنة لقصور أعمالهم، كأنهم الـمُرْجَوْنَ لأمر الله، يُـحْبَسون بين الجنة والنار إلىٰ ان يأْذنَ اللهُ لهم في دخول الجنة)، ويعقّب الطِّيبي علىٰ ذلك بقوله: «هذا تفسير بيِّن، يؤيده قوله: ﴿وَبَيْنَهُمَا حِجَابٌ وَعَلَى ٱلْأَعْرَافِ رِجَالٌ﴾ [الأعراف: ٤٦]، أي: علىٰ أعراف الحجاب، وهو الأعالي منه»، ثم يورد أقوالاً مختلفة نقلاً عن الإمام الرازي، ويعقّب على ذلك بقوله: «والذي يقْتضيه النظم ما ذهب إليه المصنّف، فإنه تعالىٰ بعد أن ذكَر الفريقين: أصحابَ الجنة وأصحابَ النار، أتَى بمقاولاتهم ومناظراتهم، وما جرىٰ بينهم...»[٢].

ويقول الزمخشري[٣] عند تفسير قوله تعالىٰ حكاية علىٰ لسان نوح عليه السلام: ﴿يَٰقَوْمِ لَيْسَ بِي ضَلَٰلَةٌ﴾ [الأعراف: ٦١]: (ليس بي شيء من الضلال). ويقول الطِّيبي[٤]: «رُوِي عن المصنف أنه قال: (نَفَىٰ أن يكون معه طَرَفٌ من الضلال، وأثبت أنه في الغاية القصوىٰ من الـهُدَىٰ، حيث كان رسولاً من رب العالمين، وفيه إظهار لمكابرتهم وفرْط عنادهم، حيث وَصَفوا مَن هو بهذه المنزلة من الهدىٰ، بالضلال المبين الظاهر شأنُه لا ضلالَ بعده».

ثم يورد الطِّيبي بعد ذلك اعتراضاتِ كلٍّ من صاحب «الفرائد» وصاحب «التقريب» وصاحب «الفلك الدائر علىٰ المثل السائر» وصاحب «الانتصاف» علىٰ قول

(١) الكشاف (٦: ٣٩٣).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٣٩٣ - ٣٩٤). وانظر: تفسير الرازي (١٤: ٨٧).

(٣) الكشاف (٦: ٤٢٠).

(٤) فتوح الغيب (٦: ٤٢٠)، والقول ليس في الكشاف.

الزمخشري هذا الذي يقوم علىٰ نفي نوع الضلال الذي أثْبَتَه قومُ نوح له، بنفي الوحدة، ويعقب الطِّيبي على ذلك بقوله[١]: «وقلت وبالله التوفيق: العجب من هؤلاء الفضلاء، كيف يتكلّمون بما لا جدْوَىٰ معه؟!... فإن المصنف إنما يتكلّم لمقتضىٰ الحال، ومطابقة الجواب للسؤال، ولا يَعْتَبر مفرداتِ اللفظ... ولأن نفْي الوحدة لإرادة انتفاء الماهية أبلغ من العكس، لمكان الكناية، واستلزام الاستغراق بحسب أفراد الجنس... والحاصل أن اقتضاء المقام يُنْحِي بالهدْم لجميع ما بَنَوْه».

هـ) من مآخذ الطِّيبي علىٰ الزمخشري:

لئن كان الطِّيبي معْجَباً بالزمخشري ودقّة فهْمه، ولئن كان يدافع عنه في بعض المواقف وينتصر له فيها، إلّا أنه تصدَّىٰ له في مواقف أخرىٰ، لا سيما في قضايا الاعتزال، وفنّد مزاعمه، بالطريقة نفْسِها التي كان ينتصر له بها، ودافع عن أهل السنّة والجماعة بالحقّ، وكشف عن بعض تناقضات الزمخشري في التفسير بسبب تعصّبه لمذهبه، وردّ عليه بعضَ أقواله. ومن جملة المآخذ التي سجّلها الطِّيبي علىٰ الزمخشري:

١) عند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿فَلَمَّا نَسُوا۟ مَا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَٰبَ كُلِّ شَىْءٍ حَتَّىٰٓ إِذَا فَرِحُوا۟ بِمَآ أُوتُوٓا۟ أَخَذْنَٰهُم بَغْتَةً فَإِذَا هُم مُّبْلِسُونَ﴾ [الأنعام: ٤٤]، يقول الطِّيبي[٢] تعقيباً علىٰ كلام الزمخشري: «قوله: (لِيُرَاوِحَ عليهم) إلىٰ قوله: (كما يفعل الأبُ المشْفِق) لا يصلح أن يكون تعْليلاً لقوله تعالىٰ: ﴿فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَٰبَ كُلِّ شَىْءٍ﴾؛ لأن هذا مكْر واستدراج من حيث لايعلمون، وذلك تثقيف وتأديب».

* * *

(١) فتوح الغيب (٦: ٤٢٢-٤٢٤).

(٢) انظر: الكشاف، وفتوح الغيب (٦: ٨٦).

٢) ويقول الطِّيبي(١) عند تفسير: ﴿قُل لَّآ أَقُولُ لَكُمْ عِندِى خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ وَلَآ أَقُولُ لَكُمْ إِنِّى مَلَكٌ﴾ [الأنعام: ٥٠]: «قوله: (أي: لم أدَّعِ الإلٰهية والملكية) جعل مجموع قوله تعالىٰ: ﴿عِندِى خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ﴾ عبارة عن معنىٰ الإلٰهية... وهذا النسق يهْدم قاعدة استدلاله في قوله تعالىٰ: ﴿لَّن يَسْتَنكِفَ ٱلْمَسِيحُ أَن يَكُونَ عَبْدًا لِّلَّهِ وَلَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ٱلْمُقَرَّبُونَ﴾ [النساء: ١٧٢] علىٰ تفضيل المَلَك علىٰ البشر، لأن الترقِّي لا يكون من الأعْلَىٰ إلىٰ الأدْنَىٰ، يعني من الإلٰهية إلىٰ الملكية. وأما قوله: (الذين هُم(٢) أشْرفُ جنْس خلَقه الله وأفْضلُه) فهو بيِّن، لأن سياق هذه الآية في الرد علىٰ اقتراح المشركين على رسول الله ﷺ وطلبهم الآيات يدل عليه إجمالاً قوله: ﴿فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِىَ نَفَقًا فِى ٱلْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِى ٱلسَّمَآءِ فَتَأْتِيَهُم بِـَٔايَةٍ﴾ [الأنعام: ٣٥] وقوله: ﴿لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ءَايَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ [الأنعام: ٣٧]».

٣) وعند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ [الأنعام: ١٢٥] يقول الزمخشري: (كما يزاول أمراً غير ممكن)(٣)، فيقول الطِّيبي(٤): «ما بيّن أن المشبَّه ما هو فراراً، وصرّح به الواحديّ حيث قال: «ومَنْ يُرِدْ أنْ يُضِلَّهُ» فإنه في نفوره عن الإسلام، وثقله عليه، بمنزلة مَن يكلَّف ما لا يطيقه، كما أن صعود السماء لا يُسْتطاع».

(١) انظر: الكشاف، وفتوح الغيب (٦: ٩٣-٩٤).

(٢) يعني الملائكة.

(٣) الكشاف (٦: ٢٤١).

(٤) فتوح الغيب (٦: ٢٤١).

٤) وعنـد تفسير قولـه تعـالىٰ: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٧] يخطِّئ الزمخشري ابنَ عامر في قراءته قائلاً[1]: (وأمّا قراءة ابن عامر: «قَتْلُ أَوْلادَهُمْ شُرَكائِهِمْ» ـ برفع «القتْل» ونصب «الأولاد» وجرّ «الشركاء»، علىٰ إضافة «القتل» إلىٰ الشركاء، والفصل بينهما بغير الظرف ـ فشيء لو كان في مكان الضرورات، وهو الشعر، لكان سمجاً مردوداً... فكيف به في الكلام المنثور؟ فكيف به في القرآن المعجز؟... والذي حَمَله علىٰ ذلك أنْ رأىٰ في بعض المصاحف «شركائهم» مكتوباً بالياء).

ويردّ الطِّيبي علىٰ ذلك بإيراد أقوال العلماء كابن جِنِّي، والكواشيّ، وابن المنير، وأبي محمد المكّي، والإمام الرازي، والسكاكي، والواحدي، والجَنْدِيّ، والسّجاونْدِيّ، ويقول[2] مخطّئاً الزمخشري[3] وكاشفاً تناقضه: «إنه ذهب في هذا المقام أنّ مثْل هذا المرْكب مـمتنعٌ، وخطّأ إمام أئمة الإسلام وضعّفه في قولـه: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِۦ رُسُلَهُۥٓ﴾ [إبراهيم: ٤٧]. فبَيْن كلامَيْه تخالف. وكان الزمخشري قد أنكر علىٰ من قرأ ﴿مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِهِ﴾ بنصب «الوعد» وجرّ «الرسل» كما أنكر قراءة ابن عامر المذكورة، مع أن القراءتين في الآيتين منْقولتان عن الثقات كما ذكر الطِّيبي في الموضع نفسه.

* * *

٥) ويستدلّ الزمخشري بقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّهُمُ ٱتَّخَذُواْ ٱلشَّيَٰطِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱللَّهِ

---

(١) الكشاف (٦: ٢٥٩).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٢٦٠).

(٣) الكشاف (٨: ٦٣٣).

﴿وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ﴾ [الأعراف: ٣٠]: (علىٰ أن علم الله لا أثر له في ضلالهم)[١]، أي: ضلال الضالّين. فيتعقّبه الطِّيبي بقوله[٢]: «إذا أجْرَى قولـه تعالى: ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾ [الأعراف: ٢٩] علىٰ ما يقتضيه النظم، ووردَ فيه الآثارُ من السلف الصالح، نُظِر: هل يستقيمُ دليلُه أم لا؟». ثم يورد رواياتٍ كثيرةً في معنىٰ الآية، عن ابن عباس، وابن جبير، ومحمد بن كعب، كما يورد حديثاً صحيحاً يسند رأيه، ثم يبيّن مقتضىٰ النظْم في الآية، علىٰ خلاف ما فسّرها به الزمخشري، فيقول الطِّيبي: «وأما النظم فإنهم لـمّا ادّعوا أن الله شرَع لهم الطواف عرايا، وأمر به، وردّ الله عليهم بأنه لا يشرع ولا يأمر بما فيه الفحشاء والمنْكر، بل يشرع بما فيه القسط والعدل... نبّههم علىٰ دقيقة جليلة، وهي التنبيه علىٰ خطأ رأْيِ مَن لا يفرّق بين الأمر والإرادة. يعني أن الله تعالىٰ وإن أمر بالقسط، لكن لا يْهدِي إليه إلا من أراد له... ومِن قضائه وقدره أنّ هؤلاء الكفرة اتّخذوا الشياطين أولياء من دون الله... ومع ذلك يحْسبون أنهم مُهْتَدون... وحاصل التقرير أن قوله: ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾ متّصل بالأمر علىٰ ما سبق، لا علىٰ ما قال»[٣].

* * *

٦) يتّهم الطِّيبيُّ الزمخشريَّ بالخلْط بين الميقاتين في قوله تعالىٰ: ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ قَالَ رَبِّ أَرِنِىٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ ۚ قَالَ لَن تَرَىٰنِى﴾ [الأعراف: ١٤٣]، وفي قوله سبحانه: ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا لِّمِيقَٰتِنَا ۖ فَلَمَّآ أَخَذَتْهُمُ ٱلرَّجْفَةُ قَالَ رَبِّ لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُم مِّن قَبْلُ وَإِيَّٰىَ ۖ أَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَّآ ۖ إِنْ هِىَ إِلَّا فِتْنَتُكَ تُضِلُّ بِهَا مَن

---

(١) الكشاف (٦: ٣٦٧).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٣٦٧-٣٦٨).

(٣) المصدر نفسه (٦: ٣٦٩).

﴿تَشَآءُ وَتَهۡدِي مَن تَشَآءُ﴾ [الأعراف: ١٥٥]، حيث يذكر الزمخشري[١] عند تفسير الآية الأولىٰ أن موسىٰ عليه السلام طلب الرؤية ليبكّت قومه الذين طلبوها، ولم يطلبها لنفسه، فيرد الطِّيبي ذلك بقوله[٢]: «ليس هذا بأوّل مكابرته، لأن القوم لم يحضروا هذه النَّوْبة، وإنما طلب موسىٰ عليه السلام الرؤية لنفْسه. وفي النوبة الثانية كان القوم معه، وطلبوا الرؤية فأجابهم».

ويذكر الزمخشري[٣] عند تفسير الآية الثانية أن موسىٰ عليه السلام أمَر قومه الذين اختارهم لميقات ربه (أن يصُوموا ويتطهّروا... ثم خرج بهم إلىٰ طور سيناء... فلمّا دنا موسىٰ من الجبل وقع عليه عمود الغمام حتىٰ تغشّىٰ الجبلَ كلَّه، ودنا موسىٰ ودخل فيه، وقال للقوم: ادْنُوا، فدَنَوا، حتىٰ إذا دخلوا في الغمام وقعوا سُجَّداً... ثم انكشف الغمام، فأقْبلوا إليه، فطلبوا الرؤية، فوعظهم، وزجرهم، وأنكر عليهم. فقالوا: ﴿يَٰمُوسَىٰ لَن نُّؤۡمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهۡرَةً﴾ [البقرة: ٥٥]، فقال: ﴿رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَ﴾ يريد أن يسمعوا الرد والإنكار من جهته، فأجيب بـ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾، ورجف بهم الجبل فصعقوا).

ويعقب الطِّيبي[٤] علىٰ تفسير الزمخشري هذا بقوله: «هذا التأويل مبنيّ علىٰ أن هذه القصة هي القصة الأولىٰ، وهي علىٰ خلاف نظم الآيات وأقوال المفسّرين»، ثم

(١) الكشاف (٦: ٥٥١).
(٢) فتوح الغيب (٦: ٥٥١).
(٣) الكشاف (٦: ٥٩٩).
(٤) فتوح الغيب (٦: ٥٩٩).

يفيض في تفصيل ذلك، وإيراد أقوال المفسرين، ولا يخفىٰ أن في كلام الزمخشري خلْطاً بين الميقاتين.

* * *

٧) يعرّض الطِّيبي بالزمخشري تعريضاً لاذعاً لمجانبته الصواب، حين جعل طلب موسىٰ عليه السلام رؤية الله كبيرة عظيمة، كنسبة الولد إلى الله سبحانه أو أعظم من ذلك، فقال[١]: (كأنه عزَّ وجل حقّق عند طلب الرؤية ما مثَّله عند نسبة الولد إليه في قوله: ﴿وَتَخِرُّ ٱلْجِبَالُ هَدًّا * أَن دَعَوْا۟ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدًا﴾ [مريم: ٩٠-٩١].

ويحْتكم الطِّيبي إلىٰ الذوق الأدبي في هذه القضية، إضافةً إلىٰ الواقع والأقوال المأثورة، فيقول[٢] معرّضاً بالزمخشري: «كيف ذاق مع هذه[٣] الآية قوله: ﴿تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنشَقُّ ٱلْأَرْضُ وَتَخِرُّ ٱلْجِبَالُ هَدًّا﴾ [مريم: ٩٠]: من تكرير الأفعال، وإخراج كل شيء علىٰ ما يناسبه؟ وفي إبهام الضمير في «منه» وإبداله لقوله: ﴿أَن دَعَوْا۟ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدًا﴾ من الفخامة والهيبة ما لا يخْفَىٰ على البليغ. بخلاف هذا التّعليق[٤]، فإنه كالتمهيد لإثبات الرؤية، كما يعطيه الذوق، وعليه كلام الأئمة. وأيضاً، إن نسبة الولد إلىٰ الله تعالىٰ منسوب إلىٰ أجهل الخلْق وأضلّهم، وطلب الرؤية منسوب إلىٰ أفضل الخلْق وأهداهم، فأين هذا من ذاك؟!».

---

(١) الكشاف (٦: ٥٥٨).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٥٥٨).

(٣) يعني قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ أَرِنِىٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ ۚ قَالَ لَن تَرَىٰنِى وَلَٰكِنِ ٱنظُرْ إِلَى ٱلْجَبَلِ فَإِنِ ٱسْتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوْفَ تَرَىٰنِى ۚ فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكًّا وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقًا﴾ [الأعراف: ١٤٣].

(٤) يعني قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنِ ٱنظُرْ إِلَى ٱلْجَبَلِ فَإِنِ ٱسْتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوْفَ تَرَىٰنِى﴾ [الأعراف: ١٤٣].

ولا يخفىٰ ما بين الأمرين من تباين، ولعل الزمـخشري انساق وراء مذهبـه الاعتقادي، فقال ما قال.

* * *

٨) يتّهم الطِّيبيُّ الزمخشريَّ بتوجيه النصّ القرآني لموافقة مذهبه، كما فعل في قوله تعالىٰ حكاية علىٰ لسان موسىٰ عليه السلام مخاطباً ربه في الميقات الثاني: ﴿لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُم مِّن قَبْلُ وَإِيَّٰىَ﴾ حيث يقول الزمخشري(١): (هذا تَـمَنٍّ منه للإهلاك قبل أن يرىٰ ما رأىٰ من تَبعة طلبِه الرؤية).

ويعقب الطِّيبي(٢) علىٰ قول الزمخشري هذا بقوله: «إنما ذهب إلىٰ هذا المعنىٰ ليوافق ما أسّس عليه مذهبه. وهو خلاف الظاهر، لأن «لو» للامتناع، وإنما يتولّد معنىٰ التمنِّي إذا اقتضاه المقام. وهاهنا المقام يقتضي ألّا يهلكهم حينئذ، لقوله: ﴿أَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَّآ﴾ [الأعراف: ١٥٥]».

وما ذهب إليه الطِّيبي صحيح، بخلاف ما ذهب إليه الزمخشري، الذي جعل النص تابعاً لمذهبه فيما يبدو.

* * *

٩) يتّهم الطِّيبيُّ الزمخشريَّ بالميل أو الزيغ عن الحق، إضافة لتحكيم مذهبه في النص القرآني، كمـا في تفسيـر قول اللـه تعالىٰ: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٠]، حيث يفسّر

(١) الكشاف (٦: ٦٠٠).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٦٠١).

الزمخشري[١] «الأسماء الحسنىٰ» بقوله: (التي هي أحسن الأسماء، لأنها تدلّ علىٰ معانٍ حسنة... ويجوز أن يراد: ولله الأوصاف الحسنىٰ، وهي الوصف بالعدل والخير والإحسان... فَصِفُوه بها، وذرُوا الذين يُلْحدون في أوصافه).

ويعقّب الطِّيبي[٢] علىٰ ذلك بقوله: «ويتغيّر بحسب التفسيرين معنىٰ قوله تعالىٰ: ﴿يُلْحِدُونَ فِيٓ أَسْمَـٰٓئِهِۦ﴾ فعلَىٰ الأول: الإلحاد في التسمية أن يقال: أبو المكَارِم، ونحوه، أو أن يُخَصَّ بالله دون الرحمن، وعلىٰ الثاني: الإلحاد في الوصف، وهو ما ذكره من المعاني التي دلّت على مذهبه تحكُّماً، وهو أيضاً ميل؛ لأن المراد بأسمائه الحُسْنَىٰ: ما ورد عن الشارع، وأذِن فيه الكِتابُ والسنّة».

هذه بعض مآخذ الطِّيبي علىٰ الزمخشري، وهي نماذج فقط، تُظْهِر أن الطِّيبي لم يكن مجرّد ناقل أو شارح وحسب، بل إنه ذو شخصية بارزة متميّزة في كل موضوع من الموضوعات التي طرقها في الحاشية.

ولعلّ صورة هذه الشخصية تزداد وضوحاً فيما يأتي من بيان مظاهر تأثر الطِّيبي وتأثيره، وإبراز بعض جهوده البلاغية في الحاشية.

---

(١) الكشاف (٦: ٦٧٥-٦٧٦).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٦٧٦-٦٧٧).

المبحثُ الثالث
تأثُّـرُ الطِّيبي بغيرِه

سبق الحديث عن منهج الطِّيبي في ذكر الأعلام والمصادر، وفي نقله عن الآخرين، كما سبق إيرادُ المصادر التي اعتمد عليها الطِّيبي في الحاشية، وكل ذلك ينْبئ عن تأثّر الطِّيبي بغيره.

وحتّىٰ تزداد الصورة وضوحاً، سأذكر في هذا المبحث بعضَ الذين تأثّر بهم الطِّيبي، مع نماذجَ من مظاهر ذلك التأثر، مؤكّداً، منذ البداية، أنني لا أستطيع تناول كل المصادر، لكثرتها، ولكنني آمل أن يكون فيما سأقول تمثيل لما ينبغي أن يقال.

١) تأثر الطِّيبي بصاحب «التقريب»[(١)]:

«تقريب التفسير» كتاب ألَّفه محمد بن مسعود السيرافي الشقار، قطب الدين الفالي، المتوفىٰ بعد سنة ٧١٢هـ لخص فيه «الكشاف»، ولكن يغْلِب عليه كثرة معارضاته للزمخشري، لذا فإن الطِّيبي ينقل عنه ليردّ عليه أحياناً، كما ينقل عنه ليؤيد وجهة نظره أحياناً أخرىٰ. وقد نقل عنه في واحد وعشرين موضعاً، من ذلك: يقول الزمخشري عند تفسير: ﴿قُلْ سِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ ٱنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَـٰقِبَةُ ٱلْمُكَذِّبِينَ﴾ [الأنعام: ١١]: (قوله: ﴿قُلْ سِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ ٱنظُرُوا۟﴾ معناه: إباحة السير في الأرض للتجارة

(١) مخطوط ـ تفسير ـ تيمور (١٠٢) ـ دار الكتب المصرية.

وغيرها من المنافع، وإيجاب النظر في آثار الهالكين. ونبّه علىٰ ذلك بـ«ثُمّ» لتباعد ما بين الواجب والمباح)[١].

وبعد أن يوضح الطِّيبي[٢] قول الزمخشري، ينقل عن صاحب «التقريب» قوله: «إنما لم يحمل علىٰ التراخي، وعدل إلىٰ المجاز، إذ واجب النظر في آثار الهالكين حقّه ألّا يُتراخَىٰ عنه السير»[٣].

* * *

ويقول الزمخشري[٤] عند قوله تعالىٰ: ﴿وَأَنذِرْ بِهِ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَن يُحْشَرُوٓاْ إِلَىٰ رَبِّهِمْ لَيْسَ لَهُم مِّن دُونِهِۦ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: ٥١]: (يخافون أن يحشروا غير منصورين، ولا مشفوعاً لهم، ولا بد من هذه الحال، لأن كلًّا محشور، فالمخُوف إنما هو الحشْر علىٰ هذه الحال).

ويقول الطِّيبي[٥]: «قال صاحب «التقريب»: لأن المخُوف هو الحشْر علىٰ هذه الحال، لا أصْلُ الحشر»، وقلت: معنىٰ قول المصنف يعود إلىٰ مذهبه... ويُفْهَم منه أن المتّقي الذي يتحرَّىٰ رضا الله لا يخاف حينئذ، وخرج من هذا الحكم».

* * *

والزمخشري يفسّر «الظلم» بـ«المعصية» في قوله تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ

---

(١) الكشاف (٦ : ٣١).

(٢) فتوح الغيب (٦ : ٣١).

(٣) تقريب التفسير، ص١٣٤.

(٤) الكشاف (٦ : ٩٨).

(٥) فتوح الغيب (٦ : ٩٨)، وانظر: تقريب التفسير، ص١٣٧.

إِيمَـٰنَهُم بِظُلۡمٍ أُوْلَـٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلۡأَمۡنُ وَهُم مُّهۡتَدُونَ﴾ [الأنعام: ٨٢]، فيقول: (أي: لم يخلطوا إيمانهم بمعصية تفسّقهم، وأبىٰ تفسيرَ الظلم بالكفر: لفظُ اللَّبس)[١].

ويعترض الطِّيبي علىٰ ذلك، ويفصّل القول فيه، ثم يقول[٢]: «فظهر من هذا أن الواجب أن يُفسَّر الظلمُ بالشرك، ولفظ اللَّبس لا يأباه... وقال صاحب «التقريب»: ويحتمل أن يقال: النفاق: لَبْس الإيمان الظاهر بالكفر الباطن».

* * *

ويقول الزمخشري[٣] عند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمۡنَا كُلَّ ذِي ظُفُرٍۖ وَمِنَ ٱلۡبَقَرِ وَٱلۡغَنَمِ حَرَّمۡنَا عَلَيۡهِمۡ شُحُومَهُمَآ﴾ [الأنعام: ١٤٦]: (وقوله: ﴿وَمِنَ ٱلۡبَقَرِ وَٱلۡغَنَمِ حَرَّمۡنَا عَلَيۡهِمۡ شُحُومَهُمَآ﴾ كقولك: مِن زيد أخذْت مالَه. تريد بالإضافة زيادة الربط). ويعقّب الطِّيبي علىٰ ذلك بتعريف الإضافة، ثم يقول[٤]: «والمراد هاهنا إضافة الشحوم إلىٰ الضمير، لأن الظاهر أن يقال: ومن البقر والغنم حرّمنا عليهم الشحوم، وأخذْتُ من زيد المال، فأضيف لزيادة الربط. وإلىٰ هذا ذهب صاحب التقريب».

* * *

ويذْكر الزمخشري[٥] في القراءة المشهورة في قوله تعالىٰ: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ

---

(١) الكشاف (٦: ١٥٠).

(٢) فتوح الغيب (٦: ١٤٨ ـ ١٤٩) وانظر: تقريب التفسير، ص١٤٠.

(٣) الكشاف (٦: ٢٧٨).

(٤) فتوح الغيب (٦: ٢٧٩) وانظر: تقريب التفسير، ص ١٤٨.

(٥) الكشاف (٦: ٥٠٢).

عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾ [الأعراف: ١٠٥] وجوهاً، منها: (أنّ ما لَزِمك فقد لزْمتَه)، فيعقّب الطِّيبي علىٰ ذلك بقوله[1]: قال صاحب «التقريب»: «حَقِيقٌ»، في هذا الوجه، بمعْنَىٰ اللازم».

* * *

٢) تأثّـر الطِّيبي بصاحب «الفرائد»[2]:

صاحب «الفرائد» هو: أبو المحامد، فصيح الدين، محمد بن عمر المَابِرْنَابَازي، عالِـمٌ بالتفسير، وكتابه «فرائد التفسير» اختصر فيه «الكشاف» وقد نقل عنه الطِّيبي - على سبيل المثال - في تفسير سورتَي الأنعام والأعراف سبع عشرة مرة.

ومن أمثلة ما أخذه منه قوله[3] عند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ٣]: «قال صاحب «الفرائد»: يمكن أن يقال: ﴿فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾: حال مؤكِّدة، أي: وهو الله معروفاً في السموات والأرض، كقولك: هو زيد معروفاً في العالم». وذلك في معرض التعقيب علىٰ قول الزمخشري[4]: (﴿فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ متعلّق بمعنىٰ اسم «الله»).

* * *

ويقول الزمخشري[5] في معرض تفسير قولـه تعالىٰ: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ

---

(١) فتوح الغيب (٦: ٥٠٢) وانظر: تقريب التفسير، ص١٦٠.

(٢) لم أقف على هذا الكتاب لا مخطوطاً ولا مطبوعاً.

(٣) فتوح الغيب (٦: ٢٠).

(٤) الكشاف (٦: ١٩).

(٥) المصدر نفسه (٦: ١٦٨).

عَنكُم مَّا كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾ [الأنعام: ٩٤]: (﴿تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾: وقع التقطُّع بينكم، كما تقول: جَمَع بين الشيئين، تريد: أوقع الجمْع بينهما علىٰ إسناد الفعل إلىٰ مصدره بهذا التأويل).

ويعقّب الطِّيبي[١] علىٰ ذلك بقوله: «قال صاحب «الفرائد»: «قوله: (﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ علىٰ إسناد الفعْل إلىٰ مصدره): يعني وقع التقطّع بينكم، بعيد؛ لأن التقطع لازم، وما ذكره من النظير متعدٍّ، وهو قوله: (جَمَع بين الشيئين) لأنه ليس في الأصل مما أُسْنِد الفعل فيه إلىٰ مصدره، بل هو من قبيل ما أوقع الفعل علىٰ مصدره، لأن تقدير أصله: أوقع الجمع بين الشيئين، وهو من قبيل ما جعل المفعول به لنسيانه، بتأويل جَمَع الجمع بينهما، أو أوْقع الجمع بينهما. هذا إذا كان متعدّياً، فأما إذا كان لازماً فليس كذلك».

* * *

ويقول الزمخشري[٢] عند تفسير ﴿قَالَ رَبِّ أَرِنِىٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ ۚ قَالَ لَن تَرَىٰنِى وَلَٰكِنِ ٱنظُرْ إِلَى ٱلْجَبَلِ فَإِنِ ٱسْتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوْفَ تَرَىٰنِى ﴾ [الأعراف: ١٤٣]: (فإنْ قلت: كيف اتّصل الاستدراك في قوله: ﴿وَلَٰكِنِ ٱنظُرْ إِلَى ٱلْجَبَلِ﴾ بِما قبله؟ قلتُ: اتّصل به علىٰ معنىٰ أن النظر إليَّ مُحال، فلا تطلبْه).

ويعترض الطِّيبي علىٰ ذلك بقوله[٣]: «قال صاحب «الفرائد»: إن الاستدراك بالمعنىٰ الذي ذكره لا يناسب هذا المقام، ولو كان المرادُ به استحالةَ الرؤية وجَبَ أنْ

---

(١) فتوح الغيب (٦: ١٦٨).

(٢) الكشاف (٦: ٥٥٧).

(٣) فتوح الغيب (٦: ٥٥٧-٥٥٨).

يذْكُرَ شيئاً يدلّ علىٰ الاستحالة، ودكُّ الجبل، كما يصلح لما ذكر، يصلح لغيره، والمشترك لا يكون دليلاً».

* * *

ويقول الزمخشري في معنىٰ قوله تعالىٰ: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ﴾ [الأعراف: ١٤٣]: (فلما أظهر اقتداره، وتصّدىٰ له أمْره وإرادته)(١). ويوضّح الطِّيبي هذا المعنىٰ الذي يذكره الزمخشري للآية، بأنه تمثيل «لا أنّ ثَمّ تجلّياً»، ثم يقول(٢): «قال صاحب «الفرائد»: هذا المعنىٰ غير مفهوم من الآية، لأن «تجلّىٰ» مطاوع «جلَّيْته» أي: أظْهرتَه، يقال: جلّيته فتجلَّىٰ، أي: أظْهرته فظهر. ولا يقدّر: تجلَّىٰ اقتدراه لأنه خلاف الأصل»، ممّا يعني عدم موافقة الطِّيبي علىٰ تفسير الزمخشري، واعتداده برأي صاحب «الفرائد».

* * *

٣) تأثر الطِّيبي بصاحب «الانتصاف»(٣):

«الانتصاف»: كتاب وضعه ابن المنير الإسكندري المتوفَّىٰ سنة ٦٨٣هـ للردّ علىٰ الزمخشري في آرائه الاعتزالية في «الكشاف». وهو كثير الاعتراض علىٰ الزمخشري، والنقد له، بحق وبغير حقّ، مما دعا الطِّيبي إلىٰ الردّ عليه أحياناً، والوقوف إلىٰ جانب الزمخشري كلما اقتضىٰ الحق ذلك. وقد نقل عنه ـ على سبيل المثال ـ في تفسير سورتَي الأنعام والأعراف أربعين مرة، وهو يعتمد عليه كثيراً في الكشف عن اعتزال الزمخشري.

---

(١) الكشاف (٦: ٥٦٠).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٥٦١).

(٣) مطبوع بحاشية الكشاف. (طبعة الحلبي الأخيرة: ١٣٩٢هـ = ١٩٧٣م).

فعند تفسير قوله تعالى: ﴿وَذَكِّرْ بِهِۦٓ أَن تُبْسَلَ نَفْسٌۢ بِمَا كَسَبَتْ لَيْسَ لَهَا مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلِىٌّ وَلَا شَفِيعٌ وَإِن تَعْدِلْ كُلَّ عَدْلٍ لَّا يُؤْخَذْ مِنْهَآ﴾ [الأنعام: ٧٠]، يقول الزمخشري(١): (وفاعل ﴿يُؤْخَذْ﴾ قوله: ﴿مِنْهَآ﴾، لا ضميرُ العدْل).

ويقول الطِّيبي(٢) موضِحّاً ذلك: «أي: الضمير في ﴿لَّا يُؤْخَذْ مِنْهَآ﴾ لا يرجع إلىٰ العدل، لأنه مصدر... قال في «الانتصاف»: «ونظيره ما سبق أن الضمير في ﴿فَتَنفُخُ فِيهَا﴾(٣) لا يعود إلىٰ «الهيئة» من قوله: ﴿كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ﴾. وأوْجب كونَ العدْل هاهنا مصْدراً تعدِّي الفعل بغير واسطة، ولو كان مفعولاً لقيل: بكلّ عدل».

* * *

ويقول الزمخشري(٤) عند تفسير: ﴿فَوَسْوَسَ لَهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ لِيُبْدِىَ لَهُمَا مَا وُۥرِىَ عَنْهُمَا مِن سَوْءَٰتِهِمَا﴾ [الأعراف: ٢٠]: (وفيه دليل علىٰ أن كشْف العورة من عظائم الأمور، وأنه لم يزل مستهْجَناً في الطباع، ومستقْبَحاً في العقول). ويوضح الطِّيبي(٥) قول الزمخشري هذا، ثم يقول رادّاً عليه: «قال في «الانتصاف»: فيه مَيْل إلىٰ الاعتزال، وأن العقل يقبِّح ويحسّن. وهذا اللفظ لو صدر من السنّي كان تأويله أن العقل أدرك المعنىٰ الذي لأجله حسّن الشرعُ السترَ، وقبّح الكشف».

* * *

(١) الكشاف (٦: ١٣٤).

(٢) فتوح الغيب (٦: ١٣٤)، وانظر: الانتصاف (٢: ٢٨).

(٣) أي: في قوله تعالىٰ: ﴿وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ ٱلطِّينِ كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ بِإِذْنِى فَتَنفُخُ فِيهَا فَتَكُونُ طَيْرًۢا بِإِذْنِى﴾ [المائدة: ١١٠].

(٤) الكشاف (٦: ٣٥٠).

(٥) فتوح الغيب (٦: ٣٥٠-٣٥١)، وانظر: الانتصاف (٢: ٧٢).

ويقول الزمخشري[1] عند تفسير: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا﴾ [الأعراف: ٣٣]: (﴿مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا﴾: فيه تهكّم، لأنه لا يجوز أن ينزِّل به برهاناً بأن يُشْرَك به غيرُه). ويقول الطِّيبي[2] مرجّحاً رأي ابن المنير علىٰ رأي الزمخشري: «قال في «الانتصاف»: قياسه أن يكون كقوله:

على لاحبٍ لا يُهْتَدَىٰ بِمَنَـارِهِ

وقلت: هذا هو الحق، لأن المعنىٰ: «حَرَّمَ رَبِّي أن تُشْرِكوا بالله شركاءَ لا ثبوتَ لها، ولا أنْزَلَ الله بإشراكها سلطاناً. بالَغَ في نفْي الشريك، فنفَىٰ لازمَه، لينتفيَ ملزومه بالطريق البرهاني».

* * *

وعند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿وَنُودُوٓا۟ أَن تِلْكُمُ ٱلْجَنَّةُ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: ٤٣] يقول الزمخشري[3]: (﴿تِلْكُمُ ٱلْجَنَّةُ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾: بِسَبَبِ أعمالِكم، لا بالتفضّل كما تقول المبْطِلة). ويردّ الطِّيبي[4] علىٰ ذلك بقوله: «هذا قول باطل... «الانتصاف» الآية جعَلَت الجنةَ جزاءً للعمل فضْلاً ورحمةً، لا أنه واجبٌ لهم وجوبَ الديون. والذين كذّبوا الخبر، وأوْجَبوا علىٰ الله ما لا يوجِبُه علىٰ نفسه، هم المبْطِلون».

* * *

---

(١) الكشاف (٦: ٣٧٦).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٣٧٦-٣٧٧)، وانظر: الانتصاف (٢: ٧٧).

(٣) الكشاف (٦: ٣٩٠).

(٤) فتوح الغيب (٦: ٣٩٠) وانظر: الانتصاف (٢: ٨٠).

ويتوقف الزمخشري[1] عند التكرير في قوله تعالىٰ: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا ۖ قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ رَبِّى ۖ لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَ ۚ ثَقُلَتْ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ لَا تَأْتِيكُمْ إِلَّا بَغْتَةً ۗ يَسْـَٔلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِىٌّ عَنْهَا ۖ قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ ٱللَّهِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [الأعراف: ١٨٧].

يقول الزمخشري: (فإن قلتَ: لِمَ كرّر ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ ﴾ و﴿إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ ٱللَّهِ ﴾؟ قلتُ: للتأكيد... وعلىٰ هذا تكرير العلماء الحذّاق في كتبهم، لا يُخْلُونَ المكرَّر من فائدة زائدة).

ويوضّح الطِّيبي ذلك بقوله[2]: «قال في «الانتصاف»: وفي التكرير نكتة لا توجد إلا في القرآن، فإنه إذا بُنِيَ الكلام علىٰ مقصد، واعترض في أثنائه عارض، وأريد الرجوع لتتمّة المقصد الأول، وقد بَعُد، طُرِّيَ، لتتّصل النهايةُ بالبداية، فإنه تعالىٰ ابتدأ بقوله: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ ﴾ وطال الكلام إلىٰ قوله: ﴿بَغْتَةً ﴾، وأراد إنكار سؤالهم بوجه آخر، وهو قوله: ﴿كَأَنَّكَ حَفِىٌّ﴾ وتعلّقه قويّ بالسؤال، فَطُرِّي، وغالب التطْرية بإجمال، ولهذا قال: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ ﴾، ولم يذكر «الساعةَ» اكتفاء بما تقدّم، وأعاد ﴿إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ ٱللَّهِ ﴾[3].

* * *

٤) تأثُّرُ الطِّيبي بصاحب «الإنصاف»[4]:

«الإنصاف»: كتاب ألّفه علم الدين، عبد الكريم بن علي العراقي، المتوفّىٰ سنة

---

(١) الكشاف (٦: ٦٩٦).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٦٩٦) وانظر: الانتصاف (٢: ١٣٤-١٣٥).

(٣) فتوح الغيب (٦: ٦٩٦) وانظر: الانتصاف (٢: ١٣٤-١٣٥).

(٤) مخطوط (ميكروفيلم) رقم (٣٠) تفسير ـ معهد إحياء المخطوطات العربية بالقاهرة.

٧٠٤هـ، انتصر فيه للزمخشري من ابن المنير في كتابه «الانتصاف». وقد نقل منه الطِّيبي ـ على سبيل المثال ـ في تفسير سورتَي الأنعام والأعراف في ثلاثة مواضع فقط، منها للردّ عليه، ومنها للاستشهاد برأيه.

فعند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ ۚ أَفَلَا تَتَفَكَّرُونَ﴾ [الأنعام: ٥٠] يقول الزمخشري(١): (﴿هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ﴾ مَثَل للضالّ والمهتدي... أو لمن ادّعَىٰ المستقيم وهو النبوة، والمُحال وهو الإلهية أو الملَكية). ويعقّب الطِّيبي علىٰ ذلك بقوله(٢): «قال في «الإنصاف»: من البيِّن فيه قوله تعالىٰ: ﴿مَا نَهَىٰكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةِ إِلَّآ أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ﴾ أطْمع آدم في أن يصير مَلَكاً، والنبي لا يَطْمعُ في المستحيل».

* * *

ويقول الزمخشري(٣) عند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ﴾ [الأعراف: ٤]: (وقوله: ﴿أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ﴾: حال معطوفة علىٰ ﴿بَيَٰتًا﴾... فإن قلت: لا يقال: جاءني زيدٌ هو فارس، بغير واو، فما بال قوله: ﴿هُمْ قَآئِلُونَ﴾؟ قلت: قدّر بعض النحويين الواو محذوفة، وردّه الزجاج... والصحيح أنها إذا عطفت علىٰ حال قبلها حذفت الواو استثقالاً لاجتماع حرفي عطف، لأن واو الحال هي واو العطف استعيرت للوصل. فقولك: جاءني زيد راجلاً، أو هو فارس، كلام فصيح، وارد علىٰ حدّه. وأما: جاءني زيد هو فارس، فخبيث).

ويعقب الطِّيبي(٤) علىٰ ذلك بقول صاحب «الانتصاف»، ثم ينقضه بقول صاحب «الإنصاف» فيقول: «الانتصاف: الاكتفاء في الجملة الاسمية الواقعة حالاً ضعيف...

---

(١) الكشاف (٦: ٩٥-٩٦).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٩٦) وانظر: الإنصاف: لوحة: ١٠٣ - ١٠٤.

(٣) الكشاف (٦: ٣٢٠-٣٢٢).

(٤) فتوح الغيب (٦: ٣٢٤)، وانظر: الانتصاف (٢: ٦٧-٦٩) والإنصاف: لوحة: ١٠٣.

والتحقيق أن المصحِّح لوقوع الجملة المعطوفة علىٰ الحال حالاً من غير واو هو العطف المقتضِي للمشاركة، واستُغْنِي به عن واو الحال، كما يعطف علىٰ المقْسَم به، فتدْخله في حكم القَسَم من غير حرف قَسَم في مثل: ﴿وَٱلضُّحَىٰ * وَٱلَّيۡلِ إِذَا سَجَىٰ﴾ [الضحىٰ: ١ - ٢]، ولو قلت في غير التلاوة: «وبالليل» لصحّ... قال في «الإنصاف»: تنظيره بالقَسَم فاسد، لأن حرف القسم لا يشارك حرف العطْف في معناه، بخلاف واو الحال، والعلّة التي علّل بها مفقودةٌ في القَسَم».

٥) تأثّر الطِّيبي بالقاضي البيضاوي (المتوفَّىٰ سنة ٦٩٢هـ):

ألّف القاضي البيضاوي تفسيره: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل»، اختصر فيه «الكشاف»، وخلّصه من الاعتزال، وقد اعتمد عليه الطِّيبي اعتماداً كبيراً في التفسير وغيره، حيث نقل منه ـ على سبيل المثال ـ في تفسير سورتَي الأنعام والأعراف ستاً وسبعين مرة، وسنقتصر علىٰ إيراد القليل منها.

يقول الزمخشري[١] عند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿كَتَبَ عَلَىٰ نَفۡسِهِ ٱلرَّحۡمَةَ﴾ [الأنعام: ١٢]: (أي: أوْجَبَها علىٰ ذاته في هدايتكم إلىٰ معرفته، ونصب الأدلّة لكم علىٰ توحيده). ويعقّب الطِّيبي علىٰ ذلك بقوله[٢]: «قال القاضي: ﴿كَتَبَ عَلَىٰ نَفۡسِهِ ٱلرَّحۡمَةَ﴾: ألْزَمها فضلاً وإحساناً، والمراد بالرحمة ما يعمّ الدارين، ومن ذلك: الهداية إلىٰ معرفته، والعلْم بتوحيده، بنصب الأدلة، وإنزال الكتب».

* * *

وعند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿وَيُرۡسِلُ عَلَيۡكُمۡ حَفَظَةً حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَكُمُ ٱلۡمَوۡتُ

---

(١) الكشاف (٦: ٣٢).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٣٢)، وانظر: تفسير البيضاوي (٢: ١٨١-١٨٢).

﴿تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لَا يُفَرِّطُونَ﴾ [الأنعام: ٦١]، يقول الزمخشري[١]: (فإن قلت: الله تعالىٰ غنيٌّ بعلْمه عن كِتْبَةِ الملائكة، فما فائدتها؟ قلت: فيها لطْف للعباد). ويوضح الطِّيبي ذلك بقوله[٢]: «قال القاضي: وذلك أن العبد إذا وَثِق بلطْف سيده، واعتمد على سَتْره وعفْوه، لم يحْتشم منه احتشامه من خَدَمه المطّلعين عليه».

يقول الزمخشري[٣] في معرض قوله تعالىٰ: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ وَخَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام: ١٠٠]: (وعلِموا أن الله تعالىٰ خالقُهم دون الجِن). ويعلّق الطِّيبي علىٰ ذلك بقوله[٤]: «قال القاضي: ﴿وَخَلَقَهُمْ﴾: حال بتقدير «قد»، أي: وقد علموا أن الله خالقهم دون الجن، وليس مَن يخلُق كمن لا يخلُق». ويوضّح الطِّيبي قول القاضي هذا بقوله: يعني هي حال مقدَّرة لجهة الإشكال».

ويقول الزمخشري[٥] عند تفسير ﴿ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ﴾ [الأنعام: ١٥٤]: (ثُمّ أعظم من ذلك آنّا آتينا موسىٰ الكتاب). ويعقب الطِّيبي على هذا بقوله[٦]: «اعْلَم أنه أوْهم في الجواب بقوله: (هذه توصية قديمة) أن معنىٰ التراخي في «ثم» زماني، وبقوله: (ثم أعظم من ذلك أنها للتراخي في الرتبة. وذهب القاضي إلىٰ أن «ثم» للتفاوت في الرتبة. وما يُفهم من كلام الزجّاج أنها للتراخي في الزمان... وقلت: يمكن الجمع بينهما».

* * *

(١) الكشاف (٦: ١٢١).

(٢) فتوح الغيب (٦: ١٢١) وانظر: تفسير البيضاوي (٢: ١٩٢).

(٣) الكشاف (٦: ١٩٠).

(٤) فتوح الغيب (٦: ١٩٠) وانظر: تفسير البيضاوي (٢: ٢٠١).

(٥) الكشاف (٦: ٢٩٦).

(٦) فتوح الغيب (٦: ٢٩٦) وانظر: تفسير البيضاوي (٢: ٢١٥).

ويقول الزمخشري[١] عند تفسير: ﴿قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [الأعراف: ٣]: (و«ما» مزيدة لتوكيد القلّة). ويوضّح الطِّيبي ذلك بقوله[٢]: «فيؤْذِن بالعَدَم، كقوله:

قَلِيـلُ التَّـشكِّي

البيت.

وقال القاضي: أي: زماناً قليلاً تذكّرون. وإن جعلت «ما» مصدرية، لم ينتصب «قليلاً» بـ﴿تَذَكَّرُونَ﴾».

* * *

ويقول الزمخشري[٣] في معرض تفسير ﴿أَلَآ إِنَّمَا طَٰٓئِرُهُمۡ عِندَ ٱللَّهِ﴾ [الأعراف: ١٣١]: (﴿طَٰٓئِرُهُمۡ عِندَ ٱللَّهِ﴾، أي: سبب خيرهم وشرّهم عند الله... ويجوز أن يكون معناه: ألا إنما سبب شؤمهم عند الله، وهو عملهم المكتوب عنده الذي يجري عليهم ما يسوؤهم لأجله). ويعقّب الطِّيبي علىٰ ذلك بقوله[٤]: «هذا عيْن مذهب أهل السنّة، وإن دلّ أوّلُ كلامه علىٰ مذهبه... وأما بيان النظم فقد قال القاضي: هذا إغراق في وصْفهم بالغباوة والقساوة، فإن الشدائد ترقّقُ القلوبَ، وتذلّلُ العرائكَ، سيّما بعد مشاهدة الآيات، وهم لم تؤثر فيهم، بل زادوا عناداً وانهِماكاً في الغيّ».

* * *

---

(١) الكشاف (٦: ٣١٩).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٣١٩-٣٢٠)، وانظر: تفسير البيضاوي (٣: ٢).

(٣) الكشاف (٦: ٥٣٠).

(٤) فتوح الغيب (٦: ٥٣٠-٥٣١) وانظر: تفسير البيضاوي (٣: ٢٤).

ويقول الزمخشري[١] عند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ نَزْغٌ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ ۚ إِنَّهُۥ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [الأعراف: ٢٠٠]: (والنزْغ والنّسْغ: الغرْز والنخْس، كأنه ينْخس الناسَ حين يُغْرِيهم علىٰ المعاصي). ويقول الطِّيبي[٢]: «قال القاضي: «شبّه وسوستَه للناس، إغراءً لهم علىٰ المعاصي وإزعاجاً، بغرْز السائق ما يسوقه»».

٦) تأثُّـر الطِّيبي بالإمام فخر الدين الرازي (المتوفَّىٰ سنة ٦٠٦هـ):

فعلى سبيل المثال نقل الطِّيبي من «التفسير الكبير» للرازي في تفسير سورتَي الأنعام والأعراف ثلاثاً وستين مرة، معظمها في مجال العقيدة والتفسير. وهو ينقل عنه بشيء من الاحترام والتقدير، وإن كان يعارضه أحياناً في بعض المواقف، وفيما يلي بعض نقول الطِّيبي عن الرازي:

ففي معرض تفسير قوله تعالىٰ: ﴿قُلْ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلْهُدَىٰ ۖ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ * وَأَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [الأنعام: ٧١ - ٧٢].

يقول الزمخشري[٣]: (عطَف قوله: ﴿وَأَنْ أَقِيمُوا۟﴾ علىٰ موضع ﴿لِنُسْلِمَ﴾). ويوضح الطِّيبي ذلك بإيراد أقوال الزجاج، وأبي البقاء العكْبَرِيّ، والقاضي البيضاوي، ثم يقول[٤]: «وقال الإمام: «وكان من الظاهر أن يقال: أُمِرْنا لنُسْلِم ولأن نقيم. وإنما عدل إلىٰ قوله: ﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ﴾، ﴿وَأَنْ أَقِيمُوا۟﴾ ليؤْذِنَ بأن الكافر ما دام كافراً، كان

---

(١) الكشاف (٦: ٧٢٠).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٧٢٠) وانظر: تفسير البيضاوي (٣: ٣٩).

(٣) الكشاف (٦: ١٣٨).

(٤) فتوح الغيب (٦: ١٣٨) وانظر: التفسير الكبير (١٣: ٣١).

كالغائب الأجنبي، فخُوطِبَ بما يخاطَب به الغُيَّب، وإذا أسْلم، ودخَل في زمرة المؤمنين، صار كالقريب الحاضر، فخُوطِب بما يخاطَب به الحاضرون».

* * *

ويقول الزمخشري(١) عند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾ [الأنعام: ١٢١]: (فإن قلت: فقد ذهب جماعة من المجتهدين إلىٰ جواز أكل ما لم يُذْكر اسم الله عليه بنسيان أو عمد، قلت: تأوّله هؤلاءِ بالميْتة، وبما ذُكِر غير اسم الله عليه). ويقول الطِّيبي(٢): «قال الإمام: نُقِل عن عطاء أنه قال: كلّ ما لم يُذْكَر عليه اسم الله من طعام أو شراب فهو حرام، تمسُّكاً بعموم الآية، والفقهاء خصّوا العامَّ بالذبْح». وروَىٰ الإمام أن مذهب مالك: كُلُّ ما ذُبِح وتُرِك اسم الله عليه، عمداً كان أو خطأ، فهو حرام. وهو قول ابن سيرين. وقال أبو حنيفة: إنْ تُرِك عمداً فهو حرام، وإلّا فهو حلال. وقال الشافعي: حلال، سواء تُرك عمْداً أو نسياناً، إذا كان الذابح أهْلاً لهُ. وقال: هذا النهْيُ مخصوص بما ذُبِح علىٰ اسم النُّصُب، أو مات حتف أنفه».

* * *

ويقول الزمخشري(٣) في معرض تفسير: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ [الأعراف: ١٤٣]: (معنىٰ «لَن»: تأكيد النفي الذي تعطيه «لا»، نقول: لا أفعل غداً، فإذا أكّدت نفْيها قلت: لن أفعل غداً، والمعنىٰ: أنّ فعله ينافِي حالي).

---

(١) الكشاف (٦: ٢٢٨).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٢٢٨-٢٢٩) وانظر: التفسير الكبير (١٣: ١٦٨).

(٣) الكشاف (٦: ٥٥٦).

ويرد الطِّيبي على ذلك بقوله[١]: «قوله: (أن فعله ينافِي حالي) يردُّه قوله: (فإذا أكَّدْتَ نفْيها قلت: لن أفعل غداً)، فإنه إخبار عن عدم مباشرته الفعل علىٰ التأكيد... قال الإمام: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ يدل علىٰ أنه تعالىٰ جائز الرؤية، إذ لو كان مستحيل الرؤية لقال: «لا أُرَىٰ».ألا ترىٰ أنه لو كان مع إنسان حجَر، وقال لصاحبه: ناوِلْني هذا لآكله. فإنه يقول: هذا لا يؤكل، ولو قال: لن تأكل، لم يصحّ، ولو كان معه مما يؤكل فقال: هذا لا يؤكل، لم يصح، ولو قال: لن تأكل، عُلِم أنه مما يُؤكَل، ولكنك لا تأكله».

* * *

وعند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ﴾ [الأعراف: ١٧٩]، يقول الطِّيبي[٢] معقّباً على كلام الزمخشري[٣]: «وفي كلامه أنهم ما خُلِقوا للنار حقيقة، وأن المراد من قوله تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ﴾ الإغراق في وصفهم به، وهو مخالفٌ للظاهر والأحاديث الواردة في الباب». ثم يستشهد بقول الإمام الرازي[٤]: هذه الآية حجّة لصحّة مذْهبنا في مسألة خلْق الأعمال، وإرادة الكائنات؛ لأنه تعالىٰ صرّح بأنه خلَقَ كثيراً من الجن والإنس لجهنّم، ولا مزيد على بيان الله عزّ وجل».

٧) تأثر الطِّيبي بالسكّاكي (المتوفَّىٰ سنة ٦٢٦هـ):

فعلى سبيل المثال نقل الطِّيبي عن السكاكي من كتابه «مفتاح العلوم» في تفسير

---

(١) فتوح الغيب (٦: ٥٥٦-٥٥٧) وانظر: التفسير الكبير (١٤: ٢٣١).

(٢) المصدر نفسه (٦: ٦٧٣-٦٧٦).

(٣) الكشاف (٦: ٦٧٣).

(٤) التفسير الكبير (١٥: ٦٠).

سورتَي الأنعام والأعراف تسعَ عشْرةَ مرّة، وهو متأثّر به في كثير من المسائل البلاغية، ويصفه بـ«الشيخ» أحياناً، كما يردّ بعض اعتراضات القَزويني عليه، وإن كان نقْل الطِّيبي عن القَزويني قليلاً جداً.

يقول الزمخشري(١) عند تفسير ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ﴾ [الأنعام: ٢]: (فإن قلت: الكلام السائر أن يقال: عنْدِي ثوب جيّد... وما أشبهَ ذلك. فما أوْجَبَ التقديم؟ قلت: أوْجَبَه أن المعنىٰ: وأيّ أجَل مسمّىً عنده، تعظيماً لشأن الساعة). ويعقّب الطِّيبي علىٰ هذا السؤال وجوابه بقوله(٢): «هذا السؤال غير وارد على القياس النحوي، لأنهم إنما يُوجِبون تقديم الظرف إذا لم يكن المبتدأ مخصَّصاً... وعليه كلام صاحب «المفتاح»، حيث قال: «ولا يجب التقديم على المنكَّر إذا كان موصوفاً. قال تعالىٰ: ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ﴾، ولكن وارد على استعمال الفصحاء، فإنهم أوْجبوا التقديم ولو كان مخصّصاً، ولهذا قال: (الكلام السائر)».

وعند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿ثَمَٰنِيَةَ أَزْوَٰجٍ مِّنَ ٱلضَّأْنِ ٱثْنَيْنِ وَمِنَ ٱلْمَعْزِ ٱثْنَيْنِ قُلْ ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾ [الأنعام: ١٤٣] يقول الزمخشري(٣): (المعنىٰ: إنكار أن يحرّم الله تعالىٰ من جِنْسَي الغنم: ضأنِها ومعزِها شيئاً).

ويعقّب الطِّيبي(٤) علىٰ ذلك بقوله: «قال صاحب «المفتاح»: «قُلْ في إنكار نفْس الضرب: أزَيْداً ضربْتَ أمْ عَمْراً؟ فإنك إذا أنكرْتَ من يُردَّد الضرب بينهما تولّد منه إنكار الضرب علىٰ وجه برهانيّ، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾».

---

(١) الكشاف (٦: ١٦-١٧).

(٢) فتوح الغيب (٦: ١٦) وانظر: مفتاح العلوم، ص١٠٥.

(٣) الكشاف (٦: ٢٧٢).

(٤) فتوح الغيب (٦: ٢٧٢)، وانظر: مفتاح العلوم، ص١٥١.

ويقول الزمخشري[١] عند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُواْ لَنَآ أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلَ غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ﴾ [الأعراف: ٥٣]: (﴿نُرَدُّ﴾: جملة معطوفة علىٰ الجملة التي قبلها، داخلة معها في حكم الاستفهام... فلا يقدّر: هل يشفع لنا شافع أو نرد؟).

ويعلّل الطِّيبي ذلك بقوله[٢]: «يعني: لا يجوز تقدير: "يشفع" ليعطف "نرد" عليه، فيطابقه؛ لأن جواب الاستفهام، وهو: ﴿فَيَشْفَعُواْ﴾ يأبىٰ ذلك... قال صاحب "المفتاح": ﴿هَلْ﴾ أدْعَىٰ للفعل من الهمزة، فترك الفعل معها يكون أدخل في الإنباء عن استدعاء المقام عدمَ التجدّد».

وعند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ شُعَيْبًا كَأَن لَّمْ يَغْنَوْاْ فِيهَا ۚ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ شُعَيْبًا كَانُواْ هُمُ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [الأعراف: ٩٢]، يقول الزمخشري[٣]: (﴿ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ شُعَيْبًا﴾ مبتدأ، خبره: ﴿كَأَن لَّمْ يَغْنَوْاْ فِيهَا﴾. وكذلك: ﴿كَانُواْ هُمُ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾، وفي هذا الابتداء معنىٰ الاختصاص).

ويعقِّب الطِّيبي علىٰ ذلك بقوله[٤]: «ولو حَمَل الجملةَ الأولىٰ علىٰ تقوِّي الحكم، كما عليه كلام صاحب "المفتاح"، والثانية علىٰ التخصيص... لكان أوْجَه».

---

(١) الكشاف (٦: ٤٠٢).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٤٠٢-٤٠٣)، وانظر: مفتاح العلوم، ص١٤٩.

(٣) الكشاف (٦: ٤٧٨).

(٤) فتوح الغيب (٦: ٤٧٨) وانظر: مفتاح العلوم، ص١٠٦.

٨) تأثر الطِّيبي بضياء الدين ابن الأثير (المتوفَّىٰ سنة ٦٣٧هـ):

فعلى سبيل المثال نقل الطِّيبي من «المثل السائر» لابن الأثير في تفسير سورتَي الأنعام والأعراف ثلاث مرات، ويظهر من نقله منه إعجابه به.

فعند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِهِۦٓ إِنَّا لَنَرَىٰكَ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ * قَالَ يَٰقَوْمِ لَيْسَ بِى ضَلَٰلَةٌ﴾ [الأعراف: ٦٠ ـ ٦١]، ينتصر الطِّيبي لرأي الزمخشري[١] في أنّ قول نوح عليه السلام ردّاً علىٰ قومه: ﴿لَيْسَ بِى ضَلَٰلَةٌ﴾ أبلغ في نفْي الضلال عن نفسه من قوله: ليس بي ضلال. ويستشهد علىٰ ذلك بأقوال العلماء والأدباء، ومنهم ابن الأثير، فيقول[٢]: «وقال صاحب «المثل السائر»: الأسماء المفردة الواقعة على الجنس، التي يكون بينها وبين واحدها تاء التأنيث، فإنه متىٰ أريد النفي، كان استعمال واحدها أبلغ، ومتىٰ أُرِيد الإثبات كان استعمالها أبلغ، كما في الآية، ولا تظنّن أنه لمّا كان الضلال والضلالة مصْدَرين من قولك: ضلّ يضلّ ضلالاً وضلالة، كان القولان سواء؛ لأن الضلالة هنا ليست عبارة عن المصدر، بل عن المرّة الواحدة، فإذا نَفَىٰ نوحٌ عليه السلام عن نفسه المرة الواحدة من الضلال، فقد نفَىٰ ما فوقها مِن المرتين والمرّات الكثيرة».

* * *

ويتوقف الطِّيبي مليّاً مع قوله تعالىٰ حكايةً علىٰ لسان موسىٰ عليه السلام: ﴿وَٱكْتُبْ لَنَا فِى هَٰذِهِ ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ إِنَّا هُدْنَآ إِلَيْكَ ۚ قَالَ عَذَابِىٓ أُصِيبُ بِهِۦ مَنْ أَشَآءُ ۖ وَرَحْمَتِى وَسِعَتْ كُلَّ شَىْءٍ ۚ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلَّذِينَ

---

(١) الكشاف (٦: ٤٢٠).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٤٢١)، وانظر: المثل السائر، ص١٧٦.

هُم بِـَٔايَـٰتِنَا يُؤۡمِنُونَ ﴾ [الأعراف: ١٥٦]، فيقول[١]: «وأمّا قضيّة النظْم فهو أنه تعالىٰ لمّا أوْرد في هذه السورة قصص الأنبياء، وأحوال القرون الماضية، ومِن جُـمْلتها قصّة موسىٰ عليه السلام، وأراد أن يتخلّص منها إلىٰ مدْح سيّد المرسلين، وقائد الغرّ المحجّلين، حكَىٰ من موسىٰ هذا الدعاء، ليُورِدَ عليه الجوابَ علىٰ الأسلوب الحكيم، ويجْعله تـخلُّصاً إلىٰ ذكر أمته ﷺ ثم يتخلّص من ذكرهم إلىٰ مدحِه صلواتُ الله عليه. ولهذا قال صاحب «المثل السائر»: هذا من التخلّصات الفائقة التي تُسكِرُ العقول، وتُـحَيِّر الأوْهام».

ونكتفي بهذه الطائفة من الذين تأثر بهم الطِّيبي في حاشيته علىٰ «الكشاف»، لنرىٰ الآنَ مدىٰ تأثيره في غيره ممن جاء بعده.

(١) فتوح الغيب (٦: ٦٠٥-٦٠٦)، وانظر: المثل السائر، ص٢٧٠.

المبحثُ الرابع
تأثيرُ الطِّيبي في غيره

مرّ بنا أن حاشية الطِّيبي علىٰ «الكشاف» هي أكبرُ الحواشي وأجلُّها، لا سيما فيما يتعلّق بما أورد الطِّيبي فيها من نِكات بلاغية، وردود سديدة، علىٰ الزمخشري في الاعتزال، مما جعل هذه الحاشية مصْدراً مهمّاً لكل من كتَب حاشيةً علىٰ «الكشاف» بعد ذلك، بل لكثير من الدارسين البلاغيين، حتّىٰ ذهب الشيخ أحمد مصطفىٰ المراغي(١) ـ رحمه الله ـ إلىٰ جعْل الطِّيبي في هذه الحاشية «عمدة المتأخّرين مِن بعده، كأبي السعود العمادي، والآلوسي»، لذا فإننا سنتوقّف مع بعض أصحاب الحواشي علىٰ «الكشاف» بعد الطِّيبي، ومع بعض المفسّرين وغيرهم، لنتبين مدىٰ تأثير الطِّيبي فيهم.

١) تأثيرُ الطِّيبي في عمرَ بن عبد الرحمن الفارسي (المتوفَّىٰ سنة ٧٤٥هـ):

الفارسيّ أحد تلاميذ الطِّيبي كما عرفنا. وقد ألف حاشية علىٰ «الكشاف» سمّاها «كشف الكشّاف»، نقل فيها كثيراً عن الطِّيبي بذكْر وبغير ذكْر، وتأثر بأستاذه وبحاشيته علىٰ «الكشاف»، فكثيراً ما يشير إليه بقوله: «قال سلّمه الله!» وأحياناً يذكره ويدعو له، كما يقول محقِّق(٢) الجزء الأول من هذه الحاشية، الذي يذكر أيضاً أن

---

(١) تاريخ علوم البلاغة والتعريف برجالها، ص١٣٧ .

(٢) تحقيق الجزء الأول من حاشية كشف الكشاف ـ للفارسي ـ إعداد: د. محمد السلمان: قسم الدراسة، ص٣٢.

الفارسي «اعتمد علىٰ الحواشي والشروح التي كُتِبت علىٰ «الكشاف» قبل حاشيته، ولعل أهمها حاشية الفاضل الطِّيبي»[١].

وقد ينقل الفارسي عن الطِّيبي دون نصّ علىٰ ذلك، كأن يقول[٢] عند تفسير: ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: ١٩]: «لو قيل: أي شهيد؟ لحُمِل علىٰ المتعارف من الشهداء، ولينبّه علىٰ أن شهادة الله ليست من جنس شهادات غيره. وفيه أن ما سلف من الآيات المصدِّقة للتوحيد شهادة الله التي لا أَتَمَّ منها. وأُفِيدَ أنه إنْ جعل تمام الجواب عند قوله: ﴿اللَّهُ﴾ فهو للتسلُّق: من إثبات التوحيد إلىٰ إثبات النبوّة بأن هذا الشاهد لا أصْدقَ منه شهِد لِي بإيحاء هذا القرآن. وإن جعل الكلام بمجموعه الجواب، فهو من الأسلوب الحكيم؛ لأن الوهم لا يذهب إلىٰ أن هذا الشاهد لا يحتمل أن يكون غيره تعالىٰ بل الله في أنه يشهد لنبوّته».

وهذا هو معنىٰ قول الطِّيبي، بل بعض ألفاظه أحياناً، عند تفسير الآية نفسها، حيث يقول[٣]: «لو قيل: أيّ شهيد أكبر شهادة؟ خُصّ بالشاهد المتعارَف، ومَنْ يقال له: شهيد، فيعمّ، ليعرض ما يصلح للشهادة مِن أي جنْس كان... وأما قضية النظم... فهي أنه ـ تعالىٰ ـ نبّه بهذه الآية علىٰ أن كل ذلك شهادة من الله علىٰ إثبات توحيده، وعلْمه، وقدْرته... ولهذا فصَل شهادة الله عن شهادة الغير... ثم جعل ذلك مخْلَصاً ووسيلة إلىٰ إثبات رسالته صلواتُ الله عليه بقوله: ﴿اللَّهُ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾، يعني: مثل هذا الشاهد العظيم الشأن... يشهد بيني وبينكم، وهو مصدّق لدعْوَاي بأنّي رسولُ

(١) الكشاف: قسم الدراسة، ص٤٣، وانظر ص٤١، حيث جعل حاشية الطيبي من المصادر البلاغية لحاشية الفارسي.

(٢) الكشاف: قسم التحقيق، ص٧٨٦.

(٣) فتوح الغيب (٦: ٤٤-٤٦).

حقّ، وكلامِي صِدْق، وشهادته لِي بأن أنْزَلَ عَلَيَّ هذا الكتاب الكريم المعْجز الفائق الهادي إلىٰ الطريق المستقيم... فعلىٰ هذا هو من الأسلوب الحكيم، يعني شهادته معلومة، كما سبق، لا كلام فيها، وإنما الكلام في أنه شاهد لي عليكم، مبيِّن لدعواي بإنزال هذا الكتاب الكريم».

* * *

ويقول الفارسي(١) عند تفسير ﴿ وَٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا يَمَسُّهُمُ ٱلْعَذَابُ ﴾ [الأنعام: ٤٩] تعليقاً علىٰ قول الزمخشري(٢): (جَعَل العذاب ماسّاً كأنه حيٌّ يفْعل بهم ما يريد من الآلام): «قوله: (كأنه حيّ يفعل بهم ما يريد من الآلام) فيه إشارة إلىٰ أن الاستعارة في العذاب، لا التبعية في «المسّ»».

وهذا هو معنىٰ قول الطِّيبي(٣) في الموضع نفسه: «قوله: (كأنه حي يفعل بهم ما يريد من الآلام): يجوز أن يريد ان الاستعارة واقعة في «المسّ»، فتكون تبعية، أو في «العذاب» فتكون مَكْنِيّة. والظاهر الثاني».

* * *

ويعرّف الفارسي(٤) «التخلّص» بأنه: «التوصّل من كلام إلىٰ آخر يُبايِنُه بما يربط بينهما لمناسبته معهما». ولا يكاد هذا التعريف يختلف عما قاله الطِّيبي(٥) عن التخلص

---

(١) تحقيق الجزء الأول من «كشف الكشاف»: قسم التحقيق، ص٧٩٤.

(٢) الكشاف (٦: ٩٢).

(٣) انظر: الكشاف، وفتوح الغيب (٦: ٩٢).

(٤) كشف الكشاف: قسم التحقيق، ص١١٠٣.

(٥) فتوح الغيب (٦: ٥٥٩).

اصطلاحاً، حيث عرفه بأنه «هو الخروج في الكلام من معنىً إلىٰ معنىً لا يناسبه، برابطة مناسبة لهما».

* * *

وعند تفسير: ﴿فَلَا يَكُن فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِّنْهُ﴾ [الأعراف: ٢] يقول الزمخشري[١]: (هو من قولهم: لا أَرَيَنَّكَ هاهنا). ويعلّق الفارسي علىٰ ذلك بقوله[٢]: «ظاهره أن المتكلم ينهَىٰ نفسه، والمراد نهي المخاطب بأبلغ وجه علىٰ أسلوب الكناية». ويقول الطِّيبي[٣] في الموضع نفسه: «أي: هو من الكناية، ظاهره أن يقتضي أن المتكلم ينهىٰ نفسه عن أن يرىٰ المخاطب هناك، والمراد نهي المخاطب، أي: لا تكن هاهنا حتىٰ لا أراكِ فيه؛ فإنّ كينونتك هاهنا مستلْزم لرؤيتي إياك. المعنىٰ: أن الحرج لو كان مما يُنْهَىٰ لنهَيْناه عنك، فانْتَهِ عنه بترك التعرّض له». وأيّ فرق بين هذين القولين؟!

* * *

ويقول الفارسي[٤] عند تفسير: ﴿قَالُوٓاْ إِنَّا بِمَآ أُرْسِلَ بِهِۦ مُؤْمِنُونَ﴾ [الأعراف: ٧٥]: «إشارة إلىٰ أن الجواب من الأسلوب الحكيم»، وهذا هو قول الطِّيبي[٥] نفسه في هذا الموضع: «حاصل الجواب أنه من باب الأسلوب الحكيم».

* * *

---

(١) الكشاف (٦: ٣١٧).

(٢) كشف الكشاف: قسم التحقيق، ص٨٣١.

(٣) فتوح الغيب (٦: ٣١٧).

(٤) كشف الكشاف: قسم التحقيق، ص٨٥٤.

(٥) فتوح الغيب (٦: ٤٥٢).

ويقول الفارسي[1] عند تفسير: ﴿إِنَّ ٱلْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ وَٱلْعَـٰقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [الأعراف: ١٢٨]: «يدل علىٰ أنه بشارة علىٰ سبيل الكناية الرمزية؛ وذلك لأن قوله: ﴿إِنَّ ٱلْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ﴾ دلّ علىٰ انتزاع المُلْك من أيدي القِبط، وأنهم سيُخَلَّصون من شرهم، لكنهم بَقُوا شاكّين أن ذلك الانتزاع يكون إليهم أو إلىٰ غيرهم، فلمّا قيل: ﴿وَٱلْعَـٰقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ دلّ علىٰ أن الانتزاع يكون إلىٰ الأتْقياء، وهم بنو إسرائيل من الطائفتين، لا القبط، وأنهم داخلونَ في المشيئة في قوله: ﴿مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ﴾... فحصل أن البشارة علىٰ سبيل الكناية حصلت من مجموع القرينتين، وفيه أن الاستعانة بالله والصبر من أعظم أبواب التقْوَىٰ المنجح للآمال. وأما التصريح والكشف فلأن «عَسَىٰ» في هذا المقام إيجاب مؤكّد، وقد صرح بمجموع الأمرين: هلاكِ عدوّهم، واستخلافِهم مكانَهم. وفيه أن الله تعالىٰ يتولّىٰ ذلك بجميل إحسانه، دون سعْيٍ وتَعَب، وأنّ مَنْ عادَىٰ أولياءه، فقد بارَزَه بالمحاربة، وحقّ له الدمار والخسار». وهذا تلخيص لما ذهب إليه الطِّيبي[2] في هذا الموضع.

ويطول بنا المقام لو أننا تتبعنا كل ما أخذه الفارسي عن الطِّيبي، ولكننا نكتفي بهذا القدر الدالّ علىٰ ما قصدنا إليه، ونتنقل إلىٰ شخص آخر أثّر فيه الطِّيبي كثيراً هو: الفاضل اليمني.

* * *

٢) تأثير الطِّيبي في الفاضل اليمني (المتوفَّىٰ سنة ٧٥٠هـ):

ألّف اليمني حاشيته الثانية المسماة «تُحْفَةَ الأشراف في كشف غوامض الكشاف»

---

(١) كشف الكشاف: قسم التحقيق، ص٨٦٧-٨٦٨.

(٢) انظر: فتوح الغيب (٦: ٥٢٣ - ٥٢٦). وانظر: الكشاف (٦: ٥٢٢-٥٢٣).

سنة ٧٣٨هـ ، معتمداً فيها إلىٰ حد كبير علىٰ حاشية الطِّيبي، بل كان اطّلاعه علىٰ هذه الحاشية من دوافع تأليفه حاشيتَه تلك، باعترافه، حيث يقول في مقدمتها: «ولمّا وقفْتُ علىٰ حواشي الكشاف... للعلّامة الأفضل، المحقّق شرف الدين الطِّيبي ـ أطاب الله ذكره، وأطال عمره ـ وجدْتُها مملوءة بالنّكت والفوائد، مشحونة باللطائف الفرائد، مذكوراً فيها ما ذكره صاحب «الانتصاف» و«الإنصاف»، وما ذكره غيرهما من فضلاء الأئمة الأشراف، وذلك بعد فراغي من كتابي المسمّىٰ «دُرَر الأصداف في حلّ عقد الكشاف»، أحببْت أن أجمعَ كتاباً آخر أجمعُ فيه بين ما ذُكِر في الكتابين من الأبحاث اللطيفة والنكات الشريفة»[١].

ولئن كان اعتراف الرجُل يكفي لإثبات تأثّره بالطِّيبي، إلا أننا نورد قولينِ لدارسين قاما بتحقيق حاشية اليمني ودراستها، لمزيد من الإيضاح والتأكيد. يقول الدكتور إبراهيم التِّلْب[٢]: «أما عن الحواشي التي تأثر بها اليمني، وظهر أثرُها واضحاً في كتابه فهي أربع حواشٍ»، ويذكر أولها «فتوح الغيب» للطيبي، ثم يقول: «فقد نقل عنه اليمني في أكثرَ من مئة موضع مصرّحاً بالأخذ عنه، وإن كان يهمل الإشارة إليه أحياناً، مكْتفياً بقوله: قيل كذا».

ويجْعل الدكتور عبد الله هنداوي[٣] حاشية الطِّيبي أحد المصادر البلاغية المهمة التي تأثر بها اليمني، فيقول: «وتأثر ـ يعني اليمني ـ بأصحاب الحواشي علىٰ «الكشاف»، وكان من أبرز مَن تأثر بهم هو الطِّيبي في حاشيته «فتوح الغيب»، فقد نقل عنه في مواضع كثيرة، مصرِّحاً بالأخذ عنه، أو مصدّراً النقل عنه بقوله: قيل كذا... بل

---

(١) تحفة الأشراف ـ تحقيق ودراسة ـ د. إبراهيم التلب: جـ١ قسم التحقيق، ص١.

(٢) تحفة الأشراف: قسم الدراسة، ص٦٢.

(٣) المصدر نفسه ـ دراسة وتحقيق ـ جـ٢ ـ قسم الدراسة، ص٨٦.

إن الدافع له علىٰ تأليف «تُحفَة الأشراف» هو ما وجده في حاشية الطِّيبي من النكات والفوائد اللطيفة... واليمني كثيرُ الثناء عليه، والإعجاب به... ولست في حاجة هنا أيضاً إلىٰ ذكر أمثلة للتأثّر، لأنها واضحة في «تُحْفة الأشراف» **وضوحَ الشمس في رابعة النهار**. واليمني في أغلب نقوله عنه يختصر عبارته، أو يتصرف فيها أحياناً».

ولقد أنصف هذان الباحثان الرجُلَين، وإذا كان لا بد من كلمة أقولها، قبل إيراد أمثلة من تأثير الطِّيبي في اليمني، فهي أن من يطلّع على الحاشيتين لا يتردّد في الجزم بأن حاشية اليمني كأنما هي شرح لحاشية الطِّيبي، أو حاشية عليها، حتى لَـيُحِسُّ القارئ وهو يطالع حاشية اليمني كأنما يطالع معها حاشية الطِّيبي كذلك. لذا فسأكتفي بإيراد نماذج قليلة جداً من مظاهر تأثير الطِّيبي في اليمني، ومن أراد الاستزادة فعليه بالحاشيتين.

يقول اليمني[1] عند تفسير: ﴿وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾ [الأنعام: ١] «قوله: (كإنشاء شيء من شيء، أو تصْيير شيء شيئاً، أو نقله من مكان إلى مكان)[2]، قيل: هو لفّ، وما بعْده نشْر، فقوله: ﴿وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ [الأعراف: ١٨٩] ﴿وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾ [الأنعام: ١] المثالان نشْر لإنشاء شيء من شيء؛ لأن حواء من ضِلَع آدم، كما أن الظلمات من تكاثف الأجرام، وقوله: ﴿وَخَلَقْنَٰكُمْ أَزْوَٰجًا﴾ مثال لتصيير شيء شيئاً؛ لأنه جعل الأفراد أزواجاً لمّا ضُمّ بعض أفرادها إلىٰ بعض. وقوله: ﴿أَجَعَلَ ٱلْءَالِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا﴾ [ص: ٥] مثال للنقل؛ وذلك لأن الكفار كانوا قد حكَموا بتعدُّد الآلهة، فلما جاء الرسول،

(١) تحفة الأشراف ـ جـ١ ـ قسم التحقيق، ص٧١٥.
(٢) الكشاف (٦ : ٧).

وأبطل حكمهم بالتعدّد، وألزَمَهم الحكْم بالتوحيد، فصار كأنه نقل الحكْم من التعدّد إلىٰ الوحدة... وإنما أُنْشِئ المثال في القسم الأول فقط للتنبيه على أن قوله: ﴿وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾ من هذا القسم، وأنه المقصود في الإيراد».

وهذا هو قول الطِّيبي[١] نفْسه بلفظه ومعناه، وهو المقصود بقول اليمني: «قيل»، بل إنّ اليمني وقع في الخطأ الذي وقع فيه الطِّيبي نفسه حينما عد «وجعَلْناكم أزواجاً» آية، وهما قد تابعا في ذلك الزمخشري. وقد نَبَّهْتُ إلىٰ ذلك في موضعه من التحقيق، وفي المآخذ[٢] علىٰ حاشية الطِّيبي كذلك.

ويقول اليمني[٣] في معرض تفسير ﴿فَلَا يَكُن فِى صَدۡرِكَ حَرَجٌ مِّنۡهُ﴾ [الأعراف: ٢]: «قوله: (لأن الشاك ضيق الصدر)، أي: الحرج لضيق الشك ولازِمه. فأُطْلِق الحرج، وأريد الشك، فيكون كناية. قوله: (أو حرج من تبليغه) فعلىٰ هذا، الحرجُ علىٰ معناه الحقيقي، ولكن المضاف محذوف. ويمكن أن يكون كناية عن الخائف؛ لأن الخائف أيضاً غير منشرح الصدر، ويشْهد للأول قوله: (وكان يضِيق صدْره من الأداء)، وللثاني قوله: (فأمَّنه الله)».

ويكفي أن نعود إلىٰ حاشية الطِّيبي[٤] في الموضع نفسه، لنجد أن هذا الكلام بلفظه ومعناه هو له، وقد نقله اليمني دون نص علىٰ ذلك.

* * *

---

(١) فتوح الغيب (٦: ٧).

(٢) انظر: المبحث الثاني من الفصل السابع.

(٣) تحفة الأشراف: جـ ١ قسم التحقيق، ص٧٨٤، وانظر: الكشاف (٦: ٣١٣-٣١٤).

(٤) فتوح الغيب (٦: ٣١٣-٣١٤).

ويقول اليمني(١) في معرض تفسير ﴿فَمَثَلُهُۥ كَمَثَلِ ٱلْكَلْبِ إِن تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَث﴾ [الأعراف: ١٧٦] ـ وذلك في بيان حال بلعام عالِمِ بني إسرائيل ـ: «اعلم أن التشبيه عُدول عن أصل المعْنىٰ، رَوْماً(٢) للمبالغة؛ فإنك إذا أردت المبالغة في قولك: زيد شجاعٌ، قلت: «زيد كالأسد»، لأنك في التشبيه تقصد محاولة إبراز المشبَّه في صورة المشبه به، ليثْبت في النفس خيالُه، فيكون أَدْخلَ في الروعة وأكدَ في الدلالة من أصل المعنىٰ...». ولو قابلْنَا هذا النصَّ بما قاله الطِّيبي(٣) في الموضع نفسه، لوجدناه هو هو بلفظه ومعناه.

وبعدُ فلا أجد فائدة في استقصاء النماذج لبيان تأثير الطِّيبي في اليمني، لوضوح ذلك «وضـوح الشمس في رابعة النهار»، كمـا قيـل؛ حيث يعمد اليمني إلىٰ أقوال الزمخشري التي يعمد إليها الطِّيبي نفسُه، ويشرحها بما شرحها به الطِّيبي بشيء من التصرف اليسير جدّاً أحياناً، وبغير تصرّف أحياناً أخرىٰ، مشيراً إلى الطِّيبي أحياناً قليلة، ومغفْلاً اسمه أحياناً كثيرة، مما يدفعني إلىٰ الزعم بأن حاشية اليمني تقْرب أن تكون نسخة من حاشية الطِّيبي، وما أظنني مغالياً في ذلك، «فمَنْ أعْوَزه السؤال فليُعاينِ الحال».

* * *

ولنترك حاشية الفاضل اليمني إلىٰ حاشية أخرىٰ تأثر صاحبها بالطِّيبي أيضاً، وهي حاشية(٤) قطب الدين الرازي التحتاني على «الكشاف».

---

(١) تحفة الأشراف: جـ١، قسم التحقيق، ص٨٥٠. وانظر: الكشاف: (٦: ٦٦٦).

(٢) في حاشية الطيبي: «ورَوْمٌ». ولعل ما في حاشية اليمني أنسب.

(٣) فتوح الغيب (٦: ٦٦٦).

(٤) لم يتمها، وإنما وصل فيها إلىٰ سورة «الأنبياء».

٣) تأثير الطِّيبي في قطب الدين الرازي التحتاني (المتوفَّىٰ سنة ٧٦٦هـ):

وضع قطب الدين الرازي حاشية علىٰ «الكشاف» تأثّر فيها، إلىٰ حد كبير، بحاشية الطِّيبي، حتىٰ ذهب حاجي خليفة[1] إلىٰ القول عن شرح الرازي للكشاف: «وبتقديري هو خلاصة الطِّيبي، لم يزد عليه سوىٰ التنقيح في كل باب، واعتراضات تُنَادِي بأن مُورِدها ليس من رجال هذا الكتاب».

وقد أشار إلىٰ تأثُّر القطب الرازي بالطِّيبي، الباحثُ الدكتور أيوب عبد العزيز[2]، الذي حقق الجزءَ الثاني من حاشية القطب الرازي، بقوله: «نقلَ القطبُ عن الطِّيبي صاحب «فتوح الغيب»، أكبر حاشية علىٰ الكشاف»، ثم أخذ يسوق أمثلة لذلك.

ولعلّ نقْلَ القطب عن الطِّيبي لا يقلّ عن نقْل اليمني عنه، ولكن الفرق أن تصرّف القطب في عبارة الطِّيبي أكثر من تصرف اليمني، كما أن القطب يعمد إلى عبارة الطِّيبي فيلخّصها أحياناً، بينما ينقلها اليمني كما هي، مع تصرف يسير جداً أحياناً، وسنورد فيما يلي أمثلة قليلة من نقل القطب الرازي عن الطِّيبي.

يقول القطب[3] عند تفسير: ﴿قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [الأعراف:٣]: «قوله: (وقُرِئ: «تَذَّكَّرون»)، أصله «تتذكّرون» بتاءينِ، فحذف إحدىٰ التاءين، وهي تاء «تفعّل» لا الأولىٰ، لأنها حرف المضارعة، فلا يجوز حذفها. وأما «تذّكّرون» مشددة الذال، فأصله

---

(١) كشف الظنون (٢: ١٤٧٩).

(٢) حاشية قطب الدين الرازي على تفسير الكشاف: جـ٢ ـ دراسة وتحقيق: قسم الدراسة، ص٩٧.

(٣) حاشية القطب: جـ٢ قسم التحقيق، ص٢١٥. وانظر: الكشاف (٦: ٣١٩).

أيضاً: تَتَذَكرون، فأدغم تاء «افتعل» في الذال من حيث أن التاء أضعف صوتاً من الذال، لأنها مهموسة والذال مجهورة».

ويقول الطِّيبي(١) في الموضع نفسه: «قوله: («يَتَذكَّرونَ»، بالياء): ابن عامر، والباقون بغير ياء، قال الزجاج: «تَذَّكَّرون» أصله: تَتَذَكرون، حُذفت التاء الثانية لا الأولىٰ، فإنها تدل على الاستقبال، فلا يجوز حذفها، والثانية إنما دخلت على معنى: فعلْتُ الشيء على تمهّل، نحو: تفهّمت الشيء، وتعلّمت... والمحذوف التاء الثانية؛ لأن الباقيَ في الكلمة من تشديد العين يدل على المعنىٰ، ولو حذفت الأولىٰ لبطل معنى الاستقبال».

وواضح من المقابلة بين النصين أنهما واحد، مع تلخيص وتصرف من القطب بإهمال المصدر، وزيادة بعض الألفاظ.

* * *

ويقول القطب(٢) عند تفسير قوله تعالى: ﴿ يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ قَدۡ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكُمۡ لِبَاسٗا يُوَٰرِي سَوۡءَٰتِكُمۡ ﴾ [الأعراف: ٢٦]: «قوله: (وهذه الآية واردة على سبيل الاستطراد): يعني لما ذكر واقعة آدم في انكشاف السوأة، وقبّحه، استطرد حديث ستر العورة وحسّنه في قوله: ﴿ يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ قَدۡ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكُمۡ لِبَاسٗا يُوَٰرِي سَوۡءَٰتِكُمۡ ﴾ ونبَّه على المنّة العظيمة بأنْ خلَق اللباسَ للخلْق، وأقْدرهم على التستّر».

ويقول الطِّيبي(٣) في الموضع نفسه: «قوله: (وهذه الآية على سبيل الاستطراد)

---

(١) فتوح الغيب (٦: ٣١٩).

(٢) حاشية القطب: جـ٢ قسم التحقيق، ص٢٣١. وانظر: الكشاف (٦: ٣٦٠).

(٣) فتوح الغيب (٦: ٣٦٠).

يعني ﴿ يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ قَدۡ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكُمۡ لِبَاسٗا يُوَٰرِي سَوۡءَٰتِكُمۡ ﴾ جاءت تابعة لحديث آدم والشيطان، وإظهار عداوته له، والتحذير عن متابعته، فجرىٰ فيه حديث كشْف العورة، وقبَّحه، وحديث ستر العورة وحسّنه، حتىٰ أنكر علىٰ من أعرض عنه، وقال بتحريمه، الدالّ عليه قوله: ﴿ قُلۡ مَنۡ حَرَّمَ زِينَةَ ٱللَّهِ ﴾ [الأعراف: ٣٢] الآية».

ولا يخفىٰ ما بين القولين من اتفاق في المعنىٰ وبعض الألفاظ.

* * *

وعند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ لَا يَسۡتَكۡبِرُونَ عَنۡ عِبَادَتِهِۦ وَيُسَبِّحُونَهُۥ وَلَهُۥ يَسۡجُدُونَ ﴾ [الأعراف: ٢٠٦]. يقول القطب[1]: «قوله: (وهو تعريض بمن سواهم)، أي: قوله: ﴿وَلَهُۥ يَسۡجُدُونَ ﴾، لأن تقديم «له» يفيد اختصاص السجود به، فغيرهم يشركون به».

ويقول الطِّيبي[2] في الموضع نفسه: «قوله: (وهو تعريض بمن سواهم من المكلَّفين)، يعني: دل متعلّق ﴿يَسۡجُدُونَ ﴾ عليه، علىٰ أن غيرهم لا يختصّونه بالسجود، بل يُشْرِكون معه غيره». ولا خلاف بين القولين كما نرى سوىٰ التصرف في معنىٰ ألفاظ عبارة الطِّيبي.

ولعل في هذا القدر ما يكفي للتدليل علىٰ نقل القطب الرازي عن الطِّيبي، وتأثره به، شأنه في ذلك شأن اليمني، وقد سار اليمني والقطب كلاهما على نهج الطِّيبي في الحاشية، وأخذ أحدهما عبارته كما هي، في الغالب، بينما لخصها الثاني وتصرف فيها.

* * *

---

(١) حاشية القطب: جـ٢ قسم التحقيق، ص٣٤٤ وانظر: الكشاف (٦: ٧٣٠).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٧٣٠).

٤) تأثير الطِّيبي في سعد الدين التَّفتازاني (المتوفَّىٰ سنة ٧٩٢هـ):

ألّف العلّامة سعد الدين التَّفتازاني حاشية علىٰ «الكشاف» لم يتمّها، بل وصل فيها إلىٰ سورة «الفتح»، وقد تأثّر هو الآخر بالطِّيبي، ونقل عنه كثيراً؛ علىٰ الرغم من تحامله على الطِّيبي أحياناً، وتطاوله عليه. وقد وصف حاجي خليفه[1] حاشية السعد هذه بأنها «ملخّصة من حاشية الطِّيبي، مع زيادة تعقيد في العبارة».

ويبدو أن السعد من طبيعته الحطُّ من شأن السابقين، مع إفادته منهم، إذ يقول الباحث الدكتور عبد الفتاح البربريّ[2]: «يلاحظ كذلك أن السعد يتصدَّىٰ لبعض السابقين الناظرين قبله في «الكشاف» بالنقد والتضعيف وتوهين آرائهم، والتقليل من شأنهم، رغم أنه اطّلع على مصنَّفاتهم، وأفاد منها الكثير. ومن هؤلاء: شرف الدين الطِّيبي... فإننا نرىٰ السعد يشير إلىٰ آرائه دائماً بقوله: «وقد زعم بعضهم، أو: «قد توهّم بعضهم»، أو: «يقال» ثم يحْكم علىٰ ما يذهب إليه بأنه ليس بشيء، أو أنه تعسّف وتكلّف، أو أنه خبْط كلّه، وهكذا... ومع هذا النقد من السعد، والتحامل على الطِّيبي، فقد أفاد منه كثيراً».

ويذكر الباحث الدكتور فوزي السيد عبد ربه[3] في دراسته الجزءَ الثاني من حاشية السعد وتحقيقه، يذكر حاشية الطِّيبي علىٰ رأس قائمة «الحواشي التي كُتِبت علىٰ

---

(١) كشف الظنون (٢: ١٤٧٨).

(٢) تحقيق الجزء الأول من حاشية العلامة سعد الدين التفتازاني علىٰ الكشاف: قسم الدراسة، ص٨٩ - ٩٠.

(٣) تحقيق الجزء الثاني من حاشية العلامة سعد الدين التفتازاني علىٰ الكشاف: قسم الدراسة، ص٢١٤.

«الكشاف» قبل السعد، وكان للسَّعدِ أخْذٌ وإفادة منها، والتي تعدّ من مصادر هذه الحاشية». ثم يقول الدكتور فوزي[١] في معرض تبْيينه لتأثّر السعد في حاشيته بحاشية الطِّيبي: «نجد الكثير في حاشية السعد مما يدلّ علىٰ أخذه من هذه الحاشية، وتصفّحها، واستقائه منها، ونقده لها».

ولعلّه من اليسير جدّاً علىٰ الباحث أن يجد في حاشية السعد ما يؤيّد دعْوىٰ حاجي خليفة بتلخيصها من حاشية الطِّيبي، ويؤكّد شهادة كل من الدكتور البربري، والدكتور فوزي بخصوص أخذ السعد عن الطِّيبي، وتأثّره به، علىٰ الرغم من كثرة اعتداده بنفسه، وتحامله علىٰ سابقه، فالشمس تبدو وإن حجبتْها الغيوم.

يقول السعد[٢] في معرض تفسير قوله تعالىٰ: ﴿قُلْ مَنْ أَنزَلَ ٱلْكِتَـٰبَ ٱلَّذِى جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ نُورًا وَهُدًى لِّلنَّاسِ ۖ تَجْعَلُونَهُۥ قَرَاطِيسَ تُبْدُونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيرًا﴾ [الأنعام: ٩١]: «قوله: (بدليل قراءة من قرأ: ﴿تَجْعَلُونَهُۥ﴾، بالتاء الفوقانية، فإن اليهود هم الذين كانوا يجعلون التوراة قراطيس متقطّعة، ليتمكّنوا من إبداء البعض وإخفاء البعض، لا قريش، وأما علىٰ قراءة الياء التحتانية فيكون التفاتا، جُعِلوا غُيباً لارتكابهم شناعةَ ذلك الفعل».

وهذا هو ملخص ما بسطه الطِّيبي[٣] فعلاً في هذه القضية، حيث يقول: «قوله: (بدليل قراءة من قرأ: ﴿تَجْعَلُونَهُۥ﴾، بالتاء الفوقانية: كلّهم إلا ابنَ كثير وأبا عمرو. واعْلَم أن القراءة بالتاء الفوقانية تدل دلالة ظاهرة علىٰ أن القائلين لقوله: ﴿مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَىْءٍ﴾ هم اليهود؛ لأنهم هم الذين غيّروا التوراة ونقضوها، وأما بالياء ـ علىٰ هذا ـ

---

(١) تحقيق الجزء الثاني من حاشية العلامة سعد الدين التفتازاني علىٰ الكشاف: قسم الدراسة، ص٨٥.

(٢) المصدر نفسه: جـ٢ قسم التحقيق، ص٣٢٩. وانظر: الكشاف (٦: ١٥٨).

(٣) فتوح الغيب (٦: ١٥٨-١٥٩).

فمحمولة علىٰ الالتفات، كأنـهم جُـعِلوا بُعَداء لتلك الفِعلـة القبيحة، ويكون قوله: ﴿وَعُلِّمۡتُم مَّا لَمۡ تَعۡلَمُوٓاْ﴾ في موضع الحال من ضمير الفاعل في ﴿تَجۡعَلُونَهُۥ﴾. والمعنىٰ: تجعلونه ذا قراطيس والحال من أنكم عُلِّـمْتُم علىٰ لسان محمد مما أوحِي من تصديق كتابكم ﴿مَّا لَمۡ تَعۡلَمُوٓاْ أَنتُمۡ وَلَآ ءَابَآؤُكُمۡۖ قُلِ ٱللَّهُۖ﴾، كما أومأ إليه المصنف. وإن القراءة بالياء التحتانية ظاهرة على أن القائلين المشركون... وأما توجيه القراءة بالتاء الفوقانية علىٰ هذا فمُشْكِل، لعل القائل به يتمحّل... والله أعلم».

ويقول السعد[١] في معرض تفسير: ﴿ وَلَمَّا سُقِطَ فِيٓ أَيۡدِيهِمۡ ﴾ [الأعراف: ١٤٩]: «الكلام كناية، وعلىٰ تفسير الزجاج: استعارة بالكناية. وهل الكلام كناية؟ لا دلالة عليه إلا أن يقال: إنّ سقوط الندم في القلب كناية عن ثبوته للشخص، وإنما اعتبر التشبيه فيما يحصل، لا في اليد، لتكون استعارة تصريحية، لأنه لا معنىٰ لتشبيه القلب باليد إلا بهذا الاعتبار». وهذا هو ملخّص لما ذكره الطِّيبي[٢] في هذا المجال.

والأمثلة علىٰ أخذ السعد في حاشيته من حاشية الطِّيبي كثيرة، ولا تسمح طبيعة البحث بإيراد المزيد منها. ولكن قد يكون هذا القدر مفيداً في التدليل على أخذ السعد عن الطِّيبي مع تجاهله له، حتى لقد أوقعه ذلك التجاهل في خطأ شنيع، نتيجة التسرّع في النقل، وعدم التثبّت أو الدقّة والانتباه، إذ يقول[٣] في توثيق المثل المشهور: «يَدَاكَ أوْكَتَا وفُوكَ نَفَخ»: «ذكر في «المفصّل» أن رجُلاً كان في جزيرة، فأراد أن يعْبر البحر على

---

(١) حاشية السعد: جـ٢ قسم الدراسة، ص١٩٥ – ١٩٦.

(٢) انظر: فتوح الغيب (٦: ٥٨٣).

(٣) حاشية السعد: جـ٢ قسم التحقيق، ص٥٩٤.

زقّ قد نفَخَ فيه ولم يُـحْكِم شدَّه بالوِكاء، فلما توسّط البحر خَرجَ منه الريح. وحين غَشِيَه الماء استغاث برجل، فقال له ذلك».

ولم يَرِد هذا المثل، ولا قصتُه التي ساقها السعد، في «المفصّل» للزمخشري، وإنما هو موجود وقصته كما ذكرها السعد تماماً في حاشية الطِّيبي، وقد صدّر الطِّيبي ذلك بقوله[1]: «قال الميداني: قال المفضَّل... ثم ساق المثل والقصّة بالنص كما نقلها السعد.

وأكتَفي هنا بالتعليق الذي أورده دارس الجزء الثاني من حاشية السعد ومحقّقه، الباحث الدكتور فوزي السيد[2]، حيث يقول: «فلعلّ السعد قد نظر إلىٰ عبارة الطِّيبي نظرة المتسرِّع، فظنّ كلمة «المفضّل»: المفصَّل، ولم ينظر إلىٰ الفِعْل: «قال» قبلها، فقال ما قال».

وهذا اعتذار لطيف، وتخريج معْقول لخطأ السعد، ولكن ذلك لا يبرّر تحامله علىٰ الطِّيبي وغيرِه، وإن أخْطَؤُوا، فكلّ ابن آدم خطّاء، حتىٰ السّعد نفسه، إلّا من عصمه الله تعالىٰ.

ونترك أصحاب الحواشي، الذين أثّر فيهم الطِّيبي، والذين ذكرنا نفراً منهم، أو أشهرَهم، لنرىٰ تأثير الطِّيبي في المفسّرين من بعده، ومنهم: أبو السعود العمادي، والعلّامة الآلوسي:

---

(١) فتوح الغيب (١٣: ٣٢١) . وانظر: مجمع الأمثال (٢: ٤١٤).

(٢) حاشية السعد: جـ٢ قسم الدراسة، ص١١٨، وانظر: قسم التحقيق، ص٥٩٤ حاشية رقم (٢).

٥) تأثير الطِّيبي في أبي السعود (المتوفَّىٰ سنة ٩٨٢هـ):

سبق أن أوردنا في مطلع الحديث عن تأثير الطِّيبي في غيره قولَ الشيخ أحمد مصطفىٰ المراغي بأن حاشية الطِّيبي تعدّ «عمدة المتأخّرين من بعده، كأبي السعود العمادي، والآلوسي».

وقد صدق الشيخ المراغي في ذلك أيّما صدق؛ فأبو السعود ألّف تفسيره المشهور باسمه، والمسمّىٰ: «إرشاد العقل السليم إلىٰ مزايا الكتاب الكريم»، وهو ينحو فيه منحىً بلاغياً تطبيقياً، وقلّما يذكر المصادر، ولكنه ضمّن تفسيره أقوال غيره بشيء من التصرف. ولا يعدم الباحث الناظر في هذا التفسير مظاهرَ تأثر صاحبه بالطِّيبي وأقواله: لفظاً ومعنىٰ. ومن أمثلة ذلك:

عند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام: ١] يقول أبو السعود[١]: «كلمة (ثم) لاستبعاد الشرك، بعد وضوح ما ذكر من الآيات التكوينية القاضية ببطلانه، لا بعد بيانه بالآيات التنزيلية. وقد قيل: إنه معطوف علىٰ ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾، والمعنىٰ أنه تعالىٰ خلَق ما خلَق، مما لا يقدر عليه أحد سواه، ثم هم يعْدلون به سبحانه ما لا يقدر علىٰ شيء منه».

وهذا تلْخيص لما قاله الطِّيبي[٢] في المقام نفسه: «لفظة (ثم) الاستبعادية في قوله: ﴿ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ تقتضي أن يكون ما قبلها مما يُؤتَىٰ منه جميع ما يزيل الشبهة عما

---

(١) تفسير أبي السعود ـ تحقيق عبد القادر أحمد عطا، مطبعة السعادة: الجزء الثاني، ص١٦٢.

(٢) فتوح الغيب (٦: ١٠-١٢).

بعدها من الكفر، والعدول عن الحق، إزالة تامة، بحيث لا يبقىٰ معه لأحد ممسك يتشبّث به... وذلك إنما يتم إذا حُمِل قوله: ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ على نصب الأدلّة علىٰ معرفة الله وتوحيده، وقوله: ﴿وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾ على وضع الشرائع، وإنزال الكتب، وإرسال الرسل، لبيان طرق الضلالات، والإرشاد إلى الطريق المستقيم... وتلخيصُ المعنى: أنه لم يبْقَ ـ بعد تلك البيانات الشافية، والدلائل الواضحة ـ حجّة وتشبُّث للراكب علىٰ متن الضلال. فبعيد من الناظر المهتدِي، بعد ذلك، ألّا ينْخلع من ضلالِهِ وكفْره، ومع ذلك هؤلاء يعْدلون به ما لا يقْدر علىٰ شيء من ذلك... الكفْر يصحّ أن يُحْمل علىٰ معنىٰ الشرك تارة، وعلىٰ كفْران النعمة أخرىٰ... فإذا جُعِل بمعْنَىٰ «الكفران» يجب أن يُعْطف على ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾... وإذا جُعِل بمعنىٰ «الشرك» يجب أن يعطف علىٰ ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾...».

ويقول أبو السعود[1] عند تفسير: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ﴾ [الأنعام: ٥٩]: «بيان لاختصاص المقدورات الغيبية به تعالىٰ من حيث العلْم، إثر بيان اختصاص كلّها به تعالىٰ من حيث القدرة. والمفاتح: إما جمع «مَفْتح» بفتح الميم: وهو المخْزن، فهو مستعار لمكان الغيب... وإما جمع «مِفتح» بكسرها، وهو المفتاح... فهو مستعار لما يتوصل به إلى تلك الأمور، بناء علىٰ الاستعارة الأولى... وقوله عزّ وجل: ﴿لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ﴾ تأكيد لمضمون ما قبله». ولعل هذا القول إجمال لتفصيل الطِّيبي في المسألة نفسها[2].

---

(١) تفسير أبي السعود (٢: ٢٢١- ٢٢٢).

(٢) انظر: فتوح الغيب (٦: ١١٤-١١٦).

ويقول أبو السعود(١) عند تفسير: ﴿ وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ ﴾ [الأنعام: ١٠٠]: مفعولا ﴿ وَجَعَلُوا ﴾: قوله تعالىٰ: ﴿شُرَكَاءَ الْجِنَّ ﴾، قدّم ثانيهما علىٰ الأول لاستعظام أن يُتَّخذ لله سبحانه شريك ما، كائناً ما كان. و﴿لِلَّهِ ﴾ متعلّق بـ﴿شُرَكَاءَ ﴾ قُدّم عليه للنكتة المذكورة». والطِّيبي(٢) نفسه قال بذلك من قبل.

* * *

ويقول أبو السعود(٣) عند تفسير: ﴿ ثُمَّ لَآتِيَنَّهُم مِّن بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَانِهِمْ وَعَن شَمَائِلِهِمْ ﴾ [الأعراف: ١٧]: «أي: من الجهات الأربع التي يعتاد هجوم العدوّ منها، مثّل قصْده إياهم للتسويل والإضلال، من أي وجه يتيسر، بإتيان العدوّ من الجهات الأربع، ولذلك لم يذكر الفوق والتحت».

وهو ينظر في قوله هذا إلى قول الطِّيبي(٤) في الموضع نفسه: «استعمال هذه الألفاظ علىٰ التمثيل والتخييل، وهو أن يؤخذ الزبدة والخلاصة من المجموع، وهي تسويله ما أمكنه وقَدَر عليه، من غير تصوّر الجهات. قال القاضي: من أيّ وجه يمكنه، كإتيان العدو من الجهات الأربع، ولذلك لم يقل: من فوقهم ومن تحت أرجلهم».

* * *

ويقول أبو السعود(٥) في معرض تفسير: ﴿الَّذِينَ كَذَّبُوا شُعَيْبًا كَأَن لَّمْ يَغْنَوْا فِيهَا

---

(١) تفسير أبي السعود (٢: ٢٥٧ - ٢٥٨).

(٢) انظر: فتوح الغيب (٦: ١٨٧).

(٣) تفسير أبي السعود (٢: ٣٣٢).

(٤) فتوح الغيب (٦: ٣٤٤).

(٥) تفسير أبي السعود (٢: ٣٧٧).

﴿ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ شُعَيْبًا كَانُواْ هُمُ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [الأعراف: ٩٢]: استئناف آخر لبيان ابتلائهم بعقوبة قولهم الأخير، وإعادة الموصول والصلة كما هي لزيادة التقرير، والإيذان بأن ما ذكر في حيز الصلة هو الذي استوجب العقوبتين، أي: الذين كذّبوه عليه السلام عوقبوا بمقالتهم الأخيرة، فصاروا هم الخاسرين للدنيا والدين، لا المتّبعون له عليه الصلاة والسلام، وبهذا القصر اكتفىٰ عن التصريح بإنجائه».

وأبو السعود متأثر في هذا بما قاله الطِّيبي(١) عند تفسير الآية نفسها. وهذا قليل من كثير مما يبدو فيه أبو السعود متأثراً بالإمام الطِّيبي.

* * *

٦) تأثير الطِّيبي في شهاب الدين الآلوسي (المتوفَّىٰ سنة ١٢٧٠هـ):

ألّف أبو الفضل، شهاب الدين، محمود الآلوسي البغدادي، تفسيره المشهور بتفسير الآلوسي، والمسمّىٰ: «روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني»، وقد عُنِي بما في القرآن الكريم من نكات بلاغية، معتمداً في ذلك علىٰ البلاغيين المشهورين، والمفسّرين الذين اتجهوا هذا الاتجاه ومنهم: الإمام شرف الدين الطِّيبي، فهو ينقل عنه كثيراً، ويصرّح بذلك.

يقول الآلوسي(٢) في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَلدَّارُ ٱلْآخِرَةُ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [الأنعام: ٣٢]: «وكان الظاهر أن يقال ـ كما قال الطِّيبي(٣) ـ: وما الدار الآخرة

---

(١) فتوح الغيب، (٦: ٤٧٨-٤٨٠).
(٢) تفسير الآلوسي، طبعة دار الفكر، بيروت (٧: ١٣٤).
(٣) فتوح الغيب (٦: ٦٨).

إلّا جِدّ وحقّ، مكان: ﴿وَمَا ٱلۡحَيَوٰةُ ٱلدُّنۡيَآ إِلَّا لَعِبٞ وَلَهۡوٞۖ﴾ [الأنعام: ٣٢]، إلّا أنه وضع ﴿خَيۡرٞ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَ﴾ موضع ذلك، إقامة للمُسبّب موضع السبب».

ويقول الآلوسي[١] عند تفسير: ﴿وَوَهَبۡنَا لَهُۥٓ إِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ﴾ [الأنعام:٨٤]: «ومن الناس من ادَّعىٰ أن يونس عليه السلام من ذرّية إبراهيم عليه السلام وصرّح في «جامع الأصول» أنه كان من الأسباط في زمن شِعْيَا، وحينئذ يبقىٰ لوط فقط خارجاً، ولا يترك له إرجاع الضمير على إبراهيم، وجعله مختصّاً بالمعدودين في الآيات[٢] الثلاث، لأنه لما كان ابن أخيه آمن به، وهاجر معه، أمْكَن أن يُجْعل من ذريته علىٰ سبيل التغليب، كما قال الطِّيبي[٣]».

ويقول الآلوسي[٤] عند تفسير: ﴿حَرَّمۡنَا عَلَيۡهِمۡ شُحُومَهُمَآ إِلَّا مَا حَمَلَتۡ ظُهُورُهُمَآ أَوِ ٱلۡحَوَايَآ أَوۡ مَا ٱخۡتَلَطَ بِعَظۡمٖۚ﴾ [الأنعام: ١٤٦]: «وذكر الطِّيبي ـ في حاصل كلام بعض المحقّقين في «أو» هنا ـ أنك إذا عطفْتَ على «الشحوم» دخلَت الثلاثة[٥] تحت حكم النفي، فيحْرُمُ الكلُّ، سوىٰ ما استُثْنِي منه، وإذا عطفْت علىٰ المستثْنَى لم يحْرم سوى الشحوم، و«أو» على الوجه الأول للإباحة، وعلى الثاني للتنويع».

* * *

---

(١) تفسير الآلوسي (٧: ٢١٧).

(٢) يريد الآيات (٨٤، ٨٥، ٨٦) من سورة الأنعام، وهي من قوله تعالىٰ: ﴿وَوَهَبۡنَا لَهُۥٓ إِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ﴾ إلىٰ قوله: ﴿وَإِسۡمَٰعِيلَ وَٱلۡيَسَعَ وَيُونُسَ وَلُوطٗاۚ وَكُلّٗا فَضَّلۡنَا عَلَى ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾.

(٣) فتوح الغيب (٦: ١٥٢-١٥٣).

(٤) تفسير الآلوسي (٨: ١٥) وانظر: فتوح الغيب (٦: ٢٨١).

(٥) يريد: الشحوم، والحوايا، وما اختلط بعظم.

ويقول الآلوسي[١] عند تفسير: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَٰكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَٰكُمْ﴾ [الأعراف: ١١]: «وقال الطِّيبي: يمكن أن تحمل «ثُمَّ» علىٰ التراخي في الرتبة؛ لأن مقام الامتنان يقتضي أن يقال: إن كَوْن أبِيهم مسجوداً للملائكة أرْفَعُ درجةً من خلْقهم وتصْويرِهم. وفيه تلويح إلى شرف العلْم، وتنبيه للمخاطَبين على ما فاز به أبوهم من تلك الفضيلة».

ويقول الآلوسي[٢] عند تفسير: ﴿إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [الأعراف: ٨٥]: «قيل: المراد بالإيمان: معناه اللغوي. وتُخَصُّ الخيريةُ بأمر الدنيا، أي: إن كنتم مصدّقين لي في قولي. ومثل هذا الشرط ـ على ما قال الطِّيبي ـ إنما يجاء به في آخر الكلام للتأكيد. ويُعْلَم من هذا أن شعيباً عليه السلام كان مشهوراً عندهم بالصدق والأمانة، كما كان نبيُّنا مشهوراً عند قوله بالأمين».

ويقول الآلوسي[٣] عند تفسير: ﴿وَلَهُۥ يَسْجُدُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠٦]: «أي: ويخصّونه بغاية العبودية والتذّلل، لا يشركون به غيره جل شأنه، وهو تعريض بمن عداهم من المكلّفين، كما يدلّ عليه تقديمُ «له»، وجاز أن يؤخذ من مجموع الكلام ما آثره العلّامة الطِّيبي، لأنه تعليل للسابق[٤] علىٰ معنى: ائتوا بالعبادة علىٰ وجه الإخلاص،

---

(١) تفسير الآلوسي (٨: ٨٦). وانظر: فتوح الغيب (٦: ٣٣٥).

(٢) تفسير الآلوسي (٨: ١٧٧). وانظر: فتوح الغيب (٦: ٤٦٧-٤٦٨).

(٣) تفسير الآلوسي (٩: ١٥٥) وانظر: فتوح الغيب (٦: ٧٣١).

(٤) يعني قوله تعالى: ﴿وَٱذْكُر رَّبَّكَ فِى نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً وَدُونَ ٱلْجَهْرِ مِنَ ٱلْقَوْلِ بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْـَٔاصَالِ وَلَا تَكُن مِّنَ ٱلْغَٰفِلِينَ﴾ [الأعراف: ٢٠٥].

كما أُمِرْتم، فإن لم تأتوا بها كذلك فإنا مُغْنون عنكم وعن عبادتكم؛ إنّ لنا عباداً مكْرمين، مِن شأنهم كذا وكذا. فالتقديم علىٰ هذا للفاصلة».

ويطول بنا المقام لو استمررنا في إيراد نقْل الآلوسي عن الطِّيبي، إذ أحْصَيْتُ ستةً وثلاثين موضعاً نقَل فيها الآلوسي عن الطِّيبي في سورَتَي «الأنعام» و«الأعراف» فقط. ولعل في ذلك ما يؤيّد القول بأن الطِّيبي كان بحقّ «عمدة المتأخّرين من بعده، كأبي السعود العمادي، والآلوسي».

* * *

هذا، وقد أثّـر الطِّيبي في بعض الذين شرحوا شواهد «الكشاف»، مثْـلَ: محبّ الدين أفندي، صاحب «تنزيل الآيات على الشواهد من الأبيات».

وفيما يلي نماذج من تأثر محب الدين أفندي بالطِّيبي:

٧) تأثير الطِّيبي في محبّ الدين أفندي (المتوفَّىٰ سنة ١٠١٦هـ):

ألّف محبّ الدين أفندي، المفتي الدمشقي، كتابَهُ المشهور بـ«شرح شواهد الكشاف»، والمسمّىٰ بـ«تنزيل الآيات على الشواهد من الأبيات»(١)، شرح فيه الشواهد الشعرية الواردة في «الكشاف»، وأكمل الناقص منها، وقد اعتمد على مصادرَ لم يذكرها، منها حاشية الطِّيبي، التي يبدو نقله منها واضحاً.

يقول محب الدين في شرح الشاهد(٢):

وانْحَلَبَتْ عَيْناه مِن فَرْطِ الأسَىٰ وَكِيـفَ غَـرْبَيْ دَالـجٍ تَـبَجَّـسَا

(١) مطبوع مع الكشاف، في نهاية الجزء الرابع، ويشغل الصفحات من (٣١٣) إلى (٥٦٧).
(٢) شرح شواهد الكشاف (ملحق بالكشاف ٤: ٤٢٩).

«انحلبت عيناه، أي: سال دمع عينيه. والوكيف: القَطْر. وغَرْبَيْ: تثنية غَرْب، وهو: الدلو العظيمة، والدالج بالجيم: الذي يأخذ الدلو من البئر فيفْرغها في الحوض. وتَبَجَّسا، أي: انفجرا بسعةٍ وكثرة، يقول: سال دمع عينيه من شدّة الحزن، ووكَفَتْا وكْفَ دَلْوَيْ دالج تَفَجَّرا وسال منهما الماء».

وهذا الشرح وارد بلفظه ومعناه في حاشية الطِّيبي[1]، عند تفسير قوله تعالىٰ ـ حكاية على لسان شعيب عليه السلام ـ: ﴿فَكَيْفَ ءَاسَىٰ عَلَىٰ قَوْمٍ كَٰفِرِينَ﴾ [الأعراف: ٩٣].

* * *

ويقول محب الدين أفندي عند شرح الشاهد[2]:

تبَقَّلَــتْ في أوّلِ التَّبَــقُّلِ   بَيْنَ رِماحَيْ مَالِكٍ ونَهْشَلِ

«يقال: تبقَّلَتِ الغَنَمُ وغيرُها: إذا رَعَت النبات أول ما ينْبت. ومالك بن ضبعة، ونهْشل بن دارم: أميران من أمراء العرب. يصف رمكةً مُرْتاضة، اعتادت ممارسة الحرب، وثنّىٰ «رماحاً» وهو جمع، على تأويل: رماح هذه القبيلة ورماح هذه القبيلة».

وهذا الشرح وارد كذلك بمعناه ولفظه تقريباً في حاشية الطِّيبي[3] عند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿وَقَطَّعْنَٰهُمُ ٱثْنَتَىْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا﴾ [الأعراف: ١٦٠].

* * *

---

(١) فتوح الغيب (٦: ٤٨٠-٤٨١).

(٢) شرح شواهد الكشاف (٤: ٤٨٧).

(٣) فتوح الغيب (٦: ٦٢٦).

ويقول محب الدين أفندي في شرح الشاهد[١]:

أَخُو ثِقَةٍ لا تُهْلِكُ الخَمْرُ مالَـهُ ... ولكنّهُ قد يُهْلِـكُ المـالَ نائلُـهْ

«هو لزهير... يقول: إن جوده ذاتيّ، لا يزيد بالسُّكر، ولا ينْقص بالصَّحْو، بل سواء في الحالتين، وقوله: متهلّلاً[٢]، أي: ضاحكاً».

وهذا الكلام وارد بلفظه ومعناه تقريباً في حاشية الطِّيبي[٣] عند تفسير قوله تعالى: ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُۥ لَيَحْزُنُكَ ٱلَّذِى يَقُولُونَ﴾ [الأنعام: ٣٣].

* * *

ويقول محب الدين أفندي في شرح الشاهد[٤]:

يَنْبَاعُ مِنْ ذِفْـرَيْ أَسِـيلٍ حُـرَّةٍ ... زَيَّافَـةٍ مثْـلِ العَتِيـقِ المُكْـدَمِ

«الذِّفْرَيان ـ بالمعجمة ـ: أصول الأُذُنين. والأسيل: صفة الناقة. ويقال: خَدٌّ أسيل، وكفٌّ أسيل، والحُرُّ مِن كلّ شيء: خالِصه... والزّيف: التبخْتر. يصف الشاعر ناقة يسيل العرق من خلف أذنيها، موّثقة الخلق، شديدة التبختر، مثل فحْل الإبل قد كدمته الفحول».

وهذا تلخيص لما قاله الطِّيبي[٥] في شرح الشاهد نفسه عند تفسير: ﴿وَتَنْحِتُونَ ٱلْجِبَالَ بُيُوتًا﴾ [الأعراف: ٧٤].

* * *

(١) شرح شواهد الكشاف (٤: ٤٨٢).
(٢) إحدىٰ كلمات البيت الذي يلي الشاهد في القصيدة.
(٣) فتوح الغيب (٦: ٦٩-٧٠).
(٤) شرح شواهد الكشاف (٤: ٥٢٣ - ٥٢٤).
(٥) فتوح الغيب (٦: ٤٥٠).

وكثيرة هي تلك الشواهد التي نقل محبُّ الدين أفندي شرحَها من حاشية الطِّيبي، ولعل في القدر الذي أوردته شاهداً على ذلك.

هذا، ولم يقتصر تأثير الطِّيبي على هؤلاء، بل تعدّاه إلى كثير غيرهم ممن جاء بعده، وكتب كتاباً له علاقة بالقرآن الكريم وعلومه، كالبهلوان في حاشيته(١) على «الكشاف»، وشهاب الدين الخفاجي في حاشيته علىٰ «تفسير البيضاوي»، وبدر الدين الزركشي في «البرهان في علوم القرآن»، وجلال الدين السيوطي في «الإتقان في علوم القرآن» وفي «التحبير في علم التفسير»، وغير أولئك كثير، ولكني أكتفي بما أوردته، عسىٰ أن يكون ممثّلاً لما قصدت إليه، وأنتقل إلىٰ دراسة بعض جهود الطِّيبي البلاغية في الحاشية.

---

(١) حقق الدكتور صبحي رشاد جزءاً منها ـ كلية اللغة العربية ـ جامعة الأزهر.

الفصلُ الرابع

دراسةٌ حولَ جهود الطِّيبِيّ في علم المعاني

وفيه تمهيد وثمانيةُ مباحث:

التمهيد: حولَ الجهود البلاغية للطيبي في الحاشية

المبحث الأول: أحوالُ الكلمةِ المفردة

المبحث الثاني: التعريفُ والتنكير

المبحث الثالث: الخبرُ والإنشاء

المبحث الرابع: التقديمُ والتأخير

المبحث الخامس: القَصْر

المبحث السادس: الفصْلُ والوصل

المبحث السابع: الإيجازُ والإطناب

المبحث الثامن: من صُوَر إجراء الكلام علىٰ خِلاف مقتضىٰ الظاهر

تـمهيد
حولَ الجهود البلاغيّـة للطِّيبي في الحاشية

عُنِي الطِّيبي في حاشيته على «الكشاف» بالبلاغة عناية خاصة، فتوقف عند القضايا البلاغية التي أثارها الزمخشري، أو أشار إليها في تفسيره، فشرحها، ووضّحها، وناقش الزمخشريَّ فيها أحياناً، فردّ عليه، أو أضاف إلىٰ ما قاله، أو عدّل فيه، ولم يكْتفِ بذلك، بل قد يوضّح ما في كلام الزمخشري نفسِه من نِكات بلاغية، وكذا في كلام غيره، ممّا يورده الزمخشري من شواهدَ لغوية مختلفة، كما في قد يعلّق علىٰ أقوال الآخرين في بعض القضايا البلاغية، ويناقشها.

ولعل ولَع الطِّيبي هذا بالبلاغة هو ما دفع حاجي خليفة إلى جعْل هذا الصنيع ثانيَ مأخذين سجّلهما على الطِّيبي في حاشيته، بقوله[1]: «وثانيهما: أنه كان مولَعاً بكثرة إيراد النكات البيانية، فصار شرحه كبير الحجم في غير المقصود، واختلاط الموجود بالمفقود».

ولعل حاجي خليفة غَفَلَ عن أن الطِّيبي أحدُ رجالات البلاغة في عصره، وله إسهام فيها ببعض المصنّفات. و«الكشاف» نفسُه تفسير بلاغي للقرآن الكريم، وقد

(١) كشف الظنون (٢: ١٤٧٨). وقد أوردت مأخذَي حاجي خليفة المشار إليهما على الطيبي، ورددْت عليهما لدى التعريف بالحاشية في نهاية المبحث الثاني من الفصل الأول من الدراسة.

تصدَّىٰ الطِّيبي لشرحه، معجَباً بطريقته من جهة، وبقدْرة صاحبه الفائقة على فهم أسرار الكتاب المعجز، واكتِناهِ معانيه المصُونة، وكشف دقائقه اللطيفة من جهة أخرىٰ، كما أن بلاغة القرآن أحدُ مظاهر إعجاز كتاب الله الكريم، إن لم تكن أهمَّها، فنسي حاجي خليفة أن هذه القضية هي نقْطة ارتكاز الطِّيبي في بحثه أو شرحه للكشاف.

وليت حاجي خليفة تذكّر قول الطِّيبي[١] في مقدمته لحاشيته، والتي أورد حاجي خليفة طرفاً منها: «وعثْرتُ بعد طول المباحثات علىٰ أن معرفة إبراز النظم هي أعظم المطالب، وأسْنَىٰ المقاصد والمآرب؛ مسبار البلاغة، ومعيار البراعة، إذ بها تنتقد الأقاويل، ويُرَجَّح تأويل علىٰ تأويل».

وليت حاجي خليفة تذكَّر المنهج الذي رسمه الطِّيبي لنفْسه في شرحه للكشاف، والباعث له علىٰ تأليف شرحه ذاك، إذاً لما قال ما قال، ولوقف عند قوله[٢] فيه: «لم يأْلُ جهداً في إيراد مباديه المنتشرة... وتدقيق نِكاته، وبذل مجهوده في تقرير مسائله».

وأين رأيُ حاجي خليفة من رأي ابن خلدون الذي عبّر عن فهمه لمنهج الطِّيبي في حاشيته، وإدراكه لغايته، حين قال[٣]: «ولقد وصل إلينا في هذه العصور تأليف لبعض العراقيين، وهو شرف الدين الطيبي... شرح فيه كتاب الزمخشري هذا... وبيّن أن **البلاغة** إنما تقع في الآية على ما يراه أهل السنّة، لا علىٰ ما يراه المعتزلة، **فأحسَنَ في ذلك ما شاء، مع إمتاع في سائر فنون البلاغة**»؟!

* * *

---

(١) انظر ما سيأتي ص٦١٢.

(٢) كشف الظنون (٢: ١٤٧٨).

(٣) تاريخ ابن خلدون: المجلد الأول ـ جـ٢ ص٧٨٨- ٧٨٩.

وقد جاءت البلاغة في حاشية الطِّيبي متناثرة، وفقاً لما يثيره «الكشاف» منها، أو تبعاً لما يعنّ له هو نفْسه من فنونها في كلام الزمخشري وغيره، كما سبق، دون ترتيب أو تصنيف من أي نوع، وذلك أمر طبيعي؛ فالحاشية ليست كتاب بلاغة متخصصاً، وإنما هي شرح لـ«الكشاف»، يدور معه حيث يدور.

هذا من جهة، ومن جهة ثانية فقد جاءت البلاغة في الحاشية تطبيقية، لا نظرية مجرّدة، أو قاعدية جافّة، فالطِّيبي كثيراً ما يشرح الصورة البلاغية بأسلوب أدبيّ ممتع، ويزيدها وضوحاً بضرب الأمثلة والشواهد من القرآن، أو الحديث، أو الشعر أو النثر. وقلّما يكتفي بمجرد ذكْر الفن البلاغي في الشاهد، وقلّما يلجأ إلىٰ التعريف إلّا إذا اقتضىٰ الموقف ذلك، على عكْس ما سار عليه في كتابه المتخصص في البلاغة: «التبيان في البيان»، والذي عالج فيه فنون البلاغة على طريقة السكاكي، حيث عُدَّ من مدرسته(١).

ويمكن القول: إن الطِّيبي قد تناول في القسم الذي أقوم بتحقيقه من حاشيته، معظم فنون البلاغة بعلومها الثلاثة، لذا فقد عمدْتُ إلىٰ جمْع ما تناثر منها في ثنايا القسم المكلّف بتحقيقه، ولـمِّ شَتات القول فيها، وترتيبها وتصنيفها تبعاً لما استقرّت عليه البلاغة في تقسيماتها الأخيرة، توضيحاً لجهود الطِّيبي البلاغية في الحاشية، وتسهيلاً لدراستها والنظر فيها، منبّهاً إلى أن هذا، وإن لم يكن كلّ جهود الطِّيبي البلاغية في الحاشية، إلّا أنه يمثلها.

هذا، وسأصدّر كل فنّ بلاغي يتمّ بحثه بتعريف الطِّيبي له غالباً، اعتماداً على ماجاء في كتابه «التبيان في البيان» باعتباره كالمفتاح لكتابه أو حاشيته «فتوح الغيب»،

---

(١) انظر: التبيان في البيان ـ قسم الدراسة، ص٤٥.

كما ذكَر ذلك من قبل تلميذُه عليّ بن عيسى(١)، ثم أعرض القضية البلاغية كما جاءت في الحاشية وأوضحها، وأناقشها إذا اقتضىٰ الأمر ذلك.

وأودّ أن أشير هاهنا إلىٰ أنني لن أتناول جميع الصور البلاغية، بمفرداتها العديدة، التي تعرّض لها الطِّيبي في الحاشية، فهي كثيرة، وقد نبَّهْتُ إليها كلِّها تقريباً، بطريقة أو بأخرىٰ، في حواشي التحقيق، ولكنني سأختار نماذج منها في علوم البلاغة الثلاثة: المعاني، والبيان، والبديع، للدراسة والتحليل.

وسأخصّص هذا الفصل لدراسة بعض جهود الطِّيبي في علم **المعاني**، والذي يليه لدراسة بعض جهوده في علم **البيان**، ثم الذي يليه لدراسة بعض جهوده في علم **البديع**، كل ذلك من خلال الحاشية موضوع البحث.

---

(١) حدائق البيان في شرح كتاب التبيان ـ مخطوط ميكروفيلم رقم (٣٤ ـ بلاغة) ـ معهد إحياء المخطوطات العربية ـ مقدمة الكتاب، حيث جاء «أن كتاب التبيان كالمفتاح للفتوح، لأنه يكْشف حقائقه، ويبيّن دقائقه، ويُحْكِم قواعده ويحلّ معادنه، فلا بد للطالب من أن يقدّم بين يدي «الفتوح» كتاب «التبيان» وشرحه».

علمُ المعاني

تعريفُه ومَباحثُه:

لقد عرّف[1] الطِّيبي **علم المعاني** بأنه: «خواصّ التراكيب في الإفادة، تفادياً عن الخطأ في التطبيق»، كما جاء في كتابه «التبيان في البيان». وهو بذلك يلخّص تعريف السكاكي لهذا العلم، الذي قال[2]: «علم المعاني هو تتبع خواصِّ تراكيب الكلام في الإفادة وما يتّصل بها من الاستحسان وغيره، ليُحْترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام علىٰ ما يقتضي الحال ذكْرَه».

وقد عرَض الطِّيبي لمباحث علم المعاني كلها تقريباً، وفيما يلي نماذجُ منها:

---

(١) التبيان في البيان ـ قسم التحقيق، ص٤.

(٢) مفتاح العلوم (طبعة دار الكتب العلمية)، ص١٦١.

المبحثُ الأول
أحوالُ الكلمةِ المفرَدة

اهتمَّ الطِّيبي اهتماماً بالغاً بالكلمة المفردة، متأثراً في ذلك بالزمخشري، ومعبّراً عن حسّه البلاغي، وعن إيمانه بأن «المعاني والبيان أعظمُ أنواع العلوم العربية منزلةً وقَدْراً، وأقْدمُ أقسامها: أصْلاً وفرعاً، وأدقُّ أركانها فهماً ودركاً، وأسْبقُ أقسامها شرفاً وفضلاً»[(١)] كما يقول هو نفسه، إضافة إلىٰ كونه بلاغياً ومفسراً.

والنظر في مفردات النص الأدبي بالنسبة لمفسّر القرآن ودارسه، ضروري جداً، بل هو من أوجب ما يجب عليه، كما يقول الدكتور محمد أبو موسىٰ[(٢)]؛ لأن المفردات «مفتاحُ النص، وزمام ما فيه دقيقُ المعاني، وخفيّ الإشارات. وكلّما أحْسَن الدارس هذه الوقفات، واستشفّ من المفردات كل ما تعطيه، وتلوح به من معنىً ووحي ورمز، كان أقْدَرَ علىٰ الاندماج والمشاركة، وبهذا يصِل نفْسَه بنفس مُنْشئه، ويحلّق في آفاقه، ويتابع خطَراتِه، ويمْلِكُ تجرِبتَه كاملةً، وحينما يصِل المفسّر إلى هذه الدرجة، فقد وصل إلىٰ ما ينبغي أن يصل إليه».

ولقد كان للطيبي نصيبٌ وافر من هذه الوقفات عند المفردات ودلالاتها، سواء من حيث مادّتُها، أو من حيث هيئتُها، كما نظر في بعض أدوات الربط وحروف المعاني.

---

(١) لطائف التبيان في علمي المعاني والبيان ـ للطيبي (ميكروفيلم رقم ٢٧٩٦ ـ بلاغة ـ دار الكتب المصرية) ـ لوحة رقم (١).

(٢) البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري، ص٢١٣.

أولاً ـ دِلالةُ الكلمة من حيث مادّتُها:

ربط الطِّيبي بين مدلول الكلمة والسياق الذي وردت فيه ربْطاً مُحْكَماً، مثال ذلك تعقيبه على التذييل في قوله تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّٰكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَٰيِشَ ۗ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ﴾ [الأعراف: ١٠]، وقوله سبحانه: ﴿ٱتَّبِعُوا۟ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ ۗ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [الأعراف: ٣]، حيث يقول الطِّيبي(١): «الشكر مناسب لتمكُّنهم في البلاد والتصرّفِ فيها، كما أن التذكّر موافق للتمييز بين اتّباع دين الحق ودين الباطل». فالشكر لا يقوم مقامه التذكّرُ في هذا السياق، ولا يقوم مقامَ التذكّر في سياقه.

والكلمة الواحدة قد تُفَسَّر بمعنَيَيْنِ مختلفين في السياق الواحد، تبعاً لفهم العلاقة بين أجزائه. يقول الطِّيبي(٢) عند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ ۖ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام: ٢]: «الكفر يصحّ أن يُحْمَل على معنىٰ الشرك تارة، وعلى كفران النعمة أخرىٰ. وبحَسَب هذين المعنيين يدور معنىٰ ﴿يَعْدِلُونَ﴾ وتعلُّق الباء؛ فإذا جُعِل بمعنىٰ «الكفران» يجب أن يُعْطَف علىٰ ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾... فـ﴿يَعْدِلُونَ﴾ ـ علىٰ هذا ـ من العدول، والباء صلة ﴿كَفَرُوا۟﴾... وإذا جعل بمعنىٰ الشرك يجب أن يعطف على ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾... فـ﴿يَعْدِلُونَ﴾ ـ علىٰ هذا ـ بمعنىٰ: يسوُّون، ليستقيم معنىٰ الشرك، والباء متعلّق به».

---

(١) فتوح الغيب (٦: ٣٣٣).

(٢) المصدر نفسه (٦: ١١-١٢).

فلفْظ «كفَروا» في الآية الكريمة يمكن أن يفسّر بمعنىٰ: أشْركوا، فيكون معنىٰ «يَعْدِلون» حينئذ: يَمِيلون عن الحق، ويمكن أن يفسّر بمعنىٰ: جحدوا النعمة وأنكروها، فيكون معنىٰ «يعْدلون» آنذاك: يسوُّون.

وقد ترد الكلمة في اللغة لمعانٍ كثيرة، إلا أن استخدامها في السياق هو الذي يحدّد معناها، فالطِّيبي يعلّق علىٰ قول الزمخشري[1] عند تفسير الآية السابقة نفسها: (وفي الجعْل معنى التضمين)، فيقول[2]: «قال الراغب: «جَعَل»: لفْظ عام في الأفعال كلها، وهو أعم من «فَعَل»، ويتصرّف على خمسة أوجه: **أولها**: يجرِي مجرى «صار» و«طفِق»، فلا يتعدَّىٰ، نحو: «جعل زيدٌ يقول كذا». **وثانيها**: يجري مجرىٰ «أوْجَد» فيتعدَّىٰ إلىٰ واحد، قال تعالىٰ: ﴿وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَـٰرَ﴾ [النحل: ٧٨]. **وثالثها**: في إيجاد شيء من شيء وتكْوينه منه. قال تعالىٰ: ﴿جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا﴾ [النحل: ٧٢]. **ورابعها**: في تصدير شيء على حالة دون حالة، نحو: ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا﴾ [البقرة: ٢٢]... **وخامسها**: الحكْم بالشيء على الشيء حقّاً. قال تعالىٰ: ﴿إِنَّا رَآدُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [القصص: ٧]، أو باطلاً، قال تعالىٰ: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ ٱلْبَنَـٰتِ﴾ [النحل: ٥٧]».

فـ«جعَلَ» في قوله تعالىٰ: ﴿وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَـٰتِ وَٱلنُّورَ﴾ (بمعنىٰ إنشاء شيء من شيء) كما قال الزمخشري[3]، أو إيجاده منه، لأن «الظلمـات من تكاثف الأجرام»، كما يقول الطِّيبي[4].

---

(١) الكشاف (٦: ٦).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٦). وانظر: المفردات في غريب القرآن ـ للراغب، ص٩٤.

(٣) الكشاف (٦: ٧).

(٤) فتوح الغيب (٦: ٧).

ويختلف معنىٰ الكلمة باختلاف متعلَّقها، ولكنها مع ذلك قد تفيد المعنىٰ نفسَه في الحالتين، فيقول الطِّيبي(١) تعقيباً على قول الزمخشري عند تفسير: ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ مَّكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّن لَّكُمْ﴾ [الأنعام: ٦]: «قوله: (مكّن لـه في الأرض)، وقوله: (مكّنْته في الأرض)، بعد التفرقة بينهمـا من حيث اللفظ والمعنىٰ، منزَّلان منزلة معنى واحد في إعطاء معنىٰ الكناية، ويـجْمَعهما كونُ الموصوف بـهما في مَنَعة من الرجال، والسّعة في الأموال والمآل والأحوال».

* * *

وقد يتـتبّع الطِّيبيورودَ الكلمة في القرآن، واستعمالاتها بمعنىٰ واحد في المواضع كلّها، فيحدّد دلالتَها في ضوء ذلك، يقول الطِّيبي(٢) عند تفسير ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾ [الأنعام: ١] «...فإنه تعالىٰ كلما ذكَر لفظ «الظّلمات» جمْعاً، و«النور» مفرداً، أراد الضلالات والهداية. فمن ذلك قوله تعالىٰ: ﴿اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَوْلِيَاؤُهُمُ الطَّاغُوتُ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ﴾ [البقرة: ٢٥٧]، وقوله تعالىٰ: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا﴾ إلى قوله: ﴿كَمَن مَّثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا﴾ [الأنعام: ١٢٢]، وقال تعالىٰ: ﴿الر كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾ [إبراهيم: ١] إلى غير ذلك».

فقد لاحظ الطِّيبي أن «الظلمات والنور» يراد بهما: الضلالات والهداية، حيثما وردتا علىٰ هاتين الهيئتين في القرآن الكريم، وذلك من خلال استقصائه لاستعمالاتهما فيه.

* * *

---

(١) انظر: الكشاف، وفتوح الغيب (٦: ٢٤).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٩).

وقد توحي الكلمة الواحدة بمعنيين كلاهما مقبول في النص ومحتمل. يقول الطِّيبي(١) عند تفسير ﴿أَعَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ﴾ [الأعراف: ١٥٠]: «إن الأمر في ﴿أَعَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ﴾: واحد الأمور والشؤون، وهو أن ينتظروا موسىٰ حافظين لعهده، متمسّكين بدِينه... ويجوز أن يكون ﴿أَمْرَ رَبِّكُمْ﴾ واحدَ الأوامر: يعني المأمور، لقوله: ﴿وَمَا وَصَّىٰكُم بِهِۦ﴾». فالأمر في الآية قد يكون مفردَ الأمـور، بمعنىٰ الشـؤون، أو مفرد الأوامـر، بمعنىٰ ما يُؤْمَر به، وكلاهما يحتمله النص، ولا ينبو عن المقام.

* * *

وقد يكون للكلمة تأويلٌ عند أهل السنّة يختلف عنه عند المعتزلة. يقول الطِّيبي(٢) عنـد تفسيـر: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَٰهُ مَلَكًا لَّجَعَلْنَٰهُ رَجُلًا وَلَلَبَسْنَا عَلَيْهِم مَّا يَلْبِسُونَ﴾ [الأنعام: ٧]: «والمراد باللَّبس: الخلْط في أمر الرسول ﷺ. والمعنىٰ: لخلَطْنا عليهم الذي يخْلطونه على أنفسهم في كون الرسول ينبغي أن يكون ملَكاً لا بشَراً. هذا علىٰ مذهب أهل السنّة ظاهر، دون مذهبهم(٣)، ولهذا أوّل(٤) اللَّبس بالخذلان، حيث قال: (خُذِلوا كما هم مخذولون الآن، فهو لَـبْس الله عليهم)».

فاللَّبْس عند أهل السنّة بمعنىٰ الخلْط، وهو علىٰ ظاهـره لا تأويل فيه. أما عند المعتزلة فبمعنىٰ الخذلان، وهو متأوَّل.

* * *

---

(١) انظر: الكشاف، وفتوح الغيب (٦: ٥٨٧-٥٨٨).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٢٩).

(٣) يعني المعتزلة.

(٤) يعني الزمخشري. انظر: الكشاف (٦: ٢٩).

وقد يحدّد الزمخشري معنىٰ الكلمة في الآية، دون تعليل، فيتكّفل الطِّيبي بذلك، شارحاً معنىٰ الكلمة، وموضحاً سبب اختيار الزمخشري للمعنىٰ الذي اختاره. يقول الزمخشري(١) في تفسير: ﴿وَلَهُۥ مَا سَكَنَ فِي ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ﴾ [الأنعام: ١٣]: (ما سَكَنَ في اللَّيْلِ والنَّهارِ: من السُّكْنَى). ويعقّب الطِّيبي(٢) على ذلك بقوله: «يعني: سكن: من السكنىٰ، جاء متعدّياً بنفسه وبـ«في». وقال في «الأساس»: «وسَكَنوا الدار، وسَكَنوا فيها، وأسْكَنْتُهم الدار، وأسكَنْتُهم فيها». ومقصوده من جعله من «السكنى» دون «السكون»: التعميم والشمول؛ إذ لو جُعل من السكون الذي يقابل الحركة لفات الشمول الذي عناه بقوله(٣): (مما يشتمل عليه الـملَوَان)، واقتضـاء عطف «له» على «الله»(٤).

فالزمخشري رجّح أن يكون «سكن» من «السكنىٰ» لا من «السكون»، لنكتةٍ لم يكشف عنها، فجاء الطِّيبي ليفعل ذلك معتمداً على حسّه البلاغي من جهة، وعلى فهمه لأجزاء كلام الزمخشري، وربطه بينهما من جهة أخرىٰ.

ثانياً ـ دلالة الكلمة من حيث هيئتُها:

تختلف دلالة الكلمة باختلاف هيئتها؛ فالاسم غير الفعل، والجمع غير المفرد،

---

(١) الكشاف (٦: ٣٦).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٣٦). وانظر: أساس البلاغة، ص٤٥١ ـ مادة «سكن».

(٣) يعني الزمخشري. انظر: الكشاف (٦: ٣٦). والمَلَوان: الليل والنهار.

(٤) أي: في قوله تعالىٰ: ﴿قُل لِّلَّهِ﴾ [الأنعام: ١٢].

والمذكّر غير المؤنّث، والأسماء نفسها تتفاوت في دلالتها، وكذا الأفعال. والمعروف أن كلّ زيادة أو تغيير في المبنىٰ، تتبعها زيادة أو تغيير في المعنىٰ.

١) الجمع والإفراد:

يقول الزمـخشري(١) عند تفسيـر: ﴿وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾ [الأنعام: ١]: (فإن قلت: لِمَ أفْرَد النور؟ قلت: للقصد إلى الجنس، كقوله تعالىٰ: ﴿وَٱلْمَلَكُ عَلَىٰٓ أَرْجَآئِهَا﴾ [الحاقّة: ١٧]، أو لأن الظلمات كثيرة... بخلاف النور، فإنه من جنس واحد، وهو النار).

ويعلّق الطِّيبي(٢) على ذلك بقوله: «قوله: (القصد إلى الجنس)، أي: إلى ما يعرف كل أحد أن النور ما هو... وهو ـ وإنْ كان مفرداً في اللفظ ـ لكنه متكثِّر بحسب حصوله في مطارحه كالظلمات، ومن ثَم أفرد «المَلَك» مع تعدّد المنزّلات، في قوله: ﴿وَٱلْمَلَكُ عَلَىٰٓ أَرْجَآئِهَا﴾. ونحوه قول الشاعر:

ولَقَدْ أمُرُّ على اللَّئـيم يَـسبُّني

لم يُرِد لئيماً واحداً في زمان واحد، بل لئاماً لا تنحصر في أزمنة لا تُحْصَى؛ لأنه يصف نفسه بالحِلْم والأناة، وأنه دأبه وعادته... يعني: جَمَع «الظلمات» لكثرة أسبابها، والأجرام الحاملة لها. وأفرد «النور» لإفراد سببه وهو النار».

فالطِّيبي يوضّح أن المفرد قد يفيد معنىٰ الجمع، إذا كان المفرد يدلّ على الجنس لأعلى العدد، ويستشهد لذلك بالشواهد اللغوية من القرآن والشعر.

---

(١) الكشاف (٦ : ٨).

(٢) فتوح الغيب (٦ : ٨).

ومعنى ذلك أن المفرد إذا كان محلّىً بـ«ال» يمكن التعبير به عن معنى الجمع.

* * *

والمفرد وإن لم يكن محلًّى بـ«ال» فإنه قد يفيد استغراق أفراد الجنس، أكثرَ مما يفيده الجمع، فيكون التعبير به بدل الجمع أوْلَىٰ في هذه الحالة. ومن أمثلة ذلك: تعليق الطِّيبي علىٰ قراءة من قرأ: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾ [الأنعام: ١١٥] بإفراد «كلمة»، حيث قال: هذه القراءة أشمل من القراءة بـ«الكلمات»... لأن استغراق المفرد أشمل من استغراق الجمع»[1].

* * *

وكما أن المفرد يفيد الاستغراق أحياناً، فإن الجمع يفيده كذلك، يقول الطِّيبي عند تفسير: ﴿وَالَّذِينَ هُم بِآيَاتِنَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٦]: «دلّ على الاستغراق جمْع الآيات». يعني في قوله تعالىٰ: ﴿بِآيَاتِنَا﴾[2]، فالمقصود جميع آيات الله.

* * *

وقد يوصَف المفرد بالجمع، مراعاة للمعنىٰ الذي يدلّ عليه المفرد، فيقول الطِّيبي عند تفسير: ﴿حَتَّىٰ إِذَا أَقَلَّتْ سَحَابًا ثِقَالًا سُقْنَاهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ﴾ [الأعراف: ٥٧]: «اعتُبِر المعنىٰ في قوله: ﴿ثِقَالًا﴾، فوُصِف «السحاب» بالجمْع، ولو اعتُبِر اللفظ لقيل: ثقيلاً، لأن ﴿سَحَابًا﴾ لفظه مفرد»[3].

* * *

(١) فتوح الغيب (٦: ٢٢٤).
(٢) المصدر نفسه (٦: ٦٠٧).
(٣) المصدر نفسه (٦: ٤١٣).

٢) التذكيرُ والتأنيث:

قد تُذَكَّر الكلمة أو تؤنّث باعتبار مدلولها، لاباعتبار لفظها الذي قد يكون مذكَّراً أو مؤنّثاً لا غير. يقول الطِّيبي[1] في معرض رده على صاحب «التقريب» لاعتراضه على الزمخشري في استعماله الاسم الموصول «مَنْ» مؤنَّثاً: «إن «مَنْ» إنما يؤنَّث ويذكَّر باعتبار مدلوله، وإبهامه وشيوعه، كالمشترك. وأما لفظه فليس إلا مذكَّراً».

وقد يحدث العكس، فتُذكّر الكلمة أو تؤنّث حمْلاً على اللفظ، يقول الطِّيبي عند تفسير ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَقَلَّتۡ سَحَابٗا ثِقَالٗا سُقۡنَٰهُ لِبَلَدٖ مَّيِّتٖ﴾ [الأعراف: ٥٧]: «اعتبر في «سُقْناه» لفظُ «السَّحاب» فذكّر الضمير[2]: يعني الهاء في «سقناه».

وقد يُحْمل التذكير والتأنيث على اللفظ والمعنىٰ معاً في السياق الواحد، يقول الطِّيبي عند تفسير: ﴿وَقَالُواْ مَهۡمَا تَأۡتِنَا بِهِۦ مِنۡ ءَايَةٖ لِّتَسۡحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحۡنُ لَكَ بِمُؤۡمِنِينَ﴾ [الأعراف: ١٣٢]: «اللطيفة فيه هي أن الضمير الأول لما عاد إلى «مهْما»، ولفظه مذكّر، ذُكِّر، والضمير الثاني إنما رجع إليه بعد ما بُـيِّن بقوله تعالىٰ: ﴿مِنۡ ءَايَةٖ﴾ فأُنِّث بهذا الاعتبار»[3].

---

(١) فتوح الغيب (٦: ٥٤).

(٢) المصدر نفسه (٦: ٤١٣).

(٣) المصدر نفسه (٦: ٥٣٢).

ومثل ذلك قول زُهير:

ومهْما يَكُنْ عِنْد امْرِئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ ... وإن خَالَها تخفَىٰ على الناس تُعْلَمِ

يقول الطِّيبي[(١)]: «الخُـلُق والخليقة واحد. والشاعر ذكّر الضمير في «يكُن» حملاً علىٰ لفظ «مهْما»، وأنّث في الباقي حمْلاً على المعنىٰ، لأنه في معنى الخليقة».

* * *

وقد يكون التذكير أو التأنيث في اللفظة الواحدة تبعاً للفظ والمعنىٰ معاً، يقول الطِّيبي[(٢)] عند تفسير: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا﴾ [الأعراف: ١٨٩]: «ذكّر الضمير[(٣)] مراعاة للفظ والمعنىٰ».

* * *

٣) صيغُ الأفعال:

معروف أن دلالات الأفعال تختلف باختلاف صيغها، كما أن معانيَها تتفاوت تبعاً لكونها مجرّدة أو مزيدة، وصيغ المزيد منها تختلف معانيها كذلك، بل إن الصيغة الواحدة، قد تدل دلالات مختلفة. ويكون ذلك كلُّه لمعانٍ بلاغية يحددها السياق.

فالفعل المضارع مثلاً قد يدل على الاستمرار، يقول الزمخشري[(٤)] عند تفسير: ﴿وَلَا تَطْرُدِ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ﴾ [الأنعام: ٥٢]: (أثنى

---

(١) فتوح الغيب (٦: ٥٣٢).

(٢) المصدر نفسه (٦: ٦٩٨).

(٣) يعني الضمير المستتر في «يسكن».

(٤) الكشاف (٦: ٩٩).

عليهم بأنهم يواصلون دعاء ربهم، أي: عبادته، ويواظبون عليها). ويعقب الطِّيبي[١] علىٰ ذلك بقوله: «وفيه إيذان بأن «يَدْعُون» محمول علىٰ الاستمرار، ثم قوله: (والمراد بالغداة والعشي: الدوام) هو الزبدة من اختصاص هذين الوقتين، لا اختصاصهما بعينهما، وإنهم يقولون: «أنا عبد فلان صباحاً ومساء»، ويريدون الدوام، فيكون التقدير: يواظبون علىٰ ذكْر ربهم دائمين، فيكون حالاً مؤكِّدة».

فالمعروف أن الفعل المضارع يدل علىٰ حدث في الزمن الحاضر، ولكن عند البلاغيين تتعدّى دلالة الفعل المضارع ذلك المعنى النحويِّ إلى الاستمرار، كما وضح الطِّيبي في معنى «يَدْعون» في الآية.

ويقول الطِّيبي[٢] عند تفسير: ﴿فَمَا كَانُواْ لِيُؤْمِنُواْ بِمَا كَذَّبُواْ مِن قَبْلُ﴾ [الأعراف: ١٠١]: «اعلم أنه تعالى جعل عدم إيمانهم مسبَّباً لتكذيبهم المقيَّد بقوله: «مِنْ قَـبْل»؛ فالفعل المضارع، وهو قوله: «لِيُـؤْمنوا»: إما أن يُـجْرَى على ظاهره، فيكون المعنى: ما كانوا ليؤمنوا الآن، أي: عند مجيء الرسل لِـمَا سبق منهم التكذيب قبل مجيئهم، وإما أن يحمل على الاستمرار، فالمعنى: أنهم لم يؤمِنوا قط، فاستمرّ تكذيبهم لَّما حصل منهم التكذيب، حتىٰ مجيء الرسل. ولمّا اشتمل الفعل على معنى الاستمرار في الحالات، وتلك الحالات متعاقبة، صحّ أن يقال: ﴿بِمَا كَذَّبُواْ بِهِۦ﴾».

والزيادة في الأفعال تُكْسِبهُا معانيَ جديدة، فالزمخشري يفرّق بين دلالة كل من «مَطَر» و«أمْطَـرَ» في قوله تعالىٰ: ﴿ وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِم مَّطَرًاۖ فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُجْرِمِينَ ﴾ [الأعراف: ٨٤] فيقول[٣]: «يُقال: مَطَرَتْهم السماء... ومعنى مطرتهم:

---

(١) فتوح الغيب (٦: ٩٩-١٠٠).

(٢) انظر: الكشاف، وفتوح الغيب (٦: ٤٩٥-٤٩٦).

(٣) الكشاف (٦: ٤٦٢-٤٦٣).

أصابتهم بالمطر... ويقال: أمْطَرت عليهم كذا: بمعنىٰ أرسلته عليهم إرسال المطر».

ويورد الطِّيبي[١] اعتراض ابن المنير على الزمخشري بقوله: «قال في «الانتصاف»: قصده الرد على من قال: «مَطَرَ»: في الخير، و«أمْطَرَ»: في الشر... لكن اتّفق أن السماء لم تُرْسِل شيئاً يشبه المطَر إلا كان عذاباً، فمِنْ هاهنا وقع الوهم لذلك القائل».

ويرد الطِّيبي[٢] على اعتراض ابن المنير موضحاً قصد الزمخشري، وما تبادر إلى فهم ابن المنير منه، فيقول: «قلت: يعني قوله: (أمطرت عليهم كذا): مطلق يحتمل الخير والشر. وليس كذلك؛ لأن المصنف جعل هذا المثال مقدمة للأمثلة بعده، وهي في الشر».

فقد ظنّ ابن المنير أن الزمخشري يسوِّي بين «مَطَرَ» و«أمْطَرَ» في المعنىٰ، والحقيقة أنه ليس كذلك، كما قال الطِّيبي، بدليل الأمثلة التي ساقها بعد ذلك، وهي قوله تعالىٰ: ﴿فَأَمۡطِرۡ عَلَيۡنَا حِجَارَةٗ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [الأنفال: ٣٢]، وقوله سبحانه: ﴿وَأَمۡطَرۡنَا عَلَيۡهَا حِجَارَةٗ مِّن سِجِّيلٍ﴾ [هود: ٨٢، والحجر: ٧٤]، وقوله عزَّ شأنه: ﴿وَأَمۡطَرۡنَا عَلَيۡهِم مَّطَرٗا﴾ [الأعراف: ٨٤]، فتنبَّه الطِّيبي إلى مالم يتنبّه إليه ابن المنير، وأنْصف الزمخشري، مؤكّداً أن «مَطَرَ» في الخير، و«أمْطَرَ» في الشر.

* * *

وقد يكون المزيد بمعنى المجرّد، فلا تكسبه الزيادة معنى جديداً.

---

(١) انظر: الكشاف، وفتوح الغيب (٦: ٤٦٣).

(٢) المصدر نفسه (٦: ٤٦٢).

يقول الطِّيبي[١] في معرض تعليقه علىٰ قراءة من قرأ: «يُمِدُّونَـهُمْ» من الإمداد، في قوله تعالىٰ: ﴿وَإِخْوَٰنُهُمْ يَمُدُّونَهُمْ فِي ٱلْغَيِّ ثُمَّ لَا يُقْصِرُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠٢]: «يقال: مدَّ الدواة، وأمـدَّها: زادها ما يُـصْلِحها. ومدّه الشيطان في الغيّ، وأمدّه: إذا أوصله بالوساوس، حتىٰ يتلاحق غيّه»، فـ«أمدّ» مزيد، والمجرد «مدّ»، وكلاهما بمعنىٰ، بل هما لغتان[٢] في الفعل.

وكما يكون المزيد بمعنى المجرّد، يمكن أن يكون بمعنى صيغة أخرى من صيغ الزيادة أيضاً، يقول الزمخشري[٣] عند تفسير: ﴿فَكُلُواْ مِمَّا ذُكِرَ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ إِن كُنتُم بِـَٔايَٰتِهِۦ مُؤْمِنِينَ﴾ [الأنعام: ١١٨]: (إن كنتم متحقّقين بالإيمان فكلوا). ويتوقف الطِّيبي عند لفظ «متحقّقين» بخاصة من قول الزمخشري هذا بعد أن يوضحه، فيقول[٤]: «أي: إن صِرْتم عالمين بحقائق الأمور بسبب إيمانكم بالله ـ وهذا من جملة ذلك ـ فالْزَموه. ويجوز أن يكون «تَفَعَّل»: بمعنى «فَعَّل» للمبالغة، أي: إن كنتم ثابتينَ في الإيمان، وأن يكون بمعنى «استفعل»، أي: إن كنتم طالبين الحق بسبب الإيمان».

فالفعل المزيد «تحقّق»، الذي اشتُقَّ منه اسم الفاعل «متحقّقين»، يمكن أن يفيد معنى المبالغة التي تفيدها صيغة «فعّل» بتشديد العين، أو معنى الطلب الذي تفيده صيغة «استفعل».

---

(١) فتوح الغيب (٦: ٢٣). والقراءة المذكورة هي قراءة نافع.
(٢) انظر: الكشف عن وجوه القراءات وعللها (١: ٤٨٧).
(٣) الكشاف (٦: ٢٢٦).
(٤) فتوح الغيب (٦: ٢٢٦).

٤) المشتقات:

للمشتقات في النحو والصرف دلالات محدّدة، غير أنّ لها معانيَ بلاغيةً تفهم من السياق بالإضافة إلىٰ الصيغة الاشتقاقية. والطِّيبي يتوقف عند بعض الـمشتقات، يبين معانيها البلاغية، وتأثيرها في فهم معنى النص وتوجيهه، فاسم الفاعل مثلاً يدل غالباً علىٰ مجرد الحدوث، بينما تدل الصفة المشبّهة علىٰ الحدوث الثابت. فالزمخشري يفرّق بين الصفة الـمشبّهة «العَمِي» واسم الفاعل «العَامِي» في قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا۟ قَوْمًا عَمِينَ﴾ [الأعراف: ٦٤]، بقوله[١]: (والفرق بين العَمِي والعَامِي: أن «العَمِي» يدل علىٰ عمىً ثابت، و«العامِي» علىٰ عمىً حادث). ويوضح الطِّيبي ذلك ويعلّله بقوله[٢]: «لدلالة الصفة المشبهة علىٰ الثبوت... ولأن اسم الفاعل دونها في الدلالة على الثبوت».

* * *

وقد يكون اسم الفاعل بمعنى الفعل، ففي معرض تفسير قوله تعالى: ﴿فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ حُسْبَانًا ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ﴾ [الأنعام: ٩٦]، يعقّب الطِّيبي علىٰ قراءة النّخعي: «فَلَقَ» موضع «فالِق»، و«جَعَل» بدل «جَاعِل» فيقول[٣]: «فَلَـقَ: شاذّ. و«جَعَل»: قرأ بها عاصم وحمزة والكسائي، حملوه علىٰ معنى المعطوف عليه؛ فإن «فالِق» بمعنىٰ: فلق».

* * *

---

(١) الكشاف (٦: ٤٣٣).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٤٣٣).

(٣) المصدر نفسه (٦: ١٧٣).

وقد تكون صيغة «فعيل» بمعنى «فاعل»، أو «مفعول»، فيستوي فيها المذكّر والمؤنّث. يقول الطِّيبي[١] ـ عند شرحه لبيت امرئ القيس:

حَلَفْتُ لها باللهِ حِلْفَةَ فاجِرٍ   لَناموا، فما إنْ مِن حَدِيثٍ ولا صَالِي

«مِن حديث، أي: مِن ذي حديث. ويجوز أن يكون الحديث بمعنى المحادِث، كالخليل والعشير».

ويقول الزمخشري[٢] عند تفسير: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦] معلّلاً تذكير «قريب» مع أن المقصود بالكلمة مؤنث، وهو «رحمة»: (أو علىٰ تشبيهه بـ«فَعِيل» الذي هو بمعنى «مفعول»). فيوضح الطِّيبي هذا التعليل بقوله[٣]: «فإنه يستوي فيه المذكّر والمؤنث، كـ: جريح، وأسير، وقتيل».

* * *

وقد يختلط المصدر الميمي باسم المكان، لاتّحادهما في الصورة أحياناً، ولا يفرَّق بينهما إلّا في الاستعمال، يقول الزمخشري[٤] عند تفسير: ﴿وَأَقِيمُوا۟ وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف: ٢٩]: (في كل وقتِ سجود، أو في كل مكانِ سجود، وهو الصلاة)، ويوضح الطِّيبي قصد الزمخشري بقوله[٥]: «إشارة إلى أن «مسجد»: مصدر ميمي والوقت مقدّر، أو اسم مكان كنّىٰ به عن الصلاة».

* * *

---

(١) فتوح الغيب (٦: ٢٥٧).
(٢) الكشاف (٦: ٤١١).
(٣) فتوح الغيب (٦: ٤١١).
(٤) الكشاف (٦: ٣٦٧).
(٥) فتوح الغيب (٦: ٣٦٧).

ثالثاً ـ التوابع:

معلومٌ أن نظرة البلاغي إلى التوابع هي غير نظرة النحوي إليها، يقول الطِّيبي[١]: «والذي عليه أصحاب المعاني غير ما عليه النحويون؛ فإنهم يحْملون سائر التوابع على البيان والتوضيح».

وقد كان للطيبي في الحاشية بعض الوقَفات مع التوابع بأنواعها، لبيان ما تفيده، على طريقة البلاغيين، أو «أصحاب المعاني» كما قال.

يقول الزمخشري[٢] عند تفسير: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّآ أُمَمٌ أَمْثَالُكُم﴾ [الأنعام: ٣٨]: (فإن قلت: هلّا قيل: «وَمَا من دابّةٍ ولا طائرٍ إلّا أممٌ أمثالُكم»؟، وما معنى زيادة قوله: ﴿فِي ٱلْأَرْضِ﴾ و﴿يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾؟ قلت: معنى ذلك زيادة التعميم والإحاطة، كأنه قيل: وما من دابة قَطّ في جميع الأرَضِين السبع، وما من طائر قط في جو السماء، من جميع ما يطير بجناحيه، إلّا أممٌ أمثالُكُم، محفوظةٌ أحوالُها، غيرُ مُهمَلٍ أمرُها).

ويعلق الطِّيبي على ذلك بقوله[٣]: «قوله (معنى ذلك: زيادة التعميم والإحاطة) فيه أن منزلة ﴿فِي ٱلْأَرْضِ﴾ و﴿يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾ من «دابّة» و«طائر» منزلة المؤكِّد مع المؤكَّد، للشمول، ولهذا قال: (قَطّ في جميع الأرضين السبع، وما من طائر قط في جو السماء). قال الزجاج[٤]: «قال: «بجناحيه» على جهة التوكيد، لأنك قد تقول للرجُل:

---

(١) فتوح الغيب (٦: ٧٩).

(٢) الكشاف (٦: ٧٨).

(٣) فتوح الغيب (٦: ٧٨-٧٩).

(٤) معاني القرآن وإعرابه (٢: ٢٦٩).

طِرْ في حاجتي، أي: أسْرِع، وجميع ما خلَق الله ليس يخلو من هاتين المنزلتين: إما أن يدبّ، أو يطير». قلت: عَنَىٰ أن تعميم الجنسين، كما حصل بالتوكيد، حصل تعميم الحيوان بتكرير لفظ «الدابّة» ولفظ «الطائر». وإلىٰ هذا ينظر قول المنصف: (وأن المكلَّفين ليسوا بمخصوصين بذلك دون من عداهم من سائر الحيوان)، وقول صاحب «المفتاح»[1]: «ذكر «في الأرض» مع «دابّة»، و«يَطِيرُ بِجَنَاحَيه» مع «طائر» لبيان أن القصد من لفظ «دابّة» ولفظ «طائر» إنما هو إلىٰ الجنسين وإلى تقريرهما». قوله: «وإلىٰ تقريرهما»: تفسير لقوله: «إلىٰ الجنسين» والمراد به: التوكيد لا غير... لأن مراده أنه لو أطلق «مِن دَابّة» و«ولا طائر» غير مؤكَّدَيْنِ، ربما اختلج في ذهن السامع إرادة غير الجنسين، وأن المراد بهما غير المتعارف، لقوله تعالىٰ بعد ذلك: ﴿إِلَّآ أُمَمٌ أَمۡثَالُكُم﴾، فلا يحصل الشمول المقصود، فأُزيل الوهم بما يفيد أن القصد إلىٰ الجنسين وإلىٰ تقريرهما، أي: هو من باب البيان من هذا الوجه».

وهكذا، فقد حَمَل كل من الزمخشري والزجاج والسكاكي والطِّيبي، **الصفةَ في:** ﴿فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾، **والتوكيد في:** ﴿يَطِيرُ بِجَنَاحَيۡهِ﴾ علىٰ البيان والتوضيح.

* * *

وعند تفسير: ﴿قُلۡ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيۡكُمۡ جَمِيعًا ٱلَّذِي لَهُۥ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ يُحۡيِۦ وَيُمِيتُ﴾ [الأعراف: ١٥٨]، يقول الزمخشري: (قوله ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ بدل من الصلة التي هي: ﴿لَهُۥ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾، وكذلك ﴿يُحۡيِۦ وَيُمِيتُ﴾. وفي ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾: بيان للجملة قبلها)[2].

---

(١) مفتاح العلوم (طبعة الحلبي الأولى)، ص٩١.

(٢) الكشاف (٦: ٦١٢).

وقد عقّب الطِّيبي على ذلك قائلاً[(١)]: اعلم أنّ في قوله: (﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ بيان للجملة قبلها) بعد قوله: (﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾: بدل من الصلة)، وكذا قوله: (﴿يُحۡيِۦ وَيُمِيتُ﴾: بيان لاختصاصه) بعد قوله: (وكذلك: ﴿يُحۡيِۦ وَيُمِيتُ﴾، أي: بدل)، إيذاناً بأن البدل بيان، وأن قوله: ﴿لَهُۥ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ مشتمل علىٰ معنيَيْهما إجمالاً، وذلك أن مالك السموات والأرض هو الإله علىٰ الحقيقة... ومَنْ كان إلهاً علىٰ الحقيقة كان محْيِياً ومميتاً».

فالجملتان: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ و﴿يُحۡيِۦ وَيُمِيتُ﴾ كلتاهما بدل من الجملة: ﴿لَهُۥ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾، وغرض البدل في هذا السياق هو البيان أيضاً.

ولخَّص عمر الفارسي هذا الرأي، فقال: «قوله: (وفي ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ بيان للجملة قبلها مع قوله أوَّلاً: (إنه بدل من الصلة) دلالة بيّنة علىٰ أن البدل بيان»[(٢)].

* * *

ويقول الطِّيبي[(٣)] عند تفسير: ﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِي مَآ أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٖ يَطۡعَمُهُۥٓ إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيۡتَةً﴾ [الأنعام: ١٤٥]: «قوله: يَطْعَمُه»: صفة مؤكِّدة لـ«طاعم»، علىٰ نحو: ﴿وَلَا طَٰٓئِرٖ يَطِيرُ بِجَنَاحَيۡهِ﴾ [الأنعام: ٣٨]: فيفيد مزيد التعميم والإحاطة».

فالصفة في قوله تعالىٰ: «يَطْعَمُهُ» بمعنى التوكيد الذي يفيد البيان والتوضيح، أو الشمول والإحاطة، كما سبق في قوله تعالى: ﴿وَلَا طَٰٓئِرٖ يَطِيرُ بِجَنَاحَيۡهِ﴾.

* * *

---

(١) فتوح الغيب (٦: ٦١٢).

(٢) حاشية عمر الفارسي على الكشاف: جـ١ ـ قسم الدراسة، ص١٢٦.

(٣) فتوح الغيب (٦: ٢٧٥).

والعطف أيضاً يفيد البيان والتفصيل: ففي معرض تفسير قوله تعالىٰ: ﴿ وَكَتَبْنَا لَهُۥ فِى ٱلْأَلْوَاحِ مِن كُلِّ شَىْءٍ مَّوْعِظَةً وَتَفْصِيلًا لِّكُلِّ شَىْءٍ فَخُذْهَا بِقُوَّةٍ وَأْمُرْ قَوْمَكَ يَأْخُذُوا۟ بِأَحْسَنِهَا سَأُو۟رِيكُمْ دَارَ ٱلْفَٰسِقِينَ ﴾ [الأعراف: ١٤٥] يقول الطِّيبي[1]: «قوله تعالىٰ: ﴿ وَكَتَبْنَا لَهُۥ فِى ٱلْأَلْوَاحِ ﴾، مع ما عقّب به من قوله: ﴿فَخُذْهَا بِقُوَّةٍ﴾ معطوف علىٰ قوله: ﴿يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّى ٱصْطَفَيْتُكَ﴾ [الأعراف: ١٤٤] مع ما عقّب به، وهو: ﴿فَخُذْ مَآ ءَاتَيْتُكَ﴾ علىٰ سبيل البيان والتفصيل».

هذه أمثلة فقط من وقفات عديدة للطيبي عند التوابع، وحمْل معانيها علىٰ البيان والتوضيح، جرياً علىٰ سنن أصحاب المعاني.

رابعاً ـ بعض الحروف والأدوات وما تفيده من معانٍ بلاغية:

لا يغيب عن بال الطِّيبي، وهو يشرح قول الزمخشري أو غيره، أن يكشف عن أسرار التعبير ببعض الأدوات والحروف دون بعض، في هذا السياق أو ذاك.

وسنضرب لذلك بعض الأمثلة:

الفاء:

يُكثِر الطِّيبي من الحديث عن **الفاء الفصيحة**، وهي: فاء دالّة علىٰ كلام محذوف تتعلّق به، وتدلّ علىٰ السرعة، كما في قوله تعالىٰ[2]: ﴿وَإِذِ ٱسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ فَقُلْنَا

---

(١) فتوح الغيب (٦: ٥٧٣).

(٢) انظر: الكشاف (٢: ٥٠٢).

ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ [البقرة: ٦٠]، فالفاء في قوله: ﴿فَٱنفَجَرَتْ﴾ تعلّقت بمحذوف، إذ التقدير: فضرب فانفجرت، فهي فصيحة.

ويقول الطِّيبي[١]: «سُمِّيت هذه الفاء فصيحةً لإفصاحها عن محذوف غير شرط هو سبب لما بعده، أو لأنها لا تكاد توجد إلا في كلام فصيح: شرطاً كان أو لا، كما في قوله تعالىٰ: ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ﴾ [الحجرات: ١٢]، وقول الشاعر[٢]:

قالُوا خُرَاسانُ أقْصَىٰ ما يـراد بِنَـا ... ثُمَّ القُفُولُ فَقَدْ جِئنَا خُرَاسَـانَا».

وقد ذكر الطِّيـبي[٣] أن الزمـخشري هو الذي «سمَّى مثل هذه الفاء في سورة «الحجرات» فاء فصيحة، وإن كانت جزائية، لدلالتها علىٰ السرعة». وهو يشير إلىٰ قول الزمخشري[٤]، في معرض تفسير: ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ﴾: (وفيه معنى الشرط، أي: إن صحّ هذا فكرهتموه، وهي علىٰ الفاء الفصيحة).

ويقول الطِّيبي عند تفسير: ﴿فَلَمَّا عَتَوْا عَن مَّا نُهُوا عَنْهُ قُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ﴾ [الأعراف: ١٦٦]: «إن الفاء في قوله تعالىٰ: ﴿فَلَمَّا عَتَوْا﴾ فصيحة، أي: فلما نسُوا ما ذكروا به عذَّبْناهم لينتهوا ويتّعظوا، فما نجع فيهم الوعظ، فعتْوا بعد ذلك فمسخْناهم[٥]».

---

(١) التبيان في البيان ـ قسم التحقيق، ص٢٧.

(٢) هو العباس بن الأحنف، وسيأتي تحقيق البيت وبيان الشاهد فيه، وترجمة الشاعر في موضعه من التحقيق.

(٣) فتوح الغيب (٦: ٣٠١).

(٤) الكشاف (١٤: ٥٠٢).

(٥) فتوح الغيب (٦: ٦٣٥).

والطِّيبي يشير إلىٰ ارتباط العُتُـوِّ في هذه الآية بالنسيان في التي قبلها، وهي قوله تعالىٰ: ﴿فَلَمَّا نَسُواْ مَا ذُكِّرُواْ بِهِۦٓ أَنجَيۡنَا ٱلَّذِينَ يَنۡهَوۡنَ عَنِ ٱلسُّوٓءِ وَأَخَذۡنَا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ بِعَذَابِۭ بَـِٔيسِۭ بِمَا كَانُواْ يَفۡسُقُونَ﴾ [الأعراف: ١٦٥].

ثُمّ:

ومن المعاني التي تفيدها: **الاستبعاد**، ومعناه: أن يكون وقوعُ ما بعدها مستبْعَداً، بناء علىٰ أن قبلها قد ضُمّن ذلك الاستبعاد، كما في قوله تعالىٰ: ﴿ٱنظُرۡ كَيۡفَ نُصَرِّفُ ٱلۡأٓيَٰتِ ثُمَّ هُمۡ يَصۡدِفُونَ﴾ [الأنعام: ٤٦]، حيث يقول الزمخشري[١]: (يصدِفُونَ: يُعْرِضون عن الآيات بعدَ ظهورها). ويعقّب الطِّيبي علىٰ ذلك بقوله[٢]: «إن قوله: (بعد ظهورها) دل علىٰ أن «ثم» للاستبعاد، كما في قوله تعالىٰ: ﴿وَمَنۡ أَظۡلَمُ مِمَّن ذُكِّرَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِۦ ثُمَّ أَعۡرَضَ عَنۡهَآ﴾ [السجدة: ٢٢]».

ففي الآية الأولىٰ هيّأ اللـهُ سبحانه من الآيات وتصريفها ما هو كفيل بإقْناع الكافرين واستمالتهم إلى الهُدَى والحق، مع ذلك يميلون عن الصواب. وفي الآية الثانية كذلك يُسْتَبْعد، بعد ما تقدَّم من آيات الله، أن يُعْرِض عنها الظالمون، ولكنهم مع ذلك يُعرضون. و«ثم » هي التي أفادت معنى الاستبعاد هذا في كلتا الآيتين.

* * *

ومن المعاني التي تفيدها «ثم»: **التراخي في الرتبة والمنزلة**، إضافة إلىٰ ما هو معروف من إفادتها التراخيَ في الزمان. ومعنىٰ التراخي في الرتبة: أن ما بعد «ثم» قد يكون أعلىٰ

---

(١) الكشاف (٦: ٩٠).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٩٠).

مرتبة مما قبلها، وإن كان الاثنان من جنس واحد. ومثال ذلك قوله تعالىٰ: ﴿ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ﴾ [الأنعام: ١٥٤] بعد قوله: ﴿ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٣]، حيث يقول الزمخشري[١]: (ثم أعْظَم من ذلك أنّا آتينا موسى الكتاب)، فيعقب الطِّيبي عليه قائلاً[٢]: «اعلم أنه أوْهَم في الجواب بقوله: (هذه التوصية قديمة) أن معنىٰ التراخي في «ثم» زماني، وبقوله: (ثم أعظم من ذلك) أنها للتراخي في الرتبة... وقلت: يمكن الجمع بينهما؛ إذا لا منافاة بين الاعتبارين، فإنزال التوراة علىٰ موسى عليه السلام بعد الإشارة إلىٰ جملة ما وصّاه الله به، يدلّ علىٰ التراخي في الزمان من جهة أن نزول التوراة متأخّر عن جملة ما وصّى الله به، وعلىٰ التراخي في الرتبة من جهة أن نزول التوراة أعظم درجة مما سبق».

قد:

من المعروف أن «قد» إذا دخلت علىٰ الفعل الماضي دلّت علىٰ تحقّق وقوعه وكثرته، وإذا دخلت علىٰ المضارع دلّت علىٰ التشكيك والتقليل، إلا أن ذلك لا يطّرد؛ إذ تأتي «قد» الداخلة علىٰ المضارع بمعنى «رب» الدالة علىٰ الكثرة والزيادة، كما في قوله تعالىٰ: ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُۥ لَيَحْزُنُكَ ٱلَّذِى يَقُولُونَ﴾ [الأنعام: ٣٣]، حيث يقول الطِّيبي[٣]: «إن لفظة «قد» للتقليل، وقد نعْنِي به ضدَّه للمجانسة بين الضدّين، مثلُه «رُبَّ» للتقليل، ثم يراد به في بعض المواضع ضدُّه، وهو الكثرة، كقوله تعالىٰ: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْ كَانُوا۟ مُسْلِمِينَ﴾ [الحجر: ٢]، والنكتة هاهنا تصبير رسول الله ﷺ من أذىٰ قومه وتكذيبهم».

فقوله تعالىٰ: ﴿قَدْ نَعْلَمُ﴾ يعني أنه يعلم يقيناً وكثيراً.

---

(١) الكشاف (٦: ٢٩٦).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٢٩٦).

(٣) المصدر نفسه (٦: ٦٩).

لولا:

وهي حرف امتناع لوجود، يدلّ علىٰ امتناع وقوع الجزاء لوجود الشرط، وقد تدل معان بلاغية، مثل: **التنديم والتوبيخ** إذا دخلت علىٰ المضيّ، كما في قوله تعالىٰ: ﴿فَلَوْلَآ إِذْ جَآءَهُم بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا۟﴾ [الأنعام: ٤٣]. يقول الطِّيبي[١]: «لولا إذا دخلت علىٰ المضيّ أفاد التنديم والتوبيخ، كأنه قيل: لِـمَ لَـم يتضرّعوا؟ وَلَيتهم تضرّعوا، وكانوا متمكّنين منه، غير ممنوعين»، ففي الآية توبيخ لهم علىٰ عدم تضرّعهم، وحمل لهم علىٰ الندامة نتيجة ذلك.

مِن:

ومن المعاني التي تفيدها: **التجريد**، كما في قول الزمخشري[٢]: (لِـمَ تعِظُونَ مِنا قوماً؟) في معرض تفسير: ﴿لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا ٱللَّهُ مُهْلِكُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٦٤]، حيث يقول الطِّيبي[٣] معقّباً علىٰ قول الزمخشري المذكور: «مِنْ: تجريدية، مثل: رأيتُ منك أسداً»، أي: «مِنْ» في قول الزمخشري: (مِنّا) أفادت التجريد، بمعنىٰ انتزاع هؤلاء الأشخاص أشخاصاً آخرين من أنفسهم».

وقد تفيد «من» معنى **الاستغراق**، كما في قوله تعالى: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُوا۟ لَنَآ﴾ [الأعراف: ٥٣]، حيث يقول الطِّيبي[٤]: «أدْخل (مِن) الاستغراقية على الشفعاء، ولعله يريد بها الدلالة على الجنس».

* * *

---

(١) فتوح الغيب (٦: ٨٥).

(٢) الكشاف (٦: ٦٣١).

(٣) فتوح الغيب (٦: ٦٣١).

(٤) المصدر نفسه (٦: ٤٠٣).

هذا بالإضافة إلى معان أخرى تفيدها «من» ذكرها الطِّيبي، **كالبيان، والابتداء،** كما في قوله تعالى حكاية على لسان نوح عليه السلام مخاطباً قومه: ﴿وَأَعْلَمُ مِنَ ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٦٢]، حيث يقول الزمخشري[1]: (أي: من صفات الله وأحواله... أو من جهة الله). ويوضّح الطِّيبي ذلك بقوله[2]: «يريد أن «مِن» في قوله: ﴿وَأَعْلَمُ مِنَ ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾: إما بيان... فالمعنى: وأعلم ما لا تعلمون من صفات الله تعالى... أو هو متعلق بقوله: «أعلم» ابتدائية: فالمعنى... وأعلم من جهة الله أشياء لا علْم لكم بها».

وقد تفيد «مِنْ» معنى التبعيض، كما في قوله تعالىٰ: ﴿ وَكَتَبْنَا لَهُۥ فِى ٱلْأَلْوَاحِ مِن كُلِّ شَىْءٍ مَّوْعِظَةً وَتَفْصِيلًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾ [الأعراف: ١٤٥]، حيث يقول الزمخشري[3]: «﴿مِن كُلِّ شَىْءٍ﴾: في محل النصب، مفعول ﴿ وَكَتَبْنَا﴾، و﴿مَّوْعِظَةً وَتَفْصِيلًا ﴾: بدل منه.

ويورد الطِّيبي قول الإمام الرازي[4]: «لا شبهة في أنّ قوله: ﴿مِن كُلِّ شَىْءٍ﴾ ليس علىٰ العموم؛ لأن المراد: كل شيء كانوا محتاجين إليه: من الحلال والحرام، والمحاسن والقبائح... ولما قرّر ذلك أتْبعه شرحَ أقسام الأحكام، وتفصيلَ الحلال والحرام».

---

(١) الكشاف (٦: ٤٣١-٤٣٢).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٤٣٢).

(٣) الكشاف (٦: ٥٧١).

(٤) التفسير الكبير (١٤: ٢٣٧).

ويعقّب الطِّيبي على ذلك بقوله[١]: «قلت: و «مِنْ» ـ علىٰ هذا ـ ابتدائية، أو زائدة، ويمكن أن تُحمل علىٰ التبعيض، وتكون «مَوْعِظَةً» وحدَها: بدلاً منه، و«تفصيلاً»: عطفاً علىٰ محل الجار والمجرور... والمعنىٰ: كتبنا بعض كل شيء في التوراة، من نحو: السور والآيات، وغيرها موعظة، وكتبنا فيها تفصيل كل شيء يحتاجون إليه من الحلال والحرام، ونحوه.

ويُفْهَم مما تقدّم أن «مِنْ» في الآية يمكن أن تكون ابتدائية أو زائدة علىٰ تفسير الزمخشري لها ، وكذا علىٰ تفسير الرازي. ويمكن أن تكون تبعيضية كما بيّن الطِّيبي.

* * *

هذا، وقد تطرّق الطِّيبي إلىٰ بعض الحروف والأدوات الأخرى، كالباء[٢]، و«في»[٣]، و«إلى»[٤]، و«أو»[٥]، و«حتَّى»[٦]، و«السين»[٧]، وما قد تفيده من معانٍ تفهم من السياق.

* * *

---

(١) فتوح الغيب (٦: ٥٧١).

(٢) المصدر نفسه (٦: ٢٤٤).

(٣) المصدر نفسه (٦: ٣٦).

(٤) المصدر نفسه (٦: ٤٩١).

(٥) المصدر نفسه (٦: ٢٨١).

(٦) المصدر نفسه (٦: ١٦٠، ٦٩٥).

(٧) المصدر نفسه (٦: ٦٣٩ ، ٦٧٧).

المبحث الثاني
التعريف والتنكير

أولاً ـ التعريف

تحدث الطِّيبي في «التبيان»[١] عن تعريف كل من المسند والمسند إليه، وفائدة ذلك وأغراضه، وقد جاء في حاشيته على «الكشاف» تطبيقاتٌ علىٰ ذلك، أُورِد فيما يلي نماذج منها:

١) التعريف باللام:

ويكون إما للعهد، أو **للجنس** أو **للاستغراق**.

ومن أمثلة التعريف باللام **العهدية**: ما ذكره الطِّيبي عند تفسير: ﴿ٱنظُرۡ كَيۡفَ نُصَرِّفُ ٱلۡأٓيَٰتِ ثُمَّ هُمۡ يَصۡدِفُونَ﴾ [الأنعام: ٤٦]، حيث يقول[٢]: «إن التعريف في «الآيات» للعهد، وهي الآيات المكرّرة من أول السورة، سيما من قوله: ﴿أَرَءَيۡتَكُمۡ﴾ [الأنعام: ٤٠] وما يشبهه»، ويقصد الطِّيبي بالعهد هنا العهدَ الخارجي الصريح، لأن الآيات مذكورة صراحة قبل ذلك.

---

(١) انظر: التبيان في البيان: قسم التحقيق، ص١٠ - ٢٩، ٣٤ - ٣٥.

(٢) فتوح الغيب (٦: ٩٠).

ويقول الطِّيبي(١) عند تفسير: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٠]: «التعريف في «الأسماء» للعهد، ولا بد من المعهود، ولأنه أمَر بالدعاء بها بقوله تعالىٰ: ﴿فَادْعُوهُ بِهَا﴾، فلا بدّ من وجود المأمور به، ونهى عن الدعاء بغيرها... وأوعد على الإلحاد فيها».

ويقصد الطِّيبي بالعهد هنا أيضاً العهد الخارجي الصريحي، لأن أسماء الله الحسنى مذكورة صراحة في الكتاب والسنّة.

* * *

ومن أمثلة التعريف **للجنس**: ما ذكره الطِّيبي عند تفسير: ﴿قُل لَّا أَتَّبِعُ أَهْوَاءَكُمْ ۙ قَدْ ضَلَلْتُ إِذًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُهْتَدِينَ﴾ [الأنعام: ٥٧]، حيث يقول(٢): «اللام في ﴿الْمُهْتَدِينَ﴾ للجنس، والمعنى: وما أنا في عدادهم وزمرتهم».

ويقصد الطِّيبي بالجنس هنا: الإشارة إلى الحقيقة نفسها من حيث هي هي.

ويقول الطِّيبي(٣) عند تفسير: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤]: «اللام في «الخلْق» و«الأمر»: للجنس؛ فيدخل في «الخلْق» قوله: ﴿خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ [الأعراف: ٥٤]، وفي «الأمر» قوله: ﴿مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ﴾ [الأعراف: ٥٤].

والمقصود بالجنس هنا أيضاً: الإشارة إلى الحقيقة نفسها من حيث هي هي.

* * *

(١) فتوح الغيب (٦: ٦٧٧).

(٢) المصدر نفسه (٦: ١١٠).

(٣) المصدر نفسه (٦: ٤٠٧).

وقد يفيد التعريف باللام إضافة إلى ما تقدّم، **الاستغراق**، وهو نوعان: **حقيقي**، وهو: «الذي يتناول كل فرد بحسب وضع اللفظ، كقوله تعالىٰ: ﴿عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ﴾ [الأنعام: ٧٣]. **وعُرْفيّ**، وهو: «الذي يتناول كل فرد بحسب العرف العام، كقولنا: «جَمَع الأمير الصاغة: إذا جمع صاغة بلده، أو أطراف مملكته فحسب، لا صاغة الدنيا»[١].

وقد عرض الطِّيبي في حاشيته للاستغراق العرفي في معرض تفسير قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ عَمِلُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ثُمَّ تَابُواْ مِنۢ بَعۡدِهَا وَءَامَنُوٓاْ إِنَّ رَبَّكَ مِنۢ بَعۡدِهَا لَغَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾ [الأعراف: ١٥٣]، حيث يقول[٢]: «جَمَع «السيئات» وعرّفها باللام الاستغراقي». وهو يقصد هنا الاستغراق العرفي، لأنّ قوله: «السيئات» يتناول كلّ فرد بحسب العرف العام، لا بحسب وضع اللفظ.

* * *

وقد يفيد التعريف باللام في الكلمة الواحدة العهد، أو الجنس تبعاً للسياق. يقول الطِّيبي عند تفسير: ﴿قُلۡ هُوَ ٱلۡقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبۡعَثَ عَلَيۡكُمۡ عَذَابٗا﴾ [الأنعام: ٦٥]: لـمّا كان الخبر معرَّفاً باللام، فهو إما للعهد... وإما للجنس»[٣]. يريد أن «القادر» بمعنى المعروف بقدرته، فتكون اللام فيه للعهد، أو بمعنى: الكامل في قدرته، فتكون اللام فيه للجنس.

* * *

---

(١) الإيضاح في علوم البلاغة ـ بشرح الصعيدي (١: ٩٦ - ٩٧).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٥٩٤).

(٣) المصدر نفسه (٦: ١٢٣).

وقد يكون التعريف باللام في الكلمة ذاتها للعهد، أو للجنس، أو للاستغراق، يقول الطِّيبي عند تفسير: ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣] «ويقال: إن التعريف في الأبصار إما للاستغراق، أو للعهد، أو للجنس: أما الاستغراق: فيفيد أن جميع الأبصار لا تدركه... وأما العهد: فأريد بها أبصارُ الكفّار... وأما الجنس: فهو أن البصر ما يعلمه كل أحد أنه ما هو، وهي حاسة النظر»[1].

ويعتمد الطِّيبي في توجيه معنى التعريف هنا على الروايات التي تعضد كل معنى، وهو توجيه لطيف ينمُّ عن إحاطة وفهم.

وثمّة مسألة مثار خلاف بين البلاغيين، أو تبدو كذلك، عند تفسير قوله تعالى: ﴿فَإِذَا جَآءَتۡهُمُ ٱلۡحَسَنَةُ قَالُواْ لَنَا هَٰذِهِۦۖ وَإِن تُصِبۡهُمۡ سَيِّئَةٞ يَطَّيَّرُواْ بِمُوسَىٰ وَمَن مَّعَهُۥٓۗ﴾ [الأعراف: ١٣١].

قال الزمخشري[2]: (فإن قلت: كيف قيل: ﴿فَإِذَا جَآءَتۡهُمُ ٱلۡحَسَنَةُ﴾ بـ«إذا» وتعريفِ الحسنة، ﴿وَإِن تُصِبۡهُمۡ سَيِّئَةٞ﴾ بـ«إن» وتنكيرِ السيئة؟ قلت: لأن جنس الحسنة وقوعه كالواجب، لكثرته واتّساعه، وأما السيئة فلا تقع إلا في الندرة، ولا يقع إلا شيء منها).

ويوضح الطِّيبي ما قصد إليه الزمخشري، قائلاً[3]: «أراد بالجنس: العهد الذهني

---

(١) فتوح الغيب (٦: ١٩٨-١٩٩).

(٢) انظر: الكشاف، وفتوح الغيب (٦: ٥٢٨).

(٣) انظر: المصدر نفسه (٦: ٥٢٨).

الشائع، كما قال في تفسير: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ١]: (التعريف فيه للجنس، وإن المراد به الإشارة إلى ما يعرفه كل أحد أن الحمد ما هو)[١]. فالمراد بالحسنة: الحسنة التي تحصل في ضمن فرد من الأفراد، ويصدق عليها اسم الحسنة، وهي تارة تكون خِصباً، وأخرى رفاهية، أو صحّة، أو غير ذلك. وإليه الإشارة بقوله: ﴿فَإِذَا جَآءَتْهُمُ ٱلْحَسَنَةُ﴾ من الخصب والرخاء، فإنّ بعضاً منها واقعٌ دائماً لا ينقطع. وهو المراد بقوله: (وقوعه كالواجب لكثرته واتساعه). وهذا ملائم للمقام، لإمكان حمله على الفرد الذي يُتَوَقَّعُ حصوله، وعلى الذي انعدم. ومن ثم لم يجز حمْل التعريف على العهد لتعيُّنِه وتخصّصه، فلا يكون مقطوعاً حصوله إذا زال، ولا على الجنس من حيث هو، فإن الحقيقة إذا أريد بها شيء بعينه مجازاً حمل على المبالغه والكمال فيها. والمقام لا يقتضي ذلك، وهو المعنيُّ بقول صاحب «المفتاح»[٢]: لكون الحسنة المطلقة مقطوعاً بها كثرةَ وقوع واتساعاً، ولذلك عرَّفَ ذهاباً إلىٰ كونها معهودة، أو تعريف جنس.

والأوّل أقضىٰ لحق البلاغة، أي: المعهود الذهني أدعىٰ لاقتضاء المقام من تعريف الحقيقة، هذا هو التوفيق بين كلام الشيخين[٣]، وإن دلّ الظاهر على التنافي.

فإن قلت: إذا أريد بتعريف الجنس: العهد الذهني الشائع، فأيّ فرق بين الحسنة المعرَّفة والسيئة المنكّرة في الآية، لأن مثل هذا التعريف لا توقيت فيه، وقد فرقْت بينهما؟ قلت: الفرق بين تعريف الحقيقة، وبين مدلول الاسم الموضوع لها أنّ الاسم لها لا لتعيُّنها، واللام لتعيُّنها، فالتعيين إذاً بحسب الذهن، والذيوع بحسب الوجود، فيفيد التعريف الذهنيُّ الاعتناءَ بشأن الحقيقة بوجه من الوجوه، إما لأنها عظيمة

---

(١) انظر ما سيأتي ص٧٢١-٧٢٢.

(٢) مفتاح العلوم ـ للسكاكي، ص١٠٣.

(٣) يقصد بهما الزمخشري والسكاكي.

الخطر، أو الحاجة إليها ماسّة، أو أن أسباباً بشأنها متأخّرة، فهو لذلك بمنزلة المعهود الحاضر بخلاف النكرة، فإنها غير مُلْتَفَت إليها ولا يقصد بها إلا الابتداء».

وقد نقلت نصّ الطِّيبي ـ علىٰ طوله ـ لأن الموقف يدعو إليه. فالطِّيبي فهِم من قول الزمخشري: (جنس الحسنة وقوعه كالواجب) أن المراد بالجنس هو: العهد الذهني الشائع؛ لأن «الحسنة» في الآية اسم جنس معرّف باللام، يراد به فرد غير معيّن أو الأفراد، كالخصب، والرفاهية والصحّة، وليس المراد حقيقة الحسنة أو جنسها من حيث هو هو، ولا الحسنة المعهودة في الخارج.

وقد استطاع الطِّيبي بذلك التوفيق بين قولَي: الزمخشري والسكاكي في هذ المسألة، لأن السكاكي اعتبر التعريف في «الحسنة» للعهد الذهني الشائع بالاعتبار الذي وضحه الطِّيبي، فلا تناقض بين كلام الشيخين، كما قال.

أما عمر بن عبد الرحمن الفارسي[1]، تلميذُ الطِّيبي، فقد خالف أستاذه في ذلك، وفهم من عبارة الزمخشري السابقة أنها: «إشارة إلىٰ أن التعريف للعهد الخارجي التقديري بدليل أنه ذُكِر في مقابلةِ قولِه سبحانه: ﴿ وَلَقَدْ أَخَذْنَآ ءَالَ فِرْعَوْنَ بِٱلسِّنِينَ ﴾ [الأعراف: ١٣٠] ولم يُرد بالجنس العهد الذهني، وهذا مراد صاحب «المفتاح»».

ولعل ما ذهب إليه الطِّيبي هو الصحيح، إذ إن «الحسنة» في الآية لا تدل علىٰ فرد معين، حتىٰ يكون التعريف فيها للعهد الخارجي.

وإذا عدنا إلى حاشية الفاضل اليمني: «تحفة الأشراف»[2] في هذا الموضع، وجدناه ينقل ما قاله الطِّيبي تماماً بلفظه ومعناه، دون تغيير أو تبديل.

---

(١) تحقيق الجزء الأول من حاشية كشف الكشاف: قسم التحقيق، ص٨٧٠، وانظر كذلك: تفسير الآلوسي (٩: ٣٢).

(٢) تحفة الأشراف جـ١، قسم الدراسة، ص١٤٢.

وأما سعد الدين التفتازاني[1]، فقد أخذ بظاهر لفظ الزمخشري، واعتبر التعريف في «الحسنة» للجنس من حيث هو هو، وفهم من كلام السكاكي أنها عنده للعهد، وعقّب على ذلك بقوله: «كلام المصنّف ـ مع أنه كالصريح في أن اللام لتعريف الجنسِ ـ إلا أن بعضهم فهم من تفسير «الحسنة» بالخصب والرخاء، أنه يريد أن اللام لتعريف العهد الخارجي التقديري».

وقد ذهب الباحث الدكتور فوزي السيد عبد ربه[2] إلىٰ أن السعد «يريد ببعضهم الطِّيبي، وتابعه علىٰ ذلك الباحث الدكتور إبراهيم عبد الحميد التلب[3]، حين قال: «وقد ذهب بعضهم ـ ويقصد الطِّيبي ـ إلىٰ أن تعريف «الحسنة» في هذه الآية للعهد الخارجي التقديري، مع أن كلام الزمخشري صريح في أنها للجنس بمعناه الذي بيَّنه الفاضل اليمني ووضحه. وهو المعهود الذهني الشائع».

والحقيقة أن الطِّيبي لم يقُلْ قط بأن اللام في «الحسنة» للعهد الخارجي التقديري، وإنما الذي قال بذلك الفارسيّ، كما أسلفْتُ، بينما قال الطِّيبي: إنها للعهد الذهني، مفسّراً قصد الزمخشري بقوله: (جنس الحسنة). واليمني نقل ذلك عن الطِّيبي حرفياً.

ونظرة واحدة إلىٰ النصوص، سواء منها التي أثبتُّها، أو تلك التي أشرت إليها، تجلِّي لنا الحقيقة، وتبيّن أن التعريف في «الحسنة» للعهد الذهني الشائع، كما قال الطِّيبي، لا للعهد الخارجي التقديري كما فهم الفارسي، ولا للجنس من حيث هو هو، كما فهم السعد، والله أعلم.

* * *

---

(١) انظر: تحقيق الجزء الثاني من حاشية التفتازاني علىٰ الكشاف ـ قسم الدراسة، ص١٣٧ – ١٣٨.

(٢) المصدر نفسه، ص١٣٨.

(٣) تحفة الأشراف جـ١، قسم الدراسة، ص١٤٢.

٢) التعريف بالموصول:

ذكر الطِّيبي(١) بعض أغراض التعريف بالموصول، ومنها: **الدلالة علىٰ معهود أو معروف**. يقول الزمخشري(٢) عند تفسير: ﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ ٱللَّهَ حَرَّمَ هَٰذَاۖ فَإِن شَهِدُواْ فَلَا تَشْهَدْ مَعَهُمْ﴾ [الأنعام: ١٥٠]: (وجيء بـ«الذين» للدلالة عليه أنهم شهداء معروفون... والدليل عليه قوله تعالىٰ: ﴿فَإِن شَهِدُواْ فَلَا تَشْهَدْ مَعَهُمْ﴾).

ويقول الطِّيبي(٣): «قوله: (والدليل عليه)، أي: علىٰ أنهم شهداء معروفون قوله تعالىٰ: ﴿فَإِن شَهِدُواْ فَلَا تَشْهَدْ مَعَهُمْ﴾؛ لأنه لو أريد مطلق الشهداء لم يقل: ﴿فَإِن شَهِدُواْ﴾، فإن العاقل لا يشهد بالباطل، ومن يشهد بالحق لا يجوز أن يقال لمن يشهد معه: لا تشهد معه، أي: لا تصدِّقه. ولا يقال ذلك إلا في حق مَن عُلِم بُطْلانُ شهادته».

وقد نقل اليمني(٤) هذا القول عن الطِّيبي بشيء من التصرف اليسير.

وقد يكون التعريف بالموصول **للتفخيم**، كما في قول علي بن أبي طالب ـ كرم الله وجهه ـ عند مبارزته ملِكَ خيبر:

---

(١) انظر: التبيان في البيان ـ قسم التحقيق، ص١٥ – ١٧.

(٢) الكشاف (٦: ٢٨٨-٢٨٩).

(٣) فتوح الغيب (٦: ٢٨٨).

(٤) انظر: تحفة الأشراف ـ جـ١، قسم الدراسة، ص١٤٤ – ١٤٥.

أَنَا الذي سَمَّتْنِي أُمِّي حَيْـدَرَهْ

قال الطِّيبي(١): «أصله: أنا سمَّتْنِي أمِّي حَيْدرة، فأقْحم الموصولة للتفخيم، أي: أنا ذلك المشهور المعروف في الشجاعة، الذي لا يخْفَىٰ علىٰ كل أحد».

* * *

٣) التعريف بالإشارة:

يكون التعريف بالإشارة ـ كما يقول الطِّيبي(٢) ـ «لبيان حال المشار إليه في قربه وبعده وتوسّطه»، ولكنه يفيد معاني بلاغية **كالتفخيم والتعظيم**.

يقول الطِّيبي(٣) عند تفسير: ﴿وَكَذَٰلِكَ فَتَنَّا بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لِّيَقُولُوٓاْ أَهَٰٓؤُلَآءِ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنۢ بَيْنِنَآ﴾ [الأنعام: ٥٣]: «المشار إليه ما دل عليه التعليل والمعلّل؛ كأنه تعالىٰ أشار إلىٰ فتنة عظيمة مقدّرة». فاسم الإشارة «ذلك» في الآية دالٌّ علىٰ شيء عظيم، وهي الفتنة المقدّرة، كما قال الزمخشري(٤): (ومثْل ذلك الفَتْنِ العظيم فتَنّا الناس ببعض).

وقد أخذ قطب الدين الرازي هذا المعنىٰ من الطِّيبي، حينما قال(٥) عند تفسير الآية نفسها: «فذلك: إشارة إلىٰ ما تقدّم، وهو أن الكفار استرْذلوا المؤمنين الخلّص بسبب فقرهم، وقد عبّر عنه بـ«ذلك» إيذاناً بتفخيمه وتعظيمه».

---

(١) انظر: الكشاف، وفتوح الغيب (٦: ٤٢٧-٤٢٨).

(٢) التبيان في البيان ـ قسم التحقيق، ص١٧.

(٣) فتوح الغيب (٦: ١٠٤-١٠٥).

(٤) الكشاف (٦: ١٠٤).

(٥) حاشية قطب الدين الرازي: الجزء الثاني ـ قسم الدراسة، ص١٢٦.

ويقول الزمخشري(١) عند تفسير: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦]: (ولا تخلو الإشارة من أن يراد بها تعظيم لباس التقوىٰ).

والطِّيبي يوافق الزمخشريَّ علىٰ ذلك، ويعقّب عليه بقوله(٢): «لأن المشار إليه قريب، و«ذلك» موضوع للبعيد، كقوله: ﴿الٓمٓ * ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ [البقرة: ١ ـ ٢]. ومعنىٰ ذلك أن المشار إليه القريب، وهو «لباس التقوىٰ» نُـزِّل منزلةَ البعيد للتفخيم والتعظيم، فأشير إليه بـ«ذلك» بدلاً من «هذا»، كما في قوله تعالىٰ: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾».

وقد نقل اليمني هذا الرأي عن الطِّيبي كما هو، وزاده توضيحاً بقوله(٣): «فتكون الإشـارة بـ«ذلك» الذي هو للبعيـد، إلىٰ «لباس التقوى» الذي هو قريب من الذكـر للتعظيم».

وقد يفيد التعريف بالإشارة معنى **كمال التمييز فيه، مع استحقاق** المشار إليه ما بعده من أوصاف.

يقول الطِّيبي(٤) عند تفسير: ﴿إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ مُتَبَّرٌ مَّا هُمْ فِيهِ وَبَٰطِلٌ مَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [الأنعام: ١٣٩]: «اعلم أنّ في تخصيص اسم الإشارة بالذكر الدلالة على أن أولئك القوم محقوقون بالدمار، لأجل اتّصافهم بالعكوف على عبادة الأصنام، ثم في توكيد مضمون الجملة بـ«إنّ» مزيد الدلالة عل ذلك... وفائدة تقديم الخبر: الإيذان بأنهم لا يتجاوزون عن الدمار إلى ما يضادّه من الفوز والنجاة... فيلزمهم الدمار ضربةَ لازب. وموجب

(١) انظر: الكشاف، وفتوح الغيب (٦: ٣٥٩).
(٢) انظر: المصدر نفسه (٦: ٣٥٩).
(٣) تحفة الأشراف: جـ١، قسم الدراسة، ص١٤٦.
(٤) فتوح الغيب (٦: ٥٤٣).

هذه المبالغات إيقاع الجملة تعليلاً لإثبات الجهل المؤكَّد للقوم، لاقتراحهم أن يجعل لهم إلهاً».

وأصحاب الحواشي على «الكشاف» بعد الطِّيبي أخذوا هذا عن الطِّيبي: إمّا نصّاً كما فعل اليمني[1]، أو تصرُّفاً، كما فعل كل من عمر الفارسي، وقطب الدين الرازي، وسعد الدين التفتازاني.

يقول الفارسي[2]: «وذلك لأن اسم الإشارة، بعد إفادة الإحضار، وأكْمَل التمييز، يفيد أنهم أحقّاء بما أخبر عنه بواسطة ما تقدّم من العكوف، والتقديم يؤذِنُ بأن حال ما هم فيه ليست غير التبار».

ويقول القطب الرازي[3]: «وقد عبر باسم الإشارة «هؤلاء» لتعيينهم لاستحقاق البتار، وأكَّده بـ«إنّ»، وقدّم الخبر على المبتدأ في خبر «إن» ليفيد حصر التبار فيما هم عليه، والبطلان فيما كانوا يعملون».

ويقول السعد[4]: «جعْل المسند إليه إشارة، مع إفادته كمال التمييز، ينبّه عند تعقيب المشار إليه بأوصاف على أنه جدير بما يرد بعد اسم الإشارة، لأجْل تلك الأوصاف، فيكون له ضربة لازب لا يعدوه البتّة، وتختص به لاختصاص العلّة، حيث لم يتعرّض لإثباتها لغيره».

ولا أجدني في حاجة إلىٰ التعقيب علىٰ هذه الأقوال التي خرجت من مشكاة

---

(١) تحفة الأشراف: جـ١ ـ قسم الدراسة، ص١٤٥.

(٢) كشف الكشاف: جـ١ ـ قسم التحقيق، ص٨٧١.

(٣) حاشية قطب الدين الرازي: جـ٢ ـ قسم الدراسة، ص١٢٦.

(٤) حاشية السعد: جـ٢ ـ قسم الدراسة، ص١٣٩.

واحدة، هي قول الزمخشري[١]: (وفي إيقاع «هؤلاء» اسماً لـ«إنّ»، وتقديم خبر المبتدأ من الجملة الواقعة خبراً لها وسْم لعَبَدة الأصنام بأنهم هم المعرّضون للتبار، وأنه لا يعْدوهم البتّة، وأنه لهم ضربة لازب)، ومن ثَمّ توضيح الطِّيبي لهذا القول كما سبق.

* * *

٤) التعريف بالإضافة:

يكون المسند إليه مضافاً عند الطِّيبي «لكون الإضافة متعيّنة، ولا طريق سواها، أو لكونها أخْصر»[٢].

ومن الأغراض البلاغية للإضافة: **الدلالة علىٰ تمكّن الصفة في المضاف إليه**، وتملُّكِه لها، ومن أمثلة ذلك قوله تعالىٰ: ﴿ٱلْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ ٱلْهُونِ﴾ [الأنعام: ٩٣]، حيث يقول الزمخشري[٣]: (الهُون: الهوان الشديد، وإضافة «العذاب» إليه كقولك: رجُلُ سوء). ويوضح الطِّيبي ذلك بقوله[٤]: «أضيف ليدل علىٰ أن العذاب ملك له؛ لأن نسبةَ الإضافة ألْصَقُ من نسبة الصفة بالموصوف، ومن ثم قال: (يريد العراقة في الهوان)، أي: الأصالة».

فإضافة «العذاب» إلىٰ «الهُون» أكْسَبَت المضافَ إليه تَمَكُّنَ الصفة فيه وعراقتها. وقد أخذ القطب الرازي هذا المعنىٰ، فقال[٥]: «إضافة العذاب إلىٰ الهوان للدلالة علىٰ الأصالة في الهوان والتمكّن فيه، كما في: رجُلُ سوء»؛ وذلك لأن العذاب مضرّة مقرونة

---

(١) الكشاف (٦: ٥٤٣-٥٤٤).

(٢) التبيان في البيان ـ قسم التحقيق، ص٢٤.

(٣) الكشاف (٦: ١٦٦-١٦٧).

(٤) فتوح الغيب (٦: ١٦٧).

(٥) حاشية القطب ـ جـ٢: قسم الدراسة، ص١٢٧.

بالإهانة، كما أن الثواب منفعة مقرونة بالإكرام، فالعذاب مشتمل علىٰ الهوان، فإضافته إليه تفيد أنه أصل في الهوان، متمكّن فيه».

* * *

وقد تفيد الإضافة معنىٰ **التعظيم والتفخيم**، أو معنىٰ **الاختصاص**، ولا تناقض بين المعنيين، ومن أمثلة ذلك قوله تعالىٰ: ﴿هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمۡ ءَايَةٗۖ فَذَرُوهَا تَأۡكُلۡ فِيٓ أَرۡضِ ٱللَّهِۖ﴾ [الأعراف: ٧٣]. قال الزمخشري[1]: (الأرض أرض الله، والناقة ناقة الله). ويعقب الطِّيبي علىٰ ذلك بقوله[2]: «فإن قلت: هذه الإضافة آذنت بالاختصاص، وقد قدّر[3] فيما سبق أن الإضافة في ﴿نَاقَةُ ٱللَّهِ﴾ للتعظيم والتفخيم، ولا ارتياب أن الإضافة في ﴿أَرۡضِ ٱللَّهِ﴾ غير مطلوب منها التعظيم، بل الاختصاص. فأين التطابق؟ قلت: الاختصاص لا يدفعه التعظيم».

وعلىٰ هذا، فإن الإضافة في ﴿نَاقَةُ ٱللَّهِ﴾ قد تكون للاختصاص والتعظيم معاً، أما في ﴿أَرۡضِ ٱللَّهِ﴾ فهي للاختصاص لا غير.

وقد أصاب الطِّيبي في ذلك، فقد اكتسبت «الناقة» من إضافتها إلىٰ «الله» تعظيماً وتفخيماً لشأنها، إضافة إلىٰ أنها من عند الله لا من عند غيره، وهو معنىٰ الاختصاص. أما «الأرض» فإضافتها إلىٰ «الله» أكسبتْها معنىٰ الاختصاص والتملّك، بمعنىٰ أنها لله، وما الخلْق إلا متصرّفون فيها.

* * *

---

(١) انظر: الكشاف، وفتوح الغيب (٦: ٤٨٨).

(٢)انظر: المصدر نفسه (٦: ٤٨٨).

(٣) يعني الزمخشري، انظر: الكشاف (٦: ٤٤٥).

وقد تفيد الإضافة معنىٰ الاستغراق، كما في قوله تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ هُم بِـَٔايَٰتِنَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٦]. فقد فسّر الزمخشري[١] ذلك بقوله: (هم بجميع آياتنا وكتبنا يؤمنون، لا يكْفرون بشيء منها)، وعقّب الطِّيبي علىٰ ذلك قائلاً[٢]: «دلّ علىٰ الاختصاص التقديم، وعلىٰ الاستغراق جمع «الآيات» وإضافتها إلىٰ الله». فقد أسْهَمتْ إضافة «الآيات» إلىٰ «الله» في قوله تعالىٰ: «آياتِنا»، في الدلالة علىٰ الاستغراق. وقد أخذ القطب الرازي هذا الرأيَ عن الطِّيبي، فقال[٣]: «فإضافة الآيات إلىٰ الضمير تفيد إيمانهم بجميع الآيات».

٥) التعريفُ بالضمير:

ومن أغراضه: إفادة التعظيم، لا سيما إذا وضع ضمير الجمع مكان ضمير الواحد، كما في قوله تعالىٰ: ﴿ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ﴾ [الأنعام: ١٥٤]، حيث يقول الزمخشري[٤]: (ثم أعظم من ذلك أنّا آتينا موسىٰ الكتاب). ويعقّب الطِّيبي علىٰ ذلك بقوله[٥]: «رُبَّ معنىٰ التعظيم بالالتفات... وإيثار ضمير الجمع المؤْذن بالتعظيم». ويقصد بضمير الجمع: ضمير الرفع المتصل «نا» في قوله: «آتَيْنَا»، والمؤْتِي هو الله عزَّ وجل وهو فرد صمد، لكن عبّر عنه بضمير الجمع للتفخيم والتعظيم.

* * *

(١) الكشاف (٦: ٦٠٦).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٦٠٦-٦٠٧).

(٣) حاشية القطب الرازي ـ جـ٢: قسم الدراسة، ص١٢٧.

(٤) الكشاف (٦: ٢٩٦).

(٥) فتوح الغيب (٦: ٢٩٧).

وقد يفيد التعريف **بالضمير: التفخيم**، لِـمَا أَوْلَىٰ المتكلّمَ والمخاطَبينَ من نِعَم، كما في قوله تعالىٰ: ﴿وَيَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ فَكُلَا مِنْ حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الأعراف: ١٩]. وقد قدّر الزمخشري[١]: «قُلْنا» قبل «يا آدم»، وعلّل الطِّيبي[٢] ذلك بقوله: «إنما قدّر «قُلْنا» ليؤْذِن بأن هذه القصّة بتمامها معطوفة علىٰ مثلها... وأنها كرامة أخرىٰ مُنِحت أبا البشر، امتناناً علىٰ المخاطَبِين من أولاده. ومِن ثَمَّ بصيغة التعظيم».

ويقصد الطِّيبي بصيغة التعظيم: ضمير الجماعة الذي أُسْنِد إليه فعل القول في تقدير الزمخشري: «قُلْنا»، والقائل هو الله الفرد الأحد، وقد أَوْلَىٰ آدمَ وبَنِـيَه نِعماً كثيرة تستحقّ التفخيم، فوضع ضمير الجماعة موضع ضمير الواحد.

* * *

وضمير الشأن أيضاً قد يفيد معنىٰ التفخيم. فقد جعل الزمخشري[٣] الضمير في «إنّه» في قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُۥ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ﴾ [الأعراف: ٢٧] للشأن والحديث. ويعلّل الطِّيبي[٤] ذلك بقوله: «وإنما جعل الضمير للشأن، وإنْ جاز أن يكون للشيطان، لأن مقام التفخيم يقتضيه؛ لأن قوله: ﴿إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمْ﴾ تعليل للنهي، وتحذير من فتنة الشيطان، كأنه قيل: لا يفتنَـنَّـكمُ الشيطان، لأن الشأن والأمر كيت وكيت». وهذا تعليل حسن.

* * *

(١) انظر: الكشاف، وفتوح الغيب (٦: ٣٤٧).

(٢)انظر: المصدر نفسه (٦: ٣٤٧).

(٣) انظر: الكشاف (٦: ٣٦٣).

(٤) فتوح الغيب (٦: ٣٦٣).

ثانياً: التنكير:

يفيد تنكير الكلمة معانيَ بلاغيةً عديدة، كالتعريف، والتعظيم، والتهويل، والتحقير، وقد تطرق الطِّيبي في الحاشية إلى بعض ذلك.

ومن أمثلة التنكير الذي يفيد التعريف أو التعظيم أو التهويل قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن طِينٍ ثُمَّ قَضَىٰٓ أَجَلًاۖ وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥۖ ثُمَّ أَنتُمْ تَمْتَرُونَ﴾ [الأنعام: ٢]، فقد قال الزمخشري[1]: (فإن قلت: المبتدأ النكرة، إذا كان خبرُه ظرفاً، وجب تأخيره، فلِمَ جاز تقديمه في قوله: ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ﴾؟ قلت: لأنه تخصّص بالصفة، فقارب المعرفة... فإن قلت: الكلام السائر أن يقال: عندي ثوب جيّد... فما أَوْجَبَ التقديم؟ قلت: أَوْجَبَه أن المعنى: وأيّ أجل مسمّى عنده! تعظيماً لشأن الساعة).

ويعقب الطِّيبي علىٰ ذلك، موضّحاً سؤال الزمخشري وجوابه بقوله[2]: «هذا السؤال غير وارد علىٰ القياس النحويّ؛ لأنهم إنما يوجبون تقديم الظرف إذا لم يكن المبتدأ مخصَّصاً... ولكنْ وارد علىٰ استعمال الفصحاء؛ فإنهم أَوْجَبوا التقديم ولو كان مخصَّصاً، ولهذا قال: (الكلام السائر)... وإذا خُولِف الاستعمال، وأزيل من مقرّه، دل علىٰ الاهتمام بشأنه، والاعتناء بذكْره، **فيُحْمَلُ التنكير فيه على التعريف والتعظيم**، فقال: (وأيّ أجل مسمّى عنده!) ليؤْذِنَ بالفرق بين الأجَلَين، ومن ثم أتمّ معنى التعظيم بتخصيص قوله: (عندي ثوب جيد)... وقوله: (وأيّ أجل مسمّى عنده): بيان لمعنىٰ التنكير والتهويل فيه، لا أنّ الكلام متضمِّن لمعنى الاستفهام كما ظُنّ... كما بيَّنّا أن المراد هاهنا: **تعظيم هذا الأجل**، للفرق بين الأجلَين».

---

(١) انظر: الكشاف، وفتوح الغيب (٦: ١٦).

(٢)انظر: المصدر نفسه (٦: ١٦).

فالتنكير في لفظ «أجل» الثاني أفاد معنىٰ التعظيم والتهويل. وقد نقل القطب الرازي هذا التوضيح عن الطِّيبي، ملخِّصاً كلامه بقوله[1]: «توجيهه أن يقال: هبْ أنه لا يجب في القياس النحوي تقديم الظرف إذا كان المبتدأ مخصَّصاً، فَلِمَ خُولِف استعمالهم، وقدّم المبتدأ؟ والجواب أن الله تعالى لمّا قدّر الأجلين أراد الفرق بينهما، فقال: ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ﴾، فدلّ بقوله: «عنده» على أن المراد تعظيم الأجل الثاني، وما أريد تعظيمُه وجب تقديمُه».

(١) حاشية القطب ـ جـ٢: قسم التحقيق، ص١٢٨.

المبحث الثالث

الخبرُ والإنشاء

يقسم الطِّيبي[1]، شأنه شأن السكاكي[2]، التراكيبَ إلىٰ: خبرية، وطلبية. ويقصد بالطلبية: الجملَ الإنشائية.

أولاً ـ الخبر:

تعريف الخبر:

يميل السكاكي[3] إلى القول بالاستغناء عن تعريف الخبر والطلب، لوضوحهما لكل ذي عقل. والطِّيبي يتابع السكاكي على ذلك، ويلخّص ما قاله، إذ يقول[4] في معرض تعريف الخبر: «قيل: إنه مُسْتَغْنٍ عن التحديد لمعرفة كلّ بالصّادق والكاذب، واحتمالهما. ومرجعه إلى حكْم الحاكم بمفهوم على مثله نفياً أو إثباتاً إلىٰ حكم مفعول يشير إليه بالذي هو لزيد».

* * *

(١) انظر: التبيان في البيان ـ قسم التحقيق، ص٤.

(٢) انظر: مفتاح العلوم (طبعة دار الكتب العلمية)، ص١٦٤.

(٣) المصدر نفسه، ص١٦٤ - ١٦٥.

(٤) التبيان في البيان ـ قسم التحقيق، ص٤. والخبر عند جمهور البلاغيين هو: «ما يحتمل الصدق أو الكذب»، والإنشاء: «ما لا يحتمل ذلك»، انظر: الإيضاح ـ بشرح الصعيدي (١: ٣٨).

أضْرُبُ الخبر:

قسم البلاغيـون، ومنهم الطِّيـبي[١]، الخبر بالنظر إلى الـمخاطب ثلاثة أضرب: «ابتدائي، وهو ما خوطب به خالي الذهن، نحو: «زيد قائم»، فلا يؤكّد بنحو «إنّ» واللام... وطلبي، وهو: ما نُفِي به شكّ العالم بالطرفين، نحو «إنّ زيداً قائم»، فيؤكّد... وإنكاري، وهو ما رُدّ به حكْم المخالف بنحو «إنّ»، نحو: «إنّي صادق» لمن ينكر ذلك، ثم: «إنّي صادق» لمن يخالف».

وإخراج الكلام على هذه الأحوال هو إخراج له على مقتضىٰ ظاهر الحال؛ فإذا نُـزِّل المنْكِر منزلـة غيره كمنزلة المتردّد أو خالي الذهن، وإذا نُـزِّل غير المنكر منزلـة المنكر، قيل: إن الكلام مُخْرَج على خلاف مقتضى الظاهر.

من أغراض الخبر:

غرض الخبر في الأصل، كما هو معروف، «إفادة المخاطب إما نفس الحكْم، كقولك: «زيد قائم» لمن لا يعلم أنه قائم، ويسمىٰ هذا فائدة الخبر، وإما كون المخبَر عالِـماً بالحكْم، كقولك لمن زيد عنده ولا يعلم أنك تعلم ذلك: «زيد عندك»، ويسمىٰ هذا لازم فائدة الخبر» كما يقول الخطيب[٢].

وهناك أغراض بلاغية خارجة عن هذين الغرضين الأصليين، يفيدها الخبر، تبعاً لحالتي المخاطب والمتكلّم، وكما يفهم من السياق، ومن هذه الأغراض:

---

(١) التبيان في البيان ـ قسم التحقيق، ص٥ - ٦.

(٢) الإيضاح ـ بشرح الصعيدي (١: ٤٢).

١) **التوبيخ والتقريع**: وذلك كما في قوله تعالىٰ، حكايةً علىٰ لسان فرعون للسحرة: ﴿ءَامَنتُم بِهِۦ قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ﴾ [الأعراف: ١٢٣]، علىٰ قراءة حفص ﴿ءَامَنتُم﴾ علىٰ الإخبار، لا علىٰ الاستفهام، حيث يقول الطِّيبي[1]: «وفيهما أيضاً معنىٰ التوبيخ... وإنما أفاد الخبر التوبيخ لأن الأصل في الإخبار الساذج أن يكون المخاطب خالي الذهن، وألّا يلزم تحصيل الحاصل، فإذا أُلقيَ إليه الجملة، وهو عالم بفائدتها، تؤكّد بحسب قرائن الأحوال ما ناسب المقام. وهاهنا لـمّا خاطبهم بما فعلوا، مُخْبِراً إيّاهم في ذلك المقام، أفاد التوبيخ والتقريع».

وقد أخذ اليمني هذا الرأي عن الطِّيبي، فقال[2]: «وإنما أفاد الخبر التوبيخ لأنه لما أخبر به من هو عالم بفائدته تولّد منه، بحسب القرائن والأحوال، ما ناسب المقام. والمناسب للمقام هنا هو التوبيخ والتقريع».

كما أن القطب الرازي ذهب إلىٰ هذا الرأي متأثراً بالطِّيبي، فقال[3]: «قول فرعون: «آمنْتُمْ به» علىٰ الإخبار، لا يفيد الحكْم ولا لازمه. فكأنّـه قال: علمْتُ أنكم آمنتم. وفيه من التوبيخ والتقريع ما لا يخفىٰ في هذا المقام».

٢) **التعجب**: كما في قوله تعالى: ﴿قَالُواْ يَٰمُوسَى ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٣٨].

---

(١) فتوح الغيب (٦: ٥١٤).

(٢) تحفة الأشراف ـ جـ١، قسم الدراسة، ص١٦٠.

(٣) حاشية القطب على الكشاف جـ٢ قسم الدراسة، ص١٢٤.

يقول الطِّيبي(١): «في إطلاق الجهل، وإجرائه مجرىٰ اللازم، وتصدير الجملة بـ«أنّ»، وتغليب الخطاب على الغيبة في «تجهلون»، وتعقيب هذه الجملة لقولهم: ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَـٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ﴾ ـ بعدما رأوا من إغراق فرعون، وإنجائهم منه، ومجاوزتهم البحر ـ إشعار بالتعجّب العظيم من جهلهم. أي: ما أجهلهم! كأنهم ما شاهدوا تلك الآيـات وما عرفوهـا؛ فإن العاقل العالم بحقائـق الأمـور، بعدمـا رأىٰ تلك الآيات العظام، لا يصدر منـه مثل تلك الكلمة الـحمقاء، فصدورها منهم موضع تعجب وتعجيب».

والمقصود أن الخبر في الجملة ﴿إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾، ضمْن السياق الذي جاءت فيه، إنما أفاد التعجب، وقد فصّل الطِّيبي إشارة الزمخشري(٢) إلىٰ هذا المعنىٰ، حينما قال: (﴿إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾: تعجّب)، كما أن الفاضل(٣) اليمني لخص ما قاله الطِّيبي، فقال: «استُفِيد التعجب من المقام؛ لأن من شاهد مثل تلك الآيات العظام، إذا صدر عنه مثل هذا الكلام، دلّ على ثخانة جهله، وقصور فهمه وعقله، ولذلك صدّر الجملة بـ«أنّ»، وغلّب الخطاب على الغيبة في «تجهلون».

٣) **الإنكار الشديد**: كما في قوله تعالىٰ: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ١٢١] حيث يقول الطِّيبي(٤): «الجملة الشرطية ـ أعني: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ ـ متضمّنة لمعنىٰ الإنكار العظيم».

* * *

---

(١) فتوح الغيب (٦: ٥٤٢).

(٢) الكشاف (٦: ٥٤٢).

(٣) تحفة الأشراف: جـ١، قسم الدراسة، ص١٦١ - ١٦٢.

(٤) فتوح الغيب (٦: ٢٣٥).

ثانياً ـ الإنشاء:

تعريف الإنشاء ونوعاه:

سمّاه الطِّيبي «الطلب» كما سبق، تبعاً لصنيع السكاكي في ذلك، وقال عنه(١): «إنه مُسْتَغْنٍ عن التحديد لتقابُلِه الخبر... وهو نوعان: نوع لا يستدعِي إمكان حصول المطلوب... وآخر يستدعيه». وهذان النوعان هما ما يعبّر عنهما: بالإنشاء غير الطلبي، والإنشاء الطلبي.

ـ الإنشاء الطلبي: صِيَغُه ومعانيها:

مدار البحث البلاغي علىٰ الإنشاء الطلبي، بصيغِه الخمس المعروفة، وهي:

التمنّي، والاستفهام، والأمر، والنهي، والنداء. حيث تخرج هذه الصيغ عن المعاني الأصلية التي وضعت لها في اللغة، إلىٰ معان بلاغية يحددها السياق، وتفهم من القرائن الحالية، وفيما يلي إجمال لهذه الصيغ وبعض معانيها كما جاءت في «حاشية الطِّيبي»:

١) التمنّي:

«وهو: طلب حصول شيء علىٰ سبيل المحبّة، واللفظُ الموضوع له «ليت»، ولا يشترط إمكان المتمنّىٰ، بخلاف المترجّىٰ»(٢).

---

(١) التبيان في البيان ـ قسم التحقيق، ص٨٢. والإنشاء هو: ما لا يحتمل الصدق والكذب، كما سبق.

(٢) شرح السعد (مختصر المعاني) جـ٢، ص٩٢- ٩٣.

وهناك ألفاظ أخرىٰ يُتَمَنَّىٰ بها غير «ليت»، مثل: «لو»، و«لولا»، و«لعل»، ويكون للتمني حينئذ معنىً بلاغي غير الذي وضع له في أصل اللغة.

ومما يفيده التمني بـ«لولا»: **التنديم والتوبيخ**، كما في قوله تعالىٰ: ﴿فَلَوْلَآ إِذْ جَآءَهُم بَأْسُنَا تَضَرَّعُواْ﴾ [الأنعام: ٤٣]، حيث يقول الطِّيبي[١]: «إن «لولا» إذا دخلت علىٰ المعنىٰ أفاد التنديم والتوبيخ، كأنه قيل: لِـمَ لَـمْ يتضرّعوا؟ ولَـيْـتَهم تضرّعوا وكانوا متمكّنين منه، غير ممنوعين... وقال صاحب «المفتاح»: فإذا قيل: «هلا أكرمْتَ زيداً»، فكأن المعنىٰ: ليتك أكرمت زيداً، متولداً منه معنى التقديم».

فـ«لولا» التي هي حرف شرط يدل علىٰ امتناع وقوع الجواب، لوجود الشرط، إنما أفادت هنا معنىٰ التمني، لدخولها علىٰ الماضي، وقد أفاد التمني معنىٰ التنديم والتوبيخ.

وثمّة مسألةٌ خالف فيها الطِّيبيُّ الزمخشريَّ، فيما يتعلّق بإفادة «لو» التمني، وذلك في قوله تعالىٰ حكاية علىٰ لسان موسىٰ عليه السلام: ﴿لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُم مِّن قَبْلُ وَإِيَّىَ﴾ [الأعراف: ١٥٥]، حيث يقول الزمخشري[٢]: (وهذا تمنٍّ منه للإهلاك).

وقد بيّن الطِّيبي قصد الزمخشري، ثم خالفه، فقال[٣]: «وطريقة إفادته التمني أنّ «لو» لامتناع الشيء، لامتناع غيره، فناسبت معنىٰ التمني؛ لأنها لطلب غير الواقع واقعاً، وضم معها حصول ما يوجب الندم... فالمعنىٰ: ليت مشيئتك تعلّقت بإهلاكنا قبل. وقلت: إنما ذهب إلىٰ هذا المعنىٰ ليوافق ما أسس عليه مذهبه. وهو خلاف الظاهر؛ لأن

---

(١) فتوح الغيب (٦: ٨٥). وانظر: المفتاح (طبعة الحلبي)، ص١٤٧-١٤٨.

(٢) الكشاف (٦: ٦٠٠).

(٣) فتوح الغيب (٦: ٦٠٠- ٦٠١).

«لو» للامتناع، وإنما يتولّد معنىٰ التمني إذا اقتضاه المقام، وهاهنا المقام يقتضي ألّا يهلكهم حينئذ، لقوله: ﴿أَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَّآ﴾ [الأعراف: ١٥٥]».

والصحيح ما ذهب إليه الطِّيبي، لأن المقام مقام تضرّع ودعاء بالمغفرة من موسىٰ عليه السلام لنفسه ولقومه، بدليل ما جاء في نهاية الآية نفسها، وهو قول موسىٰ: ﴿فَٱغْفِرْ لَنَا وَٱرْحَمْنَا وَأَنتَ خَيْرُ ٱلْغَٰفِرِينَ﴾. أضف إلى ذلك أن المؤمن لا يتمنّىٰ لنفسه ولا لقومه الموت والهلاك، فكيف بالنبي عليه السلام؟! وما أرىٰ إلا أن الزمخشري قال ما قال تعصّباً لمذهبه. أما النص وواقع الحال فلا يساعدانِه أبداً، فالآية علىٰ ظاهرها، والله أعلم.

ومما يساعد ما ذهب إليه الطِّيبي، بالإضافة إلىٰ النص وواقع الحال، أقوال معظم المفسّرين، مثل: محيي السنّة البغويّ، الذي قال[1] في تفسير هذه الآية: «لـمّا رأوا الهيبةَ أخذتْهمُ الرِّعدة، فرحمهم موسى، وخاف عليهم الموتَ واشتدّ عليه فقْدُهم، وكانوا له وزراء مطيعين». والبيضاوي[2] حيث يقول: «عَنَىٰ بقوله: ﴿لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُم﴾: أنك قَدِرْت علىٰ إهلاكهم قبل ذلك، بحمْل فرعون عليه، أو إغراقِهم في البحر، فترحَّمْت عليهم بالإنقاذ منها. فإن ترحّمتَ عليهم مرّة أخرىٰ، لم يَبعُدْ من عميم إحسانك».

* * *

٢) الاستفهام:

وهو: «طلب حصول صورة الشيء في الذهن، بأدوات مخصوصة، كالهمزة، ونحوها»[3]. ولكنه يخرج لأغراض بلاغية كثيرة، منها:

---

(١) معالم التنزيل (٢: ٢٩٥).

(٢) تفسير البيضاوي (٣: ٢٩).

(٣) بغية الإيضاح (٢: ٣٤). وانظر: مختصر السعد (٢: ٩٤).

أ) الإنكار: كما في قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: ١٠٩] حيث يقول الطِّيبي[1]: الظاهر من تصنيف المصنف بقوله: «وما يُدْرِيكم... أن الآية إذا جاءت لا يؤمنون بها»، وقوله: (يعني أنا أعلم أنها إذا جاءت لا يؤمنون، وأنتم لا تدرون) أن الاستفهام فيه للإنكار، وفيه معنىٰ النفي... وذلك أن المؤمنين كانوا يطمعون في إيمانهم إذا جاءت تلك الآية، ويتمنّون مجيئها... فقيل له صلوات الله عليه أن يقول لهم: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ بمعنىٰ: كأنكم لا تدرون سبْق علْمِي بأنهم لا يؤمنون إذا جاءت الآيات بسبب طمعكم هذا... فالاستفهام بمعنىٰ النفي... والآية شديدة الشبه بقول السيد الذي حبس عبده، مثلاً، للذي يشفع إليه من أصحابه في إطلاقه: إنه إذا أطْلِق لا يمْتثل، أي: أنا رزْته، وذُقْتُ طباعه، وأعلم إصراره، وأنت لا تعلم».

وأطال الطِّيبي في شرح الآية، وتوضيح معنىٰ الإنكار والنفي فيها، واستشهد بما يؤيد ذلك من أقوال العلماء والمفسّرين.

وقد لخّص سعد الدين التَّفتازاني ذلك بقوله[2]: «الاستفهام للإنكار، يعني نفي علْمهم بما هو الواقع، لا بما هو مدّعاهم. «يعني: أن الواقع هو أنهم لا يؤمنون على تقدير الآية، كما لم يؤمنوا أول مرة. لكن لم يعْلِمْكم بذلك شيء، وإنما يعْلم أنا لا غيري، فلا تتمنّوا مجيء الآية».

وقد يجمتع التقرير مع الإنكار في معنىٰ الاستفهام، كما في قوله تعالى: ﴿أَفَأَمِنَ

---

(١) فتوح الغيب (٦: ٢١٠). وانظر: الكشاف (٦: ٢٠٩-٢١٢).

(٢) حاشية السعد على الكشاف: جـ٢ ـ قسم الدراسة، ص١٤٨.

﴿أَهۡلُ ٱلۡقُرَىٰٓ أَن يَأۡتِيَهُم بَأۡسُنَا بَيَٰتٗا وَهُمۡ نَآئِمُونَ﴾ [الأعراف: ٩٧]. يقول الطِّيبي[١]: «الحقّ أن هذه الهمزة مقْحمة مزيدة، لتقرير معنىٰ الإنكار والتقرير».

والسعد ذهب إلىٰ ذلك في تفسير هذه الآية والتي بعدها، فقال[٢]: «دخلت الهمزة لإفادة إنكار أن يقع ـ بعد ذلك الأخذ ـ هذان الأمنان».

ب) **التوبيخ والتقرير**: وقد يخرج الاستفهام ليفيد معنىٰ التوبيخ والتقرير، كما في قوله تعالىٰ: ﴿أَلَمۡ يَأۡتِكُمۡ رُسُلٞ مِّنكُمۡ﴾ [الأنعام: ١٣٠]، حيث يرىٰ الطِّيبي[٣] أن الاستفهام في الآية إنما هو «استفهامٌ علىٰ سبيل التوبيخ والتقرير يوم القيامة».

جـ) **التهكّم**: كما في قوله تعالىٰ: ﴿ءَآلذَّكَرَيۡنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلۡأُنثَيَيۡنِ﴾ [الأنعام: ١٤٣]، حيث يرى الطِّيبي[٤] أن الاستفهام هنا إنما هو «تهكُّم بهم»، أي: بِمَن يحرّمون ما أحلّ الله من الأنعام.

د) **التهديد**: وقد يفيد الاستفهامُ معنى التهديد، مثل قوله تعالىٰ: ﴿أَوَلَمۡ يَهۡدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ ٱلۡأَرۡضَ مِنۢ بَعۡدِ أَهۡلِهَآ أَن لَّوۡ نَشَآءُ أَصَبۡنَٰهُم بِذُنُوبِهِمۡۚ وَنَطۡبَعُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ فَهُمۡ لَا يَسۡمَعُونَ﴾ [الأعراف: ١٠٠].

يقول الطِّيبي[٥]: «الكلام وارد على التوبيخ والتهديد والإهلاك والاستئصال لقوم ورِثوا ديار قوم هلكوا بالاستئصال، وهؤلاء استخْلفوهم، واقتفَوا آثارهم بمثل تلك الذنوب، وهم أهل مكّة».

---

(١) فتوح الغيب (٦: ٤٨٧).
(٢) حاشية السعد: جـ٢ قسم الدراسة، ص١٤٢.
(٣) فتوح الغيب (٦: ٢٥٠).
(٤) المصدر نفسه (٦: ٢٧٢).
(٥) المصدر نفسه (٦: ٤٩٢).

هـ) **التمنّي**: وهو من المعاني التي يخرج إليها الاستفهام، كما في قوله تعالىٰ: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُواْ لَنَآ أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلَ غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ﴾ [الأعراف: ٥٣]. حيث ينقل الطِّيبي(١) في هذا الموضع قول ابن جِنِّي: «فيه معنىٰ التمني، كأنهم قالوا: أَنُـرْزَق شفعاء فيشفعوا لنا، أو نردّ به فنعمل غير الذي كنا نعمل. وذلك أنهم مع نصْب «نُرَدَّ» تمنَّوا الشفعاء وحدَهم وقطعوا بالشفاعة والردّ، وعلى قراءة الجماعة برفع «نُرَدُّ» تمنّوا الشفعاء، وقطعوا بالشفاعة، وتمنّوا الرد أيضاً، كأنه قال: أو هل نُرَدّ فنعمل».

و) **التبكيت والإلزام والتنبيه**: كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِى جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ نُورًا وَهُدًى لِّلنَّاسِ﴾ [الأنعام: ٩١]، حيث يقول الطِّيبي(٢): «تبكيتٌ وإلزام، وإشعار بأن الجواب متعيّن لا يمكن غيره، وتنبيه علىٰ أنهم مبهوتون، لا يقْدرون على الجواب».

٣) الأمر:

وقد عرّفه الطِّيبي بأنه: «اللفظ الطالب للفعل»(٣)، وتعريف السعد له أدقّ، حيث قال(٤): «هو طلب فعل غير كفّ علىٰ جهة الاستعلاء».

والأمر يَخْرج إلى معانٍ مجازيّة كثيرة، منها:

---

(١) فتوح الغيب (٦: ٤٠٣-٤٠٤). وانظر: المحتسب ـ لابن جِنِّي (١: ٢٥٢).

(٢) المصدر نفسه (٦: ١٥٩).

(٣) التبيان في البيان ـ قسم التحقيق، ص٨٨.

(٤) مختصر المعاني (٢: ١٠٧).

أ) **الوعيد**: كما في قوله(١) تعالىٰ: ﴿ٱعْمَلُواْ عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ إِنِّي عَامِلٌ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَن تَكُونُ لَهُۥ عَٰقِبَةُ ٱلدَّارِ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [الأنعام: ١٣٥]، فالطِّيبي يقول(٢): «إن في تعقيب قوله: ﴿إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ ـ مع العدول من المضمر إلىٰ المظهر... مع التعميم فيه المبنيّ علىٰ الأمر في قوله: ﴿ٱعْمَلُواْ عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ﴾ ـ طريقاً من الكلام المنْصف، وإرخاء العنان لطيف المسلك؛ حيث ضمّن ذلك شدّة الوعيد».

ب) **الاستدعاء والتضرّع**: كما في قوله سبحانه: ﴿ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ بِمَا عَهِدَ عِندَكَ﴾ [الأعراف: ١٣٤]. يقول الطِّيبي(٣): «صيغة الأمر، وهو: ﴿ٱدْعُ﴾: للاستدعاء والتضرّع لإسعاف حاجتهم، ولهذا استعطفوه بقولهم: ﴿بِمَا عَهِدَ عِندَكَ﴾، أي: بحقّ ما عندك من عهد الله وكرامته بالنبوّة».

جـ) **التعجيز والتحدّي**: كما في قوله تعالىٰ: ﴿وَإِذْ نَتَقْنَا ٱلْجَبَلَ فَوْقَهُمْ كَأَنَّهُۥ ظُلَّةٌ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُۥ وَاقِعٌۢ بِهِمْ خُذُواْ مَآ ءَاتَيْنَٰكُم بِقُوَّةٍ وَٱذْكُرُواْ مَا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [الأعراف: ١٧١]، حيث يقول الطِّيبي(٤): «المراد من نتْق الجبل: إظهار العجْز لا غير... كما تقول لمن يدَّعي الصُّرَعة والقوّة بعد ما غلبته: «خُذْه منِّي»، يعني: إن كنتم تطلبون آية قاهرة، وتقترحونها، خذوا ما آتيناكم إن كنتم تطيقون».

والمقصود أن الأمر في: «خُذوا» في الآية أفاد التعجيز والتحدّي.

---

(١) وعدّ السعد الأمر في الآية للتهديد، وهو نفسه الوعيد. انظر: حاشية السعد: جـ٢ ـ قسم الدراسة، ص١٥٠.

(٢) فتوح الغيب (٦: ٢٥٤-٢٥٥).

(٣) المصدر نفسه (٦: ٥٣٦).

(٤) المصدر نفسه (٦: ٦٤٦).

د) **التوبيخ**: يقول الزمـخشري[١] عند تفسير قولـه تعالىٰ: ﴿وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي ٱلْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي ٱلسَّمَآءِ فَتَأْتِيَهُم بِـَٔايَةٍ﴾ [الأنعام: ٣٥]: (﴿فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ فافعل)، حيث قدّر جواباً للشرط، بقوله: (فافعل). ويعقّب الطِّيبي علىٰ ذلك بقوله[٢]: «(فافعل): جواب لقوله: ﴿فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ﴾... والمقدَّر (فافعل) علىٰ الأمر، وفيه نوع توبيخ، وتلخيصه: بيان حرصه علىٰ تبنِّي مطلوب القوم من الاقتراحات... وإذا وُبِّخ على طلب ما اقترحوه من الآيات تعريضاً بهم، كان توبيخهم علىٰ اقتراحهم للآيات أولَىٰ وأجْدر وأنسب».

هـ) **الترخُّص (أو الإباحة)**: كما في قوله تعالىٰ: ﴿وَٱذْكُر رَّبَّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً وَدُونَ ٱلْجَهْرِ مِنَ ٱلْقَوْلِ بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْـَٔاصَالِ﴾ [الأعراف: ٢٠٥]، حيث يقول الطِّيبي[٣]: فالأمر في قوله تعالىٰ: ﴿وَٱذْكُر رَّبَّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً﴾ للوجوب، وفي: ﴿وَدُونَ ٱلْجَهْرِ مِنَ ٱلْقَوْلِ﴾ للترخّص تأسِّياً، فالأمر بالذكر سرّاً يفيد الوجوب، والأمر المقّدر في قوله: ﴿وَدُونَ ٱلْجَهْرِ﴾ للترخّص ولعله يريد الإباحة.

* * *

٤) النهي:

إذا كان الأمر: طلبَ القيام بالفعل استعلاءً، فإن النهي عكْسه، فهو: «طلب الكفّ عن الفعل استعلاءً»[٤]. وله أداة واحدة فقط هي «لا» الجازمة. وهو أيضاً يخْرج

(١) الكشاف (٦: ٧٤).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٧٤).

(٣) المصدر نفسه (٦: ٧٣٢).

(٤) مختصر السعد (٢: ١١٠).

إلىٰ معان مجازية غير المعنىٰ الحقيقي، شأنه في ذلك شأن الأمر، أو «محْذُوٌّ به حذْوَ الأمر» كما يقول الطِّيبي(١). ومن هذه المعاني:

أ) **الوعيد**: كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْعُدُوا بِكُلِّ صِرَاطٍ تُوعِدُونَ وَتَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ مَنْ آمَنَ بِهِ وَتَبْغُونَهَا عِوَجًا﴾ [الأعراف: ٨٦]. يقول الطِّيبي(٢): «الآية مبالغة في الوعيد، وتغليظِ ما كانوا يرومونه من قطع السبيل؛ لأن قاطع الطريق ساعٍ في الأرض بالفساد، وإخراجها عن أن تكون منتفعاً بها».

ب) **الاستعاذة أو الدعاء**: كما في قوله تعالىٰ: ﴿وَإِذَا صُرِفَتْ أَبْصَارُهُمْ تِلْقَاءَ أَصْحَابِ النَّارِ قَالُوا رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ [الأعراف: ٤٧]، حيث يقول الزمخشري(٣): (فيه أن صارفاً يصْرف أبصارهم لينْظروا، فيستعيذوا، ويوبِّخوا)، ويعقِّب الطِّيبي علىٰ ذلك بقوله(٤): «في بناء الفعل للمفعول إشارة إلىٰ الإلجاء إلىٰ النظر، وإلىٰ الاستعاذة، وإلىٰ التوبيخ، أما الاستعاذة فهي قولهم: ﴿رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾». فالنهي في ﴿لَا تَجْعَلْنَا مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ يفيد الدعاء أو الاستعاذة، لأنه من الأدنىٰ إلىٰ الأعلىٰ منزلة.

جـ) **التهييج والإلهاب (أو التشجيع)**: كما في قوله تعالى: ﴿كِتَابٌ أُنزِلَ إِلَيْكَ فَلَا يَكُن فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِّنْهُ﴾ [الأعراف: ٢]، حيث يقول الطِّيبي(٥): «إن الفاء آذنت بترتيب النهي علىٰ كون الكتاب منزّلاً... فالنهي من باب التهييج والإلهاب، ليداوم علىٰ اليقين ويزيد فيه... فالنهي من باب التشجيع». فالله سبحانه يشجّع نبيَّهُ ﷺ وينهاه عن التحرّج

---

(١) التبيان في البيان ـ قسم التحقيق، ص٨٩.

(٢) فتوح الغيب (٦: ٤٧٠-٤٧١).

(٣) الكشاف (٦: ٣٩٧).

(٤) فتوح الغيب (٦: ٣٩٧).

(٥) المصدر نفسه (٦: ٣١٥).

والضيق من أجل ذلك، فالنهي هنا يفيد التهييج والإلهاب للكفّ عن التحرّج، أي: في قوله تعالىٰ: ﴿فَلَا يَكُن فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِّنْهُ﴾.

ومثل ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُن مِّنَ ٱلْغَٰفِلِينَ﴾ [الأعراف: ٢٠٥]؛ إذ إن النهي فيه «للترفّع عن هذا المقام، علىٰ سبيل التهييج والإلهاب» كما يقول الطِّيبي[1]؛ لأن الرسول ﷺ ليس من الغافلين حقيقة، ومنزلته فوق هذا المقام.

د) **التقريع**: كما في قوله عزَّ وجل: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ﴾ [الأعراف: ٣]. يقول الطِّيبي[2]: فيه «دلالة علىٰ التقريع علىٰ توانيهم وتقاعدهم عن متابعة دِين الله إلىٰ اتّباع غيره». فيكون النهي قد أفاد التقريع، شأنه شأن الأمر في مطلع الآية: ﴿ٱتَّبِعُوا۟ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ﴾.

٥) النداء:

وهو: «طلب الإقبال بحرفٍ نائبٍ مَنَابَ «أدعو» لفظاً أو تقديراً»[3]، ولكنه قد يخرج إلىٰ معانٍ مجازية تفهم من السياق. مثل:

أ) **التحسّر**: كما في قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا ٱسْتَمْتَعَ بَعْضُنَا بِبَعْضٍ وَبَلَغْنَآ أَجَلَنَا ٱلَّذِىٓ أَجَّلْتَ لَنَا﴾ [الأنعام: ١٢٨]، حيث يذْكر الطِّيبي[4] أن الآية متضمنة عدّة مَعانٍ، منها: التحسّر، الذي يفهم من النداء، فيقول: «وأما التحسر فمن لفظة: «رَبَّنَا»، قالوها تحسُّراً على ما

---

(١) فتوح الغيب (٦: ٧٣٢).

(٢) المصدر نفسه (٦: ٣١٩).

(٣) مختصر السعد (٢: ١١٢).

(٤) فتوح الغيب (٦: ٢٤٦).

فرّطوا في جنب الربّ الغفور الرحيم، نظيره قولهم: ﴿يَٰحَسۡرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٦] والله أعلم».

ب) **الدعاء**: كما في قوله تعالىٰ حكايةً علىٰ لسان موسىٰ عليه السلام: ﴿رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَ﴾ [الأعراف: ١٤٣]. يقول الطِّيبي[١]: «والدعاء بقوله: «رَبِّ» ليس من كلام مَنْ أُكْرِه علىٰ الشيء، وأُلْزِم به».

جـ) **الاستغاثة**: نحو قول العرب: «دَعْوَاهم: يا لَكَعْب» الذي أورده الزمخشري[٢] مثالاً علىٰ الاستغاثة، فتوقّف الطِّيبي[٣] عنده، ليقول: «إنما أدخلوا اللام على المستغاث لأن النداء حينَئذٍ اضطراري، نحو: «يا لَكَعْب» فلا بدَّ من نصْب علامةٍ ليتميّز من النداء الاختياري، نحو: يا غلام»، ويقصد بالنداء الاضطراري: الاستغاثة، وبالنداء الاختياري: النداء الحقيقي، كما هو واضح.

د) **الاستعطاف**: نحو قوله تعالىٰ: ﴿لَئِنۡ لَمۡ تَـرۡحَمۡنا رَبَّنا﴾ [الأعراف: ١٤٩] علىٰ قراءة حمزة والكسائي، بالتاء علىٰ الخطاب في «تَرْحَمْنا»، ونصْب الباء في «ربَّنا»، بخلاف القراءة المشهورة بالياء علىٰ الغيبة، ورفع الباء.

وقد عقب الزمخشري[٤] علىٰ قراءة حمزة والكسائي بقوله: (وهذا كلام التائبين)، فعلّل الطِّيبي[٥] ذلك بقوله: «لأن في ذكْر الرّبِّ، وتخصيص الرحمة والغفران، الاستعطاف... ونحوه قول القائل:

---

(١) فتوح الغيب (٦: ٥٥٥).

(٢) الكشاف (٦: ٣٢٦).

(٣) فتوح الغيب (٦: ٣٢٦).

(٤) الكشاف (٦: ٥٨٤).

(٥) فتوح الغيب (٦: ٥٨٤).

إلٰهِيْ، عَبْدُكَ العـاصي أتَاكـا　　　مُـقِـرّاً بالذنُوبِ وقد دعَاكا

فالنداء في «ربَّنا» علىٰ هذه القراءة، وكذا في قول الشاعر: «إلٰهِي» أفاد الاستعطاف والتضرّع، لا مجرد النداء».

المبحثُ الرابع
التقديمُ والتأخير

أغراضُ التقديم والتأخير:

يميِّز الطِّيبي بين نوعين من التقديم، هما: التقديم بين **جزأي الجملة**، والتقديم بين **المتعلّقات**. والنوع الأول للتخصيص غالباً، أما الثاني فهو **للاهتمام** دون التخصيص.

هذا ما قرّره في كتابه «التبيان في البيان»(١)، ولكننا نجده في **الحاشية يجعل التقديم غالباً للاهتمام**، سواء كان بين جزأي الجملة، أم بين المعمولات، ويجعل الاختصاص تابعاً لذلك أحياناً، فهو يقول(٢): «كل تقديم إمّا للاهتمام، أو جواب إنكار، وكذا ما فيه أداة الحصر». ويستشهد(٣) في موضع آخر بقول سيبويه: «إنهم يُقَدّمون الذي شأنه أهمّ وهُمْ ببيانه أعْنَىٰ، وإن كانا جميعاً مما يهمّانهم».

---

(١) التبيان في البيان ـ قسم التحقيق، ص٤٨، ٥١.

(٢) فتوح الغيب (٦: ٣١١) عند تفسير: ﴿قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْغِى رَبًّا﴾ [الأنعام: ١٦٤].

(٣) فتوح الغيب (٦: ١٨٧). وانظر: الكتاب ـ لسيبويه (١: ٥٦).

هذا، وقد نقد عبد القاهر الجرجاني أصحاب هذا الاتجاه، بعد أن بيّن أهمية التقديم والتأخير، فقال: «واعلم أنّا لم نجدهم اعتمدوا فيه شيئاً يجري مجرىٰ الأصل غير العناية والاهتمام... إلا أن الشأن في أنه ينبغي أن يُعرَفَ في كل شيء قُدِّم في موضع من الكلام مِثْلُ هذا المعنىٰ، ويفسَّر وجهُ العناية فيه هذا التفسير. وقد وقع في ظنون الناس أنه يكفي أن يقال: إنه قُدِّم للعناية، ولأن ذكره أهمّ، من غير أن يذكر من أين كانت تلك العناية، ولِمَ كان أهمّ... وكذلك صنعوا في سائر الأبواب... لا جرم أن ذلك قد ذهب بهم عن معرفة البلاغة». دلائل الإعجاز (الطبعة السادسة ـ مطبعة صبيح)، ص٨٣.

١) التقديم للاهتمام:

وفي معرض تفسير قوله تعالى: ﴿ فَمَا كَانَ دَعْوَىٰهُمْ إِذْ جَآءَهُم بَأْسُنَآ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ إِنَّا كُنَّا ظَٰلِمِينَ﴾ [الأعراف: ٥]، يقول الزمخشري(١): («دعواهم»: نصْب خبر لـ«كان»، و«أنْ قالوا»: رفع اسم له، ويجوز العكس).

ويعقّب الطِّيبي علىٰ ذلك بقوله(٢): «وفيه إشعار بأن الوجه هو الأول... ولا يُعْلَم الفرق بين الوجهين من أداة الحصر؛ لأنك سواء جعلْت «دعواهم» اسماً أو خبراً لـ«كان» أفاد معنىٰ الدعوىٰ علىٰ هذا القول... نَعَم، التفاوت فيه من كون الاسم والخبر معرفتين، وفيهما التقديم والتأخير... وأما اعتبار التقديم فإنك إذا جعلت «الدعوى» خبراً فقد أزلْتها عن مقرّها، فكان الاهتمام بشأنها، والمقام يقتضيه؛ لأن المقصود من الإيراد إظهارُ عجْزهم، وإبداءُ تضرّعهم واستغاثتِهم، ولذا تخصيص القول فتابع، والله أعلم».

وعند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن طِينٍ ثُمَّ قَضَىٰٓ أَجَلًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ ثُمَّ أَنتُمْ تَمْتَرُونَ﴾ [الأنعام: ٢] يتوقف الزمخشري مع قوله تعالىٰ: ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ﴾، فيقول(٣): (الكلام السائر أن يقال: عندي ثوب جيد)، أي: بتقديم الخبر الظرف على المبتدأ المخصّص.

ويعقّب الطِّيبي علىٰ ذلك بقوله(٤): «هذا غير وارد علىٰ القياس النحوي؛ لأنهم إنما يُوجِبون تقديم الظرف إذا لم يكن المبتدأ مخصَّصاً... ولكنْ واردٌ علىٰ استعمال الفصحاء،

---

(١) الكشاف (٦: ٣٢٧).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٣٢٧).

(٣) الكشاف (٦: ١٦).

(٤) فتوح الغيب (٦: ١٦).

فإنهم أوْجبوا التقديم ولو كان مخصَّصاً، ولهذا قال: (الكلام السائر)... وإذا خولف الاستعمال، وأُزيل من مقرّه، دلّ على الاهتمام بشأنه، والاعتناء بذكره... إن المراد هاهنا تعظيمُ هذا الأجل، للفرق بين الأجلين. وما يكون معظّماً مفخّماً لا بد أن يكون مُهْتَمّاً بشأنه، والاهتمام موجب للتقديم».

* * *

ومن صور **التقديم للاهتمام** قوله تعالىٰ: ﴿قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا﴾ [الأنعام: ١٤] حيث يقول الزمخشري[1]: (أوْلَىٰ ﴿أَغَيْرَ اللَّهِ﴾ همزةَ الاستفهام، دون الفعل الذي هو ﴿أَتَّخِذُ﴾؛ لأن الإنكار في اتّخاذ «غير الله» وليّاً، لا في اتخاذ الوليّ. فكان أولَىٰ بالتقديم. ونحوه.. ﴿ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾ [يونس: ٥٩]).

وقد فرّق الطِّيبي بين التقديم في الآيتين المذكورتين، وأزال الوهم الذي قد يعْلق في أفهام بعض الناس من استشهاد الزمخشري بالآية الثانية في هذا الموضوع، فيقول الطِّيبي[2]: «﴿ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾: إيراده هاهنا يُوهِم أن تقديم اسم «الله» على الفعل، كتقديم «غَيْرَ الله» على الفعل في الموضعين، وليس بذلك؛ إذ المراد أن إيلاء هذا الاسم حرف الإنكار وبناء الخبر عليه دون العكس، وأن يقال: أأذِنَ الله لكم؟ لأنه الأصل في الاستفهام... إذْنٌ بتقوية حكْم إنكار أنّ الله هو الآذن، لا حصول الإذن مطلقاً... والتركيب من باب تقوِّي الحكْم... فظهر أن المراد بالتقديم في قوله: (فكان أوْلَىٰ بالتقديم) الاهتمام دون التخصيص».

فالتقديم في قوله تعالىٰ: ﴿أَغَيْرَ اللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا﴾ عند الطِّيبي للاهتمام دون التخصيص،

---

(١) الكشاف (٦: ٣٧).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٣٧-٣٨).

وهو متَّفق في ذلك مع الزمخشري، أما في قوله تعالىٰ: ﴿ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾ فلتقوية الحكم وتوكيده. وقد نقل الفاضل اليمني(١) هذا الكلام بنصه عن الطِّيبي فلا داعي لإعادته.

وهذا هو رأي الشيخ عبد القاهر الجرجاني مِن قبْلُ في غرض التقديم في هذ الآية، حيث يقول(٢): «ومعلوم أن المعنىٰ علىٰ إنكار أن يكون قد كان مِن الله تعالىٰ إذْن فيما قالوه، من غير أن يكون هذا الإذن قد كان من غير الله فأضافوه إلى الله، إلا أن اللفظ أُخْرِج مُـخْرَجَه إذا كان الأمر كذلك لأن يُـجْعَلوا في صورة من غَلِط، فأضاف إلىٰ الله تعالىٰ إذناً كان من غير الله، فإذا حقّق عليه ارتدع... لينصرف الإنكار إلىٰ الفاعل، فيكون أشدّ لنفي ذلك وإبطاله».

وعند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ﴾ [الأنعام: ١٠٠]، يقول الطِّيبي(٣): «والحاصل أن في التركيب تقديمين؛ لأن الظرف إذا جُعِل لغْواً كان مكانه بعد ذكر المفعولين، و«الجن» إذا جُعِل مفعولاً أول، لأنه معرفة، رجع الأصل إلىٰ قوله: وجعلوا الجنَّ شركاءَ لله، ولا ارتياب أن **فائدة التقديم: الاهتمامُ بشأن المقدَّم**، والاعتناءُ فيه... فإذاً في تقديم اسم «الله» القصد إلىٰ استعظام ذاته ـ عزّ سلطانه ـ أن يُتصوّر لساحة جلاله معنىٰ الشريك مطلقاً، من غير نظر إلىٰ جواز إيجاده، أو حظْره. وفي تقديم «شركاء» علىٰ «الجن» استعظام إيجاد الشريك له، من غير نظر إلىٰ كونه جنّياً أو إنْسِيّاً أو غيرَ ذلك».

---

(١) تحفة الأشراف: جـ١ قسم الدراسة، ص١٥٥ - ١٥٦.

(٢) دلائل الإعجاز، ص٨٧.

(٣) فتوح الغيب (٦: ١٨٧).

وأورد الطِّيبي(١) بعد ذلك اعتراض الخطيب القزويني علىٰ السكاكي في جعل التقديم هنا للاهتمام، بدعوىٰ أنّ الآية مَسُوقة للإنكار، فيمتنعُ أن يكون تعلُّق «جَعَلوا» بقوله: «لله» منكراً من غير اعتبار تعلّقه بـ«شُركاءَ»، فيتعين أن يكون إنكار تعلقه به باعتبار تعلّقه بـ«شركاء»، وتعلّقه بـ«شركاء» كذلك منكر باعتبار تعلّقه بالله، فلم يبق فرق بين التلاوة وعكسها».

ورد الطِّيبي على ذلك بقوله: «واعلم أنّا على ما قرَّرْنا مغزى الكلام، وهو أن التقديم للاهتمام، سقط هذا السؤال بالكلّية».

ولما كان الاهتمام موجباً للتقديم عند السكاكي فلا معنىٰ لاعتراض الخطيب هذا فعلاً، علىٰ الرغم من أن الآية مسوقة للإنكار التوبيخي في حالة تأخير لفظ «الله» عن موضعه، ويسْلَم بذلك رأيا السكاكي والطِّيبي، الموافقان لرأي الزمخشري في المسألة.

وملخّص ما قاله الطِّيبي أن التقديم في قوله تعالىٰ: ﴿ وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ ﴾ للاهتمام والاستعظام، سواء كان في تقديم الظرف علىٰ المفعولين، أم في تقديم أحد المفعولين علىٰ الآخر، وهذا هو رأي الزمخشري حين قال في هذا الموضع(٢): (فائدة التقديم... استعظام أن يُتَّخَذ لله شريكٌ مَنْ كان: ملَكاً أو جنّياً أو إنسيّاً أو غير ذلك. ولذلك قدّم اسم الله علىٰ الشركاء).

وقد أخذ الفاضل اليمني(٣) قول الطِّيبي السابق ملخَّصاً، ولم يخرج على ما قاله.

* * *

(١) فتوح الغيب (٦: ١٨٨). والإيضاح (طبعة صبيح)، ص٧٠، والمفتاح (طبعة الحلبي الأولىٰ)، ص١١٣.

(٢) الكشاف (٦: ١٨٧).

(٣) تحفة الأشراف: جـ١ قسم التحقيق (١: ١٥٧).

٢) التقديم للاختصاص أو القصر:

من صور التقديم **للاختصاص أو القصر** قوله تعالىٰ: ﴿قَالَ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْغِيكُمْ إِلَٰهًا﴾ [الأعراف: ١٤٠]، حيث ينبّه الزمخشري إلىٰ ما في الآية من اختصاص بقوله[١]: (أغَيْر الله المستحقّ للعبادة أطلب لكم معبوداً، وهو فعَل بكم ما فعل دون غيره: من الاختصاص بالنعمة التي لم يعْطِها أحداً غيرَكم، لتختصّوه بالعبادة؟). فيقول الطِّيبي[٢] معقّباً علىٰ ذلك: «الاختصاص من تقديم المفعول في ﴿أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْغِيكُمْ﴾ وإنكاره بالهمزة». أي: أن تقديم المفعول ـ وهو «غير» ـ علىٰ الفعل والفاعل المستتر في «أبْغِيكُمْ» أفاد الاختصاص، حيث أنكر موسىٰ عليه السلام علىٰ قومه ابتغاء غير الله معبوداً.

٣) التقديم للتوكيد والاختصاص:

قد يفيد التقديم مع الاختصاص **التوكيد**، كما في قوله تعالىٰ: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ﴾ [الأنعام: ٥٩]، حيث يقول الزمخشري[٣]: (هو المتوصّل إلىٰ المغيَّبات وحْده، لا يتوصَّل إليها غيرُه). ويوضح الطِّيبي ذلك بقوله[٤]: «هذا التخصيص والتأكيد فيه يفهم من استعمال الظرف وإثباته لله عزَّ وجل علىٰ سبيل الكناية، وتقديمه

---

(١) الكشاف (٦: ٥٤٤).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٥٤٥).

(٣) الكشاف (٦: ١١٥).

(٤) فتوح الغيب (٦: ١١٦).

علىٰ المبتدأ، وتشبيه علْم الغيب بمعرفة مَنْ يعْلم كيفية فتح المخازن، ثم إرداف ذلك كله بقوله: ﴿لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ﴾، وتكرير: ﴿إِلَّا فِي كِتَٰبٍ﴾ تتميماً للمبالغة، وإزالةً لدفع مَن يتوهَّم أن أحداً يعْلم الغيب».

فتقديم الخبر ـ وهو: «عنده» ـ علىٰ المبتدأ ـ وهو: «مفاتِح» ـ أفاد تخصيص علْم الغيب بالله سبحانه، وتوكيد ذلك المعنىٰ وتقويته. وقد تابع اليمنيُّ الطِّيبيَّ علىٰ هذا، ونقل عنه[١] ما قاله تماماً، كما تابعه القطب[٢] الرازي كذلك، ولخّص ما قاله.

وقد يفيد **تقديمُ المفعول**، وإيلاؤُه حرفَ النفي، إنكارَ الفعل نفسِه، كما في قوله تعالىٰ: ﴿قُلْ ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾ [الأنعام: ١٤٣]. يقول الزمخشري[٣]: (والمعنىٰ: إنكار أن يحرّم الله تعالىٰ من جنس الغنم: ضأنِها ومعْزها).

ويعقّب الطِّيبي علىٰ ذلك بإيراد قول السكاكي: «قُلْ في إنكار نفْس الضرب: أزيداً ضربْتَ أم عَمْراً؟ فإنك إذا أنكرت من يُـردَّد الضرب بينهما، تولّد منه إنكار الضـرب علىٰ وجـه برهاني. ومنـه قولـه تعالىٰ: ﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾». ويوضح الطِّيبي قصد السكاكي بقوله: «علىٰ وجه برهاني: يعني به أن الضرب يستلزم محلًّا، فإذا نفيت المحل نُفِي اللازم، وانتفاء اللازم مستلزم لانتفاء الملزوم»[٤].

فتقديم المفعول، وجعْله عقب حرف الاستفهام الإنكاري للنفي في الآية، يفيد نفيَ فعل التحريم نفسه بطريقة الكناية لا تحريمَ المقدَّم. وواضح أن الطِّيبي متأثّر في

---

(١) انظر: تحفة الأشراف: جـ١ قسم الدراسة، ص١٥٣-١٥٤.

(٢) حاشية القطب الرازي على الكشاف: جـ٢ ـ قسم الدراسة، ص١٣١.

(٣) الكشاف (٦: ٢٧٢).

(٤) فتوح الغيب (٦: ٢٧٢). وانظر: مفتاح العلوم (طبعة الحلبي الأولىٰ)، ص١٥١.

ذلك بالسكاكي، وكلاهما متأثر بالزمخشري، وسبقهم جميعاً عبد القاهر[١] فقال: «إن المراد إنكارُ التحريم من أصله، ونَفْيُ أنْ يكون قد حُرِّم شيء مما ذكَروا أنّه محرم». كما أن الفاضل اليمني[٢]، وسعد الدين التفتازاني[٣] قالا بذلك، وأخذا من الطِّيبي بعض ألفاظه.

٤) التقديم لتقوِّي الحكم:

نرى الطِّيبي غالباً يميل إلى رأي السكاكي في القضايا البلاغية، لا سيما في التقديم. فعند تفسير ﴿ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ شُعَيْبًا كَأَن لَّمْ يَغْنَوْاْ فِيهَاۚ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ شُعَيْبًا كَانُواْ هُمُ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [الأعراف: ٩٢]، يقول الزمخشري: (وفي هذا الابتداء معنىٰ الاختصاص. كأنه قيل: الذين كذّبوا شعيباً هم المخصوصون بأن أُهْلِكوا واستُؤصِلوا... الذين كذّبوا شعيباً هم المخصوصون بالخُسْران العظيم دون أتباعه)[٤].

ويعقّب الطِّيبي علىٰ ذلك بقوله[٥]: «ولو حمَل الجملة الأولىٰ علىٰ **تقوِّي الحكم**، كما عليه كلام صاحب «المفتاح»، والثانيةَ علىٰ التخصيص، لتوسيط ضمير الفصل، وتعريف الخبر باللام، ويكون التكرير ليناط به كلّ مرة معنىً زائدٌ، لكان أوْجَه».

ويقصد بـ«تقوِّي الحكم»: التوكيد، وهو ما عليه السكاكي، كما ذكر الطِّيبي،

(١) دلائل الإعجاز، ص٨٧.
(٢) انظر: تحفة الأشراف: جـ١ قسم الدراسة، ص١٥٦.
(٣) انظر: حاشية السعد علىٰ الكشاف: جـ٢ قسم الدراسة، ص١٤٤.
(٤) الكشاف (٦: ٤٧٨).
(٥) فتوح الغيب (٦: ٤٧٨). وانظر: مفتاح العلوم (طبعة الحلبي الأولىٰ)، ص١٠٦.

بينما لم يفرق الزمـخشري بين الجملتين، فجعل تقديم المسند إليه في كلتا الجملتين للاختصاص.

وقد تابع الفاضلُ[١] اليمني الطِّيبيَّ فيما قال، ونقل عنه كلامه بنصه، بينما خالفه السعد في ذلك، وذهب إلىٰ ما ذهب إليه الزمخشري؛ «لأن تقديم المسند إليه علىٰ الخبر الفعلي يفيد الاختصاص، لا فرق بين الضمير والمُظهَر، والمُظهَر المنكَّر والمعرَّف، الموصول وغيره»، كما قال[٢]، متابعاً بذلك الزمخشري علىٰ رأيه.

ولعل ما ذهب إليه كلا الفريقين صحيح، أما سبب الخلاف بينهما فهو اختلافهما في النظر إلى حال المخاطَبين وإلىٰ السياق؛ فالزمخشري ربما فهم من السياق أن المخاطبين يظنّون انفرادَ غير المكذِّبين من قوم شعيب بحكْم الإهلاك والخسران، أو مشاركتَهم فيه، فأُريدَ تخصيصُ المكذِّبين به، دون غيرهم. وعلىٰ ذلك رأْيُ السعد أيضاً.

أما السكاكي، وكذا الطِّيبيّ، واليمنيّ، فلعلهم فهموا من السياق أن المخاطَبين منْكِرون أو متشكِّكون أو مكذِّبون، فأريد أوَّلاً تقوية الحكم وتوكيده، بإثبات الهلاك للمكذِّبين من قوم شعيب، وثانياً تخصيص الخسران بهم دون غيرهم.

يُفْهَم هذا من قول[٣] الطِّيبي: «إنه تعالىٰ لما رتّب العقاب بأخذ الرّجفة[٤] علىٰ التكذيب والعناد، وتركهم هامدينَ لا حراكَ بهم، اتّجه لسائل أن يسأل: إلى ماذا صار مآل أمرهم بعد الجثوم؟ فقيل: ﴿ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ شُعَيۡبٗا كَأَن لَّمۡ يَغۡنَوۡاْ فِيهَا﴾... ثم سأل:

---

(١) انظر: تحفة الأشراف: جـ١ قسم الدراسة، ص١٥٣.

(٢) حاشية السعد: جـ ٢ قسم الدراسة، ص١٤٢.

(٣) فتوح الغيب (٦: ٤٧٩).

(٤) إشارة إلىٰ قوله تعالىٰ: ﴿فَأَخَذَتۡهُمُ ٱلرَّجۡفَةُ فَأَصۡبَحُواْ فِي دَارِهِمۡ جَٰثِمِينَ﴾ [الأعراف: ٩١].

أخُصِّص الدمار بهم، أم تعدَّىٰ إلىٰ غيرهم؟ فقيل: ﴿ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ شُعَيۡبٗا كَانُواْ هُمُ ٱلۡخَٰسِرِينَ﴾... فجُعِلَت صلة الأولىٰ ذريعة إلىٰ تحقيق الخبر... ولذلك بولغ في الإخبار عن دمار القوم... وأُوثِر تقوِّي الحكْم على التخصيص، وجُعِلت صلة الثانية علّة لوجود الخبر».

٥) التقديم لمراعاة الفواصل:

وقد يكون التقديم، عند الطِّيبي، أحياناً **لمراعاة الفواصل**، كما في قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ لَا يَسۡتَكۡبِرُونَ عَنۡ عِبَادَتِهِۦ وَيُسَبِّحُونَهُۥ وَلَهُۥ يَسۡجُدُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠٦]، حيث يقول الزمخشري[١]: «ويختصّونه بالعبادة، لا يشركون به غيره، وهو تعريض بمن سواهم من المكلفين». ويعقّب الطِّيبي على ذلك بقوله[٢]: «يعني دلّ تقديمُ متعلَّق «يَسْجُدُونَ» عليه علىٰ أن غيرهم لا يختصّونه بالسجود، بل يُشْرِكون معه غيرَه. وقلت: يمكن أن يقال: إن التقديم لمراعاة الفواصل، وإن الآية بتمامها تعويض».

وقد نقل العلّامة الآلوسي[٣] كلام الطِّيبي هذا، ومال إليه.

ويقصد الطِّيبي بمراعاة الفواصل: مناسبةَ فاصلةِ هذه الآية لفواصل الآيات السابقة عليها، ولئن كان الطِّيبي لا ينفي كون التقديم للاختصاص، فهو يميل إلىٰ جعله في الآية لمراعاة الفواصل، وأرىٰ أن ما ذهب إليه الزمخشري أنْسب وأسْلم؛ لأن القول بمراعاة الفواصل وحدَه قد يشعر بالتكلّف، تعالىٰ الله عن ذلك علوّاً كبيراً. قال

---

(١) الكشاف (٦: ٧٣٠).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٧٣٠).

(٣) تفسير الآلوسي (٩: ١٥٥).

عبد القاهر الجرجاني[1]: «واعْلَم أنّ مِن الخطأ أنْ يقسم الأمر في تقديم الشيء وتأخيره قسمين، فيُجْعل مفيداً في بعض الكلام، وغير مفيد في بعض، وأن يعلّل تارة بالعناية، وأخرىٰ بأنّه توسعة على الشاعر والكاتب، حتىٰ تطّرد لهذا قوافيه، ولذاك سجعه».

(١) دلائل الإعجاز (الطبعة السادسة ـ مطبعة صبيح)، ص٨٤.

المبحثُ الخامس
القَصْر

مفهوم القصر:

تحدّث الطِّيبي عن القصر في معرض حديثه عن التقديم والتأخير الذي يكون للتخصيص غالباً ـ كما قال ـ[1] «لِـتَوافُقِهم علىٰ أن معنى مثل قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]: نخصّك بالعبادة، لا نعبد غيرك، ونطلب منك الاستعانة لا من غيرك، ولأنه يستدْعِي سبْق الخطأ من المخاطَب في الفاعل أو المفعول، أو غير ذلك، وإصابته في الفعل مثلاً، وأنت تقصد ردَّه إلى الصواب... فذلك هو معنى **القصر**. ثم هو إما للإفراد، وهو: قطْع الشركة عن متعلّق الحكْم المتوهَّم شركته، أو للقلْب، وهو ردّ المتوهّم إلىٰ ما يخالفه، فيلْزم منه ثبوت الحكم عند المخاطب، ولكن في متعلّقه. وهو إمّا: **قصر الموصوف على الصفة، أو عكسه**».

وفي حاشية الطِّيبي علىٰ «الكشاف» تطبيقات علىٰ هذا الكلام النظري، حيث وردت أمثلة للقصر ببعض أنواعه وطرقه المختلفة تقريباً.

من طرق القصر:

١) لقد سبق إيراد أمثلة من القصر الذي يتمّ بطريق **تقديم ما حقّه التأخير**، كتقديم

---

(١) التبيان في البيان ـ قسم التحقيق، ص٤٨.

الخبر على المبتدأ، أو المفعول على الفعل والفاعل، أو المعمولات بعضها علىٰ بعض، وذلك حينما تحدثنا عن التقديم والتأخير، فلا داعي للإعادة، وإن لم يكن الكلام هناك مسوقاً للقصر أصلاً، ولكن فيه دلالة.

* * *

٢) ومن طرق القصر: **النفي والاستثناء**، كما في قوله تعالىٰ حكاية على لسان نوح عليه السلام مخاطباً قومه: ﴿يَٰقَوۡمِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرُهُۥٓ إِنِّيٓ أَخَافُ عَلَيۡكُمۡ عَذَابَ يَوۡمٍ عَظِيمٖ﴾ [الأعراف: ٥٩]، حيث يقول الطِّيبي[1]: «إن نوحاً عليه السلام لما قال لقومه وهم مشركون: ﴿يَٰقَوۡمِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ﴾ فُهِم منه الاختصاص، لأنهم كانوا يشركون بالله في عبادته، فقال ﴿ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ﴾، يعني: لا تصحّ عبادة الله مع عبادة غيره، فكأنكم ما عبدتم الله حين أشركتم به غيره في العبادة، ثم لمّا أراد بيانَ هذا المعنىٰ قال: ﴿مَا لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرُهُۥٓ﴾، ثم أتىٰ بقوله: ﴿إِنِّيٓ أَخَافُ عَلَيۡكُمۡ﴾ مستأنِفاً معلِّلاً لدعواه... إظهاراً للشفقة والرحمة».

فالقصر في قوله تعالى: ﴿مَا لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرُهُۥٓ﴾ طريقة النفي بـ «ما»، والاستثناء بـ«غير»، وهو قصر حقيقي من نوع قصر الصفة علىٰ الموصوف، كما أنه قصر إفرادي.

* * *

٣) ومن طرق القصر: **التعريف بلام الجنس**، كما في قوله تعالى: ﴿قُلۡ هُوَ ٱلۡقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبۡعَثَ عَلَيۡكُمۡ عَذَابٗا مِّن فَوۡقِكُمۡ﴾ [الأنعام: ٦٥]، حيث يقول الزمخشري[2]: (هو الذي

---

(١) فتوح الغيب (٦: ٤١٩-٤٢٠).

(٢) الكشاف (٦: ١٢٣).

عرفْتموه قادراً، وهو الكامل القدرة)، ويقول الطِّيبي[1] معقّباً على ذلك: «ولمّا كان الخبر معرّفاً باللام، وهو إما للعهد، فهو المراد من قوله: (الذي عرفتموه قادراً)، وإمّا للجنس، فهو المراد من قوله: (وهو الكامل القدرة). وفيه إشعار بمذهبه، حيث لم يجعل الحصر حقيقياً، وفسّره بالكمال... قال الرازي: هذا يفيد الحصر، فوجب أن يكون غيرُ الله غيرَ قادر».

ويستفاد من ذلك أن الزمخشري لم يجعل التركيب في ﴿هُوَ ٱلْقَادِرُ﴾ يفيد القصر، أما الطِّيبي فيعتبر هذا التركيب مفيداً للقصر، ويأخذ على الزمخشري تجاهله ذلك تأثُّراً بمذهبه.

والفاضل اليمني، بعد أن نقل نصَّ الطِّيبي هذا، واستشهادَه بقول الرازي السابق، يردّ على الطِّيبي، ذاهباً إلى أن الزمخشري لم يجْعل التركيبَ للقصر؛ «لأن مِنْ شرط القصر أن يكون المخاطَب معه حاكماً حكْماً مشيراً بصواب وخطأ، ويقصد ردَّ خطئه، وتقريرَ صوابه، وهذا الشرط منْتَفٍ هنا... وأيضاً، فليس مذهب المصنّف أنّ غيرَ الله قادر على ذلك»[2].

وما ذكره اليمني صحيحٌ من الناحية النظرية، ولكن لعلّه لم ينظر إلىٰ نظْم الآيات قبل هذه الآية، والسياق الذي وردت فيه، حيث يدلّ ذلك كلُّه علىٰ أن في التركيب قصراً من نوع الموصوف علىٰ الصفة، كما أن المخاطَبين بهذه الآية منْكِرون لقدرة الله علىٰ تعذيبهم، وقد جاءت في سياق الرد عليهم، وبيان قدرة الله، واختصاصه بصفاته من: العلم والقهارية والقدرة، ومن ذلك قولُه تعالىٰ: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ﴾ [الأنعام: ٥٩] وقوله: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَتَوَفَّىٰكُم بِٱلَّيْلِ﴾ [الأنعام: ٦٠] وقوله:

---

(١) فتوح الغيب (٦: ١٢٣). وانظر: تفسير الرازي (١٣: ٢٣).

(٢) تحفة الأشراف: جـ١ قسم الدراسة، ص١٩١.

﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ [الأنعام: ٦١] وقوله: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْحُكْمُ وَهُوَ أَسْرَعُ ٱلْحَٰسِبِينَ﴾ [الأنعام: ٦٢] وقوله: ﴿قُلْ مَن يُنَجِّيكُم مِّن ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ... * قُلِ ٱللَّهُ يُنَجِّيكُم مِّنْهَا وَمِن كُلِّ كَرْبٍ ثُمَّ أَنتُمْ تُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ٦٣ - ٦٤].

وقد يجتمع في التركيب تعريف الخبر **باللام وضمير الفصل**، كما في قوله تعالىٰ: ﴿قَالُواْ يَٰمُوسَىٰٓ إِمَّآ أَن تُلْقِىَ وَإِمَّآ أَن نَّكُونَ نَحْنُ ٱلْمُلْقِينَ﴾ [الأعراف: ١١٥]، حيث يقول الزمخشري[١]: (فيه ما يدلّ علىٰ رغبتهم في أن يُلْقُوا قبْله، من تأكيد ضميرهم المتّصل بالمنفصل، وتعريف الخبر، أو تعريف الخبر وإقحام الفصل).

ويوضّح الطِّيبي وظيفة الضمير «نحن» في التركيب، سواء كان للتوكيد أم للفصل، فيقول[٢]: «التوكيد يرفع التجوّز عن المسند إليه، فيلزم التخصيص من تعريف الخبر، أي: نحن نفعل الإلقاء لا غيرُنا. والفصل يخصّص الإلقاء بهم؛ لأنه لتخصيص المسند بالمسند إليه، فيَعْرَىٰ عن التوكيد». والظاهر من كلام الطِّيبي أن ضمير الفصل يفيد القصر، كما يفيد ذلك تعريف الخبر.

وقد نقل اليمني كلام الطِّيبي هذا بنصّه، وزاد عليه قوله[٣]: «فإنْ جعلْنا التخصيص حال اجتماعهما بتعريف الخبر، فيكون الفصل إنما جيء به للفرق بين الخبر والنعت»، والحاصل أنه ليس في الآية ما يوهم أن «المُلْقِين» نعتٌ لا خبر.

* * *

٤) وتعرّض الطِّيبي **لإمكان وقوع القصر بغير طرقه المعروفة**، كأن يكون بتوكيد

---

(١) الكشاف (٦: ٥١١).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٥١١).

(٣) تحفة الأشراف: جـ١ قسم الدراسة، ص١٩٢.

الكلام بالشرط، وذلك نحو قوله تعالىٰ: ﴿فَكُلُواْ مِمَّا ذُكِرَ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ إِن كُنتُم بِـَٔايَٰتِهِۦ مُؤْمِنِينَ﴾ [الأنعام: ١١٨]، حيث قال الزمخشري[١]: (فكلوا مما ذكر اسم الله عليه خاصة دون ما ذكر عليه اسمُ غيره)، فعقب الطِّيبي علىٰ ذلك بقوله[٢]: «هذا الحصر يفيده توكيد الكلام بالشرط، أي: إن خصَّصْتم الإيمان بآيات الله فكُلُوا مما أحلَّتْه الآيات دون ما أحلّوه من الميتة، أو ما ذبحوه علىٰ النُّصُب. أو أن الفاء في قوله: «فكُلُوا» لما دلّ علىٰ التسبيب، وإنكار اتّباع المضلّين، وقولهم: كلوا ما قتله الله كما تأكلون ما قتلتم أنتم، فقيل لهم: كلوا ما قتلتم أنتم باسم الله خاصة، ولا تأكلوا ما أمروكم به».

وقد أخذ اليمني[٣] هذا القول بلفظه ومعناه عن الطِّيبي. وليست هذه الطريق من الطرق المعروفة المقررة للقصر بمعناه الاصطلاحي عند البلاغيين، إلّا أن يكون ذلك اجتهاداً من الزمخشري، تابعه عليه الطِّيبي.

---

(١) الكشاف (٦: ٢٦٦).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٢٢٦).

(٣) انظر: تحفة الأشراف: جـ١ قسم الدراسة، ص١٩٤.

المبحثُ السادس
الفصلُ والوَصْل

تعريف الفصل والوصل:

يعرّف الطِّيبي[١] الفصل والوصل بأنهما: «ترْكُ العاطف بين الجُمل وذكْرُه»، وهذا هو تعريف السكاكي[٢] نفسه للفصل والوصل.

وقال الخطيب[٣]: «الوصل: عطف بعض الجمل علىٰ بعض، والفصل: تركُه».

وقد تحدّث الطِّيبي في الحاشية عن بعض مواضع الفصل والوصل:

أولاً ـ من مواضع الفصل:

١) الفصل لكمال الاتصال:

ومن أمثلة الفصل التي تناولها الطِّيبي في الحاشية قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ﴾ [الأنعام: ٩٥]، حيث جاءت «الجملة الثانية مفصولة عن الأولىٰ على سبيل البيان»، كما يقول الطِّيبي[٤].

---

(١) التبيان في البيان ـ قسم التحقيق، ص٦٠.

(٢) انظر: مفتاح العلوم (طبعة دار الكتب العلمية)، ص٢٤٩.

(٣) الإيضاح ـ بشرح الصعيدي (٢: ٦٢).

(٤) فتوح الغيب (٦: ١٧٠).

فقد فصلت الجملة الثانية، وهي قوله تعالىٰ: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ﴾ عن الأولىٰ، وهي قوله سبحانه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ﴾، لكون الثانية بياناً للأولىٰ. **والبيان من أسباب كمال الاتصال بين الجملتين، وكمالُ الاتصال موجب للفصل كما هو معلوم**[١].

وقد ذهب السعد إلىٰ ما ذهب إليه الطِّيبي في هذه الآية، فقال[٢]: «لا يخفى أن قوله: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ﴾ في موضع البيان لـ﴿فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ﴾، ولذا ترك العاطف».

٢) الفصل لشبه كمال الاتصال:

ومن موجبات الفصل: **شبهُ كمال الاتصال بين الجملتين**، كأن تكون الثانية جواباً لسؤال اقتضتْه الأولىٰ، فتنزّل الأولىٰ منزلة السؤال، لكونها مشتملة عليه ومقتضية له، فتفصل الثانية عن الأولىٰ، كما يفصل الجواب عن السؤال، لما بينهما من الاتصال»، كما يقول السعد[٣].

وقد تحدّث الطِّيبي عن صورة من صور ذلك الفصل في قوله تعالىٰ: ﴿ وَإِذَا جَآءَتْهُمْ ءَايَةٌ قَالُواْ لَن نُّؤْمِنَ حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَآ أُوتِىَ رُسُلُ ٱللَّهِ ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ ﴾ [الأنعام: ١٢٤]. قال الزمخشري[٤]: (﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ﴾: كلام مستأنف للإنكار

---

(١) انظر: الإيضاح بشرح الصعيدي (٢: ٧٦).

(٢) حاشية السعد على الكشاف: جـ٢ قسم الدراسة، ص١٦٢.

(٣) مختصر المعاني (٣: ١٢).

(٤) الكشاف (٦: ٢٣٧).

عليهم). فقال الطِّيبي(١) معقّباً على ذلك: «أي: جواب عن سؤال مورده قوله: ﴿لَن نُّؤْمِنَ حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَآ أُوتِيَ رُسُلُ ٱللَّهِ﴾. يعني: لـمّا قالوا: والله ما نرضىٰ به، ولا نتّبعه، إلّا أن يأتِيَنا وحيٌ كما يأتيه، سُئِل: فما كان جواب الباري عزّ شأنه لهم؟ قيل: أُجِيبوا بأن النبوّة فضْل من الله تعالىٰ يختصّ بها مَن يشاء، وليس ذلك بالكِبَر والصغر، بل بفضائلَ نفسانية، يجْتبي لها مَنْ يصلح لها».

فالفصل بين قوله تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ﴾ وما قبله سببه شبْه كمال الاتصال، أو ما يعرف بالاستئناف، حيث نزّلت الجملة الأولىٰ منزلة السؤال، وجاءت الثانية جواباً عنها، فوجب الفصل.

٣) الفصل لكمال الانقطاع بلا إيهام:

وقد يفصل بين الجملتين لاختلافهما خبراً وإنشاءً، وفقدان الاتفاق بينهما، كما في قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا۟ مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُۥ لَفِسْقٌ﴾ [الأنعام: ١٢١]، حيث أورد الطِّيبي(٢) رأي ابن المنير إفادة الآية عمومَ التحريم، فردّه مستشهداً برأي الإمام فخر الدين الرازي، قائلاً: «هذا الكلام فيه تطويل وتعسّف؛ إذ لم يُلْتفت فيه إلىٰ النظم، وتكلّم في حواشي المعاني، ولم يتعمّق فيها. واستدلال الإمام في غاية من الجودة، قال: «والذي يدلّ علىٰ أن الآية واردة في أمر خاص قوله: ﴿وَإِنَّهُۥ لَفِسْقٌ﴾؛ لأن الواو للحال، لقبح عطف الخبرية على الطلبية. والمعنىٰ: لا تأكلوه حال كونه فِسْقاً...»».

---

(١) فتوح الغيب (٦: ٢٣٧).

(٢) المصدر نفسه (٦: ٢٣٠). وانظر: الانتصاف (٢: ٤٧-٤٨)، وتفسير: الرازي (١٣: ١٦٨-١٦٩).

وقلت: يؤيد هذا التأويل مضمونُ قوله: ﴿وَإِنَّهُۥ لَفِسۡقٌ﴾ لأنه جملة اسمية مؤكّدة بـ«إنَّ» واللام... وفي كلام المصنف إشعار بهذا المعنىٰ، ثم قضية النظم تساعده مساعدة ليس بعدها».

فالواو في قوله تعالىٰ: ﴿وَإِنَّهُۥ لَفِسۡقٌ﴾ ليست عاطفة، وإنما هي واو الحال، فصلت هذه الجملة عن التي قبلها لكون الأولىٰ ـ وهي: ﴿وَلَا تَأۡكُلُواْ﴾ ـ إنشائية، والثانية خبرية، وليس بينهما ثمّة اتّفاق، فوجب الفصل لكمال الانقطاع بين الجملتين بلا إيهام خلاف المقصود.

ثانياً ـ من مواضع الوصل:

الوصل للتوسّط بين الكمالين، أي: بين كمال الانقطاع وكمال الاتصال، وهو نوعان[1]، الأول: أن تتّفق الجملتان: خبراً أو إنشاءً، لفظاً ومعنىٰ، والثاني: أن تتفق الجملتان معنىٰ لا لفظاً.

وقد جاء في حاشية الطِّيبي بعض الأمثلة لهذين النوعين، فمن أمثلة النوع الأول، ما بيّنه الطِّيبي من اتفاق الجملتين إنشاء لفظاً ومعنىٰ في قوله تعالىٰ: ﴿قُلۡ تَعَالَوۡاْ أَتۡلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمۡ عَلَيۡكُمۡۖ أَلَّا تُشۡرِكُواْ بِهِۦ شَيۡـٔٗاۖ وَبِٱلۡوَٰلِدَيۡنِ إِحۡسَٰنٗاۖ وَلَا تَقۡتُلُوٓاْ أَوۡلَٰدَكُم مِّنۡ إِمۡلَٰقٖ نَّحۡنُ نَرۡزُقُكُمۡ وَإِيَّاهُمۡۖ وَلَا تَقۡرَبُواْ ٱلۡفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنۡهَا وَمَا بَطَنَۖ وَلَا تَقۡتُلُواْ ٱلنَّفۡسَ ٱلَّتِي حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلۡحَقِّۚ ذَٰلِكُمۡ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ﴾ [الأنعام: ١٥١].

يقول الزمخشري[2] («أنْ» في ﴿أَلَّا تُشۡرِكُواْ بِهِۦ﴾: مفسّرة، و«لا» للنهي، فإن قلت:

---

(١) انظر: الإيضاح ـ بشرح الصعيدي (٢: ٨٥). والبلاغة العربية ـ للدكتور المحمدي الحناوي، الطبعة الأولىٰ: جـ٢ ص٩١.

(٢) الكشاف (٦: ٢٩٠).

هلّا قلت: هي التي تنْصب الفعل، وجعلْت ﴿أَلَّا تُشْرِكُوا﴾ بدلاً من ﴿مَا حَرَّمَ﴾؟ قلتُ: وجب أن يكون ﴿أَلَّا تُشْرِكُوا﴾ و﴿لَا تَقْرَبُوا﴾ [الأنعام: ١٥٢] و﴿لَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ﴾ [الأنعام: ١٥٣] نواهي، لانعطاف الأوامر عليها، وهي قوله: ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾).

ويتوقف الطِّيبي عند قول الزمخشري: (هلّا قلت: هي التي تنصب الفعل؟)، ليوضح السؤال والجواب، قائلاً[1]: «أي: لِمَ لا تجعل «أنْ» ناصبة، والمنصوب بدلاً مِن ﴿مَا حَرَّمَ﴾؟ وأجاب عنه: بأن المانع من ذلك وجوب حمل ﴿أَلَّا تُشْرِكُوا﴾، و﴿لَا تَقْتُلُوا﴾، و﴿لَا تَقْرَبُوا﴾ على أن تكون نواهي، ليحْسن عطف ﴿أَحْسِنُوا﴾، و﴿أَوْفُوا﴾ [الأنعام: ١٥٢] عليها، ولو جعلت «أنْ» ناصبة، و«لا» نافية، لزم عطف الطلبي على الخبري، فالواجب أن تجعل «أنْ» مفسّرة، و«لا» ناهية، لتتفق الأوامر مع النواهي».

ويتضح مما سبق أن الجمل الأمرية: ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾، و﴿أَوْفُوا﴾، و﴿اعْدِلُوا﴾ [الأنعام: ١٥٢] إنما يصحّ عطْفها على جمل النهي: ﴿أَلَّا تُشْرِكُوا﴾، و﴿لَا تَقْتُلُوا﴾، و﴿لَا تَقْرَبُوا﴾ إذا جعلت «أنْ» في ﴿أَلَّا تُشْرِكُوا﴾ مفسّرة، و«لا» ناهية، وإلّا فسيعطف الإنشاء على الخبر دون مسوّغ، وهو ممتنع أو قبيح.

* * *

ومن أمثلة **النوع الثاني**، وهو اتفاق الجملتين معنىً لا لفظاً، قوله تعالىٰ: ﴿أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِم مِّيثَاقُ الْكِتَابِ أَن لَّا يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ وَدَرَسُوا مَا فِيهِ﴾ [الأعراف: ١٦٩]، حيث ينبّه الزمخشري إلى عطف: ﴿وَدَرَسُوا﴾ علىٰ ﴿أَلَمْ يُؤْخَذْ﴾، فيقول[2]: (عطف قوله: ﴿وَدَرَسُوا مَا فِيهِ﴾ علىٰ ﴿أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِم﴾ لأنه تقرير).

---

(١) فتوح الغيب (٦: ٢٩٠).

(٢) الكشاف (٦: ٦٤٣).

ويعقّب الطِّيبي على ذلك بقوله(١): «أي: يجب أن يكون ﴿وَدَرَسُواْ﴾ عطفاً علىٰ ﴿أَلَمْ يُؤْخَذْ﴾، وإن اختلفا خبراً وطلباً، لأن الاستفهام وارد على التقرير، فهو بمنزلة الإخبار عن الثابت، فيصحّ العطف لعدم المنافاة».

فالجملتان المذكورتان متّفقتانِ في المعنىٰ، علىٰ الرغم من كون ﴿أَلَمْ يُؤْخَذْ﴾ إنشائية في اللفظ، ولكنها خبرية في المعنىٰ، و﴿وَدَرَسُواْ﴾ خبرية في اللفظ والمعنىٰ، فصحّ عطف الثانية علىٰ الأولىٰ لاتّفاقهما خبراً ومعنىٰ.

* * *

من محسّنات الوصل:

ومن محسنات الوصل: «**مناسبة الجملتين في الاسمية والفعلية، اللهم إلا إذا** روعيَ التجدد في إحداهما، والثبات في الأخرى» كما ذكر الطِّيبي(٢)، وذلك كما في قوله تعالىٰ: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَٰمِتُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٣]، حيث يقول الزمخشري(٣): (وضعت الجملة الاسمية موضع الفعلية... لأنهم كانوا إذا حزَبَهم أمرٌ دعَوُا الله دون أصنامهم).

ويفصّل الطِّيبي ذلك بقوله(٤): «إن قوله: ﴿أَدَعَوْتُمُوهُمْ﴾: جملة فعلية تدل على التجدد، وقوله: ﴿أَنتُمْ صَٰمِتُونَ﴾: اسمية تدل على الثبوت والاستمرار، فعطفت لإرادة التجدد في الأولىٰ، والثبات في الثانية؛ لأن كونهم صامتين عن دعوة الأصنام،

---

(١) فتوح الغيب (٦: ٦٤٣).

(٢) التبيان في البيان ـ قسم التحقيق، ص٦٩.

(٣) الكشاف (٦: ٧١٤).

(٤) فتوح الغيب (٦: ٧١٤).

إذا نابَهم بلاءٌ أو محنة، ثابت مستمرّ، ما شوهد منهم قطّ أنهم إذا ألَـمَّ بهم نازلة دعوا الأصنام، بل ﴿دَعَوُاْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ [يونس: ٢٢، والعنكبوت: ٦٥، ولقمان: ٣٢].

والخلاصة، أن الجملة الاسمية ﴿أَنتُمۡ صَٰمِتُونَ﴾ عُطِفت علىٰ الجملة الفعلية ﴿أَدَعَوۡتُمُوهُمۡ﴾، لما بينهما من تناسب في المعنىٰ كما ذكر الطِّيبي(١)، حيث قال: «الذي عليه النظم المعجِز حمْل «أمْ» على المنْقطعة».

(١) التبيان في البيان ـ قسم التحقيق، ص٦٩.

المبحثُ السابع
الإيجازُ والإطناب

تعريفُ الإيجاز والإطناب:

يعدُّ الطِّيبي[1] الإيجاز والإطناب «من الأمور النسبية، والمعيارُ: كلام الأوساط، وهو ما يؤدَّىٰ به المعنىٰ المقصود بالمطابقة، فما نقص منه، إن لم يُخِلَّ بالمقصود، فهو **الإيجاز**، وإلا فالتقصير، وما زاد عليه، إن عُنِي به المبالغة، فهو **الإطناب**، وإلا فالتطويل... فلذا حُدَّت البلاغة بأنها: بلوغ الرجُل بعبارته كنْهَ مراده، مع إيجاز بلا إخلال، وإطناب بلا إملال، وعلوّ شأن الكلام، بحسْن مصادفة المقام».

ويقصد الطِّيبي بـ«كلام الأوساط»: المساواةَ، وقد ورد هذا المصطلح عند السكاكي[2] بهذا اللفظ، وبلفظ «متعارَف الأوساط». والإيـجاز: ما نقص عن هذا المعيار دون إخلال، والإطناب: ما زاد عليه لغرض بلاغي.

* * *

(١) التبيان في البيان ـ قسم التحقيق، ص٧٠.

(٢) انظر: مفتاح العلوم (طبعة دار الكتب العلمية)، ص٢٧٦.

أولاً ـ الإيجاز وأنواعه:

الإيجاز نوعان، كما هو معروف، هما[١]: **إيجاز حذف، وإيجاز قصر**. وقد عَرَض الطِّيبي أمثلة للإيجاز بنوعيه في حاشيته علىٰ «الكشاف»، بأسلوب تطبيقي، من خلال تفسيره بعض الآيات، أو شرحه أقوالَ الزمخشري.

١) إيجاز الحذف:

إيجاز الحذف قد يكون **بحذف جملة** أو أقلّ أو أكثر. ومن أمثلة الإيجاز بحذف جملة قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا تَأْتِيهِم مِّنْ ءَايَةٍ مِّنْ ءَايَٰتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا۟ عَنْهَا مُعْرِضِينَ ۞ فَقَدْ كَذَّبُوا۟ بِٱلْحَقِّ لَمَّا جَآءَهُمْ فَسَوْفَ يَأْتِيهِمْ أَنۢبَٰٓؤُا۟ مَا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾ [الأنعام: ٥-٦]. حيث يقول الزمخشري[٢]: (﴿فَقَدْ كَذَّبُوا۟﴾: مردود علىٰ كلام محذوف، كأنه قيل: إنْ كانوا معْرضين عن الآيات فقد كذّبوا بما هو أعظمُ آيةً وأكبرُها، وهو الحق). ويعقّب الطِّيبي علىٰ ذلك بقوله[٣]: «أي: شرْطٌ محذوفٌ، ونحوه قول الشاعر:

قالوا: خُرَاسَانُ أَقْصَىٰ مَا يُرادُ بِنَـا ... ثُمّ القُفُولُ، فَقَـدْ جِئْنـا خُراسَـانا

أي: إن صحّ ما قلْتم من أن خراسان المقصد فقد جئنا، وأين لنا الخلاص؟».

---

(١) هما عند الطِّيبي: حذف وغير حذف. وغير الحذف عنده ثلاثة أنواع: إيجاز قصر، وإيجاز تقدير، وإيجاز جامع. وإيجاز القصر عنده ينطبق على المساواة عند جمهور البلاغيين، وبذلك تكون المساواة عنده من الإيجاز، تأثّراً بابن الأثير، لأن إيجاز القصر عنده هو: «أن يُقْصر اللفظ على المعنى» ـ انظر: التبيان في البيان ـ قسم التحقيق، ص٧٤.

(٢) الكشاف (٦: ٢٣).

(٣) فتوح الغيب (٦: ٢٣).

ففي الآية إيجاز بحذف جملة الشرط، وكذا في بيت العباس بن الأحنف، كما وضح الطِّيبي.

* * *

ومن أمثلة **الإيجاز بحذف أقلّ من جملة**: حذف المضاف، كما في قوله تعالىٰ: ﴿ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام: ١]، إذا جُعِل ﴿كَفَرُواْ﴾ بمعنىٰ كفران النعمة لا بمعنىٰ الشرك، فتكون «الباء صلة ﴿كَفَرُواْ﴾، علىٰ حذف المضاف، أي: كفروا بنعمة ربهم»، كما يقول الطِّيبي[1].

وقد أخذ اليمني[2] هذا القول عن الطِّيبي بنصه.

* * *

ومن أمثلة **الإيجاز بحذف أكثر من جملة** ما لاحظه الطِّيبي، ونبّه إليه في الرواية التي يذكرها الزمخشري عن آدم عليه السلام أنه (أُمِرَ بالحرث، فحرث، وسقىٰ، وحصد وداس، وذرّىٰ، وطحن وعجَن وخبز)، فيقول الطِّيبي[3] معلقاً علىٰ ذلك: «اختصر في الكلام، لأن بين التذرية والعجْن أموراً كثيرة»، إذ تقدّر جمل محذوفة كثيرة بين التذرية والعجن، مثل: فَصَل، ونقّىٰ.

٢) إيجاز القصر:

أما **إيجاز القصر**، فهو: «الكلام الذي ليس في نفس تركيبه حذف، ولكنّ فيه معانيَ كثيرة اقتضاها بدلالة الالتزام أو التضمن»[4]، كما يقول السعد.

---

(١) فتوح الغيب (٦: ١١).
(٢) انظر: تحفة الأشراف ـ ج١ قسم الدراسة، ص٢٠٦.
(٣) فتوح الغيب (٦: ٣٥٥).
(٤) مختصر المعاني (٣: ٤٦-٤٧).

ومن أمثلة إيجاز القصر التي عرض لها الطِّيبي في الحاشية: قول اللـه سبحانه: ﴿يَـٰمَعۡشَرَ ٱلۡجِنِّ قَدِ ٱسۡتَكۡثَرۡتُم مِّنَ ٱلۡإِنسِۖ وَقَالَ أَوۡلِيَآؤُهُم مِّنَ ٱلۡإِنسِ رَبَّنَا ٱسۡتَمۡتَعَ بَعۡضُنَا بِبَعۡضٖ وَبَلَغۡنَآ أَجَلَنَا ٱلَّذِيٓ أَجَّلۡتَ لَنَا﴾ [الأنعام: ١٢٨]. حيث يقول الزمخشري[١]: (وهذا الكلام اعتراف بما كان منهم من طاعةِ الشياطين، واتباعِ الهوىٰ، والتكذيبِ بالبعث، واستسلام لربهم، وتحسّر علىٰ حالهم).

ويعقب الطِّيبي[٢] علىٰ ذلك بقوله: «يعني قوله: ﴿رَبَّنَا ٱسۡتَمۡتَعَ بَعۡضُنَا بِبَعۡضٖ وَبَلَغۡنَآ أَجَلَنَا ٱلَّذِيٓ أَجَّلۡتَ لَنَا﴾ متضمن للاعتراف بأشياء[٣] ثلاثة، وللاستسلام، والتحسر أيضاً، وهو جواب عن قوله تعالىٰ: ﴿يَـٰمَعۡشَرَ ٱلۡجِنِّ قَدِ ٱسۡتَكۡثَرۡتُم مِّنَ ٱلۡإِنسِ﴾ فإنه من جوامع الكلم، وهو سؤال توبيخ، ولهذا أجاب الإنسُ عنه وطابقوا».

فقول الله تعالىٰ: ﴿ٱسۡتَكۡثَرۡتُم مِّنَ ٱلۡإِنسِ﴾ من جوامع الكلم؛ لأن الاستكثار فيه معنىٰ الاجتهاد في تزيين الشهوات وأسبابها، وفي الإغواء من قِبَل الجن، والاجتهاد في القبول والطاعة للجن، والركون إلىٰ الخلود في الأرض ومتابعة الهوىٰ ونسيان الآخرة من قِبَل الإنس، كما بيّن ذلك الطِّيبي[٤].

وقوله تعالىٰ حكاية علىٰ ألسنة الإنس: ﴿رَبَّنَا ٱسۡتَمۡتَعَ بَعۡضُنَا بِبَعۡضٖ وَبَلَغۡنَآ أَجَلَنَا ٱلَّذِيٓ أَجَّلۡتَ لَنَا﴾ هو من جوامع الكلم كذلك، لتضمنه الاعتراف بطاعة الشياطين، واتباع الهوىٰ، والتكذيب بالبعث، والاستسلام، والتحسر.

* * *

(١) الكشاف (٦: ٢٤٥).
(٢) فتوح الغيب (٦: ٢٤٥).
(٣) الأشياء الثلاثة هي: طاعة الشياطين، واتباع الهوى، والتكذيب بالبعث.
(٤) انظر: فتوح الغيب (٦: ٢٤٥).

ويتحدث الطِّيبي عن التضمين الذي يدل عليه الإيجاز فيكون فيه معنىً زائد علىٰ معناه كما في قوله تعالىٰ: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَا مِنۢ بَعْدِهِم مُّوسَىٰ بِـَٔايَٰتِنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَإِي۟هِۦ فَظَلَمُوا۟ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٠٣]، حيث يقول الزمخشري[١]: (﴿فَظَلَمُوا۟ بِهَا﴾: فكفروا بآياتنا... أو: فظلموا الناس بسببها حين أوعدوهم وصدُّوهم عنها، وآذوا من آمن بها).

ويعقب الطِّيبي علىٰ ذلك بقوله[٢]: «يريد أن الظلم هاهنا إما مضمّن فيه معنىٰ الكفر بواسطة تعديته بالباء، أو علىٰ معناه والباء سببية». فالظلم إذا كان بمعنىٰ «الكفر» فهو يتضمّن معنىٰ زائداً علىٰ المعنىٰ الذي يدل عليه لفظاً، فيكون التركيب قد دلّ علىٰ معنىٰ كثير يزيدُ علىٰ اللفظ.

وقد أخذ الفارسي[٣] هذا القول عن الطِّيبي.

ثانياً ـ الإطناب وأنواعه:

عدّ الطِّيبي في كتابه «التبيان»[٤] بعض أنواع الإطناب كالتكرير، والتذييل والتكميل والتتميم، والإيغال، والاعتراض، من المحسّنات البديعية الراجعة إلىٰ اللفظ والمعنىٰ معاً، وتحدّث عنها في علم البديع، مخالفاً بذلك ما عليه جمهور البلاغيين[٥] المتأخرين.

---

(١) الكشاف (٦: ٤٩٩-٤٥٠).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٤٩٩).

(٣) تحقيق الجزء الأول من كشف الكشاف: قسم التحقيق، ص٨٦٤.

(٤) انظر: التبيان في البيان: قسم التحقيق ص٢٠٦-٢٢١.

(٥) انظر مثلاً: الإيضاح ـ بشرح الصعيدي (٢: ١٣٥-١٥٢)، ومختصر المعاني ـ للسعد (٣: ٥٥-٦٢). وشروح التلخيص (الطبعة الأولى، بولاق سنة ١٣١٨هـ)، (٣ : ٢٢٠-٢٤٩).

وعرض الطِّيبي في الحاشية لبعض أنواع الإطناب دون تصنيف، أذْكُرُها فيما يلي تبعاً لما استقرّ عليه تصنيف الجمهور، مشيراً إلىٰ ما عدّه الطِّيبي منها في علم البديع:

١) **الإيضاح بعد الإبهام**، كما في قوله تعالىٰ حكايةً علىٰ لسان نوح عليه السلام: ﴿وَلَٰكِنِّي رَسُولٌ مِّن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ * أُبَلِّغُكُمْ رِسَٰلَٰتِ رَبِّي وَأَنصَحُ لَكُمْ وَأَعْلَمُ مِنَ ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٦١-٦٢]. يقول الطِّيبي[١]: «كأنه قال: لكني أبلغكم رسالات ربي. فأقحم ﴿رَسُولٌ مِّن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ للإبهام، ثم بينه بقوله: ﴿أُبَلِّغُكُمْ رِسَٰلَٰتِ رَبِّي﴾ تفخيماً وتعظيماً، ومن ثم زيد قوله: ﴿رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾».

وكان الزمخشري قد ذكر أن ﴿أُبَلِّغُكُمْ﴾ يمكن (أن يكون كلاماً مستأنفاً بياناً لكونه رسول رب العالمين)[٢]، مما يفيد أن في النص القرآني السابق إطناباً بطريق الإيضاح بعد الإبهام.

* * *

٢) **ذكر الخاصّ بعد العام**: كما في قوله تعالىٰ: ﴿وَلَوْ رُدُّوا۟ لَعَادُوا۟ لِمَا نُهُوا۟ عَنْهُ وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ * وَقَالُوٓا۟ إِنْ هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا﴾ [الأنعام: ٢٨-٢٩] حيث أورد الزمخشري[٣] وجهاً في إعراب ﴿قَالُوٓا۟﴾، وهو (أن يُعطَف علىٰ قوله: «وإنّهم لَكاذِبون» علىٰ معنىٰ: وإنهم قوم كاذبون في كل شيء، وهم الذين قالوا: ﴿إِنْ هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا﴾ وكفىٰ به دليلاً علىٰ كذبهم).

وعقب الطِّيبي علىٰ ذلك بقوله[٤]: «هو من عطف الخاص علىٰ العام، وإنما قدّر

---

(١) فتوح الغيب (٦: ٤٢٧).

(٢) الكشاف (٦: ٤٢٧).

(٣) المصدر نفسه (٦: ٦٤).

(٤) فتوح الغيب (٦: ٦٤).

المبتدأ، وأوقع ﴿قَالُوٓاْ﴾ صلةً للموصول، وجعل الصلة مع الموصول خبراً ليوازي المعطوف عليه المؤكّد، وليسيغ عليهم هذا الكذب الخاص».

فقول الكفار منكِري البعث: ﴿إِنْ هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا﴾ خاص يندرج تحت العام، وهو: ﴿وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ﴾، فيكون في الكلام إطناب بذكر الخاص بعد العام.

* * *

٣) **التكرير**: عرّفه الطِّيبي[(١)] بأنه: «إعادة الشيء لفائدة»، وذلك نحو قوله تعالىٰ حكاية علىٰ لسان هود عليه السلام مخاطباً قومه: ﴿وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَآءَ مِنۢ بَعْدِ قَوْمِ نُوحٍ وَزَادَكُمْ فِى ٱلْخَلْقِ بَصْۜطَةً فَٱذْكُرُوٓاْ ءَالَآءَ ٱللَّهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [الأعراف: ٦٩]. حيث يقول الطِّيبي[(٢)]: «إن المراد بـ﴿ءَالَآءَ ٱللَّهِ﴾ ما ذكره في قوله تعالىٰ: ﴿وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَآءَ مِنۢ بَعْدِ قَوْمِ نُوحٍ وَزَادَكُمْ فِى ٱلْخَلْقِ بَصْۜطَةً﴾، كرره تقريراً وتوكيداً، ليشكروا تلك النعمة، بتصديق رسوله، وما جاء به، فيعبدوا الله، ويوحّدوه، ويتركوا العناد والتعجب».

فالتكرير في الآية لنكته بلاغية هي تقرير المكرَّر وتوكيده.

* * *

ويتحدث الطِّيبي في الحاشية، عن التكرير في الفواصل القرآنية بهدف الموعظة التي جعلها[(٣)] الطِّيبي «مما يجب أن يُرجَع إليه في كل أمر، ويُكرّر به في كل سورة، بل في كل آيـة. ألا تـرىٰ أن أكثر الفواصـل التنزيليـة واردٌ علىٰ هذا النمط، نحوَ: ﴿أَفَلَا

---

(١) التبيان في البيان ـ قسم التحقيق، ص٢٠٦.

(٢) فتوح الغيب (٦: ٤٣٧).

(٣) المصدر نفسه (٦: ٥٧٢).

﴿تَتَّقُونَ﴾[١]، و﴿أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾[٢]، و﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾[٣]، ونحوها. وإلىٰ سورة «الرحمن» كيف أعيد فيها ذكر ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾[٤] بعد كل إشارة، وذلك ليستأنف السامع به ادّكاراً واتعاظاً، ويجدد به تنبيهاً واستيقاظاً، وأن تُقْرع لهم العصا مرّات، وتقعقع لهم الشّنان تارات».

فالتكرير في مثل هذه الفواصل للتنبيه والإيقاظ، والوعظ والتذكير.

هذا، وقد عدّ الطِّيبي[٥] التكرير من ألوان المحسنات البديعية الراجعة إلىٰ اللفظ والمعنىٰ، كما جاء في كتابه «التبيان في البيان». وتحدث هناك عن نوعين من التكرير، أحدهما: إعادة اللفظ بعينه. والثاني تكرير المعنىٰ دون اللفظ تأكيداً.

* * *

٤) **التذييل**: عرّفه الطِّيبي بقوله[٦]: «أن يُقْطَع الكلام بما يشتمل علىٰ معناه توكيداً لا محل له». وهو عند الخطيب[٧]: «تعقيب جملة بجملة تشتمل علىٰ معناها للتوكيد».

وذكر الطِّيبي في الحاشية[٨] «أن فائدة التذييل غالباً توكيد المذيَّل، وإبراز حكمه في صورة كلّية».

---

(١) الأعراف: ٦٥، ومواضع أخرى ذكرت في موضعها من التحقيق.
(٢) يونس: ٣، ومواضع أخرى ذكرت في موضعها من التحقيق.
(٣) البقرة: ٧٦، ومواضع أخرى ذكرت في موضعها من التحقيق.
(٤) الرحمن: ١٣، ومواضع أخرى ذكرت في موضعها من التحقيق.
(٥) انظر: التبيان في البيان: قسم التحقيق (٢٠٦-٢٠٧).
(٦) المصدر نفسه ـ قسم التحقيق، ص٢١٣. وقد بحث الطِّيبي التذييل في المحسّنات الراجعة إلى اللفظ والمعنى.
(٧) الإيضاح ـ بشرح الصعيدي (٢: ١٣٩).
(٨) فتوح الغيب (٦: ٣٨٦).

والتذييل، كما هو معروف، **نوعان**، أحدهما: جارٍ مجرىٰ المثل، والثاني ليس كذلك، **ومن أمثلة الأول**: قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ إِذَا مَسَّهُمۡ طَٰٓئِفٞ مِّنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ تَذَكَّرُواْ فَإِذَا هُم مُّبۡصِرُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠١]، بعد قوله تعالىٰ: ﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ نَزۡغٞ فَٱسۡتَعِذۡ بِٱللَّهِۚ إِنَّهُۥ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [الأعراف: ٢٠٠]، حيث يقول الزمخشري[١]: (وهذا تقرير وتوكيد لما تقدم من وجوب الاستعاذة بالله عند نزغ الشيطان، وأن المتّقِين هذه عادتهم إذا أصابهم أدنىٰ نزغ من الشيطان، وإلمام بوسوسته). وعقّب الطِّيبي علىٰ ذلك بقوله[٢]: «أي: قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ إِذَا مَسَّهُمۡ طَٰٓئِفٞ مِّنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ تَذَكَّرُواْ﴾ تذييل للكلام السابق، وتوكيد لمعناه، ومن ثم صرّح بذكر العادة».

وواضح من الآية، وكذا من سياق تفسير الزمخشري لها، وتعقيب الطِّيبي عليه، أن التذييل فيها جارٍ مجرىٰ المثل، لأن هذا الكلام مما يستقل بإفادة المراد.

أما التذييل غير الجاري مجرىٰ المثل فمن أمثلته في الحاشية قوله تعالىٰ: ﴿وَٱتَّخَذَ قَوۡمُ مُوسَىٰ مِنۢ بَعۡدِهِۦ مِنۡ حُلِيِّهِمۡ عِجۡلٗا جَسَدٗا لَّهُۥ خُوَارٌۚ أَلَمۡ يَرَوۡاْ أَنَّهُۥ لَا يُكَلِّمُهُمۡ وَلَا يَهۡدِيهِمۡ سَبِيلًاۘ ٱتَّخَذُوهُ وَكَانُواْ ظَٰلِمِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٨]، حيث يقول الزمخشري[٣]: (ثم ابتدأ فقال: ﴿ٱتَّخَذُوهُ﴾، أي: أقْدَموا علىٰ ما أقدموا عليه من الأمر المنكر ﴿وَكَانُواْ ظَٰلِمِينَ﴾: واضعين كل شيء في غير موضعه، فلم يكن اتخاذ العجل بدْعاً منهم، ولا أول مناكيرهم).

---

(١) الكشاف (٦: ٧٢٢).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٧٢٢-٧٢٣).

(٣) الكشاف (٦: ٥٨٢).

ويوضح الطِّيبي[1] ذلك بقوله: «يعني: ذكَرَ اللهُ تعالىٰ ظلْمَ القوم، وإيثارهم ما لا يكلّمهم ولا يهديهم، علىٰ من لو كان البحر مداداً لكلماته لنفد البحر قبل أن تنفد كلماته، ومن هدى الخلق إلىٰ سبيل الحق، ثم أراد أن يوصل به قوله: ﴿وَكَانُوا۟ ظَٰلِمِينَ﴾ تذييلاً، وتوكيداً لوضع الشيء في غير موضعه ابتداء، فقال: ﴿ٱتَّخَذُوهُ﴾ وعلق به التذييل مزيداً للتبجيل، فقوله تعالىٰ: ﴿ٱتَّخَذُوهُ﴾ كناية عن المذكور السابق، ولهذا قال: (أقْدَموا علىٰ ما أقدموا عليه)، وقوله: (فلم يكن اتخاذ العجل بِدْعاً منهم، ولا أول مناكيرهم) تقدير لمعنىٰ التذييل».

ولا يخفىٰ أن هذا التذييل غير جارٍ مجرىٰ المثل، لأنه لا يستقل بإفادة المراد، وإنما يرتبط بما قبله، كما وضح الطِّيبي.

٥) **التكميل (أو الاحتراس)**: وهو عند الطِّيبي: «أن يُؤْتَىٰ بكلام في فنّ، فيُرىٰ ناقصاً، فيُتَمَّم بكلام آخر»[2]، كما في قوله تعالىٰ: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ ۚ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۚ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنعام: ٥٩]، حيث يقول الطِّيبي[3]:«قوله: ﴿وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ﴾.. إلىٰ آخره، كالتكميل، ليضمّ مع علم الغيب علم الشهادة»، وقد نقل القطب الرازي[4] هذا القول عن الطِّيبي بنصه.

---

(١) فتوح الغيب (٦: ٥٨٢).

(٢) التبيان في البيان ـ قسم التحقيق، ص٢١٥. والتكميل عند الطِّيبي من المحسّنات الراجعة إلى اللفظ والمعنى، وتعريف الخطيب له أدق، حيث يقول: «هو أن يُؤْتَى في كلام يوهِم خلافَ المقصود بما يدفعه» ـ الإيضاح (بشرح الصعيدي)، ص١٤٢.

(٣) فتوح الغيب (٦: ١١٦).

(٤) حاشية القطب على الكشاف: ج٢، قسم الدراسة، ص١٥٩.

فلما ذكر الله سبحانه وتعالىٰ اختصاصه بعلم الغيب، ناسب أن يكمل ذلك بذكر علمه بما هو مُشاهَد محسوس، وإحاطته بكل شيء، تكميلاً للمعنىٰ.

* * *

٦) **التتميم**: وعرّفه الطِّيبي[1] بأنه: «تقييد الكلام بتابع يفيد مبالغة أو صيانة عن احتمال مكروه»، ولعل تعريف جمهور البلاغيين لهذا الفن أدقُّ من تعريف الطِّيبي، فهو عندهم[2]: «أن يُؤْتَىٰ في كلام لا يوهم خلاف المقصود بفَضْلةٍ، تفيد نكتة كالمبالغة»، لذا فإننا نرىٰ الطِّيبي أحياناً يجعل التتميم لإزالة التوهم كالتكميل، كما في قوله تعالىٰ: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ ۚ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۚ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾، فقد جعل الطِّيبي[3] «تكرير ﴿إِلَّا فِى كِتَٰبٍ﴾ تتميماً للمبالغة، وإزالة لدفع من يتوهم أن أحداً يعلم الغيب»، وقد تابعه اليمني[4] علىٰ ذلك، ونقله عنه دون تغيير.

* * *

وقد يختلط التتميم عند الطِّيبي بالإيغال أحياناً، كما في قوله تعالىٰ: ﴿وَلُوطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِۦٓ أَتَأْتُونَ ٱلْفَٰحِشَةَ مَا سَبَقَكُم بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأعراف: ٨٠]، حيث

---

(١) التبيان في البيان ـ قسم التحقيق، ص٢١٧. والطِّيبي عد التتميم من المحسنات البديعية في اللفظ والمعنى.

(٢) الإيضاح (بشرح الصعيدي) (٢: ١٤٥-١٤٦) وانظر كذلك، مختصر المعاني ـ للسعد (٣: ٥٨). وشروح التلخيص (٣: ٢٣٥-٢٣٧).

(٣) فتوح الغيب (٦: ١١٦).

(٤) انظر: تحفة الأشراف: ج١، قسم الدراسة، ص٢٢٠.

جعل الزمخشري[١] قوله تعالىٰ: ﴿مَا سَبَقَكُم بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ جملة مستأنفة، فوضَّح الطِّيبي[٢] ذلك بقوله: «أي: مبتدأة مؤكِّدة لمعنىٰ الإنكار، علىٰ سبيل التتميم والمبالغة فيه، أي: ما كفاكم ارتكاب هذه الفاحشة حتىٰ كنتم مُقتَدَيْنَ فيها؟ كقولها[٣]:

وَإِنَّ صَخْراً لَتَأْتَمُّ الهُـداةُ بِـهِ ... كأنَّـه علَـمٌ في رأسِـهِ نـارُ

فقد جعل الطِّيبي جملة ﴿مَا سَبَقَكُم بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ تتميماً، ووازن بين ما في الآية وما في قول الخنساء من تتميم، في حين أن المشهور أولاً أن التتميم يكون فضْلة، كالمفعول، أو الحال، ونحو ذلك، مما لا يكون جملةً مستقلةً أو ركنَ كلام، كما ذكر السعد[٤]. وثانياً، فإن قول الخنساء الذي أورده الطِّيبي اشتهر بين البلاغيين[٥] شاهداً علىٰ الإيغال؛ لأن قولها: «كأنه علم» وافٍ بالغرض، وقولها: «في رأسه نارُ» زيادة للمبالغة.

وقد كرر الطِّيبي مثل هذا الموقف عند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿وَنَزَعَ يَدَهُۥ فَإِذَا هِىَ بَيْضَآءُ لِلنَّٰظِرِينَ﴾ [الأعراف: ١٠٨]، حيث قال[٦]: «إن قوله تعالىٰ: «للناظرين» من التتميم، كقول امرئ القيس:

حَمَلْـتُ رُدَيْنِيّـاً كـأَنَّ سِـنانَهُ ... سَنَا لَهَبٍ لم يتَّـصِلْ بـدُخَانِ

---

(١) الكشاف (٦: ٤٥٩).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٤٥٩).

(٣) يعني الخنساء في رثاء أخيها صخر.

(٤) انظر: مختصر المعاني (٣: ٥٨).

(٥) انظر: الإيضاح (بشرح الصعيدي) (٢: ١٣٧)، ومختصر المعاني (٣: ٥٥)، وشروح التلخيص (٣: ٢٢١). ومعاهد التنصيص (١: ٣٤٦).

(٦) فتوح الغيب (٦: ٥٠٦).

فإن النار الشاعلة إذا لم يتصل بها دخان، كانت أشد ثقوباً. جلب في البيت معنىٰ لتربية المعنىٰ، كما أثبت في الآية معنىٰ لتربية المعنىٰ». والمشهور أن البيت شاهد[1] علىٰ الإيغال.

* * *

٧) **الاعتراض**: وحَدُّه عند الطِّيبي[2] «أن يُؤْتىٰ في أثناء الكلام، أو بين كلامين متصلين معنىً، بجملة أو أكثر لا محل لها من الإعراب، ومرجعه إلىٰ التأكيد». وهذا هو تعريف[3] الخطيب نفسُه للاعتراض كذلك.

ونجد في حاشية الطِّيبي علىٰ «الكشاف» أمثلة للاعتراض بهذا المفهوم، فمن **أمثلة الاعتراض في أثناء الكلام** ما جاء في قوله تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَآ أُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [الأعراف: ٤٢]، حيث ذكر الزمخشري[4] أن: (﴿لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَآ﴾: جملة معترضة... للترغيب في اكتساب ما لا يتكهنه وصفُ الواصف).

ويعقّب الطِّيبي علىٰ ذلك بقوله[5]:«وفائدة الاعتراض توكيد الترغيب؛ وذلك أن في جعْل ﴿ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ صلةً للموصول، وإيقاع ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ﴾ خبراً له، إشعاراً بأن العمل الصالح سببٌ لدخول الجنة، وأن اسم الإشارة دل

---

(١) انظر: الإيضاح (بشرح الصعيدي) (٢: ١٣٨)، ومعاهد التنصيص (٢: ٩٢).

(٢) التبيان في البيان ـ قسم التحقيق، ص٢٢١. والاعتراض عند الطِّيبي من المحسنات الراجعة إلى اللفظ والمعنى.

(٣) انظر: الإيضاح ـ بشرح الصعيدي (٢: ١٤٧).

(٤) الكشاف (٦: ٣٨٧).

(٥) فتوح الغيب (٦: ٣٨٧).

علىٰ أن ما بعده جدير بما قبله، بما اكتسب من الخصال الفاضلة، فإذا سمع المكلَّف هذا الترغيب نشِط لاكتسابها، ثم إذا سمع أن ذلك علىٰ السعة لا الضيق يزيد في نشاطه ورغبته».

وهذا كلام واضح لا مزيد عليه، وقد نقله اليمني[1] بنصه.

* * *

ومن أمثلة **الاعتراض بين كلامين متّصلين معنىً**: ما ذكر الطِّيبي من أن قوله تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَآ﴾ إلىٰ آخر ﴿وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأنعام: ٤٢-٤٥]... معترض بين قوله: ﴿قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ﴾ [الأنعام: ٤٠] وقوله: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ ٱللَّهُ سَمْعَكُمْ﴾ [الأنعام: ٤٦]، مؤكِّد لمضمون معنىٰ الكلامين[2]. فاعترضت الآيات الأربع المشار إليها من قوله تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَآ﴾ حتىٰ قوله: ﴿وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ بين ما قبلها وما بعدها لتوكيد معنىٰ الكلامين.

* * *

ويبدو أن **الطِّيبي لا يلتزم بتعريفه للاعتراض**، كما سبق، فهو يرىٰ أنه **يكون في** نهاية الكلام أحياناً كالتذييل، ومن أمثلة ذلك: قوله تعالىٰ حكاية علىٰ لسان هود عليه السلام مخاطباً قومه: ﴿أُبَلِّغُكُمْ رِسَٰلَٰتِ رَبِّى وَأَنَا۠ لَكُمْ نَاصِحٌ أَمِينٌ﴾ [الأعراف: ٦٨]، حيث يقول الزمخشري[3]: (﴿نَاصِحٌ أَمِينٌ﴾، أي: عُرِفت فيما بينكم بالنصح والأمانة، فما حقِّي أن أُتَّهَم، وأنا لكم ناصح فيما أدعوكم إليه، أمين علىٰ ما أقول لكم، لا أكذب فيه).

---

(١) انظر: تحفة الأشراف: ج١، قسم الدراسة، ص٢٢٣.

(٢) فتوح الغيب (٦: ٨٩).

(٣) الكشاف (٦: ٤٣٦).

ويعقّب الطِّيبي علىٰ ذلك بقوله[١]: «يشير بهذا إلىٰ أن قوله: ﴿وَأَنَا۠ لَكُمۡ نَاصِحٌ أَمِينٌ﴾ جملة مستأنفة وقعت معترضة».

* * *

وقد يجتمع الاعتراض والتذييل أحياناً عند الطِّيبي، كما في قوله تعالىٰ: ﴿أَوَلَمۡ يَهۡدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ ٱلۡأَرۡضَ مِنۢ بَعۡدِ أَهۡلِهَآ أَن لَّوۡ نَشَآءُ أَصَبۡنَٰهُم بِذُنُوبِهِمۡۚ وَنَطۡبَعُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ فَهُمۡ لَا يَسۡمَعُونَ﴾ [الأعراف: ١٠٠]، حيث يختار[٢] الطِّيبي ـ بعد إيراد آراء الزمخشري، وصاحب «الانتصاف» وصاحب «التقريب» ـ أن تكون جملة ﴿وَنَطۡبَعُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ﴾: «منقطعة واردة علىٰ الاعتراض والتذييل، أي: ونحن نطبع علىٰ قلوبهم، أي: من شأننا وسنتنا أن نطبع علىٰ قلوب من لم نُرِد منه الإيمان، حتىٰ لا يعتبرَ بأحوال الأمم السالفة، ولا يلْتفِتَ إلىٰ الدلائل الدالة، كما شوهد من هؤلاء حيث آمنوا واطمأنوا».

ولعل في هذا ما يشير إلىٰ أن الطِّيبي من أولئك الذين يقولون بورود الاعتراض في نهاية الكلام، كما يرد في أثنائه، أو بين كلامين متصلين، فيشمل الاعتراض عنده التذييل، فيكون بذلك متأثراً بالزمخشري[٣].

* * *

---

(١) فتوح الغيب (٦: ٤٣٦).

(٢) المصدر نفسه (٦: ٤٩١-٤٩٢).

(٣) انظر: الكشاف (٦: ٤٩١)، ومختصر المعاني (٣: ٦٠-٦١)، والبلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري، ص٣٧٨.

المبحثُ الثامن
من صُوَر إجراءِ الكلام علىٰ خِلاف مقتضى الظاهر

بحث الطِّيبي صوراً من إجراء الكلام علىٰ خلاف مقتضىٰ الظاهر، كوضع المضمر موضع المظهر وعكسه، والتعبير بالماضي عن المستقبل، ووضع الجملة الاسمية موضع الفعلية وعكسه، والالتفات، والأسلوب الحكيم، والقلب، والتغليب. وقد عدّ بعض هذه الصورَ من البديع، كما سنشير إلىٰ كلٍّ في موضعه:

أولاً ـ وضع المضمر موضع المظهر وعكسه:

قد يوضع المضمر موضع المظهر، أو العكس، لأغراض بلاغية يحدّدها السياق:

١) ومن صور **وضع المضمر موضع المظهر**: قوله تعالىٰ: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ ٱللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَـٰرَكُمْ وَخَتَمَ عَلَىٰ قُلُوبِكُم مَّنْ إِلَـٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ يَأْتِيكُم بِهِ﴾ [الأنعام: ٤٦]، حيث يقول الزمخشري[١] في معرض تفسير الآية: (﴿يَأْتِيكُم بِهِ﴾: أي يأتيكم بذلك، إجراء للضمير مُجْرَىٰ اسم الإشارة، أو بما أخذ وختم عليه).

وقد أورد الطِّيبي قول الزمخشري هذا، وأردفه بقوله[٢]:«نحو قول رؤبة:

فِيها خطُوطٌ مِن سوادٍ وبَلَقْ   كأنّه في الجلْـدِ تَوْلِيـعُ البَهَـقْ

---

(١) الكشاف (٦: ٨٩).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٨٩).

قال أبو عبيدة: إن أردْتَ الخطوط فقل: «كأنها»، وإن أردْت السواد والبلق فقل: «كأنهما». فقال: أردْتُ كأن ذاك».

ففي الآية وضع الضمير المتصل في «به» موضع المظهر المشار إليه بـ«ذاك»، وهو السمع والأبصار، أو للأخذ والختْم. وفي قول رؤبة: وضع الضمير المتصل في «كأنه» موضع اسم الإشارة «ذاك».

* * *

٢) والمظهر قد يوضع موضع المضمر لأغراض بلاغية، منها:

أ) **العِلِّية**، وذلك كما في قوله تعالىٰ: ﴿ وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِٱلْكِتَـٰبِ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُصْلِحِينَ ﴾ [الأعراف: ١٧٠]، فقد ذكر الزمخشري[1] أن (المعنىٰ: أنا لا نضيع أجرهم)، وعقّب الطِّيبي عليه بقوله[2]:«يعني: لا بد في الخبر، إذا كان جملة، من عائد إلىٰ المبتدأ؛ فقوله: ﴿أَجْرَ ٱلْمُصْلِحِينَ ﴾ وإن لم يكن فيه الضمير، لكنه هو نفس المبتدأ، فهو من إقامة المظهر موضع المضمر **للعِلِّية**».

أي: كان مقتضىٰ الظاهر في الآية أن يقال: «إنا لا نضيع أجْرَهم»، لكن الله ـ عز وجل ـ قال: ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُصْلِحِينَ ﴾، وضعاً للمظهر موضع المضمر لبيان العلّة في إيتاء المتمسكين بالكتاب ومقيمي الصلاة أجرهم، وهو أنهم مصلحون.

* * *

ب) وقد **يوضع المظهر موضع المضمر للتحقير**، كما في قوله تعالىٰ حكايةً علىٰ لسان

---

(١) الكشاف (٦: ٦٤٤).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٦٤٤).

شعيب عليه السلام: ﴿وَنَصَحْتُ لَكُمْ فَكَيْفَ ءَاسَىٰ عَلَىٰ قَوْمٍ كَٰفِرِينَ﴾ [الأعراف: ٩٣]، حيث قال الطِّيبي[1]: «قوله: ﴿عَلَىٰ قَوْمٍ كَٰفِرِينَ﴾ إقامة للظاهر موضع المضمر، للإشعار بعدم استحقاقهم التأسف عليهم لكفرهم». أي: كان مقتضىٰ الظاهر أن يقال: «فكيف آسى عليكم»، لكنه سبحانه قال: ﴿عَلَىٰ قَوْمٍ كَٰفِرِينَ﴾ لتحقيرهم وبيان عدم استحقاقهم التأسف عليهم لكفرهم.

* * *

جـ) وقد يوضع المظهر موضع المضمر **للإقناط**، كما في قوله تعالىٰ بحق الأصنام التي يعبدها الكفار من دون الله: ﴿وَتَرَىٰهُمْ يَنظُرُونَ إِلَيْكَ وَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ * خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ [الأعراف: ١٩٨-١٩٩]، حيث يقول الطِّيبي[2]: «وضع موضع ضميرهم ﴿ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ تسجيلاً عليهم بعدم الارْعواء، وإقناطاً كلياً منهم؛ لأن جهلهم جهل مركّب». فكان مقتضىٰ الظاهر أن يقال: «وأعرِض عنهم»، لكنه سبحانه وتعالىٰ قال: ﴿وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ للإقناط من إيمان الكفار.

* * *

د) ومن أغراض وضع المظهر موضع المضمر **التقرير**، نحو قوله تعالىٰ: ﴿فَلَنَسْـَٔلَنَّ ٱلَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ وَلَنَسْـَٔلَنَّ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [الأعراف: ٦] بعد قوله: ﴿فَمَا كَانَ دَعْوَىٰهُمْ إِذْ جَآءَهُم بَأْسُنَآ إِلَّآ أَن قَالُوٓا۟ إِنَّا كُنَّا ظَٰلِمِينَ﴾ [الأعراف: ٥]، حيث يقول الطِّيبي[3]: «ووضع «الذين أرسل إليهم» موضع الضمير لمزيد التقرير». أي: كان مقتضىٰ الظاهر أن يقال:

---

(١) فتوح الغيب (٦: ٤٨٢).

(٢) المصدر نفسه (٦: ٧٢١).

(٣) المصدر نفسه (٦: ٣٢٨).

«فلنسألنّهم»، لكن الله عز وعلا قال: ﴿ٱلَّذِينَ أُرۡسِلَ إِلَيۡهِمۡ﴾ وضعاً للمظهر موضع المضمر لمزيد التقرير.

ثانياً ـ التعبير بالماضي عن المستقبل:

يكون التعبير بلفظ الماضي عن المستقبل للدلالة علىٰ تحقق وقوع الفعل وإن لم يقع بعد، كما في قول حسان بن ثابت لابنه: «قد قلْتَ الشعر»، بعد أن سمعه يقول: «لَسَعَنِي طُوَيْر كأنه مُلْتفّ في بُرْدَيْ حِبَرة»، وقد أورد الزمخشري[1] هذه الرواية في معرض تفسير قوله تعالىٰ: ﴿قَالَ قَدۡ وَقَعَ عَلَيۡكُم مِّن رَّبِّكُمۡ رِجۡسٞ وَغَضَبٌ﴾ [الأعراف: ٧١]. وقد عقب الطِّيبي[2] علىٰ قول حسان لابنه قائلاً: «لما لفق ابنه هذه الألفاظ، توقّع منه أنه سيقوله، فجعل المتوقّع كالواقع، فقال: «قد قُلْتَ» علىٰ الماضي».

فحسان رضي الله عنه قد عبّر بلفظ الماضي مؤكداً بـ«قد» في «قد قلْتَ» عن المستقبل الذي لم يتحقق بعد، ولكنه لما توسَّم في ابنه قول الشعر مستقبلاً، جعله كالواقع، فعبّر عنه بلفظ الماضي.

وقد نقل الفاضل[3] اليمني هذا النص بلفظه عن الطِّيبي.

* * *

ثالثاً ـ وضع الجملة الاسمية موضع الجملة الفعلية وعكسه:

١) قد توضع الجملة الاسمية موضع الجملة الفعلية أحياناً، لِمَا قد يكون بينهما من

---

(١) الكشاف (٦: ٤٤١).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٤٤١).

(٣) انظر: تحفة الأشراف، ج١، قسم الدراسة، ص١٨١.

مناسبة، كما في قوله تعالىٰ حكاية علىٰ ألسنة المكذبين بالقرآن: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشۡفَعُواْ لَنَآ أَوۡ نُرَدُّ فَنَعۡمَلَ غَيۡرَ ٱلَّذِي كُنَّا نَعۡمَلُ﴾ [الأعراف: ٥٣]، حيث يقول الزمخشري[١]: (فلا يقدَّر: أهل يشفع لنا شافع؟).

ويعقّب الطِّيبي علىٰ ذلك بقوله[٢]: «يعني: لا يجوز تقدير «يشفع» ليُعْطَف ﴿نُرَدُّ﴾ عليه، فيطابقه؛ لأن جواب الاستفهام، وهو ﴿فَيَشۡفَعُواْ﴾ يأبىٰ ذلك، لِمَا يؤدّي هذا العطف إلىٰ الانسحاب والاشتراك فيه، إذ التقدير: «هل نُردُّ، فيشفعوا لنا» فيفْسد المعنىٰ، ويعطل أيضاً ﴿فَنَعۡمَلَ﴾ لأنه جوابه، بخلاف ما عليه الظاهر، فإنه عطف الفعل مع جوابه علىٰ مثلها من الجملة، وإنْ لزم عطف الجملة الفعلية علىٰ الاسمية، علىٰ أن «هل» تستدعِي الفعلية، فكأنه عطف الفعلية علىٰ مثلها. وفائدةُ العدول إظهار القصد إلىٰ ترجِّي الشفعاء، وأنه أهم شيء عندهم حينئذ، ليتخلصوا من تلك الورطة».

فالجملة الاسمية ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ﴾ حلّت محل الجملة الفعلية التي لا يجوز تقديرها في هذا الموضع، لِمَا يترتب عليه من فساد المعنىٰ، علىٰ أنّ «هل» دالة علىٰ استدعاء الفعل أكثر من استدعاء الهمزة له، كما ذكر السكاكي[٣]، فصارت الجملة الاسمية هنا بمثابة الجملة الفعلية، فحسن عطف الفعلية عليها، وفائدةُ العدول عن الفعلية إلىٰ الاسمية في هذا الموضع القصد إلىٰ ترجي الشفعاء، وبيان أهميته.

* * *

٢) وقد يعكس فتوضع الجملة الفعلية موضع الجملة الاسمية لتصوير الفعل وتمثيله واستحضاره، كما في قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ فَالِقُ ٱلۡحَبِّ وَٱلنَّوَىٰۖ يُخۡرِجُ ٱلۡحَيَّ مِنَ ٱلۡمَيِّتِ

(١) الكشاف (٦: ٤٠٢).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٤٠٢-٤٠٣).

(٣) انظر: مفتاح العلوم (الطبعة الحلبية الأولى)، ص١٤٩.

﴿وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَيِّ﴾ [الأنعام: ٩٥]، حيث نقل[١] الطِّيبي بتصرف عن صاحب «الانتصاف» قوله: «قياس الآية أن تكون الصفات باسم الفاعل، كقوله: «فالِقُ الحَبِّ»... وإنما عدل إلىٰ صيغة المضارع في «يُخْرِجُ» ليدل علىٰ تصوير ذلك وتمثيله واستحضاره، وإخراجُ الحي من الميت أولىٰ في الوجود، وأعظم في القدرة، فكانت العناية به أتمَّ، ولذلك جاء مقدّماً في مواضعه، وحَسُنَ عطفُ الاسم علىٰ الفعل المضارع، لأنه في معناه».

الشاهد في قول «الانتصاف» هو قوله: «عدل إلىٰ صيغة المضارع في ﴿يُخْرِجُ﴾ ليدل علىٰ تصوير ذلك وتمثيله واستحضاره». فقد وضعت الجملة الفعلية ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ﴾ موضع الجملة الاسمية، لتصوير عملية إخراج الحي من الميت، وتمثيلها واستحضارها باستمرار، لأن الجملة الفعلية تدل علىٰ التجدد والاستمرار، بخلاف الجملة الاسمية، فهي دالة علىٰ الثبوت.

وقد نقل الفاضل اليمني[٢] هذا النص بلفظه عن الطِّيبي، دون أن ينسُبَه لأحد، كما أن السعد[٣] لخصه بقوله: «إنما عدل في إخراج الحي إلىٰ الفعل استحضاراً له، لكونه أولىٰ في الوجود، وأعظم في القدرة».

* * *

رابعاً ـ الالتفات:

وقد عده الطِّيبي[٤] من المحسنات البديعية الراجعة إلىٰ المعنىٰ، وعرفه بأنه «هو:

(١) فتوح الغيب (٦: ١٧٠-١٧١). وانظر: الانتصاف بهامش الكشاف (٢: ٣٧-٣٨).
(٢) انظر: تحفة الأشراف، ج١، قسم الدراسة، ص١٨٤.
(٣) تحقيق الجزء الثاني من حاشية السعد على الكشاف ـ قسم الدراسة، ص١٥٦.
(٤) انظر: التبيان في البيان ـ قسم التحقيق (١٥٨-١٦٠).

الانتقال من إحدىٰ الصيغ الثلاث ـ أعْنِي: الحكاية، والخطاب، والغَيْبة ـ إلىٰ الأخرىٰ منها، لمفهوم واحد، رعايةً لنكتة»، وجعَلَه ستة أقسام:

١) من الغيبة إلىٰ الخطاب.

٢) من الخطاب إلىٰ الغيبة.

٣) من الحكاية إلىٰ الغيبة.

٤) من الغيبة إلىٰ الحكاية.

٥) من الخطاب إلىٰ الحكاية.

٦) من الحكاية إلىٰ الخطاب.

وقد ورد في حاشية الطِّيبي علىٰ «الكشاف» أمثلة لبعض هذه الأقسام، هي:

١) **الالتفات من الغيبة إلىٰ الخطاب**، كما في قوله تعالىٰ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ * هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن طِينٍ ثُمَّ قَضَىٰٓ أَجَلًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ ثُمَّ أَنتُمْ تَمْتَرُونَ﴾ [الأنعام: ١-٢]، حيث يقول الطِّيبي[١]: «ونبه بذكر الامتراء، والعدول من الغيبة في قوله: «بربهم» إلىٰ الخطاب في قوله: ﴿أَنتُمْ تَمْتَرُونَ﴾ علىٰ التنبيه عن رقدة الغفلة والجهالة، وأن دلائل الأنفس أقرب الدلائل وأدق، وهي التي يضطر معها الناظر إلىٰ المعرفة التامة».

فالالتفات في الآيتين من الغيبة إلىٰ الخطاب لنكتة بلاغية هي التنبيه كما ذكر.

* * *

---

(١) فتوح الغيب (٦: ١٥).

٢) الالتفات من الخطاب إلىٰ الغيبة، كما في قوله تعالىٰ: ﴿تَجْعَلُونَهُۥ قَرَاطِيسَ تُبْدُونَهَا﴾ [الأنعام: ٩١]، حيث جعل الطِّيبي[١] قراءة من قرأ «يَجْعَلُونَهُ» بالياء المثنّاة التحتانية «محمولةً علىٰ الالتفات، كأنهم جُعِلوا بُـعَداء لتلك الفعلة القبيحة» يعني: الالتفات من مخاطبة الرسول ﷺ لهم في الآية نفسها بقوله: ﴿مَنْ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ إلىٰ الغيبة بقوله: «يجعلونه».

وقد أخذ السعد ذلك عن الطِّيبي، وتصرف في عبارته، فقال[٢]:«جُعِلوا غُـيَّباً، لارتكابهم شناعة ذلك الفعل».

* * *

٣) الالتفات من الغيبة إلىٰ الحكاية، كما في قوله تعالىٰ: ﴿ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ﴾ [الأنعام: ١٥٤] بعد قوله: ﴿ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٣]، حيث يقول الطِّيبي[٣]: «ربّىٰ معنىٰ التعظيم بالالتفات من الغيبة إلىٰ التكلم، وإيثار ضمير الجمع المؤْذِن بالتعظيم»، فقد انتقل من الغيبة في ﴿ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ﴾ إلىٰ الحكاية أو التكلم، بقوله: ﴿ءَاتَيْنَا﴾ بهدف التعظيم.

* * *

٤) الالتفات من الخطاب إلىٰ الحكاية، كما في قوله تعالىٰ حكايةً علىٰ لسان شعيب عليه السلام مخاطباً قومه: ﴿لَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ رِسَٰلَٰتِ رَبِّى وَنَصَحْتُ لَكُمْ ۖ فَكَيْفَ ءَاسَىٰ عَلَىٰ قَوْمٍ كَٰفِرِينَ﴾ [الأعراف: ٩٣]، حيث يقول الطِّيبي[٤]: «كان من حق الظاهر أن

---

(١) فتوح الغيب (٦: ١٥٨).

(٢) تحقيق الجزء الثاني من حاشية السعد على الكشاف: قسم الدراسة، ص١٥٢.

(٣) فتوح الغيب (٦: ٢٩٧).

(٤) المصدر نفسه (٦: ٤٨١).

يقول: وكيف يشتد حزنك؟... لكنه التفت، وقال: وكيف يشتد حزني؟». فالطِّيبي يرىٰ أن في قول شعيب عليه السلام ﴿فَكَيْفَ ءَاسَىٰ﴾ التفاتاً من الخطاب إلىٰ الحكاية، ذاهباً إلىٰ أنه يكون من التجريد «إذا كان الخطاب مع نفسه، أما إذا كان مع غيره فلا يكون من التجريد»، ولعل الأرجح أن يكون قول شعيب عليه السلام: ﴿فَكَيْفَ ءَاسَىٰ عَلَىٰ قَوْمٍ كَٰفِرِينَ﴾ بعد قوله: ﴿يَٰقَوْمِ لَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ رِسَٰلَٰتِ رَبِّي وَنَصَحْتُ لَكُمْ﴾ من قبيل الرجوع، لا من قبيل الالتفات، ولا من قبل التجريد، كما سأبين ذلك لدىٰ الحديث عن «التجريد» في علم البديع[1].

خامساً ـ الأسلوب الحكيم:

وقد عرّفه الطِّيبي في الحاشية[2] بأنه: «تلقّي المخاطَب بغير ما يترقَّب»، علماً بأنه قلما يحفل في الحاشية بالتعريفات، وهذه هي المرة الأولىٰ التي يلجأ فيها الطِّيبي إلىٰ تعريف المصطلحات البلاغية، فيما أقوم بتحقيقه من حاشيته علىٰ «الكشاف».

وقد جاء ذلك في معرض تفسير قوله تعالىٰ: ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ أَتَعْلَمُونَ أَنَّ صَٰلِحًا مُّرْسَلٌ مِّن رَّبِّهِۦ ۚ قَالُوٓا۟ إِنَّا بِمَآ أُرْسِلَ بِهِۦ مُؤْمِنُونَ﴾ [الأعراف: ٧٥]، حيث يقول الزمخشري[3]: (صح قولهم: ﴿إِنَّا بِمَآ أُرْسِلَ بِهِۦ مُؤْمِنُونَ﴾ جواباً عن: «أتعلمون أن صالحاً مرسل»؛

---

(١) يراجع «التجريد» في الفصل السادس من الدراسة.

(٢) فتوح الغيب (٦: ٤٥٢).

(٣) الكشاف (٦: ٤٥٢).

[لأنهم[١]] سـألوهم عن العلم بإرساله، فجعلوا إرساله أمراً معلوماً... وإنما الكلام في وجوب الإيمان به).

ويعقب الطِّيبي علىٰ ذلك بقوله[٢]: «حاصل الجواب أنه من باب الأسلوب الحكيم»، ثم يعرفه بما سبق.

وقد اقتفىٰ كل من عمر الفارسي، وقطب الدين الرازي، أثر الطِّيبي في ذلك، فقال الأول[٣] في معرض تفسير هذه الآية: «إشارة إلىٰ أن الجواب من الأسلوب الحكيم». وقال الثاني[٤]: «أجاب بأن المؤمنين جعلوا إرساله معلوماً محقَّقاً... وكأنهم قالوا: لا كلام لنا في إرساله، وإنما الكلام في الإيمان به، فنحن به مؤمنون، وهذا الجواب من الأسلوب الحكيم».

وقد ذكر الطِّيبي في كتابه «التبيان في البيان»[٥] هذا التعريف نفسه للأسلوب الحكيم، وزاد عليه ببيان الغرض منه، وهو التنبيه بالجواب علىٰ هذا الأسلوب «علىٰ أنه أولىٰ بالقصد»، واستشهد بالآية السابقة نفسها في هذا الموضع. وأدرج هذا الفن البلاغي تحت ألوان المحسّنات البديعية التي ترجع إلىٰ المعنىٰ.

ومن أمثلة الأسلوب الحكيم التي وقف عندها الطِّيبي في الحاشية: قولهُ تعالىٰ:

---

(١) إضافة منِّي لربط الكلام.

(٢) فتوح الغيب (٦: ٤٥٢).

(٣) تحقيق الجزء الأول من حاشية كشف الكشاف ـ قسم التحقيق، ص٨٥٤.

(٤) حاشية قطب الدين الرازي على تفسير الكشاف، ج٢، قسم الدراسة، ص١٤٣-١٤٤.

(٥) انظر: قسم التحقيق منه، ص١٦٥-١٦٧.

﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَٰدَةً ۖ قُلِ ٱللَّهُ ۖ شَهِيدٌۢ بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ ۚ وَأُوحِىَ إِلَىَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَ﴾ [الأنعام: ١٩]، حيث يقول الزمخشري[١]: (يحتمل أن يكون تمام الجواب عند قوله: ﴿قُلِ ٱللَّهُ﴾... وأن يكون ﴿ٱللَّهُ ۖ شَهِيدٌۢ بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ﴾ هو الجواب، لدلالته علىٰ أن الله عز وجل إذا كان هو الشهيد بينه وبينهم فأكبر شيء شهادة شهيد له).

ويعقّب الطِّيبي علىٰ ذلك بقوله[٢]: «أي: المجموع، فعلىٰ هذا هو من الأسلوب الحكيم، يعني: شهادته معلومة، كما سبق، لا كلام فيه، وإنما الكلام في أنه شاهد لي عليكم، مبيِّن لدعواي بإنزال هذا الكتاب الكريم»، أي: أن مجموع قوله تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ ۖ شَهِيدٌۢ بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ ... وَمَنۢ بَلَغَ﴾ هو من الأسلوب الحكيم كما بين.

وقد أخذ الفارسي[٣] هذا الرأي عن الطِّيبي، فقال: «إنْ جُعِل الكلام بمجموعه الجوابَ فهو من الأسلوب الحكيم، لأن الوهم لا يذهب إلىٰ أن هذا الشاهد يحتمل أن يكون من غيره تعالىٰ بل الله، في أنه يشهد لنبوّته».

ولخّص السعد[٤] قول الطِّيبي، فذكر أن هذا الجواب «يشبه الأسلوب الحكيم، كأنه قيل: معلوم أن الله هو الأكبر شهادة، لكن الكلام الأنسب بالمقام هو الإخبار بأن الله شهيد لي، لينتج مع قولنا: «الله أكبر شهادة»، أن الأكبر شهادة شهيد لي».

* * *

---

(١) الكشاف (٦: ٤٥).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٤٦).

(٣) تحقيق الجزء الأول من حاشية كشف الكشاف ـ قسم التحقيق، ص٧٨٦.

(٤) تحقيق الجزء الثاني من حاشية السعد على الكشاف ـ قسم الدراسة، ص١٥٥.

سادساً: القلب:

«هو أن يُجْعَل أحد أجزاء الكلام مكان الآخر، والآخر مكانه»(١)، ومن أمثلته قوله تعالىٰ: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾ [الأعراف: ١٠٥] علىٰ القراءة المشهورة في ﴿عَلَىٰٓ﴾ بالألف المقصورة غير المنقوطة، حيث يذكر الزمخشري(٢) في هذه القراءة أنها (لا تخلو من وجوه، أحدها: أن تكون مما يُقْلَب من الكلام لأمن الإلباس). ويعقب الطِّيبي(٣) علىٰ ذلك بقوله: «لا تخلو صحة القراءة المشهورة من وجوه، أحدها: أن يكون من باب القلب، كقولهم: «عرضت الناقة علىٰ الحوض»، فحقّها: «حَقِيقٌ عَلَيَّ ألّا أقُولَ»، كما عليه قراءة نافع، فقُلب، كما قُلب في قول الشاعر:

وَتَلْحَقُ خَيْلٌ لا هَوادَةَ بينها ... وتَشْقَىٰ الرماحُ بالضَّيَاطِرةِ الحُمْرِ(٤)

فأصل المعنىٰ في الآية: «حَقِيقٌ عَلَيَّ» ـ بالياء المعجمة في ﴿عَلَىٰٓ﴾ كما هي قراءة نافع ـ إلا أنه قلب، فقال: ﴿عَلَىٰٓ﴾، وكذلك في قول خداش بن زهير، الأصل أن يقول: «وتَشْقَىٰ الضياطرةُ الحمرُ بالرماح»، ولكنه عكس، فقال: «وتشْقَىٰ الرماحُ بالضياطرةِ الحُمْرِ»، والغرض المبالغة في كلا الموضعين.

وقد نقل الفاضل اليمني(٥) هذا القول عن الطِّيبي بنصه.

* * *

---

(١) مختصر المعاني ـ للسعد (١: ١٥٧).

(٢) الكشاف (٦: ٥٠١).

(٣) فتوح الغيب (٦: ٥٠١).

(٤) الهوادة: الصلح. والضياطرة: جمع ضيطر، وهو: الرجل الذي لا غناء عنده. والحمْر: العجَم، لأن الشقرة غلبت عليهم ـ انظر: فتوح الغيب (٦: ٥٠١).

(٥) انظر: تحفة الأشراف، ج١، قسم الدراسة، ص١٨٣.

سابعاً ـ التغليب:

وعرّفه الطِّيبي[١] بأنه: «ترجيح أحد المعلومَيْنِ علىٰ الآخر، وإطلاق لفظه عليهما»، وجعله من المحسّنات المعنوية.

وقد توقف عند أمثلة له في الحاشية، منها قوله تعالىٰ في مقام ذكر الأنبياء من ذرية إبراهيم عليهم السلام: ﴿وَيُونُسَ وَلُوطًاۚ وَكُلًّا فَضَّلْنَا عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأنعام: ٨٦]، حيث يقول الطِّيبي[٢]: «ذكَرْنا عن «جامع الأصول» أن يونس أيضاً من ذرية إبراهيم، فبقي لوط خارجاً منها، ولما كان ابن أخيه، وآمن به، وهاجر معه، أمْكَن أن يُجْعَلَ من الذرية علىٰ سبيل التغليب».

فـ«لوط» عليه السلام ليس من ذرية إبراهيم علىٰ الحقيقة، ولكن الله سبحانه ذكره في ذلك علىٰ سبيل التغليب، لِمَا ذكر الطِّيبي من مبررات.

وقد أخذ اليمني[٣] هذا الرأي عن الطِّيبي، فقال: «ولوط ـ وإن كان ابن أخيه ـ لكنه جُعِل من ذريته على سبيل التغليب».

وقطب الدين الرازي[٤] نقل هذا الرأي، وادّعاه لنفسه، بقوله: «فإن قلت: ذكر من جملتهم لوطاً، ولم يكن من ذرية إبراهيم، فنقول: كان ابن أخيه، وآمن به، وهاجر معه إلىٰ الشام، فجُعِل من ذريته علىٰ سبيل التغليب». والنقل من الوضوح بحيث لا يحتاج إلىٰ مزيد توضيح.

---

(١) التبيان في البيان ـ قسم التحقيق، ص١٦٤.

(٢) فتوح الغيب (٦: ١٥٢-١٥٣).

(٣) تحفة الأشراف، ج١، قسم الدراسة، ص١٨٦.

(٤) حاشية قطب الدين الرازي على الكشاف، ج٢، قسم الدراسة، ص١٤٥.

الفصل الخامس

دراسة حول جهود الطِّيبي في علم البيان

وفيه ثلاثةُ مباحث:

المبحث الأول: التشبيه

المبحث الثاني: المجاز

المبحث الثالث: الكناية والتعريض

علم البيان

تعريفُه ومباحثُه:

يعرِّف الطِّيبي(١) علم البيان بأنه: «معرفة إيراد المعنىٰ الواحد في الطرق المختلفة الدلالة بالخفاء علىٰ مفهومها تفادياً عن الخطأ في التطبيق، لتمام المراد».

وهذا هو تعريف السكاكي(٢) نفسه لعلم البيان، الذي قال عنه: «هو معرفة إيراد المعنىٰ الواحد في طرق مختلفة، بالزيادة في وضوح الدلالة عليه، وبالنقصان، ليحترز بالوقوف علىٰ ذلك عن الخطأ في مطابقة الكلام لتمام المراد منه».

وقد جعل الطِّيبي(٣) «مرجع البيان إلىٰ اعتبار المبالغة في إثبات المعنىٰ للشيء، وذلك إما علىٰ طريقة الإلحاق، أو الإطلاق، والثاني إطلاق الملزوم علىٰ اللازم، أو عكسه».

ويقصد الطِّيبي بـ«الإلحاق»: فن التشبيه، الذي جعله أصلاً مستقلاً، وبـ«الإطلاق»: المجاز والكناية، تبعاً للانتقال من الملزوم إلىٰ اللازم أو عكسه.

وقد تناول الطِّيبي في حاشيته علىٰ «الكشاف» فنون البيان المختلفة، بشكل تطبيقي، ونذكر فيما يلي نماذج لها وفقاً للترتيب الذي أشار إليه الطِّيبي نفسُه.

---

(١) التبيان في البيان ـ قسم التحقيق، ص٩٢.
(٢) مفتاح العلوم (طبعة دار الكتب العلمية)، ص١٦٣.
(٣) التبيان في البيان ـ قسم التحقيق، ص٩٢.

المبحثُ الأول

التشبيه

مفهومُ التشبيه وغرضُه:

يقول الطِّيبي[(١)]: «اعلم أن التشبيه: عدول عن أصل المعنىٰ، ورَوْمٌ للمبالغة، فإنك إذا أردْت المبالغة في قولك: زيد شجاع، قلت: «زيد كالأسد»؛ لأنك في التشبيه تقْصد محاولة إبراز المشبه في صورة المشبه به، ليثبت في النفس خياله، فيكون أدخل في الروعة، وأكثر في الدلالة من أصل المعنىٰ».

ويكشف الطِّيبي بهذا الكلام عن مفهوم التشبيه وغرضه، وإن لم يعرِّفه، فهو غير مَعْنِيٍّ هنا بالتعريف، وإنما هو معْنِيٌّ بالتطبيق.

أما تعريف التشبيه عنده فهو: «وصف الشيء بمشاركته الآخر في معنىٰ»[(٢)].

* * *

ـ **التشبيه المقلوب**: المألوف أن يشبَّه الشيءُ بالشيء إذا كانت الصفة المراد إبرازها هي في المشبه به أبرز منها وأوضح في المشبه. وإذا كان العكس فالتشبيه مقلوب لهدف بلاغي، كما في قوله تعالىٰ: ﴿وَذَرِ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ دِينَهُمْ لَعِبًا وَلَهْوًا﴾ [الأنعام: ٧٠]،

---

(١) فتوح الغيب (٦: ٦٦٦).

(٢) التبيان في البيان قسم التحقيق، ص٩٣.

حيث يقول الزمخشري(١) في معرض تفسير الآية: ﴿ٱتَّخَذُواْ دِينَهُمْ﴾ الذي كان يجب أن يأخذوا به ﴿لَعِبًا وَلَهْوًا﴾؛ وذلك أن عبادة الأصنام، وما كانوا عليه... من باب اللعب واللهو، واتّباع هوىٰ النفْس... أو ﴿ٱتَّخَذُواْ﴾ ما هو لعب ولهو من عبادة الأصنام وغيرها ديناً لهم... أو ﴿ٱتَّخَذُواْ دِينَهُمْ﴾ الذي كُلِّفوه... وهو دين الإسلام ﴿لَعِبًا وَلَهْوًا﴾).

ويوضّح الطِّيبي ذلك بقوله(٢): «اعلم أن الوجه الأول محمول علىٰ معنىٰ قوله تعالىٰ: ﴿أَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ﴾ [الفرقان: ٤٣]؛ لأن الأصل: «من اتخذ هواه كالآلهة» نُزِّل أمرُ الهوىٰ والشهوات في متابعة ما يدْعوهم إليه منزلة الإلهِ الواجبِ العبادة، ثم قيل: ﴿مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ﴾، فقُدِّم المشبه به علىٰ المشبه، عكساً للتشبيه رَوْماً للمبالغة، وإيذاناً بأن الهوىٰ في باب استحقاق العبادة أقوىٰ من الإله... فكذلك حكْمُ هذه الآية، شُبّه أولاً ما بَنَوْا عليه نِحْلتهم من عبادة الأصنام.. بالدّين الذي يجب علىٰ كل أحد أن ينتحل به، فينتفعَ به عاجلاً وآجلاً، ثم سُمّيت تلك النِّحلة باللعب واللهو لكونها مبنيّة علىٰ قاعدة التشهّي، وأنهم لا ينتفعون بها، بل يتضرّرون من أجلها، ثم قُدّم المشبه به علىٰ المشبه للمبالغة المذكورة».

ففي الآية ـ علىٰ الوجه الأول الذي ذكره الزمخشري ـ تشبيه مقلوب، حيث جُعِل الدِّينُ لعباً ولهواً بهدف المبالغة في إظهار تمسُّك المشركين بما هم عليه من عبادة الأصنام وغيرها، تماماً كما في قوله تعالىٰ: ﴿ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ﴾ إذ الأصل: اتخذ هواه آلهة، ولكنْ قُلِب التشبيه روماً للمبالغة.

* * *

---

(١) الكشاف (٦: ١٢٩-١٣١).

(٢) فتوح الغيب (٦: ١٣٠).

تقديم المشبه به علىٰ المشبه:

قد يقدَّم المشبه به علىٰ المشبه، لغرض بلاغي، ولكن يبقىٰ التشبيه علىٰ أصله، فلا يكون مقلوباً، كما في قوله تعالىٰ: ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾ [الأعراف: ٢٩]، حيث يذكر الطِّيبي[1] أن «هاهنا نكته سرّية، وهي أنه تعالىٰ قدّم في قوله: ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾ المشبه به علىٰ المشبه، لينبّه العاقل علىٰ أن قضاء الشؤون لا يخالف القَدَر والعلْم الأزلي البتّة».

فالتشبيه في الآية باقٍ علىٰ أصله، أي: أن إعادة الخلْق هيّنة سهلة كإنشائهم وبدء خلْقهم، وكل ما في الأمر أن المشبه به قدم علىٰ المشبه في التراكيب للتنبيه علىٰ توافق القضاء والقدر.

وقد نقل العلاّمة الآلوسي[2] قول الطِّيبي هذا عند تفسير الآية.

* * *

أقسام التشبيه:

ينقسم التشبيه ـ باعتبار طرفيه، ووجه الشبه فيه، وأداته ـ أقساماً عديدة مقرّرة عند البلاغيين ومنهم الطِّيبي. ولكن الطِّيبي لم يتناول في الحاشية أنواعَ التشبيه كلَّها، ولم يتحدَّث عنها حديثاً نظرياً، بل تناول بعض ألوان التشبيه المفرد والتشبيه المركّب، سواء من جهة الوجه أو من جهة الطرفين، لذا سأقتصر علىٰ الحديث عما تناوله في الحاشية، مع إيراد بعض نماذجه.

---

(١) فتوح الغيب (٦: ٣٧٠).

(٢) انظر: تفسير الآلوسي (٨: ١٧٧).

أقسام التشبيه باعتبار طرفيه:

١) **تشبيه المفرد بالمفرد**: وهو ما كان طرفاه مفْرَديْن، كما في قوله تعالىٰ: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَٰهُ مَلَكًا لَّجَعَلْنَٰهُ رَجُلًا وَلَلَبَسْنَا عَلَيْهِم مَّا يَلْبِسُونَ ﴾ [الأنعام: ٩]، إذ ينبّه الطِّيبي إلىٰ أن «ما» في ﴿مَّا يَلْبِسُونَ ﴾ إما: موصولة، أو مصدرية. وعلىٰ الثاني: فإنّ «ما» ـ كما يقول الطِّيبي[١] ـ «مفعول مطلق، والكلام فيه تشبيه. وحينئذ لَبْسُ الله غيرُ لَبْسِهم... والمراد بـ«اللبس»: الكفر في أمر آيات الله».

فإذا كانت «ما» في الآية مصدرية كان التقدير: لَلَبَسْنا عليهم لَبْسَهم، أو لَبْسا مثْلَ لَبْسِهم، فيكون في الكلام تشبيهٌ طرفاه مفردان. ولما كانت أداة التشبيه محذوفة، وكذا وجه الشبه، فهو تشبيه بليغ. أما طرفا التشبيه فهما: لَبْس الله علىٰ الكفار، وهو المشبه، ولَبْس الكفار، أي: كفرهم في أمر آيات الله، وهو المشبه به.

التشبيه المفرد الحسي:

تحدّث الطِّيبي عن التشبيه المفرد الحسّي في معرض تفسير قوله تعالىٰ في حق بلْعام عالم بني إسرائيل: ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَٰهُ بِهَا وَلَٰكِنَّهُۥٓ أَخْلَدَ إِلَى ٱلْأَرْضِ وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ فَمَثَلُهُۥ كَمَثَلِ ٱلْكَلْبِ إِن تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَث ذَّٰلِكَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا﴾ [الأعراف: ١٧٦].

وقد ذكر الزمخشري[٢] في معنىٰ: ﴿فَمَثَلُهُۥ كَمَثَلِ ٱلْكَلْبِ﴾ ثلاثة أقوال، منها:

---

(١) فتوح الغيب (٦: ٣٠).

(٢) الكشاف (٦: ٦٦٩).

أنه (لما دعا بلْعَم علىٰ موسىٰ عليه السلام خرج لسانه، فوقع علىٰ صدره، فجعل يلْهَثُ كما يَلْهَثُ الكلب).

وذكر الطِّيبي(١) أن التشبيه ـ علىٰ هذا القول ـ «مفرد حسي، وقوله: ﴿إِن تَحۡمِلۡ عَلَيۡهِ يَلۡهَثۡ أَوۡ تَتۡرُكۡهُ يَلۡهَث﴾ جملة استئنافية مبيّنة لحال شبه بلعام بالكلب».

فالطِّيبي يرىٰ ـ بناء علىٰ ما تقدّم ـ أن طرفي التشبيه مفردان حسّيان، حيث شُبِّه بلعام بالكلب.

والذي أراه أن التشبيه في الآية مركّب بمركّب، سواء علىٰ هذا المعنىٰ، أو علىٰ غيره؛ لأنّ كِلا الطرفين هيئته منتزعة من متعدّد، فالمشبّه: حالة بلعام وقد خرج لسانه، وتدلَّىٰ علىٰ صدره، فجعل يلْهث. والمشبه به: حالة الكلب متدلِّياً لسانُه، لاهثاً في جميع أحواله.

وإذا سلَّمْنا مع الطِّيبي بأن قوله تعالىٰ: ﴿إِن تَحۡمِلۡ عَلَيۡهِ يَلۡهَثۡ أَوۡ تَتۡرُكۡهُ يَلۡهَث﴾ جملة استئنافية، كما قال، فيحتمل توجيه التشبيه علىٰ أنه: مركب بمفرد، كقول أبي تمام(٢):

يـا صـاحبيّ تقـصَّيا نَظَـرَيْكُما ... تَرَيا وجوهَ الأرض كيف تصوَّرُ
تَريـا نهـاراً مُشمـساً قـدْ شَـابَهُ ... زَهْـرُ الرُّبـا فكَـأَنَّما هـو مُقْمِـرُ

٢) **تشبيه المركَّب بالمركَّب**: وهو ما كان طرفاه كثْرتَيْن مجتمعتَيْن، كما يقول الخطيب(٣).

---

(١) انظر: فتوح الغيب (٦: ٦٦٦).
(٢) انظر: الإيضاح ـ بشرح الصعيدي (٣: ٥٤).
(٣) المصدر نفسه (٣: ٥١).

ومثاله عند الطِّيبي في الحاشية قوله تعالىٰ: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ وَجَعَلْنَا لَهُۥ نُورًا يَمْشِى بِهِۦ فِى ٱلنَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُۥ فِى ٱلظُّلُمَٰتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا﴾ [الأنعام: ١٢٢].

يقول الزمخشري[١]: (مثَّل الذي هداه الله بعد الضلالة بمن كان ميتاً فأحياه... ومن بقي علىٰ الضلالة بالخابط في الظلمات).

ويبين الطِّيبي أن في الآية استعارتين تمثيليتين، وتشبيهاً تمثيلياً، ثم يقول[٢]: «أما الاستعارة الأولىٰ فبيانها ما قال: (مثّل الذي هداه الله تعالىٰ بمن كان ميتاً فأحييناه)، والثانية: (مثّل من بقي علىٰ الضلالة بالخابط في الظلمات لا ينفكّ منها). والاستعارة الأولىٰ بجملتها مشبّه، والثانية مشبه به».

والذي يهمّنا في هذا المقام هو قول الطِّيبي أخيراً: «والاستعارة الأولىٰ بجملتها مشبه، والثانية مشبه به»، مبيّناً التشبيه المركب في الآية، حيث حصل التشبيه من جعْل الاستعارة الأولىٰ مشبَّهاً، والثانية مشبهاً به؛ فالمشبه: حال مَنْ هداه الله بعد ضلالِهِ، والمشبه به: حال من يخبط في الظلمات لا يستطيع الخروج منها. مع ملاحظة أن المعنىٰ إنكار أنْ يكون هذا كذاك، كما يُفْهم من الاستفهام الإنكاري بالهمزة في الآية.

وواضح أن طرفي التشبيه مركّبان، إذْ كلاهما هيئة منتزعة من متعدّد.

* * *

التشبيه والتمثيل:

لقد فرق بعض البلاغيين بين التشبيه والتمثيل، كالشيخ عبد القاهر الجرجاني،

---

(١) الكشاف (٦: ٦٦٦).

(٢) فتوح الغيب (٦: ١٣٦).

والسكاكي، والخطيب القزويني. ولكنهم اتفقوا علىٰ أشياءَ في تفريقهم هذا واختلفوا في أشياءَ أخرىٰ، كما يحلّل الدكتور يوسف البيّومي[1] قائلاً: «اتّفقوا علىٰ أن وجه الشبه إذا كان عقلياً (غيرَ غَرَزيّ) مركّباً فهو تمثيلي... وعلىٰ أن الوجه إذا كان مفرداً، حسياً أو عقلياً، فهو غير تمثيلي... واختلفوا فيما إذا كان الوجه مفرداً عقلياً غير غرزي... فهو تمثيلي عند الشيخ عبد القاهر، وغير تمثيلي عند الآخَرَيْن... وكذلك إذا كان الوجه مركباً حسّياً فالخطيب يرىٰ أنه تمثيلي، ويخالفه الشيخان: عبد القاهر والسكاكي».

والطِّيبي أيضاً يفرّق بين التشبيه والتمثيل، كما يتضح من كلامه عند تفسير قوله تعالىٰ في حق بلعام، عالم بني إسرائيل، زمن موسىٰ عليه السلام: ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَٰهُ بِهَا وَلَٰكِنَّهُۥٓ أَخْلَدَ إِلَى ٱلْأَرْضِ وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ ۚ فَمَثَلُهُۥ كَمَثَلِ ٱلْكَلْبِ إِن تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَث ۚ ذَّٰلِكَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا ۚ فَٱقْصُصِ ٱلْقَصَصَ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [الأعراف: ١٧٦].

يقول الزمخشري[2]: (وكان حقُّ الكلام أن يقال: ولو شئنا لرفعْناه بها، ولكنه أخْلد إلىٰ الأرض، فحطَطْناه، ووضعْنا منزلته، فوضع قوله: ﴿فَمَثَلُهُۥ كَمَثَلِ ٱلْكَلْبِ﴾ موضع: حَطْطناه أبلغ حطّ).

ويعقب الطِّيبي علىٰ ذلك بقوله[3]: «اعلم أن التشبيه: عدول عن أصل المعنىٰ، ورَوْم للمبالغة، فإنك إذا أردت المبالغة في قولك: زيد شجاع، قلت: «زيد كالأسد»؛ لأنك في التشبيه تقْصد محاولةَ إبراز المشبّه في صورة المشبه به ليثْبُتَ في النفس خيالُه، فيكونَ أدْخَلَ في الروعة، وآكَدَ في الدلالة من أصل المعنىٰ، وهاهنا الأصل ـ كما قال ـ

---

(١) التشبيه والتمثيل، طبعة عابدين ١٩٧٣م، ص١٦-١٧.

(٢) الكشاف (٦: ٦٦٩).

(٣) فتوح الغيب (٦: ٦٦٦).

(حطَطْناه أبلغ حط)، فوضع التمثيل مقامه، ليُخَيِّل إلىٰ السامع خيالاً في غاية الضِّعة والخسّة... فإن قلت: نسبة التمثيل إلىٰ أصل المعنىٰ مِن أيّ قبيل هو؟ قلت: من قبيل الكناية، وأَخْذ الزبدة والخلاصة من المجموع، من غير اعتبار مفرداته... والتمثيل الأول مركَّب عقلي؛ لأنه اعتبر من المجموع الضِّعة والخسّة، شبه بَلْعام، من حيث إنه مالَ من المرتبة العالية ومنازل الأبرار من العلماء، إلىٰ أسفل السافلين، والميل إلىٰ الدنيا وحطامها، بالكلب في الحالتين معاً. والوجه هو الزبدة والخلاصة من الضِّعة والخسة. وإليه أشار بقوله: (لأن تمثيله بالكلب في أخسّ أحواله وأذلّها في معنىٰ ذلك)، أي: حططْناه أبلغ حطّ. وعلىٰ الثاني مركَب وهميّ؛ لأنه توهّم في الوجه متعدِّداً، وهو عدم تغيير حال الضِّعة في حالَتي الإغراء والتَّرْك. وهو المراد من قوله: (إن وعظْتَه فهو ضالّ، وإن لم تعظْه فهو ضالّ).

وإنما أوردْت هذا النص، علىٰ طوله، لأهميته في تقرير ما بعده، ولأن بعض أصحاب الحواشي علىٰ «الكشاف» ـ بعد الطِّيبي ـ اعتمدوا عليه، كاليمني[1] الذي نقله بنصه، والسعد[2] الذي لخّصه وتصرف فيه، مع الحفاظ علىٰ معناه وفكرته.

فالتمثيل، عند الطِّيبي[3]، من أنواع التشبيه، «وهو: ما كان الوجه فيه منتزعاً من عدّة أمور متوهّمة... وهو مستند إلىٰ قصة متوهّمة أو شبهها»، وبذلك فهو يغاير الحقيقي. ولعل الطِّيبي متأثر ـ فيما ذكر ـ بالسكاكي[4]، الذي يرىٰ «أن التشبيه متىٰ كان وجهه وصفاً غير حقيقي، وكان منتزعاً من عدّة أمور، خُصّ باسم التمثيل».

---

(١) انظر: تحفة الأشراف ج١ ـ قسم الدراسة، ص٢٢٩.

(٢) انظر: تحقيق الجزء الثاني من حاشية السعد على الكشاف ـ قسم الدراسة، ص١٧٧.

(٣) انظر: التبيان في البيان ـ قسم التحقيق، ص٩٩.

(٤) مفتاح العلوم (طبعة دار الكتب العلمية)، ص٣٤٦.

وهذا يتفق مع ما ذهب إليه عبد القاهر الجرجاني[١] من التفريق بين التشبيه والتمثيل، من جهة أن «التشبيه عام، والتمثيل أخصُّ منه، فكلّ تمثيل تشبيه، وليس كل تشبيه تمثيلاً». والتشبيه عنده ـ إذا كان الشبه فيه محصَّلاً بضرب من التأوُّل، كان تمثيلاً، وإذا كان بيِّناً لا يُحتاج فيه إلىٰ تأول، كان تشبيهاً، سواء كان مفرداً أو مركَّباً.

والطِّيبي متّفق كذلك مع الخطيب في اعتبار التشبيه تمثيلاً إذا كان وجْه الشبه فيه مركَّباً عقلياً، ولكنه يخالفه إذا كان الوجه مركَّباً حسياً، فهو تمثيل عند الخطيب، وغير تمثيل عند الطِّيبي، لأن التمثيل عند الخطيب[٢]: ما كان «وجهه منتزعاً من متعدد: أمرين أو أمور» بغض النظر عن كونه حقيقياً، أو غير حقيقي، بخلاف الطِّيبي، الذي يرىٰ ـ كالسكاكي ـ أن التمثيل: ما كان وجهه مركباً متوهّماً أو غير حقيقي.

فالتشبيه في قوله تعالىٰ: ﴿فَمَثَلُهُۥ كَمَثَلِ ٱلْكَلْبِ إِن تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَث﴾ يكون تمثيلاً إذا كان المعنىٰ ما قاله الزمخشري: (إن وعظْتَه فهو ضالّ، وإن لم تعظْه فهو ضال)، لأن الوجه منتزع من عدة أمور متوهّمة، وهو: «تغيير حال الضعة في حالتي الإغراء والتّرْك». ويكون التشبيه عند الطِّيبي مركَّباً عقلياً إذا كان المعنىٰ ما قاله الزمخشري: (فصفته التي هي مَثَلٌ في الخسّة والضعة كصفة الكلب في أخسّ أحواله وأذلّها)، إذ الوجه «هو الزبدة والخلاصة من الضعة والخسّة».

ومن المواضع التي ميّز فيها الطِّيبي بين التشبيه والتمثيل قوله تعالىٰ: ﴿قُلْ أَنَدْعُواْ

(١) انظر: أسرار البلاغة، تحقيق د. محمد عبد المنعم خفاجي (الطبعة الأولى دار الطباعة المحمدية (١: ١٩٠-١٩٨).

(٢) الإيضاح ـ بشرح الصعيدي (٣: ٥٧).

مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُنَا وَلَا يَضُرُّنَا وَنُرَدُّ عَلَىٰٓ أَعۡقَابِنَا بَعۡدَ إِذۡ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ كَٱلَّذِى ٱسۡتَهۡوَتۡهُ ٱلشَّيَٰطِينُ فِى ٱلۡأَرۡضِ حَيۡرَانَ لَهُۥٓ أَصۡحَٰبٌ يَدۡعُونَهُۥٓ إِلَى ٱلۡهُدَى ٱئۡتِنَا ﴾ [الأنعام: ٧١]، حيث يقول الزمخشري(١): (محلّ الكاف في قوله: ﴿كَٱلَّذِى ٱسۡتَهۡوَتۡهُ﴾ النصب علىٰ الحال).

وأورد الطِّيبي(٢) قول صاحب «الفرائد»: «حاصل هذا الكلام: نُـرَدّ في حال إشباهنا... ويمكن أن يقال: الكاف منصوب المحل علىٰ المصدر»، وعقب عليه بقوله: «التشبيه ـ علىٰ أن يكون حالاً ـ من التمثيلي؛ شبّه حال من خَلَص من الشِّرْك، ثم نكص علىٰ عقبيه، بحال من ذهب به الغِيلان في المَهْمَه، بعد ما كان علىٰ الجادّة المستقيمة، وعلىٰ أن يكون مصدراً يكون من المركَّب العقلي».

فالتشبيه علىٰ الأول تمثيل؛ لأن الوجه منتزع من عدة أمور متوهّمة، أما علىٰ الثاني فهو مركّب عقلي، لأن وجه الشبه منتزع من أمور عدة، وطرفا التشبيه عقليان، إذ التقدير: نُـرَدّ ردّاً مثْل ردّ الذي استهوتْه الشياطين.

وهكذا يبدو لنا أن رأي الطِّيبي كرأي السكـاكي تـماماً في التفريق بين التشبيه والتمثيل، وعليه يكون اتفاقه واختلافه مع عبد القاهر والخطيب في هذه القضية، كاتفاق السكاكي واختلافه معهما.

(١) الكشاف (٦: ١٣٦).

(٢) فتوح الغيب (٦: ١٣٦).

المبحثُ الثاني

الـمَجَاز

ـ بين الحقيقة والمجاز:

إذا استُعمل اللفظ أو الكلمة فيما وضع له في اصطلاح التخاطُب[1]، كان حقيقة، وإلّا كان مجازاً.

وقد درس الطِّيبي في حاشيته الحقيقة والمجاز بشكل تطبيقي، وعرض لنوعَي المجاز. ولكنني قبل أن أورد نماذج من ذلك أودّ أن أحقّق القول في مسألة عدَّها الطِّيبي من المجاز فقط، وهي تحتمل الحقيقة كذلك.

فقد وقف الطِّيبي طويلاً عند قوله تعالىٰ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام: ١]، وأورد نقولاً كثيرة عن المفسّرين، وحاور الإمام فخر الدين الرازي، ذاهباً إلىٰ أن ﴿ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾ في الآية مجاز لا حقيقة، بخلاف ما ذهب إليه الرازي. وأُوردُ فيما يأتي ما أورده الطِّيبي ـ علىٰ طوله ـ ليتبيّن وجْه الصواب في الأمْر.

قال الطِّيبي[2]: قال الإمام: «إن النُّور هاهنا عبارة عن تلك الكيفية الكاملة القوية،

---

(١) انظر: الإيضاح ـ بشرح الصعيدي (٣: ٨٤).

(٢) فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (٦: ٨) وانظر: تفسير الرازي (التفسير الكبير) (١٢: ١٥١).

ثم إنها تَقْبل السواد قليلاً قليلاً»، وروىٰ الإمام عن الواحدي عن ابن عباس: «الظلمات: ظُلْمة الشرك والنفاق والكفر. والنور: نور الإسلام». ونحوه عن الحسن. وقال الإمام: «حمْل اللفظ علىٰ الوجه الأوّل أوْلَىٰ؛ لأن النور والظلمة حقيقتان في هاتين الكيفيّتينِ المحسوستين، ولأنهما إذا قُرِنتا بذكر السموات والأرض، لا يُفْهَم منهما غير ذلك».

وقد عقَّب الطِّيبي علىٰ ذلك بقوله[١]: «والذي ينصر مذهب الحبر ابن عباس رضي الله عنه الاستعمال والنظم. أما الاستعمال والنظم: فإنه تعالىٰ كلما ذكَر لفظ «الظلمات» جمْعاً، و«النور» مفرداً، أراد الضلالات والهداية.

فمن ذلك قوله تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِۖ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَوْلِيَآؤُهُمُ ٱلطَّٰغُوتُ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ ٱلنُّورِ إِلَى ٱلظُّلُمَٰتِ﴾ [البقرة: ٢٥٧]. وقوله تعالىٰ: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ وَجَعَلْنَا لَهُۥ نُورًا﴾ إلىٰ قوله: ﴿كَمَن مَّثَلُهُۥ فِى ٱلظُّلُمَٰتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا﴾ [الأنعام: ١٢٢]. وقال تعالىٰ: ﴿الٓر كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ﴾ [إبراهيم: ١] إلىٰ غير ذلك.

وقال القاضي[٢]: الهدىٰ واحد، والضلال متعدد، قال تعالىٰ: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُۖ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٥٣].

الراغب[٣]: النور: يعبَّر به عن العلْم والإيمان. والظلمة: عن ضدّيهما. ووجه ذلك أنه لـمّا كان للإنسان بَصَران: الحاسّة التي في الرأس، والبصيرة في القلب، فكما أن القلب لا يستغني في إدراك ما يدركه إلىٰ ضوء، كذلك البصيرة لا تستغني عن نور

---

(١) فتوح الغيب (٦: ٩).

(٢) تفسير البيضاوي (٢: ١٧٩).

(٣) المفردات في غريب القرآن ـ للراغب الأصفهاني، ص٣١٥، ٣٤٨، ٥٠٨.

التوفيق والإيمان، ويقال لفقد البصرين: عمىً، ولفقدان النورين: ظلْمة، وأعْظَمُهما ضرراً فقْد البصيرة؛ ولهذا قال تعالىٰ: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَـٰرُ وَلَـٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِى فِى ٱلصُّدُورِ﴾ [الحج: ٤٦]، فلم يعدّ فقد البصر عمىً بالإضافة إلىٰ فقد البصيرة. وقوله تعالىٰ: ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَـٰتِ وَٱلنُّورَ﴾: يعني بذلك كلا النورين وكلتا الظلمتين.

وأما المعنىٰ والنظم: فإن لفظة «ثم» الاستبعادية في قوله: ﴿ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَـرُوا۟﴾ تقتضي أن يكون ما قبلها ـ مما يؤْتَىٰ منه جميع ما يزيل الشبهة عما بعدها من: الكفر، والعدول عن الحق، إزالةً تامّة، بحيث لا يبقىٰ معه لأحد ممسك يتشبّث به، كقوله تعالىٰ: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن ذُكِّرَ بِـَٔايَـٰتِ رَبِّهِۦ ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَآ﴾ [السجدة: ٢٢]. وذلك إنما يتم إذا حُمِل قوله: ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ علىٰ نصْب الأدلّة علىٰ معرفة الله وتوحيده، وقوله: ﴿وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَـٰتِ وَٱلنُّورَ﴾ علىٰ وضع الشرائع وإنزال الكتب، وإرسال الرسل، لبيان طرق الضلالات، والإرشاد إلىٰ الطريق المستقيم. ومثْله قـرّر المصنف في قوله تعالىٰ: ﴿شَهِـدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران: ١٨] حيث قال[1]: (شُبِّهت دلالته علىٰ وحدانيته بأفعاله الخاصة، وبما أوحَىٰ من آياته الناطقة بالتوحيد، بشهادة الشاهد في البيان والكشف).

وتلخيص المعنىٰ أنه لم يبْقَ ـ بعد تلك البيانات الشافية، والدلائل الواضحة ـ حَجّة وتشبّث للراكب علىٰ متْن الضلال، فبعيد من الناظر المهتدي، بعد ذلك، ألّا ينْخلع من ضلاله وكُفْره. ومع ذلك هؤلاء يعْدِلون به ما لا يقدر علىٰ شيء من ذلك».

هذا هو قول الطِّيبي في هذه المسألة، والذي أراه أن الطِّيبي أجْهد نفسه ـ من غير

---

(١) الكشاف (٤: ٤٨).

طائل ـ في الانتصار لما سمّاه «مذهب الحبر ابن عباس» في عدّ الظلمات والنور في الآية مجازاً فقط لا حقيقة، ردّاً علىٰ الإمام الرازي. وفي ظني ـ والله أعلم ـ أن الطِّيبي جانَبَ الصواب، للأسباب التالية:

١) الآيات التي استشهد بها الطِّيبي، لإثبات أن الاستعمال يقتضي المعنىٰ المجازي للظُّلمات والنور كلّما وردا متلازمين بهذه الهيئة، تختلف تماماً في سياقاتها ومواضعها عن قوله تعالىٰ: ﴿وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَـٰتِ وَٱلنُّورَ﴾ في سياقه وموضعه؛ إذ إن هذا مقترن بذكْر السموات والأرض قبله، بينما في تلك الآيات ورد ذكْر الظلمات والنور مستقلّين تماماً عن ذكر السموات والأرض، فالمقام في تلك الآيات لا يحتمل إلا المجاز، بخلافه في الآية موطن البحث والنقاش. وكذا يمكن أن يقال بالنسبة للآية التي أوردها وأشار إلىٰ تفسير الزمخشري لها، وهي قوله تعالىٰ: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ﴾، فهي مختلفة عن قوله تعالىٰ: ﴿وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَـٰتِ وَٱلنُّورَ﴾. ولعلّ الطِّيبي انْساق إلىٰ ذلك ناسياً أو متناسياً ما يؤكّد عليه هو نفسه باستمرار من اعتبار المعنىٰ والنظم أو السياق في فهم النص وتوجيهه.

٢) قول القاضي البيضاوي، الذي أوْرده الطِّيبي في هذه الموضع، لا علاقة له بهذا الاستدلال.

٣) قول الراغب الأصفهاني الذي استشهد به الطِّيبي كذلك لا ينْفي إرادة المعنىٰ الحقيقي للعَمىٰ والظلمة والنور، كما أن العبارة الأخيرة منه تفيد جواز كلا النورين وكلا الظلمتين، أي: الحقيقي والمجازي.

٤) حمل «الظلمات والنور» في الآية علىٰ الحقيقة، لا يحُول دون فهم ما فهمه الطِّيبي منها؛ إذ خلْق السموات والأرض، وجعْل الظلمات والنور، من الآيات العظيمة التي تحْمل الإنسان علىٰ الإيمان بالله، تماماً كما أراد الطِّيبي، وبالتالي فإن نظم الآية ومعناها يساعدان علىٰ حمل «الظلمات والنور» علىٰ الحقيقة، كما يساعدان علىٰ حملهما علىٰ المجاز.

٥) عَرض الإمام الرازي ـ كما سبق ـ الوجهين في الآية، وقوَّىٰ الوجه الحقيقي، فمال إليه، دون أن ينْفِي الثاني، علماً بأن عبارته[١] في ترجيح الوجه الحقيقي هي: «ولقائل أن يقول: حمْل اللفظ علىٰ الوجه الأول أوْلىٰ»، وقد تصرّف الطِّيبي في النص حاذفاً قول الرازي: «ولقائل أن يقول»، وهذا المحذوف، وإن كان يدل علىٰ الترجيح، إلا أنه لا يحمل صيغة القطع به ونفْي سِواه، كما يوحِي به نقْلُ الطِّيبي.

٦) جاء عن ابن عباس رضي الله عنهما في معنىٰ ﴿وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾: أنه قال[٢]: «خلَق الكفر والإيمان، أو الليل والنهار»، فإذا صحت نسبة هذا القول لابن عباس، فهو يرىٰ جواز المعنىٰ الحقيقي في الآية، كجواز المعنىٰ المجازي.

لهذا كله، فإني لا أرىٰ بأساً في حمل ﴿ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾ في الآية علىٰ الحقيقة، كما لا أرىٰ بأساً في حملهما علىٰ المجاز، وإذا كانت الحقيقة تُغْنِي عن المجاز فالحمل عليها أوْلَىٰ.

هذا، وإن الطِّيبي، كغيره من جمهور البلاغيين، لا يجيز الجمْع بين الحقيقة والمجاز. فعند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ﴾ [الأعراف: ٤]، يقدّر الزمخشري[٣] مضافاً محذوفاً قبل الهاء في ﴿فَجَآءَهَا﴾، أي: فجاء أهلها، ولا يفعل مثل ذلك قبل ﴿قَرْيَةٍ﴾، أو قبل ضمير المفعول في ﴿أَهْلَكْنَٰهَا﴾ في الآية، لأن المضاف إنما يقدّر للحاجة. وليس ثمّة حاجة ـ كما قال ـ لأن (القرية تَهلك كما يهْلك أهلها. وإنما قدرناه قبل الضمير في ﴿فَجَآءَهَا﴾ لقوله: ﴿أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ﴾).

---

(١) التفسير الكبير ـ للرازي (١٢: ١٥١).

(٢) تنوير المقباس من تفسير ابن عباس ـ للفيروز آبادي (الطبعة الثانية، المطبعة الأزهرية، ص٨٤.

(٣) الكشاف (٦: ٣٢٠-٣٢١).

ويوضح الطِّيبي[١] قول الزمخشري هذا، ويورد اعتراض صاحب «الفرائد» عليه، ثم يرد اعتراضه، فيقول: «يعني: إنما يقدّر المضاف ضرورة طلب الراجع، ولولاه لكان لنا مندوحة عن التقدير، لصحّة إطلاق الهلاك علىٰ القرية نفسها، قال صاحب «الفرائد»: إرادة الحقيقة مانعة من إرادة المجاز، وهو «الأهل» هاهنا، فإن كان المراد من ذكْر «القرية» هنا «الأهل»، بدليل قوله: ﴿أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ﴾، امتنع أن يكون مفهومُ القرية مراداً، وأن يكون داخلاً في الإرادة.

والجواب: إرادة الحقيقة والمجاز إنما تلزم إذا أريد بالقرية أهلها ونفْسها معاً، وليس بذاك، فإنا نقدّر المضاف في الثاني لا في الأول، فعلىٰ هذا تَوَجُّه الإهلاك إلىٰ الأهل أصالة، ليستلزم إهلاك القرية علىٰ الكناية. فكأنه قيل: وكم من قريةٍ أردنا إهلاكها، فأهلكْنا أهلَها لتبقَىٰ معطَّلة خاويةً علىٰ عروشها، لتكونَ عبْرةً لمن بعدها. فالضمير في ﴿أَهْلَكْنَٰهَا﴾ وفي ﴿فَجَآءَهَا﴾ راجع إلىٰ «القرية»، وفي ﴿أَوْ هُمْ﴾ راجع إلىٰ «الأهل» المقدّر في ﴿فَجَآءَهَا﴾».

وواضح من هذا العرض أن الزمخشري يُجِيز جعْلَ القرية وهلاكَها في الآية حقيقة، وأنه لا هو ولا الطِّيبي يجمعان بين الحقيقة والمجاز، وبالتالي فإن اعتراض صاحب «الفرائد» ليس في موضعه، كما بيَّن الطِّيبي، وقد نقل عنه اليمني[٢] هذا القول بنصه.

* * *

---

(١) فتوح الغيب (٦: ٣٢١).

(٢) انظر: تحفة الأشراف، ج١، قسم الدراسة، ص٢٧١.

أولاً ـ المجازُ المرسَل

تعريفه:

تابع الطِّيبي السكاكي في قسمة المجاز عموماً إلىٰ: لغوي، وعقلي، وعرَّف اللغوي بأنه(١): «اللفظ المستعمل في غير ما وضع له بالتحقيق في اصطلاح التخاطب، مع قرينةِ عدم إرادته»، وهو تعريف السكاكي(٢) له كذلك. ومعلوم أن المجاز اللغوي ضربان: مرسل، واستعارة، تبعاً لنوع العلاقة؛ فإن كانت المشابهةَ فالمجازُ استعارةٌ، وإن كانت غيرَها فهو مرسَل. **والمرسل نوعان**: خالٍ عن الفائدة، ومتضمّنٌ لها. والبحث في الثاني منهما، **وعلاقاته كثيرة**، وفيما يلي نماذج مما عرض له الطِّيبي منها في الحاشية:

من علاقاته:

١) **السببية**، كما في قوله تعالىٰ: ﴿قَدْ وَقَعَ عَلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ رِجْسٌ وَغَضَبٌ﴾ [الأعراف: ٧١] حيث قال الزمخشري(٣): (﴿قَدْ وَقَعَ عَلَيْكُم﴾، أي: حقَّ عليكم ووجَب). فعقب الطِّيبي(٤) علىٰ ذلك قائلاً: «يعني استعمال «وقع» في «الرجس والغضب»: مجاز من الوجوب، الذي هو اللزوم من إطلاق السبب، كاستعمال الوجوب الشرعي، لأنه في الأصل للوقوع...ويجوز أن يكون استعارة تبعية».

فإطلاق «وقع» في الآية موضع «حقَّ ووَجَب» من قبيل المجاز المرسل الـذي

---

(١) التبيان في البيان ـ قسم التحقيق، ص١١٥. وانظر: مفتاح العلوم (طبعة دار الكتب العلمية)، ص٣٦٢.

(٢) مفتاح العلوم، ص٣٥٩.

(٣) الكشاف (٦: ٤٤٠).

(٤) فتوح الغيب (٦: ٤٤٠).

علاقته السببية؛ لأن الوقوع سبب في الوجوب والاستحقاق. هذا، ويمكن توجيه المجاز في الكلمة نفسها علىٰ الاستعارة التبعية، لما بين وقوع الشيء بمعنىٰ تحقّقه، وبين وجوبه من علاقة المشابهة.

وقد نقل اليمني[1] عن الطِّيبي هذا القول بنصه.

* * *

٢) المسبَّبية: كما في قوله تعالىٰ: ﴿وَكَذَٰلِكَ فَتَنَّا بَعْضَهُم بِبَعْضٍ﴾ [الأنعام: ٥٣]، حيث يقول الزمخشري[2]: (ومعنىٰ «فتنَّاهم»... خَذَلْناهم فافْتتنوا). ويوضّح الطِّيبي[3] ذلك بقوله: «أي: وضع «الافتتان» موضع «الخذلان»، إطلاقاً لاسم المسبَّب علىٰ السبب».

والمقصود أن في ﴿فَتَنَّا﴾ مجازاً مرسلاً علاقته المسببية، إذ أطلقت الفتنة، وأريد الخذلان، والفتنة مسبَّبة عن الخذلان.

وعند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿هَٰذَا بَصَآئِرُ مِن رَّبِّكُمْ﴾ [الأعراف: ٢٠٣]. يقول الزمخشري[4]: (هذا القرآن بصائر... أي: حُجَج... أو هو بمنزلة بصائر القلوب). ويعقب الطِّيبي علىٰ ذلك بقوله[5]: «يريد أن البصائر هاهنا إما: من إطلاق المسبَّب علىٰ السبب، فإن المراد: هذا حُجَج وبرهان من ربّكم، تفتح بها أعين عَمْيٌ، وقلوب صفْر

---

(١) انظر: تحفة الأشراف، ج١، قسم الدراسة، ص٢٣٤.

(٢) الكشاف (٦: ١٠٥).

(٣) فتوح الغيب (٦: ١٠٥).

(٤) الكشاف (٦: ٧٢٧).

(٥) فتوح الغيب (٦: ٧٢٧).

عن البصيرة. ولمّا كانت الحجج سبباً لإدراك القلب، قيل: ﴿هَٰذَا بَصَآئِرُ﴾، أو إنها استعارة».

فعلىٰ الوجه الأول يكون في لفظ «بصائر» مجاز مرسل علاقته المسببية، كما هو واضح من كلام الطِّيبي. وقد نقل السعد[١] ذلك عن الطِّيبي، فذكر أن «بصائر» علىٰ هذا مجاز باعتبار إطلاق المسبَّب علىٰ السبب».

٣) **المحلِّية**: كما في قوله عز وجل: ﴿وَأَرْسَلْنَا ٱلسَّمَآءَ عَلَيْهِم مِّدْرَارًا﴾ [الأنعام: ٦]، حيث يذكر الزمخشري[٢] (أن الماء ينزل منها ـ أي: من السماء ـ إلىٰ السحاب). ويعلل الطِّيبي[٣] ذلك بقوله: «يعني: قال تعالىٰ: ﴿وَأَرْسَلْنَا ٱلسَّمَآءَ عَلَيْهِم مِّدْرَارًا﴾، وإنما المرسل هو السحاب؛ لأن الماء ينزل من المظلّة إلىٰ السحاب».

ففي لفظ «السماء» مجاز مرسل علاقته المحلّية؛ إذ أطلق لفظ «السماء»، وأريد «السحاب»، والسماء محلّ للسَّحاب.

٤) **الكلّية**: كما في قوله تعالىٰ: ﴿وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا﴾ [الأنعام: ١١١]. حيث يقول الطِّيبي[٤]: «معنىٰ: ﴿وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا﴾: هذا المقترح، وقد مرّ أن ﴿كُلَّ شَيْءٍ﴾ من إطلاق الكل علىٰ معظم الشيء».

والمقصود أن في لفظ ﴿كُلَّ شَيْءٍ﴾ مجازاً مرسلاً علاقته الكلية؛ إذ أطلق ﴿كُلَّ شَيْءٍ﴾ والمراد ما اقترحه الكفار من إنزال الملائكة وتكليم الموتىٰ إياهم، وذلك بعض ما طلبوه من الآيات.

---

(١) انظر: تحقيق الجزء الثاني من حاشية السعد على الكشاف ـ قسم الدراسة، ص١٧٨.
(٢) الكشاف (٦: ٢٤).
(٣) فتوح الغيب (٦: ٢٥). ويقصد به بالمظلّة: السماء.
(٤) المصدر نفسه (٦: ٢١٤).

وقد نقل اليمني هذا القول عن الطِّيبي بتصرف يسير، فقال[١]: «معنىٰ ﴿وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا﴾: معنىٰ ما اقترحوه في ذلك. و﴿كُلَّ شَيْءٍ﴾ من إطلاق الكل علىٰ معظم الشيء».

ثانياً ـ الاستعارة

تعريفها:

بحث الطِّيبي الاستعارة بأنواعها، شارحاً بعضها بأسلوب أدبي.

وقد عرّف الطِّيبي[٢] الاستعارة بما عرفها به السكاكي، فقال: «هي: أن تذكر أحد طرفي التشبيه، وتريدَ به الآخر، مدّعياً دخول المشبه في جنس المشبه به، دالاًّ عليه بإثباتك للمشبه ما يخص المشبه به من اسم جنسه، أو لازمه، أو لفظ يستعمل فيه».

وقد تجري الاستعارة في لفظة مفردة، فتكون: تصريحية، أو مَكْنية. أو في التركيب كلِّه فتكون تمثيلية.

علاقة الاستعارة بالتشبيه:

من المعلوم أن الاستعارة تشبيه حُذِف أحد طرفيه، فهي إذاً مبنيّة علىٰ التشبيه، مسبوقة به، فعند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ وَٱلنُّجُومَ مُسَخَّرَٰتٍۭ بِأَمْرِهِۦٓ﴾ [الأعراف: ٥٤]

---

(١) تحفة الأشراف ـ ج١، قسم الدراسة، ص٢٣٢.

(٢) التبيان في البيان ـ قسم التحقيق، ص١٢٢. وانظر: مفتاح العلوم (طبعة دار الكتب العلمية)، ص٣٦٩.

يذكر الزمـخشري[١] أن الله سبحانه وتعالىٰ (سمَّىٰ ذلك أمراً علىٰ التشبيه)، فيوضح الطِّيبي[٢] قصد الزمخشري، فيقول: «أي: علىٰ الاستعارة؛ فإنها مسبوقة به. وبيانه: أنه تعالىٰ جعل هذه الأشياء ـ في كونها تابعةً لتكوينه، وتصرّفه فيها بما شاء ـ غيرَ ممتنعة عليه، كأنها عقلاء يميزون، قد عَرفوا عظَمتَه وجلالته، فكما يرِدُ عليهم أمره لا يتوقّفون عن الامتثال».

هذا، ويصحّ حمْل «الأمر» في هذه الآية علىٰ الحقيقة، كما في قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّمَآ أَمۡرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]، علىٰ تفسير أن هذه الأجرام العظيمة، والمخلوقاتِ البديعة، مُذلّلة منقادة لإرادته كما ذكر شهاب الدين الخفاجي[٣]، بعد أن نقل قول الطِّيبي السابق بتصرف يسير.

أنواع الاستعارة:

تـتنوع الاستعارة باعتبـارات مختلفة. ولـمّا لم يعرض الطِّيبي لهذه الأنواع كلها فإنني سأكتفي بذكر ما أورده منها دون تصنيف:

١) الاستعارة التصريحية:

وهي: «ما صُرّح فيها بلفظ المشبه به»[٤]. هذا، وقد تجري الاستعارة في اسم جنس، فتكون أصلية، أو في فعل، أو صفة، أو حرف، فتكون تبعية.

أ) ومن أمثلـة الاستعـارة التصريـحية الأصليـة قوله تعالىٰ: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ

---

(١) الكشاف (٦: ٤٠٦).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٤٠٦).

(٣) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي (٤: ٧٤).

(٤) الأستاذ أحمد مصطفى المراغي ـ علوم البلاغة (الطبعة السابعة ـ ١٩٧٢م)، ص٢٧٩.

﴿ٱلْغَيْبِ﴾ [الأنعام: ٥٩]، حيث يقول الزمخشري[١]: (جعل للغيب مفاتح علىٰ طريق الاستعارة). ويوضح الطِّيبي ذلك بقوله[٢]: «يمكن أن تكون الاستعارة مصرّحة تحقيقية؛ استعير للعلْم المفاتح، وجُعِلت القرينة إضافتها إلىٰ الغيب. يعني: عنده علوم الغيب. وقوله: (لأن المفاتح) تعليل لبيان العلاقة، يعني: إنما ساغت استعارة المفاتح لعلم الله تعالىٰ؛ لأن المفاتح هي التي يُتوصَّل بها من علْم بها وبكيفية فتح المخازن المستوثَق منها بالأغلاق، إلىٰ ما في المخازن من المتاع، فعُلِم منه أنه تعالىٰ أراد بهذه العبارة أنه هو المتوصِّل إلىٰ المغيَّبات وحدَه. وأن تكون استعارة تمثيلية... وإن شئت جعلت الاستعارة في «الغيب» علىٰ المكنية، والقرينة: إضافة «المفتاح» إليه علىٰ التخييليّة».

فقد شبّه علْم الله الغيبَ بالمفاتح، وحذف المشبه، وهو «العلْم»، وصرّح بالمشبه به وهو «المفاتح»، مع وجود قرينة مانعة من إرادة المعنىٰ الأصلي للمفاتح وهي «الغيب»، علىٰ سبيل الاستعارة التصريحية. وإنما كانت هذه الاستعارة أصلية لأنها جرت في اسم الجنس وهو «مفاتح». ووصفها الطِّيبي بـ«التحقيقية» لأن معناها ـ وهو «العلم» ـ متحقّق عقلاً.

وقد ذكر الطِّيبي في الموضع نفسه أن الاستعارة في الآية يمكن أن تكون تمثيلية كذلك، أو مكنية.

ويلاحظ أن اليمني[٣] نقل هذا القول عن الطِّيبي بنصه، بينما كان قد ذهب اليمني نفسه في حاشيته الأخرىٰ علىٰ «الكشاف» التي سماها «دُرَر الأصداف» إلىٰ أن الاستعارة في الآية مكنية، علىٰ حدّ تعبير الباحث الدكتور عبد الحميد التلب[٤].

---

(١) الكشاف (٦: ١١٤).

(٢) فتوح الغيب (٦: ١١٤).

(٣) انظر: تحفة الأشراف، ج١، قسم الدراسة، ص٢٤٠.

(٤) انظر: المصدر نفسه، ص٢٤٠ ـ الحاشية.

أما قطب الدين[1] الرازي فقد عدّ الاستعارة هنا من قبيل الاستعارة بالكناية، إذ قال: «شبَّه الغيب بالخزائن المستوثق منها بالأقفال، وأثبت له مفاتح علىٰ سبيل التخييل».

وسعد الدين[2] التفتازاني تابع القطب علىٰ رأيه في هذا الأمر، فذهب إلىٰ أن «الاستعارة بالكناية، تشبيهاً للغيب بالأشياء المستوثق منها بالأقفال، وإثبات المفاتح، تخييليةٌ، كأظفار المنية».

وليس ثمّة خلاف بين هـذه الآراء، وإذا كان الظاهـر يوحي بوجـود خلاف فمردُّه إلىٰ أمرين، الأول: تفسير كلمة «مفاتح» في الآية الكريمة، والثاني: موطن إجراء الاستعارة في الآية.

أما المفاتح فهي إما بمعنىٰ الخزائن، أو بمعنىٰ المفاتيح، يقول أبو السعود العمادي[3]: «المفاتح: إما جمع مَفْتح ـ بفتح الميم ـ وهو المخزن، فهو مستعار لمكان الغيب، كأنها مخازن خُزِنت فيها الأمورُ الغيبية، يغلق عليها ويفتح. وإما جمع مِفتح ـ بكسرها ـ وهو المفتاح، ويؤيده قراءة من قرأ: «مَفَاتِيحُ الغَيْبِ»، فهو مستعار لما يُتَوَصَّل به إلىٰ تلك الأمور بناء علىٰ الاستعارة الأولىٰ».

ويقول شهاب الدين الخفاجي[4]: «مَفْتح ـ بالفتح ـ: المخزن والخزانة والكنز،

(١) حاشية قطب الدين الرازي على الكشاف ـ ج٢، قسم الدراسة، ص١٦٦.
(٢) تحقيق الجزء الثاني من حاشية السعد على الكشاف ـ قسم الدراسة، ص١٨٣.
(٣) تفسير أبي السعود (٢: ٢٢٢).
(٤) حاشية الشهاب المسماة «عناية القاضي وكفاية الراضي» علىٰ تفسير البيضاوي، دار صادر، بيروت: (٤: ٧٢-٧٣).

لأنه مما يُفتح، فكأنه محلّ الفتح. والمفتاح والمِفتح ـ بكسر ميمهما ـ: آلة الفتح... والأنسب جعْله بمعنىٰ الكنز، علىٰ أنّ ﴿مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ﴾ من قبيل: «لُـجَيْنِ الماءِ»... وعليه، فهو استعارة مكنية وتخييلية، شبَّه الغيب بأمور تُحْفَظ وتُصان، وأثبت لها المخازن تخييلاً... إذ شبه الغيب بالأشياء المستوثق منها بالأقفال، وإثباتُ المفاتيح تخييل كأظفار المنية. وأما جعلها تمثيلية فبعيد. وكذا جعل «المفاتح» بمعنىٰ العلْم، وجعله قرينة المكنية، بناء علىٰ أنه لا يلزم أن يكون حقيقة... أو هو[1] استعارة مصرحة، والإضافة إلىٰ الغيب قرينتها، وهذا أسْلم من التكلّف... وتأييد قراءة «مَفَاتِيحُ» ظاهر، ولذا قيل: إنّ «مفاتِح»: جمع مفتاح، كما قيل في جمع مِحْراب: محارِبْ».

ويقول شهاب الدين الآلوسي[2]: «﴿مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ﴾، أي: مفاتيحه، كما قرئ به، فهو جمع: مِفْتح، بكسر الميم، وهو كمفتاح: آلة الفتح. وقيل: إنه جمع «مفتاح»، كما قيل في جمع محراب: محاريب. والكلام علىٰ الاستعارة، حيث شبه الغيب بالأشياء المستوثق منها بالأقفال، وأثبت له المفاتيح تخييلاً، وهي باقية علىٰ معناها الحقيقي. وجعْلُها بمعنىٰ «العلْم» قرينة المكنية ـ بناء علىٰ أنه لا يلزم أن تكون حقيقة ـ بعيد[3]، وأبعد منه تكلّفُ التمثيل. وقيل: الأقرب أن يعتبر هناك استعارة مصرحة تحقيقية بأن يستعار لـ«العلم»: «المفاتح»، وتجعل القرينة الإضافة إلىٰ الغيب».

وأما موطن إجراء الاستعارة في الآية، فإذا كان لفظةَ ﴿مَفَاتِحُ﴾ فالاستعارة أصلية تصريحية تحقيقية كما سبق بيانه عند الطِّيبي. وإذا كان لفظة ﴿ٱلْغَيْبِ﴾ فالاستعارة

---

(١) عطف على قوله: فهو استعارة مكنية وتخييلية.

(٢) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني (٧: ١٧).

(٣) الكلمة: خبر «جعْلُها».

مكنية، كما ذكر الطِّيبي أيضاً، وكما يتضح من تحليل القطبِ الرازي، والسعدِ التفتازاني، واليمني في «درر الأصداف».

ويتبين مما سبق أن نظرة الطِّيبي إلىٰ الاستعارة في الآية أشملُ من نظرة مَن سواه، وأن خياره الأول ـ بجعْل الاستعارة تصريحية تحقيقية ـ أسلم الخيارات.

ب) **الاستعارة التصريحية التبعية**: ومن أمثلة ما وقع منها في **الفعل** قوله تعالىٰ: ﴿رَبَّنَآ أَفۡرِغۡ عَلَيۡنَا صَبۡرٗا وَتَوَفَّنَا مُسۡلِمِينَ﴾ [الأعراف: ١٢٦]، حيث يقول الزمخشري[١]: (﴿أَفۡرِغۡ عَلَيۡنَا صَبۡرٗا﴾: هب لنا صبراً واسعاً، وأكثِرْه علينا، حتىٰ يفيض علينا ويغمرنا، كما يفرغ الماء إفراغاً).

ويحلّل الطِّيبي هذا التفسير فيقول[٢]: «هذا أصل المعنىٰ، فاستُعير له قوله تعالىٰ: ﴿أَفۡرِغۡ عَلَيۡنَا صَبۡرٗا﴾، فالاستعارة في ﴿أَفۡرِغۡ﴾ والقرينة ﴿صَبۡرٗا﴾؛ لأن الصبر لا يستعمل فيه الإفراغ، وهي استعارة تبعية».

ويذكر الطِّيبي[٣] بعد ذلك أن «الاستعارة قد تكون في الصبر، والقرينةُ «أفرغ»، وهي استعارة مكنية، بناء علىٰ قول الزمخشري في معنىٰ الآية: (أو صبّ علينا ما يطَهِّرنا) بعد قوله: (هبْ لنا صبراً واسعاً).

وقد أخذ اليمني[٤] هذا القول بنصه عن الطِّيبي.

---

(١) الكشاف (٦: ٥١٦).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٥١٦).

(٣) انظر: المصدر نفسه، والكشاف في الموضعين نفسهما.

(٤) انظر: تحفة الأشراف ـ ج١، قسم الدراسة، ص٢٤٠.

وقال بالتصريحية والمكنية، علىٰ ما ذكر الطِّيبي: قطبُ الدين الرازي[١]، وبالتصريحية: السعدُ[٢]، وبالمكنية: الفارسيُّ[٣].

ولا يخفىٰ أن الاستعارة في الآية تصريحية تبعية إذا وقعت في ﴿أَفْرِغْ﴾، ومكنية إذا وقعت في ﴿صَبْرًا﴾، كما سبق، وأن المكنية أبلغ من التصريحية، لما في المكنية من المبالغة التي لا تكون في التبعية.

وقد يقع في الكلمة الواحدة **استعارة تبعية أو مجاز مرسل**، فينبه الطِّيبي إلىٰ ذلك، كما في قوله تعالىٰ: ﴿قَدْ وَقَعَ عَلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ رِجْسٌ وَغَضَبٌ﴾ [الأعراف: ٧١]، حيث يفسر الزمخشري ذلك بقوله[٤]: (أي: حقّ عليكم ووجَب، أو قد نزل عليكم).

ويعقب الطِّيبي[٥] علىٰ ذلك قائلاً: «يعني استعمال ﴿وَقَعَ﴾ في «الرجْس والغضب» مجاز، من الوجوب، الذي هو اللزوم، من إطلاق السبب، كاستعمال الوجوب الشرعي؛ لأنه في الأصل للوقوع... ويجوز أن يكون استعارة تبعية؛ شبه تعلّق الغضب والرجس بهم بنزول جسم من علوّ، وهو المراد من قوله: (أوْ قدْ نزل عليكم)».

وفي قوله تعالىٰ: ﴿هَٰذَا بَصَآئِرُ مِن رَّبِّكُمْ﴾ [الأعراف: ٢٠٣]، يذكر الطِّيبي[٦]

---

(١) انظر: حاشية القطب على الكشاف ـ ج٢، قسم الدراسة، ص١٦٧.

(٢) انظر: تحقيق الجزء الثاني من حاشية السعد ـ قسم الدراسة، ص١٨٢.

(٣) انظر: تحقيق الجزء الأول من حاشية كشف الكشاف ـ قسم التحقيق، ص٨٦٧ – ٨٦٨.

(٤) الكشاف (٦: ٤٤٠).

(٥) فتوح الغيب (٦: ٤٤٠).

(٦) انظر: الكشاف، وفتوح الغيب (٦: ٧٢٧).

«أن البصائر هاهنا إما من إطلاق المسبَّب علىٰ السبب... أو أنها استعارة، استعير لإرشاد القرآنِ الخلْقَ إلىٰ درْك الحقائق: البصائرُ».

وقد نقل اليمني(١) هذا النص عن الطِّيبي كما هو. أما الشهاب الخفاجي(٢) فقد ذكر أن قوله تعالىٰ: ﴿هَٰذَا بَصَآئِرُ﴾ تشبيه بليغ، وجوّز فيه الوجهين السابقين. ولعل التشبيه هنا أوْلَىٰ، لكون طرفيه مذْكورين وهما: ﴿هَٰذَا﴾، أي: القرآن الكريم، و﴿بَصَآئِرُ﴾.

والاستعارة التبعية عند الطِّيبي قد تستلْزم التمثيليةَ أحياناً، كما في قوله تعالىٰ: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوْاْ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَٰتٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الأعراف: ٩٦]، حيث يقول الزمخشري(٣): (ومعنىٰ فتْح البركات عليهم: تيسيرها عليهم، كما يـيسّر أمر الأبواب المستغْلِقـة بفتحها). ويوضح الطِّيبي قصد الزمخشري فيقول(٤): «يعني أن الأسلوب من الاستعارة التبعية المستلزمة للتمثيلية... فإنه اعتبر أمر الأبواب وأحوالها، وأطلق التيسير علىٰ الفتح بعد تشبيه أحدهما بالآخر، ثم الإفضاء من المصدر إلىٰ الفعل، يدلّ عليه قوله(٥): (ما معنىٰ فتْح البركات؟) سأل عن المصدر، ليشير إلىٰ أن الاستعارة تبعية، والوجه سهولة الوصول إلىٰ المقصود».

فالاستعارة في الآية الفعل «فـتَح»، وهي تصريحية تبعية، إذ المقصود: يسّر، والقرينة «بركات كل شيء». ولكن قول الزمخشري: (كما ييسّر الأبواب المستغلِقة) يجعل الاستعارة التبعية مستلزمة للتمثيلية كما وضح الطِّيبي ذلك.

---

(١) انظر: تحفة الأشراف ـ ج١، قسم الدراسة، ص٢٤١.

(٢) انظر: حاشية الشهاب (٤: ٢٤٨).

(٣) الكشاف (٦: ٤٨٥-٤٨٦).

(٤) فتوح الغيب (٦: ٤٨٥).

(٥) يعني الزمخشري، انظر: الكشاف (٦: ٤٨٥).

وقد نقل الفارسي(١) هذا الرأي عن الطِّيبي بشيء من التصرف، فقال: «قوله: (تيسيرها عليهم كما ييسر أمر الأبواب المستغلِقة) دل علىٰ بيان وجه الشبه، وهو سهولة التناول. وذكْر الأبواب المستغلقة ينشأ من ضرورة الفتح؛ لأن لها مدخلاً في التشبيه، حتىٰ يجعل الاستعارة تمثيلية تبعية».

وقد تقع الاستعارة التبعية في الحرْف كذلك، كما في قوله تعالىٰ: ﴿وَقَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِ فِرْعَوْنَ أَتَذَرُ مُوسَىٰ وَقَوْمَهُۥ لِيُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَيَذَرَكَ وَءَالِهَتَكَ﴾ [الأعراف: ١٢٧] حيث يقول الزمخشري(٢): (لأنه إذا تركهم ولم يمنعهم، وكان ذلك مؤدّياً إلىٰ ما دعوه فساداً... فكأنه تركهم لذلك).

ويوضح الطِّيبي ذلك فيقول(٣): «قوله: (لأنه إذا تركهم) تعليل لما يؤدّي إليه عطف ﴿وَيَذَرَكَ﴾ علىٰ علّة الفعل المنكر، وهو: ﴿أَتَذَرُ﴾؛ لأن ترك فرعون موسىٰ وقومه علىٰ ما أرادوا يؤدّي إلىٰ الفساد في الأرض، وإلىٰ ترك فرعون ألّا يُعَظَّم، وترْك الآلهة بألّا تعبد. فاللام في ﴿لِيُفْسِدُوا۟﴾ كما في قوله تعالىٰ: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨]. ولهذا قال: «فكأنه تركهم لذلك علىٰ التشبيه».

ويريد الطِّيبي بقوله: «علىٰ التشبيه» الاستعارة التبعية في لام «كي» التي معناها التعليل، كقولك: «جئتك لتكْرمني» سواء بسواء. لكن معنىٰ التعليل فيها وارد علىٰ طريق المجاز دون الحقيقة؛ لأنه لم يكن داعِي فرعون إلىٰ ترك موسىٰ وقومه أن يفسدوا

---

(١) تحقيق الجزء الأول من حاشية كشف الكشاف ـ قسم التحقيق، ص٨٦١.

(٢) الكشاف (٦: ٥١٧-٥١٨).

(٣) فتوح الغيب (٦: ٥١٧).

في الأرض ـ علىٰ حدّ تعبير الملأ من قوم فرعون ـ غير أن ذلك لمّا كان نتيجة تركه إياه وقومه، وثمرة له، شبه بالداعي الذي يفعل الفاعلُ الفعل لأجله، فهذه اللام حكْمها حكْم «الأسد»، حيث استعيرت لما يشْبه التعليل كما يستعار الأسد لما يشبه الأسد، كما وضح الزمخشري[1] ذلك في قوله تعالىٰ: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾.

٢) الاستعارة المكنية:

هي ـ عند الطِّيبي[2] ـ أن يُذْكر المشبه، ويراد به المشبه به، دالاّ عليه بقرينة المساوي له إليه، أو إضافته علىٰ سبيل التخيـيلية، وذلك بأن تُوهّمَ المشبه مشبَّها به محضاً، كما تُوهِّم اللازم في التخيـيلية، فيكنَّىٰ باسم المشبه عن اسم المشبه به المعنِيِّ به المتوهَّم.

وهذا هو مفهوم السكاكي نفسه[3] للاستعارة المكنية. وقد عرض الطِّيبي لنماذج من الاستعارات المكنية بهذا المفهوم. منها: قوله تعالىٰ حكاية علىٰ لسان موسىٰ عليه السلام مخاطباً فرعون: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾ [الأعراف: ١٠٥]، حيث ذكر الزمخشري[4] في توجيه معنىٰ القراءة المشهورة في ﴿عَلَىٰٓ﴾ بالألف المقصورة المهملة، أربعة وجوه، آخرها ـ وهو الأوْجَهُ الأدخلُ في نُكَت القرآن ـ كما قال: (أن يُغْرق موسىٰ في وصْف نفسه بالصدق في ذلك المقام... أنا حقيق علىٰ قول الحق، أي: واجب علىٰ قول الحق أنْ أكون أنا قائله، ولا يرْضَىٰ إلا بمثْلي ناطقاً به».

---

(١) الكشاف (١٢ : ١٢). وقد نقلت منه هذا التوضيح بتصرف.

(٢) التبيان في البيان ـ قسم التحقيق، ١٢٦.

(٣) انظر: مفتاح العلوم (طبعة دار الكتب العلمية)، ص٣٧٨ - ٣٧٩.

(٤) الكشاف (٦ : ٥٠٣).

ويوضح الطِّيبي[١] ذلك بقوله: «أي: يبالغ فيه. يعني: كيف يُنْسب إليَّ الكذب؟ إذ لو كان الصدق مما يعقل لكان الواجب عليه أن يجعلني قائله، أي: يجتهدُ لتحصيل ما يوجِب أنْ أكونَ أنا قائلَه، والقائمَ بمصالِحِهِ، كما يقوم القيّم بمصالح الطفل... فالآية ـ علىٰ هذا ـ من الاستعارة المكنية».

ومعنىٰ قول الطِّيبي هذا أنّ في قول الحق استعارةً مكنية، إذ شبّه «قول الحق» أو «الصدق» برجُل، وحذف المشبه به، مع وجود شيء من لوازمه وهو «حقيق»، مبالغةً من موسىٰ عليه السلام في وصف نفْسه بالصدق، كما بين الطِّيبي.

وقد ذهب الشهاب الخفاجي[٢] إلىٰ مثل هذا، وزاد عليه أن في ﴿حَقِيقٌ﴾ استعارة تخييلية. والتخييلية ـ عند الطِّيبي ـ من لوازم المكنية، كما سبق في تعريفه للاستعارة المكنية، وكما سنرىٰ من خلال بعض الأمثلة اللاحقة.

وقد تحتمل العبارة الواحدة استعارتين: تبعية ومكنية، فتُعتبر إحداهما وتُترك الأخرىٰ، تبعاً لمكان وقوعها، كما في قوله تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَـٰتِنَا يَمَسُّهُمُ ٱلْعَذَابُ بِمَا كَانُواْ يَفْسُقُونَ﴾ [الأنعام: ٤٩] حيث يقول الزمخشري[٣]: (جعل العذاب ماسّاً، كأنه حيٌّ يَفْعَلُ بهم ما يريد من الآلام). فيعقّب الطِّيبي[٤] علىٰ ذلك بقوله: «يجوز أن يريد أن الاستعارة واقعة في «المَسِّ»، فتكون تبعية، أو في «العذاب» فتكون مكنية. والظاهر الثاني».

---

(١) فتوح الغيب (٦: ٥٠٣-٥٠٤).

(٢) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي (٤: ٢٠١).

(٣) الكشاف (٦: ٩٢).

(٤) فتوح الغيب (٦: ٩٢).

فإذا وقعت الاستعارة في الفعل: «يمَسّ» كانت تبعية، وقرينتها لفظ «العذاب»، وإذا وقعت في لفظ «العذاب» كانت مكنية، و﴿يَمَسُّهُمُ﴾ قرينتها، حيث ذكر العذاب وهو المشبه، وأريد المشبه به، دالاً عليه بقرينة «المَسّ»، علىٰ مذهب الطِّيبي في تعريف الاستعارة المكنية.

والطِّيبي يرجّح المكنية علىٰ التبعية في الآية، تبعاً لظاهر كلام الزمخشري فيها، وتمثيله لها بعد ذلك بقوله[1]: (ومنه قولهم: «لَقِيتُ منه الأَمَرِّينَ والأَقْوَرِينَ» حيث جمعوا جمع العقلاء).

والفارسي مال إلىٰ هذا الرأي متأثراً بالطِّيبي، فقال[2]: «قوله: (كأنه حيّ يفعل ما يريد من الآلام) فيه إشارة إلىٰ أن الاستعارة المكنية في «العذاب»، لا التبعية».

وتُقَارَن الاستعارة المكنية بالتخييلية عند الطِّيبي، ففي قوله تعالىٰ: ﴿وَلَمَّا سَكَتَ عَن مُّوسَى ٱلْغَضَبُ أَخَذَ ٱلْأَلْوَاحَ﴾ [الأعراف: ١٥٤] يقول الزمخشري[3]: (هذا مَثَل: كأن الغضب كان يغريه علىٰ ما فعل).

ويعقب الطِّيبي[4] علىٰ ذلك بقوله: «أي: ليس بحقيقة. وهو استعارة مكنية مقارنة بالتخييلية: شبّه الغضب بإنسان يُغْرِي موسىٰ عليه السلام ويقول له: افعل كذا وكذا، ثم يترك كلامه، ويترك الإغواء».

---

(١) الكشاف (٦: ٩٢). ومعنى الأمرّين الأقْورين ـ بنون الجمع: الدواهِي العِظام.
(٢) تحقيق الجزء الأول من حاشية كشف الكشاف ـ قسم التحقيق، ص٧٩٤.
(٣) الكشاف (٦: ٥٩٥).
(٤) فتوح الغيب (٦: ٥٩٥).

ثم يورد رأي السكاكي في الاستعارة، فيقول: «وجعَلَها صاحبُ «المفتاح»[١] استعارة تبعية؛ لأنه استعار لتفاوت الغضب عن اشتداده إلىٰ السكون إمساكَ اللسان عن الكلام. والظاهر الأول».

فالطِّيبي يجعل الاستعارة واقعة في كلمة «الغضب» وهي اسم، فجعل «الغضب» مشبهاً، وهو مذكور، وأريد به المشبه به المحذوف، وهو إنسان يُغْرِي موسىٰ عليه السلام بفعل كذا وكذا، حيث كنّىٰ باسم الـمشبه عن اسم المشبه به الـمتوهَّم، والقرينة هي «سَكَتَ».

والسكاكي يجعل الاستعارة واقعة في الفعل «سكت»، حيث يقول[٢]: «فالمستعار منه هو: إمساك اللسان عن الكلام، وأنه أمر معقول. والمستعار له: تفاوُت الغضب عن اشتداده إلىٰ السكون، وأنه أيضاً أمر وجداني عقلي. والجامع هو أن الإنسان مع الغضب، إذا اشتد، وجَدَ حالةً للغضب كأنها تغريه، وَجَده كأنه قد أمسك عن الإغراء».

وقد ذهب الطِّيبي إلىٰ أن «الظاهر» هو جعْل الاستعارة في «الغضب» علىٰ سبيل المكنية. ولعله يريد بقوله: «الظاهر» ما يوافق بيان الزمخشري للآية بقوله السابق: (هذا مثَل، كأن الغضب كان يغريه علىٰ ما فعل)، إذ يفهم منه أن الزمخشري ينبّه إلىٰ الاستعارة في الاسم «الغضب» لا في الفعل «سكت»، وإن كان ليس ثمة ما يمنع من ذلك. هذا، وإن السكاكي لم يكن بصدد شرح قول الزمخشري حينما بيّن الاستعارة في الآية، وإنما ذكرها مثالاً لاستعارة معقول لمعقول في معرض حديثه عن أنواع الاستعارة باعتبار الطرفين والجامع بينهما. وعليه، فلا خلاف بين الطِّيبي والسكاكي في هذه المسألة، بل

---

(١) انظر: مفتاح العلوم (طبعة الحلبي الأولى)، ص١٨٤.

(٢) المصدر نفسه في الموضع نفسه.

إن الطِّيبي[١] نفسه ذكر الآية مثالاً لهذا النوع من الاستعارة، ونقل عبارة السكاكي السابقة في تحليلها، بتصرف يسير جداً.

والقطب الرازي[٢] جوّز وقوع الاستعارتين في الآية، فيقول: «وفي الآية استعارة مكنية، شبّه الغضب بإنسان يُغْرِي موسىٰ، ويقول له: قل كذا، وافعل كذا، ثم يقطع الإغراء، ويترك الكلام. ويمكن أن يشبه سكون الغضب بسكوته، فهي استعارة تبعية». ويكاد هذا الكلام لا يختلف، لا سيما في جزئه الأول، عما قاله الطِّيبي.

والسعد[٣] شرح قول الزمخشري السابق: (هذا مثَل)، متأثِّراً إلىٰ حدّ ما برأي الطِّيبي، فقال: «أي: تمثيل لحال سكون الغضب بحال سكوت الناطق الآمر الناهي. ومرجعه إلىٰ كون الغضب استعارةً بالكناية عن الشخص الناطق، والسكوت استعارة تصريحية عن سكون هيجانه وغليانه، لكن في غاية اللطف والبراعة، ونهاية من الفصاحة».

ومعنىٰ كلام السعد هذا أن الاستعارة في الآية مكنية، وقرينتها الاستعارة التصريحية في «سكت». وإذا علمْنا أن الاستعارة التخييلية ـ عند الطِّيبي[٤] ـ هي أحد نوعي الاستعارة التصريحية الأصلية، ظهر لنا توافُق كلامي الطِّيبي والسعد.

٣) الاستعارة التخييلية:

تابع الطِّيبي السكاكي في جعْل الاستعارة التخييلية أحد نوعَي الاستعارة التصريحية

---

(١) انظر: التبيان في البيان ـ قسم التحقيق، ص١٣٤.

(٢) حاشية قطب الدين الرازي على تفسير الكشاف، ج٢، قسم الدراسة، ص١٦٦.

(٣) تحقيق الجزء الثاني من حاشية العلامة سعد الدين التفتازاني على الكشاف ـ قسم الدراسة، ص١٨٤.

(٤) انظر: التبيان في البيان ـ قسم التحقيق، ص١٢٦.

الأصلية، وفي تعريفه إياها كذلك، فقال[١]: «التخييلية هي: أن يكون المتروك شيئاً متوهَّماً محْضاً، كما إذا شبّهت المنيّة بالسَّبُع في اغتيال النفوس بالقهْر والغلبة، من غير تفرقة، تشبيهاً بليغاً، كأنها هو، ثم يتوهَّم للمشبه ما به قوام المشبه به من لوازمه المناسبة، كالأنياب فيما نحن بصدده، ثم يشبه هذا المتوهَّم بمثله من المحقّق، ثم يطلق اسم المحقّق علىٰ المتوهَّم، ثم تضيف إلىٰ المشبه الأول لتكون قرينة مانعة، كما تقول: أنياب المنية الشبيهة بالسبع نشِبت بفلان، أو لسان الحال الشبيه بالمتكلّم ناطق بكذا».

وقد ذكر الطِّيبي في الحاشية الاستعارة التخييلية مقارنة بالمكنية، أو أن المكنية تستلْزمها، كما سبق في قوله تعالىٰ: ﴿وَلَمَّا سَكَتَ عَن مُّوسَى ٱلْغَضَبُ﴾ [الأعراف: ١٥٤] حيث قال الطِّيبي[٢]: «استعارة مكنية مقارنة بالتخييلية»، فجعل «سكوت الغضب» استعارة تخييلية تستلزمها الاستعارة المكنية في «الغضب».

وذكر الطِّيبي مثْل هذا عند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ﴾ [الأنعام: ٥٩]، حيث قال[٣]: «وإن شئت جعلت الاستعارة في الغيب علىٰ سبيل المكنية، والقرينة: إضافة المفتاح إليه علىٰ التخييلية».

وكذا عند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿أَفْرِغْ عَلَيْنَا صَبْرًا﴾ [الأعراف: ١٢٦]، علىٰ معنىٰ: (صُبَّ علينا ما يطهّرنا) كما ذكر الزمخشري[٤]، فتكون «الاستعارة في «الصبر»، والقرينة

---

(١) التبيان في البيان ـ قسم التحقيق.
(٢) فتوح الغيب (٦: ٥٩٥).
(٣) المصدر نفسه (٦: ١١٥).
(٤) الكشاف (٦: ٥١٧).

«أفرغ»، وهي استعارة مكنية مستلْزمة للتخيـيلية»، كما قال الطِّيبي[١].

* * *

٤) الاستعارة التمثيلية:

وهي من المجاز اللغوي المركب، وحكمها عند الطِّيبي[٢] «أن يكون الجامع في حكم الواحد، وذلك بأن تأخذ وصْف إحدىٰ الصُّورتَيْن المنتزع من أمور، فتشبهه بوصف صورة أخرىٰ تشابهه، ثم تدخل صورة المشبه في جنس صورة المشبّه به مبالغة، فتكسوها لفظ المشبه به مبالغةً من غير تغيير».

وقد عرض الطِّيبي لنماذج من الاستعارة التمثيلية، يوضحها أو يوضح قصد الزمخشري حينما يحْكُم علىٰ تعبيرٍ ما في القرآن الكريم بأنه «تمثيل».

ومن أمثلة ذلك قوله تعالىٰ: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ وَجَعَلْنَا لَهُۥ نُورًا يَمْشِى بِهِۦ فِى ٱلنَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُۥ فِى ٱلظُّلُمَٰتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا﴾ [الأنعام: ١٢٢]، حيث يقول الزمخشري[٣]: (مثّل الذي هداه الله بعد الضلالة... بمن كان ميتاً فأحياه... ومن بقي علىٰ الضلالة بالخابط في الظلمات).

ويعقب الطِّيبي علىٰ ذلك بقوله[٤]: «في الآية استعارتان تمثيليتان...أما الاستعارة الأولىٰ فبيانها ما قال: (مثّل الذي هداه الله تعالىٰ بمن كان ميتاً فأحييناه)، والثانية: (مثّل من بقي علىٰ الضلالة بالخابط في الظلمات لا ينفكّ منها)».

---

(١) فتوح الغيب (٦: ٥١٧).

(٢) التبيان في البيان ـ قسم التحقيق، ص١٣٠.

(٣) الكشاف (٦: ٢٣٣).

(٤) فتوح الغيب (٦: ٢٣٣).

فالزمخشري حينما قال: «مثّل الذي هداه الله بعد الضلالة... بمن كان ميتاً فأحييناه) إنما قصد أنّ في قوله تعالىٰ: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيۡتٗا فَأَحۡيَيۡنَٰهُ وَجَعَلۡنَا لَهُۥ نُورٗا يَمۡشِي بِهِۦ فِي ٱلنَّاسِ﴾ استعارةً تمثيلية؛ حيث شبه حال من هداه الله بعد ضلاله، وجعل له نوراً يهْتدي به بعد أن كان يخْبِط في الظلمات، بحال من أحياه بعد موته، وحينما قال: (ومن بَقِي علىٰ الضلالة بالخابط في الظلمات) قصد أنّ في قوله تعالىٰ: ﴿كَمَن مَّثَلُهُۥ فِي ٱلظُّلُمَٰتِ لَيۡسَ بِخَارِجٖ مِّنۡهَا﴾ استعارةً تمثيلية أيضاً، حيث شبّه حال من بقي علىٰ الضلالة فلا يهتدي بحال الخابط في الظلمات لا يستطيع الخلاص منها، ولا يعرف أين يتّجه.

فوجه الشبه في كلتا الاستعارتين في حكم الواحد، أي: أنه صورة منتزعة من أمور متعدّدة في كلا طرفي التشبيه، كما ظهر لنا من تحليل الاستعارتين. لذا كانت الاستعارتان تمثيليتين.

التمثيل والتخييل:

التخييل من مستلزمات التمثيل، كما يبدو من كلام الطِّيبي، ففي قوله تعالىٰ حكاية علىٰ لسان إبليس: ﴿ثُمَّ لَأٓتِيَنَّهُم مِّنۢ بَيۡنِ أَيۡدِيهِمۡ وَمِنۡ خَلۡفِهِمۡ وَعَنۡ أَيۡمَٰنِهِمۡ وَعَن شَمَآئِلِهِمۡ﴾ [الأعراف: ١٧] يقول الزمخشري[١]: (هذا مثَل لوسوسته إليهم، وتسويله ما أمكنه). ويوضح الطِّيبي ذلك بقوله[٢]: «أي: استعمال هذه الألفاظ علىٰ التمثيل والتخييل. وهو أن يؤخذ الزبدة والخلاصة من المجموع، وهو تسويله ما أمكنه، وقدر عليه، من غير

---

(١) الكشاف (٦: ٣٤٤).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٣٤٤).

تصوّر الجهات. قال القاضي[١]: من أيّ وجْه يمْكنه، كإتيان العدوّ من الجهات الأربع، ولذلك لم يقل: مِنْ فوقهم ومِن تحْت أرجُلهم».

ففي الآية استعارة تمثيلية؛ إذ شبه حال من يوسوس له الشيطان في كل موضع ليضلّه، بحال من يأتيه عدوّه من الجهات الأربع، فلا ينجو. والوجه في حكم الواحد، أي: أنه صورة منتزعة من أمور متعددة في كلا طرفي التشبيه كما نرىٰ. هذا هو معنىٰ قول الطِّيبي: «استعمال هذه الألفاظ علىٰ التمثيل».

أما التخييل فقد وضحه بقوله: «من غير تصوّر الجهات»؛ أي: ليس ثمّة جهات علىٰ الحقيقة يوسوس منها الشيطان، وإنما هو تصوير لوسوسته المتخيّلة بإتيان العدوّ عدوَّه من الجهات الأربع، كما قال البيضاوي، فأُدخِلَت صورةُ المشبه في جنس المشبه به، وكُسِيَت لفظَهُ مبالغة من غير تغيير، كما نقلْنا عن الطِّيبي في بيانه لحكم الاستعارة التمثيلية.

هذا هو معنىٰ التمثيل والتخييل في الآية، إذا أوّلت بذلك، أما إذا حُمِلت علىٰ الحقيقة ـ وهو جائز كما ذكر الشهاب الخفاجي[٢] ـ فلا تمثيل ولا تخييل.

وقد نقل اليمني[٣] قول الطِّيبي هذا بنصه في توضيح قول الزمخشري وبيان التمثيل والتخييل في الآية. أما القطب[٤] فقد قال بالاستعارة التمثيلية في الآية، دون ذكر التخييل، غير أنه لفّق عبارته من قولَي البيضاوي والطِّيبي. وكذلك فعل السعد[٥].

---

(١) تفسير البيضاوي (٣: ٥).

(٢) انظر: حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي (٤: ١٥٦).

(٣) انظر: تحفة الأشراف: ج١، قسم الدراسة، ص٢٤٧.

(٤) انظر: حاشية القطب: ج٢، قسم الدراسة، ص١٦٨.

(٥) انظر: تحقيق الجزء الثاني من حاشية السعد ـ قسم الدراسة، ص١٨٧.

وقد يذكر الزمخشري لفظَي التمثيل والتخييل، فيخْتلطان علىٰ بعض الناس، فيعمد الطِّيبي إلىٰ توضيحهما، كما في قوله تعالىٰ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا۟ بَلَىٰ شَهِدْنَآ﴾ [الأعراف: ١٧٢]. حيث يقول الزمخشري(١): «قوله: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا۟ بَلَىٰ شَهِدْنَآ﴾ من باب التمثيل والتخييل. ومعنىٰ ذلك أنه نصب لهم الأدلة علىٰ ربوبيته ووحدانيته، وشهدت بها عقولُهم وبصائرهم التي ركّبها فيهم، وجعلها مميّزة بين الضلالة والهدىٰ، فكأنه أشهدهم علىٰ أنفسهم، وقرّرهم، وقال لهم: ألسْتُ بربكم؟ وكأنهم قالوا: بلىٰ، أنت ربّنا، شهدْنا علىٰ أنفسنا، وأقْـرَرْنا بوحدانيتك، وباب التمثيل واسع في كلام الله تعالىٰ ورسوله عليه الصلاة والسلام وفي كلام العرب... ومعلوم أنه لا قول ثَمّ، وإنما هو تمثيل وتصوير للمعنىٰ».

ويوضح الطِّيبي ذلك بقوله(٢): «أي: جمع بين نصب الأدلة، وبين «جعل القوة مميزة»، وبين «شهادتها»، لتكون الاستعارة تمثيلية مركّبة من عدّة أمور متوهمة، هذا هو المراد من قوله: (من باب التمثيل والتخييل)، لا ما ظَنَّ أنها من الاستعارة التخييلية؛ لأن المشبه به في التخييلية أمر واحد محقق يطلق علىٰ المخترع المتوهَّم، كالأنياب في قوله: أنياب المنيّة نشِبت بفلان»(٣).

فالاستعارة في الآية تمثيلية، كما هو واضح، شُبّه فيها مركب بمركب، أما الظن

---

(١) الكشاف (٦: ٦٤٧).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٦٤٨). وانظر في توضيح مفهوم الزمخشري لـ«التمثيل والتخييل»: كتاب البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري، ص٤٣٥-٤٤١.

(٣) على أن الطيبي فصَّل بإسهاب في هذه الآية، وأورد ما جاء فيها من أحاديث، وبيَّن وجه الجمع بينها، بما يحسن الرجوع إليه في موضعه، والمراد هنا الاقتصار على موضع الشاهد.

بأنها تخيـيلية فمِن توهُّم بعضهم أن الزمخشري أراد ذلك بجمعه «التخييل» مع «التمثيل» في هذه الاستعارة. ويزول هذا الوهم بالوقوف علىٰ تمام كلام الزمخشري السابق، وبتوضيح الطِّيبي له، وتبيين الفرق بين التمثيلية والتخييلية.

وقد نقل اليمني(١) كلام الطِّيبي هذا بنصه، والسعد جاء كلامه موافقاً لكلام الطِّيبي في جعل الاستعارة في الآية تمثيلية، وصاغ عبارة الطِّيبي في التفريق بين التمثيلية والتخييلية صياغة جديدة لطيفة، لكنها لا تخرج علىٰ ما قاله الطِّيبي، إذ قال السعد(٢): «معنىٰ **التمثيل**: تشبيه الحال بالحال. ومعنىٰ **التخييل**: الإيقاع في الخيال، وتصوير المعقول بصورة المحسوس؛ لأن إلْف العامّة بالمحسوس أكمل، وإدراكهم لها أعمّ وأشمل».

أما القطب فكان من أولئك الذين ظنوا أن قصد الزمخشري من قوله: (من باب التمثيل والتخييل) أن الاستعارة في الآية تخييلية، فذهب إلىٰ أن في الآية استعارتين تصريحيتين، إذ قال القطب(٣): «لمّا نصب لهم الأدلة علىٰ ربوبيته ووحدانيته ـ وأقلُّها خلْقهم وتربيتهم - فكأنه أشهدهم علىٰ ذلك، وقال: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ وحيث تمكّنوا من الاستدلال بعقولهم، فكأنهم شهدوا وقالوا: ﴿بَلَىٰ﴾. فشبه نصْب الأدلة بالإشهاد، وتمكّنهم من الاستدلال بالشهادة، وحذف المشبه، وذكر المشبه به، فليس المراد بقوله: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ إلا أنه نصب الأدلة علىٰ ربوبيته، وليس المراد بقولهم: ﴿بَلَىٰ﴾ إلا تمكّنهم من الاستدلال. فهما استعارتان مصرّحتان».

ولعل القطب نظر إلىٰ أجزاء الصورة منفصلة في الاستعارة، فقال ما قال، وما أظن أن الزمخشري قصد ذلك، فالوجه ما ذهب إليه الطِّيبي ومَنْ تابعه، ولعلّ مِن

---

(١) انظر: تحفة الأشراف ـ ج١، قسم الدراسة، ص٢٤٧.

(٢) تحقيق الجزء الثاني من حاشية السعد ـ قسم الدراسة، ص١٨٧.

(٣) حاشية القطب: ج٢، قسم الدراسة، ص١٦٤.

أوضح ما قيل في ذلك قولُ العلامة الشهاب الخفاجي[١] بأن في الآية استعارةً تمثيلية، شُبّه فيها مركّب بمركب... وأن ما ذكره الزمخشري هنا معناه: أنه شبه من أَوْدَعَ الله فيه عقلاً يدرك به ما نَصَب لهم من دلائِل هديهم[٢] للإيمان به، بذوات ذراريهم التي أشْهدها علىٰ أنفسها فأقّرت».

وقد طبّق الطِّيبي مفهومه للتمثيل والتخييل علىٰ كل موقف مشابه، ففي شرحه لقول أبي النجم العجلي:

قالت له ريـحُ الـصَّبا: قَرْقَـارِ   واخْـتَلَطَ المعْـرُوفُ بالإنْكـارِ

يقول[٣]: «الضمير المجرور في «له» للسحاب...شبه الريح بالآمر، والسحاب بالمأمور، والقرقار بالمأمور به. وتخيّل الحالات علىٰ سبيل التمثيل».

وقد يكون في التركيب الواحد استعارة تمثيلية وكناية[٤]. والطِّيبي يسوّغ ذلك، ولا يرىٰ في القول به تناقضاً؛ لأن الكناية مسبوقة بالاستعارة التمثيلية، كما يقول. فالزمخشري يرىٰ أن قوله تعالىٰ: ﴿ وَلَمَّا سُقِطَ فِىٓ أَيْدِيهِمْ ﴾ [الأعراف: ١٤٩] من باب الكناية، وينقل ـ في الوقت نفسه ـ عن الزجاج[٥] قوله: «معناه: سَقَط الندم في أيديهم»،

---

(١) حاشية الشهاب (٤: ٢٣٤).

(٢) كذا في الأصل، ولعل الصواب: هدتْهم بالتاء المثناة الفوقانية.

(٣) فتوح الغيب (٦: ٦٤٨).

(٤) ليس ذلك على سبيل الجمع بينهما، كما سيأتي بيانه في مبحث الكناية، فلا يكون ثمّة خلط أو تناقض.

(٥) معاني القرآن وإعرابه (٢: ٤١٧).

ويوضحه الزمخشري بقوله[١]: (أي: في قلوبهم وأنفسهم، كما يقال: حصل في يده مكروه، وإن كان محالاً أن يكون في اليد، تشبيهاً لما يحصل في القلب وفي النفس بما يحصل في اليد، ويُرَىٰ بالعين).

ويعقب الطِّيبي[٢] علىٰ قول الزمخشري هذا بقوله: «فإن قلت: قوله... (يؤْذِن بأنه من الاستعارة التمثيلية)، فهل ينافي قوله: (وهو من باب الكناية)؟ قلت: لا؛ لأن الكناية الإيمائية عبارة عن أخذ الزبدة من مجموع الأشياء المتوهَّمة، فهي مسبوقة بالاستعارة التمثيلية؛ لأن الوجه في التمثيلية منْتزع من عدة أمور متوهّمة. فإذا نُظِر إلىٰ مفردات التركيب قيل: استعارة، وهي مسبوقة بالتشبيه. وإذا نظر إلىٰ زبدة المجموع من حيث هي قيل: كناية إيمائية، وهي مسبوقة بالاستعارة».

ويقول في موضع[٣] آخر من الحاشية: «إن أصل الكناية أخْذ الزبدة والخلاصة من التمثيل، الذي هو تشبيه الحالة بالحالة».

وقد نقل الفاضل اليمني[٤] كلام الطِّيبي السابق بنصه دون تعليق. وذكر الشهاب[٥] الخفاجي أقوالاً أخرىٰ في الآية، كالقول بالاستعارة التصريحية أو المكنية فيها، بالإضافة إلىٰ ما ذكر من أن فيها كناية أو استعارة تمثيلية. أما السعد[٦] فقد ذهب إلىٰ أن في الآية ـ علىٰ تفسير الزجاج لها ـ استعارة بالكناية.

---

(١) الكشاف (٦: ٥٨٤).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٥٨٣).

(٣) المصدر نفسه (٦: ١٦٦).

(٤) تحفة الأشراف: ج١ قسم الدراسة، ص٢٦٣.

(٥) انظر: حاشية الشهاب (٤: ٢١٩-٢٢٠).

(٦) تحقيق الجزء الثاني من حاشية السعد ـ قسم التحقيق، ص٥٣٨.

ولعل هذه الآراء والأقوال جميعها صحيحة، تبعاً للمعنىٰ الذي يفهمه أصحابها من الآية.

ومن أمثلة الاستعارة التمثيلية التي توقف الطِّيبي عندها قوله تعالىٰ: ﴿فَٱلْيَوْمَ نَنسَىٰهُمْ كَمَا نَسُوا۟ لِقَآءَ يَوْمِهِمْ هَٰذَا وَمَا كَانُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا يَجْحَدُونَ﴾ [الأعراف: ٥١]، حيث فسّره الزمخشري(١) بقوله: (نفْعل بهم فعل الناسين الذين ينْسون عبيدهم من الخير لا يذْكرونهم به، كما فعلوا بلقائه فعل الناسين، فلم يُخْطِروه ببالهم، ولم يهتمّوا به).

والطِّيبي(٢) يوضح ذلك فيقول: «يعني: أنه تمثيل؛ لأنه مُتَعَالٍ أَنْ ينْسَىٰ شيئاً، لكن شبّه معاملته مع هؤلاء المنكرين بمعاملة من ينسىٰ عبده من الخير، فلا يلتفت إليه... وأنّ وصفهم بالنسيان أيضاً تمثيل؛ لأنهم في الدنيا لم يكونوا ذاكري الله حتىٰ نسُوا، فشبّه عدم إخطارهم لقاء الله، أي: القيامة، ببالهم، وقلّة مبالاتهم، بحال من عرَف شيئاً ثم نسيه».

فالطِّيبي يقصد بقوله: «تمثيل»: الاستعارة التمثيلية، إذ يعبر عنها بهذا اللفظ أحياناً، وتحليله لكلام الزمخشري يدل علىٰ ذلك، وكذا شرْحه للاستعارة في الآية.

وقد أخذ القطب(٣) هذا الكلام عن الطِّيبي بتصرف يسير، فقال بعد أن صرح بوجود الاستعارة التمثيلية في كلٍّ مِن ﴿نَنسَىٰهُمْ﴾ و﴿نَسُوا۟ لِقَآءَ يَوْمِهِمْ هَٰذَا﴾: «شبه معاملته تعالىٰ بمعاملته مَنْ نَسِي عبده من الخير فلا يلتفت إليه، وعدم مبالاتهم بحال من عرف شيئاً ونسيه».

وقد يكون النسيان في الآية بمعنىٰ التَّرْك، لا بمعناه الحقيقي، فيصح عندها أن

---

(١) الكشاف (٦: ٣٩٩-٤٠٠).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٣٩٩).

(٣) حاشية القطب: ج٢، قسم الدراسة، ١٦٨.

يكون كلٌّ مِن ﴿نَنسَىٰهُمْ﴾ و﴿نَسُواْ﴾ من قبيل الاستعارة التبعية، أو المجاز المرسل، كما ذكر الشهاب[١].

ثالثاً ـ المجازُ العَقْلي

تعريفه:

عرفه الطِّيبي[٢] بأنه «هو: الكلام المحكوم فيه بخلاف ما عند المتكلم بالتأول، كقول الموحّد: أنْبتَ الربيعُ البقلَ».

وهذا التعريف هو ـ في الحقيقة ـ تلخيص لتعريف السكاكي[٣] لهذا النوع من المجاز، الذي سلكه الطِّيبي ـ كالسكاكي ـ في مباحث علم البيان، بينما جعله الخطيب[٤]، وغيره من البلاغيين المتأخّرين كالسعد[٥]، من مباحث علم المعاني، لأن المجاز فيه يكون في الإسناد، ولذلك يسمىٰ: «مجازاً حكْميّاً» كما يقول السكاكي[٦]، أو «إسناداً مجازياً» كما يذكر الطِّيبي[٧]، أو «مجازاً في الإثبات» كما بيَّن عبد القاهر[٨]. وقد عرّفه الخطيب[٩] بأنه: «إسناد الفعل أو معناه إلىٰ مُلَابِس له غيرِ ما هُوَ لهُ، بتأوُّل».

* * *

---

(١) انظر: حاشية الشهاب (٤: ١٧٣).

(٢) التبيان في البيان ـ قسم التحقيق، ص١٤٠.

(٣) انظر: مفتاح العلوم (طبعة دار الكتب العلمية)، ص٣٩٣.

(٤) انظر: الإيضاح (بشرح الصعيدي) (١: ٥٤).

(٥) انظر: مختصر المعاني (١: ٨٨).

(٦) انظر: مفتاح العلوم، ص٣٩٥.

(٧) انظر: فتوح الغيب (٦: ٢٢٣).

(٨) انظر: أسرار البلاغة (الطبعة الأولى) (٢: ٢٤٣ وما بعدها).

(٩) الإيضاح (بشرح الصعيدي) (١: ٥٦).

من ملابساته:

ملابسات المجاز العقلي كثيرة، عرض الطِّيبي لنماذج قليلة منها، مثل:

١) **المصدريّة**، كما في قوله تعالىٰ: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾ [الأنعام: ١١٥]، حيث يقول الطِّيبي[١]: «﴿صِدْقًا وَعَدْلًا﴾ مصدران منصوبان علىٰ الحال، إما من ﴿رَبِّكَ﴾، أو من «الكلمة» علىٰ الإسناد المجازي».

ويقصد الطِّيبي أن إسناد «الصدق والعدل» ـ وهما مصدران ـ إلىٰ «الكلمة» إسناد مجازي، أو مجاز عقليّ، من قبيل إسناد المصدر إلىٰ غير ما هو له، والعلاقة فيه **الملابسة بالمصدرية.**

٢) وقد تكون العلاقة في المجاز العقلي **الملابسة بالزمانية**، كما في إسناد السَّكَن إلىٰ الليل في قوله تعالىٰ: ﴿وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا﴾ [الأنعام: ٩٦]، حيث يقول الزمخشري[٢]: (السكن: ما يسْكن إليه الرجل ويطْمئنُّ استئناساً به، واسترْواحاً إليه... والليل يطمئنّ إليه التّعِب بالنهار لاستراحته فيه).

ويعقّب الطِّيبي[٣] علىٰ ذلك بقوله: «كأنه ضمن «اطْمأنّ» معنىٰ «سكَن»، وإسناد «سكن» إلىٰ «الليل» من باب: «قائِمٌ ليلُه وصائمٌ نهارُه»، أي: يسكن إليه مَنْ تعب في النهار. ولهذا علله بقوله: (لاستراحته فيه)».

---

(١) فتوح الغيب (٦: ٢٢٣)

(٢) الكشاف (٦: ١٧٣).

(٣) فتوح الغيب (٦: ١٧٣).

ويقصد الطِّيبي بقوله هذا أن إسناد «السكن» إلىٰ «الليل» في الآية إنما هو من قبيل المجاز العقلي الذي يكون فيه الإسناد إلىٰ الزمان، وعلاقته الملابسة بالزمانية.

* * *

٣) وقد يسند الفعل إلىٰ **المكان مجازاً**، فتكون علاقة المجاز العقلي **الملابسة بالمكانية**، كما في الحديث الذي أورده[١] الطِّيبي، وهو: «المَعِدة حوض البدن، والعروق إليها واردة، فإذا صحَّت المعدة، صدرت العروق بالصحة، وإذا فسدت المعدة صدرت العروق بالسقم».

وقد شرح الطِّيبي الحديث، ثم قال[٢]: «هذا معنىٰ الصدور بعد الورود؛ لأن العروق مجارٍ لما يرِدُ فيها، ويصْدر منها، كعروق الشجر. فالأسلوب من باب: سَالَ الوادِي، وجَرَىٰ المِيزاب».

يريد أن قوله: «صدرت العروق بالصحّة... وصدرت العروق بالسقم» من باب المجاز العقلي الذي أُسْنِد فيه فعل «الصدور» إلىٰ «العروق»، وهي ليست فاعلاً علىٰ الحقيقة، كإسناد السيلان إلىٰ الوادي، والجريان إلىٰ الميزاب، في قول العرب: «سال الوادي»، «وجرىٰ الميزاب».

هذا، وقد عدّ الطِّيبي قولهم: «سال الوادي» من قبيل المجاز المرسل الذي علاقته المجاورة، كما جاء في كتابه: «التبيان في البيان»[٣].

---

(١) فتوح الغيب (٦: ٣٧٢) عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ وَلَا تُسْرِفُوٓا۟ ۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُسْرِفِينَ﴾ [الأعراف: ٣١].

(٢) المصدر نفسه.

(٣) التبيان في البيان ـ قسم التحقيق، ص ١٢٠.

ويمكن القول: إن التراكيب الثلاثة، أعني: «سال الوادي»، و«جرىٰ الميزاب»، و«صدرت العروق»، كلها من قبيل المجاز بالحذف، والتقدير: سال ماء الوادي، وجرىٰ ماء الميزاب، وصدرت دماء العروق.

المبحثُ الثالث
الكنايةُ والتعريض

أولاً ـ الكناية:

تعريفها:

الكناية هي الأصل الثالث من علم البيان عند الطِّيبي وغيره من علماء البلاغة المتأخرين. وقد عرّفها الطِّيبي[1] بما عرفها به السكاكي، فقال: «هي: ترك التصريح بالشيء إلىٰ ما يساويه في اللزوم، لينتقل منه إلىٰ الملزوم، كما يقال: «فلان طويل النِّجاد»، أي: طويل القامة».

وقد عَرض الطِّيبي في «فتوح الغيب» لنماذج كثيرة من الكناية، سالكاً الأسلوب التطبيقي في ذلك، ومتحدّثاً عن الكناية ومفهومها وعلاقتها بالحقيقة وبالمجاز إذا لزم الأمر، ولكن يتمّ ذلك من خلال الأمثلة.

بينها وبين الحقيقة:

يعْرض الطِّيبي لقولـه تعالىٰ: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُواْ عَلَىٰ رَبِّهِمْ﴾ [الأنعام: ٣٠] وقول

---

(١) التبيان في البيان ـ قسم التحقيق، ص١٤٥. وانظر: مفتاح العلوم (طبعة دار الكتب العلمية)، ص٤٠٢.

الزمخشري[١] في تفسيره: (﴿وُقِفُواْ عَلَىٰ رَبِّهِمْ﴾: مجاز عن الحبس)، ثم يعقب الطِّيبي[٢] علىٰ ذلك فيقول: «يعني: لا يجوز أن يقال: «وقف علىٰ الله» حقيقة ولا كناية؛ لأن الكناية لا تُنافي إرادة الحقيقة... فوجب الحمل علىٰ المجاز، أي: الاستعارة التمثيلية».

فالكناية إذاً عند الطِّيبي ـ كما نفهم من قوله هذا ـ ليست حقيقة، وإن كانت لا تنافي الحقيقة، ولا مجازاً، وإن كان يُراد بها لازم معناها لا معناها الحقيقي، وإنما هي شيء آخر غيرهما. وبهذا يكون الطِّيبي علىٰ رأي جمهور البلاغيين الذي «يرىٰ أن الكناية واسطة بين الحقيقة والمجاز، فهي نوع مستقلّ عنهما»[٣].

العلاقة بينها وبين المجاز:

الكناية بينها وبين المجاز، لا سيما الاستعارة التمثيلية، نَسَب يتمثّل في «أن أصل الكناية أخْذ الزبدة والخلاصة من التمثيل»، كما سبق أن نقلْنا ذلك عن الطِّيبي، فعند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ فِى غَمَرَٰتِ ٱلْمَوْتِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَاسِطُوٓاْ أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوٓاْ أَنفُسَكُمُ﴾ [الأنعام: ٩٣]، يقول الزمخشري[٤]: (هذه عبارة عن العنف في السياق... وأنهم يفْعلون بهم فعْل الغريم).

ويوضح الطِّيبي[٥] قصد الزمخشري، فيقول: «قوله: (عبارة عن العنف): أي كناية،

---

(١) الكشاف (٦: ٦٤٣).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٦٤).

(٣) نظرات في البيان ـ للدكتور محمد عبد الرحمن الكردي (مطبعة السعادة: ١٣٩٧هـ)، ص٢٤٦.

(٤) الكشاف (٦: ١٦٥-١٦٦).

(٥) فتوح الغيب (٦: ١٦٥-١٦٦).

لا أن ثمة تبسيطَ الأيدي. وقوله: (وأنهم يفعلون بهم فعل الغريم) إلىٰ آخره: بيان لوجه التمثيل، وأن أصل الكناية أخذ الزبدة والخلاصة من التمثيل الذي هو تشبيه الحالة بالحالة».

وقد أخذ القطب هذا الرأي عن الطِّيبي بتصرف يسير، فقال[1]: «بسْط الأيدي، والأمر بإخراج النفوس، كناية عن العنف، لا أن ثمة بسطَ أيْدٍ وأمْراً. وأصل هذه الكناية تمثيل فعل الملائكة بفعل الغريم».

ليس هذا فقط، بل إن الطِّيبي يذهب إلىٰ أبعدَ من ذلك، فيسوّغ مجيء التمثيل والكناية في التركيب الواحد، كما مر بيانه في قوله تعالىٰ: ﴿ وَلَمَّا سُقِطَ فِىٓ أَيْدِيهِمْ ﴾ [الأعراف: ١٤٩] حيث ذكر الطِّيبي[2] أنْ لا تناقض بين قول الزمخشري من جهةٍ: أن الآية (من باب الكناية)، وبين ما يُشعر به قوله من جهة أخرىٰ بأنها من الاستعارة التمثيلية؛ لأن الكناية «مسبوقة بالاستعارة التمثيلية»، كما ذكر الطِّيبي هناك.

ولعل الطِّيبي يريد بذلك الكناية التي تكون من طريق التمثيل، أو «كناية التمثيل» التي يكون «المراد فيها هو المكْنيَّ عنه، ولا يراد المدلول الوضعي إلّا تبعاً، وليست من باب التشبيه، وهي تُبايِن الاستعارة مطلقاً تمام المباينة، لاشتراط القرينة العامة في الاستعارة»، كما يذكر الدكتور محمد عبد الرحمن الكردي[3]، يدل علىٰ ذلك قول الطِّيبي السابق[4]: «الكناية الإيمائية: عبارة عن أخْذ الزبدة من مجموع الأشياء المتوهَّمة، فهي

---

(١) حاشية القطب: ج٢ قسم الدراسة، ص١٨٠.
(٢) انظر: الاستعارة التمثيلية في هذا الفصل، حيث أوردت قول كل من الزمخشري والطِّيبي كاملين مع التحليل. وانظر: فتوح الغيب (٦: ٥٨٣).
(٣) نظرات في البيان، ص٢٤٩.
(٤) فتوح الغيب (٦: ٥٨٣).

مسبوقة بالاستعارة التمثيلية، لأن الوجه في التمثيلية منتزع من عدّة أمور متوهمة. فإذا نُظِر إلىٰ مفردات التركيب قيل: استعارة، وهي مسبوقة بالتشبيه، وإذا نُظِر إلىٰ زبدة المجموع من حيث هي قيل: كناية إيمائية، وهي مسبوقة بالاستعارة».

فالطِّيبي حينما يسوّغ مجيء الكناية والاستعارة في التركيب الواحد، لا يعني أنهما يجتمعان معاً في هذا التركيب في آن واحد. وإنما يحْكم علىٰ الصورة البيانية ونوعها وفق النظرة إلىٰ عناصرها؛ «فإذا نُظِر إلىٰ مفردات التركيب قيل: استعارة... وإذا نُظِر إلىٰ زبدة المجموع من حيث هي قيل: كناية»؛ لأن «أصل الكناية أخْذ الزبدة والخلاصة من التمثيل» كما قال. وبهذا لا يكون في كلام الطِّيبي خلط بين الكناية وبين الاستعارة التمثيلية، كما لا يكون في كلامه ولا في كلام الزمخشري تناقض، حينما يعدّان الآية من قبيل الكناية أو من قبيل الاستعارة التمثيلية.

أقسام الكناية:

عرَض الطِّيبي في الحاشية لأقسام الكناية الثلاثة[1]: الكناية عن موصوف، والكناية عن صفة، والكناية عن نسبة.

١) **الكناية عن موصوف**: كما في قول[2] الزمخشري في معرض تفسير قوله تعالىٰ:

---

(١) جعل الطِّيبي الكناية: إما مطلقة، أو غير مطلقة. وجعل المطلقة: ما يطلب منه نفس الموصوف، أما غير المطلقة فتتنوع إلى: رمز، وتلويح، وإيماء، وتعريض. انظر: التبيان في البيان ـ قسم التحقيق، ص١٤٥. وهذا هو صنع السكاكي ـ تقريباً ـ في بيان تفاوت الكناية. انظر: مفتاح العلوم (طبعة دار الكتب العلمية)، ص٤١١-٤١٢.

(٢) الكشاف (٦: ٢٩٤).

﴿وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٥٣]: (فتفرَّق بكم: فتفرِّقكم أياديَ سبأ) حيث عقب الطِّيبي[١] علىٰ ذلك بقوله: «وقع في الكتاب صفة مصدر محذوف، أي: فيفرقكم اتّباعُ السبل تفرقا مثْل تفرّق أيادي سبأ. والأيدي: كناية عن الأبناء والأسرة؛ لأنهم في التقوّي والبطش بهم بمنزلة الأيدي». واستشهد بعد ذلك بقول الجوهري[٢]: «ذهبوا أيديَ سَبَأ، وأياديَ سَبَأ، أي: متفرّقين. وهما اسمان جُعِلا اسماً واحداً».

والشاهد في قوله: «الأيدي: كناية عن الأبناء والأسرة»، فالمقصود بـ«أيادي سبأ»: أهلُ سبأ. فالكناية هنا عن موصوف.

وفي معرض تفسير قوله تعالىٰ: ﴿وَأَقِيمُواْ وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف: ٢٩] يقول الزمخشري[٣]: (في كل وقت سجود، أو في كل مكان سجود، وهو الصلاة). ويوضح الطِّيبي[٤] ذلك بقوله: «إشارة إلىٰ أن قوله ﴿مَسْجِدٍ﴾ مصدر ميمي، والوقت مقدّر، أو اسم مكان كنّىٰ به عن الصلاة، وإليه الإشارة بقوله: (وهو الصلاة)».

فالمسجد ـ علىٰ المعنىٰ الثاني ـ كناية عن موصوف هو: الصلاة. والكناية هنا، وكذا في القول السابق، يُعْنَىٰ بها شيءٌ واحد لا مجموعُ معان.

(١) فتوح الغيب (٦: ٢٩٤). ويقصد بقوله: «الكتاب»: الكشاف، لا كتاب سيبويه.
(٢) هذا القول غير وارد في الصحاح. وقد نبهنا إلى ذلك في موضعه من التحقيق.
(٣) الكشاف (٦: ٣٦٧).
(٤) فتوح الغيب (٦: ٣٦٧).

٢) **الكناية عن صفة**: كما في قوله تعالىٰ: ﴿فَمَا كَانَ دَعْوَىٰهُمْ إِذْ جَآءَهُم بَأْسُنَآ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ إِنَّا كُنَّا ظَٰلِمِينَ﴾ [الأعراف: ٥]. يقول الطِّيبي[1]: «اعلم أن ﴿دَعْوَىٰهُمْ﴾: إما من «الدعوىٰ»، أو من «الدعاء». وعلىٰ الأول: قوله: ﴿إِنَّا كُنَّا ظَٰلِمِينَ﴾: كناية عن اعترافهم ببطلان ما كانوا يدّعونه، أي: وضعنا الشيء في غير موضعه. وعلىٰ الثاني، الدعاء إمّا محمول علىٰ الاستغاثة، أي: فما كان استغاثتُهم إلا عن أنفسهم، والإقرارِ بالعجز، فيكون قوله: ﴿إِنَّا كُنَّا ظَٰلِمِينَ﴾ كناية عن أنهم رجعوا مما كانوا يستغيثون إليه قبل ذلك؛ لأنهم علِموا حينئذ أنْ لا مستغاث من الله بغيره. وإما هو مُجْرًىً علىٰ ظاهره، فقوله: ﴿إِنَّا كُنَّا ظَٰلِمِينَ﴾ أيضاً كناية عن اعترافهم، لكن بالظلم علىٰ أنفسهم بسبب المعاصي».

ويتّضح من هذا كله أن قوله تعالىٰ حكاية علىٰ ألسنة المعاندين: ﴿إِنَّا كُنَّا ظَٰلِمِينَ﴾: كناية عن صفة، علىٰ جميع الاحتمالات، كما فصَّل الطِّيبي ذلك.

ومن صور الكناية عن صفة ما جاء في قول الشاعر:

وكتيبةٍ لَبَّسْتُها بكتيبةٍ ... حتَّىٰ إذا الْتَبَسَتْ نفَضْتُ لها يدي

حيث يقول الطِّيبي[2]: «وفي البيت كنايات، إحداها: أنّه مِهْياج للحرب، وثانيها: قوله: «نفضْتُ لها يدي»، فإنه يدل علىٰ أنه خلّاهم والفتنة. وثالثها: أنه فتّان جبان».

فالكنايات الثلاث في البيت ـ كما هو واضح ـ كلها كنايات عن صفة، وتُفْهَم الكنايتان الأولىٰ والثالثة من معنىٰ البيت كاملاً، أما الثانية فمن قوله: «نفضْتُ لها يدي» بمعنىٰ تخلّيه عن الفتنة بعد إيقاعهم فيها.

* * *

---

(١) فتوح الغيب (٦: ٣٢٥-٣٢٦).

(٢) المصدر نفسه (٦: ١٢٥).

٣) **الكناية عن نسبة**: ومن صورها قوله تعالىٰ: ﴿فَلَا يَكُن فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ﴾ [الأعراف: ٢]. قال الزمخشري[١]: (هو من قولهم: لا أَرَيَنَّك هاهنا). وعقب الطِّيبي[٢] علىٰ ذلك بقوله: «أي: هو من الكناية، ظاهره يقتضي أن المتكلّم ينْهَىٰ نفسه عن أن يرىٰ المخاطَب هناك، والمراد نهيُ المخاطَب، أي: لا تكن هاهنا حتىٰ لا أراك فيه، فإن كينونتك هاهنا مستلزمة لرؤيتي إياك. المعنىٰ: أن الحرج لَوْ كان مما يُنْهَىٰ لنهيناه عنك، فَانْتَهِ عنه بترك التعرّض له».

فالطِّيبي، وإن لم يصرح بأن الكناية هنا عن نسبة، يريد ذلك، بدليل شرحه وتوضيحه، ففي كل من الآية الكريمة، وقول العرب، نَهْيٌ عن شيء له تعلُّق بالمخاطب، والمراد نهي المخاطب نفسه، علىٰ سبيل الكناية عن نسبة.

وقد نقل الفاضل اليمني[٣] هذا القول بنصه عن الطِّيبي. وأخذه الفارسي[٤] بتصرف يسير، فقال: «فإن ظاهره أن المتكلم ينهىٰ نفسه، والمراد نهيُ المخاطب بأبلغ وجه علىٰ أسلوب الكناية». والسعد[٥] كذلك جعل «كل أسلوب جاء علىٰ طريقة: «لا أَرَيَنَّك هاهنا» من قبيل منع اللازم، ليمنع الملزوم، كما في ﴿فَلَا يَكُن فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِّنْهُ﴾، أي: أنه من قبيل الكناية عن نسبة». وفي حاشية الشهاب[٦] مناقشة مستفيضة لآراء البلاغيين في هذا التعبير القرآني، ينتهي منها أخيراً إلىٰ ترجيح الكناية أو المجاز.

* * *

---

(١) الكشاف (٦: ٣١٧).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٣١٧).

(٣) انظر: تحفة الأشراف: ج١ ـ قسم الدراسة، ٢٦٥.

(٤) تحقيق الجزء الأول من حاشية كشف الكشاف ـ قسم التحقيق، ص٨٣١.

(٥) انظر: تحقيق الجزء الثاني من حاشية السعد ـ قسم الدراسة، ص١٩٧.

(٦) انظر: حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي (٤: ١٤٦-١٤٧).

ومن أمثلة الكناية عن نسبة قوله تعالىٰ: ﴿ٱعْمَلُواْ عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٥]، حيث قال الزمخشري(١) في تفسيره: (يحتمل: اعملوا علىٰ تمكّنكم من أمركم... أو اعملوا علىٰ جهتكم وحالكم التي أنتم عليها). ووضح الطِّيبي(٢) المعنىٰ الثاني بقوله: «هذا تقرير الاحتمال الثاني، علىٰ سبيل الكناية؛ لأن المكانة بمعنىٰ المكان».

فقد أطلق قوله تعالىٰ: ﴿ٱعْمَلُواْ عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ﴾، وأريد به لازم معناه، وهو البقاء علىٰ حالتهم من الكفر والعداوة للرسول ﷺ علىٰ سبيل الكناية عن نسبة. والأمر فيه للتهديد والوعيد.

تقسيمٌ آخرُ للكناية:

جعل الطِّيبي الكناية(٣) من جهة أخرىٰ تتنوّع إلىٰ: **رمزية، وتلويحية، وإيمائية، وتعريضية**، وذلك بالنظر إلىٰ مدىٰ دلالتها علىٰ المعنىٰ المكنّىٰ عنه قُرْباً أو بعداً، وفيما يلي نماذج لكل قسم:

١) **الكناية الرمزية**: نحو قوله تعالىٰ: ﴿قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ ٱسْتَعِينُواْ بِٱللَّهِ وَٱصْبِرُوٓاْ إِنَّ ٱلْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ وَٱلْعَٰقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [الأعراف: ١٢٨]، حيث ذكر الزمخشري(٤) أن قوله تعالىٰ: ﴿وَٱلْعَٰقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾: (بشارة بأن الخاتمة

---

(١) الكشاف (٦: ٢٥٣).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٢٥٣).

(٣) يعني الكناية غير المطْلقة. انظر: التبيان في البيان ـ قسم التحقيق، ص١٤٥.

(٤) الكشاف (٦: ٥٢٣).

المحمودة للمتّقين منهم ومن القِبط، وأن المشيئة متناوِلة لهم)، وأن قوله ـ تعالىٰ ـ بعد ذلك: ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يُهْلِكَ عَدُوَّكُمْ﴾ [الأعراف: ١٢٩]: (تصريح بما رمز إليه من البشارة قبل، وكشف عنه). فوضح الطِّيبي[1] عبارة الزمخشري، بقوله: «أراد به ما قال: (والعاقبة للمتقين: بشارة بأن الخاتمة المحمودة للمتّقين منهم ومن القبط، وأن المشيئة متناولة لهم). وفيه أنه كناية رمزية؛ لأن المسافة من المذكور إلىٰ المقصود قريبة، وفيها نوع خفاء... فإن قولـه: (أن المشيئة متناولة لهم) عطف علىٰ قوله: (أن الخاتمة المحمودة للمتقين)، ولن تكون بشارة بأن المشيئة متناولة لهم إذا لم يؤخذ مفهوم الكلام الأول تبعه وأن يكون الثاني كالتذييل للأول... فكأنه قيل: إن الخاتمة المحمودة للمتقين من بني إسرائيل ومن القبط، وإن مشيئة الله في قوله: ﴿يُورِثُهَا مَن يَشَآءُ﴾ متناولة لبني إسرائيل، فيلزم أن يقال: إن الخاتمة المحمودة لبني إسرائيل. ولا يبعد أن يُعَدَّ هذا من تخصيص العام».

وخلاصة قول الطِّيبي أن قوله تعالىٰ: ﴿وَٱلْعَٰقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ كناية رمزية، رمز بها إلىٰ أن الغلبة ستكون لبني إسرائيل، وقوله تعالىٰ قبل ذلك: ﴿إِنَّ ٱلْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ﴾ نوع آخر من الكناية، وهو الكناية التلويحية، وسيأتي الحديث عنها[2]. أما قوله سبحانه: ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يُهْلِكَ عَدُوَّكُمْ وَيَسْتَخْلِفَكُمْ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ فهو تصريح بما سبق من الرمز والتلويح.

والشاهد هو في جعل الطِّيبي قوله تعالىٰ: ﴿وَٱلْعَٰقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ كناية رمزية كما بيّن. وضابط هذا النوع من الكناية ـ كما ذكر ـ «**أن تكون المسافة من المعنىٰ المذكور إلىٰ المعنىٰ المقصود قريبة، وأن يكون فيها نوع خفاء**». ونجد عند الطِّيبي في كتابه «التبيان

---

(١) فتوح الغيب (٦: ٥٢٣).

(٢) انظر: ص٣٩٨.

في البيان» تفسيراً لما يعنيه بـ«القرب» و«الخفاء»، فهو، بعد أن يعرّف الكناية الرمزية هناك بما عرفها به هنا، يقول[١]: «**ونَعنْي بالقرب: أن يُنْتَقَلَ إلىٰ المطلوب من لازم واحد. وبالخفاء: ضعفُ اللزوم**».

ويعلّل تسمية الكناية الرمزية بهذا الاسم، بـ«لطْف الإشارة».

وقد ذهب الفارسي[٢] إلىٰ ما ذهب إليه الطِّيبي بشأن الاستعارة الرمزية في الآية، بل إنه لخص ما قاله الطِّيبي، ونطَق ببعض ألفاظه، دون أن يضيف شيئاً.

٢) الكناية التلويحية: نحو قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ﴾، حيث ذكر الطِّيبي[٣] أنه «كناية تلويحية»، وعلّل كونها كذلك بـ«توسيط لوازم بيْن ما عليه التلاوة وبين ما هو المقصود، وهو توريث أرض مصر بني إسرائيل، وإهلاك عدوّهم. وبيانها أن المقام مقام التسلية... ولا ارتياب أن المراد بـ﴿ٱلْأَرْضَ﴾: أرْض مصر، وكان القِبْط مسلَّطين عليهم، مملَّكين فيها، فلمّا قيل: ﴿يُورِثُهَا مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ﴾ عُلِم أنْ لا بد من نزْعها من أيدي القبط، وإتْيانِها غيرَهم. ولمّا لم يكن لهم عدوٌّ يناوئهم وينازعهم، سِوَىٰ موسىٰ ومن معه من بني إسرائيل، وضمّ إليه مقام التسلية، تناوَلهم تناولاً أوّلياً. وهو المراد من قوله: (أن المشيئة متناولة لهم)، فكأنه قيل: إن الأرض لله يُورِثها إيّاكم يا بني إسرائيل».

---

(١) التبيان في البيان ـ قسم التحقيق، ص١٤٥ ـ والطِّيبي يعتمد فيما قال على كلام السكاكي عن الكناية الرمزية. انظر: مفتاح العلوم، ص٤١١.

(٢) انظر: تحقيق الجزء الأول من حاشية كشف الكشاف ـ قسم التحقيق، ص٨٦٧-٨٦٨.

(٣) فتوح الغيب (٦: ٥٢٤).

فالكناية في قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ﴾ تلويحية، لبعد المعنىٰ المطلوب، لما بينه وبين المعنىٰ المذكور من لوازم وخفاء، كما وضح الطِّيبي ذلك آنفاً.

وذكر الطِّيبي[1] في كتابه «التبيان» **أن التلويح في الكناية هو ما يشار به إلىٰ المطلوب من بُعد مع خفاء. يعني بالبعد: أن ينتقل إلىٰ الملزوم بوساطة لوازم. وسُمِّي تلويحاً لبعد المطلوب**». وهو ما قاله السكاكي[2] بهذا الخصوص.

٣) الكناية الإيمائية: سبق أن ذكرنا[3] أن الزمخشري عدّ قوله تعالىٰ: ﴿ وَلَمَّا سُقِطَ فِىٓ أَيْدِيهِمْ ﴾ [الأعراف: ١٤٩] من باب الكناية. وأن الطِّيبي تابعه علىٰ ذلك، ووفّق بين قوله هذا وبين ما يُشْعِر من قوله الآخر بأن الآية من قبيل الاستعارة التمثيلية، مبرّراً ذلك بأن «**الكناية الإيمائية: عبارة عن أخْذ الزبدة من مجموع الأشياء المتوهمة**، فهي مسبوقة بالاستعارة التمثيلية؛ لأن الوجه في التمثيلية منتزع من عدّة أمور متوهّمة، فإذا نظر إلىٰ مفردات التركيب قيل: استعارة وهي مسبوقة بالتشبيه، وإذا نظر إلىٰ زبدة المجموع من حيث هي هي قيل: كناية إيمائية، وهي مسبوقة بالاستعارة».

ولعل في هذا ما يُشْعِر بأن الطِّيبي يجعل قوله تعالىٰ: ﴿ وَلَمَّا سُقِطَ فِىٓ أَيْدِيهِمْ ﴾ من قبيل الكناية الإيمائية. غير أن الطِّيبي نفسه أورد الآية نفسها مثالاً للكناية الرمزية في كتابه «التبيان»[4]، مما يوحي بالتناقض أو الخلْط أو عدم الوضوح، علىٰ الرغم من وضعه ضوابط لِكلا النوعين من الكناية، وفواصل بينهما، متابعاً بذلك السكاكي.

---

(١) التبيان في البيان ـ قسم التحقيق، ص١٤٦.

(٢) مفتاح العلوم (طبعة دار الكتب العلمية)، ص٤١١.

(٣) راجع الاستعارة التمثيلية في هذا الفصل. وانظر: الكشاف (٢: ١١٨)، وفتوح الغيب (٦: ٥٨٣).

(٤) انظر: التبيان في البيان ـ قسم التحقيق، ص١٤٦.

فقد ذكر[١] أن الإيماء «هو: الكلام المشار به إلىٰ المطلوب من قريب، لا مع الخفاء. يُعْنَىٰ بعدم الخفاء: قوة اللزوم. وسُمّي إيماءً لظهور المشار إليه».

فالفرق بين الإيماء وبين الرمز أن الثانيَ يكون فيه نوع خفاء، والأول لا يكون فيه خفاء، لكنهما يشتركان في الإشارة إلىٰ المطلوب من قرب. وعليه، فإن قوله تعالىٰ: ﴿ وَلَمَّا سُقِطَ فِىٓ أَيْدِيهِمْ ﴾ أقرب إلىٰ أن يكون رمزاً من أن يكون إيماء.

وعلىٰ كل حال، فقد ذكر الطِّيبي أمثلة أخرىٰ نصّ فيها صراحة علىٰ أنها من قبيل الكناية الإيمائية. من ذلك قوله تعالىٰ ـ حكايةً علىٰ لسان موسىٰ عليه السلام مخاطباً فرعون ـ: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾ [الأعراف: ١٠٥] علىٰ القراءة المشهورة، في أحد الوجوه التي ذكرها الزمخشري[٢] لصحّة هذه القراءة، بقوله: (والثاني: أن ما لَزِمَك فقد لزمته؛ فلما كان قول الحق حقيقاً عليه، كان هو حقيقاً علىٰ قول الحق، أي: لازماً له).

وقد عقب الطِّيبي[٣] علىٰ ذلك قائلاً: «قوله: (أن ما لزمك فقد لزمته) إيماء إلىٰ أن الأسلوب من الكناية الإيمائية، كقول البحتري:

أوَمَا رَأيْتَ الجُودَ أَلْقَىٰ رَحْلَهُ　　　في آلِ طلْحةَ ثُمّ لم يتَحَوَّلِ

وقول ابن هانئ[٤]:

---

(١) التبيان في البيان ـ قسم التحقيق، ص١٤٨.

(٢) الكشاف (٦: ٥٠٢). والقراءة المشهورة في الآية هي: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ﴾ بالألف المقصورة المهملة في: على.

(٣) فتوح الغيب (٦: ٥٠٢).

(٤) المقصود: أبو نواس، الحسن بن هانئ.

فما جَازَهُ جـودٌ، ولا حـلَّ دونَـهُ ولكنْ يَصيرُ الـجُودُ حَيْثُ يَصيرُ

يعني: بلغت الملازمة بين الجود والممدوح بحيث وجَبَ وحقّ علىٰ الجود ألا يفارقَ ساحتَه، فيسير حيث يسير. وهو المراد بقوله: (فلما كان قولُ الحق حقيقاً عليه، كان هو حقيقاً علىٰ قول الحق).

فكلٌّ من الآية الكريمة، علىٰ القراءةِ المذكورة بهذا المعنىٰ، وقول البحتري، وقول أبي نُوَاس، كناية إيمائية، كما هو واضح، لقرب الانتقال من المذكور إلىٰ المراد، وعدم وجود خفاء.

وقد نقل الشهاب الخفاجي(١) عبارة الطِّيبي هذه، وأورد قولاً آخر في الآية، وهو أن تكون من قبيل المجاز للمبالغة، إلا أن ذلك لا ينْفي الكناية في الآية، كما أن الكناية في قول كلٍّ من البحتري وأبي نواس واضحة.

* * *

ثانياً ـ التعريض:

تعريفه:

جعل الطِّيبي التعريض من الكناية، كما أسلفْنا، وعرَّفه(٢) بأنه: «الكلام المشار به إلىٰ جانب، وإيهام أن الغرض جانب آخر»، وعرض أمثلة كثيرة له في الحاشية، دون أن يتعرّض في أي منها للحديث النظري عنه، مكتفياً غالباً بذكر أن في الآية أو القول تعريضاً.

---

(١) انظر: حاشية الشهاب (٤: ٢٠١).

(٢) التبيان في البيان ـ قسم التحقيق، ص١٥٣.

من نماذجه في الحاشية:

ومن تلك الأمثلة قوله تعالىٰ: ﴿قُلْ إِنِّي نُهِيتُ أَنْ أَعْبُدَ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ قُل لَّآ أَتَّبِعُ أَهْوَآءَكُمْ قَدْ ضَلَلْتُ إِذًا وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُهْتَدِينَ﴾ [الأنعام: ٥٦]، حيث قال الزمخشري[١] في معرض تفسير الآية: (إنِ اتَّبعتُ أهواءكم فأنا ضالّ، وما أنا من الهدىٰ في شيء).

وقد عقب الطِّيبي[٢] علىٰ ذلك بقوله: «يعني: اللام في المُهْتَدِين للجنْس، والمعنىٰ: وما أنا في عدادهم وزُمْرتهم، تعريضاً بهم... يعني: إذا لم تكونوا من زمرة المهتدين، فلا تكونوا من الهدىٰ في شيء، علىٰ طريق الكناية».

فإذا كان الرسول ﷺ يصف نفسه بالضلال في حالة اتّباع أهواء المشركين وعبادة ما يعبدون من دون الله، فإن ذلك أبلغ في الدلالة علىٰ غوايتهم وضلالهم من التصريح باتّهامهم بهما مباشرة. وما تلك الأبلغية إلا بسبب التعريض في قوله تعالىٰ: ﴿قَدْ ضَلَلْتُ إِذًا وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُهْتَدِينَ﴾.

وواضح من نصّ الطِّيبي السابق أنّه يعدّ التعريض من الكناية، حيث ذكرهما مترادِفَيْن في العبارة. والحقيقة أن التعريض غيرُ الكناية، وهو كذلك غير الحقيقة وغير المجاز، لأن دلالته علىٰ المعنىٰ المقصود ليست لفظية، كما هو الحال في الحقيقة والمجاز والكناية، وإنما تفهم من السياق والقرائن[٣].

---

(١) الكشاف (٦: ١١٠).

(٢) فتوح الغيب (٦: ١١٠).

(٣) انظر في مفهوم التعريض، ودلالته، والتفريق بينه وبين الحقيقة والمجاز والكناية: كتاب التعريض في القرآن الكريم ـ للدكتور إبراهيم الخولي، (الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م): (١: ١ - ٤١)، وكتاب نظرات في البيان ص٢٦٣-٢٧٢.

ومن أمثلة التعريض التي بحثها الطِّيبي كذلك قوله تعالىٰ: ﴿ وَٱتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَىٰ مِنۢ بَعْدِهِۦ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجْلًا جَسَدًا لَّهُۥ خُوَارٌ ۚ أَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّهُۥ لَا يُكَلِّمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا ﴾ [الأعراف: ١٤٨] حيث يقول الزمخشري(١): (ألم يروا حين اتخذوه إلهاً أنه لا يقْدر علىٰ كلام، ولا علىٰ هداية سبيل، حتىٰ لا يختاروه علىٰ من لو كان البحر مداداً لكلماته لنفِد البحر قبل أن تنفَد كلماته؟).

ويوضح الطِّيبي(٢) ما أراده الزمخشري، فيقول: «يريد أن قوله: ﴿لَا يُكَلِّمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا ﴾ تعريض بالإله الحق، وبعلْمه الشّامل. ولو جعله تعريضاً بالله تعالىٰ وبكلامه مع موسىٰ عليه السلام وبهدايته لقومه؛ لأن المقام يقتضيه، كان أحسن».

والطِّيبي لا يخالف الزمخشري في أن الآية تعريض، ولكن الخلاف في مدىٰ هذا التعريض ومجاله؛ فالزمخشري يجعله عامّاً ليكون تعريضاً بالله واستيجابه العبادة، وبعلْمه الشامل، والطِّيبي يقترح تعديلاً علىٰ ذلك، ليكون التعريض مرتبطاً بسياق النص القرآني، إذ المقام مقام بيانٍ لقوم موسىٰ أن الله الذي أكْرَمَ نبيَّه بتكليمه، وهدَىٰ قومه، أحقّ بالعبادة من العجل الذي لا يتكلّم أصلاً، فضلاً عن أن يكون قادراً علىٰ الهداية، ولعل السياق يعضد ما اقترحه الطِّيبي، ولا ينْفِي ـ في الوقت نفسه ـ عن الآية شمولها وعموم حكمها.

(١) الكشاف (٦: ٥٨١).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٥٨١).

الفصلُ السادس

دراسةٌ حولَ جهود الطِّيبيّ في علم البَديع ومُلحَقاتِه

وفيه خمسةٌ وعشرون لوناً بديعيّاً:

١) الطِّبَاق والمقابلة. ٢) مراعاة النَّظِير.
٣) المشاكَلة. ٤) الاستطراد.
٥) العكس والتبديل. ٦) اللَّفُّ والنشْر.
٧) التفريق والجمع. ٨) الجمع معَ التقسيم.
٩) التفسير. ١٠) التجريد.
١١) المبالغة. ١٢) الإدماج.
١٣) القول بالموجب. ١٤) الطَّرد والعكس.
١٥) التهييج والإلهاب. ١٦) الخِطاب العام.
١٧) الترقّي. ١٨) تجاهلُ العارف.
١٩) الاستدراك. ٢٠) الترجيع.
٢١) الاقتباس. ٢٢) الأخْذ.
٢٣) براعة الاستهلال. ٢٤) حُسن التخلُّص.
٢٥) حُسن الانتهاء.

علمُ البَديع

تعريفُه ومباحثُه:

عرَّف الطِّيبي[١] علم البديع بأنه: «هو معرفة وجوه تحسين الكلام»، وهذا هو تعريف الخطيب[٢] القزويني له ملخّصاً، حيث قال: «هو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام، بعد رعاية تطبيقه علىٰ مقتضىٰ الحال ووضوح الدلالة».

والجديد في بحث الطِّيبي لعلم البديع هو تقسيمه[٣] المحسِّناتِ البديعيةَ إلىٰ ثلاثة أقسام، أحدها: راجع إلىٰ المعنىٰ، والثاني: إلىٰ اللفظ، والثالث: إليهما جميعاً. ثم توزيعه البديع بين البلاغة والفصاحة، مخالفاً بذلك صنيع السكاكي ومن سار علىٰ نهجه من البلاغيين، الذين جعلوا المحسنات البديعية قسمين، أحدهما: محسنات معنوية، والثاني: محسنات لفظية، ونظَموا كلا القسمين في سلك البلاغة دون الفصاحة، كما هو معروف.

وقد تعرض الطِّيبي في كتابه «فتوح الغيب» لبعض المحسنات البديعية، نذكرها

(١) التبيان في البيان ـ قسم التحقيق، ص١٥٨.

(٢) الإيضاح - بشرح الصعيدي (٤: ٢). وانظر اعتراض الصعيدي على تعريف الخطيب، في الموضع نفسه من «بغية الإيضاح».

(٣) انظر: التبيان في البيان ـ قسم التحقيق ص١٥٨، ٢٧٦ وما بعدهما، ولعل صنيع الطِّيبي هذا ليس له كبير أثر، لأن المحسنات البديعية كلها تحسّن المعنى.

فيما يلي، دون قسمة معينة، مشفوعةً بنماذج تطبيقية كما عرضها الطِّيبي، مذكّرين بأنه قد سبق الحديث في المبحثين: السابع[١] والثامن[٢] من الفصل الرابع عن بعض الفنون البلاغية التي عدّها الطِّيبي من علم البديع: كالتكرير، والتذييل، والتكميل، والتتميم، والاعتراض، والالتفات، والأسلوب الحكيم، والتغليب، فلا داعي لذكرها هنا.

١) الطِّبَاق والمقابلة:

استخدم الطِّيبي في الحاشية لفظي «الطباق والمقابلة» بمعنىٰ التضاد، دون تفرقة بينهما، كما عبر بأحدهما عن الآخر، واستخدم لفظ «التقابل» بهذا المعنىٰ كذلك، علىٰ الرغم من أنه فرق بين المطابقة (أو التضاد والطباق) وبين المقابلة، في كتابه «التبيان»، حيث عرف[٣] الطباق بأنه: «الجمع بين اللفظين الدالّين علىٰ المعنيَيْنِ المتضادين: حقيقة أو تقديراً»، أما **المقابلة** عنده فهي: «أن تجمع بين شيئين متوافقين أو أكثر وبين ضدّيهما، ثم إذا شرطت هنا شرطاً، شُرِط هناك ضدّه». وصنّفهما الطِّيبي في المحسنات الراجعة إلىٰ اللفظ والمعنىٰ.

ومن الأمثلة التي عرض لها الطِّيبي قوله تعالىٰ: ﴿ قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ بَغْتَةً أَوْ جَهْرَةً هَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾ [الأنعام: ٤٧] حيث يقول الزمخشري[٤]: (لـمّا كانت البغتة أن يقع الأمر من غير أن يُشْعَر به، قيل: ﴿بَغْتَةً أَوْ جَهْرَةً ﴾).

---

(١) ص٣١٥، بعنوان: «الإيجاز والإطناب».

(٢) ص٣٢٩، بعنوان: «من صور إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر».

(٣) التبيان في البيان ـ قسم التحقيق، ص١٩٤، ١٩٧. وتعريفه للمقابلة هو تعريف السكاكي نفسه لها، انظر: المفتاح (طبعة دار الكتب العلمية)،ص ٤٢٤.

(٤) الكشاف (٦: ٩١).

ويوضح الطِّيبي[١] ذلك بقوله: «يعني: ﴿جَهۡرَةً﴾ لا تقابل ﴿بَغۡتَةً﴾ من حيث اللفظ، لأن مقابل «الجهرة»: «الخُفْية»، لكن معنىٰ «بغتة»: وقوع الأمر من غير الشعور، فكأنها في معنىٰ «خُفْية»، فحسن لذلك أن يقال: ﴿بَغۡتَةً أَوۡ جَهۡرَةً﴾».

فالكلمتان ﴿بَغۡتَةً﴾ و﴿جَهۡرَةً﴾ غير متضادّتين من حيث اللفظ، إلا أنهما متضادتان بالتأوّل الذي ذكره الطِّيبي، مما يجعل تضادهما مما يُلحَق بالطباق، إذ إن «البغتة» بمعنىٰ «الخفية» التي تضاد «الجهرة»، فحسن التقابل بين الكلمتين.

ومما يلاحظ أن الطِّيبي استخدم هنا لفظ التقابل للدلالة علىٰ معنىٰ الطباق، كما أسلفْت.

وقد نقل الفاضل اليمني[٢] هذا الرأي عن الطِّيبي بشيء من التصرف، فقال: «أراد أنه لا تقابُل بين «بغتة» و«جهرة» من حيث اللفظ، لأن مقابل «جهرة»: «خُفْية»، لكن لما كانت في معنىٰ «خفية» حصلت المقابلة».

أما السعد[٣] فقد لخص عبارة الطِّيبي، فقال: «يريد وجه صحّة المقابلة بين «بغتة»، و«جهرة»، مع أن الشائع مقابلة جهرة بـ«خفية»».

ويقول الطِّيبي[٤] في موضع آخر من الحاشية: «يمكن أن يقال: إن قوله: ﴿مَآ أَغۡنَىٰ عَنكُمۡ جَمۡعُكُمۡ وَمَا كُنتُمۡ تَسۡتَكۡبِرُونَ﴾ [الأعراف: ٤٨] في مقابل قولهم[٥] لأصحاب

---

(١) فتوح الغيب (٦: ٩١).

(٢) تحفة الأشراف: ج١، قسم الدراسة، ص٢٧٣.

(٣) تحقيق الجزء الثاني من حاشية السعد ـ قسم الدراسة، ص٢٠١.

(٤) فتوح الغيب (٦: ٣٩٦).

(٥) والمقصود بضمير الجماعة في «قولهم»: أصحاب الأعراف.

الجنة: ﴿سَلَٰمٌ عَلَيۡكُمۡ﴾ [الأعراف: ٤٦]، أي: سلمتم من متاعب الدنيا، وتبعاتها، وما كنتم تسمعون من أذىٰ المتكبرين الذين كانوا يفتخرون عليكم، ويستضعفونكم، ويستقلّون بأحوالكم. وقيل لهؤلاء: ما أغْنَىٰ أموالكم وما كنتم به تتنعَّمون وتفتخرون علىٰ فقرائكم، فقد وقعْتم في العذاب».

فقد استخدم الطِّيبي هنا لفظ «مقابل» للدلالة علىٰ معنىٰ الطباق، الذي يمكن تصنيفه هنا من نوع الطباق المسمَّىٰ تدبيجاً(١) بقصد الكناية؛ إذ إن قوله تعالىٰ: ﴿سَلَٰمٌ عَلَيۡكُمۡ﴾: كناية عن الراحة والطمأنينة، وقوله: ﴿مَآ أَغۡنَىٰ عَنكُمۡ جَمۡعُكُمۡ﴾ كناية عن العذاب.

نوعا الطِّباق:

الطباق ينقسم ـ كما هو معروف ـ إلىٰ: **طباق الإيجاب، وطباق السلب**، وإلىٰ الأول أشار الطِّيبي(٢) فقال: «قوله: ﴿أَفَأَمِنَ أَهۡلُ ٱلۡقُرَىٰٓ أَن يَأۡتِيَهُم بَأۡسُنَا بَيَٰتٗا﴾ [الأعراف: ٩٧] وقوله: ﴿أَوَأَمِنَ أَهۡلُ ٱلۡقُرَىٰٓ أَن يَأۡتِيَهُم بَأۡسُنَا ضُحٗى﴾ [الأعراف: ٩٨] متقابلان، نحو قوله تعالىٰ: ﴿قُلۡ أَرَءَيۡتُمۡ إِنۡ أَتَىٰكُمۡ عَذَابُهُۥ بَيَٰتًا أَوۡ نَهَارٗا﴾ [يونس: ٥٠]».

فـ«البيات» ضد «الضحىٰ» أو «النهار»، بحكم اختلاف اللفظين من حيث المادة. وأغلب الظن أن الطِّيبي أراد بالتقابل: ما بين اللفظين من تضاد أو طباق، لا المقابلة بين الآيتين اللتين ذكرهما من سورة الأعراف، بدليل ما استشهد به بعد ذلك من سورة يونس.

---

(١) هو «أن يُذْكر في معنى من المدح أو غيره ألوان بقصد الكناية أو التورية» ـ الإيضاح (بشرح الصعيدي) (٤: ١٠-١١).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٤٨٦).

ومن أمثلة طباق السلب: ما جاء في قوله تعالىٰ: ﴿إِذْ يَعْدُونَ فِي ٱلسَّبْتِ إِذْ تَأْتِيهِمْ حِيتَانُهُمْ يَوْمَ سَبْتِهِمْ شُرَّعًا وَيَوْمَ لَا يَسْبِتُونَ لَا تَأْتِيهِمْ﴾ [الأعراف: ١٦٣]، فقد ذكر الزمخشري(١) أن قوله تعالىٰ: ﴿يَوْمَ سَبْتِهِمْ﴾: (معناه: يوم تعظيمهم أمر السبت. ويدل عليه قوله: ﴿وَيَوْمَ لَا يَسْبِتُونَ﴾).

وعقّب الطِّيبي(٢) علىٰ ذلك بقوله: «أي: ﴿لَا يَسْبِتُونَ﴾ مُشْعِر بأن قوله: ﴿فِي ٱلسَّبْتِ﴾ محمول علىٰ مصدر سَبَت اليهود، لا علىٰ الاسم، لأنه نفْيٌ لما أثبت أولاً، وهذا مشتق من المصدر، فيجب أن يحمل ما يقابله عليه ليتطابقا».

فلفظ «السبت» مصدر «سَبَتَ»، ولفظ ﴿لَا يَسْبِتُونَ﴾ كلاهما من مادة واحدة، لكن الأول مثبَت، والثاني منفّي، فحصل بينهما طباق السلب.

وقد يكون التقابل بين الجملتين مفهوماً من جملة الكلام وزبدته، لا من لفظه، من ذلك ما ذكره الطِّيبي(٣) من أن قوله تعالىٰ: ﴿يَهْدُونَ بِٱلْحَقِّ وَبِهِۦ يَعْدِلُونَ﴾ [الأعراف: ١٨١] إذا أخذ بجملته وزبدته، كان كالمقابل لقوله: ﴿لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا﴾ إلىٰ قوله: ﴿هُمُ ٱلْغَٰفِلُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٩ -١٨١].

فقوله تعالىٰ: ﴿ وَمِمَّنْ خَلَقْنَآ أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِٱلْحَقِّ وَبِهِۦ يَعْدِلُونَ ﴾ يقابل قوله عز وجل عمَّن خلقهم لجهنم من الجن والإنس: ﴿لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَّا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ ءَاذَانٌ لَّا يَسْمَعُونَ بِهَآ أُوْلَٰٓئِكَ كَٱلْأَنْعَٰمِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْغَٰفِلُونَ﴾.

(١) الكشاف (٦: ٦٢٨).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٦٢٨).

(٣) المصدر نفسه (٦: ٦٧٤-٦٧٥).

وهذه المقابلة تفهم من المعنىٰ لا من الألفاظ، إذ ليس هناك ألفاظ متقابلة علىٰ وجه التحديد في الآيتين.

٢) مراعاة النظير (أو التناسب والائتلاف):

عرّفها الطِّيبي(١) بما عرفها به الخطيب، فقال: «أن تجمع بين أمْرٍ وما يناسبه لا بالتضاد». وذكر الطِّيبي أنها ثلاثة أصناف هي: ائتلاف اللفظ مع المعنىٰ، وائتلاف اللفظ مع اللفظ، وائتلاف المعنىٰ مع المعنىٰ. وجعلها في المحسنات التي ترجع إلىٰ اللفظ والمعنىٰ.

ومن أمثلتها في الحاشية ما جاء في بيان صلة قوله تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّٰكُمْ فِي ٱلْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَٰيِشَۗ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ﴾ [الأعراف: ١٠] بقوله: ﴿ٱتَّبِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [الأعراف: ٣]، حيث يقول الطِّيبي(٢): «قوله: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّٰكُمْ﴾ جملة قسَمية معطوفة علىٰ جملة قوله: ﴿ٱتَّبِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ﴾، علىٰ تقدير: قل: اتبّعوا، وقل: واللـهِ لقد مكّناكم، ولهذا ذيّله بقوله: ﴿قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ﴾ كما ذيّل ذلك بقوله: ﴿قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾، فإن الشكر مناسب لتمكّنهم في البلاد والتصرف فيها، كما أن التذكّر موافق للتمييز بين اتّباع دين الحق ودين الباطل».

فقد جمع الله سبحانه في الآية الأولىٰ بين الشكْر والتمكّن في البلاد والتصرف فيها، كما جمع في الآية الثانية بين التذكّر وضرورة اتّباع دين الحق، وكلٌّ يناسب ما جُمِع

---

(١) التبيان في البيان ـ قسم التحقيق، ص٢٠٠. وانظر: الإيضاح (بشرح الصعيدي) (٤: ١٦).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٣٣٣).

معه. ولعل هذا التناسب من قبيل تشابه الأطراف، حيث خُتِمت كل آية بما يناسب أولها في المعنىٰ، فيكون في الكلام تناسب أو ائتلاف من الصنف الثالث عند الطِّيبي: أي ائتلاف المعنىٰ مع المعنىٰ.

٣) المشاكلة:

وهي «ذكْر الشيء بلفْظِ مُصاحِبِهِ لوقوعه معه»، كما عرفها الطِّيبي(١). وقد يكون ذكر الشيء علىٰ سبيل المشاكلة حقيقياً، أو تقديرياً، وعدّها الطِّيبي من المحسنات الراجعة إلىٰ اللفظ والمعنىٰ.

ومثال **الأول**: ما جاء في قوله تعالىٰ: ﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ ٱللَّهَ حَرَّمَ هَٰذَاۖ فَإِن شَهِدُواْ فَلَا تَشْهَدْ مَعَهُمْ﴾ [الأنعام: ١٥٠]، حيث ذكر الزمخشري(٢) أن قوله تعالىٰ: ﴿فَلَا تَشْهَدْ مَعَهُمْ﴾ يعني: (فلا تسلّم لهم ما شهدوا به، ولا تصدّقهم لأنه إذا سلّم لهم فكأنه شهد معهم).

وقد حرّر الطِّيبي(٣) ذلك بقوله: «تلْخيصه أن قوله: ﴿فَلَا تَشْهَدْ مَعَهُمْ﴾ أبلغ في النهي من قوله: «ولا تصدقهم»، فهو من باب الكناية، ويجوز أن يكون من باب المشاكلة».

والشاهد هو في قوله: «ويجوز أن يكون من باب المشاكلة»، إذ لمّا ذكَر الله عز وجل

(١) التبيان في البيان ـ قسم التحقيق، ص١٩٩، وانظر: الإيضاح (بشرح الصعيدي) (٤: ٢٢) حيث يبدو الطِّيبي ناقلاً لتعريف الخطيب للمشاكلة بتصرف يسير جداً.
(٢) الكشاف (٦: ٢٨٨).
(٣) فتوح الغيب (٦: ٢٨٨).

شهادة الكفار بالباطل بقوله: ﴿فَإِن شَهِدُواْ﴾ ذكر معها نهْي الرسول ﷺ عن الشهادة معهم، مريداً بذلك عدم تصديقهم، فذكَر الشهادة بدل التصديق لوقوعها تحقيقاً قبل ذلك.

وقد أخذ الفاضل اليمني[١] هذا القول بنصه عن الطِّيبي. أما السعد[٢] فقد جمع الأقوال في الآية دون نسبتها إلىٰ أصحابها، أو ترجيح أحدها. فقال: «﴿فَلَا تَشْهَدْ﴾: قيل: مجاز من باب ذكْر اللازم وإرادة الملزوم، لأن الشهادة من لوازم التسليم. وقيل: كناية. وقيل: مشاكلة». وزاد الشهاب[٣] وجهاً آخر بجعل قوله تعالىٰ: ﴿فَلَا تَشْهَدْ﴾ استعارة تبعية، ثم ذكر الوجوه الثلاثة السابقة. وذلك كله لا ينفي وجود المشاكلة في الآية.

ومثال ما كانت المشاكلة فيه بذكر الشيء تقديراً لا تحقيقاً قوله تعالىٰ: ﴿كَذَٰلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِم مَّرْجِعُهُمْ فَيُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾ [الأنعام: ١٠٨] حيث يقول الزمخشري[٤]: (مثْل ذلك التزيين زيّنّا لكل أمّة من أمم الكفّار سوء عملهم، أي: خلَّيْناهم وشأنهم، ولم نكُفَّهم حتىٰ حَسُن عنده سوءُ عملهم، وأمهَلْنا الشيطان حتىٰ زيّن لهم، أو زيّناه في زعمهم وقولهم: إن الله أمرنا بهذا، وزيّنه لنا).

ويعقّب الطِّيبي[٥] علىٰ المعنىٰ الثاني الذي ذكره الزمخشري لـ﴿زَيَّنَّا﴾، وهو: (أو زيّناه في زعْمهم)، فيقول: «إشارة إلىٰ أنه هو من باب المشاكلة، كقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا﴾ [البقرة: ٢٦]».

---

(١) انظر: تحفة الأشراف: ج١، قسم الدراسة، ص٢٧٦.

(٢) انظر: تحقيق الجزء الثاني من حاشية السعد ـ قسم الدراسة، ٢٠٢.

(٣) انظر: حاشية الشهاب (٤: ١٣٦).

(٤) الكشاف (٦: ٢٠٨-٢٠٩).

(٥) فتوح الغيب (٦: ٢٠٨).

فالمعتزلة لا تجيز علىٰ الله فعل القبائح، لذلك جعل الزمخشري التزيين بمعنىٰ تخْلية الكفّار وشأنَهم، وتزْيين الشيطان لهم سوءَ أعمالهم، أو بمعنىٰ إسناد التزيين إلىٰ الله في زعمهم لأنهم كانوا يقولون: إن الله أمرنا بهذا وزيّنه لنا.

فاتّضح من ذلك أن في قوله تعالىٰ: ﴿زَيَّنَّا﴾ مشاكلة، وإن كان لفظ التزيين غير مذكور قبل ذلك، ولكنه مقدَّر، كما في قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾، حيث ذكر لفظ «الاستحياء» مشاكلةً لـمّا كان الكفار يقولونه من أن ربّ محمد ﷺ لا يستحْيِي أن يضرب مثلاً بالذباب والعنكبوت، علماً بأن لفظ الاستحياء غير مذكور لفظاً في الآية نفسها قبل ذلك، وإنما هو مقدّر.

* * *

٤) الاستطراد:

عدّه الطِّيبي من المحسِّنات في اللفظ والمعنىٰ، وعرَّفه بقوله[١]: «أن تكون في شيء من الفنون، ثم سنَح لك فنّ آخر يناسبه، فتورده في الذكر. مأخوذ من فعل الصائد يطارد صيداً فيتلقاه آخر، فيقصده».

ومن أمثلة الاستطراد التي نبّه إليها الزمخشري، ووضحها الطِّيبي قوله تعالىٰ: ﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ قَدۡ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكُمۡ لِبَاسٗا يُوَٰرِي سَوۡءَٰتِكُمۡ وَرِيشٗاۖ وَلِبَاسُ ٱلتَّقۡوَىٰ ذَٰلِكَ خَيۡرٞۚ ذَٰلِكَ مِنۡ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ لَعَلَّهُمۡ يَذَّكَّرُونَ﴾ [الأعراف: ٢٦]. فقد ذكر الزمخشري[٢] أن (هذه الآية واردة علىٰ سبيل الاستطراد).

---

(١) التبيان في البيان ـ قسم التحقيق، ص٢٢٣، وعرف الخطيب الاستطراد بأنه «الانتقال من معنى إلى آخر متصل به، لم يقصد بذكر الأول التوصل إلى ذكر الثاني» ـ الإيضاح (بشرح الصعيدي) (٤ : ٢٤).

(٢) الكشاف (٦: ٣٦٠).

ويوضح الطِّيبي[١] معنىٰ الاستطراد في الآية، فيذكر أنها «جاءت تابعة لحديث آدم والشيطان، وإظهار عداوته له، والتحذير عن متابعته. فجرىٰ فيه حديث كشف العورة وقبَّحَه، وحديث سَتْر العورة وحسَّنَه، حتىٰ أنكر علىٰ من أعرض عنه، وقال بتحريمه، الدال عليه قوله: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ ٱللَّهِ...﴾ [الأعراف: ٣٢] الآية. ثم عاد إلىٰ بيان الزجر عن متابعة الشيطان بقوله: ﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ إِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ ...﴾ [الأعراف: ٣٥] الآيات».

لقد بين الطِّيبي وجه الاستطراد في الآية، بالإشارة إلىٰ المعنىٰ قبلها، المتضمّن قصة آدم وحوّاء ووسوسة الشيطان لهما، وإخراجه إياهما من الجنة، واستمرار عداوته لبني آدم، والتحذير من مغبّة اتّباعهم إياه، كما بيّن علاقة الآية بما بعدها من الآيات. فكان في الآية المذكورة انتقالٌ من معنىٰ إلىٰ آخرَ يتصل به، إلا أنه لم يقصد بذكر المعنىٰ الأول التوصل إلىٰ ذكر الثاني، كما قال الخطيب القزويني[٢] الذي جعل الآية من قبيل الاستطراد الذي يكون فيه الانتقال من معنىً إلىٰ معنىً آخرَ متصل به، ولم يقصد بذكر الأول التوصل إلىٰ ذكر الثاني.

ومن أمثلة الاستطراد التي نبّه إليها الطِّيبي ابتداءً، دون أن يذكرها الزمخشري، قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ إِذْ قَالُواْ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٩١] حيث يذكر الزمخشري[٣] أن القائلين هذا القول هم اليهود.

ويقول الطِّيبي[٤]: «وبيان النظم أنه تعالىٰ لـمّا وصف أمة محمد صلوات الله عليه

---

(١) فتوح الغيب (٦: ٣٦٠).

(٢) انظر: الإيضاح (بشرح الصعيدي) (٤: ٢٥).

(٣) انظر: الكشاف (٦: ١٥٧).

(٤) فتوح الغيب (٦: ١٥٧-١٥٨).

ـ بقوله: ﴿فَإِن يَكْفُرْ بِهَا هَٰٓؤُلَآءِ فَقَدْ وَكَّلْنَا بِهَا قَوْمًا لَّيْسُوا۟ بِهَا بِكَٰفِرِينَ﴾ [الأنعام: ٨٩] وأنهم الذين قاموا بحقوق جميع الكتب المنزلة على جميع الأنبياء، ووُفِّقوا بالإيمان بكلّها، وبحفْظ مقتضاها ـ استطرد ذكر اليهود، وأنهم على ضد ذلك، حيث طعنوا على الكتب المنزّلة، وحرّفوا التوراة، وغيّروها، وكتَموا بعضها».

وقد يكون الاستطراد في هذه الآية من قبيل إيهام الاستطراد[1]، إذ المقصود ذكر اليهود الذين حرّفوا التوراة، وجعلوها قراطيس، وأنكروا الكتب السماوية، وقد ذُكِرت أمة النبي ﷺ قبل ذكر اليهود، للتوصّل إليه.

* * *

٥) العكس والتبديل:

عرّفه الطِّيبي بقوله[2]: «أن يُقدَّم في الكلام جزء ثم يُؤخَّر»، وقد جعله من أوصاف التراكيب التي تختصّ بحسن اللفظ، فبحثه في فن الفصاحة.

ومن أمثلته قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ ۖ يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَىِّ﴾ [الأنعام: ٩٥] حيث نصّ الزمخشري[3] على أن ﴿وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَىِّ﴾ معطوف على ﴿فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ﴾ لا على الفعل ﴿يُخْرِجُ﴾.

وقد بيّن الطِّيبي[4] هذه القضية بقوله: «فإن قلت: لِمَ لمْ يعطف عليه... ليكون

---

(١) فسّره الشيخ عبد المتعال الصعيدي بـ«حسن التخلّص»، انظر: بغية الإيضاح (٤: ٢٦).

(٢) التبيان في البيان ـ قسم التحقيق، ص٩٤. وهذا هو تعريف الخطيب نفسه للعكس والتبديل، انظر: الإيضاح (بشرح الصعيدي) (٤: ٢٦).

(٣) الكشاف (٦: ١٦٩-١٧٠).

(٤) فتوح الغيب (٦: ١٧٠).

إخراج الحي من الميت أَوْلَىٰ في القصد من عكسه، ولأن المناسبة البديعية تقتضي هذا، لأنه من باب العكس والتبديل، كقوله تعالىٰ[١]: ﴿يُولِجُ ٱلَّيْلَ فِى ٱلنَّهَارِ وَيُولِجُ ٱلنَّهَارَ فِى ٱلَّيْلِ﴾ ولورود سائر ما يشبه الآية علىٰ هذا المنوال؟ قلت: يمنعه ورود الجملة الثانية مفصولة عن الأولىٰ علىٰ سبيل البيان».

فقوله تعالىٰ: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَىِّ﴾ وكذا قوله: ﴿يُولِجُ ٱلَّيْلَ فِى ٱلنَّهَارِ وَيُولِجُ ٱلنَّهَارَ فِى ٱلَّيْلِ﴾ كلاهما من قبيل العكس والتبديل، إذ ـ في الآية الأولىٰ ـ قُدّم الحي أولاً علىٰ الميت، ثم أُخّر عنه، وفي الآية الثانية قُدِّم الليل علىٰ النهار، ثم أُخِّر عنه.

وقد نقل الفاضل اليمني[٢] هذا القول بنصه عن الطِّيبي.

* * *

٦) اللف والنشر:

سلَكه الطِّيبي في المحسنات الراجعة إلىٰ اللفظ والمعنىٰ، وعرّفه بقوله[٣]: «أن تضمّ متعدّداً، ثم تُتْبعه ما لكل واحد منه من غير تعْيِين، ثقة بأن السامع يردّ كلاًّ منه إلىٰ ما هو له».

وقد تناول الطِّيبي في الحاشية نماذج من اللف والنشر بأنواعه. ومن ذلك قول الزمخشري[٤] عند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾ [الأنعام: ١]: (وفي الجَعْل

(١) فاطر (١٣)، والحديد (٦)، والحج (٦١)، ولقمان (٢٩).
(٢) انظر: تحفة الأشراف: ج١، قسم الدراسة، ص٢٨٤.
(٣) التبيان في البيان ـ قسم التحقيق، ص٢٣١.
(٤) الكشاف (٦: ٦-٧).

معنىٰ التضمين، كإنشاء شيء من شيء، أو تصيير شيء شيئاً، أو نقله من مكان إلىٰ مكان. ومن ذلك: ﴿وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ [الأعراف: ١٨٩]، ﴿وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾ [الأنعام: ١]... (وجَعَلْناكُم أزواجاً)[1]، ﴿أَجَعَلَ ٱلْأَلِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا﴾ [ص: ٥]).

والطِّيبي[2] يحلّل قول الزمخشري هذا، فيقول: «قوله: (كإنشاء شيء من شيء، أو تصْيير شيء شيئاً، أو نقْلِه من مكان إلىٰ مكان): لف، وما بعده: نشر. فقوله: ﴿وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾، ﴿وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾ ـ المثالان: نشر لقوله: (كإنشاء شيء من شيء) لأن حوّاء من ضِلَع آدم، كما أن الظلمات من تكاثف الأجرام... وقوله: (وجعَلْناكُم أزْواجاً) مثال لتصيير شيء شيئاً، وذلك أن كلاً من الزوجين يفتقر إلىٰ الآخر في حال الانفراد، وبعد انضمام أحدهما إلىٰ الآخر يصيران زوجين. وقوله: ﴿أَجَعَلَ ٱلْأَلِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا﴾ مثال للنقل، وذلك أن الكفار كانوا قد حكَموا بالشرك والتعدّد في الإلهية، فلمّا جاء الإسلام أبْطَلَ حكْمهم بالتعدُّد، وألزمهم حكْم التوحيد، كأنه نقل الحكْم من التعدد إلىٰ الوحدة».

وهذا من قبيل ما يجيء مرتّباً من أنواع اللف والنشر كما هو واضح.

وقد نقل اليمني[3] عبارة الطِّيبي السابقة كما هي.

ويقول الزمخشري[4] عند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿وَٱلْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ ٱلْحَقُّ فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [الأعراف: ٨]: (موازينه: جمع ميزان أو موزون، أي:

---

(١) ليس هذا القول آية، وسيأتي التنبيه عليه في موضعه من التحقيق، وانظر مبحث المآخذ على الطِّيبي من الفصل السابع، ص٤٧٣

(٢) فتوح الغيب (٦: ٧).

(٣) انظر: تحفة الأشراف: ج١، قسم التحقيق، ص٧١٥.

(٤) الكشاف (٦: ٣٣٢).

فمـن رجحت أعمـاله الموزونة التي لها وزن وقدْر، وهي الـحسنات، أو ما توزن به حسناتهم).

ويعقّب الطِّيبي[١] علىٰ ذلك فيقول: «قوله: (فمن رجحت) إلىٰ آخره: نشر لقوله: (جمع ميزان أو موزون) من غير ترتيب، بناء علىٰ تفسير الميزان علىٰ الخلاف».

وتوضيح ذلك أن قول الزمخشري: (جمع ميزان أو موزون) لفٌّ، نَشَره بقوله: (فمن رجحت... حسناتهم) من غير مراعاة لترتيب اللف، فقد جاء الميزان متقدّماً علىٰ الموزون هناك، بينما جاء متأخّراً عنه في النشر.

ويقول الزمخشري[٢] عند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾ [الأنعام: ١١٥]: (أي: تَمّ كل ما أخبر به، وأمر ونهىٰ، ووعد وأوعد).

ويعقب الطِّيبي[٣] علىٰ ذلك فيقول: «قوله: (أي: تمّ ما أخبر، وأمر ونهىٰ، ووعد وأوعد) خصّها بالذكر بدلالة السابق، وهو قوله: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ إِلَيْكُمُ ٱلْكِتَـٰبَ مُفَصَّلًا﴾ [الأنعام: ١١٤]، أي: فصّله بمثل تلك الأنواع، واللاحق، وهو قوله: ﴿صِدْقًا وَعَدْلًا﴾ علىٰ النشر للفّ التقديري، كما قدّره المصنف؛ فإن الصدق مناسب للخبر والوعد والوعيد، وإن العدل موافق للأمر والنهي، لأنه تعالىٰ يأمر وينهىٰ بمقْتضىٰ حكْمته، ويضع كلاًّ في موضعه، ويتصرّف في ملكه بالأمر والنهي علىٰ ما أراد».

ويُفْهَم من قول الطِّيبي هذا أن في قوله تعالىٰ: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ لفّاً تقديرياً، إذ أجمل الله سبحانه بقوله: ﴿كَلِمَتُ﴾، ثم فصل ونشر بقوله: ﴿صِدْقًا وَعَدْلًا﴾، وقدّر

---

(١) فتوح الغيب (٦: ٣٣٢).

(٢) الكشاف (٦: ٢٢٢).

(٣) فتوح الغيب (٦: ٢٢٢).

الزمخشري بقوله السابق ما يلائم كلاً من الصدق والعدل من الكلمات. فاللف في الآية إذاً تقديري.

وقد تُحْذَف إحدىٰ القرينتين من اللف لدلالة النشر عليه، كقوله تعالىٰ: ﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِيٓ إِيمَٰنِهَا خَيْرًا﴾ [الأنعام: ١٥٨].

فقد نقل الطِّيبي(١) عن صاحب الانتصاف قوله: «هذا الكلام في البلاغة يلقّب باللف. وأصله: يوم يأتي بعضُ آيات ربّك لا ينْفَعُ نفساً لم تكن مؤمنةً قَبْلُ إيمانُها بَعْدُ، ولا نفْساً لم تكسَب في إيمانها خيراً قَبْلُ ما تكسبه من الخير بَعْدُ».

ويصوغ الطِّيبي عبارة صاحب «الانتصاف» هذه صياغة جديدة، مبيّناً وجه اللف والنشر في الآية، فيقول(٢): «فكأنه قيل: يوم يأتي بعض آيات ربك لا ينفع نفساً إيمانُها أو كَسْبُها في إيمانها حينئذ لم تكن آمنت مِن قَبْلُ، أو كَسَبت في إيمانها خيراً من قبل، ففي الآية لفّ، لكن حذف إحدىٰ القرينتين بإعانة النشر... هذا الذي عناه صاحب «الانتصاف» بقوله: هذا الكلام يلقّب اللف».

ففي قوله تعالىٰ: ﴿لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا﴾ لفٌّ حُذِفت إحدىٰ قرينتيه لدلالة النشر عليه بعد ذلك بقوله: ﴿لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِيٓ إِيمَٰنِهَا خَيْرًا﴾. فإيمان الإنسان وعمله كِلاهما، وقْتَ مجيء الآيات، لا ينفعانه إذا لم يكن آمن وعمل خيراً قبل ظهورها، ولكن اكتُفِي بذكْر الإيمان في اللف، لدلالة النشر علىٰ القرينة الثانية وهي الكَسْب.

---

(١) انظر: فتوح الغيب (٦: ٣٠٤). والانتصاف ـ لابن المنير (٢: ٦٣).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٣٠٧).

وقد نقل اليمني[١] ما قاله الطِّيبي بتصرف يسير، كما أن السعد[٢] أشار إلىٰ رأي الطِّيبي بقوله: «وأُجِيبَ...بأن الآية من باب اللف التقديري، أي: لا ينفع نفساً إيمانُها ولا كَسْبُها في الإيمان لم تكن آمنت من قبل، أو كسبت فيه».

أما الفارسي[٣] فقد لخّص ما قاله الطِّيبي، فقال: «الآية...من باب اللف التقديري، أي: لا ينْفع نفْساً إيمانُها ولا كَسْبُها فيه لم تكن آمنت مِن قَبْلُ أو كسبت فيه».

* * *

٧) التفريق والجمع:

عرّف الطِّيبي[٤] الجمع بقوله: «أن تجمع متعدّداً في حكْم واحد». وعرف التفريق بأنه «إيقاع تباين بين أمرين من نوع واحد». وعدّهما من المحسّنات في اللفظ والمعنىٰ معاً.

وقد ذكر الطِّيبي مثالاً بيّن فيه «أن الكلام بُني علىٰ التفريق والجمع»، وهو قوله تعالىٰ: ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيْنَٰهَآ إِبْرَٰهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ نَرْفَعُ دَرَجَٰتٍ مَّن نَّشَآءُ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ * وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ كُلًّا هَدَيْنَا وَنُوحًا هَدَيْنَا مِن قَبْلُ وَمِن ذُرِّيَّتِهِۦ دَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَىٰ وَهَٰرُونَ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُحْسِنِينَ * وَزَكَرِيَّا وَيَحْيَىٰ وَعِيسَىٰ وَإِلْيَاسَ كُلٌّ مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ * وَإِسْمَٰعِيلَ وَٱلْيَسَعَ وَيُونُسَ وَلُوطًا وَكُلًّا فَضَّلْنَا عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ * وَمِنْ ءَابَآئِهِمْ وَذُرِّيَّٰتِهِمْ وَإِخْوَٰنِهِمْ وَٱجْتَبَيْنَٰهُمْ وَهَدَيْنَٰهُمْ إِلَىٰ

---

(١) انظر: تحفة الأشراف ج١، قسم الدراسة، ص٢٧٧.

(٢) تحقيق الجزء الثاني من حاشية السعد ـ قسم الدراسة، ص٢٠٣.

(٣) تحقيق الجزء الأول من حاشية كشف الكشاف ـ قسم التحقيق، ص٨٢٧-٨٢٨.

(٤) التبيان في البيان ـ قسم التحقيق، ص٢٣٢-٢٣٣. وانظر: الإيضاح (بشرح الصعيدي) (٤: ٣٦-٣٧) حيث يبدو الطِّيبي ناقلاً منه ما ذكر في تعريف الجمع والتفريق.

﴿صِرَٰطٍ مُّسۡتَقِيمٍ ۝ ذَٰلِكَ هُدَى ٱللَّهِ يَهۡدِي بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنۡ عِبَادِهِۦۚ وَلَوۡ أَشۡرَكُواْ لَحَبِطَ عَنۡهُم مَّا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ۝ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ءَاتَيۡنَٰهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحُكۡمَ وَٱلنُّبُوَّةَۚ فَإِن يَكۡفُرۡ بِهَا هَٰٓؤُلَآءِ فَقَدۡ وَكَّلۡنَا بِهَا قَوۡمًا لَّيۡسُواْ بِهَا بِكَٰفِرِينَ ۝ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُۖ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقۡتَدِهۡ﴾ [الأنعام: ٨٣-٩٠].

قال الطِّيبي(١): «الكلام مبنيٌّ علىٰ التفريق والجمع: فرّقهم أولاً مع خلائقهم وخصائلهم في تلك الآيات(٢)، ثم جمع خصائلهم في قوله: ﴿ذَٰلِكَ هُدَى ٱللَّهِ يَهۡدِي بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنۡ عِبَادِهِۦ...﴾ [الأنعام: ٨٨] الآية. وجمع ذواتهم معها في قوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ﴾ [الأنعام: ٩٠]، وأمر حبيبه صلوات الله عليه بالاقتداء بهداهم والانخراط في سلكهم».

والحقيقة أنْ ليس في الآيات تفريقٌ علىٰ انفراد، ولا جَمْعٌ علىٰ انفراد، ولا جمع مع تفريق، وهو «أن تُدْخِل شيئين في معنىٰ واحد، ثم تفرّق بين جهتي الإدخال» كما عرفه الطِّيبي(٣)، لأن التفريق سابق علىٰ الجمع في الآيات، وليس العكس، ولكن يمكن القول: إن هذا من قبيل الجمع مع التقسيم بأحد معنيَيْه، الذي هو: «جمع متعدّد تحت حكم ثم تقسيمه، أو تقسيمه ثم جمعه» كما ذكر الخطيب(٤).

وقد ذكر ابن أبي الإصبع(٥) لوناً بديعياً باسم «التفريق والجمع» وعرّفه بـ«أنْ يفرِّق المتكلم بين كلامين مرتبطين متلاحمين بكلام يتلو به الأول من كلامه، يوهم السامع أنه غير مرتبط، ليفيد ذلك معنىً لا يفيده الكلامُ لو جاء علىٰ مقتضىٰ وضع النظْم وترتيبه،

---

(١) فتوح الغيب (٦: ١٥٥).

(٢) يعني الآيات من: ﴿وَتِلۡكَ حُجَّتُنَآ﴾ إلى: ﴿وَهَدَيۡنَٰهُمۡ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسۡتَقِيمٍ﴾.

(٣) التبيان في البيان ـ قسم التحقيق، ص٢٣٤، وانظر: مفتاح العلوم (طبعة دار الكتب العلمية)، ص٤٢٦ حيث نقل الطِّيبي هذا التعريف منه.

(٤) الإيضاح (بشرح الصعيدي) (٤: ٣٩). وانظر الموضع السابق من المفتاح.

(٥) بديع القرآن ـ لابن أبي الإصبع، تحقيق د. حفني شرف، الطبعة الثانية، دار نهضة مصر: قسم التحقيق، ص٣١٣.

ثم يعود فيجمع ما تفرق من الكلام بما كان يجب أن يقدّم لتأهيله لنفْع الأول وملاءمته له، وارتباطه به، وكونه في الظاهر لا يصلح أن يـجاوره غيره». وساق له مثالاً يختلف عن الذي ذكره الطِّيبي، كما أن هذا التعريف لا ينطبق علىٰ الآيات المذكورة.

* * *

٨) الجمع مع التقسيم:

عرّفه الطِّيبي[١] بقوله: «أن تجمع متعدداً وتقسمه». وقد ذكر مثالاً له في قول الزمخشري عند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِآيَاتِهِ ۗ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ﴾ [الأنعام: ٢١]، حيث يقول الزمخشري[٢]: (جمعوا بين أمرين متناقضين: فكذَبوا علىٰ الله بما لا حُجّة عليه، وكذّبوا بما ثبت بالحجّة والبرهان الصحيح، حيث قالوا: ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨]، ﴿وَاللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا﴾ [الأعراف: ٢٨]. وقالوا: والملائكة بنات الله[٣]، و﴿هَٰؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا عِندَ اللَّهِ﴾ [يونس: ١٨]، ونسبوا إليه تحريم البحائر[٤] والسوائب. وذهبوا فكذّبوا القرآن والمعجزات، وسمَّوْها سِحْراً، ولم يؤْمنوا بالرسول ﷺ).

---

(١) التبيان في البيان ـ قسم التحقيق، ص٢٣٥. ويلاحظ أن الطِّيبي اقتصر على جانب واحد من تعريف الجمع مع التقسيم، بخلاف السكاكي والخطيب اللذين ذكرا التقسيم مع الجمع كذلك. انظر: المفتاح، ص٤٢٦، والإيضاح (٤: ٣٩).

(٢) الكشاف (٦: ٤٨-٥٠).

(٣) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ﴾ [النحل: ٥٧].

(٤) البحائر: جمع بحيرة ـ بفتح الباء وكسر الحاء، وهي الشاة أو الناقة إذا نُتِجت عشرة أَبْطُن فلا يُنتفع بها، فَتُشَقّ أذنها بنصفين وتترك. والسوائب: جمع سائبة: وهي أم البحيرة أو الناقة التي يسيّبها صاحبها لبرئه من علّة أو غير ذلك، فلا يُنتفع بها، ولا تُمْنع من كلأ. وهاتان العادتان ممّا أبطله الإسلام. انظر: لسان العرب ـ مادتي «بحر» و« سيب».

ويقول الطِّيبي[١] تعقيباً علىٰ قول الزمخشري هذا: «فيه جمع وتقسيم وتفسير[٢]. فالجمع: قوله: (بين أمرين متناقضين). **والتقسيم**: قوله: (فكذبوا علىٰ الله بما لا حجّة عليه، وكذّبوا بما ثبّت بالحجّة البيّنة)».

فقد جمع الزمخشري أولاً أمراً متعدّداً تحت حكم واحد وهو: جمْع المشركين بين أمرين متناقضين، ثم قسّم هذا المتعدّد إلىٰ قسمين هما: كذِبُهم علىٰ الله بغير دليل، وتكذيبهم بما ثَبت بالحجّة والبرهان.

والجمع مع التقسيم ـ عند الطِّيبي ـ من المحسّنات الراجعة إلىٰ اللفظ والمعنىٰ.

٩) التفسير:

وقد ذكره الطِّيبي[٣] باسم «التفسير الخفي»، وقال في تعريفه «أن ترىٰ في الكلام لَبْساً فتعْمد بما يوضحه». وجعله من المحسنات في اللفظ والمعنىٰ معاً.

ومن أمثلته ما ذكره الطِّيبي[٤] في قول الزمخشري السابق: «قوله: (حيث قالوا: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا﴾) إلىٰ قوله: (تحريم البحائر والسوائب) تفسيرٌ لقوله: (فكذَبوا علىٰ الله). وقوله: (وذهبوا فكذّبوا القرآن والمعجزات، وسمَّوْها سحْراً، ولم يؤمنوا بالرسول ﷺ) تفسيرٌ لقوله: (وكذّبوا بما ثبت بالحجّة)».

---

(١) فتوح الغيب (٦: ٤٨).

(٢) سيرد ذكره تالياً.

(٣) التبيان في البيان ـ قسم التحقيق، ص٢٣٠.

(٤) انظر: الكشاف، وفتوح الغيب (٦: ٤٨).

ومما يلاحظ أن هذا اللون من البديع لم يرد عند الخطيب، ولا عند السكاكي من قبله، ولكن ذكره صفي الدين الحِلّي[١] في «شرح الكافية البديعية في علوم البلاغة ومحاسن البديع» بهذا الاسم، وذكره ابن أبي الإصبع[٢] المصري باسم «صحّة التفسير»، بالمفهوم الذي ذكره به الطِّيبي.

١٠) التجريد:

ذكره الطِّيبي في المحسنات المعنوية، وعرّفه[٣] بأنه «هو: أن يُنْـتَزع من مُتَّصف بصفةٍ، آخرُ مثلُه فيها، مبالغةً في كمالِـها فيه».

ومن أمثلته التي توقف الطِّيبي عندها قوله تعالىٰ: ﴿ فَتَوَلَّىٰ عَنْهُمْ وَقَالَ يَٰقَوْمِ لَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ رِسَٰلَٰتِ رَبِّي وَنَصَحْتُ لَكُمْ فَكَيْفَ ءَاسَىٰ عَلَىٰ قَوْمٍ كَٰفِرِينَ ﴾ [الأعراف: ٩٣].

فقد قال الزمخشري[٤] في معرض تفسير الآية: (اشتدّ حزنه[٥] علىٰ قومه، ثم أنكر علىٰ نفسه، فقال: فكيف يشتدّ حزني علىٰ قوم ليسوا بأهل للحزن عليهم لكفرهم واستحقاقهم ما نزل بهم؟).

---

(١) انظر: شرح الكافية البديعية ـ لصفي الدين الحلّي، تحقيق د. نسيب نشاوي ـ دمشق (١٤٠٣هـ)، ص٢٨١.

(٢) انظر: بديع القرآن ـ لابن أبي الإصبع: قسم التحقيق، ص٧٤.

(٣) التبيان في البيان، قسم التحقيق، ص١٦٠، وهذا هو تعريف الخطيب للتجريد. انظر: الإيضاح (٤: ٥٤٤).

(٤) الكشاف (٦: ٤٨١).

(٥) الضمير عائد لشعيب عليه السلام.

وعقب الطِّيبي علىٰ ذلك بقوله[1]: «أي: جرّد من نفسه شخْصاً، وأنكر عليه حزنَه علىٰ قوم لا يستحقّونه، كما فعل امرؤ القيس في قوله:

تَطاوَلَ لَيْلُـكَ بالأَثْمُـدِ   ونـام الخَـلِيُّ ولم ترْقُـدِ

وكان من حق الظاهر أن يقول: وكيف يشتدُّ حزْنُك؟ لقوله: (ثم أنكر علىٰ نفسه)، لكنه التفت، وقال: (وكيف يشتد حزني؟) هذا إذا كان الخطاب مع نفسه. أما إذا كان مع غيره فلا يكون من التجريد».

والظاهر من سياق الآية أن خطاب شعيب عليه السلام هو مع قومه، لا مع نفسه. وعليه، لا يكون في الآية تجريد، ولا التفات كما يوحي به كلام الطِّيبي بقوله: «لكنه التفت»، وإنما قد يكون فيها رجوع، وهو «أن يُذْكَر شيء ثم يُرْجَع عنه» كما عرَّفه الطِّيبي[2] نفْسُه.

قال الشهاب[3]: «إن قوله: «قال»، يقتضي صيغة المتكلّم، وصيغةُ التكلّم تنافي التجريد. فما ذكره[4] لا وجه له، وإنما هو نوع من البديع يُسمَّىٰ الرجوع، لأنه إذا كان قوله: ﴿لَقَدۡ أَبۡلَغۡتُكُمۡ﴾ تأسُّفاً ينافي ما بعده، فكأنه بدا له ورجع عن التأسف، منْكراً لفعله الأول... والنكتة فيه الإشعار بالتَّـوَلُّه والذهول، لشدّة الـحَيْرة لعِظَم الأمر، بحيث لا يفرِّق بين ما هو كالمتناقض من الكلام وغيره... والحاصل أنه فيه وجهين، فالوجه الأول: أنه حَزِن واشتدّ حزْنُه علىٰ حال القوم، ثم أنكر ذلك علىٰ نفسه، والثاني: أنه لا حزن عليهم لأنهم لم يَقْبلوا النصيحة، فليسوا أحقّاء بالـحُزْن».

---

(١) فتوح الغيب (٦: ٤٨١).

(٢) التبيان في البيان ـ قسم التحقيق، ص٢٢٧.

(٣) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي (٤: ١٩٣).

(٤) يعني الطِّيبي.

وهذا ـ في ظنّي ـ أنْسب مما ذهب إليه الطِّيبي، لأن الناظر في الآية لا يجد فيها تجريداً ولا التفاتاً وفق تعريف كل منهما.

أما قول امرئ القيس السابق ففيه خلاف: أهو من التجريد أم من الالتفات؟ فقد ذكر الطِّيبي[1] نفْسُه: «أن الذي عليه أبو عليّ، وابن جِنِّي، وابن الأثير أن قوله: «تَطَاوَلَ لَيْلُكَ» تجريد. وأنشدوا قول الأعشىٰ:

وهل تُطِيق وَداعاً أيّها الرَّجُلُ

والطِّيبي يناصر هذا الرأي، فيقول معقّباً علىٰ ما سبق: «وهذا هو الحق». أما الزمخشري[2] فقد ذكر أن في بيت امرئ القيس المذكور التفاتاً، والسكاكي[3] أورد البيت شاهداً علىٰ الالتفات كذلك.

ولعلّ من خير ما قيل في هذه المسألة قولَ السيد الشريف الجرجاني[4]: «واعلم

---

(١) انظر ما سيأتي ص٧٤٧.

(٢) انظر: الكشاف، ص١٤٢ عند تفسير قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥].

(٣) انظر: مفتاح العلوم (طبعة دار الكتب العلمية)، ص٢٠٠. وقد سبق الحديث عن الالتفات في مبحث «صور من إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر»، في الفصل الرابع من الدراسة. «والالتفات فيه مذهبان: مذهب السكاكي، ومذهب الجمهور. فالالتفات عند السكاكي هو: التعبير عن المعنى بطريق من الطرق الثلاثة التي هي: التكلم والخطاب والغيبة... سواء سبقه تعبير بإحدى هذه الطرق أو لم يسبقه ذلك... والمشهور عند الجمهور أن الالتفات هو: التعبير عن معنى بطريق من الطرق الثلاثة بعد التعبير عنه بطريق آخر منها، بشرط أن يكون التعبير الثاني على خلاف ما يقتضيه ظاهر السياق، وعلى خلاف ما يترقّبه السامع، وإن وافق ظاهر المقام... والالتفات ـ بتفسير الجمهور ـ أخصّ منه بتفسير السكاكي» ـ البلاغة العربية ـ للدكتور المحمدي الحناوي: (١: ٢٦٩-٢٧١) وانظر كذلك: الإيضاح ـ بشرح الصعيدي (١: ١٥١-١٥٢).

(٤) حاشية السيد الشريف على الكشاف (مطبوعة بحاشية الكشاف نفسه) (١: ٦٣).

أن قوله: «تطاوَلَ ليلُك» إنْ حُمِل علىٰ الالتفات لم يكن تجريداً، وإن عُدّ تجريداً كقوله: «وهلْ تُطِيقُ وَداعاً أيها الرجُل» لم يكن التفاتاً، لأن مبنَى التجريد علىٰ مغايرة المنتزَع للمنتزَع منه، ليترتّب عليه ما قُصِد به من المبالغة في الوصف، ومدار الالتفات علىٰ اتّحاد المعنىٰ، ليحْصل به ما أريد به من إيراد المعنىٰ في صورة أخرىٰ غير ما يستحقّه بحسب ظاهره». وأضاف، نقْلاً عن الفاضل اليمني: أن «من ادّعىٰ أن أحد أقسام التجريد ـ أعْنِي مخاطبة الإنسان نفْسَه ـ التفات، وأنه لا منافاة بينهما فقد سها».

هذا، وقد نقل الفاضل اليمني[1] قول الطِّيبي في الآية السابقة، وفي قول امرئ القيس بنصه.

ونخلص من ذلك كله إلىٰ أنه إذا عد بيت امرئ القيس من التجريد، وكذا قول الأعشىٰ، فليس كذلك الآية مدار البحث كما أسلفْت، ولا هي من الالتفات، وإنما قد تكون من الرجوع، والله أعلم.

ومن أمثلة التجريد التي ذكرها الطِّيبي قوله تعالىٰ: ﴿قُلْ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ٱلَّذِى لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ يُحْىِۦ وَيُمِيتُ ۖ فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِىِّ ٱلْأُمِّىِّ ٱلَّذِى يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَكَلِمَـٰتِهِۦ وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٨].

قال الزمخشري[2] في معرض تفسير الآية: (هلّا قيل: فآمنوا بالله وبي، بعد قوله: ﴿إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ﴾؟ قلت: عدل عن المضمر إلىٰ الاسم الظاهر لتجري عليه الصفات التي أجريت عليه، ولِـمَا في طريقة الالتفات من مزية البلاغة، وليُعْلَم أن الذي

---

(١) انظر: تحفة الأشراف ـ ج١، قسم الدراسة، ص٢٨١.

(٢) الكشاف (٦: ٦١٤).

وجب الإيمان به واتّباعه هو هذا الشخص المستقلّ بأنه النبي الأمّي الذي يؤمن بالله وكلماته، كائناً مَن كان: أنا أو غيري، إظهاراً للنَّصَفة، وتفادياً من العصبية لنفْسه).

وعقب الطِّيبي[1] علىٰ ذلك بقوله: «هذا يجوز أن يكون فائدة ثالثة مستقلّة للعدول، فيكون من باب التجريد. يعني أنه ﷺ خاطبهم بقوله: ﴿إِنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾، فلمّا أراد أن يدْعوهم إلىٰ متابعته، جرّد عن نفسه الزكيّة النّبي الأمّي الموصوف بما يجب علىٰ كل أحد متابعته. كأنه قال: لا أدَّعي أني ذلك الموصوف، فانظروا مَن هو، فاتّبِعوه كائناً من كان: أنا أو غيري. والخطاب علىٰ سبيل الاستدراج. ومعنىٰ الاستقلال يفيده التجريد».

ويمكن أن يوجَّه إلىٰ هذا القول ما وُجِّه إلىٰ الذي قبله، فحديث الرسول ﷺ هنا ليس مع نفسه، وإنما مع قومه، فيكون من باب الالتفات، كما أشار إلىٰ ذلك الزمخشري بقوله في معرض تفسير الآية: (ولِما في طريقة الالتفات من مَزِيَّة البلاغة) كما سبق.

* * *

ومن أمثلة التجريد التي ذكرها الطِّيبي ما جاء عند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا ٱللَّهُ مُهْلِكُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٦٤]. قال الزمخشري[2]: (لِمَ تَعِظون منّا قوماً تزْعمون أنّ اللهَ مُهْلِكُهم؟).

وقال الطِّيبي[3]: «مِنْ: تجريدية، مثلَ: رأيتُ منك أسداً». يقصد أن «مِنْ» في قول الزمخشري: (مِنّا) تفيد التجريد، وبالتالي يكون في قوله هذا تجريد، كما في المثال الذي ذكره.

---

(١) فتوح الغيب (٦: ٦١٤).
(٢) الكشاف (٦: ٦٣١).
(٣) فتوح الغيب (٦: ٦٣١).

وقد ذكر الشيخ عبد المتعال الصعيدي[1] أن: «كل ما تكون «مِن» فيه أداة التجريد، وتفيد فيه معنىٰ الابتداء... لا يُقْصد منه تشبيه»، وإنما هو من قبيل التجريد.

١١) المبالغة:

وهي: «أن يُدَّعَىٰ لوصْفٍ بلوغُه في الشدّة أو الضعف حدّاً مستحيلاً أو مستبْعداً، لئلّا يُظنّ أنه غير مُتَناهٍ في الشدّة أو الضعف» كما عرّفها الخطيب[2].

ومن أمثلتها عند الطِّيبي في الحاشية قوله تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ شُعَيْبًا كَأَن لَّمْ يَغْنَوْاْ فِيهَا﴾ [الأعراف: ٩٢] حيث يقول الزمخشري[3]: (في هذا الاستئناف، وهذا الابتداء... مبالغة في ردّ مقالة الملأ لأشياعهم). ويقول الطِّيبي[4]: «بولِغ في الإخبار عن دمار القوم بقوله: ﴿كَأَن لَّمْ يَغْنَوْاْ فِيهَا﴾».

وتعقيب الطِّيبي علىٰ قول الزمخشري يشير إلىٰ أن في الآية نوعاً من أنواع المبالغة المقبولة، هو **الغُلُوُّ**؛ لأن وصف قوم شعيب عليه السلام بعد إهلاكهم بأنهم ﴿لَّمْ يَغْنَوْاْ فِيهَا﴾: أي لم يُقيموا في منازلهم، أمر غير ممكن في نفْسه، إذ إنهم كانوا في أرضهم قبل أن يُهْلِكَهم الله، إلا أن الله ـ جلّت قدرته ـ قد أهلكهم تماماً، وأزال آثارهم، حتىٰ كأنّهم لم يكونوا موجودين من قبل، وقد كان لمجيء أداة التشبيه «كأن» في هذا القول أثر في

---

(١) بغية الإيضاح (٤: ٤٤).

(٢) الإيضاح ـ للخطيب القزويني، بشرح وتعليق د. محمد عبد المنعم خفاجي، الطبعة الخامسة، دار الكتاب اللبناني، بيروت ١٤٠٠هـ ص٥١٤.

(٣) الكشاف (٦: ٤٧٨).

(٤) فتوح الغيب (٦: ٤٧٩).

جعْـل الغلـوّ فيـه مقبـولاً، كمجيء «يكاد» في قولـه تعالىٰ: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيٓءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ﴾ [النور: ٣٥].

* * *

ومن أمثلة المبالغة التي توقف عندها الطِّيبي: قوله تعالىٰ حكايةً علىٰ لسان موسىٰ عليه السلام مخاطباً فرعون: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾ [الأعراف: ١٠٥]، علىٰ القراءة المشهورة في «علىٰ» بالألف المقصورة، حيث ذكر الزمخشري[١] أربعة وجوه في هذه القراءة، منها: (أن يُغْرِق موسىٰ في وصْف نفسه بالصدق).

وعقب الطِّيبي[٢] علىٰ ذلك بقوله: «أي: يبالغ فيه... وإنما استَدْعَىٰ المقامُ المبالغةَ لأن موسىٰ عليه السلام حين ادَّعَىٰ الرسالة بين يَديْ فرعون، لم يَخْلُ من ارتياب منه، فكان قوله: ﴿إِنِّي رَسُولٌ مِّن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأعراف: ١٠٤]، وارداً لإزالة ذلك الارتياب... ثم لمّا سمع فرعونُ قوله: ﴿إِنِّي رَسُولٌ مِّن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ أنكره، فزاد موسىٰ عليه السلام في المبالغة بأن قال: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ﴾.

فالزمخشري يصف قول موسىٰ عليه السلام هذا **بالإغراق**[٣]، وهو نوع من أنواع المبالغة المقبولة التي وضحها الطِّيبي في الآية. وتعريفه عنده[٤] هو: «أن تدَّعي لشيء، وصْفاً بالِغاً حدّ الاستحالة، وهو مقبول ومردود كما ذكر. وقد أورده في المحسنات المعنوية».

---

(١) الكشاف (٦: ٥٠٣).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٥٠٣-٥٠٤).

(٣) هو الأمر الممكن عقلاً لا عادةً. انظر: بغية الإيضاح (٤: ٤٧).

(٤) التبيان في البيان ـ قسم التحقيق، ص١٨٥.

وقد سبق أن ذكرنا أن الطِّيبي[1] عدّ الآية ـ علىٰ هذا الوجه ـ من قبيل الاستعارة المكنية، ولا تناقض في ذلك، فإن المجاز ـ ومنه الاستعارة المكنية ـ يفيد المبالغة، كما هو معروف، وهذا ما قصده الطِّيبي من تحليله للمبالغة في الآية.

وذكر الطِّيبي[2] كذلك، أن الآية قد تكون من قبيل الكناية الإيمائية، لكن علىٰ وجه آخر من الوجوه التي ذكرها الزمخشري في معنىٰ الآية علىٰ القراءة المشهورة، وهو: (أنّ ما لزِمك فقد لَزِمْته).

١٢) الإدماج:

وقد تحدث الطِّيبي عنه في الحاشية نظرياً، فعرّفه: لغةً واصطلاحاً، وطبّق عليه بعض الأمثلة، كما في قوله تعالىٰ: «﴿قَالَ رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ قَالَ لَن تَرَىٰنِي وَلَٰكِنِ ٱنظُرۡ إِلَى ٱلۡجَبَلِ فَإِنِ ٱسۡتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوۡفَ تَرَىٰنِيۚ﴾ [الأعراف: ١٤٣]».

قال الزمخشري[3]: (وهذا كلام مُدْمَج بعضُه في بعض، وارد علىٰ أسلوب عجيب، ونمط بديع).

وقد وضّح الطِّيبي[4] ذلك فقال: «الأساس: دَمَجَ الشيءُ دُموجاً، واندمج اندماجاً: إذا استحْكَمَ والتأم. ومن المجاز: أدمَجَ كلامه: أتَىٰ به متراصفَ النظم».

---

(١) انظر: الاستعارة المكنية في الفصل الخامس من الدراسة.

(٢) انظر: الكناية الإيمائية في الفصل الخامس من الدراسة، والكشاف (٢: ١٠١).

(٣) الكشاف (٦: ٥٥٨).

(٤) فتوح الغيب (٦: ٥٥٨-٥٥٩)، وانظر: أساس البلاغة، ص٢٨٢ ـ مادة «دمج» والتعريف الذي ذكره الطِّيبي للإدماج هو تعريف الخطيب له بتصرف يسير. انظر: الإيضاح ـ بشرح د. خفاجي (الطبعة الخامسة، ص٥٢٦-٥٢٧).

وفي الاصطلاح: هو أن يُضمَّن كلامٌ سِيق لوصْفٍ وَصْفاً آخرَ، قال ابن نُباتة[١]:

فلا بُدَّ لِي مِـن جَهْلَـةٍ فِي وِصـالِهِ فَمَنْ لِي بِخِلٍّ أُودِعُ الحِلْـمَ عنـدَهُ

فإنه تعالىٰ لمّا منع المشتاق الهائم عن مطلوبه، أشار إلىٰ ما لا يقطع طمعه، ولا ييأس من متوخّاه، بطريق يرمز إلىٰ الموعد، يعني: أن الدنيا لا تصْلُح لما تطلبه، لأنها في شرف الزوال والهلاك، ألا ترىٰ إلىٰ أعظم الأشياء رسوخاً لم يثبت عند التجلِّي، وأن الآخرة لهي الحيَوان، فالموعد هناك. فعُلِم من هذا التقرير أن الكلام إنما يكون مُدْمَجاً إذا أُشِير فيه إلىٰ إثبات الرؤية لا إلىٰ نفيها».

فالزمخشري جعل الآية من الكلام المدمج الدالّ علىٰ عدم جواز الرؤية إطلاقاً، ولكن الطِّيبي جعل الإدماج دليلاً علىٰ إثبات الرؤية، إذ ضمّن الله نفي رؤيته سبحانه في الدنيا شدة تأثير تلك الرؤية لو حصلت، وإمكان حصولها في الآخرة.

أما في قول ابن نباتة السعديّ فقد ضمّن معنىٰ الغزل الذي سِيق له البيت، معنىً آخر هو الفخر بحلْمه، كما ضمّن الفخرَ كذلك شكْوىٰ الزمان لتغيّر الأخلاء، الذين لم يجد منهم من يصلح لحفظ الحلْم عنده.

* * *

١٣) القول بالموجَب[٢]:

وهو من المحسنات المعنوية. وقد عرّفه محمد بن علي الجرجاني[٣] بأنه: «هو تصديق كلام الغير، وحمْله علىٰ وجه آخر».

---

(١) انظر ترجمته وتخريج قوله في موضعه من التحقيق.

(٢) بكسر الجيم إن أريد به الصفة الموجبة للحكم، وبفتحها إن أريد به الحكم الذي أوجبته. بغية الإيضاح (٤: ٦٩).

(٣) الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة ـ للجرجاني (محمد بن علي)، تحقيق د. عبد القادر حسين، دار نهضة مصر ـ القاهرة، ص٢٨٧.

ومن أمثلته عند الطِّيبي قولُ الله تعالىٰ: ﴿فَإِن كَذَّبُوكَ فَقُل رَّبُّكُمْ ذُو رَحْمَةٍ وَاسِعَةٍ وَلَا يُرَدُّ بَأْسُهُۥ عَنِ ٱلْقَوْمِ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٧]. حيث يقول الزمخشري[١] في تفسير الآية: (فإن كذّبوك في ذلك، وزعموا أن الله واسع الرحمة، وأنه لا يؤاخِذ بالبغي، ويُخْلِف الوعيد جوداً وكرماً، فقُل لهم: ربُّكم ذو رحمة واسعة لأهل طاعته، ولا يردّ بأسه ـ مع سعة رحمته ـ عن القوم المجرمين، فلا تغترّ برجاء رحمته عن خوف نعمته).

ويعقب الطِّيبي علىٰ ذلك، فيقول[٢]: «قوله: (فإن كذّبوك في ذلك): أي في: أنا لصادقون فيما أوْعدنا به العصاة لا نُخلفه. وإنما فسّره بقوله: (وزعموا أن الله واسع الرحمة) لوقوع قوله: ﴿فَقُل رَّبُّكُمْ ذُو رَحْمَةٍ وَاسِعَةٍ﴾ جواباً لتكذيبهم، فقرّر ما قالوه، وزيد عليه: ﴿وَلَا يُرَدُّ بَأْسُهُۥ عَنِ ٱلْقَوْمِ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾: أي رحمته ـ وإن كانت واسعة ـ لكن لأهل طاعته، وهو من أسلوب القول بالموجِب».

والمقصود أن قوله تعالىٰ: ﴿رَّبُّكُمْ ذُو رَحْمَةٍ وَاسِعَةٍ وَلَا يُرَدُّ بَأْسُهُۥ عَنِ ٱلْقَوْمِ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾ هو من قبيل القول بالموجب، فقد زعم الكفار أن الله واسع الرحمة، فلا يؤاخِذ بالبغي، فأثبت الله رحمته للمؤمنين، دون أن ينفيها عن العاصين، أو يثبتها لهم، وزاد علىٰ ذلك: ﴿وَلَا يُرَدُّ بَأْسُهُۥ عَنِ ٱلْقَوْمِ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾.

والقول بالموجب ضربان ـ كما يذكر الخطيب[٣] ـ: «**أحدهما**: أن تقع صفةٌ في كلام الغير كنايةً عن شيء أُثبِتَ له حكْم، فتُثْبِت في كلامك تلك الصفة لغير ذلك الشيء،

(١) الكشاف (٦: ٢٨٢).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٢٨٢-٢٨٣).

(٣) الإيضاح (بشرح د. خفاجي)، ص٥٣٢.

من غير تعرّض لثبوت ذلك الحكْم له أو انتفائه عنه... **والثاني**: حمْل لفظ وقع في كلام الغير علىٰ خلاف مراده مما يحتمله بذكر متعلّقه».

والطِّيبي يجمع بين القول بالموجب والأسلوب الحكيم أحياناً، كما في قوله تعالىٰ: ﴿أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْتَغِي حَكَمًا وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ إِلَيْكُمُ ٱلْكِتَٰبَ مُفَصَّلًا وَٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُۥ مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ﴾ [الأنعام: ١١٤].

يقول الطِّيبي[١]: «كأنه تعالىٰ أجابهم علىٰ الأسلوب الحكيم والقول بالموجب، لأنهم طَعَنوا في معجزته، أي: القرآن، فبكَّتَهم به علىٰ أحسن وجه، وضم مع ذلك علْم أهل الكتاب بأنه حقٌّ، لتصديقه ما عندهم، وموافقته له».

والأسلوب الحكيم هو الضرب الثاني من القول بالموجب، كما يذكر الشيخ عبد المتعال[٢] الصعيدي، وعليه فلا تناقض في كلام الطِّيبي حينما يجمع بين القول بالموجب والأسلوب الحكيم في بعض المواضع.

* * *

١٤) الطرد والعكس:

عرفه الطِّيبي[٣] بقوله: «أن يُؤْتَىٰ بكلامين يقرِّر الأولُ بمنطوقه مفهوم الثاني، وبالعكس». وقد جعله من المحسنات في المعنىٰ واللفظ معاً.

ومن أمثلته قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا وَجَدْنَا لِأَكْثَرِهِم مِّنْ عَهْدٍ وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ

---

(١) فتوح الغيب (٦: ٢٢٠).

(٢) انظر: بغية الإيضاح (٤: ٦٩).

(٣) التبيان في البيان ـ قسم التحقيق، ص٢١٢.

لَفَٰسِقِينَ﴾، [الأعراف: ١٠٢] حيث عدّه الطِّيبي[١] من باب الطرد والعكس إن فسّر «الفاسقين» بالناكثين، إذ إن قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا وَجَدْنَا لِأَكْثَرِهِم مِّنْ عَهْدٍ﴾ يقرر بمنطوقه ـ كما هو واضح ـ مفهوم قوله: ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾ علىٰ أن يكون معنىٰ الفاسقين: الناكثين لعهودهم، والعكس صحيح.

* * *

١٥) التهييج والإلهاب:

ومنه قوله تعالىٰ في مخاطبة النبي ﷺ: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ﴾ [الأنعام: ١١٤]، فقد ذكر الزمخشري[٢] أنه (من باب التهييج والإلهاب).

وفسّر الطِّيبي[٣] معنىٰ الإلهاب، فقال: «يقال: أَلْهَبَهُ علىٰ كذا: أي حرَّضه عليه. الأساس: ومن المجاز: أَلْهَبْتُه الأمر: أردْت بذلك تهْييجه».

ولئن اكتفىٰ الطِّيبي في هذا الموضع بذكْر المعنىٰ اللغوي لهذه الكلمة، فقد عمد إلىٰ بيان معناها الاصطلاحي في مواضع أخرىٰ من خلال الشرح والتطبيق، كما في قوله تعالىٰ مخاطباً نبيه أيضاً ﷺ: ﴿وَٱذْكُر رَّبَّكَ فِى نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً وَدُونَ ٱلْجَهْرِ مِنَ ٱلْقَوْلِ بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْءَاصَالِ وَلَا تَكُن مِّنَ ٱلْغَٰفِلِينَ﴾ [الأعراف: ٢٠٥].

قال الطِّيبي[٤]: «والنهي بقوله: ﴿وَلَا تَكُن مِّنَ ٱلْغَٰفِلِينَ﴾ للترفّع عن هذا المقام[٥]،

---

(١) فتوح الغيب (٦: ٤٩٨).

(٢) الكشاف (٦: ٢٢١).

(٣) فتوح الغيب (٦: ٢٢١).

(٤) المصدر نفسه (٦: ٧٣٢).

(٥) يعني مقام الجهر بالقول كما سيأتي بيانه.

علىٰ سبيل التهييج والإلهاب. يعني: ولا تكن من الجاهرين بالصوت، لأن منزلتك فوق هذا المقام، لأنك من الواصلين إلىٰ عين الحقيقة، الماثلين في مقام الشهود، المنخرطين في زمرة المقرّبين الذين جاهدوا في قمع خواطر النفس، وإماطة لُوث[1] الهوىٰ».

فالنهي في قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَكُن مِّنَ ٱلْغَٰفِلِينَ﴾ قُصِد به التهييج والإلهاب للرسول ﷺ؛ لأن الغفلة لا تُتَصوَّر من فعله عليه الصلاة والسلام لسموّ منزلته، ورفعة شأنه، وقربه من ربه.

وقد ذكر ابن حمزة العلوي[2] التهييج والإلهاب في فنون البديع، وقال: إنهما «مَقولانِ علىٰ كل كلام دالّ علىٰ الحث علىٰ الفعل أو تركه لمن لا يتصوّر منه تركه أو فعله، علىٰ جهة الإلهاب والتهييج لا غير».

* * *

١٦) الخطاب العام:

عرّفه الطِّيبي[3] بأنه «هو: ما يُخاطَب به غير معيَّن، للإيذان بأن الأمر ـ لعظمته وفخامته ـ حقيق بألا يختصّ بأحد دون أحد». وعدّه من المحسنات المعنوية.

ومن أمثلته قوله تعالىٰ: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ﴾ [الأنعام: ١١٤]. فقد ذكر الزمخشري أولاً أنه خطاب للرسول ﷺ من باب التهييج والإلهاب، كما سبق، ثم قال[4]:

---

(١) لوث الهوى ـ بضم اللام: مخالطته ومسّه.

(٢) الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز ـ لابن حمزة العلوي، مطبعة المقتطف بمصر (١٣٣٢هـ)، (٣:١٦٥).

(٣) التبيان في البيان ـ قسم التحقيق، ص١٦٣.

(٤) الكشاف (٦: ٢٢١).

(ويجوز أن يكون ﴿فَلَا تَكُونَنَّ﴾ خطاباً لكل أحد، علىٰ معنىٰ أنه إذا تعاضدت الأدلّة علىٰ صحّته وصدقه فما ينبغي أن يمْتَرِيَ فيه أحد، وقيل: الخطاب لرسول الله ﷺ خطاب لأمّته).

والطِّيبي[1] يوضح ذلك فيقول: «يريد أن قوله: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ﴾ من باب تلوين[2] الخطاب، فيجوز أن يراد به رسول الله ﷺ خاصة... ولأمته عامة بالطريق الأوْلَىٰ، وأن يراد به جميع الناس ابتداءً، وذلك أنه لمّا أُمِر النبي ﷺ بأن يقول: أفَغَيْر الله أطلب حاكماً، وهو الذي أنزل القولَ الفصْلَ الفارقَ بين الحق والباطل، المشهودَ له بالصدق، التفت إلىٰ من يصحّ أن يخاطَب بقوله: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ﴾. وهذا لا يصار إليه، إلا أن ما يجري لأجله الخطاب معْنِيٌّ به جداً، فلا يختص بواحد دون واحد، وإليه الإشارة بقوله: (إذا تعاضدت الأدلة علىٰ صحته فلا ينبغي أن يمْتَرِيَ فيه أحد). وأن يراد جميع الناس، لكن علىٰ سبيل التبعية، تعظيماً للمخاطَب، لأن الرسول ﷺ رئيس أمته، وعليه تدور رحَىٰ الأمة، كقوله تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾ [الطلاق: ١]. والله أعلم».

وخلاصة قول الطِّيبي أن قوله تعالىٰ: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ﴾ قد يكون خطاباً للرسول ﷺ علىٰ سبيل التهييج والإلهاب، كما سبق بيانه، وقد يكون خطاباً عامّاً لجميع الناس علىٰ ما بيّن الطِّيبي، وذكر نظيره، وهو قوله تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾ إذ الخطاب عام لجميع المسلمين، وإن كان مخاطباً به النبي عليه الصلاةُ والسلامُ، وذلك للإشعار بأهميّة الأمر وعظمته وفخامته.

* * *

(١) فتوح الغيب (٦: ٢٢١-٢٢٢).

(٢) يعني تنويعه.

١٧) الترقِّي:

وهو: «أن يُذْكَر معنىٰ، ثم يُرْدَف بما هو أبلغ منه» كما عرَّفه الطِّيبي[1]، وهو عنده من المحسنات في اللفظ والمعنىٰ معاً.

ومثاله: قوله تعالىٰ حكايةً علىٰ لسان شعيب عليه السلام مخاطباً قومه: ﴿وَلَا تَقْعُدُوا۟ بِكُلِّ صِرَٰطٍ تُوعِدُونَ وَتَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِهِۦ وَتَبْغُونَهَا عِوَجًا﴾ [الأعراف: ٨٦].

قال الطِّيبي[2]: «إنه تعالىٰ عبّر عن وصف الكافرين سبيلَ الله بالاعوجاج بقوله: ﴿وَتَبْغُونَهَا عِوَجًا﴾ علىٰ سبيل التوبيخ... وفي الكلام تَرَقٍّ. يعني: ما كفاكم أنكم تُوعِدون الناس عن متابعته، وتصدّونهم عن سبيله، حتىٰ تصفونه بالاعوجاج، ليكون الصدّ بالبرهان والدليل».

والمقصود أن قوله تعالىٰ: ﴿وَتَبْغُونَهَا عِوَجًا﴾ من قبيل الترقّي، حيث ذكر أولاً تهديد الكافرين لمن يتّبع شعيباً عليه السلام ثم ذكر صدّهم عن سبيل الله، وأردف ذلك بما هو أهم وهو ابتغاء العِوَج.

* * *

١٨) تجاهل العارف:

ذكره الطِّيبي[3] باسم «التجاهل» فقط، وجعله في المحسنات المعنوية، وعرّفه بأنه: «سَوْق المعلوم مساق غيره: إما لتحقير الشأن، أو للاستدراج».

---

(١) التبيان في البيان ـ قسم التحقيق، ص٢١٩.

(٢) فتوح الغيب (٦: ٤٧١).

(٣) التبيان في البيان ـ قسم التحقيق، ص١٦٤.

وقد ذكر الطِّيبي أمثلة للاستدراج، منها قوله تعالىٰ: ﴿قُلْ إِنِّي نُهِيتُ أَنْ أَعْبُدَ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِۚ قُل لَّآ أَتَّبِعُ أَهْوَآءَكُمْۙ قَدْ ضَلَلْتُ إِذًا وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُهْتَدِينَ﴾ [الأنعام: ٥٦]، حيث يقول الزمخشري[1] في معرض تفسير الآية: (وفيه استجهال لهم).

ويعقّب الطِّيبي[2] علىٰ ذلك بقوله: «يعني: أدمج في هذا الكلام معنىٰ الاستدراج وإرخاء العنان، كقوله تعالىٰ: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ: ٢٤]، وذلك أنه نسب النهي إلىٰ نفسه، يعني: كنتُ علىٰ ما أنتم عليه من الضلال، فنهاني عنه دليل العقل، وما أوتيت من العلم. فإذا نَظَروا بعين البصيرة في هذا الكلام المنْصف، وعلِموا أنه صلوات الله عليه لم يزل علىٰ الحق المبين، والطريق المستقيم، ووقَفوا علىٰ أنهم علىٰ الضلال البعيد، رجعوا عن ذلك».

وواضح من كلام الطِّيبي، ومن تمثيله بقوله تعالىٰ: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾، أن قوله تعالىٰ حكاية عن الرسول ﷺ: ﴿إِنِّي نُهِيتُ﴾ من باب «تجاهل العارف»، لاستدراج القوم إلىٰ الإيمان والهداية كما بيّن الطِّيبي نفسه.

١٩) الاستدراك:

يُعَدُّ الاستدراك من الأساليب البلاغية ـ كما ذكر صفيُّ الدين[3] الحِلّيّ ـ «إذا كانت فيه نكتة أو ظريفة زائدة علىٰ المعنىٰ لتُحَسِّنه وتزيّنه».

---

(١) الكشاف (٦: ١٠٩).

(٢) فتوح الغيب (٦: ١٠٩).

(٣) انظر: شرح الكافية البديعية ـ لصفيّ الدين الحِلّي، ص١١٠.

وقد توقّف الطِّيبي عند بعض أساليب الاستدراك من هذا القبيل، كما في قوله تعالىٰ: ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُۥ لَيَحْزُنُكَ ٱلَّذِى يَقُولُونَ فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَٰكِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾ [الأنعام: ٣٣]، حيث يقول[١] الطِّيبي: «إن قوله: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾ استدراك وضع فيه مُظْهَران موضع مضمرين، لشدّة الخطْب، وعِظَم الأمر، وفيه تهديد للظالمين، وتنبيه لرسول الله ﷺ، كأنه قيل له: اشتغلْتَ بخاصّة نفسك، وذهلت عمّا هو أهمّ من ذلك، وهو ما تستعظمه من جحود آيات الله، والاستهانة بكتابه، ومن عادتك أنْ تُؤثِر حقَّ الله علىٰ حق نفْسك».

فالاستدراك في الآية اشتمل علىٰ معان بلاغية زائدة علىٰ أصل المعنىٰ، مثل: تهديد الظالمين، وتنبيه الرسول ﷺ، إضافة إلىٰ ما فيه من وضع مظهرين موضع مضمرين، حيث وُضِع لفظ «الظالمين» موضع ضمير القائلين المكذِّبين، ووضع لفظ الجلالة «الله» موضع ضميره في «نَعْلَمُ»، فكان الاستدراك هنا من الأساليب البلاغية.

٢٠) الترجيع (أو المراجعة):

عرّفه ابن حمزة العلويّ[٢] بأنه هو: «أن يَحْكي المتكلّم مراجعة في القول، ومحاورة جرت بينه وبين غيره، بأوجز عبارة، وأخْصر لفظ».

ومن أمثلته عند الطِّيبي قوله تعالىٰ حكاية علىٰ لسان نوح عليه السلام في الرد علىٰ قومه: ﴿قَالَ يَٰقَوْمِ لَيْسَ بِى ضَلَٰلَةٌ وَلَٰكِنِّى رَسُولٌ مِّن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأعراف: ٦١].

---

(١) فتوح الغيب (٦: ٧١).

(٢) الطراز ـ للعلوي (٣: ١٥١). وانظر كذلك: بديع القرآن ـ لابن أبي الإصبع، ص٣٠٠.

قال الطِّيبي(١): «لا ارتياب أن هذا الاستدراك(٢) زيادة علىٰ الجواب، لأن قوله: ﴿لَيۡسَ بِي ضَلَٰلَةٞ﴾ كان كافياً...فيكون من الأسلوب الحكيم الوارد علىٰ التخلّص إلىٰ الدعوة، علىٰ وجه الترجيع المعنوي، لأنه بدأ بالدعوة إلىٰ إثبات التوحيد، وإخلاص العبادة لله تعالىٰ. فلمّا أراد إثبات الرسالة لم يتمكّن، لما اعترضوا عليه من قولهم: ﴿إِنَّا لَنَرَىٰكَ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ﴾ [الأعراف: ٦٠]، فانتهز الفرصة، وأدمج مقصوده في الجواب علىٰ أحسن وجه، حيث أخرجه مُخْرَج الملاطفة، والكلام المنْصف، يعني: دَعُوا نسبة الضلالة إليَّ، وانظروا ما هو أهمُّ لكم: من متابعة ناصِحِكم وأمينِكم، ورسولِ رب العالمين... ففيه خمسة(٣) أنواع من الأنواع البديعية».

والحقيقة أن الترجيع لا يمكن حصره في قوله تعالىٰ: ﴿وَلَٰكِنِّي رَسُولٞ مِّن رَّبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ فقط، وبل هو أيضاً دار بين نوح عليه السلام وبين قومه، وذلك تبعاً لمفهوم الترجيع أو المراجعة، كما سبق تعريفه.

٢١) الاقتباس:

وقد عدّه الطِّيبي(٤) من المحسنات في اللفظ والمعنىٰ، وعرّفه بـ«أنْ يُوَشَّح الكلام بشيء من القرآن أو الحديث أو الفقه، لا علىٰ أنه منه».

---

(١) فتوح الغيب (٦: ٤٢٦-٤٢٧).

(٢) يعني قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنِّي رَسُولٞ مِّن رَّبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾.

(٣) هي الاستدراك، والأسلوب الحكيم، وحسن التخلّص، والترجيع، والإدماج.

(٤) التبيان في البيان ـ قسم التحقيق، ص٢٤٣. وهكذا فعل الطِّيبي بالتضمين والحل وغيرهما مما يعدّ عند البلاغيين المتأخّرين من الأمور التي تتصل بالسرقات الشعرية. ولعل صنيع الطِّيبي هذا خير من صنيع غيره، لمغايرة مثل هذه الأمور للسرقات الشعرية.
وتعريف الطِّيبي للاقتباس مأخوذ من تعريف الخطيب له بقوله: «هو أن يُضَمَّن الكلامُ شيئاً من القرآن أو الحديث لا على أنه منه» ـ الإيضاح ـ بشرح الصعيدي (٤: ١٣٠).

ومن أمثلته عند الطِّيبي قول الزمخشري(١) في معرض تفسير قوله تعالىٰ: ﴿ سَأَصْرِفُ عَنْ ءَايَٰتِيَ ٱلَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ ﴾ [الأعراف: ١٤٦]: (لأن التكبُّر بالحق لله تعالىٰ).

ويعقب الطِّيبي(٢) علىٰ ذلك بقوله: «المعنىٰ مقتبس من قوله صلوات الله عليه: «قال اللهُ تعالىٰ: «الكِبْرياءُ رِدائي، والعَظَمةُ إزاري، فمَن نازَعَني في واحدٍ منهُما قَذَفتُه في النَّار»(٣).

فالاقتباس ـ كما وضحه الطِّيبي ـ هو في قول الزمخشري: (لأن التكبُّر بالحق لله تعالىٰ)، ولكنه اقتباس المعنىٰ لا اللفظ، حيث اقتبس الزمخشري معنىٰ الحديث المذكور. والمعروف أن الاقتباس يكون باللفظ كما هو، أو «بتغيير يسير، لأجل الوزن أو غيره» كما ذكر الخطيب(٤). وعليه، فإن الطِّيبي يخالف رأي الجمهور إذا اعتبر الاقتباس بالمعنىٰ، مع أن قوله في ذلك غير صريح، لأنه قال: «المعنىٰ مقتبس» ولم يقل: في الكلام اقتباس.

* * *

٢٢) الأخذ:

ومن أمثلته قول الزمخشري(٥) عند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿ وَٱلَّذِينَ عَمِلُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ثُمَّ تَابُواْ مِنۢ بَعْدِهَا وَءَامَنُوٓاْ إِنَّ رَبَّكَ مِنۢ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [الأعراف: ١٥٣]: (عظَّم

---

(١) الكشاف (٦: ٥٧٨).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٥٧٨).

(٣) أخرجه أبو داود (٤٠٩٠) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) الإيضاح ـ بشرح الصعيدي (٤: ١٣٣).

(٥) الكشاف (٦: ٥٩٤-٥٩٥).

جنايتهم أولاً، ثم أردفها تعظيمَ رحمته، ليُعْلم أن الذنوب ـ وإن جلَّت وعظُمت ـ فإن عفْوَه وكرمه أعْظَمُ وأجلّ).

وقد عقب الطِّيبي[1] علىٰ قول الزمخشري هذا، فقال: «أخَذَ هذا المعنىٰ من أبي نواس:

يَا رَبِّ إنْ عَظُمَـتْ ذُنُـوبِيَ كثْـرةً ... فلَقَدْ عَلِمْتُ بِأنَّ عَفْوَكَ أعْظَمُ».

أي أن الزمخشري أخذ قوله: (لِيُعْلَم أن الذنوب ـ وإن جلّت وعظمت ـ فإن عفوه وكرمه أعظم وأجل) من قول أبي نواس المذكور.

ولعل الطِّيبي يريد بالأخذ هنا ما يعرف بـ«الحل»[2]، وهو «أن يُنْثَر النظم». وهو مما يتصل بالسرقات الشعرية عند البلاغيين المتأخّرين[3]، لكن الطِّيبي[4] جعله من المحسنات في اللفظ والمعنىٰ.

* * *

٢٣) براعة الاستهلال:

وهي ـ عند الطِّيبي ـ[5] من مظاهر حسن ملاءمةِ الكلام، وعرَّفها بقوله: «أن يُضَمَّن ما سِيق الكلام لأجله، ليكون الابتداء دالًّا علىٰ الانتهاء».

---

(١) فتوح الغيب (٦: ٥٩٥).

(٢) انظر: كتاب الصناعتين ـ للعسكري، تحقيق علي البجاوي وزميله، الطبعة الأولى (١٣٧١هـ)، دار إحياء الكتب العربية ـ القاهرة، ص١٩٦.

(٣) انظر: الإيضاح (الطبعة الخامسة)، ص٥٨٦.

(٤) انظر: التبيان في البيان ـ قسم التحقيق، ص٢٥١.

(٥) التبيان في البيان ـ قسم التحقيق، ص٢٦٨، وقد جعل الطِّيبي براعة الاستهلال وحسن التخلّص، وحسن المقطع أو حسن الخاتمة، جعلها كلها تحت عنوان: «خاتمة في حسن الكلام»، بينما أوردها الخطيب على أنها من مواضع التأنق في الكلام، وكلاهما جعل ذلك مما يلحق بعلم البديع. انظر الإيضاح ـ بشرح الصعيدي (٤: ١٤٨ وما بعدها).

ومن أمثلتها ـ عند الطِّيبي ـ فاتحة سورة الأنعام، إذ إن الله سبحانه «افتتح السورة بدلائل الآفاق والأنفس، وقرَن معهما حُجَجاً شتَّىٰ» كما يقول الطِّيبي[١]، الذي يضيف[٢]: أن «فاتحة السورة... كبراعة الاستهلال، يعني: حصل من الله ـ عز شأنه، وجلّ سلطانه ـ تلك النعم العظمىٰ والآيات الباهرات، ليُعْبَد ويُوحَّد، وحصل من بني آدم ما ينافيه ويناقضه».

والطِّيبي في كلا الموضعين يَلْفت النظر إلىٰ براعة فاتحة الأنعام بقوله تعالىٰ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام: ١]، حيث بدأ الله سبحانه بذكْر بعض مظاهر قدرته: من خلْق السموات والأرض، وما فيهما، وما بينهما، ومن جعْل الظلمات والنور، ونصْب الأدلّة الكونية علىٰ وجوده، وذلك كلُّه مما يوحِي بموضوع السورة الذي يدور حول العقيدة وأركانها، فكانت البداية ملائمة للموضوع، بل دالّـةً عليه.

٢٤) حُسنُ التخلّص:

عرَض الطِّيبي لحسن التخلّص في الحاشية، فعرّفه، وتحدّث عن نماذج تطبيقية له، ومن أمثلة ذلك قوله تعالىٰ في الرد علىٰ موسىٰ عليه السلام بشأن طلبه رؤيةَ ربّه: ﴿قَالَ لَن تَرَىٰنِى وَلَٰكِنِ ٱنظُرْ إِلَى ٱلْجَبَلِ فَإِنِ ٱسْتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوْفَ تَرَىٰنِى﴾ [الأعراف: ١٤٣].

---

(١) فتوح الغيب (٦: ٤٥).

(٢) المصدر نفسه (٦: ١٩١).

يقول الزمخشري[1]: (وهذا كلام مُدْمَج بعضه في بعض، وارد علىٰ أسلوب عجيب، ونمط بديع، ألا ترىٰ كيف تخلّص من النظر إلىٰ النظر بكلمة الاستدراك، ثم كيف بنىٰ الوعيد بالرجفة الكائنة بسبب طلب النظر علىٰ الشريطة في وجود الرؤية؟).

ويعقّب الطِّيبي[2] علىٰ حديث الزمـخشري عن التخلّص، فيقول: «التخلّص ـ اصطلاحاً ـ: هو الخروج في الكلام من معنىٰ إلىٰ معنىٰ لا يناسبه، برابطة مناسبة لهما. وهذا المعنىٰ أنْسب لتأويلنا من تأويله؛ فإن الخروج مِن نفْي الرؤية إلىٰ إثباتها بواسطة الاستدراك هو المعنيّ بالتخلّص، لا مِنْ نفْيها إلىٰ نفيها».

فالتخلص في الآية هو في قوله تعالىٰ: ﴿وَلَٰكِنِ ٱنظُرۡ إِلَى ٱلۡجَبَلِ﴾، يتّفق علىٰ ذلك الزمخشري والطِّيبي، لكنهما يختلفان علىٰ معناه في الآية، وإن كان في الاصطلاح مقرَّراً عند الجميع، فالزمخشري يرىٰ أن التخلص هنا هو مِن نفْي الرؤية إلىٰ نفيها، وهذا لا يتفق مع مفهوم التخلص ـ كما ذكر الطِّيبي ـ فعلاً، والطِّيبي يرىٰ أن التخلص في الآية إنما هو مِن نفْي الرؤية إلىٰ إثباتها، وهذا هو معنىٰ التخلّص في الآية، حيث خرج الكلام مِن معنىٰ نفْي الرؤية إلىٰ معنىٰ يضادّه أو لا يناسبه، وهو إثباتها، برابطة مناسبة لهما، وهي رابطة الاستدراك.

ولعل في هذا الموقف دلالة واضحة علىٰ دقّة فهم الطِّيبي، وبراعته في استخراج النّكات البلاغية من القرآن الكريم، وبيان «أن البلاغة إنما تقع في الآية علىٰ ما يراه أهل السّنة لا علىٰ ما يراه المعتزلة. فأحسن في ذلك ما شاء، مع إمتاع في سائر فنون البلاغة»، كما شهد بذلك العلاّمة ابن خلدون[3].

---

(١) الكشاف (٦: ٥٥٨-٥٥٩).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٥٥٩).

(٣) تاريخ ابن خلدون (٢: ٧٨٨-٧٨٩).

هذا، وقد عدّ الطِّيبي[١] «حسن التخلص» من مظاهر حسن ملاءمة الكلام.

٢٥) حسن الانتهاء:

وهو: «آخر ما يعِيه السمع، ويرْتسم في النفْس»، كما يقول الخطيب[٢]، وقد ورد كثيراً في حاشية الطِّيبي باسم «الخاتمة»، كما ذكره في كتابه «التبيان» باسم «حسن المقْطع»، وعرّفه[٣] بـ«أن يُخْتَم الكلامُ بما يعِي السّامِعَ نِيقاً[٤]، والنفس تشويقاً»، وجعله ثالث ثلاثة أمور صنّفها تحت عنوان «خاتمة في حسن ملاءمة الكلام» وهي مما يلحق بالبديع.

ومن أمثلة ما نبّه إليه الطِّيبي من حسن الخاتمة في الحاشية، قوله[٥]: «ما أحسن موقعَ قوله: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكُمْ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: ٩٩] خاتمة لتلك الآيات[٦] الباهرات».

فقد جاء قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكُمْ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ خاتمة حسنة للآيات التي تحدّثت عن قدرة الله، وأحصت بعض مظاهرها، فهو فالق الحبّ والنوىٰ، ومخْرج الحيّ من الميت، والميّت من الحي، وهو فالق الإصباح، وجاعل الليل سكَناً، والشمسِ والقمرِ حسباناً، وهو جاعل النجوم وسيلة اهتداء، ومُنْشِئ بني آدم من نفْس واحدة،

---

(١) التبيان في البيان ـ قسم التحقيق، ص٢٧١.
(٢) الإيضاح (بشرح الصعيدي) (٤: ١٥٧).
(٣) التبيان في البيان ـ قسم التحقيق، ص٢٧٥.
(٤) النيق في الكلام: التأنق فيه.
(٥) فتوح الغيب (٦: ١٩٢).
(٦) يقصد الآيات (٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩) من سورة الأنعام.

ومُنزل الماء من السماء ومخرج أصناف الخُضَر والفواكه والثمر بهذا الماء. فناسب جداً أن تختم هذه الآيات بالخاتمة المذكورة المؤثرة في النفس.

وواضح من هذا أن الطِّيبي لا يـجعل حسن الخاتـمة خاصّاً بانتهاء السورة أو الموضوع كله، بل قد يعنِي به حسن المقطع كما سبق، أي: انتهاء المعاني الجزئية داخل الموضوع الواحد. وقد تحدَّث الخطيب القزويني(١) عن «براعة المقطع» وجعَلها أحسن الانتهاءات، لأنها تؤْذن بانتهاء الكلام.

ومن أمثلة ما أشار إليه الطِّيبي من حسن الخاتمة: ما ذكره وهو يعلّق علىٰ الآيات الأخيرة من سورة الأنعام، حيث ينبّه إلىٰ أن الله سبحانه قد ختم السورة «بخاتمة شريفة، مطابقة لما بُدِئت السورة به من المقاصد، وهي قوله: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ * لَا شَرِيكَ لَهُ ۖ وَبِذَٰلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الأنعام: ١٦٢-١٦٣] فإن الفاتحة(٢) فُتِحت بذكر النشأة الأولىٰ لبيان إثبات التوحيد ونفْي الشرك، والخاتمة بذكر بدء النشأة الأخرىٰ، والأمر بالإخلاص، ونفْي الشرك، فسبحانه ما أعظم شانَه! وما أعجز بيانَه!»(٣).

والطِّيبي يشير بذلك إلىٰ تآلف البداية مع النهاية، أو الاستهلال مع الخاتمة، وذلك أَدْعَىٰ إلىٰ تذكّر الموضوع مِن قِبل القارئ أو السامع، وبقائه في ذهنه.

---

(١) الإيضاح ـ بشرح الصعيدي (٤: ١٥٨).

(٢) يعني فاتحة سورة الأنعام، وهي قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ۖ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾.

(٣) فتوح الغيب (٦: ٣٠٢).

الفصلُ السابع

«الحاشيةُ» في الميزان

وفيه تمهيدٌ ومبحثان:

التمهيد: وَقْفة.

المبحث الأول: من محاسن الطِّيْبيّ في الحاشية.

المبحث الثاني: مآخذُ علىٰ الطِّيبي في الحاشية.

تـمهيـد
وَقْفة

بعد هذا التطواف مع الطِّيبي في حاشيته علىٰ «الكشاف»: تعريفاً به وبها، وعرضاً لمنهجه فيها، وبياناً لتأثره وتأثيره من خلالها، ودراسة لبعض جهوده البلاغية فيها، بعد هذا كلِّه لا بد من وقفة، نتبيّن من خلالها ما للطيبي وما عليه، إحقاقاً للحق، واستكمالاً لما يتطلّبه البحث، وبياناً لقيمة الحاشية بين مثيلاتها.

لقد قال بعض العلماء آراءهم في الحاشية، وسبق أن أوردْت بعض تلك الأقوال لدىٰ التعريف بالحاشية في المبحث الثاني من الفصل الأول[1]، لكن الحكم علىٰ الحاشية لن يكون من خلال تلك الأقوال علىٰ أهميتها، بل من خلال ما كشفَت عنه الدراسة، اعتماداً علىٰ ما وعد به الطِّيبي في مقدمته للحاشية، وعلىٰ ما وفَّىٰ به من تلك الوعود، وما لم يَفِ به: كمّاً وكَيْفاً.

وقد يكون من المناسب، لتقنين الحكم علىٰ الحاشية وتجليته، طرحُ الأسئلة الآتية، ثم الإجابةُ عنها:

١) هل حقّق الطِّيبي الأهداف التي رسمها لنفسه من تأليف حاشيته، طِبقاً لما جاء في مقدمته لها، وإلىٰ أيّ مدىٰ؟

---

(١) انظر ما تقدم ص١٥١، وما بعدها.

٢) ما الأساليبُ والوسائل التي استخدمها الطِّيبي للوصول إلىٰ تلك الأهداف، وما مدىٰ نجاعتها؟

٣) هل برزت شخصية الطِّيبي في الحاشية، وكيف؟

٤) هل أضاف الطِّيبي ـ بحاشيته ـ شيئاً جديداً إلىٰ مكتبة الدراسات الإسلامية والعربية بعامة، وإلىٰ مكتبة الدراسات البلاغية بخاصة، وما هو، وما قيمته؟

و للإجابة عن هذه الأسئلة سأبرز ما للحاشية من محاسن، وما عليها من مآخذ، دون تعصّب للطيبي، أو تحامل عليه، محاولاً أن تكون الحقيقة العلمية رائدِي.

المبحثُ الأول
من محاسنِ الطِّيبي في «الحاشية»

لا يخفىٰ علىٰ من يطالع حاشية الطِّيبي ما لها من محاسنَ جمّة، في مجالات عديدة، سأذكر ما وسعني الـجهد منها، موّزعة علىٰ مـجالات الأسئلة السابقة، علىٰ النحو الآتي:

أ) في الأهداف:

لقد ذكرْتُ أهداف الطِّيبي من تأليف حاشيته علىٰ «الكشاف» بالتفصيل حينما تحدَّثْت عن الباعث علىٰ تأليفها[1]، والتي يمكن إجمالها بأنها: شَرْح مُجْمل «الكشاف»، وحلُّ مُعضِلِهِ، وتلخيص مُشْهبه، وتخليص مُبْهمه، وفَسْر عويصِه، وفكُّ عقده وقيوده، وتسهيل وعره، إضافة إلىٰ إبراز النظم القرآني، ومعرفة أسراره، و«الإيقاف علىٰ الأساليب البديعية، والأفانين البيانية، وتحصيل غرائب اللغة.. ولطائف الإعراب... وعلىٰ نكات علم أصول الدين: فقهه وكلامه، واستنباط فروعه وأحكامه»، كما قال الطِّيبي[2] نفسه.

وهذه أهداف سامية نبيلة، تخدم العلْم وأهله، لا سيما وأن لـ«الكشاف» منزلةً

---

(١) يراجع: المبحث الثاني من الفصل الأول من هذه الدراسة.

(٢) انظر ما سيأتي ص٦١١.

عالية بين الدراسات القرآنية، وهو قد «بلغ في الغموض وراء حدّ الألْغاز، وهو الذي يُعْجِز الناظر فيه كل الإعجاز» علىٰ حد تعبير الطِّيبي[١].

وقد استطاع الطِّيبي أن ينفذ إلىٰ تلك الأهداف، ويـحقّقها بنسبة عالية، ومن مظاهر[٢] ذلك:

١) شرح أقوال[٣] الزمخشري في «الكشاف» علىٰ مستويات الألفاظ المفردة، وأشباه الجمل، والجمل التامة، والتراكيب، لا سيما الصعبُ منها أو الوعر.

٢) بيان ارتباط[٤] كلام الزمخشري في «الكشاف» بعضه ببعض، بالكشف عن عودة الضمائر، وتعلُّق أدوات الربط، وحروف المعاني، وتوضيح علاقات الجمل والألفاظ بعضها ببعض، وإعراب بعضها لتوضيح المعنىٰ، بالنص علىٰ ما بينها من صلات العطف أو البدل، أو التوكيد، أو النعت، أو الحال، أو الاستثناء، أو غير ذلك.

٣) شرْح ما أجمله[٥] الزمخشري في «الكشاف» وبسْط القول فيه، بتوضيح مراد الزمخشري من ذلك المجمل، وإيراد شواهد له من مواضع أخرىٰ في «الكشاف»، واستقصاء أقوال العلماء في المسألة، والتعقيب عليها برأيه موافَقَةً أو معارضة.

٤) تلخيص[٦] ما أسهب فيه الزمخشري في «الكشاف»، لئلا يضلّ القارئ في

---

(١) انظر ما سيأتي ص٦١٢.

(٢) سأكتفي بذكر بعض المظاهر دون التمثيل لها، اعتماداً على ما سبق من تفصيل القول فيها في فصول الدراسة السابقة، وذلك تجنّباً للإطالة والتكرار.

(٣) انظر: المبحث الأول من الفصل الثاني من الدراسة.

(٤) يراجع المبحث الأول من الفصل الثاني في الدراسة.

(٥) يراجع المبحثان الأول والثاني من الفصل الثاني في الدراسة.

(٦) يراجع المبحثان الأول والثاني من الفصل الثاني في الدراسة. وانظر مثلاً: فتوح الغيب (٦: ٦٨).

متاهاته؛ إذ كثيراً ما كان الطِّيبي يشير إلىٰ قول الزمخشري، ثم يقول: «وتلخيصُه كذا»، أو: «وحاصل السؤال كذا»، أو: «وحاصل الجواب كذا»، أو: «وخلاصة الكلام أو زبدته كذا».

٥) إزالة ما في كلام الزمخشري من إبهام أو إيهام(١)، ورفع اللَّبس عنه، وكشف ما يلفّه من غموض؛ فكثيراً ما كان يتوقف الطِّيبي عند قول الزمخشري، فيقول: «وفيه إشكال»، أو: «وفيه لَبْسٌ»، أو: «وكلامه يوهم كذا»، ثم يبينه ببسط القول فيه وتوضيحه، وتعقيبه علىٰ ذلك بمثل قوله: «هذا هو المراد من قوله كذا، لا كما ظُنّ» أو: «قيل: معناه كذا، والحقيقة خلافه»، أو: «الظاهر أنه كذا والمعنىٰ كذا»، أو: «ذهب بعضهم إلىٰ أن معناه كذا، والظاهر خلافه»، وكثيراً ما كان الطِّيبي موفَّقاً في فهمه وتوضيحه.

٦) التنبيه إلىٰ ما في كلام الزمخشري من اعتزال(٢): واضح أو خفيّ، وكشْفُه، والردّ عليه؛ إذ كثيراً ما كان يقول: «وفي كلامه رائحة الاعتزال»، أو: «هذا بناء علىٰ مذهبه»، أو: «قال ذلك حُبّاً لمذهبه»، أو: «دَلَّ عليه مذهبه تحكُّماً».

٧) التنبيه إلىٰ ما في كلام الزمخشري من دقّة في العبارة(٣)، وثقابة في الفهم، فيشرح القول، ثم يعقّب عليه بمثل قوله: «وفي كلامه دقّة، فافْهم»، أو: «وفي كلامه ما ينبئ عن دقّة فهمه».

---

(١) يراجع المبحثان الأول والثاني من الفصل الثاني في الدراسة.

(٢) انظر: المبحث الأول من الفصل الثاني، والمبحث الثاني من الفصل الثالث في الدراسة، وانظر مثلاً فتوح الغيب (٦: ٤٦).

(٣) يراجع المبحث الثاني من الفصل الثاني في الدراسة.

٨) عدم[١] الاقتصار علىٰ شرح كلام الزمخشري وحدَه في «الكشاف»، بل الذهاب إلىٰ شرح ما تضمّنه الكتاب من آيات، وأحاديث، وآثار، وأقوال، وأشعار، وقصص، وأخبار، وروايات، وأمثال، وغير ذلك مما قد يحتاج إلىٰ شرح، أو توضيح، أو بيان مناسَبة، أو إسناد الأقوال إلىٰ أصحابها، أو تخريج الأحاديث، أو انتساب القراءات وغيرها، أو بيان أخذ الزمخشري من غيره.

٩) إبراز النظم القرآني[٢]، والإبانة عن بعض أسراره، بتجْلِية المعنىٰ بما يتّفق والنظم أو السياق، أو مقتضىٰ الحال، إضافة إلىٰ موافقته لِما صحّ من الروايات المأثورة، والآثار المنقولة، والكشف عن النكات البلاغية وتوضيحها، وكثيراً ما يفعل مثل ذلك في غير النصوص القرآنية والأحاديث النبوية، مما جاء في «الكشاف» من شواهد لغوية، بل في كلام الزمخشري نفسه.

ويمكن القول بعد ذلك: إن الطِّيبي قد حقـق الأهداف التي سعىٰ إليها من شرحه لـ«الكشاف»، علماً بأنه غير مَعْنِيٍّ بشرح كل ما في «الكشاف» كما أسلفت، ونهض بما قصد، وأنجز ما وعد.

ب) في الأساليب والوسائل:

استعان الطِّيبي في الوصول إلىٰ أهدافه بأساليب ووسائل مختلفة، أشار إليها في منهجه الذي أبان عنه في مقدمته، والتي يمكن تصنيفها كالآتي:

---

(١) يراجع المبحث الأول من الفصل الثاني في الدراسة. ويراجع المبحثان الثالث والخامس من الفصل الثاني في الدراسة كذلك.

(٢) يراجع المبحث الثالث من الفصل الثاني في الدراسة.

١) الرجوع إلىٰ «عيون التفاسير، للعلماء النحارير»، كما قال الطِّيبي[١] نفسه، ممن كان له باع في التفسير، قبل الزمخشري وبعده، للوقوف علىٰ ما قيل في معنىٰ هذه الآية أو تلك. وقد سبق إيراد جلّ المصادر[٢] التي اعتمد عليها الطِّيبي في التفسير والقراءات، مثل: تفسير الرازي، والبيضاوي، ومُحْيِي السنّة البَغَوِيّ، والواحديّ، والكواشيّ، والسجاونديّ، والفالي، والمابرنابازي.

٢) إيراد «خلاصة أفكار المحقِّقِين، ونقاوة أنظار المتبحِّرين: الـمتقدِّمين منهم والمتأخّرين»، كما ذكر[٣] الطِّيبي في مقدمة حاشيته، ويَقصِد بالمحقِّقين والمتبحّرين: العلماء المعدودين في العلوم الإسلامية والعربية المختلفة، وقد ظهر لنا ذلك جليّاً في تعدّد الموضوعات التي تناولها الطِّيبي في الحاشية، وتنوعها بين القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف وعلومهما، وعلوم اللغة وآدابها، وألوان المعرفة أو الثقافة العامة.

٣) «تَـتَـبُّع مظانّ العالمين المخْتصِّين بالقرآن»، علىٰ حد تعبير الطِّيبي[٤] نفسه، حيث عُنِي بعلوم القرآن من تفسير، وأسباب نزول، وقراءات، ووقف وابتداء، ومحكم ومتشابه، معتمداً في ذلك كله علىٰ المصادر الموثوقة.

٤) العناية بالمسائل البلاغية[٥]، سواء فيما يعْرض له من: آيات أو أحاديث، أو أشعار، أو أقوال، وتحليل تلك المسائل تحليلاً دقيقاً بطريقة تطبيقية، كلّما دعت الحاجة

---

(١) انظر ما سيأتي ص٦١١.

(٢) انظر: المبحث الأول من الفصل الثالث من هذه الدراسة.

(٣) انظر ما سيأتي ص٦١١، وانظر: المبحث الرابع من الفصل الثاني في الدراسة.

(٤) انظر ما سيأتي ص٦١١، وانظر: المبحث الأول من الفصل الثالث في الدراسة.

(٥) يتضح ذلك من خلال ما تمّ عرضه في الفصول الرابع والخامس والسادس من الدراسة.

إلىٰ ذلك، أو اقتضاه المقام، دون حرْص علىٰ التقنين والتقعيد، مع الاستعانة بآراء البلاغيين كابن الأثير، والسكاكي، وفخر الدين الرازي، والزمخشري.

٥) العناية باللغة[1]، وتحصيل غرائبها، مستعيناً بالمعاجم اللغوية المعْتدِّ بها كالعين، وتهذيب اللغة، ومجمل اللغة، والصحاح، وإصلاح المنطق، والمفردات في غريب القرآن، وأساس البلاغة، والنهاية في غريب الحديث والأثر.

٦) العناية بمسائل[2] الإعراب، أو النحو والصرف، لأهميتها في فهم المعنىٰ، معتمداً علىٰ أمّهات الكتب المعتمدة في هذا المجال، كالكتاب، والمفصَّل، وبعض شروحه، وكتب ابن الحاجب، وكتب إعراب القرآن للفرّاء والزجّاج، وأبي البقاء، والأخْفش.

٧) الاهتمام بعلْم «أصول الدين: فقهه وكلامه، واستنباط فروعه وأحكامه»، كما ذكر الطِّيبي[3] في مقدمة حاشيته، والعناية بمسائل العقيدة والتوحيد، والتصوّف، والفلسفة، وعلْم الكلام، بقدر ما يتطلّبه المقام، اعتماداً علىٰ المصادر الرصينة النقيّة، مثل كتاب «الإرشاد» للجُوَيْنِيّ، وتفسير الرازي، وكتاب «الانتصاف» لابن المنير، وبعض كتب الغزالي، وأبي حفص السهرورديّ، وأبي عبد الرحمن السُّلَميّ، والقُشَيْرِيّ.

٨) التدقيق في المأثور والمنقول، «سيما استناد الأحاديث إلىٰ الأصول»[4] معتمداً في الغالب علىٰ كتب الصحاح، والمسانيد الصحيحة، كصحيحي البخاري ومسلم، وسنن الترمذي وأبي داود والنسائي، وابن ماجَهْ والدارميّ وموطّأ مالك، ومسند

---

(١) يراجع المبحث الأول من الفصل الثاني في الدراسة.

(٢) يراجع المبحث الرابع من الفصل الثاني، وكذا المبحث الأول من الفصل الثالث في الدراسة.

(٣) انظر ما سيأتي ص٦١١.

(٤) انظر ما سيأتي ص٦١١.

أحمد، ومصابيح السنّة للبغويّ، وبعض شروحها، كشرح التُّورْبَشْتِيّ، وشرح البيضاوي، وجامع الأصول لابن الأثير، إضافة إلىٰ كتب السير كالوفا لابن الجوزي، والاستيعاب لابن عبد البر، وشرح السنّة للبغوي، وبعض كتب التفسير.

٩) توثيق القراءات وانتسابها: المشهورة منها والشّاذة، «وبيان وجوهها وكشف ستورها» كما قال الطِّيبي[١] نفسه في مقدمة الحاشية، والاعتماد عليها أحياناً في توجيه المعنىٰ، وبيان مواضع الوقف والابتداء، وأثر ذلك كله في تحديد المعنىٰ، مستعيناً بالكتب المشهورة، مثل: الكشف عن وجوه القراءات وعللها لمكّيٍّ بن طالب القيسيّ، والمحتَسَب لابن جِنِّي، والمرشد للعُماني، وبعض كتب التفسير.

١٠) الاستعانة بـ«معارَضات عظماء الشرق، ومناقَضات فضلاء الغرب»[٢]، فجمع بذلك بين الآراء المختلفة، كما يتّضح من هذا الحشد الهائل من الأعلام والمصادر التي تعجّ بها الحاشية، في المجالات والميادين المختلفة، مما أكسبها قيمة إضافية.

١١) الاعتماد علىٰ «النص القاهر، والنظم الباهر»[٣] في إثبات رأي ما، أو الردّ عليه، بعيداً عن التعصّب للرأي أو المذهب، وتحْكيم النظم في المعنىٰ، ونقد الآراء، وترجيح بعضها علىٰ بعض.

هذه هي الأساليب والوسائل التي طبّقها الطِّيبي في الوصول إلىٰ أهدافه، وهي ـ بلا شك ـ أساليب ووسائل مناسبة، بل ضرورية لعمل كعمل الطِّيبي في شرح «الكشاف»؛ إذ لا بد لمن يتصدّىٰ لمثل هذا العمل من التسلح بالقرآن وعلومه، والحديث وعلومه،

---

(١) انظر ما سيأتي ص٦١١-ص٦١٢، وانظر: المبحث الثالث من الفصل الثاني في الدراسة.

(٢) انظر ما سيأتي ص٦١١، وانظر: المبحث الأول من الفصل الثالث في الدراسة.

(٣) انظر ما سيأتي ص٦١١، وانظر: المبحث الثالث من الفصل الثاني في الدراسة.

واللغة وعلومها، والثقافة العامة، حتىٰ يتمكّن من الغوص في تيار «الكشاف»، لاستخراج درر معانيه، ذلك الكتاب الذي «تغْرق الأفكار في بحار عباراته، ولا تنتهي الأوهام إلىٰ ساحل إشاراته» كما وصفه الطِّيبي(١)، فلا ينجع في الوصول إلىٰ برّ الأمان بعد الغوص في بحار «الكشاف» إلا مثلُ هذه الأساليب والوسائل.

جـ) في الشخصية:

قد يظنّ الناظر المتعجّل في حاشية الطِّيبي، لا سيما وهو يطالع هذا الحشد الهائل من أسماء الأعلام والمصادر التي ينقل عنها، قد يظنّ ذلك الناظر أن الطِّيبي مجرّد ناقل لأقوال الآخرين وآرائهم، أو جامع في حاشيته ما تناثر في المصادر الأخرىٰ. ولكن الأمر ليس كذلك؛ فالطِّيبي ذو شخصية متميّزة بارزة، نلْمحها في كل موضع من الحاشية، حتىٰ في نقْله عن الآخرين.

ولعل في العرض السابق لمنهج الطِّيبي، وتأثّره وتأثيره، وجهوده البلاغية في الحاشية، ما يدل علىٰ ذلك بوضوح، فقد رأيناه صاحب رأي مستقلّ، في موافقته غيره، أو معارضته إياه، وقد سبقت أمثلة كثيرة لذلك، وأكْتفِي هنا بإبراز معالم شخصية الطِّيبي من خلال ما تقدّم:

١) تصدِّيه للزمخشري(٢)، إمام عصره، في كثير من المسائل التي أثارها في «الكشاف»، لا سيما الاعتقادية منها، ومناقشته فيها، وتفنيد آرائه بالحجّة والدليل، فكثيراً ما كان يزيِّف أقوالَه في أهل السنّة والجماعة، ويردّ شطحاته في التفسير وتوجيه معاني الآيات،

---

(١) انظر ما سيأتي ص٦١١.

(٢) انظر: المبحث الأول من الفصل الثاني، والمبحث الثاني من الفصل الثالث. وانظر مثلاً: فتوح الغيب (٦: ٨٧).

وبيان ما فيها من أسرار ونكات بلاغية، كأن يقول مثلاً: «هذا علىٰ تقرير المصنف. أما ما يقتضيه النظم والسياق فهو كذا»، أو: «هذا علىٰ رأي المصنف، والصحيح كذا»، أو: «هذا هو المعنىٰ، لا ما ذكره»، أو: «يكون الكلام كذا بناء علىٰ مذهبنا لا علىٰ ما ذكره»، أو: «قال كذا، ولو قال كذا لكان أحسن»، إلىٰ غير ذلك من العبارات التي تشهد ببروز شخصية الطِّيبي حتىٰ مع الزمخشري.

٢) دفاعه[1] عن الزمخشري أحياناً، وانتصاره له في كثير من القضايا العلمية والاعتقادية التي أخذها بعضهم علىٰ الزمخشري في «الكشاف»، كائناً مَنْ كان ذلك «البعض»، كأن يقول: «وما ذكره المصنّف أقْضَىٰ لحقّ البلاغة»، أو: «والحقّ مع المصنف»، أو: «والوجه ما ذهب إليه المصنف»، أو: «ما ذكره المصنف هو عين مذهبنا».

٣) الأمانة في النقل، والدقّة إلىٰ حدّ بعيد[2]، فهو يعترف بالأخذ عن الآخرين، وينص علىٰ ذلك غالباً بذكر المصدر الذي ينقل عنه، ويعترف بالفضل للآخرين، ويُشِيد بهم، ويدعو لهم بالغفران، حتىٰ أولئك الذين قد يخالفهم في الرأي كالزمخشري، كأن يقول مثلاً: «فانظر كيف تعسّف مع دقّة فهمه»، أو: «غفر الله له»، أو: «تجاوز الله عنهم بالغفران»، أو: «هذا كلام من الدرجة لا مزيد عليه».

٤) عدم الاكتفاء[3] بالنقل في الغالب، لا سيما إذا كانت المسألة خلافية، فهو ينقل ليؤيّد أو يردّ أو يرجّح، متّسماً بالتجرّد والموضوعية، والإخلاص للحقيقة العلمية؛ فكثيراً ما يقول بعد استقصاء المسألة مثلاً، وإيراد الأقوال فيها: «وقلت: كذا»، أو: «والعجيب

---

(١) انظر: المبحث الثاني من الفصل الثالث، وانظر مثلاً: فتوح الغيب (٦: ٢٨).

(٢) انظر: المبحث الرابع من الفصل الثاني في الدراسة.

(٣) انظر: المبحث الرابع من الفصل الثاني في الدراسة.

أن فلاناً نقل الكلام ولم يردّ عليه مع علْمه وفضله»، أو: «ومن لم يعيّن الحقيقة قال ما شاء».

٥) انتماؤه إلىٰ مدرسة التفسير بالمأثور[١]، فهو كثيراً ما ينْكر علىٰ الزمخشري تفسيره كلام الله برأيه، مع وجود النص القاطع، والخبر الثابت، كأن يقول: «ولا يجوز للمفسّر أن يفسّر كلام الله برأيه مع وجود النص القاطع»، أو: «وكان تفسير سيد المرسلين ﷺ أوْلَىٰ بالاتّباع». والطِّيبي ـ مع ذلك ـ ينقد بعض الرواة ورواياتهم أحياناً، كأن يقول: «والروايات كلّها مُفْتَريات».

٦) اهتمامه بالحديث[٢]، وتخريج الأحاديث الواردة في «الكشاف»، وإيراد غيرها مما صحّ في الغالب عن رسول الله ﷺ، وتكلّمه علىٰ طريقة المحدّثين في ذلك، كأن يذْكر راوي الحديث، ومصدره أو مصادره، وينبّه إلىٰ ما فيه من روايات أحياناً.

٧) ثقابة فهْمه في اللغة وعلومها، لا سيما البلاغة[٣]، كما يظهر من اهتمامه بمسائلها، وكشْف نكاتها في أفانين القول المختلفة التي تعرّض لشرحها في الحاشية، وتحليل أساليبها تحليلاً وافياً دقيقاً.

٨) سعة ثقافته، وكثرة اطّلاعه، يشهد بذلك امتلاء حاشيته بمظاهر تلك الثقافة المتنوّعة بين العلوم العقلية والنقلية، وكثرة ما اشتملت عليه من آراء وأقوال لعلماء مختلفين في موضوعات مختلفة[٤].

٩) تذوّقه للأساليب البيانية الرفيعة من قرآن، وحديث، وشعر، ونثر، وتحسّسه

---

(١) انظر: المبحث الثاني من الفصل الثاني.

(٢) انظر: المبحث الخامس من الفصل الثاني.

(٣) كما يتضح من الفصول: الرابع والخامس والسادس من الدراسة.

(٤) يراجع المبحث الرابع من الفصل الثاني.

لمواطن الجمال في بعض التعبيرات الأدبية، كما سبق بيان ذلك في منهجه، وتحدّثه عن بعض القضايا النقدية التي تُظْهر أن له باعاً في النقد، مثل: مسألة إعجاز القرآن، حيث يقول عند تفسير قوله تعالىٰ ـ في مطلع سورة «الأعراف» ـ: ﴿الٓمٓصٓ * كِتَٰبٌ أُنزِلَ إِلَيۡكَ فَلَا يَكُن فِي صَدۡرِكَ حَرَجٞ مِّنۡهُ لِتُنذِرَ بِهِۦ وَذِكۡرَىٰ لِلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [الأعراف: ١-٢]: «إن ﴿الٓمٓصٓ﴾: إما وارد علىٰ قرع العصا لمن تُحُدِّي بالقرآن وبغرابة نظمه، أو هو تقْدِمة لدلائِل الإعجاز. والمعنىٰ: ﴿الٓمٓصٓ﴾ هو كتاب منزَّل من عند الله بالغٌ حدَّ الإعجاز، فكُنْ منشرح الصدر، فسيح البال، قويّ الجأش، ولا تبالِ بهم، وأَنْذِرْهم به، فإن لك الغلَبة والسلطان، وهم مقْهورون»[1].

ومن ذلك حديثه عن الوحدة الموضوعية في النص، كقوله[2] مثلاً في التعقيب علىٰ الآيات الأخيرة من سورة «الأنعام»: «أمَر الله تعالىٰ حبيبه صلوات الله عليه أوَّلاً بأن يقول لهم: انتظروا ذلك الموعود، إنّي معكم من المنتظرين[3]، إقناطاً له عن إيمانهم، ثم ثنَّىٰ بما ينْبِئ عن الإعراض عنهم بقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمۡ وَكَانُواْ شِيَعٗا لَّسۡتَ مِنۡهُمۡ فِي شَيۡءٍ﴾ [الأنعام: ١٥٩]، وثلّث بالإقبال علىٰ من ينجع فيه الإنذار والوعظ بقوله: ﴿مَن جَآءَ بِٱلۡحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشۡرُ أَمۡثَالِهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠]، وربّع بما يُسكّن من خاصّة نفسه بقوله: ﴿قُلۡ إِنَّنِي هَدَىٰنِي رَبِّيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ﴾ [الأنعام: ١٦١]، وخمَّس بخاتمة شريفة مطابقة لما بُدِئت السورة به من المقاصد، وهي قوله: ﴿قُلۡ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحۡيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ * لَا شَرِيكَ لَهُۥۖ وَبِذَٰلِكَ أُمِرۡتُ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلۡمُسۡلِمِينَ﴾ [الأنعام: ١٦٢-١٦٣]. فسبحانه، ما أعظم شانه! وما أعجز بيانه!».

---

(١) فتوح الغيب (٦: ٣١٥).

(٢) المصدر نفسه (٦: ٣٠٢).

(٣) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱنتَظِرُوٓاْ إِنَّا مُنتَظِرُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٨].

ومن ذلك أيضاً: إكثار الطِّيبي من الحديث عن النظْم وأثره في توجيه المعنىٰ وتحديده، وتحكيم مقتضىٰ الحال والبلاغة كذلك في فهم المعنىٰ، وقد سبق إيراد أمثلة لذلك في بيان منهج الطِّيبي.

١٠) حسّه الأدبي المرهف، سواء في فهمه للأساليب الأدبية وتذوّقها كما سبق، أو في قدرته علىٰ صياغة الكلام بتعبيرات أدبية بليغة رائعة، حتىٰ حينما يتحدّث عن موضوع علميّ، فهو يتناوله بأسلوب أدبيّ، أو أسلوب علمي متأدِّب، مثال ذلك: أَنَّه ذكر[١] حديثاً عن الرسول ﷺ وهو: «المَعِدةُ حَوْضُ البَدَن، والعُروقُ إليها وَارِدة، فإذا صَحَّتِ المَعِدة صَدَرتِ العُروقُ بالصّحّة، وإذا فَسَدَتِ المِعدةُ صَدَرتِ العروقُ بالسُّقْم».

ويشرح الطِّيبي هذا الحديث بقوله[٢]: «شبَّه ﷺ المعدة بالحوض، والبدن بالشجر، والعروق الواردة إليها بعروق الشجر الضاربة إلىٰ الحوض، الجارية ماؤه إلىٰ الأغصان والأوراق، فمتىٰ كان الماء صافياً، ولم يكن ملْحاً أُجَاجاً كان سبباً لنضارة الأشجار وغضارتها، وإلّا كان سبباً لذبولها وجفافها، فكذا حكم البدن مع المعدة، وذلك أن الله تعالىٰ بلطْف حكمته، وبديع فطْرته، جعل الحرارة الغريزية في بدن الإنسان مسلَّطة عليه، تحلِّل الرطوبات، تسْليط السراج علىٰ السِّلِيط[٣]، وخلَق أيضاً قوّة جاذبة، سارية في مجاري عروقٍ وارِدَة إلىٰ الكبد، طالبة منه ما صفا فيها من الأخلاط التي حصلت فيه بسبب عروق واردة منه إلىٰ المعدة، جاذبة منها ما انْهَضَم فيها من المشروب والمطعوم، لينْطَبِخ في الكبد مرّة أخرىٰ، فيصير بدلاً لما تحلَّل منه».

---

(١) فتوح الغيب (٦: ٣٧٢). والحديث الذي ذكره لا يصح، وقد نبَّهْت عليه في موضعه من التحقيق، كما أشرْت إلى ذلك في منهج الطِّيبي، وفي المآخذ عليه التي ستأتي بعد هذا المبحث.

(٢) فتوح الغيب (٦: ٣٧٢-٣٧٣).

(٣) السليط: الزيت.

فالطِّيبي يشرح الحديث، ويحلّل ما فيه من تصوير بياني، ويقدّم ما فيه من حقائقَ علمية، بأسلوب أدبيّ رفيع، ومثْل ذلك كثير في حاشيته.

١١) انعكاس صفاته وأخلاقه الفاضلة في الحاشية، تماماً كما عرفنا في حياته، كحسْن عقيدته، وشدّة حبّه لله ولرسوله ﷺ، ولكلّ من يعظّم شرع الله، كل ذلك يبدو من خلال دفاعه عن العقيدة السمحة[١]، كما استقرّ عليها رأي أهل السنّة والجماعة، وردِّه الشُّبَه والأباطيل، وتعلُّقِه بالرسول صلوات الله عليه وبسيرته وحديثه، واحتجاجِه بأقوال العلماء المخْلِصين.

وميلُه إلىٰ الزهد في الدنيا، والإقبال علىٰ الآخرة، ظاهران في الحاشية، وكذا نزعته الصوفية النقيّة[٢].

والتواضع خلق بارز في الحاشية، وكذا البعد عن العجْب بالرأي، فهو كثيراً ما يقْرن تعقيباته أو يخْتمها بقوله: «وقلت والعلْم عند الله»، أو: «وقلت والله أعلم»[٣].

وعفّة اللسان، وطهارة الكلمة، علامتان مميزتان للطيبي في الحاشية، فهو لا يجْرح، ولا يُسِيء، ولا يصْخب، حتىٰ مع الزمخشري في فلتاته اللاذعة، واتّهاماته الجارحة الباطلة لأهل السنّة، وكل ما يفعله الطِّيبي أنه يفنّد الدعوَىٰ بأسلوب علْميّ هادئ رزين، وقد يردّ التهمة إلىٰ نحر صاحبها بالدليل والبرهان، بل قد يـرُدُّ الإساءة بطلب المغفرة للمسيء[٤].

---

(١) انظر: المبحث الثاني من الفصل الثالث.

(٢) انظر: فتوح الغيب (٦: ٣٧٢-٣٧٣).

(٣) المصدر نفسه وانظر مثلاً: فتوح الغيب (٦: ٣٧٦).

(٤) انظر: المصدر نفسه (١: ٦٠٧-٦٠٨).

د) في قيمة الحاشية ومنزلتها:

سبق القول بأن حاشية الطِّيبي علىٰ «الكشاف» ليست كتاباً متخصّصاً في التفسير أو البلاغة، أو أيّ فرع آخر من فروع المعرفة مستقلًّا، ولكنها مع ذلك تُعْنَىٰ بالتفسير وغيره من علوم القرآن الكريم، وبالبلاغة وغيرها من علوم اللغة العربية المقدّسة، لذا لا يصحّ الحكْم عليها بين كتب التفسير أو البلاغة، وإنما يصحّ الحكْم عليها بين مثيلاتها من الحواشي، بما تضمّنَتْه من علوم مختلفة، لا سيما البلاغة منها. فإذا نظرنا إلىٰ حاشية الطِّيبي بهذا المنظار تبيّن لنا ما يأتي:

١) تعدّ حاشية الطِّيبي من أقدم الحواشي المعروفة علىٰ «الكشاف»، إذ لم يسبقها، في حدود معرفتنا كما ذكر حاجي خليفة[١] وبروكلمان[٢]، سوىٰ حاشيتين، إحداهما: لقطب الدين الشيرازي (ت سنة ٧١٠هـ)، والثانية لشمس الدين محمد بن عبد الله المصري، وقد كُتِبت سنة ٧٣٢هـ.

وفي الحكم بأسبقيّة الثانية علىٰ حاشية الطِّيبي شكٌّ كبير، إذ انتهينا لدىٰ الحديث عن زمان[٣] تأليف الحاشية إلىٰ أن الطِّيبي ربما ألّفها في الفترة الممتدة بين سنتي ٧١٠هـ أو ما بعدها و٧٣٥هـ أو ما قبلها، بينما كتب شمس الدين المصري حاشيته سنة ٧٣٢هـ كما أننا لا نجد الطِّيبي ينقل عن المصري هذا، في حين أنه نقل عن الشيرازي[٤].

---

(١) انظر: كشف الظنون ـ لحاجي خليفة (٢: ١٤٧٧-١٤٨٢).

(٢) انظر: تاريخ الأدب العربي ـ لكارل بروكلمان (٦: ٢١٧-٢٢٤).

(٣) يراجع المبحث الثاني من الفصل الأول.

(٤) انظر: فتوح الغيب (٦: ٦٥٧) عند تفسير قوله تعالى: ﴿ أَوْ تَقُولُوٓاْ إِنَّمَآ أَشْرَكَ ءَابَآؤُنَا مِن قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِّنۢ بَعْدِهِمْۖ أَفَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ ٱلْمُبْطِلُونَ ﴾ [الأعراف: ١٧٣].

ويُستثنىٰ من حكْم الأسبقية هذا تلك الكتب التي أخذت طابع الاختصار، أو التلخيص، أو الردّ، أو التخليص من الاعتزال، لأن مفهومها يغاير مفهوم الحواشي.

٢) تعدّ حاشية الطِّيبي أكبر الحواشي علىٰ «الكشاف» حجْماً، إذ بلغت في إحدىٰ[1] نسخها التامّة (١٣٧٩) ورقة من الحجم الكبير، وكل ورقة بوجهين، وهي حاشية تامة، فيها من المقدمة حتىٰ الخاتمة، وبينهما شرح «الكشاف» من خطبته حتىٰ نهاية سورة «الناس».

٣) تعدّ الحاشية خير عَوْن علىٰ فهم «الكشاف»، حيث وفّىٰ الطِّيبي بما وعد، فشرح من «الكشاف» ما يحتاج إلىٰ شرح، سواء كان من كلام الزمخشري أو من كلام غيره، فيسَّر صعبه، وسهّل وعره، وفكّ ألغازه، وأزال إبهامه، ووضّح غامضه، ورفع لبسه، وأبان زلّاته ومزالقه، وكشف زيغه، وردّ الحق إلىٰ نصابه، بفكْر العالم المتواضع المخلص، والباحث الموضوعي المتجرّد، و الحاكم العادل المنْصف.

٤) تعدّ الحاشية كتباً عديدة ومتنوّعة في كتاب واحد، فيه من كل فنّ طَرَف، يتّسم بالعُمق، وسعة الأفق، وسلامة الذوق في كلّ مسألة بحثها الطِّيبي أو استقصاها، مضْفِياً عليها من شخصيته حيويّة ونشاطاً، ومن فكْره سلامة ونضْجاً، إضافة إلىٰ ما توفّره لمن يطالعها من ثقافة إسلامية ثرّة، من ينابيعَ صافية، لا تشوبها شائبة، وإلىٰ ما فيها من مباحث لغوية تثْرِي المعلّمين والمتعلّمين، لاشتمالها بحقّ علىٰ «خلاصة أفكار المحققّين، ونقاوة أنظار المتبحّرين، وغرائب اللغة ما لا يُكاد إحصاءً»، كما قال الطِّيبي[2].

---

(١) يراجع القول في مقدار الحاشية ـ المبحث الثاني من الفصل الأول.

(٢) انظر ما سيأتي ص٦١١.

٥) تعدّ الحاشية مرجعَ كثيرٍ من أصحاب الحواشي بعدها، بل من المفسّرين وغيرهم ممّن ألّفوا في الدراسات القرآنية، كما تبيّن لنا من خلال التعرّض لتأثير الطِّيبي في غيره، حتىٰ أفاد من حاشية الطِّيبي كل مَنْ كتب حاشية علىٰ «الكشاف» بعده، سواء في المنهج أو في المعلومات، حتىٰ لم يَزِد بعضهم علىٰ نَسْخ حاشية الطِّيبي بتصرّف يسير، أو تلخيصها، أو الاعتماد عليها إلىٰ حد كبير، لا سيما في التفسير والبلاغة، أو النقل منها بنص وبغير نص، موافَقةً أو معارضة، حتىٰ يصحّ الزعم بأنه ما من حاشية كُتِبَت علىٰ «الكشاف» بعد الطِّيبي إلا كان لحاشية الطِّيبي فيها ذكْر أو أثَر حسن.

٦) وفي مجال **البلاغة** تعدّ الحاشية ذات قيمة كبيرة للأسباب الآتية:

أ) كون الطِّيبي «في مقدمة من عُنُوا بالبحث البلاغي في «الكشاف»، كما شهد بذلك الدكتور محمد أبو موسىٰ[(١)]، وكما أشار إلىٰ ذلك من قبل العلّامتان: ابن خلدون[(٢)]، وحاجي خليفة[(٣)].

فالطِّيبي أول من التفت إلىٰ أهمية البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري، ونبَّه إلىٰ أثر ذلك في فهم أسرار القرآن ومكنوناته، فبسط القول في المسائل البلاغية التي ألْمَح إليها الزمخشري، وفي غيرها. وقد صرّح الطِّيبي بهذا الاتجاه ابتداء من الكلمات الأولىٰ في مقدمة حاشيته، حيث استهلّها بالحديث عن عظمة القرآن وإعجازه، ثم قال[(٤)]: «فإن كتاب الله المجيد... هو المختصّ من بين سائر الكتب السماوية بصفة البلاغة...

---

(١) البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري، ص٦٢.

(٢) انظر: تاريخ ابن خلدون (٢: ٧٨٨-٧٨٩).

(٣) انظر: كشف الظنون (٢: ١٤٧٨-١٤٧٩).

(٤) انظر ما سيأتي ص٦١٠.

والموفّق من العلماء الأعلام... من كانت مطامح نظره... الجهات التي تضمّنت النكت المكنونة، واشتملت علىٰ أسرار المعاني المصونة».

والطِّيبي يرىٰ أن الزمخشري كان خير من تجرّد لهذه الغاية، إذ يقول[١]: «فلم يُوَفَّق لتصنيف أجْمَع لتلك الدقائق، وتأليف أنفْع لدرْك تلك الحقائق، وأكْشف للقناع عن وجه إعجاز التنزيل ... إلا الحبر الهُمَام أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري ـ شكر الله سعيه ـ إذ مصنَّفه «الكشاف عن حقائق التنزيل» لا يخفَىٰ مقداره، ولا يُشَقّ غباره».

والطِّيبي يجعل من أهدافه لشرح «الكشاف»، وفهم القرآن الكريم: «معرفة إبراز النظم»، لأنها ـ كما يقول[٢] ـ «أعظم المطالب، وأسْنَىٰ المقاصد والمآرب، فإنها مِسْبار البلاغة، ومعيار البراعة، إذ بها تُنتقد الأقاويل، ويرجح تأول علىٰ تأويل».

والطِّيبي يجعل من أساليبه ووسائله لتحقيق تلك الأهداف ـ كما قال[٣] ـ «الإيقاف علىٰ الأساليب البديعية، والأفانين البيانية».

ب) امتلاء الحاشية بالأبحاث والمسائل البلاغية بعلومها الثلاثة، كما رأينا في الفصول الثلاثة[٤] التي سبقت هذا الفصل، وقد تناولها الطِّيبي بإسهاب وتفصيل، سواء في: النص القرآني، أو فيما تضمّنه «الكشاف» من نصوص مختلفة، أو في عبارة الزمخشري نفسه أحياناً، حتىٰ تضخّمت الحاشية، وكانت البلاغة أهمّ مباحثها، إضافة إلىٰ المباحث الأخرىٰ التي سبق الحديث عنها في المنهج.

---

(١) انظر ما سيأتي ص٦١٠.

(٢) انظر ما سيأتي ص٦١٢.

(٣) انظر ما سيأتي ص٦١١.

(٤) أي: الفصول الرابع والخامس والسادس.

وليس ذلك علىٰ الطِّيبي بمستغْرَب أو مسْتكْثَر، فهو بلاغيّ أوّلاً، وقد نبّه إلىٰ أهمية البحث البلاغي في تفسير القرآن كما سبق.

جـ) تناوله للمسائل البلاغية بطريقة تطبيقية، كما رأيناه، علىٰ الرغم من تصنيفه بلاغيّاً في مدرسة السكاكي المتأثّرة بالمنطق في البحث البلاغي، وهذا التصنيف صحيح بالنظر إلىٰ منهج الطِّيبي البلاغي في كتابيه: «التبيان في البيان» و«لطائف التبيان في المعاني والبيان»، ولكنه غير صحيح بالنظر إلىٰ حاشيته علىٰ «الكشاف»، التي عرض فيها للبلاغة بطريقة أشْبه ما تكون بطريقة عبد القاهر الجرجاني الأدبية في البحث البلاغي، حيث يتناول الصورة البلاغية في النمط اللغوي الذي يتوقف عنده، ثم يشرحها شرحاً أدبياً، ويضرب لها الأمثلة والشواهد موازناً بينها أحياناً.

ومن أمثلة ذلك: صنيعُهُ عند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَ﴾ [الأعراف: ١٨٧]، حيث يقول[١] الطِّيبي: «أي: يسألونك: أيّان مُرْساها؟ مقْترحين، فلا تُبالِ بهم، وأَجِب عن سؤالهم وأنت منْشرح الصدر: ﴿إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي﴾... علىٰ طريقة الأسلوب الحكيم. وتحريره: أني ما بُعِثْتُ لأن أكشف لكم عن أيّان الساعة، لأنه من الأمور الإلٰهيّة، لا اطّلاع لي عليه، ﴿لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَ﴾، ﴿إِنْ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ﴾ [الأعراف: ١٨٨]، بُعِثْتُ لأَكْشف لكم عن الاستعداد لها، والعمل بما ينفعكم، وما هو أهمّ الأشياء، وأدْعَىٰ إليه أن أكشف لكم عن قبح ما أنتم فيه من الشرك بالله».

ثم يستحضر الطِّيبي مثالاً مشابهاً للآية، من حيث اشتمالُه علىٰ الأسلوب الحكيم، فيقول[٢]: «ومن هذا الأسلوب... أن رجُلاً سأل النبي ﷺ فقال: يا رسول الله، متىٰ

(١) فتوح الغيب (٦: ٧٠٥).

(٢) المصدر نفسه (٦: ٧٠٥).

الساعة؟ قال رسول الله ﷺ: «ما أعدَدْتَ لها؟»، فكأن الرجُل استكان، ثم قال: ما أعددْتُ لها كثيرَ صيام، ولا صدقة، ولكِنّي أُحبّ الله ورسوله، قال: «أنت معَ مَن أحْبَبْت»(١).

ويوضح الطِّيبي ما بين الآية والحديث من تشابه في طريقة الجواب، فيقول(٢): «والمشركون لـمّا سألوا عن وقت الساعة، ولم يكن أهمّ شيء إلا قلْع الشرك... أُدْرِج في الجواب الحكيم معرفةُ المسؤول عنه، وأنها مِما استأثر الله تعالىٰ به، ولم يُحْتج في جواب الصحابيّ إلىٰ هذا القدر، فلم يُذْكَر، يعني أنك بصدد أنْ يجب عليك ألّا يخطر ببالك هذا، لأنك ممّن يؤمن أن علْم ذلك مخْتصٌّ بالله تعالىٰ. وأمّا إزالة الشرك فإنك قد فرغت منها، بقِي عليك ما يخلّصك من أهوال يوم القيامة من العمل، فما أعدَدْتَ لها؟ فأجاب هو أيضاً بالكلمة الحكيمة الجامعة: لكِنّي أحب الله ورسوله. فانظر إلىٰ هذه الرموز التي تحيّر العقول!».

د) اتّخاذه البلاغة وسيلة إلىٰ غاية، لا غاية بحدّ ذاتها، أي: أنه يوظّف البلاغة ومباحثها لخدمة المعنىٰ، وليس العكس. وهذا المنهج هو عَوْد بالبلاغة إلىٰ أصل نشأتها التي ترجع إلىٰ فهم أسرار التعبير القرآني وتفسيره.

ومن أمثلة ذلك: مناقشته الزمخشري في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿قَالَ لَن تَرَىٰنِي وَلَٰكِنِ ٱنظُرْ إِلَى ٱلْجَبَلِ فَإِنِ ٱسْتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوْفَ تَرَىٰنِي﴾ [الأعراف: ١٤٣]، حيث يقول الزمخشري(٣): (وهذا كلام مُدْمَج بعضه في بعض، وارد علىٰ أسلوب عجيب، ونمط

(١) الحديث أخرجه البخاري عن أنس في كتاب الأدب ـ باب علامة حب الله، ومواضع أخرى من الجامع الصحيح، كما أخرجه مسلم في كتاب البر والصلة ـ باب «المرء مع من أحب» ـ وانظر تخريج الحديث في موضعه من التحقيق.

(٢) فتوح الغيب (٦: ٧٠٦).

(٣) الكشاف (٦: ٥٥٨-٥٥٩).

بديع، ألا ترىٰ كيف تخلّص من النظر إلىٰ النظر بكلمة الاستدراك، ثم كيف بنىٰ الوعيد بالرجفة الكائنة بسبب طلب النظر علىٰ الشريطة في وجود الرؤية؟).

ويعقّب الطِّيبي علىٰ قول الزمخشري هذا بتعريف الإدماج لغةً واصطلاحاً، ويمثل له بقول ابن نُباتة السَّعدي المشهور:

فلا بُدّ لي مِـن جَهْلـةٍ في وِصـالِهِ　　فمَن لي بِخِلٍّ أُودِعُ الحِلْـمَ عِنـدَهُ

ثم يقول[١] مبيناً معنىٰ الإدماج في الآية: «فإنه ـ تعالىٰ ـ لمّا منع المشتاق الهائم عن مطلبه، أشار إلىٰ ما لا يقطع طمعه، ولا ييأس من متوخّاه، بطريق يرمز إلىٰ الموعد، يعني أنّ الدنيا لا تصلح لما تطْلبه، لأنها في شرف الزوال والهلاك. ألا ترىٰ إلىٰ أعظم الأشياء فيها رسوخاً لم يثبت عند التجلِّي، وأن الآخرة لَهِي الحيَوان! فالموعد هناك.

فعُلِم من هذا التقرير أن الكلام إنما يكون مُدْمجاً إذا أُشِير فيه إلىٰ إثبات الرؤية لا إلىٰ نفْيها، فإنه[٢] حينئذ يكون تذييلاً».

أما التخلّص الذي أشار إليه الزمخشري في الآية بقوله: (ألا ترىٰ كيف تخلّص من النظر إلىٰ النظر!) فقد توقّف عنده الطِّيبي، فعرّف التخلص اصطلاحاً، وطبّقه علىٰ معنىٰ الآية، فقال[٣]: «وهذا المعنىٰ[٤] أنْسَب لتأويلنا من تأويله؛ فإن الخروج من نفْي الرؤية إلىٰ إثباتها بواسطة الاستدراك هو المَعْنِيُّ بالتخلّص، لا مِن نفْيها إلىٰ نفيها».

---

(١) فتوح الغيب (٦: ٥٥٨-٥٥٩)، وقد عرف الإدماج بـ«أن يُضَمّن كلام سِيق لوصف وصفاً آخر».

(٢) يعني: الاستدراك في قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنِ ٱنظُرۡ إِلَى ٱلۡجَبَلِ﴾ تذييل لقوله: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾.

(٣) فتوح الغيب (٦: ٥٥٩).

(٤) يعني المعنى الاصطلاحي الذي ذكره للتخلّص، وهو: «الخروج في الكلام من معنى إلى معنى لا يناسبه، برابطة مناسبة لهما» ـ هو أنسب لتأويل الطِّيبي وأهْل السنّة في مسألة الرؤية من تأويل الزمخشري والمعتزلة.

هـ) اتّخاذه البلاغة، بناء علىٰ ما تقدّم، مقياساً أساسياً في الحكْم علىٰ الأقوال والآراء، رفْضاً أو قبولاً، أو ترجيحاً لبعضها علىٰ بعض، أو نقْدها وتقديم بعضها علىٰ بعض، والخلوص من ذلك إلىٰ «أن البلاغة إنما تقع في الآية علىٰ ما يراه أهل السنّة، لا علىٰ ما يراه المعتزلة»، كما يقول العلامة ابن خلدون[1] في بيان فضل حاشية الطِّيبي، ولعل في الفقرة السابقة شاهداً علىٰ ذلك.

و) بروز شخصيته البلاغية، ومعارضته للزمخشري في بعض المسائل، مما يدل علىٰ استقلال رأيه. وقد سبقت أمثلة لذلك في الفصول الثلاثة الأخيرة قبل هذا الفصل، التي خصّصت لإبراز جهود الطِّيبي البلاغية في الحاشية.

ز) تأثّر كثير من أصحاب الحواشي وغيرهم بآراء الطِّيبي البلاغية في الحاشية كما رأينا، ومن أولئك: علّامة البلاغة في زمانه سعد الدين التفتازاني، ومِن قبله قطب الدين الرازي، والفاضل اليمني، وسراج الدين الفارسي، بالإضافة إلىٰ تأثر بعض المفسّرين بالطِّيبي، ممن نحَوا المَنْحَىٰ البياني في التفسير كأبي السعود العمادي، وشهاب الدين الآلوسي.

وبناء علىٰ ما تقدّم فإننا نستطيع القول بأن حاشية الطِّيبي ذات قيمة كبيرة بين مثيلاتها من الحواشي، وهي بالتالي تضيف جديداً إلىٰ مكتبة الدراسات الإسلامية أو القرآنية بعامة، وإلىٰ مكتبة الدراسات البلاغية بخاصّة، وهي بحقّ خير ما يمكن أن يُضَمّ إلىٰ «الكشاف» لفهمه، ودفْع شُبَهِه في الاعتزال.

(١) تاريخ ابن خلدون: م١، ج١، ص٧٨٩.

المبحثُ الثاني
مآخِذُ علىٰ الطِّيبي في «الحاشية»

لقد ظهر لي من خلال دراستي للحاشية مجموعة من المآخذ التي يمكن تسجيلها علىٰ الطِّيبي في منهجه، سواء من حيث الطريقةُ أو من حيث المعلومات. ولئن جاز الاعتذار عن بعضها فلا يجوز الاعتذار عن بعضها الآخر، ولكنها في الوقت نفسه لا تقلّل من شأن الحاشية وصاحبها.

وقد قسمت هذه المآخذ إلىٰ مجالات علىٰ النحو التالي:

أ) في القرآن والاستشهاد به:

١) يقول الطِّيبي[١] في معرض تعليقه علىٰ جواب نوح عليه السلام لقومه حينما وصفوه بالضلال، فقال: ﴿لَيْسَ بِي ضَلَٰلَةٌ﴾ [الأعراف: ٦١]: «ظهر أن التركيب إنما يفيد المطلوب إذا وقع جواباً مع إرادة المبالغة، لا بالنظر إلىٰ اللفظ من حيث هو هو، ألا ترىٰ إلىٰ أن قوله تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [البقرة: ١٥] إنما كان أبلغ من قوله: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾ [البقرة: ١٤] حيث وقع جواباً له، ولو نُظِر إلىٰ اللفظ فقط، كان هو أحط منه بدرجات كثيرة».

فكلامه هذا إلىٰ قوله: «لا بالنظر إلىٰ اللفظ من حيث هو هو» لا غبار عليه، بل

(١) فتوح الغيب (٦: ٤٢٣).

إنه يكشف عن حسّ نقدي طيب لديه، ولكن الشبهة في جعله بعض القرآن أبلغ من بعض حينما ذكر أن قوله تعالىٰ: «﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ إنما كان أبلغ من قوله: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾ حيث وقع جواباً له»، وفيما يوهم أنه جعل بعض ألفاظ القرآن أحطَّ من بعض «بدرجات كثيرة»، كما قال بعد ذلك. والقرآن كلُّه معجز بليغ رفيع، في لفظه ومعناه. ولعل الطِّيبي أراد التعبير عن ملاءمة الكلام لمقتضىٰ الحال، وهي القضية التي يؤكّد عليها دائماً، وعن قيمة اللفظة عند الاستعمال، وتحدّد معناها وأهمّيتها عندما تلتئم مع غيرها في التركيب.

وإذا أضفنا إلىٰ ذلك ما عُرف عن الطِّيبي من حبّه لله عز وجل وكتابه الكريم، وللرسول ﷺ وسنّته المطهّرة، وما اشتهر به من ورع وتقْوَىٰ، تبيّن لنا أن الطِّيبي لا يقْصد ما يُتوهّم من عبارته، ولو أنه قال: ولو نُظِر إلىٰ اللفظ في غير التنزيل، كما يقول أحياناً، لزالت الشبهة.

٢) أورد الزمخشري[١] لفظ «وجَعَلْناكُمْ أزْوَاجاً»، علىٰ أنه من القرآن الكريم فيما يظهر من عبارته، مثالاً لـ«الجعْل» بمعنىٰ: «تصْيِير شيء شيئاً»، وقد تابعه الطِّيبي[٢] علىٰ ذلك، ونقل النص، علىٰ أنه آية، دون أن يتنبّه إلىٰ ذلك أو ينبّه إليه، في حين أنه ليس في القرآن الكريم مثل ذلك النص، وإنما فيه: ﴿ثُمَّ جَعَلَكُمْ أَزْوَٰجًا﴾ [فاطر: ١١]، ولعل هذا هو المقصود، ولكن كِلَا الإمامين أخطأ والله أعلم.

٣) يقول الطِّيبي[٣] في معرض تفسير: ﴿وَسِعَ رَبُّنَا كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا عَلَى ٱللَّهِ تَوَكَّلْنَا﴾

---

(١) الكشاف (٢: ٣) عند تفسير: ﴿وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾ [الأنعام: ١].

(٢) فتوح الغيب (٦: ٧).

(٣) المصدر نفسه (٦: ٤٧٤-٤٧٥).

[الأعراف: ٨٩]: «في ذكر العلم فائدة جليلة... فإن معرفة المشيئة غَيْب، ولا يعلم الغيب إلا الله» ويؤيده قوله: «عَلَيْهِ تَوَكَّلْنا»، ولفظ الآية: ﴿عَلَى ٱللَّهِ تَوَكَّلْنَا﴾، وليس: «عَلَيهِ».

ب) في الحديث الشريف والاستشهاد به:

١) استشهد الزمخشري[1] بحديث ضعيف لا يصح مرفوعاً، عند تفسير: ﴿وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ وَلَا تُسْرِفُوٓا۟ ۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُسْرِفِينَ﴾ [الأعراف: ٣١] والحديث هو: «المَعِدةُ بَيْتُ الدّاء، والـحِمْيَةُ رأسُ الدَّواء، وأعْطِ كُلَّ بَدَنٍ ما عَوَّدْتَهُ»، وقد توقّف الطِّيبي عند هذا الحديث، وشرَحه دون أن ينبه إلىٰ ذلك، وهو الذي اشتهر محدِّثاً، وله مصنّفات في الحديث وعلومه، بل ذهب إلىٰ شرح هذا الحديث الذي لا يصح بحديث آخر لا يصح أيضاً، ممتدحاً إياه، ومفضّلاً الاستشهاد به علىٰ استشهاد الزمخشري بالحديث السابق، فقال[2]: «معنىٰ الحديث ما رواه البيهقي في «شُعَبِ الإيمان»، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «المَعِدَةُ حَوْضُ البَدَن، والعُرُوقُ إليْها وَارِدَةٌ، فإذا صَحَّتِ المَعِدَةُ، صَدَرتِ العرُوقُ بالصّحَّةِ، وإذا فَسَدَت المَعِدَة، صَدَرَتِ العُروقُ بالسّقْم»... وهذا الحديث أجْمَع وأعْرف وأبْيَن مما أورده المصنّف».

كما استشهد الطِّيبي[3] أيضاً بحديث موقوف علىٰ عمر رضي الله عنه هو الآخر موضوع، وذلك عند تفسير: ﴿وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِم مِّن شَىْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الأنعام: ٥٢] والحديث هو: «نِعْمَ العَبْدُ صُهَيْبٌ، لو لمْ يَخَفِ اللهَ لمْ يَعْصِهِ» ولم ينبّه الطِّيبي إلىٰ ذلك.

---

(١) الكشاف (٦: ٣٧٢) والحديث لا يصح مرفوعاً، وهو من كلام طبيب العرب النصراني الحارث ابن كلدة. انظر التعليق على الحديث في موضعه من التحقيق.

(٢) فتوح الغيب (٦: ٣٧٢-٣٧٤). وانظر التعليق على الحديث في موضعه من قسم التحقيق.

(٣) المصدر نفسه (٦: ١٠٤). وانظر التعليق على الحديث في موضعه من التحقيق.

٢) ذكر الطِّيبي(١) أن صاحب «جامع الأصول» رَوىٰ عن رَزِينٍ العَبْدَرِيِّ، عن عائشةَ رضيَ الله عنها حديثاً موقوفاً علىٰ أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، ثم أورد الحديث، وهو: «أن أبا بكر رضي الله عنه حين حضرتْه الوفاةُ، دعا عمرَ رضي الله عنه فقال: إني مستخْلِفُك علىٰ أصْحاب رسول الله ﷺ يا عمر...» إلىٰ قوله: «وحُقَّ لِميزانٍ لا يُوضَع فيه سِوَىٰ الباطل أنْ يكون خفيفاً». ولدىٰ العودة إلىٰ «جامع الأصول» تبيّن أن الحديث موجود فيه عن عائشة رضي الله عنها، ولكن لم يُذْكَر في سنده رَزِين العبْدَرِيّ هذا.

ومثْل ذلك أن الطِّيبي(٢) ذكر أن الحديث: «إنَّ الشيطانَ قَعَدَ لابْنِ آدَمَ بِأطْرِقةٍ»: «أخرجه النسائي عن سَبُرة بن مَعْبَد». والصحيح أن الحديث من رواية سَبُرة بن أبي فاكِه (أو الفاكه)، كما ورد في سنن النسائي، ومسند الإمام أحمد، لا عن سَبُرة بن معبد.

كما ذكر(٣) أن الحديث: «سألْتُ اللهَ ثلاثاً، فأَعْطَاني اثْنَتَيْن ومَنَعَنِي واحدةً ...» هو من رواية الترمذي والنسائي، عن الحُباب. والصحيح أنه في كِلا المصدرين مرويّ عن خَبّاب بن الأرت، لا عن الحُباب بن المنذر.

جـ) في القراءات:

١) يقول الطِّيبي(٤) عند تفسير: ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [الأعراف: ١٦٩]: «بالياء التحتانية:

---

(١) فتوح الغيب (٦: ٣٣٠-٣٣١). وانظر: جامع الأصول ـ لابن الأثير الجزري (٤: ١٠٩) ـ باب ذكر الخلفاء.

(٢) المصدر نفسه (٦: ٣٤٣). وانظر: سنن النسائي ـ كتاب الجهاد ـ باب «ما لِـمَن أسْلم وهاجر وجاهد».

(٣) المصدر نفسه (٦: ١٢٥). وانظر تخريج الحديث في موضعه من التحقيق.

(٤) المصدر نفسه (٦: ٦٤١).

نافع وابن عامر وحفص. وبالتاء الفوقانية: الباقون». والصحيح عكس[(١)] ما ذكره الطِّيبي: أي: أن قراءة نافع وابن عامر وحفص بالتاء الفوقانية، بينما قرأ الباقون بالياء التحتانية.

٢) ذكر الطِّيبي[(٢)] أن الحرميَّيْن، من القرّاء السبعة، هما: «عاصم وابن كثير»، وذلك عند تفسير: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ يَقُصُّ ٱلْحَقَّ وَهُوَ خَيْرُ ٱلْفَٰصِلِينَ﴾ [الأنعام: ٥٧].

والصحيح أنهما: «نافع وابن كثير» لا: عاصم وابن كثير؛ لأن عاصماً كوفي[(٣)].

د) في الشعر والاستشهاد به:

١) تغييره في رواية بيت شعر بشكْل يؤدي إلىٰ تغيير الرويّ، وإن كان الوزن واحداً، لكنه يخالف رواية المصدر الذي نقله منه. فهو[(٤)] ينقل عن الجوهري قول زيد الخيل:

وَيَركبُ يومَ الرَّوْعِ فيها فَـوارِسٌ ... بَصيرُون في طَعْنِ الكُلَىٰ والأباهِرِ

ورواية العجُز في «الصحاح» للجوهري:

بصيرون في طعْن الأبـاهر والكُـلَىٰ

أي: بتقديم «الأباهر» وتأخير «الكلىٰ».

٢) عدم الدقة في تحديد موطن الشاهد حينما قال[(٥)] تعليقاً علىٰ قول الزمخشري:

---

(١) انظر: إتحاف فضلاء البشر ـ للبنا، ص٢٣٢. وتفسير البحر المحيط ـ لأبي حيان (٤: ٤١٧).

(٢) فتوح الغيب (٦: ١١٢).

(٣) انظر: كتاب السبعة في القراءات ـ لابن مجاهد، ص٥٣، ٦٥، ٧٠.

(٤) فتوح الغيب (٦: ٣٥٧). وانظر: الصحاح ـ للجوهري (٦: ٢٤٥٨) ـ مادة «طعن».

(٥) المصدر نفسه (٦: ٥٩٥).

(ليُعْلَم أن الذنوب، وإن جلَّت وعظُمت، فإنّ عفوه وكرمه أعظم وأجلّ)(١): «أخذ هذا المعنىٰ من أبي نواس:

يا رَبِّ إنْ عَظُمتْ ذُنُوبِيَ كَثْرةً   فلقد عَلِمْتُ بأنّ عَفْوَكَ أعظَـمُ
إنْ كان لا يَرْجُـوكَ إلّا مُحْـسِنٌ   فبِمَن يَلُوذُ ويَستَجِيرُ الـمُجرِمُ

والصواب أنه أخذ المعنىٰ من البيت الأول فقط، ولا مناسبة بين معنىٰ البيت الثاني وبين قول الزمخشري المذكور.

٣ـ كرّر الطِّيبي(٢) شرح الشاهد:

وانْحَلَبَتْ عيْناه مِنْ فَـرْطِ الأسَـىٰ   وكِيـفَ غَـرْبَيْ دَالـحٍ تَبَجَّـسَا

بألفاظ متشابهة تقريباً؛ فقد أورد البيت وشرحه في معرض تفسير قوله ـ تعالىٰ ـ علىٰ لسان شعيب عليه السلام: ﴿فَكَيْفَ ءَاسَىٰ عَلَىٰ قَوْمٍ كَٰفِرِينَ﴾ [الأعراف: ٩٣]، ثم أورده(٣) ثانية، وشرحه في معرض تفسير قوله تعالىٰ: ﴿فَٱنۢبَجَسَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ [الأعراف: ١٦٠]. وكان الأولىٰ أن يشير في المرة الثانية إلىٰ شرحه في موضعه الأول.

هـ) في النقل عن الآخرين، وتوثيق الأقوال، وذكْر المصادر:

١) نقل الطِّيبي نصوصاً بلفظها ومعناها أحياناً، وبمعناها فقط أحياناً أخرىٰ،

---

(١) الكشاف (٦: ٥٩٥) عند تفسير: ﴿وَٱلَّذِينَ عَمِلُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ثُمَّ تَابُوا۟ مِنۢ بَعْدِهَا وَءَامَنُوٓا۟ إِنَّ رَبَّكَ مِنۢ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الأعراف: ١٥٣].

(٢) فتوح الغيب (٦: ٤٨٠-٤٨١).

(٣) المصدر نفسه (٦: ٦٢٣).

من بعض المصادر، دون إشارة منه إلىٰ ذلك، كما حدث عند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿وَبَلَغْنَآ أَجَلَنَا ٱلَّذِىٓ أَجَّلْتَ لَنَا﴾ [الأنعام: ١٢٨]، حيث نقل الطِّيبي قول الزمخشري في «الأساس»[(١)]: (لِيَحْرِقَ عَلَيْه الأُرَّم) ونص علىٰ ذلك، ثم شرح «الأُرَّم» بقوله[(٢)]: «الأُرَّم ـ بالهمز وتشديد الراء ـ: الأضراس، جمع آرِم». وهذا القول للجوهري[(٣)] في «الصحاح» ولم ينص عليه الطِّيبي، علىٰ ما عرفنا عنه من أمانة في النقل.

ويلاحظ أن هذا يتكرر عند الطِّيبي، لا سيما عند شرح المفردات.

٢) زاد الطِّيبي في بعض النصوص التي ينقلها ما ليس منها، كما فعل عند تفسير: ﴿وَإِذْ نَتَقْنَا ٱلْجَبَلَ فَوْقَهُمْ كَأَنَّهُۥ ظُلَّةٌ﴾ [الأعراف: ١٧١]، فقد أورد قول الزمخشري[(٤)]: (ومنه نتْق السّقاء)، ثم نقل عن ابن السكّيت أنه قال[(٥)]: «السّقاء يكون لِلَّبَن والماء، والوَطْب لِلَّبَن خاصّة، والنِّحْيُ للسَّمْن، والقِرْبة للماء».

ولدىٰ الرجوع إلىٰ «إصلاح المنطق» لابن السكّيت لا نجد فيه قوله: «والقربة للماء».

ويلاحظ تكرر هذه الظاهرة عند الطِّيبي، كسابقتها، وقد نبّهت إلىٰ ذلك كله في مواضعه من التحقيق.

٣) حذف الطِّيبي من بعض النصوص التي ينقلها، مقتصراً علىٰ إيراد وجه، مع

---

(١) أساس البلاغة، ص١٦٨ ـ مادة «حرق».

(٢) فتوح الغيب (٦: ٢٤٧).

(٣) الصحاح ـ للجوهري (٥: ١٨٦٠) ـ مادة «أرم».

(٤) الكشاف (٦: ٦٤٥).

(٥) إصلاح المنطق ـ لابن السكيت، ص٣٧٥، وانظر: فتوح الغيب (٦: ٦٤٥).

وجود غيره، كما أورد تعقيباً علىٰ قول الزمخشري[١]: (فمضَتْ به إلىٰ وقت ميلاده)، عند تفسير: ﴿فَلَمَّا تَغَشَّىٰهَا حَمَلَتْ حَمْلًا خَفِيفًا فَمَرَّتْ بِهِۦ﴾ [الأعراف: ١٨٩] حيث قال الطِّيبي[٢]: «المِيلاد: هو اسم الوقت الذي ولد فيه. والمولد: الموضع الذي ولد فيه». قاله الجوهري. وأما في «الأساس» فهما سيّان، قال: (مولده وميلاده وقت كذا)».

وما نقله الطِّيبي عن الجوهري والزمخشري صحيح، إلا أنه جاء في «الأساس» بعد ذلك مباشرة قوله: (ومكَّة مولده ومَنْشؤه)، مما يعني أن «المولد» يكون للمكان أيضاً عند الزمخشري، كما هو عند الجوهري، ولكن الطِّيبي لم ينقل العبارة الأخيرة، مما أوْهم أن الزمخشري لا يفرّق بين المولد والميلاد، وليس كذلك.

وقد ورد مثل ذلك في مواضع أخرىٰ من الحاشية، فنبَّهْت إليه في التحقيق.

٤) يخلط الطِّيبي كلامه بكلام غيره أحياناً، فلا يفرّق بين الكلامين ـ كما عهدناه ـ بلفظ: «وقلت» أو: «تمّ كلامه». فعند تفسير: ﴿أَوْ تَقُولُوٓاْ إِنَّمَآ أَشْرَكَ ءَابَآؤُنَا مِن قَبْلُ﴾ [الأعراف: ١٧٣] يقول الطِّيبي[٣]: «كأنه قيل: فعلْنا نصب الأدلّة كراهة أن تقولوا: إنما أشرك أباؤنا من قبل، لأنه قائم معهم، لا يفارقهم، فلا عذر لهم في الإعراض عنه، والإقبال علىٰ التقليد».

فقوله: «قائم معهم» إلىٰ: «والإقبال علىٰ التقليد» من كلام الزمخشري، وما قبله من كلام الطِّيبي، كما أن قوله: «لا يفارقهم» جملة تفسيرية من الطِّيبي، لِقَوْل الزمخشري: «قائم معهم».

---

(١) الكشاف (٦: ٦٩٩).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٦٩٩). وانظر: الصحاح ـ للجوهري، والأساس ـ للزمخشري: مادة «ولد».

(٣) انظر: الكشاف، وفتوح الغيب (٦: ٦٤٩).

ولا شك أن مثل هذا يحتاج إلىٰ دقّة نظر وفهم للفصل بين الكلامين.

٥) قد يورد الطِّيبي في النص الذي ينقله ما لا علاقة له بالاستشهاد.

فعند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿وَيَوْمَ يَقُولُ كُن فَيَكُونُ قَوْلُهُ الْحَقُّ﴾ [الأنعام: ٧٣] يقول الزمخشري(١): (يجوز أن يكون ﴿قَوْلُهُ الْحَقُّ﴾ فاعل «يكون»).

ويعقِّب الطِّيبي(٢) علىٰ تلك بقول أبي البقاء(٣): «المعنىٰ: فيوجَد قولُه الحق. فعلىٰ هذا يكون «قوله» بمعنىٰ «مقوله»، أي: فيوجد ما قال له: كن، فخرج».

والصحيح أن قوله: «فخرج» بداية كلام جديد عند أبي البقاء لا علاقة له بما قبله، وفي ذلك لَبْس كما هو واضح.

٦) يتصرف الطِّيبي أحياناً في النصوص التي ينقلها بشكل قد يؤدِّي إلىٰ تغيير المعنىٰ، أو قلبه إلىٰ ما لا يريده الطِّيبي نفسه، فعند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمُ الَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَ هَٰذَا فَإِن شَهِدُوا فَلَا تَشْهَدْ مَعَهُمْ﴾ [الأنعام: ١٥٠] يقول الزمخشري(٤): (فإن قلت: هلّا قيل: هلمّ شهداء) يعني بدل: ﴿شُهَدَاءَكُمُ﴾، ويرد الزمخشري بأن المعنىٰ ـ علىٰ هذا ـ سيكون: (هاتوا أناساً يشهدون بتحريم ذلك، فكان الظاهر طلب شهداء بالحق... ويناقضه قوله: ﴿فَإِن شَهِدُوا فَلَا تَشْهَدْ مَعَهُمْ﴾).

ويعقب الطِّيبي(٥) علىٰ ذلك بإيراد قول صاحب «الانتصاف»: «وجه مناقضته

---

(١) الكشاف (٦: ١٣٩).

(٢) فتوح الغيب (٦: ١٣٩).

(٣) التبيان في إعراب القرآن (١: ٥٠٩).

(٤) الكشاف (٦: ٢٨٨).

(٥) فتوح الغيب (٦: ٢٨٩).

أن قوله: ﴿هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ﴾ يُفْهم منه أن الطالب لذلك ليس علىٰ يقين أن ثَمَّ شهداء، كما يقول الحاكم: هاتِ بيِّنةً تشهد لك، من غير أن يتحقّق أن ثَمّ بَيِّنة، ويكون قوله تحقيقاً أن ثَمّ شُهَداء».

والنص ـ كما ورد في «الانتصاف»[1] ـ هو: «ووجْه مناقضته له أنه لو قيل علىٰ خلاف المنزّل، وهو قوله: (هُلُمَّ بِشهداءَ يشْهدون) يُفْهم أن الطالب للشهداء ليس علىٰ تحقيق من أنّ ثَمَّ شهداء، كما يقول الحاكم للمدَّعِي: هاتِ بَيِّنَةً تشهد بذلك، فهو لا يتحقّق أن للمدَّعِي بيِّنة، ثم يكون قوله: ﴿فَإِن شَهِدُواْ﴾ تحقيقاً؛ لأن ثم شهداء، فالجمع بينهما متناقض كما ترىٰ».

هذا، ولا يخفىٰ ما بين النصين من اختلاف، لا سيما في ﴿هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ﴾ و«هلم بشهداء»، مما قلب المعنىٰ وأفسده.

٧) أخطأ الطِّيبي في نسبة بعض الأقوال إلىٰ أصحابها أو مصادرها. فقد نقل[2] عن صاحب «الكشف» في معرض تفسير: ﴿فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ﴾ [الأنعام: ٩٠] أنه «رُوِيَ عن أبي علي أن الهاء كنايةٌ عن المصدر، أي: اقْتدِ اقتداءً». والصحيح أن الرواية ـ كما جاءت في «الكشف» ـ هي عن ابن الأنباري لا عن أبي عليّ.

ونسب الطِّيبي أقوالاً إلىٰ مصادر لا توجد فيها البتة. ففي معرض تفسير: ﴿ وَكَتَبْنَا لَهُۥ فِى ٱلْأَلْوَاحِ ﴾ [الأعراف: ١٤٥]. نقل الطِّيبي[3] من «الصحاح» للجوهري قوله: «زُمُرُّد: بضمتين والراء مضمومة مشدّدة، والدال معجمة ـ معرّب»، وليس هذا

---

(١) الانتصاف، بحاشية الكشاف (٢: ٦٠-٦١).

(٢) فتوح الغيب (٦: ١٥٦). وانظر: الكشف عن وجوه القراءات (١: ٤٣٩).

(٣) المصدر نفسه (٦: ٥٧٠).

القول وارداً في «الصحاح» البتّة. ونقل[١] عنه كذلك في معرض تفسير: ﴿وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمۡ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٥٣] أنه قال: «ذهبوا أيدي سبأ وأيادِي سبأ، أي: متفرّقين. وهما اسمان جُعِلا اسماً واحداً». وقد راجعْتُ مادّتَيْ «ذهب» و«سبأ» في «الصحاح»، فلم أجد شيئاً من ذلك.

كما نقل[٢] عنه أيضاً عند تفسير: ﴿فَأَرۡسَلۡنَا عَلَيۡهِمُ ٱلطُّوفَانَ وَٱلۡجَرَادَ وَٱلۡقُمَّلَ وَٱلضَّفَادِعَ﴾ [الأعراف: ١٣٣] أنه قال: «الأعْفر: الرمل الأحمر». وما في «الصحاح» هو: «الأعْفر: الأبيض وليس بالشديد البياض».

وهناك أمثلة أخرىٰ نبّهتُ إليها في مواضعها من التحقيق.

٨) خلط الطِّيبي في إرجاع بعض الأقوال إلىٰ مصادرها، فعزاها إلىٰ مصادر توجد فيها بالمعنىٰ، وهي موجودة في مصادر أخرىٰ بلفظها ومعناها اللّذَيْن أوردهما الطِّيبي. فعند تفسير: ﴿كَمَن مَّثَلُهُۥ فِي ٱلظُّلُمَٰتِ لَيۡسَ بِخَارِجٖ مِّنۡهَا﴾ [الأنعام: ١٢٢]ـ عزا[٣] إلىٰ أبي البقاء أنه قال: ﴿مَّثَلُهُۥ﴾: مبتدأ، وخبره: ﴿فِي ٱلظُّلُمَٰتِ﴾، و﴿لَيۡسَ بِخَارِجٖ مِّنۡهَا﴾: حال من المستكنّ في الظرف لا من الهاء في ﴿مَّثَلُهُۥ﴾. والصحيح أن هذا القول موجود في «تفسير البيضاوي» بنصّه، مع وجوده في «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء بمعناه فقط.

وثمّة بعض الأمثلة في الحاشية أشرْت إليها في مواضعها من التحقيق.

---

(١) فتوح الغيب (٦: ٢٩٤).

(٢) المصدر نفسه (٦: ٥٣٥) وانظر: الصحاح (٢: ٧٥٢)ـ مادة «عفر».

(٣) المصدر نفسه (٦: ٢٣٤). وانظر كذلك: تفسير البيضاوي (٢: ٢٠٦)، والتبيان في إعراب القرآن (١: ٥٣٦).

٩) أخطأ الطِّيبي في توثيق قول الزمخشري(١) في معرض تفسير: ﴿بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ﴾ [الأنعام: ٣٠]: (وقد حُقِّق الكلام فيه)، فقال الطِّيبي(٢): «أي: في سورة "يونس"، قال المصنف في قوله تعالىٰ: ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا﴾ [يونس: ١٥]: (فإن قلت: كيف جاز النظر علىٰ الله وفيه معنىٰ المقابلة؟ قلت: هو مستعار للعلْم المحقَّق الذي هو العلْم بالشيء موجوداً، شُبِّه بنظر الناظر في تحقّقه). والصحيح أن الزمخشري قال ما نقله الطِّيبي عنه عند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿لِنَنظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾ [يونس: ١٤]، لا عند تفسير الآية (١٥) من السورة.

١٠) نسب الطِّيبي إلىٰ أبي عليّ الفارسيّ كتاباً اسمه «الإصلاح»، ونقل منه قولاً عند تفسير: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكًّا﴾ [الأعراف: ١٤٣] يعترض فيه علىٰ الزجاج في إنكاره تقدير لفظ «أمر» قبل «ربه»، فقال(٣): «واعترض عليه أبو علي الفارسي في كتاب «الإصلاح» فقال: «أما قوله: «لا يعرفه أهل اللغة» ففاسد. وفُشُوُّ هذا في اللغة وكثْرته واشتهاره أظْهر وأوضح. وفي التنزيل ما لا يكاد ينحصر ...».

والصحيح أن هذا القول موجود في كتاب «الإغفال» للفارسي، وليس ثمة كتاب اسمه «الإصلاح» لهذا الرجل.

و) في شرح المفردات:

كرّر الطِّيبي شرح بعض المفردات بألفاظ واحدة، وبالنقل من مصدر واحد أحياناً، من غير حاجة إلىٰ ذلك.

---

(١) الكشاف (٦: ٦٥).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٦٥). وانظر: الكشاف (٧: ٤٤٣).

(٣) المصدر نفسه (٦: ٥٦٥). وانظر: كتاب الإغفال ـ لأبي علي الفارسي (مصوّر بدار الكتب المصرية ـ ميكروفيلم رقم ٤٣٩٧٣ ـ تفسير) لوحة رقم ٨٩: ب ـ ٩٠: أ.

فقد نقل عن «النهايـة» لابن الأثير قولـه في معنىٰ «الخَلْف» عند تفسير: ﴿ ثُمَّ لَآتِيَنَّهُم مِّنۢ بَيۡنِ أَيۡدِيهِمۡ وَمِنۡ خَلۡفِهِمۡ﴾ [الأعراف: ١٧] حيث قال[١]: «النهاية: الخلف ـ بالتحريك والسكون ـ: مَنْ يجيء بَعْد مَن مَضَىٰ، إلّا أنه بالتحريك في الخير، وبالتسكين في الشر. يقال: خلَفُ صِدْق، وخلْف سوء». وقد أعاد الطِّيبي[٢] هذا القول بنصّه في معرض تفسير قوله تعالىٰ: ﴿ فَخَلَفَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡ خَلۡفٞ وَرِثُواْ ٱلۡكِتَٰبَ يَأۡخُذُونَ عَرَضَ هَٰذَا ٱلۡأَدۡنَىٰ ﴾ [الأعراف: ١٦٩] وكان يمكن الاكتفاء بشرح الكلمة في أحد الموضعين، والإشارة إلىٰ الآخر.

وشرح معنىٰ «المغافصة» مرّتين، إحداهما:[٣] عند تفسير: ﴿قُلۡ إِنِّي عَلَىٰ بَيِّنَةٖ مِّن رَّبِّي ﴾ [الأنعام: ٥٧] نقلاً عن «الصحاح» للجوهري، حيث قال: غَافَصْتُ الرجُل، أي: أخذْته علىٰ غِرّة». والثانية[٤] عند تفسير ﴿عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقۡتَرَبَ أَجَلُهُمۡ﴾ [الأعراف: ١٨٥] نقلاً عن «أساس البلاغة» للزمخشري، حيث قال: «غافَصَهُ الأمْرُ: فاجأه علىٰ غِرَّةٍ منه»، ولا فرق في المعنىٰ بين ما ذكره هنا وهناك.

ز) في الأسلوب:

١) طول الفصل بين أجزاء الجملة أحياناً.

الطِّيبي ذو أسلوب أدبيّ رفيع، كما يبدو من الحاشية، ولكن كثيراً ما يطوِّل الفصل بين أجزاء كلامه، بسبب ما يورده من إيضاحات، مما يجعل الكلام كأنه منقطع أحياناً، أو يجعل القارئ يضلّ ويتوقّف ليربط كلامه.

---

(١) فتوح الغيب (٦: ٣٤٦). وانظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (٢: ٦٥-٦٦).

(٢) المصدر نفسه (٦: ٦٣٧).

(٣) المصدر نفسه (٦: ١١٢). وانظر: الصحاح ـ مادة «غفص».

(٤) المصدر نفسه (٦: ٦٨٧). وانظر: الأساس ـ مادة «غفص».

ومن أمثلة ذلك: قوله عند تفسير: ﴿ذَٰلِكَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا﴾ [الأعراف: ١٧٦]: «إنَّما أتىٰ بقوله: ﴿ذَٰلِكَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ﴾ عقيب تمثيل بلْعام، لينبّه اليهود الذين كذّبوا رسول الله ﷺ بعد ما أُوتوا من الآيات، وهو التوراة ـ وفيها نعْتُ الرسول ﷺ وذكْرُ القرآن ـ وبشّروا الناس بمبْعثه، واستفتحوا بنصْرته، ثم انْسلخوا منها، ومالوا إلىٰ الدنيا واشْتَرَوا بآيات الله ثمناً قليلاً، وحرّفوا اسمه، وكَفروا به، علىٰ أن حالهم مثل حال بلْعام حَذْوَ القُذَّة بالقُذَّة»(١).

فقول الطِّيبي: «علىٰ أن حالهم» متصل بقوله في مطلع كلامه: «لينبّه» وقد طال الفصل بين الموضعين كما نرىٰ.

ويكْثُرُ ذلك في أسلوب الطِّيبي، لا سيما في الفصل بين الشرط والجزاء، كما جاء عند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿وَمِن قَوْمِ مُوسَىٰٓ أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِٱلْحَقِّ﴾ [الأعراف: ١٥٩]، حيث اختار الطِّيبي أن يكون المقصود بذلك اليهود الذين أسْلموا في عهد رسول الله ﷺ، وعلّل ذلك بقوله(٢): «وذلك أنه تعالىٰ لما أجاب عن دعاء موسىٰ عليه السلام بقوله: ﴿فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ﴾ إلىٰ قوله: ﴿يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِىَّ ٱلْأُمِّىَّ﴾ [الأعراف: ١٥٦-١٥٧]. وقد سبق أن قوله: ﴿قُلْ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾ [الأعراف: ١٥٨] تبْكيت لليهود، وتنْبيه لسائر الناس علىٰ افتراء اليهود بأنه مبعوث إلىٰ العرب خاصّة، وقوله: ﴿فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِىِّ ٱلْأُمِّىِّ﴾ [الأعراف: ١٥٨] إظهاراً للنَّصَفَة ـ عقّبه بقوله: ﴿وَمِن قَوْمِ مُوسَىٰٓ أُمَّةٌ﴾.

---

(١) فتوح الغيب (٦: ٦٦٩). وقوله: «حذو القُذَّة بالقُذَّة» مثَل يضرب في التسوية بين الشيئين. انظر: مجمع الأمثال ـ للميداني (١: ٣٤٧).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٦١٨).

فقوله أخيراً: «عقّبه» جواب الشرط: «لـمّا أجاب» في بداية الكلام، ولا يخفىٰ ما بينهما من بعد في المسافة. وقد نبهت إلىٰ ذلك وأمثاله في مواضعه من التحقيق.

٢) التعقيد اللفظي أحياناً بسبب التقديم والتأخير، والفصل بين ركْنَي الجملة، كقوله عند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿هَـٰذَا بَصَآئِرُ مِن رَّبِّكُمْ﴾ [الأعراف: ٢٠٣]: «البصائر هاهنا: إما من إطلاق المسبَّب علىٰ السبب... أو أنها استعارة، استعير لإرشاد القرآنِ الخلْقَ إلىٰ درْك الحقائقِ: البصائرُ»(١).

فالجملة التفسيرية الأخيرة، وهي قوله: «استُعير لإرشاد القرآنِ الخلْقَ إلىٰ درك الحقائق البصائرُ» فيها تعقيد لفظي، بسبب الفصل بين المسند «استعير» والمسند إليه «البصائر» بما بينهما من متعلّقات. ولو قال: «استعيرت البصائر لإرشاد القرآن الخلْقَ إلىٰ دَرْك الحقائق» لكان أوضح وأيسر.

* * *

وبعد، فإذا ما وازنّا بين المحاسن والمآخذ وجدنا المحاسن تـرْجح كثيراً، بل لعل هذه المآخذ قد تُغْتفر، فلا تبدو مهمّة بالقياس إلىٰ المحاسن، إذ لكل جواد كبوة، ولكل عالم هفْوة، وتظلّ الحاشية ـ مع ذلك ـ أثراً مهمّـاً، يـجْدُرُ بنا إحْياؤه ونشره، غفر الله لصاحبه، وجزاه خير الجزاء.

* * *

(١) فتوح الغيب (٦: ٧٢٧).

الخاتـمة

إلىٰ هنا ينتهي القسم الدراسي من هذا البحث، وقد شمل قسماً يسيراً من حاشية الطِّيبي علىٰ «الكشاف»، المسمّاة: «**فتوحَ الغَيْب في الكشفِ عن قِناع الرَّيب**»، هو: سورتا «الأنعام» و«الأعراف» فقط[1]. واستهدف بشكل أساسي الكشف عن جهود الطِّيبي البلاغية في الحاشية، ودراستها، إضافة إلىٰ التعريف العامّ بالطِّيبي وحاشيته، ودراسة منهجه فيها، والكشف عن تأثّره وتأثيره من خلالها، وبيان منزلتها بين مثيلاتها.

ولتحقيق ذلك جعلْتُ قسم الدراسة في سبعة فصول وخاتمة، وقدّمت للبحث كلّه بمقدمة عامة.

وقد تناولت في المقدّمة تحديد موضوع البحث، وهو: «فتوحُ الغيب في الكشف عن قِناع الرّيب» للطّيبي، من أوّل سورة الأنعام حتىٰ نهاية سورة الأعراف: تحقيق ودراسة». وذكرْت الأسباب التي دفعتني لاختيار هذا الموضوع، وكلها تدور حول أهمّيته الآتية من أهمية حاشية الطِّيبي نفسها في البلاغة وغيرها من الموضوعات، ومن حسْن سيرة الطِّيبي العلْمية والخلقية، ومن علاقة الموضوع أولاً وأخيراً بالقرآن الكريم ونظْمه. كما أوجزْت في المقدمة خطّتي في البحث بقسمَيْه: الدراسة والتحقيق، وأشرْت إلىٰ منهجي العام في الدراسة، وأخيراً ذكرْت الدراسات السابقة ذات الصلة المباشرة ببحثي، سواء منها ما كان عن الطِّيبي أو عمّن له وشيجة به وبحاشيته.

---

(١) هذا هو القسم الذي استقل بتحقيقه د. جميل بني عطا، كاتب هذه الدراسة، وسيأتي في موضعه من الكتاب. (الناشر).

وكان **الفصل الأول** في الدراسة **للتعريف بالطِّيبي وحاشيته. وقد مهّدت لذلك بنبذة قصيرة عن عصر الطِّيبي وبيئته**، فبيّنْتُ أنه عاش في عهد الدولة المغولية الإيلخانية في إيران، التي امتدّ حكْمها من مطلع النصف الثاني من القرن السابع الهجري إلىٰ مطلع النصف الثاني من القرن الثامن. وقد تحدّثْت بإيجاز عن الأحوال السياسية والاجتماعية والعلمية والثقافية في إيران في تلك الفترة وانتهيت إلىٰ النتائج التالية:

١) اتّسام الحياة السياسية بسوء الأوضاع، لا سيما في بداية عهد المغول الإيلخانيين، بسبب بطْشهم وقسوتهم.

٢) اتّسام الأوضاع الاجتماعية بالترف والبذخ في حياة الطبقة العليا من المجتمع، إلىٰ جانب الفقر بين أفراد الطبقة الدنيا.

٣) ازدهار الحياة العلمية والثقافية، وبروز كثير من العلماء في مجالات مختلفة، بتشجيع من المغول الإيلخانيين ورعايتهم أحياناً، علىٰ الرغم مِمّا تقدّم من سوء الأوضاع السياسية والاجتماعية.

وكان الطِّيبي واحداً من هؤلاء العلماء الذين كانوا نتاج هذه الفترة، وقد قدَّرْت لدىٰ الحديث عن بيئته المكانية، أنه عاش في غرْبيّ إيران: بين الطِّيْبِ جنوباً، وتبْريز شمالاً. وقد أوردتُ وصفاً لهاتين المدينتين، بالإضافة إلىٰ وصف إقليم خوزُسْتان الذي تنتمي إليه بلدة الطِّيب، وخلصْت من ذلك إلىٰ أهمّ العوامل التي ربّما أثّرت في حياة الطِّيبي وتكْوينه، والتي تتمثل في جمال الطبيعة في تلك البلاد، ووفْرة خيراتها، وثراء أهلها، وحسْن أخلاقهم وعاداتهم، وتعدّد ألسنتهم، واختلاف معتقداتهم، علىٰ الرغم من انتشار الإسلام بينهم، واستقرار أوضاعهم، وازدهار بلدانهم، لا سيما من النواحي الثقافية والعلمية والاقتصادية.

* * *

وفي **المبحث الأول** من الفصل الأول عـرَّفْت **بالطِّيبي** ذاكـراً مصادر ترجمته، فقدَّرْت ولادته في أحد عقود النصف الثاني من القرن السابع الهجري، في الطِّيْب أو في تِـبْـرِيـز. وحقَّقْت القول في اسمه، وأَيَّدْت أن يكون: «**الحسين بن عبد الله بن محمد الطِّيبي**»، اعتماداً علىٰ ما ذكره هو نفسه في حاشيته، وعلىٰ ما ذكره بعض تلامذته كذلك، وعلىٰ بعض الدراسات الحديثة عنه، بخلاف ما ذكره كلُّ مَن ترجم له قديماً أو حديثاً، كما ذكَرْت أنه اشتهر بلقب «**شرف الدين**» إضافة إلىٰ ألقاب وصِفاتٍ عديدة خُلِعَت عليه، وجلَّيْتُ نسبته إلىٰ «الطِّيب» إحدىٰ مُدُن القسم الجنوبي الغربي من إيران، ورجَّحْت أن يكون من أصل عجميّ، منْكراً نسبة «الدمشقي» التي أضافها إليه إسماعيل باشا البغدادي.

ولدىٰ الحديث عن عقيدته ومذهبه جزمْتُ بأنه كان علىٰ عقيدة أهل السنّة والجماعة، وأنه كان ذا نزعة صوفيّة خالصة، وذهبْت إلىٰ أنه ربما كان شافعيّاً، كل ذلك استنتاجاً من بعض مواقفه الصريحة أو الخفية في الحاشية.

وأبرزْتُ من صفاته وأخْلاقه: صحّة عقيدته وتقواه، وملازمته للجماعة ولأشغال الطلبة، وإخلاصه للعلْم، وتفانيه في نشره، وتواضعه، وكرمه. وفي علمه وثقافته بيَّنْتُ أنه استجاب لمتطلَّبات عصره، فكان موسوعيّ المعرفة، إضافة إلىٰ تخصّصه في البلاغة والتفسير والحديث.

وفي مجال الحديث عن شيوخه أنْكَرْت ما يقال عن تلْمذته لأبي حفص السُّهرَوَردِي، لِبُعْد ما بين وفاة السهروردي وولادة الطِّيبي، وتحفَّظْت علىٰ تلْمذته لفخر الدين الجارْبَـرْدِيّ لعدم توافر الأدلّة الصحيحة علىٰ ذلك، وعليه لم يثبت لدَيَّ شيء عن شيوخه.

أما تلاميذه فقد تعرَّفْت إلىٰ ثلاثة منهم، وعرَّفْت بهم، وهم: عليُّ بن عيسىٰ، ووليّ الدين التِّبْريزيّ، وسراج الدين الفارسي، وأَيَّدْت ذلك بالأدلّة القاطعة.

* * *

ولدىٰ الحديث عن مصنفاته عرَّفْتُ بعشَرة منها، موزعةٍ بين التفسير والحديث، والتصوّف، والبلاغة والرياضيات، وقد طبع واحد منها، وهو في الحديث، وحقّق آخر في البلاغة ولم ينشر بعد، وعُنِي هذا البحث بتحقيق قسم من حاشية الطِّيبي علىٰ «الكشاف» بينما لا يزال بعض هذه الكتب مخطوطاً، وبعضها الآخر مجهولاً.

وأخيراً، نصَصْت علىٰ إجماع مصادر ترجمته علىٰ تحديد وفاته بالثالثَ عشرَ من شعبان سنة ٧٤٣هـ ورجَّحْت أن ذلك كان في تِبْريز، نافياً أن يكون قد دُفن في القاهرة، ومنْكِراً ما يُنْسَب إليه من ضريح فيها.

وفي **المبحث الثاني عرَّفُت بحاشية الطِّيبي**، فحقَّقْت القول في عُنوانها أو اسمها، وهو «فتوحُ الغيب في الكَشْفِ عن قِناع الرَّيب»، وبيَّنْتُ سبب هذه التسمية ومعناها، كما وثَّقْت نسبة الحاشية إلىٰ الطِّيبي بما لا يدَعُ مجالاً للشكّ، وكشفْت عن بواعث تأليفها، مفصِّلاً ذلك إلىٰ أسباب وأهداف، وقدَّرْت زمان تأليفها بالفترة الممتدّة بين سنتَيْ ٧١٠ و٧٣٥هـ اعتماداً علىٰ تواريخ كتابة بعض النسخ، وعلىٰ نقل الطِّيبي عن قطب الدين الشّيرازي المتوفَّىٰ سنة ٧١٠هـ. كما قدَّرْت أن يكون الطِّيبي قد ألَّف حاشيته في تِبْريز.

وذكْرتُ أن الحاشية كاملة، شرح فيها «الكشاف» من ألِفه إلىٰ يائه، وأن لها نسخاً عديدة، في أماكن متفرّقة من العالم، وقد اطَّلعْتُ علىٰ ستَّ عشْرةَ نسخة منها في كل من: القاهرة، ودمشق، وحلب، جميعها ناقصة، إلا واحدة في حلب، كما أشرْتُ إلىٰ وجود نسخ أخرىٰ منها في: بغداد، والموصل، واستانبول. وأخيراً أوردْت أقوالَ طائفة من العلماء القدماء والحديثين في الحاشية، تُجْمع كلها علىٰ أهمّيتها وقيمتها علىٰ

الرغم من المأخذيْنِ اللَّذَيْن أوردهما حاجي خليفة عليها، وقد ناقشْتُه فيهما، ورددَت عليه ما قاله.

* * *

وفي **الفصل الثاني** تحدَّثْتُ عن **منهج الطِّيبي في الحاشية**، ومهَّدْت لذلك بإجمال منهجه العامّ من خلال ما جاء في مقدمته لها، ثم فصَّلْت القول في ذلك من خلال خمسة مباحث:

المبحث الأول خصَّصْته لبيان **منهج الطِّيبي في شرح «الكشاف»**، الذي يقوم علىٰ الشرح بالقول، أي: اختيار بعض أقوال الزمخشري في «الكشاف»، والإشارة إليها بلفظ «قوله»، ثم الشروع في شرحها، وقد تكون هذه الأقوال كلماتٍ، أو أجزاءَ جمل، أو جملاً تامة، فيشرحها، ذاكراً معانيها: حقيقة أو مجازاً، إجمالاً أو تفصيلاً، ويوضح المُلْتبس منها، ويكْشف عن قصد قائلها، فيوافقه أو يردّ عليه، ويبيّن دقّة فهمه، أو تناقضه، أو تعصّبه لمذهبه، وتحكّمه في النص من أجل ذلك، أو أخْذه من غيره، ويوازن بين روايات نسخ «الكشاف»، ويرجّح بعضها، كما يوازن بين أقوال الزمخشري في مواضعَ مختلفة منه.

وبيَّنت في هذا المبحث كذلك أن الطِّيبي لم يقتصر علىٰ شرح قول الزمخشري فقط بهذه الطريقة، بل تعدَّاه أحياناً إلىٰ ما في «الكشاف» من نصوص قرآنية، أو أحاديث نبوية، أو أمثال وأقوال، أو أشعار، أو روايات وقَصَص وأخبار.

* * *

وفي **المبحث الثاني** فصَّلْت القول في **منهج الطِّيبي في بحث المسائل** الواردة في «الكشاف» وتحقيقها، فذكَرْت أنها قائمة علىٰ التفصيل حيناً، وعلىٰ الإجمال آخر، وأن الطِّيبي يتَّبع أساليب حوارية مختلفة، كافتراض الأسئلة والإجابة عنها: إما بطريقة

السؤال والجواب المباشرَيْن، أو بطريقة: «إن قلتَ كذا، قلت كذا» أو «إن قيل كذا، قلنا كذا»، أو «قيل كذا، والجواب عنه كذا»، أو بمخاطبة القارئ بألفاظ، مثل: «اعْلَمْ» أو «تفطَّن» أو «إيّاك».

* * *

وفي **المبحث الثالث** أبنْتُ عن **منهج الطِّيبي في التفسير والقراءات**، فصنفْتُه في مدرسة التفسير بالمأثور، لاعتماده النقل والرواية الصحيحين أوّلاً، فكثيراً ما يفسر القرآن بالقرآن، أو بالحديث والأثر، أو بالنقل والخبر عن السلف الصالح، ويعيب علىٰ الزمخشري وأمثاله تفسيرَهم كلامَ الله تعالىٰ بالرأي والهوىٰ مع توافر النص القاطع، والخبر الصادق. وهو، مع ذلك، ينقد الرواة أحياناً لعدم تحرّيهم الدقةَ في النقل، ويحكِّم العقل فيما لا نصّ فيه ولا خبر ثابت.

والطِّيبي يُعْنَىٰ بالكلمة المفردة في التفسير، كما يُعْنَىٰ بالجملة، ويعنىٰ بالتفصيل والإجمال، ويهتمّ بأسباب النزول، والمحْكَم والمتشابِه، ويبيّن ما تُرْشِد إليه الآيات، وينبّه إلىٰ ما فيها من أحكام مختلفة. وله عناية خاصّة بالقضايا اللغوية، لا سيما البلاغية منها، ويهتمّ بالنظْم، ويكْشف عن أسراره، ويربط المعنىٰ بمقتضىٰ الحال أو المقام، ويفتِّق أكمام البلاغة في النص، أو يوضّح إشارة الزمخشري إليها ويفصّلها.

وللقراءات أثر كبير في فهْم المعنىٰ وتوجيهه عند الطِّيبي، فهو يذكر القراءات في الآية، وينصّ علىٰ أصحابها، ويبيّن الصحيح والشاذّ منها، بل ينص علىٰ المعتبَر من شواذّها، وينبّه إلىٰ ضعف بعضها، ويشرح المعنىٰ علىٰ كل قراءة، ويدافع عما ظنّه الزمخشري خطأً منها كما يُعْنَىٰ الطِّيبي بمسائل الوقْف والابتداء، وعلاقتها بالمعنىٰ. وهو يعتمد في هذا وذاك علىٰ أمَّهات الكتب والمصادر الموثوقة.

* * *

وتحدّثْتُ في **المبحث الرابع عن منهج الطِّيبي في ذكْر الأعلام والمصادر، وفي النقل عن الآخرين**، فذكرْتُ أن حاشيته تزْخر بالأعلام من كلّ نوع، وأن طريقته تتفاوت في ذكْرها، فقد يذكر العلَم باسمه، أو كنيته، أو نسبه، أو لقبه وشهرته، أو ببعض ذلك، أو بكلّه، وقد يذْكر أصحاب الكتب والمؤلَّفات بمؤلَّفاتهم، مثل: «صاحب المفتاح» أو «صاحب المثل السائر»، وهكذا.

والمصادر يذكرها مقرونة بأصحابها أحياناً، كقوله: «صاحب الإيضاح»، أو مجرّدة مستقلّة، هكذا: «النهاية»، أو «الأساس»، أو مسبوقة بحرف الجر «في»، مثل: «في الانتصاف»، أو يذكر الكتاب والمؤلِّف بمثل قوله: «قال القاضي في شرح مصابيح السنّة»، أو يذكر المؤلف فقط، كقوله: «الجوهري»، أو «الراغب».

وفي النقل عن الآخرين يتّصف الطِّيبي بالأمانة، فهو غالباً يذْكر المصدر قبل القول أو بعده، كما أنه يتّصف بالدقّة، فيميّز بين المصادر التي ينقل منها لمؤلِّف واحد، وقد يذكر الباب في الكتاب أحياناً، ويفصّل بين كلامه والكلام الذي ينقله بألفاظ مثل: «تَمَّ كلامه»، أو «انتهىٰ»، أو «هذا تمام كلامه»، لكنه ـ مع هذا وذاك ـ قد ينقل بلا نصّ علىٰ المصدر، أو بقوله: «قيل»، أو «قالوا»، دون تحديد أو توضيح، كما أن كلامه قد يختلط أحياناً بكلام غيره.

وقد تعدَّدَت الموضوعات في الحاشية، وكَثُرت مصادرها، وتنوَّعت النصوص المنقولة بين عقيدة، وفلسفة، وعلم كلام، وتصوف، وأصول، وفقه، وبلاغة، ونحو، وصرف، ولغة، وعَروض، إضافة إلىٰ التفسير والقراءات وما يتصل بهما، والحديث وعلومه. ولم يكن الطِّيبي ناقلاً فحسب، بل كان يناقش ما ينقل، فيقْبله أو يردّه بتجرّد وموضوعية.

* * *

وفي المبحث الخامس جلَّيْت منهج **الطِّيبي في الاستشهاد** بالقرآن الكريم والحديث الشريف، والشعر، والمثل، وأقوال العرب وأساليبهم اللغوية، وهو في ذلك كلّه إما أن يورد الشاهد كاملاً أو يورد بعضه، وقد يكون من شواهد «الكشاف» أو من غيرها، وقد يكْمل الناقص منها، فيشرحها، أو يشرح بعض مفرداتها، ويبين الشاهد فيها، وينْسب بعض الآيات إلىٰ سورها، ويخرّج معظم الأحاديث، ويردّ بعض الروايات إلىٰ مصادرها، كما أنه ينسب بعض الأشعار والأقوال إلىٰ أصحابها، ويشرح بعض الأمثال ذاكراً قصّتها أو موردها ومضربها، معتمداً علىٰ المصادر الموثوقة.

وهو في ذلك كله يوازن ويحلّل، ويتذوّق.

* * *

أما **الفصل الثالث** فكان بعنوان: «**حاشية الطِّيبي بين التأثر والتأثير**» وقد جعلْته **في أربعة مباحث**: استقْصَيْت في **الأول** منها **مصادر الطِّيبي في الحاشية**، فوجدتها قد أرْبَتْ علىٰ المئة، تُعَدّ من أمّهات المصادر وعيونها، في موضوعات متنوّعة، لمؤلِّفين مختلفين من مشاهير العلماء والمتخصّصين، في عصر الطِّيبي وقبله، مما يزيد من قيمة الحاشية، ويؤكّد سعة اطّلاع الطِّيبي، وتنوّع ثقافته. وقد صنَّفْتُ هذه المصادر تبعاً لموضوعاتها، كالتفسير والقراءات، والحديث وعلومه، واللغة وعلومها، والعقائد والفلسفة، وعلم الكلام، والتصوّف والفضائل، والأدب والأمثال، والتاريخ والتراجم والسير، وأسماء الأماكن والمواضع والقبائل والأمم.

* * *

ووضَّحْتُ في **المبحث الثاني** ما بين **الطِّيبي والزمخشري** من علاقة علمية، فاقتضىٰ الأمرُ التعريف بالزمخشري وكتابِه «الكشاف»، وما أثاره من نشاط علميّ واسع

وحركة تأليفية نشيطة، كان من أصدائها حاشية الطِّيبي موضوع البحث، وغيرها من الحواشي والشروح، والتخليصات والاختصارات، والردود والمعارضات، وتبرز من بين الحواشي جميعاً حاشية الطِّيبي باعتبارها الأجلَّ والأنْفَسَ والأضْخَم.

وأثْبَتُّ في هذا المبحث أيضاً أن علاقة الطِّيبي بالزمخشري كانت علاقة إعجاب وتقدير، لما تـميّز به «الكشاف» بين سائر كتب التفسير من الكشف عن أسرار التعبير القرآني، والقدرة الفائقة علىٰ ذلك، والفهم الدقيق، مما جَعَلَ الطِّيبي يتأثّر بالزمخشري في كثير من سمات منهجه، وينقل عنه من كتبه المختلفة، لا سيما «أساس البلاغة»، و«الفائق في غريب الحديث»، وينتصر له في كثير من المواقف التي أساء فهْمَها بعضُ من عارض «الكشاف» بدافع الهوىٰ أو التعصّب المذهبي، فأنْصَفَه الطِّيبي علىٰ الرغم من اختلافه معه في المذهب العَقَدي، جاعلاً الحقيقة العلمية رائدَهُ. ولكنه في الوقت نفْسه عارضَه في كثير من المسائل العلمية، لا سيما فيما يتعلق بالعقيدة، وسجل عليه بعض المآخذ، بروح علمية ومنهج رصين، مؤْثِراً الحقَّ علىٰ رأي الزمخشري مع إعجابه بقدْرته وعلْمه، وهو في كل ذلك يَحْتكِم إلىٰ النص، ويُحكِّم النظم، فكان موفَّقاً في موافقاته ومعارضاته، التي أوردْتُ أمثلة لها في هذا المبحث.

وكشفْتُ في المبحث الثالث عن تأثّـر الطِّيبي بغيره، لا سيما أولئك الذين كان لهم اهتمامات بالكشاف، أو بالبلاغة، فعرضْت نماذج لتأثّـره بثمانية منهم يمثّلون اتجاهات مختلفة، هم: صاحب «التقريب»، وصاحب «الفرائد»، وصاحب «الانتصاف»، وصاحب «الإنصاف»، والقاضي البيضاوي في تفسيره الذي لـخّص فيه «الكشاف» وخلّصه من الاعتزال، والإمام فخر الدين الـرازي في تفسيـره الذي يجمع بين قضايا كثيـرة منها المنطق والبلاغة، والسكاكي في «المفتاح»، وضياء الدين ابن الأثير في «المثل السائر».

والطِّيبي ينقل عنهم جميعاً لكن بوعْيٍ وإدراك، وهو وإن كان متأثِّراً بهم، لكن قد يردّ عليهم، ويناقشهم في آرائهم.

* * *

وفي **المبحث الرابع** كشفْتُ عن **تأثير الطِّيبي في غيره**، واختَرْتُ سبعة من أولئك الذين أثّر فيهم، لا سيما ممن لهم علاقة بالكشاف، أو اهتمامات بلاغية، وأثْبَتُ أنهم جميعاً نقلوا عن الطِّيبي بعض أقواله وآرائه باللفظ أو المعنىٰ، أو بهما معاً، بنصّ وبغير نصّ، فعرضْت أمثلة لتأثير الطِّيبي في عمر بن عبد الرحمن الفارسي، أحد تلاميذ الطِّيبي، وله حاشية علىٰ «الكشاف» سماها «كشْف الكشاف»، اقتفىٰ فيها أثر أستاذه في كثير من المسائل البلاغية وغيرها.

أما الفاضل اليمني في حاشيته «تحفة الأشراف» فقد كان ناقلاً أميناً لعبارة الطِّيبي، حتّىٰ لتكاد حاشيته هذه أن تكون نسخة من حاشية الطِّيبي.

وقطْب الدين الرازي وضع حاشية علىٰ «الكشاف» نقل فيها كثيراً من حاشية الطِّيبي بتصرّف. وعملاق البلاغة في عصره العلّامة سعد الدين التفتازاني لخّص كثيراً من آراء الطِّيبي وأقواله، علىٰ الرغم من تحامله عليه أحياناً، وأكَّدْتُ إلىٰ حدٍّ ما صحّة ما ذهب إليه حاجي خليفة من أن حاشية السعد إنما هي تلخيص لحاشية الطِّيبي.

وعرضت نماذج لتأثير الطِّيبي في اثنين من مشاهير المفسّرين الذين اتّجهوا الوجهة البيانية في التفسير، هما: أبو السعود العِمادِيّ في تفسيره المعروف باسمه، وشهاب الدين الآلوسي في تفسيره «روح المعاني»، وأيَّدْت بالدليل ما ذكره الشيخ أحمد مصطفىٰ المراغي عن اعتمادهما كثيراً علىٰ الطِّيبي في حاشيته.

وأخيراً، بيَّنْتُ تأثير الطِّيبي في واحد ممّن عُنُوا بشرح شواهد «الكشاف» هو محبّ

الدين أفندي، صاحب «تنزيل الآيات علىٰ الشواهد من الأبيات»، ودلَّلْت علىٰ نقْله من الطِّيبي، وإن لم ينصَّ علىٰ ذلك.

وقد تبيّن لي من خلال ذلك أن حاشية الطِّيبي هي أجلُّ الحواشي حقّاً وأنْفَسُها، وأن كل الحواشي بعده عِيَالٌ عليها، وأنها عمدة المفسّرين المتأخّرين، فكانت جديرة بالبحث والتحقيق.

وفي الفصول الثلاثة قبل الأخير، أي: من الرابع حتىٰ السادس، قمْت بدراسة لجهود الطِّيبي البلاغية في الحاشية، وجعلْت لجهوده في كل علم من علوم البلاغة الثلاثة فصلاً مستقلًّا.

ففي **الفصل الرابع** أجريت دراسة حول **جهوده في علم المعاني، ومهَّدت له** بكلمة عامّة عن **جهوده البلاغية** في الحاشية منبّهاً إلىٰ بروز الجانب البلاغي فيها، وغلَبته علىٰ غيره من الجوانب، ورددْت علىٰ شُبْهة حاجي خليفة حول تضخّم الحاشية بسبب الإفراط في بحث المسائل البلاغية، مبيِّناً أن ذلك هو أهمّ أهداف الطِّيبي ووسائله في حاشيته، فجاء هذا الاتجاه متَّفقاً مع خُطّته، إضافة إلىٰ كون الطِّيبي نفسه بلاغياً، فمن الطبيعي أن يُعْنىٰ بهذا الجانب من «الكشاف».

ونبَّهْت في التمهيد إلىٰ اقتصاري علىٰ إبراز جهود الطِّيبي البلاغية من خلال القسم الذي أقوم بتحقيقه، وهو يكاد يكون ممثِّلاً لجهوده في الحاشية كلها، كما نبَّهْت إلىٰ الأسلوب التطبيقي الذي سار عليه الطِّيبي في تناول القضايا البلاغية، بخلاف الأسلوب النظري التقنيني الذي سار عليه في كتبه البلاغية المتخصصة، مثل «التبيان في البيان»، و«لطائف التبيان في المعاني والبيان»، وأشرْتُ إلىٰ تناثر الموضوعات البلاغية

في الحاشية وكثْرتها، وتأثّر الطِّيبي فيها بالسكّاكي بخاصّة، ومناقشته لبعض آراء الزمخشري وغيره.

وقسمت الفصل الرابع من الدراسة، بعد ذلك، إلىٰ **ثمانية مباحث تغطِّي مجالات** علْم المعاني كلَّها، فتحدثْتُ في **المبحث الأول** عن **اهتمام الطِّيبي** بالكلمة المفردة: مادّتها وهيئتها، وتفاوُتِ دلالاتها تبعاً لذلك: جمْعاً وإفراداً، تذْكيراً وتأنيثاً، صياغةً واشْتقاقاً، وبيَّنْت أن له نظراتٍ صائبةً في الكلمة وموقعها من السياق، وتحديد معناها فيه، متأثِّراً في ذلك بالزمخشري من جهة، وبتكوينه الثقافي واتجاهه البلاغي من جهة ثانية.

والطِّيبي ينظر إلىٰ التوابع نظرة البيانيّ إليها، لا نظرة النحوي، فهي تفيد عنده التوضيح والبيان. وقد عرضْت نماذج من بعض تحليلاته للتوكيد، والبدل، والصفة، والعطف.

والطِّيبي يهتمّ بالمعاني البلاغية للحروف والأدوات، بخلاف معانيها الوضعية في اللغة، وقد تجلَّىٰ ذلك من خلال توقّفه عند بعض الحروف مثل الفاء الفصيحة، و«ثُمّ» الاستبعادية، و«قد» إذا دخلت علىٰ الماضي والحاضر، و«لولا» التي تفيد التمني أو التنديم والتوبيخ، و«مِن» بمعانيها المختلفة.

وفي **المبحث الثاني** عرضْت لبعض ما أثاره الطِّيبي أو نبَّه إليه من **تعريف الكلمة وتنكيرها**، وما يؤدِّي إليه ذلك من معانٍ، وأغراض بلاغية، كالتعريف باللام العهدية أو الجنسية أو الاستغراقية، وفصَّلت القول في مسألةٍ خلافيّة بين الطِّيبي وغيره في اللام العهدية، وقد أيَّدت فيها الطِّيبي بالدّليل والبرهان. وذكَرْتُ التعريف بالموصول للتفخيم

والتعظيم، وبالإشارة لمثل ذلك، وبالإضافة للتخصيص أو التعظيم، أو تمكُّن الصفة، أو الاستغراق، وبالضمير للتعظيم أو التفخيم. وتنكير الكلمة للتعريف أو التعظيم أو التهويل أو التحقير.

وفي **المبحث الثالث** فصَّلْت القول في **الخبر والإنشاء**، فتحدَّثْت أولاً عن مفهوم الـخبر، وأضْرُبـه، والأغراض البلاغيـة التي يخرج إليها كمـا جاء في الحاشية، مثل: التوبيخ، والتعجب، والإنكار الشديد. ثم تحدَّثْت عن مفهوم الإنشاء ونوعيه، وعُنِيت بالطلبي منهما وصِيَغه، والمعاني التي تفيدها، كالتمنّي بـ«لو» و«لولا» التي تفيد التنديم والتوبيخ، ثم الاستفهام للإنكار، والتوبيخ، والتقرير، والتهكّم، والتهديد، والتمنّي، والتبكيت، والإلزام، ثم الأمر للوعيد والاستدعاء أو التضرّع، والتعجيز أو التحدّي، والتوبيخ، والترخّص، أو الإباحة، ثم النهي للوعيد والاستعاذة أو الدعاء، والتهييج أو الإلـهاب، والتقريـع، وأخيراً النداء الذي يفيد التحسـر، والدعاء، والاستغاثـة، والاستعطاف.

* * *

ودرسْتُ في **المبحث الرابع التقديم والتأخير**، وبيّنتُ أن التقديم يكون عند الطِّيبي غالباً للاهتمام، سواء كان بين رُكْنَي الجملة أو معمولاتها. وأحياناً للاختصاص أو القصر، أو للتوكيد والاختصاص معاً، أو لتقوِّي الحكْم، أو لمراعاة الفواصل، ووازَنْتُ بين رأي الطِّيبي وآراء غيره كعبد القاهر الجرجاني، والسكاكي، والخطيب، والسعد، والفاضل اليمني، والقطب الرازي، في بعض المسائل، وحكَمْت فيما اختُلِف فيه منها، ووفَّقْت بين بعض المواقف.

* * *

وفي **المبحث الخامس** تحدَّثْتُ عن **القصر** وطرقه التي وردت في الحاشية، كتقديم ما حقُّه التأخير، والنفي والاستثناء، والتعريف بلام الجنس، وتوكيد الكلام بالشرط، وهذا الأخير ليس من طرق القصر المعروفة، وكان للطيبي مناقشة للزمخشري في بعض مسائل القصر، ارتأَيْت أنه كان فيها علىٰ حقّ، علىٰ الرغم من اعتراضات الفاضل اليمني عليه.

وكان موضوع **المبحث السادس: الفصل والوصل** وبعض مواضعهما، كالفصل لكمال الاتّصال، ولشِبْه كمال الاتصال، ولكمال الانقطاع بلا إيهام، والوصل للتوسّط بين الكمالين، وتحسين الوصل لمناسبة الجملتين في الاسمية والفعلية، وبيَّنْت من خلال ذلك تأثّر الطِّيبي بغيره كالزمخشري نفْسه، وابن المنير، كما بيَّنْت تأثيره في غيره كسعد الدين التفتازاني.

وجعلْتُ **المبحث السابع للإيجاز والإطناب**، وأنواع كل منهما، كإيجاز الحذف، إما بحذف كلمة، أو جملة، أو أكثر، وإيجاز القصر، والتضْمين الذي يفيد الإيجاز.

أما الإطناب فقد جاء من صوره في الحاشية: الإيضاح بعد الإبهام، وذكْر الخاص بعد العامّ، والتكرير، والتذييل، والتكميل أو الاحتراس، والتتميم، والاعتراض، وقد عدَّ الطِّيبي الصور الخمس الأخيرة منها من المحسّنات البديعية وبحثَها في علم البديع، كما جاء في كتابه «التبيان في البيان».

وقد لاحظْت أن التتميم يخْتلط عند الطِّيبي في الحاشية بالإيغال، علىٰ الرغم من أنه فرّق بينهما في «التبيان»، فنبَّهْت إلىٰ ذلك، وبيَّنْت خلْطه بينهما أحياناً من خلال بعض الأمثلة. وفي الاعتراض يميل الطِّيبي في الحاشية إلىٰ جعله في أثناء الكلام، أو بين كلامين، أو في نهاية الكلام، علىٰ الرغم من تخصيصه إياه بمجيئه في أثناء الكلام أو

بين كلامين متَّصلين، حسبما جاء في تعريفه له في كتابه «التبيان». ويجتمع التذييل مع الاعتراض عنده أحياناً.

* * *

وفي **المبحث الأخير (الثامن) عرضْتُ صوراً من إخراج الكلام علىٰ خلاف مقتضىٰ** الظاهر، كما وردت في الحاشية، مثل: وضع المضمر موضع المظهر وعكسه، وما يفيده وضع المظهر موضع المضمر من معانٍ بلاغية، كالعِلّيه، والتحقير، والإقناط، والتقرير. ومن صور إجراء الكلام علىٰ خلاف مقتضىٰ الظاهر التعبير بالماضي عن المستقبل، ووضع الجملة الإسمية موضع الفعلية وعكسه، والالتفات ببعض أقسامه كالالتفات من الغيبة إلىٰ الخطاب، ومن الخطاب إلىٰ الغيبة، ومن الغيبة إلىٰ الحكاية، ومن الخطاب إلىٰ الحكاية، والأسلوب الحكيم، والقلْب، والتغليب.

وبيَّنْت من خلال ذلك كلّه مدىٰ تأثير الطِّيبي فيمن بعده من أصحاب الحواشي، كالفارسي، واليمني، والقطب، والسعد. كما نبَّهْت إلىٰ أن الطِّيبي بحث بعض هذه الصور في علْم البديع، كالالتفات، والأسلوب الحكيم، والتغليب.

وفي **الفصل الخامس درسْت جهود الطِّيبي في علْم البيان**، وجعلْته في **ثلاثة مباحث**: **الأول للتشبيه**، حيث بيّنت مفهومه وغرضه، كما وردا في الحاشية، وتحدثت عن التشبيه المقلوب، وتقديم المشبه به علىٰ المشبه من غير قلب للتشبيه، ودرسْت بعض أنواع التشبيه التي تناولها الطِّيبي في الحاشية مثل: تشبيه المفرد بالمفرد لا سيما المفرد الحسّي، وناقشْت رأيه في مثال من ذلك وردْته، وتشبيه المركّب بالمركّب، وبيّنت الفرق عنده بين التشبيه والتمثيل، وعرضت وجهة نظره في ذلك، مقارنة برأي كل من الجرجاني والسكاكي والقزويني، وانتهيت إلىٰ أن رأي الطِّيبي في التمثيل موافِق لرأي السكاكي تماماً، فهو عنده ما كان الوجه فيه منتزَعاً من عدة أمور متوهمة.

* * *

وفي **المبحث الثاني تناولت المجاز بأنواعه**، فبيَّنْت أن الطِّيبي، كغيره من البلاغيين، لا يجيز الجمع بين الحقيقة والمجاز، وناقشْتُه في مثال عَدَّه من المجاز دون الحقيقة مناقضاً بذلك رأي الإمام الرازي، فرددْتُ عليه، وذهبْت إلىٰ جواز حمل المثال علىٰ الحقيقة أو المجاز، مع ترجيح الحقيقة إذا كانت تُغْنِي عن المجاز.

وفي **المجاز المرسل** ذكرْتُ بعض علاقاته التي طرقها الطِّيبي في الحاشية كالسببية، والمسببية، والمحلّية، والكلية، وكشفْتُ عن نقل بعض أصحاب الحواشي عن الطِّيبي في هذا المجال.

وفي **الاستعارة** وضَّحْت علاقتها بالتشبيه كما ذكر الطِّيبي في الحاشية، وعرضْت نماذج لأنواعها كالتصريحية الأصلية حيث وفَّقْت بين رأي الطِّيبي وآراء غيره في بعض أمثلتها، كاليمني، والقطب، والسعد، وشهاب الدين الخفاجي، والآلوسي.

وفي الاستعارة التبعية عرضْتُ نماذج لما جاء منها عند الطِّيبي في الفعل أو الحرف، وبيَّنْت استلزامها للتمثيلية عنده أحياناً.

كما عرضْتُ نماذج للاستعارة المكنية، والاستعارة التخييلية التي ذكرها الطِّيبي مقارنة بالمكنية. وبيَّنت أن لا خلاف بين الطِّيبي وغيره في ذلك، سوىٰ ما كان من اختلاف تبعاً لموطن إجراء الاستعارة.

وعرضْتُ نماذج للاستعارة التمثيلية عنده، حيث فرّق بين التمثيل والتخييل، وجعل التخييل من مستلْزَمات التمثيل، وقد وضّح ما يقصده الزمخشري أحياناً من إطلاق لفظَي «التمثيل والتخييل»، بأن الاستعارة التمثيلية قد تكون مركَّبة من عدَّة أمور متوهمة، فيكون فيها تخييل بمعنىٰ التوهم، لا بمعنىٰ أنها تكون استعارة تخييلية، وهكذا فقد مضىٰ الطِّيبي يطبّق هذا المفهوم للتمثيل والتخييل علىٰ أمثلة مختلفة.

وبيَّنْت علاقة الاستعارة التمثيلية بالكناية عند الطِّيبي، فأصل الكناية أخذ الزبدة والخلاصة من التمثيل الذي هو تشبيه الحالة بالحالة، كما ذكر. ونبَّهْت في أثناء عرض الأمثلة لنقل أصحاب الحواشي عن الطِّيبي أو معارضتهم له، موازناً بين الآراء، وحاكماً بالترجيح أو التوفيق.

وفي **المجاز العقليّ** ذكرْتُ أمثلة لثلاثٍ من ملابساته هي: المصدرية، والزمانية، والمكانية، علماً بأن الطِّيبي خالَف البلاغيين المتأخرين ببحثه المجاز العقلي في علم البيان، بينما بحثه أولئك في علْم المعاني.

وكان **المبحث الثالث** من هذا الفصل **للكناية والتعريض**، حيث بيَّنْت علاقة الكناية بكل من الحقيقة والمجاز، كما يراها الطِّيبي نفسه، فهي ليست حقيقة، وإن كانت لا تنافيها، وليست مجازاً وإن كان يراد بها لازم معناها، وإنما هي وسط بينهما، ونوع مستقلّ عنهما، وهي عنده مسبوقة بالاستعارة التمثيلية.

وقد أوردْتُ أمثلة للكناية بأنواعها كما ورَدَت عند الطِّيبي في الحاشية، كالكناية عن موصوف، وعن صفة، وعن نسبة، والكناية الرمزية، والتلويحية، والإيمائية، وبيَّنْت بعض مظاهر خلْط الطِّيبي بين هذه الأقسام أحياناً، وكشفْت عن تأثّر بعض أصحاب الحواشي به.

وأخيراً، عرضْت بعض أمثلة التعريض التي تحـدّث عنها الطِّيبي في الحاشية، وأوْضَحْت أنه يجعل التعريض من أنواع الكناية، وهو في الحقيقة غيرها.

أما الفصل السادس فجعلْته لإبراز جهود الطِّيبي في علْم البديع وملحقاته، حيث استخرجْتُ خمسة وعشرين لوناً بديعياً ذكرها الطِّيبي في الحاشية، إضافة إلىٰ بعض

الألوان التي سبق الحديث عنها في أنواع الإطناب، وإجراء الكلام علىٰ خلاف مقْتضىٰ الظاهر، في المبحثين: السابع والثامن من الفصل الرابع، والتي نبَّهْتُ إلىٰ أن الطِّيبي بحثها في علم البديع، وعدَّها من ألوانه، وذلك في كتابه «التبيان في البيان»، بخلاف ما عليه جمهور البلاغيين المتأخّرين الذين بحثوها في علم المعاني.

كما نبَّهْت إلىٰ أن الطِّيبي في «التبيان» قسّم المحسنات البديعية إلىٰ: محسّنات في اللفظ، ومحسّنات في المعنىٰ، ومحسّنات في اللفظ والمعنىٰ معاً، ووزّع هذه المحسنات جميعاً بين البلاغة والفصاحة، مخالفاً ما عليه الجمهور من قسمة البديع إلىٰ: محسّنات لفظية، وأخرىٰ معنوية فقط، وبحثها جميعاً في البلاغة دون الفصاحة.

أما المحسنات البديعية التي تناولْتها في هذا الفصل فهي الطباق والمقابلة، ومراعاة النظير (أو التناسب والائتلاف)، والمشاكلة، والاستطراد، والعكس والتبديل، واللفّ والنشر، والتفريق والجمع، والجمع مع التقسيم، والتفسير، والتجريد، والمبالغة، والإدماج، والقول بالموجب، والطرْد والعكس، والتهييج والإلهاب، والخطاب العام، والترقِّي، وتجاهل العارف، والاستدراك، والترجيع (أو المراجعة)، والاقتباس، والأَخْذ، وبراعة الاستهلال، وحسن التخلّص، وحسن الانتهاء.

وقد درسْتُ هذه المحسنات، مشيراً إلىٰ ما عدّه الطِّيبي منها من المحسّنات في اللفظ أو المعنىٰ، أو في كليهما، وما بحثه منها في الفصاحة دون البلاغة. كما وازنْت بين تعريف الطِّيبي لهذه المحسنات وتعريف غيره لها، مبيِّناً أخذه من غيره كالسكاكي، والخطيب، أو أَخْذ غيره منه كالفارسي واليمني، ومنبِّهاً إلىٰ ما لم يشْتهر منها عند البلاغيين المتأخرين، ولكن الطِّيبي تناوله، كالطرْد والعكس، والترقِّي، والخِطاب العام، والتهييج والإلهاب، والتفسير.

ولم أتـردَّد في مناقشة الطِّيبي أحياناً في بعض الأمثلـة التي ساقهـا لبعض هذه

الألوان البديعية، كما في التجريد والأخذ، والتفريق والجمع، حيث أوردْتُ عليه بعض الاعتراضات التي اقتنعْت بوجاهتها، ورددْت رأيه، معتمداً علىٰ النظم وعلىٰ آراء بعض المتخصصين.

وحرصت علىٰ تجْلِية بعض المفاهيم التي قد تلْتبس بغيرها عند الطِّيبي، كالطباق مع المقابلة، والقول بالموجب مع الأسلوب الحكيم، وحسن التخلّص مع حسن الانتهاء.

وقد كان للطيبي نظرات تحليلية صائبة، عارض فيها الزمخشري، مبيِّناً أن البلاغة إنما تقع في الكلام علىٰ ما يراه أهل السنّة والجماعة، لا علىٰ ما يراه المعتزلة، كصنيعه في الإدماج والاستدراك.

وأخيراً، خصَّصت **الفصْل السابع للحكْم علىٰ حاشية الطِّيبي** بين مثيلاتها، وطرحْت أربعة أسئلة حول أهداف الطِّيبي من تأليف حاشيته، وأساليبه ووسائله التي اتَّبعها للوصول إلىٰ تلك الأهداف، ومعالم شخصيته ومدىٰ بروزها في الحاشية، وما أضافته الحاشية إلىٰ مكتبة الدراسات البلاغية بخاصة والدراسات الإسلامية بعامة، وقيمة تلك الإضافة.

وقد أجبْت عن هذه التساؤلات من خلال مبْحثين، الأول: لإبراز بعض محاسن الطِّيبي في الحاشية، والثاني لتسجيل بعض المآخذ عليه فيها، ملتزماً الحيدة والموضوعية ما أمكن.

وقد تبيَّن لي من خلال **المبحث الأول** أن الطِّيبي وضع لنفسه أهدافاً سامية من شرحه لـ«الكشاف»، وأنه سعىٰ بكل جهده لتحقيقها، مستخدماً أنجع الوسائل والأساليب لذلك، وأنه كان ذا شخصية متميِّزة بارزة في الحاشية، وأنه كان ذا خصال حميدة في علْمه وخلُقه، حتىٰ جاءت حاشيته صورة صادقة لما قيل عن صفاته وأخلاقه، وأن هذه الحاشية

علىٰ درجة كبيرة من الأهميّة في الدراسات الإسلامية بعامة، وفي الدراسات البلاغية بخاصة، مما يجعل وجودها في المكتبة العربية الإسلامية إضافة مهمة.

أما **المبحث الثاني** فقد سجَّلْتُ فيه علىٰ الطِّيبي ما اعتقدْت أنه مآخذ، انْصَبّ معظمها علىٰ المنهج، وقسَّمتها إلىٰ مجالات في: القرآن والاستشهاد به، والحديث والاستشهاد به، والشعر والاستشهاد به، والنقل عن الآخرين، وشرح المفردات، والأسلوب.

أما الآراءُ البلاغية فهي أمور اجتهادية نسبيّة يصعب القطع فيها أو في معظمها برأي دون آخر، إلا الواضح منها، لذلك لم أذكر شيئاً منها في المآخذ، مكْتفياً بمناقشتي لآراء الطِّيبي في مواضعها من الفصول البلاغية.

وحينما وضعْت «**الحاشية في الميزان**» في هذا الفصل، وجدْت أن كِفّة المآخذ قد شالت، وأن كفّة الحسنات قد رجَحت، وأن الميزان قد ثَقُل، مما يؤهّل هذه الحاشية ـ بعد تحقيقها التحقيق العلمي المناسب ـ لأن تكون خيرَ ما يُقرأ مع «الكشّاف» لفهْمه علىٰ حقيقته، والاحتراز عن مزالقه.

وإذا كان «التلخيص» بشروحه دستور البلاغيين، ومرجعهم النظري إلىٰ يومنا هذا، فما أحرىٰ «الكشاف» بشروحه، لا سيما شرح الطِّيبي له، بأن يكون المرجع التطبيقي لعلماء البلاغة وطلابها! في وقت نأىٰ فيه بعض باحثينا، بل بعض جامعاتنا، عن البلاغة، ودرْسها أو تدريسها، بتقسيماتها النظرية، وتفريعاتها المنطقية، ونزَعوا فيه إلىٰ درس النقد التطبيقي، فتعالت الأصوات منادية بتجديد البلاغة العربية، وجرت محاولات لذلك،

بعضها مخْلِص وبعضها مغْرِض. وإني لعلىٰ يقين بقدرة كلية اللغة العربية في جامعة الأزهر الشريف علىٰ قيادة المحاولات المخلصة، لما لها من ماض تليد، وحاضر مجيد، في خدمة اللغة والدين، فتُسْدِي بذلك نعمةً جليلة لأجيال هذه الأمّة في عصر تداعت عليها الأمم كما تَداعَىٰ الأَكَلةُ علىٰ قصْعَتها.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام علىٰ أشرف الخلق، وأفصح البلغاء، وسيد المرسلين، وعلىٰ آله وصحبه أجمعين، ومَن تَبِعه بإحسان إلىٰ يوم الدين.

فتوح الغيب

في الكشف عن قناع الريب

وهو حاشية الطيبي على الكشاف

للإمام شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي
المتوفى سنة ٧٤٣هـ رحمه الله تعالى

تفسير سورة الفاتحة

تحقيق
الدكتور عمر حسن القيام
الباحث بجامعة العلوم الإسلامية العالمية بالأردن

المشرف العام على الإخراج العلمي للكتاب
الدكتور محمد عبد الرحيم سلطان العلماء

جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم

....

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَبِّ يَسِّر وأَعِنْ

﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُ عِوَجًا﴾ وجعله قيِّمًا لإقامةِ أَوَدِ[1] ذوي الألبابِ، فلا ترىٰ فيه عِوَجًا، لا يحومُ حولَ معانيهِ سوىٰ الاستقامة، لأنها من الكلماتِ التامات، ولا ينزِلُ بساحتِهِ الاعوجاجُ، إذْ هو من المعجزاتِ الباهرات، آياتُه صادِعةٌ وبيِّناتُه ساطعة، وزواجرُه وازعة، وزواخِرهُ فارعة[2]، فكما لا يقفُ علىٰ إدراكِ بلاغته إلَّا الذوق، لا يَسَعُ كُنْهَ معرِفة معانيه نطاقُ الطَّوْقِ، أصفىٰ مشارعَ مواردهِ عن لَوْثِ الحدوث، ووَصْمَةِ الانصرام، كما حمىٰ شوارعَ مصادرِه أن تُنْعتَ بما يُنْمىٰ[3] إلىٰ الانعدامِ، فما هو إلَّا من صفاتِ مُخترعِ الكائنات، ونعوتِ مُبدعِ الأرضِ والسماوات، مُنْشِئِ الأحياءِ ومُنْشِرِ الأموات.

أحَمَدُه علىٰ سوابغِ نِعَمِه حمدًا يبلغُ رضاه، وأسأَلُه الصلاةَ والسلامَ علىٰ خيرِ خَلْقِه، مُحَمَّدٍ نَبِيِّه ومُصطَفاه، الخاتَمِ لِمَا سبق، والفاتحِ لما انغلق، دافعِ جَيْشاتِ الأباطيل، قامعِ صَوْلاتِ الأضاليل، وعلىٰ آلِه وأصحابِه الكرامِ البَهاليل[4].

---

(١) وهو الاعوجاج. والمعنىٰ: لإقامةِ حياةِ ذوي الألباب علىٰ هَدْيِ القرآنِ وإنارةِ بصائرِهم بنوره.

(٢) في (ط): «قارعة».

(٣) في (ط): «ينمو».

(٤) جَمْعُ بُهْلولٍ بضم الباء: وهو السيِّدُ الحَيِيُّ الكريم. =

....

أما بعدُ،

فإنّ كتابَ اللّـهِ المجيد هو قانونُ الأصولِ الدينية، ودستورُ الأحكامِ الشرعية، وهو المختصُّ من بين سائرِ الكتبِ السماويةِ بصفة البلاغة(١)، التي تقطَّعَتْ عليها أعناقُ العِتاق(٢)، وونَتْ(٣) عنها خُطىٰ الجيادِ في السِّباق. والـمُوفَّقُ من العلماءِ الأعلام، وأنصارِ مِلّةِ الإسلام مَن كانَتْ مطامِحُ نظرِه، ومسارِحُ فِكَرِه، الجهاتِ التي تضمَّنَتْ لطائفَ النُّكَتِ المكنونة، واشتملَتْ علىٰ أسرارِ المعاني المصونة، فلم يُوفَّقْ لتصنيفٍ أجْمَعَ لتلك الدقائق، وتأليفٍ أنفعَ لدَرَكِ تلك الحقائق، وأكشفَ للقناعِ عن وجهِ إعجازِ التنزيل، وأعْوَنَ في مداحضِ(٤) الكلام علىٰ تعاطِي التفسير والتأويل إلّا الحَبْرُ الهُمام: أبو القاسم محمودُ بن عُمرَ الزمخشريُّ، شَكرَ اللـهُ سَعيَه؛ إذ مُصنَّفُه: «الكشَّافُ عن حقائِقِ التنزيل»(٥)، مُصَنَّفٌ لا يَخْفىٰ مِقداره، ولا يُشَقُّ

= ومنه قولُ حسَّانَ رَضِيَ الله عنه:

بهاليلُ منهم جَعْفَرٌ وابنُ أُمِّه ... عليٌّ ومِنهم أحمَدُ المُتخَيَّرُ

انظر: «أساس البلاغة» للزمخشري (بهل).

(١) يُوَضِّحُه قولُ الإمام الباقلّاني في كتابه «إعجاز القرآن» ص٣١: «فإن قيل: فهل تقولون بأنّ غيرَ القرآنِ من كلامِ الله عزَّ وجلَّ مُعْجز، كالتوراةِ والإنجيل والصُّحُف؟

قيل: ليس شيءٌ من ذلك بمُعْجزٍ في النظم والتأليف، وإن كان مُعجزًا كالقرآنِ فيما يتضمَّنُ من الإخبارِ عن الغيوب. وإنما لم يكن مُعجزًا لأنّ الله تعالىٰ لم يَصِفْهُ بما وصفَ به القرآن، ولأنّا قد عَلِمْنا أنّـه لم يقعِ التحدِّي إليه كما وقع التحدّي إلىٰ القرآن». انتهىٰ.

(٢) والعتيقُ: هو الكريمُ من كُلِّ شيء. انظر: «أساس البلاغة» (عتق).

(٣) من الوَنىٰ: وهو الضعفُ والقصور. ومنه قولُه تعالىٰ في خطاب موسىٰ وهارون عليهما السلام: ﴿وَلَا تَنِيَا فِي ذِكْرِي﴾ [طه: ٤٢]. انظر: «أساس البلاغة» (وَنِيَ). والمرادُ به: قصورُ شَأوِ البُلغاءِ عن إدراكِ بلاغةِ القرآنِ المجيد.

(٤) وهي مزالقُ الكلامِ ومواطنُ الاعتياصِ فيه.

(٥) واسمُه العَلَميُّ: «الكشَّافُ عن حقائقِ غوامضِ التنزيل، وعيون الأَقاويلِ في وجوهِ التأويل».

....

غُباره. اتَّضحَ بيانُه، وأضاءَ بُرهانه، وعَمّتْ أضواؤه، وانجلَتْ سماؤه، تَغرَقُ الأفكارُ في بحارِ عباراته، ولا تَنتهي الأوهامُ إلىٰ ساحل إشاراته، هَزَّت أرْيَحِيَّةُ الفَضْلِ من أعطافِ الفضلاء، لاعتلاءِ ذُرْوَتِه الشامخة، وابتغاءِ غاياتِه الباذخة[١]، فكلٌّ غاصَ في تيارِه لاستخراجِ دُرَرِ معانٍ أبْهَجَ مِن نَيْلِ الأماني في ظلِّ صحةٍ وأمان، فإنّ[٢] مَن أراد عظيمًا خاطَرَ بعظيمتِه[٣]، ومَن رامَ جسيمًا راهنَ بكريمتِه[٤]، ومَن هابَ خاب، ومن أحجمَ أخفق.

فقد استخَرْتُ اللهَ ـ مع قِلَّةِ البضاعة، وقصورِ الباع في الصناعة ـ لتصدِّي شَرْحِ مُجْمَلِهِ، وحَلِّ مُعْضِلِه، وتلخيصِ مُشْكِلِه، وتَخْليصِ مُبْهَمه، وفَسْرِ عَويصِه، وفَكِّ عقودِه المورَّبة[٥]، وتبيُّنِ قيودِه المكرَّبَة، وانتهاضِ إحرازِ قَصَباتِ عيونِ التفاسيرِ، للعلماءِ النحارير[٦]، وخُلاصةِ أفكارِ المُحققِّين، ونُقاوة[٧] أنظارِ المتبحِّرين، المُتقدِّمين منهم والمتأخرين، لتسهيل وَعرِه، وتَيْسيرِ صَعْبِه، بعدَ تتبُّعِ مظانِّ العِلْمَيْنِ الـمُخْتصَّيْن بالقرآنِ[٨] آونَةً من الأزمان، والإتقان علىٰ الأساليبِ البديعيّة، والأفانينِ البيانية، وتحصيلِ غرائبِ اللغة ما لا يُكادُ إحصاءً، ولطائفِ الإعرابِ ما لا يُضْبَطُ إملاءً، وعلىٰ نُكاتِ علْمِ أصولِ الدِّين: فِقْهِهِ وكلامِه، واستنباطِ فروعِه وأحكامِه، ولم آلُ جَهْدًا في جهاتِ المنقـول استنادًا إلىٰ الأصول[٩]، وانتسابِ القراءاتِ المشهورةِ

---

(١) يعني العالية.

(٢) في (ط): «فإنه».

(٣) في (ط): «بعظيمتَيْه»، وفي (ح): «بعظَميتِه».

(٤) في (ط) و(ح): «بكريمتَيْه».

(٥) يعني ألغازَهُ الخفِيَّةَ وعباراتِهِ الغامضةَ الدقيقة.

(٦) جَمْعُ نِحرير: وهو الحاذقُ النافذُ في الأشياء. ومنه قولهم: نَحَرَ الأمورَ عِلْمًا، إذا بَرَعَ فيها وتمكَّن. انظر: «أساس البلاغة» (نحر).

(٧) وهي الخُلاصةُ من كلِّ شيء.

(٨) يشير رحمَه الله إلى علمي المعاني والبيان اللّذين هما من أهمِّ ما يتذرَّع به المفسِّر لكتاب الله المجيد.

(٩) في (ط): «في جهات المنقول سيما استناد الأحاديث إلىٰ الأصول».

....

والشاذة، وبيانِ وجوهِها، وكَشْفِ ستورها.

هذا: وإنّ أصعبَ السُّبُلِ تقييدُ القيودِ الـمُبْهَمة؛ فإنـّه بلغَ في الغموضِ وراءَ حَدِّ حَلِّ[١] الإلغاز. وهو الذي يعجزُ الناظرُ فيه كلَّ الإعجاز. ولم أقتصِرْ علىٰ ذلك، بل جمَعْتُ معارضاتِ عظماءِ الشرْق، ومناقضاتِ فضلاءِ الغَرب[٢]، وتجنَّبْتُ التعصُّبَ في الردِّ إلَّا فيما لم يساعِدْ عليه النصُّ القاهرُ، والنَّظمُ الباهر.

وعثَرْتُ بعد طولِ المباحثاتِ علىٰ أنّ[٣] معرفةَ إبرازِ النظم هي أعظَمُ المطالب، وأسنىٰ المقاصد والمآرِب، فإنـّها مِسْبارُ البلاغة، ومعيارُ البراعة؛ إذَ بها تُنْتَقَدُ[٤] الأقاويل، ويُرَجَّحُ تأويلٌ علىٰ تأويل. ثم إن تـَرَ خَلَلًا فانْسِبْه إلىٰ الونىٰ والقصور، وإن تعثُرْ علىٰ ما تَقَرُّ به العينُ فأحِلْهُ إلىٰ فَيَضانِ النورِ من جنابِ سيِّدِ المرسلينَ، وإمامِ المتّقين، وقائدِ الغُرِّ المُحجَّلين ﷺ؛ فإنِّي رأيتُ ـ واللهُ الواهبُ ـ فيما يرىٰ النائم في أثناءِ الشروعِ أو قُبَيْلَه أنه[٥] ﷺ ناولني قَدَحًا من اللبنِ وأشار إليَّ، فأَصَبْتُ منه، ثم ناولتُه صلواتُ الله عليه وسلامُه فأصابَ منه، وسمَّيْتُ الكتابَ بـ:

«فتوح الغَيْبِ في الكشفِ عن قِناعِ الرَّيْب»

وباللّـهِ أستعينُ علىٰ ما نَويتُهُ واعتَقَدْتُه، وأستعيذُ من الزَّللِ فيما نحَوْتُه واعتمَدْتُه.

---

(١) قوله: «حل» أثبتناه من (ط) و(ح).

(٢) يُشير رحمَه الله إلىٰ استيلائه علىٰ آمادِ مباحثِ هذا الفَنِّ النفيس.

(٣) قوله: «أنّ» ساقط في (ط).

(٤) في (ط): «ينتقد».

(٥) في (ط): «فإنه».

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله..

ذِكْرُ ما يَحتاجُ إلىٰ الكشفِ من غرائبِ الخُطْبةِ ونُكَتِها إجمالًا وتفصيلًا:

أمَّا الإجمالُ، فإنّه ضَمَّنها جميعَ ما هو مُفْتَقَرٌ إليه من المباحثِ التي تتعلَّقُ بالقرآنِ المجيد براعةً للاستهلالِ(١): ساقَ الكلامَ أولًا في بيانِ الإنزالِ والتنزيل، والترتيبِ والتأليف، والتمييزِ والتفصيل، والمُحْكَم والمُتشابِه، بحيثُ لزِمَ منه(٢) ما قصدَه من بيانِ المذهبِ والقولِ بحدوثه(٣). فلمّا قضىٰ من ذلك وَطَرَهُ ثَنَّىٰ بذكْرِ منافِعِه دينًا ودنيا، وثَلَّثَ في بيانِ إعجازِه وكيفيَّةِ التحدِّي به(٤)، وكَميّةِ المُتحدّىٰ به، ومَن تَحدّىٰ معه، ورَبَّع في بيانِ اشتمالِه علىٰ النُّكَتِ واللطائف، ومَدحِ مُسْتخرِجِها، وذَمِّ مَن تقاعَد عنها، إلىٰ غير ذلك.

وأمَّا علىٰ التفصيل فقوله: (الحمد لله) قال الواحِديّ(٥): «الحَمْدُ قد يكونُ شكرًا للصنيعة، وقد يكونُ ابتداءَ الثناءِ علىٰ الرجل. يقال: حَمِدْتُه علىٰ معروفِه، وحَمِدْتُه علىٰ عِلْمِه وشجاعته»(٦).

---

(١) براعةُ الاستهلال عند البلاغيين: أَن يشتملَ أَوّلُ الكلامِ علىٰ ما يُناسبُ حالَ المتكلِّم فيه، ويُشير إلىٰ ما سِيقَ مِن أجْلِه. انظر «كشّاف اصطلاحات الفنون» (١: ٥٤٣).

(٢) قوله: «منه» ساقط من (ط).

(٣) يعني: مذهبَ المعتزلة في خَلْقِ القرآنِ وكَوْنِهِ حادثًا.

(٤) قوله: «به» ساقط من (ط).

(٥) الإمام المُفَسِّر أبو الحسنِ علي بن أحمد بن محمد الواحدي النيسابوري الشافعي (ت ٤٦٨هـ) صاحبُ التصانيف الفائقة وأجلُّها: «البسيط» و«الوسيط» و«الوجيز» ثلاثتها في التفسير، و«أسباب النزول»، و«شرح المتنبي»، تخرَّج بأبي إسحاقَ الثعلبي المُفَسِّر، له ترجمة في: «طبقات السبكي» (٥: ٢٤٠) و«وفيات الأعيان» لابن خَلّكان (٣: ٣٠٣)، و«سِيَر النبلاء» للذهبي (١٨: ٣٣٩).

(٦) «التفسير الوسيط» للواحدي (١: ٦٥). وزاد: «ولا يقال في هذا المعنىٰ شكَرْتُه». انتهىٰ.

الذي أنزلَ...

الجوهريّ(١): «الحَمْدُ نَقيضُ الذمِّ، وهو أعمُّ من الشكر. والشكرُ: الثناءُ علىٰ المُحْسنِ بما أَولاكَهُ من المعروف» فيُقال: ما الحَمْدُ إذًا؟ أهُوَ اللفظُ المُشْتَرَكُ بين المفهومَيْن، أم هو اللفظُ الموضوعُ للثناءِ المطلقِ كالمتَواطئ، أم هو حقيقةٌ في أحدِهما مجازٌ في الآخَر؟.

قال المُصنِّفُ في «أساس البلاغة»: «حَمِدْتُ اللهَ ومَجَّدْتُه، وأحْمَدَ الرجلُ: جاءَ بما يُحْمَدُ عليه، ضِدُّ أذَمَّ(٢). ومن المجازِ: أحمَدْتُ صَنيعَهُ، وجاورْتُه فأحْمَدْتُ جوارَه». فتعَيَّن القِسْمُ الأخير، وسيجيءُ تمامُ تحقيقهِ في «الفاتحة».

قولُه: «الذي هو وُصْلَةٌ إلىٰ وَصْفِ المعارفِ بالجُمَل»(٣).

وحَقُّ الجُملةِ أن تكونَ معلومةَ الانتسابِ عند المخاطَب. وإنزالُ القرآنِ علىٰ ما وصَفَه. وفائدةُ إيرادِه هكذا: إمَّا للنداءِ علىٰ الجميلِ بما فيه سبحانه وتعالىٰ من صفةِ الكمال، وهي: التكلُّمُ بالكلامِ البليغِ الذي بَذَّ بلاغةَ كلِّ ناطق، وشقَّ غُبارَ كلِّ سابق. وإمَّا للثناءِ عليهِ بما أولىٰ عبادَه هذه النعمةَ الجسيمةَ التي هي مفتاحٌ للمنافعِ(٤) الدينيةِ والدنياويَّة.

قولُه: (أنزَلَ)، **الأساس**: «نزلَ بالمكانِ، ونَزَل من عُلُوٍّ إلىٰ سُفْلٍ، وأنْزَلَ الكتابَ ونَزَّله. ومن المجازِ: نزلَ به مكروهٌ، وأنزَلْتُ حاجتي علىٰ كريم».

---

(١) أبو نصر إسماعيل بن حمّاد التركي الأتراري (ت ٣٩٣هـ) إمامُ اللغةِ وصاحبُ «الصحاح»، أخذ العربية عن أبي سعيد السيرافي وأبي عليّ الفارسيِّ وغيرِهما، وكان يُضْرَبُ به المثل في ضَبْطِ شوارد اللغة. له ترجمة في «إنباه الرواةِ علىٰ أنباه النحاة» للقِفطي (١: ١٩٤)، و«سِيَر النبلاء» (١٧: ٨٠).

(٢) يعني جاءَ بما يُذَمُّ عليه.

(٣) ليس هذا من كلامِ الزمخشري في فاتحةِ تفسيره، بل قاله في تفسير قولهِ تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمۡ وَٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ٢١] وسيأتي بيانه، انظر «الكشّاف» (١: ٨٩).

(٤) في (ط): «للعلوم».

....

الإمام(١) **والقاضي**(٢): «الإنزالُ عبارةٌ عن تحريكِ الشيء من الأعلىٰ إلىٰ الأسفل، وذلك لا يتحقّقُ في الكلام(٣)؛ وإنّما لحِقَه بتوسُّطِ لحوقِه الذاتَ الحاملةَ له، فوُصِفَ بصفةِ حاملِه لالتباسِه به. ويقال: نزلَت رسالةُ الأميرِ من القصر، وإنما نزلَ المستمعُ بها وأدّاها إلىٰ الناس، وقَوْلُ الأميرِ لا يفارقُ ذاتَه. ولعلَّ نزولَ الكتبِ الإلٰهيةِ علىٰ الرسلِ عليهم الصلاة والسلام بأن يتَلقفه الملَكُ مِن الله تعالىٰ تلقّفًا روحانيًّا، أو يحفظَه من اللوحِ المحفوظ، فينزلَ به إلىٰ الرسولِ ﷺ ويُلَقِّنَه»(٤).

وأمَّا كيفيةُ تلقّي الرسولِ ﷺ [من المَلَكِ، فما روَيْناهُ عن عائشةَ رَضِيَ الله عنها: أنّ الحارِثَ بنَ هشامٍ سألَ رسولَ الله ﷺ فقال: يا رسولَ الله، كيفَ يأتيكَ الوَحْيُ؟ فقال رسولُ الله ﷺ:](٥) «أحيانًا يأتيني في مِثْلِ صَلْصَلةِ الجَرَس، وهو أشدُّه(٦) عليَّ، فيَفْصِمُ عنّي وقد وَعَيْتُ ما قال، وأحيانًا يتمثَّلُ لي المَلَكُ رجلًا فيُكلِّمُني، فأعي ما يقول». أخرجهُ البخاريُّ، ومُسلم، ومالكٌ، والتِّرمذيُّ، والنسائي(٧).

---

(١) الإمامُ المُفَسِّرُ المُتَفَنِّنُ فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين القرشيّ البكريّ الرازي (توفي ٦٠٦هـ) صاحبُ التفسير الكبير «مفاتيح الغيب»، كان يتوقَّدُ ذكاءً، وهو بحرٌ لا ساحلَ له. له ترجمة في «طبقات السبكي» (٨: ٨١)، و«وفيات الأعيان» (٤: ٢٤٨)، و«سِيَر النبلاء» (٢١: ٥٠٠).

(٢) أبو الخير ناصر الدين عبد الله بن عمر بن محمد البيضاوي (توفي ٦٨٥هـ) الإمام المُفَسِّر النظّار. كان علىٰ قدمٍ راسخةٍ من الصلاحِ والزهدِ والتألُّه. وله التصانيفُ البارعة منها «أنوار التنزيل» الذي اختصر به «الكشّاف»، وعبارتُه محرَّرةٌ جدًّا، وله «المنهاج» المشهور في أصول الفقه. انظر ترجمته في: «طبقات السبكي» (٨: ١٥٧)، و«طبقات المفسِّرين» للداوودي (١: ٢٤٨).

(٣) نَصُّ عبارةِ الفخر الرازي: «وذاك لا يتحقَّقُ إلَّا في الجِسْميِّ، فهو علىٰ هذا الكلامِ مُحال، لكن جبريلَ لـمَّا نزل من الأعلىٰ إلىٰ الأسفلِ وأخبرَ به سُمِّيَ ذلك إنزالًا». انتهىٰ من «مفاتيح الغيب» (٣: ١٨٢).

(٤) هذا من كلامِ القاضي البيضاوي في «أنوارِ التنزيل» (١: ١٢٤) بتصرُّفٍ يسيرٍ من الإمام الطيبي.

(٥) سقط ما بين المعكوفين من (ح) و(ف)، وأثبتناه من مصادر التخريج.

(٦) في (ط)، و(ح): «أشد».

(٧) أخرجه البخاري (٢) ومسلم (٢٣٣٣)، وهو في «موطأ مالك» (١: ١٧٩) و«سنن الترمذي» =

القرآنَ ....

قولُه: (القرآنَ)، القرآنُ لغةً: الجَمْعُ، تقولُ: قرأْتُ الشيءَ قُرآنًا، إذا جَمَعْتَه وضمَمْتَ بَعْضَه إلىٰ بعض.

أبو عُبَيْدة[١]: «سمِّي قُرآنًا لأنـه يجمَعُ السُّوَرَ فيضُمُّها»[٢].

وسُمِّيَ المقروءُ قرآنًا كما سُمِّيَ المكتوبُ كتابًا.

واصطلاحًا: هو الكلامُ المُنَزَّلُ علىٰ محمدٍ صلواتُ الله عليه وسلامُه، للإعجازِ بسورةٍ منه[٣]. قيل: هذا حَدُّ الشيءِ بما هو أخفىٰ منه، وبما تتوقَّفُ معرفتُه علىٰ معرفته[٤].

وأُجيبَ بأنّ قولَه: «بسورةٍ منه» ليس قيدًا للفَصْل، بل بيانًا له.

واعلم أنه قال أولًا: «أنْزلَ» ثم «نَـزَّل» ثم «جَعَلَه» إلىٰ قوله: «مُخْتَتَمًا» لبيانِ ترتيبِ النزول، فإنـه تعالىٰ أولًا أنْزله[٥] جُمْلَةً واحدةً من اللوحِ المحفوظِ إلىٰ السماءِ الدنيا، ثم نَزَّلَه منه مُتفرّقًا علىٰ حسبِ المصالحِ وكِفاءَ الحَوادث، ثم أُثْبِتَ في المصاحفِ علىٰ التأليفِ والنظمِ المُثْبتِ في اللوح، ونبَّه عليه بقَوْلِه: «مؤلَّفًا مُنظَّمًا، وجَعَلـه بالتحميدِ مُفْتتحًا، وبالاستعاذةِ

= (٣٦٣٤) و«سنن النسائي» (٢: ١٤٧).

والصَّلصَلةُ بفتح الصادَيْن: الصوتُ المتدارك، وهو الصوتُ يسمعُه الإنسانُ ولا يُثْبتُه أوّلَ ما يقرعُ سَمْعَه، والحكمةُ فيه أن يتفرَّغَ قَلْبُه صلواتُ الله عليه لكلامِ المَلَك فلا يسمع غيره. انظر «شرح النووي علىٰ مسلم» (٨: ٩٧).

(١) مَعْمَرُ بنُ المُثَنّىٰ (ت ٢٠٩هـ)، وصاحبُ «مجاز القرآن»، كان من المُتبحّرين في العربية. له ترجمة في: «وفيات الأعيان» (٥: ٢٣٥)، و«سِيَر النبلاء» (٩: ٤٤٥).

(٢) انظر: «مجاز القرآن» (١: ١).

(٣) انظر: «التعريفات» للشريف الجرجاني ص١٨١.

(٤) وهو قريبٌ ممّا يُسَمّىٰ في الاصطلاح بالدَّوْر. انظر «التعريفات» ص١٨١.

(٥) في (ط) و(ح): «فإنه تعالى أنزل أولًا».

كلامًا ....

مُختتمًا»، إلى آخرِه، مع ما روعيَ فيه من صَنْعةِ التجنيس الاشتقاقي[١]. هذا هو المراد، لا ما قيلَ: إنّه قالَ أوّلًا: خلَقَ القرآن، ثم غَيَّره تَقِيَّةً؛ لأنه صَرَّح بذلك في قولهِ: «وما هي إلّا صفاتُ مُبْتدأٍ» إلىٰ آخرِه.

ولقائلٍ أن يقول: إنّما عدلَ استدراجًا كما هو دَأبُ البُلغاء[٢]، وعليه مخاطَبات الأنبياء[٣].

قولُه: (كلامًا)، **الجوهريُّ**: «الكلامُ اسمُ جنسٍ يقَعُ علىٰ القليلِ والكثير».

الإمام: «تركيبُ «ك ل م» بحَسبِ تقاليبِه السِّتَّةِ يفيدُ القوَّةَ والشدّةَ، وسُمِّيَ الكلامُ به؛ لأنّه يؤثِّرُ في الذهنِ بواسطةِ القَرْعِ في السمع، ومنه الكَلْمُ: الجَرْح.

ك م ل: الكاملُ القوّةِ[٤]، بخلافِ الناقص.

لَ كَ مَ: بمعنىٰ الشدَّةِ في اللَّكْم، وهو الضربُ بمَجْمَعِ[٥] الكفِّ، ظاهر.

مَ كَ لَ: يقال: بئر مكولٌ، إذا قلَّ ماؤها، فيحصلُ منها للواردِ الشدّة.

مَ لَ كَ: يقال: ملكْتُ العجينَ، إذا اشتدَّ عَجْنُه[٦]، ومنه مُلْكُ الإنسانِ؛ لأنه نوعُ قُدْرَة[٧].

لَ مَ كَ: يقال: تلمَّكَ البعيرُ، إذا لوىٰ لَحْيَيْه.

---

(١) وهو اشتراكُ المعاني في ألفاظٍ متجانسةٍ علىٰ جهةِ الاشتقاق. انظر: «نقد الشعر» لقدامة بن جعفر ص٦١، و«تحرير التحبير» لابن أبي الأصبع المصري ص١٠٢.

(٢) وهو حاصلُ كلام الشريف الجُرجاني في «حاشية الكشّاف» (١: ٣).

(٣) قوله: «وعليه مخاطبات الأنبياء» في (ط) و(ح)، وفي (ف): «وعليه مخاطبةُ الأنبياء».

(٤) في (ف): «الكامل في القوة».

(٥) في (ط): «بجمع».

(٦) عبارة الفخر الرازي: يقال: ملكتُ العجينَ: إذا أمعَنْتَ عَجْنَه فاشتدَّ وقويَ.

(٧) «مفاتيح الغيب» للفخر الرازي (١: ٣٠).

مؤلَّفًا منظَّمًا،..

وانتصابُه(١) إمَّا لأنـه حالٌ موطِّئة(٢)، كقولِه تعالىٰ: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف: ٢]، أو مؤكِّدة(٣) كقولِه تعالىٰ: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ﴾ [الحج: ٧٢] وليس بلازمٍ في المؤكِّدةِ أن تكونَ مقرِّرةً لمضمونِ جملةٍ اسمية، ولا أن يكونَ مجيئها علىٰ إثرِ جملةٍ عَقْدُها من اسمَيْن لا عملَ لهما كما يُشْعِرُ به ظاهرُ لفظِ «المفصل»(٤)؛ لأنّ ذلك شَرطٌ لحَذْفِ عامِلها علىٰ سبيلِ الوجوب، لا لكونِه حالًا مؤكِّدة.

وإمَّا لأنه بَدَلٌ من القرآن، وهذا أَوْجَهُ علىٰ مذهبِه(٥)؛ لِما أنّ الحالَ زيادةٌ في فائدةِ الجملة، والبَدَلُ هو المقصودُ في الإيراد، والمُبْدَلُ كالتوطئة، فيفيدُ التوكيدَ لِما فيه من التنبيه والتكريرِ، والإجمالِ والتفصيل(٦).

قولُه: (مؤلَّفًا)، التأليفُ: جَمْعُ الحروفِ أو الكَلِمِ لتركيبِ الكلمةِ أو الكلامِ، والنظمُ: هو الجَمْعُ مع ترتيب(٧).

الأساس: «هو أَليفي وإِلْفي، وهُم أُلّافي، ولو تألَّفَ فلانٌ وحَشْيًا لألِفَ».

---

(١) يعني: انتصاب «كلامًا» في عبارة الزمخشري السابقة.

(٢) وهي الجامدةُ الموصوفةُ بمُشْتَقّ.

(٣) وهي التي لو لم تُذكر لأفاد عاملُها معناها. انظر «شذور الذهب» لابن هشام ص٢٤٦.

(٤) من تصانيف العلّامة الزمخشري، وهوكتابٌ دقيق المنزع في النحو، وقد شرحه ابن يعيش فأوفىٰ علىٰ الغاية.

وعبارةُ الزمخشريِّ ثمَّةَ: «والحالُ الموكّدةُ: هي التي تجيء علىٰ إثْرِ جُمْلةٍ عَقْدُها من اسمين لا عملَ لهما؛ لتوكيدِ خبرِها، وتقرير مؤدّاه، ونَفْيِ الشكِّ عنهُ». انتهىٰ من «شرح المفصل» لابن يعيش (١: ١٨٤).

(٥) في الاعتزال والقولِ بخَلْقِ القرآن.

(٦) وقد اعترض الشريفُ الجرجاني علىٰ القولِ بالبدلية بفواتِ الملائمةِ مع ما يُناظِرُه من قوله مُنَجّمًا، فإنـه مُتَمحِّضٌ للحالية. انظر: «حاشية الكشّاف» (١: ٥).

(٧) يعني مرتَّبَةَ المعاني متناسبة الدلالاتِ علىٰ حسبِ ما يقتضيه العقل. انظر: «التعريفات» ص٣٦١.

ونزّله بحسبِ المصالحِ منجَّمًا، ....

وقال(١): «نَظَمْتُ الدُّرَّ ونَظَّمْتُه، ودُرٌّ مَنْظومٌ ومُنَظَّم، ومن المجازِ: نَظْمُ الكلامِ، وهو نَظْمٌ حَسَن» فالتأليفُ يخصُّ اللفظ، والتنظيمُ يعمُّ اللفظ والمعنىٰ. والتنكيرُ فيهما دلَّ علىٰ نوعٍ من التأليف والنظم، لاقتضاءِ مقامِ المدحِ إلىٰ ذلك المعنىٰ، وهو تأليفٌ بديعٌ وتنظيمٌ غريبٌ عجيب.

والتأليفُ دلَّ علىٰ أنه بلَغَ في الفصاحةِ أقصىٰ غاياتِها، والنظمُ(٢) علىٰ أنه انتهىٰ في البلاغةِ مدىٰ نهاياتها؛ لأنّ الفصاحةَ تختصُّ بحُسْنِ اللفظِ مفردًا ومُركّبًا، والبلاغةَ تعمُّ حُسْنَ اللفظِ والمعنىٰ، كما تقرَّر في «التبيان»(٣). وانتصابُهما علىٰ أنّهما حالانِ مُترادفتانِ أو مُتداخلتان(٤)، أو صِفتانِ مُخصِّصتانِ لكلام؛ ليمتازَ عن الكلامِ النفسيِّ عندنا، ومُوضحتان عند المصنِّف؛ لأنّ عندَهم: لا كلامَ إلّا هذا، ولا وجودَ للكلامِ النفسيِّ.

قولُه: (بحَسَب)، **الجوهريُّ**: قولهم: ليكُن عملُكَ بحَسَب ذلك، أي: علىٰ قَدْرِه وعَدَدِه.

الأساس: «الأجرُ علىٰ حَسَبِ المصيبة، أي: بقَدْرِها».

المعنىٰ: فَرّقَه بقَدْرِ ما تقتضيهِ الأمورُ السانحةُ والحَوادثُ(٥) المتجددة.

قولُه: (مُنجَّمًا)، أي: دَفْعةً بعد دَفْعَة، حظًّا غِبَّ حظّ، موزَّعًا علىٰ الأوقات.

المُغْرِب(٦): «أصلُه من نجوم الأنواء، وقال: النجمُ هو الطالع، ثم سُمِّيَ به الوقتُ، ثم

(١) يعني: الزمخشريَّ في «أساس البلاغة» ص٦٤١ (نظم).

(٢) في (ط): «والتنظيم».

(٣) يعني: كتابَه «التبيان في البيان».

(٤) قوله: «أو متداخلتان» ساقط في (ط).

(٥) في (ط): «والأحوال».

(٦) يعني كتاب «المُغْرِب في ترتيب المُعْرِب» وهو كتابٌ في اللغةِ من تصنيف العلّامة المُطَرِّزي أبي الفتح ناصر الدين بن عبد السيِّد الخوارزمي (توفي ٦١٠هـ) من فقهاءِ الحنفية، والمتمكنين من علومِ العربية، وكتابه جَيِّدٌ نافع، وهو مطبوع. له ترجمة في: «وفيات الأعيان» (٥: ٣٦٩)، و«سِيَر النبلاء» (٢٢: ٢٨).

وجعلَه بالتحميدِ مُفتتَحًا وبالاستعاذةِ مختتَـمًا، ....

سُمِّيَ به ما يؤدّىٰ فيه من وظيفةِ المكاتَب، ثم اشتقّوا منه فقالوا: نَجَّم الدِّيَةَ إذا أدّاها نجومًا، ونَجَّم الدَّيْنَ»[١] وانتصابه علىٰ الحالِ من الضميرِ المنصوب في «نَـزَّله» وهو موافـقٌ للتنزيلِ بحَسب التفصيل.

قولُه: (**وجعلَه بالتحميدِ مُفْتَـتَحًا**)، أي: بسورةِ «الفاتحة»، «وبالاستعاذةِ» أي: «المُعوِّذتَيْن». فعلَ ذلك تفهيمًا وتعليمًا لِـما ينبغي أن يُفْعَلَ، وقد رُوِّينا عن أبي هُريرةَ رَضِيَ الله عنه، عن النبيِّ ﷺ: «كلُّ كلامٍ لا يُبْدأُ فيه بالحَمْدِ فهو أجْذَم» أخرجه أبو داود[٢]. قال الخطّابي[٣]: «معناه: الأقْطَعُ الأبْتَر الذي لا نظامَ له».

وقد تقرَّر أنّ مَن ختمَ القرآنَ تحصلُ له نعمةٌ عظيمة، فيخافُ عَيْنَ الكمال، فيستعيذُ بالله حصانةً لها، «كان النبيُّ ﷺ يتعوَّذُ من عينِ الجانِّ وعينِ الإنسان[٤]، فلّما نَزَلتِ «المُعَوِّذتان» أخذَ بهما، وتركَ ما سِوىٰ ذلك». أخرجه النَّسائي[٥].

---

(١) انظر: «المُغْرب في ترتيب المُعْرِب» للمطرِّزي (٢: ٢٩١) (نجم).

(٢) في «السنن» (٤٨٤٠) وأخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٨٧١٢)، وابن ماجَهْ (١٨٩٤) وغيرهم، وصحَّحه ابن حبّان (١) و(٢)، وحسَّنه النووي في «الفتاوىٰ» ص١٨، والتاج السبكي في «طبقات الشافعية الكبرىٰ» (١: ٥-٢٠)، والمحقّقون من نُقّادِ الحديثِ علىٰ تضعيفه، وعلّتُه قرَّة بن عبد الرحمٰن ابن حَيْويل، ولاضطراب مَتْنِه. انظر بَسْطَ ذلك في التعليق علىٰ «مسند أحمد».

(٣) الإمامُ الجليل أبو سليمان حَمْدُ بن محمد بن إبراهيم الخطّابي البُسْتي (توفي ٣٨٨هـ)، من أعيان الشافعية وفقهاء الحديث، وتواليفُه دالّةٌ علىٰ رفيعِ قَدْرِه في العلم والعمل، وأجلُّها «معالم السنن»، و«غريب الحديث»، وغيرهما. له ترجمة في: «طبقات السبكي» (٣: ٢٨٢)، و«سِيَر النبلاء» (١٧: ٢٣). وانظر كلامَه في: «معالم السنن» (٥: ١٧٢).

(٤) في (ط): «الإنس».

(٥) «سنن النسائي» (٧: ٢٧١)، وهو في «سنن الترمذي» (٢٠٥٨) من حديث أبي سعيد الخدْريِّ رَضِيَ الله عنه، وقال الترمذي: هذا حديثٌ حسنٌ غريب.

وأوحاه ....

وفي ذلك الافتتاح وهذا الاختتامِ رعايةُ حُسْنِ المَطْلَع والمقطع، أما المطلعُ، فحُسْنُـه أنّ «الفاتحة» كما ترىٰ بلغَتْ في حُسْنِ ألفاظِها وتَنَـوُّقِ[1] معانيها غايةً من الكمال، مع تضمُّنِها معنىٰ ما سِيق الكلامُ لأجلِه ـ كما سنبينه ـ وهو المُسمَّىٰ ببراعةِ[2] الاستهلال.

وأما المَقْطَع فحُسْنُه ما آذَنَ إلىٰ استماعِ ما بُدِئَ به، فـ«المُعَوِّذتانِ» مُشيرتانِ إلىٰ الاستعاذة، لقوله تعالىٰ: ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ﴾ [النحل: ٩٨] علىٰ أحدِ الوجهَيْن، ومن ثمَّ قال صلواتُ الله عليه وسلامُه حين سُئل: أيُّ الأعمالِ أحبُّ إلىٰ الله تعالىٰ؟ قال: «الحالُّ المُرْتَحِلُ»، قيل: وما الحالُّ المُرْتَحِل؟ قال: «صَاحِبُ القرآنِ، يَضْرِبُ مِن أوّلِ القُرآنِ إلىٰ آخِرِهِ، كُلَّما حَلَّ ارْتَـحَلَ». أخرجَه الترمذيُّ والدارميُّ عن ابن عبّاس[3].

فالتحميدُ يقتضي الاختتامَ بناءً علىٰ أنّ المُجْمَلَ يقتضي تَفْصيلَه، والاستعاذةُ تستدعي الافتتاح، فلا انقطاعَ إذًا، كما قال[4]:

فما تقِـفُ الـسهامُ عـلىٰ قـرارٍ ... كأنّ الـريشَ يَطَّلِـبُ النِّـصالا

قولُه: (**وأَوْحاه**)، **الأساس**: «أوحىٰ إليه وأومىٰ إليه[5]: بمعنًى، ووحَيْتُ إليهِ وأوحيْتُ إليه[6]: إذا كلَّمْـتَه بما تُخْفيهِ عن غيره. وأوحىٰ الله تعالىٰ إلىٰ أنبيائه عليهم الصلاة والسلام، ﴿ وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ ﴾ [النحل: ٦٨]، ووحىٰ وَحيًا: كَتَب».

---

(١) وهو المبالغةُ في التجويد والإتقان. انظر «مختار الصحاح» (نوق).

(٢) في (ط): «براعةَ».

(٣) أخرجه الترمذي (٢٩٤٨) من حديثِ ابن عباس وقال: هذا حديثٌ غريبٌ لا نعرفُه من حديثِ ابن عباس إلَّا من هذا الوجه، وإسناده ليس بالقويِّ.
وأخرجه الدارمي في «السنن» (٣٤٧٦) من حديثِ زُرارة بن أبي أوفىٰ مرسَلًا، وفي إسناده صالح المُرِّيُّ: ضعيف الحديث.

(٤) أبو الطيب الـمُتَنبِّي من قصيدة له في مدح بدر بن عمار. «ديوان المتنبي» (٣: ٢٢٢).

(٥) قوله: «إليه» ـ الثانية ـ ساقط من (ط).

(٦) قوله: «إليه» ـ الثانية ـ ساقط من (ط).

على قسمَينِ: متشابهًا ومحكمًا، وفصّله سُورًا وسَوَّرَه آياتٍ، ....

وزاد الجوهريّ: «الرسالة».

قولُه: (**علىٰ قِسْمَيْن**)، انتصبَ محلُّه حالًا من الضمير المنصوبِ في «أوحاه» أي: كائنًا علىٰ قِسْمَيْن. انتصَب «مُتشابهًا ومُحكمًا» إمَّا علىٰ المدح، بتقديرِ أعني، ليكونا تفسيرَيْن لقولِه: «قِسْمَيْن» تَمَدَّح بالمُتشابهِ لِما فيه من تقادُحِ العلماءِ وإتعابِهم القرائحَ في استنباطِ المعاني وَردِّه إلىٰ المُحْكَم حيث أمكَن. ويجوزُ أن يكونا بَدَلينِ من محلِّ «علىٰ قِسْمَيْن» أو حالَيْن من الضميرِ المستترِ في الظرفِ الواقعِ حالًا، فَيَلْزَمُ تداخلُ الحالَيْن.

والمُحْكَمُ: هوالمُتَّضحُ المَعنىٰ، والمتشابِهُ بخلافه(١). وقد استوعبَ بهما الأقسامَ الأربعةَ من النصِّ والظاهر، والمُجْمَلِ والمُؤوّل؛ لأنّ اللفظَ الذي يفيدُ معنًى، إمَّا أن لا يحتملَ غيرَه؛ وهو النصُّ، أو احتملَ لكنّ إفادتَه لذلك المعنىٰ أرجَحُ؛ وهو الظاهر، أو مساوٍ؛ وهو المُجمَلُ، أو مرجوح؛ وهو المؤَوَّل، والمشتركُ بين النصِّ والظاهرِ هو المُحْكَمُ، وبين المُجمِلِ والمؤَوِّل هو المُتشابه. وقد اقتبسَ المعنىٰ من قولِه تعالىٰ: ﴿ءَايَٰتٌ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾ [آل عمران: ٧].

قولُه: (**وفَصَّله**)، هو مأخوذٌ من قولِهم: عِقْدٌ مُفَصَّل.

الجوهريُّ: «هو أن يُجْعَلَ بين لُؤلُؤتَيْن خَرَزة أو من التفصيلِ بمعنىٰ التبيين».

قولُه: (**سُوَرًا**)، جَمْعُ سورة. وانتصبَ إمَّا علىٰ الحالِ، أو علىٰ تضمينِ «فَصَّل» معنىٰ جَعَل. أي: جعلَ القرآنَ سُوَرًا مُفصَّلًا. والأحسنُ أن يكونَ تمييزًا نَحْوَ قولِه تعالىٰ: ﴿وَفَجَّرۡنَا

---

(١) لتمام الفائدة، انظر: «البرهان في علوم القرآن» للبدر الزركشي (٢: ٦٨) حيث استوعبَ أقوال العلماء في تعريفِ المحكمِ والمتشابه.

....

﴿ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القمر: ١٢] قال(١): «وجعَلْنا الأرضَ كأنّها عيونٌ تتفجَّر، وهو أبلغُ من قولِكَ: عيونَ الأرض». وكذا القَوْلُ في «وسُوَرَه آياتٍ».

الجوهريُّ: «السُّور: حائطُ المدينة، وجَمْعُه أسوار. والسُّـورُ أيضًا جَمْعُ سُورة، مِثْلُ: بُسْرٍ وبُسْرة، وهي كلُّ منزلةٍ من البناء، ومنه سُورةُ القرآن؛ لأنـّها منزلة بَعْدَ منزلةٍ مقطوعةٍ عن الأخرىٰ».

قال المُصنِّفُ(٢): «هي الطائفةُ من كلامِ اللّـهِ المجيد المترجَمة، التي أقلُّها ثلاثُ آيات».

فالآيةُ هي الطائفةُ الموسومةُ منه بفاصلةٍ فَـذَّةٍ التي أقلُّها ستَّـةُ أحرفٍ صورةً، نحو: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ [الرحمـٰن:١].

هذا التعريفُ علىٰ مذهبِ الجمهورِ سوىٰ الكوفيِّين ظاهرٌ، لأنـّهم ما عدّوا شيئًا من الفواتحِ نَحْوَ ﴿الٓمٓ﴾ آية، واستقلالُها في المعنىٰ ليس بلازم؛ إذ يجوزُ الفصلُ بين الصفاتِ، والبدَلِ والمُبْدَل، والصفة والموصوفِ، كقوْلِه تعالىٰ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۞ مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٣-٤]، ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۞ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ﴾ [الفاتحة: ٦-٧]، ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۞ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٢-٣].

ويعني بالفاصلة: تواطؤَ القرينتَيْن من النثرِ علىٰ الحرفِ الأخيرِ أو الوزن، وهو السَّجعُ أيضًا. وإليه أومأ الراغب(٣) بقولِه: «يُقالُ لكلِّ كلامٍ من القرآنِ مُنفصلٍ بفَصْلٍ لفظيٍّ: آية»(٤).

---

(١) يعني الزمخشري في «الكشّاف» (١٥: ١٢٦).

(٢) يعني الزمخشري في «الكشّاف» (٢: ٣١٦).

(٣) العلّامةُ المُتفنِّن أبو القاسم الحسين بن محمد الأصفهاني. كان من أذكياء المتكلمين، وتصانيفُه نافعةٌ، ومن أشهرِها: «مفردات القرآن»، و«الذريعة إلىٰ مكارم الشريعة»، لم أظفر له بتاريخ وفاة، وهو من أعيانِ القرن الخامس الهجري. له ترجمة في: «سِيَر النبلاء» (١٨: ١٢٠).

(٤) «المفردات» ص١٠٢ وعبارتُه ثمّة: «وقد يُقال لكلِّ كلامٍ...» إلخ.

....

قال صاحِبُ «المُرْشِد»[١]: ﴿الٓمٓ﴾ عدّها الكوفيون آيةً، واعتبروا في عدِّها الوَزْنَ؛ لأنه كآخِرِ «حَلِيم»، «عَلِيم». وإذا اعتُبِر المعنىٰ مع الوزنِ كان أقوىٰ لمذهبِهم في عَدِّها آيـةً؛ لأنه ينضمُّ إلىٰ مشابهته الفواصلَ كونُه جملةً مستقلّةً بنفسها[٢].

والآية: العلامة، الجوهريُّ: «أصلُ آية: أَوَيَةٌ بالتحريك. قال سِيبويهِ[٣]: موضعُ العَيْنِ منها الواو».

الفَـرَّاء[٤]: «هي من الفعلِ فاعلةٌ، وإنّما ذهَبَتْ منه اللامُ تخفيفًا، ولو جاءَت تامَّةً كانت آيِيَة»[٥].

الراغب: «في بناءِ آيةٍ ثلاثةُ أقوال:

قيل: هي فَعَلَةٌ، وحَقُّ مِثْلِها اعتلالُ[٦] لامِهِ دونَ عينِه كحياةٍ ونواة، لكن صُحِّحَ لامُه لوقوع الياءِ قَبْلَها[٧] كرايةٍ.

---

(١) هـو الإمامُ العلّامة أبو محمد الحسن بن علي بن سعيد العُماني، إمامٌ مُحقِّق، نزل مصر بعد الخمس مئةٍ من الهجرة. وكتابه هو «المرشدُ في الوقفِ والابتداء»، ذكر فيه جميعَ ما ذكره أهل العلم في الوقفِ والابتداء، وقد اختصره القاضي زكريا الأنصاري في كتابه: «المقصد لتلخيص ما في المرشدِ في الوقف والابتداء»، وهو مطبوع. انظر «غاية النهاية» لابن الجزري (١: ٢٢٣)، و«كشف الظنون» لحاجي خليفة (٢: ١٦٥٤).

(٢) انظر: «المقصد لتلخيص ما في المرشد» للقاضي زكريا ص١٢.

(٣) إمام النحاة، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قَنْبَر (ت ١٨٠هـ)، تنبَّه بالخليلِ بن أحمد وأكثر من الأخذِ عنه، وأخذ عن عيسىٰ بن عمر ويونس بن حبيب وغيرهما. وله «الكتاب» الذي لم يُسْبق إلىٰ مثلِه. له ترجمة في: «إنباه الرواة» للقِفطي (٢: ٣٤٦)، و«تاريخ بغداد» (١٢: ١٩٥).

(٤) أبو زكريا يحيىٰ بن زياد الفرّاء (ت ٢٠٧هـ)، إمام الكوفيين، وصاحبُ اليدِ الباسطة في العربية والتفسير، وكتابُه «معاني القرآن» من التصانيف الجليلة، أخذ العربية عن الكسائي وغيره، له ترجمة في: «إنباه الرواة» (٤: ٧)، و«تاريخ بغداد» (١٤: ١٤٩)، و«سِيَر النبلاء» (١٠: ١١٨).

(٥) نقله عنه الجوهري في «الصحاح» (٦: ٢٢٧٥).

(٦) في (ط): «إعلال».

(٧) قوله: «لوقوع الياء قبلها» ساقط من (ط).

وميّـزَ بينهنّ ....

وقيل: فَعْلَةٌ، إلّا أنـها قُلِبَتْ كراهةَ التضعيفِ نحو: طائيّ في طيِّئ[١].

وقيل: فاعلةٌ، وأصْلُها آيِيَةٌ فخُفِّفَتْ، فصارَ: آيةً، وذلك ضعيفٌ؛ إذْ تصغيرُها: أُيَيَّةٌ، ولو كانت فاعلةً لقيل: أُوَيّة»[٢]. واشتقاقُها إما من «أيّ» فإنها هي التي تبيِّن أيًّا من أيٍّ[٣]، أو من قولهم: أوىٰ إليه.

والآيةُ قيل: هي العلامةُ الظاهرة، وحقيقتُها لكلِّ شيءٍ ظاهرٍ هو ملازمٌ لشيءٍ لا يَظْهَرُ ظهورَه، فمتىٰ أدركَ مُدْرِكٌ الظاهرَ منهما عُلِمَ أنـّه أدركَ الآخر الذي لم يُدركْهُ بذاته؛ إذ كان حُكمُهما سواءً، وذلك ظاهرٌ في المحسوسات والمعقولات.

فمَن علم ملازمة العَلَمِ للطريقِ المنهجِ، ثم وَجدَ العَلَم علِمَ أنه وجدَ الطريق، وكذا إذا علِمَ شيئًا مصنوعًا علمَ أنـّه لا بُدَّ له من صانع.

وقولُه تعالىٰ: ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ [العنكبوت: ٤٤] فهي من الآيات المعقولةِ التي تتفاوتُ بها المعرفةُ بحسبِ تفاوتِ منازلِ الناس في العِلم[٤].

قولُه: (مَيَّـز)، بالتشديـدِ للمبالغة. **الكواشي**[٥]: «أصلُ الـمَيْزِ: الفَـصْلُ بين المتشابهات،

---

(١) وهو قولُ الخليل بن أحمد، وعليه مشىٰ المبرِّد في «المقتضب» (١: ٢٨٩).

(٢) انظر: «تفسير الراغب» (٢: ٥٤٨)، وانظر: «مفردات القرآن» ص١٠٣.

(٣) في (ط): «أيًا من آي».

(٤) «المفردات» للراغب ص١٠١-١٠٣ باختصار.

(٥) الإمام أبو العباس أحمد بن يوسف الكواشي (ت ٦٨٠هـ) كان بارعًا في القراءاتِ والتفسير والعربية، وصنَّف «التفسير الكبير» المسمّى بالتبصرة. له ترجمة في: «معرفة القرّاء الكبار» للذهبي (٢: ٦٨٥)، و«طبقات المفسّرين» للأدنه وي (١: ٢٥١-٢٥٢).

بفصُولٍ وغايات، وما هيَ إلا صفاتُ مُبتَدَأٍ مبتدَع، ....

يقال: مِزْتُ بين الشيئَيْن مُخَفَّفًا، وميَّزْتُ بين الأشياءِ مُشَدَّدًا».

قولُه: (**بفُصول وغايات**)، قيل: الفصول: الوقوفُ، و«الغايات»: رؤوسُ الآي. وقد تجتمعُ الغايةُ[(١)] والوقوف، كما في قوله تعالىٰ: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾ [البقرة: ٣] فالضميرُ في «بَيْنَهُنَّ» للآيات، والتحقيقُ أنّ الضميرَ يعودُ إلىٰ المجموع من السُّوَرِ والآيِ، كقولِه تعالىٰ: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟﴾ [الحجرات: ٩]، ﴿وَقَالُوا۟ لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ١١١] والضميرُ لليهودِ والنصارىٰ بدليلِ قوله تعالىٰ: ﴿إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ﴾، ويُرادُ بالفصولِ رؤوسُ الآي، وهي الفواصل، جَمْعُ فاصلةٍ ـ كما قَرَّرناهُ ـ وهي بمنزلةِ السجعِ في غيرِ القُرآن. قال الله تعالىٰ: ﴿كِتَٰبٌ فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥ﴾ [فُصِّلت: ٣]. والغاياتُ: أواخرُ السُّوَرِ، جَمْعُ الغايةِ، وهي مدىٰ الشيء. والمعنىٰ: فَصَّلَ عزَّ شأنُه القرآنَ بالسُّوَرِ، وفَصّلَ السُّورَ بالآياتِ، ومَيَّزَ بين ذينك الفَصْلَيْن بالفصولِ والغايات. وفي هذا التقريرِ معنىٰ الجمعِ والتقسيم، والجمعِ والتفريق[(٢)].

قولُه: (**وما هيَ إلَّا صفاتُ**)، هذا التركيبُ من قَصْرِ الصفةِ علىٰ الموصوفِ علىٰ القلب، أي: ليس التأليفُ والتنظيمُ، والافتتاحُ والاختتامُ، والتفصيلُ والتمييزُ إلَّا صفاتُ شيءٍ حادث؛ لأنّ حدوثَ الصفاتِ يوجبُ حدوثَ الموصوف.

قولُه: (**مُبْتَدَأ**)، **الزجّاج**[(٣)]: «المُبدِئ[(٤)]: الذي ابتدأ كلَّ شيءٍ من غير شيء. والبديعُ: الذي ابتدعَ الخلْقَ علىٰ غيرِ مثال»[(٥)].

---

(١) في (ط): «الغايات».

(٢) لتمامِ الفائدة انظر: «مفتاح العلوم» للسكاكي ص١٨.

(٣) أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن السريِّ الزجاج (ت ٣١١هـ) صاحبُ «معاني القرآن»، من أئمة العربية. لزمَ المُبَرِّد وتخرَّج به، وأخذ عنه أبو علي الفارسي. له ترجمة في: «إنباه الرواة» (١: ١٥٩)، و«سِيَر النبلاء» (١٤: ٣٦٠).

(٤) في (ط): «البديء».

(٥) «معاني القرآن وإعرابه» (٥: ١٥٢).

وسماتُ مُنشَأ مخترَع، فسبحانَ ....

المُطْلِع[١]: «البديعُ الذي يُبدِعُ الأشياء، أي: يُحدِثُها ممَّا لم يكُن، وكذلك المُبْدئُ[٢]، العينُ والهمزةُ تتبادلان».

قولُه: (فسُبحانَ)، جوابُ شرطٍ محذوف، وفيه معنىٰ التعجُّب، قال المصنِّفُ في «النور»[٣]: الأصلُ في ذلك أن يُسَبِّح اللهُ تعالىٰ في رؤية الـمُتَعجَّبِ[٤] من صنائعه، ثم كَثُر حتَّىٰ استُعْمِلَ في كلِّ مُتعَجَّبٍ منه[٥].

المعنىٰ: إذ لزمَ من تلك الأوصافِ حدوثُ القرآن، علىٰ أنـّه أحقُّ الأشياءِ بعدَ الله سبحانَه وتعالىٰ بأن يُوصَفَ بالقديم لكونهِ قائمًا بذاته خارجًا منه؛ قال الرسولُ صلواتُ الله عليه وسلامه: «وما تَقَرَّبَ العِبَادُ إلىٰ الله بمِثْلِ ما خَرَجَ مِنْهُ» أخرجَه الترمذيُّ[٦] عن أبي أُمامةَ، فلْيُنـزِّه المُنزِّهُ متعَجِّبًا قائلًا: سبحانَ منِ استأثَرَ بالأوَّليَّةِ والقِدَم!

وفي (وَسَم) نُكتةٌ: وهي أنه تعالىٰ وَحْدَه اختَصَّ بصفةِ الكمال، وأنّ غيرَه موسومٌ بوسمِ النقصان.

الجوهريُّ: «يقال: وسَمْتُه وَسْمًا: إذا أثَّرْتَ فيه بسِمَةٍ وكَيٍّ، والهاءُ عِوَضٌ من الواو». وفيه إبطالُ مذهبِ الفلاسفةِ في الماهيّاتِ، وإثباتُ مذهبِهِ في الصفات».

---

(١) للإمام الأديب أبي الحسن علي بن محمد الخوارزمي (ت ٥٦٠هـ) واسمُه الكامل: «الـمُطْلعُ على غوامض كلام العرب». لُقِّبَ بـ«حجة الأفاضل» و«فخر المشايخ»، أخذ الأدب عن الزمخشري، وصار من كبار أصحابه. له ترجمة في: «معجم الأدباء» (٢: ١٥٥).

(٢) في (ط): «البديء».

(٣) أي: في سورة النور، تفسير الآية ١٦.

(٤) في (ط): «العجب».

(٥) انظر: (١١: ٤١).

(٦) «سنن الترمذي» (٢٩١١) وقال: هذا حديثٌ غريبٌ لا نعرفُه إلَّا من هذا الوجه. وبَكْرُ بن خُنَيْسٍ قد تكلَّم فيه ابنُ المبارك، وتركه في آخِرِ أمرِه.

مَن استأثَرَ بالأوّليةَ والقِدَم، ووَسَمَ كلَّ شيءٍ سواهُ بالحدوثِ عن العدم، أنشأَهُ كتابًا ....

قولُه: (**استأثَرَ**)، الاستئثارُ: التفرُّدُ والاستبدادُ والاستقلال.

قولُه: (**بالأوّليّةِ والقِدَم**)، **الجوهريُّ**: الأوَّلُ: نقيضُ الآخِر، والقِدَمُ خلافُ الحدوث.

الأزهريُّ(١) في تفسيرِ قولِه تعالىٰ: ﴿هُوَ ٱلۡأَوَّلُ وَٱلۡأٓخِرُ﴾ [الحديد: ٣] الأول: هو السابقُ للأشياء كلِّها، وكان اللهُ موجودًا لا شيءَ معه، ثم أوجد ما أراد من خلقه، ثم يُفني الخلقَ كلَّهم(٢)، فيبقىٰ تعالىٰ وَحْدَهُ كما كان أولًا(٣).

وقلتُ: فالأوّليّةُ التي تقتضي سَبْقَ الأشياءِ كلِّها مُستدعيةٌ للقِدَم، والآخِريّةُ التي لم تقبَلِ الفَناءَ بعد فَناءِ المُحْدَثات مُشعِرةٌ بالقِدَم؛ لأنّ المُحدَثَ يحتاج في إحداثِه إلى سابق؛ ومن ثَمَّ جاء في الأدعيةِ عن سيِّدِ المُرسلينَ ﷺ: «أَنْتَ الأَوَّلُ لَيسَ قَبْلَكَ شَيءٌ، وَأَنْتَ الآخِرُ فَلَيْسَ بَعْدَكَ شَيءٌ»، أخرجَه مُسلمٌ والترمذيُّ وأبو داودَ عن أبي هريرة رَضِيَ الله عنه(٤)، فيكونُ عَطْفُ القِدَم علىٰ الأوّليَّةِ من عطفِ البيانِ علىٰ المُبيَّن، وعَطْفُ: «ووَسَمَ كلَّ شيءٍ» علىٰ «استَأثَرَ» من عطفِ أحدِ الضِّدَّيْن علىٰ الآخَر؛ للجامعِ الوهميِّ.

قولُه: (**أنشأه**)، أي: خَلَقَه علىٰ اعتقادِه، **الجوهريُّ**: «أنشأه الله: خَلَقَه، يقال: أنْشأ يفعلُ كذا، أي: ابتدأ، وفلان يُنشئ الأحاديثَ، أي: يَضَعُها».

قطعَ الجُملةَ لتكونَ بدلًا من جملة: «أنزلَ» لكونِها أوفىٰ بتأديةِ المقصود منها، فإنه أجرىٰ علىٰ

---

(١) أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري الهرويُّ الشافعي (ت ٣٧٠هـ) كان رأسًا في اللغةِ والفقه، وصنَّف «تهذيب اللغة» وهو الكتاب المشهور. له ترجمة في: «طبقات السبكي» (٣: ٦٣) و«سِيَر النبلاء» (١٦: ٣١٥).

(٢) في (ح) و(ف): «ثم يفنىٰ الخلق».

(٣) «تهذيب اللغة» للأزهري (٧: ٢٢٧).

(٤) أخرجه مسلم (٢٧١٣)، وأبو داود (٣٠٥١)، والترمذي (٣٤٠٠)، وهو في «مسند أحمد» (٨٩٦٠)، وفيه تمام تخريجه.

....

القرآنِ أوصافًا تدلُّ علىٰ حدوثهِ ككونِه مؤلّفًا مُنظّمًا، وغير ذلك، لكنَّ دَلالتَها علىٰ المقصودِ غيرُ صَريحة، فصرّحَ بقولِه: «أنشأهُ»، وأدخَل بين البدلِ والمُبْدَلِ قولَه: (وما هي إلّا صفاتُ مُبتَدأ)، إلىٰ آخرِه، مُعْتَرِضًا مؤكِّدًا لـِما انتصبَ له من بيانِ مذهبه.

واعلَمْ أنّ في أمثالِ[1] هذا التبجُّحِ علىٰ نُصْرةِ مذهبِهِ جَسارةً عظيمةً علىٰ الكلام، ثم علىٰ المتكلم؛ إذ عَظمةُ الكلامِ علىٰ قَدْرِ عَظَمةِ المتكلِّم، فكلامُ الله عظيمٌ بعَظمتِه، جليلٌ بجلالتِه وكبريائه.

قال شيخُنا شيخُ الإسلامِ وسراجُ أهلِ الإيمان، أبو حَفْصٍ السُّهْرَوَرْديُّ[2] قَدّس اللهُ سِرّه: «كلامُ اللّـهِ بَعُدَ ونأىٰ بكُنْهِه وغايته، وعِظَمِ شأنه، وقَهْرِ سُلطانه، وسطوعِ نورِه وضيائِه.

مثالُه من عالَمِ الشهادة: الشَمسُ التي ينفعُ الخَلْقَ شعاعُها ووَهَجُها؛ إذْ لا قُدْرةَ للخَلْقِ أن تَقربَ مِن جِرْمِها. فمِن قائلٍ بأن لا حَرْفَ ولا صَوْتَ؛ لـَمّا عَظُمَ عليهِ أن يحضُرَ، ومن قائلٍ: إنه حَرفٌ وصَوتٌ؛ لـَمّا عزَّ عليه أن يغيبَ، ولكلٍّ وُجْهةٌ هو مولِّيها. فالسبيلُ الأمثلُ والطريقُ الأعدَل ـ أيُّها الإخوانُ من الطائفتَيْن ـ أن تتركا المنازعةَ والخَوضَ فيما لم يَشْرَعْ فيه أصحابُ النبيِّ ﷺ. فاعملوا في تلاوةِ كتابِ الله وتدَبُّرِه والعملِ بما فيه. والمنازعةُ في ذلك كمَن يأتيهم كتابٌ من سلطانٍ يأمرُهم فيه وينهاهم، وهم يتشاجرونَ في أنّ الكتابَ: كيف خَطُّه، وكيف عبارتُه، وأيُّ شيءٍ فيه من صَنْعَةِ الفصاحةِ والبلاغة؟ ويَذْهَلونَ عن صَرْفِ الهممِ إلىٰ الانتدابِ لِـما نُدِبوا إليه».

---

(١) في (ط): «أنَّ أمثالَ».

(٢) الإمام الزاهد أبو حفص عمر بن محمد بن عبد الله البكري (ت ٦٣٢هـ)، كان فقيهًا شافعيَّ المذهب، وعلى قدمٍ راسخةٍ من الزهدِ والتألُّهِ وتربيةِ المريدين، أخذ التصوُّف والوعظَ عن عَمِّه أبي النجيب السهروردي، والشيخ عبد القادر الجيلاني وغيرهما، ومن تصانيفه النفيسة: «عوارف المعارف». له ترجمة في: «وفيات الأعيان» (٣: ٤٤٦)، و«ذيل الروضتين» لأبي شامة المقدسي ص١٦٣.

ساطعًا تبيانُه، قاطعًا برهانُه، وَحْيًا ناطقًا ....

قولُه: (**ساطعًا**)، **الجوهريُّ**: «يُقال: سطعَ الغبارُ والرائحةُ والصبحُ يَسْطَعُ سُطوعًا إذا ارتفع». وفي حاشية «الصحاح»[١]: «يقالُ للصُّبحِ إذا طَلَع ضَوؤه في السماءِ مستطيلًا: قد سَطَع»، وهُو مع ما يليهِ صِفتانِ لـ«كتابًا».

قولُه: (**تِبْيانه**)، **الجوهريُّ**: «التبيانُ: البَيان، وهو مصدَرٌ شاذٌّ؛ لأنّ مثالَ[٢] هذه المصادرِ يُبْنىٰ علىٰ الفَتْحِ كالتَّذكارِ والتَّكْرارِ، ولم يجِئْ على الكَسْرِ إلّا هذه و«التِّلْقاء»».

قولُه: (**بُرهانُه**)، **الأساس**: «أبْرَهَ فلانٌ إذا جاءَ بالبُرهان، وَبَرْهَنَ مُوَلَّدٌ، والبرهانُ: بيانُ الحجَّة وإيضاحُها؛ من البَرَهْرَهَةِ، وهي البيضاءُ من الجَواري، كما اشتُقَّ السلطانُ من السليطِ لإضاءتِه»[٣].

قولُه: (**وَحْيًا ناطِقًا**)، شَبّه الوحْيَ في وضوحِ دِلالتِه علىٰ إثباتِ المُعجزة والحُجَجِ بالإنسانِ الذي يتكلّمُ بالبراهينِ والدلائل، ثم خَيَّلَ أنـّه إنسان، ثم نَسَبَ إليه علىٰ سبيلِ الاستعارةِ التخييلية ما كان منسوبًا إلىٰ المُشَبَّهِ به عندَ التكلّم، وهو النطق.

فإن قلْتَ: بَـيِّن لي تأليفَ هذه المنصوبات.

قلتُ: في التركيب تَـرَقٍّ وتكميلٌ وتَتْميم[٤]. أما الترقِّي فهو أنّ «كتابًا» بَدَلٌ من الضميرِ الذي في «أنشأهُ» فيكونُ توضيحًا لما أبهمه.

---

(١) ينقل المؤلف الإمام الطيبي رحمه الله في كتابه هذا من حواشي عدّة كتب، كالصحاح والكشاف، وهي حواشٍ على النسخة التي بين يدي المؤلف من هذه الكتب نفسها، وليست مُؤلَّفًا مستقلًا باسم حاشية الصحاح أو حاشية الكشاف.

(٢) في (ط): «أمثال».

(٣) «أساس البلاغة» ص٣٨. والسليط: الزيتُ الذي يُستضاءُ به ويُسْتَصْبَح.

(٤) سيأتي تعريفُ هذه المفاهيم البلاغية في مواطِنها.

ببيّناتٍ وحُجَج، قرآنًا عربيًا غيرَ ذي عِوَج، ....

قال اليَمنيُّ(١): «الفرْقُ بين ضميري المتكلِّم والمخاطَبِ وضميرِ الغائب: أنّ ضميرَ الغائبِ يحتملُ أن يكونَ لكلِّ ظاهرٍ سابقٍ ذِكْرُه، فإذا أُبْدِلَ أفادَ البدلَ بيانًا، ولذلك لا يُجيزون: رُبَّك ورُبِّي رجلًا، وأجازوا: رُبَّه رجلًا».

فإن قُلْتَ: هاهنا ليس له مَحْمِلٌ سوىٰ القرآن؟

قلتُ: بالنظرِ إلىٰ نَفْسِه الاحتمالُ قائم، وأنّ قوْلَه: «وَحْيًا» صفةٌ مُخصِّصةٌ لـ«كتابًا»؛ لأنّ الكتابَ أعمُّ من أن يكونَ وحيًا أو غيرَ وَحْي. وكذا «قرآنًا»؛ لأنّ الوَحْيَ يعمُّ الكُتبَ السماوية جميعَها.

وأمّا التتميمُ والتكميلُ؛ فلأنّ جميعَ الصفاتِ المتوالياتِ مُشْعرةٌ بكونِ القرآن كاملًا في نَفْسِه، فتمّم بقَوْلِه: «مفتاحًا» وكمَّلَ بقَوْلِه: «مِصداقًا لِما بين يدَيْهِ من الكتبِ السماوية» ليكونَ مكمّلًا لغيرِه(٢).

قولُه: (**ببيِّناتٍ وحُجَج**)، **الـمُغرِبُ**: «البيِّنةُ: الحُجَّة، فَيْعَلَةٌ من البَيْنونةِ أو البَيان(٣). والـحَجُّ: القَصْدُ، ومنه الحُجَّةُ؛ لأنـها تُقْصَدُ وتُعْتَمد، إذ بها يُقْصَدُ الحقُّ المطلوب»(٤).

قولُه: (**غَيْرَ ذي عِوَج**)، قال المصنِّف: «ما يوجَدُ فيه اعوجاج، ما فيه إلّا الاستقامة»(٥).

---

(١) هو منصور بن فلاح بن محمد بن سليمان، أبو الخير، تقي الدين، المشهور بابن فلاح اليمني، له مؤلفات في علوم العربية منها «الكافي»، قال السيوطي: يدل على معرفته بأصول الفقه، و«المغني» في النحو. توفي سنة ٦٨٠هـ.

انظر: «بغية الوعاة» (٢: ٣٠٢)، و«كشف الظنون» (٢: ١٧٤٧).

(٢) لتمام الفائدة انظر: «تحرير التحبير» لابن أبي الأصبع المصري ص٣٥٧.

(٣) «المُغْرب» للمطرِّزي (١: ٩٨).

(٤) المصدر نفسه (١: ١٨٠).

(٥) انظر: (٨: ٦١٤) في تفسير سورة إبراهيم عليه السلام.

مِفْتاحًا للمنافعِ الدينيةِ والدُّنيوية، مِصداقًا لما بينَ يدَيهِ من الكتُبِ ....

وقال في «الزمر»: «فإن قلْتَ: هلّا قيلَ: مستقيمًا، أو غَيْرَ مُعْوَجٍّ؟ قلتُ: فيه فائدتان:

إحداهما: نَفْيُ أن يكونَ فيه عِوَجٌ، كما قال: ﴿وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ(١) عِوَجًا ۜ﴾ [الكهف: ١].

والثانية: أنّ لفْظَ العِوَجِ مختصٌّ بالمعاني دون الأعيان»(٢).

وقال: «العِوَج بكَسْرِ العَيْنِ في المعاني، وبفَتْحِها في الأعيان، وكذا عن الزجاج»(٣).

قولُه: (**مِفتاحًا**)، هو إمَّا اسمُ آلة، أي: يُفْتَحُ به العلومُ الدينية: فِقْهُها وأصولُها، ومعانيها وإعرابُها، وأخلاقها، إلىٰ غير ذلك. تشبيهًا بالمفاتيحِ في كونِها وسيلةً إلىٰ فَتْحِ المخازنِ المُستَوْثَقِ عليها.

فإن قُلتَ: فعلىٰ هذا القرآنُ كالمُقدِّمةِ للعلوم. والواقعُ بخلافِه.

قلتُ: نعم، هي ذريعةٌ إلىٰ تحقيقِ معانيهِ، لكونِها مُتشعِّبةً منه، يُتوَصَّلُ باستعانتِه إلىٰ تمهيدِ معاقِدِها، وتقرير(٤) أصولِها.

أو اسمُ فاعلٍ من الفتح، كمِضرابٍ من الضربِ للمبالغة. وكذا القول في «مِصْداقًا».

قولُه: (**بين يدَيْه**)، استعارةٌ تمثيليةٌ كقولِه تعالىٰ: ﴿لَا تُقَدِّمُوا۟ بَيْنَ يَدَىِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [الحجرات: ١] والأصلُ فيه بين الجهتَيْنِ المسامِتَـتَيْنِ(٥)، لليمينِ والشمال، ثم استُعْمِلَ في ظرفِ المكانِ بمعنىٰ قُدّام، ثم في ظرفِ الزمان بمعنىٰ قَبْل.

---

(١) في (ح) و(ف): «فيه عوج ﴿وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ﴾».

(٢) انظر: (١٣: ٣٧٦).

(٣) انظر: (١٠: ٢٤٣- ٢٤٤).

(٤) في (ط): «وتقرُّر».

(٥) في (ح) و(ف): «المسامتين».

السماوية، مُعجِزًا باقيًا دونَ كلِّ معجِزٍ..

قولُه: (مُعجزًا)، الـمُعْجزُ: هو الأمرُ الخارقُ للعادةِ علىٰ سبيلِ التحدِّي.

قولُه: (دونَ كلِّ مُعْجِزٍ)، دون بمعنىٰ أدْنىٰ، ثم استُعيرَ في الرُّتَب، يقال: هذا دونَ ذلك في الشرف، ثم اتّسعَ في كلِّ تجاوُزِ حَدٍّ، وهو حالٌ من ضميرِ «باقيًا» أي: مُعجزًا باقيًا متجاوزًا في بقائِهِ عن سائرِ المُعجزات. وكذا قولُه: «من بين سائرِ الكتب»[1] حالٌ من ضمير «دائرًا» أي: دائرًا مُتَفَرِّدًا[2] من بينِ سائر الكتب.

الجوهريُّ: «سائرُ الناس: جميعُهم». ذكره في (س ي ر).

النهاية[3]: «السائرُ ـ مهموزٌ ـ الباقي، والناسُ يستعملونَه في معنىٰ الجميع، وليس بصحيح. وقد تكرَّرتْ هذه اللفظةُ في الحديثِ وكلُّها بمعنىٰ الباقي، ومنه قولُه ﷺ: «فَضْلُ عَائِشةَ علىٰ النِّساءِ كَفَضْلِ الثَّرِيدِ علىٰ سائِرِ الطَّعامِ»[4]، أي: باقِيه».

قيل: «دونَ» يجوزُ أن تكونَ بمعنىٰ بَعْدَ، فيكونُ منصوبًا علىٰ الظرفيةِ. المعنىٰ: معجزًا باقيًا بعدَ كلِّ المعجزات.

واعلم أنّ قولَه: «ساطعًا تِبْيانُه» كِنايةٌ ساذجَة لِما يلزَمُ من سطوعِ تبيانِه سطوعُه، ولو قيلَ: ساطعُ التِّبيانِ لكان كناية مشتملةً علىٰ التصريحِ؛ لانتقالِ الضميرِ من «تبيانِه» إلىٰ «ساطعٍ»، ولو اكتفىٰ بقوله: «ساطعًا» لكان تصريحًا مَحْضًا. مثالُه قولُك: فلانٌ مَنيعٌ جارُه ثم مَنيعُ الجارِ. ويجوزُ أن يكونَ استعارةً تبعيةً: استعارَ لوضوحِ بياناتِ القرآنِ ارتفاعَ تباشيرِ الصُّبح، والجامعُ:

---

(١) في (ح) و(ف): «من سائر الكتب».

(٢) في (ط) و(ف): «منفردًا».

(٣) يعني: «النهاية في غريب الحديث والأثر» لابن الأثير الجزري. وقد شحنَ الإمام الطيبي كتابَه هذا بالنقلِ عن بعضِ الكتب، منها كتاب «النهاية» هذا، وهو مما يسهل الوقوف على موضع النقل منه، لترتيبه على المواد اللغوية، فلهذا أضرَبْنا عن الدلالةِ على مواطنِ نَقْلِه، كما سبق بيانه في المقدّمة.

(٤) أخرجه البخاري (٣٧٧٠) ومسلم (٢٤٤٦) وغيرهما من حديثِ أنس بن مالكٍ رَضِيَ الله عنه.

علىٰ وجهِ كلِّ زمان، دائرًا مِن بينِ سائرِ الكتُبِ علىٰ كلِّ لسانٍ في كلِّ مكان، **أفحَمَ** به مَن طُولِبَ بمعارضتِه مِن **العربِ** العَرْباء، ....

الكشْفُ والجلاء. وأن تكون مكْنيّةً بأن شَبَّه التِّبيانَ بالصُّبح، ثم أُدْخِلَ في جِنْسِه، ثم خُيِّل أنهُ الصُّبحُ بعَيْنِه، ثُمّ أُطْلِقَ اسمُ المشبَّهِ وهو «التبيان» على اسمِ ذلك المُتخَيَّلِ وهو الصُّبْحُ المُشَبَّهُ به، ونُسِبَ إليه السطوعُ علىٰ طريقِ التخييليّةِ؛ لتكون قرينةً مانعةً عن إرادةِ الحقيقة.

قولُه: (**علىٰ وَجْهِ كلِّ زمان**)، الوجْهُ مستعارٌ للظُّهور؛ لأنّ الوَجْهَ في الإنسانِ أظْهَرُ شيءٍ، وفي «علىٰ» معنىٰ الاستعلاءِ والغَلَبة، وفي تخصيص الوجهِ معنىٰ الاشتهارِ أيضًا. وكما استوعبَ «الزمان» كَمَّلَه باستيعابِ الأشخاصِ بقولِه: «علىٰ كلِّ لسانٍ»، وتـمَّمَه باستيعابِ المكانِ بقوله: «في كلِّ مكان»، فبلَغ الغايةَ في تَوخّي المطلوب.

قولُه: (**أفْحَمَ**)، أي: أسْكَتَ، **الجوهريُّ**: «كلَّمْتُه حتَّىٰ أفحَمْتُه: إذا أسكَتَّهُ في خُصومة». أي: أفحَمَهُم[1] اللهُ ببلاغةِ القرآنِ وفصاحتِه، فما أحاروا ببنْتِ شَفَة. وتحتملُ الهَمْزةُ أن تكونَ للوِجْدان نحو: أحمَدْتُه، وأنْحَلْتُه، أي: وُجدوا مُفْحَمين بِسَببِه؛ فلذلك لم يتصَدّوا، كما يقال: هاجَيْناكُم فما أفحَمْناكم. فَصَّل هذه الجملةَ استئنافًا؛ فكأنه قيلَ: بَيِّن لي كيفِيَّةَ إعجازِه؟ قيل: أفْحَمَ به من طولب، وأن تكون بيانًا؛ لأنه ليس كونُ القرآنِ مُعجزًا إلّا هذا. وتحتملُ التأكيدَ أيضًا.

قولُه: (**العَرَب**)، **النهاية**: «الأعرابُ ساكنو الباديةِ الذين لا يقيمونَ في الأمصار ولا يدخلونَها إلّا لحاجة. والعربُ اسمٌ لهذا الجيلِ المعروفِ من الناس ـ ولا واحدَ له من لفظِه ـ سواءٌ أقامَ بالباديةِ أو المدن، والنسبةُ إليه أعرابيٌّ وعربيٌّ».

الجوهريّ: «العربُ العاربةُ: الخُلَّصُ منهم، أُخِذَ مِن لَفْظِه وأُكِّدَ به، كما يقالُ: ليلٌ لائل، وربما قيل: العَرَبُ العَرْباء».

(١) في (ح) و(ف): «أفحم». وهو جيِّد مُتّجه.

وأبكَمَ به مَن تحدَّى به من مَصاقعِ الخطباء، فلم يَتصدَّ للإتيانِ بما يُوازيهِ أو يُدانيهِ واحدٌ مِن فُصَحائهم، ولم ينهضْ لمقدارٍ أقصَرَ مِن سورةٍ منه ناهضٌ مِن بُلَغائهم، علىٰ أنهم كانوا أكثرَ مِن حصَى البَطْحاء، ....

قولُه: (أبْكَم)، الأساس: «تكلَّم فلان فتُبُكِّمَ عليه إذا: أُرْتِجَ عليه». ولم أجِدْ في موضعٍ آخرَ بنىٰ من «بَكَمَ» فِعْلًا[1] سِواه.

قولُه: (تحدّىٰ به)، التحدِّي: طَلَبُ المُعارضةِ والمقابلة.

الجوهريُّ: «تحدَّيْتُ فلانًا: إذا بارَيْتَه في فِعْلٍ ونازَعْتَه الغَلَبَةَ».

الأساس: «حدا حَدْوًا، وهو حادي الإبل، وحَدا بها حُداءً: إذا غنّىٰ لها. ومن المجازِ: تحدّىٰ أقرانَه: إذا باراهُم ونازعَهم الغَلَبَةَ، وأصلُه في الحداء يتبارىٰ فيه الحاديانِ ويتعارضانِ، فيتحدّىٰ كلُّ واحدٍ منهما صاحبَه، أي: يطلُبُ حُداءَه، كما تقول: توفّاهُ بمعنىٰ استوفاه».

وفي بعضِ الحواشي الموثوقِ به: «كانوا عند الحَدْوِ يقومُ حادٍ عن يمينِ القطار، وحادٍ عن يسارِه، يتحدّىٰ كلُّ واحدٍ منهما صاحبَه، بمعنىٰ يَسْتحديهِ، أي: يطلبُ منه حُداءَه، ثم اتُّسِعَ فيه حتّىٰ استُعْمِلَ في كلِّ مباراة».

قولُه: (المصاقعِ[2])، المصاقعُ: هو جَمْعُ مِصْقَعٍ، وهو الفَصيح. الجوهريُّ: «خطيبٌ مِصْقَعٌ، أي: بليغ».

قولُه: (فلم يتصدَّ)، أي: لم يتعرَّض. الجوهري: «تصدىٰ له، أي: تعرَّض، والمصاداة: المعارضة».

قولُه: (ولم ينهَضْ)، الأساس: «نهضَ إليه وله نَهْضًا، واستَنْهَضَه للأمرِ» المعنىٰ: لم يقُم لمعارضةِ أقصَرِ سورةٍ منه قائم.

(١) في (ط) و(ح): «بُني من بكم فِعلٌ».

(٢) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «مصاقع».

وأوفرَ عددًا من رِمالِ **الدَّهْناء**، ولم يَنبِضْ منهم **عِرْقُ العصَبيةِ** معَ اشتهارِهم بالإفراطِ في الـمُضادّةِ والـمُضارّة، وإلقائهم **الشراشِرَ** علىٰ الـمُعازّة والـمُعارّة، ....

قولُه: (**الدَّهْناء**)، **الجوهريُّ**: «الدَّهْناء موضعٌ ببلادِ تَميم، يُمَدُّ ويُقْصَر، ويُنسَبُ إليه دَهْناويّ»، **الأساس**: «الدهناء: أرضٌ ذاتُ رمال».

قولُه: (**عِرْقُ العَصَبيّة**)، **النهاية**: «العصبيّ: الذي يُعينُ قَوْمَه علىٰ الظلمِ، والتعصُّب: المحاماةِ والمدافعة».

وفي قولِه: «عِرْقُ العَصَبية» استعارةٌ تَخْييلية، وقولُه: «لم ينبِضْ» ترشيحٌ لها؛ لأنّ النبضَ ـ هو الحركةُ التي تنبعثُ من أوعية الروح، المؤلَّفةُ من انقباضٍ وانبساط ـ صفةٌ ملائمةٌ للمُسْتعارِ منه.

قولُه: (**المُضارَّةُ**)، هي الضِّرار.

قولُه[١]: (**المُعازَّةُ**)، وهي المُغالبة، و«**المُعارَّةُ**» بالراءِ المهملةِ: المُعايَبة، من المَعَرَّةِ وهي الإثْمُ، وهو يَعِرُّ قومَه، أي: يُدْخِلُ عليهم مكروهًا، جانسَ بين «المعازّةِ» و«المعارّةِ» وبين «المضادَّةِ» و«المضارَّة».

قولُه: (**الشَّراشر**)، وهي[٢] الأثقال. قال المصنِّف: ألقىٰ عليه شراشِرَه، أي: جُمْلَتَه[٣]، وصَرفَ إليه هَمَّه، وهو من الشَّرشرة[٤]، وهي التحريكُ، قال الكُمَيْت[٥]:

---

(١) هكذا وردت هذه الفقرة هنا في الأصول الخطية، وهي في «الكشاف» متأخرة عن التي تليها.

(٢) قوله: «وهي» ساقط من (ط).

(٣) ورد في «تاج العروس» (شرر) ما يلي: ونقل شيخنا عن «كشف الكشاف»: يقال: ألقىٰ عليه شراشره، أي: ثقله وجُملَتَه. وفي «القاموس المحيط»: الشراشر: جميع الجسد. أي: جملته.

(٤) في (ط): «الشراشرة».

(٥) هو الكُمَيْتُ بن زيد الأسديُّ (ت ١٢٦هـ)، شاعرٌ مُقَدَّمٌ فصيح، كان مُتَشيّعًا لآلِ البيت، له ترجمة في: «الشعر والشعراء» لابن قتيبة (٢: ٥٨١)، و«الأغاني» لأبي الفرج الأصفهاني (١٧: ٤٠).

ولقائهم ....

وتُلْقىٰ(١) عليه عند كـلِّ عظيمةٍ شَراشرُ مِن حَيَّيْ نِـزارٍ وألْبُبُ(٢)

وفي «المجمل»(٣): الشراشـر: النَّفس، يُـقال: ألقىٰ عليه شراشـرَه(٤)، إذا(٥) ألقىٰ عليه نَفْسَه حرصًا ومحبَّة.

والمعنىٰ: أنهم إذا دهَمَهُم أمرٌ من الـمَعَرَّة دخلوا فيه بُجْملتِهم تهالُكًا وحِرْصًا ليَغْلِبوا ولا يُغْلبوا(٦).

قولُه: (**لِقائهم**)، **الأساس**: «لقيتُه لقاءً ولُقيانًا ولُقًى ـ بوَزْن هُدًى ـ ولاقَيْتُه والتقَيْتُه ولُقِّيَ فلانٌ ألاقيَّ(٧) مِن شَرٍّ، ويقالُ: فلانٌ مُلقًّى: مُمْـتَحَن».

المُغْرِب(٨): وقد غلبَ اللقاءُ علىٰ الحرب. وقال أبو العلاء(٩):

ومُمْـتحَنٌ لقـاؤك وهـو مَـوْتٌ وهل يُنْبي عن الموتِ امتحانُ؟

---

(١) في (ط): «ويلقىٰ».

(٢) البيت في «الصحاح» (٢: ٦٩٦) منسوبًا للكميت. وهو في «لسان العرب» (شرر) من دون نسبةٍ، وروايتُه ثَمَّةَ:

وتُلْقىٰ عليه كلَّ يومِ كريهةٍ

(٣) يعني: «المجمل في اللغة» لابن فارس. وانظر كلامَه ثَمَّة ص٥٠١.

(٤) قوله: «يقال: ألقىٰ عليه شراشره» ساقط من (ط) و(ح).

(٥) في (ط) و(ح): «أي» بدل «إذا».

(٦) في (ط): «ليغلبوا ويُغلبوا».

(٧) في (ط) و(ح): «لقًى».

(٨) «المُغْرِب» للمُطَرِّزي (٢: ٢٤٨).

(٩) الشاعر المشهور، أحمد بن عبد الله بن سليمان التنوخي المعرِّي (توفي ٤٤٩هـ). وانظر البيت في ديوانه «سقط الزند» ص٦٥.

دونَ **المناضلةِ** عن أحسابِهم **الخُطَط**، ورُكوبِهم في كلِّ ما **يَرومُونه** الشَّطَط، **إنْ أتاهم** أحدٌ بمفخَرةٍ أتَـوْه بمفاخر، ....

وقولُه: (**المُناضلة**) وهي المُراماة. يقال: ناضَلْتُ فلانًا فنَضَلْتُه إذا غلَبْتُه.

قولُه: (**الخُطَط**) وهي جَمْعُ خُطّة، وهي الأمرُ العظيمُ أو الشدة، وهو مفعولُ: «لقائِهم». المعنىٰ: لم يتحرّكْ عِرْقُ عَصَبيّتِهم مع لقائِهم الشرَّ والشدائدَ عند المدافعةِ عن أحسابِهم، ومنه حديثُ وَفْدِ هَوازن، قال لهم رسولُ الله ﷺ: «اخْتَارُوا إحْدىٰ الطائفتَينِ: إمَّا المالَ وإما السَّبْيَ». فقالوا: أمَّا إذا خَيَّرْتنا بين المالِ والحَسَبِ فإنّا نختارُ الحسَب»(١).

أرادوا أنّ فَكاكَ الأسرىٰ وإيثارَه علىٰ استرجاعِ المالِ حَسَبٌ وفِعالٌ حَسَن؛ فهو بالاختيار أجدَر. وفي «النهاية»: «الحَسب: بمعنىٰ المحسوب؛ لأنـّه ممَّا يعدُّه الإنسانُ من مفاخرِ نَفْسِه وآبائِه».

ابنُ السِّكّيتِ(٢): «الحَسَبُ والكرَمُ يكونانِ في الرجلِ وإن لم يكُن له آباءٌ لهم شرف(٣). والشرفُ والمَجْدُ لا يكونانِ إلّا بالآباء»(٤).

قولُه: (**يَرومونَه**)، أي: يطلبونَه، «والشَّطَطُ»: مُجاوزةُ الحدِّ والقَدْر.

قـولُه: (**إن أتاهم**)، بيانٌ وإيضاحٌ لِـما تقدَّمَ من «لقائِهم» و«اشتـهارِهم» و«ركوبِهم»، ويحتمل الاستئناف.

---

(١) أخرجه البخاري (٢٥٣٩)، (٢٥٤٠)، من حديثِ الـمِسْوَرِ بن مَـخْرِمةَ.

(٢) هو العلامة أبو يوسف، يعقوب بن إسحاق بن السِّكِّيت البغداديُّ النحويُّ (ت ٢٤٤هـ) صاحبُ كتاب «إصلاح المنطق»، كان إمامًا في العربية وإليه المُنْتهىٰ فيها. أخذ عن أبي عمرٍو الشيبانيّ وغيره. له ترجمة في: «طبقات النحويين واللغويين» للزبيديّ ص٢٠٢، و«وفيات الأعيان» (٦: ٣٩٥)، و«سِيَر النبلاء» (١٢: ١٦).

(٣) في (ط): «وإن لم يكن أب له شرف».

(٤) «إصلاح المنطق» لابن السكِّيت (ص٣٢١-٣٢٢).

وإنْ رَماهم **بمأثُرةٍ** رمَوهُ بمآثِر، **وقد جرَّدَ لهم الحُجّةَ أولًا** والسيفَ آخِرًا، فلم يُعارِضوا إلا السيفَ وحدَه، **علىٰ أنّ السيفَ** القاضِبَ **مِخْراقُ لاعِبٍ** إنْ لم تُمضِ الحُجّةُ حَدَّه، فما أعرَضوا عن معارضةِ الحجّةِ إلا لعِلْمِهم أنّ البحرَ قد زَخَرَ ....

قولُه: (**بمأثُرة**)، المَأْثُرةُ: كلُّ خَصْلَةٍ تُؤْثَرُ. و«المَفْخَرةُ» بفَتْحِ الخاءِ وضَمِّها: المأثُرة. جَميعُ ذلك مبالغةٌ في عَصَبِيَّتِهم وحَمِيَّتِهم، وأنهم كانوا في عِدادِ مَن يَغْلِبون ولا يُغْلَبون، ومع ذلك عَجَزوا عن التَحدِّي والمعارضة.

قولُه: (**وقد جَرَّدَ لهم الحُجَّةَ أوَّلًا**)، حالٌ من ضمِير «أفْحَمَ» جيءَ بها علىٰ سبيلِ الترقّي والتدرُّجِ لإرادةِ المبالغةِ في إعجازِ القرآن. قال **أوّلًا**: «لـمِقْدارِ أقْصَرِ سورة»، **وثانيًا**: «أنـّهم كانوا أكثر من حَصىٰ البطحاء»، ثم **ثالثًا**: مع تهالُكِهم وحِرْصِهم علىٰ العصبية، ثم **رابعًا**: أنـّه «جَرَّدَ لهم الحجَّةَ أوّلًا والسيفَ آخِرًا»، وتجريد الحجة أولًا والسيف آخرًا[1] بمنزلةِ تخييرِ المتحدّىٰ به بين الإتيانِ بما يُتَحَدّىٰ به، وبين الإقرارِ بالعَجْز، كما تقولُ لَمن تُباريه: إمَّا أن تأتيَ بمِثْلِه أو تُقِرَّ بالعجز.

قولُه: (**مِخْراقُ لاعبٍ**)، **الجوهريّ**: المِخْراقُ: المنديلُ يُلَفُّ ليُضْربَ به. عَربيٌّ صحيحٌ. قال عمرو بن كلثوم:

كَـأنّ سُـيُوفَنَا مِنَّـا ومِـنْهُمْ   مَخَـارِيقٌ بأيْـدِي لاعِبِينَـا[2]

قولُه: (**علىٰ أنّ السيفَ**)، هو حالٌ من فاعلِ: «فلم يُعارِضوا». قال الحَماسيُّ[3]:

---

(١) قوله: «وتجريد الحجة أولًا والسيف آخرًا» سقط من (ط).

(٢) «الصحاح» (٤: ١٤٦٧). وانظر بيت عمرو بن كلثوم في «شرح القصائد العشر» للخطيب التبريزي ص٣٤٠. وانظر: ديوان قيس بن الخطيم ص٨٨ حيث يقول:

أُجالِـدُهم يـومَ الحديقـة حـاسرًا   كأنّ يدي بالسيفِ مخراقُ لاعـبِ

(٣) هو أبو خِراشٍ الهُذَليُّ، وانظر خبر البيتين في: «الحماسة بشرح المرزوقي» (٢: ٧٨٣).

فطَمَّ علىٰ الكواكب، وأنَّ الشمسَ قد أشرقتْ فطَمسَتْ نُورَ الكواكب.

فواللّـــهِ لا أنــسىٰ قتــيلًا رُزيتُــه ... بجانبِ قُوسىٰ ما مشَيْتُ علىٰ الأرضِ
عــلىٰ أنـــّها تَعْفــو الكُلــومُ وإنّــما ... تُوكَّلُ بالأدْنىٰ وإن جَـلَّ مـا يَمْـضـي

قال أبو البقاءِ[1]: «موضعُ «علىٰ» وما يتَّصِلُ به حالٌ، والعاملُ فيه «لا أنسىٰ» أي: ما أنسىٰ هذا الرُّزْءَ في حالِ الكلوم. أي: حالي مخالفةٌ لحالِ غيري في استدامةِ الحزن».

وكذا ما نحنُ بصَدَدِه يقدَّرُ أنـّهم اختاروا معارضةَ السيفِ وَحْدَه؛ حالَ علمِهم أن السيفَ وحدَه مخراق لاعب، فحالُهم مخالِفٌ لحالِ غيرِهم في اختيارِهم السيفَ العاطل. ويجوزُ أن يكونَ حالًا من المفعولِ وهو السيف. وقد وضعَ المُظْهَرَ وهو السيف موضِعَ المُضْمَرِ لزيادةِ التقريرِ وإجرائِه مُجْرىٰ المَثَل.

والفاءُ في قولِه: «فما أعرضوا» نتيجة؛ لأنّ قولَه: «فلم يعارِضوا إلَّا السيفَ وَحْدَه» في قُوَّةِ أنـّهم اختاروا معارضةَ السيفِ وأعرضوا عن معارضةِ الحجَّة، فرتّبَ عليه «فما أعرضوا عن معارضةِ الحُجَّةِ إلَّا لعِلْمِهم». وفي قولِه: «جَرَّدَ لهم الحُجَّةَ أوّلًا والسيفَ آخِرًا»، لطيفة: وهي أنّ التجريدَ يُسْتعملُ في السيوفِ أصالةً، يقال: جَرَّدْتُ السيفَ عن الغِمْد، ثم يُسْتعملُ في غيره مجازًا. وهو قد جعلَ الحُجَّةَ في مضائِها أصلًا في التجريد، وجعلَ السيفَ تابعًا لها.

قولُه: (طَمَّ)، أي: غَلَب. **الجوهريُّ**: «جاء السيلُ فطَمَّ الرَّكِيَّةَ، أي: دفنَها وسوّاها. وكلُّ شيءٍ كثُرَ حتَّىٰ علا وغلبَ فقد طمَّ».

قولُه: **(الكواكب)**، وهو جَمْعُ كوكبٍ، **الجوهري**: كَوكَبُ الشيء: مُعْظَمُه. استعار البَحْرَ للقرآنِ لغزارةِ فوائدِه وكثرة فرائدِه، والشمسَ لظهورِ دلائلهِ وسطوعِ براهينه، ولبلاغتِهم الأنهارَ والنجومَ.

---

(١) العُكْبَريُّ، عبد الله بن الحسين بن أبي البقاء البغدادي الحنبلي (ت ٦١٦هـ) صاحبُ المصنَّفات، وأشهرُها «التبيان في إعرابِ القرآن»، و«شرح الحماسة» وغيرهما. له ترجمة في «الذيل علىٰ طبقات الحنابلة» لابن رجب (٢: ١٠٩)، و«سِيَر النبلاء» (٢٢: ٩١).

والصلاةُ على خيرِ مَن أُوحِيَ إليه، حبيبِ اللـهِ أبي القاسمِ محمدِ بنِ عبدِ اللـهِ بن عبدِ المطّلِبِ بنِ هاشمٍ، ذي اللِّواء المرفوع..

ثم رَشَّحَ[1] الاستعاراتِ الأربعَ بالزَّخْرِ، والطَّمِّ، والإشراقِ، والطمس. ثم راعىٰ بين الكوكبَيْنِ صنعةَ الجناسِ التام، وبين الطمِّ والطمسِ الجناسَ المُذَيَّل[2]، وبين القرينتَيْن الموافقةَ في الترصيع[3].

ويجوزُ أن يكونَ المستعارُ له البَحْرُ والشمسُ رسولَ الله ﷺ، والكواكبُ الكفارَ أنفُسَهم علىٰ طريقِ المشاكلة، وإلَّا فمِن أينَ لهم نورٌ وبَهاء، ورَوْنَقٌ وصفاء![4]، وأن تكونَ الاستعارةُ تمثيليةً بأن شُبِّهَتْ حالةُ سطوعِ الآياتِ القرآنية، وظهورِ المعجزاتِ النبويةِ، واضمِحلالِ تَلَقُّفاتِهم وانطماسِ مُزَخرَفاتِهم بزُخورِ البحرِ وطَمِّه علىٰ الأنهارِ، وإشراقِ الشمسِ وطَمْسِها الأنوار.

قولُه: (**والصلاةُ علىٰ خيرِ من أُوحي إليه: حبيبِ الله أبي القاسم**)، هو رسولُ اللـهِ خاتمُ الأنبياءِ محمدُ بنُ عبدِ الله بن عبد المُطَّلِب بن هاشم بن عبد مناف بن قُصَيٍّ بن كِلاب بن مُرَّة بِن كعب بن لُؤي بن غالبِ بن فِهْر بن مالك بن النضر بن كِنانةَ بن خُزَيْمةَ بن مُدْرِكَةَ ابن إلياسِ بن مُضر بن نزارِ بن مَعَدّ بن عدنان.

---

(١) والترشيح: هو أن يريد المتكلم ضربًا من ضروب البديع، فلا يتأتىٰ له الإتيان به مجردًا، حتى يأتي بشيء في الكلام ليرشحه لمجيء ذلك الضرب. انظر: «بديع القرآن» لابن أبي الأصبع ص١٠٣.

(٢) وهو الذي يُوجَدُ في إحدىٰ كلمتَيْه حرفٌ لا يُوجَدُ في الأخرىٰ، وجميع حروفِ الأخرىٰ موجودةٌ في الأولىٰ ومنه قولُه تعالىٰ: ﴿وَٱلْتَفَّتِ ٱلسَّاقُ بِٱلسَّاقِ * إِلَىٰ رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ ٱلْمَسَاقُ﴾ [القيامة: ٢٩-٣٠]. انظر: «تحرير التحبير» ص١٠٧.

(٣) وهو أن تكون الألفاظُ مستويةَ الأوزان متفقة الأعجاز، ومنه قولُ مسلم بن الوليد:

كأنــه قَمَــرٌ، أو ضَــيْغَمٌ هَــصِرٌ ... أو حَيَّةٌ ذكَرٌ، أو عــارضٌ هَطِــلُ

انظر: «تحرير التحبير» (ص٣٠٢-٣٠٣).

(٤) قوله: «وصفاء» أثبتناه من (ط).

في بني لُـؤَيّ، وذي الفَرْع الـمُنيفِ في عبدِ مَنافِ بن قُصَيّ، ....

قال صاحبُ «جامع الأصول»[(١)]: «إنّما اقتصَرْنا علىٰ ذِكْرِ نَسَبِه إلىٰ عدنانَ؛ لأنـّه لا يكادُ يصحُّ لأحدِ الرواةِ روايةٌ ولا ضَبْطُ الأسماءِ بعدَ عدنان»[(٢)]. وَصَفَه ثم كَنَّاهُ ثم سمّاه ثُمَّ نَسَبَه، استلذاذًا وتيمُّنًا وافتخارًا. قال:

أسـاميًا لم تَـزِدْهُ معرفـةً وإنـما لـذّةً ذكَرناهـا[(٣)]

قولُه: (لُؤيّ)، تصغيرُ لأىٰ علىٰ وَزْن لَعَا: بَقَرُ الوحشي[(٤)]، ولأىٰ أيضًا: رجلٌ، وتصغيرُه: لؤيٌّ، ومنه لؤيُّ بنُ غالبٍ، قاله الجَوْهَري.

جانسَ بين اللواءِ ولُؤيّ، وبين مَنافٍ ومُنيف، ومَرفوعٍ وفَرْع، وعَبَّر بجُمْلةِ قَوْلِهِ: «ذي اللواءِ المرفوعِ في بني لؤي» عن ارتفاعِ مكانتِه، وعُلوِّ شأنِه، ونَباهةِ منزلتِه، تَنبيهًا به علىٰ أنـه العَلَم المشارُ إليه.

قولُه: (ذي الفَرْع)، فَـرْعُ كـلِّ شيءٍ: أعلاه، يقالُ: هو فَـرْعُ قَـوْمِه للشـريفِ منهم، و«المنيفُ»: العالي، يقال: أنافَ علىٰ كذا: أشْرفَ عليه، و«قُصَيّ» تصغيرُ القَصا وهو البُعْد.

فإن قُلْتَ: هلّا أخّرَ «لُؤيّ» عن «قُصَيّ» وهو جَدُّه الأعلىٰ؟

قلتُ: قَدّمه ليُنبِّه علىٰ مكانِ نُكْتةٍ وهي إرادةُ التكميلِ؛ فإنـّه لـمّا ذكَـر أنـّه صاحبُ اللواءِ

(١) هو الإمام الحافظ أبو السعادات المبارك بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزريّ الموصليّ (ت ٦٠٦هـ) صاحبُ «النهاية في غريب الحديث»، و«جامع الأصول»، وكلاهما نافعٌ محرَّر. وله «الإنصاف في الجمع بين الكشفِ والكشّاف» تفسيري الثعلبي والزمخشري. له ترجمة في «طبقات السبكي» (٨: ٣٦٦)، و«سِيَر النبلاء» (٢١: ٤٨٨).

(٢) «جامع الأصول» لابن الأثير (١٢: ٨٧).

(٣) للمتنبي في «ديوانه» بشرح الواحدي (١: ٣٧٩) من قصيدةٍ يمدح بها عضد الدولة البوَيْهي.

(٤) في (ط): «الوحش».

المثبَّتِ بالعِصْمة، ....

المرفوعِ عُلِمَ أنّه ذو سلطانٍ مطاعٍ، مُشْتَهرٌ في سيادتِه فرأىٰ أنّ الوصْفَ بمُجرَّدِ أنّه كذلك غيرُ وافٍ، إذْ من الجائزِ أنّه مع ذلك غيرُ عريقٍ في أُرومته[١]، فكمَّلَ بقولِه: «ذي الفَرْعِ المُنيف». تلخيصُه: أنّه ذو حَسَبٍ ظاهرٍ ونَسَبٍ طاهرٍ[٢]، فلو أخّر لفاتَ ذلك، إذ في تأخير كلِّ ما حقُّه التقديمُ إيذانٌ بمكانٍ لطيفةٍ.

قولُه: (**المُثَبَّتِ بالعِصْمَة**)، يقال: ثَبَت الشيءُ ثَباتًا[٣]، وأثْبتَه غَيْرُه وثَبَّتَه بمعنىً.

والعِصْمةُ: الحِفْظ. أي: ثَبَّتَه اللهُ بما أوحىٰ إليه علىٰ الصراطِ؛ لئلّا يَرْكَنَ إلىٰ ثقيفٍ حينَ اقترحوا عليه ما اقترحوه فسكتَ، فنزلت: ﴿وَلَوْلَآ أَن ثَبَّتْنَٰكَ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْـًٔا قَلِيلًا﴾[٤] [الإسراء: ٧٤] ويُسمّىٰ هذا الأسلوبُ بالتلميح[٥].

---

(١) يعني أصْلَه. ومنه قول العربِ: نفسٌ ذاتُ أُكرومَهْ، مِن أطيبِ أُرومهْ. أفاده الزمخشري في «أساس البلاغة» (أرم).

(٢) في (ط): «باهر».

(٣) وثبوتًا. انظر «الصحاح» (١: ٢٤٥).

(٤) يعني ما روىٰ ابنُ عباسٍ رَضِيَ الله عنهما قال: قدِمَ وفدُ ثقيفٍ علىٰ النبيِّ ﷺ فقالوا: نُبايعُك علىٰ أن تُعْطيَنا ثلاثَ خصالٍ، قال: «وما هُنّ»؟ قالوا: أن لا نَنْحنيَ ـ أي: في الصلاة ـ ولا نكسرَ أصنامَنا بأيدينا، وأن تُمَتِّعنا باللاتِ سنةً من غيرِ أن نعبدَها، فقال النبيُّ ﷺ: «لا خيرَ في دينٍ لا ركوعَ فيه ولا سجود، وأمّا أن لا تكسِروا أصنامَكم بأيديكم فذاك لكم، وأمّا الطاغيةُ ـ يعني اللاتَ والعُزّىٰ ـ فإنّي غيرُ مُمتِّعِكم بها» فقالوا: يا رسولَ الله إنا نحبُّ أن تسمعَ العربُ أنّك أعطيتنا ما لم تُعْطِ غيرَنا، فإن خَشيتَ أن تقولَ العربُ: أعطيْتَهم ما لم تُعْطِنا، فقُل: الله أمرَني بذلك، فسكت رسولُ الله ﷺ، فطمعَ القومُ في سكوتِهِ أن يُعطيَهم ذلك، فأنزل الله عزَّ وجلَّ هذه الآية.
ذكره البغويُّ في «معالم التنزيل» (٥: ١١١). وقال الحافظ ابن حجر في «تخريج أحاديث الكشّاف» (٢: ٦٨٤): لم أجِدْهُ، وذكره الثعلبي عن ابن عباس من غير سند. انتهىٰ.

(٥) عَرّفه الخطيب القزويني بقوله: هو أن يُشارَ إلىٰ قصّةٍ أو شعرٍ من غيرِ ذِكْرِه، ومنه قولُ ابن المُعتزّ: =

المؤيَّدِ بالحِكْمة، الشادخِ الغُرّةِ الواضحِ التحجِيل، النبيِّ الأُميّ المكتوبِ في التوراةِ والإنجيل، ....

قولُه: (**المؤيَّدِ بالحِكمة**)، أي: بالقرآنِ حين طولبَ بالمعجزةِ أو بالعِلْمِ الوافي والعَملِ الكافي.

قولُه: (**الغُرّة**) الغرّة: بياضٌ في جَبْهةِ الفرس. والشادِخة: هي **الغُرّةُ** إذا فشَتْ في الوجهِ من الناصيةِ إلىٰ الأنف، والتحجيلُ: البياضُ في قوائمِ الفرسِ مأخوذٌ من الحَجْلِ وهو الخَلْخال. هذه الألفاظُ واردةٌ علىٰ التَّلميحِ[1] أو الاقتباسِ من قوله ﷺ: «إنّ أُمَّتي يأتونَ يومَ القيامةِ غُرًّا مُحجَّلينَ من أثرِ الوضوءِ، فمن استطاعَ منكم أن يُطيلَ غُرَّته فليفعَلْ»، أخرجه البخاري ومسلم عن أبي هريرة[2]. يعني أنّ هذه العلامةَ هي الفارقةُ بين هذه الأُمّةِ وبين سائرِ الأُمَم. وبيَّنَ هذا المعنى قولُه صلواتُ الله عليه «لكم سيماءُ ليسَت لغيركم»[3]. استعارَ لتنويهِ شأنهِ وأنـّه ممتازٌ عن سائرِ الأنبياء، كما أنّ أُمّتَه ممتازةٌ عن سائرِ الأُمَمِ بما ذكَرْنا.

قولُه: (**الأُميُّ**)، **المُغْرِب**: الأُميُّ منسوبٌ إلىٰ أُمّة العربِ، وهي لم تكُن تكتبُ ولا تقرأ، فاستُعيرَ لكلِّ مَن لا يعرفُ الكتابةَ ولا القراءة[4]. راعىٰ المناسبةَ بين الأُميِّ والمكتوبِ، أي: لم يكن كاتبًا وكان مكتوبًا[5].

أتـرىٰ الجـيرةَ الـذين تـداعَوْا ... عند سَيْرِ الحبيب وقـت الـزوالِ
علِمـوا أنّنـي مقـيمٌ، وقلبـي ... راحـلٌ فـيهم أمـامَ الجِـمالِ
مِثْلَ صاعِ العزيـزِ في أرحُـلِ الـ ... ـقَوْمِ، ولا يعلمون ما في الرحالِ

انتهىٰ من «الإيضاح في علوم البلاغة» للقزويني ص٣٨٨.

(١) في (ف): «على التمليح».

(٢) أخرجه البخاري (١٣٦)، ومسلم (٢٤٦).

(٣) هو في «صحيح مسلم» (٢٤٧). قال النووي: وقد استدلّ جماعةٌ من أهلِ العلمِ بهذا الحديثِ علىٰ أنّ الوضوءَ من خصائص هذه الأُمّة، زادها الله تعالىٰ شرفًا. انتهىٰ من «شرح صحيح مسلم» (٢: ١٣٩).

(٤) «المُغْرِبُ في ترتيب المُعْرِب» للمُطَرِّزي (١: ٤٥) وانظر: «ألفاظ من القرآن الكريم» لناصر الدين الأسد ص٩-٤١.

(٥) يعني في التوراة والإنجيل.

وعلى آلِهِ الأطهار، وخلفائِه مِنَ **الأختانِ** والأصهار، وعلى جميع المهاجِرِينَ والأنصار.
اعلَمْ أنّ متْنَ كلِّ علمٍ، وعمُودَ كلِّ صناعةٍ ....

قولُه: **(الأَخْتان)، الجوهريُّ**: الخَتَنُ: كلُّ مَن كان مِن قِبَلِ المرأةِ كالأبِ أو الأخ، وفي العرفِ هو زوجُ الابنة، و«الأَصْهارُ» جَمْعُ صِهْرٍ، وهو عندَ الخليلِ[١]: أهلُ بيتِ المرأةِ، ومنَ العربِ من يجعلُ الصِّهْرَ من الأحماءِ والأَخْتانِ جميعًا يقال: صاهَرْتَ إليهم إذا تزوَّجْتَ فيهم. وتقديمُ الأَخْتانِ علىٰ الأصهارِ كتقديمِ هارونَ علىٰ موسىٰ في قوله تعالىٰ: ﴿بِرَبِّ هَٰرُونَ وَمُوسَىٰ﴾[٢] [طه: ٧٠].

قولُه: **(مَتْنَ كلِّ عِلْم)، الجوهريُّ**: المَتْنُ من الأرض: ما صَلُبَ وارتفَعَ ومنه سُمِّيَ الظهرُ مَتْنًا. ثم سُمِّيَ به أصولُ العِلم وقواعدُه دونَ دقائقِه وزوائدِه؛ لأنـّها تتفرّعُ علَيْها كما أنّ الأعضاءَ تتقوَّمُ بالظَّهر.

قولُه: **(وعَمودَ كلِّ صناعة)**، أي: أصولَها، **الأساس**: يُقالُ للظَّهرِ: عَمودُ البطنِ، وهو مذكورٌ في عمودِ الكتاب، أي: في فَصِّه ومَتْنِه، واجعَلْ ذلك في عَمودِ بطنِه: أي ظَهْرِه لأنـه يُمْسِكُ البطنَ ويُقَوِّمه؛ فصارَ كالعمودِ له.

قولُه: **(كلِّ صناعة)**، قيل: إنّ معلوماتِ كلِّ عِلْمٍ إمَّا أن تحصُلَ بالتمرُّنِ علىٰ العملِ كحصولِ معلوماتِ النحوِ بمطارحة الإعراب، ومعلوماتِ صناعتَي البلاغةِ والفصاحةِ بتتبُّعِ خواصِّ تراكيبِ الكلامِ إفادةً ودلالةً وترتيبًا[٣]، أو بالنظرِ والاستدلال. فَخَصَّ الأولَ بالصناعةِ، والثاني بالعلم. وينتقضُ هذا بما ذكره[٤]: «وإن بزَّ[٥] أهلَ الدنيا بصناعةِ الكلام»،

(١) يعني: ابن أحمدَ الفراهيدي. صاحب معجم «العين».
(٢) أي: لمراعاة الفواصلِ واستواءِ رؤوسِ الآي. انظر «المُحرَّر الوجيز» لابن عطية ص١٢٥٧.
(٣) في (ط): «وتزيينًا».
(٤) يعني من قوله: «والمتكلّم وإنْ بَزَّ أهلَ الدنيا في صناعةِ الكلام». يعني: غلبَ وفاق.
(٥) في (ط): «بذّ».

طبقاتُ العلماءِ فيه متدانية، وأقدامُ الصُّنّاع فيهِ متقارِبةٌ أو متساوية، إنْ سبقَ العالِمُ العالِمَ لم يَسبِقْه إلا **بخُطىً** يسيرة، أو تقدَّمَ الصانعُ الصانعَ لم يتقدَّمْه إلا **بمسافةٍ** قصيرة، وإنما الذي تباينتْ فيه الرُّتَب، و**تحاكَّتْ** فيه الرُّكَب، ....

وبقولِه: «وهما علمُ المعاني وعِلْمُ البيان» وبقولِهم: «علْمُ النحوِ واللغة»، والحقُّ أنّ كلَّ علم مارسَه الرجلُ سواءٌ كان استدلاليًا أو غيرَه حتّىٰ صارَ كالحرفةِ له سُمِّيَ صَنْعةً. قال المُصنِّفُ في قولِه تعالىٰ: ﴿لَبِئْسَ مَا كَانُوا۟ يَصْنَعُونَ﴾ [المائدة: ٦٣]: «كلُّ عاملٍ لا يُسمَّىٰ صانعًا، ولا كلُّ عملٍ يُسمّىٰ صناعةً حتّىٰ يتمكّنَ فيه ويتدرَّبَ ويُنْسَبَ إليه»[١].

قولُه: (**طبقاتُ العلماء**)، **الأساس**: الناسُ طبقاتٌ ومنازلُ ودَرَجاتٌ بعضُها أرْفَعُ من بعض. ومضىٰ طَبَقٌ بعد طبقٍ: عالَمٌ من الناسِ بعد عالَمَ. قال العباس[٢]:

تُنْقَلُ من صالبٍ إلىٰ رَحِمٍ   إذا مضىٰ عالَمٌ بدا طبق

قولُه: (**بخُطًى**)، الخُطىٰ: جمع الخُطْوة وهي: ما بين القدمين، وجَمْعُ القِلّةِ خُطُوات. استُعْمِلَتْ في موضعِ القلّةِ لقولِه: «يسيرة»، كقوله تعالىٰ: ﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨] في موضع أقراء.

قولُه: (**بمسافة**)، **الأساس**: ومنَ المجازِ: كم مسافةُ هذه الأرض؟ أي: بُعْدُها. وأصلُها موضعُ سَوْفِ الأدِلّاءِ يتعارفون حالَها من قُرْبٍ وبُعْدٍ. والسَّوْفُ شَمُّ التراب.

قولُه: (**تحاكَّتْ**)، أي: تصاكَّتْ. يقالُ: هذا الأمرُ قد تحاكَّتْ فيه الرُّكَبُ، أي: اشتَدّ. ويحتملُ أن يكونَ كنايةً عن تجاثي المُناظرين للبحث، و«الاستباقُ»: التسابقُ في العَدْوِ، و«التناضُلُ» الترامي. يقال: تناضلَ القومُ بالكلامِ والأشعار.

---

(١) انظر: (٥: ٤١٢-٤١٣).

(٢) يعني: ابنَ عبدِ المُطّلب. والبيتُ من جملةِ أبياتٍ امتَدح بها العباسُ رَضِيَ الله عنه رسولَ الله ﷺ، وذكرَ من مَحْتِدِه الزكيِّ الطاهر في خبرٍ أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٤: ٢٨٦) برقم (٤٠٥٧)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٥: ٢٦٨).

ووقع فيه الاستباقُ والتناضُل، وعَظُمَ فيه التفاوتُ والتفاضُل، **حتّى انتهَىٰ** الأمرُ إلى أمدٍ منَ الوَهْمِ متباعِد، وتَرقّى إلى أنْ عُدَّ ألفٌ بواحِد؛ **ما في العلُوم** والصناعاتِ **مِنْ محاسِنِ النُّكَت والفِقَر**، ومِن لطائفِ مَعانٍ يَدِقُّ فيها مباحِثُ للفِكَر، ومِن غوامِضِ أسرارٍ محتجِبةٍ وراءَ أستارٍ لا يَكشِفُ عنها مِنَ الخاصّةِ إلا **أَوْحَديُّهم** وأخَصُّهم، ....

قولُه: (**حتَّىٰ انتهىٰ**)، غايةُ «تباينَتْ» والمعنىٰ ينْظُرُ إلىٰ ما رُوِيَ: «الناسُ كإبلٍ مئة، لا تجدُ فيها راحلة»[1]، وقولِ البُحْتريِّ[2]:

ولم أرَ أمثــالَ الرجــالِ تفاوتًــا لدىٰ المجدِ حتَّىٰ عُدَّ ألفٌ بواحدِ

قولُه: (**ما في العلوم**)، «ما» موصولةٌ، وهي مع صِلَتِها خبرُ «الذي تباينَتْ».

قولُه: (**من محاسن**)، **الجوهريُّ**: الحسْنُ: نقيضُ القُبْحِ، والجَمْعُ محَاسِنُ علىٰ غير قياس، كأنّه جَمْعُ مَحْسَن.

قولُه: (**النكت**)، **الأساس**: كلُّ نقطةٍ من بياضٍ في سواد، أو عَكْسه نُكْتَةٌ، ومن المجازِ: جاءَ بنُكْتةٍ ونُكَتٍ في كلامه.

قولُه: (**الفِقَر**)، **الأساس**: ومن المجاز يقالُ: في كلامِه وشعْرِه فِقْرَةٌ وهي: فَصْلٌ أو بيتُ شعر. والفِقْرَةُ في النثرِ كالبيتِ في النظمِ، والفِقَرُ[3] في الأصل حُليٌّ يُصاغُ علىٰ شَكْلِ فِقَرِ الظهرِ.

قولُه: (**أَوْحَديُّهم**)، الياء للمبالغة كأحمري، كقوله[4]:

---

(١) أخرجه البخاري (٦٤٩٨) من حديثِ ابن عمرَ رَضِيَ اللهُ عنهما.

(٢) الشاعر العباسي المشهور (ت ٢٨٣هـ)، له ترجمة في: «تاريخ بغداد» (١٣: ٤٤٦)، وانظر البيت في «ديوانه» (١: ٥٥).

(٣) في (ط): «والفقرة».

(٤) ذكره الجوهري في «الصحاح» (٤: ١٥٤١) غير منسوبٍ لأحدٍ.

وإلا واسطتُهم وفَصُّهم، وعامّتُهم عُماةٌ عن إدراكِ حقائقها ....

ومُشْرِكيٍّ كافرٍ بالفَرْق[١]

يقال: هو واحدُ قومِه وأوحَدُهم، وهو واحدُ أُمِّه، أي: لم تلِدْ مِثْلَه.

قولُه: (**واسِطَتُهم**)، واسطةُ الشيءِ: أجودُه، ومنه واسطةُ القلادة، وقومٌ وَسَطٌ وأوساطٌ: خيار. وأنشدَ في «الأساس» لزهير[٢]:

هُمُ وَسَطٌ يرضىٰ الأنامُ بحُكْمِهم إذا نزلتْ إحدىٰ الليالي العظائمِ

قولُه: (**وفَصُّهم**)، أي: صَفْوَتهم، **الأساس**: ومن المجازِ: أتيتُك مِن فَصِّه. أي: مَحِزِّه وأصْلِه. قال[٣]:

ورُبَّ امرئٍ خِلْتُه مائقًا ويأتيكَ بالأمرِ مِن فَصِّه

ومنه فُصوصُ الأخبار.

قولُه: (**وعامّتُهم**)، قيل: الضميرُ راجعٌ إلىٰ «العلماء»، ويجوزُ أن يعودَ إلىٰ «الخاصةِ» علىٰ تأويلِ الجمع، أي: أكثرُ الخواصِّ غافلون.

قولُه: (**عُماةٌ**)، هو جَمْعُ العامي، كعُناةٍ للعاني، وهو الأسير. بمعنىٰ الأعمىٰ، أو أنّها منَ[٤] الأعماءِ، **الجوهريُّ**: المَعَامي من الأرَضِين: الأغفالُ التي ليس فيها أثرُ عِمارةٍ، وهي الأعْمَاءُ أيضًا.

---

(١) قوله: «كقوله: ومشركي كافر بالفرق» سقط من (ط).

(٢) ذكره الزمخشري في «أساس البلاغة» ص٦٧٥ معزوًّا لزهير بن أبي سُلمىٰ، ولم أجده في «ديوانه» بشرح ثعلب أو الأعلم الشنتمري، وفي «البيان والتبيين» (٣: ١٥٣) عزاه لأبي نخيلة الشاعر الراجز.

(٣) ذكره الزمخشري في «أساس البلاغة» ص٤٧٤، والجوهري في «الصحاح» (٣: ١٠٤٩)، وعزاه الزبيدي في «تاج العروس» (١٨: ٧٤) للزبير بن العوام، وقيل: لعبد الله بن جعفر بن أبي طالب رَضِيَ الله عنهم.

(٤) في (ط): «أو أنها بمعنىٰ».

بأحداقِهم، عُناةٌ في يدِ التقليدِ لا يُمَنُّ عليهم بجَـزِّ نواصِيهم وإطلاقِهم.

قال رؤبة:

وبَلَــدٍ عامِيــةٍ أعــماؤه كأنّ لوْنَ أرضِـه سـماؤه

قولُه: (**بأحداقِهم**)، إمَّا أن يتعلَّقَ «بعُماة» علىٰ مِنوالِ قَوْلِهم: رأيتُه بعَيْني وقبضتُه بيدي، أو أن يتعلَّق بـ«إدراك»، أي: لا يُدْركون الحقائقَ بأحداقِهم، أي: لا تظهَرُ لهم ظهورَ المحسوسِ حتَّىٰ ينظروا بأحداقِهم، تعريضًا بنَفْسِه لبُعْدِ إدراكِ غَوْرِه، وكمالِ فَطانته. جانَسَ بين «عُماةٍ» و«عُناةٍ» تجنيسَ المضارعة لقربِ المَخْرَجِ بين الميمِ والنون[١]، وبين العامةِ والعُماةِ تجنيسَ قلب[٢].

قولُه: (**لا يُمَنُّ**)، يروىٰ مجهولًا[٣]، أي: لا يُنْعَم عليهم. يقال: مَنَّ عليه مَنًّا، أي: أنْعَمَ. ومعروفًا[٤]. وفاعلُه «التقليد» إذا رُوِيَ بالياء و«اليد» إذا رُوِيَ بالتاء[٥]، رُوِيَ عن المصنِّف: كانوا إذا أرادوا إطلاقَ أسيرٍ جَزّوا ناصِيتَه مذلّةً وهوَانًا. وأنشدوا[٦]:

إذا جُـزَّتْ نـواصي آلِ بَـدْرٍ فأدُّوهــا وأسْرىٰ في الوثــاقِ

المعنىٰ: قد جَزْزُتم نواصِيَهم، والحالُ أنـّهم أُسراءُ فأدّوا حينئذٍ غرامةَ الجَزِّ إلينا أو أطْلِقوهم.

هذا مَثَلٌ ضربَهُ المصنِّفُ للعالِـمِ المُقَلِّدِ الذي لا خلاصَ له من يدِ التقليد، وبالغَ فيه وأفرط،

---

(١) يوضِّحه قولُ الخطيب القزويني: «ثم الحرفانِ المختلفانِ إن كانا متقاربَيْن سُمّي الجناسُ مضارعًا، ويكونان إمّا في الأول كقول الحريري: بينك وبينك ليلٌ دامسٌ وطريقٌ طامس، وإمَّا في الوسط كقولِه تعالىٰ: ﴿وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْـَٔوْنَ عَنْهُ﴾ [الأنعام: ٢٦]» انتهىٰ. وسمّاه ابن أبي الأصبع تجنيس التعريف كما في «تحرير التحبير» ص١٠٧.

(٢) وهو اختلافُ اللفظين في ترتيب الحروف كما في «الإيضاح» للقزويني ص٥٤١.

(٣) يعني مبنيًا لما لم يُسَمَّ فاعِلُه.

(٤) يعني مبنيًّا للمعلوم. «يَمُنُّ».

(٥) يعني أن يقال: لا تَمُنُّ عليهم. والمراد اليد.

(٦) هو لبشرِ بن أبي خازم في «ديوانه» ص١٨٠. وروايتُه ثمَّة: فإذْ جُزَّتْ.

....

كما بالغَ في التفريطِ الواحديُّ حيث قال[١]: ومِن شَرَفِ عِلْمِ التفسيرِ وعزَّتِهِ في نَفْسه، أنه لا يجوزُ القولُ فيه بالعقلِ والتدبّرِ والرأيِ والتفكّرِ دونَ السماعِ والأخذِ عمَّن شاهدوا التنزيلَ بالروايةِ والنقل، ثم شدَّد فيه بفعْلِ الصحابةِ والتابعين، واستدلَّ بحديثِ جُنْدُبٍ عن رسولِ الله ﷺ: «مَن قال في كتاب الله برأيِه فأصابَ فقد أخطأ». قال صاحب: «الجامع»[٢]: أخرجَهُ الترمذيُّ، وأبو داود[٣]، وزادَ رَزينٌ[٤] زيادةً لم أجِدْها في «الأصول»: «ومَن قال برأيه فأخطأ فقد كفر». وبحديث ابنِ عباسٍ عن رسولِ الله ﷺ: «مَن قالَ في القرآنِ بغيرِ علمٍ فلْيتبوّأْ مَقْعدَه منَ النار» أخرجَه الترمذي[٥].

فيقال: أما قولُه: لا يجوزُ القولُ فيه بالرأيِ والتفكُّرُ، ففيه تفصيلٌ كما سيجيء. ونحنُ نوافقُه في أنّ الرأيَ لا مدخَلَ له في التفسيرِ، وأنّ الرأيَ الذي يؤدّي إلىٰ باطلٍ أو جهلٍ لا نَعْتبرُه في التأويل، وهو المعنيُّ بالمَنْع والتشديد، لكن نخالفُه أن نَمْنعَ الرأيَ بالكُلّيَّة! وكيفَ لا وهو قد أتىٰ في كتابِه ممّا لم يُنقَلْ عنِ الصحابةِ من التأويلاتِ بما لا يدخلُ تحْتَ الحصرِ؟ وكيفَ يمنَعُ الاستنباطَ والأئمةُ الأربعةُ والعلماءُ الراسخونَ قد استنبطوا من القرآنِ علومًا جَمّةً كالفِقْه، والأصولَيْن، والنحوِ، والمعاني، والأخلاق، وغير ذلك؟ وليس كل ما قالوه سمعوه، ورَدُّ هذا ينتهي إلىٰ سَدِّ بابٍ عظيمٍ في الدين.

---

(١) في مقدّمة تفسيره «الوسيط» (١: ٤٧).

(٢) يعني: ابن الأثير في «جامع الأصول» (٢: ٣).

(٣) «سنن الترمذي» (٢٩٥٢) و«سنن أبي داود» (٣٦٥٣).

(٤) الإمام المحدِّث أبو الحسن رزين بن معاوية العبدريُّ السرقُسْطيُّ (توفي ٥٣٥هـ) صاحبُ «تجريد الصحاح»، أدخل فيه زياداتٍ واهيةً كما في ترجمتِهِ من «سِيَر النبلاء» (٢٠: ٢٠٤)، ولتمام الفائدة انظر: «تذكرة الحفاظ» (٤: ١٢٨١).

(٥) سنن الترمذي (٢٩٥٠) وقال: هذا حديثٌ حسن صحيح.

....

قال أبو الدَّرداء: لا تَفْقَهُ كلَّ الفِقْهِ حتَّىٰ ترىٰ للقرآنِ وجوهًا كثيرة. أخرجه في «شرح السنّة»(١).

وسُئِلَ عليٌّ رَضِيَ الله عنه: هل عِنْدَكم شيءٌ من الوَحْي ممَّا ليسَ في القرآن؟ قال: «لا، والذي فلقَ الحَبَّة وبرأ النَّسْمةَ إلَّا فَهْمٌ يُعطيه الله رجلًا في القرآن» أخرجه الشيخانِ(٢) وغيرُهما.

وقال حُجَّةُ الإسلام(٣) في «الإحياء»(٤): ينبغي أن يكونَ اعتمادُ العلماءِ في العلومِ علىٰ بصيرتِهم وإدراكِهم بصفاءِ قلبِهم، لا علىٰ الصحفِ والكتبِ، ولا علىٰ تقليدِ ما سمعوا من غيرِهم، فإنّه إن اكتفىٰ بحفْظِ ما يُقال كان وعاءً للعلم لا عالـمًا.

قال ابنُ الجَوْزيِّ(٥): قالوا: التفسيرُ: إخراجُ الشيءِ من مقامِ الخفاءِ إلىٰ مقامِ التجلّي، والتأويلُ: نَقْلُ الكلامِ عن موضعِه إلىٰ ما يُحتاجُ في إثباتِه إلىٰ دليلٍ لولاهُ ما تُرِكَ ظاهرُ اللفظِ(٦). وقيل: التفسيرُ كَشْفُ المرادِ عن اللفظِ المُشْكِلِ، والتأويلُ رَدُّ أحدِ المُحتمَلَيْن إلىٰ ما يُطابقُ الظاهر.

---

(١) «شرح السنّة» للبَغَوي (١: ٢٥٩) و(١: ٢٦٥) و(١: ٢٩٢).

(٢) «صحيح البخاري» (٣٠٤٧)، و«صحيح مسلم» (١٣٧٠).

(٣) الإمام الفقيه النّظّار، الزاهد المتصوِّف أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي (ت ٥٠٥هـ) الإمامُ الذي أحيا علوم الدين، وشهرتُه تغني عن الإطنابِ في ذكره، له ترجمة في: «طبقات السبكي» (٦: ١٩١)، و«وفيات الأعيان» (٤: ٢١٦)، و«سِيَر النبلاء» (١٩: ٣٢٢).

(٤) «إحياء علوم الدين» (١: ١٥٢) بتصرُّفٍ ملحوظ.

(٥) الإمام الحافظ المؤرخ أبو الفرج عبد الرحمٰن بن علي بن محمد الجوزي القرشيّ الحنبلي (ت ٥٩٧هـ)، أستاذ المتأخرين في الوعظِ والإرشاد، وصاحبُ المصنّفات الدالةِ علىٰ تبحُّره وسعةِ عِلْمِه، له ترجمة في: «الذيل علىٰ طبقات الحنابلة» لابن رجب (١: ٣٩٩)، و«وفيات الأعيان» (٣: ١٤٠)، و«سِيَر النبلاء» (٢١: ٣٦٥).

(٦) انظر: «زاد المسير في علم التفسير» لابن الجوزي (١: ٤).

....

الكواشي: التفسيرُ: هو الوقوفُ علىٰ أسبابِ نزولِ الآيةِ وشأنِها وقِصّتِها، ولا يجوزُ ذلك إلَّا بالسماع. والتأويلُ: ما يُرْجَعُ في كَشْفِه إلىٰ معنىٰ الكلمة[1]. بيانُ ذلك: لو قيل: ما معنىٰ «لا رَيْبَ»؟ فنقول: لا شَكَّ؛ فهذا تفسيرٌ. فإن قيلَ: فقد نفَيْتَ الرَّيْبَ وقد ارتابوا؛ فإن أجَبْتَ وقُلْتَ: إنـّه في نَفْسِه صِدْقٌ، وإذا تُؤمِّلَ وُجِدَ كذلك فانتفىٰ عنه الرَّيب؛ فهذا تأويل.

تلخيصُه: التفسيرُ: ما يتعلَّقُ بالروايةِ، والتأويلُ ما يتعلق بالدراية. يؤيّدُه قول مُحيي السنّة[2] في «المعالم»[3]: التأويلُ صَرْفُ الآيةِ إلىٰ معنىً مُحتَمَلٍ موافقٍ لِـما قَبْلَها وبَعْدَها، غيرَ مخالفٍ للكتابِ والسنّة من طريقِ الاستنباطِ فقد رُخِّصَ فيه لأهل العلم. ومنه قولُ مُسلمِ بن يَسار: إذا حدَّثْتَ عن الله عزَّ وجلَّ فأمْسِك، واعلَمْ ما قَبْلَه وما بَعْدَه. نُقِلَ عن كتاب «الزهد»[4] للإمام أحمدَ بن حنبل رَضِيَ اللهُ عنه. ومسلمُ بن يَسار تابعي[5].

وأما معنىٰ الحديثِ الثاني فمنطبقٌ علىٰ مذهبِنا. وأما الأولُ فقد فَسَّره صاحبُ «الجامع»[6] وقال: يُحْمَلُ النهيُ علىٰ وَجهَيْن:

---

(١) هذا نقلٌ غير محرَّرٍ عن الكواشي، بل هو من كلامِ الإمام البغويِّ في «معالم التنزيل» (١ : ٤٦).

(٢) يعني الإمام البَغَويَّ، الإمامَ الفقيهَ الحافظَ القدوةَ أبا محمد الحسين بن مسعود الشافعيَّ (ت ٥١٦هـ) صاحب «معالم التنزيل في التفسير»، و«شرح السنة»، و«التهذيب»، وغير ذلك من المصنَّفات القاضية بإمامتِهِ ونبالةِ قَدْره. له ترجمة في: «طبقات السبكي» (٧: ٧٥) و«وفيات الأعيان» (٢: ١٣٦)، و«سِيَر النبلاء» (١٩ : ٤٣٩).

(٣) «معالم التنزيل» (١ : ٤٦).

(٤) لم أجد هذا الأثر في المطبوع من كتاب «الزهد» لأحمد، وهو ناقص، وقد رواه أبو عبيد القاسم بن سلام في كتابه «فضائل القرآن» ص٣٧٧.

(٥) من أعيانِ التابعين، إمامٌ فقيه زاهد (ت ١٠١هـ). له ترجمة في: «طبقات ابن سعد» (٧: ١٨٦)، و«سِيَر النبلاء» (٤: ٥١٠).

(٦) يعني الإمام ابن الأثير في «جامع الأصول» (٢: ٣).

....

أحدُهما: أن يكونَ له رأيٌ ومَيْلٌ من طَبْعِه وهواه فَيتأوّلَ علىٰ وَفْقِ رأيِه، ولو لم يكُن له ذلك الهوىٰ [لكان][1] لا يلوحُ له ذلك.

وثانيهما: أن يَتسارعَ إلىٰ التفسيرِ بظاهرِ العربيةِ من غيرِ استظهارٍ بالسماع والنقلِ فيما يتعلّق بغرائبِ القرآنِ وما فيه من الإضمارِ، والتقديمِ، والتأخير، ولا مَطْمَع في الوصولِ إلىٰ الباطنِ قبل إحكامِ الظاهر.

وتحريرُ هذا المعنىٰ: أنّ الـمُبْتدعَ إذا جاءَ بمُجْمَلٍ في المتشابهِ علىٰ وَفْقِ بِدْعتِه، فأصابَ رأيَه ـ لأنّ محاملَ المتشابهِ كثيرةٌ ـ فإنّـه مُخطئٌ في التأويلِ؛ حيث لم يَرُدّهُ إلىٰ المُحْكَم، أو إلىٰ[2] ما كان عليه السلفُ الصالح، وأنّ الجاهلَ إذا قال في قولِه تعالىٰ: ﴿وَءَاتَيْنَا ثَمُودَ ٱلنَّاقَةَ مُبْصِرَةً ...﴾ [الإسراء: ٥٩]: الناقةُ لم تكُن عمياء، لا يَعْلَمُ أنّ المرادَ بها: آية مبصرة[3].

وذكر في «الإحياء»[4]: أنّ الطاماتِ وهي صَرْفُ ألفاظِ الشرعِ عن ظواهرِها إلىٰ أمورٍ لم تسبِقْ منها إلىٰ الأفهام ـ كدأبِ الباطنية ـ مِن قِبَلِ البدعيَّةِ[5] المنهيِّ عنها؛ فإنّ الصرفَ عن مقتضىٰ ظواهرِها بغيرِ اعتصامٍ فيه بالنقلِ عن الشارع، ومن غيرِ ضرورةٍ تدعو إليه من دليلٍ عقليٍّ حرام. مثالُ ذلك: قولُهم في قولِه تعالىٰ: ﴿ٱذْهَبْ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُۥ طَغَىٰ﴾ [طه: ٢٤] ويشيرونَ إلىٰ القلبِ أنّـه الطاغي علىٰ كلِّ أحد.

وقال صاحبُ «جامع الأصول»: وهذا الجنسُ قد يستعملُه بعضُ الوعَّاظِ في المقاصدِ الصحيحةِ؛ تحسينًا للكلامِ، وترغيبًا للمستمع، وهو ممنوعٌ، وإن كان المقصدُ صحيحًا[6].

---

(١) زيادة من «جامع الأصول» (٢: ٣).

(٢) في (ط): «وإلىٰ».

(٣) هذا التحريرُ مستفادٌ من كلامِ ابن الأثير في «جامع الأصول» (٢: ٣) مع تصرُّفٍ ملحوظٍ بعبارةِ الأصل.

(٤) «إحياء علوم الدين» (١: ٧٣).

(٥) في (ط): «البدعة».

(٦) «جامع الأصول» (٢: ٤).

ثمَّ إنّ أملأَ العلومِ بما يغمُرُ القرائح، وأنهَضَها بما يَبْهَرُ ....

قولُه: (**ثمّ إنّ أملأَ العلومِ**[١])، قيل: المليءُ: الغنيُّ المُقْتَدِر. وقد مَلُؤَ ملاءةً وهو أملأُ منه علىٰ أفعلِ التفضيل. ومنه قولُ شُرَيْحٍ[٢]: اخترْ أملأَهُم، أي: أقدرَهُم[٣]. ولا يجوزُ أن يكونَ من قولِهم: ملأتُ الإناءَ ملئًا فهو مملوءٌ، لأنّه مُتَعَدٍّ ولا معنىٰ له هاهنا.

قلتُ: بل هذا الثاني أحسَنُ لكن علىٰ أنّه لازمٌ ليتفرّعَ علىٰ الاستعارة الترشيحُ وهو قولُه: «بما يَغْمُرُ القرائحَ» فإنّه لا يناسبُ الغنيَّ المُقْتدر. قال المصنِّفُ في «المقدِّمة»[٤]: مَلِئَ الإناءُ بفَتْحِ الميمِ وكسرِ اللام، أي: امتلأَ.

وفي «إقناع»[٥] المُطَرِّزي: ملأَ الوعاءَ وهو ملآنُ بفتحِ الميمِ واللام. فالاستعارةُ في «أملأ»، والقرينةُ الإضافة. «وبما يَغْمُرُ» ترشيح. و«ما» إبهامية و«من» للبيان، أي: أكثرُ العلومِ امتلاءً بالذي يَغْمُرُ القرائحَ، وهو غرائبُ نكتِ علمِ[٦] التفسيرِ.

و«يَغْمُرُ» أي: يسترُ ويعلو، مِن غَمَرهُ الماء، أي: علاه وغلبه.

قولُه: (**القرائح**)، وهي جَمْعُ قريحةٍ، وهي أوّلُ ما يخرجُ من البئر. فاستُعْمِلَ في محلِّه مجازًا، ثم استعيرَ للطبيعةِ من حيث صدورُ العلومِ[٧] منها كالماءِ للبئر، يقال: لفلانٍ قريحةٌ، ويرادُ منه أنّه مُستَنبِطٌ للعلوم.

قولُه: (**وأنْهَضَها**)، أي: أقْوَمَها، مِن قولهم: نهَضَ النبتُ إذا استوىٰ. «يَبْهَر»: يغلِب.

---

(١) في (ح): «إملاء العلوم».

(٢) أبو أميّةَ شُرَيْح بن شَراحيل الكنديّ (ت ٧٨هـ) قاضي الكوفة، ومن أعلمِ أقرانهِ بالقضاء. له ترجمة في: «طبقات ابن سعد» (٦: ١٣١)، و«سِيَر النبلاء» (٤: ١٠٠).

(٣) ذكره المُطَرِّزي في «المُغْرِب» (٢: ٢٧٢).

(٤) يعني «مقدّمة الأدب» للزمخشري، انظر: «إنباه الرواة» (٣: ٢٦٦).

(٥) كتابٌ في اللغة، ذكره ياقوت في ترجمة المطرِّزي من «معجم الأدباء» (٦: ٢٧٤١).

(٦) قوله: «علم» ساقط من (ط).

(٧) في (ط): «العلم».

الألبابَ القوارِح، مِن غرائبِ نُكَتٍ يلطُفُ مَسلَكُها، ومستودعاتِ أسرارٍ يَدِقُّ سَلْكُها؛ علمُ التفسير الذي لا يتم لتعاطِيه، وإجالةِ النظَرِ فيه كلُّ ذي علمٍ كما ذكَرَ الجاحظُ في كتابِ «نظْمِ القرآن»، ....

قولُه: (القوارح)، وهي جَمْعُ القارِحَة. والقارحُ: هو الكاملُ السنِّ من الخيلِ إذا بلغَ خَمْسَ سنين.

قولُه: (لا يتمُّ لتعاطيه)، أي: لا يستبدُّ ولا يستقلُّ لتناولِه كلُّ صاحبِ علم، ولا يتصّدىٰ له إلَّا رجلٌ برعَ في العِلْمَيْن المُخْتصَّيْن بالقرآنِ. فقولُه: «لا يتصدّىٰ» خبرُ «فالفقيه».

قولُه: (كما ذكرَ الجاحظ[1])، الكافُ في موضعِ النصبِ علىٰ المصدرِ، أي: أذكُرُ لك ذكرًا مِثْلَ ذِكْرِ الجاحظ. واعلم أنّ التمييزَ بين الكلامَيْن عَسِرٌ جدًّا؛ لأنـّه لا يخلو من أن ينتهيَ كلامُ الجاحظ إلىٰ قوله: «ولقد رأيتُ إخواننا»، أو إلىٰ قولِه: «إلَّا رجلٌ قد بَرَعَ» وحينئذٍ الاستثناءُ من كلامِ المصنِّف، ويُقَدَّرُ مِثْلُه لكلامِ الجاحظ. وذكر صاحبُ «المطلع» هذه الألفاظ إلىٰ قوله: وهما عِلْمُ المعاني وعِلْمُ البيان. أوْ لا يكون هاهنا من كلامِ الجاحظ شيء. بمعنىٰ: أنـّه كانَ للجاحظِ كلامٌ يُشْبهُ معناه هذا المعنىٰ فشبَّهه به، وأتىٰ بمعناهُ دونَ ألفاظِه.

أما الاحتمالُ الأوّلُ فممَّا لا سبيلَ إليه؛ لأنّ مَن ذاقَ معرفةَ تراكيبِه، وتتبَّعَ خواصَّ بلاغته، واقتفىٰ آثارَ فصاحتِه ـ عَلِمَ ضرورةً أنّ قوْلَه: «وكان مسترسلَ الطبيعةِ منقادَها» إلىٰ آخِره لم يَخْرُجْ إلَّا مِن في مثله.

رُوِيَ أنّ الفرزدقَ حينَ استنشدَ ذا الرُّمَّةِ قصيدتَه التي مُسْتَهَلُّها[2]:

نبَتْ عينـاكَ عن طَلَلٍ بحُزْوىٰ عَفَتْهُ الريحُ وامتنـحَ القِطارا

---

(١) هو العلامة المتبحِّر أبو عثمان عمرو بن بحر البصري المعتزلي، صاحبُ التصانيف، (توفي سنة ٢٥٥هـ). ترجمته في: «سير أعلام النبلاء» (١١: ٥٢٦).

(٢) «ديوان ذي الرمّة» ص٢٧٣. وذو الرمَّة هو غَيْلان بن عقبة (ت ١١٧هـ)، شاعرٌ مُقَدَّمٌ، رقيق حاشية الشعر. له ترجمة في «الشعر والشعراء» لابن قتيبة ص٥٢٤، و«سِيَر النبلاء» (٥: ٢٦٧).

....

يَعِـدُّ الناسـبونَ إلىٰ تمـيم بيـوتَ المجـدِ أربعـةً كِبـارا
يَعِـدُّونَ الرِّبـابَ وآلَ بكـرٍ وعَمْـرًا[١] ثـم حَنْظلـةَ الخِيـارا
ويَذهبُ[٢] بينها الـمَرَئِيُّ لغـوًا كـما ألغيـت في الدِّيـةِ الحُـوارا

وقائلُ الأبياتِ الثلاثةِ جَرير[٣]. وقد ضَمَّنَها ذو الرمّةِ قصيدتَه فاستعادَها منه ثم قال: والله لقد عَلكَهُنَّ مَن هو أشدُّ لَحْيَيْنِ مِنْكَ[٤]. سَلَّمْنا لكن لا يَليقُ ممَّن هو بصَدَدِه في مَنْصِبِ الفصاحةِ أن يُكْثِرَ نَقْلَ كلامِ الغيرِ إكثارَهُ هذا. علىٰ أنّ المشارَ إليه بقولِه: «تلك الطرائقُ وتلك الحقائق» هو قولُه: «محاسنُ النُّكتِ والفِقَر».

وأمَّا الاحتمالُ الثاني فبعيدٌ أيضًا؛ لأنّ هذا لا يصلُحُ أن يكونَ دليلًا علىٰ ما حُذِفَ من كلامِ الغير. والذي نقولُه ونَعتمدُ عليه: هو الاحتمالُ الثالث؛ فإنّ كلامَه إلىٰ انتهائِه مُسَدَّى مَبانيهِ مُلتَحِمٌ معانيه، نَسَجَه علىٰ مِنوالٍ متينٍ مُحكم، فَصَلَه غيْرَ مُقَصِّر، ووصَلَه غيرَ مُردَّم؛[٥] فأُلْبِسَتْ خرائدُ[٦] مُخَدَّراتِ الأفكارِ لاستباحةِ ألْبابِ أربابِ الأنظارِ.

أسَّسَ معاقـدَ قواعِدِه علىٰ المعنىٰ البديع، وشَيَّدَ مقاصيرَ قصرِه ببيانِ علْمِ البديع، وأفْرَغَ

---

(١) في «الديوان»: وسَعْدًا.

(٢) في الديوان «ويَهْلِكُ».

(٣) لم أجدْها في «ديوانه» طبعة الصاوي. ومَظِنَّتُها قصيدتُه التي مطلعُها:

ألا حـيِّ الـديارَ بـسَعْدَ إنِّي أُحبُّ لِحُبِّ فاطمـةَ الـديارا

انظر: «الديوان» ص٢٨٠، قالها في هجاء الفرزدق.

(٤) انظر القصة في: «الأغاني» (٨: ٦٢).

(٥) من قولهم: رَدَمَ الثوبَ إذا رَقَعه. انظر «أساس البلاغة» (ردم).

(٦) مفرده خريدة، وهي المرأة الخَفِرَةُ الحَيِيّة. انظر «أساس البلاغة» (خرد).

....

من قَطرِ الجَزالةِ علىٰ أساسِ البلاغةِ[١] ما صَيَّره رَتْبًا[٢]، كأنـّه سَدُّ يأجوجَ فلن تستطيعَ له نَقْبًا، فالفاءُ في قولِه: «فالفقيهُ» نتيجةٌ عمَّا قدمه؛ أي: إذا كانَ الأمرُ كما ذكَرْتُ من أنّ كُلَّ صاحبِ علْمٍ غير مليء لتعاطيه، وقَوْلي موافقٌ لقولِ الجاحظ؛ فالفقيهُ كذا، والمُتكلِّمُ كذا، وهَلُمَّ جرًّا إلىٰ آخرِه. هذا ولو حَصَلَ للناظرِ كلامُ الجاحظِ تحقَّقَ له ما هو المطابق.

ثم إنِّي بعدَ بُرْهةٍ من الزمانِ عثَرْتُ علىٰ فائدةٍ بخَطِّ الإمام هُمامِ الدين الخُوارزميِّ[٣]: «قولُه: «فالفقيهُ»: الظاهرُ أنّ هذا قولُ الجاحظِ يحكيهِ المصنِّف. وبروايةِ العلّامةِ بُرْهانِ الدين المُطرِّزي: أنـّه كلامُ المصنِّف. وهو الوجه». انتهىٰ كلامه.

وعلىٰ ما فَسَّرْنا كلامَه يُمكنُ التنكيرُ في قولِه: «رَجلٌ» فإنـّه للتفخيمِ والتهويلِ وعَنىٰ به نَفْسَه في حاقِّ[٤] معناهُ ولو كانَ من كلامِ الجاحظِ لفاتَتِ النُّكْتة. ومِثْلُه قولُه تعالىٰ: ﴿قُلْ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾ إلى قوله: ﴿فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِىِّ ٱلْأُمِّىِّ ٱلَّذِى يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ﴾ [الأعراف: ١٥٨] عَدَل عن المُضْمَرِ إلىٰ الظاهرِ لِـما في طريقةِ الالتفاتِ[٥] من مَزِيّـةِ البَلاغة، وليُعْلَمَ أنّ الذي وجبَ الإيمانُ به واتِّباعُه هو هذا الشخـصُ الموصوفُ كائنًا مَن

(١) فيه إيماءٌ إلىٰ كتاب «أساس البلاغة» للزمخشري. وهو كتابٌ نافعٌ جدًّا تتبَّع فيه تحوُّلاتِ المعنىٰ من الحقيقةِ إلى المجاز.

(٢) يعني راسخًا ثابتًا. انظر: «أساس البلاغة» (رتب).

(٣) لم أهتدِ إلى ترجمته. لكن ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١: ٢٢٢) فيمن كتب بعضَ المباحث على الكشّاف.

(٤) قوله: «في حاقّ» من (ط).

(٥) وهو من أفانين البلاغة، وسمّاه ابن جني «شجاعة العربية»: وهو انتقالُ الكلامِ من أسلوبٍ إلىٰ أسلوب، تنشيطًا للسامعِ، وتحقيقًا لمقتضًى بلاغي. انظر: «المثل السائر» لابن الأثير (٢: ٣).

فالفقيهُ وإنْ برَّزَ علىٰ الأقرانِ في علم الفتاوي والأحكام، والمتكلِّمُ وإنْ بَـزَّ أهلَ الدنيا في صناعةِ الكلام، ....

كان إظهارًا للنَّصفةِ، وتفاديًا من العصبية. علىٰ أنِّي تتبَّعْتُ ما نَقلَه المصنِّفُ من كلامِ الزجَّاجِ، وابن جنّي[1]، ووجَدْتُ أكثرَه منقولًا بحَسَبِ المعنىٰ، وأشَرْتُ في موضعه إلىٰ ما نَقَله مَن كلامِ ابن السِّكِّيت. والذي يُوَجَّهُ به كلامُ صاحبِ «المُطْلِع»: أنّ عَطْفَ قولِه: «وتَمَهَّل» علىٰ قولِه: «قد بَرعَ» من بابِ العطفِ التلقيني كقولِه تعالىٰ: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِي﴾ [البقرة: ١٢٤] فهو عَطفٌ علىٰ الكاف في «جاعلك».

قال صاحبُ «الجامع»[2]: هو أبو عثمان عمرو بن بَحْـرٍ الجاحظُ. المشهـورُ صاحبُ الكلامِ والجَدَلِ والتصانيفِ المختلفةِ، وهو من أهلِ البصرة، وأحدُ شيوخِ المعتزلةِ، قدِمَ بغدادَ وأقامَ بها مدة، وكان تلميذَ أبي إسحاق النظّام[3].

قولُه: (الفقيه)، الفِقْهُ: هو العلمُ بالأحكامِ الفرعيةِ الشرعيةِ الـمُكْتسَبُ من أدِلَّتِها التفصيلية[4]، والكلامُ: هو علمٌ يُبْحَثُ فيه عن ذاتِ اللـه وصفاتِه وأفعالِه، وعنِ الممكناتِ وأحوالها، وعنِ الملائكةِ والأنبياءِ، والأشقياءِ والسعداءِ في دارِ البقاءِ، علىٰ قانون الإسلام[5].

قولُه: (برَّز)، أي: فاق[6] «الأقرانَ» جَمْعُ قِـرْن بالكسرِ وهو كُـفْؤك في الحرب، وبالفتح:

(١) أبو الفتح عثمان بن جِنّي المَوْصليُّ النحويُّ المشهور (ت ٣٩٢هـ)، صاحبُ «الخصائص»، و«سرّ صناعة الإعراب»، وغيرهما من المصنّفاتِ البديعة. تَنبّه بأبي علي الفارسيِّ ولازمَه، له ترجمة في: «إنباه الرواة» (٢: ٣٣٥)، و«وفيات الأعيان» (٣: ٢٤٦).

(٢) يعني: ابن الأثير في «جامع الأصول» (١٢: ٧٢٠).

(٣) إبراهيم بن سيّار البصري، من أشياخ المعتزلة، ورأس الفرقة النظامية. له ترجمة في «تاريخ بغداد» (٦: ٩٧).

(٤) انظر: «الكُلّيات» للكفوي ص٦٩٠.

(٥) انظر: «مقدمة ابن خلدون» ص٢٦٤.

(٦) في (ف): «براري فاق».

وحافظُ القَصَصِ والأخبارِ وإنْ كان مِن ابنِ القِرِّيَّةِ أحفَظ، والواعظُ وإنْ كانَ مِن الحسَنِ البصْريِّ أوعَظ، والنحْويُّ ....

أهلُ زمانِك ومِثْلُك في السنِّ[١].

«بزَّ»[٢] أي: غلبَ، «القِصَصُ» بالكسرِ: جَمْعُ قِصَّة، وبالفَتْح: مَصْدَرٌ والاسمُ أيضًا، ثم استُعملَ موضعَ المصدرِ، والسماعُ بكسرِ القاف.

قولُه: (ابنُ القِرِّيَّة)، بكَسْرِ القافِ وتشديدِ الراءِ وكَسْرِها، وتشديدِ الياءِ وفتحها، هو أيوبُ بن القِرِّيَةِ، أحدُ الفصحاءِ، نَقَل الكتبَ القديمةَ إلىٰ العربية. والقِرِّيَّةُ اسمُ أمه، وهي في اللغةِ حَوْصلةُ الطائر. قَتَله الحجّاجُ، وتكلّم عندَ القتلِ: لكلِّ جوادٍ كَبْوَة، ولكلِّ شجاعٍ نَبْوَة، ولكلِّ حكيمٍ هَفْوة؛ فصار مثلًا[٣].

قولُه: (الحسنِ البصري)، قال صاحبُ «الجامع»[٤]: هو أبو سعيدٍ الحَسَنُ بنُ أبي الحسن، إمامُ وَقْتِه في كلِّ فَنٍّ وعِلمٍ وزُهْدٍ ووَرَع. قيل: إنّـه لقيَ عليًّا رَضِيَ الله عنه بالمدينة، وأمّا بالبصرةِ فإنّ رؤيتَه إيّاهُ لم تصحَّ فيها[٥].

قولُه: (أوْعظُ)، الوعظُ: كلامٌ يُلَيِّنُ القلوبَ القاسيةَ، ويُرغِّبُ الطباعَ النافرة.

قولُه: (والنَّحـوي)، النحو: هو معـرفةُ أحـوالِ الكلِم، وكيفيـةِ تركيبـاتِها من جهة الإعراب.

(١) في (ح): «ومشكل في السن».

(٢) في (ط) و(ح): «بذَّ».

(٣) لم أجده منسوبًا إليه في مظانـه من كتب الأمثال.

(٤) يعني ابن الأثير في: «جامع الأصول» (١: ٣٠٨).

(٥) لتمام الفائدة، انظر ترجمة الحسن البصري في: «سِيَر النبلاء» (٨: ١٣٥).

وإنْ كان أنحىٰ مِن سِيبوَيْه، واللغَويُّ وإنْ ....

روىٰ الأنباري(١): أنّ أبا الأسوَدِ الدُّؤَليَّ(٢) قال: دخلتُ علىٰ عليٍّ رَضِيَ الله عنه، فوجَدْتُ في يدِه رُقعةً قال: إني تأمَّلْتُ كلامَ الناسِ فوجَدْتُه قد فسدَ بمخالطةِ هذه الحمراء(٣)، فأردتُ أن أضعَ لهم شيئًا يرجِعونَ إليه ثم ألقاها وفيها: «الكلامُ كلُّه ثلاثةُ أشياء: اسمٌ وفعْلٌ وحَرْف؛ فالاسمُ ما أنبأ عن المُسمّىٰ، والفِعْلُ ما أُنْبِئَ به، والحَرْفُ ما جاءَ لمعنًى. وقال: أُنْحُ هذا النحْوَ، وأضِفْ إليه ما وقعَ إليك. قال أبو الأسوَد: كان ما وقعَ إليَّ إنَّ وأخواتُها ما خلا لكنّ، فلما عرضْتُها عليه قال: وأينَ لكنّ؟ ثم قال: ما أحسنَ هذا النّحْوَ! فسُمِّيَ النَّحْوُ نحوًا»(٤).

قولُه: (**سِيبوَيْه**)، قال الأنباري: هو أبو بِشْرٍ عَمْرو بن عثمان، وسيبوَيْهِ لَقب، ومعناه بالفارسية: رائحةُ التفاح. وكانَ من أهلِ فارسَ من البيضاء، ومَنْشَؤهُ بالبصرة، وصَنّفَ كتابًا لم يسبِقْه أحدٌ قَبْلَه ولا لحِقَه أحدٌ بعده(٥).

قولُه: (**واللُّغوي**)، **الجوهري**: اللغةُ أصْلُها لَغىٰ أو لَغَوَ، والهاءُ عِوَضٌ، وجَمْعُها لُغًى، مِثْل بُرَةٍ وبُرًى، ولغاتٌ أيضًا، **الأساس**: إذا أرَدْتَ أن تسمَعَ من الأعرابِ فاستَلْغِهِم، أي: فاستَنْطِقْهُم، وتقول: اسْمَعْ لَغْواهُم. يقالُ: لغَوْتُ بكذا: لَغَطْتُ به، ومنه اللُّغة.

وفي الاصطلاح: هو معرفةُ أفرادِ الكَلِمِ وكيفيةِ أوضاعِها.

---

(١) كمال الدين أبو البركات عبد الرّحمٰن بن محمد الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، كان إمامًا متضلّعًا من علوم العربية، وصنَّف فيها التصانيف النافعة مثل: «الإنصاف في مسائل الخلاف»، و«أسرار العربية»، وغيرهما. تخرَّج بالجواليقي وابن الشجري وغيرهما من البغاددة. له ترجمة في: «سِيَر النبلاء» (٢١: ١١٣)، و«إنباه الرواة» (٢: ١٦٩).

(٢) هو العلامة الفاضل ظالم بن عمرو بن ظالم، واضع علم النحو، كان معدودًا من الفقهاء والأعيان، توفي سنة ٦٩هـ ترجمته في: «سير أعلام النبلاء» (٤: ٨١).

(٣) يعني الأعاجم من أبناءِ فارس وغيرهم.

(٤) ذكره ابن الأنباري في «نزهة الألباء» ص١٨.

(٥) سبقت ترجمة سيبويه. وانظر كلامَ ابن الأنباري في: «نزهة الألباء» ص٥٤.

علَكَ اللغاتِ بقُوّةِ لَحْيَـيه؛ لا يتصدَّىٰ مِنهم أحدٌ لسلوكِ تلك الطرائق، **ولا يغوصُ علىٰ** شيءٍ مِن تلك الحقائق؛ إلا رجلٌ **قد بَـرَعَ** في علمَينِ مختصَّينِ بالقرآن، وهما **علمُ المعاني** وعلمُ البيان، ....

قولُه: (**عَلَك**)، أي: مَضَغَ ولاكَ واللَّحيُ: مَنْبتُ اللِّحيةِ من الإنسان. عَبّر عن كَثْرةِ ممارسةِ الرجلِ اللغاتِ العويصةَ الصعبةَ واستنباطِهِ الشُّعَبَ المستخرجةَ منها بحيث لا يتأتى[1] منها شيءٌ بهذه العبارة.

قولُه: (**ولا يغوصُ**)، يقال: غاصَ في الماء. عُدِّيَ بـ«علىٰ» لإرادةِ معنىٰ الاستعلاءِ، يقال: فلانٌ يغوصُ علىٰ حقائقِ العِلْمِ أي: يتوغَّلُ فيها.

قولُه: (**قد برعَ**)، يقال[2]: برَعَ الرجلُ وبَرُع بالضمِّ أيضًا براعةً: فاقَ أصحابَه فهو بارع.

قولُه: (**علمُ المعاني**)، وهو تتبُّع خواصِّ التركيبِ في الإفادةِ ليحترزَ عن الخطأ في التطبيق، و«علمُ البيان» هو معرفةُ إيرادِ المعنىٰ الواحدِ المأخوذِ من المعاني في طرقٍ مختلفةِ الدّلالة بالخفيِّ والأخفىٰ لتمام المراد من المبالغة، نَبَّه بتكرارِ لفظِ «عِلمُ» على استحقاق كلٍّ منهما أن يسمَّىٰ علمًا برأسِه، ولم يرد بالاختصاصِ أنهما لم يُستَعملا إلّا في كلامِ الله المجيد، بل أرادَ أنّـهما لم يُستَعملا في كلامٍ كاستعمالهما في التنزيل، وأن الواقفَ على أسراره مُفتَقِرٌ إليهما كلَّ الافتقار.

قال صاحب «المفتاح»[3]: الويلُ كلّ الويل لمن يتعاطى التفسير وهو فيهما راجلٌ[4]. وقال: لا علم في باب التفسير بعد علم الأصول، أقرأ منهما على المرء لمراد الله من كلامه، ولا

---

(١) كذا في الأصول. ولعلّ الصواب «يتأبّىٰ» بمعنى يستعصي ويعتاص.

(٢) قوله: «قد برع، يقال» ساقط من (ط) ، وأثبتناه من (ح) و(ف).

(٣) يعني الإمام الشهيد يوسف بن أبي بكر السكاكي (ت ٦٢٦هـ)، صاحب «مفتاح العلوم»، كان إمامًا بارعًا في علوم العربية. له ترجمة في: «شذرات الذهب» (٥: ١٢٢).

(٤) «مفتاح العلوم» ص١٦٢.

وتمهَّلَ في ارتيادِهما آونة، ....

أعون على تعاطي تأويل مشتبهاته، ولا أنفع لدرك لطائف نكاته، ولا أكشف للقناع عن وجه إعجازه[(١)].

وقال المصنِّف: «حتى يعلموا أن في عداد العلوم الدقيقة علمًا لو قَدروه حقَّ قَدْرِه، لـما خفي عليهم أن العلومَ كلها مُفتَقِرةٌ إليه وعيال عليه»[(٢)]. وقال: «كم آيةٍ من آياتِ التنزيلِ وحديثٍ من أحاديثِ الرسولِ قد ضِيمَ وسِيمَ الخسفَ بالتأويلاتِ الغثَّةِ والوجوه الرثَّةِ؛ لأن مَن أوّلَ ليس من هذا العلم في عِيرٍ ولا نفيرٍ، ولا يعرف قبيلًا من دَبير»[(٣)].

ويقال أيضًا: إنّ كِتابةُ هذا مما ضِيمَ وسِيمَ الخسفَ حيث أُجرِيَ على ظواهره، ولم يُفَتَّش عن مكنون ضمائره، وأن مَن تصدَّىٰ له ليس له نصيبٌ وافٍ ولا حظٌّ وافرٌ من هذين العِلْمَيْنِ، حتى احتجبَت عنه مستتراتُ دقائقِه، وعَمَتْ عليه مستودعاتُ حَقائقه.

قولُه: (**تمهَّل**)، أي: سَبَقَ واتَّأَدَ، من الألفاظِ المشتركة، **المُغرِبُ**: تَمَهَّل في الأمر: اتَّأد فيه، وتمهّل أيضًا: تقدّم، من المَهَلِ بالتحريكِ وهو التقدّم. قال الأعشىٰ[(٤)]:

إنَّ مَحِــــلًّا وإنَّ مُرْتَــــحِلًا وإنّ في السَّفْرِ إذ مَضَوْا مَهَلَا

والمقامُ يَحتملُ المعنيَـيْن. و«تَمَهَّلَ» عَطْفٌ علىٰ «بَرَع».

قولُه: (**في ارتيادِهما**)، هو افتعالٌ من رادَ الكلامَ: إذا طَلَبه.

قولُه: (**آوِنَةً**)[(٥)]، جَمْعُ أوان، كأزمنةٍ وزمان. وأفْعِلَةٌ من جموع القِلّة.

---

(١) «مفتاح العلوم» ص٤٢١.

(٢) انظر: (١٣: ٤٣٢).

(٣) انظر: (١٣: ٤٣٢).

(٤) الشاعر الجاهلي المشهور، من أصحابِ المعلّقات، وكان يُلَقَّبُ بصَنّاجةِ العربِ؛ لجَوْدةِ شعره، وعذوبةِ موسيقاه. والبيتُ في «ديوانه» ص١٥٤.

(٥) في (ح) و(ف): «الآونة».

وتَعِبَ في التنقيرِ عنهما أزمنة، وبعثَته على تتبُّعِ مظانِّهما هِمّةٌ في معرفةِ لطائفِ حُجّةِ الله، ....

ولا ارتيابَ أنّ هذا الفنَّ فنٌّ ـ كما قالَ صاحبُ «المفتاح» ـ لا تَلينُ عَريكتُه، ولا تنقادُ قُرونَتُه لـمُجرَّدِ استقراءِ صُوَرِه، وتتَبُّعِ مظانِّ أخواتٍ لها؛ بل لا بدَّ من ممارساتٍ كثيرةٍ ومراجعاتٍ طويلةٍ مع فَضْلٍ إلهي(١). لكنَّهم قد يُعَبِّرون عن المعنىٰ بضِدِّه تهكُّمًا أو تمْليحًا، وعلىٰ هذا بنىٰ المصنِّف كلامَه. يعني من حَقِّ الاهتمام بشأن هذيْن العِلْمَيْن أن يَستفرِغَ المُحصِّلُ جُهْدَه، ويُفنيَ فيهما عُمُرَه، وذلك قليلٌ نَزْرٌ لَمِن يَبْتغي كشْفَ أسرارِ كلامِ الله المجيد، ونحوُه في الأسلوبِ قولُه تعالىٰ: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ...﴾ [البقرة: ١٤٤] قالَ المُصنِّف(٢): ومعناهُ كَثرةُ الرؤية.

يعني: مِن حَقِّ اهتمامِك بشأنِ القِبلةِ ـ مع كَثْرة تَقلُّب وَجْهكَ في السماء ـ أن تكونَ أكثرَ ممَّا وُجِدَ منكَ وشوهدَ من حالِك؛ لأنّ أصْلَ أمرِكَ أن تستقبلَ قِبْلَةَ آبائِك؛ لكونِهِ أدعىٰ للعربِ إلىٰ الإيمانِ، ولوجوبِ مخالفةِ اليهود.

وفي عَكسِه وضَع «خُطًى» في قولِه: «خُطًىٰ يَسيرة» موضعَ خُطُواتٍ يعني: أنّك ترىٰ تفاوتًا كبيرًا بين عالِمٍ وعالِمٍ في متُونِ العلومِ وأصولِها، وإذا أمعَنْتَ النظرَ وحقَّقْتَ عَرَفْتَ أنَّ التفاوتَ يسير.

قولُه: (**في التنقيرِ**)، التنقيرُ: الفحْصُ والبَحْثُ. استُعيرَ مِن نَقْرِ الطائر، **الأساس**: من المجازِ نَقَرْتُ عن الـخَبَرِ ونَقَّرْتُ عنه: بحَثْتُ.

قولُه: (**وبَعَثَتْهُ**)، مِن: بَعَثْتُه علىٰ الشيء: إذا استحثَثْتَهُ وحَرَّضْتَهُ عليه.

قولُه: (**مظانّـهمـا**)، وهو جَمْعُ مَظِنّةٍ، ومظِنّةُ الشيء: موضعُه ومَأْلَفُه الذي يُظَنُّ كَوْنُه فيه.

قولُه: (**لطائفِ حُجَّةِ الله**)، قيل: هيَ القرآنُ: أي: من اللطائفِ الكائنةِ في القرآن. والْطَفُ

(١) «مفتاح العلوم» ص٧٦.

(٢) يعني الزمخشريَّ (٣: ١٤١).

وحَرَصَ على استِيضاحِ معجزةِ رسولِ الله، بعدَ أن يكونَ آخِذًا مِن سائر العلوم بحَظّ، جامِعًا بينَ أمرينِ: تحقيقٍ وحفظ، كثيرَ المطالَعات، طويلَ المراجَعات، قد رجَعَ زمانًا ورُجِعَ إليه، ورَدَّ ورُدَّ عليه، فارسًا في علم الإعراب، مقدَّمًا في حَمَلةِ الكتاب، وكانَ معَ ذلك مُسترسِلَ الطبيعةِ مُنقادَها، ....

منه : أنَّ المرادَ بلطائفِ حُجّةِ الله ما في القرآنِ من إثباتِ الحُجَجِ وإقامةِ البيِّناتِ علىٰ وجهٍ دقيقٍ لطيفٍ، مِثْلِ ورودِها علىٰ أسلوبِ الاستدراجِ وإرخاءِ العِنان، وما فيه من وجهِ الإعجازِ الدالِّ علىٰ مُعجزةِ رسولِ الله ﷺ من الفصاحةِ والبلاغةِ والإخبارِ عن المغيَّباتِ.

قولُه: (علىٰ استيضاح)[١]، وهو: أن تضعَ يَدَكَ علىٰ عينَيْكَ تَنْظُرُ هَلْ تراه.

قولُه: (طويل المراجعات)، أي: طالمَا رَجَع إلىٰ العلماءِ النحاريرِ، ثم رجعَ إليه التلامذةُ مدةً مديدة.

قولُه: (قد رَجع)، جملةٌ مُنفصلةٌ بيانُ قولِه: «طويلُ المراجعات»، ويجوزُ أن تكونَ حالًا من المُسْتَتِرِ في «طويل».

قولُه: (مسترسلَ الطبيعة)، المُغْرب[٢]: الإرسالُ خلافُ التقييدِ. ومنه: الوصيَّةُ بالمالِ المُرْسَل يعني المُطْلَقَ غيْرَ المُقَيّدِ بصفةِ الثُّلُثِ أو الرُّبع.

الجَوْهريُّ[٣]: استرسَلَ الشَّعر، أي: صارَ سَبْطًا. وبَعيرٌ رَسْلٌ، أي: سَهْلُ السير.

الأساس: استرسَلَ الشيءُ إذا تَسلَّس، وفي مِشْيَةِ هذه الدابَّةِ استرسالٌ: إذا لم يكُن فيها سرعة، وناقةٌ رَسْلَةٌ: فيها لِين. والمناسبُ في هذا المقامِ أن يكونَ من السيرِ السهلِ، واللّينُ لاستدعاءِ المنقادِ إياه، وسُهولةُ السَّيْرِ لإرخاءِ الراكِبِ الزِّمامَ، وانقيادها لانثناءِ زمامِها. استعارَ

---

(١) في (ط): «قوله: الاستيضاح».
(٢) «المُغرب في ترتيب المعرب» (١ : ٣٢٩).
(٣) قوله: «الجوهري» ساقط من (ط).

مُشتَعِلَ القريحةِ وَقّادَها، يَقظانَ النفسِ دَرّاكًا للّمْحةِ وإنْ لَطُفَ شانُها، منتبِهًا على الرَّمزةِ وإنْ خَفِيَ مكانُها، لا كَزًّا جاسِيًا، ولا غليظًا جافيًا،..........

لجَوْدةِ سَماحةِ القريحةِ وسُهولةِ تأتّيها للمعاني الدقيقةِ سُهولةَ سَيْرِ الناقةِ بسببِ إرخاءِ زِمامِها وانقيادِها عند انثنائِه.

قولُه: (**وَقّادَها**)، تكميلٌ لقولِه: «مُشْتَعَلَ القريحةِ»؛ لئلّا يُتوهَّم أنّ قَريحتَه كنارِ العرفج[1] في أنـّها مُتقاصرةُ البقاءِ سريعةُ الاشتعال. وهما تكميلٌ لقولِه: «مسترسَلَ الطبيعةِ»؛ لدفعِ توهُّمِ الجُمودة[2]. وإنّما خُصَّت القريحةُ بالاشتعال ـ وهي مُستعارةٌ من أولِ الماءِ المُسْتَنْبَطِ من البئرِ كما مَرَّ ـ لإيهام الجَمْعِ بين الضِّدَّيْن. قال أبو العلاء[3]:

تَـبَيَّنُ فَوْقَهُ ضَحضاحَ مـاءٍ وتُبْصِرُ فيه للنـارِ اشـتعالا

قولُه: (**دَرّاكًا**)، فعّالًا[4] من الدَّرَكِ، أي: كثيرُ الدَّركِ لدقيقِ المعاني.

قولُه: (**منتبهًا**)، نَبَّهْتُه علىٰ الشيءِ أوقَفْتُه، وانتَبَهَ مطاوِعٌ له، ومُنْتَبِهًا هو السَّماع.

قولُه: (**علىٰ الرمزةِ**)، وهي الإشارةُ والإيماءُ بالحاجب.

قولُه: (**لا كَزًّا**)، الكَزُّ: هو الانقباضُ واليُبْسُ. رَجلٌ كَزٌّ وقوم كُزٌّ بالضَّم.

قولُه: (**جاسيًا**)، جَسَأَتْ يَدُه من العملِ تَجْسَأُ جَسْئًا: صَلُبَتْ، والاسم: الجُسْأَةُ مِثلُ الجُرْعة. وهي في الدوابِّ: يُبْسُ المعطف.

قولُه: (**جافيًا**)، **الأساس**: ثوبٌ جافٍ: غليظ، وهو من جُفاةِ العَرَب، **المغرب**: الجفاءُ غالبٌ علىٰ أهلِ البَدْوِ، وهو الغِلَظُ في العِشْرَةِ، والخُرْقُ في المعاملةِ، وتَرْكُ الرِّفْق[5]. وفي الكلامِ

(١) وهو شجرٌ صغير سريع الاشتعال.

(٢) في (ط): «الجمود».

(٣) لم أجده في ديوان المعرِّي.

(٤) في (ط): «فعّالٌ».

(٥) «المُغْرب في ترتيب المُعرِب» (١: ١٥٠).

متصرِّفًا ذا دُرْبةٍ بأساليبِ النظْم والنثْر، مرتاضًا غيرَ رَيِّضٍ بتلقيحِ بناتِ الفِكْر، ......

إيماءٌ إلىٰ اللفِّ والنَّشْرِ[١]؛ فإنّ كلَّ واحدٍ من المَنْفِيَّيْن تأكيدٌ لكلٍّ من المُثْبَتَيْن السابقَيْن.

قولُه: (**ذا دُرْبَةٍ بأساليبِ**)، وهي جَمْعُ أُسلوب، وهي الفُنون، **الأساس**: سلكْتُ أسلوبَ فلانٍ: طريقتَه، وكلامَه علىٰ أساليبَ حَسَنة. والدُّرْبَةُ: التجربةُ والاعتياد.

قولُه: (**النظم**)، وهو الكلامُ الموزونُ المُقَفّىٰ مع قَصْدِه. وعِلْمُ الشعرِ مندوبٌ إليه، عن عُمَرَ رَضِيَ الله عنه: عليكم بديوانِكم. قالوا: وما ديواننا؟ قال: شِعْرُ الجاهليةِ، فيه تفسيرُ كتابِكم[٢].

قولُه: (**مُرْتاضًا**)، والمرتاضُ: الذي تَـمَّتْ رياضتُه، والرَّيِّضُ: الذي يستحِقُّ الرياضة، ولم يُرَضْ بَعْدُ، وشارفَ أن يُراضَ.

الأساس: راضَ الدابةَ رياضةً وارتاضَتْ دابتُه. ومُهْرٌ رَيِّضٌ: لم يَقْبلِ الرياضةَ ولم يَمْهَرِ المشيَ، وناقةٌ رَيِّضٌ: عَسير.

قولُه: (**بناتِ الفِكر**)، قالوا: هي المُقَـدِّماتُ التي إذا رُكِّبتْ تركيبًا خاصًّا أدَّتْ إلىٰ المطلوب، والفِكرُ: هو حركةُ النفسِ من المطالبِ إلىٰ تلك[٣] الأوائلِ والرجوعِ منـها إليها[٤]، و«التلقيحُ»: عبارةٌ عن ترتيبِ تلك المبادئِ وجَعْلِها مُؤدّيـةً إلىٰ المطالب. أو يقال: إنّ بنات

(١) من أساليب البلاغة، عَرَّفه السكاكي بقوله: «هو أن تَلُفَّ بين شيئين في الذِّكرِ، ثم تُتْبعهما كلامًا مُشْتملًا علىٰ مُتَعلِّقٍ بواحدٍ وبآخرَ من غير تعيين؛ ثقةً بأنّ السامعَ يردُّ كلًّا منهما علىٰ ما هو له، كقوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَمِن رَّحْمَتِهِۦ جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا۟ فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِهِۦ﴾ [القصص: ٧٣]».

(٢) قد استقصىٰ الإمام عبد القاهر الجرجاني في «دلائل الإعجاز» الكثير الطيِّبَ من الأخبار والآثارِ الدالّةِ علىٰ استحسانِ الإسلامِ الشِّعرَ، ونَفْيِ الحرج عن الشعراءِ الصالحين.

(٣) في (ح): «إلى ملك».

(٤) وهو حاصلُ عبارةِ الكفويِّ في «الكليات» ص٦٩٧.

....

الفِكْرِ هي[١] النتيجةُ، ومنه بِنْتُ الشَّفَةِ للكلام. وفي قولِه: «تلقيحِ بناتِ الفكر» دقيقةٌ جليلة، وهي: أنّ الأصلَ في التلقيحِ بعد الاستعارةِ أن يُطْلَقَ علىٰ استعمالِ الشخصِ القُوَّةَ المُفَكِّرَةَ بأن يُرَتِّبَ أمورًا حاصلةً في الذهنِ، ليَتوصَّلَ بها إلىٰ تحصيلِ ما ليسَ بحاصل، والمحصولُ منه بعدَ الترتيبِ يُسمّىٰ نتيجةً، وفِعْلُه تَلْقيحًا. والمُصَنِّفُ يُسمِّي النتيجةَ بناتِ الفِكْرِ، وجعلَ التلقيحَ في النتيجةِ. وهذا المعنىٰ موجودٌ في الكناياتِ التلويحية[٢]. قال حسان[٣]:

يُغْشَوْنَ حتَّىٰ مـا تَهِـرُّ كلابُهـم لا يَسألونَ عن الـسوادِ المُقْبِـل

فإنّ النتيجةَ الحاصلةَ من مفهومِ المشطورِ الأولِ أنّ الضيفانَ تغشاهُم، وكلابَهم لا تنبح، ثم نتيجتُه أنـها لـمّا شاهدَتْ وجوهًا إثْرَ وجوهٍ استأنـسَتْهُم، ثمَّ نَتيجتُه أنّ الممدوحَ مِضْيافٌ، ثم أنـّه جَوادٌ.

ثمَّ اكتفىٰ بهذا القَدْرِ من البيانِ فبنىٰ اسمَ الفاعلِ وهو قولُه: «مُرتاضًا» من «افتعل» للتصرُّفِ لإظهارِ ما يَنْبغي حصولُه بالتَّكرار، ثم أكَّدَ ذلك بقَوْلِه: «غَيْرَ رَيِّضٍ»؛ لئلّا يُتوهَّمَ أنّ «مُرْتاضًا» من تَسْميةِ الشيءِ باسمِ ما يؤولُ إليه. ونحنُ نَقْتفي آثارَه ونُلْقِحُ بناتِ فِكره؛ فإنّ قوله: «مرتاضًا غَيْرَ رَيِّضٍ» مِن بناتِ فكره، ثمَّ ما نَكْدحُ فيه هو التلقيح. وهذه المعاني الدقيقةُ الـمُستَنبَطُ[٤] منها هي النتيجةُ، ثم تكرارُنا هذه المعاني مرّةً بعد أخرىٰ في تركيبٍ غِبَّ تركيبٍ هو الارتياض.

---

(١) في (ط): «وهي».

(٢) سمِّيت بذلك لكثرةِ الوسائط بين الكناية والمكنيِّ عنه وتعدُّدها. انظر: «مفتاح العلوم» ص١٥٩.

(٣) البيتُ من قصيدةٍ بديعة يمدح بها حسّانُ رَضِيَ الله عنه ملوكَ الغساسنةِ في الشام، ويصفُ من كرمِهم وطيبِ أُكرومتِهم وأُرومتهم. انظر: «الديوان» ص١٨٤.

(٤) في (ط): «المستنبطة».

قد عَلِمَ **كيف يُرتِّبُ** الكلامُ ويُؤلِّف، وكيفَ يُنظَمُ ويُرصَف، **طالما** دُفِعَ إلى مَضايِقه، ووَقَعَ في مَداحِضِه ومَزالِقِه. ....

قولُه: (**كيفَ يُرتّب**)، مفعولُ «عَلِمَ» علىٰ تأويلِ قد عَلِمَ ما يجابُ به كيف يُرتِّب.

واعلم أنّ معرفةَ ترتيبِ الكلامِ وترصيفِه، ونَظْمِ التركيبِ وتأليفه من الأصولِ المعتبرةِ في فَنِّ البلاغةِ والفصاحة. قال صاحبُ «المفتاح»: «وإنّها لَمِحَكُّ البلاغةِ ومُنْتَقَدُ البصيرة»[1]. وقد قَصَر بعضُ الأئمةِ البلاغةَ علىٰ معرفةِ الفصلِ والوَصْل. ومَن وقفَ علىٰ كتابِنا المُتَرْجَمِ بـ«التِّبيان» ظهرَ له من قِسْمِ المعاني في بابِ الفصلِ والوصلِ عُنوانُها[2]، ومِن قِسْمِ البيانِ في ترشيحِ الاستعارةِ وتجريدِها، والمشاكلةِ فيها بيانُها، ومِن قِسْم البَديعِ في الائتلافِ والتكريرِ، والترقّي، والتكميلِ والتتميم أنواعُ شجُونها، ومِن فَنِّ الفصاحةِ من باب أوصافِ الألفاظِ المفردةِ والمُركّبة أصنافُ شجونها.

قولُه: (**طالما**)، قال المُطرِّزي: «ما» في «طالما» و«قَلّما» كافَّةٌ بدليلِ عدمِ اقتضائِهما الفاعلَ، وتَهْيِئتِهما لوقوعِ الفعلِ بعدَهما، وحَقُّهما أن تكتبَ موصولةً بهما، كما في: رُبَما وإنّما وأخواتِهما؛ للمعنىٰ الجامعِ بينهما، كذا قاله المُحقِّقون منهم ابنُ جِنّي.

وقال ابنُ دُرُسْتَوَيْه[3]: لا يجوزُ أن يُوصَلَ بـ«ما» شيءٌ من الأفعالِ سوىٰ نِعْمَ وبِئس. والقولُ هو الأول، هذا إذا كانت كافة، فأمَّا إذا كانت مصدريةً فليسَ إلَّا الفصل.

ومن الاتفاقاتِ الحَسَنةِ أنّي دُفِعْتُ إلىٰ هذا المضيقِ ووقَعْتُ في هذا المقامِ الدَّحْض[4]،

---

(١) «مفتاح العلوم» ص١٠٩.

(٢) الضمير في «عنوانها» راجعٌ إلىٰ البلاغة. وفي كلامِه إيماءٌ إلىٰ ما أصابَ البلاغةَ العربية من الجمودِ والغموض؛ بسبب تعقيد عبارات المؤلفين، ونزوعِهم نحو الاختصار والتقنين.

(٣) الإمام اللغوي أبو محمد عبد الله بن جعفر بنُ درستويه الفارسي (ت ٣٤٧هـ)، صاحبُ «شرح الفصيح» لثعلب، و«كتاب الكُتّاب»، وهما نافعانِ محرَّران. له ترجمة في: «إنباه الرواة» (٢: ١١٣).

(٤) وهو الزَّلَقُ الذي لا يستمسك عليه الإنسان. انظر: «الصحاح» (٣: ١٠٣٥).

ولقد رأيتُ إخوانَنا في الدِّينِ مِن أفاضل الفئةِ الناجيةِ العَدْلية، الجامعِينَ بينَ علم العربيةِ والأصولِ الدينية، كلَّما رجَعُوا إليَّ في تفسيرِ آيةٍ فأبرزتُ لهم بعضَ الحقائقِ مِن الحجُب؛ أفاضُوا في الاستحسانِ والتعجُّب، واستُطِيروا شوقًا ....

وَسُئِلْتُ عن موقعِ هذه الجملة في الكلام. فأجبتُ أنـّها داخلةٌ في حَيِّزِ المنصوبات: إمَّا خَبَرٌ مِثْلُها، أو حالٌ من ضميرِ «عَلِمَ» علىٰ التأويل، وأنـّها مستأنفةٌ علىٰ أنها ترجيعٌ للمعنىٰ الذي اعتنىٰ بشأنه مرةً بعدَ مرة، وتطريةٌ لذكْرِ ما اهتمَّ به كَرّةً بعد كَرَّة؛ وذلك أنه لما ذكرَ أوّلًا «قد برعَ في عِلمَيْن مُختَصَّيْن بالقرآنِ» أتْبعَه بقولِه: «وتـمَهَّلَ في ارتيادِهما آوِنةً» وحينَ ثَنّىٰ بقولِه: «بعد أن يكونَ أخذَ مِن سائر العلوم بحَظّ» عَقَّبَهَ بقوله: «قد رَجعَ زمانًا ورُجِع إليه» وكما قال: «ذا دُرْبَةٍ بأساليبِ النظم» كَرَّ إلىٰ قولِه: «طالما دُفِعَ إلىٰ مضايقهِ» ولهذا السرِّ قال صاحبُ «المفتاح»: هذا العلمُ لا تَلينُ عريكتُه ولا تنقادُ قُرونَتُه[1]... إلىٰ آخره.

قولُه: (**العَدْلية**)، قيل: إنّما سمَّوْا أنفُسَهم بأهلِ العدلِ والتوحيدِ؛ لأنـّهم نَفَوْا صفاتِ الله التي أثبتَها الأشاعرةُ من القدماءِ؛ لئلّا يلزَمَ التعدُّدُ في القديمِ المقابلِ للتوحيدِ، وأوجبوا علىٰ الله تعالىٰ الثوابَ والعقابَ علىٰ الطاعةِ والمعصية؛ لئلّا يلزَمَ الظلمُ عليه تعالىٰ المقابلُ للعَدْل.

قولُه: (**فأبرزت**)، معطوفٌ علىٰ «رجَعوا» و«أفاضوا» جوابُ «كلّما»، والجملةُ الشرطية ثاني مفعولَيْ «رأيتُ»، وكلَّما لعمومِ الأوقات. و«ما» مع ما بعدها من الفعل في تأويلِ المصدر.

قولُه: (**واستُطيروا**)، أي: استُفِزّوا، قيل: استُطيرَ فلانٌ فَرحًا؛ إذا حَلَّقَ به كأنـّه حُمِلَ علىٰ الطيرانِ لخِفَّته، قال[2]:

قَوْمٌ إذا الشّـرُّ أَبْدىٰ ناجِذَيْه لهم طاروا إليه زَرافاتٍ[3] ووُحْدانا

---

(١) قوله: «ولا تنقاد قرونته» ساقط من (ط).

(٢) لشاعر من بني العنبر من شعراء الحماسة يصفُ ما عليه بنو مازنٍ من الإباءِ والأَنَفَةِ والدفاعِ عن الحريم. انظر: «الحماسة بشرح المرزوقي» (١: ١٣٩).

(٣) وهي الجماعات.

إلى مصنَّفٍ يضُمُّ أطرافًا من ذلك، حتى اجتمَعُوا إليَّ مقترِحِينَ أن أُمليَ عليهم في الكشفِ عن حقائق التنزيل، ....

قولُه: (أطرافًا)، مستعارٌ مِن أطرافِ المدينة ـ وهي سوادُها ونواحيها ـ للكلامِ المبسوطِ ذي الذيولِ والتَّتميمات، و«مِن ذلك» بيانُ «أطرافًا»، والمشارُ إليه ما دلّ عليه «أبرَزَتْ»، وهو المُبرِزُ المُمْلي المُكَرَّرُ، وفيه وَجْهان:

أحدُهما: أن يُرادَ به ضمُّ ذلك المُبَرِّز، وجَمْعُ ذلك المُتَفرِّقِ في مُصَنَّف.

وثانيهما: أن يُرادَ مُصَنَّفٌ يحْتوي جنْسَ «ذلك» المُبْرِزِ وأمثالِه، فـ«ذلك» هاهنا مثْلُ «تلكَ» في قوله تعالىٰ: ﴿تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: ١١١] قال: أُشيرَ بها إلىٰ الأمانيِّ المذكورةِ، أو أُريدَ: أمثالُ تلك الأمنيةِ أمانيُّهم، علىٰ حذفِ المضافِ وإقامةِ المُضافِ إليه مقامَه. هذا هو الوجه.

قولُه: (مُقْتَرحين)، الاقتراحُ: الاستدعاءُ والطلب. اقترَحْتُ عليه شيئًا: سألتُه من غيرِ رَوِيّة، الراغب: اقترَحْتُ الجمَلَ: ابتدَعْتُ رُكوبَه، واقترحت كذا علىٰ فلانٍ: ابتدَعْتُ التمَنِّي عليه، واقترَحْتُ بئرًا: استخرَجْتُ [منه] ماءً قَراحًا[١].

قولُه: (أن أُمْليَ عليهم)، قال في «المقدمة»[٢]: أملَيْتُ عليه الكتابَ. فالتقديرُ: أن أُمْليَ عليهم كتابًا في الكشف. ويجوزُ أن يكونَ من بابِ قـوله: يَـجْرَحْ في عراقيبها نَصْلي[٣]، أي: أن

(١) «مفردات القرآن» ص٦٦٦. وما بين الحاصرتين زيادة منه.

(٢) «مُقَدّمة الأدب» للزمخشري، ولا أعرفها مطبوعة.

(٣) هذا من بيت لذي الرُّمَّة:

وإنْ تعتذِرْ بالـمَحلِ من ذي ضُرُوعهـا ... إلى الـضيفِ يَجْـرَح في عَراقِيبهـا نَـصْلي

انظر: «خزانة الأدب» (٢: ١٢٨).

والعراقيب: جَمْعُ عُرقوبٍ، وهو العَصَبُ الغليظ المُوَتَّرُ فوقَ عَقِبِ الإنسان. وعرقوبُ الدابةِ في رِجْلها بمنزلةِ الركبةِ في يدِها. انتهىٰ من «الصحاح» (عرقب).

وعيونِ الأقاويلِ في وجوهِ التأويل، **فاستعفَيتُ**، فأبَوا إلّا المراجعةَ والاستشفاعَ بعُظَماء الدِّينِ وعلماءِ العَدْلِ والتوحيد.

والذي حَداني على الاستِعفاءِ على علمي أنهم طلَبُوا ما الإجابةُ إليه عليَّ واجبة؛ **لأنّ الخوضَ فيه** كفرضِ العَين؛ ما أرىٰ عليهِ الزمانَ مِن **رَثاثةِ أحوالِه**، ورَكاكةِ رجالِه، وتقاصُرِ هِمَمِهم عن أدنىٰ **عُدَدِ هذا العلم**، **فضلًا** أنْ تترقّىٰ إلى الكـلامِ المؤسَّـسِ على عِلمَي المعاني والبيان، ....

أجعلَ الإملاءَ مَظروفًا للكشفِ، ومكانًا له(١). المعنىٰ: لا يتجاوزُ الإملاءُ الكشفَ، فالكشفُ هو المُمْلىٰ.

قولُه: (**فاستعفَيْتُ**)، أي: طلبتُ الإعفاءَ، عَطْفٌ علىٰ «اجتمعوا»، والاستثناءُ في قولِه: «إلّا المراجعةَ» مُفرَّغ. وفي «أبَوْا» معنىٰ النفي.

قولُه: (**لأنّ الخَوْضَ فيه**)، إمَّا عِلّةٌ(٢) «طَلَبوا»، أي: طَلبوا مِنّي المُمْلىٰ؛ لأنّ خَوْضي فيه كفَرْض العين، أو عِلّـةُ «واجبة».

قولُه: (**رثاثة أحوالِه**)، **الأساس**: رجلٌ رَثُّ الهيئةِ، وكلامٌ رَثٌّ: غَثٌّ سَخيف.

الجوهري: فلانٌ في هَيْئتِهِ رثاثة، أي: بَذاذة.

قولُه: (**عُدَدِ هذا العِلم**)، **الجوهري**: العُدَدُ: جَمْعُ عُدَّة. وهي الاستعداد. والعُدَّةُ أيضًا: ما أعدَدْتَه لحوادثِ الدهرِ من المالِ والسلاح.

قولُه: (**فَضْلًا**)، مَصْدَرُ فِعْلٍ محذوفٍ، وهو حالٌ من «هِمَمِهم» أي: تَفْضُلُ فَضْلًا، أي: تَجاوَزُ تجاوزًا. يُسْتعملُ هذا في موضعٍ يُسْتبعدُ فيه الأدنىٰ ويُـرادُ به استحالةُ ما فوقه؛ ولهذا يقَعُ بين كلامَيْن متغايرَيْن معنًى نحو «لكن».

---

(١) في (ط): «للكشف والكشف مكانًا له».

(٢) في (ف): «إما عليه».

فأمليتُ عليهم مسألةً في الفواتح، وطائفةً مِنَ الكلام في حقائقِ سُورةِ البقرة، وكان كلامًا مبسوطًا كثيرَ السؤالِ والجواب، طويلَ الذيولِ والأذناب، وإنما حاولتُ به التنبيهَ على غَزارةِ نُكَتِ هذا العلم، وأنْ يكونَ لهم منارًا يَنتحُونَه، ومثالًا يحتذُونَه، فلما صمّم العزمُ علىٰ معاودةِ جِوارِ الله، والإناخةِ بحَرَم الله، فتوجَّهْتُ تلقاءَ مكّة، وَجَدْتُ في مُجتازِي بكلِّ بلدٍ مَن فيهِ **مُسْكةٌ** مِن أهلها ـ وقليلٌ ما هم ـ عَطشَىٰ الأكبادِ **إلىٰ العثُورِ** على ذلك الـمُمْلَىٰ، **متطلِّعِينَ** ....

قولُه: (**فأملَيْتُ**)، عَطْفٌ علىٰ «فأبَوْا»، و«الفواتح» هي الحروفُ المبسوطةُ في أوائل السور. واسمُ «كان» في قوله: «كان كلامًا مبسوطًا» ضميرٌ يرجعُ إلىٰ المُمْلىٰ، وفي «به» إلىٰ قوله: «كلامًا مبسوطًا». «حاولْتُ»: طلَبْتُ. **الجَوهريُّ**: حاولْتُ الشيءَ: أردْتُه.

قولُه: (**مُسْكَة**)، أي: بَقِيّة، **الجوهريُّ**: يقال: فيه مُسْكةٌ مِن خَيْر، أي: بَقِية.

الأساس: ومن المجازِ: أنـه ذو مُسْكةٍ وتماسُك: ذو عَقْل.

قولُه: (**مُتطلّعين**)، متشوِّفين. حالٌ من الضميرِ العـائدِ إلىٰ «من» في «عطْشىٰ»، وهـو مفعولٌ ثانٍ لـ«وجَدْتُ». فانظُر إلىٰ اختلافِ العباراتِ من مَعْبَرٍ واحد. فإنّ «مَنْ» في قوله: «مَن فيه مُسْكَة» لـمّا كانَ يستوي فيه الجَمْعُ والمُفْردُ والمُذكَّرُ والمؤنّث اعتبرَها في كلامِهِ أجمع. قال أولًا اعتبارًا للّفظِ: «فيه»، ثم اعتدادًا للمعنىٰ: «هم»، ثم نظرًا إلىٰ الجمع بمعنى الجماعة «عطشىٰ»، وإلىٰ الجَمْعِ بمعنىٰ العقلاء «متطلعين»؛ وذلك أنّ الذي عنده مُسْكَةٌ لّما لم يُوجَدْ إلّا واحدٌ بَعد واحدٍ وحده، والقليلُ إذا تُطُلِّعَ إلىٰ كمالِه اعتـدَّ[1] كثيرًا، فكَثَّرهُم في قولِه: «عَطْشىٰ»، وجَمَعَهم في «متطلعين».

قولُه: (**إلىٰ العثُور**)، **الأساس**: ومن المجازِ قولُك: عَثَرَ علىٰ كذا: اطّلعَ عليه.

---

(١) في (ط): «اعتبر».

إلى إيناسِه، حِراصًا على اقتباسِه، **فهزَّ** ما رأيتُ من عِطْفِي، وحَرّكَ الساكنَ مِن نشاطي، فلما حطَطْتُ الرَّحْلَ بمكّةَ، **إذا أنا بالشُّعبةِ السَّنِيّة**، منَ الدَّوحةِ الحسَنية، الأميرِ الشريفِ الإمام شَرَفِ آلِ رسولِ الله أبي الحسَنِ عليِّ بنِ حمزةَ بنِ وَهّاسٍ ـ أدامَ الله مجْدَه، وهو النكتةُ و**الشامةُ** في بني الحسَن، معَ كثرةِ محاسنِهم، وجُمُوم مناقبِهم ـ **أعطَشَ الناسِ** كَبِدًا، وأهَبَهم حَشًى، وأوفاهم رغبةً، ....

قولُه: (إلى إيناسِه)، الإيناسُ: الإبصار. يقال: آنَسْتُ منه رُشْدًا، أي: أبصَرْتُه، وهو أيضًا خلافُ الإيحاش.

قولُه: (فهزَّ)، الفاءُ جيءَ للسببية، و«ما» فاعلُ هَزَّ، والعائدُ محذوفٌ، و«مِنْ» للتبعيض. قال المصنِّف في قوله تعالىٰ: ﴿وَتَثْبِيتًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ﴾ [البقرة: ٢٦٥]: مِن للتبعيض، مِثْلُها في قولِهم: هَزَّ مِن عطفي[١]، أي: حصلَ فيَّ بعضُ الارتياحِ؛ لأنّ هَزَّ العِطْفِ ـ وهو الجانبُ ـ كنايةٌ عن تحصيلِ السرور، أو عن التنبُّهِ عن الغفلة.

قولُه: (إذا أنا بالشّعبة)، العاملُ في «إذا» فاجَأْتُ، و«الدوحةُ»: الشجرةُ العظيمةُ ذاتُ أغصانٍ وشُعَب.

«الأميرِ» بَدَلٌ من: «الشُّعْبةِ» أو عَطفُ بيان، وهذا البيانُ يُخْرِجُ الكلامَ عن الاستعارةِ إلىٰ التشبيهِ، كقولِه تعالىٰ: ﴿حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾ [البقرة: ١٨٧].

(الشامةُ): الخال. فلانٌ نُكْتَةٌ في قَوْمِه وشامة، أي: عَلَمٌ ومُشارٌ إليه.

قولُه: (أعْطَشَ الناسِ)، حالٌ من «الشعبةِ» علىٰ رَأْيِ مَن يجعَلُ «أفْعلَ كذا» نكِرة؛ لأنّ الإضافةَ غيرُ محْضَةٍ، بدليلِ قولهم: مرَرْتُ برجلٍ أفضَلَ الناس، أي: أفضَلَ مِنَ الناسِ، علىٰ إثباتِ «مِن» كأنه قيل: مِن باقي الناس. ويؤيِّدُه مجيءُ «مِن» صريحًا فيما عُطِفَ عليه في قولِه تعالىٰ: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَىٰ حَيَاةٍ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾ [البقرة: ٩٦]، والمسألة مذكورةٌ في

---

(١) انظر: (٣: ٥٢٣) وفيه: هزّ من عطفه.

حتىٰ ذكر أنه كان يحدِّثُ نفسَه ـ في مدّةِ غَيبتي عن الحجاز معَ تزاحُمِ ما هو فيه مِن **الـمَشادِهِ ـ بقَطْعِ** الفيافي وطَيِّ المهامِه، **والوفادةِ علينا** بخوارِزْم، ليتوصَّلَ إلى إصابةِ هذا الغرَض، فقلتُ: قد ضاقتْ على المستعفِي الحِيَل، ....

«اللُّباب». ويُروىٰ «أعْطَشُ» مرفوعًا خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ. وكان أبو الحسنِ مشهورًا بابن وَهّاسٍ السُّلَيْماني، وهو فقيهُ مكة، مدَحَه المصنِّف بقوله:

ولـولا ابـنُ وهّـاسٍ وسـابغُ فـضْلِه   رَعَيْـتُ هَـشيمًا واسـتَقْيتُ مُـصـرَّدا

قولُه: **(مِنَ المَشادِهِ)**، وهي الشواغلُ، **الأساس**: وهو مشدوهٌ مشغولٌ، وهو في مَشادِهَ: في مشاغلَ. وقيل: قياسُ واحِده مُشْدِهٌ، وهو غيرُ مستعمل.

والفَيْفاءُ: الصحراءُ المَلْساءُ، والجمع الفيافي، والمَهامِهُ: جَمْعُ مَهْمَهٍ، وهو[1] المفاوزُ البعيدة.

قولُه: **(والوِفادة)**، من الوَفْد، **المغرب**[2]: الوَفْدُ: القومُ يَفِدون علىٰ المَلِكِ يأتون في أمرِ فتحٍ أو تَهْنئة، **الأساس**: ومن المجازِ: الحاجُّ وَفْدُ الله.

قولُه: **(علينا)**، اعلَمْ أنّ في اختلافِ الضمائرِ علىٰ سبيلِ الالتفاتِ عِدَّةَ نُكاتٍ: عَدَلَ أوّلًا من التكلُّم عن نفسِه وَحْده إلىٰ الجماعة؛ لمناسبتِها لَفْظَ الوِفادة، تعظيمًا لنفسه، ثمَّ رجعَ إلىٰ الواحدِ في قولِه: «علىٰ المُسْتعفي»، ووضَعَ المُظْهَرَ موضعَ المُضْمَرِ للإشعارِ بالقصُور والعجز، ثم طوىٰ ذِكْرَ نَفْسِه في «فَفُرِغَ» هَضْمًا وانكسارًا وتنبيهًا علىٰ أنّ الفراغَ كان بتسديدِ الله وتوفيقِه، لا مِن نفسِه. وكذا في قولِه: «يُقَدَّر» لِيَعُمَّ المُقَدِّرين؛ تَفخيمًا لهذا الأمرِ، ثم رجعَ عَوْدَه إلىٰ بَدْئِه في قولِه: «أُفيضَتْ عليّ» ليخُصَّ نَفْسَه بإفاضةِ البركاتِ عليها. وفي قولِه: «آيات هذا البيت»، و«بركات» اقتباسٌ من قولِه تعالىٰ: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِى بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِّلْعَٰلَمِينَ ۞ فِيهِ ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ﴾ [آل عمران: ٩٦-٩٧].

---

(١) في (ط): «وهي».

(٢) «المُغْرب في ترتيب المُعْرب» (٢: ٣٦٢).

وعَيّتْ به العِلَل، ورأيتُني قد أخذَتْ منيَ السِّنّ، وتقَعْقَعَ الشَّنّ، وناهزتُ العشْرَ التي سمّتْها العربُ دَقّاقةَ الرِّقاب، ....

قولُه: (وعَيَّتْ)، هو من العِيِّ، يقال: عَيِيتُ بأمري، إذا لم تَهْتَدِ لوجْهِه، أي: كَثْرةُ الأعذارِ أعْيَتْني. قال في «المقدمة»: يُقال: عَيَّ في الأمرِ وَعَيَّ به[1] بمعنًى، أي: عَجَزَ عنه. فقولُه: «وَعَيّتْ به العِلَل» الباءُ للتعدية. أي: أعْيَتْه العِلَل.

ويجوزُ أن يكونَ التركيبُ من القلبِ المقبولِ لتضمُّنه معنًى لطيفًا. والأصلُ أنه عَيِيَ بالعِلَل، لكن لـمّا طالَت العِلَلُ صارَت كأنـّها مُتَضَجِّرةٌ منه لكَثْرةِ تكرُّرِها عليه فأسندَ العِيَّ إليها مُبالغةً.

قولُه: (أخذَتْ مِنّي السنُّ)، أي: نقَصتِ الشيخوخةُ من قُواي[2]، كقولِه تعالىٰ: ﴿ وَمَن نُّعَمِّرْهُ نُنَكِّسْهُ فِي ٱلْخَلْقِ ﴾ [يس: ٦٨] وحقيقتُه: أنّ العُمُرَ استوفىٰ مِنّي حَقَّه. فنبَّه الشيخُ به علىٰ الخطأ الذي عليه الناسُ؛ فإنـّهم يزعمونَ أنّ الإمدادَ في العمرِ زيادةٌ، فقال: هو في الحقيقةِ نُقْصان.

قولُه: (وتَقَعْقَع)، التَّقعقُعُ: صوتُ يُبْسِ القِرْبَة، أي: جَفَّ جِلْدُه. «ناهَزْتُ»: أشرَفْتُ.

قولُه: (دَقّاقَة الرقاب)، مَثَلٌ يُضْرَبُ في الهلاك. والعَشْرُ المُشارُ إليه ما بين الستينَ إلىٰ السبعين، روىٰ الصَّغاني[3] في «كشفِ الحجاب عن أحاديث الشهاب»[4] في قِسْمِ الحسانِ عن أبي هريرة: «مُعْتَرَكُ المنايا ما بينَ الستينَ إلىٰ السبعين»[5]، وعنه: «أعمارُ أُمَّتي ما بينَ الستينَ إلىٰ السبعين»[6].

---

(١) في (ط): «عَيِيَ في الأمر وعيِيَ به».

(٢) في (ط): «نقصت الشيخوخة قوّتي».

(٣) أبو الفضائل الحسن بن محمد بن الحسن الصغاني الحنفي (ت ٦٠٥هـ) حاملُ لواء اللغة في زمانه. له «مشارق الأنوار في الحديث» وغير ذلك. له ترجمة في: «بغية الوعاة» للسيوطي (١: ٥٢٠).

(٤) يعني كتاب «مسند الشهاب» للإمام القضاعي. وهو المعروف المشهور.

(٥) أخرجه القضاعي في «مسند الشهاب» (٢٤٢)، والحكيم الترمذي كما في «الجامع الصغير» (٨١٨٧).

(٦) أخرجه الترمذي (٢٣٣١)، وابن ماجهْ (٤٢٣٦)، وقال الترمذي: هذا حديثٌ حسنٌ غريب.

فأخذتُ في طريقةٍ أخصَرَ مِن الأُولى، معَ ضمانِ التكثيرِ منَ الفوائدِ والفحْصِ عن السرائر، ووَفّقَ الله وسدَّدَ، ففُرِغَ منه في مقدارِ **مُدّةِ خلافةِ أبي بكر** الصدِّيق رضيَ الله عنه، وكانَ يُقدَّرُ تمامُه في أكثرَ مِن ثلاثينَ سنة! وما هيَ إلا آيةٌ مِن آياتِ هذا البيتِ المحرَّم، وبرَكةٌ أُفِيضَتْ عليَّ مِن برَكاتِ هذا الحَرَمِ المعَظَّم، أسأَلُ اللهَ أنْ يجعلَ **ما تعبْتُ فيه منه سببًا يُنجِيني**، ونورًا لي على الصِّراطِ يَسعَىٰ **بينَ يدَيَّ وبيمِيني**، ونعمَ المسؤول.

قولُه: (**مُدَّة خلافةِ أبي بكر**)، أيْ كان يُقَدِّرُ تَمامَه في مدّةِ خلافةِ الخلفاءِ الراشدين وهي ثلاثونَ سنةً، ففرغَ منه في مدّةِ خلافةِ أقْصَرِهم مدّةً، وهي سنتانِ وأربعةُ أشهر. وفيه تمليحان.

قولُه: (**ما تَعِبْتُ فيه مِنه سببًا يُنجيني**)، يجوزُ أن يكونَ الضميرُ في «فيه» عائدًا إلىٰ «ما»، وفي «مِنه» إلىٰ الله تعالىٰ، و«منه» حالٌ من «سببًا» قُدِّم للاهتمام، وأن يكونَ الضميرُ في «فيه» لله تعالىٰ، أي: في طاعةِ الله تعالىٰ وسبيلِه، قال الله تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ جَـٰهَدُواْ فِينَا﴾ [العنكبوت: ٦٩]، وفي «مِنْه» لـ«ما». المعنىٰ: يجعلُ ما تَعبْتُ منه في سبيلِ الله سببًا لنجاتي.

قولُه: (**بين يَديَّ وبيَميني**)، أي: يسعىٰ مُتقدِّمًا عليَّ وجنبيًا لي. أُقتبسَ من قولِه تعالىٰ: ﴿يَسْعَىٰ نُورُهُم بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَـٰنِهِم﴾ [الحديد: ١٢]، والله أعلم.

بسم الله الرحمن الرحيم

سورة فاتحة الكتاب

مكية، وقيل: مكية ومدنية؛ لأنها نزلت بمكةَ مرّة وبالمدينة أخرى.

وتسمَّى أمَّ القرآن؛ لاشتمالِها علىٰ المعَاني التي في القرآن: ....

سورة فاتحة الكتاب، وهي سبع آيات

بسم الله الرحمن الرحيم

قولُه: **(سورةُ فاتحةِ الكتابِ مَكِّيةٌ، وقيل: مَكّيةٌ ومَدَنِيّة)**، **الكَواشي**: والصحيحُ أنها مَكّية. **والقاضي**[1]: وقد صَحّ أنـها مَكّية. لقوله تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِي﴾ [الحجر: ٨٧]، وهو مَكّي[2].

قولُه: **(لاشتمالِها علىٰ المعاني التي في القرآن)**، أي: القرآنُ يُفصِّلُ[3] معنىٰ ما أجْمَلَتْهُ «الفاتحة»: ومنه سُمِّيَتْ مكّةُ أُمَّ القُرىٰ؛ لدَحْوِ الأرضِ مِن تحتِها. قال الإمام محمد بن إسماعيل البخاريُّ: وسُمِّيَت «الفاتحة»: أمَّ الكتابِ؛ لأنها يُبْدأُ بكتـابتِها في المصاحفِ، ويُـبْدأُ بقراءتِها في الصلاة[4].

---

(١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (١: ١٧).

(٢) عبارةُ البيضاوي: وهو مكّيٌّ بالنصّ.

(٣) في (ف): «تفصيل».

(٤) «الجامع الصحيح» للبخاري ص٨٤٥ قبل الحديث رقم (٤٤٧٤)، وما أورده الإمام البخاري هو من كلام أبي عبيدة في أول «مجاز القرآن» (١: ٥-٦، ٢٠).

....

القاضي: وهي مشتملةٌ علىٰ الحِكَمِ النظريةِ والأحكامِ العمليةِ التي هي سلوكُ الطريقِ المستقيمِ، والاطلاعُ علىٰ مراتبِ السعداءِ ومنازلِ الأشقياء(١). ويُمْكِنُ أبسطُ مِن هذا بأن يقال: إنها مُشْتَملةٌ علىٰ أربعةِ أنواعٍ من العلومِ التي هي مَناطُ الدين:

أحدُها: عِلمُ الأصولِ، ومعاقدُه: معرفةُ الله وصفاتِه، وإليها الإشارةُ بقوله: ﴿لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ * ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ ومعرفةُ النبوّاتِ وهي المرادةُ بقوله: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾، ومَعْرِفَةُ المَعادِ وهو المُومىٰ إليه بقوله: ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾.

وثانيها: عِلْمُ الفروعِ، وأسُّه العبادات، وهو المرادُ بقوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾.

والعبادات: بَدَنيةٌ ومالية، وهما مُفْتقرتانِ إلىٰ أمورِ المعاشِ من المعاملاتِ والمُناكحاتِ، ولا بدَّ لها من الحكوماتِ، فتمهَّدت الفروعُ علىٰ هذه الأصول.

وثالثها: عِلْمُ ما به يحصلُ الكمال، وهو علمُ الأخلاق. وأجلُّه الوصولُ إلىٰ الحضرةِ الصَّمَدانيَّةِ والالتجاءُ إلىٰ جنابِ الفَرْدانيَّة، والسلوكُ لطريقه والاستقامةُ فيها، وإليه الإشارةُ بقوله: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ * ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾.

ورابعُها: عِلْمُ القَصَصِ والأخبارِ عن الأُمم السالفةِ والقرونِ الخالية: السعداءِ منهم والأشقياءِ، وما يَتَّصلُ بها من وَعدِ مُحسنهم، ووعيدِ مُسيئهم، وهو المرادُ بقوله: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾. ونُبيِّنُ هذا المعنىٰ مَزيدَ كشفٍ إذا شرَعْنا في تفسيرِها علىٰ هذا النمطِ، فليَكُن علىٰ ذُكْرٍ منكَ ليكونَ(٢) حاكمًا فَيْصلًا(٣).

---

(١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (١: ١٦).

(٢) في (ط): «لتكون».

(٣) ولتمام الفائدة انظر: «مدارج السالكين» لابن القيِّم (١: ٧) حيث جزم باشتمال هذه السورة «سورة الفاتحة» علىٰ أمّهاتِ المطالب، وجرىٰ علىٰ طريقة الإمام الطيبي في التمييز بين العلوم والحقائق العالية التي فاضت بها أنوارُ هذه السورة المباركة. وللشريفِ الجرجاني كلامٌ نفيسٌ غايةً في حاشيته علىٰ «الكشّاف» (١: ٢٣).

من الثناءِ علىٰ اللـهِ بما هو أهلُه، **ومن التعبُّدِ بالأمرِ والنهْيِ**، ومن الوعْدِ والوعيد؛ وسورةَ الكَنْز، **والوافية لذلك**، وسورةَ الحمْد، والمثاني؛ لأنها **تُثَنّىٰ في كلِّ ركْعة**، وسورةَ الصّلاة؛ **لأنها تكونُ فاضلةً أو مُجزئةً** بقراءتِها فيها، وسورةَ الشفاء، والشافيةَ. وهي سبعُ آياتٍ بالاتفاق، ....

قولُه: (ومن التعبُّدِ بالأمرِ والنهي)، الأساس: تَعَبَّدني فلانٌ واعتَبَدني: صَيَّرني كالعبدِ له. وتَعَبَّد فلانٌ: تنسَّك، وقَعَد في مُتَعبَّدِه. وعُدِّيَ بالباءِ لتضمُّنه معنىٰ التكليف، أي: كَلَّفه بالأمرِ والنهيِ تعبُّدًا، أي: بالمأمورِ والمنهيِّ. ويجوزُ أن تكونَ الباءُ كما في كتَبْتُ بالقلم، والأمرُ والنهيُ علىٰ حقيقتِهما.

قولُه: (والوافيةَ لذلك)، أي: تُسَمَّىٰ الكَنْزَ والوافيةَ للمعنىٰ المذكورِ، وهو اشتمالُه علىٰ المعاني.

قولُه: (في كلِّ رَكْعة)، أي: صلاةٍ، قال الله تعالىٰ: ﴿وَٱرْكَعُواْ مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ﴾ [البقرة: ٤٣] وقيل: لأنـها تُثَنّىٰ بسورةٍ أُخرىٰ في كلِّ ركعة.

قولُه: (لأنها تكونُ فاضلةً أو مُجزئةً)، تعليلٌ لوجْهِ مناسبةِ اسمِ الصلاة للفاتحة، فإنّ الحنفيةَ يقولون: إنّما سُمِّيت سورةَ الصلاةِ؛ لكونِها فاضلةً، أي: قراءتُها في الصلاةِ أولىٰ من غيرِها[1]، والشافعيةُ يُعلِّلون التسميةَ بأنّ الصلاةَ إنّما تكونُ مجزئةً بها[2].

---

(١) فالأحنافُ يجعلون قراءةَ الفاتحةِ واجبًا لا ركنًا علىٰ منهجهم في التفريق بين الواجب والركن «الفرض»، ولهم مآخذُ في الاحتجاجِ لمذهبهم كما تجده مبسوطًا في «فتح باب العناية» للملّا علي القاري (١: ٢٣١)، ولتمام الفائدة انظر «أحكام القرآن» للجصّاص (١: ١٨).

(٢) ويحتجّون لمذهبهم بقوله صلوات الله وسلامُه عليه: «لا صلاةَ لمَن لم يقرأ بفاتحةِ الكتاب»، أخرجه البخاري (٧٥٦) ومسلم (٣٩٤). قال البَغَويُّ رحمه الله: «القراءة في الصلاةِ واجبة، وتَتعَيَّنُ قراءة الفاتحة، ولا يجوزُ غيرُها مكانَها إذا كان يُحْسِنُها». انتهىٰ من «التهذيب في الفقه» للبَغَوي (٢: ٩٤).

إلا أنَّ منهم مَن عَدَّ ﴿أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾ دونَ التسميةِ، ومنهم مَن مذهبُه علىٰ العكسِ.

[﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ ١]

قولُه: (إلَّا أنّ مِنهم مَن عَدَّ ﴿أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾ دونَ التسميةِ، ومنهم من مذهبُه علىٰ العكس)، قال في «المرشد»[(١)]: إن وقَفْتَ علىٰ ﴿أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾ كان آخرَ آيةٍ علىٰ مذهبِ أهلِ المدينة والبصرةِ، وهو جائزٌ، وليس بحسن؛ لأنّ «غَيْر» مجرورًا مُتعلِّقٌ به علىٰ الوصفيةِ أو البدليةِ، ومنصوبًا علىٰ الحاليةِ أو الاستثنائية، وجوازُه إنّما يكونُ بالخبرِ المرويِّ أنّه ﷺ كان يقِفُ عند أواخرِ الآيات[(٢)]. وهذا آخرُ آيةٍ عنْدَ مَن ذَكَرْتُ، فهذا وَجْهُ جوازِه. تَمَّ كلامه.

قلتُ: القولُ الثاني أولىٰ؛ لأنّ ﴿أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾ لا يناسبُ وِزانُه وِزانَ فواصلِ السورة، ولِما روىٰ مُحيي السّنة في «شرح السنة»[(٣)] عن ابنِ جُرَيْج، أخبرَني أبي، عن[(٤)] سعيدِ ابن جُبَيْر: ﴿وَلَقَدۡ ءَاتَيۡنَٰكَ سَبۡعٗا مِّنَ ٱلۡمَثَانِي وَٱلۡقُرۡءَانَ ٱلۡعَظِيمَ﴾ [الحجر: ٨٧] هي أمُّ القرآن. قال أَبي: وقرأها عليَّ سعيدُ بنُ جبيرٍ حتّىٰ ختمها، ثم قالَ: ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، الآيةُ السابعة، قال سعيدٌ: قرأها عليَّ ابنُ عباسٍ كما قرأتُها عليك ثم قال: ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ الآية السابعة.

---

(١) لم يذكره القاضي زكريا في «تلخيص المرشد». وانظر المسألة في «القطع والائتناف» لأبي جعفر النّحاس ص٤٠.

(٢) وهذا مستفادٌ من حديثِ أمِّ سلمةَ رَضِيَ الله عنها أنّها ذكرت قراءةَ رسولِ الله ﷺ ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ * ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ * ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ * مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ يُقَطِّعُ قراءتَه آيةً آية. أخرجه أبو داود (٤٠٠١)، والترمذي (٢٩٢٧) وقال: هذا حديثٌ غريبٌ، وبه يقرأ أبو عُبَيْدٍ ويختاره. ولتمامِ الفائدة انظر «فضائل القرآن» لأبي عُبَيْد ص١٥٦، و«المُكْتفىٰ في الوقف والابتدا» لأبي عمرو الداني ص١٤٦-١٤٧.

(٣) «شرح السنّة» للبَغَوي (٣: ٥٠-٥١)، وهو في «مسند الشافعي» (١: ٧٤)، ووالدُ ابن جُرَيجٍ ليِّن الحديثِ كما في «التقريب» لابن حجر (٤٠٨٧).

(٤) قوله: «أبي، عن» ساقط من (ط).

قرّاءُ المدينةِ والبصرةِ والشامِ وفقهاؤها علىٰ أنّ التسميةَ ليستْ بآيةٍ من الفاتحةِ، ولا من غيرِها من السُّور، وإنما كُتبتْ للفصل والتبرُّكِ بالابتداءِ بها، كما بُدِيءَ بذِكْرِها في كلِّ أمرٍ ذي بال، وهو مذهبُ أبي حنيفةَ رحمةُ اللـهِ عليه، ومَن تابعه؛ ....

قولُه: (قُرّاءُ المدينةِ والبصرةِ والشام)، قال في «الشعلة»[1]: من مكّةَ ابنُ كَثير[2]، ومن الكوفةِ عاصمٌ[3] والكسائيّ[4] يعتقدونَ أنّ البسملةَ من «الفاتحةِ» ومِن كلِّ سورة، وهذا قولُ ابنِ عباسٍ وسعيدِ بنِ جبير، ومذهبُ الشافعيِّ وعطاءٍ والزهريِّ[5] وابن المباركِ رَضِيَ الله عنهم، ومن الكوفةِ أيضًا حمزة[6] يعتقدُ أنـّها من «الفاتحة» ليسَ إلّا، والقرآنُ جَميعُه بمنزلةِ سورةٍ واحدة، وهذا قولُ سعيدِ بنِ المُسَيَّب. ومن البصرةِ أبو عمرو[7]، ومن المدينةِ نافع[8]، ومن الشامِ ابن عامرٍ[9] علىٰ أنـّها ليسَتْ بآيةٍ من «الفاتحةِ» ولا مِن غيرِها. وما في «النمل» بَعْضُ آيةٍ. وهذا قولُ ابنِ مسعود، ومذهبُ أبي حنيفةَ ومالكٍ وأحمدَ رَضِيَ الله عنهم[10].

قولُه: (في كلِّ أمرٍ ذي بال)، روىٰ الإمامُ أحمدُ بن حنبلٍ فـي «مسنده» عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: «كلُّ كلامٍ أو أمرٍ ذي بالٍ لا يُفْتَحُ فيه بذكْرِ الله فهو

---

(١) «شرح شعلة على الشاطبية» ص٦٣.

(٢) عبد الله بن كثير المكي (ت١٢٠هـ). له ترجمة في «معرفة القرّاء الكبار» للذهبي (١: ٨٦).

(٣) عاصم ابن أبي النجود الكوفي (ت ١٢٧هـ). له ترجمة في «معرفة القرّاء» (١: ٨٨).

(٤) أبو الحسن علي بن حمزة (ت ١٨٩هـ). له ترجمة في «معرفة القرّاء» (١: ١٢٠).

(٥) محمد بن مسلم بن شهاب الزهري (ت١٢٤)، الإمام الجليل، وحافظ السُّنّة في زمانه. له ترجمة في «وفيات الأعيان» (٤: ١٧٧) و«سير النبلاء» (٥: ٣٢٦).

(٦) حمزة بن حبيب الزيّات (ت ١٥٦هـ). له ترجمة في «معرفة القرّاء» (١: ١١١).

(٧) زبّان بن العلاء البصري (ت ١٥٤هـ). له ترجمة في «معرفة القرّاء» (١: ١٠٠).

(٨) نافع بن عبد الرحمٰن المدني (ت ١٦٩هـ). له ترجمة في «معرفة القرّاء» (١: ١٠٧).

(٩) عبد الله بن عامر اليحصبي (ت ١١٨هـ). له ترجمة في «معرفة القرّاء» (١: ٨٢).

(١٠) انظر تفصيل هذه المسألة في «الانتصار للقرآن» للباقلّاني (١: ١٦١).

ولذلك لا يُجهَرُ بها عندَهم في الصّلاة. وقُرّاءُ مكّةَ والكوفةِ وفقهاؤهما علىٰ أنها آيةٌ من الفاتحةِ ومِن كلِّ سُورة، وعليه الشافعيُّ رضي الله عنه، وأصحابُه؛ ولذلك يَجهرُون بها.

وقالوا: قد أثبتَها السّلفُ في المصْحفِ مع تَوصيتِهم بتجريدِ القرآن؛ ولذلكَ لم يُثبتوا (آمين)، فلولا أنها من القرآنِ لـما أثبتوها.

وعن ابن عباس رضي الله عنهما: **مَن تَرَكَها فقد تركَ مئةً وأربعَ عشْرةَ آيةً** من كتابِ الله.

فإنْ قلتَ: بمَ تعلَّقتِ الباء؟

أبتر، أو قال: أقطع»[(١)].

النِّهاية: البالُ: الحالُ والشأن. وأمْرٌ ذو بالٍ، أي: شريفٌ يُحتفَلُ به ويهتم. والبالُ في غيرِ هذا: القَلْبُ.

وقيل: إنّما قيل: ذو بالٍ؛ لأنـه من حيثُ إنـّه يشغَلُ القلبَ كأنـه مَلَكَهُ، وكان صاحبَ بالٍ. ويجوز أن يُقال للأمرِ الخطير: ذو بالٍ، علىٰ الاستعارةِ المكنيةِ، ويُجْعَلَ قولُه: «أبْتَر» ترشيحًا لها علىٰ نحوِ ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلْأَبْتَرُ﴾ [الكوثر: ٣] كما جعَله صلواتُ الله عليه ذا رأسٍ وذِرْوةَ سَنامٍ في قوله: «رأسُ الأمر الإسلامُ[(٢)]، وذِرْوَةُ سنامِهِ الجهاد» الحديثُ أخرجَه الترمذي[(٣)].

قولُه: (**مَن تَركَها فقد ترَك مئةً وأرْبعَ عَشْرةَ آيةً**)، هذا القولُ إمّا للتغليبِ أو للتغليظِ علىٰ التوبيخ، أو يدخُلُ فيه ما في «النمل»؛ لأنّ النَّفْيَ واردٌ علىٰ تَرْكِ ما تَصدُقُ عليه البسملةُ، أو علىٰ أنّ البسملةَ ينبغي أن تُصدَّرَ بها سورةُ «براءة» أيضًا علىٰ اعتقادِه. وينصُرُه ما روَيْناهُ عن

---

(١) سبق تخريجُه، وأن نُقّادَ الحديثِ علىٰ تضعيفه لأجلِ عبد الرحمٰن بن قرّة، وانظر تمامَ تنقيده في «المسند» (١٤: ٣٣٠).

(٢) في (ط): «رأس الإسلام الإسلام»!

(٣) «سنن الترمذي» (٢٦١٦)، وأخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٣٦: ٣٤٥)، وابن ماجَهْ (٣٩٧٣)، والنسائي في «السنن الكبرىٰ» (١١٣٩٤)، وهو حديثٌ صحيحٌ بطرقِهِ وشواهده.

قلتُ: بمحْذوفٍ تقديرُه: بسمِ اللهِ أقرأ، أو أتلو؛ لأنّ الذي يتْلو التسميةَ مقروء، كما أنّ المسافرَ إذا حَلّ أوِ ارْتحلَ ....

الترمذيِّ وأبي[1] داودَ: سألَ ابنُ عباسٍ عثمانَ رَضِيَ الله عنهما: ما حَمَلكُم علىٰ أن لا تكتبوا «بسم الله الرحمٰن الرحيم» يعني في «البراءة». الحديث[2].

قولُه: (بمحذوف)، لأنّ حروفَ الجرِّ لا تنفَكُّ عن مُتعلّق؛ لأنّ وَضْعَها لإفضاءِ معاني الأفعالِ إلىٰ الأسماء[3]، غيرَ أنـّها تدلُّ علىٰ مُطلقِ الفعل، ولا بدَّ في تخصيصهِ من قرينة. وفيما نحنُ فيه القرينةُ ما يَتْبَعُ التسميةَ، وهو قوله: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾، وهو مَقروءٌ مَتْلُوٌّ، فدلّ ذلك علىٰ أنّ المُضْمَر: أقرأُ أو أتْلو، والتعليلُ في قولِهِ: «لأنّ الذي يتلو» لتعيينِ المُقَدَّرِ.

وكان الأنْسبَ أن يُقالَ: الذي يتلو التسميةَ القراءةُ؛ لأنّ الابتداءَ بالتسميةِ إنّما يكونُ في الفعلِ الذي يريدُ أن يَفْعَله المُسَمّي، يدلُّ عليه قولُه: «كلُّ فاعلٍ يبدأُ في فِعْلِه ببسمِ الله الرحمن الرحيم[4] كان مُضْمِرًا ما جَعَل التسميةَ مَبْدًا له»، والمُضْمَرُ الفِعْل لا المفعول، كما أنّ تسميةَ الذابحِ إنّما يتلوها الذابح لا المذبوح.

قال: صاحبُ «الانتصاف»[5]: «الذي يُقَدِّره النحاةُ هو: أبتدئُ فِعْلَ القراءةِ، والعامُّ

---

(١) في (ط): «عن الترمذي عن أبي داود»، وهو خطأ.

(٢) هو جزءٌ من حديثٍ طويلٍ أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١: ٤٦٠)، والترمذي (٣٠٨٦)، وأبو داود (٧٨٦) و(٧٨٧)، والبزّار (٣٤٤)، والنسائي في «الكبرىٰ» (٨٠٠٧)، وصحَّحه الحاكم (٢: ٢٢١)، وابنُ حِبّان (٤٣). ونقّاد الحديثِ علىٰ تضعيفه لأجل حال يزيد الفارسي أحدِ رواته. وجزم العلّامة أحمد محمد شاكر بأنه لا أصلَ له كما في تعليقه علىٰ «مسند أحمد» (٣٩٩)، واحتجَّ لما ذهبَ إليه بلسانٍ سيّال. وإليه صَغْوُ شيخنا العلّامة شعيب الأرنؤوط في تعليقه علىٰ «المسند».

(٣) انظر: «الكليات» للكفوي ص٣٩٤.

(٤) قوله: «الرحمن الرحيم» أثبتناه من (ط).

(٥) الإمام المتفنّن ناصر الدين أحمد بن محمد بن المُنيِّر الإسكندري المالكي (ت ٦٨٣هـ)، كان متبحّرًا في العلوم، راسخًا في الفقهِ والأصول، ومصنّفاتُه دالّةٌ علىٰ غوره، ومن أشهرها «الانتصاف من الكشّاف»، =

....

صِحَّةُ تقديرِه أولىٰ: ألا تَراهُم يُقدّرونَ مُتَعلّقَ الجارِّ الواقعِ خبرًا أو صفةً أو صِلةً أو حالًا بالكَوْنِ والاستقرارِ حيثُما وقعَ، ويُؤثرونَه لعمومه؟ وأيضًا: إنّ تقديرَ فِعْلِ الابتداءِ مُسْتَقِلٌّ بالغرضِ المقصودِ من التسميةِ[١]، فإنّ الغرضَ منها أن تقعَ مُبتَدًا بها، فتقديرُ فِعْلِ الابتداءِ أوْقَع. وأمّا ظهورُ فِعْلِ القراءةِ في قوله تعالىٰ: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ﴾ فلأنّ الأهمَّ ثَمَّةَ القراءةُ؛ ولهذا قُدِّمَ الفِعْلُ فيها علىٰ مُتَعَلَّقِه، بخلافِ البسملةِ فإنّ الأهمَّ[٢] فيها الابتداء»[٣].

وأجاب صاحبُ «الإنصاف»[٤] بأنْ قالَ: ما ذكرَهُ الزمخشريُّ أصحُّ؛ لأنّـه أخصُّ وأمسُّ بالمقصودِ، وأتمُّ شمولًا، وأنّـه يقتضي أنّ التسميةَ واقعةٌ علىٰ القِراءة كلِّها مُصاحبةٌ لها، أو أنّ القراءةَ كلَّها بالله علىٰ المذهبَيْن علىٰ ما يأتي بيانُه، بخلافِ تقديرِ «أبتدئُ»؛ فإنّـه يقتضي مُصاحبتَها لأولِ القراءة. واستشهادُه بتقديرِ النحاةِ غيْرُ مُجْدٍ، لأنـّهم إنّما فعلوهُ تمثيلًا وتقريبًا، ولو قُلْتَ: زيدٌ علىٰ الفَرَس، أو: زيدٌ من العلماء، أو: زيدٌ في البصرةِ ـ لقَدَّرْتَ: «راكب»، و«معدود»، و«مقيم»، وكان أَمَسَّ من الاستقرار. وأما قولُه: «إنّ الغرضَ أن تقعَ التسميةُ مبتدًا بها»، فنقولُ بموجَبِه، وأنّ ذلك يقَعُ فِعـلًا بالبداءةِ بها لا بإضمارِ فِعْلِ الابتـداء؛ لأنّ مَن صلَّىٰ

= أثنىٰ عليه شيخه العزُّ بن عبد السلام. له ترجمة في «الديباج المذهب» لابن فرحون (١: ٢٤٣)، و«الدرر الكامنة» لابن حجر (١: ٢٧٣).

(١) في «الانتصاف» (١: ٢٦): البسملة. وهما بمعنًىٰ واحد.

(٢) من قوله: «ثمة القراءة» إلىٰ هنا ساقط من (ط).

(٣) «الانتصاف بحاشية الكشّاف» (١: ٢٧) بتصرُّفٍ ملحوظ.

(٤) الإمام علم الدين عبد الكريم بن علي العراقيّ الشافعي (ت ٧٠٤هـ)، كان ماهرًا في الفقه والأصول. وكتابُه «الإنصاف» انتصر فيه للزمخشريِّ من ابن المُنَـيِّر، فعوتب علىٰ ذلك فقال: هذا الكتابُ ردُّ الردِّ. أخذ عنه أبو حيان الأندلسي، والتقيُّ السبكي. له ترجمة في: «الدرر الكامنة» (٢: ٣٩٩-٤٠٠).

فقال: بسم اللـهِ والبركاتِ كانَ المعنىٰ: بسم الله أَحُلُّ وبسمِ اللـهِ أرتحل، وكذلكَ الذابحُ وكلُّ فاعلٍ يبدأُ في فِعْله بـ(بسم الله) كان مُضمِرًا ما جَعلَ التسميةَ مَبدًا له. ونظيرُه في حذْفِ متعلَّقِ الجارِّ قولُه عزَّ وَجَل: ﴿فِي تِسْعِ ءَايَٰتٍ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَقَوْمِهِۦٓ﴾ [النمل: ١٢]، أي اذهبْ في تسعِ آيات، وكذلكَ **قولُ العربِ** في الدّعاء **للمُعْرِس**: ....

فبدأ بتكبيرةِ الإحرام، وبدأ في الوضوءِ بغَسْلِ وَجْهِه(١)، لا يحتاجُ في كونه بادئًا إلىٰ إضمارِ: «بدَأتُ بذلك»، لكنَّه مُفتقرٌ إلىٰ بَركةِ التسميةِ وشُمولِها لجميعِ فعله.

قولُه: (فقال: بسم الله)، عَطْفٌ علىٰ «حلَّ»، وجوابُ «إذا» قولُه: «كان المعنىٰ»، وقوله: «يبدأُ في فِعْله» صفةُ «كلِّ فاعل».

قولُه: (قَوْلُ العربِ)، ثم «قولُ الأعْرابي» مُشْعِرٌ بالفرق، **النهاية**: الأعراب: ساكنو الباديةِ الذين لا يُقيمون [في](٢) الأمصار، والعربُ: اسمٌ لهذا الجيلِ المعروفِ، ولا واحدَ له من لفظِه، سواءٌ أقامَ بالباديةِ أو المدنِ.

المُغْرب(٣): العربيُّ: سكانُ المدنِ والقرىٰ، والأعرابيُّ: سكانُ البوادي.

قولُه: (للمُعْرِسِ)، **النهاية**: أعْرسَ الرجلُ فهو مُعْرِسٌ: إذا دخَل بامرأتِه عند بنائِها. ولا يقال: عَرَّسَ، كما تقولُ العامة. وفي «الجامع»(٤): الرِّفاءُ: حُسْنُ المعاشرةِ والموافقة، مِن رَفْوِ الثوب، يعنون بقولهم: بالرِّفاء والبنين: أنّ هذا النكاحَ مُلْتبسٌ بهما، ونهىٰ عنه رسولُ الله ﷺ لأنـّه من شعارِ الجاهلية.

---

(١) في (ط): «بغسل الوجه».

(٢) زيادة من «النهاية».

(٣) «الـمُغرب» (٢: ٥٠) وعبارتُه ثَمّـة: العربيُّ: واحدُ العرب، وهم الذين استوطنوا الـمدنَ والقرىٰ العربية.

(٤) «جامع الأصول» (١١: ٤٤١). وانظر نهي رسـول الله ﷺ عن ذلـك في «مسنـد أحـمـد» (١٧٣٩) من حديثِ عقيل بن أبي طالب بإسنادٍ صحيحٍ لغيره.

بالرِّفاءِ والبنين، وقولُ الأعرابي: باليُمْنِ والبركة، بمعنى: **أَعْرَسْتَ أو نكَحْتَ**، ومنه قوله:

فقلتُ: إلىٰ الطّعامِ فقالَ منْهمْ فريقٌ: نَحْسُدُ الإنسَ الطّعاما

فإنْ قلتَ: لِمَ قدّرتَ المحذوفَ متأخِّرًا؟ قلتُ: **لأنّ الأهمَّ من الفعلِ** والمتعلّق بهِ هو المتعلِّق به؛ لأنهم كانوا يَبدؤون بأسماءِ آلهتِهم، فيقولونَ: باسمِ اللّاتِ، باسم العُزّىٰ، ...

قولُه: (بمعنىٰ أعرَسْتَ أو نكَحْتَ)، إما مُتَعلِّقٌ بالأولِ، و«قَوْلُ الأعرابيِّ»[١] مُعترضٌ؛ لأنّ قولَه: «باليُمْن والبَركة» لفظٌ عامٌّ يُستعملُ في كلِّ مَن يتوخّىٰ أمرًا ما، أو مُتَعلّقٌ بهما، وهو الأوْجَه.

قولُه: (فقُلتُ إلىٰ الطعامِ)، البيت. قَبْلَه:

أَتَـوْا نـاري فقلـتُ مَنـونَ أنـتُم؟ فقالوا الجنّ، قلـتُ عِمُـوا ظلامـا[٢]

قال الأصمعيُّ: عِمْ صباحًا: معناه أنْعِم، وتقديرُ الفِعْلِ الماضي منه: وَعِمَ يَعِمُ، ولا يُنْطَقُ به كما لا يُنْطقُ بماضي دَعْ وذَرْ. ذكرَهُ الأنباري.

زعمَ الشاعرُ أنّـه أتاهُ الجنُّ وهو عندَ نارهِ فحيّاهُم ودعاهُم إلىٰ الطعام.

حسَدَهُ الشيءَ وحَسَده علىٰ الشيء، أيْ: إنّما نحسُدُهم لأنّـهم يأكلونَ ونحنُ لا[٣] نأكل.

«إلىٰ الطعام» أي: هَلُمّوا.

قولُه: (لأنّ الأهمَّ من الفعل)، وهو أتْلو وأقرأُ، «والمتعلِّقُ به» بكَسْر اللامِ في الموضِعَيْن. هو «بسم الله»، و«مِنْ» في: «منَ الفعلِ» للابتداء، أي: الأهَمُّ من «أقرأُ» و«بسم[٤] الله» هو «بسمِ الله».

---

(١) في (ف): «وقول الأعراب».

(٢) البيتُ لشمير بن الحارث الضبيِّ، كما في «النوادر» لأبي زيد الأنصاري، ص١٢٣، وذكره البغدادي في «خزانة الأدب» (٦: ١٦٧).

(٣) قوله: «لا» ساقط في (ط).

(٤) في (ط): «أو بسم».

فوجبَ أن يَقصدَ الموحِّدُ معنىٰ اختصاصِ اسمِ اللـهِ تعالىٰ بالابتداء، وذلك بتقديمِه وتأخيرِ الفعل، كما فعلَ في قولِه: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ﴾، حيثُ صرَّحَ بتقديمِ الاسمِ إرادةَ الاختصاص، والدّليلُ عليه: قولُه: ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ مَجۡرٜىٰهَا وَمُرۡسَىٰهَآ﴾ [هود: ٤١].

قولُه: (معنىٰ[1] اختصاصِ اسمِ الله بالابتداء)، اعلَم أنّ التقديمَ إمَّا لمجردِ الاهتمامِ، أو مع الاختصاصِ. ولا بُدَّ في التخصيصِ من سَبْقِ حُكْمٍ أخطأَ فيه المُخاطَب، أو شَكَّ فيه ليُرَدَّ إلىٰ الصواب، أو إلىٰ العلم، والاهتمامُ لا يَسْتدعي ما يستدعيهِ التخصيص.

فالمشركونَ إنّما قدَّموا أسماءَ آلهتِهم للاهتمامِ والتبرُّكِ لا للردِّ، لقولِه تعالىٰ: ﴿وَلَئِن سَأَلۡتَهُم مَّنۡ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [لقمان: ٢٥]، ولقولِهم: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا﴾ [يونس: ١٨]، ولِـما روَيْنا عن البخاريِّ وأبي داودَ والنَّسائيِّ عن المِسْوَرِ بن مَـخْرَمةَ في قِصّةِ الحديبيةِ: فجاءَ سُهيلُ بنُ عَمْرٍو فقال: هاتِ اكْتُبْ بيننا وبينكم كتابًا، فدعا النبيُّ ﷺ الكاتبَ، فقالَ النبيُّ ﷺ: «بسمِ الله الرَّحمٰن الرَّحيم». فقال سهيلٌ: «أما الرحمٰن فوالله ما أدري ما هو، ولكن اكتبْ: «باسمك اللهم»[2]» الحديث.

وأمَّا المسلمون: فإنّما يُقدِّمون ليكونَ ردًّا لخَطئِهم، وقَمْعًا لأباطيلِهم، فيكونُ من بابِ قَصْرِ الإفْرادِ. وإلىٰ هذا المعنىٰ ينظرُ قولُه: «فوجبَ أن يقصِدَ المُوحِّدُ معنىٰ الاختصاص». هذا هو الوَجْه، لا ما قيلَ: أَخُصُّ اسمَ الله بالافتتاحِ، وأُخالفُهم في اختصاصِهم أسماءَ آلهتِهم بالافتتاح.

قولُه: (والدليل عليه)، قيل: علىٰ أنّ التقديمَ لإرادةِ الاختصاص، وفيه إشكالٌ وهو أن يُقال: ما تَعْني بهذه الدلالة؟ إن عنَيْتَ أنّ دِلالةَ التقديمِ في ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ مَجۡرٜىٰهَا وَمُرۡسَىٰهَآ﴾ [هود: ٤١] علىٰ

---

(١) وفي «حاشية الشريف الجرجاني» (١: ٢٩): «أقْحَم لفظ «معنىٰ» وأضافَه إلىٰ «الاختصاص»؛ مبالغةً في بيان المقصود».

(٢) أخرجه البخاري (٢٧٣١).

فإن قلتَ: فقد قال: ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ﴾ [العلق: ١] فقدَّم الفعلَ، قلتُ: هناك تقديمُ الفعلِ أوقع؛ لأنها أوّلُ سورةٍ نزلتْ؛ فكان الأمرُ بالقراءةِ أهمَّ. فإنْ قلتَ: ما معنىٰ تعلُّقِ اسم اللـهِ بالقراءة؟ قلتُ: فيهِ وجهانِ:

أحدُهما: أن يتعلَّق بها تعلُّقَ القلم بالكَتْبةِ في قولِك: كتبتُ بالقلم، علىٰ معنىٰ: أنّ المؤمنَ لـمّا اعتَقد أنّ فعْلَه لا يجيءُ مُعتدًّا بهِ في الشَّرعِ واقعًا علىٰ السنّةِ حتىٰ يُصَدَّر بذكرِ اسمِ الله، لقوله ﷺ: «كلُّ أمرٍ ذي بالٍ لم يُبدأ فيهِ باسمِ اللـهِ فهُو أبتر» إلا كان فعلًا كلا فِعْلٍ، جُعل فعلُه مفعولًا (بسم الله)، كما يَفعلُ الكَتْبُ بالقلَم.

والثاني: أنْ يتعلَّق بها تعلُّقَ الدُّهنِ بالإنباتِ في قوله: ﴿تَنۢبُتُ بِٱلدُّهۡنِ﴾ [المؤمنون: ٢٠] علىٰ معنىٰ: **متبرِّكًا باسم اللـهِ أقرأُ**، ....

الاختصاصِ لتقديمِ الخبرِ علىٰ المبتدأ، فالخصْمُ إن ساعدكَ في دعواكَ أنّ «بسم الله» يفيدُ الاختصاصَ، فلا يُجدي هذا شيئًا، وإن لم يساعدْكَ عليه، لم يُساعدْ علىٰ هذا أيضًا؛ لأنّ الكلامَ فيه كالكلامِ علىٰ الأول. وإنّما قُلنا: لتقديمِ الخبرِ علىٰ المبتدأ؛ لأنّ ﴿مَجۡرٜىٰهَا وَمُرۡسَىٰهَآ﴾ بمعنىٰ الإجراءِ والإرساء، ولا يُقَدَّمُ معمولُ المصدرِ عليه. والحقُّ أنّ قَوْلَه: «والدليلُ عليه» أي: علىٰ تقديرِ تأخيرِ المُقدَّر وتقديم «بسم الله»، للاهتمامِ سواءٌ كانَ علىٰ عاملِه أو علىٰ المبتدأ؛ لأنّ تقديرَ المُقدَّرِ مؤخّرًا، وتقديمَ «بسم الله» للأهميةِ وهو الذي سِيقَ الكلامُ لأجله، والدليلُ عليه قولُه: «لِـمَ قدَّرْتَ المحذوفَ متأخّرًا» يعني: قَدَّمْنا هذا الاسمَ للأهميةِ كما وردَ في كلامِ السلف؛ يعني تقديمُ هذا الاسم سُنّةٌ جاريةٌ من قديمِ الزمان، فإنّ الأُممَ السالفةَ درجَتْ على هذا، فعلىٰ هذا التقديرِ وُرودُ السؤالِ الآتي ظاهرُ الارتباطِ بناءً علىٰ وجودِ الفاء فيه؛ لأنه عُلِمَ من تَتبُّعِ كلامِه أنّ كلَّ سؤالٍ له بَعْدَ «فإن قُلْتَ» إذا تَصدَّرَ بالفاءِ يكونُ مُسبّبًا عما قبله، أي: لِـمَ زعَمْتَ أنّ تقديمَ هذا الاسمِ أهمُّ مطلقًا، فقد جاءَ متأخِّرًا في قولِه: ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ﴾ [العلق: ١]؟ فأجابَ بما اقتضاهُ المقامُ وهو أهميّةُ القراءة.

قولُه: (**مُتبرِّكًا باسمِ الله أقرأُ**)، اعلمْ أنّ تنزيلَ هذا التقديرِ علىٰ معنىٰ قولِـه: «فوجبَ أن

وكذلكَ قولُ الدّاعي للمُعْرِس: بالرّفاءِ والبنين، معناه: أعرستَ مُلتبِسًا بالرِّفاءِ والبنين. وهذا الوجهُ أَعْرَبُ وأحسنُ. فإن قلتَ: فكيفَ قال اللـهُ تعالىٰ: ....

يقصِدَ المُوحِّدُ معنىٰ اختصاصِ اسم الله بالابتداء» هو أن يقال: قِراءَتي مختَصّةٌ بأن أتبرّكَ باسمِ الله، وأخالفَ أعداءَ الله بتبرُّكِهم باسم آلهتهم.

وأما احتمالُ التركيبِ ـ يعني: قراءَتي مُـختَصّةٌ بالتبرُّكِ باسمِ الله، لا بشيءٍ آخرَ ـ فبمَعْزِلٍ عن المَرامِ ومَراحلَ من مُقتضىٰ المقام. وفي هذا التعلُّقِ بَحْث، لأن «أقرأُ» حينئذٍ ليس بعاملٍ في الجارِّ والمجرور، فهو إمَّا أن يُحملَ علىٰ اللغويِّ، فإنّ للحالِ تعلّقًا بعامِلها فسلكَ فيه طريق المشاكلة، أو علىٰ الإفضاءِ[1] كما نصَّ عليه في قوله تعالىٰ: ﴿كَأَنَّمَآ أُغۡشِيَتۡ وُجُوهُهُمۡ قِطَعًا مِّنَ ٱلَّيۡلِ مُظۡلِمًا﴾ [يونس: ٢٧]، فيه إشارةٌ إلىٰ أنّ التبرُّكَ تابعٌ لقراءتِها وهو مطلوبٌ بها، وسيجيءُ بيانُه.

قولُه: (أَعْرَبُ)، أي: أفصَح؛ من قولِهم: كلامٌ عَربِيٌّ، أي: فَصيح. وقيل: أَبيَنُ، **الأساس**: عَرَّبَ عن صاحبِه تَعرِيبًا: إذا تكَلَّم عنه واحتجَّ له. قيل: إنّما كان أعربَ وأحسنَ؛ لأنّ باءَ المصاحبةِ تقتضي الاستدامةَ في قَصْدِ المُتكَلِّم. فمعناهُ كُلُّ حرفٍ ممَّا أتكلَّمُ به بعد التسميةِ أُقَدِّرُ فيه «بِسْمِ الله»، ففيه تَعميمُ الفِعْلِ مع التسميةِ كما في قوله: ﴿تَنۢبُتُ بِٱلدُّهۡنِ﴾ [المؤمنون: ٢٠] أي: تنبُتُ ثمارُها وفيها الدهن.

ويناسِبُه ما رُوِيَ في الحديثِ «تَسْمِيةُ الله تعالىٰ في قلبِ كلِّ مسلم، سَمّىٰ أو لم يُسَمِّ»[2] وقيل: إنّما كان أحْسنَ؛ لأنّ التبرُّكَ مُؤْذِنٌ برعايةِ حُسْنِ الأدبِ، واسمُ الإلٰهِ بخلافِه. وفيه نَظر؛ لأنّ القـارئَ في قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥] إنّما يطلبُ من الله تعـالىٰ

---

(١) في (ط): «الاقتضاء».

(٢) أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٤٧٦٩)، وذكره الحافظ العراقي في «تخريج أحاديث الإحياء» (٢: ١٠٥)، وعزاه للدارقطني والبيهقي وابن عَديّ من حديثِ أبي هريرة رَضِيَ الله عنه. واستنكره ابن عَديٍّ رحمه الله.

....

المعونةَ والتوفيقَ علىٰ عبادتِه في جميعِ أحوالِه، ولا يلزَمُ مِن كَوْنِ الله مُعينًا ما تُصُوِّرَ في القلم[(١)] كأنه يقولُ: أقرأُ باستظهارِه ومكانتِه عندَ مُسمّاهُ، وفي الحقيقةِ اللهُ المُعينُ في كلِّ حرف. وقال صاحبُ «التقريب»[(٢)]: إنّما كانَ أحسنَ لتقديرِ الموجودِ حسًّا في الأولِ كالمعدومِ. ولعلَّ مرادَه منه قولُه: «كانَ فِعْلًا كلافعلٍ» وفيه نَظَر؛ لأنّ جَعْلَ الموجودِ كالمعدومِ بسبب الجري لا علىٰ المقتضىٰ من مُحَسِّناتِ الكلامِ ولطيفِ إشاراته.

وممَّا يختَصُّ هذا الموضعَ من النكتةِ هي أن شَبّهَ اسم الله تعالىٰ؛ بناءً علىٰ[(٣)] يقين المؤمنِ بما وردَ من السُّنَّةِ والقَطْعِ بمقتضاها بالأمرِ المحسوس، وهو حصولُ الكَتْبِ بالقَلم[(٤)] وعَدَمِ حصولِه بعدَمِه، ثم أُخرِجَ مُخْرَجَ الاستعارةِ علىٰ سبيلِ التبعيةِ لوقوعِها في الحرف. ألا ترىٰ كيفَ صَرَّحَ المصنِّفُ بذكْرِ المؤمنِ، وضَمَّ إليه الاعتقادَ والسنَّةَ؟ بل ينبغي أن يكونَ هذا كشفًا كما ورد: «لو كُشِفَ الغِطاءُ ما ازدَدْتُ يقينًا»[(٥)] و«أنْ» في «وإلّا كان» شرطية، أي: وإن لا يُصَدَّرُ بذِكْرِ اسمِ الله كان فِعْلًا كَلا فِعْل.

وقيلَ: المرادُ أنّ «بِسم الله» موجودٌ في القراءةِ، فإذا جُعِلَت الباءُ للاستعانةِ كان سبيلُه سبيلَ القلم، فلا يكونُ مقروءًا، والحالُ أنّه مَقروء. فيقال: إنّا بَيَّنّا ضَعْفَ التشبيه بالقلم.

وقيل: إنّما كان أعْربَ؛ لأنّ فيه الإيجازَ والتوصُّلَ بتقليلِ اللفظِ إلىٰ تكثيرِ المعنىٰ، وهذا

---

(١) يعني ما تُفيدُه الباء من معنىٰ الاستعانة والمصاحبة عند قولك: كتبتُ بالقلم.

(٢) يعني «تقريب التفسير» للعلامة الغالي، قطب الدين محمود بن مسعود المتوفى سنة ٧٩٨، كما في «طبقات المفسرين» للأدنه وي ص٣٠٤.

(٣) قوله: «اسم الله تعالىٰ بناءً علىٰ» من (ط).

(٤) في (ط): «وهو القلم في حصول الكتب به».

(٥) ذكره الإمام الغزالي في «إحياء علوم الدين» (١: ١٧١) من كلامِ الربيعِ بن خُثَيْمٍ رحمه الله. ولتمام الفائدة انظر: «حلية الأولياء» (١٠: ٢٠٣).

....

أقرب. وبيانُه: أنّ الحالَ لبيانِ هيئةِ الفاعلِ هنا. وقد ثبتَ بالدليلِ أن لا بُدَّ لكلِّ فِعْلٍ مُتَقَرَّبٍ به إلىٰ الله تعالىٰ من إعانةِ الله وتسديدِه؛ فدَلَّ تقديرُ الحالِ علىٰ أمرٍ زائدٍ فيكونُ أبْيَنَ. وينكشفُ هذا المعنىٰ كشفًا تامًّا في قولِك: تنبتُ هذه الشجرةُ بالماءِ، إذا أرَدْتَ بالباءِ الصلةَ كان المعنىٰ: تنبتُ بواسطةِ الماء، وإذا أردْتَ الحالَ رجَعَ إلىٰ أنـّها تنبتُ وهي مُلْتبسةٌ بالماء، فأفادَ أنها طَرِيّةٌ رَيًّا.

والتحقيقُ أن يُقال: علىٰ تقديرِ الحالِ أقرأُ وأنا مُتبرِّكٌ باسمِ الله، ومُتَوسِّلٌ بمكانتِه عند الله لاستزادةِ التوفيقِ علىٰ إتمامِ ما شَرْعتُ فيه، وقبولِ ما تقرَّبتُ به إليه. هذا كُلُّه يُعطيهِ معنىٰ التبرُّكِ المقدَّرِ لإرادةِ الحال. وقال[1]: «البركةُ كَثْرةُ الخيرِ وزيادتُه»، ولـمَّا كانَ مآلُ ذلك الوجهِ في الحقيقةِ إلىٰ هذا، وكان أبْيَنَ منه قال: «أعْرَبُ وأحسن».

الرّاغب: قال بعضُ العلماء: إنّما قال: «بسم الله» ولم يقُلْ: بالله؛ لأنـّه لـمَّا استُحِبَّ الاستعانةُ بالله في كلِّ أمرٍ يُفْتَـتَحُ به من قراءةٍ أو غيرها فبَعضُهم يذكُره بقَلْبِه، وبعضُهم يريده[2] ويقولُ بلسانه، ويكونُ أبلغَ، فألفاظُ الاستعانةِ نَحْوُ: أستعينُ بالله، واللهم أعِنّي، ونحْوُ ذلك. وذِكْرُ اللّـهِ مُسْتَعمَلٌ في كلِّ ذلك فصار لفظُه «بسم الله» مُسْتغنًى به عن جميعها وقائمًا مقامها. ولو قالَ: بالله لتُوهِّمَ الاستعانةُ بهذه اللفظةِ فقط، والاسمُ هاهنا موضوعٌ موضعَ المَصْدرِ، أي: التسمية. فالقائلُ إذا قالَ: بالله أبتدئُ؛ فمعناه بهذا الاسم، وإذا قال: بسمِ الله؛ فإنّ المقصودَ به المُسمَّىٰ. وما ذُكِرَ من الخلافِ في أنّ الاسمَ هل هو المُسمَّىٰ أو غيره؟ فكلاهما صَحيح؛ فإنّ مَن قال: إنّ الاسمَ هو زيدٌ أو عَمْرو، وهو المُسَمّىٰ، نَظَرَ إلىٰ قولِهم: رأيتُ زيدًا، وزيدٌ رجلٌ صالح. فإن زيدًا هاهنا عبارةٌ عن المُسَمَّىٰ، والرؤيةُ به تعلَّقَت.

---

(١) يعني الزمخشري في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ لِيَكُونَ لِلْعَـٰلَمِينَ نَذِيرًا﴾ [الفرقان: ١]. انظر: (١١: ١٦٦).

(٢) في (ط): «يزيده».

متبرِّكًا باسم الله أقرأُ؟ قلتُ: **هذا مَقُولٌ علىٰ ألسنةِ العُبّاد**، كما يقولُ الرَّجلُ الشِّعرَ علىٰ لسانِ غيره، وكذلكَ ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ إلىٰ آخره، وكثيرٌ من القرآنِ علىٰ هذا المنهاج، ومعناه: تعليمُ عبادِه كيفَ يتبرَّكون باسمه، وكيف يَحْمَدونه، ويُمجِّدونه، ويُعظِّمونه.

ومَن قال: هو غيرُ المُسَمّىٰ؛ نظرَ إلىٰ نحوِ قولِهم: سَمَّيتُ ابني زيدًا، وزَيْدٌ اسمٌ حَسَنٌ، فإنـّه عَنىٰ أنّي سَمَّيْتُ ابني بهذا اللفظ، وأنّ هذا اللفظَ محكومٌ عليه بالحُسْنِ. فإذًا قولُك: زَيْدٌ حَسَنٌ، لفظ مُشْتَرَكٌ يصحُّ أن يُعنىٰ به أنّ هذا اللفظَ حَسَنٌ، وأن يُعنَى به أنّ المُسمَّىٰ حَسَن[١]. وأما تَصوُّرُ مَن قال: لو كانَ الاسمُ هو المُسمّىٰ لكان مَن قال: النار، احترقَ فَمُه فهو بَعيدٌ؛ لأنّ العاقلَ لا يقولُ: إنَّ زيدًا الذي هو (زاي وياء ودال) هو الشخصُ[٢].

قولُه: (**هذا مَقولٌ علىٰ ألسنةِ العُبَّاد**)، قال المصنِّفُ: مِثالُه ما إذا أمرَكَ إنسانٌ أن تكتبَ رسالةً مِن جهتِهِ إلىٰ غيرِه؛ فإنّكَ تكتبُ: كَتَبْتُ هذه الأحرُفَ، وإنّما تفعلُ هذا علىٰ لسانِ آمرِك.

الراغب: إن قيل: لِـمَ لَمْ يقُل: الحمدُ لي؟ قيل: لأن ذلك تعليمٌ منه لعبادِه، كأنه قال: قولوا: بسمِ الله والحمدُ لله.

وقيل: قُلْ غيرُ مُقَدَّر؛ لأنّ اللهَ حَمِدَ نفسه ليُقْتدىٰ به، أو لأنّ أرْفعَ حَمْدٍ ما كانَ مِن أرفعِ حامدٍ وأعرفِهم بالمحمودِ وأقدَرِهم علىٰ إيفاءِ حقه[٣]. قال: «لا أُحصي ثناءً عليكَ أنتَ كما أثنَيْتَ علىٰ نفسك»[٤].

---

(١) لتمام الفائدة انظر: «أنوار التنزيل» للبيضاوي (١: ٢٩).

(٢) «تفسير الراغب» (١: ٤٧-٤٨) باختصار.

(٣) المصدر نفسه (١: ٥٢-٥٣) باختصار.

(٤) هو جزءٌ من حديثٍ أخرجه مسلم (٤٨٦)، والنسائي (١: ١٠٢-١٠٣)، وغيرهما، وصحَّحه ابن خُزيمة (٦٥٥)، وابن حِبّان (١٩٣٢)، وفيه تمامُ تخريجه.

....

وقيل: كلُّ ما أثنىٰ الله علىٰ نَفْسِه، فهو في الحقيقةِ إظهارُه بفِعْلِهِ؛ فحَمْدُه لنفسِه هو بَثُّ آلائِه وإظهارُ نَعْمائِه لُمحْكَماتِ أفعالِه، وعلىٰ ذلك قوله تعالىٰ: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ...﴾ [آل عمران: ١٨]، فإنّ[1] شهادتَه لنفسِه إحداثُه الكائناتِ دالّةٌ علىٰ وَحْدانِيّتِه، ناطقةٌ بالشهادةِ له[2].

قال ذو النون[3]: لمّا شَهِدَ اللهُ لنفسِه أنطَق كلَّ شيءٍ بشهادته ﴿وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِۦ﴾ [الإسراء: ٤٤].

فإن قلتَ: كيف استَحْسنَ حَمْدَه لنفسِه، وقد عُلِمَ في الشاهدِ استقباحُه! حتّىٰ قيلَ للحكيم: ما الذي لا يحسُنُ وإن كان حقًّا؟

قال: مَدْحُ الرجلِ نفسه.

وأُجيبَ: إنّما قَبُحَ ذلك من الإنسانِ، لأنّ النقصَ فيه ظاهر، ولو لم يكُن فيه إلّا الحاجةُ إلىٰ الكمالِ، وأن أثرَ الصنعةِ فيه ظاهرٌ لكفىٰ به نَقْصًا. ومَن خَفِيَ عليه نَقْصُه فقد خُدِعَ عليه عَقْلُه. وقد يُسْتَحسنُ منه[4] عند تنبيهِ المخاطَبِ علىٰ ما خَفِيَ عليه من حالِه كقول المُعَلِّم للمُتعلِّمِ: اسمَعْ مني، فإنّك لا تجِدُ مثلي. وعلىٰ ذلك قولُ يوسفَ عليه السلام: ﴿ٱجْعَلْنِى عَلَىٰ خَزَآئِنِ ٱلْأَرْضِ إِنِّى حَفِيظٌ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٥٥]. وسُئِلَ بعضُ المُحقِّقين[5] عن شيءٍ لم يَقْبُحْ إطلاقُه

---

(١) في (ط): «قال».

(٢) وهو حاصلُ عبارةِ الإمامِ القُشيري في «لطائف الإشارات» (١: ٢٢٦) حيث قال: «شَهِدَ الله»: أي بَيَّنَ اللهُ بما نَصبَ من البراهين، وأثْبتَ من دلائلِ اليقين، وأوضحَ من الآيات، وأبدىٰ من البيِّنات، فكلُّ جُزْءٍ من جميعِ ما خَلَقَ وفَطَر... فهو لوجودهِ مُفْصِح، ولربوبيته مُوضِح. انتهىٰ.

(٣) أبو الفيض ذو النون بن إبراهيم المصري (ت ٢٤٥هـ)، من أعيانِ الصوفيةِ ومُقدَّميهم في العلم والحال والعمل. له ترجمة في: «حلية الأولياء» (٩: ٣٣١) و«طبقات الصوفية» لأبي عبد الرحمٰن السلمي ص١٥.

(٤) يعني من المَدْح.

(٥) هو السريُّ السَّقَطيُّ أبو الحسن بن المُغَلِّس (ت ٢٥٣هـ)، كان أوحدَ زمانِه في الورعِ وملازمة جناب الحقِّ. =

فإنْ قلتَ: مِن حقِّ حروفِ المعانِي التي جاءت علىٰ حرفٍ واحدٍ أنْ تُبنى علىٰ الفتْحةِ التي هي أختُ السُّكون، نحو: كافِ التشبيه، ولامِ الابتداء، ....

في الله تعالىٰ مع ورودِ الشرع، فأنشد:

ويَقْبُحُ مِن[1] سِـواكَ الـشيءُ عنـدي وتفعَلُـهُ فيَحْـسُنُ منـك ذاكـا[2]

قولُه: (**حروفِ المعاني**)، اعلم أنّ الحروفَ تنقسُم إلىٰ: حروفِ مَعانٍ وهي التي تفيدُ معنًى نَحْوَ الجارَّةِ والعاطفةِ وسينِ الاستقبالِ وغيرِها، سُمِّيت بها للمعنىٰ المختَصِّ بها، وحروفِ مَبانٍ وهي التي تَبْتَنِي الكلماتِ[3] كزاي زيدٍ وراءِ رجل[4].

قولُه: (**أن تُبْنىٰ علىٰ الفَتحة**)، قال الزجّاج[5]: أصلُ الحروفِ التي يُتكَلَّمُ بها وهيَ علىٰ حَرفٍ واحدٍ الفَتْحُ أبدًا إلّا أن تجيءَ عِلَّةٌ تُزيله؛ لأنّ الحرفَ الواحدَ لا حَظَّ له في الإعراب، فيقَعَ مبتدًا في الكلامِ، ولا يُبْتدأُ بساكنٍ، فاختيرَ له الفَتْحُ لأنـه أخَفُّ الحركات. والباءُ مكسورةٌ أبدًا، لأنـه لا معنىٰ له إلّا الخَفْضُ، فوجبَ أن يكونَ لفظُه مكسورًا ليُفْصَلَ بين ما يَجُرُّ وهو اسمٌ نَحْوُ كافِ كزيدٍ، وبَيْنَ ما يَجُرُّ وهو حَرْف.

= تخرَّج بمعروف الكرخي. له ترجمة في: «طبقات الصوفية» ص٤٨، و«طبقات الأولياء» لابن المُلَقِّن ص١٦٠.

(١) في (ط): «عن».

(٢) قاله في جوابِ مَن سأله عن قوله تعالىٰ: ﴿وَمَكَرُوا۟ مَكْرًا وَمَكَرْنَا مَكْرًا﴾ [النمل: ٥٠]، هل يُنْسَبُ المكرُ إلىٰ الله؟ فأنْشَدَ السريُّ قائلًا:

ويقبحُ مِنْ سواكَ الفعلُ عندي وتـفـعلُـه فيَـحسنُ منك ذاكـا

فمهـمـا كان من خـيرٍ وجــودٍ فـمـا يُرجـىٰ لـه أحـدٌ سـواكا

انتهىٰ بحروفه من «طبقات الأولياء» ص١٦٩.

(٣) في (ط): «تبتني منها الكلماتُ».

(٤) وعلى هذا التعريفِ جرىٰ الكفويُّ في «الكُلّيات» ص٣٩٥.

(٥) في «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٤١).

وواوِ العَطْف، وفائه، وغيرِ ذلك، **فما بالُ لام الإضافة** وبائِها بُنِيَتا علىٰ الكَسْر؟ وأمّا البـاءُ فلكَوْنها لازمةً للحَرْفيّةِ، والجرِّ، والاسمُ أحدُ **الأسـماءِ العَـشرةِ** التـي بَنَـوْا أوائلَهـا عـلى السكونِ، فإذا نَطَقوا بها مبتدِئينَ زادوا همزةً؛ لئلّا يقعَ ابتداؤُهم بالسّاكنِ؛ إذ كـان دأْبُهـم أن يَبتدِئوا بالمتحرِّك، ويَقِفُـوا عـلىٰ الـسّاكن؛ **لـسلامةِ لُغـتهم** مـن كـلِّ لُكْنـةٍ وبَـشاعة، ولوضعِها علىٰ غايةِ ....

قولُه: **(فما بال لام الإضافة)**، قال المُصنِّفُ[1]: حُروفُ الجرِّ كلُّها تُسمَّىٰ حُروفَ الإضافةِ؛ لأنـها تُضيف معانيَ الأفعالِ إلىٰ الأسماء. وإنّما بُنِيَتْ لامُ الإضافةِ علىٰ الكسرِ إذا دخَلَتْ علىٰ المُظْهَرِ ليتميّـزَ[2] عن لامِ الابتداءِ إذا دخَلَتْ فيه، وأما إذا دخلَتْ علىٰ المُضْمَرِ فلا بأس؛ لعدَمِ الإلباسِ؛ لأنّ لامَ الابتداءِ لا تدخُلُ إلّا علىٰ الضميرِ المرفوعِ نَحْو: لأنتَ، ولم يعكِسوا ليكونَ بناؤها علىٰ وَفْقِ عملها، وأما باءُ الإضافةِ فبُنِيَتْ علىٰ الكسرِ؛ لكونِها لا تنفكُّ عن الجَرِّ المناسبِ للكسرةِ، وعنِ الحَرْفيةِ المُقْتضيةِ لعدمِ الحركةِ.

قيل: ينتقضُ بواوِ القسمِ؛ فإنـها لازمةُ الحرفيةِ والجرِّ وبُنِيَتْ علىٰ الفتحة.

وأجيبَ: أنّ هذه «الواو» إنّما تجيءُ لنيابتِها عن الفعلِ وعَن هذه الباءِ علىٰ ما صَرَّح به في «والشمس»[3] فأُجْرِيَتْ علىٰ الأصل.

قولُه: **(الأسماءِ العشرة)**، وهي ابنٌ وابنةٌ وابنُم ـ بمعنىٰ ابن ـ واسمٌ واستٌ واثنانِ واثنتانِ وامرؤٌ وامرأةٌ وايمنُ الله. وأمَّا ايْمُ الله فمحذوف منها نون ايمن.

قولُه: **(لسلامةِ لُغَتِهم)**، هذا يُشْعِرُ أنّ الابتداءَ بالساكنِ مُمكنٌ وموجودٌ في لغةٍ لكنه مُسْتَكْره، وبه صَرَّح صاحبُ «المفتاح» في الصَّـرْف، قال: دعـوىٰ امتناعِ الابتداءِ بالساكنِ

(١) يعني الزمخشريَّ في «المفصَّل» ص٣٧٩ بتصرُّفٍ ملحوظ.

(٢) في (ح): «لتميز».

(٣) يعني في تفسير سورة «والشمس وضحاها» من «الكشاف» (٤: ٧٥٧).

من الإحكامِ **والرَّصانة**، وإذا وقعتْ في الدَّرْجِ لم تفتقرْ إلىٰ زيادةِ شيء، ومنهم مَن لم يَزِدْها، واستغنىٰ عنها بتحريكِ السّاكن، فقال: سِمٌ وسُم. قال:

باسم الذي في كلِّ سورةٍ سِمُهْ

وهُو من الأسماءِ المحذوفةِ الأعجازِ؛ كَيدٍ ودمٍ، **وأصلُه سِمْو**، ....

فيما سوىٰ حروفِ المدِّ واللِّينِ ممنوعةٌ، اللَّهم إلَّا إذا حكَيْتَ عن لسانك، لكن ذلك غَيْرُ مُجْدٍ عليك[1].

قولُه: (**والرَّصانة**)، وهي: الإحكام، **الأساس**: رَصُنَ البناءُ رَصانةً. ومن المجازِ: له رأيٌ رَصينٌ وكلامٌ مَتين.

قولُه: (**باسمِ الذي في كُلِّ سورةٍ سِمُهْ**)، قَبْله:

أرسَـلَ فيهـا بـازلًا يُقَرِّمُـهْ ... فهْوَ بها يَنْحو طريقًا يعلمُهْ[2]

يُقَرِّمُه: يتركُه عن الركوبِ والعملِ به ويدَعُه للفَحْل، **الجَوْهري**: الـمُقْرَمُ: البَعيرُ المُكْرَمُ الذي لا يُحمَلُ عليه ولا يُذَلَّلُ، ولكن يكونُ للفِحْلةِ، والضميرُ المُسْتَترُ في «أرسل» للراعي، والبارزُ في «فيها» للإبلِ، وباسمِ يتعلَّق بـ«أرسَلَ».

قولُه: (**وأصْله سِمْو**)، فحُذِفَ الواوُ تخفيفًا لكثرةِ الاستعمالِ ولتعاقُبِ الحركاتِ، وخُفِّفَ السينُ وحُرِّكَ الميمُ، واجتُلِبَتْ أَلِفُ الوصلِ ليُمْكِنَ الابتداء. فقولُك: اسمٌ ليسَ فيه لام، فإذا جَمْعَت وصَغَّرْتَ رَدَدْتَها. وقال الكوفيون: أصْلُه وَسَمَ وهو العلامةُ. وقال الزَّجَّاج: هذا غَلَطٌ لأنّا لا نعرفُ شيئًا دخلَتْ عليه أَلِفُ الوصلِ فيما حُذِفَتْ فاءُ فِعْلِه نَحوُ عِدَة وزِنَة،

---

(١) «مفتاح العلوم» للسكاكي ص١٤.

(٢) ذكره أبو زيد الأنصاري في «النوادر» ص١٦٦، وعزاه لرجلٍ من كلب. وهو في «لسان العرب» (١٤: ٣٩٧).

بدليلِ تصريفه، كأسماءٍ، وسُمَي، وسَمّيْت، واشتقاقُه من السُّموّ؛ لأنّ التسميةَ تنويهٌ بالمسمَّىٰ، وإشادةٌ بذِكْره، ومنه قيل للَّقب النَّبز، من النَّبْز بمعنىٰ النَّبْر؛ وهُو رفعُ الصوت.

والنِّبْز: قِشْرُ النخْلةِ الأعلىٰ.

فإن قلتَ: فلمَ حُذفتِ الألِفُ في الخطِّ وأُثبتتْ في قولِه: ﴿بِٱسۡمِ رَبِّكَ﴾ [العلق: ١]؟ قلتُ: قد اتَّبعوا في **حَذْفِها حُكْمَ الدَّرْج** دونَ الابتداءِ الذي عليهِ وُضِعَ الخطُّ؛ لكثرةِ الاستعمال، وقالوا: طُوِّلتِ الباءُ تعويضًا مِن طَرْحِ الألِف. وعن عمرَ بنِ عبدِ العزيز رضي الله عنه: أنه قالَ لكاتبه: طَوِّلِ الباءَ، ....

فلو كان من الوَسْمِ لكان تصغيرُه وُسَيْمًا، كما أنّ تصغيرَ عِدَةٍ وُعَيْدة[1].

قولُه: (**تَنْويهٌ**)، مِن ناهَ الشيءُ يَنوهُ: إذا ارتفعَ، فهو نائِهٌ. ونَوَّهْتُه تنويهًا إذا رفَعْتَه. والإشادةُ: رَفْعُ الصوتِ بالشيء، وأشادَ بذكْرِه[2]: رَفَعَ قَدْرَه.

قولُه: (**ومنه**)، أي: من هذا القبيلِ، وهو أنّ التسميةَ تَنويهٌ بالمُسَمَّىٰ. و«النَّبْرُ» الرِّفْعةُ: ومنه المِنْبرُ، لتنويهِ اسمِ الله عليه، أو لمَرْتبةِ مَن استعلاه.

قولُه: (في حَذْفِها حُكْمَ الدَّرْجِ)، والمَعنىٰ: أنّ لهذهِ الألفِ حُكمَيْن: حُكْمًا في الدَّرْجِ وذلك إسقاطُها في اللفظِ، وحُكْمًا في ابتداءِ الكلامِ وذلك إثباتُها لَفْظًا[3].

وقد أتْبعوا في «بسم الله» خاصَّةً حُكْمَ الخَطِّ حُكْمَ الدَّرجِ؛ حيثُ أسقطوها في الخطِّ، وخالفوا القياسَ الذي هو إتباعُها لحكمِ الابتداءِ لكَثْرةِ الاستعمال[4]. قال أبو البقاءِ: «فلو قُلْتَ:

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (١: ٤٠-٤١).

(٢) في (ف): «وأشاد ذكره».

(٣) في (ط): «إثباتها في اللفظ».

(٤) يُوضِّحه قولُ الفرّاء في «معاني القرآن» (١: ١-٢): «فأوّلُ ذلك اجتماعُ القُرّاءِ وكُتّابِ المصاحف علىٰ حَذْفِ الألفِ من «بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ»، وإثباتُهم الألفَ في قوله: ﴿فَسَبِّحۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلۡعَظِيمِ﴾ =

وأظهرِ السِّنّاتِ، ودوِّر الميم.

و(الله) أصلُه: الإله، قال:

مَعاذَ الإلهِ أنْ تكونَ كظَبْيةٍ

ونظيرُه: النّاس، أصلُه: الأُناس، ....

لاسمِ الله، أو: باسمِ رَبِّكَ؛ أثبَتَّ الألف[1].

قولُه: (السِّينات)، ويُروىٰ: «السِّنّات»، وهو أصحُّ درايةً، والأولُ روايةً، جَمْعُ سِنَّةٍ وهي رأسُ القلم وسَنَّةِ السِّين.

قولُه: (معاذَ الإلٰهِ أن تكونَ كظَبْيةٍ)، تَمامه:

ولا دُمْيَةٍ ولا عَقيلةِ رَبْرَب[2]

«مَعاذَ الإلـٰه»: مُبالغةٌ في الاعتصام بالله من تشبيهِها بالظَّبْيةِ، وأصلُه: أعوذُ بالله معاذًا. والدُّمْيةُ: الصَّنَمُ والصورةُ المنقوشة. وعقيلَةُ كلِّ شيءٍ: أكْرَمُه. والرَّبْرَبُ: سِرْبٌ من بَقَرِ الوحش. وصفَ المحبوبةَ بهذهِ الأوصافِ أو تَصوَّرَ أنـّها كذلك ثم تَبيَّنَ له أنّها أحسَنُ؛ فاستعاذَ بالله من الخطأ.

قولُه: (ونظيرُه)، أي: ونظيرُ لفظةِ «الله» في حَذْفِ الهمزةِ فقط: الناسُ؛ إذ ليسَ في الناسِ

= [الواقعة: ٧٤] وإنّما حذفوها من «بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ» لأنـّها وقعَتْ في موضعٍ معروفٍ لا يَجْهلُ القارئ معناه، ولا يحتاجُ إلىٰ قراءته، فاستُخفَّ طَرْحُها؛ لأنّ مِن شأنِ العربِ الإيجازَ وتقليلَ الكثير إذا عُرِفَ معناه، وأُثبِتَتْ في قوله: ﴿فَسَبِّحْ بِٱسْمِ رَبِّكَ﴾ لأنها لا تلزَمُ هذا الاسمَ، ولا تكثر معه ككثرتها مع الله تبارك وتعالىٰ». انتهىٰ.

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣).

(٢) هذا البيتُ من أبياتٍ عشرةٍ للبَعيثِ بن حُرَيث الحنفي، أوردها أبو تمام في «الحماسة» بشرح المرزوقي (١: ٣٧٨) وأولُ الأبيات:

خيالٌ لأمِّ السلسبيلِ ودونَهـا مسيرةُ شَهْرٍ للبريدِ المذَبْـذَبِ

....

التعويضُ، كما ذكر أبو عليّ في «الإغفال»[١]: «فإن قلْتَ: أليسَ قد قال سِيبويِه: ومِثْلُ ذلك أُناس، فإذا أدخَلْتَ الألِفَ واللامَ قلت: الناس[٢]؟ قلتُ: معنىٰ قولِ سِيبوَيْه: ومِثْلُ ذلك أُناس، أي: مِثْلُه في حَذْفِ الهمزةِ في حال دُخولِ الألفِ واللامِ عليه، لا أنـّه بَدَلٌ من المحذوفِ كما كان في اسمِه تعالىٰ بَدلًا. ويُقوِّي ذلك ما أنشدَه أبو العباسِ[٣] عن أبي عثمان[٤]:

إنّ المنايـــا يَطَّلِعْـــــ ـــنَ علىٰ الأُناسِ الآمنينا[٥]

فلو كان عِوضًا لم يكُن ليجتمعَ مع المُعَوَّضِ منه»[٦]، وفيه بحث.

قال المالكي[٧]: قَوْلُ مَن زَعمَ أنّ اللامَ في «الله» عِوَضٌ عن الهمزةِ باطلٌ؛ لحَذْفِهما معًا في «لاهِ أبوك» بمعنىٰ: لله أبوك، والعِوَضُ لا يُحْذفُ.

جوابُه: ما وقعَ في كلامِ أبي عَليّ: أنـّهم يحذِفونَ من نفسِ الكلمةِ في نَحْوِ: لم يَكُ، ولا أدْرِ، إذا كان في الذي أبقىٰ دليلٌ علىٰ ما ألقىٰ سيجيء بُعَيْد هذا تَمامُه في لاهِ أبوك.

---

(١) لأبي عليٍّ الفارسيِّ، وسيُعَرَّفُ به الطيبي لاحقًا، و«الإغفالُ» كتابٌ أصلحَ فيه الفارسيُّ بعضَ مسائلَ من كتاب «معاني القرآن وإعرابه» للزجّاج، وهو مطبوع بتحقيق د. عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم. ولتمام الفائدة انظر: «خزانة الأدب» (٢: ٢٤٦).

(٢) انظر «الكتاب» لسيبوَيْهِ (٢: ١٩٦).

(٣) محمد بن يزيد المُبَرِّد (ت ٢٨٥هـ)، من أعيان البصريين وحُذّاقهم في اللغةِ والنحوِ والأدب. من مصنّفاته: «المقتضب» في النحو، و«الكامل في اللغة والأدب»، وغير ذلك. له ترجمة في: «وفيات الأعيان» (٤: ٣١٣)، و«سِيَر النبلاء» (١٣: ٥٧٦).

(٤) بكر بن محمد بن عثمان المازني (ت ٢٤٩هـ)، شيخ المُبَرِّد والقَيِّم علىٰ كتاب سيبويه، كان بارعًا في التصريف. له ترجمة في «وفيات الأعيان» (١: ٢٨٥).

(٥) البيت من جملة أبياتٍ لذي جَدَن الحِمْيريِّ كما في «خزانة الأدب» (٢: ٢٥١).

(٦) «الإغفال» (١: ٤٣).

(٧) يريد ابن مالك محمدَ بنَ عبد الله (ت ٦٧٢هـ) صاحب «الألفية» المشهورة في النحو.

قال:

إنَّ المنايـــا يَطَّلِعْـــ ـــنَ علىٰ الأناسِ الآمِنينَـا

فحُذفتِ الهمزةُ، وعُوِّضَ منها حرْفُ التعْريف؛ **ولذلكَ قيلَ في النداء: يا أللـهُ،** بالقَطْع، كما يُقال: يا إله، ....

قولُه: (**ولذلك قيلَ في النداء: يا ألله**)، أيْ: ولأجلِ أنّ حَرْفَ التعريفِ عِوَضٌ عن الهمزةِ استُجيزَ قَطْعُ الهمزةِ الموصولةِ الداخلةِ علىٰ لامِ التعريفِ في النداءِ. ويُعْلَمُ منه: أنـّه لو لم يَكُن عِوَضًا، وكان حَذْفًا قِياسيًّا كما نقله أبو البقاء[(١)]، أصْلُه الإلـٰه فأُلْقِيَتْ حَرَكةُ الهمزةِ علىٰ لامِ التعريف، ثم سُكِّنتْ وأُدْغِمَتْ في اللامِ الثانية ـ لم يَجُزِ القَطْعُ. وهذا الذي اختارَهُ المُصنِّفُ أحَدُ قولَيْ سيبويهِ في هذا الاسمِ علىٰ ما نقلَ عنه أبو علي في «الإغفال» قال: أصلُه إلـٰه، ففاءُ الكلمةِ هَمْزَةٌ، وعَيْنُها لامٌ، واللامُ هاء، والألِفُ ألِفُ فِعال، فحُذِفَتْ الفاءُ لا علىٰ التخفيفِ القياسيِّ[(٢)].

قال أبو عليّ: فإن قيل: هَلَّا حَمَلَهُ علىٰ الحذفِ القياسيِّ؛ إذْ تقديرُ ذلك سائغٌ فيه غيرُ مُمْتَنعٍ، والحملُ عليه أولىٰ؟

قيل: فلو كانَ طَرْحُ الهمزةِ علىٰ القِياسِ دونَ الحذفِ لَما لزِمَ أن يكونَ فيها عِوَضٌ؛ لأنّ المحذوفَ القِياسيَّ مُلْقًى من اللفظِ مُبْقىً في النيّة، كما تقولُ في «جَيَّل» إذا خَفَّفْتَه: جَيَل[(٣)]، ولو كانت محذوفةً في التقديرِ كما أنـّها محذوفةٌ في اللفظِ للزِمَ قلبُ الياءِ ألِفًا، فلمّا كانتِ الياءُ في نيّةِ السكون لم تُقلَب كما قُلِبَتْ في «ناب»[(٤)].

---

(١) انظر: «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٤).

(٢) «الإغفال» (١: ٤٣).

(٣) الـجَيَّلُ والـجَيَل والـجَيأَل ثلاث لغات؛ وهي أنثىٰ الضبُع. «المخصَّص» لابن سِيده (٥: ٧٤). وانظر «لسان العرب» و«تاج العروس» (جأل).

(٤) «الإغفال» (١: ٤٤)، وانظر: «المخصَّص» لابن سِيده (٥: ٧٤، ٢١٧).

والإله: من أسماءِ الأجناس، كالرَّجل، والفَرَس، اسمٌ يقَعُ علىٰ كـلِّ معْبودٍ بحـقٍّ أو باطلٍ، ثم غَلَبَ علىٰ المعبودِ بحقٍّ، ....

فإن قيلَ: ما بالُ الهمزةِ قُطِعَتْ في النداءِ ووُصِلَتْ في غيرِه؟

قلت: قال صاحبُ «الضوء»[1]: إنّما تجرَّدَتْ للتعويضِ في النداءِ؛ لأنّ التعريفَ النّدائيَّ أغنىٰ عن تعريفِها، فجرَتْ مجْرىٰ الهمزةِ الأصليةِ، فقُطِعَتْ. وفي غيرِ النداءِ لَمّا لم ينخَلِعْ عنه معنىٰ التعريفِ رأسًا وصلوا الهمزةَ.

وقال المصنِّف في «مريم»[2]: أُخْلِصَتِ الهمزةُ في «يا أللهُ» للتعويضِ واضمَحلَّ عنها التعريف. وقلت: إنّهم كثيرًا ما يُجرِّدون الحرف عن معناه المطابقيِّ مُستعملين في معناهُ الالتزاميِّ أو التضمُّني[3] نَحْوَ الهمزةِ في قوله تعالىٰ: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦] عُزِلَتْ عن الاستفهامِ وجُرِّدَتْ لمعنىٰ الاستواءِ، و«الواو» في قوله تعالىٰ: ﴿وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف: ٢٢] تجَرَّدَتْ لمعنىٰ الجمعيةِ فقَط، وسُلِبَ عنها معنىٰ المغايرة.

قولُه: (**والإلـهُ من أسماءِ الأجناسِ.... ثم غَلَبَ علىٰ المعبودِ بحَقٍّ**)، وفي بعض «شروح المُفَصَّل»: الأعلامُ متىٰ غَلَبت باللامِ فلا بدَّ من أن تكونَ مسبوقةً بالجنسية، ثمَّ الجنسيَّةُ إمّا أن تكونَ بالنظرِ إلىٰ الدليلِ والأمارةِ أو إلىٰ استعمالِ العرب. أما معنىٰ الاستعمالِ فكما في النجمِ والصَّعِقُ[4]. وأما الدليلُ فهو أنّ الدَّبَرانِ والعَيُّوقَ والسِّماك[5]، وإن لم تكُن أجناسًا بالاستعمالِ لكنَّها بالنظرِ إلىٰ أنّها أوزانٌ مخصوصةٌ وحُروفٌ مخصوصة، ومعنىٰ كلِّ واحدٍ منها

---

(١) يعني كتاب «الضوء شرح المصباح» لمحمد بن أحمد الإسفراييني (ت ٦٨٤هـ) و«المصباح» في النحو من تصنيف الإمام المُطَرِّزي ناصر الدين بن عبد السيد صاحب «المُغرِب». انظر: «كشف الظنون» (٢: ١٧٠٨).

(٢) انظر: (١٠: ٦٥).

(٣) هذا التقسيمُ مستفادٌ من بحث الدلالات عند الأصوليين. انظر «روضة الناظر» لابن قدامة ص١٩.

(٤) قوله: «النجم» عَلَمٌ على الثريّا خاصّة. انظر: «لسان العرب» (نجم) (١٢: ٥٦٩)، و«الصَّعِقُ»: يعني خويلد الكلابي أصابته صاعقةٌ فسمِّي بالصَّعِقِ فصار كالعلم عليه. انظر: «لسان العرب» (١٠: ١٩٩).

(٥) وهي أسماءُ نجومٍ معروفةٍ عند العرب.

....

معلوم، كأنّ كلَّ واحدٍ منها جنسٌ في الأصلِ بالنظرِ إلىٰ الدليل. ونَحْوُ هذا المعنىٰ في «التخمير»[(١)] وفيه أيضًا: «أمَّا الدَّبَرانِ فهو فَعَلان من الدَّبور، وأما العَيُّوقُ فهو فَيْعولٌ بمعنىٰ فاعلٍ من العَوْق، وأمَّا السِّماكُ فمن السُّموكِ[(٢)]؛ فعلىٰ هذا: الإلهُ من القسمِ الثاني. وأما اللهُ، والرحْمٰنُ؛ فمن القِسْمِ الأول.

وبيانُ ذلك: أنّ الإلـٰهَ من حيث إنه كان اسمًا لكل مَعْبودٍ بحقٍّ أو باطلٍ، ثم غلبَ علىٰ المعبودِ بالحقِّ، هو مِثْلُ النجم والكتاب. وأما الله من حيث إنّ المعبودَ يجبُ أن يكونَ خالقًا رازِقًا مُدبِّرًا مقتَدِرًا إلىٰ ما لا نهايةَ له، واسمُ الله جامعٌ لهذه المعاني، ومن لم يجتَمعْ فيه كلّ ذلك لم يستحقَّ أن يُسَمَّىٰ به، فتكونُ الغَلَبَةُ بحسبِ الدليل. وكذا الرحمـٰنُ صفةٌ لمن وَسِعَتْ رحمتُه كلَّ شيء، ومَن لم يكُن كذلك لا يُسَمَّىٰ رحمانًا، وليسَ كذلك إلَّا الله. فهو بهذا الاعتبارِ من الصفاتِ الغالبة.

والحاصلُ أنّ الإلـٰه من حيثُ الإطلاقُ والاستعمالُ من غيرِ اعتبارِ المعنىٰ مِن قَبيلِ النجمِ ومن حيثُ اعتبارُ المعنىٰ والاستحقاقِ من قَبيلِ العَيُّوقِ والدَّبَران. ثم فرق بين الصيغتَيْن؛ لاقتران المعنيَيْن بالتعويضِ وتَرْكِه.

وروىٰ الأزهريُّ في تفسيرِ «الله» عن أبي الهَيْثم أنه قال: في قولِه: لا إلـٰه إلَّا الله، أي: لا معبودَ إلَّا الله، قال: ولا يكونُ إلـٰهًا حتَّىٰ يكونَ معبودًا، وحتَّىٰ يكونَ لعابده خالقًا ورازقًا ومُدَبِّرًا وعليه مُقْتدرًا، فمن لم يكُن كذلك فليس بإلـٰهٍ وإن عُبِد[(٣)].

وقال المالكي: إنّ الله عَلَمٌ للإلـٰهِ بالحقِّ جامعٌ لمعاني الأسماءِ الحسنىٰ ما عُلِمَ وما لم يُعْلم.

---

(١) «التخمير شرح المفصل في صنعة الإعراب» لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي، حققه الدكتور عبد الرحمن العثيمين، وطبعته دار الغرب الإسلامي في بيروت، سنة ١٩٩٠م.

(٢) «التخمير» (١: ١٨٨).

(٣) «تهذيب اللغة» (٦: ٢٢٣-٢٢٤).

كما أن النَّجمَ اسمٌ لكلِّ كوكبٍ، ثم غَلَبَ علىٰ الثُّرَيّا، وكذلكَ السَّنَةُ علىٰ عامِ القَحْط، والبيتُ علىٰ الكعبةِ، والكتابُ علىٰ «كتاب» سِيبوَيْه. **وأمّا «الله» بحذْفِ الهمْزة، فمُختصٌّ** بالمعبودِ بالحقِّ، لم يُطلَقْ علىٰ غيرِه، **ومِن هذا الاسمِ اشتُقَّ: تألَّه**، وأَلَه، واستَأْلَه، كما قيل: استَنْوَقَ، واسْتَحْجَرَ، في الاشتقاق من النّاقة والحَجَرِ.

وفي «الحقائق»[(١)] للسُّلميِّ: الأسماءُ كلُّها داخلةٌ في هذا الاسمِ خارجةٌ منه، تخرجُ منه معاني الأسماءِ كلِّها، ولا يخرجُ هوَ من غيره؛ وذلك أنّ الله تفرَّدَ بهذا الاسمِ وشاركَ غيْرَه في اشتقاقِ[(٢)] أسمائه.

وقال الزجّاج: إنّ فَعْلانَ من أبنيتِه[(٣)] ما يُبالَغُ في وَصْفه، وغَضْبانُ معناهُ المُمتلئُ غَضَبًا، فالرَّحْمٰنُ: الذي وَسِعَتْ رحمتُه كلَّ شيء؛ ولهذا لا يجوزُ أن يُقالَ لغيرِ الله: رَحْمٰن[(٤)].

قولُه: (**وأمّا «اللـهُ» بحذف الهمزة فمُخْتَصٌّ**)، قال في «مريم»[(٥)] في قوله تعالىٰ: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥] أي: لم يُسَمَّ شيءٌ بالله قط. وكانوا يقولونَ لأصنامِهم: آلهةً، والعُزّىٰ إلـٰه، وأما الذي عُوِّضَ فيه الألفُ واللامُ من الهمزةِ فمَخصوصٌ به المعبودُ الحقُّ غيْرُ مُشارِكٍ فيه.

قولُه: (**ومِن هذا الاسم اشتُقَّ: تألَّه**[(٦)])، قال أبو زيد[(٧)]: تألَّه الرجلُ إذا تَنَسَّك. قال أبو عَليّ: كأنـّه ذو العبادة، ويحتملُ أن يكونَ مأخوذًا من الله الذي هو اسمٌ نَحْوَ: استَحْجَرَ الطينُ واستَنْوَق الجمل. المعنىٰ: يفعَلُ الأفعالَ المُقَرِّبَةَ إلىٰ الله تعالىٰ المُسْتَحَقَّ بها الثوابُ.

---

(١) يعني: «حقائق التفسير» لأبي عبد الرحمٰن السلميّ (١: ٢١). وللعلماءِ عليه مؤاخذاتٌ ومحاققات.

(٢) في (ط): «اشتقاقات».

(٣) في (ط): «من أبنيةٍ».

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٤٣).

(٥) انظر: (١٠: ٦٣).

(٦) في (ف): «اشتُقّ إله».

(٧) سعيد بن أوس الأنصاري (ت ٢١٥هـ)، من أعلامِ اللغة، وصاحبُ كتاب «النوادر»، وهو ثقةٌ فيما يرويه عن أهلِ البادية. له ترجمة في: «وفيات الأعيان» (٢: ٣٧٨)، و«سِيَر النبلاء» (٩: ٤٩٤).

فإن قلتَ: أسمٌ هو أم صفةٌ؟ قلتُ: بلِ اسمٌ غيرُ صِفةٍ، ألا تُراك تَصِفُه ولا تصفُ به؟ لا تقولُ: شيءٌ إلهٌ، كما لا تقولُ: شيءٌ رَجُلٌ، وتَقولُ: إلهٌ واحدٌ صَمَدَ، كما تَقول: رجلٌ كريمٌ خَيّر. وأيضًا فإنّ صفاتِه تعالىٰ لا بُدَّ لها مِن موصوفٍ تَجري علَيه، فلو جعلتَها كلَّها صِفاتٍ بقيتْ غيرَ جاريةٍ علىٰ اسمِ موصوفٍ بها، **وهذا محالٌ**. فإن قلتَ: هل لهذا الاسمِ اشتقاقٌ؟ قلتُ: معنىٰ الاشتقاقِ أنْ يَنتظِمَ الصيغتَيْن فصاعدًا معنىً واحدٌ، وصيغةُ هذا الاسمِ وصيغةُ قولهم: أَلِهَ؛ إذا تحيَّر، ....

قولُه: (**وهذا مُحالٌ**)، قال[1] في «التقريب»: في استحالةِ اللازمِ وفي الملازمةِ نَظَر، والجوابُ عن نَظَرِ الملازمةِ: أنّ المرادَ بالصفاتِ جميعُ ما نُقِلَ عن الشارعِ من الأسامي، فلو جَعَلَها بأسْرِها صفاتٍ بَقِيَتْ تلك الصفاتُ وليس لها اسمٌ تجري عليه لفظًا ولا تقديرًا. هذا صحيح؛ نعم، لو قال: غَيْرُ جاريةٍ علىٰ مُسَمًّى، كان عليه الكلام.

وعن استحالةِ اللازم: أنّ استعمالَ الألفاظِ التي هي الصفاتُ علىٰ طريقةِ الإجراءِ علىٰ الغيرِ من غيرِ أن يكونَ لها موصوفٌ لَفْظًا أو تقديرًا ممَّا يستلزِمُ الخروجَ عن استعمالِ العربِ، ولا يَعْني بالمُحالِ إلَّا هذا. قال الجَنْزي[2]: إذا لم يكُنِ اللهُ اسمًا وكان صفةً، وسائرُ أسمائِهِ صفاتٍ لم[3] يكُن للباري تعالىٰ اسمٌ، ولم تُبْقِ العَربُ شيئًا من الأشياءِ - أي: الـمُعتبرة إلَّا سَمَّتْهُ - ولم تُسَمِّ خالقَ الأشياءِ وبارئَها ومُبْدِعَها. هذا مُحال. وهو اختيارُ الخليلِ ومَذْهَبُ أبي زيدٍ البلخي[4].

---

(١) سقط لفظ «قال» من (ح) و(ف).

(٢) عمر بن عثمان بن شُعَيب الجَنْزيّ (ت ٥٥٠هـ)، كان أوْحَدَ عصره في النحوِ ومعرفةِ كلامِ العرب. شرع في عملِ تفسيرٍ لو تمَّ لم يوجَدْ مِثْلُه. له ترجمة في: «إنباه الرواة» (٣: ٣٢٩).

(٣) في (ط): «إذا لم يكن الله اسمًا كان وصفًا وسائر أسمائه صفات فلم».

(٤) أحمد بن سهل البلخي (ت ٣٢٢هـ)، كان مقدّمًا في العلوم، ويسلك طريقة الفلاسفةِ في تصانيفه. أسهبَ التوحيدي في الثناءِ عليه. له ترجمة في: «معجم الأدباء» لياقوت الحموي (١: ٢٧٤)، و«بغية الوعاة» للسيوطي (١: ٣١١).

ومِن أخواتِه: دَلِهَ وعَلِه، ينتظمُهما معنىٰ التحيُّرِ والدَّهْشة، وذلكَ أنّ الأوهامَ تتحيَّـرُ في معرفةِ المعبود، وتَدْهَش الفِطَـنَ؛ ولذلكَ كَثُـرَ الضّلالُ، وفشا الباطلُ، وقـلَّ النظـرُ الصّحِيح. فإن قلتَ: هل تُفَخَّم لامُه؟......................

وقال المالكيّ: ولكَوْنِ الله اسمَ عَلَمٍ وليس بصفةٍ قيل: في كلِّ اسمٍ من أسمائِه تعالىٰ سِواه اسمٌ من أسماءِ الله تعالىٰ. ومما يواخيه سؤالُ ابنِ خالويه[1] أبا عليٍّ: كم للسيفِ اسمًا؟ فقال: اسمٌ واحدٌ، فقال ابنُ خالويه: بل له أسماءٌ، وأخذَ يعدّدُها؛ نحو: الحُسامِ، والـمِخْذَم، والقضيبِ، والـمِقْضَبِ، إلىٰ غير ذلك، فقال أبو عليٍّ: هذه كلُّها صفاتٌ[2].

قولُه: (**ومِن أخواته دَلِهَ وعَلِهَ**)، معترضةٌ، وفائدتُها: أنّ الاشتقاقَ بينه وبين «أَلِهَ» كان صغيرًا، وبينه وبين «عَلِهَ» كان من الأكبرِ؛ لجامعِ قُرْبِ المخرجِ بين الهمزة والعين، وإذا أُخذ مع «دَلِهَ» لجامع النوعية بين الهمزة والدال ـ وهو كونُهما من المجهورة والشديدة ـ كان أيضًا مِن الأكبر.

قولُه: (**يَنتَظِمُهما معنى التحيُّرِ والدهشةِ**)، يعني: أن تعريفَ الاشتقاقِ صادقٌ عليه من حيثُ القياسُ، وهو كونُ أحدِ اللفظَيْنِ مشاركًا للآخرِ في المعنىٰ والتركيبِ.

فدَلَّ هذا الجوابُ على أنه غيرُ جازمٍ في الاشتقاق؛ وذلك أنه حين سأَلَ نفسَه: أسمٌ هو أو صفةٌ؟ أجابَ بقوله: بل اسمٌ، وكان يكفيه أن يقول: اسمٌ، لكن لـمّا اعتقدَ أنّ غيرَه محالٌ أضربَ عن تصوُّرِ الوصفيّة.

وهاهنا كان حقُّ الجوابِ أن يقول: نعمْ، أوْ لا، فَعَدَلَ إلىٰ تلك العبارة؛ لِيُؤْذِنَ باختلافِ الأئمة؛ فقد نقل الأزهريُّ: أنّ سيبويه قال: سألت الخليلَ عن هذا الاسم، فقال: الأصلُ: الإله، فأُدخلت الألـفُ واللام بدلًا من الهمزة. وقـال مرّةً أخرى: الأصلُ لاه، فأُدخلت

---

(١) الحسين بن أحمد بن خالويه الهمذاني، لغوي من كبار النحاة، توفي سنة ٣٧٠هـ، ترجمته في: «الوافي بالوفيات» (١٢: ٢٠٠).

(٢) انظر: «المزهر» للسيوطي (١: ٤٠٥).

....

الألفُ، واللام لازمة، لم يردَّ الخليل على هذا، ولم يفسِّر مشتقَّه الذي اشتُقَّ منه.

وقال بعضُهم: أسامي الربِّ صفاتٌ كلُّها[١] إلا اللهَ فإنه اسمُ عَلَمٍ، وسائرُ أهلِ اللغة على أنّـه مُشتقٌّ.

وقال أبو عليّ: رُوي عن ابنِ عباس في قوله: ﴿وَيَذَرَكَ وَءَالِهَتَكَ﴾ [الأعراف: ١٢٧]: أنه قال: ﴿وَءَالِهَتَكَ﴾ أي: عبادتك، فقوله: الإله كأنه ذو العبادة، أي: إليه بها نتوجَّهُ[٢].

ونظيرُه في أنّـه في الأصلِ اسم حدث ثم جرى صفةً للقديم سبحانه وتعالىٰ: السلام، مِن سَلَّمَ، والمعنىٰ: ذو السلامِ، فأُخِّـرَ الحالُ عنه، كقولك: هو اللـهُ معبودًا، وعُلِّقَ الظَّرْفُ به نَحْو: هو اللهُ في السمٰوات، كما يجوزُ ذلك في المصادر.

قلتُ: ذلك لا يلزَمُ؛ ألا ترىٰ أنّـهم قد أجرَوْا أشياءَ من المصدرِ واسمِ الفاعل مُجْرىٰ الأسماء، نَحْوَ: لله دَرُّكَ، وزَيْدٌ صاحبُ عمرو، فلم يُعْمِلوها عملَ الفعل؟!

وقال المالكيّ: اللهُ عَلَمٌ للإلـٰهِ الحقِّ، واللامُ قارنَتْ وَضْعَه، وليس أصلُه الإلـٰه.

وقال القاضي: لو كان «الله» وَصْفًا لم يكُن قولُ: «لا إلـٰه إلَّا الله» توحيدًا مِثْلَ «لا إله إلَّا الرحمـٰن» فإنّـه لا يَمْنَعُ الشَّرِكَة[٣]. وكُتِبَ في «حاشيته»[٤]: الرحمـٰن وإن خُصَّ بالباري تعالىٰ إلَّا أنّ ذلك قد حَصلَ بدليلٍ مُنْفَصلٍ؛ لأنّـه من حيثُ اللغةُ: الذي يبالغُ في الرحمة.

وقال أيضًا[٥]: والأظْهَرُ أنّـه وَصْفٌ في أصله لكنّه لـما غَلَبَ عليه بحيثُ لا يُسْتَعملُ في

---

(١) في (ط): «كلها صفات».

(٢) في (ط): «يُتوجّه».

(٣) «أنوار التنزيل» (١: ٣٤).

(٤) يعني حاشية البيضاوي.

(٥) يعني القاضي البيضاوي في «أنوار التنزيل» (١: ٣٤).

قلتُ: **نعم قد ذَكَرَ الزجَّاجُ أن تفخيمَها سُنّة، وعلىٰ ذلك العربُ كلُّهم، وإطباقُهم عليهِ دليلٌ أنهم وَرِثوه كابرًا عن كابِر.**

و(الرحمن): فَعْـلان مِن رَحِمَ، كغضْبان وسكْـران من غَضِبَ وسَكِـرَ، وكذلكَ (الرّحيم) فَعِيل منه، كمَريضٍ وسَقيم، من مَرِضَ وسَقِمَ، ....

غيرِه، وصار كالعَلَم مِثلَ الثُّريا أُجْريَ مُجْراه في إجراءِ الوصفِ عليه، وامتناعِ الوصفِ به، وعدمِ تطرُّق احتمالِ الشركةِ إليه؛ لأنـّه لو دلَّ علىٰ مُجُرَّدِ ذاتِه المَخصوصةِ لَما أفادَ قَولُه تعالىٰ: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [الأنعام: ٣] معنًى صحيحًا. وفيه نظرٌ، وسيَجيءُ في سورة الأنعام.

قولُه: (نعم)، قيلَ: في هذا الجوابِ نَظَرٌ لإطلاقِه؛ فإنّ لامَه إذا فُتِحَ ما قَبْلَ الكلمةِ أو ضُمَّ تُفَخَّمُ وإذا كُسِرَ تُرقَّق. وقلتُ: المقصودُ من السؤالِ تفخيمُ هذا الاسمِ مُطلقًا لا بَيانُ مواقعِ تَفْخيمِه وترقيقه. وفيه فائدةُ تفخيمِ هذا الاسمِ وتعظيمِه؛ ولهذا قَرَنه بقولِه: «وإطباقُهم عليه دليلٌ أنـّهم وَرِثوهُ كابرًا عن كابر» ثم تصريحُه بالدليل كتصريحِ الدليلِ في قوله: «والدليلُ عليه قولُه: «﴿بِسْمِ ٱللَّهِ مَجْرِىٰهَا وَمُرْسَىٰهَآ﴾ [هود: ٤١]» يعني لم يزلِ الأقدمون يُقدّمون هذا الاسمَ اهتمامًا، ولم يزالوا يُفَخِّمونَه تعظيمًا».

قولُه: (**ورِثوهُ كابرًا عن كابر**)[١]، **الأساس:** هو كُبْرُ قَوْمِه: أكبَرُهم في السنِّ والرئاسة؛ أو في النسب[٢]. وأنشد العُتْبيُّ[٣]:

نَسَبٌ توارثَ كابرًا عن كـابرٍ ... كالرمحِ أُنبوبًا علىٰ أنبـوب[٤]

---

(١) في (ح) و(ف): «ورثوه نسب توارث كابرًا عن كابر».

(٢) زاد في (ح) و(ف): «وورثوا المجد كابرًا».

(٣) محمد بن عُبَيْد الله بن عمرو الأمويُّ البصريُّ (ت ٢٢٨هـ) شاعرٌ مُجَـوِّدٌ. له ترجمة في: «وفيات الأعيان» (٤: ٣٩٨)، و«سِيَر النبلاء» (١١: ٩٦).

(٤) البيتُ في «ديوان البحتري» (١: ١٨) وروايتُه ثمَّة:

شرفٌ تتابعَ كابرًا عن كابرٍ

وفي ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ﴾ من المبالغةِ ما ليس في ﴿ٱلرَّحِيمِ﴾؛ ولذلكَ قالوا: رحمنُ الدنيا والآخِرة، ورحيمُ الدنيا. ويقولون: إنّ الزيادةَ في البناءِ لزيادةِ المعنىٰ. وقال الزجّاجُ.............

قولُه: (**وفي ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ﴾ من المبالغةِ ما ليس في ﴿ٱلرَّحِيمِ﴾**)، قال الزَّجّاج(١): الرحمٰنُ اسم الله خاصّةً، لا يُقال لغيرِه: رَحمٰن، ومعناه المُبالغُ في الرحمةِ، وفَعْلانُ من بناءِ المبالغة تقولُ للشديدِ الامتلاءِ: ملآنُ، وللشديدِ الشِّبَع: شَبْعان. والرحيمُ: اسمُ الفاعلِ من رَحِمَ فهو رَحيم، وهو أيضًا للمبالغة. وقيل: الرحمٰن أبعَدُ جَرْيًا من الفعل، والرحيمُ أقربُ إلىٰ مُضارِعه في عددِ الحروفِ والحركات، فما كان أبعدَ من الفِعْلِ كان أولىٰ.

قولُه: (**ولذلك قالوا: رَحْمٰنُ الدُّنيا والآخرةِ، ورحيمُ الدنيا**)، **المطْلِع**: الرحمٰن: الذي كَثُرتْ آثارُ رحمتِه، والرحيمُ: الذي قَوِيَتْ آثارُ رحمته؛ ففي الدنيا يصِلُ رزْقُه إلىٰ كلِّ مؤمنٍ وكافرٍ وحيوانٍ ونبات، وفي الآخرةِ لا يصلُ إلَّا إلىٰ المؤمنين، غيرَ أنّ الواصلَ في الدنيا كثيرُ الكميةِ قليلُ الكيفيةِ؛ لقلّةِ الدنيا وسُرعةِ انصرامِها وكَثْرة شوائبِها، وفي الآخرةِ قليلُ الكميةِ بالإضافةِ إلىٰ مَن يصلُ إليها وهم الذين ماتوا علىٰ الإسلامِ، لكنّها كثيرةُ الكيفيةِ لوجودِ المُلْكِ المُؤبَّد والنعيمِ المُخَلَّد.

قولُه: (**ويقولون: إنّ الزيادة**)، عَطْفٌ علىٰ قوله: «قالوا: رَحْمٰنُ الدنيا»، واسْتَدَلَّ علىٰ أن «الرحمٰن» أبلغُ من «الرحيمِ» بِوجهَيْن: أحدهُما: نَقْلي؛ وهو قوله: «قالوا» إلىٰ آخره، والآخر: قياسي، وهو قوله: «يقولون»، وخالفَ بين الصِّيغتَيْن ماضيًا ومضارعًا ليُؤْذِنَ بأنّ القول الثاني هو الدائرُ بين الأدباءِ، والأول قولٌ قديمٌ مأثورٌ كقولِه تعالىٰ: ﴿فَفَرِيقٗا كَذَّبۡتُمۡ وَفَرِيقٗا تَقۡتُلُونَ﴾ [البقرة: ٨٧].

قولُه: (**وقال الزجّاج**)، عَطْفٌ علىٰ «يقولون» علىٰ سبيلِ البيان. وفيه دَلالةٌ علىٰ إرادةِ الاستمرارِ فيه. ثم نقول: إنّ المبالغةَ في الرحمٰن إما بحَسَبِ الكميّةِ؛ فهو المرادُ من الاستشهاد

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٤٣).

....

بالنقل، وإما بحَسَبِ الكيفيةِ؛ فهو المرادُ من الاستشهادِ بالغَضْبان. والمختارُ الثاني، أي: المبالغةُ بحَسَبِ الكيفيةِ. يدلُّ عليه قولُه: «لما قال الرحمٰن فتناولَ جلائلَ النِّعَمِ وعظائمَها، أرْدَفه بالرحيم ليتناولَ ما دَقَّ منها» ونحوُه قال في قوله تعالىٰ: ﴿وَمَآ أَنَا۠ بِظَلَّٰمٖ لِّلۡعَبِيدِ﴾ [ق: ٢٩]: هو من قَوْلك: ظالمٌ لعبدِه، وظَلّامٌ لعبيده، وأن يُرادَ لو عَذَّبْتَ مَن لا يستحِقُّ العذابَ لكُنْتَ ظلّامًا[1]، وهذا هو المرادُ بالاستشهاد.

قال صاحبُ «الانتصاف»[2]: تعليلُ الزمخشريِّ بقوله: «رحمٰنُ الدنيا والآخرةِ ورحيمُ الدنيا»، بأنّ الرحمٰن أبلَغُ ـ ضعيفٌ؛ غاية ما فيه: أنّ الرحمةَ المستفادةَ من الرحمٰن أعمُّ من الرحمةِ المستفادةِ من الرحيم. والعمومُ بالدلالةِ علىٰ قُصورِ المبالغةِ أولىٰ منه بالدّلالةِ علىٰ غايتها، ألا ترىٰ أنّ ضاربًا لَمّا كان أعمَّ مِن ضَرّابٍ كان ضَرَّابٌ أبْلغَ منه لخُصوصه، فلا يلزَمُ من خصوصِ رحيمٍ أن يكون أقلَّ مُبالغةً من رحمٰن.

أجاب صاحبُ «الإنصاف»[3]: أمّا أنّ الخصوصَ لا يلزَمُ منه قِلّةُ المبالغةِ فحَسَن، وأمّا دَعواهُ أنّ الخصوصَ دالٌّ علىٰ المبالغةِ والعمومَ علىٰ قُصورِها، واستشهادُه بضَرّابٍ وضاربٍ فغيرُ صحيحٍ؛ لأنّ المبالغةَ في ضَرَّابٍ لم تكُن لأجلِ خُصوصه بل لدَلالتِه علىٰ التكرار، ألا ترىٰ أنّا لو وضَعْنا لمن حصَلَ منه الضربُ اسمَ فاعلٍ يخصُّه لم يكُن أبلغَ من ضاربٍ مع أنّ ضاربًا أعمُّ منه؟! ولـمّا انقسَم المطرُ إلىٰ: وابلٍ، وطَلٍّ، وجَوْدٍ؛ لم يكُن الوابلُ والطّلُّ والجَوْدُ أبْلغَ من المطرِ؛ لكونِها أخصَّ.

---

(١) انظر: (١٤: ٥٤٧).

(٢) «الانتصاف» لابن المُنَيِّر (١: ٤١)

(٣) يعني الإمامَ علم الدين العراقيَّ. سبقَ التعريفُ به.

في الغضْبانِ: هو الممتلئ غَضبًا. ومما طنَّ علىٰ أُذني من مُلَح العرب: أنهم يُسَمّون مَرْكبًا من مَراكِبهم بالشُّقْدُفِ، وهو مركبٌ خفيفٌ ليس في ثِقَلِ محامل العِراق، فقلتُ في طريقِ الطائف لرجلٍ منهم: ما اسمُ هذا الـمَحْمِلِ؟ أردتُ الـمَحْمِلَ العراقيَّ. فقال: أليسَ ذاك اسمُه الشُّقْدُف؟ قلت: بلى. فقال: هذا اسمُه الشِّقِنْداف، ....

وقال أيضًا: إن قولَه: «الزيادةُ في البناءِ لزيادةِ المعنىٰ» منقوضٌ بحَذِرٍ وهو أبلَغُ من حاذِر. وأجابَ عنه صاحب «الإنصاف» من وجهَيْن: أحدهما: الحكمُ بالغالب. وثانيهما: أنّ حذرًا ما وقعَتِ المبالغةُ فيه لنقصِ الحَرْف، بل لإلحاقِه بالأمورِ الجليَّةِ كالشَّرِهِ والنَّهِم والفَطِنِ. والنقصُ[١] إنّما يكونُ مع اتحادِ العلّةِ، والعِلَّةُ هاهنا ليستْ مُتَّحدةً، والدعوىٰ أنّ البناءَ علىٰ الزيادة يدلُّ علىٰ المبالغةِ، ولم نَدَّعِ انحصارَ المبالغةِ في ذلك.

قلتُ: والصحيحُ أنّ استفادةَ المبالغةِ مِنَ (الرحمٰن) في الوجهِ الأولِ لأجلِ أنه مشارِكٌ لـ(الرحيم) في الآخِرةِ بحسَبِ الكيفية، وله مَزِيدُ اختصاصٍ بحسَبِ الكميةِ في الدُّنيا علىٰ تعليلِ صاحبِ «المطلع» لا تقدِيرِه[٢].

قولُه: «وقالَ الزجّاجُ»، قال الأنباريُّ في «نُزهةِ الألِبّاء»: هو أبو إسحاق إبراهيمُ بنُ السَّرِيِّ بنِ سَهْلٍ الزَّجّاج، كان مِن أكابرِ أهلِ العربية، حسَنَ العقيدة، جَمِيلَ الطريقة، صنَّفَ مصنفاتٍ كثيرةً منها كتابُ «المعاني في القرآن»، وكانَ صاحبَ اختيارٍ في علم النحْوِ والعَرُوض[٣]. وقالَ غيرُه: أخذَ العلمَ منَ المبرِّد، وأخذَ مِنهُ أبو عليّ. والذي يَدُلُّ علىٰ جلالتِه أنّ المصنِّفَ في كتابِه هذا قد أخَذَ منه ما لا يُحصَىٰ كثرةً، وقلّما تَرىٰ تفسيرًا يَخْلُو مِن كلامِه.

قولُه: (الـمَحْمِل)، الجوهَريّ: الـمَحْمِلُ: واحدُ محامِلِ الحاجّ، بفتحِ الميمِ الأُولىٰ وكسْرِ الثانية.

(١) في (ط): «والنقض».

(٢) في (ط): «لا تقريره».

(٣) «نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء» لابن الأنباري ص١٨٣.

فزادَ في بناءِ الاسمِ لزيادةِ المسمَّىٰ، وهو من الصفاتِ الغَالبة، كالدَّبَران، والعَيُّوق، والصَّعِق، **لم يُستعمل في غيرِ اللـهِ عزَّ وَجلَّ، كما أن (الله) من الأسماءِ الغالبة.** وأمّا قولُ بني حَنيفة في مُسَيْلمةَ: رحمانُ اليَمامة، وقولُ شاعرِهم فيه:

وأنت غَيْثُ الورَىٰ لا زلتَ رحمانا

فبابٌ من تعنتُّهم في كفرِهم. فإن قلتَ: **كيف تقول: الله رحمنُ، أتصرِفُه أم لا؟** قلتُ: أقِيسُه علىٰ أخواتِه من بَابه، أعْني نحوَ عَطْشانَ وغَرْثانَ وسَكْران؛ فلا أصرفُه ....

قولُه: (**لم يُستعمَلْ في غير الله كما أنّ (الله) منَ الأسماءِ الغالِبة**)، هذا النصُّ يُوقِفُكَ علىٰ صحّةِ ما تكلّمْنا في الأسماءِ الغالبة، والصفاتُ من «الله» و«الرحمٰن» غَلَبا بحسبِ الدليلِ لا الاستعمال، فإذن ليسَ في كلامِهِ تناقضٌ كما ظُنَّ.

قولُه: (**وأنتَ غيثُ الوَرَىٰ لا زِلْتَ رَحْمانا**)، أوّلُه:

سَمَوْتَ بالمجْدِ يا ابنَ الأكرمينَ أبًا(١)

الجوهريّ: اليمامةُ اسمُ جاريةٍ زرقاءَ كانت تُبصِرُ الراكِبَ مِن مَسِيرةِ ثلاثةِ أيام، واليمامة بلادٌ كان اسمُها الجَوَّ فسُمِّيت باسمِ هذه الجاريةِ لكَثْرةِ ما أضيفَ إليها.

قولُه: (**فبابٌ من تَعنتِّهم**)، **النهاية**: العَنَتُ: المَشَقَّةُ والفسادُ والهَلاك والإثْمُ والغَلَط والخطأ.

الأساس: وقع فلانٌ في العنَت، أي: فيما شَقَّ عليه، وتَعنَّتني، أي: سألني عن شيءٍ أرادَ به اللَّبْسَ عليَّ والمَشقَّة.

قولُه: (**كيف تقولُ: اللهُ رَحمٰـن، أتصرِفُه أم لا؟**)، فإن قُلْتَ: لِـمَ عدلَ في السؤالِ عن قوله: أرحمٰـنُ مُنْصَرِفٌ أمْ لا؟ وما دعاهُ إلىٰ هذا الإطناب؟

---

(١) لم أهتدِ إلىٰ اسم قائله.

فإن قلتَ: قد شُرِطَ في امتناع صرفِ فَعْلان أن يكونَ فَعْلان فَعْلىٰ، واختصاصُه بالله يَحظُرُ أن يكونَ فَعْلان فَعْلىٰ، فلمَ تمنعُه الصَّرفَ؟ قلتُ: كما حَظَرَ ذلكَ أن يكونَ له مؤنَّثٌ علىٰ فَعْلىٰ، كعَطْشىٰ، فقد حَظَرَ أن يكونَ له مؤنَّثٌ علىٰ فَعْلانة، كنَدْمانة، فإذنْ لا عِبرةَ بامتناعِ التأنيثِ للاختصَاصِ العارِض، فوجَبَ الرّجوعُ إلىٰ الأصلِ قبلَ الاختصاص، وهو القياسُ علىٰ نظائره. فإن قلتَ: ما معنىٰ وصفِ اللـهِ تعالىٰ بالرّحمةِ؟ ومعناها العطفُ والحنوُّ، ومنها الرَّحِم؛ لانعطافها علىٰ ما فيها. قلتُ هو مَجازٌ عن إنعامه علىٰ عِباده؛ لأنَّ الـمَلِكَ إذا عَطَفَ علىٰ رعيَّته ورَقَّ لهم **أصابَهم بمعْروفِه وإنعامِه**، كما أنه إذا أدركتْه الفَظاظةُ والقَسْوةُ عَنُفَ بهم، ومَنَعَهم خيرَه ومعْروفَه..............

قلتُ: ليُوقِفَك علىٰ الخلافِ فيه، ويُرشِدَك إلىٰ طريقِ استنباطه. يعني لـمّا خُصِّصَتْ «الرحمٰن» بالله عزَّ وجلَّ كيف حُكْمُه في الصرفِ وعَدَمه؟ وأجابَ بأنّ حُكْمَه القياسُ علىٰ عطشانَ وغَرْثانَ(١) في امتناعِ الصرفِ، ثم قال: لمَ تقيسُه عليهِما ولا تَعْتبرُ انتفاءَ فُعْلىٰ فتَصْرِفَه؟ فقال: لأنّ له مُعارِضًا وهو عَدَمُ فَعْلانة للاختصاصِ العارِض، فإذن لا عِبْرةَ بامتناعِ التأنيث، فالواجبُ حَمْلُه علىٰ الأكثرِ؛ لأنّ إلحاقَ الفَرْدِ بالأعمِّ الأغلبِ أولىٰ، فيمتنعُ الصرف.

قولُه: (**أصابهم بمَعْروفه وإنعامِه**)، **الانتصاف**: فَسَّر الرحمةَ بأنـّها مَجازٌ عن إنعامِ الله تعالىٰ علىٰ عبادِه، ولك أن تُفَسِّرَها بإرادةِ الخيرِ، وكِلا القولَيْن منقول(٢)، منهم مَن جَعلها من صفاتِ الذاتِ، ومنهم من جَعَلها من صفاتِ الأفعال(٣).

وقال في «الإنصاف»: والعَجَبُ منه أنه كيف لم يَتَنبه علىٰ أنّ الزمخشريَّ لا يُمكِنه أن يجعلَ الإرادةَ من صفاتِ الذاتِ؛ لأنـّه لا يُثْبتُ صفاتِ الذات، والعَجَبُ من الزمخشريِّ أنـّه إن

---

(١) وهوالجائع. انظر «أساس البلاغة» (غرث).

(٢) يعني عن الأشاعرة، كما صَرَّح به ابن المُنَيِّر.

(٣) «الانتصاف» (١: ٤٤).

فإنْ قلتَ: فلمَ قَدَّمَ ما هُو أبلغُ من الوصْفَيْن علىٰ ما هـو دونَه؟ والقياسُ التـرقِّي مِن الأدنىٰ إلىٰ الأعلىٰ،.......................................

اجتنب[1] هاهنا ما[2] هو مخالفٌ لمذهبه. وجاء في تفسيرِ ﴿غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ﴾ [الفاتحة: ٧] أنّ معنىٰ الغضبِ إرادةُ الانتقام. والبَحْثُ في الموضعَيْن سواء. وهُم وإن أثبتوا الإرادةَ لكنَّهم لم يَجْعلوها صفةَ ذات.

وقلتُ: إنّ المُصَنِّفَ ما أخْطَرَ[3] ببالِه ذلك بل أجرىٰ الرحمةَ والغضبَ في الموضعَيْن علىٰ التمثيل والاستعارة، فلا بُدَّ من تقديرِ الإرادةِ هاهنا أيضًا؛ ألا ترىٰ كيفَ صَرَّح بالتشبيهِ فيهما حيث قال هاهنا: «إنّ المَلِكَ إذا عَطف علىٰ رعِيَّته»، وقال هناك: «ما يفعلُه المَلِكُ إذا غضِبَ علىٰ مَن تحتَ يدِه»؟!

قولُه: (فلِمَ قَدَّم ما هو أبلغُ)، وهذا مَقامٌ تكلَّم فيه العلماءُ فلا بُدَّ من عَدِّ أقوالهم.

قال صاحبُ «التقريب»: وإنّما قَدَّم أعلىٰ الوصفَيْنِ، والقياسُ تقديمُ أدناهُما كجوادٍ فَيّاض؛ لأنّ ذلك القياسُ فيما كان الثاني من جنسِ الأولِ، وفيه زيادةٌ، والرحمـٰنُ يتناولُ جلائلَ النِّعمِ وأصولَها، والرحيمُ دقائقَها وفروعَها، فلم يكن في الثاني زيادةٌ علىٰ الأول، كأنـه جِنْسٌ آخرَ فيقال: لـمَّا ثَبتَ أنّ الرحمـٰن أبلغُ من الرحيمِ في تأديةِ معنىٰ الرحمةِ، صَحَّ التَّرقِّي[4] من الرَّحيم إليه؛ لأنّ معنىٰ الترقي: هو أن يذكُر معنًى ثم يُرْدِفَ بما هو أبلَغُ منه[5].

ثم نقول: ما تريدُ بقَوْلِك: فيما كان الثاني من جنسِ الأول؟ إن أَرَدْتَ أنّ الجنسيةَ مُعْتبرةٌ

---

(١) «إنْ» هنا نافية، يعني أنه ما اجتنب ما هو مخالف لمذهبه.

(٢) في (ح): «هاهنا مما».

(٣) في (ط): «ما خطر».

(٤) في (ط): «صح معنى الترقي».

(٥) وهو حاصلُ عبارةِ السيوطي في «الإتقان» (٢: ٣٩) حيث قال: ومن هذا النوعِ تأخيرُ الأبلغِ، وقد خُرِّجَ عليه تقديم الرحمـٰن علىٰ الرّحيم. انتهىٰ. وانظر «البرهان» للزركشي (٣: ٢٧٠).

....

فيما فيه الترقِّي، فلم قُلْتَ: إنّ تلك في الصيغتَيْن مفقودةٌ؛ لأنـهما مُشْتملانِ علىٰ معنىٰ الرحمةِ، وفي أحدِهما أبلغُ من الآخر؟ وإن أَرَدْتَ أنّ الصيغتَيْن لابد أن يَتَّفِقا في المعنىٰ كما هو في قولك: جوادٌ فَيَّاض، وليس فيهما ذلك؛ فغَيْرُ مُسَلَّم، ألا ترىٰ أنّ المُصنِّف كيف اعتبرَ الترقِّي في قوله تعالىٰ: ﴿لَّن يَسْتَنكِفَ ٱلْمَسِيحُ أَن يَكُونَ عَبْدًا لِّلَّهِ وَلَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ٱلْمُقَرَّبُونَ﴾ [النساء: ١٧٢] وفي قول الشاعر(١):

ومـا مِثْلُـه مِمَّـن يُجـاوِدُ حـاتمٌ ... ولا البَحْرُ ذو الأمواجِ يلتَجُّ زاخِرُه

مع أنّ الملائكةَ والبحْرَ ليسا من جنسِ البشر؟!

وقال صاحبُ «الفرائد»(٢): فلما كانَ فَعْلانُ للأمورِ العارضةِ علىٰ ما عُرِفَ، كالسكرانِ والعطشانِ، وفَعيلٌ للصفاتِ الغريزيَّةِ كالكريم ونحوِه؛ وجبَ تقديمُ الرحمـٰنِ علىٰ الرَّحيم. وأما عُروضُ المعنىٰ فمن جهةِ العبادِ، وأنه تعالىٰ يُنعمُ علىٰ العبادِ حالًا بعد حال، وهو ضَعيفٌ لأنّ فَعْلانَ صِفةٌ مُشبَّهةٌ وهو أبعدُ جَرْيًا من الفعلِ كما سبق، وأنّ الرحيمَ اسمُ فاعلٍ كما نصَّ عليه الزجَّاج(٣). وقولُه: فعيلٌ من الصفاتِ الغريزيةِ وذلك في نحوِ شَرُفَ وكَرُمَ، وليس وِزانُ رَحِمَ وِزانَهُ، بل وِزانَ مَرِضَ وسَقِم كما صَرَّحَ به المصنِّفُ آنفًا.

سلَّمْنا، لكنّ قولك: يُنْعِمُ علىٰ العبادِ حالًا بعد حال؛ يدلُّ علىٰ أنـه أبلغُ من الدوامِ في بعضِ الصورِ كما سيجيء.

الراغب: النديمُ: هو الذي كثُرتْ مُنادَمَتُه، والنَّدْمانُ هو الذي مع كثرةِ ذلك منه تكرَّرت

---

(١) انظر: (٥: ٢٤٤)، ولـم أهتدِ لقائلِ البيت.

(٢) «فرائد التفسير» لفصيح الدين محمد بن عمر المابرنابازي، اختصر فيه «الكشاف» مع زياداتٍ بحثيةٍ نحوية وكلامية وأدبية. ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢: ١٢٤٢).

(٣) في «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٤٣).

....

عنه؛ ولذلك قال أهل اللغة: نَدْمانُ أبلغُ من النديم، فإنّ العربَ إذا زادوا معنًى زادوا في اللفظ أيضًا(١).

قال صاحبا «الإيجاز»(٢) و«الانتصاف»: الرحمٰنُ أبلغ؛ لأنـه كالعَلَمِ إذْ كان لا يُوصَفُ به غيرُ الله، فكأنّه الموصوفُ. وهو أقْدمُ؛ إذِ الأصلُ في نِعَمِ الله أن تكونَ عظيمةً، فالبدايةُ بما يدلُّ علىٰ عِظَمِها أولىٰ(٣). هذا أحْسنُ الأقوالِ وأقْربُ إلىٰ مرادِ المصنِّف؛ يعني أنّ هذا الأسلوبَ ليسَ من بابِ الترقّي، بل هو من بابِ التتميم(٤): وهو تَقْييدُ الكلامِ بتابعٍ يُفيدُ مبالغةً؛ وذلك أنـه تعالىٰ لمّا ذكَرَ ما دلَّ علىٰ جلائلِ النِّعَمِ وعظائِمها، أرادَ المبالغةَ والاستيعابَ، فَتمَّمَ بما دلَّ علىٰ دقائِقها وروادِفِها(٥)؛ ليدلَّ به علىٰ أنـه مُولي النِّعم كُلِّها: ظواهرِها وبواطِنها، جلائِلها ودقائِقها(٦)، وهو المرادُ بقوله هنا: «أرْدَفَه الرحيمَ، كالتَّتمةِ والرديف»، وفي «الفاتحة» قوله: «من كونه مُنْعمًا بالنِّعَم كُلِّها: الظاهرةِ والباطنةِ والجلائلِ والدقائق»، ولو قصَدَ الترَّقيَ لفاتَتِ المبالغةُ المذكورةُ وذهبَ به معنىٰ التعميمِ المطلوبِ في ألفاظِ «الفاتحة» كما سَبق. وذلك أنّ التَّرقّيَ يحصلُ فيما إذا قُلْت: فلان يَعْلَمُ التصريفَ والنَّحْوَ،

---

(١) «تفسير الراغب» (١: ٥١).

(٢) لنجم الدين أبي القاسم محمود بن أبي الحسن النيسابوري الغزنوي، كان عالـمًا بارعًا في اللغة والتفسير والفقه، من مصنفاته «إيجاز البيان عن معاني القرآن»، وغير ذلك، له ترجمة في: «معجم الأدباء» (٦: ٢٦٨٦)، و«طبقات المفسرين» (٢: ٣١١)، وانظر: «كشف الظنون» (١: ٢٠٥).

(٣) «إيجاز البيان عن معاني القرآن» (١: ٥٨).

(٤) وهو: أن يُؤتىٰ في كلامٍ لا يُوهمُ غيرَ المرادِ بفَضْلةٍ تُفيدُ نكتةً كالمبالغةِ في قوله تعالىٰ: ﴿وَيُطْعِمُونَ ٱلطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ﴾ [الإنسان: ٨] أي: مع حبِّ الطعام واشتهائه؛ فإنه حينئذٍ أبلغُ وأكثرُ أجرًا. انظر: «الإتقان» للسيوطي (٢: ٢٠٠).

(٥) في (ط): «وأردفها».

(٦) سقط من (ح): قوله: «وروادفها»... إلىٰ «ودقائقها».

كقولهم: فلانٌ عالِمٌ نِحْرِير، وشجاعٌ باسِلٌ، وجوادٌ فيَّاض؟ قلتُ: لـمّا قال: ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ﴾ فتناوَلَ جلائلَ النِّعَم، وعَظائمَها وأُصولَها، أَرْدَفَه ﴿ٱلرَّحِيمِ﴾، ....

والتَّتْميمُ لا يحصُلُ إلَّا مِن قولِكَ: يَعلمُ مَعانيَ كَلامِ الله المجيدِ والتصريف؛ إذْ مِن شَرْطِ التتْميمِ الأخْذُ بِما هُوَ الأعلىٰ في الشيءِ، ثُمَّ ما هوَ أحَطُّ مِنْه لِيَسْتَوْعِبَ جميعَ ما يَدْخُلُ تَحْتَ ذلك الشيءِ؛ لأنـهمْ لا يَعدِلونَ عن الأصْلِ والقِياسِ إلَّا لِتَوَخّي نُكْتَة، والجوابُ إذَن من بابِ الأُسلوبِ الحكيم[١]، واللهُ أعلَم.

والذي علَيْه ظاهرُ كلامِ الإمامِ: أنـّه مِن بابِ التكميلِ[٢] وهوَ أن يُؤْتىٰ بكلامٍ في فَنٍّ، فيُرَىٰ أنـّه ناقِصٌ فيه فيُكَمَّلُ بآخرَ، فإنـّه تعالىٰ لَمّا قال: «الرحمٰن» تُوهِّم أنّ جلائلَ النِّعَم منْهُ، وأنَّ الدقائقَ لا يَجوز أن تُنْسَبَ إلَيْه لحقارتِها، فكَمَّلَ بالرحيم. ويَنْصُرُه ما رَوَيْنا عن أنسٍ قال: قالَ رسولُ الله ﷺ: «لِيَسأَلْ أحَدُكُم ربَّهُ حاجَتَه كُلَّها حتَّىٰ يسأل شِسْعَ نَعْلِه إذا انقطَعَ»، وزادَ: «حتَّىٰ يسألَهُ المِلْحَ»، أخرَجه الترمذيُّ[٣].

قولُه: (**نِحْرير**)، أي: بَليغٌ في العِلْم، كأنـّه يَنْحَرُ الشيءَ عِلْمًا، **الأساس**: جَلَسَ فلانٌ في نَحْرِ فلانٍ: قابله، ونحَرْتُه نَحْرًا: قابلتُه، ونَحَر الأمورَ علمًا. ومنه: هو نحريرٌ من النحاريرِ، وسئل جَريرٌ عن شعراءِ الإسلام فقال: نَبغةُ[٤] الشعرِ للفرزدقِ، وأنا[٥] نَحرتُ الشعرَ نَحْرًا.

(١) الأسلوب الحكيم: هو العدول في الجواب عمّا يقتضيه السؤال؛ تنبيهًا علىٰ أنه كان من حقّ السؤال أن يكون كذلك. وقد نسب السيوطي هذه التسمية إلىٰ السكاكي. انظر: «الإتقان» (١: ٥٧٣)، و«مفتاح العلوم» ص١٤٥.

(٢) «مفاتيح الغيب» للفخر الرازي (١: ٢٣٨).

(٣) أخرجه الترمذي (٨: ٤-٣٦)، والطبراني في «الأوسط» (٥٥٩٥)، وهو في «مسند البزّار» (٦٨٧٦)، وذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١١: ١٣) وقال: رواه البزار ورجاله رجال الصحيح غير سيّار بن حاتم، وهو ثقة.

(٤) كذا في (ط)، وفي (ح) و(ف): «نبعة».

(٥) في (ط): «وإنما».

كالتتمَّةِ والرَّديف؛ ليتناولَ ما دَقَّ منها ولَطُفَ.

[﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ * ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ ٢-٣]

والحمدُ والـمَدْح أَخوان، ....

قولُه: (الحَمْدُ والمَدْحُ أخوان)، أيْ: مُتَشابِهانِ لا مُتَرادفان، فإنَّ الأخَ يُستعملُ في المُشابهة. قالَ في «الفائِـق»[1] في قولِـه: كأخِ السِّرار: أي: كَلامًا كَمِثْلِ المُسـارَّةِ، وشَبَّهَها به لخَفْضِ صَوْته.

واعْلَمْ أنه ذَكَرَ هاهنا ألفاظًا مُتقاربةَ المعنىٰ، مُتدانيةَ المغْزىٰ، ولا بُدَّ مِن الفَرْقِ وهِيَ: الثناءُ والشكْرُ، والحمد، والمَدْح. فالثناءُ: الذِّكْرُ بالخَيْرِ مُطْلَقًا.

الراغب: الثناءُ ما يُذْكَرُ مِن محَامِدِ الناسِ فيُثْنىٰ حالًا فحالًا ذِكرُهُ[2].

الجوهري: أثْنىٰ عَليْهِ خَيْرًا، والاسْمُ: الثَّناء.

والشُّكْر: الثناءُ علىٰ المُحْسنِ بما أوْلاكَهُ من المعروف. والحَمْدُ: نَقيضُ الذَّمِّ، والمُحَمَّدُ: الذي كَثُرَتْ خِصالُه المَحْمودة. والمَدْحُ: الثَّناءُ الحَسَن. فالثَّناءُ: هو القَدْرُ المُشْتَرَكُ بَيْنَ المفْهوماتِ الثلاث.

قالَ الإمام: المَدْحُ أعَمُّ مِن الحَمْدِ؛ لأنّ المَدْحَ يَحْصُلُ للعاقِلِ وغَيْرِه، والحَمْدُ لا يَحصُلُ إلَّا للفاعِلِ المُخْتارِ علىٰ ما يَصْدُرُ مِنْهُ مِنَ الإحْسانِ والفَضائل[3].

وقال الرّاغبُ: كُلُّ شُكْرٍ حَمْدٌ، ولَيْسَ كُلُّ حَمْدٍ شُكْرًا، وكُلُّ حَمْدٍ مَدْحٌ، وليسَ كلُّ مَدْحٍ حَمْدًا[4].

---

(١) «الفائق في غريب الحديث» للزمخشري (١: ٢٧).

(٢) «مفردات القرآن» ص١٧٩.

(٣) «مفاتيح الغيب» (١٢: ٤٧٢).

(٤) انظر: «تفسير الراغب» (١: ٥٢)، وانظر: «مفردات القرآن» ص٢٥٦.

وهو الثناءُ والنداءُ على الجميلِ مِن نعمةٍ وغيرِها، ....

وقال القاضي: الحَمْدُ هُو الثناءُ علىٰ الجَميلِ الاختِياريِّ مِن نِعْمةٍ أوْ غَيْرِها، والمَدْحُ هُوَ الثناءُ علىٰ الجَميلِ مُطْلَقًا، تقول: حَمِدتُ زَيْدًا علىٰ عِلْمِهِ وكَرَمِهِ، ولا تقول: حَمِدْتُه علىٰ حُسْنِه؛ بَلْ مَدَحْتُه(١).

وقال الإمام: وإنّما خُصَّ الحَمْدُ هاهنا دونَ المَدْحِ لِيُؤذِنَ بالفِعْلِ الاختيارِي، ودونَ الشُّكْرِ لِيَعُمَّ الإحْسانَ والفضائِلَ(٢). ولعَمْري إنّ المَقامَ يَقْتَضي ما قال، لِـما أسْلَفْنا أنَّ «الفاتِحة» هِيَ أُمُّ القُرآنِ؛ لاشْتِمالِها علىٰ المَعاني التي في القُرآنِ، وأنّـها بُنِيَتْ علىٰ إجْمالِ ما يَحْتوِيه القُرْآنُ مُفَصَّلًا، وأنّـها واقِعَةٌ في مَطْلَعِ التَّنْزيلِ، والبَلاغةُ فيه: أن يَتَضمَّنَ ما سِيقَ الكلامُ له كما سبقَ في شَرحِ الخطبة. فيَنبغي أن لا يُقيَّدَ شيءٌ من كلماتِها ما أمْكَنَ الحَمْلُ علىٰ الإطْلاق، فنَحنُ بِعَوْنِ الله تعالىٰ نُراعي هذه الشَّريطَةَ في التقْريرِ؛ فما وافَقَنا المُصَنِّفُ فيها نَتْبَعُه، وما خَالَفنا نَقِفُ عِنْدَهُ ونُجْري الكلامَ علىٰ سَنَنِهِ. نعم فيها كلماتٌ ثلاثٌ خُصَّتْ بِمَعانٍ مُهِمَّةٍ في التوْحيدِ فتقتضي مَزيدَ اخْتِصاصٍ به تعالىٰ، إحداها: اللّامُ في «لله» والكلِمتانِ الأُخْرَيانِ: الصِّيغَتانِ المَنْصُوبتانِ وهُما: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ فأنّـهما مَخْصوصتانِ لُغَةً ومَعْنًى وتَرْكيبًا، والتاءُ في «أنْعمْتَ»، فانْظُرْ إلىٰ أسْرارِ كلامِ الله المجيد. ولله دَرُّ القائل(٣):

أَنعىٰ إليْـكَ قُلوبًـا طالَـما هَطَلَـت سحائِبُ الوَحْيِ(٤) فيها أَبْحَرَ الحِكَمِ

قولُه: (النداءُ علىٰ الجميل)، أي: رَفْعُ الصوتِ بالثناءِ علىٰ الجميل. خَصَّ النداءَ لِـما قَرَّر أنّ الحَمْدَ: هو الشكْرُ باللسانِ، فبالغَ في الإظهارِ والإشادة، وأشارَ بقولِه: «علىٰ حَسبِه وشجاعتِه» إلىٰ الأفعال الاختيارية.

---

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٤٢).

(٢) «مفاتيح الغيب» (١: ٢٢٣).

(٣) ذكره القُشَيْري في «لطائف الإشارات» (٢: ٥٤٨)، وهو للحسين بن منصور الحلّاج.

(٤) في «لطائف الإشارات»: الجود.

تقول: حَمِدْتُ الرّجلَ علىٰ إنعامه، وحَمِدتُه على حَسَبه وشَجاعتِه. وأمّا الشكرُ، فعلىٰ النّعْمةِ خاصَّة، **وهو بالقَلْبِ واللسانِ والجَوارح**. قال:

أفــادتْكمُ الــنَّعْماءُ منّــي ثَلاثــةً يدِي ولِسَاني والـضَّميرَ الـمُحَجَّبا

والحمدُ باللّسانِ وحْدَه، فهو إحْدىٰ شُعَب الشُّكر، ومنه قوله ﷺ: **«الحمدُ رأسُ الشُّكر**، ما شَكَرَ اللـهَ عبدٌ لم يَحْمَدْه»، وإنما جَعلَه رأسَ الشُّكر؛ لأنَّ ذِكْرَ النّعمةِ باللّسانِ والثناءِ علىٰ مُوليها أَشْيَعُ لها، وأدلُّ علىٰ مكانها من الاعتقادِ، **وإدآبِ الجوارح**؛ لخفاءِ عملِ القلب، وما في عملِ الجوارحِ من الاحتمالِ، بخلافِ عملِ اللسان، وهو النُّطقُ الذي يُفصح عن كلِّ خفيٍّ، ويجلّي كلَّ مُشْتبه.

والحمدُ **نقيضُه** الذمُّ، والشكرُ نقيضُه الكُفْران، ....

قولُه: (وهو بالقلبِ واللسانِ والجوارح)، وعُرِّفَ الشكرُ: بأنّـه تعظيمُ المُنْعِمِ بالقلب، وثناؤه باللسانِ، وتَحقيقُ مَراضيه بالجوارح.

قلتُ: هذا بحسَبِ عُرْفِ أهلِ الأُصول؛ فإنّـهم يقولون: شُكْرُ المُنْعِمِ واجبٌ، ويريدونَ به وجوبَ العبادةِ، والعبادةُ لا تَتمُّ إلّا بهذه الثلاثةِ، وإلّا فالشُّكرُ اللغَويُّ ليسَ إلّا باللِّسان كما سَبق.

قولُه: (الحَمْدُ رأسُ الشّكر)، لم أجده في «الأصول»[1]، لكن ذكَر ابنُ الأثيرِ في «النهاية»: ومنه الحديثُ: «الحَمْدُ رأسُ الشكرِ، ما شكرَ اللهَ عَبْدٌ لم يَحْمَدْه»، كما أنّ كلمةَ الإخلاصِ رأسُ الإيمانِ، وإنّما كانَ رأسَ الشكرِ؛ لأنّ فيه إظهارَ النعمةِ والإشادةَ بها.

قولُه: (وإدْآبِ الجوارحِ)، أي: إتعابُها[2]. **النهاية**: دأَبَ في العمل: إذا جَدَّ وتعب، إلّا أنّ العربَ حوَّلَتْ معناهُ إلىٰ العادةِ والشأن.

قولُه: (نقيضُه)، أي: مُقابِلُه، وإنّما كانَ الذمُّ نقيضَ الحمدِ لاختصاصِه باللسانِ أيضًا،

---

(١) يعني دواوينَ السنَّةِ المعتبرة من المسانيدِ والصحاح والسننِ والمعاجم، وهو عند البيهقي في الشُعَب، وعبد الرزاق، والديلمي بسند منقطع رجاله ثقات.

(٢) في (ح): «قوله: (إداب) أي إتعابها».

وارتفاعُ (الحمد) بالابتداءِ، وخبرُه الظرفُ الذي هو ﴿لِلَّهِ﴾، **وأصلُه النّصبُ الذي هو قراءةُ بعضِهم** بإضمارِ فعْلِه علىٰ أنه من المصادرِ التي تَنصبُها العَربُ بأفعالٍ مُضمَرةٍ في معنىٰ الإخبار، كقولهم: شُكرًا وكُفرًا، وعَجبًا، وما أشبهَ ذلك، **ومنها: سبحانَك، ومعاذَ اللهِ**، يُنزِلونها منزلةَ أفعالها، ويَسدُّون بها مسدَّها؛ ولذلك لا يَستعملونها معها، ويجعلونَ استعمالَها **كالشريعةِ** المنسُوخة............................

والكفرانُ نقيضُ الشكرِ لحصولِه بالقلبِ واللسانِ والجوارحِ، والمَدْحُ يُقابِل الهَجْوَ؛ لِـما في الهَجْوِ من الثَّلْبِ الذي هو نقيضُ التحسين.

قولُه: (**وأصْلُه النَّصْبُ الذي هو قراءةُ بعضِهم**)، قال الزجَّاج[1]: الحَمْدُ رَفْعٌ بالابتداءِ، وهو الاختيار؛ لأن السنَّةَ تُـتَّبَع في القرآنِ، ولا يُلْتفَتُ إلىٰ غيرِ الروايةِ الصحيحةِ التي قرأها المشهورونَ بالضبطِ والثقة، ويجوزُ «الحَمْدَ لله» تريدُ: أَحْمَدُ اللهَ الحَمْدَ، إلَّا أنّ الرَّفْعَ أحسَنُ وأبلَغ في الثناءِ علىٰ الله تعالىٰ.

وهذه القراءةُ ما ذَكرها ابن جِنّي في «المُحْتَسب»[2].

قال في «الانتصاف»[3]: يدلُّ علىٰ ذلك أنّ سِيبويهِ اختارَ في قولِ القائل: «فإذا له عِلْمٌ عِلْمُ الفقهاء» الرَّفْعَ، وفي قولِه: «فإذا له صَوْتٌ صَوْتَ حمارٍ» النصبَ؛ لإشعارِ النصب بالتجدُّدِ المناسبِ للأصوات، وإشعارِ الرفعِ بالثبوتِ الذي هو في العِلْم أمْدَحُ.

قولُه: (**ومنها: سُبحانَكَ، ومعاذَ الله**)، قيلَ: مَيَّزَهُما لكونهما غيرَ مُتَصرِّفَيْن.

قولُه: (**كالشريعةِ**)، أي: كالتديُّنِ بالشريعةِ المنسوخةِ في كَوْنِهما محظورَيْن. وقيلَ: لا يجوزُ

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٤٥).

(٢) عبارةُ ابن جنّي في «المُحْتَسَب» (١: ٣٦): قراءةُ أهل البادية «الحمدُ لُلَّـه» مضمومةَ الدالِ واللام... و«الحمدِ لِلَّـه» مكسورتين... وكلاهما شاذٌّ في القياس والاستعمال.

(٣) «الانتصاف» بحاشية الكشّاف (١: ٤٦).

والعَدْلُ بها عن النصْبِ إلىٰ الرّفعِ علىٰ الابتداءِ للدّلالةِ علىٰ ثباتِ المعنىٰ واستقرارِه.

ومنه قولُه تعالىٰ: ﴿قَالُواْ سَلَٰمٗاۖ قَالَ سَلَٰمٞ﴾ [هود: ٦٩] رُفِعَ السلامُ الثّاني للدّلالةِ علىٰ أنّ إبراهيمَ صلواتُ الله عليه حيّاهم بتحيّةٍ أحسنَ منْ تحيّتِهم؛ لأنَّ الرَّفعَ دالٌّ علىٰ معنىٰ ثباتِ السّلامِ لهم دونَ تجدّدِهِ وحُدوثِه.

والمعنى: نَحمدُ اللـهَ حمدًا، **ولذلكَ قيل:** ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ﴾، **لأنه بيانٌ لحمْدِهم** له، كأنّه قيل: كيفَ تَحمدون؟ فقيل: إيّاكَ نعبدُ، فإنْ قلتَ: ما معنىٰ التعريفِ فيه؟ قلتُ: هو نحوُ التعريفِ في: **أَرسلَها العِراكَ**، وهو تعريفُ الجنسِ،................

إظهارُ أفعالِها؛ لأنـّها قد اشتُهِرَتْ بيْنَهم بمعانٍ، وبَلَغَتْ في الغُنْيَةِ عن تكلُّفِ انضمامِ أفعالِها غايةً لو تَكلَّفَ عند ذِكْرِها لاختلَّ المعنىٰ.

قُلتُ: لعلَّ فائدةَ ما ذُكِرَ أنّ نَحْوَ قولِه تعالىٰ: ﴿فَضَرۡبَ ٱلرِّقَابِ﴾ [محمد: ٤] مفيدٌ لمعنىٰ التوكيد مع الاختصارِ، وفي الأصلِ كان الفعلُ مطلوبًا ويَتْبَعُه المصدر، وهاهنا بالعكسِ فيُفيدُ طَلَبَ المسارعةِ في الامتثالِ، كما في قوله تعالىٰ: ﴿فَقُلۡنَا ٱضۡرِب بِّعَصَاكَ ٱلۡحَجَرَۖ فَٱنفَجَرَتۡ ...﴾ [البقرة: ٦٠].

قولُه: (**ولذلك قيل**)، أي: ولأنّ أصْلَ الكلام: «نَحْمَدُ اللهَ حَمْدًا» جملةٌ فِعليةٌ فيها ضميرُ الحكايةِ للجماعةِ قيل: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ﴾ ليكونَ مُطابِقًا له.

قولُه: (**لأنـّه بَيانٌ لحَمْدِهم**)، تعليلٌ للمطابقة؛ كأنه قِيلَ له: لِمَ تُقَدِّرُه مُطابقًا له؟ فقيل: لأنـّه بَيانٌ له. قال صاحبُ «التقريب»: والمعنىٰ نحمَدُ الله حَمْدًا لقولِه: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ﴾؛ لأنـّه بيانٌ لحَمْدِهم له، واللامُ لتعريفِ الجنسِ، والاستغراقُ وَهْمٌ.

قولُه: (**أرسَلها العِراكَ**)، تمامُه:

فأرسَلَها العِـراكَ ولم يَـذُدْها ... ولم يُشْفِقْ علىٰ نَغَصِ الدِّخالِ

ومعناه: الإشارةُ إلىٰ ما يعرفُه كلُّ أحدٍ من أنّ الحمدَ ما هو، **والعراكَ ما هو**، من بينِ أجناسِ الأفعال، ....

قائلُه لَبيد(١). الإرسالُ بمعنىٰ التخليةِ. يَصِفُ العَيرَ وأُتُـنَه(٢)، والضميرُ في «أرسَلَها» للعَيْرِ، والبارزُ للأُتُـنِ.

والدِّخَالُ في الوِرْد: أن يشربَ البعيرُ ثم يُرَدُّ من العَطَنِ إلىٰ الحوضِ ويُدْخَلَ بين بَعيرَيْن عطشانَيْن(٣) ليشربَ منه(٤). ونَغَصَ البَعيرُ: إذا لم يُتِمَّ شُرْبَه.

الأساس: نَغَّصَ عليه عَيْشَه: إذا قَطَعَ عليه مُرادَه. و«العِراكَ»: نَصْبٌ علىٰ الحال أي: مُعْتَرِكة.

الجوهري: يُقال: أَوْرَدَ إبلَه العِرَاكَ، إذا أوردَها جَميعًا الماءَ. ونُصِبَ نَصْبَ المصادرِ، أي: أوردَها عِراكًا ثمَّ أدخلَ عليه الألفَ واللامَ، كما قالوا: الحمدَ لله فيمن نَصَبَ، ولم يُغَيِّرِ الألفُ واللامُ المَصْدَرَ عن حالِه.

قولُه: (**والعراكَ ما هو**)، وذلك أنّ تعريفَ الجنسِ علىٰ ضربَيْن كما قال في تفسيرِ قوله: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [البقرة: ٢٥]: «لامُ الجنسِ إذا دخلَتْ علىٰ المُفردِ كان صالحًا لأن يُرادَ به الجِنْسُ إلىٰ أن يُحاطَ به، وأن يُرادَ به بَعْضُه إلىٰ الواحدِ منه»(٥). وهذا التعريف من قبيل الثاني وعليه قوله(٦):

---

(١) ديوان لبيد بن ربيعة ص٥٤.

(٢) جَمْعُ أتان. وهي أنثىٰ حمارِ الوحش.

(٣) في (ط): «بين البعيرين عطشًا».

(٤) انظر: «الصحاح» (٤: ١٦٩٧).

(٥) انظر: (٢: ٣٤٩-٣٥٠).

(٦) لرجلٍ من بني سلول، وتمامُ البيت:

فمضَيْتُ ثمَّتَ قلتُ: لا يعنيني

انظر: «خزانة الأدب» (١: ٣٥٧).

والاستغراقُ الذي يَتوهّمُه كثيرٌ من الناسِ وهْمٌ منهم .

ولقد أمرُّ علىٰ اللئيم يَسبُّني

أي: لئيمٌ من اللِّئام وهو المرادُ بقولِه: «من بينِ أجناسِ الأفعال» أي: الأفعالِ التي تُنْسَبُ إلىٰ الدوابِّ في هذا المَقام.

قولُه: (**والاستغراقُ الذي يتوهَّمُه كثيرٌ من الناسِ وَهْمٌ منهم**)، قال صاحبُ «اللباب» في تفسيرِ الفاتحة: وذلك أنّ اللامَ لا تُفيدُ شيئًا سوىٰ التعريفِ، والاسمُ لا يدلُّ إلَّا علىٰ نفسِ الماهِيَّة المُعبَّرِ عنها بالجِنسية، فإذن لا يكونُ ثَمَّ استغراق(١).

وقلتُ: ما أدري كيف ذَهَلَ هذا الفاضِلُ عن كلام صاحبِ «المفتاح»(٢): أنّ الحقيقة من حيث هي هي صالحةٌ للتوحُّد والتكثُّرِ لاجتماعِها مع كلٍّ واحد منهما، فإذا اجتمعَت مع المُفردِ والجَمْع في المقامِ الخطابيِّ حُمِلتْ علىٰ الاستغراقِ؟! والحقُّ أنّ الحمْلَ علىٰ الجنسِ أو علىٰ الاستغراقِ(٣) إنّما يظهَرُ بحَسبِ المَقام، ومَنْشأُ حُكْمِه بالوَهمِ هو أنّ الأصلَ: «نَحْمدُ اللهَ حَمدًا»، وأنـّه مطابِقٌ لقولِه: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥] كما بيَّنّا، وأنّ الحَمْدَ في الأصلِ لا تَعيينَ فيهِ، وإتيانُ البيانِ لإزالةِ ذلك الإبهام، فالواجبُ في تعريفِ الحمدِ الجنسُ؛ لأنـّه نائبٌ عن المَصدرِ، فلو جُعِلَ للاستغراقِ لتَعيَّن، وهو غيرُ مُطابِقٍ للبيان.

وتمامُ تَقريره: أنّ القائلَ لَمَّا أخبرَ عن نفسِه أنـّه يَصدرُ عنه حَمدٌ من المحامدِ باللسانِ لمن يَستحقُّ الحَمْدَ؛ فاتَّجه للسامعِ أن يسأل: كيفَ يَحْمَدُه؟ أيْ: بَيِّن لي كيفيةَ حَمْدِك فإنـّها غيرُ معلومةٍ؛ فلا بدَّ أن تُجيبَه بما تلفُظُ به من الحمدِ، وهو في قولِه(٤): ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]

---

(١) انظر: «نواهد الأبكار وشواهد الأفكار» للسيوطي (١: ١٦٥).

(٢) «مفتاح العلوم» ص٩٣.

(٣) قوله: «والحق أن الحمل على الجنس أو على الاستغراق» ساقط من (ط).

(٤) في (ط) و(ف): «وهو قوله».

....

كأنه قال: أقول: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾[1]؛ لأنّ المفروضَ أنّ السؤالَ عن الشكرِ اللسانيِّ، فإذَن «الحمدُ» إخبارٌ من القائلِ عن حَمْدٍ حَمِدَه لله تعالىٰ. وحقيقُه الحمد المقولِ ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾. هذا تمامُ تقريرِ كلامِه.

وبهذا ظهرَ: أنّ ليسَ المرادُ من تعريفِ الجنسِ في الحَمْدِ الماهِيّةَ من حيثُ هي هي نَحْوُ: الرجلُ خَيْرٌ من المرأةِ؛ بل المرادُ منه فَرْدٌ غيرُ مُعَيَّنٍ بحسبِ الخارجِ نَحْو: دخَلْتُ السوقَ في بلدِ كذا؛ بدليلِ قوله: «لأنّـه بيانٌ لحَمْدِهم» واستشهادِه بالبيت[2].

الانتصاف[3]: تعريفُ النكرة باللامِ إمَّا للعهدِ وإمَّا للجنس، والذي للعهدِ إمَّا أن ينصرفَ إلىٰ فردٍ مُعيّنٍ من أفرادِ الجنسِ نَحْو: ﴿فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾ [المزمل: ١١] وإمَّا أن ينصرفَ العهدُ إلىٰ الماهِيّة باعتبارِ تمييزِها عن غيرِها كقولكَ: أكلْتُ الخبزَ، والجنسُ: هو الذي ينضمُّ إليه شمولُ الآحادِ، وكِلا نَوْعَي العهدِ لا يوجبُ الاستغراقَ، وإنّما يُوجبُه الجِنس. والزمخشريُّ جعلَ تعريفَ الحمدِ من النوعِ الثاني من نوعَي العهدِ، وعَبَّر عنه بتعريفِ الجنس.

وقال الإمامُ فَصيح الدين صاحبُ «الفرائد»: كأنّـه أرادَ بهذا القولِ بعضَ الحمدِ بناءً علىٰ مذهبِه، وليس كذلك؛ فإنّـه لا حَمْدَ إلَّا لله تعالىٰ. نعم، تعريفُ الجنسِ ليسَ ممَّا يَقتضي الاستغراقَ؛ ولكنَّه يَحْتمِلُه. فإن لم يمنَعْ مانعٌ واقتضاهُ المقامُ كان مُرادًا منه. والحمدُ لـمَّا كانَ هو الوصفَ بالجميلِ علىٰ جهةِ التعظيمِ، واللهُ تعالىٰ خالقُ كلِّ جمالٍ وكمالٍ، وخالقُ كلِّ مَن له الجَمالُ والكمالُ، وخالقُ كلِّ مَن يَسْتحقُّ به الحمْدَ من الأفعالِ؛ فله الحمْدُ في الحقيقةِ وإن أُضيفَ في الظاهرِ إلىٰ غيره. تمَّ كلامُه.

---

(١) قوله: «كأنه قال: أقول ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾» ساقط في (ط).

(٢) يعني بيت لبيد: فأرسلها العِراكَ.

(٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١ : ٩).

....

وهذا الكلامُ يحتاجُ إلىٰ فَضْلِ تقريرٍ ومَزيدِ بيانٍ؛ فنقولُ وبالله التوفيق: أما قولُه: بناءً علىٰ مَذْهبِه؛ فذلك أنّ مِن مَذهبِه أنّ العبدَ أيضًا مُوجدٌ لأفعالِه بالاستقلالِ، فيستَحِقُّ بذلك الحَمْدَ، فلا يكونُ كلُّ الحَمْدِ لله تعالىٰ.

واعلَمْ أنّ هذا المقامَ من مَزالِّ الأقدام، فالواجبُ أن نتكلَّمَ علىٰ مُقتضىٰ المَقامِ ونقولَ للمُصَنِّف: ما تَعْني بإسنادِ الوَهمِ إلىٰ القائلِ بالاستغراقِ؟ فإنّ مُجَرَّدَ التعصُّبِ لا يُجديك! إن عنَيْتَ أنّ أصْلَ الكلامِ: نَحْمَدُ اللهَ حَمْدًا؛ لأنّ المقامَ أو اللغةَ تَقتضيه، فيقال: أينَ صِحَّةُ تلك الدعوىٰ؟ أما المَقامُ فهو نابٍ عنه كما سنُبيِّنُه، وأمّا اللغةُ فلا تَمنعُ غيرَ ذلك كما قال هذا الفاضل: إنّ تعريفَ الجنسِ ليس ممّا يقتضي الاستغراقَ ولكنَّه يَحْتَمِلُه كما ذكَرْتَ في قولِه تعالىٰ: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [البقرة: ٢٥] ولعلَّه يتَشَبَّثُ بالفصلِ وهو تَرْكُ العاطفِ بين الجُمْلتَيْن وهو ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ و﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾. ونقولُ: ليس هذا الفصلُ إلّا لأن يكونَ الثاني بَيانًا للأولِ فيَرِدُ بأنّ هذا من التعكيسِ؛ لأنّ جَعْلَ صَدْرِ الكلام مَتبوعًا للعجزِ أولىٰ من العكس(١).

وأمّا المُحقِّقونَ(٢) كالواحدي والإمام والقاضي وغيرِهم؛ فعلىٰ تَعميم الحَمْدِ، وأنّ تَرْكَ العاطفِ في قولِه: «إيَّاكَ»؛ لأنّ الكلامَ الأوّلَ جارٍ علىٰ المدحِ للغائبِ بسببِ استحقاقِه كلَّ الحَمْدِ، والثاني جارٍ علىٰ الحكايةِ عن نفسِ الحامدِ من بيانِ أحوالِه بين يدَيْ ذلك الغائبِ، فتُرِكَ العاطفُ للتفرقةِ بين الحالتَيْن، لا للبيانِ.

ويدلّ علىٰ أنّ هذا التقديرَ أولىٰ من وجوهٍ:

أحدُها: أن حُسْنَ الالتفاتِ أن يكونَ النقلُ من إحدىٰ الصيغتَيْن إلىٰ الأخرىٰ في سياقٍ

(١) وهو أن تعكسَ الكلام، فتجعلَ في الجزءِ الأخيرِ منه ما جَعلتَه في الجزء الأول. انظر: «الصناعتين» للعسكري ص١١٣.

(٢) في (ط): «وأما المُحقّون المُحقِّقون».

....

واحدٍ لمعلومٍ واحدٍ، وعليه صاحبُ «المفتاح»، فلينْظَرْ إلىٰ تقريره[١]، وذلك مفقودٌ علىٰ تقديرِ البيانِ والسؤال. والعجَبُ أنّ المُصنِّفَ حينَ قَرَّرَ الالتفاتَ نسِيَ هذا السؤالَ والجوابَ وأجْراهُ علىٰ ما يَقْتضيهِ معنىٰ الالتفات. ولا ارتيابَ أنّ الذهابَ إلىٰ فُسْحَةِ الالتفاتِ، والقولَ بأنّ قوْلَه: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ إلىٰ ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ واردٌ علىٰ الشُّكرِ اللِّساني، وقولَه: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ مُشْعِرٌ بالشكرِ بالجوارح و﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ مُؤْذِنٌ بالشكرِ القَلْبيِّ أحسَنُ وأوْلىٰ من الفِرارِ إلىٰ مَضيقِ القولِ بأن المرادَ بقوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ إخبارٌ من القولِ الصادرِ عنه لحَمْدٍ حَمِدَه كما سَبق تقريرُه لنَتَخَلَّصَ بالكُلِّيةِ من السؤالِ الذي أوْردهُ بعضُ أفاضلِ العَصْرِ علىٰ قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ بيانٌ «لحَمْدِهم» وهو أنّه يُناقِضُ ما ذكره من أنّ الشكرَ بالقلبِ واللسانِ والجوارحِ، والحَمْدَ باللسانِ وَحْدَهُ؛ لأنّه إذا كان ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ بيانًا لحَمْدِهم، والعبادةُ تكونُ بالجوارحِ والقلبِ ـ كما تكونُ باللسان ـ لزِمَ أن يكونَ الحَمْدُ كذلك ضرورةً.

وثانيها: دلَّ ذلك[٢] الاعتبارُ علىٰ بَيانِ العظمةِ والجلال. قال الإمام: لو قال: أَحْمَدُ اللهَ كان قد ذكرَ حَمْدَ نَفْسِه فقط، وإذا قال: إنّ حقيقةَ الحمْدِ للَّهِ فقد دخلَ فيه حَمْدُه وحَمْدُ غيرِه جميعًا من لَدُن خَلْقِ العالَمِ إلىٰ انتهاءِ دخولِ أهلِ الجنّةِ الجنَّةَ ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [يونس: ١٠][٣].

وثالثها ـ وهو المُعْتَمدُ وعليه التعويلُ ـ: أنّ في تعقيبِ هذهِ الصفاتِ للحمدِ إشعارًا بأنّ الحَمْدَ إنّما استحَقَّه لِما أنّه مُتَّصِفٌ بها كما صَرَّح بهِ في قولِه: «وهذه الأوصافُ دليلٌ علىٰ أنّ مَن كانت هذه صفاتِه لم يكُن أحَدٌ أحقَّ مِنه بالحَمْدِ والثناء». وقَد تَقرَّر في الأصولِ: أنّ في اقترانِ الوَصْفِ المُناسبِ بالحكمِ إشعارًا بالعِلّـيَّةِ. وهاهنا الصفاتُ بأسْرِها تضمَّنَتِ العمومَ؛ فيَنْبغي

(١) «مفتاح العلوم» ص١٩٩.

(٢) في (ط): «وثانيها أنّ ذلك».

(٣) «مفاتيح الغيب» (١٢: ٤٧٣).

وقرأ الحسنُ البصريّ: (الحمدِ لله) بكسْرِ الدّال لإتباعها اللّام، وقرأ إبراهيمُ بنُ أبي عَبلَةَ: (الحمدُ للهُ) بضمّ اللّامِ لإتباعها الدالَ، **والذي جَسّرهما** علىٰ ذلكَ ـ والإتباعُ إنّما يكون في كلمةٍ واحدةٍ؛ كقولهم: مُنحدَرُ الجبلِ ومِغِيرُه ـ تَنَزُّلُ الكَلمتينِ منزلةَ كلمةٍ واحدةٍ لكثرةِ استعمالهما مقترنتين، ....

أن يكونَ العمومُ في الحمدِ ثابتًا، وبيانُه: أنّ الشكرَ يَقْتضي المُنْعِمَ والمُنْعَم عليه والنعمةَ. والمُنْعِمُ: هو اللهُ، وخُصَّ اسمُه المُقَدَّسُ لكونِه جامعًا لمعاني الأسماءِ الحُسْنىٰ ما عُلِمَ وما لم يُعْلَمْ كما سبق. والمُنْعَمُ عليهم: العالَمون، وهو قد اشتملَ علىٰ كلِّ جِنْسٍ مما سُمِّيَ به كما سنفسره. ومُوجِبُ النِّعَمِ: الرحمٰنُ الرحيمُ، وهو قد استوعبَ جميعَ النِّعَم كما مرَّ؛ فإذَن ما الذي يستدعي تَخصيصَ الحمْدِ بالبعضِ سوىٰ التحكُّمِ والتوهُّم عفا اللهُ عنه؟! ولِلّـهِ دَرُّ القائلِ: «قولُك: زَيْدٌ حَسَنُ الوَجْهِ وَصْفٌ لزيدٍ، وحَمْدٌ لبارئِه؛ إذْ كلُّ حَسَنٍ صَنيعُ جَمالِ فِطْرتِه، وكُـلُّ مُحْسِنٍ رَضيعُ لِبانِ نِعمته»! وهذا الكلامُ جَديرٌ أن يُنَمَّقَ علىٰ صفحاتِ عينِ إنسانِ المعاني، ولا غَرْوَ في ذلك؛ لأنـّه من إنسانِ العينِ في المعاني.

وفي «اللطائف القشيرية»(١): واللامُ في الحَمْدِ للجنسِ، ومُقْتضاها الاستغراقُ بجَميعِ المحامد لله تعالىٰ: إمّا وَصْفًا، وإمَّا خَلْقًا؛ فله الحَمْدُ لظُهورِ سلطانه، وله الشكرُ لوفورِ إحسانِه. ومَن أرادَ الإطنابَ في البابِ فَعَلْيه بتفسيرِ الإمامِ في الأنعام، ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِى ٱلسَّبِيلَ﴾ [الأحزاب: ٤].

قولُه: **(والذي جَسَّرَهُما)، الأساس**: تجاسَرْتُ علىٰ كذا: تَجَرَّأْتُ عليه. هذا الكلامُ يُشْعِرُ أنّ قِراءتَهما مَبْنيةٌ علىٰ القِياس دونَ السَّماعِ، وهذا جَسارةٌ عظيمة. والمُصَنِّفُ كثيرًا يذهبُ إلىٰ مِثْلِ هذا المحذورِ؛ ألا تَرىٰ إلىٰ قَوْلِه في «الأنعام»: والذي حمَلَ ابنَ عامرٍ علىٰ قراءة ﴿قَتْلَ أَوْلَـٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٧] أن رأىٰ في بعضِ المصاحِف «شركائهم» مكتوبًا بالياء؟!

(١) يعني: «لطائف الإشارات» للإمام القشيري (١: ٤٥).

وأشفُّ القراءتينِ قراءةُ إبراهيم؛ حيثُ جعلَ الحركةَ البنائيةَ تابعةً للإعرابيةِ التي هيَ أقوىٰ بخلافِ قراءةِ الحسَن.

الرّبُّ: المالك، ومنه **قولُ صَفوانَ** لأبي سُفيان: لَأنْ يرُبَّني رجلٌ من قريشٍ أحبُّ إليّ من أن يَرُبَّني رجلٌ من هوازنَ. تقـول: رَبَّه يرُبُّه فهو رَبٌّ، ....

قولُه: (**وأشفُّ القِراءتَيْن**)، أي: أفضَلُها، **النهاية**: الشفُّ: الرِّبحُ والزيادةُ، وفي حديثِ الرِّبا: «ولا تُشِفُّوا أحدَهُما علىٰ الآخَر»[1]: لا تُفَضِّلوا. والشَّفُّ: النقصانُ أيضًا، وهو من الأضدادِ أيضًا[2].

قال أبو البقاءِ[3]: إتباعُ الكسرِ ضَعيف[4]؛ لأنّ فيه إتباعَ الإعرابِ البناءَ، وفيه إبطالُ الإعرابِ. وإتباعُ الضمِّ أيضًا ضَعيفٌ، لأنّ لامَ الجَرِّ مُتَّصلٌ بما بَعْدَهُ مُنْفصلٌ عن الدالِ، ولا نظيرَ له في حروفِ الجَرِّ المفردة إلَّا أنَّ من قرأ به أجراهُ مُجرىٰ المُتَّصلِ؛ لأنـّه لا يكادُ الحَمْدُ يُسْتَعملُ مُفْردًا عَمّا بَعْدَه.

قولُه: (**قَوْلُ صَفْوانَ**)، **الاستيعاب**[5]: هو صَفْوانُ بنُ أُميّةَ بن خلفٍ الجُمَحيُّ. هَربَ يومَ الفتـحِ ثم رجـعَ إلىٰ رسولِ الله ﷺ، فشَهدَ معه حُنينًا والطائفَ وهو كافر، وأعطـاه رسولُ الله ﷺ من المغانمِ يومَ حنينٍ فأكثرَ، فقال صفوان: أشهَـدُ بالله ما طابَتْ بهذا إلّا نَفْسُ نَبيٍّ، فأسلم.

وأما أبو سُفيان: فهو صَخْـرُ بنُ حَرْبِ بنِ أُميَّـةَ بن عبدِ شَمْس، أسلمَ يومَ فتح مكّةَ،

---

(١) أخرجه البخاري (٢١٧٧) ومسلم (١٥٨٤) من حديثِ أبي سعيد الخدري.

(٢) يُوَضِّحه قولُ ابن الأنباري في «الأضداد» ص١٦٦: والشِّفُّ: حرفٌ من الأضداد. يُقال للزيادةِ: شِفّ، وللنُّقصانِ شِفّ. فمن الزيادةِ قولهم: فلانٌ حريصٌ علىٰ الشفِّ، ... ويقال في المعنىٰ الآخر: الدراهمُ تَشِفُّ قليلًا، أي: تنقُص.

(٣) يعني العكبريَّ في «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٥).

(٤) يعني قراءة من قرأ «الحمدِ لِله» بكسر الدال واللام.

(٥) يعني «الاستيعاب في معرفة الأصحاب» لابن عبد البَرّ (٢: ٧٢٠).

كما تقول: نَمَّ عليه يَنِمُّ فهو نَمٌّ، ويجوز أن يكونَ وصفًا بالمصدرِ للمبالغةِ، كما وُصِفَ...

وشهِدَ حُنينًا، وأعطاهُ رسولُ الله ﷺ[1] من غنائمِها مئةَ بَعيرٍ وأربعينَ أوقية[2].

روىٰ الصَّغاني[3] في «حاشية الصحاح»: لـمَّا انهزمَ المسلمون يومَ حُنينٍ قال حَنْبلٌ[4] مولىٰ مَعْمَرِ بنِ خُبَيْب: بَطَلَ سِحْرُ ابنِ أبي كَبْشَةَ[5] اليومَ، فقال صفوان: فَضَّ اللهُ فاكَ، لأن يَـرُبَّني...» إلىٰ آخرِه، وهو إذْ ذاكَ كافرٌ ثم أسْلَم وتُوفِّيَ بمكّة.

قولُه: (نَمَّ عليه)، **الجوهَري**: نَمَّ الحديثَ يَنُـمُّه ويَنِمُّـهُ نَـمًّا، أي: قَـتَّـهُ، والاسمُ: النمِيمة، والرجلُ نَمٌّ ونَمّامٌ.

قولُه: (**ويجوزُ أن يكونَ وَصْفًا بالمصدَر**)، عَطفٌ علىٰ قولِه: «الرَّبُّ المالك». قالَ القاضي: الرَّبُّ في الأصلِ التربيةُ، وهيَ تبليغُ الشيءِ إلىٰ كمالِه شيئًا فشيئًا، ثمَّ وُصِفَ به للمبالغة، كالصَّوم والعَدْل. وفيه دليلٌ علىٰ أنّ الممكناتِ كما هي مفتقِرةٌ إلىٰ المحدِثِ حالَ حُدُوثِها مفتقِرةٌ إلىٰ المُبْقي حالَ بقائها، وهذا التفسيرُ أولىٰ؛ لأنـه أعمُّ وأنسَبُ للحمدِ كما سَبَق، فإنّ مِن شأنِ المالِكِ إصلاحَ ما تحتَ سياستِهِ وإتمامَ أمرِ مَعاشِه.

الأساس: هو ربُّ الدارِ والعبدِ وغيرِ ذلك. ورَبَّ ولَدَهُ تربيةً.

الجوهَريّ: ربُّ كلِّ شيءٍ مالِكُه. ورَبَبْتُ القَومَ: سُسْتُهُم، أي: كنتُ فوقَهم. ورَبَّ الضَّيعةَ أي: أصلَحَها وأتمَّها، ورَبَّ فُلانٌ وَلَدَه يَرُبُّهُ رَبًّا.

فالواجبُ حمْلُ (الربِّ) علىٰ كلا مفهومَيْهِ بأنْ يفسَّر (الربّ) بالقَدْر المشترك التصرّف

---

(١) من قوله: «من المغانم يوم حنين» إلىٰ هنا ساقط من (ط).

(٢) في (ف): «وأربعة أواق». وصَوَّبناه من «الاستيعاب» (٢: ٧١٤).

(٣) في (ط) و(ف): «رُوي عن الصغاني».

(٤) وفي «السيرة» لابن هشام (٥: ١١٢): كَلَدَةُ بن الحنبل.

(٥) يعني رسولَ الله ﷺ. كان تُعَيِّره قريش ـ فداه أبي وأمّي ـ بذلك.

بالعَدْل. ولم يُطلِقوا الرَّبَّ إلا في اللـهِ وَحدَه، وهو في غيرِه علىٰ التقييد بالإضافةِ؛ كقولهم: ربُّ الدارِ، وربُّ الناقة، وقولِه تعالىٰ: ﴿ٱرۡجِعۡ إِلَىٰ رَبِّكَ﴾ [يوسف: ٥٠]، ﴿إِنَّهُۥ رَبِّيٓ أَحۡسَنَ مَثۡوَايَ﴾ [يوسف: ٢٣]. وقرأ زيدُ بن عليّ رَضيَ الله عنهما: (ربَّ العالمين) بالنصْبِ علىٰ المدحِ، وقيل: بما دلَّ عليهِ الحمدُ لله، كأنه قيل: نَحمدُ اللـهَ ربَّ العالمين. العالَم: اسمٌ لذوي العِلْمِ من الملائكةِ **والثَّقَلَيْن**. وقيل: **كلُّ ما عُلِمَ به الخالقُ** مِن الأجسامِ والأعْراض.

التامّ، وسبيلُ إعمال المشترك في كلا مفهومَيْه[١] إذا اتفقا في أمر: سبيلُ الكنايةِ في أنها لا تُنافي إرادةَ التصريحِ معَ إرادةِ ما عَبَّرَ عنه، وإذا اختلفا: سبيلُ الحقيقةِ والمجاز.

قولُه: (**في غيره**)، علىٰ التقييدِ والإضافة، كقَولِهم: ربُّ الدار وربُّ الناقة، هذا يردُّهُ ما رَواهُ الشيخانِ عن أبي هُريرةَ: «لا يَقُلْ أحدُكُم: أطْعِمْ ربَّك، وَضِّئْ رَبَّك، اسْقِ رَبَّك، ولا يَقُلْ أحدُكم: رَبِّي، وليَقُلْ: سَيِّدي ومَوْلاي»[٢]. وأمَّا قولُ يوسفَ عليه السلام: ﴿إِنَّهُۥ رَبِّيٓ﴾ [يوسف: ٢٣] ونَحْوه فهو مُلْحَقٌ بقَولِه تعالىٰ: ﴿وَخَرُّواْ لَهُۥ سُجَّدٗا﴾ [يوسف: ١٠٠] في الاختصاصِ بزمانه.

قولُه: (**والثَّقَلَيْن**)، أي: الجنّ والإنس. قال: إنّما سُمِّيا بذلك لأنـهما ثَقَلا الأرضَ؛ فدلَّ به علىٰ أنّ الجِنَّ أجسام.

قولُه: (**كلُّ ما عُلِم به الخالِق**)، **المُطْلِع**: العالَم: فاعَل من العَلَمِ كالطابَع والخاتَم من الطَّبعِ والخَتْمِ، سُمِّيَ به لكَوْنِه عَلَمًا علىٰ حُدوثِه وافتقارِه إلىٰ مُحْدِثٍ قديم.

أبو البقاء: العالَم: اسمٌ موضوعٌ للجَمْعِ، ولا واحدَ له في اللفـظ[٣]. وقال الزجَّاج: العالَمِين:

---

(١) من قوله: «بأن يفسّر الرب» إلىٰ هنا من (ط).

(٢) أخرجه البخاري (٢٥٥٢) ومسلم (٢٢٤٩) من حديث أبي هريرةَ رَضِيَ الله عنه.

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٥).

فإن قلتَ: لِمَ جَمَعَ؟ قلتُ: ليشملَ كلَّ جنسٍ ممّا سُمِّيَ به. فإن قلتَ: فهو اسمٌ غيرُ صفةٍ، ....

كلُّ ما خَلَقَ اللهُ كما قال: ﴿وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٦٤] وهو جَمْعُ عالَم، تقولُ: هؤلاءِ عالَمون، ورأيتُ عالَمِين، ولا واحدَ لعالَمٍ من لَفْظِه؛ لأنّ عالَمًا جَمْعٌ لأشياءَ مُختلفة، فإن جُعِلَ «عالَمٌ» لواحدٍ صارَ جمعًا لأشياءَ متّفقة[1].

قولُه: (**لِيشملَ كلَّ جِنْسٍ ممّا سُمِّيَ به**)، فإن قُلْتَ: أليسَ هذا مُخالفًا لقولِهم: الاستغراقُ في المُفردِ أشملُ؟ قلتُ: لا؛ لأنّهم يُريدونَ أنّ الجمعَ قد يحتملُ غيرَ الشمولِ في بعضِ المقاماتِ، والمفردُ وإن دلَّ على الشمولِ والاستغراقِ لكنَّ الغرضَ استغراقُ الأجناسِ المختلفةِ. فلو أُفْرِدَ وقيل: رَبِّ العالَمِ؛ لاحتملَ الاستغراقُ شمولَ أفرادِ كلِّ ما يصحُّ عليه إطلاقُ اسمِ العالَمِ، فلا تُعْلَمُ نُصوصيةُ تَعَدُّدِ الأجناسِ وكَثْرتِها كالجنِّ والإنسِ والملائكةِ وغيرِها كما تُعلَمُ من الجمعية؛ فجَمَع ليشملَ ذلك المعنى.

وأما قولُ صاحبِ «الانتصاف»: والتحقيقُ فيه وفي كلِّ ما يُجْمَعُ من أسماءِ الأجناسِ ثم يُعَرَّفُ تعريفَ الجنسِ أنّه يُفيدُ أمرَيْن: **أحدُهما**: أنّ ذلك الجِنسَ تَحتَه أنواعٌ مختلفةٌ، **والآخَر**: أنّه مُسْتغرِقٌ لجميعِ ما تَحْتَه منها. والمفيدُ لاختلافِ الأنواعِ الجمعُ، والمفيدُ للاستغراقِ التعريفُ؛ إذ لو جُمِعَ مُجَرّدًا عن التعريفِ أفادَ اختلافَ الأنواعِ، ولو عُرِّفَ مُجرّدًا عن الجمعِ أفادَ الاستغراق[2].

وظهرَ ضَعْفُ قولِ الزمخشريِّ: «جُمِعَ لِيَشْمَلَ»؛ إذِ الشمولُ من التعريفِ لا مِن الجمع فمندفعٌ[3]؛ لأنّ السؤالَ في قولِه: «لِمَ جَمَعَ؟» واردٌ على الجَمْعِ المُحَلّى باللام. وتقريرُه ما سَبق.

قولُه: (**فهو اسمٌ غيرُ صِفَة**)، جيءَ بالفاءِ والتأكيدِ المُؤْذِنِ بمزيدِ الإنكارِ، يعني: على ما

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٤٦).

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشّاف» (١: ١٠).

(٣) مُتَعلِّقٌ بقوله: «وأمّا قولُ صاحب «الانتصاف»».

وإنما تُجمع بالواوِ والنونِ صفاتُ العُقلاءِ أو ما في حُكْمِها من الأعلام. قلتُ: ساغَ ذلكَ لمعنىٰ الوصْفيةِ فيه، وهِيَ الدّلالةُ علىٰ معنىٰ العِلْمِ ....

فَسَّرْتُ العالَمَ في الوجهَيْن، ينبغي أن يكونَ اسمًا لا صِفةً، وإنما يُجْمَعُ بالواوِ والنونِ صفاتُ العقلاء أو أعلامُها بالتأويلِ والرَّجْعِ إليها. وهذا ليسَ منها[1]. قال صاحبُ «التقريب»: وإنّما ساغ جَمْعُه بالواوِ والنونِ مع أنه ليس صفةً للعقلاء ولا ما في حُكْمِها من الأعلامِ التي إنّما تُجْمَعُ بتصييرِها صفةً وتنكيرِها وتأويلِ كَوْنِها مُسمّاةً بكذا؛ لِما فيه من معنىٰ الوصفيةِ وهي الدّلالةُ علىٰ معنىٰ العلمِ. وفيه نَظَرٌ؛ إذْ دِلالتُها عليه ليسَتْ صِفةً للعُقلاء؛ إذا الجمادُ يَعْلَمُ به.

وقال صاحبُ «الفرائد»: لا يلزَمُ من الوصفيةِ جوازُ الجمْعِ بالواوِ والنون؛ لِما عُرِفَ من اختصاصِه بصفاتِ أولي العلم، فالوجْهُ التغليبُ بعد اعتبارِ الوصْفيَّة؛ لأنّ كلَّ عالَمٍ مُعْلِمٌ من حيث إنـّه دلَّ علىٰ الخالقِ تعالىٰ وتَقدَّس.

فنقول: نحنُ أولًا نُبيِّنُ مَغْزىٰ جوابِ المُصنِّف وهو قولُه: «ساغَ ذلك لمعنىٰ الوصفيةِ فيه، وهي الدّلالةُ علىٰ معنىٰ العلم»، ثم ننظرُ ما يَرِدُ عليه.

أما تنزيلُ جوابِه علىٰ أن يُرادَ بالعالَمِ اسمٌ لذوي العِلْم؛ فهو أنّ هذا الاسمَ وإن لم يكُن صفةً ولا عَلَمًا لكن مُصَحِّحَ جَمْعِه بالواوِ والنونِ مُراعاةُ المناسبةِ بين الاسمِ والمُسَمَّىٰ من حيثُ الاشتقاقُ فإنّ فيه نوْعَ وَصْفِيّةٍ؛ وهو بهذا الاعتبارِ أقربُ جَرْيًا إلىٰ الصفةِ من الأعلامِ وتأويلِها بالمُسَمَّىٰ. ولعلَّ لهذا السرِّ قَدَّمَ في «المفصل»[2] الوَصْفَ علىٰ العَلَمِ وقال: فالذي بالواوِ والنون لِمَن يُعْلَمُ في صفاتِه وأعلامِه كالمُسلمين والزيدين. ورُوِيَ عن المُصنِّفِ: إنّما يُجمَعُ بالواوِ والنونِ العقلاءُ، كقولنا: مسلمون ومؤمنون، أو ما في حُكْمِها[3] مِنَ الأعلامِ كقولنا: الزيدون والعَمْرون، فكأنك قُلْتَ: المُسَمَّوْنَ باسمِ زيدٍ وعمرو، فلهذا جاز جمعها.

---

(١) في (ط): «منهما».

(٢) «المفصّل» للزمخشري ص٢٢٧.

(٣) في (ط): «وما في حكمهما».

....

وفي «شرح اللباب»[١]: وإنّما جُمِعَ العَلَمُ دونَ اسمِ الجِنسِ؛ لأنّ العلَمَ حَقُّه أن لا يُجْمَعَ أصلًا؛ لأنّ تشَخُّصَه يمنعُ من الجَمْعية، وإنما جُمِعَ بتقديرِ جَعْلِه وَصْفًا وهو كونُه مُسمًّى بالزاي والياءِ والدالِ بخلافِ نحوِ رجلٍ؛ فإنه لا تَشَخُّصَ له يمنَعُ مِن جَمْعِه ليُحتاجَ إلىٰ جِعْلِه صفةً. والأصلُ في الجمعِ بالواوِ والنون الصفاتُ، كضاربون، حَمْلًا علىٰ يضرِبون.

وعلىٰ **الوجه الثاني**: وهو أن يُرادَ بالعالَم: اسمُ ما عُلِمَ به الخالقُ تُعْتبرُ الوصفيةُ فيما فيه من أُولي العِلم كما ذكرَه صاحبُ «الفرائد» ثم يُغلِّبُه علىٰ غيرِه، أو يُنـزِّلُ الكُلُّ؛ لكونه دالًّا علىٰ معنىٰ العَلَم كقولِه[٢]:

وفي كلِّ شيءٍ لـه آيـةٌ تدلُّ علىٰ أنـّه واحـدُ

منزلةَ مَن له العِلم، وتُجْمَع بالواوِ والنونِ كما في قوله تعالىٰ: ﴿ٱئۡتِيَا طَوۡعًا أَوۡ كَرۡهًا قَالَتَآ أَتَيۡنَا طَآئِعِينَ﴾ [فُصِّلت: ١١]، فسَلِمَ من هذا التقريرِ كلامُه ممَّا أوْرداهُ عليه.

ثمَّ أنسَبُ الوجهَيْن الثاني؛ لعُمومِه، وإن كانَ أُولو العِلْمِ يَستتبعون غيرَهم، وإنّما جُمِعَ بالواوِ والنون مع أنه جَمْعُ قِلّة، والظاهرُ مستدعٍ للإتيانِ بجمعِ الكثرةِ تنبيهًا علىٰ أنهم وإن كَثُروا قليلونَ في جنبِ عظمتِه وكبريائِه، وقد مرَّ مثل ذلك.

---

(١) «اللباب في النحو» للعلّامة تاج الدين المعروف بالفاضل الأسفراييني (توفي ٦٨٤هـ)، وله شروح كثيرة، ولعلَّ المقصودَ هو شرح العلّامة يحيىٰ بن القاسم المعروف بالفاضل اليمني (توفي ٧٥٠هـ). كما في «كشف الظنون» (٢: ١٥٤٣).

(٢) لأبي العتاهية في «ديوانه» ص٤٥، وقَبْلَه:

فيا عَجَبًا كيـف يُعْصَىٰ الإلـٰـه أم كيـف يجحـدهُ الجاحـدُ

وللّـــهِ في كـــلِّ تحريكـــةٍ وفي كـلِّ تـسكينةٍ شـاهدُ

[﴿ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴾ ٤]

قُرِئ: (**مَلِكِ** يوم الدين)، و(مالِكِ)، و(**مَلْك**) بتخفيفِ اللّام.

وقرأَ أبو حَنيفةَ رحمةُ اللـهِ عليه: (**مَلَكَ** يومَ الدّين) بلفظِ الفِعلِ، ونَصْبِ (اليوم)، وقرأَ أبو هُريرةَ: (مالكَ) بالنّصب، وقرأَ غيرُه: (ملكَ) وهُو نَصبٌ علىٰ المدْح، ومنهم من قَرَأَ (مالكٌ) بالرّفع.

و(مَلِك) هو الاختيار؛ لأنه قراءةُ أهلِ الحرمَيْن، ولقولِه: ﴿لِّمَنِ ٱلۡمُلۡكُ ٱلۡيَوۡمَ﴾ [غافر: ١٦]، ولقوله: ﴿ مَلِكِ ٱلنَّاسِ ﴾ [الناس: ٢]، **ولأنّ الـمُلْكَ يَعُمّ، والـمِلْك يَخُصّ**، ......

قولُه: (**قُرِئ: مَلِكِ**)، قال صاحبُ «التيسير»[(١)]: قرأ عاصمٌ والكِسائيُّ ﴿ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴾ [الفاتحة: ٤] بالألفِ، والباقونَ بغيرِ ألف[(٢)].

قولُه: (**ولأنّ «المُلكَ يَعمُّ، والمِلك يَخُصُّ»**)، **القاضي**: «المالكُ هو المتصرِّفُ في الأعيانِ المملوكةِ، والمَلِكُ هو المتصرِّفُ بالأمرِ والنهي في المأمورين»[(٣)].

المُطْلِع: المالكُ أجمَعُ وأوسَعُ؛ لأنـّه يُقالُ: مالكُ الطيرِ والدوابِّ والوحوشِ وكلِّ شيء، ولا يقالُ إلّا: مَلِكُ الناس. ولأنه لا يكونُ مالكُ الشيءِ إلّا وهو يملِكُه، وقد يكونُ مليكَه ولا يَمْلِكُه.

وقال الزجَّاج: مَن قرأ: ﴿مَلِكِ يومِ الدِّين﴾ فعلىٰ قولِه: ﴿لِّمَنِ ٱلۡمُلۡكُ﴾ [غافر: ١٧] أي: مَنِ المَلِكُ اليوم؟ ومَن قرأ ﴿ مَٰلِكِ ﴾ فعلىٰ معنىٰ ذي المملكة في يوم الدين[(٤)].

---

(١) يعني «التيسير في القراءات السبع» للإمامِ المُحَقِّق أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (توفي ٤٤٤هـ)، كان من كبار الأئمةِ في علم القراءات والتفسير، وصنَّف في ذلك التصانيفَ الحسان منها: «التيسير»، و«جامع البيان في السبع»، و«المُقْنِع» في الرسم، وغير ذلك. له ترجمة في: «الصلة» لابن بشكوال (٢: ٤٠٥)، و«سِيَر النبلاء» (١٨: ٧٧).

(٢) «التيسير» ص١٥.

(٣) «أنوار التنزيل» (١: ٥٦).

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (١: ٤٧).

ويومُ الدّين: يومُ الجزاء، ومنه قولهم: «كما تَدينُ تُدان».

وبيتُ الحَماسةِ:

ولمْ يَبْقَ سوىٰ العُدْوا نِ دِنّـاهمْ كـما دَانـوا

فإنْ قلتَ: ما هذهِ الإضافةُ؟ قلتُ: هيَ إضافةُ اسمِ الفاعلِ إلىٰ الظرْفِ علىٰ طريقِ الاتّساعِ مُجرىً مَجرىٰ المفعولِ به، ....

قولُه: (**ويومُ الدينِ يَوْمُ الجزاء**)، وفي اختصاصِ يومِ الدينِ دونَ يومِ القيامةِ وغيرِه من أساميهِ فائدتان:

إحداهما: مراعاةُ الفاصلة، **وثانيتهما**: العمومُ المطلوبُ في الألفاظ، فإنّ الجزاءَ يَشتملُ علىٰ جميعِ أحوالِ القيامةِ من ابتداءِ النشورِ إلىٰ السرمدِ الدائم. بل يكادُ يتناولُ أحوالَ النشأةِ الأُولىٰ بأسْرِها. فظهَر من هذا الاختصاصِ ومِن مآلِ معنىٰ القراءتَيْن في الصورتَيْن إفادةُ التعميمِ المطلوبِ من ألفاظِ هذه السورةِ الكريمةِ، والدلالةُ علىٰ التسلُّطِ والغَلَبةِ والتصرُّفِ والمَلَكةِ فسبيلُ ﴿مَلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ و﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ سبيلُ ﴿رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ في الحَمْلِ علىٰ المفهومَيْن. فانظُرْ إلىٰ حُسْنِ هذا الترتيبِ السَّرِيِّ، وهذا النظمِ الأنيقِ تُدْهَش منه؛ وذلك أنّ ﴿رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ إذْنٌ بالتصرُّفِ التامِّ في الدنيا مُلْكًا وتربية، و﴿مَلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ دلَّ علىٰ ذلك في العُقْبىٰ تسلُّطًا وقهرًا، وتَوْسيطُ ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ بينهما مُنادٍ بترجيحِ جانبِ الرحمةِ، وأنـّه تعالىٰ رحمـٰنُ الدنيا ورحيمُ الآخرة.

قولُه: (**علىٰ طريقِ الاتساع**)، أي: جَعَل المفعولَ فيه بمنزلةِ المفعولِ به كقوله(١):

ويومٍ شهدناهُ سليمًا وعامرًا

قولُه: (**مُـجْرىٰ مَـجْرىٰ**)، بالضمِّ اسمُ مفعـولٍ حالٌ من الظَّرْف. ومُجْرىٰ الثاني رُوِيَ

(١) من شواهد كتاب سيبويه (١: ١٧٨) لرجلٍ من بني عامر. وتمامُ البيت:

قليلٍ سوىٰ الطعنِ النِّهالِ نوافلُه

كقولهم: يا سارقَ الليلةِ أهلَ الدار، والمعنىٰ علىٰ الظرفية. ....

مَضْمومًا من المزيدِ، والروايةُ الصحيحةُ بالفتحِ بمعنىٰ الإجراء كقولِه تعالىٰ: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا﴾ [نوح: ١٧] أو بمعنىٰ المكان.

قولُه: (والمعنىٰ علىٰ الظرفية)، يعني لُمِحَ في المفعولِ به معنىٰ الأصلِ، أي: المفعولُ فيه، فالاتساعُ حينئذٍ علىٰ الكنايةِ؛ لأنـه لا يُراعىٰ معنىٰ المنقولِ منه في المنقولِ إليه إلَّا في الكناية. وهذه الطريقةُ أبلَغُ من الأصلِ. وإن شِئْتَ فاختَبر نَفْسَك بَيْنَ ما إذا قلتَ: فلانٌ مالكُ الدهرِ صاحبُ الزمان، وبين ما إذا قلت: مالكُ الأمورِ في الزمانِ؛ تجِدِ الفرق. وفائدتُها الشمولُ التامُّ؛ لأنّ تملُّكَ الزمانِ يستلزمُ تملُّكَ ما فيه علىٰ أبلغِ وَجْهٍ في مقامِ العمومِ والتعظيم.

قال أبو عليّ في «الحجة»[1]: وأمَّا إضافةُ[2] «مَلِك» إلىٰ الزمانِ فكما يُقال: مَلِكُ عام كذا، وملوكُ سِني كذا، ومَلِكُ زمانِه، وسَيِّدُ زمانه، وهو في المدح أبلغ. ولهذا قال: «مالكُ الأمرِ كلِّه في يومِ الدِّين» جعل المفعولَ فيهِ مفعولًا به اتّساعًا ثم كَنَّاه عن المفعول فيه للمبالغة. كما جعلَ البُحتريُّ الفِعلَ المُتعدّي لازمًا، ثم كَنَّاهُ عن المُتعدِّي في قوله[3]:

شَجوُ حُسّادِه وغَيْظُ عِداهُ ... أن يَرىٰ مُبْصِرٌ ويَسْمَعَ واعِ

أي: يكونُ ذو رؤيةٍ، وذو سَمْعٍ؛ فعَبَّر به عن قولِه: أن يرىٰ مُبْصِرٌ آثار محاسنِ الممدوحِ، ويَسْمَعَ واعٍ صيتَ محامِدِه. ولو أُريدَ هذا المعنىٰ ابتداءً من قوله: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ لم يُفِدْ تلك الفائدة.

فإن قُلْتَ: بَيِّن لي الفرْقَ في إيقاعِ قولِه: ﴿لِّمَنِ ٱلۡمُلۡكُ ٱلۡيَوۡمَ﴾ مُسْتَشهِدًا به فيما تقَدَّم وهاهنا؛

---

(١) «الحجَّةَ في القراءات السبع» لأبي علي الفارسي (١: ٣٥).

(٢) في (ط): «أضاف» بدل «وأما إضافة».

(٣) أورده عبد القاهر الجرجاني في «دلائل الإعجاز» ص١٥٦، وأبو الفتح العباسي في «معاهد التنصيص» (١: ٢٣٢) من قصيدة يمدح بها المعتز بالله بن المتوكل.

ومعْناه: مالكُ الأمرِ كلِّه في يومِ الدِّين، كقوله: ﴿لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ﴾ [غافر: ١٦]. فإنْ قلتَ: **فإضافةُ اسم الفاعلِ** إضافةٌ غيرُ حقيقيّةٍ، فلا تكونُ مُعطيةً معنىٰ التعريف، فكيفَ ساغَ وقوعُه صفةً للمعْرفة؟ قلتُ: إنّما تكونُ غيرَ حقيقيّة إذا أُريدَ باسمِ الفاعلِ الحالُ أو الاستقبالُ، فكانَ في تقديرِ الانفِصالِ، كقولك: مالكٌ الساعةَ أو غدًا.

فأمّا إذا قُصِدَ معنىٰ الماضِي، كقولكَ: هو مالكُ عبدِه أمسِ، **أو زمانٌ مستمرٌّ**، كقولك: زيدٌ مالكُ العَبيدِ، كانت الإضافة حقيقيةً، كقولكَ: مَوْلىٰ العبيدِ، **وهذا هو المعنىٰ في:** ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾،..........................

قلت: هو فيما تقدَّم مستشهِدٌ لمعنىٰ التسلُّطِ كما قرَّرْنا، وما كان يستَتِبُّ ذلك إلّا علىٰ قراءةِ «ملِك». وهاهنا مُستشهِدٌ لمعنىٰ العمومِ المستفادِ من الإضافةِ. فهو علىٰ القِراءتَيْن مستقيم.

قولُه: (**فإضافةُ اسم الفاعل**)، هذه الفاءُ مُؤْذِنَةٌ بالإنكارِ، أي: كيفَ يُجعلُ اسمُ الفاعلِ عامِلًا في الظَّرفِ، ثم يَجْعَلُه مع هذا صفةً للمعرفة[1]؟

قولُه: (**أو زَمانٌ مُسْتَمِرٌّ**)، عَطْفٌ علىٰ قوله: «معنىٰ الماضي»، ومعنىٰ الاستمرارِ فيه كما في قولِكَ: فلان يَقْرِي الضيفَ ويَحْمي الحريم. قال المصنِّفُ: يريدُ أنّه ممَّا اعتادَهُ ووُجدَ منه مُسْتَمِرًّا. وبعدما أتىٰ لكلِّ واحدٍ بمثالٍ علىٰ حِدَةٍ، أتىٰ بمثالٍ آخرَ يجمَعُهما في معنىٰ الإضافةِ الحقيقيةِ يدلُّ عليه إيقاعُ «كانت» جوابًا لـ«إذا» بعد ذِكْرِ المثالَيْن. وإنما جمعَ العبيدَ في المثالِ الثاني وأفردَهُ في الأول ليُؤْذنَ بتملُّكِهِ إيّاهُم في الأزمنةِ المختلفة.

قولُه: (**هذا هو المعنىٰ في:** ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾)، يعني كما قُلْنا من أنّ القَصْدَ هو المعنىٰ أو الزّمانُ المستمِرُّ. والإضافةُ حقيقيّةٌ في المثالَيْن، كذا هو المعنىٰ في قوله: ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾، لا لمُجَرَّدِ الحالِ والاستقبالِ؛ دلَّ علىٰ هذا الحصرِ تَوْسيطُ ضَميرِ الفَصْلِ بين اسمِ الإشارةِ والخبرِ المُعَرَّفِ باللامِ، ثم قال: «ويجوزُ أن يكونَ المعنىٰ: مَلَكَ الأمورَ» يعني وجائزٌ

---

(١) في (ط): «للمعرف».

....

أن يَقْصِدَ بالإخبارِ عن الآتي بلفظِ المُضِيِّ[١] علىٰ سَنَنِ إخبارِ الله، كقولِه تعالىٰ: ﴿وَنَادَىٰٓ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِ﴾ [الأعراف: ٤٤] فإنّ إخبارَ الله عنِ المستقبلِ في كونِه واجبَ الوقوعِ كالماضي المُحقَّق. فظهَر من مجموعِ السؤالَيْن إلىٰ انتهاءِ الجوابَيْن في: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ أنّ مالك إذا قُصِدَ فيه معنىٰ الاستمرارِ وكان عاملًا في الظرفِ لا يَقْدَحُ في تعرُّفِه حتّىٰ يقعَ وَصْفًا للمعرفة، وأنّ مصححَ اسْم الفاعلِ المضافِ إلىٰ معمولِه في تهَيُّئِهِ لوصفِ المعارفِ تحقُّقُه وثبوتُه في نفسِه، سواءٌ كانَ بمعنىٰ المُضِيِّ أو المضارعِ المستمرّ؛ ولذلك لا يصحُّ ذلك إذا كان بمعنىٰ الحالِ أو الاستقبال، وهو المرادُ من قولِه: «فكان في تقديرِ الانفصالِ كقولك: مالكُ الساعةِ أو غدًا»، وعليه اتّجه السؤالُ فوافقَ هذا ما قرَّره في «الأنعام» في قوله تعالىٰ: ﴿وَجَعَلَ ٱلَّيۡلَ سَكَنًا﴾ [الأنعام: ٩٦] كيفَ يكونُ للَّيْل مَحَلٌّ والإضافةُ حقيقيةٌ لأنّ اسمَ الفاعلِ المضافَ إليه في معنىٰ المُضيِّ؟

قلت: ما هو في معنىٰ المُضيِّ[٢]؛ وإنما هو دالٌّ علىٰ جَعلٍ مُسْتمرٍّ في الأزمنةِ المختلفةِ، كما تقول: اللهُ قادرٌ عالمٌ، فلا تقصدُ زمانًا دون زمان. وقد ذهبَ صاحبُ «التقريب»: إلىٰ أنـه مُخالِفٌ له. نعم هو مخالفٌ للمذهبِ المشهور كما يُنبئ عنه كلامُ صاحبِ «المفتاح»[٣]: واسمُ الفاعلِ كيفَ كان، مفردًا أو مُثنًّى أو مجموعًا جَمْعَ تكسيرٍ أو تَصْحيح، نكِرةً في جميعِ ذلك، أو معرفة، ظاهرًا أو مُقَدّرًا، مُقَدّمًا أو مُؤَخّرًا، يعملُ عَمَلَ فِعْلِه المبنيِّ للفاعل إذا كان علىٰ أحدِ زمانَي ما يَجْري هو عليه، وهو المضارعُ دونَ المُضيِّ أو الاستمرارِ[٤] عندنا، حيث قالَ: عندنا[٥].

---

(١) في (ط): «الماضي».

(٢) في (ط): «ما هو بمعنًى».

(٣) «مفتاح العلوم» ص١٢٤.

(٤) في (ط): «والاستمرار».

(٥) متعلّق بقوله: «للمذهبِ المشهور».

....

وروىٰ ابن الحاجب[١] عن الكسائي أنّـه قال: يجوزُ إعمالُه وإن كان للماضي[٢]، وتمسَّك بقَوْلِهم: الضاربُ زيدًا أمسِ، وقولِه تعالىٰ: ﴿وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾ [الكهف: ١٨].

وقال أبو البقاءِ في قولِه تعالىٰ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ جَاعِلِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا﴾ [فاطر: ١]: الإضافةُ في ﴿فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ مَحْضَة؛ لأنـه للماضي، فأما[٣] ﴿جَاعِلِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ فكذلك في أجْوَدِ المذهبَيْن، وأجاز قومٌ أن تكونَ غيرَ مَحْضَةٍ علىٰ حكايةِ الحال، و﴿رُسُلًا﴾ مفعولٌ ثان[٤].

هذا وإنّ القولَ بالفَرْقِ وارتكابِ المجازِ هو القولُ؛ لأنّ حُكْمَ هذه الألفاظِ إذا وقعَتْ أوصافًا لله تعالىٰ ـ لأنّ أوْصافَه لا تُلائِم أوصافَ المخلوقين ـ مُخالفٌ لِـما إذا وقعَتْ أوصافًا[٥] لغيرِه تعالىٰ، سِيَّما إذا استَدْعاهُ المَقام. ألا ترىٰ إلىٰ قولِ ابن جِنِّي في «الدمشقيات» في قولهم: مرَرتُ بالضاربِ زيدًا أمسِ، قولان: أحدهما: أنّـه علىٰ معنىٰ الفِعْلِ، أي: الذي ضَرَبَه أمسِ، والآخَرُ: أنه كما جازَ أن يُقيمَ الألفَ واللامَ مَقامَ الذي، كذلك جازَ أن يَعْملَ اسمُ الفاعلِ وإن كان ماضيًا؛ لأنـه موضعُ اتّساع. وإلىٰ هذا المعنىٰ من الاتساعِ ذهبَ ابنُ الحاجبِ[٦] في الفرق.

---

(١) أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر الكرديُّ (ت ٦٤٦هـ)، الإمام المُحقِّق النظَّار المُتَفَنِّن، صاحب «الكافية» و«الشافية» و«الأمالي» المشهورة. كان رأسًا في العربية والأصول. له ترجمة في: «وفيات الأعيان» (٣: ٢٤٨)، و«سِيَر النبلاء» (٢٣: ٢٦٤).

(٢) انظر: «الكافية في النحو» بشرح الرضيِّ الإستراباذي (٣: ٤١٨) وعبارتُه ثمَّة: «ولا استدلال للكسائيِّ في قوله تعالىٰ: ﴿وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾ [الكهف: ١٨] لأنه حكايةُ الحال الماضية» انتهىٰ.

(٣) في (ف): «وأما».

(٤) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٧٢).

(٥) من قوله: «لله تعالىٰ» إلىٰ هنا ساقط من (ط).

(٦) من قوله: «ابن جني في الدمشقيات» إلىٰ هنا ساقط من (ط) وأثبتناه من (ح) و(ف).

ويجوزُ أن يكـونَ المعنىٰ: مَلَكَ الأمـورَ يومَ الدين، كقوله: ﴿وَنَادَىٰٓ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِ﴾، ﴿وَنَادَىٰٓ أَصۡحَٰبُ ٱلۡأَعۡرَافِ﴾ [الأعراف: ٤٨]، والدليلُ عليه: قراءةُ أبي حَنيفة رحمه الله: (مَلَكَ يومَ الدين)، وهذهِ الأوصافُ التي أُجريتْ علىٰ اللـهِ سبحانه وتعالىٰ من كَونِه ربًّا مالكًا للعالمينَ ....

أمَّا قولُه تعالىٰ: ﴿وَكَلۡبُهُم بَٰسِطٞ ذِرَاعَيۡهِ بِٱلۡوَصِيدِۚ﴾ [الكهف: ١٨] فهذهِ وأمثالُها إنّما تكونُ في موضعِ الأحوالِ، والأحوالُ يُقْصدُ بها التعبيرُ عن ذلك الفعلِ في حالِ وقوعِه حتَّىٰ كأنـه واقع؛ ولذلك يقعُ الفعلُ المضارعُ في موضِعها، ولولا قَصْدُ التعبيرِ عن الحالِ لم يَسْتقمْ وقوعُ المضارِع موْقِعَه فلا يلزَمُ من إعمالِه هاهنا إعمالُه وهو ماضٍ من كلِّ وجه، فحصلَ الفَرْق. وفي قولِه: «حتَّىٰ كأنـه واقعٌ» إشعارٌ بالاستمرارِ الذي يُعطيه معنىٰ استحضارِ كلِّ أحدٍ ذلك في مشاهدتِه علىٰ مَرِّ الدهورِ وكَرِّ الأعوام.

وفي قولِه أيضًا: «فلا يلزَمُ من إعمالِه» إلىٰ آخره الإشارةُ إلىٰ أنـه لا يلزَمُ من إعمالِه وهو دالٌّ علىٰ مُلْكٍ مُستمرٍّ في الأزمنةِ الثلاثةِ إعمالُه وهو ماضٍ من كلِّ وَجْه[1]. وعليه مبنىٰ الكلامِ السابقِ إضافةُ اسمِ الفاعلِ إلىٰ معمولِه إذا كان لُمجرَّدِ الحالِ والاستقبالِ غَيْرُ إضافتِه إليه إذا كان بمعنىٰ الاستمرار.

قولُه: (**ويجوزُ أن يكونَ المعنىٰ مَلَكَ الأمورَ**)، يعني أنّ «مالك» اسمُ فاعلٍ من يَمْلِكُ الذي هو الاستمرارُ كقولك: فُلانٌ يُعْطي ويَمْنع، ويجوزُ أن يكون فاعِلًا من مَلَكَ الذي بمعنىٰ يَمْلِك كقوله: ﴿وَنَادَىٰٓ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِ﴾ [الأعراف: ٤٤] أي: ينادي، وجاءَ به علىٰ الماضي لِصِدْقِ تحقُّقه. قاله بعضُ القدماء[2].

قولُه: (**وهذه الأوصاف**)، مُبتدأٌ، والخبرُ «دليلٌ»، و«صفاتُه» خبرُ «كانَتْ»، والضميرُ الأوَّلُ

---

(١) من قوله: «وفي قوله أيضًا: فلا يلزم» إلىٰ هنا ساقط من (ط)، وأثبتناه من (ح) و(ف).

(٢) انظر: «المحرَّر الوجيز» لابن عطية (١: ١٨٢).

لا يَخرجُ منهم شيءٌ من مَلكوتِه ورُبوبيّته، ومن كَونِه مُنعِمًا بالنّعمِ كلِّها الظاهرةِ والباطنةِ، والجلائلِ والدّقائق، ومن كونِه مالكًا للأمرِ كلِّه في العاقبةِ يومَ الثّوابِ والعقابِ، بعدَ الدّلالةِ علىٰ اختصاصِ الحمدِ به، وأنه به حقيقٌ في قوله: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ دليلٌ علىٰ أنّ من كانتْ هذهِ صفاتُه لم يكنْ أحدٌ أحقَّ منه بالحمْدِ والثّناءِ عليهِ بما هو أهلُه.

[﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ٥﴾]

(إيّا): ضميرٌ منفصلٌ للمنصوب، واللّواحقُ التي تَلحقُه مِنَ الكافِ والهاءِ والياءِ في قولِك: إيّاك وإيّاهُ وإيّايَ، لبيانِ الخطابِ والغَيبةِ والتكلُّم، ولا محلَّ لها من الإعراب،......

في «أنّـه به» للحمد، والثاني لله تعالىٰ أو بالعكس. قال القاضي: «تَرتُّبُ الحُكْم علىٰ الوصف مُشْعِرٌ بعِلِّيَّتِه له، وللإشعارِ من طريقِ المفهومِ علىٰ أنّ مَن لم يتَّصِفْ بتلك الصفاتِ لا يستأهِلُ أن يُحْمَدَ فَضلًا أن يُعْبَد»(١).

وفي قولِه: (لم يكُن أحدٌ أحقَّ منه بالحَمْد) وفي تخصيصِ أفْعلِ التفضيلِ إيماءٌ إلىٰ مذهبه.

قولُه: (مِن مَلَكوتِه)، أي: مُلكه وتَصرُّفِه فيه بمواجبِ مَشيئتِه وقضايا حِكْمَتِه. وفي تكريرِ قوله: «ومِن كونِه» إشعارٌ باستقلالِ كلٍّ من الصفاتِ علىٰ حِدَةٍ في الإشعارِ بالعِلِّيَّةِ كتكريرِ «كان» في قوله تعالىٰ: ﴿وَأَمَّا ٱلْجِدَارُ فَكَانَ لِغُلَٰمَيْنِ يَتِيمَيْنِ فِي ٱلْمَدِينَةِ وَكَانَ تَحْتَهُۥ كَنزٌ لَّهُمَا وَكَانَ أَبُوهُمَا صَٰلِحًا﴾ [الكهف: ٨٢].

قولُه: (ولا محَلَّ لها من الإعراب)، قال الزجّاج(٢): موضعُها خَفضٌ بإضافةِ «إيّا» إليها. و«إيّا» اسمٌ للمُضْمَرِ المنصوبِ إلّا أنّـه ظاهرٌ يُضافُ إلىٰ سائرِ المُضْمَر نحو قولك(٣): إيّاك ضرَبْتُ، وإيّاهُ ضرَبْتُ، وإيايَ حَدَّثْتَ. ولو قُلْتَ: إيّا زيدٍ حَدَّثْتُ كانَ قبيحًا؛ لأنـّه خُصَّ به

---

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٦٠-٦١).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٤٨).

(٣) في (ط): «إلى سائر المضمر كقولك».

....

المُضْمَر. وقد رُوِيَ عن العربِ: «فإيّاه وإيَّا الشَّوابّ!»[١].

وقال أبو علي: الدليلُ علىٰ أنّ هذا الاسمَ مُضْمَرٌ وليس بظاهرٍ أنّه في جميعِ الأحوالِ منصوبُ الموضعِ، وليسَ في الأسماءِ اسمٌ كذلك إلّا ما كان ظَرْفًا وليس إيّا بظَرْف، ولأنّه في المنصوبِ نظيرُ «أنْتَ» في المرفوعِ، فكما أنّ «أنْتَ» مُضْمرٌ كذلك «إيّا».

فإن قيل: الكافُ في «إيّاك» ليست كالتي في «ذلك» لأنّ «إيَّا» قد تُضافُ إلىٰ الهاءِ والياء.

وأُجيبَ أنّه مُعارَضٌ بأنّهم لم يؤكِّدوه فلم يُسْمَعْ: إيّاكم كلِّكم وإيّاك نَفْسَك.

وقال ابنُ جِنّي[٢]: كان أبو إسحاق[٣] يقول في قولِه تعالىٰ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾: حقيقتَك نعبد. وكان يشتَقُّه من الآية، وهي العلامة. وهذا سائغٌ علىٰ رأيِهِ؛ لأنّه كان يعتقدُ أنّه اسمٌ مُظْهَرٌ خُصَّ به المُضْمَر[٤].

وقال[٥]: وقد ذكَرْنا في «سرِّ الصناعة»[٦] ما يحتملُه «إيّا» من المُثُلِ: هل هي «فِعَّلٌ»؟ أو «فِعْيَلٌ»، أو «فَعْوَلٌ» أو «إفْعَلٌ» أو «فِعْلَلٌ» أو «فِعْلَىٰ»، ومن أي لفظٍ هي: أمِن «آءَة» أو «آية» أو «أوَيْت» أو «وأَيْت». وأمَّا علىٰ قولِ الكافةِ فاشتقاقُه فاسدٌ؛ لأنّه اسمٌ مُضْمَرٌ، والمُضْمَرُ لا اشتقاقَ له.

---

(١) يُروىٰ عن بعض الأعراب، ولفظُه بتمامه: «إذا بلغ الرجلُ الستين فإيّاه وإيّا الشوابَّ»، يرويه النحاةُ في باب التحذير من كُتُبهم. انظر مثلًا: «الكتاب» لسيبويه (١: ٢٧٩).

(٢) في «المحتَسَب» (١: ٤٠)، و«سرّ صناعة الإعراب» (٢: ٦٥٦).

(٣) يعني الزجَّاج. وكلامُه غيرُ موجودٍ في مَظِنَّتِهِ من «معاني القُرآن».

(٤) علَّق ابن جنّي في «سرّ الصناعة» (٢: ٦٥٦) علىٰ اختيار الزجَّاج بقوله: «وهذا القولُ مِن أبي إسحاق غيرُ مُرضٍ، وذلك أن جميعَ الأسماءِ المُضمَرةِ مبنيٌّ غير مُشْتَقّ نحو: أنا، وأنتَ، وهو، وهي، وقد قامت الدلالةُ علىٰ كونِ «إيّا» اسمًا مُضْمرًا، فيجبُ أن لا يكون مُشْتَقًّا». انتهىٰ.

(٥) في «المحتسب» (١: ٣٩).

(٦) «سر صناعة الإعراب» (٢: ٦٥٦-٦٥٧).

كما لا محلَّ للكافِ في ﴿أَرَءَيْتَكَ﴾، وليست بأسماءٍ مُضمَرة، وهو مذهَبُ الأخفَشِ وعليهِ المحققون. وأمّا ما حكاهُ الخليلُ عن بعْضِ العرب: «إذا بلغَ الرّجلُ الستينَ فإيّاه وإيّا الشوابّ!»؛ فشيءٌ شاذٌّ لا يُعوَّلُ عليه، وتقديمُ المفعولِ لقصدِ الاختصاص، كقولِه: ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدُ﴾ [الزمر: ٦٤]، ﴿قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْغِى رَبًّا﴾ [الأنعام: ١٦٤]، والمعنىٰ نخصُّكَ بالعبادةِ ونخصُّكَ بطلبِ المعُونة، **وقُرِئَ: (إيَاكَ نعبد) بتخفيفِ الياء**، ....

قولُه: (﴿أَرَءَيْتَكَ﴾)، قال المصنِّف[1]: «لـمَّا كانت مشاهدة الأشياءِ ورُؤيتُها طريقًا إلىٰ الإحاطةِ بها عِلْمًا، وصِحَّةِ الخبرِ عنها استعْملوا «أرأيْتَ» بمعنىٰ أخْبرَ».

قولُه: (**الشوابّ**)، وهو جَمْعُ شابّة، كدّوابَّ جَمْعُ دابّة. أي: فليَحْذَرْ نفْسَه أن يَتعرَّضَ للشوابّ، ولْيَحْذَر الشوابَّ أن تَفْتِنَه.

قولُه: (**وقُرئَ: «إيَاكَ نعبُد» بتخفيفِ الياء**)، قال ابن جِنّي[2]: قرأها عمرو بن فائد؛ فوَزْنُ «إيا» فِعَل كرِضا وحِجا، ونظيرُهُ: إيا الشمسِ، أي: ضَوْؤها. قال طرفة[3]:

سَقَتْهُ إيـاةُ الـشمسِ إلّا لِثاتِـه ... أُسِفَّ ولم تَكْدِمْ عليـه بإثمِـدِ

هذا البيتُ يُومئُ إلىٰ صحَّةِ مذهبِ الزجّاج. الضميرُ في «سَقَتْهُ» راجعٌ إلىٰ «ألْمىٰ»[4]، أي: ثَغْرٌ ألْمىٰ. قال الزَّوزني[5]: إياةُ الشمسِ وإياها: شُعاعُها.

---

(١) يعني في «الكشّاف» (٣: ٣٩) في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿أَفَرَءَيْتَ ٱلَّذِى كَفَرَ بِـَٔايَـٰتِنَا وَقَالَ لَأُوتَيَنَّ مَالًا وَوَلَدًا﴾ [مريم: ٧٧].

(٢) «المُحتسب» (١: ٤٠).

(٣) ابن العبد. والبيتُ في «ديوانه» ص٢٠.

(٤) يعني ثَغْرَها. وهو من البيت السابق:

وتَبْـسِمُ عـن أَلْمـىٰ كـأنّ مُنَـوَّرًا ... تَخَلَّلَ حُرَّ الرملِ، دعْصٌ له نَـدي

والألْمىٰ: الأسمر اللّثات. وهم يمدحون سُمْرةَ اللِّثةِ؛ لأنـها تُبينُ بياضَ الأسنان. أفاده الخطيب التبريزي في «شرح القصائد العشر» ص١٠٠.

(٥) أبوعبد الله الحسين بن أحمد الزوزني (ت ٤٨٦هـ) شارح المعلَّقات السبع. وانظر كلامَه في «شرح المعلّقات السبع» ص٤٨ .

و(أَيّاك) بفتحِ الهمزةِ والتشديد، و(هِيّاك) بقلبِ الهمزةِ هاءً. قالَ طُفَيلٌ الغَنَوِيّ:

فَهِيّاك والأمرَ الذي إنْ تَراحَبَتْ مَوارِدُهُ ضَاقَتْ عليـكَ مَـصادِرُهْ

والعبادةُ: أقصى غايةِ الخضوعِ والتذلّل، ومنه ثوبٌ ذو عَبْدة، إذا كانَ في غايةِ الصّفاقةِ وقوّةِ النَّسج، ولذلكَ لم تُستعمل إلّا في الخضوعِ لله؛ لأنه مُولي أعظمِ النّعم، **فكانَ حقيقًا بأقـصىٰ غايـةِ الخضوع**. فإن قلتَ: لـمَ عدلَ عن لفظِ الغَـيْبةِ إلىٰ لَفْظِ الخطاب؟ ....

اللِّثَةُ: مَغْرِزُ الأسنان، الإثمد: الكُحْل، والكَدْمُ: العَضُّ. يصِفُ ثَغْرَ المحبوبة. أي: كأنّ الشمسَ أعارَتْهُ الضوءَ إلّا لِثاتِه، استثنىٰ اللِّثاتِ؛ لأنّـه لا يُسْتَحبُّ بريقُها، ثم قال: أُسِفَّ عليهِ بالإثْمدِ، أي: ذُرَّ. ولم تَكْدِمْ بأسنانِها علىٰ شيءٍ يؤثِّرُ فيها. وتقديرُ البيتِ: أُسِفَّ بإثْمِدَ ولم تَكْدِمْ عليه بشيءٍ. ونساءُ العربِ تَذُرُّ بالإثْمِدَ علىٰ الشفاهِ واللِّثاتِ فيكونُ ذلك أشدَّ للمعانِ الأسنان.

قولُه: (**فهِيّاكَ والأمر**)، البيت. المعنىٰ: أُحذِّرُك أن تُلابسَ الأمرَ الذي إن توسَّعَتْ مَواجُه ضاقتْ عليك مخارجُه.

قولُه: (**فكانَ حقيقًا بأقصىٰ غايَةِ الخضوع**)، قال الراغب: العبوديةُ إظهارُ التذلل، والعبادةُ أبلَغُ منها؛ لأنـّها غايةُ التذلُّل، ولا يستحقُّها إلَّا مَن له غايةُ الإفضال وهو الله تعالىٰ؛ ولهذا قال: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٢٣]. والعبادةُ ضربان: عبادةٌ بالتسخيرِ كما في قوله تعالىٰ: ﴿تُسَبِّحُ لَهُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ ٱلسَّبْعُ وَٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِۦ﴾ [الإسراء: ٤٤]، وعبادةٌ بالاختيارِ وهي لذوي النُّطْقِ، وهو المأمورُ به في نحوِ قوله تعالىٰ: ﴿ٱعْبُدُواْ رَبَّكُمُ﴾ [البقرة: ٢١][١].

---

(١) «مفردات القرآن» ص٥٤٢.

قلتُ: هذا يسمّىٰ الالتفاتَ في علمِ البيان، ....

فإن قُلْتَ: كيفَ طابقَ قولُه: «هذا يُسَمَّىٰ الالتفاتَ» سؤالَه: «لِمَ عَدَلَ عن لفظِ الغَيْبَةِ؟».

قلتُ: الجوابُ من وجهَيْن:

أحدُهما: أنّ قولَه «لِـمَ عَدَلَ؟» كان استفهامًا فيه نوعُ إنكارٍ، أي: ماذا حَمَلَهُ علىٰ ارتكابِ خلافِ مقتضىٰ الظاهرِ، وكان الأصلُ أن يَجْرِيَ الكلامُ علىٰ الغَيبة. أجابَ: أنّ هذا ليس بنكيرٍ في علمِ البيان، بل هو مشهورٌ ومُسمًّى بالالتفاتِ الذي هو الانتقال من إحدىٰ الصِّيغِ الثلاثِ إلىٰ الأُخرىٰ لمفهومٍ واحد. وذلك الانتقالُ من دَأْبِهم وافتنانِهم في الكلام. ثم أتىٰ بجوابٍ آخرَ أعمَّ منه فقال: «ولأنّ الكلام» أي: مُطلقَ الكلامِ سواءٌ صدرَ منهم أو مِن غيرِهم «إذا نُقِلَ من أسلوبٍ إلىٰ أسلوب كانَ أحسنَ تطريةً لنشاطِ السامع»، وهذه الطريقةُ وهي أن يتضمَّنَ الجوابُ الزيادةَ علىٰ المطلوبِ من الأسلوبِ الحكيم؛ ولهذا أتىٰ بالمُسْتَشْهداتِ المُتنوِّعةِ الجامعةِ لأكثرِ أنواعِ الالتفاتِ، لتكونَ كالتعريفِ له. وفيما شَرَحْنا كلامه لطيفةٌ وإرشادٌ إلىٰ أنّ الأمثلةَ كالتعريفِ حيث وضَعْنا الحَدَّ موضعَها، وفيما سُلك إيجازٌ مِن وَجْهٍ، لأنه عُلِمَ منه حَدُّه وأقسامُه.

وثانيهما: أنّ في الكلامِ إطنابًا، وأنّـه جوابٌ واحدٌ. وحقيقةُ الجوابِ قولُه: «ولأنّ الكلامَ إذا نُقِلَ من أُسلوبٍ إلىٰ أسلوبٍ كان أحسنَ تطريةً» وقولُه: «وذلك علىٰ عادةِ افتنانِهم» توطئةٌ للجواب، وقولُه: «هذا يُسَمَّىٰ الالتفات» توطئةٌ للتوطئة. ونَحْوُه سؤالُه في أولِ «طه»[1]: فإن قُلتَ: ما فائدةُ النُّقْلَةِ من لفظِ المتكلِّم إلىٰ لفظِ الغائب؟ قلتُ: غيرُ واحدةٍ، منها: عادةُ الافتنانِ في الكلامِ وما يُعطيه من الحُسْنِ والرَّوعة، ومنها كذا وكذا. و«الواو» في «وما يعطيه» كالواوِ في «ولأنّ الكلامَ» مِن عَطْفِ البيان علىٰ طريقةِ: أَعْجبَني زيدٌ وكَرمُه.

قولُه: (**في عِلمِ البيان**)، اعلم: أنّ البيانَ كثيرًا ما يُطلَقُ علىٰ أنواعِ المعاني والبيانِ والبديعِ كما

(١) انظر: (١٠: ١٢٧).

قد يكونُ من الغَيْبة إلىٰ الخطاب، ومن الخطابِ إلىٰ الغَيْبة، ومن الغَيْبة **إلىٰ التكلُّم**، كقولِه تعالىٰ: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمۡ فِى ٱلۡفُلۡكِ وَجَرَيۡنَ بِهِم﴾ [يونس: ٢٢]، وقولِه تعالىٰ: ﴿وَٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَرۡسَلَ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقۡنَٰهُ﴾ [فاطر: ٩].

وقد التفتَ امرؤ القَيْسِ **ثلاثَ التفاتاتٍ** في ثلاثةِ أبيات:

تَطـاوَلَ ليلُـكَ بالأَثْمُـدِ ... ونـامَ الخَـلِيُّ ولم تَرْقُـدِ
وبـاتَ وبَاتَـتْ لـه لَيْلَـةٌ ... كلَيْلَةِ ذِي العَائِرِ الأَرْمَـدِ
وذلـكَ مـنْ نَبـإٍ جَـاءني ... وخُبِّرْتُه عنْ أبي الأَسودِ

وذلكَ علىٰ عادةِ افتنانهم في الكلام، وتصرّفِهم فيه، ولأنّ الكلامَ إذا نُقِلَ من أسلوبٍ إلىٰ أسلوبٍ؛ كان ذلكَ أحسنَ تَطْرِيَةً لنشاطِ السّامع، وإيقاظًا للإصغاءِ إليه من إجرائِه علىٰ أسلوبٍ واحدٍ، وقد تَختصُّ مواقعُه بفوائد.

يُطلقُ عليها عِلمُ البديع. ويُمكنُ أن يُقالَ: إنّ الالتفاتَ من حيث إنّـه يفيدُ التطريةَ وحُسْنَها من البديع، ومِن حيثُ إفادتُه التفنُّنَ[١] والإخراجَ لا علىٰ مُقتضىٰ الظاهرِ من المعاني، ومن حيثُ كَوْنُه مُسْتلزِمًا لإفادةِ دقيقةٍ مطلوبةٍ من الكنايةِ التي هي نوعٌ من أنواعِ البيان[٢].

قولُه: (**قد يكونُ من الغَيْبة**)، إلىٰ قولُه: (**إلىٰ التكلُّم**) لَفٌّ، ومِن قَولِه: «كقَولِه تعالىٰ: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمۡ﴾ [يونس: ٢٢]» إلىٰ قوله: «﴿فَسُقۡنَٰهُ﴾ [فاطر: ٩]» نَشْرٌ. ولمَ يذكُرْ للأول مثالًا كما ذكرَ لأخَوَيْـهِ؛ لأنّ ما هو بصَدَدِه في «الفاتحة» أغناهُ عنه، وإنما فَصَلَ «قد يكون» لكونِـه بيانًا للالتفات.

قولُه: (**ثلاث التفاتات**)، قيل: إنّ الأولَ ليسَ بالتفات؛ لأنّ الالتفاتَ تلوينٌ وتغييرٌ وليس فيه. وأُجيب بأنّ حَقَّه أن يقول: ليلي، فلما عَدَلَ عنه كانَ تلوينًا.

---

(١) في (ح) و(ف): «إفادة التفنن».

(٢) لتمامِ الفائدة انظر: «تحرير التحبير» ص١٢٣، و«البرهان في علوم القرآن» (٣: ٣١٤).

وممّا اختُصَّ بِهِ هذا الموضعُ أنّه لـمّا ذُكرَ الحقيقُ بالحمد،......................

واعلَمْ أنّ للعلماءِ في مثلِ «تطاول ليلك» قولَيْن، والذي عليه ظاهرُ كلامِه أنـه التفاتٌ، ووافقَه صاحبُ «المفتاح»[١] مُنبِّهًا عليه بقوله: مُنبِّهًا في التفاتِهِ الأولِ علىٰ أنّ نَفْسَه وقْتَ ورودِ ذلك النبإِ عليها وَلِهَتْ[٢]؛ فأخَذ يُخاطِبُها بـ«تطاولَ ليلك». وإنّما قُلْنا: ظاهرُ كلامه؛ لأنـه يُمكنُ أن يُقال: إنّ في البيت الثالث التفاتين: أوّلُهما ذلك، والآخرُ جاءَني، والذي عليه أبو عليّ، وابنُ جِنّي، وابنُ الأثير: أنّ ذلك تجريدٌ، وأنشدوا قَوْلَ الأعشىٰ[٣]:

وهل تطيقُ وداعًا أيُّها الرجلُ

وهذا هو الحقُّ[٤].

ويُمكنُ حَمْلُ كلامِ المُصنِّفِ علىٰ التغليبِ لِلقُرْبِ من حيثُ المعنىٰ. وتقريرُ التجريدِ ما قَدَّره صاحبُ «المفتاح»: وهو أنّ نَفْسَه كان مِن حَقِّها أن تتَثَبَّتَ وتَتَصَبَّرَ في المصائب فِعْلَ أمثالِها من الملوكِ[٥]. فلما لم تفعَلْ جَرَّدَها وخاطَبها تأنيبًا، ولا يبعدُ أن يكونَ ميلُ صاحبِ «المفتاح» أيضًا إلىٰ التغليبِ لتقريرِه هذا.

واعلم أنّ حصولَ التطريةِ من الانتقالِ ليس لمجرَّدِ كونِه انتقالًا، بل لاستتباعِه لطيفةً؛ إذِ اللفظُ متبوعُ المعنىٰ، فالتطريةُ إنّما تحصُلُ من انتقالِ المعنىٰ مِن قِبَلِ انتقالِ اللفظ؛ لأنّ الأرواحَ إنّما تستلذُّ بالمعنىٰ، وإليه الإشارةُ بقولِه: «وقد تختَصُّ مواقعُه بفوائد».

قولُه: (**لـمّا ذُكر الحقيقُ بالحمدِ**)، يعني: أنّ العبدَ حين خصَّ الحمْدَ بالله[٦] تعالىٰ، وأجرىٰ

---

(١) «مفتاح العلوم» ص٢٠٣.

(٢) من الولَه، وهو ذهابُ العقلِ والتحيُّرُ من شدَّةِ الوجد.

(٣) ديوان الأعشىٰ ص١٣٠. وصدر البيت: وَدِّعْ هريرةَ إن الركبَ مرتحلُ.

(٤) انظر: «المثل السائر» لابن الأثير (١: ٤٠٩).

(٥) «مفتاح العلوم» ص٢٠٣.

(٦) في (ف): «الحمد لله».

وأُجريَ علَيهِ تلكَ الصّفاتُ العظامُ، تَعلّق العلمُ بمعلومٍ عظيمِ الشأنِ، حقيقٍ بالثناءِ، وغايةِ الخضوعِ، والاستعانةِ في الـمُهِمّات؛ فخوطِبَ ذلكَ المعلومُ المتميّز بتلكَ الصفاتِ فقيل: **إيّاك يا من هذهِ صفاتُه نخصُّ بالعبادةِ والاستعانة، لا نعبدُ غيرَك، ولا نَستعينه، ليكونَ الخطابُ أدلَّ** علىٰ أنّ العبادةَ له لذلك التميّز الذي لا تَحِقُّ العبادةُ إلا به،..........

عليه تلك الصفاتِ العظامَ علىٰ طريقةٍ لزِمَ منها إثباتُ المطلوبِ مع التميُّزِ التامِّ لتلك الذاتِ، وانضمامِ استحقاقِه لذلك الشكرِ اللِّساني بالشكر بالجوارحِ والقلبِ خاطَبَه[1] بقوله: «إياكَ يا مَن هذه صفاتُه نعبدُ ونستعين»، فترقّىٰ من البرهانِ إلىٰ العِيانِ، ومن مَدْرَجِ علْمِ اليقينِ إلىٰ عينِ اليقين.

قولُه: (**فقيلَ: إيّاك يا مَن هذه صفاته**)، الفاءُ للتعقيبِ، أي: فأُريدَ الخطابُ فقيلَ: إيّاكَ، مِثْلُها في قولِه تعالىٰ: ﴿فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمۡ فَٱقۡتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ﴾ [البقرة: ٥٤]. وما أحسنَ الفاءَ التي في قوله: «فخوطب»، فإنـها مناديةٌ علىٰ أنّ المَقامَ للتدرُّج والترقِّي، لا علىٰ تقديرِ السؤالِ المقولِ عنده: كيفَ تحمَدون؟ فقيل: إيّاك نعبدُ، وأبىٰ الله تعالىٰ إلّا نُصْرَة الحقّ.

قولُه: (**ليكونَ الخطابُ أدلَّ**)، تعليلٌ للتدرُّج، يعني لّما حصلَ من إجراءِ الأوصافِ علىٰ من يستحقُّ الحَمْدَ علىٰ سبيل الغَيْبةِ تميُّزُ الموصوف. ومنَ التميُّزِ استحقاقُه الثناءَ وغايةَ الخضوع بناءً علىٰ ترتُّبِ الحُكم علىٰ الوصفِ، أُريدَ مزيدُ ذلك، فخوطبَ ذلك المُتميِّزُ ليتقوىٰ ذلك التميُّزُ السابقُ فيزيدَ ذلك الاستحقاقُ؛ لأنّ مقامَ المشاهدةِ لا يحتملُ ما يحتملُه مقامُ المُغايبةِ من الإيهامِ؛ فترقّىٰ من الحمدِ إلىٰ العبادةِ والاستعانةِ مع رعايةِ معنىٰ الاختصاصِ.

قال ابنُ جِنّي: إنّما تركَ الغَيْبةَ إلىٰ الخطابِ؛ لأنّ الحمْدَ دونَ العبادةِ، ألا تراكَ تحمَدُ نظيرَكَ ولا تعبدُه؟! ولَّما صارَ إلىٰ العبادةِ التي هي أقصىٰ أمَدِ الطاعةِ قال: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ﴾ إصراحًا بها وتقرُّبًا منه[2].

---

(١) في (ط): «خاطب».

(٢) انظر: «المحتسب» (١: ١٤٥).

فإن قلتَ: لِمَ قُرِنَتِ الاستعانةَ بالعِبادة؟ قلتُ: ليُجمعَ بين ما يَتقرّبُ به العبادُ إلىٰ ربّهم وبينَ ما يطلبونَه ويحتاجونَ إليه من جهتِه، فإن قلتَ:..........

ويُمكنُ أن يُعَبَّرَ بلسانِ أهلِ العرفان ويُقال: إنّ الحمدَ مبادئُ حركةِ المُريدِ، فإنّ نَفْسَ السالكِ إذا تزّكت، ومرآةَ قلبِه إذا انجلت فلاحَتْ فيها أنوارُ العناية ـ والعنايةُ هي التي أوجبَتِ الولاية ـ تجرَّدَت النفسُ الزكيةُ للطلَبِ، فرأتْ آثارَ نِعَم الله عليها سابغةً، وألطافَه غيرَ متناهية، فحَمِدَتْ علىٰ ذلك وأخذَتْ في الذّكرِ، فكُشِفَ لها الحجابُ مِن ما وراءِ أستارِ العِزّةِ عن معنىٰ ربِّ العالمين، فشاهدَتْ ما سِوىٰ الله علىٰ شُرُفِ الفَناءِ، مفتقرةً إلىٰ المُبقي محتاجة إلىٰ التربية؛ فترَقّتْ لطلبِ الخلاصِ مِن وَحْشَةِ الإدبار وظُلْمةِ السكونِ إلىٰ الأغيار. فهَبَّتْ لها من نَفَحاتِ جنابِ القُدسِ نُسَيْماتُ ألطافِ الرحمـٰنِ الرحيم، فعَرَجَتْ من هذا المقامِ بلَمَعاتِ بوارقِ الجَلال مِن وراءِ سِجافِ[1] الجمالِ إلىٰ الأحدِ الصمدِ، المالكِ الحقيقيِّ، فنادَتْ بلسانِ الاضطرارِ في مَقام ﴿لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ لِلَّهِ ٱلْوَٰحِدِ ٱلْقَهَّارِ﴾ [غافر: ١٦]: أسلمْتُ نَفسي إليك، وألجأْتُ ظَهْري إليك. وهُناكَ خاضَتْ لُـجَّةَ الوصول، وانتهَتْ إلىٰ مقامِ العينِ فحقّقَتْ نِسْبةَ العبودية فقالت: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ وهُنا انتهاءُ مَقامِ السالك. ألا ترىٰ إلىٰ سَيِّدِ الخلقِ كيف عَبَّر عن مقامِه هذا بقولِه: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [الإسراء: ١]؟ فطلبتِ التمكينَ بقولِه: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾، واستعاذت عن التلوينِ بقَوْلِه: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾، فَقَصَد مُسْتكمِلًا ورجَع مُكَمَّلًا. وفي كلامِ صاحبِ «المفتاح» إيماء إلىٰ هذا المعنى[2].

قولُه: (مِن جِهتِه)، الضميرُ راجعٌ إلىٰ «ما يتقرَّبُ» يعني أنـهم يتقرَّبون بالعبادةِ، ويطلبونَ ما هـو المحتاجُ إليه في هـذه العبادة، وهو إعانةُ الله إيّاهم علىٰ العبادة. وهذا التقديرُ ملائمٌ

(١) جَمْعُ سِجْفٍ، وهو السِّتْر.

(٢) انظر: «مفتاح العلوم» ص٢٠٢.

فلم قُدمتِ العبادةُ علىٰ الاستعانةِ، قلتُ: لأنّ تقديمَ الوسيلةِ قبلَ طلبِ الحاجة؛ **ليستوجبوا الإجابةَ إليها**. فإن قلتَ: لِمَ أُطلقتِ الاستعانة؟ قلتُ: **ليَتَناوَلَ كلَّ مُستعانٍ فيه**،..

للتفسيرِ الثاني للاستعانة. وعليه يتوجَّه السؤالُ بأن يقال: إن كان طلبُ الإعانة علىٰ الطاعةِ مُقدَّمًا علىٰ الطاعة، فكيفَ أخَّره؟ فيُجابُ: قُدِّمَ لكونِه وسيلةً وأُخِّرَ لكونِه طلبًا.

قولُه: (**ليستوجبوا الإجابةَ إليها**)، **الانتصاف**: أهلُ السنَّةِ لا يَعْتقدونَ وجوبَ الثوابِ علىٰ الله تعالىٰ، بل يقولون: هو تفضُّلٌ منه وإحسان، لكنّه يجبُ بإيجابِه، فإمَّا أن يكونَ الزمخشريُّ أرادَ صِدْقَ الخبرِ، أو أجرىٰ ذلك علىٰ قواعدِه في اعتقادِ وجوبِ الجزاء(١).

الإنصاف: إنّ في قولِه: «تقديم العبادة كالوسيلة»، إشعارًا بأنـّهم فعلوا بقُدْرتِهم ليُحَصّلوا ما ليسَ من قُدرتِهم، وهو الاستعانةُ، وكِلاهما مِن فَضْلِ الله.

قولُه: (**ليتناولَ كلَّ مُستعانٍ فيه**)، يعني: لم يُذْكَرْ مُتَعَلَّـقُ الاستعانةِ لقَصْدِ التعميم، فلو ذُكِرَ لقُصِرَ عليه.

الانتصاف: قولُه: أطْلَقَ ليشمل في الموضعَيْن ليسَ بمُسَلَّم، فإنّ الفِعْلَ لا عُمومَ له كمَصْدِره، والإطلاقُ يقتضي الإبهامَ والشيوعَ، والنفسُ إلىٰ المُبْهَمِ أتْوَقُ لتعلُّقِ الآمالِ المختلفةِ بالمُبْهَمِ دونَ المُعيَّن(٢).

وقلتُ: ليس هذا من العَامِّ الذي توهَّمَه، ولا من المُطلقِ الذي تصوَّره؛ بل هو من قَبيلِ المُقَيَّدِ الذي قُصِدَ بإطلاقِه تَوَخِّي العُموم؛ ولذلك قال: أطْلَقَ ليَشْمَلَ؛ وذلك أنّ قرائنَ المقامِ دلَّتْ علىٰ أنّ المستعانَ فيه ما هو، فلم يَلْتَفِتْ إليه، وقصدَ الإطلاقَ؛ ولذلك(٣) إذا قُصِدَ تقييدُه بأحدِ ما هو شائعٌ فيه قيلَ: هذا تحكُّمٌ، بخلافِ المُطْلَقِ المتعارف! ألا ترىٰ إلىٰ كلامِ صاحبِ

(١) «الانتصاف بحاشية الكشّاف» (١: ٦٥).

(٢) المصدر نفسه (١: ٦٩).

(٣) في (ط): «وكذلك».

والأحسنُ أن تُرادَ الاستعانةُ به، وبتوفيقِه علىٰ أداءِ العبادة، ويكونُ قولُه: ﴿ ٱهۡدِنَا﴾ بيانًا للمطلوبِ من المعونة؛ كأنّه قيلَ: كيفَ أُعينكم؟ فقالوا: اهدنا الصّراطَ المستقيمَ، وإنّما كانَ أحسنَ لتلاؤمِ الكلام، وأخذِ بعضِه بِحُجْزةِ بعْض...........................

«المفتاح»[1]: «أو القصدِ إلىٰ نفْسِ الفعلِ بتَنْزيلِ المُتعدِّي منزلةَ اللازم ـ ذهابًا في نحوِ: فُلانٌ يُعْطي ويَمْنَعُ: إلىٰ معنىٰ: يَفْعلُ الإعطاءَ ـ إيهامًا للمُبالغة بالطريقِ المذكورِ في إفادةِ اللامِ الاستغراق»؟ والمذكورُ قولُه. فإذا كانَ المَقامُ خَطابيًّا مِثْلَ: المُؤْمنُ غِرٌّ كَريم؛ حُمِلَ المُعرَّفُ باللامِ ـ مُفْرَدًا كانَ أو جَمْعًا ـ علىٰ الاستغراقِ بعِلَّةِ إيهام أنّ القَصْدَ إلىٰ فَرْدٍ دونَ فَرْدٍ آخرَ مع تحقُّقِ الحقيقةِ فيهما يعودُ إلىٰ ترجيحِ أحدِ المتساوِيَين. أوَلا ترىٰ إلىٰ معنىٰ التعليلِ في قولِ المصنِّفِ: «لأنّ مَن أنعمَ اللهُ عليه بنعمةِ الإسلامِ لم تَبْقَ نعمةٌ إلّا اشتملَتْ عليه»؟ فإنّ قرائنَ المقامِ دلّتْ علىٰ أنّ المُتعلّقَ المُضْمَرَ هو الإسلامُ؛ فاستدعىٰ معنىٰ العمومِ إطلاقَ الإنعام بإطلاقِه علىٰ الإسلام مجازًا؛ ليشملَ كلَّ إنعامٍ. ولو ذكرَ نِعْمةَ الإسلامِ لاقتصرَ عليها ولم يُنبِّهْ علىٰ هذه النكتة.

قولُه: (**والأحسَنُ أن تُرادَ الاستعانةُ به وبتوفيقه**)، أي: الاستعانةُ بتَوْفيقِه. وقَوْلُه: «به» توطِئَة. فعلىٰ هذا تَركَ المُتعَلَّق للاختصارِ لقرينةِ: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ﴾؛ لأنّ الإقامةَ علىٰ أداءِ العبادةِ لا تتأتّىٰ إلّا بالتوفيق.

قولُه: (**لتلاؤم الكلام**)، يُقالُ: لاءَمْتُ القَوْمَ مُلاءمةً إذا أصلَحْتُ وجَمَعْتُ بينَهم. وإذا اتّفَق شيئان فقد التأما.

وحُجْزَةُ الإزار: مَعْقِدُهُ، وحُجْزَةُ السَّراويل: التي فيها التِّكّة.

المعنىٰ: إذا قُدِّرَ التعميمُ في «نستعين» لم يوافِقْ «اهدنا»؛ لأنّ المطلوبَ في «اهدنا» خاصٌّ و«نستعينُ» عامّ. وكذا إنّما يكونُ ملائمًا لأولِ الكلامِ وهو: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ﴾ إذا قُدِّرَ التوفيقُ؛ لأنّ العبادةَ لا تتمُّ إلّا باستعانةِ الله وتوفيقِه. فعلىٰ هذا قولُه: «ويكونُ قولُه: اهدنا» عَطْفٌ علىٰ «أن يُرادَ».

---

(١) «مفتاح العلوم» ص٢١٥.

....

ولقائلٍ أن يَقول: الحمْلُ علىٰ العمومِ أولىٰ؛ لتتوافقَ ألفاظُ هذه السورةِ الكريمةِ في المعنىٰ المطلوبِ منها(١) كما كرر، ولأنّ التوسُّلَ بالعبادةِ إلىٰ تحصيلِ مَرامٍ يَستوعبُ جميعَ ما يصحُّ أن يُسْتعانَ فيه ليدخُلَ فيه التوفيقُ أيضًا دخولًا أوليًّا أولىٰ من طَلَبِ مُجَرَّدِ التوفيق. ويُلائمه أيضًا قولُه: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦]؛ لأنّ صراطَ المسلمينَ أعمُّ من العبـاداتِ؛ إمَّا دنيا: فالعباداتُ والاعتقاداتُ وعلْمُ الأخلاقِ والسياسات والمعاملاتُ والمناكحاتُ وغيرُ ذلك، وإمَّا عُقبىٰ: فالنجاةُ من شدائدِ البرزخِ والحشرِ والصراطِ والميزانِ ومن عذابِ النارِ والوصولِ إلىٰ دارِ القرار، والفوزِ بالدرجاتِ العُلىٰ. وكل ذلك مفتقرٌ إلىٰ إعانةِ الله وفَضْلِه. وفي قولِه تعالىٰ: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ﴾ [الأنعام: ١٥٣] بعد قوله: ﴿أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا...﴾ [الأنعام: ١٥١] الآياتِ إيماءٌ إلىٰ هذا المعنىٰ. وأيضًا، طرقُ الضلالاتِ التي يُستعاذُ منها بقوله: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧] لا نهايةَ لها، وباستعانتِهِ يتخلَّصُ من مهالِكِها.

فإن قُلْتَ: المرادُ بالعبادةِ في قولِهِ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ هي وما يتعلَّقُ بها وما تتوقَّف عليه(٢)؟ قلتُ: فإذَن وافقَتِ الاستعانةَ في العموم. وأيضًا قولُه: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ مُطلقٌ كما قال: «أطلقَ ليشملَ كلَّ إنعام» قال القاضي: والضميرُ المستكِنّ في الفِعْلَيْن للقارئِ ولسائرِ المُوحِّدين. أدْرجَ عبادَتَه في تضاعيفِ عبادتِهم، وخَلط حاجتَه بحاجتِهم لعلَّها تُقبلُ ببَركتِها ويُجابُ إليها؛ ولهذا شُرِعَت الجماعة. انظُر إلىٰ هذه الاعتباراتِ الدقيقةِ في معنىٰ الشُّمولِ والعمومِ لتعثُرَ علىٰ تلك الرَّمْزَةِ وهي كونُها أُمَّ القرآنِ ومَطْلَعَ التنزيل(٣).

---

(١) قوله: «المطلوب منها» ساقط من (ط).

(٢) في (ط): «عليها».

(٣) «أنوار التنزيل» (١: ٦٧).

وقرأ ابن حُبَيْش: (نِستعين) بكسْرِ النّون.

[﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ﴾ ٦]

هُدىٰ: أصلُه أن يتعدّىٰ باللّام، أو بـ«إلىٰ»، كقوله تعالىٰ: ﴿ إِنَّ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانَ يَهۡدِي لِلَّتِي هِيَ أَقۡوَمُ ﴾ [الإسراء: ٩]، ﴿وَإِنَّكَ لَتَهۡدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ﴾ [الشورى: ٥٢]، فعومِلَ معاملةَ «اختار» في قولِهِ تعالىٰ: ﴿ وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ ﴾ [الأعراف: ١٥٥]، ....

قولُه: («نِسْتَعِين» بكَسْرِ النون)، قيل: هي لغةُ بني تميم، فإنّـهم يكْسِرون حروفَ المضارعة إذا لـم ينضمَّ ما بعدَها، سوىٰ الياءِ لاستثقالِ الكسرةِ عليها.

قولُه: (أن يتعدَّىٰ باللامِ أو بـ«إلىٰ»)، رُوِيَ عن المصنِّف[(١)]: يقالُ: هَداهُ لكذا وإلىٰ كذا: إذا لم يكُن في ذلك، فيصِلُ إليه بالاهتداء، وهَداه كذا ـ بدونِ اللامِ و«إلىٰ» ـ مُحْتَملٌ للحالَيْن بين أن يكونَ فيه وبينَ أن لا يكونَ، حتَّىٰ لا يجوزُ أن يُقال في قولِه: ﴿ وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهۡدِيَنَّهُمۡ سُبُلَنَا ﴾ [العنكبوت: ٦٩]: لسُبُلِنا أو إلىٰ سبلنا. وفيه بحْثٌ لجوازِ تقديرِ الإرادةِ في الأولِ، أي قولُه: ﴿ وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا ﴾ أو إرادةِ تحصيلِ المراتبِ العاليةِ في الثاني؛ ومِن ثَمَّ جَمَعَ السبيلَ، كأنـه قيلَ: مَن جاهـدَ في سبيلٍ واحدٍ لنَهْدِينَّـهم إلىٰ سُبُلِ الخيراتِ كلِّها، كما وردَ «مَن عمِلَ بما عَلِمَ وَرَّثَه اللهُ عِلْمَ ما لم يعلم»[(٢)]، ولا فَرْقَ بينَ إلىٰ واللام. وقال في قولِه تعالىٰ: ﴿مُنَادِيٗا يُنَادِي لِلۡإِيمَٰنِ﴾ [آل عمران: ١٩٣] يقال: دَعاهُ لكذا وإلىٰ كذا، وناداهُ له وإليه، ونَحْوهُ: هداهُ للطريقِ وإليه؛ وذلك أنّ معنىٰ انتهاءِ الغايةِ ومعنىٰ الاختصاصِ واقعانِ جميعًا، أي: يجمَعُها[(٣)] معنىٰ الحصولِ والوصول.

---

(١) في «أساس البلاغة» ص٦٩٨ (هدي)، وعبارتُه ثمَّةَ: «وهداه للسبيل وإلىٰ السبيل والسبيلَ».

(٢) أخرجه أبو نُعَيْم في «حلية الأولياء» (١٠: ١٥) من حديثِ أنسٍ وضَعَّفَه.

(٣) في (ط): «يجمعهما».

ومعنىٰ طلبِ الهدايةِ وهم مهْتدون: طلبُ زيادةِ الهدىٰ بمنح الألطاف، كقولِه: ﴿وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى﴾ [محمد: ١٧]، ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ [العنكبوت ٦٩].

وعن عليٍّ وأُبيٍّ رضيَ اللـهُ عنهما: (اهدنا): ثبّتْنا، وصيغةُ الأمرِ والدعاءِ واحدة؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما طَلَب، ....

قولُه: (ومعنىٰ طلبِ الهِداية)، علىٰ تقديرِ سؤالٍ وهو أن يُقالَ: كيف طلبوا الهدايةَ وهم مُهتدون؟ وهل هذا إلَّا تحصيلٌ للحاصل؟ وأجاب بجوابَيْن: أحدُهما: أنهم طلبوا الزيادة، وثانيهما: طلبوا الثبات[(١)]. قال القاضي: والمطلوبُ إمَّا زيادةُ ما مُنِحوهُ من الهُدىٰ، أو الثباتُ عليه، أو حصولُ المراتبِ الـمُتَرتِّبة عليه. فإذا قالَه العارفُ الواصلُ عَنىٰ به: أرْشِدْنا طريقَ السيرِ لتمحُوَ عنَّا ظلماتِ أحوالِنا وتُميطَ غواشيَ أبدانِنا؛ لنستضيءَ بنورِ قُدْسِكَ فنَراك بنورِك[(٢)].

قولُه: (الألطافُ)، وهي جَمْعُ لُطْفٍ. وهو في عُرفِ المتكلمين: ما يَختارُ عندَه المكلَّفُ الطاعةَ ويَنْتهي بسَببه عن المعصية[(٣)]. وتمامُ تقريرِه سيجيءُ في أولِ «البقرة». ومَنْحُ الألطافِ هاهنا هو التوفيقُ المرادُ بالاستعانةِ علىٰ تقريرِه.

قولُه: (﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ [العنكبوت: ٦٩])، تقريرُ الاستشهادِ به أنـه تعالىٰ أثْبتَ لهم الجهادَ علىٰ لفظِ الماضي، وأوقعَ ضَميرَ التعظيم ظَرْفًا له علىٰ المُبالغةِ، أي: في سبيلِنا ووَجْهِنا مُخْلصينَ لنا، ولا يكونُ مِثْلُ هذا الجهادِ إلَّا هدايةً لا غايةَ بعدها. ثم قال: ﴿لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ علىٰ الاستقبالِ، وصَرَّحَ بلَفْظِ «سُبُلَنا»، ولا يستقيمُ تأويلُه إلَّا بما ذَكَرَ من طَلَبِ الزيادةِ بمَنْحِ الألطاف.

قولُه: (وصيغةُ الأمر والدُّعاءِ واحدةٌ؛ لأنّ كلَّ واحدٍ منهما طلب)، يعني: صِيْغَةُ الأمرِ حقيقةٌ في القولِ للطالبِ للفعْلِ، وهو المختار.

---

(١) قوله: «وثانيهما: طلبوا الثبات» ساقط من (ط).

(٢) «أنوار التنزيل» (١: ٧١).

(٣) هذا تعريفُ المعتزلة للُّطف. انظر: «كشاف اصطلاحات الفنون» (٢: ٦٥٧).

وإنما يتفاوتانِ في الرّتبة، وقرأ عبدُ الله: (أرشِدْنا).

(السِّراط): الجادّة، من سَرَطَ الشيء؛ إذا ابتلعه؛ لأنه يَسترطُ السّابلة إذا سلكـوه،

قولُه: (وإنّما يتفاوتانِ في الرُّتبة)، أي: صيغةُ افْعَل إمَّا أن تَصْدُرَ عن مساوٍ للمخاطَبِ أوْ لا، والأوّلُ الالتماس، والثاني إمَّا أن يصدُرَ عمَّن له الاستعلاءُ أوْ لا، والأولُ الأمر، والثاني الدعاء.

قولُه: (وقرأ عبدُ الله)، إذا قيل: عبد الله مطلقًا، فهو ابنُ مسعود. قال صاحبُ «الجامع»[(١)]: كان من خواصِّ رسولِ الله ﷺ، وصاحبَ سِرِّه وسِواكِه ونَعْلِه وطَهورِه في السفر، شهدَ بَدْرًا وما بعْدَها من المشاهِدِ، وهاجرَ إلىٰ الحبشةِ، وصلَّىٰ إلىٰ القِبْلتَيْن، وكان سادسًا في الإسلامِ، وشهِدَ له رسولُ الله ﷺ بالجنّة، وكان يُشْبِهُ النبيَّ ﷺ في سَمْتِه ودَلِّه وهَدْيه.

قولُه: (السابلة)، الأساس: مَرَّتِ السّابلةُ والسوابلُ، وهمُ المُخْتلفون في الطرقاتِ لحوائِجهم.

الراغب[(٢)]: يقالُ: الصراطُ والزِّراط والسِّراط. والأصلُ سَرِطْتُ الطعامَ وزَرَدْتُه: إذا ابتلَعْتَه. وسُمِّيَ بذلك تصوُّرًا أنه إمّا أن يَبْتَلِعَه سالكُه أو يبتلعَ هو سالكَه. ألا تَرىٰ أنـه قِيل: فلانٌ أكَلَتْهُ المفازةُ إذا أضمَرَتْهُ أو أهلَكَتْهُ[(٣)]، وأكَلَ المفازةَ إذا قَطَعَها؟ وعلىٰ هذا النحوِ قال أبو تمام[(٤)]:

رَعَتْـهُ الفَيـافي بَعْـدَ مـا كـان حقبـةً   رَعاها وماءُ الروضِ يَنْهلُّ ساكبه[(٥)]

وقيل: قَتَل أرضًا عالمُها، وقَتَلتِ الأرضُ جاهلَها.

---

(١) «جامع الأصول» (٢: ٥٨٤).

(٢) «تفسير الراغب» (١: ٦٣).

(٣) في (ط): «وأهلكته».

(٤) حبيب بن أوس الطائي، الشاعر المُفْلِقُ المشهور (ت ٢٣١هـ). له ترجمة في: «سِيَر النبلاء» (١١: ٦٣).

(٥) «ديوان أبي تمام» بشرح الخطيب التبريزي (١: ١٢٢).

كما سُمّيَ لَقَمًا؛ لأنه يلتقمُهم، والصّراطُ، من قَلْبِ السّين صادًا؛ لأجلِ الطّاء، كقوله: (مصيطر) في (مسيطر)، وقد يُشَمُّ الصّادُ صوتَ الزّاي، **وقُرِئَ بهنّ** جميعًا، وفُصحاهنّ إخلاصُ الصّاد، وهي لغةُ قريش، وهي الثّابتةُ في الإمام. ويُجمعُ: سُرُطًا، نحو: كتاب وكُتُب، ويُذكَّرُ ويؤنّثُ كالطريقِ والسّبيل، والمراد به: طريقُ الحقِّ، وهو مِلَّةُ الإسلام.

[﴿ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾ ٧]

بَدَلٌ من الصّراطِ المستقيم، وهو في حُكْمِ تكريرِ العامل؛ كأنّه قيل: اهدنا الصّراطَ المستقيم، اهدنا صراطَ الّذينَ أنعمْتَ عليهم، كما قال: ﴿لِلَّذِينَ ٱسۡتُضۡعِفُواْ لِمَنۡ ءَامَنَ مِنۡهُمۡ﴾ [الأعراف: ٧٥]. ....

وسُمِّي الطريقُ: اللَّقَمَ والمُلتَقِمَ علىٰ هذا النحوِ، وذلك في معنىٰ الملقوم، كالنَّقِضِ بمعنىٰ المَنْقوض.

قولُه: (مُسَيْطر)، المُسَيْطر: المُسَلَّطُ علىٰ الشيء، **الأساس**: وهو مُسَيْطرٌ علَيْنا ومُتَسيْطِر[1]: مُتَسلِّط ومالكٌ.

قولُه: **(وقُرِئَ بهنَّ)**، الضميرُ عائدٌ إلىٰ قراءة «سِراطِ» بالسين، وإلىٰ قَلْبها صادًا، وإلىٰ إشمامِ الصادِ الزاي. قال في «الشعلة»[2]: قَرأ قُنْبلٌ[3] بالسينِ علىٰ الأصلِ، وغيرُه بإبدالِها صادًا لتجانُسِ الطاءِ في الاستعلاءِ والإطباقِ، فإنّـهم كَرِهوا أن يَخرجوا من السينِ وهو مهموسٌ مُسْتَفِلٌ مُنْفتحٌ إلىٰ الطاءِ وهو مَجْهورٌ مُسْتَعلٍ مُطْبِق.

---

(١) في (ط) و(ح): «وهو مسيطر ومتسيطر علينا».

(٢) «شرح شعلة على الشاطبية» ص٦٩.

(٣) محمد بن عبد الرحمن بن خالد المعروف بقُنْبل (ت ٢٩١هـ)، من أعيانِ القرّاء. له ترجمة في: «معرفةِ القرّاء الكبار» (١: ٢٣٠).

فإن قلتَ: ما فائدةُ البَدَلِ، وهلّا قيل: اهدنا صِراطَ الذينَ أنعمْتَ عليهم؟

قلتُ: فائدتُه التوكيدُ لما فيهِ من التثنيةِ والتكريرِ والإشعارِ بأنّ الطريقَ المستقيمَ بيانُه وتفسيرُه: صراطُ المسلمينَ، ليكونَ ذلكَ شهادةً لصراطِ المسلمينَ بالاستقامةِ علىٰ أبلغِ وجهٍ وآكدِه، كما تقولُ: هل أدلُّكَ علىٰ أكرمِ الناسِ وأفضلِهم فلان، فيكونُ ذلك أبلغَ في وصْفِه بالكرمِ والفضلِ من قولكَ: هل أدلّكَ علىٰ فلانٍ الأكرمِ الأفضلِ؛ لأنك ثَنّيْتَ ذكرَه مُجمَلًا أولًا، ومفصَّلًا ثانيًا، وأوقعتَ فلانًا تفسيرًا وإيضاحًا للأكرمِ الأفضلِ؛ **فجعلتَه عَلَمًا في الكرمِ والفضلِ**، فكأنك قلتَ: من أرادَ رجلًا جامعًا للخَصْلَتينِ فعليهِ بفلانٍ فهو المشخَّصُ المعيَّنُ؛ لاجتماعِهما فيهِ غيرَ مدافَعٍ ولا منازَع. ....

وقرأ خَلَفٌ[1] بإشمامِ الصادِ الزاي، بالغَ في طلبِ المُشاكلةِ بين الزاي والطاءِ؛ لأنها تزيدُ علىٰ الصادِ في الموافقةِ[2] للطاء بالجَهْرِ.

قولُه: (**ما فائدةُ البَدَلِ وهلّا قيلَ: اهدِنا صراطَ الذين؟**)، قد يُظَنُّ أنـه سُؤالان، وليس به؛ بل هو سؤالٌ واحدٌ، فإنـه لّما قال: «صراطَ الذين أنعَمْتَ عليهم: بَدَلٌ من الصراطِ المستقيمِ، وهو في حُكْمِ تكريرِ العامل» اتَّـجَه لسائلٍ أن يقول: لِـمَ أطنبَ الكلامَ وكَرَّرَ المعنىٰ الواحد، وهَلّا اقتصَرَ علىٰ قولِه: «اهدِنا صراطَ الذين أنعَمْتَ عليهِم»، وما فائدةُ هذا التكرير؟ يدلُّ عليه تقديمُ الفائدةِ في الجوابِ وكونِه مُنطَوِيًا علىٰ جوابٍ واحد.

قولُه: (**فجَعَلْتَه عَلَمًا في الكَرمِ والفَضْل**)، يعني أنّ البَدَلَ فيه معنىٰ التكريرِ ومعنىٰ التوضيح. فالتوضيحُ يرفَعُ الإبهامَ عن نفسِ المتبوعِ، والتوكيدُ يرفَعُ إبهامَ ما عسىٰ أن يُتوهَّمَ في النسبةِ. وإلىٰ التوكيدِ الإشارةُ بقولِه: «التوكيدُ لِـما فيه من التثنية»، وإلىٰ التوضيح الإشارةُ بقَوْله:

---

(١) أبو محمد خلف بن هشام البزّار البغدادي (ت ٢٢٩هـ)، من أعلامِ القراءة وأهلِ الاختيارِ فيها. له ترجمة في: «تاريخ بغداد» (٨: ٣٢٢) و«معرفة القرّاء الكبار» (١: ٢٠٨).

(٢) في (ط): «علىٰ الصاد للموافقة».

و﴿ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾ همُ المؤمنونَ، وأطلقَ الإنعامَ ليشملَ كلَّ إنعامٍ؛ لأنّ من أَنعَمَ اللـهُ عليه بنعمةِ الإسلام لم تبقَ نعمةٌ إلا أصابتْهُ واشتملتْ عليه، وعن ابنِ عباسٍ رضي الله عنهما: هم أصحابُ موسىٰ عليه السلام قبلَ أن يُغيِّروا، ....

«والإشعارُ بأنّ الطريقَ المستقيمَ بيانُه وتفسيرُه»، ثم إذا اجتَمَعَ رَفْعُ الإبهامَيْن يصيرُ ذلك المُبْهَمُ مُشَخّصًا مُعيّنًا، وهو المرادُ بقولِه: «فهو المُشَخَّصُ المُعَيَّنُ لاجتماعِهما فيه غَيْرَ مُدافَعٍ ولا مُنازَعٍ»، فإذنِ الفَرْقُ بين التأكيدِ وعَطْفِ البيانِ والبدلِ هو: أنّ البَدَلَ يوضِّحُ المتبوعَ كالبيانِ، ويؤكِّدُ أمْرَ المتبوعِ في النسبةِ كالتأكيدِ، وفيه أمرٌ زائدٌ عليهما وهو أنـّه توكيدٌ لنَفْسِ النسبةِ، وإليه أوْمأ بقَوْلِه: «كأنـّه قيلَ: اهدِنا الصراطَ المُستقيم، اهدنا صراطَ الذين أنعَمْتَ عليهم».

قولُه: (لِيَشْملَ كلَّ إنعامٍ)، تعليلٌ للإطلاق، وقولُه: «لأنّ مَن أنْعمَ الله عليه» تعليلٌ للاشتمال، يعني أنّ الأصلَ أن يُذْكَرَ مُتَعَلَّقُ «أنْعمْتَ»، وهو الإسلامُ، فأطلقَ ليشمَلَ كلَّ إنعامٍ، ثم كنىٰ به عن ذلك المُقَيّد ليُؤذِنَ بأنّ[1] نِعمةَ الإسلامِ مُشتملةٌ علىٰ جميعِ النعمِ، فلو قَيّدَ أوّلًا، لم يُفِدْ هذه الفائدة.

قال الإمام: النعمةُ عبارةٌ عن المنفعةِ المفعولةِ علىٰ جهةِ الإحسانِ إلىٰ الغير[2]. وسيجيءُ تقريرُ هذا التعريفِ في سُورة «لقمان» إن شاءَ الله تعالىٰ.

وقال القاضي: الإنعامُ إيصالُ النعمةِ، وهي في الأصلِ الحالةُ التي يستلذُّها الإنسانُ؛ فأُطْلِقَتْ لِـما يستلذُّه من النعمة وهي اللِّين، ونِعَمُ الله ـ وإن كانَتْ لا تُـحْصىٰ ـ مُنْحصرةٌ في جنسين: دُنيويّ وأُخرويّ.

والدنيويُّ: إمّا مَوْهِبيٌّ كخَلْقِ البَدَنِ والقُوىٰ الحالّةِ فيه ونَفْخِ الروحِ وإشراقـهِ بالعقلِ

---

(١) في (ف): «ليؤدي بأن».

(٢) «مفاتيح الغيب» (١: ٢٢٠).

وقيل: هم الأنبياءُ، وقرأ ابنُ مسعودٍ: (صراط مَن أنعمتَ عليهم). ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ بدلٌ من ﴿ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ علىٰ معنىٰ أن الـمُنعَمَ عليهم همُ الذين سَلِموا من غضبِ اللـهِ والضّلال، أو صفةٌ علىٰ معنىٰ أنهم جمعوا بينَ النّعمةِ المطلقةِ وهيَ نِعمةُ الإيمان، وبينَ السّلامةِ من غَضبِ اللـهِ والضّلال. ....

وما يَتبعُه من القُوىٰ كالفَهْمِ والفِكْر، أو كَسْبيٌّ: كتزكيةِ النفسِ عن الرذائلِ، وتَحْلِيتِها بالأخلاقِ الفاضلةِ، وكتزيينِ البَدَنِ بالهيئاتِ المُسْتَحْسَنةِ والمالِ والجاه.

والأُخْرويُّ: أن يغفرَ ما فَرَطَ منه، ويَرْضىٰ عنه ويُبَوّئَهُ في مقعدِ صِدْق. والمرادُ هاهنا القسمُ الأخير، فإنّ ما عداه يَشْتركُ فيه المؤمنُ والكافر[1].

وقلتُ: الأشبهُ الحَمْلُ علىٰ الإطلاقِ كما ذكر المصنِّف. نِعْمَ الذرائعُ النعمُ العاجلةُ[2] لتحصيلِ النِّعَمِ الآجلةِ؛ ولهذا مَنَّ اللهُ تعالىٰ علىٰ حبيبِهِ بقولِه تعالىٰ: ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَـَٔاوَىٰ﴾ [الضحىٰ: ٦] إلىٰ آخرِ السورة.

قولُه: (وقيلَ: هم الأنبياء)، يدلُّ عليه قولُه تعالىٰ: ﴿أُوْلَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [مريم: ٥٨] قال[3]: «مِنْ» للبَيان؛ لأنّ جميعَ الأنبياءِ مُنْعَمٌ عليهم. وأولىٰ الوجوهِ الأوّلُ؛ إذْ عَمَّ كلَّ مَن آمنَ باللـهِ من الأنبياءِ وغيرِهم ليُطابقَ ألفاظَ السورةِ، ويعضُدُه قولُه: «﴿ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾، لا توقيتَ فيه».

قولُه: (علىٰ معنىٰ أنّ المُنْعَمَ عليهم هم الذينَ سَلِموا)، يعني إنّما يصحُّ إبدالُ هذا من ذلك إذا اعتُبِرَ مفهومُ أحدِهما مع منطوقِ الآخَرِ ليتَّفقا. ولذلك قال: «هم الذين سَلِموا من غضبِ الله»، ووَسَّطَ ضَميرَ الفَصْلِ، وهو مِن بَدَلِ الكل. وإذا جُعِلَ ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ صفةً لـ﴿ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ كانَ من قَبيل: شُجاعٌ باسلٌ؛ مِن إقامةِ الوصفِ مقامَ الموصوفِ

---

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٧٦).

(٢) في (ط): «الحاصلة».

(٣) يعني الزمخشري في (١٠: ٤٧). وفي (ط): «فإن» بدل «قال».

فإن قلتَ: كيف صَحَّ أن يَقعَ «غير» صفةً للمعرفةِ وهو لا يَتعرّفُ وإن أُضيفَ إلىٰ المعارف؟ قلتُ: (الذين أَنعمتَ عليهم) لا توقيتَ فيه، فهو كقولِه:

ولقدْ أمرُّ علىٰ اللّئيمِ يَسبُّني

لرُسوخِه فيه، فآذن ذلك بأنّ تلك الذاتَ جامعةٌ لهذيْن المعنيَيْن، وإليهِ الإشارةُ بقولِه: «علىٰ أنّـهم جَمَعوا بين النعمةِ المُطلقةِ وبين السلامةِ من غَضَبِ الله».

قولُه: (لا يتعرَّفُ)، يقال: تعَرَّفْتُ ما عندَ فلان، أي: تطلَّبْتُ حتَّىٰ عَرَفْتُ.

قولُه: (لا تَوقيتَ فيه)، أي: «الذين أنعَمْتَ عليهم»، قَريبٌ من النكرةِ؛ لأنـّه لم يُقْصَدْ به قَوْمٌ بأعيانِهم، و«غيرُ المغضوبِ عليهم» قَريبٌ من المعرفةِ بالتخصيصِ الحاصلِ لها بالإضافةِ. وكلُّ واحدٍ منهما فيه إبهامٌ من وَجْهٍ واختصاصٌ من وجه[١].

التخمير[٢]: المؤقَّت في الأصل: هو الذي حُدَّ وَقْتُه، ثم جُعِلَ عبارةً عن المحدود.

قولُه: (ولقد أَمُرُّ علىٰ اللئيمِ يسبُّني)، تمامُه:

فمضَيْتُ ثُمَّة قُلْتُ: لا يعنيني[٣]

لم يُرِدْ باللئيمِ لئيمًا بعَيْنِه، ولا كُلَّ اللئام لاستحالتِه، ولا الحقيقةَ لاستحالةِ أن يمُرَّ علىٰ مُجَرَّدِ الحقيقةِ لعَدَمِها في الخارج بل لئيمًا من اللئام، واللامُ للعهدِ الذهنيِّ «المُعَبَّرِ عنه بتعريفِ الجنسِ علىٰ ما سبقَ في ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾».

قال ابن الحاجب: الحقيقةُ الذهنيةُ مَعْرِفةٌ في الذِّهنِ، نكِرةٌ في الخارجِ، فقولُه: «يسبُّني» صفةٌ للّئيم[٤].

---

(١) قوله: «واختصاص من وجه» ساقط من (ط)، و(ح).

(٢) سبق التعريفُ به، وأنه أحدُ شروح المُفَصَّل.

(٣) سبق تخريجُه.

(٤) في «الكافية» بشرح الرضيّ الاسترابادي (٣: ٢٤٦).

....

قال الزجَّاج: وهوَ بمنزلةِ قولِكَ: إنّي أمرُّ علىٰ الرجلِ مِثْلِك فأُكْرِمُه، هذا المثالُ أظْهَرُ؛ لأنّ الأوَّلَ يحتمِلُ الحالَ(١).

وأُجيبَ أنـه لا يحتملُها؛ لأنّ القائلَ يمدَحُ نَفْسَه ويصفُ أناتَه وتُؤَدَتَه، وأنّ الحِلْمَ دَأبُـه وعَادتُه، لا أنـه مَرَّ علىٰ لئيمٍ مُعَيَّن مَرّةً، وأنـه احتملَ مَساءَتَه ومَسَبَّتَه.

وعن بعضِهم: لا يحتملُها لئلّا تكونَ مُقَيَّدة؛ لأنّ الجُملةَ وهي «يسبُّني» إذا كانَتْ حالًا تكون مُقيّدةً بخلافِ الصفة.

وقلتُ: دلَّ عَطفُ «فمضَيْتُ» و«قُلْتُ» ـ وهُما ماضيانِ ـ علىٰ «أمُرُّ» وهو مُضارع علىٰ إرادةِ الاستمرارِ المورثِ للعادةِ كقولِه تعالىٰ: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَـٰبَ ٱللَّهِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ [فاطر: ٢٩]، وعلىٰ أنّ المَسَبَّةَ والتغافُلَ إنّما يحدُثانِ منه عندَ مُرورِه عليه.

فإن قُلْتَ: جَعلْتَ هذا الوَجْه ـ أي: عَدَمَ التعيينِ في الصفةِ والموصوفِ ـ أقوىٰ الوجوهِ وقد روىٰ الترمذيُّ عن عديِّ بنِ حاتم: أنّ رسولَ الله ﷺ قال: «المغضوبُ عليهم اليهودُ والضالّون هم النصارىٰ»(٢).

قلتُ: قالَه صلواتُ الله عليه وسلَّم تعريضًا بعَدِيٍّ؛ يدل عليه: ما روَيْنا عن الترمذيِّ أيضًا عن عديٍّ قال: أتيْتُ رسولَ الله ﷺ وكنتُ جئْتُ بغيرِ أمان ولا كتابٍ، فلمّا دُفِعْتُ إليه أخذَ بيَدي ثم ساقَ الحديثَ إلىٰ قوله: فحَمِدَ اللهَ وأثنىٰ عليه ثم قال لي: «يا عَدِيُّ، ما يُفِرُّك من الإسلامِ أن تقول: «لا إلـه إلّا الله» فهل تَعْلَمُ مِن إلـه سِوىٰ الله؟ قلتُ: لا، ثم قال: أتـفِـرُّ مِن أن يُقالَ: اللهُ أكبر، فهل تَعْلَمُ شيئًـا أكبَـرَ من الله؟ قلتُ: لا. قال: اليهـودُ مغضوبٌ

(١) في «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٥٣).

(٢) «سنن الترمذي» (٢٩٥٣) و(٢٩٥٤)، وهو في «المسند» (١٩٣٨١)، وصحَّحه ابن حبان (٦٢٤٦)، وانظر تمام تخريجه في «مسند أحمد».

ولأنّ المغضوبَ عليهمْ والضّالّينَ خلافُ الـمُنعَمِ عليهم، فليسَ في ﴿غَيْرِ﴾ إذن الإبهامُ الذي يَأْبىٰ عليه أن يَتعرّف. وقُرِئَ بالنصبِ علىٰ الحال،........................

عليهم والنصارىٰ ضُلّال، قلتُ: فإني حَنيفٌ مُسْلم، فرأيتُ وَجْهَه تَبسَّط فرحًا»[1] قلتُ: وكان عَدِيٌّ نَصْرانيًّا.

الراغب: إن قيلَ: كَيفَ فُسِّرَ علىٰ ذلك وكِلا الفريقَيْن ضالٌّ ومغضوبٌ عليه؟

قيلَ: خَصَّ كلَّ فَريقٍ منهم بصفةٍ كانت أغْلبَ عليهم، وإن شاركوا غيرَهم في صفاتِ ذَمٍّ.

إن قيل: ما الفائدةُ في ترادُفِ الوصفَيْن، وأحدُهما يقتضي الآخرَ؟

قيلَ: ليسَ من شَرْطِ الخطابِ أن يُقْتَصَرَ في الأوصافِ علىٰ ما يَقْتضي وَصْفًا آخرَ دونَ ذلك الآخر، ألا ترىٰ أنّك تقولُ: حَيٌّ سَميعٌ بَصيرٌ، والسَّمْعُ والبَصَرُ يقتضي الحياةَ؟! ثم ليسَ مِن شرطِ ذلك أن يكونَ ذِكْرُه لَغْوًا، وإنّما ذكرَ ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾؛ لأنّ الكفارَ قد شاركوا المؤمنينَ في إنعامٍ كثيرٍ، فبَيّنَ بالوصفِ أنّ المرادَ ليسَ إلّا نعمة مخصوصة[2].

قولُه: (**ولأنّ المغضوبَ عليهم والضالينَ خلافُ الـمُنْعمِ عليهم**)، قال أبو البقاء: إنّ «غير» إذا وقَعْت بين مُتضادَّيْن وكانا مَعْرِفتَيْن تَعرَّفت بالإضافةِ، كقولك: عَجِبْتُ من الحركةِ غَيْرِ السُّكون[3].

الرّاغب[4]: الضَّلالُ والخطأُ: العدولُ عن الطريقِ المستقيمِ، وعن الصوابِ، سواءٌ كانَ العدولُ عن ذلك عَمْدًا أو سَهْوًا، وسواءٌ كان يسيرًا أو كثيرًا، والصوابُ من الشيءِ يَجْري

---

(١) هو جزءٌ من الحديثِ السابق.

(٢) انظر: «تفسير الراغب» (١: ٦٨).

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ١٠).

(٤) «تفسير الراغب» (١: ٦٦-٦٧)، وانظر: «المفردات» ص٥٠٩-٥١٠.

وهيَ قراءةُ رسولِ اللهِ ﷺ وعمرَ بنِ الخطّابِ رضي الله عنه، ورُوِيَتْ عن ابنِ كَثيرٍ. وذو الحالِ: الضميرُ في «عليهم»، والعاملُ «أنعمت»، وقيل: ﴿ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾: همُ اليهود، لقولِه: ﴿مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ﴾ [المائدة: ٦٠].

مَجْرىٰ القِرْطاسِ(١) من المَرْمَىٰ في أنّه هو الصوابُ وباقيه ضَلالٌ وخطأ؛ ولهذا قالوا: كَوْنُنا أخيارًا من وجهٍ واحد، وكونُنا أشرارًا من وجوهٍ كثيرة.

ولصعوبةِ الصّوابِ وكَوْنِه واحدًا، وردَ في الألفاظِ النبوية: «استَقيموا ولن تُحْصوا»(٢)، وعلىٰ هذا النظرِ قال: «مَنِ اجتهدَ فأصابَ فلَهُ أجْرانِ، ومَن اجتَهد فأخطأ فله أجرٌ واحد»(٣).

وإذا عُلِمَ هذا، عُلِمَ أن ليسَ كلُّ خطأٍ وضَلالٍ يُسْتَحَقُّ به العِقابُ الدائم؛ بل كما قد يُسَمَّىٰ أكبرُ الكبائرِ نَحْوُ الكفرِ ضَلالًا وباطلًا وخَطًا، قد يُسَمَّىٰ بذلك أصغرُ الصغائر، وقد يتقاربُ الوصفانِ جدًّا وموصوفاهُما متباعدانِ، فعَرَضُ الضلالِ والخطأ عَريض، والتفاوتُ بين أدناهُ وأقصاهُ كثير، ولذلك قال للنبيِّ ﷺ: ﴿وَوَجَدَكَ ضَآلًّا فَهَدَىٰ﴾ [الضحىٰ: ٧] أي: وجدَك غَيْرَ مُهتدٍ إلىٰ ما سِيقَ إليك من النُّبوّةِ والعلم. وقولُه: ﴿وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [آل عمران: ١٦٤] وقد يُعَبَّرُ عن سوءِ الاختيارِ نَحْو: ﴿فَعَلْتُهَآ إِذًا وَأَنَا۠ مِنَ ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الشعراء: ٢٠] ويُعَبَّرُ عن الخَيْبةِ قال: ﴿إِنَّ ٱلْمُجْرِمِينَ فِى ضَلَٰلٍ وَسُعُرٍ﴾ [القمر: ٤٧].

قولُه: (قراءةُ رسولِ الله ﷺ)، أي: عادتُه في القراءةِ، وإلّا فجَميعُ الرواياتِ قراءتُه، وهذه القراءة شاذّةٌ سواءٌ أُسْنِدَتْ إلىٰ رسولِ الله ﷺ أو نُسِبَتْ إلىٰ ابن كثيرٍ؛ لكونِها لم تثبُتْ عند الأئمةِ السَّبعة. قال الزجَّاج: ويجوزُ أنّ النَّصْبَ علىٰ الحال، أي: أنعَمْتَ عليهم لا مغضوبًا عليهم، أو

---

(١) وهو الهدَفُ والغَرَضُ يُرمىٰ إليه. وفي «المفردات»: مجرىٰ الـمُقَرْطِس من المرمىٰ، علىٰ البناءِ لاسم الفاعل، وهو الأشْبَهُ بالصواب.

(٢) أخرجه الإمـام أحمد في «المسنـد» (٢٢٤٣٢)، والبزّار في «المسند» (٢٣٦٧)، وصحَّحه الحـاكم في «المستدرك» (١: ٢٢٠).

(٣) أخرجه البخاري (٧٣٥٢)، ومسلم (١٧١٦)، من حديث عمرو بن العاص رَضِيَ اللهُ عنه.

والضالّون: هم النّصارىٰ لقولِه: ﴿قَدْ ضَلُّواْ مِن قَبْلُ﴾ [المائدة: ٧٧]. فإن قلتَ: ما معنىٰ غضبِ الله؟ قلتُ: هو إرادةُ الانتقام من العُصاة، ....

علىٰ الاستثناء. وحَقُّ «غَيْر» في الاستثناءِ النَّصْبُ إذا كان ما بعْدَ إلَّا منصوبًا(١).

وقال الفرّاء: لا يجوزُ الاستثناءُ؛ لأنّه حينئذٍ بمعنىٰ سِوىٰ، فلا يجوزُ أن يُعْطَفَ عليها بـ«لا»؛ لأنّها نَفيٌ وجَحْدٌ ولا يُعْطَفُ الجَحْدُ إلَّا علىٰ الجَحْد، ولا يجوزُ: جاءَني القومُ إلَّا زيدًا ولا عَمْرًا. وأجازه الأخفش(٢) وقال: جاءني القومُ إلَّا زيدًا، معناه لا زيدٌ فيجوز العطفُ عليه بـ«لا» حملًا علىٰ المعنىٰ(٣).

وقال أبو البقاء: وذو الحالِ الضميرُ في «عليهم»، ويضعُفُ أن يكونَ حالًا من «الذين»؛ لأنّه مُضافٌ إليه، و«الصراطُ» لا يصحُّ بنفسِه أن يعمَلَ في الحال. وقيل: يجوزُ ويَعْمَلُ فيها معنىٰ الإضافة(٤).

قولُه: (**هو إرادةُ الانتقام**)، المعنىٰ ما سبق في الرحمٰن الرحيم. ولهذه الطريقةِ مَسْلَكٌ آخَر وهو: أنّ الغضبَ تغيُّر يحدث عند غليانِ دمِ القلبِ لإرادةِ الانتقام، وهو علىٰ الله تعالىٰ مُحال، فيُحْمَلُ علىٰ إرادةِ الانتقام. والقانونُ في أمثالِه هو أنّ جميعَ الأعراضِ النفسانيةِ مثلِ الرحمةِ والفَرَحِ والسرورِ والغضبِ والحياءِ والمَكْرِ والخِداعِ والاستهزاءِ لها أوائلُ وغاياتٌ، فإذا وُصِفَ اللهُ تعالىٰ بشيءٍ منها، يكونُ مَحْمولًا علىٰ الغايات، لا علىٰ البدايات. مثالُه: الغَضَبُ ابتداؤه غليانُ دَمِ القلب، وغايتُه إرادةُ إيصالِ الضَّررِ إلىٰ المغضوبِ عليهم؛ فَلَفظُ الغضبِ في حَقِّ الله تعالىٰ يُحْمَلُ علىٰ إرادةِ الانتقامِ كما قالَه، لا علىٰ غَليانِ دمِ القلب. قال ابنُ

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٥٣).

(٢) أبو الحسن سعيد بن مَسْعَدَةَ المُجاشعيُّ (ت ٢١١هـ)، كان من أعيانِ البصريين، وفي مِسْلاخِ سيبوَيْه في جَوْدةِ النظرِ ودقّةِ الاختيار. من تصانيفه «معاني القرآن». له ترجمة في «إنباه الرواة» (٢: ٣٦).

(٣) «معاني القرآن» للفرّاء (١: ٨).

(٤) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ١٠).

وإنزالِ العقوبةِ بهم، وأن يَفعلَ بهم ما يَفعلُه الـمَلِكُ إذا غَضِبَ علىٰ منْ تحتَ يدِه، نَعوذُ باللهِ من غضبِه، ونَسألُه رضاهُ ورَحمتَه. فإنْ قلتَ: أيُّ فرقٍ بينَ ﴿عَلَيۡهِمۡ﴾ الأولىٰ، و﴿عَلَيۡهِمۡ﴾ الثانية؟ قلتُ: الأولىٰ: محلُّها النصبُ علىٰ المفعوليّة، والثانية: محلُّها الرفعُ علىٰ الفاعليّة. فإن قلتَ: لـم دخلت «لا» في: ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾؟

قلتُ: لـما في «غير» من معنىٰ النّفيِ كأنه قيلَ: لا المغضوبَ علَيهم ولا الضّالّينَ، وتقول: أنا زيدًا غيـرُ ضارِب، ....

جِنّي: ولَمّا ذكَرَ النِّعمةَ صَرَّحَ بالخطابِ لموضعِ التقرُّبِ مِنَ الله بذكْرِ نعمتِه، وأسندَ النعمةَ إليه، ولَمّا صارَ إلىٰ ذكْرِ الغضَب رَوىٰ عنه تعالىٰ الغَضَبَ وانحرَفَ إلىٰ الغَيْبَة، فانظُر إلىٰ هذه الأسرار[(١)].

قولُه: (وأن يفعلَ)، معطوفٌ علىٰ إنزالِ العقوبةِ بهم من باب: أعجَبني زيدٌ وكَرمُه.

قولُه: (محلُّها الرَّفْعُ علىٰ الفاعِليّة)، قال أبو البقاء: ليسَ في «غيرِ المغضوب» ضميرٌ؛ لقيامِ الجارِّ والمجرورِ مَقامَ الفاعِلِ؛ ولذلك لم يُجْمَعْ[(٢)].

قولُه: (لِـمَ دخَلَتْ لا؟)، تقريرُ السؤالِ: لم دخَلَتْ «لا» في ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ ولا مَنْفِيَّ قَبْلَه، وإنّما يُؤتىٰ بـ«لا» بعد حَرْفِ العطف إذا كان قَبْلَه مَنْفِيٌّ، يقالُ: ما جاءَ زيدٌ ولا عَمْرو، ولا يقالُ: جاءَ زيدٌ ولا عَمْرو؟

قولُه: (لِما في «غير» من معنىٰ النفي)، اعلَم أن «لا» مزيدةٌ عند البَصْريِّين لتوكيدِ النفي، وعندَ الكوفيين بمعنىٰ غير[(٣)].

---

(١) «المحتسب» (١: ١٤٥).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ١٠).

(٣) المصدر نفسه (١: ١٠).

مَعَ امتناعِ قولِكَ: أنا زيدًا مثل ضارِب، لأنهُ بمنزلةِ قولكَ: أنا زيدًا لا ضارِب. وعن عُمرَ وعليٍّ رضيَ اللهُ عنهما أنهما قرآ: (وغيرِ الضالين).

وقرأَ أيّوبُ السَّخْتِياني: (ولا الضألين) بالهمزة، كما قرأَ عَمْرُو بنُ عُبَيد: (ولا جأن) [الرحمن: ٣٩، ٥٦، ٧٤]، وهذه لغةُ من جَدَّ في الهربِ من التقاءِ السَّاكنَين، ....

قولُه: (مع امتناعِ قولك: أنا زيدًا مِثْلُ ضاربٍ)، قال الزّجّاج: النحويون يُجوِّزون أنْت زيدًا غيرُ ضارب، ولا يُجوِّزون: أنت زيدًا مِثْلُ ضاربٍ؛ لأنّ زَيْدًا من صلةِ ضاربٍ فلا يُتقدَّم عليه(١). تَمَّ كلامه. وذلك أنَّ وقوعَ المعمولِ فيما لا يقعُ فيه عاملُه مُمْتَنعٌ فامتنع قولُك: أنا زيدًا مِثْلُ ضاربٍ؛ لأنّ «مِثْلَ» مُضافٌ إلىٰ ضاربٍ و«زيدًا» معمولُه، فكما لا يجوزُ تقدُّمُ ضاربٍ علىٰ المِثْلِ لأنـّه مُضافٌ إليه للمِثْلِ، لا يجوزُ تقدُّمُ «زيدًا» عليه. وقولُك: أنا زيدًا غَيْرُ ضاربٍ، إنّما يجوزُ؛ لأنَّ «غَيْرَ» لـمّا كان متضمِّنًا معنىٰ النفي، كان بمنزلةِ: أنا زيدًا لا ضاربٌ، والإضافةُ في «غير» كَلا إضافة.

قولُه: (أيوبُ السَّخْتياني)(٢)، قال صاحبُ «الجامع»(٣): هو أيوبُ بنُ أبي تَميمةَ السَّخْتياني كان إمامًا ثِقَةً ثَبْتًا حُجَّةً وَرِعًا، أتىٰ أنـَسًا، وسمِعَ الحسنَ وابنَ سيرين. السَّخْتِياني بسكونِ الخاءِ المعجمة وكسرِ التاءِ فوقها نقطتان وبالنون، منسوب إلىٰ السختيان: وهِيَ الجلود(٤).

قولُه: (جَدَّ في الهَرَب)؛ لأنّ التقاءَ الساكنَيْن فيما إذ كانَ أوَّلُهما حَرْفَ لِينٍ والثاني مُدْغَمًا فيه مُغْتَفَرٌ، فإذا هَرَبَ عن(٥) هذا الجائزِ فقد جدَّ في الهَرَب.

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (١: ٥٤).

(٢) يعني: أيوب بن أبي تميمة السختياني، ثقةٌ حجةٌ ثَبت، من الخامسة (ت١٣١هـ).

(٣) «جامع الأصول» (١: ١٨٤).

(٤) هذه الفقرة وردت في الأصول الخطية بعد الفقرة التالية، وقدمتها هنا مراعاة لترتيب «الكشاف».

(٥) في (ط): «من».

ومنها ما حكاه أبو زيد من قولهم: شأبة ودأبة.

«آمين»: صوتٌ سُمِّيَ به الفعْلُ الذي هو استَجِبْ، كما أنّ: رُوَيْد، وحَيَّهَل، وهَلُمّ أصواتٌ سُمِّيَتْ بها الأفعالُ التي هيَ: أَمهلْ وأَسْرِع وأَقْبِل. وعنِ ابنِ عَباسٍ سألتُ رسولَ اللـهِ ﷺ عن معنىٰ آمين، فقال: «افعلْ»، ....

قال ابنُ جِنّي: ذُكِرَ أنَّ أيوبَ سُئِلَ عن هذهِ القراءة فقال: هي بَدَلٌ من المَدَّةِ لالتقاءِ الساكنين، وحَكىٰ اللَّحيانيُّ[1] في الباز: البَأْز بالهَمْزة. ووَجْهُه: أنّ الألفَ ساكنةٌ ومُجاورةٌ لفتحةِ الباءِ قَبْلَها. وقد ثبتَ أنّ الحرفَ الساكنَ إذا جاورَ الحركةَ فإنّـهم يُنْزِلونه منزلةَ المُحْتَملِ بها كما في الوقف علىٰ بكرٍ هذا بَكَرْ[2].

قولُه: («آمين» صوت)، أي: لَفْظٌ سُمّيَ به الفعلُ. قال صاحبُ «الضَّوْء»: إنهم وإن قالوا: إنّ هذه الأسماءَ موضوعةٌ مواضعَ الأفعالِ إلّا أنّ ذلك تجوُّزٌ منهم؛ لأنـّها موضوعةٌ مواضعَ مصادرَ سادَّةٌ مَسَدَّ أفعالِها. فإذا قُلْتَ: صَهْ فمَعْناه: سكوتَك بالنصبِ، أي: اسكُتْ سكوتَك ثم أُقيمَ صَهْ مُقامَه، ولـمّا كان هو سادًّا مَسَدَّ الفعلِ عَبَّرَ النَّحويون بأنـه اسمٌ للفعلِ قَصْرًا للمسافةِ، وإلّا فهو اسمٌ للمَصْدَرِ في[3] الحقيقة. وقديمًا كان يختلجُ هذا التأويلُ في صَدْري حتّىٰ ظَفِرْتُ بنَصٍّ من قِبَلِ أبي إسحاقَ الزَّجّاج، فإنـّه ذكَر في «آمين» أنـه صوتٌ موضوعٌ موضعَ الاستجابةِ، كما أن «صه» موضوعٌ موضعَ السكوت. وقال الزجّاجُ: وحَقُّه من الإعرابِ الوَقْفُ؛ لأنـه بمنزلةِ الأصواتِ إذْ[4] كانَ غَيْرَ مُشْتَقّ من فِعْلٍ إلّا أن النونَ فُتِحَتْ لالتقاءِ الساكنين[5].

(١) أبو الحسن علي بن المبارك اللحياني. له ترجمة في: «إنباه الرواة» (٢: ٢٥٥).
(٢) «المحتسب» (١: ٤٥).
(٣) في (ط): «علىٰ».
(٤) في (ط): «إذا».
(٥) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٥٤).

وفيه لُغتانِ: مَدُّ أَلِفه وقَصْرُها، قال:

ويَرْحمُ اللـهُ عَبدًا قالَ آمينا

وقال:

أمين فزادَ اللـهُ ما بَيْننا بُعْدا

وعن النّبيّ ﷺ: «لقّنني جبريلُ: آمين، عندَ فَراغي من قراءةِ فاتحةِ الكِتاب».

وقال: إنه كالختم علىٰ الكتاب، وليسَ من القرآنِ، بدليلِ أنه لم يَثبتْ في المصاحف، وعن الحسنِ أنه لا يقولُها الإمام؛ لأنه الدّاعي.

قولُه: (ويرحَمُ الله)، تمامُه:

يا ربِّ لا تَسْلُبَنِّي حُبَّها أبدًا

قولُه: (أمينَ فزادَ الله)، تمامُه:

تباعدَ مني فُطْحُلٌ إذْ لقيته

البيتان أنشدهما الزجّاج(١).

قولُه: (كالخَتْم علىٰ الكِتاب)، رَوَيْنا عن أبي زُهَيْرٍ النُّمَيْريِّ قال: قال رسولُ الله ﷺ لرجلٍ قد ألَحَّ في المسألة: «أوْجَبَ أن ختَم» فقيل: بأيِّ شيء؟ قال: «بآمين» قال أبو زهير: آمينَ مِثْلُ الطابَع علىٰ الصحيفة. أخرجَه أبو داود(٢).

كما أنّ الخَتْمَ علىٰ الكتابِ يَمْنعُه من ظهورِ ما فيه علىٰ غيرِ مَن كُتِبَ إليه ـ وهو الفساد ـ كذا الخَتْمُ في الدعاءِ يَمْنَعُه من الفسادِ الذي هو الخَيْبة. لِـما روَيْنا عن مُسْلمٍ عن أبي هُريرة قال:

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٥٤) والبيت الأول لمجنون ليلى قيس بن الملوح، وقيل لعمر بن أبي ربيعة. انظر: «لسان العرب» (أمن)، «تاج العروس» (١: ١٢١) (أمن)، والبيت الثاني لجُبَيْر بن الأضْبَط كما في «تاج العروس» (فطحل) و(أمن).

(٢) «سنن أبي داود» (٩٣٨).

وعن أبي حَنيفةَ مثلُه، والمشهورُ عنهُ وعن أصحابِه أنه يُخفيها.

ورَوَىٰ الإخفاءَ عبدُ اللـهِ بنُ مُغَفَّل، وأنسٌ عن رَسولِ اللـهِ ﷺ، وعندَ الشافعيِّ رضي الله عنه يَجهرُ بها. وعن وائلِ بنِ حُجْر أنَّ النبيَّ ﷺ كان إذا قرأ ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ قال: آمين، ورفعَ بها صوتَه. وعن رَسولِ اللـهِ ﷺ أنه قال: لأُبيِّ بنِ كَعْب: «ألا أُخبرُكَ بسورةٍ لم يَنزِلْ في التوراةِ والإنجيلِ والقرآنِ مِثلها؟» قلتُ: بلىٰ يا رسولَ الله، قال: «فاتحةُ الكتابِ، إنها السّبعُ المثاني والقرآنُ العظيمُ الذي أوتيتُه». وعن حذيفةَ بنِ اليَمانِ أنّ النّبيّ ﷺ قال: «إنّ القومَ لَيبعثُ اللـهُ عليهمُ العذابَ حتْمًا مقْضيًّا، فيقرأُ صَبيٌّ من صبيانِهم في الكتاب: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ فَيسمَعُه اللـهُ تعالىٰ فيرفعُ عنهم بذلكَ العذابَ أربعينَ سنةً .

قال رسولُ الله ﷺ: «إذا دعا أحدُكم فلا يَقل: اللهمَّ اغفِر لي إن شئْتَ، ولكنِ ليَعْزِم وليُعْظِمِ الرغبةَ»[١] أي: في الإجابة.

قولُه: (في الكتاب)، **المُغرِب**[٢]: أكْتَبَ الغلامَ وكَتَّبَه: عَلَّمه الكتابَ، ومنه سَلَّم غُلامَه إلىٰ مُكَتِّب أي: مُعَلِّمِ الخَطِّ. رُويَ بالتخفيف والتشديد. وأمَّا المَكْتَبُ والكُتَّابُ فمكانُ التعليمِ وقيل: الكُتَّابُ: الصِّبيان.

الجوهريّ: الكُتَّابُ: الكَـتَـبَة، والكُتَّابُ أيضًا والمكتبُ واحد.

وعن الـمُبَرِّد: ومَن قال للموضعِ: الكُتَّابُ فقد أخطأ. وفي معناه رَوَيْنا عن الدارميِّ[٣] عن ثابتِ بنِ عَجْلانَ الأنصاريِّ: كان يُقال: إنّ اللهَ ليُريدُ العذابَ بأهلِ الأرضِ فإذا سَمِعَ تعليمَ الصِّبيانِ بالحِكْمةِ صرفَ ذلك عنهم. يعني بالحِكْمةِ: القُرآن.

---

(١) «صحيح مسلم» (٢٦٧٨).

(٢) «المُغرِب في ترتيب المُعْرِب» (٢: ٢٠٦).

(٣) «سنن الدارمي» (٢: ٤٣٨).

قالَ مُـحْيِي الدِّين النواويُّ صاحبُ «الروضةِ»[١]: ومِنَ المَوضوعِ الحَديثُ المَرْوِيُّ عَن أُبَيّ ابنِ كَعْبٍ في فَضْل القرآنِ سُورةً سُورة، وَقَدْ أخْطأَ مَن ذَكَرَهُ مِنَ المُفَسِّرينَ. وزَادَ الصَّغَاني: وَضَعَهُ رَجُلٌ مِن أهْلِ عبادان وقالَ: لـمَّا رَأَيْت الناسَ اشتَغَلوا بالأشْعارِ وفِقْهِ أبي حَنيفةَ رحمه الله وغير ذلك ونَبَذُوا القُرآنَ وراءَ ظُهورِهِم، أردْتُ أن أضَعَ لِكُلِّ سُورَةٍ فَضيلَةً أُرَغِّبُ الناسَ بها في قِراءةِ القُرآنِ، وقلَّ تَفْسيرٌ خَلا مِن ذِكْرِ هذه الفَضَائِلِ إلَّا مَن عَصَمَهُ الله تعالى، والله أعلم بتحقيقه.

تَـمَّت السُّورةُ بحمد الله وحُسن توفيقه[٢]

(١) شيخ الشافعية، الإمامُ الفقيه الزاهد أبو زكريا يحيىٰ بن شرف بن مُرِيّ النووي الشافعيّ الدمشقي (ت ٦٧٦هـ)، صاحب المصنّفات البديعة مثل: «شرح صحيح مسلم» و«روضة الطالبين» و«المجموع شرح المهذَّب» و«الأذكار»، وغير ذلك من التواليفِ القاضيةِ بإمامتِه وجلالةِ قَدْره. له ترجمة في: «تذكرة الحفّاظ» (٤: ١٤٧٠)، و«طبقات السبكي» (٨: ٣٩٥).

(٢) في (ف): «والله أعلم تمت السورة».

سورةُ البَقَرة

مدنيّـةٌ، وهيَ مئتانِ وسبعٌ وثمانونَ آيةً

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

[﴿الٓمٓ﴾ ١]

اعلمْ أنَّ الألفاظَ التي يُتَهجّىٰ بها أسماءٌ،..................................

سورةُ البقرة

مدنيَّةٌ[1]، وهي مئتانِ وسَبعٌ وثمانون[2] آيةً غيرَ آيةٍ نزلت يومَ عرفة بمنىٰ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ[3]

قولُه: (الألفاظ التي يُتهَجّىٰ بها)، الأساس: تعلَّم هجاءَ الحروفِ وتَهْجِيتَها وتهَجّيها[4] وهو يَهجُوها ويَتهجَّاها: يُعدِّدها. وقيلَ لرجلٍ من قَيْس: أتقرأُ القرآنَ؟ فقالَ: واللّٰـهِ ما أهْجو منه حَرْفًا. ومنَ المجازِ: فلانٌ يَهْجو فلانًا هِجاءً: يَعُدُّ مَعايِبَه.

---

(١) في (ف): «مكية، وفي رواية: مدنية»، وكون سورة البقرة مكية غريب جداً، ولانفراد (ف) بذلك لم أثبته.

(٢) حسب عدد الآي البصري. انظر: «البيان في عدّ آي القرآن» للداني ص١٤٠.

(٣) من قوله: «سورة البقرة» إلىٰ هنا ساقط في (ط)، ولم يرد في (ح) إلا البسملة.

(٤) في (ح): «وتهجيتها وتهجّيها».

مسمياتُها **الحروفُ المبسوطةُ** التي منها رُكّبتِ الكَلِم؛ فقولُكَ: «ضاد» اسمٌ تُسمّي به «**ضهْ**» من ضَرَبَ إذا تهجيتَه، وكذلكَ «را»، «با» اسمان لقولك: «رهْ»، «بهْ»، وقد رُوعِيَتْ في هذه التسميةِ لطيفةٌ، وهيَ أنّ المسَمَّياتِ لـمّا كانتْ ألفاظًا كأساميها؛ وهيَ حروفٌ **وُحْدانٌ**، والأسامي عددُ حروفِها مُرْتقٍ إلى الثلاثةِ **اتّجهَ لهم** طريقٌ إلى أن يَدُلُّوا في التسميةِ علىٰ المسمّىٰ،..

قولُه: (**الحروفُ الـمَبْسوطةُ**)، أي: حروفُ الـمَباني المنثورةُ الـمُفردةُ لا المُركّبة.

قولُه: (**ضَهْ**)، بغيرِ إفصاحِ الهاءِ وإنّما كُتِبت علىٰ لفْظِ الواقفِ. والضميرُ في «تهجَّيْتَه» يعودُ إلىٰ «ضَه»، وقيل: إلىٰ «ضَرَب»، وهو أحسَن. و«تُسمِّي» مِن قَوْلِهم: سمَّيْتُ زيدًا: إذا ذكَرْتَه، لا منَ التّسميةِ بِمعنىٰ: وَضْعِ الاسمِ للمُسَمَّىٰ. وأمّا التسميةُ بمعنىٰ الوضع فهو المرادُ من قولِه: «وقد رُوعيَتْ في هذه التسمِيَة».

قولُه: (**وُحْدانٌ**)، وهو جَمْعُ واحدٍ كرُكبْانٍ جَمْعُ راكِب.

قولُه: (**اتّجَه لهم**)، يقال: اتّجه لأمرِ كذا، أي: وَجَّه وَجْهَه إليه، **الجوهريّ**: اتَّجه له رأيٌ، أي: سَنَح.

قال الإمامُ قطبُ الدينِ الفاليُّ تغَمَّدَهُ اللهُ بغُفرانه(١): اعلم أنّ تصديرَ الاسمِ بالحَرْفِ المُسمَّىٰ يتوقَّفُ علىٰ ثلاثةِ أمورٍ:

أحدُها: كَوْنُ المُسمَّىٰ لفظًا؛ إذ لو كان معنًى لا لَفْظًا لم يُمْكِن تَصديرُ الاسم.

والثاني: كَوْنُ المُسمَّىٰ حَرْفًا واحدًا ليَقَع في الصَّدر.

والثالث: كَوْنُ الاسمِ ثُلاثيًّا؛ إذ لو كانَ الاسمُ حرفًا واحدًا كالمُسمَّىٰ اتَّحَدَ الاسمُ والمسمَّىٰ، ولو كانَ اثنَيْن لم يَسْتقِم أيضًا لوجهَيْن:

---

(١) سبق التعريفُ به، وأنه صاحبُ «تقريب التفسير» الذي يستمدُّ منه الإمام الطيبي.

فلم يُغفلوها، وجَعلوا المسمّىٰ صدرَ كلِّ اسم منها؛ كما ترىٰ، إلا الألَفَ **فإنّهم استعاروا الهمْزةَ مكانَ مُسمّاها؛** لأنه لا يكونُ إلا ساكنًا.

ومـمّا يُضاهيها في إيـداعِ اللّفظِ دلالةً علىٰ المعنىٰ: التهليلُ، والحَوْقلةُ، والحَيْعَلةُ، والبسملةُ. وحُكْمُها ـ ما لم تَلِها العواملُ ـ أن تكونَ ساكنةَ الأعجازِ، موقوفة؛ كأسماءِ الأعداد، فيقالُ: ألفْ، لامْ، ميمْ، كمـا يقال: واحدْ اثنانْ ثلاثـه، فإذا وَلِيَتْها العواملُ أدركَها الإعْراب.

أما **أوّلًا**: فلأنّ الاسمَ المتمكّنَ لا يكونُ علىٰ حرفين.

وأما **ثانيًا**: فلأنّ الحرفَ الثاني إمَّا أن يكونَ صحيحًا، أو مُعتلًّا، فإن كانَ صحيحًا لم يستقِمْ لما مَرَّ، وإن كان مُعتلًّا فلا يَسْتقيمُ أيضًا لذلك، ولأنـّه قابلٌ للتنوينِ، وعند التنوين يسقطُ حرفُ العِلّة، لاجتماعِ الساكنين. فإذا سقطَ حَرْفُ العِلّةِ عاد مَحذورًا اتحادُ الاسمِ والمُسمَّىٰ، فتعَيَّنَ أن يكونَ ثُلاثيًّا؛ إذ لا احتياجَ إلىٰ الزيادةِ في هذا المعنىٰ.

قولُه: **(فلم يُغْفِلوها)**، **الأساس**: فَلاةٌ غُفْلٌ: لا عَلَم فيها، ونَعَمٌ أَغْفالٌ: لا سِمَةَ عليها.

المعنىٰ: لم يَجْعلوا الأسامِيَ أغفالًا لا سِمَةَ عليها من المُسمَّىٰ.

وقيل: لم يُغْفِلوها: لم يَتْركوها، مِن قولكَ: أغفَلْتُ الشيءَ، إذا تَركْتَه. والضميرُ راجعٌ إلىٰ الطريقِ أو إلىٰ اللطيفة أي: ما تركوا تلكَ الطريقَ غيْرَ مسلوكةٍ، واللطيفةَ غير مَرْعِيّة.

قولُه: **(استعاروا الهمزةَ مكانَ مُسمّاها)**، أي: مُسَمَّىٰ الهمزةِ مكانَ مُسمَّىٰ الألفِ؛ لأنّ الألفَ اسمُ مَدَّةٍ ساكنةٍ قَبْلَها فَتحة.

ذكَر ابنُ جِنّي في «سِرِّ الصناعة»: أنّ الألفَ في الأصلِ اسمُ الهمزة، واستعمالُهم إياها في غيرِها توسُّع. وذلك أنَّ الهمزةَ تصيرُ هذه الـمَدَّةَ إذا أتىٰ في آخرِ الاسمِ، ثمَّ لما غلبَ استعمالُ الألفِ في هذه المَدّةِ أُهْمِلَ ما وُضِعَ عليها[1].

---

(١) «سرّ صناعة الإعراب» (٢: ٦٦٥).

كقولك: هذه أَلِفٌ، وكَتبتُ أَلِفًا، ونظرتُ إلى أَلِفٍ، وهكذا كلُّ اسمٍ عَمِدتَ **إلى تأديةِ ذاتِه فحسْب**، قبلَ أن يَحدث فيه بدخولِ العواملِ شيءٌ من تأثيراتها، فحقُّك أن تَلفِظ به موقوفًا، ألا ترىٰ أنك إذا أردتَ أن تُلقيَ علىٰ الحاسبِ أجناسًا مختلفةً **ليَرفَعَ** حُسبانَها، كيفَ تَصنع؟ وكيفَ تلقيها أَغفالًا من سِمة الإعراب؟ فتقول: دار، غلام، جارية، ثوب، بساط، ولو أَعْربتَ رَكِبْتَ شططًا.

فإنْ قلتَ: لِمَ قَضَيْتَ لهذه الألفاظِ بالاسميَّة؟ وهلّا زَعمتَ أنها حروفٌ **كما وَقعَ** في عباراتِ المتقدمِين؟ قلتُ: **قد استوضحتُ** بالبرهانِ النيِّرِ أنها أسماءٌ غيرُ حروف، فعلمتُ أنّ قولَهم خليقٌ بأن يُصرَفَ إلىٰ التسامح، وقد وجدناهُم متسامِحِينَ..................

قولُه: (**إلىٰ تأديةِ ذاتِه**[1] **فحَسْبُ**)، **الجوهري**: أحسَبَني الشيءُ: كَفاني. وحَسْبُك دِرهمٌ، أي: كفاك. وذلك أنّ اللفظَ موضوعٌ للمعنىٰ، وحركاتُ اللفظِ الإعرابيةُ دالّةٌ علىٰ أحوالِ المعنىٰ، فإذا لم يُرَدْ باللفظِ إلّا مُجَرَّدُ معناه يُجاءُ به عَرِيًّا عمّا يدل علىٰ الأحوالِ الطارئةِ عليها عند الإعراب.

قولُه: (**ليرفَع**)، أي: ليَضْبِط، **الأساس**: ومنَ المجازِ: ارفَعْ هذا الشيء: خُذْه.

قولُه: (**كما وقَع**)، صفةُ مصدرٍ محذوف. وفاعلُ «وقع» ضَميرٌ يرجعُ إلىٰ أنـها حروف، **الأساس**: زعم فلانٌ أنّ الأمرَ كَيْتَ وكَيْتَ زَعْمًا ومُزْعَمًا: إذا شَكَّ أنـه حق أو باطل. وفي قَوْلِه مَزاعِمُ: إذا لم يُوْثَق به.

توجيهُ السؤال: لم قطَعْتَ الحُكْمَ باسمِيّتِها ولم لا تزعُمُ كزَعْمِهم؟

قولُه: (**قد استوضَحْتُ**)، **الأساس**: وضَّحْتُه وأوْضَحْتُه واستوضحته: وضَعْتُ يَدي علىٰ عيني أطلبُ أن يَضِحَ لي. واستوضَحَ عن هذا الشيء: بَحَثَ عنه[2].

---

(١) في (ح): «قوله (تأديةُ ذاته)».

(٢) هذه الفقرة تأخرت في (ح) و(ف) بعد الفقرة التالية، وقدَّمتها إلى هنا لمناسبة ترتيب «الكشاف».

في تسميةِ كثيرٍ من الأسماءِ التي لا يَقدحُ إشكالٌ في اسميّتها؛ **كالظروفِ** وغيرِها بالحروف، **ومستعمِلينَ الحرفَ في معنىٰ الكلمة؛ وذلكَ أنّ قولَك: «ألف»** دلالتُه علىٰ أوسط حروفِ «قال» و«قام» دلالةَ «فرس» علىٰ الحيوانِ المخصوص، لا فضلَ فيما يَرجعُ إلىٰ التسميةِ بين الدّلالتَين.

ألا ترىٰ أنّ الحرفَ ما دلَّ علىٰ معنًى في غيرِه، وهذا كما ترىٰ دالٌّ علىٰ معنًى في نفسِه، ولأنها متصرَّفٌ فيها بالإمالةِ، كقولك «با» و«تا»، وبالتفخيم، كقولك: «يا»، «ها»، وبالتعريف، والتنكير، والجمع، والتصغير، والوصف،..........

قولُه: (**كالظروف**)، يَعني نَحْوَ قَبْلُ وبَعْدُ، ويَعدّون «إذا» و«متىٰ» من حروفِ الشّرط؛ لأنـّهم لَمَّا رأَوْا أنّ بعْضَ الأسماءِ بمنزلِة الحروفِ في كونِها لا تتمُّ في الاستعمالِ إلَّا بانضمامِ شيءٍ معها، استعاروا لها اسمَ الحَرْف.

قولُه: (**ومُستعملينَ الحَرْفَ في معنىٰ الكلمة**)، رَوَيْنا عن التِّرْمذيِّ والدارميِّ عن ابنِ مسعودٍ: سمِعْتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «مَن قرأ حَرْفًا من كتابِ الله فله مئةُ حسنة، والحَسَنةُ بعَشْرِ أمثالِها. لا أقولُ: ﴿الٓمٓ﴾ حرف، ولكن ألِفٌ حَرْفٌ، ولامٌ حَرْفٌ، ومِيمٌ حَرْف»(١).

قال القاضي: المرادُ به غيرُ المعنىٰ الذي اصطُلِحَ عليه ـ وهو المعنىٰ اللغويّ ـ فإنّ تخصيصَه به عُرْفٌ مُجَدَّدٌ، ولعلَّه سماه باسمِ مدلولِه(٢).

قولُه: (**وذلك أن قولك ألِف**)، هذا شروعٌ في البرهانِ الذي استوضَحَ منه اسميَّةَ هذه الألفاظ. أتىٰ بحَدِّ الاسمِ وخواصِّه من التعريفِ والتنكيرِ والتصغير.

---

(١) أخرجه الترمذي (٢٩٦٠) من حديثِ ابن مسعود وقال: هذا حديثٌ حسن صحيح غريبٌ من هذا الوجه. وأخرجه الدارميُّ موقوفًا علىٰ ابن مسعود (٣٣٠٨) بإسنادٍ صحيح.

(٢) «أنوار التنزيل» (١ : ٨٥).

والإسناد، والإضافة، وجميع ما للأسماء المتصرِّفة، ثم إنّي عثرتُ **من جانبِ الخليلِ** علىٰ نصٍّ في ذلك.

قالَ سيبَوَيْه: قالَ الخليلُ يومًا، وسألَ أصحابَه: كيفَ تقولون إذا أردتم أنْ تَلفِظوا بالكافِ التي في «لك» والباءِ التي في «ضرب»؟ فقيلَ: نقولُ: باء، كاف، فقال: إنما جئتم بالاسم، ولم تَلْفِظوا بالحرْف، وقال: **أقول: «كَهْ»، «بَهْ»**. **وذَكرَ أبو عليٍّ** في كتابِ «الحجة»، في «يس»، وإمالة «يا»: أنهم قالوا: يا زيد في النداء، فأمالوا، وإن كانَ حرفًا. قال: فإذا كانوا قد أمالوا ما لا يُمالُ من الحروفِ من أجلِ الياءِ فلَأَنْ يُميلوا الاسمَ الذي هو «يس» أَجْدر، ألا ترىٰ أنّ هذه الحروفَ أسماءٌ لِـما يُلفَظُ بها؟ فإن قلتَ: **من أيِّ قبيلٍ هيَ من الأسماء: أمعربةٌ أم مَبنيّة؟**........................

قولُه: (**من جانبِ الخليل**)، كنايةٌ عن تعظيمِه كقولك: المجلسُ العالي. وحُقَّ له ذلك لِـما روىٰ الأنباري: أنّ الخليلَ بنَ أحمدَ البصريَّ كان سَيِّدَ أهلِ العربية قاطبةً في علْمِه وزُهْدِه واستخراجِه مسائلَ النحو وتعليلِه. أخذَ من أبي عمرو بن العلاء وأخذ منه سيبويه(١).

قولُه: (**أقولُ: كَهْ، بَهْ**)، بإفصاحِ الهاءِ ههُنا للفَصْل.

قولُه: (**وذكَر أبو علي**)، قال الأنباريُّ: هو أبو علي الحسنُ بن أحمدَ بن عبدِ الغَفّارِ الفارسيّ، كان من أكابرِ أئمةِ النحو، وعَلَتْ منزِلَتُه في النحوِ حتّىٰ قيلَ: ما كان بينَ سِيبوَيْهِ وأبي عليٍّ أفضَلُ منه. صَنَّفَ كُتبًا كثيرةً منها كتابُ «الحجَّةُ في عِلَل القراءاتِ السبع»(٢).

قولُه: (**مِن أيِّ قَبيلٍ هي من الأسماءِ: أمعربةٌ أم مَبْنِيّة؟**)، السؤالُ مَبنيٌّ علىٰ الخلاف في أنّ الأسماءَ قبلَ التركيبِ هل هي مُعْربةٌ أم مَبْنِيّة؟

---

(١) انظر: «نزهة الألباء» ص٤٤.

(٢) وهو من أجـودِ كتب القـراءات وأكثرِها تعليلًا وتفريعًا. وله «الإيضـاح» في النحو، و«التكملة» في الصرف. وكلاهما دالٌّ علىٰ عُمْقِ غَوْرِه ودقّةِ مسالكِه في العربية والنحوِ. وانظر كلام الأنباري في «نزهة الألباب» ص٢٣٢. ولتمام الفائدة، انظر: «إنباه الرواة» (١: ٣٠٨).

قلتُ: بل هيَ أسماءٌ معربةٌ، وإنما سُكّنتْ سُكونَ زيد، وعمرو، وغيرِهما من الأسماء؛ حيثُ لا يمسُّها إعرابٌ؛ لفَقْدِ مُقتَضيه ومُوجبِه..................

قال الزجَّاج: هذه الحروف [ليست][١] تجْري مجْرىٰ الأسماءِ المُتمكِّنة والأفعالِ المُضارعةِ التي يجبُ لها الإعرابُ، وإنّما هيَ تقطيعُ الاسمِ المُؤلَّفِ الذي لا يجِبُ له الإعرابُ إلَّا مع كماله[٢].

وقال: أجمَعَ النحويّون أنَّ هذه الحروفَ مَبْنيةٌ علىٰ الوقْفِ، بمعنىٰ أنـّك تَقْدرُ أن تسكُتَ علىٰ كلِّ حَرْفٍ وتجمَعَ بين الساكنَيْن كما بُنيَ العَدَدُ علىٰ السكون[٣].

وقال ابنُ الحاجب: المُعْرَبُ: المُركَّبُ الذي لم يُشْبِه مَبْنيَّ الأصْل[٤].

وفي سؤالِه نوعُ إنكارٍ علىٰ جَعْلِ الألفاظِ[٥] إمَّا موقوفةً أو مُعْربةً علىٰ ما بَنىٰ الكلامَ السابقَ عليه، وهو: «وحُكْمُها ما لم تَلِها العواملُ أن تكونَ موقوفةً، فإذا وَلِيَتْها العواملُ أدركَها الإعراب» أي: الألفاظُ الموقوفةُ من أيِّ قَبيلٍ هيَ من الأسماء؟ فإنّها لا تـخْلو من هذيْن القبيلَيْن. وما هذا التقسيمُ وتصريحُه بذكْرِ الأسماءِ إلَّا لمزيد الإنكار؛ فـ«أمْ» في قَوْلِه: «أمْ مَبنِيّة» مُنْقَطِعة، والهمزةُ فيها للإنكارِ، كأنـّه قال: أمُعْرَبةٌ؟ ثم أضربَ عن هذا السؤالِ وأنكرَ أن تكونَ مُعربةً فقال: هي مَبْنيةٌ لفَقْدِ مُقتضىٰ الإعراب، وهو التركيبُ كما عليه مذهبُ ابنِ الحاجبِ وغيره. ولذلك أجابَ بالإضرابِ عن السؤالِ في كَوْنِها مَبْنيةً، وقال: «بل هي أسماءٌ مُعْرَبة» كزيدٍ وعَمْرو، وأقحَمَ الأسماءَ أيضًا لمزيدِ الإنكارِ علىٰ كونِها مبنية، أي: هيَ أسماءٌ غيرُ

(١) زيادة من «معاني القرآن».

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٦٠).

(٣) المصدر السابق (١: ٥٩).

(٤) انظر كلامَه في «الكافية» بشرح الرضي (١: ٥١).

(٥) في (ف): «حمل الألفاظ».

والدليل علىٰ أنّ سُكونَها وقفٌ وليس ببناء؛ أنها لو بُنيتْ لحُذي بها حَذْوَ:.............

مشابهةٍ للحروفِ كأيْنَ وكَيْفَ، بل هي أسماءٌ مُتَمَكِّنَةٌ كزيدٍ وعمرٍو. وهذا مُطابقٌ لحَدِّهِ المُعْرَبَ في «المُفصّل»(١): «المُعْرَبُ: المركب(٢) الذي يختلِفُ آخِرُه باختلافِ العوامِلِ، أي: مِن شأنِه أن يَخْتَلِف».

ويجوزُ أن تكون «أم» مُتَّصلةً و«بل» إضرابٌ عن التردُّد. أي: سؤالُك هذا يُشْعِرُ بأنك مُتردِّدٌ في كَوْنِها مُعربةً، ولستَ بقاطعٍ فيه، فاقطَعْ بأنـّها مُعْرَبةٌ، فالمضربُ لازمُ التركيب.

وقيل: الأصلُ في الكلماتِ إذا كُنَّ قابلاتٍ للإعرابِ، الإعرابُ الذي هو مُسَبَّبُ التركيبِ؛ لأنَّ وَضْعَ الألفاظِ لمسيسِ الحاجةِ إلىٰ التعاونِ والتعارف، فوُضِعَتْ بإزاءِ المعاني الذهنية لِتُفيدَ النِّسَبَ دونَ المعاني المُفْرَدة، وإلَّا فَتدور(٣)، فقَطْعُها عن التركيبِ عارضٌ كعُروضِ الوقفِ، فاغتُفِرَ فيها التقاءُ الساكنَيْن عندَ عُروضِ عدمِ التركيبِ كما عند عُروضِ الوقفِ، ولا يُسَكَّنُ آخِرُ ما لا يَقبلُ(٤) الإعراب إذا عُدِّدَ نحْوَ: أيْنَ، وكَيْفَ، وحَيْثُ، وحِينَ؛ لأنّ حركتَها لازمةٌ فلا تزولُ لعارض، وإنما زالت في الوقف للضرورة.

وقال المالكي: لم يبعُد من(٥) الصوابِ رأيُ من جعلَه مُعْربًا حُكْمًا؛ إذ لو كان مَبْنيًّا لم يُسَكَّن وَصْلًا، إذا عَدَدْتَ نَحْوَ زيدٍ وعَمْرو؛ إذ لم يَرِدْ مَبْنيٌّ كذلك.

قولُه: (إنّ سكونَها وَقْف)، الوقْفُ: قَطْعُ الكلمةِ عمَّا بَعْدَها، وهذه الفواتحُ وإن وُصِلَتْ بما بعْدَها لفظًا، لكنَّها موقوفةٌ نِيَّةً. يعني: أنّ سكونَها ليسَ للبناءِ، فإنّ الأسماءَ المبنية: إمَّا مَبْنيةٌ

(١) انظر «المفصل» ص٣٥.

(٢) قوله: «المركب» من (ط).

(٣) يعني يلحقُها الدَّور. وهو توقُّف الشيءِ علىٰ ما يتوَقَّفُ عليه.

(٤) من قوله: «للإعراب الإعراب» إلىٰ هنا ساقط في (ط).

(٥) في (ط): «عن».

«كيف»، و«أين»، و«هؤلاءِ»، ولم يقل: «ص»، «ق»، «ن» مجموعًا فيها بين الساكنَين، فإن قلتَ: فلمَ لَفَظ المتهجِّي بما آخرُه ألفٌ منها مقصورًا، فلمّا أعْربَ مدَّ فقال: هذه باء، وياء، وهاء، وذلك يُـخيِّلُ أنّ وِزَانَها وزانُ قولِك: «لا» مقصورةً، فإذا جَعلتَها اسما مددتَ، فقلتَ: كتبتُ (لاء)، قلتُ: هذا التخييلُ يَضْمَحلُّ بما لَخصْتُه من الدّليل، والسبب في أنْ قُصِرتْ متهجّاةً ومُدّتْ حينَ مسَّها الإعرابُ أنّ حالَ التَهجِّي.........

علىٰ الحركةِ نَحْوَ كَيْفَ، وأَيْنَ، وهٰؤلاء، أو علىٰ السكونِ علىٰ وَجْهٍ لا يَلْزَمُ مِنْهُ التِقاءُ الساكنَيْنِ كـ:متىٰ، وحتَّىٰ. وهذه لَيْسَتْ كذلك؛ لأنـّها لو بُنِيَتْ لقِيلَ: صادَ وقافَ بالفتحِ كالمَبْنِيات، ولم يُقَلْ: صادٍ وقافٍ كزَيْدٍ وعَمْرٍو، جَمْعًا بين الساكنَيْن.

قولُه: (فلِمَ لَفظَ المتهجِّي[١])، يعني: كأنَّ القياسَ علىٰ ما ذَهَبْتَ في نَحْوِ «صادْ» و«قافْ»[٢] أن يُقالَ: «باءْ» و«تاءْ» مهموزةً ساكنةً، وحينَ لَفَظَ الـمُتهجِّي، حالَ التهجّي مقصورةً، وممدودةً حالةَ التركيبِ، خَيَّل حَرْفِيَّتَها مقصورةً، واسمِيَّتَها ممدودةً، كقولِ حسانَ يمدَحُ النبيَّ ﷺ:

ما قـال لا قـطُّ إلّا في تَـشهُّدِه ... لولا التشهُّدُ لم يُسْمَعْ له لاء[٣]

ويُؤيِّدُه ما رَوَيْنا عن الدّارميِّ عن جابرٍ قالَ: «وما سُئِلَ رسولُ الله ﷺ شيئًا قطُّ، فقال: لا»[٤].

وأجاب: أنّ كَوْنَها مقصورةً ليس لكونِها حرفًا، بل لأمرٍ آخرَ وهو طلبُ الخِفَّةِ، فلم يُعْلَمْ من ذلك حَرْفيّتُها، فوجبَ الرجوعُ إلىٰ تلخيصِ الدليلِ وهو البُرهان النـَّيِّر.

---

(١) في (ف): «لفظ المنهج».

(٢) في (ح) و(ف): «في صاد وقاف».

(٣) البيت بهذه الرواية غير معروفٍ من شعر حسان. والصوابُ في روايته:

ما قـالَ لا قَـطُّ إلّا في تـشهُّده ... لولا التشهُّد كانـت لاءَه نَعَـمُ

وهو من قصيدة للفرزدق في «ديوانه» (١: ٨٩) يمدح بها زين العابدين علي بن الحسين رَضِيَ اللهُ عنه.

(٤) «سنن الدارمي» (١: ٤٧) برقم (٧٠) بإسنادٍ صحيح.

خليقةٌ بالأخفِّ الأَوْجَز، واستعمالَها فيه أكثرُ، فإن قلتَ: **قد تَبيَّنَ أنها أسماءٌ لحروفِ المعجَمِ**، وأنها من قَبيلِ المعْربةِ، وأن سكونَ أعجازِها عندَ الهِجاء لأجلِ الوقْف، فما وجهُ وقوعِها علىٰ هذه الصورةِ فواتحَ للسُّوَر؟ قلتُ: فيه أوجُهٌ؛ أَحدُها ـ **وعليه إطباقُ الأَكثر** ـ: أَنها أسماءُ السُّوَر.

قولُه: (**قد تَبيَّن أنـها أسماءٌ**)، يعني أطنَبْتُ في تَقْريرِ كونِها أسماء، وتركْتُ المقصودَ الأوْلىٰ وهو وجْهُ وقوعِها علىٰ هذه الصورةِ[1] المخصوصةِ في أوائلِ السُّوَرِ مِن بيانِ فائدتِها، وكيفيةِ إعرابِها فيها، وتخصيصِ كُلٍّ مَن السُّوَرِ التي هي فاتحتُها بما اختُصَّت به، وتخصيصِ أعدادِها وغيرِ ذلك، فإن كُلَّ ذلك هو المطلوبُ في التفسير.

ودلَّ علىٰ هذا الإنكارِ الفاءُ في قَولِه: «فما وَجْهُ وقوعِها؟».

وأجابَ عن ذلك بوجوهٍ ثلاثة: وهي أنـها أسماءٌ للسُّوَر، أو هي كقَرْعِ العصا، أو أنـها تَقْدِمَةٌ لدلائلِ الإعجاز، وضَمَّنَ هذه الوجوهَ الثلاثةَ ما يَقتضيها من الفوائد، ومِن كَوْنِها مُعربةً أو مَحْكِيّةً. ومن اختصاصِ كلِّ سورةٍ بما اختُصَّتْ بها، ومن مجيئِها كذا غيْرَ مُتناسقة، ومن اختصاصِ أعدادِها وغيرِ ذلك كما سيَرِدُ، فعُلِمَ مِن هذا البيانِ أنّ الأبحاثَ السابقةَ كانَت كالمُقدِّمةِ للّاحقة.

قولُه: (**الحُروفِ المُعْجَم**)، **الجوهريُّ**: العَجْمُ: النَّقْطُ بالسّواد.

ومنه حروفُ المُعْجَم وهي الحروفُ المُقطَّعةُ التي يختصُّ أكثرُها بالنّقْطِ. ومعناهُ حروفُ الخطِّ المُعْجَم، كما تقول: مَسجِدُ الجامِع، أي: مسجدُ اليومِ الجامع. وناسٌ يَجْعلونَ المُعْجَمَ بمعنىٰ الإعجامِ مَصْدرًا مِثْلَ المُخْرَجِ والمُدْخَلِ، أي: مِن شأنِ هذه الحروفِ أن تُعْجَم.

قولُه: (**وعليهِ إطباقُ الأكثر**)، قال الإمامُ: هو قولُ أكثرِ المُتكلِّمين واختيارُ الخليلِ وسِيبويه[2].

---

(١) في (ط): «الصور».

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢: ٢٥٢). وهذه الفقرة ساقطة من (ط).

وقد ترجَمَ صاحبُ الكتابِ البابَ الذي كَسَرَه علىٰ ذكرها في حدِّ ما لا ينصرف بـ: بابِ أسماءِ السُّور، **وهيَ في ذلكَ** علىٰ ضربين؛ أحدهما: ما لا يَتأتّى فيه إعرابٌ نحو: ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ و﴿الٓمٓرٰ﴾.

والثاني: ما يتأتّى فيه الإعرابُ، وهو إمّا أن يكونَ اسمًا فردًا؛ كصاد، وقاف، ونون؛ أو أسمـاءً عدّةً مجموعها علىٰ زِنَـةِ مفرد؛ كـ: حم، وطس، ويس؛ فإنها موازِنةٌ لقابيل وهابيل، وكذلكَ طسم يتأتّى فيها أنْ تُفتح نونُها، وتُصيَّرَ «ميم» مضمومةً إلى طس، فيجعلا اسمًا واحدًا كدارا بحرد؛ فالنوعُ الأوّلُ محكيٌّ ليس إلا؛ وأمّا النوع الثاني: فسائغٌ فيه الأمران: الإعرابُ والحكاية، قال **قاتلُ محمّدِ بنِ طَلْحةَ** السَّجّاد، وهو شريحُ بنُ أوْفى العبسي:

يُذكِّرُني حاميمَ والرُّمْحُ شـاجِرٌ   فهلَّا تلا حـاميمَ قبـلَ التقـدُّمِ

فأعربَ حاميمَ ومنعَها الصَّرْفَ، وهكذا كلُّ ما أُعرِبَ من أخواتِها لاجتماعِ سَببَيْ منعِ الصرْفِ فيها، وهما العَلَميَّة والتأْنيث.

قولُه: (كَسَرَه)، أي: جَمَعَه، **الأساس**: ومنَ المَجاز: كَسَرَ الطائرُ جناحَيْه كَسْرًا: ضَمَّهما للوقوعِ، وكَسَرَ الكتابَ علىٰ عدَّةِ أبوابٍ وفُصول.

قولُه: (**وهيَ في ذلك**)، أي: الفواتحُ في كوْنِها أسماءً للسُّوَر.

قولُه: (**قاتلُ محُمّدِ بنِ طَلْحةَ**)، في «الاستيعاب»[1]: هو محُمدُ بنُ طَلْحةَ بن عُبيد الله القُرَشيُّ، المعروفُ بالسجّادِ. قُتِلَ يوْمَ الجَمَل، وكانَ طَلحةُ أمَرهُ أن يتقدّمَ للقتالِ فنثلَ دِرْعَه بين رِجْلَيْه وقامَ عليها، وكلّما حَمَلَ عليه رجلٌ قال: نَشَدْتُكَ بـ«حمَ» حتّىٰ شَدَّ عليه العَبْسيُّ فقَتلَه، وأنشأ يقول:

---

(١) «الاستيعاب» لابن عبد البرِّ (٣: ١٣٧١).

والحكايةُ: أن تجيءَ بالقولِ بعدَ نقلِه علىٰ استبقاءِ صورتِه الأُوْلىٰ كقولك: **دعني من «تمرتان»**، وبدأتُ بـ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾، وقرأت ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَٰهَا﴾، قال:

وَجـدْنا في كتـابِ بَنـي تمـيمٍ أَحقُّ الخيلِ بـالرّكضِ الـمُعارُ

وأشـعثَ قـوّامٍ بآيـاتِ رَبِّـه قليلِ الأذىٰ فيما تَرىٰ العَيْنُ مُسْلِمِ

خرقْتُ له بالرمحِ جَيْبَ قَميصهِ فخـرَّ صريعًـا لليـدينِ وللفَـمِ

علىٰ غيرِ شيءٍ غيْرَ أن ليسَ تابعًـا عَلِيًّا، ومـن لا يَتْبَـعِ الحـقَّ يَظْلِـمِ

يُذَكِّرني....، البيت.

فلما رآهُ عليٌّ رَضِيَ الله عنه بين القتلىٰ، استرجَعَ وقال: إن كان لشابًّا صالحًا، ثم قعَد كئيبًا.

سُمِّيَ السجّادَ لتعبُّدِهِ.

شجَرَ الرمْحُ: اختلف. والتشاجرُ: التخاصُم. وكلُّ شيءٍ دخل في بعضٍ فقد تشاجَر.

قيل: المرادُ بقولِه: «حمٓ» قولُه تعالىٰ: ﴿قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾، وهو في «حمٓ» الشورىٰ [الآية: ٢٣].

قولُه: (**دَعْني من تَمْرتانِ**)، جوابٌ عن قول من قال: يكفيكَ تَمْرتانِ، أو هاتانِ تَمْرتان.

قولُه: (**أحقُّ الخَيْلِ**)، كأنـّه من قولِ الشاعر[(١)]:

أعيروا خَيْلَكم ثم اركُضوها أحقُّ الخيلِ بالرَّكْضِ الـمُعَارُ

يُقالُ: ركَضَ فلانٌ دابّتَه: إذا ضربَ جَنبَيْها برِجْلِه لتعدُوَ. المُعارُ: مِن عارَ الفرسُ، إذا انفلَت، وذهبَ يمينًا وشِمالًا مِن مَرَحِه، وأعارَهُ صاحبُه، فهو مُعارٌ.

وفي «الصحـاح»[(٢)]: البيتُ للطِّرِمّاح، وقال الصَّغاني: وهو خطأٌ، البيتُ لبشرِ بن أبي

---

(١) البيت في ديوان «بشر بن أبي خازم» ص١١٣، وقد اختُلِفَ قديمًا في نسبته فقيل: للطِّرِمّاح، وقيل: لبشر، وسيأتي في كلام الصغاني تخطئة نسبته إلى الطرماح.

(٢) «الصحاح» (٢: ٧٦٣).

وقالَ ذو الرُّمّة:

سَمعتُ «النّاسُ يَنتجِعون غَيْثًا» فقلتُ لـصَيْدحَ انتَجعِـي بِـلالا

وقال آخر:

تنادَوْا بـ«الرّحِيلُ غدًا» وفي تَرْحــالِهِم نَفْــسي

ورُويَ مَنصوباً ومَجروراً، ويقول أهلُ الحجازِ في استعلامِ من يقولُ: رأيتُ زيدًا: من زيدًا؟ وقال سيبوَيْه: سمعتُ من العرب:..............................

خازِم[١]. وقال أبو عُبَيْدة: والناسُ يَعْتقدونَ أنّـه من الإعارةِ بمعنىٰ العارِيّة، وهو خطأ، ومعناه علىٰ هذا: أنّ صاحبَه لم يُشْفِقْ عليه، فغَيْرُه أحقُّ أن لا يُشْفِق[٢].

قولُه: (لصَيْدحَ)، صَيْدَحُ عَلَمُ ناقةِ ذي الرّمّة.

قولُه: (بلالًا)، قال في «الجامع»[٣]: هو بلالُ بنُ أبي بُرْدةَ بنِ أبي موسىٰ الأشعريّ، كان علىٰ البصرةِ.

«الناسُ» مرفوعٌ علىٰ الحكايةِ، كأنـّه سَمِعَ قائلًا يقولُ: الناسُ يَنْتجِعونَ غَيْثًا.

النُّجْعَةُ: طلبُ الكلأ والخير. وفي «انتَجِعي» مُشاكَلةٌ لقولِه: يَنْتجِعون غيثًا.

قولُه: (ورُويَ منصوبًا ومجرورًا)، هذا العطْفُ دلَّ علىٰ كونِه مرفوعًا، فالرفْعُ علىٰ الابتداءِ، أي: الرحيلُ غدًا. أي: يُنادونَ بهذا القول. والنصبُ علىٰ ارحَلِ الرحيل. والجرُّ علىٰ اللفظ.

«وفي تَرْحالِهِم نَفْسي» أي: هَلاكُ نَفْسي أو استقر في ترحالهم نفسي.

(١) في (ح): «والبيت لبشر بن حارم».

(٢) لكن رواية البيت في «الديوان» بالعَيْنِ المُهْملة، وتفسيره غير بعيدٍ عمّا ذهب إليه أبو عُبَيْدة، فقالوا: المُعارُ من العارِيّة، والمعنىٰ: لا شفقةَ لك علىٰ العارية لأنّها ليست لك. وانظر: «مجمع الأمثال» (١: ٢٠٣).

(٣) «جامع الأصول» (١: ٢٢١).

لا من أينَ يا فتىٰ. فإن قلتَ: **فما وجهُ قراءةِ من قرأَ صادَ** وقافَ ونونَ مفتوحاتٍ؟ قلتُ: الأوجَهُ أن يقالَ: ذاكَ نصبٌ وليسَ بفتح، وإنما لم يصْحبْهُ التنوينِ لامتناعِ الصَّرفِ علىٰ ما ذكرتُ، وانتصابُها بفعلٍ مُضْمَرٍ نحوُ: أذْكر. وقد أجازَ سيبوَيْه مثلَ ذلكَ في: حم، وطس، ويس، لو قُرِئَ به.

قولُه: (**لا مِن أينَ يا فتىٰ**)، يقولُ الرجلُ لآخرَ: من أينَ يا فتىٰ؟ فيقول: لا مِن أَيْنَ يا فتىٰ، أي: لا تَسْأَلْني عن نَسَبي ومَقامي، وسَلْ عن حَسَبي[1] ومَناقبي.

قولُه: (**فما وَجْهُ قِراءةِ مَن قرأ صاد؟**)، قال الزجَّاج: قرأ عيسىٰ[2] صادَ وقافَ ونونَ بالفتحِ لالتقاءِ الساكنَيْن. وقرأ عبدُ الله بنُ أبي إسحاقَ بالكَسْر. والفاءُ في السؤالِ دَلَّت علىٰ الإنكار علىٰ الكلامِ السابِق، وهو قوله: «فسائغٌ فيه الأمرانِ: الإعرابُ، والحكايةُ» يعني: أينَ الإعرابُ أم أينَ الحكايةُ علىٰ هذه القراءةِ؟ فإنّها تدلُّ علىٰ كونِها مبنيةً لِـما أسلَفْتُ أنـّها لو بُنِيَت لحُذِيَ بها حَذْوَ أيْنَ وكيفَ، أي: فُتِحَ آخرُها. فإذَن هذه الحركاتُ ليسَتْ بإعرابيةٍ لِفَقْدِ المُقْتضي، ولا هيَ للوقْفِ؛ لأنّ المَحْكِيةَ إنّما يُوقَفُ عليها بالسكونِ كما سَبَق.

وأجاب: لا نُسَلِّمُ فَقْدَ المُقتضي؛ لأنّ التقديرَ «اذكُرْ».

ويجوزُ أن يُـحَرَّكَ علىٰ التقاء الساكنَـيْن في لغةِ مَن جَدَّ في الهَرَبِ عنه، كما في ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾.

قال الزجَّاج: فالفَتْحُ في صادَ ونَحْوِه لالتقاءِ الساكنَيْن؛ لأنّ الفَتْحةَ تُخْتارُ مع الألفِ في التقاءِ الساكنَيْن[3]، قال سِيبويهِ: إذا رخَّمْتَ «إسحارَّ» اسمَ رجلٍ مُشَدَّدَ الراءِ قُلتَ في تَرْخيمِه: يا إسحارَ أقْبِل، ففتَحْتَ لالتقاءِ الساكنين[4].

---

(١) في (ح): «وسل من حبسي».

(٢) هو عيسىٰ بن عمر الثقفي (ت ١٤٥هـ)، من أعلامِ النحوِ والقراءة، ومن تصانيفه «الإكمال» و«الجامع» في النحوِ، لم يصلا إلينا. له ترجمة في «طبقات النحويين واللغويين» للزبيديّ ص٤٠.

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٦٤).

(٤) انظر: «الكتاب» لسيبويه (٢: ٢٦٤-٢٦٥).

وحكىٰ **أبو سعيد السّيرافيّ**: أن بعضَهم قرأَ: ياسينَ، ويجوزُ أن يقالَ: حُرِّكتْ لالتقاء الساكنَين؛ كما قرأ مَن قرأ: ولا الضألين. فإنْ قلتَ: هلّا زعمْتَ أنها مُقسَمٌ بها، وأنها نُصبت قولهم: نَعمَ اللـهَ لأَفعلنّ وأيِ اللـهَ لأَفعلنّ، علىٰ حذفِ حرفِ الجرِّ وإعمالِ فعلِ القسمِ، قال ذو الرُّمة:

ألا رُبَّ من قَلْبي لهُ اللـهَ ناصحٌ

قولُه: (**وحكىٰ أبو سعيدٍ السِّيرافيُّ**)، قال الأنباري[1]: إنّه كانَ من أكابرِ الفُضلاءِ، زاهدًا لا نَظيرَ له في عِلْمِ العربية، ولو لم يكُن له سِوىٰ «شَرْحِ كتابِ سيبوَيْه» لكفاه فضلًا[2].

قولُه: (**ألا رُبَّ مَن قَلْبي له اللّـهَ ناصحٌ**)، تمامُه:

ومَن قَلْبُه لي في الظباءِ السوانحِ[3]

أي: ألا رُبَّ مَن قَلبي له ناصِحٌ، أحلِفُ باللّـهِ. أضْمَرَ الفِعْلَ بعد أن أعْمَلَه فيه علىٰ حذفِ الجارِّ، تقولُ: أنا أُحِبُّه، فأنصَحُه بقَلْبي، وقلبُه نافرٌ عني نُفورَ الظِّباء. ويُمكنُ أن يكونَ المعنىٰ: قَلْبُه مُستِقرٌّ في الظباء.

والسانحُ: ما أتاكَ مِن يَمينكَ من طائرٍ وظبي، والعربُ تَتيمَّنُ به، والبارحُ: ما أتاكَ عن يَسارِكَ، والعَربُ تتشاءَمُ به[4].

---

(١) في «نزهة الألباء» ص٢٢٧.

(٢) وهذه نُغْبَةُ شاربٍ لا تكفي في الدلالةِ علىٰ فضل السيرافي أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت ٣٦٨هـ)، الإمام المنقطع النظير في جملةِ علوم الإسلام. وكتابه: «شرح كتاب سيبويه» ممَّا تُشَدُّ عليه يدُ الضَّنانة، وقد أطنب التوحيدي في الثناءِ عليه، ورفع به رأسًا. له ترجمة ضافية في «معجم الأدباء» لياقوت (٢: ٨٧٦)، و«وفيات الأعيان» (٢: ٧٨)، و«سِيَر أعلام النبلاء» (١٦: ٢٤٧).

(٣) البيت من شواهدِ الكشّاف، وعزاه لذي الرّمةِ، ولم أجِده في «ديوانه».

(٤) وقد ثبتَ النهيُ عن التطيُّر والتشاؤم، صحَّ الحديثُ عن رسول الله ﷺ أنّه قال: «لا عَدْوىٰ ولا طِيَرَة، وأُحِبُّ الفألَ الصالح» أخرجه مسلم (١٧٤٦)، وابن حبان (٥٨٢٦)، وغيرهما، من حديثِ أبي هريرة رَضِيَ الله عنه.

وقال آخر:

فذاكَ أمانةَ اللـهِ الثريدُ

فإن قلتَ: إنّ القرآنَ والقلَمَ بعدَ هذهِ الفواتحِ محلوفٌ بهما، فلو زعمتَ ذلكَ لجمعتَ بينَ قَسمَيْنِ علىٰ مُقسَمٍ عليه واحد، وقد استكرهوا ذلك.

قولُه: (**فذاكَ أمانةَ اللـهِ**)، صَدْرُه:

إذا ما الخُبْزُ تأدِمُه بلَحْمٍ[١]

أي: فذاك الثريد بأمانة الله[٢].

قولُه: (**إنّ القُرآنَ والقَلَمَ**[٣] **بعْدَ هذه الفواتحِ مَحْلوفٌ بِهما**)، حاصلُ الجَوابِ: أنـّه لا يَجوزُ أن تكونَ هذه الفواتحُ مُقْسَمًا بها، ومنصوبًا كما ذكَرْتُم؛ لأنّ الواوَ حينئذٍ: إمَّا للقَسَمِ، أو للعطفِ. ولا سبيلَ إلىٰ الأولِ؛ لاجتماعِ قَسَمَيْنِ علىٰ مُقْسَمٍ عليه واحدٍ وهو مُسْتَكْره، ولا إلىٰ الثاني؛ لُمخالفةِ الثاني الأوّلَ في الإعراب، فبقيَ أن يكونَ معمولًا لِفعْلٍ مُضْمَرٍ، فعلىٰ هذا قولُه: «قال الخليل» إلىٰ قوله: «هذا» اعتراضٌ علىٰ سبيلِ الاستطرادِ مُبيِّنٌ لقَوْلِه: «وقد استَكْرهوا ذلك».

بيانُه: أنّ الخليلَ جعلَ «الواوَ» في قولِه: «والليلِ» للقَسَم، و«الواوَ» في «والنهارِ» للعطفِ. فاشتَركا في معنىٰ القَسَميةِ، فيجوزُ تلقِّيهما بمُقْسَم عليهِ واحدٍ. ولو قُدِّرَ أن يكونَ الثاني أيضًا حَرْفَ قَسَمٍ؛ لزِمَ أن يكونا قسَمَيْن مُستقِلَّيْنِ. والأفْصحُ حينئذٍ أن يُتَلَقّىٰ كلٌّ منهما بمُقْسَمٍ عليه، كقولك: باللّـهِ لأفعلَنَّ، تاللّـهِ لأخرُجنَّ. وإن جازَ أن يقالَ: وحَقِّكَ وَحَقِّ زيدٍ لأفعلَنَّ للتأكيد، لكن لم يحسُن ذلك الحُسْنَ؛ ولذلك استكرهوه.

---

(١) البيت من شواهد «كتاب سيبويه» (١: ١٨٩)، وصَدَّره بقوله: ويُقال: وضَعَه النحويون.

(٢) قوله: «أي فذاك الثريد بأمانة الله» من (ط).

(٣) في (ح): «إن الله والقلم».

قال الخليلُ في قوله عزَّ وَجل: ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ * وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ * وَمَا خَلَقَ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰٓ﴾ [الليل: ١-٣]: الواوانِ الأخريانِ ليستا بمنزلةِ الأُوْلى، ولكنّهما الواوانِ اللّتانِ تضمّانِ الأسماءَ إلىٰ الأسماءِ في قولكَ: مررْتُ بزيدٍ وعمرو، والأولى بمنزلةِ الباءِ والتاءِ، قال سيبوَيْه: قلتُ للخليلِ: فلمَ لا تكونُ الأُخريانِ بمنزلةِ الأوْلى، فقال: إنما أَقسَمَ بهذِهِ الأشياءِ علىٰ شيء، ولو كانَ انقضى قَسَمُه بالأوّلِ علىٰ شيءٍ لجاز أن يَستعملَ كلامًا آخرَ، فيكون كقولكَ: باللـهِ لأفعلنّ بالله لأخرجنَّ اليوم، ولا يَقوىٰ أن تقولَ:..............

قال أبو علي: والذي يَمْنعُ هذا: أنّ القَسَمَ يبقىٰ مُتعلِّقًا بغَيْرِ مُقْسَمٍ عليه؛ ألا ترىٰ أنّـه إذا قال: قاف أو صاد، فنَصَبه بأنّـه مُقْسَمٌ به، لم يتلقَّهُ محلوفٌ عليه، يدل علىٰ ذلك استئنافُك باسمٍ آخرَ لا يجوزُ عَطْفُه علىٰ هذا الاسمِ الأولِ إذا قَدَّرْتَه مُقْسَمًا به لانجرارِه بالواو. فهذا التأويلُ الذي ذكرنا امتناعَه في هذه الفواتحِ لا يَخلو الاسمُ المُنجَرُّ فيه مِن أحدِ أمرَيْن: إمّا أن يكونَ معطوفًا علىٰ ما قَبْلَه، وإمَّا أن يكونَ مُستأنَفًا مُنْقطِعًا منه.

ولا يجوزُ أن يكونَ معطوفًا علىٰ ما قَبْلَه لانجرارِه وانتصابِ المعطوفِ عليه، فإذا لم يَـجُزْ ذلك؛ ثَبتَ أنّـه مُنْقطعٌ ممَّا قَبْلَه، وأنّ الواوَ للقَسَم لا للعطفِ، وإذا كانَ كذلك، لم يكُن الأولُ قَسَمًا؛ ألا ترىٰ أنّ الخليلَ وسِيبوَيْه لم يُجيزا في قولِه تعالىٰ: ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ﴾ الآية [الليل: ١] كَوْنَ الواوَيْن اللتَيْن بعْدَ الأُولىٰ قَسَمًا كالأولىٰ فقالا فيهما: إنّهما للعطفِ لِـما كانَ يَلزَمُ مِن إجازةِ ذلك بقاءُ القَسَمِ الأولِ غيْرَ مُتعلِّقٍ بمُقْسَمٍ عليه. تَمَّ كلامه.

واستدلَّ الخليلُ أيضًا علىٰ أنّ الواوَ الثاني للعطفِ بأنه لو وُضعَ موضعَها «ثُمَّ» و«الفاء» كما يُقال: وحَياتي ثمَّ حياتِك لأفعلَنَّ؛ لم يتغَيَّر المعنىٰ وهما حَرْفُ عطف.

واعتُرِضَ عليه بأنّـه لو جُعِلَ الواوُ في: ﴿وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ﴾ [الليل: ٢] للعطفِ؛ للزِمَ العطفُ علىٰ مَعمُولَي[1] عامِلَيْن مُتغايرَيْن، وهو غيرُ سائغ[2].

---

(١) قوله: «معمولي» ساقط في (ط).

(٢) انظر: «الدر المصون» للسمين الحلبي (٦: ٥٢٩).

وحقِّكَ وحقِّ زيدٍ لأفعلنَّ، والواوُ الأخيرةُ واو قَسمٍ لا يجوزُ إلا مستكرَهًا، قال: وتقول: وحياتي ثُمَّ حياتِك لأفعلنّ. فثُمَّ هاهنا: بمنزلةِ الواو. **هذا** ولا سبيلَ فيما نحنُ بصدَدِه إلىٰ أن تجعلَ الواوَ للعطفِ لمخالفةِ الثاني الأوّلَ في الإعراب. فإن قلتَ: **فقدِّرها مجرورةً** بإضمارِ الباءِ القَسَميةِ لا بحذْفِها، فقد جاءَ عنهم: «اللـهِ لأفعلنّ» مجرورًا،..............

وأجابَ المُصنِّف بأنـه لـمّا تَنزّلتِ الواوُ التي في «الليل[1]» منزلةَ الباءِ والفِعْلِ حتَّىٰ لم يَـجُزْ ذِكْرُ الفعلِ معها، صارَت كأنـها هي العاملةُ نَصْبًا وخفضًا، فصارت كعاملٍ له عَمَلان كقولك: إن زيدًا قائمٌ وعَمْرًا قاعدٌ[2]؛ فعومِلَ معها مُعامَلَتها[3].

الانتصاف: في قولِه تعالىٰ: ﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفّٗا * فَٱلزَّٰجِرَٰتِ زَجۡرٗا * فَٱلتَّٰلِيَٰتِ ذِكۡرًا﴾ [الصافات: ١-٣] دليلٌ علىٰ صِحَّة مذهبِ الخليلِ وسيبوَيْه، فوقوعُ الفاءِ هاهنا كوقوعِ الواوِ في قولِه تعالىٰ: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ * وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ﴾ ولم يَفْتَرِقِ الحالُ إلَّا بما أعطَتْه الفاءُ من تفاوُتِ الترتيب[4].

قولُه: (**هذا**)، مِن فَصْلِ الخِطاب[5]، أي: مضىٰ هذا. ثمَّ شَرعَ في بيانِ ما هو المقصودُ من كلامِه، ونَحْوُه قولُه تعالىٰ: ﴿هَٰذَاۚ[6] وَإِنَّ لِلطَّٰغِينَ لَشَرَّ مَـَٔابٖ﴾ [ص: ٥٥] فإنّه تعالىٰ كلّما فَرغَ مِن نوعٍ منَ الكلامِ وأرادَ الشروعَ في نوعٍ آخرَ، فَصَلَ بقَوْله:«هذا». وقيل: هذا فَصْلٌ أحسَنُ مِن وَصْل.

قولُه: (**فقَدِّرها مَجْرورةً**)، مُسبَّبٌ عمَّا قَبْلَه يعني لِـمَ لا يُقَدَّرُ صاد وقاف ونون مجرورةً بإضمارِ حَرْفِ الجرِّ لا بحَذْفها حتَّىٰ يتمّ لك العطفُ؟ والفَرْقُ بين أن يكونَ مُضمرًا وبينَ أن

---

(١) في (ط): «التي للقسم».

(٢) قوله: «كقولك: إن زيدًا قائم وعمرًا قاعد» ساقط من (ط) و(ح).

(٣) في (ط): «معاملتها».

(٤) «الانتصاف بحاشية الكشّاف» (٣: ٣٣).

(٥) في (ف): «فصل الخطابات».

(٦) قوله: «هذا» ساقط من «ف».

ونظيرُه قولُهم: **لاهِ أبوك**، غيرَ أنها فُتحتْ في مَوضِعِ الجرِّ؛ لكونها غيرَ مصروفةٍ، واجعلِ الواوَ للعطفِ حتّىٰ يَستتبَّ لكَ المصيرُ إلىٰ نحوِ ما أشرتُ إليه.

يكونَ مَحذوفًا هو: أنّ المُضْمَرَ أثرُه باقٍ؛ كقولكَ: الأسدَ الأسدَ، والمحذوفَ لا أثرَ له؛ كقولِه تعالىٰ: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢]. ويجوزُ أن يكونَ من بابِ قوله[١]:

بدا ليَ أنّي لستُ مُدْرِكَ ما مضىٰ ... ولا سابقٍ[٢] شيئًا إذا كان جائيا

قولُه: (**لاهِ أبوكَ**)، أصلُه: للّـهِ أبوكَ.

قال أبو علي: قال سِيبوَيْه: حذَفوا اللامَيْن منه: لامَ الإضافةِ واللامَ الأُخرىٰ[٣][٤]. وقيل: المحذوفُ لامُ الأصلِ والـمُبَـقّىٰ الزائدُ، خلافًا لسيبوَيْه.

قال أبو علي: فلهُم أن يقولوا: إنّ الزائدَ جاءَ لمعنًى، وهو أولىٰ بأن يُتْركَ؛ لأنـّه إذا حُذِفَ زالت لحَذْفِه دِلالتُه التي جاءَ لها. وقد رأيناهُم يَحذِفونَ مِن نَفْسِ الكلمةِ في نَحْوِ: لم يكُ، ولا أدرِ، ولم أُبَلْ[٥]، إذا كانَ في الذي أبقىٰ دليلٌ علىٰ ما ألقىٰ[٦]. فعلىٰ هذا المحذوفُ مِن هذا الاسمِ ما هو مِن نَفْسِه والمُبَقّىٰ الزائدُ.

وقيل: معنىٰ التعجُّبِ في: «لاهِ أبوك» أنـّهم يُفيدونَ بذكرِ اللامِ المفيدةِ للاختصاصِ: أنّ الله تعالىٰ لكَمالِ قُدرتِه مُختصٌّ بإيجادِ مثْلِ هذا الشيءِ العجيبِ الشأن.

قولُه: (**يَسْتَتِبَّ**)، **الأساس**: استتَبَّ الطريقُ: ذَلَّ وانقاد، كقولِهم: طريقٌ مُعبَّد. واستتَبَّ

---

(١) هو لزهير بن أبي سُلمى في «ديوانه» بشرح ثعلب ص٢٠٨، وقيل: إنّ القصيدة كلَّها منحولةٌ لزهير وأنّها لأنس بن صِرْمةَ الأنصاريِّ.

(٢) في الديوان: «ولا سابقي شيءٌ».

(٣) في (ح): «ولام الأخرىٰ».

(٤) انظر: «الكتاب» لسيبويه (٢: ١١٥).

(٥) في (ح): «ولم أبكِ».

(٦) في (ح): «علىٰ ما حذف».

قلتُ: هذا لا يَبعدُ عن الصّواب، ويَعضُدُه ما رَوَوْا عن ابنِ عبّاسٍ رضيَ اللهُ عنهما أنه قال: أَقسمَ اللهُ بهذهِ الحروفِ. فإن قلتَ: فما وجهُ قراءةِ بعضِهم: صادِ وقافِ؛ بالكسر؟ قلتُ: وجهُها ما ذكرتُ من التّحريكِ لالتقاءِ السّاكنَين، والذي يَبْسُط من عذرِ الـمُحرِّك أنّ الوقفَ لـمّا استمرَّ بهذه الأسامي شاكلتْ لذلكَ ما اجتمع في آخِره ساكنان من المبنيّات، فعوملتْ تارةً معاملةَ «الآن»، والأخرى معاملةَ «هؤلاءِ». فإن قلتَ هل تُسوِّغ لي في المحكيةِ مثلَ ما سَوَّغتَ لي في الـمُعرَبةِ من إرادةِ مَعنىٰ القَسَم؟..

له الأمرُ: استقامَ. ويجوزُ أن يُقال للاستقامةِ والتمامِ: الاستتباب، أي: طَلَبُ التبابِ الذي هو الهَلاكُ؛ لأنّ التبابَ يتبَعُ التمامَ. كما قِيلَ: إذا تمَّ أمْرٌ دنَا نَقْصُه.

قولُه: (عن ابنِ عباسٍ: أقسَم الله بهذه الحروفِ)، قال الإمام: أقسمَ الله بها لشرفِها؛ لأنـّها مَباني كُتُبِه المُنزّلةِ وأسمائِه الحُسْنىٰ وصفاتِه العليا وأصولِ كلامِ الأمم[1].

قولُه: (فما وَجْه قراءةِ بعضِهم: صادِ؟)، سؤالٌ آخَرُ علىٰ تحريكِ هذه الحروفِ كما سبقَ في قَولِه: «فما وَجْهُ قِراءةِ مَن قرأ «صادَ» بالنصب؟».

وأجابَ: أنـّه علىٰ تقديرِ الحِكايةِ دونَ الإعراب؛ لكونِها غيرَ مَصْروفة.

والمرادُ بقولِه: «ما ذكرْتُ من التحريكِ لالتقاءِ الساكنَيْن» ما سبقَ في جوابِ السؤالِ السابقِ علىٰ فتحِ صاد.

قولُه: (هل تُسَوِّغُ لي في المَحْكِية)، والمحكيةُ كما مضىٰ نوعانِ: نوعٌ لا يتأتىٰ فيه الإعرابُ ألبتة نحو: ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ [مريم: ١] و﴿الٓمٓ﴾ [البقرة: ١]، ونوع سائغٌ فيه الإعرابُ أيضًا نحو: «حمٓ» و«قٓ».

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢: ٢٥٤)، نقلًا عن الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة.

قلتُ: لا عليكَ في ذلك وأن تُقدِّر حرْفَ القَسَمِ مُضمَرًا في نحوِ قولِه عزَّ وعلا: ﴿حمٓ * وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ﴾ [الدخان: ٢]، كأنه قيلَ: أُقسمُ بهذه السورةِ وبالكتابِ المبينِ إنّا جَعلْناه.

وأمّا قولُه ﷺ: «حم لا يُنصرون» فيصلحُ أن يُقضىٰ له بالجرِّ والنصبِ جميعًا علىٰ حذفِ الجارِّ وإضمارِه. فإن قلتَ: فما معنىٰ تسميةِ السُّورِ بهذه الألفاظِ خاصّة؟.........

قولُه: (لا عليكَ)، أي: لا بأسَ عليك في ذلك. ثم عطفَ عليه علىٰ سبيلِ البيانِ قولَه: «وأن تُقدِّرَ» أي: لا بأسَ عليكَ أن تُقدِّرَ في المَحْكِيّةِ حَرْفَ القسَمِ مُضمرًا عاملًا عَمَلَ الجَرِّ فيما يُشْبهُ ﴿حمٓ * وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ﴾ [الدخان: ١-٢] يعني فيما بَعْدَه الواوُ، ولا يُقَدِّرُهُ مَحذوفًا لئلّا يجتمعَ قَسَمانِ علىٰ مُقسَمٍ عليه واحد، أو يحصُلَ الاختلافُ في المعطوفِ والمعطوفِ عليهِ في الإعرابِ كما سَبق.

وأما قولُه ﷺ: «حمٓ لا يُنْصرون»(١) فعلىٰ تقديرِ سؤالٍ، يعني: فيما لم يأتِ بَعْدَه الواوُ في المَحْكيةِ ما تقولُ فيه؟ فقال: وفي مثلِه يجوزُ الجرُّ والنصبُ علىٰ حذفِ الجارِّ وإضمارِه لزوالِ المانعِ وهو الواو.

قولُه: (حمٓ لا ينصرون)، روىٰ الترمذيُّ وأبو داودَ عن المُهلَّب(٢) عَمَّن سَمِعَ النبيّ ﷺ يقول: «إن بَيَّتَكُم العدُّو فقولوا: (حمٓ) لا يُنْصرون»(٣).

---

(١) انظر: «تخريج أحاديث الكشّاف» للزيلعي (١: ٣٤).

(٢) هو المهلّب بن أبي صُفْرة الأزدي (ت ٨٢هـ)، من كبار القادة. أخرج له أبو داود والترمذي. والصحابي الذي سمع منه هو البراء بن عازبٍ رَضِيَ الله عنه كما صَرَّح به الحاكم في «المستدرك». ولتمام الفائدة انظر: «تخريج أحاديث الكشّاف» للحافظ الزيلعي (١: ٣٤).

(٣) أخرجه الترمذي (١٦٨٢)، وأبو داود (٢٥٩٧)، والنسائي في «السنن الكبرىٰ» (٨٨٦١)، والحاكم، في «المستدرك» (٢: ١٠٧)، وابن الجارود في «المنتقىٰ» (١٠٦٣)، وغيرهم، وإسناده ضعيف لضعف شَريك ابن عبد الله النخعي، وانظر تمامَ تخريجه وتنقيده في التعليق علىٰ «مسند أحمد» (١٦٦١٥).

قلتْ: **كأنّ المعنىٰ في ذلكَ الإشعارُ** بأنّ الفُرْقانَ ليسَ إلا كَلِمًا عَربيةً مَعْروفةَ التركيبِ من مُسمَّيات هذهِ الألفاظِ، كما قالَ عزَّ من قائل: ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف: ٢].

فإن قلتَ: فما بالُها مكتوبةً في المصْحفِ علىٰ صُورِ الحروفِ أنفسِها، لا علىٰ صُورِ أساميها؟ قلتُ: لأنّ الكَلِمَ لـمّا كانتْ مركبةً من ذواتِ الحروفِ واستمرَّتِ العادةُ متىٰ تُهجِّيَتْ ومتىٰ قيلَ للكاتب: اكتبْ كَيْتَ وكَيْتَ أنْ يُلفظَ بالأسماءِ ويقعَ في الكتابةِ الحروفُ أنفسُها، عُمِلَ علىٰ تلكَ الشاكلةِ المألوفةِ في كتابةِ هذهِ الفَوَاتح.

وأيضاً فإنّ شُهْرةَ أمرِها وإقامةَ السّنِّ الأَسودِ والأحمرِ لها،........................

قال في «الفائق»[١]: والذي يؤدّي إليهِ النظرُ في معنىٰ هذا الحديثِ: أنّ السُّوَرَ السبعَ التي في أوائِلها «حمٓ» سُوَرٌ لها شأنٌ، فنبَّه صَلواتُ اللّـهِ عليهِ أنّ ذكْرَها لشرفِ منزلتِها وفخامةِ شأنِها ممَّا يُسْتظهَرُ به علىٰ إنزالِ رَحْمةِ الله في نُصْرةِ المسلمين، وفَلِّ شَوْكةِ الكفار، وقولُه: «لا يُنْصَرون» كلامٌ مُستأنَفٌ؛ كأنـه حين قال: «قولوا: (حمٓ)»، قالَ له قائِل: ماذا يكونُ إذا قُلْتُ هذه الكلمةَ؟ فقال: «لا يُنْصَرون».

قولُه: (**كأنّ المعنىٰ في ذلك الإشعارُ**) إلىٰ آخرِه. فإن قُلتَ: أليسَ هذا المعنىٰ يُفيدُه الوجْهُ الثاني من الوجوهِ الثلاثةِ في الفواتحِ وهو قولُه: «أن يكونَ ورودُها علىٰ نمطِ التعديدِ كالإيقاظِ وقَرْعِ العصا»؟

قلتُ: لأنّ هذا المعنىٰ إنّما يُفيدُه هذا الوَجْهُ بحَسبِ التناسُب بينَ الاسمِ والمُسَمَّىٰ من غيرِ قَصْدٍ في التسميةِ إليه، وهُناكَ يُفيدُه قصدًا أوّليًّا، ومِن ثَمَّ قال: «كأنّ المعنىٰ» علىٰ التشبيهِ دونَ الجَزْم. وفيه إشارةٌ إلىٰ مَذْهَبِهِ علىٰ سبيل الإدماج[٢].

---

(١) «الفائق في غريب الحديث» (١: ٣١٤-٣١٥).

(٢) وهو أن يتضمَّن كلامٌ سبقَ لمعنىً ـ مَدْحًا كان أو غيرَه ـ معنًى آخرَ. انظر: «التعريفات» للجرجاني ص١٤. ومرادُ الطيبي إشارة الزمخشريِّ إلىٰ مذهب المعتزلة في إعجاز القرآن.

وأنّ اللّافظَ بها غَيْرَ مُتهجّاةٍ لا يَحْلىٰ بطائلٍ منها، وأنّ بعضَها مفردٌ لا يَخْطُر ببالٍ غيرِ ما هُو عليهِ من مَوْردِه؛ أَمِنْتَ وقوعَ اللَّبسَ فيها، وقد اتفَقتْ في خطِّ المصْحفِ أشياءُ خارجةٌ عن القياساتِ التي بُنيَ علَيها عِلْمُ الخَطِّ والهِجاء،........

وقولُه: (**وأنّ اللافظَ بها**) وقولُه: (**وأنّ بعْضَها مُفرد**)، معطوفانِ علىٰ شُهْرةِ أمرِها، يعني: لا يَخطُرُ ببالٍ أنّ المرادَ مِن «قَ» و«نَ» و«صَ» الأوامرُ، أو فائدةٌ أُخرىٰ يُعبأُ بها حتَّىٰ يُحتاجَ أن يُكْتَبَ قافٌ ونونٌ وصادٌ لئلّا تَلْتبِسَ.

قولُه: (**غيرَ مُتهجّاة**[١])، أي: أن يتلفَّظَ «قَ» مُفْردةً[٢] من غيرِ أن يُقال: قاف.

قولُه: (**لا يَحْلىٰ بطائل**)، حَليتُ منه بطائل، أي: ظَفِرْتَ منه بفائدة، **الأساس**: ومن المجاز: حَلِيَ فلانٌ في صَدْري وفي عَيْني، وهو حُلْوُ اللقاءِ وحُلوُ الكلام.

وفيه[٣]: وله عليه طَوْلٌ: فَضْلٌ، وهو غيرُ طائلٍ: غيرُ فاضِل.

قولُه: (**وأنّ بَعْضَها**)، أيْ: بعْضَ أسامي حُروفِ التهجِّي، يعني: ورودُ بَعْضِ هذه الفواتحِ نَحْوَ قَ، صَ، نَ، مفردًا لا يخطُرُ ببالِ مَن يَراهُ مكتوبًا كذا ـ غيرُ المعنىٰ المرادِ به وهو الاسمُ الملفوظُ به. وضَميرُ «مَوْرِدِه» عائدٌ إلىٰ البعض، أي: أنّ ذلك البعضَ المكتوبَ علىٰ حرفٍ واحدٍ واردٌ علىٰ ذلك الملفوظِ الذي هو الاسم.

قولُه: (**أمِنْتَ وُقوعَ اللَّبْس**)، خبرُ «إنّ» في قَوْلِه: «فإنّ شُهْرةَ أمرِها».

قولُه: (**عِلْمُ الخطِّ**)، قال ابنُ الحاجب: الخطُّ تَصْويرُ اللفظِ بحرف هِجائه، أي: اللفظُ المقصودُ تَصْويرُه. فإذا قيل: اكتُب زيدًا، تكتُبْ مسمَّىٰ زاي وياءٍ ودال. والأصلُ في كلِّ كلمةٍ أن تُكْتَبَ بصورةِ لَفْظِها بتقديرِ الابتداءِ بها والوقوفِ عليها[٤].

(١) في (ف): «مهجاة».

(٢) في (ط): «أن يتلفظه مفردة»، وفي (ف): «أن يتلفظ مفرده».

(٣) يعني في «أساس البلاغة».

(٤) في «الشافية في علم التصريف» ص١٣٨.

ثُمَّ ما عادَ ذلكَ بِضَيْرٍ ولا نُقصان؛ لاستقامةِ اللّفظِ وبقاءِ الحفْظ، وكان اتّباعُ خطِّ المصْحفِ سنّةً لا تُخالَف.

قالَ **عبدُ اللـهِ بنُ دَرَسْتَوَيْه** في كتابه المترجَم **بكتابِ الكتابِ** الـمُتممِ في الخطِّ والهجاء: خَطّانِ لا يُقاسانِ:..

قولُه: (**عبدُ الله بنُ دَرَستَوَيْه**)، قال الأنباري: كان أحدَ النحـاةِ المشهورين، والأدبـاءِ المذكورين. ألّفَ كُتبًا منها كتابُه في «الهجاءِ»، وهو مِن أحْسنِها(١).

ووجَدْتُ في كتابٍ صُنِّف في هذا الفَنّ: اعلَمْ أنّ كتابةَ المُصْحفِ مُثْبتةٌ بخَطٍّ واحدٍ علىٰ الأحرُفِ السبعةِ، وهي تنقسِمُ إلىٰ ما يُوافقُ القِياسَ، وإلىٰ ما لا يُوافِقه، بل يُتَلقّىٰ بالقَبولِ؛ لأنّها سُنَّة واجبةُ الاتّباع؛ لأنـّه رَسْمُ زيدِ بنِ ثابتٍ رَضِيَ الله عنه، أمينِ رسولِ اللّـهِ ﷺ وكاتبِ وَحْيِه، عَلِمَ من هذا العِلْمِ ما لم يَعلَمْ غيرُه، وما خَالَفهُ إنّما خالفَ لِحِكْمةٍ بليغةٍ ومعرفةٍ خَفيّة؛ ألا ترىٰ إلىٰ قولِه تعالىٰ: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ فإنّه كُتِبَ بلا ألفٍ، ولا يجوزُ إثباتُها؛ لأنّ إثباتَها يؤدِّي إلىٰ مخالفةِ مَن قرأ بغيرِ ألف، وكذلك قوله تعالىٰ: ﴿فِي غَيَٰبَتِ ٱلۡجُبِّ﴾ [يوسف: ١٥] كُتبت بالياءِ من غيرِ ألفٍ؛ إذ لو أُثْبتَت لبطلَتْ قِراءةُ مَن قرأ بالوَحْدة، ولو كُتِبَت بالهاءِ لبطلَتْ قِراءةُ مَن قرأ بالجمع(٢).

قولُه: (**بكِتابِ الكِتابِ**)، أي: بكتابِ الكِتابة. وفي بعضِ النُّسخِ: «بكِتابِ الكُتَّابِ» بالتشديد.

---

(١) «نزهة الألباء» ص٢١٣.

(٢) يوضِّحه ما نقله الإمام أبو عمرو الداني في «المُقْنِع في رَسْم مصاحِف الأمصار» ص٣ عن أشْهَبَ قال: سُئِلَ مالكٌ فقيل له: أرأيْتَ من استكتبَ مصحفًا اليومَ، أترىٰ أن يكتُبَ علىٰ ما أحدثَ الناسُ من الهجاء اليومَ؟ فقال: لا أرىٰ ذلك، ولكن يُكتَبُ علىٰ الكِتْبَةِ الأولىٰ. قال أبو عمرو: ولا مخالفَ له في ذلك من علماءِ الأُمَّة. انتهىٰ. وانظر: «المقنع» ص٤، ٢٥، ٢٦.

خطُّ المصحفِ؛ لأنه سنّة، **وخطُّ العَروضِ**، لأنه يَثبُتُ فيه ما أثبتَه اللّفظُ، ويَسقطُ عنه ما أسقطه.

الوجهُ الثاني أن يكونَ ورودُ هذه الأسماءِ **هكذا مسرودةً** علىٰ نمطِ التعديد، كالإيقاظ، **وقرع العصا** لمن تُحدِّي بالقرآن، وبغرابةِ نَظْمِه، ....

قولُه: (**خطُّ المُصْحَفِ وخَطّ العَروض**)، مبتدأ، و«خَطّانِ لا يُقاسان» خَبَرُه. قُدِّمَ علىٰ المبتدأِ للتشويق، كقولِ الشاعر:

ثلاثـــةٌ تُـــشْرِقُ الـــدنيا ببَهْجَتهـــا   شمسُ الضحىٰ وأبو إسحاقَ والقمرُ[1]

قولُه: (**هٰكذا**)، صفةُ مَصْدرٍ مَحْذوفٍ، و«كالإيقاظ» خَبرُ «يكونُ»، و«مسرودةً» حالٌ، وصاحبُها «هذه الأسماءُ»، والعاملُ «الورودُ» أي: **الوجهُ الثاني**: أن يكونَ ورودُ هذه الأسماءِ متابعةً علىٰ طريقةِ التَّعدادِ كالتنبيهِ لَمن يَرِدُ عليه أمرٌ له شأنٌ وفيهِ فَخامةٌ ليتلقّاهُ بالقَبول.

قولُه: (**مَسْرودةً**)، **الأساس**: سَرَدَ الحديثَ والقراءةَ: جاءَ بهما علىٰ وِلاء.

قولُه: (**وقَرْعِ العصا**)، أصلُه مِن قَوْلِهم: إنّ العَصا قُرِعَتْ لِذي الحِلْمِ[2]، يُضْربُ لَمن إذا نُـبِّه انتَـبَه.

قال المَيْدانيُّ[3]: ذو الحِلْمِ: عامِرُ بن الظَّرِبِ، كانَ مِن حُكَماءِ العَرِبِ، لا يُعْدَلُ بفَهْمِه فَهْم، فلما طَعَنَ في السنِّ أنكر مِن عَقْلِه شيئًا، فقالَ لبَنيهِ: إنّه قد كَبِرَتْ سِنّي، وعَرَضَ لي

---

(١) ذكره الخطيب القزويني في «الإيضاح في علوم البلاغة» ص١٠١. وهو لمحمد بن وهيب في مدح الخليفة المعتصم، وأبو إسحاق كنيته، واسمه محمد. انظر: «معاهد التنصيص» ص٢١٥.

(٢) ذكره الميداني في «مجمع الأمثال» (١: ٣٧).

(٣) أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم النيسابوري الميداني (ت ٥١٨هـ)، من أئمة الأدب: أخذ عن الواحدي وغيره. من مصنَّفاته: «مجمع الأمثال» وهو نفيس، و«السامي في الأسامي». له ترجمة في «وفيات الأعيان» (١: ١٤٨)، و«سِيَر أعلام النبلاء» (١٩: ٤٨٩).

وكالتحريكِ للنظرِ في أنّ هذا المتلوَّ عليهم **وقد عجزوا عنه عن آخرهم** كلامٌ منظومٌ من عَيْنِ ما يَنظمونَ منه كلامَهم؛ ليؤدِّيَهم النظرُ إلىٰ أن يستيقنوا أنْ لم تتساقطْ مقدرتُهم **دونَه**، ولم تظهرْ **مَعْجَزتُهم** عن أن يأتوا بمثلِه بعدَ المراجعاتِ المتطاولة، وهم أمراءُ الكلامِ، وزعماءُ **الحِوار**، وهمُ الحِراصُ **على التّسَاجُل** في اقتضابِ الخُطَب، والمتهالكونَ علىٰ الافتنانِ **في القصيدِ والرَّجَز**، ولم يبلغْ من الجزالةِ وحُسنِ النظْمِ..........

سَهْو، فإذا رأيتُموني خرَجْتُ مِن كلامي وأخَذْتُ في غيرِه، فاقرَعوا لي المِحْجَن[1] بالعصا.

قولُه: (**وقد عَجَزوا عنه عن آخرِهم**)، أي: عَجْزًا صادِرًا عَن آخرِهم، فإذا صَدرَ العجْزُ عن آخرِهم؛ فيكونُ قد صَدرَ عن جميعِهم مُتَجاوزًا عن آخرِهم.

قولُه: (**دونَه**)، أي: عندَ الوصولِ إليه. والضميرُ عائدٌ إلىٰ المتلوِّ عليهِم[2].

قولُه: (**مَعْجَزَتُهم**)، يُروىٰ بكَسْرِ الجيمِ وفَتْحِها، **الجوهريُّ**: عَجزْتُ عَن كذا أعجِزُ بالكَسرِ عَجْزًا ومَعْجَزةً ومَعْجِزةً ومَعْجِزًا، ومَعْجَزًا أيضًا بالفَتْحِ علىٰ القياس.

قولُه: (**الحوار**)، **الأساس**: كلَّمْتُه فما أحارَ جوابًا، أي: ما رجَع.

قولُه: (**علىٰ التساجُل**)، **الأساس**: ومنَ المجازِ: ساجَلَه: فاخَره. وله مِنَ المَجْدِ سَجْلٌ سَجيلٌ: ضَخْمٌ. واقتضَبَ الكلامَ: ارْتَجَله.

قولُه: (**في القَصيدِ**)، القَصيدُ والقَصيدةُ كالسَّفينِ والسَّفينة[3].

قولُه: (**الرَّجز**)، الرَّجَزُ: ضَرْبٌ مِن الشِّعْر، **الجوهريُّ**: الرَّجَزُ داءٌ يُصيبُ الإبِلَ في أعجازِها، فإذا ثارَت الناقةُ ارتعشَتْ فَخِذاها ساعةً ثم تنبسطُ. ومنه سُمِّيَ الرَّجَزُ من الشعرِ لتقارُبِ أجزائِه وقلّةِ حُروفه.

---

(١) في «مجمع الأمثال» (١: ٣٨): المِجَنّ. وهو الترسُ فيمكن قرعه بالعصا. ولعلّه الأشْبَه بالصواب، أما المحجن فهو العصا المعقوفة الرأس فلا يمكن قرعه. انظر: «لسان العرب» (حجن) و(مجن).

(٢) هذه الفقرة سقطت من (ط) و(ف).

(٣) هذه الفقرة سقطت من (ط) و(ف).

الـمَبالِغَ التي بزّت بلاغةَ كلِّ ناطق، **وشقَّت غبارَ كلِّ سابق**، ولم يتجاوزِ الحدَّ الخارجَ من قُوىٰ الفُصَحاء، ولم يقعْ وراءَ **مَطامحِ** أعينِ البُصَراء؛ **إلا لأنه ليسَ بكلامِ البشرِ**، وأنه كلامُ خالقِ القُوىٰ والقُدَر...

قولُه: (**وشَقَّتْ غبارَ كلِّ سابِق**)، وهو مِن قَوْلِ قَصيرٍ[1]: «فاركَب العَصا، فإنّه لا يُشَقُّ غُبارُه». قال المَيْداني: وكانت العصا فرسًا لجَذيمة. يُضْرَبُ لـمَن لا يُجارىٰ[2].

فإن قُلْتَ: هَل مِن فَرْقٍ بينَ ما في الكتاب[3] وما في المَثل؟ قلتُ: ما في المثلِ هي للسبق، والمقامُ مَقامُ مَدْحِ السابق؛ فيَنْبغي أن يُكنىٰ به عن عَدمِ لُحوقِ اللاحق. وما في الكتاب إثباتٌ له، والمقامُ مقامُ مَدْحِ اللاحقِ؛ فالواجبُ أن يُعبَّرَ به عن السَّبْقِ علىٰ السابق.

قولُه: (**مطامحِ**)، **الأساس**: طَمحْتُ ببَصري إليه، وطمَحَ المُتكبِّر بعَيْنِه: شخَصَ بها.

قولُه: (**إلَّا لأنه ليسَ من كلام البَشر**[4])، استثناءٌ مِن قولِه: «إن لم تتساقَطْ»، ومنَ المنفيّاتِ المَعْطوفةِ عليه.

الانتصاف[5]: هذا الفصلُ أتىٰ فيه ببلاغةٍ لكنَّه أفسدَها بالنفي، وطَوَّل فيه حتَّىٰ انتهىٰ إلىٰ الإثبات، وهو مُنْتَقدٌ عليه كما انتُقِدَ على المتنبي[6] قولُه في الخيل[7]:

(١) هو قَصير بن سعد اللّخمي، صاحبُ القصّة المشهورة مع الزبّاء ملكة تدمر وجذيمة الأبرش الوضاح، وفيه قيل: لأمرٍ ما جَدَعَ قَصيرٌ أنفه. انظر: «مجمع الأمثال» (١: ٢٣٣).

(٢) «مجمع الأمثال» (١: ٢٣٣).

(٣) يعني: «الكشّاف».

(٤) كذا في الأصول الخطية، ويوافقه نصُّ «الكشاف» من (ط)، لكن في الأصل الخطي من «الكشاف» والنسخ المطبوعة: «ليس بكلام البشر».

(٥) «الانتصاف بحاشية الكشّاف» (١: ٢٧) بتصرُّفٍ ملحوظ.

(٦) أبو الطيِّب، أحمد بن الحسين الجُعْفي (ت ٣٥٤هـ)، الشاعر البارع المشهور. له ترجمة في «تاريخ بغداد» (٤: ١٠٢)، و«سِيَر النبلاء» (١٦: ١٩٩).

(٧) البيت في «ديوانه» بشرح اليازجي (٢: ٣٨) من قصيدةٍ يمدَح بها سيف الدولة الحمداني سنة ٣٣٧هـ.

وهذا القولُ من القُوّةِ والخَلاقةِ بالقَبول بمنزلٍ. ولناصرِه علىٰ الأوّل..................

فلا ركِبْتَ[1] بها إلَّا إلىٰ ظَفَـرٍ　　　ولا حصَلْتَ بها إلَّا علىٰ أمل

وقلتُ: ليتَ شِعري كيف يُنْتقَدُ علىٰ مِثْلِه في بلاغتِه، أم كيفَ يُقاسُ هذا الكلامُ ببيْتِ أبي الطيِّب؟ فإنّه أوْهمَ في البدايةِ دعاءَ السوءِ وما يدخلُ مِنه في وَهَلِ السامعِ ما لا يَنْجَبِرُ بما يُسْتدركُ بعْدَه، وإنّ المُصنِّفَ سلكَ مسلكَ التشويقِ إلىٰ ما يَرِد في الانتهاء؛ أتىٰ أولًا بقرينتَيْن مُشتملتَيْن علىٰ سَلْبِ مَقْدِرَةِ الخُصومِ وبيانِ عَجْزهم وهما قولُه: «لم تتساقَطْ مَقدِرَتُهم دونَه، ولم تظهَرْ مَعْجِزَتُهم عن أن يأتوا بمثْلِه»، ثم عَقَّبَهما بقرائنَ ثلاثٍ مُضمَّناتٍ صفاتٍ بليغةً للقرآنِ لتؤدّيَ بالسامعِ إلىٰ مبلغٍ لا يتمالَكُ إلَّا طلبَ العثورِ علىٰ المطلوب. وكأنّ هذا الزاعم[2] ـ بعد أن حُرِمَ الوقوفَ علىٰ الأساليبِ ـ ما تُلِيَ عليه قولُه: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ لَا يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ وَلَا نَصَبٌ وَلَا مَخْمَصَةٌ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا يَطَـُٔونَ مَوْطِئًا يَغِيظُ ٱلْكُفَّارَ وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوٍّ نَّيْلًا إِلَّا كُتِبَ لَهُم بِهِۦ عَمَلٌ صَـٰلِحٌ﴾ [التوبة: ١٢٠] والعجَبُ أنّ المنفياتِ الثلاثَ الأُولىٰ مُؤْذِناتٌ بما هو عليهِم، والقَرينتَيْن الأُخريَيْن مُشْتمِلتان علىٰ ما هو لهم، ولا يَبعدُ أنّ المصنِّفَ قد اقتبَس كلامَه من أسلوبِ الآية.

قولُه: (والـخَلاقَة)، **الأساس**: وهو خَليقٌ بكذا: كأنّما خُلِقَ له وطُبِعَ عليه. وقد خَلُقَ خَلاقةً.

قولُه: (بمَنْزل)، أي: بمنزلٍ بَعيد، ومنه قولُ صاحِبِ «المفتاح»[3]: إنّ التركيبَ متىٰ وقعَ موقِعَه رفعَ شأنَ الكلامِ في بابِ البلاغةِ إلىٰ حيثُ يُناطِحُ السِّماك[4].

(١) رواية الديوان: «هجَمْتَ».

(٢) يعني ابنَ الـمُنَـيِّر صاحب «الانتصاف» وما ركبَ كلامَه من الاعتسافِ في نَقْدِ كلامِ الزمخشري.

(٣) «مفتاح العلوم» ص٢٥٢.

(٤) وهو كوكبٌ نَـيِّر. وللعرب سماكان: السماكُ الأعزلُ وهو من منازلِ القمر، والسِّماكُ الرامحُ وليس من المنازل. انظر: «الصحاح» (٤: ١٥٩٢).

أن يقولَ: إنّ القرآنَ إنما نَزَلَ بلسانِ العربِ مصبوبًا في أساليبِهم واستعمالاتِهم، والعربُ لم تتجاوز ما سَمَّوْا به مجموعَ اسمَيْن، ولم يُسمِّ أحدٌ منهم بمجموعِ ثلاثةِ أسماءٍ وأربعةٍ وخَمسة. والقولُ بأنها أسماءُ السورِ حقيقةً يخرجُ إلىٰ ما ليسَ في لغةِ العرَب، ويُؤدي أيضًا إلىٰ صَيْرورةِ الاسم والمسمّىٰ واحدًا، فإن اعترضتَ علَيه بأنه قولٌ مقولٌ علىٰ وجهِ الدّهر، وأنه لا سبيلَ إلىٰ ردّه أجابك: بأنّ له محملًا سِوىٰ ما يذهبُ إليه، وأنه نظيرُ قولِ الناس: فلانٌ يَرْوي: قِفا نَبْك، وعَفَتِ الدّيار. ويقولُ الرجلُ لصاحبِه: ما قرأتَ، فيقول: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ و﴿بَرَآءَةٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ﴾ [التوبة: ١]، ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِىٓ أَوْلَٰدِكُمْ﴾ [النساء: ١١]، و﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [النور: ٣٥].

وليستْ هذهِ الجُمَلُ بأسامي هذهِ القصائد، وهذه السّورِ، والآي، وإنما تَعني رِوايةَ القصيدةِ التي ذاكَ استهلالُها، وتلاوةَ السورةِ أو الآيةِ التي تلك فاتحتُها، فلمّا جرىٰ الكلامُ علىٰ أسلوبِ...

قالَ القاضي: هذا الوجْهُ أقربُ إلىٰ التحقيقِ، وأوفَقُ للطائفِ التنزيلِ، وأسلَمُ مِن لُزومِ النقلِ ووقوعِ الاشتراكِ في الأعلامِ من واضعٍ واحدٍ؛ فإنّه يعودُ بالنقصِ علىٰ ما هو مقصودٌ من العَلَمية(١).

وقال السَّجاوَنْديّ(٢): والمرويُّ عن الصدرِ الأوّلِ في التهجِّي أنـّها أسرارٌ بينَ اللّـهِ وبين نَبيِّه صلواتُ الله عليه. وقد تُجرىٰ بينَ المُجرمَيْنِ(٣) كلماتٌ مُعمّاةٌ تُشيرُ إلىٰ سِرٍّ بينهما، وتُفيدُ تَحْريضَ الحاضرينَ إلىٰ استماعِ ما بعْدَ ذلك. وهذا معنىٰ قولِ السلفِ: حروفُ التهجِّي ابتلاءٌ لتصديق المُؤمنِ وتكذيبِ الكافر.

---

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٩٢).

(٢) الإمام محمد بن طيفور الغَزْنويّ (ت ٧٣٨هـ)، له تفسير حَسَنٌ هو «عين المعاني في تفسير السبع المثاني»، و«علل القراءات». انظر: «طبقات المفسرين» للسيوطي ص٨٧، و«طبقات المفسِّرين» للداودي (٢: ١٦٠).

(٣) كذا في الأصول الخطية، وفي التعبير بمثله في هذا السياق غرابة!

مَن يَقصدُ التسميةَ، واستُفيدَ منها ما يُستفادُ من التسمية؛ قالوا: ذلكَ علىٰ سبيلِ المجازِ دونَ الحقيقة.

وللمجيبِ عن الاعتراضَيْن علىٰ الوجهِ الأوّل أن يقول: التسميةُ بثلاثةِ أسماءٍ فصاعدًا مُستنكَرةٌ لَعَمْري، وخروجٌ عن كلامِ العرَب، **ولكن إذا جُعلت** اسمًا واحدًا علىٰ طريقةِ «حضرَموتَ»؛ فأمّا **غيرَ مركَّبةٍ منثورةً** نثْرَ أسماءِ العَددِ فلا استنكارَ فيها؛ لأنها من بابِ التسميةِ بما حقُّه أن يُحكىٰ حكايةً،........................

هذا وهي أعلامٌ تُوقظُ مِن رَقْدةِ الغفلة بنصحِ التعليم، وتُنشِّطُ في إلقاءِ السمعِ علىٰ شهودِ القلبِ للتعظيم، كمَن أرادَ الإخبارَ بمُهِمٍّ حَرَّكَ الحاضرَ بيدَيْهِ، أو صاحَ به صَرّةً[1]، ليُقْبِلَ بكُلِّه عليه. ومصداقُ ذلك أنّ مُعْظَمَها مُعقَّبةٌ بذكْرِ الكتاب. وقد قلَّبْتُ الرأيَ ظهرًا لبَطْنٍ في تأويلِ معاني هذه الحروفِ سِنين، ونَيَّفتِ الأقاويلُ المُختارةُ علىٰ السِّتِّين، ولم أتحصّلْ علىٰ ثَلَجِ اليَقين، ولا ظَفِرَ الجَهْدُ علىٰ المرادِ قادِرَ اليَمين[2]، حتّىٰ استَرْوحْتُ إلىٰ هذا الوَجهِ من التحرِّي. ثم إنّي بعد التجاسُرِ والامتناعِ إذا بثعلبٍ[3] سقىٰ الله عَهْدَهُ، وهو الإمامُ الموثوقُ برأيِه، يقولُ: حروفُ التهجِّي تنبيهٌ في مَعرِضِ ألا، وكفى بلُطْفِ الله في تجاذُبِ الآراءِ مَوْئِلًا.

قولُه: (**ولكن إذا جُعِلَتْ**)، استدراكٌ عن مُقَدَّر، أي: التسميةُ مُسْتنكرةٌ لا في جميعِ الصُّوَر، ولكن إذا جُعِلَتْ اسمًا واحدًا علىٰ طريقةِ «حَضْرمَوت» في اعتبارِ الإعرابِ في آخرِه.

قولُه: (**غيرَ مُركَّبةٍ منثورةً**)، منصوبانِ بمُضْمر، أي: فأمّا إذا جُعِلَت غَيْرَ مُركَّبةٍ، منثورةً فلا استنكارَ في التسمية.

---

(١) وهي الصيحةُ وارتفاع الصوت، ومنه قولُه تعالىٰ: ﴿فَأَقْبَلَتِ ٱمْرَأَتُهُۥ فِى صَرَّةٍ فَصَكَّتْ وَجْهَهَا وَقَالَتْ عَجُوزٌ عَقِيمٌ﴾ [الذاريات: ٢٩].

(٢) يعني متمكّنًا من الظفرِ بمعانيها، فهو منصوب علىٰ الحال.

(٣) إمام الكوفيين بعد الفرّاء، أبو العباس أحمد بن يحيىٰ المعروف بثعلب (ت ٢٩١هـ)، من مصنَّفاته: «مجالس ثعلب» وهو بديعٌ، و«الفصيح». له ترجمة في «إنباه الرواة» (١ : ١٧٣).

كما سَمَّوْا بـ«تأبطَ شرًّا»، و«بَرَقَ نَحْرُه»، و«شابَ قَرْناها»، وكما لو سَمّىٰ بـ«زيدٌ مُنطلق»، أو «بَيْتُ شعر».

وناهِيكَ بتسويةِ سيبوَيْه بينَ التسميةِ بالجملةِ والبيتِ من الشِّعر، وبينَ التسميةِ **بطائفةٍ** من أسماءِ حروفِ المعْجَمِ، دلالةً قاطعةً علىٰ صِحَّةِ ذلك.

وأما تسمية السّورةِ كلِّها بفاتحتِها فليستْ بتصْييرِ الاسم والمسمّىٰ واحدًا؛ لأنها تسميةُ مُؤلَّفٍ بمُفْرَد، والمؤلَّفُ غيرُ الـمُفْرَد.

ألا ترىٰ أنهم جعلوا اسْمَ الحرفِ مؤلَّفًا منهُ ومن حرفَيْنِ مضمومَيْنِ إليه؛ كقولِهم: «صاد»، فلم يكنْ مِن جَعْلِ الاسم والمسمّىٰ واحدًا؛ حيثُ كانَ الاسمُ مؤلَّفًا والمسمّىٰ مفردًا.

والوجهُ الثالثُ: أن تَرِدَ السورُ مصدَّرةً بذلك **ليكونَ أولَ ما يقرعُ الأسماعَ مُستَقِلًّا بوجهٍ من الإعرابِ**، وتَقْدمةً من دلائلِ الإعْجاز؛..............................

قولُه: (**وناهيكَ**)، أي: كافيكَ وحَسْبُكَ بتسويةِ سيبوَيْه.

ومنه قوله[1] في «بابِ الترخيم»: «ولو رَخَّمْتَ «تأبَّط شرًّا» من الأسماءِ لرخَّمْتَ رجُلًا يُسَمَّىٰ بقولِ عَنترة:

يا دارَ عَبْلَةَ بالجِواءِ تَكلَّمي[2]»

قولُه: (**ألا ترىٰ أنـهم جَعلوا اسمَ الحرفِ**)، أي: كما أنّ تسميةَ المُفردِ بالمُركَّبِ في الحروفِ لا تُصَيِّرُ الاسمَ والمُسَمَّىٰ واحدًا، كذلك عَكْسُه.

قولُه: (**ليكونَ أوّلَ ما يَقرَعُ الأسماعَ مُستقِلًّا بوَجْهٍ من الإعراب**)، والفرْقُ بين هذا الوجهِ والسابقِ ذِكْرُه: أنّ دِلالةَ هذا علىٰ الإعجازِ والغَرابةِ من نفسِه؛ لصُدرِوها عَمَّن لم يَجْرِ منه

---

(١) «الكتاب» لسيبويه (٢: ٢٦٩).

(٢) «ديوان عنترة»، ص١٨٧.

وذلك أنّ النُطقَ بالحروفِ أنفسِها كانت العربُ فيه مُستويةَ الأقدام؛ الأمّيّونَ منهم وأهلُ الكتاب، بخلافِ النّطقِ بأسامي الحروف؛ فإنه كانَ مُختصًّا بمن خَطَّ وقرأَ وخالطَ أهلَ الكتاب، وتعلَّمَ منهم، وكانَ مستغرَبًا مستبعَدًا من الأمّيِّ التكلُّمُ بها استبعادَ الخطِّ والتلاوة، كما قالَ عزَّ وَجَلّ: ﴿وَمَا كُنتَ تَتْلُواْ مِن قَبْلِهِۦ مِن كِتَٰبٍ وَلَا تَخُطُّهُۥ بِيَمِينِكَ إِذًا لَّٱرْتَابَ ٱلْمُبْطِلُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٨].

فكانَ حُكمُ النطقِ بذلكَ مع اشتهارِ أنه لم يَكنْ ممنِ اقتبسَ شيئًا من أهلِهِ حُكْمَ الأقاصِيصِ المذكورةِ في القرآنِ التي لم تكنْ قُرَيشٌ ومن دانَ بدِينها في شيءٍ من الإحاطةِ بها..

التعليم، ودِلالةَ ذاك عليهِ باعتبارِ التنبيهِ علىٰ غَرابةِ نَظْمِ القُرآن؛ فلو تحدّىٰ به كاتِبٌ وقارئٌ لجازَ، بخلافِ الثاني. فالوَجْهانِ يدورانِ مع تفسيرِ قولِه تعالىٰ: ﴿فَأْتُواْ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٣] في أنّ الضميرَ في «مِثْله» إمَّا لرسولِ الله ﷺ، أو للقرآنِ كما سيجيء.

قال صاحبُ «التقريب»: وفيه ضَعف؛ لأنـه يُمكنُ تَعلُّمهُ ولو بسَماعٍ من صَبِيٍّ في أقصَرِ زمان.

والجوابُ: أنّ صُدورَ مِثْلِ هذه الألفاظِ من مِثْلِهِ، وهو ممَّن لم يُمارسِ الخطَّ والقراءةَ، ولم يُشْتَهَرْ به، سواءٌ تعلّمَ أو لم يتعلّم بَديعٌ وغَريب، فكانَ حُكْمُه حُكْمَ العَرَبِ العَرْباءِ إذا تكلَّم بالزَّنجِية مثلًا، فمُطْلَقُ التكلُّمِ به منه غريب. والمقصودُ من إثباتِ الغرابةِ في الفواتحِ ليسَ إلَّا التنبيهُ علىٰ ما يرِدُ بعْدَها من الإعجاز.

قولُه: **(ومَن دان بدينِها)**، **النهاية**: «كانت قُريشٌ ومَن دانَ بدينِهم»[1] أي: اتَّبعهم في دينِهم ووافقَهم عليه، واتّخذَ دينَهم له دِينًا وعبادة.

---

(١) هذا جزءٌ من حديثٍ أخرجـه البخـاري (٤٥٢٠)، ومسلم (١٢١٩)، وغيرهما، من حديثِ عائشة رَضِيَ اللهُ عنها.

في أنّ ذلك حاصلٌ له من جهةِ الوَحْي، وشاهدٌ بصحةِ نُبوَّته، **وبمنزلةِ أن يتكلَّمَ بالرَّطانةِ** من غَير أن يَسمعها من أَحد.

واعْلمْ أَنك إذا تأمَّلتَ ما أوردَهُ اللـهُ عزَّ سلطانُه في الفواتحِ من هذه الأسماءِ وجدتَها نصفَ أسامي حروفِ المعْجم؛ **أربعةَ عشرَ سواءً**؛ وهيَ: الألِفُ، واللام، والميم، والصاد، والرّاء، والكاف، والهاء، والياء، والعَين، والطاء، والسين، والحاء، والقاف، والنون، في تِسعٍ وعشرين سورةً علىٰ عددِ حُروفِ المعجَم.

ثُمَّ إذا نظرتَ في هذه الأربعةَ عشرَ وجدتَها مشتملةً علىٰ أنصافِ أجناسِ الحروف؛ بيانُ ذلك:..

قولُه: (**في أنّ ذلك حاصِلٌ له من جهةِ الوَحْي**)، متعلِّقٌ بقَوْلِه: «وكان حُكْمُ النطقِ» وهو وَجْهُ التشبيه.

قولُه: (**وبمنزلةِ**)، عَطْفٌ علىٰ قولِه: «حُكْمَ الأقاصيص»[1].

قولُه: (**بالرَّطانة**[2])، **الأساس**: كلَّمه بالرَّطانةِ، ورطَنَ له يَرْطُنُ: كَلَّمه بالعَجَمية.

قولُه: (**أربَعَةَ عَشَرَ سَواء**)، وقال بعْدَه: «في تسعٍ وعشرينَ سورةً علىٰ عدَدِ حروفِ المُعْجَم» لـمّا كانَ نصْفُه الحقيقيُّ علىٰ الكسرِ جَعلَه النصْفَ تقريبًا كما فعلَ في أجناسِ الحروف وقال: «ومَن المُسْتَعليةِ نِصْفُها»، فأوردَ ثلاثةً مع أنـّها سبعةٌ، وكذا في حروفِ القلقلة.

قيل: فيه نَظَرٌ لتأكيدِه بقولِه: «سواء».

وأُجيبَ: أنّ «سواء» صفةُ أربَعَةَ عَشَر، ولا يتعلَّقُ «بنصفِ أسامي حُروفِ المُعْجَم».

قولُه: (**وجَدْتَها مُشْتَمِلةً علىٰ أنصافِ أجناسِ الحروف**)، يُشْكِلُ بحروفِ الذَّلاقة[3] وهي:

---

(١) في (ح): تأخرت هذه الفقرة بعد قوله: «كلّمه بالعَجمية».

(٢) في (ح): «الرَّطانة».

(٣) وهي التي يُنْطَقُ بها من ذَلَقِ اللسان وهو طرفُه. سمّاهُنَّ بذلك الخليل بن أحمد، وهي ستة أحرفٍ يجمعها قولك: (فر من لب). انظر: «التمهيد في علم التجويد» للطيبي ص٩٧ .

أنّ فيها من **المهموسةِ** نصفَها: الصادُ، والكاف، والهاء، والسين، والحاء؛ **ومن المجهورةِ** نصفَها: الألفُ واللام، والميم، والراء، والعين، والطاء، والقاف، والياء، والنون؛ **ومن الشديدةِ** نصفَها: الألفُ والكاف، والطاء، والقاف؛ ومن الرِّخوةِ نصفَها: اللامُ، والميم، والراء، والصاد، والهاء، والعَين، والسين، والحاء، والياء، والنون؛ ومن الـمُطبَقة نصفَها: الصادُ، والطاء؛ ومن الـمُنفتحةِ نصفَها: الألفُ، واللام، والميم، والراء، والكاف، والهاء، والعين، والسين، والحاء، والقاف، والياء، والنون؛ ومن الـمُستَعْليةِ نصفَها:............

(مُر بنفل)، وهي سِتّة، وذكَر منها أربعةً وهي: (مر بل)، وبحروفِ المُصْمَتة[1] وهي ما عداها، وذكَر منها عَشَرةً، فكأنّـه أكْثَر مِنَ الذَّلاقةِ ونقصَ من المُصْمَتةِ لسُهولةِ الذَّلاقةِ وثِقَلِ المُصْمَتة.

قولُه: **(منَ المَهْموسة)**، وهي: «ستشحثك خصفه»[2].

قولُه: **(ومن المَجهورةِ)**، وهي ما ينحصرُ جَرْيُ النَّفَسِ مع تحرُّكه. وحروفُها: «ظل قو رَبَض إذ غزا جُنْد مُطيع»[3].

قولُه: **(ومن الشديدةِ)**، وهي ما ينحَصِرُ جَرْيُ الصوتِ عند إسكانِه في مَخْرَجِه فلا يَجْري، وحروفُها: «أجدك قطبت».

والرِّخْوَةُ: وهي ما عدا الشديدة.

والمُطْبَقةُ: وهي ما ينطبقُ علىٰ مُخْرَجه الحَنَكُ، وحُروفُها: «صضطظ».

والمُنفَتحةُ: هي ما يُخالفُ المُطبقة.

والمستعليةُ: هي ما يرتفعُ اللسانُ بها إلىٰ الحَنَك وحروفُها: «خَفَقَ» وحروفُ المُطْبِقةِ[4].

---

(١) وهي الحروف التي مُنِعَت أن تختصَّ ببناءِ كلمةٍ في لغةِ العرب إذا كثرت حروفُها لاعتياصِها علىٰ اللسان. «المصدر السابق» ص٩٧.

(٢) ويجمعها بعضُهم بقوله: «سكت فحثَّه شخص» وهو جَمْعٌ لطيف حرِيٌّ بالتقدِمة.

(٣) ويجمعها بعضُهم بقوله: «عظم وزن قارئ ذي غض جد طلب».

(٤) ويجمعها بعضُهم بقوله: «قظ خص ضغط».

القافُ، والصاد، والطاء؛ ومن الـمنخفِضةِ نصفَهـا: الألفُ، واللام، والميم، والراء، والكاف، والهاء، والياء، والعين، والسين، والحاء، والنون؛ ومن حروفِ القلقلةِ نصفَها: القافُ، والطاء. ثمّ إذا استقريْتَ الكَلِم وتراكيبَها رأيتَ الحروفَ التي ألغىٰ اللـهُ ذكرَها من هذه الأجناسِ المعدودةِ مكثورةً بالمذكورةِ منها، فسبحانَ الذي دَقَّتْ في كلِّ شيءٍ حكمتُه.

وقد علمتَ أنّ مُعظمَ الشيءِ وجُلَّه يَنزلُ منزلةَ كلِّه، وهو المطابق لِلَطائف التنزيلِ واختصاراتِه، **فكأنّ اللـهَ** عزَّ اسمُه عدَّد علىٰ العربِ الألفاظَ التي منها تراكيبُ كلامهم إشارةً إلىٰ ما ذكرتُ **من التبكيتِ** لهم، وإلزام الحُجّةِ إيّاهم.

والمُنْخفِضة(١): هي ما عدا المُسْتَعْلية.

والقلقلة: هي ما ينضَمُّ إلىٰ الشدةِ فيها ضَغْطٌ في الوقفِ، وحروفُها: «قدطبج».

قولُه: (**مكثورةً بالمذكورة**)، أي: مغلوبةً بالكَثْرة، أي: المذكورةُ غالبةٌ علىٰ غيرِ المذكورة، ومنه: كاثَرَه، أي: غالَبه بالكَثْرة.

قولُه: (**فكأنّ الله**)، قيل: إنّما ذكر بلَفْظِ كأنّ لأنـّه ذكَر بَعْضَه، وأرادَ الكُلَّ(٢).

قولُه: (**من التَّبْكيت**)، وهو إلزامُ الخَصْمِ بما يَعْتَقِدُه من الحُجَّة.

والذي ذكره: ما في الوجهَيْن الأخيرَيْن مِن معنىٰ التحدّي.

تقريرُه علىٰ **الوجهِ الأول**: أنّ هذا القرآنَ الذي عَجَزْتُم عنه مَنْظومٌ من جنْسِ ما تنظِمونَ منه كلامَكم، وأنتُم تعرِفون أنـّه كذلك، فإذا عَجَزْتُم عن الإتْيانِ بمثْلِهِ؛ فأذْعِنوا للحقِّ.

وعلىٰ **الوَجْهِ الثاني**: أنّ محمدًا صلواتُ الله عليه اشتُهِرَ عندكم أنه ممَّن لم يُمارِس الخطَّ والكتابةَ، ولم يَقْتبس العِلْمَ مِن أحد؛ فقد أتىٰ بهذا البَحْرِ الزاخرِ، فاتركوا العِناد.

---

(١) ويقال لها: المستفلة.

(٢) في (ط): «وأراد كلَّه».

وممّا يَدلُّ علىٰ أنه تَغمَّدَ بالذِّكرِ من حروفِ المعجم أكثرَها وُقوعًا في تراكيبِ الكَلِم؛ أنّ الألِفَ واللامَ لـمّا تكاثرَ وقوعُهما فيها جاءتا في مُعظَمِ هذه الفواتحِ مكرَّرتين، وهيَ فواتحُ سورةِ البقرةِ، وآلِ عمرانَ، والرُّومِ، والعنكبوتِ، ولقمانَ، والسجْدةِ، والأعرافِ، والرعْدِ، ويونُسَ، وإبراهيمَ، وهُودٍ، ويوسُفَ، والحِجْر. فإنْ قلتَ: فهلّا عُدِّدتْ بأجمعِها في أوّلِ القرآن؟ وما لها جاءتْ مفرَّقةً على السُّور؟ قلتُ: لأنَّ إعادةَ التنبيهِ على أنَّ المتحدَّىٰ به مؤلَّفٌ منها لا غيرَ، وتجديدَه في غيرِ موضعٍ واحدٍ أوصَلُ إلى الغرضِ، وأقرُّ له في الأسماعِ والقلوب مِن أنْ يُفرَدَ ذِكْرُه مرةً، وكذلكَ مذهبُ **كلِّ تكريرٍ** جاءَ في القرآن، فمطلوبٌ به تمكينُ المكرَّرِ في النفوسِ، وتقريرُه. فإنْ قلتَ: **فهلّا جاءتْ على وَتيرةٍ واحدة**؟ ولمَ اختلفتْ أعدادُ حروفِها، ....

قولُه: (**كلِّ تكرير**)، اعلَم أنّ التكريرَ: إما تكريرُ الألفاظِ بنفْسِها كقولِه تعالىٰ: ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ [الرحمٰن: ١٣]، وإما تكريرُ المعاني من غيرِ النظرِ إلىٰ الألفاظِ؛ فهو كتكْريرِ هذه الألفاظِ في السُّورِ، فالمكَرَّرُ هو التنبيهُ نَفْسُه وإن اختلفَتِ الألفاظ[1].

قولُه: (**فهلّا جاءَتْ علىٰ وتيرةٍ واحِدة**)، الوَتيرةُ: الطريقة.

فإن قُلتَ: ما معنىٰ الفاءاتِ في الأسئلةِ وهي: «فهلّا عَدَدْتَ؟» و«فهلّا جاءَتْ؟» و«فما وَجْهُ اختصاصِ كلِّ سورة؟» قلتُ: **الأولىٰ** مُسبَّبَةٌ من جَعْلِ الفواتحِ كقَرْعِ العصا، وجَعْلِها تَقْدِمَةً لدلائلِ الإعجاز. أي: هذان السببانِ يوجبانِ أن تُذْكَرَ مجموعةً في صَدْرِ الكلام؛ فلمَ فُرِّقَتْ؟

والثانية: مُسَبَّبَةٌ عن قولِه: «لأنّ إعادةَ التنبيهِ علىٰ أنّ المُتحَدّىٰ به مُؤَلَّف» يَعني كانَ يحصُلُ التنبيهُ بمُجَرَّدِ الإيرادِ؛ فهلا أُجْرِيَتْ علىٰ نَسَقٍ واحِدٍ علىٰ أنّ التكريرَ يستدعيه[2]؟

---

(١) وقد غلِطَ من أنكر كوْنَه من أساليب الفصاحة ظنًّا أنّه لا فائدةَ له، وليس كذلك، بل هو من محاسنها ولا سيّما إذا تعلَّقَ بعضُه ببعض. لتمامِ الفائدة انظر: «البرهان في علوم القرآن» للزركشي (٣: ٩).

(٢) في (ح): «مستدعيه».

فوردتْ صٓ، وقٓ، ونٓ علىٰ حرفٍ، وطه، وطسٓ، ويسٓ، وحمٓ علىٰ حرفَيْن، والٓمٓ، والٓر، وطسٓمٓ علىٰ ثلاثةِ أحرف، والٓـمٓصٓ، والٓـمٓرٓ علىٰ أربعةِ أحرف، وكٓهيعٓصٓ، وحمٓ عٓسٓقٓ علىٰ خمسةِ أحرف؟ قلتُ: هذا على عادةِ افتنانِهم في أساليبِ الكلام، وتصرُّفِهم فيه على طرقٍ شتّىٰ ومذاهبَ مُتنوِّعة.

وكما أنَّ أبنيةَ كلماتِهم على حرفٍ وحرفينِ إلى خمسةِ أحرفٍ لمْ تتجاوزْ ذلك؛ سُلِكَ بهذه الفواتحِ ذلكَ المسلكَ. فإنْ قلتَ: فما وجهُ اختصاصِ كلِّ سورةٍ بالفاتحةِ التي اختصَّتْ بها؟ قلتُ: إذا كان الغرضُ هو التنبيهَ، والمبادئُ كلُّها في تأديةِ هذا الغرضِ سواءٌ لا مفاضلةَ؛ كان تطلُّبُ وجهِ الاختصاصِ ساقطًا، كما إذا سمَّىٰ الرجلُ بعضَ أولادِه زيدًا والآخرَ عَمْرًا، لمْ يُقَلْ له: لِمَ خصَّصتَ ولدَكَ هذا بزيدٍ وذاك بعمرٍو؟ لأنَّ الغرضَ هو التمييزُ، وهو حاصلٌ **أيةَ سَلَكَ**. وكذلك لا يُقال: لـمَ سمِّي هذا الجنسُ بالرَّجلِ، وذاك بالفَرَس؟ ولِمَ قيلَ **للاعتمـادِ**: الضَّربُ، وللانتصابِ القيامُ، ولنقيضِه القعودُ؟ فإن قلتَ: ما بالُهم عَدُّوا بعضَ هذه الفواتحِ آيةً دونَ بعضٍ؟ قلتُ: هذا عِلْمٌ توقيفيٌّ لا مجالَ للقياس فيه، كمعرفةِ السُّور.

أمّا (الٓمٓ) فآيةٌ حيثُ وقعتْ من السُّوَرِ المفتَتَحةِ بها، وهي ستٌّ، وكذلك (الٓـمٓصٓ) آيةٌ، و(الٓـمٓرٓ) لمْ تُعَـدَّ آيةً، و(الٓـر) ليستْ بآيةٍ في سورِها الـخمس، و(طسٓـمٓ) آيةٌ في سورتَيْها، و(طه) و(يسٓ) آيتان، و(طسٓ) ليستْ بآيةٍ،.........................

والثالثة: مُسَبَّبَةٌ عن الجوابَيْن يعني: هَبْ أنّ التكريرَ لإعادةِ التنبيه، وأنّ اختلافَها علىٰ عادةِ افتنانِهم؛ فما وَجْهُ اختصاصِ مواقِعها في كلِّ سورة؟

قولُه: (**أيّةَ سَلَك**)، أيّةٌ: ظَرْفُ «حاصلٌ» وهي موصولةٌ، والمضافُ إليه محذوفٌ لكونِها لازِمةَ الإضافةِ، والضميرُ في «سَلَكَ» راجعٌ إلىٰ الرجلِ، أيْ: أيّةَ طريقٍ سلكَها؟

قولُه: (**للاعتمادِ**)، وهو وقوعُ الشيءِ علىٰ الشيءِ، **الجوهريّ**: اعتمَدْتُ علىٰ الشيءِ: اتّكأْتُ عليه.

و(حمٓ) آيةٌ في سُوَرِها كلِّها، و(حمٓ عٓسٓقٓ) آيتان، و(كٓهيعٓصٓ) آيـةٌ واحدة، و(صٓ) و(قٓ) و(نٓ) ثلاثتُها لم تعدَّ آيةً.

هذا مذهبُ الكوفيِّين، ومَن عَدَاهم لم يعدُّوا شيئًا منها آيةً. فإنْ قلتَ: فكيف عُدَّ ما هو في حُكم كلمةٍ واحدةٍ آيةً؟ قلتُ: كما عُدَّ ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ [الرحمن: ١]، و﴿مُدْهَآمَّتَانِ﴾ [الرحمن: ٦٤] وحدَها آيتينِ على طريقِ التوقيفِ. فإنْ قلتَ: ما حُكْمُها في بابِ الوقفِ؟ قلت: يوقَفُ علىٰ جميعِها وَقْفَ التَّمام إذا حُملتْ على معنًى مستقلٍّ غيرِ محتاج إلىٰ ما بعدَه، وذلكَ إذا لم تُجعَلْ أسماءً للسُّوَر، ونُعِقَ بها كما يُنعَقُ بالأصوات، **أو جُعِلتْ وحدَها أخبارَ ابتداءٍ محذوفٍ**؛ كقوله عزَّ قائلاً: ﴿الٓمٓ * ٱللَّهُ﴾ أي: هذه (الٓمٓ)، ثُمَّ ابتدأَ فقال: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران: ١-٢]. فإنْ قلتَ: **هلْ لهٰذه الفواتح محلٌّ منَ الإعراب**؟ قلتُ: نعمْ لها محلٌّ فيمن جَعَلَها أسماءً للسُّور؛ لأنَّها عندَه كسائرِ الأَسماءِ الأعلامِ. فإن قلتَ: ما محلُّها؟ قلتُ: يُحتملُ الأوجُهُ الثلاثة، ....

قولُه: (**هذا مَذْهبُ الكوفيِّين**)، والذي يُعلمُ من كتابِ «المُرْشِد»: هو أنّ الفواتِحَ في السُّوَرِ كلِّها آياتٌ عند الكوفيِّين من غيرِ تفرِقَةٍ بينها.

قولُه: (**أو جُعِلَتْ وحْدَها أخبارَ ابتداءٍ**)، عطفٌ علىٰ قوله: «لم تُجْعَلْ»، وقولُه: «ونُعِقَ بها» عَطْفٌ عليه علىٰ سبيلِ البيان؛ كأنـّه قيلَ: إذا نُعِقَ بالفواتحِ أو لم يُنْعَقْ، وجُعِلَت أسماءً للسُّوَر علىٰ حذفِ المُبتدأ، تكونُ علىٰ كِلتا الحالتَيْن مُسْتقِلّةً، فيوُقَفُ عليها.

قولُه: (**هل لهٰذه الفواتح محَلٌّ من الإعراب؟**)، قيلَ: هو مُسْتَدْرَكٌ؛ لأنـّه قد عُلِمَ غَيْرَ مرّةٍ أنـّها مُعْرَبة وعُلِمَ محلُّها.

قلتُ: التكريرُ إنّما يُصارُ إليه، لمعانٍ شتّىٰ منها: أن يُعادَ ليُعلَّقَ عليه معنًى آخر، وهاهنا لما قال: «أو جُعِلَتْ وحْدَها أخبارَ ابتداءٍ محذوفٍ» ليكونَ الوقفُ عليها تامًّا، سأل هذا السؤالَ ليُعَلِّقَ عليه المسألتَيْن في حالتي النصبِ والجرِّ علىٰ تقديرِ القَسَمِ، فعُلِمَ عَدَمُ جوازِ الوقْفِ عليها إن عنىٰ كونَها مُقْسَمًا بها، وإن عنىٰ بها منصوبةً بـ«اذكرْ» يجوزُ الوَقْف.

أمّا الرفعُ فعلىٰ الابتداءِ، وأمّا النصبُ والجرُّ فلِمَا مرَّ مِن صحّةِ القَسَم بها، وكونِها بمنزلةِ: اللـهَ، واللـهِ علىٰ اللُّغتينِ، ومَن لم يجعلْها أسماءً للسُّوَر لم يتصوَّرْ أن يكونَ لها محلٌّ في مذهبِه، كما لا محلَّ للجُمَلِ المبتدَأةِ، وللمفرداتِ المعدَّدة.

[﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ ٢]

فإنْ قلتَ: لِمَ صحَّتِ الإشارةُ بذلكَ إلى ما ليسَ ببعيدٍ؟ قلتُ: وقعتِ الإشارةُ إلى (الٓمٓ) بعدَ ما سَبَقَ التكلُّمُ به وتقضّىٰ، والمنقضي في حُكمِ المتباعِدِ، وهذا في كلِّ كلامٍ؛ يحدِّثُ الرَّجلُ بحديثٍ ثمَّ يقول: وذلكَ ما لا شكَّ فيه. ويَحسُبُ الحاسبُ ثم يقولُ: فذلكَ كذا وكذا. وقالَ اللـهُ تعالى: ﴿لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌۢ بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾ [البقرة: ٦٨]، وقال: ﴿ذَٰلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّيٓ﴾ [يوسف: ٣٧]، ولأنه لـمّا وصلَ من المرسِلِ.............

قولُه: (فعلىٰ الابتداء)، أراد بالابتداءِ أعمَّ مِن أن يكونَ مبتدأً أو خبرًا؛ فإنّ الابتدائيّةَ هو رافِعُها[1] كما هو مَذهبُ المُحقِّقين[2].

قولُه: (لِـما مَرَّ)، يعني في جَوابِ قولِه: «هل تُسوِّغُ في المَحْكِيّةِ مثل[3] ما سوَّغْتَ لي في المُعْرَبة؟» وهو قولُه: «أن يقضيَ له بالجرِّ والنصبِ جميعًا».

قولُه: (ولأنّـه لما وصَل)، معطوفٌ من حيثُ المعنىٰ علىٰ قوله: «وقعَتِ الإشارة» فإنّه لـمّا قال: «لِمَ صَحَّتِ الإشارةُ بـ«ذلك» إلىٰ ما ليسَ ببعيد» أجاب: إنَّما صحَّتِ الإشارةُ لأنـّه أشيرَ بها إلىٰ ﴿الٓمٓ﴾ بعد ما سبق، «ولأنّـه لما وصَلَ من المُرْسِل» إلىٰ آخرِه.

---

(١) في (ط): «رافعهما».

(٢) في هذه المسألةِ خلافٌ طويلُ الذيل بين البصريين والكوفيين: «فذهبَ البصريون إلىٰ أنّ المبتدأ يرتفع بالابتداءِ، وأما الخبرُ فاختلفوا فيه: فذهبَ قومٌ إلىٰ أنّه يرتفعُ بالابتداءِ وحْدَه، وذهبَ آخرونَ إلىٰ أنه يرتفعُ بالابتداءِ والمبتدأ معًا. وذهبَ الكوفيون إلىٰ أنَ المبتدأ يرفَعُ الخبرَ، والخَبرُ يرفَعُ المبتدأ، فهما يترافعان» انتهىٰ بحروفه من «الإنصاف في مسائل الخلاف» للكمال الأنباري (١ : ٤٤).

(٣) قوله: «مثل»: من (ط).

....

وقوله: «وقيل: معناه ذلك الكتابُ» جوابٌ آخَرُ مُستقلٌّ، يعني: ليسَ المشارُ إليه ﴿الٓمٓ﴾ ليلزمَ المَحذور؛ بل هو الكتابُ، وهو من حيث كونُه مَوْعودًا في حُكمِ البعيد، وإنما جازتِ الإشارةُ إلىٰ الآتي لتصوُّرِهِ أولًا في الذهن.

قال في قوله تعالىٰ: ﴿قَالَ هَٰذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ﴾ [الكهف: ٧٨]: قد تُصوِّرَ بينَهما حلولُ ميعادٍ، فأشارَ إليه وجَعَلَه مبتدأً وأخبرَ عنه[١]، وأما الوعدُ، فقد قال الواحديُّ والإمام: كانَ رسولُ الله ﷺ وُعِدَ بقوله: ﴿إِنَّا سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا﴾ [المزمّل: ٥] فأشيرَ بذلك إلىٰ ذلك[٢].

وقال الزجّاج: القرآنُ ذلك الكتابُ الذي وُعدوا به علىٰ لسانِ موسىٰ وعيسىٰ عليهما السلام، ودليلُه قولُه تعالىٰ: ﴿وَكَانُوا مِن قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا﴾[٣] الآية [البقرة: ٨٩]. ويُؤيّدهُ ما روَيْنا عنِ الدارميِّ[٤] عن كعبٍ: «عليكمُ بالقرآنِ فإنّه فَهْمُ العقل، ونورُ الحكمة، وينابيعُ العلم. وأحدَثُ الكُتبِ بالرحمٰن عهدًا. وقال في التوراةِ: يا محمَّدُ، إني مُنْزِلٌ عليك تَوْراةً حديثةً، تفتَحُ بها أعينًا عُمْيًا، وآذانًا صُمًّا، وقلوبًا غُلْفًا».

ثم المشارُ إليه إن كانَ ما وُعِدَ بقولِهِ: «ثقيلًا» كما ذهبَ إليه الإمام؛ فالمناسبُ أن يكون ﴿الٓمٓ﴾ اسمًا للسورة؛ وهي المشارُ إليها، وإن كانَ كلَّ القرآنِ؛ فالمناسبُ أن يكونَ تَعْدادًا ليُؤْذِنَ أنّ ذلك الموعودَ مُركَّبٌ من هذه الحروف.

والأحسَنُ ما ذكره صاحب «المفتاح»[٥]: قال: ﴿ذَٰلِكَ الْكِتَابُ﴾ ذهابًا إلىٰ بُعْدِه دَرَجةً.

---

(١) «الكشّاف» (٩: ٥٣٢) بتصرُّفٍ ملحوظ.

(٢) انظر كلامَ الواحدي في «الوسيط» (١: ٧٧)، وكلام الإمام الرازي في «مفاتيح الغيب» (٢: ٢٥٩).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٦٧).

(٤) «سنن الدارمي» (٢: ٥٢٥) برقم (٣٣٢٧) بإسنادٍ حسن.

(٥) «مفتاح العلوم» ص١٨٤.

إلى المرسَلِ إليه وَقَعَ في حدِّ البُعد، كما تقولُ لصاحبِك وقد أعطيتَه شيئًا: **احتفظْ بذلكَ.**

وقيلَ: معناه: ذلكَ الكتابُ الذي وُعِدوا به. فإن قلتَ: لِمَ ذُكِرَ اسمُ الإشارةِ، والمشارُ إليه مؤنَّثٌ، وهو السورةُ؟ قلت: لا أخلو مِن أن أجعلَ الكتابَ خبَرَه أو صفتَه، فإن جعلتُه خبرَه؛ **كانَ ذلكَ في معناه، ومسمَّاه مسمَّاه؛ فجازَ إجراءُ حُكمِه عليه في** التذكيرِ، كما أُجريَ عليه في التأنيثِ في قولهم: مَن كانت أمُّك؟ وإنْ جعلتُه صفتَه؛ فإنما أُشيرَ به إلى الكتابِ صريحًا؛ لأنَّ اسمَ الإشارةِ مُشارٌ به إلى الجنسِ الواقعِ صفةً له، تقولُ: هندٌ ذلكَ الإنسانُ، أو: ذلكَ الشخصُ فَعَلَ كذا.

وقالَ الإمام: إنّ الفواتحَ وإن كانت حاضرةً نظرًا إلىٰ صُورِتها؛ لكنّها غائبةٌ نظرًا إلىٰ أسرارِها وحقائقِها، أو لكونِها يعسُرُ علىٰ البشرِ الاطلاعُ عليها كأنـّها غائبة[1].

قولُه: (**احتَفِظْ بذلك**)، **الأساس**: احتفظَ بالشيءِ، وتحفَّظَ به: عُنِيَ بحِفْظِه. واحتَفِظْ بما أعطَيْتُك؛ فإنّ له شأنًا.

قولُه: (**كان ذلك في معناهُ ومُسمّاهُ مُسَمّاهُ، فجازَ إجراءُ حُكْمِه عليه**)، قال ابن جنّي: حكىٰ الأصمعيُّ عن أبي عَمْرو قال: سمعتُ رجلًا من اليَمنِ يقول: فُلانٌ لعوب[2]، جاءَتْهُ كتابي فاحتَقَرها. فقلتُ: أتقولُ: جاءَتُه كتابي؟ فقال: أليس بصَحيفة[3]!

وفي «حواشي» المُصنِّف: هذا كقولِه في الشمسِ: ﴿هَٰذَا رَبِّي﴾[4] لكوْنِ الخبرِ مُذكَّرًا؛ ذكَّر المُبتدأ، وهو قياسٌ مُطّردٌ في كلِّ ضميرٍ يقَعُ بين مُبتدإٍ وخَبَرٍ مُختلفَيْن في التذكيرِ والتأنيث.

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢: ٢٥٩).

(٢) وهو الضعيفُ الأحمق. وفي (ط): «كعوب».

(٣) «المحتسب» (١: ٢٣٧)، و«سرّ صناعة الإعراب» (١: ١٢)، وانظر تعليل هذا الكلام في «الخصائص» لابن جنّي (١: ٢٤٩).

(٤) يشير إلىٰ قولِ خليل الله إبراهيم في محاجّةِ قومه: ﴿فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَٰذَا رَبِّي هَٰذَآ أَكْبَرُ﴾ [الأنعام: ٧٨].

وقال الذُّبْيانيُّ:

نُبِّئْتُ نُعْمىٰ على الهِجْرانِ عاتبـةً ... سَقْيًا ورَعْيًا لذاكَ العاتبِ الزاري

فإن قلتَ: أخبِرْني عن تأليفِ ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ﴾ معَ ﴿الٓمٓ﴾. قلتُ: إنْ جعلتَ ﴿الٓمٓ﴾ اسمًا للسورة؛ ففي التأليفِ وجوهٌ: أن يكونَ ﴿الٓمٓ﴾ مبتدأً، و﴿ذَٰلِكَ﴾ مبتدأً ثانيًا و﴿ٱلۡكِتَٰبُ﴾ خبَرَه، **والجملةُ خبرُ المبتدأ الأول**.

ومعناه: أنّ ذلكَ هو الكتابُ الكامل، كأنَّ ما عَداه من الكُتب في مُقابلتِه ناقصٌ، وأنه..

قولُه: (**نُبِّئْتُ نُعْمىٰ**) البيت(١)، الزاري: مِن زَرَيْتُ بالفتحِ زرايةً: إذا عِبْتَ عليه، نُعْمىٰ: اسمُ امرأةٍ، وحُكْمُها حُكْمُ هندٍ في الصرفِ وعَدَمِه، «عاتبةً»: ثالثُ مفاعيلِ نُبِّئْتُ، «علىٰ الهجران» متعلّق بعاتبةٍ، ويجوزُ أن يكون حالًا من المفعولِ الأول.

قولُه: (**والجُملةُ خبرُ المبتدأِ الأولِ**)، وإنّما صحَّ وليس فيها العائدُ؛ لأنّ اسمَ الإشارةِ قائمٌ مَقامه.

قولُه: (**ومعناه: أنّ ذلك هو الكتابُ**)، الضميرُ فَصْل، أذِنَ بإدخالِه بين المبتدأ والخبرِ أنّ التركيبَ مُفيدٌ للحَصْر، وأذِنَ بقولِه: «الكامل» أنّ التعريفَ في الخبرِ للجنسِ، وأذِنَ بإقحامِ أداةِ التشبيهِ في قولِه: «كأنّ ما عَداهُ من الكُتبِ في مُقابلتِه ناقِص» أنّ الحَصْرَ علىٰ المُبالغةِ دونَ الحقيقة.

قال ابنُ جِنّي: إنّ مِن عادتِهم أن يُوقِعوا علىٰ الشيءِ الذي يَختَصّونه بالمدحِ اسمَ الجنسِ؛ ألا تَراهُم كيفَ سَمَّوْا الكعبةَ بـ«البيت»، وكتابَ سِيبَوَيْهِ بـ«الكتاب»(٢)!

(١) البيتُ للنابغة الذبياني في «ديوانه» ص٢٠٢.

(٢) «المحتسب» (١: ٢٥٥) بتصرُّفٍ ملحوظ.

الذي **يستأهلُ** أن يسمَّىٰ كتابا، كما تقولُ: هو الرجلُ، أي: الكاملُ في الرُّجولية، الجامعُ لما يكونُ في الرِّجالِ من مَرْضيّاتِ الخِصال.

وكما قالَ:

هُمُ القومُ كلُّ القَوْمِ يا أمَّ خالدِ

وقال القاضي: إنّ اسمَ الجنسِ كما يُستعملُ لـمُسمّاهُ مطلقًا، يُستعملُ لِـما يَسْتجمعُ المعانيَ المخصوصةَ به المقصودةَ منه، ولذلك يُسلَبُ عن غيره[1].

قولُه: (**يستأهِلُ**)، **الأساس**: فلانٌ أهلٌ لكذا، واستأهَلَ لذلك، وهو مُستأهِلٌ له. وقد سمِعتُ أهلَ الحجازِ يستعملونَه استعمالًا واسعًا.

وعَدَّ الحَريريّ[2] هذه الكلمةَ من جُملةِ أوهامِ الخواصّ[3]، وسيجيءُ بيانُه في تفسيرِ قولِه تعالىٰ: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠].

قولُه: (**همُ القومُ كلُّ القومِ يا أمَّ خالد**)، صَدْره:

وإنّ الذي حانَتْ بفَلْج دماؤهم[4].

حانت: هلكت. والموصولُ علىٰ نحوِ قولِه تعالىٰ: ﴿وَخُضْتُمْ كَٱلَّذِي خَاضُوٓاْ﴾ [التوبة: ٦٩].

---

(١) «أنوار التنزيل» (١: ١٧٣).

(٢) الإمام البليغ أبو محمد القاسم بن علي الحريري (توفي ٥١٦هـ)، صاحب «المقامات المشهورة»، و«درّة الغوّاص في أوهام الخواصّ». له ترجمة في «إنباه الرواة» (٣: ٢٣)، و«سِيَر النبلاء» (١٩: ٤٦٠).

(٣) «درّة الغواص» للحريري ص١٧. وعبارتُه ثمّة: «ويقولون: فلانٌ يستأهل الإكرام وهو مستأهلٌ للإنعام، ولم تُسْمَعْ هاتان اللفظتان عن العرب، ولا صَوَّبَهما أحدٌ من أعلام الأدب». انتهىٰ.

(٤) البيت من شواهد «خزانة الأدب» (٨: ٢١٢)، وعزاه في «لسان العرب» (١٥: ٢٤٥) (لذا) إلىٰ الأشهب ابن رُمَيْلة.

وأن يكونَ الكتابُ صفةً، ومعناه: هو ذلكَ الكتابُ الموعودُ، وأن يكونَ ﴿الٓمٓ﴾ خبرَ مبتدأ محذوفٍ، أي: هذه (الٓم)، ويكونَ (ذلك) خبرًا ثانيًا.........

فَلْج: اسمُ موضعٍ بالبصرة(١). والمعنىٰ: إنّ الذينَ هُدِرتْ دِماؤهم وأُريقَتْ بهذا الموضعِ هم القوم، أي: هم المشهورونَ بالرجوليّةِ والبراعة، الموصوفونَ بكمالِ الشهامةِ والشجاعة.

قولُه: (**وأن يكونَ الكتابُ صفة**)، قال القاضي: وهو مَصدرٌ سُمِّيَ به المفعولُ للمبالغة، أو فِعالٌ بُنِيَ للمفعولِ كاللِّباس، ثمّ أُطلقَ علىٰ المنظومِ عبارةً قبلَ أن يُكْتبَ؛ لأنـه ممَّا يُكتب. وأصلُ الكَتْبِ الجَمْعُ، ومنه الكتيبة(٢).

الراغب: الكَتْبُ: ضَمُّ أديمٍ إلىٰ أديمٍ بالخِياطةِ، وفي التعارف: ضَمُّ الحروفِ بعضِها إلىٰ بعضٍ في الخطِّ. وقد يُقال ذلك للمضمومِ بعضُها إلىٰ بعضٍ(٣) في اللفظ؛ ولهذا سُمِّيَ كتابُ الله وإن لم يُكْتَبْ كتابًا كقوله تعالىٰ: ﴿الٓمٓ ۞ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ﴾ [البقرة: ١-٢] وقولِه: ﴿إِنِّي عَبۡدُ ٱللَّهِ ءَاتَىٰنِيَ ٱلۡكِتَٰبَ﴾ [مريم: ٣٠](٤).

ويُعَبَّرُ عن الإثباتِ والتقديرِ والإيجابِ والعَرْضِ بالكتابة. ووَجْهُ ذلك: أنّ الشيءَ يُرادُ، ثم يُقالُ، ثم يُكتَب؛ فالإرادةُ مبدأٌ، والكتابةُ مُنتهًى، ثم يُعبَّرُ عن المرادِ الذي هو المَبْدَأُ إذا أُريدَ به توكيدُه بالكِتابة التي هي المنتهىٰ قال تعالىٰ: ﴿كَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغۡلِبَنَّ أَنَا۠ وَرُسُلِيٓ﴾ [المجادلة: ٢١] وقال تعالىٰ: ﴿قُل لَّن يُصِيبَنَآ إِلَّا مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَنَا﴾ [التوبة: ٥١]. ويُعَبَّرُ بالكتابةِ عن القضاءِ المُمضىٰ أو ما يَصيرُ في حُكمِ المُمْضىٰ، وقد حُمِلَ علىٰ هذا قولُه: ﴿بَلَىٰ وَرُسُلُنَا لَدَيۡهِمۡ يَكۡتُبُونَ﴾ [الزخرف: ٨٠] وقولُه تعالىٰ: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلۡإِيمَٰنَ﴾ [المجادلة: ٢٢].

---

(١) انظر: «معجم البلدان» (٤: ٢٧٣).

(٢) «أنوار التنزيل» (١: ٩٦).

(٣) من قوله: «في الخط» إلى هنا ساقط من (ط).

(٤) «مفردات القرآن» ص٦٩٩.

أو بدلاً، على أن الكتابَ صفةٌ، وأنْ يكونَ (هذه الٓمٓ) جملةً، و(ذلك الكتاب) جملةً أخرى. وإنْ **جُعلتْ** (الٓمٓ) **بمنزلةِ الصوتِ** كانَ ذلكَ مبتدأً، خبرُه (الكتاب)، أي: **ذلكَ** الكتابُ المنزَّل هو الكتابُ الكامل؛ أو الكتابُ صفةٌ والخبرُ ما بعدَه، أو قُدِّرَ مبتدأٌ محذوفٌ، أي: هو ـ **يعني المؤلَّفَ من هذه الحروفِ** ـ ذلكَ الكتابُ.

قولُه: (**أو بدلًا علىٰ أنّ الكتابَ صِفة**)، هذا القيدُ يُنبئُ أنّ علىٰ تقديرِ كونِه خبرًا لا يلزَمُ ذلك، فيجوزُ أن يكونَ صفةً لـ«ذلك». وأن يكونُ ﴿ذَٰلِكَ﴾ مبتدأً، والكتابُ خَبرُه، والجملةُ خبرٌ ثان، ولو جُعِلَ ذلك بَدلًا تعيّنَ كوْنُ الكتابِ صفة؛ لأنّ البَدَلَ عن المُفردِ لا يكونُ جملةً، ونظيرُه قولُك: هذا زيدٌ أخوكَ الكريم، ولأنّك إذا قُلْتَ: ﴿ذَٰلِكَ﴾ وتسكتُ، ثم تبتدئُ ﴿ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢] رَكِبْتَ مُتَعسِّفًا.

قولُه: (**وذلك الكتابُ جُملةٌ أُخرىٰ**)، وفَصلها لكونِها مُقرِّرةً لها. قال: نَبّه أوّلًا علىٰ أنّه الكلامُ المُتحدّىٰ به ثم أُشيرَ إليه بأنّه الكتابُ المنعوتُ بغايةِ الكمال.

قولُه: (**بمنزلةِ الصوت**)، شامِلٌ للوجهَيْنِ الأخيرَيْن: قَرْعِ العَصا، والتَّقْدِمَةِ للإعجاز؛ ولهذا قَيَّدَ الكتابَ بالمُنْزَلِ، يعني تَنبَّهوا أنّ هذا الكتابَ هو الكتابُ الكاملُ الذي عَجَزْتُم عن الإتيانِ بمِثْله، وهو مُنزلٌ بِلسانِكم. وإنَّما قَيَّدَ هذا الوجْهَ والوجْهَ السابقَ بقولِه: «الكامل» لأنَّ الكتابَ إذا وقَع خَبَرًا، كان التعريفُ للجنسِ، فيُفيدُ الحَصْرَ لمعنىٰ الكمالِ كما سبق، وإذا وقعَ صِفةً لذلك كان اللامُ للعهدِ، ويَعودُ المعنىٰ إلىٰ أنّه الكتابُ الموعود.

قولُه: (**يعني المؤلّفَ مِن هذه الحروف**)، وكان مِن حقِّ الظاهرِ أن يقولَ: هذه الحروفُ ذلك الكِتاب، لكنَّ هذه الحروفَ[١] لـمّا كانَتْ دالّةً علىٰ المُركّبِ المُؤلَّفِ فيما بعدَه قيل: «المؤلّف[٢] من هذه» تَسْميةً للدالِّ باسمِ مَدْلوله.

---

(١) قوله: «ذلك الكتاب، لكن هذه الحروف» ساقط من (ط).

(٢) قوله: «فيما بعده قيل: المؤلف» ساقط من (ط).

وقرأَ عبدُ الله: (الٓمٓ * تنزيل الكتاب لا ريب فيه)، **وتأليفُ هذا ظاهرٌ**. والرَّيب: مصدرُ رابَني؛ إذا حصلَ فيكَ الرِّيبةُ. وحقيقةُ الريبة: قلقُ النفْسِ واضطرابُها، ومنه: ما روىٰ الحسنُ بنُ عليٍّ، قال: سمعتُ رسولَ اللـهِ ﷺ يقولُ: «**دعْ ما يَريبُكَ إلى ما لا يَريبُك**؛ فإنَّ الشكَّ رِيبةٌ، وإنَّ الصِّدقَ طُمأنينةٌ»، أي: فإنَّ كونَ الأمرِ مشكوكًا فيه ممّا تقلقُ له النفسُ ولا تستقرُّ، وكونَه صحيحًا صادقًا ممّا تطمئنُّ له........................

قولُه: (**وتأليفُ هذا ظاهر**)، يعني ﴿الٓمٓ﴾ علىٰ أنها اسمٌ للسورة مبتدأٌ، خَبَرُهُ: «تنزيل الكتاب». و«تنزيلٌ» بمعنىٰ الـمُنَزَّلِ، ويجوزُ أن يكونَ ﴿الٓمٓ﴾ خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ و«تنزيل الكتاب لا ريب فيه» مبتدأٌ وخَبَر. وعلىٰ أنـّها تَعديدُ الحروفِ ارتفَع «تنزيل الكتاب» علىٰ أنَّه خَبرُ مبتدأٍ محذوفٍ، أو هو مبتدأٌ خَبرُه «لا ريب فيه».

قولُه: (**دَعْ ما يَريبُك**)، والحديثُ مِن روايةِ التِّرمذيِّ والنَّسائيِّ: «دَعْ ما يَريبُكَ إلىٰ ما لا يَريبُك، فإنّ الصِّدْقَ طُمَأْنينة، والكَذِبَ رِيبة»[١]. المعنىٰ: دَعْ ما اعترَضَ لك الشكُّ فيه مُنْقلِبًا إلىٰ ما لا شَكَّ فيه، يُقال: دَعْ ذلك إلىٰ ذلك، أي: استَبْدِلْه به، أو دَعْ ذلك ذاهبًا إلىٰ غيرِه، وقولُه: «إنّ الصدقَ طُمَأْنينةٌ والكَذِبَ رِيبة»[٢]، جاء مُمَهِّدًا لما تَقدَّمه.

المعنىٰ: إذا وجَدْتَ نفْسَك ترتابُ في الشيءِ فاترُكْه؛ فإنّ نَفْسَ المُؤمنِ تطمئنُّ إلىٰ الصِّدق، وتَرتابُ من الكَذِب. فارتيابُك في الشيءِ مَبْنيٌّ علىٰ كوْنِه باطِلًا؛ فاحذَرْهُ، واطمئنانُكَ إلىٰ الشيءِ مُشعِرٌ بكونِه حَقًّا، فاستَمْسِك به. وهذا مخصوصٌ بذوي النفوسِ الشريفةِ القدسيةِ الطاهرةِ من أوضارِ الذنوب، وأوساخِ الآثام. فظهَر أنّ قَوله: «إنّ الشكَّ رِيبة»[٣] لا يستقيمُ روايةً ولا دِراية.

---

(١) أخرجه الترمذي (٢٥١٨)، والنسائي (٨: ٣٢٧)، والدارمي (٢: ٢٤٥)، والطيالسي (١١٧٨)، وصحَّحه ابن حبان (٧٢٢) من حديث الحسن بن علي رَضِيَ الله عنهما.

(٢) من قوله: «المعنى: دع ما اعترض» إلى هنا ساقط من (ط).

(٣) الذي ثبت عند ابن حبان «وإنّ الشرَّ ريبة».

وتسكنُ، ومنه: رَيْبُ الزَّمان؛ وهو ما يُقلِقُ النفوسَ، ويُشخِصُ بالقلوبِ من نوائبِه.

روَيْنا عن أحمدَ بنِ حَنبلٍ والدارميِّ، عن وابِصةَ بن مَعْبَد: أنّ رسولَ اللّهِ ﷺ قال له: «جِئْتَ تسأَلُ عن البِرِّ والإثم؟» قال: قلتُ: نعم، فجمَعَ أصابِعَه، فضربَ بها صَدْرَه[1] وقال: «استَفْتِ نفْسَك، استَفْتِ نَفْسَك يا وابصةُ ثلاثًا؛ البِرُّ ما اطمأنّتْ إليهِ النفسُ، واطمأنّ إليه القَلبُ، والإثْمُ ما حاكَ[2] في النفسِ، وتَردَّدَ في الصّدرِ، وإن أفتاكَ الناسُ وأفتَوْك»[3].

الراغبُ: الفَرْقُ بين الشكِّ والمِرْيَةِ والريبِ والإرابةِ والتخمينِ والحَدْسِ والوَهْمِ والخيالِ والحِسْبان والظنِّ ـ أنّ الشكَّ: هو وقوفُ النفسِ بين شيئَيْن مُتقابِلَيْن بحيثُ لا يترجَّحُ أحدُهما علىٰ الآخَر بأمارة. والمِرْيَةُ: هي التردُّدُ في المُتقابِلَيْن، وطَلَبُ الأمارة؛ مأخوذٌ مِن مَرىٰ الضَّرْعَ، أي: مَسَحَهُ للدَّرِّ، فكأنّه يحصُلُ مع الشكِّ تردُّدٌ في طَلَبِ ما يَقْتضي غَلَبَةَ الظنّ.

والرَّيْبُ: أن يُتوهَّمَ في الشيءِ أمرٌ ما، ثم ينكشِفُ عمَّا تُوهِّمَ فيه.

والإرابةُ: أن يتوَهَّمه فينكشفَ خِلافَ ما تُوهِّم؛ ولذلك قيلَ: القرآنُ فيه إرابةٌ وليس فيه رَيْب.

والتَّخْمين: توهُّمٌ لا عَن أمارةٍ.

والحَدْسُ: إسراعُ الحُكمِ بما يأتي به الهاجِسُ من غيرِ توقُّفٍ فيه؛ مأخوذٌ مِن حَدَسَ في سَيْرِه، أي: أسرع.

والوَهْمُ: صورةٌ تَتَصَوَّرُها في نفسِكَ سواءٌ كان لها وجودٌ من خارجٍ كصورةِ إنسانٍ ما، أو لم يكُن لها وجودٌ كعَنقاءِ مُغْرِب.

والخيالُ: تَصوُّرُ ما أدرَكَتْهُ الحاسَّةُ في النفس.

---

(١) يعني صَدْرَ وابصة كما صرَّح به في الحديث في مظانِّه.

(٢) في (ط): «ما جاءك»!

(٣) أخرجه الإمام أحمد (١٨١٦٥)، والدارمي (٢: ٢٤٦)، وأبو يعلىٰ في «المسند» (١٨٥٦)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٢: ٤٠٣).

ومنه: **أنه مرَّ بظبيٍ حاقِفٍ**، فقال: «لا يُرِبْه أحدٌ بشيء». فإنْ قلتَ: **كيف نَفىٰ الرَّيبَ علىٰ سبيلِ الاستغراقِ؟**..

والحِسْبان: اعتقادٌ[١] عن أمارةٍ اعتددت[٢] به، سواءٌ كانَ له وجودٌ في الحقيقةِ أو لم يكن؛ وهو مُشتقٌّ من حَسَبْتُ الحِساب.

والظنُّ أعمُّ معنًى من ذلك كُلِّه؛ فإنه اعتقادٌ عن أمارةٍ ممَّا قد ثبَتَ، فمتىٰ كانت تلك الأمارةُ ضعيفةً جَرىٰ مَجْرىٰ خِلْتُ وحَسِبْتُ، ومتىٰ كانت قويةً جرىٰ مَجْرىٰ عَلِمْتُ[٣].

قولُه: (**أنَّه مرَّ بظَبْيٍ حاقِف**)، عن مالكٍ والنَّسائيِّ عن البَهْزيِّ: «أنّ رسولَ اللّـهِ ﷺ خرجَ يُريدُ مَكّةَ وهو مُحْرِمٌ حتَّىٰ إذا كان بالأُثايَةِ بين الرُّويثةِ والعَرْجِ[٤] إذا ظَبْيٌ حاقِفٌ في ظِلٍّ وفيه سَهْمٌ، فزعمَ أنّ رسولَ اللّـهِ ﷺ أمرَ رجلًا يقِفُ عنده لا يَريبُهُ أحدٌ من الناس حتَّىٰ يُجاوزوه»[٥].

وقال صاحبُ «الجامع»[٦]: الظَّبْيُ الحاقِفُ: الذي انحنىٰ وتَثَنّىٰ في نَوْمِه. لا يَريبُه، أي: لا يُزْعِجُه ولا يتَعَرَّضُ له.

الأُثاية بضَمِّ الهَمْزةِ وبالثاءِ المُثلَّثة وبالياءِ تَحْتَها نُقطتان: مَوْضعٌ معروفٌ بطريقِ الجُحْفَةِ إلىٰ مكّة، وبعضُهم يكسِرُ الهمزة، والرُّوَيْثَةُ بلفظِ التصغيرِ، والثاءِ المُثَلَّثة.

قولُه: (**كيفَ نَفىٰ الرَّيْبَ علىٰ سبيلِ الاستغراق**)، يعني: أنّـه تعالىٰ نفىٰ عنه الرَّيْبَ بالكُلِّيةِ،

---

(١) في (ط): «اعتداد».

(٢) في (ط): «اعتدت».

(٣) «تفسير الراغب» (١: ١١٥-١١٦).

(٤) الرُّويثة: مَنْهلٌ من مناهلِ الحجّ بين مكّة والمدينة كما في «معجم البلدان» (٣: ١٠٥). والعَرْج ـ بفتحٍ فسكون ـ عَقَبةٌ بين مكّة والمدينة في طريقِ الحج. انظر: «معجم البلدان» (٤: ٩٩).

(٥) أخرجه الإمام مالك في «الموطأ» (١: ٢٨٤-٢٨٥)، والنسائي في «السنن» (٥: ١٨٣).

(٦) «جامع الأصول» (٣: ٦٦).

وكم مِن مُرتابٍ فيه! قلتُ: ما نَفىٰ أنَّ أحدًا لا يَرتابُ فيه،..........

فيَنْبغي أن لا يُتصَوَّرَ فيه الرَّيْبُ، ولا ما يتعلَّقُ به من وجودِ المرتابِ وقد كَثُر المُرتابون(١).

قولُه: (**ما نَفىٰ أنّ أحدًا لا يَرتابُ فيه**)، قيل: إنّ «نَفىٰ» مُسْنَدٌ إلىٰ ما بَعدَه و«لا» زائدة، أي: ما نفىٰ عَدَمَ ارتيابِ أحدٍ، وفيه ضَعْف.

وقيل: إنّ «نَفىٰ» مُسْنَدٌ إلىٰ ضميرِ الرَّيْب، واللامُ مُقَدَّرٌ في قولِه: «أنّ أحدًا» والتحقيقُ: أنّه مُسنَدٌ إلىٰ ما بعْدَه و«لا» غيْرُ مَزيدةٍ، وأنّ «أحدًا» مِثْلُه في قولِه تعالىٰ: ﴿لَسۡتُنَّ كَأَحَدٖ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ [الأحزاب: ٣٢] يعني لم يقصِدْ بالنفيِ الاستغراقيِّ نَفْيَ كلِّ واحدٍ واحد لا يرتابُ فيه، وإنما قصَدَ نَفْيَ كلِّ فَرْدٍ منَ الريْبِ، ويدلُّ عليه قولُه: «وإنّما: المَنْفيُّ كَوْنُه مُتعلقًا للريب» وتعليلُه بقولِه: «لأنّه مِن وضوحِ الدَّلالة» إلىٰ آخرِه، يعني: ما نَفىٰ الريْبَ بحيثُ يَنتفي به المُرتابون. وإنما نفىٰ بطريقٍ يُرشِدُ إلىٰ أنّه لا يَنْبغي لمرتابٍ أن يرتابَ فيه؛ فإذَن الكلامُ مع المُرتابين، ويدلُّ عليه أيضًا تَصديرُ الكلامِ بأسامي حروفِ التهجّي؛ لأنّها كالتنبيهِ وقَرْعِ العصا لهم، كأنّه قيل: أيُّها المُرتابون، تَنبَّهوا من رَقْدَةِ الجَهالة، واعلموا أنّ القرآنَ من وضوحِ الدَّلالةِ وسُطوعِ البرهانِ بحيثُ لا ينبغي لمُرتابٍ أن يقعَ فيه(٢)، فينطبقُ علىٰ هذا استشهادُه بقوله تعالىٰ: ﴿وَإِن كُنتُمۡ فِي رَيۡبٖ مِّمَّا نَزَّلۡنَا﴾ [البقرة: ٢٣] وتفسيرُه: فيتحقَّقوا عند عَجْزِهم أن ليسَ فيه مَجالٌ للشبهة. وكلامُ صاحبِ «المفتاح»(٣): ويَقْلبونَ هذه القضيةَ مع المُنْكِرِ إذا كانَ معه ما إذا تأمّلَه ارتدَع كقولِه تعالىٰ في حَقِّ القرآن: ﴿لَا رَيۡبَۛ﴾ [البقرة: ٢].

---

(١) هذه الفقرة ـ من قوله: «قوله: كيف نفى» إلى هنا ـ ساقطة من (ط).

(٢) وهو حاصلُ عبارةِ القاضي البيضاوي في «أنوار التنزيل» (١: ٩٦) حيث قال: «معناه أنه لوضوحِه وسطوعِ برهانه بحيث لا يرتابُ العاقلُ بعد النظرِ الصحيح في كوْنِه وحيًا بالغًا حدَّ الإعجاز، لا أنّ أحدًا لا يرتابُ فيه، ألا ترىٰ إلىٰ قوله تعالىٰ: ﴿وَإِن كُنتُمۡ فِي رَيۡبٖ مِّمَّا نَزَّلۡنَا عَلَىٰ عَبۡدِنَا﴾ [البقرة: ٢٣]؟! فإنّه ما أبعدَ عنهم الرَّيْبَ، بل عرَّفهم الطريقَ المُزيحَ له...» إلىٰ آخر كلامِه رحِمَه الله.

(٣) «مفتاح العلوم» ص١٧٤.

وإنما المنفيُّ كونُه متعلَّقًا للرَّيب، ومَظِنَّةً له؛ لأنه مِن وضوحِ الدلالةِ وسُطوعِ البُرهان بحيثُ لا ينبغي لـمُرتابٍ أنْ يقعَ فيه. ألا تَرىٰ إلى قولِه تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ﴾ [البقرة: ٢٣]! فما أبعدَ وجودَ الرَّيبِ منهم، وإنما عرَّفَهم الطريقَ إلى مُزيلِ الرَّيبِ؛ وهو أن يُحرِزوا أنفسَهم،........

قولُه: (مَظِنَّةً له)، قال في «النهاية»: المَظِنَّةُ بالكَسْرِ[1]: مَفْعِلةٌ من الظنِّ، أي: الموضِعُ الذي يُظَنُّ به الشيء. ومنه حديثُ: «طلَبْتُ الدنيا مِن مَظانِّ حلالِها»[2] أي: المواضعِ التي أعلمُ فيها الحَلال. ناسبَ هذا التفسيرُ معنىٰ الآيةِ من حيثُ إنّه تعالىٰ جعلَ القرآنَ كظَرْفٍ أُخْليَ عن الرَّيْب، يعني: ليسَ القرآنُ ظرفًا للرَّيْب، ولا الريْبُ ممَّا يصلُحُ أن يكونَ مظروفًا له ومُتعلَّقًا به.

قولُه: (أن يقعَ فيه)، أي: يَطْعُن، الأساس: وقعَ الشيءُ علىٰ الأرض وقوعًا. ومنَ المجاز: وقَعَ فيه: اغتابَه.

وفاعلُ «يَقعُ» ضميرُ المُرتاب، والضميرُ في «فيه» للقرآنِ، أي: لا يَنْبغي لمرتابٍ أن يَطْعُنَ فيه.

قولُه: (فما أبعدَ وجودَ الرَّيْب عنهم[3])، أي: خاطبَ المُصرِّينَ علىٰ الرَّيْبِ الجازمينَ فيه بما يدلُّ علىٰ خُلوِّهم عنه، ولم يقصِدْ به أنّهم غيرُ مُرتابين، وإنما قصدَ به إرشادَهُم وتعريفَهم الطريقَ إلىٰ مُزيلِ الريْبِ علىٰ سبيلِ الاستدراج، يعني: أنّ الارتيابَ من العاقلِ في مِثْلِ هذا المَقامِ واجبُ الانتِفاء، فلا يُفرضُ إلّا كما تُفْرَضُ المُحالات، وأنتم عُقلاءُ ألِبّاءُ، تفكَّروا فيه، وجَرِّبوا نفوسَكم، وانظروا هل تجدونَ فيه مجالًا للريب.

قال في قوله تعالىٰ: ﴿وَإِن كُنتُمْ﴾: «ما أبْعَد»، وفيما مرَّ «ما نفىٰ»؛ لأن «لا» صريحةٌ في النفي، و«إن» هُنا مُتضَمِّنَةٌ له.

(١) يعني بكسر الظاء كما في «النهاية».
(٢) أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرىٰ» (٧: ١٣٦)، ومن طريقه أبو عبيد في «غريب الحديث» (٤: ٣٨٢)، كلاهما يرويه من كلام صِلَةَ بن أَشْيَمَ رحمه الله.
(٣) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «منهم».

ويَرُوزُوا قُواهم في البلاغة: هلْ تتمُّ للمعارَضةِ أَمْ تتضاءلُ دونَها؟ فيتحقَّقوا عندَ عجزِهم أنْ ليسَ فيه مجالٌ للشُّبهة، ولا مدخلٌ للرِّيبة. فإن قلتَ: فهلّا قدَّمَ الظَّرْفَ على الرَّيبِ كما قدَّمَ على الغَوْلِ في قولِه تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ [الصافات: ٤٧]؟ قلتُ: لأنَّ القصدَ في إيلاءِ الرَّيبِ حرفَ النفيِ نفيُ الرَّيبِ عنه، وإثباتُ أنه حقٌّ وصدقٌ، لا باطلٌ وكذبٌ، كما كانَ المشركون يدَّعونه، ولو أَولى الظرفَ لقَصدَ إلى ما يُبعِدُ عن المرادِ؛ وهو أنّ كتابًا آخرَ فيه الرَّيبُ لا فيه، كما قَصدَ في قوله: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ تفضيلَ خَمْرِ الجنّة على خُمورِ الدُّنيا بأنها لا تَغْتالُ العقولَ كما تغتالُها هي، كأنه قيلَ: ليسَ فيها ما في غيرِها مِن هذا العيبِ والنقيصة..

قولُه: (يروزوا)، الجوهري: رُزْتُه أروزُه، أي: جَرَّبْتُه وخَبَرْتُه.

قولُه: (تتضاءلُ)، النهاية: وفي الحديثِ: «أنّ إسرافيلَ يتضاءَلُ مِن خَشْيةِ اللّـهِ»(١)، أي: يتصاغَرُ تواضعًا له. وتضاءَلَ الشيءُ: إذا انقبضَ وانضمَّ بعْضُه إلىٰ بعض، والضئيلُ: النحيف.

قولُه: (أن ليس فيه مَجال)، مفعولُ «فيتحققوا»، الجوهري: حَقَّقْتُ الأمْرَ وأحْقَقْتُه أيضًا: إذا تحَقَّقْتَه وصِرْتَ مِنه علىٰ يَقين.

قولُه: (فهلّا قَدَّمَ الظرْفَ)، معنىٰ الفاءِ أنّـه حينَ حقَّقَ الجوابَ أنّ المنفيَّ كَوْنُه مُتعلِّقًا للريْبِ ومَظِنّةً له، فُهِمَ أنّ الكلامَ في كوْنِ القرآنِ ليسَ مَظِنّةً للريبِ، لا في الريب، وكان تقديمُ الظرْفِ أهمَّ.

فأجابَ أنّ الظاهرَ وإن اقتضىٰ ذلك، لكنَّه مَنَعه مانعٌ؛ وهو توهُّمُ إثباتِ الريْبِ في غيرِه من الكُتبِ السماوية، فسَلكَ به مسلكًا لا يؤدّي إلىٰ ذلك، وحصلَ المقصود.

قولُه: (كما تغتالُها هي)، الجوهريّ: أي: ليسَ فيها غائلةُ الصُّداع.

---

(١) لم أهتدِ إلىٰ تخريجه.

وقرأَ أبو الشَّعْثاء: (لا ريبٌ فيه) بالرفع، والفرقُ بينها وبين المشهورةِ: أنّ المشهورةَ توجِبُ الاستغراقَ، وهذه تجوِّزُه. والوقفُ على ﴿فِيهِ﴾ هو المشهورُ.................

قال أبو عُبَيْدة: الغَوْلُ: أن تَغْتالَ عقولهم[١]، أي: تَذْهَبُ بها، أبرزَ الضميرَ للتأكيدِ، وإلَّا فليسَ هنا موضعٌ للإبرازِ لعدَم اللَّبْس.

قولُه: (**قرأ أبو الشَّعْثاء**)، قال في «الجامع»: أبو الشَّعْثاءِ بفَتْحِ الشِّينِ وسكونِ العين: اسمه سُلَيْم بنُ الأسودِ المُحاربيُّ، تابعيٌّ مشهور[٢].

قولُه: (**وهذه تُجَوِّزُه**)، أي: الاستغراق.

قال الإمام: والذي يدلُّ علىٰ إيجابِ المشهورة[٣] للاستغراقِ أنّ نَفْيَ الجِنسِ نَفْيُ الماهِيّة، وهو يَقْتضي نَفْيَ كلِّ فَرْدٍ من أفرادها، فلو ثَبَت فرْدٌ من أفرادِها ثبتَت الماهِيّة، وأما قوْلُنا: «لا رَيْبٌ فيه» بالرفع؛ فهو، وإن كانت نكرةً في سياقِ النفي؛ لكنه نقيضُ قولنا: «ريبَ فيه»، وهو يحتملُ أن يكونَ إثباتًا لفَرْدٍ واحدٍ منها، ونَفْيُه يُفيدُ انتفاءَه[٤].

وقال الزجّاج: إذا قُلْتَ: لا رَجُلٌ في الدارِ؛ جازَ أن يكونَ فيها رجُلان، وإذا قُلْتَ: لا رَجُلَ في الدارِ؛ فهو نَفْيٌ عامٌّ[٥].

قولُه: (**والوَقْفُ علىٰ ﴿فِيهِ﴾ هو المَشْهور**)، قال الإمام: الوَقْفُ علىٰ ﴿فِيهِ﴾ أوْلىٰ[٦]؛ لأنـه

---

(١) «مجاز القرآن» «٢: ١٦٩».

(٢) «جامع الأصول» (١: ٤٧١)، ولتمامِ الفائدة انظر ترجمته في «سِيَر النبلاء» (٤: ١٧٩).

(٣) يعني بنصب «رَيْبَ» منفيًّا بـ«لا» النافية للجنس.

(٤) «مفاتيح الغيب» (٢: ٢٦٦).

(٥) «معاني القرآن وإعرابه» «١: ٦٩».

(٦) وهو وَقْفٌ تامٌّ إن رُفِع «هُدى» بالابتداء خبره محذوف، أو رُفِعَ بظرفٍ محذوفٍ غير المذكور. وكافٍ: إن جُعِلَ خَبَرَ مبتدأٍ محذوف، أي: هو، وحَسَنٌ: إن انتصبَ مصدرًا بفعل محذوف. انتهىٰ من «منار الهدىٰ في بيان الوقفِ والابتداء» للأشموني ص٧٧.

وعن نافعٍ وعاصمٍ: أنهما وَقَفا على ﴿لَا رَيْبَ﴾. **ولا بدَّ للواقفِ من أن ينويَ خبرًا**، ونظيرُه قولُه تعالى: ﴿قَالُوا۟ لَا ضَيْرَ﴾ [الشعراء: ٥٠]، وقولُ العرب: لا بأسَ، وهيَ كثيرةٌ في لسانِ أهلِ الحجاز، والتقديرُ: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾.

﴿فِيهِ هُدًى﴾: الهدىٰ: مصدرٌ على فُعَل، كالسُّرَىٰ والبُكىٰ؛........................

يكونُ الكتابُ نَفْسُه هُدًى، ولِما تكرَّر في التنزيلِ أنّه هُدًى وهو نُور، وعلىٰ ﴿لَا رَيْبَ﴾ لا يكونُ الكتابُ نَفْسُه هدًى؛ بل[1] يكونُ فيه هُدًى[2].

قولُه: (**ولا بدَّ للواقفِ مِن أن ينويَ خَبَرًا**)؛ لأنّه إذا لم يَنْوِه يلزَمُ الشروعُ في الكلامِ الثاني قبل تمامِ الأول.

قال في «المرشد»: إن جَعَلْتَ «لا رَيْب» بمعنىٰ حقًّا كأنك قُلت: «الٓمٓ ذلك الكتاب حقًّا»، فالوَقْفُ عليه تامّ[3]، وإليه ذهبَ الزجّاج، وقال: لأنّ «لا شكَّ» بمعنىٰ حقًّا[4].

قولُه: (**والهُدىٰ مَصْدرٌ كالسُّرىٰ**)، اضطربَ كلامُ سِيبوَيْه في الهُدىٰ؛ فمرةً يقولُ: هو عِوَضٌ منَ المصدر؛ لأنّ فُعَلًا لا يكونُ مَصْدرًا، وأُخرىٰ يقول: هو مصدر هدَىٰ، وقالَ أيضًا: قلّما يكونُ ما ضُمَّ أوّلُه من المصادِرِ إلّا منقوصًا؛ لأن فُعَلًا لا يكادُ يُرىٰ مَصْدرًا من غيرِ ثباتِ الياءِ والواوِ، فدلَّ علىٰ أنّه مَصْدرٌ كالبُكاءِ والسُّرىٰ[5].

واعلمْ أنّ المُصنِّفَ استدَلَّ علىٰ مطلوبِه[6] وهو: أنّ الهُدىٰ هي الدَّلالةُ المُوْصِلَةُ إلىٰ البُغْيةِ بوجوهٍ ثلاثةٍ:

---

(١) قوله: «لا يكون الكتاب نفسه هدى بل» ساقط من (ط).

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢: ٢٦٦).

(٣) انظر: «تلخيص المرشد» للقاضي زكريا ص٧٤.

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٧٠).

(٥) انظر: «الكتاب» لسيبويه (٤: ٤٦).

(٦) في (ط): «استدلّ بمطلوبه».

وهو الدلالةُ الموصِلة إلى البُغيةِ، بدليلِ وقوعِ الضلالةِ في مقابلتِه، قالَ اللـهُ تعالىٰ:......

أحدُها: وقوعُ الهُدىٰ في الآيتَيْن في مقابلةِ الضلال. والضلالةُ هي الخيبة، وحيثُ وقعَتْ مُقابلةً لها، كان معناها مُقابِلًا لمعناها.

وثانيها: استعمالُ المَهْديِّ في موضعِ المَدْحِ كمُهْتَدٍ؛ يعني: أنّ المَهْديَّ اسمُ مفعولٍ مِن هدىٰ، والمُهْتدي اسمُ فاعلٍ من اهتدىٰ، وكما يُوصَفُ المرءُ بالمُهْتدي في مقام المَدْحِ لوصولِه إلىٰ البغية، يُوصَفُ بالمَهْديِّ أيضًا، ولولا اعتبارُ هذا القيدِ في مُسمّىٰ الهُدىٰ؛ لم يكُن الوَصْفُ بكَوْنِه مَهْديًّا مَدْحًا.

وثالثُها: أنّ «اهتدىٰ مُطاوِعُ هدىٰ» إلىٰ آخره. ومعناه: أنا إذا قُلنا: انكسَر الإناءُ؛ كانت الفائدةُ الإخبارَ بحُصولِ معنىٰ الانكسارِ مِن تَعلُّقِ فِعْلِ الكَسْرِ بما قامَ به الانكسارُ الذي هو أثَرُ الكسر، كذا قولُنا: اهتدىٰ، إعلامٌ بالوصولِ إلىٰ البُغْيةِ مِن تَعلُّقِ هَدىٰ بمَن قامَ به الاهتداء الذي هو أثَرُ الهُدىٰ، فلو لم يكُن في مُسمَّىٰ الهُدىٰ الإيصالُ إلىٰ البُغْيَة مُعْتبَرًا؛ يلزَمُ أن يكونَ المُطاوَعُ في خلافِ معنىٰ المُطاوِع الذي هو أثَرُه، فقولُه: «ولأنّ اهتدىٰ» معطوفٌ علىٰ قولِه: «بدليلِ وقوعِ الضّلالة» وقولُه: «يُقالُ» عَطْفٌ علىٰ «وقوعِ» أي: بدليلِ قولِهم: ويجوزُ أن يُعطَفَ علىٰ الدليل.

قال صاحبُ «التقريب»: وفي الوجوه الثلاثةِ[1] نَظَر؛ لأنّ:

الأوّلَ: مُعارَضٌ بقَوْلِه تعالىٰ: ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ فَٱسْتَحَبُّواْ ٱلْعَمَىٰ عَلَى ٱلْهُدَىٰ ﴾ [فصلت: ١٧].

والثاني: أنّ المَدْحَ حاصِلٌ بالتمكين من الاستدلالِ وإن لم يُوصِل إلىٰ البُغْية.

والثالثُ بقولِهم: أمَرْتُه فلم يأتَمِرْ.

لعلّه[2] اقتدىٰ بالإمام؛ حيث قالَ في «تفسيره»[3]: الهُدىٰ عبارةٌ عن الدّلالة.

---

(١) قوله: «الثلاثة» ساقط من (ط) و(ح).

(٢) يعني صاحبَ «تقريب التفسير».

(٣) «مفاتيح الغيب» (٢: ٢٦٦).

﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلۡهُدَىٰ ﴾ [البقرة: ١٦]، وقالَ تعالىٰ:..........

وقال صاحبُ «الكشّاف»: «هي الدِّلالةُ المُوصِلَةُ إلىٰ البُغْية»[١]. والذي يدلُّ علىٰ صحَّةِ القولِ الأولِ، وفسادِ الثاني، أنه لو كان كَوْنُ الدِّلالةِ المُوصلةِ إلىٰ البُغْيةِ مُعْتبرةً في مُسمّىٰ الهُدىٰ لامتنع حصولُ الهُدىٰ عند عَدَمِ الاهتداء، لكنّ الله تعالىٰ أثبتَ الهُدىٰ مع عدمِ الاهتداءِ في قولِه: ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيۡنَٰهُمۡ فَٱسۡتَحَبُّواْ ٱلۡعَمَىٰ عَلَى ٱلۡهُدَىٰ ﴾ [فصلت: ١٧]. ثم أجابَ عن:

الوجهِ الأول: أنّ الفرْقَ بين الهُدىٰ والاهتداءِ معلومٌ بالضرورة؛ فمُقابِلُ الهُدىٰ هو الإضلال، ومُقابِلُ الاهتداءِ هو الضَّلال؛ فجَعْلُ الهُدىٰ في مُقابلةِ الضلالِ مُمْتنع.

وعن **الثاني:** أنّ المُنْتفِعَ بالهُدىٰ يُسمَّىٰ مَهْدِيًّا، وغَيْرُ المُنْتفعِ به لا يُسمَّىٰ مَهْديًّا؛ لأنّ الوسيلةَ إذا لم تُفْضِ إلىٰ المقصودِ كانت نازلةً منْزِلةَ المعدوم.

وعن **الثالث:** أنّ الائتمارَ مطاوعُ الأمر، يقال: أمَرْتُه فائتمر، ولم يلزَمْ منه أن يكونَ مِن شَرْطِ كونِه آمرًا حصولُ الائتمارِ فكذا هذا[٢].

والجوابُ عن قولِه: «أثبتَ الهُدىٰ مع عدمِ الاهتداءِ» يعني في قولِه تعالىٰ: ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيۡنَٰهُمۡ فَٱسۡتَحَبُّواْ ٱلۡعَمَىٰ عَلَى ٱلۡهُدَىٰ ﴾ [فصلت: ١٧] أن يقال[٣]: لا نُسلِّمُ حصولَ الهُدىٰ الحقيقيِّ؛ لأنّ المُرادَ بإثباتِ الهُدىٰ تمكينُهم عليه بسببِ إزاحةِ العِلَلِ من بعْثةِ الرسول، وبيانِ الطريقِ؛ ولذلك رتَّبَ عليه: ﴿فَٱسۡتَحَبُّواْ ٱلۡعَمَىٰ عَلَى ٱلۡهُدَىٰ ﴾[٤] [فصلت: ١٧] أي: بدَّلوا العَمىٰ بالهُدىٰ رغبةً عن الهُدىٰ، واستحبابًا للعمىٰ كما في قولِه تعالىٰ: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلۡهُدَىٰ ﴾ [البقرة: ١٦].

وعن قولِه: «فجَعْلُ الهُدىٰ في مقابلةِ الضلالِ مُمتنع»: أنه لو كانَ مُمْتنعًا لم يقَعْ في الآيتَيْن،

---

(١) «الكشاف» (١: ٧٦).

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢: ٢٦٧).

(٣) مُتعلّقٌ بقوله: والجوابُ عن.

(٤) من قوله: «أن يقال: لا نعلم حصول الهدى» إلى هنا ساقط من (ط).

﴿لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ: ٢٤]، ويقالُ: مَهْديٌّ، في موضعِ المدحِ،.........

ولأنّ المرادَ بالمُقابلةِ في الصناعةِ: الجَمْعُ بين اللفظَيْن الدالَّيْن علىٰ المعنيَيْن المُتضادَّيْن حقيقةً أو تقديرًا، أي: سواءٌ كانا مُتَعدّيَيْن أو لازمَيْن، أو أحدُهما مُتعدّيًا والآخَرُ لازمًا. وفي الآيتَيْن هذا المعنىٰ موجودٌ وسِيَّما في الثانية؛ فإنّه صريحٌ فيها، لتوسيطِ كلمةِ التقابل.

وعن قولِه: «أنّ المُنْتفِعَ بالهُدىٰ يُسمَّىٰ مَهْدِيًّا» بمعنىٰ: أنّ المَهْديَّ إنّما دلَّ علىٰ المَدْحِ بالمجاز، والقرينةُ مقامُ المَدْحِ. فلا تثبتُ الحقيقةُ بقرينةِ المقام، أن يُقال: إنّ المرادَ بقولِه: يُقالُ: مَهْدِيٌّ في موضعِ المدحِ أنّ المَهْديَّ من الأوصافِ التي تُسْتعملُ في المدح مُطلقًا، لا أنّـه يعرضه ذلك، وعن قولِه: أمرْتُه فلم يأتمِرْ ما قالَه البَزْدَويّ[1] في «أصوله»[2]: ألا ترىٰ أنّ أمَرَ فِعْلٌ مُتَعَدٍّ لازِمُه ائتمَر، ولا وجودَ للمتعدِّي إلّا أن يثبُتَ لازمُه، كالكَسْرِ لا يتحقّقُ إلّا بالانكسارِ، فقَضِيةُ الأمرِ لغةً أن لا يثبُتَ إلّا بالامتثالِ إلّا أنّ ذلك لو ثبتَ بالأمرِ نفسِه، لسقَط الاختيارُ من المأمورِ أصلًا، وللمأمورِ عندَنا ضَرْبٌ من الاختيار.

معنىٰ هذا الكلام: أنّ أصحابَ اللغةِ ما أثبتوا لكلِّ فعلٍ مُتَعدٍّ لازمًا إلّا إذا اتّفقا في الوجود.

قال ابنُ الحاجِب: معنىٰ المطاوعةِ حصولُ فِعْلٍ عن فِعْلٍ؛ فالثاني مُطاوِعٌ لأنـّه طاوَعَ الأوّلَ، والأول مُطاوَعٌ لأنـّه طاوَعه الثاني، فإذا وُجِدَ المطاوِعُ يجبُ أن لا يختَلفَ عنه المُطاوَع[3]. فإذَن معنىٰ: أمرْتُه فائتمر، جَعَلْتُه مُؤْتـمِرًا فائتمر، لكنَّ معنىٰ الائتمارِ معنىٰ سقوطِ الاختيارِ ولزومِ الجَبْر، فعَرَضَ له عارِضٌ فوجبَ العدولُ عن الحقيقة.

(١) أبو الحسن، علي بن محمد بن الحسين البزدوي (ت ٤٨٢هـ)، شيخ الحنفية، وصاحبُ «الأصول» المشهورة، والطريقة الدقيقة في المذهب. له ترجمة في «الـجواهر الـمضية» للقرشي (٢: ٥٩٥)، و«سير النبلاء» (١٨: ٦٠٢).

(٢) «أصول البزدوي» ص٢٢.

(٣) لم أهتدِ إلىٰ كلام ابن الحاجب. وعزاه بعضُ الباحثين إلىٰ «كشف الكشّاف» (ق/ ٥).

كمُهتدٍ؛ ولأنَّ «اهتدىٰ» مُطاوِعُ «هَدَىٰ»، ولنْ يكونَ المطاوعُ في خلافِ............

هذا وإنّ الواجبَ توخّي الجَمْعِ بين القولَيْن، ورَفْعُ الحاجزِ بين البحرَيْن(١) بتحقيقِ معنىٰ الهُدىٰ: أهيَ حقيقةٌ في الدَّلالةِ المُطْلَقةِ مجازٌ في الدَّلالةِ المَخْصوصة أو عَكْسُه؟ أم هي مُشْتَركَةٌ بينهما؟ أم موضوعةٌ للقَدْرِ المُشْتَرك وهو البيان.

روَيْنا في «صحيح الإمام مُحمّدِ بنِ اسماعيلَ البُخاري»(٢): فهدَيْناهُم: دلَلْناهُم علىٰ الخيرِ والشرِّ، كقوله: ﴿وَهَدَيْنَٰهُ ٱلنَّجْدَيْنِ﴾ [البلد: ١٠] وكقولِهِ: ﴿إِنَّا هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ﴾ [الإنسان: ٣]. والـهُدىٰ الذي للإرشادِ بمعنىٰ أصْعَدْناهُ؛ مِن ذلك قولُـه تعالىٰ: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُۖ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْۗ﴾ [الأنعام: ٩٠].

وقال الزجّاجُ والواحديُّ: معناهُ البيان(٣).

وقال الجَوهريّ: الهُدىٰ: الرَّشادُ والدَّلالة.

وقالَ صاحبُ «المُطْلِع»: معنىٰ الهدايةِ في اللغةِ: الدَّلالةُ، يقالُ: هداهُ في الدين يَهْديهِ هدايةً، إذا دَلّه علىٰ الطَّريق.

والهُدىٰ يُذكرُ لحقيقةِ الإرشادِ أيضًا؛ ولهذا جازَ النَّفيُ والإثباتُ، قال تعالىٰ: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ [القصص: ٥٦]، وقال تعالىٰ: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الشورىٰ: ٥٢]. وفي كلامِ المُصنِّفِ إشعارٌ بأنّ الهدىٰ حقيقةٌ في الدّلالةِ المُوصِلَةِ إلىٰ البُغيةِ، مجازٌ في مُجَرَّدِ الدَّلالـةِ وذلك قوله في «حـمٓ» السَّجـدة(٤): «أليسَ معنىٰ «هدَيْتُـه»: حصَّلْتُ فيه الهدىٰ؟ والدَّليلُ عليهِ قولُكَ: هدَيْتُه فاهتدىٰ، بمعنىٰ تحصيل البُغْيةِ، فكيفَ ساغَ استعمالُه في الدَّلالةِ المُجرَّدة؟

---

(١) كأنّه يُشيرُ إلىٰ الزمخشريِّ والفخر الرازي.

(٢) «صحيح البخاري» قبل الحديث رقم (٤٨١٦) كتاب التفسير، باب حمٓ السجدة.

(٣) انظر: «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (١: ٧٠)، و«الوسيط» للواحدي (١: ٧٩).

(٤) «الكشّاف» (١٣: ٥٨٨).

معنىٰ أصلِه، ألا تَرىٰ إلى نحوِ غمَّه فاغتمَّ، وكَسَرَه فانْكَسَر، وأشباهِ ذلك؟

وهٰذا انتصبَ لإقامةِ الدَّليلِ علىٰ حقيقتِها في هذا المعنىٰ، وأنـّها حقيقٌ أن تُحمَلَ عليهِ في هذا المقامِ؛ لاقتضاءِ مَدْحِ الكتابِ وكونِه كاملًا في بابه.

والإمامُ لـمّا رأىٰ الدلائلَ منصوبةً في كَوْنها حقيقةً في مُطْلَقِ الدّلالةِ، انتصب لإبطالِ مَذْهَبه؛ هَربًا مِنَ الاشتراكِ إلىٰ المَجازِ، وكأنّ الزَّجاجَ والواحديَّ ذَهبا إلىٰ القولِ بالقَدْرِ المُشترَكِ بين المفهومَيْنِ، ولكلٍّ وِجْهةٌ هو مُولِّيها، واللهُ أعلم.

والقولُ الجامعُ ما ذَكرَه الرَّاغب، قال: «الهدايةُ دَلالةٌ بلُطفٍ، ومِنهُ الهَدِيّةُ، وهَوادي الوحشِ: مُتقدّماتها لكَونِها هاديةً لسائرِها. وخُصَّ ما كانَ دَلالةً بـ«فَعَلْتُ» نَحوَ: هدَيْته الطَّريقَ، وما كانَ مِنَ الإعطاءِ بـ«أفْعَلْتُ» نَحوَ: أَهْدَيتُ الهديةَ. وأمَّا نحْوُ قولِه تعالىٰ: ﴿فَٱهْدُوهُمْ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْجَحِيمِ﴾ [الصافات: ٢٣] فعلىٰ التَّهكُّم.

والهدايةُ: هي الإرشادُ إلىٰ الخيراتِ قَوْلًا وفِعْلًا، وهي مِن اللّـهِ تعالىٰ علىٰ مَنازِلَ، بعْضُها يُرتَّبُ علىٰ بَعْض، لا يصحُّ حُصولُ الثاني إلَّا بعدَ الأولِ، ولا الثّالث إلَّا بعدَ الثّاني.

فأوّلُها: إعطاؤه العبدَ القُوىٰ التي بها يَهتدي إلىٰ مَصالحِه؛ إمَّا تَسخيرًا وإما طَوْعًا؛ كالحواسِّ الخَمسِ، والقوّةِ المُفكِّرةِ، وعلىٰ ذلك قولُه تعالىٰ: ﴿أَعْطَىٰ كُلَّ شَىْءٍ خَلْقَهُۥ ثُمَّ هَدَىٰ﴾ [طه: ٥٠]، ﴿وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ﴾ [الأعلىٰ: ٣].

وثانيها: الهدايةُ بالدُّعاءِ وبِعْثةِ الأنبياء، وإيّاها عنىٰ بقولِه: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾ [السجدة: ٢٤].

وثالثُها: هِدايةٌ يُوليها صالحِي عبادِه بما اكتَسبوهُ مِنَ الخيراتِ، وهي المعنيُّ بقَوْله: ﴿وَهُدُوٓا۟ إِلَى ٱلطَّيِّبِ مِنَ ٱلْقَوْلِ وَهُدُوٓا۟ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْحَمِيدِ﴾ [الحج: ٢٣]، وقولِه: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ﴾ [الأنعام: ٩٠]، ﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ [العنكبوت: ٦٩].

قال بعضُ المحقِّقينَ: الهدىٰ مِنَ اللّـهِ كثيرٌ، ولا يُبْصِرُه إلَّا البصيرُ، ولا يعمَلُ به إلَّا اليسيرُ؛ ألا ترىٰ إلىٰ نجوم السماءِ ما أكثرها، ولا يَهْتدي بها إلَّا العلماء!

فإن قلتَ: فلمَ قيلَ: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ والمتقونَ مُهتدون؟ قلتُ: هو كقولِك للعزيزِ الـمُكرَم: أعزَّكَ اللـهُ وأكرمَك، تريدُ طلبَ الزيادةِ إلى ما هوَ ثابتٌ فيه واستدامتَه، كقولِه: ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦].

ورابعُها: التَّمكينُ من مجاورتِه في دارِ الخُلْدِ، وإيَّاها عنىٰ بقولِه: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِى صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ تَجْرِى مِن تَحْتِهِمُ ٱلْأَنْهَٰرُ وَقَالُوا۟ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى هَدَىٰنَا لِهَٰذَا﴾ [الأعراف: ٤٣] فإذا ثبتَ ذلك، فمِنَ الهدايةِ ما لا يُنفىٰ عَن أحدٍ بوَجْه، ومنها ما يُنفىٰ عن بعض ويُثْبَتُ لبعض؛ ومِن هذا الوجهِ قال تعالىٰ: ﴿ إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ ﴾ [القصص: ٥٦] فإنَّه عنىٰ الهدايةَ التي هي التّوفيقُ وإدخالُ الجنّةِ، دونَ التي هي الدعاءُ كقولِه تعالىٰ: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾(١) [الشورىٰ: ٥٢].

قولُه(٢): (فلمَ قيلَ)، الفاءُ فيه تدلُّ علىٰ إنكارِ ما تقدّمَ؟ يعني لـمّا دلَلْتَ علىٰ أنّ الهُدىٰ هي الدَّلالةُ المُوصِلةُ إلىٰ البُغيةِ لا مُطلقُ الدَّلالةِ؛ فحينئذٍ كيفَ يستقيمُ ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ والمُتّقونَ هم المُهتدون؟

وأجابَ بجوابَيْنِ:

أحدُهما باعتبار الثَّباتِ والزيادة.

وثانيهما: باعتبارِ ما يؤول، وكذا الفاءُ في السّؤالِ الآتي بعْدَه إنكار علىٰ جوابِه الثّاني، أيْ: إذا كانَ المُرادُ بالمُتّقينَ ما ذَكَرْتَ، فلمَ ارتكبَ المجازَ وتركَ الحقيقة؟

وأجابَ أيضًا بوجهين:

أحدُهما: إثباتُ الاختصارِ الذي هو حِلْيَةُ القرآن.

وثانيهما: رعايةُ بَراعةِ الاستهلال.

---

(١) «تفسير الراغب» (١: ٦٠-٦٢) باختصار.

(٢) من هنا إلى قوله بعد صفحتين: «قوله: بإجرائه على الطريقة التي ذكرنا» ساقط من (ط).

ووجهٌ آخرُ؛ وهو أنه سمّاهم عندَ مُشارفتِهم لاكتساءِ لباسِ التقوىٰ متَّقينَ، كقولِ رسولِ اللهِ ﷺ: «مَن قَتَلَ قتيلاً فَلَهُ سَلَبُه».

قولُه: (**عند مشارفتِهم لاكتساءِ لباسِ التقوىٰ**)، مُقْتبسٌ من قولِه تعالىٰ: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦] واحتذاءٌ علىٰ أسلوبِ ﴿فَأَذَٰقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلْجُوعِ﴾ [النحل: ١١٢] فالاستعارة تحقيقية؛ لأنّ المشبَّهَ المتروكَ: إمَّا عَقْليٌّ وهو أن يُستعارَ اللِّباسُ لما يَغشىٰ الإنسانَ ويَتلبَّسُ به من انشراحِ الصدرِ، وقَذْفِ النورِ في القلبِ، والتخلُّصِ من مَضيقِ الضلالِ وظُلماتِ الكفر[١]، قال الله تعالىٰ: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ ۖ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾ [الأنعام: ١٢٥]. وإمَّا حِسّيٌّ بأن يُستعارَ اللِّباسُ لِما يَظهرُ في الإنسانِ من شعائرِ الإسلامِ ونوره وحُسْنِ الطَّلْعة، وبهاءِ المَنظرِ، قال الله تعالىٰ: ﴿سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ﴾ [الفتح: ٢٩].

ثم قولُه: «الاكتساء» ترشيحٌ لهذه الاستعارة، وقولُه: «عندَ مُشارَفتهم» استعارةٌ أُخرىٰ واقعةٌ علىٰ الاستعارة، **الأساس**: **شارفَ** البلد، وساروا إليهم حتَّىٰ إذا شارفوها. فعَظَّم التقوىٰ التي هيَ من لوازمِ الإسلام، وجَعَلها دارَ السلام. المَعْنىٰ: سَمَّاهُم مُتَّقين عند مشارفتِهم مدينةَ السلام لدخولِ دارِ التقوىٰ؛ فراعىٰ في اللفظِ الترقيَ أيضًا، لتطابُقِ المعنىٰ وهو كَوْنُ هذا المجازِ باعتبارِ ما يؤولُ إليه.

قولُه: (**مَن قتلَ قتيلًا**)، الحديثُ من روايةِ البُخاريِّ ومُسلمٍ وغيرِهما «مَن قتلَ قتيلًا لهُ عليه بيِّنَةٌ فلَه سَلَبُه»[٢].

---

(١) يُوَضِّحه قولُ الإمام القشيريِّ في «لطائف الإشارات» (١: ٥٢٨): للنفسِ لباسٌ من التقوىٰ وهو بَذْلُ الجهد والروح، وللقلبِ لباسٌ من التقوىٰ وهو صدْقُ القَصْد ونَفْيُ الطمع، وللروح لباسٌ من التقوىٰ وهو تَرْكُ العلائقِ وحَذْفُ العوائق، وللسرِّ لباسٌ من التقوىٰ وهو نَفْيُ المساكنات، والتصاونُ عن الملاحظات. انتهىٰ. وهو نَفيسٌ غايةً.

(٢) أخرجه البخاري (٤٣٢٢) ومسلم (١٧٥١) وغيرهما، من حديثِ أبي قتادة الأنصاريِّ رَضِيَ الله عنه.

وعن ابنِ عبَّاسٍ: إذا أرادَ أحدُكمُ الحجَّ فليُعجِّلْ؛ فإنه يَمرضُ المريضُ، وتَضلُّ الضالَّةُ، وتكفُّ الحاجةُ. فسَمَّىٰ المُشارِف للقتلِ والمرض والضلالِ: قتيلًا ومريضًا وضالَّةً.

ومنه: **قولُه تعالىٰ**: ﴿وَلَا يَلِدُوٓاْ إِلَّا فَاجِرًا كَفَّارًا﴾ [نوح: ٢٧]، أي: صائرًا إلى الفجورِ والكُفرِ. فإن قلتَ: فهلّا قيلَ: هدًى للضالِّين؟ قلتُ: لأنَّ الضالِّين فريقانِ: فريقٌ عُلِمَ بقاؤُهم على الضلالةِ، وهُمُ المطبوعُ علىٰ قلوبهم؛ وفريقٌ عُلِمَ أنَّ مصيرَهم إلى الهدىٰ، فلا يكون هدًى للفريقِ الباقينَ علىٰ الضلالةِ، فبقيَ أنْ يكونَ هدًى لهؤلاءِ، فلو جيءَ بالعبارةِ الـمُفصحةِ عن ذلكَ لقيلَ: هدًى للصائرينَ إلىٰ الهدى بعدَ الضلالِ، فاختُصرَ الكلامُ **بإجرائه علىٰ الطريقةِ التي ذكرْنا**، فقيلَ: هدًى للمتَّقينَ.

قولُه: (**وعن ابنِ عبّاس**)، الحديثُ إن صَحَّ فهو موقوفٌ علىٰ ابنِ عباس، وهو من روايةِ أبي داود عن ابنِ عباسٍ قال: قالَ رسولُ اللّـهِ ﷺ: «ومَن أرادَ الحجَّ فليتعجَّل»[1] وليس فيه الزيادات.

قولُه: (**ومِنه قوله تعالىٰ**)، وإنّما فَصَله للفرقِ؛ لأنّ الأمثلةَ السابقةَ إنّما صِيرَ إليها لأنّ الفاعلَ كان مُلابِسًا له مُجْتَـهِدًا فيه، فنُـزِّلَ[2] لذلك منزِلةَ الحاصل، ولا كذلك هاهنا لكن نُزِّل اجتهادُ الأبِ منزلةَ اجتِهادِ المولودِ المَعدومِ مبالغةً في عِنادِهم.

قولُه[3]: (**بإجرائِه علىٰ الطريقةِ التي ذكَرْنا**)، وهي المجازُ باعتبارِ المَـآل.

---

(١) أخرجه بهذا اللفظ المختصر أبو داود (١٧٣٤)، وأخرجه بالزيادات المذكورة ابن ماجَهْ (٢٨٨٣). قال البوصيري في «مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجَهْ» (٣: ١٧٩): هذا إسنادٌ فيه مقال، إسماعيل بن خليفة، قال فيه ابن عدي: عامّةُ ما يَرويه يخالفُ الثقات، وقال النسائي: ضعيف.

(٢) في (ح): «مجتهداً فنُـزِّل».

(٣) هنا ينتهي السقط من (ط)، وقد تقدمت الإشارة إليه في بدايته قبل صفحتين.

وأيضاً فقد جُعِلَ ذلكَ سُلَّمًا إلىٰ تصديرِ السورةِ التي هيَ أُولىٰ الزَّهراوَيْن،.........

قولُه: (**وأيضًا فقد جعل ذلك**)، قيل: معطوفٌ علىٰ قولِه: «فاختُصِرَ» ويجوزُ أن يُعطفَ علىٰ «فقيل»، أي: فاختُصِرَ فقيل؛ فقد جعلَ ذلك الاختصارَ وذلك القولَ سُلَّمًا إلىٰ تصديرِ السُّورَةِ.

والفاءاتُ كلُّها للتعقيب. وهذا كقولِه تعالىٰ: ﴿فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمۡ فَٱقۡتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ﴾ [البقرة: ٥٤] وفيه معنىٰ الترقِّي، وقد روعيَ معنىٰ التناسبِ بين السُلَّمِ والترقّي والتصديرِ والزهراوَيْن والسنامِ. والمقصودُ من العدولِ رعايةُ حُسْنِ المَطْلَع، والاحترازُ عن لفْظٍ يُوحشُ السامعين.

والسنامُ مُقتبسٌ من قولِه صلواتُ الله عليه: «رأسُ الأمرِ الإسلام، وعَمودُه الصّلاة، وذِرْوَةُ سَنامِه الجهاد»[(١)].

و«أُولىٰ الزهْراوَيْن» مِن قولِه ﷺ: «اقرؤوا الزَهْراوَيْن: البقَرةَ وآلَ عِمْران؛ فإنّهما تأتيانِ يومَ القيامةِ كأنهما غَمامتانِ، أو غيايَتانِ، أو كأنّـهما فِرْقانِ من طيرٍ صَوافَّ، تُحاجّانِ عن صاحبهما» أخرجَهُ مُسلمٌ عن أبي أمامة الباهلي[(٢)]. وقد روىٰ الدارميُّ عن بُرَيْدَةَ مِثْلَه[(٣)].

قال التُّورِبِشْتيّ[(٤)]: «الزهراوَيْن» أي: المُنيرتَيْن. والأزْهرُ: المُنير[(٥)]، ومنه قِيلَ للنيِّرَيْن: الأزَهران. وفيه تنبيهٌ علىٰ أنّ مكانَ السورتَيْنِ ممَّا عَداهما مكانُ القمرَيْن من سائرِ النجومِ فيما يتشعَّبُ منهما لذوي الأبصار.

الغَيايَةُ: كلُّ شيءٍ أظلَّ الإنسانَ فوْقَ رأسِه مِن السحابةِ وغيرِها.

---

(١) أخرجه الإمام أحمد (٢٢٠٦٩)، وابن ماجَهْ (٣٩٧٣)، وغيرهما، من حديث معاذ بن جبل رَضِيَ الله عنه، وهو صحيحٌ بطرقِهِ وشواهده.

(٢) أخرجه مسلم (٨٠٤).

(٣) «سنن الدارمي» (٢: ٥٤٣) (٣٣٩١) بإسنادٍ حسن، فيه بشير بن المهاجر، صدوقٌ ليِّن الحديث كما في «تقريب التهذيب» للحافظ ابن حجر (٧٢٣).

(٤) الإمام الفقيه المحدِّث فضلُ الله بن حُسين التوربشتي (ت ٦٦٠هـ)، له «شرح مصابيح البغوي». له ترجمة في «طبقات السبكي» (٨: ٣٤٩).

(٥) سقط من (ح) قوله: «والأزهر: المنير».

....

فِرْقانِ مِنَ الطيرِ: طائفتان، وقيل: للقطيعِ من الغَنَم: فِرْقٌ.

تُحاجّانِ، أي: تَدْفعانِ عن صاحِبِها وتَذُبّانِ عنه. مَثَّلَ السورتَيْنِ مرّةً بغَمامتَيْن، وكَرّةً بغَيايتَيْن، وتارةً بفِرْقَيْن؛ لِيُنبِّهَ علىٰ أنّهما يُظِلّان صاحبَهما عن حَرِّ الموقفِ وكَرْبِ القِيامة. وإدخالُ «أو» في «غَيايتانِ أو فِرْقانِ» إنّما كانَ للتقسيمِ، لا من تردُّدِ الرُّواة.

وقلت: أوقعَ صلواتُ اللّهِ عليهِ القراءةَ أوّلًا علىٰ النيِّرَيْنِ ثم بَيَّنَهما بقولِه: «البقرةَ وآلَ عمران»، ولولاهُما كانَ استعارةً، فالتشبيهُ واقعٌ علىٰ حَدِّ التجريدِ كقولِه تعالىٰ: ﴿حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ﴾ [البقرة: ١٨٧] هذا بالنظرِ إلىٰ البَيان.

وأمّا بالنظرِ إلىٰ المعاني؛ فالتركيبُ من بابِ قولِه: هل أدلُّكَ علىٰ الأكرم الأفضَل فلانٍ؟ كما مضىٰ في آخرِ «الفاتحة»، ثم أتىٰ بنوعٍ آخرَ من التشبيهِ هو قولُه: كأنّهما فِرْقانِ منَ الطَّيْرِ؛ بيانًا لترتيبِ طبقاتِ أهلِ الإيمانِ، ولتمييزِ دَرَجاتِهم، فآذَنَ بتشبيهِهِ[1] الأوّلِ بأنّ تَيْنِكَ المظَلَّتَيْن علىٰ غيرِ ما عليه المِظَلَّةُ المُتعارفةُ في الدنيا؛ فإنّها وإن كانت لدَفْعِ كَرْبِ الحَرِّ عن صاحبِها ولتكرِمَتِه، لكن لم تَخْلُ عن نوعِ كدورةٍ وشائبةِ نَصَبٍ، وتلك ـ رزقَنا الله تعالىٰ منها ـ مُبَرّأةٌ عن ذلك، لكونِهما كالنيِّرَيْنِ في النورِ والإشراق، مَسْلوبتَي الحرارةِ والكَرْب. وآذَنَ بتشبيهِهِ الثاني بأنّهما مع كونِهما[2] مُشرِقتَيْن مُشبَّهتَيْنِ بمِظَلّةِ مَن خُصَّ بالمُلْكِ الذي لا ينبغي لأحدٍ مِن بَعْدِه، ثم بولِغَ فيه وزيدَ «تُحاجّانِ»؛ لِيُنبِّه به علىٰ أنّ تلكَ الفِرْقتَيْن[3] من الطيرِ علىٰ غيرِ ما عليه طَيْرُ نبيِّ الله سُليمانَ عليه السلام؛ من كونِهما حامِيتَيْن صاحبَهما، ذابّتَيْن عنه، وعلىٰ عكسِ ذلك حالُ الكفارِ في ظِلِّهم، قالَ الله تعالىٰ: ﴿وَأَصْحَٰبُ ٱلشِّمَالِ مَآ أَصْحَٰبُ ٱلشِّمَالِ ۝ فِى سَمُومٍ وَحَمِيمٍ ۝ وَظِلٍّ مِّن يَحْمُومٍ ۝ لَّا بَارِدٍ وَلَا كَرِيمٍ﴾ [الواقعة: ٤١-٤٤] قولُه: ﴿لَّا بَارِدٍ وَلَا كَرِيمٍ﴾ نَفْيٌ لِصِفَتَي الظلِّ المطلوبتَيْن منه، وهما البرودةُ

---

(١) في (ط): «بتنبيهه».

(٢) قوله: «مع كونهما» ساقط في (ط).

(٣) في (ط) و(ح): «الفرقين».

وسَنامُ القرآنِ، وأوّلُ الـمَثاني بِذِكْر أولياءِ اللـهِ والمرتضَيْنَ مِن عبادِه.

والمتَّقي في اللغة: اسمُ فاعلٍ مِن قولِهم: وَقاهُ فاتَّقىٰ. والوقايةُ: فرطُ الصِّيانة، ومنه: فَرَسٌ واقٍ، وهذه الدابّةُ تَقِي مِن وَجاها إذا أصابَه ظَلْعٌ من غِلَظِ الأرض ورقَّةِ الحافر، فهو يقي حافرَه أن يصيبَه أدنىٰ شيءٍ يُؤلِـمُه، وهوَ في الشريعة: الذي يقي نفْسَه تعاطيَ ما يستحقُّ به العقوبةَ مِن فعلٍ أو تركٍ. واختُلفَ في الصغائرِ،.........

والكَرَم، يريدُ أنـه ظِلٌّ لا كسائرِ الظلالِ، وفيه تهكُّم بأصحابه. و«أو» في الحديثِ للتنويع، والثانيةُ غيْرُ الأولىٰ؛ فإنّها للتنويعِ في التشبيه، والأولىٰ للتنويعِ في المُشبَّهِ به في تشبيهٍ واحدٍ، ثم إنّهما وإن تفاوتا في الاعتبار؛ فإنّ الغَيايةَ أفضَلُ من الغَمامة، ولكن دونَ الفِرْقَيْنِ بمنازلَ كما قرَّرنا، ولذلك كَرَّرَ أداةَ التشبيهِ والمُشبَّه. انظرْ إلىٰ هذه الأسرارِ في الكلامِ النبويِّ، والله أعلم.

قولُه: (وسَنامُ القُرآن)، استعارةٌ تخييلية؛ شَبَّه السورةَ بالسَّنام لأنّ الفاتحة كالرأس للقرآن.

قولُه: (أوّلُ المثاني)، قيل: المثاني جَميعُ القرآن لقولِه تعالىٰ: ﴿كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا مَّثَانِيَ﴾ [الزمر: ٢٣] والأوْلىٰ أن يقال: إنّها السبْعُ الطُّوَلُ؛ لأنّ «البقرة» ليسَتْ بأوّلِ القُرآن.

قال المُصنِّفُ في قولِه تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِي﴾ [الحجر: ٨٧]: سَبْعُ آياتٍ وهي «الفاتحة»، أو سَبْعُ سُوَرٍ وهي الطُّوَل[١].

قولُه: (مِن وَجاها)، **الأساس**: وَجِيَ الماشي: إذا حَفِيَ؛ وهو أن يَرِقَّ القَدمُ أو حافِرُ الفرس، **الجوهريّ**: وَجِيَ الفَرَسُ بالكَسْر، وهو أن يجِدَ وَجعًا في حافرِه.

قولُه: (تعاطىٰ)، أي: تناوَل، **الأساس**: لا تَعْطوه الأيدي[٢]، وفُلانٌ يَتعاطىٰ ما لا يَنْبغي له.

---

(١) «الكشّاف» (٩: ٥٩).

(٢) ومنه قولُ عائشةَ رَضِيَ الله عنها وقد سمِعت أنّ أُناسًا ينالون من أَبيها الصديق رضوان الله عليه، فأرسلَتْ إليهم، فسدلَتْ أستارَها وعَذَلَتْ وقَرَّعت ثمَّ قالت: «أبي وما أَبِيَهْ! لا تعطوه الأيدي، هيهات والله، ذاك طودٌ منيفٌ، وظِلٌّ مَديد...» إلىٰ آخرِ كلامِها الآخذِ بأوفرِ الحظوظِ من البلاغةِ العالية والبيان الرفيع. أخرجه الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٨: ٣٤٦)، وعزاه للطبراني.

وقيلَ: الصحيحُ أنه لا يتناولُها؛ لأنها تقعُ مكفَّرةً عن مُجتنِبِ الكبائر.

وقيل: يُطلقُ علىٰ الرَّجلُ اسمُ المؤمنِ لظاهرِ الحال، والمتَّقي لا يُطلقُ إلا عن خبرةٍ، كما لا يجوزُ إطلاقُ العَدْلِ إلا علىٰ المختبَر. ومحلُّ ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ الرفعُ؛ لأنه خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ، أو خبرٌ مع ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ لذلكَ، أو مبتدأٌ إذا جُعِلَ الظرفُ المقدَّم خبرًا عنه.

قولُه: (أنّـه لا يتناولُها)، قيل: الضميرُ في «أنّـه» راجِعٌ إلىٰ «ما» في «ما يستحقُّ به العقوبةَ» أي: ما يستحِقُّ به العقوبةَ لا يتناولُ الصغائر، بل إلىٰ ما دلَّ عليه الـمُتَّقي وهو التقوىٰ، أي التقوىٰ لا يتناوَلُ اجتنابَ الصغائرِ.

يدلُّ عليه قولُ الإمام: اختلفوا في أنّـه هل يدخلُ اجتنابُ الصغائرِ في التقوىٰ! ولا نزاعَ في وجوبِ التوبةِ عن الكلِّ؛ وإنّما النِّزاعُ في أنّـه إذا لم يتوقَّ الصغائرَ هل يستحقُّ هذا الاسم؟[1]

ويُمكنُ أن يُقالَ: إنّ الإصرارَ علىٰ الصغائرِ ممَّا يَسلُبُ العدالةَ؛ فكيفَ بالتقوىٰ؟ وأيضًا قولُه: «الوقايةُ فَرْطُ الصِّيانة» يوجِبُ أن يتناولَـها؛ ويُؤيِّدُه ما روَيْنا عن عطيّةَ السَّعْديِّ عن رسولِ الله ﷺ: «لا يبلغُ العبدُ أن يكونَ منَ المُتَّقين حتَّىٰ يدَعَ ما لا بأْسَ به حَذَرًا ممَّا به بأس» أخرجَه الترمذي، وابن ماجَهْ[2]. نَعمْ ذلك مِن أعلىٰ مناصبِ الصِّدِّيقين، بل يكادُ يختص بالنبيين.

الراغب: التقوىٰ: هو جَعْلُ النفسِ في وقايةٍ ممَّا يُخاف، هذا حَقيقتُه. ثم يُسَمَّىٰ تارةً الخوفُ تقوىٰ، والتقوىٰ خَوْفًا. وفي التعارفِ: حِفْظُ النفسِ عن كلِّ ما يُؤثِمُ، ولها منازل:

الأول: تَرْكُ المحظورِ، وذلك لا يتمُّ إلَّا بتَرْكِ المُباحِ كما جاء «مَن يَرْتَعْ حَوْلَ الحِمىٰ يوشك أن يقع فيه»[3]، وقيل: مَن لم يجعَلْ بيْنَه وبينَ محارِمِ الله سِتْرًا من حَلالٍ؛ فحَقيقٌ أن يقعَ فيها.

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢: ٢٦٧).

(٢) «سنن ابن ماجه» (٤٣١٥)، و«سنن الترمذي» (٣٤٥١)، وقال: هذا حديثٌ حسن غريبٌ لا نعرفُه إلَّا من هذا الوجه، وصحَّحه الحاكم كما في «الترغيب والترهيب» للمنذري (٢: ٣٥٢).

(٣) هو جزء من حديثٍ أخرجه البخاري (٥٢) ومسلم (١٥٩٩) من حديثِ النعمان بن بشير رَضِيَ الله عنه.

ويجوزُ أن يُنصَبَ علىٰ الحالِ، والعاملُ فيه معنىٰ الإشارةِ.........................

والثاني: أن يتعاطىٰ الخيْرَ مع تجنُّبِ الشرِّ، وإيّاهُ عنىٰ بقوله: ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ رَبَّهُمۡ إِلَى ٱلۡجَنَّةِ زُمَرًا﴾ [الزمر: ٧٣].

والثالث: التبرِّي مِن كلِّ شيءٍ سوىٰ الله تعالىٰ، وهو الـمَعْنِيُّ بقوله: ﴿ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ﴾ [آل عمران: ١٠٢] وهذه المنازِلُ مُرَتَّبٌ بَعْضُها فوقَ بعض[١].

قولُه: (**ويجوزُ أن يُنصَبَ علىٰ الحالِ، والعاملُ فيه معنىٰ الإشارة**)، روىٰ صاحبُ «الإقليد»[٢]: عن المُصنِّفِ قال: سُئِلتُ بمكّةَ ـ حرسَها الله تعالىٰ ـ عن ناصبِ الحالِ في قولِه تعالىٰ: ﴿وَهَٰذَا بَعۡلِي شَيۡخًا﴾ [هود: ٧٢]. فقلتُ: ما في حرْفِ التنبيهِ أو في اسم الإشارة من معنىٰ الفِعْل[٣]، فقيلَ: أما استقرَّ من أصولهم أنّ العاملَ في الحال وذِيها[٤] يجبُ أن يكونَ في العاملِ[٥] واحدًا، وقد اختلفَ العاملُ هنا حيثُ جَعلْتَهُ في الحالِ المعنىٰ الذي ذكرتَه، قَبْلَ ذيها معنىٰ الابتداء[٦]، فقلت: تحقيقُ الكلامِ أنّ التقديرَ: هذا بَعْلي أنبِّهُ عليه شيخًا، أو أُشيرُ إليه؛ فالضميرُ هو ذو الحالِ والعاملُ فيه وفي الحالِ واحدٌ كما ترىٰ.

وقالَ ابنُ الحاجب: إنّ اسمَ الإشارةِ إذا تَقيَّدَ بحالٍ لم يكُن الخبرُ مُقيّدًا؛ بدليلِ قولِهم: هذا زيدٌ قائمًا، فإنّ الخبرَ بـ«زَيْدٍ» غيرَ مُقَيَّدٍ بالقيام[٧]. وقال: لأنّ المعنىٰ المشارَ إليه قائمًا زيد، فإن زعَمَ زاعمٌ أنّـه مُقيَّدٌ بأنه إذا كانَ قائمًا فهو زيدٌ أيضًا؛ فإخبارُه بـ«زيدٍ» إنّما هو في حالِ القِيام لم يَسْتقِمْ؛ لأنّـه يؤدّي إلىٰ أن يكونَ غيرَ زيدٍ في غيرِ حالِ القيام.

---

(١) «تفسير الراغب» (١: ٧٧-٧٨).

(٢) لتاج الدين أحمد بن محمود بن عمر الجندي، شرح فيه «المُفصَّل» للزمخشري، كما في «كشف الظنون» (٢: ١٧٧٦).

(٣) وهو الذي جزم به أبو البقاءِ العكبري في «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٧٠٦).

(٤) يعني: صاحبَها.

(٥) قوله: «في العامل» ساقط من (ط).

(٦) قوله: «معنى الابتداء» ساقط من (ط) و(ح).

(٧) انظر: «الكافية» بشرح الرضيّ الإستراباذي (٢: ٣٥).

أو الظَّرف،..............................

وقال اليَمني: ولقائلٍ أن يقول: إنّ من الأفعالِ ما لا يقبلُ التقييدَ، فإنّ قوْلَك: عرفتُ زيدًا قائمًا، فإنّ المعرفةَ الحاصلةَ حالَ القيامِ ليسَتْ مُقَيّدةً بحالِ القيامِ حتّىٰ إنّها تزولُ بزَوالِه، بل هي حاصلةٌ بعْدَ ذلك في جميعِ الأحوال؛ وإنّما ذُكِرَتْ ليُعْرفَ أنّه كان كذلك عند المَعرفة، والمعرفةُ مُستمرةٌ، وكذلك جميعُ أفعالِ العِلْم.

فإن قيل: إن الخبرَ هو المبتدأُ في المعنىٰ، بمعنىٰ أنّه يَصْدُقُ عليه؛ فيكونُ تقييدُ المبتدأ تقييدًا للخَبَرِ. تَمَّ كلامُه.

ويقرُبُ مِن هذا الكلامِ ما ذكَره الزجاج: أنّك إذا قلْتَ: هذا زيدٌ قائمًا، إن قصَدْتَ أن تُخْبِرَ به مَن لم يعرِفْ زيدًا لم يَجُزْ؛ لأنّه يكونُ زيدًا ما دام قائمًا، فإذا زالَ عن القيامِ فليسَ بزيدٍ، وإنما تقولُ: هذا زيدٌ قائمًا لمن يعرِفُ زيدًا، فيعملُ في الحالِ التنبيهُ، أي: انتبه لزيدٍ في حالِ قيامِه، أو أُشيرُ إلىٰ زيدٍ في حالِ قيامِهِ؛ لأنّ «هذا» إشارةٌ إلىٰ ما حضر، وقال: هذا مِن لطيفِ النحوِ وغامِضه[(١)].

وأبو عَليٍّ قرّر هذا المعنىٰ حيثُ لم يتكلّم عليه في «الإغفال» بشيءٍ، وصرَّحَ المُصَنِّفُ وأبو البقاءِ في أوّل «لقمان» أنّ قولَه: ﴿ هُدًى ﴾ في قولِه: ﴿الٓمٓ * تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ ٱلْحَكِيمِ * هُدًى وَرَحْمَةً لِّلْمُحْسِنِينَ﴾ [لقمان: ١-٣] حالٌ من ﴿ءَايَٰتُ﴾، والعاملُ اسمُ الإشارة[(٢)].

قولُه: (**أو الظَّرفُ**)، رُوِيَ بالرَّفْعِ والجَرِّ، والأوّلُ هو المشهور، أي: العاملُ في الحالِ «فيه» لكونِه قائمًا مقامَ استقرَّ، وذو الحالِ الضميرُ المجرورُ؛ لأنّه مفعولٌ معنويٌّ باعتبارِ استقرارِ[(٣)] الرَّيْبِ فيه.

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٦٣-٦٤) دون قوله: «هذا من لطيف النحوِ وغامِضه».

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٤٣)، و«الكشّاف» (١٢: ٢٧٨-٢٧٩).

(٣) في (ط): «معنوي باستقرار».

والذي هو أرسخُ عِرْقًا في البلاغةِ أن يُضرَبَ عن هذه المحالِّ صَفْحًا، وأن يقالَ: إنّ قولَه: ﴿الٓمٓ﴾ جملةٌ برأسِها، أو طائفةٌ من حروفِ الـمُعجمِ **مُستقلّةٌ بنفْسِها**، و﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ جملةٌ ثانية، و﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ ثالثةٌ، و﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ رابعةٌ.

وقد أُصيبَ بترتيبها **مَفْصِلُ البلاغةِ**،..............................

وقيل: لا يجوزُ أن يكونَ حالًا من الضميرِ المُسْتترِ في الظرفِ العائدِ إلىٰ الريْبِ لاستلزامِ نِسْبةِ الهُدىٰ إلىٰ الرَّيْب.

قولُه: (**والذي هو أرْسخُ عِرْقًا**)، فيه لطيفةٌ، فإنّه رمَزَ به تعريضًا أنّ الاعتبارَ اللفظيَّ الذي لا يُساعدُه المعنىٰ كشجرةٍ خبيثة[1] اجتُثَّتْ من فوقِ الأرضِ ما لَها من قَرار، والذي شُدَّ عَضُدُه بالمعنىٰ كشجرةٍ طيبةٍ أصلُها ثابتٌ وفَرْعُها في السّماء.

قولُه: (**أن يُضْرَبَ عن هذه الـمَحالِّ صَفْحًا**)، أي: عن البحثِ عن مَحَلِّ هذه الجُمَلِ بالطريقِ المذكور؛ فإنّها لا طائلَ تحتَها، وأنّ اللائقَ ببلاغةِ القرآنِ أن يُسلَكَ به طريقُ المعاني والبيان، فإنّها هي الطِّلْبَـةُ وما عَداها ذرائعُ إليها، وهي المرامُ وما سِواها أسبابٌ للتسلُّقِ عليها.

قولُه: (**صَفْحًا**)، **المرزوقي**[2]: صفَحْتُ عنه: عفَوْتُ عن جُرْمِه. ويقال: أعرضْتُ عن هذا الأمرِ صَفْحًا: إذا تَركْتُه[3].

قولُه: (**مُستقِلّةٌ بنفْسِها**)، أي: غيرُ مُفتقرةٍ إلىٰ انضمامِ شيءٍ معها، إمَّا لأنـّها كالإيقاظِ وقَرْعِ العَصا، أو كتَقْدِمَة الإعجاز.

قولُه: (**مَفْصِلُ البلاغة**)، **الجوهري**: يقال لمن أصابَ الحُجّة: إنّه طَبَّقَ المَفصِل، **النهاية**: أصلُ التطبيقِ إصابةُ المَفصِل وهو طَبَقُ العظمَيْن، أي: مُلتقاهُما فيَفْصِلُ بينهما.

---

(١) قوله: «خبيثة» ساقط من (ط).

(٢) أبو علي، أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي (ت ٤٢١هـ)، شارح «الحماسة»، وشرحُه من أجلِّ الشروح. له ترجمة في «إنباه الرواة» (١: ١٤١)، و«سِيَر النبلاء» (١٧: ٤٧٥).

(٣) «شرح ديوان الحماسة» (١: ٢٢).

وموجبُ حُسنِ النَّظم؛ حيث جيءَ بـها متناسِقـةً هكذا من غيرِ حرفِ نَسَق؛ وذلكَ لمجيئِها **متآخيةً** آخِذًا بعضُها بعُنق بعضٍ، فالثانيةُ متَّحدةٌ بالأُولىٰ مُعتنِقةٌ لها، **وهلمَّ جرًّا** إلىٰ الثالثةِ والرابعة.

بيانُ ذلكَ: أنه نبَّه **أوّلًا علىٰ أنه الكلامُ المتحدَّى به**، ثُمَّ أُشيرَ إليه بأنه الكتابُ المنعوتُ بغايةِ الكمال؛ فكانَ تقريرًا لجهةِ التحدِّي، وشدًّا من أعضادِه، ثُمَّ نفى عنه............

قولُه: (**وموجَبُ حُسْنِ النَّظْم**)، بفَتْحِ الجيم، أي: موضعُ إيجابِ حُسْنِ النظمِ ومَكانُه ومُستَقرُّه.

قولُه: (**متآخِيَة**)، أي: مُتناسبة. يقال: آخاهُ مؤاخاةً وإخاءً، وتأخَّيْتُ أخًا، أي: اتَّخذْتُ[1]. وفي قَوله: «آخِذًا [بعضُها] بعُنُقِ بَعْضٍ» تأكيدٌ للمُؤاخاةِ وترشيحٌ للاستعارة.

قولُه: (**وهَلُمَّ جَرًّا**)، جرًّا، منصوبٌ علىٰ الحالِ عند البَصْريِّين، وعلىٰ المصدرِ عند الكوفيين. قالَ ابنُ جِنِّيّ: «جَرًّا» مَصدرٌ وقَعَ حالًا، أي: جارًّا، أو مُنْجَرًّا[2].

الجوهريّ: وتقولُ: كانَ ذاكَ عامَ كذا، وهَلُمَّ جَرًّا إلىٰ اليوم. قيل: هَلُمَّ جرًّا، مَثَلٌ لأمثالٍ[3]. قال المُفَضَّلُ[4]: تعالَوْا علىٰ هِينَتِكم كما يَسهَلُ عليكم[5].

قولُه: (**نَبَّه أوّلًا علىٰ أنـّه الكلامُ المُتحدّىٰ به**)، أمّا علىٰ تأويلِه علىٰ أنـّها أسماءٌ للسُّوَرِ، فلقَوْلِه: «الإشعارُ بأنّ الفرقانَ ليسَ إلَّا كلماتٍ عربيةً معروفةَ التركيبِ مِن مُسمّياتِ هذه الألفاظ»[6]، وأمَّا علىٰ أنـّها طائفةٌ مِن حروفِ المُعْجَم؛ فلِما مرَّ مِرارًا.

---

(١) في (ط): «وتأخيت فلانًا، أي: اتخذت أخًا».

(٢) «المحتسب» (٢: ١٢٢).

(٣) في (ط): «مثل في الأمثال».

(٤) في الأصول الخطية: قال في «المفصل». وهو خطأ، والمفضل: هو ابن سلمة.

(٥) ذكره الميداني في «مجمع الأمثال» (٢: ٤٠٢).

(٦) انظر: «الكشّاف» (٢: ٢٦).

أن يَتشبَّثَ به طَرَفٌ من الرَّيب؛ فكان شهادةً **وتسجيلًا بكماله؛** لأنه لا كمالَ أكملُ ممّا لِلحقِّ واليقين، ولا نَقْصَ أنقصُ مما للباطلِ والشُّبهةِ.

وقيلَ لبعضِ العلماء: فيمَ لَذَّتُك؟ فقال: في حُجَّةٍ تتبختـرُ اتِّضاحًا، وفي شُبهةٍ تتضاءلُ افتضاحًا. ثم أَخبرَ عنه بأنه هدىً للمتقينَ، **فقرَّرَ بذلكَ كونَه يقيناً لا يحومُ الشكُّ حولَه**، وحقّاً لا يأتيهِ الباطلُ مِن بينِ يدَيْهِ ولا مِن خَلْفِه. ثُمَّ لمْ تخلُ كلُّ واحدةٍ منَ الأربعِ بعدَ أن رُتِّبتْ هذا الترتيبَ **الأنيقَ**،...

وفي قولِـه «شَدًّا مِن أعضـادِه» اقتبـاسٌ مِن قولِـه تعـالىٰ: ﴿سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ﴾ [القصص: ٣٥]، ومراعاةٌ لمعنىٰ المؤاخاةِ في قولِه: «متآخِية»، وترشيحٌ للاستعارة.

قولُه: **(وتسجيلًا بكمالِه)**، **الأساس**: سجَّل عليهم، وكتابٌ مُسَجَّل، وكَتَبَ عليه سِجلًّا يعني قَوْلُه: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢] تأكيدٌ لمعنىٰ ذلك الكتاب، وهو كونُه كاملًا لا كمالَ أكْملُ منه، ولا يكونُ كاملًا كـذا إلَّا أن يكونَ حقًّا وصِـدْقًا، لا باطِلًا وكَـذِبًا؛ فلا يـحومُ الشكُّ حَوْلَه.

قولُه: **(فقرَّر بذلك كَوْنَه يقينًا لا يحومُ الشكُّ حَوْلَه)**، أي: كونه هاديًا تأكيدٌ لقَوْلِه: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾؛ لأنـه لا يكونُ هاديًا إذا كان فيه مجالٌ للشُّبْهة، ففي قَوْلِه: «لا يحومُ الشكُّ حوْلَه» كنايةٌ كقولِه(١):

فما جازَهُ جودٌ، ولا حَـلَّ دونَـه ... ولكن يَصيرُ الجودُ حيثُ يَصيرُ

وهذه المُبالغةُ مُستفادةٌ مِن إيقاعِ المَصْدرِ خَبرًا لـ«هو» كما أنّ المُبالغةَ في الجملةِ الثانيةِ حصَلتْ مِن تعريفِ الخبرِ، وفي الثالثةِ: من الاستغراق.

قولُه: **(الأنيق)**، أي: العَجيب، **الأساس**: هذا شيءٌ أنيقٌ، وآنِقٌ ومونِقٌ، وآنَقني: أعجَبَني.

---

(١) لأبي نواس في «ديوانه» ص٤٨١ من قصيدةٍ مدَحَ بها الخصيبَ أمير مصر، وكان قد ذهبَ إليه متعرِّضًا لنوالِه.

ونُظمتْ هذا النظمَ السَّرِيَّ؛ مِن نُكتةٍ ذاتِ جَزالة، ففي الأُولى الحذفُ والرمزُ إلىٰ الغَرَضِ بألطفِ وجهٍ وأرشقِه، وفي الثانيةِ ما في التعريفِ مِنَ الفخامة، وفي الثالثةِ ما في تقديمِ الرَّيبِ علىٰ الظَّرف، وفي الرابعةِ الحذفُ ووَضْعُ المصدرِ..........................

قولُه: (**السَّرِيّ**)، أي: العَظيم، **الأساس**: يقالُ: فُلانٌ منَ السَّراةِ، ومن أهلِ السَّرْوِ؛ وهو السخاءُ في مُروءة. ومنَ المجازِ: سَرَواتُ الطريق: معاظِمُها وظهُورها.

الراغب: السَّرِيُّ منَ السَّرْوِ، أي: الرِّفْعَة. يقال: رجلٌ سَرِيٌّ[1].

قولُه: (**ففي الأُولىٰ الحَذْف**)، أي: حَذْفُ المُبتدأ، أي: هذه ﴿الٓمٓ﴾ إذا جُعِلَتْ اسمًا للسُّورة.

قولُه: (**والرمزُ إلىٰ الغَرَض**) أي: التحدِّي: وأُريدَ بألْطَفِ وَجْهٍ، كَوْنُها مُشيرةً إلىٰ أنّ المُتحَدّىٰ به مِن جنْسِ ما تَنْظِمونَ منه كلامَكُم علىٰ سبيلِ الاستدراج.

و«في الثانية ما في التعريفِ من الفَخامة» وهي: الدَّلالةُ علىٰ كونِه كاملًا في بابه.

و«في الثالثة ما في تقديمِ الريْبِ علىٰ الظَّرْف» وهو الدَّلالةُ علىٰ نَفْيِ الريْبِ عنهُ بالكُلِّيةِ من غيرِ أن يتعرَّضَ لإبطالِ غيرِه.

و«في الرابعة الحذف» أي: هو هُدًى، ووَضْعَ المَصْدَر موضعَ اسمِ الفاعلِ علىٰ طريقةِ رجلٍ عَدْل، وإيرادُه مُنكّرًا، أي: هاديًا لا يُكْتَنَهُ كُنْهُه. والإيجازُ حيثُ لم يقُلْ: هُدًى للضالّين الصائرين إلىٰ التقوىٰ؛ رعايةً لحُسْنِ المطلع.

قال القاضي: وتستتبعُ السابقةُ منها اللاحقةَ استتباعَ الدليلِ للمدلول؛ فإنّه لـمّا نَبّه أوّلًا علىٰ إعجازِ المُتحدّىٰ به ـ لزِمَ منه أنّـه الكتابُ البالغُ درجةَ الكمال، واستلزَمَ ذلك أن لا يتشبّثَ الريْبُ بأطرافِه؛ إذْ لا أنْقصَ ممَّا يعتريهِ الشكُّ، وما كان كذلك؛ كانَ لا محالَةَ هُدًى للمتقين[2].

---

(١) «مُفردات القرآن» ص٤٠٩.

(٢) «أنوار التنزيل» (١: ١٠٣).

الذي هوَ ﴿هُدًى﴾ موضعَ الوصفِ الذي هوَ هادٍ، وإيرادُه منكَّرًا، والإيجازُ في ذِكْرِ المتقينَ.

زادَنا اللـهُ اطِّلاعًا على أسرارِ كلامِه، وتبيُّنًا لنُكَتِ تنزيله، وتوفيقًا للعملِ بما فيه!

[﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾ ٣]

﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ﴾: إمّا موصولٌ بـ(المتقين) علىٰ أنه صفةٌ مجرورة، أو مدحٌ منصوبٌ، أو مرفوعٌ بتقدير: أعني الذينَ يؤمنونَ، أو هم الذينَ يؤمنون؛ وإمّا مُقتطَعٌ عن المتقين، مرفوعٌ علىٰ الابتداء، مخبَرٌ عنه بـ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى﴾.

قولُه: (أو مَدْحٌ منصوبٌ أو مَرْفوع)، فيه لَفّ.

قال أبو علي: إذا ذُكِرَت صِفاتٌ للمدِح أو الذمِّ وخُولفَ بعضُها في الإعرابِ فقد خُولِفَ للافتنان.

وقال المرزوقيُّ في قوله:

إنّا بَني نَهْشَلٍ لا نَدَّعي لأبٍ[1]

هو أنـه لو جَعَله خبرًا، كان قَصْدُه إلىٰ تعريفِ نفْسِه عند المخاطَبِ، وكانَ لا يخلو فِعْلُه لذلك من خُمولٍ فيهم، وَجهْلٍ من المُخاطَبِ بشأنِهم، فإذا جُعِلَ اختصاصًا فقد أَمِنَ الأمرَيْن جميعًا، فقال مفتخرًا: إنا ـ أذْكُرُ مَن لا يَخْفىٰ شأنُه ـ لا نَفْعَل[2].

---

(١) لبشامة بن جزء النهشلي، من شعراء الحماسة، وتمام البيت:

عنه ولا هو بالأبناءِ يشرينا

انظر: «شرح الحماسة» للمرزوقي (١: ١٠٠).

(٢) يُراجع كلام المرزوقي، فنَقْلُ الإمام الطيبي عنه يكاد يكونُ مُخِلًّا بكلامه.

فإذا كانَ موصولًا كانَ الوقفُ على (المتقينَ) حسنًا غير تامٍّ، وإذا كانَ مقتطعًا كانَ وقفًا تامًّا..

وقال شارحُ «الهادي»[(١)]: شَرْطُ هذا الأسلوبِ كوْنُ الممدوحِ مشهورًا، والصفةِ صالحةً للتمدُّحِ بها؛ ومِن ثَمَّ لم يَجُزْ: زيدٌ الكريمُ في الدارِ، وعندَ المخاطَب زيودٌ. ولا زَيْدٌ الاسكافُ فيها، وهو مَشْهور. نعم، لو أُريدَ الذمُّ لجاز، فعلىٰ هذا لو جُعِلَ ﴿ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ﴾ [البقرة: ٣] صفةً لأَوْهَمَ خُمولَ المتَّقين ولم يُعْلَمْ أنَّ الصفاتِ مادحةٌ، فسلكَ به ذلك المسلكَ، ليكونَ نصًّا في المُراد.

قولُه: (حَسَنًا غَيْرَ تامّ)، قال السَّجاوَنْديّ: الوقوفُ علىٰ مراتبَ:

لازم: وهو الذي إذا وُصِلَ غَيَّرَ المَرامَ؛ كقولِه تعالىٰ: ﴿وَمَا هُم بِمُؤۡمِنِينَ * يُخَٰدِعُونَ﴾ [البقرة: ٨-٩] فلو وَصَلَ «يُخادعونَ» صارَت صِفةً للمؤمنين[(٢)]، فيَنْتفي الخِداعُ عنهم، ويتقرَّر الإيمانُ خالصًا عن الخِداع، كما تقولُ: وما هو بمُؤمنٍ مُخادعٍ. والمرادُ نَفْيُ الإيمانِ وإثباتُ الخداع[(٣)].

ومُطلق: وهو ما يحسُنُ الابتداءُ بما بَعْده[(٤)]. هذا هو الذي عَناهُ المُصَنِّفُ بقَوْله: «مُقْتطعٌ عن المُتَّقين، مرفوعٌ بالابتداء».

وجائز: وهو ما يجوزُ الوصلُ فيه والفَصْلُ؛ لتجاذبِ المُوجبَيْن من الطرفَيْن[(٥)]. وحَمْلُ قولِه:

---

(١) «الهادي» مختصر في النحو من تصنيف أبي المعالي مسعود بن محمد النيسابوري (توفي ٥٧٨هـ)، وشَرْحُه لأبي القاسم هبة الله بن عبد الله القِفطي (توفي ٦٩٧هـ)، كما في «كشف الظنون» (٢: ٢٠٢٦).

(٢) قال السجاوندي في «علل الوقوف» (١: ١٠٨): فأول ذلك قوله تعالى: ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ﴾ صارت الجملة صفة لقوله: ﴿بِمُؤۡمِنِينَ﴾ فانتفى الخداع عنهم.

(٣) «علل الوقوف» (١: ١٠٨).

(٤) المصدر السابق (١: ١١٦).

(٥) المصدر السابق (١: ١٢٨).

فإنْ قلتَ: **ما هذه الصفةُ؟** أواردةٌ **بيانًا وكشفًا** للمتقينَ **أمْ مسرودةٌ مع المتقينَ** تفيدُ غيرَ فائدتِها، أم جاءتْ علىٰ سبيلِ الـمَدْحِ والثناء؛ **كصفاتِ اللـهِ الجاريةِ عليه تمجيدًا؟** قلتُ: يُحتملُ أنْ تَرِدَ علىٰ طريقِ البيانِ والكشف، ....

«حَسَنٌ غيرُ تامّ» علىٰ هذا القِسْم حَسَن؛ لأنّ اعتبارَ الصفةِ يَقْتضي الوصْلَ، واعتبارَ الفاصلةِ وأنها آخرُ آيةٍ يَقْتضي الفصل(١).

قولُه: (**ما هذه الصفةُ**)، كَرَّرَ الاستفهامَ وجعلَ الأوّلَ توطئةً للثاني تفخيمًا لها، يعني أرىٰ لهذه الصفةِ في هذا المَقامِ شأنًا وموقِعًا رَفيعًا، بَيِّنْ لي موقعًا(٢).

قولُه: (**بيانًا وكشفًا**)، أي: مفهومُها مفهومُ المُتَّقين كما تجيءُ الصفةُ مُعَرِّفةً لموصوفِها نَحْوَ الجسم العريضِ، العميقِ، الطويلِ، يحتاجُ إلىٰ حَيِّزٍ يشغَلُه.

قولُه: (**أم مسرودةٌ مع الـمُتَّقين**)، أي: تابعةٌ للموصوفِ، ومُخَصِّصةٌ إياه، نَحْوَ: زيدٌ التاجرُ عندَنا؛ لأنّ مفهومَ التاجرِ غيرُ مفهومِ زيدٍ، وهو المرادُ بقَوْلِه: «تفيدُ غيرَ فائدتِها» أي: فائدة الصفةِ الواردةِ علىٰ البيانِ والكشفِ، وذلك أنّ فائدتَها مُتَّحدةٌ مُتساويةٌ مع الموصوفِ في المعنىٰ.

قولُه: (**مَسْرودةٌ**)، **الأساس**: ومن المجازِ: نُجومٌ سُرْدٌ: متتابعةٌ، وتَسَرَّدَ الدُّرُّ: تتابَعَ في النِّظام.

قولُه: (**كصفاتِ اللـهِ الجاريةِ عليه تمجيدًا**)، كقولِه: ﴿هُوَ ٱللَّهُ... ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ ٱلسَّلَـٰمُ ٱلْمُؤْمِنُ ٱلْمُهَيْمِنُ﴾ [الحشر: ٢٣] أي: يكونُ مَدْحًا للمُتّقين كما يُمْدَحُ بصفاتِه؛ لأنه علىٰ جهةِ الإيضاح، ولا علىٰ سبيلِ التفْصِلةِ والإبانةِ والتفرقةِ؛ إذ ليسَ تعالىٰ بالمُشارَكِ في اسمِه المبارَك، وإنما هي تماجيدُ لذاتِه المُكوِّنةِ(٣) لجميعِ الذوات.

---

(١) ومن أنواعِه أيضًا: الوقوفُ القبيح، وهو الذي لا يُفْهَمُ منه المراد نحو: ﴿ٱلْحَمْدُ﴾ فلا يُوقَفُ عليه، ولا علىٰ الموصوفِ دون الصفة، ولا علىٰ البَدَل دون المُبْدَلِ منه، ولا علىٰ المعطوف دون المعطوف عليه. انظر: «البرهان» (١: ٣٥٢).

(٢) في (ط): «موقعها».

(٣) أي: الخالقة، من التكوين وهو الإيجاد.

لاشتمالها علىٰ ما أُسِّستْ عليه حالُ المتقينَ مِن فِعْلِ الحسناتِ وتَرْكِ السيِّئات.

أمّا الفعلُ فقدِ انطوىٰ تحتَ ذِكْرِ الإيمانِ الذي هو أساسُ الحسناتِ ومَنْصِبُها، وذكرِ الصلاةِ والصدقة؛ **لأنّ هاتينِ أُمّا العباداتِ البَدَنيةِ والمالية**، وهما **العِيارُ** على غيرِهما.

ألم تَـرَ كيفَ سمَّىٰ رسولُ اللـهِ ﷺ الصلاةَ عِمادَ الدِّين، وجعلَ الفاصلَ بين الإسلامِ والكفرِ تَرْكَ الصلاة، ....

قولُه: (**لأنّ هاتَـيْنِ أُمّا العباداتِ: البَدَنيةِ والمالية**)، فإن قُلْتَ: هل في وَصْفِ الإيمانِ بالأساسي(١)، والصلاةِ والصَدقةِ بالأُمِّ من نُكْتة؟ قلتُ: أجَلْ، فيه نكت وأجلُّها: أنّ الأعمالَ: إمَّا قَلْبيةٌ وأعظمُها اعتقادُ حقِّيَّة التوحيدِ والنبوّةِ والمعادِ؛ إذ لولاهُ لكانَ سائرُ الأعمالِ كسَرابٍ بقيعةٍ يحسَبُه الظمآنُ ماءً، أو بَدَنيةٌ وأصلُها الصلاة؛ لأنـّها الفارقةُ بين الكُفرِ والإسلام، وهي عمودُ الدِّين، وهي الأمُّ التي يتشعَّبُ منها سائرُ الخيراتِ والمَبَرّاتِ، أو ماليةٌ وهي الإنفاقُ لوجْهِ الله، وهي التي إذا وُجِدَتْ عُلِمَ الثباتُ في الإيمانِ كما قالَ: ﴿وَتَثْبِيتًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ﴾ [البقرة: ٢٦٥].

قولُه: (**العِيار**)، **الأساس**: عايرَ المكاييلَ والموازينَ: قايسَها. أي: هما الشاهدانِ المُعَدِّلان، بمعنىٰ مَن كانَت فيه هاتانِ العبادتان كان ذلك دليلًا علىٰ أنه يُقيمُ سائرَ العباداتِ، ولم يقُل: العِياران؛ ملاحظةً لمعنىٰ المصدر.

قولُه: (**كيفَ سَمّىٰ رسولُ اللّـهِ ﷺ الصلاةَ عمادَ الدين؟**)، روَيْنا عن التِّرمذيِّ وابنِ ماجَهْ عن معاذٍ في حديثٍ طويل: «رأسُ الأمرِ الإسلامُ، وعَمودُه الصلاة، وذِرْوَة سَنامه الجهاد»(٢).

قولُه: (**وجعلَ الفاصِلَ بين الإسلامِ والكُفرِ تَرْكَ الصلاة**)، رَوْينا عن الإمامِ أحمدَ بنِ حنبلٍ عَن بُرَيْدةَ عن رسولِ الله ﷺ يقول: «العَهْدُ الذي بَيْنَنا وبينهم الصلاةُ، فمن تركَها فقد كفر»(٣).

---

(١) في (ط): «بالأساس».

(٢) سبق تخريجه.

(٣) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٢٩٨٧)، والترمذي (٢٦٢١)، والنسائي في «السنن» (١: ٢٣١)، وابن ماجَهْ (١٠٧٩) وغيرهم، وصحّحه ابن حبان (١٤٥٤) وفيه تمامُ تخريجه.

وسمّىٰ الزكاةَ قَنْطرةَ الإسلامِ، وقالَ اللـهُ تعالىٰ: ﴿وَوَيْلٌ لِّلْمُشْرِكِينَ * ٱلَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [فصلت: ٦-٧]؟ فلمّا كانتا بهذه المثابةِ كانَ مِن شأنِهما استجرارُ سائرِ العباداتِ واستتباعُها، ومِن ثَمَّ اختُصِرَ الكلامُ اختصارًا بأن استُغْنيَ عن عَدِّ الطاعاتِ بذِكْرِ ما هوَ كالعُنْوانِ لها، **والذي إذا وُجِدَ** لم تتوقَّفْ أخواتُه **أن يَقتَرِنَّ به** مع ما في ذلكَ من الإفصاحِ عن فضلِ هاتَيْنِ العبادتينِ.

وأمّا التركُ فكذلكَ، ألا ترىٰ إلىٰ قولِهِ تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ﴾ [العنكبوت: ٤٥]! ويُحتملُ أنْ لا تكونَ بيانًا للمتقينَ، وتكونَ صفةً برأسِها دالَّةً على فعلِ الطاعات، ويرادُ بالمتقينَ الذينَ يجتنبونَ المعاصيَ.

ويُحتملُ أنْ تكونَ مدحاً للموصوفينَ بالتقوىٰ، وتخصيصاً للإيمانِ بالغيبِ، ....

قولُه: (**وسمّىٰ الزكاةَ قَنْطرةَ الإسلام**)، هذا الحديثُ ضعفه الصَّغاني(١).

وقوله: «﴿وَوَيْلٌ لِّلْمُشْرِكِينَ * ٱلَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [فصلت: ٦-٧]» جعلَ مَنْعَ الزكاةِ هنا من أوصافِ المُشركين تعريضًا بالمؤمنين وحثًّا(٢) علىٰ أدائِها، وتخويفًا شديدًا مِن مَنْعِها، وجَعلَ النفقةَ في سبيلِ الله دليلًا علىٰ الثباتِ علىٰ الإيمانِ في قوله: ﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ وَتَثْبِيتًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ﴾ [البقرة: ٢٦٥].

قولُه: (**والذي إذا وُجِدَ**)، عَطْفٌ علىٰ «ما هو» علىٰ سبيلِ البيانِ.

قولُه: (**أن يَقتَرِنَّ به**)، صَحَّ بإدغامِ النونِ التي هي لامُ الكَلِمةِ في النونِ التي هي ضَميرُ أخواته.

---

(١) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٠: ٢٧٣)، وفي «المعجم الأوسط» (٨٩٣٧)، وذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٣: ٨٩) وقال: رواه الطبراني في الكبير والأوسط، ورجالُه مُوثَّقون إلَّا أنّ بَقية ـ يعني ابن الوليد ـ مُدلِّس، وهو ثقة. نعم قد ضَعَّف الحافظ ابن حجر هذا الحديث من طريق الضحاك بن الحَمقِ، أخرجه إسحاق ـ يعني ابن راهويه ـ في «مسنده» كما في «تخريج أحاديث الكشَّاف» (١: ٣٨).

(٢) قوله: «وحثًّا» ساقط من (ط).

وإقامِ الصلاةِ، وإيتاءِ الزكاة بالذِّكْرِ إظهارًا **لإنافتِها** علىٰ سائرِ ما يَدخلُ تحتَ حقيقةِ هذا الاسمِ من الحسناتِ.

قولُه: (**لإنافتِها**)، أي: لشَرَفِها وعُلوِّ مَنْزلتِها، **الجوهريّ**: النَّوْفُ: السَّنام، ونافَ الشيء: طالَ وارتفعَ ذِكْرُه.

واعلَمْ أنّ للقاضي صاحبِ «الأنوار»[1] تغمَّدهُ الله بغُفرانِه كلامًا رفيعًا في هذا المَقام، فلا بدَّ من إيرادِه، قال: التقوىٰ علىٰ ثلاثِ مراتب:

الأولىٰ: التوقِّي عن العذابِ المُخلَّدِ بالتَّبرُّؤِ عن الشِّرك، وعليه قولُه تعالىٰ: ﴿وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ ٱلتَّقْوَىٰ﴾ [الفتح: ٢٦]، وقولُه تعالىٰ: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱمْتَحَنَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمْ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [الحجرات: ٣] وفي الشعراء: ﴿قَوْمَ فِرْعَوْنَ أَلَا يَتَّقُونَ﴾ [الشعراء: ١١].

والثانية: التجنُّبُ عَن كلِّ ما يُؤثِّمُ من فِعلٍ أو تَرْكٍ، حتَّىٰ الصغائرِ عند قومٍ، وهو المُتعارَفُ بالتقوىٰ في الشرع، والمعنيُّ بقولِه: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوْاْ﴾ [الأعراف: ٩٦].

والثالثة: أن يَتنزَّهَ عمَّا يشغلُ سِرَّه عن الحقِّ، ويتبتّلَ بشَراشِرِه[2]، وهو التقوىٰ الحقيقيُّ المطلوبُ بقولِه: ﴿ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ﴾ [آل عمران: ١٠٢]، فعلىٰ هذا قولُه تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ﴾ مُترتِّبة علىٰ المرتبةِ الأولىٰ تَرتُّبَ التحلِيةِ علىٰ التَّخْلية، والتصويرِ علىٰ التصقيل. وقد فُسِّرَ المتَّقون هاهنا علىٰ الأوجهِ الثلاثة.

وقلتُ: إذا جُعِلَ ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ الآية [البقرة: ٣] كشفًا وبيانًا للمُتَّقين؛ كان من الوجهِ الثاني، وإذا جُعِلَ مَدْحًا؛ كانَ من الوجهِ الثالث، وإذا جُعِلَ صفةً مُخصِّصةً؛ كان من الوجهِ الأول.

---

(١) يعني القاضي البيضاوي في «أنوار التنزيل» (١: ٩٩).

(٢) وهي أطرافُ القَلْبِ ونواحيه، كناية عن المحبَّةِ والإخلاص.

....

ثمَّ في جَعْلِ ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ﴾ صِفةً مخصِّصةً للمُتَّقين، وأن يُرادَ بالمُتَّقين الذين يَجْتنبونَ عن المعاصي، كما ذهبَ إليه المُصنِّفُ وتبِعَه صاحبُ «المفتاح»[1] ـ نَظَرٌ؛ لأنّ الصفةَ حينئذٍ على غيرِ ما عليه الكاشِفة، فيكونُ مفهومُها غيرَ مفهومِ الموصوفِ كما قال: «تفيدُ غيْرَ فائدتِها».

فإذا قيلَ: المرادُ بالمتَّقين المُجتنبون عن المعاصي! فُهِمَ منه أنّهم الذين يأتمِرُون بأمْرِ الله تعالى، وينتهُون عما نهى الله عنه؛ لقولِه تعالى: ﴿لَّا يَعْصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمْ﴾ [التحريم: ٦] فكيفَ يُقال: الذينَ يؤمنونَ بالغيبِ غَيْرُ الذينَ يَجْتنبونَ عن المعاصي، أمّا لو أُريدَ بهم الذين يَجْتنبون عن الشركِ كما هو الوجْهُ الأولُ للقاضي ـ وذُكِرَ نحوُه في «الوسيط»[2] ـ أفادتِ الصفةُ ما هو المطلوبُ مِن هذا الوجهِ، وهو التَّحْليةُ بعد التَّخْلية وجاءَتْ قارّةً في مكانِها. وفي اختيارِ المُصَنِّف ذلك رَمْزٌ إلى المَذْهَب كما صَرَّحَ به في قولِه: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥].

واعلمْ أنّ الصفةَ الفارقةَ تَسْتدعي الاشتراكَ في الموصوفِ فيما يقَعُ له الامتيازُ بالصفة، فإذا قُلْتَ: زيدٌ التاجرُ عندنا، وجبَ الاشتراكُ فيما يَقعُ له الامتيازُ بصفةِ التجارة، كذلك «المتقين» إنّما يُتَصَوَّرُ فيه الاشتراكُ باعتبارِ ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ إلى آخرِه، فيَنْبغي أن يُتَصَوَّرَ مَن هو مُتَحَلٍّ به، ومَن هو معزولٌ عنه؛ ليختَصَّ بالوصْفِ مَن قُصِدَ إيرادُه له، وذلك لا يصحُّ إلّا بالقولِ بأنّهم الذين يجتنبونَ الشِّرْك. وأمّا إذا قُلْتَ: الذينَ يجتنبونَ المعاصي؛ فلا يستقيمُ لِما ذكَرْنا مِن وجوبِ الاشتراكِ فيما يقَعُ له الامتيازُ بالوصف.

فإن قُلْتَ: لِمَ لا يجوزُ أن يكونَ القَصْدُ في إيرادِ المُتّقين إرادةَ المُجتنبينَ عن المعاصي، فلمّا التبسَ عندَ السامعِ، أتى بالوصفِ قرينةً دالّةً على المقصود؟

(١) «مفتاح العلوم» ص١١٥.

(٢) «الوسيط» للواحدي (١: ٧٩).

....

قلتُ: لا يخلو أن يُرادَ بالوصفِ فِعْلُ الطاعاتِ لا غَيْرُ، كما عليهِ ظاهرِ كلامِ المُصَنِّف، أو مع الاجتنابِ عن المعاصي.

فالأوّلُ لا يصحُّ؛ لأنّ منطوقَ الوصفِ غيرُ مانعٍ للمَعْصية، علىٰ أنّ أغلبَ المُتَّصفينَ به غيرُ معصومين.

والثاني كذلك؛ لأنّ مَفهومَ الوصفِ مفهومُ الموصوفِ كما في الصفةِ الكاشفة؛ فيكونُ القصْدُ في إيرادِ الوصْفِ تَمْييزَه عن الحقائقِ، والمُقَدَّرُ أنّ الوصْفَ مُفيدٌ غيْرَ فائدةِ الكشف.

فإن قُلْتَ: تُحْمَلُ المعاصي علىٰ المناهي وحْدَها؟

قلتُ: لا يَستقيم؛ لأنّ العاصي خلافُ المطيع. قال في «سورة الحجرات»: العِصيان: تَرْكُ الانقيادِ والمُضِيِّ لِـما أمرَ به الشارع[١]. وفي «الذاريات»: الكبيرةُ والصغيرةُ يجمعهما اسمُ العِصيان[٢]. علىٰ أنّ مفهومَ ﴿يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ يوجِبُ أنّ المُجْتَنِبَ عن المعاصي قد لا يكونُ موصوفًا به، فيكون كافرًا، والكافرُ هو المارِقُ المارِدُ، فكيف يُقال له: إنّه المُتَّقي المُجتَنِبُ عن المعاصي؟!

فإن قُلْتَ: ما الفَرْقُ بينَ قولِه **أولًا**: «منَ الإفصاحِ عن فضْلِ هاتَيْن العبادتَيْن»، وقولِه **ثانيًا**: «إظهارًا لإنافتِها علىٰ سائرِ ما يدخُلُ تحْتَ حقيقةِ الحسنات»؟

قلتُ: علىٰ **الأولِ** ذكَرَ الصلاةَ والزكاةَ من بابِ إطلاقِ البعْضِ علىٰ الكُلِّ، والشَّرْطُ في هذا النوعِ من المجازِ إيرادُ أشرفِ ما في ذلك الشيءِ كما قال. وقد علِمْتَ أنّ مُعْظَمَ الشيءِ وجُلَّه يُنَزَّلُ مَنْزِلةَ كُلِّه؛ فتضمَّنَ هذا المعنىٰ أفضلِيّةَ هاتَيْن العبادتَيْن؛ ولهذا قال: «مع ما في ذلك

---

(١) «الكشّاف» (١٤: ٤٧٦).

(٢) المصدر السابق (١٥: ٢٨).

والإيمانُ إفعالٌ من الأَمْن، يقال: أَمِنْته وآمَنْتُه غيري، **ثم يقال: آمَنه؛ إذا صدَّقه،** وحقيقتُه: آمَنَه التكذيبَ والمخالفةَ...

من الإفصاح عن فَضْلِ هاتَيْن العِبادتَيْن» أي: لزِمَ مِن ذلك هذا علىٰ سبيلِ الإدماج، وأمَّا علىٰ **الثاني**، فلم يذكُرِ المذكوراتِ لاستجلابِ الغيرِ؛ بل هي المرادةُ أوّلًا، وإنّما يُرَجِّحُ ذِكْرُها لفَضْلِها علىٰ غيرِها ابتداء.

قولُه: (**ثم يُقالُ: آمَنَه إذا صَدَّقه**)، أي: الإيمانُ إفعالٌ منَ الأمنِ لُغةً، ثم نُقِلَ إلىٰ المفهومِ الشرعيِّ وهو التصديقُ لعلاقةِ الأمْنِ من التكذيبِ والمُخالفة.

قال الراغب: ولمّا كانَ مِن لوازِمِ الإيمانِ التصديقُ قالوا: الإيمانُ هو التصديق، وقال: ولا يكونُ التصديقُ إلَّا عن عِلْمٍ؛ ولذلك قال تعالىٰ: ﴿إِلَّا مَن شَهِدَ بِٱلْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [الزخرف: ٨٦] فالإيمان: اسمٌ لثلاثةِ أشياء: عِلْمٌ بالشيءِ، وإقرارٌ به، وعَمَلٌ بمُقْتضاه إن كانَ لذلك المعلومِ عَملٌ كالصلاةِ والزكاة. هذا هو الأصلُ، ثمَّ قد يُسْتَعْمَلُ في كلِّ واحدٍ من هذه الثلاثةِ فيُقال: فلانٌ مُؤمن، أي: أنّه مُقِرٌّ بما يُحصِنُ دَمَه ومالَه؛ وبذلك حكَمَ رسولُ الله ﷺ علىٰ الجارية، فسألها ما سألها، ثم قال: «أعْتِقْها فإنّها مؤمنة»[١].

ويُقال: مُؤمنٌ، ويُرادُ به أنه يَعْرِفُ الأدلةَ الإقناعيةَ التي يحصُلُ معها سكونُ النفسِ، وإيّاه[٢] عنىٰ ﷺ: «مَن قال: لا إلٰه إلَّا الله مُخْلِصًا دخلَ الجَنَةَ»[٣].

(١) أخرجه مسلم (٥٣٧) من حديثِ معاوية بن الحكم السُّلميّ رَضِيَ الله عنه.

(٢) في (ط): «وأنه عنى».

(٣) أخرجه بهذا اللفظ الطبراني في «المعجم الكبير» (٥: ١٣٠)، و«المعجم الأوسط» (٢: ٥٦) من حديثِ زيد ابن أرقم رَضِيَ الله عنه، وحَسَّن الحافظُ العراقيُّ إسناده في «تخريج أحاديث الإحياء» (٢: ٨٢).
وصحَّ الحديثُ بلفظ: «من شَهِدَ أن لا إله إلَّا الله مُخْلِصًا مِن قَلْبِه، دخل الجنّة» أخرجه الإمام أحمد (٢٢٠٦٠)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٠: ٥٩)، وصحَّحه ابن حبّان (٢٠٠) وفيه تمامُ تخريجه، ولتمامِ الفائدة انظر: «كلمة الإخلاص وتحقيق معناها» للحافظ ابن رجب الحنبلي ص٢٥.

وأمَّا تعديتُه بالباء فلتَضْمينِه معنىٰ أُقِرُّ وأَعترفُ. وأمَّا ما حكىٰ أبو زيدٍ عن العربِ: ما آمَنتُ أنْ أجدَ صحابةً، أي: ما وَثِقتُ؛ فحقيقتُه: صرتُ ذا أمْنٍ به، أي: ذا سكونٍ وطمأنينةٍ، وكلا الوجهَيْن حسنٌ في ﴿يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾، أي: يعترفونَ به، أو يَثِقون بأنه حقٌّ. ويجوزُ أنْ لا يكونَ ﴿بِٱلْغَيْبِ﴾ صلةً للإيمان، وأن يكونَ في موضعِ الحالِ؛.........

ويقال: مُؤمنٌ، ويُعْنىٰ به أنه يَسْكُنُ قلْبُه إلىٰ اللّـهِ تعالىٰ من غير أن يَلتفِتَ إلىٰ شيءٍ من العوارضِ الدُّنْيوية، وإيّاه عَنىٰ بقَوْلِه: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾(١) الآية [الأنفال: ٢].

قولُه: (أمَّا تَعْدِيتُه بالباءِ)، هذا علىٰ تقديرِ السؤالِ والجواب؛ يعني إذا كان حقيقةُ الإيمانِ منقولةً مِن «أمِنَ» فما بالُه عُدِّيَ بالباءِ ولم يُعَدَّ بنفْسِه كما سَبَق؟ فأجاب: إنَّ تَعْدِيتَه بالباءِ من بابِ التضمين.

قال ابنُ جِنِّي: لو جُمِعَتْ تَضْميناتُ العربِ لاجتَمعَتْ مُجلَّدات.

قال المُصنِّفُ: مِن شأنِهم أنـهم يُضمِّنونَ الفِعْلَ معنىٰ فعلٍ آخرَ، فيُجْرونَه مُـجْراهُ، ويَسْتعمِلونَه استعمالَه.

وقلتُ: ولو زِيدَ مع إرادةِ معنىٰ المُضَمَّنِ كانَ أحسنَ، كما تقولُ: أحْمَدُ إليك فُلانًا، أي: أُنْهِي إليك حَمْدَ فُلانٍ. قال في «سورة الكَهْف»: الغرَضُ في التضمينِ إعطاءُ مجموعِ معنيَيْن، وذلك أقوىٰ من إعطاء معنىً(٢).

قولُه: (وأمَّا ما حَكىٰ أبو زيدٍ)، قال الأنباريّ: هو سعيد بن أوْسٍ الأنْصاريُّ البَصْريُّ، وكانَ سِيبوَيْهِ إذا قال: سَمِعْتُ الثِّقةَ، أراد به أبا زيد(٣).

---

(١) «تفسير الراغب» (١: ٧٩).

(٢) «الكشَّاف» (٩: ٤٦٠).

(٣) «نزهة الألباء» ص١٠١. وقد سبق التعريف بأبي زيدٍ الأنصاري.

أي: يؤمنونَ غائبِينَ عن المؤمَن به، **وحقيقتُه: ملتبسِينَ بالغيب**؛ كقوله: ﴿ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُم بِٱلْغَيْبِ﴾ [فاطر: ١٨]، ﴿لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِٱلْغَيْبِ﴾ [يوسف: ٥٢]، ويعضدُه ما رُوي: أنَّ أصحابَ عبدِ الله ذكروا أصحابَ رسولِ الله ﷺ وإيمانَهم، فقال ابنُ مسعودٍ: إنَّ أمْرَ محمدٍ كان بيِّنًا لمن رآه، والذي لا إلهَ غيرُه ما آمنَ مؤمنٌ أفضلَ من إيمانٍ بغيبٍ. ثمَّ قرأَ هذه الآيةَ..

هذا أيضًا جَوابٌ عن سؤالٍ آخرَ مُقَدَّر، يعني ليسَ في هذه الروايةِ ممَّا ذكَرْتَ شيءٌ فأجابَ: أنَّ الهَمْزةَ للصَّيْرورةِ، أي: صِرْتَ ذا سكونٍ به وطُمَأنينة. فإن الذي أُوْمِنَ وجَدَ من نفسِه سكونًا وطُمَأْنينة، كما أنّ الخائفَ يجدُ قَلَقًا واضطرابًا.

الأساس: ما أومِنُ بشَيءٍ، أي: ما أُصَدِّقُ وما أثِق، وما أومِنُ أن أجِدَ صَحابةً ـ يقولُه ناوي السفرِ ـ أي: ما أثِقُ أن أظفَرَ بمَن أُرافِقه. فعلىٰ هذا رجَعَ هذا الوجْهُ إلىٰ المجازِ، لقولِه: «وحقيقته»، وهذا يُشيرُ إلىٰ أن لا بُدَّ مِن ذلك القيدِ في تعريفِ التضمينِ لئلّا يدخُلَ فيه هذا الوَجْهُ وجَميعُ الاستعاراتِ الواقعةِ في التبعيّة.

قولُه: (**وحَقيقتُه: مُلْتَبِسين بالغيب**)، أي: يرجعُ معنىٰ الغيبِ إليهم، أي: يُصَدِّقونَ وهم غائبونَ عن نظرِ المُؤمَن به، وهو الرسولُ ﷺ؛ يدلُّك علىٰ هذا قولُه: «ويعضُدُه» حديثُ ابنِ مسعودٍ وفيه: «ما آمنَ مؤمنٌ إيمانًا أفضَلَ من إيمانٍ بغَيْب» أي: هو غائبٌ عن حَضْرَةِ الرسولِ ﷺ. ومعنىٰ الحديثِ مُخَرَّجٌ في «سُنَنِ الدارِميِّ عن أبي عُبَيْدَة بنِ الجرّاح، أنّه قال: يا رسولَ الله، أحَدٌ خَيْرٌ مِنّا، أسلَمْنا وجاهَدْنا مَعَك؟ قال: «نعم، قومٌ يكونونَ مِن بعْدِكم، يؤمنونَ بي ولم يَرَوْني»[1].

---

(١) أخرجه الدارميُّ في «السنن» (٢: ٣٩٨)، والإمامُ أحمد في «المسند» (١٦٩٧٦)، وأبو يعلىٰ (١٥٥٩)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٣٥٣٧)، وصحَّحه الحاكم في «المستدرك» (٤: ٨٥)، وذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠ : ٤) وقال: رواه أحمدُ وأبو يعلىٰ والطبراني، وأحدُ أسانيدِ أحمدَ رجالُه ثقات.

فإن قلتَ: **فما المرادُ بالغيبِ** إنْ جعلتَه صلةً وإن جعلتَه حالًا؟

قلتُ: إن جعلتُه صلةً كانَ بمعنىٰ الغائبِ إمّا تسميةً بالمصدرِ مِن قولِك: غابَ الشيءُ غيبًا، كما سمِّي الشاهدُ بالشهادة؛ قالَ اللـهُ تعالىٰ: ﴿عَٰلِمَ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ﴾ [الزمر: ٤٦]، والعربُ تسمّي **المطمئنَّ** من الأرض غيبًا، وعن النَّضْرِ بنِ شُميلٍ: شَرِبَتِ الإبلُ حتىٰ وارتْ غُيوبَ كُلاها، يريدُ بالغَيْبِ **الخَمْصةَ** التي تكونُ في موضعِ الكُلْيةِ إذا بَطِنتِ الدابَّةُ انتفختْ، وإمّا أنْ يكونَ فَيْعِلًا فخُفِّفَ، كما قيلَ: قَيْلٌ، وأصلُه قَيِّلٌ. والمرادُ به الخفيُّ الذي لا يَنفُذُ فيه ابتداءً إلا عِلْمُ اللطيفِ الخبيرِ، **وإنما نعلمُ منه نحنُ ما أعْلَمَناه، أو نَصَبَ لنا دليلًا عليه**؛ ولهذا لا يجوزُ أن يُطلقَ فيقالَ: فلانٌ يَعلمُ الغَيْبَ، **وذلكَ نحوُ: الصانعِ**، وصفاتِه، والنبوّاتِ، وما يتعلَّقُ بها، **والبعثِ، والنُّشورِ**،..........

قولُه: (**فما المرادُ بالغَيْبِ؟**)، يعني: رَجَّحْتَ وَجْهَ الحالِ بالحديثِ، كأنّ معنىٰ الغيبِ يختلِفُ باختلافِ الوجهَيْن فبيِّن ذلك.

قولُه: (**المُطمئِنّ**)، يُروىٰ بكَسْرِ الهَمْزة وبفَتْحِها. فبالكسرِ: الصِّفَة، وبالفَتْحِ: الاسم(١).

قولُه: (**الخَمْصَة**)، النُّقْرَةُ والحُفْرة، ويقالُ للجوعِ أيضًا، كقولِهم: ليسَ للبِطْنَةِ خَيْرٌ من خَمْصَةٍ تَتْبَعُها. والبِطْنَةُ: الامتلاءُ منَ الطعام.

قولُه: (**وإنّما نَعْلَمُ مِنه نحنُ ما أعْلَمَناهُ، أو نَصَبَ لنا دليلًا عليه**)، فيه تقسيمٌ لِما جُمِعَ في حُكْمِ الغيب.

وقولُه: (**وذلك نَحوُ الصانع**)، إلىٰ آخرِه: تفريقٌ، فإنّ قَوْلَه: «نَحوُ الصانعِ وصفاتِه والنبواتِ وما يتعلَّقُ بها» يتعلَّق بقَوْلِه: «أو نصبَ لنا دليلًا».

وقولُه: (**والبعث والنشور**)، إلىٰ آخرِه يَتعلَّقُ بقَوْله: «ما أعلَمَناه» أي: بالنصِّ، وهذا مَبْنيٌّ علىٰ ما قالَ الإمام وهو: أنّ كلَّ مُقَدِّمةٍ لا يُمْكنُ إثباتُ النقلِ إلّا بعْدَ ثبوتِها؛ فإنّه لا يُمْكِنُ إثباتُها بالنقلِ، وكلَّ ما كانَ إخبارًا عن وقوعِ ما جازَ وقوعُه، وجازَ عَدَمُه، لا يُمْكِنُ مَعْرفتُه إلّا

---

(١) في (ط): «وبالفتح: الموضع».

والحسابِ، والوعدِ، والوعيدِ، وغيرِ ذلك.

وإنْ جعلتَه حالاً كان بمعنىٰ **الغَيْبةِ والخفاءِ**. فإنْ قلتَ: ما الإيمانُ الصحيحُ؟ قلتُ: **أن يَعتقدَ الحقَّ، ويُعرِبَ عنه بلسانه، ويصدِّقَه بعَمَلِه، فمَن أخلَّ بالاعتقادِ ـ وإنْ شَهِدَ وعملَ ـ فهو منافقٌ، ومَن أخلَّ بالشهادةِ فهو كافرٌ، ومَن أخلَّ بالعملِ فهو فاسقٌ**.......

بالحسِّ أو بالنقلِ، ولا شُبْهَةَ أنّ إثباتَ الصانعِ والنبواتِ من قَبيلِ الأولِ، وإثباتَ الحَشْرِ والنشْرِ وما يتعلَّقُ بهما مِن قَبيل الثاني[1].

الراغِب: الغيبُ: ما لا يقَعُ تَحْتَ الحواسِّ، ولا تَقْتضيه بَدائهُ العقولِ؛ وإنما يُعلمُ إمَّا بواسطةِ علْمٍ ما، واستشهادٍ به عليه، وإمَّا بخَبرِ الصادق[2].

قولُه: (**كانَ بمعنىٰ الغَيْبَةِ والخَفاء**)، والفرقُ بين هذا الوجْهِ والأولِ هو أنّ علىٰ الأوّلِ «بالغيبِ» مَفْعولٌ به، والإيمانُ مُضَمَّنٌ معنىٰ الإقرارِ، أو مجازٌ من الوثوقِ؛ فلا يَصْدُقُ الغيْبُ علىٰ الرسولِ ﷺ بالنسبةِ إلىٰ الصحابةِ رضوانُ الله عليهم، وعلىٰ الثاني يكونُ الإيمانُ بمعنىٰ التصديقِ، ويكونُ مفعولُه محذوفًا علىٰ طريقةِ العمومِ أو المبالغةِ؛ ليقعَ علىٰ جميعِ ما يجبُ أن يُؤْمِنَ به، سواءٌ كان غائبًا أو حاضرًا، وهذا الوجْهُ يختَصُّ بغيْرِ الصحابةِ كما مضىٰ.

قولُه: (**أن يعتقِدَ الحقّ**)، التعريفُ فيه للعَهْد، أي: الحقُّ الذي تَحقَّقَ عند المسلمينَ أنّـه ما هو، وهو التصديقُ بما عُلِمَ بالضَّرورةِ أنّـه مِن دينِ محمّدٍ صلواتُ الله عليه، كالتوحيدِ والنبوَّةِ والبعْثِ والجزاءِ وما يتّصِلُ بها.

قولُه: (**ويُعْرِبَ عنه**)، أيْ: عن المذكوراتِ بأن يُقرَّ بالشهادتَيْن؛ فإنّها جامعةٌ لتلكَ المعاني، ومُفْصِحَةٌ عنها، ويُصَدِّقَه بعَمَلِه؛ لأنّ مُقتضىٰ ذلك كلِّه العَمَلُ، وهو أمارةٌ علىٰ ما في ضميرِه.

قولُه: (**ومَن أخَلَّ بالشهادةِ فهو كافِر**)، فيه نَظَر.

---

(١) «مفاتيح الغيب» (١ : ٣٩٠).

(٢) «تفسير الراغب» (١ : ٧٩).

ومعنىٰ إقامةِ الصلاة: تعديلُ أركانِها، وحفظُها مِن أنْ يقعَ زيغٌ في فرائضِها وسُنَنِها وآدابِها، مِن: أقامَ العُودَ؛ إذا قوَّمَه. أو الدوامُ عليها، والمحافظةُ؛.........

قال الإمام: مَن عرَفَ اللهَ بالدليل، ولم يجِدْ من الوقتِ ما يتلفَّظُ بكلمةِ الشهادةِ: هل يُحْكَمُ بإيمانِه؟ وكذا لو وجَدَ من الوقتِ ما أمْكَنَه التلفُّظ به؟ رُوِيَ عن الغزاليِّ: نَعم(١). والامتناعُ من النطقِ يجري مَجْرىٰ المَعاصي التي تُؤْتىٰ مع الإيمان(٢). ويعضُدُه ما رَوْينا عن البُخاريّ عن حُمَيْدٍ، عن أنسٍ قال: سمعتُ النبيَّ ﷺ يقولُ: «إذا كانَ يومُ القيامةِ، شُفِّعْتُ، فقُلْتُ: يا رَبِّ، أَدْخِلِ الجَنَّةَ مَن كان في قَلْبِه خَرْدَلةٌ؛ فيدخلون، ثم أقول: أدخِلِ الجنَّةَ مَن كان في قَلْبِه أدنىٰ شيء»(٣). والذي يُعْتَذرُ لَهُ أنّ المرادَ بالإخلالِ هو أن يَقْصِدَ به علىٰ سبيلِ الجحودِ والعِناد كما فعلَ أبو طالبٍ وصَرَّحَ بِهِ في قوله(٤):

وعرَضْتَ دينًا لا مَحالَةَ أنّــه ... مِن خَيْرِ أديـانِ البَرِيّـةِ دينـا
لولا المَلامةُ أو حِذاري سُبَّةً ... لوجَدْتَني سَمْحًا بذاكَ مُبينا

قولُه: (**ومعنىٰ إقامةِ الصلاةِ: تعديلُ أركانِها**)، أي: هو استعارةٌ تَبعِيَّةٌ؛ شَبَّه تعديلَ المُصَلِّي أركانَ الصلاةِ وحِفْظَها مِن أن يقَعَ فيها زَيْغٌ بتَقْويمِ الرجلِ العودَ المُعْوَجَّ، فقيل: يُقيمونَ، وأُريد: يُعدِّلون.

قولُه: (**أو الدوامُ عليها**)، فعلىٰ هذا هو كنايةٌ تَلْويحية(٥)؛ عَبَّر عن الدوامِ بالإقامة، فإنّ

(١) للإمام الغزالي بحثٌ عميق الغورِ في هذه المسائل ختمَ به كتابَه «فيصل التفرقة» (ص: ٢٠٥-٢٠٩) وكان ممَّا قالَه هناك: «بل ذو الإيمانِ بالله واليوم الآخرِ من أهلِ كلِّ مِلّةٍ ـ لا يُمكنُه أن يَفْتُرَ عن الطلبِ بعد ظهورِ المخايل بالأسبابِ الخارقةِ للعادة؛ فإن اشتغل بالنظرِ والطلب، ولم يُقَصِّر، فأدركه الموتُ قبل تمامِ التحقيق، فهو أيضًا مغفورٌ له، ثم له الرحمةُ الواسعة».

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢٢: ١٢).

(٣) أخرجه البخاري (٧٥٠٩)، ومسلم (١٩٣).

(٤) ذكره البيهقي في «دلائل النبوة» (٢: ١٨٨)، وابن كثير في «السيرة النبوية» (١: ٤٦٤).

(٥) سبق التعريف بها، وأنّها الكناية التي كثُرت وسائطها نحو قولهم: جبان الكلب، وكثير الرماد.

كما قالَ عزَّ وعلا: ﴿ٱلَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ صَلَاتِهِمْ دَآئِمُونَ﴾ [المعارج: ٢٣]، ﴿وَٱلَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ صَلَوَٰتِهِمْ يُحَافِظُونَ﴾ [المؤمنون: ٩]، مِن: قامتِ السُّوقُ؛ إذا نَفَقتْ، وأقامَها، قال:

أقامتْ غزالةُ سُوقَ الضِّرابِ   لأهلِ العِراقَيْنِ حَوْلًا قَمِيطا

لأنها إذا حُوفظَ عليها كانت كالشيءِ النافِقِ الذي تتوجَّهُ إليه الرَّغَباتُ، **ويَتنافسُ فيه**...

إقامةَ الصلاةِ بمعنىٰ تعديلِ أركانِها وحِفْظِها مِن أن يقعَ زَيْغٌ في فرائِضها مُشْعِرَةٌ بكَوْنِها مَرْغوبًا فيها، وإضاعَتُها وتَعْطيلُها يدلُّ علىٰ ابتذالِها؛ كالسوقِ إذا شوهِدتْ قائمةً دلّتْ علىٰ نَفاقِ سِلْعتِها، ونَفاقُها يدلُّ علىٰ توجُّهِ الرَّغَباتِ إليها، وتوجُّه الرغَباتِ يستدعي الاستدامةَ، بخلافِها إذا لم تكُن قائمة، فعلىٰ هذا المرادُ مِن قولِه: «مِن قامَتِ السوق» أي: مِن بابِ: قامَتِ السوقُ، لا أنّـه مَنقولٌ من قامتِ السوق.

قولُه: (﴿عَلَىٰ صَلَوَٰتِهِمْ يُحَافِظُونَ﴾)، **الأساس**: هو مُحافِظ علىٰ سُبْحَةِ الضحىٰ: مُواظِبٌ عليها. ومنَ المَجازِ: قامَ علىٰ الأمر: دامَ وثَبَت، وأقامَه: أدامه. ومنه ما رَوىٰ مُسلمٌ عن جابر: «لو تركتيها مازالَ قائمًا» قالَه لأمِّ مالكٍ حين عَصَرتِ العُكَّةَ[1] التي كانت تُهْدي فيها للنبيِّ ﷺ. ذكرَهُ الصَّغانيُّ في «مشارق الأنوار»[2].

قولُه: (**أقامَتْ غَزالةُ**) **البيت**، غَزالةُ هي التي[3] خَرجَت علىٰ الحَجَّاج[4]، والضِّراب: المُضارَبةُ بالسُّيوف، والعراقَيْنِ: البَصْرَةُ والكوفة.

قميطًا: تامًّا.

قولُه: (**ويتنافسُ فيه**)، **الجوهريّ**: شيءٌ نَفيسٌ: يُنَافَسُ فيه ويُرْغب. وهذا أنفَسُ مالِهِ: أحبُّه وأكْرَمُه عنْدَه.

---

(١) وهو الوعاءُ الذي يوضَعُ فيه السمن.

(٢) «مشارق الأنوار» ص٣١٩. والحديثُ أخرجه مسلم (٢٢٨٠).

(٣) في (ح): «أقامت غزالة هي التي...».

(٤) وهي امرأةُ شبيبٍ الخارجيِّ، وكانت من الشجاعة بمكان. انظرخبَرها في «الكامل» للمبرِّد (٣: ٢٩) فقد قَصَّ طرفًا صالحًا من أخبارِ الخوارج.

المحصِّلونَ، وإذا عُطِّلَتْ وأُضيعتْ كانت كالشيءِ الكاسِدِ الذي لا يُرغَبُ فيه؛ **أو التجلُّدُ والتشمُّرُ** لأدائها، وأنْ لا يكونَ في مؤدِّيها فُتورٌ عنها ولا توانٍ، مِن قولِهم: قامَ بالأمرِ، وقامتِ الحربُ علىٰ ساقِها، وفي ضدِّه: قَعَدَ عنِ الأمرِ، وتقاعَدَ عنه؛ إذا تقاعَسَ **وتثبَّطَ؛ أو أداؤُها،** فعبَّرَ عن الأداءِ بالإقامةِ؛ لأنَّ القيامَ بعضُ أركانِها،.........

قولُه: (**أو التجلُّد والتشمُّر**)، فعلىٰ الوجوه[1] «يُقيمونَ» مُسْنَدٌ إلىٰ المُصلِّي، وعلىٰ هذا الوجهِ مُسْنَدٌ إلىٰ الصلاةِ باعتبارِ أنّ المُصلِّي إذا أقامَ الصلاةَ كانت هيَ قائمةً علىٰ نَحْوِ: نهارُه صائمٌ وليلُه قائم؛ ألا ترىٰ إلىٰ قولِه: «وأن لا يكونَ في مُؤدّيها فُتور» فإنّه لا يُقال: نَهارُه صائم إلّا لِمَن صامَ الدهْرَ كلَّه، ولا ليلُه قائِم، إلّا لِمَن لا ينامُ فيه، وكذا قولُه: «قامَتِ الحربُ علىٰ ساقِها» من الإسنادِ المجَازيِّ؛ لأنـه نَحْوُ قولِه تعالىٰ: ﴿حَتَّىٰ تَضَعَ ٱلْحَرْبُ أَوْزَارَهَا﴾ [محمد: ٤].

قولُه: (**وتثَبّط**)، **الجَوْهريّ**: ثَبَّطه عن الأمرِ تَثْبيطًا: شَغَلَه عنه.

قولُه: (**أو أداؤها**)، أي: معنىٰ إقامةِ الصلاة: أداؤها. فعَبَّرَ عن الأداءِ بالإقامة؛ لأنّ القِيامَ بعضُ أركانِها، فإذَن المُرادُ بالإقامةِ إيجادُ فعْلِ القيامِ ليصحَّ تعليلُه بقَوْلِه: «لأنّ القيامَ بعْضُ أركانِها».

وتحريرُ هذا المقامِ، أنّ قَوْلَه: ﴿يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ ليس علىٰ ظاهرِه؛ فهو إمّا استعارةٌ تَبَعيةٌ[2]، أو كِنايةٌ عن الدوامِ من: قامتِ السوقُ، إذا راجَت ونَفَقَتْ؛ لأنّ نَفاقَها مُشعِرٌ بتوجُّهِ الرغَباتِ إليها، وهو يدلُّ علىٰ المحافظةِ وهي علىٰ الدوام، أو مَجازٌ في الإسناد، بمَعنىٰ يَجْعلونَ الصلاةَ قائمةً؛ فيُفيدُ التجلُّدَ والتشمُّرَ، وأنـّها مُؤدّاةٌ علىٰ وُفورِ رَغْبةٍ ومَزيدِ نَشاطٍ كقولِهم: قامَتِ الحربُ علىٰ ساقِها، أو بمعنىٰ: يوجِدونَ قيامَها، أي: يقومونَ فيها، فأسندَ القيامَ إليها علىٰ المجازِ[3]، فيُفيدُ أنـّهم يؤدّونَها من بابِ إطلاقِ مُعْظَمِ الشيءِ علىٰ كُلِّه.

---

(١) يعني الوجوه المذكورة في معنىٰ إقامةِ الصلاة.

(٢) وهي ما كان اللفظُ فيها غيرَ اسمِ جنسٍ كالفعلِ والمشتقّات. انظر «الإتقان» للسيوطي (٣: ١٥٣).

(٣) قوله: «فأسند القيام إليها على المجاز» ساقط من (ط).

كما عبَّرَ عنه بالقنوتِ ـ والقنوتُ: القيامُ ـ وبالركوعِ، وبالسجودِ،.........

واختارَ القاضي الوجْهَ الأولَ وقال: تأويلُ «يُقيمونَ الصلاة: يُعدِّلونَ أرْكانَها، ويَحْفظونَها من الزيغِ أظْهَر؛ لأنـه أشهَرُ، وإلىٰ الحقيقةِ أقْرَب وأفْيَدُ، لتضمُّنِه التنبيهَ علىٰ أنّ الحَقيقَ بالمَدْحِ مَن راعىٰ حدودَها الظاهرةَ من الفرائضِ والسُّنَنِ، وحُقوقَها الباطنةَ كالخشوعِ والإقبالِ بقَلْبِه علىٰ الله تعالىٰ، لا المُصلّونَ الذينَ هُم عن صلاتِهم ساهونَ، ولذلك ذُكِرَ في سياق المَدْح: ﴿وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [النساء: ١٦٢] وفي معرضِ الذمِّ: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ﴾ [الماعون: ٤]»[١].

والإمامُ اختارَ الوَجْهَ الثاني وقال: الأَوْلىٰ حَمْلُ الكلامِ علىٰ ما يحصلُ معه الثناءُ العَظيم؛ وذلك لا يحصُلُ إلَّا إذا حمَلْنا الإقامةَ علىٰ إدامةِ فِعْلِها مِن غيرِ خَلَلٍ في أركانِها وشرائطِها[٢].

قلتُ: هذا أوْلىٰ من قولِ القاضي لِـما مرَّ لنا في تَقْرير الكِنايةِ؛ فإنّها جامعةٌ لجميعِ المعاني المطلوبةِ فيها.

الراغب: إقامةُ الصَّلاةِ: تَوْفِيةُ حُدودِها وإدامَتُها، وتَخْصيصُ الإقامةِ فيهِ تَنْبيهٌ علىٰ أنـه لم يُرِدْ إيقاعَها فقط؛ ولهذا لم يؤمَرْ بالصلاةِ، ولم يُمْدَحْ بها إلَّا بلَفْظِ الإقامةِ نَحْو: ﴿وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ ولم يقُل: المُصلِّين إلّا في المنافقين؛ حيث قال: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ * ٱلَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾ [الماعون: ٤-٥] ومِن ثَمَّ قيل: إن المصلين كثيرٌ، والمقيمينَ لها قَليل، كما قال عمرُ رَضِيَ الله عنه: الحاجُّ قَليلٌ والراكبُ كثير[٣]. وكثيرٌ من الأفعالِ التي حَثَّ اللهُ تعالى علىٰ تَوْفِيةِ حقِّه ذكَرهُ بلَفْظِ الإقامةِ: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ﴾ [المائدة: ٦٦] ونَحْو: ﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلْوَزْنَ بِٱلْقِسْطِ﴾[٤] [الرحمٰن: ٩].

---

(١) «أنوار التنزيل» (١: ١١٥).

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢: ٢٧٤).

(٣) ذكره عبد الرزاق في «المصنَّف» (٥: ١٩) برقم (٨٨٣٧)، وعزاه لشرَيْحٍ القاضي.

(٤) «تفسير الراغب» (١: ٨١).

وقالوا: **سبَّحَ؛ إذا صلَّىٰ**؛ لوجودِ التسبيحِ فيها؛ ﴿فَلَوْلَآ أَنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلْمُسَبِّحِينَ﴾ [الصافات: ١٤٣].

والصَّلاةُ فَعْلَةٌ مِن: صلَّىٰ، كالزَّكاةِ مِن: زكَّىٰ، **وكتابتُها بالواوِ علىٰ لفظِ المفخَّم**. وحقيقةُ صلَّىٰ: **حرَّك الصَّلَوَيْنِ**؛ لأنَّ المصليَ يفعلُ ذلكَ في ركوعِه وسجودِه، ....

قولُه[1]: (**سَبَّح إذا صلَّىٰ**)، إنّما استشهَدَ لهذا المثالِ بقَوْلِ البُلغاءِ أوّلًا وبالقرآنِ ثانيًا؛ لأنّه أخْفىٰ من أخواتِه، وأقلُّ استعمالًا منها.

فإن قُلتَ: أليسَ مِن شَرْطِ هذا المَجازِ أن يكونَ هذا البَعْضُ أشْرفَ وأعْظمَ ممَّا في ذلك الشيءِ، وهذه الاختلافاتُ تُشعِرُ بتَعظيمِ الشيءِ علىٰ نفسه؟

قلتُ: خولفَ ليُؤْذِنَ بأنّ أركانَ الصلاةَ كلَّها بحيثُ إذا سُمِّيَ أيُّ واحدٍ منها وأُريدَ به الكلُّ كفىٰ به شَرفًا، علىٰ حدِّ قولها: هُم كالحَلَقةِ المُفْرَغةِ، لا يُدْرىٰ أين طرفاها[2].

قولُه: (**وكتابتُها بالواوِ علىٰ لفْظِ المُفْخَّم**)، قيل: التفخيمُ علىٰ ثلاثةِ أوْجُه: ترْكُ الإمالة، وإخراجُ اللامِ من أسفلِ اللِّسان كما في اسمِ الله، والإمالةُ إلىٰ الواوِ كما في اسمِ الصلاة.

قولُه: (**حَرَّك الصَّلَوَيْن**)، بيانٌ للعَلاقة، **الأساس**: ضربَ الفرسُ صَلَوَيْه بذَنَبِه: ما عَن يَمينِه وشِماله، ومنه مُصَلِّي السابقِ.

الجوهريّ: الكاذَةُ: ما نَتأَ من اللحمِ في أعلىٰ الفَخِذِ.

(١) هذه الفقرة ـ إلى قوله «أين طرفاها» ـ وردت في (ط) هنا، ووردت في الأصول الأخرى فور نهاية فقرة «قوله: أو أداؤها».

(٢) قالته فاطمة بنت الخرشب الأنمارية حين سئلت عن أبنائها أيُّهم أفْضَلُ؟ ذكره الزمخشري في «ربيع الأبرار» (١: ٣٥٣). ومعنىٰ كلامها: أنّهم لتناسُبِ أصولهم وفروعهم في الشرف يمتنع تعيينُ بعضِهم فاضلًا كما أنّ الحلقة المُفْرغة لتناسب أجزائِها يمتنع تعيين بعضِها طرفًا وبعضِها وسطًا. انتهىٰ من «الإيضاح» للخطيب القزويني (١: ٢٣٥). هذا وقد اختلف في نسبة هذا القول، ولتمامِ الفائدة انظر: «أسرار البلاغة» لعبد القاهر الجرجاني ص٧٤.

ونظيره: كَفَّر اليهوديُّ؛ إذا طأطأَ رأسَه وانحنىٰ عندَ تعظيمِ صاحبِه؛ لأنَّه يَثْني علىٰ الكاذَتَيْنِ، وهما الكافِرَتانِ. وقيلَ للداعي مُصَلٍّ؛ تشبيهًا في تخشُّعِه بالراكعِ والساجدِ. وإسنادُ الرِّزقِ إلىٰ نفسِه؛ للإعلامِ بأنهم يُنفقونَ الحلالَ الطِّلْقَ الذي يستأهِلُ أنْ يُضافَ إلىٰ اللهِ، ويسمَّىٰ رزقًا منه ....

ذكَر ابنُ جِنِّي في «المُحْتَسَب»: قالَ أبو عليّ رحمه الله: الصلاةُ من الصَّلوَيْن؛ وذلك لأنّ أوّلَ ما يُشاهَدُ من أحوالِ الصلاةِ إنّما هو تَحْريكُ الصَّلوَيْن للركوعِ، فأما القِيامُ فلا يختَصُّ بالصلاةِ دونَ غيرِها. قال ابنُ جِنّي: هو حسن[١].

قولُه: (**وقيلَ للدَّاعي**)، كأنّه جَوابٌ عن سؤالِ سائلٍ أنّ الداعي يُسمَّىٰ مُصلِّيًا وهو لا يُحرِّكُ الصَّلَوَيْن.

قال الإمام: هذا الاشتقاقُ يُفضي إلىٰ الطعنِ في كَوْنِ القرآنِ حُجّةً؛ لأنّ الصلاةَ من أشْهَرِ الألفاظِ، واشتقاقُه مِن تَحْريكِ الصلَوَيْن[٢] من أبعدِ الأشياءِ مَعْرِفةً، ولو جَوَّزْنا ذلك ـ ثم إنّه خَفِيَ واندَرَسَ بحيثُ لا يعرِفُه إلَّا الآحادُ ـ لجازَ مِثْلُه في سائرِ الألفاظِ، ولو جازَ لَمَا قطَعْنا بأنّ مُرادَ اللّـهِ من هذهِ الألفاظِ ما تَتَبادرُ أفهامُنا إليه، بل لعلَّ المرادَ تلكَ المعاني المُنْدَرِسَة[٣].

وأجابَ القاضي: أنّ اشتهارَ اللفظِ في المعنىٰ الثاني مع عَدَمِ اشتهارِهِ في الأولِ لا يَقدَحُ في نَقْلِه[٤].

قولُه: (**الطِّلْقُ**)، **النهاية**: الطِّلْقُ بالكَسْر: الحَلال، يقالُ: أعطَيْته مِن طِلْقِ مالي، أي: مِن صَفْوتِه وطَيِّبِه.

قولُه: (**أن يُضافَ إلىٰ اللّـهِ ويُسَمَّىٰ رِزْقًا**)، قال القاضي: الرِّزقُ في اللغة: الحَظُّ، قال تعالىٰ:

---

(١) «المحتسب» (١: ١٨٦) وذكر أنّ ذلك كان سنة ٣٤٧هـ.

(٢) من قوله: «وذلك لأن أول ما يشاهد» إلى هنا ساقط من (ط).

(٣) «مفاتيح الغيب» (٢: ٢٧٥).

(٤) «أنوار التنزيل» (١: ١١٨).

وأدخلَ (مِن) التبعيضةَ؛ صيانةً لهم وكفًّا عن الإسرافِ والتبذيرِ المنهيِّ عنه. وقدَّم مفعولَ الفعلِ؛ دلالةً علىٰ كونِه أهمَّ، كأنه قال: ويخصُّون بعضَ المالِ الحلالِ بالتصدُّقِ به.........

﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾ [الواقعة: ٨٢] والعُرْفُ خَصَّصَهُ بتَخْصيصِ الشيءِ بالحَيَوانِ وتمكينِهِ من الانتفاعِ به.

والمُعتزلةُ لـمّا استحالوا منَ اللّـهِ أن يُمكِّنَ منَ الحرامِ؛ لأنـّه مَنَعَ منَ الانتفاعِ به، وأمَرَ بالزجْرِ عنه ـ قالوا: الرزْقُ لا يتناولُ الحرام(١). ألا ترىٰ أنـّه أسندَ الرزقَ هاهنا إلىٰ نفْسِه إيذانًا بأنـّهم يُنْفقونَ الحلالَ الطِّلْق، فإنّ إنفاقَ الحَرامِ لا يُوجبُ المَدْح، وأصحابُنا جعلوا الإسنادَ للتعظيمِ والتَّحْريضِ علىٰ الإنفاقِ، واختصاصَ «ممَّا رزَقْناهم» بالحلالِ للقرينةِ، وتمَسَّكوا بشُمولِ الرزقِ للحرامِ، وأنـّه لو لم يكُن رزقًا لم يكُن المُغْتَذِي به طولَ عُمُرِه مَرْزوقًا. وليس كذلك لقولِه تعالىٰ: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُهَا﴾(٢) [هود: ٦].

قلت: قولُه: «جعلوا الإسنادَ للتعظيم» معناه: أنّ الرزقَ وإن كانَ كلُّه من الله، لكِن مِن شَرْطِ ما يُضافُ إليه مِن الأفعالِ أن يكونَ الأفضلَ فالأفضلَ، كما قال إبراهيمُ عليه السلام: ﴿وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ﴾ [الشعراء: ٨٠] وقولِـهِ تعالىٰ: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧].

الانتصاف: المُعتزلةُ أثْبتوا خالِقًا غيْرَ اللّـهِ ورازقًا غيْرَه، وقد قالَ الله تعالىٰ: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ﴾(٣) [فاطر: ٣].

(١) يُوضّحه قولُ الشريف الجرجاني في «التعريفات» ص١١٥: «الرزقُ: اسمٌ لِـما يسوقُه الله إلىٰ الحيوانِ فيأكله، فيكون متناولًا للحلالِ والحرام. وعند المعتزلة: عبارةٌ عن مملوكٍ يأكلُه المالك، فعلىٰ هذا لا يكون الحرامُ رزقًا».

(٢) «أنوار التنزيل» (١: ١١٩).

(٣) «الانتصاف بحاشية الكشّاف» (١: ٤٠).

وجائزٌ أن يُرادَ به الزكاةُ المفروضةُ؛ لاقترانِه **بأُختِ الزكاةِ** وشقيقتِها، وهي الصلاةُ، وأن تُرادَ هيَ وغيرُها مِن النفقاتِ في سبيلِ الخيرِ؛ لمجيئه مطلقًا يصلحُ أن يتناولَ كلَّ مُنفَقٍ. وأنفقَ الشيءَ وأنْفَدَه: أخوانِ، **وعن يعقوبَ**: نَفَقَ الشيءُ ونَفَدَ؛ واحدٌ،...............

الراغبُ: الرزقُ: لفْظٌ مُشتَرَكٌ للحظِّ الجاري تارة، وللنصيب تارة، ولِـما يَصِلُ إلىٰ الجَوْفِ ويُتغَذَّىٰ به(١).

﴿وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ﴾ [البقرة: ٣] مَحْمولٌ علىٰ المُباح؛ لأنـّه حَثٌّ علىٰ الإنفاقِ ومَدْحٌ لفاعلِه، ولأنـّه مُضافٌ إلىٰ اللّـهِ عزَّ وجَلَّ والإنفاقُ كما يكونُ من المالِ والنِّعَمِ الظاهرةِ يكونُ من النِّعَمِ الباطنةِ كالعِلْمِ والقُوةِ والجاه. والجودُ التام: بَذْلُ العِلْم، ومَتاعُ الدنيا عَرَضٌ زائل. وقال بَعْضُ المُحَقِّقين في الآية: ومِمَّا خصَصْناهُم من أنوارِ المعرفةِ يُفيضون(٢).

قولُه: (**بأُخْتِ الزكاة**)، أي: بالصلاةِ، فوضَعَها موْضِعَها للإشعارِ بالعِلِّيّة.

قولُه: (**وعن يَعقوبَ**)، هو ابنُ إسحاقَ السِّكِّيت(٣). قال الأنباري: كانَ من أكابرِ أهلِ اللغة. قال المُبَرِّد: ما رأيتُ للبَغْداديّين كتابًا خَيْرًا من كتابِ ابنِ السكِّيت في اللغةِ وهو: «إصلاحُ المنطق»(٤). وأما حِكايةُ قَولِ ابنِ السكِّيت في «الإصلاح»(٥) فهو: نفقَ الزادُ يَنْفَقُ نَفَقًا: إذا نَفَد.

---

(١) «تفسير الراغب» (١: ٨١)، وانظر: «مفردات القرآن» ص٣٥١.

(٢) ومن مشكاةِ النورِ هذه قال القشيري: «المريدون أنفقوا في سبيلِه ما يشغلهم عن ذكْرِ مولاهم، فلم يلتفتوا إلىٰ شيءٍ من دنياهم وعقباهم. والعارفون أنفقوا في سبيل الله ما هو سوىٰ مولاهم، فقرّبهم الحقُّ سبحانه وأجزاهم» انتهىٰ من «لطائف الإشارات» (١: ٥٧).

(٣) في (ط): «قوله: وعن يعقوب: ابن السكيت».

(٤) «نزهة الألباء» ص١٤٠. وقد سبق التعريف بابن السكِّيت، وكتابه: «إصلاح المنطق» وقد اعتنىٰ بنشرهِ الأُستاذان الجليلان: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، وهو كتاب جدٌّ نافعٍ، وممَّن هَذَّبَه من القدماءِ الخطيبُ التبريزي، وكتابه نافعٌ أيضًا، وهو مطبوع متداول.

(٥) «إصلاح المنطق» ص١٩٥.

وكلُّ ما جاءَ ممّا فاؤُه نونٌ، وعَيْنُه فاءٌ؛ فدالٌّ علىٰ معنى الخروجِ والذهابِ، ونحوِ ذلك إذا تأمَّلتَ.

[﴿ وَٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَ وَبِٱلۡأٓخِرَةِ هُمۡ يُوقِنُونَ ﴾ ٤]

فإن قلت: ﴿ وَٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ ﴾ أهمْ غيرُ الأوَّلينَ أمْ هم الأوَّلونَ؟ وإنما وُسِّط العاطفُ كما يُوسَّطُ بين الصفاتِ في قولِك: هو الشجاعُ والجوادُ، وفي قولِه:

إلى الـمَلِكِ القَرْمِ وابنِ الـهُمامِ ... وليـثِ الكَتيبـةِ في الـمُزْدَحَمْ

وقولِه:

يا لَـهْفَ زَيَّابةَ للحارثِ الـصْـ ... ـصَابِـحِ فالغـانمِ فالآيـبِ

قلتُ: يحتملُ أنْ يُرادَ ....

قولُه: (إلىٰ المَلِكِ القَرْمِ)، البيت[١]. القَرْمُ: الفَحْل المُكْرَم الذي لا يُحْمَلُ عليه، ثم سمي به السيِّد.

والـهُمامُ: مِن أسماءِ المُلوكِ؛ لعِظَمِ هِمَّتِهم، أو لأنـّهم إذا هَمُّوا بأمرٍ فَعلوه. والكتيبةُ: الجَيش. وازدحَمَ القومُ: إذا وقَعَ بعضُهم علىٰ بعضٍ، ومنه قيلَ للمعركةِ: مُزْدَحَم؛ لأنـّها موضِعُ المُزاحَمة.

قولُه: (يا لَـهْفَ زَيَّابَة)، البيت[٢]. اللَّهْفُ: كَلِمَةُ استغاثةٍ يُتحَسَّرُ بها علىٰ ما فات. والزيَّابة: اسمُ أبي القائل[٣]. والحارثُ: مَن غَزاهُم وصَبَّحهم وغَنِمَ منهم، وآبَ إلىٰ قومِه سالـمًا. والصابِح مِن: صَبَحْتُ القَوْمَ: إذا أتيْتُهُم صَباحًا.

(١) ذكره الفرّاء في «معاني القرآن» (١: ١٠٥)، والبغدادي في «خزانة الأدب» (١: ٤٢٩) من غير نسبةٍ لأحد.

(٢) البيت لابن زيّابة كما في «مغني اللبيب» ص٢١٦، قاله جوابًا للحارث بن هشامٍ في حادثةٍ وقعت بينهما. لتمام الفائدة انظر: «خزانة الأدب» (٥: ١٠٧).

(٣) كذا في (ح)، وفي (ط): «أبي القبائل»، والصواب أنّها أمّه، فهو سلمة بن ذهل، وزيّابه: اسم أمه، قال الزَّبيدي في «تاج العروس» (زيب): «قال الجلال، ووقع في حاشية الطيبي أن زيابة اسم أبي الشاعر، وهو وهم».

بهؤلاءِ مؤمنو أهلِ الكتابِ؛ **كعبدِ الله بنِ سَلَامٍ وأضرابِه**، مِنَ الذينَ آمنوا **فاشتملَ إيمانُهم** علىٰ كلِّ وحيٍ أُنزل مِن عندِ الله، وأيقَنوا بالآخرةِ إيقانًا زالَ معه ما كانوا عليهِ مِن أنه لا يدخلُ الجنَّةَ إلا مَن كانَ هُودًا أو نصارى، وأن النارَ لن تمسَّهم إلا أيّامًا معدوداتٍ؛..

قولُه: (**كعبدِ الله بن سلام**)، قال في «الجامع»(١): هو عبدُ الله بن سَلام بن الحارث، من بني قَيْنُقاعَ الإسرائيليّ. وكان اسمُه الحُصَيْنَ فسمّاهُ النبيُّ ﷺ عبْدَ الله، وسَلام: بتخفيفِ اللام. قَيْنُقاع: بفَتْح القافِ وضَمِّ النونِ وبالعَيْن المهملة.

قولُه: (**وأضرابِه**)، قال المُصنِّف(٢): أكثرُ الناسِ علىٰ أنّ الأضْرابَ جَمْعُ ضَرْبٍ بفَتْحِ الضاد، وعندي بكَسْرِها فِعْلٌ بمعنىٰ مَفْعول ـ كالعَجْزِ ـ وهو الذي يُضْرَبُ به المَثَل. ولا بدَّ في المضروبِ به مَثَلًا والمضروبِ فيه من المُماثلة. وقال غيرُه: الضُّرَباءُ والأضْرابُ: الأمثال، سمِعْتُ غيْرَ واحدٍ من العَرَبِ يقولون: هذا ضِرْبُه، أي: مِثْلُه بكَسْرِ الضّاد. ويعضُدُه مِثْلٌ ومَثيل، وشِبْهٌ وشَبيه، وأنـهم جَمَعوهُ علىٰ أضْراب.

قولُه: (**فاشتملَ إيمانُهم**)، الفاءُ سَبَبية، تقديرُه: آمنوا بالقُرآنِ بعد أن كانوا مؤمنينَ بكتابِهم؛ فلزِمَ مِن إيمانِهم بهذا اشتمالُ الإيمانِ علىٰ كلِّ وَحْي. ثم قَوْلُه: «وأيْقَنوا بالآخرةِ» مُشعِرٌ بأنّ في الكلامِ تغييرًا، وأنّ أصْلَ الكلام: الذين آمنوا بما أُنْزِلَ إليك، وما أُنْزِل مِن قبلك، وأيقنوا بالآخرةِ؛ فأتىٰ بالمُضارِعِ، وقَدَّمَ الجارَّ والمجرورَ، وأبْرَزَ الضميرَ، وبنىٰ عليه لإعطاءِ مَعنىٰ التخصيص مع التأكيد، علىٰ مِنوالِ قولِه: ﴿لَّوۡ أَنتُمۡ تَمۡلِكُونَ﴾ [الإسراء: ١٠٠] ليكونَ تعريضًا بمَن لم يُؤمِن منهم، وبأنّ إيمانَهم بالآخرةِ علىٰ خلافِ ما هيَ عليه مع التردُّدِ فيها، وأنّ إيمانَ المُؤمنين مُسْتَمِرُّ الوقوع.

(١) «جامع الأصول» (٢: ٥٧٤).

(٢) لم أهتدِ إلىٰ هذا النقل من الزمخشري فيما بين يديَّ من مصنّفاتِه. ولعله من إحدى حواشيه على «تفسيره»، فالمؤلف ينقل عنه منها في مواضع.

واجتماعُهم علىٰ الإقرارِ بالنشأةِ الأُخرىٰ، وإعادةِ الأرواحِ في الأجسادِ، ثُمَّ افتراقُهم فرقتَيْنِ: منهم مَن قالَ: تجري حالُهم في التلذُّذِ بالمطاعمِ والـمَشاربِ والـمَناكحِ علىٰ حسبِ مجْراها في الدنيا. ودَفَعَه آخرونَ؛ فزعمُوا أنّ ذلكَ إنما احتيجَ إليه في هذه الدارِ مِن أجلِ نماءِ الأجسامِ، ولمكانِ التوالدِ والتناسلِ، وأهلُ الجنةِ مستغنُونَ عنه؛ فلا يتلذَّذونَ إلا بالنسيمِ، و**الأرواحِ العَبقةِ**، والسّماعِ اللذيذِ، والفرحِ، والسرورِ؛ **واختلافُهم** في الدوامِ.....

قولُه: (**واجتماعُهُم**)، رُوِيَ مَرْفوعًا ومَجْرورًا؛ فالرَّفْعُ عَطْفٌ علىٰ قولِه: «ما كانوا عليه»، والجرُّ علىٰ قولِه: «أنّـه لا يدخُلُ الجنَّة». المعنىٰ: زالَ مع هذا الإيقانِ زَعَماتُهم أنّـه لا يدخلُ الجنّةَ[1] إلّا مَن كان هودًا أو نَصارىٰ، وزالَ أيضًا ما كانوا عليهِ مِن خَلْطِ الحقِّ مع الباطِلِ، وهو الإقرارُ بالنَّشأةِ الأخْرىٰ، ثم افتراقُهم فرقتَيْن: فرقةٌ مِنهما موافِقةٌ للمسلمين، وفِرْقةٌ مخالفةٌ لهم في قَوْلِهم بالتلذُّذِ الجِسْمانيِّ، وفي الدوامِ والانقطاعِ.

قولُه: (**الأرواحِ العَبِقة**)، **الجَوْهريّ**: الريحُ واحدةُ الرِّياحِ والأَرْياحِ، وقد تُجْمعُ علىٰ أرواحٍ؛ لأنّ أصْلَها الواو، وإنما جاءَت بالياءِ لانكسارِ ما قَبْلَها، فإذا رَجعوا إلىٰ الفتحِ عادَت إلىٰ الواو، كقولك: أروحَ الماءُ، وتَروَّحتُ بالمِرْوَحة، **الأساس**: عَبِقَ به الطيب: لزِمَه، وامرأة عَبِقَة: تطيَّبتْ بأدنىٰ طيبٍ، فلم تذهَبْ عنها ريحُه أيامًا. وقال أبو الطيِّب:

مِسْكِيّةُ النَّفَحـاتِ إلّا أنّـها وَحْشيةٌ بِسِواهُمُ لا تَعْبِقُ[2]

قولُه: (**واختلافُهم**)، عَطفٌ علىٰ «افتراقُهم» لا علىٰ «اجتماعُهم»؛ ليكونَ في حُكْمِ «ثم» في التراخي. المعنىٰ: أنّـهم اجتَمعوا علىٰ الإقرارِ بإعادةِ الأرواحِ إلىٰ الأجساد، ثمَّ حصَلَتْ لهم التفرِقَةُ في كيفيةِ الأحوال، والاختلافُ في كمّيةِ الزمان[3].

(١) من قوله: «المعنى: زال» إلى هنا ساقط من (ط).

(٢) ديوان المتنبي (١: ٧٢).

(٣) في (ط): «الأزمان».

والانقطاعِ ـ فيكونَ المعطوفُ غيرَ المعطوفِ عليه. ويحتملُ أن يُرادَ وصفُ الأوَّلينَ، ووُسِّطَ العاطفُ علىٰ معنىٰ أنهم الجامعونَ بينَ تلكَ الصفاتِ وهذه. فإن قلتَ: فإنْ أُريدَ بهؤلاءِ غيرُ أولئكَ، فهلْ يَدخلونَ في جُملةِ المتقينَ أمْ لا؟ قلتُ: إنْ عطفتَهم علىٰ ﴿ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ﴾ دخلوا، وكانت صفةُ التقوى مشتملةً علىٰ الزُّمرتَيْنِ من مؤمِني أهلِ الكتابِ وغيرِهم، وإنْ عطفتَهم علىٰ ﴿ٱلۡمُتَّقِينَ﴾ لم يدخلوا، وكأنه قيلَ: هدًى للمتقينَ وهدًى للذينَ يؤمنونَ بما أُنزلَ إليكَ. فإن قلتَ: قولُه: ﴿بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ﴾ إن عُنِيَ به القرآنُ بأسْرِه والشريعةُ عن آخرِها فلم يكنْ ذلكَ منزَّلًا وقتَ إيمانِهم، فكيفَ قيلَ: ﴿أُنزِلَ﴾ بلفظِ المضيِّ؟ وإنْ أُريدَ المقدارُ الذي سبقَ إنزالُه وقتَ إيمانِهم؛ فهوَ إيمانٌ ببعضِ المنزَّلِ، واشتمالُ الإيمانِ علىٰ الجميعِ سالفِه ومُتَرَقَّبِه واجبٌ. قلتُ: المرادُ: المنزَّلُ كلُّه، وإنما عبَّرَ عنه بلفظِ الـمُضِيِّ ـ وإنْ كانَ بعضُه مترقَّبًا ـ تغليبًا للموجودِ علىٰ ما لمْ يوجدْ، كما يُغلَّبُ المتكلِّمُ علىٰ المخاطَبِ، والمخاطَبُ علىٰ الغائبِ، فيقالُ: أنا وأنتَ فعلْنا، و: أنتَ وزيدٌ تفعلانِ؛ ولأنه إذا كانَ بعضُه نازلًا وبعضُه مُنتظَرَ النزولِ جُعلَ كأنَّ كلَّه قد نَزَلَ وانتهىٰ نزولُه، ويدلُّ عليهِ قولُه تعالىٰ: ﴿إِنَّا سَمِعۡنَا كِتَٰبًا أُنزِلَ مِنۢ بَعۡدِ مُوسَىٰ﴾ [الأحقاف: ٣٠]، ولم يَسمعوا جميعَ الكتابِ، ولا كانَ كلُّه منزَّلًا، ولكنْ سبيلُه سبيلُ ما ذكرْنا، ونظيرُه قولُك: كلُّ ما خَطَبَ به فلانٌ فهو فصيحٌ، وما تكلَّمَ بشيءٍ إلا وهوَ نادرٌ، ولا تريدُ بهذا الماضيَ منه فحَسْبُ دونَ الآتي؛ لكونه معقودًا بعضُه ببعضٍ، ومربوطًا آتِيْهِ بماضِيْهِ، وقرأ يَزيدُ بنُ قُطَيْبٍ: (بما أَنزلَ إليكَ وما أَنزلَ من قَبْلك) علىٰ لفظِ ما سُمِّي فاعلُه. **وفي تقديمِ «بالآخرة» وبناءِ ﴿يُوقِنُونَ﴾ علىٰ ﴿هُمۡ﴾ تعريضٌ** بأهلِ الكتابِ وبما كانوا عليهِ مِن إثباتِ.........

قولُه: (**وفي تَقديمِ «بالآخرةِ» وبناءِ ﴿يُوقِنُونَ﴾ علىٰ ﴿هُمۡ﴾ تعريضٌ**) إلىٰ آخرِه، أي: قصدَ بهذَينِ الاعتبارَينِ تَيْنِكَ الخاصِّيَّـتَـيْنِ ـ أعني: التخصيص وتقوّي الحكم[1] ـ تعريضًا بهم،

---

(١) قوله: «أعني التخصيص وتقوي الحكم» ساقط من (ط).

أمْرِ الآخرةِ علىٰ خلافِ حقيقتِه، وأنّ قولَهم ليسَ بصادرٍ عن إيقانٍ، وأنَّ اليقينَ ما عليهِ مَن آمنَ بما أُنزل إليكَ وما أُنزلَ مِن قَبْلك. **والإيقانُ: إتقانُ العِلْمِ بانتفاءِ الشكِّ والشُّبهةِ عنه.** و«الآخِرة» تأنيثُ الآخِرِ الذي هو نقيضُ الأوَّلِ، وهيَ صفةُ الدارِ، بدليلِ قولِه: ﴿تِلْكَ ٱلدَّارُ ٱلْأَخِرَةُ﴾ [القصص: ٨٣]، وهيَ مِنَ الصفاتِ الغالبةِ، وكذلكَ «الدُّنيا». وعن نافعٍ: أنه خفَّفها بأنْ حَذَفَ الهمزةَ وألقىٰ حركتَها علىٰ اللامِ؛ كقوله: (دابَّةُالأَرْضِ) [سبأ: ١٤].

فقولُه: «تعريضٌ بأهْلِ الكِتاب» تَوْطئة، وقولُه: «بما كانوا عَلَيه» وقولُه: «وأنَّ قولَهم» إلىٰ آخرِه، عَطْفٌ عليه علىٰ طريقةِ: أعجَبَني زيدٌ وكَرَمُه. وهذانِ المَعطوفانِ تَفسيرانِ لقولِه: «وفي تقديمِ «بالآخِرة»» وقولِه: «وبناءِ «يوقنون»» علىٰ سبيلِ النَّشْر، فدلّ التقديمُ علىٰ التخصيص، وأنّ إيمانَهم مقصورٌ علىٰ الآخرةِ الحقيقيةِ لا يتجاوَزُ إلىٰ ما أثْبتَهُ اليهود، وهو أنهُ لا يدخُلُ الجَنّةَ إلّا مَنْ كان هودًا، وأنهُ لا تَـمسُّهم النارُ إلّا أيامًا مَعْدودات، وأنّ أهلَ الجَنّةِ يتلذّذونَ بالنسيمِ والأرواحِ العَبِقة، وهو المرادُ بقولِه: «مِن إثباتِ أمْرِ الآخرةِ علىٰ خلافِ حَقيقتِه» ودَلّ بناءُ «يوقنون» علىٰ «هم» علىٰ تحقيقِ إيقانِهم وثَباتِه، وهو المرادُ بقولِه: «وأنّ قوْلَهم ليسَ بصادرٍ عن إيقانٍ، وأنّ اليقينَ ما عليه مَنْ آمنَ بما أُنزِلَ إليك»، ثمّ بمجموعِها دلّ علىٰ أنّ اليهودَ علىٰ خلاف ذلك تعريضًا، فعلىٰ هذا قولُه: «وأنّ اليقينَ ما عليه» ليسَ معطوفًا علىٰ «تعريضٌ» كما ظُنَّ، وإنّما لم يُحْمَلْ قولُه: «وبناءِ «يوقنون» علىٰ «هم»» علىٰ التخصيص؛ لأنّ القوْلَ بتَقوِّي الحُكْمِ يُفيدُ التّحقيقَ ويستلزِمُ التخصيصَ بالتعريض، والقولُ بالتّقديم لا يُفيدُ إلّا التخصيصَ، فكانَ أوْلىٰ.

قولُه: (**والإيقانُ: إتقانُ العلْمِ بانتفاءِ الشكِّ والشُّبْهة عنه**). قال القاضي: اليَقينُ: إتقانُ العلْمِ بنَفْيِ الشُّبهةِ عنه نظرًا واستدلالًا، ولذلكَ لا يُوصَفُ به العِلْمُ القَديم والعلومُ الضَّروريّة(١).

وقالَ الإمام: لا يُقال: تَـيَـقَّنْتُ أنّ السماءَ فوقي، ويُقال: تيقَّنتُ ما أردْتَه بكلامِك(٢).

---

(١) «أنوار التنزيل» (١: ١٢٧).

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢: ٢٧٨).

وقرأَ أبو حَيَّةَ النُّميريُّ (يُؤْقِنونَ) بالهمزِ، جعلَ الضمّةَ في جارِ الواوِ كأنها فيهِ فقَلَبَها قلْبَ واوِ «وجوهٍ» و«وقِّتَتْ»، ونحوُه:

لَـحُبُّ الـمُؤْقدانِ إليَّ مُؤْسىٰ وجَعْدةُ إذْ أضـاءَهما الوَقـودُ

[﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ ٥]

﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى﴾: الجملةُ في محلِّ الرفعِ إنْ كانَ ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ مبتدأً، **وإلا فلا محلَّ لها**. ونظمُ الكلامِ علىٰ الوجهينِ ـ أنكَ إذا نويتَ........

وقالَ الرّاغب: اليقينُ مِن صفةِ العِلْمِ فوقَ المَعرِفةِ والدِّرايةِ وأخواتِها، يقال: عِلْمُ يقينٍ، ولا يُقال: مَعرفةُ يَقينٍ، وهو سكونُ النفسِ مع ثَباتِ الحُكمِ، يقالُ: استَيْقَنَ وأيْقَنَ[1].

قولُه: (**لَـحُبُّ المؤقِدانِ**) البيتُ لجرير[2]. وموسىٰ وجَعْدة ابناهُ، وهما عَطْفا بيانٍ لقولِه: «المُؤْقِدان» كانا يُوقِدانِ نارَ القِرىٰ، وقوله: «إذ أضاءهما» بدل اشتمال منهما، يحمد فعالهما ويشكر صنيعهما، المعنى: حبَّب اللـهُ إليَّ وقتَ إضاءة وقودهما إيّاهما، ونحوه في البدل قولُه تعالى: ﴿وَٱذْكُرْ فِي ٱلْكِتَٰبِ مَرْيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتْ﴾ [مريم: ١٦]، أي: اذكر وقتَ انتباذِهما[3]، واللامُ في «لَـحُبُّ المؤقِدان»[4] للقَسم، هكذا روىٰ سِيبَويْهِ بقلبِ الواوِ في «المُوقِدان»، وموسىٰ هَمَزه.

«لحُبُّ» يُروىٰ بضَمِّ الحاءِ وفَتْحِها.

الجوهريّ: يُقال: أحبَّهُ فهو مُحَبٌّ، وحبَّهُ يَـحِبُّه بالكَسرِ فهو محْبوبٌ، ولقد حبِبْتَ بالكَسْرِ، أي: صِرْتَ حَبيبًا.

قولُه: (**وإلّا فلا مَحَلَّ لها**) من الإعراب، قيل: فيه نظَر لأنهُ لو كانَ الموصولُ الثاني مبتدأً، فكذلك مَحلُّها الرفْعُ، فالحقُّ أن يُقالَ: إن كانَ أحدُ الموصولَيْنِ مبتدأً، فهو في محلِّ الرَّفْع.

---

(١) «مفردات القرآن» ص٨٩٢، وفيه: سكون الفهم بدل سكون النفس.

(٢) «ديوان جرير» ص١٣٦.

(٣) من قوله: «وقوله: إذ أضاءهما» إلى هنا من (ط) و(ح).

(٤) في (ح): «واللام في «لَـحُبُّ» للقسم».

الابتداءَ بـ﴿ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ﴾؛ فقد ذهبتَ به مذهبَ الاستئنافِ؛ وذلك أنه لـمّا قيل: ﴿هُدًى لِّلۡمُتَّقِينَ﴾، واختُصَّ المتَّقونَ بأنَّ الكتابَ لهمْ هدًى؛ اتَّجهَ لسائلٍ أنْ يسألَ فيقولَ: ما بالُ المتقينَ مخصوصينَ بذلكَ؟ فوقعَ قولُه: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ﴾ إلىٰ ساقتِه، كأنه جوابٌ لهذا السؤالِ المقدَّرِ، وجيءَ بصفةِ المتقينَ المنطويةِ تحتَها خصائصُهم التي استوجَبوا بها مِنَ اللـهِ أن يلطُفَ بهمْ ويفعلَ بهمْ ما لا يَفعلُ بمَن ليسوا علىٰ صفتِهم؛ أي: الذينَ هؤلاءِ عقائدُهم وأعمالُهم أحقّاءُ بأنْ يهديَهمُ اللـهُ ويعطيَهمُ الفلاحَ.

ونظيرُه: قولُك: أحبَّ رسولُ اللـهِ ﷺ الأنصارَ الذين قارَعُوا دونَه، وكشفُوا الكَرْبَ عن وجهِه، أولئكَ أهلٌ للمحبّةِ. وإنْ جعلتَه تابعًا للمتقينَ؛ وقعَ الاستئنافُ علىٰ «أولئك»؛ كأنه قيل: **ما للمستقلِّينَ بـهذه الصفاتِ** قد اختصُّوا بالهدى؟ فأُجيبَ بأنَّ..........

وأجيبَ: أنَّ المُصنِّفَ في صَددِ أن يَذْكُرَ في الآيةِ وجوهًا ثلاثةً، ويُشيرَ في التقريرِ إلىٰ بيانِ الفَرْقِ؛ فبنىٰ الكلامَ أوّلًا علىٰ الوجهَيْنِ اللَّذَيْن هما أقوىٰ الوجوه وعليهما تعْويلُ أهلِ المعاني دونَ الثالث، ثمّ سألَ نفسَه: هل يجوزُ ذلك التقدير؟ أي: أن يَجْرِيَ الموصولُ الثاني علىٰ الابتداءِ و«أولئكَ» خبرُه، لأنّ الوجْهَ الأخيرَ لا يحسُنُ حُسنَهُما لخُلُوِّه عن الاستئنافِ ولزومِ فَكِّ الموصولَيْن. ولهذهِ اللطيفةِ قُدِّمَ الاستئنافُ المُنطوي علىٰ بيانِ الموجَبِ علىٰ الآخرة، وكما روعِيتْ هذه اللطيفةُ رُوعيتِ المناسبةُ بين الوجهَيْن أيضًا حيثُ قالَ أوّلًا: «نَويْتَ» مقرونةً بإذا، وثانيًا: «وإنْ جعَلتَه تابعًا» وإنما كان الوجهُ الأوّلُ أحسنَ الوجوهِ لِما ذكَرْنا من بيانِ الموجَب، ولإيقاعِ «أولئكَ» خبرًا له، وهو أيضًا مُوجَبٌ كما سيَجيء.

قولُه: (**ما للمُسْتقلّين بهذه الصفات**)، **الأساس**: ومن المَجاز: هو مستقلٌّ بنَفْسِه: إذا كانَ ضابِطًا لأمْرِه.

النهاية: يقال: أقلَّ الشيءَ يُقِلُّه، واستقلَّه يَسْتَقِلُّه، إذا رفعَه وحمَلَه، وفي الحديث: «حتّىٰ تقالّتِ الشمس»(١) أي: استقلّتْ في السماء، وارتفعَتْ وتعالَتْ.

---

(١) «تقالّت» بالقاف. والمرويُّ في ذلك «تعالت» بالعين المهملة، أخرجه أبو داود (٤٣٨) من حديث أبي قتادة الأنصاريّ. فلعلَّ في الأمر تصحيفًا.

أولئكَ الموصوفينَ ـ: غيرُ مستبعَدٍ أنْ يفوزوا دونَ الناسِ بالهدىٰ عاجلًا، وبالفلاحِ آجلًا. واعلمْ أنَّ هذا النوعَ مِنَ الاستئنافِ يجيءُ تارةً بإعادةِ اسمِ مَنِ استُؤنفَ عنه الحديثُ، كقولِك: قد أحسنتُ إلىٰ زيدٍ، زيدٌ حَقيقٌ بالإحسانِ..........

أي: ما للمُتّقين الذينَ هذه المذكوراتُ حدُّهم، أو ما للكاملينَ بهذه الصفات؟ وقد راعىٰ فيه معنىٰ لا يلزَم منه المُوجَبُ، بخلافِه في الأوّلِ فليُتَدبَّر.

ولإفادةِ اللامِ الاختصاصَ: أعني في «المتقين»، قالَ في هذا الوجهِ: «أن يفوزوا دونَ الناس»، وفي الأوّلِ: «بمَنْ ليسوا علىٰ صِفتِهم» وقالَ أولًا: «استوجَبوا» بناءً علىٰ مذْهَبه، وثانيًا: «غيرُ مُستَبْعدٍ أن يفوزوا» لأنَّ الأوّلَ مبْنيٌّ علىٰ العِليَّة، ثم الأنسب أن يجرى «المتقين» في الوجه الأول على الحقيقة، وهم الثابتون على التقوى، ليستقيم قوله: «استوجبوا بها من الله أن يلطف بهم»، وفي الثاني على المجاز، كما قال: ﴿هُدًى﴾ للصائرين إلى الهدى بعد الضلال، فيستقيم قولُه: «غير مستبعد أن يفوزوا دون الناس بالهدى عاجلًا».

قوله: (هذا النوع) الإشارة بـ«هذا» إلى المذكور قبلُ، فإنه لا يخرج عن هذين القسمَيْن، ويُفهم منه أن من الاستئناف أنواعًا تأتي على غير هذا النوع، ومن قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [البقرة: ١٥] بعد قوله: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾ [البقرة: ١٤]، وغير ذلك[1].

قولُه: (زيدٌ حقيقٌ بالإحسان) جوابٌ عن قولِ مَنْ قال ـ إذا قُلْتَ: أحسَنْتُ إلىٰ زيدٍ ـ: ما لَهُ أُحْسِنُ إليه؟ أي: هو حَقيقٌ بالإحسانِ لِما فيهِ منَ الخِصالِ المَرْضيّةِ والخلالِ الحَميدةِ كما في الوجهِ الثاني في تفسيرِ الآية؛ لأنّ الوصْفَ حينئذٍ حَدُّه، أو مَدْحُه لقولِه: «ما للمُستْقلّينَ بهذهِ الصِّفات»، وقولُك: صديقُكَ القَديمُ، جوابٌ عَنْ قولِه ـ حينَ قُلْتَ له: أحسَنْتُ إلىٰ زيدٍ ـ: ما لَه[2] أُحسِنُ إليه ولِمَ يَستوْجِبُ مِنّي الإحسان؟ أي: استوْجب منكَ الإحسانَ[3] لكوْنِه

---

(١) من قوله: «ثم الأنسب أن يجرى» إلى هنا من (ط).

(٢) في الأصول الخطية: مالم. وما أثبتناه هو الأشبه بالصواب.

(٣) قوله: «أي: استوجب منك الإحسان» ساقط من (ط).

وتارةً بإعادةِ صفتِه، كقولك: أحسنتُ إلىٰ زيدٍ، صديقُك القديمُ أهلٌ لذلكَ منك. فيكونُ الاستئنافُ بإعادةِ الصفةِ أحسنَ وأبلغَ؛ لانطوائها علىٰ بيانِ الموجبِ وتلخيصِه. فإن قلتَ: هل يجوزُ أن يجريَ الموصولُ الأولُ علىٰ المتقينَ، وأن يرتفعَ الثاني علىٰ الابتداءِ، و﴿أُولَٰٓئِكَ﴾ خبرُه؟..

صديقاً لك، كما في الوجهِ الأوّل، لأنّ الصِّفةَ حينئذٍ لغيرِ الكَشْفِ والمَدْحِ، لقولِه: «ما لا يَفْعلُ بمَنْ ليسوا علىٰ صِفَتِهم»؛ فعلىٰ الأوّلِ استحَقَّ الإحسانَ لِما هو فيه، وعلىٰ الثاني لِما[1] له عَلَيْكَ، وهذا أبْيَنُ في تَلْخيصِ[2] الموجِبِ، لتخصيصِه، أي: بما يستحقُّ عليك الإحسانَ، ولكنّ ذاكَ أدْخلُ في التمدُّح كأنّ ذاتَه لكونِها مُسْتجمعةً للخِلالِ المرضِيّةِ مُسْتحقّةٌ للإحسانِ.

علىٰ أنّ ﴿أُولَٰٓئِكَ﴾ في الآيةِ ليسَ كالمِثال، فإنّ إيرادَ اسمِ الإشارةِ هنا، كإعادة الموصوفِ مع صفاتِه المذكورةِ، وذلك أنّ «المُتّقين» لمّا حكَمَ عليهِم بكَوْنِ الكتابِ هُدىً لهم، ثمَّ أجْرىٰ عليهِم تلكَ الصفاتِ شَيْئًا فشيْئًا، كما ذكَر في «الفاتحة» مُيِّزوا غايةَ التَّمييزِ، فاستَحقّوا لذلك التمييزِ التامِّ أن يفوزوا بالهُدىٰ عاجِلًا، وبالفلاحِ آجِلًا.

ويؤيّدُ هذا التأويلَ قولُ القاضي: إذا كانَ ﴿أُولَٰٓئِكَ﴾ استئنافًا، كانَ نتيجةَ الأحكامِ والصِّفاتِ المُتقدّمة. تمّ كلامه[3]. فوزانُ قولِه تعالىٰ: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢] إلىٰ قولِه: ﴿يُنفِقُونَ﴾ وِزانُ قولِه: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢] إلىٰ ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤]، ووزانُ قَوْلِه: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥] وِزانُ قولِه: ﴿أُولَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥]، وهاهنا سِرٌّ دقيقٌ وهو: أنهُ تعالىٰ حَكىٰ في مُفْتَتحِ كتابِه الكريمِ مَدْحَ العبدِ لبارئه بسَببِ إحسانِه إليه، وترقّىٰ فيه ثمَّ مَدحَ الباري هاهنا عَبْدَه بسببِ هدايتِه له، وترقّىٰ فيه علىٰ أُسلوبٍ واحد.

---

(١) في (ط): «بما».

(٢) في (ط): «أبين لتلخيص».

(٣) «أنوار التنزيل» (١: ١٢٩).

قلتُ: نعمْ، علىٰ أن يُجعَلَ اختصاصُهم بالهدىٰ والفلاحِ تعريضًا بأهلِ الكتابِ..........

قولُه: (**نعم علىٰ أن يُجْعَلَ اختصاصُهم بالهُدىٰ والفلاحِ تَعْريضًا**) يعني: إنّما يجوزُ ذلك إذا جُعِلَ الغرَضُ في بناءِ ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ علىٰ «الذين»، ودِلالةُ الاختصاصِ الذي يُعطيه معنىٰ التركيب، التعريضُ بأهلِ الكتابِ؛ ليكونَ قَطْعُ الكلامِ مِن الأوّل، وجَعْلُه جملةً بحِيالِها، والعدولُ من تلكَ المواقعِ المُسْتحْسَنةِ لغرضٍ صحيح.

فإن قُلْتَ: هل يجوزُ أنْ يكونَ ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى﴾ على الوجهَيْنِ السابقَيْنِ تَعْريضًا؟

قلتُ: ليسَ بواضِح، لأنّ الغرضَ في الاستئنافِ الأوّلِ بيانُ موجبِ أنّ الكتابَ هُدًى لهم، أي: إنّما كانَ الكتابُ هُدًى لهم، لأنّهم علىٰ هدًى لا يُكْتَنَهُ كُنْهُه. وفي الاستئنافِ الثاني بيانُ جزاءِ أُولئكَ المَوْصوفينَ بتلكَ الصفاتِ الفائقةِ، فوجبَ أن يُقال: لهم الهُدىٰ عاجِلًا، والفَلاحُ آجِلًا. نعم لو أُريدَ التعريضُ علىٰ سبيلِ الإدماجِ لجَازَ، بخلافِه في تلكَ الصّورة؛ لأنّ الغرضَ الأوّلَ هو التعريض. قال[1]: «إذا كانَ الكلامُ مُنصَبًّا إلىٰ غرضٍ من الأغراضِ، جُعِلَ سياقُه له وتوجُّهُه إليهِ كأنَّ ما سِواهُ مَرْفوضٌ مُطَّرَح».

وذهَبَ صاحبُ «المِفتاح»: إلىٰ أنّ الجُملةَ علىٰ هذا مِن مُسْتَتْبعاتِ ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾، وقدَّرَه: «هو هدىٰ»، وقال: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ تقريرٌ وتوكيدٌ لقولِه: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾[2]. فَعُلِمَ منه أنهُ علىٰ الوجوهِ السابقةِ كان مُستَتْبِعًا للمُتّقين، وهو يحتَمِلُ وجهَيْن:

أحدُهما: أنْ يُرادَ بالمُتَّقين: الضالّونَ الصائرونَ إلىٰ الهُدىٰ كما في الوجْهِ الثاني من الكتابِ، فعَطَفَ هذه الجُملةَ علىٰ السابقةِ علىٰ سبيلِ الحُصولِ والوجودِ وتفويضِ التَّرتُّبِ إلىٰ الذِّهن. يعني: إذا كانَ الكتابُ هُدًى للضالّينَ الصّائرينَ إلىٰ الهُدىٰ، فلأنْ يكونَ هُدًى للذينَ شَرعوا وصدّقوا ما يجبُ تصْديقُه أحْرىٰ وأوْلىٰ.

---

(١) يعني الزمخشري في «الكشاف» (١٣ : ٢١).

(٢) «مفتاح العلوم» ص١١٨.

الذينَ لم يؤمنوا بنبوَّةِ رسولِ اللـهِ ﷺ وهم ظانُّونَ أنهم علىٰ الهدى، وطامعونَ أنهم ينالونَ الفلاحَ عندَ اللـهِ. وفي اسمِ الإشارة الذي هو ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ إيذانٌ بأنَّ ما يَرِدُ عَقِيبُه، **فالمذكورونَ قبْلَه أهلٌ لاكتسابِه مِن أجلِ الخِصالِ التي عُدِّدتْ لهم،**..................

وثانيهما: أن يُرادَ بهم الثابتونَ علىٰ التقوىٰ كما في الوجه الأوّل، فالعَطْفُ حينئذٍ من حيثُ الجملةُ لا بالنظرِ إلىٰ أنّها مؤكّدةٌ للسابقِ إذْ لا تحسُنُ هذه أن تكونَ مؤكِّدةً مِثْلَها، بل تكونَ مُسْتَطرِدةً ولا يمنعُ العاطفُ من الاستطرادِ كما في قولِه: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦] وتقريرُه: أنهُ لمّا قِيلَ: إنّ الكتابَ هُدًى للمتَّقِين المَوْصوفينَ بتلكَ الصفاتِ النابهةِ، استتبَعَ هذا الحديثُ حديثَ أهلِ الكتابِ الذين جَمَعوا بين الإيمانِ بهذا الكتابِ الكريمِ وبجَميعِ ما نزَلَ من الكُتبِ السماويّة، فأُوْرِدَ في الذِّكْرِ علىٰ طريقِ التخصيصِ تَعْريضًا بمَنْ لم يُؤمِنْ منهم.

قولُه: (**فالمَذْكورونَ قبْلَهُ أهْلٌ لاكتسابه**) معنىٰ كَوْنِهم علىٰ هُدًى وحصولِ الفلاحِ لهم أمارةٌ لاستِئهالِهم للهُدىٰ والفلاح، لأجلِ اتّصافِهم بتلك الصفاتِ، وهذا إنّما يقَعُ موقِعَه إذا اعتُبِرَ الاستئنافُ من قولِه: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى﴾[البقرة: ٥] كما سبَقَ تقريرُه آنِفًا لا مِنْ قولِه: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٣] لأنّهُ يلزَمُ مِن إجراءِ الأوصافِ علىٰ المُتّقينَ استئهالُهم الهدىٰ والفَلاحِ، ويلزَمُ من الاستئنافِ كوْنُ الكتابِ هدًى، اللهُمَّ إلّا أن يُجْعَلَ الموجِبُ مركّبًا.

ولعلَّ المقصودَ من ركوبِ الاستئنافِ الأوّلِ تقريرُ المَذْهَب؛ يعني: إنّما كانَ الكتابُ هُدًى للمُتّقين، لكَوْنِهم علىٰ هُدًى وأيُّ هدًى! فاستوجَبوا لذلكَ أن يَهْتدوا بالكتابِ، لأنهم أوجَبوا علىٰ الله الهِدايةَ بعمَلِهم كما قال: «بخصائِصِهم التي استوجَبوا منَ الله أن يَلطف بهم».

وقولُه: (**فالمذكورونَ قبْلَه**) وارِدٌ علىٰ مذهبِ الأخْفَش، وهو: أنّ «إنَّ» و«أنَّ» لا يَمْنعانِ دخولَ الفاءِ في خبرِ المُبْتدأ، فهوَ كقولِه تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُواْ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُواْ فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ﴾ [البروج: ١٠] ولكنّ معناهُ معنىٰ قولِـه تعالىٰ: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣] ألا ترىٰ أنّك لو جعَلْتَ مضمونَ قولِه: ﴿فَمِنَ ٱللَّهِ﴾ هو المشروط، لكانَ المعنىٰ:

كما قالَ حاتمٌ: «ولله صعلوكٌ...»، **ثُمَّ عدَّدَ له خصالًا فاضلةً**، ثمَّ عقَّبَ تعديدَها بقولِه:

فذلكَ إنْ يَهلِكْ فحَسْبي ثناؤُه ... وإنْ عاشَ لم يقعُدْ ضعيفًا مُذَمَّما

أنّ استقرارَها بهم سببٌ لحُصولِها منَ الله، وهو من التعكيس، وإذا جعلْتَ الإخبارَ بنَفْسِ الجزاءِ هو المشروطَ كما تقول: والذي استقرَّ بكم مِنْ نِعْمةٍ فإنّي أُخبِرُكم أنّهُ منَ الله، استقام. كذا هاهنا ورود ما وردَ عقيبَ أولئكَ سَببُ الإخبارِ أنّ المذكورينَ أهْلٌ لاكتسابِه.

قولُه: (**ثُمّ عدَّدَ له خِصالًا فاضِلةً**) إشارةً إلىٰ سائرِ الأبيات، وهي[1]:

ولِلـــهِ صُـــعْلوكٌ يُـــساوِرُ هَمَّـــهُ ... ويَمْضي علىٰ الأحداثِ والدَّهْرِ مُقْدِما

فَتىٰ طَلِباتٍ لا يـرىٰ الخَمْـصَ ترْحَـةً ... ولا شِـــبْعةً إنْ نالَهَـــا عَـــدَّ مَغْـــنَما

إذا مـا رأىٰ يومًـا مكـارِمَ أعْرضَـتْ ... تَـــيمَّمَ كُـــبْراهُنَّ ثُمَّـــتَ صَـــمَّما

تـــرىٰ رُمْحَـــه أونَبلَـــهُ أومِجَنَّـــهُ ... وذا شُطَبٍ عَـضْبَ الـضَّريبةِ مِخْذَما

وأحنـــاءَ سَرج قـــاترٍ[2]، ولِجامَـــه ... عَتـادَ فتـى هَيْجـا وطِرْفًـا مُـسَوَّما

فـذلكَ إنْ يَهْلِـكْ فحُـسنىٰ ثنـاؤه ... وإنْ عـاشَ لم يقعُـدْ ضَـعيفًا مُـذَمّما

«ولله صُعْلوكٌ» كقولِك: ولله القائلُ، ولله أنْتَ، أي: لله القُدرةُ علىٰ خَلْقِ قائلِ[3] هذا الكلام، وهذا يُقالُ عندَ صدورِ كلامٍ غريبٍ وفعْلٍ عجيب. والتقديرُ: أنتَ صنيعُه ومُختارُه، فلهُ القُدرةُ علىٰ خلْقِ مثلك.

الصُعلوكُ: الفقير، وصَعاليكُ العرَب: ذُؤبانها[4] أي: الذين يتلصّصونَ.

المُساوَرة: المُواثبة، والخَمْصُ: الجوع، والتَّرْحُ: الشِّدّة. شطبَةُ السيف: طريقَتُه التي في مَتْنِه، خَذَمَه: قطعَهُ بسُرعة، وسَيْفٌ مِـخذم وخَذِمٌ: قطّاع.

---

(١) ديوان حاتم الطائي، ص٨٢.

(٢) في (ط): «فاتر».

(٣) قوله: «قائل» ساقط من (ط).

(٤) وهم طائفةٌ من فُتّاكِ العرب وفرسانها، منهم السليك بن السُّلكة، والشنفرىٰ وعروة بن الورد وغيرهم.

ومعنىٰ الاستعلاءِ في قوله: ﴿عَلَىٰ هُدًى﴾ مَثَلٌ لتمكُّنِهم مِنَ الهدىٰ، واستقرارِهم عليه، وتمسُّكِهم به، شُبِّهت حالُهم بحالِ مَنِ اعتلىٰ الشيءَ وركِبَه، ونحوُه: هو علىٰ الحقِّ، وعلىٰ الباطلِ. وقد صرَّحوا بذلكَ في قولِهم: جعلَ الغِوايةَ مركبًا،.................

أعرضَتْ، أي: ظهَرتْ واستبانَتْ. قاترٍ[1]: واقٍ لا يَعْقِرُ ظهْرَ الفرَس، وحُسنىٰ: مَصْدَرٌ بمعنىٰ حسَنٍ، مِثلَ بُشْرىٰ بمَعنىٰ بشارة، وقيلَ: هو اسمٌ من الإحسان.

يقول: لله دَرُّ فَقيرٍ يُواثبُ هِمَّتَه ويَمْضي مُقدِمًا علىٰ الدهرِ، والحالُ أنهُ فتىٰ طَلِباتٍ يتجدَّدُ طلَبُه كلَّ ساعة، والدهرُ يُسعِفُ بمَطلوبِه بجَدِّه ورُشْده، ولا يرىٰ الجوعَ شدّةً، ولا الشِّبَعَ غنيمةً، لعُلوِّ هِمَّتِه، فمِثْلُه إنْ يهلِكْ فحسَنٌ ثناؤه، وإنْ يعِشْ يعِشْ ممْدوحًا مُعَزَّزًا.

قولُه: (مثَلٌ لتمكُّنِهم) أي: هو استعارةٌ تمثيليّةٌ واقعةٌ علىٰ سبيلِ التبعيّةِ، يدُلُّ عليه قولُه: «شُبِّهتْ حالُهم»: وتقريرُه أن يُقال: شُبِّهتْ حالُهم وهي تمكّنُهم من الهُدىٰ واستقرارُهم عليه، وتمسُّكُهم به، بحالِ مَن اعتلىٰ الشيءَ وركِبَه، ثم استُعيرَ للحالةِ التي هي المُشبَّه المتروكِ كلمةُ الاستعلاءِ المستعملةُ في المشبَّه به.

ويدلُّكَ علىٰ أنّ الاستعارةَ التبَعيّةَ تمثيليّةٌ الاستقراءُ، وبه يُشْعِرُ قولُ صاحبِ «المفتاح» في استعارةِ لعلَّ: فتُشَبَّهُ حالُ المُكلَّفِ وكَيت وكيْتَ بحالِ المُرْتجي المخيَّرِ إلىٰ آخرِه[2]. وليكنْ هذا المعنىٰ علىٰ ذُكْرٍ منكَ ليُنبِّهك علىٰ أنّ أحدَ وجْهَي المجازِ في ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٧] من الاستعارةِ والتمثيلِ علىٰ هذا.

قولُه: (وقد صرّحوا بذلك) أي: بإرادتِهم معنىٰ الاستعلاءِ والركوبِ فيما يُشْبِه الآيةَ، وقولِهم: «هو علىٰ الحقِّ وعلىٰ الباطل» من قولهم: «جعلَ الغِوايةَ مَرْكبًا» أي: كالمَرْكب، فهو من التشبيه. وقالوا: «امتطىٰ الجَهْلَ» أي: اتّخذَ الجَهْلَ مَطِيةً، وهو أيضاً تَشبيه، وأمّا قولُه: «واقتعَد

---

(١) في (ط): «فاتر».

(٢) «مفتاح العلوم» ص١٦٢.

وامتطىٰ الجهلَ، واقتَعَدَ غارِبَ الهوىٰ. **ومعنى ﴿هُدَىٰ مِّن رَّبِّهِمْ﴾ أي: مُنِحُوه مِن عندِه، وأُوتُوه مِن قِبَلِه**، وهو اللُّطفُ والتوفيقُ الذي اعتَضَدُوا بِهِ علىٰ أعمالِ الخيرِ، **والترقِّي إلىٰ الأفضلِ فالأفضلِ**. ونكَّر ﴿هُدَىٰ﴾؛..

غاربَ الهوىٰ» فهو استعارةٌ: إمّا تحقيقيَّةٌ أو تخييليّةٌ. و«اقتعدَ» ترشيحٌ لها نَحْوَ قولِه:

وعُـرِّيَ أفراسُ الصِّبا ورَواحِلُه[1]

قولُه: (**ومعنىٰ ﴿هُدَىٰ مِّن رَّبِّهِمْ﴾**) مُبتدأ، و«مُنِحوه مِن عندِه» خبرُه، فأقْحَم «أي» التفسيرية، لَمزيدِ البيان، أو معنىٰ هُدًى من ربِّهم هذا القولُ، فحُذِفَ القولُ[2] وجيءَ بتَفْسيرِه كما سيجيءُ في قولِه: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١١].

قولُه: (**أي: مُنِحوهُ مِنْ عندِه وأُوتوهُ مِنْ قِبَلِه**) يعني: أنَّ «مِن» هاهنا لابتداءِ الغاية فلا يصِحُّ إلّا بتقديرِ «عند» نحْوَ قولِه تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ﴾ [الأعراف: ٢٠٦]، وهو أيضًا لا يصحُّ إلّا بالكناية، فيرجعُ حاصلُه: أُوتوهُ مِنْ قِبَله، أي: بتَوفيقِه ولُطفِه، واللُّطفُ ما يَختارُ عندَه المُكلَّفُ الطاعةَ علىٰ مذهبِه، وسيجيءُ تحْقيقُه بعد هذا.

قولُه: (**والتّرقّي إلىٰ الأفضلِ فالأفضل**) والفاءُ مِثلُها في قولِه صلَواتُ الله عليه: «الأمْثَلُ فالأمْثَل»[3]، فهيَ للتعقيبِ علىٰ سبيلِ الاستمرار إلىٰ ما لا نِهاية له.

المعنىٰ: إذا ساعدَتْـهُم ألطافُ الله، وتداركَهُم توفيقُـه، اقتدَروا علىٰ عَملٍ من الأعمالِ الحسَنة، وهذا العملُ يستنزِلُ لهم لُطفًا جَديدًا أفضَلَ منه، فيستجِدّوا به عمَلًا أعلىٰ من ذلك،

---

(١) هذا عجز بيتٍ لزهير بن أبي سُلمىٰ في« ديوانه» ص٢٦ وصَدرُه:

صحا القلبُ عن سَلْمىٰ وأقْصَرَ باطلُه

(٢) قوله: «فحذف القول» ساقط من (ط).

(٣) هو جزءٌ من حديثٍ أخرجه الترمذي (٢٣٩٨)، وابن ماجه (٤٠٢٣)، وصحّحه ابن حبّان (٢٩٠٠) من حديثِ مصعب بن سعد عن أبيه سعد بن أبي وقاص، قال: يا رسولَ الله، من أشدُّ الناسِ بلاءً؟ قال: «الأنبياء، ثم الأمْثَلُ فالأمثل».

لِيُفيدَ ضربًا مبهمًا **لا يُبلَغُ كُنْهُه، ولا يُقادَرُ قَدْرُه**، كأنه قيلَ: علىٰ أيِّ هدًى، كما تقولُ: لو أبصرتَ فلانًا لأبصرتَ رَجلًا. وقال الـهُذَليُّ:

فعلىٰ هذا، فاللطفُ يدعو إلىٰ العمَلِ، والعملُ إلىٰ استجلابِ اللطفِ، فلا يزالُ اللطفُ والعملُ يتناوبانِ حتّىٰ يتمكّنوا علىٰ الأعمال، فتصيرَ فيهم صفةً راسخة. وإليه يَنْظُر ما رُويَ: «مَنْ عَمِلَ بما عَلِم، ورَّثَه الله عِلمَ ما لم يَعْلَم»[١].

ورُويَ عن الجُنيدِ[٢]: «الحسَنةُ بعد الحسنةِ ثوابُ الحسنة، والذنبُ بعد الذنبِ عقوبةُ الذنب»[٣].

قولُه: (**لا يُبلغ كُنْهُه**)، **الأساس**: سَلْهُ عن كُنْهِ الأمر: عن حقيقتِه وكيفيّتِه، واكتَنَه الأمرَ: بلغ كنهه وغايَته.

قولُه: (**لا يُقادَرُ قدْرُه**)، **الأساس**: قدَرْتُ الشيءَ أقدِرُه، وهذا شيءٌ لا يُقادَرُ قدْرُه، وقدَّرْتُ أنّ فُلانًا يفعلُ كذا، وفُلانٌ يُقادِرُني: يطلُب مساواتي، وتقادرَ الرجلانِ: طلَبَ كلُّ واحدٍ مُساواةَ الآخَر.

---

(١) هو جزءٌ من حديثٍ ذكره أبو نُعيم في «حلية الأولياء» (١٠: ١٥) من حديث أحمد بن حنبل عن يزيد بن هارون، عن حُميدٍ الطويل، عن أنس بن مالك رضيَ اللهُ عنه، يرفعه إلىٰ رسول الله ﷺ، وضعّفه، وانظر: «تخريج أحاديث الإحياء» للعراقي (١: ٤٥).

(٢) أبو القاسم الجنيد بن محمد النهاوندي (ت ٢٩٧هـ)، الأستاذ العارف القدوة. تفقّه بأبي ثَور، وصحبَ الحارث المحاسبي وأبا حمزة الصوفي، ثمّ أصبح سيد الطائفة الصوفية. له ترجمة في «سير النبلاء» (١٤: ٦٦)، و«طبقات الصوفية»، ص١٢٩.

(٣) كذا نسبه المؤلف إلى الإمام الجنيد، ونَسَبَه السُّلمي إلى أبي الحسن علي بن محمد المزين، من أعيان العارفين (ت ٣٢٨ هـ)، ومن بديع كلامه: «من استغنىٰ بالله أحوجَ اللهُ الخلقَ إليه». انتهى من «طبقات الصوفية» ص٢٨٩ و٢٩٠.

فلا وأبي الطيرِ الـمُربَّةِ بالـضُّحىٰ على خالدٍ لقدْ وَقَعْـتِ عـلىٰ لحـمِ

والنون في ﴿مِّن رَّبِّهِمْ﴾ أُدغمتْ بغُنَّةٍ وبغير غنّةٍ؛ فالكسائيُّ وحمزةُ ويزيدُ وورشٌ -في روايةٍ- والهاشميُّ عن ابن كثير لم يَغنُّوها، وقد أغنَّها الباقونَ إلا أبا عَمرٍو؛ فقد رُوي عنه فيها روايتانِ. وفي تكريرِ ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ تنبيهٌ علىٰ ....

قولُه: (فلا وأبي الطيرِ المُرِبَّةِ)(١) البيت: نُقِل عن المُصنِّفِ أنه كان يقول: ما أفْصَحكَ يا بيتَ المُرِبَّة! أي: المُلازمة(٢)، مِن أربَّ بالمكان: إذا أقامَ به، وقد كان خالدٌ هذا رفيعَ الشأنِ، عليَّ القَدْر، فاستعظَمَ لحْمَه حيث نكَّرَه، وبسَببِ تعْظيمِه اللحْمَ استعظَمَ الطيرَ الواقعةَ عليه، حيثُ أقسمَ بأبيها؛ والإقسامُ بالشيءِ دليلٌ علىٰ تعظيمِه، وكذلك الكُنىٰ تدلُّ علىٰ التعظيم.

ثمّ إنْ جُعلتْ «لا» زائدةً، كانَ جوابُ القسَم: «لقد وقَعْتِ»، وفيه إشعارٌ من حيثُ الالتفاتُ بالتعظيم، ومِن حيثُ إنّ سببَ الإقسامِ بها كونُها واقعةً علىٰ ذلك اللَّحْم فيه تعظيمُ الشيءِ بنفْسِه، فيعودُ إلىٰ معنىٰ قولِ الطائي(٣):

وثناياكِ إنها إغريض

وقولِه تعالىٰ: ﴿حمٓ * وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ * إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ [الزخرف: ١-٣]، وإن لم تُجْعَلْ «لا» زائدةً بل ردًّا لكلامٍ سابقٍ، أي: ليسَ الأمرُ كما زعَمْتَ وحقِّ أبي الطيرِ، يكونُ جوابُ القسَمِ ما دَلّتْ عليه «لا»، ثم ابتدأَ بإنشاءِ قسَمٍ آخرَ، أي: واللهِ لقد وقَعْتِ علىٰ لحمٍ، كقوله تعالىٰ: ﴿لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [القيامة: ١] فيكونُ صفةً للطيرِ علىٰ تأويلِ: الطيرِ الـمَقولِ في حَقِّه ذلك.

---

(١) البيت لأبي كبير الهذلي يرثي خالد بن زهير كما في «شرح ديوان الهذليين» (٣: ١٠٦٩).

(٢) في (ط): «اللازمة».

(٣) يعني أبا تمام، سبقت ترجمته. وانظر الشطر المذكور في «ديوانه» (١: ٢٨٧)، وعجُزه:

ولآلٍ تومٌ وبرقٌ وميضُ

والإغريض: ما ينشقّ عنه الطّلْع من الحُبَيْبات البيض. انظر: «أساس البلاغة» (غرض).

أنهم **كما ثبتتْ لهم الأَثَرةُ بالهدىٰ** فهيَ ثابتةٌ لهم بالفلاحِ، فجُعلتْ كلُّ واحدةٍ من الأَثَرتينِ في تمييزِهم بالـمَثابةِ التي لو انفردتْ كفتْ مميّزةً **علىٰ حِيالِها**. فإنْ قلتَ: لِمَ جاءَ مع العاطفِ؟ وما الفرقُ بينَه وبينَ قولِه: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ كَٱلۡأَنۡعَٰمِ بَلۡ هُمۡ أَضَلُّۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡغَٰفِلُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٩]؟ قلتُ: **قدِ اختلفَ الخبرانِ** هاهنا؛ فلذلكَ دخلَ العاطفُ،............

قولُه: (**كما ثبتَتْ لهم**) لا يجوزُ أن تُحمَلَ «الكافُ» علىٰ التّشبيه؛ لأنّ «الفاءَ» التي في قولِه: «فهيَ» مانعةٌ مِنْ جَعلِ ما بعدَها مُشَبّهًا به، بل «الكافُ» للقِرانِ[١] في الوقوعِ كما في قولِك: كما حضرَ زيدٌ قامَ عمْرٌو، والمعنىٰ: كما حصَلَتِ الأَثَرةُ بالهُدىٰ ما توقّفَ حصولُ الفلاحِ عقيبَه؛ جعلَ الفلاحَ[٢] المتوقَّعَ في الآجلِ حاصلًا مع حُصولِ الهُدىٰ في العاجِلِ، مبالغةً، وما اكتفىٰ بذلك، بل غَيّرَ العِبارةَ، وأبْرزَ الجُملةَ الثانيةَ وهي قولُه: «فهيَ ثابتةٌ» في مَعْرِضِ الاسميةِ وبَناها علىٰ تقَوّي الحُكْمِ ليشيرَ به إلىٰ مبالغةٍ أُخرىٰ في الآيةِ سوىٰ التكرار، وهي تعريفُ ما يُعطيه الخبَرُ، وتوسيطُ الضميرِ في الجملةِ الثانيةِ بخلافِ الأُولىٰ.

قولُه: (**الأَثَرةُ بالهُدىٰ**) الأَثَرةُ: التقدُّمُ والاختصاصُ؛ من الإيثار، **الأساس**: ولهم مآثِرُ، أي: مساعٍ يأْثُرونَها عن آبائهم، وهو أثيري، أي: الذي أُوثِرُه وأُقدِّمه، وله عندي أَثَرةٌ، وهو ذو أَثَرةٍ عند الأمير.

قولُه: (**علىٰ حِيالِها**)، **الجوهريّ**: قعَدَ حِيالَه وبحيالِه، أي: بإزائه. وأصلُه الواو.

المُغرب: وأعطىٰ كلَّ واحدٍ علىٰ حِيالِه، أي: بانفرادِه[٣].

قولُه: (**قد اختلفَ الخَبرانِ**) أي: الجُملتانِ الواقعتانِ خبَرَيْنِ عن ﴿ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ﴾ فإنّ معنىٰ ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدٗى﴾: أنّهم مُتمكّنونَ الآنَ علىٰ الهداية، ومعنىٰ ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ﴾ أنّهم في الآخرةِ يفوزونَ بمَباغيهم ومآربِهم، فبينَهما اختلافٌ مِن وجْهٍ، واتفاقٌ من وجْه، فتوسَّطتْ

---

(١) أي: الاقتران.

(٢) في (ط): «جعل الفراغ».

(٣) «المُغرب في ترتيب المعرب» (١: ٢٣٧).

بخلافِ الخبرينِ ثَمَّةَ؛ فإنهما متَّفقانِ؛ لأنَّ التسجيلَ عليهمْ بالغفلةِ، وتشبيهَهم بالبهائمِ شيءٌ واحدٌ، فكانتِ الجملةُ الثانيةُ مقرِّرةً لِما في الأُولىٰ، فهيَ مِنَ العطفِ بمَعزِلٍ. و﴿هُمُ﴾: فَصْلٌ، وفائدتُه: الدلالةُ علىٰ أنَّ الواردَ بعدَه خبرٌ لا صفةٌ، والتوكيدُ، وإيجابُ أنَّ فائدةَ المسندِ ثابتةٌ للمسندِ إليه دونَ غيرِه؛ **أو هو مبتدأٌ** و﴿**ٱلْمُفْلِحُونَ**﴾ **خبرُه**، والجملة خبرُ «أولئك». **ومعنىٰ التعريفِ** في ﴿**ٱلْمُفْلِحُونَ**﴾: الدلالةُ علىٰ أنَّ المتقينَ هُمُ الناسُ الذينَ بَلَغَك أنهم يُفلحونَ في الآخرةِ، كما إذا بلغكَ أنَّ إنسانًا قد تابَ مِنْ أهلِ بلدِك، فاستخبرتَ: مَن هو؟ فقيلَ: زيدٌ التائبُ، أي: هو الذي أُخبرتَ بتوبتِه؛ **أَوْ علىٰ أنهم الذينَ إنْ حصلتْ صفةُ المفلحينَ**،..............................

بينَ كمالِ الاتصالِ وكمالِ الانقطاعِ، فدخلَ العاطفُ، بخلافِه في قولِه تعالىٰ: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ كَٱلْأَنْعَٰمِ﴾ [الأعراف: ١٧٩] الآية، هذا إذا قدّروا[١] الاستئنافَ مِن قولِه: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾، وأمّا إذا قُدِّرَ من «أولئك» فالمرادُ بالخَبَرَيْن الإخبار. والأظهرُ أنّ المرادَ بالخبَرَيْنِ[٢] قولُه: ﴿عَلَىٰ هُدًى﴾ وقولُه: ﴿هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾؛ فاختلافُهما يؤدّي إلىٰ اختلافِ الجُمْلتيْن، وإن اتّحدَ المُبتدأُ فيهما، وكذلك اتفاقُهما في تلك الآية يوجبُ اتفاقَ الجُمْلتَيْن.

قولُه: (**أو هو مبتدأٌ و﴿ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ خبرُه**) فعلىٰ هذا تكونُ الجملةُ من بابِ تقَوّي الحُكْمِ، أو منَ التّخصيصِ علىٰ نحوِ: هو عارِف.

قولُه: (**ومعنىٰ التعريف**) مبتدأٌ و«الدّلالةُ» الخبرُ. وفي قولِه: «هم الناسُ الذينَ بلَغَك» إشارةٌ إلىٰ أنّ التعريفَ للعهدِ.

وفي قوله: (**أو علىٰ أنّهم الذينَ إن حصلَتْ صفةُ المفلحين**) دِلالةٌ علىٰ أنّ التعريفَ في هذا الوجهِ للجنْسِ، فإذا جُعِلَ للعَهْدِ كان قَصْرًا للمُسْنَدِ علىٰ المُسندِ إليه، فالفلاحُ لا يتعدّىٰ إلىٰ

---

(١) في (ط): «قُدِّر».

(٢) في الأصول الخطيّة: «بالخبران» أو بالخبرِ أنّ. ولعلّ الصوابَ ما أثبتناه.

وتحقَّقوا ما همْ، وتصوَّروا بصورتِهم الحقيقيةِ؛ فهمْ هُمْ لا يَعْدُون تلكَ الحقيقةَ، كما تقولُ لصاحبِك: هل عرفتَ الأسدَ وما جُبِلَ عليهِ من فَرْطِ الإقدام؟ إنَّ زيدًا هُوَ هو. فانظرْ كيفَ كرَّرَ اللـهُ عزَّ وجلَّ التنبيهَ علىٰ اختصاصِ المتقينَ بنَيْلِ ما لا ينالُه أحدٌ علىٰ طرقٍ شتّىٰ؛ وهي: ذِكْرُ اسمِ الإشارةِ وتكريرُه، وتعريفُ المفلحينَ، وتوسيطُ الفَصْلِ بينَه وبينَ «أولئك»؛ ليبصِّرَكَ مراتبَهم، ويرغِّبَكَ في طلبِ ما طَلَبوا، وينشِّطَكَ لتقديمِ ما قدَّموا، **ويثبِّطَكَ عَنِ الطمعِ الفارغِ، والرجاءِ الكاذبِ**،.......................

غيرِهم، وإذا جُعِلَ للجنس، أفادَ أنّ المُسْنَدَ إليه مقصورٌ علىٰ المُسنَدِ، فلا يُعَدّونَ من الفلاحِ إلىٰ صفةٍ أخْرىٰ، فيلزَمُ علىٰ الأوّلِ اختصاصُهم بالفلاح دونَ[1] غيرِهم. ولمّا كانَ الكلامُ واردًا علىٰ التعريضِ[2] بأهلِ الكتابِ يعودُ عدَمُ الفلاحِ إليهم.

قولُه: (**وتحقَّقوا ما هُم**) أي: أيّ شيءٍ هم؟ وهذه الجملةُ مفعولٌ ثانٍ لتحقَّقوا وهو مُتضمِّنٌ لمعنىٰ العِلْم، كأنهُ قيل: وعَلِموا أيُّ شيءٍ هم، وهذا لا يُسَمّىٰ تعليقًا، وإنّما التعليقُ أن يقَعَ بعْدَهُ ما يَسدُّ مسَدّ المفعولَيْن جميعًا كقولِك: علِمْتُ أيُّهما عمْرٌو، وعلِمْتُ أزَيدٌ مُنطلقٌ أم عَمْرو، وإذا قُلتَ: علِمتُ أزَيْدٌ مُنطلقٌ أم هو كاتبٌ، كانت هذه الجملةُ واقعةً موقعَ ثاني مفعولَيْ علِمْتُ.

قولُه: (**وتصوَّروا بصورتِهم**) أي: لو قُدِّرَ أنّ معنىٰ المُفْلحينَ تصوَّرَ بصورتِه الحقيقية، فالمُتّقونَ لا يَعْدونَ تلك الحقيقة، وهذا معنىٰ قولِنا: إنّ المُسندَ إليه مقصورٌ علىٰ المُسنَدِ، ويقرُب منهُ قولُ الطائي:

ولو صوَّرْتَ نفْسكَ لم تزِدْهـا ... علىٰ ما فيكَ مِن كرَمِ الطِّباعِ[3]

قولُه: (**ويُثبِّطك عن الطمعِ الفارغِ، والرجاءِ الكاذب**) وهذا تلويحٌ إلىٰ الوعيد.

---

(١) في (ط): «اختصاص الفلاح بهم دون».

(٢) في الأصول الخطيّة: التحريض بالحاءِ المهملة.

(٣) ديوان أبي تمام (٢: ٣٤٠)، والبيت من قصيدةٍ قالها في مدح مهديّ بن أصرم.

والتمنِّي علىٰ اللـهِ ما لا تقتضيهِ حِكْمتُه، ولم تسبقْ به كلمتُه.

اللهمَّ زيِّنَّا بلباسِ التقوىٰ، واحشرْنا في زُمرةِ مَن صَدَّرتَ بذِكْرِهم سورةَ البقرة.

وقولُه: (**والتَّمنِّي علىٰ الله ما لا تقْتضيهِ حِكْمتُه**) معناهُ: توقُّعُ الثوابِ من غيرِ عملٍ باطلٌ، لامتناعِ الثوابِ بدونِ العملِ علىٰ مذْهبِه، وتلخيصُ كلامِه: أنَّ المُتَّقيَ مَنْ صدَرَ منه تلكَ الخصالُ المذكورة، فمَنْ أخلَّ بشيءٍ منها لم يكن مُتَّقيًا، ومن لم يكُن مُتَّقيًا[1] لم يكنْ مُفلِحًا، بدليلِ تكريرِ ما كُرِّر، ومَنْ لم يكُنْ مُفلِحًا، لا خلاصَ له من العذابِ السَّرْمد.

وأجابَ القاضي: المرادُ بالمُفلِحين: الكاملونَ في الفلاحِ، ويلزَمُ عدَمُ كمالِ الفلاحِ لمَنْ ليسَ علىٰ صِفتِهم، لا عدَمُ الفلاحِ رأسًا[2].

وقلتُ: يُمكنُ أن يُقال: إنّ قولَه تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ﴾ [البقرة: ٣] صِفةٌ مادحةٌ، أو مُخصِّصةٌ علىٰ ما قرَّرْناهُ، لا كاشفةٌ ولا مُخصِّصة علىٰ ما ذكرَهُ من التفسيرِ للمُتّقي لِما أبطَلْناه، وأنّ المرادَ بالمُتّقينَ المُجْتنبونَ عن الشِّرْكِ، فيدْخُلُ العاصي في هذا الحكم، وهذا التأويلُ أوْفَقُ لتأليفِ النَّظْمِ ممّا ذهبَ إليه المُصنِّفُ لدخولِ أكثرِ المُسلمينَ في الحُكم، فتتطابَقَ هذه الآيةُ وقوْلَه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ﴾ [البقرة: ٦] وقولَه: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ﴾ [البقرة: ٨] ويحسُنُ تقْسيمُه.

افتتحَ سبحانَهُ بذكْرِ الذينَ أخلصوا دينَهم، وواطأتْ قلوبُهم ألسنتَهم، ثمّ ثنىٰ بالذينَ محَضوا الكُفرَ ظاهرًا وباطِنًا، ثمّ ثلّثَ بالذين آمنوا بأفواهِهم ولم تؤمِنْ قلوبُهم، إذْ لو حُمِلَ علىٰ ما قال، لم يدخُلْ فيه سوىٰ الأفرادِ منهم كقولِه تعالىٰ: ﴿وَقَلِيلٌ مِّنۡ عِبَادِيَ ٱلشَّكُورُ﴾ [سبأ: ١٣].

فإنْ قُلْتَ: كيفَ جازَ أن يكونَ العاصي مُفلِحًا؟

---

(١) قوله: «ومن لم يكن متقياً» من (ط).

(٢) «أنوار التنزيل» (١: ١٣٤) وهو في سياق الردِّ علىٰ «الوعيدية = المعتزلة» القائلين بخلودِ الفسّاقِ من أهل القبلة في العذاب.

والمفلحُ: الفائـزُ بالبُغيةِ، كأنهُ الذي انفتحتْ له وجوهُ الظَّفَر، ولمْ تستغلقْ عليه. والمفلجُ ـ بالجيم ـ مِثْلُه، ومنه قولُهم للمطلَّقةِ: **استَفْلِحي** بأمرِك، بالحاء والجيم، والتركيبُ دالٌّ علىٰ معنىٰ الشقِّ والفتحِ، وكذلك أخواتُه في الفاءِ والعينِ؛ نحوُ: فَلَقَ، وفلذَ، وفلىٰ.

قلتُ: كما جازَ أن يكونَ مصطفًى في قولِه تعالىٰ: ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا﴾ [فاطر: ٣٢]، ورَوينا عن رسولِ الله ﷺ: «لو جُعِلَ القرآنُ في إهابٍ ثمّ أُلقِيَ في النارِ ما احترَق»، أخرجَه الدارميّ(١) عن عقبة بن عامر. هذا مثَـلٌ لبركةِ مُجاورتِه، فكيفَ بالمُؤمنِ الذي تولّىٰ حِفْظَهُ وتَفْسيرَه وإن كانَ عاصيًا.

ورويْنا عن البُخاريِّ ومُسلمٍ والتّرمذيِّ، عن أبي ذرٍّ أنّ النبيَّ ﷺ قال: «أتاني جبريلُ، فبَشَّرَني أنهُ مَنْ ماتَ من أمّتِكَ لا يُشرِكُ بالله شيئًا، دخَلَ الجنّة، قلتُ: وإن زنىٰ وإنْ سرَق؟ قال: وإن زَنىٰ وإنْ سرَق!»(٢).

وفي رواية: أنهُ ﷺ قال: «ما مِن عبدٍ قال: لا إلهَ إلّا الله، ثمّ ماتَ علىٰ ذلكَ إلّا دخَلَ الجنّة، قلتُ: وإنْ زنىٰ وإنْ سرَق؟ قال: وإن زنىٰ وإن سَرق! ثمَّ قال في الرابعة: علىٰ رَغْمِ أنفِ أبي ذرّ»(٣).

قولُه: (**استَفْلحي**) أي: فُوزي بأمْرِكِ واستبدّي؛ وهو من كِناياتِ الطلاق(٤).

---

(١) في «السنن» (٢: ٥٢٢)، وأخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٧٣٦٥)، وأبو عُبيد في «فضائل القرآن» ص٢٢، والطبرانيّ في «المعجم الكبير» (١٧: ٨٥٠)، والبغوي في «شرح السنّة» (١١٨٠)، وإسناده ضعيف لأجل مِشرح بن عاهان، ليس بالقويّ، وابن لهيعة مختلفٌ فيه.

قلت: الإهاب: الجِلْدُ ما لم يُدبغ.

(٢) أخرجه البخاري (٦٤٤٣)، ومسلم (٩٥).

(٣) «صحيح مسلم» (٢٨٣).

(٤) ذكره السرخسي في «المبسوط» (٦: ٢٥٦) وفسَّره بقوله: هو بمنزلةِ قوله: اذهبي، لأنّ العربَ تقول: أفلح بخير، أي: اذهبْ بخير، وكذلك لو قال: استفحلي، لأنّ معناه: اطلبي فحْلًا.

[﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾ ٦]

لـمّا قدَّمَ ذِكْرَ أوليائِه وخالصةِ عبادِه بصفاتِهم التي أهّلتْهم لإصابةِ الزُّلفىٰ عندَه، وبيّنَ أنَّ الكتابَ هدًى ولطفٌ لهم خاصةً؛ قفَّىٰ علىٰ أثرِه بذِكْرِ أضدادِهم؛ وهم العُتاةُ الـمَرَدةُ من الكفارِ الذينَ لا ينفعُ فيهم الهدىٰ، ولا يُجدي عليهم اللطفُ،............

روىٰ في «الفائق»(١) عن ابن مسعود: إذا قالَ الرجلُ لامرأتِهِ: استفلِحي بأمرِكِ والحقي بأهلك، فقَبِلتْ، فواحدةٌ بائنة. أي: استبِدّي به، واقتَطعيه إليكِ من غيرِ أن تُنازعيه.

وقالَ أيضاً: كلُّ ما فيهِ فاءٌ ولامٌ ففيهِ معنىٰ الشَّقِّ، فلَقَ الصُّبح، أي: شَقَّ، وفلَذَ، أي: قطَع، وفلىٰ، هو من فَلَوْته عن أمِّه، إذا فطَمْتَه، وفلَوْتُه بالسيفِ وفَليتُه إذا ضرَبْتَه به.

قال الراغب(٢): الفَلْح: الشَّقّ، وقيل: الحديدُ بالحديدِ يُفْلَح، أي: يُشَقّ، والفَلّاحُ: الأكّار، وكذلك الفَلاحُ: الظَّفَرُ وإدراكُ البُغْية، وذلك ضَربان: دُنيويّ وأُخرويّ، فالدنيويُّ: الظَّفرُ بالسعاداتِ التي تَطيبُ بها حياةُ الدنيا، وهو البقاءُ والغِنىٰ والعِزُّ، وفلاحٌ أُخْرَويّ وذلك أربعةُ أشياءَ: بقاءٌ بلا فَناء، وغنًى بلا فَقْر، وعِزٌّ بلا ذُلّ، وعِلمٌ بلا جَهْل، ولذلك ورَد: «لا عيْشَ إلّا عيشُ الآخِرة»(٣)، وقالَ تعالىٰ: ﴿وَإِنَّ ٱلدَّارَ ٱلۡأٓخِرَةَ لَهِيَ ٱلۡحَيَوَانُ﴾ [العنكبوت: ٦٤]، وقال: ﴿أَلَآ إِنَّ حِزۡبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ﴾ [المجادلة: ٢٢].

---

(١) «الفائق في غريب الحديث» (٣: ١٣٨).

(٢) انظر: «تفسير الراغب» (١: ٨٦)، وانظر: «مفردات القرآن» ص٦٤٤.

(٣) هذا من كلامِ نبيِّنا المصطفىٰ صلَواتُ الله عليه، طيّبَ به خاطرَ المهاجرين والأنصار حين كانوا يحفرونَ الخندق وينشدون:

نحنُ الذين بايعوا مُحمَّدا ... علىٰ الجهادِ ما حَيينا أبدا

فأجابهم النبيُّ ﷺ:

اللهمَّ لا عيشَ إلّا عيشُ الآخرهْ ... فـأكرِمِ الأنصـارَ والـمُهاجِـرهْ

أخرجه البخاري (٢٩٦١) ومسلم (١٨٠٥) وغيرهما من حديث أنس.

وسواءٌ عليهِمْ وجودُ الكتابِ وعدمُه، وإنذارُ الرسول وسكوتُه. فإنْ قلتَ: لِمَ قُطعتْ قصةُ الكفّارِ عن قصةِ المؤمنينَ ولمْ تُعطفْ، كنحوِ قولِه: ﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ * وَإِنَّ ٱلْفُجَّارَ لَفِى جَحِيمٍ﴾ [الانفطار: ١٤-١٥] وغيرِه من الآيِ الكثيرة؟ قلتُ: ليسَ وِزانُ هاتينِ القصَّتينِ وِزانَ ما ذكرتَ؛ لأنَّ الأُولىٰ فيما نحنُ فيه مَسُوقةٌ لِذِكْرِ الكتابِ، وأنه هدًى للمتقينَ، وسِيقَتِ الثانيةُ لأنَّ الكفارَ مِن صفتِهم كَيْتَ وكيت، فبَيْنَ الجملتينِ **تباينٌ في الغَرَضِ والأسلوبِ**، وهما علىٰ حدٍّ **لا مجالَ فيه للعاطفِ**..............................

قولُه: (**تَباينٌ في الغرَضِ والأُسلوب**)، أمّا الغرضُ فلأنّ الأولىٰ مسوقةٌ لوَصْفِ الكتابِ بكونِه هاديًا كاملًا في بابِه، بالغًا في إيصالِ المَهدِيّين إلىٰ مُنتهىٰ مَباغيهم، والثانية ورادةٌ لذمّ الكفّار، وأنّ إنذارَهم بالكتاب لا ينفعُ فيه[1]، وأمّا الأسلوبُ، فلأنّ الثانيةَ مُصَدَّرةٌ بحَرْفِ التوكيدِ التي يُتَلقّىٰ بها الطالبُ أو المنكِرُ عرِيّةً عن الفنونِ البيانيّةِ والصَّنْعةِ البديعيّةِ المستدعية، لذلك توخّيْ العَطْفَ كقولِه: ﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ * وَإِنَّ ٱلْفُجَّارَ لَفِى جَحِيمٍ﴾ [الانفطار: ١٣-١٤]، وإنَّ فيها صَنْعةَ التقابُلِ والترصيعِ، فإنّ العطْفَ بينَ الجُملَتين جائزٌ بشَرْطِ رعايةِ التناسُبِ، وبينَ المُفْرَديْن بشرطِ اتّحادِ التصوُّرات.

قولُه: (**لا مجالَ للعاطِفِ فيه**) قيل: فيه نظَر، لأنّ قوْلَه: «سواءٌ وجودُ الكتابِ وعدَمُه» مُشعِرٌ بأنّها مَسوقةٌ لوصفِ الكتاب.

قلتُ: المطلوبُ منَ الوصفِ هنا تعظيمُ الكتابِ وتفْخيمُ شأنِه، فإنّ الموصوفَ إنّما يكتسِبُ المدْحَ إذا كانتِ الصفةُ صالحةً للتمدُّحِ بها. ولا شكَّ أنّ كوْنَ الكتابِ غيرَ مُنتفَعٍ به للمُصِرّينَ علىٰ الكفرِ لا يصلُحُ للمَدْحِ، لأنّ القصدَ مِن سَوْقِ الآياتِ مدْحُ الكتاب.

وأمّا[2] قولُه: «سواءٌ وجودُ الكتابِ وعدمُه» بيانٌ لنَظْمِ الآيِ، وأنّ ذِكْرَ الكفّارِ علىٰ سبيلِ

---

(١) من قوله: «والثانية واردة» إلى هنا من (ط).

(٢) هذه الفقرة إلى قوله: «فتورده مفصولاً» ورد في (ط) هنا، وقُدِّم في (ح) قبل الفقرة السابقة، وهي: «قوله: تباين في الغرض».

فإنْ قلتَ: هذا إذا زعمتَ أن «الذين يؤمنون» جارٍ علىٰ «المتقين»، فأمّا إذا ابتدأته وبنيتَ الكلامَ لصفةِ المؤمنين، ثمَّ عقّبتَه بكلامٍ آخرَ في صفةِ أضدادِهم؛ **كان مِثْلَ تلكَ الآيِ** المتلوَّة. قلتُ: قد مَرَّ لي أنَّ الكلامَ المبتدأَ عَقِيبَ «المتقين» سبيلُه الاستئنافُ، وأنه مبنيٌّ علىٰ تقديرِ سؤالٍ،.......................................

الاستطرادِ لذكْرِ المؤمنين، وكَوْنِ الكتابِ هاديًا لهم كما قالَ صاحبُ **المفتاح**: هذا كما يكونُ في حديثٍ ويقَعُ في خاطرِك بَغتَةً حديثٌ آخرُ بينَهما جامعٌ، لكنْ غيرَ مُلتَفَتٍ إليهِ لبُعْدِ مَقامِكَ عنه، ويَدْعوكَ إلى ذِكْرِه داعٍ، فتُورِده مفْصولاً[1].

قولُه: (**كانَ مِثْلَ تلكَ الآيِ**) يعني قولَه: ﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ * وَإِنَّ ٱلْفُجَّارَ لَفِى جَحِيمٍ﴾ [الانفطار: ١٣-١٤] ونحوها لانقطاعِها عمّا قبْلَها، وابتداء جُملةٍ أخرىٰ[2] متآخيةٍ لما بعْدَها بالتقابل، فإذَنْ لا يمتَنِعُ إدخالُ العاطفِ بينهما.

وخُلاصةُ الجَواب: أنّ ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ الآية [البقرة: ٦] ليسَتْ علىٰ مِنوال ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٣] لا صفةً ولا استئنافاً كما سبق. نعم، هي واردةٌ علىٰ الاستئنافِ استطراداً لا مدْحاً، لأنّ «إنّ» مُستدعيةٌ للطلبِ أو الإنكارِ، لكونِها لتأكيدِ النِّسبةِ كأنهُ لمّا قيل: إنّ الكتابَ هادٍ للمُتّقينَ، ومُوصِلٌ لهم إلىٰ مباغيهم، تردَّدَ السامعُ في هذا الاختصاصِ قائلاً: لِـمَ اختُصَّ المتّقونَ بتلك الهداية؟ وما بالُ الكفَرةِ محْرومينَ عنه؟ فقيل: لأنّ الذينَ كفروا مُصِرّونَ علىٰ كُفرِهم، وأنّ الله ختمَ علىٰ قُلوبِهم وسَمْعِهم وأبصارِهم. والحاصلُ: أنّ هذهِ الآيَةَ تابعةٌ للتابعِ وهو «الذين يؤمنون» لا صِفةٌ للكتابِ، لأنّها لا يصلُحُ للتمدّحِ بها مثلها، فتَدبَّر[3].

---

(١) «مفتاح العلوم»، ص١١٧.

(٢) قوله: «وابتداء جملة أخرى» ساقط في (ط).

(٣) من قوله: «لأنها لا يصلح» إلى هنا ساقط في (ط).

فذلكَ إدراجٌ له في حُكم المتقين، وتابعٌ له في المعنىٰ، وإنْ كان مبتدأً في اللفظِ، فهوَ في الحقيقةِ كالجاري عليه. والتعريفُ في ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾: يجوزُ أن يكونَ للعهدِ،........

قوله: (إدراج) يعني: هو تعليل للحكم، كأنه قيل: الكتاب هدًى للمتقين؛ لاختيارهم تلك الفضائل النابهة، وكذا حكمه إذا جعلَ وصفًا له، لِـما عرفتَ أنّ ترتُّبَ الحُكم علىٰ الوصف المناسب يُشعر بالعِلِّيّة، فتدبَّرْ(١).

قولُه: (والتعريفُ في ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾) يعني المرادُ بالذينَ كفروا قومٌ بأعيانِهم فيُطابقُه قولُه: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦] فإذنْ لا إشكالَ فيه، ويجوزُ أن يكونَ التعريفُ للجنْس، فيكونُ اللفظُ بظاهرِهِ متناوِلًا لكلِّ مَنْ صمَّمَ ولَمَنْ لم يُصمِّم، كالمُشترَك، ويكونُ قولُه: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ قرينةً مُبيِّنةً لأحدِ مفهوميه.

قال القاضي: وتعريفُ الموصولِ للجنسِ متناوِلٌ لَمن صمَّمَ علىٰ الكفرِ وغَيْرِهم، فخَصَّ منهم غيرَ المُصرّين بما أسنَدَ إليهم(٢).

وقلتُ: حمْلُ قوْلِ المُصنِّفِ علىٰ(٣) المُطْلقِ والمُقيَّدِ أظهَرُ عنْدَه من الحمْلِ علىٰ الخاصِّ والعامّ، يدلُّ عليه قولُه في تفسيرِ قولِه تعالىٰ: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٨]: أرادَ ذواتِ الأقراء(٤).

فإن قلتَ: كيفَ جازَ إرادتُهنَّ خاصّةً واللفظُ يقتضي العموم؟

قلتُ: بل هو مُطلَقٌ في تناوُلِ الجنْسِ صالحٌ لكلِّه وبعضِه، فجاءَ في أحدِ ما يصلُحُ له كالاسمِ المُشترَك، وذلكَ أنّ دليلَ الخصوصِ عندَ الحنفيّةِ(٥) جُمْلةٌ مستقلّةٌ بنفْسِها، نصَّ عليه

---

(١) من قوله: «قوله: إدراج» إلى هنا ساقط من (ط).

(٢) «أنوار التنزيل» (١: ١٣٧).

(٣) في (ط): «قلت: الحملُ على».

(٤) «الكشاف» (٣: ٣٨٥).

(٥) في (ط): «عند أبي حنيفة».

وأنْ يُرادَ بهم ناسٌ بأعيانِهم؛ كأبي لهبٍ، وأبي جهلٍ، والوليدِ بنِ الـمُغيرةِ، وأضرابِهم؛ وأنْ يكونَ للجنسِ مُتناوِلًا كلَّ **مَن صمَّمَ** علىٰ كُفْرِه تصميمًا **لا يَرْعوي** بعدَه، وغيرَهم. ودلَّ علىٰ تناولِه للمُصرِّين الحديثُ عنهم باستواءِ الإنذارِ وتركِه عليهم. و﴿سَوَآءٌ﴾: اسمٌ بمعنىٰ الاستواءِ، وُصفَ به **كما يوصفُ بالمصادر**........................

البَزْدَويُّ بقولِه: «دليلُ الخُصوصِ يُشبهُ الناسخَ بصيغتِه؛ لأنه نصّ قائمٌ بنفسِه»(١)، فعلىٰ هذا: «إنّ الذين كفروا» لفظٌ مطلقٌ يتناولُ كلَّ مَن صمَّمَ علىٰ الكُفرِ ومَنْ لم يُصمِّم؛ فدلّ علىٰ تناوِله ـ أي: إرادتِه ـ المُصرّينَ هاهنا حديثُ استواء الإنذارِ وترْكِه، ودلَّ علىٰ تناولِه المنافقينَ انضمامُ قولِه تعالىٰ: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨] معها.

قولُه: **(وأن يُرادَ [بهم] ناسٌ بأعيانِهم) عطفٌ** تفسيريّ.

قولُه: **(مَنْ صمَّم)، الجوهريّ**: صمَّمَ في السيرِ، أي: مضىٰ، وصمّم، أي: عضّ ونيَّبَ(٢) فلم يُرسِل ما عَضَّ.

قولُه: **(لا يرْعوي)، النهاية**: في الحديثِ «شَرُّ الناس رجُلٌ يقرأُ كتابَ الله ولا يَرْعوي إلىٰ شيءٍ منه»(٣) أي: لا يكفُّ ولا ينزجِرُ عن منْهيّاتِه(٤)، وقد ارعوىٰ عن القبيحِ يرْعوي ارعواءً، وقيل: الارعواءُ: النّدمُ علىٰ الشيءِ والانصرافُ عنه وترْكُه.

قولُه: **(كما يُوصَفُ بالمصادِرِ)** رُويَ عن المُصنِّفِ: الوصْفُ بالمصدَرِ نحْوَ رجل صَوْمٌ وعدْلٌ علىٰ وجهَين: أن يُقدَّرَ مُضافًا محذوفًا، أي: ذو صَوْمٍ، وذو عدْلٍ، وأن يُجعَلَ أنهُ تَجْسيمٌ من الصّومِ والعَدْلِ مبالغةً(٥). والمبالغةُ هاهنا أنّ الإنذارَ وعدمَ الإنذارِ نفْسُ السَّواء.

---

(١) انظر: «أصول البزدوي بشرح العلاء البخاري» (١: ٣١٠).

(٢) يعني أدخل نابَه.

(٣) هو جزءٌ من حديثٍ أخرجه النسائيّ (٦: ١١)، والحاكم في «المستدرك» (٢: ٧٧)، من حديث أبي سعيد الخدريّ، وصحّحه علىٰ شرط الشيخين، ووافقه الذهبي.

(٤) قوله: «عن منهياته» ساقط من (ط).

(٥) انظر: «المفصّل» للزمخشري، ص١٥٠، باب الوصف بالمصدر.

ومنه قولُه تعالىٰ: ﴿تَعَالَوْاْ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءِۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾ [آل عمران: ٦٤]، ﴿فِيٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ﴾ [فصلت: ١٠] بمعنىٰ مستويةٍ، وارتفاعُه علىٰ أنه خبرٌ لـ«إنّ»، و﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ في موضعِ المرتفِع به علىٰ الفاعليَّةِ؛ كأنه قيلَ: إنَّ الذين كفروا مُستوٍ عليهم إنذارُك وعدمُه، كما تقولُ: إنَّ زيدًا مختصمٌ أخوه وابنُ عمِّه، أوْ يكونُ ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ في موضعِ الابتداء، ﴿وَسَوَآءٌ﴾ خبرًا مقدّمًا بمعنىٰ: سواءٌ عليهم إنذارُك وعدمُه، والجملةُ خبرٌ لـ«إنّ». فإن قلتَ: الفعلُ أبدًا خبرٌ لا مخبَرٌ عنه، فكيفَ صحَّ الإخبارُ عنه في هذا الكلام؟ قلتُ: هو مِنْ **جنسِ الكلامِ المهجور** فيه جانبُ اللفظِ إلىٰ جانبِ المعنىٰ، وقد وجدْنا العربَ **يَميلونَ** في مواضعَ منْ كلامِهم **مَعَ المعاني** ميلًا بيِّنًا، ....

قولُه: (﴿فِيٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً﴾ [فصلت: ١٠]) بالجرِّ شاذٌّ، وبالنصبِ مشهور[(١)].

قولُه: (**من جنْسِ الكلامِ المهجور**) قال القاضي: والفِعْلُ إنّما يمتَنعُ الإخبارُ عنه إذا أريدَ به تمامُ ما وُضِعَ له، أما إذا أُطلِقَ، وأُريدَ به اللفظُ، أو مُطْلَقُ الحديثِ المدلولِ عليه ضِمْناً علىٰ الاتساع، فهو كالاسمِ في الإضافةِ والإسنادِ إليهِ كقولِه تعالىٰ: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُواْ﴾ [البقرة: ١٣] وقولِه: ﴿يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ [المائدة: ١١٩] وقولِهم: «تَسْمَعُ بالمُعَيْديِّ خيرٌ من أن تراه»[(٢)]. وإنّما عدَلَ هُنا عن المصدرِ إلىٰ الفِعلِ لِما فيه من إيهامِ التجدُّد[(٣)].

قولُه: (**يميلونَ... مع المعاني**)، **الأساس**: مالَ معه ومايَلَه ومالَ إليه: أحبَّه. والمعنىٰ يَميلون مُصاحبينَ المعاني، أو يَدورونَ معها ولا يُبالونَ بالألفاظِ كما في قولِهم: لا تأكلِ السمكَ وتشربَ اللبَن، عَطَفوا الاسمَ علىٰ الفِعلِ علىٰ تأويلِ: لا يكُنْ منْكَ أكلُ السَّمكِ وشُرْبُ اللبَن.

(١) القراءة بالجرِّ في «سواء» قرأ بها يعقوب الحضرمي، وتُنسبُ أيضًا: إلىٰ الحسن البصري، انظر: «النشر في القراءات العشر» لابن الجزري (٢: ٣٦٦)، وهي قراءة متواترة، ولا يجوز وصفها بالشذوذ.

(٢) هذا مثلٌ يُضرَبُ لمن خبرُه خيرٌ من مَرْآه، وأوّلُ مَن قاله المنذر بن ماء السماء. لتمام الفائدة انظر: «مجمع الأمثال» للميداني (١: ١٢٩).

(٣) «أنوار التنزيل» (١: ١٤٠).

من ذلك قولهم: لا تأكلِ السمكَ وتشربَ اللَّبنَ، معناه: لا يكنْ منكَ أكلُ السمكِ وشُربُ اللبن، وإنْ كان ظاهرُ اللفظِ علىٰ ما لا يصحُّ مِنْ عطفِ الاسمِ علىٰ الفعلِ، **والهمزةُ و«أمْ» مجرّدتان** لمعنىٰ الاستواءِ، وقد انسلخَ عنهما معنىٰ الاستفهامِ رأسًا........

هذا التقديرُ علىٰ غيرِ المُتعارَفِ، فإنهُ قال في قولِه تعالىٰ: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا۟ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُوا۟ ٱلْحَقَّ﴾ [البقرة: ٤٢]: إنَّ «الواوَ» بمعنىٰ الجَمْع، أي: لا تَجْمعوا لَبْسَ الحقِّ بالباطلِ وكتمانَ الحقِّ كمسألةِ السمكة، لكنّ المعنىٰ يعودُ إليه، لأنّ المَنْهيَّ في الظاهرِ في قولِه: «لا يكُنْ منكَ أكْلُ السمكِ وشُرْبُ اللّبن» هو الأكلُ والشُّربُ علىٰ منوالِ ﴿فَلَا يَكُن فِى صَدْرِكَ حَرَجٌ﴾ [الأعراف: ٢]، ولا أُرينَّكَ هاهنا، وإنّما المنهيُّ المخاطَبُ بأن يُجانبَ الأكلَ والشُّرْبَ علىٰ أبلغِ وجْه، وقد عُلِمَ جوازُ الانفرادِ، فتوجَّهَ النهيُ إلىٰ الجَمْعِ لِما يُورث الداءَ المحذَّرَ منه.

وأمّا بيانُ الجَمْع، فهو ما قالَ صاحبُ «الضَّوْء»: هذه «الواو» تُسمّىٰ واوَ الجمْع، وهي بمَعنىٰ «مع»، لأنَّ المُرادَ[1]: لا تأكُلِ السمكَ مع شُرْبكَ اللبنَ، وله أن يأكُلَ كلَّ واحدٍ منهُما علىٰ حِدَة، وليسَ له أن يجمَعَ بينَهُما في وقتٍ واحد، وإنْ أردْتَ أن تكُفَّه عن كلِّ واحدٍ منهما، قلْتَ: لا تأكلِ السّمكَ وتشرَبِ اللبَنَ بالجَزْم، والفِعلُ بعْدَها مع «أنْ» المُضمَرةِ منصوبُ المحَلِّ علىٰ أنهُ مفعولٌ معه كما في قولِهم: ما صنَعْتُ وإيّاكَ. ونَحْوه في «الإقليد».

قولُه: (**«والهمزةُ» و«أم» مجرَّدتان**) شروعٌ في التفسيرِ علىٰ طريقٍ يؤكِّدُ معنىٰ الجواب، لأنّ معنىٰ «الهمزةِ» و«أم» أيضًا من جنْسِ الكلامِ المهجور؛ يعني أنّ همْزةَ الاستفهامِ تُفيدُ شيئَين: السؤالَ والاستواءَ، فإنّك إذا قُلتَ: أزَيدٌ عنْدَك أمْ عمْرو؟ كانَ المعنىٰ: أخبِرْني أيُّهما عندَك؟ و«أخبِرْني» سؤالٌ، و«أيُّهما عندَك» يُؤذِنُ بالاستواءِ، ألا ترىٰ أنّ المُجيبَ بأيِّهما أجابَ كانَ مُصيبًا في الجواب.

قالَ صاحبُ «التقريب»: وفيه نظَرٌ، لأنّهما لو كانا للاستواءِ لَمَا أُخبِرَ عنه بـ«سواء»، فلعلَّ

---

(١) قوله: «لأن المراد» ساقط من (ط).

قال سيبويهِ: جرىٰ هذا علىٰ حرفِ الاستفهامِ كما جرىٰ علىٰ حرفِ النداءِ قولُك: اللهمَّ اغفرْ لنا أَيَّتُها العصابةُ، يعني أنَّ هذا جرىٰ علىٰ صورةِ الاستفهامِ، ولا استفهامَ، كما أنَّ ذلكَ جرىٰ علىٰ صورةِ النداءِ، ولا نداءَ.

ومعنىٰ الاستواءِ: استواؤُهما في عِلْمِ المستفهِم عنهما؛ لأنه قد علمَ أنَّ أحدَ الأمرينِ كائنٌ: إمَّا الإنذارُ وإمَّا عدمُه، ولكنْ لا بعينِه، فكلاهما معلومٌ **بعِلْمٍ غيرِ معيَّنٍ**. وقُرِئَ: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ بتحقيقِ الهمزتينِ، والتخفيفُ أعربُ وأكثر،..........

المرادَ: أنَّهُما كانا للاستفهامِ عَن مُستويَيْن فَجُرِّدا عن الاستفهامِ، بَقِيَ أنَّهما للمُسْتوِيَيْن، ولا تكرارَ لإدخالِ «سواء» عليه، لأنَّ المعنىٰ: أن المستوَيَيْنِ في العِلمِ مُستويانِ في عدَمِ النفعِ، وإنّما جُرِّدا عن الاستفهامِ ليقَعَ فاعلًا لسواء، لأنَّ الاستفهامَ يمنع ذلك لصَدارتِه[1]، ولكوْنِه لأحدِ الأمرَيْن، والاستواءُ يَقْتَضي مُتعدِّدًا، فبالتجريدِ ارتفعَ المانِعان.

قولُه: (قال سِيبوَيْه: جرىٰ هذا) قال ابنُ الحاجِب: اعلمْ أنّ في كلامِهم حَمْلاً لمعانٍ في الأصل، ثمَّ نقلوها إلىٰ معان أُخَرَ مع تجريدِها عن أصلِ معناها، وهذا في أبوابٍ منها قولُهم: سواءٌ عليَّ أقُمْتَ أمْ قعَدتَ، سؤالٌ عن تعيينٍ مع التسويةِ بينهما، ثمّ نُقِلَ إلىٰ الخبرِ بمعنىٰ التسويةِ من غيرِ سؤال، ومنها: قولُهم: يا أيُّها الرجلُ، أصْلُه تخصيصُ المنادىٰ بطَلبِ إقبالِه عليك، ثمّ نُقِلَ إلىٰ معنىٰ الاختصاصِ مُجرّدًا عن معنىٰ طلبِ الإقبالِ في قولِك: أمّا أنا فأفعلُ كذا يا أيُّها الرجُل[2].

قولُه: (بعِلْمٍ غيرِ مُعيِّن) صَحَّ «مُعيِّن» بكَسْرِ الياءِ في نسخةِ المُصنِّف. لعلَّ المرادَ أنّ المُسْتفهِمَ كما إذا استفهَمَ بقولِه: أزَيدٌ عندَك أمْ عمرو؟ يعلمُ أنَّ أحدَهُما عنده، لكن لا يُعيِّنُه ويطلبُ منه التعيينَ، كذلك المُستفهِمُ بقَولِه: أأنذَرْتَهم أم لم تُنذِرْهم يعلمُ أنَّ أحدَ الأمرَيْن كائنٌ، ولكن لا يُعيِّنُه، فيجبُ التأويلُ، والقولُ بأنّ حرفَ الاستفهامِ مُنْسلِخٌ عن معنىٰ الطلبِ إلىٰ الاستواء.

---

(١) يعني وقوعَه في صدْرِ الكلام.

(٢) لم أهتد إلىٰ كلام ابن الحاجب فيما بين يديَّ من مصنّفاته.

وبتخفيفِ الثانيةِ بَيْنَ بينَ، وبتوسيطِ ألفٍ بينهما محقَّقتينِ، وبتوسيطِها والثانيةِ بَيْنَ بين، وبحذفِ حرفِ الاستفهامِ، وبحذفِه وإلقاءِ حركتِه علىٰ الساكنِ قبلَه، كما قُرِئَ: (قدَ أفلح). فإن قلتَ: **ما تقولُ فيمن يقلبُ الثانيةَ ألِفًا**؟ قلتُ: **هو لاحنٌ خارجٌ** عن.........

قولُه: (**وبتخفيفِ الثانية**) عطفٌ علىٰ قولِه: «بتحقيقِ الهمزَتَيْن» وقولُه: «والتخفيفُ أعْربُ وأكثر» اعتراضٌ بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه، إنّما قُدِّمَ للاهتمامِ، والقراءةُ بتحقيقِ الهمزَتينِ لابنِ عامرٍ وعاصمٍ وحمزةَ والكِسائيّ[١] «وبتخفيفِ الثانيةِ بَيْنَ بَيْن» لابنِ كثيرٍ ونافعٍ وأبي عمرو، وهشامٌ وورشٌ يبدلُها ألفًا، والقياسُ أن تكونَ بين بين، وابن كثيرٍ لا يدخلُ بينهما ألِفًا، وقالون[٢] وهشامٌ وأبو عمرٍو يدخلونها، وبحَذْفِ حرْفِ الاستفهام، وبحَذْفِه وإلقاءِ حركتِه علىٰ الساكِنِ قبْلَه، وهو «عليهِمَ آنذرتَهم»، القِراءتانِ شاذّتان.

قال ابنُ جنّي: حذفُ الهمزةِ قراءةُ ابنِ مُحَيْصِن وهو للتخفيف، كراهةَ اجتماعِ الهمزَتَيْن. والقرينةُ مجيءُ «أم»، وقد حُذِفَ في غيرِ موضع، منهُ بيتُ **الكتاب**[٣]:

لعَمْريَ ما أدْري وإن كُنتُ داريًا ... بِسَبْعٍ رمَيْنَ الجَمْرَ أم بِثَمانِ[٤]

أي: أبِسَبْعٍ؟ قيل: فلعَلَّ في الآيةِ حذْفَ همْزةِ الفِعل؟ وأُجيبَ: أنهُ قد ثبتَ جوازُ حذفِ همزةِ الاستفهام، وأمّا حذْفُ همزةِ الفعْلِ في الماضي، فبَعيد.

قولُه: (**ما تقولُ فيمَن يقلِبُ الثانيةَ ألِفًا**) وهي روايةٌ ثانيةٌ لوَرْش.

قولُه: (**هو لاحِنٌ خارجٌ**). فإن قُلْتَ: هذا طَعنٌ فيما هو منَ القراءاتِ السبع الثابتةِ بالتواتر، وهو كُفر.

---

(١) انظر: «النشر في القراءات العشر» (١: ٣٦٣).

(٢) قالون: هو عيسىٰ بن مينا الزُّرَقي، قارئ المدينة ونَحْويُّها، له اختصاصٌ بنافع وهو الذي سمّاه «قالون» لجودة قراءته، فإن «قالون» باللغة الرومية: جيد، توفي سنة ٢٢٠.

(٣) «المحتسب» (١: ٥٠)، والمرادُ بالكتابِ: «كتاب سيبويه» (٣: ١٧٥).

(٤) البيت لعمر بن أبي ربيعة في «ديوانه»، ص٣٨٠.

كلامِ العربِ خروجَيْنِ؛ أحدُهما: الإقدامُ علىٰ جمعِ الساكنينِ علىٰ غيرِ حَدِّه، وحدُّه أن يكونَ الأولُ حرفَ لِينٍ، والثاني حرفًا مدغمًا، نحوُ قولِه: ﴿ٱلضَّآلِّينَ﴾، ....

قلتُ: ليسَ بكُفرٍ، لأنّ التواترَ ما نُقِلَ بينَ دَفَّتي مُصْحَفِ «الإمام»[1]، وهذا مِن قَبيلِ الأداءِ، ونحوُه المدُّ والإمالةُ وتخفيفُ الهمزةِ.

قال الكَواشي: وفي زَعْمِه نَظر، مَنْ قلبَ الهمزةَ أَلِفًا يُشْبِعُ الألِفَ إشباعًا زائدًا علىٰ مِقدارِ الألفِ الخارجةِ عادةً، ليكونَ الإشباعُ فاصلًا بين الساكنَيْن، وهما: الألِفُ المقلوبةُ والنون. وذكَرَ ابنُ الحاجبِ في وَجْه مَنْ قرأ «مَحْيايْ» بإسكانِ الياءِ وَصْلًا، هذا المعنىٰ[2]. وقيلَ: طريقُ التخفيفِ ليسَ بخطأ، وأنشدَ للفرزدقِ[3]:

فارعَيْ فزارةُ لا هَناكِ المَرْتَعُ

أي: هَنَأَكِ[4].

وقال حسّان[5]:

سَالَتْ هُذيلُ رسولَ الله فاحشةً ضَلَّتْ هُذيلُ بما قالتْ ولم تُصِبِ

وإذا ثبتَ مِثلُه في كلامِ الفصحاءِ ونُقِلَ عمّن ثبتَتْ عصمتُه من الغلَطِ، يجبُ القبولُ، وأمّا القُرّاءُ فهم أعدلُ من النحاة، فوجبَ المصيرُ إلىٰ قولِهم.

---

(١) يعني مصحفَ عثمانَ رضيَ اللهُ عنه الذي اجتمع علىٰ صحّة ما فيه الجِلّةُ من صحابةِ رسولِ الله ﷺ.

(٢) انظر: «الكافية» لابن الحاجب بشرح الاستراباذي (٢: ٢٦٥) وعبارتُه ثَمّة: «وقد جاءَ الياء ساكنًا مع الألف في قراءةِ نافع ﴿وَمَحْيَايْ وَمَمَاتِي﴾ [الأنعام: ١٦٢]، وذلك: إمّا لأنّ الألفَ أكثرُ مدًّا من أخوَيْه، فهو يُقامُ مقام الحركةِ في صحّةِ الاعتمادِ عليه، وإمّا لإجراءِ الوصْلِ مجرىٰ الوقف، ومع هذا، فهو عند النحاةِ ضعيف» انتهىٰ.

(٣) «ديوان الفرزدق» (١: ٤٠٨)، وموطن الشاهد تخفيف الهمزة في «هَنَأَكِ».

(٤) قوله: «أي: هنأك» ساقط من (ط).

(٥) «ديوان حسّان»، ص١٢٠. وموطنُ الشاهد تخفيف الهمزة في «سألت».

وخُوَيْصَّةٍ. والثاني: إخطاءُ طريقِ التخفيفِ؛ لأنَّ طريقَ تخفيفِ الهمزةِ المتحركةِ المفتوح ما قبلَها أن تُخرجَ بَيْنَ بين، فأمَّا القلبُ ألِفًا فهو تخفيفُ الهمزةِ الساكنةِ المفتوح ما قبلَها؛ كهمزةِ رأس. **والإنذارُ: التخويفُ** من عقاب الله بالزَّجْر عن المعاصي. فإن قلتَ: ما موقعُ ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾؟ قلتُ: إمّا أن تكون جملةً مؤكِّدةً للجملةِ قبلَها، أو خبرًا لـ«إنّ»، **والجملةُ قبْلَها اعتراضٌ**.

[﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ ٧]

الخَتْمُ والكَتْم أخوانِ؛ لأنَّ في الاستيثاقِ منَ الشيءِ بضرْبِ الخاتمِ عليه...........

قولُه: (**وخُوَيْصَّة**)، **النهاية**: في الحديثِ: «بادروا بالأعمالِ ستًّا: وخُوَيْصّةَ أحدِكم» يُريدُ حادثَةَ الموتِ التي تخصُّ كلَّ إنسانٍ، وهيَ تصغيرُ خاصّة، وصُغِّرَتْ لاحتقارِها في جَنْبِ ما بعْدَها من البعْثِ والعرْضِ والحسابِ وغيرِ ذلك. والحديثُ مِن روايةِ الإمامِ أحمدَ ومُسْلمٍ عن أبي هُريرةَ: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «بادِروا بالأعمالِ ستًّا: الدخانَ، والدجّالَ، ودابّةَ الأرضِ، وطُلوعَ الشمسِ مِن مغْرِبها، وأمْرَ العامّةِ، وخُوَيْصَّةَ أحدِكم»[1].

قولُه: (**والإنذارُ: التّخويف**) قال القاضي: إنّما اقتصَرَ عليه، لأنهُ أوْقَعُ في القلبِ وأشدُّ تأثيرًا في النفْسِ من حيثُ إنَّ دفْعَ الضُّرِّ أهمُّ مِن جلْبِ النَّفْع، فإذا لم ينفَعْ فيهم، كانتِ البِشارةُ بعدَمِ النفْعِ أوْلى[2].

قولُه: (**والجُملةُ قبْلَها اعتِراض**) والفرْقُ بينَ المُعْترضةِ والمؤكِّدة ـ علىٰ أنّ المُعْترِضةَ أيضًا مؤكِّدة ـ: هو أنّ المُعترضةَ أحسَنُ موقِعًا، وألطَفُ مَسْلَكًا، وفيه مع التوكيدِ الاهتمامُ بشأنِها لتخلُّلِها بين الكلام، وقال القاضي: إذا كانت مُعْترضةً كانت علّةً للحُكْم[3].

قولُه: (**الخَتْمُ والكتْمُ أخوان**)، **الراغب**: الخَتْمُ والطَّبْعُ: الأثَرُ الحاصِلُ عن نَقْش، ويُتجوَّزُ

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٨٣٠٣)، ومسلم (٢٩٤٧). من حديثِ أبي هريرةَ رضيَ اللهُ عنه.

(٢) «أنوار التنزيل» (١: ١٤١).

(٣) المصدر السابق (١: ١٤٢).

كتمًا له وتغطيةً؛ لئلّا يُتوصَّلُ إليه، ولا يُطَّلعَ عليه. والغِشاوةُ: الغطاءُ، فِعالةٌ مِن غشّاه؛ إذا غطَّاه. وهذا البناءُ لِما يشتملُ علىٰ الشيءِ، كالعِصابةِ والعِمامة. فإن قلتَ: ما معنىٰ الختمِ على القلوبِ والأسماعِ وتغشيةِ الأبصار؟ قلتُ: لا ختمَ ولا تغشية ثَمَّ علىٰ الحقيقةِ، وإنما هوَ من بابِ المجازِ،........................

به، يقالُ: ختَمْتُ كذا في الاستيثاقِ من الشيءِ والمَنْعِ منه، نظرًا إلىٰ ما يحصُلُ من المَنْعِ بالخَتْمِ علىٰ الكُتُبِ والأبواب، ويُقال ذلك، ونَعني به بلوغَ آخرِ الشيءِ نظرًا إلىٰ أنهُ آخِرُ فِعْلٍ يُفعَل به[1] في إحرازِ الشيءِ، ومنهُ قيل: ختَمْتُ القرآن. وقد قيل: للإنسانِ ثلاثةُ أنواعٍ من الذنوبِ يُقابلُها في الدنيا ثلاثُ عقوباتٍ، الأوّل: الغفلةُ عن العبادات، وذلك يُورِثُ جَسارةً علىٰ ارتكابِ الذنوب، وهي المشارُ إليها بقولِه: «إنّ المؤمنَ إذا أذنبَ أوْرَثَ في قلبِه نُكتةً سوداء، وإنْ تابَ ونزعَ واستغفرَ، صقل قلبُه، وإن زادَ زادتْ حتّىٰ تُغلِقَ قلبه»[2].

والثاني: الجَسارةُ علىٰ ارتكابِ المحارِمِ، إمّا لشَهْوةٍ تدعوهُ إليه، أو شَرارةٍ تُحَسِّنُه في عَيْنِه، فتُورثُه وقاحةً، وهي المُعبَّرُ عنها بالرَّيْنِ في قولِه تعالىٰ: ﴿كَلَّاۖ بَلۡۜ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم مَّا كَانُواْ يَكۡسِبُونَ﴾ [المطففين: ١٤].

والثالث: الضلالُ، وهو أن يسبِقَ إلىٰ اعتقادِ مذهبٍ باطل، وأعظَمُه الكُفرُ، فلا يكونُ تلفُّتٌ منه بوَجْهٍ إلىٰ الحقّ، وذلك يُورثُه هيئةً تُمرِّنُه علىٰ استحسانِه المعاصي، واستقباحِه للطاعاتِ، وهو المُعبَّر عنه بالخَتْمِ والطَّبْعِ في قولِه تعالىٰ: ﴿وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمۡعِهِۦ وَقَلۡبِهِۦ﴾ [الجاثية: ٢٣] و﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ﴾ [النحل: ١٠٨]، وبالأقفالِ في قولِه تعالىٰ: ﴿أَمۡ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقۡفَالُهَآ﴾ [محمد: ٢٤] إلى غير ذلك[3].

---

(١) قوله: «يفعل به» ساقط من (ط).

(٢) أخرجه ابن ماجه (٤٢٤٤)، والترمذي (٣٣٣٤)، وابن حبان (٢٧٨٧)، وغيرهم من حديث أبي هريرةَ رضيَ اللهُ عنه.

(٣) «تفسير الراغب» (١: ٨٩- ٩٠)، وانظر: «مفردات القرآن» ص٢٧٤.

ويحتملُ أن يكونَ مِنْ كلا نوعَيْه؛ وهما الاستعارةُ والتمثيل. أمَّا الاستعارةُ: **فأنْ تَجعلَ قلوبَهم** - لأنَّ الحقَّ لا ينفذُ فيها، ....

قولُه: (**ويحتملُ أن يكونَ منْ كِلا نوعَيْه**) لا يخلو لفْظُه عن اتساعٍ ما، لأنهُ جعلَ التمثيلَ نوعًا من المَجاز، وقسيمًا للاستعارة. بيانُه: أنهُ إنْ عنىٰ بالتمثيلِ ما هو واقعٌ علىٰ سبيلِ التشبيه، بأن يكونَ وجْهُه منتزَعًا مِن عدّةِ أمورٍ غيرِ حقيقيّة، فهو ليسَ بمَجاز، وإنْ أرادَ به الاستعارةَ التمثيليةَ، فهو ليسَ قسيمًا للاستعارة، بل هو قِسمٌ منها. والأظهَرُ أن يُقالَ: المجازُ نوعان: مُرْسلٌ، واستعارة. والاستعارةُ نوعانِ: تمثيليةٌ، وغيْرُ تمثيلية، ككَوْنِها تخييليةً، أو تحقيقيّةً، أو مَكْنِيّة، والعُذْرُ أنّ الاستعارةَ التمثيليةَ غلبَ عليها اسمُ التمثيلِ، ولا يكادُ يُطلِقُ عليها اسمَ الاستعارةِ كما استقرَيْنا مِن كلامِه، منه ما قالَ في قولِه تعالىٰ: ﴿ وَٱعۡتَصِمُواْ بِحَبۡلِ ٱللَّهِ جَمِيعٗا ﴾ [آل عمران: ١٠٣]: يجوزُ أن يكونَ تمثيلاً لاستظهارِه به، ووثوقِه بحمايتِه بامتساكِ المُتدلِّي من مكانٍ مُرتَفعٍ بحَبْلٍ وَثيق، وأن يكونَ استعارةً[١]، وبَقيّةُ الاستعاراتِ يُطْلَقُ عليها اسمَ الاستعارةِ مطلقًا، ونَحْوُه قولُ أبي الطيّب:

فإنْ تَفُـقِ الأنـامَ، وأنْـتَ مِـنهم فإنّ المِسْكَ بعضُ دَمِ الغَـزالِ[٢]

وذلك أنّهم إذا رأَوْا أنّ بعْضَ أنواعِ الجنْسِ له مَزِيّةٌ علىٰ سائرِ أنواعِه يُخرِجونَه من ذلكَ الجنسِ ويَجْعلونَه جِنسًا آخرَ، كذا هاهنا.

قولُه: (**فأنْ تجعلَ قلوبَهم**) إلىٰ آخره، شروع في بيانِ كيفيةِ التَّشْبيهِ الذي هو واقعٌ في طريقِ هذه الاستعارةِ، ليُعلمَ منه كيفيةُ استخراجِ الاستعارةِ؛ وذلكَ أنّ قولَه: «أنْ تجعلَ قُلوبَهم» بسَببِ عدمِ نفوذِ الحقِّ فيها «كأنّها مُسْتَوْثَقٌ مِنها بالخَتْم» كقولِكَ في الاستعارةِ المكنيةِ في قولِ الـهُذَليِّ[٣]:

(١) «الكشاف» (١: ٣٩٤).

(٢) «ديوان المتنبي» (٣: ١٥١).

(٣) يعني أبا ذؤيب، والبيت من قصيدته المشهورة في رثاءِ أبنائه. انظر: «شرح أشعار الهذليين» (١: ٨).

ولا يخلُصُ إلىٰ ضمـائرِها مِنْ قِبَل إعراضِهم عنه واستكبارِهم عن قَبُولِه واعتقادِه؛ وأسماعَهم؛ لأنها تمجُّه وتَنْبُو عن الإصغاءِ إليه، وتعافُ استماعَه، كأنها مستوثَقٌ منها بالختْم؛ وأبصارَهم ـ لأنها لا تجتلي آياتِ الله المعروضةَ، ودلائلَه المنصوبةَ، كما تجتليها أعينُ المعتبِرينَ المستبصِرين، كأنما غُطِّيَ عليها وحُجبتْ، وحِيلَ بينها وبينَ الإدراك. وأمَّا التمثيلُ: **فأنْ تمثَّلَ** ـ حيثُ لم يَستنفِعوا بها في الأغراضِ الدينيةِ التي كُلِّفوها.........

وإذا الـمَنيّةُ أنْشبَتْ أظفارَها

جُعِلت المنيّـةُ بسَببِ اغتيالِها الأرواحَ كأنّها سَبُعٌ ذو أظفارٍ وأنْياب، ثمّ ذُكِرَت المنيةُ، وأُريدَتْ المنيّةُ المُشَكَّلَةُ[1] علىٰ صورةِ السَّبُعِ في التخييلِ، وجُعِلَت القرينةُ ما يلازمُ السَّبُع المشبَّه به، ونُسِبَتْ إليها علىٰ سبيلِ الاستعارةِ التخييليةِ، لأنّ المَكْنيّةَ لا تنفَكُّ عن التخييلية، كذا هاهنا تُجعلُ القلوبُ استعارةً مكنيةً عن قلوبٍ مُتخَيَّلةٍ علىٰ صورةِ شيءٍ مُسْتوثَقٍ منه، ثمَّ يُنسَبُ إليها لازمُ ذلك الشيءِ، وهو الخَتْمُ بعْدَ التخييلِ، قائلاً: ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾، والذي يُؤيِّدُ[2] أنّ هذهِ الاستعارةَ مَكْنيةٌ تصريحُ التشبيهِ في القلوبِ بقولِه: «كأنَّها مُستوثَقٌ منها»؛ لأنّ الاستعارةَ بالكنايةِ هي التي يُذكَرُ[3] فيها المُشبَّه، ويُرادُ به المُشبَّهُ به.

قولُه: (**ولا يَخْلُصُ**)، **الجوهري**: خلَصَ إليه الشيءُ: وصَل.

قولُه: (**فأنْ تُمثَّلَ**) أي: تُشَبَّه حالةُ قلوبِهم وسَمْعِهم وأبصارِهم، وهي عدَمُ انتفاعِها في الأغراضِ الدينيّةِ بسَببِ منْعِ قَبولِ الحقِّ، بحالةِ أشياءَ ضُرِبَ حِجابٌ ـ أي: حدٌّ فاصِلٌ ـ بيْنَها وبينَ الاستنفاعِ بها بالخَتْمِ والتَّغْشية، ثمّ استُعير لجانبِ المُشَبَّهِ لَفْظُ «الختمِ» جاعِلًا القرينةَ نِسْبَتَه إلىٰ القلوبِ، فيكونُ من الاستعارةِ التمثيليةِ الواقعةِ علىٰ طريقِ التَّبَعيّة كما مَرَّ في قولِه: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ

(١) في (ط): «المتشكلة».

(٢) في (ط): «يؤيده».

(٣) في (ط): «هي أن يذكر».

وخُلِقوا من أجلها ـ بأشياءَ ضُرِبَ حجابٌ بينها وبينَ الاستنفاعِ بها بالختمِ والتغطية. وقد جعلَ بعضُ المازنيِّين الحُبْسةَ في اللّسانِ والعيَّ ختمًا عليه، فقال:

ختمَ الإلهُ على لسانِ عُذافرٍ ختمًا فليسَ علىٰ الكلام بقادرِ
وإذا أراد النطقَ خِلتَ لسانَه لَحْمًا يحرِّكه لِصَقرٍ ناقرِ

فإن قلتَ: فلمَ أُسندَ الختمُ إلىٰ اللهِ تعالىٰ، وإسنادُه إليه يدلُّ علىٰ المنعِ.............

﴿عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٥] ويُؤيِّدُه قولُه بُعَيْدَ هذا: «ويجوزُ أن تُضرَبَ الجملةُ كما هي مثلًا». ودلَّ علىٰ أنّ التشبيهَ مُركَّبٌ قوْلُه: «بأشياءَ ضُرِبَ حِجابٌ بيْنَها وبينَ الاستنفاعِ بها» لأنّهُ مُشبَّهٌ به، ولا بدَّ من تقديرِ مِثلِه في جانبِ المُشبَّه فيقال: «فأنْ تُـمَثَّل» أي: تُشَبَّهُ قُلوبُهم؛ لأنّ الحقَّ لا ينفُذُ فيها ليستنفعوا بها في الأغراضِ الدينيّة، فظهرَ أنَّ الاستعارةَ في «خَتَمَ» علىٰ الأوّلِ تخْييليّة، وفي القلوبِ مَكْنيّة، وعلىٰ الثاني تبَعيّةٌ واقعةٌ علىٰ طريقِ الاستعارةِ التمثيليّة، فصَحَّ قوْلُه: «لا خَتْمَ ولا تَغْشِيةَ ثَمَّ علىٰ الحقيقة» وإنّما قُلْنا: تبعِيّة، لأنّ «خَتَمَ» فِعْلٌ، والاستعارةُ واقعةٌ في مَصْدره، والمرادُ ما في القلوبِ من المَنْعِ منْ قَبولِ الحقِّ.

قولُه: (ختمَ الإلٰهُ) البيت[1]، عُذافِرٌ بالعَينِ المُهْمَلةِ وضمِّها والذالِ المُعْجَمة: اسمُ رجُلٍ، ويُقالُ: جَمَلٌ عُذافِرٌ، أي: قَويٌّ شَديد.

قولُه: (فلِمَ أُسنِدَ الخَتْمُ إلىٰ الله) إلىٰ آخِره، هذا السؤالُ والجوابُ مبنيٌّ علىٰ مذْهَبِه. والسؤالُ الأوّلُ والجَوابُ مُشْترَكٌ بيْنَهم وبينَ أهلِ السُّنّة.

قال القاضي: المرادُ بالخَتمِ والتَّغْشيةِ أن يُحْدِثَ في نفوسِهم هيئةً تُـمرِّنُهم علىٰ استحبابِ الكُفرِ والمعاصي واستقباحِ الإيمانِ والطاعات[2].

---

(١) ذكره أبو حيّان التوحيدي في «البصائر والذخائر» (٤: ١٩٠)، وعزاه لبعضِ المازنيّين، وكذا الزمخشري في «ربيع الأبرار» (١: ٤٥٤).

(٢) «أنوار التنزيل» (١: ١٤٤)، وعلّله بقوله: «بسببِ غيِّهم وانهماكهم في التقليد وإعراضهم عن النظرِ الصحيح، فتجعل قلوبَهم بحيث لا ينفُذ فيها الحقّ».

من قَبُول الحقِّ والتوصلِ إليه بطُرقِه وهو قبيحٌ، واللـهُ يتعالىٰ عن فعلِ القبيح علوًّا كبيرًا **لعِلْمِه بقُبحِه**، وعلمِه بغِناه عنه، وقد نصَّ علىٰ تنزيهِ ذاتِه بقوله: ﴿وَمَآ أَنَاْ بِظَلَّٰمٍ لِّلۡعَبِيدِ﴾ [ق: ٢٩]، ﴿وَمَا ظَلَمۡنَٰهُمۡ وَلَٰكِن كَانُواْ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الزخرف: ٧٦]، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأۡمُرُ بِٱلۡفَحۡشَآءِ﴾ [الأعراف: ٢٨]، ونظائرِ ذلك مما نطقَ به التنزيلُ؟ قلتُ: **القصدُ إلىٰ صفةِ القلوبِ بأنها كالمختومِ عليها**، وأمّا إسنادُ الختْمِ إلىٰ اللـهِ عزَّ وجلَّ **فلِينبِّهَ** علىٰ أنَّ هذه الصفةَ في فرْطِ تمكُّنِها، وثباتِ قَدَمها كالشيءِ الخَلْقيِّ غيرِ العَرَضي، ألا ترىٰ إلىٰ قولِهم: فلانٌ مجبولٌ علىٰ كذا، ومفطورٌ عليه، يريدونَ أنه بليغٌ في الثباتِ عليه..............

وقلتُ: فالإحداثُ فِعْلُ الله حقيقةً، والخَتْمُ والتغشِيةُ مجازٌ كما مرّ.

قولُه: (**لعلْمِه بقُبْحِه**) يعني مَن ارتكبَ قَبيحًا إنّما يَرتكِبُه لأمرَيْن: إمّا للجهلِ بكوْنِه قبيحًا، أو للاحتياجِ إلىٰ فِعْلِه. واللهُ تعالىٰ مُنـزَّهٌ عنهما.

و«الفاء» في «فلِمَ» دلّتْ علىٰ إنكار، يعني: أنَّ الختْمَ لمّا كانَ عبارةً عن المَنْعِ من قَبولِ الحقِّ فلِمَ أُسنِدَ إلىٰ ذاتِه.

قولُه: (**القَصْدُ إلىٰ صفةِ القُلوبِ بأنّها كالمَختومِ عليها**) أي: المقصودُ من الإسنادِ المُبالغةُ في الإباءِ عن قَبولِ الحقِّ، فعَبَّرَ عن المُبالغةِ بقَوْلِه: «كالمختومِ عليها»، هذا خُلاصةُ الجواب، والوجوهُ الآتيةُ بيانٌ لهذا المعنىٰ علىٰ طُرقٍ شَتّىٰ.

قولُه: (**فليُنبِّه**) هذا هو الوجْهُ الأوّلُ من الوجوهِ وخُلاصتُه: أنّ ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ﴾ الآية بكَمالِها مُعبِّرةٌ عن فَرْطِ تمكُّنِ الكفرِ فيهم علىٰ الكنايةِ الإيمائية: وهي أن تُؤخَذَ الزُّبدةُ والخُلاصةُ من الجملةِ من غيرِ اعتبارِ مُفرداتِها بالحقيقةِ والمجاز.

قال المُصنِّفُ في قولِه تعالىٰ: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]: هذا كِنايةٌ عن المُلك[1]، قالوا: فلانٌ استوىٰ علىٰ العرشِ، يُريدونَ مَلَكَ وإن لم يَقْعُدْ علىٰ السريرِ البتّةَ، وإليهِ الإشارةُ

---

(١) «الكشاف» (١٠:١٢٨) بتصرُّفٍ ملحوظ.

وكيفَ يُتخيَّلُ ما خُيِّلَ إليكَ. وقد وردتِ الآيةُ ناعيةً علىٰ الكفارِ شناعةَ صفتِهم، وسَماجةَ حالِهم، ونِيطَ بذلك الوعيدُ بعذابٍ عظيمٍ! ....

بقَوْلِه: «فلانٌ مجْبولٌ علىٰ كَذا، ومفطورٌ عليه، يريدونَ أنهُ بليغٌ في الثباتِ عليه» قالَ صاحبُ **المفتاح** في قولِ الطائيّ[(١)]:

أبيْنَ فما يَزُرْنَ سِـوىٰ كـريمٍ وحسْبُكَ أن يَزُرْنَ أبا سعيدِ

إنهُ في إفادةِ أنّ أبا سعيدٍ كريمٌ، غيرُ خافٍ[(٢)].

قولُه: (**وكيفَ يُتخيَّلُ ما خُيِّلَ**) تَعْريضٌ بأهلِ السُّنّةِ وتَوْهينٌ لدلائلِهم، يعني أنّها مُتَخيَّلاتٌ لا حقيقةَ لها، وهيَ ما حكىٰ الإمامُ في «تفسيرِه»[(٣)]: القائلونَ بأنّ أفعالَ العبادِ مخلوقةٌ لله تعالىٰ لهم قولان: أحدُهما: أنّ الخَتْمَ هو خَلْقُ الكُفرِ في قلوبِ الكفّار. وثانيهما: أنّهُ خَلْقُ الداعيةِ التي إذا انضمّت إلىٰ القُدْرةِ صارَ مجموعُ القُدرةِ معها سَببًا موجِباً لوقوعِ الكفرِ، وللمَنْعِ عن قَبولِ الإيمان.

وقالَ مُحيي السنَّة: مَعناه: حكَمَ الله علىٰ قلوبِهم بالكُفرِ لِما سَبَقَ من عِلْمِه الأزليِّ فيهم[(٤)].

قولُه: (**وقد ورَدَت الآيةُ ناعيةً علىٰ الكُفار**) أي: مُظهرةً لـهَفواتِهم؛ من قولِهم: فلانٌ نَعىٰ علىٰ فُلانٍ ذُنوبَه: إذا أظهرَها وشَهَرها.

وقالَ القاضي: الخَتْمُ والتّغشِيَةُ مِن حيثُ إنّ المُمْكِناتِ مُستندةٌ إلىٰ الله تعالىٰ، واقعةٌ بقُدرتِه أُسندَتْ إليه، ومِن حيثُ إنّهُما مُسَبَّبانِ ممّا اقتَرفوهُ ورَدَتْ ناعيةً عليهم شناعةَ صِفَتهم ووخامةَ عاقِبتِهم، ثمّ الآيةُ تعليلٌ للحكمِ السابقِ وبيانُ ما يقتضيه[(٥)].

---

(١) لم أجده في «ديوان أبي تمام»، وهو من شواهد الجرجاني في «دلائل الإعجاز»، ص٣١٣.

(٢) «مفتاح العلوم»، ص١٧٤.

(٣) «مفاتيح الغيب» (٢: ٢٩١).

(٤) «معالم التنزيل» للبغوي (١: ٤٩).

(٥) «أنوار التنزيل» (١: ١٤٦).

وقلتُ: تقريرُه أنّ الآيَةَ جاريةٌ مجْرىٰ السببِ الموجبِ لكوْنِ الهُدىٰ لا ينفَعُ فيهم، فإنَّ الله تعالىٰ لمّا أظهرَ تَصْميمَهم علىٰ الكُفرِ بقولِه: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦] اتّجه لسائلٍ أن يقول: ما بالُهم كذلك؟ فأوقَعَ قولَه: ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾ إلىٰ نهايتِه جوابًا منطويًا علىٰ بيانِ الموجِبِ، وقد بولغَ في المعنىٰ حيث جعلَ الخَتْمَ علىٰ القلوبِ ليمنعَ من الفِكْرِ في الدلائلِ المعقولةِ الصرفة، وعلىٰ السمعِ لئلّا تنفُذَ في القلوبِ بسببِه الدلائلُ المَسْموعة، وجعلَ علىٰ البَصَرِ الغِشاوةَ لئلّا تصِلَ إليها الدلائلُ المُبْصَرةُ ليستدلّوا بها علىٰ وجودِ منشئِها، فسدَّ الطُّرقَ عليهم مِنْ كلِّ وَجْه.

أمّا صاحب «الانتصاف» فقد أطنبَ في هذا المقام، وقال: قد اشتملَ كلامُ الزمخشريِّ علىٰ مفاسدَ:

أحدُها: الخروجُ عن دليلِ العقلِ الدالِّ علىٰ أنهُ لا مُوجِدَ إلّا الله.

الثانية: مخالفةُ دليلِ النقلِ المؤيِّدِ له كقولِه تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الرعد: ١٦]، ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ [فاطر: ٣].

الثالثة: غَلطٌ في أنّ ما يقبحُ شاهدًا يقبحُ غائبًا، وهي قاعدةٌ باطِلة.

الرابعة: قالوا: لو كانَتْ أفعالُ العبادِ مخلوقةً لله، لَمَا عابَها، ولَمَا عاقبَ عليها بناءً علىٰ قاعدةِ الحُسْنِ والقُبح، ولم يَعلموا أنّ هذه المُلازَمةَ تلزمُهم أيضًا، لأنهُ يقبُحُ شاهدًا أنْ يُمَكِّن الإنسانُ من القَبائحِ والفواحشِ وهو بمَرْأًى منه وبمسْمَعٍ مع قُدرتِه علىٰ رَدِّه، وهو كإعطاءِ سيفٍ باترٍ لفاجرٍ يقطعُ الطريقَ ويَسْبي الحريمَ، وهو قَبيحٌ في الشاهد. فإنْ قالوا: نعم، لكنّ ذلك لحكمةٍ استأثَرَ الله تعالىٰ بعلْمِها، ففرَّقوا بينَ الغائبِ والشاهِدِ، فيقال: ما ذكَرتُموهُ إن صلحَ جوابًا كان جوابًا عمّا اعترضْتُم، فلِمَ لا سلَّمْتُم الأمْرَ إلىٰ الله تعالىٰ في أوّلِ الأمر؟ والواجبُ علىٰ العبدِ أن يلاحِظَ الفرْقَ بين الحركةِ الاختياريةِ والاضطراريّة فيخْرُجَ عن الجَبْر، ثمّ يلاحِظَ الأدلّةَ الدالّةَ علىٰ أنّهُ لا خالِقَ إلّا الله، فيَخرُجَ عن الاعتزال[1].

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٤٩).

ويجوزُ أن تُضربَ الجملةُ كما هيَ - وهي ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾ - مَثَلًا، كقولِهم: سالَ به الوادي؛ إذا هلكَ، وطارتْ به العنقاءُ؛ إذا أطالَ الغَيْبَةَ، وليسَ للوادي **ولا للعنقاءِ عملٌ في هلاكِه** ولا في طُولِ غيبتِه، وإنما هوَ تمثيلٌ مُثِّلتْ حالُه في هلاكِه بحالِ..............

قولُه: (**ويجوزُ أن تُضرَبَ الجملةُ كما هي**) هذا هو الوجْهُ الثاني من الوجوه، وهو مبْنيٌّ علىٰ التمثيلِ(١)، وهو الذي عناهُ صاحبُ «المفتاح» بقولِه: التشبيهُ التمثيليُّ متىٰ فشا استعمالُه علىٰ سبيلِ الاستعارة سُمّيَ مثلًا(٢). والفرْقُ بين هذا التمثيلِ والذي سَبَقَ في قولِه: «ختَم»، هو أن في ذلك الاستعارةُ واقعةٌ في الخَتْمِ فقَط علىٰ سبيلِ التبَعيّة، وهنا الاستعارةُ في الجُملةِ برَأْسِها، وإليه الإشارةُ بقَوْلِه: «أن تضربَ الجُملةُ كما هي مثَلًا». ثمّ هذا الوجْهُ يُقَدَّرُ علىٰ ثلاثةِ أضْرُبٍ:

أحدُها: أن تكونَ قلوبٌ موجودةٌ ختَمَ الله تعالىٰ عليها نَحْوَ قلوبِ الأغتام. **الأساس**: الغَتْمةُ: عُجمَةٌ في النُّطق، ورجلٌ أغْتَمُ وقَوْم غُتْمٌ وأغْتام من الغَتْمِ، وهو الأخْذُ بالنَّفَسِ.

وثانيها: كذلك نحْوَ قلوبِ البهائم.

وثالثُها: قلوبٌ مُقَدَّرةٌ خَتَمَها لا وجود لها.

قولُه: (**ولا للعنقاءِ عملٌ في هَلاكه**) عن الميدانيِّ، قالَ الخليل: سُمِّيتْ عنقاء؛ لأنهُ كانَ في عُنُقِها بياضٌ كالطَّوْقِ، ويُقال: لِطولٍ في عُنُقِها. قال الكَلْبيُّ(٣): كان لأهلِ الرسِّ نبيٌّ يقال له حَنْظلةُ بنُ صَفْوانَ، وكانَ بأرضِهم جَبَلٌ مَصْعَدُهُ مِيلٌ، وكانت تنتابُه طائرةٌ كأعظمِ ما يكونُ لها عُنُقٌ طويلٌ فجاءَتْ ذاتَ يوم، وأعْوزَتِ الطيرَ، فانقضَّتْ علىٰ صبيٍّ، فذهبَت به فسُمِّيتْ «عنقاءَ مُغرِب»، لأنّها تُغَرِّبُ كلَّ ما أخذَتْهُ، ثم انقضَّتْ علىٰ جارية فشكوا ذلك إلىٰ نبيِّهم،

---

(١) قوله: «وهو مبني على التمثيل» ساقط من (ط).

(٢) «مفتاح العلوم»، ص١٥٤.

(٣) هو أبو النضر محمد بن السائب بن بشر الكلبي الكوفي متروك الحديث، توفي سنة ١٤٦هـ واتُّهِمَ بالكذب، «سير النبلاء» (٦: ٢٤٨-٢٤٩).

مَن سالَ به الوادي، وفي طولِ غيبتِه بحالِ مَن طارت به العنقاءُ، فكذلكَ مُثِّلتْ حالُ قلوبِهم فيما كانت عليه مِنَ التجافي عنِ الحقِّ بحالِ قلوبٍ خَتَمَ اللـهُ عليها، نحوُ قلوبِ الأغتامِ التي هيَ في خُلوِّها عن الفِطَنِ كقلوبِ البهائمِ، أو بحالِ قلوبِ البهائمِ أنفسِها، أو بحالِ قلوبٍ مقدَّرٍ خَتْمُ اللـهِ عليها حتىٰ لا تَعِيَ شيئًا، ولا تفقهَ، وليسَ له عزَّ وجلَّ فعلٌ في تجافيها عنِ الحقِّ ونُبُوِّها عن قَبُولِه وهو متعالٍ عن ذلكَ. **ويجوزُ أن يُستعارَ الإسنادُ في نفسِه** من غيرِ اللـهِ للـهِ، فيكونَ الختمُ مُسندًا إلىٰ اسمِ اللـه علىٰ سبيلِ المجازِ، وهوَ لغيرِه حقيقةٌ. تفسيرُ هذا: أنَّ للفعلِ ملابساتٍ شتّىٰ؛ يلابسُ الفاعلَ، والمفعولَ به، والمصدرَ، والزمانَ، والمكانَ، والمسبِّبَ له، فإسنادُه إلىٰ الفاعلِ حقيقةٌ، **وقد يُسندُ إلىٰ هذه الأشياءِ علىٰ طريقِ المجازِ المسمَّىٰ استعارةً**؛ وذلكَ لمضاهاتها للفاعلِ.........

فقال: اللهمَّ خُذْها، واقطَع نسْلَها، فأصابَتْها[1] صاعِقةٌ فاحترقَتْ، فضربَ بها العرَبُ مثلًا[2] وأنشدَ البحتريّ[3]:

أَتَـتْ دونَ ذاكَ الـدَّهرِ أيـامُ جُـرْهُمٍ ... وطارَتْ بـذاكَ العِيسِ عَنْقـاءُ مُغْـرِبِ

قوله: (**ويجوزُ أن يُستعارَ**) هذا هو الوجْهُ الثالث وهو: أن يُستعارَ إسنادُ الفعْلِ من الفاعلِ الحقيقيِّ لفاعلٍ غيرِ حقيقيّ.

قولُه: (**في نفسِه**) أي: نفْسِ الإسنادِ من غيرِ النظرِ إلىٰ المُسْنَدِ والمُسْنَدِ إليه، فإنّ كلَّ واحدٍ منهما حقيقةٌ لا مَجاز إلّا في مُجرَّدِ الحُكْم، كما يقال: أنْبتَ الربيعُ البقلَ.

قولُه: (**وقد يُسْنَدُ إلىٰ هذه الأشياءِ علىٰ طريقِ المَجازِ المُسمّىٰ استعارة**) وقد يَخْتلِجُ في بعضِ الخواطرِ أنّ معنىٰ الاستعارةِ هاهنا ليْسَ علىٰ حَدِّه، وذلك بأن يُذكرَ أحدُ طرَفَي التشبيهِ، ويُرادَ به الطرفُ الآخَرُ، بل هو علىٰ حَدِّه وموقعِه.

(١) في (ط): «فأصابته».

(٢) «مجمع الأمثال» (١: ٤٢٩) في بيانِ قولِ العرب: «طارت بهم العنقاء».

(٣) ديوان البحتري (١: ١٩٠).

في مُلابسةِ الفعلِ، كما يُضاهي الرجلُ الأسدَ في جرأتِه، فيستعارُ له اسمُه؛ فيقالُ في المفعولِ به: عيشةٌ راضية،..

نعم، الفَرْقُ بين هذه الاستعارةِ وبينَ الاستعارةِ في المُفردِ، هو أنّ الاستعارةَ هناك واقعةٌ في الموضوعِ اللغويِّ واللفظِ المفردِ بسَببِ علاقةِ التشبيه، كما تُرىٰ بين الأسدِ والإنسانِ بسَببِ عَلاقة الجُرأةِ الموجودةِ فيهما، وهاهنا الاستعارةُ واقعةٌ في النسبةِ[1] لدليلٍ عقليّ بسببِ التشبيهِ بينَ الفاعلِ الحقيقيِّ والفاعلِ المجَازيّ، فكما أنّ المُستعارَ هناك لفْظُ الأسدِ للشجاعِ، كذلك في قولِنا: أنْبتَ الربيعُ البقْلَ، المستعارُ إسنادُ الإنباتِ من الفاعلِ الحقيقيّ وهو الله عزَّ وجلّ للفاعلِ المجازيِّ وهو الربيعُ بسَببِ دَوَرانِ الإنباتِ معه. قال صاحبُ المفتاح[2]: مِثْلَ ما يُرىٰ الربيعُ في: «أنبتَ الربيعُ البقْلَ»[3] من نوعِ شَبَهٍ بالفاعلِ المختارِ من دوَرانِ الإنباتِ معه وجودًا وعدَمًا، ثمّ قال: وإن لم يكُن هذا الشَّبَهُ بين المذكورِ والمتروكِ كما لو قُلتَ: أنبتَ الربيعَ[4] البقْلُ، نُسِبْتَ إلىٰ ما تكْرَه»[5].

وإنّما قُلْنا: إنّ نِسْبَةَ الإنباتِ إلىٰ الله علىٰ الحقيقةِ لِما يتبادَرُ إلىٰ فَهمِ الـمُوَحِّد من ذلك كما يتبادرُ إلىٰ الفهمِ من لَفظِ الأسدِ الحيوانُ المفترسُ، فالطَّرفُ المتروكُ هنا إسنادُ الإنباتِ إلىٰ الله والمذكورُ تعلُّقُ الربيعِ به، وهو حصولُه في أوانِه، ولذلكَ كان المُقَدَّرُ: أنْبتَ اللهُ البقْلَ وقْتَ الربيع، فقوله: «وذلكَ لمُضاهاتِها الفاعل» تعليلٌ لجَعْلِ الإسنادِ استعارةً، أي: إنّما جعَلْناه استعارةً لذلك، لأنه تقرَّرَ أنّ الاستعارةَ هي المَجازُ الذي العلاقةُ[6] بينه وبينَ الحقيقةِ التشبيه.

---

(١) في (ط): «في التشبيه».

(٢) «مفتاح العلوم»، ص١٧٥.

(٣) في (ح): «ما يرى الربيع البقل لربيع البعل».

(٤) في (ط) و(ح): «الرضيع».

(٥) يعني لما ارتكَبْتَ من خطأ النسبة بين المسندِ والمسنَدِ إليه في المجاز.

(٦) قوله: «العلاقة» ساقط في (ط).

و: ماءٌ دافقٌ، **وفي عكسِه: سيلٌ مُفعَم**، وفي المصدرِ: شِعرٌ شاعرٌ، و: **ذيلٌ ذائلٌ**، وفي الزمان: نهارُه صائمٌ، وليلُه قائمٌ، وفي المكان: طريقٌ سائرٌ، ونهرٌ جارٍ، وأهلُ مكّة يقولون: صلَّىٰ المقامُ؛ وفي المسبِّب: بنىٰ الأميرُ المدينةَ، **وناقةٌ ضَبُوثٌ**، وحَلُوب، وقال:

إذا رَدَّ عافي القِدْرِ مَن يستعيرُها

فالشيطانُ هو الخاتمُ في الحقيقةِ، أو الكافرُ، إلا أنّ اللـهَ سبحانه لـمّا كانَ هو الذي أقدرَه ومكَّنه أسندَ إليه الخَتْمَ كما يُسنِدُ الفعلَ إلى المسبِّبِ. ....

قولُه: **(وفي عكسِه سيْل مُفْعَمٌ)** مُفعَم، بفَتحِ العَيْن، من: أفْعَم السيلُ الوادي: إذا ملأه، وإنّما قال: «عَكْسُه» لأنهُ جعلَ في الأولِ المفعولَ فاعلًا، وفي هذا جعلَ الفاعلَ مفعولًا، فإنَّ السَّيْلَ يُفعِمُ ولا يُفعَمُ.

قولُه: **(ذَيْلٌ ذائِلٌ)**، **الأساس**: وذالَت: الجاريةُ وتذَيّلت: تبَخْتَرتْ ساحَبةً ذَيْلَها، وأذالَه: أهانَه، وذالَ بنَفْسِه ذَيْلًا. وهو في ذَيْلٍ ذائل: في هَوان شَديد.

قولُه: **(ناقةٌ ضَبوث)**، **الأساس**: ضَبَثَ الشيءَ، وضَبثَ عليه: إذا قَبضَ عليه وجسَّه، ومنَ المجاز: ناقةٌ ضَبوثٌ: يُشَكُّ في سِمَنِها فضُبِثَتْ، وإنّما جُعِلتْ ضابِثةً لِما بها من الداعي إلىٰ الضَّبْثِ، ومثلُه الحَلوبُ والرَّكوب.

قولُه: **(إذا ردَّ عافي القدْرِ مَن يَستعيرُها)** أوّله:

فلا تَسألِيني واسألي عن خَليقتي[1]

الخَليقةُ: الخُلـقُ والطبيعة. عافي القِدْر: من العَفْوةِ والعَفاوةِ وهي: ما يَبْقىٰ في أسْفلِ القِدْر من الـمَرَقة، وموضع «عافي» رفْعٌ علىٰ الفاعِليّة، لأنهُ هو الذي يردُّ المُسْتعيرَ ويَمْنَعُ المُعيرَ من إعارةِ القدر، والفاعلُ علىٰ الحقيقةِ صاحبُ القِدْر، هٰكذا كانوا يفعلونَه في تناهي القَحْطِ وشدّةِ الزمان.

---

(١) ذكره الجوهري في «الصحاح» (٦: ٢٤٣٢)، وعزاه لعوف بن الأحوص الباهليّ.

ووجهٌ رابع؛ وهو: أنهم لـمّا كانوا علىٰ القطعِ والبتِّ ممن لا يؤمنُ، ولا تُغني عنهم الآياتُ والنذرُ، **ولا تُجدي عليهم الألطافُ المحصِّلة ولا المقرِّبة إنْ أُعطوها**؛ لم يبقَ ـ بعدَ استحكامِ العلمِ بأنه لا طريقَ إلى أن يؤمنوا طَوْعًا واختيارًا ـ طريقٌ إلىٰ إيمانِهم........

قولُه: (**ووجهٌ رابع**) تلخيصُه: أنّهم لما كانوا مُصرِّينَ علىٰ الكفرِ مُتمكّنين عليه، وما كانَ الطريقُ إلىٰ الإيمانِ سوىٰ القَسْرِ والإلجاءِ، فكنىٰ عن ترْكِ القَسْرِ والإلجاءِ بالخَتْم، وهيَ من التلويحيةِ، وتحريرُه: أن قولَه تعالىٰ: ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾ [البقرة: ٧] علىٰ زَعمِه مُشعِرٌ بأنّ الله تعالىٰ لم يَقْسِرْهُم، ولم يُلجِئْهم إلىٰ الإيمانِ، وتَرْكُ القَسْرِ والإلجاء مُشعِرٌ بأنّ القسْرَ والإلجاءَ مُقْتضىٰ حالِهم؛ لأنّ الترْكَ إنّما كان لئلّا ينتقِضَ غَرضُ التكليفِ، وهو حصولُ الاختيارِ للابتلاء، وإلّا كانَ الحقُّ أن يَقْسِرَ؛ لأنهُ الطريقُ إلىٰ إيمانِهم. وكَوْنُ القَسْرِ والإلجاءِ مُقتضىٰ حالهم، مُشْعِرٌ بأنّ الآياتِ والنُّذرَ لا تُغني عنهم، والألطافُ لا تُجدي عليهم، وكونُ الآياتِ والألطافِ لا تنفعُهم مُشعِرٌ بأنّ تَرامي أمرِهم في التصميم أقصىٰ غاياتِه ومَدىٰ نهاياته، فانظُر بينَ الكِنايةِ وبينَ المطلوبِ بها كمْ تَرىٰ من لوازمَ ومُلوِّحات!

قولُه: (**ولا تُـجْدي عليهم الألطافُ المُحصِّلةُ ولا المُقرِّبة**)، قال نجمُ الدِّين الزاهديُّ الخُوارزميُّ[١] في كتاب «الصفوة»[٢]: اللُّطفُ في عُرفِ المُتكلِّمين: هو ما يختارُ عنده المكلفُ الطاعةَ تركًا وإتيانًا. ثمّ إنّ اللّطفَ إذا كانَ محصِّلًا للواجبِ يُسمّىٰ تَوفيقًا، وإذا كانَ مُحصِّلًا لترْكِ القَبيحِ يُسمّىٰ عِصْمةً، وإذا كانَ مُقَرِّبًا من الواجبِ أو تَـرْكِ القَبيحِ يُسمّىٰ لُطفًا مقرِّبًا.

قولُه: (**إنْ أُعطوها**) شَرْط، والجزاءُ ما دلَّ عليه ما قَبْلَه. وقولُه: «لم يَبْقَ» جوابُ «لمّا» وقولُه: «بأنّه لا طريقَ» مُتَّصِلٌ بالعِلم، وقوله: «عَبَّرَ» جوابُ «إذا».

---

(١) الإمام العلامة أبو الرجا مختار بن محمود الزاهدي الحنفي (ت ٦٥٨هـ) صاحب «الصفوة في أصول الفقه». له شرحٌ «مختصر القدوري»، وكتاب «القنية» وغير ذلك. انظر: «تاج التراجم» لابن قطلوبغا، ص٢٩٥، و«كشف الظنون» (٢: ١٠٨٠).

(٢) لم أجده مطبوعاً.

إلا القسْرُ والإلجاء، وإذا لم يبقَ طريقٌ إلا أن يَقسرَهم اللـهُ ويُلجئَهم ثُمَّ لم يَقسِرْهم ولم يُلجئْهم؛ لئلّا ينتقضَ الغرضُ في التكليفِ ـ عبَّر عن تركِ القسْرِ والإلجاءِ بالختمِ؛ إشعارًا بأنهم الذينَ ترامىٰ أمرُهم في التصميمِ علىٰ الكفرِ والإصرارِ عليه إلىٰ حدٍّ لا يتناهَوْنَ عنه إلا بالقسْرِ والإلجاء،..............................

وفي «شرحِ مقامات المصنف»[1]: الألطافُ عند المُتكلِّمين: هي المصالحُ، وهي الأفعالُ التي عندَها يُطيعُ المكلَّفُ أو يكونُ أقربَ إلىٰ الطاعةِ علىٰ سبيلِ الاختيارِ، ولولاها لم يُطِعْ أو لم يكُنْ أقربَ مع تمكُّنِه في الحالَين، والواحدُ لُطْف بضم اللام وسكون الطاء، وقد لطَفَ الله بعَبْدِه يلطُفُ، وأمّا الألطافُ الهدايا، فالواحدُ لَطَفٌ بفَتْحِ اللامِ والطاءِ، قال:

كمَنْ لنا عِنْدَه التكريمُ واللَّطَفُ

والفِعلُ منه: ألْطَف.

وقال أهلُ السنّةِ والجماعة في مسألةِ خَلْقِ الأفعالِ: إنّ لله تعالىٰ لُطفًا لو فُعِلَ بالكفّارِ لآمنوا اختيارًا، غيْرَ أنّه تعالى لم يفعَلْ وهو في فِعْلِه مُتفضِّلٌ، وفي ترْكِه عادِلٌ، ولا يجبُ علىٰ الله تعالىٰ الأصلحُ ولا الصلاح.

وقالَ الشيخُ أبو القاسم القُشَيْري[2] في كتاب «مفاتيحِ الـحُجَج ومَصابيحِ النّهج»[3]: اللطفُ قُدرةُ الطاعةِ علىٰ الصحيحِ، ويُسمّىٰ ما يُقرِّبُ العبْدَ إلىٰ الطاعةِ ويُوصِلُ دَواعِيَه إلىٰ الخيرِ أيضًا لُطْفًا، والتوفيقُ ما تتفِقُ به الطاعةُ، وهو القُدرةُ التي تصلُحُ للطاعة، واختُصَّ هذا

---

(١) يعني «شرح مقامات الزمخشري»، ص٦.

(٢) الإمام الزاهد القدوة الأستاذ أبو القاسم عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك القشيري الشافعي (ت ٤٦٥هـ)، كان من أئمة التصوّف وأعيانِ المفسّرين، وكتاباه «لطائف الإشارات» و«الرسالة» فيهما جماعُ الدلالةِ علىٰ سعةِ دائرته في العلم ولُطفِ مآخذه في النظر. له ترجمة في «تاريخ بغداد» (١١: ٨٣)، و«طبقات السبكي» (٥: ١٥٣)، و«سير النبلاء» (١٨: ٢٢٧).

(٣) لم أهتدِ إلىٰ هذا الكتاب، ولتمامِ الفائدة انظر: «لطائف الإشارات» (٣: ٣٤٨).

وهي الغايةُ القصوىٰ في وصفِ لَجاجهم في الغَيِّ، **واستشرائِهم** في الضلالِ والبغي. **ووجهٌ خامس**؛ وهو: أنْ يكونَ حكايةً لِـمَا كانَ الكفرةُ يقولونه تهكُّمًا بهم من قولهم: ﴿قُلُوبُنَا فِيٓ أَكِنَّةٖ مِّمَّا تَدۡعُونَآ إِلَيۡهِ وَفِيٓ ءَاذَانِنَا وَقۡرٞ وَمِنۢ بَيۡنِنَا وَبَيۡنِكَ حِجَابٞ﴾ [فصلت: ٥]، ....

الاسمُ بما يتَّفقُ به الخيرِ دونَ ما يتَّفِقُ به الشرُّ عُرفًا شَرْعيًا، والخِذْلانُ: قُدرةُ المَعصية، والحِرمانُ قُدرةُ الكُفر، واللهُ سبحانَه وتعالىٰ قادِرٌ علىٰ ما لو فعلَ بالمؤمنِ لكَفَر، وعلىٰ ما لو فعَلَ بالكافرِ لآمنَ، وليسَ لأحدٍ عليه سُبحانَه وتعالىٰ حَقٌّ مُسْتحقّ، وكلُّ ما يَفْعلُه فمنه جَميل.

قولُه: (**وهي الغايةُ**)، الضميرُ عائدٌ إلىٰ العبارةِ الدالِّ عليها قولُه: «عَبَّر» أو إلىٰ التعبيرِ، والتأنيثُ باعتبارِ الـخَبَر.

قولُه: (**واستشرائهم**) أيْ: لَجاجِهم، **الأساس**: استشرىٰ في الأمرِ وفي العَدْوِ: لَجَّ فيه. وشَرِيَ البَرْقُ: كثُرَ لَمعانُه.

قولُه: (**ووجهٌ خامس**) وحاصلُه: أنّهُ تعالىٰ حكىٰ كلامَ الكفّارِ علىٰ سبيلِ التهكُّم، فإنّ الكفَرةَ لـمّا قالوا: ﴿قُلُوبُنَا فِيٓ أَكِنَّةٖ مِّمَّا تَدۡعُونَآ إِلَيۡهِ وَفِيٓ ءَاذَانِنَا وَقۡرٞ وَمِنۢ بَيۡنِنَا وَبَيۡنِكَ حِجَابٞ﴾ [فصلت: ٥] فَجِيءَ بقولِه: ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ وَعَلَىٰ سَمۡعِهِمۡۖ وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٞۖ﴾ [البقرة: ٧] معبِّرًا عن كلامِهم علىٰ سبيلِ التهكّم والوعيدِ والتهديد، فقولُه: ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ﴾ كقولِهم: ﴿قُلُوبُنَا فِيٓ أَكِنَّةٖ مِّمَّا تَدۡعُونَآ إِلَيۡهِ﴾ و﴿وَعَلَىٰ سَمۡعِهِمۡ﴾ كقولهم: ﴿وَفِيٓ ءَاذَانِنَا وَقۡرٞ﴾ لأنّ الوقْرَ في الأذُنِ يمْنَعُ من نفوذِ الصوتِ فيها، وقولُه: ﴿وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٞ﴾ كقولِهم: ﴿وَمِنۢ بَيۡنِنَا وَبَيۡنِكَ حِجَابٞ﴾ فإنّ الغشاوةَ هي الحجاب. قيل: هذا الوجْهُ أحسن الوجوه، ويقالُ: لأنهُ أسهَلُ في استخراجِ المقْصود، ولم يَحْتجْ إلىٰ استفراغِ القُوىٰ وبَذْلِ المَجْهودِ، وإلّا فأيْنَ الثُّريّا من الثّرىٰ، علىٰ ما يلزَمُ منه فَكُّ الرابطةِ الاستئنافيّةِ في بيانِ الموجِبِ بينَها وبينَ الجُملةِ السابقة.

ولله دَرُّ القائل: ومُسْتَودعاتُ هذا الفنِّ لا تَـتَّضِحُ إلّا باستبراءِ خاطرٍ وَقّاد، ولا تَنْكشِفُ جواهِرُها إلّا لبَصيرةِ ذي طَبْعٍ نَقّاد، ثمّ نقولُ: مَنْ رُفِعَ الخَتْمُ عن تفسيرِهِ لخَتْمِ الله، فقد حَلَّ له

ونظيرُه في الحكايةِ والتهكُّم قولُه: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ ٱلْبَيِّنَةُ﴾ [البينة: ١]. فإن قلتَ: اللفظُ يحتملُ أن تكونَ الأسماعُ داخلةً في حُكمِ الختمِ، وفي حُكمِ التغشيةِ، فعلىٰ أيِّهما يعوَّلُ؟ قلتُ: **علىٰ دخولِها في حُكمِ الختْمِ**؛ لقوله تعالىٰ: ﴿وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِۦ وَقَلْبِهِۦ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِۦ غِشَٰوَةً﴾ [الجاثية: ٢٣]،..............

الشروعُ في هذا الكتاب، وقد عُلِمَ أنهُ[١] مِن رجالٍ تصَدَّوْا لكشفِ الحجاب، وإلّا فَليَترُكِ القوسَ لباريها[٢]، وعند الله العِلمُ بالصواب.

قولُه: (﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [البيّنة: ١])، قيل: كانَ الكفّارُ من الفريقَيْن: أهلِ الكتابِ وعَبَدَةِ الأوثانِ يقولونَ قبلَ مَبْعَثِ النبيِّ ﷺ: لا نَنْفكُّ ممّا نحنُ عليه من دينِنا ولا نتركُه حتّىٰ يُبْعثَ النبيُّ الموعودُ الذي هو مكتوبٌ في التوراةِ والإنجيلِ، فلمّا جاءَهم ما عَرفوا كفَروا به، فحكىٰ اللهُ تعالىٰ كلامَهم كما كانوا يقولونَ علىٰ سبيلِ الوعيدِ والتهديدِ، ولو كانَ هذا ابتداءَ إخبارٍ منَ الله تعالىٰ لكانَ الانفكاكُ مُتحقِّقًا موجودًا عند مجيءِ الرسولِ ﷺ.

قولُه: (**علىٰ دُخولِها في حُكمِ الخَتْمِ**) قال القاضي: لأنّهما لـمّا اشتركا في الإدراكِ من جَميعِ الجهاتِ جعلَ ما يمنعهمـا من خاصِّ فِعلِهما الـخَتْمَ الذي يمْنعُ من جميعِ الجهات، وإدراكُ الأبصارِ لـمّا اختُصَّ بجهةِ المُقابلةِ، جعلَ المانعَ لها عن فِعْلِها الغِشاوةَ الـمُخْتَصَّةَ بتلك الجهة[٣].

---

(١) في (ح): «وعلم أنه».

(٢) فيه تعريض لا يخفىٰ بالإمام الزمخشري، وأنَّه على فَرْط ذكائه قد بَدَرتْ منه هَفَواتٌ في «تفسيره»، حاققه عليها أهل السنَّة، وكانت ذريعة إلى التنفير مما اشتمل عليه كتابه من مقولات أهل الاعتزال.

وقوله: «فليترك القوس لباريها» مستفاد من قول العرب: «أعْطِ القوسَ باريها» أي: استَعِنْ على عملك بأهل المعرفةِ والحِذْق فيه. ومنه قول الشاعر:

يا باري القوس بَرْيًا لست تُحْسنُها ... لا تُفْسِدَنْها وأعطِ القوسَ باريها

انظر: «مجمع الأمثال» (٢: ١٩).

(٣) «أنوار التنزيل» (١: ٢٣).

ولوقفِهم علىٰ سمعِهم دونَ قلوبِهم. فإن قلتَ: أيُّ فائدةٍ في تكريرِ الجارِّ في قولِه: ﴿عَلَىٰ سَمْعِهِۦ﴾؟ قلتُ: لو لم يكرَّرْ لكانَ انتظامًا للقلوبِ والأسماعِ في تعديةٍ واحدة، وحينَ استُجِدَّ للأسماعِ تعديةٌ علىٰ حِدَةٍ كانَ أدلَّ علىٰ شدّةِ الختمِ في الموضعَيْن، **ووُحِّدَ السمعُ** كما وُحِّد البطنُ في قولِه:

كُلُوا في بعضِ بطنكمُ تَعِفُّوا

يفعلونَ ذلك إذا أُمِنَ اللَّبْسُ، فإذا لم يُؤمَن ـ كقولك: فرَسُهم وثوبُهم، وأنت تريدُ الجمعَ ـ رفضوه، ولك أن تقول: السمعُ مصدرٌ في أصلِه، والمصادرُ لا تُجمع،............

قولُه: (**ووُحِّدَ السَّمْع**)، **المُغرِب**: السمع: الأُذنُ، وأصلُه المصدر[(١)]. قيل: وقد يُطلقُ مجازًا علىٰ القوّةِ الحالّةِ في الغِشاءِ المُفتَرِشِ عند الصِّماخ بها تُدركُ الأصواتُ، فعلىٰ هذا الوجْهِ المُرادُ بالسَّمعِ الآلةُ، ولم يُلْمَحْ فيه الأصل.

قولُه: (**كُلوا في بَعْضِ بَطنِكُم تَعِفّوا**) تمامه:

فإنّ زمانَـكمْ زمنٌ خَميص[(٢)]

الخَميص: الجائع، أي: ذو خَمْص كقولِه: ﴿عِيشَةٖ رَّاضِيَةٖ﴾ [الحاقة: ٢١] يقال: عَفَّ يعِفُّ عَفًّا ومنه العِفّةُ، وهيَ الكفُّ عمّا لا يحِلُّ. أي: اقتنِعوا بالقليلِ من الطعامِ، تَعِفّوا عن طلبِ الحرام، فإنّ زمانَكم زمنُ الضيقِ والجَدْبِ، واستعمَل البَطْنَ في موضعِ البطونِ إرادةَ بطْنِ كلِّ واحدٍ منهم، ويُفْعَلُ ذلك إذا أُمِنَ اللَّبْسُ مِثْلَ قوْلِهم: سَمْعِهم وقَلْبِهم وبَطْنِهم، فإنّ من المعلومِ أنّ لكلِّ واحدٍ منهم سَمْعًا واحدًا، وقَلْبًا وبطنًا، وإذا خيفَ اللَّبْسُ في مثلِ الثوبِ والفَرسِ، فلا بدَّ في حالِ الجَمْعِ أن يُجْمع، لأنّهُ لا يبعُدُ أن يكونَ للجميعِ فَرسٌ واحدٌ، أو ثَوْبٌ واحد.

---

(١) «المُغرب في ترتيب المعرب» (١: ٤١٥).

(٢) هو من شواهد سيبويه (١: ٢١٠) التي لم يُعرَف قائلُها، وذكره البغداديّ في «خزانة الأدب» (٧: ٥٢٥).

فلُمِحَ الأصلُ. **يدلُّ عليه** جمعُ الأذنِ في قوله: ﴿وَفِيٓ ءَاذَانِنَا وَقۡرٌ﴾ [فصلت: ٥]؛ **وأن تقدِّرَ مضافًا محذوفًا**، أي: وعلىٰ حواسِّ سمعِهم. وقرأ ابنُ أبي عَبْلَةَ: (وعلى أسماعهم). فإن قلتَ: هلّا منعَ أبا عمرٍو والكسائيَّ مِن إمالةِ (أبصارهم) ما فيه منْ حرفِ الاستعلاء، وهو الصادُ! قلتُ: لأنَّ الراءَ المكسورةَ تغلبُ المستعليةَ؛ لـما فيه مِنَ التكريرِ كأنّ فيها كسرتَيْن، وذلكَ أعونُ شيءٍ علىٰ الإمالةِ، وأنْ يُمالَ له ما لا يُمال. والبصرُ نورُ العينِ، وهو ما يُبصِرُ به الرائي ويدركُ المرئياتِ، كما أنَّ البصيرةَ نورُ القلب، وهو ما به يُستبصَرُ ويُتأمَّلُ، **وكأنهما جوهرانِ لطيفانِ** خَلَقَهما اللـهُ فيهما آلَتَيْن للإبصارِ والاستبصارِ. **وقُرِئَ**: (**غِشاوةً**)..

قولُه: (**يدلُّ عليه**)، أي: علىٰ لَـمْحِ معنىٰ المَصدَريّة في اسمِ العُضْوِ قولُه تعالىٰ: ﴿وَفِيٓ ءَاذَانِنَا وَقۡرٌ﴾ [فصّلت: ٥] حيثُ جمَعَ الأذُنَ لأنّها ليسَتْ في الأصلِ مَصْدرًا.

قولُه: (**وأنْ تُقدِّرَ مُضافًا محذوفًا**)، فعلىٰ هذا الوجهِ: السَّمْعُ مَصْدَرٌ وليس بمعنىٰ الأذُنِ كما في الوجهَيْن الأوّلَين، أي: علىٰ حواسِّ هذه الحقيقة.

قولُه: (**وكأنّهما جَوْهرانِ لطيفان**) الضميرُ راجعٌ إلىٰ البصَرِ والبَصيرة، وفي «فيهما» إلىٰ العينِ والقَلب. وقولُه: «آلتَيْن»، إمّا حالٌ من مفعولِ «خلقَهُما»، أو مفعولٌ ثانٍ له. فخلَقَ بمعنىٰ جعَلَ. المعنىٰ كأنّهُ تعالىٰ خلَقَ في العينِ والقلبِ آلتَيْنِ للإبصارِ والاستبصارِ، وهُما النورانِ، شَبَّه العرضَ بالجوهرِ في قولِه: «كأنّهما جوْهرانِ» مبالغةً في كونِهما مَقْصودَيْن من العينِ والقلب.

قَوْلُه: (**وقُرِئَ**: «**غِشاوةً**») إلىٰ آخرِه، القراءاتُ كلُّها شَواذٌّ، والمشهورةُ ﴿غِشَٰوَةٞ﴾ بكَسْرِ الغَينِ المُعْجَمة مع الألفِ بعد الشينِ والرَّفْعِ، ولم يَذكُرْها، وهو علىٰ وَزْنِ فِعالة.

قال الزجاج: كلُّ ما اشتملَ علىٰ الشيءِ مبْنيٌّ علىٰ فِعالةٍ نَحْوَ العِمامةِ والقِلادة، وكذلكَ أسماءُ الصِّناعاتِ، فإنَّ الصناعةَ مُشتملةٌ علىٰ كلِّ ما فيها نَحْوَ الخِياطة والقِصارة، وكذلك ما استولىٰ علىٰ اسمٍ، فاسمُ ما استولىٰ عليه: الفِعالة؛ نَحْوَ الخِلافة والإمارة[1].

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٨٣).

بالكسرِ والنصب، و(غُشاوةٌ) بالضمِّ والرّفع، و(غَشاوةً) بالفتح والنصب، و(غِشوةٌ) بالكسرِ والرّفع، و(غَشوةٌ) بالفتحِ والرّفعِ والنصب، و(عَشاوةٌ) بالعينِ غيرِ المعجمة والرّفعِ مِنَ العَشا. والعذابُ: مثلُ النَّكالِ بناءً ومعنىً؛ **لأنك تقولُ**: أَعْذَبَ عن الشيءِ؛ إذا أمسكَ عنه، كما تقول: نكلَ عنه. ومنه: العَذْبُ؛ لأنه يقمعُ العطشَ ويردعُه، بخلافِ المِلْحِ، فإنه يزيدُه، ويدلُّ عليه تسميتُهم إيّاه نقاخًا؛ لأنه ينقخُ العطشَ، أي: يكسِرُه؛ وفراتًا؛ لأنه **يرفتُه** علىٰ القلبِ، ثم اتُّسعَ فيه فسمِّيَ **كلُّ ألمٍ فادحٍ عذابًا** وإن لمْ يكن نكالًا، أي: عقابًا يرتدعُ به الجاني عن الـمُعاودة.

والفرقُ بين العظيمِ والكبيرِ: أنّ العظيمَ نقيضُ الحقيرِ، والكبيرَ نقيضُ الصغير،...

و﴿غِشَٰوَةٌ﴾ بالرَّفْع علىٰ الابتداءِ عند سيبَوَيْه، وعلىٰ إعمالِ الظرفِ عند الأخفشِ، ويُؤيِّدُ الثاني العطْفُ علىٰ الجُملةِ الفعلية، أي: واستقرَّ علىٰ أبصارِهم غِشاوة. ومَن قرأ بالنصب[١] فعلىٰ تقدير: وجعلَ علىٰ أبصارِهم غِشاوة[٢]، وأمّا العِشاوةُ بالعَين المُهملة، فمَن قَوْلِهم: عَشىٰ يعْشىٰ، إذا صارَ أعشىٰ، وعشا يعْشو: إذا جعَلَ نفْسَهُ كأنهُ أعْشىٰ[٣]، قال تعالىٰ: ﴿وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ﴾ [الزخرف: ٣٦].

قولُه: **(لأنك تقول)** تعليلٌ للمعنىٰ، لأنّ البناءَ ظاهرٌ، وإنّما كان مِثْلَه في المعنىٰ؛ لأنّ النُّكولَ ارتداعٌ عمّا يُرادُ الإقبالُ إليه، كما أنّ العذابَ يردَعُ الجانيَ عن المعاودةِ إلىٰ الجناية.

قولُه: **(يرْفُتُه)**، **الأساس**: رفَتَ الشيءَ: فتَّه بيدِه كما يرفُتُ المدَرَ[٤] والعَظْمَ البالي.

قولُه: **(كلّ ألمٍ فادح عذابًا)**، **الأساس**: فدَحَني: أثقَلَني، ونزَلَ بهم خطْبٌ فادِح.

---

(١) وهي رواية المفضل عن عاصم كما في «معاني القرآن» للفرّاء (١: ١٣، ٤٠٦).

(٢) وهو الذي علّل به الزجّاج في «المعاني» (١: ٨٤)، وابن عطيّة في «المحرّر الوجيز» (١: ٢٣).

(٣) وقيل: هو الذي فسَد.

(٤) وهو الطين اليابس.

فكانَ العظيمُ فوقَ الكبير، كما أنّ الحقيرَ دونَ الصغير. ويُستعملانِ في الجُثثِ والأحداثِ جميعًا، تقولُ: رجلٌ عظيمٌ وكبير، تريدُ جثَّته أو خَطَرَه.

ومعنىٰ التنكيرِ: أنّ علىٰ أبصارِهم نوعًا من الأغطيةِ غيرَ ما يتعارفُه الناسُ، وهو غطاءُ التعامي عن آياتِ الله، ولهم مِنْ بينِ الآلامِ العظامِ نوعٌ عظيمٌ لا يعلمُ كُنْهَه إلا اللـهُ.

اللهمّ أجِرْنا من عذابِك، ولا تَبْلُنا بسَخَطِك يا واسعَ المغفرة.

[﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ * يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ * فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًا وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌۢ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ ٨-١٠]

افتتحَ سبحانه بذكْرِ الذينَ أخلَصوا دِينَهم لله، وواطَأَتْ فيه قلوبُهم ألسنتَهم، ووافقَ سرُّهم عَلَنَهم، وفعلُهم قولَهم، ثمَّ ثنّىٰ بالذينَ محضُوا الكفرَ ظاهرًا وباطنًا، قلوبًا وألسنةً، ثمَّ ثلّثَ..

وقالَ السَّجاوَنْديُّ: العذابُ: إيصالُ الألمِ إلىٰ الحيِّ مع الهوانِ، فإيلامُ الأطفالِ والبهائمِ ليسَ بعذاب.

[قوله]: (فكان العظيم فوق الكبير) الفاء جوابٌ لشرطٍ محذوف، يعني: إذا كان الحقيرُ مُقابلًا للعظيم، والصغير للكبير؛ يلزم أن يكونَ العظيمُ فوق الكبير؛ لأنّ العظيم لا يكونُ حقيرًا؛ لأنّ الضدَّيْن لا يجتمعان، والكبير قد يكونُ حقيرًا كما أنَّ الصغيرَ قد يكونُ عظيمًا؛ لأن كلًّا منهما ليس بضدّ للآخر. قال:

وبضدّها تتبيَّن الأشياءُ(١)

---

(١) من قوله: «فكان العظيم» إلىٰ هنا من (ط).

بالذينَ آمنوا بأفواهِهم ولم تؤمنْ قلوبُهم، وأبطَنوا خلافَ ما أَظهروا، وهم الذينَ قالَ فيهم: ﴿مُّذَبْذَبِينَ بَيْنَ ذَٰلِكَ لَآ إِلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ وَلَآ إِلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ [النساء: ١٤٣]، وسمَّاهم المنافقينَ، وكانوا أخبثَ الكفرةِ وأبغضَهم إليه، وأمقتَهم عنده؛ لأنهم خلَطوا بالكفرِ تمويهًا وتدليسًا، وبالشِّركِ استهزاءً وخداعًا؛ ولذلكَ أنزلَ فيهم: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِى ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [النساء: ١٤٥]، ووَصفَ حالَ الذينَ كفروا في آيتَيْن، وحالَ الذينَ نافقُوا في ثلاث عشرةَ آيةً نعَىٰ عليهم فيها خُبْثَهم ونُكْرَهم،..........................

قولُه: (آمنوا بأفواهِهم) أي: أظْهروا كلمةَ الإيمانِ وهو المرادُ من قولِه: ﴿ءَامَنَّا﴾ وقولِه: ﴿وَلَمْ تُؤْمِن قُلُوبُهُمْ﴾ [المائدة: ٤١] أي: لم يكُنْ ذلك القولُ عن تصديقِ القلبِ، لأنّ مكانَ التصديقِ القلبُ لقولِه تعالىٰ: ﴿كَتَبَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَٰنَ﴾ [المجادلة: ٢٢] وهو المرادُ من قولِه: ﴿وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨].

اعلم أنّ الإيمانَ إنْ كانَ مُجرَّدَ التصديقِ بالجَنانِ، فنِسْبتُه إلىٰ القلبِ حقيقة، وإلىٰ غيرِه مجاز، ومِن ثَمَّ فسَّرْنا قوْلَه «آمنوا بأفواههم» بقولِنا: أظْهَروا كلمةَ الإيمان، وإن كانَ مجموعَ التصديقِ والأعمالِ، فنِسْبتُه إلىٰ الشخصِ حقيقةٌ وإلىٰ بعضِ الجوارحِ مجاز.

قولُه: (تَمويهًا) هو مِن: مَوَّهْتُ الشيءَ: طَلَيْتُه بذَهبٍ أو فِضّةٍ، والتدليسُ في البيعِ كِتْمانُ عَيْبِ السِّلْعةِ عن المُشتري.

قولُه: (نعىٰ عليهِم فيها خُبْثَهم) أي: شنَّعَ عليهم قوْلَهم: ﴿ءَامَنَّا بِٱللَّهِ﴾ والحالُ أنّهم غيرُ مؤمنينَ «ونُكْرَهم» أي: دهاءَهم، وذلكَ أنّهم ادَّعوْا مع الإيمانِ باللهِ الإيمانَ باليومِ الآخِرِ لقولِه بعد هذا: «إفراطهم في الخُبْثِ وتَماديهم في الدّعارة»[1].

قولُه: (ونُكرَهم) بالضمِّ والفَتْح، الجَوهَريّ: يقال للرجلِ إذا كانَ فَطِنًا مُنكَرًا: ما أَشَدَّ نُكْرَهُ، بالفَتحِ والضمِّ.

---

(١) انظر ما سيأتي ص١٥٥-١٥٦.

وفَضَحَهم، وسفَّههم، واستجهَلَهم، واستهزأَ بهم، وتهكَّمَ بفعلِهم، وسجَّلَ بطُغيانِهم وعَمَهِهم، ودَعاهم صمًّا بكمًا عميًا، وضربَ لهم الأمثالَ الشنيعةَ. وقصَّةُ المنافقينَ عن آخرِها معطوفةٌ علىٰ قصَّةِ الذينَ كفروا، كما تُعطَفُ الجملةُ علىٰ الجملة. وأصلُ «ناس» أُناس، حُذفتْ همزتُه تخفيفًا، كما قيلَ: لُوْقةٌ في أَلُوقة، وحذفُها معَ لامِ التعريفِ كاللازم، لا يكادُ يقالُ: الأُناسِ، ويشهدُ لأصله: إنسانٌ، وأُناس، وأَناسيُّ، وإنسٌ. وسُمُّوا؛ لظُهورِهم وأنَّهم يُؤنَسُون، أي: يُبْصَرون، كما سُمِّي الجنُّ لاجتنانِهم؛ ولذلك سُمُّوا بَشَرًا. ووزنُ «ناس» فَعَال؛ لأنّ الزِّنَةَ علىٰ الأُصول، ألا تراكَ تقولُ في وزنِ «قِهْ»:............

قولُه: (وفَضَحَهم) عَطْفٌ علىٰ قولِه: «نعىٰ عليهِم فيها خُبْثَهم ونُكْرَهم» علىٰ سبيلِ البيانِ، لأنَّ إظهارَ خُبْثِهم ونُكْرِهم هي الفضيحةُ نفسُها.

قولُه: (وسَفَّهَهُم) أي: سمّاهُم سفهاءَ في قولِه: ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ﴾ [البقرة: ١٣] «واستجْهَلهم»، أي: نسَبَهم إلىٰ الجَهْلِ في قولِه: ﴿وَلَٰكِن لَّا يَعْلَمُونَ﴾ ﴿وَلَٰكِن لَّا يَشْعُرُونَ﴾، «واستهزأ بهم» في قولِه: ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾، «وسجَّل بطُغيانِهم» حيث أضافَ الطغيانَ إليهم.

قولُه: (كما تُعْطَفُ الجُملةُ علىٰ الجُملة) يحتمِلُ وجهَيْن:

أحدُهما: أن تُعطفَ من حيثُ حصولُ مضمونِ الجُملتَينِ في الوجودِ.

وثانيهما: أنَّ الجهةَ الجامعةَ بيْنَ مَنْ مَحَّضَ الكفرَ ظاهرًا وباطنًا، وبيْنَ مَن أظهرَ الإيمانَ وأبطنَ الكُفرَ: التوافقُ في الكفر.

قولُه: (لوقة، في ألوقة) الألوقة: طعامٌ من زُبْدٍ، قال ابنُ الكَلْبيّ: هو الزبدُ والرُّطَب، وأنشد[1]:

وإنّي لِمَنْ سالمْتُمُ لألوقةٌ ... وإنّي لِمَنْ عادَيْتُم سمٌّ أَسْوَدِ

(١) ذكره في «لسان العرب» (لوق)، وعزاه لرجلٍ من عُذرة.

افعَلْ؟ وليسَ معكَ إلا العَيْنُ وحدَها. وهوَ **من أسماءِ الجمع، كرِخال**. وأمّا نُوَيْسٌ فمنَ المصغَّرِ الآتي علىٰ خلافِ مُكبَّره، كأُنَيْسِيانٍ ورُوَيجِل، ولامُ التعريفِ فيه للجِنْس، ويجوزُ أنْ تكونَ للعهد. والإشارةُ إلىٰ الذينَ كفروا المارِّ ذكرُهم، كأنه قيلَ: ومِن هؤلاءِ مَن يقولُ، وهم: عبدُ الله بنُ أُبيٍّ، وأصحابُه، ومَن كانَ في حالِهم منْ أهلِ التصميمِ علىٰ النفاق، **ونظيرُ موقعِه** موقعُ «القومِ» في قولِكَ: نزلتُ ببني فلانٍ..............

قولُه: (**مِن أسماءِ الجَمْع**) الفرقُ بين الجمْعِ الحقيقيِّ وبين اسمِ الجمع: أنَّ اسْمَ الجمْعِ في حُكمِ الإفرادِ، بدليلِ جَوازِ التصغيرِ فيه، ولا يجوزُ تصغيرُ الجمعِ الحقيقيّ إذا كانَ جَمْعَ الكَثْرةِ. مثالُ اسمِ الجمع: رَكْبٌ، وسَفْرٌ، وصَحْبٌ، يجوزُ أن يُقالَ: رُكَيْبٌ، سُفَيْرٌ، صُحَيبٌ، ولا يُجوِّزون في جمْعِ الكثرة، بل يجبُ أن يُرَدَّ إلىٰ واحدِه أو إلىٰ جَمْعِ قِلّتِه إنْ وُجِدَ.

قولُه: (**كرِخالٍ**)، **الجوهري**: الرِّخِلُ بكَسْرِ الخاء: الأُنثىٰ من أولادِ الضأن، والذكَرُ حَمَلٌ والجَمْع رِخال، يريدُ أنَّ وزْنَ أُناسٍ كوزْنِ رِخالٍ لا أنهُ جمْعٌ مِثله لأنهُ قالَ في «الأعراف»[1] في قولِه تعالىٰ: ﴿قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرَبَهُمْ﴾ [الأعراف: ١٦٠] الأُناس: اسمُ جمْعٍ غيرُ تكسيرٍ نحو رخال[2].

قولُه: (**ونظيرُ موقِعه**) يعني: أنّ اللامَ في الناسِ للجِنسِ وهو المختارُ، ويجوزُ أن يكونَ للعهدِ الخارجيِّ التقديريِّ، فإنّ قولَه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ﴾ [البقرة: ٦] في معنىٰ الناس؛ لأنّ الواجبَ في العهدِ الخارجيِّ أن يكونَ هناك ما يُشارُ إليه، وهو إمّا تحقيقيٌّ كقولِه تعالىٰ: ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا * فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾ [المزّمل: ١٥-١٦] أو تقديريٌّ: وهو إمّا أن يكونَ في الكلامِ ما يدلُّ عليه كما في الآيةِ والمِثال، لأنّ بني فُلانٍ في معنىٰ القومِ، أو يكونَ

---

(١) الكشاف: (٦: ٦٢٤).

(٢) من قوله: «يريد أن وزن أُناس» إلىٰ هنا بدله في (ط): «وكذا عن المصنف في أبيات ذكرناها في الأعراف عند قوله تعالى: ﴿قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ﴾، وهو مخالفٌ لما ذكره ها هنا وفي الأعراف مِن كونه اسم جمع».

فلم يَقْرُوني والقومُ لِئام. و«مَن» في ﴿مَن يَقُولُ﴾ موصوفةٌ، كأنه قيلَ: ومنَ الناسِ ناسٌ يقولونَ كذا، كقوله: ﴿مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ﴾ [الفتح: ٢٥]؛ إن جعلتَ اللامَ للجنس، وإنْ جعلتَها للعهد فموصولةٌ، كقولِه: ﴿وَمِنْهُمُ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلنَّبِيَّ﴾ [التوبة: ٦١]. فإن قلتَ: كيفَ يُجعَلونَ بعضَ أولئكَ والمنافقونَ غيرُ المختومِ علىٰ قلوبِهم؟ قلتُ: الكفرُ جَمَعَ الفريقَيْنِ معًا، وصيَّرَهم جنسًا واحدًا، وكونُ المنافقينَ نوعًا من نوعَيْ هذا الجنسِ مغايرًا للنوعِ الآخرِ ـ بزيادةٍ زادوها علىٰ الكفرِ الجامعِ بينَهما مِنَ الخديعةِ والاستهزاء ـ لا يُخرِجُهم مِنْ أنْ يكونوا بعضًا مِنَ الجنس؛ فإنَّ الأجناسَ إنما تنوَّعتْ لمغايراتٍ وقعتْ بينَ بعضِها وبعضٍ، وتلكَ المغايراتُ إنما تأتي بالنوعيَّة، ولا تأبىٰ الدخولَ تحتَ الجنسيَّة. فإنْ قلتَ: لـمَ اختُصَّ بالذِّكرِ الإيمانُ باللهِ والإيمانُ باليومِ الآخرِ؟ ....

بينَ المتكلِّمِ والمخاطَبِ حِصَّةٌ معهودةٌ من جنْسٍ كقولِه تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ إذا أُريدَ به أبو جَهْلٍ والمُغيرة.

قال صاحبُ «الفرائد»: الوجْهُ أنْ يكونَ اللامُ للعهدِ ولا وَجْهَ أن يكونَ للجنسِ؛ لأنّ ﴿مِنَ ٱلنَّاسِ﴾ خبَرُ ﴿مَن يَقُولُ﴾، فلو كانَ للجنْسِ لكانَ المعنىٰ: مَنْ يقولُ مِنَ الناس، والظاهرُ أنهُ لا فائدةَ فيه. وأمّا إن كانتْ للعهدِ، فمعناه: ومِنَ الناسِ المذكورينَ جماعةٌ يقولونَ كذا، ولم يلزَمْ أن تكونَ موصولةً في العهْدِ بل يجوزُ كِلاهما.

وكذا قال صاحبُ «التقريب»: يَحتملُ «مَنْ» أن تكونَ موصولةً إن جُعِلَ التعريفُ للجنْس، وموصوفةً إنْ جُعِلَ للعهدِ. ومنَعَ بعضُهم أن يكونَ للعهدِ و«مَنْ» موصولةً، وقال: بل اللامُ للجنْسِ و«من» موْصوفة، فإنّ المرادَ بـ«الذين كفروا» الذين مَحَّضوا الكفْرَ ظاهرًا وباطنًا، وبيْنَهم وبين المنافقينَ تنافٍ، فلم يكونوا نوعًا تحْت ذلك الجنس، وكيف وقد حُكِمَ علىٰ أولئكَ بالخَتْمِ علىٰ القلوبِ وغيرِه، فعُلِمَ كُفرُهم الأصليُّ، وعلىٰ هؤلاءِ بقولِه: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ﴾ [البقرة: ١٦] وأشارَ إلىٰ تمكّنهم من الهُدىٰ وتنوُّرِ فِطْرَتِهم.

وقلت: إنّ التفصّي عن هذا المَقامِ لا يَستَتبُّ إلّا ببيانِ كيفيّةِ نَظْمِ الآيات، فإنّهُ مِـحَكُّ

....

البَلاغة، ومُنْتقَدُ البَصيرة، ومِضمارُ النُّظّارِ ومُتفاضَلُ الأنظارِ، ولا يَهْتدي إليه مَنْ دَيْدَنُه المُجادلةُ ودَأْبُه المُماراة، ولم يتكلَّمْ عن مُقتضىٰ الحالِ، ولم يُعيِّنْ لكلِّ مَقامٍ مقالًا، وليسَ كلُّ ما يَصِحُّ تقديرُه بحَسبِ اللغةِ أو النّحْوِ يُعتبَرُ عند علماءِ هذا الفَنِّ، فإنّ ذلك قد يُعَدُّ من النعيقِ في بَعضِ المَقامات؛ ألا ترىٰ إلى المُصنِّفِ في سورةِ «طه» في قولِه تعالىٰ: ﴿أَنِ ٱقْذِفِيهِ فِى ٱلتَّابُوتِ﴾ [طه: ٣٩] كيفَ بالغَ فيه حيثُ قال: «حتّىٰ لا تُفرِّقَ الضمائرَ، فيتنافرُ عليكَ النَّظْمُ الذي هو أُمُّ إعجازِ القرآن، والقانونُ الذي وقعَ عليه التحدّي، ومُراعاتُه أهمّ ما يجِبُ علىٰ المُفسِّر»[1] وفي سورةِ «الحاقّة» في قولِه: ﴿فَأَمَّا ثَمُودُ فَأُهْلِكُوا۟ بِٱلطَّاغِيَةِ ۞ وَأَمَّا عَادٌ فَأُهْلِكُوا۟ بِرِيحٍ صَرْصَرٍ عَاتِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٥-٦] كيفَ ذهبَ إلىٰ أنّ المعنيَّ بقولِه: «بالطاغية» بالواقعةِ المجاوِزَةُ للحدِّ في الشدّة[2] ليطابقَ قولَه: ﴿بِرِيحٍ صَرْصَرٍ عَاتِيَةٍ﴾، وعدلَ عن حمْلِه علىٰ المصْدر، وأنّهُ الظاهِر؛ لأنّ الطاغيةَ كالعافية، أي: بطُغْيانِهم، لأنّ الواجبَ رِعايةُ حُسنِ النَّظْمِ بين آيِ التنزيل. وكَمْ له أمثالُ ذلك! فالواجبُ علىٰ مَنْ يخوضُ في هذا الكتاب، لا سِيَّما في كتابِ الله المَجيد، أن يستوعِبَ معرفةَ جميعِ المقاماتِ، وجَميعَ خواصِّ التراكيبِ لينزلَ كلًّا في مقامه.

إذا عُلِمَ هذا فنَقول: إذا كانَ النظمُ هو ما ذُكِرَ افتتحَ سُبحانَه وتعالىٰ بذكْرِ الذينَ أخْلَصوا دينَهم لله تعالىٰ، ثمَّ ثَنّىٰ بذِكْرِ الذين مَحَّضوا الكفرَ ظاهرًا وباطنًا، وثَلَّثَ بالذينَ آمنوا بأفواهِهم ولم تؤمِنْ قلوبُهم، فالواجبُ حمْلُ التعريفِ في الأقسامِ الثلاثة: إمّا علىٰ الجنْسِ بأسرِها، وإمّا علىٰ العَهْدِ برُمَّتِها، وإذا حُمِلَ علىٰ الجِنْسِ فلا يجوزُ أنْ يُقالَ: «مَنْ» في ﴿مَن يَقُولُ﴾ موصولةٌ كما قالَ أبو البقاء: هذهِ الآياتُ استوعَبَت أقسامَ الناس، فالآياتُ الأُوَلُ تضمَّنَتْ ذِكْرَ المُخْلِصين في الإيمان، وقولُه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ تضمَّنَ مَنْ أبْطنَ الكُفْرَ وأظْهرَه، وهٰذه الآيةُ تضمَّنَتْ ذِكْرَ

---

(١) «الكشاف» (١٠ : ١٦٨).

(٢) المصدر السابق (١٥ : ٦٠٨).

....

مَنْ أظهرَ الإيمانَ وأبْطنَ الكُفر، و«من» للتبعيضِ، و«مَنْ» نكِرةٌ موصوفةٌ، ويضعُفُ أن تكونَ بمعنىٰ «الذي» لأنّ الذي يتناولُ قومًا بأعيانِهم، والمعنىٰ هاهنا علىٰ الإبهام. تَمّ كلامُه(١).

فإن قُلْتَ: آثرْتَ الموصوفةَ علىٰ الموصولةِ، وهي أيضًا مُحْتَمِلةٌ للجنسِ كما في ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [البقرة: ٦]، فيلزَمُ الإبهام أيضًا.

قلتُ: الموصوفةُ نَصٌّ في الشِّياعِ، بخلافِ الموصولةِ لاحتمالِ الأمرَيْن فيها، وبيانُ الظاهرِ إيقاعُه الموصولةَ في مقابلةِ المَوْصوفة، وكذا قوله قُبَيْلَ هذا: «ومِنْ هؤلاءِ مَنْ يقول: وهو عبدُ الله ابن أُبَيٍّ وأصحابُه». بقيَ أن يُقال: فما معنىٰ قوله: «ومن الناسِ مَنْ يقول» وأيُّ فائدة فيه؟ فيقال: إنهُ تعالىٰ نظمَ الآياتِ الثلاثَ في سِلْكٍ واحِدٍ، لكنْ خَصَّ كُلَّ صِنْفٍ بفَنٍّ من الفُنون، لاسيّما خَصَّ هذا الصنْفَ بمُبالغاتٍ وتشْديداتٍ لم يخصَّ الصِّنْفَيْن بها كما قرّرَه المصنّف، وأبرَزَ أيضًا نفْسَ التركيبِ إبرازًا غَريبًا حيث قدَّمَ الخَبَرَ علىٰ المبتدأ، وأبْهمَهُ غايةَ الإبهام، ونكَّرَ المُبتدأ ووصَفَه بصفاتٍ عجيبةٍ ليشوقَ السامِعَ إلىٰ ذِكْرِ ما بعْدَه من قَبائحِهم ونُكْرِهم نَعْيًا عليهم، وتَعْجيبًا مِن شأنِهم. يعني: انظُروا إلى هؤلاءِ الخَبَثةِ، وقَبيحِ ما ارْتكبُوه كيفَ اختصّوا من بينِ سائرِ الناسِ بما لم يرْضَ العاقلُ أن يَنتسِبَ إليه! نعم، لم يُفِدْ شيئًا أنْ لو أُريدَ مُجرَّدُ الإخبارِ، ونظيرُه قوله تعالىٰ: ﴿مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا۟ مَا عَـٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ عَلَيْـهِ﴾ [الأحزاب: ٢٣] أي: امتازَ مِن بينِ سائرِ المؤمنينَ بهذهِ المناقبِ الشريفةِ رجالٌ كُرماءُ، فدلّ التنكيرُ في «رجال» علىٰ تعظيمِ جانبِهم كما دلّ الإبهام في ﴿مَن يَقُولُ﴾ علىٰ خلافِ ذلك هاهنا.

وأمّا إذا حُـمِلَ التعريفُ في الناسِ علىٰ العهْدِ فيقالُ: المرادُ بالمتَّقينَ مَنْ شاهدَ حضرةَ الرسالةِ من الصحابةِ المُنْتجَبين، وينصرُه تقديرُ إرادةِ أهلِ الكتاب، أعني عبدَ الله بنَ سَلامٍ وأصحابَه مِن قولِه تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ﴾ [البقرة: ٤] معطوفًا علىٰ

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٢٤).

....

قولِه: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [البقرة: ٣] فعلىٰ هذا يُحملُ قولُه تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ علىٰ قومٍ بأعيانِهم كأبي جَهْل وأبي لهب والوليد وأضرابِهم، وأن يُرادَ بقولِه: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا﴾ [البقرة: ٨] عبدُ الله بن أبيّ ومُعتِبُ بن قُشَير وجُدُّ بن قيْسٍ وأشباهُهم، فلا وجْهَ إذَنْ لقولِ مَنْ قال: ويحتملُ أن تكونَ موصوفةً إنْ جعلْتَ التعريفَ للعهدِ، لأنّ المرادَ بقولِه: ﴿مَن يَقُولُ﴾ حينئذٍ قومٌ بأعيانِهم وأشخاصهم كعَبْدِ الله بن أُبَيّ وأصحابِه، فكيفَ تُجعَلُ موصوفةً، لأنّ «من» نكِرةٌ والقومُ مَعْهودون!

ثم إني بعد برهةٍ من الزمان وقفتُ علىٰ ما أشار إليه المصنِّف في قوله تعالىٰ: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا عَبۡدًا مَّمۡلُوكًا لَّا يَقۡدِرُ عَلَىٰ شَيۡءٖ وَمَن رَّزَقۡنَٰهُ مِنَّا رِزۡقًا حَسَنًا﴾ الآية [النحل: ٧٥] بقوله: «الظاهر أن «من» موصوفة، كأنه قيل: وحرًّا رزقناه؛ ليُطابقَ ﴿عَبۡدًا﴾، ولا يمتنع أن تكون موصولة»، يريد أنّ الآيةَ من باب التضادّ، فالظاهرُ أنْ تُراعىٰ المطابقة من كلمات القرينتَيْن، فإذا قلتَ: عبدًا مملوكًا والحرّ الذي رَزقناه؛ ذهبتِ المطابقةُ وفاتتِ الطلاوة، فلا يذهب إليه إلا الكزُّ الجافي الغليظ الجاسي(١).

وأمّا الجوابُ عن قولِ مَنْ قال: بينَهم وبينَ المنافقينَ تنافٍ، فهو عَيْنُ ما ذكَره المصنِّفُ في الجوابِ عن سؤالِه «كيفَ يُجعلونَ بعْضَ أولئكَ والمنافقونَ غيرُ المختومِ علىٰ قلوبِهم»؛ لأنّ هذا السؤالَ واردٌ علىٰ قولِه: «ويجوزُ أن تكونَ للعهدِ والإشارةِ إلىٰ الذينَ كفروا المارِّ ذِكرُهم كأنّهُ قيلَ: «ومِنْ هؤلاءِ مَنْ يقولُ»، والمارُّ ذِكرُهم علىٰ ما سبَقَ في الكتابِ: أبو لهبٍ وأبو جهلٍ والوليدُ بنُ المُغيرةِ وأضرابُهم، فإذا جُعِلَ التعريفُ في الناسِ للمَعْهودينَ و﴿مَن يَقُولُ﴾ يكونُ بعضًا منهم، لزِمَ أن يكونوا في حُكمِهم في كونِهم مختومًا علىٰ قُلوبِهم، وليس كذلكَ لِما ذُكِرَ مِن قوله: «افتتحَ سُبحانَهُ بذكرِ المُخلَصين، ثمّ ثنّىٰ بذِكرِ الذين محّضوا الكفرَ ظاهرًا وباطنًا، وثلّثَ بالذينَ آمنوا بأفواهِهم ولم تؤْمنْ قلوبُهم» وإليه الإشارةُ بقولِه: «والمنافقونَ غيرُ المختومِ علىٰ قلوبِهم».

---

(١) من قوله: «ثم إني بعد برهة» إلىٰ هنا من (ط).

قلتُ: اختصاصُهما بالذِّكرِ كشَفَ عنْ إفراطِهم في الخُبْث،..........

وأجابَ: أنّ «الكفرَ جَمعَ الفريقَيْن معًا» إلىٰ آخرِه، يعني: كَوْنُ هؤلاءِ مخْصوصينَ بحُكمِ النِّفاقِ لا يُخرِجُهم من جنسِ المُصمِّمين، بل يفيدُ تميُّزَهم عنهم بما لم يتّصفوا به، وإليهِ الإشارةُ بقولِه: «بزيادةٍ زادوها علىٰ الكُفرِ الجامعِ بينَهما»، فالتعريفُ في قولِه: «الكفرُ جَمَعَ الفريقَيْن معًا» وقولِه: «الكفرِ الجامِعِ بينهما» للعهدِ وهو الكفرُ الخاصُّ، لأنّهُ جنسٌ أيضًا باعتبارِ النوعَيْن، وهذا مِن فصيحِ الكلامِ ووَجيزِه؛ لأنّ الجنْسَ إذا أُطلِقَ شاعَ في جميع مُتناولاتِه إنْ لم تنتهِضْ قرينةٌ علىٰ إرادةِ البعضِ، فإذا حصلَت القرينةُ قيَّدت، فإذا كُرِّرت كُرِّر، فإنه تعالىٰ لمّا قال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ تناولَ جميعَ الفِرَقِ من الكَفَرةِ، فقيَّدَ بقولِه: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ﴾ بالمُصمّمين، ثمّ قيّدَه مرّةً أخرىٰ مع ذلك القَيْدِ بقولِه: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ﴾. ونَحْوُهُ قولُ الأصوليّين: يجوزُ تَخْصيصُ ما بقِيَ غيرَ محْصور، وكيفَ لا[1] يكونُ المنافقونَ مختومًا علىٰ قلوبِهم، وقد صَرَّحَ المُصنِّفُ بعد هذا في قولِه: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمۡ﴾ [البقرة: ١٧]! والأَوْجَهُ أن يُرادَ الطبْعُ بقولِه: ﴿صُمُّۢ بُكۡمٌ عُمۡيٞ فَهُمۡ لَا يَرۡجِعُونَ﴾ [البقرة: ١٨].

ثمّ إنّي عثَرْتُ بعد هذا التقريرِ علىٰ كلامٍ من جانبِ الإمامِ أفضلِ المتأخّرينَ القاضي ناصر الدين[2] ـ تغمّده اللهُ برضوانِه ـ ما شدَّ بعضُده، قال: واللامُ فيه للجنسِ و«مَنْ» موصوفةٌ إذْ لا عهْدَ، فكأنهُ قال: ومنَ الناسِ ناسٌ يقولون، وقيل: للعهدِ، والمعهودونَ: هم الذينَ كفروا، و«مَنْ» موصولةٌ مرادٌ بها ابنُ أُبَيٍّ وأصحابُه ونظراؤه، فإنّهم مِن حيثُ إنّهم صَمّموا علىٰ النفاقِ دخَلوا في عِدادِ الكُفّارِ المَخْتومِ علىٰ قلوبِهم، واختصاصُهم بزيادةٍ زادوها علىٰ الكفرِ لا يأبىٰ دخولَهم في هذا الجنسِ، فإنّ الأجناسَ إنّما تتنوّعُ بزياداتٍ تختلفُ فيها أبعاضُها.

قولُه: (**اختصاصُهما**)، فاعلُه: اللهُ، يعني: إنّما خَصَّهما[3] بالذِّكْرِ مِن بينِ سائرِ قبائحِهم للكَشْفِ عن إفراطِهم في الخُبْث.

---

(١) قوله: «لا» ساقط من (ط).

(٢) يعني الإمام البيضاوي في «أنوار التنزيل» (١: ٢٤).

(٣) في (ح) و(ف): «خُصّا».

وتمادِيهِمْ **في الدَّعارة**؛ لأنَّ القومَ كانوا يهودًا، وإيمانُ اليهودِ باللـهِ ليسَ بإيمانٍ؛ لقولِهِم: ﴿عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠]، وكذلكَ إيمانُهم باليومِ الآخر؛ لأنهم يَعتقِدونَه علىٰ خلافِ صفتِه؛ فكانَ قولُهم: ﴿ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ﴾ خُبْثًا مضاعفًا، وكفرًا **مُوَجَّهًا**؛ لأنَّ قولَهم هذا لو صَدَرَ عنهمْ لا علىٰ وجهِ النفاقِ وعقيدتُهم عقيدتُهم؛ فهو كفرٌ لا إيمانٌ، فإذا قالوهُ علىٰ وجهِ النِّفاقِ خديعةً للمسلمينَ واستهزاءً بهم، وأَرَوْهمْ أنهم مِثْلُهم في الإيمانِ الحقيقيِّ؛ كانَ خُبْثًا إلىٰ خُبْث، وكفرًا إلىٰ كُفْر، **وأيضًا فقد أَوهموا** في هذا المقالِ أنهم اختارُوا الإيمانَ مِنْ جانبَيْه، واكتَنَفُوه من قُطْرَيْه، وأحاطُوا بأوَّلِه وآخِره...........

قولُه: (**في الدَّعارة**) أي: الفِسْق والخُبْث. **الجوهريّ**: يقال: هو خَبيثٌ داعِرٌ بيِّنُ الدَّعَرِ والدَّعارة.

قولُه: (**موجَّهًا**) أي: ذا وجهَيْن. **الأساس**: ومنَ المجاز: كِساءٌ مُوَجَّهٌ: له وَجْهان. وأحدَبُ مُوَجَّهٌ له حدَبَتانِ من خَلْفٍ وقُدّام؛ لأنهم أظْهَروا في هاتَيْنِ المسألتَيْنِ ما يُخالفُ اعتقادَهم؛ لأنهم قالوا: عزيرٌ ابنُ الله، والآخرةُ لا يكونُ فيها إلّا تلذُّذُ الأرواحِ بالروائحِ العبِقَةِ وما شاكَلَ ذلك، فلمّا علِموا أنّ عُمْدَةَ ما يُنكِرُه المسلمونَ عليهم هو هذانِ الأمرانِ، تعرَّضوا لهما وصَرَّحوا بالاعترافِ بهما مع أنهم باقونَ علىٰ اعتقادِهم الأصليّ، وغَرَضُهم إجراءُ أحكامِ المسلمينَ عليهم وكان ذلك غايةَ دهائِهم ومَكْرِهم.

قولُه: (**وأيضًا**). ابنُ السكيت: هو مصدَرُ قَولِك: آضَ يئيضُ أيْضًا، أي: عادَ، وإذا قال: فعَلْتُ ذاك أيضاً، قلْتَ: قد أكثرْتَ من أيْضٍ[1].

قولُه: (**وأيضًا فقد أوْهموا**) عطفٌ علىٰ جوابِ «إذا» وهو «كانَ خُبْثًا إلىٰ خبثٍ» أي: إذا قالوهُ علىٰ وجهِ النفاقِ كان خُبْثًا مُضاعَفًا مع إيهامِ أنّهم أحاطوا بالإيمانِ من جانبَيْه.

---

(١) «إصلاح المنطق»، ص٣٤٢.

وفي تكريرِ الباءِ أنهم ادَّعَوْا كلَّ واحدٍ مِنَ الإيمانَيْن علىٰ صفةِ الصِّحَّةِ والاستحكام. فإنْ قلتَ: كيفَ طابقَ قولُـه: ﴿وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ قولَهم: ﴿ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ والأولُ في ذكْرِ شأنِ الفعلِ لا الفاعل، والثاني في ذكْرِ شأنِ الفاعلِ لا الفعل؟..........

قولُه: (**وفي تكريرِ الباءِ**) وذلك أنّ في العَطْفِ علىٰ المُظْهَرِ المجرورِ لا يجبُ إعادةُ الجارِّ كما في المُضْمَرِ نَحْوَ: مرَرْتُ به وبعمْرٍو[1]، فكَرَّرَ هاهنا ليُؤذِنَ بالاستقلال والأصالة.

قولُه: (**كيفَ طابقَ**) تقريرُ السؤالِ: أنّ قوْلَهم: «آمنّا» مَسوقٌ لذِكرِ شأنِ الفعلِ، أي: أحدَثْنا الإيمانَ، وليسَ في شأنِ الفاعلِ، فلمّا كانَ الدعوىٰ في إحداثِ الإيمانِ أتَوْا بجُملةٍ فعليةٍ، ولو كانَ في شأنِ الفاعلِ لقيل: نحنُ آمَنّا، وحْدَنا دونَ غيرِنا، فكيفَ طابقَه قولُه: ﴿وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ وأنهُ في ذكْرِ شأنِ الفاعلِ لإيلاءِ ضميرِ الفاعلِ حرْفَ النّفي، وقد أجمَعوا علىٰ أنهُ يفيدُ التخصيصَ. قال المُصنِّفُ في تفسيرِ قولِه تعالىٰ: ﴿وَمَآ أَنتَ عَلَيْنَا بِعَزِيزٍ﴾ [هود: ٩١]: دلَّ إيلاءُ الضميرِ حرْفَ النفْيِ علىٰ أنّ الكلامَ واقعٌ في الفاعلِ لا في الفعْلِ، كأنهُ قيل: وما أنت علينا بعزيزٍ بل رَهْطُكَ همُ الأعِزّةُ عندنا[2].

وذكرَ صاحبُ «المفتاح»[3]: ويُحترَزُ أن يُقالَ: ما أنا ضربْتُ إلّا زيداً، لأنّ نقْضَ النفْيِ بـ«إلّا» يقتضي أن تكونَ قد ضرَبْتَه، وتقديمُك ضميرَك وإيلاؤك حرْفَ النفيِ يَقتضي أن تكونَ قد ضرَبْتَه. ونُقِلَ أنّ ظاهرَ كلامِ الشيخِ عبدِ القاهر[4] علىٰ أنّ في ما يليهِ حرفُ النفيِ القطعَ بأنهُ يفيدُ التخصيصَ مُضْمَراً كان أو مُظْهَراً، مُعرَّفاً أو منكَّراً.

---

(١) في (ح): «وبعمر».

(٢) «الكشاف» (٨: ١٧٧-١٧٨).

(٣) «مفتاح العلوم»، ص١٠١.

(٤) إمام البلاغيين والنقاد أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، (ت ٤٧١هـ) كان من حسناتِ زمانه، وتصانيفُه قاضيةٌ بإمامتِه وغَوْرِه في العلم. وأجلّ مصنّفاتِه: «دلائل الإعجاز» و«أسرار البلاغة». له ترجمة في «إنباه الرواة» (٢: ١٨٨).

قلتُ: **القصدُ إلىٰ إنكارِ ما ادَّعَوْه** ونفيِه، فسُلِكَ في ذلكَ طريقٌ أدَّىٰ إلىٰ الغرضِ المطلوب، وفيه مِنَ التوكيدِ والمبالغةِ ما ليسَ في غيرِه؛ وهوَ إخراجُ ذَواتِهم وأنفُسِهم مِنْ أن تكونَ طائفةً مِنْ طوائفِ المؤمنين؛ لِـمَا عُلِمَ مِنْ حالِهم المنافيةِ لحالِ الداخلينَ................

قولُه: (**القصْدُ إلىٰ إنكارِ ما ادّعَوْهُ**) وحاصلُه: أنّ التركيبَ وإنْ دلَّ علىٰ الاختصاصِ لكنْ هاهنا ما يأبىٰ أن يُحمَلَ عليه، لأنهُ واردٌ في إنكارِ ما ادّعوْهُ؛ وذلك أنّ المنافقينَ ادّعَوْا أنّهم اختاروا الإيمانَ بجانبَيْه، وأحاطوا بأوَّلِه وآخرِه حيثُ خَصُّوا ذِكْرَ الإيمانِ بالله وباليومِ الآخرِ مِن بينِ خِصالِه، وادّعَوْا الاستحكامَ والتأكيدَ مع ذلك، حيثُ كرَّروا ذِكْرَ الباءِ، وما ادَّعَوْا أنّهم اختصّوا بهما دونَ سائرِ الناس، ليُنْكَرَ عليهم دَعوىٰ الاختصاص، فوجبَ المصيرُ إلىٰ التأويلِ والحَمْلِ علىٰ الكنايةِ الإيمائيةِ ليُفيدَ التأكيدَ ويحصُلَ التطابق.

بيانُه: أنّهُ تعالىٰ لـمّا أوْلىٰ الضميرَ حَرْفَ النّفي وحكَمَ عليهم بأنّهم ليسوا بمُؤمنين، وكان ذلك جوابًا عن دعوتِهم أنّهم اختاروا الإيمانَ بجانبَيْهِ علىٰ صفةِ الإحكامِ، دلّ علىٰ إخراجِ ذواتِهم وأنفُسِهم مِن أن يكونوا طائفةً من طوائفِ المؤمنين، وإذا شهِدَ عليهم بذلك لزِمَ نفْيُ ما ادّعَوْه علىٰ سَبيلِ البَتِّ والقَطْعِ.

وقلت: هذا إنّما يصِحُّ لو قيل: وما هُم منَ المؤمنين؛ إذ ليسَ قولُه: وما هو بمُؤمنٍ مِثْلَ ما هوَ مِن المؤمنين، لكنّ الأولَ أبلَغُ؛ لأنهُ نفْيٌ لأصلِ الإيمانِ، والثاني نفْيٌ للكمال.

ويُمكِنُ أن يجْريَ الكلامُ علىٰ التخصيصِ، وأن يكونَ الكلامُ في الفاعلِ، ويكونَ موقعُ السؤالِ قولَ المصنِّف: «وأرَوْهم أنّهم مِثلُهم في الإيمانِ الحقيقيِّ» وذلك لمّا ادّعَوْا أنهم يُوافقونَ المسلمينَ في المسألتَيْن، وأنّ إيمانَهم كإيمانِهم قيل: ﴿وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ علىٰ قصْرِ الإفرادِ؛ لأنهم ادّعَوْا الشركةَ في الإيمانَيْن الحقيقيَّيْنِ فـرُدّوا باختصاصِ المؤمنينَ بهما دونَهم، كقولِه تعالىٰ: ﴿وَيَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنكُمْ وَمَا هُم مِّنكُمْ﴾ [التوبة: ٥٩]. والمقامُ يُساعِدُ هذا التقريرَ دونَ الأول، وذلك أنّ سياقَ الكلامِ لبيانِ خُبْثِ المُنافقينَ ودَعارتِهم كما ذكَر، فإذا ادّعَوْا رَفْعَ المخالفةِ من البينِ، ارتفعَ المُنازعةُ، وإنّما المنازعةُ بينهما في هاتَيْنِ المسألتَيْنِ أقوىٰ من سائرِ المسائلِ، وادّعاءُ

في الإيمان، وإذا شُهِدَ عليهمْ بأنهم في أنفسِهم علىٰ هذه الصفةِ فقدِ انطوىٰ تحتَ الشهادةِ عليهم بذلك نفيُ ما انتحَلُوا إثباتَه لأنفسِهم علىٰ سبيلِ القَطْعِ والبتِّ، ونحوُه قولُه تعالىٰ: ﴿يُرِيدُونَ أَن يَخْرُجُواْ مِنَ ٱلنَّارِ وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنْهَا﴾ [المائدة: ٣٧]، هو أبلغُ مِنْ قولِك: وما يخرجونَ منها. فإن قلتَ: فلِمَ جاءَ الإيمانُ مطلَقًا في الثاني، وهو مقيَّدٌ في الأول؟ قلتُ: يحتملُ أن يرادَ التقييدُ، ويُترَكَ؛ لدلالةِ المذكورِ عليه، وأنْ يرادَ بالإطلاقِ أنهم ليسوا من الإيمانِ في شيءٍ قطُّ، لا مِنَ الإيمانِ باللـهِ وباليومِ الآخرِ،.................

حُصولِها أدْعىٰ لرفْعِ المُخالفةِ، فكان اختصاصُها أهمَّ مِن غيرِهما. ألا ترىٰ إلىٰ قَوْلِ الفُقهاءِ: الفَلْسفيُّ إذا قالَ: أشهدُ أنّ الباريَ علّـةُ الموجوداتِ أو مَبْدَؤُها أو سببُها، لم يكن ذلك إيمانًا حتّىٰ يُقِرَّ بأنّهُ مُخترعُ ما سِواهُ ومُحْدِثُهُ بعد أن لم يَكُنْ. ذكرَه شارحُ «اللّباب».

وأما تشبيهُ هذا التركيبِ بقَوْله: ﴿يُرِيدُونَ أَن يَخْرُجُواْ مِنَ ٱلنَّارِ وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنْهَا﴾ [المائدة: ٣٧] فصَحيحٌ، ولكن لا يتمُّ به غَرَضُه، وذلك أنّ قولَه: ﴿ءَامَنَّا﴾ نحوُ: ﴿يُرِيدُونَ أَن يَخْرُجُواْ﴾ وأنّ قولَه: ﴿وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ نحوُ قوله: ﴿وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ﴾ ولكنّ قوْلَه: ﴿وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ﴾ نَصٌّ في الاختصاصِ[1] كما سيأتي بيانُه في مَوْضِعِه.

قولُه: (ما انتَحلوا)، الأساس: قالَ شِعْرًا فنحَلَهُ غيْرَه، وانتحلَ شِعْرَ غيرِه: إذا ادّعاهُ لنفْسِه.

قولُه: (يحتملُ أن يُرادَ التقييدُ) حاصلُ الجواب: إنّما حُذِفَ المفعولُ لِدلالةِ المذكورِ عليه، أو حُذِفَ لتعمَّ الفائدةَ، ولئلّا يقصُرَه السامعُ علىٰ ما يُذكَرُ معه، ويحتملُ أن يُنزَّلَ منزلةَ اللازمِ نحْوَ: فلانٌ يُعطي ويَمْنَع.

قولُه: (قَطّ)، الجوهريّ: إذا كانت بمعنىٰ «حَسْبُ» وهو الاكتفاءُ فهي مَفتوحةٌ ساكِنةُ الطاء، تقول: رأيتُه مرّةً واحدةً فقَطْ، وقَطُّ بضَمِّ الطاءِ مَعناها الزمان، يقال: ما رأيتُه قَطُّ.

---

(١) من قوله: «وذلك أن قوله» إلىٰ هنا ساقط من (ط).

ولا مِنَ الإيمانِ بغيرِهما. فإن قلتَ: ما المرادُ باليومِ الآخرِ؟ قلتُ: **يجوزُ أن يُرادَ به الوقتُ الذي لا حَدَّ له**؛ وهوَ الأبدُ الدائمُ الذي لا ينقطعُ؛ لتأخُّرِه عن الأوقاتِ المنقضية. **وأن يرادَ** الوقتُ المحدودُ من النُّشورِ إلىٰ أن يدخلَ أهلُ الجنةِ الجنةَ وأهلُ النارِ النار؛ لأنه آخِرُ الأوقاتِ المحدودةِ الذي لا حدَّ للوقتِ بعدَه. **والخَدْعُ: أن يُوهِمَ صاحبَه خلافَ ما يريدُ به من المكروه**، مِنْ قولِهم: ضَبٌّ خادعٌ وخَدِعٌ؛ إذا أمرَّ الحارشُ يدَه علىٰ بابِ جُحرِه أَوهمَه إقبالَه عليهِ ثُمَّ خرجَ مِنْ بابٍ آخر. فإن قلتَ: كيفَ ذلكَ ومُخادَعةُ اللـهِ والمؤمنينَ لا تصحُّ؛ لأنَّ العالِمَ الذي لا تخفىٰ عليه خافيةٌ لا يُخدَع، والحكيمَ الذي لا يَفعلُ القبيحَ لا يَخْدَع، والمؤمنونَ وإن جازَ أن يُخدَعوا لمْ يَجُزْ أن يَخدعوا، ألا ترىٰ إلىٰ قولِه:

واستَمْطِروا مِنْ قريشٍ كلَّ مُنخدِعٍ

قولُه: (**أنْ يُرادَ به الوقتُ الذي لا حدَّ له**) يريدُ أنّ اليومَ هنا: الوقتُ. وهو إمّا أن يُعَبَّرَ به عن الوقتِ الذي لا انقضاءَ له وبإزائِه الوقتُ الذي له انقضاءٌ، وهو الأيامُ الدُّنيويّة، وأوانُ البَرْزَخِ، وأوانُ النُّشورِ لِفَصْلِ القضاءِ ولتعاقُبِه إيّاها سُمِّيَ باليومِ الآخِر، وأنْ يُعَبَّرَ به عن الوقتِ المُحدَّد، أي: الذي عَيّنه اللهُ تعالىٰ بقولِه: ﴿فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [المعارج: ٤]، وسُمِّيَ باليومِ الآخرِ لكونِه آخِرَ الأيامِ المُنقَضيةِ ومِن جُملتِها، وتلك محدودةٌ في عِلْمِه الخاصّ.

قولُه: (**والخَدْعُ أن يُوهِمَ صاحِبَه خلافَ ما يُريدُ بِهِ منَ المكْروه**) وزادَ القاضي: ليُنزِلَه عمّا هو بصَدَدِه[1]. وقالَ الإمام: إظهارُ ما يُوهِمُ السلامةَ، وإبطانُ ما يَقتضي الإضرارَ بالغَيْرِ أو التخلُّصَ منه[2]. يُشيرُ إلىٰ أنّ تعريفَه ليسَ بجامعٍ، ولعلّ قوْلَه: «مِنَ المكروهِ» يشملُ تخلُّصَه منه؛ لأنّ العدوَّ يكْرَهُ خلاصَ عدوِّه، وفي قولِه: «ثمّ خرجَ من بابٍ آخر» رَمْزٌ إليه.

قولُه: (**واستَمْطِروا مِن قريشٍ كلَّ مُنْخَدِعٍ**) تمامُه:

إنّ الكريمَ إذا خادعْتَه انخَدَعا

---

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٢٥).

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢: ٣٠٣).

وقولِ ذي الرمَّة:

إنَّ الحليمَ وذا الإسلامِ يُختَلَبُ

قائله الفرزْدق(١)، والاستمْطارُ: الاستسقاءُ، أي: اطلُبوا العَطاءَ، فإنهُ يُعطيهِ كالمَطرِ، و«مِن قريشٍ» بيانُ كُلِّ مُنخَدعٍ، وهو حالٌ منه. قيلَ: كان عبدُ الله بنُ عمرَ رضيَ اللهُ عنهما كلّما صلّىٰ عَبْدٌ له أعتَقَهُ، فقيلَ له(٢): فقالَ: مَنْ خادَعَنا بالله ننْخَدِعْ [له](٣).

وقيل في حقِّ أبيه: كانَ أعْقَلَ مِن أن يُخدَع، وأورَعَ مِن أن يَخْدَعَ، ولا يبعُدُ أن يُحْمَلَ البيتُ علىٰ التلميح(٤)؛ وذلكَ أنّ عمرَ رضيَ اللهُ عنهُ صعِدَ المِنبرَ وقال: اللهُمَّ إنّا كنّا إذا أقْحَطْنا استَسْقَيْنا بنَبِيّك، فتَسْقينا، وإنّا نَسْتسقيكَ اليومَ بعَمِّ نبيِّكَ ـ يعني: عباسًا ـ فاسْقِنا، فسُقوا في الحالِ، فقالَ عَقيلُ بنُ أبي طالب(٥):

بعَمِّـي سَـقىٰ اللهُ الـبلادَ وأهْلَهـا ... عَـشِيَّة يسْتـسقي بـشَيْبَتِه عُمَـرْ
توجَّـه بالعبّـاسِ في الجَـدْبِ داعيًـا ... فما حارَ(٦) حتّىٰ جادَ بالدِّيمـةِ المطَـرْ

قولُه: (**إنّ الحلَيمَ وذا الإسلامِ يُختَلَبُ**) القائلُ ذو الرّمَّة، وأوّله(٧):

تلكَ الفتاةُ التي عُلِّقْتُها عَرَضًا

---

(١) ديوان الفرزدق (١: ٥٢٨).

(٢) يعني حذّره بعضُ الناس من صنيعهم، وأنهم إنما يفعلون ذلك علىٰ جهة الخديعة.

(٣) أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٤: ١٦٧)، وذكره ابن الأثير في «أسد الغابة» (٣: ٢٣٦).

(٤) وهو تنزيل التضادِّ أو التناقض منزلة التناسب بوساطةِ تهكّمٍ أو تلميح كقوله تعالىٰ: ﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ انظر: «الإيضاح في علوم البلاغة»، ص٢٧٢.

(٥) وعزاهما ابن عبد البر في «الاستيعاب» (٢: ٨١٥) للفضل بن عباس بن عتبة بن أبي لهب، وعزاهما الذهبي في «سير النبلاء» (٢: ٩٤) لعباس بن عتبة بن أبي لهب.

(٦) في (ط): «جاز».

(٧) «ديوان ذي الرمّة»، ص١٠.

فقدْ جاءَ النعتُ بالانخداعِ ولم يأتِ بالخَدْعِ؟ قلتُ: فيهِ وجوه؛ أحدُها: أنْ يقالَ: كانت صورةُ صُنعِهم معَ اللـهِ حيثُ يتظاهرونَ بالإيمانِ وهمْ كافرونَ صورةَ صُنعِ الخادعينَ، وصورةُ صُنعِ اللـهِ معهم ـ حيثُ أمَرَ **بإجراءِ أحكامِ المسلمينَ عليهم** وهمْ عندَه في عِدادِ شِرارِ الكَفَرةِ **وأهلِ الدَّرْكِ** الأسفلِ مِنَ النار ـ صورةَ صنعِ الخادعِ، وكذلكَ صورةُ صنعِ المؤمنينَ معهمْ؛ حيثُ امتثلوا أمْرَ اللـهِ فيهم فأجْرَوْا أحكامَهم عليهم. والثاني: أن يكونَ ذلكَ **ترجمةً عن معتقدِهم وظنِّهم** أنَّ اللـهَ..................

العَلَقُ: الحُبُّ، يُقال: نَظْرَةٌ مِن ذي عَلَق، عَرَضاً، أي: اعتراضاً من غيرِ قَصْدٍ ونيّةٍ بل بمُخادعةٍ، ثمّ قال: إنّ الحليمَ.. البيت. الخِلابةُ: الخَديعةُ باللسانِ، يُقال منه: خلَبَهُ يَخلُبه بالضمِّ واختلَبه مِثْلُه.

قولُه: (**بإجراءِ أحكامِ المُسلمينَ عليهِم**) يَعني به جَريانَ التوارُثِ وإعطاءَ السَّهْمِ من المَغْنَمِ وغيرَهما. هذا الوجْهُ من الاستعارةِ التَّبعيّةِ الواقعةِ علىٰ طريقِ التمثيليّةِ كما سبَقَ في قولِه: ﴿عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٥]، ألا ترىٰ إلىٰ قولِه: «كانت صورةُ صُنْعِهم[١] مع الله حيث يتظاهَرونَ بالإيمانِ وهم كافِرون» إلىٰ آخرِه كيفَ دلَّ علىٰ بيانِ الحالةِ الـمُتوهَّمةِ الـمُنتزَعةِ من عدّةِ أمور.

قولُه: (**وأهْلِ الدَّرْكِ**) صَحَّ[٢] بالرفْعِ عَطْفًا علىٰ محَلِّ «في عِداد». قال: الدَّرْكُ الأسفل: الطبقُ الذي في قَعْرِ جَهَنَّمَ. **الراغب**: الدَّرْكُ كالدَّرجِ لكنْ الدرجُ يقالُ اعتبارًا بالصعودِ، والدَّرْكُ اعتبارًا بالحدور، ولهذا قيل: درَجاتُ الجَنّةِ، ودَرَكاتُ النارِ، ولتصوُّرِ الحدورِ في النارِ سُمِّيتْ هاوِيةً[٣].

قولُه: (**ترجمةً عن مُعْتَـقدِهم وظَـنِّهم**) هذا كما مَـرَّ في آخرِ الوجوهِ المذكورةِ في قولِه: ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾ [البقرة: ٧].

---

(١) في (ح) و(ف): «صنيعهم».
(٢) قوله: «صحَّ» ساقط من (ف).
(٣) «مفردات القرآن»، ص٣١١.

ممن يصحُّ خداعُه؛ لأنَّ مَنْ كانَ ادعاؤُه الإيمانَ باللـهِ نفاقًا **لم يكن عارفًا باللـهِ ولا بصفاته**، ولا أنَّ لذَاتِه تعلُّقًا بكلِّ معلوم، ولا أنه غنيٌّ عن فعلِ القبائح؛ فلمْ يَبْعُد مِنْ مثْلِه تجويزُ أن يكونَ اللـهُ ـ في زعمِه ـ مخدوعًا ومُصابًا بالمكروهِ من وجهٍ خفيٍّ؛ **وتجويزُ أن يدلِّسَ علىٰ عبادِه ويخدعَهم**. والثالثُ: أن يُذكَرَ اللـهُ تعالىٰ ويرادَ الرسولُ ﷺ؛ لأنه خليفتُه في أرضِه، والناطقُ عنه بأوامرِه ونواهيهِ مع عبادِه، كما يقالُ:.................

قولُه: (**لم يكُنْ عارفًا بالله ولا بصفاتِه**) إلىٰ آخره، مبنيٌّ علىٰ صيغةِ الجَمْعِ مع التفريقِ والتقسيمِ، فجمعَ ذاتَ الله العُليا وصفاتِه الحُسنىٰ في: «لم يكُن عارفًا بالله ولا بصفاتِه»، وأمّا التفريقُ فهو قولُه: «ولا أنّ لذاتِه» أي: أنّهم لم يَعْلموا أنَّه من حيثُ ذاتُه له تعلُّقٌ بكلِّ معلومٍ جُزئيٍّ وكُلّي، وقولُه: «ولا أنهُ غَنِيّ» أي: لم يَعْلموا أنّهُ من حيثُ صفاتُه غَنِيٌّ عن القبائح.

وأمّا التقسيمُ، فهو قولُه: «فلم يبعُدْ مِن مِثْلِه تَجويزُ أن يكونَ اللهُ في زَعْمِه مخدوعًا بالمكروهِ مِن وجهٍ خفِيّ» أي: أنّهم حينَ لم يعلموا أنّ لذاتِه تعلّقًا بكلِّ معلومٍ، زعَموا أنهُ ممّن يُخْدَع.

وقولُه: (**وتجويزُ أن يُدَلِّسَ علىٰ عِبادِه ويخدَعَهم**) أي: حينَ لم يَعْلَموا أنهُ من حيثُ صِفاتُه غَنِيٌّ عن القَبائح[1]، جَوّزوا أنهُ مِمَّنْ يَخدَع.

الانتصاف: قولُه: «عالمٌ لِذاتِه» والصوابُ أنهُ عالمٌ بعلْمٍ عامِّ التعلُّقِ بجَميعِ المعلومات، ثمّ إنهُ تعالىٰ لمّا كانَ عالـمًا بعلمٍ عامِّ التعلُّقِ استحالَ كوْنُه مخْدوعًا، ولمّا أنهُ لا يقَعُ في الوجودِ شيءٌ إلّا بقُدرتِه، يمتنعُ أن يكونَ خادِعًا لِـما فيه من الإشعارِ بالعَجْزِ عن المُكافحةِ، لكن لـمّا جاءَ في مُقابلةِ خداعِ المُنافقينَ صارَ كقولِه: ﴿وَمَكَرُواْ وَمَكَرَ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٥٤][2].

قولُه: (**أن يُدَلِّسَ**) المُدلِّسُ: هو الذي يُظهِرُ خلافَ مُرادِه، ومنه أُخِذَ التدليسُ في الحديثِ، لأنّ الراويَ يُوهِمُ السماعَ ممّنْ لم يسمَعْ منه.

---

(١) من قوله: «وأما التقسيم» إلىٰ هنا ساقط من (ط).

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٣٠).

قالَ الملِكُ كذا، ورَسَمَ كذا، وإنما القائلُ والراسمُ وزيرُه، أو بعضُ خاصَّتِه الذينَ قولُهم قولُه، ورسْمُهم رسمُه، مصداقُه قولُه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠]، و﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠]. والرابعُ: أن يكونَ مِنْ قولِهم: **أعجبَني زيدٌ وكرمُه**؛ فيكونَ المعنىٰ: يُخادعونَ الذينَ آمَنوا باللـه. وفائدةُ هذه الطريقةِ قوّةُ الاختصاص، ولـمّا كانَ المؤمنونَ مِنَ اللـهِ بمكانٍ سُلِكَ بهم ذلكَ المسلكُ، ومثْلُه: ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾ [التوبة: ٦٢]، وكذلك: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ [الأحزاب: ٥٧].

ونظيرُه في كلامِهم: علمتُ زيدًا فاضلًا. والغرضُ فيه ذكْرُ إحاطةِ العِلمِ بفضلِ زيدٍ لا به نفسِه؛ لأنه كانَ معلومًا له قديمًا، كأنّه قيلَ: علمتُ فضْلَ زيدٍ، ولكنَّ ذكْرَ زيدٍ توطئةٌ وتمهيدٌ لذكْرِ فضلِه. فإن قلتَ: هلْ للاقتصارِ بـ«خادعتَ» علىٰ واحدٍ وجهٌ صحيح؟ قلتُ: وجهُه أنْ يقالَ: عُنيَ به «فعلتَ»، إلا أنه أُخرجَ في زنةِ «فاعلتَ»؛......

واعلمْ أنّ الخِداعَ قد يكونُ حَسَنًا إذا كانَ الغرضُ استنزالَ الغيرِ من ضلالٍ إلى رُشْدٍ، كما يفعَلُ الأبُ البّارُّ بابنهِ مِن حيلةٍ تَدْعوه إلىٰ ترْكِ شَرٍّ أو تعاطي خَيْر. ومَنْ تأمّلَ جميعَ استدراجاتِ التنزيلِ علىٰ لسانِ الرسُلِ في دعوةِ الأُمَم، عاينَ معنىٰ الخِداعِ وشاهَدَهُ.

قولُه: (**أعجَبَني زيدٌ وكَرَمُه**) أي: أَعْجبَني كَرمُ زيدٍ. والتَّركيبُ يُشبِهُ البَدلَ والمُبْدَلَ مِنهُ مِن حيثُ التَّوْطِئَةُ والتَّمهيدُ والتَّفسيرُ والتأكيدُ، ويَفترِقُ مِن حيثُ إنَّ المُبدَلَ في حُكمِ المُنحّىٰ. والمَعطوفُ عليهِ هُنا مقْصودٌ بالذِّكْر، ومُرادٌ في الحُكْمِ، فكانَ لِذاتِ زَيدٍ أيضًا مَدْخَلاً في الإعجابِ، ومِن ثَمَّ قالَ: «لمّا كانَ المُؤمنونَ مِن الله بمكانٍ، سُلِكَ بهم ذلكَ المَسلَكُ» أي: لمّا كانَ المؤمنونَ مِن الله بمَنزلةٍ عَظيمةٍ واختصاصٍ قَويٍّ كأنّهُ سَرىٰ خِداعُهم إلىٰ خِداعِه تعالىٰ. ويَدُلُّ علىٰ الفَرقِ قولُه في المثالِ «إحاطةُ العِلْمِ بفَضْلِ زيدٍ لا به نفْسِه» إذْ ليسَ فيه ذِكْرُ العاطِفِ، فلا يكونُ فيهِ معنىٰ الاختصاصِ بلْ مُجرَّدُ التوطئةِ كما في المُبدَلِ. والمُصنِّفُ كثيرًا يَسلُكُ في تَراكيبِه هذا الفنَّ مِنَ العطفِ ويُشبِهُ أنْ يُسمّىٰ بالعطفِ التَّفسيريّ.

لأن الزِّنَةَ في أصلِها للمغالبةِ **والمباراة**، والفعلُ متىٰ غُولِبَ فيه فاعلُه جاءَ أبلغَ وأحكمَ منه إذا زاولَه وحدَه مِنْ غيرِ مُغالبٍ ولا مُبارٍ؛ لزيادةِ قوّةِ الداعي إليه. وتعضدُه قراءةُ مَن قرأ: (يخدعون الله والذين ءامنوا)، وهو أبو حَيْوة. و﴿يُخَٰدِعُونَ﴾ بيانٌ لـ﴿يَقُولُ﴾، ويجوز أن يكون مستأنفًا، كأنه قيلَ: ولِمَ يدَّعونَ الإيمانَ كاذبينَ؟ وما **رَفقَهم** في ذلك؟ فقيلَ: ﴿يُخَٰدِعُونَ﴾. فإن قلتَ: **عَمَّ كانوا يُخادِعون**؟ قلتُ: كانوا يُخادِعونهم عنْ أغراضٍ لهم ومقاصدَ، منها: **متاركتُهم** وإعفاؤُهم عن المحاربةِ وعمَّا **يطرقونَ به** مَن سِوَاهم مِنَ الكفار. ومنها: **اصطناعهم** بما يصطنعونَ به المؤمنينَ؛ مِنْ إكرامِهم،..................

اعلمْ أنّ الوجهَ الثالثَ والرّابعَ لا تستقيمُ جوابًا للسُّؤالِ إلّا أنْ يُحمَلَ خادَعْتَ علىٰ خَدَعْتَ لِما في تنزيلِ الله سبحانَهُ وتعالىٰ اسمَه المقدَّسَ منزِلةَ اسمِ رسولِه، وجُعِلَ تمهيدًا لِذِكْرِ المؤمنينَ في هذا المَقامِ للدِّلالةِ علىٰ الغَضَبِ الشّديدِ علىٰ اعتدائهم، وإرادةِ الانتصارِ ممّن يُحاولُ خَدْعَهم، وإنزالَ الهَوانِ بهم، فلا يَدْخُلُ في المعنىٰ إثباتُ الخِداعِ في جانبِ المؤمنينَ واللهُ أعلَمُ. ومِن ثَمّ عقَّبَها بقولِه: «هلْ للاقتصارِ بخادَعْتُ علىٰ واحدٍ وجهٌ صحيح».

قولُه: (**والمباراة**)، **الجوهريُّ**: فُلانٌ يُباري فُلانًا، أي: يُعارضُه ويفعلُ مِثْلَ فِعْلِه، قال المُصنِّفُ: هذا كما جاءَ يُخاشي اللـهَ، أي: يَخْشاهُ خَشْيةً عظيمة.

قوله: (**رَفقَهُم**) أي: نفعَهم، **الأساس**: ومن المجاز: هذا الأمرُ رافقٌ بكَ وعليك، ورفيق: نافعٌ بك، وأرفقني هذا الأمرُ ورفقَ بي: نفعني.

قولُه: (**عَمَّ كانوا يُخادِعون؟**) أي: عَن أيِّ شيءٍ من الأعراضِ كان يصدُرُ خِداعُهم؟ ففيهِ تَضْمينُ معنىٰ الصدور.

قولُه: (**مُتارَكتُهم... واصطناعُهم... واطلاعُهم**) هذه المصادرُ ثلاثتُها مضافةٌ إلىٰ المفعول، والفاعلُ المُسلِمون، والمفعولُ المنافقون. أي: مُتاركةُ المنافقينَ المسلمون، أي: لا يُكَلِّفونَهم علىٰ المُحاربةِ ويَحْمونَهم عن الغيرِ، ويُحسِنونَ إليهم كما يُحسنونَ إلىٰ المُسلمينَ ويُطلِعونَهم علىٰ أسرارِهم.

قولُه: (**يَطْرقون به**)، **الأساس**: ومنَ المَجاز: طرقَهُ الزّمان، أي: نوائبُه، وأصابَتْهُ طارِقةٌ من الطوارقِ، ويقال: اصطنَعْتُ عندَهُ صَنيعةً، قال تعالىٰ: ﴿وَٱصۡطَنَعۡتُكَ لِنَفۡسِي﴾ [طه: ٤١].

والإحسانِ إليهم، وإعطائِهم الـحظوظَ مِنَ المغانم، ونحوِ ذلكَ مِنَ الفوائد. ومنها: **إطلاعُهم** - لاختلاطِهم بهم - علىٰ الأسرارِ التي كانوا حِراصًا علىٰ إذاعتِها إلىٰ **مُنابذيهم**.

فإن قلتَ: **فلوْ أظهرَ عليهم** حتىٰ لا يَصِلوا إلىٰ هذه الأغراضِ بخداعِهم عنها! قلتُ: لمْ يُظهِرْ عليهم؛ لِـمَا أحاطَ به علمًا مِنَ المصالحِ التي لوْ أظهرَ عليهم **لانقلبتْ مفاسدَ**، واستبقاءُ إبليسَ وذرِّيَّتِه، ومتاركتُهم وما همْ عليهِ مِنْ إغواءِ المنافقينَ وتلقينِهم النفاقَ أشدُّ من ذلكَ، ولكنَّ السبَبَ فيه ما عَلِمَه تعالىٰ مِنَ المصلحة.

قولُه: (**مُنابِذِيهم**)، **الأساس**: من المَجاز: نَبَذَ إلىٰ العدُوِّ: رمىٰ إليه بالعَهْدِ ونقَضَه، ونابذَهُ مُنابذةً.

قولُه: (**فلو أظْهرَ عليهم**) جوابُ «لو» محذوفٌ، أي: لو جعلَ اللهُ تعالىٰ نِفاقَهم ظاهرًا علىٰ المُسلمينَ إظهارًا جَليًّـا حتّىٰ لا يَصِلوا إلىٰ أغراضِهم، ماذا كان؟ ولا يجوزُ أن يكونَ «أظهرَ عليهِم» بمعنىٰ أطْلَعَ عليهِم إلّا علىٰ تقديرِ حَذْفٍ، أي: أطلَعَ اللهُ المؤمنينَ علىٰ أسرارِ المُنافقين.

قولُه: (**لانقلَبتْ مفاسدَ**) منها: أنّهم إذا سَتَروا علىٰ المُنافقينَ أحوالَهم، خَفِيَ علىٰ المُخالفينَ أمرُهم، وحَسِبوا أنّهم مِن جُمْلةِ المُسلمين وأنَّ كلمَتَهم واحدة، فكانَ ذلك سببًا لاجتنابِهم عن مُحاربةِ المُسلمينَ لكثرةِ عددِهم، بل يؤدّي ذلك إلىٰ استشعارِ الخوفِ منهم، وإذا أظهَر اللهُ عليهِم، انقلَبت إلىٰ العَكس.

ومنها: أنّهم إذا سَمِعوا مُخاشنةَ المسلمينَ مَعْ مَنْ يصحَبُهم[1]، ومن اشتُهِرَ أنهُ منهم، كان ذلكَ سبَبًا لنُفْرَتِهم وعدم تآلُفِهم؛ رَوَيْنا عن البُخاريِّ ومُسلم والتِّرمذيّ عن جابرٍ، قال عمرُ رضيَ الله عنه: ألا نقتُلُ يا نبيَّ الله هذا الخبيثَ، يعني عبدَ الله بنَ أُبيٍّ بنِ سَلول؟ فقالَ النبيُّ ﷺ: «لا يتحدَّثُ الناسُ أنهُ كان يقتُلُ أصحابَه»[2] هذا مبنيٌّ علىٰ رعايةِ الأصْلح، وإلّا فاللهُ يفعَلُ ما يَشاءُ ويَحْكُمُ ما يُريد.

---

(١) في (ط): «مخاشنة المسلمين من صحبهم».

(٢) أخرجه البخاري (٤٩٠٥)، ومسلم (٢٥٨٤) وغيرهما.

فإن قلتَ: ما المرادُ بقوله: ﴿وَمَا يُخَادِعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ﴾؟ قلتُ: يجوزُ أن يُرادَ:....

قولُه: (فإنْ قُلْتَ: ما المرادُ بقولِه: ﴿وَمَا يُخَادِعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ﴾)[١] [البقرة: ٩] يعني أنك فسَّرْتَ «يُخادِعونَ الله» بما فَسَّرتَ. فما معنىٰ ﴿وَمَا يُخَادِعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ﴾ والمخادعةُ إنّما تكونُ بين اثنينِ، فكيفَ يُخادِعُ أحدٌ نفسَه؟ وأجابَ عنه بوجوهٍ ثلاثةٍ أحدُها: أنَّ قولَه: ﴿وَمَا يُخَادِعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ﴾، ذُكِرَ لـمُشاكَلتِه «يُخادِعون الله» المرادُ به الاستعارةُ كما سبَق، أي: لَمّا كانَ ذلك مَبْنيّاً علىٰ المُفاعلةِ، جُعِلَ الذي مِن طرفٍ واحدٍ مِثْلَه، رَوْمًا[٢] للمُشاكلة. قال الواحديُّ: فلَمّا وقَعَ الاتفاقُ علىٰ الألفِ في قولِه ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ﴾ أجرىٰ الثاني علىٰ الأولِ، طلبًا للتشاكُل[٣].

وقالَ المرزوقيُّ في قولِ الطائيِّ[٤]:

لا تـسْقِني مـاءَ المَـلامِ فـإنّني صَبٌّ قد استَعْذَبْتُ ماءَ بُكائي

لـمّا قالَ في آخرِ البيت: «ماءَ بكائي» قالَ في الأوّل: «ماءَ المَلام» فأقْحمَ اللفْظَ علىٰ اللفظِ إذْ كانَ من سببِه، كقولِه تعالىٰ: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا﴾ [الشورىٰ: ٤٠] فالثانيةُ جَزاءٌ وليسَتْ بسَيِّئةٍ، فجاءَ باللفظِ علىٰ اللفظِ إذ كانَ مِن سببِه، فكذا هاهنا، لَمّا كانَ خِداعُ أنفُسِهم - أي: إيصالُ الضَّرَرِ إليها - مُسَبّبًا عن تلكَ المُخادَعةِ المُشَبَّهةِ بمُغافلةِ المُخادِعين ومُصاحِبًا له، قيل: يُخادِعون، فجاءَ باللفظِ علىٰ اللفظ.

وثانيها: أن يُرادَ حقيقةُ المُخادعةِ الواقعةِ بين اثنَيْن، لكن علىٰ أسلوبِ التجريد. قال ابنُ الأثير: إنّهم يُجرِّدون من أنفُسِهم شخصًا آخَرَ، ثمّ يُخاطِبونَه كخطابِ الغَيْر[٥]. قال الأعشىٰ:

---

(١) هذه قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو بن العلاء بضمّ الياء وفتح الخاء متْلوّةً بألف. انظر: «النشر في القراءات العشر» (٢: ٢٠٧).

(٢) يعني: طلَبًا.

(٣) «الوسيط» للواحدي (١: ٨٧).

(٤) يعني أبا تمام، والبيت في «ديوانه» (١: ٩).

(٥) «المثل السائر» (١: ٤٠٩)، بتصرّف ملحوظ.

وما يُعامِلونَ تلكَ المعاملةَ المشبَّهةَ بمعاملةِ المخادِعينَ إلا أنفسَهم؛ لأنَّ ضررَها يلحقُهم، ومكرَها يَحِيقُ بهم، كما تقول: فلانٌ يضارُّ فلانًا وما يضارُّ إلا نفْسَه، أي: دائرةُ الضِّرارِ راجعةٌ إليه وغيرُ متخطِّيةٍ إيّاه؛ وأنْ يُرادَ حقيقةُ المخادعة، أي: وهمْ في ذلكَ يَخدعون أنفسَهم حيثُ يُمَنُّونها الأباطيلَ ويَكذِبونها فيما يحدِّثونها به، وأنفسُهم كذلكَ تُمنِّيهم وتُحدِّثُهم بالأمانيِّ، وأن يُرادَ: وما يخدعونَ، فجيءَ به على لفظ «يفاعلون»؛ للمبالغة، وقُرِئَ: ﴿وَمَا يَخْدَعُونَ﴾، و(يُخَدِّعون) من خدَّع، و(يَخِدِّعون) بفتحِ الياء............

ولَن تُطيقَ وداعًا أيُّها الرّجُل(١)

وإليهِ الإشارةُ بقَولِه: «وهم في ذلك يَخْدَعون أنفُسَهم، وأنفُسُهم كذلك تُمَنِّيهم وتُحدِّثُهم».

قولُه: (وأن يُرادَ: وما يَخْدَعون) هذا الجوابُ وما قبْلَهُ صَريحٌ في أنَّ السؤالَ عن استعمالِ «يُخادِعونَ» في جانبٍ واحد. والوجهُ الثالث أيضًا تجريدٌ لكن من جانبٍ واحدٍ، كأنّ كلَّ واحدٍ منهم جَرّدَ مِنْ نفْسِه شَخْصًا يَخْدَعُه.

قولُه: (﴿وَمَا يَخْدَعُونَ﴾) قرأها عاصمٌ وحَمزةُ والكِسائيُّ وابنُ عامرٍ، والباقونَ: «وما يُخَادِعُونَ» بالألف، والبواقي شواذُّ(٢)(٣). قال ابنُ جِني: ﴿ما يُخدَعُونَ﴾ قراءةُ عبد السلامِ بنِ شَدّاد والجارود(٤).

---

(١) «ديوان الأعشىٰ»، ص١٣٠ .

(٢) في (ط): «شاذّ».

(٣) أي: والباقي من القراءات في ﴿يُخَادِعُونَ﴾ التي أوردها الزمخشري في «الكشاف»، وهي: وما يُـخْدَعُونَ، ويُـخَدِّعونَ، ويَـخَدِّعون، ويُـخْدَعُونَ، ويُـخَادَعونَ. انظر: «معجم القراءات» للخطيب (١: ٤١-٤٢).

(٤) الجارود: هو ابن سبرة ـ كما صَرَّح باسمه ابنُ جني نفسه في «المحتسب» ـ، وهو أبو نوفل الجارود بن سالم الهذلي البصري، أحد التابعين، توفي سنة ١٢٠هـ رحمه الله تعالىٰ. انظر: «تهذيب التهذيب» لابن حجر (٢: ٥٢-٥٣).

بمعنىٰ: يختدعونَ، ويُخدعونَ، ويُخادَعون، علىٰ لفظِ ما لمْ يسمَّ فاعلُه. والنفسُ: ذاتُ الشيءِ وحقيقتُه، يقالُ: عندي كذا نفْسًا، ثمَّ قيلَ للقلب: نفْسٌ؛ لأنَّ النفسَ به، ألا ترىٰ إلىٰ قولِهم: «المرءُ بأصغرَيْه»؟..................................

هذا علىٰ قولِك: خَدَعْتُ زيدًا نفْسَه، أي: عن نفْسِه علىٰ إرادةِ الإيصال، أو يُحمَلُ علىٰ المعنىٰ، فيُضْمَرُ له ما يَنْصِبُه، وذلك أنّ قولَك: خدَعْتُ زيدًا عن نفْسِه، يُدخِلُه معنىٰ انتقَصْتُه نَفْسَه، وملكْتُ عليه نَفْسَه، وهذا مِن أسدِّ مذاهبِ العربية؛ وذلك أنّهُ موضعٌ يَملِكُ فيه المعنىٰ عِنانَ الكلام، فيأخُذُه إليه ويُصَرِّفُه بحسبِ ما يُؤْثِرُه، وجُملتُه: أنّهُ متىٰ كان فِعلٌ[1] من الأفعالِ في معنىٰ فعلٍ آخرَ، فكثيرًا ما يُجْرىٰ أحدُهما مُجْرىٰ صاحبِه، فيُعْدَلُ في الاستعمالِ به إليه، ويُحتذىٰ به في تصرُّفِه حَذْوَ صاحبِه، وإن كانَ طريقُ الاستعمال والعرفِ ضدَّ مأْخذِه؛ ألا ترىٰ إلىٰ قولِه تعالىٰ: ﴿هَل لَّكَ إِلَىٰٓ أَن تَزَكَّىٰ﴾ [النازعات: ١٨] أي: في أنْ تزكّىٰ، فنَظَرَ معه معنىٰ قولِك: أَجْذِبك إلىٰ كذا، وأدعوك إليه[2].

قولُه: (**ثمّ قِيلَ للقَلْبِ: نَفْسٌ**) إطلاقًا لاسمِ المُسبَّبِ علىٰ السببِ، ولذلك قال: «لأنّ النفسَ به» أي: النفسُ تقومُ بالقَلْب.

قولُه: (**المرْءُ بأصْغَريْه**) قال المَيْدانيُّ: يعْني بهما القَلْبَ واللّسانَ[3]، وقيلَ لهما: الأصْغرانِ لصِغَرِ حجْمِهما. ويجوزُ أن يُسَمّيا الأصغَريْن ذهابًا إلىٰ أنّهما أَكثَرُ ما في الإنسانِ معنًى وفضلًا، كما قيل: أنا جُذَيْلُها المُحكَّكُ وعُذَيْقها المُرَجَّب[4]، والجالبُ للباءِ معنىٰ القيامِ كأنهُ قال: المرْءُ تقومُ مَعانيهِ بهما، ويكمُلُ المرْءُ بهما، وأنشَدَ لزهيرٍ:

وكائنْ ترىٰ مِن صامتٍ لك مُعْجِبٍ ... زيادتُــــه أو نَقْـــصُه في الـــتكلُّمِ

(١) في الأصول الخطية: «فعلاً»!

(٢) «المحتسب» (١: ٥١-٥٢).

(٣) «مجمع الأمثال»، (٢: ٢٩٤).

(٤) من قول الحباب بن المنذرِ رضيَ اللهُ عنه. قاله يوم سقيفة بني ساعدة.

وكذلكَ بمعنىٰ الرُّوح، وللدمِ نفْسٌ؛ لأنَّ قِوامَها بالدمِ، وللماءِ نفْسٌ؛ لفرطِ حاجتِها إليه، قال الله تعالىٰ: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ [الأنبياء: ٣٠].

وحقيقةُ نُفِسَ الرَّجلُ ـ بمعنىٰ عِيْنَ ـ: أُصيبتْ نفْسُه، كقولِهم: صُدِرَ الرَّجلُ، وقولُهم: فلانٌ يؤامرُ نفسَيْه؛ إذا تردَّدَ في الأمرِ واتَّجه له رأيانِ وداعيانِ لا يدري علىٰ أيِّهما يُعرِّجُ. كأنهم أرادوا..

لسانُ الفتىٰ نِصْفٌ، ونـصْفٌ فـؤادُه فلم يَبْقَ إلّا صورةُ اللّحمِ والـدمِ(١)

فالنفسُ علىٰ هذا بمعنىٰ الجملةِ لقولِه: المرْءُ بأصْغَرَيْهِ.

قولُه: (**وكذلك بمعنىٰ الروحِ**) عطفٌ علىٰ قولِه: «والنفسُ ذاتُ الشيء» أي: وكذلكَ جاءَ النفسُ بمعنىٰ الروح. وقولُه: «ثمّ قيلَ للقلبِ نفْسٌ» مجازٌ متفرِّعٌ علىٰ الأوّلِ.

وقولُه: (**للدمِ نفْسٌ**)(٢) مُتفرِّعٌ علىٰ الثاني يدلُّ عليه قولُه: «لأنّ قِوامَها» أي: قِوامَ الروح بالدمِ، لأنّهُ مقابِلٌ لقولِه: «لأنّ النّفسَ به».

قال في **الأساس**: ومنَ المَجاز: دَفَقَ نَفَسَه، أي: دَمَهُ. وعن النخعيّ(٣): كلُّ شيءٍ ليسَتْ له نفْسٌ سائلةٌ فإنّهُ لا يُنَجِّسُ الماءَ. ومنه: النِّفاسُ.

وقوله: (**وحقيقةُ نُفِسَ الرّجلُ**) مُتفرِّعٌ علىٰ الأوّل.

قولُه: (**وقولُهم**) مبتدأٌ، والخبَرُ «كأنّهم»، والعائدُ محذوف، و«إذا» ظرْفُ قولِهم.

---

(١) ليسا في ديوانه، وهما من زيادات الزوزني في «شرح المعلقات السبع»، ص٨٩، والقرشي في «جمهرة أشعار العرب»، ص١٤٧.

(٢) من قوله: «متفرعٌ علىٰ الأول» إلىٰ هنا ساقط من (ف).

(٣) الإمام الحافظ إبراهيم بن يزيد النخعي (ت ٩٦هـ)، فقيه العراق ومن آلت إليه علومُ أصحابِ ابن مسعود في الكوفة. وكان يُلقَّب صيرفيَّ الحديثِ لشدّةِ تحرّيه، وكان يُهاب هيبةَ الأمراء. له ترجمة في «طبقات ابن سعد» (٦: ٢٧٠)، و«سير النبلاء» (٤: ٥٢٠).

داعيَي النفسِ وهاجسَي النفسِ، فسمَّوهما نفسَيْن **إمّا لصدورِهما عن النفسِ**، وإمّا لأنَّ الداعيَـيْنِ لـمّا كانا كالمشيرَيْنِ عليهِ والآمرَيْنِ له؛ شبَّهوهما بذاتَيْنِ؛ فسمَّوهما نفسَيْن. والمرادُ بالأنفسِ هاهنا ذواتُهم، والمعنيُّ بمخادعتِهم **ذواتَهم: أنَّ الخداعَ لاصقٌ بهم** لا يَعدُوهم إلىٰ غيرِهم، ولا يتخطَّاهم إلىٰ مَن سِوَاهم. ويجوزُ أن يُرادَ قلوبُهم ودواعِيهم وآراؤُهم. والشُّعورُ: عِلْمُ الشيءِ عِلْمَ حسٍّ، منَ الشِّعار. ومَشاعرُ الإنسان: حواسُّه. والمعنىٰ: أنَّ لحوقَ ضررِ ذلكَ بهم كالمحسوسِ، وهمْ لِتمادي غفلتِهم كالذي لا حسَّ له. **واستعمالُ المرضِ في القلبِ يجوزُ أن يكونَ حقيقةً** ومجازًا؛ فالحقيقةُ:..........

قولُه: (**هاجِسَي النفْسِ**)، **النهاية**: الهاجسةُ: هي ما يهجِسُ في الضمائرِ، أي: ما يخطُرُ بها ويدورُ فيها من الأحاديثِ والأفكار.

قولُه: (**إمّا لصدورِهما عن النفسِ**) أي: هو من إطلاقِ المحلِّ وإرادةِ الحالّ.

قولُه: (**ذواتَهم: أنّ الخِداعَ لاصِقٌ بهم**) مبنيٌّ علىٰ الوجْهِ الأوّل في الجوابِ عن معنىٰ الـمُخادَعةِ علىٰ طريقِ المُشاكلة، وقولُه: «**ويجوزُ أن يُرادَ قلوبُهم**» علىٰ الوجْهِ الثاني علىٰ سبيلِ التجريد.

قولُه: (**واستعمالُ المرضِ في القلبِ يجوزُ أن يكونَ حقيقةً**) تحقيقُه ما أشارَ إليه الإمامُ: أنّ الإنسانَ إذا صارَ مُبتلًى بالحَسَدِ والنِّفاقِ ومشاهدةِ المَكْروهِ، ودامَ به، فرُبّما صارَ سببًا لتغيُّرِ مِزاجِ القلبِ وتألُّمِه[1].

قالَ أبو الطيِّب:

والهَـمُّ يَخْـتَرِمُ النفـوسَ مخافـةً ... ويُشيبُ ناصِيةَ الصبيِّ ويُهْرِمُ[2]

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢: ٤٤١).

(٢) «شرح ديوان المتنبي» للواحدي (١: ١٧٢)، وكأنهُ ينظُر إلىٰ أبي نُواسٍ في قوله:

وما إنْ شِبْتُ من كِبَرٍ ولكن ... لقيتُ من الحوادثِ ما أشابا

أن يُرادَ الألم، كما تقولُ: في جوفِه مرضٌ. والمجازُ: أن يُستعارَ لبعضِ أعراضِ القلبِ؛ **كسُوءِ الاعتقاد**، والغلِّ، والحسد، والميلِ إلىٰ المعاصي، والعزمِ عليها، واستشعارِ الهوىٰ والجُبنِ والضعف، وغيرِ ذلك مما هو فسادٌ وآفةٌ شبيهةٌ بالمرض،.........................

ثمّ قالَ: في قولِه: «فالحقيقةُ أن يُرادَ الألَمَ» نظر؛ لأنّ الألمَ مُسَبَّبٌ عن المرضِ لا نفسُ المرض[1].

قال القاضي: المرضُ: حَقيقةٌ فيما يعرِضُ للبَدَنِ، فيُخْرِجُه عن الاعتدالِ الخاصِّ به، ويوجبُ الخلَلَ في أفعالِه، ومَجازٌ في الأعراضِ النفسانيةِ التي تُخِلُّ بكمالِها كالجَهلِ وسوءِ العقيدةِ والحَسدِ والضَّغينةِ وحُبِّ المعاصي[2]، لأنّها مانعةٌ عن نَيْلِ الفضائلِ أو مؤديةٌ إلىٰ زوالِ الحياةِ الحقيقيةِ الأبديّة[3].

قولُه: (**كسوءِ الاعتقادِ**) إلىٰ آخرِه، جعلَ أمراضَ القلْبِ علىٰ نوعين:

أحدُهما: ما يتعلَّقُ بالدّينِ وهو المرادُ بقَولِه: «كسوءِ الاعتقاد» وهو الكُفرُ والبِدعة.

وثانيهما: ما يتعلّقُ بالأخلاقِ، وهو إمّا ما يصدُرُ به عن فاعلِه الرذائلُ، وهو المرادُ بقولِه: «الغِلُّ والحسَدُ والميلُ إلىٰ المعاصي» وجَعَلَ طلبَ[4] الشهواتِ شعارًا له. أو يَمْنَعُه مِن نَيْلِ الفضائلِ وهو المرادُ بقولِه: «والجُبنُ والضّعفُ» فإنّ الجُبْنَ يمنَعُه من الشجاعةِ وكَفِّ الأذىٰ عن نَفْسِه وطلبِ معالي الأمور، والضّعْفُ يمنَعُه عن بَذْلِ المعروفِ، ويَحمِلُه علىٰ أن يَقنَعَ بسَفْسافِ الأمور، ولهذا لـمّا نَشَرَ هذا الكلامَ جاءَ بلَفْظةِ «أو» في الوجْهَينِ الآخَرَيْن. ومعنىٰ الاستئنافِ في قولِه: ﴿فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ﴾ [البقرة: ١٠] كمعنَىٰ الاستئنافِ في قولِه: ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾ [البقرة: ٧].

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢: ٤٤١).

(٢) قوله: «وحب المعاصي» ساقط من (ط).

(٣) «أنوار التنزيل» (١: ٢٦).

(٤) في (ط): «وطلب جعل».

كما استُعيرت الصحَّةُ والسلامةُ في نقائضِ ذلك. والمرادُ به هنا ما في قلوبهم مِنْ سوءِ الاعتقادِ والكفر، أو مِنَ الغلِّ والحسدِ والبغضاء؛ لأنَّ صدورَهم كانتْ تغلي علىٰ رسولِ الله ﷺ والمؤمنينَ غلًّا وحَنَقًا، ويُبغضونهم البغضاءَ التي وَصَفَها اللهُ في قوله: ﴿قَدْ بَدَتِ ٱلْبَغْضَآءُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ وَمَا تُخْفِى صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ﴾ [آل عمران: ١١٨]، **ويتحرَّقونَ** عليهم حسدًا، ﴿إِن تَمْسَسْكُمْ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ﴾ [آل عمران: ١٢٠]، **وناهيكَ** بما كانَ مِنْ ابنِ أُبيٍّ، وقولِ سعدِ بنِ عُبادةَ لرسولِ الله ﷺ:.........................

قولُه: (**ويتحرَّقون**) مِن حرَقَ نابَه، أي: سحَقَه حتىٰ يُسمَعَ له صَريفٌ، فهو كنايةٌ عن الغَيْظِ الذي جلَبَهُ الحَسَد.

قولُه: (**ناهيكَ**)، **الجوهريّ**: يقالُ: هذا رجلٌ ناهيكَ مِن رَجُل، أيْ: أنه بجِدِّه وغَنائِه ينهاكَ عن تطلُّبِ غيره. والباءُ في قَوْلِه: «بما كانَ مِن ابنِ أُبَيّ» كالباءِ في حَسبُك بزيدٍ. المعنىٰ: يكفيكَ ما كانَ مِن ابنِ أُبَيٍّ بن سَلول من الحسَدِ والبَغضاءِ أي: شِدّةِ البُغض.

رَوَيْنا عن الشيخَيْن: البُخاريِّ ومُسْلم، عن أسامةَ: أنَّ رسولَ الله ﷺ ركِبَ علىٰ حِمارٍ، وأرْدَفَ أُسامةَ بنَ زيدٍ يعودُ سعْدَ بنَ عُبادةَ، قبلَ وقْعةِ بَدْرٍ، فسارا حتّىٰ مَرّا بمجْلسٍ فيه عبدُ الله بن أُبيٍّ بن سَلول قبلَ إسلامِه، وفي المجلسِ أخلاطٌ من المُسلمين والمُشركين واليهود، وفي المُسلمين عبدُ الله بنُ رَواحَة، فلمّا غَشِيَتِ المجلسَ عَجاجةُ الدابّة، خَمَّر عبدُ الله بن أُبَيٍّ أنْفَه بردائِه، ثمّ قال: لا تُغبِّروا علينا، فسَلَّمَ رسولُ الله ﷺ فنزلَ فدَعاهُم إلىٰ الله وقرأ عليهم القرآنَ، فقال عبدُ الله بن أُبَيّ: أيُّها المرْءُ، إنّهُ لا أَحْسَنَ مما تقولُ، إنْ كانَ حقًّا فلا تُؤذونا بهِ في مجالسِنا، وارجع إلىٰ رَحْلِكَ، فمَن جاءَكَ فاقصُصْ عليه، فقال عبدُ الله بن رَواحة: بلىٰ يا رسولَ الله، فاغْشَنا به في مجالسِنا، فإنّا نُحِبُّ ذلك، واستَبَّ المسلمونَ والمشركونَ واليهودُ حتّىٰ كادوا يَتثاوَرون، فلم يزلِ النبيُّ ﷺ يُخفِّضُهم حتّىٰ سكَنوا ثمّ ركِبَ ﷺ فسارَ حتّىٰ دخلَ علىٰ سعدِ بنِ عُبادةَ، فقالَ له النبيُّ ﷺ: «يا سعدُ، ألم تسمَعْ إلىٰ ما قالَ أبو حُبابٍ؟» يريدُ ﷺ

اعفُ عنهُ يا رسولَ الله واصفحْ، فواللـهِ لقدْ أعطاكَ اللـهُ الذي أعطاكَ ولقدِ اصطلحَ أهلُ **هذه البُحَيرةِ أنْ يُعصِّبوه** بالعِصابةِ، فلمّـا رَدَّ اللـهُ ذلكَ بالحقِّ الذي أعطاكَهُ **شَرِقَ بذلك**. أو يُرادُ ما تداخَلَ قلوبَهم مِنَ الضَّعفِ والجُبنِ والخَوَرِ؛ لأنّ قلوبَهم كانت قويَّةً؛ إمَّا لقوةِ طمعِهم فيما كانوا يتحدَّثون به **أنَّ رِيحَ الإسلامِ** تهبُّ حيناً........

عبدَ الله بن أُبَيٍّ، «قال، كذا وكذا»، فقال: يا رسولَ الله اعفُ عنه[1]، ثمّ ساقا الحديثَ كما أورَدَهُ المُصَنِّفُ مع تَغْييرٍ يَسيرٍ. فالحديثُ دلَّ علىٰ أنّ ابنَ أُبَيٍّ كان كافِرًا مَحْضًا، ولم يكن مُنافقًا حينئذٍ، والذي يُعلَمُ مِن ظاهرِ كلامِ المُصَنِّفِ أنهُ كانَ مُنافِقًا، ولعلّ مُرادَه مِن إيرادِ قصَّتِه مُجَـرَّدُ إظهارِ الحسَدِ والبغضاءِ دونَ النفاق.

قولُه: (**هذه البُحَيْرة**) البُحَيرةُ: كلُّ قَرْيةٍ واسِعة، قال في «الفائق»: البُحَيرةُ: المدينةُ، يقولون: هذه بُحَيرتُنا، أي: أرضُنا وبَلدَتُنا[2].

قولُه: (**أن يُعصِّبوه**) من العِصابةِ؛ العِمامة يُعْصَبُ بها الرأسُ، وهو كنايةٌ عن التسويد، لأنّ العمائمَ تيجانُ العرب[3].

قولُه: (**شَرِق بذلك**) الشَّرَقُ: الشَّجىٰ والغُصّة. وقد شَرِقَ بريقِه، أي: غَصَّ ولم يَقدِرْ علىٰ إساغتِه لتعاظُمِه إيّاه، كأنهُ اعترضَ في حَلْقِه فغَصَّ به كما يَغَصُّ الشاربُ بالماءِ.

قولُه: (**أنَّ ريحَ الإسلام**) قال: الريحُ: الدَّوْلةُ شُبِّهَت في نفوذِ أمْرِها وتمْشِيتِها بالريحِ وهُبوبِها، وأنشد[4]:

---

(١) «صحيح البخاري» (٤٥٦٦)، و«صحيح مسلم» (١٧٩٨).

(٢) «الفائق في غريب الحديث» (١: ٨٠).

(٣) فيه إشارة إلىٰ ما رُوي من قولِه ﷺ: «العمائم تيجان العرب»، ذكره العجلوني في «كشف الخفاء» (٢: ٧٢)، وعزاه لغيرِ واحدٍ من المصنِّفين، وقال: كلُّه ضعيف.

(٤) الشطر الأول ذكره الزمخشري في «الأساس» (روح). وأورد البيت تامًّا الثعالبي في «التمثيل والمحاضرة» ص٢٤١ دون عزو لأحد، وعزاه أبو بكر الخوارزمي لأبي الفرج ابن هندو. انظر: «الأمثال المولدة» ص٥٩٨.

ثُمَّ تسكُنُ، ولواءَه يخفقُ أيّامًا ثم يَقِرُّ، فضَعفتْ حينَ ملكها اليأسُ عندَ إنزالِ اللـهِ علىٰ رسولِهِ النصرَ، وإظهارِ دِيْنِ الحقِّ علىٰ الدِّينِ كلِّه؛ وإمّا لجرأتِهم وجَسارتِهم في الحروبِ، فضَعفتْ جُبنا وخورًا حينَ قذفَ اللـهُ في قلوبهمُ الرعبَ وشاهَدُوا شوكةَ المسلمينَ وإمدادَ اللـهِ لهم بالملائكة، قالَ رسولُ الله ﷺ: «**نُصِرتُ بالرُّعبِ مسيرةَ شهرٍ**». ومعنىٰ زيادةِ اللـهِ إيّاهم مَرَضًا: أنه كلَّما أَنزلَ علىٰ رسولِه الوحيَ فسَمِعُوه كفروا به؛ **فازدادُوا كفرًا إلى كفرِهم**، فكأنَّ اللـهَ هوَ الذي زادَهم ما ازدادُوه **إسنادًا للفعلِ** إلىٰ المسبِّبِ له، كما أسندَه إلىٰ السُّورةِ في قولِه: ﴿فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا﴾ [التوبة: ١٢٥]؛ لكونِها سببًا؛ أو كلَّما زادَ رسولَه نصرةً وتبسُّطًا في البلادِ ونقصًا...

إذا هَبَّـتْ رياحُـك فاغتَنِمْهـا ... فعُقْبىٰ كلِّ خافقةٍ سُكون

قولُه: (**نُصِرتُ بالرُّعْبِ مَسيرةَ شَهْر**) في حديثٍ طويلٍ أخرجهُ البُخاريُّ ومُسلم والنَّسائيّ[1].

الرُّعْبُ: الفَزَعُ والخَوْف. قال صاحبُ «الجامع»: وذلك أنّ أعداءَ النبيِّ ﷺ كان قَد أوْقَعَ اللهُ في قلوبِهم الرعْبَ، فإذا كانَ بينَه صلواتُ الله عليه وبينَهم مسيرةُ شهرٍ، هابوه وفَزِعوا منه فلا يُقْدِموا[2] علىٰ لقائِه[3].

قولُه: (**فازدادوا كفرًا إلىٰ كُفرِهم**) هذا علىٰ تقديرِ أن يكونَ المرادُ بالمَرَضِ سوءَ الاعتقاد.

قولُه: (**إسنادًا للفعلِ**) مصْدرٌ لفعلٍ محذوفٍ. وفيه إشارةٌ إلىٰ مذهَبِه، يعني: أنهُ تعالىٰ لـمّا كانَ سببًا للفعلِ وهو إنزالُه الوحْيَ أسندَ ازديادَ المرضِ إلىٰ نفسِه.

---

(١) أخرجه البخاري (٢٣٥)، ومسلم (٥٢١)، والنسائي (٦: ٣)، وغيرهم من حديثِ جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

(٢) كذا في (ح) و(ف)، وفي «جامع الأصول»: «فلا يُقدِمون»، وهو الجادة.

(٣) «جامع الأصول» (٨: ٥٣١).

من أطرافِ الأرضِ ازدادُوا حَسَدًا وغلًّا وبُغضًا، وازدادت قلوبُهم ضعفًا وقلَّةَ طمعٍ فيما عَقَدُوا بهِ رجاءَهم، وجبنًا وخورًا. ويحتملُ أن يُرادَ بزيادةِ المرضِ الطبعُ. وقرأَ أبو عمرٍو في روايةِ الأصمعيِّ: (مَرْضٌ) و(مَرْضًا) بسكونِ الراء، يقال: أَلِمَ فهو أليمٌ، كوَجِعَ فهو وَجِيعٌ. ووُصِف العذابُ به نحوُ قولِه:

تحيَّةُ بينهِم ضَرْبٌ وَجِيعُ

قولُه: (ازدادوا حَسَدًا وغِلًّا) هذا علىٰ التفسيرِ الثاني.

قولُه: (أن يُرادَ بزيادةِ المرضِ الطَّبْعُ) يؤيّدُ هذا الوجْهَ إعادةُ ذكْرِ المرضِ المُنكَّرِ، وعدَمُ الاكتفاءِ بالضميرِ في قولِه: ﴿فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًا﴾؛ لأنّ النكِرةَ إذا أُعيدَتْ دلّتْ علىٰ غيرِ ما تدلُّ عليه أوّلًا، ففيهِ لَمَحَةٌ من معنىٰ قولِه تعالىٰ: ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم مَّا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [المطففين: ١٤] وقَوْلِه ﷺ: «إنّ العبدَ إذا أخطأَ خطيئةً نُكِتَتْ في قَلبِه نُكتةٌ، فإذا هو نَزَعَ واستغفرَ وتابَ صُقِل قلبُه، وإن عادَ زِيدَ فيها حتّىٰ تعلُوَ قَلْبَه وهو الرّان» أخرجَهُ أحمدُ بنُ حنبلٍ والتِّرمذيُّ وابنُ ماجه عن أبي هريرة[١].

قولُه: (وقرَأ أبو عمْرو) وهي شاذّة. قال ابنُ جِنّي: لا يجوزُ «مَرْضٌ» مُخَفَّفًا من مَرَض، لأنّ المفتوحَ لا يُخفَّفُ إلّا شاذًّا، وإنّما ذلك في المكسورةِ والمَضمومةِ، فيَنبغي أنْ يكونَ أصلُه من مَرْضٍ لغةٌ في مَرَض كالحَلْبِ والحَلَب[٢].

قولُه: (تَحِيّةُ بينِهم ضَرْبٌ وَجِيعُ) أنشدَ أوّلَه الزجاج[٣]:

وخَيْلٍ قد دلَفْتُ لهم بَخيلٍ[٤]

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) «المحتسب» (١: ٥٣).

(٣) في (ط) و(ح): «أنشد الزجاج أوله».

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ١٢٠)، وهو لعمرو بن معدي كرب.

وهذا علىٰ طريقةِ قولِهم: جَدَّ جِدُّه.

والألمُ في الحقيقةِ للمؤلَـمِ، كما أنّ الجِدَّ للجادِّ، والمرادُ بكذبِهم قولُهم: ﴿ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ﴾، وفيه رمزٌ إلىٰ قبحِ الكذب وسماجتِه، وتخييلٌ أنَّ العذابَ الأليمَ لاحقٌ بهم مِنْ أجلِ كذبِهم، ونحوُه قولُه تعالىٰ: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ أُغْرِقُوا۟﴾ [نوح: ٢٥]،..........

أي: أصحابُ خيل، دلَفْتُ: دنَوْتُ، يقال: دلَفَتِ الكتيبةُ في الحربِ، أي: تقَدَّمتْ، والتحيةُ مَصْدرُ حيَّيْتُه تحِيَّةً، أي: رُبَّ جَيْشٍ قد تقدَّمْتُ إليها بجيشٍ، والتحيةُ بينَهم: الضربُ بالسيفِ لا القولُ باللسانِ كما هو العادةُ، والوَجيعُ في الحقيقةِ المَضروبُ لا الضَّرْبُ.

قولُه: (طريقةِ قَوْلِهم: جَدَّ جِدُّه) أي: طريقةُ الإسنادِ المجازيِّ. قيل: يجوزُ أن يكونَ «أليم» بمعنىٰ مُؤلم، كالسّميعِ بمُعنىٰ المُسمِع، والنذيرِ بمَعْنىٰ المُنْذِر، وأنشدَ الزجّاجُ لعَمْرو بن مَعْدي كرِب:

أمِنْ رَيْحانَةَ الدّاعي السَّميعُ   يُؤرِّقني وأصْحابي هُجوعُ

وقال: مَعْنىٰ السَّميع: المُسمِع[1].

قولُه: (وفيه رَمْزٌ إلىٰ قُبحِ الكذِب) وهو مِن بابِ التعريضِ، عَرَّضَ بالمُؤمنين، فإنّ المؤمِنَ متَىٰ سَمِع أنّ العذابَ ترتَّبَ علىٰ الكذِبِ دونَ النِّفاق ـ علىٰ أنّ النفاقَ من أعظمِ أنواعِ الكفرِ، وأنّ صاحِبَه في الدَّرْكِ الأسفلِ منَ النار ـ تخَيَّلَ في نفْسِه تغليظَ معنىٰ الكذِب، وتَصوَّرَ سَماجتَه فانزجَرَ منه أعظمَ الانزجارِ، وإليه الإشارةُ بقولِه: «وإنّما خُصَّتِ الخَطيئاتُ استعظامًا لها، وتنفيرًا عن ارتكابِها» وهذا المعنىٰ يُشبهُ ما في قولِه تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ يَحْمِلُونَ ٱلْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُۥ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِۦ﴾ [غافر: ٧] وحمَلَةُ العرْشِ ليسوا مِمَّن لا يُؤمِنون، وذكرَ الإيمانَ لشَرَفِه والترغيبِ فيه، وإنّما خَصَّ هذا النوعَ، وهو التعريضُ بالرمْزِ إذ الرمْزُ إشارةٌ إلىٰ المقصودِ من قَريب مع نوعِ خَفاءٍ، والتعريضُ كذلك.

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٨٧).

والقومُ كفرةٌ، وإنما خُصّتِ الخطيئاتُ استعظامًا لها، وتنفيرًا عن ارتكابِها. والكذبُ: الإخبارُ عن الشيءِ علىٰ خلافِ ما هُوَ به، وهو قبيحٌ كلُّه، **وأمّا ما يُروىٰ عن إبراهيم صلوات الله عليه: أنه كذبَ ثلاثَ كِذْبات؛**........................

قولُه: (**وأمّا ما يُروىٰ عن إبراهيمَ عليه السلام أنَّهُ كذَبَ ثلاثَ كذْباتٍ**) جَوابٌ عن سُؤالٍ مُقَدَّرٍ يَرِدُ علىٰ قولِه: «هو قَبيحٌ كلُّه» وهو يَحتمِلُ أن يكونَ مُـخَصِّصًا لذلك العامّ، وأن يُرادَ أنّ هذا لا يُعَدُّ كذِبًا، لأنهُ تعريضٌ، ومِن ثَمَّ قيل: إنّ في المعاريضِ لمَنْدوحةً عن الكَذِب[١].

ويدلُّ علىٰ أنّ مُرادَ المصنِّفِ هو الاحتمالُ الأوّلُ: قولُه في «الصافّات»[٢]: «والصحيحُ أنّ الكذِبَ حَرامٌ إلّا إذا عرَّضَ وورّىٰ» والذي قالَه إبراهيمُ عليه السلام تعريضٌ، لأنّهُ جاءَ بأداةِ الاستثناءِ، لكنّ الاحتمالَ الثاني أوْلىٰ أن يُصارَ إليه، لأنّ حَدَّ الكَذِبِ علىٰ ما قال «هو الإخبارُ عن الشيءِ علىٰ خلافِ ما هو به»[٣] لا يصدُقُ عليه، فإنّ المعاريضَ والمَجازاتِ والنصوصَ الواردةَ علىٰ العُمومِ أخْبارٌ مُقَيَّداتٌ بالقرائنِ المانعةِ عن الحَمْلِ علىٰ الكَذِب؛ إمّا لفظًا، أو تقديرًا بحَسبِ اقتضاءِ المَقام، ومِنْ ثَمَّ قال صاحبُ «المفتاح»: إنّ الكذّابَ لا ينْصِبُ دَليلًا علىٰ كذِبه[٤].

وأمّا تخصيصُ هذا العامِّ، فهو إذا أُريدَ بالكَذِبِ المَكيدةُ في الحرْبِ، والتقيَّةُ، وإرضاءُ الزوجِ، والصّلْحُ بين المُتخاصِمَيْن علىٰ ما رَويْنا عن البُخاريِّ ومُسلم وأبي داودَ والتِّرمذيِّ عن أمِّ كُلثـوم بنت عُقبـةَ: أنّـها سَمِعتْ النبيَّ ﷺ يقول: «ليسَ الكذّابُ الذي يُصلِـحُ بينَ اثنَيْن، فيقولُ خَيْرًا ويَنْمِي خَيْرًا»[٥]. وزادَ مسلم: ولم أسمَعْهُ يُرخّصُ في شيءٍ ممّا يقولُ الناسُ

(١) هو من قولِ عليٍّ رضوانُ الله عليه، ذكره العجلوني في «كشف الخفاء» (١: ٢٣٣)، وعزاه للطبرانيّ في «الكبير»، والبيهقيّ في «الشعب»، وللطبري في «تهذيب الآثار»، وقال: بسندٍ رجالُه ثقات.

(٢) الكشاف (١٣: ١٦٦).

(٣) وهو حاصلُ عبارة الشريف الجرجاني في «التعريفات» ص١٩٣.

(٤) «مفتاح العلوم»، ص١٦٤.

(٥) أخرجه البخاري (٢٦٩٢)، ومسلم (٢٦٠٥)، وأبو داود (٤٩٢١)، والترمذي (١٩٣٨).
وقولُه: «يَنْمي» يعني: يرفَعُ ويُبلِغُ. وكلّ شيءٍ نَمَيْتَه فقد رفَعْتَه.

فالمرادُ التعريضُ، ولكنْ لـمّا كانت صورتُه صورةَ الكذبِ سُمِّيَ به،..................

كذبٌ[١] إلّا في ثلاثٍ، يعني الحربَ والإصلاحَ بين الناسِ وحديثَ الرجلِ زوجتَه، وحديث المرأةِ زوجَها.

وفي أفرادِ «الترمذي»: يا أيّها الناسُ، ما يَحْمِلُكم علىٰ أن تَتابَعوا علىٰ الكذِبِ كتتابعِ الفَراشِ في النار؟ الكَذِبُ كلُّه علىٰ ابنِ آدمَ حرامٌ[٢] إلّا في ثلاثِ خِصال: رجلٌ كذبَ امرأتَه ليُرْضِيَها، ورجلٌ كَذَبَ في الحربِ، فإنّ الحربَ خُدْعة، ورجلٌ كذَبَ بينَ مُسلِمَيْنِ ليُصلِحَ بينهما. رواهُ عن أسماءَ بنتِ يزيد[٣].

قولُه: (**فالمُرادُ التَّعريض**) وهو اللفظُ المُشارُ به إلىٰ جانب، والغَرَضُ جانِبٌ آخر، ويسمَّىٰ تَعْريضًا لِـما فيه من التعوُّجِ عن المطلوبِ، يقال: نظَرَ إليه بعُرضِ وَجْهِه، أي: بجانِبه، ومنه المَعاريضُ في الكلامِ، وهو التَّوْريةُ بالشيءِ.

وتفسيرُه الكِذباتِ بالتعريضِ يوافقُ ما رَوَيْنا عن «الترمذيّ» عن أبي سعيدٍ في حديثِ الشَّفاعةِ «فيأتونَ إبراهيمَ فيقولُ: إنّي كذَبْتُ ثلاثَ كذِبات» ثمّ قالَ رسولُ الله ﷺ: «ما مِنْها كِذْبَةٌ إلّا مَاحَلَ بها عن دينِ الله»[٤] أي: خاصمَ وجادلَ وذبَّ عن دينِ الله، وتلكَ الكَذِباتُ علىٰ ما رَوَيْنا في حديثٍ آخَرَ في الشفاعةِ عن الشيخَيْن والتِّرمذيِّ عن إبراهيمَ عليه السلام: «إنّي كذبْتُ ثلاثَ كِذْباتٍ»[٥] وفي روايةٍ فقال: وذكَرَ قوْلَه في الكَوْكبِ: ﴿هَٰذَا رَبِّي﴾ وقولَه في

(١) قوله: «كذب» ساقط من (ط).

(٢) قوله: «حرام» ساقط من (ط).

(٣) هذا جزءٌ من حديث طويل أخرجه أبو يعلىٰ في «المسند» (٥٢٨٨)، وذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٦: ٢١٨) وعزاه للطبرانيّ في «المعجم الكبير» (١٩٨٩٦)، وقال: فيه شَهْر بن حَوْشبٍ مُختلفٌ فيه، وروىٰ الترمذيّ طرفًا من آخِره.

(٤) «سنن الترمذي» (٣١٤٨) من حديثِ أبي سعيد الخدريّ رضيَ اللهُ عنه، وقال: هذا حديثٌ حسنٌ.

(٥) أخرجه البخاري (٤٧١٢)، ومسلم (١٩٤).

....

آلهتهم: ﴿بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا﴾، وقولَه: ﴿إِنِّي سَقِيمٌ﴾[1]. ووَجْهُ التوفيقِ: أنّ قوْلَه ﷺ: «مَاحَلَ» أي: جادلَ، هو معنىٰ التعريضِ، لأنّـهُ نوعٌ من الكِنايةِ، ونوعٌ من التعريضِ يُسمّىٰ بالاستدراجَ، وهو: إرخاءُ العِنانِ مع الخَصْمِ في المُجاراةِ ليعثُرَ حيثُ يُرادُ تَبْكيتُه، فسَلَكَ إبراهيمُ عليه السلام مع القومِ هذا المَنْهج.

أمّا قولُه في الكوكب: ﴿هَٰذَا رَبِّي﴾ فقالَ المصنِّفُ: «فكانَ أبوهُ وقَوْمُه يَعبدونَ الأصنامَ والكواكبَ، فأرادَ أن يُنَبِّهَهم علىٰ الخطأ في دينِهم، ويُرشِدَهم إلىٰ أنّ شيئًا منها لا يصلُح للإلٰهيّة لقيامِ دليلِ الحدوثِ فيها، وأنّ وراءَها مُحْدِثًا أحْدثَها»[2].

وأمّا قولُه: ﴿بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ﴾ فتنبيهٌ علىٰ أنّ الإلٰهَ الذي لم يَقْدِرْ علىٰ دَفْعِ المَضرّةِ عن نفسِه كيفَ يُرجىٰ منهُ دَفْعُ الضررِ عن الغيرِ.

وأمّا قولُه: ﴿إِنِّي سَقِيمٌ﴾ فإنّهُ عليه السلامُ أوْهمَهُم أنّهُ استدلَّ بأمارةِ علْمِ النجومِ علىٰ أنّهُ سَقيمٌ ليَتركوه، فيفعلَ بالأصنامِ ما أرادَ أن يَفْعَل، أو سَقيمٌ لِما أجِدُ منَ الغيظِ والحِنْقِ باتخاذِكم النجومَ آلهةً، وفيه توقيفٌ علىٰ إبطالِ علْم النجوم[3].

فإن قلتَ: فإذا شهِدَ له الصادقُ المصدوقُ بالبَراءة، فما لَه يشهَدُ علىٰ نَفْسِه بها علىٰ أنّ تسمِيتَها وأنّها مَعاريضُ بالكِذباتِ إخبارٌ بالشيءِ علىٰ خلافِ ما هو به؟

قلتُ: نحنُ وإنْ أخرجْناها عن مفهومِ الكِذباتِ باعتبارِ التوريَةِ وسَمَّيْناها مَعاريضَ، فلا نُنكِرُ أنّ صورتَها صورةُ التعوُّجِ عن المُستقيمِ، فالحبيبُ قصدَ إلىٰ بَراءةِ ساحةِ الخليلِ عمّا لا يَليقُ بها، فسمّاها مَعاريض، والخليلُ لمحَ إلىٰ مرتبةِ الشفاعةِ هنالك، وأنّها مُختصّةٌ بالحَبيبِ، فتَجوَّزَ في

---

(١) أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (٦٤٦٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) «الكشاف» (٦: ١٤٣).

(٣) في هذا خلافٌ مشهورٌ بين السلف. انظر: «فضل علم السلف علىٰ الخلف» لابن رجب الحنبلي، ص٢.

....

الكِذبات. ألا ترىٰ إلىٰ ما رَواهُ أنسٌ وأخرجَهُ الشيخانِ: «فيأتونَ آدمَ فيقولونَ: اشفَعْ لذُرِّيتِكَ: فيقول: لسْتُ لها» وفي روايةٍ: «لستُ هناكم» فيذكُرُ خطيئتَه، وعلىٰ هذا نوحٌ وإبراهيمُ وموسىٰ عليهمُ السلامُ إلىٰ قولِه: «فيأتوني فأستأذِنُ علىٰ ربّي»[1] الحديث. وإلّا فما وجْهُ ذكْرِ الخطيئاتِ وقد غُفِرَتْ لهم بالنصوصِ القاطعة.

ويمكنُ أن يُقال: إنّهم مِن هَوْلِ ذلك اليومِ، وما بهم من شأنِ أنفُسِهم، يدفعونَهم[2] بذلك. ويعضُدُه ما أخرجَهُ الشيخانِ والتِّرمذيُّ عن أبي هريرةَ في حديثٍ طويلٍ: «فيأتونَ إبراهيمَ فيقولونَ: أنتَ نبيُّ الله وخليلُه، اشفَعْ لنا إلىٰ ربِّك، فيقولُ لهم: إنّ ربِّي غَضِبَ اليومَ غَضَبًا لم يغضَبْ قَبْلَهُ مِثلَه، ولن يغضَبَ بعْدَه مِثْلَه، وإنِّي كنتُ كذبْتُ ثلاثَ كِذبات، فذكَرَها... نَفْسي نفْسي نفْسي! اذهبوا إلىٰ غيري»[3] الحديث.

ونظيرُه قولُه تعالىٰ: ﴿يَوۡمَ يَجۡمَعُ ٱللَّهُ ٱلرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَآ أُجِبۡتُمۡۖ قَالُواْ لَا عِلۡمَ لَنَآ﴾ [المائدة: ١٠٩]. قال المصنِّفُ: «قيلَ هو مِنْ هوْلِ ذلك اليومِ يفزَعونَ ويَذْهَلونَ عن الجوابِ»[4]. هكذا يَنْبَغي أن يُتصوَّرَ هذا المَقامُ، فإنّهُ مِن مَزالِّ الأقدامِ، ألا ترىٰ إلىٰ الإمام كيفَ ذهَلَ عن ذلك، وطعنَ في الأئمةِ، وقالَ في سورة يوسف: «الأولىٰ أنْ لا تُقبلَ مِثْلُ هٰذه الأحاديثِ لئلّا يلزَمنا تكذيبُ الأنبياء»[5]، ولا شكّ أنّ صَوْنَهم من نسبةِ الكذبِ إليهم أوْلىٰ من صَوْنِ الرواةِ، واللهُ أعلم.

---

(١) أخرجه البخاري (٦٥٦٥)، ومسلم (١٩٣).

(٢) في (ط): «دفعوهم».

(٣) أخرجه البخاري (٤٧١٢)، ومسلم (١٩٤).

(٤) «الكشاف» (٥: ٥٢٦).

(٥) «مفاتيح الغيب» (١٣: ١٤٨).

وعن أبي بكرٍ رضي الله عنه، **ورُوِيَ مرفوعًا**: «إياكم والكذبَ؛ فإنه مُجانِبٌ للإيمان». **وقرئ: (يكذِّبون)** من «كذَّبه» الذي هو نقيضُ «صدَّقه»؛ أو مِنْ «كذَّب» الذي هو مبالغةٌ في «كَذَبَ»، كما بُولِغَ في صَدَقَ فقيل: صدَّق، ونظيرُهما: بانَ الشيءُ وبيَّنَ، **وقَلَصَ الثوبُ وقلَّصَ**؛ ....

قولُه: **(ورُوِيَ مَرفوعًا)** المرفوعُ: هو الحديثُ الذي أُسنِدَ إلىٰ النبيِّ ﷺ[١]، وإنّما كانَ مُجانبًا للإيمانِ لِما مضىٰ أنَّ الإيمانَ هو التصديقُ، والتصديقُ أمانٌ للمُصدِّقِ عمّا يَتوهَّمُ من المُصَدَّقِ مِن خوفِ التكذيبِ، ويُطابِقُه مِن حيثُ المعنىٰ ما أوردَ الإمامان مالكٌ وأحمدُ بنُ حنبلٍ في «مسندَيْهما»[٢] عن مالكِ بن صفْوان، قُلنا: يا رسولَ الله، أيكونُ المؤمنُ جبانًا؟ قال: «نعم»، قيلَ: أيكونُ المؤمنُ بخيلًا؟ قال: «نعم»، قيل: أيكونُ المؤمنُ كَذّابًا؟ قال: «لا»[٣].

قولُه: **(وقُرِئَ: يُكَـذِّبون)** وهي قراءةُ نافعٍ وابنِ كثيرٍ وأبي عَمْرٍو وابن عامر[٤]، وقرأَ الكوفيونَ بالتخفيف وفتح الياء[٥].

قولُه: **(قلَصَ الثوبُ وقلَّص)** أي: انْزوىٰ بعدَ الغَسْل.

---

(١) عبارة ابن الصلاح في تعريف المرفوع: «وهو ما أُضيفَ إلىٰ رسولِ الله ﷺ خاصّةً، ولا يقعُ مُطلَقُه علىٰ غيرِ ذلك نحو الموقوفِ علىٰ الصحابةِ وغيرهم. ويدخلُ في المرفوعِ المُتّصلُ والمُنقطعُ والمرسل ونحوها». انتهىٰ من «علوم الحديث»، ص٤٥.

(٢) هذا تجوّزٌ في التسمية من باب التغليب.

(٣) هو في «الموطأ» رواية يحيىٰ الليثي (٢: ٩٩٠)، ومن طريقه أخرجه البيهقيُّ في «شُعب الإيمان» (٤٨١٢)، والذي رواه الإمام أحمد هو حديثُ أبي أمامة عن رسولِ الله ﷺ قال: «يُطبَعُ المؤمن علىٰ الخِلالِ كلِّها إلّا الخِيانة والكذب». أخرجه في «المسند» (٢٢١٧٠)، وهو في «المصنف» لابن أبي شيبة (٨: ٥٩٣) بإسنادٍ ضعيف.

(٤) قوله: «وابن عامر» من (ط).

(٥) انظر: «النشر في القراءات العشر» (٢: ٢٠٧-٢٠٨)، و«معجم القراءات» للخطيب (١: ٤٤). وقوله: «وفتح الياء» سقط من (ط)، وفي (ف): «وضم الياء»، وهو خطأ.

أو بمعنى الكثرةِ، كقولهم: موَّتتِ البهائمُ، وبرَّكتِ الإبلُ؛ **ومِنْ قولِهم: كذَّبَ الوحشيُّ**؛ إذا جرىٰ شوطًا ثُمَّ وقفَ لينظرَ ما وراءَه؛ لأنَّ المنافقَ متوقِّفٌ متردِّدٌ في أمرِه؛ ولذلكَ قيلَ له: مُذَبْذَب. وقال عليه الصلاة والسلام: «مَثَلُ المنافقِ كمَثَلِ الشاةِ العائرةِ **بينَ الغنمَيْن** تَعِيرُ إلىٰ هذه مرَّةً وإلىٰ هذه مرَّة».

قولُه: (**أو بمعنىٰ الكثرة**) عطفٌ علىٰ قولِه: «هو مُبالغة»، والفرقُ بينَ الكَثْرةِ والمبالغة: أنّ الكثرةَ تفيدُ صدورَ هذا المعنىٰ من الشخصِ مِرارًا كثيرةً، والمبالغةُ لا تَستدعي المرّاتِ، بل المُرادُ أنَّ الشخصَ في نفسِه بليغٌ في كَذِبِه، كأنّه بمنزلةِ مِرارٍ كثيرة. قال في سورة «مريم»: «الصِّدِّيقُ من أبنيةِ المُبالغةِ كالضِّحِّيك، والمرادُ كثرةُ ما صدَّقَ به من غُيوبِ الله وآياتِه وكُتبِه ورُسلِه، أو كانَ بليغًا في الصِّدْقِ لأنَّ مِلاكَ أمرِ النبوّةِ الصِّدق»[1].

قولُه: (**ومِن قولِهم: كَـذَّبَ الوحشيُّ**) عطْفٌ علىٰ قولِه: «ومن كَـذَّبَهُ الذي هو نقيضُ صَدَّقَه»؛ فعلىٰ هذا هو استعارةٌ تَبَعيّةٌ واقعةٌ علىٰ التمثيلِ لقولِه: «لأنَّ المُنافِقَ مُتوقِّفٌ مُتردِّدٌ في أمرِه»، ولقولِه ﷺ: «مَثَلُ المُنافِقِ» إلىٰ آخرِه. والحديثُ أخرجهُ مسلِمٌ والتِّرمذيّ[2]؛ والروايةُ: «كالشاةِ» قال التوربَشْتيُّ[3]: العائرةُ أكثَرُ ما تُستعملُ في الناقةِ وهي التي تخرجُ من الإبلِ إلىٰ أُخرىٰ ليضربَها الفحْلُ، ثمّ اتُّسِعَ في المواشي.

قولُه: (**بينَ الغنَميْن**) أي: ثُلَّتَين ، فإنَّ الغنمَ اسمُ جِنس. أي: المُنافِقُ يتردَّدُ بينَ الثُّلَّـتَين فلا يَستقرُّ علىٰ حالٍ، ولا يثبتُ مع إحدىٰ الطائفتَيْنِ كالشاةِ العائرةِ التي تطلبُ الفَحْلَ.

قلتُ: وفيه أيضًا معنىٰ سَلْبِ الرجوليّةِ عنهم، وتصويرُ شَناعةِ فِعْلِهم.

---

(١) «الكشاف» (١٠: ٢٤).

(٢) أخرجه مسلم (٢٧٨٤)، ولم أهتدِ إليه في «سنن الترمذيّ».

(٣) هو العلامة شهاب الدين أبو عبد الله فضل الله بن حسن التوربشتي، المتوفىٰ سنة ٦٦١هـ. «طبقات الشافعية» للسُّبكي (٨: ٣٤٩).

[﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ قَالُوٓا۟ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ * أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْمُفْسِدُونَ وَلَٰكِن لَّا يَشْعُرُونَ * وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا۟ كَمَآ ءَامَنَ ٱلنَّاسُ قَالُوٓا۟ أَنُؤْمِنُ كَمَآ ءَامَنَ ٱلسُّفَهَآءُ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ وَلَٰكِن لَّا يَعْلَمُونَ * وَإِذَا لَقُوا۟ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا۟ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ قَالُوٓا۟ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ * ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِى طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ * أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُا۟ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمْ وَمَا كَانُوا۟ مُهْتَدِينَ﴾ ١١-١٦]

﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ﴾ معطوفٌ علىٰ ﴿يَكْذِبُونَ﴾، ويجوزُ أن يُعطَفَ علىٰ ﴿يَقُولُ ءَامَنَّا﴾؛ لأنك لو قلتَ: ومِنَ الناسِ مَن إذا قيلَ لهم لا تُفسِدوا؛ كانَ صحيحًا، والأولُ أوجهُ...

قولُه: (والأولُ أوْجَهُ) قال صاحبُ «التقريب»: إنّما كانَ أوْجَهَ، لأنّهُ أقرَبُ، وليُفيدَ تسبُّبه للعذابِ أيضًا.

وقلتُ: وليؤذنَ أنَّ صِفَةَ الفسادِ يُحترزُ منها لقُبْحِها كما يُحترزُ عن الكذبِ تعريضًا كما سَبق، ويُمكنُ أن يُنْصَرَ القولُ الثاني بأن يُقال: إنّ في العطفِ علىٰ ﴿يَقُولُ ءَامَنَّا﴾ [البقرة: ٨] تصييرًا للآياتِ علىٰ سَنَنِ تعديدِ قبائحِهم كما ذكره، نعىٰ عليهم فيها خُبْثَهم ونُكرَهم، ولا شَكَّ أنّ قولَه: ﴿فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ﴾ الآية [البقرة: ١٠] مُتعلِّقٌ بقوْلِه: ﴿وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾ علىٰ سبيلِ التعليل، فإذا عُطفَ علىٰ «يكذِبون» يكونُ تابعًا للتابعِ وإذا عُطِفَ علىٰ «يقول» كان مُستقِلًّا مِثلَه مُذَيّلًا بقولِه: ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْمُفْسِدُونَ وَلَٰكِن لَّا يَشْعُرُونَ﴾ [البقرة: ١٢] كما ذُيِّلت الآياتُ السابقةُ واللاحقةُ، ومِن ثَمَّ فُضِّلَ قولُ المتنَبّي:

إذا كانَ مدْحٌ فالنَّسيبُ المُقدَّمُ ... أكلُّ فصيحٍ قال شِعرًا مُتيَّمُ؟![1]

علىٰ قولِه:

مَغاني الشِّعْبِ طيبًا في المَغاني ... بمنزلةِ الرَّبيعِ من الزمانِ[2]

---

(١) «ديوان المتنبي» بشرح الواحدي (١: ٢٢٠).
(٢) المصدر السابق (١: ٣٨١).

والفسادُ: خروجُ الشيءِ عَنْ حالِ استقامتِه، وكونِه منتفعًا به، ونقيضُه الصلاحُ؛ وهوَ: الحصولُ علىٰ الحالِ المستقيمةِ النافعةِ. والفسادُ في الأرضِ: هَيْجُ الحروبِ والفتنِ؛ **لأنَّ في ذلكَ فسادَ ما في الأرضِ**، وانتفاءَ الاستقامةِ عن أحوالِ الناسِ، والزروعِ، والمنافعِ الدينيَّةِ والدنيويَّةِ. قال الله تعالىٰ: ﴿وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِي ٱلْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ ٱلْحَرْثَ وَٱلنَّسْلَ﴾ [البقرة: ٢٠٥]، ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ﴾ [البقرة: ٣٠]، ومنه قيلَ لحربٍ كانت بين طيِّئٍ: **حربُ الفساد**. وكانَ فسادُ المنافقينَ في الأرضِ أنَّهم كانوا يُمايلون الكفارَ و**يُمالئونهم** علىٰ المسلمينَ بإفشاءِ أسرارِهم إليهم، وإغرائِهم عليهم، ....

لأنّ المصراعَ الأوّلَ في البيتِ الأوّلِ مُستقِلٌّ بنَفْسِه بخلافِه في الثاني، وأيضًا إذا ترَتَّبَ إيجابُ العذابِ علىٰ الكذِبِ وحْدَهُ، ليكونَ سببًا مستقِلًّا، واستوجبَ هذا القولُ عذابًا آخَرَ أفظَعَ منه؛ لإطلاقِه، كانَ أبْسطَ للكلامِ وأشْرحَ له لا سِيَّما المقامُ يَقْتضي الإطناب.

قولُه: (**لأنّ في ذلكَ فَسادَ ما في الأرض**) تعليلٌ لتَسْميةِ هَيْجِ الفِتَنِ بالفَساد؛ لأنّ هَيجَ الفِتَنِ سَببٌ لانتفاءِ استقامةِ أحوالِ الناسِ مِن سفْكِ الدّماء وهلاكِ الزروعِ، ومُمالأةَ المنافقين الكفارَ علىٰ المُسلمينَ سببٌ لِهَيْجِ الحروبِ كما قال، فتكونُ المُمالأةُ سببًا بعيدًا، وأمّا قولُه تعالىٰ: ﴿وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٢٠٥] فهو إشارةٌ إلىٰ هَيْجِ الحروبِ والفِتَنِ، وقولُه: ﴿وَيُهْلِكَ ٱلْحَرْثَ وَٱلنَّسْلَ﴾ [البقرة: ٢٠٥] إشارةٌ إلىٰ فسادِ أحوالِ الناسِ والزروع.

وقولُه: (**حربُ الفَساد**) قيل: سَمّىٰ هذا الحرْبَ به؛ لأنّهم مَثّلوا فيها بأنواعِ المُثُلِ؛ جَدَعوا الأنوفَ وصلَموا الآذان.

قولُه: (**يُمالئونهم**)، **النهاية**: في حديثِ عمرَ رضيَ اللهُ عنه: «لو تمالأ عليه أهلُ صَنْعاءَ لأَقَدْتُهم به»[1]، أي: تساعدوا واجتَمعوا وتَعاوَنوا، ومنهُ حديثُ عليٍّ رضيَ اللهُ عنه: واللهِ ما قتَلْتُ عثمانَ، ولا مالَأتُ علىٰ قَتلِه، أي: ما ساعدْتُ ولا عَاونْتُ.

---

(١) قولُ عمر رضوانُ الله عليه أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنَّف» (٩: ٣٤٧)، وعبد الرزاق في «المصنَّف» (١٨٠٧٥) بلفظ: «لقتَلْتُهم به». ورواية الطيبي من القوَدِ وهو القِصاص.

وذلكَ ممّا يؤدِّي إلىٰ هَيْجِ الفتنِ بينهم، فلمَّا كانَ ذلكَ مِنْ صنيعِهم مؤدِّيًا إلىٰ الفسادِ قيلَ لهم: ﴿لَا تُفْسِدُوا﴾، كما تقولُ للرَّجلِ: لا تقتلْ نفْسَك بيدِك، ولا تُلقِ نفْسَك في النار؛ إذا أقدمَ علىٰ ما هذه عاقبتُه. و«إنما» **لقَصْرِ الحُكمِ علىٰ شيءٍ**، كقولِك: إنما ينطقُ زيدٌ؛ **أو لقَصْرِ الشيءِ علىٰ حُكمٍ**، كقولِك: إنما زيدٌ كاتبٌ. ومعنىٰ ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾: أنَّ صفةَ المصلحينَ خَلُصتْ لهم وتمحَّضتْ مِنْ غيرِ شائبةِ قادحٍ فيها مِنْ وجهٍ مِنْ وجوهِ الفساد. و«ألا» مركَّبةٌ من همزةِ الاستفهام وحرفِ النفي؛ لإعطاءِ معنىٰ التنبيهِ علىٰ تحقُّقِ ما بعدَها، والاستفهامُ إذا دخلَ علىٰ النفيِ أفادَ تحقيقًا، كقولِه: ﴿أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ﴾ [القيامة: ٤٠].

الراغب: مالأْتُه: عاوَنْتُه وصِرْتُ مِن مَلَئِه، أي: جَمْعِه، نحْوَ: شايَعْتُه، أي: صِرتُ مِن شِيعتِه[1].

قولُه: (**وإنّما لقَصْرِ الحُكمِ علىٰ شيءٍ**) أي: لقَصْرِ المُسْنَدِ علىٰ المُسْنَدِ إليه كقولِك: إنّما ينطلقُ زيدٌ. فهو لِقَصْرِ الانطلاقِ علىٰ زيدٍ؛ لأنهُ فَرْعُ قولِكَ: ما ينطلقُ إلّا زيدٌ، فيلزَمُ أنْ لا يكونَ أحدٌ مُنطلقًا، ولا يلزَمُ أن لا يكونَ له صِفةٌ غيرُ الانطلاق.

قولُه: (**أو لِقَصْرِ الشيءِ على حُكْم**) أي: لِقَصْرِ المُسنَدِ إليه على المُسنِد، كقولك: إنما زيدٌ كاتبٌ، فهو لقَصْرِ زيدٍ علىٰ الكِتابة؛ لأنه فَرْعُ قولِكَ: ما زيدٌ إلّا كاتبٌ، فيَلزَمُ أنْ لا يكونَ له صِفةٌ غيرُها، ولا يلزَمُ أنْ لا يكونَ غيرُه كاتبًا، وقولُه تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ [البقرة: ١١] مِن قَبيلِ الثاني، وتقريرُه: أنّ المُسلمينَ لمّا قالوا لهم: لا تُفسِدوا في الأرضِ، توهّموا أنّ المسلمينَ أرادوا بذلك أنّكم تَخْلِطونَ الإفسادَ بالإصلاحِ، فأجابوا: بأنّا مَقْصورونَ علىٰ الإصلاحِ لا نتجاوَزُ إلىٰ الإفسادِ ولا نتخطّىٰ إليه بوَجْهٍ منَ الوجوه، فيلزَمُ منه عدَمُ الخَلْطِ. وإليه أومأ بقولِه: «إنّ صفةَ المُصلحينَ خَلصَتْ لهم» إلىٰ آخرِه فهو لقَصْرِ الإفراد، فأُجيبوا بالقَصْرِ القَلْبيِّ وهو ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْمُفْسِدُونَ﴾ [البقرة: ١٢]، لإفادةِ ضَميرِ الفصلِ وتعريفِ الجِنسِ في الخبرِ أنّهم

---

(١) «تفسير الراغب» (١: ٥٠٤)، وانظر: «مفردات القرآن»، ص٧٧٦.

ولكونِها في هذا المنصبِ مِنَ التحقيقِ لا تكادُ تقعُ الجملةُ بعدَها إلا مصدّرةً بنحوِ ما يُتلقَّى به القَسَمُ، وأختُها التي هيَ «أمَا» مِنْ مقدِّماتِ اليمينِ وطلائِعها:

أَمَا والذي لا يعلمُ الغيبَ غيرُه

أمَا والذي أبكى وأضحكَ.....

ردَّ الله ما ادَّعَوْه من الانتظامِ في جملةِ المُصلحينَ أبلغَ ردٍّ وأدلَّه علىٰ سخطٍ عظيم،....

إنْ تُصُوِّرَتْ صِفَةُ المفسدين، وتَحقَّقوا ما هُم، فهم هُم لا يعَدْونَ تلك الحقيقةَ، كما سبقَ في: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥].

قال القاضي: تصوّروا الفسادَ تصوُّرَ الصلاحِ لِما في قُلوبِهم منَ المرضِ ﴿أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنًا﴾ [فاطر: ٨][1].

قولُه: (**مِن مقدِّماتِ اليَمينِ وطلائعِها**) طليعةُ الجَيْش: ما يَتقدَّم الجَيْشَ، فاستُعيرَ هاهنا للمُقدّمة.

قولُه: (**أما والذي لا يعلَمُ الغيْبَ غَيْرُه**) تَمامُه:

ويُحيي العظامَ البيضَ وهْيَ رميم[2]

قولُه: (**أما والذي أَبْكىٰ وأضْحكَ**) تمامُه:

......................والذي   أماتَ وأحيا والذي أمرُه الأمْرُ

وجوابُ القسَمِ بعْدَه:

لقد تركتْني أحسُدُ الوحْشَ أنْ أرىٰ   أليفَيْنِ مِنها لا يَـروعُهما الـذُّعْرُ[3]

---

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٢٧).

(٢) لحاتم الطائي في «ديوانه» ص٦٠.

(٣) لأبي صخر الهذلي كما في «شرح أشعار الهذليين» (٢: ٩٥٧).

والمبالغةُ فيه مِنْ جهةِ الاستئناف، وما في كلتا الكلمتَيْن «ألا» و«إن» من التأكيدَيْن، وتعريفِ الخبر، وتوسيطِ الفصل، وقولِه: ﴿لَّا يَشْعُرُونَ﴾.

أَتْوهم في النصيحةِ مِنْ وجهَيْن: أحدُهما: تقبيحُ ما كانوا عليهِ لبُعدِه من الصوابِ، وجرِّه إلىٰ الفسادِ والفتنة. والثاني: تبصيرُهم الطريقَ الأسدَّ من اتباعِ ذوي الأحلامِ، ودخولِـهم في عدادِهم، فكانَ من جوابِهم أن سفَّهوهم؛ لفرطِ سَفَهِهم، وجهَّلوهم؛ لتمادي جهلِهم، وفي ذلكَ تسليةٌ للعالِمِ ممّا يلقىٰ مِنَ الجَهَلة. فإن قلتَ: كيفَ صحَّ أن يُسندَ ﴿قِيلَ﴾ إلىٰ ﴿لَا تُفْسِدُواْ﴾ و﴿ءَامِنُواْ﴾، وإسنادُ الفعلِ إلىٰ الفعلِ ممَّا لا يصحُّ؟ قلتُ: الذي لا يصحُّ هو إسنادُ الفعلِ إلىٰ معنىٰ الفعل، وهذا إسنادٌ له إلىٰ لفظِه، كأنه قيلَ: وإذا قيلَ لهم هذا القولُ وهذا الكلامُ، ....

قولُه: (**والمبالغةُ فيه مِن جهةِ الاستئناف**) أي: تركَ العاطِفَ ليُفيدَ ضَرْبًا من المبالغةِ، وذلك أنْ ادعاءَهم الإصلاحَ لأنفُسِهم علىٰ ما ادّعوْه مع توغُّلِهم في الإفسادِ ممّا يَشوقُ السامعَ أن يعرِفَ ما حكْمُ الله تعالىٰ عليهم، وكان ورودُه هكذا أي: علىٰ التشويق، يُفيدُ المُبالغةَ، فإنّ الشيءَ إذا وُجِدَ بعدَ الطلبِ كان أعزَّ ممّا فوجِئَ به من غيرِ التعب.

وفي قولِه: ﴿لَّا يَشْعُرُونَ﴾ أيضًا تأكيدٌ؛ لأنّ الشعورَ عِلْمُ الشيءِ عِلْمَ حِسٍّ، فإذا نَفىٰ شُعورَهم كانَ أدْعىٰ لظهورِ الفساد، ولأنّ مَنْ رَكِبَ مَتْنَ الفسادِ وله شُعورٌ بقُبْحِه رُبّما نَزَلَ منه، ولكن إذا فَقَدَ الشعورَ به بلغَ غايتَه.

قولُه: (**أتوهُم**) هذا شُروعٌ في تفسيرِ قولِه تعالىٰ: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُواْ كَمَآ ءَامَنَ ٱلنَّاسُ﴾(١) [البقرة: ١٣] بعْدَ ما فرغَ من تفسيرِ قولِه: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُواْ﴾ [البقرة: ١١] علىٰ سبيلِ ترتيبِ النظم، أي: المُسلمونَ نصَحوا المنافقينَ أوّلًا: بإزالةِ ما لا ينبَغي وهو الإفسادُ في الأرض، وثانيًا: بتحصيلِ ما يَنْبَغي وهو الإصلاحُ باتّباعِ دينِ الحقِّ والانخراطِ في زُمْرةِ المؤمنين.

---

(١) زاد في (ف) على الآية: «قالوا أنؤمن».

فهو نحوُ قولِك: أَلِفٌ: ضَرْبٌ من ثلاثةِ أحرف، ومنه:.........

مَثَّلَ استيعابَه النصيحةَ مِنْ قُطْرَيْها واحتيازَها من جانبَيْها بمَنْ أتىٰ الشيءَ من جميعِ أكنافِه، وهو مُقْتبَسٌ مِن قولِه تعالىٰ: ﴿لَآتِيَنَّهُم مِّنۢ بَيۡنِ أَيۡدِيهِمۡ وَمِنۡ خَلۡفِهِمۡ﴾ [الأعراف: ١٧] أي: لآتينّهم في الوَسْوسةِ من جميعِ جهاتِها. قال المُصَنِّفُ: «هذا مَثَلٌ لوسْوَستِه وتَسْويلِه ما أمْكنَه»[١].

قولُه: (فهو نحْوُ قولِك: «أَلِفٌ» ضَرْبٌ) قال صاحبُ «الفرائد»: وفيه نَظَر، لأنّ «ضَرْبٌ» هنا ليسَ بِفِعل، و«لا تفسِدوا» فِعلٌ باعتبار، والجملة تُذْكَرُ بعد القولِ مفعولًا بها كقولك: قُلتُ لا تفعلْ، فأُقيمَت مقامَ الفاعلِ بعد تَرْكِ الفاعلِ، وأُسنِدَ الفِعلُ إليها بالنظرِ إلىٰ أنّها كلام، وقولُه: «ضَرْبٌ» ليس بفعْلٍ، يعني أنّهُ في تأويلِ لفظِ «ضَرَبَ» ولم يُرِد بـ«ضَرْب» الإخبارَ عن الضربِ الحاصلِ في الزمانِ الماضي، بخلافِه في: لا تُفسِدوا، فإنه أُريدَ به معناه، أي: طلبوا إنشاءَ عدمِ الإفساد، غيرَ أنّ الجملةَ في مقولِ القولِ بمنزلةِ المفعولِ به في فعلٍ آخر، ومنظورٌ إلىٰ كونِها كلامًا مُفْرَدًا.

وأجيبَ عنه: أنّ قولَه: «أَلِفٌ ضَرْبٌ» مِثْلُ: «لا تُفسِدوا» من حيثُ الإسنادُ إلىٰ اللفظِ وهذا يكفي في التشبيه، وذلك أنّ الفِعلَ إذا أُسْنِدَ إليه اعتبارُ اللفظِ لا يَخْلو إمّا أن لا يكونَ للمعنىٰ فيه مدخلٌ رأسًا كقولك: أَلِفٌ ضَرْبٌ من ثلاثةِ أحرفٍ، أو يكونَ له مَدْخَلٌ ما، كقولِه تعالىٰ: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمۡ لَا تُفۡسِدُواْ﴾ [البقرة: ١١]. وأما تخصيصُه بالمفعولِ به، ففيهِ كلام.

قال ابنُ الحاجِب في «الأمالي»[٢]: الجملةُ الواقعةُ بعد القولِ إذا بُنِيَ لِما لم يُسَمَّ فاعِلُه، تقومُ مَقامَ الفاعلِ كقولِه تعالىٰ: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمۡ لَا تُفۡسِدُواْ﴾ وكذلك ما أشبَهه، لأنّ القولَ تُحكىٰ بعْدَه الجُمَلُ في موضعِ نصبٍ بالاتفاقِ، إلّا أنّها هَل هي مصدرٌ أو مفعولٌ به؟ يُبْتنىٰ علىٰ أنّ القولَ هل يَتَعدّىٰ أم لا؟ فإن قُلنا: يتعدّىٰ، تعيّنت للمفعولِ به، وإنْ قُلنا: لا يتعدّىٰ، كانَت الجملةُ في

---

(١) «الكشاف» (٦: ٣٤٤).

(٢) «الأمالي النحوية» لابن الحاجب (١: ٢٣٦).

«**زَعَمُوا: مطيّـةُ الكذب**». و«ما» في ﴿كَمَآ﴾ يجوزُ أن تكونَ كافَّـةً مثْلُها في «ربَّمـا»، ومصدريَّةً مثلُها في ﴿بِـمَا رَحُبَتۡ﴾ [التوبة: ٢٥]. واللامُ في ﴿ٱلنَّاسُ﴾ للعهد، أي: كما آمنَ رسولُ الله ﷺ ومَن معه وهُمْ ناسٌ معهودونَ، أو عبدُ اللـهِ بنُ سَلَام وأشياعُه؛ لأنهم **مِنْ جِلْدتِهِم** ومِنْ أبناءِ جنسِهم، أي: كما آمنَ أصحابُكم وإخوانُكم؛............

موضعِ نصبٍ بالمَصْدر[1]، وكان ثَمَّ غيْرُ المصْدَر من المفاعيلِ أُقيمَ كلُّ واحدٍ مُقامَ الفاعلِ وإن لم يكُن تعيَّنَ المصدر.

وقال في «شَرْحِ المُفَصَّل»: ومُتعلَّقُ القولِ في المعنىٰ هو القولُ، وإنّما يكونُ فيه خُصوصيةٌ تُذكِّرُ خاصِيَّتَه فيُتوهَّمُ أنّهُ متعلِّقٌ به، وليس كذلك.

وتحقيقُ القولِ ما ذكَره أبو البقاء، قال: القائمُ مَقام الفاعلِ مَصدرٌ وهو القولُ، وأُضْمِرَ لأنّ الجُملةَ بعْدَه تُفسِّرُه، والتقديرُ: وإذا قيلَ لهم قولٌ هو لا تُفسِدوا[2].

قولُه: (**زَعَموا مَطِيَّةُ الكذِب**) مبتدأٌ وخبَر. قال صاحبُ «النهاية»: إنّ الرجلَ إذا أرادَ المسيرَ إلىٰ بلدٍ والظعْنَ في حاجةٍ، ركبَ مَطِيّتَه وسار حتّىٰ يقضيَ أرَبَه، فشُبِّه ما يُقدِّمُه المتكلمُ أمامَ كلامِه ويتوصَّلُ به إلىٰ غرضِه مِن قولِه: زعَموا كذا وكذا، بالـمَطِيّـةِ التي يُتوصَّلُ بها إلىٰ الحاجة، وإنّما يقال: «زَعَموا» في حديثٍ لا سَنَدَ له ولا ثبَتَ فيه، وإنّما يُحْكىٰ عن الألسُنِ علىٰ سبيلِ البلاغ.

قولُه: (**من جِلْدَتِهِم**) جُملتِهم، **الجوهري**: أجلادُ الرجلِ: جسْمُه وبدَنُه، كقولِهم: فلانٌ بَضْعَةٌ مني، وفي الحديثِ «لَحْمُه لَحْمي، ودمُه دَمي»[3] أي: هو مِنّي ومِن جُملتي.

---

(١) من قوله: «يتعدّىٰ كانت الجملة» إلىٰ هنا ساقط من (ط).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٢٨).

(٣) هو جزءٌ من حديثٍ أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٢١٧٢) وأوّله: «هذا عليٌّ لحمُه لحمي ودمُه ودمي، هو منّي بمنزلة هارون من موسىٰ؛ إلّا أنهُ لا نبيَّ بعدي»، وذكره الهيثميّ في «مجمع الزوائد» (٩: ٤) برقم (١٤٦٥٤) وعزاه للطبراني وأعَلّه بالحسن بن الحسين العُرَنيّ، وهو ضعيف.

أو للجنسِ، أي: كما آمنَ الكاملونَ في الإنسانيةِ؛ **أو جُعِلَ المؤمنونَ كأنّهم الناسُ علىٰ الحقيقةِ** ومَنْ عَداهم كالبهائمِ في فَقْدِ التمييزِ بينَ الحقِّ والباطل.........

قولُه: (**أو جُعِلَ المؤمنونَ كأنّهم الناسُ علىٰ الحقيقة**). اعلم أنّ التعريفَ الجنسيَّ يحملُ ادعاءً، تارةً علىٰ الكمالِ كما في قولِه تعالىٰ: ﴿الٓمٓ * ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ﴾ [البقرة: ١-٢] وقد سبقَ تقريرُه، وأخرىٰ علىٰ الحَصْرِ كما في هذا الوجهِ، وإليه الإشارةُ بقوله: «ومَنْ عَداهُم كالبهائم»، وكان يمكنُ أن يُحملَ الأوّلُ علىٰ الحصْرِ أيضًا، فإنّ الجِنسَ لا يتعدَّدُ، وحينَ وُجِدَ كُتبٌ غيرُه مِثْلَ التوراةِ والإنجيلِ والزَّبورِ، حُمِلَ الحَصْرُ علىٰ الكَمال.

قال القاضي: إنّ اسمَ الجنسِ يُستعمَلُ لِما يَسْتجمِعُ المعانيَ المخصوصةَ به والمقصودةَ منه، ولذلك يُسلَبُ عن غيرِه فيقال: إنّهُ ليسَ بإنسان[1].

وقالَ الإمامُ في قولِه تعالىٰ: ﴿شَهۡرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِيٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلۡقُرۡءَانُ هُدٗى لِّلنَّاسِ﴾ [البقرة: ١٨٥]: وهذا يدُلُّ علىٰ أنّ المُتّقينَ في قولِه تعالىٰ: ﴿هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ﴾ هم كلّ الناسِ، فمَنْ لا يكونُ مُتّقيًا كأنهُ ليسَ بناس[2].

الراغبُ: كل اسمِ نَوْعٍ فإنّهُ يُسْتعملُ علىٰ وجهَيْن: أحدُهما دِلالةٌ علىٰ المُسمّىٰ وفصْلًا بينه وبيْنَ غيرِه، والثاني: لوجودِ المعنىٰ المُختَصِّ به، وذلك هو الذي يُمدَحُ به في نَحْوِ:

إذِ الناسُ ناسٌ والزمانُ زمانُ[3]

وذلك أنّ كلَّ ما أوجَدَه اللهُ تعالىٰ في هذا العالَمِ جعَلَه صالحًا لفِعْلٍ خاصٍّ ولا يصلُحُ لذلك العملِ سِواه، كالفرَسِ للعدْوِ الشديد، والبَعيرِ لقَطْعِ الفَلاةِ البَعيدة، وعلىٰ ذلك الجوارحُ كاليدِ والرِّجْلِ والعَيْن، والإنسانُ أُوْجِدَ لأن يَعلمَ ويعملَ بحَسبِه، فكُلّ شيءٍ لم يوجَدْ كامِلًا لِما خُلِقَ له، لم يستحِقَّ اسمَه مُطلقًا، بل قد يُنْفىٰ عنه كقولِهم: فُلانٌ ليسَ بإنسانٍ، أي: لا يوجَدُ فيه المعنىٰ

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٢٧).

(٢) «مفاتيح الغيب» (١: ٣٨٢).

(٣) ذكره البغدادي في «خزانة الأدب» (٥: ٤٢٩) وقال: أنشده الفرّاء ولم يَعْزُه لأحد. وتمامه:

وإذا أمُّ عمّـارٍ صديقٌ مُساعِفُ

والاستفهامُ في ﴿أَنُؤۡمِنُ﴾ في معنىٰ الإنكارِ. واللامُ في ﴿ٱلسُّفَهَآءُ﴾ **مُشارٌ بها إلىٰ الناسِ**، كما تقولُ لصاحبِك: إنَّ زيدًا قد سعىٰ بكَ، فيقولُ: **أَوَ قدْ فَعَلَ السفيهُ!** ويجوزُ أن تكونَ للجنس، **وينطويَ تحتَه الجاري ذِكْرُهم** علىٰ زعمِهم واعتقادِهم؛......................

الذي قد خُلِقَ لأجْلِه، فقولُه تعالىٰ: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٠] هو اسمُ جنْسٍ لا غَير، وقولُه: ﴿كَمَآ ءَامَنَ ٱلنَّاسُ﴾ [البقرة: ١٣] معناه كما يَفعَلُ مَنْ وجِدَ فيه تَمامُ فِعْلِ الإنسانيةِ الذي يقتضيه العقلُ والتَّمييزُ وهُم الصحابةُ رِضوانُ الله عليهم أجمعين(١).

قولُه: (**مُشارٌ بها إلىٰ الناس**) وهم المارُّ ذِكْرُهم آنِفًا، وهم رسولُ الله ﷺ وأصحابُه، أو عبدُ الله بنُ سَلام وأشياعُه؛ لأنَّ السفهاءَ عبارةٌ عنِ الناس، ويتغيَّرُ معنىٰ السفهاءِ بتغيُّرِ إرادةِ معنىٰ الناس، مِنْ كَوْنِه جِنْسًا أو عَهْدًا علىٰ كلا التقديرَين فيه(٢).

قولُه: (**أَوَقَدْ فَعلَ السّفيه!**) قال شارحُ «الهادي»: اللام في «السفهاء» للعهْدِ، وذلك أنّ لامَ العهدِ مِنها ما يجيءُ مِن غيرِ ذِكْرِ نكرة، وذلك بأنْ يُذكَرَ اسْمٌ يَستدعي صفةً، فتُذكَرُ الصفةُ مُعرَّفةً باللام، كما إذا قيل: شتمكَ زيدٌ، فتقولُ: أَوَقَدْ فعَلَ السفيه! فإنّ قولَه: شتَمك زيدٌ، تنبيهٌ علىٰ سَفاهةِ زيدٍ، كأنهُ قال: اعترضَ لكَ سَفيهٌ. وقد يَجيءُ علىٰ غيرِ هذا الحدِّ، وهو أن يكونَ زيدٌ مشهورًا بصفةٍ، فمتىٰ ذُكِرَ زيدٌ عَلِمَ صفتَه. والآيةُ تُنزَّلُ علىٰ الوجهَيْن: أمّا أوّلًا، فلأنَّ صفةَ الإيمانِ عندَهُم تَسْتدعي صفةَ السفاهةِ، فلمّا ذكَرَ الإيمانَ ذكَرَ الصفةَ معرَّفةً، وأمّا ثانياً: فلأنّ المؤمنينَ عندَهم مشهورون أو مجبولونَ علىٰ السفاهةِ، فكلّما ذُكِروا بادرَ معنىٰ السفاهةِ إلىٰ أذهانِهم الخَبيثة.

قولُه: (**وينطوي تحتَه الجاري ذِكرُهم**) فعلىٰ هذا اسمُ الجنسِ شاملٌ لهؤلاءِ وغيرِهم، ولما كان سَوْقُ الكلامِ لهؤلاءِ دخلوا فيه دخولًا أوّليًا، وهذا أبلغُ لِما فيه من الكنايةِ كقولِه تعالىٰ: ﴿فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُوا۟ كَفَرُوا۟ بِهِۦۚ فَلَعۡنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلۡكَـٰفِرِينَ﴾[البقرة: ٨٩] واللامُ في «الكافرين» للجِنس.

---

(١) «تفسير الراغب» (١: ١٠١-١٠٢).

(٢) هذه الفقرة ـ من قوله: «قوله: مشار بها» إلىٰ هنا ـ مكانها في (ط) بعد فقرة: «قوله: وينطوي تحته الجاري».

لأنهم عندَهم أعرقُ الناسِ في السَّفَه. فإنْ قلتَ: لِمَ سفَّهوهم واستركُّوا عقولَهم وهُمُ العقلاءُ الـمَراجيح؟ قلتُ: لأنهم لجهلِهم وإخلالِهم بالنظرِ وإنصافِ أنفسِهم اعتقدوا أنَّ ما همْ فيهِ هوَ الحقُّ، وأنَّ ما عداهُ باطل، ومَن رَكِبَ مَتْنَ الباطلِ كانَ سفيهًا؛ ولأنهم كانوا في رياسةٍ وسِطَةٍ في قومِهم ويَسارٍ، وكانَ أكثرُ المؤمنينَ فقراءَ، ومنهم مَوالٍ؛ كصُهيبٍ، وبلالٍ، وخَبَّابٍ، فدعَوْهم سفهاءَ تحقيرًا لشأنهم؛ أو أرادوا عبدَ اللـهِ بنَ سَلَامٍ وأشياعَه، ومفارقتَهم دِينَهم، وما غاظَهم مِنْ إسلامِهم،..........

قولُه: (أعرقُ الناسِ في السَّفَهِ)، الأساس: فُلانٌ مُعْرِقٌ في الكرَم واللُّؤم، وهو عَريق فيه، وفلانٌ يُعارِقُ صاحبَه: يُفاخِرُه بعِرْقِه، واعترقَتِ الشجرةُ: ضربَتْ بعروقِها.

قولُه: (استركّوا عُقولَهم) أي: عَدّوا عقولَهم ركيكةً.

قولُه: (المَراجيحُ) جَمْعُ مِرْجاح، وهو الذي له رَزانةُ العقلِ ورَصانتُه. قال في «الأساس»: ومنَ المجاز: رجلٌ راجِحُ العقلِ، وقومٌ مَراجيحُ الحِلْم.

قولُه: (لأنّهم لجَهْلِهم) هذا الجوابُ مبنيٌّ علىٰ أنّ اللامَ في «السفهاء» للجنْسِ، وقولُه: «ولأنّهم كانوا في رئاسةٍ» علىٰ أنّ اللامَ للعهدِ. والمرادُ به رسولُ الله ﷺ وأصحابُه. وقولُه: «أو أرادوا عبدَ الله بن سَلام» عطفٌ علىٰ قولِه: «ولأنّهم كانوا في[1] رئاسةٍ» فاللامُ للعهدِ أيضًا.

المعنىٰ: أرادوا رسولَ الله ﷺ وأصحابَه لأنّهم كانوا في رئاسةٍ، أو أرادوا عبدَ الله بنَ سلام، فرجعَ معنىٰ نِسْبَتِهم السفهاء علىٰ أنّ اللامَ للجنسِ إلىٰ أنّ ما هُم فيه هو الحقُّ، وأنّ ما عَداهُ هو الباطل؛ لعمومِ «مَنْ» في قولِه: «ومَنْ ركِبَ مَتْنَ الباطلِ كان سَفيهًا» فيدخلُ فيه النبيُّ ﷺ وأصحابُه، وعبدُ الله وأشياعُه، ورجَعَ علىٰ تقديرِ العهدِ: إمّا إلىٰ أنّ اليسارَ والرئاسةَ هو الرُّشد، والفقرُ والعُدْمُ هو السَّفَه. هذا بالنسبةِ إلىٰ النبيِّ ﷺ وأصحابِه، وإمّا إلىٰ أنّ مَنْ ثبتَ علىٰ دينِهم هو الرشيدُ، ومَنْ فارقَه هو السفيه هذا بالنسبةِ إلىٰ عبد الله وأشياعِه.

---

(١) قوله: «كانوا في رئاسة» ـ الأُولىٰ ـ إلىٰ هنا ساقط من (ط).

وفَتَّ في أعضادِهم، قالوا ذلكَ علىٰ سبيلِ التجلُّدِ توقِّيًا مِنَ الشماتةِ بهم مَعَ عِلْمِهم أنهم مِنَ السَّفْهِ بمَعْزِلٍ. والسَّفْهُ: سخافةُ العقلِ، وخفّةُ الحِلْمِ. فإن قلتَ: لِمَ **فُصلتْ** هذه الآيةُ بـ﴿لَّا يَعْلَمُونَ﴾، والتي قبْلَها بـ﴿لَّا يَشْعُرُونَ﴾؟ قلتُ: لأنَّ أمْرَ الدِّيانةِ والوقوفَ علىٰ أنَّ المؤمنينَ علىٰ الحقِّ وهُمْ علىٰ الباطلِ يَحتاجُ إلىٰ نظرٍ واستدلالٍ حتىٰ يكتسبَ الناظرُ المعرفةَ، وأمَّا النفاقُ وما فيهِ مِنَ البغيِ المؤدِّي إلى الفتنةِ والفسادِ في الأرضِ فأمرٌ دنيويٌّ مبنيٌّ علىٰ العاداتِ معلومٌ عندَ الناسِ خصوصًا عندَ العربِ في جاهليَّتِهم، وما كانَ قائمًا بينَهم **مِنَ التغاوُرِ والتناحرِ** والتحاربِ والتحازبِ **فهوَ كالمحسوسِ** المشاهَدِ؛..........

قولُه: (**وفَتَّ في أعضادِهم**)، **الأساس**: وفتَّ في عضُدِه: إذا كسَرَ قُوَّتَه، وفرَّق عنه أعوانَه.

قولُه: (**لِمَ فُصِلَتْ**) التفصيلُ من الفاصلِ كالتقفيةِ مِن القافية. وفُصِلت الآيةُ إذا جُعِلَ لها فاصِلة. وهذا ممّا يُقَوّي مذْهبَنا في الخُطبة في قولِه: «فصَّله سُوَرًا وسَوَّرَهُ آيات»[١].

قولُه: (**من التغاوُرِ والتَّناحُرِ**)، **الأساس**: صبَّحَتْهُم الغارةُ، وبينَهم التغاوُر والتناحُر، وانتحروا علىٰ الأمر، وتناحروا عليه: تشاجروا، وحزَّبَ قوْمَه فتحزَّبوا، أي: صاروا طوائفَ، وفُلانٌ يحازِبُ فلانًا: ينصرُه ويُعاونُه، وإنّما قال: كالمحسوسِ، لأنّ المذكوراتِ معانٍ لكن أماراتِها ظهرَت ظهورَ المحسوس[٢].

قولُه: (**فهو كالمَحْسوس**) قيل: دخولُ الفاءِ فيه: إمّا لتضمُّنِ المبتدأ وهو قولُه: «وما كانَ قائمًا» معنىٰ الشرط، وإمّا للعطفِ علىٰ قولِه: «وأمّا النفاقُ» إلىٰ آخره. ثمّ إنّ قوْلَه: «وإمّا النفاقُ» إلىٰ قولِه: «في جاهليتِهم» تفسيرٌ للآيةِ الأولىٰ من الآيتَينِ المُفَصَّلتَين بـ«لا يشعرون»، وقولُه: «وما كانَ قائمًا» إلىٰ قولِه: «كالمحسوسِ المشاهَدِ» للآيةِ الثانية فتدبَّر.

وقلتُ: والتحقيقُ فيه أنّ قولَـه: «وما فيه من البَغْي»[٣] عَطْفٌ تَفْسيريٌّ علىٰ «النِّفاق»

---

(١) «الكشاف» (١: ٦٢٢) أول مقدمة الزمخشري.

(٢) مكان هذه الفقرة في (ط) و(ف) بعد الفقرة الطويلة التالية، أي: بعد قوله: «لا علم له».

(٣) في (ط): «النفي».

....

و«ما كان قائماً بينهم»[١] عَطفٌ علىٰ «جاهليتِهم» علىٰ نحو: أعجَبني زيدٌ وكرمُه؛ لاستدعاءِ الضميرِ في «بينهم» أن يكونَ المرجعُ إليه العربَ. وقولُه: «فأمرٌ دُنْيويّ» جوابُ «أما». وقولُه: «فهو كالمحسوس» عطفٌ علىٰ «فأمرٌ دُنيويّ» مُتَرَتِّبٌ عليه. وأمّا مع ما بعْدَه عطفٌ علىٰ قولِه: «لأنّ أمرَ الديانةِ» من حيثُ المعنىٰ، لأنّ «أمّا» تفصيليّةٌ تستدعي التثنيةَ والتكريرَ.

وتلخيصُ المعنىٰ: أمّا أمرُ الديانةِ، فأمرٌ أُخرويٌّ يحتاجُ إلىٰ دقّةِ نظرٍ، فلذلك فُصِلتِ الآيةُ التي اشتملَت علىٰ الإيمانِ بقولِه: ﴿لَّا يَعْلَمُونَ﴾، وأمّا أمرُ البَغْيِ والفسادِ فأمرٌ دُنيويٌّ فهو كالمَحسوسِ المُشاهَدِ لا يحتاجُ إلىٰ دقّةِ نَظَر، فلذلك فُصِلت الآيةُ بـ«لا يشعرون».

الراغب: أصلُ الشعورِ من الشَّعر، ومنه الشِّعار: الثوبُ الذي يَلي الجَسَد. وشعَرْتُ كذا يُستعمَلُ علىٰ وجهَيْن: تارةً يُؤخَذُ من مَسِّ الشَّعَر، ويُعبَّرُ به عن اللَّمْس، وعنه استُعمِل المشاعرُ للحواسِّ، فإذا قيل: فُلانٌ لا يَشْعُر، فذلك أبلَغُ في الذمِّ مِن قولِهم: إنّهُ لا يسمَعُ ولا يُبصِرُ؛ لأنّ حِسَّ اللمْسِ أعمُّ مِن حسِّ السَّمْعِ والبصر، وتارةً يُقال: شَعرْتُ كذا، أي: أدركتُ شيئًا. وقالوا: فلانٌ يشقُّ الشَّعَر في كذا، إذا دقَّقَ النظرَ فيه، ومنه أُخِذَ الشاعرُ لإدراكِه دقائقَ المعاني[٢].

فظهرَ أنّ «شَعرتُ» يُستعملُ بمعنىٰ: أحسَسْتُ، وبمَعنىٰ أدرَكْتُ وفطِنْتُ، فقولُه: ﴿وَمَا يَشْعُرُونَ﴾ في الآيةِ الأُولىٰ نَفيٌ للإحساسِ عنهم، وفي هذهِ الآيةِ نفْيُ الفِطنةِ، لأنّ معرفةَ الصلاحِ والفسادِ تُدرَكُ بالفِطنةِ، وفي الآيةِ التي بعْدَهما نفْيُ العِلْمِ، وفي نَفْيِها علىٰ هذه الوجوهِ تنبيهٌ لطيفٌ ومَعنًى دقيقٌ، وذلكَ أنّهُ بيَّن في الأولِ أن في استعمالِهم الخديعةَ نهايةً للجَهْلِ الدالِّ علىٰ عدمِ الحِسّ، وفي الثاني: أنّهم لا يَفطُنونَ، تنبيهًا علىٰ أنّ ذلكَ لازمٌ لهم؛ لأنّ مَنْ لا حِسَّ له لا فِطْنَةَ له، وفي الثالث: أنّهم لا يعلمونَ، تنبيهًا أنّ ذلك أيضًا لازمٌ لهم لأنَّ مَنْ لا فِطْنَةَ له، لا عِلْمَ له.

---

(١) من قوله: «عطف تفسيريّ» إلىٰ هنا ساقط من(ط).

(٢) «تفسير الراغب» (١: ٩٨).

ولأنه قد ذُكِرَ السَّفَهُ، وهو جهلٌ؛ فكان ذِكْرُ العِلْمِ معه أحسنَ طِباقًا له **مساقُ هذه الآية**، بخلافِ ما سِيقتْ له أوّلُ قصَّةِ المنافقينَ، فليسَ بتكريرٍ؛ لأنَّ تلكَ في بيانِ مذهبِهم والترجمةِ عن نفاقِهم، وهذهِ في بيانِ ما كانوا يعملونَ عليه مَعَ المؤمنينَ **مِنَ التكذُّبِ لهم**، والاستهزاءِ بهم، ولقائِهم بوجوهِ المصادقينَ، وإيهامِهم أنهم معهم، فإذا فارَقُوهم **إلىٰ شُطَّارِ دِينهم** صَدَقوهم ما في قلوبِهم.

قولُه: (**ولأنه قد ذكرَ السَّفَه**) جوابٌ آخرُ عن السؤالِ وهو مِن بابِ المُطابقةِ المعْنويّة، إذ لو كانت لفظيةً لقيلَ: لا يَرْشُدون، فإنّ الرُّشْدَ مُقابِلٌ للسَّفَه، أو قيل: ألا إنّهم هم الجُهلاءُ ليقابلَ «لا يعلَمون».

قولُه: (**مَساقُ هٰذه الآية**) أي قولُه: ﴿وَإِذَا لَقُوا۟ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا﴾ [البقرة: ١٤] بخلافِ ما سِيقَتْ له أوّلُ قِصَّة المنافقين، أي: قولُه: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا﴾ المعنىٰ: دلّت الآيةُ الأولىٰ علىٰ بيانِ ما يعتقدُه المُنافقون، فيندرجُ في ذلك القولِ مَن هو مَوْسومٌ بسِمَةِ النّفاق، لأنهُ لا معنىٰ للنفاقِ شَرْعًا سوىٰ ذلك، وهي بمنزلةِ حَدِّهم ليمتازوا به عن قِسْمَتِهم. والثانيةُ: علىٰ بيانِ الحالةِ المخصوصةِ بأولئك مع المؤمنينَ ومع أصحابِهم، وتحريرُه أنّ قولَه تعالىٰ: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ﴾ إبداءٌ لخُبْثِهم ونُكْرِهم[1]، وكَشْفٌ عن إفراطِهم في الدّعارةِ وادّعاءِ أنهم مِثْلُ المؤمنينَ في الإيمانِ الحقيقيِّ، وأنّهم أحاطوه من جانبَيْه، ومِن ثَمَّ نفىٰ عنهم ذلك بقولِه: ﴿وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ وفسّر بقولِه تعالىٰ: ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [البقرة: ٩] وعلّلَ بقولِه: ﴿فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ﴾ [البقرة: ١٠] وأنّ قولَه تعالىٰ: ﴿وَإِذَا لَقُوا۟ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا﴾ [البقرة: ١٤] بيانٌ لدأبِهم وعادتِهم، وأنّهم حين استقبلوا المؤمنينَ دَفعوهم عن أنفُسِهم بقولِهم: ﴿ءَامَنَّا﴾ استهزاءً وسُخْريةً، ولذلك أتىٰ بالجُملةِ الشرطيةِ، وعَقَّبَ بقَوله: ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [البقرة: ١٥].

قولُه: (**من التكذُّب لهم**) التكذبُ تكريرُ الكذبِ في مُهلةٍ نَحْوَ تجرَّعَه.

قولُه: (**إلىٰ شُطّارِ دينِهم**)، **الجوهريّ**: الشُّطار: جَمْعُ شاطرٍ، وهو الذي أعْيا أهلَه خُبْثًا.

---

(١) في (ط): «ومكرهم».

ورُوِيَ أنَّ عبدَ اللهِ بنَ أُبَيٍّ وأصحابَه خَرَجُوا ذاتَ يومٍ فاستقبَلَهم نفرٌ مِنْ أصحابِ رسولِ اللهِ ﷺ، فقالَ عبدُ الله: انظروا كيفَ أردُّ هؤلاءِ السفهاءَ عنكم. فأخَذَ بيَدِ أبي بكرٍ رضي الله عنه، فقالَ: مرحبًا بالصِّدِّيقِ سيِّدِ بني تَيْم، وشيخِ الإسلام، وثاني رسولِ الله ﷺ في الغار، الباذلِ نفْسَه ومالَه لرسولِ الله. ثُمَّ أخذَ بيَدِ عمرَ رضي الله عنه، فقال: مرحبًا بسيِّدِ بني عَدِيٍّ، الفاروقِ القويِّ في دِيْنِ الله، الباذلِ نفْسَه ومالَه لرسولِ الله. ثُمَّ أخذَ بيَدِ عليٍّ رضي الله عنه، فقالَ: مرحبًا بابنِ عمِّ رسولِ الله وخَتَنِه، سيِّدِ بني هاشمٍ ما خَلا رسولَ الله. ثُمَّ افترقوا، فقالَ لأصحابِه: كيفَ رأيتُموني فعلتُ؟ فأثْنَوْا عليه خيرًا؛ فنزلتْ. ويقالُ: لقِيتُه ولاقَيْتُه؛ إذا استقبلتَه قريبًا منه، ....

قولُه: (سَيِّدِ بني تيم) وفي بعض النسخِ: بَني تَميم، وهو خَطأٌ لِما في «الجامع»[1]: هو أبو بكر عبد الله بن عثمان أبي قُحافةَ بن عامرِ بن عمرو بن كعب بن سعد بن تَيْمِ بن مُرّة بن كعْب بن لؤي، وكذا: عبدُ الله بن عثمانَ أبي قُحافةَ بن عامرِ بن عمرو[2] في «الاستيعاب»[3].

قولُه: (لقيتُه ولاقيْتُه؛ إذا استقبلتَه) قال شارحُ «الهادي»: وقد يُفسَّرُ الكلامُ بـ«إذا» تقولُ: عَسْعَسَ الليلُ: إذا أظلَمَ، فتجعَلُ أظلَمَ تفسيرًا لعَسْعَسَ، لكنّك إذا فسَّرتَ جُملةً فِعليةً مُسْتندةً إلىٰ ضميرِ المتكلِّم بـ«أيْ» ضمَمْتَ تاءَ الضمير، فتقول: استكتمتُه سِرّي، أي: سألتُه كِتمانَه، بضَمِّ تاءِ «سألتُه»، لأنّك تحكي كلامَه المُعبِّرَ عن نَفْسِه، وإذا فسَّرتْها بـ«إذا» فتحْتَ فقُلتَ: إذا سَألتَه كِتمانَه، لأنكَ تُخاطبُه، أي: أنّك تقولُ ذلك إذا فَعَلْتَ ذلك الفِعْلَ، وأنشدوا في ذلك المعنىٰ:

إذا كتَبْتَ بـ«أيْ» فعلاً تُفَسِّرُهُ ... فضُمَّ تاءَكَ فيه ضَمَّ مُعْتَرِفِ
وإن تكنْ بـ«إذا» يوماً تُفَسِّرُه ... ففتْحةُ التاءِ أمرٌ غيرُ مُختَلَفِ

(١) «جامع الأصول» (١: ١٢١).
(٢) قوله: «عبد الله بن عثمان أبي قحافة بن عامر بن عمرو» ـ الثاني ـ ساقط من (ط).
(٣) «الاستيعاب» لابن عبد البرّ (٣: ٩٤٧).

وهو جاري مُلاقيَّ **ومُراوِقي**. وقرأ أبو حنيفةَ رحمه الله: (وإذا لاقَوْا). **وخَلَوْتُ بفلانٍ وإليه**؛ إذا انفردت معه، ويجوزُ أنْ يكونَ مِن «خَلا» بمعنىٰ مضىٰ. و«خَلاكَ ذمٌّ» أي: عَداك ومضىٰ عنكَ، ومنه: القرون الخالية؛ ومِنْ خلوتُ به؛ إذا سَخِرتَ منه، وهوَ مِنْ قولِك: خَلا فلانٌ بعِرْضِ فلانٍ يعبثُ به، ومعناه: إذا أنـهَوْا السُّخرية بالـمؤمنينَ إلىٰ شياطينِهم وحدَّثوهم بها، **كما تقولُ: أحمدُ إليك** فلانًا وأذمُّه إليك. و﴿**شَيَٰطِينِهِمۡ**﴾: الذينَ ماثلوا الشياطينَ في تـمرُّدِهم. وقد جَعَلَ سيبويهِ نونَ «الشيطان» في موضعٍ من «كتابه» أصليةً وفي آخرَ زائدةً. والدليلُ علىٰ أصالتها: قولُهم: تَشَيْطَنَ. واشتقاقُه مِن شَطَنَ؛ إذا بَعُدَ؛ لبُعدِه مِنَ الصلاحِ والخير؛ ومِنْ شاطَ؛ إذا بطَلَ إذا جُعلتْ نونُه زائدةً. ومِنْ أسمائه: «الباطلُ».

قال بعضُ الشارحين لـ«المفصَّل»: وسِرُّهُ أنّ «أيْ» تفسيرٌ فينْبغي أن يُطابِقَ ما بعْدَها لِما قبلها، والأولُ مضموم، فالثاني مِثْلُه، و«إذا» شرْطٌ تعلَّقَ بقَوْلِ المُخاطَبِ علىٰ فِعلِهِ الذي ألحقَهُ بالضميرِ فمُحالٌ فيه الضمُّ.

قولُه: (**ومُراوقي**) مخفَّفًا؛ معناهُ: رُواقُ بَيْتي إلىٰ رُواقِ بيته.

النهاية: الرُّواقُ: هو ما بَينَ يدَيِ البيت، وقيل: رواقُ البيت: سَماوتُه.

قولُه: (**خلَوْتُ بفلانٍ وإليه**)، **الأساس**: خلا بنَفْسِه: انفردَ، واستخلَيْتُ المَلِكَ فأخلاني، أي: خَلا معي. ومنَ المجاز: خلّىٰ فلانٌ مكانَه: ماتَ، ولا أخلىٰ الله مكانَك: دعاءٌ بالبقاءِ، وخَلا به: سخِرَ به وخَدَعه؛ لأنّ الساخِرَ والمُخادِعَ يخْلوانِ به، يُريانِ النُّصحَ والخُصوصيّةَ، وتضمَّنَ خلا معنىٰ الإنهاءِ. قال السَّجاوَنْديُّ: ﴿وَإِذَا خَلَوۡاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمۡ﴾ في مَعرِضِ أفضَوْا، أي: خلَوْا مِن المؤمنين إلىٰ الشياطين، وهو أبلغُ من قولكَ بشياطينِهم.

قولُه: (**كما تقولُ: أحمَدُ إليك**) أي: ضَمَّنَ «أحمَدُ» معنىٰ الإنهاء، أي: أُنْهي إليكَ حَمْدَ فُلان.
النهاية: في حديثِ ابنِ عبّاسٍ: «أحمَدُ إليكُم غَسْلَ الإحليل» أي: أرضاهُ لكم وأتقدَّمُ فيه إليكم.

﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾: إنّا مصاحبُوكم ومُوافقُوكم علىٰ دِيْنِكم. فإن قلتَ: لمَ كانت مخاطبتُهم المؤمنينَ بالجملةِ الفعليَّـةِ وشياطينَهم بالاسميةِ محقَّقةً بـ«إنَّ»؟ قلتُ: ليسَ ما خاطبوا به المؤمنينَ جديراً بأقوىٰ الكلامَيْن وأوكدِهما؛ لأنهم في ادِّعاءِ حدوثِ الإيمانِ منهم ونَشْئِه مِنْ قِبَلِهم لا في ادّعاءِ أنهم أَوحديُّونَ في الإيمانِ غيرُ مشقوقٍ فيه غبارُهم؛ وذلك إمَّا لأنَّ أنفسَهم لا تساعدُهم عليه؛ إذْ ليسَ لهم مِنْ عقائدِهم باعثٌ ومحرِّك، وهكذا كلُّ قولٍ لمْ يصدُرْ عن أريحيَّـةٍ وصدقِ رغبةٍ واعتقادٍ؛ وإمّا لأنه **لا يَـرُوجُ عنهم لو قالوهُ علىٰ لفظِ التوكيدِ** والمبالغة، وكيفَ يقولونـهُ ويَطمعونَ في رَواجِه وهمْ بينَ **ظهـرانَي المهاجرينَ** والأنصارِ **الذين مَثَلُهم في التوراةِ والإنجيل**؟..........

قولُه: (**أرْيحيّـة**)، **الجوهريّ**: الأرْيحيّ: الواسِعُ الـخُلُق. قال في «النهاية»: رجلٌ أرْيحيٌّ إذا كان سَخِيًّـا يرتاحُ للنّدىٰ ويُـحِبُّه.

قولُه: (**لا يروجُ عنهم لو قالوه علىٰ لفظِ التوكيد**) يشهَدُ بذلك أنّهم لـمّا قالوا: ﴿نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ﴾ [المنافقون: ١] علىٰ سبيلِ التوكيدِ أُجيبوا بقولِه: ﴿وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾ [المنافقون: ١] أي: فيمـا ادّعَوْا أنّ تلكَ الشهادةَ مِن صميمِ قُلوبِهم.

قولُه: (**ظَهْرانَي المُهاجِرين**)، **النهاية**: في قولِه: فأقاموا بين ظَهْرانَيْهم، أي: أقاموا بيْنَهم علىٰ سبيلِ الاستظهارِ والاستنادِ إليهم، وزيدَتْ فيه ألفٌ ونونٌ مفتوحةٌ تأكيداً، ومعناه: أنّ ظَهْرًا مِنهم قُدّامَه، وظَهْرًا وراءَه، فهو مكنوفٌ مِن جانبَيْه، ثمّ كثُرَ حتىٰ استُعمِلَ في الإقامةِ بينَ القومِ مُطْلَقًا.

قولُه: (**الذين مَثَلُهم في التوراةِ والإنجيل**) يعني أنّ الله تعالىٰ مدحَهُم في هذينِ الكتابَيْن علىٰ لسانِ ذَيْنِك الرسولَيْنِ بهذه الأوصافِ التي دلّت علىٰ رَجاحةِ عُقولِهم وشدّةِ ذكائِهم وصَلابتِهم في دينِ الله، ومِن ثَمَّ علَّلَ التمثيلَ بقولِه: ﴿لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ﴾ [الفتح: ٢٩] فكيفَ تروجُ عندَهم تصلُّفاتُهم.

ألا ترىٰ إلىٰ حكايةِ الله قولَ المؤمنين: ﴿رَبَّنَآ إِنَّنَآ ءَامَنَّا﴾ [آل عمران: ١٦]؟
وأمّا مخاطبةُ إخوانِهم فهُمْ فيما أَخبروا به عن أنفسِهم مِنَ الثباتِ علىٰ اليهوديَّةِ،.......

قولُه: (**ألا ترىٰ إلىٰ حكايـةِ الله**) استئنافٌ علىٰ تقديـرِ سؤالٍ، كأنّ قائلًا يقول: لزِمَ مِن قولِكَ: إنهم لو ساعَدَتْهُم أنفسُهم عليه أو رُوِّجَ عنهم ما قالوه، لأكّدوا كلامَهم، وما أمارةُ ذلك؟ فقيلَ: ألا ترىٰ أنّ المُسلمينَ كيفَ أوردوا في مِثلِ هذا التركيبِ ما قَدَروا عليه من التأكيدِ لِما أنّهم كانوا أَوْحَديّين فيه، فساعدتْهُم أنفسُهم عليه، وكان ذلك مقبولًا مِنهم. وحاصلُ التأويلِ: أنّ معنىٰ التوكيدِ الذي تُعطيه «إنّ»[1] هاهنا ليسَ راجعًا إلىٰ المُخاطَبِ في إزالةِ تردُّدِه أو نَفْيِ شَكِّه، بل إلىٰ المُتكلِّم في إظهارِ نَشاطِه ووُفورِ ارتياحِه إيذانًا بأنّ المَقامَ خليقٌ بالإطنابِ وإبداءِ ارتياحِه ونشاطِه، وإعلامًا بأنّ السامعَ يتلقّاهُ بالقَبولِ، ويُصْغي إليه بشَراشِره[2].

فإن قُلتَ: فكيفَ سمحَتْ أَرْيحيَّتهم حتىٰ قالوا: آمنّا بالله وباليومِ الآخرِ بتكريرِ الباءِ المؤكِّدة، أم كيفَ ادّعَوْا أنّهم اختاروا الإيمانَ مِن جانبَيْه، واكتنفوهُ من قُطرَيْه، وهُم بَين ظَهْراني أولئك المتوسِّمين؟

قلتُ: ولذلك قال: «مَساقُ هذه الآيةِ بخلافِ ما سِيقتْ له أوّلُ قِصّةِ المُنافقينَ»[3] لأنّ مساقَ تلك للتَّقِيّة ولِخداعِهم ودَعوىٰ أنّهم مِثلُ المؤمنين في الإيمانَيْن ليُجْروا عليهم أحكامَهم، ويُعْفوهم منَ المُحارَبةِ والمُقاتَلة. يؤيّدُه بيانُه بقولِه: ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ [البقرة: ٩] فهو جَديرٌ بالتوكيد، ومَساقُ هذه مَساقُ الاستهزاءِ والاستخفافِ بعد استقرارِ تلك الدعوىٰ، فهو بالخُلوِّ عن التوكيدِ أحرىٰ.

قولُه: (**وأما مخاطبةُ إخوانِهم**) عطفٌ علىٰ قولِه: «ليسَ ما خاطبوا به المؤمنين».

---

(١) يعني التي في قوله تعالىٰ: ﴿وَإِذَا خَلَوْاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ قَالُوٓاْ إِنَّا مَعَكُمْ﴾ [البقرة: ١٤].
(٢) سبق تفسيرُه، وأنه كنايةٌ عن الإقبالِ علىٰ الشيءِ بالكُليّةِ والحِرْصِ عليه.
(٣) «الكشاف» (٢: ١٩٦).

والقرارِ على اعتقادِ الكفر، والبعدِ مِنْ أنْ يزلُّوا عنه على صدقِ رغبةٍ، ووفورِ نشاطٍ وارتياحٍ للتكلُّم به، وما قالوا مِنْ ذلكَ؛ فهو رائجٌ عنهم، متقبَّلٌ منهم؛ فكان مظنةً للتحقيقِ، ومَئِنَّةً للتوكيد. فإن قلتَ: أنّىٰ تعلَّقَ قولُه: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾ بقولِه: ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾؟ قلتُ: هو توكيدٌ له؛ لأنَّ قولَه: ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾ معناه الثباتُ على اليهوديَّة،.................

قولُه: (على صِدقِ رغبةٍ) خبرٌ عن قولِه: «فهم فيما أخبروا به».

قولُه: (مَظِنَّةً للتحقيق)، النهاية: المَظِنّةُ بكَسْرِ الظاءِ: موضِعُ الشيءِ ومعدِنُه. والقياسُ فتْحُ الظاءِ وإنّما كُسِرت لأجلِ الهاء.

قولُه: (ومَئِنَّةً للتوكيد)، الفائق: في الحديثِ «إنّ طولَ الصلاةِ وقِصَرَ الخُطبةِ مَئِنَّةٌ مِنْ فِقْهِ الرجلِ المسلم»[١] قال أبو زيد[٢]: إنّهُ لَمَئِنَّةٌ مِنْ ذاك، وإنّهنّ لمَئِنّة، أي: مَخْلَقة، وكل شيءٍ دَلّكَ على شيءٍ فهُوَ مَئِنّةٌ له، وحقيقتُها: أنّها مَفْعَلةٌ مِن معنىٰ «إنّ» التأكيديّةِ غيرَ مُشتقّةٍ مِن لفْظِها؛ لأنّ الحروفَ لا يُشْتَقُّ منها، وإنّما ضُمِّنَتْ حُروفَ تركيبِها لإيضاحِ الدلالةِ على أنّ معناها فيها[٣].

قولُه: (قلتُ: هو توكيدٌ) يرجِعُ حاصلُ الجوابِ إلىٰ وجوهٍ ثلاثةٍ لاحتمالِ ﴿إِنَّا مَعَكُم﴾ على طريقِ الكنايةِ أمورًا ثلاثة.

أحدُها: إنّا على دينِكم ومَذْهبِكم فيصحُّ توكيدُه إذَنْ بقولِه: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾ بمعنىٰ ندفَعُ دينَ مُخالِفيكم بالاستهزاء.

---

(١) انظر: «الفائق في غريب الحديث» (١: ٦٣). والحديثُ أخرجه الإمامُ أحمد في «المسند» (١٨٣٤٣)، ومسلم (٨٦٩)، وأبو يعلىٰ (١٦٤٢)، وغيرهم من حديثِ عمّار بن ياسرٍ رضيَ اللهُ عنهما.

(٢) يعني الأنصاريّ، سعيد بن أوس. سبقت ترجمتُه.

(٣) «الفائق» للزمخشري (١: ٦٣).

وقولَه: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾ ردٌّ للإسلامِ ودفعٌ له منهم؛ لأنَّ المستهزئَ بالشيءِ المستخفَّ به مُنكِرٌ له ودافعٌ لكونه معتدًّا به، ودفعُ نقيضِ الشيءِ تأكيدٌ لثباتِه؛ أو بَدَلٌ منه؛ لأنَّ مَن حقَّرَ الإسلامَ فقد عظَّمَ الكُفْرَ؛ أو استئنافٌ، كأنهم اعترضُوا عليهمْ حينَ قالوا لهم: ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾، فقالوا: فما بالُكم إنْ صحَّ أنكم معنا تُوافِقونَ أهلَ الإسلام؟ فقالوا: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾. **والاستهزاءُ: السخريةُ** والاستخفاف،...............

وثانيها: إنّا مُصاحِبوكم في دينِكم، لا نُفارِقكُم لاحترامِكم؛ لأنّ مَنْ توخّىٰ تعظيمَ الشيءِ لا يُفارِقُه، فحينئذٍ يَستقيمُ بيانُه وتفسيرُه بقولِه: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾؛ لأنّ مَنْ وَضَعَ مِن مِقدارِ العدوِّ وحَقَّرَ شأْنَه، فقد عَظَّمَ قَدْرَ وَليِّه، فكان قولُه: ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾ كالتوطئةِ؛ لأنّ مِن حَقِّ الظاهرِ أنْ يقولوا لأصحابِهم: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾ بعْدَ قولِهم للمؤمنين: ﴿ءَامَنَّا﴾ والفرقُ: أنهُ جعلَ الجملةَ الثانيةَ في تأويلِ الأولىٰ في الأولِ ليصِحَّ التوكيدُ، وبالعكسِ في الثاني ليستقيمَ التفسير، هذا علىٰ تقديرِ أنْ يكونَ بدلُ الكلِّ تفسيرًا للمُبْدَلِ كما سَبَقَ في «الفاتحة». ويجوزُ أن يُقال: إنّ قولَه: ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾ دلّ علىٰ تَعظيمِ الكفر، وقولُه: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾ دلّ علىٰ تحقيرِ الإسلام، ولزِمَ مِن مَفهومِه تعظيمُ الكفرِ كما قالَ المُصنِّفُ «لأنّ مَنْ حَقَّرَ الإسلامَ فقد عَظّمَ الكُفر» فقد اشتملَ الثاني علىٰ معنىٰ الأوّلِ مع الزيادة. والفرقُ بيْنَ هذا الوجهِ وبينَ الأوّل، وهو كونُه تأكيدًا أو تفسيرًا: أنهُ اعتبرَ في الأوّل مفهوم الثاني، لتقريرِ المعنىٰ الأول، واعتبرَ في هذه العبارةَ والمفهومَ معًا، ولا بُعْدَ فيه؛ لأنّ الكنايةَ لا تُنافي إرادةَ الحقيقة.

وثالثها: إنّا مُوافِقوكم ومُوالوكم، فإنّ هذا القوْلَ يحمِلُ أصحابَهم لأنْ يُنكِروا عليهم ويقولوا: إن صَحَّ أنّكم مَعنا فما بالُكم تُوافقونَ أهْلَ الإسلامِ في الإيمان؟ فقالوا: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾ يعني نُظهِرُ لهُم الموافقةَ علىٰ دينِهم لنقفَ علىٰ أسرارِهم ونأخُذَ من أموالِهم وغَنائمِهم.

قولُه: (والاستهزاءُ: السُّخريةُ)، الراغبُ: الاستهزاءُ: ارتيادُ الهُزْءِ، وإن كان قد يُعبَّر به

وأصلُ البابِ الخفَّةُ من الـهُزْءِ؛ وهو القتلُ السَّريع. وهَزَأَ يَهْزأ: ماتَ علىٰ المكانِ، عن بعضِ العرب: مشيتُ **فلغَبْتُ** فظننتُ لأهزأنَّ علىٰ مكاني. وناقتُه تهزَأُ به؛ أي: تُسرعُ وتَخِفُّ. فإن قلتَ: لا يجوزُ الاستهزاءُ علىٰ الله تعالى؛ لأنه متعالٍ عَنِ القبيح، والسُّخريةُ من بابِ العبثِ والجهل، ألا ترىٰ إلىٰ قولِه: ﴿قَالُوٓاْ أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًاۖ قَالَ أَعُوذُ بِٱللَّهِ أَنۡ أَكُونَ مِنَ ٱلۡجَٰهِلِينَ﴾ [البقرة: ٦٧]؟ فما معنىٰ استهزائِه بهم؟ قلتُ: معناه: إنزالُ الهوانِ والحقارةِ بهم؛ **لأن المستهزئَ غرضُه الذي يَرميهِ هوَ طلبُ الخفَّةِ والزرايةِ بمَنْ يهزأُ به**، وإدخالُ الهوانِ والحقارةِ عليه، **والاشتقاقُ ـ كما ذكَرْنا ـ** شاهدٌ لذلك.........................

عن تَعاطي الـهُزْءِ كالاستجابةِ في كونِها ارتيادًا للإجابةِ وإنْ كانَ قد يَـجْري مَـجْرىٰ الإجابة[1].

قولُه: **(فَلغَبْتُ)**، **الجوهريّ**: اللُّغوب: الإعياء، تقولُ منه: لَغَبَ يَلْغُبُ بالضمِّ لُغوبًا ولَغِبْتُ بالكَسْرِ لغةٌ ضعيفة.

قولُه: **(لأنّ المُستهزئَ غَرَضُه الذي يَرْميه هو طلبُ الخِفّة)** فيه إشارةٌ إلىٰ ما سَبق من القانونِ في ﴿غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ﴾ [الفاتحة: ٧] فالاستهزاءُ من المخلوقِ: الفِعلُ الذي يصدُرُ من الجاهلِ عَبثًا، وغرضُه فيه طلب هَوانِ المُستهزَأِ به، فيُحمَلُ هاهنا علىٰ المعنىٰ الثاني دونَ الأوّل، وهو من بابِ إطلاقِ السببِ علىٰ المُسَبَّبِ، ثمَّ في قولِه: «غَرضُه» مع قولِه «يَرْميه» رعايةُ التناسُبِ، فإنّ الرامي يَرْمي الغرَضَ، أي: الهدف[2].

قولُه: **(والزراية بمَن يهزأُ به)** قيل: الزرايةُ تُعدّىٰ بـ«علىٰ»، وإنّما عُدِّيَ هُنا بالباءِ لتضمُّنِه معنىٰ استخَفَّ. **الأساس**: أزرَيْتُ به: قصَّرتُ به وحقَّرتُه، وزرَيْتُ عليه فِعلَه: عِبْتُه وعنَّفْتُه.

قولُه: **(والاشتقاقُ كما ذكرنا)** وهو قولُه: «أصْلُ البابِ الخِفّةُ من الـهُزْء».

---

(١) «مفردات القرآن»، ص٨٤١.

(٢) اضطربت عبارة (ف)، والمثبت من (ط).

وقد **كَثُرَ التهكُّمُ** في كلامِ الله بالكفرة، والمرادُ به تحقيرُ شأنهم، وازدراءُ أمرِهم، **والدلالةُ علىٰ أنَّ مذاهبَهم** حقيقةٌ بأنْ يَسخَرَ منها الساخرون، ويضحكَ الضاحكون. ويجوزُ أنْ يرادَ به **ما مَرَّ في** ﴿يُخَٰدِعُونَ﴾؛ مِنْ أنه يُجري عليهم أحكامَ المسلمينَ في الظاهر **وهو مُبطِّنٌ** بادِّخارِ ما يُرادُ بهم. وقيلَ: سمِّي جزاءُ الاستهزاءِ باسمه، كقوله: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثۡلُهَا﴾ [الشورى: ٤٠]، ﴿فَمَنِ ٱعۡتَدَىٰ عَلَيۡكُمۡ فَٱعۡتَدُواْ عَلَيۡهِ﴾ [البقرة: ١٩٤].

قولُه: (**وقد كثُرَ التهكُّم**)، **النهاية**: في حديثِ أُسامةَ: «فخرجْتُ في أثرِ رجُلٍ منهم جعَلَ يتهكَّم بي»(١)، أي: يَستهزِئُ ويسْتخِفُّ.

قولُه: (**والدِّلالةُ علىٰ أنّ مذاهبَهم**) إلىٰ آخرِه، يعني: أنّ الاستهزاءَ ممّا يُذَمُّ من الأخلاقِ، وكادَ أن يكونَ حرامًا، فلا يجوزُ إسنادُه إلىٰ أدْوَنِ الخَلْقِ، فإسنادُه إلىٰ الله تعالىٰ إيذانٌ بالمبالغةِ في ذَمِّ مذْهبِهم. المعنىٰ: أنّ مَذْهبَهم مكانُ الاستهزاءِ وموقِعُه، وحَقيقٌ علىٰ كلِّ عالمٍ كاملٍ أن يُوقِعَ الاستهزاءَ فيه، فإنهُ قد أذِنَ اللهُ فيه، وندبَ إليه.

قولُه: (**ما مَرَّ في** ﴿يُخَٰدِعُونَ﴾) أي: في الوجهِ الأوّلِ من الوجوهِ المذكورةِ فيه، وذلك بأنْ شَبَّهَ صورةَ صُنعِ الله مَعَهم حيثُ أمرَ بإجراءِ أحكامِ المسلمينَ عليهم بصورةِ صُنعِ الخادعِ، كذلكَ شبّه صورةَ صُنْعِ الله من إجراءِ أحكامِ المسلمينَ عليهم في الظاهرِ ـ وهو مُبَطِّنٌ بادّخارِ العذابِ ـ صورةَ صُنعِ الهازئِ مع المهزوءِ به، وهو من الاستعارةِ التَّبَعيّة.

قولُه: (**وهو مُبَطِنٌ**) الضميرُ فيه لقولِه: «إجراءً للأحكام»، المدلولِ عليه بقولِه: «يُجْرىٰ» قيل: ثَوبٌ مُبطَّنٌ بالقُطنِ إذا كانَ حَشوُه قُطنًا. المعنىٰ: أجرىٰ عليهم أحكامَ المُسلمينَ من المُوارثةِ والمُناكحةِ وغيرِهما، وفي ضِمْنِ هذا ما يُرادُ بهم من العذابِ والهَوان، كما أنّك إذا أحسَنْتَ إلىٰ صاحبِكَ وفي ضِمْنِه ما يُورِثُ هوانَه، فإنهُ إذا وقفَ علىٰ فِعلِكَ قال لك: أتسخَرُ منّي وتسْتهزئُ بي.

---

(١) رواه الواقدي في «المغازي» (٢: ٧٢٤).

فإن قلتَ: كيف ابتدأ قولَه: ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ ولم يعطفْ علىٰ الكلامِ قَبْلَه؟ قلتُ: هوَ استئنافٌ في غايةِ الجزالةِ والفخامة، وفيهِ أنَّ اللـهَ عزَّ وجلَّ هوَ الذي يَستهزئُ بهم الاستهزاءَ الأبلغَ الذي ليسَ استهزاؤُهم إليه باستهزاءٍ،.........

قولُه: (**هو استئنافٌ في غايةِ الجزالة**) قيل: بيانُ الجَزالةِ[1] هو: أنّ حِكايةَ حالِ المنافقينَ في الذي قبْلَه لمّا كانت تُحرِّكُ السامعينَ أن يسألوا: ما مصيرُ أمرِهم، وعُقبىٰ حالِهم، وكيفَ مُعاملةُ الله إياهم؟ لم يكُن من البلاغةِ أن يَعْرىٰ الكلامُ عن الجوابِ، فلزِمَ المَصيرُ إلىٰ الاستئناف.

وقلتُ: ما ذكَر بيانٌ لكيفيةِ ورودِ الاستئنافِ في هذا المقام، لا بيانُ جَزالتِه، إذ حقيقةُ الاستئنافِ هو أن تجعلَ الجُملةَ السابقةَ كالمَوْرِدِ للسؤال[2]، فيُجابَ بالجُملة الثانية، وقَوْلُ المُصنِّفِ: «في غايةِ الجزالة» يقتضي أمرًا آخرَ، وتقريرُه أن يُقالَ: كان من مُقتضىٰ الظاهرِ أنْ تُصدَّرَ الجُملةُ باسم المؤمنين، لأنّ المستهزَأَ بهم هُم كما في قولِه تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ أَجْرَمُواْ كَانُواْ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يَضْحَكُونَ ۝ وَإِذَا مَرُّواْ بِهِمْ يَتَغَامَزُونَ﴾ [المطففين: ٢٩-٣٠] إلىٰ قولِه تعالىٰ: ﴿فَٱلْيَوْمَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنَ ٱلْكُفَّارِ يَضْحَكُونَ﴾ [المطففين: ٣٤]، فلمّا صُدِّرَتْ بذكْرِ اسم الله الجامعِ لجميعِ الصفاتِ وبَنىٰ الخبَرَ عليه ليتقوّىٰ الحُكمُ، وأبرزَ الفِعْلَ علىٰ صيغةِ المُضارعِ المؤذنِ بالاستمرارِ لاستدعاءِ الجواب، ليكونَ أبْلغَ من كلامِهم، دلَّ ذلك كلُّه علىٰ جزالةِ الاستئنافِ وفَخامتِه، ولزِمَ منه تعظيمُ جانبِ المؤمنين، وأنّهُ تعالىٰ هو الذي يتولّىٰ الاستهزاءَ البليغَ بنفْسِه تعالىٰ. وكفىٰ الله المؤمنينَ القِتال.

وقد أشارَ إلىٰ هذه المعاني بقولِه: «وفيهِ أنّ الله هو الذي يستهزئُ بهم» وقولِه: «وفيهِ أنّ الله

---

(١) قوله: (قيل: بيان الجزالة) ساقط من (ح) و(ف).

(٢) في هامش (ح) ما نصُّه: «المُورد: بضم الميم هكذا سمعناه من المحققين، لكن الأصوب هو المَورد بفتح الميم، لأن الجملة التامة لا تُورد سؤالًا بالضرورة لكنها موضع ورود السؤال. وإن قلت: فأي حاجة لها كاف التشبيه والجملة السابقة مورد للسؤال حقيقة؟ قلت: المراد بالمورد المورد بالفعل، ولا ننكر أن الجملة السابقة ليست موردًا للسؤال بالفعل بل كالمورد. من بعض حواشي شرح مولانا قطب صريح الكشاف». كذا!

ولا يؤبَهُ له في مُقابلتِه؛ لِـمَا يُنزِلُ بهم من النَّكالِ، ويُحِلُّ بهم مِنَ الهوانِ والذلِّ. وفيه أنَّ اللـهَ هو الذي يتولَّىٰ الاستهزاءَ بهم انتقامًا للمؤمنين، ولا يحوجُ المؤمنينَ أنْ يعارضوهم باستهزاءٍ مِثْلِه.

فإن قلتَ: فهلّا قيلَ: اللـهُ مستهزئٌ بهم؛ ليكونَ طِبْقًا لقوله: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾؟ قلتُ: لأنَّ ﴿يَسْتَهْزِئُ﴾ يفيدُ حدوثَ الاستهزاء وتجدُّدَه **وقتًا بعدَ وقت**، ....

هو الذي يتولَّىٰ الاستهزاءَ بهم. وقد أتىٰ في التفسيرِ بـ«أنّ» ووسّطَ الجُملةَ ضميرَ الفصلِ المُؤذنَ بالاختصاصِ ليشيرَ إلىٰ أنّ بناءَ «يَسْتهزئُ» علىٰ «الله» مُفيدٌ للاختصاصِ، ولهذا نفىٰ احتياجَ المؤمنينَ إلىٰ الاستهزاءِ بقولِه: «ولا يـحْوِجُ المؤمنينَ إلىٰ أن يعارِضوهم».

وقد نَصَّ في «الـمزّمِّل» في قولِه: ﴿وَٱللَّهُ يُقَدِّرُ ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَ﴾ [المزمل: ٢٠] أنّـهُ مفيدٌ للاختصاص[(١)].

قولُه: **(لا يُؤبَهُ له)**، **النهاية**: في الحديثِ «لا يُؤبَه له»[(٢)] أي: لا يُحْفَلُ به لحقارتِه.

قولُه: **(وقْتًا بعدَ وقْت)** أي: حالًا فحالًا علىٰ الاستمرار، وإفادةُ الفعلِ المضارعِ ذلك من اقتضاءِ المقام، فإنّك إذا قُلْتَ في مَقامِ المَدْحِ: فلانٌ يقري الضيفَ ويَحْمي الحَريمَ، عنَيْتَ أنّهُ اعتادَهُ واستمرَّ عليه، لا أنك تُخبِرُ عنه بأنّهُ سيفعلُه، فكذا أنّهُ تعالىٰ يُخبِرُ أنّ مُعاملتَه مع هؤلاءِ القومِ إنّما تَقَعُ علىٰ هذه الحالةِ، وإليهِ الإشارةُ بقولِه: «وهكذا كانَت نِكاياتُ الله فيهم».

ويُمكنُ أنْ يُقال: إنّ هذا الاستمرارَ أبلَغُ منَ الدوامِ الذي يعطيهِ معنىٰ الجُملةِ الاسميّةِ؛ لأنّ النفسَ إذا اعتادَت الشيءَ ألِفَتْهُ ولا تُحِبُّ مفارقتَه، قال:

---

(١) «الكشاف» (١٦: ١٠٣) وعبارتُه ثمّة: «وتقديم اسمه عزّ وجلّ مبتدأ مبنيًا عليه «يُقدِّرُ» هو الدالّ علىٰ معنىٰ الاختصاصِ بالتقديرِ». انتهىٰ.

(٢) هو جزءٌ من حديثٍ أخرجه البزّار في «المسند» (٢٠٣٥)، وأبو يعلىٰ (٦١٢٧)، والطبرانيُّ في «المعجم الكبير» (١٦٥٨٦)، و«الأوسط» (٢٦٣)، وذكره الهيثميّ في «مجمع الزوائد» (١١: ١٦٥)، وقال: رواه البزّار، ورجالُه رجال الصحيح غير جارية بن هرمٍ، وقد وثّقه ابن حِبّان علىٰ ضَعفِه.

وهكذا كانت **نِكاياتُ اللهِ فيهم** وبلاياهُ النازلةُ بهم، ﴿أَوَلَا يَرَوْنَ أَنَّهُمْ يُفْتَنُونَ فِي كُلِّ عَامٍ مَّرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ﴾ [التوبة: ١٢٦]، وما كانوا يَخْلُونَ في أكثرِ أوقاتهم من تهتُّكِ أستار، وتكشُّفِ أسرار، ونزولٍ في شأنهم، **واستشعارِ حذرٍ مِنْ أن يَنزلَ فيهم**، ﴿يَحْذَرُ الْمُنَافِقُونَ أَن تُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ سُورَةٌ تُنَبِّئُهُم بِمَا فِي قُلُوبِهِمْ قُلِ اسْتَهْزِءُوا إِنَّ اللَّهَ مُخْرِجٌ مَّا تَحْذَرُونَ﴾ [التوبة: ٦٤].

﴿وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ﴾: **مِنْ: مَدَّ الجيشَ وأمدَّه**؛ إذا زادَه، وألحقَ به ما يقوِّيه ويكثِّرُه، وكذلك مَدَّ الدواةَ وأمدَّها: زادها ما يُصلِحُها. ومددتُ السِّراجَ والأرضَ؛..........

ألفــتُ الــضنَىٰ لَمّــا تطــاولَ مُكْثُــه فلو زالَ عن جِسْمي بكَتْهُ الجَوارحُ[1]

الانتصاف: علىٰ الاستمرارِ جاءَ قولُه تعالىٰ: ﴿إِنَّا سَخَّرْنَا الْجِبَالَ مَعَهُ يُسَبِّحْنَ بِالْعَشِيِّ وَالْإِشْرَاقِ * وَالطَّيْرَ مَحْشُورَةً﴾ [صَ: ١٨-١٩] لَمّا كانَ التسبيحُ من الوظائفِ المتكرّرةِ أتىٰ فيه بالفِعْلِ، وحَشْرُ الطيرِ أمرٌ دائمٌ فذكرَ فيه اسْمَ المفْعول[2].

قولُه: (**نكاياتُ الله فيهم**)، **النهاية:** يقالُ: نكَيْتُ في العدوِّ أنْكي نكايةً؛ إذا أكثرْتَ فيه الجِراحَ والقَتْل، فوَهَنوا لذلك، وقد يُهمَزُ تقول: نكأْتُ القَرْحةَ أنكؤها: إذا قشرْتَها.

قولُه: (**واستشعار حَذَرٍ**)، **الجوهريّ:** استشعرَ فلانٌ خوفًا، أي: أضمَرَه.

قولُه: (**مِن أن يَنْزِلَ فيهم**) أي: في شأنِهم وحَقِّهم ما يَفْتضِحونَ به، ويكشفُ عن دَغَلِهم وسوءِ دِخْلَتِهم، ومع ذلك لم يكُنْ ينفعُهم ذلك الاستشعارُ حيثُ كانَ يُنزِلُ اللهُ تعالىٰ ما كانوا يَحذرونَ منه، واستشهد لذلك بقوْلِه: ﴿يَحْذَرُ الْمُنَافِقُونَ﴾ الآية [التوبة: ٦٤].

قولُه: (**مِن: مَدَّ الجيْشَ وأمدَّه**) فمعنىٰ ﴿وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ﴾ [البقرة: ١٥] نُوليهم ونُعطيهم مَدَدًا في الطّغيان، مِن مَدَّ الجيش، أي: أعطاهُم مَدَدًا.

---

(١) أورد المحبي البيت في «خلاصة الأثر» (١: ٢١٤) وعزاه للشريف البياضي؛ وهو مسعود بن عبد العزيز، المتوفىٰ سنة ٤٦٨.

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٦٧).

إذا استصلحتها بالزيتِ والسَّماد، ومدَّه الشيطانُ في الغيِّ وأمدَّه؛ إذا واصلَه بالوساوسِ حتى يتلاحقَ غيُّه ويزدادَ انهماكًا فيه. فإن قلتَ: لمَ زَعمتَ أنه مِنَ الـمَدَد دونَ المدِّ في العمرِ والإملاءِ والإمهال؟ قلتُ: كفاكَ دليلًا علىٰ أنه من الـمَدَد دونَ المدِّ قراءةُ ابنِ كَثيرٍ وابنِ مُحيصِن: (ويُمِدُّهم)، وقراءة نافع: (وإخوانُهم يُمِدُّونَهم) [الأعراف: ٢٠٢]، علىٰ أنَّ الذي بمعنى: «أمهَلَه» إنما هو مَدَّ له معَ اللام، كأمْلَىٰ له. فإن قلتَ: كيفَ جازَ أنْ يوليَهم اللـهُ مَدَدًا في الطغيانِ وهوَ فِعلُ الشياطينِ؟ ألا تـرىٰ إلىٰ قولِـه: ﴿وَإِخْوَٰنُهُمْ يَمُدُّونَهُمْ فِى ٱلْغَىِّ﴾ [الأعراف: ٢٠٢]؟ قلت: إمَّا أنْ يُحملَ علىٰ أنهم لـمَّا مَنَعَهم اللـهُ ألطافَه التي يمنحُها المؤمنينَ، وخَذَلَهم بسببِ كُفرِهم وإصرارِهم عليه؛ بقيتْ قلوبُهم يتزايدُ الرَّينُ والظُّلمةُ فيها تَزايُدَ الانشراحِ والنورِ في قلوبِ المؤمنين، فسمِّيَ ذلكَ التزايدُ مددًا، وأُسندَ إلىٰ اللـهِ سبحانه؛ لأنه مسبَّبٌ عن فعلِه بهم بسببِ كفرِهم؛..................

قولُه: (انهماكًا فيه)، الجوهريّ: انهمكَ الرجلُ في الأمرِ، أي: جَدَّ ولَجَّ، وكذلك تَهمَّكَ في الأمرِ.

قولُه: (كأملىٰ له)، الجَوْهري: أملَيْتُ له في غَيِّه: إذا أطَلْتَ. وأملىٰ الله له[١]، أيْ: أمْهَلَهُ وطوَّلَ له.

وأما قراءةُ نافع[٢]: ﴿يُمِدُّونَهُمْ﴾ [الأعراف: ٢٠٢] فمنَ الإمدادِ مِنَ المدَدِ، لا من المدّ في العمر، ولأنهُ لا يُعدّىٰ إلّا باللام.

وأجابَ القاضي: أنّ أصْلَهُ يُمِدُّ لهم بمَعنىٰ يُمْلي لهم، ويَمُدُّ في أعمارِهم كي ينتَهوا ويُطيعوا، فما زادوا إلّا طُغيانًا وعَمَهًا، فحُذِفتْ اللامُ وعُدِّيَ الفِعْلُ بنفْسِه، أي: نمدُّهم استصلاحًا وهُم مع ذلك يعمهون[٣]، ويؤيّدُه قولُ الجوهريِّ: مَدَّهُ في غيِّه، أيْ: أمْهَلَه.

---

(١) في (ط): «به».

(٢) يعني بضمِّ الياء وكسر الميم، من: أَمَدَّ يُمِدُّ، ولتعليل القراءة انظر: «حجة القراءات» لابن زنجلة، ص٣٠٦.

(٣) «أنوار التنزيل» (١: ١٨١).

وإمَّا علىٰ منعِ القَسْرِ والإلجاءِ؛ وإمَّا علىٰ أنْ يُسنَدَ فعلُ الشيطانِ إلىٰ الله تعالىٰ؛ لأنَّه بتمكينِه، وإقدارِه، والتخليةِ بينَه وبينَ إغواءِ عبادِه. فإنْ قلتَ: فما حَمَلَهم علىٰ تفسيرِ المدِّ في الطُّغيانِ بالإمهالِ، وموضوعُ اللغةِ ـ كما ذَكَرتَ ـ لا يطاوعُ عليه؟ قلتُ: استجرَّهم إلىٰ ذلكَ خوفُ الإقدامِ علىٰ أن يُسنِدوا إلىٰ اللـهِ ما أُسنِدَ إلىٰ الشياطين، ولكنَّ المعنىٰ الصحيحَ ما طابَقَه اللفظُ وشَهِدَ لصحَّتِه، وإلّا كانَ منه بمنزلةِ الأَرْوىٰ مِنَ النَّعام،..............

قولُه: (فما حَمَلَهُم علىٰ تفسيرِ المدِّ في الطغيانِ بالإمهال) والضميرُ للمُفسِّرين؟

قال الزجاج: يَمدّهم: يُمْهِلهم[1]. وكذا في الواحدي[2]. وقال محيي السّنّة: يَمدُّهم: يتركُهم ويُمهِلُهم، والمَدُّ والإمدادُ واحدٌ وأصلُه الزيادةُ إلّا أنّ المَدّ أكثرُ في الشرِّ، والإمدادُ في الخير[3].

وقال الإمام: والأَوْلىٰ أن يُقال مِنَ المَدِّ بمعنىٰ الإملاءِ والإمهال؛ لأنّهُ تعالىٰ لا يُمِدُّهم بالشرِّ، علىٰ أنّ أكثرَ ما جاءَ في القرآنِ من الإمدادِ فبالخيرِ نحو: ﴿وَأَمْدَدْنَٰهُم بِفَٰكِهَةٍ﴾ [الطور: ٢٢] ﴿وَيُمْدِدْكُم بِأَمْوَٰلٍ وَبَنِينَ﴾ [نوح: ١٢] ومن المدِّ فبالشرّ نحْوَ: ﴿وَنَمُدُّ لَهُۥ مِنَ ٱلْعَذَابِ مَدًّا﴾ [مريم: ٧٩] ﴿وَإِخْوَٰنُهُمْ يَمُدُّونَهُمْ فِى ٱلْغَىِّ﴾ [الأعراف: ٢٠٢].

قولُه: (الأَرْوىٰ)، الجوهريّ: الأروىٰ[4]: الأُنثىٰ من الوعول وثلاثُ أَراوِيَّ علىٰ وزنِ أفاعيلَ، فإذا كثُرتْ فهيَ الأروىٰ علىٰ أفعلَ بغيرِ قِياس. وهي تسكنُ الجبالَ والوعور، والنَّعامُ تسكنُ البَوادي والسَّهْلَ، فبينَهما بُعدٌ، يُضرَبُ هذا المَثَل لِمَنْ يُحاوِلُ أن يجمَعَ بين المتنافِيَيْنِ[5].

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٩١).

(٢) «الوسيط» للواحدي (١: ٩٢) وعبارتُه ثمّةَ: «أي: يُمْهِلُهم ويُطَوِّلُ أعمارَهم ومُدَّتَهم».

(٣) «معالم التنزيل» (١: ٦٨).

(٤) في «الصحاح»: الأُروِيَّةُ. بالضم والكسر.

(٥) ومنه قولُ العرب: «تكلَّم فجمَع بين الأروىٰ والنَّعام» فسَّره الميداني بقوله: «إذا تكلَّم بكلمتين مختلفتين، لأن الأروىٰ تسكُنُ شَعَفَ الجبال وهي شاءُ الوحش، والنعامُ تسكنُ الفيافي، فلا يجتمعان». انتهىٰ من «مجمع الأمثال» (١: ١٤٠).

ومِنْ حقِّ مفسِّرِ كتابِ اللـهِ الباهرِ وكلامِه الـمُعجِزِ أنْ يتعاهدَ في مذاهبِه بقاءَ النَّظْمِ علىٰ حُسْنِه، والبلاغةِ علىٰ كمالِها، وما وَقَعَ به التحدِّي سليمًا مِنَ القادحِ، فإذا لمْ يَتعاهدْ أوضاعَ اللغةِ؛ فهوَ مِنْ تعاهُدِ النَّظمِ والبلاغةِ علىٰ مراحلَ. **ويعضُدُ ما قُلناه قولُ الحسنِ في** تفسيرِه: في ضلالتِهم يتمادَوْن، وأنَّ هؤلاءِ مِنْ أهلِ الطبعِ. **والطُّغيانُ: الغلوُّ في الكفرِ، ومجاوزةُ الحدِّ في العتوِّ.** وقرأ زيدُ بنُ عليٍّ رضي الله عنه: (في طِغْيانِهِم) بالكسرِ،.........

قولُه: (**ويعضُدُ ما قُلناه قَولُ الحسن**) فإنّهُ فَسَّرَ «نمدُّهم» بقولِه: في ضَلالتِهم يتمادَوْن[1]. وقالَ[2]: «إنّ هٰؤلاء من أهلِ الطَّبْع» لأنّ الطبْعَ يحصلُ مِن تزايُدِ الرَّيْنِ وترادُفِ ما يزيدُ في الكُفر، فيكونُ من المَدَدِ لا من الإمهال. ويُروىٰ: «وأنّ هؤلاءِ» بفَتحِ «أَنَّ» فيكونُ عطفًا علىٰ قولِ الحسنِ ودليلًا آخرَ، ويمكنُ أن يُقالَ: إنّ معنىٰ «يتمادَوْن» يبلغونَ المَدىٰ والغايةَ في الضلالِ، وهي بالإمهالِ أَليقُ، ويكونُ الطبعُ مُسَبّبًا عنه؛ لأنّ الإمهالَ في الكُفرِ يتمادىٰ إلىٰ الطبعِ، قال اللهُ تعالىٰ: ﴿فَطَالَ عَلَيۡهِمُ ٱلۡأَمَدُ فَقَسَتۡ قُلُوبُهُمۡ﴾ [الحديد: ١٦].

قولُه: (**الطُّغيانُ: الغُلوُّ في الكُفرِ ومُجاوزَةُ الحَدِّ في العُتُوّ**).

الراغب: يقالُ: طغا يَطْغو ويَطْغىٰ. وحُكِيَ: طغَيْتُ. والفرقُ بين عَدا وطَغىٰ وبَغىٰ: أنّ العُدوانَ تجاوزُ المِقدارِ المأمورِ بالانتهاءِ إليه والوقوفِ عنده، وعلىٰ ذلك قال: ﴿فَمَنِ ٱعۡتَدَىٰ عَلَيۡكُمۡ فَٱعۡتَدُواْ عَلَيۡهِ﴾ [البقرة: ١٩٤] أي: تجاوزَ معكُم المقدارَ المأمورَ بالانتهاءِ إليه فتجاوزوا معَه بقَدْرِه، لتكونَ العدالةُ محفوظةً في المُجازاةِ، وأمّا الطّغيانُ فتجاوُزُ المكانِ الذي وقفتَ فيه، ومَنْ أخَلَّ بما عُيِّـنَ له من المواقفِ الشرعيةِ والمعارفِ العقليةِ فلم يَرْعَها فيما يتحرّاهُ ويتعاطاه، فقد طغىٰ، وعلىٰ ذلك: ﴿لَمَّا طَغَا ٱلۡمَآءُ حَمَلۡنَٰكُمۡ فِي ٱلۡجَارِيَةِ﴾ [الحاقة: ١١] أي: تجاوزَ الحدَّ الذي كانَ عليه من قبل، والبَغيُ: طلبُ تجاوزِ قدْرِ الاستحقاقِ، تجاوزَه أم

---

(١) لم أهتدِ إلى هذا النقلِ عن الحسن البصريِّ رحمه الله.

(٢) يعني الحسنَ البصريَّ. وسيأتي مَنْزِعٌ آخرُ في تفسيره من كلام الطيبيِّ رحمه الله.

وهما لغتانِ؛ كلُقْيان ولِقْيان، وغُنْيان وغِنْيان. فإن قلتَ: أيُّ نُكتةٍ في إضافتِه إليهم؟ قلتُ: فيها: أنَّ الطُّغيانَ والتمادِيَ في الضلالةِ ممَّا اقترفَتْه أنفسُهم، واجترحَتْه أيديهم، وأنَّ اللـهَ بريءٌ منهم؛ ردًّا لاعتقادِ الكفرةِ القائلينَ: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨]، ونفيًا لوهْمِ مَن عسىٰ يتوهَّمُ عندَ إسنادِ المدِّ إلىٰ ذاتِه لَوْ لمْ يُضِفِ الطُّغيانَ أنَّ الطُّغيانَ فعلُه، فلمّا أُسنِدَ المدُّ إليه علىٰ الطريقِ الذي ذُكِرَ أضافَ الطُّغيانَ إليهم؛ ليُمِيطَ الشُّبَهَ ويقلعَها، ويدفعَ في صدرِ مَنْ يُلحِدُ في صفاتِه، ومصداقُ ذلكَ: أنه حينَ أَسندَ المدَّ إلىٰ الشياطينِ أطلقَ الغيَّ ولم يقيِّدْه بالإضافةِ في قولِه: ﴿وَإِخْوَٰنُهُمْ يَمُدُّونَهُمْ فِى ٱلْغَىِّ﴾ [الأعراف: ٢٠٢].

لم يتجاوَزْهُ، وأصلُه الطلبُ، ويُستَعملُ في التكبُّرِ، لأنّ الـمُتكبِّرَ طالبُ منزلةٍ ليسَ لها بأهْل[1].

قولُه: (كلُقْيانَ) من اللقاءِ. و«غُنْيانَ» من: غَنِيَ به غُنْيَةً، وغَنِيتِ المرأةُ بزَوْجِها غُنْيانًا، أي: استغنت.

قولُه: (ويَدفَعَ في صَدْرِ مَنْ يُلْحِدُ)، الأساس: دفَعْتُه عني ودَفَعْتُ في صَدْرِه.

قولُه: (يُلْحِدُ) أي: يَميلُ عن الحقِّ. هذا تعصُّبٌ قويٌّ ولفظٌ فاحشٌ. حيثُ جَمَعَ أهْلَ الحقِّ مع الكَفَرةِ بالعطفِ، وخَصَّ الإلحادَ بهم. والمعنىٰ: أنّه أزالَ معنىٰ «يمدُّهم» عن موضعِه حيثُ جعلَ الإسنادَ مَجازيًّا، وجعلَ تزايُدَ الرَّيْنِ بمعنىٰ مَنْعِ الألطافِ، وأمال «طغيانهم» إلىٰ مذهبه وليسَ ما ذهبَ إليه أوْلىٰ منَ العكسِ علىٰ اعتبارِ الإسنادِ أوْلىٰ من اعتبارِ الإضافةِ؛ لأنّ الإضافةَ يُصارَ إليها بأدْنىٰ مُلابَسة كما في قولِه:

إذا قـال قَـدْني قـالَ بـالله حَلْفـةً … لِتُغْنيَ عني ذا إنائِكَ[2] أجْمَعا[3]

---

(١) «تفسير الراغب» (١: ١٠٤- ١٠٥).

(٢) وفي هامش (ح): أي: حيث أضاف الإناء للشارب مع أنه ملك الساقي.

(٣) البيتُ لـحُـرَيْث بن عَنَّاب الطائي كمـا في «شواهد الكشاف» (٣: ٦١٦)، وانظر: «مجالـس ثعلب» (٢: ٥٣٦-٥٣٩)، و«خزانة الأدب» (١١: ٢٤٢-٢٤٣، و٤٤٩).

والعَمَهُ: مِثْلُ العمىٰ، إلا أنَّ العمىٰ عامٌّ في البصرِ والرأي، والعمهُ في الرأيِ خاصَّة؛ وهوَ التحيُّرُ والتردُّد، **لا يدري أينَ يتوجَّه**، ومنه قولُه:

أعمىٰ الهدىٰ بالجاهلينَ العُمَّهِ

وأنّ الإسنادَ إذا جُعِلَ مَجازيًّا يُشْتَرَطُ فيه أن يكونَ بين الفاعلِ الحقيقيِّ وغيرِ الحقيقيِّ تعلُّقُ شَبَهٍ، وإلاّ لم يصِحَّ، لٰكنْ له شَغَفٌ بنُصْرَةِ مَذْهَبِهِ، وأيضًا إسنادُ الطغيانِ إليهم لا يُنافي مذهبَ أهلِ الحقِّ؛ لأنَّ فِعْلَ العبدِ يستندُ إلىٰ الله تعالىٰ خَلْقًا وتَقْديرًا، ويُضافُ إلىٰ العبدِ اقترافًا وكَسْبًا. فمعنىٰ الإضافةِ إرادةُ الطغيانِ الذي عُرِفَ صدورُه عنهم ونظيرُه: ﴿وَسَعَىٰ لَهَا سَعْيَهَا﴾ [الإسراء: ١٩]، وأنّ الغيَّ في قولِه: ﴿يَمُدُّونَهُمْ فِي ٱلْغَيِّ﴾ [الأعراف: ٢٠٢] مُقيَّدٌ بالتعريفِ فهو مِثْلُ الإضافةِ؛ لأنّه إنما يَصِحُّ المَدَدُ في أمرٍ ثابت.

الانتصاف: فِعْلُ العبدِ الاختياريِّ له اعتباران: أحدُهما: وجودُه وحدوثُه، وما هو علَيه مِن وجوهِ التخصيصِ، وذلك منسوبٌ إلىٰ القُدرةِ والإرادةِ. والثاني: تميُّزُه عن القَسْرِيِّ الضَّروري، وهو منسوبٌ من هٰذه الجهةِ إلىٰ العبدِ، وهو الكَسْبُ المرادُ في مِثْلِ قولِه تعالى: ﴿فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [الشورى: ٣٠] فمَدُّهم في الطُّغيانِ مخلوقٌ لله تعالى، فأضافَهُ إليه، ومِن حيثُ كونُه واقعًا علىٰ وَجْهِ الاختيارِ، وهو الكَسْبُ أضافَه إليهم[١].

قولُه: (**لا يَدْري أين يتوجَّه**) وهو استئنافٌ علىٰ سبيلِ البيانِ لقولِه: «وهو التحيُّرُ والتردُّدُ» والتردُّدُ يُستعمَلُ مجازًا في التحيُّر. **الأساس**: ومن المَجازِ: رَجلٌ مُترَدِّدٌ حائرٌ بائر.

قولُه: (**بالجاهِلينَ العُمَّهِ**) تمامُه:

ومَهْمَــهٍ[٢] أطرافُــه في مَهْمَــهِ ... أعمىٰ الهُدىٰ بالجاهلينَ العُمَّهِ[٣]

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١ : ٦٨).

(٢) في (ف): «ومهمهة».

(٣) الرجزُ لرؤبةَ بن العجّاج كما في «الصحاح» (٢٢٤٢).

أي: الذينَ لا رأيَ لهم، ولا درايةَ بالطُّرق. وسلكَ أرضًا عَمْهاء: لا مَنارَ بها. ومعنىٰ اشتراءِ الضَّلالةِ بالهدىٰ: اختيارُها عليه، واستبدالُها به علىٰ سبيلِ الاستعارة؛ **لأنَّ الاشتراءَ** فيه إعطاءُ بَدَلٍ وأخذُ آخر، ومنه:

أخذتُ بالـجُمَّةِ رأسًا أزْعَرا
وبالثَّنايا الواضِحاتِ الدُّرْدُرا
وبالطَّويلِ العُمْرِ عُمرًا جَيْذَرا

العُمَّهُ: جَمْعُ عَمِهٍ وعامِهٍ، أي: المَهْمَهُ طريقةٌ مُشْتبِهةٌ علىٰ العُمْيِ[1] إذ ليسَ فيه جادّةٌ أو مَنارٌ يُهتدىٰ به.

قولُه: (لأنّ الاشتراءَ) تعليلُ الاستعارةِ، يعني: إنّما جازَ استعارةُ الاشتراءِ للاستبدالِ لِما يجمَعُهما معنىٰ الإعطاءِ والأخذ. وأصلُ المُبايعةِ بَذْلُ الثمنِ لتحصيلِ ما يُطلَبُ منَ الأعيانِ أو المنافعِ، وهي تنقسِمُ إلىٰ: مُبايعةٍ بناضٍّ[2]، وإلىٰ مبايعةِ سِلْعةٍ بسِلْعة، ويُقالُ في الأولِ لآخِذِ السِّلعةِ: المُشْتري، ولآخِذِ الناضِّ: بائع. وفي الثاني يُطلَقُ علىٰ كلِّ واحدٍ منهما اسمُ البائع والمُشْتري، ولهذا عُدَّ البَيْعُ والشراءُ من الأضداد[3]، وما تدخُلُه الباءُ الثمنُ، والآخَرُ المُثَمَّنُ[4]، ثمَّ استُعيرَ للإعراضِ عمّا في يَدِه مُحَصِّلًا به غيْرَه، سواءٌ كانَ من المعاني أو الأعيان.

قولُه: (أخَذْتُ بالجُمَّةِ) الأبيات، قيل: هي لأبي النَّجْم[5]. والجُمَّةُ بالضَّمِّ: مُجتمعُ شَعرِ الرأسِ. وهي أكثرُ من الوَفْرَة، والأزعر: الأصلَعُ الذي قَلَّ شعره، والدُّرْدُرُ: مَغرِزُ الأسنانِ

---

(١) في (ح): «علىٰ الغبي».

(٢) وهي الدراهمُ والدنانيرُ بلغةِ أهلِ الحجاز.

(٣) وهو الذي جزم به ابن الأنباري في «الأضداد» ص٧٣.

(٤) ويُقال «المُثْمَنُ» بالتخفيفِ أيضاً. انظر: «أساس البلاغة» (ثمن).

(٥) يعني العِجْليَّ الفَضْلَ بن قُدامة، من مشاهير الرُّجّازِ، وأرجوزتُه: «الحمدُ لله الوهوبِ المُجْزلِ» هي أجوَدُ أراجيز العرب. انظر: «الشعر والشعراء» لابن قتيبة (٢: ٦٠٣-٦٠٤).

كما اشترىٰ الـمُسلِمُ إذ تنصَّرا

وعن وَهْبٍ: قالَ اللـهُ عزَّ وجلَّ فيما يعيبُ بِهِ بَني إسرائيل: تَفَقَّهونَ لغيرِ الدِّين، وتَعلَّمونَ لغيرِ العَمَل، وتبتاعونَ الدُّنيا بعملِ الآخرة. فإنْ قلتَ: كيفَ اشترَوُا الضَّلالةَ بالهُدىٰ وما كانوا علىٰ هدًى؟ قلتُ: **جُعِلوا لتمكُّنِهم منه وإعراضِه لهم كأنَّه في أيديهم،** فإذا ترَكُوه إلىٰ الضَّلالةِ؛ فقدْ عطَّلوه واستبدَلُوها به؛..........

الساقطةِ الباقيةِ الأصولِ، والجَيْذَرُ بالجيمِ والذال المُعْجَمةِ: القصير[1]. والمرادُ بقَوْلِه: «كما اشترىٰ المُسلِمُ إذْ تنصّرا» جَبَلَةُ بنُ الأيْهَمِ الغَسّانيُّ علىٰ ما روىٰ الواقِديُّ: أنَّ عُمَر بنَ الخطّابِ رضيَ اللهُ عنه كتبَ كِتابًا إلىٰ أجنادِ الشام أنَّ جَبَلَةَ وردَ إليَّ في سَراة قومِه، وأسْلَم فأكرَمْتُه، ثمّ سارَ إلىٰ مكّةَ، فطافَ فوطِئَ إزارَهُ رجلٌ من بَني فَزارةَ، فلَطَمَهُ جَبلَةُ، فهَشَمَ بها أنْفَه، وكَسَرَ ثَناياهُ، فاستَعْدىٰ الفَزاريُّ علىٰ جَبَلة إليَّ، فحكَمْتُ: إمّا العَفْوُ، وإمّا القِصاص، فقال: أتقتصُّ مِنّي وأنا مَلِكٌ وهوَ سُوقةٌ، فقلتُ: شَمَلك وإيّاهُ الإسلامُ، فما تَفْضُلُه إلاّ بالعاقِبة، فسأل جَبَلَةُ التأخيرَ إلىٰ الغَدِ، فلمّا كانَ من الليلِ رَكِبَ في بني عَمِّه، ولَحِقَ بالشامِ مرتدًّا، وفي رواية: أنه نَدِمَ علىٰ ما فَعَل، وأنشد[2]:

تنَصَّرْتُ بعْدَ الحَقِّ عارًا لِلَطْمَةٍ ... ولم يَكُ فيها لو صَبَرْتُ لها ضَرَرْ
فأدْرَكَني فيها لَجاجُ حَمِيَّةٍ ... فبِعْتُ لها العيْنَ الصَّحيحةَ بالعَوَرْ
فياليتَ أمِّي لم تَلِدْني وليتَني ... صَبَرْتُ علىٰ القولِ الذي قالَ لي عُمَرْ

قولُه: (**جُعِلوا لتَمَكُّنِهم منه وإعْراضِه لهم كأنّه في أيْديهم**) اعلَم أنَّ موقعَ «أولئك» هُنا بعدَ ذِكْرِ المُنافقينَ وإجراءِ أوصافِهم وقَبائِحهم عليهم مَوْقعُ «أولئك» في قولِه تعالىٰ: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٥] علىٰ أحدِ وجهَيْه، فإنَّ السامعَ بعْدَ سماعِ ذكْرِهم، وإجراءِ تلكَ

---

(١) وهو الذي جزم به الجوهريُّ في «الصحاح» (جذر)، ووهَّمه المجدُ في «القاموس» (جذر) وقال: هو بالمُهْمَلةِ، يعني حَيْدَرة.

(٢) انظر خبر جَبَلة في «فتوح الشام» للواقديِّ ص١٠٠، و«البداية والنهاية» لابن كثير (٨: ٦٩)، وانظر الأبيات المذكورة في «مختصر تاريخ دمشق» (٢: ٢٥٤).

ولأنَّ الدِّينَ القيِّمَ هوَ **فطرةُ اللهِ** التي فَطَرَ الناسَ عليها، فكلُّ مَنْ ضلَّ فهوَ مستبدِلُ خِلافِ الفِطْرة. و«الضلالةُ»: الجَوْرُ عَنِ القَصْد، وفَقْدُ الاهتداء، يقالُ: ضلَّ منزلَه، و«**ضَلَّ دُرَيصٌ نَفَقَه**»، ....

الأوصافِ المُمَيِّزةِ عليهم، لابُدَّ أن يسألَ: مِن أينَ دخلَ علىٰ أولئك هذه الهَنَاتُ؟ فيُجابُ: بأنَّ أولئكَ المُسْتَبعَدينَ إنّما جَسَروا عليها، وارتكَبوا تلك الرذائلَ؛ لأنّهم كانوا قد أبْطَلوا استعداداتِهم الفِطْرِيَةَ السليمةَ عن النقائِص، واستبدلوا الضلالةَ بالهُدىٰ، فخَسِرَتْ صفْقتُهم، وفقَدوا الاهتداءَ إلىٰ الطريقِ المستقيم، فلذلك وقَعوا في تيهِ الضَّلالات.

قولُه: «وإعْراضِه» يقالُ: أعْرَضَ له، إذا أبْدى عُرْضَه، أي: جانِبَه. **الجوهريُّ**: أعْرَضَ لك الخيرُ، إذا أمْكَنك، والله أعلم.

قولُه: (**هو فِطْرَة الله**) رَوَيْنا عن البخاريّ ومُسلِمٍ وغَيْرِهما عن أبي هُريرَةَ: «ما مِن مولودٍ إلّا يُولَدُ علىٰ الفِطْرةِ، ثم يقولُ اقرؤوا: ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا﴾ [الروم: ٣٠] فأبواهُ يُهَوِّدانِه» الحديث(١). قال صاحبُ «**الجامع**»: كلُّ مولودٍ إنّما يُولَدُ في مبدأ الخِلْقَة، وأصْلِ الجِبِلَّة علىٰ الفطرةِ السليمة، والطَّبْعِ المُتهيِّئ لقَبولِ الدين، فلو تُرِكَ عليها لاستمرَّ علىٰ لزومِها ولم يُفارِقْها إلىٰ غيرِها؛ لأنّ هذا الدينَ حُسْنُه موجودٌ في النفوس، وإنما يُعْدَلُ عنه لآفةٍ من الآفاتِ البَشَريَّـةِ والتقليد(٢). وقلت: فعلىٰ هذا الوَجْهِ إثباتُ الهُدىٰ لهم مَجازٌ باعتبارِ ما كان، وعلىٰ الوَجْهِ الأول مَجازٌ باعتبارِ ما يؤولُ، حيث جعَلَ التمكُّنَ من الهُدىٰ بمنزلةِ حُصولِ الهُدى.

قولُه: (**وَضَلَّ دُرَيْصٌ نَفَقَه**). قال المَيْدانيّ: هو ولدُ الفأرِ واليَرْبوعِ وأشباهِ ذلك. ونَفَقُه: جُحْرُه، ويقال: ضَلَّ عن سَواءِ السبيل، إذا مالَ عنه، وضلَّ المسجِدَ والدارَ، إذا لم يَهْتدِ إليْهما، ولم يَعْرِفْهما؛ يُضْرَبُ لمَن يُعنىٰ بأمرِه ويُعِد حُجّةً لخَصْمِه، فيَنْسىٰ عندَ الحاجة(٣).

---

(١) أخرجه البخاري (١٣٥٨)، ومسلم (٢٦٥٨).

(٢) «جامع الأصول» (١: ٢٧٠).

(٣) «مجمع الأمثال» (١: ٤١٩).

فاستُعِيرَ للذهابِ عَنِ الصَّوابِ في الدِّين. والرِّبحُ: الفَضْلُ علىٰ رأسِ المال؛ ولذلكَ سمِّي الشَّفَّ، من قولك: أشفَّ بعضَ ولدِه علىٰ بعض؛ إذا فضَّلَه، و: لهٰذا علىٰ هذا شَفٌّ. والتجارةُ: صناعةُ التاجر، وهوَ الذي يبيعُ ويشتري للرِّبح، وناقةٌ تاجِرةٌ؛ كأنها مِنْ حُسنِها وسِمَنِها تبيعُ نفْسَها. وقرأَ ابنُ أبي عَبْلة: (تجاراتُهم). فإن قلتَ: كيفَ أُسنِدَ الخُسرانُ إلىٰ التجارةِ وهوَ لأصحابِها؟ قلتُ: هوَ مِنَ الإسنادِ المَجازيِّ؛ وهوَ أن يُسنَدَ الفِعلُ إلىٰ شيءٍ يتلبَّسُ بالذي هوَ له في الحقيقةِ، كما تَلَبَّستِ التجارةُ بالمُشترِين. فإنْ قلتَ: هَلْ يصحُّ: رَبِحَ عبدُكَ وخَسِرتْ جاريتُك علىٰ الإسنادِ المجازيِّ؟ قلتُ: نعمْ **إذا دلَّتِ الحالُ، وكذلكَ الشَّرْطُ في صحَّة: رأيتُ أسَدًا**، وأنتَ تريدُ المقدامَ إنْ لَمْ تقُمْ حالٌ دالَّةٌ لمْ يصحَّ. فإنْ قلتَ: هَبْ أنَّ شراءَ الضَّلالةِ بالهدىٰ وَقَعَ مجازًا في معنىٰ الاستبدال، فما معنىٰ ذِكْرِ الرِّبحِ والتجارةِ **كأنَّ ثَمَّ مبايعةً علىٰ الحقيقة**؟........................

قولُه: (**فاستُعيرَ للذهاب**) هذا بَيانٌ للعلاقةِ بين الحقيقةِ اللُّغويةِ والحقيقةِ الشرعية.

قولُه: (**إذا دلَّت الحالُ**) وهِيَ كما إذا اشترىٰ عَبْدًا أو جاريةً ليَتَّجِرَ فيهما، فَرَبِحَ أو خَسِر فيهما، وإنّما شُرِطَ ذلك؛ لأنّه من الجائزِ أن يكونا مأذونَيْن في التجارةِ فيكونُ الإسنادُ حقيقيًّا.

قولُه: (**وكذلكَ الشّرطُ في صِحّةِ: رأَيْتُ أسدًا**) نبَّهَ بِهِ علىٰ قُربِ معنىٰ الإسنادِ المجازيِّ من الاستعارةِ المُصرِّحه، يعني: أنَّ الإسنادَ يُستعارُ من الفاعلِ الحقيقيِّ لغيرِ الحقيقيِّ بسَبَبِ تعلُّقِ أحدِهما بالآخَر؛ لقيامِ القرينةِ، كما أنَّ لفْظَ الأسدِ يُستعارُ من الأسدِ الحقيقيِّ للشجاعِ بسببِ التشبيهِ لقيامِ القَرينة.

قولُه: (**كأنَّ ثَمَّ مُبايعةً علىٰ الحقيقة**) يعني: سَلَّمْنا أنّ الشراءَ علىٰ المَجازِ لقرينةِ استعمالِ الهُدىٰ والضّلالِ معه فما تَصْنَعُ بقولِه: ﴿رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمْ﴾ [البقرة: ١٦] فإنَّه لا يُقْرَنُ إلاّ بالشراءِ الحقيقيِّ، كأنّ بينَ إرادةِ المَجازِ وبين هذا التفريعِ مُنافاة؟

وخلاصةُ الجَواب: أنّهم إذا أرادوا المُبالغةَ في الاستعارةِ بَنَوْا كلامَهُم علىٰ حديثِ المُستعارِ منه كأنّهم نَسُوا حَديثَ التشبيهِ والاستعارةِ ولم يَخطُرْ منهم علىٰ بال.

قلتُ: هذا **مِنَ الصَّنعةِ البديعةِ** التي تبلغُ بالمجازِ الذِّروةَ العُليا؛ وهوَ أن تُساقَ كلمةٌ مَساقَ المجاز، ثُمَّ تُقفّى بأشكالٍ لها وأخواتٍ إذا تلاحَقْنَ لم تَـرَ كلامًا **أحسنَ منه ديباجةً** وأكثرَ ماءً ورَوْنقًا، وهوَ المجازُ المرشَّح، وذلكَ نحوُ قولِ العربِ في البَليد: «كأنَّ أُذنَيْ قلبِه **خَطْلاوانِ**»..

قولُه: (**مِنَ الصَّنعةِ البَديعة**) أي: الغَريبةِ الـمُسْتحسنةِ التي يُتوَخّىٰ بـها تَزْيينُ الكلامِ، ويُتَحرَّىٰ بها حُسْنُ النِّظام، وتُسمَّىٰ بالتَّتميم، وهو تابعٌ يفيدُ الكلامَ مُبالغةً وإليه أَشارَ بقَوْلِه: «وأتْبعَه ما يُشاكِلُه» إلىٰ قولِه: «ويَتِمُّ بانضمامِه إليه تمثيلًا» والترشيحُ وإنْ كانَ يُبحَثُ عنه في البيانِ لكنّه من المُسْتَحسناتِ البَديعيةِ لا من الدَّلالاتِ الالتزامية، ولهذا قال: «لم ترَ كلامًا أحسَنَ ديباجةً، وأكثرَ ماءً ورَوْنقًا منه» علىٰ أنَّ الصنعةَ البديعيّةَ قد تُطلَقُ علىٰ مجموعِ المعاني والبيان والبديع؛ تسميةً الشيء باسمِ أشْهَرِ[1] أقسامِه.

قولُه: (**أحسَنَ [منه] ديباجةً**) الدِّيباجُ: فارِسيٌّ مُعَرَّب[2]. **الأساس**: ومنَ المَجازِ: دَبَجَ المطرُ الأرضَ يَدْبُجُها بالضمِّ دَبْجًا، ودَبَّجها زَيَّنَها بالرِّياض، ولهذه القصيدةِ **ديباجةٌ** حَسَنةٌ، إذا كانَتْ مُحَبَّرة.

قولُه: (**خَطْلاوان**)، **الجَوْهريّ**: أُذُنٌ خَطْلاء بَيِّنةُ الخَطَل، أي: مُسْتَرخِية. ومنه سُمِّيَ الأَخْطَلُ الشاعر[3].

(١) في (ط): «تسمية الشيء بأشهر».

(٢) ذكره الجواليقي في «المُعَرَّب» ص١٤٠ وقال: والديباجُ: أعجميٌّ مُعَرَّب، وقد تكلّمت به العرب، قال مالك بن نُوَيرة:

ولا ثيـابَ مـن الـديباج تلبَسُها ... هي الجيادُ، وما في النَّفْس مِن دَبَبِ

الدَّبَبُ: العَيْبُ. ويُجمَعُ الديباج على ديابيج ودبابيج، وأصلُه بالفارسية «ديوباف» أي: نِساجة الجِنّ. انتهىٰ.

(٣) غِياث بن غوث التغلبي. ثالث شعراءِ العصرِ الأمويِّ بعد جريرٍ والفرزدق، وشعرُه في الطبقة العُليا، وكان من الأمويّين بمكانةٍ، له ترجمة في «الشعر والشعراء» (١: ٤٨٣).

جَعلُوه كالحمارِ، ثم رشَّحوا ذلكَ؛ رَوْمًا لتحقيقِ البلادة؛ فادَّعَوْا لقلبِه أُذنَيْن، وادَّعَوْا لهما الخَطَل؛ ليمثِّلوا البَلادةَ تمثيلًا يُلحِقُها ببلادةِ الحمارِ **مشاهَدةً معاينة**، ونحوُه:

ولـمّا رأيتُ النَّسْرَ عَزَّ ابنَ دَأْيةٍ وعَشَّشَ في وَكْرَيْهِ جاشَ له صَدْري

قولُه: (**جَعَلوهُ**) أي: البليدَ كالحمارِ، ظاهِرُهُ يُؤْذِنُ بأنَّ المُشَبَّه الشخصُ، وإنّما المُشَبَّهُ قَلْبُه، لكنْ في الحقيقةِ يعودُ المعنىٰ إليه، فلذلك قال: «جَعَلوه كالحِمار». وإنّما ذُكِرَ القلْبُ وأريدَ الشخص؛ لأنّ القلْبَ محَلُّ الفهمِ والذكاءِ، والاستعارةُ التي في الأُذنِ تَخْييلية، وفي القلبِ مَكْنِيّة؛ شَبَّه قَلْبَه بالحمارِ في البَلادة تشبيهًا بليغًا، ثم أَخَذَ الوَهمُ في تصويرِه بصورةِ الحِمار بعَيْنِه واختراعِ ما يُلازِمُ صورتَه من الأذنَيْنِ، ثم أُطْلِقَ علىٰ ذلك المُخْتَرَعِ المُتوهَّمِ اسمُ الـمُحقَّقِ، وإليه الإشارةُ بقولِه: «فادَّعَوْا لقلبِهِ أُذنَـيْن»، وجُعِلَت القرينةُ إضافتَها إلىٰ القلبِ، وقولُه: «خَطْلاوانِ» ترشيحٌ لهذه الاستعارة؛ لأنَّ ذكْرَ الـخَطَلِ مُتَفَرِّعٌ علىٰ إثباتِ الأذنَيْنِ المُستعارتَيْن، وإليهِ الإشارةُ بقَوْلِه: «وادّعَوْا لهُما الخَطَل»، تقديرُ الكلام: أُذُنا قَلْبِه كأنّهما خَطْلاوان. والفاءُ في «فادَّعَوْا» مثْلُها في قولِه تعالىٰ: ﴿فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ فَٱقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤] لأن قوله: «فادعوا» إلى آخِره عَيْنُ قولِه: «جَعلوه كالحِمار» كما أنَّ القتْلَ عيْنُ التوبةِ، أي: عَزَموا علىٰ جَعْلِه كالحِمارِ فادَّعَوْا.

قولُه: (**مُشاهدةً مُعاينةً**) حالانِ مُترادِفتانِ، أو مُتداخِلتانِ، كقولِكَ للمسافر: راشدًا مَهْدِيًّا.

قولُه: (**ولمّا رأيتُ النَّسْرَ**) البيت[1]، **النَّسْر**: طائرٌ يُوصَفُ بطولِ العُمر. عَزَّ: غَلَبَ. وابنُ دأيةٍ: الغراب، **الجوهريّ**: دَأْيَةُ البعير: ما يَقعُ عليه ظَلِفَةُ الرَّحْلِ فتعقِرُه، ومنه قيلَ للغُراب: ابنُ دَأْيَة.

---

(١) ذكره الزَّبيدي في «تاج العروس» (لغز) (١٥: ٣١٧) وأنّه ممّا أنْشَدَه الفرّاء، ولم أهتدِ إليه فيما بين يديَّ من مصنَّفاته.

لـمّا شبَّهَ الشَّيبَ بالنَّسر، والشَّعرَ الفاحمَ بالغرابِ أتبعَه ذكْرَ التعشيشِ والوَكْر. ونحوُه قولُ بعضِ فُتّاكِهم في أمِّه:

فــما أُمُّ الــرُّدَيْنِ وإنْ أدلَّــتْ ... بعالمــةٍ بــأخلاقِ الكــرامِ
إذا الشيطانُ قـصَّعَ في قَفاهـا ... تَنفَّقْنــاهُ بالحَبْــلِ التُّــؤَامِ

أي: إذا دخلَ الشيطانُ في قَفاها استخرجْناهُ مِنْ نافِقائه بالحَبْل الـمُثنَّى الـمُحكَم، يريدُ إذا حَرِدتْ وأساءتِ الخُلقَ اجتهدْنا في إزالةِ غَضَبِها وإماطةِ ما يَسُوءُ من خُلِقها. استعارَ التَّقصيعَ أوّلًا، ثمَّ ضمَّ إليه التنفُّق، ثمَّ الحَبْلَ التُّؤام، فكذلكَ لـمّا ذَكَرَ سبحانه الشراءَ أتْبَعه ما يُشاكِلُه ويُؤاخيه، وما يَكمُلُ ويتمُّ بانضمامِه إليه؛.........................

استعارَ للشيبِ النَّسْرَ وللشبابِ الغُرابَ[1]، ثمَّ رَشَّحَها[2] بالوَكْرَيْنِ، وهما: الرأسُ واللِّحية.

قولُه: (فُتّاكهم)، الجَوْهريُّ: الفاتِكُ الجريءُ، والجَمْعُ: الفتاك، والفَتْكُ: أنْ يأتيَ الرجلُ صاحبَه وهو غافِلٌ حتّى يشدَّ عليهِ فيَقْتُلَه.

قولُه: (فما أمُّ الرُّدَيْن) البيت[3]: أدلَّت من الإدلالِ. أي[4]: لا تحفَظُ حَدَّ الإدلال. القاصِعاء:

---

(١) ومن هُنا قالت العربُ لمن نَجَمَ الشيبُ في رأسِه: طارَ غرابُه، يُكنّونَ به عن ذهاب سوادِ شعرِه، ومنه قولُ الشاعر:

ذهبَ الشبابُ وغاضَ ماءُ فِرِنْـدِه ... فــاليومَ منــه كــلُّ صــافٍ آجِــنُ
درسَــتْ محاسِــنُه، وطــارَ غُرابُـه ... ولقــد تكــون لــه عليـك محاسـنُ

انظر: «البصائر والذخائر» للتوحيدي (٩: ١٣٨)، ولتمامِ الفائدة، انظر: «طبقات الشعراء» لابن المعتزّ ص١٤٥.

(٢) في (ط): «رشحهما».

(٣) هما لأوس بن حَجَر، انظر: «ديوانه» ص١٢٦.

(٤) قوله: «أي» ساقط من (ف).

تمثيلًا لخَسارِهم، وتصويرًا لحقيقتِه. فإن قلتَ: فما معنىٰ قولِه: ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمۡ وَمَا كَانُواْ مُهۡتَدِينَ﴾؟ قلتُ: معناه: أنَّ الذي يطلبُه التجَّارُ في متصرَّفاتِهم شيئان:..........

الطريقُ المُسْتوي، وهي إحدىٰ جُمْري اليَرْبوع، والنافِقاء: موضعٌ يُرقِّقُه ولا ينفذُه مخافةَ أن يقِفَ[1] عليه الصائدُ، فإذا طُلِبَ من القاصِعاءِ خرجَ من النافِقاء برأسِه، ومنه سُمِّيَ المُنافِقُ؛ لأنه يدخُلُ في الإسلامِ ثم يخرجُ منه من غيرِ الوَجْهِ الذي دخَلَ فيه، وإنَّما جاءَ بالتَّقْصيع مَصْدرًا ليُشيرَ إلىٰ أنَّ الاستعارةَ في قَصَعَ تبَعِيَّةٌ، ورَشَّح الاستعارةَ بأنْ ضَمَّ التنَفُّقَ والحَبْلَ التؤامَ إليها. وأما وَجْهُ مُناسبةِ القَفا فهو أنّ سوءَ الخُلُقِ من الحُمْق. والحُمْقُ يُنْسَبُ إلىٰ القَفا كما يُقال: فُلانٌ عريضُ القَفا، ويُرْوىٰ: إنّكَ لعَريضُ الوِساد[2]، وفيه أنّها مُبالغةٌ في سوءِ الخُلُق بعيدةُ النزوعِ عنه، وأنّه مِثْلُ الحارسِ الماهرِ حيث يعلمُ استخراجَ الصيدِ مِن مكامِنه بلطائفِ الحِيَلِ والأسبابِ المتناسبة.

قولُه: (ما[3] معنىٰ [قوله:] ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمۡ وَمَا كَانُواْ مُهۡتَدِينَ﴾؟)، وفي بعضِ النُّسَخِ: (فما معنىٰ) بالفاءِ[4]، يعني: هَبْ أنّك حَمَلْتَ ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمۡ﴾ علىٰ الترشيح لكونِه ملائمًا للمُسْتعارِ منه، فما معنىٰ قولِه: ﴿وَمَا كَانُواْ مُهۡتَدِينَ﴾ فإنّه معطوفٌ عليه ولا يصلُحُ أن يكونَ ترشيحًا؛ لأنّه غيرُ ملائمٍ للمستعار منه، وأجاب: أنّه وإنْ لم يصلُحْ أن يكونَ ترشيحًا للاستعارة لكن يصلُحُ أن يكونَ تَجْريداً لها؛ لأنه يَحْسُنُ أن يُوصَفَ التاجرُ بأنه ليسَ مُهْتديًا لطرقِ التجارةِ، فكما أنَّ مطلوبَ التُّجارِ في مُتصرَّفاتِهم الربحُ، كذلك مطلوبُهم سلامةُ رأسِ المالِ، ولا يَسْلمُ رأسُ المالِ إلّا بمعرفةِ طُرُقِ التجارةِ. وهاهنا رأسُ مالِهم التمكّنُ علىٰ

---

(١) في (ط): «أن يقع».

(٢) وهو كنايةٌ عن كثرة النوم، وقيل: عن الغباوة. ومنه قولُه ﷺ لعدي بن حاتم الطائي في حديثِ الخيطين: الأبيض والأسود: «إنَّ وسادكَ إذَنْ لعريض»، أخرجه البخاري في «صحيحه» (٤٥٠٩)، ومسلم بنحوه في «صحيحه» (١٠٩٠). وانظر ما سيأتي (٣: ٢٥١).

(٣) في (ط): «فما»، وسيتكلم عليه الطيبي.

(٤) قوله: «وفي بعض النسخ: فما معنىٰ بالفاء» ساقط من (ط).

سلامةُ رأسِ المالِ، والربحُ، وهؤلاءِ قد أضاعُوا الطِّلْبتَيْن معًا؛ لأنَّ رأسَ مالِهم كان هوَ الهدىٰ، فلمْ يبقَ لهم معَ الضَّلالة، وحينَ لمْ يبقَ في أيديهم إلّا الضلالةُ؛ لمْ يوصَفُوا بإصابةِ الرِّبح. وإن ظَفِروا بما ظَفِرُوا به مِنَ الأغراضِ الدنيويَّة؛ **لأنَّ الضالَّ خاسرٌ دامِرٌ**؛........

الهُدىٰ، والربحُ حصولُ الفَلاحِ في الآجِل، وحينَ لم يَبْقَ في أيديهِم إلاّ الضّلالُ، فقد أضاعوا الطِّلْبَتَيْن. والحاصِلُ: أنّ هذه الصفقةَ استتبَعَتْ شيئَيْن: أحدُهما: الوَصْفُ بعَدَمِ الربح، والثاني: ظهورُ عَدَمِ الخِبْرةِ بصَنْعةِ التِّجارة. والذي يُؤكّدُ[١] أنَّ السؤالَ عن معنىٰ انضمامِ ﴿وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ﴾ مع قوله ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمْ﴾ سؤالُه عن معنىٰ ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمْ﴾ بقولِه «فما معنىٰ ذِكْرِ الرِّبحِ والتجارةِ، وإتيانُ هذا السؤالِ بعد الفَراغِ من ذلك السؤالِ وجَوابه». ولأجلِ أنّ السؤالَ عن معنىٰ اقترانِ القرينتَيْن يجبُ أن يُقال: إنَّ قولَه ﴿وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ﴾ لطُرقِ التجارةِ عَطْفٌ علىٰ قولِه «لم يُوصَفوا» ليطابِقَ الجوابُ السؤال.

فإنْ قلت: لو كانَ ﴿وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ﴾ تَجريدًا للاستعارةِ لمَ قَدَّر «مُهتدينَ لطُرُقِ التجارة[٢]»؟ قلتُ: ليُرْشِدَكَ إلىٰ اكتسابِ المَعطوفِ من المعطوفِ عليه مَعناه بحَسَبِ المَقام. ومـمّا يدلُّ علىٰ أنَّ قولَه: ﴿وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ﴾ وَصْفٌ مُلائمٌ للمُسْتعارِ لـه أنك لو قُلتَ: أولئك الذين استَبْدَلوا الضلالةَ بالهُدى، فما كانوا مُهتدين، كانَ علىٰ ظاهِرِه.

قال القاضي: رأسُ مالِهم كانَ الفِطْرةَ السليمةَ، والعقلَ الصِّرف، فلما اعتقَدوا هٰذه الضلالاتِ بطَلَ استعدادُهم، واختَلَّ عقلُهم، ولم يَبْقَ لهم رأسُ مالٍ يتوسَّلون به إلىٰ دَرَكِ الحقِّ ونَيْلِ الكَمال، فبَقوا خاسرينَ آيِسين عن الرِّبحِ فاقِدين للأصل[٣].

قولُه: (**لأنَّ الضالَّ خاسرٌ دامِر**) تعليلٌ لقولِه: «لم يُوصَفوا بإصابةِ الرِّبح». وقولُه: «ولأنه

---

(١) في (ط): «يؤيّد».

(٢) من قوله: «عطف علىٰ قوله» إلىٰ هنا ساقط من (ط).

(٣) «أنوار التنزيل» (١: ١٨٦).

ولأنه لا يقالُ لمن لمْ يَسلَمْ له رأسُ ماله: قد رَبِحَ. ﴿وَمَا كَانُواْ مُهْتَدِينَ﴾: لطُرقِ التجارة كما يكونُ التَّجارُ المتصرِّفونَ العالِمونَ بمـا يُربِحُ فيهم ويُـخسِر.

[﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِى ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ ۞ صُمٌّۢ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ ١٧-١٨]

لـمّا جاءَ بحقيقةِ صفتِهم عقَّبَها بضَرْبِ الـمَثَل؛ زيادةً في الكَشْف، وتتميمًا للبيان...

لا يُقال» عَطْفٌ علىٰ التعليلِ، والتقديرُ: لم يوصَفوا بإصابةِ الربحِ، ولأنه لا يُقال، يعني أنَّ قولَه: ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمْ﴾: إمّا أن يُحمَل علىٰ الخُسـرانِ، أو علىٰ عَدَمِ الربحِ، وإلىٰ الأولِ الإشارةُ بقولِه: «لأن الضالَّ خاسِرٌ دامِر»، وإلىٰ الثاني بقَوْلِه: «لمَنْ لم يَسلَم» إلىٰ آخِره لأنه يصحُّ عُرْفًا أن يُقالَ لمَنْ ضَيَّعَ رأسَ مالِه: إنّه ما ربِحَ، كما يصحُّ أن يُقالَ: إنّه خَسِرَ. ثُمَّ في تَخْصيصِ ذِكْرِ نَفْيِ الرِّبحِ في التنزيلِ، مع تضييعِ رأسِ المالِ لَطيفةٌ، وهيَ تصويرُ خَيْبَتِهم، وتَخْييلُ فَوْتِ مَطلوبِهم، وفي انضمامِ ﴿وَمَا كَانُواْ مُهْتَدِينَ﴾ إليه تَجْهيل أمرِهم وتَسْفيهُ رأيِهم وسَلْبُ رُشْدِهم.

قولُه: (لمّا جاءَ بحَقيقةِ صِفَتِهم) يعني أنَّ قولَه تعالىٰ: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨] إلىٰ هنا[١] جارٍ مَجْرىٰ الصفاتِ الكاشِفةِ عن حقيقةِ المُنافقين. فلمّا فرغَ منها عَقَّبها ببيانِ تصويرِ تلكَ الحقيقة، وأبرزَها[٢] في مَعْرِضِ المُشاهَدِ المَحْسوسِ تتميمًا للبيان، ونِعْمَ ما قالَ القاضي: التمثيلُ إنَّما يُصارُ إليه لرفْعِ الحِجاب عن المعنىٰ[٣] المُمَثَّلِ له، ليُبْرِزَهُ في صورةِ المشاهَدِ ليساعدَ فيه الوَهْمُ العَقْلَ ويُصالِحَه عليه، فإنَّ المَعْنىٰ الصِّرْفَ إنّما يُدْركهُ العقلُ مع مُنازعةٍ من الوَهمِ؛ لأنَّ مِنْ طبْعِه مَيْلَ الحِسِّ وحُبَّ المُحاكاة، ولذلك شاعَتْ الأمثالُ[٤].

---

(١) في (ف): «هاهنا».

(٢) في (ف): «إبرازها».

(٣) قوله: «عن المعنىٰ» من (ط).

(٤) «أنوار التنزيل» (١: ٢٥٤).

ولضَرْبِ العربِ الأمثالَ، واستحضارِ العلماءِ المُثُلَ والنظائرَ شأنٌ ليسَ بالخفيِّ في إبراز خبيئاتِ المعاني، ورفع الأستارِ عَنِ الحقائقِ حتىٰ تُريَكَ المتخيَّلَ في صورةِ المحقَّق، والمتوهَّمَ في مَعْرضِ المتيقَّن، والغائبَ كأنّه مشاهَد؛ **وفيه تبكيتٌ للخَصْمِ الألدِّ**، وقمعٌ لسَوْرةِ الجامحِ **الأبِيِّ**. ولأمرٍ ما أكثرَ اللهُ في كتابِه المبينِ وفي سائرِ كُتبِه أمثالَه، وفشتْ في كلامِ رسولِ اللهِ ﷺ، وكلامِ الأنبياءِ عليهم السلام، والحكماءِ، قالَ اللهُ تعالىٰ: ﴿وَتِلْكَ ٱلْأَمْثَٰلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ وَمَا يَعْقِلُهَآ إِلَّا ٱلْعَٰلِمُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٣]، ومِنْ سُوَرِ الإنجيلِ: سورةُ الأمثال. والمَثَلُ في أصلِ كلامِهم بمعنىٰ المِثْل؛ وهوَ النَّظِير، يقال: مِثْلٌ ومَثَلٌ ومَثِيل، كشِبْهٍ وشَبَهٍ وشَبِيه، **ثُمَّ قيلَ للقولِ السائرِ**..........

قولُه: (**وفيه تَبْكيتٌ**)، **الأساس**: بَكَّته بالحُجَّةِ وبَكَتَه: غَلَبه، تقولُ: بَكَّتَه حتى أسْكَتَه، وبَكَتَه: قرَّعه[1] علىٰ الأمرِ، وألزَمَه ما عَيَّ بالجوابِ عنه، وبَكَتَه بالعَصا: ضَرَبَه.

قولُه: (**للخَصْمِ الألَدِّ**)، **الجَوهري**: رجلٌ ألدُّ بَيِّنُ اللَّدَدِ، وهو شَديدُ الخُصومة.

قولُه: (**الأَبِيّ**)، **الجَوهري**: أبَىٰ فُلان: امتَنَع، فهو آبٍ وأَبِيٌّ وأَبَيَانُ بالتحريك. وإنّما كان كذلك؛ لأنَّ إبرازَ حالِه في صورةِ المَثَلِ أرْدَعُ له مِن مُجَرَّدِ تقريرِ الحُجَّةِ عليه كما في قِصَّة الخُصَماءِ مع داودَ عليه السلام[2].

قولُه: (**ثُمَّ قيلَ للقولِ السائرِ**)، أي: ثمَّ نُقِلَ هذا المعنىٰ إلىٰ القولِ السائرِ، أي: المشهورِ الدائرِ بينَ الناسِ، الذي هو كالعَلَمِ للتشبيهِ، ولأجْلِ كونِهِ عَلَمًا للتشبيهِ حُوفِظَ عليه وحُمِيَ عن التغيير.

قال المَيْداني: حقيقةُ المَثَلِ: ما جُعِلَ كالعَلَمِ للتشبيهِ بالحالِ الأُولىٰ، قال كعبُ بن زُهير:

كانَتْ مواعيدُ عُرقوبٍ لها مَثَلًا ... ومـا مَواعيـدُه إلاّ الأباطيـلُ[3]

---

(١) في (ط): «ألزمه».

(٢) وسيأتي بيانُها في موضِعه من هذا الكتاب.

(٣) «ديوان كعب بن زهير» ص٦٢.

الممثَّلِ مَضْرِبُه بمَوْرِدِه: مَثَلٌ، ولم يَضرِبوا مَثَلًا ولا رأَوْه أهلًا للتَّسْيِير، ولا جَديرًا بالتداولِ والقَبُولِ **إلّا قولًا فيه غرابةٌ** مِنْ بعضِ الوجوه، ومِنْ ثَمَّ حُوفِظَ عليه، وحُمِيَ مِنَ التغيير....

قولُه: «مواعيدُ عُرقوبٍ» عَلَمٌ لكلِّ ما لا يصلُحُ[1] من المَواعيد والأعلامُ لا تتغيَّرُ[2].

قولُه: (**الـمُمثَّلِ مَضْرِبُه بمَـوْرِدِه**)، مورِدُ المَثَل[3]: هو الحالُ التي صَدَر فيها المَثَلُ عن مُرْسِلِه، ومَضْرِبُه: الحالُ التي شُبِّهَت بها. أي: تُشَبَّه حالةُ مَضْرِبِه بحالةِ مَوْرِدِه. مثالُه قولُهم: «في الصَّيْفِ ضَيَّعَتِ اللَّبن». مَورِدُ المَثَل هو: أنَّ دَخْتَنوسَ[4] بنتَ لقيطِ بن زُرارةَ، كانَتْ تحتَ عمرو ابن عَمْرٍو، وكان[5] شيخاً ففَرَكَتْه[6]، فطَلَّقها، ثمَّ تزَوَّجها فتًى وأَجْدبَتْ، فبَعَثَتْ إلىٰ عمرٍو تطلُبُ منه حَلوبةً، فقال عَمْرو: «في الصيفِ ضَيَّعتِ اللَّبَن»، فذهبَ مثلاً[7]. ومضرِبُ المَثَلِ حصولُ حالةِ مَنْ يطلبُ شيئًا قد فَوَّتَه علىٰ نفْسِه في أوانِه؛ لأنَّ فَحْواهُ مُشابِهٌ لذلك، فيُسْتعارُ المَثَلُ بعَيْنِه من غيرِ تَغْيِيرٍ، وهو تذكيرُ صيغةِ «ضَيَّعَتِ» لاستعمالِه في المُذَكَّر[8]، بل يُورَدُ هٰكذا علىٰ صيغةِ المؤنّثِ، وإلاّ لم يكُنْ عارِيَّةً لذلك.

قولُه: (**قولًا فيه غَرابةٌ**) أي: قولًا حاصلًا أو مُسْتَقِرًّا فيه الغرابةُ. قال في «الأساس»: يُقال: رَمَىٰ فأغْرَبَ، أي: أَبْعدَ المَرْمَىٰ، وتكَلَّمَ فأغْرَبَ، إذا جاءَ بغَرائبِ الكلامِ ونوادِرِه، وقد غَرُبَتْ

(١) في (ط) و(ح): «ما لا يصحّ».

(٢) انظر: «مجمع الأمثال» (١: ٥).

(٣) في (ط): «مورد الحال».

(٤) في (ط): «دختنوش».

(٥) في (ط): «تحت عمرو وعمرٌو كان».

(٦) يعني: أَبْغَضَتْهُ. ومنه قولُه ﷺ: «لا يَفْرَكْ مؤمنٌ مؤمنةً، إنْ كرِهَ منها خُلُقًا رضي منها آخر» أخرجه مسلم (١٤٦٩)، وأبو يعلى (٦٤١٨) من حديثِ أبي هريرة رضي الله عنه.

(٧) ذكره الميداني في «مجمع الأمثال» (٢: ٦٨).

(٨) في (ط): «في الذكر».

....

هذه الكلمةُ، أي: غَمُضَتْ فهي غَريبة، ومنه: مُصنَّف الغَريب. وقال فيه[1]: وهذا كلامٌ نادِرٌ: غَريبٌ خارجٌ عن المعتاد.

واعلم أنَّ غُموضةَ الكلامِ وكوْنَه نادِرًا، إمّا أن يكونَ بحَسَبِ المعنىٰ، أو اللفظ، أمّا الأولُ فأنْ ترىٰ فيه أثَرَ التناقُض، أو التنافي ظاهرًا، مثالُ الأوّلِ في غيْرِ المثلِ قوْلُه تعالىٰ: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ﴾ [الأنفال: ١٧]، فأثبتَ الرَّمْيَةَ لرسولِ الله ﷺ لأنَّ صورتَها وُجِدَتْ منه، ونَفَاها عنه، لأنَّ أثَرَها فِعْلُ الله تعالىٰ، فكان الله عزَّ وجلَّ هو فاعلَ الرميةِ علىٰ الحقيقة، وقولُه تعالىٰ: ﴿وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩] قال: كلامٌ فَصيحٌ لِما فيه من الغَرابةِ، وهو أنَّ القِصاصَ قَتْلٌ وتَفْويتٌ للحياة، وقد جُعِلَ ظَرْفًا ومكانًا للحياة. وفي المثلِ: قولُ الحَكَمِ بن عَبْد يَغوثَ: رُبَّ رَمْيةٍ مِن غيرِ رامٍ[2]، أثْبَتَ الرَّمْيَ ونَفىٰ الرامي. ومثالُ الثاني ما رُوِيَ في الحديث: «إنَّ منَ البَيانِ لسِحْرًا»[3] حَكَمَ بأنَّ بعْضَ البيانِ سِحْرٌ، والمُشبَّه مُباحٌ مَنْدوبٌ والمُشَبَّهُ به حَرامٌ محظور. وأما الثاني: فإمّا أن يحصُلَ فيه ألفاظٌ نادِرةٌ لا يَستعمِلُها العامّة نَحو قَوْلِ الحُبابِ بنِ المُنْذر: أنا جُذَيلُها المُحَكَّك، وعُذَيْقُها المُرَجَّب[4]. يُضرَبُ في المُجرَّب الذي يُسْتَشفىٰ برَأْيِه وعَقْلِه، جُذَيْلٌ: تصغيرُ الجِذْلِ، أصْلُ الشجر، المحكك: الذي تتحكَّكُ به الإبلُ الجربىٰ، وهو عودٌ يُنصَبُ في مَبارِكِ الإبل، والعُذيق: تَصغيرُ العَذْقِ بفتح العَيْن: النّخلة، المُرَجَّبُ: الذي جُعِلَ له الدِّعامةُ بأن يُبنى حولَها مِن الحِجارة، وذلك إذا كانت كَريمة. أو أن يكونَ فيهِ حذفٌ أو إضمارٌ كما في قولِه: «ربَّ رَميةٍ من غيرِ رامٍ»، أي: رُبَّ رَميةٍ مُصيبةٍ من رامٍ مُخْطِئ، أو مراعاةً للمُشاكلة نحْوَ: كما تَدينُ

---

(١) يعني في «أساس البلاغة» (ندر) ص٤٦٧.

(٢) ذكره الميداني في قصةٍ طويلةٍ في «مجمع الأمثال» (١: ٢٩٩).

(٣) أخرجه البخاري (٥٧٦٧) ومسلم (٨٦٩) وغيرهما من حديثِ عمّار بن ياسر.

(٤) قاله يومَ سقيفةِ بني ساعدة قَبْلَ مبايعةِ الصِّديقِ رضوانُ الله عليه خليفةً للمسلمين. انظر: «غريب الحديث» لأبي عُبيد (٤: ١٥٣).

. . . .

تُدان، أي: كما تُجازي تُجازىٰ، أي: كما تَعملُ تُجازىٰ، فسُمّي الابتداءُ جَزاءً، إلىٰ غيرِ ذلك، وهو المرادُ من قولِه: «فيه غَرابةٌ من بعضِ الوجوه» أي: الغَرابةُ في المثلِ مَطلوبةٌ لا مِن كلِّ الوجوه بل إن حَصلت من بعضِ الوجوهِ المذكورةِ صَحَّ واستقام. وروىٰ الميدانيّ عن إبراهيمَ النظّام: يجتمعُ في المثلِ أربعٌ لا تَجتمِعُ في غيرِه من الكلام: إيجازُ اللفظ، وإصابةُ المعنى، وحُسنُ التشبيه، وجَودةُ الكِناية، فهو نِهايةُ البلاغة[١]. وزادَ ابنُ المُقفَّع[٢]: والوُسْعَة في شُعوب الحديث[٣].

وقلت: أمّا الإيجازُ فكَما مرَّ في قولِه: رُبَّ رَميةٍ مِن غيرِ رام، وأما إصابةُ المعنىٰ فكَما في قولِه: «إنَّ من البيانِ لسِحْراً» إذِ المعنىٰ أنَّ بعضَ البيانِ يعملُ عملَ السحرِ لحدَّةِ عملِه في سامِعِه، وسُرعةِ قَبولِ القلبِ له، وأما حُسنُ التشبيهِ فأن يكونَ موردُ المثلِ ممّا له صلاحيةُ الـمُمثَّلِ به لحُسنِ موقعِه ونُدرتِه كما في الحديث. رَوىٰ المَيْدانيّ[٤]: أنَّ عَمْرو بنَ أهتمَ، والـزِّبْرقانَ[٥] وفَدا علىٰ النبيِّ ﷺ، فسألَ عَمْرًا عن صاحبِـه فقال: مُطاعٌ في أدنَيْـه، شَديـدُ العارِضة، مانعٌ لِما وراءَ ظهرِه. قال الزِّبْرقان: إنّه ليَعلمُ مِنّي أكثرَ مِن هذا، ولكنّه حَسَدني، فقال: أما والله إنّه لزَمِرُ المُروءة، ضَيِّقُ العَطَن، أحمَقُ الولدِ، لئيمُ الخال، والله ما كذَبتُ في الأولىٰ، ولقد صَدَقْتُ في الآخِرة، ولكني رجلٌ رَضيتُ فقلتُ أحسَنَ ما علِمتُ، وسَخطتُ فقلتُ أقْبحَ ما وجَدتُ، فقال النبيُّ ﷺ: «إنَّ مِنَ البيانِ لَسِحْرًا». يُضرَبُ في استحسانِ المنطقِ وإيرادِ الحجَّةِ البالغة، وفيه أيضًا معنىٰ قولِ ابنِ المُقفَّع: والوُسْعَة في شعوبِ الحديث.

---

(١) «مجمع الأمثال» (١ : ٦).

(٢) هو عبد الله بن المقفع، أحد البلغاء والفُصحاء، كان من أئمة الكتاب وأول من عُني في الإسلام بترجمة كتب المنطق، توفي سنة ١٤٢هـ. ترجمته في «سير أعلام النبلاء» (٦ : ٢٠٩).

(٣) عبارة ابن المقفّع في «مجمع الأمثال» (١ : ٦): «إذا جُعِلَ الكلامُ مثلًا، كان أوضحَ للمنطق، وآنَقَ للسمع، وأوسَعَ لشعوبِ الحديث».

(٤) في «مجمع الأمثال» (١ : ٧).

(٥) ابن بَدْر، وكلاهما من ساداتِ بني تميم. والزِّبرقان بكسر الزاي هو القَمَرُ، والرجلُ خفيفُ اللحية.

فإنْ قلتَ: ما معنىٰ ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا﴾؟ وما مَثَلُ المنافقينَ ومَثَلُ الذي استوقدَ نارًا حتىٰ شُبِّه أحدُ الـمَثَلَيْن بصاحبِه؟ قلتُ: قد استُعِيرَ الـمَثَلُ ـ استعارةَ الأَسدِ للمقدامِ ـ للحال، أو الصِّفة، أو القصَّةِ إذا كانَ لها شأنٌ وفيها غرابة، كأنه قيلَ: حالُهم العجيبةُ الشأنِ كحالِ الذي استَوْقَدَ نارًا، وكذلكَ قوله: ....

وأمّا جَوْدةُ الكِناية، وهي أخْذُ الزُّبدةِ والخُلاصةِ منه، فينبغي أن يكونَ صحيحًا مشروطًا فيه ما شُرِطَ في وجهِ التشبيه، كما في قوله: «رُبَّ رَمْيةٍ من غيرِ رامٍ». فإنّه كالعَلَم لكلِّ مَنْ أصابَ في شيءٍ ولم يكُنْ أهلاً له، والله أعلم.

قولُه: (ما معنىٰ ﴿مَثَلُهُمْ﴾) أي: كيفَ قال: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ [البقرة: ١٧] والمَثَلُ كما عُلِمَ إمّا بمعنىٰ النظيرِ لغةً، أو بمعنىٰ القولِ السائرِ اصطلاحًا، فأينَ ذلك النظيرُ أم أينَ القولُ السائرُ حتى يُشَبَّهَ أحدُهما بالآخر؟

قولُه: (وما مَثَلُ المنافقين؟) عطفٌ تفسيريٌّ علىٰ قولِه «ما مَعنىٰ»، وخُلاصةُ الجواب: أنّ المثلَ بعد النقلِ استُعيرَ لمعنىٰ الحالِ أو القصّةِ[١]. فهو مجازٌ بعد النقل.

قولُه: (إذا كانَ لها شأن) «إذا» في أكثرِ النُّسَخ مُغَيَّرٌ بإسقاطِ الألفِ، ولا حاجةَ إليه؛ لأن «إذا» يردُ أيضًا لـمُجَرَّدِ الظَّرفيةِ، فلا بأسَ أن يَعملَ «قد استُعير» فيه وإن كانَ للمعنىٰ[٢]. قال صاحبُ التخمير: قال الإمامُ عُمر الجَنزي: فاوَضْتُ جارَ الله[٣] في قولِه تعالى: ﴿وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ﴾ [النجم: ١] ما العامِلُ في الظرفِ؟ أعني «إذا»؟ فقال: العامِلُ فيه ما تَعلَّق به «الواو»، فقُلت: كيفَ يعملُ فِعْلُ الحالِ في المُستقبل؟ وهذا لأنّ معناه: أُقسِمُ الآنَ، وليسَ معناه: أُقْسِمُ بعْدَ هٰذا، فرجعَ وقال: العامِلُ فيه مَصْدرٌ محذوفٌ وتَقديرُه: وهُوِيِّ النجمِ إذا هَوىٰ. فعَرَضْتُه

---

(١) في (ح) و(ف): «الحال والقصة».

(٢) في (ط): «للمضيّ».

(٣) يعني الإمام الزمخشريّ.

﴿مَثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِي وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ﴾ [الرعد: ٣٥]، أي: وفيما قَصَصْنا عليكَ مِنَ العجائبِ قصّةُ الجَنّةِ العجيبة، ثُمَّ أَخَذَ في بيانِ عجائبِها؛ ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النحل: ٦٠] أي: الوصفُ الذي له شأنٌ مِنَ العظمةِ والجلالة، ﴿مَثَلُهُمْ فِي ٱلتَّوْرَىٰةِ﴾ [الفتح: ٢٩] أي: صفتُهم وشأنُهم المتعجَّبُ منه.

ولِـما في الـمَثَلِ مِنْ معنىٰ الغرابةِ قالوا: **فلانٌ مُثْلَةٌ في الخيرِ والشرِّ، فاشتقُّوا** منه صِفةً للعجيبِ الشأن. فإنْ قلتَ: كيفَ مُثِّلتِ الجماعةُ بالواحد؟ قلتُ: وَضَعَ «الذي» موضعَ «الذين»، كقولِه: ﴿وَخُضْتُمْ كَٱلَّذِى خَاضُوٓا۟﴾ [التوبة: ٦٩]، والذي سوَّغَ وضْعَ ....

علىٰ زينِ المشايخ(١) فلم يستحسِنْ قولَه الثاني، والوَجْهُ: أنَّ «إذا» قد انسلخَ عنه معنىٰ الاستقبالِ وصارَ للوقتِ المُجرَّدِ، ونَحْوُه: آتيكَ إذا احمرَّ البُسْـرُ؛ لأنّ معناه: آتيكَ وقْتَ احمرارِه، فقد عرِيَ عن معنىٰ الاستقبال، لأنه قد وقَعتِ الغُنْيةُ بقولِك: آتيكَ.

قولُه: (**فُلانٌ**(٢) **مُثْلَةٌ في الخيرِ والشَّرِّ**)، «في الخيرِ والشرِّ»(٣) يتعلَّقُ «بقالوا» لا بمُثْلَة، أي: يستعملونَ هذه اللفظةَ في الخيرِ والشرِّ، لكنَّ استعمالَه في معنىٰ الخيرِ قليل، ومنه قولُ الحريري:

أنـا في العـالَـم مُـثْـلَـهْ ولأهـلِ العِلْـمِ قِبْلَـهْ(٤)

قولُه: (**فاشتَقّوا**) عَطفٌ علىٰ «قالوا» علىٰ التعقيبِ؛ عَطْفَ ﴿فَٱقْتُلُوٓا۟﴾ علىٰ ﴿فَتُوبُوٓا۟﴾.

قولُه: (﴿وَخُضْتُمْ كَٱلَّذِى خَاضُوٓا۟﴾ [التوبة: ٦٩]) هذا إذا جُعِلَ ضَميرُ الفاعلِ للذي.

(١) أبو الفضل، محمد بن أبي القاسم البقالي الخوارزمي الحنفي (ت ٥٧٦ هـ) أخذ عن الزمخشريِّ وخَلَفَه في حلقتِه، كان حُجّةً في العربية، ومن تصانيفه «الإعجاب في علم الإعراب»، و«تقويم اللسان في النحو»، و«التنبيه على إعجاز القرآن»، وغير ذلك. له ترجمة في «الجواهر المضية» (٤: ٣٩٢)، و«بغية الوعاة» (١: ٢١٥).

(٢) قوله: «فلان» ساقط من (ح).

(٣) قوله: «في الخير والشر» ساقط من (ف).

(٤) «مقامات الحريري» ص٢٥٢.

«الذي» موضعَ «الذين» - ولمْ يَجُزْ وضعُ «القائم» موضعَ «القائمِينَ» ولا نحوِه مِنَ الصِّفات - أَمْران: أحدُهما: أنَّ «الذي» لكونِه وُصْلةً إلىٰ وصفِ كلِّ معرفةٍ بجُملة، وتكاثَرَ وقوعُه في كلامِهم؛ ولكونِه مُستطالًا بصِلَتِه حَقِيقٌ بالتخفيف؛ ولذلكَ نَهِكُوه بالحَذْف؛ فحَذَفُوا ياءَه، ثُمَّ كَسْرتَه، ثُمَّ اقتَصَرُوا به علىٰ اللام وحدَها في أسماءِ الفاعِلِينَ والمفعولِيْن. والثاني: أنَّ جمْعَه ليسَ بمنزلةِ جَمْعِ غيرِه بالواوِ والنُّون، **وإنما ذاكَ علامةٌ** لزيادةِ الدلالة،

المعنىٰ: خُضتُم مُشَبَّهين بالذين خاضوا، أو خَوْضًا مِثْلَ خوضِ الذين خاضوا، وإذا جُعِلَ الضميرُ العائدُ محذوفًا وجبَ أن يكونَ «الذي» علىٰ بابِه، أي: وخُضْتُم خوضًا مِثْلَ الذي خاضوه. فإن قُلتَ: ليسَ قولُه: ﴿ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ [البقرة: ١٧] مِثْلَ ﴿كَٱلَّذِى خَاضُوٓا۟﴾ لاختلافِ صِلتَيْهما مُفردًا وجَمْعًا، وقرينةُ التخفيفِ في المُستشهدِ جَمْعُ الصِّلة.

قلتُ: سيجيءُ أنَّ الآيةَ بحَسَبِ عَوْدِ الضميرِ من ﴿بِنُورِهِمْ﴾ إلىٰ الموصولةِ يحتمِلُ أمرَيْن، فيجوزُ أن يُحمَلَ علىٰ الوَجهِ الضعيفِ للتخفيف، علىٰ أنَّ الآيةَ التي نحنُ بصَددِها إذا حُمِلَ علىٰ التشبيهِ المُفَرَّقِ يُوجِبُ تقديرَ الجمع. قال أبو البقاء: ﴿ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ أرادَ «الذين»، فحذفَ النونَ لطولِ الكلامِ بالصلةِ، ومثلُه: ﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ﴾ ثم قال: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ﴾ [الزمر: ٣٣][1].

قولُه: (نَهِكوه) بالكَسْرِ، صَحَّ عن نُسخةِ الأصل. **الجوهريُّ**: نُهِكَ، أي: دَنِفَ وَضَنِيَ.

قال في «المُفَصَّل»: ولاستطالتِهم إياهُ بصِلَتِه مع كثرةِ الاستعمالِ خَفَّفوه من غيرِ وجه، فقالوا: «اللَّذِ» بحَذْفِ الياءِ، ثم «اللَّذ» بحَذفِ الحركةِ، ثمَّ حَذَفوهُ رأسًا واجتزَوْا عنهُ بالحرفِ المُلْتَبَسِ به، وهو لامُ التعريف[2]، وأوْرَدَ بأنَّ الذي بكَمالِها للتعريف، واللامَ بانفرادِها للتعريف.

قولُه: (**وإنّما ذاكَ عَلامة**) قيلَ: يريدُ أنَّ لفظةَ «الذي» كما تصلُحُ للمفردِ تصلُحُ أيضًا للجَمْعِ

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣٣).

(٢) «المُفصَّل» للزمخشري ص١٧٤.

أَلَا تَرىٰ أنَّ سائرَ الـموصولاتِ لفظُ الجمعِ والواحدِ فيهنَّ واحد! أَوْ قُصِدَ جنسُ المُستوقِدِين، أو أُرِيدَ الجمعُ أو الفوجُ الذي استَوْقَدَ نارًا، **علىٰ أنَّ المنافقينَ وذواتِـهم لم يُشبَّهوا** بذاتِ المستوقِدِ حتىٰ يلزمَ منه تشبيهُ الجماعةِ بالواحد، إنما شُبِّهتْ قصّتُهم بقصّةِ الـمُستوقِـد، ونحـوُه قولُـه: ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُواْ ٱلتَّوۡرَىٰةَ ثُمَّ لَمۡ يَحۡمِلُوهَا كَمَثَلِ ٱلۡحِمَارِ يَحۡمِلُ أَسۡفَارَۢا﴾ [الجمعة: ٥]، وقـولُـه: ﴿يَنظُرُونَ إِلَيۡكَ نَظَرَ ٱلۡمَغۡشِيِّ عَلَيۡهِ مِنَ ٱلۡمَوۡتِ﴾ [محمد: ٢٠] ووُقُودُ النار: سطوعُها وارتفاعُ لَهَبِها، ومِنْ أخواته: وَقَلَ في الجَبَل؛ إذا صَعِدَ وعَلا. والنارُ: جوهرٌ لطيفٌ مُضيءٌ حارٌّ مُحرِق. والنُّور: ضَوءُها وضَوءُ كلِّ نيِّر، وهوَ نقيضُ الظُّلمة. واشتقاقُها مِنْ: نارَ يَنُورُ؛ إذا نَفَرَ؛ لأنَّ فيها حركةً واضطرابًا..........

كسائرِ الموصولاتِ مِثْلَ «مَنْ» و«ما» وغيرِهما، فلمّا أُلْحِقَ به «الياءُ» و«النون» اختُصَّ بالجَمْعِ، ولا كذلك سائرُ الأسماءِ التي جُمِعَتْ بالواو والنون، لأنّها بدونِها لا تكونُ للجمع.

قال القاضي: إنَّما جازَ ذلك في «الذي» ولم يَجُزْ في نحوِ: القائم، لأنه غيرُ مَقْصود، والمقصودُ الوصفُ بالجُملةِ التي هي صِلَتُه، وهو وُصْلَةٌ إلىٰ وصفِ المعرفةِ بها لأنّه ليس باسمٍ تامٍّ بل هو كالجُزْءِ منه، فحَقُّه أن لا يُجْمَعَ كما لم تُجْمَعُ أخواتُها[١].

قولُه: (**علىٰ أنَّ المُنافقينَ وذواتِهم لم يُشَبَّهوا**) يعني: أنَّ التشبيهَ واقعٌ في المُضافِ والمُضافِ إليه معًا، لا في المُضافِ إليه[٢] وحْدَه، والتطابُقُ من هذا الوجهِ حاصلٌ كما في الآيةِ المُسْتَشْهَدِ بها أولًا، وفي الثانيةِ التشبيهُ واقعٌ في النَّظَرَيْن وما يَتَّصِلُ بهما، لا فيما يتَّصِلُ بهما وَحْدَه.

قولُه: (**وذواتِهم**)، وفي أكثرِ النُّسَخِ بكَسْرِ التاءِ، وفي بَعْضِها بالفتح. وَجْهُهُ: أنّه قال في «المُغْرِب»: ذو بمَعنىٰ الصاحبِ يقتضي شيئَيْن: موصوفًا ومُضافًا إليه، تقول للمؤنث: امرأةٌ ذاتُ مال، وللثنتَيْن ذَواتا مالٍ، وللجماعةِ ذَواتُ مالٍ، هٰذا أصْلُ الكلمةِ ثم اقتطعوا عنها مُقْتَضيها،

---

(١) «أنوار التنزيل» (١: ١٨٧-١٨٨).

(٢) قوله: «معًا لا في المضاف إليه» ساقط من (ط).

والنُّورُ مشتقٌّ منها. والإضاءة: فَرْطُ الإنارة، ومِصْداقُ ذلك: قولُه: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسَ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا﴾ [يونس: ٥]، **وهيَ في الآيةِ مُتعدِّية،**.........

وأجرَوْها مُجرىٰ الأسماءِ التامّةِ المُستقِلَّةِ بأنفسِها غيرِ المُقْتَضيةِ لِما سِواها، فقالوا: ذاتٌ قَديمةٌ أو مُحْدَثة، ونَسَبوا إليها كما هي مِن غيرِ تغييرِ علامةِ التأنيث، فقالوا: الصفاتُ الذاتيةُ، واستعملوها استعمالَ النفسِ والشيء، وعن أبي سَعيد(١): كلُّ شيءٍ ذات(٢)، وكل ذاتٍ شيء(٣). وقال في الكَواشيِّ في قولِه تعالىٰ: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣]: بناتُكم: جَمْعُ بِنْتٍ، فَلامُ الكلمةِ محذوفٌ والتاءُ عِوَضٌ مِنه وليسَت بتاءِ تأنيثٍ؛ لأنَّ تاءَ التأنيثِ لا يُسَكَّنُ ما قَبْلَها ومع ذلك فتُكسَرُ تاءُ بناتٍ في حالةِ النصبِ تشبيهًا لها بما في آخِرِها تاءُ التأنيث كمسلماتٍ. إلاّ يونسَ(٤) فإنه يقولُ: رأيتُ بناتَك فَتْحًا يجعلُها كالتاءِ الأصلية.

قولُه: (**والنورُ مُشْتَقٌّ منها**) أي: من النار. **الراغب:** النورُ والنارُ: أحدُهما مُشْتَقٌّ من الآخَرِ من حيثُ إنَّه قَلَّما ينفكُّ أحدُهما عن الآخَر، ولهذا قال: ﴿نَقْتَبِسْ مِن نُّورِكُمْ﴾ [الحديد: ١٣] فاستُعْمِلَ فيه الاقتباسُ الذي هو للنار(٥).

قولُه: (**وهي في الآيةِ مُتعدِّية**) فعلىٰ هذا «ما» موصولةٌ مفعولٌ به، أي: أضاءتِ النار ما حولَ المُسْتوقِدِ، ويجوزُ أن تكونَ غيرَ مُتَعدّية فيُسْنَدُ الفِعْلُ: إما إلىٰ «ما» على تأويلِ: أضاءتِ الأماكنَ التي حولَ المُسْتوقِد، أو يسند إلىٰ ضميرِ النارِ، فعلىٰ هذا ينتصبُ ﴿مَا حَوْلَهُۥ﴾ علىٰ الظرفية أي: أضاءَتِ النارُ في الأمكنةِ التي حوْلَ المُسْتوقِدِ، وإنّما أضاءَ إشراقُ النارِ فيما حوْلَه

(١) نقلَ محقّق المُغْرب عن إحدى النُّسخِ الخطية للكتاب: «هكذا في النُّسَخِ»، والظاهر: أبي عُبَيْد، انتهىٰ.

(٢) «المُغرب في ترتيب المُعرب» (١: ٣١١).

(٣) قوله: «وكل ذات شيء» من (ط).

(٤) يعني يونس بن حبيب، من أشياخ سيبويه وأعيانِ البصريين. له ترجمة في «طبقات النحويين» للزبيدي ص٤٨، و«وفيات الأعيان» (٧: ٢٤٤).

(٥) «تفسير الراغب» (١: ١٠٦).

ويُحتمَلُ أنْ تكونَ غيرَ متعدِّيةٍ مُسنَدةً إلىٰ ﴿مَا حَوْلَهُۥ﴾، والتأنيثُ للحَمْلِ علىٰ المعنىٰ؛ لأنَّ ما حولَ الـمُستوقِدِ أماكنُ وأشياء، ويَعضُدُه قراءةُ ابنِ أبي عَبْلَة: (ضاءتْ). وفيهِ وجهٌ آخر؛ وهو: أنْ يَستتِرَ في الفعلِ ضميرُ النار، ويُجعَلَ إشراقُ ضوءِ النارِ حولَه بمنزلةِ إشراقِ النارِ نفسِها، علىٰ أنّ «ما» مَزيدةٌ أو موصولةٌ في معنىٰ الأمكنة. و﴿حَوْلَهُۥ﴾ نُصِبَ علىٰ الظَّرف، وتأليفُه للدَّورانِ والإطافة، وقيلَ للعام: حَوْل؛ لأنه يَدُور. فإن قلتَ: أينَ جوابُ «لـمّا»؟ قلتُ: فيه وَجْهان: أحدُهما: أنّ جوابَه ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾، والثاني: أنه محذوفٌ، كما حُذف في قوله: ﴿فَلَمَّا ذَهَبُواْ بِهِۦ﴾ [يوسف: ١٥]، وإنما جازَ حذفُه؛ لاستطالةِ الكلامِ معَ أمْنِ الإلباسِ للدالِّ عليه، وكانَ الحذفُ أَولىٰ مِنَ الإثبات؛ لـمَا فيه مِنَ الوجازةِ معَ الإعرابِ عَنِ الصِّفةِ التي حَصَلَ عليها الـمُستوقِدُ **بما هوَ أبلغُ مِنَ اللفظِ في أداءِ المعنىٰ**؛ كأنّه قيل: فلمّا أضاءتْ ما حولَه خَمَدتْ.........

لا هي نفسُها لكن يُجْعَل إشراقُ ضوءِ النارِ بمنزلةِ إشراقِ النارِ في نفسِها؛ لأنّ ضوءَ النارِ لما كان مُحيطًا بالمُسْتَوقِدِ مُشْرِقًا فيما حوْلَه غايةَ الإشراقِ، أُسْنِدَ الفِعلُ إلىٰ النارِ نفْسِها إسنادًا للفعلِ إلىٰ الأصلِ كقولهِم: بنىٰ الأميرُ المدينة.

قولُه: (﴿فَلَمَّا ذَهَبُواْ بِهِۦ﴾ [يوسف: ١٥]) وجوابُهُ المحذوف: فَعَلوا به ما فَعلوا من الأذىٰ.

قولُه: (**بما هو أبلَغُ من اللّفظِ في أداءِ المعنىٰ**) يعني لو صَرَّحَ بالجوابِ علىٰ ما يَقتضيهِ حالُ مستوقِدِ نارٍ أضاءَتْ ما حوْلَه، أوْهَمَ أنّ ذلك محصور، ولـمّا حذفَ أشْعَر بأنَّ الأمْرَ بلغَ من الفَظاعةِ والشدَّةِ إلىٰ ما لا يدخُلُ تحتَ الوصفِ، وهذا من السحرِ البيانيِّ، لأنه آذَنَ بأنّ الإيجازَ استقلَّ بمعانٍ لا يستقلُّها الإطنابُ، لٰكنْ في كلامِه تسامُح، لأنّه قَدَّرَ المحذوفَ ما لو صَرَّح به لما اجتُزِئ به، فيجبُ أن يُقدَّرَ بَعْدَ قولِه: «بعد الكَدْحِ في إحياءِ النار» وغيرِ ذلك ممّا لا يدخلُ تحْتَ الوصفِ كما قال في قولِه تعالىٰ: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا﴾ [الزمر: ٧٣]: حذفَ جوابَ «إذا»، لأنّه في صِفَةِ ثوابِ أهلِ الجَنّة، فدَلَّ بحَذْفِه علىٰ أنّه شيءٌ لا يُحيطُ به الوصف.

فبَقُوا خابطِينَ في ظلامٍ متحيِّرِينَ متحسِّرينَ علىٰ فَوْتِ الضَّوءِ خائبينَ بعْدَ الكَدْحِ في إحياءِ النار. فإن قلتَ: فإذا قُدِّرَ الجوابُ محذوفًا فبِمَ يتعلَّقُ ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾؟ قلتُ: يكونُ كلامًا مستأنَفًا؛ كأنهم لـمّا شُبِّهتْ حالُهم بحالِ المستوقِدِ الذي طَفِئتْ نارُه........

وللواحديِّ في هذا المَقامِ كلامٌ حَسَنٌ، فلابدَّ من التعرُّض له، قال: مَثَلُ هٰؤلاءِ المنافقينَ لَمّا أظهَروا كلمةَ الإيمانِ، واستناروا بنورِها، واعتزّوا بعزِّها، وآمنوا، فناكحوا المسلمين ووارَثوهم، وأمِنوا علىٰ أموالِهم وأولادِهم، فلما ماتوا عادوا إلىٰ الظلمةِ والخوفِ وبَقوا في العذاب، كمَثَلِ رجُلٍ أوقدَ نارًا في ليلةٍ مُظلمةٍ في مَفازةٍ فاستضاءَ بها واستدفأ ورأىٰ ما حولَه فاتّقىٰ ما يحذَرُ ويخافُ وأمِنَ، فبَيْنا هو كذلك إذْ طَفِئَتْ نارُه، فبقي مُظْلِمًا خائفًا مُتحَيِّرًا. فمَعنى إذهابِ الله نورَ المنافقين هو أن يسلُبَهم ما أُعطُوا من النورِ مع المؤمنينَ في الآخرة، وكان مِن حقِّ ظاهرِ النظمِ أن يكونَ اللفظُ: «فلما أضاءَت ما حولَه أطفأَ الله نارَه»، ليشاكِلَ جوابُ «لـمّا» معنىٰ هذه القِصّة. ولّما كانَ إطفاءُ النارِ مثلاً لإذهابِ نورِهم أُقيمَ إذهابُ النورِ مُقامَ الإطفاءِ، وجُعِلَ جَوابَ «لّما» اختصارًا وإيجازًا[1].

وقلتُ: علىٰ هذا التقديرِ في هذا التمثيلِ إيجازان: أحدُهما: إيجازٌ في الشطرِ الأولِ من المُمَثَّلِ له، وهو مَثَلُ هؤلاءِ المنافقينَ لـمّا أظهروا كلمةَ الإيمان، واستناروا بنورِها واعتزّوا بعزِّها، وآمنوا فناكَحوا المسلمينَ ووارثوا وأمِنوا علىٰ أموالِهم وأولادِهم حيثُ اقتصَرَ علىٰ قولِه: ﴿مَثَلُهُمْ﴾ لدلالةِ الشطرِ الأولِ من المُمَثَّل به عليه وهو قولُه: ﴿كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ﴾ [البقرة: ١٧]. وثانيهما: إيجازٌ في الشطرِ الثاني مِنَ المُمَثَّلِ به وهو قولُه: فبَيْنا هو كذلك إذْ طَفِئَتْ نارُه فبقيَ مُظلِمًا خائفًا مُتحيِّرًا، حيثُ لم يذكُرْ منه شيئًا، واكتفىٰ بذكْرِ الشطرِ الثاني من المُمَثَّلِ له وهو قولُه: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِى ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ﴾ [البقرة: ١٧].

قولُه: (بعد الكَدْحِ) مُستفادٌ من السينِ في قولِه: ﴿ٱسْتَوْقَدَ نَارًا﴾.

(١) «التفسير الوسيط» للواحدي (١: ٩٣-٩٤).

اعترضَ سائلٌ فقالَ: ما بالُـهم قد أشبهتْ حالُـهم حالَ هذا الـمُستوقِد؟ فقيلَ له: ذَهَبَ اللـهُ بنُورِهم؛ **أوْ يكونُ بَدَلًا من جملةِ التمثيلِ** علىٰ سبيلِ البيان. فإنْ قلتَ: **قد رَجَعَ الضميرُ في هذا الوجهِ** إلىٰ المنافِقِينَ، فما مرجعُه في الوجهِ الثاني؟ قلتُ: مرجعُه: ﴿ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ﴾؛ لأنه في معنىٰ الجَمْع، وأمّا جَمْعُ هذا الضميرِ وتوحيدُه في: ﴿حَوْلَهُۥ﴾ فلِلْحَمْلِ علىٰ اللفظِ تارةً وعلىٰ المعنىٰ أُخرىٰ. فإن قلتَ: **فما معنىٰ إسنادِ الفعلِ إلىٰ اللـه تعالىٰ في** قولِه: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾؟ قلتُ: إذا طُفِئتِ النارُ بسببٍ سماويٍّ رِيحٍ أو مطرٍ؛ فقدْ أطفَأَها اللـهُ، وذَهَبَ بنُورِ المُستوقِد. ووجهٌ آخر؛ وهو: أنْ يكونَ المستوقِدُ في هذا الوجهِ مُستوقِدَ نارٍ لا يَرْضاها الله.

قولُه: **(أو يكونُ بدلًا من جُملةِ التمثيل)** أي: يكونُ تفسيرُ المجموعِ قولَه: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ﴾ خَمَدَتْ فبقَوا متحيِّرين مُتحَسِّرين؛ لأنّ حاصِلَه وتلخيصَه: ذهبَ الله بنورِ المُنافقينَ، وتركَهُم في ظلماتٍ لا يُبْصِرون، والبدَلُ كما عُلِمَ في «الفاتحة» كالبيانِ والتفسيرِ للمُبْدَل.

قولُه: **(قد رجعَ الضميرُ في هذا الوجه)** يعني: إذا كانَ الجوابُ محذوفًا، وكان ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ استئنافًا، أو بَدَلًا، يرجعُ الضميرُ في ﴿بِنُورِهِمْ﴾[1] إلىٰ المنافقين، وأما إذا كانَ الجوابُ ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ لا يجوزُ أن يرجِعَ إليهم، ولا بأْسَ في تسميتِه بالوَجْه الثاني وإن كانَ مذكورًا أوّلًا؛ لأن كُلًّا من الوجهَيْن ثانٍ للآخَر، كقولِه تعالىٰ: ﴿ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ﴾ [التوبة: ٤٠] أي: مصيرهما، ونظيرُه قولُه في قولِه تعالىٰ: ﴿وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾ [المائدة: ٦]: «فعُطِفَتْ ـ أي: الأرجُلُ ـ علىٰ الرابعِ[2] الممسوح».

قولُه: **(فما معنىٰ إسنادِ الفِعلِ إلىٰ الله تعالىٰ)** دلَّت «الفاءُ» علىٰ إنكارِ أن يكونَ ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ جوابًا، يعني إنّما جازَ إسنادُ إذهابِ نورِ المُنافقين إلىٰ الله تعالىٰ؛ لأنه جَزاءٌ لِفعْلِهم، وأما إسنادُ إذهابِ نورِ المُستوقِدين فلا يجوزُ لكونِه عَبَثًا والعَبَثُ قَبيحٌ، بناءً علىٰ مذهبِه.

---

(١) من قوله: «أو بدلاً» إلىٰ هنا ساقط من (ط).

(٢) وفي بعض نسخ «الكشاف»: «الثالث»، وانظر كلام الطيبي عليه في (٥: ٢٩٢).

ثُمَّ إمّا أنْ تكونَ **نارًا مجازيّة**؛ كنارِ الفتنةِ والعداوةِ للإسلام، **وتلكَ النارُ مُتقاصرةٌ** مدّةُ اشتعالِها قليلةُ البقاء، ألا ترىٰ إلىٰ قوله: ﴿كُلَّمَآ أَوْقَدُواْ نَارًا لِّلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا ٱللَّهُ﴾ [المائدة: ٦٤]؟ وإمّا نارًا حقيقيّةً أوقدَها الغُواةُ؛ ليتوصَّلوا بالاستضاءةِ بها إلىٰ بعضِ المعاصي، ويَتَهَدَّوْا بها في طُرقِ العَيْث، فأطفَأَها اللهُ وخيَّبَ أمانيَّهم. فإن قلتَ: كيفَ صحَّ في النارِ المَجازيَّةِ أنْ توصفَ بإضاءةِ ما حولَ المُستوقِد؟ قلتُ:........

وتلخيصُ الجواب: أنَّ الإسنادَ في قولِه تعالىٰ: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ إذا جُعِلَ مجازِيًّا يجوزُ أن يُحمَلَ قولُه: ﴿ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ علىٰ نارٍ أوقدَها بعضُ الناسِ للانتفاعِ بها مِن نحوِ الاستدفاءِ وإضاءةِ ما حوله وغيرِ ذلك، فأطفأَها ريحٌ أو مطر، وإنّما جازَ إسنادُه إلىٰ الله تعالىٰ لأنه سَببٌ بَعيد، وإذا جُعِلَ الإسنادُ حقيقةً احتَمَلَ أن يُرادَ بالنارِ نارُ الفتنة، وأن يُرادَ نارٌ حقيقيةٌ أوقَدها الغُواةُ، بناءً علىٰ أنَّ إطفاءَ تلك النيرانِ مُسْتَحسَنٌ في العقول.

وقال القاضي: معنىٰ الإسنادِ إلىٰ الله تعالىٰ أنَّ الكلَّ بفِعْله، إذا طَفِئت النارُ بسَببٍ سماوي[1]. يريدُ أنَّ الإسنادَ مجازيٌّ علىٰ طريقةِ: هَزَمَ الأميرُ الجُندَ.

قولُه: (**نارًا مجازية**) وعلىٰ هذا حصلَ التداخلُ بين التشبيهِ والمَجاز، فأدخَلَ الاستعارةَ في المُشَبَّهِ به، كما أدخَلَ التشبيهَ في قولِه: «كأنَّ أُذُنَيْ قَلْبِه خَطْلاوانِ»[2]، في الاستعارةِ هُناك، وجَعَلَه ترشيحاً لها كما مَرَّ.

وأما قولُه: (**وتلكَ النارُ مُتقاصِرَةٌ**) فموضوعٌ موضِعَ يُطْفِئها اللهُ سريعًا، يدلُّ عليه قولُه: ﴿أَطْفَأَهَا ٱللَّهُ﴾ في قولِه: ﴿كُلَّمَآ أَوْقَدُواْ نَارًا لِّلْحَرْبِ﴾ [المائدة: ٦٤].

---

(١) «أنوار التنزيل» (١: ١٩٠) وعبارتُه ثمَّةَ: «وإسنادُ الذهابِ إلىٰ الله تعالىٰ، إمّا لأنَّ الكلَّ بفِعْله، أو لأنَّ الإطفاءَ حصل بسبب خفِيّ أو أمرٍ سماويّ كريحٍ أو مطر، أو للمبالغة ولذلك عُدِّي الفِعلُ بالباءِ دون الهمزةِ لِما فيها من معنىٰ الاستصحاب والاستمساك». انتهىٰ.

(٢) «الكشاف» (٢: ٢١٧).

هوَ خارجٌ علىٰ طريقةِ الـمَجاز الـمُرشّح، فأَحسِنْ تدبُّره. فإنْ قلتَ: هلّا قيلَ: ذَهَبَ اللـهُ بضَوْئهم؛ لقولِه: ﴿فَلَمَّآ أَضَآءَتۡ﴾؟ قلتُ: ذِكْرُ النُّورِ أبلغُ؛ لأنَّ الضَّوءَ فيه دلالةٌ علىٰ الزِّيادة، فلو قيلَ: ذَهَبَ اللـهُ بضَوئهم؛ لأَوهـمَ الذهابَ بالزيادةِ وبقاءَ ما يُسمَّىٰ نُورًا، والغَرَضُ إزالةُ النُّورِ عنهم رأسًا وطَمْسُه أصلًا،..............................

قولُه: (الـمَجاز الُمرَشَّح) يريدُ أنّه لّما استعارَ لإثارةِ الفتنةِ لفْظَ النارِ قَفّاها بالإضاءةِ، فإنّها صِفَةٌ ملائمةٌ لها.

قولُه: (والغَرَضُ إزالةُ النور) والحاصِلُ: أنَّ نَفْيَ القليلِ يوجبُ نَفْيَ الكثيرِ، دونَ العكس، وفي معناهُ: ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفّٖ وَلَا تَنۡهَرۡهُمَا﴾ [الإسراء: ٢٣]. قال صاحبُ «الفَلَك الدائر»[١]: هذا غيرُ صَحيح، فإنا تصفَّحْنا كُتُبَ اللغةِ فلم نجِدْها شاهدةً لِما ذُكِرَ ولا الاصطلاحُ العُرفيُّ مُساعِدٌ له.

وقال ابن السِّكِّيتِ ـ وإنّه ثِقَةٌ بالإجماعِ ـ في كتابِ «إصلاحِ المنطق»[٢]، في بابِ فِعْلٍ وفُعْلٍ بكَسْرِ الفاءِ وضَمِّها مع سكونِ العين باختلافِ المعنىٰ: النِّيرُ: عَلَمُ الثوب، والنورُ: الضياءُ، فجعلَها شيئًا واحدًا، وليسَ في قولِه تعالىٰ: ﴿هُوَ ٱلَّذِي جَعَلَ ٱلشَّمۡسَ ضِيَآءٗ وَٱلۡقَمَرَ نُورٗا﴾ [يونس: ٥] ما يدلُّ علىٰ الاختلاف. والجوابُ عَن قولِه: إنَّ ابنَ السِّكِّيتِ جعلَها شيئًا واحدًا؛ هو أنَّ ابنَ السِّكِّيتِ بَيَّنَ معناهُ الحقيقيَّ بحَسَبِ الوَضْعِ لا الاستعمال، وقد تَقَرَّرَ في أوّلِ هذه الآيةِ، أنَّ هٰذا الاعتبارَ بحَسَبِ الاستعمال، وحيثُ قال: ومِصْداقُ ذلك قولُه تعالىٰ: ﴿هُوَ ٱلَّذِي جَعَلَ ٱلشَّمۡسَ ضِيَآءٗ﴾ الآية [يونس: ٥]، وأنَّ الأصْلَ ما ذكَرهُ ابنُ السِّكِّيت.

---

(١) يعني العلاّمةَ عزَّ الدين عبدَ الحميد بن هِبَةِ الله المدائني المعروفِ بابن أبي الحديد، (ت ٦٥٥ هـ) صاحب «شرح نهج البلاغة». وكتابُه «الفلك الدائر على المَثَلِ السائر» تعقَّب فيه ابن الأثير في «المثلِ السائر». انظر: «كشف الظنون» (٢: ١٢٩).

(٢) «إصلاح المنطق» ص٣٤-٣٥ دون قولِه: «والنورُ: الضياء».

ألا تـرىٰ كيفَ ذكَـرَ عقِيبَه: ﴿وَتَرَكَهُمْ فِى ظُلُمَٰتٍ﴾! والظُّلمـةُ عبـارةٌ عن عَـدَمِ النـور وانطماسِه؛ وكيفَ جَمَعَها! وكيفَ نكَّرَها! وكيفَ أَتْبَعَها ما يدلُّ علىٰ أنها ظُلمةٌ مبهَمةٌ لا يتراءىٰ فيها شَبَحان؛ وهوَ قولُه: ﴿لَّا يُبْصِرُونَ﴾! فإنْ قلتَ: فلمَ وُصِفتْ بالإضاءة؟

وقال في «الأساس»: أشرَقَ ضَوْءُ الشمس وضِياؤها وأضواؤها، وقولُهم: فلانٌ أضْوَأُ من الشمسِ وأنْوَرُ منَ البَدْر.

وأمّا قولُه[1]: ليسَ في قولِه تعالىٰ: ﴿هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلشَّمْسَ ضِيَآءً[2] وَٱلْقَمَرَ نُورًا﴾ [يونس: ٥] ما يدلُّ علىٰ الاختلاف، فيقالُ له: أفلا تُقابِلُ الآيةَ بقولِه تعالىٰ: ﴿فَمَحَوْنَآ ءَايَةَ ٱلَّيْلِ وَجَعَلْنَآ ءَايَةَ ٱلنَّهَارِ مُبْصِرَةً﴾ [الإسراء: ١٢] وقولِه تعالىٰ: ﴿وَجَعَلَ ٱلْقَمَرَ فِيهِنَّ نُورًا وَجَعَلَ ٱلشَّمْسَ سِرَاجًا﴾ [نوح: ١٦] حتّى يُعْلَمَ الاختلافُ للاستعمال!

قولُه: (**ألا ترىٰ كيفَ ذكرَ عقِيبَه... وكيفَ جَمَعها، وكيف نكَّرها**) كَرَّرَ «كيف» ليُؤذِنَ باستقلالِ كلِّ واحدٍ من المذكوراتِ فيما قصَدَ إليه، أي: أنّها ظُلماتٌ متكاثِفةٌ بتتابعِ القطْرِ وظُلمةِ غَمامِه مع ظُلمةِ الليلِ، وأنها ظُلماتٌ لا يُكْتَنَهُ كُنْهُها. ثم قولُه: ﴿لَّا يُبْصِرُونَ﴾ كالتتميمِ والإيغالِ كقولِها:

كأنّه عَلَمٌ في رأسِه نارُ[3]

وجعلَه بمنزلةِ اللازمِ مِنْ قَبيل: فلانٌ يُعْطي ويَمْنَع.

قولُه: (**فلِمَ وُصِفَتْ بالإضاءة**) الفاءُ تدلُّ علىٰ إنكارِ الكلامِ السابقِ. ومَبْنىٰ سؤالِه السابق «هلّا قيلَ: ذهبَ الله بضَوْئِهم»، هو أنَّ المُجاوبةَ بين صَدْرِ الكلامِ وعَجُزِه مَطلوبة، فلمّا قيلَ:

---

(١) يعني ابن أبي الحديد صاحب «الفَلَك الدائر».

(٢) من قوله: «الآية وأن الأصل» إلىٰ هنا سقط من(ط) و(ف).

(٣) للخنساء في «ديوانها» ص٤٠ قالته في رثاءِ أخيها صخر، وصَدْرُه:

وإنَّ صخرًا لتأتمُّ الهداةُ به

قلتُ: هذا علىٰ مذهبِ قولِهم: للباطلِ صَوْلةٌ ثم تَضمحِلُّ، ولريحِ الضَّلالةِ عَصْفةٌ ثُمَّ تَخْفُتُ، و«نارُ العَرْفَجِ»: مَثَلٌ لنَزْوةِ كلِّ طَمَّاحٍ. والفرقُ بين «أذهبَه» و«ذهبَ به»: ......

﴿أَضَآءَتْ﴾ فالمُناسِبُ أن يُقال: بضَوْئِهم، ليكونَ مِن بابِ رَدِّ العَجُزِ علىٰ الصدرِ، وأجابَ عنه بأنَّ مُراعاةَ تلك النُّكْتةِ ـ وهي إزالةُ النورِ بالكُلِّية ـ اقتضَتِ المُخالفة، ثم سألَ ثانيًا علىٰ الإنكار: «فلِمَ وُصِفَتْ بالإضاءة؟» يعني إذا كانَ الغرضُ إزالةَ النورِ بالكُلِّية، وأنّه لو قيل: ذهبَ الله بضَوْئِهم، لم يحصُلِ الغَرَضُ، فما الذي استدعىٰ وَصْفَ النارِ بالإضاءةِ دونَ الإنارة، إذْ لو قيل: فلما أنارَتْ ما حولَه لحصلَ المقصودُ أيضًا وتجاوبَ النَّظْم؟ وأجابَ بما معناه: أنَّه أدْمَجَ في الكلامِ معنىٰ الباطل، وتحريرُه: أنَّ سِياقَ الكلامِ كانَ في إثباتِ ضَوْءٍ أو نورٍ كيفَ ما كان، ثم إزالتِه ليحصُلَ غَرَضُ التمثيلِ، ففي إيرادِه علىٰ هذه الطريقةِ إشعارٌ بمَعْنىٰ البُطلانِ أيضًا، فإنّه ثَـبَتَ عند ذَوي البصائـرِ وأربابِ النُّهىٰ قوّةُ ظهورِ الباطلِ في بَدْءِ الحالِ ثمَّ اضمِحْلالِه سريعًا في المآل، فقيل: ﴿فَلَمَّآ أَضَآءَتْ﴾ ليُثْبِتَ أوّلًا الإفراطَ في إشراقِ النارِ ثم ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ ليُثبِتَ التفريطَ فيه ثانيًا، ليكونَ علىٰ وِزانِ قولِهم: للباطِلِ صَوْلةٌ ثم يضمَحِلُّ. وفي هذا التقريرِ إيذانٌ بأنَّ الواجبَ أن يُحمَلَ التنكيرُ في قولِه: ﴿ٱسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ علىٰ التعظيمِ والتهويلِ، وأن يُجعَلَ الإسنادُ في «أضاءَت» للنارِ علىٰ المَجازِ، كما سَبَق.

قولُه: (**ونارُ العَرْفَجِ مَثَلٌ لنَزْوةِ كلِّ طَمّاحٍ**)[1] أي: هٰذا اللفظُ وهو نارُ العَرْفَجِ، عَلَمٌ لهٰذا المعنىٰ وقد أسلَفْنا أنّ حقيقةَ المَثَلِ: ما جُعِلَ عَلَمًا للتشبيهِ لحالِ الأوّل، فإنَّ نارَ العَرْفَجِ عَلَمٌ لحالِ مَنْ تراهُ يخوضُ في أمرٍ مع شَرَهٍ قَويٍّ، ثم تَراهُ ينخفِضُ عنه سريعًا. والعَرْفَجُ: شجرٌ ينبتُ في السهل، الواحدةُ عَرْفَجَة. والنزوةُ: الطَّفرةُ، ومنه: نَزا الذكرُ علىٰ الأنثى، والطَّمّاحُ: الشَّرِهُ.

قولُه: (**والفَرْقُ بين أذْهَبَه وذَهَبَ به**) وقد ذهبَ إلىٰ هذا الفرقِ أبو العبّاس المُبَرِّد، ذكَره الحريريُّ في «دُرَّةِ الغوّاص»[2]. قال صاحبُ «المَثَلِ السائر»: كلُّ مَنْ ذهَبَ بشيءٍ فقد أذْهَبَه،

---

(١) ومنه قولُ العرب: «أسْرعُ من النارِ في يبيسِ العَرْفَجِ». انظر: «مجمع الأمثال» (١: ٣٥٥).

(٢) «درَّة الغوّاص» ص٢٠.

أنَّ معنىٰ «أذهبه»: أزالَه وجعلَه ذاهبًا، ويقال: ذهبَ به؛ إذا استصحبَه ومضىٰ به مَعَه، وذهبَ السلطانُ بمالِه: أخذَه، ﴿فَلَمَّا ذَهَبُواْ بِهِۦ﴾ [يوسف: ١٥]، ﴿إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهِۭ بِمَا خَلَقَ﴾ [المؤمنون: ٩١]، ومنه: ذهبتْ به الخُيَلاءَ. والمعنىٰ: أخَذَ اللـهُ نورَهم وأمْسَكَه، ﴿وَمَا يُمْسِكْ فَلَا مُرْسِلَ لَهُۥ﴾ [فاطر: ٢]، وهو أبلغُ مِنَ الإذهاب. وقرأ اليمانيُّ: (أذهبَ اللـهُ نُوْرَهم)..........

وليسَ كلُّ مَنْ أذهبَ شيئًا فقد ذهبَ به، لأن قولَنا: ذَهَبَ به يُفْهَمُ مِنه أنّه استَصْحَبه معه، وأمسَكَه عن الرجوعِ إلىٰ الحالةِ الأولىٰ، وليس كذلك «أذْهَبه»(١).

وقال صاحبُ «الفلك الدائر»: وفيه نَظر؛ لأنَّ كِلا اللفظين يدلّانِ علىٰ معنًى واحد؛ لأنَّ الأفعالَ اللازمةَ تُعدّىٰ تارةً بحَرْفِ الجرِّ، وأُخرىٰ بالهمزةِ، كما تقول: أخرجْتُ زيدًا من البَلَدِ، وخَرَجْتُ بزيدٍ منه، وليس معنىٰ الثاني أنّك أخرَجْتَ زيدًا واستصحَبْتَه معك، وكذا عن صاحب «الضوء» أنّه قال: ويكونُ للتعديةِ نَحْوَ: ذهبْتُ به، إذ المعنىٰ: أذهَبْتُه، وهي في سائرِ المواضعِ تُفيدُ معنىٰ التعدِيَة إلىٰ معنى آخر، وهاهنا لم يُفِدْ شيئًا سِواها.

والجوابُ: أنَّهما وإن اشتركا في معنىٰ التعديةِ، لٰكن لِمَ قُلْتَ: إنّهما مُشتركانِ في تأدي معنًى واحد؟ وهل النزاعُ إلاّ في هذا؟ فإنّ الهمزةَ هاهنا للإزالةِ والباءَ للمُصاحبة، وصاحبُ المعاني لا ينظرُ إلاّ إلىٰ الفرقِ بينهما، واستعمالِ كلٍّ منهما في مُقامِه، لا إلىٰ التعديةِ نفسِها فإنّ البحث عنها وظيفة النَّحوي. ويؤيّده ما قالَه المُصنِّفُ في «الأعراف»(٢): «فإن قُلتَ: كيفَ قيل: ﴿مِّنۢ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ﴾ [الأعراف: ١٧] بحرفِ الابتداءِ ﴿وَعَنْ أَيْمَٰنِهِمْ وَعَن شَمَآئِلِهِمْ﴾ [الأعراف: ١٧] بحَرْفِ المُجاوزة؟ قلتُ: المفعولُ فيه عُدِّيَ إليه الفِعْلُ نَحْوَ تَعْدِيَتِه إلىٰ المفعولِ به، فكما اختلفَتْ حروفُ التعدِيَةِ في ذاك، اختلفَت في هذا، وكانَت لغةً تُؤخذُ ولا تُقاسُ، وإنّما يُفتَّشُ عن صِحَّةِ مَوْقِعِها فقط، فلمّا سَمِعْناهم يقولون: جلسَ عن يمينِه، وعلىٰ يَمينه، وعن شِمالِه، وعلىٰ شِمالِه،

---

(١) «المثل السائر» (٢: ٣٠).

(٢) «الكشاف» (٦: ٣٤٤-٣٤٥).

و«ترك»: بمعنىٰ طَرَحَ وخلّىٰ إذا عُلِّقَ بواحد؛ كقوله: «تَرَكَه تَرْكَ ظَبي ظِلَّه»؛ فإذا عُلِّق بشيئَيْن كانَ مضمَّنًا معنىٰ «صيَّر»؛ فيُجرىٰ مجرىٰ أفعالِ القُلوب؛ كقولِ عنترةَ:

فتَـرَكْـتُه جَزَرَ السِّباعِ يَنُشْنَـهُ

قُلْنا: معنىٰ «علىٰ يمينِه» أنّه تمكَّنَ من جهَةِ اليَمين تَمكُّنَ المُسْتعلي مِن المُسْتعلىٰ عليه، ومعنىٰ «عن يمينه»، أي: جلسَ مُتجافيًا عن صاحب[1] اليمينِ، مُنْحرِفًا عنه غيْرَ مُلاصقٍ له».

وقال في «طه»: «ومعنىٰ الاستعلاءِ في ﴿عَلَى ٱلنَّارِ﴾ [طه: ١٠]: أنَّ أهلَ النارِ يَستعلونَ المكانَ القريبَ منها، كما قالَ سيبويه ـ في مَرَرْتُ بزيدٍ ـ: إنه لُصوقٌ بمكانٍ يقرُبُ مِن زيد»[2].

قولُه: (تركَ ظَبْيٍ ظِلَّه) أي: كِناسَه الذي يَستَظِلُّ به في شدَّةِ الحرِّ، فيأتيه الصائدُ فيُثيرُه فلا يعودُ إليه أبدًا، يُضرَبُ فيمَن ترَكَ الأمْرَ تركًا لا يعودُ إليه أبدًا. قاله الميداني[3].

قولُه: (فتَرَكْتُه جزَرَ السِّباعِ يَنُشْنَهُ) تَمامُه:

ما بَيْنَ قُلَّةِ رَأسِه والمِعْصَمِ

قبله:

فشكَكْتُ بالرُّمح الطويـلِ ثِيابَـه ليسَ الكَريمُ علىٰ القَنا بمُحَرَّمِ[4]

ورُوِيَ: فتَرَكْنَه بالنون، والضميرُ «للقَنا» وفي رواية: يقضِمْنَ حُسْنَ بَنانِه والمِعْصَمِ. الـجَزَرُ: جَمْعُ الجزيرةِ، وهي الشاةُ التي أُعِدَّتْ للذَّبح، والنَّوْشُ: التناولُ، والقَضْمُ: الأكْلُ بمُقدَّمِ الأسنانِ. يقولُ: صَيَّرْتُه طُعْمةً للسِّباع، أي: قتَلْتُه فجعَلْتُه عُرضةً للسِّباع حتى تناوَلَتْه وأكَلَـتْه بمُقدَّمِ أسنانِها.

---

(١) في (ط): «عن جانب».

(٢) «الكشاف» (١٠: ١٣٦).

(٣) في «مجمع الأمثال» (١: ١٢١).

(٤) البيتان لعنترة في «ديوانه» ص١٢٤.

ومنه قولُه: ﴿وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَٰتٍ﴾ أصلُه: هُمْ في ظُلماتٍ، ثم دَخَلَ «ترك»؛ فنَصَبَ الجُزأَيْن.

والظُّلمة: عَدَمُ النُّور، وقيلَ: عَرَضٌ يُنافي النُّور. واشتقاقُها مِنْ قولِهم: ما ظَلَمَك أن تفعلَ كذا؟ أي: ما مَنَعَك وشَغَلَك؛ لأنها تسدُّ البصرَ وتمنعُ الرُّؤية. وقرأَ الحسنُ (ظُلْمات) بسكونِ اللام، وقرأَ اليمانيُّ: (في ظُلْمة) علىٰ التَّوحيد. والمفعولُ الساقطُ.......

قولُه: (**ومنه قوله:** ﴿وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَٰتٍ﴾) يُوهِمُ أنَّ تقديرَ الآيةِ مَقْصورٌ علىٰ هذا الوجهِ دونَ الأوّلِ، ولٰكن جاءَ في «الأمالي» عن ابنِ الحاجِب: أنَّ علىٰ الأوّلِ مفعولُ «ترك»: «هم»، و﴿فِي ظُلُمَٰتٍ﴾ و﴿لَّا يُبْصِرُونَ﴾ حالانِ مُتَرادِفانِ من المفعول(١)، فيُقال: إنَّ المُصَنِّفَ إنّما تركَ ذكْرَه لظهورِه، والوَجْهُ الثاني: لـمّا كانَ مُتضَمِّنًا لفائدةِ التضمينِ وعلىٰ قاعدةٍ وأصلٍ في الإعرابِ وهي: أنَّ بعضَ الأفعالِ التي تَقْتضي مفعولَيْن مَبْنيةٌ علىٰ أصلِ الأخْبار.

وقال ابنُ الحاجِب: ﴿وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ﴾ كقولِك: صَيَّرْتُ زيدًا عالِـمًا فاضلًا، لأنّها في معنىٰ الأخبار، فكما جازَ تعدُّدُ الأخبارِ جازَ تعدُّدُها، ويجوزُ أن يكونَ الأوّلُ هو المفعولَ، والثاني حالًا من الضميرِ في قولِه «تركهم» أيْ: تركهم مُسْتَقِرِّينَ في ظُلماتٍ في حالِ كَوْنِهم لا يُبصِرون، ويجوزُ أن يكونَ الأولُ حالًا، والثاني هو المفعولَ، أي: صَيَّرهم غيْرَ مُبْصرينَ في حالِ كَوْنِهم في ظُلمات.

قولُه: (**والظُّلْمةُ عَدمُ النور**) وزاد الإمام(٢): عمّا مِنْ شأنِه أن يستنير(٣).

قولُه: (**وقيل: عَرَضٌ يُنافي النور**) فعلىٰ هذا الظُّلمةُ أمْرٌ وجوديٌّ، ويدلُّ عليه قولُه تعالىٰ: ﴿وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾ [الأنعام: ١].

---

(١) «أمالي ابن الحاجب» (١: ١٤٣).

(٢) في «مفاتيح الغيب» (٢: ٣١٤).

(٣) في (ح): «أن يستر».

مِنْ ﴿لَا يُبْصِرُونَ﴾ مِنْ قَبيلِ المتروكِ المُطَّرَحِ الذي لا يُلتفتُ إلىٰ إخطارِه بالبال، لا مِنْ قَبيلِ المقدَّرِ المنويِّ، كأنَّ الفعلَ غيرُ متعدٍّ أصلًا، نحوُ ﴿يَعْمَهُونَ﴾ في قولِه: ﴿وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الأنعام: ١١٠]. فإنْ قلتَ: فيمَ شُبِّهتْ حالُهم بحالِ المستوقِد؟ قلتُ: في أنهم غِبَّ الإضاءةِ خَبطُوا في ظُلمة، وتورَّطوا في حَيْرة. فإنْ قلتَ: وأينَ الإضاءةُ في حالِ المنافق؟ وهلْ هوَ أبدًا إلا حائرٌ خابطٌ في ظَلْماءِ الكُفْر؟ قلتُ: المرادُ ما استضاءُوا به قليلًا مِن الانتفاعِ بالكلمةِ الـمُجْراةِ علىٰ ألسنتِهم،..........

قولُه: (فِيمَ شُبِّهَتْ حالُهم بحالِ المُسْتَوْقِدِ) والذي عليه المعنيّون بشأنِ هذا الكتاب[1]: أنَّ السؤالَ عن وَجهِ التشبيهِ؛ قالوا: المَعْنىٰ ما وَجْهُ التشبيه؟ ثُمَّ بيَّنَ الوجْهَ من ثلاثةِ أوْجُهٍ، ولمّا ذكرَ الوَجْهَ الأوّلَ من تلكَ الوجوه، أوْردَ سُؤالًا وأجابَ عنه، ثمَّ شرعَ في الوجهَيْنِ الأخيرَيْنِ فتدبَّر، وقالوا: إنَّ الضميرَ في «أنّهم غِبَّ الإضاءةِ» للمُسْتَوْقدين، والذي نذهبُ إليه: أنَّ السؤالَ عن المُشَبَّه، ومَوْردُه قولُه السابق: إنّما شُبِّهَتْ قِصَّتُهم بقصَّةِ المُستوقِد، وأنَّ الضميرَ للمنافقين، وإن كانَ ظاهرُ اللفظِ يُشْعِرُ بأنَّ السؤالَ عن الوَجْه فافهم، فإن هذا المقامَ مِنْ مَزالِّ الأقدام. فإذَن المعنىٰ: في أيِّ حالٍ من أحوالِ المُنافقينَ وقعَ التشبيهُ بحالِ المُستوقِد؟ فإنّ حالاتِ المُنافقين فيها كثيرةٌ كما سَبقَتْ مِن ابتداءِ ذِكْرِهم إلىٰ أن انتهَت إلىٰ ما نحْنُ بصدَدِه، فلا بدَّ مِن تخصيصِ بعْضِها بهٰذا التشبيهِ، ولهذا وقعَ الاختلافُ في الجوابِ وتَعدَّدَ الوجوهُ، ولا كذلك إذا كانَ السؤالُ عن الوجْه. ثمّ نقول: إنّا لو فَرَضْنا أن يكونَ هذا السؤالُ عن الوجْهِ، فلا يَخْلو: إمّا أن يكونَ هذا التشبيهُ مُفَرّقًا أو مُركَّبًا، ولو كانَ مركَّبًا كانَ الوجْهُ ما ذكَره صاحبُ «المفتاح»، حيثُ قال: وَجْهُ تشبيهِ المنافقينَ بالذين شُبِّهوا بِهم في الآية هو رفْعُ الطَّمَعِ إلىٰ تيسير[2] مطلوبِهم بسببِ مباشرةِ أسبابِه القريبةِ مع تَعْقيبِ الحِرمانِ والخَيْبَةِ لانقلابِ الأسباب[3].

---

(١) يعني «الكشاف».

(٢) في «مفتاح العلوم»: تَسَنِّي. وهما بمعنى.

(٣) «مفتاح العلوم» ص١٥٤.

ووراءَ استضاءتِهم بنُورِ هذه الكلمةِ ظُلمةُ النِّفاقِ التي تَرْمي بهم إلىٰ ظُلمةِ سَخَطِ الله وظلمةِ العقابِ السَّرْمَد. ويجوزُ أنْ يُشبَّهَ بذهابِ اللـهِ بنُورِ الـمُستوقِدِ اطِّلاعُ اللـهِ.....

وليسَ في الأجوبةِ التي أوردَها المُصنِّفُ ما يدلُّ علىٰ ذلك، ولا علىٰ ما يُقارِبه، وأمّا إذا كان مُفرَّقًا، فالوَجْهُ في غايةِ الظهورِ، فلا يَحْتاجُ إلىٰ السؤالِ والجوابِ كما في بيتِ امرئِ القَيْس:

كـأنَّ قلـوبَ الطـيرِ رَطْبًـا ويابِـسًا لدىٰ وَكْرِها العُنّابُ والحَشَفُ البالي[1]

لأنّ الوجْهَ فيه مُتعدِّدٌ بحَسَبِ تعدُّدِ المشبَّهِ والمُشبَّهِ به، واستخراجُه سَهْلٌ، علىٰ أنّ السؤالَ من الوجْهِ إنّما يحسن إذا تَعيَّنَ الطَّرفانِ، وهاهنا المُشَبَّهُ غيرُ معلومٍ؛ لأنّ في قولِه: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ [البقرة: ١٧] المُشَبَّهُ مَثَلُهم وليسَ فيه ظاهِرًا ما يصحُّ أن يُقابَلَ بها في المُشبَّه به، فوجَبَ السؤالُ عنه، ولِمِثْل هذا المعنىٰ أَوْرَدَ في التمثيلِ الثاني: «قد شَبَّه المُنافِقَ في التمثيلِ الأوّلِ بالمستوقِدِ نارًا، وإظهارَه الإيمانَ بالإضاءةِ، وانقطاع انتفاعِه بانطفاءِ النار، فماذا شَبَّه في التمثيلِ الثاني بالصَّيِّبِ وبالظُّلمـاتِ؟»، ثمّ أعْرضَ عنْ هذا السؤالِ بقَوْله: «والصحيحُ أنَّ التَّمثيلَيْن من التمثيلاتِ المُركَّبة».

وأما بيانُ كونِ الاختلافِ في الجوابِ دالًّا[2] علىٰ المُدّعى، فهو أنَّ قولَه: «في أنّهم غِبَّ الإضاءةِ خَبَطوا في ظُلمة، وتورَّطوا في حَيْرَةٍ» لا يصلُحُ أنْ يكونَ وَجْهًا في التشبيهِ المُركَّبِ والمُفرَّق؛ لِـما تقرَّر أنَّ الوَجْهَ أمرٌ مُشْترَكٌ يعمُّ الطَّرَفَيْن، وهاهنا ليسَ كذلك، لأنه لا يخلو مِن أن تكونَ الإضاءةُ فيه حقيقةً أو مجازًا، فإن كانَ حقيقةً فتختصُّ بالمُسْتوقِد، وإن كان مجازًا فبالمنافق، وعلىٰ التقديرَيْنِ لا يكونُ مُشْتركًا، فلا يكونُ وَجهًا فيجبُ حَمْله علىٰ أحدِهما، فخَصَّصْناهُ بالمُنافقين علىٰ المَجاز، ليكون مُشَبَّهًا، فيَرِدُ عليه سؤالُه: «وأين الإضاءةُ في حالِ المنافق؟» وينطبِقُ

---

(١) «ديوان امرئ القيس» ص٣٨ يصفُ عُقابًا تخطفُ الطيرَ وتَنزعُ قُلوبها.

(٢) في (ط) و(ف): «دالٌّ» لكن دون لفظة «كون»، وبها تستقيم العبارة من جهة النحو، لكن تُشكل من حيث المعنىٰ، والله أعلم.

....

عليه الجوابُ المرادُ: «ما استضاؤوا به قليلًا من الانتفاعِ بالكلمةِ المُجْراةِ علىٰ ألسنتِهم» إلىٰ آخره فإنه في بيان مجاز المشبه.

وأمّا الجوابُ الثاني، وهو قوله: «ويجوزُ أن يُشَبَّه بذَهابِ الله بنورِ المستوقِدِ» إلىٰ آخرِه، والثالثُ وهو قوله: «والأوجَهُ أن يُرادَ الطَّبْعُ» فمنَ الدلائلِ القاطعةِ علىٰ ما قَصَدْناه.

بيانُ الوَجْهِ الثاني: أنَّ المُشَبَّهَ بالاستضاءةِ هو انتفاعُهم من المؤمنينَ بالمُتاركةِ والإعفاءِ عن المُحاربة، والإحسانِ إليهم، وإعطائِهم الحظوظ من المغانم، وبذهابِ الله بنورِ المُسْتوقِدِ إذهابُ الله ذلك الانتفاعَ بكَشْفِ أسرارِهم وافتضاحِهم بين المؤمنينَ بإطْلاعِهم علىٰ أفعالِهم، فيكونُ الاطلاعُ علىٰ النفاقِ مترتِّبًا علىٰ الانتفاعِ، كما أنَّ الذهابَ مترتِّبٌ علىٰ الإضاءةِ في حالِ المستوقِدِ.

ويفترقُ هذا الوجْهُ من الوجْهِ الأولِ في إرادةِ معنىٰ ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ دونَ الإضاءةِ والانتفاعِ، فإنَّ المرادَ بالإضاءةِ في الوجهيْنِ الانتفاعُ بالكَلِمةِ المُجْراةِ علىٰ ألسنتِهم، وبالإذهابِ في الأول ظُلمةُ العقاب، وفي الثاني إطلاعُ الله المؤمنينَ علىٰ أسرارِهم.

وبيانُ الوجْهِ الثالث: هو أنَّ المُشَبَّه بالاستضاءةِ هو الانتفاعُ المذكورُ، وبالإذهابِ الطبعُ المرتَّبُ علىٰ عَدمِ مَنْحِ الألطافِ، وتَرْكُهم علىٰ ما هُم عليه، فإنه سَبَبٌ لتراكُمِ الرَّيْنِ والطبع علىٰ قلوبِهم، فصحَّ إيقاعُ الطبعِ مُشبَّهًا، وأنه بمنزلةِ إذهابِ النورِ في طرف المشبَّه به، لأنَّ نورهم، أي: انتفاعَهم لـمّا كانَ سَببًا عن إظهارِهم الإيمانَ وموافقتِهم المسلمينَ في الظاهرِ، وكان تَـرْكُهم علىٰ هذه الحالةِ سَببًا لتراكُمِ الرينِ فكُلَّما ازدادَ الرَّيْنُ، قلَّ الانتفاعُ والإضاءةُ، إلىٰ أن ينتهيَ الرَّيْنُ إلىٰ الطبعِ، فحينَئذٍ لم يتمالكوا أن يُجْروا علىٰ ألسنتِهم كلمةَ الإيمانِ، قالَ الله تعالىٰ: ﴿قَدْ بَدَتِ ٱلْبَغْضَآءُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ وَمَا تُخْفِى صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ﴾ [آل عمران: ١١٦] فانقطعَ لذلك الانتفاعُ بالكُلِّيةِ، فصَحَّ التشبيه، هذا علىٰ تقديرِ أنْ يكونَ ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ جزاءَ الشـرطِ والضميرُ للمُسْتوقِدين، وأما إذا قُدِّرَ الجَزاءُ محذوفًا، تكون دِلالةُ «ذهَبَ الله» علىٰ هذا المعنىٰ دلالة النائبِ علىٰ الـمَنوب.

علىٰ أسرارِهم **وما افتُضِحُوا** به بينَ المؤمنينَ واتَّسَموا به مِنْ سِمَةِ النِّفاق. **والأوجهُ أن يُرادَ الطَّبْع**؛ لقولِـه: ﴿ صُمٌّ بُكْمٌ عُمْىٌ ﴾. وفي الآيةِ تفسيرٌ آخر؛ وهو: أنهم لـمّا وُصِفوا بأنهم اشترَوُا الضَّلالةَ بالهدىٰ، عُقِّبَ ذلكَ بهذا التمثيل؛ ليُمثِّلَ هُداهم الذي باعُوه بالنارِ المضيئةِ ما حَوْلَ الـمُستوقِد؛ والضَّلالةُ التي اشترَوْها وطُبعَ بها علىٰ قلوبِهم بذهابِ اللـهِ بنُورِهم وتَرْكِه إيّاهم في الظُّلماتِ. وتنكيرُ النارِ للتعظيم. **كانت حَواسُّهم سليمةً**،.......

قولُه: (**وما افتُضِحوا**) قيل: هو عَطْفٌ علىٰ «اطِّلاعُ الله».

وأما الجوابُ الرابعُ وهو قولُه: «وفي الآيةِ تفسيرٌ آخر» فكذا يُقوِّي قوْلَنا: إنَّ تقديرَ السؤالِ: في أي حالةٍ من حالاتِ المنافقين وقعَ التشبيهُ؟ فإنَّ حالاتِ المُنافقين فيها كثيرة.

تقريره: أنَّ تلكَ الأجوبةَ كانَتْ مَبْنيّةً علىٰ أنَّ المُرادَ من الحالِ المسؤولِ عنها ما يُعلَمُ مِن تفسيرِه قولَه: ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ﴾ حيث قال: «كانَت صورةُ صَنيعِهم مع الله ـ حيثُ يتظاهرون بالإيمانِ وهم كافِرون ـ صورةَ صُنْعِ المخادعين، وصورةُ صُنْعِ الله معهم ـ حيثُ أمرَ بإجراءِ أحكامِ المُسلمين عليهم، وهم عِنْده في عِدادِ شِرارِ الكَفرةِ وأهلِ الدَّرْكِ الأسفلِ من النار ـ صورةَ صُنْعِ الخادع» إلىٰ آخِره. وهذا الجوابُ مَبْنيٌّ علىٰ أنَّ الحالةَ التي وقعَ التشبيهُ فيها هي ما في الآيةِ السابقةِ وهي قولُه: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ ﴾ [البقرة: ١٦]. ألا ترىٰ كيف صَرَّح بالمُشَبَّهِ والمُشَبَّهِ به بقَوْلِه: «ليُمَثِّلَ هُداهم الذي باعوه بالنارِ المُضيئة»! فالحقُّ أنَّ هذا جَوابٌ ثانٍ، والجوابُ الأولُ مُتفرِّعٌ عليه الوَجْهان.

قولُه: (**والأوْجَهُ أن يُرادَ الطبعُ**) لِما أنَّ قوْله: ﴿ صُمٌّ بُكْمٌ عُمْىٌ ﴾ [البقرة: ١٨] واقعٌ استئنافًا علىٰ بَيان المُوجِب.

قولُه: (**كانت حواسُّهم سليمة**)، **الراغب**: الصَّمُّ: صَلابةٌ من اكتنازِ الأجزاءِ، ومنه قيلَ: حَجَرٌ أَصَمُّ وصَخْرة صمّاءُ، وقيلَ لرأسِ القارورة: الصِّمام، والبَكَمُ: اعتقالُ اللسانِ، وأصلُه فيمَنْ يُولَدُ أخْرسَ، والعَمىٰ قد يُقالُ في عَدَمِ البَصيرةِ والبَصَـرِ جميعًا، فمن تركَ الإصغاءَ إلىٰ

ولكنْ لـمّا سَدُّوا عن الإصاخةِ إلىٰ الحقِّ مسامعَهم، وأبَوْا أنْ يُنطِقوا به ألسنتَهم، **وأنْ يَنظُروا ويتبصَّروا بعيونِهم**؛ جُعِلُوا كأنما **إِيْفَتْ** مشاعرُهم، وانْتَقَضَتْ بُناها التي بُنِيتْ عليها للإحساسِ والإدراكِ؛ كقولِه:

صُمٌّ إذا سَمِعوا خيرًا ذُكِـرْتُ بـهِ ... وإنْ ذُكِرتُ بسُوءٍ عنـدَهم **أَذِنُـوا**

أَصَــمُّ عَــمّا ســاءَه سَــمِيعُ

أصمُّ عَنِ الشيءِ الذي لا أُريدُه ... وأسمعُ خَلْقِ اللـهِ حـينَ أُريـدُ

الحِكْمةِ الربانيّةِ، وأعْرَضَ عن الطريقِ الأُخْرَوِيّة واشتغَلَ عن تَعرُّفِ حالِها، ولم يُنْعِمْ تدبرهما، صَحَّ أن تُستعملَ هذه الألفاظُ فيه، والآية مَبْنيّةٌ علىٰ الآيةِ الأولىٰ ومُفَسَّرةٌ بحَسَبِ تفسيرِها[١].

قولُه: (**وأن ينظُروا ويتبَصَّروا**[٢] **بعُيونِهم**) زادَ في العبارةِ في هذا القسمِ، وأكَّد فيه، حيث بيَّن النظرَ بالتبصُّـر وصَرَّحَ بذِكْرِ العين، وبَناهُ من التفعُّل؛ لأنّ بديهةَ النظرِ لا تُجْدي ألبتَّـةَ، والنظرةُ الأولىٰ حَمْقاءُ، فلابُدَّ من بناءٍ ثانٍ علىٰ الأولِ، وإعمالِ التفكُّرِ فيه لينتفعَ به.

قولُه: (**إِيفَتْ**) أي: صارَتْ ذا[٣] آفةٍ. **الجوهريّ**: الآفة: العاهَة. وقد إيفَ الزرعُ، أي: أصابَتْهُ آفَةٌ فهو مؤوف مِثالَ مَعوف، والبُنىٰ: بالضم مقصورة مثل البِنَىٰ يقال: بنيةٌ وبُنَىٰ، وبنْيةٌ وبِنَى.

قولُه: (**أذِنوا**) هو من: أذِنْتُ الشيءَ أذَنًا، إذا أصغَيْتَ إليه، وأنشَدَ الجوهريُّ قَبْلَهُ لقَعْنَبٍ:

إنْ يَسْمَعوا رِيبةً طـاروا بهـا فَرَحًـا ... مني، وما أذِنوا مِن صالحٍ دَفنوا[٤]

---

(١) «تفسير الراغب» (١: ١٠٧).

(٢) في الأصول الخطية: «ويُبْصِروا»، وكلامُ الشارح دائرٌ على التبصُّر.

(٣) كذا في الأصول الخطية، ولعل الصواب: «ذات».

(٤) «الصحاح» (٥: ٢٠٦٨) (أذِنَ). ومنه قولُه ﷺ: «ما أذِنَ الله لشيءٍ ما أذِنَ للنبيِّ أن يتغنّى بالقرآن» يعني استمع. أخرجه البخاري (٥٠٢٤)، ومسلم (٧٩٢) وغيرهما من حديثِ أبي هريرة رضي الله عنه.

فأَصـــمَمْتُ عَمْـــرًا وأَعمَيْتُـــه عَنِ الجُودِ والفَخْرِ يومَ الفِخَـارْ

فإنْ قلتَ: كيفَ طريقتُه عندَ علماءِ البيان؟ قلتُ: طريقةُ قولِهم:..................

قولُه: (فأَصْمَمْتُ عَمْرًا) البيت[1]. أي: وَجَدْتُـه أَصَمَّ، «وأعمَيْـتُه»، أي: وجَدْتُه أعمىٰ.

قولُه: (كيفَ طريقتُه) قيل: أي: هو حَقيقةٌ أم مجاز؟ ثمَّ إنْ كانَ مجازًا، أهوَ مِن بابِ التمثيلِ أو الاستعارة؟ وليسَ بذاك، بل تَوْجيهُ السؤالِ أنْ يُقال: ذكَرْتَ أنَّ قولَه: ﴿صُمٌّۢ بُكۡمٌ عُمۡيٌ﴾ [البقرة: ١٨] ليسَت علىٰ ظواهِرِها؛ لأنّ حواسَّهم كانَت سَليمةً، وأنها محمولةٌ علىٰ تلك المعاني، فمِنْ أيِّ أُسلوبٍ هو في البيان؟ فأجابَ: إنَّه من بابِ التشبيهِ، ثمّ أَوْرَدَ عليه أنّ مَبْنىٰ التشبيهِ أن يُذكَر طَرفاهُ، وهو المُشبَّه والمُشبَّهُ به، وأنَّ الاستعارةَ هي أن يُطْلَقَ أحدُ طرفَي التشبيهِ، ويُرادَ الطرفُ الآخَر، وهاهنا لم يُذْكَر المُشبَّه، فهل يُسَمّىٰ استعارةً أم لا؟ فأجاب بأنّه لا يُسَمّى استعارةً؛ لأنَّ المُسْتعارَ له مذكورٌ وهُم المنافقون، ثم مَنَع هذا التعليل بقولِه: «طوىٰ ذِكْرَهم عن الجملةِ بحَذْف المُبْتدأ» وتقريرُه: أنّه ثبتَ في البيانِ أنّ شَرْطَ الاستعارةِ أن يكونَ المُشبَّه المتروكُ مَطْويًّا في جُملةٍ وقعَت الاستعارةُ فيها، فلو ذُكِرَ في غيرِها من الجُمَلِ لا يضرُّها، ألا تَرىٰ إلى قولِه:

قامَتْ تُظَلِّلُنـي مِـنَ الـشمسِ نَفْـسٌ أعـزُّ عـليَّ مِـنْ نَفْـسي
قامَتْ تُظَلِّلُنـي ومِـنْ عَجَـبٍ شَمْسٌ تُظَلِّلُني من الشمسِ[2]

فإنّ قولَه: «شَمْسٌ تُظَلِّلني» عُدَّ استعارةً، وإنْ عُلِمَ من السابقِ أنّه تَشْبيه، كذا هاهنا هذه الجُمْلَةُ مُعَرّاةٌ عن ذِكْرِ المُشبَّه، وإنْ عُلِمَ مما سبق ذكْرهم، فانسلَقَ إلىٰ أنَّه استعارة، وإليه الإشارةُ بقوله: «طَوىٰ ذِكْرَهم عن الجُملة». وأجابَ أنَّ المَطْويَّ في حُكْم المنطوقِ؛ لأنَّ الكلامَ لا يتمُّ إلّا به، بخلافِهِ في البيت، فإنَّ تلك الجُملةَ مُسْتَقِلّة.

---

(١) ذكره ابن قتيبة في «المعاني الكبير» (١: ٥٦٠)، واليوسيُّ في «زَهر الأكَم في الأمثال والحِكَم» (٢: ٩٦) غير منسوبٍ إلى أحد.

(٢) البيتان لابن العميد كما في «يتيمة الدهر» للثعالبي (١: ٣٧٤).

هُمْ ليوثٌ؛ للشُّجعان، و: بُحورٌ؛ للأسخياء، إلّا أنّ هذا في الصِّفاتِ وذاكَ في الأسماء. وقد جاءت الاستعارةُ في الأسماءِ والصِّفاتِ والأفعالِ جميعاً؛ تقولُ: رأيتُ لُيوثًا، ولقيتُ صُمًّا عن الخَيْر، **ودَجَا الإسلامُ**، وأضاءَ الحقُّ. فإنْ قلتَ: هلْ تُسمَّىٰ ما في الآيةِ استعارةً؟ قلتُ: مُختلَفٌ فيه، والمحقِّقون علىٰ تسميتِه **تشبيهًا بليغًا**، لا استِعارَة؛.................

قولُه: (**هم ليوثٌ للشُّجعانِ، وبُحورٌ للأسخياء**) أي: تَشْبيهٌ بحَذْفِ الأداة، والوَجْهُ كأنَّه قِيلَ: همُ كالليوثِ وكالصُّمِّ إلاّ أنَّ الفرْقَ بينهما مِن حيثُ الاسمُ والصفةُ، وكما جاءتِ الاستعارةُ علىٰ الأصالةِ في الأسماءِ وعلىٰ التبعيّةِ في الصِّفاتِ والأفعالِ كذا تجيءُ في التَّشبيه؛ لأنَّ مَبْنىٰ الاستعارةِ علىٰ التشبيهِ فقولُه: «رأيْتُ ليوثًا ولقِيتُ صُمًّا، ودَجا الإسلامُ، وأضاءَ الحقّ» استعاراتٌ لا تَشْبيهات، فإذا جُوِّزَ ذلك في الفَرْع، ففي الأصلِ بطريقِ الأَوْلىٰ.

قولُه: (**ودَجا الإسلام**)، **الأساس**: ومنَ المَجازِ ثَوْبٌ داجٍ: سابغٌ غَطّىٰ[1] جَسَدَهُ كُلَّه، وثَوْبُ الإسلامِ داجٍ.

قولُه: (**تشبيهًا بَليغًا**) وذلك أنَّ حقَّ التشبيهِ ذِكْرُ أركانِه الأربعةِ: المُشَبَّه والمُشَبَّه به، وأداتِه ووَجْهِه، وحينَ لم يذكُرْ هاهنا الأداةَ دلَّ علىٰ الحَمْل، ولـمّا لم يذكُر الوَجْه دَلَّ علىٰ العموم.

وأما حَذْفُ الـمُسْنَدِ إليه، فيه بلاغة أمْ لا؟ فمَذْهَبُ صاحبِ **المفتاح**: لا، لكَوْنِ المُقَدَّر كالملفوظِ، لٰكن لا يَـخْلو مِن نوعِ مُبالغةٍ، فإنَّ دِلالةَ المُسنَدِ علىٰ المُسنَدِ إليه الـمُقَدَّر في نَحوِ:

أَسَدٌ عليَّ وفي الـحُروبِ نَعامة[2]

قَريبٌ مِن نحوِ دِلالةِ الأسدِ علىٰ الشجاعِ في قولِك: رأيْتُ أسدًا يَـرْمي، ولهذا اختُلِفَ فيه.

---

(١) لفظ «غطّى» من (ط)، ومن «أساس البلاغة» (دجى)، وسقط من سائر الأصول.

(٢) لعمرانَ بن حِطّان، من فرسان الخوارج وشجعانِهم، يخاطِبُ الحجّاجَ بن يوسف حين فرَّ من غزالةَ الحرورية. «التذكرة الحمدونية» (١: ٢٦٩)، ولتمامِ الفائدة انظر: «الكامل في اللغة والأدب» للمبرد (٢: ٩٢٩).

لأنَّ الـمُستعارَ له مذكورٌ، وهُم الـمُنافِقون، والاستعارةُ إنما تُطْلَقُ حيثُ **يُطوىٰ ذِكْرُ الـمُستعارِ له، ويُجعَلُ الكلامُ خِلْوًا عنه صالـحًا لأَنْ يُرادَ به المنقولُ عنه والمنقولُ إليه** لولا دلالةُ الحالِ أو فحوىٰ الكلام، كقولِ زُهير:

لدىٰ أَسَدٍ شاكي السِّلاحِ مُقَـذَّفٍ ... لـــه لِبَـــدٌ أظفـــارُه لَمْ تُقَلَّـــمِ

قولُه: (**يُطوىٰ ذِكْرُ المُسْتعارِ له**) ليسَ بكُلِّي؛ لأنّ ذلك مَشروطٌ في الاستعارةِ المُصَرِّحة، أما المَكْنِيَّةُ فبِخلافِه.

قولُه: (**ويُجْعَلُ الكَلامُ خِلْوًا عنه، صالـحًا لأَن يُرادَ به المنقولُ عنه والمنقولُ إليه**) مبنيٌّ علىٰ القولِ بالادّعاءِ الذي هو أصلُ الاستعارة، وإلاّ فمَعْنىٰ الحقيقةِ هو المُبادرُ إلىٰ الفَهْم عند خُلوِّ الكلامِ عن القَرينة، وإلىٰ الاستعارةِ عند وجودِها؛ وذلك أنّ المُتكلِّمَ عند إرادةِ الاستعارةِ يَدَّعي أوّلًا أنَّ المُشبَّه داخِلٌ في جِنْسِ المُشَبَّهِ به، وفَرْدٌ من أفرادِ حقيقتِه، فالمُستعارُ كاللفظِ المُشْتَرَكِ الدائرِ بين مفهومَيْه، ولولا القرينةُ المُبينةُ لم يُعلَمِ المُراد.

قولُه: (**لدىٰ أسَدٍ شاكي السِّلاح**) الشوكةُ شِدَّةُ البأسِ، والحِدَّةُ في السلاح[١]، وقد شاكَ الرجلُ، أي: ظهَرَتْ شوكَتُه وحِدَّتُه، فهو شائِكُ السلاحِ، وشاكي السلاحِ مَقْلوبٌ منه[٢]، مُقَذَّفٌ: كثيرُ اللحم، ناقةٌ مُقَذَّفَةٌ مُكتَنِزةُ اللَّحْم، كأنّما قُذِفَتْ به قَذْفًا. لِبَدٌ: جَمْعُ لِبْدَةٍ، وهي الشَّعْرُ الذي علىٰ رَقَبَتِه[٣] يتلبَّد.

قولُه: (**أظْفارُه لم تُقَلَّم**) أي: بَراثِنُه لا يَعْتَريها ضَعْفٌ، يقالُ للضعيف: مَقْلومُ الظُّفُرِ، واجتمعَ في البيتِ تجريدُ الاستعارةِ مع ترشيحِها، والبيتُ مُسْتَشْهَدٌ به لقيامِ دِلالةِ الحالِ علىٰ الاستعارة.

---

(١) في (ح) و(ف): «والحد في السلاح».

(٢) يعني قَلْبَ الياءِ من عينِ الفعلِ إلى لامِهِ، ويجوز حذفُ الياء فيقال: شاكٌ. أفاده الشنتمري في «شرح ديوان زهير» ص٢٢.

(٣) يعني الأسد، وتُسَمّىٰ زُبْرَةَ الأَسَد.

ومِنْ ثَمَّ تَرىٰ الـمُفْلِقِين السَّحرةَ منهم كأنهم يتناسَوْنَ التشبيهَ ويُضْرِبونَ عن توهُّمِه صَفْحًا، قالَ أبو تـمَّام:

ويَصْعَدُ حتى يظنَّ الجهـولُ ... بـأنَّ لـه حاجـةً في الـسَّماءِ

قولُه: (ومِنْ ثَمَّ) تَعليلٌ لقولِه: «ويُـجْعَلُ الكلامُ خِلْوًا عنه صالحًا لأَنْ يُرادَ به المنقولُ عنه» أي: حقيقةً «والمنقولُ إليه» أي: ادعاءً، ولأنَّ المُشَبَّهَ داخلٌ في جِنْسِ المُشَبَّهِ به فَرْدٌ من أفرادِ حَقيقةِ «يتناسون التشبيه» في الترشيح[1] كأنه لم يخطر منهم على بالٍ، ولا رأوه ولا طيف خيال.

فإنْ قلت: الكلامُ في تناسي التشبيهِ مَسوقٌ للاستعارةِ كما يُفهَمُ مِن كلامه، وهذا تَشبيهٌ كما تَقَرَّر مِن مفهومِ كلام صاحبِ المفتاح؟ قلتُ: ذكَرَهُ للمُبالغةِ والإيذانِ بأنّهم إذا كانوا مع التشبيهِ والاعترافِ بالأصلِ يُسَوِّغون أنْ لا يَبْنوا إلّا علىٰ الفرعِ الذي هو الـمُشَبَّهُ به، فهم إلىٰ تسويغِ ذلك مع جَحْدِ الأصلِ في الاستعارةِ أقْرَب[2].

قولُه: (الـمُفْلقين)، الجوهريّ: الفِلْقُ بالكَسْرِ: الداهيةُ والأمرُ العَجيبُ تقولُ منه: أفْلَقَ الرجلُ، وشاعِرٌ مُفْلقٌ.

الأساس: شاعِرٌ مُفْلِقٌ يأتي بالفِلْقِ وهو الأمرُ العَجيب.

قولُه: (ويَصْعَدُ) البيت[3]، والضميرُ في «يَصْعَد» للمدوحِ[4]، ساقَ سُمُوَّ مَنْزِلَتِه وارتقاءَهُ[5]

---

(١) قوله: «في الترشيح» من (ط).

(٢) هذه الفقرة ـ من قوله: «فإن قلت: الكلام» إلىٰ هنا ـ هنا مكانها في (ط)، وفي (ح) و(ف) مكانها بعد فقرة: «قوله: لا تحسبوا» الآتية.

(٣) لأبي تمام في «ديوانه» (١: ٤١٧).

(٤) في (ف): «للممدوح».

(٥) في (ط): «وارتفاعه».

ولبعضِهم:

لا تَحسبُوا أنَّ في سِرْبالِـه رَجُـلًا ... ففيهِ غَيْثٌ وليثٌ مُسبِلٌ مُـشْبِلْ

وليسَ لقائلٍ أنْ يقولَ: طُوِيَ ذكْرُهم عن الجملةِ بحذفِ المبتدأِ؛ **فأتسلَّقُ بذلكَ إلىٰ** تسميتِه استعارةً؛ لأنه في حُكْمِ المنطوقِ به، نظيرُه قولُ مَن يخاطِبُ الحَجَّاج:

أَسَدٌ عليَّ وفي الحـروبِ نعامـةٌ ... فَتْخاءُ تَنفِرُ مِنْ صَفيرِ الـصافرِ

مدارجَ الكَمالِ مَساقَ عُلوِّه المكاني، واللامُ في «لظنَّ» جوابُ القَسَم، والبيتُ مِثالُ الاستعارة.

قولُه: (**لا تَحسِبوا**) البيت[1]، والبيتُ مُسْتَشْهَدٌ به من حيثُ اللفظُ كما تقولُ في شُجاعٍ: هذا ليسَ بإنسان بل هو أسدٌ؛ ألا ترىٰ كيفَ يَفْترِسُ ويَصول.

قولُه: (**مُسْبِلٌ**)، **الأساس**: أسْبَلَ المَطَر: أرسَلَ دَفْعةً وتكاثفَ كأنّها أسْبَلَ سِتْرًا.

قولُه: (**فأتَسَلَّقُ**)، **الجوهريُّ**: تسلَّقَ الجدارَ: تَسوَّرَه. أي ترك التشبيهَ وارتقىٰ إلىٰ الاستعارة، لأنّها تدرُّجٌ من التشبيهِ لحَذْفِ أحدِ طرَفَيْهِ وذِكْرِ الآخَرِ، وفي حَذْفِ المُبتدأِ إيهامٌ لتَطْهيرِه اللسان عنه.

قولُه: (**أَسَدٌ عليَّ**) البيت[2]، وبَعْده:

هلا حَمَلْتَ علىٰ غزالةَ في الوَغىٰ ... بل كان قلبُك في جناحَيْ طائرِ

فَتْخاءُ: مُسْترخِيةُ الجَناح. والصَّفير: صوتُ المُكاء، والنَّعامُ يُضْرَبُ به المَثَلُ في الجُبْن. قيل: قتلَ الحجّاجُ شَبيبًا الخارجيَّ، فحارَبَتْهُ امرأتُه سَنةً، وهزَمتِ الحجَّاجَ وهي تتبعُه، فقيلَ له ذلك تَعْييرًا، أي: هلاّ حَمَلْتَ علىٰ هٰذه المرأةِ في الوغىٰ بل كان قلبُكَ في الوَجيبِ[3] والخَفَقانِ كأنّه في جناحَي الطير[4].

---

(١) للزمخشري كما في «شواهد الكشاف» (١ : ٧٧).

(٢) سبق تخريجُه قبل قليل.

(٣) في (ط): «الوجب».

(٤) في (ط): «الطائر».

ومعنىٰ ﴿لَا يَرْجِعُونَ﴾: أنهم لا يَعودُونَ إلىٰ الهُدىٰ بعدَ أنْ باعُوه، أوْ عن الضَّلالةِ بعدَ أن اشترَوْها؛ **تسجيلاً عليهم بالطَّبْع**؛ أوْ أرادَ أنهم بمنزلةِ المتحيِّرينَ...............

قولُه: (ومعنىٰ ﴿لَا يَرْجِعُونَ﴾) أي: ﴿لَا يَرْجِعُونَ﴾[1] مُتعلَّقُه محْذوف. **الأساس**: رجعَ إليَّ رجوعًا ومَرْجِعًا ورُجعىٰ، ورَجَعْتُه أنا رَجْعًا. فإما أنْ يُقدَّرَ المتعلَّقُ «إليَّ»[2]، فالرجوعُ إذَنْ بمعنىٰ الإعادةِ إلىٰ ما كانَ، فالمعنىٰ: «لا يعودونَ إلىٰ الهُدى»؛ لأنَّ المُرادَ تمكُّنهم من الهُدىٰ، وإمّا أن يُقدَّرَ «عن» فالمَعنىٰ: «لا يرجِعونَ عن الضلالة»، فإنَّ المُتمسِّكَ بالشيءِ لا يرجعُ عنه، وإمّا أن لا يُقدَّرَ شيءٌ، ويُتْرَكَ علىٰ الإطلاق، والوَجْهانِ المُتقدِّمان مَبْنيانِ علىٰ أنَّ وَجْهَ التشبيهِ في التمثيلِ مُسْتنبَطٌ مِن قولِه: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلۡهُدَىٰ﴾ [البقرة: ١٦] والوَجْهُ الأخيرُ مِن قولِه: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمۡ وَتَرَكَهُمۡ فِي ظُلُمَٰتٖ لَّا يُبۡصِرُونَ﴾، المعني به قوله[3]: «إنَّهم غِبَّ الإضاءةِ، خَبَطوا في ظُلْمَةٍ، وتورَّطوا في حَيْرَة».

قولُه: (**تسجيلًا عليهم بالطَّبع**) اعلَمْ أنَّ في تفريعِه هذا اللَّفظَ علىٰ قولِه: «بعد أنْ باعوه» أو «بعد أن اشترَوْها» وإيقاعِـه مفعولًا له للقولِ المُقدَّر، أي: قيلَ: فهم لا يرجِعون، تسجيلًا عليهم[4]، دقيقةً جليلةً ولطيفةً سَنِيَّةً، لأنَّه آذَنَ بِهِ أنَّ هذا القولَ أيضًا مُتفرِّعٌ علىٰ قولِه تعالىٰ: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلۡهُدَىٰ﴾ [البقرة: ١٦] وتتميمٌ لذلك المَعْنىٰ، نَحْوَ قولِه: ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمۡ﴾ وقولِه: ﴿وَمَا كَانُواْ مُهۡتَدِينَ﴾؛ لأنَّ المُشتري والبائعَ إذا بَتّا المُبايعةَ بحيثُ لا يكونُ لأحدِهما الخِيارُ والرجوعُ إلىٰ السِّلعةِ كَتَبا صَكًّا علىٰ ذلك، ثم أثبتَ الحاكِمُ سِجِلَّه تأكيدًا علىٰ تأكيد، فهذا هو معنىٰ الطَّبْع، لأنَّ الطَّبْع: تراكُمُ الرَّيْنِ وتزايدٌ في الكُفْرِ، فعلىٰ هذا جُملةُ التمثيلِ كالمُعْتَرِضَةِ بين التتميم أعني: ﴿صُمُّۢ بُكۡمٌ عُمۡيٞ فَهُمۡ لَا يَرۡجِعُونَ﴾ [البقرة: ١٨] والـمُتَمَّم وهو قولُه: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ﴾ الآية [البقرة: ١٦] وعلىٰ الوَجْهِ الثاني وهو قولُه: «أو أرادَ

---

(١) في (ح): «أي يرجعون».

(٢) في (ط): «المتعلق أي».

(٣) من قوله: «﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمۡ﴾ إلىٰ هنا من (ط).

(٤) متعلّقٌ بقولِه: «اعلم أنَّ في تفريعِه».

الذينَ بَقُوا جامِدِينَ في مكانِهم لا يَبْرحونَ، ولا يَدرُونَ أيتقدَّمونَ أمْ يتأخَّرون، **فكيفَ يَرْجِعونَ** إلىٰ حيث ابتَدأوا منه.

[﴿ أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فِيهِ ظُلُمَٰتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ ۚ وَٱللَّهُ مُحِيطٌۢ بِٱلْكَٰفِرِينَ ۞ يَكَادُ ٱلْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَٰرَهُمْ ۖ كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوْا۟ فِيهِ وَإِذَآ أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا۟ ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَٰرِهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾ ١٩-٢٠]

ثم ثنّىٰ اللهُ سبحانه في شأنِهم بتمثيلٍ آخر؛ ليكونَ كَشْفًا لحالِهم بعدَ كَشْف، وإيضاحًا **غِبَّ إيضاح** ....

أنَّهم بمنزلةِ الـمُتحيِّرين»، قولُه: ﴿ صُمٌّۢ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾ كالتتميم لجُملةِ التمثيل، ويُمكنُ أن يُنظَرَ في الترشيحِ والتجريدِ والتتميم معنىٰ الترقّي ليشملَ جميعَ شرائطِ التجارة؛ لأنَّ المقصودَ من التجارةِ حصولُ الرِّبح، وحِفْظُ رأسِ المال، وهٰؤلاءِ في هٰذه الصَّفْقةِ أضاعوا هاتَيْن الطَّلِبتَيْن، فعُلِمَ من ذلك فَقْدُ اهتدائِهم لطُرُقِ التجارة. ومَنْ وقفَ علىٰ كونِه دَخيلًا في صَنْعَةِ التجارةِ رُبّما اشتغَلَ بالتلافي، ويرجعُ إلىٰ البائعِ ويعتذرُ إليه ليردَّ رأْسَ مالِه، ويرجِعَ عن الغُبْنِ الفاحِش، وهٰؤلاءِ حُرِموا[١] كلَّ ذلك فدُمِّروا.

قولُه: **(وكيفَ[٢] يَرْجِعون)** عَطْفٌ علىٰ «أيتقَدَّمون أم يتأخَّرون» ضَمَّنَ «لا يدرون» معنىٰ العِلْم، وعلَّقَ عَمَلَه حيث أتىٰ بالجُمْلتين مُصَدَّرتَيْن بحَرْفِ الاستفهامِ، و«كيف» مفعولُ «يرجِعونَ» علىٰ تأويلِ جوابِ الاستفهام.

قولُه: **(ثمّ ثَنّىٰ الله تعالىٰ)** هو عَطْفٌ علىٰ قولِه: «عَقَّبَها بضَرْبِ المَثَل» في قولِه: «ولـمّا جاءَ بحقيقةِ صِفَتِهم عَقَّبها».

قولُه: **(غِبَّ إيضاح)**، **الجَوهري**: الغِبُّ: أن تَرِدَ الإبلُ الماءَ يومًا وتَدَعَه يومًا[٣].

---

(١) في (ط): «وحرموا هؤلاء».

(٢) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «فكيف».

(٣) من قوله: «قوله: غب إيضاح» إلىٰ هنا ساقط من (ط).

وكما يجبُ علىٰ البليغِ في مَظانِّ الإجمالِ والإيجازِ أن يُجمِلَ ويُوجِز، فكذلكَ الواجبُ عليهِ في مَوارِدِ التفصيلِ والإِشباعِ أنْ يُفصِّلَ ويُشبع. أنشدَ الجاحظُ:

يَرْمونَ بالخُطَبِ الطِّوالِ وتـارةً **وَحْيَ الـمُلاحِظِ** خِيْفَةَ الرُّقَبـاءِ

ومما ثُنِّيَ مِنَ التمثيلِ في التنزيلِ قولُه: ﴿وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ ۞ وَلَا ٱلظُّلُمَٰتُ وَلَا ٱلنُّورُ ۞ وَلَا ٱلظِّلُّ وَلَا ٱلْحَرُورُ ۞ وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَحْيَآءُ وَلَا ٱلْأَمْوَٰتُ﴾ [فاطر: ١٩-٢١]، **وألا ترىٰ** إلىٰ ذي الرُّمَّةِ كيفَ صَنَعَ في قصيدتِه:

أذاكَ أمْ نَمِشٌ بالوَشْيِ أَكْرُعُهُ؟

قولُه: (**وكما يجبُ علىٰ البليغ**) الواوُ للاستئنافِ، والكلامُ إلىٰ تَمامِ بيتِ الجاحظِ مُعْتَرِض، والكافُ في «كما» مَرفوعُ المَحلِّ و«ما» موصولةٌ، ولذلك جيءَ بالفاءِ في الخَـبَرِ، وهو «فكذلك».

قولُه: (**يَرْمونَ بالخُطَبِ**)، **الأساس**: ومنَ المَجاز: رأيتُ الناسَ يَرمونَ الطائفَ، أي: يقصِدونه. وهذا الكلامُ بَعيدُ المَرامي.

قولُه: (**وَحْيَ المُلاحِظ**) منصوبٌ علىٰ المَصْدر، أي: يُشيرونَ رَمْزاً.

قولُه: (**وألا ترىٰ**) ويُروىٰ بغيرِ «الواو»، وإذا كان بغيرِ «الواو» فهو كالبَيانِ لِما مَرَّ، وإذا كان «بالواو» فهو عَطْفٌ علىٰ «ممّا ثُنِّيَ».

قولُه: (**أذاكَ أمْ نَمِشٌ بالوَشْيِ أكْرُعُه**) تَمامُه:

مُسَفَّعُ الخَدِّ غادٍ ناشِطٌ شَبَبُ[1]

النَّمَشُ بالفَتْح: نُقَطٌ بِيضٌ وسُودٌ، ومنه: ثَوْرٌ نَمِشٌ بكَسْرِ المِيم، وهو الوَشْيُ[2] الذي فيه نُقَط. بالوَشْي: صِفَةَ النَّمَش، وأكرُعُه فاعِلُه. مُسَفَّعُ الخَدِّ: أسوَدُ. **الجَوهري**: السُّفْعَة في الوَجْه: سَوادٌ في خَدَّي المرأةِ الشاحِبة. ناشِطٌ: يـخرُجُ من أرضٍ إلىٰ أرْضٍ. وشَبَبٌ: ثَـوْرٌ مُسِنٌّ قد

---

(١) لذي الرمَّةِ في «ديوانه» ص٢٤.

(٢) في (ط) و(ح): «الوحشي».

أذاكَ أمْ خاضِبٌ بالسِّيِّ مَرْتَعُهُ؟

فإن قلتَ: قد شُبِّهَ المنافقُ في التمثيلِ الأوّلِ بالمستوقِدِ نارًا، **وإظهارُه الإيمانَ بالإضاءة**، وانقطاعُ انتفاعِه بانطفاءِ النار، ....

استحكمَ أسنانُه. والأكْرُعُ: جَمْعُ الكُراعِ، وهو الوَظيفُ وهو ما بينَ الرُّكْبةِ الىٰ الرُّسْغ. يقولُ: أذاك الحِمارُ الوحشيّ الذي مَرَّ ذِكْرُه يُشْبِهُ ناقتي، أم ثَوْرٌ مُلَمَّعٌ مُسَفَّعُ الخَدِّ.

قولُه: (**أذاكَ أم خاضِبٌ بالسِّيِّ مَرْتَعُه**) تمامُه:

أبو ثلاثينَ أمسىٰ وهو مُنقَلِبُ[1]

الخاضِبُ: الظَّليم[2]. والظليمُ إذا أكلَ الربيعَ احمَرَّتْ ساقاه، وأطرافُ ريشِه. و«السِّيُّ»: ما اسْتَوىٰ منَ الأرض. و«أبو ثلاثين» أي: ثلاثين فَرْخًا، فهو مُنْقَلِبُ، أي: مُنصَرِفٌ إلىٰ وَكْرِه. كَرَّر التشبيهَ، وشَبَّه ناقتَه تارةً بالحمارِ، وأُخرىٰ بالثورِ، ثم بالنَّعامِ في السُّرعةِ والخِفَّة.

قولُه: (**وإظهارُهُ الإيمـانَ بالإضاءةِ**) قيلَ: فيهِ نَظَر، والأوْلىٰ أنْ يُقال: إظهارُه الإيمان بالاستيقاد، وانتفاعُه بالإضاءة؛ لأنّ المنافقَ إذا شُبِّهَ بالمُسْتوقِدِ، ففِعْلُه وهو إظهارُ الإيمانِ يكونُ كالاستيقادِ لا مَحالةَ، وما يَحصُلُ لهُ مِنْ إظهارِ الإيمانِ يكونُ كالإضاءةِ الحاصِلةِ مِنْ الاستيقاد. هذا هو التحقيقُ.

وقلتُ: تحقيقُ هذا المَقامِ أنّ التّشبيهَ واقعٌ في صِفةِ المُنافقينَ وصِفةِ المُستوقدينَ كقولِه تعالىٰ: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ [البقرة: ١٧] وصِفةُ المُنافقينَ إظهارُ الإيمانِ بالكَلمةِ المُجراةِ علىٰ ألسِنَتِهم، وصفةُ المُستوقدينَ مُزاوَلةُ الوقودِ ومُحاولةُ الاستيقادِ، وكما أنَّ هذه المُزاوَلَةَ عقيب هذه الإضاءةَ علىٰ ما قالَ تعالىٰ: ﴿فَلَمَّآ أَضَآءَتْ﴾، كذلك ذلكَ الإظهارُ أوْرَثَ أنْ تَجْريَ عليهم أحكامُ المُسلمينَ مِن المُتارَكةِ والاصطناعِ والإحسانِ إليهم، فإنّها منافِعُ بمَنزلةِ

---

(١) «ديوان ذي الرمَّة» ص٣٧.

(٢) وهو ذَكَرُ النَّعام.

فماذا شُبِّهَ في التمثيلِ الثاني بالصَّيِّبِ، وبالظُّلماتِ، وبالرَّعد، وبالبَرْق، وبالصَّواعق؟ قلتُ: لقائلٍ أن يقولَ: **شُبِّهَ دِينُ الإسلام بالصيِّب؛ لأنَّ القلوبَ تَحْيَا به حياةَ الأرضِ بالـمَطَر، وما يتعلَّق به مِنْ شُبَهِ الكفَّار بالظُّلمات،**........

الإضاءةِ، يَدلُّ عليه قولُه فيما سبق: «وأين الإضاءةُ في حالِ المُنافِق» وجوابُه: أنَّ «المُرادَ ما استضاؤوا بهِ قليلًا مِن الانتفاعِ بالكلِمةِ المُجراةِ علىٰ ألسنتهم» ثُمّ كما تَرتَّبَ علىٰ تلك الإضاءةِ إذهابُ النّور بالكليةِ كذلك تَرتَّبَ علىٰ هذهِ الإضاءة انقطاعُ الانتفاع وهو المُرادُ بقولِه: «وانقطاعُ انتفاعِه بانطفاءِ النّارِ» ولا شكَّ أنّ انقطاعَ الانتفاعِ مُتوقِّف علىٰ ثُبوتِه، فالتّقديرُ: شَبَّه الإظهارَ بالاستيقادِ والانتفاعَ بالإضاءةِ لِدلالةِ كلامِه السابقِ وهو[1] قولُه: «ما استضاؤوا بهِ قليلًا مِن الانتفاعِ» علىٰ أنَّ الانتفاعَ مُشَبَّهٌ بالإضاءةِ. هذا التَّقريرُ وهو قولُه: «قد شَبَّهَ المُنافِقَ» إلىٰ آخِره؛ هذا التقريرُ يؤيدُ أيضًا ما ذَهَبْنا إليه منْ أنَّ السُّؤالَ فيما سبَق في قولِه: «فيمَ شُبِّهَتْ» عن المُشبَّهِ لا عن الوجْه.

قولُه: (**شُبِّه دينُ الإسلام بالصَّيِّبِ**) لَمّا كانَ الكلامُ فيهِ تَشبيهُ حالِ المُنافقينَ بذَوي الصَّيِّبِ، فكانوا مُلتَبسينَ بالمسلمينَ تجري عليهم أحكامُهم، دخلَ دينُ الإسلام بالتّشبيه.

قال القاضي: شَبَّه أنفُسَ المُنافقينَ بأصحابِ الصيِّبِ، وإيمانَهم المُخالطَ بالكُفرِ والخداعِ بصَيِّبٍ فيه ظُلماتٌ ورَعْدٌ وبَـرْقٌ من حيث إنَّه وإن كانَ نافعًا في نفسِه لكنه لـمّا وُجِدَ في هٰذه الصورة، عادَ نَفْعُه ضُرًّا، وشَبَّه نِفاقَهم حَذَرًا عن نِكاياتِ المُؤمنين، وما يطرُقونَ به مَنْ سِواهم مِن الكَفَرةِ بجَعْلِ الأصابعِ في الآذانِ من الصواعقِ حَذَرَ الموت[2].

قولُه: (**وما يتعَلَّقُ به**) رُوِيَ مَجْهولًا. قيلَ: الضميرُ المَجرورُ إذا رَجَعَ إلىٰ «الدِّيْنِ»، لا يَبقىٰ للمَوْصولِ عائدٌ، ولو رُوِيَ مَرفوعًا لرَجَعَ الضّميرُ المُستَتِرُ فيهِ إلىٰ المَوصولِ، وفي «به» إلىٰ «الدِّيْنِ»، لَكانَ وجهًا، لكنّ الرّوايةَ بالضَّم.

---

(١) من قوله: «وهو المراد بقوله: وانقطاع» إلىٰ هنا ساقط من (ط).

(٢) «أنوار التنزيل» (١: ٢١٤).

وما فيه مِنَ الوَعدِ والوَعيدِ بالرَّعدِ والبَرْق، وما يُصِيبُ الكفرةَ مِنَ الأَفزاعِ والبَلايا والفتنِ مِن جهةِ أهلِ الإسلام بالصَّواعق، والمعنىٰ: أوْ كمَثَلِ ذوي صيِّب، والمرادُ: كمَثَلِ قومٍ أخذتْهم السماءُ علىٰ هذه الصِّفةِ فلَقُوا منها ما لَقُوا. فإن قلتَ: هذا تشبيهُ أشياءَ بأشياء، فأينَ ذكْرُ المشبَّهات؟ وهلّا صُرِّحَ به، كما في قولِه: ﴿وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ وَلَا ٱلْمُسِىٓءُ﴾ [غافر: ٥٨]! وفي قولِ امرِئ القَيْس:

كـأنّ قلـوبَ الطَّـيرِ رَطْبًـا ويابِـسًا ... لدىٰ وَكْرِها العُنّابُ والحَشَفُ البالي

قلتُ: كما جاءَ ذلكَ صريحًا فقد جاءَ مطْويًّا ذكْرُه **علىٰ سَنَنِ الاستعارة؛**............

قولُه: (**وما فيه**) الضَّميرُ المَجرورُ «للدِّيْنِ»، والمُستَترُ المُتحوِّلُ إلىٰ الظَّرفِ للمَوصول.

قولُه: (**وما فيه مِنَ الوعْدِ والوَعيدِ بالرَّعْدِ والبرْقِ**) فيه لَفٌّ ونَشْر.

قولُه: (﴿وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ﴾ [غافر: ٥٨]) شَبَّه المُسيءَ بالأعمىٰ، ومَنْ عمِلَ صالحًا بالبَصير، وأتىٰ بالمُشبَّهِ والمُشبَّهِ به فيهما علىٰ طريقةِ اللفِّ والنَّشْرِ من غيرِ ترتيبٍ كما أتىٰ امرؤُ القيس بهما علىٰ الترتيب. والأوّلُ أحسَنُ لأنّه أدَلُّ علىٰ جَوْدَةِ ذِهْنِ السامعِ بأن يَرُدَّ كلًّا مِنه إلىٰ ما هو له.

قولُه: (**كأنَّ قلوبَ الطيرِ**) البيت[1]، الحَشَفُ: أرْدَأُ التّمر. والبالي مِن بَلِيَ الشيءُ بَلاءً بفَتْحِ الباءِ وبِلًى بكَسْرِها، يصِفُ بازيًا[2] يصيدُ الطيورَ، ورَطْبًا ويابسًا حالان. والعامل «كأنَّ»، كقولِك: كأنّك مقاتِلًا الأسدُ أي: أُشبِّهُك به في حالِ القتال.

قولُه: (**علىٰ سَنَنِ الاستعارة**) أي: الاستعارةِ المُصرِّحة، فإنَّ المُشبَّه فيها مَطْويٌّ أبدًا، والفَرْقُ أنّ المتروكَ في التشبيهِ مَنوِيٌّ مُرادٌ، وفي الاستعارةِ مَنْسيٌّ غيرُ مُراد، فقولُه تعالىٰ: ﴿مَثَلُهُمْ﴾

---

(١) سبق تخريجُه.

(٢) سبقت الإشارةُ إلىٰ أنّه قاله في وصفِ عُقابٍ كانت تخطفُ الطيرَ وتكشفُ عن قلوبها.

كقوله تعالىٰ: ﴿وَمَا يَسْتَوِى ٱلْبَحْرَانِ هَٰذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ سَآئِغٌ شَرَابُهُۥ وَهَٰذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ﴾ [فاطر: ١٢]، ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلًا فِيهِ شُرَكَآءُ مُتَشَٰكِسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِّرَجُلٍ﴾ [الزمر: ٢٩].

والصحيحُ الذي عليهِ علماءُ البيانِ لا يتخطَّوْنَه: أنّ التمثيلَيْن جميعًا..........

مُشبَّه مُبْهَم، والمُشبَّه به قولُه: ﴿كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ [البقرة: ١٧] إلىٰ آخِره، وهو مُشتمِلٌ علىٰ أشياءَ معدودةٍ مستدعيةٍ لِـما يُقابِلُها من المُشبَّهِ في الطرفِ الآخَرِ ليتمَّ أمرُ التشبيه، وكذلك كانَ في حُكْمِ المذكورِ كما استدعىٰ الإخبارُ في قولِه تعالىٰ: ﴿صُمٌّۢ بُكْمٌ عُمْىٌ﴾ [البقرة: ١٨] المبتدأَ، ولذلك لم يَكن استعارةً بخلافِه في قولِه: ﴿وَمَا يَسْتَوِى ٱلْبَحْرَانِ﴾ [فاطر: ١٢] وقولِه: ﴿رَّجُلًا فِيهِ شُرَكَآءُ مُتَشَٰكِسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِّرَجُلٍ﴾(١) [الزمر: ٢٩] فإنَّ المرادَ بالأوّلِ الكافر والمؤمن، وبالثاني الكافرُ وإشراكُه الأصنامَ بالله، والمؤمنُ وتفرُّدُه بإلهٍ واحد. فشَبَّه الكافِرَ مع آلهتِه بعَبْدٍ قد اشتَرَكَ فيه شركاءُ بينَهم اختلافٌ، كلُّ واحدٍ منهم يَدَّعي عُبودِيَّتَه، ويريدُ أن يتفرَّدَ له بالخِدْمة، فذاكَ يأمُرُه، وهٰذا يَنْهاهُ، فهو مُتحيِّرٌ لا يدري رضاءَ أيِّهم يتحرّىٰ، وشَبَّه المؤمنَ مع توحيدِه بعبدٍ قد سَلِمَ لمالكٍ واحدٍ، فهو مُعْتَنِقٌ لِما لزِمَه من الخدمةِ، مُعْتَمِدٌ علىٰ مولاهِ فيما يُصلِحُه ويُهِمُّه، فهو مُجتمِعُ القلب. ولا يَسْتدعي الإتيانَ سوىٰ القرينةِ الصارفةِ عن إرادةِ الحقيقةِ، والصارفُ فيهما سياقُ الكلامِ فكانتا استعارتَيْن.

قولُه: (**والصحيحُ**) جوابٌ آخَرُ عن قولِه: «فأيْنَ ذِكْرُ المُشَبَّهات» أو يُقال: إنه جوابٌ آخَرُ عن السؤالِ الأولِ، فإنه سَأَلَ أوّلًا بقولِه: «قد شَبَّه المُنافِقَ في التمثيلِ الأول» إلىٰ آخِرِه. وقَدَّر في الجوابِ المُشَبَّهاتِ كلَّها، ثم سأل: فأيْنَ هٰذه المُقَدَّرات؟ وأجابَ عنه: أنّه مَطْوِيٌّ مُراد، ثمَّ أتىٰ بالوجهِ الصحيح بل الظاهر هذا؛ لأنَّ المُشَبَّه في هٰذا الوجهِ أيضًا مَطْوِيٌّ مَنْوِيٌّ لٰكن بوَجْهٍ آخَرَ، فإذًا هو عَطْفٌ علىٰ قولِه: «ولقائلٍ أن يقولَ» ودلَّ قولُه في الجوابِ: «ولقائلٍ أن يقولَ» علىٰ ضَعْفِ القولِ الأوّلِ.

---

(١) كذا في (ط)، وفي (ح) و(ف) «سالـمًا لرجل»، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو ويعقوب، بألف بعد السين وكسر اللام، والأولىٰ: (سَلَمًا) بغير ألف وفتح اللام، قراءة الباقين «النشر في القراءات العشر» (٢: ٣٦٢).

مِن جُملةِ التمثيلاتِ المركَّبةِ دونَ المفرَّقه، **لا يُتكلَّفُ** لواحدٍ واحدٍ شيءٌ يقدَّر شَبَهُه به، وهوَ القولُ الفَحْل، والـمَذْهبُ الجَزْل. **بيانُه**: أنّ العربَ تأخذُ أشياءَ فرادىٰ معزولًا بعضُها مِن بعض، لمْ يأخذْ هذا بحُجْزةِ ذاكَ، فتُشَبِّهُها بنظائرِها، كما فعَلَ امرُؤُ القيسِ وجاءَ في القُرآن، وتُشَبِّه كيفيَّةً حاصلةً مِن مجموعِ أشياءَ قد تضامَّت وتلاصقَتْ حتىٰ عادتْ شيئًا واحـدًا بأُخرىٰ مثلِها؛ **كقولـه تعالىٰ: ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُواْ ٱلتَّوْرَىٰةَ﴾ الآيـة** [الجمعة: ٥]، الغرضُ تشبيهُ حالِ اليهودِ في جهلِها بما معها مِنَ التوراةِ وآياتِها الباهرةِ بحالِ الحِمارِ في جَهْلِه بما يَحملُ مِن أسْفارِ الحِكْمة، وتَساوي الحالتَـيْن عندَه مِن حَمْلِ أسفارِ الحِكْمة وحَمْلِ ما سِواها مِنَ الأَوْقار، لا يَشْعرُ مِن ذلكَ إلا بما يمرُّ بدَفَّيْه..........

قولُه: (**لا يتكلَّف**) استئنافٌ علىٰ سَبيلِ البَيان، أو حالٌ، المعنىٰ: أنَّ التمثيلَيْن من جُملةِ التمثيلاتِ المُركَّبة فلا تَحتاجُ إلىٰ أن يُقدَّرَ في طَرَفِ المُشَبَّهِ ما يُقابِلُ واحدًا واحدًا مَعْزولًا بعْضُها عن بَعْض.

قولُه: (**بيانُه**) أي: بَيانُ وقوعِ التمثيلَيْنِ في كلامِهم، لا بَيانُ القولِ الفَحْل، وأما جَزالةُ هذا الوجهِ فإنّك تتصوَّرُ في المُركَّب الهيئةَ الحاصلةَ من تقارُنِ تلك الصُّوَرِ وكيفياتِها المُتضامَّةِ، فيحصُلُ في النفسِ منه ما لا يحصُلُ من المفرداتِ، كما إذا تَصوَّرْتَ مِن مجموعِ الآيةِ مكابدةَ مَن أدْرَكَه الوَبَلُ الهَطِلُ مع تكاثُفِ ظُلمةِ الليلِ وهيئةِ انتساجِ السحابِ بِتَتابُعِ القطرِ، وصوتِ الرَّعدِ الهائلِ، والبرقِ الخاطِفِ، والصاعقةِ المُحْرِقَةِ، ولهم مِنْ خوْفِ هذه الشدائد حَركاتُ مَنْ يحذَرُ الموتَ، حصَلَ لك منه أمرٌ عَجيبٌ وخَطْبٌ هائلٌ بخلافِ ما إذا تكلَّفْتَ لواحدٍ واحدٍ مُشَبَّهًا به.

قولُه: (**كقولِه تعالىٰ: ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُواْ ٱلتَّوْرَىٰةَ﴾ الآية** [الجمعة: ٥]). فإن قلتَ: كيف استَشْهدَ بها هُنا للتمثيلِ المُركَّب، وقد استَشْهَدَ بها للمُفردِ في قولِه: «لم يُشَبَّهوا بذاتِ المُستوقِدِ وإنّما شُبِّهَتْ قِصَّتُهم بقِصَّتِهم»؟ قلتُ: ليُرِيَك أنَّ الآيَةَ أيضًا يسوغُ فيها الأمران، وأنَّ القَوْلَ القويَّ الذي عليه علماءُ البيانِ هو الأخير.

من الكَدِّ والتَّعَب؛ وكقولِه: ﴿وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا كَمَآءٍ أَنزَلْنَٰهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [الكهف: ٤٥]، المرادُ: قلّةُ بقاءِ زَهْرةِ الدُّنيا، كقلَّة بقاءِ الخَضِر؛ **فأمّا أن يُرادَ تشبيهُ الأفرادِ بالأفرادِ** غيرَ مَنُوطٍ بعضُها ببعض ومُصيَّرةً شيئًا واحدًا؛ فلا، **فكذلكَ لـمّا وُصِفَ وقوعُ المنافقينَ في ضلالتِهم** وما خَبَطُوا فيه مِنَ الحَيْرةِ والدَّهشةِ؛ شُبِّهَتْ حيرتُهم وشدّةُ الأمرِ عليهم بما يُكابِدُ مَن طُفِئتْ نارُه بعدَ إيقادِها في ظُلمةِ الليل، وكذلكَ مَن أخذتْه السماءُ في الليلةِ المظلمةِ مَعَ رعدٍ وبَرْقٍ وخوفٍ من الصَّواعق. فإن قلتَ: **الذي كنتَ تقدِّرُه في المفرَّقِ مِنَ التشبيهِ مِن حذفِ المضافِ، وهو قولُك: أوْ كَمَثَلِ ذوي صيِّب**..............

قولُه: (**فأمّا أن يُرادَ تَشبيهُ الأفرادِ بالأفراد**) مُتَعلِّقٌ بقَوْله: «الغَرَضُ تَشبيهُ حالِ اليهودِ في جَهْلِها» إلىٰ آخِره، إيجازٌ بحَذْفِ «إما» في أحدِ الفَصْلَيْن، أي: إمّا أن يُرادَ تَشبيهُ المُركَّبِ بالمُركَّبِ فهو المَرام، وإمّا أن يُرادَ تَشْبيهُ المُفردِ بالمُفْرَد، فلا.

قولُه: (**فكذلك لما وُصِفَ وقوعُ المُنافقينَ في ضَلالَتِهم**) هٰذا شُروعٌ في بَيانِ التشبيهَيْن علىٰ أنَّ الوجْهَ فيهما غيرُ حقيقيّ، مُنْتزَعٌ مِن عدَّةِ أمورٍ، فعندَ هذا يَحْسُن السؤالُ عن بَيانِ الوَجْهِ في التشبيهَيْن، فإنَّ ذلك مُشْكِلٌ، فيُقال: فيمَ شُبِّهَتْ حالُ المُنافقينَ بحالِ المُستوقِدين وبحالِ ذَوي الصَّيِّب؟ والجوابُ عنها[1] ما ذكَره صاحبُ «المفتاح»: فإنَّ وَجْهَ تشبيهِ المُنافقينَ بالذين شُبِّهوا بهم إلىٰ آخِره كما سبق[2]. وأنّ قوْلَه تعالىٰ: ﴿كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: ١٩] إلىٰ آخِره تمثيلٌ لِما أنَّ وَجْهَ الشَّبَهِ بينَهم وبينَ المُنافقين هو أنَّهم في المَقامِ المُطْمِعِ في حُصولِ المَطالب ونُجْحِ المآرب، لا يَحظون إلا بضِدِّ المطموع[3] فيه مِن مُجَرَّدِ مُقاساة الأهوال.

قولُه: (**الذي كُنت تُقَدِّرُهُ في المُفَرَّقِ** من التشبيهِ مِن حَذْفِ المُضاف، وهو قولُك: أو كمَثَلِ ذَوي صَيِّب) يعني: لا بدَّ في التشبيهِ المُفَرَّقِ مِن تقديرِ «ذوي»؛ لأنَّ التشبيهَ حينَئذٍ ليسَ بين

---

(١) في (ط): «والجواب عن الأول».

(٢) «مفتاح العلوم» ص١٥٤.

(٣) في (ط): «المطمع».

ـ هل تقدِّرُ مثْلَه في المركَّب منه؟ قلتُ: لولا طلبُ الراجعِ في قوله تعالىٰ: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم﴾ ما يرجعُ إليه، لَكُنْتُ مُستغنيًا عن تقديرِه؛ لأني أُراعي الكيفيَّةَ المتزَعةَ مِن مجموعِ الكلام، فلا عليَّ أَوَلِـيَ حرفَ التشبيهِ مفردٌ يتأَتّىٰ التشبيهُ به أم لم يَلِه، ألا ترىٰ إلىٰ قوله: ﴿إِنَّمَا مَثَلُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ الآية [يونس: ٢٤] كيفَ وَلِـيَ الماءُ الكافَ وليسَ الغرضَ تشبيهُ الدنيا بالماءِ ولا بمُفردٍ آخرَ يُتمحَّلُ لتقديرِه! **وممّا هو بيِّنٌ في هذا:** قولُ لَبيدٍ:

وما الناسُ إلا كالدِّيارِ وأهلُها ... بها يومَ حَلُّوها وغَدْوًا بَلاقِعُ

ذواتِ المنافقينَ والصيِّبِ نفْسِه، بل بينَ ذواتِهم وذواتِ ذَوي الصيِّب، ومِن تقدير «مِثْل» أيضًا؛ لأن التَّشبيه أيضًا ليسَ بين صفةِ المنافقينَ وبين ذَواتِ ذَوي الصيِّب، بل بين صِفَتِهم وصفتِهم، لأنَّ هذا التشبيهَ يَقْتضي التساويَ بين الطرَفَيْن مِن جُملةِ الوجوه، فإذا جُعِلَ التشبيهُ مُرَكَّبًا هل يجبُ التطابقُ في مثْلِ ذلك؟ وأجابَ: أنَّ مِثْلَ ذلك التطابقِ ليس بشَرْطٍ في المُركَّب، لكنِ اقتضىٰ ذلك التقديرَ أمرانِ آخران: أحدُهما ضَميرُ الجَمْعِ في قولِه: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ﴾ فإنّه يستدعي مرجوعًا إليه يُناسِبُه، فلا بُدَّ مِن تقديرِ «ذَوي»، وثانيهما: عَطْفُ هذا التمثيلِ علىٰ التمثيلِ الأول، فالواجبُ تقديرُ لفظِ «مثل» أيضًا.

قولُه: (**وممّا هو بَـيِّنٌ في هذا**) أي: في أنَّ المُراعىٰ هي الكيفيةُ الـمُنْـتَزعةُ لا النظرُ فيما يلي حروفَ التشبيه أيّ شيءٍ كان، فإنَّ الشاعرَ جاءَ في التشبيهِ بأداةِ الحصر، وهو يَقتضي أن لا يكونَ الناسُ إلا مُشَبَّهين بالديار، وليس كذلك إذا لم تُراعَ[1] فيه الكيفية.

قولُه: (**وما الناسُ إلا كالديارِ**) البيت[2]، قولُه: «بلاقِع» خبرُ مُبتدأٍ محذوف، «وغَدْواً» مُتعلِّقٌ به والجملةُ حالٌ عَطْفاً علىٰ قولِه: «وأهلُها بها» و«يَوْمَ» ظرفٌ للمُقدَّرِ[3] في «بها» الذي هو الخبر. أي: الناسُ كالديارِ مأهولةً يَوْم حَلّوا فيها، وبلاقِعُ[4] يوْمَ رَحلوا عنها. بعده:

---

(١) في (ط): «لم يراع».

(٢) «ديوان لبيد بن ربيعة» ص٤٥.

(٣) في (ط): «للعامل المقدر».

(٤) بلاقع، أي: خالية مقفرة. «القاموس المحيط» (بلقع).

لمْ يُشبِّهِ الناسَ بالدِّيارِ، وإنما شبَّهَ وجودَهم في الدنيا وسرعةَ زوالِهم وفنائهم بحُلولِ أهلِ الديار فيها، **ووَشْكِ نهوضِهم** عنها وتَرْكِها خلاءً خاوية.

فإن قلتَ: أيُّ التمثيلَيْن أبلغُ؟ قلتُ: الثاني؛ لأنه أدلُّ علىٰ فَرْطِ الحَيْرةِ وشدّةِ الأمرِ وفظاعتِه؛ ولذلكَ أُخِّر، وهُمْ يتدرَّجونَ في نحوِ هذا مِنَ الأهونِ إلىٰ الأغلظ. فإن قلتَ: لِمَ عُطِفَ أحدُ التمثيلَيْنِ علىٰ الآخرِ بحرفِ الشكِّ؟ قلتُ: «**أَوْ» في أصلِها لتساوي شيئَيْن فصاعِدًا في الشكِّ**، ثم اتُّسِعَ فيها فاستُعِيرتْ للتَّساوي في غيرِ الشكِّ؛...............

وما المَرْءُ إلاّ كالشِّهابِ وضَوْئِه ... يحورُ رمادًا بَعْـدَ إذ هـو سـاطِعُ
وما المالُ والأهلـونَ إلاّ وديعـةٌ ... ولا بُـدَّ يومًـا أن تُـرَدَّ الودائـعُ

قولُه: (**ووَشْكِ نُهوضِهم**) أي: قُرْبِ رَحيلهم. **الأساس**: وَشَكَ وأوْشَكَ أن يفْعَلَ، ويُوشِكُ أن يخرُجَ، وأخافُ وَشْكَ البيْنِ.

قولُه: (**«أو» في أصْلِها لتساوي**[1] **شيئَيْن [فصاعدًا] في الشكِّ**) إلىٰ قولِه: «فاستُعيرتْ للتساوي». وتَبِعَه صاحبُ «التخمير» بلا تغييرٍ في العبارة.

قال صاحبُ «الفرائد»: الوَجْهُ أن يُقال: «أو» لتعليقِ الحُكم بأحدِ المذكورَيْن فصاعِدًا، والتفاوتُ في المؤدّىٰ إنّما يقعُ بحَسَبِ التركيبِ الذي وَقَعَتْ فيه، فإنْ وقَعَت في الـخَبَرِ، فالحاصِلُ تعلُّقُ الحُكمِ بأحدِهما، وهو غيرُ مُعَيَّن، فأمكَن أن يقَعَ الشكُّ فيه، وإن وقَعَتْ في الطلبِ ولم يُمكنْ وقوعُ الشكِّ فيه، أفادَ التخييرَ والإباحة، والحاصلُ أيضًا تعلُّقُ الحُكمِ بأحدِهما وذلك غيرُ مانعٍ لتعلُّقِ الحُكمِ بكلِّ واحدٍ منهما، فعلىٰ هذا لم تلزَمِ الاستعارةُ وهي[2] في المواضع كلِّها علىٰ معناها.

قلتُ: حاصلُ تقريرِه: أنَّ «أو» حقيقةٌ في القَدْرِ المُشْتَرَكِ بين الشكِّ والتخيير والإباحةِ وهو تعليقُ الحُكمِ بأحدِ الأمرَيْن.

(١) في (ف): «للتساوي».
(٢) في (ط): «فهي».

وذلكَ قولُك: جالِسِ الحسنَ أو ابنَ سِيْرين، تريدُ أنهما سِيّانِ في استصوابِ أن يُجالَسا، ومنه قولُه تعالىٰ: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٢٤]، أي: الآثمُ والكفورُ متساويانِ في وُجوبِ عِصْيانِهما، فكذلكَ قولُه: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ﴾، معناه: أنّ كيفيّةَ قصّةِ المنافقينَ مُشبهةٌ لكيفيتَيْ هاتَيْن القصَّتَيْن، وأنّ القصّتَيْنِ سواءٌ في استقلالِ كلِّ واحدةٍ منهما بوجهِ التَّمثيل، فبأيّتِهما مثَّلتَها فأنتَ مُصيب، وإن مثَّلتَها بهما جميعًا فكذلك.........

وقال الحَديثي: دلالةُ الثلاثةِ، أعني: «أو» و«أما» و«أم» علىٰ أحدِ الشيئَيْن لا غيرُ، وأمّا الشكُّ والتخييرُ والإباحةُ وغيرُها، فإنَّها مِن صفاتِ الكلامِ الذي هي فيه، وإضافتُها إليها مجازًا.

وقال ابنُ الحاجبِ في «شرح المفصَّل»: إنّما قال ـ أي المُصَنِّفُ ـ: «ويقال في «أو» و«أمّا» إنَّهما للشكِّ» بلَفْظةِ «يُقال» تنبيهًا علىٰ أنَّ ذلك ليس بلازِم إذ قد يكونُ المُتكلِّم غيْرَ شاكٍّ، بل يكونُ مُبْهِمًا، أما في الأمرِ، فيقالُ للتخيير، والإباحةُ على وَضْعِها لإثباتِ الحُكْمِ لأحدِ الأمرَيْن، إلاّ أنه إنْ حصلَتْ قَرينةٌ يُفهَمُ معَها أنَّ الآمِرَ غيرُ حاجرٍ[1] عن الآخَر، مِثْلَ قولك: جَالِسِ الحَسَنَ أو ابنَ سيرين سُمِّيَ الإباحةَ، وإلا سُمِّيَ تَخْييرًا، وهو لأحدِ الأمرَيْن في الموضِعَيْن. وإنَّما عُلِمَ نَفْيُ حَجْر[2] الأمر عن الآخَر في الإباحةِ من أمرٍ خارجٍ كما في النَّهي نَحْوَ قولِه تعالىٰ: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٢٤] جاءَ التعميمُ مِن جهةِ النَّهي الداخل علىٰ معنىٰ النَّفْي؛ لأنَّ المعنىٰ قبل وجودِ النّهي علىٰ بابه، ومَصيرُ المعنىٰ: ولا تُطِعْ واحدًا مِنهما، فلا يحصُلُ الانتهاءُ عن أحدِهما حتىٰ يَنْتهيَ عنهما مُطلقًا. رُوِيَ أنَّ المُصنِّفَ كتبَ في بعضِ الحواشي: تقولُ: كُلْ خُبزًا أو لحَمًا، كأنك قُلتَ: كُلْ أحدَهما، فإذا نَفَيْتَ هذا، وقُلتَ: لا تأكُلْ خُبزًا أو لحَمًا، فكأنّك قُلتَ: لا تأكُلْ شيئًا منهما.

وقلتُ: وَجهُ التوفيقِ بين كلامَي المُصنِّف في «الكَشّاف» و«المُفَصَّل» هو أنَّ «أو» في أصلِ اللغةِ موضوعةٌ لتساوي شيئَيْن في الشكِّ، ثمَّ فيه طريقان:

---

(١) في (ط): «حاجز».

(٢) في (ط): «حجز».

والصَّيِّب: المطرُ الذي يَصُوب، أي: يَنزِلُ ويقعُ، ويقالُ للسَّحاب: صيِّبٌ أيضًا، قالَ الشمّاخ يَصِفُ سحابةً:

وأسْحَمُ دانٍ صادقُ الرَّعْدِ صَيِّبُ

أحدُهما: أن يُستعارَ لمعنىٰ التخييرِ «أو» الإباحةِ لعلاقةِ تَعليقِ الحُكْمِ بأحدِ المذكورَيْن كما يُستعارُ الأسدُ للشجاعِ لعلاقةِ الجَراءة.

وثانيهما: أن يُحمَلَ علىٰ عمومِ المجازِ لتعليقِ الحُكْمِ بأحدِ المذكورَيْن، فيقال: «أوْ» أمّا في الخبرِ، فإنّها للشكِّ، وفي الأمرِ للتخييرِ والإباحةِ، وعلىٰ الأوّلِ وردَ في «الكشاف»، وعلىٰ الثاني في «المُفَصَّل»، وفي كلامِ الزَّجاجِ إشعارٌ بما ذهبَ إليه المُصنِّف وقال: «أو» في قولِه تعالىٰ: ﴿ أَوْ كَصَيِّبٍ ﴾ دخلَت لغيرِ شكٍّ، وهٰذه يُسَمِّيها الحُذّاقُ باللُّغة «أوْ» الإباحةِ، والمعنىٰ: أنَّ التّمثيلَ مُباحٌ لكم في المُنافقين، إنْ مَثَّلتُموهم بالمُستوقِدينَ فذاكَ مَثَلُهم، أو مَثَّلتُموهم بأصحابِ الصيِّبِ فهو مَثَلُهم، أو مَثَّلْتموهم بهما جميعًا فهما مَثَلاهم[1].

وقلتُ: إن اختصاصَ الـحُذّاق، أي: المَهَرةِ بهذا المعنىٰ دونَ مَنْ سِواهم، دليلٌ علىٰ دِقَّةِ هذا المعنىٰ. ولم يكُن كذلك إذا كان حقيقةً لاستواءِ الـحُذّاقِ وغيرِهم من أهلِ اللغةِ فيه. وهذا خلافُ تلك القاعدةِ، وهي أنّ «أو» في الأمرِ للإباحةِ لكونِها داخلةً هاهنا علىٰ الخبر، وهيَ للإباحة، ولأنّ «أو» عندَ الإطلاقِ يَتبادَرُ منها الشكُّ دونَ ما سِواهُ من المعاني، وذلك أمارةُ الحقيقة.

قولُه: (**وأسْحَمُ دانٍ صادِقُ الرَّعدِ صَيِّبُ**) صدره[2]:

عفا آيَهُ نَسْجُ الجَنوبِ مع الصَّبا

الأسْحَم: السحابُ الأسود، دانٍ: قَريبٌ من الأرض، صادقُ الرعدِ، أي: غَيْرُ خُلَّب[3]، المعنىٰ: محا آثارَ رَبْعِ المحبوبِ وغَيَّرَ رسومَه، اختلافُ هاتَيْن الريحَيْن، وتَتابُعُ هُبوبِهما؛ مَثَّلَ

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٩٦-٩٧).

(٢) للشمّاخ بن ضرار الذبياني. انظر: «ملحق الديوان» ص٤٣٢.

(٣) وهو الذي لا غَيْثَ معه.

وتنكيرُ «صيِّب»؛ لأنه أُريدَ نوعٌ مِنَ المطرِ شديدٌ هائل، كما نُكِّرتِ النارُ في التمثيلِ الأوَّل. وقرئ: (كَصَائب)، والصيِّبُ أبلغُ. والسَّماء: هذه الـمُظِلَّة. وعن الحسن: أنها موجٌ مَكفُوف. فإن قلتَ: قولُه: ﴿مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ ما الفائدةُ في ذكْرِه والصيِّبُ لا يكونُ إلا مِنَ السَّماء؟ قلتُ: الفائدةُ فيه: أنه جاءَ بالسماءِ مُعرَّفة؛.........................

اختلافَ الريحَيْن بنَسْجِ الصانعِ الثوبَ، فإنَّ إحدىٰ الريحَيْن بمنزلةِ السَّدَىٰ، والأُخْرىٰ(١) كاللُّحْمة(٢) فإنَّ ريحَ الصَّبا(٣) تهُبُّ مِن جانبِ المشرِق، والجَنوبُ مِن يَمينِ مَنْ يكونُ متوجِّهَ المَشْرِق(٤).

قولُه: (أنَّها مَوْجٌ مَكْفوف) رَوَيْنا عن أبي هُريرةَ عن رسولِ الله ﷺ في حديثٍ طويلٍ: «هل تَدْرون ما فَوْقكم؟» قالوا: الله ورسولُه أعلم، قال: «فإنَّها الرقيعُ، سَقْفٌ محفوظٌ، ومَوْجٌ مكفوف» أخرجَه الترمذي(٥)، مكفوف: مَدفوع، أي: كُفَّ أن يَسيل. النّهاية: كلُّ سماءٍ يُقالُ لها رَقيع، وقيل: هو اسمُ سماءِ الدنيا.

قولُه: (الفائدةُ فيه(٦) أنه جاءَ بالسماءِ مُعَرَّفةً) يوهِمُ أنه غيرُ مُطابِق للسؤالِ؛ لأنه لم يَسْأل

---

(١) في (ط): «الآخر».

(٢) وهما ما يتكوَّنُ منهما الثوب في نَسْجِهِ.

(٣) في (ط): «فإن الصبا».

(٤) في (ط): «الشرق».

(٥) «سنن الترمذي» (٣٢٩٨)، وهو في «مسند الإمام أحمد» (٨٨٢٨)، وقال الترمذي: هذا حديثٌ غريبٌ من هذا الوجه.

(٦) ورد على حاشية (ط) هنا فائدة، ونصُّها: «قوله: «قلت: الفائدة فيه» يعني: أنَّ الفائدة في ذِكرِ ﴿مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ الدلالةَ علىٰ أنه غمامٌ مُطبقٌ آخذٌ بجميع الآفاق، على ما يفيده تعريفُ الجنس من غير قرينةِ البعضية، ولو لم يذكر لم تحصل هذه الفائدة؛ لجواز أن يكون «الصيِّبُ» من بعضِ الآفاق، إذ كلُ أفقٍ وناحيةٍ من السماءِ سماء، بدليل قوله:

فأوْهِ لِذِكراها إذا ما ذكرتُها ومن بُعْدِ أرضٍ بيننا وسماءِ =

فنَفىٰ أن يتصوَّبَ مِن سَماء، أي: مِن أُفقٍ واحدٍ مِن بينِ سائرِ الآفاق؛ لأنّ كلَّ أُفقٍ من آفاقِها سمـاءٌ، كما أنّ كلَّ طبقةٍ مِنَ الطِّباقِ سماءٌ في قولِه: ﴿وَأَوْحَىٰ فِى كُلِّ سَمَآءٍ أَمْرَهَا﴾ [فصلت: ١٢]، والدليلُ عليه قولُه:

ومِن بُعْدِ أرضٍ بينَنا وسَماءِ

عمّا عرَضَ للفظِ السماء من التعريفِ، بل سألَ أنَّ قولَه: ﴿مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ ما الفائدةُ في ذِكْرِه؟ بل الجوابُ المُطابِقُ قولُه بعد ذلك: «وفيه أنّ السحابَ من السماءِ ينحدِرُ، ومنها يأخذُ ماءَه» ليردَّ زَعْمَ المُخالِف، وكانَ من الظاهرِ تقديمُ هذا علىٰ ذلك.

قُلت: قد يُذكَرُ الشيءُ إمّا لكونِه مقصودًا بالذات، أو ليُعلَّقَ عليه أمرٌ آخَر، وذلك الأمرُ موقوفٌ علىٰ ذِكْرِ ذلك الشـيءِ. وهاهنا المقصودُ الاستغراقُ والمُبالغةُ، ولم يكُنْ يحصُلُ ذلك إلا بذكْرِ السماءِ مُعَرَّفَةً، فجيء بها كما ترىٰ، واستجلَبَ ذِكْرُه المعنىٰ الثاني، وهو رَدُّ زَعْم المخالفِ علىٰ سبيلِ الإدماج، أي: إشارةِ النص، فذكَره، ولو عكَس لم تكُن المبالغةُ مقصودًا أوليًّا، وإنّما قُلنا: المقصودُ المبالغة ليُطابقَ ذِكْرُ السماءِ ذِكْرَ الصَّيِّبِ؛ لأن فيه مُبالغاتٍ شتّىٰ كما ذكَر، وإليه الإشارةُ بقولِه: «كما جاءَ بصَيِّب» إلى آخره.

قولُه: (ومِنْ بُعْدِ أرْضٍ بَيْنَنا وسَماءِ) صَدْرُه(١):

= حيثُ نكّرَ «أرض» و«سماء» للبعضية؛ إذ ليس بينهما بُعدُ جميعِ الأرضِ وجميعِ السماء، يعني: أتوجّعُ من ذِكراها ومن حيلولةِ قطعةٍ من الأرضِ وناحيةٍ من السماءِ بيننا. ففي الجملة: لـمّا كان في «صيّب» مبالغات؛ من جهة المادة الأولىٰ؛ لأنّ الصاد من المستعلية، والياء مُشدّد، والباء من الشديدة، ومن جهة المادة الثانية: لأنّ «فيعلًا» صفةٌ مشبهةٌ دالةٌ على الثبوت، ومن جهةِ العارض: لأن التنكير للتعظيم والتهويل؛ بولِغ فيه من جهة المجاورِ أيضًا، فقرنَ بقوله: ﴿مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ دلالةً على أنه مطبقٌ لا يختص بسماءٍ دون سماء. سعد الدين».

(١) ذكره المرزوقيُّ في «الأزمنة والأمكنة» ص٥٠٣، وصلاح الدين الصفدي في «تصحيح التصحيف» ص١٧١ غير منسوبٍ لأحد.

والمعنىٰ: أنه غَمامٌ مُطبِقٌ آخذٌ بآفاقِ السَّماء، وكما جاءَ بـ«صيِّب» ـ وفيه مبالغاتٌ من جهةِ التركيبِ والبناءِ والتنكيرِ ـ أمدَّ ذلكَ بأن جَعَلَه مُطبِقًا، وفيه أنَّ السحابَ مِنَ السماءِ يَنحدِرُ، ومنها يأخذُ ماءَه، لا كزَعْمِ مَن يزعمُ أنه يأخذُه مِنَ البَحْر، ....

فأَوْهِ لذكْراها إذا ما ذكَرْتُها[1]

سمىٰ بعضَ الأرضِ أرضًا، وبعضَ السماء سماءً، وأُريدَ ببُعْدِ السماءِ والأرضِ ما يُقابلُ من السماءِ والأرضِ[2] التي بينهما، ولا يجوزُ[3] أن يُرادَ بالسماءِ المُطْلَقةُ؛ لأنَّها ليسَتْ بينَه وبيْنَها.

قولُه: (مِن جهةِ التركيب) لأنها رُكِّبَتْ مِن صادٍ، وهي مُطْبَقةٌ مُسْتعليةٌ، وياءٍ مُشَدَّدة، وباءٍ وهيَ من الشديدة.

قولُه: (والبناء) لأنَّها بُنِيَتْ علىٰ وَزْنِ فَيْعَل، وهي صِفَةٌ مُشبَّهة تدلُّ علىٰ شيءٍ ثابت. قال السجاوَنْديُّ: وهو بِناءٌ يختَصُّ بالمُعتَلِّ وفيه مُبالغة.

وقولُه: (والتنكيرِ) لأنه تنكيرُ تَهْويل.

قولُه: (بأن جَعَله مُطْبِقًا) حيث عَرَّفَ السماءَ باللام الاستغراقية.

قولُه: (لا كزَعْمِ مَنْ يزعُمُ أنه يأخذُه منَ البحر) قال الإمام: مِنَ الناسِ مَنْ قال: المَطَرُ إنّما يحصُلُ من ارتفاعِ أبْخرةٍ رَطْبةٍ من الأرضِ إلىٰ الهَواء، فتنعقدُ هناكَ مِنْ شِدَّةِ بَرْدِ الهواءِ، ثم تنزلُ مَرَّةً أخرىٰ، والله تعالىٰ أبطَلَ ذلك المذهبَ هُنا بأن بَيَّن أنَّ ذلك الصيِّبَ نزَلَ من السماءِ. وكذلك بقولِه: ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً طَهُورًا﴾ [الفرقان: ٤٨] وبقولِه: ﴿وَيُنَزِّلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن جِبَالٍ فِيهَا مِنۢ بَرَدٍ﴾ [النور: ٤٣][4].

---

(١) في (ط): «فأوَّهْ بذكراها إذا ما ذكرتَها».

(٢) في (ط): «من السماء الأرضَ».

(٣) في (ط): «ويجوز».

(٤) «مفاتيح الغيب» (٢: ٣١٧) وهذا الذي قاله الرازيُّ إنَّما هو ما أدَّتْهُ إليه علومُ عصره، وإلاّ فلا تنافيَ بين =

ويؤيِّدُه قولُه تعالىٰ: ﴿وَيُنَزِّلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن جِبَالٍ فِيهَا مِنۢ بَرَدٍ﴾ [النور: ٤٣]. فإن قلتَ: بِمَ ارتفعَ ﴿ظُلُمَٰتٌ﴾؟ قلتُ: **بالظَّرفِ علىٰ الاتِّفاق**؛ لاعتمادِه علىٰ مَوْصُوف. **والرَّعد: الصوتُ الذي يُسْمَعُ من السَّحابِ**، كأنّ أَجْرامَ السحابِ تَضطرِبُ **وتنتفضُ**.......

قولُه: (**بالظرفِ علىٰ الاتفاق**) يريد: أنّك لو قُلْتَ ابتداءً: «فيه ظلمات» فعِنْدَ الأخفشِ ارتفاعُه علىٰ الفاعلية؛ لأنه لم يشتَرط الاعتمادَ، وعند سِيبَوَيْهِ ارتفاعُه علىٰ الابتداءِ لاشتراطِه الاعتمادَ، وإذا اعتمدَ الظّرفُ علىٰ شيءٍ جازَ إعمالُه كما في الآيةِ، لأنه وُصِفَ «صَيِّبٌ» به، فارتفاعُه علىٰ الفاعليةِ بالاتفاق(١).

قولُه: (**والرعدُ: الصوتُ الذي يُسمَعُ من السّحاب**) إلىٰ آخِره، والصحيحُ الذي عليه التعويلُ هو ما رَوَيْنـا عن التِّـرمذي، عن ابنِ عبـاسٍ رضيَ الله عنه، قال: أقبلَتْ يـهودُ إلىٰ رسولِ الله ﷺ فقالوا: أخبِرْنا عن الرعدِ ما هو؟ قال: «مَلَكٌ من الملائكةِ مُوكَّلٌ بالسَّحاب، معه مخاريقُ مِن نارٍ يسوقُها بها حيثُ شاء الله»، فقالوا: فما هذا الصوتُ الذي يسمع؟ قال: «زَجْرُه حتىٰ تنتهيَ حيثُ أُمِرَتْ، فقالوا: صَدَقْت»(٢).

النِّهاية: المخاريقُ: جَمْعُ مِخْراق، وهو في الأصلِ ثوبٌ يُلَفُّ ويَضْرِبُ به الصبيانُ بَعْضُهم بعضًا، أرادَ أنّها آلةٌ تَزجُرُ بها الملائكةُ السحابَ وتسوقُه، ويُفَسِّره حديثُ ابنِ عباسٍ: «البرقُ سَوْطٌ مِن نورٍ تَزْجُر به الملائكةُ السحاب».

قولُه: (**تنتفضُ**)، **الجَوْهَريّ**: نَفَضْتُ الثوبَ والشجرَ أنفُضُهُ نَفْضًا، إذا حَرَّكْتَه لينتفِضَ.

= كَوْنِ المطرِ نازلًا من السماء، وبَيْنَ كونِه أبخرةً متصاعدةً من الأرض، انعقدت في السماءِ، ثم تكاثفت ثم نزلت على هيئة المطر.

(١) لتمامِ الفائدة، انظر: «التبيان في إعراب القرآن» للعكبري (١: ٣٥).

(٢) أخرجه الترمذي (٣١١٧) والنسائي في «السنن الكبرى» (٧٨٣٢) وقال الترمذي: هذا حديثٌ حسنٌ صحيح غريب. ولتمامِ الفائدة، انظر: «تخريج أحاديث الكشاف» للحافظ الزيلعي (٢: ١٨٤).

إذا حَدَتْها الريحُ فتصوَّتُ عندَ ذلكَ مِنَ **الارتعاد**.

والبَرْقُ: الذي يلمعُ مِنَ السَّحاب، مِن بَـرَقَ الشيءُ بَريقًا؛ إذا لَـمَعَ. فإن قلتَ: قد جُعِـلَ الصيِّـبُ مكانًا للظُّلمات فلا يَخْلو مِن أن يُرادَ به السحابُ أو الـمَطَر، فأيُّهما أُريدَ فما ظُلماتُه؟ قلتُ: أمّا ظلماتُ السَّحاب: فإذا كانَ أسحمَ مُطَبِّـقًا: فظُلْمَتا سُحْمَتِه وتَطْبيقِه **مضمومةٌ إليهما ظلمةُ الليل**. وأمّا ظُلماتُ الـمَطَر: فظلمةُ تَـكاثُفِه وانْتِساجِه بتتابُعِ القَطْرِ؛ وظلمةُ إظلالِ غَمامِه معَ ظُلمةِ الليل. فإن قلتَ: كيفَ يكونُ المطرُ مكانًا للبَرْقِ والرَّعدِ وإنما مكانُهمـا السَّحاب؟ قلتُ: إذا كانا **في أَعْلاه ومَصَبِّه** ومُلْتَبِسَيْن في الجُملةِ به فهما فيه، ألَا تَراكَ تقولُ: فُلانٌ في البَلَد، وما هوَ منه إلّا في حيِّزٍ يَشغلُه جِرْمُه؟ فإن قلتَ: هلّا جُمِعَ الرعدُ والبَرْقُ أخذًا بالأَبْلغ؟ كقولِ البُحتريِّ:

يا عارِضًا متلفِّعًا بـبُرودِه ... يَختالُ بين بُروقِه ورُعودِهِ

قولُه: (**من الارتعاد**) لم يُرِدْ أنَّ أصْلَه منه؛ لأنَّ أصْلَه من الرعدة، بل أرادَ أن فيه معنىٰ الاضطرابِ والحركة.

قولُه: (**مضمومةٌ إليهما ظُلمةُ الليل**) قيل: ظُلمةُ الليلِ مِن أينَ تُستفادُ من الآية وليسَ فيها ما يدلُّ عليه؟ والعجَبُ أنّه كَرَّرها، فيُقال: تستفادُ منَ الجَمْعِ، ومقامِ المُبالغة، فإنَّ أقلَّ الجَمْعِ ثلاثة، فلذلك اعتبَرَ الأعدادَ علىٰ التقديرَيْن.

قولُه: (**في أعلاه ومَصَبِّه**) هو من إطلاقِ أحدِ المتجاورَيْن علىٰ الآخَر، والمقصودُ في الاستشهادِ بالبلدِ المجاورةُ، لا أنّه مِنْ إطلاق الكلِّ علىٰ البعض. قال السجاوَنْديّ: «فيه ظُلُمات» أي: في وَقْتِه.

قولُه: (**يا عارِضاً**) البيت[1]. العارِضُ: السَّحاب. يقال: تلفَّعْتُ، أي: تلحَّفْتُ كما تلحَّفَتِ المرأةُ بمِرْطِها، والاختيالُ: التبختُر.

---

(١) «ديوان البحتري» (٢: ٢٨٩) وهو مطلع قصيدةٍ يمدحُ بها عُبيد الله بن يحيى.

وكما قيل: ﴿ظُلُمَٰتٌ﴾؟ قلتُ: فيه وَجْهان: أحدُهما: أن يُرادَ **العَيْنان**، ولكنَّهما لـمَّا كانا مصدرَيْن في الأصل، يقالُ: رَعَدتِ السماءُ رَعْدًا، وبَـرَقتْ بَرْقًا؛ رُوعيَ حُكمُ أصلِهما بأن تُرِكَ جمعُهما **وإن أُريدَ معنىٰ الجمْع**. والثاني أن يرادَ **الـحدَثانِ**؛ كأنه قيلَ: وإرْعادٌ وإبْراق، وإنما جاءتْ هذه الأشياءُ مُنكَّراتٍ؛ لأنَّ المرادَ أنواعٌ منها؛ كأنه قيلَ: فيه ظلماتٌ داجيةٌ، ورعْدٌ قاصفٌ، وبرقٌ خاطفٌ. وجازَ رجوعُ الضميرِ في ﴿يَجْعَلُونَ﴾ إلىٰ أصحابِ الصيِّبِ معَ كونِه محذوفًا قائمًا مقامَه الصيِّبُ، كما قالَ: ﴿أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ﴾ [الأعراف: ٤]؛ لأنَّ المحذوفَ باقٍ معناه وإن سقطَ لفظُه؛ ألا ترىٰ إلىٰ حسّانَ كيفَ عوَّلَ علىٰ بقاءِ معناه في قولِه:

يَسقُونَ مَن وَرَدَ البَرِيصَ علَـيهِمُ ... بَـرَدىٰ يُصفَّقُ بالرَّحِيقِ السَّلْسَـلِ

قولُه: (**العينانِ**) أي: اسمانِ لا مَصْدَران.

قولُه: (**وإنْ أُريدَ معنىٰ الجَمْع**) «الواو» بمَعنىٰ مع، أي: تُرِكَ الجَمْعُ لَفْظًا مع إرادتِه معنًى. ولو رُوِيَ «إنْ» بالكَسْرِ علىٰ الشرطيةِ كان أظْهَر.

قولُه: (**الحَدَثان**) يجوزُ فيه الرفعُ، ويُرادُ به المَصْدر، وكَسْرُ النونِ ويُرادُ به تَثْنيةُ الحَدَثِ، وهو مَصدرٌ أيضًا، وصَحَّ بالكَسْر.

قولُه: (﴿**أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ**﴾ [**الأعراف: ٤**]) فإنَّ «هم» والضميـرَ في «قائلون» يرجـعُ إلىٰ المُضاف المحذوفِ عندَ قولِه: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا﴾ أي: أهلَكْنا أهْلَها، وإنما ذكَرَ تقديرَ «ذَوي» فيما سَبَق علىٰ سبيلِ الاستطراد، وذكَره هاهنا علىٰ سبيلِ الأصالةِ وحَلِّ التركيب.

قولُه: (**يَسْقونَ**) البيت، قَبْلَه:

لله دَرُّ عِـصابةٍ نادَمْتُها ... يومًـا بجِلَّـقَ في الزمـانِ الأوَّلِ

أولادُ جَفْنـةَ حـولَ قَـبْرِ أبـيهِم ... قبرِ ابنِ ماريـةَ، الكـريمِ المُفْـضِلِ

بيضُ الوجـوهِ كَريمـةٌ أحسابُهم ... شُمُّ الأنـوفِ مـن الطِّـرازِ الأوَّلِ

حيثُ ذَكَّرَ «يُصَفِّق»؛ لأنّ المعنىٰ: ماءُ بردىٰ، ولا محلَّ لقولِه: ﴿يَجْعَلُونَ﴾؛ لكونِه مستأنفًا؛ لأنه لـمّا ذَكَرَ الرّعدَ والبرقَ علىٰ ما يُؤذِنُ بالشدّةِ والـهَوْل؛ فكأنّ قائلًا قال: فكيفَ حالُهم معَ مثْلِ ذلكَ الرّعد؛ فقيل: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم﴾، ثمّ قال: فكيفَ حالُـهم معَ مثلِ ذلكَ البرق؟ فقيـل: ﴿يَكَادُ ٱلْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَٰرَهُمْ﴾؛ فإن قلتَ: رُؤَيسُ الأصبعِ هو الذي يُجعلُ في الأُذن، فهلّا قيل: أناملَهم؟ قلتُ: هذا منَ الاتساعاتِ في اللّغة التي لا يكادُ الحاصرُ يَحصُرها، كقولِـه: ﴿فَٱغْسِلُوا۟ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ﴾ [المائدة: ٦]، ﴿فَٱقْطَعُوٓا۟ أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٦]، أرادَ البعضَ الذي هوَ إلىٰ المرفقِ والذي إلىٰ الرُّسغ، وأيضًا ففي ذكْرِ الأصابعِ مِنَ المبالغةِ ما ليسَ في ذكْرِ الأنامل.........................

يُغْشَوْنَ حتّىٰ ما تهِرُّ كلابُهم ... لا يَسْألونَ عنِ السوادِ المُقْبِلِ
اللاحقينَ فقيرَهم بغَنيِّهم ... والمُنْفقين علىٰ اليتيمِ الأرْملِ
يَسْقونَ مَنْ وَرَدَ البَريصَ عليهِمُ ... بَرَدىٰ يُصَفَّقُ بالرَّحيقِ السَّلْسَلِ[1]

جِلَّقُ؛ بكَسْرِ الجيمِ وتشديدِ اللام: موضعٌ بدمشق[2]، بَرَدىٰ: وادي دِمَشْقَ، والبَريصُ: نَهرٌ مُتَشعِّبٌ منه، تَصفيقُ الشراب: أن يتحوَّلَ مِن إناءٍ إلىٰ إناء. والرحيقُ: صَفْوةُ الخَمْر. وماءٌ سَلْسَلٌ وسَلْسالٌ، أي: سَهْلُ الدخولِ في الحَلْق. والشاعرُ عَوَّلَ علىٰ بقاءِ المَعْنىٰ حيثُ ذكَّر «يُصَفِّقُ» لأنَّ المعنىٰ «ماءُ بَردى»، وكان القياسُ «تُصَفَّقُ» بالتاءِ المُعْجمةِ بنقطَتَيْن مِن فَوْقُ؛ لأنَّ في «بَردىٰ» ألفَ التأنيث. «الطِّرازُ الأوَّلُ»: هو الذي يُبْدأُ بذِكْرِه في الخِصالِ الحميدة.

الأساس: ومِن المَجازِ: ما أحسَنَ طِرازَ فُلانٍ وطِرْزَه، وهو طريقتُه في عَمِله، وهذا الكلامُ الحَسَنُ من طِرازِ فُلانٍ، وهو من الطِّرازِ الأوّل.

---

(١) «ديوان حسان بن ثابت» (١: ٧٤).

(٢) وقيل: بل هي دِمشقُ نَفْسُها. انظر: «معجم البلدان» (٢: ١٥٤).

فإن قلتَ: فالأصبعُ التي تُسَدُّ بها الأُذنُ أصبعٌ خاصّة، فلِمَ ذُكِرَ الاسمُ العامُّ دون الخاصِّ؟ قلتُ: لأنّ السبّابةَ فعّالة من السبِّ؛ فكان اجتنابُها أولىٰ بآدابِ القرآن، ألا ترىٰ أنهم قد استبشَعُوها فكنَّوْا عنها بالمسبِّحةِ والسبَّاحةِ والمهلِّلةِ والدَّعَّاءة؟ فإن قلتَ: فهلّا ذُكِرَ بعضُ هذه الكِنايات! قلتُ: هي ألفاظٌ مستحدَثةٌ لم يتعارَفْها الناسُ في ذلكَ العهد، وإنما أحدَثُوها بعدُ. وقولُه: ﴿مِّنَ الصَّوَاعِقِ﴾ متعلِّقٌ بـ﴿يَجْعَلُونَ﴾، أي: مِن أجلِ الصواعق يجعلونَ أصابعَهم في آذانِهم، كقولِك: سَقاه من العَيْمة. والصاعقةُ: **قَصْفةُ رعدٍ** تنقضُّ معها شَقَّةٌ مِن نار، قالوا: تَنقدِحُ مِنَ السَّحاب إذا اصطكَّتْ أجرامُه، وهيَ نارٌ لطيفةٌ حَدِيدةٌ لا تمرُّ بشيءٍ **إلّا أتتْ عليه**، إلّا أنها معَ حدَّتِها سريعةُ الخُمود. يُحكىٰ أنها سَقطتْ علىٰ نخلةٍ فأَحرقتْ نحْوَ النصفِ ثُمَّ طُفِئتْ. ويقالُ: صعقَتْه الصاعقة؛ إذا أهلكتْه فصُعِق؛ أي: ماتَ إمّا بشدّةِ الصَّوت، أو بالإحراق. **ومنه قولُه تعالىٰ**: ﴿وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقًا﴾ [الأعراف: ١٤٣]. وقرأ الحسن: (من الصواقع)، وليس بقَلْبٍ للصواعق؛..................

قولُه: (**مِنَ العَيْمة**). العَيْمَةُ: اشتهاءُ اللبن، يقال: عامَ إلىٰ اللبن، أي: اشتهاه. قال صاحبُ «الضوء»: يُروىٰ: «عن العَيْمة»، أي: بَعَّدَهُ عنها وجاوزَ به حُكْمَها إلىٰ الرِّيِّ، وإن شِئْتَ قُلْتَه بـ«مِنْ» علىٰ معنىٰ سَقاهُ مِنْ جِهَةِ العَيْمةِ، وهذا مِنْ عَمَلِ مَنْ تَمَّ كلامه. و«مِنْ» هٰذه كما في قولِه تعالىٰ: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥ مِن رَّحْمَتِنَآ﴾ [مريم: ٥٣] أي: مِن أجْلِ رحمَتِنا.

قولُه: (**قَصْفَةُ رَعْد**)، **الجوهريّ**: رَعْدٌ قاصِفٌ: شديدُ الصَّوْت، والقَصْفُ: الكسر. تَنْقَضُّ، أي: تَسقُط.

قولُه: (**إلاّ أتَتْ عليه**) أي: أهلَكَتْه ووطِئَتْهُ وطْأً مُفْنِيًا. **الأساس**: أتىٰ عليهِم الدّهر: أفْناهم. وقال أبو زيد: الصاعقةُ: نارٌ تسقطُ من السماءِ في رَعدٍ شديد.

قولُه: (**ومنه قولُه تعالىٰ: ﴿وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقًا﴾ [الأعراف: ١٤٣]**) أي: ومنه مجازٌ قولُه تعالىٰ: ﴿وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقًا﴾ كقَوْلِهِ في قولِه تعالىٰ: ﴿فَأَخَذَتْكُمُ الصَّٰعِقَةُ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ﴾ [البقرة: ٥٥]:

لأنّ كِلا البنائَيْن سواءٌ في التصرُّف، وإذا استوَيا كانَ كلُّ واحدٍ بناءً علىٰ حِيالِه، ألا تَراك تقولُ: صَقَعَه علىٰ رأسِه، وصَقَعَ الديكُ، وخطيبٌ مِصْقَع: مُجهرٌ بخُطبتِه، ونظيرُه «جَبَذَ» في «جذب»، ليسَ بقَلْبه؛ لاستوائِهما في التصرُّف، وبناؤُها إمّا أن يكونَ..........

«وموسىٰ عليه السلام لم تكُنْ صَعْقَتُه موتًا، ولكن غَشْيَةً بدليلِ قولِه: ﴿فَلَمَّآ أَفَاقَ﴾ [الأعراف: ١٤٣][1] إذ لو حُمِلَ علىٰ الاشتقاقِ لناقضَ بين كلامَيْن.

قولُه: (سواءٌ في التصرُّف)[2] أي: فيما يلزَمُ الفِعْلَ من التشعُّبِ والاشتقاقِ، فيُقال: صَقَعَ الديكُ، وخَطيبٌ مِصْقَعٌ، وصَقَعَه علىٰ رأسِه، ولو كانَ مقلوبًا لم يُتجاوَزْ عن صورةٍ واحدة.

الراغب: الصاعِقَة والصاقِعَةِ يَتقاربان، وهما الهَدَّةُ الكَبيرةُ إلاّ أنَّ الصَّقْعَ يُقال في الأجسامِ الأرضية، والصَّعْقُ في الأجسامِ العُلوية. وقالَ بعضُ أهلِ اللّغة: الصاعقةُ ثلاثةُ أوْجُه: الموتُ كقولِه تعالىٰ: ﴿فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [الزمر: ٦٨] والعذابُ كقَوْلِه تعالىٰ: ﴿أَنذَرْتُكُمْ صَٰعِقَةً مِّثْلَ صَٰعِقَةِ عَادٍ وَثَمُودَ﴾ [فصلت: ١٣] والنارُ كقولِه: ﴿وَيُرْسِلُ ٱلصَّوَٰعِقَ﴾ [الرعد: ١٣][3]. وما ذكَره فهيَ أشياءُ مُتولِّدةٌ من الصاعِقة، فإنَّ الصاعقةَ هيَ الصوتُ الشديدُ مِن الجَوِّ، ثُمّ تكونُ منه نارٌ فَقط، أو عذابٌ أو مَوْتٌ، وهي في ذاتِها شيءٌ واحد، وهٰذه الأشياءُ تأثيراتٌ منها.

قولُه: (وبناؤها) أي: بناءُ الصاعِقة «إمّا أن يكونَ صفةً لقَصْفَةِ[4] الرعد» لأنّ فاعِلَةً صِفَةٌ للمؤنَّث، يَجيءُ جَمْعُها علىٰ فواعِلَ نَحْوَ: ضارِبةٍ وضَوارب، أو هو فاعِلٌ صِفةٌ للمذكَّر وهو الرعد، والتاءُ للمبالغة، فيُجْمعُ علىٰ فواعِلَ شاذًا نَحْوَ فارسٍ وفوارسَ، أو هي فاعلةٌ اسمُ المؤنَّثِ نَحْوَ كاتبةٍ وكواتب.

---

(١) انظر: «الكشاف» (٦: ٥٦١-٥٦٢).

(٢) كذا في (ح) و(ف)، وفي «الكشاف»: «لاستوائهما في التصرف».

(٣) انظر: «تفسير الراغب» (١: ١٩٧)، وانظر: «مفردات القرآن» ص٤٨٤-٤٨٥.

(٤) في (ط): «لقصعة».

صفةً لقَصْفةِ الرَّعد، أو للرَّعد، والتاءُ مبالغةٌ؛ كما في الرَّاوِية؛ أو مصدرًا؛ كالكاذِبةِ والعافِيَة. وقرأ ابنُ أبي ليلىٰ: (حذارَ الموت)، وانتصبَ علىٰ أنه مفعولٌ له، كقولِه:

وأغفِرُ عَوْراءَ الكَريمِ ادِّخارَهُ

والموتُ: فَسادُ بِنْيةِ الحَيَوان، وقيل: **عَرَضٌ لا يصحُّ معه إحساسٌ، معاقِبٌ للحياة.**

وإحاطةُ اللّٰـهِ بالكافرينَ مَجازٌ، والمعنىٰ: أنهم لا يفوتُونَه.....................

قولُه: (**وأغفِرُ عـوراءَ الكريمِ ادّخارَه**) تمامُه:

وأُعْرِضُ عن شَتْمِ اللئيمِ تَـكرُّما

قائلُه حاتِم[1]. العوراءُ: الكلمةُ القَبيحة، أي: أستُرُها لتبقىٰ الصّداقةُ، وأَدَّخِره ليومٍ أحتاجُ إليه، لأنَّ الكريمَ إذا فَرَطَ منه قُبحٌ ندِمَ علىٰ فِعْلِه، ومَنَعه كَرَمُه أن يعودَ إلىٰ مِثْلِه، واستشهَد به لكونِه مضافًا إلىٰ المعرفةِ وهو نادرٌ كقولِه تعالىٰ: ﴿حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾ [البقرة: ١٩] أي: ادّخارَه وتكرّمًا، كلاهُما مفعول له.

قولُه: (**وقيل: عَرَضٌ لا يصحُّ معه إحساسٌ، مُعاقِبٌ للحَياة**) هذا يَدلُّ علىٰ أنَّ الموتَ في الوجهِ الأوّلِ ليسَ بعَرَضٍ بل هو أمرٌ عَدَمي.

وقال القاضي: وقيل: عَرَضٌ يُضادُّ الحياةَ لقولِه تعالىٰ: ﴿خَلَقَ ٱلْمَوْتَ وَٱلْحَيَوٰةَ﴾ [الملك: ٢] ورُدَّ بأنَّ الخَلْقَ بمعنىٰ التقديرِ، والإعدامُ مُقَدَّر[2].

قولُه: (**وإحاطةُ اللـهِ بالكافرينَ مَجاز**) أي: الاستعارةُ تَـمْثيلية شُبِّهت حالةُ إنزالِ الله عذابَه علىٰ الكافرينَ مِن كلِّ جانبٍ بحيثُ لا مَحِيدَ لهم عنه، بحالةِ الجيشِ الذي صَبَّح القَوْمَ وقد أحاطَ بهم عن آخِرِهم، فلا يفوتُ منهم أحدٌ، يؤيِّدُه قولُه في موضعٍ آخَر: «والإحاطةُ بِهم مِن ورائِهم مَثَلٌ لأنّهم لا يفوتونه كما لا يفوتُ فائتٌ الشيءَ المُحيطَ به»[3].

---

(١) «ديوان حاتم الطائي» ص٥٦.

(٢) «أنوار التنزيل» (١: ٢٠٤).

(٣) انظر: «الكشاف» (١٦: ٣٧٨).

كما لا يفوتُ الـمُحاطُ به المحيطَ به حقيقةً. وهذه الجملةُ اعتراضٌ لا محلَّ لها. والخَطْف: الأَخْذُ بسرعة.

قولُه: (**المُحاطُ به: المحيطَ به**) لا ضَميرَ في «المحاطِ» لأنّه يُعدَّىٰ بالجارِّ إلىٰ المفعولِ به، والضميرُ المجرورُ عائدٌ إلىٰ اللامِ، والضميرُ في «المُحيط» عائدٌ إلىٰ اللامِ(١) فيه وفي «به» الثاني إلىٰ المحاط. المعنىٰ: كما لا يفوتُ الذي أُحيطَ به مِن كلِّ جانبٍ مَنْ قَصَدَهُ وأحاطَ به.

قولُه: (**وهذه الجُملةُ اعتراضٌ لا مَحلَّ لها**) فإنْ قُلْتَ: كيفَ يصحُّ أنْ تقَع مُعْترضةً وهي لتأكيدِ معنىٰ المُعْتَرَض فيها، والكلامان اللّذان اعترَضَتْ هٰذه فيهما في شأنِ ذَوي الصيِّبِ، وهو المُمَثَّل به وهٰذه بعضُ أحوالِ المُنافقين المُمَثَّل له؟

قلتُ: هذا مِن وَجيزِ الكلامِ وبَليغِه؛ وذلك أنَّ مُقتضىٰ الظاهِرِ أنْ يُذْكَرَ هٰذا قُبَيْلَ «كصَيِّبٍ» ليكونَ بعضًا مِن أحوالِ المُشَبَّه، فنُـزِّلَ هُنا ليدلَّ علىٰ ذلك، ويُعطي معنىٰ التأكيد في هاتَـيْن الجُملتَـيْن. وفيهِ مِنَ الغَرابة: أنّه مُؤكِّدٌ بحالِ الـمُشَبَّه به، وهو من حالِ المُشَبَّه، وفائدتُه شدّةُ المُناسبةِ بين المُشَبَّهِ والمُشبَّهِ به، وأنَّ الـمُشَبَّه ممّا يُهتَمُّ بشأنِه ويُعتنىٰ بحالِه، وهذا المعنىٰ قريبٌ ممّا مرَّ في ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ [البقرة: ١٧] وأنه في حالِ المُنافقين علىٰ جزاءِ الشرط، وأنّه من حالِ المُستوقِدين.

والأَوْجَهُ أن يُقال: إنَّ قولَه: ﴿بِٱلْكَٰفِرِينَ﴾ مِن وضعِ الـمُظهَر موضِعَ المُضمَرِ إشعارًا باستئصالِ أصحابِ ذَوي الصيِّب ذلك لكُفرانِهم نِعَمَ الله تعالىٰ. ومِثْلُ هذا التتميم في المُشَبَّه به ممَّا يُقوِّي المقصودَ في التمثيلِ من المُبالغة، ونَحْوُه قولُه تعالىٰ: ﴿مَثَلُ مَا يُنفِقُونَ فِي هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا كَمَثَلِ رِيحٍ فِيهَا صِرٌّ أَصَابَتْ حَرْثَ قَوْمٍ ظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ﴾ [آل عمران: ١١٧]. قال(٢): «شُبِّه بحَرْثِ قومٍ ظَلموا أنفُسَهم، فأُهلِكَ عُقوبةً لهم علىٰ معاصيهم؛ لأنَّ الإهلاكَ عن سُخْطٍ أشَدُّ

---

(١) قوله: «والضمير في المحيط عائد إلىٰ اللام» ساقط من (ط).

(٢) يعني الزمخشريَّ في «الكشاف» (٤: ٢٢٩-٢٣٠).

وقرأ مجاهدٌ: (يخطِف) بكسر الطاء، والفتحُ أفصحُ وأعلىٰ. وعن ابنِ مسعود: (يختطف)،

وأبلَغ». وينصرُه قولُه في التشبيهِ الأول: أنْ يكونَ المستوقِدُ في هٰذا الوجهِ مستوقدَ نارٍ لا يَرْضاها الله تعالىٰ، أوقَدَها الغُواةُ ليتوصَّلوا بالاستضاءةِ بها إلىٰ بعضِ المَعاصي، ويَتَهدَّوْا بها في طُرقِ العَيْث[1] فأطفأها الله تعالىٰ وخَيَّب أمانِيَّهم[2].

قال القاضي: «كاد» وُضِعَتْ لمقاربةِ الخبَرِ من الوجودِ لعُروضِ سَبَبه، لكنه لم يُوجَد، إمّا لفَقْدِ شَرْط، أو لعُروضِ مانعٍ، و«عَسىٰ» موضوعةٌ لرجائِه، فهيَ خَبَرٌ محْضٌ، ولذلك جاءتْ مُتَصرِّفةً بخلافِ «عسىٰ»، وخبرُها مشروطٌ فيه أن يكونَ مضارِعًا تنبيهًا علىٰ أنه المقصودُ بالقُرْبِ من غيرِ «أن» لتوكيدِ القُرْبِ بالدِّلالةِ علىٰ الحال، وقد تدخُلُ «أن» حملاً لها علىٰ «عسىٰ» كما تُحْمَلُ عليها بالحذفِ عن خبرِها لمشاركتِها في أصلِ معنىٰ المقاربة[3][4].

قولُه: (قرأ مُجاهد[5]: يَخْطِفُ). القِراءاتُ كلُّها شَواذّ. قال ابنُ جِنِّي: «حكىٰ الفَرّاءُ عَن بعضِ القُرّاء: «يَخَطِّفُ» بنصبِ الياءِ والخاءِ والتَّشديد، ثم قال ابنُ جِنِّي: أصلُه: يَخْتَطِفُ فأدْغَمَ التاءَ في الطاء؛ لأنَّهما مِنْ مَخْرَجٍ واحد، ولأنَّ التاءَ مهموسةٌ، والطاءَ مجْهورة، والمَجْهورُ أقْوىٰ صَوتًا منَ المهموس. ومتىٰ كان الإدغامُ يُقَوِّي الحَرْفَ المُدْغَمَ حَسُنَ ذلك، وعِلَّتُه: أنَّ الحرْفَ إذا أُدْغِمَ خَفِيَ فضَعُفَ، فإذا أُدْغِمَ في حرفٍ أقوىٰ منه، استحالَ لفظُ المُدْغَمِ إلىٰ لفظِ المُدْغَم، فيه، فقويَ لقوّته، وكان[6] في ذلك تداركٌ وتلافٍ لما جُني علىٰ الحرف المدغم[7]، فأسْكَنَ

---

(١) كذا في (ط)، وفي (ف): «العَيْب».

(٢) في (ط): «وخُبثِ أمانيِّهم».

(٣) أنوار التنزيل (١: ٢٠٧).

(٤) من قوله: «قال القاضي: كاد» إلىٰ هنا ساقط من (ط).

(٥) يعني ابن جَبْر المكّيَّ (ت ١٠٣هـ) من مشاهير القرّاء. أخذ القراءة والفقه والتفسير عن ابن عباس، له ترجمة في «طبقات ابن سعد» (٥: ٤٦٦)، و«سيَر النبلاء» (٤: ٤٤٩).

(٦) في (ح): «فكان».

(٧) من قوله: «فقوي لقوته» إلىٰ هنا من (ط).

وعن الحَسَن: (يَـخَطِّف) بفتح الياء والخاء، وأصلُه يَـخْتطف، وعنه: (يِـخِطِّف) بكسرهما علىٰ إتباع الياءِ الخاءَ، وعن زيدِ بنِ عليّ: (يُـخَطِّف) من «خطَّف»، وعن أُبيّ: (يَتَخَطَّف) من قولِه: ﴿وَيُتَخَطَّفُ ٱلنَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمْ﴾ [العنكبوت: ٦٧].

﴿كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم﴾: استئنافٌ ثالثٌ كأنه جوابٌ لـمَن يقول: كيفَ يَصنعُونَ في تارتَيْ خُفوقِ البَرْقِ وخِفْيَتِه؟ وهذا تمثيلٌ لشدَّةِ الأمرِ علىٰ المنافقينَ بشدَّتِه علىٰ أصحابِ الصَّيِّبِ وما هم فيه مِن غايةِ التحيُّرِ والجهلِ بما يأتونَ وما يَذَرُون إذا صادَفُوا من البَرْقِ خَفْقةً مع خوفِ أن يخطِفَ أبصارَهم انتَـهَزُوا تلك الخفقةَ فرصةً فخطَوْا خطواتٍ يسيرةً، فإذا خَفِيَ وفَـتَرَ لمعانُه بَقُوا واقفِينَ متقيِّدين عن الحَرَكة. ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ﴾ لزادَ في قصيفِ الرعدِ فأصمَّهم، أوْ في ضوءِ البَرْقِ فأعْماهم..

«التاءَ» لإدغامِها، و«الخاءُ» قبْلَها ساكنةٌ، فنُقِلَت الفتحةُ إليها، وقُلِبَت التاءُ طاءً، وأُدْغِمَت في الطاءِ فصارَت «يَخَطِّفُ». ومِنهم مَنْ إذا أسْكَن «التاء» ليُدْغِمَها، كَسَرَ الخاءَ لالتقاءِ الساكِنَيْن، فاستغنىٰ بكَسْرَتِها عن نقلِ الفَتحة إليها، فيقول: يَخِطِّفُ. ومِنهم مَن يَكْسِرُ حرفَ المُضارعة إتباعًا لكسرةِ فاءِ الفعل بعده فيقول: يِخِطِّفُ»[1].

قولُه: (استئنافٌ ثالث) الأوّلُ: ﴿يَجْعَلُونَ﴾ والثاني: ﴿يَكَادُ ٱلْبَرْقُ﴾.

قولُه: (وهٰذا ـ أي: قولُه: ﴿يَكَادُ ٱلْبَرْقُ﴾ ـ تمثيلٌ)، أي: تَتميمٌ للتمثيلِ لا أنه تَمثيلٌ آخَرُ، فقولُه: «وما هُم فيه» إلىٰ آخِره بيانُ معنىٰ ﴿كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم﴾ وعَطفٌ تفسيريٌّ علىٰ شِدَّةِ الأمرِ علىٰ المُنافقين كما أنَّ ﴿كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم﴾ بيانٌ لقولِه: ﴿يَكَادُ ٱلْبَرْقُ﴾ والباءان ـ في «بشِدَّتِه» و«بما يأتونَ ويَذَرون» أي: يُزاولونه ويَتْركونه[2] ـ يتعلَّقانِ بقولِه: «تمثيل».

(١) انظر: «المحتسب» (١: ٥٩) وانظر كلامَ الفرّاء في «معاني القرآن» (١: ١٧) ونقل ابن جِنّي عن مجاهدٍ أنه قال: ولم يُرْوَ لنا عن أحد.

(٢) قوله: «وبما يأتون ويذرون، أي: يزاولونه ويتركونه» ساقط من (ط).

و﴿أَضَآءَ﴾ إمّا متعدٍّ، بمعنىٰ: كلّما نوّرَ لهم ممشىٰ ومسلكًا أخَذُوه، والمفعولُ محذوفٌ؛ وإمّا غيرُ متعدٍّ، بمعنىٰ: كلّما لَـمَعَ لهم مشَوْا في مَطْرحِ نُورِه ومُلْقىٰ ضوئه، وتعضدُه قراءةُ ابنِ أبي عبلة: (كلَّما ضاءَ لهم). والمشيُ: جنسُ الحركةِ المخصوصة، فإذا اشتدَّ فهو سعيٌ، **فإذا ازدادَ فهو عَدْوٌ**. فإن قلتَ: كيفَ قيلَ مع الإضاءة: ﴿كُلَّمَآ﴾، ومع الإظلام: ﴿إِذَا﴾؟ قلتُ: لأنهم حِراصٌ علىٰ وجودِ ما هَمُّهم به معقودٌ مِن إمكان المشيِ وتَأتِّيه، فكلَّما صادفوا منه فرصةً **انتهَزُوها**، وليسَ كذلكَ التوقُّفُ والتحبُّس. و﴿أَظْلَمَ﴾ يحتملُ أن يكونَ غيرَ متعدٍّ، وهو الظاهرُ؛ وأن يكونَ متعديًا منقولًا من ظَلِمَ الليلُ، ....

فإنْ قُلتَ: هذا يُوهِمُ أنَّ التشبيهَ الثاني مُفَرَّقٌ، مع أنَّ المُصَنِّفَ رجَعَ عنه بقولِه: «والصحيحُ الذي عليه علماءُ البيان»(١). قلتُ: هذا لا يأبىٰ التمثيلَ؛ لأن شَرْطَه أن يكونَ منتزَعًا؛ من عدَّةِ أمور، وكلُّ ما ذُكِرَ في طَرَفِ المُشَبَّهِ به أمرٌ يُتوهَّمُ ويُعْتَبَرُ مِثْلُه في طرفِ المُشَبَّه، إذْ لو اختَلَّ أمرٌ منه اختلَّ التمثيلُ كما صَرَّح به صاحبُ «المفتاح» بقولِه: والذي نحن بصَدَدِه من الوصفِ غيرِ الحقيقيِّ أحْوَجُ منظورٍ فيه إلىٰ التأمّلِ، لا سيَّما المعاني التي يُنْتَزَعُ مِنها، فربّما يُنْتَزَعُ من ثلاثةٍ فأوْرثَ الخطأَ لوجوبِ انتزاعِه من أكثر(٢).

قولُه: (**فإذا ازدادَ فهو عَدْوٌ**) فإنْ قيل: فالمَقامُ يَقْتضي عَدْوًا لا مَشْيًا لانتهازِهم الفُرصةَ، قُلنا: بل يَقْتضي المَشْيَ لِـما سَبَقَ مِن قولِه: ﴿حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾ [البقرة: ١٩] و﴿يَخْطَفُ أَبْصَـٰرَهُمْ﴾ [البقرة: ٢٠]، فإنّهم لغايةِ تحيُّرِهم ودَهْشَتِهم لا يمكنُ لهم المَشْـيُ أيضًا عند الفرصةِ فكيف بالعَدْوِ، وإليهِ الإشارةُ بقولِه: «من إمكانِ المَشْي».

قولُه: (**انتهَزوها**)، **الجوهريّ**: انتهَزْتُ الفرصةَ إذا اغتَنَمْتَها.

---

(١) «الكشاف» (٢: ٢٥٨).

(٢) «مفتاح العلوم» ص١٥٤.

وتشهدُ له قراءةُ يزيدَ بنِ قُطيب: (أُظْلِم) علىٰ ما لَمْ يسمَّ فاعلُه، وجاءَ في شِعْرِ حَبيب بن أوس:

هما أظلما حالَـيَّ ثُمَّـتَ أجْلَيـا ... ظلامَيْهما عن وجهِ أَمْرَدَ أشيَبِ

قولُه: (**وتشهَدُ له قِراءةُ يزيدَ بن قُطَيب**)[1] قيل: فيه نَظَر؛ لِـمَ لا يجوزُ أن يكونَ الفعلُ مُسْنَدًا إلىٰ الجارِّ والمجرورِ كقولِه تعالىٰ: ﴿غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ﴾ [الفاتحة: ٧]؟

والجوابُ: أنَّ الجارَّ والمجرورَ ليسَ صلةً للإظلامِ، بل هو ظَرفٌ مُسْتَقِرٌّ كما في الاستعمال، و«علىٰ» مِثْلُها في قوله[2]:

زارَتْ عليهــا للظــلامِ رُواقُ ... ومِـن النجـومِ قلائـدٌ ونِطـاق[3]

قولُه: (**هُما أظْلَما حاليَّ**) البيت، وقَبلَه:

أحاوَلْتِ إرشادي فعَقْـلِيَ مُرْشِـدي ... أم اسْتَمْتِ تأديبي فدَهْري مُؤدِّبي[4]

اسْتَمْتِ، أيْ: تجَشَّمْتِ وطَلَبْتِ، «هما أظلما»، أي: العقلُ والدّهر، «حاليَّ»، أي: الشيبُ والشباب، «ثُمَّتَ أجْلَيَا» يقالُ: للقومِ إذا كانوا مُقْبِلينَ علىٰ شيءٍ، مُحْدِقين به ثم انكشفوا عنه: قد أفْرجوا عنه وأجلَوْا عنه. «أَمْرد»، أي: في السِّن، و«أشْيَب» أي: في الرأي، ويجوزُ أن يُريدَ أنّه شاب في حالِ الـمُرْدِ لِعِظَمِ ما ناله من الشدائد، وإنّما أضافَ الإظلامَ إلىٰ العقلِ لأنّ العاقلَ لا يطيبُ له عَيْش.

قولُه: (**عن وَجْهِ أمرَدَ أشيَب**) يريدُ به نفْسَه، جَرَّدَ شخصًا أمْرَد يـخاطِبُ عاذِلتَه، أي: لا تُخاطبيني لإرشادي في الكرمِ، فعَقْلي يُرشِدُني، ولا تَجَشَّمي تأديبي، فإنَّ الدّهرَ مُؤدِّبي.

---

(١) السكوني: ثقةٌ له اختيارٌ في القراءة. له ترجمة في «غاية النهاية» (٣٨٨١).

(٢) أي: المعرِّي في ديوانه «سقط الزَّند» ص٢١٠، وذكره السكاكي في «مفتاح العلوم» ص١٠٠.

(٣) من قوله: «وعلىٰ مثلها» إلىٰ هنا ساقط من (ط).

(٤) لأبي تمام في «ديوانه» (١: ٨٩).

وهو وإن كانَ **محدَثًا** لا يُستشهَدُ بشِعْرِه في اللُّغة فهوَ مِن عُلماءِ العربيّة؛ **فاجعلْ ما يقولُه** بمنزلةِ ما يَرويه، ألا تَرىٰ إلىٰ قولِ العلماءِ: الدليلُ عليه بيتُ «الحَماسة»؟ فيَقتنعونَ بذلكَ؛ لوُثوقِهم بروايتِه وإتقانِه. ومعنىٰ ﴿قَامُوا﴾: وَقَفُوا وثَبَتوا في مكانِهم، ومنه: قامتِ السُّوق؛ إذا رَكَدتْ، وقامَ الماء: جَمَد. ومفعولُ ﴿شَآءَ﴾ محذوفٌ؛ لأنّ الجوابَ يدلُّ عليه، والمعنىٰ: ولو شاءَ اللهُ أن يَذهبَ بسمعِهم وأبصارِهم لذَهبَ بها. ولقد تكاثرَ هذا الحذفُ في «شاء» و«أراد»، لا يكادونَ يُبْرِزونَ المفعولَ إلّا في الشيءِ الـمُسْتغرَب، كنحوِ قولِه:

فلَوْ شئتُ أن أَبكي دمًا لَبَكَيْتُهُ

قولُه: (**وإنْ كان مُحْدَثًا**) الشعراءُ طَبقات: الجاهليّونَ مِثْلُ امرئ القيس، وزُهَيْر بن أبي سُلْمىٰ، وطَرَفَة، والذين أدركوا الجاهليةَ ثم أسْلَموا مِثْلُ لَبيد، وحَسَّان، والمتقدمون من الإسلاميين كفرزدق وجَرير، والمُحْدَثون كأبي تـمّام والبُحْتريِّ.

قولُه: (**فاجعَلْ ما يقولُه**) أي: إنّه موثوقٌ به في الرواية، فلو لم يَسْمَعْ من العربِ لم يَقُل. قال ابنُ الأنباريِّ: هو حَبيبُ بن أوسِ بن الحارث بن قيسٍ الطائيّ شاميُّ الأصل، قَدِمَ بَغدادَ وجالسَ فيها الأدباءَ، وعاشرَ العُلماءَ، وقد رَوىٰ عنه أحمدُ بنُ أبي طاهرٍ وغيرُه أخبارًا مُسْندةً، ورثاهُ الحَسَنُ بن وَهب:

فُجِعَ القَريضُ بخاتَم الـشعراءِ ... وغديرِ رَوْضتِها حبيبِ الطائي

ماتـا معًـا فتجـاوَرا في حُفْـرَةٍ ... وكذاك كانا قبْلُ في الأحياء[1]

قولُه: (**فلو شئتُ أنْ أبكي دمًا لبكيتُه**) تمامُه:

عليه ولٰكنْ ساحةُ الصَّبْرِ أوسَعُ[2]

---

(١) انظر: «نزهة الألبّاء» للأنباري ص١٢٣، والبيتان المذكوران ذكرهما الصولي في «أخبارِ أبي تمام» ص٤٣.

(٢) البيتُ لإسحاق بن حسّانَ الخُريميِّ. ذكره ابن حمدون في «التذكرة» (٢: ٤)، وبَعْدَه:

وأيقَنْتُ أنَّ الحيَّ لا بُـدَّ هالكٌ ... وأنَّ الفتىٰ في أهلِـه لا يُمَتَّـعُ

وقولِه تعالىٰ: ﴿لَوْ أَرَدْنَآ أَن نَّتَّخِذَ لَهْوًا لَّٱتَّخَذْنَٰهُ مِن لَّدُنَّآ﴾ [الأنبياء: ١٧]، ﴿لَّوْ أَرَادَ ٱللَّهُ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا﴾ [الزمر: ٤]، **وأرادَ: ولو شاءَ اللّٰـهُ لَذهَبَ بسَمْعِهِم بقَصيفِ الرَّعد،** وأبصارِهم بوَميضِ البَرْق. وقرأَ ابنُ أبي عَبْلة: (لأذهبَ **بأسماعِهم) بزيادةِ الباء،** كقولِه: ﴿وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥]. والشيءُ: ما صحَّ أن يُعلَمَ ويُخبَرَ عنه. قالَ سيبوَيْهِ في ساقةِ البابِ الـمُترجَمِ ببابِ مَجاري أواخرِ الكَلِم مِنَ العربيّة: وإنما يخرجُ التأنيثُ من التذكير، ألا ترىٰ أنّ الشيءَ يقعُ علىٰ كلِّ ما أُخبِرَ عنه من قبْلِ أن يُعلَمَ أذكَرٌ هو أمْ أُنثىٰ؟ والشيءُ: مُذكَّر، **وهوَ أعمُّ العامِّ،**.........

أتىٰ بالـمفعولِ لأنَّ بكاءَ الدمِ مُسْتغـرب، ونصبَ دمًا باعتبارِ تَضْميـنِ البكاءِ معنى الصبِّ.

قولُه: (**وأراد: ولو شاءَ الله**) عَطْفٌ علىٰ قولِه: «والمعنىٰ ولَوْ شاءَ الله» يعني كما أنَّ مفعولَ شاءَ محذوفٌ كذا مُتَعلَّقُ «لذهبَ» محذوفٌ وهو «بقَصيفِ» و«بوَميض».

قال القاضي: فائدةُ قولِه تعالىٰ: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾ [البقرة: ٢٠] إبداءُ المانعِ لذهابِ سَمْعِهم وأبصارِهم مع قيامِ ما يَقْتضيه، والتنبيهُ علىٰ أنَّ تأثيرَ الأسبابِ في مُسبَّباتِها مشروطٌ بمشيئةِ الله، وأنَّ وجودَها مُرْتبطٌ بأسبابِها(١).

وقلتُ: وفائدتُه الراجعةُ إلىٰ المُمَثَّلِ له هي أنه تعالىٰ يُمهِلُ المنافقينَ فِيمـا هُمْ فيه ليتمادوا في الغيِّ والفسادِ ليكونَ عذابُهم أشدَّ.

قولُه: (**«بأسماعِهم» بزيادةِ الباء**) يعني دلَّت الهمزةُ علىٰ التَّعدِية، والباءُ كعُضادةٍ للتعدية وتأكيدِها كما يُعضَدُ البابُ بعُضادتَيْه.

قولُه: (**وهو أعمُّ العامّ**) كلامُ المصنِّف لا كلامُ سيبويه، وهو لفظٌ يقعُ علىٰ كلِّ مُذَكَّرٍ ومُؤنَّث، ثم إنّه لا يُستعمَلُ إلاّ مذكّرًا، فلولا أنَّ المذكَّر أصلٌ لوقعَ التغليبُ للفرع.

---

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٢٠٩).

كمـا أنّ اللّـهَ أخصُّ الخاصِّ، يُـجْرىٰ علىٰ الجسمِ والعَرَضِ والقديمِ، تقولُ: شيءٌ لا كالأشياء، أي: معلومٌ لا كسائرِ المعلومات؛ **وعلىٰ المعدومِ والـمُحال**. فإن قلتَ: كيفَ قيل: ﴿عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ وفي الأشياء ما لا تعلَّقَ به للقادر؛ كالمستحيلِ، وفعلِ قادرٍ آخر؟ قلتُ: مشروطٌ في حدِّ القادرِ أن لا يكونَ الفعلُ مستحيلًا، فالمستحيلُ مُستثنًى في نفسِه عندَ ذكْرِ القادرِ علىٰ الأشياءِ كلِّها، فكأنه قيلَ: علىٰ كلِّ شيءٍ مستقيمٍ قديرٌ، ونظيرُه: فلانٌ أميرٌ علىٰ الناس، أي: علىٰ مَن وراءَه منهم، ولم تدخلْ فيهم نفسُه وإن كانَ مِن جُملةِ الناس..

قولُه: (**كما أنَّ الله أخَصُّ الخاصّ**) يريدُ به قولَه: «وأمّا اللهُ فمُخْتَصٌّ بالمعبودِ بالحقِّ ولا يُطْلَقُ علىٰ غيرِه»[1].

قولُه: (**وعلىٰ المعدومِ والمُحال**)، **الانتصاف**: الشيءُ عندَنا مختَصٌّ بالموجودِ فلا يدخلُ فيه المستحيلُ، وعندَ المُعتزلةِ يدخلُ فيه المعدومُ، وأما المستحيلُ فلا يدخلُ فيه فلا يَرِدُ السؤال. فإن قيلَ: إذا كانَ المعدومُ لا يُسمَّىٰ شيئًا، وإذا وُجِدَ صارَ شيئًا لا تتعلَّق القُدْرةُ به، إذِ القدرةُ إنّما تتعلَّقُ بالشيءِ أوَّلَ وجودِه، فكيفَ يكونُ قادِرًا علىٰ شيءٍ؟ فجَوابُه: أنّه مِن باب: «مَنْ قتَل قتيلًا»[2] أي: تَسْمِيةُ الشيءِ باسمِ ما يؤولُ إليه، كأنه قال: قادِرٌ علىٰ كلِّ ما يَصيرُ شيئًا[3].

الإنصاف: وفيه نَظر، فإنّ القُدرةَ تتعلَّقُ به في أوّلِ زمنِ وجودِه، وهو في أوّلِ زَمنِ وجودِه شيءٌ بلا خلافٍ بينَ المُسلمين، إذ لو لم يكن شيئًا في أوّلِ وجودِه لم يكُنْ شيئًا في ثاني الأحوال.

قال القاضي: الشيءُ يختَصُّ بالوجود؛ لأنه في الأصلِ مَصْدَرُ شاءَ، أُطْلِقَ بمعنىٰ شاءٍ تارةً، أي: مُريدٍ، والمريدُ يكونُ موجودًا، وحينَئذٍ يتناولُ البارِئَ تعالىٰ كما قالَ: ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَٰدَةً قُلِ ٱللَّهُ﴾ [الأنعام: ١٩] وبمعنىٰ مُشـيءٍ أخرىٰ، أي: مُشيءٍ وجودَه، وما شاءَ الله وجودَه

(١) «الكشاف» (١: ٧٠٣).

(٢) فيه إيماءٌ إلى قولِه ﷺ: «مَنْ قتَلَ قتيلًا فله سَلَبُه» سبق تخريجُه من حديثِ أبي قتادةَ الأنصاري رضي الله عنه.

(٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٨٨).

وأمّا الفعلُ بينَ قادرَيْن **فمُختلَفٌ** فيه. فإن قلتَ: مِمَّ اشتقاقُ القَدير؟ قلتُ: مِنَ التقدير؛ **لأنه يُوقِعُ فِعْلَه علىٰ مقدارِ قوَّتِه** واستطاعتِه وما يتميَّز به عَنِ العاجِز.

فهو مَوْجود، أي: موجودٌ حالًا أو مآلًا، أو أعَمَّ منه علىٰ حَسْبِ مشيئتِه، وعليه قولُه تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٠] والمعتزلةُ لمّا قالوا: الشيءُ ما يصحُّ أن يُوجَدَ، وهو يَعمُّ الواجبَ والمُمْكِنَ، أو ما يَصِحُّ أن يُعلَمَ ويُـخْبَرَ عنه، فيعمُّ المُمتَنِعَ أيضًا، لزِمَهُم التخصيصُ بالمُمكنِ بدليلِ العقل(١)، أي: تخصيصُ قولِه تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٠] وهو المرادُ بقولِ المُصنِّفِ: «مَشْروطٌ في حَدِّ القادِرِ بأنْ لا يكونَ الفَعْلُ مستحيلًا».

قولُه: (**فمُخْتَلَفٌ فيه**) يعني بين المُعتزلة؛ فمَنْ جوَّزَه قال: إنّ القادِرَ مِنّا غيرُ مُستقلٍّ، أي: ليسَ سَبَبًا تامًّا، ومَنْ منعَه قال: إنَّ اجتماعَ قُدرتَيْ قادِرَيْن مُستَقِلَّيْن علىٰ فعلٍ واحدٍ مُمْتنع. وقيلَ: مُختَلِفٌ بين المُعتزلةِ وأهلِ السنَّة، فإنَّهم قالوا: فِعْلُ العبدِ مَقدورٌ له من جهَةِ الكَسْب، ومقدورٌ لله مِن جهةِ الإيجاد.

الانتصاف: المعتزلةُ(٢) زَعموا أنَّ ما تعلَّقَتْ به قُدرةُ العبدِ لا تتعلَّقُ به(٣) قُدرةُ الله سُبحانَه وتعالىٰ؛ إذْ قُدرةُ العبدِ مُستغنيةٌ بنَفْسِها، وأمّا أهلُ السنَّةِ، الخالِقُ عنْدَهم هو اللهُ الواحدُ القهّار، فتتعلَّقُ قُدْرَتُه بالفعلِ، وتتعلَّقُ به قُدرةُ العبدِ لا للتأثيرِ، ولذلك لم يُحيلوا مقدورًا بين قادِرَيْن(٤).

قولُه: (**لأنه يُوقِعُ فِعْلَه علىٰ مقدارِ قُوَّته**). قال القاضي: القُدرةُ: هو التمكُّنُ من إيجادِ الشيء. وقيل: صِفةٌ تقتضـي التمكُّنَ، وقيل: قُدرةُ العبدِ: هَيْئةٌ بها يتمكَّنُ مِن الفعل، وقُدرةُ الله: عبارةٌ عن نَفْيِ العَجْزِ عنه، والقادرُ هو الذي إنْ شاءَ فَعَل، وإنْ لم يشَأْ لم يفعَلْ، والقَديرُ هو الفعّالُ لِما يشاءُ علىٰ ما يَشاء، ولذلك قَلَّما يُوصَفُ به غيرُ الباريْ. واشتقاقُ القُدرةِ من القَدَرِ؛ لأنَّ القادِرَ

---

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٢١٠).

(٢) قوله: «المعتزلة» ساقط من (ف).

(٣) قوله: «قدرة العبد لا تتعلق به» ساقط من (ط).

(٤) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٨٨).

[﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُمۡ وَٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ﴾ ٢١]

لـمّا عدَّدَ اللّـهُ تعالىٰ فِرَقَ المكلَّفينَ مِنَ المؤمنينَ والكفَّارِ والـمُنافقين، وذَكَرَ صفاتِهم، وأحوالَهم، ومصارفَ أُمورِهم، وما اختَصَّتْ به كلُّ فرقةٍ ممّا يُسعِدُها ويُشقيها، ويُحظِيها عندَ اللّـهِ ويُرْدِيها؛ أَقبَلَ عليهم بالخطابِ، وهوَ مِنَ الالتفاتِ المذكورِ عند قولِه: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]،..

يُوقِعُ الفِعْلَ علىٰ مقدارِ قُوَّتِه، أو علىٰ مِقدارِ ما تقتضيه مَشيئتُه، وفيه دليلٌ علىٰ أنَّ الحادِثَ حالَ حدوثِه، والمُمكنَ حالَ إمكانِه مَقْدورانِ، وأنَّ مَقْدورَ العبدِ مقدورُ الله، لأنه شيء(١).

فقَوْلُ المُصنِّف: «اشتقاقُ القَديرِ من التقدير» يُؤوَّل بقولِنا: اشتقاقُه من القَدَرِ بمعنىٰ التقدير، إذْ لا يستقيمُ أن يُشتَقَّ الثلاثيُّ من المَزيد.

الراغب: القدرةُ إذا وُصِفَ بها الإنسانُ، فاسمٌ لهيئةٍ له يتمكَّنُ بها مِن فِعْلِ شيءٍ ما، وإذا وُصِفَ الله تعالىٰ بها فنَفْيٌ للعَجزِ عنه، ومُحالٌ أن يُوصَفَ غيرُ الله بالقُدرةِ المُطْلَقةِ مَعْنًى، وإن أُطلِقَ عليه [لَفْظًا](٢)، بل حَقُّه أن يُقال: قادِرٌ علىٰ كذا، ومتىٰ قِيلَ: هو قادِرٌ، فعلىٰ سبيلِ معنىٰ التقييدِ، ولهذا لا أحَدَ غيرُ الله يُوصَفُ بالقدرةِ من كلِّ وجه(٣)، والقديرُ هو الفاعلُ لِما يشاءُ علىٰ قَدْرِ(٤) ما تَقْتضيهِ الحكمةُ لا زائدًا عليه ولا ناقِصًا عنه، ولهٰذا لا يُوصَفُ بِهِ إلّا الله، قال الله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ﴾ [البقرة: ٢٠] والمُقتَدِرُ يُقارِبُه نَحْوَ: ﴿عِندَ مَلِيكٖ مُّقۡتَدِرِۭ﴾ [القمر: ٥٥] لكن قد يُوصَفُ به البَشَرُ، فإذا استُعْمِلَ في الله فمَعناه معنىٰ القديرِ، وفي البَشرِ بمعنىٰ المُتكلِّفِ والمُكتَسِبِ للقدرة(٥).

---

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٢١٢) وزاد بعده: وكلُّ شيءٍ مَقْدورٌ لله تعالىٰ.

(٢) زيادة من «مفردات القرآن» ص٦٥٧.

(٣) عبارة الراغب في «المفردات»: «ولهذا لا أحدَ غيرُ الله يوصَفُ بالقدرةِ من وجهٍ إلّا ويصحُّ أن يوصف بالعجزِ من وجه». انتهىٰ.

(٤) قوله: «قدر» ساقط من (ط).

(٥) «مفردات القرآن» ص٦٥٧-٦٥٨.

وهو فنٌّ مِنَ الكلامِ جَزْلٌ فيه هزٌّ وتحريكٌ مِنَ السامعِ، كما أنكَ إذا قلتَ لصاحبِك حاكيًا عَن ثالثٍ لكما: إنَّ فلانًا مِن قصَّتِه كَيْتَ وكَيْت، فقَصْصتَ عليه ما فَرَطَ منه، ثم عَدَلْتَ بخِطابِك إلىٰ الثالثِ فقلتَ: يا فلانُ من حقِّكَ أن تَلزَمَ الطريقةَ الحميدةَ في مَجاري أُمورِك، وتستويَ علىٰ جادَّةِ السَّدادِ في مَصادِرِك ومَوارِدِكَ ـ نبَّهْتَه بالتفاتِك نحوَه فَضْلَ تنبيه، واستدعيتَ إصغاءَه إلىٰ إرشادِك زيادةَ استِدْعاء، **وأوجدتَه** بالانتقالِ مِنَ الغَيْبةِ إلىٰ الْمُواجَهة، هازًّا مِن طبعه ما لا يجدُه إذا استمرَرْتَ علىٰ لفظِ الغَيْبة، وهكذا الافتنانُ في الحديثِ **والخروجُ فيه مِن صنفٍ إلىٰ صِنْف: يَستفتِحُ الآذانَ للاستماع،** ....

قولُه: (**وأَوْجَدْتَه**) أي: صَيَّرْتَه واجدًا، مِنْ: أوجَدْتُه الشيءَ فوجَدَه، وأَوْجَدَهُ اللهُ مطلوبَه، أي: أظْفَرَهُ به. المعنىٰ: صَيَّرْتَه واجدًا شيئًا هازًّا مِنْ طَبْعِه، ولولا هذا الالتفاتُ لَمَا وَجَدَ السامِعُ ذلك الشيءَ الهازَّ.

قولُه: (**والخروجُ مِن صِنْفٍ إلىٰ صِنْفٍ يَسْتفتحُ الآذانَ للاستماع**). واعلَمْ أنَّ كلَّ عُدولٍ عن الظاهرِ من البليغ، سواءٌ كانَ التفاتًا أو غيْرَه، تَنْبيهٌ علىٰ مكانِ لطيفةٍ مثارها مُقتضىٰ المقامِ، فمتىٰ وقعَ عند بليغٍ مِثْلُه، وتَنبَّه لها، استَهَشَّ نفْسَه لقَبولِها.

قالَ صاحبُ «المفتاح»: ولأمرٍ ما تَجِدُ أربابَ البلاغةِ وفرسانَ الطِّرادِ يستكثِرونَ مِنْ هذا الفنِّ في مُحاوراتِهم[1].

واللطيفةُ التي يتضمَّنُها هذا المَقامُ هي أنّه تعالىٰ لـمّا عَدَّد الفِرقَ الثلاثَ بمَسْمَعٍ منهم، مُخاطبًا غيْرَهم، ووصفَ كلَّ فرقةٍ بما اختصَّت به مِمّا يُسْعِدُها ويُشقيها، ويُحْظيها ويُرْديها؛ أقبَلَ عليهم بقولِه: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾ يعني: أيها المؤمنونَ كما شَرَّفتُكم ورَفَعْتُ مَنزِلتَكم ومَنحتُكم الكتابَ الكاملَ، ففُزتُم بالهُدىٰ عاجلًا، وبالفَلاحِ آجلًا، دوموا علىٰ ما أنتُم فيه، ولا تتوانَوْا، وزيدوا في الشكرِ والتقوىٰ، لأزيدَنَّكم في النِّعمةِ والإفْضال، ويا أيُّها الكافرون أقلِعوا عمّا أنتُم

---

(١) «مفتاح العلوم» ص٧٦.

ويَستهِشُّ الأنفُسَ للقَبُول. **وبَلَغنا** بإسنادٍ صحيح عن إبراهيمَ، عن عَلْقَمة: أنّ كلَّ شيءٍ نَزَلَ فيه ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾ فهوَ مكّيٌّ، و﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾ فهوَ مَدَنيٌّ، **فقولُه:** ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ﴾ **خطابٌ لـمُشركي مكّة**........................

فيه، وارجِعوا عن عبادةِ غيرِ الله الذي لا نَفْعَ فيه، ولا ضُرَّ، وتوجَّهوا إلىٰ عبادةِ مَنْ خَلَقَكُم وآباءَكم، وجعلَ لكم الأرضَ فِراشًا والسماءَ بناءً، ورزَقَكُم وكَيْتَ وكَيْتَ، ويا أيّها المُنافقونَ، اعلَموا أنّي عالِمٌ بما في ضمائِرِكم وأسرارِكم، وأعلمُ ما تأتونَ وما تَذَرون، فأخْلِصوا العبادةَ لخالِقكم الذي أنْعَمَ عليكُم وعلىٰ أسلافِكم لعلّكم تَتّقون، فتَحْذرونَ عن النفاق.

قولُه: (**وبَلَغَنا**) إلىٰ آخِره معطوفٌ علىٰ قولِه: «لمّا عَدَّدَ الله تعالىٰ» لأنَّ معناه أنَّ الخِطابَ شامِلٌ للمؤمنِ والكافرِ والمنافقِ، ومعنىٰ «بَلَغَنا» إلىٰ آخِره: أنّ الخِطابَ مُختَصٌّ بمُشْركي مكّة. وأمّا قولُه: «يا أيُّها الناسُ مكّي، ويا أيّها الذينَ آمنوا مَدَنيّ» فمذكورٌ في «معالم التنزيل» و«الوسيط» و«الكَواشي» نَحْوه، ولم أجِدْهُ في كُتبِ الحديث[١].

قولُه: (**فقولُه:** ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ﴾ **خطابٌ لـمُشركي مكّة**) تفريعٌ علىٰ هٰذه الروايةِ.

روىٰ الإمامُ عن القاضي: أنَّ هذا الذي ذكراهُ ـ يعني إبراهيمَ وعلقمةَ[٢] ـ إن كان الرجوعُ فيه إلىٰ النقلِ فمُسَلَّم، وإن كانَ السببُ فيه حصولَ المؤمنينَ بالمدينةِ علىٰ الكَثْرةِ دون

---

(١) بل هو في «مسند البزّار» (١٥٣١)، و«أسباب النزول» للواحدي ص١٣، وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنَّف» (٣٠٧٧٣) موقوفًا على عروة بن الزبير، وقد استقصَىٰ طرقَه الحافظ الزيلعيُّ في «تخريج أحاديثِ الكشاف» (١: ٤٩-٥٠).

(٢) هو علقمة بن قيس النَّخعي، من كبار فقهاء أهل الكوفة، قرأ علىٰ عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، وممن قرأ عليه: ابن أخته إبراهيم النخعي الفقيه المعروف، وكان من أشبه الناس بابن مسعود سَمْتًا وهديًا وعلمًا، وكان من أحسن الناس صوتاً بالقرآن، توفي سنة ٦٢هـ رحمه الله تعالىٰ. «غاية النهاية» لابن الجزري (١: ٤٥٧-٤٥٨).

و«يا»: حرفٌ وُضِعَ في أصلِه لنداءِ البعيد، صوتٌ يَهتِفُ به الرَّجلُ بمَن يُناديه، وأمَّا نداءُ القريبِ فلَه: «أَيْ»، والهمزةُ، ....

مكّةَ، فضَعيفٌ، لأنَّه يجوزُ أن يُخاطِبَ المُؤمنين[1] مَرَّةً بِصِفَتِهم ومرّةً باسم جِنْسهم، وقد يُؤمَرُ مَنْ ليسَ بمؤمنٍ بالعبادةِ كما يُؤمَرُ المؤمنُ بالاستمرارِ علىٰ العبادةِ والازديادِ منها، فالخطابُ في الجميع مُمكن[2].

وقال القاضي: الجموعُ وأسماؤها المُحَلّاةُ باللامِ للعمومِ حيثُ لا عَهْدَ، ويدلُّ عليه صحَّةُ الاستثناءِ، والتوكيدُ بما يُفيدُ العمومَ، كقولِه تعالىٰ: ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ [الحجر: ٣٠]، واستدلالُ الصحابةِ بعمومِها شائعًا ذائعًا، فالناسُ يعمُّ المَوْجودينَ وقْتَ النزولِ لفظًا ومَنْ سيُوجد، لِما تَواتَرَ مِن دينِ محمّدٍ صلواتُ الله عليه أنَّ مُقتضىٰ خطابِه وأحكامِه شاملٌ للقبيلَيْن، ثابتٌ إلىٰ قيامِ الساعة إلا ما خصَّه الدليلُ[3].

الراغب: «قد تقدَّمَ أنَّ الناسَ يُستعمَلُ علىٰ وجهَيْن: أحدُهما: الـمُشارُ به إلىٰ الصورةِ المخصوصةِ، وذلك عامٌّ في الصغيرِ والكَبيرِ، والعاقِلِ وغيرِ العاقل. والثاني: المُشارُ به إلىٰ المختَصِّ بقُوَىٰ العلمِ والعَمَلِ المُحْكَم، وهو المُستعملُ علىٰ طريقِ المدحِ، ولذلك يُقال: فلانٌ أكثَرُ إنسانيّةً مِن فُلان؛ لاختصاصِ هذا المعنىٰ بقَبولِ الزيادةِ والنّقصان. وهذا المَعنىٰ هو المرادُ في هٰذا الموضِع. والعِبادة: نهايةُ التذلُّلِ في الخِدمةِ، وبَذْلُ الطاقةِ وذلك في مُقابلةِ أعظمِ النِّعَم، ولا يستحقُّها غيرُ الله؛ لأنه هو الذي له أعظَمُ النعم، والعِبادةُ تُقال في ثلاثةِ أشياء: اعتقادِ الحقِّ، وتَحرِّي الحَقِّ، وعَمَلِ الخير[4]، وعبادةُ الله كما تكونُ في فِعْلِ الواجباتِ قد تكونُ في فِعْلِ

(١) قوله «المؤمنين» ساقط من (ح) و(ف).

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢: ٣٢٠).

(٣) «أنوار التنزيل» (١: ٢١٧).

(٤) في (ط): «الغير».

ثُمَّ استُعمِلَ في مناداةِ مَن سَها وغَفَل وإن قَرُب؛ تنزيلًا له منزلةَ مَن بَعُد، فإذا نُودِيَ به القريبُ الـمُفاطِنُ فذلكَ للتأكيدِ الـمُؤْذِنِ بأنّ الخِطابَ الذي يَتلُوهُ معنيٌّ به جدًّا........

المُباحات، وذلك إذا قُصِدَ بالفِعلِ وَجْهُ الله وتَحرّي مَرْضاتِه. قال بعضُهم: مُباحاتُ أولياءِ الله كلُّها واجباتٌ، وواجباتُهم نوافِل، فقيل: كيفَ ذلك؟ قال: لأنّهم لا يقومونَ علىٰ تناولِ مُباحٍ لهم كالأكلِ والشُّربِ حتّىٰ يُضطَّروا إليه، فيصيرُ تناوُلها مُتحتّمًا، ويلتزِمون منَ الفرائضِ فوقَ ما يلزَمُهم حتى يصيرَ فرضُهم مُتنفَّلًا. وبهذا النظرِ قيلَ: عندَ أكْملِ الصالحينَ تنزِلُ الرحمة[1].

وفَـرْقٌ بينَ قولِـه: ﴿ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ﴾ وبين قولِـه: ﴿ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ﴾ لأنَّ في الثاني إيجابَ العبادةِ بواسطةِ رؤيةِ النِّعمةِ التي بها تربيتُهم وقِوامُهم، وفي «اعبدوا الله» إيجابُ عبادتِه بمراعاتِه عَزَّ وجلَّ مِن غيرِ واسطةٍ، وعلىٰ ذلك قولُه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمۡ﴾ [الحج: ١] وقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ﴾ [البقرة: ٢٧٨] فحيثُ ذُكِرَ الناسُ ذُكِرَ الربُّ، وحيث ذُكِرَ الإيمانُ ذُكِرَ الله»[2].

قولُه: (ثمَّ استُعمِل) أي: «يا» موضوعة لنداءِ البعيدِ حقيقةً، وإذا استُعْمِلَت في القريبِ علىٰ المَجاز، فلا يخلو أنْ يُرادَ بالبُعدِ البعْدُ بحَسَبِ المَنزلةِ والمَرْتَبة، إمّا مِن جهةِ المُتكلِّم، كقولِه تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقۡلِعِي﴾ [هود: ٤٤] إظهارًا لعظَمَتِه وكِبريائِه، وإبداءً لشأنِ عزَّتِه وتَهاونًا بالمُنادىٰ وتَبْعيدًا له، وإمّا مِن جهةِ المُخاطَبِ، كما يقول: يا رَبِّ، ويا الله، هَضْمًا للنفسِ واستبعادًا لها عن مظانِّ الزُّلفىٰ، أو البُعدِ بحَسَبِ الغَفلةِ والبَلادةِ كما يُقال: يا هٰذا، إن البُغاثَ بأرضِنا يستنسر[3]. وكقَولِه:

فانعِقْ بضأنِكَ يا جَرير.....[4]

---

(١) المعروف هو: «عند ذِكرِ الصالحين تنزِلُ الرحمة».

(٢) «تفسير الراغب» (١: ١٠٩-١١٠).

(٣) هذا مَثَلٌ تضرِبُه العربُ للضعيفِ يَصيرُ قويًّا، وللذليل يعزُّ بعد الذلِّ. انظر: «مجمع الأمثال» (١: ١٠).

(٤) هو للأخطل في «ديوانه» ص٢٠٥، وسيأتي عند الزمخشري (٣: ١٩٦).

فإن قلتَ: فما بالُ الداعي. يقولُ في جُؤارِه: يا ربّ، و: يا ألله، وهوَ أقربُ إليه من حَبْلِ الوَريد، وأسمِعْ به وأَبْصِر؟! قلتُ: هو استقصارٌ منه لنفْسِه، واستبعادٌ لها مِن مظانِّ الزُّلفىٰ وما يقرِّبه إلىٰ رضوانِ الله ومنازلِ المقرَّبين؛ هضمًا لنفْسِه،......................

أو بحَسَبِ التفطُّن، وأنَّ الخطابَ بمكانٍ بعيدٍ عن التفكُّر لِما فيه من المَعاني الدقيقة، أو أنه مَعْنيٌّ به جدّاً كما نحنُ بصَدَدِه، فيُنَزَّلُ لذلك المخاطَبُ منزلةَ الغافلِ تَهْييجًا وإلهابًا ليتلقّاهُ بشَراشِرِه ومجامعِ قَلْبِه.

قال المصنِّف في قولِه تعالىٰ: ﴿حَرِّضِ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَى ٱلْقِتَالِ﴾ [الأنفال: ٦٥] أي: سَمِّهِمْ حَرَضًا كما يُقالُ: ما أراكَ إلا مُمرِضًا في هٰذا الأمرِ، ليَهيجَه ويُحَرِّكَ منه(١).

قولُه: (في جؤارِه)، النهاية: الجُؤار: رفْعُ الصوتِ والاستغاثة، ومنه الحديثُ: «لخَرَجْتُم إلىٰ الصُّعُداتِ تجأرونَ إلىٰ الله»(٢).

قولُه: (وأَسْمِعْ بِهِ وأَبْصِرْ) عطفٌ علىٰ جُملةِ قولِه: «وهو أقرَبُ إليه مِن حَبْلِ الوريد». قالَ أبو البَقاءِ في قولِه تعالىٰ: ﴿لَهُۥ غَيْبُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَبْصِرْ بِهِۦ وَأَسْمِعْ﴾ [الكهف: ٢٦]: الهاءُ في «أبصِرْ به» تَعودُ علىٰ الله وموضعُها رَفْع، والباءُ زائدةٌ أي: أبصِر الله. وهكذا في فِعْلِ(٣) التعجُّبِ الذي هو علىٰ لَفْظِ الأمر(٤).

قولُه: (واستبعادٌ لها مِن مَظانِّ الزُّلْفىٰ) تفسيرٌ لقولِه: «استقصارٌ منه لِنَفْسِه» وكذا «ما يُقرِّبه» تفسيرٌ لقولِه «مِن مظانِّ الزُّلْفىٰ» وكذا «إقرارًا عليها بالتفريطِ في جَنْبِ اللـه» تفسيرٌ

---

(١) «الكشّاف» (٧: ١٤٧).

(٢) أخرجه الترمذي (٢٣١٢)، وابن ماجه (٤١٩٠) من حديث أبي ذَرٍّ رضي الله عنه، وقال الترمذي: هذا حديثٌ حَسَنٌ غريب.

(٣) في (ط): «في كل فعل».

(٤) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٤٤).

وإقرارًا عليها بالتَّفريطِ في جَنْبِ الله معَ فَرْطِ **التهالُكِ** علىٰ استجابةِ دعوتِه، **والأَذَنِ لِندائِه** وابتهالِه. و«أَيُّ»: وُصْلةٌ إلىٰ نداءِ ما فيه الألفُ واللام، كما أن «ذو» و«الذي» وُصْلتانِ إلىٰ الوصفِ بأسماءِ الأجناسِ ووصفِ المعارفِ بالجُمل، وهو اسمٌ مُبْهَمٌ يفتقرُ إلىٰ ما يوضِّحُه ويزيلُ إبهامَه؛ **فلا بدَّ أن يَرْدَفَه اسمُ جنسٍ أو ما يَجري مَجْراه** يتَّصفُ به حتىٰ يَضِحَ المقصودُ بالنِّداء، فالذي يعملُ فيه حرفُ النداء هو «أيُّ»،

لقولِه: «هَضْمًا لنفسِه» وقوله: «مع فَرْضِ التهالُكِ» حالٌ من فاعلِ «إقرار» أي يَسْتَبعدُ نفْسَه من القُرْبِ من رِضوانِ الله لأجلِ إقرارِه بالتفريطِ مُصاحبًا الحِرْصَ علىٰ استجابةِ الدعوةِ؛ لأنَّ الله تعالىٰ إنما يَستجيبُ دعْوةَ الضعيفِ الخاضعِ الذليلِ الذي يستعطِفُه ويُظهِرُ افتقارَه ومَسْكَنَتَه.

قولُه: (**التهالُك**)، **النهاية**: في الحديثِ «فتهالَكْتُ عليه» أي: سَقَطْتُ عليه، ورَمَيْتُ بنَفْسي فوْقَه، فهو كِنايةٌ عن الحِرْص.

قولُه: (**والأَذَنِ لندائه**)، **النهاية**: أَذَنَ يأذَنُ أذَنا بالتحريكِ: استمعَ، وفي الحديثِ: «ما أذِنَ اللـهُ لشـيءٍ ما أذِنَ لنبيٍّ يتغنّىٰ بالقرآن» أخرجه البخاري ومسلم[(١)]، أي: ما استمَعَ اللهُ لشيءٍ كاستماعِه لنبيٍّ يتغنّىٰ بالقُرآن، أي: يتلوهُ جَهْرًا.

قولُه: (**فلا بُدَّ أن يَرْدَفَه اسْمُ جِنْس**) قال ابنُ الحاجب: لأنّه مُبْهَمُ الذاتِ، فكان وصْفُه بما يدلُّ علىٰ ذاتياتِه أوّلًا هو الوَجْه؛ لأنَّ الوصْفَ بالمعاني الخارجةِ فَرعٌ علىٰ معرفةِ الذاتِ، ولذلك كان المُبْهَمُ مستبدًّا[(٢)] بصحَّةِ الوصفيةِ بأسماءِ الأجناسِ دونَ غيرِه لِـما فيهِ مِن الإبهام[(٣)].

قولُه: (**أو ما يَجْري مَـجْراه**) من اسمِ الإشارةِ نَحْوَ: يا أَيُّهذا الرجل.

---

(١) سبقَ تخريجُه.

(٢) في (ط): «مسنداً».

(٣) لم أهتدِ إلى موضع هذا النقلِ عن ابنِ الحاجب.

والاسمُ التابعُ له صفتُه، كقولك: يا زيدُ الظريفُ، إلا أن «أيًّا» لا يستقلُّ بنفسِه استقلالَ زيدٍ؛ فلمْ ينفكَّ مِنَ الصِّفة.

وفي هذا التدرُّجِ مِنَ الإبهامِ إلىٰ التوضيحِ ضربٌ مِنَ التأكيدِ والتَّشديدِ. وكلمةُ التنبيهِ الـمُقحَمةُ بين الصِّفةِ وموصوفِها **لفائدتَيْن**: مُعاضدةُ حرفِ النِّداءِ **ومكانَفتُه** بتأكيدِ مَعْناه، ووقوعُها عِوَضًا مما يَستحقُّه، أي: مِنَ الإضافة. فإن قلتَ: لِمَ كَثُرَ في كتابِ اللّـهِ النداءُ علىٰ هذه الطريقةِ **ما لمْ يكثُرْ في غيرِه**؟ قلتُ: لاستقلالِه بأوجهٍ مِنَ التأكيدِ وأسبابٍ من الـمُبالغة؛ لأن كلَّ ما نادىٰ اللّـهُ له عبادَه ـ مِنْ أوامرِه، ونواهِيْه، وزواجرِه، وعظاتِه، ووَعْدِه، ووَعيدِه، واقتصاصِ أخبارِ الأُممِ الدَّارجةِ عليهم، وغيرِ ذلك مما أَنطقَ به كتابَه ـ أمورٌ عِظامٌ، وخُطوبٌ جِسامٌ، ومَعانٍ عليهم أن يتيقَّظوا لها، ويَميلوا بقلوبِهم وبصائرِهم إليها، وهُمْ عنها غافلونَ، فاقتَضَتِ الحالُ أن ينادَوْا بالآكدِ الأبلغ. فإن قلتَ: لا يخلو الأمرُ بالعبادةِ مِن أن يكونَ متوجِّهًا إلىٰ المؤمنينَ والكافرينَ جميعًا، أوْ إلىٰ كفّارِ مكّةَ خاصّةً علىٰ ما رُوِيَ عن علقمةَ والحسن، فالمؤمنونَ عابِدونَ ربَّهم فكيفَ أُمِروا بما هُمْ مُلتبسونَ به؟ وهلْ هوَ إلا **كقولِ القائل**:

قولُه: (**لِفائدتَيْن**) إحداهُما: تأكيدُ معنىٰ النداءِ؛ لأنَّ النداءَ تنبيه. وثانيتهما: أنَّ «أيًّا» مُسْتدعيةٌ للإضافةِ، فحيثُ فُكَّتْ عنها عُوِّضَ بها ليُشْتَغَلَ بها عنها.

قولُه: (**ومُكانَفَته**)، **الجوهري**: المكانَفةُ: الُمعاونة.

قولُه: (**ما لم يكثُرْ في غيرِه**) «ما» يُمكنُ أنْ تكونَ موصولةً، أي: الكَثْرةُ التي لم تكثُرْ في غيرِه، أو مَصدريّةً أي: كَثُرَ كثرةً لم تكثُر في غيرِه من الكلام.

قولُه: (**كقولِ القائل**) وهو أبو تـمّام. وقبله:

نِعمــةُ الله فيـكَ، لا أســألُ اللّـــ ــهَ إليها نُعْمىٰ سوىٰ أنْ تَدوما[1]

---

(١) «ديوان أبي تـمّام» (٢: ١١٥).

فلَوَ اني فعلتُ كنتُ كمَنْ تَسْـ ـأَلُــه وهْــوَ قــائمٌ أن يَقُومــا

وأمّا الكفارُ فلا يَعرِفونَ اللّٰـهَ، ولا يقرُّون به، فكيف يَعبُدونه؟ قلتُ: المرادُ بعبادةِ المؤمنين ازديادُهم منها، وإقبالُهم وثباتُهم عليها.

وأمّا عبادةُ الكفّارِ **فمشروطٌ فيها ما لا بدَّ لها منه**؛ وهو الإقرارُ، كما يُشترط علىٰ المأمورِ بالصلاةِ شرائطُها؛ من الوُضوءِ والنيَّة وغيرِهما، وما لا بدَّ للفعلِ منه فهو مُندرِج تحتَ الأمرِ به وإن لم يُذكَرْ حيثُ لم ينفعلْ إلا به وكانَ مِن لوازمِه، علىٰ أن مُشركِي مكّةَ كانوا يَعرِفونَ اللّٰـهَ ويَعترفون به؛ ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [الزخرف: ٨٧]. فإن قلتَ: فقد جعلتَ قولَه: ﴿ٱعْبُدُوا۟﴾ متناوِلًا شيئَيْن معًا: الأمرُ بالعبادة، والأمرُ بازديادِها. قلتُ: الازديادُ من العبادةِ عبادةٌ، **وليسَ شيئًا آخر**. فإن قلتَ: ﴿رَبَّكُمُ﴾ ما المرادُ به؟

أي: نِعْمَةُ الله حاصلةٌ فيكَ، شاملةٌ عليك لا أسأَلُ الله النعمةَ الحاصلةَ لك ولكن أسأله دوامَ تلك النعمةِ، فلو أني سألتُ النعمةَ الحاصلةَ لك، لكُنْتُ كمَنْ يسأَلُ قائمًا أن يقومَ فإنّه مِنْ تَحْصيلِ الحاصِل.

قولُه: (**فمَشروطٌ فيها ما لا بدَّ لها منه**) وهذه مسألةٌ أصوليةٌ وهي أنَّ وجوبَ الشيءِ مُطلقًا يوجِبُ وجوبَ ما لا يتمُّ إلا بِهِ وكان مقدوراً[١]. قيل: فيه خِلاف، فعندَ مَنْ قال: المعارِفُ ضَروريّةٌ فالأمرُ بالعبادةِ للكافِرين جائزٌ، ومَنْ قال: إنّـها غيْرُ ضَروريةٍ قال: الأمرُ للكافرِ بالعبادةِ، الأمرُ بما هُو مِن متمِّاتِها، فيستلزمُ الأمْرَ بالمعرفة[٢].

قولُه: (**وليسَ شيئًا آخَر**) وهاهنا بَحْثٌ وهو أنّ اللفظَ إذا أُطلِقَ وهو مُحتَمِلٌ لمعنَـيَيْن، فلا يَخْلو إمّا: أَنْ يُطلَـقَ علىٰ حقيقتَيْن مُختَلِفَـتَيْن كاللفظِ المُشْتَرَكِ، أو علىٰ أفرادِ حقيقةٍ واحدةٍ كالجِنْسِ، أو علىٰ حقيقةٍ ومجاز، وأمّا القسمُ الأوّلُ والثالثُ فلا يجوزُ إرادتُهما معًا، فبقيَ الثاني: وهو المرادُ بقولِه: «والأمرُ بازديادِ العبادةِ عبادةٌ وليسَ شيئًا آخَر»؛ لأنَّ تلك الزيادةَ أيضًا عِبادة.

---

(١) لتمامِ الفائدة، انظر: «المحصول» للفخر الرازي (١: ٢٢٧)، و«المستصفى» للغزالي (١: ٧١).

(٢) سبق بحثُ هذه المسألة في الحديثِ عن خطاب الكفّار بالفروع واختلافِ علماءِ الأصولِ فيه.

قلتُ: كانَ المشركونَ مُعتقِدينَ ربوبيَّتَيْن: ربوبيةَ اللّـهِ وربوبيَّـةَ آلهتِهم، فإن خُصُّوا بالخِطابِ: فالمرادُ به اسمٌ يَشتركُ فيه ربُّ السماواتِ والأرضِ والآلهةُ التي كانوا يسمُّونها أَرْبابًا، وكان قولُه: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ﴾ صفةً موضِّحةً مميِّزة، وإن كانَ الخطابُ للفِرَق جميعًا: **فالمرادُ به ربُّكم على الحقيقة**، و﴿ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ﴾ صفةٌ جرتْ عليهِ على طريقِ المَدْحِ والتعظيم، **ولا يَمتنِعُ هذا الوجهُ** في خِطابِ الكَفَرةِ خاصّةً إلّا أنّ الأوّلَ أوضحُ وأصحُّ. والخَلْق: إيجادُ الشيءِ على تقديرٍ واستواء، يقال: خَلَق النَّعْلَ؛ إذا قدَّرها وسوَّاها بالمِقْياس. وقرأَ أبو عمرو: (خَلَقكُّم) بالإدغام.

وقرأَ ابنُ السَّمَيْفَع: (وخلق مَن قبلكم)، وفي قراءةِ زيدِ بن عليّ: (والذينَ مَن قَبْلكُمْ) **وهي قراءةٌ مُشكلة** ووجهُها على إشكالها: أن يقالَ: أُقحِمَ الموصولُ الثاني بين الأوّلِ وصلتِه تأكيدًا، كما أَقحمَ جَريرٌ في قولِه:

يا تَيْمُ تَيْمَ عَدِيٍّ لا أَبا لكمُ

قولُه: (**فالمرادُ به ربُّكم على الحَقيقة**). أي: الربُّ الذي إذا خوطِبَ به مُطلقًا سائرُ الناسِ لا يتبادَرُ إلى ذِهْنِ أحدٍ غيرُ الله تعالى. والفرقُ أنَّ الربَّ في الأوّلِ مُتعدِّد، والمَرْبوبُ واحِد. أي: طائفةٌ واحدةٌ فلذلك يَجيءُ اللَّبْسُ، وفي الثاني: بالعكْس فلا لَبْسَ.

قولُه: (**ولا يَمْتنعُ هذا الوَجْه**) أي: أنْ تكونَ الصفةُ جاريةً على المَدْحِ في خطابِ الكَفَرةِ، لأنّهم كانوا يقولون: هٰؤلاء شفعاؤنا، والربُّ الحقيقيُّ هو هو. وأيضًا فإذا سَمِعوه من جانبِ الحقِّ لم يُشَبَّه عليهم، والأوّلُ أصحُّ لِـما تُعورِفَ بينهم، ولأنَّ قولَ السَّحَرةِ ﴿قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۞ رَبِّ مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ﴾ [الأعراف: ١٢١-١٢٢] ليسَ إلاّ لدَفْعِ الاحتمال.

قولُه: (**وهي قِراءةٌ مُشْكِلَة**) لأنّ فيها مَوصولَيْنِ وصِلةً واحدة. والإقحامُ: الإدخالُ بالشِّدَّة.

قولُه: (**يا تَيْمُ تَيْمَ عَديٍّ لا أبا لَكُمُ**) عَجُزُه:

«تيمًا» الثانيَ بين الأوّلِ وما أُضيف إليه؛ وكإقحامِهم لامَ الإضافةِ بين المُضافِ والمضافِ إليه في: «لا أَبا لك». و«لعلَّ» للترجِّي أو الإشْفاق، تقولُ: لعلَّ زيدًا يكرمُني، ولعلَّه يُهينُني، وقالَ اللّـهُ تعالىٰ: ﴿لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوۡ يَخۡشَىٰ﴾ [طه: ٤٤]، ﴿لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ [الشورىٰ: ١٧]، ألا ترىٰ إلىٰ قولِه: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مُشۡفِقُونَ مِنۡهَا﴾ [الشورىٰ: ١٨]! وقد جاءتْ علىٰ سبيلِ الإطماعِ في مَواضعَ مِنَ القرآن، ولكن لأنّه إطماعٌ مِن كريمٍ رحيمٍ إذا أَطمعَ فَعَلَ ما يُطمِع فيه لا محالةَ؛ لجَرْيِ إطماعِه مجرىٰ وعدِه المحتومِ وفاؤُه به؛ **قالَ مَن قال**: إنّ «لعلَّ» بمعنىٰ «كَيْ». و«لعلَّ» لا يكونُ بمعنىٰ «كي»، ولكنَّ الحقيقةَ ما أَلقيتُ إليك، **وأيضًا فمِن دَيْدنِ الـمُلوكِ** وما عليه أوضاعُ أمرِهم ورسُومِهم أن يَقتصِرُوا في مواعيدِهم التي يُوطِّئون أنفسَهم علىٰ إنجازِها علىٰ أن يقولوا: عسىٰ، ولعلَّ، ونحوَهما مِنَ الكلمات،..

لا يُلْقِيَنَّكُمُ في سَوْأَةٍ عُمَرُ(١)

وذلك أنَّ عُمَرَ بن لجَأٍ التيميَّ أرادَ أن يهجُو جريرًا، فخاطَبَ جريرٌ قبيلةَ تَـيْم وقال: لا تَتْركوا عُمَرَ أن يَـهْجوَني فيُصيبَكم شرِّي. قال المصنِّفُ: فإن قيل: يا تَيْمُ كلامٌ مُفيدٌ بنَفْسِه، فجازَ وقوعُ تَيْم الثاني تأكيدًا له بخلافِ «والذين» في الآيةِ، فإنه غيرُ مُفيدٍ فكيفَ يجوزُ تأكيدُه بمَنْ؟ والجوابُ: أنَّ «الذين» مُفيدٌ أيضًا فائدةَ الإشارةِ وإنْ كانَ المُشارُ إليه مُبْهَمًا، ولهذا رجَعَ الضميرُ إليه، والضميرُ إنمـا يَرْجِعُ إلىٰ المُفيد فإنك تقولُ: الذي فَعَلْتُه.

قولُه: (﴿لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوۡ يَخۡشَىٰ﴾ [طه: ٤٤]) مثالُ الترجّي. وقولُه: ﴿لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ [الشورى: ١٧] مِثال الإشفاق، وكذا المِثالانِ السابقان.

قولُه: (**قال مَنْ قال**) مُعَلَّـلُ قولِه: «لأنه إطماع».

قولُه: (**وأيضًا فمِنْ دَيْدَنِ الملوكِ**) عطفٌ علىٰ قولِه «إطماعٌ من كريم» من حيثُ المعنىٰ.

---

(١) «ديوان جرير» ص٢٧٨.

أو يـُخِيلوا إخالةً، أو يُظفَرَ منهم بالرَّمزةِ، أو الابتسامة، أو النَّظرةِ الحلوة، فإذا عُثر علىٰ شيءٍ مِن ذلكَ منهم لمْ يَبْقَ للطالبِ ما عندَهم شكٌّ في النَّجاحِ والفوزِ بالمطلوب، فعلىٰ مثْلِه وَرَدَ كلامُ مالكِ الملوكِ ذي العزَّةِ والكِبْرياء؛ أو يجيءُ علىٰ طريقِ الإطماع دونَ التحقيق؛ لئلّا يتّكِلَ العبادُ؛ كقولِه: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ تُوبُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ تَوْبَةً نَّصُوحًا عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يُكَفِّرَ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ﴾ [التحريم: ٨]. فإن قلتَ: فـ«لعلَّ» التي في الآيةِ ما مَعْناها؟ وما موقِعُها؟ قلتُ: ليستْ ممّا ذكَرْناه في شيء؛ لأنّ قولَه: ﴿خَلَقَكُمْ... لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ لا يجوزُ أن يُحمَلَ علىٰ رجاءِ اللّٰـهِ تَقْواهم؛ لأنّ الرجاءَ لا يجوزُ علىٰ عالمِ الغيبِ والشَّهادة، وحَمْلُه علىٰ أن يَخْلقَهم راجِينَ للتقوىٰ ليسَ بسديدٍ أيضًا، ....

قولُه: (أو يُخيلوا إخالةً)، الجوهري: وقد أخالَت السحابُ وأَخْيلَتْ وخايَلَتْ، إذا كانت تُرجِّىٰ المطر[1]. وأَخَلْتُ فيه خالًا مِنَ الخير، أي: رأيتُ فيه مَخِيلتَه. وعن يعقوب[2]: وخِلْتُ الشيءَ خَيْلًا وخِيلةً ومَخيلةً، أي: ظننتُه.

قولُه: (أو يجيءُ علىٰ طريقِ الإطماع) عَطْفٌ علىٰ قولِه: «وقد جاءَتْ علىٰ سبيلِ الإطماع» كأنه قيلَ: «لعلَّ» إما تَجيءُ علىٰ سبيلِ الإطماع مع التحقيقِ مجازًا أو علىٰ طريق الإطماع دونَ التحقيقِ حقيقة.

قولُه: (راجينَ للتقوىٰ ليسَ بسَديد) أي: لا يصحُّ إسنادُ الرجاءِ إليهم حين خَلَقَهُم الله تعالىٰ؛ لأنَّهم حينَئذٍ لم يكونوا عالمينَ بالرجاءِ ولا بالتقوىٰ، ولا بشيءٍ من المعاني حتّىٰ تتوجَّهَ أذهانُهم إليها. ويُمكنُ أن يقال: لِـمَ لا يجوزُ أن يكونَ: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ٢١] علىٰ هذا حالًا مُقدَّرة؟ قيل في جوابِه: لأنَّهم حالةَ الخلقِ ليسوا براجينَ ولا مُقدِّرين الرجاءَ، وأُجيبَ: إنْ لم يَجُزْ مُقدِّرين الرجاءَ بكَسْرِ الدّالِ لِمَ لا يجوزُ مُقدَّرين بفَتْحِها. قال في قولِه تعالىٰ: ﴿ وَبَشَّرْنَٰهُ

---

(١) في الأصولِ الخطية: تزجي بالزاي، بمعنى تسوق. وما أثبتناه هو الأشْبَه بالصواب.

(٢) يعني ابن السكيت، ولتمامِ الفائدة، انظر: «الصحاح» (٤: ١٦٩٢).

ولكنَّ «لعلَّ» واقعةٌ في الآيةِ موقعَ المَجازِ لا الحقيقة؛ لأنّ اللّـهَ عزَّ وجلَّ خَلَقَ عبادَه ليتعبَّدَهم بالتَّكليف، وركَّبَ فيهم العقولَ والشَّهواتِ، وأزاحَ العلَّةَ في أقدارِهم وتمكينِهم، **وهَداهم النَّجدَيْن**، ووضعَ في أيديهِمْ زمامَ الاختيار، وأرادَ منهم الخيرَ والتقوىٰ، فهمْ في صورةِ المرجوِّ منهم أن يَتَّقُوا؛ **لترجُّح أمرِهم** وهُمْ مختارُون بين الطاعةِ والعِصْيان، كما ترجَّحتْ **حالُ المرتجىٰ** بينَ أن يفعلَ وأن لا يَفْعل، ومصداقُه: ....

بِإِسْحَٰقَ نَبِيًّا﴾ [الصافات: ١١٢]: حال مُقَدَّرة، وقَدَّر: ﴿وَبَشَّرْنَٰهُ﴾ بوجودِ إسحاق ﴿نَبِيًّا﴾، أي: بأن توجد مقدرةً نبوته.

قولُه: (**وهَداهُم النجدَيْن**) أي: طريقَي الخَيْرِ والشرِّ.

قوله: (**لِتَرَجُّح أمْرِهم**)، **الأساس**: رَجَحْتُ الشيءَ وَزَنْتُه بيَدي ونظَرْتُ ما ثِقَلُه. ومن المَجازِ: رَجَحَ أحدُ قولَيْه علىٰ الآخَرِ، وتَرجَّح في القولِ: تَميَّل فيه.

قولُه: (**حالُ المُرْتجىٰ**) أي: الذي يُتوقَّعُ منه الفعلُ حقيقةً كما قالَ صاحبُ «المفتاح»: فتُشَبَّهُ حالُ المُكَلَّفِ الممكَّنِ مِنْ فِعْلِ الطاعةِ والمعصيةِ ـ أي: مع تكليفِ الله إياه للابتلاء ـ بحالِ المُرْتجىٰ المُخيَّر بين أن يفعلَ وأنْ لا يفعلَ ـ أي: مع مُرْتجيه الذي لا يعلمُ العاقبة ـ ثم استُعيرَ لجانبِ المُشَبَّه «لعلّ» جاعلًا قرينةَ الاستعارةِ عِلْمَ الذي لا تَخْفىٰ عليه خافية فيه[1]. فهو من الاستعارةِ التَّبَعيّة. قالوا: قولُه: «لأنَّ الرجاءَ لا يجوزُ علىٰ الله» إلىٰ قولِه: «ليس بسَديد» هذا إنما يلزَمُ إذا عُلِّق «لعلَّ» بـ«خلقكم» وأمّا إذا عُلِّقَ بقولِه: ﴿ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ﴾ اتقاءً واحترازًا مِن عقابِه، أو اعبدوا راجينَ[2] أن تحصُلَ لكم التقوىٰ التي هي غايةُ العبادةِ بحَسَبِ تفسيرِ «لعلَّ» بمعنىٰ الترجِّي أو الإشفاقِ، فلا يكونُ مجازًا. وعليه قولُ القاضي في «تفسيره»[3]: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾

---

(١) «مفتاح العلوم» ص١٦٨.

(٢) في (ح): «أو اعبدوا ربكم راجين».

(٣) «أنوار التنزيل» (١: ٢٢٠).

قولُه تعالىٰ: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [هود: ٧، الملك: ٢]، وإنما يَبْلُو ويختبرُ مَن تَخْفَىٰ عليه العواقبُ، ولكن شبَّه بالاختبارِ بناءُ أمرِهم علىٰ الاختيار. فإن قلتَ: كما خلَقَ المخاطَبِينَ لعلَّهم يتَّقون، فكذلكَ خلَقَ الذينَ مِن قَبْلِهم لذلك،..................

حالٌ من الضميرِ في ﴿اعْبُدُوا﴾ كأنه قال: اعبدوا ربَّكم راجينَ أن تَنْخرِطوا في سِلْكِ المتَّقين الفائزينَ بالهُدىٰ والفَلاحِ المُستوجِبينَ جوارَ الله تعالىٰ؛ نَـبَّه به علىٰ أنَّ التقوىٰ مُنْتهىٰ درجاتِ السالكين، وهو التبرِّي مِن كلِّ شيءٍ سوىٰ الله تعالىٰ إلىٰ الله، وأنَّ العابدَ ينبغي أن لا يَغْترَّ بعبادتِه، ويكونَ ذا خوفٍ ورجاءٍ، قال الله تعالىٰ ﴿يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [السجدة: ١٦] ﴿وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ﴾ [الإسراء: ٥٧] أو من مفعول ﴿خَلَقَكُمْ﴾ والمعطوفِ عليه علىٰ معنىٰ: أنه خلقكم ومَنْ قبلَكم في صورةِ مَنْ يُرْجىٰ منه التقوىٰ ليترجَّحَ أمرُه باجتماعِ أسبابِه وكثرةِ الدَّواعي إليه.

قلت: لعلَّ اختيارَ المُصنِّفِ القولَ الثاني لكونِه أقربَ إلىٰ مذهبه. واعلَمْ أنَّ الذي يُفْهَم من ظاهِرِ كلامِ المُصَنِّفِ أنَّ «لَعَلَّ» مُشْتَرَكٌ في الترجِّي والإشفاقِ، وفي الإطماعِ مُلْحَقٌ بـ«عسىٰ».

قال ابنُ الحاجب: «لعلَّ» معناها التوقُّع، وقد يكونُ التوقعُ للمرجوِّ والمخوفِ، ولكنه كثُرَ في المرجوِّ حتّىٰ صارَ غالبًا عليها[1].

قلتُ: وأما كونُها للإطماعِ فلتَضَمُّنها معنىٰ «عسى»، ومِن ثَمَّ عومِلَ معَها مُعامَلَتَها في قولِه:

لعلَّكَ يومًا أن تُلِمَّ مُلِمَّة[2]

---

(١) انظر: «الكافية بشرح الاستراباذي» (٤: ٣٣٣).

(٢) هو لمتمِّم بن نويرة، من قصيدته الشهيرة في رثاءِ أخيه مالك، وتمامُ البيت:

عليك من اللائي يدَعْنَك أجْدعا

انظر: «المفضليات» ص٢٧٠.

فلمَ قَصَره عليهم دونَ مَن قَبْلهم؟ قلتُ: لمْ يقصرْه عليهم، ولكن غَلَّبَ المخاطَبينَ علىٰ الغائبينَ في اللَّفظ، والمعنىٰ علىٰ إرادتِهم جميعًا...

قال الزجّاج: «عسىٰ» معناها الطمعُ والإشفاقُ والإطماعُ مِنَ الله واجب. تمَّ كلامه[1].

ثُمّ الإطماعُ إمّا راجعٌ إلىٰ الـمُتكَلِّمِ فيكونُ لتحقيقِ ما يُطْمَعُ فيه؛ لأنه كريمٌ، أو عَظيمُ الشأن، أو إلىٰ السامعِ فلا يكونُ للتحقيق. وقال ابن الحاجب: ومِنهم مَنْ زعمَ أنَّها في حقِّ الله لتحقيقِ ما تعلَّقَتْ به، ويقفُ عليه في قولِه تعالىٰ: ﴿لَعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾ [طه: ٤٤]. ولم يتذكَّر ولم يَخْشَ، ومِنهم مَنْ زعمَ أنَّ معناها في مِثْلِ ذلك للتعليلِ، ويقفُ عليه في مثلِ ﴿لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ [الشورى: ١٧][2]، وإليه الإشارةُ بقولِه: «لعلَّ لا تكونُ بمعنىٰ كي» أي: لا تظُنَّنَّ أنَّ «لعلَّ» بمعنىٰ «كي» علىٰ الحقيقة، ومَنْ قال: إنّه بمعنىٰ «كي» إنّما قال لأنه حينَ رأىٰ قائلَها يَسْتَعمِلُها في تحقيقِ المطلوبِ وإنجازِ الموعودِ، زعمَ أنها بمعنىٰ «كي»، وذلك إنّما نَشأَ مِن المَقامِ، فإنَّ القائلَ: إمّا كَريمٌ لا يجوزُ إخلافُ إطماعِه لكَرمِه وشُمولِ رحمتِه، وإمّا عظيمٌ نطقَ بها إبداءً لعَظَمتِه، وإظهارًا لأُبَّـهَتِه، فالرمزةُ مِنْ مِثْلِه تقومُ مَقامَ مُبالغاتٍ شَتّىٰ مِنْ غيرِه. وما هٰذا شأنُه لا يكون حقيقة.

فإن قلتَ: قولُه «ليسَتْ ممّا ذكَرْناه في شيءٍ» يقتضي أنْ لا تكونَ «لعلّ» بمعنىٰ «كي»، ومرجعُ تقريرِه الذي سيذكُرُه إلىٰ ذلك بدليلِ قولِه: «خلَقَكم للاستيلاء»، وقولِه بعد ذلك «خلَقكم لكيْ تتقوا».

قلتُ: إنَّ المصنِّفَ كان في بيانِ مجيءِ «لعلَّ» علىٰ الحقيقة، وقال: هي للترجِّي والإشفاقِ،

---

(١) قاله في تفسيرِ قولِه تعالىٰ: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ عَسَى ٱللَّهُ أَن يَعْفُوَ عَنْهُمْ﴾ [النساء: ٩٩] وعبارتُه ثـمَّة: «وعسىٰ ترَجٍّ، وما أمرَ اللهُ به أن يُرجّىٰ من رحمتِه فبمنزلة الواقع، كذلك الظنُّ بأرحمِ الراحمين». انتهىٰ من «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٩٥).

(٢) انظر: «الكافية» بشرح الاستراباذي (٤: ٣٣٣) بتصرُّفٍ ملحوظ.

فإن قلتَ: فهلّا قيلَ: تعبدونَ؛ لأجل ﴿ٱعۡبُدُواْ﴾، أو: اتقُوا؛ لمكان ﴿تَتَّقُونَ﴾؛ ليتجاوبَ طَرَفا النَّظْم! قلتُ: ليست التقوىٰ غيرَ العبادةِ حتىٰ يؤديَ ذلك إلىٰ تنافُرِ النظم،........

وضَمَّ إليهما معنىٰ الإطماع، وبنىٰ عليه مسألةَ المَجاز فيها، وهي بمعنىٰ كي. وأمّا قولُه: «ليسَتْ ممّا ذكرناه في شيءٍ» فمَعْناهُ: أنَّ المذكورَ في معنىٰ «لعلّ» لا يجوزُ حَمْلُ الآيةِ علىٰ شيءٍ مِن ذلك، أمّا بمعنىٰ «كي» لتكونَ مِن حَمْلِ النقيضِ علىٰ النقيض[1] بواسطةِ التلميح[2] من الكريمِ الذي إذا أطْمَعَ فَعلَ، ومنَ العظيم الذي إذا رَضي[3] قطَع، فالمقامُ يأباهُ؛ لأنَّ المقصودَ من الإيرادِ الاختبارُ والابتلاءُ؛ لقولِه: ﴿لِيَبۡلُوَكُمۡ أَيُّكُمۡ أَحۡسَنُ عَمَلٗا﴾ [الملك: ٢]، فلا يحصُلُ ذلك إلّا علىٰ طريقِ الاستعارةِ التبعيّة كما سَبَق، فطريقُ المَجازين مُختلفٌ، وإن كان مآلُهما إلىٰ معنىٰ «كي»، والله أعلم.

الانتصاف: كلامُ الزمخشريِّ حَسَنٌ إلا قَوْلَه: «وأرادَ منهم التقوىٰ» فإنّه علىٰ مذهبِه، واللـهُ تعالىٰ مُريدٌ عندَ أهلِ السنَّةِ مِنْ كلِّ أحدٍ ما وقعَ منه. وقالَ أيضًا: كلامه: «وأقْدَرَهُم وألقىٰ بأيديهِم زِمامَ الاختيارِ» خطأٌ[4].

قولُه: (**فهلّا قيل: تَعْبدون**) يعني من الصنعةِ البَديعيةِ ردُّ العَجُزِ علىٰ الصدرِ، وهو أن يُجْعَلَ أحدُ اللّفظَيْن المُكرَّرَيْن في أولِ الفقرةِ والآخَرُ في آخِرِها[5]، كقولِه: ﴿وَتَخۡشَى ٱلنَّاسَ وَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخۡشَىٰهُۖ﴾ [الأحزاب: ٣٧] وأوّلُ الآيةِ الأمْرُ بالعبادةِ وآخِرُها في ذكْرِ التقوىٰ، فلو جَعَلَ مُقَدِّمَتَها مطابقةً لسياقها بأن يُقال: يا أيُّها الناسُ اتَّقوا، أو بالعكسِ بأنْ يُقال: لعلَّكم تَعْبدون، لحَصَلَ المطلوب.

---

(١) في (ح) و(ف): «لتكون حمل النقيض».

(٢) في (ح): «بواسطة التمليح».

(٣) في (ط): «إذا رمز».

(٤) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٩٢).

(٥) ومنه قولهم: «الحيلةُ تَرْكُ الحيلة». انظر: «الإيضاح» للقزويني ص٣٦٠.

وإنما التقوىٰ قُصارىٰ أمرِ العابد ومُنتهىٰ جُهْدِه. فإذا قالَ: ﴿ٱعْبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ﴾ للاستيلاءِ علىٰ أقصىٰ غاياتِ العبادة؛ كانَ أبعثَ علىٰ العبادةِ، وأشدَّ إلزامًا لها، وأثبتَ لها في النفوس، ونحوُه أن تقولَ لعَبْدِك: احمِلْ خريطةَ الكُتبِ فما ملكتُك يَميني إلّا لـجَرِّ الأثقال، ولو قلتَ: لحَمْلِ خرائطِ الكُتبِ؛ لمْ يقعْ مِن نفْسِه ذلكَ الموقعَ.

[﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ ۖ فَلَا تَجْعَلُواْ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ ٢٢]

قدَّم سبحانَه مِن مُوجِباتِ عبادته ومُلزِمات حقِّ الشُّكرِ له **خَلْقَهم أحياءً قادرينَ** أوّلًا؛ لأنه سابقةُ أُصولِ النِّعَم، ومقدّمتُها، والسببُ في التمكُّن مِنَ العبادةِ والشكرِ وغيرِهما؛ ثُمَّ خَلْقَ الأرضِ التي هيَ مكانُهم ومستقرُّهم الذي لا بدَّ لهم منه،..........

وحاصلُ الجواب: أنَّ المُطابقةَ حاصِلةٌ مِن حيثُ المعنىٰ مع إعطاءِ معنىٰ المُبالغة، وهي: أنَّ التقوىٰ عُرفًا عبارةٌ عن الإتيانِ بجَميعِ المأموراتِ والانتهاءِ عن جَميعِ المنهيّاتِ، وإليهِ الإشارةُ بقولِه: «والتقوىٰ قُصارىٰ أمرِ العابدِ ومُنتهىٰ جُهْدِه» ويُمكنُ أن يكونَ الأسلوبُ مِن بابِ الترقِّي، والمرادُ في «لعلّكم» معنىٰ الترجِّي، لٰكنَّ معناهُ راجعٌ إلىٰ المُكلَّفِ، أي: اعمَلوا في عبادةِ ربِّكم عَمَلَ مَنْ يرجو الترقِّي فيها من الأهْونِ إلىٰ الأغلظ.

الانتصاف: قولُه: «خلقَكم للاستيلاءِ علىٰ أقصىٰ غايةِ العبادةِ» مفرَّعٌ على مذهبِه، والأليقُ أن يُقال: خلقَكم علىٰ حالةٍ مِنْ حَقِّكم معَها أن لا تَدَعوا مِن جُهْدِكم في التقوىٰ شيئًا[1].

الإنصاف: لا يَرِدُ عليه ما ذكَرَه؛ لأنَّ خلقَهم للاستيلاءِ أعمُّ من كوْنِ الاستيلاءِ مِنهم أو مِن الله تعالىٰ، وحينَئذٍ يُخَصُّ عمُومُه بأنَّ المرادَ مَنْ خلق ذلك.

قولُه: (**خَلْقَهم أحياءً قادرين**) نحوُ قولِـه تعـالى: ﴿وَتَنْحِتُونَ مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا فَٰرِهِينَ﴾ [الشعراء: ١٤٩] علىٰ أنهما حالانِ مُترادِفتانِ مُقدَّرتان.

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٩٢).

وهيَ بمنزلةِ عَرْصةِ الـمَسْكن ومتقلَّبه ومُفترَشِه؛ ثم خَلَقَ السماءَ التي هيَ كالقُبّةِ المضروبةِ والخيمةِ الـمُطنَّبة علىٰ هذا القرار؛ ثُمَّ ما سوّاه عزَّ وجلَّ مِن شَبَهِ عقدِ النّكاح بين **الـمُقِلَّةِ والـمُظِلَّةِ** بإنزالِ الماءِ منها عليها، والإخراجِ به مِن بَطْنِها أشباهَ النَّسْل **الـمُنتَج** مِنَ الحيوانِ مِن ألوانِ الثمارِ رِزْقًا لبني آدم؛ **ليكونَ لهم ذلكَ مُعتبَرًا ومتسلَّقًا إلىٰ** النظرِ الموصِلِ إلىٰ التوحيدِ والاعتراف؛..................................

قولُه: (**الـمُقِلَّةِ والـمُظِلَّة**) أي: الأرض والسَّماء، ومنه الحديثُ: «ما أَقَلَّتِ الغَبْراءُ وأظَلَّتِ الخَضْراءُ علىٰ أَصْدَقَ لهجةً مِن أبي ذَرّ»[١].

قولُه: (**الـمُنْـتَج**)، **الجَوْهريّ**: نُتِجَت الناقةُ علىٰ ما لم يُسَمَّ فاعِلُه تُنْتَجُ نَتاجًا[٢] و«من الحيوان» مُتعَلِّقٌ بالـمُنْـتَجِ، و«من ألوانِ» بيانُ «أشْباه».

قولُه: (**ليكونَ لهم ذلك معتبرًا ومُتَسلَّقًا**) أي: مَدْرَجًا ومَصْعَدًا يَرْقَوْنَ منه إلىٰ معرفةِ التوحيدِ، وهو تعليلٌ لقولِه: «قَدَّم سُبحانَه وتعالىٰ من موجباتِ عبادتِه» وقولُه: «فيتيقَّنوا عند ذلك» نتيجتُه. أما بَيانُ الترقِّي فهو: أنّه تعالىٰ مُنعِمٌ علىٰ الإطلاق، فلا بدَّ من ظهورِ هٰذه الصِّفةِ، ومَظْهَرُها وجودُ المُنْعَم عليه وهو المُكلَّف، وإليه الإشارةُ بقولِه: «خلقَهم»، لا بُدَّ مِن تمكُّنِه ممّا خُلِقَ له أيضًا، وهو أنْ يكونَ حَيًّا قادرًا، ولـمّا كانَ الخَلْقُ والقُدرةُ كالمُقدمةِ للمطلوب قال: «ومُقَدِّمتها والسببُ في التمكُّنِ من العبادةِ والشكر»، ولِما أنَّ القِيامَ بالشكرِ والعبادةِ مَسبوقٌ بمعرفةِ المُنعِمِ والمعبودِ احتيجَ إلىٰ التفكُّرِ والنظرِ المؤدِّي إلىٰ تلك المعرفة. وأوّلُ شيءٍ يَقَعُ نظَرُ المُكلَّفِ إليه مَقرُّه ومَكانُه، وإليه الإشارةُ بقولِه: «ثم خلقَ الأرضَ التي هي مكانُهم ومُستقرُّهم»، ثُمَّ بعدَ هذا النظرِ إذا ساعَدَهُم التوفيقُ بأن يأخذوا في العُروجِ من السُّفْلياتِ إلىٰ العُلْويات

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٦٥١٩)، والترمذي (٣٨٠١)، والبزّار في «المسند» (٢٤٨٨)، وصحّحه ابن حبان (٧١٣٢)، وقال الترمذي: هذا حديث حسن.

(٢) في (ف): «نتجَ ينتج نتاجًا».

ونعمةً **يتعرَّفونَها** فيُقابلونَها بلازمِ الشُّكرِ، ويتفكَّرونَ في خَلْقِ أنفسِهم وخَلْقِ ما فوقَهم وتحتَهم، وأنّ شيئًا مِن هذهِ المخلوقاتِ كلِّها لا يقدرُ علىٰ إيجادِ شيءٍ منها؛ فيتيقَّنوا عندَ ذلكَ أن لا بدَّ لها مِن خالقٍ ليسَ كمِثْلها؛ حتىٰ لا يَجْعلوا المخلوقاتِ له أندادًا وهُمْ يعلمونَ أنها لا تقدرُ علىٰ نحْوِ ما هوَ عليه قادر. والموصولُ مع صِلَتِه إمَّا أن يكونَ في محلِّ النصبِ وصفًا كـ﴿ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ﴾، أوْ علىٰ الـمَدْحِ والتعظيم؛ **وإمّا أن يكونَ رفعًا علىٰ الابتداء**، وفيهِ ما في النَّصبِ مِنَ الـمَدْح. وقرأَ يزيدُ الشاميُّ: (بساطًا)، وقرأَ طلحةُ: (مهادًا). ومعنىٰ جَعْلِها فراشًا وبِساطًا ومهادًا للناس: أنهم يَقعُدونَ عليها ويَنامونَ ويتقلَّبون كما يتقلَّبُ أحدُهم علىٰ فراشِه وبساطِه ومِهادِه. فإن قلتَ:..................

وآثارِها، فيَنْظروا إلىٰ هٰذه السماء التي هي كالسَّقْفِ لمُفْتَرَشِهم، وإليه الإشارةُ بقولِه: «ثم خلقَ السماءَ التي هي كالقُبَّةِ المضروبةِ علىٰ هذا القَرار» أي: المَقَرِّ والمُفْتَرَشِ، ثمَّ يَنْظروا بعد النظرِ إليها إلىٰ ما يحصُلُ من ازدواجِها مع مُفْتَرَشِها التي هي فِراشُهم من أنواعِ الثمارِ والنباتِ، وإليه الإشارةُ بقولِه: «ثمّ ما سوّاه ـ أي: ما سَوّاهُ الله ـ عزَّ وجلَّ مِنْ شَبَهِ عَقْدِ النكاح». ثم إنَّ المُصنِّفَ ضَمَّنَ في دلائلِ الآفاقِ دلائلَ الأنفُسِ علىٰ سبيلِ الإدماج، بأَنْ جعلَ دليلَ الأنفُسِ مُشَبَّهًا به، ودليلَ الآفاقِ مُشبَّهًا، وذلك قولُه: «أشباهَ النسلِ المُنتَجِ من الحَيَوان» لينضَمَّ إلىٰ دليلِ الآفاقِ دليلُ الأنفُس، لله دَرُّه وبيانُه وتقريرُه.

قولُه: **(يتعرَّفونها)، الجوهريُّ**: تعرَّفْتُ ما عندَ فلانٍ، أي: تطلَّبْتُ حتّىٰ عَرَفْتُ. أي: يطلبونَ ما به يعرِفونَ وجودَ النعمةِ ليُقابلوها بلازمِ الشكرِ، أي: العبادة؛ لأن الشكرَ لغةً: الثناءُ علىٰ المُحسِنِ بما أَوْلاكَهُ من المعروف، ولازِمُه آدابُ الجوارحِ في العملِ، وتحقيقُ مَراضيهِ بالقلبِ، وثناؤهُ باللسانِ. وقيل: المرادُ «بلازمِ الشكر»: الشكرُ اللازم.

قولُه: **(وإمّا أن يكونَ رَفْعًا علىٰ الابتداء)** أي: علىٰ أنّه خبرٌ لمبتدأٍ محذوف(١).

---

(١) هذه الفقرة والتي قبلها سقطتا من (ط).

هلْ فيه دليلٌ علىٰ أنّ الأرضَ مسطَّحةٌ وليست بكُرِيَّة؟ قلتُ: ليسَ فيه إلا أنَّ الناسَ يَفترِشُونها كما يفعلونَ بالمفارِشِ سواءٌ كانت علىٰ شكْلِ السَّطحِ أوْ شكلِ الكرة، فالافتراشُ غيرُ مستنكَر ولا مدفوع؛ لعِظَم حجمِها، واتِّساعِ جِرْمها، وتباعُدِ أطرافِها، وإذا كانَ متسهِّلًا في الجبل ـ وهو وَتِدٌ مِن أوتاد الأرض ـ فهوَ في الأرض ذاتِ الطُّول والعرضِ أسهلُ. والبناءُ: مصدرٌ سُمِّيَ به المبنيُّ **بيتًا كانَ أو قُبَّةً أو خِباءً** أو طِرافًا، وأبنيةُ العرب: أخبيتُهم، **ومنه: بَنىٰ علىٰ امرأتِه**؛ لأنهم كانوا إذا تزوَّجوا ضَرَبوا عليها خِباءً جديدًا. فإن قلتَ: ما معنىٰ إخراجِ الثمراتِ بالماءِ؟ وإنما خرجتْ بقُدرتِه ومشيئته. قلتُ: المعنىٰ: أنه جعل الماءَ سببًا في خروجِها، ومادّةً لها، كماءِ الفَحْلِ في خَلْقِ الولدِ وهوَ قادرٌ علىٰ أن يُنشِئ الأجناسَ كلَّها بلا أسبابٍ ولا موادَّ، كما أنشأَ نفوسَ الأسبابِ والموادِّ، ولكنَّ له في إنشاءِ الأشياء ـ مُدرِجًا لها من حالٍ إلىٰ حال، وناقلًا من مرتبةٍ إلىٰ مرتبة ـ حِكَمًا ودواعيَ يجدِّدُ فيها لملائكتِه والنُّظَّارِ بعيونِ الاستبصارِ مِن عبادِه عِبَرًا وأفكارًا صالحةً، وزيادةَ طُمأنينةٍ **وسكونٍ إلىٰ عظيمِ قُدْرتِه** وغرائبِ حِكْمته، ....

قولُه: (**بَيْتًا كانَ أو قُبَّةً أو خِباءً**)، **الجوهريّ**: الخِبَاءُ: واحدُ الأَخْبيةِ من وَبَرٍ أو صوف، لا مِن شَعَر، وهو علىٰ عمودَيْن أو ثلاثةٍ، وما فوْقَ ذلك، فهو بيت، والطِّرَافُ: بَيْتٌ من أَدَم[1].

قولُه: (**ومِنه: بنىٰ علىٰ امرأتِه**)، **النهاية**: البناءُ: الدخولُ بالزوجةِ، والأصلُ فيه أنَّ الرجلَ كان إذا تزوَّجَ امرأةً بنىٰ عليها قُبَّةً ليدخُلَ بها فيها.

قولُه: (**وسكونٍ إلىٰ عَظيم قُدرتِه**)، **الأساس**: سكَنْتُ إلىٰ فلان: استأنَسْتُ به، ومالي سَكَن، أي: مَنْ أسْكُنُ إليه من امرأةٍ وحَميم. والتدرُّجُ إلىٰ الشيءِ العظيمِ سَبَبٌ لمؤانسةِ المَرْءِ به، كما أنَّ المُبادهةَ[2] به سببٌ للاستيحاشِ، ألا ترىٰ إلىٰ إرشادِ إبراهيمَ قومَه إلىٰ التوحيدِ، كيفَ

---

(١) وهو الجلد.

(٢) وهي المفاجأة.

ليسَ ذلكَ في إنشائها بَغْتةً مِن غيرِ تَدْريجٍ وترتيب. و«مِنْ» في ﴿مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾ للتبعيضِ **بشهادةِ قولِه:** ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾ [الأعراف: ٥٧]، وقولِه: ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ ثَمَرَٰتٍ﴾ [فاطر: ٢٧]؛ ولأن المنكَّرَيْن ـ أعني ماءً ورزقًا ـ يَكتَنِفانِه، وقد قُصد بتنكيرِهما معنى البَعْضية، فكأنه قيلَ: وأنزلْنا مِنَ السماءِ بعضَ الماءِ فأخرَجْنا به بعضَ الثمرات؛ ليكونَ بعضَ رزقِكم. وهذا هوَ المطابقُ لصحَّة المعنىٰ؛ **لأنه لم يُنزِلْ من السماء الماءَ كلَّه**،.........

أخذَ في إبطالِ مُعْتَقَدِهم شيئًا فشيئًا، والأخْذِ مِن الأدْوَنِ إلى الأعلىٰ فالأعلىٰ من الكوكَبِ أوّلًا، ثم القمرِ ثانيًا، ثم الشمسِ ثالثًا، ثم قولِه: ﴿يَٰقَوْمِ إِنِّي بَرِيٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ * إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ حَنِيفًا﴾ [الأنعام: ٧٨-٧٩] إذ لو خاطبَهم أوّلًا بالتوحيدِ لم يقَعْ هذا الموقع.

قولُه: (**بشهادةِ قولِه:** ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾) يعني قولَه تعالىٰ: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَقَلَّتْ سَحَابًا ثِقَالًا سُقْنَٰهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَنزَلْنَا بِهِ ٱلْمَآءَ فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾ [الأعراف: ٥٧] لأنّه تعالىٰ لم يُرِدْ بقولِه: ﴿سَحَابًا ثِقَالًا﴾ كلَّ السحاب، ولا بالبلدِ الميِّتِ جميعَ الأراضي، ولا أنزلَ من السحابِ الثِّقالِ كلَّ الماء، ولا أخرجَ جميعَ الثمرات، بل أرادَ بالكُلِّ الأكثَرَ، وأكثرُ ما يُستعملُ الكلُّ في التنزيلِ بمعنىٰ أكثرَ، منه قولُه تعالىٰ: ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍۭ بِأَمْرِ رَبِّهَا﴾ [الأحقاف: ٢٥] وقولُه: ﴿وَأُوتِينَا مِن كُلِّ شَيْءٍ﴾ [النمل: ١٦]، ﴿وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ﴾[1] [النمل: ٢٣]، وأما قولُه: ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ ثَمَرَٰتٍ﴾ [فاطر: ٢٧] فدَلالته علىٰ البعضيّةِ مِن حيثُ الجَمْعيةُ والتنكيرُ لأنّها جَمْعُ قِلّة.

قولُه: (**لأنه لم يُنزِلْ منَ السماءِ الماءَ كلَّه**) أي: لم يُنزِلْ من السماءِ كلَّ الماءِ الذي أخْرَجَ به كلَّ الثمراتِ؛ لأنَّ بَعْضًا من الثمراتِ مُخْرَجٌ مِن غيرِ ماءِ السماءِ بدليلِ قولِه: «وأنزَلْنا من السماءِ بعْضَ الماءِ، فأخرَجْنا به بعْضَ الثمرات» وقولِه: «ولا أخرجَ بالمطرِ جميعَ الثَّمرات».

---

(١) قوله: «﴿وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ﴾» لم يرد في (ط).

ولا أَخرج بالمطرِ جميعَ الثمرات، ولا جَعَلَ الرزقَ كلَّه في الثمرات؛ ويجوزُ أن تكونَ للبيان، كقولِك: أنفقتُ مِنَ الدَّراهمِ أَلْفًا. فإن قلتَ: بِمَ انتصبَ ﴿رِزْقًا﴾؟ قلتُ: **إن كانت «مِن» للتبعيضِ: كان انتصابُه بأنه مفعولٌ له**، وإن كانت مبنيّـةً؛ كانَ مفعولًا لـ«أخرج». فإن قلتَ: فالثمرُ المخرَجِ بماءِ السماءِ كثيرٌ جمٌّ،...........

فإن قُلتَ: يخالِفُه ما قالَ في «الزمر»: «كل ماء في الأرض فهو من السماء ينزل منها إلى الصخرة ثم يقسمه»(١).

قلتُ: علىٰ تقديرِ صحّةِ هٰذه الروايةِ، «الفاء» في قولِه: «فأخرجَ به» مُستدعيةٌ للإخراجِ بعد الإنزالِ بلا تَراخٍ عادةً، ومَفْهومُه: أنَّ بعضًا من الثمراتِ مُخْرَجٌ علىٰ غيرِ هذه الصورةِ، وهيَ ما يُسقىٰ بماءِ الآبارِ والعيونِ والأنهارِ فإنَّها متراخيةٌ عادةً عن الإنزالِ، لأنّهُ تعالىٰ استودَعَها الجبالَ، ثمّ أجْراها في الأرضِ وأخرجَ بها بعْضَ الثَّمرات.

قولُه: (**إنْ كانَتْ «مِن» للتبعيضِ كان انتصابُه بأنه مفعولٌ له**) قيل: إذا كانَتْ «مِنْ» للتبعيضِ يكونُ محلُّها منصوبًا علىٰ المفعولِ به، ورزقًا علىٰ المفعولِ له، ومحلُّ «لكم» منصوبٌ علىٰ أنّه مفعولٌ به لـ«رزقاً» لأنّه مصدرٌ، وإنْ كانَت للتبيينِ كانَت حالًا ورِزْقًا مفعولٌ به، و«لكم» صَفةٌ لـ«رزقًا».

وقيل: إذا قُلْتَ: أكَلْتُ مِن هذا الخبزِ، تكونُ «مِن» للتبعيضِ لا غير، وإذا قلْتَ: أكلتُ مِن هٰذا الخبزِ الجَيِّدَ بنَصْبِ الجَيِّد، كان للبيانِ، وعلىٰ أنْ تكونَ «من» مَفْعولًا به كانت اسمًا كـ«عن» في قولِ الشاعرِ:

فلقــد(٢) أُراني للرمــاحِ دَرِيّــةً ... مِن عن يميني مَـرَّة وأمامي(٣)

(١) «الكشاف» (١٣: ٣٦٦).

(٢) في (ط): «ولقد».

(٣) لقطريِّ بن الفجاءةِ، من فرسان الخوارج وشجعانهم، ذكره البغدادي في «خزانة الأدب» (١٠: ١٧٤).

فلمَ قيل: ﴿ٱلثَّمَرَٰتِ﴾ دونَ الثَّمَرِ والثِّمار؟ قلتُ: فيه وجهان: أحدُهما: **أن يُقصَدَ بالثمراتِ جماعةُ الثمرةِ التي في قولِك**: فلانٌ أدركتْ ثمرةُ بستانِه، تريدُ ثمارَه.

ونظيرُه قولُهم: **كلمةُ الـحُوَيدرة**؛ لقصيدتِه، وقولُهم للقَرْية: الـمَدَرةُ،.............

الدَّرِيَّةُ: هي الحلقةُ التي يُتَعَلَّمَ عليها الطعنُ، والمعنىٰ من جانب يميني فـ«مِن» في الآية و«عن» في البيت مَجازان عن مُتعَلِّقِ معناهما كما قال صاحبُ **المفتاح**: ونازلان منزلتَهما في الاعتبار[1]، قالَ المُصَنِّفُ في ﴿حَٰشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١]: حاشَ: حرفٌ من حروفِ الجَرِّ وُضِعَت موضعَ التنزيهِ والبراءةِ. والدليلُ عليه قراءةُ مَنْ قرأ «حاشًا لله» بالتنوين[2]، فإن قلتَ: فلمَ جازَ أن لا يُنَوَّن ـ أي في المشهورةِ ـ بعد إجرائِهِ مُجْرىٰ براءةَ؟ قلتُ: مراعاةً لأصْلِه الذي هو الحَرْفيةُ؛ ألا ترىٰ إلىٰ قولِهم: جَلَسْتُ مِنْ عَنْ يمينِه، كيفَ تركوا «عن» غَيْرَ مُعْرَبٍ علىٰ أصلِه.

قولُه: (**أن يُقصَدَ بالثمراتِ جماعة الثمرة**) يريد أنَّ مفرَدَ الثمراتِ الثمرةُ التي يُرادُ بها الثمارُ. والثَّمرات مشتملةٌ علىٰ أفرادٍ، كلُّ فردٍ مِنها ثمارٌ، فإذَنْ تُفيدُ الثمراتُ مِنَ الكَثْرةِ ما لا تُفيدُه الثمارُ، وإن كانت جَمْعَ قِلّة.

قولُه: (**ونظيرُه**) أي: نظيرُ إرادةِ الثمارِ بالثَّمرة.

قولُه: (**كلمةُ الـحُوَيْدِرة**) الـحُوَيْدِرَة: اسمُ شاعرٍ، تَصْغيرُ حادِرة، واسمُه قُطبة بن مِحْصَن[3]. رُوِيَ أنَّ حسانًا كان إذا قيل له: أنشِدْنا، قال: هل أُنْشِدُكم كلمةَ الـحُوَيْدِرة[4]؟ أي: قَصيدتَه العَيْنية التي مُسْتهلّها:

---

(١) «مفتاح العلوم» ص٤٣.

(٢) «الكشاف» (٨: ٣١٨).

(٣) انظر: «طبقات فحول الشعراء» لابن سلام (١: ١٨٦).

(٤) انظر: «ديوان الحادرة» ص٤٣.

وإنما هي مَدَرٌ متلاحِقٌ. والثاني: أنّ الـجُموعَ يَتعاوَرُ بعضُها موقعَ بعضٍ؛ لالتقائِها في الجمعيَّة؛ كقولِه: ﴿كَمْ تَرَكُوا۟ مِن جَنَّٰتٍ﴾ [الدخان: ٢٥]، و﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨].

ويعضدُ الوجهَ الأوّلَ قراءةُ محمدِ بنِ السَّمَيْفَع: (مِنَ الثمرة) علىٰ التَّوحيد. و﴿لَّكُمْ﴾ صفةٌ جاريةٌ علىٰ الرِّزقِ إن أُريد به العينُ، وإن جُعل اسمًا للمعنىٰ فهو مفعولٌ به، كأنه قيل: رزقًا إيّاكم. فإن قلتَ: بمَ تعلَّق ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟﴾؟ قلتُ: فيه ثلاثةُ أوجه: أن يتعلَّقَ بالأمر، أي: اعبُدُوا ربَّكم فلا تَجْعَلوا له أندادًا؛ لأنّ أصلَ العبادةِ وأساسَها التوحيدُ، وأن لا يُجعلَ لله نِدٌّ ولا شَريك؛ أو بـ«لعلَّ» علىٰ أن ينتصبَ ﴿تَجْعَلُوا۟﴾..........

بكَرَتْ سُـمَيَّةُ بُكـرةً فتَمتَّـعِ وغَدَتْ غُدوَّ مُفارِقٍ لم يربعِ

ابنُ السِّكِّيت: رَبَعَ الرجلُ: إذا وقفَ وتحبَّس(١).

قولُه: (وإن جُعِلَ اسمًا للمعنىٰ)(٢) أي: مَصْدرًا، فهو مَفعولٌ به، كأنه قِيلَ: أعطاكُم، وهو المرادُ بقولِه: «رِزْقًا إياكم» كما تقول: رزَقَـهُ العلمَ والمالَ أي: أولاهُ وأعطاه.

قولُه: (فيه ثلاثةُ أوْجُه) والوجوهُ ذَكَرها القاضي ملخِّصًا قال: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟﴾ مُتعلِّقٌ «باعبدوا» علىٰ أنه نَهْيٌ معطوفٌ عليه، أو نَفْيٌ منصوبٌ بإضمارِ «أن» جواب له، أو بـ«لعلَّ» علىٰ أنَّ نَصْبَ ﴿تَجْعَلُوا۟﴾ نَصْبُ ﴿فَأَطَّلِعَ﴾ في قولِه تعالىٰ: ﴿لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ * أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ﴾ [غافر: ٣٦-٣٧] إلحاقاً لها بالأشياء الستة؛ لاشتراكِها في أنها غيرُ موجبة، المعنىٰ: إنْ تَتَّقوا لا تَجْعلوا لله أندادًا، أو «بالذي» جعل إن استأْنَفْتَ به علىٰ أنه نَهْيٌ وقعَ خَبَرًا علىٰ تأويل مقولٍ فيه: لا تَجْعلوا، فالفاءُ للسببيةِ أدْخِلَتْ عليه لتَضَمُّن المبتدأ معنى الشرط، والمعنىٰ: مَنْ خَصَّكم بهٰذه النِّعمِ الجِسامِ والآياتِ العِظامِ يَنْبغي أن لا يُشْرَكَ به(٣).

---

(١) حكاه الجوهريَّ عن ابن السكيت في «الصحاح» (٣: ١٢١٢)، ولم أجده في مظانّه من كُتبه: «إصلاح المنطق» و«تهذيب الألفاظ».

(٢) في (ح) و(ف): «وإن جُعل اسمًا للمسمىٰ».

(٣) «أنوار التنزيل» (١: ٢٢٦).

انتصاب ﴿فَأَطَّلِعَ﴾ في قولِه عزَّ وجلَّ: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ * أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ﴾ [غافر: ٣٦-٣٧] في روايةِ حَفْصٍ عن عاصِم، أي: خلقكم لكي تتَّقُوا وتخافوا عقابَه فلا تُشبِّهوه بخَلْقه؛ أو بـ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ﴾ إذا رفعتَه علىٰ الابتداء، أي: هو الذي حفَّكم بهذِهِ الآياتِ العظيمة، والدّلائلِ النيِّرةِ الشاهدةِ بالوحدانيّة، فلا تتَّخذوا له شُركاء. والنِّدُّ: المِثْل، ولا يُقالُ إلا للمِثْل المُخالِفِ المُناوِئ، قالَ جرير:

وقلتُ: والوجهُ الأوّلُ للمصنِّفِ مبنيٌّ علىٰ أنه منصوب جوابًا للأمر، ولذلك عَلَّله بقولِه: «لأنَّ أصلَ العبادةِ التوحيد، وأن لا يُجعَلَ له نِدٌّ ولا شريك»، وأمّا علىٰ عَطْفِ النَّهي علىٰ الأمر، فالآيةُ مِثْلُ قولِه تعالىٰ: ﴿وَٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُشۡرِكُواْ بِهِۦ شَيۡـٔٗا﴾ [النساء: ٣٦].

والوجه الثاني في الكتاب علىٰ غيرِ ما ذهبَ إليه القاضي لأنه لم يَجعل[1] «لعل» علىٰ تأويل الشرط، بل جعلَها بمعنىٰ «كي» علىٰ تشبيهِ الحالةِ بالحالةِ في قولِه تعالىٰ: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ﴾ [غافر: ٣٦]، ثم الاستعارةُ علىٰ سبيلِ التبعيةِ كما مضىٰ.

والوجه الثالث غيرُ مُخالِفٍ لقولِه: «وإن زادَ فيه لفظةَ «هو» حيث قال: «هو الذي خلقكم» لأنه في بيانِ المعنىٰ لا تقديرِ الكلام، وفيه إشارةٌ إلىٰ معنىٰ الاختصاص؛ لأنه استئناف بإعادةِ صفةِ مَنْ استؤنِفَ عنه الحديث»، فكأنَّ سائلًا حين سَمِعَ قولَه: ﴿ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ﴾ سأَلَ: ما بالُنا نخصُّه بالعبادةِ وأنْ لا نُشرِكَ به شيئًا؟ فقيلَ: لأنه هو الذي خَصَّكم بهٰذه الآياتِ العظيمةِ والدلائلِ النيِّرةِ. وفي الوجوهِ إشارةٌ إلىٰ الإشعارِ بالعليَّة؛ لأنَّ الحكْمَ مترتِّبٌ علىٰ الأَوْصاف.

قوله: (حفَّكم)، **الأساس**: حَفُّوا به واحتفَوْا: أطافوا، وهم حافّون به، وحَفَفْتَهُ بالناس: جَعَلْتَهم حافِّين به.

قوله: (المناوئ)، **الأساس**: نُؤتُ بالحِمْلِ: نـهَضْتُ به، وناوأتُ الرجلَ: عاديتُه، ومعناه: ناهَضْتُه للعداوة.

---

(١) من قوله: «له ند ولا شريك» إلىٰ هنا ساقط من (ط).

أَتَيْمًا تَجعلونَ إليّ نِدًّا   وما تَيْمٌ لذي حَسَبٍ نديدُ

ونادَدْتُ الرَّجلَ: خالفتُه ونافرتُه، مِن نَدَّ نُدودًا؛ إذا نَفَر. ومعنىٰ قولِهم: **ليسَ للهِ نِدٌّ ولا ضِدٌّ**: نَفْيُ ما يَسُدُّ مَسَدَّه، ونفيُ ما يُنافيه..........

قوله: (**أتيمًا تجعلون**) البيت[1]. ضَمَّن «تجعلون» معنىٰ «يَضمُّون»، أي: يضمّون إليَّ تَيْمًا ويجعلونَه نِدًّا. ويجوز أن يكون «تيمًا» مفعولًا لفعل محذوف، أي: يضمُّون وينسبون إلي تيمًا يجعلونه ندًّا لي، وأن يكون إليّ مع مُتَعَلَّقِه المحذوف حالًا من نِدًّا.

قولُه: (**ونافرته**)، **الأساس**: نافرته إلىٰ الحَكَم فنَفَّرني عليه، أي: حاكَمْتُه فغَلَبني عليه، وأصل المنافرة قولهم: أيّنا أعزّ نَفَرًا.

قولُه: (**ليس لله نِدٌّ ولا ضدّ**) لَفٌّ. وقوله: «نفي ما يسدُّ مسدَّه، ونَفي ما ينافيه» نشر.

الراغب: نِدُّ الشيء: مُشارِكُه في الجوهر. وذلك ضَرْبٌ من المماثلة فإنّ المِثْلَ يقالُ في أيِّ مشاركةٍ كانت، فكُلُّ نِدٍّ مِثْلٌ ولا ينعَكس، يقال: نِدُّه ونَديدُه ونَديدَتُه[2]. والضِّدّان: الشيئانِ اللذانِ تحتَ جنسٍ واحد ويُنافي كلٌّ منهما الآخَرَ في أوصافِه الخاصّة، وبَيْنَهما[3] أبعدُ البُعْدِ، كالخيرِ والشرِّ والسوادِ والبياض، وما لم يكونا تحتَ جنسٍ واحدٍ كالحلاوةِ والحَرَكة لا يقالُ لهما ضِدّان، قالوا: الضدُّ هو أحدُ المُتقابلَيْن، فإنَّ المتقابِلَيْن هما الشيئانِ المختلفانِ بالذات وكلُّ واحدٍ قُبالةَ الآخَرِ، ولا يَجْتمعانِ في شيءٍ واحدٍ في وقتٍ واحد، وذلك أربعةُ أشياءَ: الضدّان، والمتناقضان كالضِّعْفِ والنِّصْفِ والوُجُودِ والعدم، والنّفي والإثبات في الأخبار، وكثيرٌ من أهلِ اللغة والمتكلمين يَجْعلونَ كلَّ ذلك من المتضاداتِ ويقول[4]: الضِّدّانِ ما لا يصحُّ اجتماعُهما

---

(١) لجرير في «ديوانه» ص١٦٤ من قصيدةٍ يهجو بها بني تَيْم.

(٢) انظر: «تفسير الراغب» (١: ١١٣)، وانظر: «مفردات القرآن» ص٧٩٦.

(٣) في (ط): «وبينهما».

(٤) كذا في (ف) و(ح)، وفي «المفردات»: «ويقولون».

فإن قلتَ: **كانوا يُسمُّونَ** أصنامَهم باسمِه، ويُعظِّمونها بما يُعَظَّمُ به من القُرَب؛ وما كانوا يَزعمون أنها تُخالف اللّـهَ وتُناوئه. قلت: لـمّا تقرَّبوا إليها وعظَّموها وسَمَّوْها آلهةً؛ أشبهتْ حالُهم حالَ من يَعتقدُ أنها آلهةٌ مثلُه قادرةٌ علىٰ مخالفتِه ومضادَّتِه؛ فقيلَ لهم ذلكَ علىٰ سبيلِ التهكُّم، كما تُهكِّمَ بهم بلفظِ النِّدِّ؛ **شُنِّعَ عليهم**، ....

في محلٍّ واحد. وقيل: الله تعالى لا ضِدَّ له ولا نِدَّ؛ لأن النِّدَّ هو الاشتراكُ في الجوهرِ، والضدُّ هو أن يَعْتَقِبَ الشيئان المتنافيان علىٰ جنسٍ واحد، والله تعالىٰ مُنَزَّهٌ عن أن يكونَ له جوهرٌ، فإذًا لا ضِدَّ له ولا ندّ، وقال تعالىٰ: ﴿وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا﴾ [مريم: ٨٢] أي: مُنافين لهم(١).

قولُه: (**كانوا يُسَمُّون**) توجيه السؤال: أنَّ الكفرةَ كانوا يجعلونَ أصنامَهم مساويةً لله تعالىٰ في التسميةِ والتقرُّبِ إليهم، وما كانوا يزعمون أنهم يُخالفون الله في شيء من ذلك حتى يكونوا أندادًا فكيف قيل: ﴿فَلَا تَجْعَلُواْ لِلَّهِ أَندَادًا﴾ [البقرة: ٢٢]، وخُلاصةُ الجواب: أنَّ هذه التسميةَ، أي: تسميةَ الله إياها أندادًا علىٰ التهكم لأنهم يُنْزلونَ الضدَّ مقامَ الضدِّ لضَرْبٍ مِن التهكّم كقولِه تعالىٰ: ﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [آل عمران: ٢١] استحقارًا لهم وازدراءً لِفعْلِهم، أي: أنتُم لا تعلمونَ أنَّ مِثْلَ هذا التعظيمِ والتسميةِ تُؤدِّي إلىٰ جَعْلِها قادرةً علىٰ مخالفتِه ومناوأتِه، فهي استعارةٌ مُصَرِّحةٌ تَحقيقيةٌ أصليةٌ واقعةٌ علىٰ سبيلِ التهكم.

قولُه: (**شُنِّعَ عليهم**) يعني: كما تهكَّم بهم بإثباتِ النِّدِّ بولغَ فيه بأَنْ أُوثِر، لفظُ الجَمْعِ، يعني لم يكتفوا بذلك الفعلِ الشنيعِ حتى ضَمُّوا إليه ما زادَت به الشناعةُ، فيكون من بابِ الإيغالِ كقولِها(٢):

(١) «مفردات القرآن» ص٥٠٣.

(٢) أي: الخنساء، وقد سبق تخريجُه من «ديوانها».

والإيغال: هو أن يوغِلَ الشاعر أو المتكلّم في الفكرِ حتّى يستخرج قافيةً أو سجعةً تفيدُ معنًى زائدًا على معنىٰ الكلام. انظر: «تحرير التحبير» ص٢٣٢. وقد أطنب ابن أبي الإصبعِ في مَدْحِ بيت الخنساءِ هذا، واستبداده بالدلالةِ على معنىٰ الإيغالِ من كلِّ وجه.

واستُفظعَ شأنُهم؛ بأن جعلوا أندادًا كثيرةً لمن لا يَصحُّ أن يكونَ له نِدٌّ قطُّ، وفي ذلكَ قالَ زيدُ بنُ عمروِ بنِ نُفَيل حينَ فارقَ دينَ قومِه:

أَرَبًّا واحدًا أمْ ألـفَ رَبٍّ ... أَدِينُ إذا تَقسَّمتِ الأُمورُ

وقرأَ محمّدُ بنُ السَّمَيْفَع: (فلا تَجعلوا للـهِ ندًّا). فإن قلتَ: ما معنىٰ ﴿وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾؟ قلتُ: معناه: وحالُكم وصفتُكم أنكم ـ من صِحَّةِ تمييزِكم بينَ الصَّحيحِ والفاسد، ......

كأنّه عَلَمٌ في رأسِه نار

قولُه: (أربًّا واحدًا) البيت[1]، أَدينُ، أي: أتَّخِذُه دينًا. تَقَسَّمت الأمورُ، أي: تفرَّقتِ الأحوال، من قولِهم: تَقَسَّمهم الدهرُ فتقَسَّموا: فـرَّقهم فتفَرَّقوا، من «الصحاح». أي: إذا تَفرَّقت الأمورُ وفُوِّضَ اختيارُ هذا الأمرِ إليَّ أختارُ ربًّا واحدًا أم ألفَ ربٍّ؟ أي: كيف أتركُ ربًّا واحدًا وأختارُ أربابًا متعددة كقولِه تعالىٰ: ﴿ءَأَرْبَابٌ مُّتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ ٱللَّهُ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّارُ﴾ [يوسف: ٣٩] وبعده:

تركتُ اللاتَ والعُزّى جميعًا ... كذلكَ يفعلُ الرجلُ البَـصير

رَوَيْنا عن البُخاريِّ عن ابن عُمَر كان يُحدِّثُ عن رسول الله ﷺ: «أنه لقِيَ زيدَ بنَ عمرو ابن نُفيلٍ بأسفلِ بَلْدَحَ[2] وذلك قبلَ أن يَنْزِلَ علىٰ النبيِّ ﷺ الوحيُ، فقدَّمَ إليه رسولُ الله ﷺ سُفرةً فيها لحمٌ، فأبى أن يأكُلَ منها، ثم قال زيدٌ: إنّي لا آكلُ مما تذبحونَ علىٰ أنصابِكم، ولا آكلُ إلا ما ذُكِرَ اسمُ الله عليه»[3].

قولُه: (معناه: وحالُكم وصِفتُكم) يريدُ أنَّ موقعَ ﴿وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ موقعُ الحالِ المُقرِّرةِ لجهـةِ الإشكال المتضمِّنَةِ لمعنىٰ التعجُّب والتعجيب كقولِه تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ

---

(١) ذكره ابن هشام في «السيرة» (٢: ٥٥) في جملةِ أبيات.

(٢) في (ط) و(ح): «بلدخ».

(٣) أخرجه البخاري (٣٨٢٦).

والمعرفةِ بدقائقِ الأمور، وغوامضِ الأحوال، والإصابةِ في التدابيرِ، والدّهاء، والفطنة ـ بمنزلٍ لا تُدفعونَ عنه، وهكذا كانتِ العَرَبُ ـ خصوصًا ساكنو الحَرم من قُرَيْشٍ وكِنانة ـ **لا يُصْطلىٰ بنارِهم** في استحكامِ الـمعرِفةِ بالأمور، وحُسنِ الإحاطةِ بها. ومفعولُ ﴿تَعۡلَمُونَ﴾ متروكٌ، كأنه قيلَ: **وأنتم من أهلِ العلمِ والمعرفة**، والتوبيخُ فيه آكدُ، أي: أنتم العرَّافون المميِّزون.

ثم إنّ ما أنتم عليه في أمرِ ديانتِكم من جَعْلِ الأصنامِ للـهِ أندادًا؛ هو غايةُ الجَهْل، ونهايةُ سخافةِ العَقْل.

ويجوزُ أن يُقدَّر: **وأنتم تَعلمونَ أنّه لا يُماثَل**؛ أو: أنتم تعلمونَ..................

﴿وَكُنتُمۡ أَمۡوَٰتٗا﴾ [البقرة: ٢٨] أي: لا تجعلوا لله أندادًا والحالُ أنّكم من صحَّةِ التمييزِ والمعرفةِ بمنزلة، يعني جَعْلُكم لله أندادًا مع هٰذا الصارفِ القويِّ مَظِنَّــةُ تعجُّبٍ وتَعْجيب.

فـ«ثُمَّ» في قوله: «ثم إن ما أنتم عليه» للاستبعاد كما في قوله تعالى: ﴿وَمَنۡ أَظۡلَمُ مِمَّن ذُكِّرَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِۦ ثُمَّ أَعۡرَضَ عَنۡهَآ﴾[1] [السجدة: ٢٢].

قولُه: (**لا يُصْطلىٰ بنارهم**)، **النهاية**: وفي حديثِ السقيفةِ: «أنا الذي لا يُصْطلىٰ بناره» الاصطلاءُ: افتعالٌ من صَلِيَ النارَ إذا تسخَّنَ بها. أي: أنا الذي لا يُتعَرَّض لحَرْبي يقال: فُلانٌ لا يُصْطلىٰ بنارِه: إذا كانَ شُجاعًا لا يُطاق. ومعناه: لا تُنالُ نارُه لرِفْعةِ شأنِه حتّىٰ يُصْطَلىٰ بها، ونظيرهُ: لا يُشَقُّ غُبارُهم، فهما كِنايتان عن عُلوِّ المرتبةِ والسبق.

قولُه: (**وأنتُم من أهلِ العلم والمعرفة**) هذا علىٰ تنزيلِ المُتعدِّي منزلةَ اللازم، أي: أنّكم تُوجَدون على هذه الحقيقةِ إيهامًا للمبالغةِ، وإليه الإشارةُ بقولِه «أنتم العَرّافون المُمَيِّزون».

قولُه: (**وأنتم تعلمونَ أنه لا يُماثَلُ**) إلىٰ آخِره، إشارةٌ إلىٰ قصدِ التعميمِ وعدمِ القصرِ علىٰ المذكور؛ إذ لو ذُكِرَ واحدٌ مما ذكَره المصنِّفُ لاقتُصِرَ عليه.

---

(١) هذه الفقرة ـ من قوله: «فثم» إلىٰ هنا ـ وردت في (ط) و(ف) و(ح).

ما بينَه وبينَها من التفاوت؛ أو: وأنتم تَعلمون أنها لا تَفعل مثلَ أفعالِه، كقوله: ﴿هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَفْعَلُ مِن ذَٰلِكُم مِّن شَيْءٍ﴾ [الروم: ٤٠].

[﴿وَإِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ وَٱدْعُوا۟ شُهَدَآءَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ ٢٣]

لـمّا احتجَّ عليهم بما يُثبتُ الوَحدانيّةَ ويُحققُها، ويُبطلُ الإشراكَ ويَهدمُه، **وعَلَّمَ الطَّريقَ إلىٰ إثباتِ ذلك** وتصحيحِه، وعرَّفَهم أنّ من أَشركَ فقد كابَـرَ عقلَه، **وغطّىٰ علىٰ ما أنعمَ عليه** من معرفتِه وتمييزِه ـ عطفَ علىٰ ذلكَ ما هو الحُجَّةُ علىٰ إثباتِ نُبوَّة محمدٍ ﷺ وعلىٰ آله، وما يَدحضُ الشُّبْهةَ في كَونِ القرآنِ معجزةً، **وأَراهم** كيفَ يَتعرَّفون؛ ....

قولُه: (**وعَلَّمَ الطريقَ إلىٰ إثباتِ ذلك**) أي: إثباتِ التوحيدِ وإبطالِ الشركِ كأنه قال: يا أيها الناسُ، اعلَموا أنَّ لكم معبودًا يجبُ عليكم عبادتُه؛ لأنه خلقَكم وخلقَ آباءكم، وجعلَ لكم مُظِلَّةً ومُقِلَّةً، وأَنْعَمَ عليكم بإنزالِ المطرِ وإخراجِ الثمرِ؛ فإذًا لا تجعلوا له شريكًا. فالتعليمُ هو ترتُّبُ الحُكْمِ علىٰ الأوصاف.

قولُه: (**وغطّىٰ علىٰ ما أنعم عليه**) يشيرُ إلىٰ قولِهِ: ﴿وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢] أي: لا يَـخْفىٰ عليكم بُطلانُ أمرِ الأصنامِ وحقيقةُ ألوهيةِ المَلِكِ العَلاّم، فلا تُكابروا عقولَكم ولا تُغَطُّوا علىٰ ما رزَقَكم من المعرفةِ.

قولُه: (**وأَراهم**) عَطْفٌ علىٰ قولِه «عَطَفَ علىٰ ذلك» علىٰ سبيلِ التفسير و«بإرشادِهم» مُتَعلِّقٌ بقوله: «أراهم»، والمرادُ بالإرشادِ ما سبقَ في قولِه تعالىٰ: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢] وطريقةُ الإتيانُ بـ«إنْ» الشرطيةِ المُستدعيةِ للشكِّ وخُلُوِّ الجزْمِ في مقامِ القطعِ ليَحْزِروا أنفسهم ويُجرِّبوا طباعَهم، فقولُه: «علىٰ إثبات نُبوَّةِ محمدٍ ﷺ» في مقابلةِ ما يُثبتُ الوَحْدانيةَ، «وما يَدْحَضُ الشُّبْهةَ» في مقابلةِ «ويبطل الإشراكَ ويَهْدِمُه»، «وأَراهم كيف يتعرَّفون» في مقابلة «عَلَّمَ الطريقَ إلىٰ إثبات ذلك»، فطريقُ إثباتِ التوحيدِ هو التفكُّرُ في خلقِ أنفُسِهم وما يرتفقون به علىٰ الترتيب كما سبق، والتنبيه عليه بقولِه ﴿وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾.

أَهُوَ من عندِ اللّـهِ كما يدَّعي، أمْ هوَ من عندِ نفسِه كما يدَّعون؛ بإرشادِهم إلىٰ أن يَحْزروا أنفسَهم، ويَذوقوا طباعَهم، وهم أبناءُ جنسِه، وأهلُ جلدتِه. فإن قلتَ: لم قيل: ﴿مِّمَّا نَزَّلْنَا﴾ علىٰ لفظِ التنزيلِ دونَ الإنزال؟ قلتُ: لأنَ المرادَ النّزولُ علىٰ سبيلِ التّدريجِ والتنْجيم، وهو من مَحازِّه لمكانِ التّحدّي؛ وذلكَ أنهم كانوا يَقولون:.........

قولُه: (ويذوقوا طباعهم)، الجوهري: ذُقْتُ القوْسَ: إذا جَذَبْتَ وَتَـرَها لتنظرَ ما شِدَّتُها.

قولُه: (وهو من مَحازِّه) قيل: المعنىٰ: النزولُ على سبيل التدريج من مَـحازِّ استعمال لفظ التنزيل.

وقلت: يأباهُ الجمعُ والتعليلُ علىٰ أنَّه من توضيح الواضحِ، والوجه أن يُقالَ: هو راجعٌ إلىٰ معنىٰ قولِه: لِـمَ قيل: نَـزَّلْنا دون أنزلنا؟ لأنَّه من محازِّه ومواقِعِه، و«من»: إمّا ابتدائيّ أو تَبْعيضيّ، أي: ناسٌ[1] منه أو بَعْضُ مواقِعِه، لأنَّ فوائدَه كثيرةٌ؛ أمّا بالنسبةِ إلىٰ رسولِ الله ﷺ فلِضَبْطِ ألفاظِه وتسهيلِ حفْظِه ثم التدرُّجِ إلىٰ معرفةِ مَعانيه، وأما بالنسبة إلىٰ المؤمنين فللتوقيفِ على ما يفتقرون إليه من المصالح السانحة، وأمّا بالنسبةِ إلىٰ المخالفينِ فلإزاحةِ خَللِهم وتَبْكيتِهم كما نحنُ بِصَدِده، ولذلك عَلَّلَه بقوله «لمكانِ التحدِّي» وبَيَّنَ مقامَ التحدِّي بقولِه: «ذلك أنهم كانوا يقولون» إلىٰ آخِره. ألا ترىٰ حينَ لم يقصِدْ هذه المعاني كيف جيءَ بلفظِ الإنزالِ في نحوِ قولِه تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾ [البقرة: ٥] وقولِه ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [الكهف: ١] إلىٰ غيرِ ذلك! فليُتأمَّل مواقعها.

قال القاضي: إنما قال ﴿مِّمَّا نَزَّلْنَا﴾ لأنّ نـزولَه نَجْمًـا فنَجْمًـا علىٰ ما عليه أهلُ الشعرِ والخطابةِ[2] مما يُريبُهم كما حكىٰ الله تعالىٰ عنهم: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَٰحِدَةً﴾ [الفرقان: ٣٢]، فكان الواجبُ تَحدِّيهم علىٰ هذا الوجهِ إزالةً للشبهة، وإلزامًا للحجّة[3].

(١) في (ط): «أو تبعيض بأي ناشٍ».

(٢) في (ط): «علىٰ ما عليه الشعرُ والخطابةُ».

(٣) «أنوار التنزيل» (١: ٢٣٠).

لو كانَ هذا من عندِ اللّٰهِ مُخالفًا لِـمَا يَكونُ من عندِ النّاسِ لم يَنزل هكذا نُجومًا؛ سورةً بعدَ سورة، وآياتٍ غِبَّ آيات، علىٰ حَسبِ النّوازل، **وكفاءِ الحوادث**، وعلىٰ سَنَن ما نرىٰ عليه أهلَ الخَطابةِ والشِّعرِ من وجودِ ما يُوجَد منهم مُفرَّقًا حِينًا فحِينًا، وشيئًا فشيئًا؛ حَسبَ ما يَعنُّ لهم من الأحوالِ الـمُتجدِّدة، والحاجاتِ السّانحة؛ لا يُلقي الناظمُ ديوانَ شِعرِه دَفعةً، ولا يَرمي الناثرُ بمجموعِ خُطبه أو رسائلِه ضَربةً، فلو أنزلَ اللّٰـهُ لأنزلَه خِلافَ هذه العادةِ جملةً واحدةً. قالَ اللّٰـهُ تعالىٰ: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡلَا نُزِّلَ عَلَيۡهِ ٱلۡقُرۡءَانُ جُمۡلَةً وَٰحِدَةً﴾ [الفرقان: ٣٢]. **فقيل: إنِ ارْتبتم** في هذا الذي وَقعَ إنزالُه هكذا علىٰ مَهَلٍ وتدريج؛ فهاتوا أنتم نَوبةً واحدةً من نُوَبِه، وهلمُّوا نَجْمًا فَرْدًا من نجومِه؛.............

قولُه: «من مَحازِّه»، **الأساس**: قطعَ فأصابَ المِحَزَّ، ومن المجازِ: تكلَّم أو أشارَ فأصابَ المحزّ(١).

قولُه: (**وكِفاءِ الحوادث**)، **الأساس**: قولهم: لا كِفاءَ له، مَصْدَرٌ بمعنىٰ المُكافأة، وُضِعَ موضعَ المُكافي، قال حسان(٢):

وروحُ القُدْسِ ليس له كِفاءُ

أي: مُكافئٌ مقاوي(٣)، وهو كُفؤٌ بَيِّنُ الكفاءة. **الجوهريُّ**: كلُّ شيءٍ يُساوي شيئًا حتى يكونَ مِثْلَه فهو مُكافئٌ له.

قولُه: (**فقيل: إن ارتبتم**) عَطْفٌ علىٰ قولِه «كانوا يقولون».

---

(١) هذه الفقرة وردت في (ط) هنا، ووردت في (ف) قبل فقرة «وقلت: يأباه الجمع».

(٢) «ديوان حسان» (١ : ١٨) من قصيدته الشهيرة:

عفت ذات الأصابعِ فالجِواءُ إلى عـذراءَ منـزلـها خَـلاءُ

قالها في يوم فتح مكة.

(٣) في (ط): «مقاوم».

سورةً من أصغَرِ السُّوَر، أو آياتٍ شتىٰ مفترياتٍ، **وهذه غايةُ التَّبْكيت**، ومنتهىٰ إزاحةِ العِلَل. وقُرِئَ: (علىٰ عبادنا) يُريدُ رَسولَ اللّٰـهِ ﷺ وأمَّتَه. والسُّورةُ: الطائفةُ من القُرآنِ المترجمةُ التي أقلُّها ثلاثُ آيات. وَواوها إن كانتْ أصلًا؛ فإمّا أن تُسمّىٰ بسُورةِ المدينة، وهي: حائطُها؛ لأنها طائفةٌ من القرآنِ محدودةٌ مَحُوزةٌ علىٰ حِيالِها؛ كالبلد المسوَّر؛ أو لأنها محتويةٌ علىٰ فنونٍ من العِلْم، وأجناسٍ من الفوائد، كاحتواءِ سُورةِ المدينةِ علىٰ ما فيها؛ وإمّا أن تُسمّىٰ بالسورة التي هي الرُّتبة، قال النابغة:

ولِرَهْطِ حَرّابٍ وَقَدٍّ سورةٌ ... **في المجْدِ ليسَ غُرابُها بمُطارِ**

قولُه: (**وهٰذه غايةُ التبكيت**) أي: هٰذه الحجَّةُ غايةُ التبكيتِ؛ لأنَّها إفحامٌ للخَصْمِ يعني ما يريدُ به بطلانَ الشيء؛ وذلك أنَّهم كانوا يقولون: لِمَ لمْ ينزِل القرآنُ جملةً واحدةً ليكونَ علىٰ خلافِ ما نشاهِدُه من الشعراء والخطباءِ؛ إذ لو كانَ كلامَ الله لم يَكُنْ علىٰ سَنَنِ ما يُرىٰ عليه الخطابة والشعر؟ فأُجيبوا بأنَّ النزولَ هٰكذا كما هو دَأْبُكم وعادتُكم أسهَلُ لكم أن تأتوا بمِثْلِه إذا تُحدِّيتم بهِ فلا يشُقُّ عليكم معارَضتُه، فلو نزَلَ جُملةً واحدةً وتُحدِّيتُم بها لصَعُبَ عليكم معارَضَتُه، فإذا لم تأتوا بأقصـرِ سورةٍ منه فقد دَلَّ علىٰ حقيقتِه وبُطلانِ قولِكم، فأُلْزِموا بعينِ ما أرادوا بطلانه وهٰذا قَريبٌ من القولِ بالمُوجَب[1].

قولُه: (**ولِرَهْطِ حَرّاب**) البيت[2]. حَرّاب بالراءِ المهملة، وقَدّ بالدالِ غير المُعْجمة[3].

قولُه: (**ليس غُرابُها بمُطارِ**) كنايةً عن كَثرةِ الرَّهْطَيْنِ ودَوامِ المجدِ لهما؛ فإنَّ النباتَ والشجرَ إذا كَثُرَ في موضعٍ قيل: لا يَطيـرُ غُرابه؛ لأَنَّ الغرابَ إذا وقعَ في المكانِ الخَصيب أصابَ فيه

---

(١) وهو أن يخاطبَ المُتكَلِّم مُخاطَبًا بكلام، فيَعْمدُ المخاطَبُ إلى كلِّ كلمةٍ مفردةٍ من كلامِ المُتكَلِّم فيبني عليها مِن لَفْظِه ما يوجبُ عكْسَ معنىٰ المتكلّم. أفاده ابن أبي الإصبع في «تحرير التحبير» ص٥٩٩.

(٢) ديوان النابغة ص٥٥.

(٣) في (ح): «(والرهط حزاب) البيت، حزاب بالزاي المهملة وقذ بالذال المعجمة».

لأحدِ معنيين: لأنّ السُّورَ بمنزلةِ المنازلِ والمراتب، يَترقّىٰ فيها القارئُ وهيَ أيضًا في أنفسِها مترتبةٌ؛ طِوالٌ، وأوساطٌ، وقصار؛ أو لرِفعةِ شأنِها، وجَلالةِ محلِّها في الدِّين. وإن جُعلتْ واوُها مُنقَلِبةً عن الهمزة؛ فلأنها قِطعةٌ وطائفةٌ من القُرآن؛ كالسُّؤرَةِ التي هيَ البقيّةُ من الشيء، والفضلةُ منه. فإن قلتَ: ما فائدةُ تَفصيلِ القرآنِ وتقطيعِه سورًا؟ قلت: ليستِ الفائدةُ في ذلكَ واحدةً، ولأمرٍ ما أنزلَ اللّٰـهُ التوراةَ، والإنجيلَ، والزبورَ، وسائرَ ما أوحاه إلىٰ أنبيائِه علىٰ هذا المنهاج مُسوَّرةً مترجَمةَ السُّوَر، وبوَّبَ المصنِّفونَ في كلِّ فنٍّ كتبَهم أبوابًا موشَّحةَ الصدورِ بالتراجم. ومن فوائده: أنّ الجنسَ إذا انطوتْ تحتَه أنواعٌ، واشتمل علىٰ أصناف؛ كان أحسنَ وأنبلَ وأفخمَ من أن يكون **بَبّانًا واحدًا**........................

ما لا يَحتاجُ معه إلىٰ أن ينتقِلَ منه إلىٰ مكانٍ آخر[١]. والوَجْهُ: أنْ يُرادَ أنّه لا يرامُ هٰذه المرتبةُ لكَوْنِها منيعة رفيعة.

قولُه: (**بَبّانًا واحدًا**)[٢] روىٰ البخاريُّ أنّه سمِعَ عمرَ رضيَ الله عنه يقول: «لولا أن أتركَ آخِرَ الناس بَبّانًا واحدًا ليس لهم من شيءٍ ما فُتِحَت عَليَّ قريةٌ إلا قَسَمْتُها كما قَسَمَ رسولُ الله ﷺ خَيبرَ، ولٰكني أتركها خِزانةً لهم يقسمونها»[٣]. **النهاية**: عن أبي عُبَيْدٍ[٤]: لا أحسِبُه عربيًّا. قال

---

(١) وقد تُكَنِّي العربُ بقولِها: «طار الغراب» عن ذهاب سوادِ الشعر وتَغَلْغُلِ الشيب في الرأس، ومنه قولُ ابن المُعْتَزّ:

زمــان الـصِّبا ليــتَ أيّامَنــا ... رجَعْنَ لنا الخالياتِ القِصارا
ليالِيَ رأسي غُــرابٌ غــدافٌ ... فطَيَّـرَه الشيبُ عني فطارا

انظر: «طبقات الشعراء» لابن المُعْتَزّ ص١٤٥، ولتمامِ الفائدة، انظر: «البصائر والذخائر» لأبي حيّان التوحيدي (٩: ١٣٨).

(٢) بالباء الموحَّدة من تحت في الموضعين، واشتبه على بعضِهم، فقال: بيانًا بالياء، وهو خطأ.

(٣) «صحيح البخاري» (٤٢٣٥).

(٤) «غريب الحديث» لأبي عُبَيْد (٣: ٢٦٨) وزاد: ولم أسمَعْها في غير هذا الحديث. الإمام الحافظ المجتهد المُتفَنِّن أبو عبيد القاسم بن سلّام الهروي (ت ٢٢٤هـ) صاحبُ التصانيف البديعة ومَنْ كان في طبقةِ =

ومنها: أنَّ القارئَ إذا خَتَمَ سورةً أو بابًا من الكتابِ ثمَّ أخذَ في آخَرَ؛ كانَ أنشطَ له وأهزَّ لعطفِه، وأبعثَ علىٰ الدَّرْسِ والتحصيلِ منه لو استمرَّ علىٰ الكتابِ بطوله. ومثلُه المسافرُ إذا عَلِم أنه قَطعَ مِيلًا أو طوىٰ فَرْسخًا، أو انتهىٰ إلىٰ **رأسِ بريد**؛.......................

أبو سعيد الضرير[(١)]: ليس في كلامهم بَـبَّان، والصحيحُ عندنا: «بَيّانًا[(٢)] واحدًا»، أي: لأُسَوِّيَنَّ بينهم في العطاءِ حتى يكونوا شيئًا واحدًا لا فَضْلَ لأحدٍ علىٰ غيرِه[(٣)]. وقال الأَزهريّ[(٤)]: ليسَ كما ظَنَّ، وهذا حديثٌ مشهورٌ رواهُ أهلُ الإتقانِ، وكأنَّها لُغةٌ يمانيّة[(٥)].

قولُه: **(رأسِ بريد)** قال في «**الفائق**»: «سَمّىٰ المسافةَ التي بين السِّكَّتَيْن بريدًا، والسِّكَّة الموضِعُ الذي كان يسكُنُـه الفُيوج[(٦)] المرتّـبون من رِباط أو قُبـةٍ أو نَحْو ذلك وبُعدُ ما بَيْـنَ السِّكَّتَيْن الفَرْسخانِ، فكان يُرتَّبُ في كلِّ سِكَّةٍ بَغّال[(٧)]. والبريدُ في الأصلِ البَغْلُ وهي كلمةٌ فارسيةٌ أي: «بُرَيْدَه دم»، لأنَّ بِغالَ البريدِ كانت محذوفةَ الأذنابِ، فعُرِّبَتْ وخُفِّفَتْ، ثم سُمِّيَ

= الأئمة الأربعةِ فقهًا واجتهادًا ومعرفة بالآثار. ومصنَّفاتُه دالّةٌ على سَعةِ دائرته في العلم، وأجلُّها: «غريب الحديث»، و«فضائل القرآن»، و«الأموالُ»، وغير ذلك، وكلُّها ممّا يُتنافَسُ فيه. له ترجمة في: «طبقات ابن سعد» (٧: ٣٥٥)، و«وفيات الأعيان» (٤: ٦٠)، و«سِيَر النبلاء» (١٠: ٤٩٠).

(١) أحمد بن أبي خالد الضرير البغدادي، لقيَ أبا عمرو الشيباني وابن الأعرابي، وكان يلقىٰ الأعراب الفصحاء فيأخذ عنهم. ترجمته في «الوافي بالوفيات» (٦: ٢٢٨).

(٢) في (ط): «بيّاناً».

(٣) واحتجّ له بقولِ العربِ إذا ذكرت مَنْ لا تَعْرِف: هو هَيّان بن بَيّان.

(٤) في «تهذيب اللغة» (١٥: ٤٢٥).

(٥) قال الجواليقي في «المُعَرَّب» ص٧٢: «وبَيّانٌ ليست بعربيّةٍ مَحْضة»، ونقل عن الليث قال: «بَيّان» على تقدير «فَعْلانِ» ويقال: على تقدير «فَعّال» والنون أصلية، ولا يُصَرَّفُ منه فِعل.

(٦) مفرَدُه فَيْجٌ، فارسيٌّ مُعَرَّب، وهو رسولُ السلطان على رِجْلَيْه، وليس بعَرَبيّ صحيح. أفاده الجواليقي في «المُعَرَّب» ص٢٤٣.

(٧) «الفائق في غريب الحديث» (١: ٩٢).

نفَّسَ ذلك منه ونشَّطه للسيرِ، ومن ثَمَّ جزَّأ القَرَأةُ القرآنَ أسباعًا، وأجزاءً، وعُشورًا، وأخماسًا. ومنها: أن الحافظَ إذا حَذقَ السُّورةَ اعتقدَ أنه أخذَ من كتابِ اللّٰـهِ طائفةً مُستقلَّةً بنفسِها، لها فاتحةٌ وخاتمة؛ فيَعظُمُ عندَه ما حَفظَه، ويَجِلُّ في نفسِه ويَغتبطُ به، ومنه حديثُ أنسٍ رضيَ اللّٰـهُ عنه: كان الرجلُ إذا قَرأَ البقرةَ وآلَ عمرانَ **جدَّ فينا**. ومن ثَمَّ **كانتِ القراءةُ في الصّلاةِ بسُورة تامّةٍ أفضلَ**. ومنها: أن التفصيلَ سببُ تلاحقِ الأشكالِ والنظائر، ومُلاءمةِ بعضِها لبعْض، وبذلكَ تتلاحظُ المعاني، ويتجاوبُ النّظْم، إلىٰ غيرِ ذلك من الفوائدِ والمنافع ....

الرسولُ الذي يركبُ البريدَ باسمه. قال الصَّغاني: الفيجُ الذي تسميه أهلُ العراقِ الرِّكابيَّ والساعي، وهو مُعرَّب.

قولُه: (**حَذَقَ السورة**)، **الجوهري**: حَذَقَ الصبيُّ القرآنَ، إذا مَهرَ فيه.

قولُه: (**جَدَّ فينا**) رَوَيْنا عن البخاريِّ ومُسْلمٍ عن أنسٍ «أنَّ رجلاً كان يكتبُ للنبيِّ ﷺ، وكان قد قرأَ «البقَرَة» و«آل عمران» وكان الرجلُ إذا قرأَ «البقرَة» و«آل عمران» جَدَّ فينا» الحديث[1]، **النهاية**: «جَدَّ فينا»، أي: عَظُمَ قَدْرُه وصار ذا جَدّ.

قولُه: (**كانتِ القراءةُ في الصلاةِ بسورةٍ تامّةٍ أفضَل**). قال الرافعيُّ[2] رحِمَه الله: «وأصلُ الاستحبابِ يتأدّىٰ بقراءةِ شيءٍ من القرآنِ، لكنَّ السورةَ أحبُّ حتّىٰ إنَّ السورةَ القصيرةَ أَوْلىٰ من بعضِ سورةٍ طويلة»[3].

---

(١) هو جزءٌ من حديثٍ طويل أخرجه البخاري (٣٦١٧)، ومسلم (٢٧٨١) وغيرهما.

(٢) شيخ الشافعية أبو القاسم عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الرافعي القزويني (ت ٦٢٣ هـ)، كان إليهِ المُنتهىٰ في معرفةِ المذهبِ وتقريره، وعلى كلامِه تُعَوِّلُ الشافعية، وكتابهُ «فتح العزيز في شرح الوجيز» غايةٌ في بابه. له ترجمة في «طبقات السبكي» (٨: ٢٨١)، و«سيَر النبلاء» (٢٢: ٢٥٢).

(٣) «فتح العزيز في شرح الوجيز» (٣: ٣٥٤).

﴿مِّن مِّثْلِهِۦ﴾: مُتعلِّق ﴿بِسُورَةٍ﴾، صفةٌ لـها، أيْ: بسورةٍ كائنةٍ من مثلِه. والضميرُ لـ«ما نزلنا» أو لـ«عَبْدِنا»، ويجوزُ أن يَتعلَّقَ بقولِه: ﴿فَأْتُوا۟﴾، والضميرُ للعبد............

قولُه: (﴿مِّن مِّثْلِهِۦ﴾ مُتعلِّق ﴿بِسُورَةٍ﴾)[١]. قال الزجَّاج: وللعلماءِ فيه قولان: قال بعضُهم: من مِثلِ القرآن؛ كقولِه تعالىٰ: ﴿فَأْتُوا۟ بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِۦ﴾ [هود: ١٣] وقال بعضُهم: مِنْ مِثْله، أَي: مِنْ بَشَرٍ مِثْلِه[٢]. وقال القاضي: ﴿مِّن مِّثْلِهِۦ﴾ صفة «سورة»، أي: بسورةٍ كائنةٍ من مثله، والضمير لـ«ما نزَّلْنا»، و«مِن» للتبعيضِ أو التبيين، وزائدةٌ عند الأخفش، أي: بسورةٍ مماثلةٍ للقرآنِ في البلاغةِ وحُسْنِ النظم، أو لعَبْدِنا، ومِنْ للابتداء، أي: بسورةٍ كائنةٍ ممَّن هو علىٰ حالِه من كَوْنِه بَشَرًا أُمّيًا لم يقرأ الكُتُبَ، ولم يتعلّم العلوم، أو صِلَةُ ﴿فَأْتُوا۟﴾ والضميرُ للعبد. تَمَّ كلامُه[٣].

لا يقال: إنّه إن جَعَلَ ﴿مِّن مِّثْلِهِۦ﴾ صفةً لـ«سورة»، فإنْ كانَ الضميرُ للمُنَزَّلِ فمِنْ للبيانِ، وإن كان للعبدِ فمِن للابتداء، وهو ظاهر. فعلىٰ هذا إنْ تعلَّق قوله: ﴿مِّن مِّثْلِهِۦ﴾ بقولِه: ﴿فَأْتُوا۟﴾ فلا يكونُ الضميرُ للمُنزَّل؛ لأنه يستدعي كَوْنَه للبيان، والبيانُ يستدعي تقديمَ مُبْهمٍ، ولا تقديمَ، فتَعيَّنَ أن يكونَ للابتداءِ لَفْظًا أو تقديرًا، أي: اصدروا وأنشئوا واستَخْرِجوا من مثل[٤] العبدِ بسورةٍ؛ لأنَّ مدارَ الاستخراجِ هو العبد لا غير، فلذلك تَعيَّنَ في الوجهِ الثاني عَوْدُ الضمير إلىٰ العبد؛ لأن هذا وأمثالَه ليس بوافٍ، ولذلك تصدّىٰ للسؤالِ بعضُ فضلاءِ الدهر، وقال: قد استَبْهَم قول صاحب «الكشاف» حيث جَوَّزَ في الوجهِ الأوّل كوْنَ الضمير لـ«ما نَـزَّلنا» تصريحًا، وحَظَرَه[٥] في الوجه الثاني تلويحًا، فليتَ شِعري ما الفرقُ بين «فأتوا بسورةٍ كائنةٍ مِنْ مثل ما نَـزَّلنا» و«فَأتوا مِنْ مثلِ ما نَزَّلنا بسورة»!!

(١) في (ف): «من مثله أي: من بشر مثله من متعلق بسورة».

(٢) «معاني القرآنِ وإعرابه» (١: ١٠٠).

(٣) «أنوار التنزيل» (١: ٣٨) وهو قولُ ابن عطية، وأجاز هو وأبو البقاء أن تكون زائدة. قال السمين الحلبي: ولا تجيء زائدةً إلاّ على قولِ الأخفش. انظر: «الدر المصون» (١: ٩٢).

(٤) في (ح) و(ف): «من مثله».

(٥) في الأصول الخطية: «وخطره»، والظاهر أنها تحريف عن المثبت.

....

وأُجيبَ: إنَّكَ إذا اطَّلَعْتَ علىٰ الفَرقِ بين قولِك لصاحبِك: أتيتُ برجلٍ من البصرة، أي: كائنٍ منها، وبين قولك: أتيتُ من البصرةِ برجلٍ، عَثَرْتَ علىٰ الفرقِ بين المثالَيْن، وزالَ عنك التردُّدُ والارتياب(١). ثم نقول: إنَّ «مِن» إذا تعلَّقَ بالفعلِ يكون إمّا ظَرْفًا لغوًا، و«من» للابتداءِ، أو مَفْعولًا به و«مِنْ» للتبعيض، إذْ لا يستقيمُ أن يكونَ بيانًا لاقتضائِه أن يكونَ مُستقرًّا، والمُقَدَّرُ خلافُه، وعلىٰ تقديرِ أن يكونَ تَبْعيضًا فمعناه: فأتوا بَعْضَ مِثْلِ المُنَزَّلِ بسورةٍ، وهو ظاهرُ البُطلانِ. وعلىٰ أن يكونَ ابتداءً لا يكونُ المطلوبُ بالتحدِّي الإتيانَ بالسورةِ فقط؛ بل بشرطٍ أن يكونَ بَعْضًا من كلامٍ مِثلِ القرآن، وهذا علىٰ تقديرِ استقامتِه بمعزلٍ عن المقصود واقتضاءِ المقام؛ لأنَّ المقامَ يقتضي التحدّي علىٰ سبيلِ المبالغة، وأنَّ القرآنَ بلغ في الإعجازِ بحيث لا يوجَد لأَقَلِّه نظيرٌ، فكيفَ للكلِّ! فالتحدِّي إذًا بالسورةِ الموصوفةِ بكَوْنِها مِنْ مِثْلِه في الإعجاز، وهٰذا إنما يتأتّىٰ إذا جُعِلَ الضميرُ «لما نزلنا»، و«من مثله» صفةً لسورة، «ومن» بَيانيّة فلا يكون المأتيُّ به مشروطًا بذلك الشرط؛ لأنَّ البيانَ والمُبَيَّن كشيءٍ واحدٍ؛ كقولِه تعالىٰ: ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾ [الحج: ٣٠]. ويعضدُه قول المُصَنِّفِ في سورة «الفرقان»: إن تنزيلَه مُفرَّقًا وتحدِّيَهم بأن يأتوا ببَعْضِ تلك التفاريقِ كلَّما نزلَ شيءٌ منها أَدْخلُ في الإعجاز، وأَنْوَرُ للحُجَّةِ من أن ينزلَ كلُّه جملةً واحدة ويقال لهم: جيئوا بمثل هذا الكتاب في فصاحتِه مع بُعْدِ ما بَيْنَ طرفيه(٢)، أَي: طوله.

فإن قلتَ: إذا كان المآلُ إلىٰ أنّ المطلوب المبالغةُ والإتيانُ بمثْلِ أقصَرِ سورةٍ يكونُ القولُ بأنَّ الضميرَ للعبدِ مَرْدودًا، وقد قيل به، ونقله الزجّاجُ وغيره(٣)؟

---

(١) في (ط): «التردد والشك».

(٢) «الكشاف» (١١: ٢٣٠).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ١٠٠).

فإن قلتَ: وما «مِثْلُه»، حتىٰ يأتوا بسورةٍ من ذلك المِثْل؟ قلتُ: معناه: فأتوا بسورةٍ ممّا هوَ علىٰ صفتِه في البيان الغريب، وعلوِّ الطبقةِ في حُسنِ النّظم،.........

قلتُ: ولهذا جَعله المُصنِّفُ مَرجوحًا بقوله: لأنهم إذا خُوطِبوا، وهم الجَمُّ الغَفيرُ بأن يأتوا بطائفةٍ يسيرةٍ من جنسِ ما أتىٰ به واحدٌ منهم كان أبلغَ في التحدِّي من أن يُقال: ليأتِ أحدٌ بنحوِ ما أتىٰ به هذا الواحد.

قولُه: (**فإن قُلْتَ: وما مِثْلُه حتى يأتوا بسورةٍ منْ ذلك المثل**) تلخيصُه: أنه تعالىٰ تحدّىٰ بإتيانِ مِثْلِ المُنزَلِ ومثْلِ الرسول، ولا بُدَّ أن يكونَ المطلوبُ شيئًا يتوجَّه إليهِ الطلبُ، فما ذلك الشيءُ الذي هو نظيرُ هذا المُنَزَّل وهذا الرسول حتىٰ يؤتىٰ به؟

واعلم أنَّ الجوابَ مبنيٌّ علىٰ قاعدةٍ: وهي أنَّ التشبيهَ أكثرُ ما يقعُ في إلحاقِ النظيرِ بالنظير والمثيل بالمثيل، ورُبَّما لا يُرادُ فيه النظيرُ والمقابلُ، بل مُجَرَّدُ وصفٍ يُشرِكُهما في أمرٍ، وإن شئتَ فجرِّب في قولِه تعالىٰ: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ﴾ [آل عمران: ٥٩] قال المصنف[(١)]: فإن قُلتَ: كيفَ شُبِّه به وقد وُلِد بغيرِ أبٍ، وآدم وُجدَ بغيرِ أب وأم؟

قلتُ: هو مثيلُه في أحدِ الطرفَيْن فلا يمنع اختصاصه دونه بالطرفِ الآخر؛ لأنّ المماثلةَ مُشارَكةٌ في بعضِ الأوصاف، ولأنه شُبِّه به في أنّه وُجِدَ وجودًا خارجًا عن العادةِ المستمرّةِ، وهما في ذلك نظيران. وما نحن بصَدِده من قَبيلِ الأولِ دونَ الثاني؛ ألا ترىٰ إلىٰ قولِهِ: «بسورة ممّا هو علىٰ صفتِهِ في البيانِ الغريب» وقولِهِ: «ولا قَصدَ إلىٰ مِثْلٍ ونَظير»! فإذن لو قُدِّرَ أن يكونَ المأتيُّ به شِعرًا أو خُطبةً ويكونَ المتّصِف بوصفِ البلاغةِ الفائقةِ والنظمِ الأنيق استقامَ وصحَّ. ولو أريدَ به النظيرُ لأَوْهمَ؛ لأنّ المرادَ نظيرُه في كونِهِ مشتملًا علىٰ علومِ الأولينَ والآخرينَ، أو نظيرُه في كونِهِ مُنزلًا من عندِ الله بليغًا فصيحًا، أو نظيرُه ﷺ في كونه نبيًّا أميًّا فصيحًا، ومن المثالِ الذي

---

(١) «الكشاف» (٤: ١٢٤).

....

ورد ولم يُـرَدْ من المِثْلِ النظيرُ والمثيلُ: قولُ القَبَعْثرىٰ: مِثْلُ الأَميرِ حَمَل علىٰ الأَدْهمِ والأَشهب(١).

فإن قلت: المِثالُ لا يَصلُح للاستشهادِ؛ لأنَّ المقصودَ منه أنَّ الأميرَ يحملُ علىٰ الأدهمِ والأشهبِ، ولا معنىٰ لقولِنا: فأتوا بسورةٍ من الـمُنَزَّلِ أو من محمدٍ صلواتُ الله عليه وسلم.

قلتُ: والعَجَبُ أنَّ المثالَ أيضاً مُسْتَشْهَدٌ به لمُجَرَّدِ الوصفيةِ دونَ الكنايةِ، فإنَّ المقصودَ من إثباتِ الوصفِ فيه(٢) الكنايةُ، وتشبيهُ الآيةِ به وقَعَ في مُـجَرَّدِ الوصفيةِ دونَ ملزومِها، وقد سَبَق أنّ هذا القَدْرَ لا يمنَعُ من إيرادِ التشبيهِ.

فإن قُلتَ: أَوْضِح ليَ الفرقَ بين المِثْلِ إذا كان بمعنىٰ الصفة، وبينه إذا كانَ بمعنىٰ النظيرِ، فإنَّ المذكورَ لا يَشْفي الغليل.

قلت: علىٰ الأوَّلِ الصفةُ مقصودةٌ أوليةٌ ويَتبعُها الموصوفُ ضِمْنًا، وعلىٰ الثاني كِلاهُما مطلوبانِ معًا؛ لأنّ نظيرَ الشيءِ هو الذي يُقابلُه ويُباريه. قال في **الأساس**: وهو ناظِرُه بمعنىٰ مُناظِرُه، أي: مُقابِلهُ ومُماثِله، وهي نظيرَتُها. وعن الزهريِّ: لا تناظِر بكتابِ الله ولا بكلامِ رسولِ الله(٣)، أي: لا تُقابِلْه ولا تَجْعَلْ مِثْلًا له.

قال الراغب: النَّظير: المِثْلُ، وأصلُه المناظَرةُ كأنَّه ينظُر كلُّ واحدٍ منهما إلىٰ صاحِبه فيُباريه(٤). فالنظيرُ أخصُّ، ولذلك قَدَّرنا في المثال كونَهُ مُنزلًا من عندِ الله بليغًا فصيحًا. ولـمّا كانَ الأولُ

(١) هو الغضبانُ بن القَبَعْثرىٰ الشيباني. عاش في زمن الحجّاج فأخذه وحَبَسَه، ثمَّ هَدَّده وتوعَّده بقوله: «لأحملَنّكَ على الأدهمِ ـ يعني الحديد ـ فقال له القبعثرى: مِثْلُ الأميرِ مَنْ حَمَلَ على الأدهمِ والكُمَيْتِ والأشْقَر ـ يعني أنواعًا شريفة من الخيل!!» انظر تمام القصة في «جمهرة الأمثال» للعسكري (٢: ٣٥).

(٢) في (ط): «من أبياتٍ فيه».

(٣) ذكره الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٥: ٣٤٣).

(٤) انظر: «تفسير الراغب» (١: ١٨٧)، وانظر: «مفردات القرآن» ص ٨١٤.

أو فأتوا ممن هو علىٰ حالِه؛ من كونِه بشرًا عربيًا أو أمِّيًّا لم يقرأ الكُتُبَ، ولم يأخذْ من العلماء، ولا قَصَدَ إلىٰ مِثْلٍ ونظيرٍ هنالك؛ ولكنّه نحوُ قول القَبَعْثَرىٰ للحجّاجِ وقد قالَ له: لأحملنَّكَ علىٰ الأدهم: مِثْلُ الأميرِ حَمَلَ علىٰ الأدهمِ والأشْهَب؛ أراد: مَن كان علىٰ صفةِ الأميرِ من السّلطانِ والقُدرة؛ وبسطةِ اليد، ولم يَقصدْ أحدًا يجعلُه مِثْلًا للحجّاج. وردُّ الضميرِ إلىٰ الـمُنْزَل أوجهُ؛ لقوله تعالىٰ: ﴿فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّثْلِهِۦ﴾ [يونس: ٣٨]، ﴿فَأْتُوا۟ بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِۦ﴾ [هود: ١٣]، ﴿عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ﴾ [الإسراء: ٨٨]؛ ولأنَّ القرآنَ جديرٌ بسلامةِ الترتيبِ، والوقوعِ علىٰ أصحِّ الأساليب؛ والكلامُ مع ردِّ الضّميرِ إلىٰ الـمُنزَّلِ أحسنُ ترتيبًا؛ وذلك أنّ الحديثَ في الـمُنزَّل لا في المنزَّل عليه، وهو مسوقٌ إليه ومربوطٌ به، فحقُّه أن لا يُفكَّ عنه بردِّ الضميرِ إلىٰ غيرِه ألا ترىٰ أنّ المعنىٰ: وإن ارتبتم في أنّ القرآنَ منزَّلٌ من عندِ اللّٰـهِ تعالىٰ فهاتوا أنتم نُبَذًا مما يماثلُه ويجانُسه. وقضيّةُ الترتيبِ لو كانَ الضميرُ مردودًا إلىٰ رسولِ الله ﷺ: أن يقالَ: وإن ارتبتم في أنّ محمدًا منزَّلٌ علَيه فهاتوا قرآنًا من مِثْله؛ ولأنهم إذا خُوطبوا جميعًا وهمُ الجمُّ الغفيرُ بأن...............

أعمَّ قدَّرنا أن يكونَ المأتيُّ به شِعرًا أو خُطبةً أو غيرَ ذلك، وهو المختارُ لاقتضاءِ المقامِ وإرخاءِ العِنان، والله أعلم.

قولُه: (أو أُميًا) عطفٌ علىٰ «عربيًّا» ممَّنْ لا كتابَ له أصلًا كالعربِ، أو ممَّن له كتابٌ لكنه لم يقرأْ ولم يتعلم. قال في قولِهِ تعالىٰ: ﴿وَقُل لِّلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْأُمِّيِّۦنَ﴾ [آل عمران: ٢٠] أي: الذين لا كتابَ لهم من مشركي العرب(١).

قوله: (وهم الجمُّ الغفير)، النهاية: رُوِيَ جَمًّا غفيرًا، يُقال: جاءَ القومُ جَمًّا غفيرًا، والـجَمّاءَ الغفيرَ، أي: مُجتمعين كثيرينَ. ويقال: جاؤوا الجَمَّ الغَفير، وأصل الكلمةِ من الجُمومِ والجُـمَّةِ، وهو الاجتماعُ والكثرةِ.

---

(١) انظر: «الكشاف» (٤: ٥٩).

يأتوا بطائفةٍ يسيرةٍ من جنسِ ما يأتي به واحدٌ منهم كان أبلغَ في التحدّي من أن يُقالَ لهم: ليأتِ واحدٌ آخرُ بنحوِ ما أتىٰ به هذا الواحد؛ ولأنّ هذا التفسيرَ هو **الملائمُ لقوله: ﴿وَٱدۡعُواْ شُهَدَآءَكُم﴾**، **والشهداء: جمعُ شَهيدٍ** بمعنىٰ الحاضرِ أو القائمِ بالشهادة........

والغَفيرُ من الغَفْرِ وهو التغطيةُ والسَّتْر. فجُعِلَت الكلمتانِ في موضعِ الشُّمولِ والإحاطة. ولم يقولوا: الجَمَّاءَ إلا موصوفةً، وهو اسمٌ وُضِعَ موضعَ المصدر[1].

قولُه: (**هو الملائم لقوله: ﴿وَٱدۡعُواْ شُهَدَآءَكُم﴾**) الآية [البقرة: ٢٣]، إن كان المُرادُ بالشهداءِ الأصنامَ كما سيجيء فدعاؤهم حينئذٍ لأجلِ الاستظهارِ والتعاونِ، ولا معنىَ لاستظهارِهم بها أن يأتوا بسورةٍ واحدةٍ مِن مثلِ محمّدٍ ﷺ، وكذا إن أريدَ بالشهداءِ القائمونَ بالشهادةِ ليَشْهدوا لهم أنهم أتوا برَجُلٍ مِن مِثْلِه[2].

قولُه: (**والشهداءُ جمع شهيد**)، قال القاضي: الشهيدُ بمعنىٰ الحاضرِ أو القائمِ بالشهادة، أو الناصرِ، أو الإمام، وكأنه سُمِّيَ به لأنّه يحضُرُ النوادي وتُبْرَمُ بمَحْضرهِ الأُمور؛ إذِ التركيبُ للحضورِ، إما بالذاتِ أو التصوُّر، ومنه قيلَ للمقتولِ في سبيلِ الله: شهيدٌ، لأنّه حضرَ ما كان يرجوهُ، أو الملائكةُ حضروه[3].

الراغب[4]: الشهادةُ تَبيُّنُ الشيءِ الحاضر. ولـمّا كان تَبيُّنُ الشيءِ علىٰ ضربين: تَبيُّنٌ بالبصرِ وتَبيُّنٌ بالبصيرة، والحضورُ علىٰ ضَربَيْن: حضورٌ بالذاتِ وحضورٌ بالتصوُّرِ، صارت الشهادةُ تُسْتعملُ علىٰ أَوْجُه، فيقالُ لحصولِ قُرْبةٍ ومَنْزِلة، ومنه قيل: استُشْهِدَ فلانٌ وهو شَهيدٌ، كأنه حضَر وتَبيّن ما كان يرجوه. وقالوا: أنا شاهدٌ لهذا الأمرِ، أي: عارفٌ به مُتَصوِّرٌ له، إشارةً إلىٰ

(١) لتمامِ الفائدة انظر: «غريب الحديث» للخطّابي (٢: ١٥٩)، و«النهاية» (١: ٢٨٩).

(٢) في (ط): «برجل مثله».

(٣) «أنوار التنزيل» (١: ٢٣٢).

(٤) «تفسير الراغب» (١: ١١٧).

ومعنىٰ «دون»: أدنىٰ مكانٍ من الشيء، ومنه: **الشيءُ الدون**؛ وهو الدنيءُ الحقير، ودَوَّن الكتبَ: إذا جمعها؛ لأن جَمْع الأشياء: إدناءُ بعضِها من بعْض، وتقليلُ المسافةِ بينها، يقال: هذا دونَ ذاك؛ إذا كانَ أحطَّ منهُ قليلًا، و«دونَك هذا»: أصلُه خُذْه مِن دُونِك، أي: من أدنىٰ مكانٍ منك، **فاختُصِرَ** واستُعِيرَ للتفاوتِ في الأحوالِ والرُّتَب، فقيل: زيدٌ دونَ عمروٍ في الشرفِ والعِلم، ومنه قَولُ من قال لعدوِّه.............

قولِهم: لئن غِبْتَ عن عَيني فما غِبْتَ عن قلبي. وأما الشهادةُ المتعارفةُ فأصْلُها الحضورُ بالقلبِ والتبيُّن، ثم يقال ذلك إذا عَبَّر باللسان، ثم يقال لكلِّ ما يدلُّ علىٰ شيء: شهادةٌ، وإن لم يكن قولًا. فقوله: ﴿وَٱدۡعُواْ شُهَدَآءَكُم﴾ قد فُسِّرَ علىٰ كلِّ ما يَقتضيه لفظُ الشهادة.

قولُه: (**ومنه الشيءُ الدون**) أي: مأخوذٌ من هذا الأصل. وكذا جميعُ الأمثلة.

قولُه: (**فاختصر**) معطوف علىٰ قوله: «أصْلُه خُذْهُ مِن دونك»، وقوله: «واستُعير» علىٰ قولِه: «أي: مِن أدنىٰ[1] مكان» يعني لـمّا كثُر استعمالُهُ في هذه المعاني استُعيرَ في معنىٰ المرتبة مطلقًا بأن شُبِّهَت المراتبُ المعنويةُ بالمكانيةِ واستُعيرَ لها ما كان مستعملًا هناك، ثم اتُّسِعَ فيها، فجُعِلَ مثلًا لكلِّ تجاوُزِ حَدٍّ من غيرِ نظرٍ إلىٰ الاستعارة.

وقال الزجّاج: ومعنىٰ «من دونِ المؤمنين» في قوله تعالىٰ: ﴿لَّا يَتَّخِذِ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ٱلۡكَٰفِرِينَ أَوۡلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [آل عمران: ٢٨] أنه لا يتناوَلُ الولايةَ من مكانٍ دونَ مكانِ المؤمنين، والكلامُ جارٍ علىٰ المَثَلِ في المكانِ كما تقول: زيدٌ دونك، وليسَ معناه أنه في مُتَسَفَّلٍ، وأنتَ في مُرتفع، ولكنّك جَعَلْتَ الشرفَ بمنزلة الارتفاعِ في المكانِ، والخسَّة كالاستفال فيه، والمعنىٰ: أنَّ المكانَ المرتفعَ في بابِ الولايةِ مكانُ المؤمنين دونَ الكافرين[2].

(١) في (ط): «علىٰ قوله: ومعنىٰ دون أدنىٰ».

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٣٩٦).

وقد راءاهُ بالثناءِ عليه: أنا دونَ هذا وفوقَ ما في نفسِك. واتُّسِعَ فيه فاستُعمِل في كلِّ تجاوزِ حدٍّ إلىٰ حَدّ، وتخطِّي حُكمٍ إلىٰ حكم، قالَ اللّٰـهُ تعالىٰ: ﴿لَّا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَـٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ٢٨] أي: لا يتجاوزوا ولايةَ المؤمنين إلىٰ ولايةِ الكافرين.

وقال أميةُ:

يا نفسُ مالَكِ دونَ اللّٰـهِ من واقي

أيْ: إذا تجاوزتِ وقايةَ اللّٰـهِ ولم تناليها لم يَقِكِ غيرُه. و﴿مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ متعلِّقٌ بـ﴿ٱدْعُواْ﴾ أو بـ﴿شُهَدَآءَكُم﴾، فإن علَّقته بـ﴿شُهَدَآءَكُم﴾ فمعناه:.................

قولُه: (وقد[1] راءاه)، الجوهري: راءىٰ فلانٌ الناسَ يُرائيهم مراءاةً وراياًهم مُراياة علىٰ القلب بمعنى. وفي «مقدمة الأدب»[2]: راءىٰ الناسَ بعَمَلِه: أراهم عمله. فالباءُ صِلَةٌ. قال الميداني[3]: هذا قولُ عليٍّ رضيَ الله عنه لرجل مَدَحه نِفاقًا.

قولُه: (﴿مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ متعلِّقٌ بـ﴿ٱدْعُواْ﴾، أو بـ﴿شُهَدَآءَكُم﴾) اعلم أنَّ «مِنْ دون الله» إمّا مُتَعلِّقٌ بشُهداِئكم أو بادعوا، والشهداءُ إما بمعنىٰ الحاضرِ أو القائمِ بالشهادةِ، و«دونَ» إمّا بمعنىٰ غيرٍ، أو قُدَّامَ، فإذا عُلِّق بشُهداِئكم اختَصَّ أن يكون بمعنىٰ القائمِ بالشهادةِ. والشاهدُ إما الأصنامُ أو مَدارِهُ[4] القومِ، فعلىٰ أن يُرادَ به الأصنام: ﴿مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ إمّا في محَلِّ النصبِ علىٰ الحال، قالَ أبو البقاء: «من دون الله» في موضعِ الحالِ والعاملُ محذوفٌ، أي: «شهدائكم»[5]

---

(١) في (ف): «فقد».

(٢) للزمخشري.

(٣) «مجمع الأمثال» (١ : ٨٨).

(٤) جَمْعُ مِدْرَه بكسر فسكون آخرها هاء، وهو زعيم القومِ المُتَكَلِّمُ عنهم، وسيأتي تفسيره من «الصحاح» (دره).

(٥) في (ط): «شهداء».

ادعُوا الّذين اتخذْتموهم آلهةً من دونِ اللّٰـهِ وزعمتُم أنهم يَشهدونَ لكم يومَ القيامة؛ أنكم علىٰ الحق؛ أو: ادعوا الذينَ يَشهدون لكم بين يَدَيِ الله، من قولِ الأعشىٰ: ....

منفردينَ عن الله. وهو المرادُ بقولِهِ: «ادعوا الذين اتخذتموهم آلهة من دون الله وزعمتم أنهم يشهدون لكم»، أو علىٰ الظرف والعاملُ ما في الشهداءِ من معنىٰ الفعل(١). وهو المرادُ من قولِه: «أو ادعوا الذينَ يَشْهدونَ لكم بين يدي الله»، وعلىٰ التقديرَيْن المرادُ بالشهداءِ الأصنامُ، يدلُّ عليه قولُه بعد ذكرهما: «وفي أمرهم أن يَسْتظهروا بالجماد» إلىٰ قوله: «غايةُ التهكم».

وعلىٰ أن يكونَ القائمُ بالشهادةِ المَدارِهَ، المضافُ محذوف. المعنىٰ: ادعوا شهداءَكم مُتجاوزين من أولياءِ الله ومن المؤمنين، وادعوا غيرَهم فانظروا هل يشهدونَ لكم، وعلىٰ هذا الأَمْرُ واردٌ علىٰ سبيلِ إرخاءِ العِنانِ والكلامِ الـمُنصِف؛ لأنَّهم إذا سَمِعوا هذا الكلامَ تفكَّروا فيه، وأيقنوا أنهم لا يَشْهدون لهم بذلك، لأنَّهم زعماءُ الحوارِ وأربابُ الفصاحة، يُمَيِّزونَ بين كلامٍ فصيحٍ وأفصحَ، وبليغٍ وأبلغ، ويأنفونَ عن الكذِب.

وإذا عُلِّق بـ«ادعوا» يعمُّ الشهداءَ في القائمِ بالشهادةِ وفي الحاضرِ، فعلىٰ أن يرادَ القائمُ بالشهادةِ الشهيدُ مُطلقٌ غيرُ مُقيَّدٍ بقولِه: ﴿مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ كما في الأول؛ لأنه حينئذٍ قَيْدٌ للفعلِ و«مِن» لابتداءِ الغاية كما سبق في قوله تعالىٰ: ﴿فَأْتُواْ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ﴾، فيكون الدعاءُ قد ابتُدِئَ من دون الله، والمرادُ بالشاهد حينئذٍ الشاهدُ العَدْلُ؛ لأنَّ الشاهدَ إذا أُطْلِقَ عُرفًا بادر إلى الذهن هذا، ومِن ثَمَّ قال في الأول: «من دون أوليائه ومن غيرِ المؤمنين»، وهاهنا: «وادعوا شهداءَ مِن الذين شهادتهم بَيِّنَةٌ تُصَحِّحُ بها الدعاوى»، وعلىٰ هذا الأمرُ للتّبكيت؛ لأنَّهم مُقِرّونَ بأنْ ليسَ لهم شهداءُ عادلونَ تُصَحِّحُ بهم الدعاوىٰ يَشْهدونَ لهم بذلك.

ولقُرْبِ هذا الوجهِ من السابق وهو أن يُرادَ بشهدائِكم(٢) المَدارِهُ قال: «وتعليقُه بالدعاءِ

(١) في «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٤٠).

(٢) في (ط): «يراد يشهد أنكم».

تُريكَ القذىٰ من دُونِها وهْيَ دونَه

في هذا الوجهِ جائز». وعلىٰ أن يرادَ بالشهيدِ الحاضرُ، ففي الكلامِ تخصيصٌ بحسبِ المفهوم؛ لأن الدعاءَ إذا قُيِّدَ بمن دون الله يكون غَيْرَ متناولٍ لله تعالى، ولهذا قال: «فادعوا كل من يشهد لكم واستظهروا به من الجنِّ والإنسِ إلّا الله»، والأمرُ علىٰ هذا للتعجيزِ والتحدِّي مُطلقًا[١]، ولهذا قال: «وادعوا شهداءَكم من دونِ الله» إلىٰ قوله: «والجنُّ والإنسُ شاهدوكم». ويؤيده قولُه: ﴿ قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴾ [الإسراء: ٨٨] وفي التقسيم وُجوهٌ أُخَرُ، وللبحثِ فيه مجالٌ فليُتأمَّل.

واعلم أنّ التفرقةَ بين الوجوهِ تُوجبُ التفرقةَ بين المعاني، فإذا أُريدَ بالشهداءِ الأصنامُ كان الأمرُ بقوله: ﴿وَٱدْعُوا۟ شُهَدَآءَكُم﴾ للتهكّم، وإن أُريدَ به الرؤساء، كان الأمرُ للاستدراجِ وإرخاءِ العِنان، وإن أُريدَ به الناسُ العدولُ، كان لإظهـارِ التبكيت، وإن أُريـد بـه الناصرُ والمُسْتَظْهَرُ به من دون الله، كان الأمرُ للتحدِّي والتعجيز كما سبق تفصيله.

قولُه: (**تُريكَ القَذىٰ من دونِها وهي دونَه**) قيل تمامه:

إذا ذاقَها مَنْ ذاقها يتمَطَّقُ

أي: تُريك الزجاجةُ القَذىٰ مِن قُدّامِها وهي قُدّامَ القَذىٰ.

الأساس: ودُونَه خَرْطُ القتادِ، أيْ: أمامَه. يتمطَّق، أي: يمُصُّ شفَتَيْه مِن لَذاذتها.

وروىٰ ابن حَمْدونَ[٢] في «التذكرة»[٣]: أنَّ الوليدَ بنَ عبد الملك قال لابن الأقرع[٤]: أنشِدْني قولَك في الخمرِ، فأنشدَه:

---

(١) من قوله: «ولهذا قال: فادعوا» إلىٰ هنا ساقط من (ط).

(٢) أبو المعالي محمد بن الحسن بن حمدون الكاتب (ت ٥٦٢هـ)، كان فاضلًا من أهلِ المعرفةِ التّامّة بالأدب، وكتابُه «التذكرة» من مجاميع الأدب الحسنة، وقد حقّقه المرحوم العلّامة إحسان عباس، وهو مطبوع. له ترجمة في «وفيات الأعيان» (٤: ٣٨٠)، و«المنتظم» (١٠: ٢٢١).

(٣) «التذكرة الحمدونية» (٢: ٣٦٦).

(٤) في «التذكرة»: أبو الأقرع.

أي: تريكَ القذىٰ قدَّامَها وهي قدَّامَ القذىٰ؛ لرقَّتها وصفائِها، وفي أمرِهم أن يستظهروا بالجمادِ الذي لا يَنطقُ في معارضةِ القرآنِ بفصاحتِه غايةُ التهكُّم بهم؛ أو ﴿وَٱدۡعُواْ شُهَدَآءَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ أي: من دون أوليائِه ومن غيرِ المؤمنينَ ليشْهدوا لكم أنكم أتيتم بمثلِه، وهذا من الـمُساهلةِ وإرخاءِ العِنان، والإشعارِ بأنّ شهداءَهم وهم مَدارِهُ القَوْمِ الّذين هم وجوهُ الـمَشاهِدِ، وفرسانُ الـمُقاولةِ والـمُناقلة؛ تأْبىٰ عليهمُ الطِّباعُ، وتَجمَحُ بهم الإنسانيةُ والأنفةُ أن يَرضَوْا لأنفسهم الشهادةَ بصحّةِ الفاسدِ البيِّن عندهم فسادُه، واستقامة المُحالِ الجليِّ في عقولِهم إحالتُه. وتعليقُه بالدّعاءِ في هذا الوجهِ جائزٌ، وإن علّقتَه بالدّعاء فمعناه: ادْعوا من دونِ اللّٰـهِ شهداءَكم، يعني: لا تَستشهدوا بالله، ....

كُمَيْتٌ إذا شُجَّت ففي الكأسِ وَرْدُها[١] ... لهــا في عظـــامِ الـــشاربينَ دَبيــــبُ

تُريـكَ القـذىٰ مِـن دونِهـا وهـي دونَـه ... لوجْــهِ أَخيهــا في الإِنــاءِ قُطــوبُ

فقال الوليد: شَرِبْتَها وربِّ الكعبة، قال: لئن كان وَصْفي لها رابك فقد رابني معرفتُك بها. فعلىٰ هذا ابنُ الأقرعِ إما ضمن[٢] المِصراع، أو كانَ من التوارد[٣].

قولُه: (مَدارِهُ القومِ)، الجوهريُّ: دَرَهْتُ عن القوم: دفعْتُ عنهم، مِثْلُ دَرَأْتُ، وهو مُبْدَلٌ منه نحو هَراق[٤]، والمِدْرَهُ: زَعيمُ القومِ والمُتكلِّم عنهم، والجَمْعُ المَدارِه.

قولُه: (والأَنَفة)، الأساس: ومنَ المُشتَقِّ من الأَنْف: فيه أَنَفةٌ وأَنَفٌ، وقد أنفَ من كذا، ألا تراهم قالوا: الأَنَفُ مِن الأَنْفِ! الجوهري: أَنِفَ من الشيء تأْنَفَ أنفًا: استَنْكَف.

---

(١) في «التذكرة»: «كميتًا... وردَةٌ»، وهو الأشبه بالصواب. والمرادُ به لونها على حَدِّ قوله تعالى: ﴿فَإِذَا ٱنشَقَّتِ ٱلسَّمَآءُ فَكَانَتۡ وَرۡدَةٗ كَٱلدِّهَانِ﴾ [الرحمٰن: ٣٧] أي: مُحْمَرَّة كالوردةِ، وهو النوار المعروف.

(٢) في (ط): «ضمير».

(٣) في (ط): «من النوادر».

(٤) يعني من «أراق».

ولا تقولوا: اللّـهُ يشهد أنّ ما ندَّعيه حقّ، كما يقولُه العاجزُ عن إقامةِ البيِّنةِ علىٰ صحَّةِ دَعْواه، وادْعوا الشهداءَ من الناسِ الّذين شهادتُهم بيِّنةٌ تُصحِّحُ بها الدّعاوىٰ عندَ الحكّام، وهذا تعجيزٌ لهم وبيانٌ لانقطاعِهم وانخذالِهم، وأنّ الحُجّةَ قد بَهرتْهم ولم تبقِ لهم مُتشَبَّثًا غيرَ قولِهم: اللّـهُ يَشهد أنّا صادقون. وقولُهم هذا تسجيلٌ منهم علىٰ أنفسِهم بتناهي العَجْزِ وسقوطِ القُدرة. وعن بعْضِ العَرَب: أنه سُئلَ عن نَسَبه، فقال: قُرَشيٌّ والحمدُ لله. فقيلَ له: قولُك: الحمد لله في هذا المقامِ رِيبةٌ. أو: ادْعوا من دونِ اللّـهِ شهداءَكم؛ يعني: أنّ اللّـهَ شاهدُكم؛ لأنه أقربُ إليكم من حَبْلِ الوريد، وهو بينكم وبين أعناقِ رَواحلِكم، والجنُّ والإنسُ شاهِدُوكم؛ فادْعوا كلَّ من يَشهدُكم، واستظهِروا به من الجنِّ والإنسِ إلّا اللّـهَ تعالىٰ؛ لأنه القادرُ وحدَه علىٰ أن يأتيَ بمثلِه دونَ كلِّ شاهدٍ من شهدائِكم، فهو في معنىٰ قوله: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ﴾ الآية [الإسراء: ٨٨].

[﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ وَلَن تَفْعَلُوا۟ فَٱتَّقُوا۟ ٱلنَّارَ ٱلَّتِى وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ ۖ أُعِدَّتْ لِلْكَـٰفِرِينَ﴾ ٢٤]

لـمّا أرشدَهم اللّـهُ إلىٰ الجهةِ التي منها يَتعرَّفون أمرَ النبيِّ ﷺ وعلىٰ آله،..........

قولُه: (يعني أنّ اللـهَ شاهِدُكم) أي: حاضِرُكم، وقولُه: «لأنّه أقربُ إليكم» تعليل للتفسيرِ، أي: الشهيدُ بمعنىٰ الحاضرِ؛ لقولِه تعالىٰ: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ﴾ [ق: ١٦] ولقوله صلواتُ الله عليه: «وهو بَيْنكم وبين أعناقِ رواحِلكم» والحديثُ من روايةِ البخاريِّ ومسلمٍ وغيرِهما عن أَبي موسىٰ في حديثٍ طويل: «ارْبَعُوا علىٰ أنفُسِكم إنّكم لا تَدْعونَ أصمَّ ولا غائبًا، إنكم تَدْعون سميعًا بصيرًا، وهو مَعكم، والذي تَدْعونَه أقربُ إلىٰ أحدِكم من عُنق راحلته»[1] وهو مَثَلٌ لقربِ القَريب، الجوهري: ارْبَعْ علىٰ نَفْسِك: أي: ارْفُقْ بنفسِك وكُفَّ.

قولُه: (لـمّا أَرشدَهُم [الله] إلىٰ الجهة) يعني بقوله: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا﴾ [البقرة: ٢٣] حيثُ أتىٰ بـ«إن» في موضعِ الجزمِ لكونِ الكلامِ مع المُرتابين، والغَرَضُ استدراجُهم إلىٰ

(١) أخرجه البخاري (٦٣٨٤) ومسلم (٢٧٠٤) وغيرهما.

وما جاءَ به حتىٰ يَعْثروا علىٰ حَقيقتِه وسرِّه، وامتيازِ حَقِّه من باطلِه قالَ لهم: فإذا لم تُعارضوه ولم يَتسهَّلْ لكم ما تَبغون، وبانَ لكم أنه مَعْجُوزٌ عنه؛ فقدْ **صَرُحَ الحقُّ عن مَحْضِه**، ووَجَبَ التصديقُ، فآمِنوا وخافوا العذابَ الـمُعدَّ لمن كذَّب. **وفيه دليلانِ** علىٰ إثباتِ النّبوة: صحةُ كونِ الـمُتَحدّىٰ به مُعجِزًا، والإخبارُ بأنهم لن يَفعلوا ....

أن يَحْزِروا نفوسَهم ويُجرِّبوا قُواهم، فَيَعْثُروا علىٰ سِرِّه وامتيازِ حقه، قال لهم: فإذا لم تُعارضوه، أي: رَتَّبَ علىٰ ذلك الإرشادِ جملتَيْن شرطيتين: أُولاهما: محذوفةُ الجزاءِ، وثانيتهما: محذوفةُ الشرط لتكميلِ ذلك الإرشاد وتتميمِ التحقيق فيه.

بيانه: أنّ قولَه: «فإذا لم تُعارضوه، ولم يتسهَّلْ لكم ما تبتغونَ، وبانَ لكم أنه معجوز عنه» هو معنىٰ قولِهِ تعالى: ﴿فَإِن لَّمۡ تَفۡعَلُواْ﴾ وهو الشرط الأول، «فقد صَرحَ الحقُّ عن مَحْضِه ووجب التصديق» جَزاءٌ لهذا الشرط المذكور. وقولُه: «فآمِنوا وخافوا العذاب» هو معنىٰ قوله: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِي وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلۡحِجَارَةُ﴾ وهو جزاءُ شَرْطٍ مُقدَّر، أي: إذا «صَرحَ الحقُّ عن مَحْضِه ووجبَ التصديق فآمِنوا وخافوا العذاب». يدلُّ علىٰ هذا المُقدّرِ تصريحُهُ بعد هذا بقوله: «إنهم إذا لم يأتوا بها، وتبين عجزُهم عن المعارضة فقد صَحَّ عندَهم صدقُ رسولِ الله ﷺ، وإذا صَحَّ عندهم صدْقُهُ ثم لزموا العِنادَ استوجبوا العذاب».

قولُه: (**صَرُحَ الحقُّ عن مَحْضِه**)، **الجوهري**: الصريحُ: اللبنُ الخالص، والمَحْضُ كذلك.

الأساس: لبن صَريْحٌ: ذهبت رَغْوَتُه وخَلُصَ.

الميداني: صَرُحَ الحق عن مَحْضِه، أي: انكشفَ الأمرُ وظهر، وقال أبو عمرو: أي: انكشفَ الباطل واستبانَ الحقُّ فعُرِفَ[١].

قولُه: (**وفيه دليلان**) أي: في[٢] قولِه تعالىٰ: ﴿فَإِن لَّمۡ تَفۡعَلُواْ وَلَن تَفۡعَلُواْ﴾ الآية.

(١) «مجمع الأمثال» (١: ٣٩٨).

(٢) في (ف): «وفيه دليل أن التي في».

وهو غَيْبٌ لا يعلمُه إلا الله. فإن قلتَ: انتفاءُ إتيانِهم بالسّورةِ واجبٌ، فهلّا جِيء بـ«إذا» الذي للوجوبِ دونَ «إن» الذي للشكّ! قلتُ: فيه وجهان: أحدُهما: أن يُساق القولُ معهُم علىٰ حَسبِ حِسْبانِهم وطَمَعِهم، وأن العجزَ عن المعارضةِ كانَ قبلَ التأمُّلِ؛ كالمشكوكِ فيهِ لديهم لاتكالِهم علىٰ فصاحتِهم واقتدارِهم علىٰ الكلام.

والثاني: أن يَتهكَّمَ بهم كما يقولُ الموصوفُ بالقوّة، الواثقُ من نفسِه بالغَلَبةِ علىٰ من يُقاويه: إن غلبتُك لم أُبقِ علَيك، وهو يَعلم أنه غالبُه ويتيقَّنه؛ تهكُّمًا به. فإن قلتَ: لمَ عبَّرَ عن الإتيانِ بالفعل؟ وأيُّ فائدةٍ في تَرْكِه إليه؟ قلتُ: لأنه فِعلٌ من الأفعال، تقول: أتيتُ فلانًا، فيُقالُ لك: نِعْمَ ما فَعلتَ. والفائدةُ فيه: ....

قولُه: (علىٰ حَسْبِ حِسْبانهم) فإنهم كانوا يقولونَ: لو نشاءُ لقُلْنا مِثْلَ هذا.

قولُه: (علىٰ مَنْ يقاويه) أي: يُعارضه. قاوَيْتُه فقَوَيْتُه، أي: غلبتُه.

الأساس:

وهم يتقاوونَ الفطيمة في الدم[1]

وتقاوَيْنا الدلْوَ تقاويًا: إذا جَمعوا شفاهَهم علىٰ شَفتِها[2] فشرِبَ كلُّ واحدٍ ما أمكنه.

قولُه: (لم أُبْقِ عليك)، الجوهريّ: أبقَيْتُ على فلان: إذا أَرْعَيْتَ عليه ورَحِمْتَه، يقال: لا أبقىٰ الله عليك إن أبقَيْتَ عليّ.

قولُه: (لأنه فِعْل من الأفعال)، الراغب: لفظُ الفعلِ أعمُّ معنًى من سائرِ أخواتِه نَحْو الصُّنعِ والإبداعِ والإحداثِ والخَلْقِ والكَسْبِ والعمل؛ لأنَّ الإبداعَ أكثرُ ما يُقالُ في إيجادٍ عن عَدَمٍ، وليس حقيقةُ ذلك إلا لله تعالىٰ، والإحداثُ في إيجادِ الأعيانِ والأعراضِ معًا، والعملُ

---

(١) في (ف) و(ح): العظيمة في الذم، وهو تحريف، وما أثبت من «أساس البلاغة» (فطم) و(قوي).

(٢) في (ط): «شفهها».

أنه جارٍ مَجرىٰ الكِنايةِ التي تُعطيكَ اختصارًا ووَجَازةً تُغنيكَ عن طُولِ الـمَكْنيِّ عنه، ألا ترىٰ أن الرّجلَ يقول: ضربتُ زيدًا في موضعِ كذا علىٰ صفةِ كذا، وشتمتُه، **ونكَّلتُ به**، ويَعُدُّ كيفياتٍ وأفعالًا، فتقول: بِئْسما فعلت! ولو ذَكَرْتَ ما أَنّبتَه عنه لطالَ عليك، وكذلكَ لو لم يَعدلْ عن لَفْظِ الإتيانِ إلىٰ لَفظِ الفِعلِ لاستُطيلَ أن يقال: فإن لم تأتوا بسورةٍ من مثله، ولن تأتوا بسورةٍ من مثله. فإن قلتَ: ﴿**وَلَن تَفْعَلُواْ**﴾ ما محلُّها؟ قلتُ: لا مَحَلَّ لها؛ لأنها **جُملةٌ اعتراضيّة**. فإن قلتَ: ما حقيقةُ «لن» في بابِ النَّفْي؟............

لا يُقال إلّا فيما كان عن فِكْرٍ ورَويَّةٍ، ولهذا قُرِنَ بالعلمِ حتى قال بعضُ الأدباء: قُلِبَ لفظُ العملِ عن لفظِ العلْمِ تنبيهًا أنه من مُقتضاه. والصُّنْعُ يقالُ في إيجادِ الصورةِ في الموادِّ كالصياغةِ والبناء[1]، والخَلْقُ تقديرُ الأعراضِ الجِسمانية وإيجادُها، وقد يقال للتقديرِ من غيرِ إيجادٍ، ولأنّ الخلقَ لا يُسْتَعملُ إلا في إيجادِ الأجسام وأَعراضِها امتنَعَ مِن إطلاقِ الخَلْقِ علىٰ القرآن[2].

قولُه: (**جارٍ مَجْرىٰ الكِناية**) يريدُ بها الكنايةَ اللغويةَ، وهي عدمُ التصريحِ بالشيءِ وتسميةُ الضمائرِ بها من هذا القَبيل، ويُمكنُ أن يُحملَ علىٰ الاصطلاحية: وهي أن يُنفىٰ العامّ لِيَنْتَفِيَ الخاص. وهذا أبلغُ لكنّ قَوْلَه: «جارٍ مَجْرى الكناية» لا يساعدُ عليه؛ لأنّ ظاهرَه أنّ قولَه: ﴿**وَلَن تَفْعَلُواْ**﴾ أُجرِيَ مَـجْرىٰ الضمير في أنه إذا تقدّم أشياءَ يُجاءُ به أو باسمِ الإشارةِ فيُعبَّرُ بهما عنها، كقولِه تعالىٰ[3]: ﴿إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء: ٣٦].

قولُه: (**ونكَّلْتُ به**)، **الجوهري**: يقال: نَكَّلَ به تنكيلًا: إذا جعله نكالًا وعِبْرةً لغيرِه.

قولُه: (**جملة اعتراضية**)، **الكَواشي**: واوها استئنافية، ولا محلَّ لها من الإعراب؛ لأنها لم تقَعْ موقعَ الْمُفْرَدِ، ولا هي مُستحقّةٌ للإعرابِ في نفسها.

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني» (١: ١١٩).

(٢) المصدر السابق (١: ١١٠).

(٣) في (ح): «لقوله تعالىٰ».

قلتُ: «لا» و«لن» أُختـانِ في نَفْيِ المستقبل، إلا أنّ في «لن» توكيـدًا وتشديـدًا، **تقولُ لصاحبِك: لا أُقيمُ غدًا، فإن أَنكرَ علَيك قلتَ: لن أقيمَ غدًا**، كما تفعلُ في: أنا مُقيم، وإنّي مُقيم، وهِيَ عندَ الخَليل ـ في إحْدىٰ الرّوايتَـيْن عنه ـ **أصلُها: «لا أن»**، وعندَ الفرّاء: «لا» أُبدلتْ أَلِفُها نونًا، وعندَ سيبوَيْه وإحدىٰ الرّوايتَـيْن عن الخَليل: حرفٌ **مقتضَب** لتأكيدِ نفيِ المستقبل. فإن قلتَ: من أينَ لكَ أنه إخبارٌ بالغيبِ علىٰ ما هو به حتىٰ يكونَ معجزةً؟ قلتُ: لأنهم لو عارضوه بشيءٍ لم يمتنعْ أن يَتواصفَه الناسُ ويَتناقلوه؛ ....

قولُه: (**تقول لصاحبك: لا أُقيم غدًا، فإن أنكر عليك قلت: لَنْ أقيمَ غدًا**) مثاله في الإثبات قولُك لخالي الذهنِ: أنا مُقيمٌ غدًا، فإذا تَردَّدَ قلْتَ: إنّي مُقيمٌ غدًا، ثم إذا أنكرَ قلتَ: إنّي لَمُقيمٌ غدًا.

قولُه: (**أصله**(١)**: لا أن**) قيل: حُذِفَتْ همزةُ «أن» لكَثْرتِها في الكلامِ، وذهَبَتِ الألفُ من «لا» في الدرجِ لاجتماعِ الساكنين فبقيَ اللامُ من «لا» والنون من «أن» فجُمِعا وقيل: لن، وقد جاء في الشعرِ علىٰ أصله(٢):

يُرجّي المرءُ مـا لا أَن يلاقـي   وتَعرِضُ دونَ أقرَبِهِ خُطوبُ

المعنىٰ: يُرجّي المرء ما لن يُلاقيه ولن يجدَه(٣).

قولُه: (**مُقْتَضَب**) أي: مُرْتَـجَل، **الأساس**: ومن المجازِ: اقتضَبَ الكلامَ: ارتَـجَلَه، واقتضَبَ حديثَه: انتزَعه واقتَطعه.

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «أصلها».

(٢) هو من شواهد «مغني اللبيب» ص٣٨، و«خزانة الأدب» (٨: ٤٤)، وعزاه السيوطي في «شرح شواهد المغني» (١: ٨٥) لجابر بن دألان الطائي.

قلتُ: الخلافُ منصوبٌ بين النحاةِ في أصل «لن»، لتمامِ الفائدة انظر: «مغني اللبيب» لابن هشام الأنصاري ص٣٨.

(٣) من قوله: «المعنىٰ: يرجي» إلىٰ هنا من (ط).

إذ خَفاءُ مثلِه فيما علَيه مَبنىٰ العادةِ محالٌ لا سيّما والطّاعنونَ فيه أكثفُ عددًا من الذّابِّين عنه، فحينَ لم يُنقلْ عُلِمَ أنه إخبارٌ بالغَيْبِ علىٰ ما هو به؛ فكانَ مُعجزةً. فإن قلتَ: ما مَعنىٰ اشتراطِه في اتّقاءِ النارِ انتفاءَ إتيانِهم بسورةٍ من مثلِه؟ قلت: إنهم إذا لم يأتوا بها وتَبيَّنَ عجزهُم عن المعارضة؛ صحَّ عندَهم صِدقُ رسولِ اللّـهِ ﷺ، وإذا صحَّ عندَهم صِدقُه ثُمَّ لزِموا العنادَ ولم يَنقادُوا ولم يُشايِعُوا؛ استوجبوا العقابَ بالنّار؛ ....

قولُه: (إذْ خَفاءُ مِثْلِه) الضميرُ راجعٌ إلىٰ «شيء»، و«فيما عليه» ظرفُ «محال» أي: خَفاءُ ما هو علىٰ صفةِ ذلك الشيء المعارَضِ به من الخَطرِ والفَخامةِ مُحالٌ فيما جرَتْ به العادة. هذا الجوابُ مبنيٌّ علىٰ قاعدةٍ أصولية. أي: عَلِمَ أنَّهم ما أتَوْا بمِثْله لأنَّهم لو أتَوْا به لتواتَر بين العالَمِينَ لتوفُّر الدواعي علىٰ نَقْله، وحين لم يُنْقَلْ عُلِمَ عَدَمُ الإتيانِ، فكانَ الإخبارُ عنه إخبارًا بالغيبِ، فيكونُ[1] معجزةً.

قولُه: (أكثَفُ عددًا)، **الأساس**: كَثُفَ الشيءُ: كَثُر مع الالتفافِ، وتكاثَفَ عَدَدُهم.

قولُه: (ما معنىٰ اشتراطِه في اتقاءِ النارِ انتفاءَ إتيانِهم بسورة) أي: كيفَ يترتَّب علىٰ قولِه: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ﴾ أي: إن لم تأتوا بسورةٍ من مِثْلِه. قولُه: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ﴾ لأنَّ عدمَ إتيانِهم بمثْلِه لا يصحُّ أن يكونَ سببًا لاتقاءِ النارِ؛ لأنه تقرَّرَ أنَّ الشرطَ سببٌ للجزاء، على أن الكلامَ مع المرتابين وهم ينكرون النار فكيف يتقونها؟

وأجاب بأنَّ «فاتقوا» ليس جوابًا للشرطِ المذكورِ، بل هو مُنبِئٌ عن شرطٍ محذوفٍ، كما أنَّ اتقاءَ النارِ كنايةٌ عن تَـرْكِ العِنادِ، وإليه الإشارةُ بقَوْلِه: «وإذا صَحَّ عندهم صِدْقُه، ثم لزِموا العنادَ، استوجَبوا العِقاب» هذا السؤالُ والـجَوابُ يردُّ قوْلَ الزاعمِ أنَّ قولَه: ﴿فَٱتَّقُواْ﴾ ـ صريحًا كان أو كناية ـ جوابٌ لقوله: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ﴾، بل هو جزاء لشرط محذوف يستدعيه قوله: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ﴾ [البقرة: ٢٣].

---

(١) في (ط): «فكان».

فقيل لهم: إن استبنتم العجْزَ فاتركوا العناد، فوُضِعَ: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ﴾ مَوْضعَه؛ **لأنّ اتقاءَ النّارِ لَصِيقُه وضَميمُه ترْكُ العنادِ** من حيثُ إنه من نتائجِه؛ لأن مَن اتقىٰ النّارَ تَرَكَ المُعاندة.

ونظيره: أن يقول الـمَلِكُ لحَشَمه: إن أردتم الكرامةَ عندي فاحذروا سَخَطي، يريدُ فأطيعوني واتّبعوا أمري، وافعلوا ما هو نتيجةُ حَذرِ السَّخَط، وهو من بابِ الكنايةِ التي هي شُعبةٌ من شُعَب البلاغة، **وفائدتُه الإيجازُ** الذي هو من حِلْيَة القرآن. وتهويلُ شأنِ العنادِ بإنابةِ اتّقاءِ النّار مَنابَه، **وإبرازِه في صورتِه مُشيَّعًا** ذلكَ بتهويلٍ.............

قولُه: **(فقيل لهم: إن استَبَنْتُم)** عطفٌ علىٰ قوله: «تبيَّنَ عجزُهم» إلىٰ آخره، والفاء مثلُها في قوله: ﴿فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ فَٱقْتُلُوٓاْ﴾ [البقرة: ٥٤].

قولُه: **(لأن اتقاء النار لَصِيقُه وضَميمُه تركُ العناد)** ظاهره يوهِمُ أنَّه من باب المجاز؛ لأنه مشعر بأن اتقاء النار ملزومُ تركِ العنادِ لقولِه: «اتقاء النار لصيقُه» أي: لازمُه تَرْكُ العناد، ثم قوله بعد ذلك: «وهو من باب الكناية» بخلافه لكنَّ الشرطَ في الكنايةِ التساوي بين الملزومِ واللازم فكأنَّ كلَّ واحد ملزوم الآخرِ، ولهذا فَسَّر «الصيقه» بقولِه: «ضميمه»، ونحوه قولهم: رَعَيْنا الغيث. وأما الإمامُ فقد جعلَهُ من إقامةِ المؤثِّرِ مقام الأثر؛ لأنَّ اتقاءَ النارِ سبَبٌ لتركِ العناد[1].

قولُه: **(فائدتُه[2] الإيجاز)** لأن أصلَ المعنىٰ إذا استَبَنْتُم العجزَ فاتركوا العنادَ الذي يستلزم تركُه اتقاءَ النار؛ فأُنيبَ ﴿فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ﴾ مَنابَ المذكورِ جميعًا، يدل عليه قوله: «يريد فأطيعوني واتبعوا أمري، وافعلوا ما هو نتيجةُ حَذرِ السّخط» أي: المذكورُ جميعًا مرادٌ من قولِه: «فاحذروا سَخَطي»، ولو لم يكن كناية بأن كان مجازًا لم يصح إرادةُ المجموع.

قولُه: **(وإبرازُه في صُورته مُشَيعًا)** الضمير في «إبرازِه» للعناد، وفي «صورته» لاتقاءِ النار «مشيَّعًا» حالٌ من اتقاءِ النار، والعاملُ قولُه: «إنابة»؛ يريد أنَّ في إيثارِ الكنايةِ علىٰ التصريح فائدتَيْن أُخريَيْن:

---

(١) «مفاتيح الغيب» للرازي (٢: ٣٥٢).

(٢) في (ف): «فائدة».

صِفةِ النارِ وتَفظيعِ أمرِها. والوَقودُ: ما تُرفع به النّار، وأمَّا المصدرُ فَمَضموم، وقد جاءَ فيه الفتح، قال سيبويه: وسمعْنا من العَرَبِ من يقولُ: وَقدتُ النارَ وَقودًا عاليًا. ثم قال: والوُقودُ أكثر. والوَقود: الحَطَب. وقرأَ عيسىٰ بنُ عُمَر **الهَمْدانيّ** بالضَّمّ؛ تسميةً بالمصدَر، كما يقالُ: **فلانٌ فَخْـرُ قومِه**، وزَينُ بلدِه، ويـجوزُ أن يكونَ مثلَ قولِك: **حياةُ المِصْباحِ السَّليطُ**، أي: ليست حياتُه إلا به، فكأنّ نفْسَ السَّليطِ حياتُه........................

إحداهما: تصويرُ معنىٰ المَكْنيِّ عنه وأنَّ العنادَ هو النارُ، والسامعُ عند ذكرِ النار يستحضرُ صورتَها فيَمْتلئُ قَلْبُه رُعبًا وخوفًا، فإنك إذا أردْتَ أن تقول: فلانٌ جوادٌ، قلت: فلانٌ جبانُ الكلب، مهزولُ الفصيل[1]، فَصَوَّرْتَ صفةَ الجودِ تصويرًا بليغًا، فإنَّ جُبْنَ الكلبِ يدلّ علىٰ مشاهدتِهِ وجوهًا إثْرَ وُجوه، وهي مُشْعرةٌ بكَثْرة تردُّدِ الضِّيفان، وهي بكونِه مضيافًا، وهو بكونِه جوادًا.

وثانيتهما: التمكُّنُ من انضمام قولِه: ﴿**وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ**﴾ الآية إليه تتميمًا لذلك التهويل والرعبِ وتَرتُّبِهِ للتصوير.

قولُه: (**الـهَمْدانيّ**) قال صاحبُ «الجامع»[2]: هَمْدانُ بفَتْحِ الهاءِ وسُكونِ الميمِ وبالدالِ المهملة: أَبو قبيلةٍ واسمُه أَوْشَلَةُ بنُ مالك بن زيدِ بن ربيعةَ.

قولُه: (**فلانٌ فَخْرُ قومِه**) أي: الذي يَفْتَخِرُ به قومُه؛ كقولك: ضَرْبُ الأمير، أي: مَضْروبه.

قولُه: (**حياةُ المصباحِ السَّليط**)[3] ولا يبعُـدُ علىٰ هذا أن يكونَ من باب «رَجُلٌ عَـدْلٌ»

(١) هذا منتزع من قولِ الشاعر:

وما يَكُ فيَّ من عيبٍ فإني ... جبانُ الكلب مهزولُ الفصيل

ذكره الجاحظ في «الحيوان» (١: ٣٨٤)، وعبد القاهر الجرجاني في «دلائل الإعجاز» ص٣٠٧، والتبريزي في «شرح الحماسة» (٤: ٩٣) غير منسوب لأحدٍ.

(٢) «تتمة جامع الأصول» (١٢: ٩٩٦).

(٣) وهو الزيتُ الجيِّد. انظر: «أساس البلاغة» (سلط).

فإن قلتَ: صِلةُ «الذي» و«التي» يجبُ أن تكونَ قصّةً معلومةً للمُخاطَب، فكيف عَلِمَ أولئك أن نارَ الآخرةِ تُوقَدُ بالناسِ والحجارة؟ قلتُ: لا يمتنعُ أن يتقدَّم لهم بذلك سَماعٌ من أهلِ الكتاب، أوْ سَمِعُوه من رسولِ اللّـهِ ﷺ، أو سَمِعُوا قبْلَ هذه الآيةِ قولَه تعالىٰ في سورةِ التحريم: ﴿نَارًا وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ﴾ [التحريم: ٦]. فإن قلتَ: فلِمَ جاءت النارُ الموصوفةُ بهذه الجملةِ مُنكَّرةً في سورةِ التحريم وهاهنا معرَّفة؟ قلتُ: **تلك الآيةُ نزلتْ بمكةَ** فعَرَفوا منها نارًا موصوفةً بهذه الصِّفة، **ثم نزلتْ هذه بالمدينةِ** مشارًا بها إلىٰ ما عَرَفوه أوّلًا. فإن قلتَ: ما معنىٰ قولِه: ﴿وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ﴾؟ قلت: معناهُ أنها نارٌ ممتازةٌ عن غيرِها من النّيران؛ بأنها لا تَتّقِدُ إلا بالنّاسِ والحجارة،......

والمعنىٰ ليس وَقودُ النارِ إلا الناسَ؛ لأنّ الناسَ بمنزلةِ الحطب، وعلىٰ الأول يجوزُ أن يكونَ هناكَ وقودٌ آخرُ.

قولُه: (**تلك الآيةُ نزلت بمكّةَ ثم نزلَتْ هذه بالمدينة**)، **الانتصاف**: يعني بآية سورةِ التحريم ﴿قُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ وَأَهۡلِيكُمۡ نَارًا﴾ لكنّي لم أقِفْ علىٰ خلافٍ أنَّ سورةَ التحريمِ مدنية، والقصَّةُ أوّلُها شاهدةٌ بصحّة ذلك، والظاهرُ أنَّ الزمخشريَّ وَهِمَ في قوله: إنَّها مكية(١).

وقلتُ: يؤيِّده ما رواه البخاريُّ ومسلمٌ وأبو داود والنسائيُّ عن عائشةَ رضيَ الله عنها قالت: «كانَ رسولُ الله ﷺ يُحبُّ العَسلَ والحلْواءَ، وكان إذا انصرَف من العصرِ دخلَ علىٰ نسائهِ، فيَدْنو من إحداهُنَّ، فدخلَ علىٰ حفصةَ بنتِ عمرَ رضيَ الله عنهما» وساقوا الحديث(٢) إلىٰ قولـه: فنزل ﴿لِمَ تُحَرِّمُ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكَ﴾ [التحريم: ١]، وكذلك قولُه تعالىٰ بعـدَها: ﴿جَـٰهِدِ ٱلۡكُفَّارَ وَٱلۡمُنَـٰفِقِينَ وَٱغۡلُظۡ عَلَيۡهِمۡ﴾ [التحريم: ٩] وإنما نجَم النفاقُ في المدينة.

---

(١) «الانتصاف بحاشيةِ الكشاف» (١: ١٠٢).

(٢) أخرجه البخاري (٥٢٦٧) و(٥٢٦٨)، ومسلم (١٤٧٤)، وأبو داود (٣٧١٤)، والنسائي في «السنن الكبرى» (١١٦٠٩) وغيرهم.

وبأنّ غيرها إن أُرِيدَ إحراقُ النّاسِ بها أو إحماءُ الحجارةِ أُوقدت أوّلًا بوَقود، ثمّ طُرِحَ فيها ما يُرادُ إحراقُه أو إحْماؤه، وتلك ـ أعاذنا اللّـهُ منها برحمتِه الواسعة ـ تُوقَدُ بنفسِ ما يُحرَقُ ويُحمىٰ بالنّار؛ وبأنها لإفراطِ حَرِّها **وشدَّةِ ذَكائها** إذا اتّصلتْ بها لا تَشْتعِلُ به نارٌ اشتعلتْ وارتفع لهبُها. فإن قلتَ: أنارُ الجحيمِ كلُّها مُوقَدةٌ بالنّاسِ والحجارةِ أم هي نيرانٌ شتىٰ؛ منها نارٌ بهذه الصّفة؟ قلتُ: بل هي نيرانٌ شتىٰ؛ منها نارٌ تُوقَدُ بالنّاس والحجارة، **يدلُّ علىٰ ذلكَ تنكيرُها** في قولِـه: ﴿قُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ وَأَهۡلِيكُمۡ نَارًا﴾ [التحريم: ٦]، ﴿فَأَنذَرۡتُكُمۡ نَارٗا تَلَظَّىٰ﴾ [الليل: ١٤]، ولعلَّ لكفّارِ الجنِّ ....

وفي «جامع الأصول»[(١)]: تزوَّجَ رسولُ الله ﷺ عائشةَ بمكّةَ في شوالٍ سنةَ عشرٍ[(٢)] من النبوة، وأعرسَ بها بالمدينة في شوالٍ سنةَ اثنتين من الهجرة، وتزوَّجَ حفصةَ في سنةِ ثلاثٍ من الهجرة. قيل: لعلَّ أنْ تكونَ هذه السورةُ مدنيةً، وهذه الآيةُ وحْدَها مكية.

قلتُ: لا يجوزُ علىٰ مَذْهبِه؛ لأنه قال فيما سبق: بلَغَنا بإسنادٍ صحيح أنَّ كلَّ شيءٍ نزل فيه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾ فهو مكّي، و﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ فهو مَـدَنيّ، وهذه الآيـةُ مُصَدَّرةٌ بـ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ فهو منافٍ لما قيل، ومُناقضٌ لقوله، فحينئذٍ تعريفُ النارِ إما أن يكونَ لسماعِهم إيّاها من رسولِ الله ﷺ أو مِن أهلِ الكتاب.

قولُه: (**وشدَّةِ ذكائِها**)، **المُغْرب**: أصلُ التركيبِ يدلُّ علىٰ التّمامِ ومنه: ذكاءُ السنِّ بالمدِّ لنهايةِ الشباب، وذَكا النارِ بالقَصْرِ لتمامِ اشتعالها[(٣)].

الجوهري: ذكَت النارُ تذكو ذَكًا مَقْصورًا، أي: اشتعلت.

وفي «الأساس»: ذكت النار تذكو ذَكاءً، وأصابَه ذُكاء النار وذَكا النار؛ بالمَدِّ والقَصْر.

قولُه: (**يدلُّ علىٰ ذلك تنكيرها**) أي: علىٰ أنَّ نيرانَ الآخرةِ نيرانٌ شتى. قيل: فيه نَظرٌ،

---

(١) «جامع الأصول» (١: ٩٧-٩٨).

(٢) قوله: «سنة عشر» إلىٰ هنا، لم يثبت في (ط) منه إلا قوله: «سنة اثنتين من الهجرة»!

(٣) «المغربُ في ترتيب المعرب» (١: ٣٠٦).

وشياطينِهم نارًا وَقودُها الشياطينُ كما أنّ لكفرةِ الإنس نارًا وقودُها هم، جزاءً لكلِّ جنسٍ بما يشاكلُه من العذاب. فإن قلتَ: لمَ قُرِنَ الناسُ بالحجارة، وجُعلت الحجارةُ معهم وَقُودًا؟ قلتُ: لأنهم قَرَنوا بها أنفسَهم في الدّنيا حيثُ نحتوها أصنامًا، وجعلوها للـهِ أندادًا، أو عَبدوها من دونه، قالَ اللّـهُ تعالىٰ: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾ [الأنبياء: ٩٨]، وهذه الآيةُ مُفسِّرةٌ لما نحنُ فيه؛ فقوله: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ في معنىٰ الناسِ والحجارة، و﴿حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾ في معنىٰ وقودِها. ولـمّا اعتقدَ الكفّارُ في حجارَتِهم المعبودةِ من دونِ اللّـهِ أنها الشفعاءُ والشهداءُ الذينَ يَستشفعونَ بهم ويَستدْفعونَ الـمَضارَّ عن أنفسِهم بمكانهم؛ **جعلَها اللّـهُ عذابَهم؛ فقَرَنَهم بها مُحْماةً** في نارِ جهنّم؛ إبلاغًا في إيلامهم، ....

لأنَّ التنكيرَ في قَولِهِ: ﴿قُوٓاْ أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا﴾ [التحريم: ٦] لا يدلُّ علىٰ تنوعِ نارِ الآخرة، وغايتُه أنه دلَّ على تنوُّعِ النارِ مطلقًا، والجوابُ من وجهَيْن:

أحدُهما: أنَّ النارَ نارانِ: نارٌ لُغَويةٌ وهي المُتعارفُ [عليها]، ونارٌ شرعيةٌ وهي نارُ الآخرة، فإذا تُوعِّدَ المُكلَّفُ بالنارِ بادرت الشرعية، والتنكيرُ يدلُّ علىٰ نوعيةِ تلك النار.

وثانيهما: أنَّ التنويعَ بحسبِ مَنْ وُعِدَ بها، فإنَّ مَن تُوعِّدَ بها في الآيةِ هم المؤمنون، لقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قُوٓاْ أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا﴾ وفي الثانية الكافرون لقوله: ﴿لَا يَصْلَىٰهَآ إِلَّا ٱلْأَشْقَى * ٱلَّذِى كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ﴾ [الليل: ١٥-١٦]. وأيضًا دلَّ هذا الحصرُ علىٰ الاختصاص.

قولُه: (**بمكانِهم**) متعلِّقٌ بقوله: «يستدفعون» وهو مقابلٌ لقولِه: «يستشفعون بهم»، والمكانُ كنايةٌ عن مرتبتِهم ومنزلتِهم. وإنما قَيَّد دفعَ المضرَّةِ به؛ لأن الشافعَ إنما يدفع عن المشفوع بمكانته ومنزلته عند من يشفع له، أو كناية عن قوتهم وشوكتهم فيدفعون بها عنهم مَضرَّةَ عدوِّهِم.

قولُه: (**جَعلَها الله عذابَهم فقرنَهم بها مُـحْماةً**) الفاء فيه كَما في قوله تعالىٰ: ﴿فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ فَٱقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ﴾ للتعقيب والتفسير.

وإغراقًا في تَحسيرِهم، ونحوُه ما يفعلُه بالكانزينَ الذينَ جعلوا ذَهَبَهم وفِضَّتَهم عُدّةً وذخيرةً، فشحُّوا بها ومنعوها من الحقوق؛ حيثُ يُحمىٰ عليها في نارِ جهنّم فتُكوىٰ بها جِباهُهم وجنوبُهم. **وقيلَ: هي حِجارةُ الكبريت**. وهو تخصيصٌ بغيرِ دَليلٍ، وذهابٌ عمّا هو المعنىٰ الصحيحُ الواقعُ **المشهودُ له** بمعاني التنزيل. **﴿أُعِدَّتْ﴾**: هُيِّئَتْ لهم وجُعلتْ عدَّةً لعذابِهم. وقرأَ عبدُ اللّٰهِ (أُعتدت) **من العَتادِ بمعنىٰ العُدّة** ....

قولُه: (**في تحسيرهم**) في نسخةِ الصَّمْصام والمَعزّي: بالحاءِ المُهْمَلة، وفي بعضِ النسخ بالخاءِ المعجمة، والتخسيرُ: الإهلاك، والتحسيرُ: التلهف على الشيء الفائت.

قولُه: (**وقيل: هي حجارَةُ الكبريت**) روىٰ مُحيي السنة عن ابنِ عباس وأكثرِ المفسرين ذلك[١]. وقالوا: لأنها أكثر التهابًا، وهو دليل عظم النار. قال القاضي: إن صَحّت الروايةُ فلعلَّ المراد أنّ الأحجارَ كلها لتلك كحجارة الكبريت لسائر النيران[٢]. وقيل: هذا أبلغُ لأنّ الغرضَ تعظيمُ صفة هذه النار، والإيقادُ بحجارة الكبريت لا يدلّ علىٰ قوةِ النارِ نفسِها، أما لو حُمِلَ علىٰ سائر الأحجار علىٰ أنها تُوقَدُ إيقادَ حجارةِ الكبريت بلغَ النهاية، وفيه أن تلك النار تعلَّقت في أولِ أمرِها بالحجارة التي طَبْعُها إطفاءُ النار تعلُّقَ النارِ بالكبريت.

قولُه: (**المشهود له**) أي: الذي استشهد له مِن التنزيل، وهو قوله: **﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾** [الأنبياء: ٩٨]، ولا دليلَ لهم من التنزيل ولا من غيرِها[٣] علىٰ إرادة حجارة الكبريت، وهو المُرادُ بقوله: «تخصيصٌ بغي دليل».

قولُه: (**من العَتاد بمعنىٰ العُدَّة**)، **الجوهري**: العَتادُ: العُدَّة، يقال: أخذَ للأمرِ عُدَّته وعتاده، أي: أُهْبَته وآلته. وقال: أعدَّه لأمر كذا، أي: هيَّأه له.

والاستعداد للأمر: التهيُّؤ له. والأول من: عَتَد، والثاني من: عدد.

---

(١) «معالم التنزيل» (١: ٥٦).

(٢) «أنوار التنزيل» (١: ٢٣٩).

(٣) كذا في الأصول الخطية، ولعله راعىٰ في لفظ «التنزيل» معنىٰ «آيات التنزيل»، فأنّث الضمير لذلك.

[﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ۖ كُلَّمَا رُزِقُواْ مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقًا ۙ قَالُواْ هَٰذَا ٱلَّذِى رُزِقْنَا مِن قَبْلُ ۖ وَأُتُواْ بِهِۦ مُتَشَٰبِهًا ۖ وَلَهُمْ فِيهَآ أَزْوَٰجٌ مُّطَهَّرَةٌ ۖ وَهُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾ ٢٥]

من عادتِه عزَّ وعلا في كتابه أن يَذكرَ الترغيبَ معَ الترهيبِ، ويَشفعَ البِشارةَ بالإنذار؛ إرادةَ التنشيطِ لاكتسابِ ما يُزْلِف؛ **والتثبيطِ** عن اقترافِ ما يُتلِف، فلمّا ذكرَ الكفّارَ وأعمالَهم وأوعدَهم بالعقابِ قفّاه ببِشارةِ عبادِه الذينَ جمعوا بينَ التصديقِ والأعمالِ الصالحة؛ مِنْ فعلِ الطاعاتِ وتَركِ الـمَعاصي، **وحمَوْها من الإحباطِ بالكفرِ والكبائرِ بالثواب.**

فإن قلت: مَن المأمورُ بقولِه: ﴿وَبَشِّرِ﴾؟ قلتُ: يجوز أن يكونَ رسولَ اللّهِ ﷺ، وأن يكونَ كلَّ أحد، ....

قولُه: **(والتثبيط)** يقال: ثَبَّطه عن الأمر تثبيطًا: شغله عنه.

قولُه: **(وحمَوْها من الإحباط بالكفر والكبائر)** قال الإمام: القولُ بالإحباطِ باطل؛ لأنّ مَن أتىٰ بالإيمان والأعمال الصالحةِ استحقّ الثوابَ الدائم، فإذا أتى بعده بالكفر استحقَّ العقابَ الدائم، ثُمَّ لا يخلو من أن يوجدا معًا، وهو محال، أو أن يندفعا، وليس زوالُ الباقي لطريانِ الطارئ أولىٰ من اندفاع الطارئ[1] لقيام الباقي، فيبطلُ القولُ بالإحباطِ، وعند هذا تَعَيَّنَ أن يقال: إنَّ العبدَ لا يستحقُّ على الطاعة ثوابًا ولا علىٰ المعصية عقابًا استحقاقًا عقليًا واجبًا، وهو قولُ أهلِ السنة واختيارُنا، وبه يحصلُ الخلاصُ من ظلماتِ هذه الورطة[2].

قولُه: **(بالثواب)** هو متعلق بقوله: «ببشارةِ عباده».

(١) قوله: «أولىٰ من اندفاع الطارئ» ساقط من (ط).

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢: ٣٥٨).

كما قال ﷺ: «**بشِّرْ المشَّائين إلىٰ المساجدِ في الظُّلَم بالنُّورِ التامِّ يومَ القيامة**»، لم يأمرْ بذلكَ واحدًا بعينِه وإنما كلُّ أحدٍ مأمورٌ به، وهذا الوجهُ أحسنُ وأجْزَل؛ لأنه يُؤذِن بأنَّ الأمرَ لعِظَمِه وفَخامةِ شأنِه محقوقٌ بأن يُبشَّرَ به كلُّ مَن قَدَرَ علىٰ البشارةِ به. فإن قلتَ: علامَ عُطِفَ هذا الأمرُ ولم يَسْبِقْ أمرٌ ولا نَهْيٌ يَصِحُّ عطفُه عليه؟ قلتُ: **ليس الذي اعتُمِدَ بالعطفِ هو الأمرَ** حتىٰ يُطلَبَ له مُشاكِلٌ من أمرٍ أو نهيٍ يُعطَفُ عليه، إنما الـمُعتمَدُ بالعطفِ هو جملةُ وصفِ ثوابِ المؤمنين، فهيَ معطوفةٌ علىٰ جملةِ وصْفِ عقابِ الكافرين، كما تقول: زيد يُعاقَب بالقَيْدِ والإرْهاق، وبَشِّرْ عَمْرًا بالعَفْوِ والإطلاق.

ولكَ أن تقولَ: هو معطوفٌ علىٰ قوله: ﴿فَٱتَّقُواْ﴾، كما تقولُ:.................

قولُه: (**بشِّر المشّائين إلى المساجد**) الحديث أخرجه أبو داود والترمذي(١).

قولُه: (**ليس الذي اعتُمِد بالعطفِ هو الأمر**) يعني إذا حصلتِ الجهةُ الجامعة وقويَ شأنُها بين المعطوفِ والمعطوفِ عليه كما وُجِدَتْ في هاتَيْن الآيتين وهي شبهُ التضادِّ لا يُبالىٰ بالاختلافِ من حيثية الخبريِّ والطلبي في أجزائهما فإنَّ ذلك إنما يعتبر عند عطفِ المفردِ على المفرد، وأما في العطف الجُملي، فيجوز ذلك بالتأويلِ. هذا تلخيصُ كلامه، مع أنَّ ظاهرَ قوله: «هو جملةُ وصفِ ثوابِ المؤمنين» يوهمُ بتأويلِ الطلبيِّ بالخبري وليس بذلك؛ لأن الواجبَ في الموضعَيْن العكسُ، فإن قولَه تعالىٰ: ﴿ٱلْيَوْمَ تُجْزَوْنَ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الجاثية: ٢٨] وقوله: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُواْ﴾(٢) مُجْمَلانِ واردانِ علىٰ الخطاب فوجب تأويلُ التفصيلِ بما يناسبُهما من الأمر وجَعْلُ الخَبريِّ في تأويل الطلبي.

قولُـه: (**ولك أن تقـولَ: هو معطـوفٌ علىٰ قولِـه: ﴿فَٱتَّقُواْ﴾**) قـال الـخطيـب(٣) في

---

(١) أخرجه أبو داود (٥٦١)، والترمذي (٢٢٣)، وابن ماجه (٧٨١)، والبزار في «المسند» (٨: ٧٧)، وأبو يعلى (١١١٣)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٤٥٣٠) من غَيْر وجه عن الصحابة، وذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢: ٤٠) وقال: رواه الطبراني في «الكبير» و«الأوسط»، وفيه ابن لهيعة وهو مختلفٌ في الاحتجاج به.

(٢) زاد في (ف): «ربكم».

(٣) أبو المعالي جلال الدين محمد بن عبد الرحمٰن بن عمر القزويني (ت ٧٣٩هـ)، من أعيان الشافعية وأرباب=

يا بَني تَميمٍ احذروا عقوبةَ ما جنيتم، وبَشّرْ يا فلانُ بَني أَسَدٍ بإحساني إليهم ....

«الإيضاح»[١] بعد أن نقلَ كلامَ المصنِّف: هذا كلامُه، وفيه نظرٌ لا يخفىٰ علىٰ المتأمل. ثم كتب في الحَواشي: لأن قولَه: ﴿فَٱتَّقُواْ﴾ جزاءٌ وما بَعْدَه في حُكْمِه، فلهذا امتنع.

قلت: هذا سؤالٌ اتّفق الناسُ علىٰ وروده، وقَدَّر صاحبُ «المفتاح»: «قُلْ» قَبْلَ ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾[٢] ليكونَ معطوفًا عليه هربًا من هذا[٣]. والجوابُ عنه: أن كل هذا تَوهُّمٌ؛ لأنَّ المصنِّفَ لم يجعَلْ قولَه: ﴿فَٱتَّقُواْ﴾ جوابًا لقوله: ﴿فَإِن لَّمۡ تَفۡعَلُواْ﴾ حتى يلزَمَ المحذور، وإنما جعلَه جزاءً لشرطٍ محذوفٍ كما قَـرَّرناه وحقَّقْنا القولَ فيه في قوله: «ولـمّا أرشدَهم إلىٰ الجهة التي منها يتعرّفون أمرَ النبيّ ﷺ»، ولا بد من ذلك التقدير لتتم الملازمة؛ لأن قوله: ﴿وَإِن كُنتُمۡ فِي رَيۡبٖ مِّمَّا نَزَّلۡنَا﴾ [البقرة: ٢٣] يستدعي ذلك؛ لأنّ المقصودَ منه إزالةُ الريب وإثباتُ صحّةِ ما ادعاه كأنه قيل: وإن كنتم في شك من صحَّةِ نبوته وصدْقِ قوله: إنّ القرآنَ مُنزَّلٌ عليه من عند الله، فأتوا بسورة من مثله، فإن لم تقدِروا علىٰ ذلك، وأنتم فرسان البلاغةِ، فقد صَحَّ صِدْقُه، وإذا صَحَّ صِدْقُه فليَتَّقِ المعاندُ النار، وبَشِّر يا محمَّدُ المُصدِّقَ بالجنة.

ثم إني بعدَ بُرهةٍ من الزمان عثرتُ علىٰ تحقيقِ هذا المقام من جانب الإمام القاضي ناصر الدين تغمده الله برضوانه قال: ﴿وَبَشِّرِ﴾ عَطْفٌ علىٰ ﴿فَٱتَّقُواْ﴾ لأنّهم إذا لم يأتوا بما يُعارِضُه بعدَ التحدِّي ظهرَ إعجازُه، وإذا ظهرَ ذلك فمن كَفَر به استوجبَ العِقاب، ومن آمَنَ به استحقّ الثوابَ، وذلك يستدعي أن يُخَوِّفَ هؤلاء ويُبَشِّرَ هؤلاء[٤].

ثم علىٰ هذا التقدير يشتملُ العطفُ علىٰ جهاتٍ من الحسنِ والمَزايا منها: قُربُ المعطوفِ

= البلاغة والأدب. وكتابه «الإيضاح في تلخيص المفتاح» دالٌّ على منزلتِه في علم البلاغة، له ترجمة في «الدرر الكامنة» (٤: ٣)، و«طبقات السبكي» (٩: ١٥٨).

(١) «الإيضاح في علوم البلاغة» ص٢٦١.

(٢) «مفتاح العلوم» ص٢٦٠.

(٣) زاد في (ط) هنا: «وعذ وعذ»، وفي (ح) و(ف): «أوعد وعد»!

(٤) «أنوار التنزيل» (١: ٢٤١).

....

من المعطوفِ عليه، ومنها رعايةُ الجهةِ الجامعةِ الوهميةِ بين ﴿ بَشِّرِ ﴾ و﴿اتَّقُواْ﴾ لأنه في معنىٰ أَنْذِروا العقليةِ لاتفاقِهما في المُسَبَّبية، ومنها: اجتماعُ ثلاثِ مُقابَلات، ومنها حذْفُ العَجُزِ من الشطرِ الأول والصدرِ من الثاني المؤذنُ بالإيجازِ الذي هو حِلْيَةُ القرآن.

وأما عدمُ اتحادِ المُسْنَدِ إليه في ﴿فَاتَّقُواْ﴾ و﴿ بَشِّرِ ﴾ فمُضْمَحِلٌّ نظراً إلىٰ هٰذه الوجوه، علىٰ أنّ الاتحادَ حاصل كما قَرَّرناه.

هذا وإنَّ الوجهَ الأوّلَ أَقْضىٰ لحقِّ البلاغةِ وأدعىٰ لتلاؤمِ النظمِ، لأنَّ قولَه: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُواْ رَبَّكُمُ﴾ خطابٌ عامٌّ يشمَلُ الفريقين: الموافقَ والمعاندَ كما سبق، وأَنّ قولَه: ﴿وَإِن كُنتُمْ﴾ إلىٰ آخر قولِه: ﴿وَهُمْ فِيهَا خَـٰلِدُونَ﴾ تفصيلُه، فقولُه: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ﴾ إلىٰ قولِه: ﴿أُعِدَّتْ لِلْكَـٰفِرِينَ﴾ مُخْتَصٌّ بالفريقِ المخالف ومضمونُهُ الإنذار، وإِنَّ قولَه: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ﴾ مُختَصٌّ بالفريقِ الموافقِ، ومضمونُه البِشارةُ، كأنه تعالىٰ أوحىٰ إلىٰ حبيبِهِ صلواتُ الله عليه أن يدعُوَ الناسَ قاطبةً إلىٰ عبادة الله ويرشدَهم إلىٰ معرفتِه، ثم أمَرَهُ أن يُنْذِرَ مَنْ أبىٰ وعاند، ويُبشِّرَ من آبَ وعبَد، وهذا هو المُعْتَمد، ولهذا قال في الوجه الأول: «إنّما المعتمدُ في العطف هو جملةُ وصفِ ثوابِ المؤمنين» وقال في الوجهِ الثاني: «ولك أن تقولَ: هو معطوفٌ علىٰ قولِه: فاتقوا»، ويعضدُه قولُ الشيخِ صاحبِ «الفرائد»: هو معطوفٌ علىٰ الخبرِ الذي قبلَه؛ لأنه مشتملٌ علىٰ معنىٰ الأمرِ، كأنه قيلَ: وأنذِر وبَشِّر. ويوافقُه ما ذهبَ إليه صاحبُ «المفتاح» في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [يس: ٥٤]؛ قال: إنه خطابٌ عامٌّ لأهلِ المَحْشَر[1]، وإنَّ قولَه: ﴿إِنَّ أَصْحَـٰبَ ٱلْجَنَّةِ ٱلْيَوْمَ فِى شُغُلٍ فَـٰكِهُونَ﴾ [يس: ٥٥] إلىٰ قولِه: ﴿وَٱمْتَـٰزُواْ ٱلْيَوْمَ أَيُّهَا ٱلْمُجْرِمُونَ﴾ [يس: ٥٩] تفصيلٌ لِما أجْمَله، وأنّ التقديرَ: إنَّ أصحابَ الجنةِ منكم يا أهل المحشر، ومآلُهُ إلىٰ معنى: فليمتازوا عنكم يا أَهْلَ المحشر إلىٰ الجنة حتى يصحَّ عطفُ ﴿وَٱمْتَـٰزُواْ ٱلْيَوْمَ﴾ علىٰ قولِه: ﴿إِنَّ أَصْحَـٰبَ ٱلْجَنَّةِ﴾.

---

(١) «مفتاح العلوم» ص١١٢-١١٣.

وفي قراءة زيدِ بنِ علي رضي الله عنهما: (وبُشِّر) علىٰ لَفظِ المبنيِّ للمفعولِ **عطفًا علىٰ ﴿أُعِدَّتْ﴾. والبشارةُ: الإخبارُ بما يُظهرُ سرورَ الـمُخبَر به**، ومن ثَمَّ قالَ العلماء: إذا قال لعبيدِه: أيُّكم بشَّرني بقدوم فلانٍ فهو حُرٌّ، فبشَّروه فُرادىٰ؛ عَتقَ أوّلُهم؛ لأنه هو الذي أظهرَ سرورَه بخبرِه دونَ الباقِين، ولو قالَ مكانَ «بشَّرني»: أخبرني؛ عَتقوا جميعًا؛ لأنهم جميعًا أخبروه. ومنه البَشَرة؛ لظاهرِ الجلد، وتباشيرُ الصُّبح: ما ظهرَ من أوائل ضَوئِه. **وأمّا ﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾** [آل عمران: ٢١]: **فمِنَ العكسِ في الكلامِ الذي يُقصَدُ به الاستهزاءُ الزائدُ** ....

قولُه: (**عطفاً علىٰ ﴿أُعِدَّتْ﴾**) فعلىٰ هذا يدخُلُ في حَيِّزِ الصلةِ، ويكونُ بشارةً للمؤمنينَ عن الخلاصِ عنها من جملةِ تنكيلِ الكافرين، فيجتمعُ لهم التعذيبُ مع التنوير[١] كما قال في آخرِ «النساء»[٢]: «إن الإحسانَ إلىٰ العدوِّ[٣] مما يَغُمُّ العدو».

قولُه: (**والبِشارةُ: الإخبارُ بما يُظهِرُ سرورَ المُخْبَرِ به**)، الراغب: بشَّرْتُ الرجلَ وأبشَرْتُه: أخبَرْتُه بسارٍّ يَبْسُطُ بَشَرَةَ وَجْهِه، وذلك أنَّ النَّفْسَ إذا سُرَّتْ انتشر الدمُ انتشارَ الماءِ في الشجرة. وبينَ هذه الألفاظِ فُروق، فإنَّ بَشَرْتُه بالتخفيفِ عامٌّ، وأَبْشَرْتُه نَحْوُ أَحْمَدتُه، وبَشَّرْتُه علىٰ التكثير، واستَبْشَرَ إذا وَجَدَ ما يُبشِّرُه من الفرح، قال تعالىٰ: ﴿وَيَسْتَبْشِرُونَ بِالَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُواْ بِهِم﴾ [آل عمران: ١٧٠][٤].

قولُه: (**وأما ﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ فمن العكس**) أي: من الاستعارة التهكُّمية؛ استعارَ البِشارةَ للنِّذارةِ بواسطةِ اشتراكِ الضدَّيْن من حيثُ اتصافُ كلٍّ بمضادةِ صاحِبَتِها، فنُزِّلَتِ البِشارةُ منزلةَ النِّذارة، ثم قيلَ علىٰ التبعية: فَبَشِّرْهُم بدلَ فأَنْذِرهم.

(١) في (ط): «مع التشوّي».
(٢) «الكشاف» (٥: ٢٤٦) باختلاف.
(٣) قوله: «إلىٰ العدو» سقط من (ط)، وفي «الكشاف»: «إلىٰ غيرهم».
(٤) انظر: «تفسير الراغب» (١: ١٢٢)، وانظر: «مفردات القرآن» ص١٢٥.

في غَيْظِ المستهزَأِ به وتألُّمِه واغتمامِه، كما يقولُ الرجلُ لعدوِّه: أبشِرْ بقتلِ ذرِّيَّتك، ونهبِ مالِكَ، ومنه قولَه:

.... فأُعتِبوا بالصَّيْلَم

والصالحةُ: نحوُ الحسنةِ في جَرْيِها مَجرىٰ الاسم، قال الحُطيئة:

كيفَ الهِجاءُ وما تَنفكُّ صالحةٌ من آلِ لَأْمٍ بظَهرِ الغَيْبِ تأتيني

قولُه: (فأُعْتِبوا بالصَّيْلَم) أوَّلُه:

غَضِبَتْ تَميمٌ أن تُقَتَّلَ عامرٌ يومَ النِّسارِ فأُعْتِبوا بالصَّيْلَمِ

اسمُ الشاعرِ: بِشْرُ بن أبي خازِم(١).

يومُ النِّسار: وقعةٌ كانت لبني أسدٍ وذُبيان علىٰ بني جُشَم بن معاوية(٢)، والنِّسارُ ماءٌ لبني عامر.

فأعتبوا، أي: أزيلَ العَتْبُ، كأشكىٰ في إزالة الشكوىٰ. والصَّيْلَمُ: الداهيةُ والسيفُ أيضًا.

قولُه: (كيف الهجاءُ) البيت، الحُطيئة بالهمز: الرجلُ القصيرُ، وسُمِّيَ الحُطيئَة لدمامتِه وقِصَره(٣). واللَّأْمُ أيضًا مهموزة(٤). الباءُ في «بظهر الغيب» للحال، أي: مُلْتبِسًا بظَهْرِ الغيب، أي: غائبين، والظَّهْرُ مُقْحَمٌ لتأكيد معنىٰ الغيب كما ورد في الحديث: «أفضل الصدقة ما كان عن ظهرِ غنىً»(٥).

«تأتيني»: خَبَرُ «ما تَنْفَكُّ»، أي: ما يزال.

---

(١) سبقت ترجمته، والبيت في «ديوانه» ص ١٩١.

(٢) انظر خبر هذا اليوم في «العقد الفريد» لابن عبد ربِّه (٦: ٨٦).

(٣) واسمُه جَرْول بن أوس العبسي. كان هجّاءً خبيث اللسان. له ترجمة في «الأغاني» (٢: ٤١)، و«الشعر والشعراء» (١: ٣٢٢). وانظر البيت في «ديوانه» ص١٤٧.

(٤) في (ط) و(ف): «مهموز».

(٥) أخرجه البخاري (١٤٢٦)، ومسلم (١٠٣٤) من حديثِ أبي هريرة رضي الله عنه.

والصالحاتُ: كلُّ ما استقامَ من الأعمـالِ بدليلِ العقلِ والكتابِ والسّنّة. واللّامُ للجنس. فإن قلتَ: أيُّ فَـرقٍ بينَ لامِ الـجنسِ داخلةً علىٰ المفرد؛ وبينهـا داخلـةً علىٰ المجموع؟ قلتُ: إذا دَخلت..

قال صاحبُ «كامل التاريخ»(١): وكان مِن سببِ قولِ الـحُطَيْئة: أنَّ النعمانَ(٢) دعا بحُلَّةٍ من حُلَلِ الملوكِ وقال للوفودِ وفيهم أوس بن حارثة بن لَأْمٍ الطائيُّ: احضروا في غدٍ، فإني مُلْبِسٌ هذه الحُلَّةَ أكْرَمَكُم، فلما كان الغدُ حضروا إلا أوسًا فقيل له، فقال: إن كان المرادُ غيري فأجملُ الأشياءِ بي أن لا أحضُر، وإن كنتُ المرادَ فسأُطْلَبُ، فلما جلسَ النعمانُ ولم يرَ أوسًا، فطُلِب وقيل: احْضُر آمِنًا مـمّا خِفْتَ، فحَضَرَ وأُلْبِسَ الـحُلَّـةَ، فحَسَدهُ قومٌ من أهلِه وقالوا للحطيئةِ: اهْجُه ولك ثلاث مئة ناقة(٣) فقال: كيف الهجاء... البيت.

قولُه: (**والصالحاتُ: كلُّ ما استقامَ من الأعمـالِ بدليلِ العقلِ والكتابِ والسنة**)، قال القاضي: الصالحاتُ من الأعمالِ ما سَوَّغَه الشرعُ وحَسَّنه، والتأنيثُ علىٰ تأويلِ الخَصْلة أو الخَلَّة، واللامُ فيها للجنس، وعُطِفَ العملُ علىٰ الإيمانِ مُرتَّبًا للحكمِ عليهما إشعارًا بأنَّ السببَ في استحقاقِ هذه البشارة مجموعُ الأمرين، فإنَّ الإيمانَ المُعَبَّرَ بالتصديقِ أسٌّ(٤)، والعملُ الصالحُ كالبناءِ عليه، ولا غَناءَ بأُسٍّ لا بناءَ عليه، ولذلك قَلَّما ذُكِرا مُفْرَدَيْن، وفيه دليلٌ علىٰ أنها خارجةٌ عن مُسمّىٰ الإيمان، إذ الأصلُ أنَّ الشيءَ لا يُعْطَفُ علىٰ نفسه وما هو داخلٌ فيه(٥).

(١) الإمام المؤرخ أبو الحسن علي بن محمد بن محمد الجزري الشيباني المعروف بابن الأثير (ت ٦٣٠هـ)، صاحب «الكامل في التاريخ»، و«أسد الغابـة في معرفة الصحابـة». له ترجمة في «وفيات الأعيان» (٣: ٣٤٨)، و«سيَر النبلاء» (٢٢: ٣٥٣). وانظر الخبر في «الكامل في التاريخ» (١: ٢١٩).

(٢) يعني ابن المنذر.

(٣) قوله: «ناقة» ساقط من (ط) و(ف).

(٤) عبارة البيضاوي: «فإن الإيمان الذي هو عبارة عن التحقيق والتصديق أسّ».

(٥) «أنوار التنزيل» (١: ٢٤٣).

علىٰ المفردِ كان **صالحًا لِأن يُرادَ به الجنسُ** إلىٰ أن يُحاطَ به، وأن يرادَ به بعضُه إلىٰ الواحدِ منه، وإذا دخلت علىٰ المجموعِ صَلحَ أن يُراد به جميعُ الجنس، وأن يُرادَ بعضُه لا إلىٰ الواحدِ؛ لأنّ وِزانَه في تناولِ الجمعيَّةِ في الجنسِ وِزانُ المفردِ في تناولِ الجنسيّة،.........

الراغب[1]: قيلَ ما ذكَرَ الله تعالىٰ الإيمانَ إلا قَرَن به الأعمالَ الصالحةَ؛ تنبيهًا علىٰ أنَّ الاعتقادَ لا يُغْني من دونِ العمل، فالعِلْمُ أُسٌّ والعملُ بناءٌ، ولا غناءَ للأُسِّ ما لم يكن بناءٌ، كما لا بناءَ ما لم يكُن له أُسٌّ، ولذلك قيل: لولا العَملُ لم يُطلَب العلمُ، ولولا العِلْمُ لم يَكُنْ عمل، فإذَنْ حَقُّهما أن يتلازما.

قلتُ: مذهبُ السلفِ الصالحِ والصحابةِ بخلافِهِ كما نصَّ في «شرح السنة»[2] . وأمّا قوله[3]: لا يُعْطَفُ علىٰ الشيءِ ما هو داخلٌ فيه، فمَنْقوضٌ بقوله: «وملائكتِه وجبريل»، وفائدتُه: الإيذانُ بأنّ الأعمالَ الصالحةَ أنفعُ الأجزاءِ وبها كمالُها: ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلۡعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرۡفَعُهُۥ﴾ [فاطر: ١٠]، أو أنَّ أصْلَ الكلامِ: وبَشِّر المؤمنين، كما في قولِه: ﴿نَصۡرٞ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَتۡحٞ قَرِيبٞۗ وَبَشِّرِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [الصف: ١٣]، فجيءَ بأَبْسطَ تعريضًا بالكافرين الذين عاندوا بعد ظهورِ الحقِّ وهو عَجْزُهم عن المعارضةِ، ونَحْوُه تعبيرُكَ عن الـمُتَّقي العارف بقولك: الذي يؤمنُ ويُصلِّي ويُزكِّي، أي: يفعلُ الواجباتِ ويجْتنِبُ عن الفواحش.

قولُه: (**صالحًا لأن يُرادَ به الجِنس**) اعلم: أنَّ تعريفَ الجِنسِ عندَه بمنزلةِ المُطلق، أي: اللفظِ الشائع علىٰ جنسه، فكما أنَّ المُطلقَ يصحُّ حَمْلُه علىٰ الحقيقةِ من حيث هي هي، وعلىٰ بعضِ

---

(١) «تفسير الراغب الأصبهاني» (١: ١٢٢).

(٢) يعني الإمام البغوي في «شرح السنَّة» (١: ٣٨) وعبارتُه ثمّةَ: اتفقت الصحابةُ والتابعونَ فمَنْ بَعْدَهم من علماءِ السنَّةِ علىٰ أنَّ الأعمالَ من الإيمان لقولِهِ سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتۡ قُلُوبُهُمۡ﴾ إلى قوله: ﴿وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ﴾ [الأنفال: ٢-٤] فجعلَ الأعمالَ كلَّها إيمانًا. وقالوا: إن الإيمانَ قولٌ وعملٌ وعقيدة، يزيد بالطاعةِ وينقصُ بالمعصيةِ.

(٣) يعني ما سبق من كلامِ البيضاوي.

والجمعيّةُ في جُمَلِ الجنسِ لا في وُحدانه.

الحقيقة، وعلىٰ كُلٍّ[(١)] بحَسب التقييدِ وعدمه[(٢)]، كذلك هذا التعريفُ يدلُّ عليه قولُه: «صالحًا لأَنْ يُرادَ به الجنسُ، وأَنْ يرادَ به بعضُه»، وتصريحُه في قولِه تعالى: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨]: اللفظُ مُطلقٌ في تناولِ الجنسِ صالحٌ لكلِّه وبَعْضِه، فجاء في أحدِ ما يصلحُ له كالاسمِ المشترك. فقولُه: «صالحًا لأَن يُرادَ به الجنسُ إلىٰ أن يُحاطَ به» تقريرٌ لبيانِ الاستغراقِ؛ لأنَّ «إلىٰ» لانتهاءِ الغايةِ فلا بُدَّ من الابتداء. يعني: إذا دَخلَتْ علىٰ المُفردِ وقُصِدَ الاستغراقُ تناولَ فَرْدًا فردًا من الحقيقة إلىٰ أن يستغرِقَها إذا لم تنتهض قرينةٌ لإرادةِ البعض[(٣)]، وأما إذا انتهضَت القرينةُ حُمِلَ علىٰ بعضِ تلك الحقيقة بحَسبِ الاقتضاءِ إلىٰ أن يُحْمَلَ علىٰ الواحدِ منها، وكذا إذا دخلت علىٰ المجموعِ، لكن يفترقُ الحكْمُ بحسبِ الاعتبار؛ لأنَّ المجموعَ إذا أُريدَ به الشمولُ والاستغراقُ كالمُفردِ لا يكونُ حقيقةً فيه بل مجازًا؛ إطلاقًا للجمع على الجنس[(٤)]، قال البَزْدويّ[(٥)]: قولُك: والله لا أتزوَّجُ النساءَ، ولا أُكلِّمُ العبيدَ وبني آدم، إنَّ ذلك يقع علىٰ الأقلِّ ويحتَمِلُ الكلَّ؛ لأنَّ هذا جَمْعٌ صارَ مجازًا عن اسمِ الجِنْس، لأنا إذا بَقَّيْناه[(٦)] جَمْعًا لغا حَرْفُ العهد، وإذا جَعَلْناهُ جِنسًا بقِيَ اللامُ لتعريف الجنس، وبقي معنىٰ الجمع من وجهٍ في الجنس، فكان الجنسُ أولىٰ. تَمَّ كلامه.

وإذا أريدَ بالمجموعِ البعضُ ينتهي المرادُ إلىٰ أقلِّ ما يُطلقُ عليه اسمُ الجَمْعِ، فعلىٰ هذا اللفظُ المجموعُ المستغرِقُ للجنْسِ بحسب الجموع وُحْدانُه[(٧)] الجُموع، فلا يدخُل تحْتَه إلا ما فيه

---

(١) في (ط): «كلها».

(٢) لتمام الفائدة انظر: «شرح مختصر الروضة» للنجم الطوفي (٢: ٦٣٠).

(٣) في (ط): «النقض».

(٤) قوله: «وإطلاقاً للجمع على الجنس» من (ط).

(٥) «أصول البزدوي» (١: ٢٤)، وفيه: «والله لا أتزوج النساء، ولا أشتري العبيد، ولا أكلم بني آدم...».

(٦) في (ط): «نفيناه».

(٧) في (ط): «ووحدانه».

فإن قلتَ: فما المرادُ بهذا المجموعِ مع اللّام؟..........................

الجنسيةُ من الجموعِ، فلا يبعُدُ علىٰ هذا أن يكونَ حقيقةً كالمفرد، فقوله: «وِزانُه في تناولِ الجمعيةِ في الجنس» معناه ما يُعْتَبَرُ فيه معنىٰ الجموعِ في الجنسِ، وذلك أنَّ الجِنْسَ من حيث هو هو لا مُتَعدِّد ولا لا مُتَعدِّد لكن يَتَحقَّقُ مع كلٍّ منهما، فتحَقُّقُه مع المتعدِّدِ يكونُ تارةً باعتبارِ الأَفرادِ وأُخرىٰ باعتبارِ الجموعِ. والحاصلُ: أنَّ وِزانَ اللفظِ المجموعِ المُحَلَّىٰ باللامِ في تناوُلِه الجمعيةِ في الجنسِ وزانُ المفردِ في تناوله الجنسية، فكما يصِحُّ أن يُطْلَقَ المُفردُ ويُرادَ به جميعُ ما فيه الجنسيةُ بحسبِ أفرادِه، وأن يُرادَ بعضُ ما فيه الجنسية، كذا يصحُّ أن يُطلقَ الجَمْعُ ويُرادَ به جميعُ ما فيه الجمعيةُ في الجنسِ وأن يُرادَ بعضُ ذلك. فإذَنْ لا يدخلُ في هذا الاعتبار الواحدُ، إذ الجمعيةُ في جُملِ الجنس لا في وُحْدانِه، فعلىٰ هذا ينبغي أن يُقَدَّرَ بعد قولِه: «صلح أن يُرادَ به جميعُ الجنس لا إلىٰ الواحد» بقرينةِ المذكورِ حتى يصحَّ التعليلُ بقولِه: «لأن وزانَه» إلىٰ آخِرِه، وينطبق عليه قولُ صاحبِ «المفتاح»: الاستغراقُ في المفرَدِ أشملُ منه في الجمع[1]، ويؤيِّدُه قولُ ابن عباس في قوله تعالىٰ: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٨٥]: إنَّ كتابَه أكثرُ من كتبه.

قولُه: (فما المرادُ بهذا المجموعِ) الفاءُ مُسبَّبٌ عن المُقَدَّمِ ذِكْرُه، أي: إذا كانتِ اللّامُ داخلةً علىٰ المجموعِ ويصلُحُ أن يُرادَ جميعُ الجنسِ وأن يُرادَ بعضُه فما المرادُ بقوله: «وعملوا الصالحات»؟ إن كان جميعَ الجنس، فليسَ ذلك من وُسْعِ المُكلَّف، وإن كان البعضَ فما المُخَصِّصُ، أي: المُقيِّد؟

وأجاب: إنَّ المُخَصِّصَ علىٰ حسَبِ حالِ المؤمنِ في مواجبِ التكليفِ، فمن ليسَ له مالٌ فلا تجبُ عليه الزكاة، ومن لم يكُن له استطاعةٌ لم يجب عليه الحجُّ، وكذا المسافرُ والمريضُ والصبيّ والمجنونُ على هذا.

(١) «مفتاح العلوم» ص٩٤.

قلتُ: **الجملةُ من الأعمالِ الصّحيحةِ المستقيمةِ في الدِّين** على حَسبِ حالِ المؤمنِ **في مَواجبِ التكليف**. والـجَنَّة: البستانُ من النّخْلِ والشجَرِ المتكاثفِ الـمُظلِّلِ بالتفافِ أغصانِه، قال زُهَير:

..........تَسْقي جَنَّةً سُحُقا

قولُه: (**الجملةُ من الأعمالِ الصحيحةِ المستقيمةِ في الدين**) فالأعمالُ كالجنسِ تشمَلُ الصحيحةَ وغيرَها[1]، والصحيحةُ إلىٰ آخره كالفَصْلِ، وبالصحيحةِ[2] خرجَتِ الفاسدةُ سواءٌ كانت في الدينِ أم لا، وبالمستقيمةِ خرجَت من الأعمالِ الصحيحة ما لا تَعلُّق لها بالدين.

قولُه: (**في مواجبِ التكليف**) أي: مَساقِطه، المغرب: الوجوب: اللزوم، يقال: وجبَ البيع، ويقال: أَوْجبَ الرجل: إذا عمِلَ ما تجبُ به الجنة أو النار. ويقال للحسنةِ وللسيئة: مُوجِبة، والوَجْبةُ: السُّقوط، يقال: وجبَ الحائط[3].

عن مسلم عن جابرٍ قال: سألَ أعرابِيٌّ النبيَّ ﷺ: ما الموجبتان؟ قال: «مَنْ ماتَ لا يُشْرِكُ به شيئًا دخلَ الجنة، ومَنْ مات يُشْرِكُ به دخل النار»[4].

قولُه: (**تسقي**) تَمامُه[5]:

كــأنّ عَيْنَــيَّ في غَــرْبَيْ مُقَتَّلَــةٍ   من النواضِحِ تَسْقي جنةً سُحُقا

«في غربي» خَبَر كأن، رجلٌ مُقَتَّل: مُجرَّب، والمُقَتَّلة: الناقةُ الـمُرتاضة المُذَلَّلة. والغَرْبان:

---

(١) في (ح) و(ف): «وغيرهما».

(٢) في (ط): «فبالصحيحة».

(٣) «المغرب في ترتيب المعرب» (٢: ٣٤٢).

(٤) «صحيح مسلم» (٩٣)، وأخرجه أبو يعلىٰ في «الـمسند» (٢٢٧٨)، والبيهقي في «السنن الكبرىٰ» (٧: ٤٤)، وأبو عوانة في «المسند» (٢٤).

(٥) «ديوان زهير» بشرح ثعلب ص٤١.

أي: نَخْلًا طوالًا. والتركيبُ دائرٌ علىٰ معنىٰ السِّتر؛ وكأنها لتكاثُفِها وتظليلِها **سُمِّيَت بالجنّةِ** التي هيَ المرّةُ من مَصدرِ جَنَّه؛ إذا سَتَرَه، كأنها سَتْرةٌ واحدةٌ لفَرطِ التفافِها، وسُمِّيَت دارُ الثوابِ جنةً؛ **لِـمَا فيها من الجِنان**. فإن قلتَ: الجنّةُ مخلوقةٌ أم لا؟ قلت: قد اختُلِفَ في ذلك، والذي يقولُ: إنها مخلوقةٌ يَستدلُّ بسُكْنىٰ آدمَ وحوّاءَ الجنّةَ، وبمجيئها في القرآنِ **علىٰ نهجِ الأسماءِ الغالبةِ** اللاحقةِ بالأعلام؛ ....

الدَّلوان الضخمان. والناضحُ: البعيرُ يُسْتقىٰ عليه. وتخصيصُ النواضحِ والمُقتَّلة لأنها تُخرجُ الدَّلوَ ملآنَ بخلافِ الصَّعْبةِ فإنَّها تَنفِرُ فيَسيلُ الماء من نواحي الغَرْبِ فلا يبقىٰ منه إلا صُبابة. والسَّحوقُ من النخيل الطَّويلة والجَمْعُ سُحق، وأرادَ بالجنةِ النَّخْلَ؛ لأنها أحوَجُ إلىٰ الماء، والطِّوالُ منها أكثرُ احتياجًا من القِصار، وفي قوله: «في غَرْبَي» تجريدية.

قولُه: (**سُمِّيَت بالجنةِ**) أي: سُمِّيَت الجنةُ وهي البُستان «بالـجَنَّةِ التي هي الـمَـرَّةُ من مَصْدرِ[1] جَنَّه» لِما بينهما من مُناسبةِ السَّترةِ الواحدةِ؛ وذلك أنَّ البستانَ إذا كَبُرت[2] أشجارُها وتقارَبتْ أَغصانُها والتَفَّت بعضُها ببعضٍ صارَت كأنَّها سَتْرةٌ واحدة.

قولُه: (**لِـما فيها من الجنان**) تعليلٌ للتسمية، يعني سُمِّيَت دارُ الثوابِ بالجنَّة وإن كانت مشتملةً علىٰ أنواعٍ من النِّعَم سوىٰ الأشجارِ المتكاثفةِ لكثرة جِنانها، كما أنَّ دارَ العِقابِ سُمِّيت بالنارِ لكونِها أعظمَ أنواعِ العقاب، أو روعيت في هذه التسميةِ تلك السَّترةُ الواحدةُ أيضًا، فإنَّ دارَ الثوابِ سُمِّيت بالجنةِ التي هي الـمَرَّةُ من مَصْدِر «جَنَّه» لِجنانها المتلاصِقةِ المتباينةِ[3] من غيرِ فُرَجٍ، فصُيِّرَتْ كأنَّها سُترةٌ واحدة.

قولُه: (**علىٰ نهْجِ الأسماءِ الغالبة**) وذلك: أَنَّ الجنَّة كانت تُطلقُ علىٰ كلِّ بستانٍ متكاثفٍ

---

(١) في (ح): «من المصدر».

(٢) في (ط): «كثرت».

(٣) في (ط): «المتدانية».

كالنبيِّ، والرَّسولِ، والكتابِ ونحوِها. فإن قلتَ: ما معنىٰ جمعِ **الجنّةِ** وتنكيرِها؟ قلت: الجنةُ اسمٌ لدارِ الثوابِ كلِّها، وهيَ مشتملةٌ علىٰ جِنانٍ كثيرةٍ مُرَتبةٍ **مَراتبَ** علىٰ حَسبِ استحقاقاتِ العاملينَ؛ لكلِّ طَبَقةٍ منهم جنّاتٌ من تلكَ الجِنَان......................

أغصانُ أشجارِها، ثم غَلَبتْ علىٰ دارِ الثواب. وإنما قال: «اللاحقة بالأعلام» لكونِها غيْرَ لازمة اللّام. وتحقيقُ القولِ: أنّها منقولةٌ شرعيةٌ علىٰ سبيلِ التغليبِ، وإنّما تُغَلَّبُ إذا كانَت موجودةً معهودةً كالأسماء الغالبة، كذلك اسمُ النارِ مَنقولٌ لدارِ العقابِ علىٰ سبيلِ الغَلَبة، وإن اشتملَتْ علىٰ الزمهريرِ والمُهْلِ والضَّريعِ وغير ذلك، ولولا ذلك لما كان يُغني عن المذكوراتِ طلبُ الوِقايةِ عن مُطلقِ النار.

قولُه: (**كالنبيِّ والرسولِ والكتاب**) أي: القرآنُ، يعني في عُرْفِ الشرعِ لا العرفِ العامّ بدليلِ قوله: «وبمَجيئها في القرآنِ علىٰ نهجِ الأسماءِ الغالبة».

قولُه: (**الجنة**) أي: الجنَّةُ اسمٌ لدارِ الثوابِ كلِّها كما سبقَ أنّها سَتْرةٌ واحدة فجيءَ بها مجموعةً ليدلَّ علىٰ تعدُّدِها، ومُنَكَّرةً ليدلَّ علىٰ تنوُّعِها واختلافِها، لأنَّ كلَّ عددٍ من تلك الأعدادِ لجماعةٍ، فتختلفُ الجِنانُ بحَسب اختلاف استحقاقِ ساكنيها.

قولُه: (**مراتب**) منصوبةٌ علىٰ المصدرية من مرتبة. قال القاضي[1]: الجنان علىٰ ما ذكره ابن عباس سَبْع: الفِرْدَوْس، والعَدنُ، والنَّعيم، ودارُ الـخُلْدِ، وجَنَّةُ المأوىٰ، ودارُ السَّلام، وعِلِّيون، في كلِّ واحدةٍ منها مراتبُ ودرجاتٌ متفاوتةٌ علىٰ حسبِ تفاوتِ الأعمالِ والعمّال[2]، واللام في «لهم» تدلُّ علىٰ استحقاقِهم إيّاها لأجلِ ما رُتِّبَ عليه[3] من الإيمان والعمل الصالح، لا لذاتِه، فإنّه لا يكافِئُ النعمَ السابقة، فضلاً من أن يقتضي ثوابًا وجزاءً فيما يستقبلُ، بل بِجَعْلِ

---

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٢٤٤).

(٢) في (ح) و(ف):«والعمل».

(٣) في (ط): «عليهم».

فإن قلتَ: أمَا يُشترطُ في استحقاقِ الثوابِ بالإيمانِ والعَملِ الصّالحِ أن لا يُحبِطَهما الـمُكلَّفُ بالكفرِ والإقدامِ علىٰ الكبائرِ، وأن لا يندمَ علىٰ ما أوجدَه من فعلِ الطاعةِ وتركِ المعصيةِ؟ فهلّا شُرِطَ ذلك! قلتُ: لـمّا جعَلَ الثوابَ مُستحَقًّا بالإيمانِ والعملِ الصالحِ، والبِشارةَ مُختصَّةً بمن يتولّاهما، ورَكَزَ في العقولِ أن الإحسانَ إنما يَستَحِقُّ فاعلُه علَيه المثوبةَ والثناءَ إذا لم يتعقَّبْه بما يُفسده ويَذهبُ بحُسنه، وأنه لا يُبقي معَ وجودِ مُفسِدِه إحسانًا؛ وأعْلَمَ بقولِه لنبيِّه ﷺ وهو أكرمُ الناسِ علَيه وأعزُّهم: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزمر: ٦٥]، وقالَ للمؤمنين: ﴿وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ﴾ [الحجرات: ٢]، كان اشتراطُ حفظِهما منَ الإحباطِ والنّدمِ كالدّاخلِ تحتَ الذِّكر. فإن قلتَ: كيفَ صورةُ جَرْيِ الأنهارِ من تحتِها؟ قلتُ: **كما ترىٰ الأشجارَ النابتةَ** علىٰ شواطئِ الأنهارِ الجارية.

الشارعِ ومُقْتضىٰ وعدِه، ولا علىٰ الإطلاق، بل بشَرْطِ أن يستمرَّ عليه حتى يموتَ وهو مؤمنٌ لقوله تعالىٰ: ﴿وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَٰئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ﴾ [البقرة: ٢١٧] وقولِه تعالىٰ لنبيه صلوات الله عليه: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزمر: ٦٥] ونحوِهما، ولعلّه تعالىٰ لم يُقَيِّدْها هنا استغناءً بها[١].

قولُه: (**كما ترىٰ الأشجارَ النابتة**) هذا تشبيه صورةٍ ما لم يُعْرَفْ ولم يُشاهَدْ بصورةٍ ما تُعورِفَ وشُوهد، وإلّا فأينَ الُمشَبَّهُ بهِ أن يكون من المشبَّه! قال صاحبُ «المفتاح»: كما إذا قيلَ لك: ما لونُ عِمامتِك؟ قلت: كَلَوْنِ هذه، وأشَرْتَ إلىٰ عِمامةٍ لديك[٢].

والشرط في المُشَبَّه به أن يكونَ أعْرفَ من المشبَّه وإن لم يكُنْ أقوىٰ منه في الوجه، وعليه قوله: ﴿وَأُتُوا بِهِ مُتَشَابِهًا﴾.

---

(١) من قوله: «ولعله تعالىٰ» إلىٰ ساقط من (ط).

(٢) «مفتاح العلوم» ص١٤٥.

....

فإن قلتَ: جوابُه غيرُ مطابقٍ للسؤالِ؛ سألَ عن كيفيّة جَرْي الأنهارِ تحتَ الأشجارِ وأجابَ عن الأشجارِ النابتةِ علىٰ شواطئ الأنهار.

قلتُ: في السؤالِ والجوابِ اختصارٌ، وتحريرُه أن يقال: إنَّ قولَه تعالىٰ: ﴿جَنَّٰتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ [البقرة: ٢٥] «مِن» فيه لابتداءِ الغايةِ، وذلك يقتضي أن يكونَ ابتداءُ الجَرْيِ من تحتِ أشجارِ الجَنَّاتِ وأصولها، وهذا علىٰ غيرِ ما هو عليه المشاهد[١].

وأجابَ بجوابَيْن :

أحدهما: أنّ «تحتَها» صفَةُ موصوفٍ محذوفٍ، والمعنىٰ: جناتٍ تجري الأنهارُ من مكانٍ كائنٍ تحْتَ الأشجارِ كما تُرىٰ الأشجارُ النابتةُ علىٰ شواطئِ الأنهار.

وثانيهما: أنه لا يبعُدُ ذلك، لأن أوصافَ الجنّةِ علىٰ خلافِ المُشاهَدِ كما روي عن مسروق[٢]: أنَّ أنهارَ الجنّةِ تَجْري في غيرِ أخدود[٣]. وقد ذكر الوجهَيْن في تفسيرِ قولِه تعالىٰ: ﴿تَحْتَكِ سَرِيًّا﴾ [مريم: ٢٤] وقال: في أحدِ الوجهَين قيل: تَحْتَها أسفَلَ من مكانِها كقوله: ﴿تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ [البقرة: ٢٥][٤].

---

(١) في (ط): «وأصولها بهذا علىٰ غيرها عليه المشاهد».

(٢) مسروق بن الأجدع الهَمداني. تابعيٌّ كبير من أصحاب ابن مسعودٍ رضي الله عنه. (ت ٦٣هـ) وعلى كلامِه نورُ العلماءِ، وهو القائل: «ما بقيَ شيءٌ نرغَبُ فيه إلّا أن نُعَفِّرَ وجوهَنا في التراب، وما آسىٰ على شيء إلّا السجودَ لله تعالىٰ»، له ترجمة في «طبقات ابن سعد» (٦: ٧٦)، و«حلية الأولياء» (٢: ٩٥)، و«سِيَر النبلاء» (٦٣:٦).

(٣) ذكره السيوطي في «الدرِّ المنثور» (١: ٢٠٥)، وعزا إخراجَه لابنِ المبارك وابن أبي شيبة وابن جرير الطبريِّ وغيرهم. ثم ذكره السيوطي مرفوعًا من حديثِ أنسٍ رضي الله عنهُ، وعزاه لابن مردَويْـه وأبي نُعَيْم ـ يعني في «الحلية» ـ، والضياء المقْدسيّ في «المختارة».

(٤) «الكشاف» (١٠: ٥).

وعن مَسْروق: أنّ أنهارَ الجنّة تَجري في غيرِ أُخدود. وأنزهُ البساتينِ وأكرمُها منظرًا ما كانت أشجارهُ مُظلِّلةً، والأنهارُ في خَلالها مُطَّردةً، ولولا أنّ الماءَ الجاريَ من النّعمةِ العظمىٰ واللّذةِ الكُبرىٰ، وأنّ الجنانَ والرّياضَ وإن كانت آنَقَ شيءٍ وأحسنَه لا تروقُ النواظرَ، ولا تُبهجُ الأنفسَ ولا تَجلبُ الأريحيَّةَ والنشاطَ، حتىٰ يَجريَ فيها الماء، وإلا كانَ الأُنْسُ الأعظمُ فائتًا، والسرورُ الأوفرُ مفقودًا، وكانت كتماثيلَ لا أرواحَ فيها، وصورٍ لا حياةَ لها، لَـمَا جاء اللّٰـهُ تعالىٰ بذكرِ الجنّاتِ إلا مشفوعًا بذكرِ الأنهارِ الجاريةِ من تحتِها مسوقَيْن علىٰ قِرانٍ واحدٍ كالشيئَيْن لا بدَّ لأحدِهما من صاحبِه؛ ولَـمَا قدَّمه علىٰ سائرِ نعوتِها. والنهرُ: الـمَجرىٰ الواسعُ، فوقَ الجدولِ ودون البحْر، يقال لبردىٰ: نهرُ دمشق، وللنيل: نهرُ مِصر. واللّغةُ العالية: النَّهَر، بفتحِ الهاء. ومَدارُ التركيبِ علىٰ السَّعة. وإسنادُ الجَرْيِ إلىٰ الأنهارِ من الإسنادِ المجازيِّ، كقولِهم: بنو فلانٍ يَطؤُهم الطريقُ، ....

قولُه: (من(١) غيرِ أُخدود)، الجوهريّ: هو شقٌّ في الأرض مستطيل.

قولُه: (لَمَا جاءَ الله) جوابُ «لو لا».

قولُه: (مشفوعًا) صَحَّ بغيرِ إلّا عن المعزي(٢).

قولُه: (واللغة العالية)، المغرب: العاليةُ ما فَوْقَ نجدٍ وتِهامة. وقيل: العاليةُ: الفَصيحةُ التي كَثُر استعمالُها في كلامِ الفُصحاء(٣).

الأساس: هذا شِعْرٌ عُلْويّ، أي: عالي الطبقة.

قولُه: (يطؤهم الطريقُ) أي: يقصِدُهم العفاةُ، وهو كنايةٌ عن جودهم، والإسنادُ مَجازيٌّ علىٰ نحوِ: طريقٌ سائرٌ: لأنّه لما كثُر في الطريقِ وَطْء العُفاةِ كأنَّها هي التي تطؤهم.

---

(١) كذا في (ح) و(ف)، وفي «الكشاف»: «في».

(٢) صاحب نسخة من «الكشاف»، ينقل عنها الطيبي في مواضع.

(٣) «المغرب في ترتيب المعرب» (٢: ٨١).

و: **صِيدَ عليه يومان**. فإن قلت: لمَ نُكِّرَت الجنّاتُ، وعُرِّفَت الأنهار؟ قلتُ: **أمّا تنكيرُ الجناتِ فقد ذُكِرَ**، وأمّا تعريفُ الأنهار: فأَن يُرادَ الجنس، كما تقول: لفلانٍ بستانٌ فيه الماءُ الجاري، والتين، والعنب، وألوانُ الفواكِه، تشيرُ إلىٰ الأجناسِ التي في عِلْم المخاطَب؛ أوْ يُرادَ أنهارُها فعُوِّضَ التعريفُ باللّام من تعريفِ الإضافة، كقوله: ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤]؛ أو يشارَ باللّام إلىٰ الأنهارِ المذكورةِ في قولِه: ﴿فِيهَآ أَنْهَٰرٌ مِّن مَّآءٍ غَيْرِ ءَاسِنٍ وَأَنْهَٰرٌ مِّن لَّبَنٍ لَّمْ يَتَغَيَّرْ طَعْمُهُۥ﴾، الآية [محمد: ١٥]. وقولُه: ﴿كُلَّمَا رُزِقُوا۟﴾ لا يخلو من أن يكونَ صفةً ثانيةً لـ﴿جَنَّٰتٍ﴾، أو خبرَ مبتدأٍ محذوف؛ أو جملةً مستأنفة؛ ....

قولُه: (**وصِيْدَ عليه يومان**) أصلُه صِيْدَ الوحوشُ علىٰ الفَرس مُدَّة يومَيْن، أَسْندَ الفعلَ إلىٰ الظَّرْفِ علىٰ المجاز.

قولُه: (**وأما تنكيرُ الجنّاتِ فقد ذُكِرَ**) أنها إنما نُكِّرَتْ ليدُلَّ علىٰ تنوُّعِها واختلافِها بحسبِ استحقاقِ ساكِنيها، وأما تعريفُ الأنهارِ فقد ذَكَر في فائدتِها وجوهًا ثلاثةً:

أحدُها: أنّ المرادَ بالتعريفِ الجنسُ؛ لُيشيرَ بها إلىٰ ما هو حاضرٌ في ذهنِ المخاطَبِ. وأنتَ تعلَمُ أنَّ الشيءَ لا يكونُ حاضِرًا في الذهن إلا أن يكونَ عظيمَ الخطر معقودًا به الهِمَم، أي: تلكَ الأنهارُ التي عُرِفَتْ أنّها النِّعمةُ العظمىٰ واللَّذةُ الكُبرى، فإنَّ الرياضَ وإن كانت آنَقَ شيءٍ لا تُبْهِجُ الأنفُسَ حتى تكونَ بها[1] الأنهار كما سبق.

وثانيها: أن يُنَبَّه علىٰ أنّ هذه الأنهارَ المتعدِّدةَ لتلك الجنانِ المتنوعةِ بحَسبِ التوزيعِ كقولهم: ركِبوا خيولَهم.

وثالثها: ليُعْلَمَ أنَّ هناك أنهارًا معهودةً بين المخاطِبِ والمخاطَبِ. والمرادُ إحضارها فلا بُدَّ من الإشارةِ إليها.

---

(١) في (ط): «فيها».

لأنه لـمّا قيل: ﴿أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ﴾؛ لم يَـخلُ خَلَدُ السامعِ أن يَقعَ فيه: أثمارُ تلكَ الجنّاتِ أشباه ثمارِ جنّاتِ الدنيا أمْ أجناسٌ أُخرُ لا تُشابِهُ هذه الأجناس؟ فقيل: إنّ ثمارَها أشباهُ ثمارِ جنّاتِ الدنيا، أي: أجناسُها أجناسُها، وإن تفاوتت إلىٰ غايةٍ لا يعلمها إلا الله. فإن قلتَ: ما موقعُ ﴿مِن ثَمَرَةٍ﴾؟ قلتُ: هو كقولِك: كلّما أكلتُ من بستانكَ من الرمّان شيئًا حمدتُك، فموقعُ ﴿مِن ثَمَرَةٍ﴾ موقعُ قولِك: من الرّمان، كأنه قيل: كلّما رُزقوا من الجنّاتِ من أيِّ ثمرةٍ كانت؛ من تُفاحِها، أو رمّانها، أو عِنَبها، أو غيرِ ذلك؛ رزقًا قالوا ذلك، فـ«مِن» **الأُولىٰ والثانية كلتاهما لابتداء الغاية؛** لأنّ الرِّزقَ قد ابتُدئَ من الجنّات، والرِّزقُ من الجنات قد ابتُدئَ من ثَمرِه، **وتنزيلُه** تنزيلُ أن تقولَ: رَزَقَني فلانٌ، فيقالُ لك: من أين؟ فتقول: من بستانِه، فيقال: من أيِّ ثمرةٍ رَزَقَكَ من بستانه؟ فتقول: من الرمّان ....

قولُه: (**قيل: ﴿أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ﴾**) قوله: «أن» يُروىٰ بالفَتْحِ علىٰ الحكايةِ وهو الوجه.

قولُه: (**فـ«مِنْ» الأولىٰ والثانيةُ كِلتاهما لابتداءِ الغاية**) وعلىٰ ما قَدَّرهُ مُتَعلِّقتانِ بـ«رزقوا». وقال القاضي: وكلتاهما واقعتان موقع الحال، وكُلّما نُصِبَ علىٰ الظرفِ، «ورِزقاً» مفعولٌ به، وصاحبُ الحالِ الأولىٰ «رزقاً»، والثانيةُ ضميرُ الرزق المُسْتَكِنُّ في الحال[1]. والمعنىٰ كلَّ حين رُزقوا مرزوقًا مُبتدأً من الجناتِ مُبتدأً من ثمرة، قَيَّدَ الرزقَ بكونِه مبتدأً من الجناتِ، وابتداؤه منها بابتدائِه من ثمرة فيها.

قولُه: (**وتنزيلُه**) التنزيلُ: حَطُّ الكلامِ درجةً درجةً، فكأنّ أَصْلَه كانَ شيئًا آخرَ فنزَلت إلىٰ هذهِ المرتبة. قال في «النهاية»: نَزلْتَ عن الأمر: إذا تَركْتَه، كأنّك كنْتَ مُسْتعليًا عليه، وفي الحديث: أنّ أبا بكرٍ رضيَ الله عنه «أنْزَله أبًا»[2] أي: جعلَ الجَدَّ في منزلةِ الأب وأعطاهُ نَصيبَه من الميراث.

---

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٢٤٨).

(٢) وهو ثابتٌ في الصحيح أخرجه البخاري (٣٦٥٨) من حديثِ عبد الله بن الزبيرِ رضي الله عنهما، وترجم عليه في «الفرائض» قبل الحديث (٦٧٣٧) بقوله: «باب ميراثِ الجَدِّ مع الأبِ والإخوة» وقال أبو بكرٍ وابن عباسٍ وابن الزبير: الجَدُّ أبٌ... ولم يُذكَرْ أنّ أحدًا خالفَ أبا بكرٍ في زمانِه، وأصحابُ النبيِّ ﷺ متوافرون. انتهىٰ.

وتحريرُه: أنّ ﴿رُزِقُواْ﴾ جُعِلَ مُطلقًا مُبتدًا من ضميرِ الجنّات، ثم جُعِلَ مُقيَّدًا بالابتداءِ من ضميرِ الجنّاتِ مُبتدًا من ﴿ثَمَرَةٍ﴾، وليسَ المُرادُ بالثمرةِ التفاحةَ الواحدةَ أو الرّمانةَ الفذَّة علىٰ هذا التفسير، وإنما المرادُ النوعُ من أنواعِ الثمار. ووجهٌ آخرُ؛ وهو: أن يكونَ ﴿مِن ثَمَرَةٍ﴾ بيانًا، علىٰ منهاجِ قولك: رأيتُ منكَ أسدًا، ....

قولُه: (وتحريرُه)، **الأساس**: حَرَّرَ الكتاب: حَسَّنَه وخَلَّصَه بإقامةِ حروفِه وإصلاحِ سَقَطه.

فإن قلْتَ: ما معنىٰ قولِه أولًا: «موقِعُه موقعُ قولك من الرُّمان»[1] ثم ثانيًا: «وتنزيلُه تنزيلُ أَن تقولَ: رزقني فلان» وثالثًا: «تحريرُه: أنَّ ﴿رُزِقُواْ﴾ جُعِلَ»؟ قلت: الأولُ لبيانِ الموقعِ وكَونِه صفة الفعل، والثاني: لبيانِ المَعْنىٰ وأنَّ مرجعَ «مِن» الابتدائيةِ علىٰ تقديرِ السؤال والجواب. والثالثُ: لبيانِ خُلاصةِ المعنىٰ وزُبْدَتِه.

قولُه: (وليس المرادُ بالثمرةِ التفاحةَ الواحدةَ... علىٰ هذا التفسير) أي: علىٰ أن تكونَ «مِن» ابتدائيةً في ﴿مِن ثَمَرَةٍ﴾ لأنّ «رزقًا» هو بمعنىٰ مَرْزوقًا، وهو أعمُّ من أن يكونَ من الجنَّةِ أو مِن مكان[2] غيرِها، ومِن أن يكون[3] ثمرةً أو غيْرَها من المأكولات، فخَصَّ عُمومَ الأمكنةِ بقوله: ﴿مِنْهَا﴾ وعمومَ المأكولِ بقوله: ﴿مِن ثَمَرَةٍ﴾ لكنْ بقيَ عامّاً في هذا الجنسِ، فلا وَجْهَ لتخصيصِها بثمرةٍ دونَ ثمرةٍ فَضْلًا عن أن تكونَ جَناةً واحدة. وفي نظيرِه بقولِه: «رزقَني فلان، فيقالُ لك: مِن أينَ؟ فتقولُ: مِن بُستانِه، فيُقال: مِنْ أيّ ثمرةٍ رزقَك من بُستانه؟ فتقول: من الرُّمان» إيماءٌ إلىٰ هذا المعنىٰ فقولُه: «مِنَ الرّمان» بيانٌ للنوعِ، ويبعُدُ أن يُجابَ عن قولِه: مِن أيِ ثَمَرةٍ بقولِه: من الرمان الفَذِّ، إذ ليسَ السؤالُ عن العَدَد.

قولُه: (رأيتُ منكَ أسدًا) يعني هو من بابِ التجريدِ وهو: أن ينتزعَ من ذي صفةٍ آخرَ مِثْلَه فيها، إيهامًا لكمالِها فيه، كأنك جَرَّدْتَ من المخاطَبِ شيئًا يُشْبِهُ الأسدَ وهوَ نَفْسُه. كَذا هُنا

---

(١) في «الكشاف»: «فموقع من ثمرة موقع قولك من الرمان».

(٢) قوله: «مكان» ساقط من (ط).

(٣) يعني الرزق.

تريد: أنت أسدٌ، وعلىٰ هذا يَصحُّ أن يُرادَ بالثمرةِ: **النوعُ من الثمارِ، والـجَناةُ الواحدةُ.**
فإن قلتَ: كيفَ قيل: ﴿هَٰذَا ٱلَّذِى رُزِقْنَا مِن قَبْلُ﴾؟ وكيفَ يكونُ ذاتُ الحاضرِ عندَهم في الجنةِ هيَ ذاتَ الذي رُزقُوه في الدنيا؟ قلتُ: معناه: هذا مِثْلُ الذي رُزِقنا من قبلُ وشِبْهُه؛ بدليلِ قوله: ﴿وَأُتُوا۟ بِهِۦ مُتَشَٰبِهًا﴾، وهذا كقولك: أبو يوسفَ أبو حنيفةَ، تُريدُ أنه لاستحكامِ الشَّبَهِ **كأنّ ذاتَه ذاتُه**.........................

جَرَّدَ من ثَمَرةٍ رزقًا وهو هيَ، فيكونُ رزقًا أخصَّ من «ثمرة»؛ لأنَّ الثمرةَ ذاتُ أوصافٍ فانتزعَ منها وَصْفَ المرزوقيةِ، أي: التي يقعُ الأكلُ عليها لكمال هذا المعنىٰ فيه، فالرزقُ علىٰ هذا مُـخَرَّجٌ من قولِه: ﴿مِن ثَمَرَةٍ﴾ وعلىٰ الأول بالعكس. ولهذا لم يَجُزْ أن يُرادَ علىٰ الأول بالثمرةِ التفاحةُ الواحدةُ أو الرمانُ الفَذُّ، وجازَ ذلك علىٰ الثاني: «والجَناةُ الواحدة» إشارةٌ إلىٰ ذلك.

قولُه: (**وعلىٰ هذا يصحُّ أن يُرادَ بالثمرةِ النوعُ من الثمارِ والجَناةُ الواحدة**) لأنَّ قولَه: ﴿مِن ثَمَرَةٍ﴾ يدلُّ علىٰ نوعٍ من الثمار، فانتزِعَ منها ما وقعَ عليه اسمُ الرزقِ، أي: الأكل، فيصحُّ أَن يُرادَ بها التفاحةُ الواحدةُ، ويصحُّ أيضًا أن يرادَ بها النوعُ من الثمارِ، وذلك أنّ تخصيصَ الثمرةِ التي مدلولُها النوعُ من أنواعِ الثمار إمّا باعتبارِ تَعيُّنِ النوعِ عن الشخص كما في قوله تعالىٰ: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ﴾ [النور: ٤٥] قال صاحبُ «المفتاح»: أي: نوعٍ من الماءِ مُختَصٍّ بتلك الدابة، أو من ماءٍ مخصوصٍ وهي النطفة[١].

قولُه: (**والجَناةُ**)، **الجوهري**: الجنىٰ: ما يُجْتَنىٰ من الشجرة، يقال: أَتانا بجَناةٍ طيبةٍ لكلِّ ما اجتنىٰ.

قولُه: (**كأنَّ ذاتَه ذاتُه**) أي: هو تَشبيهٌ بحَذْفِ الأداةِ ووَجْهُه نَحْوُ قولك: زيدٌ أسد. قال الإمام: لـمّا اتّحدا في الحقيقةِ وإنْ تغايرا بالعَدد صَحَّ أن يقال: هذا هو ذاك؛ لأن الوحدةَ النوعيةَ لا تُنافيها الكثرةُ بالشخص[٢].

---

(١) «مفتاح العلوم» ص٨٣.

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢: ٣٥٩).

فإن قلتَ: إلامَ يرجعُ الضميرُ في قولِه: ﴿وَأُتُواْ بِهِۦ﴾؟ قلتُ: إلىٰ المرزوقِ في الدنيا والآخرةِ جميعًا؛ **لأنّ قولَه: ﴿هَٰذَا ٱلَّذِى رُزِقْنَا مِن قَبْلُ﴾ انطوىٰ تحته ذِكرُ ما رُزِقوه في الدّارَيْن**، ونظيرُه قولُه تعالىٰ: ﴿إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾ [النساء: ١٣٥]، أي: بجنسَيِ الغنيِّ والفقير؛ لدلالةِ قوله: ﴿غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا﴾ علىٰ الجنسَيْن، ولو رَجَعَ الضميرُ إلىٰ المُتكلَّم به لقيل: أَولىٰ به، علىٰ التوحيد. فإن قلتَ: لأيِّ غَرَضٍ يَتشابه ثَمَرُ الدنيا وثَمَرُ الجنّة؟ وما بالُ ثَمَرِ الجنّةِ لم يكن أجناسًا أُخَر؟ قلتُ: لأنّ الإنسانَ ....

وقال القاضي: هذا إشارةٌ إلىٰ نوعِ ما رُزِقوا، كقولك مشيرًا إلىٰ نَهرٍ جارٍ: هذا الماءُ لا يَنْقَطِع، فإنك لا تعني به العينَ المشاهَدَ منه بل النوعَ المعلوم المستمرَّ بتعاقُبِ جَريانه وإن كانتِ الإشارةُ إلىٰ عينه(١).

وقال صاحبُ «الفرائد»: الإشارةُ بقوله: «هذا» إلىٰ النوعِ فلا حاجةَ إلىٰ التأويل الذي ذكره.

وقلتُ: قولُه تعالىٰ: ﴿وَأُتُواْ بِهِۦ مُتَشَٰبِهًا﴾ يُحوِجه إلىٰ التأويل؛ لأنّه اعتراضٌ يُقَرِّرُ أَمْرَ المُعْتَرَضِ فيه، أو حالٌ مُقيِّد، وإليه الإشارةُ بقولِه: «بدليل قوله: ﴿وَأُتُواْ بِهِۦ مُتَشَٰبِهًا﴾».

قولُه: (**لأنّ قَوْلَه: ﴿هَٰذَا ٱلَّذِى رُزِقْنَا مِن قَبْلُ﴾ انطوىٰ تَحْتَه ذِكْرُ ما رُزِقوه في الدارَيْن**) أي: المُشَبَّهُ والمُشَبَّه به مشتملانِ علىٰ معنىٰ المرزوقِ في الدارَيْن؛ يعني مَنْ أرادَ أن يُعَبِّرَ عن قولِهِ: هذا الذي رُزِقْنا في الآخرةِ مِثْلُ الذي رُزِقْنا في الدنيا بلفظٍ جامعٍ له أَن يقولَ: المرزوقُ في الدنيا والآخرة، وهذا الطريقُ في البيانِ يُسَمّىٰ بالكنايةِ الإيمائية، فالضميرُ المُفْرَدُ راجعٌ إلىٰ المفهومِ الواحدِ الذي تَضَمَّنَه اللفظانِ، فلو رجَعَ إلىٰ الملفوظِ وهو المُشَبَّهُ والمُشَبَّهُ به لقيل: وأُتوا بهما، ونظيرُه في رجوعِ الضمير إلىٰ المعنىٰ دونَ اللفظِ قولُه تعالىٰ: ﴿إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾ [النساء: ١٣٥] إذْ لو اعتُبِرَ اللفظُ لقيل: «أولىٰ به» علىٰ الإفراد؛ لأنَّ الضميرَ في الشرطِ

---

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٢٤٨).

بالمألوفِ آنسُ، وإلىٰ المعهودِ أميَلُ، وإذا رأىٰ ما لم يألفْه نَفَرَ عنه طبعُه، وعافتْـه نفْسُه؛ ولأنه إذا ظَفِرَ بشيءٍ من جنسِ ما سَلَفَ له به عهدٌ، وتقدَّم معه إلْفٌ، ورأىٰ فيه **مزيَّةً** ظاهرةً، وفضيلةً بيِّنةً، وتفاوتًا ـ بَيْنه وبَيْن ما عَهِدَ ـ بليغًا؛ أفرطَ ابتهاجُه واغتباطُه، وطالَ استعجابُه واستغرابُه، **وتبيَّنَ كُنْهَ النّعمةِ فيهِ**، وتَحَقَّقَ مقدارَ الغِبْطةِ به، ولو كانَ جنسًا لم يعهدْه ـ وإن كانَ فائقًا ـ حَسِبَ أن ذاكَ الجنسَ لا يكونُ إلا كذلك؛ فلا يتبيَّنُ موقعَ النِّعمةِ حَقَّ التبيُّن، فحينَ أبصَروا الرّمّانةَ من رُمّان الدنيا، ومبلَغَها في الحجم، وأنَّ الكُبْرىٰ لا تفضُل عن حدِّ البطِّيخة الصغيرة، ثم يُبصِرونَ رمّانةَ الجنّةِ **تُشبعُ السَّكْنَ**،....

وهو قولُه: «إن يكن» راجعٌ إلىٰ المشهودِ عليه في قولُه تعالىٰ: ﴿كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَوِ ٱلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَۚ إِن يَكُنْ﴾ أي: المشهود عليه ﴿غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾ ليتطابقَ الشرطُ والجزاءُ، لكنْ لمّا كانَ المانعُ من الشهادةِ علىٰ الأقرباءِ غالباً إما خَوْفُ الفقْرِ عليهم إذا كانوا أغنياءَ، أو تضرُّرُهم بها إذا كانوا فُقراءَ عَمَّ الصِّفَتَيْنِ بتَثْنيةِ الضمير، أي: اللـهُ أولىٰ بجنْسِ المُتَّصفِ بصفةِ الغنىٰ، وبجنْسِ(١) المُتَّصفِ بصفةِ الفَقْرِ، سواءٌ كانَ مشهودًا عليه أو غَيْرَه، وأعْلمُ بمصالِحِه وبما ينفَعه، فيدخلُ في هذا العامِّ المشهودُ عليه دخولًا أوليًّا، وهذا أيضًا كنايةٌ إيمائية. يدلُّ علىٰ العموم قوله: «بجِنْسي الغَنيِّ والفقير».

قولُه: (مَزِيّة)، **الجَوْهري**: المَزِيّة الفضيلة ولا يَنْبني منها فِعْل. وفي «حاشية الصحاح»: يقال: أمزَيْتُه عليه، أي: فَضَّلْتُه.

الأساس: تَـمَيَّزْتَ علينا: تفضلت، أي: رأَيتَ لك الفَضْلَ علينا، ومَزَّيْتُ فُلانًا فضَّلْتُه.

قولُه: **(وتَبيَّنَ كُنْهَ النِّعمةِ فيه)** فاعلُه الإنسان، **الجوهري**: تَـبَـيَّنَ الشيءُ: ظهرَ، وتَـبَيَّنْتُه أنا.

قولُه: **(تُشبعُ السَّكْنَ)**، **النهاية**: السَّكْنُ بفَتْحِ السِّين وسكونِ الكاف: أَهْلُ البيت، جَمْعُ ساكنٍ كصاحِبٍ وصَحْب.

---

(١) قوله: «المتصف بصفة الغنىٰ وبجنس» ساقط من (ط).

والنَبِقةَ من نَبِقِ الدُّنيا في **حَجمِ الفَلْكة**، ثم يرون نَبِقَ الجنّة **كقِلالِ هَجَر**، كما رأوْا ظِلَّ الشجرةِ من شَجَرِ الدنيا وقَدْرَ امتدادِه، ثم يرَوْنَ الشجرةَ في الجنّةِ **يَسيرُ الرّاكبُ** في ظلِّها مئةَ عامٍ لا يقطعُه ـ كانَ ذلكَ أَبْيَنَ للفضْلِ، وأظهرَ للمزيَّة، وأجلبَ للسُّرور، وأزيَدَ في التعجُّبِ من أن يُفاجِئوا ذلكَ الرمَّانَ وذلك النَّبِقَ من غيرِ عَهْدٍ سابقٍ بجنسِهما. وترديدُهم هذا القولَ، ونطقُهم به عندَ كلِّ ثمرة يُرزَقونها دليلٌ علىٰ تَناهي الأمرِ وتَمادي الحالِ في ظُهورِ المزيَّة وتمامِ الفضيلة، وعلىٰ أنّ ذلكَ التفاوتَ العظيم..............

قولُه: **(والنَّبِقَةُ)**، **النهاية**: النَّبِقُ بفَتْحِ النون وكَسْرِ الباء، وقد يُسكَّن: ثَمَرُ السِّدْر، واحدتُه نَبِقَة. أشبَهُ شيءٍ بالعُنَّابِ قبْلَ أن تَشتدَّ حُمْرته.

قولُه: **(حَجْمِ الفَلْكَةِ)**، **الجَوهري**: الفَلْكَةُ المِغْزَلُ سُمِّيت لاستدارتِها.

قولُه: **(كقِلال هَجَر)**، **المغرب**[1]: القُلَّةُ: حُبٌّ[2] عَظيمٌ، وهي معروفةٌ بالحجازِ والشام، وعن الأزهري: تأخذ القُلَّةُ مزادَةً كبيرةً، وتَملأُ الراويةُ قُلَّتَيْن، وأُراها سُمِّيَت قِلالًا؛ لأنها تُقَلُّ، أي: تُرْفَعَ إذا مُلئت.

الجَوْهري: هَجَرٌ: مُذَكَّرٌ مصروفٌ، اسمُ بلد[3].

قولُه: **(يسيرُ الراكب)** عن أَبي سعيدٍ عن النبيِّ ﷺ: «إنَّ في الجنة شجرةً يسيرُ الراكبُ الجَوادُ المُضَمَّرُ السريعُ مئة عام لا يقطعها» أخرجه البخاري ومسلم[4]. ولثبوتِ هذا المُشَبَّه بِهِ عن الأثباتِ الثِّقاتِ وكَوْنِهِ أَعْرَف من المُشَبَّه أوْقَعَه مُشبَّهًا به في قولِه: «كما رأَوْا» إذِ التقديرُ: فحينَ أَبصروا الرمانةَ والنَّبِقَة رُؤيةً مِثْلَ رؤيتهم ظِلَّ الشجرة[5].

---

(١) «المُغْرِبُ في ترتيب المُعرب» (٢: ٦٩٣).

(٢) وهو الخابيةُ أو الجَرَّة، فارسيٌّ مُعَرَّب. انظر: «المُعَرَّب» للجواليقي ص١٢٠.

(٣) وهي قاعدةُ البحرين، وفيها كانت تُصْنَعُ القِلالُ، ويجلبُها أهل المدينة. انظر: «معجم البلدان» (٥: ٣٩٣).

(٤) أخرجه البخاري (٣٢٥١) ومسلم (٢٨٢٧).

(٥) هذه الفقرة وردت في (ط) قبل الفقرة السابقة «قوله: كقلال هجر».

هو الذي يَسْتملي تعجُّبَهم، ويَستدعي تبجُّحهم في كلِّ أوان. عن مَسْروق: نخلُ الجنَّةِ نَضِيدٌ من أصلِها إلىٰ فَرْعِها، وثمرُها أمثالُ القِلالِ، كلَّما نُزِعتْ ثمرةٌ عادتْ مكانَها أخرىٰ، وأنهارُها تجري في غَيرِ أُخدود، والعُنقود اثنتا عشرة ذراعًا.

ويجوزُ أن يَرجِعَ الضميرُ في: ﴿وَأُتُوا۟ بِهِۦ﴾ إلىٰ الرِّزق، كما أنَّ هذا إشارةٌ إليه، ويكونُ المعنىٰ: أنَّ ما يُرْزَقونه مِن ثمراتِ الجنَّةِ يأتيهم متجانِسًا في نفْسِه، كما يُحكىٰ عن الحَسَن: يُؤتىٰ أحدُهم بالصَّحْفة فيأكلُ منها، ثم يؤتىٰ بالأُخرىٰ فيقولُ: هذا الذي أُتينا به من قبلُ، فيقولُ الـمَلَك: كُلْ فاللَّوْن واحدٌ والطَّعم مُختَلِف. وعنه ﷺ: «والذي نفسُ محمدٍ بيدِه إنّ الرَّجلَ من أهلِ الجنَّةِ لَيتناولُ الثمرةَ لِيأكلَها فما هيَ بواصلةٍ إلىٰ فِيْهِ حتىٰ يُبدِل اللّٰـهُ مكانَها مثْلَها»، فإذا أَبصرُوها والهيئةُ هيئةُ الأُولىٰ قالوا ذلك. والتفسيرُ الأوّلُ هو هو.

فإن قلتَ: كيفَ مَوْقعُ قولِه: ﴿وَأُتُوا۟ بِهِۦ مُتَشَـٰبِهًا﴾ من نَظْمِ الكلام؟ قلت: هو كقولِك: فلانٌ أحسنَ بفُلان ونِعْمَ ما فَعَلَ، ورأىٰ من الرأيِ كذا، وكانَ صوابًا، ومنه قولُه تعالىٰ: ﴿وَجَعَلُوٓا۟ أَعِزَّةَ أَهْلِهَآ أَذِلَّةً ۖ وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ [النمل: ٣٤]، وما أشبهَ ذلكَ من الجُمَلِ التي تُساقُ في الكلامِ مُعترِضةً للتقرير.

قولُه: (يستملي)، الجوهري: يقال: استَمْلَيْتُ الكتابَ: سألتُه أن يُمْليَ عليّ.

قولُه: (تبجُّحهم) التبجُّح: الفرح، والصَّحْفَة[1]: كالقَصْعَةِ، والجَمْعُ صِحاف[2].

قولُه: (متجانسًا في نفسِه) أي: يُجانِسُ بعضُه بَعْضًا، ولا يُجانسُ ثَمَرَ الدنيا، فعلىٰ هذا ﴿مِن ثَمَرَةٍ﴾ بيانُ «رزقًا».

قولُه: (هو هو) أي: هو الكاملُ المعلومُ كقوله[3]:

---

(١) في (ح): «والصفحة».

(٢) من قوله: «قوله: يستملي» إلىٰ هنا ساقط في (ط).

(٣) هذا البيت من أرجوزةٍ لأبي النجم العِجْليِّ. انظر: «خزانة الأدب» (١: ٤١٨).

والمرادُ بتطهيرِ الأزواجِ: أن طُهِّرْنَ ممّا يختصُّ بالنساءِ من الحَيضِ والاستحاضة، وما لا يختصُّ بهنَّ من الأقذارِ والأدْناس، ويجوزُ لمجيئِه مطلقًا أن يدخلَ تحتَه الطُّهرُ من دَنَسِ الطِّباع، وطَبَعِ الأخلاقِ الذي عليه نساءُ الدُّنيا مما يَكتسِبْنَ بأنفُسِهنَّ وما يأخُذْنَه من **أعراقِ السَّوْء، والمناصبِ** الرديئةِ والمناشئِ الـمُفسِدة، ومن سائرِ عيوبِهنَّ، ومثالبهنّ، وخُبْثِهنّ، وكَيْدِهنَّ. فإن قلتَ: ....

أنا أَبو النجمِ وشِعْري شعري

قال القاضي: والأوّل أظهرُ لُمحافظتِه علىٰ عُموم ﴿كُلَّمَا﴾، فإنه يَدلُّ علىٰ ترديدِهم هذا القول كل مرة رزقوا، فلا يصحُّ في الوجهِ الثاني[1] هذا القولُ إذا أُتُوا به أوَّلَ مرةٍ، ولأنَّ الداعي لهم إلىٰ ذلك فَرْطُ استغرابِهم، وتبجُّحُهم بما وجدوا من التفاوتِ العظيمِ في اللّذّةِ والتشابهِ البليغِ في الصورة[2].

وقلت: ويفوتُ أيضاً علىٰ الثاني غرضُ الاستئناسِ وفائدةُ الاستئنافِ، وقد مرَّ أنَّ موقعَ «كلَّما» إما صفةُ جنّاتٍ، أو جُملةٌ مستأنفة كما قَدَّره: «أثمارُ الجناتِ أشباهُ ثمارِ الدنيا أم أجناسٌ أُخَر»، ومن المُقَرَّرِ في علمِ المعاني حُسْنُ موقعِ الاستئنافِ في الكلام، وإنما يظهَرُ حُسْنُه علىٰ الوجهِ الأولِ لانقطاعِه لفظًا.

قولُه: (**أعراق السَّوءِ**)، **الأساس**: فلان مُعْرَقٌ له[3] في الكرمِ أو اللؤم وهو عَريقٌ فيه، وتدارَكَتْهُ أعراقُ صِدْقٍ أو سوء.

قولُه: (**والمناصِب**)، **الأساس**: ومن المجاز: هو يرجعُ إلىٰ منصِب صِدْقٍ ونِصابِ صدق، وهو أصلُه الذي نُصِبَ به ورُكِّب فيه، ومنه نصابُ السّكينِ؛ لأنّها رُكِّبَتْ فيه.

---

(١) قوله: «الثاني» ساقط من (ط).

(٢) «أنوار التنزيل» (١: ٢٤٩).

(٣) قوله: «له» ساقط من (ط).

فهلّا جاءتِ الصّفةُ مجموعةً كما الموصوفُ! قلتُ: هما لغتانِ فَصيحتان؛ يقال: النّساءُ فعَلْن، وهنَّ فاعلاتٌ وفواعلُ، والنساءُ فعلتْ، وهي فاعلةٌ، ومنه بيتُ «الحماسة»:

وإذا العَـذارىٰ بالـدُّخانِ تقنَّعـتْ واسْتَعجلتْ نَصْبَ القُدور فمَلَّتِ

والمعنىٰ: وجماعةُ أزواجٍ مطهَّرة. وقرأَ زيدُ بنُ عليّ: (مُطَهَّرات)، وقرأَ عُبيد بنُ عُمير: (مُطَّهِّرة) بمعنىٰ مُتَطَهِّرة، وفي كلامِ بعضِ العَرَب: ما أحوجني إلىٰ بيتِ الله فأطَّهَّرَ به اطَّهُّرةً، أي: فأتطهَّر به تطَهُّرة. فإن قلتَ: هلّا قيلَ: طاهِرة! قلتُ: في......

قولُه: (**كما الموصوف**) أي كما الموصوفُ مجموعٌ، فـ«ما» كافَةٌ مُهيِّئةٌ لدخولِ الكافِ علىٰ الكافَّة.

قولُه: (**وإذا العذارىٰ بالدُّخان**) البيت[1] **المرزوقي**: العذارىٰ جَمْعُ عَذْراءَ يقول: وإذا أبكارُ النساءِ صَبَرَتْ علىٰ دُخانِ النارِ صارَ كالقِناع لوجهِها، ولم تَصْبِرْ علىٰ إدراكِ ما في القُدُورِ فَشَوَتْ في المَلَّةِ[2] علىٰ قَدْرِ ما تُعَلِّلُ نَفْسَها به من اللحمِ لدفعِ ضَررِ الجوعِ المُفْرِطِ من اشتدادِ السَّنة. خُصَّتِ العذارىٰ بالذكرِ لفَرْطِ حَيائهنَّ ولتصوُّنهنَّ عن كثيرٍ مما[3] يُبْتَذَلُ فيه غيرُهنّ، وجعلَ نَصْبَ القُدورِ مفعولَ «استعجلت» علىٰ السَّعة. وجوابُ إذا في البيت الذي يليه:

دارت بأرزاقِ العُفاةِ مغالِقٌ بِيَدَيَّ مِن قَمَعِ العِشارِ الجِلَّةِ

المَغالِق: القِداحُ في المَيْسِر. والقَمَعُ: جَمْعُ قَمَعَةٍ وهي القِطعةُ من السَّنام، يقال: سَنامٌ قَمِعٌ، أي: عظيم. والجِلَّةُ ـ بكَسْرِ الجيمِ ـ من الإبلِ: المَسَانُّ، وهو جَمْعُ جليل كصَبيٍّ وصبية. يقول: إذا صارَ الزمانُ كذا دارَتِ القِداحُ في المَيْسِرِ بيديَّ لإقامةِ أرزاقِ الطُّلّابِ من أَسْنِمَةِ النوقِ السِّمانِ الكبارِ الحواملِ التي قَـرُبَ عَهْدُها بوضْعِ الحَمل. وسُمِّيَت القِداحُ مغالِقَ لأنَّ الجَزورَ يَغْلَقُ عندها ويهلك بها.

---

(١) البيتُ لسُلمى بن ربيعة. انظر: «الحماسة» بشرح المرزوقي (٢: ٥٥٠).

(٢) وهي الجمرُ والرماد.

(٣) في (ط): «ما».

﴿مُّطَهَّرَةٌ﴾ فخامةٌ لصفتهنَّ ليستْ في طاهِرة؛ وهي الإشعارُ بأنّ مطهِّرًا طهَّرهن، وليس ذلكَ إلا اللّٰـهُ عزَّ وجلَّ المريدُ بعبادهِ الصالحينَ أن يُخوِّلَهم كلَّ مزيَّةٍ فيما أعدَّ لهم. والخُلد: الثباتُ الدّائم، **والبقاءُ اللّازمُ الذي لا يَنقطع**، قالَ اللّٰـهُ تعالىٰ: ﴿وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِّن قَبْلِكَ ٱلْخُلْدَ أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٤]، وقال امرُؤُ القيس:

ألا انعِمْ صَباحًا أيُّها الطَّلَلُ البالي ... وهل يَنْعَمَن مَن كانَ في العُصُرِ الخالي!
وهل يَنْعَمَن إلا سَعيدٌ مُخَلَّدٌ ... قليلُ الهمومِ ما يَبِيتُ بأَوْجالِ!

قولُه: (**والبقاءُ اللازمُ الذي لا يَنقطع**) هذا مذهبُه، واستدلَّ به علىٰ خلودِ أهلِ الكبائِرِ في النارِ، ويقيدُه في قوله تعالىٰ: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا﴾ [النساء: ٩٣]. علىٰ أنّ ابنَ جنّي نقلَ عن أحمد بن يَحْيى[1]: الخُلْدُ: داخِلُ القَلْب[2]، واستدلَّ بقولِ امرئ القيس[3]:

وهل يَنْعَمَنْ[4] إلّا سعيدٌ مخلَّدٌ

يعني به من يَلْبسُ الخُلْد: السِّوارَ والقُرْطَ. أي: الصبيَّ والصَّبِيَّةَ يدلُّ عليه قوله:

قليلُ الهُمومِ لا يبيتُ بأَوْجالِ[5]

وأنشد في معناه[6]:

تصفو الحياةُ لجاهلٍ أو غافلٍ ... عمّا مَضىٰ منها وما يُتوقَّعُ

---

(١) يعني أبا العباس أحمد بن يحيى المعروف بثعلب، سبقت ترجمتُه.

(٢) ذكره في «المحتسب» (٢: ١٣٠).

(٣) البيت في «ديوانه» ص٢٧، وقوله: «وهل ينعمن» يُروىٰ أيضًا: «وهل يَعِمَن»، وهو الذي في «الديوان».

(٤) في (ف): «ينعمان».

(٥) في (ف): «بأحوال».

(٦) هو للمتنبي في «ديوانه» بشرح اليازجي (٢: ٣٧٤).

....

وقال القاضي: والخُلْدُ والخلودُ في الأصلِ: الثباتُ المَديدُ دامَ أم لم يَدُمْ، ولذلك قيلَ للأثافيِّ[1] والأحجارِ: خَوالِد، ولو كان وضعُه للدوامِ كانَ التقييدُ بالتأبيدِ في قوله: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا﴾ [النساء: ٥٧] لغوًا، واستعمالُه حيثُ لا دوامَ كقولِهم: وَقْفٌ مُخَلَّدٌ، يوجبُ اشتراكًا أو مجازًا.

فإن قيل: الأبدانُ مُرَكَّبَةٌ من أجزاءٍ متضادّةِ الكيفيةِ للاستحالاتِ المؤديةِ إلىٰ الانفكاكِ والانحلالِ، فكيفَ يُعْقَل خُلودها؟

قلنا: إنه تعالىٰ وتَعَظَّم يُعيدُها بحيثُ لا يَعْتَوِرُها الاستحالةُ، بل يَجْعَلُ أَجزاءَها مُتفاوتةً[2] في الكيفيةِ متساويةً في القُوَّةِ لا يَقْوىٰ شيءٌ منها علىٰ إحالةِ الآخر، مُتعانقةً مُتلازمةً لا ينفكُّ بعضُها عن شيءٍ كما يشاهَدُ في بعضِ المعادن. هذا وإنَّ قياس[3] ذلك العالمِ علىٰ ما نجدُه ونُشاهِدُه، من نَقْصِ العقلِ وضَعْفِ البصيرة[4].

وقد ذكر الراغبُ[5] نحوًا مِن هذا، ثم قال: ليسَ لهذا القولِ وَجْهٌ إلا التوقيف ولا مَدْخَلَ للاجتهادِ فيه، والذي يَسْتبعدُه الـمُتَفَلْسِفون هو أنَّهم يريدونَ أن يتصوَّروا أبداناً متناولةً لأطعمةٍ لا استحالةَ فيها ولا تَغيُّرَ لها، ولا يكونُ منها فُضولاتٌ، وتَصوُّرُ ذلك مُحال. وذلك أنّ التصوُّرَ هو إدراكُ الوَهمِ ما أدركَه الحِسُّ، وما لا يدركُ الحسُّ جُزْءَه ولا كُلَّه كيف يمكنُه تصوُّره؟ ولو كان للإنسانِ سبيلٌ إلىٰ تصوُّرِ ذلك لما قال تعالىٰ: ﴿ فَلَا تَعۡلَمُ نَفۡسٞ مَّآ أُخۡفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعۡيُنٖ﴾ [السجدة: ١٧]، وما قال رسول الله ﷺ مخبرًا عن الله تعالى: «أعددتُ

---

(١) جَمْعُ أُثْفِية وهي حجارةٌ توضَعُ عليها القِدْرُ.

(٢) في (ط): «متقاومة».

(٣) في (ط): «وأن يقاس»، وفي (ف): «وأن لا القياس»، والتصويب من «أنوارِ التنزيل» (١: ٢٥٣).

(٤) «أنوار التنزيل» (١: ٢٥٢).

(٥) «تفسير الراغب الأصفهاني» (١: ١٢٦).

[﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ ۖ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَيَقُولُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا ۘ يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهْدِى بِهِۦ كَثِيرًا ۚ وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَٰسِقِينَ * ٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مِيثَٰقِهِۦ وَيَقْطَعُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾ ٢٦-٢٧]

سِيقتْ هذه الآيةُ لبيانِ أنّ ما استنكَرَه الجَهَلةُ والسّفهاء، ....

لعباديَ الصالحين ما لا عَيْنٌ رأت ولا أذنٌ سمعت ولا خطرَ علىٰ قلب بشر»(١). والله يقولُ الحَقَّ وهو يَهدي السبيل.

وقلت: اعلم أنّ قوله: ﴿وَهُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ تكميلٌ في غايةٍ من الحُسن ونهايةٍ من الكمال، وذلك أَنَّ النِّعَمَ وإنْ جَلَّتْ منزلتُها، والتَّرَفُّه وإن عَظُمَتْ رِفْعَتُه لا يتمُّ ولا يَكْمُلُ إذا تُصوِّرَ انقطاعُها وتُوهِّمَ زَوالُها، وأما إذا عُلِمَ أنها باقيةٌ دائمةٌ يزيدُ بها الابتهاج ويتمّ الفَرَحُ فلا يُنَغَّصُ ذلك العيشُ، ولا يُكَدِّرُ ذلك الصَّفْوُ، وإلىٰ هذا المعنى يَنظُر قولُ امرئ القيس: «ألا انعِم صَباحًا» البيتين.

انعِم صباحًا: كلمةُ تَحِيَّةٍ من: أَنْعَم يُنْعِمُ؛ إذا طابَ عيشُه، أي: طابَ عيشُك في الصباح، وإنّما خُصَّ الصباحُ به؛ لأنَّ الغاراتِ والمكارِهَ تَقَعُ صباحًا.

الأوجال: جَمْعُ وَجَلٍ وهو الخوفُ، والعُصُرُ: الدهر. يخاطبُ الطلَلَ الدارسَ من ديارِ المحبوبةِ بالنِّعم والطيبِ ثم قال: وكيف ينعُمُ مَنْ كان في زمنِ الفراقِ والخُلوِّ من الأهلِ والأحبابِ! وهل يَنْعَمَنْ إلّا سَعيدٌ مُخَلَّدٌ آمنًا من المخاوفِ والآفاتِ! ولا يكونُ ذلك إلا في دارِ الخُلْدِ للمؤمنين، اللهمَّ اجعَلْنا من زُمرةِ الداخلينَ فيها.

قولُه: (سيقتْ هذه الآيةُ) أي: قولُه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ﴾ قال الإمام: إنه تعالىٰ لَمّا بَيَّنَ

---

(١) أخرجه البخاري (٣٢٤٤)، ومسلم (٢٨٢٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

أَو أهلُ العِنادِ والـمِراء من الكفّارِ، واستغرَبُوه مِن أن تكونَ الـمُحقَّراتُ مِنَ الأشياءِ مضروبًا بها الـمَثَل ـ ليس بمَوْضعٍ للاستنكارِ والاستغرابِ؛ مِن قِبَلِ أنّ التمثيلَ إنما يُصارُ إليه لِـما فيه من كَشْفِ المعنىٰ، ورفعِ الحجابِ عن الغَرَضِ المطلوب، وإدناءِ الـمُتوهَّمِ من الـمُشاهَد، **فإن كانَ المتمثَّلُ له عظيمًا كان المتمثَّلُ به مِثْلَه**،.............

أنَّ القرآنَ مُعْجِزٌ أتىٰ بشُبْهَةٍ أوردَها الكفّارُ قَدْحًا في ذلك وأجاب عنها، وتقريرُ الشُّبهة: أنه جاءَ في القرآنِ ذكْرُ[1] النحلِ والذبابِ والعنكبوتِ، وهذه الأشياءُ لا تليقُ بكلامِ البلغاءِ فضلًا عن كلامِ الله المجيد.

وأجابَ: إنّ صِغَرَ هذه الأشياءِ لا يَقْدَحُ في البلاغةِ إذا كانَ ذكْرُها مشتملًا علىٰ حِكَمٍ بالغة[2].

والمؤلّفُ وإن لم يُصَرِّح بهذا المعنىٰ لكن أومىٰ إليه في كلامِه، فعلىٰ هذا نَظْمُ هذه الآيةِ بما قَبْلَها نَظْمُ قولِه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦] في كونِها جملةً مستطردةً كما ذكره الإمام.

وقلتُ: تلك في أحوالِهم وهذه في أقوالهم.

قولُه: (**أو أهل العِناد**) أي: المستنكرون طائفتان: طائفةٌ لا يَعلمون، وأُخرىٰ يعلمون ولكن يُعاندون.

قولُه: (**فإن كان الـمُتَمثلُ**[3] **له عظيماً كان المتمثَّلُ به مثله**) لم يُرِدْ به التشبيهَ التمثيليَّ أو الاستعارةَ التمثيليةَ بل أعمّ. وفيه: أَنَّ الْمُشَبَّه وإن كان فَرْعًا في إلحاقه بالمشبهِ به لكنه أصلٌ في إيراد المشبه به من كونِه عظيمًا أو حقيرًا أو غيرهما من الصفات. وإليه الإشارةُ بقوله: «فليس

(١) قوله: «ذكر» ساقط من (ط).

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢: ٣٦١).

(٣) في (ف): «التمثل».

وإن كانَ حقيرًا كانَ المتمثَّلُ به كذلك، فليس العِظَمُ والحقارةُ في المضروبِ به المثلُ إذن، إلّا أمرًا يستدعيه حالُ المتمثَّلِ له، وتَستجرُّه إلىٰ نفْسِها، فيعملُ الضاربُ للمَثَل علىٰ حَسَبِ تلكَ القَضيّةِ؛ ألا ترىٰ إلىٰ الحقِّ لـمّا كانَ واضحًا جليًّا أبلجَ كيفَ تُمُثِّل له بالضّياءِ والنّور؟ وإلىٰ الباطلِ لـمّا كان بضدِّ صفتِه كيفَ تُمُثِّل له بالظُّلمة؟ ولـمّا كانت حالُ الآلهةِ التي جعَلَها الكفّارُ أندادًا للهِ تعالىٰ؛ لا حالَ أحقرَ منها وأقلَّ؛ ولذلكَ جُعِلَ بيتُ العنكبوتِ مَثَلَها في الضَّعفِ والوَهْن، وجُعلت أقلَّ من الذّبابِ وأخسَّ قَدْرًا، وضُربتْ لها البعوضةُ، فالذي دونَها مَثَلًا، لم يُستنكَر ولم يُستبدع، ولم يقل للمتمثِّل: استحْيِ من تمثيلها بالبعوضة؛ لأنه مصيبٌ في تمثيلِه، محقٌّ في قولِه، سائقٌ للمَثَل علىٰ قضيةِ مَضْرِبه، محتذٍ علىٰ مثالِ ....

العِظَمُ والحقارةُ في المضروب بِهِ» إلىٰ آخرِه، فإذا اقتضىٰ وصفُ آلهتِهم بأن تَثْبتَ لها صفةُ الحقارةِ فلا بُدَّ أن يُجاءَ بالممثَّل به ما يشتملُ علىٰ معنىٰ الحقارة كما نحنُ بصدده. ولما اقتضىٰ وصفُ التكليفِ العظمةَ والفخامةَ في قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ عَلَى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ الآية [الأحزاب: ٧٢] جاء بالمُمَثَّل به كما ترىٰ.

قولُه: (لم يُستنكَر) جواب «لما» أي: لم يُستنكَرْ ضَرْبُ البعوضةِ لها مثلًا.

قولُه: (قضية مَضْرِبه)[١] أي: موضع ضَرْبِ المَثَل فيه.

اعلم أنَّ المستعارَ في التمثيلِ إذا كان قولًا سائرًا يُشَبَّهُ مَضْرِبُه بمَوْرِدِهِ سُمِّيَ مثلًا، وإن لم يكُن للمَضْرِبِ مورِدٌ سُمِّي تمثيلًا، وكلامُ الله واردٌ علىٰ الثاني دونَ الأول.

قولُه: (محتذٍ علىٰ مثال) هو افتعالٌ من الحَذْوِ، وفيه معنىٰ[٢] الاعتمالِ.

الجوهري: حذَوْتُ النعلَ بالنعل إذا قدَّرْتَ كلَّ واحدةٍ علىٰ صاحِبتها. وَضَمَّنَ مَعنىٰ قَدَّر، وعَدّىٰ بـ«علىٰ».

(١) في (ح): «تصلية مضربة».

(٢) في (ح): «الحذو فيه معنىٰ».

ما يحتكمُه ويَستدعيه؛ **ولبيانِ أنّ المؤمنينَ** الذينَ عادَتُهم الإنصافُ والعملُ علىٰ العَدْلِ والتسويةِ والنّظرِ في الأمورِ بناظرِ العقلِ؛ إذا سمعوا بمثلِ هذا التمثيلِ علموا أنه الحقُّ الذي لا تمرُّ الشُّبهةُ بساحتِه، والصّوابُ الذي لا يَرْتعُ الخطأ حولَه،................

قولُه: (**ما يحتكمه**) يقال: احتكَمه إلىٰ الحاكم: ذهبَ به إليه واستصحبه معه واستَجرَّه. والضميرُ المستتر في «يحتكمه» عائدٌ إلىٰ المُمثَّل له[1]، أي: الذي ضُرِبَ لأجله المثلُ نحوُ حالِ الآلهة مثلًا، والبارز[2] إلىٰ ما.

قولُه: (**ولبيانِ أنّ المؤمنين**) عطفٌ علىٰ قولِه: «لبيانِ أنَّ ما استنكَره» على طريقة: أعجَبني زيدٌ وكرمُه؛ لأنّه تَفْصيلُه، بدليلِ عَطْفِ قوله: «وأنَّ الكفار» على قولِه: «أنَّ المؤمنين» ثم قوله: «إنَّ ذلك سببُ زيادةِ الهُدىٰ وانهماكِ الفاسقين» كالنَّشْرِ للمعطوفَيْن. وتحريرُه: أنَّ الآية من بابِ الجمعِ مع التقسيمِ والتفريقِ والتذييلِ، وتفسيرُه لها مُوافِقٌ لهذه الصنعة[3].

أما الجمْعُ فقولُه: ﴿**إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا**﴾ [البقرة: ٢٦]، لأنها مُتضمِّنةٌ لِحقِّيَّةِ المثلِ وباطليّةِ مستنكريه، وإليه أومىٰ بقوله: «لم يُستَنْكَر ولم يُستَبْدَع» وبقولِهِ: «لأنّه مُصيبٌ في تمثيلِه مُحِقٌّ في قوله».

ولمّا كانَ أصلُ الكلامِ مسوقًا للكفار، وذِكْرُ المؤمنينَ فيه علىٰ التَّبعية، صَرَّحَ بذكرِهم ونسبَ إليهم الاستنكارَ، ولم يذكُر المؤمنينَ، لكن أثبتَ فيه الحَقِّيَةَ التي هي ممّا يُنْسَبُ إلىٰ المؤمنين.

وأما التقسيمُ، فالجُملتانِ الـمُصدَّرتان بـ«إمّا» لأنّهما تفصيلا ما اشتملَ عليه الكلامُ السابق، فجُعِلَ الحقُّ منسوبًا إلىٰ صاحبه. والإنكارُ مُضافًا إلىٰ أهله، وإليه الإشارةُ بقوله: «وأنَّ المؤمنينَ الذين عادتُهم» وبقوله: «وأن الكفار الذين غلبهم الجهل».

---

(١) في (ح): «المتمثل له».

(٢) يعني الضمير البارز.

(٣) في (ط): «الصفة».

وأنّ الكفّارَ الذينَ غَلَبَهم الجهلُ علىٰ عقولِهم، وغَصَبَهم علىٰ بصائرهم؛ فلا يتفطَّنونَ ولا يُلقونَ أذهانَهم؛ أوعرفوا أنّه الحقّ إلا أنّ حُبَّ الرّياسةِ، وهوىٰ الإلفِ والعادة، لا يخلّيهم أن يُنصفوا؛ فإذا سمعوه عانَدوا، وكابروا، وقضَوْا علَيه بالبُطلان، وقابلوه بالإنكار، وأنّ ذلكَ سببُ زيادة هُدىٰ المؤمنين، ....

وأما التفريقُ فقوْلُه تعالىٰ: ﴿يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِۦ كَثِيرًا﴾ حيثُ بَيَّنَ لكلٍّ من الفريقَيْن مآلَ أمرِه من الضلالِ والهُدىٰ، وهو المرادُ بقوله: «وأنّ ذلك سَببُ زيادةِ هدىً للمؤمنين» وبقولِهِ: «وانهماكِ الفاسقينَ في غيِّهم وضَلالهم».

وأما التذييلَ فقولُه: ﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَٰسِقِينَ * ٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ﴾ فخَصَّ الضلالَ بهم علىٰ الحصرِ ليختَصَّ الهدايةَ بالمؤمنين لِتقابُلِهما، والله أعلم.

قولُه: (علىٰ بصائرهم) بدلُ اشتمالٍ من الضميرِ المنصوبِ في «غَصَبَهم» كقولك: سُلِبَ زيدٌ ثَوْبُه، **الأساس**: غُصِبَ علىٰ عقله.

الصّحاح: الغَصبُ: أخذُ الشيءِ ظُلمًا، تقول: غَصبَهُ منه وغصَبَه عليه.

والفاءُ في قولِه: «فلا يَتفطَّنون» مُسَبَّبةٌ عن «غَلَبَهم الجهلُ» وقوله: «أو عرفوا» متفرِّعٌ علىٰ ما سبقَ أنَّ المُنكرينَ طائفتان: جاهلٌ ومعاندٌ المشارُ إليه بقوله: «إنّما استنكَره الجَهَلةُ والسفهاءُ وأهلُ العنادِ والمِراءِ من الكفّار». والفاءُ في «فإذا سمعوه» مِثْلُها في: «فلا يتفطنون» مُسَبَّبةٌ عن قولِهِ: «أو عَرفوا أنه الحق» وهو عَطْفٌ علىٰ «غَلَبَهُم الجهلُ» داخل في حَيِّزِ صِلةِ الموصولِ الذي هو صفةٌ لاسم «إن»، وهما[1] في الظاهر خَبَرانِ لـ«إنَّ»، والفاءُ تدخلُ في خَبرِ الاسـم الموصوف[2] بالموصول[3] الـمتضمِّنِ للشرطِ. وأن لا يُمْنَعَ من ذلك علىٰ مذهبِ

(١) في (ط): «وهو».

(٢) في (ط): «اسم الموصوف».

(٣) قوله: «بالموصول» من (ط).

وانهماكِ الفاسقينَ في غَيِّهم وضَلالِهم. والعَجَبُ منهم كيفَ أنكروا ذلكَ؟ وما زالَ النّاسُ يَضربونَ الأمثالَ بالبهائِم، والطيور، وأحناشِ الأرضِ، والحشراتِ، والهوامِّ، وهذه أمثالُ العَرَبِ بين أيديهم مُسيَّرةً في حَواضِرهم وبَواديهم، قد تمثَّلوا فيها بأحقرِ الأشياء، فقالوا: «أجمعُ مِن ذرَّة»، و«أجرأُ مِن الذّباب»،........................

الأخفش. قال الخَبيصيُّ[1]: والمفتوحةُ مِثْلُها، أي: في جَوازِ دخولِ الفاء على الخبرِ كقولِه تعالى: ﴿وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّمَا غَنِمۡتُم مِّن شَيۡءٖ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ﴾ [الأنفال: ٤١].

قولُه: (وانهماك)، الجوهري: انهمك الرجل في الأمرِ: إذا جَدَّ ولَجَّ.

قولُه: (وأحناشِ الأرض)، الجوهريُّ: الحَنَشُ بالتحريك: كلُّ ما يُصادُ من الطيرِ والهوامّ، والجمعُ الأحناش. والحَنَشُ أيضًا: الحَيَّة، والحشرات: صغارُ دَوابِّ الأرض.

قولُه: (أَجْمَعُ مِنْ ذَرَّةٍ) قال المَيْدانيُّ[2]: قال الشاعرُ في الذَّرَّةِ وجَمْعِها:

تَجْمَع للوارثِ جَمْعًا كما   تَجْمَعُ في قَرْيتِها الـذَّرَّهْ

يزعُمون أنّها تَدَّخِرُ في قُراها قوتَ سَبْعِ سِنين.

قولُه: (وأجرأ من الذباب)[3] وذلك أنَّ الذبابَ يقَعُ على أنفِ الملك، وعلى جَفْنِ الأسد، فإذا ذِيدَ[4] يعودُ، قال الراجز[5]:

(١) شارح «كافية ابن الحاجب» شمس الدين أبو بكر محمد بن أبي بكر بن محمد الخبيصيّ، منسوب إلى قرية اسمها «خبيص» من قُرى «كِرْمان»، له شرح ممزوجٌ بالمتن سمّاه «الموشَّح» توفي سنة ٦٨١هـ ترجمته في: «بغية الوعاة» (١: ٤٧٥)، و«مفتاح السعادة» (١: ١٨٥).

(٢) «مجمع الأمثال» (١: ١٨٨).

(٣) ذكره الميداني في «مجمع الأمثال» (١: ١٨١) والعسكري في «جمهرة الأمثال» (١: ٣٢٧).

(٤) يعني دُفِعَ وطُرِدَ. وفي (ط): «فإذا ذُبَّ»، وهو بمعناه أيضًا.

(٥) ذكره الزّبيدي في «تاج العروس» (٢: ٤٢١) غير منسوبٍ لأحد. والراجز هنا بمعنى الشاعر؛ لأن البيت من ليس بحر الرجز، بل هو من الخفيف.

و«أسمعُ مِن قُراد»، و«أصردُ مِن جَرادة»، و«أضعفُ مِن فَراشة»، و«آكلُ مِن السُّوس». وقالوا في البعوضة: «أضعفُ مِن بعوضة»، و«أعزُّ مِن مخِّ البَعوض»، و«كلّفتني مخَّ البَعوض». ولقد ضُربتِ الأمثالُ في الإنجيلِ بالأشياءِ المحقَّرة؛...........

إنّـما سُـمِّيَ الـذُّبابُ ذبابًـا   حيث يَهْوي وكُلَّما ذُبَّ آبـا

قولُه: (وأَسْمَعُ مِن قُراد) لأنه يسمَعُ أصواتَ أخفافِ الإبلِ من مسيرةِ يوم فيتحرَّكُ لها. قال أبو زياد الأعرابي[1]: رُبما رحلَ الناسُ عن دارِهم بالباديةِ وتركوها قِفارًا، والقِرْدانُ مُنْتَشرةٌ في أعطانِ الإبلِ وأعقارِ الحِياضِ، ثم يرجعون بعدَ عَشْرٍ أو عشرينَ سنةَ فيجِدونَ القِردانَ في تلك المواضعِ أحياءً وقد أَحَسَّتْ بروائح الإبل.

قال ذو الرُّمّة[2]:

بأعقـارِه القِـرْدانُ هَـزْلىٰ كأنّهـا   نَـوادرُ صِيـصاءِ الهَبيـدِ المُحطَّـمِ
إذا سَمِعَتْ وَطْءَ الرِّكابِ تنَغَّشَتْ   حُـشاشاتُها في غـيرِ لحـمٍ ولا دمِ

الصِّيصاءُ: صِغارُ الحَنْظَل. والهَبيدُ: حَبُّ الحَنْظل.

قولُه: (وأَصْرَدُ من جَرادة) وذلك أنّها لا تُـرَىٰ في الشتاءِ أبدًا لقلّةِ صَبْرِها علىٰ البَرْدِ، يقال: صَرِدَ الرجل يَصْرَدُ صَرَدًا فهو صَرِدٌ ومِصْراد[3] للّذي يجدُ البردَ سَريعًا، كلُّها في «مَجْمَعِ الأمثال»[4].

---

(١) كذا في الأصل «أبو زياد». والصواب أبو عبد الله محمد بن زياد الأعرابي (ت ٢٣١هـ)، من كبار رواةِ العربية وحُفّاظِها، والمصنَّفاتُ مشحونةٌ بالنقلِ عنه. له ترجمة في «طبقات اللغويين والنحويين» للزُّبيدي ص١٩٥.

(٢) «ديوان ذي الرّمة» ص٧٠٨.

(٣) في (ط): «ومصرد».

(٤) «مجمع الأمثال» (١: ٤١٣).

كالزَّوان، والنُّخالة، وحبّةِ الخَرْدل، والحَصاة.....................

قولُه: **(كالزَّوان)**، **الجوهري**: **الزَّوانُ**: حَبٌّ مُرٌّ يُخالِطُ البُرَّ، بفَتْحِ الزاءِ وضَمِّها وقد يُهْمَز. قال الإمام: قال(١): مَثَلُ مَلَكوتِ السماءِ كمَثَلِ رجلٍ زرعَ في قريتِه حِنْطةً جيّدةً نَقِيّةً، فلما نامَ الناسُ جاءَ عدوُّه فزرعَ الزّوان، فقال عبيدُ الزارع: يا سيِّدنا أليسَ حنطة جيِّدة نقيةً زُرِعَتْ في قريتِك؟ قال: بلى، قالوا: فمِنْ أين هذا الزوان؟ قال: لعلَّكم إنْ ذهبْتُم أَن تَلْقُطوا الزُّوانَ تَقْلعوا معه حِنْطَةً، دَعوهُما يتربّيان جميعًا حتىٰ الحصاد، فأمرَ الحصّادين أن يلقُطوا الزُّوانَ من الحِنطة إلىٰ الجِرائن(٢) وأن يَربطوه حُزَمًا، ثم يُحْرقَ بالنارِ ويَجْمعوا الحِنْطة إلىٰ الجرائن.

التفسير: الزارع أبو البَشَرِ، والقرية: العالَمُ، والحِنْطة: الطاعة، وزارعُ الزّوان: إبليس، والزُّوان: المعاصي، والحصادون: الملائكة الذين يتَوَفَّوْن بني آدم.

قولُه: **(والنُّخالة)** قال: لا تكونوا كمُنْخُلٍ يخرجُ منه الدقيقُ الطيبُ ويُمسكُ النُّخالة، كذلك أنتم تَخْرجُ الحكمةُ من أفواهِكم وتُبْقونَ الغِلَّ في صدوركم(٣).

قولُه: **(وحَبَّة الخَرْدل)** قال(٤): أَضْرِبُ لكم مثلًا آخرَ يشبه ملكوتَ السماءِ: لو أن رجلًا أخذَ حَبَّةَ خردلٍ وهي أصغرُ الحبوبِ فزرعَها في قريتِه، فلما نبتَت عَظُمَتْ حتى صارت كأعظمِ شجرةٍ من البقولِ، وجاء طيرُ السماءِ فعشَّشَ في فُروعِها، وكذلك الهُدىٰ مَنْ دعا إليه ضاعفَ الله أجْرَه وعَظَّمه ورفَع ذِكْرَه، ونجّىٰ من اقتدىٰ(٥) به.

قولُه: **(والحصاة)** قال: قلوبُكم كالحصاةِ التي لا تُنْضجُها النارُ، ولا يُلَيِّنُها الماءُ، ولا تنسِفُها الرياح(٦).

(١) يعني المسيح عليه السلام في «الإنجيل» كما صَرَّح به الفخر الرازي في «مفاتيح الغيب» (٢: ٣٦٢).
(٢) جَمْعُ جَرينٍ وهو البَيْدَر.
(٣) هو من تمامِ قولِ المسيح عليه السلام كما في «مفاتيح الغيب» (٢: ٣٦٣).
(٤) يعني المسيح عليه السلام، وما زال الإمام الطيبي ينقل عن «مفاتيح الغيب» (٢: ٣٦٣).
(٥) في (ط): «اهتدىٰ».
(٦) «مفاتيح الغيب» (٢: ٣٦٣).

والأَرَضة، والدّود، **والزّنابير**، والتمثُّل بهذِهِ الأشياءِ وبأحقرَ منها مما لا تُغني استقامتُه وصحّتُه علىٰ مَن به أدنىٰ مُسكة، ولكنَّ ديدنَ المحجوجِ المبهوتِ الذي لا يبقىٰ له مُتَمَسَّكٌ بدليلٍ، ولا مُتَشَبَّثٌ بأَمارةٍ ولا إقناعٍ؛ أن يرميَ لفَرْطِ الحَيْرةِ والعَجْزِ **عن إعمالِ الحِيلةِ** بدفعِ الواضح، وإنكارِ الـمُستقيم، **والتعويلِ** علىٰ المكابرةِ والمغالطة؛ إذ لم يجِدْ سوىٰ ذلكَ مُعوَّلًا.

وعن الحَسَنِ وقَتادةَ: لـمّا ذَكَرَ اللّٰـهُ الذبابَ والعنكبوتَ في كتابه، وضَربَ للمشركين به الـمَثَلَ؛ ضحكتِ اليهود، وقالوا: ما يُشبه هذا كلامَ الله! فأنزلَ اللّٰـهُ عزَّ وجلَّ هذه الآية. والحياءُ: تغيُّرٌ وإنكسارٌ يعتري الإنسانَ من تخوُّفِ ما يُعابُ به ويُذمّ، واشتقاقُه من الحياة، يقال: حَيِيَ الرّجلُ، كما يقال: **نَسِيَ**..........................

قولُه: (**والأَرَضة**) قال: لا تَدَّخِروا ذخائرَكم حيثُ السوسُ والأَرَضَةُ فتُفْسِدُها، ولا في البرّيّةِ حيثُ اللصوصُ والسَّمومُ فيَسْرقُها اللصوصُ وتَحْرقها السموم، ولكن ادَّخروا ذخائرَكم عند الله.

قولُه: (**والزنابير**) قال: لا تُثيروا الزنابيرَ فتَلْدغَكُم، فكذلك لا تُخاطبوا السفهاءَ فيشتموني، كلها في «التفسير الكبير»(١).

قولُه: (**عن إعمالِ الحيلةِ**) متعلِّق بقولِه: «أن يَرْميَ»، كما تقولُ: رمَيْتُ عن القوس.

قولُه: (**والتعويلِ**) بالجرِّ عطفٌ تَفْسيريٌّ علىٰ قولِه: «وإنكارِ المستقيم»، و«إذا لم يجد» ظرف «أن يرمي».

قولُه: (**نَسي**) الرجلُ، فهو نَسٍ على فَعِلٍ: إذا اشتكىٰ نَساه.

الجوهريّ: قال الأصمعيُّ: النَّسَا بالفتحِ مقصور: عِرْقٌ يخرجُ من الوَركِ فيستبطنُ الفَخِذَيْن ثم يمرُّ بالعُرقوب حتى يبلغَ الحافر.

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢: ٣٦٢-٣٦٣) وفيه: «فيشتموكم» بدل «فيشتموني».

وحَشِيَ، وشَظِيَ الفَرَس؛ إذا اعتلَّت منه هذه الأعضاء، جُعل الحَيِيُّ لِمَا يعتريه من الانكسار والتغيّر مُنتكَسَ القوّة مُنتقَصَ الحياة، كما قالوا: فلانٌ هلكَ حياءً مِن كذا، وماتَ حياءً، ورأيتُ الهلاكَ في وجههِ مِن شِدّةِ الحياء، وذابَ حياءً، وجَمُد في مكانِه خَجَلًا. فإن قلتَ: كيفَ جازَ وصفُ القديمِ سبحانَه به، ولا يجوزُ عليه التغيُّر والخوفُ والذمُّ؛ وذلك في حديث سلمان: قال: قال رَسولُ اللّٰـهِ ﷺ: «إنّ اللّٰـهَ حَيِيٌّ كريمٌ يستحيي إذا رَفعَ إليه العبدُ يدَيْه أن يردَّهما صِفرًا حتىٰ يَضعَ فيهما خيرًا»؟ قلتُ: هو جارٍ علىٰ سبيلِ التمثيل، مُثِّل تركُه تخييبَ العبدِ وأنه لا يَردُّ يدَيْه صفرًا من عطائه لكَرَمِه بتَرْكِ مَن يَتْركُ ردَّ المحتاجِ إليه حياءً منه، وكذلكَ معنىٰ قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسۡتَحۡيِۦٓ أَن يَضۡرِبَ مَثَلًا﴾.......

قولُه: (وحَشِيَ) الحشىٰ: الرَّبْوُ. وقد حَشِيَ بالكسر: إذا اشتكىٰ حشاه.

قولُه: (وشظي)، الجوهري: الشظىٰ: عَظْمٌ مُستَدِقٌّ مُلزقٌ بالذراعِ، فإذا تحرَّكَ من موضِعه قيل: شَظِيَ الفرسُ. قال القاضي: الحياء انقباضُ النفسِ عن القبيح مخافةَ الذمّ، وهو الوسطُ بين الوقاحةِ التي هي الجُرأةُ علىٰ القبائح والخجلِ الذي هو انحصارُ النفسِ عن الفعلِ مطلقاً، فإذا وُصِفَ به الباري تعالىٰ، فالمرادُ اللازمُ للانقباض. كما أن المرادَ من رحمتِه وغضبِه إصابةُ المعروفِ والمكروهِ اللازِمَيْن لمعنييهما(١).

قولُه: (في حديثَ سَلْمانَ) والحديثُ رواهُ أبو داود والترمذي(٢).

الانتصاف: تأويلُ الحديثِ به لازمٌ، وأمّا الآيةُ فلا تَحتاجُ إلىٰ التأويلِ؛ لأنَّ الحياءَ مسلوبٌ عنه تعالىٰ، فهو كقولك: إنه تعالىٰ ليس بجسْمٍ ولا عرض(٣).

---

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٢٥٤).

(٢) أخرجه أبو داود (١٤٨٨)، والترمذي (٣٥٥٦)، وابن ماجه (٣٨٦٥) بإسناد صحيح، وأخرجه أبو يعلىٰ في «المسند» (١٨٦٧) من حديثِ جابرِ بن عبد الله بإسنادٍ ضعيف.

(٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٥٤).

أي: لا يتركُ ضربَ الـمَثَلِ بالبعوضةِ تَـرْكَ مَن يستحيي أن يتمثَّل بها لحقارتها، ويجوزُ أن تَقعَ هذه العبارةُ في كلامِ الكَفَرةِ، فقالوا: أما يستحيي ربُّ محمدٍ أن يَضربَ مثلًا بالذّبابِ والعنكبوت؟! فجاءتْ علىٰ سبيل المقابلةِ وإطباقِ الجوابِ علىٰ السؤال، وهو فنٌّ مِن كلامِهم بديعٌ، وطرازٌ عَجيب، منه قولُ أبي تـمّام: ....

الإنصاف: وفي كلام الزمخشريِّ ما يدلُّ علىٰ أنَّ التأويلَ إنما يُحتاجُ إليه في الخبرِ لا في الآيةِ فقف عليه.

قلت: يردُّه إثباتُه الترْكَ في تأويلِ الحديثِ بقوله: «مِثْل تَرْكِه» ونَفْيُه في تأويلِ الآيةِ بقوله: «أي: لا يُتْرَكُ ضَرْبُ المَثَل» والفرقُ بين قولنا: إنه تعالىٰ ليس بجسمٍ ولا عَرَضٍ وما في الآيةِ والحديث، هو: أنَّ القصْدَ في ذلك التنزيهُ وما لا يجوزُ أن يُنسبَ إليه تعالىٰ، وفي الآيةِ القصْدُ إلىٰ تجويز ضربِ المَثَلِ وأنَّ الحياءَ غيرُ مانعٍ منه. وفي الحديثِ القصْدُ إلىٰ تركِهِ تخييبَ العبدِ، وأنَّ الحياءَ مانعٌ من التخييب، فالمقاصِدُ مختلفة والمقاماتُ مُتباينة، فهما قَريبانِ من ترتُّبِ الحكمِ علىٰ الوصفِ المُناسبِ، فلا بُدَّ مِن اعتبارِ المَجاز.

قولُه: (**علىٰ سبيلِ المُقابلة، وإطباقِ الجواب**) اعلم أنّ هاهنا ألفاظًا يذكرها أربابُ البديعِ، أحدُها المقابلة: وهي الجمعُ بين شيئين متوافقَيْن أو أكثر وبين ضديهما، وثانيها: المطابقةُ: وهي أن يجمَعَ بين متضادَّيْن، وثالثها: المشاكَلةُ وهي: أن يَذكُرَ الشيءَ بلفظِ غيرِه لوقوعِه في صُحبتـه[1]، والآيةُ مِن قَبيـلِ النوعِ الأخيرِ وإن سَمّـاهُ الـمصنِّفُ باسمِ النوعِ الأول، لكنَّ الـمشاكلَة علىٰ التقديرِ إذْ لولا قولُهم: أما يَسْتحيي ربُّ محمدٍ أن يضربَ مثلًا بالذبابِ والعنكبوتِ علىٰ سبيلِ الإنكارِ لم يحسُنْ قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسۡتَحۡيِۦٓ﴾ جوابًا عنه، وبَيْتُ أبي تَـمّام من المشاكلةِ التي لم تَرِدْ علىٰ السؤالِ والجوابِ وإنْ تأخّر فيه المُصاحِبُ[2] عن المصاحَبِ، ومثله قوله:

---

(١) لتمام الفائدة انظر: «مفتاح العلوم» للسكاكي (١: ١٨٤).

(٢) في (ط): «الصاحب».

مَن مبلغٌ أفناءَ يَعْربَ كلَّها أَنّي بَنَيْتُ الجارَ قبْلَ المنْزِلِ

وشَهِدَ رجلٌ عندَ شُريحٍ فقال: إنك لسَبْطُ الشهادة، فقال الرّجل: إنّها لم تُـجَعَّد عنّي. فقال: للـهِ بلادُكَ! وقَبِلَ شهادتَه. فالذي سَوَّغ بناءَ الجارِ وتَـجعيدَ الشهادةِ هو مُراعاةُ الـمُشاكَلة. ولولا بناءُ الدارِ لم يَصحَّ بناءُ الجار، وسُبوطةُ الشهادةِ لامتنعَ تجعيدُها، وللـهِ درُّ أمرِ التنزيل! وإحاطتِه بفنونِ البلاغةِ وشُعَبِها! لا تكادُ تَستغربُ منها فنًّا إلا عَثرتَ علَيه فيه علىٰ أقومِ مَناهجه، وأسدِّ مَدارجه. وقد استُعير الحياءُ فيما لا يَصحُّ فيه:

لا تـسقني مـاءَ المَـلامِ فـإنَّني صَبٌّ قد استعذَبْتُ ماءَ بُكائي[1]

فإن المَرْزوقيَّ عَدَّه من المُشاكلة[2]. وقولُ الشاهِدِ: «إنها لم تُـجَعَّدْ عني» جوابًا عن قول شُرَيْح: «إنّك لسَبْطُ الشهادة» يحتملُ أن يكونَ من المطابقةِ بالنظرِ إلىٰ اللفظَيْن؛ لأنَّ السَّبْطَ ضدُّ الجَعْد، وأن يكونَ من المشاكلةِ، إذ لو قال شُرَيْحُ: إنك لبَديهُ الشهادةِ لم يَحسُنْ منه: لم تُجَعَّدْ عني. وموقعُ الاستشهادِ هذا القِسْم، ولذلك قال: «لولا سُبوطةُ الشهادةِ لامتنَع تَجعيدُها».

وأما قولُه: «فجاءَتْ علىٰ سبيلِ المُقابلة» فلم يُرِدْ منه المعنىٰ المُصطلحَ عليه بل ما يصحُّ أن يُقابلَ به الكلامُ؛ لأنَّ قوله: «وإطباق الجوابِ علىٰ السؤال» عطفٌ تَفْسيريٌّ عليه، والمُصنِّفُ سلكَ في هذا المقامِ طريقَ التشابُهِ في الكلامِ، فهو مُفْتَقِرٌ إلىٰ تقادُحِ الآراءِ واستنباطِ الأساليبِ حتى يُصَرِّحَ المَحْض.

قولُه: (أفناءَ يَعْرُبَ) فِناءُ الدارِ ساحَتُها، والجَمْعُ أَفْنية. يُقال: هو مِنْ أفناءِ الناس إذا لم يُعْلَمْ ممَّن هو، ويَعْرُبُ هو ابنُ قَحْطان سَمَّىٰ به القبيلة.

قولُه: (وقد استُعيرَ الحياءُ) يتعلَّقُ بالجواب الأول وهو قولُه: «هو جارٍ علىٰ سبيلِ التمثيل»

---

(١) ديوان أبي تمام (١ : ٩).

(٢) لا أدري أين ذكر المرزوقيُّ ذلك، ولعلَّه سَهْوٌ من المصنِّف رحمه الله.

إذا ما استحَيْنَ الماءَ يعرضُ نفْسَه كَرَعْنَ بسِبْتٍ في إناءٍ مـن الـوردِ

وقرأ ابنُ كَثيرٍ في روايةِ شبل: (يستحي) بياءٍ واحدة. وفيه لغتان: التعدِّي بالجارِّ، والتعدِّي بنفسِه، يقولون: استحييتُ منه واستحييتُه، وهما محتمَلتانِ هاهنا. وضرْبُ الـمَثَل: اعتمادُه وصنعُه، من ضَرَبَ اللَّبَن، وضَرَبَ الخاتم،........

تعلُّقَ الجملةِ الحاليةِ بعامِلِها، وقد مَـرَّ مِراراً أنَّ الاستعارةَ التبعيةَ قد تقعُ على سبيلِ التمثيلِ، يعني: استُعيرَ الحياءُ للتَّرْكِ بعد التشبيه في كلام الله، وقد جاءَ مِثْلُهُ في كلامِهم، واعترَضَ بين الجوابِ ومُتعلَّقِه الجوابُ الثاني علىٰ سبيلِ الاستطرادِ؛ اهتمامًا بشأنِهِ لـمّا اشتملَ علىٰ بديعِ المعاني، وقد نَبَّه عليه بقوله: «ولله دَرُّ أمرِ التنزيل، وإحاطتِه بفنون البلاغة!».

قولُه: (**إذا ما اسْتَحَيْنَ**) البيت للمتنبي[1]. أي: تركْنَ، والضميرُ للنُّوقِ.

كرَعَ الماءَ يكْرَعُ كروعًا: إذا تناوله بفيهِ من مَوْضعه.

السِّبْتُ: بكسرِ السِّينِ المُهْمَلةِ: جلودُ البَقَرِ المدبوغةِ بالقَرَظِ[2]. شبَّه مشافِرَ الإبلِ به. عنىٰ بالإناءِ جلدَ البقرة فيها الماء، وبالوردِ الأزهارَ. يصفُ الإبلَ وكثرةَ مياهِ الأمطارِ المحفوفةِ بالأزهارِ، فكأنَّ الماءَ يعرِضُ نفْسَه عليها، والإبل تَسْتحيي من رَدِّ الماءِ إذا كَثُر عَرْضُ نَفْسِه عليها فـتَـكْرَعَ فيه بمشافِرَ كأنَّها السِّبْت.

قولُه: (**وقرأ ابن كثير**) وهي شاذّة: وإن نُسِبَت[3] إلىٰ الإمام[4].

قولُه: (**وَضَرْبُ الـمَثَلِ اعتمادُه وصُنْعُه**)، **الراغب**: الضربُ إيقاعُ شيءٍ علىٰ شيءٍ، ولتصوُّرِ اختلافِ الضربِ خولِفَ بين تفاسيـرِها كضَرْبِ الشيءِ باليـدِ والعصا والسيفِ ونحوها،

---

(١) في «ديوانه» بشرح الواحدي (١: ٣٧٤).

(٢) وهو وَرَقُ السَّلَمِ يُدبَغُ به.

(٣) في (ح) و(ف): «وإن نسب».

(٤) ذكره السمينُ الحلبيُّ بصيغة التمريض: «ويروىٰ عن ابن كثير» انظر: «الدر المصون» (١: ١٦٢).

وفي الحديث: اضطرب رسولُ الله ﷺ خاتماً من ذهب. و«ما» هذه إبهاميّة، وهي التي إذا اقترنتْ باسم نكِرةٍ أبهمتْه إبهامًا، وزادته شياعًا وعمومًا، كقولك: أعطني كتابًا ما، تريد أيَّ كتابٍ كان؛ أو صِلةٌ للتأكيد؛ كالتي في قوله: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ﴾ [النساء: ١٥٥]، كأنه قيل: لا يستحيي أن يَضربَ مثلًا حقًّا، أو ألبتّة، هذا إذا نصبتَ ﴿بَعُوضَةً﴾،........

وضَرْبُ الدراهمِ اعتبارًا بضَرْبِهِ بالمِطْرَقة، وقيل له: الطَّبْعُ اعتبارًا بتأثيرِ السِّكّةِ فيه، وبذلك شُبِّه السَّجيّةُ فقيلَ لها: الضَّريبةُ والطبيعة، والضَّرْبُ في الأرض: الذهابُ فيها، وهو ضَرْبُها بالأرجُلِ، وضَرَبَ الخيمة لضربِ أوتادِها بالمِطْرَقةِ، وتَشبيهًا بضَرْبِ الخيمةِ، قال تعالىٰ: ﴿وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَّةُ﴾ [البقرة: ٦١] أي: التَحَفَتْهُم الذِّلَّةُ التحافَ الخيمةِ، ومنه استُعير: ﴿فَضَرَبْنَا عَلَىٰٓ ءَاذَانِهِمْ فِى ٱلْكَهْفِ سِنِينَ عَدَدًا﴾ [الكهف: ١١] وضَرْبُ المَثَلِ هو من ضَرْبِ الدراهمِ، وهو ذكْرُ شيءٍ أثرُهُ يظهرُ في غيرِه، والاضطرابُ كثرةُ الذهابِ في الجهاتِ من الضرب في الأرض[(١)].

قولُه: (**اضطربَ**[(٢)] **رسولُ الله ﷺ خاتَـمًا مِن ذهب**) الحديثُ من روايةِ الشيخين وأَبي داودَ والتِّرمذيّ والنَّسائيّ عن ابن عُمرَ في روايةٍ «أنَّ رسولَ الله ﷺ اتَّخذَ خاتَـمًا من ذهبٍ وجعلَ فَصَّه ممّا يلي بَطْنَ كَفِّه، ونقشَ فيه: محمد رسول الله، واتَّـخَذَ الناسُ مِثْـلَه، فلما رآهم قد اتخذوها رمىٰ به وقال: «لا ألبسه أبدًا» ثم اتَّـخذ خاتَـمًا مِن فضة فاتَّخذَ الناس خواتيمَ الفضة[(٣)].

قولُه: (**كأنه قيل: لا يستحيي**) فَذْلَكَةٌ[(٤)] لِما سَبق وتَلْخيصٌ لِـما فُسِّر؛ وذلك أَنَّ قولَه: «حقًّا» يتعلَّقُ بالوجهِ الأولِ، أي: أنَّ اللهَ لا يتركُ المَثَلَ الحقَّ والتمثيلَ الذي يقَعُ في موقعِه كيف ما كان؛ حقيرًا كان أو عظيمًا؛ لأنّ المقصودَ البيانُ الجَلِيُّ وكشفُ معنىٰ المُمَثَّلِ له علىٰ وَفْقِ الحاجةِ،

---

(١) «مفردات القرآن» ص٥٠٥.

(٢) في (ف): «أضرب».

(٣) أخرجه البخاري (٥٨٦٦)، ومسلم (٢٠٩١)، وأبو داود (٤٣١٨)، والترمذي (١٧٤١)، والنسائي (٨: ١٦٥).

(٤) هذا لفظٌ مُوَلَّد معناه: فإذا كان ذلك كذلك .. وأصلهُ في الحسابِ ومعناه: جُمْلَةُ عددٍ قد فُصِّلَ وهو مثلُ قولهم: فَهْرَسة، إلّا أَنَّ «فَذْلَكَ» ضاربُ بعِرْقٍ في العربية. انتهى من «تاج العروس» (٢٧: ٢٩٣).

فإن رفعتَها فهيَ موصولةٌ صلتُها الجملة؛ لأنّ التقدير: هو بعوضةٌ، فحُذِفَ صَدْرُ الجملةِ كما حُذِفَ في: ﴿تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحۡسَنَ﴾ [الأنعام: ١٥٤]. ووجهٌ آخرَ حَسَنٌ جميل؛ وهو: أن تكونَ التي فيها معنىٰ الاستفهام. لـمّا استنكفوا من تمثُّل اللّٰـهِ لأصنامهم بالمحقَّرات؛ قال: إنّ اللّٰـهَ لا يستحيي أن يَضربَ للأنداد ما شاءَ من الأشياءِ المحقَّرة مثلًا؛ بَلْه البعوضةَ فما فوقَها، كما يقالُ: فلانٌ لا يُبالي بما وَهبَ ما دينار وديناران.

فالذين آمنوا يعلمونَ أنّه الحقُّ من رَبِّهم، فعلىٰ هذا انتصابُ «حقًّا» علىٰ أنه صِفَةُ «مثلًا» لا علىٰ المصدريةِ كما سبقَ إلىٰ بعضِ الأوهام. وأنَّ قولَه: «ألبتَّة» يتعلَّقُ[1] بالوجهِ الثاني، وهو أن تكونَ «ما» مزيدةً، يعني أنَّ الله لا يتركُ ضَرْبَ المثلِ ألبتَّة، لِما فيه من الفوائدِ الجليلةِ والمنافعِ الكثيرة، لأنه أوقَعُ في القلبِ وأقلَعُ للشُّبَهِ، وذلك أنّ «ما» إذا كانت إبهاميةً تُعطي معنىٰ التنكيرِ في «مثلًا» وتزيدُ في شُيوعِه، ولهذا قلنا: أي مثلٍ كانَ، وأنّ «ما» المؤكِّدةَ تؤكِّدُ معنىٰ مضمونِ الجملةِ، وإليه الإشارةُ بقَولِه: «ألبتَّة»، ويعضُدُه ما جاء في «المفصَّل»: قولُك: ما إنْ رأيتُ زيدًا، الأصل: ما رأيتُ، ودخولُ «إن» صِلَةٌ أكّدتْ معنىٰ النفي[2].

قال القاضي: تَسْميةُ «ما» مزيدةً لا يُعنىٰ بها اللغوُ الضائعُ، فإنَّ القرآنَ كلَّه هُدىً وبيان؛ بل «ما» لم تُوضَع لمعنىً يُرادُ منه، وإنما وُضِعَتْ لأنْ تُذْكَرَ مع غيرِه فتفيدَ له وَثاقَةً وقوةً، وهو زيادةٌ في الهدىٰ[3].

قولُه: (بَلْهَ)، النهاية: بَلْهَ من أسماءِ الأفعال، كرُوَيْد ومَهْ وصَهْ، يقال: بَلْهَ زيدًا، بمعنىٰ: دَعْهُ واترُكْه، وقد يوضَعُ موضِعَ المصدر، فيقال: بَلْهَ زيدٍ، كأنه قِيل: تَرْكَ زيدٍ.

---

(١) في (ط): «متعلق».

(٢) «المُفَصَّل» للزمخشري ص٤٢٣ واستشهد بقولِ دريد بن الصِّمَّة:

مـا إنْ رأيتُ ولا سمعْتُ بـه ... كاليومِ هانِـئَ أَيْنُـقٍ جُـرُبِ

قاله في وصف الخنساءِ حين رآها تطلي نياقًا لها بالقَطِران أصابَها الجَـرَبُ.

(٣) «أنوار التنزيل» (١: ٢٥٧).

والمعنىٰ: أنّ للـهِ أن يَتمثَّل للأندادِ وحقارةِ شأنِها بما لا شيءَ أصغرُ منه وأقلُّ، كما لو تمثَّل **بالجزءِ الذي لا يتجزّأ**، وبما لا يُدركُه لتناهيهِ في صِغَره **إلا هوَ وَحْدَه بلُطْفه**، أو بالمعدوم، كما تقولُ العَرب: فلانٌ **أقلُّ مِن لا شيء**، في العَدَد، ولقد **ألمَّ** به قولُه تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَعۡلَمُ مَا يَدۡعُونَ مِن دُونِهِۦ مِن شَيۡءٍ﴾ [العنكبوت: ٤٢]....................

قولُه: (**بالجزءِ الذي لا يتجزّأ**) هو في عبارةِ المتكلِّمين. وعندهم: أنَّ الأجسامَ البسيطةَ من أجزاءٍ صغارٍ لا تنقسِمُ[١] أصلاً[٢].

قولُه: (**إلا هو وَحْدَه بلُطْفِه**) أي: بلُطْفِ إدراكِه. قال في قوله تعالىٰ: ﴿وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلۡخَبِيرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]: وهو لِلُطْفِ إدراكِه يُدرِكُ تلك الجواهرَ اللطيفةَ التي لا يُدْرِكُها مدرِكٌ[٣].

قولُه: (**أقلُّ مِنْ لا شيء**) قيل: «شيء» مجرورٌ بـ(مِنْ)، ولا زائدة. المعنىٰ: فلانٌ في حُسبانِ الناسِ كأقلِّ شيء. أو لا تكون زائدةً أي: أقلُّ مِن المعدومِ، أو غير مُلْتَفتٍ إليه.

قولُه: (**ألـمَّ به**) أي: نزلَ بهذا المعنى، أي: بالحُكْمِ علىٰ الشيءِ بلا شيء، **الأساس**: ألـمَّ: نزل، ومن المجازِ: ألمَّ بالأمر، أي: لم يتعمَّقْ به، **الجوهري**: غلامٌ مُلِمٌّ: قاربَ البُلوغَ.

قولُه: (﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَعۡلَمُ مَا يَدۡعُونَ مِن دُونِهِۦ﴾ [العنكبوت: ٤٢]) قال أبو البقاء: «ما» في ﴿مَا يَدۡعُونَ﴾[٤] استفهامٌ منصوبٌ بـ﴿يَدۡعُونَ﴾ لا بـ﴿يَعۡلَمُ﴾، و﴿مِن شَيۡءٍ﴾ تبيينٌ، ويجوز أن تكونَ نافيةً، و﴿مِن﴾ زائدةً، و﴿شَيۡـًٔا﴾ مفعولَ ﴿يَدۡعُونَ﴾[٥].

---

(١) في (ط): «لا تتجزىٰ».

(٢) وهو حاصلُ عبارةِ الشريفِ الجرجاني في «التعريفات» ص٧٨ حيث قال: «الجزء الذي لا يتجزأ: جوهرٌ ذو وضعٍ لا يقبلُ الانقسام أصلًا، لا بحسب الخارج، ولا بحسب الوهمِ أو الفرضِ العقليِّ».

(٣) «الكشاف» (٦: ٢٠١).

(٤) في (ح): «ما يدعون».

(٥) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٣٣).

وهذه القراءةُ تُعزىٰ إلىٰ رؤبةَ بنِ العَجَّاج وهوَ أمضغُ العَرَب للشِّيحِ والقيصوم، المشهودُ له بالفصاحة، وكانوا يشبِّهون به الحَسَنَ، وما أظنه ذهب في هذه القراءة إلا إلىٰ هذا الوجه، وهو المطابقُ لفصاحته. وانتصبَ ﴿بَعُوضَةً﴾ بأنها عطفُ بيانٍ لـ﴿مَثَلًا﴾ أو مفعولٌ لـ﴿يَضْرِبَ﴾، و﴿مَثَلًا﴾: حالٌ عن النّكِرةِ مقدّمةٌ عليه، ....

وقيل: نفىٰ أنْ يكونَ مدعوُّهم شيئًا، وما للنفي، والوقفُ علىٰ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ﴾، ثم الابتداءُ بقولِه: ﴿مَا يَدْعُونَ﴾ حَسَنٌ وهو موقع الاستشهاد[(١)].

قولُه: (رُؤبة بن العجاج) قال القُتَبيُّ[(٢)] في «طبقات الشعراء»[(٣)]: هو رؤبةُ بنُ العجّاجِ ابنِ رؤبةَ، من بني مالكِ بن سعد بن زيدِ مَناةَ بن تميم. وأبوه لقيَ أبا هريرة رضي الله عنه وسمع منه أحاديث[(٤)]. قال ابنُ جِنِّي: فروايةُ «بعوضَةٌ» بالرفعِ حكاها أَبو حاتمٍ[(٥)] عن أَبي عُبَيْدَةَ عن رُؤبة، المعنى: لا يستحيي أن يضربَ الذي هو بعوضةٌ مثلًا، فحذفَ العائدَ إلىٰ الموصولِ وهو ضعيفٌ؛ لأنَّ هو ليس بفضلةٍ كما في ضَرَبْتُ الذي كلَّمْتُ، أي: كَلَّمْته[(٦)].

---

(١) انظر: «منار الهدى في بيانِ الوقفِ والابتداء» للأشموني ص٥٩٤.

(٢) في (ط): «القُتيبي»، يعني ابن قتيبة الإمام المُتَفَنِّن أبا محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٥هـ)، كان لأهلِ السنَّةِ كالجاحظ للمعتزلة، ومن تصانيفه «تأويل مشكل القرآن»، و«عيون الأخبار»، و«الشعر والشعراء»، وغير ذلك. له ترجمة في «تاريخ بغداد» (١٠: ١٧٠)، و«وفيات الأعيان» (٣: ٤٢)، و«سِيَر النبلاء» (١٧: ٢٩٦).

(٣) يعني في «الشعر والشعراء» (٢: ٥٩٤). وقد وهمَ الإمام الطيبي رحمه الله في هذا الموطن، فإن ابن قتيبة قد ذكر كلامَه هذا في ترجمة العجاج والد رؤبة في «الشعر والشعراء» (٢: ٥٩١).

(٤) ذكره البخاري في «التاريخ الكبير» (٤/ ١/ ٩٧).

(٥) يعني: الإمام العلامة سهل بن محمد السجستاني ثم البصري المقرئ النحوي اللغوي، صاحب التصانيف، المتوفىٰ سنة ٢٤٨، وقيل غير ذلك.

(٦) «المحتسب» (١: ٦٤).

أو انتصبا مفعولَيْن مُـجْرًى (ضرب) مُجرىٰ (جعل). واشتقاقُ البعوضِ من البَعْض؛ وهو القَطْع، كالبَضْع والعَضْب، يقال: بَعَضَه البعوض، وأُنشد:

لَـنِعْمَ البَيْـتُ بَيْـتُ أبي دثـارٍ ... إذا ما خافَ بَعْضُ القومِ بَعْضا

ومنه: بعضُ الشيء، لأنه قطعةٌ منه. والبعوضُ في أصلِه صفةٌ علىٰ فَعول، كالقَطُوع، فَغَلَبَت، وكذلكَ الخَمُوش.

﴿فَمَا فَوْقَهَا﴾: فيه معنيان؛ أحدُهما: فما تجاوزَها وزادَ عليها في المعنىٰ الذي ضُرِبَتْ فيه مثلًا، وهو القلّة والحقارة؛ نحوُ قولِك لمن يَقولُ: ....

قولُه: (**أو انتصبا مفعولَيْن**) أي: ﴿مَثَلًا﴾ و﴿بَعُوضَةً﴾. قيلَ: هذا أَبْعدُ الوجوهِ لنُدْرةِ مجيءِ مفعولَيْ جعل وأمثالِه نكِرتَيْن لأنَّها من دواخلِ المبتدأِ والخبر.

قولُه: (**لَنِعْمَ البيتُ بيتُ أبي دِثار**)(١)، قيل: أبو دِثار: كُنْيةُ البَعوضِ لدُثوره، أي: دُروسِه بالنهار.

قال ابنُ الأعرابي(٢): أَبو دِثار: الكِلَّة(٣)، أي: نِعْمَ البيتُ الكِلَّةُ في ليالي الصيف إذا خاف بعضُ القوم من عَضِّ البَعوض.

قولُه: (**الخَموشُ**)، **الجوهري**: الخَموشُ بفَتْحِ الخاء: البَعوضُ لغة هذيل. والخُموشُ: الخُدوش وقد خَمَشَ وَجْهَه.

---

(١) ذكره الثعالبي في «ثمار القلوب في المضاف والمنسوب» ص٢٤٦، والزمخشري في «ربيع الأبرار» (٢: ١٣)، والزبيدي في «تاج العروس» (دثر).

(٢) الإمام اللغوي النَّسابة أبو عبد الله محمد بن زياد الهاشمي مولاهم الكوفي (١٥٠-٢٣١)، قال الأزهري: ابـن الأعرابي صالحٌ زاهـد، وَرِعٌ صدوق، حَفِظَ ما لم يـحفظهُ غيـرُه. «سيـر أعلام النبلاء» للذهبي (١٠: ٦٨٧-٦٨٨).

(٣) وهي السِّترُ الرقيقُ يُجْعَلُ وقايةً من البعوض.

فلانٌ أسفلُ النّاسِ وأنذلُهم: هو فوقَ ذاك، تريدُ: هو أبلغُ وأعرقُ فيما وُصِفَ به من السّفالةِ والنّذالة. والثاني: فما زادَ عليها في الحَجْم، كأنه قَصَدَ بذلك رَدَّ ما استنكروه مِن ضَرْبِ المثلِ بالذّبابِ والعنكبوت؛ لأنهما أكبرُ من البَعوضة، كما تقولُ لصاحِبِكَ وقد ذَمَّ مَن عَرفتَه يَشِحُّ بأدنىٰ شيء، فقال: فلانٌ بَخِلٌ بالدرهم والدرهَمَيْن: **هو لا يبالي** أن يَبخل بنصفِ دِرهمٍ فما فوقَه، تريدُ بـ«ما فوقَه»: ما بُخِّلَ فيه، وهو الدرْهَمُ والدرهمان، كأنك قلتَ: فضلًا عن الدرْهَمِ والدرهمين، ونحوُه في الاحتمالَيْن ما سمعناه..............

قولُه: (يشِحُّ)، الجوهري: شحِحْتَ بالكسرِ تَشَحُّ، وشحَحْتُ أيضًا تَشُحُّ. قيل: هو في موضعِ ثاني مفعولَيْ «عَرَفْتَه» داخل في صِلةِ الموصول، والوَجْهُ أن يكونَ حالًا.

قولُه: (هو لا يبالي) مقولٌ لقولِه: «تقول لصاحبك» هذا الوجهُ إنما يُذْهَبُ إليه إذا سُمِعَ كلامٌ ذُكِرَ فيه ما يَحْتملُ أحقرَ وأصغرَ منه، فيُؤتىٰ بما يحتملُه من الصغرِ، ليترقىٰ منه إلىٰ ما ذكَره المخاطب، فإنَّ الكفارَ لما استنكروا ضَرْبَ المثلِ بالذبابِ والعنكبوتِ، فقيل لهم: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾ [البقرة: ٢٦] فضلًا عما يقولونه وهو المَثَلُ بالذبابِ والعنكبوتِ، وعليه مثالُ الدرهم والدرهمين.

الانتصاف: لا يستقيمُ المعنىٰ علىٰ ما أشارَ إليه الزمخشريّ؛ لأنّ هذا الاستفهامَ إنما يقعُ للإنكارِ تنبيهًا بالأدنىٰ علىٰ الأعلىٰ، كما تقول: فلانٌ يُعطي الأموالَ ما الدينارُ وما الديناران؟ وأما هاهنا فهم أنكروا ضَرْبَ المثلِ بالذبابِ، فلا يستقيمُ أن تكونَ البعوضةُ فما فوْقَها في الصِّغَرِ أو الكِبَرِ علىٰ اختلافِ المذهَبَيْن تنبيهًا بالأقلِّ علىٰ الأكثرِ؛ إذْ هي وما فوْقَها الأكثرُ في الحقارةِ! ولا تجدُ لتصحيحِ المعنى وجهًا. وإنما أطلْتُ لأنّه موضعٌ ضيِّقٌ يَبعُدُ فَهْمُه، وحَسْبك بمعنًى انعكس فيه فَهْمُ الزمخشري[1].

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ١١٤) وقد تصرَّف فيه الإمامُ الطيبي تصرُّفًا كبيرًا، وإلّا فإنَّ مقامَ المُحاققةِ طويلٌ.

في «صحيح» مسلمٍ عن إبراهيمَ، عن الأسودِ، قال: دخلَ شبابٌ من قُرَيْشٍ علىٰ عائشة رضيَ اللّـهُ عنها، وهي بمِنًى، وهم يَضحكونَ فقالت: ما يُضحككم؟ قالوا: فلانٌ خرَّ علىٰ طُنُبِ فُسطاطٍ فكادت عنقُه ـ أو عَيْنُه ـ أن تذهبَ. فقالت: لا تضحكوا؛ ....

الإنصاف: لو تأملَ كلامَه لوجدَ جوابَ اعتراضِه فيه؛ لأنه قال: أُجيبوا بأنَّ الله لا يَسْتحيي أن يضربَ مثلًا من الأمثالِ ما شاءَ؛ فما البعوضةُ[1] فما فَوْقَها؟ وذلك أنَّ المسلوبَ عن الله أن يضرِبَ مثلًا وهو نَكِرَةٌ في سياقِ النفي، فيعمَّ كلَّ مَثَلٍ علىٰ اختلافِ أنواعِه عن الله، فما البَعوضةُ[2]، أي: الكلُّ في الجوازِ سواء، فما البعوضةُ فما دونها في الحقارةِ؟ إذِ المبالغة في تقليلِه لا يخرُجُ عن كونِه مَثَلاً، والكلُّ جائزٌ، ولا يلزَمُ من الاستفهام بـ«ما» أن يكونَ من بابِ التنبيهِ بالأدنىٰ علىٰ الأعلىٰ، وقد يكونُ للإنكارِ علىٰ من سَمِعَ قاعدةً قد تقرَّرت فسأل شيئًا من جزئياتِها وقال: لِمَ جازَ هذا مع وضوحِ الدليلِ علىٰ جوازِ الكلِّ؟ وأُشيرَ إلىٰ أنَّ الجميعَ عِلَّةٌ واحدة، وليس بعجيبٍ ما وُهِمَ فيه من ضيقِ مجالِ هذا البحث.

وقلت: كلامُ صاحبِ «الإنصاف» يُشْعِرُ بأنَّ قولَه تعالىٰ: ﴿مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾ من بابِ التذييلِ، وأنه يؤكِّدُ معنىٰ العمومِ في قولِه: ﴿أَن يَضْرِبَ مَثَلًا﴾ وتكريرُ ﴿بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾ للاستيعابِ والشُّمول كقوله تعالىٰ: ﴿وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا﴾ [مريم: ٦٢] سواءٌ اعتبَرْتَ الصِّغَرَ أو الكِبَرَ أفاد الاستيعاب.

والذي يُفْهَمُ من كلامِ المصنِّفِ: أنَّ الوجهَ الأوّلَ من بابِ الترقِّي كقولِه تعالىٰ: ﴿وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ ٱلْيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَٰرَىٰ﴾، والثاني من بابِ الأولويةِ كقولِه تعالىٰ: ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا﴾ [الإسراء: ٢٣]، وإلىٰ الأول الإشارةُ بقوله: «تريدُ هو أبلَغُ وأعرَقُ فيما وُصِفَ به»، وإلىٰ الثاني بقولِه: «كأنك قلتَ: فضلًا عن الدرهمِ والدِّرهَمَيْن».

---

(١) في (ط): «فبالبعوضة».

(٢) في (ط): «فبالبعوضة».

إني سمعتُ رسولَ اللّـهِ ﷺ قال: «ما من مسلم **يُشاكُ شوكةً** فما فوقَها إلا كُتبتْ له بها درجةٌ ومُحِيتْ بها عنه خَطيئةٌ»، يُحتمل: فما عدا الشوكةَ وتجاوَزَها في القلّة، وهي نحوُ نُخْبةِ النَّمْلةِ في قوله ﷺ: «ما أصابَ المؤمنَ من مكروهٍ فهو كفّارةٌ لخطاياه؛ حتىٰ نُخْبةِ النَّملة»، وهي عضَّتُها؛ ويُحتملُ ما هو أشدُّ من الشوكةِ وأوجع؛ **كالخُرورِ علىٰ طُنُبِ الفسطاط**. فإن قلتَ: كيفَ يُضربُ المثلُ بما دونَ البعوضةِ وهي النهايةُ في الصِّغَر؟ قلتُ: ليسَ كذلكَ؛ فإن جَناحَ البَعوضةِ أقلُّ منها وأصغرُ بدَرَجات، **وقد ضَرَبه رَسولُ اللّـهِ ﷺ مثلًا للدنيا**، وفي خَلْق اللّـهِ حيوانٌ أصغرُ منها ومن جَناحها ربما رأيتَ في تضاعيفِ الكُتبِ العتيقةِ دويبَّةً لا يَكاد يجلِّيها للبصرِ الحادِّ إلا تحرُّكُها، فإذا سكنتْ فالسُّكونُ يُواريها، ثمّ إذا لوَّحتَ لها بيدِك حادتْ عنها، وتجنَّبتْ مَضرَّتها،.................

قولُه: (**يُشاكُ شوكةً**) عن بعضِهم: أرادَ المعنىٰ لا العَيْنَ، وهي الـمَرَّةُ من شاكَ، ولو أرادَ العينَ لقال: بشَوْكةٍ[1]، وفيه نظر.

النهاية: شيكَ الرجلُ فهو مَشُوكٌ: إذا دخل في جِسْمِه شوكة.

الحديث أخرجَهُ البخاريُّ ومُسلمٌ ومالكٌ والتِّرمذيّ[2]. وأما قولُه: «ما أصابَ المؤمنَ من مكروهٍ» الحديث، فلم أَقِفْ له علىٰ رواية[3].

قولُه: (**كالخُرورِ علىٰ طُنُبِ الفُسْطاط**)، **الجوهري**: الفُسْطاطُ بيت من شَعَر.

قولُه: (**وقد ضَرَبَه رسولُ الله ﷺ مثلاً للدنيا**[4]) روَيْنا عن الترمذيِّ عن سهلِ بنِ سعدٍ،

---

(١) في (ف): «شوكة».

(٢) هو في «الموطأ» ص٦٧٢، وأخرجه البخاري (٥٦٤١)، ومسلم (٢٥٧٢)، والترمذي (٩٦٥)، وصحَّحه ابن حبان (٢٩٠٦).

(٣) وكذا قال الحافظان: الزيلعي في «تخريج أحاديث الكشاف» (١: ٥٨)، وابن حجر في «الكافي الشاف» (١: ١٦).

(٤) في (ف): «للدينار».

فسبحانَ مَن يُدركُ صورةَ تلكَ وأعضاءَها الظاهرةَ والباطنةَ، وتفاصيلَ خِلْقَتِها، ويبصِرُ بصَرَها، ويطَّلعُ علىٰ ضميرِها! ولعلَّ في خَلْقِه ما هو أصغرُ منها وأصغر، ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْأَزْوَٰجَ كُلَّهَا مِمَّا تُنۢبِتُ ٱلْأَرْضُ وَمِنْ أَنفُسِهِمْ وَمِمَّا لَا يَعْلَمُونَ﴾ [يس: ٣٦]، وأُنشِدتُ لبعضهم:

يا مَن يرىٰ مدَّ البَعوضِ جَناحها ... في ظُلمةِ اللّيلِ البهيمِ الأَلْيَلِ
ويَرىٰ عُروقَ نِياطِها في نَحْرِها ... والمخَّ في تلكَ العظامِ النُّحَّلِ
اغفرْ لعبدٍ تابَ من فَرَطاتِهِ ... ما كانَ منه في الزّمانِ الأوَّلِ

و«أمَّا» حرفٌ فيه معنىٰ الشرط؛ ولذلك يُجابُ بالفاء، وفائدتُه في الكلام: أن يعطيَه فضْلَ توكيد؛ تقول: زيدٌ ذاهب، فإذا قصدتَ توكيدَ ذاك وأنه لا محالةَ ذاهبٌ، وأنه بصدَدِ الذّهاب، وأنه منه عزيمة؛ قلتَ: أمّا زيدٌ فذاهب؛ ولذلكَ قالَ سيبوَيْه في تفسيره: مهما يكن مِن شيءٍ فزيدٌ ذاهب. وهذا التفسيرُ مُدْلٍ بفائدتَيْن: بيان كَونه توكيدًا،..........

عن رسولِ الله ﷺ: «لو كانتِ الدنيا تعدِلُ عندَ الله جناحَ بَعوضةٍ ما سقىٰ كافراً منها شَرْبَةَ ماء»[1].

قولُه: (يا من يرى) الأبيات[2]، الجوهري: النِياطُ: عِرْقٌ عُلِّق به القَلْبُ من الوَتينِ، فإذا قُطِعَ ماتَ صاحبُه.

قولُه: (أما زَيْدٌ فذاهب) قال الزجاج: الفاءُ دخَلَتْ في قولِه: ﴿فَيَعْلَمُونَ﴾ لأن «أمّا»

---

(١) هو في «سنن الترمذي» (٢٣٢٠) وأخرجه ابن ماجه (٤١١٠) وقال الترمذي: هذا حديث صحيح غريب. انتهىٰ. وفي الباب عن أبي هريرة عند البَزّار كما في «مجمع الزوائد» (١١: ١٩٦) وقال: فيه صالح مولى التوأمة وهو ثقة، ولكنّه اختلط، وبقيّةُ رجاله ثقات.

(٢) هي في «مشاهد الإنصاف على شواهد الكشاف» (١: ١١٦)، وعزاها للزمخشريِّ وقال: وإنْ كانت عادتُه في الكتابِ أن لا يَنْسِبَ شِعْرَهُ لنَفْسِه. انتهىٰ.

وأنه في معنىٰ الشرط، ففي إيرادِ الجملتَيْنِ مُصدَّرَتَينِ به وإن لم يقل: فالذينَ آمنوا يَعلمون، والذينَ كفروا يقولون ـ **إحمادٌ عظيمٌ** لأمرِ المؤمنينَ، واعتدادٌ بعلمِهم أنه الحقُّ، ونعيٌ علىٰ الكافرينَ إغفالَهم حظَّهم وعنادَهم، **ورمْيَهم بالكلمةِ الحَمْقاء**.

تأتي بمعنىٰ الشرطِ والجزاءِ كأنه إذا قال: أما زيدٌ فقد آمنَ وأما عَمْرو فقد كفر، قيل: مهما يكُنْ من شيءٍ فقد آمَنَ زيدٌ، ومهما يكُنْ من شيءٍ فقد كفَر عمرو[١].

قلت: وتحريرُه: أيُّ شيءٍ قُدِّرَ منَ الموانِعِ والحوادثِ لا يمنَع زيدًا من الإيمان. ويلزَمُ منه أنَّ الإيمانَ منه عزيمةٌ، ولهذا كَرَّرَ العبارةَ. وفي «الإقليد»: عن عبد القاهر[٢]: حقُّ زيدٍ أن يكونَ بعد الفاءِ، لأنه جوابٌ وجزاءٌ إلا أنه حُذِفَ فِعْلُ الشرطِ وقُدِّمَ المُبتدأُ وهو زيدٌ علىٰ الفاء وجُعِلَ التقديمُ عِوَضًا من الفعلِ المحذوف.

قولُه: (**إحمادٌ عظيم**) ليسَ من أحمَدْتُه، أي: صادَفْتُه محمودًا، وإنما هو من أحمَدْتُ صنيعَه، وأحمَدْتُ الأرض: رَضِيتُ سُكناها، وجاوَرْتُه فأحمَدْتُ جِوارَه. قاله في «الأساس» في قسمِ المجاز. وقيل: حُكمٌ بكونه محمودًا، كالإكفار حُكْمٌ بكونِه كافرًا.

قولُه: (**ورَمْيَهم بالكلمةِ الحمقاء**) وَصَفَ الكلمةَ بالحمقاءِ إذا لم تصدُرْ عن فكرٍ ورَوِيَّةٍ، بل يُرْمىٰ بها جُزافًا. وقَصَدَ بها وَصْفَ صاحِبها علىٰ الإسنادِ المجازيِّ كما وَصَفَ القرآنَ في قولِه: ﴿وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ﴾ [يس: ٢] بصفةِ مَنْ هو بسَببه، لتكونَ كنايةً عن حُمْقِ صاحبِ الكلمةِ؛ ليصحَّ التقابلُ بين هـٰذه القرينةِ وبين قولِه: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ﴾ [البقرة: ٢٦].

قال القاضي: وكان مِن حَقِّ الكلام: وأمّا الذين كفروا فلا يعلمون؛ ليطابقَ قولَه: «يعلمون»، لـٰكنْ لمّا كان قولُهم هذا دليلًا واضحًا علىٰ جَهْلِهم عدلَ إليهِ علىٰ سبيلِ الكنايةِ ليكون كالبرهانِ عليه[٣].

---

(١) «معاني القرآن» (١: ١٠٥).

(٢) يعني الجرجاني.

(٣) «أنوار التنزيل» (١: ٢٦٠).

والحقُّ: الثابتُ الذي لا يَسوغُ إنكارُه، يُقالُ: حقَّ الأمرُ؛ إذا ثَبَتَ ووَجَبَ، و﴿حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ [غافر: ٦]، وثوبٌ محقَّقٌ: مُـحْكَمُ النَّسْج.

و﴿مَاذَآ﴾ فيه وجهان: أن تكون «ذا» اسمًا موصولًا بمعنىٰ «الذي»؛ فتكونُ كلمتَيْن. وأن يكونَ «ذا» مركَّبةً مع «ما» مجعولتَيْن اسمًا واحدًا؛ فتكون كلمةً واحدة، فهو علىٰ الوجهِ الأولِ مرفوعُ المحلِّ علىٰ الابتداء، وخبرُه «ذا» معَ صلتِه، وعلىٰ الثاني منصوبُ المحلِّ في حُكمِ «ما» وحدَه لو قلتَ: ما أراد الله، والأصوبُ في جوابِه أن يَجيءَ علىٰ الأوّلِ مرفوعًا وعلىٰ الثاني منصوبًا؛ ليطابقَ الجوابُ السؤالَ. وقد جوَّزوا عَكسَ ذلك؛ **كما تقولُ في جوابِ مَن قال: ما رأيتَ؟ خيرٌ**، أي المرئيُّ خيرٌ، وفي جواب: ما الذي رأيتَ؟ خيرًا، أي: رأيتُ خيرًا. وقُرِئَ قولُه تعالىٰ: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ﴾ [البقرة: ٢١٩] بالرّفعِ والنّصبِ علىٰ التقديرَيْن.

والإرادة: نقيضُ الكَراهة، وهيَ مصدرُ **أردت الشيءَ؛ إذا طَلَبَتْه نفْسُك، ومالَ إليه قلبُك**. وفي حدودِ المتكلمينَ: الإرادة: معنىً يُوجِبُ للحيِّ حالًا ....

قولُه: (**والحقُّ الثابتُ الذي لا يسوغُ إنكاره**) قال القاضي: الحقُّ يعمُّ(١) الأعيانَ الثابتةَ والأفعالَ الصائبةَ والأقوالَ الصادقة(٢).

قولُه: (**كما تقولُ في جوابِ من قال: ما رأيتَ؟ خَيْرٌ**) استشهادٌ للتعكيسِ، وسيجيءُ إن شاء الله في «النحل» أنَّ مدارَ المطابقةِ علىٰ موافقةِ السائلِ ومخالفتِه في قولِه تعالى: ﴿مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوٓا۟ أَسَـٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [النحل: ٢٤].

قولُه: (**أردْتُ الشيءَ؛ إذا طَلَبَـتْهُ نفسُك ومالَ إليه قلبُك**) قال القاضي: الإرادةُ: نزوعُ النفسِ ومَيْلُها إلىٰ الفعلِ بحيثُ يحمِلُها عليه، ويقالُ للقوة التي هي مبدأُ النزوع. والأولُ مع

(١) في (ح): «ألحق بهم».
(٢) «أنوار التنزيل» (١: ٢٦٠).

لأجلِها يقعُ منه الفعلُ علىٰ وجهٍ دونَ وجه. وقد اختلفوا في إرادةِ الله؛ فبعضُهم علىٰ أنّ للباري مثْلَ صفةِ الـمُريدِ منّا التي هيَ القصدُ، وهو أمرٌ زائدٌ علىٰ كَونِه **عالمًا غيرَ ساهٍ**؛ **وبعضُهم علىٰ أنّ معنىٰ إرادتِه** لأفعالِه هو أنه فَعَلَها، وهو غيرُ ساهٍ ولا مُكْرَه. ومعنىٰ إرادتِه لأفعالِ غيرِه: أنه أمر بها. والضميرُ في ﴿أَنَّهُ ٱلْحَقُّ﴾ للمَثَل، أو لـ﴿أَن يَضْرِبَ﴾.

الفعلِ والثاني قَبْلَه، وكلٌّ من المعنَـيَيْن غيرُ مُتَصَوَّرٍ اتّصافُ الباريَ تعالىٰ به، ولذلك اختُلِفَ في معنىٰ إرادتِه، فقيل: إرادتُه لأفعالِه أنّه غيرُ ساهٍ ولا مُكْرَهٍ، ولأفعالِ غيرِه أَمْرُه بها، فعلىٰ هذا لم تكُن المعاصي بإرادته، وقيل: عِلْمُه باشتمالِ الأمرِ علىٰ النظامِ الأكملِ والوجهِ الأَصْلَح، فإنه يَدْعو القادرَ إلىٰ تحصيله. والحقُّ أنها ترجيحُ أحدِ مقدورَيْهِ علىٰ الآخر، وتخصيصُه بوَجْهٍ دون وجه[1].

وقال الإمام: إنها صفةٌ تَقْتضي رُجحانَ أحدِ طرفَي الجائزِ علىٰ الآخر؛ لا في الوقوع بل في الإيقاع، واحتَرَزْنا بهذا القيد عن القدرة[2].

قولُه: (**عالـمًا غيْرَ ساهٍ**) بيانٌ لقولِه: «عالـمًا»؛ يريدُ أنَّ المرادَ من الإرادة مُجَرَّدُ القَصدِ، وهو أمرٌ زائدٌ علىٰ معنىٰ العِلْمِ المرادِ منه غيرَ ساهٍ. والوَجْهُ الآتي بخلافه.

قولُه: (**وبعضُهم علىٰ أنَّ معنىٰ إرادتِه**) قال المُصَنِّفُ في كتاب «المنهاج»[3]: وقيل: معنىٰ قوله: الله مريدٌ لأفعاله: أنه فَعَلَها غيرُ ساهٍ ولا مُكْرَهٍ. «ومريدٌ لأفعالِ غيرِه»: أنه أمرَ بها وليسَ له مِثْلُ صفَةِ المريدِ منّا، وهي القَصْدُ والمَيْلُ. ومَنْ أثبتَ له صفَةَ المريدِ منّا فهو عندَهُ مريدٌ بمعنىٰ الحادثِ وهو الإرادةُ، ويلزَمُه إثباتُ عَرَضٍ لا في مَـحَلّ. وعند الأشعري: هو مُريدٌ بمعنىٰ

---

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٢٦١) وذيَّله بقوله: «وهي ـ يعني الإرادة ـ أعمُّ من الاختيار، فإنَّه ميْلٌ مع تَفْضيل».

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢: ٣٦٥) والإمامُ الرازي إنَّما ينقلُ تعريفَ المتكلّمين للإرادة، وعبارتُه ثمّة: «الإرادةُ ماهيّةٌ يجدُها العاقلُ من نَفْسِه ويدركُ التفرقةَ البديهية بينها وبين عِلْمِه وقدرتِه وألِمِه ولذَّتِه، وإذا كانَ الأمرُ كذلك لم يكنْ تصوُّرُ ماهيتها محتاجًا إلى التعريف» انتهىٰ.

(٣) وهو كتابٌ في الأصول. قاله ياقوت في «معجم الأدباء» (٦: ٢٦٩١) وابن خَلّكان في «وفيات الأعيان» (٥: ١٦٨).

وفي قولهم: ﴿مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا﴾ استرذالٌ واستحْقار، كما قالت عائشةُ رضيَ اللّٰـهُ عنها في عبدِ اللّٰـهِ بنِ عَمْروِ بنَ العاص: يا عجبًا لابنِ عمروٍ هذا!

القديم. وعند النجار[1]: مُريدٌ لذاتِه، ويلزمَهُما أن يريدَ المعاصيَ فيكونَ كارهًا مُريدًا لشيءٍ واحدٍ في حالة واحدة.

وقال الإمام في «نهاية العقول»[2]: القائلون بنفي الإرادة من المعتزلة أبو الهذيل[3] والنَّظّامُ والجاحظُ والبَلْخيُّ[4] والخُوارزميّ[5] قالوا: لا معنىٰ للإرادة والكراهة شاهدًا وغائبًا إلّا الداعي والصارفَ، وذلك في حَقِّنا هوَ العلمُ باشتمالِ الفعلِ علىٰ المصلحةِ أو الاعتقادُ أو الظنُّ بذلك، واللهُ سبحانَه وتعالىٰ لمّا استحالَ في حقِّه الاعتقادُ والظنُّ فلا جَرَمَ أنه لا معنىٰ للداعي والصارف في حقِّه إلا عِلْمُه باشتمالِ الفعلِ علىٰ المصلحةِ والمفسدةِ. وقال أصحابنا: إنَّ الأمرَ قد ينفكّ عن الإرادة، وتمامُ الكلامِ مذكور في الأصول.

قولُه: (**يا عجبًا لابنِ عَمْرو هذا**) رَوَيْنا عن عُبَيْدِ بنِ عُمَيْرٍ قال: بلغَ عائشةَ رضيَ الله عنها: أنَّ عبدَ الله بنَ عَمْرٍو يأمرُ النساءَ إذا اغتسَلْنَ أن ينقُضْنَ رؤوسَهُنّ فقالت: يا عجبًا لابنِ

---

(١) الحسين بن محمد النجّار، رأسِ الفرقة النّجارية. له مقالات بشيعة استقصاها الأستاذ أبو منصور عبد القاهر البغدادي في «الفرق بين الفرق» ص١٩٥، والشهرستاني في «المِلَل والنحل» (١: ٨٧).

(٢) وهو كتابٌ في أصول الدين، واسمُه العَلَميُّ: «نهايةُ العقولِ في الكلام في درايةِ الأصول» رَتَّبَه على عشرين فَصْلاً، وذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢: ١٩٨٨).

(٣) العلّاف محمد بن الهذيل. من رؤوس المعتزلة (ت ٢٣٥هـ)، وافق الفلاسفةَ في كثير من أصولهم الفاسدة. له ترجمة في «طبقات المعتزلة» للشريف المرتضىٰ ص٤٤، و«سير النبلاء» (١١: ١٧٣) ولتمامِ الفائدة انظر: «المِلَل والنحل» للشهرستاني (١: ٢٠).

(٤) أبو القاسم عبد الله بن أحمد البَلْخيُّ الكعبيُّ (ت ٣٢٧ هـ) من رؤوس الاعتزال، وله ترجمة في «تاريخ بغداد» (٩: ٣٨٤)، و«وفيات الأعيان» (٣: ٤٥)، و«سِيَر النبلاء» (١٥: ٢٥٥).

(٥) لم أهتدِ إلى معرفة المقصود به.

﴿مَثَلًا﴾: نُصِبَ علىٰ التمييز، كقولكَ لمن أجابَ بجوابٍ غثٍّ: ماذا أردتَ بهذا جوابًا؟ ولمن حَمَلَ سلاحًا رديئًا: كيفَ تَنتفعُ بهذا سلاحًا؛ **أو علىٰ الحالِ**، كقولِه: ﴿هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمۡ ءَايَةً﴾ [الأعراف: ٧٣].

وقولُه ﴿يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهۡدِي بِهِۦ كَثِيرًا﴾ **جارٍ مَجرىٰ التفسيرِ والبيانِ للجملتَيْنِ** المصدَّرتَيْنِ بـ«أمّا»، وأنّ فريقَ العالِمينَ بأنه الحقُّ، وفريقَ الجاهلينَ المستهزئينَ به؛ كلاهما موصوفٌ بالكثرة، وأنّ العلمَ بكَونِه حقًّا من باب الهدىٰ الذي ازداد به المؤمنونَ نورًا إلىٰ نورِهم، وأنّ الجهلَ بحُسْنِ موردِه من بابِ الضلالةِ التي زادت الجَهلةَ خبطًا في ظلْمائهم. فإن قلتَ: لمَ وُصِفَ المهديُّون بالكثرةِ والقلَّةُ صفتُهم ﴿وَقَلِيلٞ مِّنۡ عِبَادِيَ ٱلشَّكُورُ﴾ [سبأ: ١٣]، ﴿وَقَلِيلٞ مَّا هُمۡ﴾ [ص: ٢٤]، ....

عمرٍو هذا. وفيه: «كنتُ أغتسلُ ورسولَ الله في إناءٍ واحدٍ وما أزيدُ أن أُفرِغَ علىٰ رأسي ثلاثَ إفراغات» أخرجه مسلم[1].

قوْلُه: **(أو علىٰ الحال)** قال أبو البقاء: «مثلًا» حالٌ من اسمِ الله، أو مِن «هذا» أي: مُتمثِّلًا أو مُتمثَّلًا به[2]. والمصنِّفُ اختارَ الثاني لقولِه: ﴿هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمۡ ءَايَةً﴾ [الأعراف: ٧٣].

قولُه: **(جارٍ مَجْرىٰ التفسيرِ والبيانِ للجُملَتَيْن)** لأنَّ كِلتا الجُملتَيْن مشتملةٌ علىٰ الكثرةِ وعلىٰ معنىٰ الضلالة والهُدىٰ وهو قولُه: ﴿فَيَعۡلَمُونَ أَنَّهُ ٱلۡحَقُّ﴾ [البقرة: ٢٦] و﴿فَيَقُولُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ﴾ فبيَّنَ بقولِه: ﴿يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهۡدِي بِهِۦ كَثِيرًا﴾ ذلك وكشفَ المعنىٰ، وكذا تفسيرُه هذا، فقولُه: «وإنَّ فريقَ العالمين» و«فريقَ الجاهلين» جارٍ مَجْرىٰ التفسيرِ لقولِه: «جارٍ مَجْرىٰ التفسيرِ والبيان»، وكذا قولُه: «وأنَّ العِلْمَ بكونِه حقًّا» وقولُه: «وأن الجَهْلَ بحُسْنِ موردِه» تفسيرٌ للتفسيرِ علىٰ طريقة: أعجَبَني زيدٌ وكَرَمُه.

---

(١) «صحيح مسلم» (٣٣١).

(٢) التبيان في إعراب القرآن (١: ٤٤).

«الناس كإبل مئة لا تجدُ فيها راحلة» «وَجَدتُ الناسَ اخبُرْ تَقْلُه»؟....................

قولُه: **(الناسُ كإبلٍ مئة)** الحديثُ أخْرَجَه البخاريُّ ومُسلمٌ والتِّرمذيُّ عن ابن عمر(١).

النهاية: أي: المَرْضيُّ الـمُنْتَجَبُ من الناسِ كالنَّجيبِ من الإبلِ القويِّ علىٰ الأحمالِ الذي لا يوجَدُ في كثيرٍ من الإبلِ. قال الأزهريّ: الراحلةُ هي البعيرُ القويُّ علىٰ الأسفارِ والأحمالِ التامُّ الخَلْقِ، يقَعُ علىٰ الذكَرِ والأُنثىٰ، والهاءُ فيه للمبالغة(٢).

قولُه: **(وَجَدْتُ الناسَ اخبُرْ تَقْلُه)** قال المَيْدانيُّ: ويجوزُ: «وَجَدْتُ الناسُ» بالرفعِ علىٰ الحكاية، أي: سمِعْتُ هذا القولَ، ومَنْ نصَبَ «الناسَ» نصبَه بالأمرِ، أي: اخْبُرِ الناس. «ووجَدْتُ» بمعنىٰ: عَرَفْتُ، أي: عَرَفْتُ هذا المثَلَ، والهاء في «تَقْلُه» للسكتِ بعد حذفِ العائِدِ أصلُه: اخبُرِ الناس تَقْلُهم ثم حذفَ الضميرَ، ثم أدخلَ هاءَ الوقف، والجملةُ في محلِّ النصب بـ«وَجَدْتُ» أي: وَجدْتُ الأمرَ كذلك. قال أبو عبيد: جاءَنا الحديث عن أبي الدَّرداء، وقال: خرجَ الكلامُ علىٰ لفظِ الأمرِ ومعناهُ الخبرُ، يريد أنّك إذا خَبَرْتَهم قَلَيْتَهم، يُضْرَبُ في ذمِّ الناس وسوءِ مُعاشرتهم(٣). وقالوا: اخبُرْ تَقْلُه، مفعولٌ ثانٍ لوجَدْتُ، أي: وجَدْتُهم مَقولًا فيهم هذا القول. ومعناه: ما مِنهم مِن أحدٍ إلا وهو مسخوطٌ بالفِعْلِ عند الخِبْرَة.

---

(١) هو في «صحيح البخاري» (٦٤٩٨)، و«صحيح مسلم» (٢٥٤٧)، و«سنن الترمذيّ» (٢٨٧٢)، وأخرجه الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (١٤٦٧) (٤: ١٠٤).

وقد فَسَّر الطحاوي دلالة الحديثِ بقوله: قولُ النبيِّ ﷺ: «الناسُ كإبلٍ مئةٍ». يريدُ به خاصّاً من الناس وهم الذين لا غناءَ معهم، ولا مَنْفعةَ عندهم لمن سِواهم من الناس كإبلٍ مئةٍ ليس فيها راحلةٌ تحملُ ما يحتاجُ الناسُ إلى حَمْلِهِ عنهم، وتكون الإبلُ التي لا راحلةَ فيها كالناسِ الذين لا مَنْفعة عندهم مِن علمٍ يُؤخَذُ عنهم ولا ممّا سوى ذلك ممّا يحتاجُ بعضُ الناسِ إليه من بعضٍ، أو في سِواهم بحَمْدِ الله ونِعْمتِه من هو في هدايةِ الناسِ لرُشْدِهم وفي تعليمهم إيّاهم أمْرَ دينهم، وفي تسديدهم لهم في أمورهم، وفي حَمْلِ الكلِّ عنهم كثير». انتهىٰ من «شرح مشكل الآثار» (٤: ١٠٦ – ١٠٧).

(٢) «النهاية في غريب الحديث» (١: ١٩)، وانظر كلامَ الأزهري في «تهذيب اللغة» (٥: ٥).

(٣) «مجمع الأمثال» (٢: ٣٦٣).

قلت: أهل الهدىٰ كثيرٌ في أنفسِهم، وحينَ يوصفونَ بالقِلَّةِ إنما يوصفونَ بها بالقياسِ إلىٰ أهلِ الضّلال، وأيضًا فإنّ القليلَ من المهديِّين كثيرٌ في الحقيقةِ وإن قَلُّوا في الصّورة؛ فسُمُّوا ذهابًا إلىٰ الحقيقةِ كثيرًا:

إنّ الكرامَ كَثيرٌ في البِلادِ وإن قَلُّوا، كما غَيرُهم **قُلٌّ وإن كَثُروا**

وإسنادُ الإضلالِ إلىٰ اللّٰـهِ تعالىٰ إسنادُ الفعلِ إلىٰ السّبب؛ لأنه لـمّا ضَرَبَ الـمَثَلَ فضَلَّ به قومٌ واهتدىٰ به قومٌ؛ تسبَّب لضلالِهم وهداهم، وعن مالكِ بنِ دينارٍ رحمه اللّٰـهُ: أنه دَخَلَ علىٰ محبوسٍ قد أُخِذَ بمالٍ عليه، وقيِّد، فقال: يا أبا يحيىٰ أمَا ترىٰ ما نحنُ فيه من القيود؟ فرفع مالكٌ رأسَه فرأىٰ سَلَّة فقال:..........................

قولُه[1]: (قُلٌّ وإنْ كَثُروا)، **الأساس**: في مالِه قِلَّةٌ وقُلٌّ، والرِّبا وإن كَثُر فهو إلىٰ قُلٍّ، والحمدُ لله علىٰ القُلِّ والكُثْرِ.

قولُه: (إنَّ الكرام) البيت[2]، **الانتصاف**: والاستشهادُ بالبيتِ غيرُ مستقيمٍ لأنَّ معناهُ: أنّهم وإن كانوا قليلًا فالواحدُ منهم كالكثير، قال[3]:

وواحدٌ كالألف إنْ أمرٌ عنىٰ[4]

الإنصاف: المَهْديّون في الآية كثيرٌ في أنفُسِهم وقليلٌ بالنسبة إلىٰ غيرِهم، فليس البيتُ مِن معنىٰ الآيةِ في شيء.

---

(١) كذا تقدَّمت هذه الفقرة في الأصول الخطية على التي تليها، وحقُّها أن تتأخر عنها.

(٢) ذكره السمين الحلبي في «الدر المصون» (١: ١٦٧)، وأبو حيّان في «البحر المحيط» (١: ٢٧٠).

(٣) القائل هو ابن دُرَيْد صاحب «الجمهرة» والبيتُ من مقصورته الشهيرة، انظر: «شرح مقصورة ابن دريد» لابن خالوَيْه، ص٣٩٥ رقم البيت (١٦٩) وفسَّره بقوله: إن الرجلَ إذا كان شجاعاً قامَ مَقامَ ألف.

(٤) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ١١٨).

....

وقلتُ: كِلاهما اتّفقا علىٰ أنَّ الجوابَ الأول هو المقصودُ في تفسيرِ الآية، لأنّ المعنىٰ: المَهْديون كثيرونَ في أنفُسِهم لأنهم كانوا جمًّا غفيرًا، ولكن بالنسبة إلىٰ الكافرين كانوا قليلين. وأما الجوابُ الثاني والبيتُ المُسْتَشْهَدُ به فليْسا مِن المعنىٰ في شيء، إذ لو أُريدَ هذا المعنىٰ لقيل: يُضِلُّ به قليلًا ويَهْدي به كثيرًا. ويمكن أن يقال: إنّ المعنىٰ يُضِلُّ به الناقضينَ الذين إنْ عُدُّوا كانوا كثيرينَ، ويَهْدي به الكاملين الذين إنِ اعتُدّوا كانوا كثيرينَ كقوله[1]: قليلٌ إذا عُدّوا كثيرٌ إذا شَدّوا.

علىٰ أنّ سؤالَ المُصنِّفِ المؤسّسَ علىٰ قاعدتِه عن أصلِه مَدْفوع؛ لأنه إنْ أرادَ معنىٰ العموم فقولُه: ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ ٱلشَّكُورُ﴾ [سبأ: ١٣] مع سائر الأمثلة لا يقابلُ الكافرينَ؛ لأنَّ ذلك القليلَ لا يوجَدُ إلّا في الأنبياء وأفرادِ المُؤمنين، بل المقابلُ عامَّة المؤمنين من أُمَّةِ محمد صلوات الله عليه الذين علِموا أنَّ ما يقولُه حقٌّ وصَواب، سواءٌ كانوا مُطيعينَ أو عاصينَ، فيدخُلُ فيه مَنْ سِيقَ له الكلامُ دخولًا أوّليًّا، وهو الذي يَقْتضيهِ النظم، وإنْ أرادَ خُصوصَ السببِ، فقد أَبْعَدَ المَرْمىٰ؛ لأنّ الكلامَ واقعٌ في الطاعنينَ في ضَرْبِ الأمثالِ، القائلين: أما يَسْتحيي ربُّ محمّدٍ أن يضرِبَ بالذبابِ والعنكبوتِ مثلًا؟ وماذا أرادَ الله بهذا مثلًا؟ وذلك أنَّ الضمير في ﴿أَنَّهُ ٱلْحَقُّ﴾ كما صَرَّح به للمثَلِ أو لـ«أَنْ يضرِبَ»، وفي «به» في «يضِلُّ به» «ويهدي به» كذلك، لما قال: ﴿يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهْدِى بِهِۦ كَثِيرًا﴾ جارٍ مَجْرىٰ التفسيرِ والبيانِ للجملتَيْن المُصدَّرتَيْن بأمّا، والطاعنونَ في ضَرْبِ الأمثالِ ما بلغوا مبلغَ المؤمنينَ الذين حازوا قَصَبَ السَّبْقِ، وشهِدَ لهم الله تعالى به في قوله: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١٠٠] فضلًا عن أن يزيدوا عليهم.

---

(١) هذا منتزع من قول المتنبي:

ثقالٍ إذا لاقَوْا خِفافٍ إذا دُعُوا ... كثيرٍ إذا شَدُّوا قليلٍ إذا عُدُّوا

انظر: «الصبح المنبي عن حيثية المتنبي» (١: ٢١٣).

لمن هذه السَّلَّة؟ فقال: لي، **فأمر بها تُنزل**، فإذا دَجاجٌ وأَخْبِصَة فقال مالكٌ: هذه وضعتِ القيودَ علىٰ رِجْلك. وقرأ زيدُ بنُ عليّ: (يُضَلُّ به كثيرٌ)، وكذلك: (وما يُضَلُّ به إلا الفاسقون). والفِسْقُ: الخروجُ عن القَصْد. قالَ رؤبة:

فواسِقًا عَن قصدِها جَوائرا

والفاسقُ في الشريعة: الخارجُ عن أَمرِ اللّٰـهِ بارتكابِ الكبيرة، وهو **النّازلُ بين المنزلتَيْن**، أي: بينَ منزلةِ المؤمنِ والكافِر. وقالوا: إنّ أولَ من حَدَّ له هذا الحدَّ أبو حذيفةَ واصلُ بنُ عَطاءٍ رضيَ اللّٰـهُ عنه وعن أشياعِه، وكَونُه بَيْنَ بَيْنَ أنّ حُكمَه..............

قولُه: (**فأمرَ بها تُنْزَلُ**) بالرفعِ علىٰ حذف أن وهو بدلُ اشتمالٍ من الضميرِ في بها كقولِهِ تعالىٰ: ﴿وَالَّذِينَ اجْتَنَبُوا الطَّاغُوتَ أَن يَعْبُدُوهَا﴾ [الزمر: ١٧].

قولُه: (**فواسقًا عن قَصْدِها جِوائرا**) أوله:

يذهَبْنَ في نَجْدٍ وغورًا غائرا[1]

القَصْدُ: الطريقُ المستقيم، «غورًا»: عَطفٌ علىٰ محلِّ الجارِّ والمَجرور، يصفُ نوقًا يمشِيَن في المفاوِزِ يذهَبْنَ عن استقامةِ الطريق.

قولُه: (**النازلُ بين المنزلَتَيْن**) قال القاضي: الفاسقُ في الشرعِ: الخارجُ عن أمرِ الله بارتكابِ الكبيرةِ، وله درجاتٌ ثلاث: الأولىٰ: التغابي[2] وهو أن يرتكبَها أحيانًا مُسْتَقْبِحًا إياها، والثانية: الانهماكُ وهو أن يعتادَ ارتكابَها غيرَ مُبالٍ بها. والثالثة: الجحودُ وهو أن يرتكبَها مُسْتَصْوبًا إياها، فإذا شارَف هذا المقامَ وتَخطّىٰ خُطَطَه خلعَ رِبقَةَ الإيمانِ من عُنُقِه ولابسَ الكُفر. وما دامَ هو في

---

(١) البيت في «ملحق ديوان رؤبة» ص١٩٠، وهو من شواهد «الكتاب» لسيبويه (١: ٩٤)، و«الخصائص» لابن جنّي (٢: ٤٣٢)، و«أساس البلاغة» للزمخشري ص٤٧٣.

(٢) كذا في (ط) و(ف) و«أنوار التنزيل» بالغين المعجمة والباء الموحدة، وفي (ح): «التغاني»، ويُمكن أن تكون هذه الأخيرة: «التعاني»، من المعاناةِ، فيكون لها وجه جَيِّدٌ مُتَّجه.

حكمُ المؤمنِ في أنه يُناكَحُ ويوارَث ويُغسَّل ويُصلّىٰ عليه، ويُدفَنُ في مقابرِ المسلمين، وهو كالكافِرِ في الذمِّ واللّعنِ والبراءةِ منه، واعتقادِ عَداوته، وأن لا يُقبلَ له شهادةٌ، ومذهبُ مالكِ بنِ أنس والزيديّةِ أنّ الصّلاة لا تُجزئُ خَلْفَه. ويقال **للخلعاء** الـمَرَدةِ من الكفّار: الفسقةُ، **وقد جاء في كتابِ الله الاستعمالان**: ﴿بِئْسَ ٱلِٱسْمُ ٱلْفُسُوقُ بَعْدَ ٱلْإِيمَٰنِ﴾ [الحجرات: ١١]؛ يريدُ اللَّمْزَ والتّنابُز، ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ [التوبة: ٦٧]. **النقضُ: الفَسْخُ** وفكُّ التركيب. فإن قلتَ: من أينَ ساغَ استعمالُ النقضِ في إبطالِ العَهدِ؟ قلتُ: **من حيثُ تسميتُهم العهدَ بالحبلِ** علىٰ سبيلِ الاستعارة؛..............

درجةِ التغابي والانهماكِ فلا يُسْلَبُ عنه اسمُ المؤمنِ لاتصافِه بالتصديقِ الذي هو مُسمّىٰ الإيمان، والمعتزلةُ لّما قالوا: الإيمانُ عبارةٌ عن مجموعِ التصديقِ والإقرار والعمل، والكفرُ تكذيبُ الحقِّ وجُحودُه؛ جَعلوهُ قِسمًا ثالثًا نازلًا بين منزلتي المؤمن والكافر؛ لمشاكلتِه كلَّ واحدٍ منهما في بعضِ الأحكام(١).

قولُه: (**للخُلَعاء**) هو جَمْعُ خَليعٍ. **الأساس**: ومن المجازِ: خَلَعَ فلانٌ رَسَنَه وعِذارَه، فعدا علىٰ الناسِ بشرِّه. وقيلَ لكلِّ شاطرٍ: خَليع.

قولُه: (**وقد جاءَ الاستعمالان**) أي: استعمالُ اسمِ الفاسقِ علىٰ المؤمنِ والكافر.

قولُه: (**النَّقْضُ: الفَسْخ**)، **الراغب**: النقضُ فَسْخُ المُبْرَمِ، وأصلُه في طاقاتِ الحَبل، والنَّكْثُ مثله(٢).

قولُه: (**من حيثُ تسميتُهم العَهْدَ بالحَبْل**) أي: لما سَمَّوْا العهْدَ بالحَبْلِ علىٰ سبيلِ الاستعارةِ كما في قولِه: «إنَّ بَيْننا وبين القومِ حِبالًا» أي: عهدًا، جَسَروا أن يستعملوا النقْضَ في إبطالِ

---

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٢٦٣). وانظر: «شرح الأصول الخمسة» للقاضي عبد الجبّار المعتزلي ص٦٩٧، حيث احتجَّ لمذهبه القائِل بالمنزلةِ بين المنزلتين.

(٢) ولتمامِ الفائدة انظر: «تفسير الراغب» (١: ١٣١).

لما فيه من ثباتِ الوُصْلةِ بين المتعاهدَيْن. ومنه قول ابن **التَّـيِّهان في بَيْعةِ العقبة**: يا رسولَ اللّٰـهِ إنّ بيننا وبينَ القومِ حبالًا ونحن قاطِعُوها، فنخشىٰ إنِ اللّٰـهُ أعزَّك وأظهرَك أن ترجِعَ إلىٰ قومِك. وهذا من أسرارِ البلاغةِ ولطائفها؛ ....

العهدِ، وذلك أنْ شَبَّهَ العهْدَ بالحبلِ لِـما فيه من ثَباتِ الوُصْلَة تشبيهًا بليغًا حتىٰ إنّه حبلٌ من الحِبال، ثم أخذَ الوَهْمُ في تصويرِه بصورةِ الحَبْلِ[١]، وتَخْييلِه بالحبلِ، واختراعِ ما يلازِمُ الحَبْلَ من النَّقضِ، ثم إطلاق النقضِ المُحقَّقِ علىٰ ذلك المُخْتَرَع علىٰ سبيلِ الاستعارةِ التخييلية، ثم إضافتِه إلىٰ العهدِ المُتخيَّلِ ليكونَ قرينةً مانعةً عن إرادةِ العهدِ الحقيقيِّ، ولو لم يُذْكَرِ النقضُ لم يُعلمْ أنّ العهدَ مكانَ الاستعارةِ، وإليه رمزَ المصنِّفُ بقوله: «أن يسكتوا عن ذكْرِ الشيءِ المُسْتعارِ» أي: الحبلِ «ثم يَرْمُزوا إليه بذكْرِ شيءٍ من روادفِه» أي: النقض، «فيُنبِّهوا بتلك الرَّمْزَةِ علىٰ مكانه» أي: الحبلِ المستعارِ، وعلىٰ هذا المثالان.

قولُه: (**التَّـيِّهان**) وفي «الحواشي»: صَحَّ عن نُسْخةِ المصنِّف بفَتْحِ الياءِ، وبكسرِها خطأٌ ذكره المرزوقيُّ في «شرح الحماسة»[٢]. قلت: بل هو أصوب لما في «جامع الأصول»: ابنُ التَّـيِّهان اسمُه أَبو الهَيْثَم مالكُ بنُ التَّـيِّهان الأنصاريُّ صحابيٌّ[٣] كَبيرٌ شهدَ العقبةَ الأولىٰ والثانيةَ، وشهِدَ بَدرًا وأُحدًا والمشاهدَ كلَّها، التَّـيِّهانُ: بفَتْحِ التاءِ فَوْقَها نُقطتانِ وبتشديدِ الياء تحْتَها نُقطتانِ وكَسْرِها. ذكره في موضعَيْن من كتابه[٤].

قولُه: (**في بَيْعةِ العَقبة**) وهي العقبةُ الثانيةُ في ثلاثَ عَشْرَةَ من النُبوَّةِ، والعقبةُ الأولىٰ في سَنة إحدىٰ عَشْرَة منها، كان رسولُ الله ﷺ يخرجُ في الموسمِ يعرِضُ نفْسَه علىٰ القبائِل، فبَيْنا هو عند العقبةِ لقيَ رَهْطًا من الـخزرجِ، فجلسَ معهم وعرضَ عليهم الإسلامَ، وتلا القرآن،

---

(١) من قوله: «أي لما سَمَّوا العهد» إلىٰ هنا سقط من (ح).

(٢) كذا نقله الإمام الطيبي رحمه الله!! ولم أهتدِ إليه في «شرح الحماسة»، ويغلبُ على الظنِّ أنّه من بابةِ الوهم.

(٣) في (ح) و(ف): «الأنصاري الصحابي».

(٤) انظر: «جامع الأصول» (١٢: ١١٨) و(١٢: ٨٣٥).

أن يسكتوا عن ذكْرِ الشيءِ الـمُستعارِ ثُمَّ يَرمُزوا إليه بذكرِ شيءٍ من رَوادِفِه فينبِّهوا بتلك الرَّمزةِ علىٰ مكانِه، ونحوُه قولُك: شجاعٌ يفترسُ أقرانَه، وعالِمٌ يَغترفُ منه النّاس، وإذا تزوَّجتَ امرأةً **فاستَوْثِرْها، لم تقل هذا** إلا وقد نبَّهتَ علىٰ الشجاعِ والعالِـمِ ....

فأجابوه وانصرفوا راجعينَ، وكانوا ستَّةَ نَفَرٍ، فلما كان العامُ المقبلُ قدِمَ منهم اثنا عَشَرَ رجلًا منهم ابن التَّـيِّهان، قال عبادة بن الصامت: بايَعْناهُ بَيْعَةَ النساءِ علىٰ أن لا نُشرِكَ بالله شيئًا، ولا نَزْني، ولا نَقْتلَ أولادَنا، ولا نأتي ببُهْتانٍ نَفْتريه بين أَيدينا وأرجُلِنا، ولا نَعْصيه في معروف. قال ابنُ التَّـيِّهان: بَيْنَنا وبينَ القومِ حِبالٌ إلىٰ آخرِه، فتبسَّم رسولُ الله ﷺ وقال: «الدَّمُ بالدمِ، والهَدْمُ بالهَدْمِ، أنتُم مِنّي وأنا منكم». أَوْرَدَه ابنُ الجوزي في كتاب «الوفا في سيرة المصطفىٰ»[(١)].

والـحِبالُ ـ في قولِ ابن التَّـيِّهان ـ استعارةٌ مصرِّحة عن العهدِ والقرينةُ مُقتضىٰ المَقام، و«قاطِعوها» ترشيحٌ لها.

«وأن يسكتوا» في الكتاب[(٢)] بَدَلٌ مِن قوله: «هـٰذا» أي: سكوتُهم «عن ذكْرِ الشيءِ المُستعار» إلىٰ آخرِه «من أسرارِ البلاغة».

قولُه: (**فاستوثرها**)، **الأساس**: فراشٌ وَثير: وَطيءٌ، وقد وَثُرَ وَثارةً، ومن المجاز: وَثُرَتْ وثارةً، إذا سَمِنَتْ، قال القُطامي[(٣)]:

وكأنّما اشتملَ الضجيعُ برَيْطةٍ ... لا بـل تَزيـدُ وَثـارةً ولِيانـا[(٤)]

قولُه: (**لم تقُلْ هذا**) أي: «يفترسُ» مثلًا إلا وقد دلَلْتَ به علىٰ أنَّ المرادَ بقولك: شُجاعٌ: أَسَدٌ، ولا يكونُ أسدًا إلا أن يكونَ استعارةً مَكْنيةً كما سبق، وذلك بأن يُذكَرَ اسمُ الشجاعِ

---

(١) «الوفا بأحوال المصطفى» لابن الجوزي ص٢٢٩.

(٢) يعني في «الكشاف» (١: ١١٩).

(٣) عُمَيْر بن شُيَيْم بن عمرو التغلبي (ت ١٣٠هـ)، شاعرٌ مُقِلٌّ مُجيد. له ترجمة في «الأغاني» (٢٤: ٢١)، و«طبقات فحول الشعراء» (٢: ٥٣٤).

(٤) «ديوان القُطامي» ص٢١٦.

بأنها أسدٌ وبَحْر، وعلىٰ المرأة بأنها فِراش. والعهدُ: الـمَوْثِقُ، وعَهِدَ إليه في كذا؛ إذا وصّاه به ووثَّقه علَيه، **واستعهدَ منه؛** إذا اشترَطَ علَيه، واستَوْثَقَ منه........

الذي هو المُشَبَّهُ، ويُرادَ به اسمُ الأسدِ المُشبَّهِ به أولًا، وهو الآنَ مُتخَيَّلٌ، وإنما سُمِّيَت مكنيةً لدلالةِ لازمِ المُشَبَّه به علىٰ مكانِه، فتفَطَّن لها، واحْذُه حَذْوَ ما نبّه عليه المصنِّفُ، فإنّ غلطَ الناسِ فيها كثير، وحيث لم يَفْهموه خَطّؤوا صاحبَ «المفتاح».

وأما قولُ صاحب «التقريب»: إنها علىٰ الاستعارةِ المرشحة، فبعيد؛ لأنَّ القرينةَ لا تكونُ ترشيحًا، بل الترشيحُ قولُه: ﴿مِنۢ بَعۡدِ مِيثَٰقِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٧]؛ لأن الترشيحَ تفريعٌ علىٰ الاستعارةِ وتتميمٌ لها، ولا يأتي إلا بعدَ تمامها.

قولُه: (**وعلىٰ المرأةِ بأنّها فِراش**) وإنما أعادَ الجارَّ[1] ليُفرِّقَ بين الأَمثلةِ، وقد فَرَّقَها في قولِه: «وإذا تزوَّجْتَ امرأة» حيث عدل إلى الشرطيَّة، ولو قلْتَ: شجاعٌ يفترسُ أقرانَه، وعالمٌ يغترفُ منه الناس، وامرأةٌ وَثيرة، لَنَسَبْتَ إلىٰ ما تكره، ولجمَعْتَ بين الضِّرغام والنَّعام.

قولُه: (**واستَعْهدَ**) عطفٌ علىٰ قوله: «عَهِدَ إليه» أي: العهدُ مُطْلَقًا: الموثِق، فإذا استُعْمِل بـ«إلىٰ» كان بمعنىٰ وَصَّاه به، وإذا استُعْمِل بـ«مِن»، كانَ بمعنىٰ الاشتراط، والقَدْر المُشتَرَكُ الموثِق، كما قال «العهدُ: الموثِق» ولهذا قَدَّر في المعنَـيَـيْن «وثَّقه عليه واستوثـقَ منه»، ولابدَّ في الأولِ من قَبولِ مَنْ يُعهَدُ إليه، وفي الثاني لزومُ الوفاءِ[2] من الطرفَيْن، يدلُّ[3] عليه استشهادهُ بقوله: ﴿وَأَوۡفُواْ بِعَهۡدِيٓ أُوفِ بِعَهۡدِكُمۡ﴾ [البقرة: ٤٠] والصريحُ فيه قولُه تعالىٰ: ﴿قُلۡنَا ٱهۡبِطُواْ مِنۡهَا جَمِيعٗاۖ فَإِمَّا يَأۡتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدٗى فَمَن تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ﴾ [البقرة: ٣٨] إلىٰ قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ الآية [البقرة: ٣٩].

---

(١) في (ح): «أعاد الجارة».

(٢) في (ف): «الفاء».

(٣) قوله: «يدل» ساقط من (ف).

والمرادُ بهؤلاءِ الناقضينَ لعهدِ اللّٰـهِ أحبارُ اليهودِ المتعنّتون، أو منافقوهم، أو الكفّارُ جميعًا. فإن قلتَ: فما المرادُ بعهدِ الله؟ قلت: ما رَكَز في عقولِهم من الحُجّةِ علىٰ التوحيد، كأنه أمرٌ وصّاهم به، ووثَّقه عليهم، وهو معنىٰ قوله تعالىٰ: ﴿وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُواْ بَلَىٰ﴾ [الأعراف: ١٧٢]؛ أو أخذَ الميثاقَ علَيهم بأنهم إذا بُعِثَ إليهم رَسولٌ يُصدِّقه اللّٰـهُ بمعجزاتِه صدَّقوه واتبعوه، ....

الراغب: العَهْدُ: حِفْظُ الشيءِ ومراعاتُه حالًا بعد حال. وعَهِدَ فلانٌ إلىٰ فلان يعْهَدُ، أي: ألقىٰ العهدَ إليه، وأوصاهُ بحفْظِه، وعَهْدُ الله تارةً يكونُ بما رَكَزَه في عقولِنا وتارةً بما أمرَنا به بكتابِه وسُنَّة رسولِه[1]، وتارةً بما نلتزمُه وليس بلازمٍ في أصلِ الشرع كالنذورِ وما يَجْري مَجْراها، وعلىٰ هذا قولُه تعالىٰ: ﴿وَمِنْهُم مَّنْ عَـٰهَدَ ٱللَّهَ﴾ [التوبة: ٧٥] والـمُعاهَدُ في أصلِ الشرعِ يختصُّ بمَنْ دخلَ من الكفّارِ في عهْدِ المسلمين، وكذلك ذو العهدِ، ومنه الحديثُ: «لا يُقْتَلُ المؤمنُ بكافرٍ ولا ذو عَهْدٍ في عهده»[2] وباعتبارِ الحفْظِ قيلَ للوثيقةِ بين المتعاقِدين عُهْدَة، وقولُهم: في هذا الأمرِ عُهْدَةٌ لِـما أُمِرَ به بأَن يُسْتَوْثَـقَ منه[3]. ويُقال: العَهْدُ للدارِ، لمراعاةِ الرجوعِ إليها.

قولُه: (ما رَكَز في عُقولهم) مناسبٌ لقولِه: «عَهِدَ إليه في كذا» فعلىٰ هذا أَخْذُ الميثاقِ تمثيلٌ بدليلِ قولِه: «كأنّه أمْرٌ وصَّاهم به».

فقولُه: (وهو معنىٰ قولِه: ﴿وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ﴾ [الأعراف: ١٧٢]) بيانٌ لقولِه: «ما رَكَزَ في عُقولهم من الحجَّة» وقوْلُه: «أو أخذَ الميثاقَ عليهم» مناسبٌ لقولِه: «واستَعْهَد مِنه: إذا اشترطَ عليه»، ويدلُّ عليه تصريحُ الشرطِ بأنّهم إذا بُعِثَ إليهم رسولٌ صَدَّقوهُ واتّبعوه.

---

(١) في (ط): «وبألسنةِ رسله».

(٢) هو جزءٌ من حديثٍ أخرجه أبو داود (٢٠٣٥)، والنّسائي (٨: ١٩)، من حديثِ علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وهو في «مسند أحمد» (٩٥٩)، وفيه تمامُ تخريجه.

(٣) «مفردات القرآن» ص٥٩١.

ولم يَكتموا ذِكْرَه **فيما تَقدَّمَه** مِن الكُتبِ المُنزَّلةِ عليهم، كقوله: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِيٓ أُوفِ بِعَهْدِكُمْ﴾ [البقرة: ٤٠]، وقولِه **في الإنجيلِ** لعيسىٰ صلواتُ اللّٰهِ عليه: «سأُنزِلُ عليك كتابًا فيه نَبأُ بني إسرائيلَ **وما أَريتُه** إيّاهم من الآيات، وما أنعمتُ عليهم، وما نَقَضُوا من ميثاقِهم الذي واثقُوا به، وما ضيَّعوا من عهدِه إليهم، وحسنِ صُنعِه للذينَ قاموا بميثاقِ اللّٰهِ تعالىٰ، وأوفَوْا بعَهدِه؛ ونَصْرِه إيّاهم، وكيفَ أنزلَ بأسَه ونقمَتَه بالذين غَدرُوا ونَقضُوا ميثاقَهم، ولم يوفوا بعهدِه؛ **لأنّ اليهودَ فعلوا باسمِ عيسىٰ** ما فعلوا باسمِ محمدٍ صلىٰ الله عليهما، من التحريفِ والجُحودِ وكفروا به كما كفروا به، وقيل: ....

قولُه: (**فيما تقدَّمه**) مُتَعَلِّقٌ بقولِه: «ذِكْره» وقيل: مُتَعَلِّقٌ بقولِه: «أَخذَ» وليس بذلك.

قولُه: (**في الإنجيل**) أي: في حقِّ الإنجيل. والمرادُ بقَوْلِه: «كتاباً» هو الإنجيلُ، نَحْوَ قولِه تعالىٰ لرسولِنا صلواتُ الله عليه: ﴿إِنَّا سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا﴾ [المزمل: ٥] والقولُ الثقيلُ هو القرآن[1].

قولُه: (**وما أَرَيْتُه**) عطفٌ تفسيريٌّ لقولِه: «بني إسرائيل»، على تقدير مضافٍ، أي: نَبأُ بني إسرائيل أَرَيتُه إيّاهم.

قولُه: (**لأنّ اليهودَ فعلوا باسم عيسىٰ**) قيل: إلىٰ هاهنا تمَّ كلامُ الله في الإنجيل. وفي قولِه: «مِنْ عَهْدِهِ» التفاتٌ، وقولُه: «لأنَّ اليهودَ» كلامُ المُصنِّفِ، وهو مُتعلِّقٌ بقولِه: «في الإنجيل» والظاهرُ أنّه تعليلٌ لانضمامِ قولِه: «في الإنجيل» مع قوله: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِيٓ أُوفِ بِعَهْدِكُمْ﴾ [البقرة: ٤٠] وكِلاهما مثالانِ لقولِه: «أو أخذَ الميثاقَ عليهم بأنهم إذا بعَث» إلىٰ آخرِه، أي: أنَّ الله تعالىٰ

---

(١) وهو الذي جزم به ابن عطية في «المحرَّر الوجيز» ص١٩١٢، ونَقَلَ عن حُذّاقِ العلماءِ أنَّ معناه: ثَقيلُ المعاني؛ من الأمرِ بالطاعاتِ والتكاليفِ الشرعية من الجهادِ ونحوِه، ومزاولةِ الأعمالِ الصالحة دائماً. انتهىٰ، ولتمامِ الفائدة انظر: «معالم التنزيل» للبغوي (٨: ٢٥٢)، حيث استقصىٰ عباراتِ السلفِ في تفسير معنىٰ القولِ الثقيل.

هو أَخْذُ اللّٰـهِ العهدَ علَيهم أن لا يَسفكوا دماءَهم، ولا يَبغي بعضُهم علىٰ بَعْض، ولا يقطعوا أرحامَهم. وقيل: عَهِدَ اللّٰـهُ إلىٰ خَلْقه ثلاثةَ عُهود: العهدُ الأوّلُ الذي أَخَذَه علىٰ جميعِ ذُرِّيَّـةِ آدمَ: الإقـرارُ بربوبيّتِـه، وهو قولُـه تعالىٰ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ﴾ [الأعراف: ١٧٢]؛ وعهدٌ خَصَّ به النّبيّينَ أن يُبلِّغوا الرّسالَة، ويقيموا الدِّين ولا يتفرقوا فيه؛ وهو قوله تعالىٰ: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَـٰقَهُمْ﴾ [الأحزاب: ٧]؛ وعهدٌ خصَّ به العلماء؛ وهو قولُه: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَـٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَـٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ﴾ [آل عمران: ١٨٧]. **والضميرُ في ﴿مِيثَـٰقِهِۦ﴾ للعهد**،........

أخذَ الميثاقَ عليهم بأنه إذا بُعِثَ إليهم رسولٌ يُصدِّقُه بمعجزاتِه صدَّقوه، ولم يكتموا ذِكْرَه المُثبتَ في الكُتبِ المُنزلةِ عليهم كما كُتِبَ في «التوراةِ»، واستعهدَ من اليهود فيها: أنّه إذا جاءَهم الرسولُ النبيُّ الأُميُّ ويُصدِّقُهُ الله بالمعجزةِ يُؤمنوا به ويُصدِّقوه ﴿فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُوا۟ كَفَرُوا۟ بِهِۦ﴾ [البقرة: ٨٩] ونقضوا الميثاق، يدلّ علىٰ هذا قولُه: ﴿وَأَوْفُوا۟ بِعَهْدِىٓ أُوفِ بِعَهْدِكُمْ﴾ وكتب أيضًا فيها: وأَسْتَعْهِدُ منهم أنه إذا جاء عيسىٰ ويُصدِّقُه الله بالمعجزةِ يُصدِّقوهُ ويُؤمنوا به، فنقضوا الميثاقَ ولم يُصدِّقوه، يدلُّ عليه قوله: سأنزل إلىٰ آخره؛ لأنّ فيه تسليةً للمسيحِ عليه السلام، وأنه من زُمْرةِ مَنْ كذَّبَتْهُ اليهودُ ونقضوا ميثاقَ الله فيه، ولم يُوفوا بعهدِه. ووَعدَ بأنه سينتقمُ له منهم البتَّة.

قولُه: (**والضميرُ في ﴿مِيثَـٰقِهِۦ﴾ للعهد**) أي: الضميرُ فيه: إمّا للعهدِ أو لله تعالىٰ، وعلىٰ التقديرَيْن الميثاقُ: إمّا اسمٌ لِما تقعُ به الوَثاقةُ، أي: الاستحكامُ، وإما مَصْدَر. فهذه وجوه أربعة:

الوجهُ الأول مناسبٌ لقوله في الجوابِ «ما رَكَزَ في عقولِهم من الحُجَّةِ علىٰ التوحيد»، لإيقاعِ قولِه: «مِنْ قَبولِه وإلزامِه أنفُسَهم» بيانًا «لِـما وَثَّقوا به»، ولا بُدَّ في هذا الوجهِ من القَبولِ ممّنْ يَعْهدُ إليه، لِـما سبق في قوله: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا۟ بَلَىٰ﴾ [الأعراف: ١٧٢].

والرابعُ منها مناسبٌ للوجهِ الثاني في الجوابِ وهو قولُه: «أو أخذَ الميثاقَ عليهم بأنّهم إذا بُعِثَ إليهم رسولٌ صدَّقوه» لقولِه: «من آياتِه وكتُبِهِ وإنذارِ رُسُلِه»، ولا يجبُ علىٰ هذا الوجه

وهو ما وثَّقوا به عهْدَ اللّٰـهِ من قَبُولِه، وإلزامِه أنفسَهم. ويجوزُ أن يكونَ بمعنىٰ تَوْثِقَتِه، كما أنّ الميعادَ والميلادَ بمعنىٰ الوعدِ والولادة، ويجوزُ أن يَرجِعَ الضميرُ إلىٰ اللّٰـهِ تعالىٰ؛ أي من بعد تَوْثِقَتِه علَيهم، أو من بعدِ ما وثَّق به عَهدَه من آياتِه وكتبِه، وإنذارِ رُسُلِه. ومعنىٰ قطعِهم ما أمَرَ اللّٰـهُ به أن يُوصَل: **قطعُهم الأرْحامَ** وموالاةَ المؤمنين ....

القبولُ لِـما سبق في قولـه تعالىٰ: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَن تَبِعَ هُدَايَ﴾ وقوله: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ﴾.

والوجه الثاني والثالث عامّان، ولهذا ما قَـيَّدَهما بشيء، أما تقديرُ الوجهِ الثاني: فالمعنىٰ الذين يَنقُضون عهْدَ الله من بعد تَوْثِقَتِهم العهدَ مع الله بالقَبول والتزموه، أو من بعد توثقةِ الله العهْدَ بالشرطِ الذي شَرط، وعلىٰ هذا الوجهُ الثالث.

قولُه: (**قَطْعُهم الأرحامَ**) قال القاضي: ويحتملُ كلَّ قطيعةٍ لا يَرْضاها الله تعالىٰ وسائرَ ما فيه رَفْضُ خيرٍ وتَعاطي شَرّ، فإنه يقطعُ الوُصْلَةَ بين الله وبين العبدِ المقصودةِ بالذات(١).

وقلتُ: ذهبَ القاضي إلىٰ العُموم، وخَصَّه المصنِّفُ بالوجهَيْن، ولا منافاةَ؛ لأنّ قولَه: ﴿الَّذِينَ يَنقُضُونَ﴾ مُتَّصِلٌ بقولِه: ﴿إِلَّا الْفَاسِقِينَ﴾، وهو: إمّا مُظْهَرٌ وُضِعَ موضِعَ المُضْمَر، وهم الطاعِنون في التمثيلاتِ الواردةِ في التنزيل. وقولُه: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَن يَضْرِبَ مَثَلًا﴾ [البقرة: ٢٦] رَدٌّ عليهم، وحينئذٍ لا يخلو: إمّا أنْ يُرادَ بهم المُشركون، فالمرادُ بقَطْعِ الأرحامِ عَداوتُهم مع رسولِ الله ﷺ، وإمّا أن يُرادَ بهم أهلُ الكتاب، فالمرادُ قطعُهم ما بينَ الأنبياءِ من الوُصْلةِ والاتحادِ حيث آمنوا ببعضٍ وكفروا ببعضٍ، وإما عامٌّ في جميعِ الفَسَقَةِ، فحينئذٍ يُـحْمَلُ علىٰ ما قاله القاضي، ويدخلُ فيه أحدُ الفريقَيْن علىٰ البدلِ دخولاً أوّليًّا بشهادةِ سياقِ الكلامِ، والله أعلم.

---

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٢٦٦) وعبارتُه ثمَّةَ: «يحتملُ كلَّ قطيعةٍ لا يرضاها الله تعالى كَقطعِ الرحمِ والإعراضِ عن موالاةِ المؤمنين، والتفرقةِ بين الأنبياءِ عليهم السلام والكتبِ في التصديق، وتركِ الجماعاتِ المفروضة، وسائرِ ما فيه رَفْضُ خيرٍ أو تعاطي شَرّ».

وقيل: قطعُهم ما بينَ الأنبياءِ من الوُصْلة والاتحادِ والاجتماعِ علىٰ الحقِّ في إيمانِهم ببعضٍ وكفرِهم بِبَعْض. فإن قلت: ما الأمر؟ قلت: طلبُ الفِعْلِ ممن هو دونكَ وبعْثُه علَيه، وبه سُمِّيَ الأمرُ الذي هو **واحدُ الأمور؛ لأنّ الداعيَ الذي يدعو إليه** من يتولاه شُبِّهَ بآمرٍ يأمُره به، فقيلَ له: أمرٌ؛ تسميةً للمفعولِ به بالمصدر، كأنه مأمورٌ به، كما قيلَ له: شأن، والشأْن: الطلبُ والقصْد، يقال: شأَنْتُ شأنَه، أي: قصدتُ قصْدَه.

الراغب: أمّا ذمُّهم بقَطْعِ ما أمرَ اللهُ به أن يُوصلَ فذَمٌّ برَفْضِ الخيراتِ وتعاطي السيِّئات، وذلك أنَّ التقاطُعَ يحصُلُ من رَفْض المحبّةِ والعدالةِ، ورفضُهما سبَبُ كلِّ فساد، فإنَّ القومَ إذا أحبُّوا وعَدلوا تواصلوا، وإذا تَواصلوا تعاونوا، وإذا تعاونوا عَمَروا، وإذا عَمَروا أمروا[١]. وبالعكسِ: إذا تباغَضوا وظَلموا تدابَروا وتخاذلوا[٢]، وإذا تخاذلوا[٣] لم يعمَلْ بعضُهم لبعضٍ فهلكوا. ولهذا قالَ ﷺ: «لا تقاطعوا ولا تَدابَروا، وكونوا عبادَ الله إخواناً كما أمرَكم الله»[٤]. ولذلك حثَّنا علىٰ الاجتماعاتِ في الجُمُعاتِ والجَماعات؛ لكوْنِ ذلك سببًا إلىٰ الأُلْفةِ، بل لذلك عَظَّمَ الله تعالىٰ المِنَّةَ علىٰ المؤمنين بقوله: ﴿لَوْ أَنفَقْتَ مَا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مَّآ أَلَّفْتَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَلَـٰكِنَّ ٱللَّهَ أَلَّفَ بَيْنَهُمْ﴾ [الأنفال: ٦٣][٥].

قولُه: **(واحِدُ الأُمور)** أي: القَصْدُ والشأن، لأنَّ الأمرَ المُصْطلحَ عليه جَمْعُه: الأوامر.

قولُه: **(لأنّ الداعيَ الذي يدعو إليه)** والضميرُ في «إليه» راجعٌ إلىٰ الأمرِ بمعنى الشأن، وكذا المنصوبُ في «يتولّاه»، لا إلىٰ الفعلِ كما ظُنَّ؛ لأنَّ التشبيهَ واقعٌ بين الأمرِ الذي هو بمعنىٰ الشأن وبين الأمرِ الذي هو طلبُ الفِعلِ، و«من يتولاه» مفعولُ يدعو، أي: شَبَّه الداعيَ الذي

---

(١) يعني بالمعروف.

(٢) في (ط) و(ح): «وتدابروا وتجادلوا».

(٣) قوله: «وإذا تخاذلوا» ساقط من (ط) و(ح).

(٤) أخرجه البخاري (٦٠٦٤).

(٥) انظر: «تفسير الراغب» (١: ١٣١).

﴿هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾؛ لأنهم استبدلوا النقضَ بالوفاء، والقطعَ بالوصل، والفسادَ بالصلاح، وعقابَها بثوابِها.

[﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ ۖ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ * هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَسَوَّىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ ۚ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ ٢٨-٢٩]

معنىٰ الهمْزةِ التي في ﴿كَيْفَ﴾ مِثْلُه في قولِك: أَتكفرونَ باللّٰهِ ....

يدعو مَن يقصِدُ أمرًا بآمرٍ يأمرُ المتولّي، أي: المأمورَ؛ لأنَّ كلَّ فعلٍ لا بُدَّ له من باعثٍ وحاملٍ، فشَبَّه ذلك الباعثَ بالأمرِ، فصار ذلك الفعلُ كالمأمورِ به فسمَّوْهُ بالمصدرِ؛ كالصَّيْدِ باسمِ المصيد[1]. وفي كلامه إيماءٌ إلىٰ أنه مَنْقولٌ عُرْفيٌّ، والتشبيهُ بيانٌ للعلاقة. قال صاحبُ «النهاية»: الشأن: الخَطْبُ والأمرُ والحالُ، والجمع: شؤون.

قولُه: (استبدلوا النقضَ بالوفاء) يُشيرُ إلىٰ أنَّ تلك الاستعارةَ التي سبقت في قولِه تعالىٰ: ﴿يَنقُضُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مِيثَٰقِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٧] مُتضمِّنةٌ للاستبدالِ المستعارِ له البيعُ والشراء استعارةَ قولِه تعالىٰ: ﴿ٱشْتَرَوُا۟ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ﴾ [البقرة: ١٦]، ولهذا ذَيَّلَ بقولِه: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾، فإنَّ الـخُسْرانَ لا يُستعملُ إلا في التجارةِ حقيقةً، فيكون قرينةً للاستعارةِ المقدَّرة، كما أنَّ ثمَّـةَ النسبة قرينةٌ لها، و«فما ربحت» ترشيحٌ، شَبَّه استبدالَ النقضِ بالوفاءِ المستلزمِ للعقابِ بالاشتراءِ المستلزمِ للخُسْران.

قولُه: (وعقابَها) الضميرُ فيه راجعٌ إلىٰ النقضِ والقطعِ والفسادِ، وهي جماعة، كما أنَّ في «بثوابها» راجعٌ إلىٰ نقائضها.

قولُه: (معنىٰ الهمزةِ [التي] في ﴿كَيْفَ﴾ مِثْـلُه في [قولك]: أتكفرون) يعني: «كيفَ»

---

(١) في (ط): «كالمصيد بمعنىٰ الصيد».

ومعكم ما يَصرِفُ عن الكفرِ ويدعو إلىٰ الإيمان؟! وهو الإنكارُ والتعجُّب، ونظيرُه قولُك: أتطيرُ بغَيرِ جَناح؟! و: كيفَ تطيرُ بغيرِ جَناح؟! فإن قلتَ: قولُك: أتطيرُ بغير جَناح: إنكارٌ للطيَران؛ لأنه مستحيلٌ بغيرِ جَناح، وأمّا الكُفْرُ فغيرُ مُستحيلٍ معَ ما ذُكِرَ من الإماتةِ والإحياء! قلتُ: قد أُخرِجَ في صورةِ المستحيل **لِـما قَوِيَ من الصّارفِ عن الكُفرِ** والدّاعي إلىٰ الإيمان. فإن قلتَ: فقد تبيَّنَ أمرُ الهمزةِ وأنها لإنكارِ الفعلِ والإيذانِ باستحالتِه في نفسِه، أو لقوةِ الصّارفِ عنه، **فما تقول في ﴿كَيْفَ﴾**؟......................

سؤالٌ عن الحالِ، فإذا قيل: كيفَ زيدٌ؟ كأنّه قيل: أصَحيحٌ أَم سَقيمٌ؟ مشغولٌ أم فارغ؟ لأنَّه إنما يُجابُ بمثْلِ ذلك، فإذَنْ «كيف» هاهنا متضمِّنٌ للهمزةِ، ثم معنىٰ الهمزةِ فيه الإنكارُ والتعجب؛ لأنّهُ مُتفرِّعٌ علىٰ قولِه: أتكفرونَ كما سنُبيِّنه، والهمزةُ فيه للإنكارِ والتعجُّبِ فكذا في كيف. ونُقِلَ عن المصنِّف أنه قالَ في الفرقِ بين الهمزةِ و«كيف»: إنَّ «كيفَ» سؤالُ تفويضٍ لإطلاقِه، وكأنَّ الله تعالىٰ فَوَّضَ الأَمرَ إليهم في أن يُجيبوا بأيِّ شيءٍ أجابوا، ولا كذلك الهمزة، فإنه سؤالُ حَصْرٍ وتَوْقيت، فإنك تقول: أجاءَك راكبًا أم ماشيًا؟ فتُوقِّتُ وتحصُرُ. ومعنىٰ الإطلاق ما قاله صاحبُ «المفتاح»: «كيفَ» سؤالٌ عن الحالِ وهو ينتظمُ الأحوالَ كلَّها، والكفارُ حينَ صدورِ الكفرِ عنهم لا بُدَّ مِن أن يكونوا علىٰ إحدى الحالتين: إما عالِمين بالله وإما جاهلين به، فإذا قيل: كيفَ تكفرون بالله؟ أفادَ: في حال العلمِ تكفرونَ بالله أم في حالِ الجَهْل؟ هذا هو معنىٰ التفويضِ في الآية[1].

قولُه: (**لِـما قَوِيَ منَ الصارفِ عن الكُفر**) والصارفُ هو العِلْمُ بكونِه تعالىٰ مُحييهم ثم مُميتَهم، ثم المرجعُ والمَصيرُ إليه لإيقاعِ قولِه: ﴿وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ﴾ الآية قَيْداً لقولِه: ﴿تَكْفُرُونَ﴾.

قولُه: (**فما تقولُ في ﴿كَيْفَ﴾**) يعني: هلّا أَنكرَ عليهم ذاتَ الكُفرِ وذاتَ الطيران وهما المُنكَرانِ لا حالهُما، و«كيفَ» للحالِ؟ وحاصلُ الجوابِ: أَنَّ إنكارَ الذاتِ مُسْتَتْبَعٌ لإنكارِ الحالِ،

---

(١) «مفتاح العلوم» ص١٣٥.

حيثُ كانَ إنكارًا للحالِ التي يَقعُ عليها كفرُهم؟ قلتُ: حالُ الشيءِ تابعةٌ لذاتِه، فإذا امتنعَ ثبوتُ الذاتِ تبعَه امتناعُ ثبوتِ الحال؛ فكانَ إنكارُ حالِ الكفّار؛ لأنها تَبيعُ ذاتِ الكفرِ ورديفُها؛ إنكارًا لذاتِ الكفرِ وثَباتِها علىٰ طريقِ الكِناية، وذلكَ أقوىٰ لإنكارِ الكفرِ وأبلَغ. وتحريرُه: أنه إذا أُنكِرَ أن يَكونَ لكفرِهم حالٌ يُوجَدُ عليها ـ وقد عُلِمَ أنّ كلَّ موجودٍ لا ينفكُّ من حالٍ وصفةٍ عندَ وجودِه، ومحالٌ أن يُوجدَ بغيرِ صِفةٍ من الصّفات ـ كانَ إنكارًا لوجودِه علىٰ الطّريق البُرْهانيّ. والواوُ في قولِه: ﴿وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا﴾ للحالِ. فإن قلتَ: فكيفَ صحَّ أن يكونَ حالًا وهو ماضٍ، **ولا يُقال: جئتُ وقامَ الأمير، ولكن: وقد قام**، إلا أن يُضمرَ «قد»؟ قلتُ: لم تَدخلِ الواوُ علىٰ ﴿كُنتُمْ أَمْوَاتًا﴾ وحدَه، ولكن علىٰ جملةِ قوله: ﴿كُنتُمْ أَمْوَاتًا﴾ إلىٰ ﴿تُرْجَعُونَ﴾، كأنه قيل: كيفَ تكفرون باللّـهِ وقِصّتُكم هذه، وحالُكم أنكم كنتُم أمواتًا نُطَفًا في أصْلابِ آبائِكم؛ ....

لأنَّ حالَ الشيءِ تابعةٌ لذاتِ الشيء، فلو أنكرَ الذاتَ في هذا المَقامِ [لم] يَكُن في المبالغةِ كما إذا أنكرَ الحالَ، فيتبعُها امتناعُ الذات، لأنَّ مقتضىٰ الظاهرِ إنكارُ الذات. فإذا أنكرَ لم يكُن من الكنايةِ في شيء. وأمّا إذا أَنكَرْتَ الحالَ لتنتفيَ الذاتُ كانَ كناية، وكان أبلغَ لِما يلزَمُ من نَفيِها نَفْيُه بطريقٍ بُرهانيّ؛ لأنه إذا أنكَر أن يكونَ لكفرِهم حالٌ يوجَدُ عليها وقد عُلِمَ أنَّ كلَّ موجودٍ لا ينفكُّ عن حالٍ، فإذا نُفي اللازمُ يَنتفي الملزوم، فكان كدعوىٰ الشيء بِبيِّنة، وهي كنايةٌ إيمائية.

قولُه: (**ولا يقال: جئتُ وقامَ الأمير ولكن: وقد قام**) قال صاحبُ «المفتاح»: إنما وجبَ ذلك ليُقرِّبَه من زمانِك حتى يصلُحَ للحال[1].

وقال السَّجاوَنْدي: الفعل الماضي لا يصحُّ أن يكونَ حالًا؛ لأنّ الحالَ مفعولٌ فيها، وما مضىٰ لا يصحُّ أن يقعَ فيه شيءٌ، فإذا صَحِبَه «قد» وقعَ حالًا، وذلك أنَّ «قد» حرفُ معنًى، وحرفُ المعنىٰ إذا دخلَ علىٰ الفِعلِ غَيَّرَهُ عما كانَ عليه من المعنى، فإذا قُلْتَ: جئْتُ وقد كتبَ

(١) «مفتاح العلوم» ص١٢٢.

فجعلَكم أحياءً، ثُمّ يُميتُكم بعدَ هذه الحياةِ، ثُمّ يُحييكُم بعدَ الموت، ثُمّ يُحاسبُكم؟ فإن قلتَ: بعضُ القصَّةِ ماضٍ وبعضُها مُستقبَلٌ، والماضي والمستقبلُ كلاهما لا يَصِحُّ أن يقعا حالًا حتىٰ يكونَ فعلًا حاضرًا وقْتَ وجودِ ما هو حالٌ عنه، فما الحاضرُ الذي وَقَعَ حالًا؟ قلتُ: هو العلمُ بالقصّة، كأنه قيل: كيفَ تكفرونَ وأنتم عالِـمُون بهذه القصّةِ بأوّلِها وآخرِها؟ فإن قلتَ: **فقد آلَ المعنىٰ** إلىٰ قولِك: علىٰ أيِّ حالٍ تكفرونَ في حالِ علْمِكم بهذه القصّة؟ فما وجهُ صِحَّتِه؟ قلتُ: قد ذكرنا أنّ معنىٰ الاستفهامِ في:.........

زيدٌ، لا يجوزُ أن يكونَ حالًا إن كانتِ الكتابةُ قد انقضَت، ويكون إذا شَرَعَ في الكتابةِ، وقد مضىٰ منها جزءٌ لا أنه ملتبسٌ بها، فيُفيدُ «قد» أنَّ زيدًا قد شرَعَ في الكتابةِ، وأنه قد مضىٰ جزءٌ منها، فَلِمُضيِّ ذلك الجزءِ جِيءَ بالماضي، ولا يقَعُ الماضي حالًا إلا علىٰ هذا المعنى، فلهذا لزِمَ أن يكونَ معه «قد» ظاهرةً أو مقدرة.

وقال غيره: لابُدَّ في الماضي المُثْبَتِ من «قد» ظاهرةً أو مُقَدَّرةً؛ لأنه إنما يصلحُ للحالِ ما يصحُّ أن يقعَ فيه الآنَ أو الساعة، وهذا مُمتنعٌ في الماضي المُثْبَتِ، فلا يكونُ حالًا، إلّا إذا كان معه «قد»، فإنه قد يُقَرِّبُ الماضي من الحال، ولا يحتاجُ الماضي المنفيُّ إلىٰ ذلك لدلالةِ ما علىٰ نَفْيِ الحال، ولهذا يصحُّ تقديرُ «الآن» أو «الساعة».

قولُه: (**فقد آل الـمعنىٰ**) يعني رجعَ معنىٰ قولِه: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ﴾ «على أيّ حالٍ تكفرون» ومعنىٰ قوله: ﴿وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا﴾ إلىٰ آخرِه «في حالِ عِلْمِكم بهذه القصة» كأنه قيل: أَجيبوا عن حالِ كُفْرِكم، والحالُ أنكم عالمونَ بهذه القصّةِ، فما وَجْهُ استقامةِ هذا الكلام؟

وخُلاصةُ الجوابِ وتحريرُه: أنَّ كيفَ سؤالٌ عن الحالِ، وتقرَّرَ أنَّ حالةَ الكُفرِ مُنْحصرةٌ في العِلْمِ بالصانِعِ والجَهْلِ به، فإذا قُـيِّدَ السؤالُ بإحدىٰ الحالتَـيْن فكيفَ يُجاب عنه؟ وخلاصةُ الجواب: أنّـا قد دَلَلْنا علىٰ أنّ مرجِعَ إنكارِ حالِ الكُفْرِ إلىٰ إنكارِ ذاتِه لا حالِه، وذِكْرُ الحالِ للمبالغةِ فقط، وأَنَّ الحالَ الثانيةَ قَيْدٌ للمُنْكِرِ. المعنىٰ: أتكفرونَ والحالُ حالُ العلْمِ، فحصولُ

﴿كَيْفَ﴾: الإنكار، وأنّ إنكارَ الحالِ مُتضمِّنٌ لإنكارِ الذّاتِ علىٰ سبيلِ الكِناية، فكأنه قيل: ما أعجبَ كفرَكَم مع علمِكم بحالِكم هذه! فإن قلت: إنِ اتصلَ علمُهم بأنهم كانوا أمواتًا فأحياهم ثُمَّ يُميتهم فلِمَ يتصلُ بالإحياءِ الثاني والرجوع؟ قلت: قد تمكَّنوا من العِلْم بهما بالدّلائلِ الموصلةِ إليه؛ فكانَ ذلكَ بمنزلةِ حصولِ العلم، وكثيرٌ منهم عَلِموا ثُمَّ عاندوا. والأموات: جمعُ مَيْت؛ كالأقوالِ في جمعِ قَيْل. فإن قلتَ: كيفَ قيلَ لهم: «أموات» في حالِ كونِهم جمادًا، وإنما يُقال: «مَيْت» فيما تصِحُّ فيه الحياةُ من البِنىٰ؟ قلتُ: بل يقالُ ذلكَ لعادمِ الحياة؛ كقوله: ﴿بَلْدَةً مَّيْتًا﴾ [الفرقان: ٤٩]، ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلْأَرْضُ ٱلْمَيْتَةُ﴾ [يس: ٣٣]، ﴿أَمْوَٰتٌ غَيْرُ أَحْيَآءٍ﴾ [النحل: ٢١]. ويجوزُ أن يكونَ استعارة؛ لاجتماعِهما في أن لا روحَ وأن لا إحساسَ. فإن قلتَ: ما المرادُ بالإحياءِ الثاني؟ قلتُ: يجوزُ أن يُرادَ به الإحياءُ في القَبر، وبالرّجوعِ النّشورُ؛ وأن يُرادَ به النّشور، وبالرجوعِ المصيرُ إلىٰ الجزاء. فإن قلتَ: لِـمَ كانَ العطفُ الأوّلُ بالفاء، والإعقابُ بـ«ثُمَّ»؟ قلتُ: لأنّ الإحياءَ الأوّلَ قد تَعقَّبَ الموتَ بغيرِ تراخٍ، وأمّا الموتُ فقد تراخىٰ عن الإحياء،....

الكُفرِ من العاقل العالِمِ في هذا المقام مَظِنَّـةُ تعجُّبٍ وتَعْجيب، وحاصلُه أنَّ «كيفَ» قد انسلخَ عنه معنىٰ السؤالِ وتولَّدَ معنىٰ الإنكار.

قولُه: (جَمْع قَيْلٍ)، الجوهري: القَيْلُ: ملِكٌ من ملوكِ حِمْيَرَ دونَ الملكِ الأعظم، وأصلُه قَـيِّلٌ بالتشديد، كأنّه الذي له قَوْل، أي: يَنْفُذُ قَوْلُهُ، والجمع أَقْوال وأَقْيال أيضًا، ومَنْ جَمَعَه علىٰ أقيالٍ لم يَجْعَلِ الواحدَ منه مُشَدَّدًا.

قولُه: (لاجتمـاعِهما) أي: اجتماعِ[1] الجمادِ وما تصحُّ فيه الحياةُ في معنىٰ «لا روحَ ولا إحساس»، يعني شَبَّهَ الجمادَ بالميِّتِ لجامعِ أَنْ لا روحَ ولا إحساسَ[2] فيهما، ثم استعيرَ اللفظ.

---

(١) في (ح) و(ف): «لاجتماعهما اجتماع».

(٢) قوله: «يعني شبَّه الجماد...» إلىٰ هنا ساقط من (ح).

والإحياءُ الثاني كذلكَ متراخٍ عن الموتِ إن أُرِيدَ به النّشورُ تَراخيًا ظاهرًا، وإن أُرِيدَ به إحياءُ القَبرِ فمنه **يُكتَسبُ العِلمُ** بتراخيه، والرّجوعُ إلىٰ الجزاءِ أيضًا متراخٍ عن النّشور.
فإن قلتَ: من أين **أنكرَ اجتماعَ الكفرِ** معَ القصّةِ التي ذكرَها: أَلِأَنّها مُشتمِلةٌ علىٰ آياتٍ بيِّنات تَصرِفُهم عن الكفْر، أم علىٰ نِعَمٍ جِسامٍ حقُّها أن تُشكرَ ولا تُكفر؟...............

قولُه: (**فمنه يُكتَسَبُ العِلْمُ**) أي: يُعْلَمُ من استعمالِ «ثمَّ» في هذا الموضعِ أنَّ الميّتَ يَحيىٰ في القبرِ للسؤالِ بعد زمانٍ مُتَراخٍ. وما يُشْعِرُ بذلك ما رَوَيْنا عن مسلمٍ عن عبد الرحمٰن قال: حضَرْنا عَمْرو بنَ العاصِ وهو في سياقِ الموتِ، فبكىٰ بكاءً طويلًا، وحَوَّلَ وجْهَه إلىٰ الجدارِ، فجعلَ ابنُه يقول: ما يُبكيكَ يا أبتاه؟ أما بَشَّركَ رسولُ الله ﷺ بكَذا وكذا؟ فأَقْبَلَ بَوَجْهِه فقالَ... وساقَ الحديثَ إلىٰ قوله: فإذا أنا مِتُّ فلا يَصْحَبْني نائحةٌ ولا نار، فإذا دَفَنْتموني فسُنُّوا عليَّ القبْرَ سَنًّا، ثم أقيموا حَوْلَ قَبْري قَدْرَ ما يُنْحَرُ جَزورٌ ويُقْسَمُ لَحْمُها حتىٰ استأنسَ بكم، وأنظرَ ماذا أراجعُ رُسُلَ ربي[(١)].

وعن أَبي داودَ عن البراءِ عن النبيِّ ﷺ أنه قال: «إنَّ الـمَيِّتَ ليسمَعُ خَفْقَ نِعالِهم إذا ولَّوْا مُدْبرينَ حين يقالَ له: مَنْ ربُّكَ؟ وما دينُك؟ ومَنْ نَبِيُّك؟» الحديث[(٢)].

وفي «جامع الأصول»[(٣)]: سياقُ الموتِ: وَقْتُ حضورِ الأجلِ، كأنّ روحَه تُساقُ لتَخْرُجَ من جسدِهِ. وسَنَنْتُ الترابَ علىٰ الميت: إذا رمَيْتَه فوْقَه برِفْقٍ ولُطْف.

قولُه: (**مِن أينَ أَنكرَ اجتماعَ الكفر**) «أين» سؤالٌ عن تعميمِ الأمكنةِ والأحياز، فاستُعيرَ للتعليلِ، ولذلك فَصَّلَه بقَوْله: «لأنّها مشتملةٌ علىٰ آيات» إلىٰ آخره، ونَحْـوُه في التعليل «إذ»

---

(١) أخرجه مسلم (١٢١) من حديثِ عبد الرحمٰن بن شُماسة المهريِّ.

(٢) أخرجه أبو داود (٤٧٥٢)، وأخرجه البخاري (١٣٣٨)، ومسلم (٢٨٧٠) وغيرهما من حديثِ أنس بن مالك.

(٣) «جامع الأصول» (٩: ١٠٤).

قلت: يَحتملُ الأمرَيْنِ جميعًا؛ لأنّ ما عدَّده آياتٌ، وهيَ معَ كونِها آياتٍ مِن أعظمِ النِّعَم.

و«حيث»؛ قال المصنِّف: في[1] «الأحقاف»[2]: لاستواءِ مؤدىٰ التعليلِ والظرفِ في قولِك: ضربْتُه لإساءتِه، وضرَبْتُه إذْ أساءَ، لأنّك إذا ضرَبْتَهُ في وقتِ إساءتِه فإنما ضربتَه فيه لوجودِ إساءتِه فيه، أُجْرِيا مَجْرىٰ التعليل. وقريبٌ منه قولُ الأصوليِّين: شَرْطُ المجازِ العلاقةُ المعتَبرُ نَوْعُها، نحوَ السببيةِ القابليةِ، نَحْوَ: سالَ الوادي، فإنَّ تمكينَ الوادي للماءِ من السيلانِ بمنزلةِ سَبَبِ السيلان[3]، وكذلك موقعُ صدورِ المعنىٰ من الآيةِ وتمكينهِ للمُنْكِرِ من السؤالِ بمنزلةِ السببِ فيه.

ثُمَّ في الآية مقامان: مقامُ كونهم كافرينَ بالله جاحدينَ لآياتِه العظام، ومقامُ كونِهم غيْرَ شاكرينَ لنِعَمِهِ الجِسام. وقولُه: ﴿وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ﴾ يحتملُ أن يكونَ موقِعًا لكِلا المعنَيَيْن؛ أمّا النعمةُ فلأنَّ نِعمةَ الحياةِ في الدنيا والآخرةِ ممّا يستوجبُ الشكرَ، وأمّا الآيةُ فلأنَّ تلك الأطوارَ آياتٌ عظيمة، فعلىٰ العالِمِ بها الإقرارُ بعظَمةِ مُنْشئِها وبارئِها والإيمانُ به. فما المُرادُ في الآيةِ وما الذي يقتضيه المقام؟

وأجابَ بقوله: «يحتمِلُ الأمرَيْن جميعًا» يعني لا منافاةَ بين المعنيَيْن، فيجوزُ إرادتُهما معًا لِـما يَجْمَعُهما معنىٰ النعمة.

وقلتُ: بل الواجبُ تَنزُّلُهما عليهما لِما استُؤْنِفَ بقولِه: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ الآياتِ [البقرة: ٢٩] علىٰ سبيلِ البيانِ، وهي مُتَضمِّنةٌ للنعمةِ والآياتِ جميعًا. وأمّا قولُ بعضِهم: إنَّ الكُفْرَ بمَعنىٰ الكُفرانِ لا يُعَدّىٰ بالباء، فجوابُه: أنَّ بابَ المجازِ والتضمينِ غيرُ

(١) قوله: «في» ساقط من (ف).

(٢) «الكشاف» (١٤: ٣٠٧) قاله في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿إِذْ كَانُوا۟ يَجْحَدُونَ﴾ [الأحقاف: ٢٦] وأنه جارٍ مجرى التعليل لقوله تعالىٰ: ﴿فَمَآ أَغْنَىٰ عَنْهُمْ﴾.

(٣) انظر: «شرح تنقيح الفصول» للقرافي ص٤٤-٤٥.

﴿لَكُم﴾ لأجلِكم ولانتفاعِكم به في دُنياكم ودِينكم، أمّا الانتفاعُ الدّنيويّ فظاهِر، وأمّا الانتفاعُ الدينيُّ: فالنظرُ فيه وما فِيه من عجائبِ الصُّنعِ الدالَّةِ علىٰ الصّانعِ القادرِ الحكيم، وما فِيه من التذكيرِ بالآخرةِ وبثوابِها وعقابِها؛ لاشتمالِه علىٰ أسبابِ..........

مَسدودٍ، واقتضاءُ المَقامِ حاكمٌ لا يُخالَفُ(١)، علىٰ أنّهما من وادٍ واحدٍ، أي: كِلاهما يتعدّيان بالباءِ كقوله تعالىٰ: ﴿وَبِنِعۡمَةِ ٱللَّهِ يَكۡفُرُونَ﴾ [العنكبوت: ٦٧].

قال الراغب: الكفرُ عبارةٌ عن السَّتْر، وكُفْرُ النعمةِ: سَتْرُها، يُقال: كَفَر كُفرًا وكُفورًا نَحْوَ: شَكَر شكرًا وشُكورًا. وحقيقةُ الكُفرِ سَتْرُ نِعْمَةِ الله، لـمّا كانت نعمةُ الله إجمالًا ثلاثًا: خارجيةً كالمالِ والجاهِ، وبدنيةً كالصحَّةِ والقوة، ونفسيةً كالعقلِ والفِطْنة، صارَ الشكرُ والكفرُ ثلاثةَ أنواعٍ. وأعظَمُ الكفرِ ما كان مقابلًا لأعظمِ النِّعَم، وهو ما يُتَوصَّلُ به إلىٰ الإيمانِ واستحقاقِ الثوابِ، ومَنْ قابلَ تلك النعمةَ بالكُفرانِ فهو الكافرُ المُطْلَق، ولذلك صارَ الكفرُ في الإطلاقِ جحودَ الوَحْدانيةِ والنبُوَّةِ والتشريع(٢).

قال القاضي: الإماتةُ مِنَ النِّعَمِ العظيمةِ المقتضيةِ للشكرِ، لكَوْنِها وُصْلةً إلىٰ الحياةِ الثانيةِ التي هي الحياةُ الحقيقية؛ كما قال: ﴿وَإِنَّ ٱلدَّارَ ٱلۡأٓخِرَةَ لَهِيَ ٱلۡحَيَوَانُ﴾ [العنكبوت: ٦٤] مع أنّ المعدودَ عليهم نِعْمَةً هو المعنىٰ الـمُنْتَـزَعُ من القصَّةِ بأَسرِها(٣) وهو العلم.

قولُه: (فيه وما فيه) الضميرُ في الموضِعَيْنِ لـ﴿مَّا فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ كُرِّرَ للتوطئةِ علىٰ منوالِ: أَعْجَبني زيدٌ وكَرَمُه، فـ«ما» فيه معطوفٌ علىٰ الضميرِ المجرورِ ولا يَحتاجُ إلىٰ إعادةِ الجارِّ لكونِهِ كالبَدَلِ في مُجرَّدِ التوطئةِ لا التنحية؛ لأنّ لذاتِ زيدٍ في المثالِ أيضًا مَدْخلاً في التعجُّبِ منه. المعنىٰ: فالنظرُ في ما في الأرضِ وفي العجائبِ الكائنةِ فيه.

---

(١) من قوله: «الآيات» إلىٰ هنا ساقط من (ط).

(٢) «تفسير الراغب» (١: ٨٧).

(٣) «أنوار التنزيل» (١: ٢٧٠).

الأُنْسِ واللَّذَّةِ من فنونِ المطاعِمِ، والمشارب، والفواكه، والـمَناكِح، والمراكِب، والـمَناظِرِ الحسَنةِ البهيَّة، وعلىٰ أسبابِ الوَحْشةِ والمشقّةِ من أنواع المكارِه؛ كالنّيرانِ، والصّواعق، والسِّباع، والأحْناش، والسُّموم، والغُموم، والمخاوِف. وقد استُدِلَّ بقوله: ﴿خَلَقَ لَكُم﴾ علىٰ أنّ الأشياءَ التي تصحُّ أن يُنتفعَ بها ولم تجرِ مَجرىٰ المحظوراتِ في العقْلِ؛ **خُلِقتْ في الأصلِ مباحةً مُطلقًا**، لكلِّ أحدٍ أن يَتناولَها ويستنفعَ بها. فإن قلتَ: هل لقولِ مَن زَعَمَ أنّ المعنىٰ: خَلَقَ لكم الأرضَ وما فيها وجهُ صحةٍ؟ قلتُ: إن أرادَ بالأرضِ الجهاتِ السُّفْليةَ دونَ الغَبْراءِ كما تُذكَرُ السّماءُ وتُرادُ الجهاتُ العُلويّة؛..................

قولُه: (**خُلِقَتْ في الأصلِ مُباحةً مُطلقًا**)، **الانتصاف**: هذا مَذْهَبُ فِرْقةٍ من المعتزلةِ[1] بنَوْهُ علىٰ التحسينِ والتقبيح[2].

الإنصاف: قالَ بهذا جماعةٌ من أهلِ السُّنَّةِ من الشافعيةِ والحنفيةِ[3]، واختاره الإمامُ فخرُ الدين في «محصوله»[4] وجعلَه من القواعدِ الكُلِّيةِ، فليسَ المذهبُ مختصًّا بهم كما زعم.

وقال القاضي: الآيةُ تقتضي إباحةَ الأشياءِ النافعةِ ولا يمنَعُ اختصاصَ بَعْضِها ببعضٍ لأسبابٍ عارِضة، فإنه يدلُّ علىٰ أنَّ الكُلَّ للكلِّ، لا أن كلَّ واحدٍ لكلِّ واحدٍ[5]، والتعيينُ إنَّما يُستفادُ من دليلٍ منفصل. وكذا عن الإمام[6].

---

(١) في «الانتصاف»: القَدرية. وهما بمعنى: فقد كان أهلُ السنّة يُسَمّون المعتزلة القَدْريّةَ.

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ١٢٣).

(٣) انظر تفصيل المسألة في «البحر المحيط في أصولِ الفقه» للبدر الزركشي (٤: ٣٢٢).

(٤) «المحصول» للفخر الرازي (٦: ١٤٢) وهو حاصلُ بحثٍ مُتفرِّع المسالك ختَمَه بقوله: «فثبت أنَّ الأصلَ في المنافعِ الإباحة، وهذا النوعُ من الكلامِ هو اللائقُ بطباعِ الفقهاءِ والقُضاةِ، وإنْ كان تحقيقُ القولِ فيه لا يتمُّ إلّا مع القولِ بالاعتزال». انتهى.

(٥) «أنوار التنزيل» (١: ٢٧٢).

(٦) انظر: «مفاتيح الغيب» (٢: ٣٧٩).

جازَ ذلك؛ فإنّ الغَبْراءَ وما فيها واقعةٌ في الجهاتِ السُّفليّة. و﴿**جَمِيعًا**﴾ نُصِبَ علىٰ الحالِ من الموصولِ الثاني. والاستواءُ: الاعتدالُ والاستقامة، يُقال: استوىٰ العُودُ وغيرُه؛ إذا قامَ واعتدل. **ثُمَّ قيلَ: استوىٰ إليه** كالسَّهم الـمُرسَل؛ إذا قَصَدَه قصدًا مُستويًا من غيرِ أن يَلْويَ علىٰ شيء، ومنه استُعيرَ قولُه: ﴿**ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ**﴾ أي: قَصَدَ إليها بإرادته ومشيئتِه بَعْدَ خَلْقِ ما في الأرضِ من غيرِ أن يُريدَ ـ فيما بَينَ **ذلكَ** ـ خلْقَ شيءٍ آخرَ. **والمرادُ بالسّماءِ جهاتُ العُلوِّ** كأنه قيل: ثُمَّ استوىٰ إلىٰ فَوق............

قولُـه: (**جـازَ ذلك**) أي: قَـوْلُ مَنْ زعمَ أنّ المعنيَّ بقولـه: ﴿**خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا**﴾ خَلْقُ الأرضِ وما فيها، إنَّما يصحُّ إذا كَنىٰ بالأرضِ عن الجهاتِ السفليةِ دونَ حقيقةِ الأرضِ التي هي الغَبْراء؛ لأنَّ الغَبْراءَ وما فيها واقعةٌ في الجهاتِ السفلية، وأما إذا أُجْرِيَتْ علىٰ الحقيقةِ فلا، فإنَّ الشيءَ لا يحصُلُ في نفسِه ولا يكونُ طرفًا لها. وينصر الأولَ إفرادُ السماءِ والمرادُ جهاتُ العلوِّ في الوجهِ المختار.

قولُه: (**ثم قيل: استوىٰ إليه**)، **الأساس**: ومن المجازِ: استَوَيْتُ إليكَ: قصَدْتُكَ قصدًا لا أَلوي علىٰ شيء. ولمّا لم يكُن في الاعتدالِ والاستقامةِ التواءٌ سُمِّيَ به القَصْدُ المُستوي مجازًا، بقرينةِ التَّعْدِيةِ «بإلى». **الأساس**: قصَدْتُه وقصَدْتُ إليه. ثُمَّ شُبِّه بهذا القَصْدِ الذي يختصُّ بالأجسامِ إرادتُه الخاصَّةُ تعالىٰ عن صفاتِ المخلوقين، ثمّ استُعيرَ لها ما كان مُستَعْملًا في المُشبَّهِ به استعارةً مُصرِّحةً تَبَعية.

قولُه: (**المرادُ بالسماءِ جهاتُ العُلوِّ**) إنَّما عَدَلَ إلىٰ هذا التأويلِ لفِقْدانِ المطابقةِ بين ذِكْرِ السماءِ والضميرِ في «فسَوَّاهُنَّ» إفرادًا وجَمْعًا، فأصلُ الكلامِ حينئذٍ: ثمَّ استوىٰ إلىٰ فوقُ فسوَّىٰ سَبْعَ سمٰواتٍ، ألا ترىٰ حينَ جعلَ «السماءَ في معنى الجنس» أو قال: السماءُ «جَمْع سَماوةٍ»[1] كيفَ جعلَ الضميرَ للسماءِ لحصولِ المُطابقة، فإذن المعنىٰ علىٰ التقديرَيْن الأخيرَيْن[2]: ثم أرادَ

---

(١) في «الكشاف»: جمع سماءة، بالهمز والمد.

(٢) قوله: «علىٰ التقديرين الأخيرين» ساقط من (ط).

والضميرُ في: ﴿فَسَوَّىٰهُنَّ﴾ ضميرٌ مُبهَم. و﴿سَبۡعَ سَمَٰوَٰتٍ﴾ تفسيرُه، كقولهم: رُبَّهُ رَجلًا. وقيل: الضميرُ راجعٌ إلىٰ السّماءِ. والسماءُ في معنىٰ الجنس، **وقيل: جَمعُ سماءَة**، والوجهُ العربيُّ هو الأوّلُ. ومعنىٰ تسويتِهنّ: تعديلُ خَلْقِهنّ وتقديمُه وإخلاؤه من العِوَجِ والفُطور؛ أو إتمامُ خَلْقِهنّ. ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٞ﴾ فمِن ثَمَّ خَلَقَهنَّ.......................

تسوية السماوات، فسواهُنَّ سَبْعاً، كقوله تعالىٰ: ﴿فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمۡ فَٱقۡتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ﴾ [البقرة: ٥٤] أي: فاعزموا علىٰ التوبةِ فاقتلوا أنفُسَكم، لكنَّ الأولَ أقضىٰ لِحَقِّ البلاغةِ ومَقامِ إرادةِ تفضيلِ خَلْقِ السماوات علىٰ الأرضِ، بدليلِ إيثارِ «ثُمَّ» الدالةِ علىٰ التراخي في الرتبةِ وأدعىٰ له، فإفرادُ السماءِ لإرادةِ جهةِ فَوْقَ مُؤْذِنٌ بالتفضيل، إذ التعبيرُ عنها بها تعظيمٌ لها، مع أنَّ في تصويرِ الفوقيةِ في هذا الجانب تصويرَ ضِدِّها فيما يُقابلُها، ولِرُتْبةِ هذه الفائدةِ أَبْهَم ضميرَ السماواتِ ليُشَوِّق إلىٰ ما يُبَيِّنُه، ثم جيءَ بها تَفْسيرًا له، فحصلَ من ذلك مَزيدُ التفخيمِ لشأنِها، وإن شِئْتَ فجَرِّبْ ذوْقَك في قولك: رُبَّه رَجلًا، وقولك: رُبَّ رجلٍ، لتعرفَ الفرق.

وليسَ في إرادةِ الجنسيةِ تلك الفوائد، ولا في الجمعيةِ مع أنّ تلك لُغَةٌ[1] غيرُ فصيحة، وإليه الإشارةُ بقوله: «والوجْهُ العربيُّ الأوّلُ». وأما الفرقُ بين النصَّيْن فإنَّ الضميرَ في ﴿فَسَوَّىٰهُنَّ﴾ إذا رجعَ إلىٰ السماءِ علىٰ المعنىٰ كان ﴿سَبۡعَ سَمَٰوَٰتٍ﴾ حالًا، أي: فسواهُنَّ كائنةً سَبْعَ سماوات، أو سبع سماوات متعددةً علىٰ أنها حالٌ مُوَطِّئة نحو: ﴿أَنزَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا﴾ [يوسف: ٢] وإذا كان الضميرُ مُبْهمًا كان ﴿سَبۡعَ سَمَٰوَٰتٍ﴾ نصبًا علىٰ التمييزِ، والتفسيرُ نحو: رُبَّه رجلًا. نصَّ علىٰ هـٰذَيْن النَّصْبَيْن في سورة «حم السجدة»[2].

قولُه: (**وقيل: جَمْعُ سَماءة**) قال الزجاج: والسماءُ لفظُها واحدٌ ومعناها الجمع، ويجوز أن تكونَ السماءُ جَمْعًا كأنَّ واحدَها سَماءة[3].

---

(١) في (ط): «لُغَيّة».

(٢) انظر: «الكشاف» (١٣: ٥٨١).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ١٠٧).

خَلْقًا مُستويًا مُحكمًا من غَيرِ تفاوتٍ معَ خَلْقِ ما في الأرضِ علىٰ حَسبِ حاجاتِ أهلِها ومنافعِهم ومصالِحهم. فإن قلتَ: ما فَسَّرتَ به معنىٰ الاستواءِ إلىٰ السماءِ **يُناقضُه** ﴿ثُمَّ﴾؛ لإعطائِه معنىٰ التراخي والـمُهْلة. قلت: ﴿ثُمَّ﴾ هاهنا لِـمَا بينَ الخلقَيْن من التفاوت، وفضلِ خَلْقِ السماوات علىٰ خَلْقِ الأرضِ، لا للتراخي في الوَقت، كقوله: ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [البلد: ١٧]، علىٰ أنه لو كانَ لمعنىٰ التراخي في الوقتِ لم يَلزمْ ما اعترضتَ به؛ لأنّ المعنىٰ: أنه حينَ قَصَدَ إلىٰ السماءِ لم يُحدِثْ فيما بينَ ذلك ـ أي: في تضاعيفِ القَصْدِ إليها ـ خَلْقًا آخَرَ، فإن قلتَ: أمَا يناقضُ هذا قولَه: ﴿وَٱلْأَرْضَ بَعْدَ ذَٰلِكَ دَحَىٰهَآ﴾ [النازعات: ٣٠]؟ قلت: لا؛ لأنّ جِرْمَ الأرضِ تَقدَّمَ خلقُه خلْقَ السّماء، وأمّا دَحْوُها فمتأخِّر. وعن الحسَن: خَلَقَ اللّٰـهُ الأرضَ في مَوضعِ بيتِ الـمَقدِس كهيئةِ الفِهْر، عليها دُخانٌ مُلتزِقٌ بها، ثُمَّ أصعَدَ الدّخانَ وخَلَقَ منه السماوات، وأمسكَ الفِهْرَ في موضعِها، وبَسَطَ منها الأرضَ؛ فذلكَ قولُه: ﴿كَانَتَا رَتْقًا﴾ [الأنبياء: ٣٠]؛ وهو الالتِزاق.

[﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّى جَاعِلٌ فِى ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ قَالُوٓا۟ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ۖ قَالَ إِنِّىٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ۞ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ فَقَالَ أَنۢبِـُٔونِى بِأَسْمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ۞ قَالُوا۟ سُبْحَٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ ۞ قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ أَنۢبِئْهُم بِأَسْمَآئِهِمْ ۖ فَلَمَّآ أَنۢبَأَهُم بِأَسْمَآئِهِمْ قَالَ أَلَمْ أَقُل لَّكُمْ إِنِّىٓ أَعْلَمُ غَيْبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ﴾ ٣٠-٣٣]

قولُه: (يُناقِضُه) يعني فَسَّرتَ الاستواءَ بأنّه تعالىٰ قصدَ إلىٰ السماءِ بعد خَلْقِ ما في الأرضِ من غيرِ أن يُريدَ فيما بين ذلك خَلْقَ شيءٍ آخرَ، هذا يقتضي أَنْ لا يتخلَّل بينَهما زمانٌ، ومعنىٰ «ثُمَّ» التراخي في الزمان. وأجابَ عنه من وَجْهَيْن، أحدُهما: أنَّ «ثُمَّ» هاهنا مُستعارةٌ للتراخي

﴿وَإِذْ﴾ نَصْبٌ بإضمارِ «اذكُرْ»، ويجوزُ أن يَنتصِبَ بـ﴿قَالُوٓاْ﴾. والملائكة: ....

في الرُّتبةِ كما في قولِه تعالىٰ: ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ [البلد: ١٧]، فإنَّ اسم «كان» ضميرٌ يرجِعُ إلىٰ فاعل: ﴿فَلَا ٱقْتَحَمَ ٱلْعَقَبَةَ﴾ [البلد: ١١] وهو الإنسانُ الكافرُ، وقولُه: ﴿فَكُّ رَقَبَةٍ * أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ * يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ * أَوْ مِسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ﴾ [البلد: ١٣-١٦] تفسيرٌ للعقبة، والترتيبُ الظاهريُّ يُوجِبُ تقديمَ الإيمانِ عليهما، لكنَّ «ثُمَّ» هاهنا للتراخي في الرُّتبة.

وثانيهما: أنَّ قَوْلَنا: إنّه تعالىٰ لم يُحدِثْ فيما بين ذلك شيئًا، لا يقتضي التعاقب.

قال الإمام: «ثُمَّ» هاهنا من جهةِ تعديدِ النِّعَم كما تقول لصاحبِك: أليسَ قد مَنَحْتُك هذا، ثُمَّ رفَعْتُ منزلتَك، ثُمَّ دفَعْتُ الخُصومَ عنك! ولعلَّ بَعْضَ ما أَخَّرَهُ قد تقدَّم[1]. فـ«ثُمَّ» علىٰ هذا مَجازٌ لُمجَرَّدِ التعاقُب.

قولُه: (﴿وَإِذْ﴾ نَصْبٌ بإضْمارِ «اذكُر») قال القاضي: «إذ» ظَرْفٌ وُضِعَ لزمانِ نسبةٍ ماضيةٍ وقَعَ فيه أُخرىٰ، كما وُضِعَ «إذا» لزمانِ نسبةٍ مُسْتقبلةٍ وقعَ فيه أُخرى، واستُعْمِلتا للتعليلِ والمجازاة، ولذلك يَجبُ إضافتُهما إلىٰ الجُمَلِ كحيثُ في المكانِ، ومحلُّهما النصبُ علىٰ الظرفيةِ أبدًا[2]. وفيه نَظَر؛ لأنَّ «إذا» قد تقعُ اسمًا كما تقولُ: إذا يقومُ زيدٌ، إذا يقعُدُ عمرو[3].

قولُه: (ويَجوزُ أَن يَنتَصِبَ بـ﴿قَالُوٓاْ﴾) والأَوَّلُ أَوْجَهُ؛ لأنّ تقديرَ «اذكُر» يقتضي تذكيرًا مُتجَدِّدًا فيكونُ كقصّةٍ مستقلةٍ، ولا كذلك العطفُ فيكونُ قولُه: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم﴾ [البقرة: ٢٩] تذكيرًا لدلائلِ الآفاقِ، وهذه لدلائلِ الأنفُسِ؛ إمّا علىٰ سبيلِ كَوْنِها نعمةً من الله تعالىٰ، أو هي بنَفْسها آياتٌ. وقد سَبَقَ أنَّ هذه الآية كالبيانِ لقولِه: ﴿وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ﴾ من جهةِ النعمةِ والآية. ويحصُلُ بالتفرقةِ الترقِّي من الأدنىٰ إلىٰ الأعلىٰ، أمّا كونُها

(١) «مفاتيح الغيب» (٢: ٣٨١).

(٢) «أنوار التنزيل» (١: ٢٧٧).

(٣) لتمامِ الفائدة انظر: «الجنىٰ الداني في حروفِ المعاني» للمرادي ص٣٦٧.

جَـمْعُ «مَلْأَك» علىٰ الأصل، كالشمائلِ في جَـمْعِ شَمْأَل، وإلحاقُ التاءِ لتأنيثِ الجَمْع. و﴿جَاعِلٌ﴾: من «جَعَل» الذي له مفعولان، دَخَل علىٰ المبتدأِ والخبَر؛ وهما قولُه:......

آياتٍ فلأنَّ الترقِّيَ من دلائلِ الآفاقِ إلىٰ الأنفُسِ بابٌ عظيم في الاستدلال؛ ألا ترىٰ إلىٰ قوله: ﴿سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْأَفَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ﴾ [فصلت: ٥٣] قال حُجَّةُ الإسلام[1]: الطبيعيونَ رأوْا في تشريحِ الأعضاءِ من عجائبِ صُنْعِ الله وبدائعِ حِكْمتهِ ما اضطرّوا معه إلىٰ الاعترافِ بفاطرٍ حكيمٍ مُطَّلِعٍ علىٰ غاياتِ الأمور. وأما كَوْنُها نعمةً فلا شكَّ أنَّ نِعْمَةَ خلْقِ الأنفُسِ وتشريفِها بالخلافةِ وتكريمِها بسجودِ الملائكةِ أعظَمُ مِنْ خَلْقِ ما في الأرضِ لهم جميعًا.

قولُه: (جَمْعُ «مَلْأَكٍ» علىٰ الأصل) أي: أصلُه: مَلْأَكٌ، بالهمزِ ثم تُرِكَ الهَمْزُ لكثرةِ الاستعمال، فلمّـا جَمعوهُ ردُّوه إلىٰ الأصل[2]، وقد استُعملَ المُفردُ أيضًا مع الهمزة كمـا أَنشَدَهُ الزجاجُ لبعضهم:

فلَسْتَ لإنسِـيٍّ، ولكـن لمـلأكٍ ... تَنَـزَّلُ من جَوِّ السماءِ يَصوبُ[3]

وقال القاضي: ذهبَ أكثرُ المُسلمين إلى أن الملائكةَ أجسامٌ لطيفةٌ قادرةٌ علىٰ التشكُّلِ بأشكالٍ مُختلفةٍ مُستَدلِّين بأنّ الرسلَ كانوا يَـرَوْنَهم كذلك[4].

---

(١) يعني الإمام الغزالي رحمه الله. ولم أهتدِ إلىٰ موطِنِ هذا النقلِ من مَظِنَّتِه في «رسائل الغزالي»، وبخاصة رسالته: «الحكمةُ في مخلوقات الله عزَّ وجلَّ»، وهي نفيسة.

(٢) ولأبي العلاء المعرِّي رسالة مستقلّة سمّاها: «رسالة الملائكة» ذكر فيها تصريفَ هذا الاسم، وأطنب في التفريع والاستدلال، وهي مطبوعة بتحقيق العلّامة عبد العزيز الميمني الرجكوتي. ولتمامِ الفائدة انظر: «رسالة الملائكة» ص٢٣٩.

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ١١٢)، والبيت من قصيدة لعلقمة الفحل في «ديوانه» ص٢٢، مطلعها:

وفي الحيّ بيضاءُ العوارضِ ثَوْبُها ... إذا ما اسبكرَّت للشبابِ قَشيـبُ

(٤) «أنوار التنزيل» (١: ٢٧٩).

﴿فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾، فكانا مفعولَيْه، ومعناه: مُصيِّرٌ في الأرضِ خليفةً. والخليفة: مَن يَخلُف غيرَه. والمعنىٰ: خليفة منكم؛ لأنهم كانوا سكّانَ الأرضِ فخَلَفَهم فيها آدمُ وذُرِّيَّتُه. فإن قلتَ: فهلّا قيل: خلائف، أو: خلفاء؟ قلتُ: أُريدَ بالخليفةِ آدمُ واستُغنيَ بذكرِه عن ذِكْرِ بَنِيْه، كما يُستغنىٰ بذِكْرِ أبي القبيلةِ في قولِك: مُضَر وهاشم؛ أو أُريدَ مَن يَخْلُفُكم؛ أو خَلَفًا نَخْلُفكم؛ فوُحِّد لذلك. وقُرِئَ: (خليقة) بالقاف، **ويجوزُ أن يُريدَ خليفةً منّي**؛ لأنّ آدمَ كانَ خليفةَ اللّـهِ في أرضِه، وكذلكَ كلُّ نبيّ، ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰكَ خَلِيفَةً فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [ص: ٢٦]. فإن قلتَ: لأيِّ غَرَضٍ أخبرَهم بذلك؟ ....

قولُه: (ويجوزُ أن يُريدَ خليفةً مني) عَطْفٌ علىٰ قولِه: «المعنىٰ خليفةٌ مِنكم» يعني لفظةَ «من» مُقَدَّرَةٌ في التنزيل، وهي صفةٌ للخليفةِ، أي: كائنةٌ مِنكم أو مِنِّي، وعلىٰ الأولِ الخليفةُ بمَعْنىٰ الخَلْفِ، **الجَوْهريُّ**: الخَلْفُ: القَرْنُ بعد القَرْن. قال الله تعالىٰ: ﴿إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَآءَ مِنۢ بَعْدِ قَوْمِ نُوحٍ﴾(١) [الأعراف: ٦٩]. وعلىٰ الثاني: بمعنىٰ السلطانِ فكانَ يَرِدُ علىٰ الوجهِ الأولِ أن يُقال: كان المناسبُ أَنْ يُجاء بالخليفةِ جَمْعًا فلِمَ جيءَ مفردًا؟ فأجابَ بما ذكَر، ثم أكَّدَ الجوابَ بالقراءةِ الشاذَّةِ(٢) لأنها مناسبةٌ لأنْ يكونَ «خليقةً» بمعنىٰ الجمع. **الجوهريُّ**: الخليقةُ: الخلائقُ، ويقال: هم خليقةُ الله، وهم خَلْقُ الله، وهو في الأصلِ مَصْدَرٌ، فَعَلَّل ذلك الوجه، ثمَّ شرعَ في الوجهِ الثاني، فالخليفةُ علىٰ هذا غيرُ محتاجةٍ أَن تُفَسَّرَ بالجَمْع.

قولُه: (﴿إِنَّا جَعَلْنَٰكَ خَلِيفَةً فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [ص: ٢٦]) استشهادٌ لكَوْنِ آدمَ خليفةً من الله تعالىٰ في أرضِه؛ لأنّ المرادَ بالخليفةِ حينئذٍ مَنْ يُجْري في الأرضِ أحكامَ الله علىٰ سَنَنِ العَدْلِ ونَهْجِ الصواب، يدلُّ عليهِ ترتُّبُ قولِه: ﴿فَٱحْكُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِٱلْحَقِّ﴾ علىٰ الوصفِ بجَعْله خليفةً في الأرض، ولهذا لـمّا فُقِدَ هذا المعنىٰ بَعْدَ الخلفاءِ الراشدين، قال ﷺ: «الخلافةُ في أُمّتي ثلاثونَ

---

(١) في (ط): «من بعد عاد» وكذا هي الآية ٧٤ من سورة الأعراف.

(٢) وهي قراءة زيد بن عليّ كما في «الجامع لأحكام القرآن» (١: ٢٦٣).

قلتُ: لِيسألوا ذلكَ السؤالَ ويُجابوا بما أُجيبوا به فيَعرفوا حِكْمتَه في استخلافِهم قبْلَ كونِهم؛ **صيانةً لهم عن اعتراضِ الشُّبهةِ** في وقتِ استخلافهم. **وقيل: ليُعلِّمَ عبادَه** المشاورةَ في أمورِهم قبلَ أن يُقدِموا عليها، وعَرْضَها على ثقاتِهم ونُصَحائهم، وإن كانَ هو بعِلْمِه وحكمتِه البالغةِ غَنيًّا عن المشاورَة. ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا﴾: **تعجُّبٌ من أن يَستخلِفَ** مكانَ .....

سنةً، ثم مُلْكٌ بعد ذلك» رواهُ الترمذيُّ عن سَفينةَ[١]، وروىٰ أبو داودَ عنه: «خلافةُ النبوةِ ثلاثونَ سنةً، ثم يُؤتي اللهُ المُلْكَ مَنْ يشاء»[٢].

الراغب: إنّما استخلفَ اللهُ تعالىٰ آدمَ لقُصورِ المستخلَفِ عليه أن يقبلَ التأثيرَ من المُسْتَخْلِف وذلك ظاهر، فإنّ السلطانَ جعلَ الوزيرَ بيْنَه وبين رَعِيَّتِه إذْ هم أَقْرَبُ إلىٰ قَبولِهم منه، وكذا الواعظُ جُعِلَ بينَ العامَّةِ والعلماءِ الراسخين، فإنَّ العامَّةَ أَقْبَلُ مِنهم من العالمِ الراسخِ، وليس ذلك لعَجْزِه بل لعَجْزِ العامَّةِ عن القَبولِ منه[٣].

قولُه: (**صِيانةً لهم عن اعتراضِ الشُّبْهة**) الضميرُ للملائكةِ، و«صيانة» مفعول له لقولِه: «أَخْبَرَهُم» الـمُقدَّرِ بعد قولِه: «قلتُ» الدالِّ عليه أخبرَهُم في السؤالِ، ولا يجوزُ أن يكونَ الضميرُ لبني آدمَ لأنَّ الصيانةَ غيرُ مقارنةٍ عنْدَ الإخبار.

قولُه: (**وقيل ليُعَلِّمَ عِبادَهُ**) عَطْفٌ علىٰ قولِه: «قلت: ليسألوا».

قولُه: (**تعجُّبٌ مِنْ أن يَسْتَخلِفَ**) أي: وَلَّدَتِ الهمزةُ معنىٰ التعجُّب، لأنه لا يجوزُ أَن يُحْمَلَ علىٰ الإنكارِ لئلّا يلزَمَ مِنه اعتراضُهم علىٰ حُكْمِ الله تعالىٰ، وهذا لا يليقُ بمَرْتَبةِ الملائكةِ، قال الله تعالىٰ: ﴿لَا يَسْبِقُونَهُۥ بِٱلْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِۦ يَعْمَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٧].

---

(١) «سنن التِّرمذيّ» (٢٢٢٦)، وأخرجه الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٨: ٤١٥) برقم (٣٣٤٩)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٦٤٤٢)، وصحّحه ابن حبان (٦٦٥٧) وفيه تمام تخريجه.

(٢) «سنن أبي داود» (٤٦٤٦)، وأخرجه الحاكم في «المستدرك» (٣: ١٤٥)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٦: ٣٤١)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٦٤٤٤)، وغيرهم بإسنادٍ حسن لأجلِ سعيد بن جُهْمانَ مُخْتلَفٌ فيه.

(٣) «تفسير الراغب الأصفهاني» (١: ١٣٨-١٣٩).

أهلِ الطاعةِ أهلَ المعْصيةِ وهو الحكيمُ الذي لا يَفعلُ إلا الخيرَ، ولا يُريدُ إلا الخير. فإن قلتَ: من أين عَرفوا ذلكَ حتىٰ تعجَّبوا منه، وإنما هو غيبٌ؟ قلت: **عَرَفوه بإخبارٍ من الله، أو من جِهةِ اللَّوح، أو ثَبَتَ في علمِهم أنّ الملائكةَ وَحْدَهم هم الخَلْقُ المعصومون، وكلَّ خلقٍ سواهم ليسوا علىٰ صفتِهم؛ أو قاسوا أحدَ الثقلَيْن علىٰ الآخر؛**..........

قولُه: (**عَرفوهُ بإخبارٍ من الله تعالى**) قال السُّدِّي[(١)]: لـمّا قالَ اللهُ لهم ذلك قالوا: وما يكونُ من ذلك الخليفة؟ قال: يكونُ ذريةٌ يُفْسِدونَ في الأرضِ ويَـقْتُلُ بعضُهم بعضًا[(٢)].

قولُه: (**أنَّ الملائكةَ وَحْدَهُم هم الخَلْقُ المعصومون**)[(٣)] فيه مبالغاتٌ شَتّىٰ: إحداها: إقامةُ المُظْهَرِ موضِعَ المُضْمَرِ ليُؤْذِنَ بالعِلِّيةِ، يعني: حقيقةُ الملائكةِ خليقةٌ بأن تُوصَفَ بالعِصْمةِ؛ لأنَّ خليقَتَهم تَقْتضي ذلك، وثانيتها: تأكيدُها، وثالثتُها: نَفْيُ هذا الحكْمَ عن الغيرِ بالتصريحِ[(٤)] بقولِه: «وَحْدَهم» بعد أن نَفاهُ بتعريفِ الخبرِ وبتَوْسيطِ ضميرِ الفصْلِ، وأكّد ذلك بقَوْلِه: «وكل خَلْقٍ سِواهم ليسوا علىٰ صِفَتِهم»، وفيه تعصُّبٌ لمذهبه[(٥)].

قولُه: (**أو قاسوا أحدَ الثَّقَلَيْن علىٰ الآخر**) قال المُفَسِّرون: خلقَ الله السماواتِ والأرضَ والملائكةَ والجنَّ، وأسكنَ الملائكةَ السمـاءَ، والجنَّ الأرضَ، فعَبدوه، ثمَّ ظهرَ فيهم الحسَدُ

---

(١) هو: إسماعيل بن عبد الرحمن السدي، تابعي حجازي الأصل. كان إماماً عارفاً بالوقائع والناس، مات سنة ١٢٨هـ. انظر: «النجوم الزاهرة» (١: ٣٠٨)، و«اللباب» (١: ٥٣٧)، و«الأعلام» (١: ٣١٧).

(٢) ذكره ابن كثير في «التفسير» (١: ٢١٦) نقلاً عن تفسير السُّدِّي.

(٣) في (ح): «وحدهم هم المعصومون».

(٤) في (ح): «بتصريح».

(٥) يعني من القول بتفضيل الملائكةِ على البشر. وهي مسألةٌ اختلف فيها العلماءُ اختلافًا كثيرًا. انظر تفصيل ذلك في «الجامع لأحكام القرآن» (١: ٢٨٩)، و«معالم التنزيل» للبغوي (٢: ٣١٥)، و«المحرَّر الوجيز» لابن عطية (٢: ٢٢٧).

حيثُ أُسكِنوا الأرضَ فأفسَدوا فيها قبلَ سُكْنىٰ الملائكة. وقُرِئَ: (ويسفُك) بِضَمِّ الفاء، و(يُسْفِك)، و(يُسَفِّك) من أسْفَكَ وسفَّكَ. والواوُ في: ﴿وَنَحْنُ﴾ للحالِ، كما تقول: **أتُحسنُ إلىٰ فلانٍ وأنا أحقُّ منه بالإحسان!**..................................

والبغْيُ، فاقتَتلوا وأفْسَدوا، فبَعثَ الله إليهم جُندًا من الملائكةِ، فطردوهم عنها، وألْحقوهم بشُعوبِ الجبالِ والجزائر[1].

وقال القاضي: كأنّهم علِموا أنَّ المجعولَ خليفةً ذو ثلاثِ قُوىً عليها مدارُ أمرِه: شَهْويةٍ وغَضَبيةٍ تؤدِّيانِ به إلىٰ الفسادِ وسَفْكِ الدماء، وعَقْليةٍ تدعوهُ إلىٰ المعرفةِ والطاعة، ونظروا إليها مُفْردةً، وقالوا: ما الحكمةُ في استخلافِه وهو باعتبارِ تَيْنِكَ القُوَّتَيْن لا تقتضي الحكمةُ إيجادَه فضلًا عن استخلافه، وأمّا باعتبارِ القوَّةِ العقليةِ فنحنُ نُقيمُ ما يُتَـوَقَّعُ مِنها سليمًا عن مُعارضة تلك المفاسد، وغفلوا عن فضيلةِ كلِّ واحدةٍ من القوتين إذا صارَتْ مُهذَّبَةً مِطْواعةً للعقلِ مُتَمَرِّنَةً علىٰ الخيرِ كالعفَّةِ والشجاعةِ ومجاهدةِ الهوىٰ والإنصاف، ولم يعلموا أنّ التركيبَ يُفيدُ ما يقصُرُ عنه الآحادُ كالإحاطةِ بالجُزئيّات واستنباطِ الصناعاتِ، واستخراجِ منافعِ الكائناتِ من القوّةِ إلىٰ الفعلِ الذي هو المقصودُ من الاستخلافِ، وإليه أشار تعالىٰ إجمالًا بقولِه: ﴿إِنِّيٓ أَعۡلَمُ مَا لَا تَعۡلَمُونَ﴾[2].

قولُه: (**أتُـحْسِنُ إلىٰ فُلان وأنا أحقُّ منه**) قال القاضي: هي حالٌ مُقَرِّرةٌ لجهةِ الإشكالِ كقولك: أتُحْسِنُ إلىٰ أعدائك وأنا الصديقُ المُحتاجُ، والمقصودُ: الاستفسارُ عمّا رَجَّحَهم ـ مع ما هو متوقَّعٌ منهم ـ علىٰ الملائكةِ المعصومينَ في الاستخلافِ، لا العُجْبُ والتفاخر[3].

---

(١) انظر: «تفسير الطبري» (١: ١٥٧).

(٢) «أنوار التنزيل» (١: ٢٨٣).

(٣) المصدر السابق (١: ٢٨٢).

والتسبيح: تبعيدُ اللّـهِ من السّوء، وكذلكَ تقديسُه، من سَبَحَ في الأرضِ والماء، وقَدَسَ في الأرض؛ إذا ذهبَ فيها وأَبعد. و﴿بِحَمْدِكَ﴾ في مَوْضِعِ الحال، أي: نُسبِّحُ حامِدِينَ لكَ، ومُلتَبِسينَ بحَمْدك؛ **لأنه لولا إنعامُك علينا بالتوفيقِ واللّطفِ لم نَتمكّن من عبادتِك** ....

قولُه: (**والتسبيحُ: تَبعِيدُ الله من السوء**)، **الراغب**: التسبيحُ: أصلُه من السَّبْحِ وهو سرعةُ الذَّهابِ في الماءِ، واستُعيرَ لجَرْيِ النجومِ في الفَلَكِ، ولجَرْيِ الفرَسِ. وتسبيحُ الله تعالىٰ: تَنْزيهُهُ بالقولِ والحُكم، وسُبْحانَ: مَصْدَرٌ ككُفران، ومعنىٰ ﴿نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ﴾ أي: نُسَبِّحُك والحمدُ لك أو نُسَبِّحُك بأَنْ نَحْمَدَك[١].

وقال السيِّدُ ابنُ الشَّجَري[٢]: إنْ شئْتَ عَلَّقْتَ الباءَ بالتسبيحِ، أي: نُسَبِّحُ بالثناءِ عليك، وإن شئْتَ قدَّرْتَ: نُسَبِّحُ متلبسين[٣] بحَمْدِك[٤].

قولُه: (**لأنّه لولا إنعامُك علينا بالتوفيق [واللُّطْفِ]**[٥] **لم نتمكَّنْ من عبادتِك**) تعليلٌ لتقييدِ التسبيحِ بالحمدِ، أي: تَسبيحُنا مُقَيَّدٌ بشُكْرِك ومُلْتَبِسٌ به، يعني لولا الحَمْدُ لم يصدُرِ الفعلُ، إذْ كلُّ حَمْدٍ من المُكلَّفِ يستجلبُ نعمةً مُتَجدِّدة، ويستصحبُ توفيقًا إلـٰهيًا، ومنه قولُ داودَ عليه السلام: يا ربِّ، كيفَ أقدِرُ أن أشكُرَكَ وأنا لا أصلُ إلىٰ شُكْرِ نِعْمَتِك إلا بنعمتك[٦]. وأنشد[٧]:

---

(١) «تفسير الراغب» (١: ١٤٠).

(٢) أبو السعادات هبة الله بن علي بن محمد الهاشمي العلويُّ الحَسَنيُّ (ت ٥٤٢هـ)، إمام اللغةِ والنحوِ في زمانه، وكتابه «الأمالي» من أنفسِ التواليف. له ترجمة في «وفيات الأعيان» (٦: ٤٥)، و«سِيَر النبلاء» (٢٠: ١٩٤).

(٣) في (ط): «نسبح معلنًا بحمدك».

(٤) انظر: «الأمالي الشجرية» (٢: ١٥).

(٥) قوله: «اللُّطف» ساقط من (ف).

(٦) أخرجه ابنُ أبي الدنيا في كتاب «الشكر» ص١٢، برقم (٥)، وذكره البغوي بنحوه في «معالم التنزيل» (٦: ٥٠١) وعزاه السيوطي في «الدرّ المنثور» (١: ١٥٢) إلىٰ الإمام أحمد في «الزهد»، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٦: ٢٣٩) برقم (٤١٠١).

(٧) لمحمود الورّاق: والأبيات ذكرها ابن أبي الدنيا في كتاب «الشكر» ص٣٦ برقم (٨٢)، ومن طريقِه أخرجها البيهقي في «شُعَب الإيمان» (٦: ٢٣٨) برقم (٤٠٩٩)، وهي في «ربيع الأبرار» للزمخشري (١: ٤٧٤).

﴿أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾: أي: أعلمُ من المصالحِ في ذلكَ ما هو خَفيٌّ علَيكم. فإن قلتَ: هلّا بيّنَ لهم تلكَ المصالِح؟ قلتُ: كفىٰ العبادَ أن يَعلموا أنّ أفعالَ اللّـهِ كلَّها حَسَنةٌ وحِكْمة، وإن خَفِيَ عليهم وجهُ الحُسْنِ والحِكْمة، **علىٰ أنه قد بيَّن لهم بعضَ ذلكَ** فيما أتْبَعه من قولِه: ﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ﴾. واشتقاقُهم «آدم» من الأدْمة، ومن أَديمِ الأرْض، نحوُ اشتقاقِهم «يعقوب» من العَقِب، و«إدريس» من الدَّرس، و«إبليس» من الإبلاس، وما «آدم» إلا اسم أعْجميّ، وأقربُ أمرِه أن يكونَ علىٰ فاعَل؛ كآزَر، وعازَر، وعابَر، وشالَخ، وفالَغ، وأشباهِ ذلك. ﴿ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا﴾: أي: أسماءُ المسمَّياتِ، فحذفَ المضافَ إليه؛ لكونه معلومًا مدلولًا عليه بذكْرِ الأسماء؛ لأنّ الاسمَ لا بدَّ له مِن مسمًّى وعوِّضَ منه اللّام، كقولِه: ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ﴾ [مريم: ٤]. فإن قلتَ: هلّا زعمتَ أنه حُذِفَ المضافُ وأُقيمَ المضافُ إليه مقامَه، وأنّ الأصلَ: وعلَّمَ آدمَ مسمَّياتِ الأسماء! قلتُ: **لأنّ التعليمَ وَجَبَ تعليقُه بالأسماءِ لا بالمسمَّيات**؛ كقولِه:..................

إذا كـان شُـكري نِعْمـةَ الله نعمـةً ... عـليَّ لـهُ في مِثْلِهـا يجِـبُ الـشُّكْرُ
فكيـفَ بلـوغُ الـشُّكرِ إلا بفَـضْلِه ... وإن طالتِ الأيامُ واتّسعَ العُمـرُ؟!
وإنْ مـسَّ بـالنعماءِ عَـمَّ سرورُهـا ... وإن مَسَّ بالضرّاءِ أعقبَها الأَجْرُ(١)

قولُه: (**علىٰ أنّه قد بَيَّنَ لهم بَعْضَ ذلك**) يعني أنَّ «ما» في ﴿مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ إنْ كانَ عامًّا يشمَلُ من المصالحِ ما لا يدخلُ تحْتَ الحصْرِ، لكن خُصَّ منها البعضُ بما أَتْبَعه مِنْ قوله: ﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ ﴾ فإنَّ اتّصافَه بعِلْمٍ لا تَعْلَمُه الملائكةُ دليلٌ علىٰ أنّه جامعٌ للكَمالاتِ التي بعضُها هذا المذكورُ، فمِنْ هذا الطريقِ يكونُ مُبيَّنًا مكشوفًا.

قولُه: (**لأنَّ التعليمَ وجبَ تعليقُه بالأسماءِ لا بالمسميات**) إلىٰ آخرِه «الانتصاف»: هو يفِرُّ

(١) زاد بعده:

ومـا مِنهمـا إلّا لــه فيـه مِنَّــةٌ ... تَضيقُ بها الأوهامُ والبرُّ والبَحْرُ

﴿أَنۢبِـُٔونِي بِأَسۡمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ [البقرة: ٣١]، ﴿أَنۢبِئۡهُم بِأَسۡمَآئِهِمۡۖ فَلَمَّآ أَنۢبَأَهُم بِأَسۡمَآئِهِمۡ﴾ [البقرة: ٣٣]، فكما عُلِّقَ الإنباءُ بالأسماءِ لا بالمسمَّياتِ، ولم يُقَلْ: أنبئوني بهؤلاء، و: أنبِئْهم بهم؛ وَجَبَ تعليقُ التعليمِ بها. فإن قلتَ: فما معنىٰ تعليمِه أسماءَ المسمَّياتِ؟ قلتُ: أراهُ الأجناسَ التي خَلَقَها، وعلَّمَه أنّ هذا اسمُه فَرَس، وهذا اسمُه بَعِير، وهذا اسمُه كذا، وهذا اسمُه كذا، وعلَّمه أحوالَها وما يتعلَّقُ بها مِنَ المنافعِ الدِّينيةِ والدنيويَّة.

مِن أنَّ الاسمَ هو المسمّىٰ. وقولُه ﴿ثُمَّ عَرَضَهُمۡ﴾ دليلٌ عليه، فإنَّ المعروضَ المُسمّياتُ بالاتفاق، وأيضاً فإنَّ معرفةَ الذواتِ وما أُودِعَ فيها من الخواصِّ والأسرارِ أهمُّ مِن معرفةِ أسمائِها، وغايةُ ما في قولِه: ﴿بِأَسۡمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ الإضافةُ المقتضيةُ للمُغايرةِ، وهو عندَنا مِثْلُ قولِك: نَفْسُ زيدٍ، وحقيقتُه، والمرادُ: أنْبِئوني بحقائقِ هؤلاءِ، فإنَّ الحقائقَ والذواتِ أعمُّ مِن أسماءِ هؤلاءِ المُشارِ إليهم، وهذا هو المُصَحِّح للإضافة. وعلىٰ الجملةِ، الخلافُ في هذه المسألة لفظي(١).

وقال القاضي: الاسمُ باعتبارِ الاشتقاقِ ما يكونُ علامةً للشيءِ ودليلًا يرفَعُه إلىٰ الذهنِ من الأسماءِ والصفاتِ والأفعال. واستعمالُه عُرْفًا في اللفظِ الموضوعِ لمعنًى سواءٌ كان مُركَّبًا أو مُفْردًا مُخْبَرًا عنه أو خَبَرًا أو رابطةً بينهما. واصطلاحًا: في المفردِ الدالِّ علىٰ معنًى في نفسِه غَيْرَ مُقْتَرِنٍ بأحدِ الأَزْمِنةِ. والمُرادُ في الآيةِ إمّا الأوّلُ، أو الثاني وهو يستلزِمُ الأوّلَ؛ لأنَّ العِلْمَ بالألفاظِ من حيثُ الدَّلالةُ مُتوقِّفٌ علىٰ العلمِ بالمعاني. المعنىٰ: أنّه تعالىٰ خلقَ آدمَ، وأَلْهَمَه معرفةَ ذواتِ الأشياءِ وخواصِّها وأسمائِها وأصولِ العلومِ وقوانينِ الصناعاتِ وكيفيةِ آلاتِها(٢). وقلت: هذا المعنىٰ مفهومٌ من كلامِ المُصَنِّفِ مِنْ قوله: «أَراهُ الأجناسَ التي خَلَقها وعَلَّمَه» إلىٰ آخرِه.

وقال القاضي: الاسمُ إنْ أُريدَ به اللفظُ فغَيْرُ المُسَمّىٰ؛ لأنّه يتألَّفُ مِن أصواتٍ مُقَطَّعةٍ غيرِ قارّة، ويختلفُ باختلافِ الأُمَمِ والأعصارِ، ويتعـدَّدُ تارةً ويتَّحِدُ أُخرى، والمُسَمّىٰ لا يكونُ

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ١٢٥).

(٢) «أنوار التنزيل» (١: ٢٨٥).

﴿ثُمَّ عَرَضَهُمْ﴾ أي: عَرَضَ المسمَّياتِ، وإنما ذكَّرَ؛ لأنّ في المسمَّياتِ العقلاءَ فغلَّبَهم، وإنما استَنْبأَهم وقد عَلِمَ عَجْزَهم عن الإنباءِ علىٰ سبيلِ التَّبكيت.

﴿إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ يَعني: في زعمِكم أني أستخلِفُ في الأرضِ مُفسدِينَ........

كذلك. وإن أُريدَ به ذاتُ الشيء، فهُو المُسَمّىٰ لكنّه لم يُشْتَهَرْ بهذا المعنى، وقولُه تعالىٰ: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ﴾ [الأعلى: ١] المرادُ به اللفظُ؛ لأنّه كما يجبُ تنزيهُ ذاتِه تعالىٰ وصفاتِه عن النقائص، يجبُ تَنْزيهُ الألفاظِ الموضوعةِ لها عن سوءِ الأَدب. وإن أُريدَ به الصفةُ كما هو رأيُ الشيخ أَبي الحَسَنِ الأشعريِّ، انقسَم انقسامَ الصفة عنده: إلىٰ ما هو نَفْسُ المُسمّىٰ، وإلىٰ ما هو غيرُه، وإلىٰ ما ليسَ هوَ ولا غيرُه(١).

وقلت: إن أُريدَ به التَّحدِّي فبمُجَرَّدِ تعليم الأسماءِ يحصُلُ المقصود، وإن أُريد به إظهارُ الشرفِ والمزيَّةِ كقوله تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ﴾ [المجادلة: ١١] فلا بُدَّ مِن تعليمِ الحقائقِ، وهو الظاهر. وفي «إيجاز البيان»: «وقعَ التعليمُ بالوَحْيِ في أُصولِ الأسماءِ والمصادرِ ومبادئ الأفعال والحروفِ عند حصولِ أوّلِ اللغةِ في الاصطلاح، ثمَّ بزيادةِ الهدايةِ في التصريفِ والاشتقاقِ، فأفادَتْ هذه الآيةُ أنَّ عِلْمَ اللُّغةِ فوْقَ التحلي بالعبادةِ، فكيفَ عِلْمُ الشريعةِ التي هي الحِكمة!»(٢).

قولُه: (علىٰ سبيلِ التبكيت)، الأساس: بَكَتَهُ بالحُجَّة، وبَكَّتَهُ: غَلَبه بالحُجَّةِ وألزَمَه ما عَيَّ بالجوابِ عنه؛ لأنّ الملائكـةَ إذا سُئِلوا بقولِـه: ﴿أَنۢبِـُٔونِى بِأَسْمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ لا مَحيدَ لهم إلا أن يقولوا(٣): لا عِلْمَ لنا.

قولُه: (﴿إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [يعني]: في زَعْمِكم أني أستَخْلِفُ في الأرضِ مُفْسدين). فإن

---

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٢٩). وانظر كلامَ الأشعري في «مقالات أبي الحسن الأشعري» تصنيف ابن فورك ص٣٨.

(٢) «إيجاز البيان» (١: ٨١-٨٢).

(٣) في (ح): «معيد لهم أن يقولوا».

....

قُلْتَ: هذا يخالفُ قولَ الواحديِّ: إنَّ تقديرَه: إن كُنتم صادقين أنِّي لا أخلُقُ خلقًا إلّا كُنتُم أعْلَمَ وأفضَلَ منه[1]. وأيضًا، إنَّ الكلامَ في العلمِ والسؤالِ فيه، فلا يُناسبه قولُ المصنِّف، وهو كما تقول: إنْ كنْتَ نجّارًا فَخِط قميصي.

قلتُ: ما ذهبَ إليه المصنِّفُ أَوْلىٰ وأحرىٰ بأَن يُتَلَقّىٰ بالقَبول، لأنّه كالقولِ بالموجَب، وبيانُه: أنَّ الملائكةَ لمّا بنَوْا دَعْواهُم علىٰ المبالغةِ في طرفَي الإفراطِ والتفريطِ في نِسْبةِ الفسادِ إلىٰ بني آدمَ، والصلاحِ إلىٰ أنفُسِهم، حيث صَدَّروا قولَهم: «أتجعَلُ فيها» بهمزةِ الاستبعادِ، وكَرَّروا الظرْفَ، وعَطَفوا سَفْكَ الدماءِ علىٰ الفسادِ، وبَنوا الخبرَ وهو «نُسَبِّحُ» على «نحن»، ليتقوّىٰ به الحكم، وقَيَّدوا التسبيحَ بالتحميد، وعَطفوا عليه التقديسَ؛ أي: نحنُ أَوْلىٰ بالاستخلافِ منهم لِـما لا يصدُرُ منّا إلّا محْضُ الصَّلاح وهُمْ بخِلافِه دونهم، قيل لهم: ﴿إِنِّىٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ أي: إنّكم نظرتُم إلىٰ ظاهرِ ما يقتضي القوةَ الشَّهوانية والغضبية من الفسادِ وسَفْكِ الدماء، وغَفَلْتُم عمّا أودعْتُ فيهما من الصلاحِ، وفي هذا الوجودِ أسرارٌ عجيبة لا يُحصىٰ عَدَدُها، ولا يُكْتَنَهُ كُنْهُ عِظَمِ نَفْعِها، وبعضُ ذلك هذا المُتحدّىٰ به وهو العِلْمُ بأسماءِ المُسَمَّيات، فأنبئوني بها إنْ كُنتم صادقين في زَعْمِكم أنّي أَستَخلفُ في الأرضِ مُفسدين، وأنتم أحِقّاءُ بالخلافةِ دونَهم. أي: ليسَ المانعُ ما نفَيْتُموه، ولا السببُ ما أثبتُّموه، وإنما قُلنا: بعضُ ذلك هذا المُتحدّىٰ به؛ لأنّ الواوَ العاطفةَ التي تستوجبُ معطوفًا عليه، هو مع المعطوفِ بيانٌ لقولِه: ﴿إِنِّىٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾، كالواوِ في قوله تعالىٰ حكايةً عن داودَ وسليمان: ﴿وَقَالَا ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [النمل: ١٥]، وإنّما لم يُذْكَرْ لئلّا ينحَصِرَ عليه، ويُفيدَ أكثرَ من ذلك، فوجبَ أن تُقَدَّرَ فوائدُ لا عددَ لها بالنسبةِ إلىٰ معلوم الله، وإليه الإشارةُ بقوله: «وبَيَّنَ لهم بَعْضَ ما أَجْمَلَ من المصالحِ في قوله: ﴿إِنِّىٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾» وهذا الأسلوبُ من الجوابِ نحو قوله تعالىٰ: ﴿فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ وَٱدْعُوا۟ شُهَدَآءَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [البقرة: ٢٣]. قال المُصنِّف: إن ارتَبْتُم أنّ القرآنَ مُنزلٌ

(١) «الوسيط» للواحدي (١: ٢٧٩).

سفَّاكينَ للدماءِ؛ إرادةً للردِّ عليهم، ....

فهاتوا أنتُم طائفةً يسيرةً من جِنْسِ ما أتىٰ به[١]. لكنّ أصحابه لا يرضَوْنَ منه هذا التقديرَ، لِما يلزَمُ مِن فَضْلِ البَشَرِ علىٰ الملائكة.

تَنْبيه: واعلَمْ أنّ قَوْلَه: ﴿وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ﴾ [البقرة: ٣٠] يَنتظِمُ في سِلْكِ جوامعِ الكلِمِ التي هي من حِلْيةِ التنزيل، فأتىٰ بلَفظِ السَّفْكِ الدالِّ علىٰ الإراقةِ والإجراءِ كالمائع، وخصَّ بالمضارعِ المُنْبئِ في مِثْلِ هذا المَقامِ عن الاستمرارِ، نَحْوَ: فلان يَقْري الضيفَ، ويَحْمِي الحريم. وجَمَعَ الدماءَ وحَلَّى بلامِ الاستغراقِ ليُصَوِّرَ شناعةَ ذلك الفِعْل ويستوعبَ الأزمنةَ، ويتضمَّنَ جميعَ أنواعِ الدماءِ: المحظورِ كحروبِ الفسادِ والفِتَنِ والفَتْكِ وقتْلِ النفسِ المُحرَّمة، والواجب كالمجاهدةِ مع أعداءِ الدينِ، قال تعالىٰ: ﴿فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ﴾ [التوبة: ١١١]، والمُباحِ كسَفْحِ دماءِ الحَيَوانِ المأكول، والمَصْلحيِّ الدينيِّ كأنواعِ القِصاص، والسياسيِّ كحِفْظِ نظامِ المملكة. قال[٢]:

لا يَسْلَمُ الشرفُ الرفيعُ من الأذىٰ ... حتـى يُـراقَ عـلىٰ جوانبِـهِ الـدمُ

فإذًا مِن لوازمِ هذا الخليفةِ وخواصِّه أن يكون سَفّاكًا للدماءِ، لينتظِمَ أمْرُ مَعاشِه ومعادِه، ونحنُ معاشِرَ الملائكةِ أبرياءُ مِن جميع كلِّ ذلك؛ لأنّ دَأْبَنا التسبيحُ والتحميدُ، وعادتُنا التقديسُ والتهليلُ، فنُودوا من سُرادقاتِ الجَلال: ﴿إِنِّيٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾. واللهُ أعلم.

قولُه: (**إرادةً للردِّ عليهم**) قيل: هو مفعولٌ له، لقولِه: «استنبأَهُم» واعترَض قولُه: ﴿إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ في لفظِ «الكشاف» تقريرًا لكونِ الاستنباءِ علىٰ سبيلِ التبكيت. والوجْهُ أن يكونَ مفعولًا له للقولِ المُقدَّر عندَ قولِه: ﴿إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ أي: قالَ ذلك إرادةً للردِّ عليهم. وقولُه: «علىٰ سبيلِ التبكيت» متعلِّقٌ باستنبأهم، ويتمُّ به الكلام، وقوله: «وقد علِمَ عَجْزَهم عن الإنباء» اعتراضٌ أو حالٌ، وقولُه: ﴿إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ شروعٌ في التفسير.

(١) انظر: «الكشاف» (١: ٩٩).

(٢) للمتنبي في «ديوانه» بشرح الواحدي (١: ١٧٣).

وأنّ فيمَن يستخلفُه مِنَ الفوائدِ العِلْميّةِ التي هيَ أُصولُ الفوائدِ كلِّها ما يستأهِلُونَ لأجلِه أن يُستَخْلَفوا، فأَراهم بذلكَ وبيَّنَ لهم بعضَ ما أجملَ مِن ذِكرِ المصالحِ في استخلافِهم في قولِه: ﴿إِنِّىٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾. وقولُه: ﴿أَلَمْ أَقُل لَّكُمْ إِنِّىٓ أَعْلَمُ غَيْبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ استحضارٌ لقولِه لهم: ﴿إِنِّىٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾، ....

قولُه: (**وأنَّ فيمَنْ يَستخلفُه**) قيل: هو عطفٌ علىٰ «الرد»، وقولُه: «ما يستأهِلون» اسمُ «أنَّ» وفيمَنْ يستخلفُه خبرُه. قال الحَريريّ في «درة الغَوّاصِ في أوهامِ الخواص»: يقولون: فلانٌ يستأهلُ الإكرامَ وهو مستأهِلٌ للإنعام، ولم تُسمَعْ هاتانِ اللفظتان[١] في كلامِ العرب، ولا صَوَّبَ اللفظَ[٢] بهما أحدٌ من أعلام الأدب. ووَجْهُ الكلامِ أن يُقال: فلانٌ يَسْتحِقُّ التَّكْرِمةَ، وهو أهلٌ لإسداءِ المَكْرُمة، فأما قولُ الشاعر:

لا بَلْ كُلِي يا مـيُّ واسـتَأْهلي ... إنَّ الذي أنفَقْتِ مِنْ ماليَهْ[٣]

فإنّه عنىٰ بلَفْظِ «استأهِلي»: اتَّخذي الإهالةَ، وهي ما يُؤْتَدُم به من السمن والودك[٤]. وفي أمثالِ العرب: استأهلي إهالَتي وأحْسني إيالتي، أي: خُذي صَفْوَ طُعْمتي وأحسني القِيامَ بخِدمتي[٥].

قولُه: (**من الفوائد**) بيان «ما» و«فأراهُم» **عطفٌ** علىٰ جملة: إرادة إلىٰ آخره، وذلك إشارةٌ إلىٰ المذكورِ كلِّه، وفي قولِه: «إني أعلمُ» ظرف لقوله: «أجْمَلَ» وقيل: قوله «فأراهم، وبَيّن» متوجّهان إلىٰ «بعضِ ما أَجْمَلَ»، ويجوزُ أن يكونَ «بين» عطفاً علىٰ «أراهُم» علىٰ سبيلِ البيان.

(١) في (ط): «ولم يُستعمل هاتان الكلمتان».

(٢) في (ط) و(ح): «التلفظ».

(٣) البيت لعمرو بن أسوى، من عبد القيس كما في لسان العرب وتاج العروس، مادة (أهل)، و«المعاني الكبير» (١: ٣٨٢) و«شرح أدب الكاتب» (١: ٢١٨)، وفي «أساس البلاغة» (أهل) عزاه لحاتم.

(٤) «درّة الغواص» ص١٧-١٨.

(٥) انظر: «مجمع الأمثال» للميداني (١: ٥٣).

إلا أنه جاءَ به علىٰ وجهٍ أبسطَ مِن ذلكَ وأشْرَحَ.

وقُرِئَ: (وعُلِّمَ آدمُ) علىٰ البناءِ للمَفْعول، وقرأَ عبدُ الله: (عَرَضَهُنَّ)، وقرأَ أُبَيٌّ: (عَرَضَها)، والمعنىٰ: عَرَضَ مسمَّياتِهنَّ أو مسمَّياتِها؛ لأنَّ العرضَ لا يصحُّ في الأسماء. وقُرِئَ: (أَنْبِيْهِمْ) بقَلْبِ الهمزةِ ياءً، (وأَنْبِهِمْ) بحذفِها، والهاءُ مكسورةٌ فيهما.

[﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُواْ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَٱسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ ۞ وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ۞ فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ ۖ وَقُلْنَا ٱهْبِطُواْ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ۖ وَلَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ﴾ ٣٤-٣٦]

السجودُ للـهِ تعالىٰ علىٰ سبيلِ العبادة، ولغيرِه علىٰ وجهِ التكرمة، ....

قولُه: (علىٰ وَجْهٍ أبسَطَ)[1] لأنه قالَ أوّلًا: ﴿إِنِّىٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ ثم قال[2]: ﴿إِنِّىٓ أَعْلَمُ غَيْبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ الآية [البقرة: ٣٣] وإنما قال: «أَبْسطَ من ذلك» ولم يقل: بيانٌ له، لأنَّ معلوماتِ الله سبحانَه وتعالىٰ لا نهايةَ لها، وغيبُ السماواتِ والأرضِ وما يُبدونه وما يكتمونَه لم يكُن قَطْرةً من تلكَ الأبحُرِ، لكنه نَوْعُ بسْطٍ لذلك المُجمَل.

قال القاضي: إنما أُجْرِيَ علىٰ وَجهٍ أَبسَطَ ليكونَ كالحُجَّةِ عليهم، فإنّه تعالىٰ لمّا عَلِمَ ما خفيَ عليهم من أمورِ السماوات والأرضِ وما ظهرَ لهم من أحوالِهم الظاهرةِ والباطنة، علِمَ ما لا يعلمون، وفيه تعريضٌ بمُعاتَبتِهم علىٰ تَرْكِ الأولىٰ، وهو أن يتوقَّفوا مترصِّدينَ أن يُبيِّنَ لهم[3].

قولُه: (علىٰ وجهِ التكرِمَة). قال القاضي: هذا المسجودُ له بالحقيقةِ الله تعالىٰ، وجُعِلَ آدمُ قِبْلَةَ سُجودِهم تفخيمًا لشأنِه، أو سببًا لوجوبِه، وكأنـه تعالىٰ لمّا خَلقَه بحيثُ يكونُ المسجود

---

(١) في (ح) و(ف): «على وجه البسط».

(٢) قوله: «قال» ساقط من (ح) و(ف).

(٣) «أنوار التنزيل» (١: ٢٩٠).

كما سَجَدتِ الملائكةُ لآدمَ، وأبو يوسفَ وإخوتُه له، **ويجوزُ أن تختلفَ الأحوالُ والأوقاتُ** فيه. وقرأَ أبو جعفر: (للملائكةُ اسجُدوا) بضمِّ التاءِ للإتْباع، **ولا يجوزُ استهلاكُ الحركةِ الإعرابيّـةِ بحركةِ الإتْباعِ** إلا في لغةٍ ضَعيفة، كقولهم: (الحمدِ لِـلّه).

[له][1] أُنموذجًا للمُبْدَعاتِ كلِّها بل الموجوداتِ بأسْرِها، ونُسْخَةً لِما في العالم، وذريعةً للملائكةِ إلىٰ استيفاءِ ما قُدِّرَ لهم من الكَمال، أمَرَهُم بالسجودِ تذلُّلًا لِما رأوْا فيه من عظيمِ قُدْرَتِه وباهرِ آياتِه، وشُكرًا لِما أنْعَم عليهم بواسطتِه. واللامُ فيه كاللّامِ في قولِ حَسّان[2]:

أليسَ أوَّلَ مَنْ[3] صلّىٰ لِقِبْلَتِكُم ... وأعرفَ الناسِ بالقرآنِ والسُّنَنِ

أو في قولِه: ﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ﴾[4] [الإسراء: ٧٨].

قولُه: **(أن تختلفَ الأحوالُ والأوقات)** يعني: أحوالُ الأُممِ السالفةِ وأوقاتُهم **مُخالفةٌ**[5] لأحوالِ هذه الأمّةِ وأوقاتِها، أي: يجوزُ أن يقتضيَ التعظيمُ في وقتٍ وحالةٍ السجودَ دونَ وقتٍ وحالةٍ أخرىٰ.

قولُه: **(ولا يجوزُ استهلاكُ الحركةِ الإعرابيةِ بحركةِ الإتباع)** قال السَّجاوندي: «لِلمَلائِكةُ

---

(١) زيادة غير موجودة في كلام القاضي البيضاوي.

(٢) كذا قال البيضاوي رحمه الله. والصواب أنّه لبعضِ ولدِ أبي لهب بن عبد المُطّلب، قاله في الحضِّ على نُصْرةِ علي رضي الله عنه حين آلت الخلافة إلى غيره، وقَبْلَه:

ما كنتُ أَحْسِبُ أَنَّ الأمرَ مُنْصَرِفٌ ... عن هاشمٍ ثم منهـا عن أبي حسـنِ

وبعده:

وأقربَ الناسِ عهـداً بالنبيِّ ومَـنْ ... جبريلُ عَوْنٌ له في الغَسْلِ والكَفَنِ

فبعث إليه علي رضوان الله عليه ونهاه عن ذلك وأمره ألّا يعود، وقال: سلامة الدين أحبُّ إلينا من غيرِه. انتهىٰ بحروفه من «شرح نهج البلاغة» لابن أبي الحديد (٦: ٢١).

(٣) في (ط): «ما».

(٤) «أنوار التنزيل» (١: ٢٩٣).

(٥) في (ف): «مخالف».

﴿إِلَّآ إِبۡلِيسَ﴾ استثناءٌ متَّصل؛ لأنه كانَ جِنِّيًّا واحدًا بينَ أظهرِ الألُوفِ مِنَ الملائكةِ مغمورًا بهم؛ فغُلِّبوا عليه في قوله: ﴿فَسَجَدُوٓاْ﴾، ثم استُثْنِيَ منهم استثناءَ واحدٍ منهم. ويجوزُ أن يُجعَلَ مُنقطعًا.

اسجُدُوا» بالضمِّ في غايةِ الضَّعْفِ؛ لأنَّ حركةَ ألفِ الوصلِ غيرُ لازِمةٍ فكيف تُحذَفُ لها حركةُ إعرابٍ مُستَحَقَّةٍ لإعراب! وإتباعُ ضَمِّ الجيمِ إنّما يجوزُ في الساكنِ نَحْوَ «قالتُ اخرُجْ»[١] [يوسف: ٣١] ولا تقولُ: للرجلُ اخرُج[٢] فإنّه لا يُجوِّزُهُ[٣] أحدٌ، لٰكِنْ لعلَّ عجوزًا رأتْ بناتِها مع رجلٍ فقالت: أفي السَّوَتَنْتُنَّه؟ تريدُ: أفي السوءَةِ أَنْتُنَّه[٤]. ولا يحسُنُ حَمْلُ القرآنِ علىٰ مِثْلِ هذا التعسُّف.

وروىٰ أبو الحسنِ الفارسيُّ عن أَبي بكرِ بنِ مِهْران[٥]: أنّ التاءَ عند أَبي جَعفرٍ بين الضمِّ والكَسرِ، استثقَلَ الخروجَ من الكسرِ إلىٰ ضَمّاتِ «اسجدوا» أي: الجيمِ والدالِ والهمزةِ في التقدير، بخلافِ نونِ «للإنسانِ اكفُر» فإنه قد تُسَكَن هاءُ التأنيثِ علىٰ كلِّ حالٍ كقولهم[٦]:

---

(١) بضم التاء في الوصل على إتباع التاء حركة الحرف الثالث مما بعده، وهي قراءة ابن كثير ونافع وابن عامر والكسائي وأبي جعفر وخلف. «النشر في القراءات العشر» (٢: ١٢٣، ٢٢٥)، «معجم القراءات» (٣: ٢٤٢).

(٢) انظر: «المحتسب» (١: ٧١).

(٣) في (ط): «فإنه لم يجوِّزْ».

(٤) عبارة السمين الحلبي في «الدُّرّ المصون» (١: ١٨٦): ومِثْلُه ما رُوِيَ عن امرأةٍ رأتْ رجلًا مع نساءٍ فقالت: «أفي سَوْءَةَ انتُنّه؟» نَوَتِ الوَقْفَ على «سَوْءة» فسَكَّنَتِ التاءَ ثم ألقَتْ عليها حركة همزة «أنْتُنَّ». انتهى. ولتمام الفائدة انظر: «المحتسب» لابن جنّي (١: ٧٢).

(٥) الإمام الجليل أبو بكر أحمد بن الحسين بن مهران الأصبهاني النيسابوري (ت ٣٨١هـ)، كان من أئمة فن القراءات، وصنَّف فيها: «الغاية» و«الشامل». له ترجمة في «معرفة القرّاء الكبار» (١: ١٧١)، و«سِيَر النبلاء» (١٦: ٤٠٦).

(٦) هذا الرجز منسوبٌ إلى منظور بن حبّة الأسديِّ. ذكره ابن جنّي في «المحتسب» (١: ١٠٧)، و«الخصائص» (١: ٦٣).

﴿أَبَىٰ﴾: امتنعَ ممّا أُمِرَ به، ﴿وَٱسْتَكْبَرَ﴾ عنه، ﴿وَكَانَ مِنَ ٱلْكَـٰفِرِينَ﴾: مِن جنسِ كَفَرةِ الجنِّ وشياطينِهم؛ **فلذلكَ أَبىٰ واستكبَر، كقوله:** ﴿كَانَ مِنَ ٱلْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِۦٓ﴾ [الكهف: ٥٠].

السُّكْنىٰ: مِنَ السُّكون؛ لأنها نوعٌ مِنَ اللَّبْثِ والاستقرار. و﴿أَنتَ﴾:..............

لَـمّـا رأىٰ أَنْ لادِعَـهْ ولا شِـبَعْ مالَ إلىٰ أرْطاةِ حِقْفٍ فاضطجَعْ

فكانَ مِثْلَ ﴿وقَالَتُ اَخْرُجْ﴾ ولا تُسَكَّنُ نونُ «الإنسان» في الأصل.

قولُه: (**فلذلك أبىٰ واستكبَر**) يشيرُ إلىٰ قوله: ﴿وَكَانَ مِنَ ٱلْكَـٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ٣٤]، جملةٌ مُذَيِّلةٌ أو مُعْتَرِضة واردةٌ علىٰ سبيلِ التعليلِ نَحْوَ قولِه تعالىٰ: ﴿ثُمَّ ٱتَّخَذْتُمُ ٱلْعِجْلَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَنتُمْ ظَـٰلِمُونَ﴾ [البقرة: ٩٢] أي: أنتُم قومٌ عادتُكم الظلمُ، فلذلك اتَّخَذْتُم العجْلَ إلـٰهًا.

وقال القاضي: ﴿وَكَانَ مِنَ ٱلْكَـٰفِرِينَ﴾ أي: في علْمِ الله، أو صارَ من الكافرين باستقباحِه أمْرَ الله إيّاهُ بالسجودِ لآدمَ اعتقادًا بأنَّه أفضَلُ منه، والأفضلُ لا يَحْسُنُ أَنْ يُؤْمَرَ بالتخضُّع للمفضول(١).

قولُه: (**كقَوْلِهِ تعالىٰ:** ﴿كَانَ مِنَ ٱلْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِۦٓ﴾ [الكهف: ٥٠]) يعني: هذا الترتيبُ من حيثُ المعنىٰ كالترتيبِ من حيثُ اللفظُ في قولِه تعالىٰ: ﴿مِنَ ٱلْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِۦٓ﴾ بشهادةِ الفاء، يعني: إنما صدرَ منه الفِسْقُ؛ لأنه كانَ من الجنِّ، فكَوْنُه من الجنِّ(٢) ككونِهِ من الكافرين في صدورِ الفِسْقِ والتكبُّرِ عنه، وفيها(٣) معنىٰ قولهم: الغاياتُ سابقةٌ في التقدُّم، لاحِقةٌ في الوجود.

---

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٢٩٤).

(٢) قوله: «فكونه من الجن» ساقط من (ط).

(٣) في (ط): «ومنها».

تأكيدٌ للمُستكنِّ في ﴿ٱسۡكُنۡ﴾؛ **ليصحَّ العطفُ عليه**. و﴿رَغَدًا﴾: وصفٌ للمصدر، أي: أُكْلًا رَغدًا واسعًا رافهًا. و﴿حَيۡثُ﴾ للمكانِ المُبْهَمِ، أي: أيَّ مكانٍ من الجنَّة ﴿شِئۡتُمَا﴾، أُطلِقَ لهما الأكلُ مِنَ الجنّةِ علىٰ **وجهِ التوسعةِ** البالغةِ........................

قولُه: (**ليصحَّ العطفُ عليه**) فإن قيل: كيفَ يصحُّ العطْفُ «وزوْجُك» لا يرتفعُ باسكُنْ، فإنّك لا تقول: اسكُنْ غلامُك؛ لأن الغائبَ لا يؤمَرُ بلَفْظِ الحاضرِ فيقال: قد اندرجَ الغائبُ في حُكْمِ الحاضرِ لقضيَّةِ العطْفِ علىٰ سبيلِ التغليبِ فينسحبُ عليه حُكمُه.

قال القاضي: إنّما لم يخاطِبْها[1] أولًا تنبيهًا علىٰ أنّه المقصودُ بالحُكْمِ، والمعطوفُ تبَعٌ له[2].

الراغب: إنْ قيلَ: ما الفَرْقُ بين أَنْ يُقالَ: افعَلْ أنْتَ وقومُك كذا، وبين أن يُقال: افعلوا كذا؟ قيل: الأولُ تنبيهٌ على أنَّ المقصودَ بالحكم هو المخاطَبُ والباقونَ تَـبَعٌ له، وأنّه لولاهُ لَما كانوا مأمورينَ بذلك، وعلىٰ نَحوِه: ﴿قَالَ فَمَن رَّبُّكُمَا يَٰمُوسَىٰ﴾ [طه: ٤٩] وليسَ كذا إذا قال: افعلوا[3].

قولُه: (**علىٰ وَجْهِ التوسِعَة**) أي: بالغَ في جانبِ الأمْرِ ليكونَ مُزيلًا للعُذْرِ في التناول، وبالغَ أيضًا في النَّهْيِ حيثُ قال: ﴿وَلَا تَقۡرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [البقرة: ٣٥] يعني لا تَحوما حوْلَها فضلًا عن أن تتناولا بالأَكْلِ، ومَيَّزَها أكْملَ تَمييزٍ بقولِه: «هذه»، وجعلَ القُرْبانَ منها سببًا لأَنْ يكونا من زُمْرةِ الظالمين، ومُنْخرطَيْن في سِلْكِهم.

الراغب[4]: القصْدُ بالنَّهْيِ عن قُرْبِ الشيءِ تأكيدٌ للحَظرِ ومبالغةٌ في النَّهْي، وذلك أنَّ القُرْبَ من الشيءِ مُقْتَضٍ للأُلْفةِ، والأُلفةُ داعيةٌ للمَحبّة، ومحبَّة الشيءِ كما قيلَ: حُبُّكَ الشيءَ

---

(١) في «أنوار التنزيل»: يخاطِبْهما على التثنية، وهو الصواب. ويوضِّحه قولُ الراغبِ التالي له.

(٢) «أنوار التنزيل» (١: ٢٩٦).

(٣) «تفسير الراغب الأصفهاني» (١: ١٥٢).

(٤) المصدر السابق (١: ١٥٣).

الـمُزيحةِ للعلَّةِ حينَ لم يُحْظَر عليهما بعضُ الأَكلِ ولا بعضُ المواضعِ الجامعةِ للمأكولاتِ مِنَ الجنّة؛ حتىٰ لا يَبْقىٰ لهما عُذرٌ في التناوُلِ **مِن شجرةٍ واحدةٍ** من بينِ أشجارِها الفائتةِ للحَصْر. وكانت الشجرةُ ـ فيما قيلَ ـ الحنطةَ أو الكَرْمةَ أو التِّينة. وقُرِئَ: (ولا تِقْرَبا) بكسرِ التاء، و: (هذي)، و: (الشِّجرة) بكسر الشين، و: (الشِّيرة) بكَسْرِ الشِّينِ والياء، وعن أبي عَمْرو: أنه كَرِهَها، وقال: يقرأُ بها **برابرةُ مكّةَ** وسُودانُها.........

يُعمي ويُصِمُّ[1] والعَمىٰ عن القبيح، والصَّمَمُ عن المنهيِّ عنه هما المُوقِعانِ فيه. والسببُ الداعي إلىٰ الشرِّ مَنْهِيٌّ عنه، كما أنَّ السببَ الداعيَ إلىٰ الخيرِ مأمورٌ به، وعلىٰ ذلك وَردَ «ومَنْ رَتَعَ حوْلَ الحِمىٰ يوشِكُ أن يقعَ فيه»[2].

قولُه: (**المُزيحةِ للعلّة**)، **النهاية**: زاحَ عن الأمر يَزيحُ: زالَ وذهَب. أي: لا يَتَسبّبان في تَناوُلِهما بعِلَّةٍ من العِلَل.

قولُه: (**من شَجرةٍ واحدة**) مُتَعلِّقٌ بالتناولِ، تحتمِلُ هذه الوِحْدةُ أَن تكونَ شخصيةً، فاللامُ في «الشجرة» للعهْدِ، وأن تكونَ نوعيةً، واللامُ للجِنْسِ، والأولُ أظهَرُ لإزاحةِ العُذْرِ والمُبالغةِ في التوْسِعة.

قولُه: (**بَرابِرَةُ مكّة**) قومٌ بالمغرِبِ جُفاةٌ كالأَعرابِ في رِقَّـةِ الدين وقلّة العلم[3]. قال في

(١) هذا حديثٌ مرويٌّ في بعضِ دواوين السنَّة، يروى موقوفًا ومرفوعًا من حديثِ أبي الدرداء رضي الله عنه، والوقفُ أشْبَهُ بالصواب. فأخرجه مرفوعًا الإمام أحمد في «المسند» (٢١٦٩٤)، وأبو داود (٥١٣٠)، والطبراني في «الأوسط» (١٤٥٤) وغيرهم، وفي إسناده أبو بكر بن أبي مريم ضعيف، وبعضُ نقادِ الحديثِ يميل إلى تحسين المرفوع منهم الحافظان: العراقي وابن حجر. ولتمامِ الفائدة انظر: «كشف الخفاء» للعجلوني (١: ٤١٠).

(٢) هو جزءٌ من حديثٍ صحيح أخرجه البخاري (٥٢) و(٢٠٥١)، ومسلم (١٥٩٩) وغيرهما من حديثِ النعمان بن بشير رضي الله عنه. وتمامُ تخريجه في «صحيح ابن حبان» (٧٢١).

(٣) هذا كالمستفادِ من «المُغْرِب في ترتيب المُعرب» (١: ٦٩).

﴿مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾: مِنَ الذينَ ظَلَموا أنفسَهم بمعصيةِ الله ﴿فَتَكُونَا﴾ جزمٌ عُطِفَ علىٰ ﴿تَقْرَبَا﴾، أو نصبٌ جوابٌ للنَّهْي. الضميرُ في﴿عَنْهَا﴾ للشَّجرة، أي: **فحَمَلَهما الشيطانُ علىٰ الزلَّةِ بسببِها**، وتحقيقُه: فأصدرَ الشيطانُ زلَّتَهما عنها. و«عن» هذه مثلُها في قولِه تعالىٰ: ﴿وَمَا فَعَلْتُهُۥ عَنْ أَمْرِى﴾ [الكهف: ٨٢]، وقولِه:

يَنهُوْنَ عن أَكْلٍ وعَن شُرْبِ

«الفائق»: البربرة: كثرة الكلام ويُحكىٰ أنّ إفريقيس أبا بِلْقيس غزا البَرْبَر فقال: ما أكثر بَرْبَرتَهم، فسمّوا بذلك(١).

قولُه: (**فحملهُما الشيطانُ علىٰ الزَّلَّةِ بسَببها**) يشيرُ أنَّ «أزلَّهُما» ـ علىٰ أَنْ يكونَ الضميرُ في «عنها» للشجرةِ ـ مُتَضَمِّنٌ لمعنىٰ «أصدر»، و«عن» حينئذٍ للسببية، كما في قولِه: «يَنْهُون عن أكلٍ وعن شُرب» أي: إنَّ الشيطانَ إنّما قَدَرَ علىٰ إصدارِ الزلَّةِ عن الشجرةِ بسَببِ الوَسْوسةِ بأن يقولَ: هـٰذه شجرةُ الخُلْدِ، فكُلا لتَخْلُدا، أو لأنَّ أَكْلَها سَببٌ لصيرورتِكما مَلَكَيْن، هذا هو المرادُ بقولِه: «فحملَهُما الشيطانُ علىٰ الزَّلَّة **بسببها**» أي: بسببِ الشجرة.

قولُه: (﴿وَمَا فَعَلْتُهُۥ عَنْ أَمْرِى﴾) أي: ما أصدَرْتُ ما فعَلْتُه عن اجتهادي ورَأْيي، وإنّما فَعَلْتُه بأمرِ الله.

قولُه: (**يَنْهُوْنَ عن أكلٍ وعن شُرْبٍ**) قَبْله:

يمشون دُسْمًا حول قُبَّتِه(٢)

يَنْهُوْنَ، أي: يَتناهون في السِّمَن. **الأساس**: انتهىٰ الشيء: بلغَ النهايةَ وتناهىٰ البَعيرُ سِمَنًا، وجَمَلٌ نَهِيٌّ، وناقةٌ نَهِيَّةٌ. يقولُ: إنّ كوْنَ الأضيافِ متناهينَ صَدَرَ بسببِ الأكلِ والشرب. يصِفُ مِضيافًا صدَرَ عنه الأضيافُ شِباعًا.

---

(١) «الفائق في غريب الحديث» (١: ١٠١).

(٢) ذكره في «لسان العرب» (نهي).

وقيل: فأزلَّهما عن الجنّة: بمعنىٰ أذهبَهما عنها وأبعدَهما، كما تقولُ: زلَّ عَن مرتبتِه، وزَلَّ عنِّي ذاك؛ إذا ذَهَبَ عنك، وزَلَّ مِنَ الشَّهر كذا. **وقُرِئَ: (فأزالهما)**.

﴿مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾ مِنَ النعيمِ والكَرامة، **أوْ مِنَ الجنّة** إن كانَ الضميرُ للشَّجرةِ في ﴿عَنْهَا﴾. وقَرَأَ عبدُ الله: (فوسوسَ لهما الشيطانُ عنها)، وهذا دليلٌ علىٰ أنّ الضميرَ للشَّجرة؛ لأنّ المعنىٰ: صَدَرتْ وسوستُه عنها. فإن قلتَ: كيفَ تَوصَّلَ إلىٰ إزْلالِهما ووَسوستِه لهما بعدما قيلَ له: اخرجْ منها فإنكَ رَجيم؟ قلتُ: ....

قولُه: **(وقُرِئَ: فأَزالَهما)** قرأها حمزة. قال الزجاج: هو من: زُلْتُ وأزالني غيري، وأزَلَّهما، مِن: زَلَلْتُ وأَزَلَّني غيري[1]. وهذه القراءةُ تشُدُّ مِن عَضُدِ التفسيرِ الأخيرِ ولذلك عَقَّبه بها.

قولُه: **(أو مِن الـجَنَّةِ)** معطوفٌ علىٰ قوله: «من النعيمِ والكرامة» أي: «ما» في ﴿مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾ إمّا عبارةٌ عن النعيمِ والكرامةِ إن كانَ الضميرُ في «عنها» للجنة. أي: أذهَبَهُما عن الجنَّةِ، فأخرجَهُما من نعيمِها والكرامةِ فيها، أو عن الجنةِ إنْ كانَ الضميرُ في «عنها» للشجرة. أي: أصدرَ الشيطانُ زَلَّتَهما عن الشجرة فأخرجهما من الجنة[2].

الانتصاف: يشهَدُ للضميرِ أن يعودَ إلىٰ الجنة قولُه تعالىٰ: ﴿كَمَآ أَخْرَجَ أَبَوَيْكُم مِّنَ ٱلْجَنَّةِ﴾ [الأعراف: ٢٧][3].

الإنصاف: وهو سَهْوٌ؛ لأنّ الذي أعادَ الضميرَ إلىٰ الشجرة قال: فأصدَرَ الشيطانُ زلَّتَهما عن الشجرة، وذلك لا يُنافي إخراجَ الشيطانِ إيّاهما عن الجنةِ، ولا يُمكنُ نسبةُ الإخراجِ إلىٰ الشجرة. ولقد كان هذا الوجه قويًّا وعن تأييدِه غَنِيًّا.

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ١١٥) وقال الزجاج: وكِلا القراءَتَيْن صوابٌ حَسَن.

(٢) وفيه خلافٌ دقيق المسالك بين المفسِّرين. انظر: «الدرُّ المصون» (١: ١٩٣).

(٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ١٢٧).

يجوزُ أن يُمنَعَ دخولَها علىٰ جهةِ التقريبِ والتكرمةِ، كدخولِ الملائكة، ولا يُمنَعَ أن يدخلَ علىٰ جهةِ الوسوسةِ ابتلاءً لآدمَ وحوَّاء. وقيلَ: كانَ يَدنُو مِنَ السماءِ فيكلِّمُهما. وقيلَ: قامَ عندَ البابِ فنادىٰ. ورُوِيَ: أنّه أرادَ الدُّخولَ فمنعَتْه الـخَزَنةُ، فدخلَ في فَمِ الحيَّةِ حتىٰ دخلتْ به وهُمْ لا يَشعرون.

قيل: ﴿ٱهۡبِطُواْ﴾: خطابٌ لآدمَ وحوّاءَ وإبليسَ. وقيل: والحيَّةِ. والصحيحُ أنه لآدمَ وحوَّاء. والمرادُ: هما وذُرِّيَّتُهما؛ لأنّهما لـمّا كانا أصلَ الإنْسِ ومتشعَّبَهم جُعلا كأنّهما الإنسُ كلُّهم، والدليلُ عليه قولُه: ﴿قَالَ ٱهۡبِطَا مِنۡهَا جَمِيعَۢاۖ بَعۡضُكُمۡ لِبَعۡضٍ عَدُوّٞ﴾ [طه: ١٢٣]، ويدلُّ علىٰ ذلكَ قولُه: ﴿فَمَن تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ * وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَآ أُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [البقرة: ٣٨-٣٩]، وما هُوَ إلّا حُكْمٌ يعمُّ الناسَ كلَّهم.

ومعنىٰ ﴿بَعۡضُكُمۡ لِبَعۡضٍ عَدُوّٞ﴾: ما عليه الناسُ مِنَ التَّعادي والتَّباغي وتضليلِ بعضِهم لبَعْض. والـهُبوطُ: النزولُ إلىٰ الأرض..........................

قولُه: (**يجوزُ أن يُمْنَعَ دُخولَها علىٰ جهةِ**[1] **التقريبِ والتَّكْرِمة**) يريدُ أنَّ الأمرَ بالخروجِ مُعَلَّلٌ بقوله: ﴿فَإِنَّكَ رَجِيمٞ﴾ [الحجر: ٣٤] فدلَّ علىٰ أنَّ الجنَّة دارُ المُقرَّبين فلا يسكُنُها اللعين، فإذا دخلَ لغيرِ التَّكْرِمَةِ لا تُمْنَعُ منه. ويُمكنُ أن يُعبَّرَ بالأمرِ عن مُطْلَقِ الطردِ والإهانةِ، فلا يلزَمُ علىٰ هذا وجوبُ الخروج.

قولُه: (**ومعنىٰ ﴿بَعۡضُكُمۡ لِبَعۡضٍ عَدُوّٞ﴾**[2] [البقرة: ٣٦] **ما عليهِ الناسُ من التعادي والتباغي**).
وقال القاضي: «بعضُكم لبعضٍ» حالٌ استُغْنِيَ فيها عن الواو بالضمير. أي: متعادين[3].

---

(١) في (ح): «على جهد».

(٢) في (ح): «بعضكم لبعض» دون «عدو».

(٣) «أنوار التنزيل» (١: ٢٩٨).

﴿مُسْتَقَرٌّ﴾: موضعُ استقرارٍ، أو استقرارٌ. ﴿وَمَتَٰعٌ﴾: وتمتُّعٌ بالعَيْش. ﴿إِلَىٰ حِينٍ﴾: **يريدُ إلىٰ يومِ القيامة. وقيلَ: إلىٰ الـمَوْت.**

[﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ فَتَابَ عَلَيْهِۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ * قُلْنَا ٱهْبِطُوا۟ مِنْهَا جَمِيعًاۖ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى فَمَن تَبِعَ هُدَاىَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ * وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَكَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَآ أُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ ٣٧-٣٩]

وقلتُ: وقولُه: ﴿وَلَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ﴾ (حالٌ مُقدَّرةٌ أيضًا، ويجوزُ أن يكونَ قولُه: ﴿بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ جُملةً مُستأنفةً علىٰ تقديرِ السؤال.

قولُه: (**يريدُ إلىٰ يومِ القيامة. وقيل: إلىٰ الموت**) والوجهُ الأوَّلُ يُشْكِلُ بمعنىٰ قولِه: «مَتاع» بمعنىٰ «تمتُّعٌ بالعيش» قال صاحبُ الكَواشي(١): لكلِّ إنسانٍ مكانٌ في الأرضِ يستقرُّ فيه، ويتمتَّعُ بما قُسِمَ له فيه مُدَّةَ حياتِه وبَعْدَ مماتِه.

قلت: هذا معنىٰ قولِه تعالىٰ في «الأعراف»: ﴿قَالَ ٱهْبِطُوا۟ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّۖ وَلَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ * قَالَ فِيهَا تَحْيَوْنَ وَفِيهَا تَمُوتُونَ وَمِنْهَا تُخْرَجُونَ﴾ [الأعراف: ٢٤-٢٥] فالمتاعُ بمعنىٰ التحقيرِ في الاستمتاعِ والتقليلِ في المُكْثِ علىٰ نحْوِ قولِه تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا مَتَٰعٌ وَإِنَّ ٱلْءَاخِرَةَ هِىَ دَارُ ٱلْقَرَارِ﴾ [غافر: ٣٩]. ويمكنُ أن يُجعَلَ المتاعُ بمعنىٰ التمتُّعِ في العيشِ علىٰ تقديرِ حُصولِ الثوابِ والعقابِ للمؤمنِ والكافرِ في القبرِ. وأما تَمتُّعُ الكافرِ فعلىٰ التهكُّمِ والتغليب. والوجْهُ الأوَّلُ أظْهَر.

وقولُه: ﴿إِلَىٰ حِينٍ﴾ متعلِّقٌ بخبرِ المُبْتدأ وهو قولُه: «لكم»، أي: مستقر ثبتَ لكم إلىٰ حين، فإذا جُعِلَ ﴿مُسْتَقَرٌّ﴾ بمعنىٰ المصدر، وكذا «متاعٌ» يجوزُ تعلُّقُه بِهما، ولا يجوزُ إذا أريدَ موضعُ

---

(١) كذا عبَّر المؤلف رحمه الله تعالىٰ هنا وفي مواضع أخرى من هذه الحاشية، وعبَّر في مواضع أخرى بقوله: «وفي الكواشي»، أما في الغالب فكان يقول: «الكواشي»، وهذا الأخير هو الأقرب، لأن الكواشي اسم المُفسِّر لا اسم كتابه، ثم كأنه اشتهر الكتاب باسم مؤلفه، فتوسع فيه لذلك.

معنىٰ تلقِّي الكَلِمات: **استقبالُها بالأَخذِ والقبُولِ والعملِ بها حينَ عُلِّمَها. وقُرِئَ بنَصْبِ آدمَ ورفعِ الكلمات** علىٰ أنها استقبَلَتْه بأن بَلَغَتْه واتَّصلتْ به. فإن قلتَ: ما هنَّ؟ قلتُ: قولُه تعالىٰ: ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا﴾ الآية [الأعراف: ٢٣]. وعنِ ابنِ مسعودٍ رضي الله عنه: إنّ أحبَّ الكلامِ إلىٰ اللّـهِ ما قالَه أَبونا آدمُ حينَ اقترفَ الخطيئةَ: سبحانَكَ اللهمَّ وبحمدِك وتبارَكَ اسمُك وتعالىٰ جَدُّك، لا إلهَ إلّا أنتَ ظَلَمْتُ نَفْسي فاغفِرْ لي إنه لا يَغفِرُ الذُّنوبَ إلا أنت. وعنِ ابنِ عبَّاسٍ رضيَ الله عنهما قال: يا رَبّ ألمْ تخلقْني بيدِك؟ قالَ: بلىٰ. قالَ: يا ربّ ألمْ تنفُخْ فيَّ الرُّوحَ مِن رُوحِك؟ قالَ: بلىٰ. قال: يا ربّ ألمْ تَسبِقْ رحمتُك غضبَك؟ قالَ: بلىٰ. قالَ: ألمْ تُسكِنِّي جنَّتَك؟ قالَ: بلىٰ. قالَ:.................

الاستقرارِ؛ لأنَّ اسمَ المكانِ لا يَعْمَل. قال أبو البقاء: يجوزُ ﴿إِلَىٰ حِينٍ﴾ أن يكونَ صفةً لمتاعٍ، أي: متاعٌ كائنٌ إلىٰ حين[1].

قولُه: (**استقبالُها بالأَخْذِ والقَبولِ والعملِ بها حين عُلِّمَها**) فعلىٰ هذا هو مُسْتعارٌ من استقبالِ الناسِ بعْضَ الأَعِزَّةِ إذا قَدِمَ بعْدَ طولِ الغَيْبَةِ؛ لأنهم حينئذٍ لا يَدَعونَ شيئًا من الإكرامِ إلّا فَعلوه، وإكرامُ الكلماتِ الواردةِ من الحَضْرةِ الإلهيةِ العَمَلُ بها.

قولُه: (**وقُرِئَ بنَصْبِ آدمَ ورَفْعِ الكلمات**) قراءةُ ابنِ كثير[2] وعلىٰ هذه القراءةِ أيضًا استعارة.

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٥٣).

(٢) وعلّله ابن خالوَيْه بقوله: «فأمّا ابن كثيرٍ فإنّه جعلَ الفِعْلَ للكلمات؛ لأنَّ كلَّ مَنْ لقِيتَه فقد لقِيَك، وكلَّ من استقبَلْتَه فقد استقبلك». وفي ذلك قراءة ابن مسعودٍ: (لا ينالُ عهدِي الظالمونَ) [البقرة: ١٢٤] لأنَّ العهدَ لمّا نال الظالمين، نال الظالمونَ العَهْدَ. انتهىٰ من «إعراب القراءات السبع وعِلَلها» (١: ٨٣). وهي قراءة شاذة.

قلت: قال الزجاج في «معاني القرآن» (١: ١١٦)، والاختيارُ ما عليه الإجماع، وهو في العربية أقوىٰ.

يا رَبّ إن تُبْتُ وأصلحتُ أَراجِعِيْ أنتَ إلىٰ الجنَّة؟ قالَ: نعم.

واكتُفِيَ بذكْرِ توبةِ آدمَ دونَ توبةِ حوَّاء؛ لأنها كانت تَبعًا له، كما طُوِيَ ذكْرُ النساءِ في أكثرِ القرآنِ والسُّنّةِ لذلك، وقد ذكَرَها في قولِه: ﴿قَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا﴾ [الأعراف: ٢٣].

﴿فَتَابَ عَلَيْهِ﴾ فرجَعَ عليه بالرّحمةِ والقَبُول. فإن قلتَ: لِـمَ كُرِّرَ ﴿قُلْنَا ٱهْبِطُواْ﴾؟ قلتُ: للتأكيدِ، ولِـما نِيطَ به مِن زيادةِ قولِه: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى﴾........

قولُه: (أراجعي) صَحَّ مِن نُسخةِ المصنِّف بالتخفيفِ، ومِن نُسخة زين المشايخ[1] بالتشديدِ، وهو السماعُ، وتَوْجيهُه مُشْكِلٌ إلّا أن يُجْعَلَ جَمْعًا، وهو مُسْتَبْعَدٌ أيضًا.

قولُه: (﴿فَتَابَ عَلَيْهِ﴾ فرجَعَ عليه بالرحمةِ والقبول) الراغب: التَّوْبُ تَرْكُ الذنبِ علىٰ أجْملِ الوجوه، وهو أبلَغُ ضروبِ الاعتذارِ، فإنَّ الاعتذارَ علىٰ ثلاثةِ أوجه: إمّا أن يقولَ المُعْتَذِرُ: لم أفعَلْ، أو يقولَ: فَعَلْتُ لأَجلِ كذا، أو يقولَ: فعَلْتُ وأسأْتُ وقد أقلَعْتُ، ولا رابعَ لذلك، وهذا الأخيرُ هو التوبة، والتوبةُ في الشرعِ: تَرْكُ الذنبِ لِقُبْحِه، والندمُ علىٰ ما فَرَطَ منه، والعزيمةُ علىٰ تَرْكِ المُعاودةِ، وتدارُكِ ما أمكَنه أن يتدارَكَ من الأعمالِ بالإعادةِ، فمتىٰ اجتمعَ هذه الأربعةُ فقد كمُلَتْ شرائطُ التوبة، وتابَ إلىٰ الله، فَذِكْرُ «إلىٰ الله» يقتضي الإنابةَ، وتابَ الله عليه، أي: قَبِلَ توبتَه، والتائبُ يقالُ لباذلِ التوبةِ. ولقابلِ التوبةِ التوّاب، ويقال ذلك لله تعالىٰ لكثرةِ قَبوله التوبةَ من العباد[2].

قولُه: (ولِما نِيطَ به من زيادةِ قولِه: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى﴾ [البقرة: ٣٨]) يعني كَرَّرَ «اهبِطوا» ليُعَلَّـقَ عليه معنًى آخرَ غَيْرَ الأولِ، اهتمامًا به، ويُسَمّىٰ هذا الأسلوبُ في البديعِ بالترديدِ[3]، قال ابن هانئ[4]:

---

(١) يعني أبا الفضل محمد بن أبي القاسم الخوارزمي، سبقت ترجمتُه.

(٢) انظر: «تفسير الراغب» (١: ١٦٢)، وانظر: «مفردات القرآن» ص١٦٩.

(٣) الترديد: أن تُعَلِّقَ اللفظةَ بمعنىً من المعاني ثم تردَّها بعينها وتعلقها بمعنىً آخر. انظر: «الطراز» ليحيىٰ بن حمزة العلوي الطالبي (٣: ٤٧)، «الإتقان في علوم القرآن» (٣: ٢٢٦).

(٤) يعني أبا نواس الحسن بن هانئ، والبيت في «ديوانه» ص٦ من قصيدته المشهورة:

دَعْ عَنْكَ لومي فإنَّ اللومَ إغراءُ ... وداوِني بالتي كانـت هي الـداءُ

فإن قلتَ: ما جوابُ الشَّرطِ الأوَّل؟ قلتُ: الشرطُ الثاني مَعَ جوابِه، كقولِك: إن جئتَني فإن قَدَرْتُ أحسنتُ إليك. والمعنىٰ: فإمَّا يأتينَّكم منِّي هدًى برسولٍ أبعثُه إليكم وكتابٍ أُنزِلُه عليكم، بدليلِ قولِه: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَـٰتِنَآ﴾ في مقابلةِ قولِه:...............

صَفْراءُ لا تنزِلُ الأحزانُ ساحتَها ... لو مَسَّها حَجَرٌ مَسَّتْه سَرّاءُ

اعلَمْ أنّ قولَه: «اهبطوا» في هذا المَقام، يجوزُ أن يُحملَ علىٰ موضوعِهِ الحقيقيِّ وعلىٰ غيرِ موضوعِهِ علىٰ سبيلِ الكنايةِ؛ لأنّ الكِنايَة لا تُنافي إرادةَ معنىٰ الحقيقةِ أيضًا، فيُنَزَّلُ علىٰ انحطاطٍ بعد الرِّفْعَةِ مكانًا ومَرْتَبَة، أما المكانُ فمِنَ الجنَّةِ إلىٰ الأرضِ، وأمّا المَرْتَبةُ فمِمّا كانا فيه من النعيمِ والكرامةِ، فَعَلَّقَ علىٰ «اهبطوا» أوّلًا النزولَ ممّا كانوا عليه من التحابِّ والتوادِّ والتوافُقِ التي هيَ من خواصِّ أهلِ الجنة، قال الله تعالىٰ: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَٰنًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَـٰبِلِينَ﴾ [الحجر: ٤٧] إلىٰ التباغُضِ والتعادي وما عليه الناسُ من الشرِّ، وإليه الإشارةُ بقَوْلِه: ﴿بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ ومنَ الخلودِ والدوامِ إلىٰ الفناءِ والزوالِ، وإليه الإشارةُ بقَوْله: ﴿وَلَكُمْ فِي ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَـٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ﴾. ولـمّا أرادَ أن ينتقلَ من هذا النوع من الانحطاطِ إلىٰ نوعٍ آخرَ من البلاءِ والمشقَّةِ وهو الابتلاءُ بالتكليفِ، أعادَ اللفظَ وهو قولُه: ﴿قُلْنَا ٱهْبِطُواْ﴾ وعلّق عليه قولَه: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى فَمَن تَبِعَ هُدَاىَ﴾ الآيات.

وأما قولُه: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَـٰتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ﴾ فحقُّه من حيثُ الوقوعُ أن يُذكَرَ بعد ذكْرِ الهُبوطَيْنِ؛ لأنَّ التوبةَ إنّما صدرَتْ وهو علىٰ الأرضِ، لكنْ قدَّمَ وعقَّبَ بالفاءِ الفصيحةِ؛ ليدُلَّ علىٰ مزيدِ الاهتمامِ بشأنِ التوبةِ، وليُؤْذِنَ به علىٰ أنَّ الذنبَ ممّا يجبُ أن يُحْتَرَزَ منه، وعلىٰ تقديرِ صُدورِه يجبُ أن يُعقَّبَ بالتوبةِ ولا يُمهَل، فالمعنىٰ: قُلْنا ذلك، فهبطَ آدمُ، فتلقَّتْهُ الكلماتُ أو تلقّاها آدمُ، ولهذا صَرَّح باسْمِه، ولكرامتِه خصَّه دونَ غيرِه.

قولُه: (بدليلِ قولِه: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾) أي: يدلُّ علىٰ تقييدِ «هُدًى» برسولٍ أَبعَثُه[1] وكتابٍ

---

(١) في (ف): «بعثه».

﴿فَمَن تَبِعَ هُدَايَ﴾. فإن قلتَ: فلِمَ جيءَ بكلمةِ الشكِّ وإتيانُ الهدىٰ كائنٌ لا محالةَ لوجوبِه؟ قلتُ: للإيذانِ بأنّ الإيمانَ باللّـهِ والتوحيدَ لا يُشترَطُ فيه بعثةُ الرُّسلِ ....

أُنزِلُه، وقوعُ ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ﴾ في مُقابلةِ ﴿فَمَن تَبِعَ هُدَايَ﴾، فلما كانَ الجزاءُ الذي هو الجملةُ الشرطيةُ مع ما عُطِفَ عليه، مُقَيّدًا بالآياتِ والتكذيب، يُقَدَّرُ الشرطُ الأولُ كذلك؛ لأنّ متابعةَ الهُدىٰ وتكذيبَه مُسَبَّبانِ عن بِعْثَةِ الرُّسلِ، وإنزالِ الكُتبِ، فالتقديرُ: فإمّا يأتينَّكم مِنّي الرسلُ والكتبُ، فمَنْ صَدَّقَهُما فلا خَوْفٌ عليه، ومَنْ كَذَّبهما فهو مِنْ أصحابِ النار.

قولُه: (لوجوبه) أي: رِعايةُ الأَصلحِ واجبةٌ علىٰ الله تعالىٰ بناءً علىٰ مَذْهَبِه، وتلخيصُ جوابِه: أنّها واجبةٌ لكن هي عبارةٌ عن مَنْحِ العَقْلِ ونَصْبِ الأدِلّة. والهدىٰ في الآيةِ عبارةٌ عن بِعْثةِ الرسلِ وإنزالِ الكُتبِ، وهما ليسا واجبَيْن علىٰ الله تعالىٰ.

قولُه: (للإيذانِ بأنَّ الإيمانَ بالله والتوحيد) إلىٰ آخرِه يؤذِنُ بأنَّ الكلامَ باقٍ علىٰ الشكّ. وقال الزجّاج: إنَّ الجزاءَ إذا جاءَ في الفِعْلِ معَه النونُ الثقيلةُ أو الخفيفةُ لزِمَتْها «ما»، ومعنىٰ لزومِها إيّاها معنىٰ التوكيدِ، وكذلك معنىٰ دخولِ النونِ في الشرطِ التوكيد[1]. قال صاحبُ الكَواشي[2]: «ما» تؤكِّدُ أَوّلَ الفِعْلِ والنونُ آخِرَه.

قال صاحبُ «المرشد»: وإنّما زيدَتْ «ما» هاهنا لتأكيدِ الفعلِ الذي بَعْدَ حرفِ الشرط؛ شَبَّهوها بلامِ القَسَم المؤكِّدةِ للفعْلِ كقولك: والله لأُعْطِيَنَّ، وهي أكَّدت أوّلَ الفِعْلِ والنونُ المُشدَّدَةُ آخِرَه. كذلك هاهنا، ولئِن سُلِّمَ الشكُّ، فإنّها جاريةٌ علىٰ خلافِ مقتضىٰ الظاهر، وذلك أنَّ الله تعالىٰ لمّا أمرَ آدمَ عليه السلامُ بما أمرَ، ونهاهُ عمّا نهىٰ علىٰ المبالغةِ والتوكيدِ كما سبَقَ وشوهِدَ منه بعد ذلك عدَمُ العزيمةِ، وعُلِمَ مِن حالِ أولادِه أنّهم مجبولونَ علىٰ العجَلةِ وقلّةِ

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ١١٧).

(٢) تكرّر هذا التعبير من المؤلف رحمه الله، وانظر ما تقدم في التعليق عليه ص٤٤٥.

وإنزالُ الكتب، وأنه إن لم يَبعثْ رسولًا ولمْ يُنزِلْ كتابًا كانَ الإيمانُ به وتوحيدُه واجبًا؛ لِـما ركَّبَ فيهم مِنَ العُقول، ونَصَبَ لهم مِنَ الأدلَّة، ومكَّنَهم مِنَ النظرِ والاستدلال. فإن قلتَ: الخطيئةُ التي أُهبِطَ بها آدمُ إن كانت كبيرةً فالكبيرةُ لا تجوزُ علىٰ الأنبياء، وإن كانت صغيرةً فلِمَ جرىٰ عليه ما جرىٰ بسببِها مِن نَزْعِ اللِّباسِ، والإخراجِ مِنَ الجنَّة، والإهباطِ من السماءِ، كما فُعِلَ بإبليسَ ونسْبتِه إلىٰ الغيِّ والعصيانِ، ونسيانِ العَهْدِ، وعدمِ العزيمةِ، والحاجةِ إلىٰ التوبة؟ قلتُ: ما كانت إلا صغيرةً مغمورةً بأعمالِ قَلْبه مِنَ الإخلاصِ والأفكارِ الصالحةِ التي هيَ أجلُّ الأعمالِ وأعظمُ الطاعات، وإنما جرىٰ عليهِ ما جرىٰ؛ تعظيمًا للخطيئةِ وتفظيعًا لشأنِها وتهويلًا؛ ليكونَ ذلك لُطفًا له ولذرِّيَّته في اجتنابِ الخطايا، واتِّقاءِ المآثم، والتنبيهِ علىٰ أنه أُخرِجَ من الجنَّةِ بخطيئةٍ واحدةٍ.........

الثباتِ، ومائلونَ إلىٰ حبِّ الشهوات، قال: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم﴾ علىٰ الشكِّ، إيذانًا بأنّه من غيرِ أُولي العزم، قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَآ إِلَىٰٓ ءَادَمَ مِن قَبْلُ فَنَسِىَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُۥ عَزْمًا﴾ [طه: ١١٥] قال صاحبُ «المفتاح»: إن استُعمِلَتْ «إنْ» في مَقامِ الجَزْمِ لم يَخْلُ عن نُكْتةٍ كتنزيلِ المخاطَبِ منزلَةَ الجاهلِ لعدمِ جَرْيِهِ علىٰ مُوجَبِ العلم، كما يقولُ الأبُ لابنٍ لا يراعي حَقَّه: إن لم أكُنْ لك أبًا فكيف تُراعي حَقِّي[1]. فدلَّ ذلك علىٰ أنْ لا بُدَّ من إنزالِ الكُتب وبِعْثةِ الرسلِ تفضُّلًا وإحسانًا، فلا يلزَمُ ما ذكَرَهُ من وجوبِ الإيمانِ باستقلال العقل.

قال صاحبُ «التقريب»: إنما كَرَّر ﴿قُلْنَا ٱهْبِطُوا۟﴾ للتأكيد ولزيادةِ ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم﴾، وجوابُ الشرطِ الأولِ الشرطُ الثاني مع جَوابِه. وإنّما جاءَ بالشكِّ في ﴿إِمَّا يَأْتِيَنَّكُم﴾ للإيذانِ بأنَّ الوجوبَ ـ وجوبَ العقاب ـ إنّما يكونُ بعدَ البعثةِ، والدَّلالةِ علىٰ أنّه لا يجبُ علىٰ الله رعايةُ الأصلح. وقال القاضي: إنما جيءَ بحَرْفِ الشكِّ، وإتيانُ الهُدىٰ كائنٌ لا محالةَ؛ لأنّه مُحْتَملٌ في نَفْسِه غيرُ واجبٍ عَقْلًا، وكَرَّر لفظ الهدى ولم يُضمر؛ لأنه أرادَ بالثاني أعمَّ من الأول، وهو ما

---

(١) «مفتاح العلوم» ص١٠٥.

فكيفَ يدخلُها ذو خَطايا جمَّة! وقُرِئ: (فمن تَبِعَ هُدَيَّ) علىٰ لغةِ هُذيل، (فلا خوفَ) بالفتح.

أتىٰ به الرسُل واقتضاهُ العقلُ، أي: فمن تبعَ ما أتاهُ مُراعيًا فيه ما يشهُدُ به العقلُ، فلا يحُلُّ بهم مكروهٌ للعلِّيَّة فيخافوا، ولا يفوتُ عنهم محبوبٌ فيحزنوا[(١)].

وقلت: إتيانُ الهُدىٰ في الثانيةِ من وضْعِ المُظْهَرِ موضِعَ المُضمَر للعِلِّيَّة، فدلَّ على أنَّ الهُدىٰ بالنظرِ إلىٰ ذاتِه واجبُ الاتباع. وبالنظرِ إلىٰ أنّه أُضيفَ إلىٰ الله تعالىٰ إضافةَ تشريفٍ أحْرَىٰ وأحقُّ أن يُتَّبَعَ، وهذا موافقٌ لقولِ المُصنِّفِ. ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ﴾ في مقابلةِ ﴿فَمَن تَبِعَ هُدَايَ﴾ فالمقابَل له حُكْمُ المقابِل.

قولُه: (**هُدَيَّ علىٰ لغةِ هُذَيْل**) حكىٰ[(٢)] ابنُ جِنِّي: هيَ قراءةُ أَبي الطُّفيلِ وعيسىٰ بن عُمَر الثقفيِّ، وهي لغةٌ فاشيةٌ في هُذَيْل وغيرِهم؛ أن يقلِبوا الألفَ من آخرِ المقصورِ إذا أُضيفَ إلى ياءِ المتكلِّم [ياءً]، وأنشَدَ قُطْربٌ[(٣)]:

يُطَوِّفُ بي عِكَبٌّ في مَعَدٍّ ... ويَطْعُنُ بالصُّمُلَّةِ في قَفَيّا[(٤)]

قال أبو علي[(٥)]: إنّ وقوعَ ياءِ المتكلِّم بعْدَ الألفِ موضِعٌ ينكسِرُ فيه الصحيحُ نَحْوَ: هذا غُلامي، ولـمّا لم يتمكّنوا من كَسْرِ الألفِ قلبوها ياءً، وشَبَّهوا ذلك بقولِكَ: مَرَرْتُ بالزَّيدَيْن، لَمّا لم يتمكّنوا من كَسْرِ الألف للجرِّ قلبوها ياء[(٦)].

---

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٣٠٢-٣٠٣).

(٢) في (ط): «قال».

(٣) هو: أبو علي محمد بن المستنير، الشهير بـ«قُطرب»، من أهل البصرة، نحوي عالمٌ بالأدب واللغة، توفي سنة ٢٠٦هـ. انظر: «تاريخ بغداد» (٣: ٢٩٨)، و«إنباه الرواة» (٣: ٢١٩)، و«شذرات الذهب» (٢: ١٥).

(٤) البيت للمنخّل اليشكري كما في «لسان العرب» (عكب)، و«الخصائص» لابن جنّي (١: ١٧٧).

(٥) يعني الفارسيَّ شيخ ابنِ جِنِّي.

(٦) «المحتسب» (١: ٧٦).

[﴿يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ وَأَوۡفُواْ بِعَهۡدِيٓ أُوفِ بِعَهۡدِكُمۡ وَإِيَّٰيَ فَٱرۡهَبُونِ * وَءَامِنُواْ بِمَآ أَنزَلۡتُ مُصَدِّقٗا لِّمَا مَعَكُمۡ وَلَا تَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرِۭ بِهِۦۖ وَلَا تَشۡتَرُواْ بِـَٔايَٰتِي ثَمَنٗا قَلِيلٗا وَإِيَّٰيَ فَٱتَّقُونِ﴾ ٤٠-٤١]

إسرائيلُ هو يعقوبُ عليه السلام، لَقَبٌ له، ومعناه في لسانِهم: صفوةُ الله، وقيلَ: عبدُ الله. وهوَ بزِنَـةِ إبراهيمَ وإسماعيلَ، غيرُ منصرفٍ مثلُهما؛ لوجود العَلَميةِ والعُجمة. وقُرِئَ: (إِسْرائِلَ) و(إسرائلّ). وذكرُهم النعمةَ: أن لا يُـخلُّوا بشُكرِها، ويعتدُّوا بها، ويَستعظِمُوها، ويُطيعوا مانحَها. وأرادَ بـها ما أَنعَمَ به علىٰ آبائِهم **مما عُدِّدَ عليهم** مِنَ الإنجاءِ مِن فرعونَ وعذابِه، ومِنَ الغَرق، ومن العَفْوِ عن اتخاذِ العِجْل، والتوبةِ عليهم وغيرِ ذلك، وما أنعمَ به عليهم مِن إدراكِ زمنِ محمدٍ ﷺ المبشَّرِ به في التَّوراةِ والإنجيل. والعهدُ يضافُ إلىٰ المعاهِد والمعاهَد جميعًا، يقال: أَوفيتُ بعَهْدي، أي: بما عاهدتُ عليه، كقوله: ﴿وَمَنۡ أَوۡفَىٰ بِعَهۡدِهِۦ مِنَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ١١١]، وأوفيتُ بعهدِك، أي: بما عاهدتُك عليه. ومعنىٰ ﴿وَأَوۡفُواْ بِعَهۡدِيٓ﴾: **وأوفوا بما عاهدتُموني عليه** مِنَ الإيمانِ بي والطاعةِ لي، كقولِه: ﴿وَمَنۡ أَوۡفَىٰ بِمَا عَٰهَدَ عَلَيۡهُ ٱللَّهَ﴾ [الفتح: ١٠]، ﴿وَمِنۡهُم مَّنۡ عَٰهَدَ ٱللَّهَ﴾ [التوبة: ٧٥]، ﴿رِجَالٞ صَدَقُواْ مَا عَٰهَدُواْ ٱللَّهَ عَلَيۡهِۖ﴾ [الأحزاب: ٢٣].

﴿أُوفِ بِعَهۡدِكُمۡ﴾: بما عاهدتُكم عليه مِن حُسنِ الثوابِ علىٰ حَسناتِكم. ﴿وَإِيَّٰيَ فَٱرۡهَبُونِ﴾ فلا تَنْقُضوا عَهْدي، **وهو مِن قولِك: زيدًا رَهِبْتُه**،.........

قولُه: (**مِمّا عُدِّدَ عليهم**) بيانُ «ما أنْعَم»، و«مِنَ الإنجاءِ» بيانُ «ما عَدَّدَ»، و«مِن العفو» عَطْفٌ علىٰ «مِنَ الإنجاء».

قولُه: (**وأَوْفوا بما عاهَدْتُموني عليه**) خَبرُ قولِه: «ومَعْنىٰ ﴿وَأَوۡفُواْ بِعَهۡدِيٓ﴾».

قولُه: (**وهو من قولكَ: زيدًا رَهِبْتُه**) أي: من بابِ الإضمارِ علىٰ شريطةِ التفسير. قال الزجاج: إيّاي: نَصْبٌ بالأمْرِ كأنه قال: ارهبوني، ويكونُ الثاني مُفسِّرًا لهٰذا الفعل[1].

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ١٢١).

وهو أَوكدُ في إفادةِ الاختصاص مِن ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥]. وقُرِئ: (وأُوَفِّ) بالتشديد، أي: أُبالغ في الوفاء بعهدِكم، كقوله: ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ خَيْرٌ مِّنْهَا﴾ [النمل: ١٨٩]،........

قولُه: (**وهو أَوكدُ في إفادةِ الاختصاصِ من ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾**) قال القاضي: وإنّما كانَ آكَدَ لِما فيه مع التقديمِ من تكريرِ المفعول، والفاءِ الجزائيةِ الدالَّةِ علىٰ تضمُّن الكلامِ معنىٰ الشرطِ، كأنه قيل: إنْ كُنتم راهبينَ شيئًا فارهبون(١).

وقلت: هذا علىٰ خلافِ رأيِ المُصَنِّف؛ لأنّه جعلَ التركيبَ من بابِ الإضمارِ علىٰ شريطةِ التفسيرِ لقولِه: «هو من قولك: زيدًا رَهِبْتُه»، فإنَّ هذا التركيبَ آكَدُ في إفادةِ الاختصاصِ مِن «إيّاكَ نعبدُ» إذا قَدَّرْتَ المُفَسَّرَ بعْدَ المنصوبِ لتكريرِ الجملةِ المُفيدةِ للتخصيصِ، بخلافِ «إياكَ نعبُد»، فإن فيه تقديمًا فقط.

قال صاحبُ «المفتاح»: وأمّا زيدًا عرفتُه، فأنتَ بالخيارِ، إنْ شِئْتَ قَدَّرْتَ المُفَسَّرَ قبْلَ المنصوبِ، وحمَلْتَهُ علىٰ التأكيد، وإنْ شِئْتَ قَدَّرْتَه بَعْدَه، وحمَلْتَه علىٰ بابِ التخصيص(٢). والمقامُ يقتضي الثاني لسياقِ الكلامِ وسباقه(٣).

وأمّا إذا جُعِلَ من بابِ الشَّرْطِ، فلا وَجْهَ أن يُقابَلَ بقَوْلِه: «إياكَ نعبُد» إذْ لا مناسبةَ بينهما. نعم لو قُدِّرَ: إنْ كُنتم تخصّونَ أحدًا بأُلوهيةٍ، فخُصُّوني بها أفادَ التخصيص، لكنّ تقديرَ الشرطِ أحطُّ وأضعَفُ مِن «إياك»؛ لأنَّ التقديمَ يستدعي وقوعَ الفعلِ جزمًا، والشرطُ علىٰ الفَرْضِ والتقدير.

فإن قُلْتَ: كيفَ عَطفَ الجملةَ المؤكَّدةِ علىٰ مؤكِّدها والعطفُ يقتضي المغايرة؟ قلتُ: المغايرةُ حاصلةٌ، لأنَّ المرادَ من التَّكرارِ الترقّي مِن الأَهْونِ إلىٰ الأغلظِ، فإنَّ في التعقيبِ اتصالَ الرهبةِ برَهْبةٍ هي أعلىٰ منها من غيرِ تخلُّلِ شيءٍ آخَر، كقولهم: الأفضَلُ فالأفضَلُ، والأكرمُ

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٣١٠).

(٢) «مفتاح العلوم» ص٩٦.

(٣) في (ط): «لسباق الكلام وسياقه».

....

فالأكرمُ[١]، لم يُريدوا به أفْضَلَين وأكرَمَين، بل الترقّي إلىٰ انتهاءِ الوُسْعِ والإمكان. قال المصَنِّف في قولِه تعالىٰ: ﴿كَذَّبَتۡ قَبۡلَهُمۡ قَوۡمُ نُوحٖ فَكَذَّبُواْ عَبۡدَنَا﴾ [القمر: ٩] أي: كَذَّبوه تكذيبًا علىٰ عقِبِ تكذيب[٢]. ففيهِ إشعارٌ بمزيدِ الاختصاصِ.

ثم قولُه: «أَوْكَدُ في إفادةِ الاختصاصِ من إيّاكَ نعبُد» يقتضي أنّه أوكَدُ منه وَحْدَه، لٰكنْ إذا ضُمَّ معَه ﴿وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥] كان هذا أوْكَدَ لتصريحِ التكريرِ والتعميمِ في «نستعين» علىٰ ما سبَق في الفاتحة.

الراغب: إنّما ذكَر في الآيةِ الأولىٰ «فارهبون» وفي الأُخرىٰ «فاتقون»؛ لأنَّ الرهبةَ دونَ التقوىٰ، فحيثُما خاطبَ الكافّةَ عالِمَهم ومُقَلِّدَهم وحَثَّهم علىٰ [ذكرِ] النعمةِ التي يَشْتركون فيها، أمرَهُم بالرهبةِ التي هي مبادئُ التقوىٰ، وحيثما خاطبَ العلماءَ منهم، وحَثَّهم علىٰ مراعاةِ آياتهِ والتنبيهِ لما يأتي به أولو العزْمِ من الرسلِ، أمرَهم بالتقوىٰ التي هي مُنْتهىٰ الطاعة[٣].

وقولُه: «وأَوْفوا بما عاهدتُموني عليه من الإيمانِ والطاعةِ لي» أوفِ «بِما عاهَدْتُكم عليه من حُسْنِ الثوابِ علىٰ حسناتِكم»[٤].

اعلَم أنَّ المُصنِّفَ قال فيما سبق: إنَّ العَهْدَ المَوْثِقُ، وعَهِدَ إليه في كذا: إذا وصّاهُ ووثَّقه عليه، واستعهَدَ منه: إذا اشترطَ عليه، واستوثَـقَ منه. واللائقُ بهذا المقامِ هذا الثاني. فيكونُ المرادُ بالعهدِ ما استَعْهَد من آدمَ في قولِه تعالىٰ: ﴿فَإِمَّا يَأۡتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدٗى فَمَن تَبِعَ هُدَايَ﴾ [البقرة: ٣٨] إلىٰ آخرِه لتنتظمَ الآياتُ، يؤكِّده عَطْفُ قَوْلِه: ﴿وَءَامِنُواْ بِمَآ أَنزَلۡتُ مُصَدِّقٗا لِّمَا مَعَكُمۡ﴾ [البقرة: ٤١] علىٰ «أوفوا» علىٰ سبيلِ التفسيرِ، وفي كلامِه إشعارٌ به.

(١) قوله: «والأكرم فالأكرم» ساقط من (ط).

(٢) «الكشاف» (١٥: ١٢٥).

(٣) «تفسير الراغب الأصفهاني» (١: ١٧١). وما بين الحاصرتين زيادة منه.

(٤) من قوله: «وقوله: وأوفوا» إلىٰ هنا ساقط من (ط).

ويجوزُ أن يريدَ بقولِه: ﴿وَأَوْفُوا۟ بِعَهْدِىٓ﴾ ما عاهَدوا عليه ووَعَدُوه مِنَ الإيمانِ بنبيِّ الرحمةِ والكتابِ المعجِز، ويدلُّ عليه قولُه: ﴿وَءَامِنُوا۟ بِمَآ أَنزَلْتُ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَكُمْ وَلَا تَكُونُوٓا۟ أَوَّلَ كَافِرٍۭ بِهِۦ﴾: أولَ مَن كَفَرَ به، أو: **أوَّلَ فريقٍ، أَوْ فوجٍ** كافرٍ به، **أَوْ: ولا يكن كلُّ واحدٍ** منكم أولَ كافرٍ به، كقولِك: كَسَانا حُلَّة، أي: كلَّ واحدٍ منّا..........................

قولُه: (**ويجوزُ أن يُريدَ**) عَطْفٌ علىٰ قولِه: «ومعنىٰ وأَوْفوا بعَهْدي» وعلى الأولِ العَهْدُ عامٌّ كما في قولِه تعالىٰ: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى﴾، وعلى هذا خاصٌّ، والآياتُ الثلاثُ المُسْتَشْهَدُ بها لأجلِ أنَّ العهْدَ مع الله تعالىٰ فحَسْبُ. ولـمّا كانَ عَطْفُ قولِه: ﴿وَءَامِنُوا۟ بِمَآ أَنزَلْتُ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَكُمْ﴾ [البقرة: ٤١] علىٰ سبيلِ البيانِ علىٰ هذا الوجه ظاهرًا، قال: «ويدلُّ عليه قولُه: وآمِنوا» لِـما يُفْهَمُ من الأمرِ بالإيمـانِ بالـمُنَـزَّلِ أنَّ المرادَ بالأمرِ السابقِ الأمرُ بالإيمانِ[١] بالـمُنَـزَّلِ عليه، وأنه نبيُّ الرحمةِ بناءً علىٰ أنَّ عَطْفَ الخاصِّ يُـخَصِّصُ العامَّ، وأمّا علىٰ الأولِ فهو مِن عَطْفِ الخاصِّ علىٰ العام، وجَعلَ الأوَّلَ توطئةً[٢] للثاني؛ تنبيهًا علىٰ عُلوِّ مرتبةِ هٰذا الـمُنَـزَّلِ ونَباهةِ مَنْزِلَةِ هذا الـمُنْـزَلِ عليه[٣]، وفَضْلِه علىٰ سائرِ الـمُرسلينَ صلواتُ الله عليهم أجْمعين[٤].

قولُه: (**أو: أوَّلَ فريقٍ، أو فوجٍ...، أو: ولا يكُنْ كلُّ واحدٍ**) إنّما قَدَّرَ هٰذه التقاديرَ لِـما أنَّ خَبَرَ كانَ مفردٌ لفظًا، والاسمُ جماعة. قال **القاضي**: أوَّلُ: أَفْعَلُ لا فِعْلَ له، وقيل: أصْلُه «أَوْأَل» من: وَأَل، فأُبْدِلَتْ همزتُه واوًا تخفيفاً غيْرَ قياسيّ، أو أأْوَل من آل فقُلِبَتْ همزتُه واوًا وأُدْغِمت[٥].

---

(١) في (ط): «السابقِ الإيمانُ».

(٢) في (ف): «تغطية».

(٣) من قوله: «وأنه نبي الرحمة» إلىٰ هنا ساقط من (ط).

(٤) هذه الفقرة ـ من قوله: «قوله: ويجوز أن يريد» إلىٰ هنا ـ مكانها في (ط) بعد فقرة قوله الآتي: «قوله: والمستفتحين».

(٥) «أنوار التنزيل» (١: ٣١٢).

وهذا تعريضٌ بأنه كانَ يجبُ أن يكونوا أوّلَ مَن يؤمِنُ به؛ لمعرفتِهم به وبصفتِه، ولأنهم كانوا المبشِّرين بزمانِ مَن أُوحيَ إليه، **والـمُستفتِحينَ** علىٰ الذينَ كَفَروا به، وكانوا يُعِدُّون اتِّباعَه أولَ الناسِ كلِّهم، فلمّا بُعِثَ كانَ أمرُهم علىٰ العكسِ، كقولِه: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ ٱلْبَيِّنَةُ﴾ إلىٰ قولِه: ﴿وَمَا تَفَرَّقَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَةُ﴾ [البينة: ١-٤]، ﴿فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُواْ كَفَرُواْ بِهِۦ﴾ [البقرة: ٨٩]؛ ويجوزُ أن يرادَ: ولا تكونوا مثْلَ أوّلِ كافرٍ به، يعني مَن أَشركَ به مِن أهلِ مَكَّة، أيْ: ولا تكونوا ـ وأنتم تَعرِفونَه مذكورًا في التوراةِ موصوفًا ـ ....

قولُه: (**وهذا تَعريض**) أي: قولُه[١]: ﴿وَلَا تَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرِۭ بِهِۦ﴾ تعريضٌ بما[٢] يجبُ عليهم لمقتضى حالهم، ولِـما تكلّموا به من الاستفتاحِ والبِشارة، والتعريضُ أنواعٌ منها: أن يكونَ الكلامُ مَسوقًا لأجلِ موصوفٍ غيرِ مذكورٍ كما تقولُ في عِرْضِ مَنْ يؤذي الناس: فلانٌ رجلٌ مؤمنٌ يُصَلِّي ويُزَكّي ولا يُؤذي الناسَ. ويُتوصَّلُ به إلى نَفْيِ الإيمانِ عن المُؤذي.

ومنها: أن يُساقَ به لُمقْتضىٰ الحالِ علىٰ طريقةِ قوله:

أَروحُ لتسليمٍ عليكَ وأغتدي ... وحَسْبُك بالتسليمِ مني تقاضِيا[٣]

وما نحنُ بصَدَدِهِ مِن هذا القبيل.

قولُه: (**والـمُسْتَفْتحين**) الاستفتاح: الاستنصار. أي: كانوا يقولون: قد آنَ مَبْعثُ النبيِّ الأُميِّ الذي نجدُه في التوراةِ والإنجيلِ، فنحنُ نؤمنُ به ونقاتِلُكم معه.

---

(١) في (ف): «إلىٰ قوله».

(٢) في (ح): «تعريض ما».

(٣) ذكره المبرِّد في «الكامل» (١: ١٤٠)، والزمخشري في «ربيع الأبرار» (١: ٢٤٣) من غيرِ نِسْبةٍ لأحد. وبَعْدَه:

كفىٰ بطِلابِ الـمرْءِ ما لا ينالُه ... عناءً، وباليأسِ المصرِّح شافيا

مثْلَ مَن لم يَعرِفْه وهوَ مشركٌ لا كتابَ له. وقيلَ: الضميرُ في ﴿بِهِۦ﴾ لـ«ما معكم»؛ **لأنهم إذا كفَروا بما يُصدِّقُه فقد كفَروا به.** والاشتراءُ: استعارةٌ للاستبدال، كقولِه تعالىٰ: ﴿ٱشۡتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلۡهُدَىٰ﴾ [البقرة: ١٦]، وقولِه:

كما اشترىٰ الـمُسلِمُ إذْ تنصَّرا

وقولِه:

فإنِّي شَرَيْتُ الحِلْمَ بَعْدَكَ بالـجَهلِ

يعني: ولا تَستبدِلوا بآياتي ثَمَنًا، **وإلا فالثمنُ هو المشترىٰ به**.................

قولُه: (**لأنّهم إذا كفَروا بما يُصدِّقُه فقد كفَروا به**) يعني لا تكونوا أوَّلَ مَنْ كفرَ بالتوراةِ، لأنه صلواتُ الله عليه مُصَدَّقٌ في التوراةِ لِما فيها من صفتِه ونَعْتِه، فإذا كَفَرْتُم بالمُصَدَّقِ لزِمَ أن تكفُروا بالمُصَدِّق.

قولُه: (**كما اشترىٰ المسلمُ إذْ تنصَّرا**) أي: كما استبدلَ المُسلمُ بالإِسلامِ الكفرَ حتّىٰ اختارَ النصرانيةَ، مضىٰ بيانُه.

قولُه: (**فإنِّي شَرَيْتُ الحِلْمَ بعْدَك بالجَهْل**) قبله:

فإن تزعميني كنتُ أجْهَلُ فيكم[1]

«كنتُ أَجْهَلُ» ثاني مفعولَيْ «تزعميني» وقيل: الزَّعْمُ بمعنىٰ القَوْلِ لوقوعِ الجملةِ بعْدَه، أي: أن تقولَ كنتُ أجْهَلَ الناسِ فيكم، فإنّي بدَّلْتُ حالي بعْدَك، واستبدَلْتُ الحِلْمَ بالجهلِ، والأَنَاةَ بالطَّيشِ، والرِّفْقَ بالـخُرْق.

قولُه: (**وإلّا فالثمنُ هو المُشْترىٰ به**) وتقريرُه: أنَّ الاشتراءَ استعارةٌ للاستبدالِ، وإن لم يكُن استعارةً له لزِمَ أن يكونَ الثمنُ في قولِه تعالىٰ: ﴿ثَمَنٗا قَلِيلٗا﴾ هو المشترىٰ، والثمنُ المُتعارَفُ هو

---

(١) لأبي ذؤيب الهذلي كما في «شرح أشعارِ الهذليين» (١: ٩٠).

والثمنُ القليل: الـرِّئاسةُ التي كانتْ لهم في قومِهم، خافُوا عليها الفَواتَ لو أَصبَحُوا تُبّـاعًا لرسولِ الله ﷺ فاستبدَلُوها ـ وهيَ بَدَلٌ قليلٌ ومتاعٌ يسيرٌ ـ بآياتِ الله وبالحقِّ الذي كلُّ كثيرٍ إليه قليلٌ، وكلُّ كبيرٍ إليه حقير، فما بالُ القليلِ الحقير! وقيل: كانت عامَّتُهم يُعْطُون أحبارَهم مِن زُروعِهم وثِمارِهم، ويُهْدُون إليهم الـهَدايا ويَرْشُونهم الرِّشا علىٰ تحريفِهم الكَلِمَ، وتسهيلِهم لهم ما صَعُب عليهم مِنَ الشَّرائع، وكانَ مُلوكُهم يُدِرُّون عليهم الأموالَ؛ ليَكتُموا أَوْ يُـحَرِّفوا.

المشترىٰ به، وهاهنا المشترىٰ به الآياتُ، لأنَّ الباءَ تدخلُ علىٰ الثمنِ، فلما دخلَ علىٰ «آياتي» صارَ هو المُشْترىٰ به، وصارَ ﴿ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ هو المبيعَ؛ يريدُ: أنَّ هٰذه الاستعارةَ استعارةٌ لفظيةٌ لا معنوية، فاستُعيرَ الشراءُ لمُجرَّدِ الاستبدالِ من غيرِ نَظَرٍ إلىٰ التشبيهِ كما يُستعارُ لأنفِ الإنسانِ المِرْسَن[(١)]. قال المُصنِّف في قوله تعالىٰ: ﴿طَلْعُهَا كَأَنَّهُۥ رُءُوسُ ٱلشَّيَٰطِينِ﴾ [الصافات: ٦٥] الطَّلْعُ للنخلةِ، فاستُعيرَ لِـما طَلَعَ من شجرةِ الزَّقومِ من حَمْلِها؛ إما استعارةً لفظيةً أو معنويةً. وأمّا التشبيهُ بقَوْلِه: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ﴾ [البقرة: ١٦] فلمُجَرَّدِ استعارةِ الاشتراءِ للاستبدالِ، ويُمكنُ أَن يكونَ استعارةً معنوية، بولِغَ أوّلًا بأنْ شَبَّهَ هذا الاستبدالَ في كونِه مرغوبًا فيه بالبيعِ والشراءِ، ثم زيدَ في المبالغةِ بأن قُلِبَت القضيَّةُ، وجُعِلَ الثمنُ مبيعًا، والمَبيعُ ثمنًا، ونَحْوُه في القَلْبِ قولُه تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا ٱلْبَيْعُ مِثْلُ ٱلرِّبَوٰاْ﴾ [البقرة: ٢٧٥]. فجُعِلت الآياتُ في الابتذالِ والامتهانِ وكَوْنِها ذرائعَ إلىٰ سائرِ مَباغيهم كالدراهمِ المبذولةِ لقضاءِ الحوائج. ومقامُ التقريعِ والنَّعْي علىٰ بني إسرائيل وسوءِ صَنيعِهم يقتضي هٰذه المبالغةَ، وإليه ينظُرُ ما رَوَيْنا عن الدارميِّ، قال أبو موسى: «إنَّ هذا القرآنَ كائنٌ لكم أجرًا، وكائنٌ لكم وزْرًا، وكائِنٌ لكم ذِكْرًا، اتَّبعوا القرآنَ ولا يَتَّبِعُكم القرآن، فإنَّ مَنْ يَتَّبع القرآنَ يَهْبِطْ به في رياضِ الجنَّةِ، ومَن يَتَّبِعْه القرآنُ يَـزُجُّ في قَفاه فيَقْذِفُه في جهنم»[(٢)].

---

(١) وهو مكانُ الرَّسَنِ من الدابة. والرَّسَنُ: الحَبْلُ.

(٢) «سنن الدارمي» (٢: ٥٢٦).

[﴿وَلَا تَلْبِسُوا۟ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُوا۟ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ * وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱرْكَعُوا۟ مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ﴾ ٤٢-٤٣]

الباءُ التي في ﴿بِٱلْبَٰطِلِ﴾ إن كانت صِلةً مثلَها في قولِك: لَبَسْتُ الشيءَ بالشيء وخلطتُه به؛ كانَ المعنىٰ: ولا تكتبُوا في التوراةِ ما ليسَ منها فيَختلِطَ الحقُّ المُنزَلُ بالباطلِ الذي كَتبتُم، حتىٰ لا يُميَّزَ بينَ حقِّها وباطِلكم؛ **وإن كانت باءَ الاستعانةِ**، كالتي في قولِك: كتبتُ بالقَلَم؛ كان المعنىٰ: ولا تَجعَلُوا الحَقَّ ملتبِسًا مُشتبِهًا بباطِلكم الذي تكتبونَه.

﴿وَتَكْتُمُوا۟﴾: جزمٌ داخلٌ تحتَ حُكمِ النهيِ، بمعنىٰ: ولا تكتُموا، أوْ منصوبٌ بإضمارِ «أنْ»، **والواوُ بمعنىٰ الجَمْع**، أي: ولا تجمَعُوا لَبْسَ الحقِّ بالباطلِ وكتمانَ الحقِّ، كقولِك: لا تأكلِ السَّمكَ وتشربَ اللَّبن. فإن قلتَ: **لَبْسُهم وكتمانُهم** ليسا بفعلَيْن......

قولُه: (**وإنْ كانَت باءَ الاستعانة**) والفرقُ: أنَّ الخَلْطَ يستدعي مخلوطًا ومخلوطًا به. قال الجوهري: خلطْتُ الشيءَ بغيرِه فاختلطا، فإذا جُعِلَتْ صِلَةً كان «بالباطلِ» مفعولًا مِثْلَ الأولِ، فخَلْطُهم أنْ يكتُبوا شيئًا آخرَ مِثْلَ المُنزَلِ، فإذا كتبوهُ اختلطَ مع الحقِّ، فالمنهيُّ الكِتْبَةُ نَفْسُها، لأنَّها مُسْتلزمةٌ للاختِلاطِ، ومِن ثَمَّ قال: «ولا تكتُبوا فيختلطَ الحقُّ بالباطل» وجعلَ «فيختلط» جوابًا للنهي، وإذا جُعِلَتْ للاستعانةِ كان المنهيُّ جَعْلَ مكتوبِهم سببًا للاشتباهِ، ولهذا قال: «ولا تجعلوا الحقَّ مُشْتبِهًا بباطِلكم» أي: بسَببِ باطِلكم. وقال «الذي تكتبونَه» أي: الذي أنتُم مُشْتَغلونَ به وهو دأبُكم وعادَتُكم، فقولُه: «ملتبسًا» ثاني مفعولَيْ جَعَلَ.

قولُه: (**والواو بمعنىٰ الجمع**) قال في «الإقليد»: هٰذه الواو تُسمّىٰ واوَ الصَّرف؛ لأنها تصرفُ المعطوفَ عن إعرابِ المعطوفِ عليه.

قولُه: (**لَبْسُهم وكِتمانُهم**) تقريرُه: أنَّ اللَّبْسَ والكِتْمانَ مُتلازِمانِ، فليست المسألةُ كقولهم: لا تأكُلِ السمكَ وتشربَ اللَّبَنَ، ليصحَّ دخولُ واوِ الجَمْعِ بينهما. وأجابَ بما تلخيصُه: أنَّ لَبْسَ

متميـزَيْن حتىٰ يُنهَوْا عن الجمعِ بينهما؛ لأنهم إذا لَبَسُوا الحقَّ بالباطلِ فقد كَتَمُوا الحقَّ. قلتُ: بلْ هُما متميِّزان؛ لأن لَبْسَ الحقِّ بالباطلِ ما ذكرْنا مِن كَتْبِهم في التوراةِ ما ليس منها، وكتمانُهُم الحقَّ أن يقولوا: لا نجدُ في التوراةِ صفةَ محمدٍ ﷺ أوْ حُكْمَ كذا، أوْ يمحُوا ذلك، أو يَكتبُوه علىٰ خلافِ ما هو عليه. **وفي مصحفِ عبدِ الله: (وتكتُمون)**....

الحقِّ بالباطلِ علىٰ ما بَيَّناهُ في الوجهَيْن، إظهارُ ما به يشتَبِهُ ما في التوراة، وكتمانُ الحقِّ إخفاءُ ما في التوراة؛ إما بالقولِ بأن يقولوا: لا نجدُ فيها كذا، أو بالفِعْلِ بأن يَمْحوا ذلك، أو يكتبوهُ علىٰ خِلافِ ما هو عليه، فقولُه: «أو حُكْمَ كذا» عَطْفٌ علىٰ «صِفَةِ محمَّد» صلواتُ الله عليه، وهو حُكْمُ الزاني المُحْصَنِ، ورَجْمُه كما سيَجيء حديثُه. وقولُه: «أو يَمْحوا» عَطْفٌ علىٰ قولِه: «أن يقولوا».

فإن قلتَ: فعلىٰ هذا يلزَمُك جوازُ فِعْلِهم اللَّبْسَ بدونِ الكِتْمانِ وَعَكْسُه، كما في مسألةِ السّمكة.

قلت: لا نُسَلِّم جوازَ فِعْلِ كلِّ واحدٍ منهما علىٰ الانفرادِ كما في مسألةِ السَّمكة، فإنَّ نَهْيَ الجَمْعِ لا يدلُّ علىٰ جوازِ البعْضِ ولا علىٰ عَدَمِه، وإنَّما يُعْلَمانِ من دليلٍ آخرَ، أمّا في مسألةِ السمكةِ فمِنَ الطبِّ، وأمّا في الآيةِ فلاستبدادِ قُبْحِ كلِّ منهما[1]. وبقي أن يُقال: إذا كان كذلك فما فائدةُ الجَمْع؟

والجواب: فائدتُه المبالغةُ في النَّعْيِ عليهم وإظهارِ قُبْحِ أفعالِهم من كونِهم جامعينَ بين الفِعْلَيْن اللذَيْن إن انفرَدَ كلٌّ منهما كانَ مستقِلًّا في القُبح، وعلىٰ قراءةِ الجَزْمِ وإن دلَّ علىٰ المبالغةِ لكن تفوتُ فائدةُ النَّعْيِ عليهم.

قولُه: (**وفي مُصحفِ عبدِ الله: وتكتمون**)[2] قال القاضي: هذه القراءةُ تعضد قولَ مَن

---

(١) في (ط): «كلِّ واحدٍ منهما».

(٢) في (ح): «ويكتمون».

بمعنىٰ: كاتِـمِينَ. ﴿وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾: في حالِ عِلْمِكم أنكم لابِسُون كاتمون، وهوَ أقبحُ لهم؛ لأنّ الجهلَ بالقبيحِ ربَّما عُذِرَ راكبُه. ﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ﴾: **يعني صلاةَ المسلمين وزكاتَـهم**. ﴿وَٱرْكَعُوا۟ مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ﴾ منهم؛ **لأنّ اليهودَ** لا ركوعَ في صلاتِهم. وقيلَ: الرّكوعُ: الخضوعُ والانقيادُ لِـما يلزمُهم في دِينِ الله، ويجوزُ أن يرادَ بالرّكوعِ الصلاةُ، كما يعبَّـرُ عنها بالسجود، وأن يكونَ أمرًا بأن تصلّىٰ مع المصلّين، يعني: في الجماعة، كأنه قيلَ: وأَقيموا الصلاةَ وصلُّوها مَعَ المصلِّينَ لا مُنْفردين.

قال: إنّ «الواو» للجَمْعِ، لأنَّ المعنىٰ: وأنتم تَـكتمون[١]، وفيه إشعارٌ بأنَّ استقباحَ اللَّبْسِ لِـما يصحَبُه من كِتمانِ الحقِّ[٢].

قولُه: (**يعني صلاةَ المُسلمينَ وزكاتَهم**) قال القاضي: يعني أنَّ غيْرَهما كَلا صلاةٍ ولا زكاة، أمرَهُم بفروعِ الإسلامِ بعدما أمرَهُم بأُصولِها، وفيه دليلٌ علىٰ أنَّ الكفارَ مُخاطبونَ بها[٣]. والزكاةُ: مِنْ زكا الزَّرْعُ: إذا نَما، فإنَّ إخراجَها يَسْتجلبُ تزكيةً في المالِ، ويُثمرُ للنفسِ فضيلةَ الكرم، أو من الزكاة بمعنىٰ الطهارةِ؛ فإنّها تُطهِّرُ المالَ من الـخُبْثِ والنفْسَ من البُخلِ[٤].

قولُه: (**لأنَّ اليهودَ**) تعليلٌ لاختصاصِ الركوعِ بالذِّكْرِ مع أنّـه داخلٌ في الأمرِ بإقامـةِ الصلاة.

---

(١) لتمامِ الفائدة، انظر: «البحر المحيط» (١: ١٨٠).

(٢) «أنوار التنزيل» (١: ٣١٤).

(٣) قد فـرَّق علماءُ الأصول بين خطابِ الكفّارِ بالفروعِ عَقْلاً وبين خطابهم شَرْعًا. ويكاد الإجماعُ ينعقدُ على جوازِ خطابهم بالفروع عَقْلًا، كما قَـرَّره البدر الزركشيُّ في «البحرِ المحيط» (١: ٣٢١). وأمّا خطابهم بالفروعِ شرعًا، فالخلافُ فيه منصوب، والجمهورُ على جوازه. وذهب جمهورُ الحنفية، والقاضي عبد الجبّار من المعتزلة، والإمام أبو حامد الإسفراييني إلى أنّهم غيرُ مكلَّفين بالفروع، وهو ظاهرُ مذهبِ مالك. انظر: «البحر المحيط» (١: ٣٢٢)، و«البرهان» للإمام الجويني (١: ٩٢).

(٤) «أنوار التنزيل» (١: ٣١٤).

[﴿أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ وَأَنتُمْ تَتْلُونَ ٱلْكِتَٰبَ ۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ * وَٱسْتَعِينُوا۟ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِ ۚ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلْخَٰشِعِينَ * ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُوا۟ رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ﴾ ٤٥-٤٦]

﴿أَتَأْمُرُونَ﴾: الهمزةُ للتقرير معَ التوبيخِ والتعجيبِ مِن حالِهم. والبِرُّ: سَعَةُ الخيرِ والمعروف، ومنه: البَرُّ؛ لسَعتِه، ويتناولُ كلَّ خير، ومنه قولُهم: **صدقتَ وبَرِرْتَ**. وكانَ الأحبارُ يأمُرونَ مَن نَصَحُوه في السرِّ مِن أقاربِهم وغيرِهم باتِّباعِ محمدٍ ﷺ، ولا يتَّبِعُونه. **وقيلَ: كانوا يأمُرونَ بالصَّدقةِ** ولا يتصدَّقون، وإذا أُتُوا بصَدَقاتٍ ليفرِّقوها خانُوا فيها. وعن محمَّدِ بنِ واسِع: بَلَغَني أنّ ناسًا مِن أهلِ الجنَّةِ اطَّلَعوا علىٰ ناسٍ مِن أهلِ النار، فقالوا لهم: قَدْ كنتم تأمرونَنا بأشياءَ عَمِلْناها فدخلْنا الجنَّةَ! قالوا: كنَّا نأمُركم بها ونخالفُ إلىٰ غيرِها. ﴿وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ﴾: وتتركونَها من البرِّ **كالمنسيَّات**. ﴿وَأَنتُمْ تَتْلُونَ ٱلْكِتَٰبَ﴾: **تبكيتٌ، مثْلُ قولِه**: ﴿وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٤٢]، يعني: تتلونَ التوراةَ وفيها نَعْتُ محمدٍ ﷺ، أوْ فيها الوعيدُ علىٰ الخيانةِ، وتركِ البرِّ، ومخالفةِ القول العمل........

قولُه: (**صَدَقْتَ وبرِرْتَ**) أي: بَرِرْتَ في صِدْقِك، كما يقال: كَذَبْتَ وفَجَرْتَ، أي: فَجَرْتَ في كَذِبك هذا.

قولُه: (**وقيل: كانوا يأمرونَ بالصَّدَقة**) فعلىٰ هذا البِرُّ بمعنىٰ الإحسان، وعلىٰ الأولِ بمعنىٰ الإيمان.

قولُه: (**كالمَنْسِيّات**) أشارَ بالكافِ إلىٰ أنّ المرادَ بقوله: «تنسون»: تَتْرُكون علىٰ الاستعارةِ التبعيةِ؛ لأنَّ أحدًا لا يَنْسىٰ نَفْسَه بل يَحْرِمُها من الخيرِ، ويتركُها كما يتركُ الشيءَ المنسيَّ مبالغةً لعدمِ المبالاةِ والغفلةِ فيما ينبغي أن يَفْعَلَه.

قولُه: (﴿وَأَنتُمْ تَتْلُونَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [البقرة: ٤٤] **تَبْكيتٌ مِثْلَ قولِه**: ﴿وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢]) يعني: كما وقعَ ﴿وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ حالًا من فاعلِ «لا تلبسوا» علىٰ سبيلِ التبكيتِ

﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾: توبيخٌ عظيمٌ، بمعنىٰ: أفلا تَفْطَنون لقُبحِ ما أَقدمتُم عليه حتىٰ يصدَّكم استقباحُه عَنِ ارتكابِه وكأنكم في ذلكَ **مَسْلُوبو العُقول؛ لأنّ العقولَ تَأْباه وتدفعُه**،......

وإلزامِ الخَصْم، كذلك ﴿وَأَنتُمْ تَتْلُونَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ حالٌ من فاعلِ ﴿أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ﴾ للتبكيتِ، وأيضًا كما اختلفَ تقديرُ مُتعلَّقِ «تعلمونَ» باختلافِ تفسيرِ «لا تُلْبِسوا الحقَّ بالباطلِ» في الوجهَيْن علىٰ ما سبق(١)، كذلك يختلفُ تقديرُ مُتعلَّقِ «يتلون» باختلافِ تفسيرِ «أتأمرونَ» في تلك الوجوهِ الثلاثةِ المذكورةِ من الأمرِ باتِّباعِ محمدٍ صَلواتُ الله عليه ولا يَتَّبِعونه، والأمرِ بالصَّدَقةِ ولا يتصدَّقون، والأمرِ بالصدقةِ والخيانةِ فيها. فأتىٰ بها في التقدير على طريقة النشرِ بلا ترتيبٍ(٢). ولما كان الوجهانِ الأخيرانِ قولًا واحدًا كما سَبق، جاءَ بـ«أو» وعطفَ عليه قولَه: «ومخالفةً» علىٰ «الخِيانة» بالواو.

فإن قُلْتَ: هل يحتملُ قولُه: ﴿وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ ما احتمَلَ في قولِه: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢] من جعلَهُ بمنزلِةِ اللازمِ مُبالغةً، أي: أَنتمْ مِن أهلِ العلمِ والمعرفةِ؟

قُلت: لا، لأنَّه عقَّبَ بقولِه: ﴿أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ﴾ الآية وهو مِثْلُ قولِه: ﴿كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا﴾ [الجمعة: ٥] وقولِه: ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ تقريعٌ بعدَ التبكيتِ، أي: كأنَّكم مَسلوبو العقولِ وكالحمارِ يَحملُ أسفارًا، فكيفَ يَثبتُ لهم العلمُ الفائقُ كما أُثبِتَ لدُهاةِ العربِ هناك! وفي هذا إيذانٌ بأنّ فِعْلَ اليهودِ كانَ أفحشَ مِن فِعْلِ المشركين؛ لأنّ مُخالفةَ النصِّ الجليِّ مع اعتقادِ وجوبِه مخالفةٌ لأمرِ الله وأمرِ العقل، ومخالفةُ أمرِ العقلِ مخالفةٌ لهُ فَحَسْبُ.

قولُه: (**مسلوبو العقول؛ لأنّ العقولَ تأباهُ وتَدْفَعُهُ**) فيهِ إيماءٌ إلىٰ أنّ قولَه: ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾

---

(١) انظر: «الكشاف» (٢: ٤٥٩).

(٢) في (ط): «النشرِ من غيرِ ترتيب».

ونحوُه: ﴿أُفٍّ لَّكُمْ وَلِمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [الأنبياء: ٦٧]. ﴿وَٱسْتَعِينُواْ﴾ علىٰ حوائجِكم إلىٰ الله ﴿بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِ﴾ أي: بالجمعِ بينهما، **وأن تُصَلُّوا صابرينَ** علىٰ تكاليفِ الصلاةِ، مُحتملِينَ لمشاقِّها وما يجبُ فيها: مِن إخلاصِ القَلْب، وحِفْظِ النيَّات، ودفْعِ الـوَساوس، ومُراعاةِ الآداب، والاحتراسِ مِنَ الـمَكاره، مع الخشيةِ والخُشوع، واستحضارِ العلم بأنه انتصابٌ بين يدَيْ جبَّارِ السماوات؛ ليُسألَ فَكَّ الرِّقابِ عن سَخَطِه وعذابِه، ومنه قولُه تعالىٰ: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱصْطَبِرْ عَلَيْهَا﴾ [طه: ١٣٢]؛ أوْ: واستعينوا علىٰ البَلايا والنوائبِ بالصَّبرِ عليها، والالتجاءِ إلىٰ الصلاةِ عندَ وقوعِها، وكانَ رسولُ الله ﷺ..

مُطلَقٌ يجري مَجرىٰ اللازمِ. قالَ القاضي: العقلُ في الأصلِ الحبسُ، سُمِّيَ بِهِ إدراكُ الإنسانِ[(١)]؛ لأنَّهُ يَحبِسُهُ عَمّا يَقْبُحُ، ويَعْقِلُهُ علىٰ ما يَحْسُنُ، ثُمَّ القُوَّةُ التي بها النَّفسُ تُدرِكُ هذا الإدْراك[(٢)]. المعنىٰ: فَلا عَقْلَ لكُم يحبِسُكم عمّا تعلمونَ وخامةَ عاقبتِه، أو: أفلا تعقلونَ قُبْحَ صَنيعِكُم فيَصُدَّكم عنه.

قولُه: (**وأنْ تُصلُّوا صابرينَ**) عَطفٌ تفسيريٌّ على قولِه: «بالجَمْعِ بينهما» وكذا قولُه: «وأن يُستعانَ» عطفٌ علىٰ قولِه: «الدعاء»، والضمير في قوله: «بأنّه انتصابٌ» راجعٌ إلىٰ الصلاة، والتذكيرُ باعتبارِ الخبرِ لا إلىٰ الجمعِ كما ظُنَّ؛ لأنَّه مُتعلِقٌ بقولِه: «واستحضارِ العلمِ»، وهو عطفٌ على «إخلاصِ القَلبِ فيها»[(٣)]، و«لِيُسألَ» تعليلُ «انتصابٌ»، وإنّما قَدَّمَ الصَّبرَ علىٰ الصلاةِ لأنَّه لا يُمكنُ حُصولُ الصلاةِ كاملةً إلّا بالصَّبْر[(٤)].

---

(١) في (ط): «الإدراك الإنسانيّ».

(٢) «أنوار التنزيل» (١: ٣١٦).

(٣) عبارة الزمخشري في «الكشاف»: «وما يجب فيها من إخلاص القلب».

(٤) في (ط): «إلا به».

إذا حَزَبَه أمرٌ فَزِعَ إلىٰ الصَّلاة. وعن ابنِ عبَّاس: أنه نُعِيَ إليه أخوه قُثَمُ وهوَ في سَفرٍ، **فاسترجَعَ** وتنحَّىٰ عن الطريقِ، فصلَّىٰ ركعتَيْن أطالَ فيهما الجلوس، ثم قامَ يمشي إلىٰ راحلتِه وهوَ يقول: ﴿وَٱسْتَعِينُوا۟ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِ﴾. وقيلَ: الصبرُ الصَّوم؛ لأنه حبسٌ عن المفطِّرات، ومنه قيلَ لشهرِ رمضانَ: شهرُ الصبر. ويجوزُ أن يُرادَ بالصلاةِ الدُّعاء، وأن يُستعانَ علىٰ البلايا بالصَّبرِ والالتجاءِ إلىٰ الدُّعاءِ والابتهالِ إلىٰ الله تعالىٰ في دَفْعِه. **﴿وَإِنَّهَا﴾ الضميرُ للصَّلاة**، أوْ للاستعانة، ويجوزُ أن يكونَ لجميعِ الأمورِ..........

قولُه: (إذا حَزَبَهُ أمرٌ[١]) وفي رواية حذيفة: «إذا حَزَنَهُ[٢] أمرٌ صلّىٰ» أخرجَهُ أبو داود[٣]. حزَنَهُ بالنونِ، وفي «الكشاف» بالباءِ الموحّدةِ مِن تحت. وكذا في «النهاية»: إذا حَزَبَهُ أمرٌ صلّىٰ، أي: إذا نَزَلَ بِهِ هَمٌّ أوْ أصابَهُ غَمٌّ.

قولُه: (فَزِعَ إلىٰ الصّلاةِ)، **النهاية:** في حديثِ الكسوفِ «فافزَعوا إلى الصَّلاةِ»[٤]، أي: الجَؤُوا إليها، واستعينوا بها علىٰ دَفْعِ الأمرِ الحادث.

قولُه: (فاسترجَعَ) أي: قالَ: إنّا لله وإنَّا إليهِ راجعون. قالَ صاحبُ «الجامع»[٥]: قُثَمُ بضَمِّ القافِ وفَتْحِ الثاءِ المُثَلَّثة. وكان واليًا لعليٍّ رضيَ اللهُ عنْهُ علىٰ مكَّةَ، واستُشهِدَ بسَمَرْقَنْدَ زَمَنَ معاويةَ.

قولُه: (﴿وَإِنَّهَا﴾ الضميرُ للصلاةِ)، **الراغبُ**[٦]: خَصَّها[٧] بِرَدِّ الضمير؛ لأنَّها أرْفَعُ مَنْزِلَةً

---

(١) في (ح): «إذا حزبه أمرٌ فزع إلىٰ الصلاة».

(٢) في (ط): «حزبه».

(٣) «سنن أبي داود» (١٣٢١)، وأخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٣٢٩٩)، وإسناده ضعيف لجهالةِ محمد ابن عبد الله الدؤلي.

(٤) أخرجه البخاري (١٠٤٦)، ومسلم (٩٠١)، من حديثِ عائشة رضي الله عنها.

(٥) «جامع الأصول» (٢: ٧٨٧).

(٦) «تفسير الراغب الأصفهاني» (١: ١٧٧).

(٧) في (ف): «خصصها».

التي أُمِرَ بها بنو إسرائيلَ ونُهوا عنها، مِن قولِه: ﴿ٱذْكُرُواْ نِعْمَتِىَ﴾ إلىٰ ﴿وَٱسْتَعِينُواْ﴾. ﴿لَكَبِيرَةٌ﴾: لشاقـةٌ ثقيلـة، من قولِك: كَبُـرَ عليَّ هذا الأمـر، ﴿كَبُرَ عَلَى ٱلْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ﴾ [الشورىٰ: ١٣]. فإن قلتَ: ما لها لمْ تثقُلْ علىٰ الخاشعين، والخشوعُ في نفسِه ممّا يَثقُل؟ قلتُ: **لأنهم يتوقَّعون** ما ادُّخِرَ للصابرينَ علىٰ متاعبِها فتهونُ عليهم، ألَا ترىٰ إلىٰ قولِه تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمْ﴾؟ **أي: يتوقَّعون لقاءَ ثوابِه** ونَيْلَ ما عندَه، ويَطمعونَ فيه. وفي مصحفِ عبدِ الله: (يَعْلمون)، ومعناه: يَعْلمونَ أن لا بدَّ مِن لقاءِ الجزاءِ فيَعملونَ علىٰ حسبِ ذلك؛ ....

مِن الصَّبرِ، لأنَّها تجمعُ ضُروبًا مِنَ الصَّبرِ، إذْ هيَ حَبْسُ الحَواسِّ علىٰ العبادةِ، وحَبْسُ الخَواطِرِ والأفكارِ علىٰ الطّاعةِ؛ ولهذا قالَ تعالىٰ: ﴿وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلْخَٰشِعِينَ﴾، وأمّا الصلاةُ التي تَخِفُّ علىٰ غيرِ الخاشعِ فمُسَمّاةٌ باسْمِها ولَيْسَتْ في حُكْمِها، بِدَلالةِ قولِه عزَّ وجلَّ: ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ﴾ [العنكبوت: ٤٥] وقَلَّما ترىٰ صلاةَ غيرِ الخاشعينَ تنهىٰ عن الفحشاءِ والمُنْكَرِ، ونَظيرُهُ في ردِّ الضَّميرِ: ﴿وَإِذَا رَأَوْاْ تِجَٰرَةً أَوْ لَهْوًا ٱنفَضُّوٓاْ إِلَيْهَا﴾ [الجمعة: ١١] أُعيدَ الضَّميرُ إلىٰ التِّجارةِ دونَ اللَّهوِ لـمّا كانت سببًا في الانفضاضِ.

قولُه: (**لأنهم يتوقعون**) مُعَلِّـلَةُ مُقَدَّرٍ؛ لأنَّ تقديرَ السؤالِ: ما للصلاةِ لمْ تَثْقُلْ علىٰ الخاشعين، والحالُ أنَّ الخُشوعَ في الصلاةِ في نفسِه ثقيلٌ كما عُلِمَ من قولِه: ﴿ٱلَّذِينَ هُمْ فِى صَلَاتِهِمْ خَٰشِعُونَ﴾ [المؤمنون: ٢]، وما يكونُ ثقيلًا في نفسِه كيفَ يكونُ سببًا لخِفَّةِ صلاتِهم؟ وأجابَ: إنَّما يكونُ سببًا لخِفَّةِ صلاتهم «لأنَّهم يتوقعون» إلىٰ آخرِه.

قولُه: (**أي: يتوقَّعونَ لِقاءَ ثوابِه**) مَذْهَبُهُ[١] قالَ في «يونس» في قولِه تعالى: ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا﴾ [يونس: ١٥]: كيفَ جازَ النَّظرُ علىٰ الله وفيهِ معنىٰ المقابلة[٢]!

(١) مراد المؤلف أن هذا هو مذهب الزمخشري في الرؤية، وأما أهل السنة فيثبتون رؤية الله يوم القيامة.

(٢) كذا قال الطيبي رحمه الله، والصوابُ أن الزمخشريَّ إنما أوردَ هذا السؤال في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَٰكُمْ خَلَٰٓئِفَ فِى ٱلْأَرْضِ مِنۢ بَعْدِهِمْ لِنَنظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾ [يونس: ١٤]. انظر: «الكشاف» (٧: ٤٤٣).

ولذلكَ فُسِّرَ ﴿يَظُنُّونَ﴾ بـ: يتيقَّنون، وأمّا مَن لمْ يوقِن بالجزاءِ ولمْ يَـرْجُ الثوابَ كانتْ عليه مشقَّةً خالصة؛ فثقُلَتْ عليه، كالـمُنافقينَ والـمُرائِينَ بأعمالِهم.

ومثالُه: مَن وُعِدَ علىٰ بعضِ الأعمالِ والصنائعِ أُجرةً زائدةً علىٰ مقدارِ عملِه، فتَراه يُزاوِلُه برغبةٍ ونشاطٍ وانشراحِ صَدْرٍ ومُضاحكةٍ لحاضِريه، كأنه يستلذُّ مُزاولتَه، بخلافِ حالِ عاملٍ **يتسخَّرُه بعضُ الظَّلَمة**، ومِن ثَمَّ قالَ رسولُ الله ﷺ: «**وجُعِلَتْ قُرَّةُ عَيْني في الصَّلاة**»، ....

قولُه: (**ولذلكَ فُسِّرَ ﴿يَظُنُّونَ﴾ بـ: يتيقَّنون**) أي: ولأجلِ ما قرأ عبدُ الله: (يعلمونَ) ـ ومعناهُ ما ذُكِرَ ـ فُسِّرَ يظنُّونَ بـ:يتيقنون، قالَ: الظَّنُّ هاهنا بمعنىٰ اليقينِ. ولو كانوا شاكِّينَ كانوا ضُلَّالًا كافرينَ، والظنُّ بمعنىٰ اليقينِ مَوْجودٌ، قالَ دُرَيْدُ بنَ الصِّمَّة[1]:

فقلتُ لهُمْ ظُنُّوا بألفي مُـدَجَّجٍ سَرَاتُهمُ في الفارسيِّ الْمُسَرَّدِ[2]

قولُه: (**وأمّا مَنْ لمْ يُوقِنْ بالجَزاءِ ولمْ يَرْجُ الثوابَ كانَتْ عليهِ مَشقَّة**) هذا يُعلَمُ مِنْ مَفهومِ قولِهِ: ﴿وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَٰشِعِينَ﴾ [البقرة: ٤٥]، لأنَّهُ في مَعنىٰ: لا يهونُ علىٰ أحدٍ إلّا علىٰ الخاشعينَ، فإنَّهُ استثناءٌ مُفرَّغٌ مِن كلامٍ مُوجِبٍ فَلا بُدَّ مِنْ تأويل.

قولُه: (**يَتسخَّرُهُ بعضُ الظَّلَمَةِ**)، **الجوهري**: تَسخَّره: كَلَّفَهُ عَمَلًا بغيرِ أُجْرَةٍ.

قولُه: (**وجُعِلَتْ قُرَّةُ عيني في الصَّلاةِ**) الحديثُ مِنْ روايةِ النَّسائيِّ عَنْ أَنَسٍ قال: قال رسول الله ﷺ: «حُبِّبَ إليَّ الطِّيبُ والنِّساءُ، وجُعِلَ قُرَّةُ عيني في الصَّلاةِ»[3].

---

(١) سيدِ هوازن، فارس جاهليٌّ شجاع، كان مِسْعَرَ حَرْبٍ، مات بأوطاسٍ في غزوة حنين بعد أن بلغ من الكِبَرِ عِتيًّا.

(٢) البيت في «ديوانه» ص٤٧. والبيت من قصيدته الشهيرة في رثاءِ أخيه عبد الله ومطلعها:

أرَثَّ جديدُ الحبلِ من أُمِّ مَعْبَدِ بعاقبةٍ أم أَخْلَفَتْ كلَّ مـوعـدِ

(٣) «سنن النَّسائي» (٧: ٦١) وهو في «السنن الكبرى» للنَّسائي أيضاً (٨٨٣٦)، وأخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٢٢٩٣) بإسنادٍ حسن.

وكانَ يقولُ: «**يا بلالُ رَوِّحْنا**». و**الخشوعُ: الإخباتُ والتَّطامُن**، ومنه: ....

قولُه: (**يا بلالُ رَوِّحْنا**) الحديثُ مِنْ روايةِ أبي داود عَنْ سالمِ بنِ الجَعْدِ قالَ: قال رجلٌ مِنْ خُزاعةَ: لَيتني صلَّيتُ فاسْتَرَحْتُ، فكأنَّهم عابُوا ذلكَ عليهِ، فقالَ: سَمِعْتُ رسولَ الله ﷺ يقولُ: «أقمِ الصلاةَ يا بلالَ أرِحْنا بِها»(١) أي: أذِّنْ بالصلاةِ نَسْتَرِحْ بأدائها مِنْ شُغْلِ القلبِ بها، قيل: كانَ اشتِغالُهُ بالصلاةِ راحةً لَهُ، فإنَّه كان يَعدُّ غيرَها مِنَ الأعمالِ الدنيويةِ تعبًا، وكانَ يستريحُ بالصلاةِ لِما فيها مِنْ مُناجاةِ الله تعالىٰ، ولهذا قالَ: «وقُرَّةُ عيني في الصَّلاة»، وما أقربَ الراحةَ مِنْ قُرَّةِ العينِ، يقالُ: أراحَ الرَّجُلُ واستراحَ إذا رَجَعَ نَفَسُهُ إليهِ بعدَ الإعياء، كُلُّها في «النهاية».

الراغبُ(٢): الصلاةُ جامعةٌ للعباداتِ وزائدةٌ عليها لأنَّها لا تَصِحُّ إلّا ببذلِ مالٍ ما، جارٍ مَجْرىٰ الزكاةِ فيما يَسْتُرُ بِهِ العورةَ، ويَطْهُرُ بِهِ البدنُ، وامتساكٌ في مكانٍ مخصوصٍ يَجري مَجرىٰ الاعتكافِ، وتَوَجُّهٌ إلىٰ الكعبةِ يَجري مَجرىٰ الحَجِّ، وذِكرُ الله تعالىٰ ورسولِه يجري مَجرىٰ الشَّهادتين، ومُجاهَدَةٌ في مُدافَعَةِ الشَّيطانِ جاريةٌ مَجرىٰ الجهادِ، وإمساكٌ عن الأَطْيَبَيْنِ(٣) جارٍ مَجرىٰ الصَّومِ، وفيها ما ليسَ في شيءٍ مِن العباداتِ الأُخرىٰ مِن وجوبِ القراءةِ وإظهارِ الخُشوعِ والرُّكوعِ والسُّجودِ وغيرِ ذلك.

وقُلْتُ: وفيها ما قالَ صلواتُ الله عليهِ: «وجُعِلَتْ قُرَّةُ عيني في الصلاةِ»(٤) الذي هو أَصْلُ ذلكَ كلِّه.

قولُه: (**الخشوع: الإخباتُ والتَّطامُنُ**) الراغبُ: الخشوعُ: الضراعةُ، وأكثرُ ما يُسْتَعملُ فيما

---

(١) «سنن أبي داود» (٤٩٨٥)، وأخرجه الإمام أحمد (٢٣٠٨٨).

ومن قوله: «الحديث من رواية أبي داود» إلىٰ هنا ساقط من (ط).

(٢) «تفسير الراغب الأصفهاني» (١: ١٧٨).

(٣) وهما: الأكلُ والنكاح، وقيل غير ذلك. انظر: «تاج العروس» (طيب).

(٤) سلف تخريجه قبل قليل.

الخُشْعة: الرَّمْلةُ الـمُتطامِنة. وأمّا الخضوعُ: فاللِّينُ والانقياد، ومنه: **خَضَعتْ بقولِها؛ إذا ليَّـنته.**

[﴿يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ وَأَنِّي فَضَّلۡتُكُمۡ عَلَى ٱلۡعَٰلَمِينَ ۞ وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا وَلَا يُقۡبَلُ مِنۡهَا شَفَٰعَةٞ وَلَا يُؤۡخَذُ مِنۡهَا عَدۡلٞ وَلَا هُمۡ يُنصَرُونَ﴾ ٤٧-٤٨]

﴿وَأَنِّي فَضَّلۡتُكُمۡ﴾ نصبٌ عُطِفَ علىٰ ﴿نِعۡمَتِيَ﴾، أي: اذكروا نِعْمتي وتَفْضيلي. ﴿عَلَى ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾: **علىٰ الجمِّ الغفيرِ مِنَ الناس**، كقولِه تعالىٰ: ﴿بَٰرَكۡنَا فِيهَا لِلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الأنبياء: ٧١] يقالُ: رأيتُ عالمًا مِنَ الناس؛ يُرادُ الكثرة. ﴿يَوۡمٗا﴾: يريدُ يومَ القيامة..............

يوجد على الجوارحِ، والضَّراعةُ أكثرُ ما تُستعملُ فيما يوجَدُ في القلبِ، ولذلكَ قيلَ فيما رُوِيَ: «إذا ضَرَعَ القلبُ خَشَعَتْ الجوارحِ»(١) ﴿تَرَى ٱلۡأَرۡضَ خَٰشِعَةٗ﴾ [فُصلت: ٣٩] كِناية.

قولُه: (**خَضَعَتْ بقولِها: إذا لَـيَّـنَتْهُ**) مأخوذٌ مِن قولِه تعالىٰ: ﴿يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ لَسۡتُنَّ كَأَحَدٖ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِنِ ٱتَّقَيۡتُنَّ فَلَا تَخۡضَعۡنَ بِٱلۡقَوۡلِ﴾ [الأحزاب: ٣٢].

قولُه: (**علىٰ الـجَمِّ الغفيرِ مِن النَّاسِ**) ذهبَ الإمامُ: أنَّ الآيَةَ بظاهِرِها تَدُلُّ علىٰ أنْ يكونوا أفْضَلَ مِن الصحابةِ، وليسَ كذلك(٢).

وقلتُ ـ واللهُ أعلمُ ـ: «العالَمِينَ» كما سبقَ: اسمٌ لِذَوي العِلْمِ مِن الملائكةِ والثَّقَلَيْنِ، أوْ لكلِّ ما عُلِمَ بِهِ الخالقُ، وهو عامٌّ يَقْبَلُ التخصيصَ بالعلم بالبعضِ مِن أربعةِ أَوْجُهٍ:

أحدُها: مِن حيثُ الأشخاصُ، وهو المرادُ بقولِه: «علىٰ الجَمِّ الغفيرِ مِن الناسِ» وهو مجازٌ من بابِ إطلاقِ الكلِّ علىٰ الأكثرِ نحوَ قولِه تعالىٰ: ﴿وَأُوتِينَا مِن كُلِّ شَيۡءٍ﴾ [النمل: ١٦] ﴿وَأُوتِيَتۡ مِن

---

(١) «مفردات القرآن» ص٢٨٣. والأثـرُ الـمرويُّ أخرجه الحكيمُ الترمذي مرفوعًا في «نوادر الأصول» (١: ٣١٧) ولفظُه: «لو خَشَعَ قلبُه لخشعت جوارِحُه»، والمعروف أنّه من قولِ سعيد بن المسيِّب أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنَّف» (٦٧٨٧).

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢: ٤٣٢).

....

كُلِّ شَيْءٍ﴾ [النمل: ٢٣] فعلىٰ هذا يلزمُ تفضيلُهم علىٰ غيرِ الصحابةِ رِضْوانُ الله عليهم وهُمُ الجَمُّ الغفير.

وثانيها: من حيثُ المكانُ كما في الآيةِ المُسْتَشْهَدِ بها(١) ﴿وَنَجَّيْنَٰهُ وَلُوطًا إِلَى ٱلْأَرْضِ ٱلَّتِي بَٰرَكْنَا فِيهَا لِلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأنبياء: ٧١] أي: أهلِ الشامِ، كقولِه تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِي بَٰرَكْنَا حَوْلَهُۥ﴾ [الإسراء: ١] ولا يجوزُ حَمْلُ الآيةِ عليه.

وثالِثها: أنْ يَخْتَصَّ بالبعضِ بَحَسْبِ اختصاصِ أمرٍ ما. قالَ الإمامُ: «العالَمِينَ» عامٌّ لٰكنَّهُ مُطْلَقٌ في الفَضْلِ، والمُطْلَقُ يكفي في صِدْقِهِ صورةٌ واحدةٌ، فيلزمُ أنْ يكونوا أفْضَلَ مِن غيرِهِم في أمرٍ واحد، وغيرُهم أَفْضَلُ مِنهم فيما عدا ذلك الأمر(٢).

وقلتُ: هذا بعيد؛ لأنَّ سياقَ الكلامِ لبيانِ الامتنانِ عليهم وتَعْدادِ النِّعمِ الفائقةِ، وهذا إنَّما يُمكنُ إذا حَمَلْنا التَّفضيلَ علىٰ غيرِ الصحابةِ مِن الجَمِّ الغفيرِ.

ورابعُها: خُصَّ بهِ بِحَسْبِ اعتبارِ الزمان. قال محيي السُّنَّةِ: «علىٰ العالَمِينَ» أي: عالَمِي زمانِهم، وذلكَ التفضيلُ وإنْ كان في حقِّ الآباءِ لٰكن يَحْصُلُ بِهِ الشَّرَفُ للأبناء(٣). وقال القاضي: يُريدُ به تفضيلَ آبائهم الذينَ كانوا في عَصْرِ موسىٰ عليه السلامُ وبعدَهُ قبلَ أن يُغيِّروا، بما مَنَحَهم مِن العلم والإيمانِ، وجَعَلَهم أنبياءَ وملوكًا مُقْسِطين(٤).

وقلت: الحقُّ هذا الوجهُ، وقضيةُ النَّظْمِ شاهدةٌ بذلك، وبيانُه أنَّ المُصَنِّفَ كثيرًا ما يذهبُ إلىٰ أنَّ الكلامَ إذا كُرِّرَ كانَ للتأكيد، ولِما يُناطُ بِهِ مِن زيادةٍ ليسَتْ معَ الأولِ، وهاهنا كَرَّر نداءَهم بقولِه: ﴿يَٰبَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱذْكُرُواْ نِعْمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ٤٠] فعلَّقَ بها:

(١) في (ح): «المستشهد به».

(٢) «مفاتيح الغيب» (٣: ٤٩٣).

(٣) «معالم التنزيل» (١: ٩٠).

(٤) «أنوار التنزيل» (١: ٣١٨).

﴿لَّا تَجۡزِى﴾: لا تَقْضي عنها شيئًا مِنَ الحُقوقِ، ومنه الحديثُ في جَذَعَةِ ابنِ نِيَار: «تَجزي عنك ولا تَجْزي عن أحدٍ بَعْدَكَ». و﴿شَيْـًٔا﴾ مفعولٌ به،..........................

أوّلاً: النِّعمةَ التي اختصَّتْ بالذين شاهدوا حَضْرَةَ الرسالةِ، وأَنْزَلَ إليهم ما يُصَدِّقُ ما معهم، ومُنِحوا ما كانوا يَتَمَنَّوْنَ من الاستفتاح علىٰ الكفارِ بنبيِّ الرحمةِ.

وثانياً: النعمةَ التي أَنْعَمَها اللهُ تعالىٰ علىٰ آبائِهم وأسلافِهم من تَفْضيلهم علىٰ عالَمي زمانِهم بالعلمِ والحكمةِ والنبوةِ، وبإنجائِهم مِن فِرعونَ وعقابِه، وفَلْقِ البحر، وتظليلِ الغَمامِ، وغيرِ ذلك. فالواجبُ: حَمْلُ الكلامِ علىٰ هذا لا علىٰ ما ذهبَ إليهِ المُصَنِّفُ لِئلَّا يَخْتَلَّ النَّظْمُ، ويُؤَيِّدُهُ ما ذكَرَه الزجاج: أذكَرَهم الله عزَّ وجلَّ نعمتَه عليهِم في أسلافِهم، والدليلُ علىٰ ذلكَ قولُه: ﴿وَإِذۡ نَجَّيۡنَٰكُم مِّنۡ ءَالِ فِرۡعَوۡنَ﴾ [البقرة: ٤٩] والمخاطَبونَ بالقرآنِ لم يَـرَوْا فرعونَ ولا آلَه. ولكنَّه أذكَرَهم أنَّه لم يزلْ مُنْعِمًا عليهم؛ لأنَّ إنعامَه علىٰ أسلافِهم إنعامٌ عليهم، والدَّليلُ عليه: أنَّ العربَ تجعَلُ ما كان لآبائِها فَخْرًا لها، وما كان فيه ذَمٌّ تَعُدُّهُ عارًا عليها[1].

ولَعلَّ مُرادَ المُصَنِّفِ مِنْ تخصيصِ هذا العامِّ وتفسيرِ العالَمينَ بالجَمِّ الغَفيرِ مِن الناسِ أنْ لا تدخُلَ الملائكةُ في العالَمينَ حتى لا يلزمَ أن يكونَ البشرُ أفضلَ مِنهم كما ذهب إليه في قولِه تعالىٰ: ﴿وَلَقَدۡ كَرَّمۡنَا بَنِيٓ ءَادَمَ﴾ إلى قوله: ﴿وَفَضَّلۡنَٰهُمۡ عَلَىٰ كَثِيرٖ مِّمَّنۡ خَلَقۡنَا تَفۡضِيلٗا﴾ [الإسراء: ٧٠] لأنَّ بعْضَ الأصحابِ استدلَّ بهذِهِ الآيةِ التي نحنُ بصَدَدِها علىٰ فَضْلِ البشر[2].

قولُه: (ومنهُ الحديثُ في جذعَةِ ابنِ نِيار) رُوِّينا في «صحيح البُخاريِّ» قال أبو بُرْدَةَ بنُ نِيارٍ خالُ البراءِ: يا رسولَ الله، فإنّي نَسَكْتُ شاتي قبلَ الصَّلاةِ، وعَرَفْتُ أنَّ اليومَ يومُ أَكْلٍ وشُرْبٍ، وأَحْبَبْتُ أنْ تكونَ شاتي أَوَّلَ ما يُذبَحُ في بَيتي، فَذَبَحْتُ شاتي، وتَغَدَّيْتُ قبلَ أنْ آتيَ الصَّلاةَ. قالَ: «شاتُكَ شاةُ لحْم»، قالَ: يا رسولَ الله، فإنَّ عِندنا عَناقًا جَذَعَةً هي أحبُّ إليَّ مِن شاتينِ،

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ١٢٧).

(٢) انظر: «الكشاف» (٩: ٣٣٩).

ويجوزُ أن يكونَ في موضعِ مصدر، **أي: قليلًا مِنَ الجَزاء**، كقولِه تعالىٰ: ﴿وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْـًٔا﴾ [مريم: ٦٠]، ومَن قَرَأ: (لا تجزئ) مِن أجزأ عنه؛ إذا أغنىٰ عنه؛ **فلا يكونُ في قراءتِه إلا بمعنىٰ: شيئًا مِنَ الإجْزاء**. وقرأ أبو السِّرارِ الغَنَويُّ: (لا تُجزئ نَسَمةٌ عن نَسَمةٍ شيئًا). وهذه الجملةُ منصوبةُ المحلِّ؛ صفةٌ لـ﴿يَوْمًا﴾. فإن قلتَ: فأينَ العائدُ منها إلىٰ الـمَوْصُوف؟ قلتُ: هوَ محذوفٌ تقديرُه: **لا تجزي فيه**، ونحوُه ما أنشدَه أبو عليٍّ:

تروَّحي أَجْدرَ أن تَقِيلي

أفَتَجْزي عنِّي؟ قال: «نعمْ، ولنْ تَجْزيَ عن أحدٍ بعْدَك»[1]، الحديث وفي «مسند أحمدَ بنِ حنبل» نَحْوَه. الجَذَعُ مِن الشاةِ، ما دخَلَ في السنةِ الثانية. ابنُ نِيارٍ بكَسْرِ النُّونِ وتَـخْفيفِ الياءِ والرَّاءِ.

قولُه: (**أي: قليلاً مِن الجَزاءِ**) فعلىٰ هذا نـزَّلَ الـمُتَعَدّي مَنزِلةَ اللازمِ للمبالغةِ، ومِن ثَمَّ استَشْهدَ بقراءةِ مَن قَرأ «لا تُجْزئ»[2] مِنْ: أَجزأَ عنْهُ.

قولُه: (**فلا يكونُ في قراءتِه إلَّا بمعنىٰ: شيئاً مِن الإجزاءِ**) أي: بمعنىٰ المصدر، لأنَّه لازمٌ تَعدَّىٰ إلىٰ المفعولِ بهِ بـ«عن».

قولُه: (**تقديرُه: لا تُـجْزي فيهِ**) قالَ الزَّجاج: وحَذْفُ «فيه» هاهنا جائزٌ؛ لأنَّ «في» مع الظروف محذوفة تقول: أتيتُكَ اليومَ، وأتيتُكَ في اليوم. فإذا أضمرتَ قلتَ: أتيتُكَ فيهِ، ويجوزُ أَتَيْتُـكَهُ، ولو قُلتَ: الذي تكلمتُ فيهِ زيدٌ، لم يَـجُزْ: الذي تكلَّمْتُ زيدٌ بَدَله[3].

قولُه: (**تَـرَوَّحي أَجْدَرُ أنْ تَقيلي**) تمامُه:

غدًا بجنبَيْ باردٍ ظَليلِ[4]

---

(١) أخرجه البخاري (٩٥٥)، والإمام أحمد في «المسند» (١٨٤٨١).

(٢) وهي قراءةُ أبي السِّمالِ العَدَويِّ كما في «المحرَّر الوجيز» لابن عطية (١: ١٢١).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ١٢٨).

(٤) لأحَيْحَةَ بن الـجُلاحِ الأوسيِّ. ذكره أبو علي الفارسي في «الـحجَّةِ للقـرّاء السبعة» (٢: ٤٥). وانظر: «المحتسب» لابن جنِّي (١: ٢١٢).

أي: ما أجدرَ بأن تَقيلي فيه، ومنهم مَن ينزِّل فيقولُ: اتُّسع فيه وأُجريَ مَـجْرىٰ المفعولِ به؛ فحُذِفَ الجارُّ، ثمَّ حُذِفَ الضميرُ، كما حُذِفَ مِن قولِه:

.... أو مال أصابوا

قولُه: (**أي: أجدرُ**)[1] وفي نسخةٍ: «ما أجدر»، وصحَّ «ما أجدرَ» في الـمَتْنِ عَن الـمَعْزي. و«ما» موصوفةٌ، صِفتُها «أجدرَ» منصوبةٌ بـ«تروحي» علىٰ تأويلِ مكانًا أو مَراحًا. و«أجدرُ» أفعلُ التفضيلِ، وفاعلُهُ ضميرٌ مَستكِنٌّ للمَراحِ، و«الباءُ» المُقدَّرُ في «أَن» صِلةُ أجدرُ، والمُفَضَّلُ عليه محذوفٌ يقولُ: جدِّي يا ناقةُ في السَّيْرِ واطلُبي مَراحًا أحقَّ بأنْ تقيلي فيهِ مِن مكانٍ أنتِ فيه.

تروّحي: من الرَّواحِ وهو السَّيرُ فيما بعدَ الزَّوالِ، و«تقيلي» مِن القَيلولَةِ. وفي «مُـحْتَسَبِ ابنِ جِنّي»: أصلُهُ ائتي مكانًا أجْدَر بأنْ تقيلي فيه، فحذَفَ ائتي لدِلالةِ تَروَّحي عليهِ، فصارَ: تَروَّحي مَكانًا أجدرَ بأنْ تقيلي فيه، ثُمَّ حَذَفَ الموصوفَ الذي هو مكانًا فصارَ أجدرَ بأن تقيلي فيه، ثُمَّ حذفَ الباءَ تخفيفًا فصارَ أنْ تقيلي فيه، ثم حذفَ «في» فصارَ أن تَقيليهِ، ثمَّ حذفَ العائدَ المنصوبَ فصارَ كما تَرىٰ، ففيهِ خمسةُ أعمالٍ[2]. هذا الذي عَناهُ المُصَنِّفُ بقولِه: «ومِنهُم مَن ينْزِلُ» أي: يَـحُطُّ بهِ درجةً فدَرجة.

قولُه: (**أو مالٌ أصابوا**) أَوَّلُه:

فـــما أدْري أغـــيَّرَهُم تَنـــاءٍ ... وطولُ العهدِ أو مالٌ أصــابوا

وقَبْلَه:

ألا أَبْـلِـغْ مُعـاتَبَــتي وقَـوْلي ... بني عَمّي[3] فقد حَسُنَ العِتابُ

---

(١) في (ف): «قوله: أجدر».

(٢) «المحتسب» (١: ٢١٢).

(٣) في (ط): «بني عمرٍو».

ومعنىٰ التنكير: أنّ نفسًا مِنَ الأنفُسِ لا تَجزي عن نفسٍ منها شيئًا مِنَ الأشياء، وهوَ الإقناطُ الكليُّ القطَّاعُ للمَطامع.

وكذلكَ قولُه: (ولا تُقبَلُ منها شفاعةٌ ولا يُؤخَذُ منها عدلٌ) أي: فديةٌ؛ لأنها مُعادِلةٌ للمفديِّ، **ومنه الحديث**: «لا يُقبل منه صَرْفٌ ولا عَدْل» أي: توبةٌ ولا فِدْية. وقرأ قتادةُ: (ولا يَقْبَل **منها** شفاعةً) علىٰ بناءِ الفِعْلِ للفاعل، وهو اللّٰـهُ عزَّ وجلَّ، ونصبِ الشَّفاعة. وقيلَ: كانت اليهودُ تزعمُ أنّ آباءَهم الأنبياءَ يَشْفَعون لهم فأُوْيِسُوا.....................

وسَلْ هلْ كانَ لي ذَنبٌ إليهم ... هُمُ مِنه - فأَعْتِبَهُم - غِضابُ

كتبتُ إليهمُ كُتُبًا مِرارًا ... فلم يرجِعْ إليَّ لها[1] جَوابُ

وبَعْدَه:

فمَنْ يكُ لا يدومُ له وفاءٌ[2] ... وفيه حين يَغتربُ انقِلابُ

فعَهْدي دائمٌ لهُمُ ووُدِّي ... علىٰ حالٍ إذا شَهِدوا وغابوا

قالَ السيِّدُ ابن الشجري في «الأمالي»[3] قائلُها: الحارثُ بن كَلَدة، وقَدْ خرجَ إلىٰ الشَّام وكتبَ بِها إلىٰ بني عَمِّه، فلمْ يُجيبوهُ[4]. وإنَّما قالَ: أمْ مالٌ أصابوا؛ لأنَّ الغِنىٰ في أكثرِ الناسِ يُغيِّرُ الإخوانَ علىٰ إخوانِهم، وهيَ مِنْ ألطفِ عتابٍ وأحْسَنِه.

قولُه: (**وكذلكَ قولُه: «ولا تُقبَلُ منها شفاعةٌ**) أي: إقناطٌ كُلِّيٌّ.

قولُه: (**ومنه الحديثُ**) الحديث مِنْ روايةِ أبي داود عن أبي هُريرةَ: أنَّ رسولَ الله ﷺ قالَ:

(١) في (ط): «لهم».

(٢) في (ط): «له وصال».

(٣) «الأمالي الشجرية» (١: ٥). وكذا عزاها البصري في «الحماسة البصرية» (١: ١٣٦) وقال: وتروى لغيلان ابن سَلَمَة الثقفي. وعزاها القالي في «الأمالي» (٢: ١١٩) لأعرابي.

(٤) انظر: «حماسة ابن الشجري» ص٦٨.

فإن قلتَ: هلْ فيه دليلٌ علىٰ أنّ الشفاعةَ لا تُقبل للعُصاة؟ قلتُ: نعم؛..................

«مَنْ تعلَّمَ صَرْفَ الكلامِ ليسبيَ بِهِ قلوبَ الرجالِ ـ أو النَّاسِ ـ لم يَقبلْ اللهُ مِنه يومَ القيامةِ صَرْفًا ولا عَدْلًا»(١). قال صاحبُ «الجامعِ»: صَرْفُ الكلامِ: ما يتكلَّفُه الإنسانُ مِن الزيادةِ فيهِ مِن وراءِ الحاجةِ، والاستباءُ: افتِعالٌ مِن السَّبْي، كأَنَّهُ يَنْهَبُ بكلامِه قلوبَ السَّامعينَ، العَدْلُ: الفَرْضُ، والصَّرْفُ: النَّافلةُ، وقيل: الصرفُ: التوبةُ. والعدلُ: الفديةُ، سُمِّيَتْ لأنَّها تَصْرِفُ مِن الحالِ الذميمةِ إلى الحميدةِ(٢).

الرَّاغبُ: تفسيرُهم العدلَ والصرفَ بالفريضةِ والنَّافلةِ مِن حيثُ إنَّ العدلَ هو المساواةُ وتَعاطيهِ واجبٌ، والصَّرفَ: الزيادةُ الحاصلةُ عَنْ التَّصرُّفِ، وتَعاطيهِ تَبرُّعٌ وهما كالعدلِ والإحسان(٣).

وقُلتُ: في تخصيصِ السَّبي بالذكرِ في الحديثِ نُكْتةٌ وهي أنَّه صلواتُ اللهِ عليهِ استعارَ للميلِ إلىٰ الباطلِ لفظَ السَّبي الذي يَختصُّ بالغارةِ، ويُفْهَمُ مِنهُ أنَّه إذا أُميلَتْ إلىٰ الحقِّ بسببِ الكلماتِ المُونِقَةِ في التَّرهيبِ والتَّرغيبِ لم يَدْخُلْ في هذا الوَعيد.

قولُه: **(هلْ فيهِ دليلٌ علىٰ أنَّ الشَّفاعةَ لا تُقْبَلُ للعُصاةِ؟)** ثُمَّ قولُه: **(نعم)** فيهِ نَظَرٌ؛ لأنَّ سياقَ الآيةِ علىٰ العُمومِ كقولِه تعالىٰ: ﴿يَوْمَ يَفِرُّ ٱلْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ * وَأُمِّهِۦ وَأَبِيهِ * وَصَٰحِبَتِهِۦ وَبَنِيهِ * لِكُلِّ ٱمْرِيٍٕ مِّنْهُمْ يَوْمَئِذٍ شَأْنٌ يُغْنِيهِ﴾ [عبس: ٣٤-٣٧] فالسؤالُ إنما يَحسُنَ عَنْ التخصيصِ؛ لأنَّها هلْ تدلُّ علىٰ أنَّ الشَّفاعةَ لا تُقْبَلُ للعُصاةِ وغيرِ العُصاة. والتَّخصيصُ مِنْ وَجهَيْنِ:

أحدُهما: بحسبِ المَكانِ والزَّمانِ، فإنَّ مَواقفَ القيامةِ ومِقدارَ زمانِها فيه سَعةٌ وطولٌ، لَعلَّ هذهِ الحالةَ في ابتداءِ وقوعِها وشدةِ أمرِه، ثُمَّ يأذنُ بالشَّفاعةِ.

---

(١) أخرجه أبو داود (٥٠٠٦)، ومن طريقه البيهقي في «شعب الإيمان» (٤٦٢٠)، وفي إسنادِه الضحّاك بن شرحبيل: ضعَّفه الإمام أحمد.

(٢) «جامع الأصول» (١١: ٧٣٢).

(٣) «تفسير الراغب الأصبهاني» (١: ١٨٢).

لأنه نفىٰ أن تَقْضِيَ نفسٌ عن نفسٍ حقًّا أخلَّت به مِن فعلٍ أَوْ تَرْك، ثُمَّ نَفىٰ أن يُقبَلَ منها شفاعةُ شفيعٍ؛ فعُلِمَ أنها لا تُقبَلُ للعُصاة. فإن قلتَ: الضميرُ في (ولا تُقبل منها) إلىٰ أيِّ النفسَيْن يَرجع؟ قلتُ: إلىٰ الثانيةِ العاصيةِ غيرِ المجزيِّ عنها، وهيَ التي لا يُؤخذُ منها عَدْل. ومعنىٰ (لا تُقبل منها شفاعة): إن جاءت بشفاعةِ شفيعٍ لمْ يُقبل منها. ويجوزُ أن يرجعَ إلىٰ النفسِ الأُولىٰ، على أنها لو شَفَعَت لها لم تُقبَلْ شفاعتُها، كما لا تجزي عنها شيئًا، **ولو أعطتْ عَدْلًا عنها** لمْ يؤخَذْ منها. ﴿وَلَاهُمْ يُنصَرُونَ﴾: يعني ما دلّت عليه النفسُ المنكَّرة مِنَ النُّفوسِ الكثيرة. **والتذكيرُ بمعنىٰ العبادِ** والأناسيِّ، كما تقولُ: ثلاثةُ أنفُس.

وثانيهما: بحَسْبِ الأشخاصِ، إذْ لا بُدَّ لهُمْ مِن التخصيصِ في غيرِ العُصاةِ لمَزيدِ الدَّرجاتِ، ونحنُ نُخصِّصُ في العُصاةِ بما رُوِّينا منَ الأحاديثِ الصَّحيحةِ المَرويةِ عَنْ البُخاريِّ ومُسلمٍ وغيرِهما مِن الأئمةِ الثِّقاتِ ما يَبلُغُ مَبْلغَ التَّواتُرِ مِنها في حديثٍ طويلٍ: «ثُمَّ أشفعُ فيَحُدُّ لي حدًّا، فأُخرِجُهم من النَّارِ وأُدخِلُهم الجنة» قال: لا أَدْري أفي الثَّالثةِ أو في الرَّابعةِ قالَ: «فأقولُ: يا ربِّ ما بقي في النَّار إلا مَنْ حَبسَهُ القرآنُ»(١) أي: وجَبَ الخلودُ.

وقالَ القاضي: إنَّ الآيةَ مَخصوصةٌ بالكفارِ للآياتِ والأحاديثِ الواردةِ في الشَّفاعةِ، ويُؤيِّدُهُ أنَّ الخطابَ معَهم، والآيةُ نزلَتْ ردًّا لِـمَا كانَت اليهودُ تَزعُمُ أنَّ آباءَهُم تشفعُ لهُم(٢). وهذا القولُ مَذكورٌ في «الكشَّاف»(٣).

قولُه: **(ولو أعطَتْ عَدْلًا عنها)** الضَّميرُ المُستَتِرُ المرفوعُ راجعٌ إلىٰ النَّفْسِ الأولىٰ في ﴿لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا﴾، والمجرورُ عائدٌ علىٰ النَّفْسِ الثانيةِ.

قولُه: **(والتذكيرُ بمعنىٰ العبادِ)** عَطْفٌ علىٰ قولِه: «يَعني ما دلَّتْ عليهِ النَّفسُ المُنكَّرةُ» أي: يَعني اللهُ تعالىٰ بالضميرِ في «هُم لا يُنصَرون» ما دلَّتْ عليهِ النَّفسُ المُنكَّرةُ مِن النُّفوسِ الكثيرةِ،

---

(١) أخرجه البخاري (٦٥٦٥)، ومسلم (١٩٣) من حديثِ أنس بن مالك رضي الله عنه.
(٢) «أنوار التنزيل» (١: ٣٢٠).
(٣) «الكشاف» (٢: ٤٧٤).

[﴿وَإِذْ نَجَّيْنَٰكُم مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبْنَآءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَآءَكُمْ ۚ وَفِى ذَٰلِكُم بَلَآءٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَظِيمٌ﴾ ٤٩]

والتذكيرُ بمعنىٰ العِبادِ، وحقُّ الظاهرِ أنْ يُقالَ: ولا هي تُنصَرُ، فخُولِفَ بأنْ جَمَع الضَّميرَ، والمَرجوعُ إليهِ مفردٌ، وذَكَّرَهُ وهو مُؤنَّثٌ، والجمعُ باعتبارِ أنَّ النَّفسَ المُنكَّرةَ في سياقِ النَّفي دلَّتْ علىٰ أنَّ هناكَ نفوسًا كثيرةً، وكلُّ واحدةٍ منها لا تَـجْزي عن الأخرىٰ شيئًا، والتذكيرُ بتأويلِ: «تلكَ الأنفسُ عبيدٌ مقهورونَ مُذَلَّلونَ تحتَ سُلطانِ الله ومُلكِهِ».

قال القاضي: وكأنَّهُ أُريدَ بالآيةِ نفيُ أنْ يَدفعَ العذابَ أحدٌ عَن أحدٍ مِن كلِّ وجهٍ مُحتَمَلٍ، فإنَّه إمَّا أنْ يكونَ قهرًا أو غيرَهُ، والأولُ: النُّصرَةُ، والثاني: إمَّا أنْ يكونَ مجانًا أو غيرَه، والأولُ: أنْ يشفعَ له، والثاني: إمَّا بأداءِ ما كانَ عليهِ وهو أنْ يَجزيَ عَنه، أو بغيرِه، وهو أنْ يُعطيَ عَدْلًا[1].

وقلتُ: هذا علىٰ التقسيمِ العقليِّ، وأمَّا البيانيُّ فإنَّ الآيةَ مِن أسلوبِ التَّرقِّي، ولذلكَ اختارَ المُصنِّفُ في تفسيرِ «تجزي»: تَقضي، على «تُغني»، كأنَّه قيلَ: النفسُ الأولىٰ غيرُ قادرةٍ على استخلاصِ صاحبِها مِن قضاءِ الواجباتِ، وتدارُكِ التَّبعاتِ؛ لأنَّها مُشتَغِلةٌ عنها بشأنِها ﴿يَوْمَ يَفِرُّ ٱلْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ ۝ وَأُمِّهِۦ وَأَبِيهِ ۝ وَصَٰحِبَتِهِۦ وَبَنِيهِ ۝ لِكُلِّ ٱمْرِئٍ مِّنْهُمْ يَوْمَئِذٍ شَأْنٌ يُغْنِيهِ﴾ [عبس: ٣٤-٣٧] ثُمَّ إنْ قَدَرَتْ علىٰ سَعْيٍ ما مثلَ الشفاعةِ فلا يُقبلُ مِنها، وإنْ زادَتْ عليها بأنْ يُضمَّ معَها الفِداءُ فلا يُؤخَذُ مِنها، وإنْ حاولَتْ الخَلاصَ بالقهرِ والغلبةِ ـ وأنَّىٰ لَها ذلك ـ فلا تتمكَّنُ مِنه، فالتَّرقِّي مِن السَّعي إلىٰ السَّعي.

فإنْ قُلتَ: لِـمَ خالفَ المُفَسِّرين مِثْـلَ الزَّجاج[2] ومُحيي السنةِ[3] وغيرِهما؟ علىٰ أنَّ صاحبَ

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٣١٩).

(٢) في «معاني القرآن وإعرابه» (١: ١٢٩).

(٣) في «معالم التنزيل» (١: ٦٩).

أصلُ ﴿ءَالِ﴾ أهْلٌ؛ ولذلك يُصغَّرُ بأُهَيْل، فأُبدلتْ هاؤه أَلِفًا، وخُصَّ استعمالُه بأُولي الخَطَرِ والشأن، كالملوكِ وأشباهِهم، فلا يقالُ: آلُ **الإسْكافِ** والحَجّام..............

«الإيجاز» قال: وقيلَ: «تَجزي»: تَقضي وتُغني. و«تُغني» أبلغُ؛ لأنَّ «تُغني» يكونَ نَقْصًا[١] وبدَفْعٍ ومنعٍ[٢].

قُلتُ: لا يَخلو حينئذٍ مِنْ أنْ يكونَ عَطفَ «لا يُقْبَلُ» إلىٰ آخره علىٰ ﴿لَّا تَجۡزِي﴾ من بابِ عَطْفِ الخاصِّ علىٰ العامِّ، أو من بابِ عَطْفِ البيانِ علىٰ المُبيَّن، أو من بابِ فَحوىٰ الخِطابِ[٣] كقولِه تعالىٰ: ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفّٖ وَلَا تَنۡهَرۡهُمَا﴾ [الإسراء: ٢٣] كأنَّهُ قيل: لا يُغني عنها شيئًا قَليلًا فكيفَ بالشفاعةِ ثُمَّ بالفِداءِ ثُمَّ بالنُّصرَةِ! والأولُ ضعيفٌ؛ لأنَّ المَقصودَ مِن إفْرادِ الذِّكرِ بعدَ الاشتراكِ الإيذانُ بأنَّ ذلك الفردِ قد خرجَ مِن ذلكَ الجنسِ لاكْتِسابِه ما به تـميَّـزَ عنه مِن الفضائِلِ، وهاهنا أفرادُ المَعطوفِ عليهِ مَذكورَة، وأمَّا الثَّاني فلا يَقبله مَن عِنده أَدْنىٰ مُسْكَةٍ مِن الذَّوقِ، والثالثُ غيرُ مُسْتَبْعدٍ لاجتماعِ التَّرقِّي مِن قولِه: ﴿وَلَا يُقۡبَلُ﴾إلىٰ آخره مع فَحوىٰ الخطابِ، لكنْ أينَ هذا مِن ذاكَ، والقولُ ما قالتْ حَذامِ[٤]، واللهُ أعلم.

قولُه: (**آلُ الإسْكاف**)، **الأساسُ**: وهو إسْكافٌ مِن الأساكِفَةِ: هو الـخَـرَّازُ، وقيلَ: كلُّ صانعٍ. قال الجَوْهري: الثاني غيرُ معروفٍ.

---

(١) في (ط): «لأنه يكون بقضاء».

(٢) «إيجاز البيان عن معاني القرآن» لأبي القاسم النيسابوري (١: ٩٢).

(٣) وهو ما يُفْهَمُ من نَفْسِ الخطابِ من قصدِ المتكلمين بعُرْفِ اللغة نحو قوله تعالىٰ: ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفّٖ﴾ [الإسراء: ٢٣] فهذا يُفْهَمُ منه من جهةِ اللغةِ المَنْعُ من الضرب والشَّتْم. انتهىٰ بحروفه من «إحكام الفصول في أحكام الأصول» للباجي، ص٥٠٨.

(٤) هذا منتزعٌ من قولِ الشاعر:

إذا قالت حذامِ فصدِّقوها ... فإنَّ القَوْلَ ما قالت حَـذامِ

قلتُ: حذامِ اسمٌ مبنيٌّ على الكسرِ في لغةِ أهلِ الحجاز. انظر: «مجمع الأمثال» (١: ١٥٥).

و«فرعونُ»: عَلَمٌ لمن مَلَكَ **العمالِقة**، كقَيْصر لِـمَلِكِ الرُّوم، وكِسْرىٰ لِـمَلِكِ الفُرْس، ولعتوِّ الفَراعنةِ اشتقُّوا: تَفَرْعَنَ فلانٌ؛ إذا عَتا وتجبَّر، وفي مُلَح بعضِهم:

قد جاءَه الـمُوسىٰ الكَلومُ فـزادَ في　　　أقــصـىٰ تَفَرْعُنِــه وفَــرْطِ عُرامِــهِ

وقُرِئ: (أنْجَيْناكم) و(نَجَّيتُكم). ﴿يَسُومُونَكُمْ﴾: مِن **سامَه خَسْفًا؛ إذا أَوْلاه ظُلْمًا**، قالَ عمرُو بنُ كلثوم:

إذا ما الـمَلْك سـامَ الناسَ خَـسْفًا　　　أبَيْنـــا أن يُقِــرَّ الخَــسْفَ فِينـــا

قولُه: (**العمالقة**)[1] أي: الجَبابِرةُ، وهم الذينَ كانوا بالشَّامِ مِن بَقيَّةِ قومِ عادٍ، الواحدُ: عِمليقٌ وعِملاقٌ.

قولُه: (**سامَه خَسْفًا إذا أوْلاهُ ظُلْمًا**)، **الأساس**: سامَهُ خَسْفًا: أوْلاهُ ذلًّا وهَوانًا. يُقالُ: رضيَ بالخَسْفِ وباتَ علىٰ الخَسْفِ: علىٰ الجوعِ. وشَربوا علىٰ الخَسْفِ: علىٰ غيرِ ثُفْلٍ[2].

الراغب: السَّوْمُ: الذَّهابُ في ابتغاءِ الشيءِ، فهو لفظٌ لمعنىً مركَّبٍ مِن الذَّهابِ والابتغاءِ، فأُجريَ مَجْرىٰ الذَّهابِ في قولِهم: سامَتِ الإبلُ، فهي سائمة. ومَجرىٰ الابتغاءِ في قولِهم: سُمْتُهُ كذا، قالَ تعالىٰ: ﴿يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ﴾ [البقرة: ٤٩] وقيل: سِيمَ فُلانٌ الخَسْفَ: الظلم والنقصان، ومِنه السَّومُ في البيع[3].

قولُه: (**إذا ما المَلْكُ سامَ**) البيت[4]. قال ابنُ الأنباريّ: المَلْكُ والمَلِكُ لُغتان. قيلَ: هـو

---

(١) في (ف): «من العمالقة».

(٢) وهو ما يترسَّبُ في أسفلِ الإناء.

ومن قوله: «الأساس» إلىٰ هنا ساقط من (ط).

(٣) انظر: «تفسير الراغب» (١: ١٤٨)، وانظر: «مفردات القرآن» ص٤٣٨.

(٤) في «ديوان عمرو بن كلثوم» ص٩٠. والبيت من معلقته المشهورة، انظر: «شرح المعلّقات العشر» للخطيب التبريزي ص ٢٨٨.

وأصلُه مِن سامَ السِّلعة؛ إذا طَلَبَها، كأنه بمعنىٰ: يَبْغُونكم سوءَ العَذابِ ويريدونكم عليه. والسُّوء: مصدرُ السيِّئ تقولُ: أعوذُ باللّٰهِ مِن سُوءِ الخُلق، وسُوءِ الفِعْل، تريدُ قبْحَها. ومعنىٰ ﴿سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ﴾ والعذابُ كلُّه سيِّئ: أشدُّه وأفظعُه، **كأنه قُبْحُه** بالإضافةِ إلىٰ سائرِه. ﴿يُذَبِّحُونَ﴾: **بيانٌ لقولِه: ﴿يَسُومُونَكُمْ﴾**؛ ولذلك تُرِكَ العاطفُ، كقولِه تعالىٰ: ﴿يُضَٰهِـُٔونَ قَوْلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن قَبْلُ﴾ [التوبة: ٣٠]. وقرأَ الزُّهريُّ: (يَذْبَحونَ) بالتَّخفيف، كقولِك: قَطّعتُ الثيابَ وقَطَعتُها. وقرأَ عبدُ الله: (يُقتّلون)..................

تخفيفُ المَلِك، الخَسفُ: الظلم والنقصان. يقولُ: إذا حمل المَلِكُ الناسَ علىٰ الظُّلمِ أَبَيْنا أنْ نحملَ ذلكَ ونُقِرَّ به، وموضعُ «أنْ نُقِرَّ» نصبٌ بأَبَيْنا[(١)].

قولُه: (**كأَنَّه قُبْحُه**) أي: كأن أشدَّ العذابِ قُبْحُ العذابِ بالنسبةِ إلىٰ سائِره. قال الزجاج: العذابُ كُلُّه سوءٌ فإنّما نُكِّرَ[(٢)]؛ لأنه أبلَغُ ما يُعامَلُ به مَنْ يجني، أي: مَنْ يبلُغُ الإساءةَ ما لا غايةَ بَعْدَه[(٣)].

قولُه[(٤)]: (﴿يُذَبِّحُونَ﴾: **بيانٌ لقولِه: ﴿يَسُومُونَكُمْ﴾**)، كما أنَّ «يُضاهُونَ» بيانٌ لقولِه: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَى ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِ ذَٰلِكَ قَوْلُهُم بِأَفْوَٰهِهِمْ يُضَاهُونَ﴾ [التوبة: ٣٠] الآية، كما تُرِكَ العاطفُ هُناكَ تُرِكَ هاهنا.

ولقائلٍ أن يقول: هذا غيرُ مُستقيم، لأنّ «يضاهون» ليس بيانًا، والدليلُ عليه قوله هناك[(٥)]:

---

(١) انظر: «شرح القصائد السبع الطوال» لأبي بكر الأنباري ص٤٢٥.

(٢) في (ط): «وإنما ذكره».

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ١٣٠).

(٤) جاء في (ح) و(ف): قوله: «كقوله: (يضاهون) أي: «يذبحون» بيان لقوله: «يسومون» وهو خطأ من الناسخ. لأن ﴿يُضَٰهِـُٔونَ﴾ ـ وهي قراءة عاصم ـ معناها: يشابهون، وقرأ الجمهور: «يضاهون» بغير همز، والمعنى: يشابهون أيضًا. «معجم القراءات» (٣: ٣٧١).

(٥) يعني في «الكشاف» (٧: ٢٢٦).

وإنما فَعَلُوا بهم ذلك؛ لأنّ الكهنةَ أنْذَروا فرعونَ بأنه يولَدُ مولودٌ يكونُ علىٰ يدِه هلاكُه، كما أُنذِرَ نُمْروذُ، فلم يُغنِ عنهما اجتهادُهما في التحفُّظ، وكانَ ما شاءَ اللّٰـهُ. والبلاءُ: المحنةُ إن أُشِيرَ بـ﴿ذَٰلِكُم﴾ إلىٰ صنيعِ فرعونَ؛ **والنعمةُ إن أُشِيرَ به إلىٰ الإنْجاء.**

المعنىٰ: الذين كانوا في عَهْدِ رسولِ الله ﷺ من اليهودِ والنصارىٰ يُضاهي قولُهم قَوْلَ قُدمائهم. وليسَ فيه ما يُشعِرُ به أنّه بَيان.

ويـجابُ بأنْ يُقالَ: إنه بَيانٌ لقولِه: ﴿ذَٰلِكَ قَوْلُهُم بِأَفْوَٰهِهِمْ﴾ وذلك التقديرُ لا يُنافيه، فإنه تعالىٰ لمّا حكَم عليهم أنَّ هذا القوْلَ قولٌ باطلٌ ولا معنًى له، بيَّنه بقوله: «يُضاهي قوْلُهم قَوْلَ المشركين: الملائكةُ بناتُ الله» دَفْعًا لِوَهْم مَنْ عَسىٰ أن يزعُمَ أنَّ هؤلاءِ أهلُ كتابٍ، لعلَّ قَوْلَهم عن نَصٍّ أو دَليلٍ عقلي، فقال: بل قوْلُهم مِثْلُ قَوْلِ المشركينَ في البُطلان وعَدَمِ الحُجَّة.

قولُه: (**والنعمة إن أُشيرَ به إلىٰ الإنجاء**)[1]، **الراغب**: بَلِيَ الثوبُ بِلًى وبلاء، أي: خَلَق، ومنه بِلْوُ سَفَرٍ وبَلْيُ سَفَر، أي: أَبْلاهُ السَّفرُ، وبلَوْته: أي: اختبرته كأنّي أخْلَقْتُهُ من كثرة اختباري له، وسُمِّيَ الغمُّ بلاءً؛ لأنّه يُبلي الجِسْم، وسُمِّيَ التكليفُ بلاءً من أوجه: الأول: أنَّ التكاليفَ كُلَّها مشاقّ. والثاني: أنَّها اختباراتٌ، ولهذا قال: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّىٰ نَعْلَمَ ٱلْمُجَٰهِدِينَ مِنكُمْ وَٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [محمد: ٣١] والثالث: أن اختبارَ الله للعبادِ تارةً بالمَسارِّ ليشكروا، وتارة بالمضارِّ ليصبروا، والقيامُ بحقوقِ الصبرِ أيسر، ولهذا قال عُمرُ رضيَ الله عنه: بُلينا بالضَّرّاءِ فصَبَرْنا، وبُلينا بالسرَّاءِ فلم نَصْبِر[2]، ولهذا قال عليٌّ رضيَ الله عنه: مَنْ وُسِّعَ عليه دُنياه فلم يَعْلَمْ أنه قد مُكِرَ به، فهو مَخْدوعٌ عن عقله[3]. وقال تعالىٰ: ﴿وَنَبْلُوكُم بِٱلشَّرِّ وَٱلْخَيْرِ﴾ [الأنبياء: ٣٥].

---

(١) في (ح): «إن أشير إلىٰ الإيحاء».

(٢) في «المفردات»: نشكر، وهو الأشْبَهُ بالصواب.

(٣) انظر: «تفسير الراغب» (١: ١٨٥)، وانظر: «مفردات القرآن» ص١٤٥-١٤٦. وانظر الأثر المرويَّ عن عمر رضي الله عنه في كتاب «الزهد» لابن المبارك ص١٨٢.

[﴿ وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ ٱلْبَحْرَ فَأَنجَيْنَٰكُمْ وَأَغْرَقْنَآ ءَالَ فِرْعَوْنَ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ ﴾ ٥٠]

﴿فَرَقْنَا﴾: فصَلْنا بَيْنَ بعضِه وبعضٍ حتىٰ صارتْ فيه مَسالكُ لكم. وقُرِئ: (فَرَّقْنا) بمعنىٰ فصَّلْنا، يقالُ: فَرَق بين الشيئَيْن وفرَّق بينَ الأشياء؛ لأنّ المسالكَ كانت اثنَيْ عشرَ علىٰ عَددِ الأسباط. فإن قلتَ: ما معنىٰ ﴿بِكُمُ﴾؟ قلتُ: فيه أوجهٌ: أن يُرادَ: أنهم كانوا يَسلُكونه ويتفرَّقُ الماءُ عندَ سُلوكِهم، فكأنما فُرِقَ بهم كما يُفرَقُ بينَ الشيئَيْن بما يوسَّطُ بينهما؛ وأن يُرادَ: فَرَقْناه بسبَبِكم وبسببِ إنجائكم، وأن يكونَ في موضعِ الحال، بمعنىٰ: فَرَقْناه مُلتبِسًا بكم، كقولِه:

تدوسُ بنا الجَماجمَ والتَّرِيبا

وإذا قيل: ابْتَلَىٰ فلانٌ فلاناً وأبلاهُ[١] يتضمَّنُ أمرَيْن: أحدُهما: تعرُّفُ حالِه والوقوفُ علىٰ ما يُجْهَلُ مِنْ أمرِه، والثاني: ظهورُ جَوْدَتِه ورَداءتِه ورُبما قُصِدَ الأَمْرانِ أَوْ أحدُهما، وإذا قيل: بلاهُ اللهُ وأبلاه[٢] فالمرادُ الثاني، لأنه تعالىٰ علَّامُ الغيوب[٣].

قولُه: (تدوسُ بنا[٤]) البيتُ للمتنبي[٥] وأوّلُه:

كـأنّ خيولَنـا كانـت قـديمًا ... تُـسقَّىٰ في قُحـوفِهِم الحَليبـا
فمَـرَّتْ غـيرَ نـافرةٍ علـيهم ... تدوسُ بنا الجماجمَ والتَّرِيبـا

التريبُ: جَمْعُ التَّربيةِ وهي عِظامُ الصدر. والعربُ تَسقي اللبنَ كرامَ خيوهم، يقول: إنَّ خَيْلَنا كانت تُسْقىٰ اللبنَ في أَقْحـافِ رؤوسِ الأعداءِ وألِفَت بها، فلذلك وَطِئَتْ رؤوسهم

---

(١) في (ط) و(ح): «وبلاه».

(٢) في (ط) و(ح): «وابتلاه».

(٣) «مفردات القرآن» ص١٤٦.

(٤) في (ح): «يدوسن بناء».

(٥) في «ديوانه» بشرح الواحدي (١: ٣١٢).

أي: تدوسُها ونحنُ راكِبُوها. ورُوِيَ: أنّ بَني إسرائيلَ قالوا لموسىٰ: أينَ أصحابُنا لا نَراهم؟ قال: سِيرُوا فإنهم علىٰ طريقٍ مثْلِ طريقِكم. قالوا: لا نَرْضىٰ حتىٰ نَراهم. فقال: اللهمَّ أعنِّي علىٰ أخلاقِهم السَّيِّئة. فأُوحيَ إليه: **أن قُلْ بعَصاك** هكذا، فقالَ بها علىٰ الحِيطانِ فصارتْ فيها كُوًى، فتراءَوْا وتسامَعُوا كلامَهم، ﴿وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ﴾ **إلىٰ ذلك وتشاهِدونَه لا تشكُّونَ فيه.**

وصدورَهم، ونحنُ عليها ولم تَنْفِر. فالظرفُ علىٰ هذا مُستقرٌّ. وعلىٰ الوجهَيْن لَغْو. وفَـرَّقَ بينَ الباءِ السببيـةِ والاستعانـة، فإنَّ باءَ الاستعانـةِ كالآلـةِ، وأنَّ البَحْـرَ فُـرِقَ بواسطِتهـم. والسَّببيةُ آذَنَتْ بأنَّ الله تعالىٰ فَرَقَه بسَببِهم ولأجلِ إنجائهم، لٰكن ليسَ فيه أنَّه فُرِقَ بواسطتِهم أم بشيءٍ آخرَ. وعلىٰ الملابسةِ ليس فيها نُصوصية الأَمْر[1]، قال السُّلميُّ[2]: أمّا الاستعانةُ فنَحْوُ: كتبتُ بالقلمِ، وهذا في كلِّ موضعٍ اتَّصلت بآلةٍ متوسِّطةٍ بينَ الفاعلِ والمفعول، وأما المصاحبةُ فنَحْوُ: خرجَ زيدٌ بثيابِه، وتكون سَبَبيةً نَحْوَ: أُخِذْتُ بذَنْبِه، أي: بسببه، وأما التَّعدِيَةُ فنَحْوُ: خَرَجْتُ به.

قولُه: (**أَنْ قُلْ بعَصاك**)، **النهاية**: العربُ تجعلُ القولَ عبارةً عن جميعِ الأفعالِ، وتُطلِقُه علىٰ غيرِ الكلام، فتقول: قالَ بيدِه، أي: أخذَ، وقال برِجْلِه، أي: مشىٰ، وقال بثَوْبِه، أي: رَفَعَه، وقال بالماءِ علىٰ يدِه، أي: قَلَبَ، ويقال: قال بمعنىٰ مالَ وأقبلَ وضربَ وغير ذلك.

قولُه: (﴿وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ﴾ **إلىٰ ذلك وتشاهدونَه لا تشكُّون فيه**) جعل «تنظرون» من النظر بالبصر، والظاهر الإطلاق.

الراغب: النظرُ نظَرانِ: نَظَرُ بَصرٍ، ونظرُ بصيرة، والأولُ كالخادِمِ للثاني، والنظرُ أصلُه

---

(١) في (ط): «الأمرين».

(٢) في (ط): «النيلي»، والسُّلمي: هو أبو نصر عبد الرحيم بن وهبان السُّلَميّ (ت ٧١٧هـ). صاحب «الشواهد والأمثال» في النحو. انظر: «إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون» (٢: ٥٩).

[﴿وَإِذْ وَٰعَدْنَا مُوسَىٰٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ثُمَّ ٱتَّخَذْتُمُ ٱلْعِجْلَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَنتُمْ ظَٰلِمُونَ * ثُمَّ عَفَوْنَا عَنكُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ ٥١-٥٢]

لـمّا دخلَ بنو إسرائيلَ مصرَ بعدَ هَلاكِ فرعونَ ولمْ يكُن لهم كتابٌ ينتهُونَ إليه؛ وَعَدَ اللّـهُ موسىٰ أن يُنزِلَ عليه التوراةَ، وضَرَبَ له ميقاتًا ذا القَعْدةِ وعشْرَ ذي الحِجّة. **وقيلَ:** ﴿أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾؛ **لأنّ الشهورَ** غُررُها باللَّيالي. وقُرِئ: ﴿وَٰعَدْنَا﴾؛ **لأنّ الله تعالىٰ وَعَده الوحْيَ ووَعَدَ المجيءَ للميقاتِ إلىٰ الطُّور.** ﴿مِنۢ بَعْدِهِۦ﴾: مِن بعدِ مُضيِّه إلىٰ الطُّور. ﴿وَأَنتُمْ ظَٰلِمُونَ﴾ بإشراكِكم، ﴿ثُمَّ عَفَوْنَا عَنكُم﴾ حينَ تُبْتم ....

للمُناظِر، كأنّه ينظرُ كلُّ واحدٍ إلىٰ صاحبِه في المشاكَلة كالنَّظِرَين. ولما احتمَلتِ الآيةُ المعنيَيْن قيل: معناها وأنتُم تُشاهدونه ولا تشكّون فيه، وعلىٰ ذلك حُمِلَ قوله تعالىٰ: ﴿فَٱلْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ لِتَكُونَ لِمَنْ خَلْفَكَ ءَايَةً﴾ [يونس: ٩٢] وقيل: معناها وأنتم تَعْتَبِرون بذلك(١).

قولُه: (وقيل: ﴿أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾) أي: في القُرآن، لا أنَّه قَوْلُ مُفسِّرٍ، وكذا قوله: «وقرئ ﴿وَٰعَدْنَا﴾»(٢).

قولُه: (**لأنَّ الشهورَ**) أي: شهورَ العَرب، وهي إنما تبتدئُ من الليالي برؤيةِ الهلال، وسيجيءُ بعد هذا تحقيقُه في قولِه تعالىٰ: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤].

قولُه: (**لأنَّ الله تعالىٰ وَعَـدهُ الوحْيَ ووعدَ المجيءَ إلىٰ الطورِ للميقات**(٣)) ومن فوائِد صاحبِ «التقريب» رحمه الله: وَعَدْتُه وَعْدًا وَعِدَةً ومَوْعِدًا، ويُسْتَعملُ في الخيرِ والشر، قال الله تعالىٰ: ﴿أَلَمْ يَعِدْكُمْ رَبُّكُمْ وَعْدًا حَسَنًا﴾ [طه: ٨٦] وقال: ﴿ٱلنَّارُ وَعَدَهَا ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [الحج: ٧٢] ويتعدّىٰ إلىٰ مفعولَيْن.

---

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني» (١: ١٨٧-١٨٨).

(٢) قوله: «وكذا قوله: وقرئ: ﴿وَٰعَدْنَا﴾» من (ط).

(٣) كذا في الأصول الخطية ونصِّ «الكشاف» من (ط)، وفيه اختلاف عما في الأصل الخطي منه والمطبوع.

﴿مِّنۢ بَعۡدِ ذَٰلِكَ﴾: مِن بعدِ ارتكابِكم الأمرَ العظيمَ، وهوَ اتخاذُكم العِجْلَ ﴿لَعَلَّكُمۡ تَشۡكُرُونَ﴾: إرادةَ أن تَشْكُروا النِّعمةَ في العفوِ عنكم.

إن قيل: في قولِ أهلِ التفسير: وُعِدَ موسىٰ المجيءَ إلىٰ الطور، ووَعَدَ الله إليه الوَحْيَ، إشكالٌ، ووَجْهُ تقريرِه: أنَّ «أربعين» إمّا أن يكونَ منتصبًا علىٰ الظرفية، أو علىٰ المفعولِ به لظهورِ بُعْدِ غيرِهما من المنصوبات أو امتناعه. والأول مُمْتنع؛ لأنّ المواعدَة لم تكُن في أربعين، وكذا الثاني، لأن المواعدةَ إنما تتعلقُ بالأحداثِ والمعاني لا بنفس الحدث والأزمنة، ولا جائزٌ أن يُقَدَّرَ مُضاف، لأنّه لو قُدِّرَ إمّا أن يُقَدَّرَ المذكوران، أي: الوحيُ والمَجيء، وهو مُمْتنع؛ لأن تقديرَ مضافَيْن، إلىٰ شيءٍ واحدٍ حُذِفا من اللفظِ غيرُ معهودٍ في العربية، بخلافِ ما لو كانا ملفوظَيْن نَحْوَ: بين ذراعَيْ وجَبْهَةِ الأسد، أو أن يُقَدَّرَ أمرٌ واحدٌ منهما أو غيره، والأولُ أيضًا ممنوع؛ لأنّ أحدَهُما غيرُ مواعَدٍ من الطرفَيْن بل كِلَيْهما، والثاني غيرُ جائز؛ لأنَّ المنقولَ ذلكَ الأمرانِ، علىٰ أنَّ المواعدةَ تقتضي شيئَيْن. وأجابَ باختيارِ الثالث، ونُقَدِّرُ أمرًا يتضمَّنُهما لتصحيحِ المعنىٰ واللفظ، نَحْوَ الملاقاةِ فإنّها تَسْتقيمُ من الجانبَيْن، واللقاءِ الموعودِ من الله تعالى لأَجْلِ الوَحْي، ومن موسىٰ عليه السلام لأجل استماعِه.

وغرضُ المُفَسِّرين من ذلك التقديرِ بيانُ المعنىٰ، وأنَّ الموعودَ من كلِّ جانبٍ ماذا، لا بيانُ الإعرابِ، علىٰ أنه يجوزُ تفكيكُ «واعَدْنا» إلىٰ فِعْلَيْن لإضمارِ المعنيَيْن باعتبارَيْن، كأنه قيل: نحنُ وَعَدْنا وَحْيَ أربعين، أي: الوَحْيَ بعد أربعين، ووَعَدَ هو مجيءَ أربعين، أي: المجيء بعد أربعين. فإنَّ «واعَدْنا»، وإن كان واحدًا لفظًا فهو مُتَعَدِّدٌ معنىً، ونظيرُه قولُك: بايعَ الزيدانِ عَمرًا؛ لأنَّ المعنىٰ باعَ زيدٌ مِن عَمرٍو، وباع أيضًا صاحِبُه منه؛ لا أنَّ المُفاعلَةَ صدَرَتْ مِنهما دَفْعةً فوجبَ التفكيكُ. هذا تَلْخيصُ كلامِه.

قولُه: (**مِن بعدِ ارتكابِكم الأمرَ العظيم**) ودلَّ علىٰ عِظَمِ الأمرِ إتيانُ «ذلك» للبعيد، والمُشارُ إليه قريب.

قولُه: (**﴿لَعَلَّكُمۡ تَشۡكُرُونَ﴾ إرادةَ أَنْ تَشْكروا**)[1] فَسَّرَ الرجاءَ بالإرادة، لأنَّ الرجاءَ إرادةُ

(١) في (ح): «إرادة تشكر».

[﴿وَإِذْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْفُرْقَانَ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ * وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ يَٰقَوْمِ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُم بِٱتِّخَاذِكُمُ ٱلْعِجْلَ فَتُوبُوٓا۟ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ فَٱقْتُلُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ عِندَ بَارِئِكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾ ٥٣-٥٤]

﴿ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْفُرْقَانَ﴾: يعني الجامعَ بينَ كونِه كتابًا مُنزَّلًا وفُرقانًا يَفرُقُ بينَ الحقِّ والباطل، يعني التوراةَ، كقولِك: رأيتُ الغيثَ واللَّيْث، تريدُ الرَّجلَ الجامعَ بين الجُودِ والـجُرأة، ونحـوُه قولُـه تعالىٰ: **﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ٱلْفُرْقَانَ وَضِيَآءً وَذِكْرًا﴾** [الأنبياء: ٤٨]، يَعني: الكتابَ الجامعَ بينَ كونِه فُرقانًا وضِياءً وذِكْرًا؛ ....

شيءٍ حصولُه غيرُ معلوم، وهو علىٰ عالِمِ الغيبِ والشهادةِ غيرُ جائز، فجعلَهُ مجازًا عن مُطلقِ الإرادة بناءً على مذهبه؛ لأنَّ مُرادَ الله قد يتخلَّفُ عن إرادتِه عندهم، وعلىٰ مذهبِنا استعمالُ «لعلَّ» تمثيل. المعنىٰ: نحنُ عامَلْناهُم مُعاملةَ مَنْ يُدِرُّ النِّعَمَ علىٰ الغيرِ مُتواليةً، وهو غيرُ مُلتفتٍ إليها، ولا يَشكُرُ المُنْعِمَ، والمُنْعِمُ لا يقطَعُ خَيْرَهُ رجاءَ أن يُقْلِعَ عن فِعْلِه، ثم استعملَ هنا ما كانَ مُسْتَعملًا هناك[1] نَعْيًا عليهم في التَّمادي في الغَفْلةِ، والتناهي في كُفْرانِ النعم.

قولُه: (**يعني الجامعَ بين كَوْنِه كتابًا مُنزَّلًا وفُرقانًا**) يريدُ أنَّ الكتابَ والفُرقانَ عبارتانِ عن مُعبَّرٍ واحدٍ وهو التوراة بعد تأويلِها بالصفتَيْن، يدلُّ عليه قولُه آخرًا: «يعني التوراة»، هذا نحوُ قولك إذا أَرَدْتَ أَن ترسُمَ التوراةَ تقول: هي الكتابُ المُنزلُ علىٰ موسىٰ عليه السلام، الفارقُ بين الحقِّ والباطل، وهو من بابِ الكنايةِ التي يُطلَبُ بها نفْسُ الموصوف. نَحْوَ قولِك في مُستوي القامة: عريضُ الأظفار، وتريدُ به الإنسان. وأما «الواو» فهي الداخلةُ بين الصفاتِ للإعلامِ باستقلالِ كلٍّ منها وهي الإشارة بقوله: «رأيتُ الغَيْثَ والليث»[2]، وعليه قولُه: **﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ٱلْفُرْقَانَ وَضِيَآءً وَذِكْرًا﴾** [الأنبياء: ٤٨] يعني التوراة.

---

(١) يعني في «الكشاف» (٢: ٤٥٢) في تفسير الآية (٤٠) من سورة البقرة.

(٢) من قوله: «وهي الإشارة» إلىٰ هنا ساقط من (ط).

أوِ التوراةَ والبرهانَ الفارِقَ بينَ الكُفرِ والإيمانِ؛ مِنَ العَصا واليدِ وغيرِهما مِنَ الآياتِ؛ **أو الشَّرعَ** الفارقَ بينَ الحلالِ والحَرام. وقيلَ: الفرقانُ: انفراقُ البَحْر. وقيل: النَّصْرُ الذي فَرَقَ بينَه وبينَ عدوِّه، كقولِه تعالىٰ: ﴿يَوْمَ ٱلْفُرْقَانِ﴾ [الأنفال: ٤١]، يريدُ به يومَ بَدْر.

حُمل قولُه: ﴿فَٱقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ﴾ علىٰ الظاهر، وهوَ **البَخْع**. وقيلَ: معناه: قَتْلُ بعضِهم بعضًا. وقيلَ: أُمِرَ مَن لمْ يَعبُدِ العجلَ أن يَقتُلوا العَبَدة. ورُوِي: أنّ الرجلَ كانَ يُبصِرُ وَلَدَه ووالدَه وجارَه وقريبَه **فلمْ يُمكنهم المضيُّ لأمْرِ الله تعالىٰ**،.......................

قولُه: (**أو التوراةَ والبُرهانَ الفارقَ**) وهو عَطْفٌ علىٰ قولِه: «الجامعَ بين كونِه كتابًا» أي: المرادُ بمَجْموعِ اللفظَيْن التوراةُ، أو يُرادُ بالكتابِ التوراة، وبالفرقانِ البُرهانُ الفارق، وهو غيرُ التوراةِ لبيانِه بقولِه: «مِن العصا واليد»، فتحصلُ المغايرةُ بين المعطوفِ والمعطوفِ عليه إذن.

قولُه: (**أو الشرعَ**) عَطْفٌ علىٰ قولِه: «البرهانَ الفارقَ» فإذَنْ العطفُ إمّا من بابِ قولِه: ﴿وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ﴾ [البقرة: ٩٨] أو من بابِ التجريد؛ لأنَّ التوراةَ مُشْتَملةٌ علىٰ الشرعِ الفارقِ بين الحلالِ والحرام، فجَرَّدَ منها هٰذه الصفةَ لكمالِها فيها، ثم عَطَفَ عليها وهي هي. قال الزجّاج: يجوزُ أن يكونَ «الفرقانُ» الكتابَ بعَيْنِه إلّا أنّه أُعيدَ ذِكْرُه، وعَنىٰ به أنه يُفَرِّقُ بين الحقِّ والباطل[1]. قال المُصنِّف[2] في (صٓ): هو اسمُ السورةِ ﴿وَٱلْقُرْءَانِ ذِى ٱلذِّكْرِ﴾ السورةُ بعَيْنِها، كما تقولُ: مرَرْتُ بالرجلِ الكريمِ وبالنَّسمةِ المُباركة، ولا تريدُ بالنسمةِ غيْرَ الرجل.

قولُه: (**البَخْعُ**)، **الأساس**: بَخَعَ الشاةَ: بلغ بذَبْحِها القَفا، ومن المجازِ: بَخَعه الوَجْدُ إذا بلغَ منه المجهود.

قولُه: (**فلم يُمْكِنْهُم المُضِيُّ لأمْرِ الله تعالىٰ**). **الراغب**: وقد طَعَنَ بعضُ المُلْحِدةِ وزعمَ أنَّ قَتْلَ النفسِ مُسْتقبحٌ في العقل، وهذا الجاهلُ إنّما استَقْبَحه لكونِه جاهلًا بأنّ لنفوسِنا خالقًا،

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ١٣٤).

(٢) «الكشاف» (١٣: ٢٢٩).

فأرسلَ اللّـهُ ضَبابةً وسَحابةً سوداءَ لا يَتباصَرُون تحتَها، وأُمِروا أن يَـحْتَبُوا بأَفْنيةِ بيوتِهم ويأخذَ الذينَ لمْ يَعبُدوا العجْلَ سيوفَهم، وقيلَ لهم: اصبروا، **فلَعَنَ اللّـهُ** مَن مَدَّ طَرْفَه أو حلَّ حُبْوته، أو اتَّقىٰ بيَدٍ أو رِجْلٍ، فيقولونَ: آمين، فقتَّلوهم إلىٰ المساءِ حتىٰ دَعا موسىٰ وهارونُ، وقالا: يا ربِّ هَلَكتْ بنو إسرائيل! **البَقيَّـةَ البقيَّـةَ!** فكُشفتِ السَّحابةُ ونَزلت التوبةُ، فسَقطت الشِّفارُ مِن أيديهم، وكانت القتلىٰ سبعينَ ألفًا. فإن قلتَ: ما الفرقُ بين الفاءات؟ قلتُ: الأُولىٰ: **للتسبيبِ لا غير**؛ لأنّ الظُّلمَ سببُ التَّوبة. **والثانيةُ: للتعقيب**؛ لأنّ المعنىٰ: فاعْزِموا علىٰ التوبةِ فاقتُلوا أنفسَكم مِن قِبَلِ أنّ اللّـهَ تعالىٰ......................

بأمرِه يَسْتبقيها وبأمره يُفنيها، وأنّ لها بعدَ هذه الحياةِ التي هي لعِبٌ ولَـهْوٌ حياةً سَرْمديةً كما قال الله تعالىٰ: ﴿وَإِنَّ ٱلدَّارَ ٱلْـَٔاخِرَةَ لَهِىَ ٱلْحَيَوَانُ﴾ [العنكبوت: ٦٤] وأنّ قَتْلَها بأمرِه يُوصِلُها إلىٰ حياةٍ خيرٍ منها، ومَنْ عَلِمَ أنّ الإنسانَ في هذه الدنيا كمُجاهدٍ أقيمَ علىٰ ثَغْرٍ يحرسُه، ووالٍ علىٰ بلدٍ يَسوسُه، وأنّه مهما استرَدَّه، فلا فَرْقَ بين أن يأمُرَه بخُروجِه بنَفْسه، أو يأمُرَ غيرَه بإخراجِه، وهذا واضحٌ لمَنْ تَصوَّر حالتَي الدنيا والآخرة، وعرفَ قَدْرَ الحياتَيْن والمِيْتَتَيْن فيهما(١).

قولُه: (**اصبِروا، فلَعَنَ الله**) الفاءُ للتعقيب داخلةٌ علىٰ شرطٍ مُقدَّر، تقديرُه: اصبروا، فمَنْ لم يَصْبِرْ لَعَنَه الله، فوضَع «مَنْ مَدَّ طَرْفَه» إلىٰ آخرِه موضعَ الضميرِ إشعاراً بالعِلِّية.

قولُه: (**البَقِيَّـةَ البَقِيَّـةَ**)! وهي منصوبةٌ بفِعْلٍ مُضْمَر، أي: سَلِّم البقيةَ.

قولُه: (**للتسبيب لا غير**) يعني ليسَتْ للعطفِ، كقولِهم: الذي يطيرُ فيغْضَبُ زيدٌ الذبابُ.

قولُه: (**والثانيةُ للتعقيب**)، اعلم أنَّ حَمْلَ الفاءِ علىٰ التعقيبِ يحتمِلُ وجهَيْن:

أحدهما: أن يكونَ قَتْلُ أنفُسِهم عَيْنَ التوبة، فحينئذٍ يُحتاجُ إلىٰ تقديرِ «فاعزموا علىٰ التوبةِ فاقتلوا» لئلا يلزمَ عطفُ الشيءِ علىٰ نفسه، وإليه الإشارةُ بقوله: «مِنْ قِبَلِ أنّ الله جعلَ توبتَهُم قَتْلَ أنفُسِهم».

---

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني» (١: ١٩٤).

جَعَلَ توبتَهم قتْلَ أنفسِهم؛ ويجوزُ أن يكونَ القتلُ تمامَ توبتِهم، فيكونَ المعنىٰ: فتوبوا فأَتبِعُوا التوبةَ القتلَ تتمّةً لتوبتِكم. والثالثةُ: متعلِّقةٌ بمَحْذوف. ولا يَخْلو: إمّا أن يتتظمَ في قولِ موسىٰ لهم؛ فيتعلَّقَ بشرطٍ مَحْذوف، كأنه قالَ: فإن فَعَلْتم فقد تابَ عليكم؛ وإمّا أن يكونَ خِطابًا مِنَ اللّٰـهِ تعالىٰ لهم علىٰ طريقة الالتِفات؛ فيكونَ التقديرُ: **ففعلتُم ما أمَرَكم به موسىٰ** فتابَ عليكم بارئُكم. فإن قلتَ: من أينَ اختصَّ هذا الموضعُ بِذِكْرِ البارئ؟.....

وثانيهما: أَنْ يكونَ قتْلُ أنفُسِهم تتمةً للتوبة، فتكونَ التوبةُ مشتملةً علىٰ القولِ المتعارَفِ والفعلِ المَخصوص، فيَصِحَّ العطفُ بدونِ التقدير.

قولُه: (**ففَعَلْتُم ما أمركُم بـه موسىٰ**) والذي أمَـرَ به[1] موسىٰ هو قولـه: ﴿فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِيِٕكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤] أي: قال لكم موسىٰ: توبوا إلىٰ بارئِكم، فتُبْتم فتُبْنا عليكم، فالفاءُ إذن فَصيحة؛ لأنها تُفْصِحُ عن محذوفٍ غيرِ شَرْطٍ هو سَببٌ لِـما بعده. والأولىٰ أنّ عِلّةَ التسميةِ[2] اختصاصُها بكلامِ الفُصحاء، كما سيجيء في قوله: ﴿فَٱنفَجَـرَتْ﴾ [البقرة: ٦٠]، وأما الفاء في قول المصنف: «فيكونُ التقدير» فجوابُ شَرْطٍ محذوف، يعني: التقديرُ علىٰ طريقةِ الشرطِ ما ذُكِر، وعلىٰ طريقةِ الالتفاتِ هذا المذكور، فيكون لفظُ بارئكم في «الكشاف» في قوله: «فتابَ عليكم بارِئكم» مقصودًا بالذِّكرِ وإن لم يكُن في التنزيل.

فإن قُلتَ: فما فائدةُ هذه الزيادةِ في الكتاب؟

قلت: فائدتُها بيانُ موقعِ النُّكتةِ في الالتفات، وهي مزيدُ الاعتناءِ بلفظِ البارئ الدالِّ علىٰ المعنىٰ الذي تضمَّنه جوابُهُ عن السؤالِ الآتي، كأنَّه يُشيرُ به إلىٰ أنَّ الضميرَ في «فتابَ» يعودُ إلىٰ البارئ المذكور، فيكون لفظُ «البارئ» مَقْصودًا، بخلافِه إذا قيل: فتُبْنا لأنَّه لا دِلالةَ له عليه، والمَقامُ يقتضي مزيدَ التوبيخِ والتقريعِ لا التعظيم، ومِنْ ثَمَّ كَـرَّر لفْظَ البارئ ولا كذلك في

---

(١) في (ح): «ففعلتم ما أمر به موسىٰ والذي أمره به».

(٢) يعني تسمية الفاءِ بالفصيحة.

قلتُ: الباريُ: هوَ الذي خَلَقَ الخَلْقَ بريئًا مِنَ التفاوُت، ﴿مَّا تَرَىٰ فِى خَلْقِ ٱلرَّحْمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٍ﴾ [الملك: ٣]، ومتميِّـزًا بعضُه مِن بعضٍ بالأشكالِ المختلفةِ والصُّورِ المتبايِنة،......

الشرط؛ لأنه علىٰ ظاهرِه يقتضي العَوْدَ إلىٰ البارِئ؛ لأنّه مِن تَتِمَّةِ كلامِ موسى، ولهٰذا لم يُصَرِّح بـ«البارئ» في التقدير.

فإن قلْتَ: من أين نشأَ الالتفاتُ؟ وكيفَ موقِعُه؟

قلتُ: من قولِه: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ﴾ [البقرة: ٥٤] يعني اذكروا يا بَني إسرائيلَ وَقْتَ قولِ موسىٰ لقومِه: فتوبوا إلىٰ بارئِكم، فامتَثلتُم أمرَه، فتُبْتُم، فتُبْنا عليكم، فرجع إلىٰ الغَيْبة.

قولُه: (**الباريُ: هو الذي خلقَ الخلقَ بريئًا من التفاوت**)، **الراغب**[1]: أصل البُرْءِ: خُلوصُ الشيءِ عن غيره، إما علىٰ سبيل التَّفَصِّي منه، أو علىٰ سبيلِ الإنشاءِ عنه، فعلىٰ التفصِّي قولُهم: بَرِئَ فلانٌ من مَرَضه، والبائعُ من عُيوبِ مَبيعه، وصاحبُ الدَّيْنِ مِن دَيْنه، ومنه استبراءُ الجارية[2]. وعلىٰ سبيلِ الإنشاءِ قولُهم: برأَ اللهُ الخَلْقَ، وقولُه صلوات الله عليه: «والذي فَلَقَ الحبَّةَ وبَرأَ النسمة»[3].

فإن قلتَ: ما معنىٰ قولِه: «ومتميزًا بَعْضُه من بعضٍ بالأشكالِ المُخْتلفة» بعد قولِه: «بَريئًا من التفاوت»؟

قلت: معنىٰ التفاوتِ: عدمُ التناسُب، فكأنَّ بعْضَه يَفوتُ بَعْضًا ولا يُلائِمه، ومعنىٰ التميُّزِ: التفريق، فاليدُ مُتميِّزةٌ عن الرِّجْلِ لكن ملائمةٌ لها من حيثُ الصِّغَرُ والكِبَرُ والغِلَظُ والدِّقة، كقولِه تعالىٰ: ﴿أَعْطَىٰ كُلَّ شَىْءٍ خَلْقَهُۥ﴾ [طه: ٥٠] أي: أعطىٰ كلَّ شيءٍ صُورتَه وشَكْلَه الذي يناسِبُ المَنْفعَة المَنوطَة به.

---

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني» (١: ١٩٢).

(٢) وهو التأكُّد من خُلُوِّ رَحِمِها من الحَمْلِ حين تُشْترىٰ من سيِّدها الأول.

(٣) هو من قولِ عليٍّ رضي الله عنه، أخرجه بنحوِه البخاري (٣٠٤٧).

فكانَ فيه تقريعٌ بما كانَ منهم مِن تَرْكِ عبادةِ العالِـم الحكيمِ. الذي بَـرَأَهم بلُطفِ حِكْمتِه علىٰ الأشكالِ المختلفةِ أبرياءَ مِنَ التفاوتِ **والتَّنافُرِ** ـ إلىٰ عبادةِ البقرةِ التي هيَ مَثَلٌ في الغباوةِ والبَلادة، في أمثالِ العَرب: أبْلَدُ مِن ثَوْر؛ **حتىٰ عرَّضوا** أنفسَهم لسَخَطِ اللّـهِ ونزولِ أمْرِه بأن يفكِّكَ ما ركَّبه مِن خَلقِهم، وينثُرَ ما نَظَمَ مِن صُوَرِهم وأشكالِهم حينَ لم يشكُروا النعمةَ في ذلك **وغَمَطوها** بعبادةِ مَن لا يقدِرُ علىٰ شيءٍ منها.

[﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَـٰمُوسَىٰ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْكُمُ ٱلصَّـٰعِقَةُ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ ۞ ثُمَّ بَعَثْنَـٰكُم مِّنۢ بَعْدِ مَوْتِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ۞ وَظَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ ٱلْغَمَامَ وَأَنزَلْنَا عَلَيْكُمُ ٱلْمَنَّ وَٱلسَّلْوَىٰ ۖ كُلُوا۟ مِن طَيِّبَـٰتِ مَا رَزَقْنَـٰكُمْ ۖ وَمَا ظَلَمُونَا وَلَـٰكِن كَانُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ ٥٥-٥٧]

واعلم أنَّ هٰذه التوبةَ وهي قولُـه: ﴿فَٱقْتُلُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ﴾ مناسِبةٌ لذكْرِ البارئ دونَ سائـرِ الصفاتِ في هذا المقام؛ لأنَّ مَعناه كما قال: خلقَهم «أبرياءَ من التفاوت» وهي نِعْمَةٌ جَسيمة، وكان من حقِّ الشُّكرِ أن يَـخُصُّوا مَنْ له هذه الصفةُ بالعبادةِ دونَ غيرِه، فلما عكَسوا هذه القضيةَ، وكفروا هذه النعمةَ بأن عَبَدوا ما هو علىٰ ضِدِّه، أي: لا تَـميُّز له أَصْلًا[١]، استردَّ منهم تلك النعمةَ بأن أُمِروا بالقتلِ وفَكِّ ذلك التركيبِ الأَنيق. ما أحسن هذا البيان!

قولُه: **(والتنافُرِ)** عَطْفٌ علىٰ «التفاوت» علىٰ سبيلِ البيانِ لِما فَسَّر أنّ معنىٰ التفاوتِ عدمُ التناسُب، فعدَمُ التناسبِ هو التنافُر، أو علىٰ «تَرْكِ عبادةِ العالِمِ»، وفيه تنافرٌ.

قولُه: **(حتى عَـرَّضوا)** غايةُ قولِه: «مِن تَـرْكِ عبادة العالِمِ» أي: تركوا عبادة العالم[٢] الحكيمِ مائلينَ إلىٰ عبادةِ البقرِ حتّىٰ أورثَهم التعرُّضَ لسَخَطِ الله.

قولُه: **(وغَمَطوها)**، **الأساس**: غَمَطَ النعمة: احتقَرها ولم يَشْكُرْها.

---

(١) يعني ما تورّطوا به من عبادةِ العِجْل.

(٢) قوله: «أي: تركوا عبادة العالم» ساقط من (ط).

قيل: القائلونَ: **السبعونَ الذين صُعِقوا**. وقيل: قالَه عشرةُ آلافٍ منهم. ﴿**جَهۡـرَةً**﴾: عِيانًا، وهيَ مصدرٌ مِن قولِك: جَهَرَ بالقراءةِ وبالدُّعاء، **كأنّ الذي يَرىٰ بالعينِ جاهِرٌ بالرُّؤية**، والذي يَرىٰ بالقلبِ مُخافِتٌ بها. وانتصابُها علىٰ الـمَصْدر؛ لأنها نوعٌ مِنَ الرؤية؛ فنُصِبَتْ بفعلِها، كما تُنْصَبُ القُرْفُصاءُ بفعلِ الجلوسِ؛ أو علىٰ الحالِ، بمعنىٰ: ....

قولُه: (**السبعون الذين صُعِقوا**) قال مُحيي السُّنة: إنّ اللهَ تعالىٰ أمرَ موسىٰ عليه السلامُ أن يأتِيَه في ناسٍ من بني إسرائيلَ، يعتذرونَ إليه من عبادةِ العِجل، فاختارَ السبعين وقال لهم: صُوموا وتطهَّروا وطَهِّروا ثيابَكم، ففَعلوا، فخرجَ بهم إلىٰ طورِ سَيْناءَ لميقاتِ ربِّه، فقالوا: اطلُبْ لنا نسمَعْ كلامَ ربِّنا، فلما دَنا موسىٰ إلىٰ الطورِ وقعَ عليه عمودُ الغَمام، فضُرِبَ دونَه الحِجابُ، وسَمِعوه يُكلِّمُ موسىٰ، يأمرُهُ ويَنْهاه، فلما انكشَفَ الغَمام، فقالوا له: لن نؤمِنَ لك حتى نرىٰ الله جهرةً، فأخذَتْهُم الصاعقة، فلما هَلكوا جعلَ موسىٰ يَبكي ويقول: ماذا أقولُ لبني إسرائيلَ وقد أهلَكْتَ خِيارَهم؟ فلم يَزَلْ يناشدُ رَبَّه حتىٰ أحياهم[1].

قولُه: (**كأنّ الذي يَرىٰ بالعينِ جاهِرٌ بالرؤية**) يعني: استعمالُ جَهْرةً هاهُنا علىٰ الاستعارة، لأنّها مَسبوقةٌ بالتَّشبيه، أي: استُعيرَ الجَهْرُ للرؤية، وفائدتُها كمالُ الرؤيةِ بحيثُ لا يُضامُّ فيها. **الأساس**: جَهَرَ الشيءُ: إذا ظهر، وأَجْهَرْتُه أنا، وأجهَرَ فلانٌ ما في صَدْرِه، ورأيتُه جَهْرَةً، أي: عيانًا، وجَهَرَ بكذا، أي: أعلَنَه، وقد جَهَرَ بكلامِه وبقراءتِه: رفعَ بِهما صَوْتَه.

الراغب: الجَهْرُ: يُقالُ لظهورِ الشيءِ بإفراطٍ إمّا لحاسّةِ البَصرِ نَحْوَ: رأيتُه جِهارًا، قال تعالىٰ: ﴿لَن نُّؤۡمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهۡـرَةً﴾ [البقرة: ٥٥] ومنه: جَهَرَ البِئْرَ: إذا أَظْهَرَ ماءَها، وقيل: ما في القومِ أحدٌ يَجْهَرُ عيني، والجَوْهَر: فوْعَلٌ منه، وهو ما إذا بَطَلَ بطَلَ محْمولُه، وسُمِّيَ بذلك لظهورِهِ للحاسَّـة[2]، وإمّا لـحاسّـةِ السَّمْـع، قال تعالىٰ: ﴿إِنَّهُۥ يَعۡلَمُ ٱلۡجَهۡرَ

---

(١) انظر: «معالم التنزيل» (١: ٩٧).

(٢) انظر: «التعريفات» للجرجاني ص٨٣.

ذوي جَهْرة. وقُرِئ: (جَهَرة) بفتحِ الهاء، وهيَ إمّا مصدرٌ، كالغَلَبة؛ وإمّا جمعُ جاهِر. **وفي الكلامِ دليلٌ علىٰ أنّ موسىٰ عليه الصلاةُ والسلام رادَّهم القولَ، وعرَّفهم** أنّ رؤيةَ الحقِّ محالٌ؛ لأنّ رؤيةَ ما لا يجوزُ عليه أن يكونَ في جهةٍ مُحالٌ، وأنّ مَنِ استجازَ علىٰ اللّـهِ الرؤيةَ فقد جَعَلَه مِن جُملةِ الأجسام والأَعْراض، فرادُّوه بعدَ بيانِ الحُجَّة ووضوحِ البُرهان، ولجُّوا؛ فكانوا في الكفرِ كعَبَدةِ العِجْل؛ فسلَّطَ اللّـهُ عليهم الصَّعْقةَ كما سلَّط علىٰ أُولئك القتلَ؛ تسويةً بينَ الكُفرَيْن، ودلالةً علىٰ عِظَمِهما بعِظَمِ الـمِحْنة.

و﴿ٱلصَّـٰعِقَةُ﴾: ما صَعَقهم، أي: أماتَهم. قيلَ: نارٌ وقعتْ من السماءِ فأَحرقتْهم. وقيلَ: صيحةٌ جاءت مِنَ السَّماء. وقيلَ: أَرسَلَ اللّـهُ جنودًا سَمِعُوا بحِسِّها............

مِنَ ٱلْقَوْلِ﴾ [الأنبياء: ١١٠] وقيل: كلام جَهْوري(١) وجَهيرٌ يقالُ لرفيعِ الصوتِ ولمن يَجْهَرُ بحُسْنِه(٢).

قولُه: **(وفي هذا الكلامِ دليلٌ علىٰ أنَّ موسىٰ عليه السلام رادَّهم القوْلَ وعَرَّفَهم)** قيل: الدليلُ تسليطُ الصَّعْقةِ عليهم؛ لأنّهُ لولا ذلك لَمَا سُلِّطَ عليهم الصَّعقةُ، لكونِهم معذورينَ إذْ لم يَعْلموا أنّه تعالىٰ مُـمْتَنِعُ الرؤية، فثبتَ أنَّ موسىٰ عليه السلام عرَّفهم ذلك وهم رادُّوه.

وقلتُ: الوجْهُ الذي لا مَحِيدَ عنه أنَّ ذلك الدليلَ هو قولُهم: لن نُؤمِنَ لك، لأنّ (لَنْ) في النفيِ بمنزلةِ (أنْ) في الإثباتِ في كونِهما يقعانِ في صَدْرِ الجملةِ الإنكارية كما سبقَ في قوله: كما تقولُ لصاحبِك: لا أُقيمُ غدًا، وإن أنكرَ عليك قلتَ: لَنْ أُقيمَ غدًا. وليسَ في الكلامِ أنَّ من استجازَ علىٰ الله الرؤيةَ فقد جَعله من جملةِ الأجسام. نَعم فيه إنكارٌ مُطلقًا، وأقصىٰ ما يُقالُ في ذلك أنّه تعالىٰ ممّا لا يجوزُ أن يُرىٰ في الجملةِ، وذلك لا يفيدُ عمومَ الأحوالِ والأوقاتِ، وليس فيه ما يلزمُ منه تكفيرُ القومِ.

---

(١) في «المفردات»: جوهريٌّ، وما أثبتناه هو الصواب.

(٢) «مفردات القرآن» ص ٢٠٨-٢٠٩.

فخرُّوا صَعِقِينَ ميِّتين يومًا وليلة، وموسىٰ عليه السلام **لم تكن صَعْقتُه موتًا، ولكن غَشْيةً، بدليلِ قولِه: ﴿فَلَمَّآ أَفَاقَ﴾** [الأعراف: ١٤٣]. والظاهرُ أنه أصابَهم ما يَنظُرون إليه؛ لقولِه: ﴿وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ﴾.

وقرأ عليٌّ رضيَ اللّٰـهُ عنه: (فأخذتكم الصَّعْقةُ).

﴿لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ **نعمةَ البعثِ** بَعْدَ الموت، **أو نعمةَ اللّٰـهِ بعدَما كفرتُموها** إذا رأيتُمْ بأسَ اللّٰـهِ في رَمْيِكم بالصاعقةِ وإذاقتِكم الموتَ.........................

وتشبيهُهم بِعَبَدَةِ العِجْلِ إنْ كان بسَببِ طلبِ الرؤيةِ لا يصحُّ، فإنّ موسىٰ عليه السلام طلبَها في المرّة الأولىٰ عند مجيئه إلىٰ الطُّور، ولم يكُن معه القومُ كما بَيَّناهُ في «الأعراف»، وإن كان للصَّعْقةِ فهو كذلك، وإن كان بسببِ قولِهم: «لن نُؤمِنَ لكَ» فحَقٌّ، وإنّما سَلَّط الله عليهم الصعقةَ لأنّهم امتَنعوا من الإيمانِ بموسىٰ بعد إظْهارِه المُعجزات، والإيمانِ بالأنبياءِ واجبٌ بعد إثباتِهم النبوةَ بإظهارِ المُعجزة، ولا يجوزُ لهم بعد ذلك اقتراحُ المُعجزات؛ لأنّه بابٌ من التعنُّتِ، ولهذا عاقبَهم الله تعالىٰ.

قولُه: (**لم تكُنْ صَعْقتُه مَوْتًا ولكن غَشْيةً بدليلِ قولِه: ﴿فَلَمَّآ أَفَاقَ﴾** [الأعراف: ١٤٣]) هذا يُوهِمُ أنّ صَعْقَتَه كانَت في هذه المرةِ بل صَعْقَتُه وإفاقَتُه في المَرّةِ الأولىٰ كما بيَّناهُ في «الأعراف».

قولُه: (﴿لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ **نِعْمَةَ البَعْث**) وكَوْنُ البَعْثِ نعمةً ما ذكَره الزجّاج: بَعَثَكُم بعدَ الموت، وأعلَمكم أنَّ قُدْرَتَه عليكُم هذه، وأنّ الإقالَة بعْدَ الموت، أي: الإعادةَ[1] لا شيْءَ بعْدَها، أي: لا نِعْمَةَ أظهَرُ منها، وهي كالمُضْطرةِ إلىٰ عبادةِ الله[2].

قولُه: (**أو نِعْمَةَ الله بَعْدما كفرتُموها**) والنعمةُ علىٰ هذا إيمانُهم قَبْلَ [ما][3] رادَّهم موسىٰ،

---

(١) في (ح): «بعد الموت الإعادة» وفي (ف): «بعد الموت والإعادة».

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ١٣٨).

(٣) «ما» ساقطة من (ط).

﴿وَظَلَّلْنَا﴾: وجعَلْنا الغَمامَ تظلُّكم، وذلكَ في التِّيه، سخَّر اللَّـهُ لهم السَّحابَ تسيرُ بسَيْرِهم تُظِلُّهم مِنَ الشمس، ويَنزِلُ بالليلِ عمودٌ من نارٍ يسيرونَ في ضَوئه وثيابُهم لا تتَّسِخُ ولا تَبْلىٰ، ويَنزِلُ عليهم المنُّ ـ وهوَ التَّرَنْجَبين ـ مِثْلُ الثلجِ مِن طُلوعِ الفجرِ إلىٰ طلوعِ الشَّمس، لكلِّ إنسانٍ صاعٌ، ويبعثُ اللَّـهُ الـجَنُوبَ فتحشُرُ عليهم السَّلْوىٰ ـ وهيَ السُّمَـانىٰ ـ فيَذبحُ الرَّجلُ منها ما يَكْفِيه. ﴿كُلُواْ﴾ علىٰ إرادةِ القَوْل. ﴿وَمَا ظَلَمُونَا﴾ **يعني: فظَلَموا بأن كَفَروا** هذه النِّعَمَ وما ظَلَمُونا، فاختُصِر الكلامُ بحذفِه؛ لدلالةِ ﴿وَمَا ظَلَمُونَا﴾ عليه.

[﴿وَإِذْ قُلْنَا ٱدْخُلُواْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ فَكُلُواْ مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا وَٱدْخُلُواْ ٱلْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُواْ حِطَّةٌ نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطَٰيَٰكُمْ وَسَنَزِيدُ ٱلْمُحْسِنِينَ * فَبَدَّلَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ قَوْلًا غَيْرَ ٱلَّذِى قِيلَ لَهُمْ فَأَنزَلْنَا عَلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ رِجْزًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ بِمَا كَانُواْ يَفْسُقُونَ﴾ ٥٨-٥٩]

﴿ٱلْقَرْيَةَ﴾: بيتُ الـمَقْدِس، وقيلَ: **أرِيحاءُ** مِن قُرىٰ الشام، أُمِروا..............

وقولِـهم: لَن نؤمِنَ لك، أي: فأخذَتْكُم الصاعقةُ لعلّكم تشكرونَ نِعْمةَ الإيمانِ فلا تعودوا إلىٰ طلبِ ما لا يجوز. وقوله: «إذا رأيتُم» ظَرْفُ تشكرون.

قولُه: (**يعني فظَلَموا بأنْ كفروا**) يريدُ أنَّ «الواو» في ﴿وَمَا ظَلَمُونَا﴾ [البقرة: ٥٣] تستدعي معطوفًا عليه هو مُتَرتِّبٌ علىٰ ما قَبْلَه، كقولِه تعالىٰ: ﴿وَقَالَا ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ بعد قوله: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ عِلْمًا﴾ [النمل: ١٥] والفاءُ في «فظلموا» مجازٌ لغيرِ مترتِّبٍ، علىٰ أسلوبِ قولك: أنعَمْتُ عليه فكَفَر، أي: ليَشْكُر، فكَفَر، وضَعوا الكُفْرَ موضعَ الشُّكرِ فظَلَموا، ونَحْوُه قولُه: ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ﴾ أي شُكْرَ رزقكم ﴿أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾ [الواقعة: ٨٢]. وإنَّما قال: «فظلموا بأن كَفروا هذه النِّعم» ولم يقُل: فظَلَموا بأن لم يَمْتثِلوا الأمر؛ لأنّهم امتثلوا الأمرَ لكن ما عمِلوا بمُقْتضاه، أي: الشكر.

قولُه: (**أريحاء**)، **النهاية**: أريحاءُ بفَتْحِ الهمزةِ وكَسْرِ الراءِ والحاءِ المُهْمَلة: اسمُ قريةٍ بالغَوْرِ قريبًا من بيتِ المقدس(١).

(١) انظر: «معجم البلدان» (١: ١٦٥).

بدُخولِـها بَعْدَ التِّيه. والبابُ: بابُ القَرْية. وقيلَ: هو بابُ القبَّةِ التي كانوا يُصلُّون إليها ـ وهم لم يَدْخُلوا بيتَ المقدسِ في حياةِ موسىٰ عليه الصلاة والسلام ـ أُمِرُوا بالسُّجودِ عندَ الانتهاءِ إلىٰ البابِ شكرًا لله وتواضُعًا. وقيلَ: السجودُ: أن يَنْحَنُوا ويَتطامَنُوا داخلينَ؛ ليكونَ دخولُهم بخُشوعٍ وإخْبات. وقيل: **طُوطِئَ لهم البابُ** ليَخْفضوا رؤوسَهم فلم يَخفضوها، ودخلوا مُتَزحِّفين علىٰ أوراكهم. ﴿حِطَّةٌ﴾ **فِعْلَةٌ من الحطّ** كالجِلْسَة والرِّكْبَة، وهي خَبرُ مبتدأٍ محذوف، أي: مسألتُنا حِطَّة، **أو أمرُك حِطَّة**. والأصلُ النصبُ بمعنىٰ: حُطَّ عنا ذنوبَنا حِطّةً، وإنما رُفعت لتعطيَ معنىٰ الثباتِ كقولِه:

صَبْرٌ جميلٌ فكِلانا مُبْتلىٰ

قولُه: (**طُؤطِئَ لهم الباب**) أي: خُفِضَ وحُطَّ، **الأساس**: طأطأتُ يَدي بعِنانِ الفَرَس: إذا خفَضْتَ يَدكَ ولم تَرْفَعْها. ومنَ المجاز: طأطأتِ المرأةُ سِتْرَها: حطَّتْه.

قولُه: (﴿**حِطَّةٌ**﴾ **فِعْلَة** من الحَطِّ) قال صاحبُ «الإقليد»: فِعْلَةٌ في صَرْفِها مَذْهَبان: منهم من يُعْطيها حُكْمَ نَفْسِها فيَمْنَعُها من الصَّرفِ للعَلَميّة والتأنيث، وهو مذهب المُصَنِّف ووَجْهُه لمّا كانت عَلَمًا باعتبار الجِنْسِ بَقِيَتْ علىٰ عَلَمِيَّتِها، وإن أُطْلِقَ علىٰ واحد، كأُسامَة إذا أُطْلِقَتْ علىٰ واحدٍ من الآسادِ، ومنهم مَنْ يُعطيها حُكْمَ مَوْزونِها فيقول: وَزْنُ ناصِرَةٍ: فاعلةٌ بالتنوين؛ لأنَّ بابَ «أُسامة» في جَرْيه عَلَمًا علىٰ كلٍّ[1] واحدٍ من المُشكلاتِ، لكونِه في المَعْنىٰ نكرة.

قولُه: (**أو أَمْرُكَ حِطَّة**) أي: شأنُك حِطَّة، أي: حَطُّ الذنوب.

قولُه: (**صَبْرٌ جَميلٌ فكِلانا مُبْتلى**) أوَّلُه:

شَكا إليَّ جَمَلي طولَ الـسُّرىٰ يا جَمَلي ليسَ إليَّ المُـشْتكىٰ[2]

---

(١) قوله: «كل» ساقط من (ط).

(٢) الأبيات منسوبة إلى الـمُلَبّد بن حَرْملةَ الشيباني كما في «فرحة الأديب» للغندجاني ص١٧٩.

والأصلُ: صبرًا علىٰ اصبرْ صبرًا. وقرأ ابنُ أبي عَبْلَةَ بالنصبِ علىٰ الأصل. **وقيلَ: معناه: أمرُنا حِطّة**، أي: أن نَحُطَّ في هذه القَريةِ ونَستقرَّ فيها. فإن قلتُ: هل يجوزُ أن تُنْصَبَ حِطَّـةٌ في قراءةِ من نَصَبَها بـ﴿ قُولُوا ﴾ علىٰ معنىٰ: قولوا هذه الكلمة؟ قلت: لا يَبعُد، والأجودُ أن تُنصَبَ بإضمارِ فِعلِها، ويَنتصبَ محلُّ ذلكَ المضمَرِ بـ﴿ قُولُوا ﴾. **وقُرِئَ: (يُغْفَر لكم)** علىٰ البناء للمفعولِ بالياءِ والتاء..........

قولُه: (**وقيل: معناه: أمرُنا حِطّة**) قال الإمام: هذا قولُ أَبي مُسلِم الأصفهاني[1] مَعناه: أمْرُنا حِطّة، أي: نَحُطُّ في هذه القريةِ ونستقرُّ فيها[2]، وزَيَّفَ القاضي ذلك[3]، قال: لو كانَ المرادُ ذلك لم يكُن غفرانُ خَطاياهم متعلّقًا به، وقوله: ﴿وَقُولُوا۟ حِطَّةٌ نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطَـٰيَـٰكُمْ﴾ [البقرة: ٥٨] يدلُّ علىٰ أنَّ غُفرانَ الخطايا كانَ لأجْلِ قولِهم حِطّة. وقال الإمامُ: ويمكنُ الجوابُ عنه: بأنّهم لـمّا حَطُّوا في تلكَ القريةِ حتى يدخلوا سُجَّدًا مع التواضُع، كان الغُفْرانُ متعلِّقًا به[4].

وقلتُ: يُشْكِلُ بقَوْلِه تعالىٰ: ﴿ فَبَدَّلَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ قَوْلًا غَيْرَ ٱلَّذِى قِيلَ لَهُمْ ﴾ [البقرة: ٥٩] ويُمْكِنُ أن يُقال: إنَّ الأمرَ بذلك القولِ كان لمَحْضِ التعبُّدِ، وحين لم يعرِفوا وَجْهَ الحِكْمَةِ بدّلوه بما اتّجه لهم من الرأي، فعُذِّبوا لذلك.

قولُه: (**وقُرِئ «يُغفَرْ لكم»**) بالياءِ التَّحْتانية: نافعٌ، وبالتاءِ: ابن عامر[5].

---

(١) محمد بن بحر (ت ٣٢٢ هـ)، من وجوه المعتزلة، وله في نُصْرةِ مذاهبهم: «التفسير»، له ترجمة في «لسان الميزان» لابن حجر (٩: ١٦٢)، و«طبقات المفسِّرين» للداودي (٢: ١٠٩).

(٢) «مفاتيح الغيب» (٣: ٥٢٣).

(٣) المقصودُ هو القاضي عبد الجبّار الهمداني، وليس القاضي البيضاوي؛ لأن الكلامَ ما زالَ للفخرِ الرازي.

(٤) «مفاتيح الغيب» (٥: ٥٢٣).

(٥) انظر: «النشر في القراءات العشر» (٢: ٢١٥).

﴿وَسَنَزِيدُ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ أي: مَن كانَ مُحسنًا منكم كانتْ تلكَ الكلمةُ سببًا في زيادةِ ثوابه، ومن كانَ مسيئًا كانتْ له توبةً ومَغْفرة. ﴿فَبَدَّلَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾، أي: وَضَعوا مكانَ حِطَّة ﴿قَوْلًا﴾ غيرَها يعني: أنهم أُمِرُوا بقولٍ معناه التوبةُ والاستغفار، فخالفوه إلىٰ قولٍ ليسَ معناه ما أُمِرُوا به ولم يَمْتَثلوا أمرَ الله، وليسَ الغرضُ أنهم أُمروا بلفْظٍ بعينِه وهو لَفْظُ الحِطّة، فجاؤوا بلفظٍ آخَر؛ لأنهم لو جاؤوا بلفظٍ آخَرَ مُستقلٍّ بمعنىٰ ما أُمِرُوا به لم يؤاخَذوا به، كما لو قالوا مكانَ حِطّة: نستغفرُك ونتوبُ إليك، أو: اللهم اعفُ عنّا، وما أشبهَ ذلكَ. **وقيلَ: قالوا مكانَ ﴿حِطَّةٌ﴾: حِنْطة**..................

قولُه: (**أي مَنْ كان مُحْسِنًا مِنكم كانت تلك الكلمةُ سَببًا في زيادةِ ثَوابه، ومَنْ كان مُسيئًا كانَتْ له توبةً ومَغْفِرة**) أخرجَ المعطوفَ والمعطوفَ عليه، وهُما نغفِرُ وسنزيدُ مع مُتعلِّقِهما مُخْرَجَ الشرطِ والجزاءِ؛ إعلامًا أنَّ كلًّا منهما جوابٌ للأمرِ وهو قولُه: «قولوا»، وإن كانَ الثاني غَيْرَ مجزوم، وأنَّ اللّامَ في (المُحْسنين) للعهدِ، يدلُّ عليه قولُه: «مَنْ كان مُحْسِنًا منكم». فظهرَ من هذا البيانِ أنَّ في الكلامِ جَمْعًا مع التفريق، أمّا الجَمْعُ فإنَّ قَوْلَه: ﴿وَقُولُواْ حِطَّةٌ﴾ جَمعَ الفريقَيْن: المسيءَ والمُحْسِنَ معًا في هذا القول المخصوص، وأما التفريقُ فقولُه: ﴿نَّغْفِرْ﴾ ﴿وَسَنَزِيدُ﴾.

فإن قلْتَ: كيفَ يكونُ «وسنزيد» عطفًا علىٰ «نغفِر» وهو مَجْزوم؟

أجابَ القاضي: إنما أخرجَه عن صورةِ الجوابِ إلىٰ الوعدِ إيهامًا بأنَّ المُحسِنَ بصَدِدِ ذلك وإن لم يفْعَلْه، فكيفَ إذا فعله! وأنه تعالىٰ يفعَلُه لا محالة(١).

قلتُ: أرادَ أنَّ الاستزادةَ إذا كانت عن وعدِ الله كانَتْ أقطعَ ممّا إذا كانت مُسَبَّبةً عن فِعْلِهم.

قولُه: (**وقيل: قالوا مكانَ ﴿حِطَّةٌ﴾: حِنْطة**) هذا يُشعرُ بأنّ القولَ الأوَّلَ أقوىٰ، وهو قولُه: «ليس الغرضُ أنّهم أُمِروا بلَفْظٍ بعَيْنِه وهو لفظُ الحِطّة» قال الزجّاج: كأنّه قيل لهم: قولوا:

---

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٣٢٨).

وقيلَ: قالوا **بالنبطية**: «حِطّا سُمَقَاثا» أي: حِنْطةٌ حَمْراء؛ استهزاء منهم بما قيلَ لهم، وعُدولًا عن طَلَبِ مـا عنـدَ اللّـهِ إلىٰ طلبِ ما يَشتهونَ من أَغْراضِ الدنيا. **وفي تكريـر** ﴿ٱلَّذِينَ ظَـلَمُوا۟﴾ زيادةٌ في تَقبيح أمرِهم، وإيذانٌ بأنّ إنزالَ الرِّجْزِ علَيهم لظلمِهم. وقد جاءَ في سورةِ الأعراف: ﴿ فَأَرۡسَلۡنَا عَلَيۡهِمۡ ﴾ [الأعراف: ١٣٣] علىٰ الإِضْمار. والرِّجْز: العذاب. وقُرِئَ بضَمِّ الرّاء. ورُوِيَ أنه ماتَ منهم في ساعةٍ بالطاعون أربعةٌ وعشرونَ ألفًا، وقيل: سبعونَ ألفًا.

احطُطْ عنّا ذنوبَنا حِطّة، فحرَّفوا هذا القولَ وقالوا لفظةً غيْرَ التي أُمِرُوا بها[١]. ولذلك سَمّاهم ظالمين بقوله: ﴿ فَبَدَّلَ ٱلَّذِينَ ظَـلَمُوا۟ ﴾ [البقرة: ٥٩].

قولُه: (**بالنَّـبَطيـة**)، **النهاية**: النَّبطُ والنبيط: جيلٌ مَعروف[٢]، كانوا ينزِلـون بالبطائحِ بين العِراقَيْن. ومنه قولُ ابنِ عباس: نحنُ قريشٌ من النَّبطِ من أهلِ كوثىٰ. قيل: إنَّ إبراهيمَ عليه السلامُ وُلِدَ بها، وكان النَّبطُ سُكّانَها.

قولُه: (**وفي تكريرِ** ﴿ٱلَّذِينَ ظَـلَمُوا۟﴾) أي: في وضعِ المُظْهَرِ موضِعَ المُضْمَرِ إشعار بالعِلِّيّة، وهي أنَّ إنزالَ الرِّجْزِ عليهم كان بسَبَبِ ظُلْمهم، ولذلك عَلَّلَه بقَوْلِه: «لظلمهم» فقَوْلُه تعالىٰ: ﴿بِمَا كَانُوا۟ يَفۡسُقُونَ﴾ [البقرة: ٥٨] داخلٌ في حَيِّزِ الصِّلَةِ، وسَبَبٌ للظُّلْمِ لا الإنزال، فيكونُ إنزالُ العذابِ مُسَبَّبًا عن الظُّلمِ المُسَبَّبِ عن الفِسْق، كما قيل: إنَّ صغائرَ الذنوبِ تؤدّي إلىٰ كبائرِها. ونحوُه قَوْلُه تعالىٰ: ﴿وَيَقۡتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيۡرِ ٱلۡحَقِّۗ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَوا۟ وَّكَانُوا۟ يَعۡتَدُونَ﴾ [البقرة: ٦١]. وموقعُ «كان» في هذا المكان من مَجازِه؛ قال الراغب: «كان» ما استُعْمِلَ منه في جِنْسِ الشيءِ مُتعلِّقًا بوَصْفٍ له: تنبيهٌ علىٰ أنَّ ذلك الوَصْفَ لازِمٌ له، قليلُ الانفكاك، كقولِه تعالىٰ: ﴿وَكَانَ ٱلۡإِنسَـٰنُ كَفُورًا﴾ [الإسراء: ٦٧][٣].

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ١٣٩).

(٢) في (ح): «جبلٌ معروف».

(٣) «مفردات القرآن» ص٧٣٠.

[﴿وَإِذِ ٱسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ ۖ فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ۖ قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرَبَهُمْ ۖ كُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ مِن رِّزْقِ ٱللَّهِ وَلَا تَعْثَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ ٦٠]

عَطِشوا في التيهِ فدعا لهم موسىٰ بالسُّقيا فقيلَ له: ﴿ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ﴾، واللامُ إمَّا للعهْدِ والإشارةِ إلىٰ حَجَر معلوم؛ فقد رُوِيَ: أنه حجرٌ طُوريٌّ حَمَله مَعَه، وكان حَجَرًا مُربَّعًا له أربعةُ أوجه، كانت تنبعُ من كلِّ وجهٍ ثلاثُ أَعْيُن،...............

قولُه: (عَطِشوا في التِّيه) شروعٌ في تفسيرِ قولِه تعالىٰ: ﴿وَإِذِ ٱسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ﴾ [البقرة: ٦٠]. اعلم أنَّ قوْلَه هذا بعد قولِه «أُمِروا بدُخولِها بعد التِّيه» في تفسيرِ قوله تعالىٰ: ﴿وَإِذْ قُلْنَا ٱدْخُلُوا۟ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [البقرة: ٥٨] ثم قوله: «وذلك في التيه» في تفسير قولِه(١) تعالىٰ: ﴿وَظَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ ٱلْغَمَامَ﴾ [البقرة: ٥٧] مؤذِنٌ بأنَّ الآياتِ واردةٌ على التقديم والتأخير، فيتّجِه لقائلٍ أَن يقولَ: ما بالُها ما قُصَّت علىٰ ترتيبِ الواقعة؟

والجواب عنهُ ما قالَه المصنِّفُ في قوله تعالى(٢): ﴿وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَٱدَّٰرَْٔتُمْ فِيهَا﴾ [البقرة: ٧٢]: كلُّ ما قُصَّ مِن قَصَصِ بني إسرائيلَ إنّما قُصَّ تَعْديدًا لِما وُجِدَ منهم. فكذا هاهنا لو قُصَّت مُتَّصلاتٍ مُرتّباتٍ كانَت كقصةٍ واحدة، فالتفريقُ دلَّ علىٰ أنَّ القَصْدَ تَعديدُ النِّعَم، وتقريعٌ لهم علىٰ كُفرانِها نِعْمةً غِبَّ نِعْمَة، فإنها وإن كانَتْ قِصَّةً واحدةً لكنّها نِعَمٌ مُتعَدِّدة، ومِن ثَمّ كَرَّرَ فيها لفظة «إذْ» أي: اذكُروا وَقْتَ كذا نعمة كذا، وصَرَّحَ(٣) في بعضِها ذِكْرَ موسىٰ عليه السلام، وأعاده مرةً من بعدِ أخرى.

قولُه: (بالسُّقيا)، النهاية: السُّقْيا بالضمّ: اسمٌ مِن قولك: سَقىٰ الله عبادَه الغَيْثَ وأَسْقاهم.

---

(١) من قوله: «أُمروا بدخولها» إلىٰ هنا ساقط من (ح).

(٢) من قوله: «﴿وَظَلَّلْنَا﴾» إلىٰ هنا ساقط من (ط).

(٣) في (ح): «وقتَ كذا وصَرَّح».

لكلِّ سِبْطٍ عينٌ تَسيلُ في جدولٍ إلىٰ السِّبطِ الذي أُمِرَ أن يَسقيَهم، وكانوا ستَّ مئةِ ألف، وسَعةُ المعسكرِ اثني عشر ميلًا. وقيل: أَهبَطَه آدمُ من الجنَّةِ فتوارثوه حتىٰ وَقَعَ إلىٰ شُعيبٍ فدفَعَه إليه مع العصا. وقيل: **هو الحَجَرُ الذي وَضَعَ عليه ثوبَه حينَ اغتسل؛ إذ رَمَوْه بالأُدْرةِ** ففرَّ به، فقالَ له جبريل: يقولُ لكَ اللّٰهُ تعالىٰ: ارفعْ هذا الحَجَرَ فإنّ لي فيه قدرةً، ولكَ فيه معجزةً، فحمَلَه في مِخْلاته؛ وإمّا للجنس، أي: اضربِ الشيءَ الذي يُقال له: الحجر. وعن الحَسَن: لم يأمرْه أن يَضربَ حجرًا بعينِه. وهذا أظهرُ في الحجّة، وأبينُ في القُدْرة. ورُوِيَ: أنهم قالوا: كيفَ بنا لو أفضينا إلىٰ أرضٍ ليستْ فيها حِجَارة؟ فحملَ حجرًا في مِخْلاته فحيثما نَزلوا ألقاه. وقيل: كانَ يَضربُه بعصاه فينفجر، ويضربُه بها فييبس، فقالوا: إن فَقَدَ موسىٰ عصاه مُتْنا عَطشًا، فأُوحِيَ إليه: لا تقرعِ الحجارةَ وكلِّمْها تُطِعْك؛ لعلَّهم يعتبرون. وقيل: كانَ من رُخَامٍ وكانَ ذِراعًا في ذِراع. وقيل: مثلُ رأسِ الإنسان. وقيل: ....

قولُه: (**هو الحَجَرُ الذي وَضَعَ عليه ثوْبَهُ حين اغتسلَ إذ رَمَوْه بالأُدْرَة**) روَيْنا عن البخاريِّ ومسلم والترمذيِّ عن أَبي هُريرة: أنَّ رسول الله ﷺ قال: «كانت بنو إسرائيل يغتسلونَ عُراةً، ينظرُ بعضُهم إلىٰ سَوْأَةِ بعض، وكان موسىٰ عليه السلام يغتسلُ وَحْدَه، فقالوا: والله ما يَمْنَعُ موسى أن يغتسلَ مَعنا إلا أنّه آدَرُ. قال: فذهبَ مرَّةً يغتسلُ فوضع ثوبَه على حجرٍ، فَفَرَّ الحجرُ بثوبِه، قال: فجمحَ موسى بإثرِه يقول(١): ثوبي، حَجَرُ، ثوبي، حَجَرُ، حتىٰ نظرَتْ بنو إسرائيلَ إلىٰ سَوْأَة موسىٰ، فقالوا: والله ما بموسىٰ من أُدْرَة»(٢) الحديث. وليس فيه أنه هذا الحَجَر.

النهاية: الأُدْرَة بالضمِّ: النفخةُ بالخُصْيَة، يُقال: رجُلٌ آدَرُ.

جَمَحَ في إِثْرِه، أي: أسرَعَ إسراعًا لا يردُّه شيءٌ.

---

(١) في (ط): «فقال».

(٢) أخرجه البخاري (٢٧٨) ومسلم (٣٣٩) والترمذي (٣٢٢١).

كانَ من **أُسِّ الجنةِ** طولُه عَشرة أذرعٍ علىٰ طولِ موسىٰ، وله شُعبتانِ تتَّقدانِ في الظُّلمة، وكانَ يُحمَلُ علىٰ حمارٍ. ﴿**فَٱنفَجَرَتۡ**﴾ الفاءُ متعلِّقةٌ بمحذوف، أي: فَضَرَبَ فانفجَرَت، أو: فإن ضَربْتَ فقد انفجَرَت، كما ذكرنا في قولِه: ﴿فَتَابَ عَلَيۡكُمۡ﴾ [البقرة: ٥٤]، **وهيَ علىٰ هذا فاءٌ فصيحةٌ** لا تقع إلا في كلامٍ بليغ. وقُرِئَ: (عَشِرَة) بكَسْرِ الشينِ وبفتحها،........

قولُه: (**مِن أُسِّ الجَنّة**) قيل في هذه الروايةِ إشكال؛ لأنّ هذا مذكورٌ في وَصْفِ العصا في عامّةِ التفاسير، وأنَّ عصاهُ كان مِن آسِ الجنّة بالمَدِّ، طولُه عَشرةُ أذْرُعٍ علىٰ طولِ موسى، وله شُعْبتان تَتَّقِدان في الظلمةِ نُورًا، فلا أَدْري مِن أين عَنَّ له ذلك.

قلت: لعلّه لمّا رأىٰ قوْلَ المُفسِّرين: اضرِبْ بعَصاكَ الحَجَرَ، وكانَت من آسِ الجنَّةِ طولُها عَشرةُ أذرُعٍ علىٰ طولِ موسىٰ، ولها شُعْبتانِ تَتَّقدان في الظلمة نورًا. واسمُها عُلَّيْق، حَمَلها آدمُ عليه السلام من الجنَّةِ، فتوارَثَها الأنبياءُ حتّىٰ وَصَلتْ إلى شعيب فأعطاها موسى عليه السلام، قال مقاتل: اسمُ العَصا نَبْعَة. ذكرَها بطولِها مُحْيي السُّنَّة[1]. حَسِبَ[2] أنّهم وصَفوا الحجرَ، فأخذ في وصفِه بما وُصِفَت العصا، ثمَّ عَنَّ له أنَّ الآسَ مُصَحَّفٌ، والدليلُ أنّه في وَصْفِ الحَجَرِ قولُه: «وكان يُحْمَلُ علىٰ حِمار».

قولُه: (**وهي علىٰ هذا فاءٌ فصيحة**) ظاهِرُه يَقْتضي أنَّ الفاءَ علىٰ التقديرِ الثاني فَصيحة، وفي كلام صاحبِ «المفتاح»[3] ما يُشعِرُ أنّ الفاءَ الفصيحةَ هي التي تقَعُ في جزاءِ الشرطِ، ولهٰذا عُرِّفَتْ أنَّها هي الفاءُ التي دَلَّتْ علىٰ مَحذوفٍ غير شرطٍ هو سَبَبٌ عمّا بَعْدَ الفاء. فإذن الواجبُ حَمْلُه علىٰ الوجْهِ الأول.

---

(١) «معالم التنزيل» (١: ١٠٠) وفيه: اسم العصا: «بَنَعْتَه» وهو خطأ، وذكرها على الجادة في (٥: ٢٦٨) وانظر: «البحر المحيط» (٦: ١٧١).

(٢) يعني الزمخشري في تفسيره لأصلِ العصا، وهل كانت من أُسِّ الجنَّةِ أم مِن آسِها؟

(٣) «مفتاح العلوم» ص١٢١.

وهما لُغتان. ﴿كُلُّ أُنَاسٍ﴾: كل سِبط، ﴿مَّشْرَبَهُمْ﴾: عَيْنَهم التي يَشربون منها، ﴿كُلُواْ﴾: علىٰ إرادة القَوْل، ﴿مِن رِّزْقِ ٱللَّهِ﴾: **مما رَزَقَكُم من الطَّعام ـ وهو المنُّ والسّلوىٰ ـ ومن ماءِ العيون**. وقيل: الماءُ ينبتُ منه الزُّروعُ والثمارُ، فهو رِزقٌ يُؤكَلُ منه ويُشرَب.....

وقلتُ: ويعضُدُ هذا قوْلُه: «لا تقعُ إلّا في كلامٍ بليغ» وفاءُ النتيجةِ يكثُرُ وقوعُها في الكلامِ العاميّ. ولا يبعُدُ أن يُقال: إنّ المرادَ مِن قولِه: «علىٰ هذا» أي: علىٰ أنّها مُحْتمِلةٌ لهٰذيْن المعنيَيْن، ووَجْهُ تَسْمِيَتِها بالفصيحةِ كوْنُها مُخْتصَّةً بكلامِ الفُصَحاء لقولِه: «لا تَقعُ إلّا في كلامٍ بَليغ» بالحصر، ووُجِدَ في الحاشيةِ المنسوبةِ إليه: «الفاءُ» في «فَتابَ» تُسمّىٰ فصيحةً يُسْتَدلُّ بها علىٰ فَصاحةِ المتكلم، يُقال: كلامٌ فَصيح، وكَلِمةٌ فَصيحة، وُصِفَت الفاءُ بها علىٰ الإسنادِ المَجازيِّ كما وصف القرآنُ في قوله تعالىٰ: ﴿ذَٰلِكَ نَتْلُوهُ عَلَيْكَ مِنَ ٱلْءَايَٰتِ وَٱلذِّكْرِ ٱلْحَكِيمِ﴾ [آل عمران: ٥٨] بصفة مَنْ هو بسَبَبِه، لأنَّ الحكيمَ هو المُتكلِّمُ، وإنَّما اختُصَّت بكلامِ البُلَغاءِ، لأنَّ المرادَ بالحَذْفِ الدِّلالةُ علىٰ أنَّ المأمورَ لم يتوقَّفْ عن اتِّباعِ الأمر، فكانَ المطلوبُ من المأمورِ الانفجارَ لا الضَّرْبَ، ومِثْلُ هذا المعنىٰ الدقيقِ لا يذهبُ إليه إلا الفَصيح، ونَحْوُه مذكورٌ في «الأعراف».

قولُه: (﴿مِن رِّزْقِ ٱللَّهِ﴾ **ممَّا رزقكم من الطعام ـ وهو المَنُّ والسَّلْوىٰ ـ ومن ماءِ العيون**) يريد أنَّ الرزقَ عامٌّ يُطلَقُ علىٰ جميعِ ما يختَصُّ بالعبد، يقال: رُزِقَ المالَ والولدَ والعِلْمَ وغيْرَ ذلك بحَسبِ المَقام، وخُصَّ هاهنا من المأكول بالـمَنِّ والسلوى، ومن المشروب بالماء بقرينة قوله: ﴿وَأَنزَلْنَا عَلَيْكُمُ ٱلْمَنَّ وَٱلسَّلْوَىٰ﴾ [البقرة: ٥٧] وقوله: ﴿قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرَبَهُمْ﴾ [البقرة: ٦٠] ويجوزُ أن يُخَصَّصَ بالماءِ بقَرينةِ حديثِ الاستسقاء، وعَلَّقَ عليهِ (كُلوا) لأنَّ الماءَ يَنْبُت منه الزرعُ والثِّمار، وهو المرادُ بقوله: «فهو رِزْقٌ يُؤكَلُ منه ويُشْرب» فعلىٰ هذا من حَقِّ الكلامِ أَن يُقال: كلوا واشربوا منه، أي: منَ المَشْروب بَدَلَ مِنْ رِزْقِ الله، ولـمّا كان الماءُ ممّا لا يُؤكَلُ فلو حُمِلَ علىٰ المأكولِ والمشروبِ معاً، لزِمَ استعمالُ اللفظِ في مَفْهومَيْه: حقيقتِه ومَجازه، فبُدِّلَ بالرزقِ لِيشمَلَهما، ولا يلزَمُ المحذور، فحينئذٍ ﴿مِن رِّزْقِ ٱللَّهِ﴾ هاهنا مُظْهَرٌ أُقيمَ موضِعَ المُضمَرِ من غيرِ لفظِه السابق. وهذا القولُ ضعيف؛ لأنه لو كان كذلك لما طلبوا ذلك بقولِهم: ﴿يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا

والعَثْيُ: أشدُّ الفساد، فقيلَ لهم: لا تتمادَوا في الفسادِ في حالِ فسادِكم؛ لأنهم كانوا متمادِينَ فيه.

[﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَٰمُوسَىٰ لَن نَّصْبِرَ عَلَىٰ طَعَامٍ وَٰحِدٍ فَٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنۢبِتُ ٱلْأَرْضُ مِنۢ بَقْلِهَا وَقِثَّآئِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا وَبَصَلِهَا ۖ قَالَ أَتَسْتَبْدِلُونَ ٱلَّذِى هُوَ أَدْنَىٰ بِٱلَّذِى هُوَ خَيْرٌ ۚ ٱهْبِطُوا۟ مِصْرًا فَإِنَّ لَكُم مَّا سَأَلْتُمْ ۗ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَّةُ وَٱلْمَسْكَنَةُ وَبَآءُو بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ ۗ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا۟ يَكْفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَيَقْتُلُونَ ٱلنَّبِيِّۦنَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ ۗ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَوا۟ وَّكَانُوا۟ يَعْتَدُونَ﴾ ٦١]

﴿تُنۢبِتُ ٱلْأَرْضُ﴾ [البقرة: ٦١] ولا يلتئمُ أيضاً قولُهم: ﴿لَن نَّصْبِرَ عَلَىٰ طَعَامٍ وَٰحِدٍ﴾ إلّا على أن يُحْمَلَ ﴿مِن رِّزْقِ ٱللَّهِ﴾ علىٰ المَنِّ والسلوىٰ.

قولُه: (**والعَثْيُ: أشدُّ الفَساد، فقيلَ لهم: لا تتمادَوْا في الفساد**) الفاء مُتعلِّقٌ[1] بمحذوفٍ، المعنىٰ: العَثي أشدُّ الفساد، لمّا أُريدَ أن يَنْهىٰ القومَ عنه أكّدَ الفِعْلَ المَنْهيَّ بالحالِ فقيلَ لهم: لا تتمادَوْا في الفسادِ في حالِ فَسادِكم، لأنَّ القومَ كانوا مُتمادينَ فيه[2].

فإن قُلتَ: التقييدُ بالحالِ يُوهِمُ أنّ المنهيَّ أشدُّ الفسادِ لا الفَسادُ مُطلقاً.

قلتُ: يختلفُ المعنىٰ باختلافِ المَقام، فالقومُ لمّا كانوا علىٰ التمادي في الفسادِ نُهوا عما كانوا عليه، وتعليلُه بقولِه: «لأنهم كانوا مُتمادينَ فيه» إشارةٌ إلىٰ هذا المعنىٰ، ونَحْوُه قولُه تعالىٰ: ﴿لَا تَأْكُلُوا۟ ٱلرِّبَوٰٓا۟ أَضْعَٰفًا مُّضَٰعَفَةً﴾ [آل عمران: ١٣٠] فالحالُ إذَنْ مُؤكِّدة ومِنْ ثَمَّ قال في: «حالِ فسادِكم» أي: الفسادِ الذي خُصَّ بكم، وهو التَّمادي فيه. نَعَمْ لو نهىٰ مَنْ أرادَ ذلك الفسادَ يلزَمُ مِن المَفهومِ أن لا يكونَ نفْسُ الفسادِ منهياً، فالحال حينئذٍ مُنْتقلة. وإليه ذهبَ القاضي حيثُ قال: إنّما قيَّدَه، لأنه وإن غلبَ في الفساد، فقد يكونُ منه ما ليسَ بفساد، كمقابلةِ الظالم المُعْتدي بفِعْله،

---

(١) في (ط): «يتعلق» وفي (ف): «تتعلق».

(٢) قوله: «لأن القوم كانوا متمادين فيه» ساقط في (ط) و(ف).

كانوا فلّاحةً **فنزعوا إلىٰ عِكْرِهم، فأَجِمُوا** ما كانوا فيه من النِّعمة، وطَلَبت أنفسُهم الشقاء. ﴿عَلَىٰ طَعَامٍ وَٰحِدٍ﴾: أرادوا ما رُزقوا في التيهِ من المنِّ والسَّلوىٰ. فإن قلتَ: هما طعامانِ فما لهم قالوا: ﴿عَلَىٰ طَعَامٍ وَٰحِدٍ﴾؟ قلتُ: أرادوا بالواحِدِ ما لا يَختلفُ ولا يَتبدل، ولو كانَ علىٰ مائدةِ الرَّجلِ ألوانٌ عِدّةٌ يُداومُ عليها كلَّ يومٍ لا يُبدِلُها قيل: لا يأكلُ فلانٌ إلا طعامًا واحدًا، يُرادُ بالوَحدةِ نفيُ التبدُّلِ والاختلاف. ويجوزُ أن يُريدوا **أنهما ضَرْبٌ واحد**؛ لأنهما معًا من طعامِ أهلِ التلُّذذِ والترُّف، **ونحن قومٌ فلّاحةٌ** أهلُ..........

ومنه ما يتضمَّنُ صلاحًا راجِحًا، كقَتْلِ الـخَضِرِ الغلام، وخرقِه السفينة(١). وعليه قولُه تعالىٰ: ﴿فَٱعْتَدُواْ عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٤] لكنّ المقامَ نابَ عنه؛ لأنَّ الآيَةَ واردةٌ في قومٍ مخصوصين. قال أبو البقاء: مُفْسدين حالٌ مؤكِّدة؛ لأنَّ قولَه: ﴿لَا تَعْثَوْاْ﴾ لا تفسدوا(٢).

قولُه: (**فنَزعوا إلىٰ عِكْرِهم**) أي: اشتاقوا إلىٰ أَصْلِهم. **النهاية**: وفي حديثِ قتادَة: ثم عادوا إلىٰ عِكْرِهم، عِكْرِ السوء، أي: أَصْلِ مذهبِهم الرديء، قيل: العِكْرُ: العادةُ والدَّيْدَن.

قولُه: (**فأَجِموا**) أبو زيد: أَجِمْتُ الطعامَ بالكَسْرِ إذا كرِهْتَه(٣).

قولُه: (**أنهما ضَرْبٌ واحد**) أي: يجمَعُهما كونُهما من طعامِ أهلِ التلذُّذ. وهذا أخصُّ من الأول؛ لأنَّه بالنسبة إليه نِسبةُ النوعِ إلىٰ الجِنس؛ لأنَّ المرادَ من الطعامِ علىٰ الأول ما يُؤكَلُ ولا يَختلِف، وعلىٰ الثاني: النوعُ من الطعام وهو كَوْنُه مِن طعامِ أهلِ التلذُّذ، فالأوَّلُ يعُمُّ الفقراءَ والأغنياء، والثاني يخصُّ الأغنياء.

قولُه: (**ونحنُ قومٌ فلّاحة**) أي: أهلُ زِراعات، وهذا طعامُ المُتْرَفين وأهلِ التنعُّم، وهو لا يليقُ بنا، ولهذا عقَّبَ اللهُ الإنكارَ بقَولِه: ادخلوا مِصر، أي: ادخُلوا فيما فيه سَببُ تَعَبِكم ومَشَقَّتِكم، واشتغلوا بالزراعةِ والفِلاحة، فأنتُم أهلٌ لذلك.

---

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٣٣٠).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٦٧).

(٣) نقله الجوهري في «الصحاح» (أجم).

زراعاتٍ فما نُريدُ إلا ما أَلِفناهُ **وضَرِينا** به من الأشياءِ المتفاوتة؛ كالحبوبِ والبقولِ ونحوِ ذلك. ومعنىٰ ﴿يُخْرِجْ لَنَا﴾: يُظهِرْ لنا ويُوجِد. والبَقْل: ما أنبتته الأرضُ من الخُضَر، والمرادُ به أطايبُ البقولِ التي يأكلُها الناس؛ كالنعناع، والكَرَفْس، والكرّاث، وأشباهِها. وقُرِئَ: (وقُثّائها) بالضمّ. **والفومُ: الحِنطة**، ومنه: فَوِّموا لنا، أي: اخبزوا. وقيل: الثُّوم، ويَدلُّ عليه قراءةُ ابن مسعود: (وثُومِها) **وهو للعدسِ والبصلِ أوفقُ**. ﴿الَّذِى هُوَ أَدْنَىٰ﴾: الذي هو أقربُ منزلةً، وأدْوَنُ مِقدارًا. والدنوُّ والقرب يُعبَّرُ بهما عن قِلّةِ المِقدار، فيقال: هو داني المحلِّ، وقريبُ المَنْزِلة، كما يُعبَّرُ بالبعدِ عن عَكْسِ ذلك، فيقال: هو بعيدُ المحلّ، وبعيدُ الهمّة؛ يريدون الرِّفعةَ والعلوّ. وقرأَ زُهيرُ **الفُرْقبي**: (أدنأ) بالهمزِ من الدّناءة.

قولُه: (**وضَرِينا**)، **النهاية**: يقال: ضَرِيَ بالشيءِ يَضْرَىٰ ضَراوةً فهو ضارٍ، إذا اعتاده.

قولُه: (**والفومُ: الحِنْطَة**) قال الزجاج: لا اختلافَ عندَ أهلِ اللغةِ أنَّ الفومَ: الحنطةُ، وسائرُ الحبوبِ التي تُختَبَزُ يلحقُها اسمُ الفوم، وقال بعضُهم: يجوز أن يكونَ الفومُ الثوم، وهذا لا يُعْرَف، ولأنَّ هاهنا ما يَمْنَعه، وهو أن يَطلُبَ القومُ طعامًا لا بُرَّ فيه، والبُرُّ أصلُ هذا كُلِّه(١).

قولُه: (**وهو للعَدَسِ والبَصَلِ أَوْفَق**) أي: حَمْلُ الفومِ علىٰ الثومِ أَوْفَقُ من الحِنْطة، لـمّا أُتبعَ بقَوْلِه: ﴿وَعَدَسِهَا وَبَصَلِهَا﴾ لأنَّ العَدَسَ يُطْبَخُ(٢) بالثومِ والبصل.

قولُه: (**الفُرْقُبيُّ**)(٣)، **النهاية**: **الفُرقبية** والثُّرْقُبِيَّة: ثيابٌ مِصْرِيَّةٌ بيضٌ من كتّان. ورُوِيَ بقافَيْنِ مَنْسوبٌ إلى قُرْقوب مع حَذْفِ الواوِ في النَّسَب، كَسابِريٍّ في سابوري.

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ١٤٣).

(٢) في (ح): «لأن العدسيّة تُطبخ».

(٣) وهو زهير الفرقبي النحوي يُعرفُ بالكسائي. له اختيارٌ في القراءةِ يُروىٰ عنه، وكان في زمنِ عاصمٍ. روىٰ عنه حرفَ قراءته نُعَيْم بن مَيْسَرة النحوي. انظر: «غاية النهاية في طبقات القرّاء» ابن الجزري (١: ٢٦٨) رقم (١٣٠١).

﴿ٱهۡبِطُواْ مِصۡـرٗا﴾ وقُرِئَ: (اهبُطوا) بالضم، أي: انحدروا إليه من التِّيه، يقال: هَبطَ الواديَ؛ إذا نَزلَ به، وهَبطَ منه؛ إذا خَرَج. وبلادُ التيه: ما بينَ بيتِ الـمَقْدِسِ إلىٰ قِنّسرين، وهي اثنا عشر فرسخًا في ثمانيةِ فراسخ.

ويُحتملُ أن يُريدَ العَلَم، وإنما صَرَفَه مع اجتماعِ السببينِ فيه؛ وهما التعريف والتأنيث؛ لسكونِ وَسَطِه، كقوله ﴿وَنُوحٗا﴾ [آل عمران: ٣٣]، ﴿وَلُوطٗا﴾ [الأنعام: ٨٦]، وفيهما العُجْمةُ والتعريف؛ وإن أُريد به البلدُ فما فيه إلا سببٌ واحد، وأن يريدَ مِصْرًا من الأمصار. وفي مصحفِ عبدِ الله، وقرأ به الأعمشُ: (اهبطوا مصرَ) بغيرِ تنوين، كقولِه: ﴿ٱدۡخُلُواْ مِصۡرَ﴾ [يوسف: ٩٩]، وقيلَ: هو مِصرَائِيم فعُرِّب. ﴿وَضُرِبَتۡ عَلَيۡهِمُ ٱلذِّلَّةُ﴾: جُعلت الذّلةُ محيطةً بهم، مشتملةً عليهم؛ **فهم فيها** كما يكونُ في القبّةِ مَن ضُربتْ عليه؛ **أو أُلصِقَتْ** بهم حتىٰ لَزِمتْهم ضَربةَ لازِب، كما يُضربُ الطّينُ علىٰ الحائطِ فيلزمُه، ....

قولُه: (**فهم فيها**) مبتدأٌ وخبَر، والكافُ في «كما» صِفةُ مصدرٍ محذوفٍ، و(ما) مَصدرية. أي: فهُم مُسْتقرّون فيها استقرارَ مَنْ ضُرِبَتْ عليه القُبّةُ في القُبّة.

قولُه: (**أو أُلْصِقَتْ**) معطوفٌ علىٰ «جُعِلَت» أي: الاستعارةُ إما أن تكونَ في الذلَّةِ بأَن شُبِّهت الذِّلةُ بالقُبَّةِ المضروبةِ علىٰ شيءٍ شاملةً له من كلِّ جانب، ثم بولغَ في التشبيهِ، فحُذِفَ المُشَبَّه به وأُقيمَ المُشبَّه مُقامه، فأُثْبِتَ لها الضَّرْبُ علىٰ طريقِ التخييلية، فتكونَ استعارةً مَكْنِيَّة، وإما أَن تكونَ في الفِعل، وهو ضُرِبَتْ، فاستُعيرَ لمعنىٰ «أُلْصِقَت» علىٰ سبيل التَّبعية، فتكونَ مُصَرِّحة، فإذنْ لا تكونُ «ضُرِبَتْ» في الآية علىٰ باب قوله:

إنّ السماحةَ والمُروءَةَ والندىٰ ... في قُبّةٍ ضُرِبَتْ علىٰ ابنِ الحَشْرج[1]

كما ظنّ[2].

---

(١) لزياد الأعجم في «ديوانه» ص٧٧ في مدح عبد الله بن الحشرج. وانظر: «الأغاني» (١٢: ٢٨).

(٢) قوله: «كما ظن» من (ط).

فاليهودُ صاغرونَ أذلّاءُ أهلُ مَسْكنةٍ ومَدْقعة؛ إمّا علىٰ الحقيقةِ، وإمّا لِتصاغرِهم وتفاقرِهم، خِيفةَ أن تُضاعفَ عليهم الجِزية. ﴿وَبَآءُو بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ من قولِك: باءَ فلانٌ بفلان؛ إذا كانَ حقيقًا بأن يُقتلَ به لمساواتِه له ومكافأتِه، أي: صاروا أحقّاءَ بغضبِه. ﴿ذَٰلِكَ﴾: إشارةً إلىٰ ما تقدَّم مِن ضربِ الذِّلةِ والمسكنةِ والخَلاقةِ بالغضب، أي: ذلك بسببِ كفرِهم وقتلِهم الأنبياء، وقد قتلتِ اليهودُ ـ لُعنوا ـ شَعْيا وزكريا ويحيىٰ وغيرَهم. فإن قلتَ: قتلُ الأنبياءِ لا يكونُ إلا بغيرِ الحقِّ فما فائدةُ ذكرِه؟ قلتُ: معناه: أنهم قتلوهم بغيرِ الحقِّ عندهم؛ لأنهم لم يَقتلوا ولا أَفسدوا في الأرضِ فيُقتلوا، وإنما نَصحوهم ودَعَوْهم إلىٰ ما يَنفعهم فقَتَلُوهم، فلو سُئلوا وأنصفوا من أنفسِهم لم يَذكروا وجهًا يَستحقُّون به القتلَ عندَهم. وقرأ عليٌّ رضيَ اللّـهُ عنه: (ويقتّلون) بالتشديد.

قال الراغب: الضَّرْبُ: إيقاعُ شيءٍ علىٰ شيء، ولتصوُّرِ اختلافِ الضَّربِ خُولِف بين تفاسيرِها، كضَرْب الشيءِ باليد، والعصا، والسيفِ ونحوِها، وَضَرْبُ الدراهمِ اعتبارًا بضَرْبه بالمِطْرَقة، وقيل له: الطَّبعُ اعتبارًا بتأثيرِ السِّكّةِ(١) فيه، وبذلك شُبِّه السَّجِيَّةُ فقيل لها: الضريبةُ، والضربُ في الأرضِ: الذهابُ فيها، وهو ضَرْبها بالأرجُل، وضَرْبُ الخيمة بضَرْبِ أوتادِها بالمِطْرَقة، وتشبيهًا بضَرْبِ الخيمة قال تعالىٰ: ﴿وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَّةُ وَٱلْمَسْكَنَةُ﴾ [البقرة: ٦١] أي: التحفَتْهُمُ الذِّلَّةُ التحافَ الخَيْمة، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿فَضَرَبْنَا عَلَىٰٓ ءَاذَانِهِمْ فِى ٱلْكَهْفِ سِنِينَ عَدَدًا﴾ [الكهف: ١١] وضَرْبُ المَثَلِ وهو مِن ضَرْبِ الدراهم، وهو ذِكْرُ شيءٍ أثَرُه يظهَرُ في غيرِه. والاضطرابُ كَثْرةُ الذهابِ في الجهات من الضربِ في الأرض(٢).

قولُه: (ومَدْقَعة)، **الأساس**: فقيرٌ مُدْقِعٌ ومُدْقَعُ وقد أدقَع ودَقِعَ: لَصِقَ بالدَّقْعاءِ وهو الترابُ من شِدَّةِ الفقر، وأَدْقَعه الفقر.

---

(١) في «المفردات»: السِّمَة.

(٢) «مفردات القرآن» ص٥٠٥-٥٠٦. وقول الراغب بتمامه ساقط من (ط).

﴿ذَٰلِكَ﴾: تكرارٌ للإشارة. ﴿بِمَا عَصَوا﴾ بسبب ارتكابِهم أنواعَ المعاصي، واعتدائهم حدودَ اللّـهِ في كلِّ شيء، معَ كفرِهم بآياتِ اللّـهِ وقتلِهم الأنبياء، وقيلَ: هو اعتداؤهم في السبت. ويجوزُ أن يُشارَ بذلكَ إلىٰ الكفرِ وقتْلِ الأنبياء علىٰ معنىٰ أنّ ذلكَ بسببِ عصيانِهم واعتدائهم؛ لأنهم انهمكوا فيهما، وغَلَوْا حتىٰ قستْ قلوبُهم فجَسَروا علىٰ جُحودِ الآياتِ وقتلِ الأنبياء، أو ذلكَ الكفرُ والقتلُ معَ ما عَصَوْا.

[﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ ٦٢]

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ بألسنتِهم من غيرِ مواطأةِ القلوبِ، وهم المنافقون، ﴿وَٱلَّذِينَ هَادُواْ﴾: والذين تهوَّدوا يقال: هادَ يهود وتهوَّد؛ إذا دخلَ في اليهوديّة،.................

قولُه: (﴿ذَٰلِكَ﴾ تكرارٌ للإشارة) كُرِّرَ ليُناطَ به ما لم يُنَطْ به أوّلًا، واعلَمْ أنَّ فيما سَلكَه من التفسيرِ دِقَّةَ نَظَرٍ، وفَضْلَ تأمُّلٍ؛ وذلك أنّه لما جعلَ ذلك تكريرًا، والمشارُ إليه ما سَبَقَ مِن ضَرْب الذلَّةِ والمَسْكنة، جعلَ في كلامِه الباءَ في قولِه: ﴿بِأَنَّهُمْ كَانُواْ يَكْفُرُونَ﴾ بمعنىٰ مع، وحين لم يَجْعل اسمَ الإشارة تكريرًا جَوَّز أن تكونَ الباءُ في ﴿بِمَا عَصَوا﴾ سَبَبيةً تارةً، وبمعنىٰ «مع» أُخْرى.

والسببُ في أنَّ اسمَ الإشارةِ إذا جُعِلَ مُكرّرًا يُوجبُ اختصاصَ معنىٰ المَعِيَّةِ في الأول، والسببيةِ في الثاني، هو(١) أنَّ مدخولَ الباءِ الثانيةِ لا يَخْلو من أنْ يكونَ بَدلًا مِن مدخولِ الباءِ الأولىٰ بإعادةِ العاملِ، كقولِه تعالىٰ: ﴿لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُواْ لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ﴾ [الأعراف: ٧٥] أو كُرِّرَتْ لاستقلالِ كلٍّ من السبَبَيْن علىٰ نحوِ قولِه تعالىٰ: ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ﴾ [البقرة: ٧]، والأولُ بعيدٌ لتقاصُرِ معنىٰ الثاني عن الأول، ويلزَمُ من الثاني تواردُ السببَيْن المُسْتقِلَّيْن علىٰ مُسَبَّبٍ واحد.

---

(١) مُتَعلّق بقوله: «والسببُ أَنَّ».

....

وأما المَعِيَّةُ فتقتضي اجتماعَ أشياءَ في معنىٰ سَبَبٍ واحد، كأنه قال: ضُرِبَتْ عليهم الذِّلَّةُ والمَسْكَنةُ بسَببِ عِصْيانِهم واعتدائِهم المنضمِّ مَعَهما الكفرُ وقتْلُ الأنبياء، ثم أَقْحَم ذلك تأكيداً للأول، ولا كذلك إذا لم يكُن تكرارًا؛ لأنّ المشارَ إليه بذلك الأول هو ما سبقَ مِن ضَرْبِ الذلّةِ والمَسْكَنة والخلاقة بالغضب. وبالثاني كُفْرُهم بآياتِ الله وقَتْلُ الأنبياء، ثم الباءُ إنْ كانت سَبَبِيةً يكونُ ضَرْبُ الذلَّةِ والمَسْكنةِ واستحقاقُ الغَضَبِ مُسَبَّبًا عن الكُفْرِ والقَتْل، وهُما مُسَبَّبانِ عن العِصيانِ والاعتداءِ على وَجْهِ الترقِّي[١]، فإنَّ صغائرَ الذنوبِ سَببٌ يؤدّي إلىٰ ارتكابِ كبائرِها، كما أنَّ صِغارَ الطاعاتِ أسبابٌ مُؤدِّيةٌ إلىٰ تحرِّي كبارِها، وإذا كانت بمَعْنى «مع» لا يكونُ كذلك.

فإن قُلتَ: لِمَ جَعَلَ الباءَ في ﴿بِمَا عَصَواْ﴾[٢] سَببيةً، وقدّمه، وفي التنزيل مؤخر[٣]، وفي ﴿بِأَنَّهُمْ يَكْفُرُونَ﴾[٤] بمَعْنىٰ «مع» في الوجهِ الأول، وعكَسَ في ثاني الوجهَيْن من الثاني.

قلتُ: لأنَّ تقديمَ العِصيانِ والاعتداءِ علىٰ وجه الترقي[٥] الكفر والقتل في الأولِ أَوْلىٰ من تأخيرِهما، وإنْ كُنَّ تَعليلًا واحدًا للترتيبِ في الوجود، وتأخيرُهما في الثاني أحرىٰ لإرادةِ تكريرِ الكُفرِ والقتلِ تشديدًا عليهم، علىٰ أن لَفْظَة «ذلك» على الأولِ لا تَمْنَعُ من التقديمِ والتأخير، لكونِها مَزيدةً مُؤكِّدة، وعلىٰ الثاني مانعة؛ لكونِها مشيرةً إلىٰ الكفرِ والقتل، كأنه قيل: ضُرِبت عليهم الذلَّةُ والمَسْكنة؛ لأنّهم كفروا وقتلوا، وأنّهم ما اكتفَوْا بِهما، بل ضَمُّوا إليهما العصيانَ والاعتداءَ. وهو ينظرُ إلىٰ قولِها:

---

(١) في (ط): «التنزل».

(٢) كذا في (ط)، وفي (ف) و(ح): «لم جعل الباء الثانية».

(٣) من قوله: «وقدّمه» إلىٰ هنا من (ط).

(٤) قوله: «وفي ﴿بِأَنَّهُمْ يَكْفُرُونَ﴾» من (ط)، وفي (ف) و(ح): «والأول».

(٥) قوله: «وجه الترقي» ساقط من (ط).

وهو هائدٌ، والجمعُ هود، ﴿وَٱلنَّصَـٰرَىٰ﴾ وهو جمعُ نَصران، يُقال: رجلٌ نَصران، وامرأةٌ نصرانة، قال:

.... نصرانةٌ لم تَـحنَّفِ

والياءُ في نصراني للمبالغةِ كالتي في أحمريّ، سُمُّوا؛ لأنهم نَصَروا المسيح. ﴿وَٱلصَّـٰبِـِٔينَ﴾ وهو مِن صَبأَ؛ إذا خَرَجَ من الدِّين، وهم قومٌ عَدلوا عن دينِ اليهوديّةِ والنصرانيّةِ وعبدوا الملائكة. ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ مِن هؤلاءِ الكفرةِ إيمانًا خالصًا ودَخَلَ في مِلّةِ الإسلامِ دُخولًا أصليًّا. ﴿وَعَمِلَ صَـٰلِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ﴾ الذي يَستوجبونَه بإيمانِهم وعملِهم.

كأنه علَمٌ في رأسِه نار[1]

انظُر إلىٰ هذه الرموزِ الدقيقةِ مع الإيجاز.

قولُه: (﴿وَٱلنَّصَـٰرَىٰ﴾ وهُم جَمْعُ نَصْران) أي: وهُو جَمْعُ نَصْران بدليلِ ﴿وَٱلصَّـٰبِـِٔينَ﴾، وهو مِنْ صَبأَ. وفي نسخةٍ: «هو» بدل «هم».

قولُه: (نَصْرانةٌ لم تَـحَنَّفِ) أنشدَ الزجاجُ أوّله[2]:

فكلتاهُما خَرَّت وأَسْـجَدَ رأسُـها كما سَجَدَتْ نَصْرانةٌ لم تَـحَنَّفِ[3]

أَسْجَدَ رأسُها، أي: طأطأ، تحنَّف الرجلُ: إذا أَسْلَمَ، أي: عمِلَ عملَ الحَنيفيةِ، والضمير في «رأسِها» راجعٌ إلىٰ لفظِ «كِلتاهما» وأُنِّثَ لتأنيثِها.

قولُه: (﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ مِن هٰؤلاءِ الكَفَرة) جَمَعَ المنافقينَ واليهودَ والنصارىٰ والصابئينَ في

---

(١) سبق تخريجُه من «ديوان الخنساء».

(٢) في «معاني القرآن وإعرابه» (١: ١٤٧).

(٣) لأبي الأخزر الحِمّاني يصف ناقتين مجهودتين قد استبدّ بهمـا التَّعَب، وهو من شواهد «كتاب سيبويه» (٣: ٤١١).

فإن قلتَ: ما محلُّ ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾؟ قلتُ: الرفعُ إن جعلتَه مبتدأ خبرُه ﴿فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ﴾، والنصبُ إن جعلتَه بدلًا من اسم «إنّ» المعطوفِ عليه، فخبرُ «إن» في الوجهِ الأوّلِ الجملةُ كما هي، وفي الثاني ﴿فَلَهُمْ﴾ والفاءُ لتضمّنِ «من» معنىٰ الشرْط.

[﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ ٱلطُّورَ خُذُوا۟ مَآ ءَاتَيْنَٰكُم بِقُوَّةٍ وَٱذْكُرُوا۟ مَا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ * ثُمَّ تَوَلَّيْتُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ فَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَكُنتُم مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ * وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلَّذِينَ ٱعْتَدَوْا۟ مِنكُمْ فِى ٱلسَّبْتِ فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا۟ قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ * فَجَعَلْنَٰهَا نَكَٰلًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهَا وَمَا خَلْفَهَا وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ﴾ ٦٣-٦٦]

﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ﴾ بالعملِ علىٰ ما في التوراة. ﴿وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ ٱلطُّورَ﴾ حتىٰ قَبلتُم وأَعطيتُم الميثاق؛ وذلكَ أنّ موسىٰ عليه السلامُ جاءَهم بالألواحِ فرأَوْا ما فيها....

قولِه: «الكَفَرة» لأنَّ الكُفرَ يَشمَلُهم، وهذا العامُّ بعد الكلامِ في قوم مخصوصينَ دليلٌ علىٰ أنَّ الكلامَ فيه استطراد، وما هو قَبْلَه مِن قوله: ﴿وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَّةُ﴾ مُسْتَطْرِدٌ أيضًا، بيانُ ذلك: أنه تعالىٰ لمّا حكىٰ إنكارَ موسىٰ عليه السلام علىٰ اليهودِ إستبدالَهم الذي هو أدنىٰ بالذي هو خَير، بعد تَعدادِ النِّعمِ عليهم، جاءَ بقولِه: ﴿وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَّةُ وَٱلْمَسْكَنَةُ﴾ استطرادًا حاكيًا سوءَ صنيعِهم بالأنبياء، وكُفرِهم واعتدائهم، يعني أنَّهم قَوْمٌ بُهْتٌ معكوسو الرأي في سائرِ الأمور، وليس هذا ببِدْعٍ منهم، ألا ترىٰ إلى أنه تعالىٰ كيف ضربَ عليهم الذلَّةَ والمَسْكَنة، وغضِبَ عليهم بسَببِ كُفْرهم وقَتْلِهم الأنبياءَ، وعصيانِهم بعْدَ أَخْذِ الميثاق، ورَفْعِ الطورِ وغيرِ ذلك! فإنَّهم لما غَلَوْا في التّمادي في الطُّغيانِ أبدلَ الله مكانَ عِزِّهم الذِّلَّةَ والمَسْكنة، ثم أرادَ الله أن يُبيِّنَ للعبادِ عظيمَ رَحْمته، وشُمولَ كَرمه ورأفتِه، فعمَّ الكَفَرة، يعني ما بالُ هؤلاءِ إذا رجَعوا إلىٰ الله تعالىٰ وتابوا وآمنوا بنبيِّ الرحمة! بل غيرُهم مِمّن هو أشدُّ منهم كُفرًا، إذا دَخلوا في مِلّةِ الإسلامِ دُخولًا أصيلًا، وعمِلوا صالحًا، فلهُم أجْرُهم، والدليلُ علىٰ الاستطرادِ العَوْدُ إلىٰ خطابِ اليهود بقوله: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ وَرَفَعْنَا﴾ الآية [البقرة: ٦٣].

من الآصارِ والتكاليفِ الشاقّةِ فكَبُرتْ عليهم، وأبَوْا قَبولها، فأُمِرَ جبريلُ فقَلَعَ الطُّورَ من أصلِه، ورَفَعَه وظلَّله فوقَهم، وقالَ لهم موسىٰ: إن قبلتُم وإلا أُلقيَ عليكم؛ **حتىٰ قَبِلوا.** ﴿خُذُواْ﴾ علىٰ إرادةِ القَوْل. ﴿مَآ ءَاتَيْنَٰكُم﴾ من الكتابِ ﴿بِقُوَّةٍ﴾؛ بجدٍّ وعَزيمة، ﴿وَٱذْكُرُواْ مَا فِيهِ﴾ واحْفظوا ما في الكتابِ وادْرسوه ولا تنسَوْه ولا تَغْفُلوا عنه؛ ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ رجاءً منكم أن تَكونوا متقين، أو قلنا: خذوا **واذكروا إرادةَ أن تتقوا.** ﴿ثُمَّ تَوَلَّيْتُم﴾ ثُمَّ أعرضْتم عن الميثاقِ والوفاءِ به، ﴿فَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ﴾ بتوفيقِكُم للتوبةِ لَخَسِرْتم. وقُرِئَ: (خذوا ما آتيتُكم) و(تَذَكَّروا) و(اذَّكَّروا). و﴿ٱلسَّبْتِ﴾: مصدرُ سَبَتَتِ اليهود؛ إذا عظَّمت يَومَ السَّبْت، وإنّ ناسًا منهم اعتدَوْا فيه؛ أي: جاوزوا ما حُدَّ لهم فيه من التجرُّدِ للعبادةِ وتعظيمِه، واشتغلُوا بالصَّيد؛ وذلكَ أنّ اللّـهَ ابتلاهُم؛ **فما كانَ يَبقىٰ حوتٌ** في البحرِ إلا أَخرَجَ خُرطومَه يَومَ السَّبْت،..........

قولُه: (**حتّىٰ قَبِلوا**) فيه لَطيفةٌ، وهي: أنَّ تظليلَ الطُّورِ ومقالَة موسىٰ مَعَهُم امتدَّ زمانًا حتّىٰ قبِلوا، وعلىٰ عكسِه قولُه: ﴿ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ فَٱنفَجَرَتْ﴾ [البقرة: ٦٠].

قولُه: (**واذكُروا إرادةَ أن تتقوا**) قال القاضي: هذا عند المعتزلة، أي: قلنا: خُذوا واذكروا إرادةَ أن تتقوا(١).

وقلتُ: والحاصلُ أنَّ «لعلّكم» إنْ جُعل تعليلًا لقولِه: خُذوا واذكروا، كانَ علىٰ حقيقتِه، لأنه راجعٌ إليهم، وإذا عُلِّق بـ«قُلْنا» المُقَدَّر كان تعليلًا لفعْلِ الله تعالىٰ، فيجبُ تأويلُه بالإرادةِ علىٰ مَذْهَبه.

قولُه: (**فما كانَ يَبقىٰ حوتٌ**) «كان» زائدةٌ كما في قوله:

وجيرانٍ لنا كانوا كرامِ(٢)

---

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٣٣٥).

(٢) صَدْرُه:

فكيْفَ إذا مَرَرْتُ بدارِ قوم =

فإذا مضىٰ تفرَّقتْ، كما قال: ﴿تَأۡتِيهِمۡ حِيتَانُهُمۡ يَوۡمَ سَبۡتِهِمۡ شُرَّعٗا وَيَوۡمَ لَا يَسۡبِتُونَ لَا تَأۡتِيهِمۡۚ كَذَٰلِكَ نَبۡلُوهُم﴾ [الأعراف: ١٦٣]، فحفَرُوا حِياضًا عندَ البحْرِ وشَرَعوا إليها الجداولَ؛ فكانت الحيتانُ تدخلُها فيصطادُونَها يومَ الأحد، فذلكَ الحبسُ في الحياضِ هو اعْتداؤُهم. ﴿قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ﴾ خبَرانِ، أي: كونوا جامعينَ بينَ القِرْديّةِ والخسوءِ؛ وهو الصَّغار والطّرْد، ﴿فَجَعَلۡنَٰهَا﴾ يعني: الـمَسْخةَ ﴿نَكَٰلٗا﴾ عبرةً تُنكِّلُ من اعتبرَ بها أي: تمنعُه، ومنه: النِّكْل: القيد. ﴿لِّمَا بَيۡنَ يَدَيۡهَا﴾: لما قبلَها ﴿وَمَا خَلۡفَهَا﴾: وما بعدها من الأممِ والقُرون؛ لأن مَسْختَهم ذُكرتْ في كتبِ الأوّلين، فاعتبَروا بها واعتبرَ بها مَن بلغتْهم من الآخِرين، أو أريدَ بما بينَ يديها: **ما بحضرَتِها من القرىٰ والأمم**. وقيل: ﴿نَكَٰلٗا﴾ عقوبةً منكِّلةً ﴿لِّمَا بَيۡنَ يَدَيۡهَا﴾..............................

قولُه: (﴿شُرَّعٗا﴾) أي: ظاهرةً علىٰ وَجْهِ الماء، يقال: شَرَعَ علينا فُلان: إذا دَنا مِنّا وأشرفَ علينا.

قولُه: (﴿قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ﴾ خبَرانِ) أي: ﴿خَٰسِـِٔينَ﴾ خَبَرٌ بعدَ خَبَر، إذ لو لم يكُن لكان وَصْفًا لِقِرَدَة، فالواجبُ خاسئةً، أو حالًا من اسمِ «كانَ» علىٰ بعد[1].

قولُه: (**ما بحَضْرَتِها من القُرىٰ والأُمَم**) تركَ معنىٰ «وما خلفها» في هذا الوجه[2] لظُهورها، أي: القُرىٰ التي ليسَتْ بحَضْرتِها، فـ«ما» علىٰ الوجهِ الأولِ والثاني[3] في «ما قبلها» و«ما خلفها» بمعنىٰ «مَنْ» لقولِه: «مِنَ الأُمم» لاعتبار وَصْفِ الْمُعْتَبرين تَعْظيمًا، لأن (ما) إذا وُضِعَ مَوْضِعَ «مَنْ» كقوله: سُبْحان ما سَخَّرَكُنَّ لنا، تُعْتَبرُ الوصفيةُ فيه بحَسبِ المقام.

= وهو للفرزدق في «ديوانه» (٢: ٢٩٠) ولتمامِ الفائدة انظر: «خزانة الأدب» (٩: ٢٢٢).

(١) انظر: «الدرُّ المصون» للسمين الحلبي (١: ٢٥٢) ففيه تحرير نافعٌ لهذا المقام.

(٢) قوله: «في هذا الوجه» من (ط).

(٣) قوله: «والثاني» ساقط من (ط).

لأجلِ ما تقدّمها من ذُنوبِهم وما تأخّرَ منها، ﴿وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ﴾ للذين نَـهَوْهم عن الاعتداءِ من صالحي قومِهم، أو لكلِّ متّقٍ سَمِعَها.

[﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦٓ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُوا۟ بَقَرَةً ۖ قَالُوٓا۟ أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا ۖ قَالَ أَعُوذُ بِٱللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ * قَالُوا۟ ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِىَ ۚ قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌۢ بَيْنَ ذَٰلِكَ ۖ فَٱفْعَلُوا۟ مَا تُؤْمَرُونَ * قَالُوا۟ ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا لَوْنُهَا ۚ قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَآءُ فَاقِعٌ لَّوْنُهَا تَسُرُّ ٱلنَّٰظِرِينَ * قَالُوا۟ ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِىَ إِنَّ ٱلْبَقَرَ تَشَٰبَهَ عَلَيْنَا وَإِنَّآ إِن شَآءَ ٱللَّهُ لَمُهْتَدُونَ * قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا ذَلُولٌ تُثِيرُ ٱلْأَرْضَ وَلَا تَسْقِى ٱلْحَرْثَ مُسَلَّمَةٌ لَّا شِيَةَ فِيهَا ۚ قَالُوا۟ ٱلْـَٰٔنَ جِئْتَ بِٱلْحَقِّ ۚ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا۟ يَفْعَلُونَ * وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَٱدَّٰرَْٰٔتُمْ فِيهَا ۖ وَٱللَّهُ مُخْرِجٌ مَّا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ * فَقُلْنَا ٱضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا ۚ كَذَٰلِكَ يُحْىِ ٱللَّهُ ٱلْمَوْتَىٰ وَيُرِيكُمْ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ ٦٧-٧٣]

وعلىٰ الوجهِ الثاني: «ما» بمعنىٰ ذوي العُقول وغيرِهم، وهو أبلَغُ من الأولِ لِما انضمَّ مع اعتبارِ الأُمَمِ اعتبارُ الآثارِ والأطلال. ومجازُ نِسْبةِ الاعتبارِ إلىٰ القُرىٰ راجعٌ إلىٰ الأهلِ، كأنه قيل: جَعَلْنا خَرابَ القُرىٰ ومسْخَةَ أهاليها عِبْرةً تَـمْنَعُ مَنِ اعتبَرَ في خرابِ القرىٰ وإهلاكِ أهاليها من ارتكابِ ما ارتكبوهُ من العدوان.

وعلىٰ الوجه الثالث ـ وهو أن يُرادَ بالنَّكالِ العقوبةُ لا العِبْرة ـ «ما» الأولىٰ علىٰ ظاهِرها، والثانيةُ بمَعْنىٰ «مَنْ» لأنَّ المَسْخَة الحاضِرةَ يصِحُّ جَعْلُها نكالًا، أي: عذابًا بسَببِ الجنايةِ الماضية، لكن لا يصحُّ جَعْلُها نَكالًا لِما بَعْدَها من الجنايةِ التي لم توجَدْ، ولهذا قال الواحدي: إن «ما» الثانية بمعنى «مَنْ»[1] أي: نكالًا لمَنْ بَعْدَهم من بني إسرائيلَ؛ يعني إذا رَضُوا بها، كقولِه: ﴿وَيَقْتُلُونَ ٱلْأَنۢبِيَآءَ بِغَيْرِ حَقٍّ﴾ [آل عمران: ١١٢] وفي «الكواشي»: أي: ما عَمِلَتْ من الجِنايةِ التي قَبْلَ المَسْخِ، ولِـما عَمِلت وقْتَ المَسْخ، فالضميرُ المجرورُ في «خَلْفَها» عائدٌ إلىٰ «ما» في

---

(١) «التفسير الوسيط» للواحدي (١: ١٥٣).

كانَ في بني إسرائيلَ شيخٌ مُوْسرٌ **فقتَلَ ابنَهُ**[(١)] **بنو أخيه**؛ ليرثوه، وطرحوه علىٰ بابِ مدينة، ثمّ جاؤوا يُطالبون بدِيَته، فأمرَهم اللّٰـهُ أن يَذبحوا بقرةً ويَضْربوه ببعضها؛ لِيحيَا فيخبرَهم بقاتلِه. ﴿قَالُوٓاْ أَتَتَّخِذُنَا هُزُوٗا﴾: أتجعلُنا مكانَ هُزْءٍ أو أهلَ هُزْءٍ أو مهزوءًا بنا،

﴿لِّمَا بَيۡنَ يَدَيۡهَا﴾ التي هي عبارةٌ عن الجِنايةِ لا إلىٰ المَسْخَة. وتأويلُ ما ذهبَ إليه المصنِّفُ أقربُ إلىٰ أن يُجْعَلَ الضميرُ في «خَلفَها» راجِعًا إلىٰ المَسْخَة، أي: جَعَلْناها مُنكِّلةً لما بين يدَيْها، أي: لأجلِ ما تقدَّمها مِن ذنوبِهم، ولأجلِ اعتبارِ مَنْ تأخَّر من تلك المَسْخَة.

وحاصلُ كلامِ المُصنِّف[(٢)]: أنّ «ما» في «ما قبلها» إما أن تُجْرىٰ علىٰ العُموم أوْ لا، والثاني: إما أن تُجْرىٰ علىٰ ذوي العقولِ أو علىٰ وَصْفِهم، فالوجْهُ الأوَّلُ محمولٌ علىٰ الثاني لإيقاعِ قولِه: «مِنَ الأُممِ والقرون» بيانًا له، والثاني علىٰ الأولِ بجعله «مِنَ الأُممِ والقُرىٰ» بيانًا لـ«ما بحضرتها» والثالثُ علىٰ الثالثِ لَمَا بيَّن ما بقوله: «من ذنوبهم».

قولُه: (**فقَتلَ ابنَه بنُو أخيه**) قال المعزي: الصوابُ: فَقَتله بنو عَمِّه، لقوله في آخرِ القصة: ولم يُوَرَّثْ قاتلٌ بعد ذلك؛ لأنَّ المُوَرِّثَ الأبُ لا ابنُه المقتول، ولأن قاتلَ الابنِ لا يُمْنَعُ الإرْثَ من الأبِ بلا خِلاف، وقيل في العذر: فقتلَ ابنَهُ بَنو أخيه بعد مَوْتِ الشيخ، وفيه تعسُّف علىٰ أنَّ المفسرين مِثْل مُحْيي السُّنّة، والواحديِّ وصاحِبِ «المُطْلِع»: روَوْا أنه كان في بني إسرائيلَ رجلٌ غنِيٌّ له ابنُ عَمٍّ فقيرٌ لا وارثَ له فلمّا طال عليه مَوْتُهُ قَتَله ليرثَه[(٣)].

قولُه: (**مكانَ هُزءٍ**) أي: هُزْءٌ مَصْدَرٌ لا يَصْلحُ أن يقعَ مفعولًا ثانيًا لأنّه علىٰ تأويلِ خبرِ المُبْتدأ فيُقَدَّرُ المُضاف، فهو إمّا علىٰ مكانِ هُزْءٍ، أو أهل هُزْء، أو يُجْعَلَ الهُزْءُ بمعنىٰ المهزوءِ به؛ تسميةَ المفعولِ به بالمَصْدر[(٤)]، كقولِه تعالىٰ: ﴿أُحِلَّ لَكُمۡ صَيۡدُ ٱلۡبَحۡرِ﴾ [المائدة: ٩٦] أي: مَصِيدُه،

---

(١) كذا في الأصل الخطي من «الكشاف»، وأفاد في الحاشية بوجود نسخة أخرىٰ فيها: «فقتَلَه بنو أخيه».

(٢) من قوله: «أقرب إلىٰ أن يجعل» إلىٰ هنا ساقط من (ط).

(٣) انظر: «معالم التنزيل» (١: ١٠٥-١٠٦) و«الوسيط» للواحدي (١: ١٥٤).

(٤) انظر: «الدرّ المصون» (١: ٢٥٣) وعبارتُه ثمّة: أنّه مصدرٌ واقعٌ موقعَ المفعول به، أي: مهزوءًا بنا.

أو الهزؤَ نفسَه؛ لفَرْطِ الاستهزاء. ﴿مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ ﴾؛ لأن الـهُزْءَ في مثلِ هذا من بابِ الجهلِ والسَّفَه..

أو تُجْعلَ الذاتُ نَفْسَ المعنى، نحوَ رَجُلٍ عَدْلٍ، ويرجعُ معنَىٰ «مكانِ هُزْو» كنايةً إلىٰ المبالغةِ فيه.

قولُه: (**لأنّ الـهُزْءَ في مِثل هذا من بابِ الـجهْلِ والسَّفَه**)، أي[1]: هذا المقامُ لا يصلُحُ للاستهزاء، فإنَّه مَقامُ الإرشادِ وتبيينِ الأحكام، وتعيينِ الإبهام، فالاستهزاءُ فيه يُعدُّ مِنَ السَّفَه. ويُعْلمُ منه أنّ الـهُزْءَ إذا وقعَ في موقعِهِ نَحْوَ قولِه تعالىٰ: ﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ [آل عمران: ٢١] ليزيدَ غيْظَ المُستَهْزَأِ به، فيرتدعَ عمّا هو عليه، عينُ العلْمِ والإرشاد. فوضَعَ الجاهلَ موضعَ الهازئ للدِّلالةِ علىٰ أنَّ الهازئَ جاهل، وفَسَّر الجَهْلَ بالسَّفَه، ليُؤْذِنَ أنّ العالمَ حليم.

قال الزجاج: فانتفىٰ موسى عليه السلام من الـهُزْءِ، لأنَّ الهازئَ جاهلٌ لاعب[2].

قال القاضي: نفىٰ عليه السلام عن نَفْسِه ما رُمِيَ به علىٰ طريقةِ البرهان، وأخرجَ ذلك في صورةِ الاستعاذة[3].

وقلت: عنىٰ بقَوْلِه: «طريقة البرهان» طريقةَ الكِناية حيث نَفىٰ عن نفسِه أن يكونَ داخِلًا في زُمْرةِ الجاهلين، وواحدًا منهم، وتَـمَّم المبالغةَ بالاستعاذةِ، أي: إنَّ الـهُزْءَ في مَقامِ الإرشادِ كادَ أن يَكونَ كُفرًا، فصحَّتِ الاستعاذةُ منه، فالمطابَقةُ بينَ جوابِ موسىٰ عليه السلام وبينَ كلامِهم من حيثُ المعنىٰ.

قال الراغب: الجهلُ علىٰ ثلاثةِ أضْرُب: الأول: خُلوُّ النفسِ من العِلْم، هذا هو الأصل، والثاني: اعتقادُ الشيءِ بخلافِ ما هو عليه، والثالث: فعْلُ الشيءِ بخلافِ ما حَقُّه أن يُفْعل،

---

(١) في (ف): «إلىٰ».

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ١٥٠).

(٣) «أنوار التنزيل» (١: ٣٣٩).

وقُرِئَ: (هُزُؤًا) بضَمَّتَين، و(هُزْءًا) بسكون الزّاي نحوُ (كُفْؤًا) و(كُفُئًا)، وقرأَ حَفْصٌ: ﴿هُزُوًا﴾ بالضمَّتَيْنِ والواو، وكذلك ﴿كُفُوًا﴾ [الإخلاص: ٤].

والعِياذُ واللّياذُ من وادٍ واحد. في قراءةِ عبدِ الله: (سل لنا ربك ما هي) سؤالٌ عن حالِها وصفتِها؛ وذلكَ أنهم تعجَّبوا من بَقَرةٍ ميتةٍ يُضربُ ببعضِها ميتٌ فيحيا، فسألوا عن صفةِ تلكَ البقرةِ العَجيبةِ الشأنِ الخارجةِ عمّا عليه البَقَر. والفارضُ: المسنّةُ وقد فَرَضَت فُروضًا فهيَ فارِض، قال خُفَاف بنُ نُدْبة:........................

سواءٌ اعتقدَ فيه اعتقادًا صحيحًا أو فاسدًا، كمَنْ تركَ الصلاةَ مُتعمِّدًا، وعلىٰ ذلك قولُه تعالىٰ: ﴿قَالَ أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ فجعَل فِعْلَ الـهُزْء جَهْلًا، وقال عزَّ وجَلَّ: ﴿فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ﴾[1] [الحجرات: ٦][2].

قولُه: (قُرِئَ: هُزُؤًا[3]، بضمَّتَيْن) الجماعةُ سوىٰ حَمْزَة، فإنه قرأَ بالسُّكون[4].

قولُه: (أنهم تَعَجَّبوا مِن بَقَرةٍ مَيِّـتة) يعني ما هي؟ يُسْأَلُ به عن الجِنْسِ وحقيقةِ الشيء، وحقيقةُ البقرةِ غيرُ مسؤولٍ عنها؛ لأنَّ الضميرَ راجعٌ إلىٰ البقرةِ المذكورة، وهي بَقَرةٌ فَذَّةٌ مُبْهَمَة، فامتنعَ السؤالُ بها عن حقيقتِها، فرجَعَ إلىٰ صفاتِها، ثم إلىٰ أقْرِبها من الحقيقةِ وما بها تمتازُ الحقيقة عن الحقائق وعن[5] سائرِ أنواعِها، كأنّها صارتْ حقيقةً أُخْرىٰ، علىٰ مِنْوال قوله:

---

(١) من قوله: «وقال عز وجل» إلىٰ هنا ساقط من (ط).

(٢) «مفردات القرآن» ص٢٠٩.

(٣) قوله: «هُزؤًا» ساقط من (ف).

(٤) قرأ: «هُزُؤًا» بضمِّ الهاء والزاي والـهَمْز: نافعٌ وابن كثيرٍ وأبو عمرٍو وابن عامرٍ والكسائيُّ وشعبةُ عن عاصمٍ، ويعقوبُ في روايةِ رُوَيْس. وقرأ حمزةُ وصلًا، وخَلَفٌ وصلًا ووَقْفًا: «هُزْءًا» بإسكانِ الزاي والهمز. وقرأ عاصمٌ في رواية حفص: «هُزُوًا» بضمِّ الزاي، والواو بدل الهمزة. انظر: «النشر في القراءات العشر» (١: ٣٩٥)، و«الدر المصون» (١: ٢٥٣).

(٥) في (ط): «وما بها تمتاز عن» دون قوله: «الحقيقة عن الحقائق».

لَعمْري لقد أَعطيتَ ضَيْفَكَ فارِضًا   تُساقُ إليهِ ما تَقومُ علىٰ رِجْلِ

وكأنها سُمِّيَتْ فارضًا؛ لأنها فَرَضَت سنَّها، أي: قَطَعتْها، وبلغَتْ آخرَها. والبكرُ: الفتيّة. والعَوَان: النَّصَف، قال:

نواعمُ بينَ أبكارٍ وعُونِ

وإن تَفُقِ الأنامَ وأنْتَ منهم   فإنَّ المِسْكَ بعْضُ دمِ الغَزالِ[١]

ألا ترى أنهم لما سمعوا بقوله: ﴿لَّا شِيَةَ فِيهَا[٢]﴾ [البقرة: ٧١] أمسكوا عن السؤال وقالوا: ﴿ٱلْـَٔـٰنَ جِئْتَ بِٱلْحَقِّ﴾ [البقرة: ٧١] وإليه الإشارة بقوله: «الخارجة عما عليه البقر»، قال الزجاج: إنّما سألوا ما هي؛ لأنهم لا يعلمونَ أنَّ بَقَرةً يحيا بضَرْبِ بعضِها ميِّت[٣]. وقال القاضي: ما هي، أي: ما حالُها وصِفَتُها؟ وكان حقُّهم أن يقولوا: أيُّ بقرةٍ هي؟ أو كيف هي؟ لأن «ما» يُسأَلُ به عن الجنْسِ غالبًا، لكنّهم لما رأَوْا ما أُمِروا به علىٰ حالٍ لم يوجَدْ بها شيءٌ من جنسه، أجرَوْه مُجْرىٰ ما لم يعرِفوا حقيقته ولم يَرَوْا مِثْله[٤].

قولُه: (لعَمْري لقد أعطَيْتَ)[٥] البيت، يصِفُ مُضيفًا.

قولُه: (ما تقوم على رجل) أي: ما كانت تقدر القيام لشدة هزالها.

قولُه: (نواعمُ بين أبكارٍ وعون) للطِّرمّاح[٦]، قَبْلَه قولُه:

---

(١) للمتنبي في «ديوانه» (٢: ١٦).

(٢) في (ح): «﴿لَّوْنُهَا تَسُرُّ ٱلنَّـٰظِرِينَ﴾».

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ١٥٠).

(٤) «أنوار التنزيل» (١: ٣٣٩).

(٥) عزاه الزمخشري لخُفافِ بن نُدْبَة. وعزاه ابن منظور في «لسان العرب» والزَّبيدي في «تاج العروس» لعلقمة ابن عوف.

(٦) قوله: «للطرماح» ساقط من (ط).

وقد عَوَّنَتْ. فإن قلتَ: «بين» تقتضي شيئين فصاعدًا، فمِن أينَ جازَ دُخولُه علىٰ «ذلك»؟ قلت: لأنه في معنىٰ شيئين؛ حيثُ وَقَعَ مُشارًا به إلىٰ ما ذُكِرَ من الفارِضِ والبِكْر. فإن قلتَ: كيفَ جازَ أن يُشارَ به إلىٰ مؤنثَيْن، وإنما هُوَ للإشارةِ إلىٰ واحدٍ مذكّر؟ قلتُ: جازَ ذلكَ علىٰ تأويلِ ما ذُكِرَ وما تقدّمَ؛ للاختصارِ في الكَلام،......................

ظعائنُ كنتُ أَعْهَدُهُنَّ قِدْمًا — وهنَّ لذي الأمانةِ غَيْرُ خُونِ
طِوالُ مِتَلِّ[1] أعناقِ الهوادي — نَواعمُ بين أبكارٍ وعُونِ
حِسانُ مواضعِ النُّقْبِ الأعالي — غِراثُ الوُشْحِ صامِتَةُ البُرِيْنِ[2]

مِتَلِّ[3] أعناقِ الهوادي، أي: طويلةُ العُنُق، غِراثُ الوُشْح كنايةٌ عن دِقَّةِ خَصْرِها، كما أنَّ صامِتَةَ البُرِيْن كنايةٌ عن غِلَظِ ساقِها، والبُرِيْن: الخَلْخال.

قولُه: (وقد عَوَّنَتْ) أي: صارَتْ عَوانًا.

قولُه: (لأنه في معنىٰ شيئَيْن) قال القاضي: ذلك إشارةٌ إلىٰ ما ذُكِرَ من الفارِضِ والبِكْر، فلذلك أُضيفَ إليه «بين»، فإنَّه لا يُضافُ إلّا إلىٰ مُتعَدِّد[4]. قال السّجاوَنْدي: وعندي أنَّ المرادَ في وسطِ زمانِ الصلاحِ للعَوانِ واعتدالِه. تقول: سافَرْتُ إلىٰ الرومِ وطُفْتُ بَيْنَ ذلك، فالمشارُ إليه عَوان. وهذا أولىٰ لئلا يفوتَ معنىٰ ﴿بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾ لأن «عَوانٌ» هي النَّصَفُ كما قال. وقال الجَوْهري: العَوان هو النَّصَفُ في سِنِّها مِن كلِّ شيء، والجَمْعُ عُون، وبَقَرةٌ عَوانٌ: لا فارِضٌ ولا بِكْر. وفائدةُ قوله: «عَوانٌ» بعدَ ما نفىٰ أن تكونَ بِكْرًا أو أن تكونَ فارِضًا، هو أنه احتُمِلَ أن تكونَ عِجْلًا أو جَنينًا، فقال: عَوانٌ، لإزالةِ اللَّبْسِ ونَفْيِ الاحتمال.

---

(١) في (ط): «مشلّ».

(٢) «ديوان الطّرمّاح» ص١٣٧، وانظر لزامًا «خزانة الأدب» (٨: ٧١-٧٣). والـمِتَلُّ: العنق الطويل الغليظ المعزز.

(٣) في (ط): «مشلّ».

(٤) «أنوار التنزيل» (١: ٣٤٠).

كما جَعلوا (فَعَل) نائبًا عن أفعالٍ جَمّةٍ تُذْكَرُ قبلَه، تقولُ للرَّجل: نِعْمَ ما فعلتَ! وقد ذَكَرَ لكَ أفعالًا كثيرةً وقصةً طويلةً، كما تقولُ له: ما أحسنَ ذاك! وقد يَجري الضميرُ مَجرىٰ اسمِ الإشارةِ في هذا. قالَ أبو عبيدةَ: قلتُ لرؤبةَ في قوله:

فيها خُطوطٌ من سَوادٍ وبَلَقْ

كأنـه في الـجِلْدِ تَوليعُ البَهَـقْ

إن أردتَ الخطوطَ فقل: كأنها، وإن أردتَ السَّوادَ والبَلَق فقل: كأنهما. فقال: أردتُ كأنّ ذاكَ **وَيْلَكَ!** والذي حَسَّنَ منه أنّ أسماءَ الإشارةِ تَثنيتُها وجَمْعُها وتأنيثُها **ليستْ علىٰ الحقيقة**، وكذلكَ الموصولات؛ ولذلكَ جاءَ الذي بمعنىٰ الجمع.........................

قولُه: (**كما جعلوا «فَعَل» نائبًا عن أفعالٍ جَمَّة**) أي: كما أنَّ الفِعْلَ الواحدَ يُجْعَلُ كِنايةً عن أفعالٍ شتّىٰ، وكيفياتٍ مُتعدِّدة، كما سبقَ في قولِه تعالىٰ: ﴿**فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ**﴾ [البقرة: ٢٤] كذلك يُجعَلُ اسم الإشارةِ كنايةً عن المذكور، ثم يَتَفَرَّعُ علىٰ اسمِ الإشارةِ الضميرُ بأَن يُجْعَلَ كنايةً عن المذكوراتِ توسعةً في الكلام[١] كما في شِعْرِ رؤبة[٢].

قولُه: (**فيها خُطوط**) الضميرُ للبقرة. و«التوليعُ»: اختلافُ الألوان، و«البَهَقُ»: بياضٌ وسَوادٌ يَظْهَرُ في الجِلد.

قولُه: (**وَيْلك**) أي: هذا سَهْلٌ لا يسأل.

قولُه: (**ليست علىٰ الحقيقة**) قيل: لأنها ليسَت علىٰ شاكِلتِها في أسماءِ الأجناس، ألا ترىٰ أنَّ «ذا» موضوعٌ للمُفردِ المُذكَّرِ، و«الذي» في الموصولِ كذلك، و«اللذانِ» موضوعٌ للمثنّىٰ، وليست تثنيةَ «الذي»، و«الذين» هكذا موضوعٌ للجمع.

---

(١) قوله: «وتوسعة في الكلام» من (ط).

(٢) انظر: «ديوان رؤبة» ص١٠٤.

﴿مَا تُؤۡمَرُونَ﴾ أي: ما تُؤْمَرُونَه بمعنىٰ تَؤْمَرُونَ به من قولِه: **أمرتُكَ الـخَيْر**، أو: أمْرَكُم بمعنىٰ مأمورِكم تسميةً للمفعولِ به بالمصدر؛ كضَرْب الأَمير .الفُقوع: أشدُّ ما يَكونُ من الصُّفّرةِ **وأَنْصَعُه**.

يُقال في التوكيد: أصفرُ فاقعٌ ووَارِس، كما يُقال: أسودُ حالِكٌ وحانِك، وأبيضُ يَقَقٌ ولَـهَقٌ، وأحمرُ قانئ وذَرِيحِيّ، وأخضرُ ناضرٌ ومُدْهامّ، وأوْرَقُ خُطبانيّ، وأرْمَكُ ردانيّ. فإن قلتَ: فاقعٌ هنا واقعٌ خبرًا عن اللّونِ فلمْ يَقَعْ توكيدًا لصَفْراء............

قولُه: (**أمرتك الخير**) تمامه:

أَمَرْتُكَ الخَيْرَ فافعَلْ مـا أُمِـرْتَ بـه ... فقـد ترَكْتُـكَ ذا مـالٍ وذا نَـشَبِ

قيل: قائلُه عَبَّاس بن مِرْداس، وقيل: خُفافُ بنُ نُدْبة[1]، أي: أَمَرْتُكَ بالخيرِ بدليلِ قولِه: فافعَلْ ما أُمِرْتَ به، ولأنّ الأمْرَ لا يُسْتَعمَلُ إلا بالباء. «ذا مال» أي: ذا إبلٍ وماشية. والنَّشَبُ: المالُ الأصيل، وهو اسمٌ يجمَعُ الصامتَ والناطق. حُذِفَ من الآيةِ الجارُّ إيجازًا وأَمْنًا من الإلباس، وأوصلَ الفِعْلَ ثم حَذَفَ الضمير.

قولُه: (**وأَنْصَعُه**) الناصعُ: الخالِصُ من كلِّ شيء، ويقال: أبيضُ ناصعٌ، وأصفرُ ناصِع، وأصفَرُ وارِس، الوَرْسُ: نبتٌ أصفرُ تُتَّخَذُ منه الغُمْرةُ للوجه، تقولُ منه: أوْرَسَ الرِّمْثُ، أي: اصفَرَّ ورَقُه، فهو وارِس. والرِّمْثُ: بالكَسْر مَرْعى من مراعي الإبل، وهو من الحَمْض.

«أسودُ حالك» حَلَكَ الشيءُ يَحلُك حُلوكةً: اشتدَّ سَوادُه. وأسودُ حالِكٌ وحانِكٌ بمعنًى.

«وأبيضُ يَقَقٌ»، أي: شديدُ البياض، واللَّهَقُ بالتحريك: الأبيضُ، وشيءٌ لَهِقٌ إذا كانَ شديدَ البياض.

«وأحمَرُ قانئ»، قَنأَ الرجلُ لِحيَتَه بالخِضاب، وقد قَنَأَتْ هيَ من الخِضاب إذا اشتَدَّتْ حُمْرَتُها.

---

(١) وقيل هو: لعمرو بن معدي كرب، أو لزرعة بن السائب. انظر: «خزانة الأدب» (١ : ٣٤٢-٣٤٣).

قلتُ: لم يقع خبرًا عن اللّون، إنما وَقَعَ توكيدًا لصفْراء، إلا إنه ارتفع اللّونُ به ارتفاعَ الفاعل، واللّونُ من سببِها وملتبسٌ بها **فلم يَكن فرقٌ بينَ قولِكَ: صفراءُ فاقعةٌ، وصفراءُ فاقعٌ لونُها**. فإن قلتَ: فهلّا قيلَ: صفراءُ فاقعة، وأيُّ فائدةٍ في ذِكْرِ اللّون؟ قلت: الفائدةُ فيه التوكيد؛ لأنّ اللّونَ اسمٌ للهيئةِ وهيَ الصّفْرة؛ فكأنّه قيلَ: شديدةُ الصّفْرةِ صُفرتُها، فهو **من قولِكَ: جَدَّ جِدُّه**، وجنونُكَ مجنون. وعن وهْب: إذا نظرتَ إليها خُيِّلَ إليكَ أنّ شُعاعَ الشمْسِ يَخرجُ من جِلدِها. والسّرورُ: لذّةٌ في القلْبِ عندَ حصولِ نفْعٍ أو توقّعِه. وعن عليٍّ رضيَ اللّـهُ عنه: من لَبِسَ نَعْلًا صفراءَ قَلَّ همُّه؛ لقولِه تعالىٰ: ﴿تَسُرُّ ٱلنَّٰظِرِينَ﴾....

«ومدهامّ» ادْهامَّ الشيءُ: إذا اسود، قال تعالىٰ: ﴿مُدْهَآمَّتَانِ﴾ [الرحمن: ٦٤] أي: سَوْداوانِ من شدَّةِ الخُضْرَةِ من الرِّيّ، والعربُ تقولُ لكلِّ أخضرَ: أسود.

«وأَوْرَقُ» من الحَمامِ والإبلِ الذي له لون الرماد.

و«خُطْبانيّ» منسوبٌ إلىٰ الخُطْبان: وهو الحَنظَلُ إذا صارَت فيه خُطوطٌ خُضر.

والرُّمْكَة من الإبلِ الذي اشتَدّت كُمْتَـتُه حتى يدخُلَها السواد، يقال: جَملٌ أَرْمَكُ. والرادن(١): الزعفرانُ: يقالُ للشيءِ إذا خالطَ حُمْرَته صُفْرةٌ: أحمر رادِنيّ وناقة رادِنيّة(٢).

قولُه: (**فلم يكُن فَرْقٌ بين: صفراءُ فاقعةٌ، وصفراءُ فاقعٌ لوْنُها**) أي: في كَوْنِهما مؤكِّدَيْن للصفراء، وإلا فالثاني أوْكَدُ كما ذَكَر.

قولُه: (**مِن قولك: جَدّ جِدُّه**) أي: من بابِ الإسنادِ المَجازي. قال تأبَّطَ شرًّا:

إذا المرءُ لم يَحتَلْ وقَـدْ جَـدَّ جِـدُّهُ ... أضاعَ وقاسَىٰ أمْرَهُ وهو مُدبِرُ(٣)

---

(١) في (ط) و(ح): «والردان».

(٢) في (ط): «أحمر رداني، وناقة ردانية».

(٣) البيت في ديوان «تأبط شرًّا» ص٨٦، و«ديوان الحماسة» بشرح المرزوقي (١: ٧٥).

وعن الحسَنِ البصريّ: ﴿صَفۡرَآءُ فَاقِعٞ لَّوۡنُهَا﴾: **سَوْداءُ شديدةُ السّواد، ولعلّه مستعارٌ من صِفـةِ الإبلِ؛ لأنّ سوادَها تعلوه صُفـرة، وبه فُسّـرَ قولُه تعالىٰ: ﴿جِمَٰلَتٞ صُفۡرٞ﴾** [المرسلات: ٣٣]، **قال الأعشىٰ:**......................................

قال المَرْزوقي: جَدّ جِدّه إذا ازدادَ جِدُّه جَدًّا[١]. ونَحْوُه قولُك: حتى استدقَّ نُحولُها، أي: ازداد دِقّتُها دقّةً[٢]، «وجُنونُك مجْنونٌ» مِن قولِه:

جنونُك مجنـونٌ ولـسْتَ بواجـدٍ   طبيبًا يداوي من جُنونِ جنونِ[٣]

قولُه: (**سوداءُ شديدةُ السواد**) قال صاحبُ «المُطْلِع»: فيه نَظَر؛ لأنّ قولَه: ﴿فَاقِعٞ لَّوۡنُهَا﴾ يردُّه. وقال القاضي: لأنَّ الصُّفْرةَ بهذا المعنىٰ لا تؤكَّدُ بالفُقوعِ[٤].

والجوابُ ما جاءَ عن الزجاج: فهذه كلُّها صفاتٌ مُبالغةٌ في الألوان، وقد قال بعضُهم: صفراءُ هاهنا سوداء[٥].

قلتُ: لأنّ صفراءَ إذا أُكِّدَ بالفُقوعِ يدلُّ على خلوصِ الصُّفْرةِ فيها، ثم إذا رُوعِيَ مَعنىٰ الإسنادِ المجازيِّ معها دلَّ علىٰ أنَّ المرادَ بذلك التأكيدِ المبالغةُ في الصُّفْرَةِ لا الخلوصُ فيها، فدلّت هاتانِ المُبالغتانِ علىٰ أنّها بلغتِ الغايةَ في بابِها، وكلُّ لَوْنٍ إذا قويَ واشتَدَّ أخَذَ بالعينِ كالسواد، ولهذا وُصِفَت الخُضْرَةُ إذا قَوِيَت بالإدهام.

قولُه: (**ولعلّه مُستعار**) لأنَّ الأصلَ في استعمالِ الأصفرِ وإرادةِ الأسودِ في الـجَمَل، فنُقِلَ إلىٰ البقر.

---

(١) «شرح ديوان الحماسة» (١: ٧٥).

(٢) في (ط): «ازداد فيها دقة».

(٣) هو في «عيون الأخبار» لابن قتيبة (٢: ٤٧)، و«بهجة المجالس» لابن عبد البرِّ (١: ٥٤٥) من غيرِ عَزْوٍ لأحد.

(٤) «أنوار التنزيل» (١: ٣٤١).

(٥) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ١٥٢).

تلكَ خَيْلي منه وتلكَ رِكابي هُنَّ صفرٌ أولادُها كالزَّبيبِ

﴿مَا هِىَ﴾ مَرّةً ثانية، تكريرٌ للسّؤالِ عن حالِها، وصفتِها، واستكشافٌ زائدٌ لِيَزدادوا بيانًا لوصْفِها.

وعن النبيِّ ﷺ: «**لو اعترَضوا أدنىٰ بقرةٍ فذَبحوها لَكَفَتْهم**، ولكن شدّدوا فَشدّدَ اللّهُ عليهم». والاستقصاءُ شُؤْم. وعن بعضِ الخلفاءِ أنه كَتَبَ إلىٰ عاملِه بأن يَذهبَ إلىٰ قوم فَيَقطعَ أشْجارَهم، ويَهدمَ دُورَهم، فكتبَ إليه: بأيِّها أَبْدأ، فقال: إن قلتُ لكَ بقطْعِ الشجرِ سألتني: بأيِّ نَوْعٍ منها أبدأ. وعن عُمَرَ بنِ عبدِ العزيز: إذا أمرتُك أن تُعطيَ فلانًا شاةً سألتني: أضائنٌ أم ماعِز، فإن بَيّنتُ لكَ، قلتَ: أذَكَرٌ أم أنثىٰ، فإن أخبرتُك؛ قلتَ: أسوداءُ أم بَيْضاء، فإذا أمرتُك بشيءٍ فلا تُراجعني. **وفي الحديثِ: «أعظمُ النّاسِ جُرْمًا** من سألَ عن شيءٍ لم يُحَرَّمْ فحُرِّمَ لأجلِ مسألتِه»..........

قولُه: (**تلك خيلي**)[1] البيت[2]، يقولُ: خَيْلي وإبلي سُودٌ وأولادُها[3] سود.

قولُه: (**لو اعتَرَضوا أدنىٰ بَقَرة**)[4]، **الجوهريّ**: عن مُحمد ابن الحنفيّة: كُلِ الجُبْنَ عُرْضًا[5]. قال الأصمعي: يعني اعتَرِضْه واشْتَرِه ممّن وجَدته، ولا تسأل عَمَّنْ عَمِلَه، أمِنْ عَمَلِ أهلِ الكتابِ أمْ مِن عَمَلِ المجوس.

قولُه: (**وفي الحديثِ: أعظَمُ الناسِ جُرْمًا**) الحديثُ رواهُ البخاريُّ ومُسلمٌ وأبو داودَ عن

---

(١) في (ح) و(ف): «تلك خيل».

(٢) للأعشى الكبير في «ديوانه» ص ٣٨٥.

(٣) في (ح): «وأولاها».

(٤) أخرجه الطبري في «التفسير» (١٢٣٥)، وحكاه ابن كثير (١: ٢٩٨) عن ابن جريج يرفعُه إلى رسولِ الله ﷺ من غير ما إسناد.

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنَّف» (٢٤٨٩٧)، وعبد الرزاق في «المصنَّف» (٨٧٩٣).

﴿إِنَّ ٱلْبَقَرَ تَشَٰبَهَ عَلَيْنَا﴾: أي: إنّ البَقَرَ الموصوفَ بالتعْوينِ والصّفرةِ كثيرٌ؛ فاشتبهَ علينا أيُّها نَذْبَح. وقُرِئَ: تَشَّابهُ بمعنىٰ: تتشابه؛ بطَرْحِ التاءِ وإدغامِها في الشين، و(تشابهت) و(متشابهة) و(متشابه). وقرأ مُحمد ذو الشامة: (إنّ الباقرَ يَشّابُه) بالياء والتشديد، جاءَ في الحديث: «لو لم يَسْتَثْنوا لَـمَا بُيِّنتْ لهم آخِرَ الأبد»، أي: لو لم يقولوا: إن شاء الله. والمعنىٰ: إنّا لمهتدونَ إلىٰ البقرةِ المرادِ ذَبْحُها، أو إلىٰ ما خَفِيَ علَينا من أمرِ القاتِل. ﴿لَّا ذَلُولٌ﴾: صفةٌ لبقرة، بمعنىٰ: بقرةٌ غيرُ ذَلول، يعني لم تُذَلَّلْ للكِرَاب وإثارةِ الأرض،....

سعدِ[1] بن أبي وقّاصٍ: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال «إنَّ أعظمَ المسلمينَ جُرْمًا مَنْ سألَ عن شيءٍ لم يُحَرَّمْ علىٰ الناسِ فحُرِّمَ من أجلِ مسألته»[2]. قيل: ظاهرُ الحديثِ دلَّ علىٰ أنّ اقتراحَ السؤالِ علىٰ الأنبياءِ غيرُ جائز؛ لأنّهم مأمورونَ بالتبليغ، وبيانِ ما يجِبُ كَشْفُه، ولا يُقَصِّرون في ذلك، فمَنْ سألَهم عن شيءٍ من ذلك فكأنه ينسِبُهم إلىٰ التقصيرِ، فهو جَريمةٌ من السائل، فقد يُعاقِبُه الله تعالىٰ بما هو مناسبٌ لجريمتِه، وذلك بأن يُحَرِّمَ عليه المسؤولَ عنه، فإذا حُرِّمَ عليه يَسْري ذلك التحريمُ إلىٰ جميعِ المُكلَّفين لعموم حُكْمِ الشَّرع، فيكونُ هو سَببًا لتحريمِ ذلك علىٰ الناسِ، فيعظُمُ جُرْمُه.

يؤيِّدُ هذا التأويل ما رَوَيْنا عن البخاريِّ ومسلمٍ والتِّرمذيِّ عن أَبي هُريرةَ قال: قالَ رسولُ الله ﷺ: «دَعوني ما تركْتُكم، فإنما أهْلك مَنْ كانَ قَبْلَكم كثرةُ سُؤالِهم واختلافُهُم علىٰ أنبيائِهم، فإذا نَهَيْتُكم عن شيءٍ فاجتَنِبوه، وإذا أمَرْتُكُم بأمرٍ فأْتوا منه ما استطعتم»[3].

قولُه: (وقرأ محمَّدٌ ذو الشامة) قيل: هو مُحمَّدٌ الباقِر. قال صاحبُ «الجامع»: هو محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضيَ الله عنهم، وسُمِّيَ الباقِرَ؛ لأنه تبقَّر في العِلم، أيْ:

---

(١) في (ف): «سعيد».

(٢) أخرجه البخاري (٧٢٨٩)، ومسلم (٢٣٥٨)، وأبو داود (٤٦١٠).

(٣) أخرجه البخاري (٧٢٨٨)، ومسلم (١٣٣٧)، والترمذي (٢٦٧٩).

ولا هيَ من **النّواضحِ** التي يُسْنىٰ عليها لِسَقْيِ الحروث، و﴿لَا﴾ الأُولىٰ: للنفْي، والثانية: مزيدةٌ لتوكيدِ الأولىٰ؛ **لأنّ المعنىٰ: لا ذلولٌ تُثيرُ الأرضَ وتسقي**،..................

تَوَسَّع[١]. وفيه نُكتةٌ لَطيفةٌ حيثُ عَدَلَ من الباقرِ إلىٰ «ذو الشامة»[٢] لدَفْعِ إيهامِ أنَّ قراءتَه مُوافِقةٌ للبقية[٣].

الجوهري: الباقِرُ: جَماعة بَقَرٍ مع رُعاتها وهي موافِقةٌ للقراءةِ المشهورةِ ﴿إِنَّ ٱلْبَقَرَ﴾ من حيثُ الشمولُ، لأنَّه جِنس، أي: اشتَبه علينا تلكَ البقرةُ الخارجةُ من جنْسِ البقرِ الداخلةُ في جِنْسٍ آخرَ، وذلك البيانُ قاصرٌ غيرُ وافٍ لعمومِ التناول، ألا ترىٰ حين سَمِعوا بقوله: (مُسَلَّمةٌ) أي: مُعْفاةٌ سَلَّمها أهلُها من العملِ والركوبِ والذبحِ وغيرِ ذلك ممّا يتعاناهُ أربابُ البقر، قالوا: ﴿ٱلْـَٔـٰنَ جِئْتَ بِٱلْحَقِّ﴾ [البقرة: ٧١]! وأنَّ هذا الوصْفَ بعد الأوصافِ السابقةِ يُخْرِجُها ممّا عليه البقرُ المُتعارَف، وإنما فُسِّرَتْ (مُسَلَّمةٌ) بما ذُكِرَ؛ لأنها مُطلقة، فيتناولُ جميعَ ما يدخلُ في المعنىٰ، فعلىٰ هذا هي تَتْميمٌ لمعنىٰ قوله: ﴿لَّا ذَلُولٌ﴾ إلى آخره، وقوله: ﴿لَّا شِيَةَ﴾ تتميم لقوله: ﴿صَفْرَآءُ فَاقِعٌ لَّوْنُهَا﴾. وهذا التقريرُ يوضِّحُ أنَّ سؤالَهم الأول بقولِهم: «ما هي» كان عن الجِنْسِ كما مرَّ، وأنَّ تمادِيهم ومراجعَتَهم في السؤالِ كان تكشُّفًا لحقيقةِ البقرةِ الـمُعَيَّنَةِ المخصوصة.

قولُه: (**النواضح**) جَمْعُ الناضِحة. والناضِحُ: البعيرُ الذي يُسْتَقىٰ عليه، وهي السانيةُ أيضًا.

قولُه: (**لأنَّ المعنىٰ: لا ذَلولٌ تُثير [الأرض] وتَسْقي**) قال الزجاج: معناهُ: ليسَت بذلولٍ ولا بمُثيرةٍ للأرضِ ولا تَسْقي الحرثَ[٤].

---

(١) «جامع الأصول» (٢: ٨٨٦).

(٢) قد اختُلفَ في المقصودِ بذي الشامة، فقد ذكر أبو حيان في «البحر المحيط» (١: ٢١٥) والصفدي في «الوافي بالوفيات» (٢: ٥٣): أنَّ المعروفَ بذي الشامة هو محمد بن عَمْرو بن الوليد بن عُقْبة بن أبي مُعَيْط.

(٣) لم ينفرد ذو الشامة بهذه القراءة، بل قرأ بها عكرمة، ويحيى بن يَعْمَر، وابنُ أبي ليلىٰ، وابن أبي عبلة. انظر: «البحر المحيط» (١: ٢١٥).

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ١٥٢).

علىٰ أنّ الفعلينِ صفتانِ لِذَلول، كأنّه قيل: لا ذَلُولٌ مثيرةٌ وساقيةٌ. **وقرأ أبو عبدِ الرّحمن السُّلَمي**: (لا ذَلولَ)، بمعنىٰ: لا ذَلُولَ هناك، أيْ: حيثُ هي، **وهو نَفْيٌ لِذُلّها ولِأَن تُوصَفَ** به، فيقال: هي ذَلول. ونحوُه قولُكَ: مررتُ بقَوْمٍ لا بَخيلَ ولا جبانَ، أيْ فيهم، أو حيثُ هم. وقُرِئَ: (تُسْقِي) بضَمِّ التاءِ **من أَسْقىٰ**. ﴿مُسَلَّمَةٌ﴾: سلَّمها اللّـهُ من العُيوب، أو معفاةٌ من العَمَل سلّمها أهلُها منها، كقولِه:

قلتُ: هذا التفسيرُ علىٰ أسلوبِ قوله:

علىٰ لاحبٍ لا يُهْتدىٰ بمَنارِه[1]

نَفْيًا للأصلِ والفرع، وانتفاءُ الـملزومِ بانتفاءِ لازِمِه.

قولُه: (**وقرأَ أبو عبد الرحمٰن السُّلمي**) في «جامع الأصول»: هو عبدُ الله بن حَبيب بن ربيعةَ السُّلميّ الكوفيُّ، وهو أحدُ أعلامِ التابعين وثقاتِهم، صحِبَ عليًّا وسمع منه[2].

قولُه: (**وهو نَفْيٌ لذُلِّها ولأنْ تُوصَفَ به**) وهو عطفٌ تفسيري، أي: الذَّلولُ الذي هو ضِدُّ الصَّعْب، لو كانَ في مكانِ البقرةِ كانت البقرةُ موصوفةً به ضرورة؛ لأن الصفةَ تَقْتضي موصوفًا، فلما لم يكُنْ في مكانِها لم تكُن موصوفةً به، فهو من بابِ الكِناية نَحْوَ قولِهم: مجلسُ فلانٍ مَظِنَّةُ الجودِ والكَرم.

قولُه: (**مِن أسْقىٰ**) قيل: سقى وأسْقىٰ بمعنًى واحد. قال لبيد:

سقىٰ قومي بني مَجْدٍ وأسـقىٰ نُمَيْرًا والقبائلَ مِـن هـلالِ[3]

---

(١) لامرئ القيس في «ديوانه» ص٦٤، وتمامُه:

إذا سافَه العودُ النَّباطيُّ جَرْجَرا

(٢) «جامع الأصول» (٢: ٦٥٨).

(٣) «ديوان لبيد» ص٥٥.

أو مُعْبَرُ الظَّهْرِ يُنْبِي عـن وَلِيَّتِـهِ ... ما حَجَّ رَبُّهُ في الـدّنيا وَلا اعْتَمَـرا

أو مُخْلَصَةُ اللَّوْن، من سَلِمَ له كذا إذا خَلُصَ له؛ لم يَشُبْ صُفْرَتَها شيءٌ من الألوان. ﴿لَّا شِيَةَ فِيهَا﴾: لا لُـمعةَ في نُقْبَتِها من لَوْنٍ آخرَ سِوىٰ الصُّفْرةِ فهيَ صفراءُ كلُّها حتىٰ قَرْنِها وظِلْفِها، وهيَ في الأصْلِ مصدرُ وَشَاهُ وَشْيًا وَشِيةً إذا خَلَطَ بلَوْنِه لونًا آخرَ، ومنه ثَوْرٌ مَوْشِيُّ القوائِم. ﴿جِئْتَ بِٱلْحَقِّ﴾ أي: بحقيقةِ وَصْفِ البقرة، وما بَقِيَ إشكالٌ في أَمرِها. ﴿فَذَبَحُوهَا﴾ أي: فحصَّلوا البقرةَ الجامعةَ لهذه الأوصافِ كلِّها فذبحوها.

وقوله ﴿وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾ استثقالٌ لاستقصائِهم، واستبطاءٌ لهم،............

قولُه: (أو مُعْبَرُ الظَّهْرِ) البيت[1] (رَبُّهُ) باختلاسِ الحركةِ من الهاءِ ليستقيمَ الوزن. استشهدَ به سيبويه لذلك ضرورة. والمُعْبَرُ من الإبل: الذي يُتْرك وَبَرُهُ لا يُجَزُّ سنتين ليتوفَّر.

و«يُنْبِي» من: نَبا الشيء عنه يَنْبو، أي: تجافىٰ وتباعَدَ. عن وَلِيَّتِه: أي: بَرْذَعَته[2]، سُمِّيَتْ بذلك، لأنها تلي الجِلْد، والجَمْعُ الولايا. أرادَ يُنبي وَلِيَّته فزاد «عَنْ» وإذا كَثُر الوَبَرُ علىٰ سنامِه نَبَتْ وليَّتُه وارتفعَتْ.

وما حَجَّ رَبُّهُ: أي: صاحبُه ما قَصَد سَفَرَ الحَجِّ حتىٰ يَحتاجَ إلىٰ جَزِّ وَبَرِه.

قولُه: (لا لُـمْعَةَ في نُقْبَتِها) أي: لونِها. قال ذو الرُّمَّة:

ولاحَ أزْهَـرُ مـشهورٌ بِنُقْبَتِـه ... كأنَّه حينَ يَعلو عاقِرًا لَهَـبُ[3]

قولُه: (﴿بِٱلْحَقِّ﴾ أي: بحقيقةِ وَصْفِ البقرة) أي: لم يتضمَّن قولُهم: «بالحقِّ» أنَّ ما جِئْتَ به من قَبْلُ كان باطِلًا، وإنما أرادوا الآنَ جئْتَ بها تحقَّقْنا المرادَ منها.

---

(١) هو من شواهد «الكتاب» لسيبويه (١: ٣٠)، وعزاه لرجلٍ من باهلة.

(٢) وهي الحِلْسُ الذي يُلْقَىٰ تحت الرَّحْل.

(٣) «ديوان ذي الرمّة» ص٣١.

وأَنهم لِتطويلِهم الـمُفْرِط وكَثْـرةِ استكشافِهِم ما كادوا يَذْبحونها، وما كادتْ تَنتهي سؤالاتُهم، **وما كادَ يَنقطعُ خَيْطُ إسهابِهم** فيها، وتعمُّقِهم. وقيلَ: وما كادوا يَذْبحونها؛ لغلاءِ ثَمَنِها، وقيل: لخوفِ الفضيحةِ في ظُهورِ القاتِل. ورُوِيَ: أنه كانَ في بَني إسرائيلَ شَيخٌ صالحٌ له عِجْلةٌ فأتىٰ بها الغَيْضَةَ وقال: اللّهم إني أَسْتودعُكَها لابْني حتىٰ يَكْبَر، **وكانَ بَـرًّا بوالديه**، فشبَّتْ، وكانتْ من أحسَنِ البَقَرِ وأَسْمَنِه، فساوموها اليتيمَ وأمَّه، حتىٰ اشْتَـرَوْها بمِلءِ مسكها ذَهَبًا، وكانتِ البقرةُ إذ ذاكَ بثلاثةِ دنانير، وكانوا طلبوا البقرةَ الموصوفةَ أربعينَ سنةً. فإن قلتَ: كانت البقرةُ التي تناولَها الأمرُ بقرةً **من شِقِّ البَقَرِ** غَيرَ مخصوصَةٍ، ثُمَّ انقلبتْ مخصوصةً بلونٍ وصفاتٍ فذبحوا المخصوصةَ، فما فَعَلَ الأمرُ الأوّل. قلتُ: رَجَعَ منسوخًا لانتقالِ الحُكْمِ إلىٰ البقرةِ المخصوصة، والنَّسْخُ قبلَ الفعلِ جائزٌ، **علىٰ أنّ الخطابَ** كان لإبهامِه متناولًا لهذه البقرةِ الموصوفةِ..................

قولُه: (**ما كاد ينقطعُ خيْطُ إسهابِهم**) خيطُ إسهابِهم استعارة، وينقطعُ ترشيحٌ لها. قال القاضي: «كادَ» من أفعالِ المقاربة، وُضِعَ لدنوِّ الخبرِ حُصولًا، وإذا دخلَ عليه النفيُ فالصحيحُ أنه كسائرِ الأفعال، ولا ينافي قولُه: ﴿وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١] قولَه ﴿فَذَبَحُوهَا﴾ لاختلافِ وقتَيْهما، إذ المعنىٰ ما قاربوا أن يفعلوا حتىٰ انقطعَت سؤالاتُهم، وانتهت تعلُّلاتُهم، ففَعلوا كالمُضطَرِّ المُلْجأ(١).

قلتُ: يدفعُه فاءُ الفَصيحةِ كما سيَجيء(٢).

قولُه: (**وكان بَـرًّا بوالدَيْه**) والظاهرُ أنّ الابنَ برٌّ بوالدَيْه.

قولُه: (**مِن شِقِّ البقر**)، **الأساس**: خُذْ من شِقِّ الثياب: من عُرْضِها ولا تَـخْتَرْ.

قولُه: (**علىٰ أنّ الخطابَ**) أي: أقولُ: إنَّ الأمرَ الأوّلَ رجعَ مَنْسوخًا مع جوازِ القولِ بأنَّ الأمرَ الأولَ ثابت، وقضيةُ النسخِ المُخالَفَةُ بين الناسخِ والمنسوخ.

---

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٣٤٤).

(٢) قوله: «قلت: يدفعه فاء الفصيحة كما سيجيء» ساقط من (ط).

كما تناولَ غيْرَها، ولو وَقعَ الذّبحُ عليها بحُكْمِ الخِطابِ قبلَ التخصيصِ لكان امتثالًا له، فكذلكَ إذا وَقعَ عليها بعدَ التخْصيص. ﴿وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا﴾ خُوطِبتِ الجماعةُ لوجودِ القَتْلِ فيهم. ﴿فَادَّارَأْتُمْ﴾ فاخْتلَفتم واخْتصَمتم في شأنِها؛ ....

وقلتُ: الفرْقُ بين الوجهَيْن هو: أنّه لما نظرَ إلىٰ نَفس الحُكم، وأنه وَرَدَ علىٰ السَّعةِ والتخييرِ، ثم انقلبَ إلىٰ التعيين، جعلَ الثاني ناسِخًا، ولمّا اعتبرَ اللفظَ وإبْهامَه، أي: إطلاقَه وشُيوعَه في جِنْسه، جعلَه كالعامِّ المتناولِ لهذه البقرةِ الموصوفةِ ولغيرِها ثم خَصَّصه، والمُخصِّصُ إذا تأخر عن العامّ لا يكونُ ناسخًا بالاتفاق.

وإنّما قُلنا: كالعامِّ لأنّ اسمَ الجِنْسِ إذا كانَ معرَّفًا باللامِ، أو بالإضافةِ، أو كانَ نكِرةً في سِياقِ النّفيِ، يُفيدُ العُموم، وهذهِ ليسَت كذلك. ونُقِلَ عَنْ أبي مَنصورٍ الماتُريديِّ[1] رحِمَهُ الله أنهُ قال: الأمرُ بالذبحِ في الابْتداءِ علىٰ مآلِ الأَمر، ولكنّهم أُمروا بالسؤال عَنْها[2]، والبَحْثِ عن أحوالِها؛ ليَصلوا إلىٰ ما هو المُرادُ بالأمر، لا أنهُ تعالىٰ أحدَثَ لهُم ذلك بالسُّؤالِ الذي ذَكروا.

وقال القاضي: عَوْدُ الكناياتِ في قولِه تعالىٰ: ﴿إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾ [البقرة: ٦٨] وإجراءُ تلكَ الصفاتِ يَدلُّ علىٰ أنّ المرادَ بها مُعيَّنةٌ، ويلزمُه تأخير البيانِ، ومَن أنكرَ ذلك زعم أنَّ المراد بها بقرةٌ مِن شِقِّ البَقَر غيرُ مخصوصةٍ، ثمّ انقلبَتْ مخصوصةً بسُؤالِهم، ويلزمُه النَّسْخُ قبلَ الفِعْلِ، فإنّ التخصيصَ إبطالٌ للتّخييرِ الثّابتِ بالنّص، والحقُّ جَوازُهما، ويؤيدُ الرأيَ الثانيَ ظاهِرُ اللفظ، وتقريعُهم بالتّمادي، وزَجْرُهم علىٰ المُراجعةِ بقولِه: ﴿فَافْعَلُوا مَا تُؤْمَرُونَ﴾[3] [البقرة: ٦٨].

---

(١) الإمام الجليل أبو منصور محمد بن محمد بن محمود الماتريدي الحنفي (ت ٣٣٣هـ) المعروف بإمام الهدىٰ، كان من كبار العلماء، وتصانيفه حسنةٌ نافعة، وأجلّها «تأويلات أهلِ السنّة» و«التوحيد» وغير ذلك، له ترجمة في «الجواهر المضيّة» للقرشيّ (٣: ٣٦٠) و«تاج التراجم» لابن قطلوبغا الحنفي، ص٢٤٩.

(٢) انظر: «تأويلات أهل السنة» للماتريدي، ص١٦٧، حيث ذكر هذا التفسير.

(٣) «أنوار التنزيل» (١: ٣٤٠).

....

وقلتُ: المعنىٰ يساعدُ القولَ بأنّ هذهِ القضيةَ كانتْ من بابِ الحُكْم عَقِيبَ العِلم بصفةِ المَحكومِ عليه عندَ القائل، كما تقتضيهِ قِصّةُ الشّيخ، واستيداعُه البقرَة عندَ الله، وإنْ عارَضَه الحديثُ الضّعيفُ: «لو اعْترضوا أدنىٰ بقرةٍ فذبَحوها لكفَتْهم»(١)؛ لأنّ عَوْدَ الكناياتِ كَما قالَ القاضي، لا سيّما مِرارًا ثلاثًا، وبناءَ اسمِ البقرةِ علىٰ المُسنَدِ إليهِ بعدَ الوصفِ، مَبْنيٌّ(٢) علىٰ أنّ الجوابَ عنِ البيان، كأنهُ قيلَ: المأمورُ بذَبْحِها هذهِ البقرةُ الموصوفةُ، لِما تقرّرَ في عِلْمِ البيان أنّ في إيقاعِ الخبَرِ نفْسَ المُبتدأ إيذانًا بأنّ القصْدَ في الكلامِ نفْسُ المبتدأ، وأنّ الخبرَ لِتعيينِه، وذلك أنّهم تعجّبوا مِن بقَرةٍ مَيْتةٍ يُضرَبُ ببعضِها مَيِّتٌ فيحيا، فسألوا عن صِفةِ تلكَ البقرةِ العجيبةِ الشّأنِ، الخارجةِ عمّا عَليهِ البقَر، فأُعيدَتْ في الجَوابِ وبُنِيَ عليها الوصفُ، وإلىٰ هذا المعنىٰ أشار الشيخ أبو منصور: أُمروا بالسؤال عنها والبحث عن أحوالها؛ ليَصِلُوا إلىٰ ما هو المرادُ من الأمر(٣).

وقد سبَقَ أنّ معنىٰ الجِنْسِ في قراءةِ العامّةِ ﴿إِنَّ ٱلْبَقَرَ تَشَٰبَهَ عَلَيْنَا﴾ [البقرة: ٧٠] وقِراءةِ ذي الشّامةِ «إنّ الباقرَ» دلَّ علىٰ أنّ الأسئلةَ صدَرتْ عن تَكشُّفِ حالِ البقَرة، وعندَ الكشْفِ التامّ ﴿قَالُواْ ٱلْـَٰٔنَ جِئْتَ بِٱلْحَقِّ﴾. وأيضاً إنّ الفاءَ في قولِه: ﴿فَذَبَحُوهَا﴾ كما قدّرها المُصنِّفُ ـ فصيحةً ـ آذنَتْ بأنهم سارَعوا في الذَّبحِ ولمْ يتوقَّفِ امتِثالُهم أمرَ الله عندَ التمييزِ التّامِّ لَمحةً كما نُصَّ عليه في الأعرافِ(٤) عند قولِه: ﴿أَنِ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ فَٱنۢبَجَسَتْ﴾ [الأعراف: ١٦٠].

فإن قُلتَ: هذا مُعارَضٌ بقولِه: ﴿فَٱفْعَلُواْ مَا تُؤْمَرُونَ﴾ وقولِه: ﴿وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾ لِما دلّ ذلكَ علىٰ تثاقُلِهم وتَثَبُّطِهم في الامتثال.

---

(١) ذكره ابن جرير الطبري في «التفسير» (٢: ٢٠٥)، ولكنّه صحّ موقوفاً من كلام ابن عباس، أخرجه الطبري في «التفسير» (٢: ٢٠٤).

(٢) كذا في الأصول الخطيّة. ويُمكنُ أن تُقرأ: «مُنْبِئٌ» وهو جَيّدٌ مُتّجه.

(٣) من قوله: «وإلىٰ هذا المعنىٰ» من (ط).

(٤) «الكشاف» (٢: ٩٩).

لأنّ المتخاصِمِينَ يَدْرأُ بعضُهم بَعضًا؛ أي يدفُعُه ويَزْحَمُه؛ أو تدافعتم بمعنىٰ: طَرَحَ قتْلَها بعضُكم علىٰ بعضٍ فَدَفع المطروحُ عليه الطارحَ؛ أو لأنّ الطرْحَ في نفسِه دَفْعٌ؛ أو دَفَعَ بعضُكم بعضًا عن البراءةِ واتَّهَمَه. ﴿وَٱللَّهُ مُخۡرِجٞ مَّا كُنتُمۡ تَكۡتُمُونَ﴾: مُظهِرٌ لا محالةَ ....

قلتُ: وجْهُ الجَمْعِ أنْ يُقال: سارِعوا في امتثالِ أمْرِ الله عندَ ظُهورِ الحَقّ، والحالُ أن بَشريّتَهم، وهي خوفُ الفضيحة، دعَتْ إلىٰ أنْ يمتَنِعوا مِنْ ذلك، وتلخيصُه: رجّحوا جانبَ الله علىٰ جانبِهم. ووجهٌ آخرُ: ﴿وَمَا كَادُواْ يَفۡعَلُونَ﴾ قبلَ تبيُّنِ الحالِ، فاختلف الجِهتانِ علىٰ التّقديرَيْن.

قولُه: (لأنّ المُتخاصِمِينَ يدرأُ) تعليلٌ لوجهِ الكنايةِ في قَوْلِه: ﴿فَٱدَّٰرَٰٔتُمۡ﴾ [البقرة: ٧٢] بمعنىٰ اختَصَمتُم؛ لأنَّ الدَّرْأَ لازِمُ الخُصومة.

قولُه: (فدفعَ المَطروحُ) الفاءُ مثلُها في قولِه تعالىٰ: ﴿فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمۡ فَٱقۡتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ﴾ [البقرة: ٥٤]، فهو كالتّعليلِ للتفسير، ولِهذا عطَفَ عليه قولَه: «أو لأنّ الطرحَ في نفْسِه دَفْعٌ»، والفرْقُ أنّ الطّارحَ في الأوّلِ لا يَصيرُ دافعًا إلا بعدَ دفْعِ المطروحِ عليهِ، بخلافِ الثّاني، فإنهُ دافعٌ ابتِداءً لِما يلْزَمُ مِن طَرْحِه دفْعُه عن نفْسِه، وعلىٰ الوجوهِ الثّلاثةِ كِناية.

قولُه: (أو دَفع بعضُكم بَعْضًا عَن البَراءةِ) عطْفٌ علىٰ «طَرحَ قتْلَها» وذلك بأن يقولَ صاحِبُه: أنتَ مُتّهمٌ ولسْتَ ببريء، فالمدْفوعُ البَراءةُ مِن الجانبَين.

قولُه: (مُظْهِرٌ لا مَحالةَ) يَعني: دلّ بناءُ اسمِ الفاعلِ، وهو مُخرج علىٰ المُبتدأِ، علىٰ الثّباتِ وتوكيدِ الحُكم، وهذا عندَنا بحَسْبِ التّفَضُّلِ والكَرمِ، وعندَ المُعتزِلةِ لرعايةِ الأصلحِ؛ لأنّ الاختلافَ في بابِ القتلِ يؤدّي إلىٰ الفسادِ والفتنةِ، وهو خلافُ إرادتِه تعالىٰ، قالَ اللهُ تعالىٰ: ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلۡفَسَادَ﴾ [البقرة: ٢٠٥].

ما كتمْتُم من أمرِ القتْل، لا يَتـركُه مكتومًا. فإن قلتَ: كيفَ أُعمِلَ ﴿مُخْرِجٌ﴾ وهو في معنىٰ الـمُضِيِّ؟ قلتُ: وقد حُكِيَ ما كانَ مُستقبَلًا في وَقْتِ التدارُؤ كما حُكِيَ الحاضرُ في قولِه: ﴿بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾ [الكهف: ١٨]. وهذه الجُملةُ اعتراضٌ بينَ المعطوفِ والمعطوفِ علَيه، وهما ﴿ادّارأْتُم﴾، ﴿فَقُلْنَا﴾. والضميرُ في ﴿اضْرِبُوهُ﴾: إمّا أن يَرْجِعَ إلىٰ النفْسِ، والتذكيرُ علىٰ تأويلِ الشخْصِ والإنسان؛ وإمّا إلىٰ القتيل؛ لِـمَا دلَّ علَيه من قولِه: ﴿مَّا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ﴾، ﴿بِبَعْضِهَا﴾؛ ببعضِ البقرة. واختُلِفَ في البعضِ الذي ضُرِبَ به؛ فقيلَ: لسانُها، وقيلَ: فَخِذُها اليُمْنىٰ، **وقيلَ: عَجْبُها**، وقيلَ: **العظْمُ الذي يلي الغضروفَ** وهو أصلُ الأُذُن، وقيل: الأُذُن، وقيلَ: البَضْعَةُ بين الكَتفين. والمعنىٰ: فضربوه فَحَيِيَ، فَحُذِفَ ذلك؛ لِدلالةِ قَوْلِه: ﴿كَذَٰلِكَ يُحْيِ اللَّهُ الْمَوْتَىٰ﴾، ورُوِيَ: أنهم لـمّا ضربوه قامَ بإذنِ اللّـهِ وأوداجُه تَشْخَبُ دمًا، وقالَ: قتلني فلانٌ وفلانٌ؛ لابْنَيْ عمِّه، ثُمَّ سَقطَ ميتًا؛ فأُخِذا وقُتِلا، ولم يُورَّثْ قاتلٌ بعدَ ذلك. ﴿كَذَٰلِكَ يُحْيِ اللَّهُ الْمَوْتَىٰ﴾: ....

قولُه: (**كما حكي الحاضر**) يعني أن كلًّا من اسمَي الفاعل عند نزول القرآن كان ماضيًا لكن ﴿مُخْرِجٌ﴾ حكايةٌ لما كان مستقبلًا في وقت التدارؤ، و﴿بَاسِطٌ﴾ حكايةٌ للحاضر عند بسط الكلب ذراعَيْه، فقد اشتركا في أنَّ كلًّا منهما حكاية عند النزول، وفائدتها: استحضار تَيْنك الصورتَيْن في مشاهدة السامع؛ تعجيبًا له(١).

قولُه: (**وقيلَ: عَجْبُها**). العَجْبُ: أصْلُ الذّنَبِ، وهو مِن كُلِّ دابّةٍ: ما ضُمَّتْ(٢) عليهِ الوَرِكُ مِن أصْلِ الذنَب. قيلَ: العَجْبُ أمرُه عجَبٌ، وهو أوّلُ ما يُخلَقُ وآخر ما يُخْلَقُ.

قولُه: (**العظْمُ: الذي يَلي الغُضروف**)، **الجَوهريّ**: هو ما لانَ مِن العظْمِ، وهو الغُضروف أيضًا.

واعلَمْ أنّ هذهِ الأقوالَ لا يدلُّ عليها القرآنُ ولا خبرٌ صحيحٌ، فحَسُنَ السكوتُ عنها.

(١) من قوله: «قوله: كما حكي الحاضر» إلىٰ هنا من (ط).
(٢) في (ح): «ما ضمنت».

إمّا أن يكونَ خِطابًا للذينَ حَضَروا حياةَ القتيلِ، بمعنىٰ: وقُلْنا لهم: كذلكَ يُحيي اللّٰهُ الموتىٰ يومَ القيامة، ﴿وَيُرِيكُمْ ءَايَٰتِهِۦ﴾: دلائلَه علىٰ أنه قادرٌ علىٰ كلِّ شيء؛ ﴿لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾: تَعْملون علىٰ قضيّةِ عُقولِكم، وأنّ مَن قَدَرَ علىٰ إحياءِ نفْسٍ واحدةٍ قَدَرَ علىٰ إحياءِ الأنفُسِ كلِّها؛ لعدمِ الاختصاص، حتىٰ لا تُنكِروا البعث؛ **وإمَّا أن يكونَ خِطابًا للمُنكِرينَ** في زمنِ رسولِ اللّٰهِ ﷺ. فإن قلتَ: هلّا أحياهُ ابتداءً! ولِمَ شَرَطَ في إحيائِه ذبْحَ البقرةِ وضَرْبَه ببعضِها؟ قلتُ: **في الأسبابِ والشُّروطِ حِكَمٌ وفوائدُ**،..............

قولُه: (**وإمّا أنْ يكونَ خِطابًا للمُنكِرينَ**) فعلىٰ هذا لا يحتاجُ إلىٰ تقديرِ القولِ، وكافُ[1] الخِطابِ في قولِه تعالىٰ: ﴿كَذَٰلِكَ﴾ [البقرة: ٧٣] نحوُ الخطابِ في قولِه:

إذا أنْتَ أكرَمْتَ الكريمَ ملَكْتَهُ[2]

وذلك لأنّ أمرَ إحياءِ الموتىٰ عظيمٌ، يجبُ أن يُخاطَبَ كلُّ مَنْ يصحُّ أنْ يُخاطَبَ ويتأتىٰ مِنْه الاستماعُ، فيدْخُلُ هؤلاءِ فيهِ دُخولًا أوّليًّا: يَدلُّ عليهِ قولُه: ﴿وَيُرِيكُمْ﴾.

قولُه: (**في الأسبابِ والشُّروطِ حِكَمٌ وفَوائدُ**) تَمهيدٌ للجَواب. والجَوابُ: «وإنّما شُرِط ذلك»، وقولُه: «وما في التَّشديدِ عَليهم» عطْفٌ علىٰ قولِه: «ما في ذَبْحِ البَقرةِ» بدونِ لامِ التّعليل. وقولُه: «وليعلمَ» عطفٌ علىٰ قولِه «لِما في ذَبْحِ البقرةِ» معَ اللام. وفي هذا الاختلافِ مِن العطْفِ إيذانٌ بأنَّ في الشَّرطِ فائدَتيْنِ: إحداهما: عمليّة، وثانيتُها اعتقاديّة. والأولىٰ: إمّا عامّةٌ في نفْسِ الذَّبْحِ فيهِم وفي غيرِهم، أو خاصةٌ بتلكَ القصّة، أي: ناشئةٌ مِنها. أمّا الاعتقادُ فهو المُرادُ بقولِه: «ليُعلَمَ بها أمرَ مِنْ مسّ الميتِ بالميّتِ، وحُصولِ الحياةِ عقيبَه، أنّ المؤثِّرَ هو المُسبِّبُ». أمّا الفائدةُ العامّةُ فهي ما ذكَرهُ من «التقرُّبِ وأداءِ التكليفِ واكتِسابِ الثّوابِ»، وأمّا الخاصّةُ بذلك الذَّبْحِ فهي قولُه: «من اللّطْفِ لهم ولآخرينَ في ترْكِ التَّشديدِ والمُسارعةِ» إلىٰ آخرِه. وفي قولِ المُصنِّف: «إنّ المؤثِّرَ هو المُسبِّبُ لا الأسبابُ» إبطالٌ لمَذهبِه في كثيرٍ من المواضع.

---

(١) في (ف): «وكان».

(٢) للمتنبي في «ديوانه» (٢: ١٨٣).

وإنما شَرَطَ ذلك: لِـما في ذبْح البقرةِ مِنَ التقرُّبِ، وأداءِ التكاليف، واكتسابِ الثَّواب، والإشعارِ بحُسنِ تقديمِ القُرْبَةِ علىٰ الطلب، وما في التشديدِ عليهم لِتشديدِهم مِنَ اللُّطفِ لهم ولآخَرينَ في ترْكِ التشديدِ، **والمسارعةِ** إلىٰ امتثالِ أوامرِ اللّٰـهِ تعالىٰ، وارتسامِها علىٰ الفَوْرِ مِن غيرِ تفتيشٍ ولا تكثيرِ سؤال؛ ونَفْعِ اليتيمِ بالتِّجارةِ الرابحة، **والدلالةِ علىٰ بركةِ البرِّ بالوالدَيْن، والشَّفقةِ علىٰ الأولاد، وتجهيلِ الهازِئِ** بما لا يَعْلَمُ كُنْهَه ولا يَطَّلِعُ علىٰ حقيقتِه مِن كلامِ الحُكَماء، وبيانِ أنّ مِن حقِّ المتقرِّبِ إلىٰ ربِّه **أن يتنوَّقَ** في اختيارِ ما يتقرَّبُ به، ....

قولُه: (**المُسارعة**) عطفٌ علىٰ قولِه: «ترْكِ التّشديد».

قولُه: (**والدِّلالة علىٰ برَكةِ البرِّ بالوالدَيْنِ والشَّفقةِ علىٰ الأولادِ**). أمّا البرُّ فقولُه فيما سَبقَ: «وكان برًّا بوالديه»، وأمّا الشَّفقةُ فقولُه: «اللهُمَّ إنّي أستودِعُكَها لابني».

قولُه: (**وتَجْهيلِ الهازئِ**) أي: لِما في التَّشديدِ عليهم لأجْلِ تَشديدِهم تَجْهيلٌ للهازئِ. يعني: لَمّا شدّدوا علىٰ أنفُسِهم وقالوا: ﴿أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا﴾ [البقرة: ٦٧] أُجيبوا بقولِه: ﴿أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ فعُلِمَ تجهيلُ الهازئِ، وأن الهازئَ: مَن لا يعلَمُ كُنْهَ كلامِ الحُكَماءِ. فيهِ تعريضٌ بأنهُ عالِمٌ بما يقولُ الحُكماءُ وأنهُ حَكيم.

قولُه: (**أن يتنوّق**). تنوّقَ في الأمر: تأنّقَ فيه. وعمِلَه بنيقةٍ، أي: باشرَ فيه وأتـمّهُ بحَذاقةٍ. قالَ الحريريّ في «دُرّةِ الغَوّاصِ في أوهامِ الخَوّاصّ»: تنوّقَ في الشيء، والأفصحُ تأنّقَ كما رُويَ للمنصورِ رحمَه الله:

تأنّقتُ في الإحسانِ لم آلُ جاهِـدًا | إلىٰ ابـنِ أبي لـيلىٰ فـصَيّره ذَمّـا
فواللهِ ما آسىٰ علىٰ فَـوْتِ شُـكرِه | ولكنّ فَوْتَ الرأيِ أحدَثَ لي هَمّا

واشتِقاقُه مِنَ الأنَقِ وهو الإعجابُ بالشيءِ(١).

---

(١) «درّة الغوّاص» ص٢٢٣. وانظر البيتين في «الأمالي» للقالي (٢: ٩٦).

وأن يَخْتارَه فَتِيَّ السنِّ **غيرَ قحْم ولا ضَرَع**، حَسَنَ اللون، بريئًا مِنَ العُيوب، يُونِقُ مَن يَنظرُ إليه، وأن يُغاليَ بثَمَنِه، كما يُروىٰ عن عمرَ رضي الله عنه: أنه ضحَّىٰ بنجيبةٍ بثلاث مئة دينار؛ وأنّ الزيادةَ في الخطابِ نسخٌ له، وأنّ النسخَ قبْلَ الفعلِ جائزٌ **وإن لم يَـجُزْ قبْلَ وقتِ الفعلِ وإمكانه؛ لأدائه إلىٰ البَداء**؛ وليُعْلَمَ بها أَمَرَ مِن مسِّ الميِّتِ بالميتِ وحُصولِ الحياةِ عَقِيبَه أنّ المؤثِّر هو المسبِّبُ لا الأسباب؛ لأنّ الـمَوْتَيْن الحاصلَيْنِ..............

وفي أمثالِهم: ليسَ المُتعلِّقُ كالمتأنِّق[1]. أي: ليسَ القانعُ بالعُلقةِ، وهي البُلغةُ، كالذي يبلغُ النُّقاوةَ والغاية.

ويُضرَبُ أيضًا للجاهلِ الذي يدّعي الحِذْق: خرقاء ذاتُ نِيقة.

قولُه: (**غيْرَ قَحمٍ**) أي: غيرَ مُسنّةٍ مهزولة، **الجوهريُّ**: شيخٌ قَحْم، أي: هِمٌّ.

قولُه: (**ولا ضَرَع**). الضَّرَعُ بالتحريك: الضَّعيف. وقيلَ: الحديثةُ السِّنّ.

قولُه: (**وإنْ لَم يجُزْ قبلَ وقْتِ الفعلِ وإمكانه**) أي: يُمكّنُ المُكلَّف مِنْ أدائِه في ذلك الوقت. وصورتُه أنْ تقول: صَلِّ غداً وقْتَ الظُّهرِ، وقبلَ الظُّهرِ تقول: لا تُصلِّ وقتَ الظُّهرِ، والحالُ أنّ المُكلَّفَ مُتَمكِّنٌ مِنَ الفعلِ في الظُّهرِ.

قولُه: (**لأدائِه إلىٰ البَداء**) أي: البداية، من قولِهم: بدَا لَهُ في الرأي بداءٌ بالمَدِّ والرَّفع. وأهلُ السُّنّةِ قالوا: لا يلزمُ البَداءُ؛ لأنّ هذا الأمرَ والنّهيَ راجعٌ إلىٰ امتحانِ المُكلَّفِ بإطاعتِه الآمِرِ وعصيانِه، وعَزْمِ قَلبِه، وعدَمِ عزْمِه وابتِلائِه، كما إذا قالَ السيِّدُ لعبدِه: اذهبْ غدًا راجلًا إلىٰ مَواضِع كذا، وقَبلَ الغَدِ يقولُ: اذهبْ راكِبًا، وغرَضُه الابتلاء. واعلمْ أنهُ جمعَ بينَ التشديدِ عليهِم لتشديدِهم وبينَ نفْعِ اليتيم، فيلزمُ مِن التّشديدِ أنْ تكونَ البقرةُ غيرَ مُعيّنةٍ، ومِن نَفْعِ اليتيمِ أنْ تكونَ مُعيّنةً، وبينَهُما تَنافٍ كما سبَق.

---

(١) «مجمع الأمثال» (٢: ١٩٥).

في الجسمَيْنِ لا يُعقَلُ أن يتولَّدَ منهما حياة. فإن قلتَ: **فما للقصَّةِ لمْ تُقَصَّ على** ترتيبِها؟ وكانَ حقّها أن يُقدَّمَ ذِكْرُ القتيلِ والضَّربِ ببعضِ البقرةِ علىٰ الأمرِ بذَبْحِها، وأن يقالُ: وإذْ قَتلتُم نفْسًا فادّارأتُم فيها فقُلْنا: اذبَحُوا بقرةً واضرِبُوه ببعضِها؟ قلتُ: كلُّ ما قُصَّ مِن قصصِ بَني إسرائيلَ إنما قُصَّ تَعديدًا لِـما وُجِدَ منهم مِن الجِناياتِ، وتَقريعًا لهم عليها؛ ولِـما جُدِّدَ فيهم مِنَ الآياتِ العِظامِ........................

قولُه: (**فما للقصّةِ لم تُقَصَّ**) إلىٰ آخرِه، قيلَ: فيهِ نظَرٌ، لأنهُ قال: «الأصلُ أنْ يُقدَّمَ ذِكْرُ القتلِ والضَّربِ ببعضِ البقرةِ علىٰ الأمرِ بذبحِها»، وحقُّه أنْ يُقال: أنْ يُقدَّمَ ذِكرُ القتيلِ والأمرُ بالذَّبحِ علىٰ الأمرِ بضَرْبِ بعضِها[1]، كما قدَّرَهُ آخرًا في السُّؤال.

وأُجيبَ: أنّ المُرادَ أنّ هذه الآيَةَ التي ذُكِرَ فيها ذِكْرُ القتيلِ والضَّربِ كان من حقِّها أن تُقدَّمَ علىٰ الآيةِ التي ذُكِرَ فيها الأمرُ بالذَّبْحِ.

فإنْ قُلتَ: الإشكالُ باقٍ؛ لأنّ القصّةَ بجُملتِها لا يجوزُ تقديمُها علىٰ تلكَ القصّةِ، فإنّ فيها الأمرَ بالضَّربِ، وهو مُتأخِّرٌ عن الأمر بالذبح.

قُلتُ: بل القصّةُ مُستقِلّةٌ في الدِّلالةِ ولا بُدَّ مِن إضمارِ: «اذبحوا» سواءٌ قدَّمْتَها أو أخَّرتَها؛ لأنّها مُحتويةٌ إجمالًا علىٰ القصّةِ بتمامِها مع قُربِ طرَفيْها، ففُتِحتْ بذِكْرِ القتلِ، وخُتمت بإحياءِ القَتيلِ، ووُسِّطت بضَربِ المذبوحِ، ومعَ ذلك ما أُجْمِلَ فيها من التنبيهِ علىٰ ما أُضْمِرَ اعتراضًا واستِطرادًا، فقولُه: ﴿وَٱللَّهُ مُخۡرِجٞ مَّا كُنتُمۡ تَكۡتُمُونَ﴾ [البقرة: ٧٢] اعتِراضٌ بينَ المَعطوفَيْنِ، فدَلَّ بهِ علىٰ التّقريعِ ونبّهَ به علىٰ تقديرِ ما يَحصُلُ بهِ ذلك الإخراجُ منَ الأمرِ بالذَّبْحِ، وقولُه: ﴿كَذَٰلِكَ يُحۡيِ ٱللَّهُ ٱلۡمَوۡتَىٰ﴾ [البقرة: ٧٣] استطرادٌ عبَّرَ به عن الاقتدارِ علىٰ البَعْثِ، ونبّهَ به علىٰ حصولِ إحياءِ القتيل. وقولُه: ﴿وَيُرِيكُمۡ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ﴾ [البقرة: ٧٣] تذييلٌ وتنبيهٌ غِبَّ تنبيهٍ، وتقريعٌ بعدَ تقريعٍ، فحينئذٍ تقريرُ الآيةِ: وإذْ قتلْتُم نفسًا فادّارأْتُم فيها، فقُلنا: اذبحوا بقرةً، واضربوهُ ببعضِها، فذبَحتُم وضرَبتُم به فأحيا اللهُ القتيلَ، فأخبرَكم بقاتلِه، وقُلنا: كذلك يُحيي اللهُ الموتىٰ.

---

(١) كذا في (ح) و(ف)، ولعل الصواب: «علىٰ الأمر بالضرب ببعضها»، فالمضروب القتيل لا بعض البقرة.

وهاتانِ قصَّتانِ كلُّ واحدةٍ منهما مستقلَّةٌ بنَوْعٍ مِن التَّقريع، وإن كانتا متَّصلتَيْن متَّحِدتَيْن، فالأُولىٰ: لتقريعِهم علىٰ الاستهزاءِ وترْكِ الـمُسارَعةِ إلىٰ الامتثالِ **وما يتبعُ ذلك،**.........

ونظيرُ هذهِ القصّةِ قولُه تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ وَجَعَلْنَا مَعَهُۥٓ أَخَاهُ هَٰرُونَ وَزِيرًا * فَقُلْنَا ٱذْهَبَآ إِلَى ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا فَدَمَّرْنَٰهُمْ تَدْمِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٥-٣٦]. قال: أرادَ اختصارَ القصّة، فذكرَ حاشيتَها: أوّلَـها وآخِرَها؛ لأنّهما المقصودُ مِنَ القصّةِ(١)، أعني إلزامَ الحُجّةِ ببعْثةِ الرُّسُلِ، واستحقاقَ التدميرِ بتكذيبِهم. فإذا قدَّمْتَ القِصّةَ كانَ قولُه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُوا۟ بَقَرَةً﴾ [البقرة: ٦٧] إلىٰ آخره كالتفصيلِ والبيانِ(٢) لكيفيةِ الأمرِ بالذَّبحِ المَطويِّ وما يتصل به، والبيانُ لا يكونُ مُستقِلًّا بلْ تتمّةً للمُبيَّنِ، فيكونُ التقريعُ واحدًا، وإذا أخَّرتَها كما هي عليه لم تكُنْ بيانًا، وكان مُستقِلًّا فيما قصَدَ بهِ من تنبيهِ التقريع، ولذلكَ غُيِّـرَ السياقُ وقيلَ: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦٓ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ﴾ فانظرْ إلىٰ هذه الرّموز، وإلىٰ ذلك الإيجازِ والتّعجيزِ، ولله دَرُّ المُصنِّفِ ودقيقِ إشاراتِه!

قولُه: **(وما يتبعُ ذلك)** عطفٌ علىٰ «تقريعِهم»، لا علىٰ «الاستهزاء»، إذْ ليسَ في تلكَ القصّةِ غيرُ الاستهزاءِ. وتَرْكُ المُسارَعةِ شيءٌ يتوجَّهُ إليهِ التقريعُ، وكذا «ما يتبعُه» عطفٌ علىٰ «التقريع» لا علىٰ «قتلِ النفسِ»، إذ ليسَتِ «الآيةُ العظيمةُ» ممّا يَرِدُ عليها التقريعُ، وفيه إشارةٌ إلىٰ صَنعةِ الإدماجِ، يعني: سيقَتِ القصّتانِ للتقريعِ، وأُدمِجَ فيها هذه الفوائدُ، والإشارةُ «بذلك» إلىٰ المذكورِ السابقِ، أي: يتبعُ التقريعَ وتركَ المسارعةِ مِن الفوائدِ المُتكاثِرةِ كما عدَّدَها في قولِه: «لِما في ذَبْحِ البقرةِ من التقرُّب» إلىٰ قولِه: «وأنّ النّسخَ قبلَ الفعْلِ جائزٌ»؛ لأنّ تلكَ الفوائدَ تابعةٌ للأمرِ بذَبْحِ البقرةِ، وقولُه: «وما يتبعُه من الآيةِ العظيمة» هو الذي عَناهُ بقولِه: «ولِيُعلَمَ بها أمرَ من مسِّ الميّتِ بالميّتِ وحصولِ الحياةِ عقيبَـه» إلىٰ آخره، وهو مُستفـادٌ مِن قولِه تعالىٰ: ﴿كَذَٰلِكَ يُحْىِ ٱللَّهُ ٱلْمَوْتَىٰ﴾، فظهرَ أنّ الجوابَ السابقَ كانَ مُنطويًا علىٰ هذينِ الاعتبارَين.

---

(١) «الكشاف» (١١: ٢٣٤).

(٢) في (ط) و(ف): «كالبيان والتفصيل».

والثانيةُ: للتَّقريعِ علىٰ قتْلِ النفْسِ المحرَّمةِ وما تَبِعَه مِنَ الآيـةِ العَظيمة. **وإنّمـا قُدِّمتْ قصَّةُ الأمرِ بذَبْحِ البقرةِ** علىٰ ذِكْرِ القتيل؛ لأنه لو عُمِلَ علىٰ عكسِه لكانت قصَّةً واحدة، ولَذَهبَ الغرضُ في تثنيةِ التقريع. **ولقد رُوعِيَتْ** نكتةٌ بعدما استُؤنِفَتِ الثانيةُ استئنافَ قصّةٍ برأسها أن وُصِلتْ بالأُولىٰ؛ دلالةً علىٰ اتِّحادِهما **بضميرِ البقرةِ** لا باسمِها الصَّريح في قوله: ﴿اضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا﴾؛ حتىٰ يتبيَّنَ أنـهما قصَّتانِ فيما يرجعُ إلىٰ التقريعِ وتَثْنيتِه بإخراجِ الثانيةِ مُخْرَجَ الاستئنافِ معَ تأخيرِها؛ وأنها قصّةٌ واحدةٌ بالضميرِ الراجعِ إلىٰ البقرة.

[﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ فَهِىَ كَٱلْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ۚ وَإِنَّ مِنَ ٱلْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ ٱلْأَنْهَٰرُ ۚ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَشَّقَّقُ فَيَخْرُجُ مِنْهُ ٱلْمَآءُ ۚ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ ٧٤]

قولُه: (**وإنّما قُدِّمتْ قصةُ الأمرِ بذَبْحِ البقرةِ**) هو الجوابُ، والسابقُ كالمُقدِّمةِ والتمهيدِ له لئلّا يلزمَ التّكرار.

قولُه: (**ولقد رُوعيَتْ**) عطفٌ علىٰ قولِه «قُدِّمتْ»، وقولُه: «أنْ وُصِلتْ» بدَلٌ من «نُكتَة».

وقولُه: (**بضميرِ البقرة**) متعلِّقٌ «بوُصِلتْ»، و«دلالةً»: مفعولٌ له لقولِه: «أنْ وصلت» قدَّمَ المفعولَ لهُ علىٰ مُتعلِّقِ الفعلِ للاهتمام، وإنّما جِيءَ بقولِه: «ولقد روعيَتْ» بلام القسم ليؤكدَ بِهِ ما قصدَهُ في الجواب، يريدُ: الذي يؤكِّدُ ما ذهبنا إليهِ مِن جَعْلِ القصّةِ الواحدةِ قصّتَيْنِ اعتبارُ العائدِ، وإليهِ الإشارةُ بقولِه: «حتّىٰ يتبيّنَ أنّهما قِصّتان فيما يرجعُ إلىٰ التقريعِ» إلىٰ آخرِه.

فإنْ قُلتَ: اسمُ البقرةِ كالضَّميرِ في الاتصالِ، بلْ هو أشدُّ اتّصالًا منهُ إذا جِيءَ بهِ مُعرَّفًا باللامِ؛ لأنَّ المُعرَّفَ باللامِ إذا أُعيدَ كانَ عينَ الأوّل.

قلتُ: نعم، لكنّ الربطَ بالمُضمَرِ ألصَقُ لاستقلالِ المُظهَر.

معنىٰ ﴿ثُمَّ قَسَتْ﴾: **استبعادُ** القسوةِ مِن بَعْدِ ما ذُكِرَ ممّا يُوجِبُ لِيْنَ القلوبِ ورقَّتَها، ونَحْوُه ﴿ثُمَّ أَنتُمْ تَمْتَرُونَ﴾ [الأنعام: ٢].

وصِفَةُ القلوبِ بالقسوةِ والغِلَظِ **مَثَلٌ لنبوِّها عن الاعتبار**، وأنّ المَواعِظَ لا تؤثِّرُ فيها. و﴿ذَٰلِكَ﴾: إشارةٌ إلىٰ إحياءِ القتيل، وإلىٰ جميعِ ما تقدَّمَ مِنَ الآياتِ المعدودة. ﴿فَهِىَ كَٱلْحِجَارَةِ﴾: فهيَ في قَسْوتِها مِثْلُ الحِجارة، ﴿أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾ منها. و﴿أَشَدُّ﴾ معطوفٌ علىٰ الكاف إمَّا علىٰ معنىٰ: أو مِثْلُ أشدَّ قسوةً، فحُذِفَ المضافُ وأُقيمَ المضافُ إليه مُقامَه، وتعضدُه قراءةُ الأعمشِ **بنصبِ الدَّالِ** عطفًا علىٰ الحِجارة؛ **وإمَّا علىٰ: أوْ هي في أنفسِها أشدُّ** قسوةً، ....

قولُه: (**معنىٰ ﴿ثُمَّ قَسَتْ﴾ استبعادُ**) يعني: ثُمّ موضوعةٌ للتّراخي في الزّمان، وهنا مجازٌ للاستبعادِ؛ لأنّ قسوةَ قلوبِهم لم تتجَدَّدْ بعدَ زمانٍ، فهو نحْوُ قولِكَ لصاحبِك: وجَدْتَ مِثلَ تلكَ الفُرصةِ ثمّ لم تنتهزْها! يعني: يبعُدُ مِن العاقلِ ارتكابُ هذا المحذورِ بعدَ حصولِ ما يُنافيه، ويقلعُه من الآياتِ البيِّناتِ المذكورةِ فيما سَبق.

قولُه: (**مثَلٌ لنبوِّها عن الاعتبار**) أي: قستْ قلوبُهم: استعارةٌ تبَعيّةٌ واقعةٌ علىٰ سَبيلِ التّمثيل، شُبِّهتْ حالةُ قلوبِهم، وهي نُبوُّها عن الاعتبارِ، بحالةِ قَسْوةِ الحِجارةِ في أنّها لا يُجدي فيها لُطفُ العمَل.

قولُه: (**بنَصْبِ الدّال**) أي: بفَتْحِها؛ لأنهُ مجرورٌ، قالَ الزّجّاجُ: مَن قرأَ ﴿أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾ بالرَّفعِ فعلىٰ: أو هي في نفسِها أشَدُّ قسوةً، ومَنْ نصَبَ فهو خَفْضٌ في الأصْلِ بمعنىٰ الكاف، و«أشَدُّ» أفعلُ لا ينصَرِفُ، وهو نَعْتٌ ففُتِحَ، وهو في مَوضِعِ جَرٍّ[1].

قولُه: (**وإمّا علىٰ: أو هيَ في نفْسِها[2] أشدُّ**) يعني: ﴿أَشَدُّ﴾ مرفوعٌ، وهو عطْفٌ علىٰ

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ١٥٦).

(٢) كذا في (ح) و(ف)، وفي «الكشاف»: «أنفسها».

والمعنىٰ: أنّ مَن عَرَفَ حالَها شبَّهَها بالحِجارةِ أوْ بجَوْهرٍ أقسىٰ منها، وهو الحديدُ مثلًا، أوْ مَن عَرَفَها شبَّهَها بالحِجارة، أو قالَ: هيَ أقسىٰ مِنَ الحِجارة. فإن قلتَ: لمَ قيلَ: ﴿أَشَدُّ قَسْوَةً﴾ وفِعلُ القسوةِ ممّا يخرجُ منه أفعلُ التفضيلِ وفِعلُ التعجُّب؟ قلتُ: لكونِه أبْيَنَ وأدلَّ علىٰ فَرْطِ القسوة، ووجهٌ آخرُ، **وهوَ أن لا يُقصَدَ معنىٰ الأقسىٰ**،............

الكاف، إمّا علىٰ تقديرِ مثل، ومَعنىٰ قِراءةِ الأعمشِ سَواءٌ في أنَّ المُرادَ قلوبُهم مُشبَّهةٌ بجواهرَ أقسىٰ منَ الحجارة، أو لا يُقدَّرُ الشيءُ، فيكونُ المعنىٰ: هي أقسىٰ من الحِجارةِ فلا يكونُ تشبيهاً[1]، ولذلكَ قال: «أو قال»، ففي الكلامِ لَفٌّ ونَشْر.

قولُه: (**والمعنىٰ أنَّ مَنْ عرفَ حالَها شبَّهها**) إلىٰ آخرِه. وإنّما أخرجَ الكلامَ مُخرَجَ الشرطيّةِ ليؤذِنَ بأن مَرجِعَ الشَّكِّ إلىٰ النّاسِ؛ لأنّ اللـهَ تعالىٰ لا يَشُكُّ، كقولِه تعالىٰ: ﴿وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [الصافات: ١٤٧]. ولو حُمِلَ «أو» علىٰ معنىٰ «بل» نحو ما أنشده الجوهري:

بَدَتْ مِثْلَ قَرْنِ الشَّمْسِ في رونَقِ الضُّحىٰ ... وصُورتِها أو أنتِ في العينِ أملَحُ[2]

كانَ أحسنَ التئامًا معَ قولِه: ﴿وَإِنَّ مِنَ ٱلْحِجَارَةِ﴾ الآية [البقرة: ٧٤]، مِن التردُّدِ في التَّشبيه. وكيف وقد قالَ هو: «تقريرٌ لقولِه ﴿أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾»؟

قولُه: (**وهو أنْ لا يُقصَدَ معنىٰ الأقْسىٰ**)، اعلم أنّ الأصلَ في «أفعلِ» التفضيلِ أنْ يُبنىٰ مِن ثُلاثيٍّ مُجرَّدٍ ليسَ بلونٍ ولا عَيْب[3]، وإذا قُصِدَ ذلك فيما ليسَ كذلك تُوصِّلَ بمِثلِ أشدَّ ضَرورةً، ولا ضَرورةَ في الآيةِ إلىٰ التَّوصُّلِ بهِ لاستقامةِ بَيانِه مِنَ القسوة. ولا بُدَّ في هذا الإطنابِ في كلامِ الله المَجيدِ الذي لا يأتيهِ الباطلُ مِنْ بينِ يديْهِ ولا من خَلْفِه مِنْ فائدةٍ، وهي: إمّا أنْ يُجاءَ بِهِ لمزيدِ البيانِ والتوضيح، وإليهِ أشارَ بقولِه: «لكونِه أبْينَ وأدلَّ علىٰ فرْطِ القسوة»،

(١) لتمام الفائدة، انظر: «الدرُّ المصون» (١: ٢٦٣).

(٢) لذي الرمّة في «ديوانه» ص١١٢، باختلافٍ ملحوظٍ في الرواية.

(٣) لتمام الفائدة، انظر: «شرح ابن عقيل» (٢: ١٧٥).

ولكن قُصِدَ وصفُ القسوةِ بالشدَّة، كأنه قيلَ: اشتدَّتْ قسوةُ الحجارةِ وقلوبُهم أشدُّ قسوةً. وقُرِئ: (قساوةً). وتَرْكُ ضميرِ المفضَّلِ عليه؛ لعَدمِ الإلْباس، كقولِك: زيدٌ كريمٌ وعمرٌو أكرَم.

وقوله: ﴿وَإِنَّ مِنَ ٱلْحِجَارَةِ﴾: **بيانٌ لفضلِ قلوبِهم علىٰ الحجارة في شدّةِ القسوة**، وتقريرٌ لقولِه: ﴿أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾. وقُرِئ: (وإنْ) بالتَّخفِيف، وهيَ «إنْ» المخفَّفةُ مِنَ الثقيلـةِ التي تلزمُها اللامُ الفارقة، ومنها قولُـه تعالىٰ: ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ﴾ [يس: ٣٢]. والتفجُّـرُ: التفتّحُ بالسَّعةِ والكَثْرة. وقرأ مالكُ بنُ دينار: (يَنْفَجـر) بالنون. ﴿يَشَّقَّقُ﴾: يَتَشقَّق، وبه قرأ الأعمشُ...............................

وإمّا أنْ يُقصَدَ معنىٰ الاشتراكِ في الشدّةِ نفسِها، والتأويلُ بما قالَ: «اشتدَّتْ قَسْوةُ الحجارةِ وقلوبُهم أشدُّ قسوةً»، فظهرَ أنَّ إتيانَ «أشدَّ» في قولِك: ما أشدَّ حُمْرتَه! لُمجرَّدِ التَّوصُّلِ إلىٰ البِناءِ، فلا يكونُ مقصودًا بالذّاتِ، بخلافِه في الآيةِ، فإنهُ مقصودٌ بذاتِه، ولذلكَ قالَ: «لا يَقْصِدَ معنىٰ الأقسىٰ، لكن قصَدَ وصْفَ القسوةِ بالشِّدّة»، ويندفعُ بهذا إيرادُ صاحبِ «التقريب»: في قولِه: «اشتدَّتْ قَسْوةُ الحجارةِ وقلوبُهم أشدُّ قسوةً» نظَرٌ؛ لأنّ أشدَّ لو كانَ محمولًا علىٰ القسوةِ أفادَ هذا، ولكنهُ محمولٌ علىٰ القلوب، فيفيدُ أنَّ قلوبَهم أشدُّ قسوةً لا أنَّ قسوتَها أشدُّ قسوةً، وإنْ أرادَ أنّهما اشتركا في شِدّةِ القَسْوةِ، وهي أزيَدُ في الشدّةِ، فلا يفيدُه هذا اللفظ، لأنّ معناهُ: أنّ قسوتَها أشدُّ، لا أنَّ شِدّةَ قَسْوتِها أزيَدُ، وإنّما كانَ يُفيدُهُ لو قال: فهي أزْيَدُ شِدَّةَ قسْوَة.

قولُه: (﴿وَإِنَّ مِنَ ٱلْحِجَارَةِ﴾ **بيانٌ لفَضْلِ قلوبِهم علىٰ الحجارة**)، فالواوُ في قولِه: ﴿وَإِنَّ مِنَ ٱلْحِجَارَةِ﴾ عَطَفَتِ البيانَ علىٰ المُبيَّنِ، والأولىٰ أنّها استئنافيّةٌ، والجملةُ كما هي مُذَيِّلةٌ للتشبيهِ كقولِه تعالىٰ: ﴿وَٱتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: ١٢٥]، والدليلُ علىٰ كوْنِها مُذيِّلةً قولُه: «وتقرير»؛ لأنَّ المُذيِّلةَ كالمُعترِضةِ مؤكِّدة، وسيجيءُ في «الأنعام» أنّ التأكيدَ أيضاً نوعُ بيانٍ، ويجوزُ أنْ تكونَ الواوُ للحالِ من الحجارةِ في قولِه: «كالحِجارةِ»، أو مِن المقدَّرةِ في قولِه: ﴿أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾ وهو منها.

والمعنىٰ: إنّ مِن الحجارةِ ما فيه خُروقٌ واسعةٌ يتدفَّقُ منها الماءُ الكثيرُ الغَزير، ومنها ما ينشقُّ انشقاقًا بالطُّولِ أوْ بالعَرْضِ فيَنْبعُ منه الماءُ أيضًا. ﴿يَهۡبِطُ﴾: يتردَّىٰ مِن أعلىٰ الجبل. وقُرِئ بضَمِّ الباء. والخشيةُ: مجازٌ عن انقيادِها لأمْرِ اللّـهِ تعالىٰ، **وأنّها لا تمتنعُ** علىٰ ما يريدُ فيها، وقلوبُ هؤلاءِ لا تنقادُ ولا تفعلُ ما أُمرتْ به. وقُرِئ: ﴿تَعۡمَلُونَ﴾ **بالياءِ والتاءِ**، وهو وعيدٌ.

قولُه: (**والمعنىٰ: إنّ مِن الحِجارةِ ما فيه خُروقٌ واسِعة**) إلىٰ آخرِه، فيه علىٰ ما فسَّرَ معنىٰ التتميم دونَ الترقّي، ليكونَ علىٰ وِزانِ قولِه تعالىٰ: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ٣] إذ لو أُريدَ التَّرقّي لقيلَ: إنّ منها لَمَا يشقَّقُ فيخرجُ مِنهُ الماءُ، وإنّ منها لَمَا يتفجَّرُ مِنهُ الأنهار. وفائدتُه: استيعابُ جَميعِ الانفعالاتِ التي علىٰ خلافِ طبيعةِ هذا الجَوْهرِ، وهو أبلَغُ مِن الترقّي. نَعَم، الترقي من قوله: ﴿لَمَا يَتَفَجَّرُ﴾ إلى آخره إلى قوله: ﴿وَإِنَّ مِنۡهَا لَمَا يَهۡبِطُ﴾ تتْميمٌ للتتميم[1].

قولُه: (**وأنّها لا تمتنِعُ**) إلىٰ آخرِه: عطْفٌ علىٰ سبيلِ التَّفسيرِ علىٰ قولِه: «مجازٌ عنْ انقيادِها لأمرِ الله»، يعني: أثبتَ للحجارةِ الخَشْيةَ علىٰ سبيلِ المَجازِ لفائدتَيْنِ: إحداهُما: التصريحُ في المبالغةِ في كونِها منقادةً لأمرِ الله، وثانيتهما: التعريضُ بأنّ قلوبَ هؤلاءِ لا تنقادُ البتّة.

قولُه: (**مِن خشيةِ الله يتعلَّقُ بالكلِّ**)[2]، أي: كلُّ ذلك مِن خَشيةِ الله.

قولُه: (**وقُرِئَ ﴿تَعۡمَلُونَ﴾ بالياءِ والتاءِ**). ابنُ كثيرٍ ونافعٌ ويَعْقوبُ[3] وأبو عمرو[4]: بالتاءِ الفَوقانيّةِ، والباقونَ: بالياء[5].

---

(١) في (ح): «تميم للتميم».

(٢) لم أجد هذه العبارة في «الكشاف».

(٣) هو: أبو محمد يعقوب بن إسحاق الحضرمي، أحد القرّاء العشرة، توفي بالبصرة سنة ٢٠٥هـ. انظر: «النشر في القراءات العشر» (١: ١٨٦)، و«تجهيز التيسير» (١: ١٩)، وفيه: أنه توفي سنة ٢٥٠هـ و«الأعلام» (٨: ١٩٥).

(٤) في (ح): «وأبو بكر».

(٥) هذا وهْمٌ من المصنِّف رحمه الله. فابنُ كثيرٍ وحده هو الذي قرأ بالياء، وقرأ الباقون بالتاء، انظر: «حجّة القراءات» لابن زنجلة ص١٠١، و«النشر في القراءات العشر» (٢: ٢١٧).

[﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِن بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ * وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَا بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ قَالُوا أَتُحَدِّثُونَهُم بِمَا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ لِيُحَاجُّوكُم بِهِ عِندَ رَبِّكُمْ أَفَلَا تَعْقِلُونَ * أَوَلَا يَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ ٧٥-٧٧]

﴿أَفَتَطْمَعُونَ﴾: **الخطابُ لرسولِ الله ﷺ** والمؤمنين. ﴿أَن يُؤْمِنُوا لَكُمْ﴾: أن يُحدِثوا الإيمانَ لأجْلِ دعوتِكم ويَستجيبوا لكم، كقولِه: ﴿فَآمَنَ لَهُ لُوطٌ﴾ [العنكبوت: ٢٦]، يَعني اليهودَ، ﴿وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ﴾: طائفةٌ ممَّن سَلَفَ منهم ﴿يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ﴾: وهو ما يَتْلُونه مِنَ التوراة ﴿ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ﴾ كما حرَّفوا صِفةَ رسولِ الله ﷺ، **وآيةَ الرَّجم**. **وقيلَ: كانَ قومٌ** مِنَ السَّبعينَ الـمُختارِين سَمِعُوا كلامَ اللّٰـهِ حينَ كَلَّم.................

قولُه: (﴿أَفَتَطْمَعُونَ﴾ **الخطابُ لرسولِ الله ﷺ**). **الرّاغبُ**: الطمَعُ: نُزوعُ النَّفسِ إلىٰ الشيءِ بشهوةٍ له، يُقالُ: طَمِعْتُ طمَعًا وطَماعيةً فهو طمِعٌ وطامِع، ولَـمّا كانَ أكثرُ الطّمعِ من جهةِ الهَوىٰ، قيلَ: الطمعُ طَبع، والطَمَعُ يُدنِّسُ الإهاب(١).

قولُه: (**وآية الرَّجم**). روينا عن البخاريّ ومسلمٍ ومالكٍ وأبي داودَ والترمذي، عن ابنِ عمرَ: أُتِيَ النبيُّ ﷺ برجُلٍ وامرأةٍ مِن اليهودِ قدْ زَنَيا، فقالَ لليهود: «ما تصنعونَ بهما؟» قالوا: نُسخِّمُ وُجوهَهُما ونُخزِيهما، قال: «فأتوْا بالتوراةِ فاتلوها إنْ كنتُم صادقين» فجاؤوا بِها، فقالوا لرجُلٍ ممّن يرضَوْنَ أعوَر: اقرأ، فقرأ حتّىٰ انتهىٰ إلىٰ موضِعٍ مِنها، فوَضَعَ يدَه عليه، قال ﷺ: «ارفَعْ يدَكَ» فرفَعَ يدهُ فإذا فيه آيةُ الرَّجْم، فقالَ: يا محمّدُ، إنَّ عليهِما الرَّجمَ، ولكنّا نُكاتِمُه بيننا». الحديث(٢).

قولُه: (**وقيلَ: كانَ قومٌ**) عطفٌ من حيثُ المعنىٰ علىٰ قولِه: «طائفةٌ»، وعلىٰ الأوّلِ معنىٰ

---

(١) انظر: «مفردات القرآن» ص٥٢٤. وهذه الفقرة بتمامها ساقطة من (ط).

(٢) أخرجه البخاري (٧٥٤٣)، و(٦٨١٩)، ومسلم (١٦٩٩)، والإمام مالك في «الموطأ»، ص٥٨٩، وأبو داود (٤٤٤٦).

موسىٰ بالطُّور وما أَمَرَ به ونهىٰ، ثُمَّ قالوا: سَمِعْنا اللّـهَ يقولُ في آخرِه: إنِ استطعتُم أن تَفعلُوا هذه الأشياءَ فافْعَلُوا، وإن شئتم فلا تَفْعَلُوا فلا بَأْس. وقُرِئ: (كَلِمَ اللّـهِ). ﴿مِنۢ بَعۡدِ مَا عَقَلُوهُ﴾: مِن بَعْدِ ما فَهِمُوه وضَبَطوه بعُقولِهم ولمْ تَبْقَ لهم شُبهةٌ في صحَّتَه، ﴿وَهُمۡ يَعۡلَمُونَ﴾ أنهم كاذبونَ مُفتَرُون. والمعنىٰ: إن كَفَرَ هؤلاءِ وحرَّفوا التوراةَ فلَهُمْ سابقةٌ في ذلكَ. ﴿وَإِذَا لَقُواْ﴾ يعني: اليهودَ. ﴿قَالُوٓاْ﴾: قالَ مُنافقوهم: ﴿ءَامَنَّا﴾ بأنكم علىٰ الحقِّ وأنّ محمَّدًا هو الرسولُ الـمبشَّرُ به. ﴿وَإِذَا خَلَا بَعۡضُهُمۡ﴾: الذينَ لمْ يُنافِقُوا، ﴿إِلَىٰ بَعۡضٍ﴾: إلىٰ الذينَ نافَقُوا ﴿قَالُوٓاْ﴾ عاتِبينَ عليهم: ﴿أَتُحَدِّثُونَهُم بِمَا فَتَحَ ٱللَّهُ عَلَيۡكُمۡ﴾: بما بيَّنَ لكم في التوراةِ مِن صِفَةِ محمَّد، أوْ قالَ المنافقون لأعقابِهم يُرُونَهم التصلُّبَ في دِيْنِهم: ﴿أَتُحَدِّثُونَهُم﴾؛ إنكارًا عليهم أن يَفْتَحوا عليهم شيئًا في كتابـهم فيُنافِقونَ المؤمنينَ ويُنافقونَ اليهود..

التحريفِ: التّغييرُ والتّبديلُ، وعلىٰ الثاني: إثباتُ ما ليسَ في الكتابِ وكتمانُ ما هو ثابتٌ فيهِ كما قالَ في تفسيرِ قولِه: ﴿وَلَا تَلۡبِسُواْ ٱلۡحَقَّ بِٱلۡبَٰطِلِ﴾ [البقرة: ٤٢].

قولُه: (﴿وَإِذَا لَقُواْ﴾ يعني: اليهودَ) أي: جماعةَ اليهودِ، مُنافقيهم وغيرَ مُنافقيهم، ثمّ خصّ بقولِه: ﴿قَالُوٓاْ ءَامَنَّا﴾ المُنافقينَ مِنهم بهذا القولِ، وعُلِمَ مِنَ المفهومِ أنّ غيرَ المُنافقينَ كانوا ساكتينَ حينئذٍ، وإليهِ الإشارةُ بقولِه: «قالَ منافقوهم: آمنّا»، قالَ تعالىٰ: ﴿وَإِذَا خَلَا بَعۡضُهُمۡ إِلَىٰ بَعۡضٍ﴾ [البقرة: ٧٦] يعني تلكَ الجماعةَ: المنافقينَ وغيرَ المنافقينَ، ثمّ خَصَّ بقولِه: ﴿قَالُوٓاْ أَتُحَدِّثُونَهُم﴾ غيرَ المُنافقينَ مِنهم بهذا القَوْلِ، أي: قالَ الذين لم يُنافقوا عاتبينَ علىٰ الذين نافقوا: أتُحدِّثونَهم، فعُلِمَ أنّ المنافقينَ كانوا معاتَبينَ ساكتينَ، ويجوزُ علىٰ هذا أنْ يُرادَ بالمعاتِبينَ المنافقونَ أنفسُهم، فإنّهم كانوا يعاتِبونَ بقاياهم ينافِقونَ المؤمنين وينافقون اليهود.

قيلَ: قولُه: «أو قالَ المنافقون» عطفٌ علىٰ قولِه: «قالَ منافِقوهم»، والظّاهرُ أنهُ عطفٌ علىٰ «قالوا عاتِبين»، والأوفَقُ لتأليفِ النَّظمِ أنْ يُحمَلَ اليهودُ في قوْلِ المُصنِّفِ: «﴿وَإِذَا لَقُواْ﴾

﴿لِيُحَآجُّوكُم بِهِۦ عِندَ رَبِّكُمْ﴾: ليحتجُّوا عليكم بما أَنزلَ ربُّكم في كتابِه،...............

يعني اليهودَ» علىٰ الفريقِ المُحرِّفينَ مِنهم، فيكونَ الضَّميرُ في «لَقوا» راجِعًا إلىٰ قولِه تعالىٰ: ﴿وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُۥ مِنۢ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ﴾ [البقرة: ٧٥] لأنهُ قَسيمٌ لقولِه: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِىَّ﴾ [البقرة: ٧٨] كما سيجيءُ، ولأنّ قولَهم: ﴿أَتُحَدِّثُونَهُم بِمَا فَتَحَ ٱللَّهُ عَلَيْكُمْ لِيُحَآجُّوكُم بِهِۦ عِندَ رَبِّكُمْ﴾ لا يليقُ إلّا بمَنْ عقلَ الكتابَ لا بالعاميّ، وينصرُه ما رَوىٰ مُحيي السُّنّةِ عن ابنِ عبّاسٍ والحسنِ وقتادةَ: ﴿وَإِذَا لَقُوا۟ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ يعني مُنافقي اليهودِ الذين آمنوا بألسنتِهم، إذا لَقوا المؤمنينَ المُخلصينَ﴿قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَا﴾ رجعَ ﴿بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ﴾ ككعْبِ بنِ الأشرفِ[1] وكعبِ بنِ أسيد ورؤساءِ اليهودِ، لاموهم علىٰ ذلك ﴿قَالُوٓا۟ أَتُحَدِّثُونَهُم بِمَا فَتَحَ ٱللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾: بما قضىٰ اللهُ عليكم في كتابِكم أنّ محمّدًا حقٌّ وقولَه صدق[2].

الانتصاف: يُوضِّحُ اختلافَ الضَّميرَيْنِ المَذكورَيْنِ قولُه تعالىٰ: ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٢]، الضميرُ الأوّلُ للأزواجِ، والثّاني للأولياءِ لشُمولِ[3] الخِطابِ[4].

قولُه: (بما أنزَلَ ربُّكم في كتابِه). قيلَ: إنّ المُصنِّفَ جعَلَ ﴿عِندَ رَبِّكُمْ﴾ بدَلًا مِن قولِه: به؛ لأنّ ما فتحَ اللهُ وما أنزلَ ربُّكم في كتابِه بمعنىً واحدٍ.

وقلتُ: بلْ قولُه: «بما أنزلَ ربُّكم في كتابه» تفسيرٌ للآيةِ وتلخيصُ مَعناها، فلا يكونُ بدَلًا ولا مُتعلِّقًا بقولِه: ﴿لِيُحَآجُّوكُم﴾. قالَ صاحِبُ التَّقريب: «عندَ» حالٌ مِنَ المجرورِ في «به»، أو

---

(١) وهو ممن اشتدت عداوته لرسول الله ﷺ، وأطلق لسانه في التحريض عليه، فقتله محمد بن مَسْلمة رضي الله عنه بأمر رسول الله ﷺ.

(٢) «معالم التنزيل» (١: ١١٣).

(٣) في (ط): «علىٰ شمول».

(٤) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ١٥٦).

جعلوا مُحاجَّتَهم به وقولَهم: هوَ في كتابِكم هكذا ـ مُحاجَّةً عند الله، ألا تَراكَ تقولُ: هو في كتابِ اللّـهِ هكذا، وهوَ عندَ اللّـهِ هكذا، بمعنًى واحد! ﴿يَعۡلَمُ﴾ جميعَ ﴿مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعۡلِنُونَ﴾، ومِن ذلكَ: إسرارُهم الكفرَ وإعلانُهم الإيمان.

[﴿وَمِنۡهُمۡ أُمِّيُّونَ لَا يَعۡلَمُونَ ٱلۡكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِيَّ وَإِنۡ هُمۡ إِلَّا يَظُنُّونَ * فَوَيۡلٞ لِّلَّذِينَ يَكۡتُبُونَ ٱلۡكِتَٰبَ بِأَيۡدِيهِمۡ ثُمَّ يَقُولُونَ هَٰذَا مِنۡ عِندِ ٱللَّهِ لِيَشۡتَرُواْ بِهِۦ ثَمَنٗا قَلِيلٗاۖ فَوَيۡلٞ لَّهُم مِّمَّا كَتَبَتۡ أَيۡدِيهِمۡ وَوَيۡلٞ لَّهُم مِّمَّا يَكۡسِبُونَ﴾ ٧٨-٧٩]

﴿وَمِنۡهُمۡ أُمِّيُّونَ﴾ **لا يُحسِنون الكَتْبَ** فيُطالِعُوا التوراةَ ويتحقَّقوا ما فيها، ﴿لَا يَعۡلَمُونَ ٱلۡكِتَٰبَ﴾: التوراةَ ﴿إِلَّآ أَمَانِيَّ﴾: إلّا ما هم عليهِ مِن أمانيِّهم،.............

متعلِّقٌ بـ«يحاجّوكُم» إن أُريدَ بـ«عندَ ربِّكم» يومُ القيامة. وقالَ القاضي: في الثّاني نظَر؛ لأنّ الإخفاءَ لا يدفعُه[1].

قولُه: (**جعَلوا مُحاجَّتَهم به**) أي: جعلَ اليهودُ مُحاجّةَ المُسلمينَ بما فتَحَ اللهُ عليهم مُحاجّةً عندَ الله. يعني إذا قالَ المسلمونَ: «هو في كتابِكم هكذا»، كأنّهم قالوا: «هو عندَ الله كذا» وهما بمعنًى واحدٍ من حيثُ المؤدّىٰ لا المبالغةُ؛ لأنَّ الثاني أبلغُ لأنك فيه تُصحِّحُ أنّ ما في الكتابِ ثبَتَ وصحَّ، وأنهُ كلامُ الله ونازلٌ مِن عندِه، فالحُكْمُ به كالحُكْمِ بينَ يدَي الله. ورُوِيَ عن الأنباريِّ أنهُ قال: ﴿عِندَ رَبِّكُمۡ﴾ مَعناه: في حُكْمِ ربِّكم، كما تقولُ: هذا حَلالٌ عندَ أبي حنيفةَ، أي: في حُكمِه، والمعنىٰ: ليكونَ لهم حُجّةً عندَ الله في الدُّنيا والآخرة.

قولُه: (﴿أُمِّيُّونَ﴾ **لا يُحسِنونَ الكَتْبَ**)، قالَ الزجّاجُ: أُمّيٌّ منسوبٌ إلىٰ ما عليهِ جِبلّةُ أمِّه، أي: لا يَكتُبُ، فهو في أنهُ لا يكتُبُ علىٰ ما وُلِدَ عليهِ[2].

---

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٣٤٨).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ١٥٩).

وأنّ اللّـهَ يعفُو عنهم ويرحمُهم ولا يُؤاخِذُهم بخَطاياهم، وأنّ آباءَهم الأنبياءَ يشفعونَ لهم؛ وما تُمَنِّيهم أحبارُهم مِن أنّ النارَ لا تمسُّهم إلا أيّامًا معدودة. وقيلَ: إلّا أكاذيبَ مختلقةً سَمِعُوها مِن علمائِهم فتقبَّلوها علىٰ التقليد. قالَ أعرابيٌّ لابن دَأْبٍ في شيءٍ حدَّثَ به: أهذا شيءٌ رَوَيْتَه أمْ تمنَّيتَه؟ أي: اختلقتَه. وقيلَ إلّا ما يَقرؤون مِن قولِه:

تَـمنَّىٰ كِتابَ اللّـهِ أوّلَ ليلِه

قالَ صاحبُ «النِّهاية»: وفي الحديثِ: «إنّا أُمّةٌ أُميّةٌ لا نكتُبُ ولا نَحسِبُ»(١)، أَرادَ أنّهم علىٰ أصْلِ ولادةِ أُمِّهم أنّهم لم يتعلَّموا الكتابةَ والحِساب.

قولُه: (**وأنّ اللهَ يعْفو عنْهم**) إلىٰ آخرِه: عطفٌ تفسيريٌّ بيانٌ لقولِه: «مِنْ أمانيهم».

قولُه: (**وقيلَ: إلّا ما يقرؤون**). فإنْ قُلتَ: إلّا ما يقرؤون كيفَ(٢) يُناسِبُ قولَه: ﴿**أُمِّيُّونَ**﴾؟ قُلتُ: إنَّ الأُميَّ ربَّما قَدَرَ علىٰ قِراءةٍ ما، كما أنهُ يقدِرُ علىٰ كتابةٍ. ورَوَيْنا عن البخاريِّ ومُسلمٍ: أنّ رسولَ الله ﷺ يومَ الصُّلحِ، أخذَ الكتابَ وليسَ يُحسِنُ يكتُب، فكتبَ: هذا ما قاضىٰ عليهِ محمّدُ بنُ عبدِ الله(٣). وهذا القدْرُ لا يقْدَحُ في التَّسميةِ بالأُميِّ(٤)، ولهذا قالَ المصنِّفُ: «أُميّونَ لا يحسنونَ الكَتْبَ فيُطالعوا التّوراةَ ويتحقّقوا ما فيها».

---

(١) أخرجه البخاري (١٩١٣)، ومسلم (١٠٨٠)، من حديثِ ابن عمرَ رضيَ اللهُ عنهما.

(٢) قوله: «كيف» ساقط من (ف).

(٣) أخرجه البخاري (٢٦٩٩)، ومسلم (١٧٨٣)، من حديثِ البراءِ بن عازب رضيَ اللهُ عنه.

(٤) اتفق العلماء علىٰ أنّ رسولَ الله ﷺ كان لا يخطُّ سطرًا ولا حرْفًا بيدِه، بل كان له كتّاب يكتبون له الوحي، وقد وقع للإمام الباجي رحمه الله القولُ بجوازِ الكتابةِ للنبيِّ ﷺ، وقد اشتدّ النكيرُ عليه بسبب هذه الزلّة، وقد اعتذر عنه الإمام القرطبي في «الجامع لأحكام القرآن» (١٣: ٣٥٢) وذكر أنّ مراد الباجي رحمه الله: أنّ في ذلك زيادةً في معجزاتِه، واستظهارًا علىٰ صِدْقِه وصحّةِ رسالته، وذلك أنهُ كتبَ من غيرِ تعلُّمٍ لكتابة، ولا تعاطٍ لأسبابِها، فكان ذلكَ خارقاً للعادة. وللإمام الذهبيِّ كلامٌ نفيس في تبرئةِ ساحة الباجي في «سير أعلام النبلاء» (١٨: ٥٤٠)، وقد صنّف الإمام الباجي كتابًا مفردًا في بيانِ مقاصده هو «تحقيق المذهب»، وهو مطبوع.

والاشتقاقُ مِن مَنَىٰ؛ إذا قدَّر؛ لأنَّ المتمنِّيَ يقدِّر في نفْسِه ويَحْزُرُ ما يتمنّاه، وكذلكَ المُختلِقُ والقارئ يقدِّرُ أنَّ كلمةَ كذا بَعْدَ كذا. و﴿إِلَّآ أَمَانِيَّ﴾ **مِنَ الاستثناءِ المُنقطع**. وقُرئ: (أمانِيَ) بالتخفيف. ذَكَرَ **العلماءَ الذينَ عانَدُوا** بالتَّحريفِ معَ العِلْمِ والاستيقان، ثُمَّ العوامَّ الذينَ قلَّدوهم، ونبَّهَ علىٰ أنهم في الضَّلالِ سواء؛ لأنَّ العالِمَ عليه أن يَعْمَلَ بعِلْمِه، وعلىٰ العامِّيِّ أن لا يَرضىٰ بالتَّقليدِ والظنِّ وهوَ متمكِّنٌ مِنَ العِلْم. ﴿يَكۡتُبُونَ ٱلۡكِتَٰبَ﴾ المحرَّفَ ﴿بِأَيۡدِيهِمۡ﴾ تأكيدٌ، وهو مِن مَجازِ التأكيد، كما تقولُ لـمَن يُنكِرُ معرفةَ ما كَتَبَه: يا هذا! كَتَبْتَه بيمينِك هذه. ﴿مِّمَّا يَكۡسِبُونَ﴾: مِن الرُّشا.

قولُه: (**مِن الاستثناءِ المُنقطعِ**)[1]. فإنْ قلتَ: لِمَ لا يجوزُ أن يُقدَّرَ ليعلمونَ مفعولاً ثانياً، فيكونَ مُتَّصلًا؟

قلتُ: لا يجوزُ؛ لأنَّ قولَه: ﴿لَا يَعۡلَمُونَ ٱلۡكِتَٰبَ﴾ بيانٌ لقولِه: ﴿وَمِنۡهُمۡ أُمِّيُّونَ﴾، أي: أُميّونَ لا معرفةَ لهم بالكِتاب.

قولُه: (**العلماء الذينَ عانَدوا**) شُروعٌ في بيانِ نَظْمِ الآيات. يعني: أنَّ اللهَ تعالىٰ أنكرَ علىٰ المسلمينَ طمعَهم في إيمانِ اليهودِ بقولِه: ﴿أَفَتَطۡمَعُونَ أَن يُؤۡمِنُواْ لَكُمۡ﴾ [البقرة: ٧٥]، ثُمَّ قسَمَهم فرقتَيْنِ بَعْثًا علىٰ رفْعِ الطَّمَعِ عنهم، لكونِهما في الضَّلالِ سواءٌ: الفِرقةُ الأولىٰ: العلماءُ الذين عانَدوا وحرَّفوا مع العلمِ والاستيقانِ، وهو المُرادُ بقولِه تعالىٰ: ﴿وَقَدۡ كَانَ فَرِيقٞ مِّنۡهُمۡ يَسۡمَعُونَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُۥ﴾ [البقرة: ٧٥]، والفِرقةُ الأخرىٰ: العوامُّ الذين قلَّدوهم، وهو المُرادُ بقولِه: ﴿وَمِنۡهُمۡ أُمِّيُّونَ لَا يَعۡلَمُونَ ٱلۡكِتَٰبَ﴾ [البقرة: ٧٨]، ثُمَّ نبَّه علىٰ التعليلِ لرَفْعِ الطَّمَعِ بقولِه: ﴿أَفَلَا تَعۡقِلُونَ﴾.

وقولُه: ﴿وَإِنۡ هُمۡ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ يعني لا يُطْمعُ في أحَدٍ منهم، لأنَّهم في الضّلالِ سواءٌ، ويجوزُ أنْ يُجعَلَ الضَّميرُ في «يظنون» للفريقَيْن، فنفىٰ عنِ العلماءِ العلمَ في قولِه: «أو لا يعلمون» علىٰ

---

(١) لأنَّ الأمانيَّ ليست من جنس العلم. أفاده العكبريُّ في «التبيان» (١: ٨٠).

[﴿وَقَالُواْ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعۡدُودَةً قُلۡ أَتَّخَذۡتُمۡ عِندَ ٱللَّهِ عَهۡدًا فَلَن يُخۡلِفَ ٱللَّهُ عَهۡدَهُۥٓۖ أَمۡ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعۡلَمُونَ * بَلَىٰ مَن كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَٰطَتۡ بِهِۦ خَطِيٓـَٔتُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ * وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ ٨٠-٨٢]

﴿أَيَّامًا مَّعۡدُودَةً﴾: أربعينَ يومًا عَدَدَ أيّام عبادةِ العِجْل. وعن مُجاهِدٍ: كانوا يقولون: مُدَّةُ الدُّنيا سبعةُ آلافِ سنة، وإنّما نُعذَّبُ مكانَ كلِّ ألفِ سنةٍ يومًا. ﴿فَلَن يُخۡلِفَ﴾ **متعلِّقٌ بمحذوفٍ تقديرُه: إن اتَّخذتُم عندَ اللّٰـهِ عهدًا فلن يُخلِفَ اللّٰـهُ عهْدَه**......

سبيلِ الإنكارِ حيثُ لم يعمَلوا بمُوجَبِه، وعَنِ الـمُقلِّدينَ بقولِه: ﴿لَا يَعۡلَمُونَ ٱلۡكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِيَّ﴾، ثُمَّ حكَمَ أنّهم في الظَّنِّ المُؤدّي إلىٰ الضَّلالِ سواءٌ كقولِه: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنۡ هُمۡ إِلَّا يَخۡرُصُونَ﴾ [الأنعام: ١١٦]، وعليهِ وردَ كلامُ القاضي: قدْ يُطلَقُ الظَّنُّ بإزاءِ العلمِ علىٰ كلِّ رأيٍ واعتقادٍ من غيرِ قاطعٍ، وإنْ جزَمَ به صاحبُه، كاعتقادِ المُقلِّدِ والزّائغِ عن الحقِّ لشُبهةٍ(١)، فعلىٰ هذا في الآياتِ جَمْعٌ وتقسيمٌ، ثُمَّ جَمْعٌ: جمعَ الفريقَيْنِ في قولِه: ﴿أَفَتَطۡمَعُونَ أَن يُؤۡمِنُواْ لَكُمۡ﴾ ثمَّ قسمَهم فريقَيْنِ: علماءَ ومُقلِّدينَ، ثُمَّ جمَعَهم في «يظُنّون».

قولُه: (**مُتعلِّقٌ بمَحذوفٍ تقديرُه: إنِ اتَّخَذْتُم عندَ الله عهْدًا**) فاعلَموا أنّ اللهَ لَن يُخلِفَ عهدَه، فالجُملةُ الشَّرطيّةُ معترضةٌ، والأصلُ: أاتَّخَذْتُم عندَ الله عهْدًا أمْ تقولونَ علىٰ الله ما لا تعلمونَ؟! ويمكنُ أنْ تكونَ الفاءُ سَببيّةً، ليكونَ اتخاذُ العهْدِ مُرتَّبًا عليهِ عدَمُ إخلافِ الله عهدَه، فالمُنكَرُ إذَنْ المجموعُ؛ لأنّهم لـمّا قالوا: ﴿لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعۡدُودَةً﴾ أنكرَ عليهم هذا القولَ، يعني: هذا الذي تقولونَه لا يكونُ إلّا بأَنْ عاهَدْتُم اللهَ عليه، فهو لا يُخلِفُ وعْدَه، ويُؤيِّدُه إعادةُ «لن».

---

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٣٥٠).

و﴿أَمْ﴾ إمَّا أن تكونَ مُعادِلة، بمعنىٰ: أيُّ الأمرَيْن كائنٌ علىٰ سبيلِ التقرير؛ لأنّ العِلْمَ واقعٌ بكونِ أحدِهما؛ ويجوزُ أن تكونَ مُنقطعة. ﴿بَلَىٰ﴾: إثباتٌ لِما بَعْدَ حرفِ النفي، وهوَ قولُه: ﴿لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ﴾، أي: بلىٰ تمسُّكم أبدًا، بدليلِ قولِه: ﴿هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾. ﴿مَن كَسَبَ سَيِّئَةً﴾ مِنَ السيِّئات، يعني: كبيرةً مِنَ الكبائر، ﴿وَأَحَٰطَتْ بِهِۦ خَطِيٓـَٔتُهُۥ﴾ تلكَ واستولَتْ عليه كما يُحيطُ العدوُّ ولم يتفصَّ عنها بالتوبة. وقُرِئ: (خطاياه)،..........

قولُه: (و﴿أَمْ﴾ إمّا أنْ تكونَ مُعادِلةً بمعنىٰ: أيُّ الأمرين كائنٌ)، وهي «أم» المُتَّصلةُ، ومعنىٰ الاتّصالِ أنْ تكونَ مُعادِلةً للهمزةِ، وقرينةً لها وتَجْرِيا مجرىٰ «أيّ» فقولُكَ: أزيدٌ عندَك أمْ عمرٌو؟ بمنزلةِ: أيُّهما عندَك؟ والمُنقطعةُ تكونُ بمعنىٰ الهمزةِ وبَلْ، كقولِك: إنّها لإبلٌ أمْ شاءٌ؟ فكأنهُ حينَ أَخبرَ أنّها لإبلٌ، اعتراهُ شكٌّ، فأَخَذَ يسأَلُ، وأضْربَ عن الإخبار، فقال: بَلْ هي شاءٌ، فكأنّهُ تعالىٰ أضْربَ عن الإنكارِ السابق، واستأنفَ إنكارًا آخرَ أَبلغَ مِنه.

قولُه: (بكَوْنِ آخرِهما)، ويُروىٰ: أحدِهما، والأوّلُ أصحُّ في نُسخةِ المُعزي، و«آخرُهما» هو قولُه: ﴿أَمْ تَقُولُونَ﴾ لكوْنِ الاستفهامِ للتّقرير، ولأنّ العِلمَ تعليلٌ للتّقرير، وهذا القولُ كانَ مسموعًا منهم، وأمّا اتّخاذُهم عندَ الله عهدًا فلا.

قولُه: (ولم يَتَفصَّ) أي: لم يتخلَّصْ بالتوبةِ. هذا مذهبُه[1]. قالَ القاضي: أي: الخَطيئةُ استولَتْ عليه وشمَلَتْ جُملةَ أحوالِه حتّىٰ صارَ كالمُحاطِ بِها لا يَخلو عَنها شيءٌ مِن جوانبِه، وهذا إنّما يصِحُّ في شأنِ الكافرِ؛ لأنَّ غيرَه إنْ لم يكنْ لَهُ سِوىٰ تَصْديقِ قلبِه وإقرارِ لسانِه فلمْ تُحِطِ الخطيئةُ به، ولذلكَ فسَّرَها السَّلَفُ بالكُفرِ. وتحقيقُ ذلك: أنَّ مَنْ أذنبَ ذنبًا ولم يُقلِعْ عنه استَجرَّهُ إلىٰ مُعاوَدةِ مِثلِه والانهماكِ فيه وارتكابِ ما هو أكبرُ مِنه، حتّىٰ تستوليَ عليهِ الذُّنوبُ وتأخذَ بمَجامِعِ قلبِه، فيصيرَ بطبعِه مائلًا إلىٰ المعاصي، مستحسِنًا إيّاها، مُعتقِدًا أنْ لا لذّةَ سِواها،

---

(١) يعني قولَ المعتزلة بخلود أهل الكبائرِ في النار. انظر: «شرح الأصول الخمسة» للقاضي عبد الجبار الهمداني ص١٣٧.

و(خطيئاتُه). وقيل في الإحاطة: **كانَ ذَنْبُه أغلبَ مِن طاعتِه**. وسأَلَ رجلٌ الحسنَ: ما الخطيئةُ؟ قالَ: **سبحان الله ألا أراكَ ذا لِـحْيةٍ** وما تدري ما الخطيئةُ!.................

مُبغِضًا لـمَن يمنَعُهُ عنها، مُكذِّبًا لـمَن ينصَحُه فيها، كما قالَ تعالىٰ: ﴿ثُمَّ كَانَ عَـٰقِبَةَ ٱلَّذِينَ أَسَـٰٓـُٔوا۟ ٱلسُّوٓأَىٰٓ أَن كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ﴾ [الروم: ١٠](١).

قُلت: وما يعضُدُ قولَ السَّلَفِ الصَّالحِ أنَّ الآيَةَ وردتْ لردِّ زَعْمِ اليهودِ بأنَّ النّارَ لن تـمَسَّهم إلّا أيّامًا معدودةً وإثبات الوعيدِ بالخلودِ في النّارِ، فجيءَ بها عامًّا ليدْخُلوا فيهِ دُخولًا أوّليًا، ثمّ أُردِفتْ بما هي مُقابِلة لمعناها، وهي وصْفُ المؤمنين، وخُتِمتْ بذكْرِ الخلودِ، وذلكَ قولُه تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ أُو۟لَـٰٓئِكَ أَصْحَـٰبُ ٱلْجَنَّةِ ۖ هُمْ فِيهَا خَـٰلِدُونَ﴾ [البقرة: ٨٢] وهو عطْفٌ علىٰ قولِه: ﴿مَن كَسَبَ سَيِّئَةً﴾ [البقرة: ٨١]، وغيَّرَ معنىٰ الشَّرطيّةِ فيها إلىٰ الثُّبوتِ الصِّرفِ لترجيحِ جانبِ الرَّحمة.

قال السَّجاوَنْـديّ: تقول: مَنْ دخلَ داري فأكْرِمْـه، دخولُ الفاءِ يقتضي إكرامَ كلِّ مَنْ دخَلَ لكن علىٰ خَطرِ أنْ لا يُـكْرَم، وفي الذي دخلَ مع الفاءِ يُكرَمُ حقيقة، فلذلكَ قالَ: ﴿مَن كَسَبَ سَيِّئَةً﴾ و﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ ... فَلَهُمْ﴾ [البقرة: ٢٧٤] فيما لا يكون(٢).

قولُه: (**كانَ ذَنبُه أغْلبَ مِنْ طاعتِه**) هذا أيضًا مَبنيٌّ علىٰ مَذْهبِه والقولِ بالـمُوازَنـةِ والإحباطِ، وقد سبقَ إبطالُه.

قولُه: (**سُبحان الله، ألا أراك ذا لِحيةٍ**)، تعَجَّبَ مِنهُ ومِنْ سُؤالِه، يعني: بلَغْتَ مَبلغَ الكمالِ وأنتَ ناقِصٌ لمْ تعلَمْ ما وجبَ عليكَ تعلُّمُه.

---

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٣٥٢).

(٢) قوله: «فيما لا يكون» ساقط من (ط).

انظرْ في الـمُصحفِ فكلُّ آيةٍ نهىٰ فيها الله عنها وأخبرَكَ أنه مَن عَمِلَ بها أدخلَه النارَ فهيَ الخطيئةُ الـمُحِيطة.

[﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِي ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَقُولُوا۟ لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنكُمْ وَأَنتُم مُّعْرِضُونَ﴾ ٨٣]

قولُه: (فهي الخَطيئةُ المُحيطة)، الضَّميرُ راجعٌ إلىٰ ما يرجِعُ الضَّميرُ في «عنها» إليها، وهي الخَطيئةُ المُقيَّدةُ، والضميرُ في «أنهُ» للشأن.

والخَطيئةُ والسيئةُ متقاربتان، إلّا أنّ الخَطيئةَ أكثرُ ما تُستعمَلُ فيما لا يكونُ مقصودًا إليهِ في نفسِه، بلْ يكونُ القصدُ إلىٰ شيءٍ آخرَ لكنْ تولَّدَ مِنه ذلكَ الفعلُ، كمَن يَرْمي صيْدًا فأصابَ إنسانًا، أو شرِبَ مُسكِرًا فجَنىٰ جنايةً، وفي «الأساس»: أخْطأ في المَسألةِ وفي الرأي، وخَطِئَ خطأً عظيمًا؛ إذا تعمَّدَ الذَّنب، ويُقالُ: لأنْ تُخطِئَ في العِلْمِ خيرٌ مِن أنْ تُخطِئَ في الدِّينِ، وقيلَ: هما واحدٌ.

الرَّاغِب: الخطيئةُ والسيِّئةُ يتقاربانِ، لكنَّ الخطيئةَ أكثرُ ما تُقالُ فيما لا يكونُ مقصودًا إليهِ في نفسِه، بلْ يكونُ القصدُ سببًا لتولُّدِ ذلكَ الفعلِ كمَن يرمي صيْدًا وأصابَ إنسانًا، أو شَرِبَ مُسكِرًا فجَنىٰ في سُكرِه جنايةً. ثمّ السَّببُ سَببانِ: سَببٌ محظورٌ كشُربِ المُسكرِ وما يتولَّدُ مِن الخطأِ عنه غيرَ مُتجافٍ عنه، قال تعالىٰ: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَآ أَخْطَأْتُم بِهِۦ وَلَٰكِن مَّا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [الأحزاب: ٥]. فالخطيئةُ هنا هي التي لا تكونُ عن قصْدٍ إلىٰ فِعلِه، وقولُه تعالىٰ: ﴿نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾ [البقرة: ٥٨] فهي المقصودُ إليها. والخاطئُ هو القاصدُ للذَّنبِ وعلىٰ قولِه تعالىٰ: ﴿لَّا يَأْكُلُهُۥٓ إِلَّا ٱلْخَٰطِـُٔونَ﴾ [الحاقة: ٣٧]، وقد سمّىٰ الذّنبَ خاطِئةً في قولِه تعالىٰ: ﴿وَٱلْمُؤْتَفِكَٰتُ بِٱلْخَاطِئَةِ﴾ [الحاقة: ٩] أي: الذنبِ العظيم، نحوَ قولِهم: شِعْرٌ شاعِرٌ[1].

(١) «مفردات القرآن» ص٢٨٨-٢٨٩. وقول الراغب بتمامه ساقط من (ط).

﴿لَا تَعۡبُدُونَ﴾: إخبارٌ في معنىٰ النهي، كما تقولُ: تذهبُ إلىٰ فلانٍ تقولُ له كذا، تريدُ الأمْرَ، وهو أبلغُ مِن صريحِ الأمْرِ والنهي؛ لأنه كأنّه سُورِعَ إلىٰ الامتثالِ والانتهاء، فهوَ يُخبِرُ عنه، وتنصرُه قراءةُ عبدِ الله وأُبيٍّ: (لا تعبدوا)، ولا بدَّ مِن إرادةِ القول، **ويدلُّ عليه ـ أيضًا ـ** قولُه: ﴿وَقُولُوا۟﴾.

وقولُه: ﴿وَبِٱلۡوَٰلِدَيۡنِ إِحۡسَانًا﴾ إمّا أن يُقَدَّر: وتُحسِنونَ بالوالدَيْن، أوْ وأَحسِنوا. وقيلَ: هوَ جوابُ قولِه: ﴿أَخَذۡنَا مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ إجراءً له مُجْرىٰ القَسَم، كأنّه قيلَ: **وإذْ أقسَمْنا عليهم لا تَعْبُدون**. وقيلَ: معناه: أن لا تَعبُدوا، فلمّا حُذِفتْ «أنْ» رُفِعَ، كقوله:...

قولُه: (**ويدلُّ عليه أيضًا**) أي: علىٰ أنّ الإخبارَ في معنىٰ النَّهيِ، عطفُ قوله: «قُولوا» عليهِ وهو أمرٌ؛ لأنّ المُناسِبَ أن يُعطَفَ إنشائيٌّ علىٰ إنشائيٍّ أو ما في معناه.

قولُه: (**وإذْ أقسَمْنا عليهم لا تَعبدون**)، قالَ أبو البقاءِ: في إعرابِ ﴿لَا تَعۡبُدُونَ﴾ وجوهٌ: أحدُها: أنهُ جوابُ قسَم دَلَّ عليهِ المعنىٰ، أي: أحلفناهم[1] أو قُلنا لهم: بالله لا تعبدون، وثانيها: أنّ مُرادَهُ[2] أي: أخذْنا مِيثاقَ بني إسرائيلَ علىٰ أنْ لا تعبُدوا إلّا الله، فحذَفَ حرفَ الجَرِّ ثمّ حذَفَ «أنْ» فارتفعَ الفعلُ، وثالثُها: نصبٌ علىٰ الحالِ، أي: أخذْنا مِيثاقَهم مُوحِّدينَ، وهي حالٌ مُصاحِبةٌ ومُقدَّرةٌ لأنّهم كانوا وقْتَ أخْذِ ميثاقِهم موحِّدينَ، والتزَموا الدوامَ علىٰ التَّوحيد، ولو جعلْتَها حالًا مُصاحِبةً فقَطْ ـ علىٰ أنْ يكونَ التَّقديرُ: أخذْنا ميثاقَهم مُلتزِمينَ الإقامةَ علىٰ التَّوحيدِ ـ جاز، ولو جعلْتَها حالًا مُقدَّرةً ـ علىٰ أنْ يكونَ التَّقديرُ: أخذْنا ميثاقَهم مُقدِّرينَ التَّوحيد أبداً ما عاشوا ـ جاز، ورابعُها: لفْظُه لفظُ الخبرِ ومعناه النَّهي[3].

---

(١) في (ح): «أخلقناهم».

(٢) في (ح): «إذ أن مُراده».

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٨٤).

أَلا أَيُّهذا الزَّاجِري أَحضُرُ الوَغىٰ

ويدلُّ عليه قراءةُ عبدِ الله: (أن لا تَعْبُدوا)، ويَحْتملُ (أن لا تعبدوا) أن تكونَ «أَنْ» فيه مفسِّرةً، **وأن تكون «أنْ» مع الفعلِ بدلًا عَنِ الميثاق**، كأنه قيل: أَخذْنا ميثاقَ بَني إسرائيلَ توحيدَهم. **وقُرئ بالتاءِ**؛ حكايةً لِما خُوطِبوا به،..........................

قولُه: (**ألا أيُّهذا الزاجِري أَحْضُرُ الوغىٰ**). قائلُه طرَفة، وتمامه:

وأن أشهَدَ اللذّاتِ هل أنْتَ مُخلدي[1]

الوغىٰ: الصَّوتُ. ومِنه قيلَ للحربِ: الوغىٰ. والتَّقديرُ: أنْ أحضرَ الوغىٰ، فلمّا حذَفَ «أنْ» حذَفَ أثرَه[2]. يقولُ: أيُّها اللائمي علىٰ حضورِ الحربِ وشُهودِ اللذّاتِ هلْ تُخلِدُني إنْ كففْتُ عنهما؟

الوغىٰ: يُكتَبُ بالياءِ؛ لأنّ الألِفَ يُؤذِنُ أنهُ مقلوبٌ عن الواو، وليسَ في الأسماءِ اسمٌ أوّلُه واوٌ وآخِرُه واوٌ إلّا الواو.

قولُه: (**وأنْ تكونَ أنْ معَ الفعلِ بدلًا عن الميثاقِ**)، و«أنْ» علىٰ هذا: ناصبةٌ، فتَجعَلُ الجملةَ كما هي عبارةً عن معنىٰ التوحيدِ؛ لأنّ معنىٰ قولِه: «ألّا تعبُدوا إلا الله» التوحيدُ، وهذا البدلُ ليسَ في حُكْمِ المُنَحّىٰ لقولِه: «ميثاقُ بني إسرائيلَ توحيدُهم».

قولُه: (**وقُرِئَ بالتاء**)، قرأها ابنُ عامر، وأبو عمرٍو، ونافعٌ، وعاصمٌ، وابنُ كَثير[3]، وقَرأ حمزةُ والكِسائيُّ بالياءِ؛ لأنَّ بني إسرائيلَ اسمٌ ظاهِرٌ، والأسماءُ الظاهرةُ كلُّها غُيَّبٌ.

---

(١) «ديوان طرفة» ص٦.

(٢) وهذا خطأ عند البصريِّن، لأنهُ أضمر ما لا يتصرَّفُ وأعمله، فكأنهُ أضْمر بعضَ الاسم. أفاده التبريزي في «شرح المعلّقات العشر» ص١٣٢.

(٣) هذا وهم من المصنف رحمه الله، فابن كثير ممن قرؤوا ﴿لَا يَعۡبُدُونَ﴾ [البقرة: ٨٣] بالياء مثل قراءة حمزة والكسائي. انظر: «النشر في القراءات العشر» (٢: ٢١٨)، «معجم القراءات» (١: ١٣٨).

وبالياءِ؛ لأنهم غُيَّب. ﴿حُسۡنٗا﴾: قولًا هو حسنٌ في نفْسِه؛ لإفراطِ حُسْنِه. وقُرئ: (حَسَنًا) و(حُسْنَىٰ) علىٰ المصدرِ، كبُشْرىٰ. ﴿ثُمَّ تَوَلَّيۡتُمۡ﴾ علىٰ طريقةِ الالتفات، أي: تولَّيتُم عَنِ الميثاقِ ورفضتُموه، ﴿إِلَّا قَلِيلٗا مِّنكُمۡ﴾:..........................

قولُه: (هو حسَنٌ في نفسِه لإفراطِ حُسْنِه) يريدُ أنَّ «حُسْنًا» مصدَرٌ وُصِفَ بِهِ للمُبالغةِ نحوَ: رجلٌ عدْلٌ. قال الواحديُّ: الحسَنُ لغةٌ في الحُسنِ كالرَّشَدِ والرُّشد[١].

قولُه: (وقُرِئَ حَسَنًا)، قرأَ حمزةُ والكسائيُّ «حَسَنًا» بالفتْحِ، والباقونَ: بالضَّمِّ[٢]، وأمّا «حُسنىٰ» فشاذّة[٣].

قولُه: (وحُسْنىٰ علىٰ المَصدَرِ كبُشرىٰ) كأنهُ ردٌّ لقولِ الزّجاجِ؛ لأنهُ قالَ: أمّا حُسنىٰ فخطأٌ لا ينبغي أنْ يُقرَأَ به، ونحْوُ بابِ الأفعلِ والفُعلىٰ لا يُستعملُ إلّا بالأَلِفِ واللامِ كقولِه تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتۡ لَهُم مِّنَّا ٱلۡحُسۡنَىٰٓ﴾[٤] [الأنبياء: ١٠١].

قالَ القاضي: والمُرادُ بقولِه: ﴿حُسۡنٗا﴾: ما فيه تخلُّقٌ وإرشاد[٥]؛ لأنّ المُتكلِّمَ إمّا أنْ يتكلَّمَ من جِهةِ نفسِه فينبغي أنْ لا يصدُرَ منه إلّا ما يدخلُ تحتَ مكارمِ الأخلاق، وإمّا مِن جهةِ مخاطَبِه فكذا يَنبغي أنْ لا يتكلَّمَ إلّا بما يُرشِدُه إلىٰ طريقِ الحقِّ والصِّراطِ المُستقيم.

قولُه: (﴿ثُمَّ تَوَلَّيۡتُمۡ﴾ علىٰ طريقةِ الالتفاتِ)، وهو من الغَيْبةِ في قولِه: ﴿أَخَذۡنَا مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ إلىٰ الخطابِ، والفائدةُ التأنيبُ والتوبيخُ، استحضرهم فوبَّخَهم.

---

(١) «الوسيط في التفسير» (١: ١٦٧) وحكاه عن الزجاج عن الأخفش فقال: زعمَ الأخفش أنهُ يجوزُ أن يكون «حُسنًا» في معنىٰ «حسَنًا». انتهىٰ.

(٢) «النشر» (٢: ٢١٨).

(٣) وهي ممّا يُنسَبُ إلىٰ أُبيٍّ وطلحة بن مُصرِّف. لتمامِ الفائدةِ انظر: «البحر المحيط» (١: ٢٨٥).

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ١٦٤).

(٥) «أنوار التنزيل» (١: ٣٥٣).

قيلَ: هم الذينَ أَسْلَموا منهم، ﴿وَأَنتُم مُّعۡرِضُونَ﴾: وأنتم قومٌ عادتُكم الإعراضُ عَنِ المواثيقِ والتَّوليةُ.

قولُه: (**قيلَ: هُم الذين أسلموا منهم**). قالَ القاضي: لعلّ الخطابَ مَع الموجودينَ منهم في عهدِ الرسولِ ﷺ ومَنْ قبْلَهم علىٰ التّغليب(١).

وقلتُ: فالأوفَقُ أنْ يُقالَ: إنّ أصلَ الكلامِ: «ثمّ تولّوْا وهم مُعرِضون»، لقولِه: ﴿وَإِذۡ أَخَذۡنَا مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾، أي: اذكُر وقْتَ أخْذِنا ميثاقَ بني إسرائيل، وتولّيَهم وإعراضَهم عن ذلك، فعدَلَ إلىٰ خطابِ الموجودينَ منهم تغليبًا، وإشعارًا بأنَّ التوليَ الذي حصلَ مِنهم في عهدِ النبيِّ ﷺ ليسَ ببِدْعٍ مِنهم؛ لأنه دأْبُهم ودَأْبُ أسلافِهم، فلا يكونُ في الكلامِ التفاتٌ، ولا يصحُّ أنْ يكونَ حالًا كما في قولِه: ﴿ثُمَّ ٱتَّخَذۡتُمُ ٱلۡعِجۡلَ مِنۢ بَعۡدِهِۦ وَأَنتُمۡ ظَٰلِمُونَ﴾ [البقرة: ٩٢].

قولُه: (**وأنتم قومٌ عادتُكمُ الإعراضُ**)، يشيرُ إلىٰ أنّه مِن الاعتراضِ والتَّذييل كما سيجيءُ في قولِه: ﴿ثُمَّ ٱتَّخَذۡتُمُ ٱلۡعِجۡلَ مِنۢ بَعۡدِهِۦ وَأَنتُمۡ ظَٰلِمُونَ﴾ [البقرة: ٩٢].

وقيل: لا يجوزُ أنْ تكونَ الواوُ للحالِ، لأنّ التّوليَ والإعراضَ واحِد. ورُدَّ بما روىٰ صاحبُ «التَّخمير» عن أبي عليّ(٢): الحالُ مؤكّدةٌ في قولِه تعالىٰ: ﴿ثُمَّ وَلَّيۡتُم مُّدۡبِرِينَ﴾ [التوبة: ٢٥] لأنّ في «ولّيْتُم» دِلالةً علىٰ أنّهم مُدبِرون.

الرّاغبُ: ﴿وَأَنتُم مُّعۡرِضُونَ﴾ حالٌ مُؤكدةٌ إذا جُعِلا شيئًا واحِدًا، وقيل: إنّ التّولّيَ والإعراضَ مثَلٌ مأخوذٌ مِن سلوكِ الطّريق. وإذا اعتبَرْنا حالَ سالكِ المَنهجِ في ترْكِه سُلوكَه، فلهُ حالتان: إحداهما: أنْ يرجِعَ عَوْدُه علىٰ بَدْئِه، وذلك هو التولّي، والثانية: أنْ يترُكَ المنهجَ ويأخذَ في عُرْضِ الطريق، والمُتولّي أقربُ أمرًا مِن المُعرِضِ، لأنهُ متىٰ ندِمَ علىٰ رُجوعِه سهُلَ

---

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٣٥٣).

(٢) يعني الفارسي.

[﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَآءَكُمْ وَلَا تُخْرِجُونَ أَنفُسَكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ ثُمَّ أَقْرَرْتُمْ وَأَنتُمْ تَشْهَدُونَ ۞ ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِّنكُم مِّن دِيَٰرِهِمْ تَظَٰهَرُونَ عَلَيْهِم بِٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ وَإِن يَأْتُوكُمْ أُسَٰرَىٰ تُفَٰدُوهُمْ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ ۚ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ۚ فَمَا جَزَآءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ إِلَّا خِزْىٌ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰٓ أَشَدِّ ٱلْعَذَابِ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ۞ أُولَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُا۟ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا بِٱلْءَاخِرَةِ ۖ فَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمُ ٱلْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ﴾ ٨٤-٨٦]

﴿لَا تَسْفِكُونَ دِمَآءَكُمْ وَلَا تُخْرِجُونَ أَنفُسَكُم﴾: لا يفعلُ ذلكَ بعضُكم ببَعْض، **جَعَلَ غيرَ الرَّجلِ نفْسَه** إذا اتَّصلَ به أَصْلًا أوْ دِينًا. وقيلَ: إذا قَـتَلَ غيرَه فكأنما قَـتَلَ نفْسَه؛ لأنه يُقتَصُّ منه. ﴿ثُمَّ أَقْرَرْتُمْ﴾ بالـمِيْثاق، واعترفتُم علىٰ أنفسِكم بلُزومِه ﴿وَأَنتُمْ تَشْهَدُونَ﴾ عليها،..

عليه العَوْدُ إلىٰ سلوكِ المَنهجِ، والمُعرِضُ - من حيثُ تَـرَكَ المَنْهجَ وأخَذَ في عُرضِ الطريق - يحتاجُ إلىٰ طلبِ منهجِه، فيعسرُ عليهِ العَوْدُ إليه، وهذا غايةُ الذَّمّ؛ لأنّهم جمَعوا بينَ العَوْدِ عن السُّلوكِ، والإعراض عن المَسلَك. وقيل: إنّ التولّيَ قد يكونُ لحاجةٍ تدعو إلىٰ الانصرافِ مع ثُبوتِ العَقْد، والإعراضُ هو الانصرافُ(١) عن الشيءِ بالقلب(٢).

قولُه: (**جعلَ غيْرَ**(٣) **الرَّجلِ نفْسَه**) أي: جعلَ غيرَ الرجلِ إذا اتّصلَ بِهِ من جهةِ الأصلِ أو الدينِ بمَنزلةِ نفسِه، ثمَّ نسبَ إلىٰ نفسِه ما كان منسوبًا إلىٰ الغير، فهو مِن بابِ المجازِ بأدنىٰ مُلابَسة، وقولُه: «إذا قتلَ غيرَه فكأنّما قتلَ نفْسَه» مِن بابِ إطلاقِ المُسبَّب علىٰ السَّبب.

---

(١) من قوله: «مع ثبوت» إلىٰ هنا ساقط من (ط).

(٢) «تفسير الراغب» (١: ٢٤٧-٢٤٨).

(٣) في (ف): «عزَّ».

كقولِك: فلانٌ مقرٌّ علىٰ نفْسِه بكَذا شاهدٌ عليها. وقيلَ: وأنتم تَشْهدونَ اليومَ ـ يا معشرَ اليهود ـ علىٰ إقرارِ أَسْلافِكم بهذا الميثاق. ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰؤُلَآءِ﴾: استبعادٌ لِـما أُسنِدَ إليهم مِنَ القتلِ والإجلاءِ والعُدْوانِ بَعْدَ أخذِ الميثاقِ منهم وإقرارِهم وشهادتِهم. والمعنىٰ: **ثُمَّ أنتم بَعْدَ ذلكَ هؤلاءِ** المشاهَدُون، يعني: إنكم قومٌ آخرونَ غيرُ أولئك الـمُقِرِّين؛........

قولُه: (**كقولِك: فُلانٌ مُقِرٌّ علىٰ نفْسِه [بكذا] شاهِدٌ عليها**). قالَ القاضي: ﴿وَأَنتُمْ تَشْهَدُونَ﴾ [البقرة: ٨٤] توكيدٌ، كقولِك: أقرَّ فلانٌ شاهدًا علىٰ نفسِه(١).

وقلتُ: إنهُ لَمّا قالَ: أقرَّ فُلانٌ، احتَملَ أنهُ تكلَّمَ بما يَلزَمُ مِنه الإقرارُ، فأزيلَ الاحتمالُ بقَوْلِه: شاهدًا علىٰ نفسِه، أي: أقرَّ إقرارًا يُشبِهُ شَهادةَ مَن يَشهَدُ علىٰ غيرِه بإثباتِ البيِّنة له.

قولُه: (**وقيل: وأنتم تشهدونَ**) يعني: وأنتم تَشهدونَ: إمّا جارٍ علىٰ الالتفاتِ السابق علىٰ رأي المُصنِّف، والخطابُ مع الحاضرينَ فحَسْب، وعلىٰ رأي القاضي: هو جارٍ علىٰ سَنَنِ الخطابِ السّابقِ معَ اليهودِ الحاضرينَ لحضرة الرِّسالةِ علىٰ التغليبِ، لكن أخْذَ الميثاقَ والإقرارَ والشّهادةَ مِن أسلافِهم، فخوطبوا به، لكونِهم أولادَهم، ويجوزُ أنْ يُخَصَّ قولُه: ﴿وَأَنتُمْ تَشْهَدُونَ﴾ وحْدَهُ بالحاضرينَ(٢)، وعلىٰ الأوّلِ يجوزُ أنْ يكونَ ﴿وَأَنتُمْ تَشْهَدُونَ﴾ حالًا علىٰ سبيلِ التتميم، وعلىٰ هذا عَطْفُ جُملةٍ علىٰ جملة للإلزام والتّبكيت.

قولُه: (**ثُمّ أنتم بعدَ ذلك هٰؤلاءِ**). «ثمّ» للاستبعادِ. يعني: أيُّها الحاضرونَ أنتُم بعد أخْذِ الميثاقِ عليكم، وإقرارِكم به، وشهادتِكم عليه، هٰؤلاءِ الناقضون. وكان مِن حقِّ الظاهرِ: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ﴾ بعد ذلك التوكيدِ في الميثاقِ نقضْتُم العهْدَ، فتقتلونَ أنفُسَكُم، وتُخرِجونَ فريقًا منكم مِن ديارِهم، أي: صِفتُكمُ الآنَ غيرُ الصفةِ التي كُنتم عليها، فأُدخِلَ «هٰؤلاءِ» وأُوقِعَ خبرًا لـ«أنتم» وجعلَ قوله: ﴿تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٨٥] جُملةً مُبيِّنةً مُستقِلّةً لتُفيدَ أنّ الذي تغيَّرَ هو الذاتُ نفسُها، نَعْياً عليهم بشدّة وكادةِ أَخْذِ الميثاق، ثمّ تساهُلَهم فيه وقلّةَ المُبالاة به.

---

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٣٥٤).

(٢) قوله: «ويجوز أن يخص قوله: ﴿وَأَنتُمْ تَشْهَدُونَ﴾ وحده بالحاضرين» ساقط من (ط).

تنزيلًا لتغيُّرِ الصِّفةِ منزلةَ تغيُّرِ الذات، كما تقولُ: رَجَعْتَ بغيرِ الوجهِ الذي خَرَجْتَ به. وقولُـه: ﴿تَقْتُلُونَ﴾ بيانٌ لقولِه: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰؤُلَآءِ﴾، وقيل: ﴿هَٰؤُلَآءِ﴾ موصولٌ بمعنىٰ: الَّذِينَ. وقُرِئ: ﴿تَظَٰهَرُونَ﴾ بحذفِ التاءِ وإدغامِها، و(تَتَظاهرون) بإثباتِها،....

قولُه: (**رجَعْتَ بغيرِ الوجهِ الذي خرَجْتَ به**)، يعني: ما أنْتَ بالذي كُنْتَ مِن قَبْلُ، وكأنَّك أُذهِبَ بك، وجيءَ بغيرِك، وفي الحديثِ: «دخلَ بوجْهِ غادر، وخرجَ بوجهِ كافر»[1].

قولُه: (﴿تَقْتُلُونَ﴾ **بيانٌ**)، كأنهُ لـمّا قيل: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰؤُلَآءِ﴾ قالوا: كيفَ نحنُ؟ فجيءَ بقولِه: ﴿تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾ تفسيرًا له[2].

قولُه: (**وقيل: ﴿هَٰؤُلَآءِ﴾ موصولٌ بمعنىٰ: الذين**). قال أبو البقاء: ويَضْعُفُ أن يكونَ ﴿هَٰؤُلَآءِ﴾ خبرًا بمعنىٰ «الذين» و﴿تَقْتُلُونَ﴾ صفتُه؛ لأنَّ مذهبَ البَصْريّين أنَّ «هؤلاء» لا يكونُ بمنزلةِ «الذين»، وأجازَه الكوفيون[3].

قولُه: (**وقُرِئَ: ﴿تَظَٰهَرُونَ﴾**) بحذفِ التاء وتخفيفِ الظاء: قرأها عاصمٌ وحمْزةُ والكسائيُّ، و«تظّاهَرون» بإدغام التاءِ: الباقون[4]، و«تَتَظَاهَرونَ» و«تَظَّهَّرون»: شاذّتان[5]. قال القاضي: «تَظاهرون»: حالٌ من فاعِلِ «تُخرِجون»، أو من مفعولِه، أو كِلَيْهما، والتظاهرُ: التعاوُنُ، من الظَّهْر[6].

---

(١) أورده الفاكهي في «أخبار مكة» (٢: ٢٥٨) رقم (١٤٧٠)، وفيه أن رسول الله ﷺ قال ذلك في الحُطَم بن ضبيعة بن شرحبيل. ونصه: «لقد دخل إليَّ بوجه كافر، وخرج من عندي بقفا غادر».

(٢) هذه الفقرة وردت في (ط) قبل الفقرة السابقة.

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٨٦).

(٤) «فمن قرأ بالتشديد أدْغمَ التاءَ في الظاءِ لقُربِ المخرَجَيْنِ، وأتىٰ بالكلمةِ علىٰ أصلِها من غيرِ حذف، ومن قرأ: «تظاهرون» بالتخفيف، والأصلُ أيضًا فيه: «تتظاهرون»، حذف التاء الثانية لاجتماعِ تاءَيْن إحداهُما تاءُ الاستقبال، والثانية تاءٌ تُزادُ في الفعل». انتهىٰ. من «حجّة القراءات» لابن زنجلة ص١٠٤.

(٥) انظر: «الدرّ المصون» (١: ٢٨٥).

(٦) «أنوار التنزيل» (١: ٣٥٦).

و(تَظَّهَّرون) بمعنىٰ: تتظهَّرون، أي: تتعاونونَ عليهم. **وقُرِئَ: (تَفْدُوهم)** و﴿تُفَـٰدُوهُمْ﴾، و(أَسْرىٰ) و﴿أُسَـٰرَىٰ﴾.

﴿وَهُوَ﴾: ضميرُ الشأن، **ويجوزُ أن يكونَ مُبهمًا، تفسيرُه:** ﴿إِخْرَاجُهُمْ﴾. ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَـٰبِ﴾ أي: بالفِداء ﴿وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ﴾ أي: بالقتالِ والإجْلاء؛ **وذلك أنّ قُرَيْظَةَ كانوا حُلَفاءَ** الأَوْس، والنَّضيرَ كانوا حُلفاءَ الـخَزْرَج،........

قولُه: (**وُقرِئَ:** «**تفدوهم**» و﴿تُفَـٰدُوهُمْ﴾)، والثانيةُ قراءةُ نافعٍ وعاصمٍ والكِسائيِّ[١]، والأولىٰ قراءةُ الباقين. و«أَسْرىٰ» لحمزةَ وحْدَهُ، و﴿أُسَـٰرَىٰ﴾ للباقين[٢].

قولُه: (**ويجوزُ أن يكونَ مُبْهماً، تفسيرُه:** ﴿إِخْرَاجُهُمْ﴾) كما في قولِه تعالىٰ: ﴿إِنْ هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا﴾ [المؤمنون: ٣٧] هذا الضميرُ مُبْهمٌ لا يُعلَمُ ما يُعنىٰ به إلّا بما يَتلوهُ مِن بيانِه، كما تقولُ: هي العربُ تقولُ ما شاءت.

قالَ أبو البقاء: يجوزُ أن يكونَ هو ضميرَ الإخراجِ المدلولَ عليه بقولِه: ﴿وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِّنكُم﴾ [البقرة: ٨٥] وَيكونَ: «مُحَرَّمٌ» الخبَر، وإخراجُهم: بدلٌ من الضميرِ في «مُحَرَّم»، أو مِن «هو»، وأن يكونَ هو ضميرَ الشأنِ، و«مُحَرَّمٌ»: خبَرُه، وإخراجُهم: مرفوعٌ بـ«مُحَرّم»، ويجوزُ أن يكونَ إخراجُهم مُبتدأً، و«مُحرّمٌ» خبرٌ مقدَّمٌ، والجُملةُ خبرُ «هو»[٣].

قولُه: (**وذلك أنّ قُريظةَ كانوا حلفاءَ**)، اعلمْ أنّ الذينَ كانوا نازلينَ بيَثْربَ فرقتان: اليهودُ وهما قَبيلتان: بَنو قُريظةَ والنضير، والمشركونَ وهما أيضًا قَبيلتـان: الأوسُ والخزرج، وكانَ

---

(١) وحُجَّتُهم في هذا الاختيار: أنّ هذا فِعلٌ من فريقَين، أي: يفدي هٰؤلاءِ أساراهم من هٰؤلاءِ، وهٰؤلاء أساراهم من هٰؤلاء. انظر: «حجة القراءات» ص١٠٤.

(٢) وحُجَّتُهم في ذلك: أنّ في دينِ اليهودِ ألّا يكونَ أسيرٌ مِن أهلِ مِلّتِهم في إسارِ غيرهم، وأنّ عليهم أن يفدوهم بكلِّ حال، وإن لم يُفدِهم القوم الآخرون. انتهىٰ. من «حجّة القراءات»، ص١٠٥.

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٨٧).

فكانَ كلُّ فريقٍ يُقاتِـلُ مع حُلفائه، وإذا غَلبوا خرَّبوا دِيارَهم وأخرَجُوهم، **وإذا أُسِرَ رَجلٌ من الفريقَيْن جَمَعُوا** له حتىٰ يَفْدُوه، فعيَّرتهم العربُ وقالت: كيفَ تُقاتِلونهم ثُمَّ تَفْدُونهم؟! **فيقولونَ: أُمِرْنا أن نَفْدِيَـهم** وحُرِّم علينا قتالُهم، ولكنّا نَسْتحيي أن نُذِلَّ حلفاءَنا.

والخِزْيُ: قتلُ بني قُرَيظةَ وأسْرُهم، وإجلاءُ بَني النَّضير، وقيلَ: الجِزْيةُ. وإنما رُدَّ مَن فعَلَ منهم ذلكَ إلىٰ أشدِّ العذاب؛ لأنّ عصيانَه أشدُّ. وقُرِئ: (تُـرَدُّون) و﴿تَعْمَلُونَ﴾ بالتاءِ والياء. ﴿فَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ﴾ عذابُ الدُّنيا بنقصانِ الجزية ولا ينصرُهم أحدٌ بالدفعِ عنهم، وكذلكَ عذابُ الآخرة.

[﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ وَقَفَّيْنَا مِنۢ بَعْدِهِۦ بِٱلرُّسُلِ ۖ وَءَاتَيْنَا عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَيَّدْنَٰهُ بِرُوحِ ٱلْقُدُسِ ۗ أَفَكُلَّمَا جَآءَكُمْ رَسُولٌۢ بِمَا لَا تَهْوَىٰٓ أَنفُسُكُمُ ٱسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا ...

بينَهم ـ أي: بين الأوسِ والخزرجِ ـ ثاراتٌ ومُناصَباتٌ، فاستحلفَ الأوسُ قُرَيْظةَ، والخَزْرجُ النضيرَ لنُصرتِهم علىٰ صاحِبِهم، ولم يكُنْ بين اليهودِ مُخالفةٌ ولا قِتال، وإنّما كانوا يُقاتِلونَ لأجْلِ حلفائهم.

قولُه: (**وإذا أُسِرَ رجلٌ من الفريقَين**) أي: من بني قُرَيظةَ والنضيرِ، «جَمَعوا» أي: كِلا الفريقَين «حتّىٰ يُفدوهُ» من المُشركين.

قولُه: (**فيقولون: أُمِرْنا أن نَفْدِيَهم**). روىٰ مُحيي السُنّة عن السُّدِّيّ: أنّ اللـهَ أخذَ علىٰ بني إسرائيلَ في «التوراةِ»: أنْ لا يقتُلَ بعضُهم بعْضًا، ولا يُخرِجَ بعضُهم بَعضًا من ديارِهم، وأيُّما عَبْدٍ أو أمَةٍ وجدْتُموه من بني إسرائيلَ فاشتَروه بما قامَ مِن ثمنِه وأعْتِقوه[1].

قولُه: (و﴿تَعْمَلُونَ﴾)، بالياء: نافعٌ وابنُ كثير وأبو بكر، وبالتاءِ الفوقانيّة: الباقون[2].

---

(١) انظر: «معالم التنزيل» للبغوي (١: ١١٨).

(٢) انظر «النشر» (٢: ٢١٨).

كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ * وَقَالُوا قُلُوبُنَا غُلْفٌ بَل لَّعَنَهُمُ ٱللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ * وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَٰبٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ وَكَانُوا۟ مِن قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُوا۟ كَفَرُوا۟ بِهِۦ فَلَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ [٨٧-٨٩]

﴿ٱلْكِتَٰبَ﴾: التوراةَ آتاه إيّاها جملةً واحدة. ويقالُ: قَفَّاه؛ إذا أتبَعَه، مِنَ القَفا، نحوُ ذَنَّبه، مِنَ الذَّنَب. وقَفَّاه به: أتبَعَه إيّاه، يعني: وأَرسَلْنا علىٰ أثره الكثيرَ مِنَ الرُّسل، كقولِه: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَا﴾ [المؤمنون: ٤٤] وهم: يُوشِعُ **وأشْمَوِيلُ** وشمعونُ وداودُ وسليمانُ وشَعْيا وأَرْمِيا وعُزيرٌ وحِزْقيلُ وإلياس واليَسَعُ ويونسُ وزكريّا ويحيىٰ وغيرُهم، عليهم السلام. وقيل: «عيسىٰ» بالسريانية إِيْشُوع. و«مريم»: بمعنىٰ الخادِم، وقيل: المريمُ بالعربيَّةِ من النساءِ كالزِّيرِ مِنَ الرِّجال، وبه فُسِّر قولُ رُؤْبة:

قلت لزيرٍ لم تَصِلْهُ مَرْيَمُهْ

قولُه: (وأشْمَويل)، قيل: هو تعريبُ إسماعيلَ، وليس به؛ لأنّ قولَه: ﴿وَقَفَّيْنَا مِنۢ بَعْدِهِۦ بِٱلرُّسُلِ﴾ [البقرة: ٨٧] يأباهُ، اللهُمّ إلّا أن يُرادَ أنّ هذا غيرُ إسماعيلَ الذي هو ابنُ إبراهيمَ عليهما السلام، وهو بَعيدٌ أيضًا، لأنّ أشْمَويل هذا علىٰ ما أوردَه أبو عبدِ الله محمّدٌ الكِسائيّ في كتاب «المبتدأ»: أشْمَويلُ بن يام بن حام من ولدِ هارونَ عليه السلام، وذكرَهُ اللهُ تعالىٰ في قولِه: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلْمَلَإِ مِنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ مِنۢ بَعْدِ مُوسَىٰٓ إِذْ قَالُوا۟ لِنَبِىٍّ لَّهُمُ ٱبْعَثْ لَنَا مَلِكًا نُّقَٰتِلْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٤٦] والنبيُّ أَشْمَويل، وقال لهم: ﴿هَلْ عَسَيْتُمْ إِن كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ أَلَّا تُقَٰتِلُوا۟﴾ [البقرة: ٢٤٦].

قولُه: (قلتُ لزيرٍ لم تَصِلْهُ مرْيَمُهْ)، بعْدَه:

ضِلّيلُ(١) أهواءِ الصِّبا تندُّمُهْ

---

(١) في (ح): «خليل».

ووزنُ «مريم» عندَ النَّحْويِّين «مَفْعَل»؛ لأنّ فَعْيَلًا بفتح الفاء لمْ يَثبتْ في الأَبْنيةِ كما ثَبَتَ نحوُ: عِثْيَر وعُلْيَب. ﴿ٱلْبَيِّنَـٰتِ﴾: المُعجزاتِ الواضحاتِ والحُجَجَ كإحياءِ الموتىٰ، وإبراءِ الأَكْمهِ والأبرص، والإخبارِ بالمغيَّبات.

وقُرئ: (وآيَدْناه)، ومنه: آجَدَه بالجيم؛ إذا قوَّاه، يقالُ:.........................

القصيدةُ قالَها رُؤبةُ في أبي جَعفرٍ الدَّوانيقي[1].

قال الجَوهريُّ: الزِّيرُ من الرِّجال: الذي يُحِبُّ مُحادثةَ النِّساء ومُجالستَهنّ. ومَرْيم: مَفْعَلٌ بفَتْحِ الميمِ وسكونِ الراءِ مِن رامَه يَريمُه رَيْمًا، أي: برِحَه وفارَقَه. ومِن ثَمّ قيلَ: مَرْيمُ للمرأةِ التي تُكثِرُ زيارةَ الرجالِ، كأنّها سُمِّيت بذلك تمليحًا كما يقالُ: كافورٌ للأسود.

وقالَ أبو البقاء: ومريمُ: علَمٌ أعجَميٌّ، ولو كانَ مُشتقًّا مِن رامَ يَرِيمُ، كان مَرِيْمًا بفَتحِ الميم وسكون الياء، وقد جاءَ في الأعلامِ بفَتحِ الياءِ نحو مزْيَدٍ، وهو علىٰ خلافِ القياس[2].

والضِّلِّيلُ بتشديدِ اللام: مُبالغةٌ في الضّلال، والتندّم بمعنىٰ: الندَم، واللامُ في «لزيرٍ» بمعنىٰ لأجلٍ، نحْوَ قولِه تعالىٰ: ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ [مريم: ٧٣] وضِلّيل: مجْرورٌ صِفةٌ لزيرٍ، وفاعِلُه تندُّمه علىٰ الإسنادِ المَجازيِّ علىٰ نَحْوِ: نهارُه صائم.

قولُه: (نحو: عِثْيَر)، العِثْيَر: هو الغُبار، ولا تُفتَحُ العينُ فيه، و«عُلْيَبٌ»: اسمُ وادٍ لم يجِئ علىٰ فُعْيَلٍ بضَمِّ الفاءِ وسُكونِ العَيْنِ غيرُه. ويجوزُ فيه الصَّرْفُ ومنْعُه[3].

قولُه: (آجَدَهُ بالجِيم: إذا قوّاه)، الأيدُ والآدُ: القُوّةُ، تقولُ منه: آيدتُه علىٰ أفْعلْتُه، وتقول من الأيْدِ: أيَّدَه تأييدًا، أي: قوّاه.

---

(١) يُعاتبُه فيها علىٰ البطالةِ ومغازلةِ النساء. انظر: «شرح شواهد الكشاف» (١: ١٦١)، والمرادُ بأبي جعفر هو المنصور ثاني خلفاء بني العبّاس، ومن كان في الذروةِ العليا من الشجاعة والسؤدد، ولُقِّبَ بالدوانيقي رميًا بالبُخل.

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٨٨).

(٣) وهو الذي جزم به ابن عصفور الإشبيلي في «الممتع الكبير في التصريف»، ص٦٥.

الحمدُ للـهِ الذي آجَدَني بعد ضعفٍ، وأَوْجَدَني بعدَ فَقْـر. ﴿بِرُوحِ ٱلْقُدُسِ﴾: بالرُّوحِ المقدَّسة، **كما تقول: حاتمُ الجود**، ورَجلُ صدقٍ. ووَصَفَها بالقُدس **كما قالَ**: ﴿وَرُوحٌ مِّنْهُ﴾ [النساء: ١٧١]، فوصَفَـه بالاختصاصِ والتقريبِ للكرامة. **وقيلَ: لأنه لمْ تَضُمَّه** الأصلابُ ولا أرحامُ الطَّوامِث. وقيلَ: بجبرئيل. وقيلَ: بالإنجيل، كما قالَ في القرآن: ﴿رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا﴾ [الشورىٰ: ٥٢]. وقيلَ: باسمِ اللّٰـهِ الأعظمِ الذي كانَ يُحيي الموتىٰ بذِكْرِه. والمعنىٰ: ولقد آتَيْنا يا بَني إسرائيلَ أنبياءَكم ما آتَيْناهم، فكلما جاءَكم............

الجوهريُّ: ناقةٌ أُجدٌ: إذا كانت قويةً مُوثَّقةَ الخلْقِ، وآجَدَها اللهُ، وهي مُوْجَدَةُ القَرَا، أي: مُوثَّقةُ الظَّهر.

قولُه: (**كما تقولُ: حاتمُ الجود**)، والأصلُ حاتِمٌ الجَوادُ، ثم حاتِمُ الجود. فهو من باب إضافةِ الموصوفِ إلىٰ الصفةِ للمُبالغةِ في الاختصاصِ، ففي الصفةِ القدُس منسوبٌ إليها، أيْ: روحٌ مقدَّسةٌ، وفي الإضافةِ بالعكسِ، نحْوَ: مالُ زيدٍ. قال المصنِّفُ في قولِه: ﴿عَذَابَ ٱلْخِزْيِ﴾ [فصّلت: ١٦]: أضافَ العذابَ إلىٰ الخِزْي علىٰ أنه وصْفٌ للعذابِ كما تقول: فِعلَ السوءِ، تريدُ الفِعلَ السيِّئ[١].

قولُه: (**كما قال**: ﴿وَرُوحٌ مِّنْهُ﴾ [النساء: ١٧١])، التشبيهُ واقعٌ للمبالغةِ في الكَرامةِ، أي: فوصَفَها بالقدُسِ للكرامةِ، كما وصَفَهُ بالاختصاصِ للكرامةِ. الفاءُ في قولِه: «فوصَفَه» تفْسيريّة، لأنهُ لا يجوزُ تشبيهُ الوصْفِ بالقولِ ففَسَّرَهُ بالوَصْفِ ليصِحّ.

قولُه: (**وقيل: لأنهُ لم تضمَّه**) عطْفٌ من حيث المعنىٰ علىٰ قولِه: «ووصَفَها بالقُدُسِ»، أي: وصفَ روحَ عيسىٰ بالقدُسِ[٢]، لمُطلَقِ طهارتِه وبراءتِه عن الرذائلِ، وقيل: «لأنهُ لم تَضُمَّهُ الأصلاب».

(١) «الكشاف» (١٣: ٥٨٧).

(٢) من قوله: «أي وصف» إلىٰ هنا ساقط من (ح).

رسولٌ منهم بالحقِّ ﴿ٱسْتَكْبَرْتُمْ﴾ عن الإيمانِ به، **فوُسِّطَ بينَ الفاءِ وما تعلَّقتْ به همزةُ التوبيخ** والتَّعجيبِ مِن شأنِهم. **ويجوزُ أن يريدَ: ولقد آتَـيْناهم** ما آتَـيْناهم ففعلتُم ما فعلتُم، ثُمَّ وبَّخَهم علىٰ ذلكَ. ودخولُ الفاءِ؛ لعَطْفِـه علىٰ المقدَّر. فإن قلتَ: هلّا قيلَ: وفريقًا قَتلتُم! قلتُ: هوَ علىٰ وجهَيْن: أن تُرادَ الحالُ الماضية؛ لأنّ الأمرَ فظيعٌ؛..........

قولُه: (**فوسِّط بين الفاء وما تعلّقتْ به همزةُ التوبيخ**)، يعني: قولُه تعالىٰ: ﴿أَفَكُلَّمَا جَآءَكُمْ﴾ مُسَبَّبٌ عن قولِه: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ﴾ [البقرة: ٨٧]، ولهذا دخلتِ «الفاءُ» عليه علىٰ تقديرِ: نحنُ أنعَمْنا عليكُم ببِعْثةِ موسىٰ، وإيتائه الكتابَ، ثمّ أتبَعْناهُ الرسلَ، وبإيتاءِ عيسىٰ البيّنات، لتَشْكروا تلكَ النِّعَمَ بالتلقّي بالقَبول، فعكسْتُم بأنْ كذَّبْتُم فريقًا، وقصدْتُم قتْلَ آخرينَ علىٰ نحْوِ: ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾ [الواقعة: ٨٢]، ثمّ أدخلَ بينَ المُسَبَّبِ والسببِ همْزةَ التوبيخِ والتعجيبِ لتعكيسِهم فيما يجبُ عليهم.

واعلَمْ أنّ إدخالَ الهمزةِ في أثناءِ الكلامِ خلافُ الأصلِ؛ لأنّ رُتبَتَها صدْرُ الكلامِ، لكنّهم قد يُقْحِمونَها للتأكيد، قالَ أبو البقاء: دخلَتِ «الفاءُ» هاهنا لتربِطَ ما بعْدَها بما قبْلَها، والهمزةُ للتوبيخ(١).

وقالَ الزجّاجُ: الألِفُ في قولِه: «أفأنْتَ» في قولِه تعالىٰ: ﴿أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ ٱلْعَذَابِ أَفَأَنتَ تُنقِذُ مَن فِى ٱلنَّارِ﴾ [الزمر: ١٩] جاءتْ مؤكِّدةً مُعادةً لمّا طالَ الكلامُ؛ لأنهُ لا يصلُحُ أن تأتيَ بألفِ الاستفهامِ في الاسمِ وألِفٍ أُخرىٰ في الخبرِ(٢).

واعلَمْ أنّ هذا أصلٌ في العربيةِ وقانونٌ يُرْجَعُ إليه سِيّما في هذا «الكتاب»، فإنهُ قَد يُكرِّرُ فيه هذا المعنىٰ مِرارًا.

قولُه: (**ويجوزُ أن يُريدَ: ولقد آتيناهم**) فعلىٰ هذا ما عقبوا الإتيانَ محذوفٌ وهو قولُـه:

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٨٩).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٣٤٩) وافتتحه بقوله: هذا من لطيف العربية، ومعناه معنىٰ الشرط والجزاء.

فأُريدَ استحضارُه في النُّفوسِ وتصويرُه في القُلوب؛ وأن يُرادَ: وفريقًا تَقتُلونَهم بعدُ؛ لأنكم تَحُومونَ حولَ قتْلِ محمّدٍ ﷺ لولا أني أعصِمُه منكم؛ ولذلكَ سَحَرتُموه، ......

«ففَعلْتُم[(١)] ما فَعلتُم» فهو كنايةٌ عن عين[(٢)] التكذيبِ والقَتْلِ وغيرِ ذلك من قبائِحِهم وعنادِهم. ثمّ استأنفَ الكلامَ موبِّخًا لهُم علىٰ ذلك، مُصَدِّرًا الجُملةَ بهَمْزةِ الإنكارِ قائلًا: ﴿أَفَكُلَّمَا جَآءَكُمْ رَسُولٌ﴾ علىٰ تقديرِ: أكفَرْتُم وخالفْتُم، فكُلَّما جاءَكم رسولٌ. وهو المرادُ بقولِه: «الفاء لعَطْفِه علىٰ المُقدَّر» وهو كفرْتُم. هذا تقديرُ صاحبِ «المفتاح»[(٣)]. فالهمزةُ علىٰ الوجهِ الأولِ مُقْحَمةٌ، وعلىٰ الثاني: لا.

وتلخيصُه: أنّ «الفاء» في قوْلِه: «أفكُلَّما» إمّا سَببيّةٌ أو عاطِفة، فإذا كانت سَببيةً يكونُ ما بعدَها مُسبّبًا عمّا قبْلَها علىٰ سبيلِ التعكيسِ، فلا يجبُ تقديرُ مُسبَّب آخر، فتكونُ الهمزةُ مُقحمةً[(٤)] بينَ السَّببِ والمُسبَّب، وإذا كانت عاطفةً فيجبُ تقديرُ مُسَبَّبٍ عن الإيتاءِ قبْلَ الهمزة، وتقديرُ المعطوفِ عليه بعْدَها، والوجْهُ هو الأخير لِما يحصُلُ منه تنبيهُ التقريعِ والتوبيخِ إجمالًا وتفصيلًا.

وقيل: المُقدَّرُ «ففعلْتُم ما فَعلْتُم». وليس بذلك، ويدفعُه «ثُمَّ» في قوله: «ثُمَّ وبَّخَهُم» لأنه يستدعي إنشاء كلامٍ متراخٍ في المرتبة، والفاء العاطفة تنافيه، ولأن المشارَ إليه بقوله: «على ذلك» هو «فعلتم ما فعلتم». قال القاضي: الفاءُ في قولِه: ﴿فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ﴾ للسببيّةِ أو التفصيل[(٥)]، يعني لقوله: ﴿اسْتَكْبَرْتُمْ﴾، بمعنىٰ: أنِفتُم أو تعظَّمْتُم من أن تكونوا أتباعًا، لأنهم كانوا مَتْبوعينَ فآثروا الدُّنيا علىٰ الآخرة أيضًا.

---

(١) في (ف): «فعلتم».

(٢) في (ط): «عن غير».

(٣) مفتاح العلوم، ص٢٠٨.

(٤) في (ط): «فالهمزةُ مقحمةٌ».

(٥) «أنوار التنزيل» (١: ٣٥٨).

وسمَّمتُم له الشَّاة، وقالَ ﷺ عند موتِه: «ما زالتْ أَكلةُ خَيْبر تعادُّني، فهذا أوانُ قَطَعتْ أبْهَري». ﴿غُلْفٌ﴾: جمعُ أَغْلف،......................................

قولُه: (ما زالتْ أكْلةُ خيْبَر تُعادُّني) روَيْنا عن أمِّ المؤمنين عائشةَ رضيَ اللهُ عنها قالت: كانَ رسولُ الله ﷺ يقولُ في مرضِه الذي ماتَ فيه: «يا عائشةُ، ما أزالُ أجِدُ ألمَ الطعامِ الذي أكلْتُ بخَيْبَر، وهذا أوانُ وجَدْتُ انقطاعَ أبْهَري من ذلك السَّمِّ»[1] أخرجه البخاري[2]، وليسَ في الروايةِ «تعادُّني».

وفي «النهاية»: تُعادُّني وتُعاوِدُني، أي: يُراجِعُني أثَرُ سمِّها في أوقاتٍ معدودة[3].

الجوهريّ: العِدادُ: اهتياجُ وجَعِ اللّديغ؛ وذلك إذا تمّتْ له سَنةٌ مُذْ يومَ لُدِغَ اهتاجَ به الألَمُ، يقال: عادتهُ اللَّسْعةُ إذا أتَتْهُ لعِدادٍ، قال الشاعر:

أُلاقــي مِــن تَــذكُّرِ آلِ لــيلىٰ ... كما يلقىٰ السَّليمُ مِن العِدادِ[4]

النهاية: الأبْهر: عِرقٌ مُستبطنٌ القلْبَ، فإذا انقطعَ لم تبْقَ معه حَياة، وقيل: هو عِرقٌ منشَؤه من الرأس، ويمتدُّ إلىٰ القدم، وله شَرايينُ تتَّصِلُ بأكثرِ الأطرافِ والبَدَن، فالذي في الرأسِ منه يُسَمّىٰ النأمة، ويمتدُّ إلىٰ الحلْقِ، فيُسَمّىٰ الوريد، وإلىٰ الصدْرِ، فيُسَمّىٰ الأبْهر، وإلىٰ الظَّهرِ، فيُسَمّىٰ الوتين، والفؤادُ مُعَلَّقٌ به، وإلىٰ الفخِذِ، فيُسَمّىٰ النسا، وإلىٰ الساقِ فيُسمّىٰ الصافِن.

وكانَ من حديثِ الشاةِ المسمومةِ علىٰ ما رَوَيْنا عن أبي هُريرةَ، أنهُ قال: لمّا فُتحتْ خَيْبَرُ، أُهدِيتْ لرسولِ الله ﷺ شاةٌ فيها سُمٌّ، فقال رسولُ الله ﷺ: «إنّي سائلُكم عن شيءٍ، فهل أنتُم صادِقيَّ عنه؟» قالوا: نعم يا أبا القاسم، فقال لهم: «مَن أبوكم؟» قالوا: فلان، قال: «كذبتُم بل

(١) في (ط): «الألم».

(٢) «صحيح البخاري» (٤٤٢٨) تعليقًا، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) «النهاية في غريب الحديث» (٣: ١٨٩).

(٤) ذكره الجوهريُّ في «الصحاح» (٢: ٥٠٧).

أي: هي خلقةٌ وجِبلّةٌ مغشّاةٌ بأغطيةٍ لا يَتوصَّلُ إليها ما جاءَ به محمّدٌ ﷺ ولا تَفْقَهُه، مُستعارٌ مِنَ الأغْلفِ الذي لمْ يُختَن، كقولِهم: ﴿قُلُوبُنَا فِىٓ أَكِنَّةٍ مِّمَّا تَدْعُونَآ إِلَيْهِ﴾ [فصلت: ٥]، ثُمَّ ردَّ اللّٰـهُ أن تكونَ قلوبُهم مخلوقةً كذلك؛ لأنها خُلقتْ علىٰ الفِطْرةِ والتمكُّنِ مِن قَبُولِ الحقِّ بأنّ اللّٰـهَ لَعَنَهم وخَذَلَهم بسببِ كُفرِهم، **فَهُمُ الذينَ غَلَّفوا قلوبَهم بما أحدَثوا** مِن الكفرِ الزائغِ عن الفِطْرةِ وتسبَّبوا بذلكَ؛ لمنعِ الألطافِ التي تكونُ................

أبوكم فلان»، قالوا: صدَقْتَ وبَرِرْتَ، قال: «فهل أنتُم صادِقيَّ عن شيءٍ إن سألتُكم عنه؟» قالوا: نعم، يا أبا القاسم، وإن كذَبْناك عرَفْتَ كما عرَفْتَه في أبينا، وساقَ الحديثَ إلىٰ أنْ قال: «هل جعلْتُم في هذهِ الشاةِ سمّاً؟» قالوا: نعم. قال: «فما حمَلَكُم علىٰ ذلك؟» قالوا: أردْنا إن كُنتَ كاذبًا أنْ نستريحَ منك، وإن كنتَ صادقًا لم يضرّكَ» رويْناهُ في «صحيح البخاري»[1].

قولُه: (**أي: هيَ خِلقةٌ وجِبِلّةٌ مُغَشّاةٌ**) مُغَشّاةٌ: خبَرُ «هي»، و«خِلقة» و«جِبِلّة» منْصوبتان: إمّا تمْييزًا أو حالًا أو ظرْفًا.

قولُه: (**فهُم الذين غلّفوا قلوبَهم بما أحْدَثوا**) إلىٰ آخرِه فيه إشعارٌ بادّعاءِ التخصيصِ علىٰ ما يقتضيه مذهبُه، يعني هم الذين تسبّبوا بأنْ غَلّفوا قلوبَهم، لا أنّها مخلوقةٌ لله، يدلّ عليه ادّعاؤهم أنّ قلوبَهم مجْبولةٌ علىٰ الكُفر. ورَدَّ الله قوْلَهم بقَوْلِه: ﴿بَل لَّعَنَهُمُ ٱللَّهُ بِكُفْرِهِمْ﴾ [البقرة: ٨٨]. فقوله: «لعنَهم الله» علىٰ هذا وُضِعَ موضِعَ: غَلَّفَ الله.

والجوابُ ما ذكرَهُ صاحبُ «الانتصاف»: إنّما كذَّبهم في ادّعائِهم عدَمَ الاستطاعةِ والتمكُّن، وإنّما هم اختاروا الكُفرَ علىٰ الإيمانِ، فوقَعَ اختيارُهم مقارِنًا بخَلْقِ الله إيّاهُ في قُلوبِهم بعد ما أنشأهم علىٰ الفِطرةِ إقامةً للحجّةِ عليهم[2].

---

(١) برقم (٥٧٧٧)، وأخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٩٨٢٧)، والدارمي برقم (٦٩) والنّسائي في «السنن الكبرىٰ» (١٣٥٥)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٢: ١١٥-١١٦) وغيرهم.

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ١٦٤).

للمتوقَّعِ إيمانُهم وللمؤمنين. ﴿فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾: فإيمانًا قليلًا يؤمنون، و«ما» **مَزيدةٌ**؛ وهوَ إيمانُهم ببعضِ الكتاب. ويجوزُ أن تكونَ القلَّةُ **بمعنىٰ العدم**.........

وقلتُ: في قولِه: ﴿بَل لَّعَنَهُمُ ٱللَّهُ بِكُفْرِهِمْ﴾ ترقٍّ إلىٰ الأغلظِ، وردٌّ لقولِهم ممّا ادّعَوْه أبْلَغَ رَدٍّ، كأنّهم قالوا: نحنُ من الذين ختَمَ اللهُ علىٰ قلوبِهم، فرُدُّوا: بل أنتُم مَطرودونَ، وأكفَرُ منهم حيثُ جعَلتُم ما هو سببٌ للإيمانِ سببًا للكفرِ قديمًا كما قال: ﴿أَفَكُلَّمَا جَآءَكُمْ رَسُولٌۢ بِمَا لَا تَهْوَىٰٓ أَنفُسُكُمُ ٱسْتَكْبَرْتُمْ﴾ [البقرة: ٨٧] وحديثًا حيثُ جاءَكم كتابٌ من عندِ الله مُصدِّقٌ لما مَعكم، ورسولٌ كُنتم تسْتفتِحونَ بقدومِه علىٰ الكفّار، فكذّبتُم بالكتابِ وكَفرتُم بالرسولِ، فلذلكَ كرّرَ اللعنةَ، وجعله تتْميمًا للآيةِ بقولِه: ﴿فَلَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ وعقَّبَهُ بقولِه: ﴿فَبَآءُو بِغَضَبٍ عَلَىٰ غَضَبٍ﴾ [البقرة: ٩٠].

قولُه: **(و«ما» مزيدة)** قال أبو البقاء: «ما» مزيدةٌ و«قليلًا» صِفةُ مصْدرٍ محذوفٍ أي: فإيمانًا قليلًا ما يُؤمنون، وقيل: صِفةٌ لظَرْفٍ، أي: فزمانًا قليلًا يؤمنون، ولا يجوزُ أن تكونَ «ما» مصْدريّةً لأنّ «قليلًا» لا يبقىٰ له ناصِبٌ. وقيل: نافِيةٌ، وفيه ضَعْفٌ لتقدُّمِ معمولِ «ما» في حَيِّزِ «ما» النافيةِ عليها[1].

قولُه: **(بمعنىٰ العدَم)، النهاية**: هذا اللفظُ[2] يُستعمَلُ في نَفْيِ أصلِ الشيءِ كما جاءَ في الحديثِ: «أنهُ كان يُقِلُّ اللّغْوَ» أي: لا يَلْغو أصْلًا. ومنه قولُ الحَماسيِّ:

قليلُ التَّشكّي.........[3]

أي: عديمُه.

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٩٠).

(٢) يعني «قليلًا» وليس يعني به لفظ «العدم». انظر: «النهاية في غريب الحديث» (٤: ٩١).

(٣) البيت لتأبّطَ شرًّا، وتمامُه:

قليــلُ التشـكّي للمهـمِّ يُـصيبُـه ... كثير الهوىٰ، شتّىٰ النوىٰ والمسالك

قال المرزوقيّ مُبيّنًا دلالةَ البيت: واستُعمِلَ لفظُ القليلِ والقَصْدُ إلىٰ نفْيِ الكُلِّ، وهذا كما يقال: فلانٌ قليلُ الاكتراثِ بوعيدِ فلان، والمعنىٰ: لا يكترث. انظر: «شرح ديوان الحماسة» (١: ٩٤-٩٥).

وقيل: ﴿غُلْفٌ﴾ تخفيفُ «غُلُف» جمعُ «غِلاف»، أي: قلوبُنا أوعيةٌ للعِلْم، فنحنُ مُسْتغنُون بما عندَنا عن غيره. **ورُوي عن أبي عمرٍو: (قلوبنا غُلُف) بضمَّتَيْن.**

﴿كِتَٰبٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ هو القرآن ﴿مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ﴾ مِن كتابِهم لا يُخالفُه. وقُرئ: (مصدِّقًا) علىٰ الحال. فإن قلتَ: كيفَ جازَ نصْبُها عن النَّكِرة؟ قلتُ: إذا وُصِفَ النكرةُ تخصَّصَ؛ فصحَّ انتصابُ الحالِ عنه، وقد وُصِفَ ﴿كِتَٰبٌ﴾ بقولِه: ﴿مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾. **وجوابُ «لـمّا» محذوفٌ؛ وهوَ نحوُ: كذَّبوا به، واستهانُوا بمجيئِه، وما أشبهَ ذلك.** ﴿يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾: يَسْتنصرونَ علىٰ المشركينَ؛........................

قولُه: (**ورُويَ عن أبي عَمْرو: «قُلوبُنا غُلُفٌ» بضمَّتَيْن**) وهي شاذّةٌ وإنْ نُسِبَتْ إلىٰ الإمام[1].

قولُه: (**وجوابُ «لمّا» محذوفٌ، وهو نَحْوُ: كذّبوا به واستهانوا بمَجيئِه وما أشْبهَ ذلك**) يعني حُذِفَ الجوابُ ليدُلَّ علىٰ الإبهامِ والشّيوعِ. نقلَ الإمامُ عن المُبَرِّد: أنّ «لـمّا» الثانية تكرارٌ لطولِ الكلامِ، والجوابُ: كَفروا به، كقولِه تعالىٰ: ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٥] كرّر أنّكم، والجوابُ الجُملةُ الشرطية، فلمّا جاءَهم ما عَرفوا كفروا به.

وقالَ أبو البقاء: هذا ضَعيفٌ، لأنّ «لـمّا» لا تُجابُ بالفاءِ، إلّا أنْ يذْهَبوا به مذْهبَ الأخفشِ في أن الفاءَ زائدة[2].

---

(١) وهي رواية اللؤلؤي عن أبي عمرو، وهي رواية شاذة، وروى الباقون عنه أنه خفف، والمعروف عنه التخفيف، يعني «غُلْفٌ» انظر: «السبعة» ص١٦٤. وغُلُفٌ هو جمْعُ غلاف، والمعنىٰ علىٰ هذه القراءة: أنّ قلوبَنا أوعيةٌ للعِلم فهي غيرُ محتاجةٍ إلىٰ علْمٍ آخر. انتهىٰ من «الدُّرِّ المصون» (١: ٢٩٦).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٩٠).

إذا قاتَلُوهم قالوا: اللهمَّ انصرْنا بالنبيِّ المبعوثِ في آخِرِ الزَّمانِ الذي نَجِدُ نَعْتَه وصِفتَه في التوراة، ويقولونَ لأعدائهم مِنَ الـمُشرِكين: قد أظَلَّ زمانُ نبيٍّ يخرجُ بتصديقِ ما قُلْنا فنقتلُكم معه قَتْلَ عادٍ وإرَمَ. وقيلَ: معنىٰ ﴿يَسْتَفْتِحُونَ﴾: يَفْتَحونَ عليهم ويعرِّفونهم أنّ نبيًّا يُبعَثُ منهم قد قَرُبَ أوانُه..........................

وقلتُ: والمعنىٰ أيضًا لا يُساعِدُ عليه؛ لأنَّ الشرْطَ كلامٌ في شأنِ الكتاب، والجزاءُ في شأنِ الرسولِ، فلا يتطابقُ الشرطُ والجزاء.

فإن قُلتَ: نظيرُه قولُه تعالىٰ بعْد هذا: ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ رَسُولٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ نَبَذَ فَرِيقٌ مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَـٰبَ كِتَـٰبَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٠١] لأنّ نبْذَ الكتابِ هو الجزاءُ، وهو كلامٌ في الكتابِ، والشرطُ كلامٌ في الرسولِ.

قلتُ: الفرقُ ظاهر، لأنّ ذِكْرَ الرسولِ فيما نحنُ بصدَدِه وهو قولُه: ﴿وَكَانُوا۟ مِن قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ تابعٌ لذكرِ الكتاب، وقيدٌ للفعْلِ، وتتْميمٌ للمعنىٰ، فلا يَصِحُّ أن يُمحَّضَ الجزاءُ بذكْرِ الرسولِ، بخلافِه في تلك الآية، فإنّ ذِكْرَ الرسولِ كالتمهيدِ لذكْرِ الكتاب، فلذلك استقام «نبَذَ فريقٌ» أن يكونَ جزاءً، وأمّا المعنىٰ الذي عليهِ كلامُ المُصَنِّفِ. فإنّ قوْلَه: ﴿وَكَانُوا۟ مِن قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ﴾ جُملةٌ حاليّةٌ مُقرِّرةٌ لجهةِ الإشكالِ، «وقد» مُقدَّرةٌ، أي: انظروا إلىٰ عنادِ هؤلاءِ، فإنّهم لمّا جاءَ الكتابُ المُصدِّقُ لِما معهُم، والحالُ أنّهم كانوا مِنْ قبْلُ يسْتنصِرون علىٰ الكفارِ بمَنْ أُنزِلَ عليه الكتابُ، كذّبوا به واستهانوا، وقولُه: ﴿فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُوا۟ كَفَرُوا۟ بِهِۦ﴾ [البقرة: ٨٩] جُملةٌ معطوفةٌ علىٰ الجملةِ الأولىٰ بعد تمامِها، لتدلَّ الأولىٰ علىٰ سوءِ مُعاملتِهم مع الكتابِ الذي هو مُصدِّقٌ لِما معَهم، والثانيةُ مع الرسولِ الذي كانوا يَسْتفتحون به ويَعرِفونَه حقَّ معرفَتِه.

قولُه: (أظلَّ زمانُ نَبيّ)، الجوهريّ: هو مِن قولِك: أظلَّكَ فُلان، إذا دَنا منك كأنهُ ألقىٰ عليكَ ظِلَّه، ثم قيل: أَظلَّكَ أمْرٌ وأظلَّكَ شهْرُ كذا.

والسِّينُ للمُبالَغة، أي: يَسألونَ أنفُسَهم الفتحَ عليهم، كالسِّينِ في استعجبَ واستَسْخَر، **أوْ يسأَلُ بعضُهم بعضًا أن يُفتحَ عليهم**. ﴿فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُواْ﴾ مِن الحقِّ ﴿كَفَرُواْ بِهِۦ﴾؛ بغيًا وحسدًا وحرصًا علىٰ الرياسة. ﴿عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ أي: عليهم؛ وضعًا للظاهرِ موضعَ المضمَرِ؛..

وقولُه: ﴿يَسْتَفْتِحُونَ﴾ معناه: يَسْتَعلمون خبَرَهُ من الناس، وقيل: يطلبونَ منَ الله تعالىٰ بذِكْرِه الظَّفَرَ، وقيل: كانوا يقولون: إنّا نُنْصَرُ بمحمّدٍ صلواتُ الله عليه علىٰ عبَدةِ الأوثانِ(١).

قولُه: **(والسينُ للمبالغةِ)** أي: هو من بابِ التجريدِ، جرَّدوا من أنفُسِهم أشخاصًا، وسألوهم الفتْحَ. المعنىٰ: يا نفْسُ عرِّفي الكافرينَ أنّ نبيًّا يُبْعَثُ إليهم وهو المرادُ بقولِه: «أي يسألونَ أنفُسَهم الفَتْحَ عليهم»، ومنه قولُهم: مَرَّ مُستَعْجِلًا. أي: مرَّ طالبًا للاستعجالِ من نفْسِكَ مكلِّفًا إيّاها التعجيل.

قولُه: **(أو يسألُ بعضُهم بعضًا أن يُفتَحَ عليهم)** يعني أنَّ أهلَ الكتابِ كان يقولُ بعضُهم لبعض: انصُرني علىٰ الكافرينَ نقاتِلْ مع النبيِّ المبعوث. هذا مِثْلُ الوجهِ الأوّلِ في أنّ السينَ مُجرىٰ علىٰ الحقيقةِ. وفي أنّ الفتْحَ مُضَمَّنٌ معنىٰ النُّصرةِ بواسطةِ «علىٰ»، والوجهُ الثاني مِن قولِهم: فتَحَ عليه كذا، إذا أعْلَمَه ووقَفه عليه، كقولهم: أتحدِّثونَهم بما فتحَ اللهُ عليكم. ويجوزُ أن يُرادَ: أو يسأَلَ بعضُهم بعضًا أن يُعلِموا الكفّارَ أنّ نبيًّا يُبْعَث.

الراغب: الاستفتاحُ: طلبُ الفتْحِ، والفَتْحُ ضرْبان: فتْحٌ إلهيّ، وهو النُّصرةُ بالوصولِ إلىٰ العلومِ والهِداياتِ التي هي ذريعةٌ إلىٰ الثوابِ والمقاماتِ المحمودة، وفتْحٌ دُنيويّ، وهو النُّصرةُ في الوصولِ إلىٰ اللذّاتِ البَدَنيّة(٢).

---

(١) هذه الفقرة وردت في (ط) بعد فقرة: «قوله: أو يسأل بعضهم».

(٢) «تفسير الراغب» (١: ٢٥٧-٢٥٨).

للدلالةِ علىٰ أنّ اللعنةَ لـحقتْهم لكفرِهم. واللامُ للعهدِ، ويـجوزُ أن تكونَ للجنسِ ويدخلوا فيه **دُخولًا أوّليًّا**.

[﴿بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنفُسَهُمْ أَن يَكْفُرُوا بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ بَغْيًا أَن يُنَزِّلَ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ عَلَىٰ مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ فَبَاءُوا بِغَضَبٍ عَلَىٰ غَضَبٍ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ مُّهِينٌ * وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ قَالُوا نُؤْمِنُ بِمَا أُنزِلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَاءَهُ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنبِيَاءَ اللَّهِ مِن قَبْلُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ ٩٠-٩١]

قولُه: (**دخولًا أوّليًّا**) أي: قصْديًّا؛ لأنّ لفْظَ[١] الكافرينَ يعمُّ اليهودَ وغيْرَهم من سائرِ المشركين، لكنّ اليهودَ داخلونَ في هذا العامِّ دخولًا قصْديًّا؛ لأنّ الكلامَ سيقَ بالأصالةِ فيهم، وهو مِن الكِنايةِ؛ لأنّ اللعنةَ إذا شمَلت الكافرينَ أجْمعَ - وهؤلاءِ منهم - فيلزَمُ أن تلْحقَهم علىٰ البتِّ والقَطْعِ، وهو أقوىٰ ممّا إذا قيل: فلَعْنةُ الله عليهم.

فإنْ قلتَ: قولُكَ: هو من الكِناية يُنافي تقريرَك وهو أنّ اللعنةَ إذا شملت الكافرينَ إلىٰ آخرِه لِما تقرَّرَ أنّ الكنايةَ هي الانتقالُ من لازمِ الشيءِ إلىٰ ملزومِه[٢].

قلتُ: لا مُنافاةَ؛ لأنّ هذه الكنايةَ تُسمّىٰ إيمائيّةً، وإنّما يُصارُ إليها إذا كان الموصوفُ مُبالغًا في ذلك الوصْفِ، ومُنهَمِكًا فيه، حيثُ إذا ذُكِرَ خطَر ذلك الوصفُ بالبالِ نحْوَ قولِهم لمن يقتني رذيلةً من الرذائلِ ويُصِرُّ عليها: أنا إذا نظَرْتُك خطَرَ ببالي سِبابُك وسِبابُ كلِّ مَن هو بصدَدِكَ وأبناءِ جِنْسِك. فاليهودُ لمّا بالغوا في الكُفرِ والعنادِ وكتْمانِ أمرِ رسولِ الله ﷺ ونعىٰ اللهُ عليهم ذلك، صارَ الكُفرُ كأنهُ صِفةٌ غيرُ مفارقةٍ لذكْرِهم، فكان هذا الكلامُ لازمًا لذكرهم ورَديفَه وأنّهم أولىٰ الناسِ دُخولًا فيه، لكونِهم تسبّبوا لاستجلابِ هذا القولِ في غَيرِهم، وبذَلوا أنفُسَهم فيه، وأنشدَ صاحبُ «المفتاح» في المعنىٰ:

(١) في (ف): «أغلظ».

(٢) لتمام الفائدة، انظر: «مفتاح العلوم» ص ٢٠٧.

«ما»: **نكرةٌ منصوبةٌ** مفسِّرة لفاعلِ «بئس»، بمعنىٰ: بئسَ شيئًا اشترَوْا به أنفُسَهم. والمخصوصُ بالذمِّ: ﴿أَن يَكۡفُرُواْ﴾. و﴿ٱشۡتَرَوۡاْ﴾ **بمعنىٰ: باعُوا.** ﴿بَغۡيًا﴾: **حسدًا** وطلبًا لِـما ليسَ لهم،..

إذا الله لم يـسْقِ إلّا الكـرامَ فسقَّىٰ وجوهَ بني حنبلِ[1]

وقالَ: إنهُ في إفادةِ كرَمِ بني حنْبَل كما ترىٰ[2]، لا خفاءَ فيه[3].

قولُه: (**ما نَكرة منصوبة**) قال أبو البقاء: «ما» نكِرةٌ موصوفةٌ، و«اشتروا» صِفَتُها، و«أن يكفُروا» مَخْصوصٌ بالذمّ[4].

قولُه: (و﴿ٱشۡتَرَوۡاْ﴾ **بمعنىٰ: باعوا**) وهو من الأضداد[5]. فالأنفُسُ بمَنزلةِ الـمُثمَنِ والكُفر بمنزلةِ الثَّمَن[6]؛ لأنّ أنفُسَهم لا تُشتَرىٰ بل تُباع، فهو علىٰ الاستعارة. أي: إنّهم اختاروا الكُفْرَ علىٰ الإيمان، وبذَلوا أنفُسَهم فيه، وإنّما وضَعَ الأنفُسَ موضعَ الإيمان، ليُؤذِنَ بأنّ الأنفُسَ إنّما خُلِقتْ للعِلْمِ والعمَل به المُعَبَّرِ عنه بالإيمان، فلمّا بدّلوا الإيمانَ بالكُفرِ فكأنّهم بدّلوا الأنفُسَ به.

قولُه: (﴿بَغۡيًا﴾: **حسَدًا**) قولُه: حسَدًا تفسيرٌ لقولِه تعالىٰ: ﴿بَغۡيًا﴾ ثمّ قولُه: «وطلَبًا لِما ليسَ لهم» تفسيرٌ للحسَدِ؛ لأنّ البَغيَ الذي هو الظُّلمُ. أعمُّ من الحسَدِ، ففسَّره بالحسدِ لاقتضاءِ الكلام.

(١) ذكره السكاكي في «مفتاح العلوم» ص١٧٩غير منسوبٍ لأحد، وعزاه الزمخشريّ للسَّكْبِ المازني في «ربيع الأبرار» (١: ٢١)، وهو في «حماسة القرشي» ص٣٥٢ لزهير السكب التميمي في قوم من بني عمه يقال لهم: بنو حنبل.

(٢) «مفتاح العلوم» ص١٧٩.

(٣) من قوله: «وقال: إنه في إفادة» إلىٰ هنا ساقط من (ط).

(٤) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٩١).

(٥) وقد سبق تحريره من كلامِ ابن الأنباري في كتاب «الأضداد».

(٦) سقط من (ح) و(ف) قوله: «والكفر بمنزلة الثمن».

وهو علّةُ ﴿ٱشۡتَرَوۡاْ﴾. ﴿أَن يُنَزِّلَ﴾: لأن يُنزِّل، أوْ: علىٰ أن يُنزِّل، أي: حَسَدُوه علىٰ أن يُنزِّلَ اللّٰـهُ ﴿مِن فَضۡلِهِۦ﴾ الذي هوَ الوحيُ ﴿عَلَىٰ مَن يَشَآءُ﴾ وتقتضي حكمتُه إرسالَه...

ومعنىٰ الحسَدِ طلبُ ما ليسَ مِن حقِّ العَبْدِ؛ لأنّ إزالةَ النعمةِ التي عرَفَ اللهُ موقِعَها في المحسودِ ليسَ لأحدٍ توخِّي زواله[(١)]، وقيل: «طلباً» عطفٌ علىٰ «حسَدًا» وكِلاهُما تفسيرٌ لقولِه: ﴿بَغۡيًا﴾. وقيل: التقديرُ: اشتروا لبغيِهم وبغوا لحسَدهم، والأولُ هو الوجهُ لقوله: «أي: حسدوه على أن ينزل الله» وقد صرَّح الواحديُّ به حيث قال: ﴿بَغۡيًا﴾[(٢)]، أي: حسَدًا.

قال اللّحياني: بغَيْتَ علىٰ أخيكَ بغْيًا، أي: حسَدْتَه، فالبغيُ: أصلُه الحسدُ، ثم سُمّيَ الظلمُ بَغْيًا؛ لأنّ الحاسدَ يظلِمُ المحسودَ جُهدَهُ طلبًا لإزالةِ نِعَم الله عنه[(٣)].

وينصُرُه قولُ الزجّاج: كَفروا بَغْيًا وعَداوةً للنبيِّ ﷺ؛ لأنّهم لم يشكّوا في نُبوَّتِه، وإنّما حسَدوه علىٰ ما أعطاهُ الله تعالىٰ[(٤)]، فإنهُ لم يتجاوَزْ عن معنىٰ الحسدِ، وأيُّ داءٍ أدْوىٰ منه!

قولُه: (**وهو علّة ﴿ٱشۡتَرَوۡاْ﴾**) قال القاضي: وهو عِلّةُ ﴿أَن يَكۡفُرُواْ﴾ دون اشتَرَوْا، للفصل[(٥)].

وقلتُ: المعنىٰ مع الأوّلِ؛ لأنّ فيه إبدالَ أنفُسِهم بالكفرِ كانَ لُمجرَّدِ العِنادِ الذي هو نَتيجةُ الحسَدِ، كأنهُ قيلَ: بئسَ الاستبدالُ! استبدالُ أنفُسِهم بالكُفر لأجلِ محْضِ الحسَدِ، علىٰ أنّ قولَه: «أن يكفُروا» مخصوصٌ بالذمِّ فلا يكونُ فاصلًا.

---

(١) في (ط): «زوالها».

(٢) قوله: «بغياً» من (ط).

(٣) انظر: «الوسيط» للواحدي (١: ١٧٣).

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ١٧٣).

(٥) «أنوار التنزيل» (١: ٣٦٠).

﴿فَبَآءُو بِغَضَبٍ عَلَىٰ غَضَبٍ﴾: **فصاروا أحقّاءَ بغضبٍ مُترادِف**؛ لأنهم كَفَروا بنبيِّ الحقِّ وبغَوْا عليه، وقيلَ: كَفَروا بمحمّدٍ بعدَ عيسىٰ. وقيلَ: بعدَ قولِهم: ﴿عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠]، وقولِهم: ﴿يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ [المائدة: ٦٤]، وغيرِ ذلكَ مِن أنواعِ كُفرِهم. ﴿بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾ مُطلقٌ فيما أنزلَ اللـهُ مِن كلِّ كتاب.

﴿قَالُواْ نُؤْمِنُ بِمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا﴾ مقيَّدٌ بالتوراة، ﴿وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَآءَهُۥ﴾ أي: قالوا ذلكَ **والحالُ أنهم يَكفُرونَ بما وراءَ التوراة**، ﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾ **منها**،..

قولُه: (**فصاروا أحِقّاءَ بغَضَبٍ مُترادِف**) دلّ علىٰ كونِهم أحِقّاءَ به ترتُّبُ الحُكْمِ علىٰ الوصفِ بالفاء، والمعنىٰ: فلذلكَ تمكّنوا في الغَضبِ تمكُّنَ المُلّاكِ في مُلْكِهم ومُبَوَّئِهم، ومنه الحديثُ: «فليتبوّأْ مقعَدَه من النار»[1] وإليهِ أومىٰ الزجّاجُ بقولِه: معنىٰ باؤوا: احتَملوا، يقال: قد بُؤْت بهذا الذَّنب، أي: احتَملتُه، أي: باؤوا بغَضَبٍ علىٰ غضَب. أي: بإثمٍ استحقّوا به النارَ علىٰ إثمٍ تقدَّمَ استحَقّوا به النار[2].

قولُه: (**والحالُ أنّهم يَكْفُرون بما وَراءَ التوراة**). قال القاضي: «يكفرون» حالٌ من الضميرِ في «قالوا»، ووراءَ في الأصلِ مصْدرٌ جُعِلَ ظَرْفًا، ويضافُ إلىٰ الفاعلِ فيُرادُ به ما يتوارىٰ به وهو خلْفَه، وإلىٰ المفعولِ ويُرادُ به ما يُواريه وهو قُدّامَه، وهو من الأضداد[3].

قولُه: (﴿لِّمَا مَعَهُمْ﴾ **منها**) «مِن» بيانُ «ما»، والضميرُ في «منها» للتوراةِ، وقيل: «مِن» للتبعيضِ، والضميرُ للكتابِ[4]، أي: الذي معهم وهو التوراةُ بعْضُ الكتاب[5].

---

(١) هو جزءٌ من قولِه ﷺ: «مَن كذَبَ عليّ متعمّدًا فليتبوّأ مقعدَه من النار» أخرجه البخاري (١٠٦)، ومسلم (٣)، وغيرهما من حديثِ عليّ رضيَ اللهُ عنه.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ١٧٤).

(٣) «أنوار التنزيل» (١: ٣٦١)، ومنه قولُه تعالىٰ: ﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ [الكهف: ٧٩] قيل: معناه: قدّامَهم. وفيه بحثٌ بين المفسّرين، واستبعده ابن عطيّة في «المحرّر الوجيز».

(٤) في (ط): «للكتب».

(٥) في (ط): «الكتب».

غيرَ مخالفٍ له. **وفيه رَدٌّ لمقالتِهم**، لأنهم إذا كَفَروا بما يُوافِقُ التوراةَ فقد كَفَروا بها. ثُمَّ اعتُرِضَ علَيهم بقَتْلِهم الأنبياءَ معَ ادعائِهم الإيمانَ بالتَّوراة، والتوراةُ لا تسوِّغُ قَتْلَ الأنبياء.

[﴿وَلَقَدْ جَآءَكُم مُّوسَىٰ بِٱلْبَيِّنَٰتِ ثُمَّ ٱتَّخَذْتُمُ ٱلْعِجْلَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَنتُمْ ظَٰلِمُونَ * وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ ٱلطُّورَ خُذُوا۟ مَآ ءَاتَيْنَٰكُم بِقُوَّةٍ وَٱسْمَعُوا۟ قَالُوا۟ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَأُشْرِبُوا۟ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُم بِهِۦٓ إِيمَٰنُكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ ٩٢-٩٣]

﴿وَأَنتُمْ ظَٰلِمُونَ﴾ يجوزُ أنْ يكونَ حالًا، أي: عَبَدتُم العِجْلَ وأنتم واضِعُون العبادةَ غيرَ مَوضِعِها؛ **وأن يكونَ اعتراضًا**، بمعنىٰ: وأنتم قومٌ عادتُكم الظُّلم. **وكُرِّر رفعُ الطُّور؛ لِـما نيطَ به مِن زيادةٍ ليست معَ الأُولىٰ** معَ ما فيه مِنَ التوكيد.....................

قولُه: (**وفيه رَدٌّ لمقالتِهم**) أي: أدْمجَ في إيقاع «وتكفرون» حالًا من فاعلِ «تؤمن» هذا المعنىٰ يعني: أنّهم في هذه الدعوىٰ شاهِدونَ علىٰ أنفُسِهم بالكُفرِ.

قولُه: (**وأن يكونَ اعتراضًا**) أي: تذييلًا؛ لأنّ المُعترضةَ هي التي اعترضت بين كلامٍ، أو بين كلامَيْن مُتَّصلَيْن معنىٰ، والتذييلُ ما يؤكِّدُ به تمامُ الكلام. والفرقُ بينَ أن تكونَ حالًا وبينها أنْ تكونَ اعتراضًا، أنّ الحالَ لبيانِ هيئةِ المعمولِ، والاعتراضَ لتأكيدِ الجُملةِ بتمامِها، ومِنْ ثَمَّ قال في الحال: «وأنتم واضعونَ العبادةَ غيْرَ موضعِها»، وفي الاعتراضِ: «وأنتُم قومٌ عادتُكم الظلم» أي: دَأبُ الظلمِ استمرَّ منكم، وعبادةُ العجْلِ نوعٌ منه، وأيضًا الجملةُ الحاليّةُ مُقيِّدةٌ للمُطلق، فتكونُ كالمُخصِّصِ للعامِّ، والمُعترضةُ أعمُّ مما اعترضَتْ فيه، وإليه الإشارةُ بقولِه: «وأنتُم قوم عادتُكم الظُّلم».

قولُه: (**كرِّرَ رفْعُ الطورِ لِـما نيطَ به من زيادةٍ ليسَتْ مع الأولىٰ**) وذلك أنهُ[1] ذكَرَ في الأولىٰ:

---

(١) في (ط): «لأنه».

﴿وَٱسۡمَعُواْ﴾ ما أُمِرْتم به في التَّوراة، ﴿قَالُواْ سَمِعۡنَا﴾ قَوْلَك ﴿وَعَصَيۡنَا﴾ أَمْرَك. فإن قلتَ: كيفَ طابَقَ قولَه جوابُهم؟ قلتُ: طابَقَه مِن حيثُ إنه قال لهم: ﴿وَٱسۡمَعُواْ﴾، ولْيكُن سماعُكم سماعَ تقبُّلٍ وطاعةٍ، فقالوا: ﴿سَمِعۡنَا﴾ ولكنْ لا سَماعَ طاعة............

﴿وَٱذۡكُرُواْ مَا فِيهِ﴾ وذكَرَ هاهنا: ﴿وَٱسۡمَعُواْ﴾، والمرادُ بقَوْلِه: ﴿خُذُواْ مَآ ءَاتَيۡنَٰكُم بِقُوَّةٖ﴾ التلقّي بالقَبول والتمسُّكُ بما فيه مع وُفورِ نشاطٍ. وبقَوْلِه: ﴿وَٱسۡمَعُواْ﴾ العمَلُ بما فيه، والطاعةُ لأوامرِه، وحفْظُ ما فيه، وكذلك معنىٰ: ﴿وَٱذۡكُرُواْ مَا فِيهِ﴾، وقالَ ثَمّةَ: ﴿ثُمَّ تَوَلَّيۡتُم مِّنۢ بَعۡدِ ذَٰلِكَ﴾ وهاهنا ﴿سَمِعۡنَا وَعَصَيۡنَا﴾ وهو مِثلُه؛ لأنّ مَنْ سمِعَ وعصىٰ، فقد تولّىٰ بعدَ الميثاق، وأمّا الزيادةُ فهي قولُه: ﴿وَأُشۡرِبُواْ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلۡعِجۡلَ بِكُفۡرِهِمۡ﴾ الآية والمرادُ بكُفرِهم ذلك العِصيانُ والتولّي فوضَعَه موضِعَ المُضمَرِ ليدلَّ علىٰ أنّ ذلك العصيانَ والتولّي هو كُفرٌ منهم وجُحودٌ بالآياتِ وكُفرانٌ بتلك النِّعَم، وأنهُ أدّىٰ إلىٰ عبادةِ العَجاجيل، وبأن يُخاطبوا بقوله: ﴿بِئۡسَمَا يَأۡمُرُكُم بِهِۦٓ إِيمَٰنُكُمۡ﴾ علىٰ سبيلِ التهكُّمِ والسخريةِ إلىٰ غيرِ ذلك، والله أعلم.

قولُه: (وليكُنْ سماعُكم سَماعَ تقبُّلٍ) ومرجِعُه إلىٰ القَولِ بالمُوجَب. أمرهُم بالسَماعِ فأجابوه، ولكن علىٰ طريقِ العصيان، ونظيرُه قولُه تعالىٰ: ﴿وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٞۚ قُلۡ أُذُنُ خَيۡرٖ لَّكُمۡ﴾ [التوبة: ٦١].

الراغبُ: قولُه: اسْمَعُوا معناه: افْهَمُوا، وقيل: اعْمَلُوا به، ووجْهُ ذلك: أنّ الشيءَ يُسمعُ ثمّ يُتخيَّلُ، ثمّ يُفهَمُ، ثمّ يُعقَلُ، ثمّ يُعمَلُ به إنْ كانَ ذلك المسموعُ ممّا يقتضي عمَلًا، ولمّا كان السماعُ مبدأً والعملُ غايةً، وما بينهما وسائطَ، صَحَّ أن يُذكَرَ ويُرادَ به بعضُ الوسائطِ، وأن يُعنىٰ به الغايةُ وهي العمل(١).

---

(١) «تفسير الراغب» (١: ٢٦٢).

﴿وَأُشْرِبُواْ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ﴾ أي: تَداخَلَهم حبُّه والحِرْصُ علىٰ عبادتِه كما يتداخلُ الثوبَ الصِّبْغُ. وقولُه: ﴿فِي قُلُوبِهِمُ﴾ بيانٌ لمكانِ الإشْراب، كقولِه: ﴿إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا﴾ [النساء: ١٠]..

قولُه: (**أي: تداخَلَهُم حُبُّه... كما يتداخَلُ الثوبَ الصِّبْغُ**) قال الزجّاجُ: معناه: سُقوا حُبَّ العجْلِ، فحُذِفَ الحبُّ وأُقيمَ العِجْلُ مقامه(١).

النهاية: وفي الحديث: «وأُشرِبَتْه قلوبُكم» أي: سُقِيَتْهُ قلوبُكم كما يُسقىٰ العطْشانُ الماء: وأُشرِبَ قلبُه كذا، أي: حلَّ محَلَّ الشرابِ واختلطَ كما يختلِطُ الصِّبغُ بالثوبِ(٢).

الراغب: مِن عادتِهم إذا أرادوا مُخامرَة حُبٍّ أو بُغضٍ في القلبِ أن يستعيروا لها اسمَ الشرابِ إذْ هو أبلَغُ منجاع في البَدَن، ولذلك قالت الأطباء: الماءُ مَطِيّةُ الأغذية والأدوية، وبرُكوبِها يُبلَغُ أقاصي الأمكنة، قال:

تغَلغَلَ حيثُ لم يبلُغْ شَرابٌ ... ولا حُزْنٌ ولم يبلُغْ سُرور(٣)

وقيل: الأصلُ حُبُّ العِجْلِ، فحُذِفَ المُضافُ، وليسَ في إثباتِه من المبالغةِ [ما] في حَذْفِه، لأنه نبّهَ أنّ فرْطَ شغَفِهم به أثبتَ صورةَ العِجْلِ في قلوبِهم راسِخة(٤).

قولُه: (**﴿فِي قُلُوبِهِمُ﴾ بيانٌ لمكانِ الإشْراب**)؛ وذلك أنّ قولَه: وأُشرِبوا حُبَّ العِجْلِ مُبْهَمٌ كقَولِه تعالىٰ: ﴿قَالَ رَبِّ ٱشْرَحْ لِي صَدْرِي﴾[طه: ٢٥] كما أنّ «صدْري» بيانٌ لقولِه: «لي»

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ١٧٥).

(٢) في (ط): «الصبغُ الثوبَ».

(٣) البيت لعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعودٍ رحمه الله، ذكره القالي في «الأمالي» (٣: ٢٢٣) وقبْله:

تَغلغَلَ حبُّ عثمةَ في فؤادي ... فباديــه مـع الـخافي يَسيــرُ

وبَعْده:

صَدعْتِ القلبَ ثمّ ذرَرْتِ فيه ... هــواكِ فَليمَ فالتـأمَ الفطــورُ

(٤) «تفسير الراغب» (١: ٢٦٣)، ومنه أضفتُ ما بين الحاصرتين، وانظر: «المفردات» ص٤٤٩.

﴿بِكُفْرِهِمْ﴾: بسببِ كُفرِهم. ﴿بِئْسَمَا يَأْمُرُكُم بِهِۦٓ إِيمَٰنُكُمْ﴾: بالتوراة؛ لأنه ليسَ في التوراةِ عبادةُ العَجاجِيل.

وإضافةُ الأمرِ إلىٰ إيمانِهم تهكُّمٌ، كما قالَ قومُ شُعيب: ﴿أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ﴾ [هود: ٨٧]، وكذلكَ إضافةُ الإيمانِ إليهم. وقولُه: ﴿إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ تشكيكٌ في إيمانِهم، وقدحٌ في صحّةِ دَعْواهم له.

[﴿قُلْ إِن كَانَتْ لَكُمُ ٱلدَّارُ ٱلْءَاخِرَةُ عِندَ ٱللَّهِ خَالِصَةً مِّن دُونِ ٱلنَّاسِ فَتَمَنَّوُا۟ ٱلْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ * وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًۢا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِٱلظَّٰلِمِينَ * وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ ۚ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِۦ مِنَ ٱلْعَذَابِ أَن يُعَمَّرَ ۗ وَٱللَّهُ بَصِيرٌۢ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾ ٩٤-٩٦]

﴿خَالِصَةً﴾ **نَصْبٌ علىٰ الحالِ مِن** ﴿ٱلدَّارُ ٱلْءَاخِرَةُ﴾ والمرادُ الجنَّة، ....

لأنهُ أفادَ أنّ شيئًا ما عندَهُ مُحتاجٌ إلىٰ الشرح، فبيّنَ بقولِه: صَدْري ذلك المُبْهَم، كذلك قولُه: ﴿وَأُشْرِبُوا۟﴾ مُبهَمٌ. لا يُعلَمُ منه أيُّ مكانٍ مِن أمكنةِ جسدِهم تداخلَ فيها الحبُّ. فبيّنَ أنّ المكانَ هو قلوبُهم، وهذا من المبالغاتِ والإيذانِ بأنَّ المقامَ يقتضي مزيدَ التقرير.

قولُه: (﴿خَالِصَةً﴾ **نصبٌ علىٰ الحالِ من** ﴿ٱلدَّارُ ٱلْءَاخِرَةُ﴾) قيل: الوجهُ أن تكونَ حالًا من الضميرِ المُستَترِ في الخبرِ العائدِ إلىٰ الدارِ الآخرة، لأنّ اسْمَ كانَ لا يقعُ عنه الحال.

قال الحديثيُّ: إنّ الأفعالَ الناقصةَ لا تعمَلُ في الحال؛ لأنه لم يُؤتَ بها لنسبةِ حدَثٍ مُحقَّقٍ إلىٰ فاعِلِها حتىٰ يقتضي مُتعلِّقات، يعني إذا قُلْتَ: كانَ زيدٌ قائمًا، لم تُرِدْ به أنّ زيدًا ثبَتَ، بل تريدُ به أنّ القيامَ المنسوبَ إليه ثبتَ لا غيرُ، وذلك حاصلٌ لزيدٍ وإن لم تُذْكَرْ «كانَ»، ولذا توهَّمَ كثيرٌ أنهُ لا دِلالةَ لها علىٰ الحدَثِ، بل وضْعُها للدِّلالةِ علىٰ مُجَرَّدِ الزمان، فلذا لم تَعمَلْ إلا في الاسم والخبر.

....

وفي كلامِ صاحب «المفتاح» ما يُشعَر بهذا المعنىٰ، قال: إنّ الخبَرَ هُناك هو نفْسُ المُسنَدِ لا بقَيْدٍ للمُسندِ إنّما تقييدُه هو كان؛ ويُمكِنُ أن يُجابَ عنه بأن يُقال: إنّ كونَها لثبوتِ القيامِ المنسوبِ إلىٰ المُسنَدِ إليه لا يمنعُ عملَها في الحالِ، فالحالُ حينئذٍ قيْدٌ للمُقيِّد. وقالوا: دليلُ كوْن اسمِ «كانَ» فاعلًا: أنّ المُصَنِّفَ وابنَ الحاجب لم يذكرا اسمَ «كانَ» في المرفوعاتِ، علىٰ أنّهُما أوردا خبَرَهُما في المنصوبات[١]. وذكرَ ابنُ الحاجب في شَرْح خبَرَيْ «كان» و«أن» ما يُشعِرُ باختيارِه كوْنَه فاعلًا[٢].

قالَ أبو البقاء: خبرُ «كان» لكم و«عند الله» ظرفٌ و«خالِصةً» حال. والعاملُ «كان» أو الاستقرار، أو الخبر «عند الله» و«خالصة» حال، فالعاملُ فيها إمّا «عندَ الله» أو ما يتعلّق به أو كانَ أو لكم[٣].

وقال ابنُ جِنّيّ في «الدمشقيات»: يدلُّ علىٰ جَوازِ نصْبِ «كانَ» وأخواتِها الأحوالَ قولُ الشاعر:

فكونوا أنتُمُ وبَني أبيكم

تمامُه:

مكانَ الكُليَتيْن من الطِّحال[٤]

وقولُه:

(١) انظر: «المفصّل» للزمخشري، ص٩١.

(٢) «أمالي ابن الحاجب» لابن الحاجب (٢: ١٢٢).

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٩٤).

(٤) هو من شواهد سيبويه في «الكتاب» (١: ٢٩٨)، وذكره ثعلب في «مجالسه» ص١٢٥، وابن جنّي في «سرِّ صناعة الإعراب» (١: ١٢٦) وغيرُهم من غير عزْوٍ لأحدٍ.

أي: سالمةً لكم **خاصّةً بكم** ليسَ لأَحدٍ سِواكم فيها حقٌّ، يعني: إنْ صحّ قولُكم:.......

فكانَ وإيّاها كحَرّانَ(١)

وأنشدَ:

صَـخِبٌ كـأنّ دعـاءَ عبْـدِ مَنافـهِ ... في رأسِه، عقبَ الصَّباحِ الجافلِ(٢)

جوَّزَ أنْ يكونَ «في رأسِه» حالًا من الدعاء، و«عقبَ الصباحِ» خبرًا، وأن يكونَ «في رأسِه» مُتعلِّقًا بنفْسِ الدعاء.

وقالَ السيِّدُ ابنُ الشَّجَريّ في «الأمالي»(٣): ومَنْ منعَ إعمالَ «كانَ» في الأحوالِ فغَيْرُ مأخوذٍ بقوْلِه؛ لأنّ الحالَ فضْلةٌ في الخبرِ مَنْكورة، فرائحةُ الفعلِ تعمَلُ فيها، فما ظَنُّكَ بـ«كانَ» وهي فِعلٌ مُتَصرِّفٌ تعملُ الرَّفْعَ والنصبَ في الاسمِ الظاهرِ والمُضْمرِ، وليسَت «كانَ» في نَصْبِها الحالَ بأسوأ حالًا مِن حرفِ التنبيهِ واسمِ الإشارةِ. وحكىٰ أبو زكريّا(٤) في «شرح المتنبّي» عن أبي العلاءِ المَعرِّي أنّهُ قال: زعمَ بعضُ النَّحويين أنَّ «كانَ» لا تعملُ في الحال.

قولُه: (**خاصّةً بكم**)، **الراغب**: الخالصُ كالصافي لكنّ الصافي يُقالُ فيما لم يكُنْ فيه قَبْل شوبٌ، دونَ خالصٍ، فإنهُ لا يُقال إلّا فيما كان فيه شَوْبٌ فزالَ منه(٥).

---

(١) هو جزءٌ من بيتٍ لكعبِ بن جُعَيل، وتمامُ روايته:

فكانَ وإيّاها كحرّانَ لم يُفِـقْ ... عن الماءِ إذ لاقاه حتّىٰ تقدّدا

وهو من شواهد سيبويه (١: ٢٩٨). والحرّان: الشديد العطش. يصفُ عاشقًا ظفِرَ بلقاءِ حبيبَتِه فقتله الحبُّ سرورًا بها كالذي عبَّ الماءَ فلم يُقلِعْ عنه حتىٰ تشقق بطنُه من شدّةِ الامتلاء.

(٢) هو لتميم بن أُبي بن مقبل، وهو في «ديوانه»، ص١٠٩.

(٣) ليس في «الأمالي» المطبوعة، ولكنه مذكور في «ما لم يُنشَر من الأمالي الشجرية»، ص٤.

(٤) يعني الخطيب التبريزيّ أبا زكريا يحيىٰ بن علي الشيباني (ت ٥٠٢هـ)، كان من أئمّة اللغة، أخذ عن المعرّي وغيره، وتصانيفُه قاضية بإمامتِه، له ترجمة في «وفيات الأعيان» (٦: ١٩١)، و«المنتظم» (٩: ١٦١).

(٥) «تفسير الراغب» ص٢٦٤، وانظر: «مفردات القرآن»، ص٢٩٢.

﴿لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا﴾. و﴿ٱلنَّاسِ﴾ للجِنْس، وقيل: للعَهْد، وهم المُسلِمون. ﴿فَتَمَنَّوُا۟ ٱلْمَوْتَ﴾؛ لأنَّ مَن أيقنَ أنه مِنْ أهلِ الجنَّةِ اشتاقَ إليها، وتمنّىٰ سرعةَ الوصولِ إلىٰ النعيمِ والتخلُّصَ مِنَ الدارِ ذاتِ الشوائب، كما رُويَ عن المبشَّرين بالجنَّةِ ما رُويَ: كانَ عليٌّ رضيَ اللـهُ عنه يطوفُ بين الصفَّيْن في غِلالة، فقال له ابنُه الحسن: ما هذا بزيِّ المحارِبيْن. فقالَ: يا بُنيَّ لا يُبالي أبوكَ علىٰ الموتِ سَقَطَ أمْ عليه سَقَطَ الموت. وعن حُذيفة: أنه كان يتمنّىٰ الموتَ، فلمّا احتُضِرَ قالَ: حبيبٌ جاءَ علىٰ فاقة، لا أفلَحَ مَن نَدِم، يعني علىٰ التمنّي. وقالَ عمّارٌ بصفِّين: الآنَ أُلاقي الأحِبَّةَ محمّدًا وحزبَه،..........

قولُه: (بين الصَّفَّينِ) أي: بين صَفِّ العدوِّ وصَفِّ المسلمين.

قولُه: (جاءَ علىٰ فاقة) أي: تمنَّيْتُ الموتَ وجاءَني وقْتَ حاجَتي إليه، ثمّ قال: «لا أفلَحَ مَن ندِم» يريدُ: تمنَّيْتُ فلمّا جاءَ ما ندِمتُ، فعَمَّ وقال: لا أفْلَح، وهو يحتملُ الدعاءَ أيضًا، والله أعلم[1].

قولُه[2]: (بصِفّينَ) قال الصَّغاني: صِفّينُ: موضعٌ قُربَ الرَّقّةِ علىٰ شاطئِ الفُراتِ علىٰ الجانبِ الغربيِّ بين الرَّقّةِ وبالِس[3][4]. وكانت وَقعةُ صِفّينَ سنةَ سبْعٍ وثلاثينَ غُرَّةَ صفَر، وهي وقعةٌ بينَ عليٍّ ومعاويةَ رضيَ اللهُ عنهُما[5].

صِفّينُ: بكَسْرِ الصادِ المُهْمَلةِ وكَسْرِ الفاء.

---

(١) انظر: خبر حذيفةَ رضيَ اللهُ عنه في «حلية الأولياء» (١: ٢٨٢).

(٢) تأخرت هذه الفقرة في (ح) بعد قوله: «ومن ثم ذكر عمارًا وحذيفة».

(٣) في (ح): «بالسن».

(٤) انظر: «معجم البلدان» (٣: ٤١٤).

(٥) وقد أفردها بالتصنيف الإمام نصر بن مزاحم المِنقريُّ فصنّفَ كتابه «وقعة صِفّين»، وهو مطبوع بتحقيق الأستاذ عبد السلام هارون رحمَه الله.

وكانَ **كلُّ واحدٍ من العشرةِ يحبُّ الموتَ** ويَحنُّ إليه. وعن النبيِّ ﷺ: «لو تمنَّوا الموتَ لغَصَّ كلُّ إنسانٍ بريقه فماتَ مكانَه، وما بَقِيَ علىٰ وجهِ الأرضِ يهوديّ».

﴿بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ﴾ بما أسلفوا من موجباتِ النّارِ من الكفرِ بمحمّد............

قولُه: (**كلُّ واحدٍ من العشَرة**) وهم العشرةُ المُبَشَّرة. رَويْنا عن عبدِ الرّحمٰن بن عوفٍ قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «أبو بكرٍ في الجَنّة، وعُمَرُ في الجَنّة، وعثمانُ في الجَنّة، وعليٌّ في الجَنّة، وطَلْحةُ في الجَنّة، والزُّبَيرُ في الجَنّة، وعبدُ الرّحمٰن بنُ عوفٍ في الجَنّة، وسَعدُ ابن أبي وقّاصٍ في الجَنّة، وسَعيدُ بنُ زيدٍ في الجَنّة، وأبو عُبيدةَ بنُ الجرّاح في الجَنّة» أخرجَهُ الترمذيُّ(١)، ولأبي داودَ نحوُه.

وتخْصيصُ العَشرةِ بعد ذكْرِ المُبشَّرينَ بالجَنّةِ يدُلُّ أنّ المرادَ بالمُبشَّرينَ أعمُّ مِن العشَرةِ، ومن ثَمّ ذكَرَ عمّارًا وحُذيفة.

قولُه: (**يُحبُّ الموتَ**)، **الراغب**(٢): لأنّ المحبةَ(٣) داعيةٌ إلىٰ الشوق، والشوقُ داعٍ إلىٰ محبّةِ لقاءِ المَحْبوب، ومَحبّةُ لقائِه داعيةٌ إلىٰ تأتّي سهولِ السبيلِ إليه، ولا سبيلَ إلىٰ الطريقِ إليه إلّا بالموتِ، فيجبُ أن يكونَ الموتُ مُتمنّىٰ. وقيلَ: سرورُ المؤمنِ بموتِه كسرورِ القادمِ إذا ورَدَ علىٰ أهلِه. وفي الحديثِ: «مَن أحبَّ لقاءَ الله، أحبَّ الله لقاءَه»(٤).

قولُه: (**﴿بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ﴾ بما أسْلَفوا مِن موجِباتِ النار**). قال القاضي: ولما كانت اليدُ

---

(١) أخرجه الترمذيّ (٣٧٤٧)، وأبو داود (٤٦٤٨)، وابن ماجه (١٣٣)، وغيرهم. وفي الباب عن سعيد بن زيد عند الترمذيّ (٣٧٤٨) وقال: هو أصحّ، يعني من الحديثِ المرويِّ من طريق عبد الرّحمٰن بن عوف.

(٢) «تفسير الراغب» (١: ٢٦٦).

(٣) في (ط): «لأن الموت».

(٤) أخرجه البخاري (٦٥٠٧)، ومسلم (٢٦٨٣) وغيرهما من حديثِ عبادةَ بن الصامت رضيَ اللهُ عنه.

ومعنىٰ الحديثِ كما فسّرَه رسولُ الله ﷺ: «أنّ المؤمنَ إذا حضَره الموتُ بُشِّرَ برضوانِ الله وكرامته، فليسَ شيءٌ أحبَّ إليه ممّا أمامَه، فأحبَّ لقاءَ الله وأحبَّ اللهُ لقاءَه».

وبما جاءَ به، وتحريفِ كتابِ الله، وسائرِ أنواعِ الكفرِ والعِصْيان. وقولُه: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدَاً﴾ مِن المعجزات؛ لأنه إخبارٌ بالغيب، وكانَ كما أخبرَ به، كقولِه: ﴿وَلَن تَفْعَلُواْ﴾ [البقرة: ٢٤]. فإن قلتَ: ما أدراكَ أنهم لم يتمنَّوا؟ قلتُ: لأنّهم لو تمنَّوا لنُقلَ ذلكَ كما نُقِلَ سائرُ الحوادثِ، ولكانَ ناقِلُوه من أهلِ الكتابِ وغيرِهم من أُولي المطاعنِ في الإسلامِ أكثرَ من الذرِّ، وليسَ أحدٌ منهم نَقَلَ ذلكَ. فإن قلتَ: التمنّي مِن أعمالِ القلوبِ، وهو سرٌّ لا يطَّلعُ عليه أَحَد، فمن أَينَ عَلِمتَ أنهم لمْ يتمنَّوه؟ قلتُ: ليسَ التمنّي من أعمالِ القلوب، إنما هو قولُ الإنسانِ بلسانه: ليتَ لي كذا! فإذا قالَه قالوا: تمنّىٰ. و«ليت» كلمةُ التمنِّي، ومُحالٌ أن يقعَ التحدِّي بما في الضمائرِ والقلوب، ولو كانَ التمنّي بالقلوبِ وتمنَّوا لقالوا: قد تمنّينا الموتَ في قلوبِنا، ولم يُنقَلْ أنهم قالوا ذلك........................

العاملةُ مُختَصَّةً بالإنسانِ وآلةً لقُدرتِه، بها عامّةُ صنائعِه، ومِنها أكثرُ منافعِه، عُبِّرَ بها عن النفسِ تارةً، وعن القُدرةِ أخرىٰ(١).

وقلتُ: الظاهرُ أنّ قولَه: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدَاً﴾ [البقرة: ٩٥] الآية جُملةٌ معترِضةٌ كقولِه: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَاتَّقُواْ﴾ [البقرة: ٢٤] وينصرُه قولُ الزجّاج: «ولتجدنّهم» حالٌ من فاعلِ «قُل»: المعنىٰ: أنّك لتجدنّهم في حالِ دعائِهم إلىٰ تمنّي الموتِ أحْرصَ الناسِ علىٰ حياة(٢). فالآيةُ معترِضةٌ بينَ الحالِ وعاملِها.

قولُه: («ليتَ» كلمةُ التمنّي) يعني إذا قالَ الرجلُ بلسانِه كَذا، قالَ أهلُ اللغةِ: إنهُ تمنّىٰ، فعَبّروا عن القولِ بالتمنّي، وقالوا أيضًا: إنّ كلمةَ «ليتَ» للتمنّي.

قولُه: (ومُحالٌ أن يقعَ التَّحدِّي)، وذلكَ أنّ قولَه: ﴿فَتَمَنَّوُاْ﴾ طلبٌ للتمنّي علىٰ سبيلِ التحدّي، وإنّما يظهرُ العجزُ إذا لم يصدُرْ منهم ما طُلِبَ منهم. وقولُه: «ولو كان التمنّي» تنزُّلٌ

---

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٣٦٤).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ١٧٧).

فإن قلت: لم يقولوه لأنّهم عَلِموا أنهم لا يُصدَّقون. قلتُ: كم حُكِيَ عنهم من أشياءَ قاوَلوا بها المسلمينَ من الافتراءِ علىٰ اللـهِ وتحريفِ كتابِهِ وغيرِ ذلك، ممّا عَلِموا أنهم غيرُ مصدَّقِينَ فيه، وممّا لا محملَ له إلا الكذبُ البحتُ ولم يبالوا، فكيفَ يمتنعونَ من أن يقولوا: إنّ التمنِّيَ مِن أفعالِ القلوبِ وقد فعلناه، معَ احتمالِ أن يكونوا صادقين في قولِهم وإخبارِهم عن ضمائِرِهم؟ وكانَ الرجلُ يُخبرُ عن نفسِه بالإيمان فيصدَّقُ مع احتمالِ أن يكون كاذبًا؛ لأنه أمرٌ خافٍ لا سبيلَ إلىٰ الاطِّلاع علَيه. ﴿وَٱللَّهُ عَلِيمُۢ بِٱلظَّٰلِمِينَ﴾ تهديدٌ لهم. ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ﴾ هو مِن وَجَدَ بمعنىٰ: عَلِمَ؛ المتعدِّي إلىٰ مفعولَيْن في قولِهم: وجدتُ زيدًا ذا الحفاظ، ومفعولاه: «هم»، ﴿أَحْرَصَ﴾. فإن قلتَ: لِـمَ قالَ: ﴿عَلَىٰ حَيَوٰةٍ﴾ بالتنكير؟ قلتُ: لأنه أرادَ حياةً مخصوصةً؛ وهي الحياةُ المتطاوِلة؛ ولذلكَ كانتِ القراءةُ بها أوقعَ مِن قراءةِ أُبيٍّ: (علىٰ الحياة). ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟﴾ محمولٌ علىٰ المعنىٰ؛ لأنّ معنىٰ ﴿أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ﴾: أحرصَ مِنَ النَّاس. فإن قلتَ: ألم يُدخلِ ﴿ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟﴾ تحتَ «النَّاس»؟ قلتُ: بلىٰ، ولكنّهم أُفردوا بالذِّكر؛..........................

في الجوابِ. أي: ولئن سُلِّمَ أنّ التمنّيَ بالقلوبِ، فلا بُدّ من الإظهارِ بالقولِ بأنْ يقولوا: تمنّينا بقُلوبِنا ردًّا منهم لقولِه: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ ولكن ما نُقِلَ أنهم قالوه. فعُلِمَ أنّهم ما تمنّوْا.

قولُه: (لم يقولوه) واردٌ علىٰ الجوابِ الثاني، يعني إذا قُدِّرَ أنّ التمنّيَ من أعمالِ القلوب، لا يجبُ أن يَقولوا بألسنتِهم: تمنّينا، ليدفعوا قولَه تعالىٰ: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ﴾ لقيامِ المانعِ، وهو عدمُ تصديقِ المؤمنينَ إيّاهُم، فالتمنّي واقعٌ فلا يكونُ مُعجِزة، وأجابَ: أنّ عدمَ تصديقِ المؤمنينَ ليسَ بمانعٍ لأنْ يقولوا: تمنّينا؛ لأنهُ تعالىٰ كمْ حكىٰ عنهم مِن أشياءَ لم يُصدِّقْهم المؤمنونَ فيها، فهذا من ذلك.

قولُه: (محمولٌ علىٰ المعنىٰ) قال صاحبُ «الإقليد»: تقولُ: زيدٌ أفضَلُ منَ القومِ، ثمّ تحذِفُ «مِن» وتُضيفُه. والمعنىٰ علىٰ إثباتِ «من».

لأنّ حرصَهم شديدٌ، ويجوزُ أن يُرادَ: وأحرصَ من الذينَ أشركوا، فحُذفَ لدلالةِ ﴿أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ﴾ عليه. وفيه توبيخٌ عظيمٌ؛ لأنَّ الذينَ أشركوا لا يؤمنونَ بعاقبة، ولا يعرفونَ إلّا الحياةَ الدُّنيا، فحرصُهم علَيها لا يُستبعد؛ لأنها جنّتُهم فإذا زادَ عليهم في الحرصِ مَن له كتابٌ وهو مقرٌّ بالجزاءِ كانَ حقيقًا بأعظمِ التوبيخ...........

قالَ صاحبُ «المرشد»: فإنْ قُلتَ: فلمَ جيءَ بـ«مِن» في الثاني دونَ الأول؟ قلتُ: لأنّ «أفْعَلَ» إذا أضَفْتَه إلىٰ جملةٍ هو بعضُها لم يحتَجْ إلىٰ ذِكْرِ مِن، فهو إمّا إضافةُ الواحدِ إلىٰ جنْسِه، أو إضافةُ البعضِ إلىٰ الكُلِّ فتقولُ: زيدٌ أفضَلُ الناس، وعبْدُك خيرُ العبيد. فلو قُلتَ: عبدُكَ خيرُ الأحرار، وزيدٌ أفضَلُ إخْوتِه، لم يـجُزْ، لأنّ إخوةَ زيدٍ غيرُ زيدٍ، وهو خارجٌ من جُملتِهم، ولو قُلت: زيدٌ أفضَلُ الإخوةِ، جازَ، لأنهُ أحدُ الإخوة، فعلىٰ هذا قولُه: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ﴾ يعني: علماءُ اليهودِ أحرصُ الناس، أضافَهم إلىٰ ما بعْدَهم؛ لأنّهم من جُملةِ الناس، ثمّ قال: ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ﴾ والمرُادُ بالمشركينَ المجوس في أصحِّ الأقاويلِ[1]، للتحيةِ التي كانت لهم إذا عطَسَ العاطِسُ قالوا: عِشْ ألْفَ سنة[2]، وهم غيرُ اليهود، فهو مِثلُ: زيدٌ أفضَلُ مِن إخوتِه.

ولا يبعُدُ أن يُحمَلَ علىٰ هذا قولُ المصنِّف: «وقيلَ: أرادَ بالذينَ أشركوا المجوسَ» وقولُه: «ويجوزُ أن يُرادَ: وأحرصَ «منَ الذين أشركوا» عطفٌ على قولِه: «محمولٌ علىٰ المعنىٰ» وهذا قولُ مقاتلٍ فيكون «من الذين أشركوا» عطفًا علىٰ ثاني مفعولَيْ «لتجدنّهم» علىٰ حَذْفِ «أحرَصَ» لِدلالةِ الأوّلِ عليه.

فإن قُلتَ: ما الفرقُ بينَ الوجهَيْن، وعائدتُهما راجعةٌ إلىٰ شدّةِ حِرْصِهم، وأنّهما من بابِ عطفِ الخاصِّ علىٰ العامِّ كقولِه: «وملائكتِه وجبريل»[3]؟

(١) في (ط): «المجوس علىٰ الأصح من الأقاويل».

(٢) انظر: «منار الهدىٰ في بيان الوقف والابتدا» للأشموني، ص١٠٥.

(٣) يعني قولَه تعالىٰ: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَدُوٌّ لِّلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ٩٨].

فإن قلتَ: لم زادَ حرصُهم علىٰ حرصِ المشركين؟ قلتُ: لأنهم عَلِموا لعِلْمهم بحالِهم أنهم صائرونَ إلىٰ النّارِ لا محالة، والمشركونَ لا يعلمونَ ذلك.

وقيلَ: أرادَ بالذين أَشْركوا المجوس؛ لأنهم كانوا يقولونَ لملوكِهم: عِشْ ألفَ نَيْروز، وألفَ مِهرجان. وعنِ ابنِ عباسٍ رضيَ اللهُ عنه: هو قولُ الأعاجم: زي هزار سال، وقيل: ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ﴾ كلامٌ مبتدأ، أي: ومنهم ناسٌ ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ﴾، علىٰ حذفِ الموصوف، كقولِه: ﴿وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ﴾ [الصافات: ١٦٤]. و﴿ٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ﴾ علىٰ هذا مشارٌ به إلىٰ اليهود؛ لأنهم قالوا: ﴿عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠]. والضميرُ في: ﴿وَمَا هُوَ﴾ لـ﴿أَحَدُهُمْ﴾. و﴿أَن يُعَمَّرَ﴾ فاعلٌ ﴿بِمُزَحْزِحِهِۦ﴾، ....

قلتُ: الثاني أبلَغُ لإرادةِ تكريرِ «أحْرَص».

قولُه: (وقيل: أرادَ بالذينَ أشْركوا المَجوسَ) قال الواحديُّ: هو قولُ أبي العاليةِ[١] والربيع[٢]، وإنّما وُصِفوا بالإشراكِ لأنّهم يقولونَ بالنورِ والظلمة، ويَزْدانُ وإهْرَمَنْ، وهُم موصوفونَ بالحِرصِ علىٰ الحياةِ، ولهذا تَحِيَّتُهم: زي هَزار سال[٣].

قولُه: (و﴿ٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ﴾ علىٰ هذا مُشارٌ به إلىٰ اليهود) يعني: أُقيمَ المُظْهَرُ مُقامَ المُضمَر، ولهذا قدَّرَ «ومِنهم ناسٌ» ليُؤذِنَ أنّ المُوحِّدَ يُحِبُّ لقاءَ الله كما أنّ المشركَ يكرَهُ لقاءَ الله، ولهذا قالَ المعرّي: هذا الوجْهُ أحسَنُ وأعْرَبُ.

---

(١) هو رُفَيع بن مِهْرانَ الرِّياحي البصري، تابعي من الرواة الثقات، مات سنة ٩٠هـ. انظر: «تهذيب التهذيب» (٣: ٢٨٤)، و«الثقات» (٤: ٢٣٩)، و«تهذيب الكمال» (١: ٤١٦).

(٢) يعني الربيع بن أنس، عالم مَرْو في زمانه (ت ١٣٩هـ).

(٣) «الوسيط» للواحدي (١: ١٧٧). وهو الذي جزم به البغويّ في «معالم التنزيل» (١: ١٢٣). وحكىٰ الواحديُّ عن ابن عبّاس أنهُ قال: أراد بالذين أشركوا: منكري البعث، ومَنْ أنكرَ البعثَ أحبَّ الحياة، لأنهُ لا يرجو بعْثًا بعدَ الموت.

أي: وما أحدُهم بمَن يُزحْزِحُه من النّار تعميرُه. وقيل: الضميرُ لِما **دلَّ عليه ﴿يُعَمَّرَ﴾ من مصدرِه،** و﴿أَن يُعَمَّرَ﴾ بدلٌ منه، ويجوزُ أن يكونَ ﴿هُوَ﴾ مبهمًا، و**﴿أَن يُعَمَّرَ﴾ مُوضِّحَه.** والزحزحة: التبعيدُ والإنحاء. فإن قلتَ: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ﴾ ما موقعُه؟ قلتُ: هو بيانٌ لزيادةِ حرصِهم، علىٰ طريقِ الاستئناف. فإن قلتَ: كيفَ اتّصلَ ﴿لَوْ يُعَمَّرُ﴾ بـ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ﴾؟ قلتُ: هو حكايةٌ لوَدادتِهم. و«لو» في معنىٰ التمنّي، **وكانَ القياسُ: لو أُعَمَّر،** إلّا أنه جرىٰ علىٰ لفظِ الغَيْبةِ؛ لقولِه: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ﴾، كقولِك: حلفَ باللـهِ لَيفعلنّ.

قولُه: (**أي: وما أحدُهم بمَن يُزَحْزِحُه منَ النار تعْميرُه**) أي: ليسَ أحدٌ منهم يُخلِّصُه من النارِ طول عمُرِه بسَببِ أعمالِه الصالحة. المعنىٰ ينظُرُ إلىٰ قولِه ﷺ حين سُئلَ: أيُّ الناسِ خيرٌ؟ قال: «مَنْ طالَ عمُرُه وحسُنَ عملُه»، وقيل: فأيُّ الناسِ شَرٌّ؟ قال: «مَن طالَ عمُرُه وساءَ عملُه». أخرجهُ أحمدُ بنُ حنبلٍ عن أبي بكْرةَ(١).

قولُه: (**دَلّ عليه ﴿يُعَمَّرَ﴾ مِن مصْدرِه**) كأنهُ قيل: وما التعميرُ بمُزحزحِه من العذابِ تعميرُه.

قولُه: (**و﴿أَن يُعَمَّرَ﴾ مُوَضِّحَه**). قال أبو البقاء: هو ضَميرُ التعمير، وقد دَلَّ عليه قولُه: ﴿لَوْ يُعَمَّرُ﴾ و﴿أَن يُعَمَّرَ﴾ بدلٌ مِن «هو»، ولا يجوزُ أن يكونَ هو ضميرَ الشأنِ؛ لأنّ المُفسِّرَ لضميرِ الشأنِ مُبتدأٌ وخبَر، ودخولُ الباءِ في «بمُزحزِحه» يمنَعُ من ذلك(٢)، وكَذا عن الزجّاج(٣)، وهذا غيرُ واردٍ علىٰ المُصنِّفِ، لأنهُ لم يجْعَلهُ ضَميرَ الشأنِ بل علىٰ نحْوِ: ﴿فَسَوَّىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ﴾ [البقرة: ٢٩].

قولُه: (**وكانَ القياسُ لو أُعمَّرُ**) لأنّ الذي صدَرَ مِنهم من القولِ هو علىٰ حكايةِ النفسِ، لكن نظَرَ إلىٰ ظاهرِ «يَوَدُّ» فأُجْرِيَ مُجراه، فهو قَريبٌ من المُشاكلة.

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٠٤٨٠)، وأبو داود الطيالسيّ في «المسند» (٨٦٤)، والبزّار (٣٦٢٣) والترمذيّ (٢٣٣٠)، وقال: هذا حديثٌ حسنٌ صحيح.

(٢) «التبيان في إعرابِ القرآن» (١: ٩٦).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ١٧٨).

[﴿قُلْ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ فَإِنَّهُۥ نَزَّلَهُۥ عَلَىٰ قَلْبِكَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَهُدًى وَبُشْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ * مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَدُوٌّ لِّلْكَٰفِرِينَ﴾ ٩٧-٩٨]

رُوِيَ: أن عبدَ الله بن صُورِيا مِن أحبار فَـدَكَ حاجَّ رسولَ اللـهِ، وسأَلَه عمَّن يَهْبِطُ عليه بالوَحْي، فقال: «جَبْرَئِل»، فقال: ذاك عدوُّنا، ولو كان غيرَه لآمَنّا بك، وقد عادانا مِرارًا، وأشدُّها: أنه أُنزِلَ علىٰ نبيِّنا أنّ بيتَ الـمَقْدسِ سيُخرِبُه بُخْتَنَصّر، فبعَثْنا مَن يَقتلُه، **فلَقِيَه ببابلَ غلامًا** مسكينًا، فدَفَعَ عنه جَبْرَئِلُ، وقال: إنْ كانَ ربُّـكم أمَرَه بهَلاكِكم فإنه لا يسلِّطُـكم عليه، وإنْ لمْ يكن إيّاهُ فعلىٰ أيِّ حقٍّ تَقتلونه؟ وقيلَ: أمَرَه اللـهُ أن يَجْعلَ النبوَّةَ فينا فجَعَلَها في غيرِنا. ورُوي: أنه كانَ لعمرَ رضيَ الله عنه أرضٌ بأعلىٰ المدينة، وكان ممرُّه علىٰ **مِدْراسِ اليهود**، فكانَ يجلسُ إليهم ويَسمعُ كلامَهم، فقالوا: يا عمرُ، قد أحبَبْناك، وإنّا لَنطمَعُ فيك. فقال: واللـهِ ما أجِيئُكم لحُبِّكم، ولا أسأَلُكم لأنّي شاكٌّ في دِيْني، وإنما أدخلُ عليكم لأَزدادَ بصيرةً في أمرِ محمَّد، وأرىٰ آثارَه في كِتابِكم. ثُمَّ سألَهم عن جَبْرَئيلَ، فقالوا: ذاكَ عدوُّنا، يُطلِعُ محمّداً علىٰ أسرارِنا، وهو صاحبُ كلِّ خَسْفٍ وعَذاب، وإنَّ مِيْكائيلَ يجيءُ بالخِصْبِ والسَّلام. فقال لهم: وما منزلتُهما مِنَ الله؟..

قولُه: (**فلَقيه ببابلَ**)، **النهاية**: بابلُ: الصُّقْع المعروفُ بالعِراق وألِفُه غيرُ مهْموزة(١).

قولُه: (**غُلاماً**) هو توطئةٌ للحالِ التي هي «مِسكيناً» كقولِه تعالىٰ: ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾.

قولُه: (**مِدْراسِ اليَهود**)، **النهاية**: المِدْراسُ: صاحبُ كُتُبِ اليهود، مِفعَلٌ ومِفْعالٌ مِن أبنيةِ المُبالغة. والمِدراسُ أيضاً: البيتُ الذي يَدْرسونَ فيه، ومِفْعالٌ غَريبٌ في المَكان.

---

(١) في (ف): «غير مهموز».

قالوا: أقربُ منزلةٍ جَبْـرَئيلُ عن يمينِه، وميكائيلُ عن يَسارِه، وميكائيلُ عدوٌّ لجَبْرَئيل. فقالَ عمرُ: لَئِنْ كانا كما تقولونَ فما هما بعَدوَّيْن، ولَأنتم أكفرُ مِنَ الحَمير، ومَن كانَ عدوّاً لأحدِهما كانَ عدوّاً للآخَر، ومَن كانَ عدوّاً لهما كانَ عدوّاً لله. ثُمَّ رَجَعَ عمرُ فوَجَدَ جَبْرَئيلَ قد سَبَـقَه بالوَحْي، فقالَ النبيُّ ﷺ: «لقد وافَقَكَ ربُّك يا عُمر»، فقال عمرُ: لقد رأيتُني في دِينِ الله بعدَ ذلكَ أَصْلبَ مِن الحَجَر. وقُرِئ: (جَبْرَئِيل) بوزنِ: قَفْشَلِيل، و(جَبْرَئِل) بحذفِ الياء، و(جَبْرِيل) بحذف الهمزة، و(جِبْرِيل) بوزن: قِنْديل، و(جَبْرَالّ) بلامٍ شديدة، و(جَبْرائِيل) بوزنِ: جَبْراعِيل، و(جَبْرائِل) بوزن: جَبْراعِل.

ومَنْعُ الصَّرفِ فيه للتعريفِ والعُجْمة. وقيل: معناه: عبدُ الله.

قولُه: (ولأنتُم أكفرُ منَ الحَمير) قالَ المَيْداني: قولُهم: هو أكْفَرُ من حمار. وهو رجلٌ من عادٍ يقال له: حِمارُ بن مُوَيْلع، قال الشرقيُّ[1]: هو حِمارُ بن مالك بن [نَصر] الأزديُّ. كان مُسلِماً، وكان له وادٍ طولُه مسيرةُ يوْمٍ في عُرْضِ أرْبعةِ فراسِخَ لم يكُنْ ببلادِ العَرَبِ أخصَبُ منه، فخرجَ بَنوهُ يتصيَّدونَ فأصابَتْهم صاعقةٌ فهَلَكوا، فكفرَ وقال: لا أعبدُ مَنْ فَعل هذا، ودَعا قوْمَه إلىٰ الكُفرِ. فمَنْ عَصاهُ قتَله، فأهلَكه الله وأخربَ وادِيَه، فضُرِبَ به المثَلُ في الكُفرِ، قال الشاعر:

ألم تـرَ أنّ حارثـةَ بـنَ بـدرٍ ... يُصلّي وهو أكْفَرُ من حِمار[2]

وقيلَ: لأنّ الكُفرَ من الجهلِ، ولا شيءَ أبْلَدُ وأجْهلُ من الحمار، كأنّ هذا أنْسبُ لعدم الطِّباقِ بينَ الجمعِ في «الكِتاب»، والإفرادِ في «المثَل».

قولُه: («جَبْرَئيل» بوزن: قَفْشَليل) حمزةُ والكِسائيّ، و«جَبريلُ» بفَتْحِ الجيمِ وكَسْرِ الراءِ مِن

---

(١) يعني ابن القُطاميّ، واسمُه الوليد بن الحُصَيْن الكلبيُّ. من علماءِ اللغة. انظر: «تاج العروس» (٣٣: ٢٨٧).

(٢) «مجمع الأمثال» (٢: ١٦٨). وحارثةُ بن بدر هو الغُدانيُّ، كان مُستَهتَراً بالشراب، وانظر تمامَ خبره في: «الكامل» للمبرِّد (١: ٢٥٠).

الضميرُ في ﴿نَزَّلَهُۥ﴾ للقرآن، ونحوُ هذا الإضمار ـ أعني إضمارَ ما لم يَسبِقْ ذِكْرُه ـ فيه فخامةٌ لشأنِ صاحبه؛ حيث يُجعَلُ لفَرْطِ شُهرتِهِ كأنه يدلُّ علىٰ نفْسِه، ويُكتفىٰ عن اسْمِه الصَّريحِ بذِكْرِ شيءٍ مِن صفاتِه. ﴿عَلَىٰ قَلْبِكَ﴾ أي: حَفَّظَه إيّاك وفَهَّمَكَه. ﴿بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ بتيسيرِه وتسهيلِه. فإنْ قلتَ: كانَ حقُّ الكلامِ أن يُقال: علىٰ قلبي. قلتُ: جاءت علىٰ حِكايةِ كلامِ اللـهِ كما تكلَّمَ به، كأنه قيلَ: قُل: ما تكلَّمتُ به مِن قولي: مَن كان عدواً لجبريل فإنه نزَّلَه علىٰ قلبِك. فإن قلتَ:........................

غيرِ هَمْزةٍ: ابنُ كثيرٍ[1]، و«جِبريلُ» بـوَزْن: قِنديل: نافعٌ وأبو عمْرو وابنُ عامرٍ وحَفْص، و«جَبْرَئل» بحذفِ الياءِ: أبو بكر عن عاصم، والبواقي: شواذٌّ[2].

قولُه: (أيْ: حفّظَكَه)[3] ويُروىٰ: «حفَّظَهُ إيّاكَ وفهَّمَكه»، هذا تفسيرٌ لجُملةِ قولِه: ﴿نَزَّلَهُۥ عَلَىٰ قَلْبِكَ﴾ [البقرة: ٩٧] لمحَ فيه معنىٰ الاستعلاءِ والاستيلاءِ، يعني: إذا نزلَ جبريلُ بالقرآنِ علىٰ قَلْبِه استولىٰ علىٰ القلبِ، وجعلَ مجامعَه مَغْمُورةً به، وتمكّن فيه، فلا يَشُذُّ منه شيء، ولهذا قال في «الشعراء»: حفَّظَكه وفهّمَك إيّاهُ، وأثْبتَه في قَلْبِكَ إثباتَ ما لا يُنْسىٰ، كقولِه تعالىٰ: ﴿سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰٓ﴾[4] [الأعلىٰ: ٦] وفي عكسِه: نزلتُ عن الأمر. قال صاحبُ «النهاية»: كأنّك كُنتَ مُستعلِياً عليه، ومُسْتَوْلياً فنزلْتَ.

---

(١) انظر: «النشر» (٢: ٢١٩)، «معجم القراءات» (١: ١٥٧-١٥٩). ونقل السمينُ الحلبيُّ عن الفرّاءِ أنهُ قال: «لا أحبُّها» ـ يعني قراءة ابن كثير ـ لأنهُ ليسَ في كلامِهم «فعْليل» وتعقّبه بقول: «وما قاله ليس بشيءٍ، لأنّ ما أدخلته العربُ في لسانِها علىٰ قِسْمين، قسمٌ ألحقوه بأبنيتهم كلِجام، وقسمٌ لم يلحقوه كإبْرَيسَم، علىٰ أنهُ قيل: إنهُ نظيرُ شَمْويل، اسم طائر. انتهىٰ من «الدر المصون» (١: ٣١٣).

(٢) لتمام الفائدة، انظر: «البحر المحيط» لأبي حيّان (١: ٣١٨).

(٣) في (ح): «قوله: حفظكَه».

(٤) انظر: (١١: ٤١٨).

كيف استقامَ قولُه: ﴿فَإِنَّهُۥ نَزَّلَهُۥ﴾ جزاءً للشَّرط؟ قلتُ: فيه وَجْهان: أحدُهما: إنْ عادىٰ جَبْرَئيلَ أحدٌ مِن أهلِ الكتاب فلا وجهَ لـمُعاداتِه؛ حيثُ نَزَّلَ كتاباً مصدِّقاً للكُتبِ بين يدَيْه، فلو أنصَفُوا لأحبُّوه وشَكَروا له صَنِيعَه في إنزالِه ما ينفعُهم ويصحِّحُ الـمُنزَلَ عليهم. والثاني: إنْ عاداه أحدٌ فالسببُ في عَداوتِه أنه نزَّلَ عليك الكتابة مصدِّقاً.........

قولُه: (**كيفَ استقامَ قولُه: ﴿فَإِنَّهُۥ نَزَّلَهُۥ﴾ جزاءً للشرط؟**) أي: مِنْ حقِّ الجزاءِ أنْ يكونَ مُسَبَّباً عن الشرطِ، وقولُه: ﴿فَإِنَّهُۥ نَزَّلَهُۥ﴾ لا يَستقيمُ أن يكونَ مُسَبَّباً عن قولِه تعالىٰ: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ﴾ وخلاصةُ الجوابِ: أنّ الجزاءَ هنا ما دلَّ بالإخبارِ والإعلامِ إنكاراً علىٰ اليهود، وبيانُه من وجهَيْن:

أحدُهما: قولُه: (**فلا وجْهَ لمعاداتِه**) يعني: مَنْ كانَ مِن هؤلاءِ اليهودِ عدوّاً لجبريلَ، فإنّي أُعلِمُكم أنهُ معانِدٌ مُكابِرٌ، لا إنصافَ له، فلا وجْهَ لُمعاداتِه لأنهُ نَزَّلَهَ كتاباً مُصدِّقاً لكتابِه، وكان الواجبُ أن يتلقّاهُ بالقَبول، لكن ما أَنْصفَ، وهو المرادُ بقولِه: «فلو أنصَفوا لأحبّوه»، ونظيرُه ما قرَّرَه ابنُ الحاجبِ في قولِه تعالىٰ: ﴿ وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ﴾(١) [النحل: ٥٣](٢).

وثانيهما: قولُه: (**إنْ عاداهُ أحدٌ فالسَببُ في عداوتِه أنهُ**) نَزَّله علىٰ قلبِكَ، وهو نَحْوُ قولِك: إنْ أكرمْتَني الآنَ فقد أكْرمتُكَ أمسِ، يعني: عداوتُه سببٌ لما أُخبِرُكم به، وهو أنهُ نَزَّل علىٰ قلبِك ما يكرهونَه، يدلُّ عليه قولُه: «إن عاداكَ فُلانٌ، فقد آذيْتَه» قالوا: في هذا الكلامِ وصْفُ السببِ في الجزاءِ؛ ألا ترىٰ أنّك تقول: مَنْ شكَرَني فأنا جوادٌ سَخِيٌّ؟ فلا تأتي بالضميرِ، بل تشتغِلُ بالسببِ، وفيه ضمير معنًى، كأنه قال: مَن كان عدوّاً لجبريل فله عذرٌ من هذا السبب(٣)، ونظيرُه قولُه تعالىٰ: ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْعِزَّةَ فَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ جَمِيعًا ﴾ [فاطر: ١٠] فلا ضَميرَ في اللفظِ، ولكنهُ ثابتٌ مَعْنىً، أي: فليطلُبْها عندي، أو فليعتزِز باللهِ، أو في مظانِّها.

---

(١) انظر: «الكافية» بشرح الاستراباذي (٣: ١٨٨).

(٢) من قوله: «ونظيره ما قرره» إلىٰ هنا ساقط من (ط).

(٣) من قوله: «وفيه ضمير معنًى» إلىٰ هنا من (ط).

لكِتابِهم ومُوافِقاً له وهُمْ كارهونَ للقرآنِ ولموافقتِه لكتابِهم؛ ولذلك كانوا يُـحَرِّفونه ويَجْحَدون موافقتَه له، كقولِك: إنْ عاداك فلانٌ فقد آذيتَه وأسأْتَ إليه.

أُفرِدَ الـمَلَكان بالذِّكْرِ؛ لفضلِهما، كأنهما مِن جنسٍ آخَر، وهو ممّا ذُكر أنَّ التغايُرَ في الوصفِ يُنزَّلُ منزلةَ التغايُرِ في الذات. وقُرِئ: (**مِيْكَال**) بوزن قِنْطار، و(**مِيْكائِيل**) كمِيكاعِيل، و(**مِيكائِل**) كمِيكاعِل، و(**مِيكَئِل**) كمِيكَعِل، و(**مِيكَئِيل**) كمِيكَعِيْل. قال ابنُ جنِّي: العربُ إذا نطقتْ بالأعجميِّ خلَّطتْ فيه. ﴿عَدُوٌّ لِّلْكَٰفِرِينَ﴾ أرادَ: عدوٌّ لهم، فجاءَ بالظاهر؛ ليدلَّ علىٰ أنَّ اللـهَ إنما عاداهُم لكُفرِهم، وأنَّ عداوةَ الملائكةِ كُفر، وإذا كانت عداوةُ الأنبياءِ كُفراً فما بالُ الملائكةِ وهم أشرفُ! والمعنىٰ: **مَن عاداهُم عاداهُ اللـهُ**..

قولُه: (**أُفرِدَ الملكانِ بالذِّكْر**) يعني: ذكَرَ جِنْسَ الملائكةِ، ثمّ أَفْردَ جِبْرئيلَ وميكائيلَ منهم، وعطَفَهما عليهم، ليدلَّ علىٰ فضْلِهما، كأنّهما ليسا مِن جنْسِ الملائكةِ لاختصاصِهمـا بمَزايا وفضائلَ؛ لأنّ التغايُرَ في الوصفِ يُنزَّلُ منزلةَ التغايرِ في الذاتِ. قال أبو الطيّب:

وإنْ تفُـقِ الأنـامَ وأنـتَ مـنهم ... فإنّ المسكَ بعْضُ دمِ الغزالِ[١]

أي: المِسْك لا يُعَدُّ من الدِّماء لِما فيه من الخَصْلةِ التي لا تُوجَدُ في الدم.

قولُه: (**وقُرِئَ: مِيكال**) أي: بغَيْرِ هَمْزٍ ولا ياء: أبو عمْرٍو وحَفْصٌ، و«ميكائِل» بـهمزةٍ مكسورةٍ بغيرِ ياءٍ: نافعٌ، والباقونَ: بياءٍ بعدَ الهمْزةِ، والبواقي: شاذّة[٢].

قولُه: (**والمعنىٰ: مَنْ عاداهُم عاداه الله**) تلخيصُ معنىٰ الشرطِ والجزاء، ولو قال: من عادىٰ جبريلَ عاداهُ اللهُ كان أظْهرَ، لأنّ القومَ إنّما أظْهروا عداوةَ جبريلَ فحسْبُ، فذكَرَ اللهَ والملائكةَ والرسلَ للتوطئةِ نحْوَ قولِه تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ [الأحزاب: ٥٧].

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) انظر: «النشر» (٢: ٢١٩)، «الدر المصون» (١: ٣١٥-٣١٦).

وعاقَبه أشدَّ العِقاب.

[﴿وَلَقَدْ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ءَايَٰتٍۭ بَيِّنَٰتٍ ۖ وَمَا يَكْفُرُ بِهَآ إِلَّا ٱلْفَٰسِقُونَ * أَوَكُلَّمَا عَٰهَدُوا۟ عَهْدًا نَّبَذَهُۥ فَرِيقٌ مِّنْهُم ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ * وَلَمَّا جَآءَهُمْ رَسُولٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ نَبَذَ فَرِيقٌ مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ كِتَٰبَ ٱللَّهِ وَرَآءَ ظُهُورِهِمْ كَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ ٩٩-١٠١]

﴿إِلَّا ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ إلا المتمرِّدون مِنَ الكَفَرة. وعن الحَسَن: إذا استُعمِلَ الفِسْقُ في نوعٍ مِن المعاصي؛ وَقَعَ علىٰ أعظمِ ذلك النوعِ مِنْ كُفرٍ وغيرِه. وعن ابنِ عبَّاس:........

قولُه: (عاقَبه أشدَّ العِقاب) لزِمَ المُعاقبةُ مِن معنىٰ العداوة؛ لأنّ معنىٰ عَداوةِ الله، إنزالُ النَّكال، ولزمَ شِدّةُ العقابِ من إعادةِ ذكْرِ اسمِ الله تعالىٰ في الجزاء، وتخصيصِ اسمِ الذاتِ الجامعِ المفيدِ[1] في هذا المقام معنىٰ القهّاريّة، وتصريحُ ذكْرِ الكافرينَ حيث لم يقُل: عَدوٌّ لهم، أي: فما بالُ العداوةِ التي يتولّاها الله تعالىٰ بنفسه، فإنهُ لجَلالِهِ يُعاقِبُ مَنْ عاداهُ بها لا يدخُلُ تحتَ الوصْف.

الراغب: العَدْوُ: التجاوزُ ومنافاةُ الالتئام، فتارةً يُعتَبرُ بالقلوبِ، فيقال له: العَداوة، وتارةً في المشْيِ فيقال له: العدْوُ[2]، وتارةً في الإخلالِ بالعدالةِ في المعاملةِ فيقال له: العُدوان[3]. وحَقيقةُ معاداةِ الإنسانِ له عزَّ وجلّ: البُعدُ عنه، ومُخالفتُه في تحرّي الصدقِ في المَقال، والحقِّ في الفِعال، وأن لا يستَحِقّ أن يُوصفَ بشيءٍ من أوصافِه نحوَ العادلِ والجوادِ والكريم، والقريبُ منه والمُحبُّ له هو أن لا يخالِفَه في ذلك، وأن يصحَّ أن يُوصَفَ بتلك الصفات. وتلك المعاني هي المقتضيةُ لمعاداةِ الله وأوليائِه والداعيةُ إلىٰ ارتكابِ المعاصي[4].

(١) في (ط): «المقيّد».

(٢) قوله: «وتارة في المشي فيقال له: العدو» ساقط من (ط).

(٣) «تفسير الراغب» (١: ٢٦٩)، «المفردات» ص٥٥٣.

(٤) «تفسير الراغب» (١: ٢٧١).

قال ابنُ صُورِيا لرسولِ الله ﷺ: ما جئتَنا بشيءٍ نَعرفُه، وما أُنزِلَ عليك مِن آيةٍ فنتَّبِعَك لها. فنزَلتْ. واللامُ في ﴿ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ للجِنْس، والأحسنُ أن تكونَ إشارةً إلىٰ أهلِ الكتاب. ﴿أَوَكُلَّمَا﴾ الواوُ للعطفِ علىٰ محذوفٍ معناه: أكَفروا بالآياتِ البيِّنات؟! وكلَّما عاهَدوا. وقرأ أبو السَّمّالِ بسُكونِ الواو علىٰ أنَّ ﴿ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ بمعنىٰ: الذين فَسَقوا، فكأنه قيلَ: وما يكفُرُ بها إلا الذين فَسَقوا أَوْ نَقَضُوا عَهْدَ اللـهِ مِراراً كثيرة. وقُرِئ: (عُوهِدوا)، و(عَهِدوا). واليهودُ مَوْسومُون بالغَدْرِ ونقْضِ العُهود،............

قولُه: (والأحسنُ أن تكونَ إشارةً إلىٰ أهلِ الكتاب) يعني أنّ اللامَ في ﴿ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ مع أنّها جائزٌ أن تكونَ للجنسِ، ويدخل فيه اليهودُ[1] دخولاً أوّليّاً علىٰ سبيلِ المُبالغة، لكنّ الأحسنَ الحَمْلُ علىٰ العهدِ، ووجْهُ حُسنِه إفادةُ التخصيصِ المُستفادِ من «ما» و«لا» ليُسجِّلَ عليهم خاصّةً بالتمرُّدِ والفِسْق[2].

المعنىٰ: لا يصدُر مِثلُ هذا الفِسْقِ إلّا مِن هؤلاء، والترقِّي من الأهون إلىٰ الأغلظِ في الإنكارِ، وهو الكفرُ بآياتِ الله[3]، لا سِيَّما علىٰ قِراءةِ أبي السَّمال في الإضراب؛ أثبتَ أوّلاً أنّهم مُبالِغون في الفِسق ثمّ أضْربَ عنه بقوله: ﴿أَوَكُلَّمَا عَٰهَدُواْ عَهْدًا نَّبَذَهُۥ فَرِيقٌ مِّنْهُم﴾ [البقرة: ١٠٠] أي: ليسَ هذا أوّلَ فِسْقِهم وكُفرِهم بآياتِ الله يا محُمّد، بل كُلّما عاهدوا عهداً نبذَهُ فريقٌ منهم مِن الذين مضَوْا، ثمّ أضرَبَ عن هذا إلىٰ ما هو أعلىٰ منه بقولِه: ﴿بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ أي: ما صدَرَ النبْذُ مِن فريقٍ منهم فقط بل أكثرُهم كافرون.

قولُه: (وقرأ أبو السَّمّال)، وأبو السَّمّال باللام، وابن السمّاكِ بالكافِ. فعلىٰ هذا يكون قوله: «أوْ كُلَّما» معطوف من حيث المعنى على صلة الموصول، وعلىٰ الأوّلِ: اللامُ حرفُ تعريف[4].

---

(١) في (ح): «ويدخل اليهود فيه».

(٢) في (ط): «بالتمرد في الفسق».

(٣) قوله: «وهو الكفر بآيات الله» ساقط من (ط).

(٤) يعنى في قوله تعالى: ﴿ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ [البقرة: ٩٩].

وكَمْ أَخذَ اللـهُ الميثاقَ منهم ومِن آبائهم فنَقَضوا! وكَمْ عاهَدَهم رسولُ الله فلمْ يَفُوا! ﴿ٱلَّذِينَ عَـٰهَدتَّ مِنۡهُمۡ ثُمَّ يَنقُضُونَ عَهۡدَهُمۡ فِي كُلِّ مَرَّةٖ﴾ [الأنفال: ٥٦]. والنَّبْذُ: الرميُ بالذِّمام ورفضُه. وقرأ عبدُ الله: (نَـقَضَه فريقٌ منهم). وقال: ﴿فَرِيقٞ مِّنۡهُم﴾؛ لأن منهم مَن لم يَنْقُض. ﴿بَلۡ أَكۡثَرُهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾ بالتَّوراة، وليسُوا مِنَ الدِّين في شيء، فلا يعدُّون نقْضَ المواثيقِ ذَنْباً، ولا يُـبالُون به. ﴿كِتَـٰبَ ٱللَّهِ﴾: يعني: التوراةَ؛ لأنهم بكُفرِهم برسولِ الله ﷺ المصدِّقِ لِما معهم كافرونَ بها نابِذُون لها......................

قال ابنُ الحاجبِ في قولِه تعالىٰ: ﴿إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ ٱلنَّـٰصِحِينَ﴾ [الأعراف: ٢١] «لكما» مُتعلِّقٌ بالناصحين؛ لأنّ المعنىٰ عليه؛ لأنّ الألفَ واللامَ لمّا كانتْ صورتُه صورةَ الحرفِ المُنزَّلِ جُزءاً من الكلمةِ، صارَتْ كغيرِها من الأجزاءِ التي لا تمنَعُ التقديم(١).

وقالَ المرزوقيُّ وأبو البقاءِ في قولِ الحَماسيِّ:

فتىً ليس بالراضي بأدنىٰ مَعيشةٍ ... ولا في بُيوتِ الحـيِّ بـالمُتَولِّج(٢)

«في» مُتعلِّـقٌ بالمتولِّج. علىٰ أن تحمل اللام علىٰ التعريف(٣)، ويجوزُ أن تحمِلَها بمعنىٰ «الذي» وتُعلِّقَ «في» بمحذوفٍ و«أو» بمَعْنىٰ «بل» لا للشكِّ.

قال ابنُ جِنّي: «أو» هذه هي التي بمَعنىٰ «أم» المنقطعةِ؛ وكلْتاهما بمعنىٰ «بل» موجودةٌ في الكلامِ كثيراً، يقولُ الرجُلُ لِمَنْ يُهدِّدُه: والله لأفعَلَنَّ بك كذا، فيقولُ صاحبُه: أو يُحسِنُ الله رأيَك، أو يُغيِّـرُ الله ما في نفسِك، وأنشدَ الفرّاءُ لذي الرُّمّة:

بدَتْ مِثلَ قَرْنِ الشمسِ في رَوْنَقِ الضّحىٰ ... وصُـورتِها، أو أنـتِ في العَـيْنِ أمْلَـحُ

(١) «أمالي ابن الحاجب» (١: ٢٨٣) وعلّله بقولِه: إنّ اللامَ إنّما جيءَ بها لتخصيصِ معنىٰ النصح بالمخاطبين، وإنّما فَرّ الأكثرون لِما فَهِموا من أنّ صلةَ الموصولِ لا تعملُ فيما قبلَ الموصول. انتهىٰ.

(٢) البيت للشمّاخ بن ضرار الذبياني في «ديوانه»، ص٨٢.

(٣) انظر: «شرح الحماسة» للمرزوقي (٤: ١٧٥٣).

وقيلَ: كتابُ اللهِ: القرآنُ نَبَذُوه بعدما لَزِمَهم تلقِّيه بالقَبُول. ﴿كَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ أنه كتابُ اللـهِ **لا يَدخُلُهم فيه شَكٌّ**، يعني: **أنَّ عِلْمَهم بذلك رَصينٌ**، ولكنهم كابَرُوا وعانَدُوا. ونَبْذُه وراءَ ظهورِهم **مَثَلٌ لتَرْكِهم وإعراضِهم عنه**،..................

وكذا قال في قولِه تعالىٰ: ﴿وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [الصافات: ١٤٧] أي: بل يزيدون، وقال ابنُ جِنّي: لا يجوزُ أن يكونَ سكونُ الواو علىٰ أنّها حرْفُ عطْفٍ كقراءةِ الكافّةِ، لأنّ حرْفَ العطفِ لم يُسَكَّنْ، وإنّما يُسَكَّنْ ما بعدها في نحْوِ: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ﴾ [الأنعام: ٣][(١)].

قولُه: (**وقيل: كتابُ الله: القرآن**) يعني: كتابُ الله مُظهَرٌ أُقيمَ مُقامَ المُضمَرِ الدالِّ عليه ﴿مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ﴾ فإنْ أُريدَ المُصدِّقُ كانَ القرآنَ، وإن أُريدَ لِما معَهم كان التوراة.

قولُه: (**لا يدخلُهم فيه شَكٌّ**) قيل: هو خبَرٌ بعدَ خبَرٍ لأنّ، أي: كأنّهم لا يعلَمونَ أنهُ كتابُ الله، ولا يعلَمونَ أنهُ بريءٌ من أن يحومَ الشكُّ حولَه، أو في تأويلِ مصْدر، أي: كأنّهم لا يعلمونَ أنهُ كتابُ الله عِلْمَ تحقيقٍ، أو حالٌ من فاعلِ «لا يعلَمون»، أي: كأنّهم لا يعلمونَ في حالِ يَقينهم.

قولُه: (**أنّ عِلْمَهم بذلكَ رَصين**) فإنْ قُلتَ: مِن أينَ استفادَ هذا التوكيدَ ورصانةَ العلم؟

قلتُ: مِنْ وضعِ «الذين أوتوا الكتابَ» موضعَ الضميرِ، يعني عَرفوه حقَّ معرفتِه لَمّا قرؤوا في كتابِهم نعْتَه، ودارَسوهُ حتىٰ استحكَم بذلك عِلْمُهم. وكذا في اختِصاصِ كتابِ الله ووضْعِه موضعَ ضميرِ ما دلَّ عليه ﴿مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ﴾ للدلالةِ علىٰ عِظَمِ ما ارتكبوه، وأنّ المنبوذَ كتابُ الله المجيد.

قولُه: (**مثَلٌ لترْكِهم وإعراضِهم**) يعني شبَّه ترْكَهم كتابَ الله وإعراضَهم عنه بحالةِ شيءٍ يُرمىٰ به وراءَ الظهرِ. والجامعُ عدمُ الالتفاتِ وقِلّةُ المُبالاة، ثمّ استعمَلَ هنا ما كانَ مُستعْملاً

(١) انظر: «المحتسب» (١: ٩٩)، وانظر كلامَ الفرّاء في: «معاني القرآن» (١: ٧٢)، وليس فيه أن البيتَ لذي الرمّة، بل قال: وأنشدني بعض العرب، وقد سبق تخريجه من «ديوان ذي الرمّة» ص١١٢، باختلافٍ كبير في الرواية.

مُثِّلَ بما يُرمىٰ به وراءَ الظَّهْرِ استغناءً عنه وقلَّةَ التفاتٍ إليه. وعن الشَّعْبيِّ: هو بينَ أيدِيْهم يَقرؤونه، ولكنهم نَبَذُوا العملَ به. وعن سُفيانَ: أدرَجوه في الدِّيباجِ والحَرير، وحلَّوْه بالذَّهَب، ولمْ يُحِلُّوا حلالَه ولمْ يحرِّموا حرامَه.

[﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ ۖ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَٰكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ ۚ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ ۖ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ ۚ وَمَا هُم بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ ۚ وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ ۚ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ ۚ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنفُسَهُمْ ۚ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ ١٠٢]

﴿وَاتَّبَعُوا﴾: أي: نَبذُوا كتابَ اللهِ واتَّبعوا ﴿مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ﴾ يعني: واتَّبعوا كُتبَ السِّحرِ والشَّعْوَذةِ التي كانت تَقْرؤُها ﴿عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ﴾..................

هناك، وهو النَّبْذُ وراءَ الظهرِ. والضميرُ في قولِه: «نبذوه وراءَ ظهورِهم» للكتابِ المذكورِ في التنزيل، وهو مُحتَملٌ لأن يُرادَ به التوراةُ، وأن يُرادَ به القرآن، فإذا حُمِلَ علىٰ التوراةِ كان كِنايةً عن قِلّة مبالاة بها فقط؛ لأنّ النبذَ الحقيقيَّ لم يكُن منهم، ولهذا قال: «وهو بين أيديهم يقرؤونه» وقالَ أيضاً: «وأدرجوه في الديباجِ والحرير»، والحَمْلُ علىٰ القرآنِ لا يُنافي إرادةَ حقيقةِ النَّبذِ فهو كقولِكَ: فلانٌ طويلُ النِّجادِ؛ يحتملُ أن لا يكونَ له نِجادٌ ويحتملُ أن يكون[1].

قولُه: (كُتبَ السِّحرِ والشَّعوذة) في نُسخةِ الصَّمصام بنَصْبِ الشّعوذة. قال الإمام: الشعوذةُ إظهارُ الرجلِ الحاذقِ عمَلَ شيءٍ يشغَلُ به أذهانَ الناظرينَ وأعيُنَهم لعملِ شيءٍ آخرَ علىٰ سبيلِ السرعةِ، ليخفىٰ الأمرُ علىٰ الناظر[2].

---

(١) ولكنه في كلتا الحالتين دالٌّ علىٰ طولِ قامةِ الرجُل.

(٢) مفاتيح الغيب (٣: ٦٢٤) بتصرُّفٍ ملحوظ في العبارة.

أي: علىٰ عهدِ مُلكِه وفي زَمانِه؛ وذلك أنَّ الشياطِينَ كانوا يَستَرِقُون السَّمْعَ ثُمَّ يَضمُّون إلىٰ ما سَمِعُوا أكاذيبَ يُلفِّقونها ويُلْقُونها إلىٰ الكَهَنة، وقد دوَّنوها في كُتبٍ يَقرؤونها ويُعلِّمونها الناسَ، وفَشا ذلك في زمنِ سُليمانَ حتىٰ قالوا: إنَّ الجنَّ تَعلمُ الغَيْب. وكانوا يقولونَ: هذا عِلْمُ سُليمان، وما تمَّ لسُليمانَ ملْكُه إلا بهذا العِلْم، وبه تَسَخَّرَ الإِنسَ والجنَّ والرِّيحَ التي تَجْري بأمرِه. ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ﴾: تكذيبٌ للشياطين، ودفعٌ لما بَهتَتْ به سُليمانَ مِن اعتقادِ السِّحرِ والعملِ به، وسمّاه كُفراً.........

قولُه: (أي: علىٰ عهْدِ مُلكِه وفي زَمانِه) هذا يُؤذِنُ أنْ لا بُدَّ من تقديرِ مُضافٍ وجَعْلِ «علىٰ» بمعنىٰ «في»؛ لأن الملكَ لا يصلحُ أن يكونَ مقروءاً عليه، ولا العهدُ المقدَّرُ ممن[1] يُقرأُ عليه شيءٌ فيُجعَل «على» بمعنىٰ «في» ليستقيمَ المعنىٰ، أي: يقرؤونه في زَمانِه وعهْدِه.

قالَ صاحبُ «الفرائد»: يُمكِن أن يكونَ «تَتْلوا» مُضَمّناً معنىٰ الإملاء، فلذلكَ عُدِّيَ بـ«علىٰ».

وقلتُ: فعلىٰ هذا أيضاً، لا بُدَّ مِن تقديرِ المُضاف. المعنىٰ: واتَّبعوا ما أملىٰ الشياطينُ علىٰ رجالِ عهْدِ مُلْكِ سُليمان.

قولُه: (يُلَفِّقونها)، الجوهريّ: أحاديثُ مُلفَّقةٌ، أي: أكاذيبُ مُزَخرَفة.

قولُه: (تسَخَّر) أي: اتَّخذَ الجِنَّ سُخْرةً لنفسِه. الجوهريّ: سخَّرَه تسْخيراً، أي: كلَّفَه عملاً بلا أجْرة، وكذلك تَسخَّره.

قولُه: (بهتَتْ به) أي: قالوا عليه ما لم يفعَلْه، فقولُه: «ودَفْعٌ لِما بهتَتْ به» تفسيرٌ لقولِه: «تكذيبٌ للشياطين» وقولُه[2]: «وسَمّاهُ كُفراً» حالٌ بتقديرِ «قد» من المجرورِ في «ما بهتَتْ به» ويجوزُ أن يكونَ عطفاً علىٰ «دَفعٌ لِما بهتَتْ به» من حيثُ المعنىٰ، أي: دفعَ ما بهتَتْ به وسَمّاهُ كُفراً.

---

(١) في (ح) و(ف): «بمن».

(٢) من قوله: «لما بهتت به، تفسير» إلىٰ هنا ساقط من (ط).

﴿وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ﴾ هُمُ الذين ﴿كَفَرُواْ﴾ باستعمالِ السِّحرِ وتدوينِه، ﴿يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ﴾: **يقصدونَ به إغواءَهم وإضلالَهم.** ﴿وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ﴾: **عطفٌ علىٰ** ﴿ٱلسِّحْرَ﴾، أي: ويعلِّمونَهم ما أُنزِلَ علىٰ الملكَيْن. وقيلَ: **هو عطفٌ علىٰ** ﴿مَا تَتْلُواْ﴾، أي: واتَّبعوا ما أُنزِل. و﴿هَٰرُوتَ وَمَٰرُوتَ﴾: عطفُ بيانٍ للمَلكَيْن عَلَمان لهما، والذي أُنزِلَ عليهما هو عِلمُ السِّحر؛ ابتلاءً مِنَ اللهِ للناسِ؛ مَن تعلَّمَه منهم وعمِلَ به كانَ كافراً، ومَن تجنَّبَه **أوْ تعلَّمَه لِئلّا يعملَ به ولكنْ لِيَتوقّاه، ولئلّا يَغترَّ به؛ كانَ مؤمناً:**

قولُه: (**يقصِدونَ به إغواءَهم**) تفسير لـ«يُعلِّمون الناسَ»، وإنّما أوّله به لأنهُ استئنافٌ علىٰ سبيلِ التعليلِ لقولِه: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُواْ﴾ ومُجرَّدُ تعليمِ السِّحرِ لا يوجبُ التكفير، فلا بُدَّ من التأويلِ كما نصَّ عليه، ودَلّ عليه قولُه تعالىٰ: ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ﴾.

وقال أبو البقاء: «يُعلِّمونَ» في موضعِ نصْبٍ علىٰ الحالِ من الضميرِ في «كفروا»، وقيل: هو حالٌ من الشياطين، وليسَ بشيءٍ؛ لأنَّ «لكن» لا يعمَلُ فيها(١).

قولُه: (﴿وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ﴾ **عطفٌ علىٰ** ﴿ٱلسِّحْرَ﴾) وهو مِن باب عطْفِ البَيانِ علىٰ المُبيَّن، فكذلك إذا كانَ معطوفاً علىٰ ﴿مَا تَتْلُواْ﴾.

قولُه: (**أو تَعلَّمَه لئلا يَعْملَ به**) إلىٰ قولِه: (**كانَ مؤمناً**) فيه إشعارٌ بأنّ تعلُّمه واجبٌ لإيقاعِ قولِه: «كانَ مؤمناً» مُسَبَّباً عمّا قبْلَه لكونِه جزاءً للشرط المقيَّدِ، ولاستشهادِه بقولِه:

عرفتُ الشرَّ لا للشرِّ ... لكــن لتوقّيــهِ
ومَنْ لا يـعرِفُ الشـرَّ ... منَ الناسِ يقعْ فيـهِ(٢)

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٩٩).

(٢) البيتان لأبي فراس الحمداني في «ديوانه»، ص٣١٤، وقد وقع في «شرح شواهد الكشاف» أنّهما لأبي نواس. فلعلّ في الأمرِ سهواً أو تصحيفاً.

عرفتُ الشرَّ لا للشرِّ لكـــنْ لتوقِّيْـــهِ

كما ابتُلِي قومُ طالوتَ بالنَّهر: ﴿فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَن لَّمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُۥ مِنِّيٓ﴾ [البقرة: ٢٤٩]. وقرأ الحَسَن: (على الـمَلِكَيْن) بكسرِ اللام علىٰ أنَّ الـمُنزَل عليهما عِلمُ السِّحرِ كانا مَلِكَيْن ببابلَ. وما يعلِّم الـمَلَكانِ أحداً حتىٰ يُنبِّهاه ويَنْصَحاه ويَقولا له:....

وصَرَّحَ بوجوبِه الإمامُ، وجَعلَهُ مُقدّمةً للواجِب(١).

وأمّا قولُه: «إنّ اجتنابَه أصْلَح» فمُستنبطٌ منَ الآيةِ بحَسبِ الإدماج، ومُؤذِنٌ بعدَمِ الوُجوبِ، فيتناقضُ كلامُه، اللهمَّ إلّا أن يُقال: إنّ المرادَ بقولِه: «كانَ مؤمناً» لم يَكفُر.

قال القاضي: المرادُ بالسِّحرِ ما يُستعانُ في تحصيلِه بالتقرُّبِ إلىٰ الشيطانِ ممّا لا يستقِلُّ به الإنسانُ، وذلك لا يستَتِبُّ إلّا لِمن يُناسِبُه في الشَّرارةِ وخُبْثِ النفس، فإنّ التناسُبَ شرْطٌ في التضامِّ(٢) والتعاون، وبهذا تميَّزَ الساحرُ عن النبيِّ والوليِّ، وأمّا ما يُتعجَّبُ منه كما يفعلُه أصحابُ الحِيَلِ بمَعونةِ الآلاتِ والأدويةِ، أو يُريه صاحبُ خِفّةِ اليدِ فغَيْرُ حَرام، وتسْميتُه سِحْراً علىٰ التجوُّزِ لما فيه من الدّقّةِ، لأنهُ في الأصلِ لِما خَفِيَ سببُه(٣). وبهذا ظهرَ أنّ تعلُّمَه لئلّا يعمَلَ به ولكن ليتوقّاهُ حَرامٌ أيضاً، وقالَ صاحبُ «الروضة»(٤): ويحرُمُ فِعلُ السِّحرِ بالإجماع، وأمّا تعلُّمه وتعليمُه ففيهِ ثلاثةُ أوجُه: الصحيحُ الذي قطعَ به الجمهورُ أنّهما حَرامانِ، والثاني: مَكْروهان، والثالث: مُباحان(٥).

(١) «مفاتيح الغيب» (٣: ٦٢٦) واحتجَّ له بأن السحرَ لو لم يكن يُعلَّم لما أمكن الفرق بينه وبين المعجز، والعلمُ بكونِ المعجزِ واجباً واجبٌ، وما يتوقّفُ الواجبُ عليه فهو واجب، فهذا يقتضي أن يكونَ تحصيلُ العلمِ بالسحرِ واجباً. انتهىٰ.

(٢) في (ط): «النظام».

(٣) «أنوار التنزيل» (١: ٣٧١- ٣٧٢).

(٤) يعني الإمام النووي صاحب «روضة الطالبين».

(٥) «روضة الطالبين» (٩: ٣٤٦).

﴿إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ﴾ أي: ابتلاءٌ واختبارٌ مِنَ الله ﴿فَلَا تَكْفُرْ﴾: فلا تتعلَّمْ مُعتقِداً أنه حقٌّ فتكفُرَ. ﴿فَيَتَعَلَّمُونَ﴾ الضميرُ لِما دلَّ عليه ﴿مِنْ أَحَدٍ﴾..........................

وقالَ أيضاً: اعلَمْ أنّ التكهُّنَ وإتيانَ الكُهّان والتنجيمَ والضربَ بالرملِ وبالشعيرِ والحصىٰ والشعبذة[1] وتعليمَها حَرام، وأخْذُ العِوَضِ عليها حَرام بالنصِّ الصحيحِ في حُلوانِ الكاهن[2]، والباقي: بمعناه، وأمّا الحديثُ الصحيحُ: «كانَ نَبيٌّ من الأنبياءِ يخطُّ فمَنْ وافقَ خطَّه فذاك»[3] فمعناه: مَن علِمْتُم مُوافقَته لَه فلا بأسَ، ونحنُ لا نعلمُ الموافقَةَ، فلا يجوزُ[4].

قالَ الإمام: وفي الآيةِ ما يدلُّ علىٰ أنّ الشياطينَ إنّما كَفروا لأنّهم كانوا يُعلِّمونَ السِّحْرَ، لأنّ ترْتيبَ الحُكمِ علىٰ الوصفِ المناسبِ مُشْعِرٌ بالعِلِّية[5].

وقلتُ: يريدُ أنهُ تعالىٰ قطعَ قوْلَه: ﴿يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ﴾ عن قولِه: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُواْ﴾ لأنّها جُملةٌ استئنافيّةٌ واردةٌ علىٰ بَيانِ العِلِّيةِ، ولمّا كانَ تعليمُ الملَكيْنِ الناسَ للابتلاءِ، صرَّحَ بقولِه: ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ﴾، قالَ الواحديُّ: امتحَنَ الناسَ

(١) زيادة من الطيبي غير موجودة في «روضة الطالبين».

(٢) يعني ما ثبت عن أبي مسعودٍ الأنصاريِّ رضيَ اللهُ عنه أنّ رسولَ الله ﷺ نهىٰ عن ثمنِ الكلبِ ومَهْرِ البَغيِّ وحُلوانِ الكاهن. أخرجه البخاري (٢٢٣٧)، ومسلم (١٥٦٧) وغيرهما.

(٣) هو جزءٌ من حديثٍ طويل أخرجه مسلم (٥٣٧)، وأبو داود (٩٣٠)، والنسائيّ (٣: ١٤) من حديث معاوية بن الحكم السُّلميِّ.

قال الإمام النووي في «شرح صحيح مسلم» (٣: ٢٩): اختلفَ العلماءُ في معناه، فالصحيحُ أنّ معناهُ: مَن وافقَهُ خطُّه فهو مباح له، ولكن لا طريقَ لنا إلىٰ العلم اليقيني بالموافقةِ فلا يُباح، والمقصودُ أنه حرام، لأنه لا يُباح إلّا بيقين الموافقة، وليس لنا يقين بها، وإنّما قال النبيُّ ﷺ: «فمن وافقه خطّه فذاك» ولم يقل: هو حرام، بغير تعليق علىٰ الموافقة، لئلّا يتوهَّمَ متوهِّمٌ أنّ هذا النهيَ يدخلُ فيه ذاك النبيُّ الذي كانَ يخطّ، فحافظ النبيُّ ﷺ علىٰ حُرمةِ ذاك النبيِّ مع بيانِ الحُكمِ في حقِّنا. انتهىٰ.

(٤) «روضة الطالبين» (٩: ٣٤٧).

(٥) «مفاتيح الغيب» (٣: ٦٢٨) وكلامُ الفخرِ سابغ الذيل، وهذا القدرُ غير دالٍّ علىٰ مرادِه. فليُراجع.

أي: فيتعلَّم الناسُ مِنَ الملكَيْن ﴿مَا يُفَرِّقُونَ بِهِۦ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِۦ﴾ أي: عِلْمَ السِّحرِ الذي يكونُ سبباً في التفريقِ بين الزوجَيْن؛ مِن حِيْلةٍ وتَـمْويهٍ، كالنَّفْثِ في العُقَد ونحوِ ذلك ممّا يُحدِثُ اللـهُ عنده **الفِرْكَ** والنُّشوزَ والخِلافَ ابتلاءً منه، **لا أنَّ السحرَ له أثرٌ في نفْسِه**، بدليلِ قولِه: ﴿وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِۦ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾؛................

بالملَكيْن، وجعلَ المِحنةَ في الكفرِ والإيمانِ، بأن يقبلَ القابلُ تعلُّمَ السِّحرِ فيكفر، ويؤمن بترْكِ تعلُّمِه، ولله أن يمْتحِنَ عبادَه بما شاء(١).

قولُه: (**أي: فيتعلَّم الناسُ من الملكَيْن**) جعلَ أحداً بمعنىٰ الناس. قيل: الفرقُ بين الواحِدِ والأحدِ بعد اشتراكِهما في معنىٰ التوحيد، أنّ الأحدَ في موضعِ النفي(٢) يعمُّ القليلَ والكثيرَ بصفةِ الاجتماعِ والافتراقِ، يقال: ما في الدارِ أحدٌ ولا اثنانِ(٣) ولا ثلاثةٌ، ولا مُجتمعونَ ولا مُتفرِّقون، بخلافِ الواحدِ فإنهُ يصحُّ أن يُقال: ما في الدارِ واحدٌ بل اثنان(٤).

قالَ الزجّاجُ: قيل ﴿فَيَتَعَلَّمُونَ﴾ عطْفٌ علىٰ ما يُوجِبُه معنىٰ الكلامِ، أي: إنّما نحنُ فِتنةٌ فلا تكفُر، ولا تتعلَّم، ولا تعمَلِ السِّحرَ، فيأبَوْنَ فيتعلَّمون، والأجودُ أنهُ عطْفٌ علىٰ يُعلِّمانِ المُقدَّر، أي: يُعلِّمانِ فيتعلَّمون(٥).

قولُه: (**الفِرْكَ**)، **الجَوْهريّ**: الفِركُ بالكَسْرِ: البُغضُ، ولم يُسمَعْ هذا في غيرِ الزّوجَيْن(٦).

قولُه: (**لا أنَّ السِّحرَ له أثَـرٌ في نفْسِه**) قال صاحِبُ «الروضـة»: رُويَ عن أبي جَعْفر

---

(١) «الوسيط» للواحدي (١: ١٨٥).

(٢) في (ح): «في موضع التوحيد».

(٣) في (ح): «ما في الدار أحد أي: ما فيها واحد ولا اثنان».

(٤) وهو حاصلُ عبارةِ الراغب الأصفهاني في «المفردات»، ص٦٦ - ٦٧.

(٥) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ١٨٥) زاد الزجاج: واستغنىٰ عن ذِكْرِ «يُعلِّمان» بما في الكلامِ من الدليلِ عليه.

(٦) ومنه قولُه ﷺ: «لا يَفْرَكُ المؤمن مؤمنةً، إن كرِه منها خلُقاً، رضيَ منها آخر» أخرجه مسلم (١٤٦٩) من حديثِ أبي هريرةَ رضيَ اللهُ عنه.

لأنه ربَّما أَحدَثَ اللـهُ عنده فِعْلاً مِن أفعالِه وربَّما لمْ يُحْدِث. ﴿وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ ﴾؛ لأنهم يَقصِدون به الشرَّ. وفيه: أنَّ اجتنابَه أصلحُ، **كتعلُّمِ الفلسفةِ** التي لا يُؤمَنُ أنْ تَـجُرَّ إلىٰ الغَوايه،......................................

الأَستراباذيِّ من أصحابِنا أنهُ قال: لا حقيقةَ للسِّحرِ، وإنّما هو تخييل[١]. والصحيحُ أنّ له حقيقةً، وبه قطعَ الجمهورُ، وعليه عامّةُ العُلماء، ويدلُّ عليه الكتابُ والسنّة[٢].

وقالَ الإمامُ: الخلافُ فيما أنّ الساحرَ هل يبلغُ بسِحْرِه إلىٰ حيثُ يخلقُ اللهُ تعالىٰ عقيبَ أفعالِه علىٰ سبيلِ العادةِ الأجسامَ والحياةَ وتغييرَ البِنْيةِ والشكلِ، أمْ لا؟ فالمُعتزلةُ اتّفقوا علىٰ تكفيرِ مَنْ يُجوِّزُ ذلك، لأنهُ لا يُعرَفُ حينئذٍ صِدْق الأنبياء. وأُجيبَ: أنّ مَن ادّعىٰ النبُوّةَ، وكانَ كاذباً فيه، [فإنه] لا يجوزُ مِن الله تعالىٰ إظهارُ هذه الأشياء، لئلّا يحصُلَ التلبيس[٣].

قولُه: (**كتعلُّمِ الفلسفة**) قال صاحبُ «الروضة»: ووراءَ العلومِ الشرعيّةِ أشياءُ تُسمّىٰ علوماً، منها مُحرَّمٌ ومَكْروهٌ ومُباح، فالمحرَّمُ كالفَلسفةِ والشعوَذةِ[٤] والتنجيمِ والرّملِ وعلومِ الطّبيعيينَ، وكذا السحرُ علىٰ الصحيح، وتتفاوتُ درجاتُ تحريمِه، والمكروهُ كأشعارِ المولَّدين المُشْتَملةِ علىٰ الغزَلِ والبَطالة، والمُباحُ كأشعارِهم التي ليسَ فيها سُخفٌ، ولا ما يُنَشِّطُ إلىٰ الشرِّ ويُثبِّطُ عن الخير[٥].

---

(١) في (ف): «تخيل».

(٢) «روضة الطالبين» (٩: ٣٤٦).

قلتُ: إنكار السحر قد تقلّده غير واحدٍ من فقهاء المذاهب والجم الغفير من المعتزلة، وللجصّاص الحنفيّ بحثٌ طويلُ الذيل في كتابه «أحكام القرآن» (١: ٤١-٤٩). وقد نهَض بأعباءِ الردِّ علىٰ المنكرين الإمام المازري في كتابه «المُعْلِم بفوائد مسلم». انظر: «إكمال المُعْلم» للقاضي عياض (٧: ٨٦).

(٣) «مفاتيح الغيب» (٣: ٦٢٧). ومنه أضفت ما بين الحاصرتين.

(٤) في (ط): «والشعبذة».

(٥) «روضة الطالبين» (١٠: ٢٢٥).

ولقد عَلِمَ هؤلاءِ اليهودُ أنَّ مَن اشتراه ـ أي: استَبْدَلَ ما تتلو الشياطينُ علىٰ كتابِ الله ـ ﴿مَا لَهُۥ فِى ٱلْأَخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ﴾: مِن نَصيبٍ.........................

وقالَ الشيخُ شهابُ الدين التوربَشْتيّ في وصِيّةٍ أوصىٰ بها بعْضَ مَن أخَذَ منه: أُوصيهِ أن يَسُدَّ سمْعَهُ عن أباطيلِ الفلاسفةِ فضْلاً عن الإصغاءِ إليها، والتعلُّم منها، فإنّها لم تزَلْ مشؤومةً علىٰ أهلِها، ولو مُزِجتْ كلمةٌ منها بالبَحْرِ لمزَجَتْهُ، ثمّ إنّها لا تُثمِرُ إلّا الهَوانَ في الدنيا والخِزْيَ في الآخرةِ، ونعوذُ بالله من ذلك.

وللإمامِ حُجّةِ الإسلامِ كتابُ «التهافت» وكتابُ «المُنقِذ من الضلال»، ولشيخِنا إمامِ المُوحِّدين أبي حَفْصٍ السُّهرَوَرْديِّ كتابٌ مُسمّىٰ بـ«الرَّشْفِ في نصائحِ الإيمانيةِ، والكَشْفِ عن فضائحِ اليونانيّة»(١). والله يقولُ الحقَّ وهو يهْدي السبيل.

قولُه: (**ولقد علِمَ هؤلاءِ اليهودُ**) بيانٌ لضميرِ عَلِموا، للتنبيهِ علىٰ أنهُ راجعٌ إلىٰ مَنْ سيقَ له الكلامُ أوّلاً، وأنّ قصّةَ السِّحر مُستطرِدة. بيانُه: أنّ قولَه تعالىٰ: ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ رَسُولٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ نَبَذَ فَرِيقٌ مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ كِتَٰبَ ٱللَّهِ وَرَآءَ ظُهُورِهِمْ كَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ۝ وَٱتَّبَعُوا۟ مَا تَتْلُوا۟ ٱلشَّيَٰطِينُ﴾ [البقرة: ١٠١-١٠٢] الآيات، بيانٌ لجَهْلِهم وترْكِهم الحقَّ الواضحَ إلىٰ الباطلِ الظاهرِ بُطلانُه، وإليه الإشارةُ بقَوْلِه: «أي: استبدَلَ ما تَتلوا الشياطينُ من كتابِ الله» وكانَ من الظاهرِ أن يكتفيَ عنْ قولِه: ﴿مَا تَتْلُوا۟ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ﴾ بقولِه: واتّبعوا السِّحرَ، لكن كَنّىٰ به عنه حتّىٰ يحسُنَ استطرادُ ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ﴾ وما اتّصلَ به، تصويراً لقُبْحِ ما ارتكبوه، حيثُ بدّلوا علومَ الدينِ بعلومِ الشياطينِ، ومِن هذا القبيلِ وضْعُ «مَن اشتراهُ» في قولِه: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا۟ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ﴾ الآية موضِعَ

---

(١) الاسم العلَميُّ الذي نُشِرَ به الكتاب هو: «كشفُ الفضائح اليونانيّة ورشْفُ النصائح الإيمانية»، وقد تولّىٰ نشره الدكتورة عائشة المناعي، وصدرت طبعته الأولىٰ عام ١٩٩٩م، وهو كتابٌ نافعٌ مبارك، وصاحبُه يُقرطِسُ علىٰ أغراضِه، وأنوارُ الصدقِ لائحةٌ عليه، رحِمَه الله وأجزلَ مثوبتَه.

﴿وَلَبِئۡسَ مَا شَرَوۡاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمۡ﴾ أي: باعُوها. وقرأَ الحَسَن: (الشَّياطُون)، وعن بعضِ العرب: بستانُ فلانٍ حولَه بَسَاتُون، **وقد ذُكِرَ وجهُه فيما بعدُ.** وقرأَ الزُّهريُّ: (هاروتُ وماروتُ) بالرَّفع علىٰ: هُما هاروتُ وماروت........................

«لقد علِموا أنّ ذلك الاشتراءَ خُسرانٌ»، ليُثبتَ لهم العِلْمَ بخُسرانِ أنفُسِهم بالطريقِ البُرهانيِّ وعلىٰ البَتِّ والقَطْع.

وفي لفظةِ: ﴿تَتۡلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ﴾ إشارةٌ إلىٰ هذا المعنىٰ: إمّا علىٰ سبيلِ المُشاكلةِ التقديريّةِ يُشعرُ به قولُه: «هو بين أيديهم يقرؤونه» كأنه قيل: تَركوا قراءةَ كتابِ الله، واشتغَلوا بقراءةِ كتابِ الشياطين، أو الاستعارةِ التهكّميّة؛ لأنّ التلاوةَ عُرْفاً خُصَّتْ بقِراءةِ القرآن.

الراغب: تَلاهُ: تبِعَهُ مُتابعةً ليسَ بينَهما ما ليسَ منهما، وذلك تارةً يكونُ بالجسمِ وتارةً بالاقتداءِ في الحُكْمِ، وتارةً بالقراءةِ، وتختَصُّ باتّباعِ كُتُبِ الله المُنزَلةِ بالقِراءةِ، وقولُه تعالىٰ: ﴿وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتۡلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ﴾ فاستُعمِلَ فيه لفظُ التلاوةِ لِما كان يزعُمُ الشياطينُ[1] أنّ ما يتلونَه مِن كُتُبِ الله[2].

قولُه: **(وقد ذُكِرَ وجْهُه فيما بَعْد)** أي: يُذكَر. ووجْهُه أنهُ رأىٰ آخِرَهُ كآخرِ يبرين وفِلسطين، فتخيَّرَ بينَ أن يُجريَ الإعرابَ علىٰ النونِ وبَينَ أن يُجرِيَهُ علىٰ ما قَبله فيقولَ: الشياطينَ والشياطون، كما تخيَّرت العربُ بينَ أن يقولوا: هذه يَبْرونُ ويَبْرين، وفِلَسطينُ وفِلَسْطون، وحقّه أن تشْتقَّه من الشَّيْطوطة[3]، وهي الهلاكُ كما قيلَ له الباطل، هذا ما ذكَرهُ المُصنِّفُ في «سورة الشعراء»[4].

---

(١) في (ط): «الشيطان».

(٢) «مفردات القرآن»، ص١٦٧-١٦٨. باختصار.

(٣) في (ط): «الشطوطة».

(٤) انظر: (١١: ٤٢٨-٤٢٩).

وهُما اسمـانِ أعجميَّان بدليلِ مَنْعِ الصَّرف، ولَوْ كانا من الـهَرْت والـمَرْت، وهو الكَسْر ـ كما زعم بعضُهم ـ لَانصرَفا. وقرأَ طلحةُ: (وما يُعْلِمان) مِن أَعْلَم. **وقُرِئ: (بين الـمُرْءِ)** بضمِّ الميمِ وكسرِها معَ الهَمْز، و(الـمَرِّ) بالتشديدِ علىٰ تقديرِ التخفيفِ والوقف، كقولِهم: فرجّ، وإجراءِ الوصلِ مُجْرىٰ الوقف. وقرأَ الأعمشُ: **(وما هم بضارِّي) بطَرْحِ النونِ** والإضافةِ إلىٰ ﴿أَحَدٍ﴾ والفصلِ بينهما بالظَّرْف. فإن قلتَ: كيفَ يُضافُ إلىٰ ﴿أَحَدٍ﴾ وهوَ مجرورٌ بـ﴿مِنْ﴾؟ قلتُ: جُعِلَ الجارُّ جُزءاً مِنَ المجرور..........

وقالَ غيرُه: الشيطانُ يحتَمِلُ أن يكونَ مِن شَطَن، وأن يكونَ مِن شاطَ، فجَمْعُه علىٰ حالِ الرفعِ جَمْعُ السلامةِ بعد رَدِّهِ إلىٰ المَصدَر، وهو الشِّياطُ، كما قيل: خاطَ خِياطاً، فأقامَهُ مَقامَ الاسم، وفي غيرِ حالِ الرَّفعِ جَمْعُه علىٰ فياعيل، نحْوَ شياطينِهم، فعلىٰ هذا فالشيطانُ فَيْعالٌ من: شطَنَ، وعلىٰ الوجهِ الآخَرِ فَعْلان من: شاط[1].

قولُه: **(وقُرِئَ: بينَ الـمُرْء)** قال ابنُ جِنّي: «المُرْءِ» بضَمِّ الميمِ وسكونِ الراءِ والهَمْز: قِراءةُ ابن[2] أبي إسحاقَ، و«المِرءِ» بكَسْرِ الميمِ والهَمزِ: قِراءةُ الأشهب، وهما لغتان، و«المَرِّ» بالتشديدِ: قراءةُ الزهري، ووجْهُه أنهُ أرادَ التخفيفَ، ووقَفَ فصارَ «الـمَر» بسُكونِ الرّاءِ، ثُمَّ ثَقَّلَ للوقْفِ علىٰ قولِ مَنْ قال: هذا خالدّ، وهو يجعلّ، ثمّ أجرىٰ الوصْلَ مُجْرىٰ الوقفِ، فأقرَّ التثقيلَ بحالِه[3].

قولُه: **(«وما هُم بِضاري» بطَرْحِ النون)** قال ابنُ جِنّيّ: هذا مِن أَبْعدِ الشواذِّ، وأَمْثَلُ ما يُقال فيه: أن يكونَ «وما هُم بضارِّي أحدٍ به، ثمَّ فصَلَ بينَ المضافِ والمضافِ إليه بالظرفِ، وفيه شيءٌ آخرُ وهو أنّ هُناكَ أيضاً «من» في ﴿مِنْ أَحَدٍ﴾ غَيْرَ أنهُ أجرىٰ الجارَّ مُجرىٰ جُزءٍ من

---

(١) وممّن ذهبَ إلىٰ ذلك الإمام ابن خالَويْه في «إعراب ثلاثين سورة من القرآن» ص٧، وأبو البقاء العكبري في «التبيان في إعراب القرآن» (١ : ٢).

(٢) قوله: «ابن» ساقط من (ط).

(٣) «المحتسب» (١ : ١٠١).

فإن قلتَ: كيف أَثبتَ لهم العِلْمَ أوّلاً في قولِه: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا﴾ علىٰ سبيلِ التوكيد القَسَميّ، ثُمَّ نفاهُ عنهم في قولِه: ﴿لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾؟ قلتُ: معناه: لو كانوا يَعمَلُون بعِلْمِهم، جَعَلَهم حينَ لم يَعمَلُوا به كأنهم مُنسلِخونَ عنه.

[﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ * يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقُولُوا رَاعِنَا وَقُولُوا انْظُرْنَا وَاسْمَعُوا وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ * مَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ وَاللَّهُ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾ ١٠٣-١٠٥]

﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا﴾ برسولِ اللـهِ والقرآنِ ﴿وَاتَّقَوْا﴾ اللـهَ فتَركوا ما هم عليه مِن نَبْذِ كتابِ الله واتِّباعِ كُتبِ الشياطين ﴿لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ﴾، وقُرِئ: «لَـمَثْوَبة» كمَشُورة ومَشْوَرة،..

المَجرور، فكأنهُ قيل: وما هُم بضارّي به أحد[1]. قيل: يقرُبُ هذا مِن قولِ سيبويهِ في: لا أبا لكَ علىٰ الإضافةِ، واللامُ لتأكيدِ الإضافةِ ولا يجوزُ أن يكونَ طرحُ النون مِن «بضارّي» نَحوَ طرْحِها في قولِ الشاعر:

الحافِظو عوْرةَ العَشيرة[2]

لأنّ طرْحَها علىٰ هذا الحَدِّ إنّما يجوزُ في المُعرَّفِ باللام.

قولُه: (وقُرِئ: لَـمَثْوَبةٌ) أي: بفَتحِ الواو، قرأ بها قتادةُ وابنُ بُرَيدةَ وأبو السَّمّال[3].

---

(١) «المحتسب» (١: ١٠٣).

(٢) هو من شواهد سيبويه (١: ١٨٦) وروايتُه ثمّة:

الحافظو عـورةَ العشيرة لا ... يأتيهم مـن ورائنـا نَطَفُ

والبيت لعمرو بن امرئ القيس الخزرجيِّ. كما في «جمهرة أشعار العرب»، ص١٢٧.

(٣) انظر: «المحتسب» (١: ١٠٣). وفي (ط) و(ف): «وابن السمّاك»، والأول هو الموافق لما في «المحتسب».

﴿لَوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ﴾ أنَّ ثوابَ اللـهِ خيرٌ ممّا هم فيه، وقد عَلِمُوا، ولكنه جهَّلَهم لتركِ العملِ بالعِلْم.

فإنْ قلتَ: كيفَ أوثرتِ الجملةُ الاسميّةُ علىٰ الفعليةِ في جوابِ «لَوْ»؟ قلتُ: لِما في ذلكَ مِنَ الدلالةِ علىٰ إثباتِ المثوبةِ واستقرارِها، كما عُدِلَ عن النَّصبِ إلىٰ الرفعِ في ﴿سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ﴾ [الرعد: ٢٤] لذلكَ. فإن قلتَ: فهلّا قيلَ: لَمثوبةُ اللـهِ خير؟ قلت: لأنَّ المعنىٰ: لَشيءٌ مِنَ الثوابِ خيرٌ لهم. ويجوزُ أن يكونَ قولُه: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟﴾.......

قولُه: (كيفَ أوثِرَتِ الجملةُ الاسمية علىٰ الفِعليّة؟) قال الزجّاج: لَمثوبةٌ في موضعِ جوابِ «لو» لأنّها تُنبِئُ عن قولك: لأثيبوا. المَعنىٰ: ثَوابُ الله خيرٌ لهم من كَسبِهم بالسِّحرِ والكُفر[1].

وقال القاضي: وحُذِفَ المُفَضَّلُ عليه إجلالاً للمفَضَّلِ من أن يُنسَبَ إليه[2].

قولُه: (لأنّ المعنىٰ: لَشيءٌ من الثوابِ خَيرٌ لهم) يعني: المَقامُ يقتضي الترغيبَ في الثوابِ، والزجْرَ عن المعاصي، والمعنىٰ: لشيءٌ قليلٌ من ثوابِ الله خَيرٌ ممّا شَرَوْا به أنفُسَهم من اتّباعِ ما تَتْلوا الشياطينُ علىٰ مُلكِ سُليمانَ.

قلت: إنّما جمعَ بينَ معنىٰ الدوامِ والقلّةِ ليُؤذِنَ أنّ قدراً يَسيراً من الثوابِ في الآخرةِ مع الدوامِ، خيرٌ من كثيرِ ثوابِ الدنيا مع الزوالِ، فكيفَ وثوابُ الله كثيرٌ دائم!

قولُه: (ويجوزُ أن يكونَ قولُه: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟﴾) عطفٌ علىٰ قولِه: «ولو أنّهم آمنوا برسولِ الله والقرآن» علىٰ أنّ «لو» للتمنّي، و«لمثوبةٌ» جملةٌ مُبتدأةٌ، وعلىٰ الأول «لو» لامتناعِ الشيءِ لامتناعِ غيرِه، وجوابه «لمثوبةٌ»، وإنّما خصَّ رسولَ الله والقرآنَ بالذِّكْرِ ليُؤذِنَ باتّصالِ الآيةِ بقولِه: ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ رَسُولٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة: ١٠١]، وأتىٰ

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ١٨٧).

(٢) «أنوار التنزيل» (١: ٣٧٤).

تمنِّياً لإيمانِهم علىٰ سبيلِ الـمَجازِ عن إرادةِ الله إيمانَهم واختيارَهم له، كأنه قيلَ: ولَيْتَهم آمَنوا، ثُمَّ ابتُدِئ: ﴿لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ خَيْرٌ﴾.

كانَ المسلمون يقولون لرسولِ الله إذا أَلقىٰ عليهم شيئاً مِنَ العِلْم: راعِنا يا رسولَ الله! أي: راقِبْنا وانتظِرْنا وتأنَّ بنا حتىٰ نَفْهمَه ونَحْفظَه، **وكانت لليهودِ كلمةٌ يَتَسابُّون بها عِبْرانيّـةٌ أَوْ سُرْيانِيّـة؛ وهي (راعينا)**، فلمّا سَمِعوا بقولِ المؤمنين:..........

بقولِه: «فتركوا ما هُم عليه من نَبْذِ كتابِ الله واتّباعِ كُتُبِ الشياطين» ليُنبّه أيضاً علىٰ اتّصالِه بقولِه: ﴿وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ﴾ [البقرة: ١٠٢].

قولُه: (**تمنّياً لإيمانِهم علىٰ سبيلِ المجازِ عن إرادةِ الله إيمانَهم واختيارَهم له**) إشارةٌ إلىٰ مَذهَبِه، وارتكبَ فيه أمراً عظيماً؛ لأنّ التمَنّيَ أصلُه أن يُستعملَ فيما لا يُتوقَّعُ حُصولُه، ولا يَصِحُّ حمْلُ هذا علىٰ إرادةِ الله إيمانَهم، لا حقيقةً ولا مجازاً؛ لأنّ اللهَ تعالىٰ إذا أرادَ شيئاً أن يقولَ كُن فيكون.

فإن قُلتَ: التمنّي مجازٌ عن بُلوغِ تَماديهم في الطغيانِ إلىٰ حَدٍّ لا يُمكنُ تصوُّرُ الإيمان منهم.

يقال: فإذَنْ يلزَمُ أن يكونَ مُرادُ الله مغلوباً بمُرادِهم. والحَقُّ أن يكونَ التمنّي من جهةِ العبادِ تنبيهاً من الله تعالىٰ علىٰ إرادةِ الكفرِ منهم علىٰ معنىٰ: أنّ مَن عرفَ حالَهم قال ذلك علىٰ منوال: ﴿وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [الصافات: ١٤٧] كما عليه مذهبُ أهلِ السُنّة.

المعنىٰ: حصولُ إيمانِهم غَيْرُ مُمكنٍ؛ لأنّ اللهَ تعالىٰ يريدُ الكُفرَ منهم، وإذ لا يُمكنُ حصولُ الإيمانِ فيُطلبُ كما تُطلبُ المُحالات بأن يُقال في حقِّهم: ليتَهم آمنوا!

قولُه: (**ثمّ ابتُدِئَ: ﴿لَمَثُوبَةٌ﴾**) أي: استُؤنِفَ. كأنّهم لمّا تمنّوا لهم ذلك، قيلَ لهم: ما هذا التحسُّرُ والتمنّي؟ فأجابوا: لأنّا نعلمُ أنّ هؤلاءِ المُجازِفينَ حُرِموا ما شيءٌ قليلٌ مِنه خيرٌ من الدنيا وما فيها، وهم لا يَعْلمونَ ذلك، فـ«لو» الثانيةُ أيضاً للتمنّي.

قولُه: (**وكانت لليهودِ كلمةٌ يتسابّون بها، عِبرانيّةٌ أو سُريانيّةٌ وهي: «راعينا»**) يعني: قولَهُ

راعِنا افتَرَضُوه وخاطَبُوا به الرسولَ ﷺ، وهم يَعْنُون به تلكَ المسبَّةَ؛ فنُهيَ المؤمنونَ عنها، وأُمِروا بما هوَ في مَعْناها؛ وهو: ﴿ٱنظُرۡنَا﴾ مِنْ نظره؛ إذا انتظره. وقرأَ أُبَيٌّ: (أنظِرْنا) من النَّظِرة، أي: أمهِلْنا حتىٰ نَحفظ. وقرأَ عبدُ الله بن مسعود: (راعُونا) علىٰ أنهم كانوا يُخاطِبُونه بلفظِ الجمع؛ للتوقير. وقرأَ الحَسَن: (راعناً) بالتنوينِ **مِنَ الرَّعَن؛ وهو الهَوَج**، أي: لا تقولوا قولاً راعِناً، منسوباً إلىٰ الرَّعَن بمعنىٰ رَعَنيّاً، كدارعٍ ولابنٍ؛ **لأنه لـمّا أشْبَهَ** قولَهم: (راعينا)، وكانَ سبباً في السبِّ؛ اتَّصَفَ بالرَّعَن..................

«راعينا» كلمةٌ ذاتُ وجهَيْن تحتمِلُ المدْحَ والذمّ، أمّا المدْحُ فباعتبارِ العربيّة، والسبُّ بالعِبرانيّة، فجَعلوا كلمةَ الحقِّ باطلاً، والمدْحَ ذَمّاً، فهذا أيضاً من تعاكيسِهم كاستبدالِ كلامِ الشياطينِ بكلامِ الله.

قولُه: (**راعِنا**) من راعيتُ الأمرَ، نظرْتُ إلامَ يصير، وأنا أُراعي فُلاناً، أنظُـرُ ماذا يَفعل. **الجوهريُّ**: راعَيْت الأمرَ: نظَرْتُ إلىٰ أينَ يَصير. وراعَيْتُه: لاحظتُه.

الراغب: الرَّعيُ: حِفْظُ الغيرِ في أمرٍ يعودُ بمَصْلحتِه، ومنه رَعْيُ الغنم، ورَعْيُ الوالي الرعيّة، وعنه نُقِلَ: أرعَيْتُه سَمْعي، وتشبيهاً برَعْيِ الغنمِ، قيلَ: رعَيْتُ النجومَ، إذا راقبتَها[١].

قولُه: (**من الرَّعن وهو الهوَج**) الأهْوجُ: الطويلُ الأحمَق. وُصِفَ الكلامُ به مُبالغةً كما يقال: كَلِمةٌ حمْقاء. قال الزجّاج: معنىٰ قراءةِ الحَسنِ راعِناً بالتنوين، لا تقولوا حُمْقاً من الرُّعونة[٢].

قولُه: (**لأنهُ لـمّا أشْبه**) تعليلٌ لتَسميةِ قولِهم: راعِناً بالرَّعَنِ ووصْفِه بالرّعونةِ. يعني: لم يكُن قَصْدُهم فيه هذا المعنىٰ، لكن لمّا أشبَه قولُهم قولَهم، فكانَتِ المُشابهةُ سبباً لافتراضِهم السبَّ سُمِّيَ بالرَّعَنِ؛ إطلاقاً لاسمِ السَّببِ علىٰ المُسَبَّب، والفرقُ بين القِراءتَيْن: أنّ تعليلَ النهيِ في قراءةِ الحسنِ منصوصٌ عليه، وفي الأولىٰ مُطلق.

(١) «تفسير الراغب» (١: ٢٨١).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ١٨٨).

﴿وَٱسۡمَعُواْ﴾: وأَحسِنوا سماعَ ما يكلِّمُكم به رسولُ الله ويُلقي عليكم مِنَ المسائلِ بآذانٍ واعيةٍ وأذهانٍ حاضرة؛ حتىٰ لا تَحْتاجوا إلىٰ الاستعادةِ وطَلَبِ الـمُراعاة؛ أو: اسمَعُوا سماعَ قَبُولٍ وطاعةٍ، ولا يَكُنْ سماعُكم مثْلَ سماعِ اليهود حيثُ قالوا: ﴿سَمِعۡنَا وَعَصَيۡنَا﴾ [البقرة: ٩٣]؛ أو: واسمَعُوا ما أُمرتم به بجدٍّ؛ حتىٰ لا تَرجِعوا إلى ما نُهيتم عنه؛ تأكيداً عليهم تَـرْكَ تلكَ الكلمة. ورُوي: أنَّ سعدَ بنَ مُعاذٍ سَمِعَها منهم، فقالَ: يا أعداءَ الله! عليكم لعنةُ الله! والذي نَفْسي بيدِه لئنْ سَمِعتُها مِنْ رَجلٍ منكم يقولُها......

قولُه: (﴿وَٱسۡمَعُواْ﴾: وأحْسِنوا سماعَ ما يُكلِّمكم) أي: أجيدوا. قال في قولِه تعالىٰ: ﴿أَحۡسَنَ كُلَّ شَيۡءٍ خَلَقَهُۥ﴾ [السجدة: ٧] حقيقتُه: يُحسِنُ معْرفتَه. أي: يعرِفُه معرفةً حسَنةً بتحقيقٍ وإتقان(١). وإنّما فَسَّر «واسمعوا» بما فَسَّر من الوجوهِ الثلاثةِ لِيُنبِّـهَ علىٰ أنّ المسلمينَ كانوا يسمعونَ كلامَ رسولِ الله ﷺ لكن سَماعَ مُقصِّرٍ غَيْرِ واعٍ، فأُمِروا بأن يَسْمعوا حقَّ السماع.

أوّلُها: فسَّره بمعنىٰ إلقاءِ الذهنِ وإحضارِ القلبِ، يعني: أنّكم إنّما احتَجْتُم إلىٰ قولِكم «راعِنا» لأنّكم لم تكونوا تُحسِنونَ السَّماعَ، وكانَ ذلك مُستلزِماً لذلك المحذورِ، فأحْسِنوا السّماعَ لئلّا يلزَمَ ذلك.

وثانيها: أن يُرادَ بقولِه: «واسمعوا» القبولُ والطاعة، نَهاهم أوّلاً بقولِه: «لاتقولوا راعِنا» علىٰ إرادةِ: تأنَّ بِنا حتّىٰ نحْفظَه عن مُجرَّدِ جَعْلِ الحفظِ غايةً للتأنّي كما قدَّره، ثمّ أمرَهم بقولِه: ﴿وَقُولُواْ ٱنظُرۡنَا وَٱسۡمَعُواْ﴾ [البقرة: ١٠٤] إعلاماً بأنّ السماعَ المُعتبَر أن يجْمَعوا بين الفهْمِ والعملِ حتّىٰ تكونَ غايةُ الفهمِ العملَ تعريضاً باليهودِ حيثُ سمِعوا ولم يعمَلوا وعصَوْا.

وثالثُها: أن يكونَ «اسمعوا» تكريراً للتأكيدِ كما تقول: لا تضرِبْ زيداً واسمَع أمْري، فهو تأكيدٌ للكلامِ المسموعِ. يعني: إذا تلَقَّيْتُم من رسولِ الله ﷺ قولاً تلقَّوهُ بجدٍّ وعَزيمةٍ حتّىٰ لا تحتاجوا إلىٰ أن تقولوا: راعِنا.

---

(١) انظر: (١٢: ٣٣٧).

لرسولِ الله ﷺ، لَأَضرِبَنَّ عُنقَه. فقالوا: أَوَلستم تَقُولونها؟ فنَزلتْ. ﴿وَلِلْكَـٰفِرِينَ ﴾: **ولليهودِ الذين تهاوَنوا برسولِ الله ﷺ** وسبُّوه ﴿عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾.

«مِن» **الأُولى للبيان**؛ لأنَّ الذين كَفَروا جنسٌ تحتَه نَوْعان: أهلُ الكتابِ والمشركون، كقولِه تعالىٰ: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ [البينة: ١]؛ والثانيةُ مزيدةٌ لاستغراقِ الخير، والثالثةُ لابتداءِ الغاية........................

قولُه: (﴿وَلِلْكَـٰفِرِينَ ﴾: **ولليهودِ الذين تهاوَنوا برسولِ الله ﷺ**) إشارةٌ إلىٰ أنّ قولَه: للكافرينَ مُظْهَرٌ وُضِعَ موضِعَ ضَميرِ اليهودِ؛ للإشعارِ بأنّ قولَهم ذلك كان تَهاوُناً بالرسول، ومَنْ أهانَ نبيَّ الله وحبيبَه كان غالياً في الكُفر، كاملاً فيه مُستحِقّاً لأن يُعذَّبَ بعذابٍ أليم، أي: مُبالغٍ في الإيلامِ نحْوَ جَد جدُّه.

فإن قلتَ: لِـمَ لَـمْ يجعلِ التعريفَ للجنسِ ليدخلَ اليهودُ فيه دخولاً أوّليّاً؟ قلتُ: ليس بظاهرٍ؛ لأنّ الكلامَ مع المؤمنينَ فلا يَصِحُّ قولُه: ﴿وَلِلْكَـٰفِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [البقرة: ١٠٤] أن يكونَ تذييلاً، بخلافِه في قولِه: ﴿فَلَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلْكَـٰفِرِينَ ﴾ [البقرة: ٨٩] وإذا جُعِلَ التعريفُ للعهدِ اختصَّ باليهودِ بقرينةِ السياقِ، وكان تعريضاً بالمُؤمنينَ وتغليظاً للوَصْف.

قولُه: («مِن» **الأولىٰ للبَيان**) أي: في قولِه تعالىٰ: ﴿مَّا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ وَلَا ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ [البقرة: ١٠٥]، «والثانية مزيدة» أي: في قولِه: ﴿مِّنْ خَيْرٍ﴾ لأنّها واقعةٌ في سياقِ النفي، فتفيدُ النكرةُ العُمومَ، وهو المرادُ من قولِه: «لاستغراقِ الخير» أي: لتأكيدِ استغراقِ الخير، «والثالثةُ لابتداءِ الغاية» أي: في قولِه: ﴿مِّن رَّبِّكُمْ ﴾. المعنىٰ: أنّ الكفرَ في الفَريقَيْن يَقتضي عدَم وِدادتِهم إنزالَ الخيرِ[1] منَ الله، وفي تخصيصِ أهلِ الكتاب وإيقاعِ الكُفرِ صلةً للموصول وبيانِه بقولِه: ﴿مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ ﴾ وإقامةِ المُظهَرِ مُقامَ المُضمَرِ، الإشعارُ بأنّ كتابَهم يدْعوهم إلىٰ متابعةِ الحقِّ، لكنّ كُفرَهم يمنعهم.

---

(١) في (ط): «ودادتهم أنزل الكفر».

والخيرُ: الوحيُ وكذلكَ الرحمة، كقولِه: ﴿أَهُمۡ يَقۡسِمُونَ رَحۡمَتَ رَبِّكَ﴾ [الزخرف: ٣٢]، والمعنى: أنهم يرَوْنَ أنفُسَهم أحقَّ بأنْ يوحىٰ إليهم؛ فيَحسِدُونكم، وما يحبُّون أن يُنزَّلَ عليكم شيءٌ مِنَ الوَحْيِ، ﴿وَٱللَّهُ يَخۡتَصُّ﴾ بالنبوَّة ﴿مَن يَشَآءُ﴾، ولا يشاءُ إلّا ما تَقْتضِيه الحِكْمة، ﴿وَٱللَّهُ ذُو ٱلۡفَضۡلِ ٱلۡعَظِيمِ﴾: **إشعارٌ بأنَّ إيتاءَ النبوَّةِ مِنَ الفضْلِ العظيم**، كقولِه تعالىٰ: ﴿إِنَّ فَضۡلَهُۥ كَانَ عَلَيۡكَ كَبِيرٗا﴾ [الإسراء: ٨٧].

[﴿مَا نَنسَخۡ مِنۡ ءَايَةٍ أَوۡ نُنسِهَا نَأۡتِ بِخَيۡرٖ مِّنۡهَآ أَوۡ مِثۡلِهَآۗ أَلَمۡ تَعۡلَمۡ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ * أَلَمۡ تَعۡلَمۡ أَنَّ ٱللَّهَ لَهُۥ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۗ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِن وَلِيّٖ وَلَا نَصِيرٍ * أَمۡ تُرِيدُونَ أَن تَسۡـَٔلُواْ رَسُولَكُمۡ كَمَا سُئِلَ مُوسَىٰ مِن قَبۡلُۗ وَمَن يَتَبَدَّلِ ٱلۡكُفۡرَ بِٱلۡإِيمَٰنِ فَقَدۡ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ﴾.........................

وفيه: أنّ الكُفرَ شَرٌّ كلُّه؛ لأنهُ هو الذي يُورِثُ الحسدَ، ويَحمِلُ صاحبَهُ علىٰ أن يُبغِضَ الخيرَ ولا يُحبّه البتّةَ، وأنّ الإيمانَ خيرٌ كلُّه؛ لأنهُ يحمِلُ صاحبَه علىٰ تفويضِ الأمورِ كلِّها إلىٰ الله تعالىٰ.

قولُه: (**والخيرُ: الوحْيُ، وكذلك الرحمة**) فعلىٰ هذا قد أُقيمَ المُظهَرُ، وهو الرحمةُ، مُقامَ المُضمَرِ، وهو ضَميرُ الوحيِ من غيرِ لفظِه السابقِ؛ ليُؤذِنَ بأنّ الوحيَ هو عينُ الرحمة، كما أنّ إرسالَه ﷺ محْضُ الرحمةِ لقولِه تعالىٰ: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٧] وكذلك لفظةُ «الله» في قولِه: ﴿وَٱللَّهُ يَخۡتَصُّ بِرَحۡمَتِهِۦ مَن يَشَآءُ﴾ [البقرة: ١٠٥] أُقيمَ مُقامَ ضَميرِ «ربِّكُم» ليُنبِّه به علىٰ أنّ تخصيصَ[1] بعضِ الناسِ بالخيرِ دونَ بعضٍ ملائمٌ للألوهيّةِ، كما أنّ إنزالَ الخيرِ علىٰ العمومِ مُناسبٌ للربوبيّة.

قولُه: (**إشعارٌ بأنّ إيتاءَ النبوّةِ من الفضلِ العظيم**) جعلَ إيتاءَ النبوّة بعضاً من الفَضلِ العظيم؛ لأنّ الفضلَ العظيمَ يعمُّ جميعَ الأفضالِ، فقولُه تعالىٰ: ﴿وَٱللَّهُ ذُو ٱلۡفَضۡلِ ٱلۡعَظِيمِ﴾ تذييلٌ، أو لكَوْنِ الكلامِ في النبوّةِ دخَلتْ فيه دُخولاً أوّليّاً.

---

(١) في (ح): «أن التخصيص».

وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ ٱلْحَقُّ ۖ فَٱعْفُوا۟ وَٱصْفَحُوا۟ حَتَّىٰ يَأْتِىَ ٱللَّهُ بِأَمْرِهِۦٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾ وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ ۚ وَمَا تُقَدِّمُوا۟ لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ ١٠٦-١١٠]

رُوِيَ أنهم طَعَنوا في النَّسْخ، فقالوا: ألا تَرونَ إلىٰ محمّدٍ يأمرُ أصحابَه بأمرٍ ثمّ ينهاهُم عنه ويأمُرهم بخلافِه، ويقولُ اليومَ قولاً ويرجعُ عنه غداً! فنَزلتْ. وقُرِئَ: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ﴾ و(ما نُنْسِخْ) بضمِّ النّونِ من أنْسَخَ (أو نَنْسَأْها) وقُرِئَ: ﴿نُنسِهَا﴾، و(نُنَسِّها) بالتشديد، و(تَنْسَها)، و(تُنْسَها) علىٰ خطاب الرسول، وقرأ عبدُ الله: (ما نُنسِكَ من آيةٍ أو نَنْسَخْها)، وقرأَ حذيفةُ: (ما نَنْسخ من آية أو نُنْسِكَها). **ونسخُ الآية: إزالتُها بإبدالِ أخرىٰ** مكانَها،...

قولُه: («ما نُنسِخْ» بضَمِّ النون) ابنُ عامر[1]، وبالفتحِ الباقون، «أو نَنْسأها» بالهَمْزِ: ابنُ كثيرٍ وأبو عمْرٍو، والباقونَ: بغيرِ هَمْزٍ، والبواقي: شواذّ[2].

والمُصنّفُ جمعَ المعنيَيْن، أي: النَّساءَ والإنساءَ في الإذهابِ بالكُليّة. قال القاضي: نَسْخُ الآية: بَيانُ انتهاءِ التعبُّدِ بقراءتِها، أو الحكمِ المستفادِ منها، أو بهما جميعاً[3].

قولُه: (ونسْخُ[4] الآية: إزالتُها بإبدالِ أخْرىٰ) أي: آيةٍ أُخرىٰ مكانَها، ولا بدّ من هذا التقدير؛ لأن «خيراً منها» صفة موصوف محذوف، ولا بدّ من القرينة الدالّة علىٰ خصوصيّته،

(١) وقد اختلف العلماءُ في توجيهها، بل قال أبو حاتم: هي غلط. وقد استقصىٰ السمين الحلبيُّ أقوالَ العلماءِ في تفسيرِ هذا الحرفِ من القراءة. «الدر المصون» (١: ٣٣٤).

(٢) لتمام الفائدة، انظر: «البحر المحيط» (١: ٣٤٣) و«الدرّ المصون».

(٣) أنوار التنزيل (١: ٣٧٧).

(٤) في (ف): «وننسخ».

....

وهي قوله: ﴿مِّنْ ءَايَةٍ﴾ كما قدّرها المصنّف، ولو قدّرتَ غيرَها لركبتَ شططاً، ونظيرُه قولُه تعالىٰ: ﴿مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾ [آل عمران: ٧]، أي: آيات أُخر[1]؛ هذا مُشعِرٌ بأنّ الناسخَ للكتابِ يَنْبغي أن يكونَ الكتابَ لا شيئاً غيْرَه، وهو موافِقٌ لما ذهبَ إليه الإمام الشافعيّ؛ لأنهُ منَعَ نسخَ القرآنِ بالخبرِ المتواتِرِ، وهو موافقٌ لما ورد عن جابر قال: قال رسولُ الله ﷺ: «كلامي لا يَنسخ كلامَ الله، وكلامُ الله ينسخُ بعضُه بعضاً»، رواه الدارقطني، وكيف يخفىٰ علىٰ الإمام ما خفي علىٰ غيره وهو من أعلام المختصين[2] وقد قال ابن الصلاح[3]: أعيىٰ الفقهاءَ وأعجزهم معرفةُ ناسخ حديث رسول الله ﷺ من منسوخه. وكان للشافعي رضي الله عنه اليدُ الطولىٰ والسابقةُ الأولىٰ. وقال أحمدُ بن حنبل رضي الله عنه: ما عرفنا المجملَ من المفسّر، ولا الناسخ في الحديث من منسوخه حتىٰ جالسْنا الشافعي. والآيات التنزيليّة شواهدُ صدق؛ ذلك[4] لأنّ الناسخَ لا بدَّ أن يكونَ خيراً من المنسوخِ أو مِثلَه لقولِه تعالىٰ: ﴿نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ﴾ [البقرة: ١٠٦] والسنّةُ ليسَتْ بخيرٍ من القرآنِ ولا مِثْله، وأيضاً قال: ﴿نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ﴾ والضميرُ في «نأتِ» لله تعالىٰ فيكونُ الآتي بالناسخِ هو الله تعالىٰ[5].

وأجابَ الجمهورُ عن الأوّل: أنّ المرادَ بالنسخ، هو نَسْخُ الحُكمِ لا اللفظِ؛ لأنّ القرآنَ

---

(١) من قوله: «ولا بدّ من هذا التقدير» إلىٰ هنا من (ط).

(٢) هذه الكلمة غير واضحة في (ط)، وهذا أقرب ما تقرأ عليه.

(٣) يعني الإمام الحافظ، الفقيه المتفنِّن أبا عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري (ت ٦٤٣هـ) المعروف بابن الصلاح، شيخ الشافعية في زمانه، وصاحب التصانيف القاضية بإمامته، وأشهرها: «علوم الحديث» و«شرح مشكل الوسيط» و«الفتاوىٰ» وغير ذلك، وتواليفُه نافعةٌ محرَّرة، له ترجمةٌ في: «طبقات السبكي» (٨: ٣٢٦)، و«وفيات الأعيان» (٢: ٢٤٣)، و«سير النبلاء» (٢٣: ١٤٠).

(٤) من قوله: «وهو موافق لما ورد» إلىٰ هنا من (ط).

(٥) انظر: «الرسالة» للإمام الشافعي، ص١٠٦.

وإنساخُها: الأمرُ بنسخِها، وهو أن يَأمرَ جبريلَ بأن يجعلَها منسوخةً بالإعلامِ بنسخِها. ونَسْؤها: تأخيرُها وإذهابُها لا إلىٰ بَدَل. وإنساؤها: أن يذهبَ بحفظِها عن القلوب. والمعنىٰ: أنَّ كلَّ آيةٍ نذهبُ بها علىٰ ما تُوجِبُه..

لا تفاضُلَ فيه، ويجوزُ أن يكونَ حُكْمُ السنّةِ خيراً من حُكمِ القرآن، أو مِثلاً له؛ لأنهُ يجوزُ أن يكونَ حُكْمُ السنّةِ أصْلَحَ للمُكلَّفِ من حُكمِ القرآن.

وعن الثاني: أنهُ يصِحُّ إطلاقُ «نأتِ» علىٰ ما أتىٰ به الرسولُ ﷺ؛ لأنّ ما أتىٰ به الرسولُ عليه السلامُ أيضاً مِن عندِ الله لقولِه تعالىٰ: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ﴾ [النجم: ٣-٤].

قلتُ: أمّا قولُهم: إنّ المرادَ بالنسخِ هو نَسْخُ الحكمِ لا اللفظِ، فهو تخصيصٌ من غيرِ مُخصِّصٍ، علىٰ أنّ الآيةَ ورودُها في شأنِ أهلِ الكتابِ وردِّ وِدادتِهم أنْ لا يُنزِّلَ اللهُ تعالىٰ علىٰ رسولِه صلواتُ الله عليه هذا الكتابَ الشريفَ فينْسَخَ به كتابَهم لفظاً وحُكماً.

ورُدَّ أنهُ ﷺ اختصَّ به دونَهم، وأنهُ ﷺ هو الذي يُبدِّلُه من تلقاءِ نفْسِه بشهادةِ سببِ النزولِ، ويدلُّ عليه قولُه تعالىٰ: ﴿مَّا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ وَلَا ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ [البقرة: ١٠٥] إلىٰ قولِه تعالىٰ: ﴿مِن وَلِىٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴾ [البقرة: ١٠٧]، فإذَنْ كيفَ يُتصوَّرُ خلافُ هذه المعاني!

وعن قولِهم: أن يكونَ حكمُ السُّنّةِ أصْلَح، فإنهُ قريبٌ من القولِ بالاعتزالِ(١) مع أنّ قولَه تعالىٰ: ﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [البقرة: ١٠٧] يَقلَعُ هذا الزعمَ؛ لأنّ معناهُ أنّ اللهَ تعالىٰ إنّما يَحسُنُ منه النسخُ، لكونِه مالكاً للخَلْقِ، ومُستولياً عليهم، لا لثوابٍ يحصُلُ ولا لِعقابٍ يُدفَع، ولا لغرضٍ من الأغراضِ، لأنّ ترتُّبَ الحُكْمِ علىٰ الوصْفِ المناسبِ مُشعِرٌ بالعلّية.

---

(١) من قوله: «وعن قولهم: أن يكون» إلىٰ هنا ساقط من (ط).

....

وأمّا قولُهم: «إنهُ يصِحُّ إطلاقُ «نأتِ»(١) علىٰ ما أتىٰ به الرسولُ ﷺ فمَرْدودٌ جدّاً، لِما يلزَمُ منه فكُّ التركيبِ، وارتكابُ المحذورِ، أمّا فكُّ التركيب، فإنّ الضمائرَ في «ننْسَخْ» و«نُنْسِها» و«نأتِ» دالّةٌ علىٰ تعظيمِ الفاعلِ، ومُناديةٌ علىٰ جَلالتِه واستبدادِه بما فَعله، فإذا دخلَ الغيْرُ يفوتُ الغرضُ المطلوبُ، ولا شكَّ أنهُ لا مَدْخَلَ لرسولِ الله ﷺ في «نُنسِها»، فإذا فُرِّقَ الضمائرُ، ينْخَرِمُ النظمُ، وأنَّ ضميرَ الخطابِ في قولِه: ﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ ﴾ ـ إذا خُصَّ بالنبيِّ ﷺ أو عمَّ ـ والاستفهامَ المفيدَ للتقريرِ يُنافي اشتراكَه ﷺ في تلك الضمائرِ، وكذا وضْعُ الـمُظهَرِ موضِعَ الـمُضمَرِ، وتخصيصُه بذكْرِ اسمِ الذاتِ في قولِه تعالىٰ: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ ﴾ مُكرّراً.

وأمّا ارتكابُ المحذور، فهو إذا جُعِلَ الفاعلُ في قولِه: «نَنْسخ» و«نأتِ» اللهُ، والغيرُ؛ فلا يَخْلو، إمّا أن يكونَ حقيقةً فيه دونَ الله سُبحانَه وتعالىٰ، أو مجازاً، أو مُشترَكاً بينَهما، فالكُلُّ باطِلٌ؛ أمّا بُطلانُ الأوّلِ والثاني فظاهرٌ، لأنهُ يستلزِمُ اجتماعَ إرادةِ الحَقيقةِ والمَجازِ معاً. وأمّا الثالثُ، فيسلتزِمُ تعدُّدَ الفاعل، وحينئذٍ يفوتُ التعظيمُ المطلوب.

وأمّا استدلالُهم بقولِه تعالىٰ: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ﴾ [النجم:٣-٤] فضَعيفٌ أيضاً؛ لأنّ الكلامَ هُناكَ في المُنَزَّلِ؛ لأنّ الكفّارَ كانوا يَنْسِبونَه إلىٰ الجِنِّ، ويُسمُّونَ قائِلَه مجْنوناً بشهادةِ الآياتِ المناسبةِ لها كقولِه تعالىٰ: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ * ذِى قُوَّةٍ عِندَ ذِى ٱلْعَرْشِ مَكِينٍ﴾ إلىٰ قوله: ﴿وَمَا صَاحِبُكُم بِمَجْنُونٍ﴾ [التكوير: ٢٢] وقوله: ﴿وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَيْطَٰنٍ رَّجِيمٍ﴾ وقوله: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ * وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ ﴾ [الحاقة: ٤٠-٤١] ولهذا عقّبَه بقولِه: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ * عَلَّمَهُۥ شَدِيدُ ٱلْقُوَىٰ ﴾ [النجم: ٣-٥]، فإذَنْ لا تدخلُ في المعنىٰ الأحاديثُ الواردةُ منه ﷺ.

---

(١) في (ط): «إنه يصلح (نأت)».

....

وأمّا نَقلُ ابنِ الحاجبِ عنهم: أنّ قولَه ﷺ: «لا وصيّةَ لوارثٍ» نسَخَ الوصيةَ بالوالدَيْنِ والأقربين، والرَّجْمَ للمُحْصَنِ نسَخَ الجَلْد[١]، فضعيفٌ أيضاً، لِما روىٰ الإمامُ عن الشافعيِّ رضي الله عنه: أنّ الوصيةَ للأقربينَ منسوخةٌ بآياتِ المَواريثِ، وأنّ آيةَ الجَلْدِ مخصوصةٌ بما روىٰ عمرُ رضيَ اللهُ عنه: أنّ قولَه: «الشيخُ والشيخةُ إذا زَنَيا فارجُموهما» كان قُرآناً، فلعلَّ النسْخَ إنّما وقَعَ به[٢].

وقلتُ: رواهُ البُخاريُّ ومُسلمٌ ومالكٌ والتِّرمذيُّ وأبو داودَ وابنُ ماجَهْ عن ابنِ عبّاسٍ قال: سمعتُ عُمرَ رضيَ اللهُ عنه، وهو علىٰ مِنبَرِ رسولِ الله ﷺ يخطُبُ ويقول: إنّ اللهَ بعثَ مُحمَّداً بالحقِّ، وأنزلَ عليه الكتابَ، فكانَ ممّا أنزلَ اللهُ تعالىٰ آيةُ الرَّجْم، فقَرأْناها ووعَيْناها. ورجَمَ رسولُ الله ﷺ ورجَمْنا بعْدَه، فأخشىٰ إن طالَ بالناسِ زمَنٌ أن يقولَ قائل: ما نجِدُ الرّجْمَ في كتابِ الله فيضِلّوا بتَرْكِ فريضةٍ أنزلَها اللهُ تعالىٰ في كتابِه، فإنّ الرَّجْمَ في كتابِ الله حقٌّ علىٰ مَنْ زنىٰ إذا أُحصِنَ من الرِّجالِ والنِّساء، وايْمُ الله لولا أن يقولَ الناسُ: زادَ [عمرُ] في كتابِ الله لكتبتُها»[٣]، وفي روايةِ مالكٍ وابنِ ماجَه: وقد قرأَ بها: «الشيخُ والشيخةُ إذا زَنَيا فارجُموهُما»[٤]. وقالَ مالِك: الشيخُ والشيخةُ: الثيِّبُ والثَّيِّبةُ.

وأمّا حديثُ: «لا وصِيّةَ لوارثٍ» فلا يتِمُّ استدلالُهم به، لأنّهم شَرطوا التواتُرَ في الحديثِ الناسخِ، وهذا لم يَبْلُغْ إلىٰ الدرجةِ القُصوىٰ في الصِّحّـة، فكيفَ بالتواتُـر؛ لأنّ أئمّةَ الحديثِ

(١) قاله في «مختصره» في الأصول. انظر: «رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب» للتاج السبكي (٤: ٩١).

(٢) «مفاتيح الغيب» (٣: ٦٤٢).

(٣) أخرجه البخاريّ (٦٨٣٠)، ومسلم (١٦٩١)، ومالك في «الموطّأ»، ص٥٩٢، وأبو داود (٤٤١٨)، وابن ماجه (٢٥٥٣)، والترمذيّ (١٤٣٢).

(٤) انظر تفصيلَ هذه المسألة في: «فضائل القرآن» لأبي عُبَيد، ص٣٢١، و«البرهان» للزركشي (٢: ٣٥).

....

وأساطينَ النقلِ مِثلَ: البُخاريِّ ومسلمٍ ومالكٍ والنَّسائيِّ، ما أوْردوه في كتُبِهم، بل ذكَرَهُ الترمذيُّ وأبو داودَ وابنُ ماجه عن أبي أُمامةَ قال: سمِعْتُ رسولَ الله ﷺ في خُطبَتِه عامَ حَجَّةِ الوداع [يقول]: «إنّ الله أعطىٰ كُلَّ ذي حَقٍّ حقَّه، فلا وَصِيّةَ لوارث»[1] أو علىٰ تقديرِ تواتُرِه، فقولُه: أعطىٰ كلَّ ذي حقٍّ حقَّه، إشارةٌ إلىٰ آيةِ المواريثِ، فالحديثُ مُوضِّحٌ لدلالةِ نسْخِ آيةِ المواريث لهذه الآية. والحمدُ لله الذي هَدانا لنُصرةِ الحقِّ، وتَرجيحِ مَذهبِ الإمامِ المُطَّلبيِّ رضيَ اللهُ عنه.

والعجَبُ أنَّ الأصحابَ خالفوا أُصولَهم في القولِ بالأصلح، وأبَوْا[2] مُتابعةَ إمامِهم، وأوّلوا ظاهرَ النصِّ القاطِع، وأنّ المُصنِّفَ خالفَ أصحابَه[3] ووافَقَنا، فإنْ شِئتَ فجَرِّبْ ذوقكَ في المَتْلوِّ من قولِه تعالىٰ: ﴿مَّا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ وَلَا ٱلْمُشْرِكِينَ أَن يُنَزَّلَ عَلَيْكُم مِّنْ خَيْرٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [البقرة: ١٠٥] إلىٰ آخرِ قولِه: ﴿وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ [البقرة: ١٠٧]، ثمّ انظُر: هل تجِدُ مجالاً أن تُقحِمَ فيه فِعْلَ الغيرِ أو كلامه.

فائدةٌ في معرفـةِ التواتُـرِ من «كتابِ ابن صلاح» و«مُختَصَرِه»[4] لمُحيي الدين النّواويِّ

---

(١) أخرجه الترمذيّ (٢١٢٠)، وأبو داود (٢٨٧٠)، وابن ماجه (٢٧١٣)، وغيرهم بإسنادٍ صحيح، فلا وجْهَ لاعتراضِ الإمام الطيبي علىٰ ثبوتِه وصحّةِ الاحتجاج به، فالحديثُ إذا ثبتَ إسنادُه، وسلِمَ عن المُعارِض، وتلقّته الأمّةُ بالقبول، فقد وجبَ القولُ بموجَبه، والمصيرُ إلىٰ دلالتِه، وإلّا فإن الاقتصارَ علىٰ «الصحيحين» دون غيرهما من دواوين السنّةِ قد يؤدي إلىٰ إبطالِ كثيرٍ من الأحكام الشرعيّة المستفادة من الأحاديثِ الصحيحة الموجودة في غير هٰذين الديوانَيْن العظيمَيْن.

(٢) في (ط): «والعجب أن الأصحاب أبوا».

(٣) يعني الأحناف.

(٤) للإمام النوويّ مختصران لكتاب ابن الصلاح، أمّا الأوّل فهو «الإرشاد»، وأمّا الآخرُ فهو «التقريب والتيسير»، وعلىٰ الثاني يُعـوِّلُ أهلُ الفنِّ، وقد شرحه الإمام السيوطيّ في مجلّدين كبيرين هما: «تدريبُ الراوي في شرح تقريب النواويّ»، وهو مطبوع متداول.

المصلحةُ مِن إزالةِ لفظِها وحُكْمِها معاً، أو مِن إزالةِ أحدِهما إلىٰ بدلٍ أو غيرِ بَدَل..........

رحِمَهما الله: التواترُ عبارةٌ عن الخبَرِ الذي ينقلُه مَن يحصُلُ العِلمُ بصدْقِه ضَرورةً، ولا بُدَّ في إسنادِه من استمرارِ هذا الشَّرطِ في رُواتِه من أوّلِه إلىٰ مُنتهاه، ومَنْ سُئِلَ عن إبرازِ مثالٍ لذلك فيما يُروىٰ من الحديثِ أعْياهُ تطلُّبه، وحديثُ: «إنّما الأعمالُ بالنيّاتِ» ليسَ من ذلكَ بسَبيل، وإنْ نقَلَه عددُ التواتُرِ وزيادة؛ لأنّ ذلكَ طرأَ عليه في وسَطِ إسنادِه، ولم يُوجَد في أوائلِه، نعم حديثُ «مَنْ كذبَ عليَّ مُتعمِّداً فليتبوَّأ مقْعَدَه من النار» نراهُ مِثالاً لذلك، فإنهُ نقلَهُ من الصحابةِ العدَدُ الجَمُّ، وهو في «الصحيحين» مرويٌّ عن جماعةٍ منهم، روىٰ بعضُ الحُفّاظِ: أنهُ رَواهُ عن رسولِ الله ﷺ اثنان وستّونَ من الصحابةِ، وفيهم العشَرةُ المشْهودُ لهم بالجنّة، وقيل: أكثرُ من ذلك، وقيل: لا يُعرَفُ حديثٌ اجتمعَ عليه العَشرةُ إلّا هذا، وقالَ الشيخُ ابنُ صلاحٍ: ثُمّ لم يزَلْ عددُ رُواتِه في ازدِيادٍ، وهَلُمَّ جرّاً علىٰ التوالي والاستمرار(١)، والله أعلم.

قولُه: (مِن إزالةِ لفْظِها وحُكمِها معاً) عن عائشةَ رضيَ اللهُ عنها أنّها قالت: «كانَ فيما أُنزِلَ من القرآنِ عشْرُ رَضعاتٍ مَعلوماتٍ يُحرِّمْنَ، ثمَّ نُسِخْنَ بخَمْسٍ معلومات، فتوفِّيَ رسولُ الله ﷺ وهُنَّ فيما يُقرأُ من القُرآن» أخرجه مُسلمٌ والتِّرمذيّ وأبو داود(٢).

قولُه: (أو مِن إزالةِ أحدِهما إلىٰ بدَلٍ، أو غيرِ بدَل) هذا مبْنيٌّ علىٰ قولِه أوّلاً: «نَسْخُ الآية: إزالتُها بإبدالِ أُخرىٰ مكانَها» ونَسْؤها: تأخيرُها وإذهابُها لا إلىٰ بدَل».

فإنْ قُلتَ: كيفَ يستقيمُ قولُه: وإذهابُها لا إلىٰ بدَلٍ مع قولِه تعالىٰ: ﴿نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ﴾ [البقرة: ١٠٦]؟

قلتُ: لا بدَّ في كلامِه من تقديرِ محذوفٍ وتعسُّفٍ ليستقيم. فقولُه: «إلىٰ بدَلٍ» يتعلّقُ بقولِه:

(١) «علوم الحديث» لابن الصلاح، ص٢٦٧-٢٦٩.

(٢) أخرجه مسلم (١٤٥٢) والترمذيّ (١١٥٠) وأبو داود (٢٠٦٢)، والنسائي (٦: ١٠٠) وابن ماجه (١٩٤٤) وغيرهم.

....

«إزالة لفظِها وحُكْمِها معاً أو مِن إزالةِ أحدِهما» وهو معنىٰ النسخ، وقولُه: «أو غيْرِ بدَل» لا يتعلَّقُ بالمذكورِ، بل بالإنْساء(١). المعنىٰ: ما ننْسَخْ من آيةٍ نأتِ بخيرٍ منها أو مِثْلِها، وما نُنْسِ من آيةٍ لم نأتِ بدَلَها، فحذَفَ في الجزاءِ أحدَ ما يقابَلُ به «ما» في الشرط.

وقلتُ وبالله التوفيق: الحقُّ أنّ الآيةَ دالّةٌ علىٰ شيئَيْن: علىٰ النسخِ وعلىٰ الإنساء، وعلىٰ أنّ لكُلِّ واحدٍ منهما بدَلاً، فالمُناسِبُ للنسخِ أنْ يؤتىٰ بآيةٍ أُخرىٰ، سواءٌ أُثبِتَ بها حُكمٌ آخرُ مع إزالةِ الآية الأولىٰ، أو أُزيلَ بها الحُكمُ الثابت، والمناسبُ للإنساءِ أن يُؤتىٰ بأُخرىٰ لكن لا علىٰ طريقِ النسخ. والحاصِلُ: أنّ ما اعتُبِرَ فيه إزالةُ الحُكْمِ هو النَّسْخ، وما لا يُعتَبَرُ فيه ذلك هو الإنساء. ويعضُدُه ما روَيْنا عن مُسلمٍ، عن أبي موسىٰ: «إنا كُنّا نقرأُ سورةً نُشَبِّهُها في الطولِ والشدّة بـ«براءة» فأُنْسِيتُها غيْرَ أنّي حفِظْتُ منها: (لو كانَ لابنِ آدمَ واديانِ من مالٍ لابتغىٰ وادياً ثالثاً، ولا يملأُ جوفَ ابن آدم إلّا التراب)، وكنّا نقرأُ سورةً نُشَبِّهها بإحدىٰ المُسَبِّحات فأُنْسِيتُها غيْرَ أنّي حفِظْتُ منها: (يا أيها الذينَ ءامنوا لِمَ تقولونَ ما لا تفعلونَ، فتُكتَبُ شهادةٌ في أعناقِكم فتُسألونَ عنها يومَ القيامة)»(٢)، فتنزيلُه علىٰ هذه القاعدةِ أن يُقال: إنهُ يُمكنُ أنّ اللهَ تعالىٰ أنزلَ بعد هاتَيْن السورتَيْن المَنْسِيَّتَيْن سوراً وآياتٍ غيرَ مُشتَمِلةٍ علىٰ إبطالِها وإزالتِها.

رَوَيْنا عن البُخاريِّ عن ابنِ عبّاسٍ قال: «آخِرُ آيةٍ نزَلتْ علىٰ النبيِّ ﷺ آيةُ الرِّبا»(٣).

وعن مُسلمٍ عن عُبَيدِ الله بن عبد الله قال: قال لي ابنُ عبّاس(٤): «أتدري آخرَ سورةٍ نزلَتْ من القرآنِ جميعاً؟» قلتُ: نَعم، «إذا جاءَ نصرُ الله والفتح»، قال: «صدقْتَ»(٥).

---

(١) من قوله: «يتعلق بقوله» إلىٰ هنا ورد مكانه في (ط): «راجع إلىٰ النسخ؛ إذ لا بُدّ له من البدل؛ لقوله في حدّه: بإبدال أخرىٰ مكانها، وقوله: أو غير بدل راجع إلىٰ الإنساء؛ لقوله في حدّ النسي: لا إلىٰ بدل».

(٢) أخرجه مسلم (١٠٥٠).

(٣) أخرجهُ البخاريُّ (٤٥٤٤).

(٤) في (ط): «عن ابن عباس قال: قال لي».

(٥) أخرجه مسلم (٣٠٢٤).

﴿نَأْتِ بِـ﴾ آيـةٍ ﴿خيرٍ مِّنْهَآ﴾ للعباد، أي: بآيـةٍ العملُ بها أكثرُ للثواب ﴿أَوْ مِثْلِهَآ﴾

ويُمكنُ تنزيلُ قولِ المُصنِّفِ علىٰ هذا التقرير، فإنّ قولَه: «إلىٰ بدَلٍ أو غيرِ بدَل» مُشيرٌ إلىٰ النَّسخِ والإنساءِ في الشرطِ، وقولُه: «نأتِ بخَيرٍ منها للعِباد» إلىٰ معنىٰ الجَزاء، أي: بخيرٍ منها، إمّا علىٰ طريقةِ النَّسخِ والإبدال، أو علىٰ غيرِ هذه الطريقة. والمقامُ يُساعِدُ هذا التقريرَ؛ لأنّ الكلامَ جارٍ في أمرِ المُنَزَّلِ علىٰ رسولِ الله ﷺ وإبطالِه كُتُبَ اليهودِ والنصارىٰ، والكتبُ المنسوخةُ مُشتمِلةٌ علىٰ أحكامٍ وغيرِها، والناسخُ كذلك، فقَوْلُه: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا﴾ تفصيلٌ لكيفيةِ إبدالِ المُنزلِ عن الكتُبِ السابقةِ علىٰ سبيلِ العموم، لأنّ تلكَ الأحكامَ، بعضُها منسوخةٌ، وبعضُها مُقرّرة، وغيرُ الأحكامِ مثلِ القَصَصِ والتوحيدِ ومكارمِ الأخلاقِ منْسيٌّ، ومَتروك التلاوةِ مأمورٌ بالإنساءِ عنها.

وأمّا نسْخُ القرآنِ بالقُرآن، فمُستفادٌ من عُمومِ الآيةِ علىٰ طريقةِ إشارةِ النصِّ وأُسلوبِ الإدماج، فإذَنْ لا بُدَّ في النسخِ بالإتيان بآيةٍ أُخرىٰ، ولا يَردُ قولُهم: قد جاءَ النّسخُ بلا بدَلٍ كما في قولِه تعالىٰ: ﴿إِذَا نَـٰجَيْتُمُ ٱلرَّسُولَ فَقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَىٰكُمْ صَدَقَةً﴾ [المجادلة: ١٢] لمجيءِ البدَلِ وهو قولُه: ﴿فَإِن لَّمْ تَجِدُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ الدالِّ بمَفهومِه علىٰ إباحةِ الصَّدَقة.

قولُه: (﴿بِـ﴾ آيةٍ ﴿خَيْرٍ مِّنْهَآ﴾ للعِباد، أي: **بآيةٍ العمَلُ بها أكثرُ للثّواب**) يشيرُ إلىٰ أنّ الخيريةَ في الآيةِ من حيثُ الثوابُ، لا اللفظ؛ لأنّ القرآنَ لا تفاضُلَ فيه بحَسبِ اللفظِ، وفيه بحث[1].

فإن قُلتَ: إذا كانَ جوازُ النسخِ مُعلَّلاً بكونِ الناسخِ خيراً منه من حيثُ كونُ العملِ بها أكثرَ ثواباً، لزِمَ جوازُ ذلك بالحديثِ بهذه العلّة.

قلتُ: لا يلزَمُ[2]؛ لأنّ الخيْريّةَ من هذه الحيثيّـةِ ليسَتْ عِلّةً مُستقلّـةً، بل مع قيدِ عدمِ التفاضُلِ في اللفظ، فإنّ الثوابَ الحاصلَ من نفسِ قراءةِ القرآنِ لا يُوازيهِ قراءةُ الحديث.

---

(١) وقد سبق بحثُه ونَقْلُ اختلافِ العلماءِ فيه.

(٢) قوله: «لا يلزم» ساقط من (ف).

في ذلك ﴿عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ فهو يَقدرُ علىٰ الخيرِ وما هو خيرٌ منه. وعلىٰ مثلِه في الخير.

﴿لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ فهو يَملكُ أمورَكم ويدبِّرُها ويُجريها علىٰ حسبِ ما يُصلحكم، وهو أعلمُ بما يَتعبّدُكم به من ناسخٍ ومنسوخ.

لـمّا بيَّنَ لهم أنه مالكُ أمورِهم ومدبِّرُها علىٰ حسب مصالِحِهم من نسخِ الآياتِ وغيرِه وقرَّرَهم علىٰ ذلكَ بقولِه: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ﴾، أرادَ أن يوصيَهم بالثقةِ به فيما هو أَصْلَحُ لهم مما يتعبَّدُهم به ويُنْزِلُ عليهم، وأن لا يَقترحوا علىٰ رَسولِهم..........

قولُه: (فهو يملِكُ أمورَكُم ويُدَبِّرها) الفاء سَبَبيّةٌ[1]. يعني: إنّما رَتَّبَ حُكْمَ النّسخِ علىٰ هذه الصفة، وهي أنهُ مالكُ السماواتِ والأرضِ ليؤذِنَ أنهُ تعالىٰ يُدبِّرُ مصالِحَكم في النسخِ والإنساء؛ لأنّ مَن دَبّرَ أمراً هو أعظَمُ لا يمتَنِعُ عليه الأهْونُ، وعِندَنا مَنْ هو مالكٌ للأمورِ كلِّها، له التصرُّفُ في مُلكِه ما يشاء.

قولُه: (لـمّا بيّنَ لهم أنهُ مالكُ أمورِهم) إلىٰ قولِه: «أرادَ أن يُوصيهم بالثقةِ به» بيانٌ لربْطِ قولِه: ﴿أَمْ تُرِيدُونَ أَن تَسْـَٔلُوا۟ رَسُولَكُمْ﴾ [البقرة: ١٠٨] الآية مع الآياتِ السابقة، يعني لَمّا ردَّ علىٰ اليهودِ قولَهم في النّسخِ والطعنِ فيه، وعَمَّ الخطابُ للكُلِّ في قولِه: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ﴾ [البقرة: ١٠٦] إلىٰ قولِه: ﴿لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١٠٧] لأنهُ من أسلوبِ قولِه ﷺ: «بَشِّر المشائين»[2] رجعَ إلىٰ المُسلمينَ بخطابِهم فيما يُشبهُ حالُهم حالَ اليهودِ من سُؤالِهم لِما يضُرُّهم ويُرْديهم، توصيةً لهم بالثقةِ بالله، وبما يُنزِّلُ عليهم من القرآن، وأن لا يكونوا كاليهودِ في اقتراحِهم علىٰ نبيِّهم، ثمّ لَمّا أرادَ أن يُؤكِّدَ النَّهْيَ عن اقتفائِهم آثارَ اليهود ذكرَ بعْضَ ما صدَرَ منهم من الحسَدِ وتَمنّي الكفرِ لهم قال: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [البقرة: ١٠٩].

---

(١) في (ح) و(ف): «الفارسيّة».

(٢) سبق تخريجُه.

ما اقترحتْه آباءُ اليهودِ علىٰ موسىٰ من الأشياءِ التي كانتْ عاقبتُها وَبالاً علَيهم، كقولِهم:

فإن قلتَ: فسّر المصنِّف تبدّل الكفر بالإيمان بتركِ الثقة بالآيات المُنزلة علىٰ العموم، فلِمَ خصّت[1] الآيات بالقرآن في قولك: وبما ينزل عليهم من القرآن؟

قلت: لا ارتياب أنّ قوله تعالىٰ: ﴿وَمَن يَتَبَدَّلِ ٱلْكُفْرَ بِٱلْإِيمَٰنِ﴾ الآية، تذييلٌ للكلام السابق علىٰ سبيل التهديد والوعيد، والتذييل ما يؤتىٰ في آخر الكلام بما يشتمل علىٰ المعنىٰ السابق؛ توكيداً له، فبالنظر إلىٰ كونه تذييلاً فسّر المفسّر بالعموم، وبالنظر إلىٰ ما سيقَ له الكلامُ وأنه واردٌ في أصحاب رسول الله ﷺ واقتراحهم ما اقترحوه؛ خصصناه بالقرآن[2].

قولُه: (**ما اقترحَهُ**[3] **آباءُ اليهودِ علىٰ موسىٰ**) جاءَ في بعضِ الرواياتِ في «التفسير الكبير»[4]: أنّ المرادَ بهذا السؤال اقتراحُهم علىٰ النبيِّ ﷺ أن يجْعَلَ لهم ذاتَ أنواط. علىٰ ما روَيْناه عن أبي واقدٍ أنّ رسولَ الله ﷺ لّما خرجَ إلىٰ غَزْوةِ حُنَيْنٍ، مرَّ بشجرةٍ للمُشركينَ كانوا يُعلِّقون عليها أسلحتَهم يقالُ لها: «ذاتُ أنْواط»، فقالوا: يا رسولَ الله، اجعَلْ لنا ذاتَ أنواطٍ كما لَهم ذاتُ أنواط، فقالَ رسولُ الله ﷺ: «سُبحان الله! هذا كما قالَ قومُ موسىٰ: اجعلْ لنا إلهاً كما لَهم آلهة، والذي نفْسي بيدِه لتركَبُنَّ سَنَنَ مَنْ كان قبلَكم» أخرجَهُ التِّرمذيُّ[5]، وزادَ رَزِين[6]: «حذْوَ النّعلِ بالنعلِ والقُذَّةِ بالقُذّةِ، إنْ كانَ فيهم مَنْ أتىٰ أمَّه يكونُ فيكم، فلا أدري أتعبُدونَ العِجْلَ أمْ لا»[7]. هذا، وأمّا استشهادُه بقَوْلِه: ﴿أَرِنَا ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾ [النساء: ١٥٣] فمَحضُ تعصُّب.

---

(١) كذا في (ط)، ولعلها: خصصتَ.

(٢) من قوله: «فإن قلت: فسّر» إلىٰ هنا من (ط).

(٣) كذا في الأصول الخطية، وفي نصّ «الكشاف» من (ط)، لكن في الأصل الخطي من «الكشاف» والمطبوع: «اقترحَتْه».

(٤) يعني «مفاتيح الغيب» للفخر الرازي (٣: ٦٤٤).

(٥) أخرجه أحمد (٢١٩٤٧)، والترمذيّ (٢١٨٠)، والنسائيّ في «الكبرىٰ» (١١١٨٥) بإسنادٍ صحيح.

(٦) يعني العبدريَّ صاحبَ «المسنَد».

(٧) «جامع الأصول» (١٠: ٣٤) الحديث رقم (٧٤٩٢).

﴿ٱجۡعَل لَّنَآ إِلَٰهٗا﴾ [الأعراف: ١٣٨]، ﴿أَرِنَا ٱللَّهَ جَهۡرَةٗ﴾ [النساء: ١٥٣] وغيرِ ذلك. ﴿وَمَن يَتَبَدَّلِ ٱلۡكُفۡرَ بِٱلۡإِيمَٰنِ﴾: ومن تركَ الثقةَ بالآياتِ الـمُنزَلَةِ **وشكَّ فيها** واقترحَ غيرَها ﴿فَقَدۡ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ﴾. رُوِيَ أنّ فِنْحاصَ بنَ عازُوراء وزيدَ بنَ قيسٍ ونفراً من اليهودِ قالوا لحذيفةَ بنِ اليمان وعمّارِ بنِ ياسرٍ بعدَ وَقعةِ أُحُد: ألم ترَوْا ما أصابَكم، ولو كنتم علىٰ الحقِّ ما هُزِمْتم فارجعوا إلىٰ ديننا فهو خيرٌ لكم وأفضل، ونحن أهدىٰ منكم سبيلاً. فقال عمّار: كيفَ نقضُ العهدِ فيكم؟ قالوا شديد، قال: فإني قد عاهدتُ أن لا أكفرَ بمحمّدٍ ما عشت. فقالتِ اليهود أمّا هذا فقد صبأ، وقالَ حذيفة: وأمّا أنا فقد رضيتُ باللـهِ ربّاً، وبمحمّدٍ نبيّاً، وبالإسلامِ ديناً، وبالقرآنِ إماماً، وبالكعبةِ قِبْلةً، وبالمؤمنين إخواناً. ثمّ أتيا رسولَ اللـهِ ﷺ وأخبَراه فقال: «أصبتما خيراً وأفلحتما»؛ فنزلت. فإن قلتَ: بِمَ تعلَّق قولُه: ﴿مِّنۡ عِندِ أَنفُسِهِم﴾؟ قلتُ: **فيه وجهان**: أحدُهما:..

قال صاحبُ «النهاية»: ذاتُ أنْواطٍ: اسمُ سَمُرةٍ بعَيْنِها كانت للمُشركينَ ينوطونَ بها سلاحَهم، أي: يُعلِّقونها ويعكُفون حوْلَها.

قولُه: (**وشَكَّ فيها**) عطفٌ تفسيريٌّ علىٰ «تَرْكِ الثّقةِ بالآياتِ».

قولُه: (**فيه وجهان**): أحدُهما: أنْ يتعلَّقَ بـ«وَدَّ» علىٰ معنىٰ وتمنِّيهم ذلك مِن عند أنفُسِهم» وثانيهما: «أن يتعلَّقَ بـ«حسَداً» أي: مُنبعِثاً من أنفُسِهم» جعلَ «مِن» ابتدائيّةً، وتَصوَّرَ معنىٰ الظرفيةِ في «عند» و«من» ثمّ قال: «مِن قِبَلِ أنفُسِهم»: مُنبَعِثاً من أنفسِهم.

قالَ السيِّدُ ابنُ الشَّجَريّ في «الأمالي» ردّاً علىٰ مَكّيِّ بنِ أبي طالبٍ المَغربيِّ[1] في الوجهَيْن:

---

(١) مكّي بن أبي طالب القيسيّ (ت ٤٣٧هـ)، من أعيانِ العلماءِ بالتفسيرِ والقراءات. كان خَيِّراً ديِّناً، ومصنفاتُه حسَنةٌ نافعة وأشهرها: «الكشفُ عن وجوهِ القراءات السبع»، و«مشكل إعراب القرآن»، وغيرهما. له ترجمة في: «ترتيب المدارك» للقاضي عياض (٤: ٧٣٧)، و«وفيات الأعيان» (٥: ٢٧٤)، و«سير النبلاء» (١٧: ٥٩١).

أن يتعلَّق بـ﴿ وَدَّ ﴾ علىٰ معنىٰ أنهم تمنَّوا أن ترتدُّوا عن دينِكم، وتَمنِّيهم ذلكَ من عندِ أنفسهم، ومن قِبَلِ شهوتِهم، لا من قِبَلِ التديُّنِ والـمَيْلِ معَ الحقِّ؛ لأنهم ودُّوا ذلكَ من بعدِ ما تبيّنَ لهم أنكم علىٰ الحقّ، فكيفَ يكونُ تمنّيهم من قِبَلِ الحق؟ وإمّا أن يتعلّقَ بـ﴿حَسَدًا ﴾ أي: **حسداً متبالغاً** مُنبعثاً من أصلِ نفوسهم............

إنّ قولَ النَّحويّين: هذا الجارُّ مُتعلِّقٌ بهذا الفِعلِ يريدونَ أنّ العربَ وصَلته به، واستمرَّ سَماعُ ذلك مِنهم، فقالوا: رَضيتُ عن جعْفرٍ، ورَغِبْتُ في زيدٍ، كذلك قالوا: حسَدْتُ زيداً علىٰ عِلمِه، ولم يقولوا: حسدْتُه من ابني. وكذلك ودِدْتُ لَم يُعلِّقوا به «من» فثبتَ بهذا أنّ قولَه: ﴿مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِم ﴾ لا يتعلَّقُ بـ﴿حَسَدًا ﴾ ولا بـ﴿ وَدَّ ﴾، لكنهُ متعلِّقٌ بمحذوفٍ يكون وصْفاً لـ﴿حَسَدًا ﴾ أو وصفاً لمصدرِ ﴿ وَدَّ ﴾، أي: حسَداً كائِناً من عِنْدِ أنفُسِهم أو وداً كائناً من عندِ أنفُسِهم[1]. والجوابُ: أنّ القولَ بإفضاءِ عملِ الفعلِ إلىٰ معمولِ معمولِه سائغٌ وقد قرَّره في قولِه تعالىٰ: ﴿كَأَنَّمَآ أُغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ قِطَعًا مِّنَ ٱلَّيْلِ مُظْلِمًا﴾ [يونس: ٢٧] وأيضاً بابُ التضمينِ والمجازِ واسِع.

قولُه: (**حسَداً مُتبالِغاً**) أي: مُتناهِياً يُقال: ابتلغَ فيه الحسَدُ وتبالَغَ متناهياً مِن قولِهم: تبالغَ فيه المرَضُ والهَمّ.

الأساس: تبلَّغتْ به العِلّة، إذا اشتدّتْ. وإنّما كانَ مُتناهِياً، لأنهُ انبعَثَ مِن عندِ أنفُسِهم، وكان ذاتِيّاً كقولِه تعالىٰ: ﴿وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِۦ ﴾ [الحشر: ٩] قال: وقد أُضيفَ الشحُّ إلىٰ النفسِ لأنهُ غَريزةٌ فيها، ونفْسُ الرجُلِ كَزَّةٌ حريصة علىٰ المنع[2].

قالَ شيخُنا شيخُ الإسلامِ أبو حفْصٍ السُّهْرَوَرْديُّ قُدِّسَ سِرُّه: إنّ النفوسَ مجبولةٌ علىٰ

(١) انظر: «ما لم يُنشَر من الأمالي الشجرية»، ص٨. وانظر كلامَ مكّي بن أبي طالب في: «مشكل إعراب القرآن» (١:١٠٨).

(٢) انظر: (١٥: ٣٣٠).

﴿فَٱعۡفُواْ وَٱصۡفَحُواْ﴾ فاسلكوا مَعَهم سبيلَ العفوِ والصَّفْحِ عمّا يكونُ منهم من الجهلِ والعَداوةِ ﴿حَتَّىٰ يَأۡتِيَ ٱللَّهُ بِأَمۡرِهِۦٓ﴾ الذي هو قتلُ بَني قريظةَ، وإجلاءُ بني النّضير وإذلالُهم بضربِ الجزيةِ عليهم. ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ﴾ فهو يَقدرُ علىٰ الانتقامِ منهم. ﴿مِّنۡ خَيۡرٖ﴾ من حسنة: صلاةٍ أو صدقةٍ أو غيرِهما...........

غرائزَ وطبائعَ هي من لوازِمها وضَرورتِها خُلِقتْ من تُرابٍ وصَلصالٍ من حمأٍ مَسنون، ولها بحَسْبِ تلكَ الأصولِ التي هي مَبادئُ تكوُّنِها، صِفاتٌ من البَهيميّة والسَّبُعِيّةِ والشيطنة[١].

وقلتُ: منَ الشَّيْطنةِ نشأَ الحَسد، ولهذا قالَ المارِد: خلَقْتَني مِن نار، وخلَقتَه من طين، والناريةُ في الإنسانِ من قولِه تعالىٰ: ﴿كَٱلۡفَخَّارِ﴾ [الرحمن: ١٤].

قالَ أبو البقاء: حسَداً مصْدرٌ وهو مفْعولٌ له، والعاملُ ﴿وَدَّ﴾ أو ﴿يَرُدُّونَكُم﴾[٢]، ﴿مِّنۡ عِندِ أَنفُسِهِم﴾ «من» مُتعلّقة بـ﴿حَسَدٗا﴾ أي: ابتداءُ الحسَدِ من عندِ أنفُسِهم[٣].

قولُه: (**فاسلُكوا معَهم سبيلَ العفوِ والصَّفح**) العَفْوُ: ترْكُ عُقوبةِ المُذنِب. والصفحُ: ترْكُ تثْريبِه، وقد يَعفو الإنسانُ ولا يصْفَح، يقال: صفَحْتُ عنه، أي: أوليتُه منّي صفْحةً جَميلةً[٤] مُعرِضاً عنه، أو تجاوزْتُ الصفحةَ التي أُثْبِتَ فيها ذَنبُه[٥].

والعفْوُ عنهم لا يكونُ علىٰ وجْه الرضا بما فَعلوا، بل دفْعًا لاشتعالِ نائرتِهم[٦] وزيادةِ إيذائِهم، ولهذا علَّقَ بقولِه: ﴿حَتَّىٰ يَأۡتِيَ ٱللَّهُ بِأَمۡرِهِۦٓ﴾ [البقرة: ١٠٩] وإنّما أوثَرَ العفوُ علىٰ الصَّبرِ علىٰ أذاهُم والإعراضِ عنهم، ليُؤذَنَ بتمكينِ المؤمنينَ ترْهيباً للكافرين.

---

(١) انظر: «عوارف المعارف» للشهاب السهروردي (١: ٢٢١).

(٢) في (ط): «ويردونكم».

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ١٠٤).

(٤) في (ط): «صفحة جهله».

(٥) وهو حاصلُ عبارةِ الراغبِ في «المفردات»، ص٤٨٦.

(٦) بالنون، وهي الهَيْجةُ والثائرة. ويمكن أن تُقْرأ: «ثائرتُهم» وهي جيدة مُتَّجهة.

﴿تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ﴾ تجدوا ثوابَه عندَ الله. ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِمَا تَعۡمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ عالمٌ لا يضيعُ عندَه عملُ عامِلٍ.

[﴿وَقَالُواْ لَن يَدۡخُلَ ٱلۡجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوۡ نَصَٰرَىٰۗ تِلۡكَ أَمَانِيُّهُمۡۗ قُلۡ هَاتُواْ بُرۡهَٰنَكُمۡ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ * بَلَىٰۚ مَنۡ أَسۡلَمَ وَجۡهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحۡسِنٌ فَلَهُۥٓ أَجۡرُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ وَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ﴾ ١١١-١١٢]

الضمير في: ﴿وَقَالُواْ﴾ لأهلِ الكتابِ من اليهودِ والنصارىٰ، والمعنى: وقالت اليهود: لن يدخلَ الجنّةَ إلّا مَنْ كانَ هوداً، والنصارىٰ: لن يدخلَ الجنةَ إلّا من كانَ نصارىٰ، فلُفَّ بينَ القولَين؛ ثقةً بأنّ السامعَ يَردُّ إلىٰ كلِّ فريقٍ قولَه،.....................

قال القاضي: رُويَ عن ابنِ عبّاسٍ رضيَ اللهُ عنهما: أنهُ مَنْسوخٌ بآيةِ السيف، وفيه نظرٌ؛ إذ الأمرُ غيرُ مطلق[1] يعني: أنّ ﴿فَٱعۡفُواْ وَٱصۡفَحُواْ﴾ مُقيَّدان بقولِه: ﴿حَتَّىٰ يَأۡتِيَ ٱللَّهُ بِأَمۡرِهِۦٓ﴾.

وأوردَ الإمامُ هذه الشُّبهةَ حيثُ قال: كيفَ يكونُ منسوخاً وهو مُتعلِّقٌ بغايةٍ كقولِه تعالىٰ: ﴿ثُمَّ أَتِمُّواْ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيۡلِ﴾ [البقرة: ١٨٧] وإذا لم يكُن ورودُ الليلِ ناسخاً لم يكُنْ ورودُ إتيانِ الأمرِ ناسخاً.

وأجاب: أنّ الغايةَ التي يتعلّقُ بها الأمرُ إذا كانَت لا تُعلَمُ إلّا شرعاً، لم يخرُج ذلك الواردُ عن أن يكونَ ناسِخاً، ويَحِلَّ محلّ ﴿فَٱعۡفُواْ وَٱصۡفَحُواْ﴾ إلىٰ أنْ أنْسخَه لكم[2].

وقلت: ويُؤيِّدُه حُكم التوراةِ والإنجيلِ لأنهُ ذُكِرَ فيهما أنّ انتهاءَ مُدّةِ الحُكم بهما إرسالُ النبيِّ الأُمّيِّ بنَحوِ قولِه تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِيَّ ٱلۡأُمِّيَّ ٱلَّذِي يَجِدُونَهُۥ مَكۡتُوبًا عِندَهُمۡ فِي ٱلتَّوۡرَىٰةِ وَٱلۡإِنجِيلِ﴾ [الأعراف: ١٥٧] فكانَ ظهورُه صلواتُ الله عليه نسْخاً، والله أعلم.

---

(١) «أنوار التنزيل» (١ : ٣٨٣).

(٢) «مفاتيح الغيب» (٣: ٦٥٢).

وأمناً من الإلباس؛ لـما عُلِمَ من التّعادي بينَ الفريقَينِ وتضليلِ كلٍّ واحدٍ منهما لصاحبِه، ونحوُه: ﴿وَقَالُواْ كُونُواْ هُودًا أَوْ نَصَـٰرَىٰ تَهْتَدُواْ﴾ [البقرة: ١٣٥] والهود: جمعُ هائِد، **كعائِذ** وعُوذ، وبازل وبُزْل. فإن قلتَ: كيفَ قيل: ﴿كَانَ هُودًا﴾ علىٰ توحيدِ الاسمِ وجَمْعِ الخبر؟ قلتُ: حُمِلَ الاسمُ علىٰ لفظِ ﴿مَن﴾، والخبرُ علىٰ معناه، كقراءةِ الـحسَن: (إلّا مَنْ هو صـالو الجحيم). وقولِـه: ﴿فَإِنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ خَـٰلِدِينَ فِيهَآ﴾ [الجن: ٢٣]. وقرأَ أُبيُّ بنُ كعْب: (إلّا مَنْ كانَ يهوديّاً أو نصرانيّاً). فإن قلتَ: لِمَ قيل: ﴿تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ﴾، وقولُه ﴿لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ﴾ أمنيّةٌ واحدة؟ قلتُ: أُشيرَ بها إلىٰ الأمانيّ المذكورةِ وهو أمنيّتهم أن لا يُنْـزَلَ علىٰ المؤمنينَ خيرٌ من ربّهم، وأمنيّـتُهم أن يردُّوهم كفاراً، وأمنيّتُهم أن لا يدخلَ الجنةَ غيرُهم، أي: تلكَ الأمانيُّ الباطلةُ أمانيُّهم، وقولُه: ﴿قُلْ هَـاتُواْ بُرْهَـٰنَكُمْ﴾ متَّصِلٌ بقولهم: ﴿لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَـٰرَىٰ﴾. و﴿تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ﴾ **اعتراض**،......................

قولُه: (**كعائذٍ**)، **الجَوهَريّ**: العُوذُ: الحَديثاتُ النَّتاجِ من الظِّباء والإبلِ والخَيل، واحدَتُها عائذ، ويُجمَع أيضاً علىٰ عوذان.

قوله: (و﴿تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ﴾ **اعتراض**) فإن قلتَ: من حقِّ الاعتراض أن يكون مؤكّداً للمعترض فيه، فأين مقتضاه هاهنا؟ قلتُ: قوله: ﴿لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَـٰرَىٰ﴾ حكايةُ دعواهم الباطلةِ، وقد أكّدوها بلفظة «لن» علىٰ سبيل الحصر، وقوله: ﴿قُلْ هَـاتُواْ﴾، أي: بيانكم إن كنتم صادقين، بيان لبطلانها، وأنّ تلك الدعوىٰ بمجرد القول لا برهان لهم فيها، وقوله: «تلك» إشارة لبُعدها عن التحقيق وتحقير شأنها، ومن ثمّ سمّاها أمانيَّ، والأمانيُّ لا ثبوتَ لها، وأمّا علىٰ تقدير حذف المضاف فهي أبلغُ في باب الاعتراض، يعني أنّ هذه الأمنية ليست ببدْع منهم، بل كل أمانيهم مثل هذه[1].

---

(١) من قوله: «قوله: و﴿تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ﴾ اعتراض» إلىٰ هنا من (ط).

أو أُريدَ أمثالُ تلكَ الأمنيّةِ أمانيُّهم، علىٰ حذْفِ المضافِ وإقامةِ المضافِ إليه مقامَه يريد: إنّ أمانيَّهم جميعاً في البطلانِ مثلُ أمنيّتهم هذه. والأمنيّة أُفْعولَةٌ من التمنّي، مثلُ الأُضْحوكَة والأُعْجوبَة. ﴿هَاتُواْ بُرْهَـٰنَكُمْ﴾ هلمُّوا حجَّتكم علىٰ اختصاصِكم بدخولِ الجنّة: ﴿إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ﴾ في دعواكم، وهذا أَهدمُ شيءٍ لمذهبِ المقلّدينَ. وأَنَّ كلَّ قولٍ لا دليلَ علَيه فهو باطلٌ غيرُ ثابت.

و«هات» صوتٌ بمنزلةِ هاء بمعنىٰ: أَحْضِرْ. ﴿بَلَىٰ﴾ إثباتٌ لـما نفَوْه من دخولِ غيرِهم الجنّة. ﴿مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ﴾: من أخلصَ نفسَه له لا يُشركُ به غيرَه.........

قولُه: (**أو أريدَ أمثالُ تلكَ الأُمنية أمانيُّهم**) فعلىٰ هذا المشارُ إليه بـ«تلك»: هذه المقالة، وإنّما بعَّدها[1] لعظَمِ شأنِها وتفخيمِها.

الانتصاف: أو الأُمنيةُ الواحدةُ جُمعت إشعاراً بأنّها بلغَتْ منهم كلَّ مبْلغٍ، كما قالوا: مِعىً جِياعًا، جُمعتْ لزيادةِ تأكيدِ الواحدِ[2] وإبانةِ زيادتِه علىٰ نُظرائه[3].

الإنصاف: وإنّما جُمِعَ ليدلَّ علىٰ تردُّدِ الأُمنيةِ في نفوسِهم، وتكرُّرِها، فتصيرَ أمانيَّ حقيقة، أو أنّ الأمانيَّ هي الأباطيلُ والأقاويلُ كما نقلَهُ المهْدَويّ، وهذه الجُملةُ أقاويلُ؛ لأنّها نفَتْ دخولَ غيرِهم الجَنّةَ، وأثبتَت دخولَ النصارىٰ الجَنّةَ ودخولَ اليهودِ الجَنّة، وهي أقاويلُ وأباطيلُ حَقيقةً.

قولُه: (**مَنْ أخلَصَ نفْسَه له**)، **الراغبُ**: أصْلُ الوَجْه: العُضْوُ المُقابلُ، فاستُعيرَ للمقابلِ مِن كلِّ شيءٍ حتّىٰ قيل: واجَهْتُه ووجَهْتُه، وقيل للقَصْدِ: وجْهٌ، وللمَقصِدِ: وُجْهَةٌ، وعلىٰ ذلك:

---

(١) في (ط): «وإنما لم يعدّها».

(٢) في (ط): «الواحدة».

(٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ١٧٧).

﴿وَهُوَ مُحْسِنٌ﴾ في عملِه ﴿فَلَهُۥٓ أَجْرُهُۥ﴾ الذي يَستوجبُه. فإن قلتَ: ﴿مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ﴾ كيف موقعُه؟ قلتُ: يجوزُ أن يكونَ ﴿ بَلَىٰ﴾ ردّاً لقولِهم، ثمّ يقعُ ﴿مَنْ أَسْلَمَ﴾ كلاماً مبتدأً، ويكونَ ﴿مَنْ﴾ متضمِّناً لمعنىٰ الشرط، وجوابُه: ﴿فَلَهُۥٓ أَجْرُهُۥ﴾، وأن يكونَ ﴿مَنْ أَسْلَمَ﴾ فاعلاً لفعلٍ محذوف أي: بلىٰ يدخلُها من أَسلم، ويكونَ قولُه: ﴿فَلَهُۥٓ أَجْرُهُۥ﴾ كلاماً معطوفاً علىٰ «يدخلها من أسلم».

﴿أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ﴾ [البقرة: ١١٢] و﴿وَجَّهْتُ وَجْهِىَ﴾ [الأنعام: ٧٩] وقيل: الوجْهُ في هذه المواضعِ اسمٌ للعُضْوِ مُستعارٌ للذاتِ، وقولُه: ﴿أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ﴾ أي: نفْسَه(١).

قولُه: (﴿وَهُوَ مُحْسِنٌ﴾ في عَمَلِه) وهو ينظرُ إلىٰ الألفاظِ النبويّةِ صلواتُ الله علىٰ قائِلِها بعدَ ما أجابَ عن الإيمانِ والإسلام والإحسانِ: «أن تعبُدَ اللهَ كأنّك تراهُ، فإنْ لم تكنْ تراهُ فإنهُ يراك»(٢) وقد فُسِّرَ بالإخلاصِ في العمل(٣).

قولُه: (كلاماً مُبتدأً) أي: مُستأنَفاً جواباً عن سؤال مُقدَّر، فإنهم لما نفَوْا دخولَ الجَنّةِ عن غيرِهم، وأثبَتوا لأنفُسِهم، رَدَّ عليهِم هذا التحَكُّمَ الباطلَ بـ«بلىٰ»، أي: ليسَ الأمرُ كما تزْعمون، ثمّ اتّجه لسائلٍ أن يقول: فما الحُكمُ الحقُّ والقضاءُ العَدْل؟ فقيل: ﴿مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُۥٓ أَجْرُهُۥ﴾ الآية [البقرة: ١١٢]، فظهَرَ أنّ السؤالَ علىٰ هذا عن الحُكم، وعلىٰ الوجهِ الثاني لا يكونُ استئنافاً، ويجوزُ أن يكونَ استئنافاً كأنهُ لّما قيل: بلىٰ يدخُلُها، قيل: مَنْ؟ قيل: مَن أسلَم، هذا هو الوجْهُ؛ لأنّ الكلامَ وقَعَ في الفاعلِ لا في الحُكْم، علىٰ أنهُ ذلك الوَجْه أيضاً مُسْتَتْبَعٌ للحُكم، وبيانُه: أنّ اليهودَ والنصارىٰ لّما ادّعَوْا أنّهم وحْدَهُم يدخلونَ الجَنّةَ، وأنّ

---

(١) «تفسير الراغب» (١: ٢٩٤).

(٢) أخرجه مسلم (٨)، وأبو داود (٤٦٩٥)، والترمذيّ (٢٦١٠)، والنسائيّ (٨: ٩٧) من حديثِ عمرَ بنِ الخطّاب رضيَ اللهُ عنه.

(٣) انظر: «جامع العلوم والحكم» لابن رجب الحنبلي، ص١١٧.

[﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ لَيْسَتِ ٱلنَّصَٰرَىٰ عَلَىٰ شَيْءٍ وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَىٰ لَيْسَتِ ٱلْيَهُودُ عَلَىٰ شَيْءٍ وَهُمْ يَتْلُونَ ٱلْكِتَٰبَ كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ مِثْلَ قَوْلِهِمْ فَٱللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فِيمَا كَانُوا۟ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ۞ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ أَن يُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ وَسَعَىٰ فِى خَرَابِهَآ أُو۟لَٰٓئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَن يَدْخُلُوهَآ إِلَّا خَآئِفِينَ لَهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا خِزْىٌ وَلَهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ ١١٣-١١٤]

﴿عَلَىٰ شَيْءٍ﴾: علىٰ شيءٍ يَصِحُّ ويُعتدُّ به، وهذه مبالغةٌ عظيمة؛ لأنَّ المُحالَ والمعدومَ يقعُ عليهما اسمُ الشيء، فإذا نُفيَ إطلاقُ اسمِ الشيءِ عليه فقد بولِغَ.........................

غيرَهم لا نَصيبَ لهم، حيثُ بنَوْا كلامَهم علىٰ النفيِ والإثباتِ المُفيدِ للقَصْر، أي: نحنُ ندخُلُ لا غيرُنا، فقيلَ لهم: بل يدخُلُ غيرُكم. ولمّا أرادَ أن يُوقِفَهم علىٰ خطيئتِهم في تلكَ المقالةِ علىٰ وجْهٍ يبعَثُهم علىٰ التفكُّرِ وتوخّي الصواب، ويُرشدُ غيرَهم إلىٰ تحرّي ما به يفوزونَ بالفلاحِ عاجِلاً وآجِلاً، قال: ﴿مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ﴾ أي: يدخلُ الجنّةَ مَن اجتنبَ الشِّركَ الجليَّ والخفِيّ، عقيدةً وعمَلاً، وتواطأ ظاهرُه مع باطنِه إخلاصاً وإحساناً كائناً من كان، فإذا نظرَ الزاعمونَ في هذا الكلامِ الذي سُلِكَ فيه طرائقُ الإنصافِ، وتفكَّروا في حالِ أنفُسِهم، وما هُم فيه من مساوئِ الأعمالِ والاعتقادِ الباطلِ والقولِ الكاذب وحالِ المؤمنينَ وإخلاصِهم للهِ ظاهراً وباطناً، وصِدْقِهم في المقالِ أذْعَنوا للحقّ.

ثمّ إنهُ تعالىٰ ما اكتفىٰ بهذا القدْرِ من الجواب، بل ضَمَّ إليه علىٰ وجهِ التتميمِ قولَه: ﴿فَلَهُۥٓ أَجْرُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ﴾ وأطلَقَ الأجْرَ، ليشملَ ما لا يدخُلُ تحْتَ الوصْفِ، وجعلَه مِن عندِ مالكِه ومُدبِّرِ أمْرِه، الربِّ الرؤوفِ الرّحيم، وأرْدفَه بما يُنبِئُ عن حُصولِ الأمْنِ التامِّ عاجِلاً وآجِلاً، فقال: ﴿وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾. ولمّا فرغَ مِن بيانِ قدْحِهم في غيرِهم، أتْبَعه بما كان يختَصُّ بهم، وبما بينَهم من القدحِ وقال: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ لَيْسَتِ ٱلنَّصَٰرَىٰ عَلَىٰ شَيْءٍ﴾ الآية [البقرة: ١١٣]. واللهُ أعلم.

قولُه: (وهذه مبالغةٌ عظيمةٌ، لأنّ المُحالَ والمعدومَ يقعُ عليهما اسمُ الشيء)، الانتصاف: لا

في تَـرْكِ الاعتدادِ به إلىٰ ما ليسَ بعدَه، وهذا كقولهم: أقلُّ مِن لا شيء. ﴿وَهُمْ يَتْلُونَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ الواوُ للحال، والكتابُ للجنس، أي: قالوا ذلكَ وحالُهم أنهم مِن أهل العِلمِ والتلاوةِ للكتب، وحقُّ مَنْ حَمَلَ التوراةَ أو الإنجيلَ أو غيرَهما من كُتبِ اللـهِ وآمنَ به أن لا يكفرَ بالباقي؛ لأنّ كلَّ واحدٍ من الكتابَـيْن مصدِّقٌ للثاني، شاهدٌ بصحّتِه، وكذلكَ كُـتُبُ اللـهِ جميعاً متواردةٌ في تصديقِ بعضِها بعضاً. ﴿كَذَٰلِكَ﴾ **أي: مثْـلَ ذلكَ الذي سمعتَ به علىٰ ذلكَ المنهاج.**

يصِحُّ قولُه علىٰ مذهبِ أهلِ السُّنّةِ ولا المُعتزلة؛ لأنّ الأباطيلَ التي يَستحيلُ وجودُها لا تُسمّىٰ شيئاً اتّفاقاً.

قولُه: (**أي: مِثلَ ذلك الذي سَمِعْتَ به**) قالَ أبو البقاء: الكافُ في موضعِ نصْبٍ نعْتاً لمَصْدرٍ محذوفٍ منصوبٍ بـ«قال»، وهو مصْدَرٌ مُقدَّمٌ علىٰ الفِعْلِ. والتقدير: قولاً مِثْلَ قولِ اليهودِ والنصارىٰ قالَ الذين لا يعلمونَ، فعلىٰ هذا ﴿مِثْلَ قَوْلِهِمْ﴾ منصوبٌ بـ«يعلَمون» علىٰ أنهُ مفعولٌ به، ويجوزُ أن يكونَ «الكافُ» في موضعِ رفعٍ بالابتداء، والجملةُ بعْدَه خبرٌ عنه، والعائدُ إلىٰ المبتدأِ محذوف. أي: قالَه. ﴿مِثْلَ قَوْلِهِمْ﴾: صفةُ مصدرٍ محذوفٍ، أو مفعولٌ ليَعلَمون، والمعنىٰ: مِثلَ قولِ اليهودِ والنصارىٰ قالَ الذين لا يعلَمون اعتقادَ اليهودِ والنّصارىٰ[1].

وقلتُ: وعلىٰ أن يكونَ «مِثلَ قولِهم» صِفةَ مصدَرٍ محذوفٍ يُمكنُ أن يُجْرىٰ القولُ مُجرىٰ العِلم، أي: مِثلَ ذلك القولِ قال الذين لا يعلمونَ عِلماً يُشْبِهُ عِلمَهم؛ لأنّهم أهلُ كتاب، وهُم مشركونَ ومُعَطِّلة، وعليه ظاهرُ كلامِ المصنّف.

قال في «النّهاية»: سمِعَ عليٌّ رضيَ اللهُ عنه امرأةً تندبُ عُمرَ رضيَ اللهُ عنه، فقال: أما واللهِ ما قالَتْه ولكن قُوِّلَتْه. أي: لُقِّنَته وعُلِّمَته.

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ١٠٦-١٠٧).

﴿قَالَ﴾ الجهلةُ ﴿ٱلَّذِينَ﴾ لا علمَ عندَهم، ولا كتابَ، كعَبَدةِ الأصنامِ والمعطِّلةِ ونحوِهم؛ قالوا لأهلِ كلِّ دِين: ليسوا علىٰ شيء. وهذا توبيخٌ عظيمٌ لهم؛ حيثُ نَظَموا أنفسَهم ـ مع علمهم ـ في سِلكِ مَن لا يَعلم. ورُويَ: أن وفدَ نجرانَ لمّا قَدِموا علىٰ رسولِ اللهِ ﷺ أتاهم أحبارُ اليهودِ فتناظروا حتىٰ ارتفعتْ أصواتُهم، فقالتِ اليهودُ: ما أنتم علىٰ شيءٍ من الدّينِ، وكَفَروا بعيسىٰ والإنجيل، وقالتِ النصارىٰ لهم نحوَه، وكَفَروا بموسىٰ والتوراة. ﴿فَٱللَّهُ يَحۡكُمُ﴾ بين اليهودِ والنصارىٰ ﴿يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾ بما يَقسِمُ لكلِّ فريقٍ منهم من العقابِ الذي استحقّه. وعن الحسن: حُكْمُ اللهِ بينهم أن يكذِّبَهم ويُدخلَهم النّار ....

وفي الحديثِ: «قولوا بقولكم»[1] أي: بقَوْلِ أهْلِ دينِكم ومِلّتِكم.

وفي التشبيهِ مُبالغةٌ علىٰ نحوِ قولِه تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا ٱلۡبَيۡعُ مِثۡلُ ٱلرِّبَوٰاْ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، وتخصيصٌ مِن جهةِ التقديم.

قولُه: (﴿يَحۡكُمُ﴾ بين اليهودِ والنصارىٰ) فإنْ قُلتَ: لِـمَ خَصَّهما بالذِّكرِ بعْدَ قولِه: ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَ مِثۡلَ قَوۡلِهِمۡ﴾ فهذا أعمّ، فيدخُلُ اليهودُ والنصارىٰ دخولاً أوّليّاً؟

قلتُ: المرادُ توبيخُ اليهودِ والنصارىٰ حيثُ نظَموا أنفُسَهم مع عِلمِهم في سِلْكِ مَنْ لا يعلَمُ شيئاً، فالواجبُ تهديدُ هؤلاءِ خاصّة. والدليلُ عليهِ الفاءُ في قولِه تعالىٰ: ﴿فَٱللَّهُ يَحۡكُمُ بَيۡنَهُمۡ﴾، وإيقاعُ «لا يعلمون» علىٰ «مثل قولهم».

قولُه: (بما يَقسِمُ لكلِّ فريق) يعني «يَحْكُم» يستدْعي جارَّيْن: الباءَ «وفي» كما يقال: حكَمَ الحاكمُ في هذه الدعوىٰ بكذا، فحُذِفَ في التنزيلِ المُتعلِّق بالباء، ليعمَّ المُقدَّر، ولذلك قال «بما يَقسِم» أوّلاً و«أنْ يُكذِّبَهم» ثانياً.

---

(١) هو جزءٌ من حديثٍ صحيح أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٣٥٥٣) من حديثِ أنسِ بن مالكٍ رضيَ اللهُ عنه.

﴿أَن يُذْكَرَ﴾ ثاني مفعولَيْ ﴿مَنَعَ﴾؛ لأنكَ تقول: منعتُه كذا، ومثلُه: ﴿وَمَا مَنَعَنَآ أَن نُّرْسِلَ﴾ [الإسراء: ٥٩]، ﴿وَمَا مَنَعَ ٱلنَّاسَ أَن يُؤْمِنُوٓا۟﴾ [الإسراء: ٩٤]، ويجوزُ أن يُحذَفَ حرفُ الجرِّ مع «أن»، ولكَ أن تنصبَه مفعولاً له بمعنىٰ: مَنَعَها كراهةَ أن يُذكرَ، وهو حكمٌ عامٌّ لجنسِ مساجدِ الله، وأنَّ مانعَها مِن ذكرِ اللـهِ مُفرِطٌ في الظلم. والسببُ فيه: ....

قولُه: (﴿أَن يُذْكَرَ﴾ ثاني مفعولَيْ ﴿مَنَعَ﴾) يعني تعدَّىٰ «منَعَ» إلىٰ المفعولَيْن بنَفْسِه، واستدَلَّ بقولِه: «منعْتُه كذا» وبالآيتينِ، وقال في «مقدِّمة الأدب»: منعتُه عن الأمرِ ومنعْتُه الأمرَ، ثمّ قالَ: «ويجوزُ أن يُحذَفَ حرفُ الجَرِّ» ويوصَلَ بالفِعلِ، وعلىٰ التقديرَيْنِ، لا بُدَّ لقولِه: ﴿مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ﴾ من تقديرِ مُضافٍ، أي: أهلَ مساجدِ الله بدليلِ قولِه: «يمنعون الناسَ» وقولِه: «منعُ المشركينَ رسولَ الله».

وقالَ أبو البقاء: يجوزُ أن يكونَ «أنْ يُذكَرَ» في موضعِ نصْبٍ علىٰ البدَلِ من «مساجد» بدلَ الاشتمال، المعنىٰ: ومَنْ أظلمُ ممّن منعَ أن يُذكَرَ في مساجدِ الله اسمُه، أو علىٰ أنهُ مفعولٌ له، أو التقديرُ: مِن أن يُذكَرَ، فحذفَ «مِن» ونصَبَ(١).

وفي «الصحاح» منعْتُ الرجُلَ عن الشيء، ومن هذا قيل: إنّ قولَه: «ويجوزُ أن يُحذَفَ» جوابُ سؤالٍ، أي: كيفَ يكونُ أن يُذكَرَ ثانَي مفعولَيْ «منَعَ»، ولا يجوزُ لـ«منَع» مفعولٌ ثانٍ إلّا بواسطةِ حرفِ الجَرِّ؟ فقال في جوابِه: «ويجوزُ أن يُحذَفَ» إلىٰ آخرِه. ويقالُ: الواوُ في «ويجوزُ» مانعٌ للحملِ علىٰ الاستئنافِ علىٰ تقديرِ السؤالِ والجَواب.

قولُه: (والسببُ فيه) أي: في نزولِ الآية. وقوْلُه: «وقيل: منْعُ المُشركين» عطفٌ علىٰ قولِه: «والسَّبَبُ فيه» وكذا قولُه: «وينبَغي أن يُرادَ بـ«مَن مَنَعَ» العموم» عطفٌ عليه، وقولُه: «ولا يُرادُ الذين» بيانٌ علىٰ سبيلِ التأكيدِ لقولِه: «أن يُرادَ بـ«مَنْ مَنَـعَ» العمومُ»، فالوجوهُ ثلاثة: الأوّلُ خاصٌّ، وأنّ المرادَ بـ«مَنْ منع»: النصارىٰ، وبالمساجِدِ: بيتُ المقدس.

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ١٠٧).

أنّ النصارىٰ كانوا يطرحونَ في بيتِ المقدسِ الأذىٰ، ويمنعونَ الناسَ أن يُصلُّوا فيهِ، وأنّ الرُّوم غزَوْا أهلَه فخرَّبوه وأَحْرقوا التوراةَ وقتلُوا وسَبَوْا. وقيل: مَنْعُ المشركينَ رسولَ اللهِ ﷺ أن يدخلَ المسجدَ الحرامَ عامَ الحديبيـة. فإن قلتَ: كيف قيـلَ ﴿مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ﴾ وإنما وقعَ المنعُ والتخريبُ علىٰ مسجدٍ واحدٍ هو بيتُ المقدسِ أو المسجدِ الحرام؟ قلتُ **لا بأسَ أن يجيءَ الحكمُ عامّاً وإن كانَ السببُ خاصّاً**، كما تقولُ لمن آذىٰ صالحاً واحداً: ومن أظلمُ ممن آذىٰ الصّالحين، وكما قالَ اللهُ عزَّ وجلّ: ﴿وَيۡلٞ لِّكُلِّ هُمَزَةٖ لُّمَزَةٍ﴾ [الهمزة: ١]، والمنزولُ فيه الأَخْنسُ بنُ شَرِيق. ﴿وَسَعَىٰ فِي خَرَابِهَآ﴾ بانقطاعِ الذِّكرِ أو بتخريبِ البُنيان، وينبغي أن يُراد بـ«من منع» العمومُ كما أُريدَ بمساجدِ الله، ولا يُرادَ الذين مَنَعوا بأعيانِهم من أولئكَ النّصارىٰ أو المشركين. ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ المانعونَ ﴿مَا كَانَ لَهُمۡ أَن يَدۡخُلُوهَآ﴾ أي: ما كانَ يَنبغي لهم أن يَدخلوا مساجدَ الله ﴿إِلَّا خَآئِفِينَۚ﴾، علىٰ حالِ التهيُّبِ **وارتعادِ الفرائصِ** من المؤمنين.........

والثاني: خاصٌّ بالمُشركينَ وبالمسجدِ الحرام، والسؤالُ: «كيفَ قيل: مساجدَ الله؟» واردٌ علىٰ هَذين الوجهَين.

والثالثُ: عامٌّ وهو أوفَقُ لتأليفِ النَّظمِ لقولِه تعالىٰ: ﴿وَلِلَّهِ ٱلۡمَشۡرِقُ وَٱلۡمَغۡرِبُۚ فَأَيۡنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجۡهُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥]، ولهذا قال: «إنّكم إذا مُنِعتُم أن تُصلّوا في المسجدِ الحرامِ أو في بيتِ المَقْدِس، فقد جعَلْتُ لكم الأرضَ مسْجِداً».

قولُه: (**لا بأسَ أن يجيءَ الحُكم عامّاً، وإن كانَ السببُ خاصّاً**) فعلىٰ هذا يَنْبَغي أن يُحمَلَ قولُه: ﴿مِمَّن مَّنَعَ﴾ علىٰ العُموم، كما أنّ «مساجدَ الله» عامٌّ، فإنّ الجمْعَ إذا أضيفَ صارَ عامّاً ليتطابقا، ويلزَمَ العملُ بالدليلَينِ، فظهَرَ أنّ الوجْهَ الثالثَ أرجَحُ الوجوه، وأظهَر، وللتأليفِ أوْفقُ كما سبق.

قولُه: (**وارتِعادِ الفرائصِ**)، **الجوهريّ**: الفَريصة: اللَّحمةُ بين الجَنبِ والكتفِ التي لا تزالُ

أن يَبطِشوا بهم، فضلاً أن يستَوْلُوا علَيها ويَلُوها ويمنعوا المؤمنينَ منها، والمعنىٰ **ما كانَ الحقُّ والواجبُ إلا ذلكَ لولا ظُلْمُ الكفرةِ** وعتوُّهُم. وقيل: ما كانَ لهم في حُكمَ اللـهِ يعني أنّ اللـهَ قد حَكَمَ وكَتَبَ في اللّوحِ أنه ينصرُ المؤمنينَ ويقوِّيهم، حتىٰ لا يدخلوها إلا خائفين. رُوِيَ: أنه لا يدخلُ بيتَ المقدسِ أحدٌ من النصارىٰ إلا متنكِّراً مُسارقةً.........

تُرْعِدُ من الدابّة، وجمْعها: فَرائص، وفَرائصُ العُنقِ[1]: أوداجُها الواحدةُ فَريصةٌ، وهو كِنايةٌ عن شِدّةِ الخَوْف.

قولُه: (**أنْ يَبْطِشوا**) هو مفعولُ «خائفين» نحْوَ قولك: هذا زيدٌ ضارباً عَمْراً الآنَ أو غداً، و«فضلاً» متعلِّقٌ بقولِه: «أن يدخلوا».

قولُه: (**ما كان الحَقُّ والواجبُ إلّا ذلك لولا ظُلْمُ الكفَرة**)، فإن قلتَ: لولا لامتناعِ الشيءِ لوجودِ غيرِه، فيلْزَمُ من وجودِ الظلمِ انتفاءُ الوجوبِ، وليس كذلك، وأمّا وجودُ الظلمِ، فكما رُوِيَ أنّ بيتَ المقدسِ بقيَ أكثرَ من مئةِ سنةٍ في أيدي النصارىٰ بحيثُ لم يتمكَّنْ أحدٌ من المسلمينَ من الدخولِ فيه إلّا خائفاً إلىٰ أن استخلَصَه الملكُ الناصرُ صلاحُ الدّين.

قلتُ: المعنىٰ ما أوجبَ علىٰ أولئكَ المانِعين ولا ألزمَ عليهم بحيثُ لا يسَعَهم ترْكُه إلا أن يدخلوها خائفينَ، لكنّهم لعُتوِّهم وعِنادِهم غيَّروا الواجبَ، وتمَرّدوا كما أنّ مَنْ وجبَت عليه الصلاةُ إذا تركَها لم يَسقُطْ عنه الواجبُ، لكنهُ لعِصيانِه تركَه. ويُؤيّدُه ما قال الإمام: ما فرضَ اللهُ ولا أوْجبَ إلّا ذلك[2].

أو المعنىٰ: ما حكَمَ اللهُ بشيءٍ إلّا بأن ينصُرَ المؤمنينَ حتّىٰ لا يدخلَ النصارىٰ إلّا خائفينَ، فقد حصلَ الحُكْمُ فلا يجبُ في عمومِ الأوقاتِ، وهو المرادُ بقولِه: «إنّ الله قد حكَمَ وكتَبَ [في اللوح] أنهُ ينصرُ المؤمنينَ ويُقَوّيهِم، حتّىٰ لا يدخلوها إلّا خائفين».

(١) في (ح) و(ف): «فريص فرائص العنق».
(٢) «مفاتيح الغيب» (٤: ١٢).

وقالَ قتادة: لا يوجدُ نصرانيٌّ في بيت المقدس إلا أُنهكَ ضرباً وأُبلغَ إليه في العقوبة. **وقيل: نادىٰ رسولُ اللـهِ ﷺ: «ألا لا يحجنّ بعدَ هذا العامِ مشركٌ، ولا يطوفنَّ بالبيتِ عُريان»** وقرأ أبو عبدِ الله:..

قولُه: (**أُنْهِكَ ضَرباً**) أي: بولِغَ في ضَرْبِه، **الجوهريُّ**: نَهَكَهُ السلطانُ عقوبةً يَنْهكُه نَهْكاً ونَهْكَةً: بالغَ في عقوبتِه.

قولُه: (**وأبلَغ إليه في العُقوبة**)، **الأساس**: أبلَغْتُ إلىٰ فلانٍ: فعلْتُ به ما بلغَ به الأذىٰ والمكروهَ البليغ، ففيه تضمينُ معنىٰ الإفضاء.

قولُه: (**وقيل: نادىٰ رسولُ الله ﷺ**) عطفٌ علىٰ قولِه: «روِيَ أنهُ لا يدخلُ بيْتَ المقدِسِ أحد من النصارى» وفيه تقسيمٌ لقولِه: «أولئك المانعون» المرادُ بهم النصارىٰ والمشركون مُطلقاً، لقولِه: «ولا يُرادُ الذين مَنَعوا بأعيانِهم من أولئكَ النصارىٰ والمُشركين».

قولُه: (**ألا لا يُحَجَّنّ بعدَ هذا العامِ مُشرِك**) الحديث رَوَيْناه في «صحيح» البخاريِّ ومُسلمٍ و«سنن أبي داود» والدارميِّ والنَّسائيِّ عن أبي هُريرةَ: «أنّ أبا بكرٍ رضيَ اللهُ عنه بعثَه في الحجَّةِ التي أمَّرَهُ [عليها] رسولُ الله ﷺ قَبْلَ حَجّةِ الوداعِ في رهطٍ يُؤذِّنونَ في الناسِ يومَ النحر: أنْ لا يُحُجَّ بعدَ العامِ مشركٌ، ولا يطوفَ بالبيتِ عُريان»(١).

قالَ الإمام: وفي الآيةِ بِشارةٌ للمُسلِمين بأنّ اللهَ سيُظهِرُهم علىٰ المسجدِ الحرامِ، وعلىٰ سائرِ المساجد، وأنهُ يُذِلّ المُشركينَ لهم حتّىٰ لا يدخلَ المسجدَ الحرامَ منهم أحدٌ إلّا خائفاً، وقد أنجزَ اللهُ هذا الوعْدَ بمَنْعِهم من دخولِ المسجدِ الحرام، فيُحمَلُ هذا الخوفُ علىٰ ظهورِ أمرِ رسولِ الله ﷺ وغَلَبتِه عليهم بحيثُ يَصيرونَ خائفينَ منه ومن أمّتِه أبداً(٢).

---

(١) أخرجه البخاري (١٦٢٢)، ومسلم (١٣٤٧)، وأبو داود (١٩٤٦)، والدارميّ (١٤٧٠)، والنسائيّ (٥: ٢٣٤) وغيرهم.

(٢) «مفاتيح الغيب» (٤: ١٢).

(إلا خُيَّفاً) وهو مثل صُيَّم. وقد اختلفَ الفقهاءُ في دخولِ الكافرِ المسجدَ: فجوَّزَه أبو حَنيفة، ولم يجوِّزْه مالكٌ، وفرَّقَ الشافعيُّ بينَ المسجدِ الحرام وغيرِه.

وقيل: معناه النهي عن تمكينِهم من الدّخولِ والتخْلِيةِ بينَهم وبينَه، كقولِه: ﴿وَمَا كَانَ لَكُمْ أَن تُؤْذُواْ رَسُولَ ٱللَّهِ﴾ [الأحزاب: ٥٣]. ﴿خِزْيٌ﴾: قتلٌ وسَبْيٌ، أو ذلّة بضربِ الجزية، وقيل: فتحُ مدائِنهم قُسطنطينِيَة وروميّة وعَمُوريّة.

قولُه: («إلّا خُيَّفاً» [وهو] مِثلَ صُيَّم) أي: في قَلْبِ الواوِ ياءً. رُوِيَ عن المُصنِّفِ: القياسُ خُوَّفٌ وصُوَّمٌ، ولكن لقُربِه من الطَّرَف اجترُئَ على إعلالِه، وقَبُح «صُيّام» في «صُوّام» لبُعدِه من الطَّرف.

قولُه: (وفرّقَ الشافعيّ) روىٰ[١] الإمامُ عن الشافعيِّ رضيَ اللهُ عنه أنهُ يمنَعُ من دخولِ المسجدِ الحرامِ لقولِه تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُواْ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ﴾ [التوبة: ٢٨] والمُرادُ الحرَمُ لقولِه تعالىٰ: ﴿مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾ [الإسراء: ١] وأسْرىٰ من بيتِ أمِّ هانئ. واحتجَّ أبو حنيفةَ رضيَ اللهُ عنه بما رُوِيَ أنّ وفْدَ ثقيفٍ قدِموا علىٰ رسولِ الله ﷺ فأنزلَهم المسجدَ، ولأنّ للكافرِ الدخولَ في سائرِ المساجدِ وفاقاً، وكذلك المسجدُ الحرام. وأجابَ بالفَرقِ للتعظيمِ، وأنّ الحديثَ مُختَصٌّ ببَدْءِ الإسلام[٢].

قولُه: (وقيل: معناهُ النهيُ عن تَمكينِهم من الدخول) عطْفٌ علىٰ قولِه: «ما كان ينبغي لهم أن يَدخلوا مساجد الله[٣]» وعلىٰ الأوّلِ إخبارٌ وعلىٰ الثاني نَـهْيٌ. نُهِيَ المؤمنونَ عن تمكينِهم الكفارَ من الدخولِ وهو أبلَغُ من صريحِ النّهي، لأنّ الكنايةَ أبلَغُ، فإنّك إذا قُلتَ لصاحبك: لا يَنبغي لعبدِكَ أن يَفْعَلَ كذا علىٰ إرادةِ النهْيِ للسيد، كان أبلغَ من النهيِ له ابتداءً، فعلىٰ هذا لا يجبُ المَصيرُ إلىٰ تخصيصِ العامِّ الذي وقعَ خلافُه، ومن ثَمّ أخّرَ هذا البحْث.

---

(١) في (ف): «رضي الله عنه وروىٰ».

(٢) «مفاتيح الغيب» (٤: ١٦-١٩).

(٣) في (ط): «أن يدخلوها».

[﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ إِنَّ ٱللَّهَ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ﴾ ١١٥]

﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ﴾ أي: بلادُ المشرقِ والمغربِ. والأرضُ كلُّها للـهِ هو مالكُها ومتولِّيها. ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟﴾ ففي أيِّ مكانٍ **فعلتم التَّوْلِيَةَ**؛ يعني تَوْليَةَ وجوهِكم شَطْرَ القبلة، بدليلِ قولِه: ﴿فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ﴾. ﴿فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ **أي: جهتُه التي أمرَ بها ورضيَها** والمعنىٰ: أنكم إذا مُنعْتُم أن تصلّوا في المسجدِ الحرامِ وفي بيتِ المقدسِ فقد جعلتُ لكمُ الأرضَ مسجداً فصلُّوا في أيِّ بقعةٍ شئتُم من بقاعِها، وافعلوا التولِيَةَ فيها، فإنَّ التولِيَةَ ممكنةٌ في كلِّ مكان، لا يختصُّ إمكانها في مسجدٍ دونَ مسجد، ولا في مكانٍ دونَ مكان. ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَٰسِعٌ﴾ الرحمةَ، يريدُ التوسعَـةَ علىٰ عبادِه، والتيسيرَ علَيهم. ﴿عَلِيمٌ﴾ بمصالِحِهم. وعنِ ابنِ عُمَرَ: نزلتْ في صلاةِ المسافرِ علىٰ الراحلةِ أينما توجّهتْ. وعن عطاء: عميتِ القبلةُ علىٰ قومٍ فصلَّوا إلىٰ أنحاءٍ مختلفة، **فلمّا أصبحوا تبيّنوا خَطَأَهم فعُذروا**. وقيل معناه: ....

قولُه: (**فَعلْتُم التوليَةَ**) يعني: أجرىٰ «تُولّوا» مُجرىٰ اللازمِ؛ لأنّ مفعولَه الأوّلَ وهو «وُجوهَكم» مَنسيٌّ غيرُ منويّ نَحْوَ: فُلانٌ يُعطي ويَمْنع، وقولُه: «يعني توليةَ وجوهِكم شطْرَ القِبْلة» بيانٌ لأصلِ المعنىٰ لا تفسيرٌ لقولِه: «فعلتُم التولية».

قولُه: (**أي: جِهتُه التي أمرَ بها ورَضيَها**) اعلمْ أنهُ جيءَ بالوَجْهِ إمّا: مجازاً عند المعتزلة، أو كنايةً عندنا عن رضا الله؛ لأنّ مَنْ رَضِيَ عنه مَخدومُه، لا يمْنَعُه أن يستقبلَ بوَجْهِه إليه، بل يستبشرُ له ويَرضىٰ عنه، وسيجيءُ نحو هذا البحثِ في قولِه تعالىٰ: ﴿وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ وَلَا يَنظُرُ إِلَيْهِمْ﴾ في آل عمران[1] [٧٧].

قولُه: (**فلمّا أصْبَحوا تبيّنوا خَطأَهم فعُذِروا**) قال القاضي: وفي قولٍ ضَعيفٍ: لو اجتهدَ المُجتهدُ وأخطأ، ثمّ تبيّنَ له أنه أخطأ، لم يلزمْه التداركُ، تمسُّكاً بهذه الآية[2].

(١) هذه الفقرة ساقطة من (ط).

(٢) «أنوار التنزيل» (١: ٣٨٧).

فأينما تولُّوا للدعاءِ والذِّكرِ، ولم يُرد الصلاة. وقرأ الحسَن: (فأينما تَوَلَّوا) بفتحِ التاء من التَّوَلِّي يريدُ فأينما توجَّهوا القبلة.

[﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًاۗ سُبۡحَٰنَهُۥۖ بَل لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ كُلّٞ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ﴾ ١١٦]

﴿وَقَالُواْ﴾ وقُرِئَ بغيرِ واو، يريدُ الذين قالوا: المسيحُ ابنُ الله، وعُزَيْرٌ ابنُ الله، والملائكةُ بناتُ الله. ﴿سُبۡحَٰنَهُۥ﴾: تنزيهٌ له عن ذلكَ وتبعيد. ﴿بَل لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ هو خالقُه ومالكُه، ومن جملتِه الملائكةُ وعُزَيْرٌ والمسيح......................

قولُه: (﴿وَقَالُواْ﴾: وقُرِئَ بغَيْرِ واوٍ) قرأَها ابنُ عامر[1] وعلى الأوّلِ: الجملةُ عطْفٌ على قولِه: ﴿وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ لَيۡسَتِ ٱلنَّصَٰرَىٰ عَلَىٰ شَيۡءٖ﴾ [البقرة: ١١٣] وعلى الثاني استئناف، كأن سائِلاً سأل: هل انقطعَ حبْلُ افترائِهم على الله، أو امتدَّ ولم ينقَطعْ؟ فقيل: بل قالوا أعظمَ من ذلك، وهو نِسبةُ الولدِ إلى الله سُبحانَه وتعالى: ﴿تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرۡنَ مِن فَوۡقِهِنَّ﴾ الآية [الشورى: ٥][2].

قولُه: (﴿بَل لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ هو خالقُه ومالكُه ومِنْ جُملتِه الملائكةُ[3] وعُزَيْر والمَسيح) وتقريرُ هذا المعنى هو: أنهُ تعالى عمَّ أوّلاً في قولِه: ﴿لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ [البقرة: ١١٦] مع أنَّ سوْقَ الكلامِ فيمَنْ عُبِدَ مِن دونِ الله من العقلاءِ لقولِه: ﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا﴾ إتباعاً لأولي العِلمِ غيْرَ أولي العلم للإعلامِ بأنّهم في غايةٍ من القُصورِ عن معنى الربوبيّةِ، وفي نهايةٍ من النزولِ إلى معنى العبوديّةِ، إهانةً لهم وتنبيهاً على إثباتِ مُجانسَتِهم بالمخلوقاتِ المنافيةِ للألوهيّة، ثمّ ثنّى بتغليبِ العُقَلاءِ على غيرِهم في قولِه: ﴿كُلّٞ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ﴾ إيذاناً بأنّ الأشياءَ كلَّها في التسخيرِ والانقيادِ بمنزلةِ المُطيعِ المنقادِ الذي يُؤمَرُ فيَمْتثِلُ، لا يتوقَّفُ

(١) انظر: «النشر في القراءات العشر» (٢: ٢٢٠).

(٢) كان الأولى بالإمام الطيبي أن يستشهدَ بقوله تعالى: ﴿تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرۡنَ مِنۡهُ وَتَنشَقُّ ٱلۡأَرۡضُ﴾ [مريم: ٩٠] فهو صريحٌ في الدلالةِ على ذمِّ النصارى القائلينَ بالولد.

(٣) في (ح): «من حملة العرش الملائكة».

﴿كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ﴾ منقادونَ لا يمتنعُ شيءٌ منهم علىٰ تكوينِه وتقديرِه ومشيئتِه، ومن كانَ بهذه الصفةِ لم يجانَسْ، ومن حقِّ الولدِ أن يكونَ من جنسِ الوالدِ. والتنوينُ في (كلٌّ) عِوَضٌ من المضافِ إليه أي: كلُّ ما في السمواتِ والأرض، **ويجوزُ أن يرادَ كلُّ من جعلوه للـهِ ولداً.** ﴿لَّهُۥ قَٰنِتُونَ﴾: مطيعونَ عابدونَ مُقرُّونَ بالرّبوبيةِ منكرونَ لما أضافوا إليهم. فإن قلتَ: كيفَ جاءَ بـ«ما» التي لغيرِ أُولي العلمِ مع قولِه: ﴿قَٰنِتُونَ﴾؟........

عن الأمرِ ولا يمْتَنعُ عن الإرادةِ. ولمّا كانَ القَصْدُ في الإيرادِ إلىٰ مَنْ عُبِدَ من دونِ الله منَ العُقلاءِ انخَرطوا في هذا السِّلكِ انخراطاً أوّلياً، واتّصفوا بصِفةِ العَجْزِ والتسخيرِ أولويّاً، فحينئذٍ يقالُ ما قالَ المصنّف: «مَن كانَ بهذه الصِّفةِ لم يُجانَسْ، ومن حقِّ الولدِ أن يكونَ من جِنْسِ الوالد» وفيهِ إشارةٌ إلىٰ أنّ العُقلاءَ إذا نُسبوا إلىٰ الألوهيّةِ كانوا بمنزلةِ الجماداتِ، والجَماداتُ إذا نُسِبَتْ إلىٰ العُبوديّةِ كانت بمنزلةِ العُقلاء.

قولُه: (ويجوزُ أن يُرادَ كلُّ مَن جَعَلوه): عَطفٌ علىٰ قولِه: «كلُّ ما في السماواتِ والأرض»، ويَجوزُ أن يُعطَفَ على قولِه: «﴿لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ وهو خالقُه»، فعلى هذا ﴿مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ لم يكنْ عامّاً، بل مُجرىً على العُقَلاءِ لإرادةِ الوَصْفيّة، فحينئذٍ يتَوَجَّهُ عليه: كيفَ قَرَنَ «ما» الذي لغيرِ أُولي العِلم معَ قولِه: ﴿قَٰنِتُونَ﴾ وهُو لأُولي العِلم؟ ويكونُ الجوابُ: أنّ حالَه كحالِ قولِك: سبحانَ ما سَخَّرَكُنَّ لنا، هذا توطئةٌ للجواب، ولهذا عَطَفَ عليه قولَه: فكأنه جاء بـ«ما» دونَ مَن، تحقيراً علىٰ سبيلِ البيان، أي: الظاهرُ أن يُقال: له مَن في السماواتِ والأرض، أي: ممّن عُبِدَ دونَ الله مِنَ الملائكةِ والمسيح وعُزَيْر، فوَضَعَ «ما»، وهِيَ لغيرِ أُولي العِلم، مَوضعَ «مَن» إرادةً للوَصْفية، وهِي المَمْلوكيّةُ، تحقيراً لشأنِهم، حيث نُسِبوا إلىٰ الله سبحانَه وتعالىٰ بالوَالِديّة[1]، كما حَقَّرَ شأنَ الملائكة في قولِه تعالىٰ: ﴿وَجَعَلُوا۟ بَيْنَهُۥ وَبَيْنَ ٱلْجِنَّةِ نَسَبًا﴾ [الصافات: ١٥٨]، لهذهِ العِلَّة سَمّاهُم جِنّةً، وهم ملائكةٌ مُكرَمون؛ لأنّهم نُسِبوا إلى الله تعالىٰ.

---

(١) في (ط): «بالولدية».

قلتُ: هو كقوله: **سبحانَ ما سَخَّرَكُنَّ لنا**، وكأنه جاءَ بـ«ما» دون «من»؛ تحقيراً لهم وتصغيراً لشأنِهم، كقولِه: ﴿وَجَعَلُواْ بَيْنَهُۥ وَبَيْنَ ٱلْجِنَّةِ نَسَبًا﴾ [الصافات: ١٥٨].

وأمّا الفَرْقُ بينَ الوجهَيْنِ فهو: أنّ التحقيرَ على الأولِ يُعلَمُ مِن قولِه تعالىٰ: ﴿لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ بطريقِ المفهوم، والتسخيرُ مِن قولِه: ﴿كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ﴾ كذلك، وعلى الثاني بطريقِ التّصريح، وكم بينَ الدِّلالتَيْنِ! وذلك أنّ الدَّعوىٰ معَ الكنايةِ كدعوى الشيءِ للبيِّنة، وكذلك قَـرَّرْنا التفسيرَ بطريقٍ أدَّىٰ إلىٰ المقصُودِ بالطريقِ الأَوْلى.

الراغبُ: قيل: إنّما وقَعَ لهُم الشُّبهةُ في نِسبةِ الوَلَدِ إلىٰ الله تعالىٰ؛ لأنّ في الشَّرائع المتقدِّمة كانوا يُطلِقونَ على الباريْ تعالىٰ اسمَ الأبِ، وعلى الكبيرِ منهُمُ اسم الإله، حتّى إنهم قالوا: إنّ الأبَ هُو الرَّبُّ الأصغَر وإنّ اللهَ تعالىٰ هُو الأبُ الأكبر، وكانوا يُريدونَ بذلك أنه تَعالىٰ هُو السببُ الأوّل في وجودِ الإنسان، وأنّ الأبَ هُو السببُ الأخيرُ في وجودِه، وأنّ الأبَ هُو معبودُ الابنِ مِن وجهٍ، أي: مخدومُه، يَقصِدُونَ معنىً صَحيحاً كما يَقصِدُ علماؤنا بقولِهم: اللهُ تعالىٰ مُحِبٌّ ومحبوب ومُريدٌ ومُرَاد، ونحوِ ذلك منَ الألفاظ، وقولِهم: ربُّ الأرباب وإلهُ الآلهة[١] ومَلكُ[٢] المُلوك، وكان عيسى يقولُ: أنا ذاهبٌ إلىٰ أبي[٣]، ثُمَّ تصوَّرَ الجَهَلَةُ منهم معنى الوِلادةِ الطَّبيعية[٤].

قولُه: (**سُبحانَ ما سَخَّرَكُنَّ لنا**)، يُخاطبُ النِّساءَ، وفيه معنى التعجُّبِ، يتعجَّبُ من كونهن[٥] ـ معَ الدَّهاءِ والحِيلة ـ مُسَخَّراتٍ للرِّجال.

وفي «الإقليد»: كأنه قيل: ليسَ مِن شأنِكُنَّ أن تكُنَّ مُسَخَّراتٍ لنا، فسبحانَ الملِكِ القادِرِ الذي سَخَّرَكُنَّ لنا بكمالِ مَلكُوتِه وتَمامِ قُدرتِه وعظَمتِه.

---

(١) قوله: «وإله الآلهة» ساقط من (ط).

(٢) في (ط): «ومالك».

(٣) هذا غيرُ مُسَلَّمٍ للإمام الراغب، وإنّما يُحتَملُ إذا كان حكايةً لقولهم، وإلّا فهو غيرُ ثابتٍ بالكتابِ والسنَّة، وهو من مزاعمِ أهلِ الكتاب.

(٤) «تفسير الراغب الأصفهاني» (١: ٣٠١).

(٥) في (ح) و(ف): «يتعجب بكونهن».

[﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمۡرٗا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ ١١٧]

يقال: بَدُعَ الشيءُ فهو بديع، كقولك بَزُعَ الشيءُ فهو بَزيع. و﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ من إضافةِ الصِّفةِ المشبَّهةِ إلىٰ فاعلِها، أي: بديعٌ سماواتُه وأرضُه. وقيلَ: البديعُ بمعنىٰ المبدِع كما أن السميعَ في قول عمرو:

أَمِن ريحانةَ الدّاعي السَّميعُ

بمعنىٰ المُسمِع، وفيه نظر. و﴿كُن فَيَكُونُ﴾ مِن كانَ التامّة، أي:..................

قولُه: (بَزُعَ[1] الشيءُ) بالزايِ والعَيْن المُهمَلة، الأساس: غلامٌ بَزِيعٌ ظريفٌ: ذكِيٌّ، وقد تبَزَّعَ الغلامُ: تظَـرَّف.

قولُه: (في قولِ عَمْرو)، قال الزجَّاج: هُو عمرو بن مَعْدِي كرِبَ:

أَمِنْ رَيْحانةَ الدّاعي السَّميعُ يُؤرِّقُني وأصحابي هُجـوعُ

معنىٰ السَّميع: المُسمِع. تَمَّ كلامُه[2].

قيل: رَيْحانةُ: اسمُ امرأة[3]. وقيل: اسمُ مَوضِع.

يؤرِّقُني: يُوقِظُني، هُجوعٌ: نِيَامٌ، الدّاعي: دواعي الشَّوق الذي يَدعوهُ ويُسمِعُه الصَّوتَ، يؤرِّقُني[4]: حالٌ منَ الضَّميرِ الذي تحَوَّلَ منَ الفعلِ إلىٰ الظَّرف، وهُو قولُه: «مِن رَيْحانَةَ»، إنْ قُلنا: «الداعي»: مبتدأٌ والمقدَّمُ خبَرُه، وإن قُلنا: «الداعي»: فاعلٌ، فالجُملةُ حالٌ منه، والأَوْلىٰ أن يكونَ «يؤرِّقُني»: جُملةً مستأنَفةً.

الجوهري: السَّميعُ: السامعُ، والسَّميعُ: المُسْمِعُ، واستَشْهَدَ بالبيت.

---

(١) في (ف): «نزع».

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٨٦-٨٧).

(٣) قيل: هي أختُه وكانت تحت الصمَّة والدِ دُرَيْد، فارس هوازن المشهور، وقيل: بل هي مُطلَّقتُه، طلّقها على غير بيِّنة، ثم اشتدَّ أسفُه عليها. انظر: خزانة الأدب (٣: ٤٦٠).

(٤) في (ح): «يؤرقه».

احْدُث فيحدث، وهذا مجازٌ من الكلامِ وتمثيل، ولا قولَ ثَمَّ، كما لا قولَ في قوله:

إذ قالت الأنساعُ للبطنِ الْـحَقِ

قال المُصَنِّف: «في كوْن السَّميع بمعنى المُسمِع نظَرٌ»، لجَوازِ أن يكونَ بمعنى السامع؛ لأنّ داعيَ الشَّوق لما دعا الشاعر صارَ سامعاً للقولِ الذي أُجيبَ به، أو لقولِ نفْسِه، فإيرادُ السَّميع ترشيحٌ للاستعارة. سَلَّمْنا لكنُه شاذّ.

قولُه: (**وهذا مجازٌ مِنَ الكلام**)، «مِن»: بَيانُ مجَازٍ، أي: هذا يُسَمَّى في أساليبِ كلام البُلَغاء بالمجاز، وقولُه: «وتمثيلٌ»: عطفٌ تفسيريّ، أي: وارِدٌ علىٰ سبيلِ الاستعارة التمثيليَّة، شُبِّهَتِ الحالةُ التي تُتَصَوَّرُ مِن تعلُّقِ إرادتِهِ جَلَّ وعَزَّ بشـيءٍ مِنَ المكوَّناتِ، ودخولِه تحتَ الوجود مِن غيرِ امتناع ولا توقُّفٍ بحالةِ أمرِ الآمرِ النافِذ تصَـرُّفُه في المأمورِ المُطيع الذي يُؤمَرُ فيَمتثِلُ، ولا يتَوقَّـفُ، ولا يكونُ منهُ الإباءُ، فيقولُ: افعَلْ كذا فيَمتثِلُ، ثُم استُعيرَ لهذه الحالة ما كان مُستعمَلاً في تلك الحالة، فإذَنْ لا قولَ ثمةَ، وعليه قولُ الزجَّاج والإمام والقاضي[١].

قال البَزْدَويُّ: أُريدَ ذكْرُ الأمرِ[٢]، والتكلُّمُ بها على الحقيقة لا المَجاز عنِ الإيجاد، بل كلامٌ بحقيقتِه مِن غيرِ تشبيهٍ ولا تعطيل، وقد أجرَىٰ سُنَّـتَه في الإيجادِ بعبارةِ الأمْر[٣].

وقال صاحبُ «المُطلِع»: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ ليس هو قولاً منَ الله بالكافِ والنُّون، ولكنه عبارةٌ عن أوجَزِ كلام يؤدِّي المعنى التامَّ المفهوم.

قولُه: (**إذ قالتِ الأنساعُ للبَطْنِ الْـحَقِ**). تمامُه:

قُدْماً فآضَتْ كالفَنيقِ المُحْنِـقِ[٤]

النِّسْعةُ هيَ: التي تُـنسَجُ عَريضاً للتقدير والجمعُ نُـسْعٌ ونِـسَعٌ وأنساعٌ، الفنيقُ: فَحْلٌ

---

(١) انظر: «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (١: ١٩٩)، و«مفاتيح الغيب» للرازي (٤: ٢٦)، و«أنوار التنزيل» للقاضي البيضاوي (١: ٣٩٠).

(٢) في (ح) و(ف): «ذكر للأمر».

(٣) انظر: «كشف الأسرار على البزدوي» (١: ١١٣).

(٤) الرجزُ لأبي النجم العِجْلي كما في «شرح شواهد الكشاف» (١: ١٨١).

وإنما المعنىٰ أنَّ ما قضاه منَ الأمورِ وأرادَ كونَه، فإنما يتكونُ ويَدخلُ تحتَ الوجودِ من غيرِ امتناعٍ ولا توقُّف، كما أنّ المأمورَ المُطيعَ الذي يُؤْمَرُ فيمتثلُ لا يتوقّفُ ولا يمتنعُ ولا يكونُ منه الإباءُ. أكّدَ بهذا استبعادَ الوِلادة؛ لأنّ مَن كانَ بهذه الصِّفةِ من القُدرةِ كانت حالُه مباينةً لأحوالِ الأجسامِ في توالُدِها. وقُرِئَ: (بديعِ السماوات) مجروراً علىٰ أنه بدلٌ من الضّميرِ في «له». وقرأَ المنصورُ بالنصبِ علىٰ المدح.

مُكرَم، والمُحْنَق: مِنَ الحَنَقِ وهُو الحِقْد، والقولُ من الأنساع تمثيلٌ، إذ لا قولَ ثَمّةَ، قُدْماً: القُدْم بضمِّ القاف، الجَوهري: مَضَى قُـدُماً: لم يُعَـرِّجْ ولم يَنْـثَنِ، يعني سَريعاً، الْـحَقِ: أمرٌ مِن: لَـحِق ـ بالكسر ـ لحوقاً، أي: ضَمَرَ.

قولُه: (أكّدَ بهذا استبعادَ الولادة)، يعني: عُلم من قوله تعالىٰ: ﴿ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا﴾ إلىٰ قوله: ﴿كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ﴾ استبعاد الولادة[1]، فأكد ذلك المعنىٰ بقوله: ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ إلى قوله: ﴿فَيَكُونُ﴾، وذلك أنه تعالىٰ لمّا حَكَى قولَهم: ﴿ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا﴾ وأضْرَبَ بقولِه: ﴿بَل لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ الآية، عُلِمَ منهُ استبعادُ الوِلادة، وأوقَعَ «سبحانَه» اعتراضاً ليؤكِّدَ مضمونَها، وبيانُ الاستبعادِ أنّ قولَه: ﴿لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ دَلَّ بمَنطوقِه على كونِه مالِكاً للكُلِّ، لا يَخرُجُ شيءٌ مِن مُلكِه ومَلَكوتِه، وقولُه: ﴿كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ﴾ دَلَّ علىٰ كونِه تعالىٰ قَهّاراً، وأنّ الأشياءَ كلَّها مقهورةٌ تحتَ تصرُّفِه، لا يَمتنعُ شيءٌ منها على تكوينِه وتقديرِه، ولو فُرِضَ شيءٌ لَوَجَبَ دخولُه تحتَ مُلكِه وقَهْرِه بدلالةِ هذا العموم، فكيفَ يُتَصَوَّرُ لهُ وَلَدٌ؟! لأنه لا يُجانِسُه في المالِكيَّة والقَهّارية. وإليه الإشارةُ بقولِه: «ومَن كان بهذه الصِّفة لم يُجانَسْ» إلىٰ آخِرِه.

هذا، وإنّ معنىٰ قولِه: ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ أنه مُخترِعُهما ومُوجِدُهما مِن غيرِ مِثالٍ ولا احتِذاء، فدَلَّ بمَفهومِه علىٰ كونِه تعالىٰ مالِكاً لها، فيكونُ مؤكِّداً لقولِه: ﴿لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ وقولُه: ﴿وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا﴾ الآية، مُعطٍ معنىٰ القَهّاريّة الذي يُعطيه معنىٰ قولِه: ﴿كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ﴾ كما سبَقَ، وفي كلامِه سابقاً ولاحقاً إشارةٌ إلىٰ هذا المعنى.

قولُه: (وقرَأَ المنصُور) وهو أبو جَعْفَر، الثاني مِن خُلفاءِ بني العَبّاس.

---

(١) من قوله: «يعني عُلم» إلىٰ هنا من (ط).

[﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ لَوْلَا يُكَلِّمُنَا ٱللَّهُ أَوْ تَأْتِينَآ ءَايَةٌ ۗ كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِّثْلَ قَوْلِهِمْ ۘ تَشَٰبَهَتْ قُلُوبُهُمْ ۗ قَدْ بَيَّنَّا ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ ١١٨]

﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾: وقال الجهلةُ مِن المشركين. وقيل: مِن أهلِ الكتاب. ونفىٰ عنهم العِلْم؛ لأنهم لمْ يَعْمَلوا به، ﴿لَوْلَا يُكَلِّمُنَا ٱللَّهُ﴾: هلّا يُكلِّمنا كما يُكلِّمُ الملائكةَ وكلَّمَ موسىٰ؛ **استكباراً** منهم وعتوّاً، ﴿أَوْ تَأْتِينَآ ءَايَةٌ﴾؛ جحوداً لِأَنْ يكونَ ما أَتاهم مِن آياتِ الله آياتٍ، **واستهانةً بها**. ﴿تَشَٰبَهَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ أي: قلوبُ هؤلاءِ ومَن قَبْلهم في العمىٰ، كقولِه: ﴿أَتَوَاصَوْا۟ بِهِۦ﴾ [الذاريات: ٥٣]..........................

قولُه: (**استكباراً**): مفعولٌ له، أي: وقال الجَهَلةُ: فَهلّا يُكَلِّمُنا اللهُ، استكباراً، يعني: نحن عُظماءُ كالملائكة والنبيِّين، فلِمَ اختصُّوا به دونَنا!

قال صاحبُ «المطلع»: فإنْ قِيل: أليس في قولِك: ﴿كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِم﴾ مَقْنَعٌ في التشبيهِ حتّىٰ كرَّرَ ذلك بقولِه: ﴿مِّثْلَ قَوْلِهِمْ﴾؟

قُلنا: ليس التكريرُ في تشبيهٍ واحدٍ، بل هُما تشبيهان، الأوّلُ: في نفْسِ الاقتراح، والثاني: في المُقترَح.

قلت: ويَجوزُ أن يكونَ التشبيهُ الأوّلُ توطِئةً للثاني، فقولُه: ﴿مِّثْلَ قَوْلِهِمْ﴾ مفعولٌ مطلق لقولِه[1]: ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِم﴾ و﴿كَذَٰلِكَ﴾: خبرُ مبتدأٍ محذوف، أي: الشأنُ والأمرُ مِثلُ ذلك، أي: جرَتْ عادةُ الناس على ما شوهِدَ مِن هؤلاء، ثُمَّ استؤنِفَ بقولِه: ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِّثْلَ قَوْلِهِمْ﴾ بياناً وتفسيراً للشأنِ والأمر.

قولُه: (**واستهانةً بها**) عَطفٌ على قولِه: «جُحوداً»، أي: قالوا: إنّها ليست بآياتِ الله جُحوداً واستهانةً بها، والعجبُ أنّهم عَظَّموا أنفُسَهم وهِي أحقَرُ الأشياء، واستَهانوا بآياتِ الله وهِيَ أعظمُها.

قولُه: (﴿أَتَوَاصَوْا۟ بِهِۦ﴾) أولُها: ﴿مَآ أَتَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا قَالُوا۟ سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ ۝

(١) قوله «لقوله» ساقط من (ح).

﴿قَدْ بَيَّنَّا ٱلْءَايَـٰتِ لِقَوْمٍ﴾ يُنصِفون فـ﴿يُوقِنُونَ﴾ أنها آياتٌ يجبُ الاعترافُ بها، والإذعانُ لها، والاكتفاءُ بها عن غيرِها.

[﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَـٰكَ بِٱلْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا ۖ وَلَا تُسْـَٔلُ عَنْ أَصْحَـٰبِ ٱلْجَحِيمِ﴾ ١١٩]

﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَـٰكَ﴾ لِأَنْ تبشِّرَ وتُنذرَ لا لتُجبِرَ علىٰ الإيمان، وهذه تسليةٌ............

أَتَوَاصَوْا۟ بِهِۦ﴾ [الذاريات: ٥٢-٥٣]، الضميرُ في ﴿بِهِۦ﴾ للقَوْل، أي: أتَواصَىٰ الأوَّلُون والآخِرونَ بهذا القولِ حتّى قالوا جميعاً متّفقينَ عليه، والهمزةُ في ﴿أَتَوَاصَوْا۟﴾ لتعجيب اتفاقِ القولَيْن.

قولُه: (﴿قَدْ بَيَّنَّا ٱلْءَايَـٰتِ لِقَوْمٍ﴾ يُنصِفونَ فـ﴿يُوقِنُونَ﴾ أنها آياتٌ). هذا التقديرُ يؤْذِنُ أنّ قولَه: ﴿يُوقِنُونَ﴾ مجازٌ مِن إطلاقِ المُسبَّب على السَّبَب، ولهذا قَدَّرَ «يُنصِفُون فيُوقِنُون» بالفاء، يعني: إنّما تَنفَعُ الآياتُ لَمن يؤدِّي إنصافُه إلىٰ الإيقان، وهذه الخاتمةُ كالتخلُّصِ من عَدِّ قبائح الكُفَّار إلىٰ تسليةِ الرسُول ﷺ لِما اشتَمَلت علىٰ التعريضِ بهؤلاء، يعني: هؤلاءِ قومٌ دَيْدَنُهُم الجَحْدُ والتَّكبرُ، فلا تُجدي فيهمُ الآياتُ والنُّذُر، وإنما تنفَعُ الآياتُ لَمن فيه الإنصافُ، فلا تَحرِصْ علىٰ هُداهُم ولا تَتساقَطْ حَسَراتٍ علىٰ تولِّيهم[1]؛ لأنك لستَ عليهم بمُسيطِر، إنْ أنت إلّا نَذيرٌ وبشير، فلذلك عَلَّلَ بقولِه: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَـٰكَ بِٱلْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾، فالجُملةُ مُصَدَّرةٌ بـ«إنّ» مِن غيرِ عاطف، وفيه معنىٰ إقامةِ غير المُنكرِ مُنكراً لِما استُشعِرَ منهُ مِن مُلابَسةِ ما يُنكَرُ عليه، ولهذا فَسَّره بقولِه: «إنّا أرسَلْناكَ لأنْ تُبَشِّرَ وتُنذِرَ لا لتُجبِرَ على الإيمان»، فهُوَ قَصْرٌ إفرادي[2].

---

(١) هو كالمستفادِ من قولِ امرئ القيس حين كان يجودُ بروحه:

فلو أنّها نفسٌ تـموتُ جميعةً ولكنّها نفسٌ تساقطُ أنفُسا

انظر: «الديوان» ص١٠٧.

(٢) وهو تخصيصُ الشيء بالشيء بحسب الحقيقة وفي نَفْسِ الأمرِ بأن لا يتجاوزه إلى غيرِه أصلاً. انظر: «التعريفات» للشريف الجرجاني ص١٠٣.

لرسولِ اللـهِ، **وتسريةٌ عنه**؛ لأنه كانَ يغتمُّ ويضيقُ صدرُه لإصرارِهم وتصميمِهم علىٰ الكُفْر. ولا نسألُك ﴿عَنْ أَصْحَٰبِ ٱلْجَحِيمِ﴾ ما لهمْ لم يؤمِنوا بعدَ أن بلَّغْتَ وَبلَغْتَ جَهْدَكَ في دعوتِهم؟ كقولِه: ﴿فَإِنَّمَا عَلَيْكَ ٱلْبَلَٰغُ وَعَلَيْنَا ٱلْحِسَابُ﴾ [الرعد: ٤٠]. وقُرِئَ: **(ولا تَسْأَلْ)** علىٰ النّهي..

قولُه: **(وتَسْرِيةٌ عنه)**، **النِّهاية**: هُو مِن قولِهم: سُرِّي عنهُ الهَمُّ، أي: انكشَفَ عنه، يقال: سَرَوْتُ الثوبَ وسَرَيْتُه: إذا خلَعْتَه.

قولُه: **(ولا تُسألُ)** أي: لا تُسأَلُ أنتَ يا محمد، بضمِّ التاءِ والرَّفع، وهِي قراءةُ الجماعةِ سوىٰ نافع، فإنه تفرَّدَ بقراءةِ: «ولا تَسْأَلْ» بفَتْحِ التاءِ وجَزْمِ اللامِ على النَّهْي(١).

قال الزجَّاج: أمّا الرَّفعُ فعلىٰ وجهَيْنِ: أَحَدُهما: أنه استئنافٌ، كأنه قيل: ولستَ تُسأَلُ عن أصحابِ الجَحيم، كأنه قال: ﴿فَإِنَّمَا عَلَيْكَ ٱلْبَلَٰغُ وَعَلَيْنَا ٱلْحِسَابُ﴾ [الرعد: ٤٠].

وثانيهما: أنه حالٌ، أي: أرسَلْناكَ غيرَ سائلٍ عن أصحابِ الجحيم(٢).

وقلتُ: المعنىٰ علىٰ القراءةِ الأُولى: إذا كان حالاً كان قَيْداً للفِعل، وعلىٰ أن يكونَ استئنافاً يكونُ تذييلاً، ومَرجِعُهما إلىٰ معنىٰ: إنّا أرسَلْناك؛ لأنْ تُبَشِّرَ وتُنْذِر لا لتُسأَلَ عن أصحابِ الجحيم، يعني: ما كلَّفْناك بأن تُجْبِرَهم على الإيمان، وفيه فائدتان: **إحداهُما**: الإيذانُ بانشراحِ الصَّدر، وأنه في فُسحةٍ منهُم إنْ لم يُؤْمنوا، وهُو المُرادُ بقولِه: «وهذه تَسليةٌ لرسُولِ الله ﷺ وتَسْرِيَةٌ عنهُ». **وثانيتُهما**: إظهارُ أنّ الحُجَّةَ قد لَزِمَتِ الكُفَّار، وأنه ﷺ بلَّغَ ما كان عليهِ؛ لأنّ هذا القَيْدَ إنّما يُصارُ إليه إذا تَجاوَزَ رسولُ الله ﷺ منَ البِشَارة والنِّذارة إلىٰ ما يُوهِمُ منهُ الإجبارَ، وإليه الإشارةُ بقولِه: «ما لهُم لم يؤمنوا».

---

(١) انظر: «الكشف عن وجوه القراءات» لمكي (١: ١١٩)، وهي مرويةٌ أيضاً عن ابن عباس ويعقوب الحضرميّ.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٢٠٠).

رُوِيَ أنه قالَ: «ليتَ شِعري ما فعلَ أبواي؟!» فنُهِيَ عن السؤالِ عن أحوالِ الكفرةِ والاهتمامِ بأعداءِ الله. وقيل: معناه: تعظيمُ ما وقعَ فيه الكفّارُ مِنَ العذاب، كما تقول: كيفَ فلان؟ سائلاً عن الواقعِ في بليّة، فيقالُ لك: لا تَسأَلْ عنه. ووجهُ التعظيم: أنَّ المُسْتَخْبَرَ يَجزعُ أن يُجريَ علىٰ لسانِه ما هو فيه؛ لفظاعتِه، فلا تسألْه ولا تُكَلِّفْه ما يُضْجِرُه. أو أنتَ يا مُستَخبِرُ لا تَقدرُ علىٰ استماعِ خبرِه؛ لإيحاشه السامعَ وإضجارِه، فلا تسألْ. **وتعضدُ القراءةَ الأولى** قراءةُ عبدِ الله: (ولن تُسْأَلَ)، وقراءةُ أُبيٍّ: (وما تُسْأَلُ).

وأمّا القراءةُ بالجَزْم فالنَّهيُ: إمّا مُجرًى علىٰ ظاهِرِه والمخاطَبُ رسُولُ الله ﷺ وحدَه، وهُو المرادُ بقولِه: «نُهِيَ عن أحوالِ الكفَرَةِ والاهتمامِ بأعداءِ الله» أو عبارةٌ عن تعظيمِ الأمرِ وتهويلِه والمُخاطَبُ كلُّ مَن يتأتّى منهُ السؤالُ، ثُمَّ التهويلُ إمّا عائدٌ إلى المستخبَرِ بفَتح الباء، وهو المُرادُ من قولِه: «إنَّ المُستخبَرَ يَجزَعُ أن يُجريَ على لسانِه ما هُو فيه لِفَظاعتِه»، أو إلىٰ المستخبِرِ، بكسر الباءِ، وإليه الإشارةُ بقولِه: «أوْ: أنْتَ يا مستخبِرُ لا تَقدِرُ على استماعِ خبَرِه».

قولُه: (ما فعَلَ أبَـواي؟!)[1]، أي: ما فُعِلَ بهمـا، وفي الحديث «يا أبا عُمَيْر، ما فعَـلَ النُّغَيْر؟»[2]، أي: إلىٰ أيِّ شيءٍ انتهىٰ عاقبةُ أمرِه، فلو قيلَ: يا أبا عُمَيْر: ما فعَلْتَ بالنُّغَير، لم يكُن في الاهتمامِ بذلك.

قولُه: (وتَعضُدُ القراءةَ الأُولىٰ) أي: ﴿تُسْـَٔلُ﴾ بضمِّ التاءِ والرَّفْع لكونِهما إخبارَيْنِ لا إنشاءَيْنِ، كما أنها إخبارٌ، بخلافِ القراءةِ الثانية لأنها إنشاءٌ، أي: نَهْي[3].

---

(١) هو جزءٌ من حديثٍ أخرجه عبد الرزاق في «التفسير» (٢: ٧٨)، والطبري في «جامع البيان» (٢: ٥٥٨)، وذكره الواحديّ في «أسباب النزول» ص٣٦. وهو ضعيفُ الإسناد لضعفِ موسى بن عُبَيْدة الرَّبَذيّ، ضعيف جداً كما في ترجمته من «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٤/ ١/ ١٥١-١٥٢)، والحديثُ ضعّفه العلّامة أحمد محمد شاكر في تعليقه على تفسير الطبري «جامع البيان».

(٢) أخرجه البخاري (٦٢٠٣)، ومسلم بنحوه (٢١٥٠) من حديثِ أنس بن مالك رضي الله عنه، والنُّغَيْر تصغير النُّغر، وهو طائرٌ أحمرُ المنقار شبيه بالعصفور.

(٣) قوله: «لأنها إنشاء»، أي: نهي» ساقط من (ط).

[﴿وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ ٱلْيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ ۗ قُلْ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلْهُدَىٰ ۗ وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم بَعْدَ ٱلَّذِى جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ ۙ مَا لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن وَلِىٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ ١٢٠]

كأنهم قالوا: لنْ نَرْضىٰ عنك **وإن أبلغتَ في طلبِ رِضانا** حتى تتَّبعَ مِلَّتنا؛ **إقناطاً منهم** لرسولِ الله عن دخولِهم في الإسلام، فحكىٰ اللـهُ عزَّ وجلَّ كلامَهم؛ **ولذلكَ قال**: ﴿قُلْ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلْهُدَىٰ﴾ علىٰ طريقةِ إجابتِهم عن قولِهم، يعني: إنَّ هدىٰ اللـهِ الذي هو الإسلامُ هو الهدىٰ بالحقِّ والذي يصحُّ أن يُسمّىٰ هدى،.................

قولُه: (**وإن أبلَغْتَ في طلبِ رِضَانا**). هذه المبالغةُ مستفادةٌ مِن قولِه: ﴿وَلَن تَرْضَىٰ﴾ لِما مَرَّ أنّ «لن»: رَدٌّ لجوابِ مُنكِرٍ مُبالغ.

قولُه: (**إقناطاً مِنهُم**) يعني: مُحالٌ منكَ أن تتَّبعَ مِلَّتَهم، فإذن لا يتَّبِعونَ مِلَّتَك.

قولُه: (**ولذلك قال**) تعليلٌ لقولِـه: «كأنّهم قالوا»؛ لأنّ قولَه: ﴿وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ ٱلْيَهُودُ﴾ حكايةٌ لمعنىٰ كلامِهم، وأنّ كلامَهم هُو: لن نَرْضَى عنك ولا نتبِّعَ مِلَّتَك حتّى تتَّبعَ مِلَّتنا، وإلّا فقولُه: ﴿وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ ٱلْيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ﴾ بظاهِره غيرُ مُطابق لقوله: ﴿قُلْ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلْهُدَىٰ﴾ ووَجْهُ المُطابقة معَ المُقدَّر هُو أنهم ما قالوا: لا نَتَّبعُ مِلَّتَك حتّى تتَّبعَ مِلَّتنا إلّا وزَعَموا أنّ دِينَهم حقٌّ، ودينَ الإسلام باطل، فأُجيبوا بقولِه: ﴿قُلْ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلْهُدَىٰ﴾ على القَصْرِ القَلْبيِّ، يعني: أنّ دينَ الله هُو الدِّينُ الحقُّ وأنّ دِينَكم هُو الباطلُ، وإليه الإشارةُ بقولِه: «إنّ هُدَى الله، الذي هُو الإسلامُ، هُو الهُدى ...، وما تَدعُوْنَ إلى اتّباعِه ما هُو بهُدىً، وإنّما هُو هوىً». وفي الآية مبالَغاتٌ، منها:

إضافةُ «الهُدىٰ» إلىٰ الله تعالىٰ، ومُقارَنَتهُ بـ«إن»، وإعادةُ «الهُدىٰ» في الخَبَرِ علىٰ نحوِ:

أنا أبو النَّجمِ وشِعري شِعري(١)

(١) سبق تخريجه.

وهو الهدىٰ كلُّه ليسَ وراءَه هدًىٰ، وما تَدْعون إلىٰ اتِّباعه ما هو بهدًىٰ، إنما هو هوًىٰ، ألا ترىٰ إلىٰ قولِه: ﴿وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم﴾؟ أي: **أقوالَهم** التي هيَ أهواءٌ وبِدَع ﴿بَعْدَ ٱلَّذِى جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ﴾ أي: من الدِّين المعلوم صحّتُه بالبراهينِ الصَّحيحة.

[﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَتْلُونَهُۥ حَقَّ تِلَاوَتِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِۦ ۗ وَمَن يَكْفُرْ بِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ * يَٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱذْكُرُواْ نِعْمَتِىَ ٱلَّتِىٓ أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّى فَضَّلْتُكُمْ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ * وَٱتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا تَنفَعُهَا شَفَٰعَةٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾ ١٢١-١٢٣]

﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ﴾: هُمْ مؤمنو أهلِ الكتاب..........................

وتسميةُ الدِّين بالهُدَىٰ لَمجيئهِ جَواباً عن قولِهم: «مِلَّتنا»، وجَعْلِه مَصْدراً، وتوسيطِ ضَميرِ الفعل، وتعريفِ الخبرِ بلام الجنس، ولهذا أكَّدَ كلامَه بقوله: «والذي يَصحُّ أنْ يُسمَّى هُدىً، وهُو الهُدى كلُّه». هذا في جانبِ الإثبات، وأمّا في جانبِ النَّـفْي فقال: «ليس وراءه هُدىً وما تَدعوْنَ إلى اتّباعِه ما هُو بهُدىً، إنّما هو هوىً».

قولُه: (﴿أَهْوَآءَهُم﴾ أي: أقوالَهم). قال القاضي: الأهواءُ: الآراءُ الزائفةُ، والهَوى: رأيٌ يتّبعُ الشَّهوةَ[١].

وقلتُ: في كلامِ المصنِّف إشعارٌ بأنّ أهواءَهم مُظهَرٌ وُضِعَ موضعَ المُضمَر من غيرِ لفظِه السابِق، وذلك أنّ قولَه تعالىٰ: ﴿وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ ٱلْيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ﴾ حكايةٌ حكاها اللهُ تعالىٰ عن قولِهم، وأنّ قولَهم هُو: لن نتّبعَ مِلَّتَكَ[٢] حتى تَـتَّـبِـعَ مِلَّتَنا، فيكونُ الأصلُ: ولئنِ اتَّبعتَها، ليَرجِعَ الضَّميرُ إلىٰ مَقالتِهم تلك، ثُمَّ في الدرجةِ الثانية: ولئنِ اتَّبعْتَ أقوالَهم، وإنّما جمَعَها باعتبارِ القائلينَ بها، ولمّا لم يكنْ هذا القولُ عن هُدىً ورُشْد، بل عن ضَلالةٍ وزَيْغ، وَضَعَ مَوضِعَه أهواءهم في الدرجة الثالثة[٣].

---

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٣٩٣).

(٢) في (ط): «وأن قولهم: لن نرضى عنك».

(٣) قوله: «في الدرجة الثالثة» من (ط).

﴿يَتْلُونَهُۥ حَقَّ تِلَاوَتِهِۦٓ﴾: **لا يحرِّفونه ولا يغيِّرون ما فيه** مِن نَعْتِ رسولِ الله، ﴿أُوْلَٰٓئِكَ يُؤْمِنُونَ﴾ بكتابِهم دونَ المحرِّفين ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِهِۦ﴾ مِنَ المحرِّفين ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾ حيثُ اشترَوُا الضَّلالةَ بالهدىٰ.

[﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّ ۖ قَالَ إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا ۖ قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِى ۖ قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّٰلِمِينَ * وَإِذْ جَعَلْنَا ٱلْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا وَٱتَّخِذُوا۟ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى ۖ وَعَهِدْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ أَن طَهِّرَا بَيْتِىَ لِلطَّآئِفِينَ وَٱلْعَٰكِفِينَ وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ﴾ ١٢٤-١٢٥]

﴿ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ﴾: **اختبَره** بأوامرَ ونواهٍ، **واختبارُ اللـهِ عبدَه مجازٌ عن تمكينِه من اختيارِ أَحدِ الأمرَيْن**: ما يريدُ اللـهُ، وما يَشتهيهِ العبدُ، ....

قولُه: (**لا يُحرِّفُونَه ولا يُغيِّرونَ ما فيه**) يُريدُ أنّ قولَه: ﴿يَتْلُونَهُۥ حَقَّ تِلَاوَتِهِۦٓ﴾ دَلَّ على أنّ الكلامَ تعريضٌ بمَن يَتْلُونَه على غيرِ هذه الحالة، وهمُ الذين عُرِفَ منهُم واشتُهِرَ التحريفُ والتغييرُ، ولمّا أتىٰ باسم الإشارة وعقَّب بقولِه: ﴿يُؤْمِنُونَ بِهِۦ﴾ وفُهِمَ تعريضاً أيضاً بأنّ أولئك لا يؤمنونَ به، بَنَى عليه قولَه: ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾ تذييلاً، فقولُه: «حيثُ اشترَوا الضَّلالةَ بالهُدَى» إشارةٌ إلىٰ أنّ قولَه: ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾ مؤْذِنٌ بأنّ قولَه: ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِهِۦ﴾ كُفْرٌ خاصٌّ، وأنه مُفسَّرٌ بالاستبدال، وفيه إدماجُ أنهم إنّما حَرَّفوا وبَدَّلوا وما تَلَوْه حقَّ تلاوتِه؛ لأنهم أخذوا الرِّشَىٰ علىٰ ذلك، كقولِه تعالىٰ: ﴿وَلَا تَشْتَرُوا۟ بِـَٔايَٰتِى ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ [البقرة: ٤١].

قولُه: (﴿ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ﴾ **اختبره**)، **الراغب**: الابتلاءُ: الاختبارُ، لكنّ الابتلاءَ: طلَبُ إظهارِ الفعل، والاختبارُ: طلَبُ الخَبَر، وهما يتلازَمانِ(١).

قولُه: (**واختبارُ الله عَبْدَه: مجازٌ عن تمكينِه من اختيار أحدِ الأمرَيْنِ**)، أي: الطاعةِ والمعصية، يعني مَكَّنَ اللهُ تعالىٰ إبراهيمَ على الفعلِ والتَّرْكِ وأن يختارَ أيَّهما شاء، وفي قولِه: «**ما يريدُ اللهُ وما يَشتهيهِ العَبْدُ**» اعتزالٌ خَفِيّ، وإنّما كان اختبارُ الله العَبْدَ مجازاً؛ لأنّ الابتلاءَ والامتحانَ في

---

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني» (١: ٣٠٨).

كأنه يَمتحِنُه ما يكونُ منه حتىٰ يجازيَه علىٰ حسَبِ ذلك. وقرأَ أبو حنيفةَ رحمه الله، وهيَ قراءةُ ابنِ عبّاس: (إبراهيمُ ربَّه) رَفَعَ «إبراهيمَ» ونَصَبَ «ربُّه»، والمعنىٰ: أنه دعاه بكلماتٍ مِنَ الدعاءِ فِعْلَ المختبِرِ هلْ يُـجِيبُه إليهنَّ أمْ لا. فإن قلتَ: الفاعلُ في القراءةِ المشهورةِ يَلِي الفعلَ في التقدير، فتعليقُ الضميرِ به إضمارٌ قَبْلَ الذِّكر. قلتُ: الإضمارُ قَبْلَ الذِّكرِ أن يُقالَ: ابتلىٰ ربُّه إبراهيمَ، فأمّا «ابتلىٰ إبراهيمَ ربُّه» أو «ابتلى ربَّه إبراهيمُ» فليسَ واحدٌ منهما بإضمارٍ قبْلَ الذِّكر؛ أمَّا الأوّلُ: فقد ذُكر فيه صاحبُ الضميرِ قَبْلَ الضميرِ ذِكراً ظاهراً؛ وأمّا الثاني: فإبراهيمُ فيه مقدَّمٌ في المعنىٰ، وليسَ كذلك «ابتلىٰ ربُّه إبراهيمَ»؛ فإنَّ الضميرَ فيه قد تقدَّم لفظاً ومعنًى؛ فلا سبيلَ إلىٰ صحّتِه. **والمستكنُّ في ﴿فَأَتَمَّهُنَّ﴾ في إحدىٰ القراءتَيْن** لإبراهيمَ، بمعنىٰ: فقامَ بهنَّ حقَّ القيام، وأدّاهُنَّ أحسنَ التأديةِ مِن غيرِ تفريطٍ وتَوانٍ. ونحوه: ﴿ وَإِبْرَٰهِيمَ ٱلَّذِى وَفَّىٰٓ ﴾ [النجم: ٣٧]،..............................

الشاهِد لاستفادةِ عِلْمٍ خَفِيَ علىٰ المُمْتَحِنِ مِنَ المُمْتَحَن، وذلك غيرُ جائزٍ في حقِّ الله سبحانه وتعالىٰ؛ لأنهُ تعالىٰ عالمٌ بالمعلوماتِ التي لا نهايةَ لها مِنَ الأزَلِ إلىٰ الأبد، فهُو استعارةٌ تبعَيَّةٌ(١) واقعةٌ على طريقِ التمثيل كما سَبَق في قولِه: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾، ودَلَّ علىٰ سَبْـقِ التشبيه قولُه(٢): «فعلَ المُختبِر...» حيث نَصَبَ «فِعْلَ» علىٰ المصدَر، أي: فَعَلَ معَه فِعلاً مثلَ فِعْلِ المختبِر.

قولُه: (والمُستكِنُّ في ﴿فَأَتَمَّهُنَّ﴾ في إحدىٰ القراءتَيْن)، أي: المشهورة(٣)، وفي الأخرىٰ، أي: قراءةِ أبي حنيفة(٤).

---

(١) وهي ما كان اللفظُ فيها غيرَ اسمِ جنسٍ كالفعلِ والمشتقاتِ وكالحروف نحو قوله تعالى: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا﴾ [القصص: ٨] شَبَّه ترتُّبَ العداوةِ والحَزَنِ بترتُّبِ غلبةِ الغائيَّـة عليه، ثم استُعير في المشبَّه اللامُ الموضوعةُ في المشبَّه به. انتهى بحروفه من «الإتقان» للسيوطي (٢: ١٢٢).

(٢) في (ط): «ودل على سبق التشبيه كأنه يمتحنه وقوله».

(٣) وهي قراءةُ الجمهور بنصب «إبراهيمَ» ورفع «رَبُّه».

(٤) برفع «إبراهيمُ» ونصبِ «ربَّه». وبها قرأ ابن عباس وأبو الشعثاء أيضاً، وهي قراءة شاذة. انظر: «الدرّ المصون» (١: ٣٦٠).

وفّى الأخرى لله تعالى بِمعنى: فأعطاهُ ما طَلَبَه لمْ يَنْقُصْ منه شيئاً. **ويَعضُدُه** ما رُويَ عن مُقاتلٍ: أنه فسَّر الكلماتِ بما سأَلَ إبراهيمُ ربَّه في قولِه: ﴿رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا بَلَدًا ءَامِنًا﴾ [البقرة: ١٢٦]، ﴿وَٱجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ﴾ [البقرة: ١٢٨]، ﴿وَٱبْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْهُمْ﴾ [البقرة: ١٢٩]، ﴿رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ﴾ [البقرة: ١٢٧]. فإن قلتَ: ما العاملُ في «إذ»؟ قلتُ: إمّا مُضمَرٌ، نحوُ: واذكرْ إذِ ابتلى، أو: إذِ ابتَلاه كانَ كَيْتَ وكَيْت؛ وإمّا ﴿قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ﴾. فإنْ قلتَ: فما موقعُ ﴿قَالَ﴾؟ قلتُ: **هو على الأوّلِ** استئنافٌ، كأنه قِيلَ: فماذا قالَ له ربُّه حين أتمَّ الكلماتِ؟ فقيلَ: ﴿قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾...........................

قولُه: (**ويَعضُدُه**)، أي: يَعضُدُ أن يكونَ الضميرُ في «أَتَـمَّهُنَّ» لله تعالى، على قراءةِ أبي حنيفة: الروايةُ عن مُقاتل؛ لأنّ الابتلاءَ حينئذٍ مِن إبراهيمَ عليه السلامُ والإتمامُ منَ الله، أمّا الابتلاءُ فقولُه: ﴿رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا بَلَدًا ءَامِنًا﴾ ونحوُه، والإتمامُ: إجابةُ دُعائه على سبيلِ توفِيَةِ مطلوبِه، أي: اختبَرَ إبراهيمُ عليه السلام ربَّه بدُعائه أنهُ تعالى: هل يُجيبُه إليه ويُسعِفُ مطلوبَه ويُنجحُ مَآرِبَه أم لا؟

قولُه: (**هُو على الأوَّل**)، أي: على إضمارِ عامِل «إذْ»، وإن كان هذا الوَجْهُ في التقديرِ وجهَيْنِ لكنْ يَجْمَعُهُما معنى إضمارِ العامل، ومِن ثَمَّ قال: «إمّا مُضمَرٌ... وإمّا ﴿قَالَ﴾» وعلى الثاني، أي: على أن يكونَ العاملُ ﴿قَالَ﴾ فيكونُ ﴿قَالَ﴾ في التقديرِ مقدَّماً على «إذ» رُتْبَةً؛ لأنه عامِلُه، ومؤخَّراً عن حرفِ العَطْفِ، والجُملةُ معطوفةٌ على جُملةٍ قبلَها، وهُو قولُه: ﴿يَٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتِىَ ٱلَّتِىٓ أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ١٢٢] عطفَ قصّةً على قصّة، وما أعني بالمعطوفِ عليه هذه القُرْبى(١)، بل القَصْياء(٢) وأوْلاهُنَّ به؛ لأنّ هذه مُعادةٌ خاتمةٌ تقريراً للامتنانِ على بني إسرائيلَ وعَوْدًا إلى بَدْءٍ، وتخلُّصاً إلى قصّةِ جَدِّهم وبَيانِ ما أنعمَ اللهُ عليه من نعمةٍ كلُّ نعمةٍ دونها،

---

(١) يعني الجملة القريبة.

(٢) يعني البعيدة.

وعلىٰ الثاني جملةٌ معطوفةٌ علىٰ ما قَبْلَها، ويجوزُ أنْ يكونَ بياناً لقولِه: ﴿ٱبْتَلَىٰٓ﴾، وتفسيراً له؛ فيُرادُ بالكلماتِ ما ذَكَرَه من الإمامةِ وتطهيرِ البَيْتِ ورفْعِ قواعدِه والإسلامِ قَبْلَ ذلك في قولِه: ﴿إِذْ قَالَ لَهُۥ رَبُّهُۥٓ أَسْلِمْ﴾..

وكيفَ لا وقدِ اشتمَلَ على بيانه[1] أكرَمَ البِقاع، ودُعائه لأفضلِ الخَلْق[2] بتلاوةِ أشرَفِ الكتُب، وهُو قولُه تعالىٰ: ﴿رَبَّنَا وَٱبْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِكَ﴾ [البقرة: ١٢٩]، ونحوُه قولُه تعالىٰ: ﴿إِنَّمَآ أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ رَبَّ هَٰذِهِ ٱلْبَلْدَةِ ٱلَّذِى حَرَّمَهَا﴾ إلى قولِه: ﴿وَأَنْ أَتْلُوَا۟ ٱلْقُرْءَانَ﴾ [النمل: ٩١-٩٢]، فعلىٰ هذا أوْلىٰ الوجوهِ في الآية: تقديرُ: اذكُرْ، وجَعْلُ «قال» بَياناً وإنْ أخَّرَه.

قولُه: (ويجوزُ أن يكونَ بَياناً لقولِه: ﴿ٱبْتَلَىٰٓ﴾[3])، والعاملُ في «إذ»: اذكُرْ، والضميرُ في «أتـمَّهُنَّ» لإبراهيمَ عليه السّلام، ويُرادُ بالكلماتِ: ما ذَكَرَه مِنَ الإمامةِ وغيرِها إلىٰ آخرِ الآيات، وإنّما استقامَ أن يكونَ بياناً لأنّ ما بعدَ ﴿قَالَ﴾ إلىٰ آخرِ ﴿إِذْ قَالَ لَهُۥ رَبُّهُۥٓ أَسْلِمْ﴾ كالشَّرح والتفصيل لِما أجمَلَه في قولِه: ﴿بِكَلِمَٰتٍ﴾، وصَحَّ أن يُبتَلَىٰ بها لِما يتَضَمَّنُ كلُّ واحدٍ منها المَشَقَّةَ، قال القاضي: الابتلاءُ في الأصلِ التكليفُ بالأمرِ الشاقِّ مِنَ البلاء. تَمَّ كلامُه[4].

وسُمِّيَتْ كلماتٍ لأنها أوامرُ أو في تأويلِها، كما سُمِّيَ قولُه: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ كلمةً، وقد سَمَّى اللهُ تعالىٰ قولَه: ﴿إِنَّنِى بَرَآءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ * إِلَّا ٱلَّذِى فَطَرَنِى﴾ كلمةً بقولِه: ﴿وَجَعَلَهَا كَلِمَةًۢ بَاقِيَةً فِى عَقِبِهِۦ﴾ [الزخرف: ٢٦-٢٨].

الراغب: الكلماتُ قد تقَعُ علىٰ الألفاظِ المنظومةِ وعلىٰ[5] المعاني التي تحتَها[6]، فقَوْلُه: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا ۚ لَّا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِهِۦ﴾ [الأنعام: ١١٥] أي: قضيَّتُه وحُكمُه، وقال: ﴿لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّى﴾ [الكهف: ١٠٩] للمعاني التي يُبرِزُها بالكلمات، ولم يُرِدِ

---

(١) في (ط): «بنائه».

(٢) في (ط): «الخلائق».

(٣) في (ح): «ابتداء».

(٤) «أنوار التنزيل» (١: ٣٩٤).

(٥) في (ط): «على الألفاظ المنطوية علىٰ».

(٦) انظر: «تفسير الراغب» (١: ٣٠٩)، وانظر: «مفردات القرآن» ص٧٢٢.

....

اللَّفظَ، فإنّ ما يَحصُره اللَّفظُ يَحصُره الخَطُّ، ولمّا لم يكنْ يُؤثِر عليه السلامُ علىٰ اختبارِ الله في شيءٍ ممّا ابتلاهُ منَ الكلماتِ قيلَ فيهنَّ: ﴿فَأَتَمَّهُنَّ﴾، وقال: ﴿وَإِبْرَٰهِيمَ ٱلَّذِى وَفَّىٰٓ﴾ [النجم: ٣٧]، ويُعلَم منهُ أنّ الكلماتِ، إذا لم تُفسَّرْ بالمذكوراتِ جازَ أن تُفسَّرَ بالعَشرِ إلىٰ آخِره، وحينَئذٍ لم يكنْ بياناً، بل كانَ استئنافاً علىٰ بيانِ الموجَب، يعني: لمّا قامَ إبراهيمُ عليه السّلامُ بما كُلِّفَ به منَ الكلماتِ قيل: ما فعَلَ اللهُ به جَزاءً لِما فعَلَ، فقيل: ﴿قَالَ إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾ أي: وَعَدَه بما يَتْلوهُ منَ الإكرام والإفضال، وأمّا تقريرُ التفضيلِ وتطبيقُ المُبيَّن علىٰ المُجمَل فأنْ يُقال: إنه تعالىٰ أمَرَه:

أوّلاً: بقولِه: ﴿أَسْلِمْ﴾، وأتَـمَّه إبراهيمُ عليه السَّلامُ بما يُنْبِئُ عنه قولُه: ﴿أَسْلَمْتُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [البقرة: ١٣١] وإن كان هذا متأخِّراً تلاوةً لكنه متقدِّمٌ معنىً، ومِن ثَمَّ قال المصنِّف: «والإسلامُ قبْلَ ذلك».

وثانياً: ابتَلاهُ بقولِه: ﴿إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾ أي: استَعِدَّ للإمامةِ وهيِّئْ أُهبتَها[١]، فإنّي جاعِلُك للناس إماماً، فأتَمَّه بما دَلَّ عليه قولُه: ﴿وَمِن ذُرِّيَّتِى﴾، فإنّ الجوابَ مَبْنيٌّ علىٰ الأسلوبِ الحكيم[٢]، أي: إنّ نفْسي مُنقادةٌ مِطْواعةٌ لا تتأبّىٰ عن أمرِك لِـما تفضَّلتَ عليَّ وجعلتَني أهلاً لذلك، لكنِ اجعَلْ بعضَ ذُرِّيتي أهلاً لها.

وثالثاً: ابتَلاهُ بقولِه: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا ٱلْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ﴾ فأتَمَّه بما دَلَّ عليه قولُه: ﴿وَٱتَّخِذُوا۟ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِۦمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: ١٢٥]، وأنّ الأمرَ باتِّخاذِ الناس مَقامَه مُصلّىً[٣] يقتضي أن يكونَ مقامُه ذلك صالحاً لأنْ يَثُوبَ الناسُ إليه ويُصَلَّى فيه، وإنّما كان كذلك[٤] إذا كان مأموراً مِن عندِ الله بجَعْلِ مقامِه صالحاً لذلك. والذي يدُلُّ علىٰ وجودِ ذلك الأمرِ قولُه: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا ٱلْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ﴾، فعَبَّرَ عن الأمرِ الوارِدِ على المَثابة بالإخبارِ للدِّلالة علىٰ سُرعةِ امتثالِه.

---

(١) في (ط): «لأهبتها».

(٢) سبق التعريفُ به، وأن فحواه: تلقِّي المخاطَبِ بغير ما يتوقَّعُه، وذلك بحملِ كلامِه على خلافِ مراده.

(٣) قوله: «وأن الأمر باتخاذ الناس مقامه مصلىً» ساقط في (ط).

(٤) في (ط): «كان ذلك».

....

يعني: لمّا أرَدْنا أن نجعَلَ البيتَ مَثابةً للناس أمَرْنا إبراهيمَ بذلك فامتَثَلَ الأمرَ وحصَلَ المأمورُ به وقُلنا للنّاس: ﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى﴾.

والذي عليه ظاهرُ كلام المصنِّف مِن قولِه: «ما ذَكَره من الإمامةِ وتطهيرِ البيتِ»(١) أنّ قولَه: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا ٱلْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ﴾ كالمقدِّمة للأمرِ بتطهيرِ البيت، وقولُه: ﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى﴾ جاء مُستطرِداً مُعترِضاً للاهتمام.

ورابعاً: ابتلاهُ بقولِه: ﴿وَعَهِدْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ أَن طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّآئِفِينَ﴾، فالأمرُ هُو ﴿طَهِّرَا﴾، على أنّ ﴿عَهِدْنَآ﴾ أيضاً فيه معنىٰ الأمرِ، فأتَـمَّه بما دَلَّ عليه قولُه: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا بَلَدًا ءَامِنًا وَٱرْزُقْ أَهْلَهُۥ﴾، أي: قَبِلتُ يا رَبِّ ما أمرتَني به، وتوسَّلتُ إليكَ قَبْلَ الشُّروع بهذا الدُّعاء؛ لأنّ هؤلاءِ إنّما يُمكنُهُم الطَّوافُ والعُكوفُ والصَّلاةُ إذا كان البلدُ آمِناً ذا رِزقٍ، ثُمَّ بعدَ الدُّعاءِ شَرعا في المأمور به.

وأنتَ ـ أيها السامعُ ـ استحضِرْ ذِهْنَك لتلكَ الحالة العجيبةِ الشأن، وهيَ: إذْ يرفَعُ إبراهيمُ القَواعدَ منَ البيتِ وإسماعيلُ داعيَيْنِ لله مُتضرِّعَيْنِ إليه، إلىٰ أنْ ختَما الدُّعاءَ بالمطلوبِ السَّنِيِّ(٢)، وهُو قولُه: ﴿رَبَّنَا وَٱبْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِكَ﴾، وإلىٰ هذه المعاني أشار مُجمِلاً بقولِه: «فيُرادُ بالكلماتِ: ما ذَكَره منَ الإمامةِ، وتطهيرِ البَيْت، ورَفْع قواعدِه والإسلام قبْلَ ذلك».

والحاصلُ أنّ قولَه تعالىٰ: ﴿إِذْ قَالَ لَهُۥ رَبُّهُۥٓ أَسْلِمْ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ صَريحٌ في المطلوب، فيَلزَمُ منهُ ومِن ذلكَ الإجمالِ حَمْلُ البواقي علىٰ هذا المعنىٰ ليَصِحَّ التفصيلُ واستنباطُ معنىٰ الأمرِ منَ الله، والامتثالُ مِن إبراهيمَ عليه السَّلامُ، واللهُ أعلم. وهذا وَجْهٌ متينٌ قويّ، وهُو اختيارُ الإمام(٣).

---

(١) قوله: «من قوله ما ذكره من الإمامة وتطهير البيت» ساقط من (ط) هنا، وزادها آخر الفقرة بعد قوله: «معترضاً للاهتمام»، لكن بلفظ: «بين قوله: ما ذكره...».

(٢) وهو الرفيع المنزلة، من السناءِ وهو الرِّفعة.

(٣) «مفاتيح الغيب» (٤: ٣٥).

وقيلَ في الكلمات: هنَّ: خمسٌ في الرَّأْس: **الفَرْقُ**، وقصُّ الشارِب، والسِّواكُ، والمَضْمَضةُ والاستِنْشاق. وخمسٌ في البَدَن: الخِتان، **والاستِحْداد**، والاستِنْجاء، وتقليمُ الأَظْفار، ونتفُ الإِبْط. وقيلَ: ابتلاهُ مِنْ شرائعِ الإسلام بثلاثينَ سَهْماً: عَشرٌ في براءةٍ: ﴿التَّـٰٓئِبُونَ ٱلْعَـٰبِدُونَ﴾ [التوبة: ١١٢]، وعَشرٌ في «الأحزاب»: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَـٰتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥]، وعَشرٌ في «المؤمنون» [١-٩]، و﴿سَأَلَ سَآئِلٌۢ﴾ إلىٰ قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ﴾ [المعارج: ١-٣٤]. وقيلَ: هيَ مَناسِكُ الحجِّ؛ كالطَّواف، والسَّعْي، والرَّمْي، والإِحْرام، والتَّعريف، وغيرِهنّ. وقيلَ: ابتلاهُ بالكوكب، والقَمَر، والشَّمس، والخِتان، وذَبْحِ ابنِه، والنار، والهِجْرة.

والإمامُ: اسمُ مَن يُؤتَمُّ به، علىٰ زِنَةِ الإله، كالإزارِ لِما يُؤتَزَرُ به، أي: يأتَمُّون بك في دِينِهم. ﴿وَمِن ذُرِّيَّتِى﴾: عطفٌ علىٰ الكاف، كأنه قالَ: وجاعلٌ بعضَ ذرِّيَّتي، **كما يقالُ لك: سأكرِمُك، فتقولُ: وزيداً**. ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾ وقُرِئَ: (الظالمون).........

ونَقَلَ مُحيي السُّنَّةِ عن مُجاهدٍ: هُنَّ الآياتُ التي بعدَها في قولِه تعالىٰ: ﴿إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا...﴾ إلى آخرِ القصَّة[1]. وقال الواحِديُّ: وأكثرُ المفسِّرينَ أنها تلك العشرةَ المذكورة، وهُنَّ: الفَرْقُ وقَصُّ الشارِبِ إلىٰ آخِرِها[2]، وكذا في «شَرْح السُّنّة»[3] عنِ ابنِ عبّاس.

قولُه: **(الفَرْق)، الجوهري**: رجُلٌ أفرَقُ: الذي ناصِيَتُه [كأنّها] مفروقةٌ بَيِّنُ الفَرَق.

قولُه: **(والاستحداد)**، أي: استعمالُ الحَديدِ مِن حَلْقِ العانة. «والتعريف»: الوقوفُ بعرَفَة.

قولُه: **(كما يُقالُ لكَ: سأُكرِمُك، فتقولُ: وزَيْداً)**، وفي «المطلع»: أي: قُلْ: وزيداً[4]. وقيل: يقالُ لِمثْلِ ذلك العطْفِ عَطْفُ تلقين، كأنّ إبراهيمَ عليه السّلامُ يُلَقِّنُ ويقولُ، قُلْ: وبعضَ ذُرِّيتي.

---

(١) «معالم التنزيل» (١: ١٤٥).

(٢) «الوسيط» للواحدي (١: ٢٠١).

(٣) «شرح السنة» (١٢: ١٠٦).

(٤) في (ط): أي: وقل: زيداً».

أي: مَن كان ظالماً مِن ذرِّيَّتِك لا ينالُه استخْلافي وعَهْدي إليه بالإمامة، وإنما ينالُ مَن كانَ عادلاً بريئاً مِنَ الظُّلم. وقالوا: في هذا دليلٌ علىٰ أنَّ الفاسقَ لا يَصلحُ للإمامة، وكيفَ يصلحُ لها مَن لا يَجُوزُ حُكْمُه وشهادتُه، ولا يجبُ طاعتُه، ولا يُقبَلُ خبَرُه، ولا يُقدَّمُ للصلاة؟! وكانَ أبو حنيفةَ رحمه الله، يُفتي سرّاً بوجوبِ نُصْرةِ زيدِ بنِ عليٍّ رضي الله عنه، وحَمْلِ المالِ إليه، والخروجِ معه علىٰ اللصِّ المتغلِّب المتسمِّي بالإمامِ والخَليفة،..........

وهكذا قَدَّرَ صاحبُ «المطلع» أيضاً في قولِه: ﴿وَمَن كَفَرَ﴾، أي: قل: ومَن كفرَ[1]. وهذا الاسمُ[2] مناسبٌ للمعنىٰ. قلتُ: وفيه نظر؛ لأنّ الخليلَ عليه السلام إنما عطفَ قولَه: ﴿وَمِن ذُرِّيَّتِي﴾ علىٰ تقدير: وجاعل من ذريتي إماماً، علىٰ جملة كلام الله تعالىٰ، علىٰ تقدير العامل لا الانسحاب؛ فإذًا ليس من عطفِ التلقين في شيء، نعم إذا ذهب إلىٰ الانسحاب، لكنّ المصنفَ لم يذهبْ إليه[3]، وعلى هذا المِنوال[4] جاء الحديثُ علىٰ ما رَوَيناه عن البخاريِّ ومسلم، عن ابنِ عُمرَ رضيَ اللهُ عنهما: أنّ رسُولَ الله ﷺ قال: «اللهُمَّ ارحَم المُحلِّقين»، قالوا: والمُقصِّرينَ يا رسُولَ الله؟ قال: «اللهُمَّ ارحَم المُحَلِّقين»، قالوا: والمُقَصِّرينَ يا رسُولَ الله؟ قال: «والمُقَصِّرين»[5].

قولُه: (زَيْدِ بنِ عَليّ) أي[6]: زيدِ بنِ عليِّ بنِ الحُسَين بن عليٍّ رضيَ اللهُ عنهُم[7].

قولُه: (على اللِّصِّ المتغلِّب)، اللامُ: للجِنس، وفي جَعْلِ اللام للجِنسِ ووَصْفِه باللِّص وإيقاع «كالدَّوانيقيِّ» مِثالاً لهُ والتلقيبِ به منَ المبالغة في تحقيرِ شأنِه ما لا يَخْفَى، وقيل: سُمِّي دَوانِيقيّاً لأنه زادَ في الخَراج دانِقاً، ومِثلُ هذا التَّحقيرِ لا يَليقُ بمَنْصِبِ مِنِ انتَصَبَ

(١) قوله: «أي: قل: ومن كفر» ساقط من (ط).

(٢) في (ح): «وهذا اسم».

(٣) من قوله: «قلت: وفيه نظر» إلىٰ هنا من (ط).

(٤) في (ط): «وعلىٰ هذا المعنىٰ».

(٥) أخرجه البخاري (١٧٣٧)، ومسلم (١٣٠١).

(٦) قوله: «زيد بن علي أي» ساقط من (ف).

(٧) وهو من أهلِ الحشمةِ الوافرة، والجلالةِ والصلاح والحظّ الوافرِ من العلم، له ترجمة في: «سير النبلاء» (٥: ٣٨٩)، و«وفيات الأعيان» (٥: ١٢٢).

كالدوانيقي وأشباهه، وقالت له امرأة: أشرتَ علىٰ ابني بالخروج مع إبراهيم ومحمد ابني عبد الله بن الحسن حتى قُتل، فقال: ليتني مكان ابنك. وكان يقول في ....

لإمامةِ[1] المسلمين. وذَكَرَ صاحبُ «كامل التاريخ»[2]، أنّ اسمَه: عبدُ الله وكُنْيَتُه أبو جَعْفر ولقَبُه المنصُورُ: هو ثاني خُلفاءِ بني العباس، وكان كريماً وَسِيماً، جَمَّ العطاء، أعلَمَ الناس بالحديث، ذا رأيٍ وتدبير، وكان مِن رأيِه أنه لَمّا عزَمَ أن يَفتِكَ بأبي مُسلم[3] فَزِعَ مِن ذلك عيسىٰ بنُ موسى[4]، فكتَبَ إليه:

إذا كنت ذا رأيٍ فكن ذا تدبُّر ... فإنّ فسادَ الرأي أن تتعَجَّلا

فوَقَّعَ المنصُورُ:

إذا كنتَ ذا رأيٍ فكُن ذا عَزيمةٍ ... فإنّ فسادَ الرأيِ أنْ تَتَرَدَّدا

ولا تُمهِل الأعداءَ يوماً بقُدرةٍ ... وبادِرْهمُ أن يَملِكوا مِثلَها غدا[5]

قال الإمامُ: قال الجُمهورُ منَ الفُقهاءِ والمتكلِّمين: الفاسقُ حالَ فِسقِه لا يَجوزُ عقدُ[6] الإمامةِ له، واختَلَفوا في أنّ الفِسقَ الطارئَ: هل يُبطِلُ الإمامةَ أم لا؟[7]

---

(١) في (ح) و(ف): «لا يليق بمضيت لإمامه».
(٢) يعني «الكامل في التاريخ» لابن الأثير الجزري.
(٣) الخراساني، وهو الرجلُ الداهيةُ الأريبُ الذي وطّأ أكنافَ المُلْك لبني العبّاس، وتولّىٰ الدعوة لهم في خراسان وما والاها من البلادِ، ثم كان مصيرُه المصير المشؤوم على ما هو مبسوط في كتب التاريخ. وقد نَبَّلَ الذهبي من قَدْرِه جداً، ووصفه بأنه من أكبر الملوك في الإسلام، كيف وقد قلب دولةً وأقامَ أخرىٰ. انظر: «سير النبلاء» (٦: ٤٨).
(٤) من أعيان العباسيين وجِلَّتهم وأهلِ الرأي فيهم، وكان يُلقَّبُ بالسراجِ لفخامةِ أمره، كان فارس بني العباسِ وسيفَهم المسلول. له ترجمة في: «سِيَر النبلاء» (٧: ٤٣٤).
(٥) الخبر ذكره الحصري في «زهر الآداب» (١: ٢٠٢).
(٦) في (ح) و(ف): «عهد».
(٧) «مفاتيح الغيب» (٤: ٣٨).
قلتُ: قال الإمام النووي في «شرح صحيح مسلم» (١٢: ٢٢٩): وأجْمعَ أهلُ السنَّةِ أنه لا ينعزل السلطانُ بالفِسق، وأمّا الوجهُ المذكورُ في كتب الفقهِ لبعضِ أصحابنا أنه ينعزل، وحُكِيَ عن المعتزلة، فغَلَطٌ مِن قائلِه مخالفٌ للإجماع.

المنصورِ وأشياعِه: لو أَرادوا بناءَ مسجدٍ وأَرادُوني علىٰ عدِّ آجُرِّه لَمَا فعلتُ. وعن ابن عُيينة: لا يكون الظالم إماماً قط، وكيف يجوزُ نصبُ الظالم للإمامة والإمام إنما هو لكفِّ الظلمة، فإذا نُصِّبَ من كان ظالماً في نفسه فقد جاءَ المثل السائر: «من استرعىٰ الذئبَ ظلم». و«البيتُ:» اسمٌ غالبٌ للكعبة، كالنجم للثريّا. ﴿مَثَابَةً لِّلنَّاسِ﴾: مَباءةً ومرجعاً للحُجّاجِ والعُمّار يتفرَّقونَ عنه ثُمَّ يثوبونَ إليه، أي: يثوبُ إليه أعيانُ الذين يَزورُونه أَوْ أمثالُهم، ﴿وَأَمْنًا﴾: وموضعَ أمنٍ، كقولِه: ﴿حَرَمًا ءَامِنًا وَيُتَخَطَّفُ ٱلنَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمْ﴾ [العنكبوت: ٦٧]؛

قولُه: (وأرادوني على عدِّ آجُرِّه[1] لَمَا فعلتُ)، ذكَرَ في «جامع الأُصُول»: ولمّا أشخَصَ المنصُورُ أبا حنيفةَ رحِمَه اللهُ إلىٰ العراقِ، أَرادَه على القضاءِ فأبَىٰ، فحَلَفَ عليه ليَفْعَلَنَّ، وحلف أبو حنيفةَ أنْ لا يفعَلَ، وتكرَّرتِ الأَيْمانُ بينَهما، فحَبَسَه المنصورُ، وماتَ في الحَبْس، وقيل: إنهُ افتَدَىٰ نفْسَه بأنْ يُوَلّىٰ عدَّ اللَّبِن، ولم يَصِحّ[2].

قولُه: (﴿مَثَابَةً لِّلنَّاسِ﴾: مَباءةً)، الجَوهري: المَثابَةُ: الموضعُ الذي يُرجَعُ إليه مرةً بعدَ أُخرىٰ، وإنّما قيلَ للمنزِلِ: مَثابَةٌ لأنّ أهلَه يتفرَّقونَ في أمورِهم ثُمَّ يَثُوبُونَ إليه، وهُو المرادُ بقولِه: «يتفرَّقونَ عنهُ ثُمَّ يَثُوبون»، ثُمَّ التفرُّقُ والإثابةُ: إمّا حقيقيٌّ، وهُو المرادُ بقولِه: «أعيانُ الّذين يَزُورونَه»، أي: أنفس الذين يزورونه، أو أمثالهم من غيرهم، أو[3] يَنصرِفُ عنهُ أشرافُ الّذين يَزُورونَه ثُمَّ يَرجِعونَ هُم إليه دونَ سائرِ الناس، قال في «الأساس»: ومنَ المجازِ: هُم مِن أعيانِ الناس: مِن أشرافِهم. يعني: مَنْ له قدَمُ صِدق في الدِّين إذا حَجَّ البيتَ رأىٰ فيه مَهابِطَ الرَّحمة ومنازِلَ البَرَكات، فلا يَهُمُّ بشيءٍ سوىٰ العَوْدِ إليه.

رَوَىٰ الإمامُ، عن ابنِ عبّاس: «لا يَنصرِفُ عنهُ أحدٌ إلا وهُو يتَمنَّى العَوْدَ إليه»[4]. فالتعريفُ في الناس: للجِنس، والجِنسُ إذا حُمِلَ على البعضِ في مقام المَدْح أُريدَ به الكمالُ

---

(١) وهو اللَّبِنُ المستخدمُ في البناء.

(٢) «جامع الأصول» (١٢: ٩٥٢).

(٣) من قوله: «أنفس الذين» إلىٰ هنا من (ط).

(٤) «مفاتيح الغيب» (٤: ٤٣).

ولأنَّ الـجانيَ يأوي إليه فلا يُتعرَّضُ له حتىٰ يَخْرُج. وقُرِئ: (مَثاباتٍ)؛..................

والفَضْل، قال اللهُ تعالىٰ: ﴿هُدًى لِّلنَّاسِ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وقال: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢]. ومِن ثَمَّ فسَّرَه بقولِه: «أعيانُ الّذينِ يَزُورونَه»، وإمّا مَجازيٌّ، وهُو المرادُ بقولِه: «أو أمثالُهم». أي: أمثالُ الذين يَزُورونَه، أي: منَ هم علىٰ صِفَتِهم في كونِهم وَفْدَ الله وزُوَّارَ بيتِه. فالثابتُ إذاً: مَن هُو متّصفٌ بصفةِ الوِفادة لا عَيْنُ الشَّخص، والتعريفُ أيضاً للجِنس، كقولِهم: دخلتُ السُّوقَ في بلدِ كذا، يُريدُ سوقاً منَ الأسواق. يعني: جَعلْنا البيتَ مَثابةً للزائرينَ زُوَّاراً إثْرَ زُوّار.

قولُه: (ولأنّ الـجانيَ) عطفٌ علىٰ قولِـه: «كقوله: ﴿حَرَمًا ءَامِنًا ...﴾»، يُريدُ أنّ معنىٰ ﴿ءَامِنًا﴾: «ذا أمْن»، ومَوضعُ أمْنٍ كقولِه تعالىٰ: ﴿بِوَادٍ غَيْرِ ذِى زَرْعٍ﴾ [إبراهيم: ٣٧]؛ لأنّ مَن سَكَنَ فيه آمناً إلى الحَرَمِ أمِنَ مِن خَطْفِ[1] الناس، فالحَرَمُ إذاً موضعُ أمْنٍ علىٰ الحقيقة، أو لأنّ الجانيَ يَأوي إليه فلا يُتَعرَّضُ له، فيأمَنُ حتّى يَخرُج. فعلىٰ هذا إسنادُ ﴿ءَامِنًا﴾ إلىٰ الحَرَمِ علىٰ سَبيل المَجَاز؛ لأنّ المقصُودَ: أَمْنُ المُلتجِئ إليه، فأُسنِدَ إليهِ مبالغةً، وهذا مذهبُ أبي حنيفةَ رضيَ اللهُ عنهُ، واستَدَلَّ بظاهر الآية[2].

ورَوَىٰ الإمامُ، عن الشافعيِّ رضيَ اللهُ عنه: مَن دخَلَ البيتَ ممّن وجَبَ عليه الحَدُّ يُؤمَرُ بالتضييقِ عليه حتى يَخرُج، وإن لم يَخرُجْ حتّى قُتِلَ في الحَرَم جازَ، وأوَّلَ الأمنَ بأنْ يكونَ آمناً منَ القَحْطِ وعن نَصَبِ الحروبِ فيه، وعن إقامةِ الحدود، وليس اللفظُ منَ العامِّ حتّى يُحمَلَ على الكُلِّ، أمّا حَمْلُه على الأمنِ كما ذكَرْنا فأوْلىٰ، لأنّا لا نَحتاجُ حينَئذٍ إلى حَمْلِ لفظِ الخَبَرِ على الأمرِ، ونحتاجُ علىٰ ذلكَ إليه[3].

قال القاضي: ﴿ءَامِنًا﴾، أي: يَأمَنُ حاجُّهُ مِن عذابِ الآخِرةِ مِن حيثُ إنّ الحجَّ يَجُبُّ ما قبلَه[4].

---

(١) في (ط): «من خوف».

(٢) انظر بَسْط هذه المسألة في «أحكام القرآن» للجصّاص (١: ٧٣).

(٣) «مفاتيح الغيب» (٤: ٤٣).

(٤) «أنوار التنزيل» (١: ٣٩٨).

لأنه مثابةٌ لكلٍّ مِنَ الناسِ لا يختصُّ به واحدٌ منهم. ﴿سَوَآءً ٱلْعَٰكِفُ فِيهِ وَٱلْبَادِ﴾ [الحج: ٢٥]. ﴿وَٱتَّخِذُوا۟﴾ **علىٰ إرادةِ القول، أي: وقُلْنا: اتَّخِذوا منه موضعَ صلاةٍ تصلُّون فيه، وهيَ علىٰ وجهِ الاختيارِ والاستحبابِ دونَ الوُجوب.**

وعن النبيِّ ﷺ: «أنه أَخذَ بيدِ عمرَ رضي الله عنه فقال: «هذا مَقامُ إبراهيم» فقالَ عمرُ: أفلا نتَّخِذُه مصلًّى؟ يريدُ: أفلا نُؤثِرُه لفضْلِه بالصلاةِ فيه؛ تبرُّكاً به وتيمُّناً بمَوْطئ قَدَمِ إبراهيم؟ فقالَ: «لمْ أُؤمرْ بذلك»، فلمْ تَغِبِ الشمسُ حتىٰ نزلتْ.

وعن جابرِ بنِ عبدِ الله: أن رسولَ اللـهِ ﷺ استلمَ الحَجَرَ ورملَ ثلاثةَ أشواطٍ ومشىٰ أربعةً، حتىٰ إذا فرغَ عَمَدَ إلىٰ مقامِ إبراهيمَ فصلَّىٰ خلفَه ركعتَيْن وقَرأَ:.........

وقلتُ: إذا فُسِّرَتِ الكلماتُ بالأمرِ، علىٰ ما سَبَقَ، مذهبُ أبي حنيفةَ رضيَ اللهُ عنه راجِح.

قولُه[1]: (**لأنه مَثابةٌ لكلٍّ منَ الناس**): تعليلٌ لقراءةِ الجَمْع[2]، يريدُ أنّ البيتَ وإن كان مَثابةً في نفسِه لكنه مَثاباتٌ باعتبارِ القاصِدين؛ لكلٍّ منهُم مثابةٌ تختَصُّ به، فإذَنْ لا يختَصُّ به واحدٌ منهم، والمرادُ بالناس: الذينَ يقصِدونَه مِن كلِّ جانب، فلا يَحتاجُ إلىٰ التَّكرارِ بالمرَّات.

رَوَىٰ مُحيي السُّنّة، عن مجاهدٍ وسعيدِ بن جُبَيْر: يَثُوبُونَ إليه مِن كلِّ جانب: يحُجُّونَ به[3]، فالتعريفُ في «الناس» استغراقٌ عُرْفي[4].

قولُه: (**أنه أَخَذَ بيَدِ عُمرَ رضيَ اللهُ عنه**)، الحديثُ مِن روايةِ البخاريِّ ومسلم وابنِ ماجه والدارِميِّ، عن أنسٍ وابنِ عُمَر رضيَ اللهُ عنهُما، أنّ عُمرَ رضيَ اللهُ عنه قال: وافَقْتُ ربِّي في ثلاث:

---

(١) هذه الفقرة إلى آخرها وردت في (ط) هنا، ووردت في (ف) قبل الفقرة السابقة.

(٢) وقرأ بها الأعمشُ وطلحةُ بن مُصَرِّف. انظر: «الدرَّ المصون» (١: ٣٦٤).

(٣) «معالم التنزيل» (١: ١٤٦) ولفظُه ثمّة: يأتونَ إليه من كلِّ جانبٍ ويحجّون.

(٤) والمرادُ به أن اللام يشار بها إلى كلِّ فردٍ مُقَيّداً نحو قوله تعالىٰ: ﴿وَجَآءَ ٱلسَّحَرَةُ فِرْعَوْنَ﴾ [الأعراف: ١١٣] والمقصود: سَحَرَةُ مملكتِه، لا سَحَرةُ العالَم.

﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى﴾. وقيلَ: ﴿مُصَلًّى﴾: مَدْعًى. ومقامُ إبراهيم: الحَجَرُ الذي فيه أثرُ قدمَيْه، والموضعُ الذي كانَ فيه الحَجَرُ حينَ وَضعَ عليه قدمَيْه، وهو الموضعُ الذي يسمَّىٰ مقامَ إبراهيم. وعن عمرَ رضي الله عنه: أنه سألَ المطَّلبَ بنَ أبي وداعةَ: هلْ تدري أينَ كانَ موضعُه الأوّل؟ قال: نَعَمْ، فأَراه موضعَه اليومَ. وعن عطاءٍ: ﴿مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ﴾: عَرَفةُ والـمُزْدلِفةُ والجِمار؛ لأنه قامَ في هذه المواضعِ ودَعا فيها. وعن النَّخَعيِّ: الحَرَمُ كلُّه مَقامُ إبراهيم. وقُرِئ: (**واتَّخَذوا**) **بلفظِ الماضي عَطْفاً** علىٰ ﴿جَعَلْنَا﴾، أي: واتخَذَ الناسُ مِن مكانِ إبراهيمَ الذي وُسِمَ به لاهتمامِه به وإسكانِ ذرِّيَّتِه عندَه قِبْلةً يُصلُّون إليها. ﴿عَهِدْنَآ﴾: أَمرْناهما ﴿أَن طَهِّرَا بَيْتِيَ﴾ بأنْ طهِّرا، أوْ: أي: طهِّرا. والمعنىٰ: طهِّراه مِنَ الأوثانِ، والأنجاسِ، وطَوافِ الـجُنُبِ والحائضِ، والخبائثِ كلِّها. أوْ: أخلِصاه لهؤلاءِ لا يَغْشاه غيرُهم، ﴿وَٱلْعَٰكِفِينَ﴾: المجاوِرين الذين عَكَفُوا عنده، أي: أقاموا لا يَبْرَحون أو المُعتكِفين. ....

قلتُ: يا رسُولَ الله، لوِ اتَّخَذْنا مِن مقامِ إبراهيمَ مُصَلًّى، فنزَلَتْ: ﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى﴾، وقلتُ: يا رسُولَ الله، يَدخُلُ علىٰ نسائكَ البَرُّ والفاجِرُ، فلو أمَرْتَهُنَّ يَتَحَجَّبْنَ! فنزَلَتْ آيةُ الحِجاب، واجتَمَعَ نساءُ النبيِّ ﷺ في الغَيْرةِ، فقلتُ: عسىٰ ربُّه إن طَلَّقَكُنَّ أن يُبدِلَه أزواجاً خيراً مِنكُنَّ، فنزَلَتْ كذلك(١).

قولُه: (**واتَّخَذُوا، بلَفْظِ الماضي**): نافعٌ وابنُ عامر(٢)، والباقونَ بلفظِ الأمرِ. وقد مَضَتْ(٣) فائدةُ العُدولِ في قولِه: ﴿فَأَتَمَّهُنَّ﴾.

---

(١) أخرجه البخاري (٤٤٨٣) ومسلم (٢٣٩٩) وابن ماجه (١٠٠٩) والترمذي (٢٩٥٩).

(٢) وحُجَّتُها أنّ هذا إخبارٌ عن ولدِ إبراهيم صلّى الله عليهم أنّهم اتّخذوا مقامَ إبراهيمَ مُصَلًّى. وأما الذين قرؤوا بلفظِ الأمر، فحُجَّتُهم حديثُ عُمَر السابق. انظر: «حجّة القراءات» لابن زنجلة ص١١٣.

(٣) في (ح): «وقد مضىٰ».

ويجوزُ أن يريدَ بالعاكفينَ الواقِفين، بمعنىٰ: القائمينَ في الصلاة، كما قالَ: ﴿لِلطَّآئِفِينَ وَٱلْقَآئِمِينَ وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ﴾ [الحج: ٢٦]، والمعنىٰ: للطائفينَ والمصلِّين؛ لأنَّ القيامَ والركوعَ والسجود هيآتُ المصلِّي.

[﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا بَلَدًا ءَامِنًا وَٱرْزُقْ أَهْلَهُۥ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ مَنْ ءَامَنَ مِنْهُم بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ ۖ قَالَ وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُۥٓ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلنَّارِ ۖ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ﴾ ١٢٦]

أي: اجعلْ هذا البلدَ، أوْ هذا المكانَ ﴿بَلَدًا ءَامِنًا﴾: ذا أمْنٍ، كقوله: ﴿عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٢١]، أوْ: آمِناً مَن فيه، كقولِك: ليلٌ نائم. و﴿مَنْ ءَامَنَ مِنْهُم﴾ بَدَلٌ مِن ﴿أَهْلَهُۥ﴾، يعني: وارزُقِ المؤمنينَ مِن أهلِه خاصّة، ﴿وَمَن كَفَرَ﴾ عُطِفَ علىٰ ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾، كما عُطِفَ ﴿وَمِن ذُرِّيَّتِي﴾ علىٰ الكاف في ﴿جَاعِلُكَ﴾ [البقرة: ١٢٤]. ....

قولُه: (كما قال: ﴿لِلطَّآئِفِينَ وَٱلْقَآئِمِينَ﴾) أي: وَضَعَ في سُورةِ «الحجِّ»[1] مكانَ العاكِفين: القائمين، فيُجعَلُ ها هُنا «العاكفينَ» بمعنىٰ القائمينَ حتّى يتَطابَقا، والمعنىٰ علىٰ هذا: للطائفينَ والمُصَلِّين، فجَعَلَ جُملةَ القيامِ والركوعِ والسجودِ مجازاً عن الصَّلاة. وعلى الوَجْهِ الأوّل يُقدَّرُ للطائفينَ والعاكفينَ والمُصَلِّينَ؛ لأنّ العكوفَ بمعنىٰ المُجاوَرةِ لا يُجعَلُ مجازاً عن الصَّلاة لفُقدانِ العَلاقة المعتبَرة، بخلافِ القيام.

قولُه: (أو آمِناً مَن فيه) أي: هُو مِن بابِ الإسنادِ المَجازيِّ[2].

قولُه: (وارْزُقُ المؤمنينَ) بضمِّ القافِ في نُسخة المعزّي، للإتْباع.

قولُه: (كما عُطِفَ ﴿وَمِن ذُرِّيَّتِي﴾ على الكافِ) يعني هُو مِثلُه في الاعتبار، وقد سُمِّي بعطفِ التّلقين، ذَكَرَ في الحَواشي: إنّما قُلنا هاهُنا: هُو عطفُ التَّلقين، وفيما سَبَقَ: كأنهُ عطفُ التَّلقين، رعايةً للأدبِ، وذلك أن يكونَ المُلقِّنُ هُو اللهَ تعالىٰ لإبراهيمَ عليه السّلام أوْلىٰ منَ العكس.

---

(١) انظر الآية (٢٦) من سورة الحجّ.

(٢) هذه الفقرة ساقطة من (ط).

فإن قلتَ: لمَ خَصَّ إبراهيمُ صلواتُ الله عليه المؤمنينَ حتى رُدَّ عليه؟ قلت: قاسَ الرزقَ علىٰ الإمامةِ فعُرِّفَ الفرقَ بينهما؛ لأنَّ الاستخلافَ استرعاءٌ يختصُّ بمَن ينصحُ للمرعيِّ، وأبعدُ الناسِ عن النصيحةِ الظالمُ، بخلافِ الرزقِ فإنه قد يكونُ استدراجاً للمرزوقِ **وإلزاماً للحُجَّةِ له، والمعنىٰ: وأَرزُقُ مَن كَفَرَ فأمتِّعُه.**

ويجوزُ أن يكونَ ﴿وَمَن كَفَرَ﴾ مبتدأً متضمِّناً معنىٰ الشَّرْط، وقولُه: ﴿فَأُمَتِّعُهُۥ﴾ جواباً للشَّرْط، أي: ومَن كَفَرَ فأَنا أُمتِّعُه. وقُرِئ: (فأُمتِعُه)، ....

قلت: وفيه نظر؛ لأنه من عطفِ جملة كلام الله علىٰ جُملة كلام خليله؛ ولذلك كرَّر المصنفُ العاملَ؛ ليكون من عطفِ التقدير لا الانسحاب قطعاً كما سبق في قوله تعالىٰ: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ﴾(١).

قولُه: (وإلزاماً للحُجَّةِ له)، والظاهرُ أنْ يُقالَ: للحُجَّةِ عليه، أي: رَزَقَهم ليُزيحَ عِلَلَهُم، ويُقيمَ الحُجّةَ عليهم، لكنّ اللام الأُولىٰ صِلةُ الإلزام، والثانيةُ للتعليل، والضَّميرُ لله تعالىٰ، أي: قد يكونُ إعطاءُ الرِّزقِ استدراجاً للمرزوقِ وإلزاماً للحُجَّةِ للرازقِ عليهم.

ومعنىٰ الاستدراجِ ما في قوله(٢): ﴿سَنَسْتَدْرِجُهُم مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ﴾ أي: سَنَسْتَدْنِيهِم قليلاً قليلاً إلىٰ ما يُهلِكُهم.

قولُه: (والمعنىٰ: وأرزُقُ مَن كفرَ فأُمَتِّعُه)، أي: قُلْ: ارزُقْ مَن كَفَرَ، أي: ادعُ، فأنا أستجيبُ، وأرزُقُ مَن كفرَ فأُمَتِّعُه: عطفٌ علىٰ هذا المُقدَّرِ.

قولُه: (فأُمتِعُه) علىٰ الحكاية، فالتخفيفُ: ابنُ عامر، والتثقيلُ: الباقُونَ(٣).

(١) من قوله: «قلت: وفيه نظر» إلىٰ هنا من (ط).

(٢) في (ط): «ومعنىٰ الاستدراج: قولُه».

(٣) فمن قرأ بالتخفيف فقد جعله من «أمْتَعَ» وهو لغةٌ في «مَتَعَ». وأما من شَدَّد فإنّه حمله على إجماعهم على التشديد في قوله تعالىٰ: ﴿تَمَتَّعُوا۟ فِى دَارِكُمْ﴾ [هود: ٦٥] و﴿تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ﴾ [الزمر: ٨] وغيرهما، فحُمِل هذا عليه، وهو الاختيارُ، لما فيه من معنى التكرير، ولإجماع القُرّاء عليه، وليُلْحقَ بنظائره ممّا لم يُختَلَفْ في تشديده. انتهىٰ ملخّصاً من «الكشف عن وجوه القراءات» (١ : ٢٦٥).

(فأضطرُّه)[1]: **فألزُّه إلىٰ عذابِ النارِ لَـزَّ المضطرِّ الذي لا يملكُ الامتناعَ ممّا اضطرَّ إليه.** وقرأَ أُبَيٌّ: (فنمتِّعُه قليلاً ثم نضطرُّه)، وقرأَ يحيىٰ بنُ وثّاب: (فإضطرُّه) بكَسْرِ الهمزة. **وقرأَ ابنُ عبّاس: (فأَمْتِعْه قليلاً ثم اضطرَّه) علىٰ لفظِ الأمر، والمرادُ الدعاءُ مِن إبراهيمَ، دَعا ربَّه بذلك.** فإنْ قلتَ: فكيفَ تقديرُ الكلامِ علىٰ هذه القراءة؟ قلتُ: في ﴿قَالَ﴾ ضميرُ إبراهيم، أي: قالَ إبراهيمُ بعدَ مسألتِه اختصاصَ المؤمنينَ بالرِّزق: ومَن كَفَرَ فأمتِعْه قليلاً ثم اضطرَّه. ....

قولُه: (**فألُزُّهُ**)، **الجوهري**: لَزَّه يَلزُّهُ لَزّاً ولَـزَزاً، أي: شَدَّه وألصَقَه.

قولُه: (**لَـزَّ المُضطرِّ**): مفعولٌ مُطلَقٌ فيه معنىٰ الاستعارة، شَبَّهَ حالةَ الكافِرِ الذي دَرَّ اللهُ تعالىٰ عليه النِّعمةَ التي استَدْناه بها قليلاً قليلاً إلىٰ ما يُهلِكُه، بحالةِ مَن لا يَملِكُ الامتناعَ ممّا اضطُرَّ إليه، فاستعمَلَ في المشبَّه ما كان مستعمَلاً في المشبَّهِ به.

قولُه: (**وقرَأَ ابنُ عبّاس: فأمْتِعْه قليلاً**) وهِي شاذَّةٌ.

قال ابنُ جِنِّي: «هذه القراءةُ تَحتمِلُ وجهَيْنِ:

أحدُهما، وهُو الظاهرُ: أن يكونَ الفاعلُ في ﴿قَالَ﴾ ضميرَ إبراهيمَ عليه السَّلامُ، وحَسُنَ إعادةُ «قال» لأمرَيْنِ: أحَدُهما: طُولُ الكلام، والآخَرُ: أنه انتَقَلَ مِن دعاءِ قوم إلىٰ دعاءِ آخَرينَ، كأنه أخَذَ في كلام آخَرَ».

والوجهُ الثاني: أن يكونَ الفاعلُ هُو اللهَ تعالىٰ، أي: وأَمْتِعْه يا خالقُ يا قادر، يُخاطبُ بذلك نفْسَه، كقولِ الأعشىٰ:

وهل تُطيقُ وداعاً أيُّها الرجُلُ[2]

---

(١) كذا في الأصل الخطي، وفي النسخ المطبوعة، ولفظ الآية: ﴿ثُمَّ أَضْطَرُّهُۥٓ﴾.

(٢) صدره: «وَدِّعْ هُرَيْرَة إنّ الرَّكبَ مُرْتَحِلُ» وهو مطلع معلقته المشهورة.

وقرأَ ابنُ مُحيصن: (فأَطَّرُّه) بإدغامِ الضادِ في الطاءِ، كما قالوا اطَّجَع، وهي لغةٌ مَرْذولة؛ لأنَّ الضادَ مِنَ الحروفِ الخمسةِ التي يُدغم فيها ما يجاورُها ولا تُدغَمُ هيَ فيما يجاورُها، وهي حروفُ: ضمَّ شُفْر.

[﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَٰعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ * رَبَّنَا وَٱجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُبْ عَلَيْنَآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ * رَبَّنَا وَٱبْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ ۚ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ ١٢٧ – ١٢٩]

﴿يَرْفَعُ﴾ حكايةُ حالٍ ماضية. و﴿ٱلْقَوَاعِدَ﴾ جمعُ قاعدة، **وهيَ الأساسُ والأصلُ لما فوقَه**، وهيَ صفةٌ غالبة، ومعناها: الثابتة، ومنه: قَعْدَكَ الله، أي: اسألِ اللهَ أن يُقعِّدَك، أي: يُثبِّتَك. ورفعُ الأساسِ البناءُ عليها؛ لأنها إذا بُنيَ عليها نُقلت عن هيئةِ الانخفاضِ إلىٰ هيئةِ الارتفاعِ وتطاولتْ بعدَ التقاصر. ويجوزُ أن يكونَ المرادُ بها سافاتِ البناء؛ لأنَّ كلَّ سافٍ قاعدةٌ للذي يُبنىٰ عليه ويُوضَعُ فوقَه. ....

وهذا يتّصلُ ببابٍ غريبٍ لطيف، وهُو بابُ التجريد، كأنه يُجرِّدُ نفْسَه منها يُخاطبُها، هذا خُلاصةُ كلامِه[1]. وعلىٰ هٰذَيْنِ الوجهَيْنِ لا يكونُ العطفُ للتلقين.

قولُه: (**ضُمَّ شُفْر**)، **الجوهري**: الشُّفْرُ، بالضمِّ: واحدُ أشفارِ العَيْن، وهِي حروفُ الأجفانِ التي يَنبُتُ عليها الشَّعَر، وهُو الهُدُب.

قولُه: (**وهِي الأساسُ والأصلُ لِما فوقَه**)، والأصلُ: عطفٌ تفسيريٌّ لقولِه: «الأساس»، فالضَّميرُ في «فوقَه»: عائدٌ إلىٰ الأساس، والمُستترُ في الظَّرف: عائدٌ إلىٰ «ما»، وانتصابُ «قَعْدَكَ» على المصدَر، والأصلُ: اسألِ اللهَ أن يُقعِّدَك تقعيداً.

---

(١) «المحتسب» (١: ١٠٥-١٠٦). وانظر: «ديوان الأعشىٰ» ص١٠٥.

ومعنىٰ رفعِ القواعد: رفعُها بالبناء؛ لأنه إذا وَضعَ سافًا فوقَ سافٍ فقد رَفَعَ السافاتِ، ويجوزُ أن يكونَ المعنىٰ: وإذ يرفعُ إبراهيمُ **ما قعدَ من البيت** أي: استوطأ يعني: **جَعَلَ** هيئتَه القاعدةَ المستوطِئة مرتفعةً عاليةً بالبناء. ورُوِيَ: أنه كانَ مؤسَّسًا قبلَ إبراهيمَ فبنىٰ علىٰ الأساس. ورُوِيَ: أن اللهَ تعالىٰ أنزلَ البيتَ ياقوتةً من يواقيتِ الجنّة، له بابانِ من زُمُرّدٍ شرقيٌّ وغربيٌّ، وقال لآدمَ عليه السلام: أَهْبطتُ لكَ ما يطافُ به كما يُطافُ حولَ عَرْشي، فتوجَّه آدمُ من أرضِ الهنْدِ إليه ماشيًا وتلقتْه الملائكةُ فقالوا بَرَّ حجُّك يا آدم، لقد حججنا هذا البيتَ قَبْلك بألفَيْ عام. وحجَّ آدمُ أربعينَ حجةً من أرضِ الهندِ إلىٰ مكةَ علىٰ رجلَيْه، فكان علىٰ ذلكَ إلىٰ أن رَفعَه اللهُ أيامَ الطوفان **إلىٰ السّماء الرابعةِ فهو البيتُ المعْمور**، ثم إنَّ اللهَ تعالىٰ أمَرَ إبراهيمَ ببنائِه وعرَّفه جبريلُ مكانَه.

وقيل: بعثَ اللهُ سحابةً أظلَّته، ونودِيَ أنِ ابنِ علىٰ ظلِّها لا تزدْ ولا تُنقِص. وقيل: بناه من خمسةِ أجبُل: طور سَيْناء وطور زيتا، ولُبنان، والجوديّ، وأسَّسه **من حراء**، .....

الجَوهري: السافُ[1]: كلُّ عِرقٍ منَ الحائط. **المُغرِب**: السافُ: الصَّفُّ منَ اللَّبِن والطِّين. **الأساس**: بنَىٰ سَافاً وسافَيْنِ وثلاثَ سافاتٍ.

قولُه: (**ما قَعَدَ منَ البيت**)، فعلىٰ هذا الألفُ واللامُ في القواعد بمعنى الذي، أي: الذي قَعَدَ منَ البيت.

قولُه: (**إلى السماءِ الرابعة، فهُو البيتُ المَعْمور**)، والروايةُ الصَّحيحةُ عن البخاريِّ في حديثِ المِعراج أنه[2] في السماءِ السابعة[3]. الفاءُ في قولِ المصنِّف: «فهُو البيتُ المَعْمور» لتعقيبِ الإعلام والإخبارِ حالاً بعدَ حال.

قولُه: (**مِن حِرَاءٍ**)، حراءٌ، يُصرَفُ ولا يُصرَفُ، والثاني أكثر. «تمخَّضَ»، أي: تحرَّكَ وأخذَه المَخاضُ.

---

(١) كذا في (ط)، وهو الصواب، وفي (ف): «الساق»، بالقاف، وليس بشيء.

(٢) في الأصول الخطية: «أنها».

(٣) أخرجه البخاري (٣٨٨٧)، ومسلم (١٦٤) من حديث مالك بن صعصعة رضي الله عنه.

وجاءه جبريلُ بالحجرِ الأسودِ من السّماء. وقيل: تمخَّضَ أبو قُبيسٍ **فانشقَّ عنه**، وقد خُبِئَ فيه في أيامِ الطّوفان، وكانَ ياقوتةً بيضاءَ من الجنّة، **فلمّا لمسته الحُيَّضُ في الجاهليّةِ اسودَّ. وقيل: كانَ إبراهيمُ يبني وإسماعيلُ يناولُه الحجارة.** ﴿رَبَّنَا﴾، **أي: يقولان: ربَّنا، وهذا الفعلُ في محلِّ النصبِ علىٰ الحال**، وقد أظهرَه عبدُ اللّـهِ في قراءته، ومعناه: يرفعانها قائلَيْن: ربّنا، ﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ﴾ لدعائنا، ﴿ٱلْعَلِيمُ﴾ بضمائرِنا ونيّاتِنا. ....

وقولُه: (**فانشَقَّ عنهُ**)، أي: انشَقَّ أبو قُـبَيْس عن الحَجَر. وأبو قُبيْس: جبَلٌ مُشرِفٌ علىٰ مكةَ، واستُعيرَ له ما للمرأةِ منَ الطَّلْقِ عندَ الولادة.

قولُه: (**فلمّا لَمَسَتْه الحُيَّضُ في الجاهليّةِ اسوَدَّ**). والروايةُ الصَّحيحةُ عن التِّرمذيِّ والنَّسائيِّ، عن ابنِ عبّاس قال: قال رسُولُ الله ﷺ: «نَزَلَ الحجَرُ الأسوَدُ منَ الجَنَّةِ وهُو أَشَدُّ بياضاً منَ اللَّبَن، فسَوَّدَتْه خَطايا بني آدَم»[1].

قولُه: (**وقيل**[2]**: كان إبراهيمُ يَبْني وإسماعيلُ يُناولُه الحِجارَةَ**)، وفي الآيةِ دِلالةٌ علىٰ هذا القول، حيثُ أَخَّرَ إسماعيلَ عن إبراهيمَ ووسَّطَ بينَهما المفعولَ المؤخَّرَ مَرْتبتُـهُ من الفاعل، وهُو: إسماعيلُ.

قولُه: (﴿**رَبَّنَا**﴾**، أي: يقولانِ: ربَّنا، وهذا الفعلُ في محَلِّ النَّصْبِ على الحال**)، والعاملُ: ﴿يَرْفَعُ﴾، و﴿رَبَّنَا﴾: تَـكرارٌ للاستعطاف، ﴿وَٱجْعَلْنَا﴾: معطوفٌ على ﴿تَقَبَّلْ﴾، وكذا قولُه: ﴿رَبَّنَا وَٱبْعَثْ فِيهِمْ﴾.

---

(١) أخرجه الترمذي (٨٧٧)، والنسائي (١: ٦١٦)، والبزّار (٥٠٥٦)، وذكره بنحوه الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٣: ٣٠٦-٣٠٧)، وعزاه للطبراني في «معجَمَيْه»: «الأوسط» و«الكبير» وقال: فيه محمد بن أبي ليلى، وفيه كلام.

(٢) في (ح): «قبل».

فإن قلتَ: هلّا قيل: قواعدَ البيت! وأيُّ فرقٍ بين العبارتَيْن؟ قلتُ: في إبهامِ القواعدِ وتبيينِها بعدَ الإبهامِ ما ليسَ في إضافتِها؛ لِما في الإيضاحِ بعدَ الإبهامِ من تفخيمٍ لشأنِ المبيَّن.

﴿مُسْلِمَيْنِ لَكَ﴾: مخلصَيْن لك أوجُهَنا، مِن قولِه: ﴿أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١١٢]، أو: مستسلمَيْن، يقال: أسلمَ له وسلَّم واستسلم؛ إذا خضعَ وأذعن، والمعنىٰ: زِدْنا إخلاصًا وإذعانًا لك. وقُرِئَ: (مُسلِمين) **علىٰ الجمع**، كأنهما أرادا أنفسَهما وهاجرَ، أوْ أجرَيا التثنيةَ علىٰ حكمِ الجمع، **لأنها منه**. ﴿وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ﴾: **واجعل من ذريتِنا** ﴿أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ﴾، و«من» **للتبعيض أوْ للتبيين**، كقوله: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ﴾ [النور: ٥٥] فإن قلتَ: لِمَ خصَّا ذرّيتَهما بالدّعاء؟ قلتُ: لأنهم أحقُّ بالشفقةِ والنصيحة ﴿قُوٓاْ أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا﴾ [التحريم: ٦]؛ ولأنّ أولادَ الأنبياءِ إذا صَلحوا صَلحَ بهم غيرُهم وشايَعُوهم علىٰ الخير، ألا ترىٰ أنّ المقدَّمِينَ من العلماءِ والكبراءِ إذا كانوا ....

قولُه: (**مُسْلِمينَ، على الجَمْع**)(١) إلىٰ قولِه: (**لأنّها منهُ**)، أي: التَّثنيةُ منَ الجَمْع. أعني: مِن مراتبِ الجَمْع؛ لأنّ أقلَّ الجَمْع اثنانِ علىٰ رأي، وقدِ اختارَه في تفسيرِ قولِه: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [البقرة: ٢٥].

قولُه: (**واجْعَلْ مِن ذُرِّيتِنا** ﴿أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ﴾، و«مِن» **للتبعيض أو للتبيين**). قال القاضي: أي: بعضِ ذُرِّيتِنا، وخَصَّا بعضَهم لِما عَلِما أنّ في ذُرِّيتِهما ظَلَمةً، وعَلِما أنّ الحِكمَةَ الإلهيَّةَ لا تقتَضي الاتّفاقَ علىٰ الإخلاصِ والإقبالِ الكُلِّيِّ على الله، فإنّهُ ممّا يُشوِّشُ المَعاشَ، ولذلك قيل: لولا الحَمْقى لَخَرِبتِ الدُّنيا(٢).

---

(١) وهي قراءة ابن عباس كما في «الدرّ المصون» (١: ٣٧٠).

(٢) «أنوار التنزيل» (١: ٤٠١).

....

وقلت: ويُمكنُ أن يُقالَ: إنه عليه السَّلامُ عَلِمَ بالنَّصِّ أنّ بعضَ ذُرِّيتِه ظَلَمةٌ، وذلك مِن قولِه تعالىٰ: ﴿لَا يَنَالُ عَهۡدِي ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ حينَ قال: ﴿وَمِن ذُرِّيَّتِي﴾، وكان في هذا الدعاءِ مَتْبوعاً وإسماعِيلُ تابِعَه، كما في البناءِ، ألا تَرى إلى قولِه ﷺ: «أنا دعوةُ أبي إبراهيم»(١)؟

الراغبُ: إنّما قيلَ: ﴿وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ أُمَّةٗ مُّسۡلِمَةٗ لَّكَ﴾ ولم يُعمِّم؛ لأنّ هذه منزِلةٌ شريفةٌ لا يكادُ يتَخصَّصُ بها إلا الواحدُ فالواحدُ، في بُرْهةٍ بعدَ بُرْهة، وأنّ الحِكمةَ الإلهيَّةَ لا تقتضي ذلك، فإنه لو جَعَلَ الناسَ كلَّهم كذلك لَمَا تَمَشَّى أمرُ العالَم، إذْ كان العالَمُ يَفتقرُ إلى كونِ الأفاضل فيها والأوسَاطِ والأراذِل، تتَولَّىٰ عِمارتَه والقيامَ بتمشيةِ أمرِ العالَم، فقد قيل: عمارةُ الدُّنيا بثلاثةِ أشياء: الزِّراعةِ والحَرْثِ والحمايةِ والحَربِ، وجَلْبِ الأشياءِ مِن مِصرٍ إلىٰ مِصر، وأنبياءُ الله لا يَصلُحونَ لذلك، إذْ كانوا لغَرَضٍ(٢) آخرَ أشرفَ مِن ذلك(٣). تَمَّ كلامُه.

ويجوزُ أن تكونَ ﴿مِن﴾ للتبيين، قُدِّمَ على المُبيَّن وفَصَلَ به بينَ العاطِفِ والمعطوفِ، كقولِه تعالىٰ: ﴿خَلَقَ سَبۡعَ سَمَٰوَٰتٖ وَمِنَ ٱلۡأَرۡضِ مِثۡلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ١٢] يعني: فَصَلَ بينَ ﴿أُمَّةٗ مُّسۡلِمَةٗ﴾ والمعطوفِ عليه وهُو الضميرُ المنصوبُ في ﴿وَٱجۡعَلۡنَا مُسۡلِمَيۡنِ﴾.

---

(١) هذا جزءٌ من حديثٍ أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٧١٩٠)، والبزّار (٤١٩٩)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٧٦٣١)، وصحّحه الحاكم في «المستدرك» (٢: ٤٥٣) من حديثِ العِرباض بن سارية رضي الله عنه، ووافقه الذهبي.

(٢) في (ط): «بعرض»، وفي (ف): «المعرض»، والتصويب من «تفسير الراغب».

(٣) «تفسير الراغب الأصفهاني» (١: ٣١٥).

علىٰ السـدادِ كيف يتسبَّـبونَ لسدادِ مَن وراءهم؟ وقيل: أرادَ بالأمّةِ أمةَ محمّدٍ ﷺ. ﴿وَأَرِنَا﴾ منقولٌ من «رأى» بمعنىٰ: أبصرَ أو عَرَف؛ ولذلك لم يتجاوزْ مفعولَيْن، أي: وبصِّرنا متعبَّداتِنا في الحجِّ أو عرِّفْناها وقيل: مذابحَنا. وقُرِئ: (وأرْنا) بسكونِ الرّاء قياسًا علىٰ فَخْذ في فَخِذ، وقد استُرذلت؛........................

قال أبو البقاء: والواوُ داخِلةٌ في الأصلِ علىٰ أُمَّة، ﴿وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ﴾ نَعْتُ الأُمَّة مُقدَّمٌ[1] عليها، وانتَصَبَ علىٰ الحال[2].

قولُه: (مُتعبَّداتِـنا في الحَجِّ... وقيل: مَذَابِحَنا)، قال القاضي: والنُّسكُ في الأصلِ: غايةُ العبادةِ، وشاعَ في الحجِّ لِما فيه منَ الكُلْفة والبُعدِ عنِ العادة[3].

وقال الراغبُ: النُّسكُ: غايةُ العبادة، والناسِكُ: الآخِذُ نفْسَه ببُلوغِ قاصِيتِها حَسْبَ طاقتِه. وسَمَّى أعمالَ الحجِّ بالمَناسِكِ، ثُمَّ خَصَّ الذَّبيحةَ بالنُّسك، وتعورِفَ فيه حتّى قيل: نُسُكُ فلانٍ، أي: ذبيحتُه[4].

وقال الزجَّاجُ: كلُّ مُتعبَّدٍ فهُو مَنْسَك ومَنْسِك، ومنه قيلَ للعابِد: الناسِك، ويقالُ للذَّبيحةِ المُتقرَّبِ بها إلى الله تعالىٰ: نَسِيكةٌ[5].

قولُه: (وقُرِئَ: «وأَرْنا»، بسُكونِ الراء)، التيسير[6]: ابنُ كثيرٍ وأبو شُعَيْب[7]: «وأَرْنا»

---

(١) في (ط): «تقدّم».

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ١١٦).

(٣) «أنوار التنزيل» (١: ٤٠٢).

(٤) «تفسير الراغب الأصفهاني» (١: ٣١٥)، ولتمامِ الفائدة، انظر: «المفردات» ص٨٠٢.

(٥) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٢٠٩).

(٦) يعني «التيسير في القراءات السبع» لأبي عمرو الداني.

(٧) صالح بن زياد بن عبد الله السدوسي، الراوي عن أبي عمرو البصري، ثقة من ثقات القرّاء (ت ٢٦١ هـ)، له ترجمة في: «معرفة القرّاء الكبار» للذهبي (١: ١٩٣).

لأنّ الكسرةَ منقولةٌ من الهمزةِ الساقطةِ دليلٌ عليها فإسقاطُها إجحاف. وقرأَ أبو عمرو بإشمامِ الكسرة، وقرأَ عبدُ الله: (وأرهم مناسكَهم). ﴿وَتُبۡ عَلَيۡنَآ﴾ ما فَرَطَ منا من الصغائر، أو استتابا لذرّيتِهما.

و«أَرْنِي» بسُكونِ الراءِ حيثُ وَقَعا. وأبو عُمَرَ عن اليَزِيديِّ[1]: باختلاسِ كسرتِها، والباقونَ بإشباعِها[2].

قال الزجَّاجُ: ﴿أَرِنَا﴾ يُقرأُ بكسرِ الراءِ وإسكانِها، والأجوَدُ الكسر، ومَن أَسْكَنَ جَعلَه بمنزلةِ: فَخْذٍ وعَضْد، وليس بمنزلتِهما؛ لأنّ الكسرةَ في ﴿أَرِنَا﴾ كسرةُ همزةٍ أُلقِيَت حرَكتُها علىٰ الراء، والكسرةُ دليلُ الهمزة، فحَذْفُها بعيدٌ، وهُو علىٰ بُعدِه جائزٌ؛ لأنّ الكسرةَ والضمَّ تُحذَفانِ للاستثقال[3].

قولُه: (**لأنّ الكسرةَ منقُولةٌ**)، رُوِيَ منصُوبةً[4]: حالاً منَ الضَّميرِ في قولِه: «**دليلٌ عليها**»، ومرفوعةً: خبَراً لـ«أنّ»، ودليلٌ: خَبَرٌ بعدَ خَبَر.

قولُه: (**﴿وَتُبۡ عَلَيۡنَآ﴾ ما فَرطَ مِنَّا منَ الصَّغائر**)، أي: فيما فَرَطَ. قال الإمامُ: المعتزلةُ يُجوِّزونَ الصَّغائرَ على الأنبياء، وفيه نظَرٌ؛ لأنّ الصَّغيرةَ إذا كانت مُكَفَّرةً بثوابِ فاعِلها فالتوبةُ عنها مُحَال،

---

(١) ورد في (ح) و(ف)، وفي بعض طبعات «التيسير»: وأبو عمرو عن اليزيدي، وهو خطأ، والصواب ما أثبت أعلاه. انظر: «التيسير» ص٢٣٢. طبعة مكتبة الصحابة، وأبو عمر هو حفص بن عمر الدوري يروي عن اليزيدي. انظر: «معرفة القراء الكبار» (١: ١٩١) الترجمة رقم (٨٧)، و«غاية النهاية» (١: ١٣٠) الترجمة رقم (١١٥٩).

واليزيدي هو يحيى بن المبارك (ت ٢٠٢هـ)، جوَّد القراءة علىٰ أبي عمرٍو بن العلاء المازني، وأخذ عنه خَلْقٌ. له ترجمة في: «تاريخ بغداد» (١٤: ١٤٦)، و«سير النبلاء» (٩: ٥٦٢).

(٢) انظر: «التيسير» ص٧٦.

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٢٠٩).

(٤) يعني: «منقولة» أي: لأن الكسرة منقولة.

﴿وَٱبۡعَثۡ فِيهِمۡ﴾ في الأمةِ المسلمة ﴿رَسُولٗا مِّنۡهُمۡ﴾ من أنفسهم. ورُوِيَ أنه قيلَ له: قد استجيبَ لك، وهو في آخرِ الزمانِ فبعَثَ اللهُ فيهم محمدًا ﷺ قال ﷺ: «**أنا دعوةُ أبي إبراهيمَ**، وبشرىٰ عيسىٰ، ورؤيا أمي». ﴿يَتۡلُواْ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتِكَ﴾: يقرأُ عليهم ويبلِّغُهم ما يوحىٰ إليه من دلائلِ وحدانيَّتِك وصدقِ أنبيائك. ﴿وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ﴾ القرآنَ ﴿وَٱلۡحِكۡمَةَ﴾ الشريعةَ وبيانَ الأحكام، ﴿وَيُزَكِّيهِمۡ﴾: ويطهِّرُهم من الشركِ وسائرِ الأرجاس، كقوله: ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيۡهِمُ ٱلۡخَبَٰٓئِثَ﴾ [الأعراف: ١٥٧].

[﴿وَمَن يَرۡغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبۡرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفۡسَهُۥۚ وَلَقَدِ ٱصۡطَفَيۡنَٰهُ فِي ٱلدُّنۡيَاۖ وَإِنَّهُۥ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ لَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ * إِذۡ قَالَ لَهُۥ رَبُّهُۥٓ أَسۡلِمۡۖ قَالَ أَسۡلَمۡتُ لِرَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ ١٣٠ - ١٣١]

وعندَ أهلِ السُّنّة: هذه التَّوبةُ لتَرْكِ الأوْلىٰ والأفضَل، وأنها مِن بابِ التشديدِ والتغليظِ ليَرتَدِعَ مُرتكِبُ الكبائر ولا يَغفُلَ عنِ التَّوبة[1].

وقال القاضي: قولُه: ﴿وَتُبۡ عَلَيۡنَآ﴾ استتابةٌ لذُرِّيتِهما أو عمّا فَرَطَ منهُما سَهْواً، أو لعلَّهما قالا هَضْماً لأنفُسِهما وإرشاداً لذُرِّيتِهما[2].

قولُه: (**أنا دعوةُ أبي إبراهيمَ**)، رَوَينا عن العِرْباضِ بنِ سارِيَةَ رضيَ اللهُ عنه، عن رسُولِ الله ﷺ: «سأُخبِرُكم بأوَّلِ أمْري: دعوةُ إبراهيم، وبِشارةُ عيسى، ورُؤيا أُمِّي التي رَأَتْ حينَ وضَعَتْني وقد خرَجَ لها نُورٌ أضاءَتْ لهُ قُصُورُ الشام»، أخرَجَه الإمامُ أحمدُ بن حَنْبل، وصاحبُ «شَرْح السُّنّة»، وقد أخرَجَ حديثَ الرُّؤيا الدارِميُّ[3].

قولُه: «دعوةُ أبي»، أي: إثْرَ دعوتِه، أو: الدَّعوةُ نَفْسُها.

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٤: ٥٦). وقد أوفىٰ القاضي عياض على الغايةِ في الحديثِ عن عصمةِ الأنبياء في كتابه النافع «الشفا بتعريف حقوق المصطفى» بحاشية الشُّمني (٢: ٧٣) فما بعدها.

(٢) «أنوار التنزيل» (١: ٤٠٢).

(٣) سبق تخريجُه، ويُزاد هنا: «شرح السنة» (١٣: ٢٠٧)، و«سنن الدارمي» (١: ٢٠).

﴿وَمَن يَرْغَبُ﴾ إنكارٌ واستبعادٌ لأنْ يكونَ في العقلاءِ مَن يرغبُ عن الحقِّ الواضحِ الذي هو ملّةُ إبراهيم. و﴿مَن سَفِهَ﴾ في محلِّ الرفعِ علىٰ البدلِ مِنَ الضميرِ في ﴿يَرْغَبُ﴾، وصحَّ البدلُ؛ لأنّ ﴿وَمَن يَرْغَبُ﴾ غيرُ موجبٍ، كقولِك: هلْ جاءَك أحدٌ إلا زيدٌ؟ ﴿سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾: امتهَنَها واستخفَّ بها، وأصلُ السَّفَهِ الخفّةُ، ومنه: زمامٌ سَفيه. **وقيل: انتصابُ النفسِ علىٰ التمييزِ نحوُ:**..........................

قولُه: (وقيل: انتصابُ النَّفْس على التمييز)، وهُو عطفٌ على قولِه: «﴿سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾ امتهَنَها»؛ لأنّ علىٰ هذا التقديرِ، نَصْبُه علىٰ أنهُ مفعولٌ به، وعلىٰ الثاني: سَفِهَ لازم، ونَفْسَه: تمييزٌ.

قال الزجَّاجُ: قال الفرّاءُ: التمييزُ في النَّكِراتِ أكثرُ، وزَعَمَ أنّ هذه المميَّزاتِ المَعارِفَ أصلُ الفعل لها ثُمَّ نُقِلَ إلى الفاعل، نحوَ: وَجِعَ زيدٌ رأسَه، وزَعَم أنّ أصلَ الفعل للرأس وما أشبَهَه، وجَعَلَ ﴿سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾ مِنْ هذا البابِ[1].

قال القاضي: قال المبرِّدُ وثَعْلَب: سَفِه بالكسرِ: متعدٍّ، وبالضمِّ: لازِمٌ، ويَشهَدُ له ما جاء في الحديثِ: «الكِبْرُ أنْ تَسْفَه الحقَّ»[2].

وقال صاحبُ «الفرائد»: الوجهُ أنّ ﴿سَفِهَ﴾ ضُمِّن معنىٰ «جَهِلَ» وعُدِّي تعديَته، كأنه

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٢١٠) ولم ينصَّ على الفرّاء، بل قال: وقال بعضُ النحويين. وانظر: «معاني القرآن» للفرّاء (١: ٧٩).

(٢) «أنوار التنزيل» (١: ٤٠٣)، والحديث المذكور أخرجه بنحوه الإمام أحمد في «المسند» (٦٥٨٣)، والبخاري في «الأدب المفرد» (٥٤٨)، والبزّار (٢٩٩٨). وذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٤: ٢١٩) وقال: رواه أحمد والطبراني بنحوه، ...، ورجال أحمد ثقات.

قلت: وأصلُ الحديثِ في «الصحيح» أخرجه مسلم (٩١)، وأبو داود (٤٠٩١)، والترمذي (١٩٩٨)، وابن ماجه (٤١٧٣) بلفظ: «الكِبْرُ بَطَرُ الحقِّ وغَمْطُ الناس».

غَبِنَ رأيَه وأَلِمَ رأسَه، ويجوز أن يكونَ في شذوذِ تعريفِ المميّز نحوُ قوله:

ولا بفَـزارةَ الشُّـعْرِ الرِّقابـا

أجبَّ الظهْرَ ليسَ له سَـنام

قيل: جَهِلَ نفسَه لِخفَّةِ عقلِه، أي: لم يَعرِفْها بالتفكُّرِ فيها، يدُلُّ عليه قولُ ابنِ عبّاس، ﴿إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾: والسَّفَهُ: غَلَبَةُ الجَهْلِ وركوبُ الهَوَى، وهذا القولُ اختيارُ الزجّاج(١).

الراغبُ: سَفِهَ نفْسَه أبلَغُ مِن جَهِلَها، وذلكَ أنّ الجَهلَ ضَرْبانِ: جَهْلٌ بَسيط، وهُو أن لا يكونَ للإنسانِ اعتقادٌ في الشيء، وجَهلٌ مركَّب، وهُو أن يعتقدَ في الحقِّ أنه باطلٌ وفي الباطلِ أنه حَقّ، والسَّفَهُ: أن يَعتقدَ ذلك ويتَحرَّىٰ بالفعلِ مقتضَىٰ ما اعتقَدَه، فبيَّنَ تعالىٰ أنّ مَن رغِبَ عن مِلَّةِ إبراهيمَ فإنّ ذلك لسَفَهِه نَفْسَه، فإذاً هُو مَبْدَأُ كلِّ نَقيصة، وذلك أنّ مَن جَهِلَ نفْسَه جَهِلَ أنه مصنوعٌ، وإذا جَهِلَ ذلك جَهِلَ صانِعَه، وإذا جَهِلَه فكيف يَعرِفُ أمْرَه ونَهْيَه؟ ولكونِ معرفتِها ذريعةً إلىٰ معرفةِ الخالقِ قال جَلَّ ثناؤه: ﴿وَفِىٓ أَنفُسِكُمْۚ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ [الذاريات: ٢١](٢).

قولُه: (غَبِنَ)، الجوهري: الغَبْنُ بالتسكين: في البَيْع والشراء، وبالتحريك: في الرأي.

قولُه: (**ولا بِفزارةَ الشُّعْرِ الرِّقَابا**)، أوله:

فما قَوْمي بثَعلبةَ بنِ بَكرٍ(٣)

ثَعلبةُ وفَزَارةُ: قَبيلتانِ، أي: ليس قَوْمي بثَعلبةَ ولا بِفَزارةَ الكثيرِ الشَّعْرِ بالرَّقَبة. الشُّعْر: جَمْعُ أشعَر.

قولُه: (**أجَبَّ الظَّهرَ**)، أولُه:

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٢١١) وعبارتُه ثمَّة: والقولُ الجَيِّدُ عندي في هذا أنّ «سَفِه» في موضع «جَهِل»، فالمعنىٰ، والله أعلم، إلّا مَنْ جَهِلَ نَفْسَه، أي: لم يُفكِّر في نَفْسِه، كقوله عز وجلَّ: ﴿وَفِىٓ أَنفُسِكُمْۚ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ [الذاريات: ٢١].

(٢) «تفسير الراغب الأصفهاني» (١: ٣١٧).

(٣) البيت من شواهد سيبويه (١: ٢٠١) وهو للحارثِ بن ظالم المرّيّ. قال سيبويه: وهي عربيةٌ جَيِّدة.

وقيل: معناه سفِه في نفسِه، فحُذِفَ الجارُّ، كقولهم: زيدٌ ظنّي مقيم، أي: في ظنّي، والوجهُ هو الأوّل، وكفىٰ شاهدًا له بما جاءَ في الحديث: «الكبرُ أن تَسْفَهَ الحقَّ وتَغْمِصَ النّاس»، ....

وإن يَهلِكْ أبو قابوسَ يَهلِكْ   رَبيعُ الناس والشهرُ الحـرامُ
ونُمسِكْ بعدَه بذُنابِ عَيْشٍ   أجَبَّ الظَّهرَ ليس لـه سَنَامُ

الشِّعرُ للنابغة[1] يمدَحُ النُّعمانَ بنَ المُنذر، وذُنابُ الوادي: مُنتهاهُ، وذِنابُ الشيءِ بالكسر: عَقِبُه. رَبيعُ الناس، أي: سببُ طِيبِ عَيْشِهم، وأُريدَ بالشَّهرِ الحَرام: الأمنُ، أي: نَبقَىٰ بعدَ الممدوح في طَرَفِ عَيْش قد مضَى صَدْرُه وخَيْرُهُ وبقِيَ ذَنَبُهُ وما لا خيرَ فيه، الأجَبُّ: الجَمَلُ المقطوعُ السَّنام. واستشهَدَ بأنه نَصَبَ الظَّهرَ بالأجَبِّ علىٰ التمييز، قيل: يجوزُ النصبُ في البيتَيْنِ على التشبيهِ بالمفعول، لا على التمييز[2]، كقولِك: الحَسَنُ الوَجْهَ، وهو الوجهُ.

قولُه: (**والوجهُ هُو الأوَّل**) أي: أن يكونَ «سَفِهَ» مُتعدِّياً كما في الحديث، فإنّ «سَفِهَ» فيه متعدٍّ بلا ارتياب. والحديثُ مِن روايةِ ابنِ مسعود: «الكِبْرُ بَطَرُ الحقِّ وغَمْطُ الناس»، أخرَجه مسلمٌ والتِّرمذيّ[3].

قال صاحبُ «النِّهاية»: وفي الحديث: «إنّما ذلك مَن سَفِهَ الحقَّ وغَمطَ الناس[4]»، يقول: غَمَصَ الناسَ يغمِصُهم غَمْصاً، وكذلك غَمَطَ[5]، أي: حَقَرَهم ولم يرَهُم شيئاً، بَطَرَ الحَقَّ وهُو: أن يَجعَلَ ما جَعَله اللهُ حقّاً مِن توحيدِه وعبادتِه، باطلاً، وقيل: هُو أن يَتَجبَّرَ عن الحقِّ فلا يَراهُ حقّاً، وقيل: أن يتكبَّرَ عن الحقِّ فلا يَقبَلَه.

---

(١) في «ديوانه» بشرح الأعلم الشنتمري ص١٠٥-١٠٦.
(٢) يوضّحه قول الشنتمري في شرح البيت: ويروىٰ: «أجبَّ الظَّهْرَ» بالنصب على نيّةِ التنوين في «أجبَّ» ونصب الظهر على التشبيه بالمفعول به.
(٣) سبق تخريجُه.
(٤) في (ح): «وغمص الناس».
(٥) في (ح): «وكذلك غمص».

وذلكَ: أنه إذا رغبَ عمّا لا يَرغبُ عنه عاقلٌ قطُّ فقد بالغَ في إذالةِ نفسِه وتعجيزها؛ حيثُ خالفَ بها كلَّ نفسٍ عاقلة. ﴿وَلَقَدِ ٱصْطَفَيْنَٰهُ﴾ بيانٌ لخطأِ رأيِ مَن رغبَ عن ملّته؛ لأنّ مَن جمعَ الكرامةَ عندَ اللّٰـهِ في الدارَيْن؛ بأن كانَ صفوتَه وخيرتَه في الدنيا، وكانَ مشهودًا له بالاستقامةِ علىٰ الخيرِ في الآخرة؛ ....

قولُه: (**وذلك أنه إذا رَغِبَ**): تعليلٌ لقولِه: «والوجهُ هُو الأول»؛ لأنّ المقصُودَ منَ الآيةِ أنّ مَن لهُ رأي سَديد، وعقل هاد، ورَأىٰ الناسَ مُجتمعين علىٰ أمرٍ خَطير وخَطْبٍ جَليل، وهُو معَ ذلك يُـخالفُ الناسَ فيه ويُكابرُ عقلَه في اتِّباع ذلك الأمرِ الخطير فلا يكونُ ذلك إلّا مِن تجهيلِه عَقْلَه الهاديَ، وغَمْصِ الناسِ وتحقيرِهم، وهذا المعنىٰ لا يَنطبقُ على الوجهَيْنِ الأخيرَيْن ولا على قولِ صاحبِ «الفرائد» إلّا معَ التَّعَسُّف.

قولُه: (**﴿وَلَقَدِ ٱصْطَفَيْنَٰهُ﴾: بيانٌ لخطأِ رأي مَن يَرغبُ[1] عن مِلَّتِه**)، وهُو حالٌ مُقرِّرةٌ لجهةِ الإشكال، والمعنىٰ: أيَرغَبُ عَن مِلَّتِه ومعَه ما يوجبُ الترغيبَ فيها، وأنه جَمَعَ خيرَ الدارَيْنِ وفازَ بالمَنقبتَيْن؟

قولُه: (**وخِيَرتَه**)، في «المُغرب»: الخِيَرةُ: الاختيارُ في قولِه تعالى: ﴿مَا كَانَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ﴾ [القصص: ٦٨]، وفي قولِهم: محمدٌ خِيرةُ الله، بمعنى المختار، وسكونُ الياء لغةٌ فيهما[2].

قولُه: (**وكان مَشهوداً لهُ بالاستقامة**)، أي: أُثبِتَتْ له إثباتاً ببيِّنةٍ وطريقٍ بُرهانيّ، وذلك بأن جَمَعَ الصَّلاحَ المفسَّـرَ باستقامةِ الشيء، وحُكِم أنه عليه السَّلامُ مِن زُمرةِ مَنِ اتَّصَفَ بصفتِه وأنه داخلٌ في أعدادِهم، فإذاً ثبتَتْ له صفةُ الاستقامةِ علىٰ الكِنايةِ، وإنّما فسَّرَ الصَّلاحَ بالاستقامة لأنه مقابلٌ للفَسَاد الذي هُو خروجُ الشيء عن حال استقامته، وبأنْ جُعِلَتِ الجُملةُ اسميَّةً مؤكَّدةً بـ(إنّ) واللام.

فإنْ قُلتَ: لِمَ خُصَّتِ الكرامةُ الدُّنْيويّةُ بالاصطفاءِ والأُخْرَوِيّةُ بالصَّلاح؟

---

(١) هكذا أورده الطيبي، وهكذا هو في نص «الكشاف» من (ط)، لكن في الأصل الخطي للكشاف وفي النسخ المطبوعة منه: «رغب».

(٢) «المُغْرب في ترتيب المُعْرِب» (١: ٢٧٦).

لم يكن أحدٌ أولىٰ بالرغبةِ في طريقتِه منه. ﴿إِذْ قَالَ﴾ ظرفٌ لـ﴿ٱصْطَفَيْنَٰهُ﴾، أي: اخترناه في ذلكَ الوقت، **أو انتصبَ بإضمارِ «اذكر» استشهادًا علىٰ ما ذُكِرَ** من حالِه، كأنه قيل: اذكرْ ذلكَ الوقتَ؛ لتَعلم أنه المصطفىٰ الصالحُ الذي لا يُرغبُ عن ملّةِ مثلِه، **ومعنىٰ ﴿قَالَ لَهُۥ... أَسْلِمْ﴾: أخطرَ بباله النظرَ** في الدلائلِ المؤديةِ إلىٰ المعرفةِ والإسلام، فقال: أسلمتُ، أي: فنظرَ وعرف. وقيل: ﴿أَسْلِمْ﴾ أي: أذعِنْ وأطِعْ، ورُوِيَ أنّ عبدَ اللّٰـهِ بنَ سَلَامٍ دعا ابنَيْ أخيه سَلَمةَ ومُهاجرًا إلىٰ الإسلام فقال لهما: قد علمنا أن اللـهَ تعالىٰ قالَ في التوراة: إني باعثٌ من ولدِ إسماعيلَ نبيًّا اسمه أحمدُ، فمنْ آمنَ به فقد اهتدىٰ ....

قلتُ: أمّا الاصطفاءُ بالنُّبوة فهُو أقصَى شَرَفِ الإنسان ومُنتَهَىٰ دَرجاتِ العبادِ في الدُّنيا، وأمّا الصَّلاحُ في الآخِرة فكذلك؛ لأنّ الصَّلاحَ كما قال هُو: «الاستقامةُ على الخَيْر»، ولا ارتيابَ أنّ الأحوالَ العاجِلةَ وإن وُصِفَت بالصَّلاح في بعضِ الأوقاتِ لكنْ لا تَخْلو مِن شائبةِ فَسَادٍ وخَلَلٍ، ولا يَصْفُو ذلك إلّا في الآخِرَة، خصُوصاً لزُمرةِ الأنبياء؛ لأنّ الاستقامةَ لا تكونُ إلّا لَمن فازَ بالقَدْحِ المُعَلَّىٰ ونالَ المقامَ الأسْنَىٰ، وهُم الأنبياءُ، ومِن ثَمَّ كانت هذه المَرتَبةُ مطلوبةً للأنبياء والمُرسَلينَ، قال عليه السلامُ: ﴿وَأَلْحِقْنِي بِٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [الشعراء: ٨٣] وغيرَها منَ الآيات.

قولُه: (**أوِ انتَصبَ بإضمارِ «اذكُر» استشهاداً علىٰ ما ذُكِرَ**)، يعني: تكونُ جُمْلةً مقطوعةً مستأنَفةً مشتمِلةً على بيانِ الموجَبِ لكونِه مُصطفى.

قولُه: (**ومعنىٰ: ﴿قَالَ لَهُۥ... أَسْلِمْ﴾: أخطرَ ببالِهِ النظَر**) يُريدُ أنّ «أسلِمْ» أمرٌ جارٍ علىٰ المَجاز علىٰ نَحْوِ قولِه تعالىٰ: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ [البقرة: ١١٧]، إذ ليسَ ثمَّةَ أمرٌ ولا جوابُه، فإنّ هذه الواقعةَ في بَدْءِ حالِه فلا يكونُ إلّا الإلهامُ، وفي كلام المصنِّف إشعارٌ به وهُو قولُه: «والإسلامُ قَبْلَ ذلك»(١)، هذا إذا أُريدَ بالإسلامِ الإيمانُ والتصديقُ، وأمّا إذا أُريدَ به الإذعانُ والطاعةُ فالأمرُ على الحقيقة، وإليه الإشارةُ بقولِه: «وقيل: أسلِمْ، أي: أذعِنْ».

---

(١) «الكشاف» (١: ١٨٤).

ورَشَد، ومن لم يؤمنْ به فهوَ مَلعون، فأسلمَ سلمةُ وأبىٰ مهاجرٌ أن يُسلم، فنزلتْ.

[﴿وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبْرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَٰبَنِيَّ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ ١٣٢]

قُرِئَ: (وأوصىٰ) وهيَ في مصاحفِ أهلِ الحجازِ والشام، **والضميرُ في** ﴿بِهَآ﴾ **لقوله**: ﴿أَسْلَمْتُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ علىٰ تأويلِ الكلمةِ والجملة، ونحوُه رجوعُ الضميرِ في قوله: ﴿وَجَعَلَهَا كَلِمَةًۢ بَاقِيَةً فِى عَقِبِهِۦ﴾ [الزخرف: ٢٨] إلىٰ قوله: ﴿إِنَّنِى بَرَآءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ * إِلَّا ٱلَّذِى فَطَرَنِى﴾ [الزخرف: ٢٦-٢٧]. وقولُه: ﴿كَلِمَةًۢ بَاقِيَةً﴾ دليلٌ علىٰ أنّ التأنيثَ علىٰ تأويلِ الكلمة. ....

قولُه: (**وقُرِئَ: وأَوْصَىٰ**)، وهي قراءةُ نافع وابنِ عامر، والباقونَ: ووَصَّىٰ[1]. قال الزجَّاجُ: و«وَصَّى» أبلغُ مِن «أَوْصَى»؛ لأنّ الثانيَ جائزٌ أن يكونَ قال لهم مرةً واحدةً، و«وَصَّى» لا يكونُ إلا لمَرّاتٍ كثيرة[2].

وقال القاضي: التوصيةُ هو التقَدُّم إلىٰ الغيرِ بفعلٍ فيه صَلاحٌ وقُرْبةٌ، وأصلُها الوَصْل، يقال: وَصَّاه: إذا وَصَلَهُ، وفَصَّاه إذا فَصَله، كأن المُوصيَ يَصِلُ فعلَه بفِعلِ المُوصَىٰ[3].

قولُه: (**والضميرُ في** ﴿بِهَآ﴾ **لقولِه**: ﴿أَسْلَمْتُ﴾)، قال الزجَّاج: الهاءُ ترجعُ إلىٰ[4] المِلَّة؛ لأنّ إسلامَه هُو إظهارُ طريقتِه وسُنَّتِه، يَدُلُّ عليه قولُه: ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِـۧمَ﴾[5]، يُريدُ أنّ قولَه: ﴿أَسْلَمْتُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ في معنىٰ الإسلام، والدِّينُ هُو المِلَّةُ، والضَّميرُ راجعٌ إلىٰ معنىٰ هذا القولِ بهذا الاعتبارِ، ويُساعِدُ عليه ما قبلَه، وهُو قولُه: ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِـۧمَ﴾.

(١) والقراءتان متوافقتان في المعنىٰ، غير أنّ التشديدَ فيه معنىٰ تكرير الفعل، فكأنّه أبلغ في المعنىٰ، وهو الاختيار، لإجماع أكثر القرّاء عليه، ولزيادة الفائدة التي فيه. انتهىٰ من «الكشف عن وجوه القراءات» (١: ٢٦٥).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٢١١).

(٣) «أنوار التنزيل» (١: ٤٠٤).

(٤) في (ف): «علىٰ».

(٥) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٢١١).

﴿وَيَعْقُوبُ﴾ عَطْفٌ علىٰ إبراهيمَ داخلٌ في حكمِه، والمعنىٰ: ووصّىٰ بها يعقوبُ بنيه أيضًا. وقُرِئَ (ويعقوبَ) بالنصبِ عطفًا علىٰ ﴿بَنِيهِ﴾، ومعناه: ووصّىٰ بها إبراهيمُ بنيه ونافلتَه يعقوبَ. ﴿يَٰبَنِيَّ﴾ علىٰ إضمارِ القولِ عندَ البصريّين، وعندَ الكوفيّين يتعلّقُ بـ﴿وَصَّىٰ﴾؛ لأنه في معنىٰ القول، ونحوُه قولُ القائل:

رجلانِ من ضَبَّةَ أخبرانا إنّا رأينـا رَجُـلًا عُريانـا

بكسرِ الهمزة، **فهو بتقديرِ القولِ عندنا**، وعندَهم يتعلّقُ بفعلِ الإخبار. وفي قراءةِ أُبيّ وابنِ مسعود: (أنْ يا بَنيَّ)..

وقلتُ: هذا هُو الحقُّ؛ لأنّ قولَه: ﴿إِذْ قَالَ لَهُۥ رَبُّهُۥٓ أَسْلِمْ﴾ كما قال المصنِّفُ: «استشهاداً على ما ذُكِر»، يعني يُستبعَدُ منَ العاقلِ المميِّزِ أن يَرغَبَ عن مِلَّةِ إبراهيمَ، والحالُ أنه مُصطفىً في الدُّنيا صالحٌ في الآخرة. وإن شئتَ فاذكُرْ ذلك الوقتَ الذي أظهَرَ المِلَّةَ الواضِحَة، وحينَ قال له ربُّه: أسلِمْ، قال: أسلَمتُ لربِّ العالَمين، ليُظهِرَ لك إنابَته وإخْباتَه ويَنصُرَه، عَطَفَ قولَهُ: ﴿وَوَصَّىٰ﴾ علىٰ ﴿قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، أي: اذكُرْ إذْ قال اللهُ له: أسلِمْ[1]، فامتَثَلَ أمرَه وأسلَمَ، وما اكتفَى به، بل ضَمَّ معَه توصِيةَ بَنيه بالإسلام، والذي يدُلُّ عليه قولُه: ﴿يَٰبَنِيَّ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [البقرة: ١٣٢]؛ لأنه الموصَى به، وهُو مطابِقٌ لقولِه: ﴿أَسْلَمْتُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، وإنّما ضَمَّ الوَصِيَّةَ إلىٰ امتثالِ الأمرِ لحُنُوِّه وحَدَبه[2] علىٰ ذُرِّيتِه فلم يَخُصَّ نَفْسَه بما نالَه منَ الفضلِ والكرامة، بل شارَكَ ذُرِّيتَه مَعه، ومِثلُه قولُه تعالىٰ: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِي﴾ [البقرة: ١٢٤].

قولُه: (مِن ضَبَّـةَ): اسمُ قبيلةٍ، الجَوهري: وضَبَّةُ بنُ أُدٍّ عمُّ تميم بن مُـرٍّ.

قولُه: (فهُو في تقديرِ[3] القولِ عندَنا)؛ لأنه لو تعَلَّـقَ بـ«أَخْبَرانا» لكان «إنّ» مفتوحة.

---

(١) من قوله: «قال: أسلمت» إلىٰ هنا ساقط من (ط).

(٢) وهو الشفقةُ والعطف.

(٣) كذا في الأصول الخطية ونصّ «الكشاف» من (ط)، لكن في الأصل الخطي منه والمطبوع: «بتقدير».

﴿ٱصۡطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِّينَ﴾: أعطاكم الدِّينَ الذي هو صفوةُ الأديان، وهو دينُ الإسلام، ووفَّقكم للأخذِ به.

﴿فَلَا تَمُوتُنَّ﴾ معناه: فلا يكنْ موتُكم إلا علىٰ حالِ كونِكم ثابتينَ علىٰ الإسلام؛ فالنهيُ في الحقيقةِ عن كونِهم علىٰ خلافِ حالِ الإسلام إذا ماتوا **كقولِك: لا تصلِّ إلّا وأنت خاشع**، فلا تنهاهُ عن الصّلاةِ ولكن عن تركِ الخشوعِ في حالِ صلاتِه..........

قولُه: (﴿فَلَا تَمُوتُنَّ﴾ معناهُ: فلا يكنْ موتُكم)، أي: ﴿لَاتَمُوتُنَّ﴾ لا يَستقيمُ إجراؤه علىٰ ظاهرِه؛ لأنّهم نُهوا عنِ الموت، وذلك ليس بمقدورِهم، وإنّما يُنْهَىٰ المكلَّفُ عمّا له ترْكُه، لكنّ معناه: فلا يكُنْ موتُكم[١] إلّا علىٰ حالِ كونِكم ثابِتينَ علىٰ الإسلام، وهذا أيضاً لا يَستقيمُ علىٰ ظاهرِه؛ لأنّ الـمَنْهيَّ الموتُ، والموتُ مما لا يُنهَى، فرَجَعَ حاصِلُه إلى أنْ يُنهَىٰ الإنسانُ عن أن يوجَدَ علىٰ حالةٍ يُدرِكُه الموتُ وهُو علىٰ غيرِ الإسلام، وهذا معنى قولِه: «فالنَّهيُ في الحقيقة عن كونِهم على خلافِ حالِ الإسلام إذا ماتُوا».

قال الزجّاج: هذا علىٰ سَعَةِ الكلام نحوَ قولِهم: لا أَرينَّك هاهُنا، فلفظُ النَّهي للمتكلِّم، وهُو في الحقيقة للمخاطَب، أي: لا تكونَنَّ هاهُنا، فإنْ كنتَ هاهُنا رأيتُـك، المعنى: الزَموا الإسلامَ، فإذا أدرَكَكُمُ الموتُ صادَفَكم مسلمينَ[٢].

وقلتُ: الآيةُ مِثلُ المثال، وفيه ترَقٍّ بلازمٍ آخَرَ لقولِه: «فلا تَموتُنَّ: معناهُ: فلا يكُنْ موتُكم».

قولُه: (**كقولِك: لا تُصلِّ إلّا وأنتَ خاشِع**) نَهى عن فعلِ الصَّلاة، ومُطلَقُ الصَّلاةِ لا يُنهَى عنها، لكنّ معناه: لا تكنْ صَلاتُك إلّا علىٰ الخُشوع، فيَرجعُ معناهُ إلىٰ أن يكونَ المَنْهيُّ الإنسانَ عن حالةٍ هِي غيرُ حالة الخُشوع، فيكونُ في الآية كنايةٌ تلويحيَّة[٣].

---

(١) من قوله: «أي: لا تموتن» إلىٰ هنا ساقط من (ط).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٢١٢).

(٣) وقد سبقَ تعريفُها، وأنّها الكنايةُ التي تكثر فيها الوسائطُ بين اللازم والملزوم.

فإن قلتَ: فأيُّ نُكتةٍ في إدخالِ حرفِ النهْي علىٰ الصلاة، وليسَ بمنهيٍّ عنها؟ قلتُ: النكتةُ فيه: إظهارُ أنّ الصلاةَ التي لا خشوعَ فيها كَلَا صلاة، فكأنه قال: أنْهاكَ عنها إذا لم تصلِّها علىٰ هذه الحالة، ألا تَرىٰ إلىٰ قولِه ﷺ: «لا صلاةَ لجارِ المسجدِ إلا في المسجد»؟ فإنه كالتصريحِ بقولك لجارِ المسجد: لا تصلِّ إلا في المسجد، وكذلكَ المعنىٰ في الآيةِ إظهارُ أنّ موتَهم لا علىٰ حالِ الثباتِ علىٰ الإسلامِ موتٌ لا خيرَ فيه، وأنه ليسَ بموتِ السّعداء، وأنّ مِن حقِّ هذا الموتِ أن لا يَحُلّ فيهم.

قولُه: (**فإنْ قُلتَ: وأيُّ نُكْتةٍ في إدخالِ حَرْف النَّهي؟**) حاصلُ السؤال: إذا كان المَنْهيُّ عنه الحالةَ التي هِي على غيرِ الخُشوع في الصَّلاة، والحالةَ التي يُدرِكُهُم الموتُ عليها وهُم على غيرِ الإسلام، فلمَ نَهىٰ عنِ الصَّلاة وعنِ الموت، وما الفائدةُ فيه؟

وخلاصةُ الجَواب: أنّ الصَّلاةَ أو الموتَ إذا قُصِدَ بالنَّهيِ عنهُما نَهْيُ حالةٍ يَقَعانِ فيها إرادةً للفضيلةِ والخَيْريّة، كان أبلَغَ مما[1] إذا قَصَدْتَ نَفْيَ الفضيلةِ والخَيْريّة ابتداءً.

فإنْ قلتَ: هذا يُناقضُ ما سَبَقَ في تفسيرِ قولِه تعالىٰ: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا﴾ [البقرة: ٢٨] أنّ إنكارَ الحالِ لِيُتبِعَها إنكارَ الذاتِ أبلَغُ مِنَ العكس.

قلتُ: الأبلَغيَّةُ وعَدَمُها باعتبارِ العُدولِ عن مُقتضَىٰ الظاهِر، فإنّ المُقتضيَ هنالك إنكارُ ذاتِ الكُفْر، فعدَلَ إلىٰ إنكارِ الحال، فيَلزَمُ منهُ إنكارُ الذاتِ علىٰ طريقِ الكِناية. وهاهُنا المُقتضي نَفْيُ الفضيلة، فعَدَلَ إلىٰ نَفْيِ الذاتِ ليَلزَمَ منهُ نَفْيُ الفضيلةِ على سَبيلِ الكِناية. والحاصلُ أنّ في العُدولِ عن الظاهِر مُبالغةً ليست في ارتكابِ الظاهر، ولهذا قال صاحبُ «المِفتاح»: ولأمرٍ ما تجِدُ أربابَ البلاغة وفُرسانَ الطِّرادِ يَستكثرونَ مِن هذا الفنِّ، وإنه في عِلم البيانِ يُسَمَّى بالكِناية[2]. فقولُه أيضاً: «أَنْ لا يَحُلَّ فيهِم» كِنايةٌ إيمائيّةٌ[3] علىٰ نحوِ قولِه:

---

(١) قوله: «مما» أثبتناه من (ط)، وسقطت من الأصول الأخرى.

(٢) «مفتاح العلوم» ص٧٦.

(٣) سبق تعريفُها، وأنّها الكنايةُ التي تقِلُّ فيها الوسائط أو تنعدمُ بلا خفاء.

وتقولُ في الأمرِ أيضًا: مُتْ وأنتَ شهيد، وليسَ مرادُكَ الأمرَ بالموت، ولكن بالكونِ علىٰ صفةِ الشهداء إذا مات، وإنما أمرتَه بالموتِ اعتدادًا منكَ بميتَتِه، وإظهارًا لفضلِها علىٰ غيرِها وأنها حقيقةٌ بأن يُحَثَّ عليها.

[﴿ أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ ٱلْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِنۢ بَعْدِى قَالُواْ نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ ﴾ ١٣٣]

﴿ أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ ﴾ «أمْ» هي المنقطعة، ومعنىٰ الهمزةِ فيها: الإنكار. والشهداءُ: جمعُ شهيد، بمعنىٰ الحاضر، أي: ما كنتُم حاضرينَ يعقوبَ عليه السلام إذ حَضَرَه الموتُ، أي: حينَ احتُضِر، والخطابُ للمؤمنينَ بمعنىٰ: ما شاهدتم ذلكَ..............

فما جازَه جودٌ ولا حَلَّ دونَه[١]

قولُه: (وأنها حقيقةٌ بأنْ يُحَثَّ عليها)، هذا غايةُ المبالغة، فأكرِمْ بفضيلةٍ يُرامُ لإدراكِها الموتُ، وحسْبُ المنايا أن يَكُنَّ أمانيا[٢].

قولُه: («أم» هِي المُنقطِعةُ، ومعنىٰ الهمزةِ فيها: الإنكارُ). قالوا: هذه «أم» الكائنةُ بمعنىٰ بلْ والهمزة، كأنه قيل: بل أكنتُم شُهَداءَ، أذِنَتْ بالإضرابِ عمّا قبلَها وبالإضرابِ عما بعدَها، أي: ما كنتُم شُهَداءَ، والإضرابُ: الإعراضُ عن الشيءِ بعدَ الإقبالِ عليه. وقالوا: وهِي «أم» المُنقطِعةُ الواقعةُ في الخبَر، فإنه تعالىٰ لمّا أخبَرَ أولاً أنّ إبراهيمَ ويعقوبَ وَصَّيا بَنيهِما بالإسلامِ، ثُمَّ أعرَضَ عن هذا الخبَر، وأقبَلَ علىٰ الاستفهام تنبيهاً علىٰ أنّ الاستفهامَ علىٰ سَبيلِ الإنكارِ هاهُنا أهمُّ، فقال: ﴿ أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ ﴾، يعني ما كنتُم حاضِرينَ بل حصَلَ لكُمُ العِلمُ بهذا المعنىٰ

---

(١) شطرُ بيتٍ لأبي نواس، سبق تخريجُه.

(٢) فيه اقتباسٌ من قول المتنبي:

كفى بك داءً أن ترى الموتَ شافيا ... وحَسْبُ المنايـا أنْ يَكُـنَّ أمانيـا

وإنمـا حصلَ لكم العلمُ به من طريقِ الوحي. وقيل: **الخطابُ لليهود**؛ لأنهم كانوا يقولون: ما مات نبيٌّ إلا علىٰ اليهوديّة، إلا أنهم لو شَهِدوه وسَمِعوا ما قالَه لبَنِيْه وما قالوه؛ لظهر لهم حرصُه علىٰ ملَّة الإسلام، ولَمَا ادَّعَوا علَيه اليهوديةَ، فالآيةُ منافيةٌ لقولِهم فكيفَ يقالُ لهم: ﴿أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ﴾؟ ....

مِن طريق الوَحْي امتناناً منهُ؛ لأنَّ المؤمنينَ كانوا يقولونَ: إنَّ إبراهيمَ حَرَّضَ بَنِيهِ على التوحيدِ ومِلَّةِ الإسلام يفتَخرونَ بذلك.

وقولُه: (**وقيل: الخِطابُ لليهود**)، على هذا القولِ أيضاً وقَعَتْ «أَمْ» في الخبَرِ؛ لأنه لمّا أخبَرَ عنِ الوَصِيَّة أعرَضَ عنِ الإخبارِ وأقبَلَ علىٰ الاستفهام علىٰ سَبيلِ الإنكار؛ لأنه أَهمُّ؛ لأنّهم كانوا يقولونَ لرسُولِ الله ﷺ: «ألستَ تَعلَمُ أنّ يعقوبَ عليه السلامُ يومَ ماتَ أوصَىٰ بَـنِيه باليَهوديّة»[1]، فقال تعالىٰ: ﴿أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ﴾ إنكارٌ، أي: ما كنتُم حاضِرينَ إذْ حضَرَ يعقوبَ الموتُ وقال لبَنِيهِ ما قال، لكنَّ جارَ الله[2] رَدَّ هذا القولَ وقال: إنّهم لو شَهِدوا يعقوبَ وسَمِعوا قولَه لبَنِيه حينَ احتُضِرَ لَعَلِموا حِرْصَه على الإسلام ولم يقولوا: إنه وَصَّىٰ بَنِيه باليَهوديّة، فالآيةُ مُنافِيةٌ لقولِهم، لِما ذُكِرَ فيها مِن قولِه: ﴿نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ﴾ إلى آخِرِه، فيَمتنعُ أن يقالَ لهم: ﴿أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ﴾ إنكاراً عليهم، فإنَّ الإنكارَ عليهم إنّما يَصحُّ أنْ لو كان مضمونُ هذه الآية مُوافقاً لقولهِم بأنْ يُقالَ مَثلاً بدَلَ قولِه: ﴿نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ﴾ يكونُ يَهُودياً، ثم قال: «ولكنّ الوَجْهَ أن توجدَ[3] أمْ مُتصلة»، ولّما لم يَجُزْ أن تقعَ المتّصلةُ إلّا في الاستفهام يُقدَّرُ محذوفٌ مثل: أتَدَّعُونَ أنّ الأنبياءَ كانوا هُوداً، ثُمَّ يُعطَفُ عليه بأم المتّصلةِ فيقال: أمْ كنتُم شُهَداءَ، على سَبيلِ التقريرِ للمشاهَدة، والإنكارِ للدَّعوىٰ كما في قولِه تعالىٰ: ﴿قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِندَ ٱللَّهِ عَهْدًا فَلَن يُخْلِفَ ٱللَّهُ عَهْدَهُۥٓ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٨٠]، وقولِه: ﴿ءَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ١٤٠].

---

(١) ذكره الواحديّ في «أسباب النزول» ص٧٥.

(٢) يعني الزمخشريّ.

(٣) في «الكشاف» (١: ١٩٣): «أن تكونَ».

ولكنّ الوجهَ أن تكونَ «أم» متصلةً علىٰ أن يُقدَّر قَبْلَها محذوفٌ؛ كأنه قيل: أتدَّعون علىٰ

قولُه: (**ولكنّ الوَجْهَ أن تكونَ «أمْ» متّصلةً**) يعني أنّ الخِطابَ إذا كان معَ اليَهُودِ والإنكارَ واردٌ على قولِهِم: ما ماتَ نبيٌّ إلّا علىٰ اليَهُوديّة، الوَجْهُ أن تُجعَلَ «أمْ» متّصِلةً وعليه النَّظْمُ؛ لأنهُ تعالىٰ لـمّا قـرَّرَ أنّ إبراهيمَ عليه السلامُ وَصَّىٰ بَنِيه ويعقوبَ بالتمسُّكِ بالتوحيدِ والإسلام والعَضِّ عليه بالنواجِذ[١]، وَبَّخَ اليهودَ علىٰ قولِهِم: ما ماتَ نبيٌّ إلّا على اليَهُوديّة بقولِه: ﴿أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ﴾، قال بعضُ فُضلاءِ العَصْر: وفيه إشكالٌ؛ لأنّ «أم» المتّصِلَة تَقتَضي السؤالَ عن تَعيينِ أحدِ الأمرَيْنِ، وهاهُنا كلُّ واحدٍ مِن دَعوىٰ اليَهُوديّة علىٰ الأنبياءِ وحضُورِ أوائِلهم حينَ احتُضِرَ يعقوبُ[٢] ووَصَّى بَنِيه بالتوحيدِ، معلومٌ عندَ المتكلِّم.

وأجابَ عنهُ: أنه لمّا كان الأمرانِ متساويَيْنِ في كوْنِ كلِّ واحدٍ منهُما ممّا لا يَصدُرُ عن العُقَلاء لكونِ أحدِهما ادّعاءً لشيءٍ من غيرِ عِلم، والثاني: ادّعاءً له معَ العِلم بخلافِه لكونِ هذا القولِ يقتَضي عدَمَ حضُورِهم، فإذا سُئِلوا عن ذلك فلا شكَّ أنّهم لا يُجيبونَ بتعيينِ الأمرِ الأوّل، فيتعيَّنُ أن يُجيبوا بتَعيينِ الأمرِ الثاني، فحينَـئذٍ يَندرجُ في ذلك إلزامُهم وتقريعُهم. يعني: إذا عرَفتُم بأنّ أوائلَكُم كانوا مُشاهِدينَ له إذْ حَرَّضَ بَنِيه علىٰ التوحيدِ، ودَعَاهُم إلىٰ الإسلام، وعَلِمتُم ذلك، فما بالُكم تَدَّعُونَ علىٰ الأنبياءِ ما هُم عنهُ بُرَآء[٣].

وقلتُ: تلخيصُه أنّ السؤالَ تبكيتٌ وإلزام، سُئِلوا عن أمرَيْنِ أيُّهما اختَاروا لزِمَتْهُم الحُجة، كأنهُ قيل: أيُّها المُعانِدونَ، أتَدَّعُونَ علىٰ الأنبياءِ اليَهُوديَّة دعوى مجرَّدةً غيرَ مُسنَدة[٤] إلىٰ دليل، أم تَدَّعونَ حضُورَ أوائِلكم حينَ وَصَّىٰ يعقوبُ بَنِيه؟ فلا بُدَّ أن يختاروا الثانيَ، فيقولوا: إنّ أوائـلَنا كانوا مشاهِدينَ لهُ، إذا أرادَ بَنِيه، فيقالُ لهم: أنتُم قد عَلِمتُم حضُورَ أوائِلكم عندَ الوَصِيَّةِ بالتوحيد، فما لكُم تُعانِدونَ وتَدَّعونَ علىٰ الأنبياءِ ما هُم عنهُ بُرَآءُ؟ واللهُ أعلم.

---

(١) وهو كنايةٌ عن شدَّةِ الحرصِ والتمسُّك.
(٢) في (ح): «احضر يعقوب».
(٣) لتمام الفائدة، انظر: «مفاتيح الغيب» (٤: ٦٨).
(٤) في (ط): «مستندة».

الأنبياءِ اليهوديّة، ﴿أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ ٱلْمَوْتُ﴾ يعني: أن أوائلكم من بني إسرائيلَ كانوا مشاهِدينَ له إذ أراد بَنِيه علىٰ التوحيدِ وملَّةِ الإسلام، **وقد علمتُم ذلكَ** فما لكم تدَّعون علىٰ الأنبياء ما هم منه بُرَآء؟! وقُرِئ: (حَضِر) بكسرِ الضاد وهي لغةٌ. ﴿مَا تَعْبُدُونَ﴾: أيَّ شيءٍ تعبدون ....

وقيل: وتمامُ تقريرِه أنْ تقولَ: إذا كان المرادُ بالهمزة و«أمْ» حقيقةَ الاستفهام يَدُلُّ علىٰ ثبوتِ أحدِهما، ويكونُ السؤالُ عن التعيين، والمرادُ هنا ليسَ حقيقةَ الاستفهام بل التقريرُ، أي: ثبوتُ أحدِهما وتقريرُه مِن غيرِ معنىٰ استفهام، ويكونُ إشارةً إلىٰ أنّ أحدَهما، وهُو كونُهم شُهَداءَ، حاصلٌ، ويَلزَمُ منهُ إنكارُ ادّعاءِ اليهودِ؛ لأنّ شُهودَهم يُنافي ذلك الادّعاءَ، ثُمّ اعلَمْ أنّ الإنكارَ هُنا بمعنى: لِمَ كان، لا بمعنى: لم يكُنْ[1].

وقولُه: (**وقد عَلِمتُم ذلك**) بعدَ بَيانِ أنّ أوائلَهم كانوا المشاهِدينَ، إذْ أرادَ بَنِيه علىٰ الإسلام، أي: وقد عَلِمتُم ذلك، فكأنّكم شاهَدتُموهُ إذْ ذاكَ، فما لكُم تَدَّعُونَ عليهِم ما هُم منهُ بُرَآءُ؟

وقلتُ وبالله التوفيق: إنّ هذا الأسلوبَ مِن بابِ التقسيم الحاصِر، نحوُه قولُه تعالىٰ: ﴿ذَٰلِكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ ۖ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ أَجْمَعُوٓاْ أَمْرَهُمْ وَهُمْ يَمْكُرُونَ﴾ [يوسف: ١٠٢]، قال المصنِّفُ: «هذا تهكُّمٌ بقُرَيشٍ وبمِن كذَّبه[2]؛ لأنه لم يَخْفَ علىٰ أحدٍ منَ المكذِّبينَ أنه لم يكُنْ مِن حَمَلةِ هذا الحديث وأشباهِه، ولا لَقِيَ فيها أحَداً ولا سَمِعَ منهُ، ولم يكُنْ مِن عِلم قومِه، فإذا أخبَرَ بِهِ وقَصَّه هذا القَصَصَ العجيبَ الذي أعجزَ حَمَلتَه ورُواتَه، لم يقَعْ شُبهةٌ في أنهُ ليس منهُ وأنه مِن جهةِ الوَحْي»[3]، وقولُه تعالىٰ: ﴿وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلْغَرْبِيِّ إِذْ قَضَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَى ٱلْأَمْرَ وَمَا كُنتَ مِنَ ٱلشَّٰهِدِينَ﴾ إلىٰ قولِه: ﴿وَمَا كُنتَ ثَاوِيًا فِىٓ أَهْلِ مَدْيَنَ تَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِنَا وَلَٰكِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ﴾ [القصص: ٤٤-٤٥].

---

(١) هذه الفقرة ـ من قوله: «قوله: ولكن الوجه» إلىٰ هنا ـ وردت في (ط) بعد الفقرة التالية.

(٢) في (ف): «من كذبه».

(٣) انظر: (١٣: ٤٤٣-٤٤٤).

....

ومنَ التقسيمِ قولُ الزجَّاجِ في قولِه تعالىٰ: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَٰهِـۧمَ فِى رَبِّهِۦٓ﴾ [البقرة: ٢٥٨] «هذا حُجَّةٌ علىٰ أهلِ الكتابِ؛ لأنه نَبأٌ لا يجوزُ أن يعلَمَه إلّا مَن وقَفَ عليه بقراءةِ كتابٍ، أو تعليمِ مُعلِّم، أو بوَحْيٍ منَ الله تعالىٰ، وقد عَلِموا أنه ﷺ أُمِّيٌّ، وأنه لم يَعلَم التَّوراةَ والإنجيل، فلم يَبْقَ وجهٌ يُعلَمُ أنّ هذا الإخبارَ منهُ إلّا الوحيَ»(١).

وتنزيلُ هذا التقريرِ علىٰ هذا المقامِ أن يُقال: إنّكم أيُّها المؤمنونَ تقولونَ: إنّ يعقوبَ حينَ احتُضِرَ وَصَّىٰ بَنِيه بالتوحيدِ والإسلام، وهُو حَقٌّ وصِدقٌ، ولكنْ ما عَلِمْتُم ذلك مِن طريقِ استِدلالٍ، ولا قراءةِ كتابٍ، ولا تَعليم معلِّم، ولا كنتُم حاضِرينَ حينَ احتُضِرَ ووَصَّىٰ بالتوحيد، فلم يَبْقَ إلّا طريقُ الوَحْي، هذا إشارةٌ إلىٰ معنىٰ الحَصْرِ في قولِ المصنِّف: «إنّما حصَلَ لكُمُ العِلمُ مِن طريقِ الوَحْي».

فإن قلتَ: فلِمَ خَصَّ الإنكارَ بطريقِ المشاهَدة دونَ الطُّرُق الأُخرىٰ علىٰ أنّ طريقَ التعليمِ أوْلىٰ بالإنكارِ كما قال في قولِه تعالىٰ: ﴿ذَٰلِكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ ۚ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَٰمَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ﴾ [آل عمران: ٤٤]، فإن قُلتَ: لِمَ نُفِيَتِ المشاهَدةُ وانتفاؤها معلومٌ بغيرِ شُبْهةٍ، وتُرِكَ نَفْيُ استماعِ الأنباءِ مِن حُفّاظِها وهُو موهوم؟

قلتُ(٢): «كانَ معلوماً عندَهم عِلماً يقيناً أنه ليس مِن أهلِ السَّماعِ والقراءة، وكانوا مُنكِرينَ للوَحْي فلم يَبْقَ إلّا المشاهَدةُ، وهِي في غايَةِ الاستبعادِ والاستحالة، فنُفِيَتْ علىٰ سبيلِ التهَكُّم بالمُنكِرينَ للوَحْي معَ عِلمِهم بأنه لا سَماعَ لهُ ولا قراءة»(٣). كذا هاهُنا بقِيَ ما هُو مُستبعَدٌ مُستحيلٌ ليَثْبُتَ ما هُو المقصُودُ بالطريقِ البُرهَانيِّ امتناناً منهُ تعالى عليهِم، وإليه الإشارةُ بقولِه: «أي: ما شاهَدتُم ذلك، وإنّما حصَلَ لكُمُ العِلمُ به من طريقِ الوَحْي».

وهذا التقريرُ لا يستقيمُ إذا كان الخِطابُ معَ اليهود؛ لأنّ القولَ الذي وقَعَ الإنكارُ في

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٣٤٠).

(٢) القائل هو الزمخشري. انظر: (٤: ١٠٦).

(٣) انتهىٰ كلامُ الزمخشريِّ، انظر: (٤: ١٠٦).

....

طريقِه ينبغي أن يكونَ مُقرَّراً في نفْسِه مذكوراً بعدَ ذِكْرِ طُرُقِه المَنْفيّة حتّى يَصِحَّ، فلو أُريدَ الإنكارُ علىٰ طريقِ قولِهم، لَوجَبَ أن يُذكَرَ بعدَ إنكارِ طريقِ المشاهَدة، وأن يُقالَ: أَمْ كنتُم شُهَداءَ إذْ حَضَرَ يعقوبَ الموتُ إذْ قال لبَنِيه ما تَتَّبِعُونَ مِن بعدي منَ المِلَل؟ قالوا: نَتَّبِعُ مِلَّتَك ومِلَّةَ آبائكَ وهِي اليَهُوديّة، وحينَ ذَكَرَ ما يُخالفُه مِن قولِه: ﴿نَعۡبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبۡرَٰهِـۧمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ﴾ إلى قولِه: ﴿وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ﴾ لا يَصِحُّ الإنكارُ عليهم على ما مرَّ؛ لأنه لو تَقَرَّرَ عندَهم هذه المُقاوَلةُ لَظَهَر لهم حِرصُه على التوحيد، ولَمّا ادَّعَوا عليه اليَهودية.

والحاصلُ: أنّ الإضرابَ عن الكلامِ السابقِ وإنكارَ اللاحقِ يَأبىٰ أن يكونَ الخِطابُ معَ اليهود، ولهذا قال: «فالآيةُ مُنافِيةٌ لقولِهم»، فكيفَ يُقالُ لهم: ﴿أَمۡ كُنتُمۡ شُهَدَآءَ﴾؟ ألا ترى[1] أنه حينَ جعَلَ «أَمْ» متَّصِلةً ولم يكنْ لها تعلُّقٌ بالآية السابقة، قال: «ولكنّ الوَجْهَ أن تكونَ أمْ متّصلةً إلىٰ آخرِه»، ويُفهَمُ مِن تقريرِ كلامِه: أنّ «أمْ» إذا كانت مُنقطِعةً، والهمزةُ فيها للتقريرِ على سبيلِ التقريع، جازَ أن يكونَ الخِطابُ معَ اليهود، وذلك أنّهم لمّا قالوا: ما ماتَ نبيٌّ إلّا على اليَهُوديّة، قيل لهم: أتقولونَ هذا القولَ معَ أنّكم كنتُم شُهَداءَ إذْ حَضَرَ يعقوبَ الموتُ، أي: أوائلُكم كانوا شاهِدينَ له إذْ أراد بَنِيهِ على التوحيدِ ومِلّةِ الإسلام، والنَّظْمُ لا يَأْباه، وذلك أنّ قصّةَ إبراهيمَ عليه السلام بجُملتِها كما ذكَرْنا معطوفةٌ على قصَّةِ بني إسرائيلَ، والجامعُ: الامتنانُ عليهِم بالنِّعمةِ التي أَنعَمَ اللهُ على آبائهم، وكان مِن حقِّ الظاهِرِ أن يُذكَرَ قولُه: ﴿إِذۡ قَالَ لَهُۥ رَبُّهُۥٓ أَسۡلِمۡۖ قَالَ أَسۡلَمۡتُ لِرَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ بعدَ قولِه: ﴿وَإِذِ ٱبۡتَلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٖ فَأَتَمَّهُنَّۖ﴾ كما قال: «والإسلامُ قبْلَ ذلك» في قولِه: ﴿إِذۡ قَالَ لَهُۥ رَبُّهُۥٓ أَسۡلِمۡ﴾، وإنّما أَخَّرَه ليكونَ ذَريعةً إلىٰ هذا التقريرِ وتخَلُّصاً إلى هذا التفريع[2]، وذلك أنه تعالىٰ لَمّا قال لهُ: ﴿أَسۡلِمۡ﴾، وامتَثَلَ أمرَه وقال: ﴿أَسۡلَمۡتُ﴾، ووَصّى بالإسلامِ بَنِيه، وأرادَ أن يُوبِّخَ اليهودَ على ما قالوهُ، قال: ﴿أَمۡ كُنتُمۡ شُهَدَآءَ﴾، أي: دَعُوا إخبارَنا عن وَصِيَّةِ إبراهيمَ بَنِيه بالتوحيدِ والإسلام، ألستُم حضَرْتُم

(١) في (ف): «ألا ترىٰ إلىٰ».

(٢) في (ط): «التقريع».

و﴿مَا﴾ عامٌّ في كلِّ شيء، فإذا عُلِمَ فُرِّقَ بـ«ما» و«من»، وكفاكَ دليلًا قولُ العلماء: «مَن» لِما يعقل. ولو قيل: مَن تعبدون؟ لم يعمَّ إلا أُولي العلم وحدَهم، ويجوزُ أن يُقال: ﴿مَا تَعۡبُدُونَ﴾ سؤالٌ عن صفةِ المعبودِ كما تقول: ما زيد؟ تريد أفَقِيهٌ أمْ طبيبٌ أم غيرُ ذلك من الصِّفات. و﴿إِبۡرَٰهِـۧمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ﴾ عطفُ بيانٍ لـ﴿ءَابَآئِكَ﴾.

يعقوبَ حينَ وَصَّىٰ بَنِيه بما وَصَّاهُ جَدُّه إبراهيمُ منَ التوحيدِ والإسلام؟ فلِمَ تقولونَ معَ ذلك: ما ماتَ نَبيٌّ إلّا على اليَهُوديّة؟

ولا مانعَ على هذا التقريرِ أن نجعَلَ الهمزةَ المقدَّرَةَ في ﴿أَمۡ﴾ للإنكارِ كما في «المَعالم»[1]: فإنّهم لّما قالوا: ألستَ تَعلَمُ أنّ يعقوبَ وَصَّىٰ بَنِيه باليَهُوديّة، وكان ذلك كَذِباً ومَيْناً[2]، وإخباراً بما يُخالفُ اعتقادَهم، نُزِّلوا منزلَةَ أنّهم ما كانوا شُهَداءَ، وقيل لهم: كأنّكم ما شَهِدتُم حينَ وَصَّىٰ بَنِيه بالتوحيدِ والإسلام وما اعتقَدتُم ذلك، ولذلك قلتُم ما قُلتُم. واللهُ أعلم.

قولُه: (﴿مَا﴾: عامٌّ في كلِّ شيء)، أي: يُسأَلُ بها عن كلِّ مُبْهَم، فإذا عُرِفَ أنه عاقلٌ خُصَّ بمَن أو غيرُ عاقل خُصَّ بما، فهي مُشترَكٌ في العموم وفي غيرِ العُقَلاء، فلا يتعيَّنُ أحدُ مفهومَيْها إلّا بانتصابِ قرينةٍ مُبيِّنة.

قولُه: (ولو قيل: مَن تَعبُدونَ؟ لم يعُمَّ إلّا أُولي العِلمِ وحدَهم)، الراغب[3]: لم يَعْنِ بقولِه: ﴿مَا تَعۡبُدُونَ مِنۢ بَعۡدِي﴾ العبادةَ المشروعةَ فقطْ، وإنّما عَنَىٰ جميعَ الأعمال[4]، وكأنه دَعاهُم أن لا يتَحرَّوا في أعمالِهم غيرَ وَجْهِ الله عزَّ وجلَّ، ولم يَخَفْ عليهم الاشتغالَ بعبادةِ الأصنام، وإنّما خافَ أن تَشغَلَهم دُنياهم، ولهذا قيل: ما قَطَعَك عنِ الله فهُو طاغُوت، وهذا المعنىٰ تحَرَّاه الشاعرُ بالعبادةِ في قولِه:

---

(١) يعني: «معالم التنزيل» للبغوي (١: ١٥٤) وعبارتُه ثَمّةَ: «يريدُ: ما كُنتُم شُهداءَ».

(٢) وهو الكذِبُ أيضاً. وفيه إيماء إلىٰ قول عدي بن زيد العبادي:

وَقَدَّمَتِ الأديمَ لراهِشَيْهِ ... وألفَىٰ قولَـها كَذِباً ومَينا

(٣) «تفسير الراغب الأصفهاني» (١: ٣٢٠).

(٤) في (ف): «جمع الأعمال».

وجُعل إسماعيلُ ـ وهو عمُّه ـ من جملةِ آبائه؛ لأنّ العمَّ أبٌ، والخالةَ أمّ؛ لانخراطِهما في سِلْكٍ واحدٍ وهو الأخوّة، لا تفاوتَ بينهما، ومنه قولُه ﷺ: «**عمُّ الرّجل صِنْوُ أبيه**»، أي: لا تفاوتَ بينهما كما لا تفاوتَ بين صنَوي النخلة، وقال في العباس: «هذا بقيةُ آبائي»، وقال: «ردُّوا عليَّ أبي فإني أخشىٰ أن تَـفعلَ به قريشٌ **ما فعلتْ ثَـقيفٌ بعروةَ بنِ مسعود**..

فتىً مَلَكَ اللّـذاتِ أن يَعتَبِدْنَـهُ وما كلُّ ذي مُلكٍ لهُنَّ بمالكِ(١)

وقلتُ: ويَعضُدُه تقييدُ الفعلِ بقولِه: ﴿وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ﴾ أي: مُخلَصون.

قولُه: (**عَمُّ الرجُلِ: صِنْوُ أبيه**) مِن قولِ النبيِّ ﷺ لعُمَر في العبّاس رضيَ اللهُ عنهُما: «إنّ عَمَّ الرجُل صِنْوُ أبيه»، أخرجَه التِّرمذيُّ عن عليٍّ رضيَ اللهُ عنه(٢).

الصِّنوُ: المِثْل، وأصلُه أن تَطلُعَ نَخْلتانِ مِن عِرقٍ واحد، أي: أصلُ العبّاس وأصلُ أبي واحدٌ.

الراغب: قدِ استَدَلَّ بالآية مَن مَنَعَ مُقاسَمَةَ الجَدِّ معَ الإخوة، وأسقَطَ الإخوةَ معَ الجَدِّ كما يَسْقُطونَ معَ الأبِ، واستُدِلَّ بها أيضاً علىٰ أنّ العَمَّ يَجري مجرىٰ الأبِ في الولاية علىٰ مالِ الصَّغيرة وتزويجِها، وفي الجُملة أنّ تسميتَهُما أبوَيْنِ(٣) ليس بمُنكَر؛ لأنّ الأعمامَ والأجدادَ معَ الأبِ أقربُ مِن تسميةِ الشَّمس معَ القمرِ القَمَرَيْنِ(٤).

قولُه: (**ما فعَلَتْ ثَقيفٌ بعُروةَ بن مَسْعود**)، رَوَى صاحبُ «جامع الأُصول»: أنّ عُروةَ بنَ

(١) لأبي العتاهية، كما في «ديوانه» ص٣١٤.

(٢) «سنن الترمذي» (٣٦٧٠)، وهو ثابت في «الصحيح» أخرجه البخاري (١٤٦٨)، ومسلم (٩٨٣)، وصححه ابن حبان (٣٢٧٣)، وفيه تمام تخريجه.

(٣) قوله: «أبوين» ساقط في (ح).

(٤) «تفسير الراغب الأصفهاني» (١: ٣٢٠-٣٢١)، وعبارته ثمة: على أن الأعمام والأجداد إذا كانوا مع الأب فتسميتهم بالآباء أقرب، كتسمية الشمس مع القمر قمرين.

وقرأ أُبيٌّ: (وإله إبراهيم) بطرح ﴿ءَابَآئِكَ﴾. وقُرِئَ: (أبيك) وفيه وجهان: أن يكونَ واحدًا، وإبراهيمُ وحدَه عطفُ بيانٍ له؛ وأن يكونَ جمعًا بالواوِ والنّون، قال:

وفدَّيننا بالأبينا

مَسْعود قَدِمَ علىٰ النبيِّ ﷺ وأسلَمَ، واستَأْذَنَه بالرُّجوع، فرَجعَ فدَعَا قومَه إلىٰ الإسلام فأبَوْا، فلمّا كان عندَ الفَجْر قامَ علىٰ غُرفةٍ له فأذَّنَ للصَّلاةِ وتشَهَّدَ، فرَمَاهُ رجُلٌ مِن ثَقيفٍ فقتَلَه، فقال رسُولُ الله ﷺ لـمّا بَلَغَه خبَرُه: «مثَلُ عُروةَ مثَلُ صاحبِ يسٓ: دَعَا قومَه إلىٰ الله فقتَلُوه»(١)، وأمّا حديثُ عبّاس فما وجَدتُه في «الأُصول» ولا في «التاريخ»، سوىٰ أنْ ذُكِرَ في بعضِ الحواشي عن زَيْنِ الأئمّة الفِردَوْسيِّ(٢) في «المُستَقْصَى»، عنِ الواقِديِّ: أنه ﷺ بعَثَ عمَّه العبّاسَ إلىٰ مكةَ قبْلَ عام الفَتْح ليَدْعُوَهم إلىٰ الله تعالىٰ، فأبطَأَ عليه، فقال ﷺ: «رُدُّوا عليَّ أبي»، وفي روايةٍ أُخرى أنه قال: «لعلَّهم يَصنَعونَ به ما صنَعَتْ ثَقيفٌ بعُروةَ بن مسعود: دَعَاهُم إلى الله فقتَلوه، والله إذاً لا أستَبْقي منهم أحداً»، ثُمَّ جاء العبّاسُ ففَرِحَ به رسُولُ الله ﷺ. واللهُ أعلمُ بصحتِه(٣).

قولُه: (وفَدَّيْننا بالأبِينا) أوَّلُه:

فلمّا تَبَـيَّنَّ أصـواتَنا بَكَـيْنَ(٤) ....

أي: قُلْنَ: جعَلَ اللهُ آباءَنا فِداكُم، والألِفُ في «الأبِينا»: للإشباع، والضَّميرُ في «تبَـيَّنَّ» عائدٌ إلىٰ النِّساءِ اللاتي أُسِرْن، فلمّا رأَيْننا بَكَيْنَ وقُلْنَ هذا الكلامَ، والشاعرُ سَعَىٰ في خَلاصِهنَّ منَ الأسرِ.

---

(١) «جامع الأصول» (٢: ٦٠٢).

(٢) هو عبد السلام بن محمد بن علي الخوارزمي الفردوسي، اشتهر بذلك لروايته كتاب «الفردوس الأعلى» عن مؤلفه شهردار بن شيرويه. ذكره الذهبي في «المشتبه». انظر: «توضيح المشتبه» لابن ناصر الدين (٧: ٧٩)، و«تبصير المنتبه» لابن حجر (٣: ١١٠٣).

(٣) الحديثُ خرَّجه الزيلعي في «تخريج أحاديث الكشاف» (١: ٨٩) فعزاه لابن أبي شيبة في المصنَّف (١٤: ٤٨٤) وعبد الرزاق في «التفسير»، وأخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٤٢٠٩) بلفظ: «احفظوني في العباس، فإنّه بقيّة آبائي».

(٤) هو من «شواهد الكتاب» لسيبويه (٣: ٤٠٦) وقال: أنشدناه من نثق به وزعم أنّه جاهلي، وعزاه ابن السيرافي لزياد بن واصل في «شرح أبيات سيبويه» (٢: ٢٨٤) ولتمامِ الفائدة، انظر: «خزانة الأدب» (٤: ٤٣٣).

﴿إِلَٰهًا وَاحِدًا﴾ بدل من ﴿إِلَٰهَ ءَابَآئِكَ﴾، كقوله: ﴿بِٱلنَّاصِيَةِ * نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ﴾ [العلق: ١٥-١٦]، أوْ علىٰ الاختصاص أي: نريدُ بإله آبائك إلـهًا واحدًا.

﴿وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ﴾ حالٌ من فاعل ﴿نَعْبُدُ﴾، أو من مفعوله؛ لرجوعِ الهاءِ إليه في ﴿لَهُۥ﴾ ويجوزُ أن تكونَ جملةً معطوفةً علىٰ ﴿نَعْبُدُ﴾ وأن تكونَ جملةً اعتراضيةً مؤكِّدة، أي: ومِن حالِنا أنا له مسلمونَ مخلصونَ التوحيدَ، أوْ مذعنون.

[﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْـَٔلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ ١٣٤]

إشارةٌ إلىٰ الأمّةِ المذكورةِ التي هيَ إبراهيمُ ويعقوبُ وبنوهما الموحِّدونَ، والمعنىٰ: أن أحدًا لا ينفعُه كسْبُ غيرِه متقدِّمًا كانَ أو متأخرًا، فكما أنَّ أولئكَ لا ينفعُهم إلا ما اكتسبوا، فكذلكَ أنتم لا ينفعُكم إلا ما اكتسبتم؛...........................

قولُه: (﴿إِلَٰهًا وَاحِدًا﴾: بَـدَلٌ مِن ﴿إِلَٰهَ ءَابَآئِكَ﴾). قال القاضي: وفائـدتُه: التصريحُ بالتوحيدِ ونَفْيُ التوهُّم الناشئِ مِن تكريرِ المضافِ والتأكيد[١].

قولُه: (أي: ومِن حالِنا أنّا لهُ مُسلمونَ) بيانٌ لتقريرِ أن تكونَ الجُملةُ مُعترِضةً لا حالاً، أي: مِن عادتِنا وشأنِنا، إذْ لو أُريدَ تقريرُ الحال لَقيل: والحالُ أنّا له مُخلِصُون، وقولُه: «أوْ: مُذعِنُون» عطفٌ علىٰ ﴿مُخْلِصُونَ﴾.

قولُه: (إشارةٌ إلىٰ الأُمّةِ المذكورة)، الراغب: الأُمّةُ في الأصلِ: المقصُودُ، كالعُمدة والعُدّة في كونِها مَعموداً ومُعَدّاً، وسَمَّى الجماعةَ أُمةً من حيثُ تَؤُمُّها الفِرَق، وقيلَ للحينِ: أُمّةٌ لكونِه متضمِّناً لأُمةٍ ما، وسُمّي الدِّينُ أُمةً لكونِ الجمـاعةِ عليه، وقولُه تعالىٰ: ﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً﴾ [النحل: ١٢٠] أي: جَمعَ في نفسِه منَ الفضيلةِ ما لا يَجتمعُ إلّا في الأُمّة[٢].

---

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٤٠٨).

(٢) «تفسير الراغب الأصفهاني» (١: ٣٢١).

وذلكَ أنهم افتخروا بأوائِلِهم. ونحوُه قولُ رسولِ اللّـهِ ﷺ: «يا بني هاشم لا يأتيني الناسُ بأعمالِهم وتأتوني بأنسابِكم». ﴿وَلَا تُسْـَٔلُونَ عَمَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾: ولا تؤاخَذونَ بسيئاتهم كما لا ينفعكم حسناتُهم.

قولُه: (**وذلك أنّهُم افتَخَروا بأوائِلهم**) تعليلٌ لقولِه: «تلك إشارةٌ إلىٰ الأُمةِ المذكورة»، والمعنى راجعٌ إلىٰ أنّ أحداً لا ينفعُه كسْبُ غيرِه، وفيه إشارةٌ إلىٰ بيانِ النَّظم، فكأنّ اليهودَ لمّا ادَّعَوا تلك الدَّعوىٰ الباطلةَ، وهِي أنه ما ماتَ نبيٌّ إلّا على اليَهُوديّة، وألْقمَهُم اللهُ الحَجَرَ[1] بقولِه: ﴿أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ﴾ على ما تقرَّرَ في وَجْهِ الاتصال، قالوا: هَبْ أنّ الأمرَ كذلك، أليسُوا بآبائِنا وإليهم يَنتهي نَسَبُنا؟ مُفتَخِرينَ، فأُجيبوا بقولِه: ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ﴾.

قولُه: (**لا يأتينّي الناسُ بأعمالِهم وتأتوني بأنسابِكم**)[2]، قيل: هذا نفْيٌ في معنىٰ النَّهي، ولهذا أُكِّدَ بالنُّون، والحاصلُ أنه نَهيٌ عن أن يأتِيَ الناسُ بالعمل وهُم بالنَّسَب، والأَوْلى أن يُقال: إنّ الواوَ للجَمْع، والمعنىٰ علىٰ قولِه:

لا تَنْهَ عـن خُلُـقٍ وتـأتِيَ مِثلَـهُ عارٌ عليكَ إذا فَعَلتَ عظيمُ[3]

قولُه: (**كما لا ينفعُكم حَسَناتُهم**) قاسَ عدمَ مؤاخَذتِهم بسيِّئاتِ الأُمّة السابقة بعَدَم انتفاعِهم بحَسَناتِهم، وذلك إنّما يَحسُنُ إذا تقرَّرَ المَقِيسُ عليه، وتَقرُّرُه إنّما يُعلَمُ مِن مفهوم قولِه: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ﴾، وعُلِمَ منهُ أنّ قولَه: ﴿وَلَا تُسْـَٔلُونَ عَمَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ وُضِعَ موضعَ عليهم ما كَسَبوا وعليكُم ما كسَبْتُم، وإنّما عَدَلَ إلىٰ نَفْيِ السؤالِ عنهم ليُؤْذِنَ بأنّهم لا يُسألونَ عمّا

---

(١) وهو مثلٌ تضرِبُه العربُ لمن تكلَّم فأجيبَ بمُسْكِتَة. انظر: «مجمع الأمثال» (٢: ١٤٨).

(٢) قال الزيلعي في «تخريج أحاديث الكشاف» (١: ٩١): غريبٌ جدّاً. وقال الحافظ ابن حجر في «الكافي الشاف في تخريج أحاديث الكشاف» (١: ١٩٤): لم أجدْه.

(٣) هذا بيتٌ مُختَلَفٌ في نسبته، وأشهرُ الأقوالِ فيه أنه لأبي الأسود الدؤلي وهو في «ديوانه» ص١٦٥.

[﴿وَقَالُواْ كُونُواْ هُودًا أَوْ نَصَـٰرَىٰ تَهْتَدُواْۗ قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِـۧمَ حَنِيفًاۖ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ ١٣٥]

﴿بَلْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِـۧمَ﴾ بل نـكونُ ملةَ إبراهيمَ، أي: أهلَ ملّتِه كقولِ عَدِيٍّ بنِ حاتم: إني من دين. يريد: مِن أهلِ دِين. وقيل: بل نتّبعُ ملّةَ إبراهيم. وقُرِئ: (ملةُ إبراهيم) بالرّفع، أي: ملّتُه ملّتُنا، أو: أمرُنا ملتُه، أو نحنُ ملّتُه، بمعنىٰ: أهلِ ملتِه.........................

عَمِلوا فَضْلاً عن أن يُؤخَذُوا بما كسَبوا، وإلىٰ اختصاصِ النفْيِ بهِم للتعريضِ بأنّ الأنبياءَ يُسأَلونَ عنهُم سؤالَ توبيخٍ وإهانة، كقولِه تعالىٰ: ﴿يَوْمَ يَجْمَعُ ٱللَّهُ ٱلرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَآ أُجِبْتُمْ﴾ [المائدة: ١٠٩]، أشار بقولِه: هُو سؤالُ توبيخٍ لقومِهم، كما كان سؤالُ الـمَوْءودةِ توبيخاً للوائِد، ومنهُ قولُه تعالىٰ: ﴿وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَـٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَـٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [المائدة: ١١٦]، وللاعتناءِ بشأنِ هذا المعنىٰ كُرِّرَتِ الآيةُ، وخُتِمت بها القصّةُ وجُعِلت ذريعةً إلى الشُّروعِ في مَشْرَعٍ آخَرَ منَ الكلام، والله أعلم.

قولُه: (أي: مِلَّتُه مِلَّتُنا، أو: أمْرُنا مِلَّتُه) فإن قُلتَ: إذا قَدَّرَ «مِلّتُنا»، حكَمَ بأنّ «مِلَّتُه»: مبتدأٌ، وإذا قَدَّرَ «أمْرُنا» حكَم بأنّ «مِلَّتُه»: خبرٌ، فلِمَ لا يجوزُ العكسُ فيهما.

قلتُ: لا يُقدَّمُ فيما نحن فيه ما يُقدَّمُ بسَلامةِ الأمر(١)، لأنّ الجُملَةَ مُثبِتَةٌ للحُكمِ بعدَ الإضرابِ عمّا يُخالِفُها، فإنّهم قالوا للمسلمينَ: ﴿كُونُواْ هُودًا أَوْ نَصَـٰرَىٰ تَهْتَدُواْ﴾، فإنك إذا قَدَّرتَ: مِلَّتُه مِلَّتُنا، تصَوَّرتَ أنهم زَعَموا أنّ إبراهيمَ كان يَهُوديّاً أو نَصرانيّاً، وقالوا: اتَّبِعوا مِلَّتَنا حتّىٰ تكونوا على مِلَّةِ إبراهيم، ويدُلُّ عليه تعقيبُه بقولِه: ﴿أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَـٰعِيلَ وَإِسْحَـٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطَ كَانُواْ هُودًا أَوْ نَصَـٰرَىٰ﴾، فجئتَ بالردِّ علىٰ ما يَنْبغي، أي: لم يكُنْ إبراهيمُ علىٰ ما أنتُم عليه منَ الشِّرك، بل مِلَّتُه مِلَّتُنا حَنيفاً مُسلماً، كقولِه تعالىٰ: ﴿مَا كَانَ إِبْرَٰهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَـٰكِن كَانَ حَنِيفًا مُّسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [آل عمران: ٦٧]، وإذا قَدَّرتَ: أمْرُنا مِلَّتُه، تصَوَّرتَ أنهم زَعَموا أنّ دِينَ الحقِّ دينُ اليَهُوديّةِ أو النَّصرانيّة، وقالوا:

---

(١) في (ط): «الأمير».

و﴿حَنِيفًا﴾ **حالٌ من المضافِ إليه**، كقولِك: رأيتُ وجهَ هندٍ قائمةً. والحنيف: المائلُ عن كلِّ دينٍ باطلٍ إلىٰ دينِ الحقِّ...

اتَّبِعوا مِلَّتَنا حتّىٰ تكونوا علىٰ الحقّ، فجئتَ بالردِّ علىٰ الوَجْهِ المطلوب، أي: ليس أمْرُنا علىٰ الإشراكِ كما أنتم[1] عليه، بل أمْرُنا مِلَّةُ إبراهيمَ حَنِيفاً مُسلماً ونَظِيرُه تقديرُ أمْرِكم أوِ الذي يُطلَبُ مِنكم بحسَبِ تفسيرِ «المعروفة» في قولِه: ﴿طَاعَةٌ مَّعْرُوفَةٌ﴾ [النور: ٥٣].

والحاصلُ أنّ الذي أُجرِيَ له الكلامُ أوّلاً: أنّ مِلَّةَ إبراهيمَ مِلَّتُهم، فوجَبَ تقديمُها، وعلى الثاني: ادَّعَوا أنّهم على الحقِّ ودعَوا المسلمينَ إلى اليَهُوديّة أو النَّصْرانية، فوجَبَ تقديمُ ما عليه المسلمونَ، وأنّما أُوثِرَ أمْرُنا علىٰ «مِلَّتُنا» للتّفادي عن أن يُسَمّى ما هم عليه بالمِلَّة، أي: ليس أمْرُنا أمْرَكم، بل أمْرُنا مِلَّةُ إبراهيمَ، ولو قَدَّرَ «مِلَّتُنا» كان التقديرُ: ليس مِلَّتُنا مِلَّتَكم، بل مِلَّةُ إبراهيمَ، واللهُ أعلم.

قولُه: (**حالٌ منَ المضافِ إليه**)، نحوَ قولِه تعالىٰ: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا﴾ [الحجر: ٤٧]، قيل: وانتصابُ الحال منَ المضافِ إليه لا يَحسُنُ حتّىٰ يكونَ المضافُ والمضافُ إليه متَّصِلَيْنِ أو مُلتبِسَيْن، فالمِلَّةُ متّصلةٌ ومُلتبِسةٌ بإبراهيمَ عليه السلام، ألا تَرى إلىٰ قولِ عَدِيّ: «إنّي مِن دِين»[2]، كأنه قال: أنا مُجسَّمٌ منه أو متّصلٌ به، كقولِه: «ما أنا مِن دَدٍ ولا الدَّدُ منّي»[3]، ولهذا جازَ: رأيتُ وَجْهَ هندٍ قائمةً، ولا يجوزُ: غلامَ هندٍ قائمةً.

وقال أبو البقاء: والحالُ منَ المضافِ إليه قليل؛ لأنّ عاملَ الحال هُو عاملُ صاحبِها، ولا يَصحُّ أن يَعمَلَ المضافُ في مِثلِ هذا في الحالِ، ومَن جعَلَه حالاً قَدَّرَ العاملَ: معنىٰ اللام أو

---

(١) في (ف): «كما أنهم».

(٢) أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (١٠: ٥١٧)، وعزاه إليه الزيلعيُّ في «تخريج أحاديث الكشاف» (١: ٩١).

(٣) أخرجه البزار في «المسند» (٦٢٣١)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٦١٥٢)، وفي «المعجم الأوسط» (٤١٣)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٠: ٢١٧) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.
والدَّدُ: اللهو واللعب، كما في «النهاية» لابن الأثير، مادة (دد).

والحَنَفُ: الميلُ في القدمَيْن، وتحنَّف؛ إذا مال. وأُنشِد:

ولكنّا خُلِقْنا إذ خُلِقْنا حنيفًا دينُنا عنْ كلِّ دينِ

﴿وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ تعريضٌ بأهلِ الكتاب وغيرِهم؛ لأنّ كلًّا منهم يدَّعي اتِّباعَ إبراهيمَ وهو علىٰ الشِّرك.

[﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَمَآ أُوتِىَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِىَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ ۞ فَإِنْ ءَامَنُواْ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهْتَدَواْ ۖ وَّإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّمَا هُمْ فِى شِقَاقٍ ۖ فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ ۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ ١٣٦-١٣٧]

﴿قُولُوٓاْ﴾ خطابٌ للمؤمنينَ، ويجوزُ أن يكونَ خطابًا للكافرين، أي: قولوا لتكونوا علىٰ الحقّ، وإلا فأنتم علىٰ الباطل، ....

معنىٰ الإضافة، وهي المُصاحَبةُ والملاصَقةُ، وقيل: حَسُنَ جَعْلُ ﴿حَنِيفًا﴾ حالاً لأنّ المعنى: نَتَّبعُ إبراهيمَ حَنيفاً، وهذا جَيِّدٌ؛ لأنّ المِلَّةَ هِي الدِّين، والمتَّبَعُ إبراهيمُ عليه السلام[١]. وهذا مأخُوذٌ مِن قولِ الزجّاج، فإنه قال: يَنتصبُ ﴿حَنِيفًا﴾ علىٰ الحال، أي: نتَّبعُ مِلَّةَ إبراهيمَ في حالِ حَنيفيَّـتِه[٢].

قولُه: (والحَنَفُ: المَيْلُ في القَدَمَيْن). المَيَلُ: بفَتحِ الميمِ والياء، الجَوهريّ: المَيَلُ، بالتحريك: ما كان خِلْقةً، يقالُ منهُ: رجُلٌ أميَلُ العاتقِ، وفي عنُقِه[٣] مَيَل، وقال الزجّاج: وإنّما أُخِذَ الحنَفُ مِن قولِهم: رجلٌ أحنَف: للذي تَمِيلُ قَدَماهُ كلُّ واحدةٍ منهُما إلىٰ أُختِها بأصابِعها، والمعنىٰ: أنّ إبراهيمَ حَنِفٌ إلى دِينِ الإسلام، فلم يُبعَثْ نبيٌّ إلّا به وإنِ اختَلَفَت شرائعُهم[٤].

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ١٢٠-١٢١).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٢١٣).

(٣) في (ح): «في عنقه».

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٢١٢-٢١٣).

وكذلكَ قولُه: ﴿بَلْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِـۧمَ﴾ يجوز أن يكونَ علىٰ: بل اتّبِعوا أنتم ملةَ إبراهيمَ أو كونوا أهلَ ملّته.

الراغب: الحَنَفَ هُو: مَيْلٌ عن الضَّلالِ إلىٰ الاستقامةِ، والجَنَفُ: المَيْلُ عن الاستقامةِ إلىٰ الضَّلال، والحَنيفُ هُو المائلُ إلى ذلك، وتَحَنَّفَ فلانٌ، أي: تحَرَّىٰ طريقَ الاستقامة، وسَمَّتِ العرَبُ كلَّ منِ اختَتَنَ أو حَجَّ حنيفاً، تنبيهاً علىٰ أنه علىٰ دينِ إبراهيمَ عليه السَّلام، والأحنَفُ: مَن في رِجْلِه مَيْل، قيل: سُمِّي بذلك علىٰ التفاؤل، وقيل: بلِ استُعير للمَيَل المجرَّد[١].

قولُه: (**وكذلك قولُه: ﴿بَلْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِـۧمَ﴾**)، أي: قولُه: ﴿بَلْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِـۧمَ﴾[٢]، يجوزُ أن يكونَ علىٰ هٰذَينِ الوجهَيْن، أمّا كونُه خِطاباً للمؤمنينَ فكما سَبَقَ تقريرُه: بل نكونُ مِلَّةَ إبراهيم، أي: أهلَ مِلَّته، أو: بل نَتَّبعُ مِلَّةَ إبراهيمَ، أمّا كونُه خِطاباً للكافرينَ فكما قَدَّرَه: بلِ اتَّبِعوا أنتُم مِلَّةَ إبراهيمَ، أو: كونوا أهلَ مِلَّتِهِ، فنَظْمُ الآياتِ على هذَيْن التقديرَيْن أن يُقال: إنّ اليهودَ والنَّصارى لـمّا قالوا: ﴿كُونُواْ هُودًا أَوْ نَصَـٰرَىٰ تَهْتَدُواْ﴾، وفي «قالوا» ضميرُ الفريقَيْنِ على سَبيل اللَّفِّ، بدليل النَّشْرِ، وهُو قولُه: ﴿كُونُواْ هُودًا أَوْ نَصَـٰرَىٰ﴾.

وقَدَّرَ الزجَّاجُ: قالتِ اليهود: كونوا هُوداً، وقالتِ النَّصارى: كونوا نَصارى[٣]، فـ«أو»: للتنويع، أمَرَ اللهُ سبحانَه وتعالىٰ نبيَّه صَلَواتُ الله عليه أن يَرُدَّ علىٰ الفريقَيْنِ مَقالَهم ويُضرِبَ عن مِحالِهم[٤] بقولِه: ﴿قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِـۧمَ حَنِيفًا﴾، فحينَئذٍ إمّا أن يَسُوقَ الكلامَ معَهم مُخاطِباً إياهم: لا تكونوا هُوداً أو نَصارىٰ، بل كونوا أهل مِلَّةِ إبراهيمَ، أو: لا تتَّبعوا اليَهُوديّةَ أوِ النَّصْرانيّةَ، بلِ اتَّبعوا مِلَّةَ إبراهيمَ. ويؤيِّدُ ذلك بما عَقَّبَه مِن قولِه: ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا﴾ الآيتَيْن، وإمّا أن يُضرِبَ عنهُم صَفْحاً، ويَلتفتَ إلىٰ المؤمنينَ قائلاً: قولوا: ما نكونُ مِنكم بل نكونُ أهلَ

---

(١) «مفردات القرآن» ص٢٦٠.

(٢) قوله: «أي: قوله: ﴿بَلْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِـۧمَ﴾ ساقط في (ط).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢١٣).

(٤) وهو المكرُ والكيد.

والسِّبْط: الحافد، وكانَ الحسنُ والحسينُ سِبْطَيْ رسولِ اللّٰـهِ ﷺ. ﴿وَٱلْأَسْبَاطِ﴾: حفدةُ يعقوبَ ذراريِّ أبنائِه الاثني عَشَر. ﴿لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ﴾ لا نؤمنُ ببعضٍ ونكفرُ ببعض، كما فعلت اليهودُ والنصارىٰ. و«أحدٌ» في معنىٰ الجماعة، ولذلكَ صحَّ دخولُ «بين» عليه ﴿بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ﴾ من بابِ التبكيت؛ لأنّ دينَ الحقِّ واحدٌ لا مِثْلَ له، وهو دينُ الإسلام.

مِلَّةِ إبراهيمَ أو لا نَتَّبعُ مِلَّتكم بل نتَّبعُ مِلَّةَ إبراهيمَ، وأنتم أيها المؤمنونَ لا تهتَمُّوا بهم وقولوا: ﴿ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ﴾، وصَبَغَنا اللهُ بالإيمانِ صَبغةً ولم نُصبَغْ صِبغَتَكم، فقولُه: ﴿قُولُوٓاْ﴾ تفسيرٌ لقولِه: ﴿بَلْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِـۧمَ﴾ على التقديرَيْن، أي: علىٰ أن يكونَ الخِطابُ للكافرين: أي: قولوا: لتكونوا على الحقِّ، وإلّا فأنتُم علىٰ الباطلِ، أو للمؤمنين، يعني: لا تهتَمُّوا بهم وقولوا: ﴿ءَامَنَّا﴾.

قولُه: (و«أحَدٌ» في معنىٰ الجماعة)، الجَوهري: الأحَدُ بمعنىٰ الواحد، وهُو أوَّلُ العدَد، وأمّا قولُهم: ما في الدارِ أحدٌ فهو: اسمٌ لـمَن يَصلُحُ أن يُخاطَب، يَستوي فيه الواحدُ والجَمْعُ والمؤنَّث، قال تعالىٰ: ﴿لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ [الأحزاب: ٣٢]، وقال: ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ﴾ [الحاقة: ٤٧].

قال المصنِّفُ في «سورةِ الأحزاب»: «معنىٰ ﴿لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾: لستُنَّ كجماعةٍ واحدةٍ مِن جماعاتِ النِّساء، أي: إذا تُقُصِّيتْ أُمّةُ النِّساء جماعةً جماعةً لم توجَدْ مِنهُنَّ جماعةٌ واحدةٌ تُساويكُنَّ في الفَضْلِ والسابِقة»(١)، فيكونُ المعنىٰ في هذا المقام: إذا تُقُصِّيتْ جماعةُ الأنبياء جماعةً جماعةً فلا نُفرِّقُ نحنُ بيْنَ جَمْعٍ مِن جُموعِهم.

قولُه: (مِن بابِ التبكيت)، أي: إلزامِ الخَصْم، وهو الاستدراجُ وإرخاءُ العِنَان معَه ليَعثُرَ حيث يُرادُ تبكيتُـه، وهُو مِن مُـخادَعاتِ الأقوال حيث يُسمِعُ الحقَّ علىٰ وَجْه لا يزيدُ غَضَـبَ

---

(١) انظر: (١٢: ٤١٦).

﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ ﴾ [آل عمران: ٨٥] فلا يوجدُ إذن دينٌ آخرُ يماثلُ دينَ الإسلام في كونِه حقًّا، حتىٰ إن آمنوا بذلكَ الدّين المماثِل له كانوا مهتدينَ فقيل: ﴿فَإِنْ ءَامَنُواْ﴾ بكلمةِ الشكِّ علىٰ سبيلِ الفَرْضِ والتقدير، أي: فإن حصَّلوا دِينًا آخرَ مِثْلَ دينِكم مساويًا له في الصحةِ والسدادِ فقد اهتدَوْا. **وفيه: أن دينَهم الذي هم علَيه وكلَّ دينٍ سواهُ مغايرٍ له غيرُ مماثلٍ؛ لأنه حقٌّ وهدًى، وما سواهُ باطلٌ وضلال.**

ونحوُ هذا: قولُك للرّجلِ الذي تشيرُ علَيه: هذا هو الرأيُ الصواب، فإن كانَ عندَكَ رأيٌ أصْوَبُ منه فاعملْ به، وقد علمتَ أنْ لا أصوبَ من رأيِكَ ولكنكَ تريدُ تبكيتَ صاحبِك وتوقيفَه علىٰ أن ما رأيتَ لا رأيَ وراءَه، **ويجوزُ أن لا تكونَ الباءُ صلةً**...........

المخاطَب، كقولِه تعالىٰ: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ: ٢٤]، أي: تَفكَّروا في حالِكم وما أنتُم عليه منَ العَبَثِ والفساد وحالِ المؤمنينَ وما هُم عليه منَ الصَّلاحِ والسَّدَاد، فإذا رَجَعوا إلىٰ أنفُسِهم وتفكَّروا، عَلِموا أنّ المسلمينَ علىٰ هُدىً وهم علىٰ ضَلال، كذلك هاهُنا: جيءَ بكلمةِ «إنْ»، وهِيَ للشكِّ، وفُرِضَ دينٌ آخَرُ مثلَ دِينِ الإسلام في الاستقامة، أي: نحن لا نقولُ: إنّنا علىٰ الحقِّ وأنتُم علىٰ الباطل، ولكن إن حَصَّلتُم دِيناً آخَرَ مُساوِياً لهذا الدِّين في الصِّحةِ والسَّدادِ فقدِ اهتَديتُم، ومقصُودُنا هِدايتُكم كيفَ ما كانت، والخَصمُ إنْ نظَرَ في هذا الكلام بعَيْنِ الإنصافِ تَفكَّر فيه وعَلِمَ أنّ دينَ الحقِّ هُو دينُ الإسلام لا غيرُ.

قولُه: (**وفيه**)، أي: أدْمَجَ في هذا الكلام ـ تعريضاً كما ذكَرْنا ـ أنّ الدِّينَ: الذي هُم عليه، وكلَّ دِينٍ سواهُ: باطلٌ وضَلال، فعلىٰ هذا أصلُ الكلام: إنّ كلَّ دينٍ سِوىٰ دِينِ الإسلام باطل، فأقْحَمَ قولَه: «دِينَهم الذي هُم عليه» وعطَفَ عليه العامَّ ليُـؤْذِنَ بأنّ الكلامَ مَعهم أصالة، وقيل: الضَّميرُ في سواهُ، لدِينِهم.

قولُه: (**ويجوزُ أن لا تكونَ الباءُ صِلةً**)، يعني علىٰ ما فَسّرنا كانت صِلةً، و﴿ءَامَنُواْ﴾: مُضمَّناً معنى دَخَلوا، أي[1]: فإنْ دَخَلوا في الإيمانِ بشهادة، أي: باستعانةِ شهادةٍ مِثلِ شهادتِكم،

---

(١) قوله: «و﴿ءَامَنُواْ﴾ مضمناً معنىٰ دخلوا، أي» ورد بدله في (ط): «وباء الصلة والمجرور بها محذوف؛ فأجري الفعل مجرىٰ اللازم، فالمعنىٰ».

وتكونَ باءَ الاستعانة، كقولك: كتبتُ بالقلم، وعملتُ بالقَـدُوم، أي: فإن دخلوا في الإيمانِ بشهادةٍ مثلِ شهادتِكم التي آمنتم بها. وقرأ ابنُ عباسٍ وابنُ مسعود: (بما آمنتم به) وقرأ أُبيٌّ: (بالذي آمنتم به). ﴿وَإِن تَوَلَّوْاْ﴾ عمّا تقولونَ لهم، ولم يُنصِفوا فما هم إلا ﴿فِي شِقَاقٍ﴾ أي: في مناوأةٍ ومعاندةٍ لا غيرُ، وليسوا من طلبِ الحقِّ في شيء، أوْ: وإن تولَّوْا عن الشهادةِ والدّخولِ في الإيمانِ بها........

وهِي كلمةُ الشهادتَيْن، قال القاضي: المعنىٰ: إنْ تحَـرَّوا الإيمـانَ بطريقٍ يَهدي إلىٰ الحقِّ مثلِ طريقِكم، فإنّ وِحدَةَ المقصِد لا تَأْبَىٰ تعدُّدَ الطُّرُق(١).

قولُه: (بما آمنتم به) وقولُه: (بالذي آمنتُم به) في القراءتَيْنِ(٢) دِلالةٌ على أنّ «مِثلِ»: مُقْحَمٌ، قال القاضي: يجوزُ أن تكونَ الباءُ مَزِيدةً للتأكيد، كقولِه تعالىٰ: ﴿جَزَآءُ سَيِّئَةٍۭ بِمِثْلِهَا﴾ [يونس: ٢٧]، أي: إن آمنوا إيماناً مثلَ إيمانِكم به، أو المِثلَ مُقحم، كقولِه تعالىٰ: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنۢ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ مِثۡلِهِۦ﴾ [الأحقاف: ١٠] أي: عليه(٣)، يَـدُلُّ عليه قولُه: «تَـوَلَّوا عنِ الشَّهادةِ والدُّخول في الإيمان» ففي الكلامِ لَفٌّ ونَشْر(٤).

قولُه: (﴿وَإِن تَوَلَّوۡاْ﴾: عمّا تَقولونَ لَهُم ولم يُنصِفوا)، هذا بناء علىٰ أن الباءَ في ﴿بِمِثۡلِ﴾ صِلةُ ﴿ءَامَنُواْ﴾، يَدُلُّ عليه قولُه: «ولم يُنصِفوا»؛ لأنّ الوجْهَ الأوّل(٥) مَبْنِيٌّ علىٰ الكلامِ المُنصِف والاستدراج، وقولُه: «فإنْ تَـوَلَّوا عنِ الشَّهادة» علىٰ أنّ الباءَ للاستعانة، يَـدُلُّ عليه قولُه: «والدخول في الإيمان»، ففي الكلام لَفٌّ ونَشْر. ويَنصُرُ الوجْهَ الأوَّلَ قولُه: «﴿فِي شِقَاقٍ﴾ في مُناوأةٍ ومُعاندةٍ»؛ لأنه مناسبٌ للإنصاف، وكذا قولُه: ﴿فَسَيَكۡفِيكَهُمُ ٱللَّهُ﴾.

---

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٤١١).

(٢) وهما قراءتان شاذتان. انظر: «معجم القراءات» للخطيب (١: ٢٠١).

(٣) «أنوار التنزيل» (١: ٤١١).

(٤) من قوله: «يدلّ عليه» إلىٰ هنا ساقط من (ط).

(٥) يعني قولَ الزمخشري: «(وإن تولَّوْا) عما تقولون لهم ولم يُنْصِفوا».

﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ﴾ ضمانٌ من اللّٰهِ لإظهارِ رسولِ اللّٰهِ ﷺ عليهم، وقد أنجز وعدَه بقتلِ قريظةَ وسبيِهم، وإجلاءِ بني النّضير، ومعنىٰ السين: أن ذلكَ كائنٌ لا محالةَ وإنْ تأخَّرَ إلىٰ حين. ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾: وعيدٌ لهم، أي: يسمعُ ما ينطقونَ به ويعلمُ ما يُضمرونَ من الحسدِ والغلّ، وهو معاقبُهم عليه. أو: وعدٌ لرسولِ اللّٰهِ ﷺ بمعنىٰ: يسمعُ ما تدعو به ويعلمُ نيَّتَك، وما تريدُه من إظهارِ دينِ الحقِّ وهو مستجيبٌ لكَ وموصِلُكَ إلىٰ مرادِك.

[﴿صِبْغَةَ ٱللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ صِبْغَةً وَنَحْنُ لَهُۥ عَٰبِدُونَ﴾ ١٣٨]

﴿صِبْغَةَ ٱللَّهِ﴾ مصدرٌ مؤكِّدٌ منتصِبٌ عن قولِه: ﴿ءَامَنَّا بِٱللَّهِ﴾ كما انتصبَ ﴿وَعْدَ ٱللَّهِ﴾ [الروم: ٦] عمّا تقدَّمَه، وهي فِعْلة من: صَبَغ، كالجِلسةِ من: جَلَس، وهي الحالةُ التي يَقعُ عليها الصَّبغ، والمعنىٰ: تطهيرُ الله؛ لأنّ الإيمانَ يطهِّرُ النفوس.

والأصلُ فيه: أن النّصارىٰ كانوا يَغمِسونَ أولادَهم في ماءٍ أصفرَ يسمُّونه المعموديَّةَ ويقولون: هو تطهيرٌ لهم، وإذا فعلَ الواحدُ منهم بولدِه ذلكَ قال:..........

قولُه: (ومعنىٰ السِّين) في ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ﴾، قال المصنِّف: الأصلُ في السِّين التوكيدُ؛ لأنّها في مقابَلةِ لن، قال سِيبويه: لن أفعلَ: نفيُ سأفعلُ(١).

قولُه: (أو وَعدٌ لرسُولِ الله ﷺ) أو: للتنويع لا للترديد؛ لأنه لا مانعَ مِن حَمْلِ الكلام علىٰ الوَعْدِ والوعيدِ معاً.

قولُه: (مصدرٌ مؤكِّد) أي: مؤكِّدٌ لنفسِه؛ لأنّ ما قبلَه وهُو قولُه تعالىٰ: ﴿ءَامَنَّا بِٱللَّهِ﴾ إلىٰ آخِرِ الآيةِ دالٌّ علىٰ ما يَدُلُّ عليه «صِبغةَ الله».

قولُه: (كما انتَصَبَ ﴿وَعْدَ ٱللَّهِ﴾ عمّا تَقدَّمَه)، وهُو قولُه: ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ * بِنَصْرِ ٱللَّهِ يَنصُرُ مَن يَشَآءُ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [الروم: ٤-٥].

---

(١) «الكتاب» لسيبويه (١: ١١٧).

الآنَ صارَ نصرانيًّا حقًّا، فأُمِرَ المسلمونَ بأن يقولوا لهم: ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ﴾، وصَبَغَنا اللهُ بالإيمانِ صبغةً لا مِثْلَ صبغتِنا، وطَهَّرْنا به تطهيرًا لا مِثْلَ تطهيرِنا؛ أو يقول المسلمون: صَبَغَنا اللهُ بالإيمان صبغتَه ولمْ نُصبَغْ صبغتكم، وإنما جِيءَ بلفظِ الصّبغةِ علىٰ طريقةِ المشاكَلةِ كما تقولُ لمن يَغرِسُ الأشجارَ: اغرسْ كما يَغرسُ فلانٌ، تريدُ رجلًا يصطنعُ الكرامَ.

قولُه: (فأُمِرَ المسلمونَ بأنْ يقولوا لهم)، هذا علىٰ تقديرِ أن يكونَ ﴿قُولُوٓاْ﴾ خِطاباً للكافرين.

قوله: (أَوْ يقول المسلمون) هذا على تقدير[(١)] أن يكون ﴿قُولُوٓاْ﴾ خطاباً للمؤمنين.

قولُه: (يَصطَنعُ الكرام)، الجَوهري: اصطَنَعْتُ فُلاناً لنفْسي، وهُو صَنِيعي: إذا اصطَنَعْتَه وخرَّجتَه[(٢)]، وقال: وخرَّجَه في الأدبِ فتَخرَّج، وهُو خِرِّيجُ فُلان. وقيل: معناه: يَصطَنِعُ فعْلَ الكِرام أو يصطَنِعُ نفْسَ الكرَام على المبالغة، والمشاكَلةُ واقعةٌ بيْنَ فعل الغارِس وقولِ القائل: اغرِسْ، فإنّ المرادَ بقولِه: «اغرِسْ غَرْسَ الكريم» أي: أحسِنْ إحسانَه. فلولا فعلُ الغارِس لم يَحسُنْ منه كما يَغرِسُ فلانٌ، كما أنّ قولَه: ﴿صِبۡغَةَ ٱللَّهِ﴾ مُشاكلٌ لفعلِ النَّصارَى وإن لم يوجَدْ منهم قولٌ، وقال الزجَّاج: يجوزُ أن يكونَ ﴿صِبۡغَةَ ٱللَّهِ﴾ بمعنىٰ: خِلقةَ الله الخَلْقَ، أي: أنّ اللهَ تعالى ابتَدأَ الخِلقَةَ علىٰ الإسلام لقولِه تعالىٰ: ﴿فِطۡرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيۡهَا﴾ [الروم: ٣٠]، وقولُ الناس: صَبْغُ الثّوبِ إنّما هُو تغييرُ لونِه وخِلقتِه[(٣)].

وقال القاضي: أي: صَبَغَنا اللهُ صِبْغَتَه، وهِي فِطرةُ الله التي فَطَرَ الناسَ عليها، فإنّها حِلْيَةُ الإنسان كما أنّ الصِّبغةَ حِليةُ المصبوغ، أو: هَدانا هِدايتَه وأرشَدَنا حُجّتَه، أو: طَهَّرَ قلوبَنا بالإيمانِ تطهيرَه وسَمّاه صِبغةً؛ لأنه ظَهَرَ أثَرُه عليهم ظهورَ الصِّبغ علىٰ المصبوغ، وتداخَلَ في قلوبِهم تداخُلَ الصِّبغ الثوبَ[(٤)].

---

(١) كذا في (ط) و(ح)، وفي غيرها من الأصول: «تفكير».

(٢) في (ح): «وخرَّجه».

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٢١٦).

(٤) «أنوار التنزيل» (١: ٤١٢).

﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ صِبْغَةً﴾، يعني: أنه يَصبِغُ عبادَه بالإيمانِ ويُطهِّرُهم به من أوضارِ الكفرِ فلا صِبغةَ أحسنُ من صبغة الله. وقولُه: ﴿وَنَحْنُ لَهُۥ عَـٰبِدُونَ﴾ عطفٌ علىٰ ﴿ءَامَنَّا بِٱللَّهِ﴾، وهذا العطفُ يَـرُدُّ قولَ مَن زعمَ أن ﴿صِبْغَةَ ٱللَّهِ﴾ بدلٌ من ﴿مِلَّةَ إِبْرَٰهِـۧمَ﴾، أو نصبٌ علىٰ الإغراءِ بمعنىٰ: عليكم صبغةَ الله؛ لِما فيه من فكِّ النَّظْم،.......

وقلتُ: فعلىٰ هذا القولِ لا يكونُ مشاكَلةً، بل يكونُ استعارةً مصرِّحةً تحقيقيّة، والقَرينةُ إضافتُها إلى الله تعالىٰ، والجامعُ علىٰ الأوّل ـ أي: على أن يُرادَ بالصِّبغة: الحِلْية ـ التأثُّرُ والظهورُ على السِّيما(١)، وعلىٰ الوجوهِ الثلاثةِ الجامعُ الظُّهُورُ والبيانُ، وهذا التأويلُ أظهَرُ وأنسَبُ منَ المشاكَلة؛ لأنّ الكلامَ عامٌّ في اليهودِ والنَّصارىٰ كما سبَقَ تقديرُه(٢)، وتخصيصُهُ بصَبْغ النصارىٰ لا وجْهَ له، ولأنّ قولَه: ﴿وَأُشْرِبُواْ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ﴾ [البقرة: ٩٣] عبارةٌ عن حُبِّ عبادةِ غيرِ الله. قال المصنِّف: «معناه: تَداخَلَهم حُبُّهُ والحِرصُ على عبادتِه كما يتَداخَلُ الثوبَ الصِّبْغُ»(٣)، فكذا ينبغي في عبادةِ المَلِكِ العَلّام، وأنشَدَ السَّجاوَنْديُّ:

وصِبغَةُ هَمْدانَ خيرُ الصِّبَغْ(٤)

أي: مكارِمُهم ظاهرةٌ في رُوَائهم.

قولُه: (**يَـرُدُّ قولَ مَن زَعَم أنّ ﴿صِبْغَةَ ٱللَّهِ﴾ بـدَلٌ مِن ﴿مِلَّةَ إِبْرَٰهِـۧمَ﴾ أو نَـصْبٌ على الإغراء... لِما فيه مِن فكِّ النَّظْم**)، قال الواحِديُّ: صِبغَةَ الله: نَصْبٌ على الإغراء(٥).

---

(١) وهي العلامة، تقال بالقَصْرِ والمَدِّ.

(٢) في (ط): «تقريره».

(٣) انظر: «الكشاف» (٢: ٥٨١).

(٤) لأحدِ ملوك همدان، وصَدْره:

وكلُّ أناسٍ لهم صِبْغَةٌ

انظر: «البحر المحيط» لأبي حيّان (١: ٣٥٧).

(٥) «الوسيط في التفسير» للواحدي (١: ٢٢٢) وزاد: على معنى الزموا واتبعوا.

....

ونَقَلَ مُحيي السُّنّة عن الأخفَش: هِي بدَلٌ من قولِه: ﴿مِلَّةَ إِبْرَٰهِـۧمَ﴾[١]، وقال أبو البقاء: انتصابُه بفعل محذوفٍ، أي: اتَّبِعوا دِينَ الله[٢].

وقال الزجَّاجُ: صِبغَةَ الله: منصُوبة علىٰ قولِه: «بل نتبع ملة إبراهيم»، أي: نَتَّبعُ صِبغةَ الله، أو على: بل نكونُ أهلَ صِبغةِ الله[٣].

وقال القاضي: قولُه: ﴿وَنَحْنُ لَهُۥ عَـٰبِدُونَ﴾ عطفٌ علىٰ ﴿ءَامَنَّا﴾، وذلك يقتَضي دخولَ قولِه: ﴿صِبْغَةَ ٱللَّهِ﴾ في مفعولِ ﴿قُولُوٓا۟ ءَامَنَّا﴾، ولَمن نَصَبَها علىٰ الإغراء أو البدَلِ أن يُضمِرَ ﴿قُولُوٓا۟﴾ معطوفاً على «الزَمُوا» أوِ «اتَّبِعوا» ﴿مِلَّةَ إِبْرَٰهِـۧمَ﴾، و﴿قُولُوٓا۟ ءَامَنَّا﴾: بدَلُ «اتَّبِعوا» حتّى لا يَلزَمَ فكُّ النَّظْم وسُوءُ الترتيب[٤].

وقلتُ: المرادُ أنّ العطفَ مانعٌ مِن جَعْلِ ﴿صِبْغَةَ ٱللَّهِ﴾ نَصْباً على الإغراء. فنُقدِّر: الزَموا صِبغَةَ الله وقولوا: نحن لهُ عابِدون، ليَصِحَّ، وكذا يُقدَّر: اتَّبِعوا مِلَّةَ إبراهيمَ، أي: صِبغَةَ الله وقولوا: نحن له عابِدون، والحقُّ أنّ كلًّا مِن قولِه تعالىٰ: ﴿وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ﴾، ﴿وَنَحْنُ لَهُۥ عَـٰبِدُونَ﴾، ﴿وَنَحْنُ لَهُۥ مُخْلِصُونَ﴾: اعتراضٌ وتذييلٌ للكلام الذي عَقَّبَ بهِ، مَقُولٌ على ألسِنةِ العبادِ بتعليمِ الله تعالىٰ، لا عطفٌ، وتحريرُه: أنّ قولَه: ﴿وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ﴾ مناسبٌ «لآمَنّا»، أي: نُؤمنُ بالله وبما أنزَلَ على الأنبياءِ ونَستسلمُ لهُ ونَنقادُ لأوامرِه ونَواهيه، وقولُه: ﴿وَنَحْنُ لَهُۥ

---

(١) «معالم التنزيل» (١: ١٥٧). وانظر كلامَ الأخفش في: «معاني القرآن» (١: ١١٧) وعبارتُه ثمَّة: «كأنّه قيل لهم: اتّخذوا هذه المِلَّةَ، فقالوا: لا بل مِلَّة إبراهيم»، أي: نتّبعُ مِلَّةَ إبراهيم، ثم أبدل «الصِّبْغَةَ» من «المِلَّة»، فقال: «صبغة الله» بالنصب.

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ١٢٢).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٢١٥).

(٤) «أنوار التنزيل» (١: ٤١٣).

وإخراجِ الكلامِ عن التئامِه واتِّساقه، وانتصابُها علىٰ أنّها مصدرٌ مؤكِّدٌ هو الذي ذكره سيبويه، **والقولُ ما قالت حَذامِ.**

[﴿ قُلْ أَتُحَآجُّونَنَا فِي ٱللَّهِ وَهُوَ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ وَلَنَآ أَعْمَٰلُنَا وَلَكُمْ أَعْمَٰلُكُمْ وَنَحْنُ لَهُۥ مُخْلِصُونَ ۞ أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطَ كَانُوا۟ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ ۗ قُلْ ءَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ ٱللَّهُ ۗ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَتَمَ شَهَٰدَةً عِندَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ۞ تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ ۖ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ ۖ وَلَا تُسْـَٔلُونَ عَمَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴾ ١٣٩-١٤١]

﴿عَٰبِدُونَ﴾ ملائمٌ لقولِه: ﴿صِبْغَةَ ٱللَّهِ﴾؛ لأنّها دِينُ الله، فالمصدَرُ كالفَذْلَكةِ[1] لِما سَبَقَ مِنَ الإيمانِ والإسلام، وقولُه: ﴿وَنَحْنُ لَهُۥ مُخْلِصُونَ﴾ مُوافقٌ لقولِه: ﴿وَلَنَآ أَعْمَٰلُنَا وَلَكُمْ أَعْمَٰلُكُمْ﴾، وفي ذكْرِ هذا المعنىٰ بعدَ ذلك ترتيبٌ أنيقٌ؛ لأنّ الإخلاصَ شَرْطٌ في العبادة، وفيه لَـمْحَةٌ مِن حديثِ جبريلَ عليه السَّلامُ حينَ سَأَلَ عنِ الإحسان بعدَ سُؤالِه عنِ الإيمان والإسلام[2]، ومِثلُ هذا النَّظْم يَفُوتُ معَ تقديرِ[3] الإغراءِ والبَدَل، ويَجوزُ علىٰ هذا أنْ تقَعَ كلُّ واحدةٍ مِن هذه الجُمَل الثلاثِ حالاً عما قبلَها، ونَظيرُه قولُه في قوله: ﴿وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ﴾ في قولِه: ﴿قَالُوا۟ نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ﴾، وأن تكونَ جُملةً اعتراضيَّةً مؤكِّدةً، واللهُ أعلم.

قولُه: **(والقولُ ما قالتْ حَذامِ)**، أولُه:

إذا قالتِ حَـذَامِ فصـدِّقوها فإنّ القولَ ما قالتْ حَذامِ[4]

حَذامِ: امرأةٌ حَذَّرَتْ قومَها مِن غارةٍ فأنكَروا، فلمّا نزَلَتْ بهمُ الغارةُ قالوا: صَدَقتْ حَذامِ، فضُرِبَ به مَثَلاً.

---

(١) هو اختصارٌ لقولهم: «فإذا كان ذلك كذلك» يعنون به النتيجة والحاصل.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) قوله: «تقدير» ساقط في (ط).

(٤) البيت لدَيْسَم بن طارق. وانظر خبر البيت في: «مجمع الأمثال» (٢: ١٧٤).

قرأَ زيدُ بنُ ثابت: (أتـحاجونّا) بإدغامِ النّون، **والمعنىٰ: أتجادلوننا في شأنِ اللّـهِ واصطفائِـه النبيَّ من العربِ** دونَـكم، وتقولون: لو أنزلَ اللهُ علىٰ واحدٍ لأنزلَ علَينا وترَوْنكم أحقَّ بالنبوةِ منّا، ﴿وَهُوَ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ﴾ نشتركُ جميعًا في أننا عبادُه، وهو ربُّنا، وهو يُصيبُ برحمتِه وكرامتِه مَن يشاءُ من عبادِه، **هم فَوْضىٰ في ذلكَ** لا يختصُّ به عَجَميٌّ دونَ عربيٍّ إذا كانَ أهلاً للكرامة. ﴿وَلَنَآ أَعۡمَٰلُنَا وَلَكُمۡ أَعۡمَٰلُكُمۡ﴾ يعني أنّ العملَ هو أساسُ الأمر، وبه العِبْرة، وكما أنّ لكم أعمـالًا يعتبرُها اللهُ في إعطاءِ الكرامةِ ومنْعِها فنحنُ كذلك، ثُمَّ قال:..

قولُه: (**والمعنىٰ: أتُجادلونَنا في شأنِ الله واصطفائِه النبيَّ منَ العَرب؟**)، فإن قلتَ: كيف قَيَّدَ المُطلَقَ، وهُو ﴿فِى ٱللَّهِ﴾ بقَيْدِ النُّبوّة وليست ثَمَّ قَرينةُ التقييد؟ قلتُ: القَرينةُ قولُه: ﴿وَمَنۡ أَظۡلَمُ مِمَّن كَتَمَ شَهَٰدَةً عِندَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ﴾ والكلامُ تعريضٌ باليهودِ وأنّهم كَتَموا ما في التَّوراةِ مِن دلائلِ النُّبوة وما عُهِدَ إليهم أن يُظهِروها ولا يَكتُموها، وهُم ما اكتَفَوْا بالكِتمان، بل حاوَلوا المُجادَلَة في كونِهم أحقَّ بالنُّبوة مِن رسُولِ الله ﷺ.

فإنْ قلتَ: فأينَ قَرينةُ تخصيصِ أنّهم أحقُّ بها منه؟ قلتُ: قولُه: ﴿رَبُّنَا وَرَبُّكُمۡ﴾ الآيةَ؛ لأنّ هذا إنّما يَستقيمُ جَواباً إذا كانوا قدِ ادَّعَوا النُّبوةَ بالأحَقِّيّة، وتقريرُ الجَواب: نحن وأنتُم مُستَوونَ في كونِنا عَبيدَ الله وفي أنّ لكُم أعمالاً ولنا أعمالاً، ولنا مَزِيّة عليكُم بالإخلاص مِن حيثُ التوحيدُ الصِّرْفُ والأعمالُ الخالصة، وإليه الإشارةُ بقولِه: «فجاء بما هُو سببُ الكرامة».

قولُه: (**هُم فَوْضَى في ذلك**)، **الأساس**: ما لَـهُم فَوْضَىٰ بينَهم: مُختلِط، مَن أرادَ منهُم شيئاً أخَذَ، وبنو فلانٍ فَوْضَى: مختلِطونَ لا أميرَ عليهم، قال:

لا يَصلُحُ الناسُ فَوْضَىٰ لا سَراةَ لهُمْ ... ولا سَراةَ إذا جُهّـالُهُمْ سَـادوا[1]

---

(١) للأفوه الأوديِّ، واسمُه صلاءة بن عمرو. انظر: «الديوان» صنعة العلامة عبد العزيزِ الميمني الراجكوتي، ص١٠.

﴿وَنَحْنُ لَهُۥ مُخْلِصُونَ﴾ فجاءَ بما هو سببُ الكرامة، أي: نحنُ له موحِّدونَ نُخلِصه بالإيمان، فلا تستبعدوا أن يؤهِّل أهْلَ إخلاصِه لكرامتِه بالنّبوّة، وكانوا يقولون: نحن أحقُّ بأنْ تكونَ النبوّةُ فينا؛ لأنا أهلُ كتاب، والعربَ عبدةُ أوثان. ﴿أَمْ تَقُولُونَ﴾ يُحتملُ **فيمن قرأ بالتاء أن تكونَ** «أمْ» معادلةً للهمزةِ في ﴿أَتُحَآجُّونَنَا﴾ بمعنى: أيّ الأمرين تأتونَ؛ المحاجّة في حُكم اللّـهِ، أم ادِّعاء اليهوديّة والنصرانيّة علىٰ الأنبياء؟! والمرادُ بالاستفهامِ عنهما إنكارُهما معًا؛ وأن تكون منقطعةً بمعنىٰ: بل أتقولون، والهمزةُ للإنكارِ أيضًا، وفيمن قرأ بالياءِ **لا تكونُ إلا منقطعة.** ﴿قُلْ ءَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ ٱللَّهُ﴾: يعني: أنّ اللهَ شهدَ لهم بملّةِ الإسلام في قوله: ﴿مَا كَانَ إِبْرَٰهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَٰكِن كَانَ حَنِيفًا مُّسْلِمًا﴾ [آل عمران: ٦٧].

قولُه: (**فيمَن قَرأَ بالتاءِ**) أي: الفَوْقانيِّ: ابنُ عامرٍ وحَفْصٌ وحمزةُ[١] والكِسائيُّ[٢]، والباقونَ: بالياء[٣].

قولُه: (**لا تكونُ إلا مُنقطِعةً**)، وذلك أنّ المُتّصلةَ تقتضي المُساواةَ بينَ ما يلي الهمزةَ وأَمْ، والـمُنقطِعةَ لا تقتَضيها، وهاهُنا أنّ أهلَ الكتابِ لـمّا خوطِبوا بقولِه: ﴿أَتُحَآجُّونَنَا فِى ٱللَّهِ﴾ ثُمّ جُعِلوا غائبينَ بقولِه: ﴿أَمْ يَقُولُونَ﴾ انتفَتِ المساواةُ؛ لأنّ المخاطَبينَ حينَئذٍ غيرُهم، لأنه تعالىٰ - بسببِ تلك المُجادلةِ الفَظيعة، وهِي قولُهم: «نحنُ أحقُّ بالنُّبوّة من محمدٍ صَلَواتُ الله عليه» - انتقَلَ مِن خِطابِهم إلىٰ النَّعي عليهم بخطاب غيرِهم كالـمُخبِرِ لهم ويَستدعي منهُمُ الإنكارَ عليهم، كقولِه تعالىٰ: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم﴾ [يونس: ٢٢]، ولا يَحسُنُ في المُتّصلة أن يَختلِفَ الخِطابُ من مُخاطَبٍ إلىٰ غيرِه كما يَحسُنُ في المُنقطِعة.

---

(١) قوله: «وحمزة» ساقط من (ح).

(٢) وحُجَّتُهم المخاطبةُ التي قبلَها والتي بَعْدَها. فالمتقدِّمة قوله تعالىٰ: ﴿قُلْ أَتُحَآجُّونَنَا فِى ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٣٩] والمتأخرة قوله تعالىٰ: ﴿قُلْ ءَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ١٤٠] أفاده أبو زرعة في «حجة القراءات» ص١١٥-١١٦.

(٣) والحجَّةُ فيه: أنّ هذا إخبارٌ عن اليهود، أراد: أم يقول اليهود والنصارىٰ. انظر: «حجة القراءات» ص١١٥.

﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَتَمَ شَهَـٰدَةً عِندَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ﴾ أي: كتمَ شهادةَ اللّـهِ التي عندَه أنه شهدَ بها وهي شهادتُه لإبراهيمَ بالحنيفيّة. ويَحتملُ معنيين أحدهما: أنّ أهل الكتابِ لا أحدَ أظلمُ منهم؛ لأنّهم كتموا هذه الشهادةَ وهم عالِمون بها. والثاني: أنّا لو كتمنا هذه الشهادةَ لم يكن أحدٌ أظلمَ منا فلا نكتمُها. وفيه تعريضٌ بكتمانِهم شهادةَ اللّـهِ لمحمّدٍ بالنبوّةِ في كُتبِهم وسائرِ شهاداته. و﴿مِنَ﴾ في قوله: ﴿شَهَـٰدَةً عِندَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ﴾ مثلُها في قولِك: هذه شهادةٌ منّي لفلانٍ؛ إذا شهدتَ له، ومثلُه ﴿بَرَآءَةٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ﴾ [التوبة: ١].

قولُه: (ويَحتمِلُ مَعنيَيْنِ)، أي: قولُه: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَتَمَ شَهَـٰدَةً﴾.

أحدُهما: أن يُرادَ بـ«مَنْ كتم»: أهلُ الكتابِ وأنّهم لمّا كانوا ظالمينَ ثابتينَ عليه، صُدِّرتِ الجُملةُ بـ«إنّ» المؤكِّدة وأُتِي بالخبَرِ مَقْروناً بـ«لا» الاستقرائيّة[١]، فقيل: إنّ أهلَ الكتابِ لا أحدَ أظلَمُ منهم.

وثانيها: أن يُرادَ به المسلمونَ، فمعناه: إنّا لو كتَمْنا هذه الشَّهادةَ لم يكُنْ أحَدٌ أظلَمَ منّا، فإنّهم حينَ بَرئت ساحتُهم عن نزولِ الظُّلم فيها جيءَ بـ«لو»[٢] المُفيدةِ للشّكّ، يعني: لو فَرَضْنا الظُّلمَ كما تُفرَضُ المُحالاتُ، كان كَيْتَ وكَيْت، واعتبارُ النفيِ في المثالَيْنِ مُستفادٌ منَ الاستفهام المولِّد للتعجُّب، وذلك أنّ قولَه: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَتَمَ شَهَـٰدَةً﴾ الآية، كالتذييل للكلام السابِق، فإذا أُريدَ بها شَهادةُ أهلِ الكتابِ كان تأكيداً لمضمونِ قولِه: ﴿أَتُحَآجُّونَنَا فِى ٱللَّهِ وَهُوَ رَبُّنَا﴾ إلى آخِره؛ وأنه في معنىٰ كِتْمانِ الشَّهادة، وإنْ عَنَىٰ بها شَهادةَ المسلمين كان تقريراً لِما اشتَمَلَ عليه ﴿ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ﴾ إلىٰ قولِه: ﴿وَنَحْنُ لَهُۥ عَـٰبِدُونَ﴾ لأنه في معنى إظهارِ الشهادةِ منهُم.

قولُه: (وفيه تعريضٌ) أي: في المعنىٰ الثاني دونَ الأوّل لأنهُ تصريحٌ.

قولُه: (﴿بَرَآءَةٌ مِّنَ ٱللَّهِ﴾)، قال المصنِّفُ: «ومِن: لابتداءِ الغاية متعلِّقٌ بمحذوفٍ وليس

---

(١) في (ط) و(ح): «الاستغراقية»، والمراد: «لا» النافية للجنس.

(٢) أي: في قول الزمخشري: «أنا لو كتمنا هذه الشهادة لم يكن أحدٌ أظلمَ منا».

[﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ مَا وَلَّىٰهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ ٱلَّتِي كَانُواْ عَلَيْهَاۚ قُل لِّلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُۚ يَهْدِي مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ * وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًاۗ وَمَا جَعَلْنَا ٱلْقِبْلَةَ ٱلَّتِي كُنتَ عَلَيْهَآ إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِۚ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُۗ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ ١٤٢-١٤٣]

﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ﴾: الخِفافُ الأحلام، وهم اليهود؛ لكراهتِهم التوجُّهَ إلىٰ الكعبة، وأنهم لا يَـرَوْن النسخ. وقيل: المنافقونَ؛ لحرصِهم علىٰ الطعنِ والاستهزاء. وقيل: المشركونَ؛ قالوا: رغِبَ عن قبلةِ آبائِه ثمَّ رجعَ إليها، واللّٰـهِ ليرجعنَّ إلىٰ دِينهم. فإن قلتَ: أيُّ فائدةٍ في الإخبارِ بقولهم قبلَ وقوعه؟ قلتُ: فائدتُه: أنّ مفاجأةَ المكروهِ أشدُّ، والعلمُ به قَبْلَ وقوعِه أبعدُ من الاضطرابِ إذا وقع؛ ....

بِصلة كما في قولِك: بَرِئتُ من الدَّيْنِ، والمعنى: هذه براءةٌ واصِلةٌ منَ الله ورسُولهِ إلىٰ الذين عاهدتم[1]، كما تقول: كتابٌ مِن فلانٍ إلىٰ فلان، فعلىٰ هذا تقديرُ الكلام: شَهادةٌ كائنةٌ منَ الله تعالى لمحمدٍ صَلَواتُ الله عليه بالنُّبوّة.

قولُه: (﴿ٱلسُّفَهَآءُ﴾: الخِفافُ الأحلام) قال صاحبُ «الفرائد»: السَّفيهُ: الذي يعمَلُ بغيرِ دليل، إمّا أنْ لا يَلتفِتَ إلىٰ دليل ولا يتوَقَّفَ إلى أنْ لاحَ لهُ، بل يَتَّبعُ هواه، أو أنْ يرى غيرَ الدليلِ دليلاً.

وقلتُ: المناسبُ أنّ يجعلَ تعليلَ تسميةِ اليهودِ بالسُّفهاءِ كراهتَهم التوجُّهَ للكعبة بناءً على أنّهم لا يَلتفتونَ إلى الدَّليل، وهُو حالُ النبيِّ ذي القِبلتَيْنِ على ما في التَّوراة، ويتَّبِعونَ أهواءهم بأخْذِ الرِّشَى على الكِتمان، وتسميةُ المشرِكينَ بالسُّفهاءِ لأجْل أنهم لا يرَوْنَ الدليلَ دليلاً لقولِهم: رَغِبَ عن مِلّةِ آبائه، وما يَدْرونَ ما تُوجِبُه الحِكمةُ والمصلحةُ منَ الفوائد.

(١) انظر: (٧: ١٦٤).

لِـما يتقدَّمُه من توطينِ النفس، **وأنّ الجوابَ العتيدَ قبلَ الحاجةِ إليه أقطعُ للخصم**، وأردُّ لشَغَبه، **وقبلَ الرَّمْي يُراشُ السَّهْم**. ﴿مَا وَلَّىٰهُمْ﴾: ما صَرَفهم ﴿عَن قِبْلَتِهِمُ﴾؛ وهي بيتُ المقدس. ﴿لِّلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ﴾، أي: بلادُ المشرقِ والمغربِ والأرضُ كلُّها. ﴿يَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾ من أهلِها ﴿إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ **وهو ما توجبُه الحكمةُ** والمصلحةُ من توجيهِهم تارةً إلىٰ بيت المقدس، وأخرىٰ إلى الكعبة.

قولُه: (**وأنّ الجوابَ العَتِيدَ**[١] **قبْلَ الحاجة إليه أقطَعُ للخَصْم**)، **الانتصاف**: ولهذا أدرَجَ النُّظّارُ في أثناءِ مُناظَرَتِهمُ العمَلَ بالمقتضَى[٢] الذي هُو كذا، السالمِ عن مُعارضة كذا، فيُسلِفُونَ ذكر المُعارِض قبْلَ ذكْرِ الخَصْم لهُ، وهذه الآيةُ مِن أحسَنِ ما يُستَدَلُّ به عليه[٣].

قولُه: (**قبْلَ الرَّمي يُرَاشُ السَّهمُ**) قال المَيْداني: يُضرَبُ في تهيئةِ الآلة قبْلَ الحاجةِ إليها[٤].

قولُه: (**وهُو ما توجبُه الحِكمة**): بيانٌ لقولِه: ﴿يَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾ والضميرُ يعودُ إلىٰ الهداية التي يَدُلُّ عليها ﴿يَهْدِى﴾، وذُكِّرَ باعتبارِ الخبر وذلك «ما»، ويدُلُّ علىٰ كونه بَياناً إيقاعُ «مِن توجيهِهم» بياناً لقولِه: «ما توجِبُه»، أي: الهدايةُ[٥] إلىٰ صِراطٍ مستقيمٍ، تُوجِّهُهم[٦] تارَةً إلىٰ بيتِ المقدِس، وأُخرىٰ إلىٰ الكعبة.

قال القاضي: القِبلةُ في الأصل للحالِة التي عليها الإنسانُ منَ الاستقبال، فصارت عُرْفاً للمكانِ المتوَجَّه نحوَه للصَّلاة، وهذا المكان لا يختَصُّ به مكانٌ دونَ مكان لخاصيّةٍ ذاتيّة تَمنَعُ إقامةَ غيرِه مقامَه، وإنّما العبرةُ بارتسامِ أمرِه لا بخصوصِ المكان[٧].

---

(١) يعني الحاضرَ المهيّأ.

(٢) في (ف): «العمل بمقتضىٰ».

(٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ١٩٨).

(٤) «مجمع الأمثال» (٢: ١٠١).

(٥) من قوله: «والضمير» إلىٰ هنا ساقط من (ط).

(٦) في (ط) و(ف): «توجيههم».

(٧) «أنوار التنزيل» (١: ٤١٥).

﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ ﴾ ومِثْلَ ذلكَ الجَعْلِ العجيبِ جعلْناكم ﴿أُمَّةً وَسَطًا ﴾: خيارًا، وهي صفةٌ بالاسمِ الذي هو وسطُ الشيء؛ ولذلكَ استوىٰ فيه الواحدُ والجمعُ والمذكَّرُ والمؤنَّث، ونحوُه: قوله ﷺ: «وأَنْطُوا الثَّبَجَة» يريدُ الوسيطةَ بينَ السَّمينةِ والعَجْفاء؛....

قولُه: (ومِثْلَ ذلك الجَعْلِ العجيب)، يريدُ أنَّ الكافَ منصوبُ المحَلِّ علىٰ المصدَر، وأنَّ معنىٰ المِثْلِ الذي يُعطيه الكافُ هو الصِّفةُ والحالةُ لا النَّظِيرُ والشَّبيه، والمشارُ إليه ما يُفهَمُ مِن مضمونِ قولِه تعالىٰ: ﴿يَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾، وهو الأمر العجيبُ الشأن، وذلك أنهم لَمّا طَعَنوا بقولِه: ﴿مَا وَلَّىٰهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ﴾ جيءَ بقولِه: ﴿يَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ جواباً له، وجُعِلَ ﴿لِّلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ ﴾ توطئةً للجَوابِ، قالوا: أيُّ شيءٍ وَلّاهُم عن قِبلتِهم؟ فأُجيبوا: هدايةُ الله اختَصّتهم بهذه التَّولِية ومنَحَتْهُم الصِّراطَ المستقيمَ، وهُو نَظيرُ قولِه: ﴿يَهْدِى ٱللَّهُ لِنُورِهِۦ مَن يَشَآءُ﴾ [النور: ٣٥]، فعُلِمَ مِن قولِه: ﴿مَن يَشَآءُ﴾ تعظيمُ المسلمينَ، وأنّهُم المختَصُّونَ بهذا الفَضْل دونَ سائرِ الناس، ومِن قولِه: ﴿صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ تعظيمُ التوجُّيه[1] إلىٰ القِبلة وأنه هُو النُّورُ، وهُو الصِّراطُ المستقيم، يعني: كما جعَلْناكم في الدُّنيا أفضَلَ الأُمَم وقِبلتكم أفضَلَ القِبَلِ جعَلْناكم في الآخِرة شُهداءَ على الناس تشهَدونَ كما تَشهَدُ الأنبياءُ على أُمَمِهم، هذا هُو الجَعْلُ العجيبُ الشأنِ، ويَجوزُ أن يكونَ قوله: ﴿قُل لِّلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ ﴾ جَواباً و﴿يَهْدِى مَن يَشَآءُ ﴾ استئنافاً لبيانِ الموجَبِ، وذلك أنّ الإضافةَ في قولِهم: ﴿مَا وَلَّىٰهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ﴾ بمعنىٰ اللّام، ولهذا طابَقَه اللامُ في قوله: ﴿لِّلَّهِ﴾، أي: أيُّ داعيةٍ دَعَتْهم إلىٰ التوَلِّي عن القِبلة التي استَقْبَلوها مِن تِلقاءِ أنفُسِهم، ومتابعةِ أهوائهم؟ فأُجيب بأنْ ليس ذلك اختصاصاً مِن قِبَلِ أنفُسِهم، بل كلُّ الجِهاتِ لله عَزَّ وجَلّ، فهُو يَهدي مَن يشاءُ إلى الجهةِ التي أرادَها تعالىٰ.

قولُه: (وأَنْطُوا الثَّبَجَةَ)، النِّهاية: الإنطاءُ: الإعطاءُ بلُغةِ اليَمَن[2]، أي: أعطُوا الوسَطَ في الصَّدَقة لا مِن خيارِ المال ولا مِن رُذالتِه، ولِحقَها تاءُ التأنيث لانتقالِها منَ الاسميّة إلى الوَصْفيّة.

---

(١) في (ط): «التوجيه».

(٢) هو جزءٌ من حديثٍ كتب به النبيّ ﷺ لوائل بن حجر كما في «غريب الحديث» للخطّابي (١: ٢٨٠).

وصفًا بالثَّبَج؛ وهو وسطُ الظهْر إلَّا أنه أُلحِقَ تاءَ التأنيث؛ مراعاةً لحقِّ الوصْف. وقيل للخيار: وسط؛ لأنّ الأطرافَ يتسارعُ إليها الخلَلُ **والإعوارُ**، والأوساطُ محميَّةٌ محُوطةٌ، ومنه **قولُ الطائيِّ**:

كانتْ هيَ الوسَطَ المحميَّ فاكتنفتْ بها الحوادثُ حتىٰ أصبحتْ طَرَفا

وقد اكتريتُ بمكّة جمَلَ أعرابي للحجّ، فقال: أعطني من سِطَاتِهِنَّه: أراد: مِن خِيارِ الدنانير؛ أوْ: عُدولًا؛ **لأن الوسطَ عدلٌ بين الأطراف ليسَ إلى بعضها أقربَ من بعض**...

قولُه: **(والإعوار)**، **الأساس**: أعْوَرَ الفارسُ: إذا بدَا فيه عَوْرةٌ، أي: خَلَل، وقد أعوَرَ لك الصَّيدُ وأعورَكَ: أمكَنَكَ للضَّرب.

قولُه: **(قول الطائيِّ)**؛ أي: أبي تـمَّام، وهُو: حَبِيبُ بنُ أوْس الطائيُّ، يَمدَحُ المعتصمَ في فَتْح عَمُّورية[1].

قولُه: **(ليس إلى بعضِها أقربَ مِن بعض)**، **المُغْرِب**: الوَسَطُ، بتحريك العين[2]: ما بيْنَ طرَفَي الشيءِ كمركَزِ الدائرة، وبالسكون: اسمٌ مُبهَم لداخلِ الدائرةِ مثلاً، ولذلك كان ظَرْفاً، فالأولُ يُجعَلُ مبتدأً وفاعلاً ومفعولاً به، وداخلاً عليه حَرفُ الجرِّ، ولا يَصحُّ شيءٌ مِن هذا في الثاني، ويوصَفُ بالأولِ مُستَوياً فيه: المذكَّرُ والمؤنَّث والاثنانِ والجَمْع، قال تعالىٰ: ﴿**جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا**﴾، وقد يُبنَى منهُ أفعَلُ التفضيل، قال تعالىٰ: ﴿**مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ**﴾ [المائدة: ٨٩]، ﴿**وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ**﴾ [البقرة: ٢٣٨][3].

وقولُ المصنِّف: «عَدْلٌ بيْنَ الأطرافِ ليسَ إلى بعضِها أقربَ مِن بعض» إشارةٌ إلىٰ أنه كالمركَزِ للدائرة.

---

(١) «ديوان أبي تمّام» ص٦١٣.

(٢) في (ط): «بالتحريك: اسم لِعَيْنٍ».

(٣) في (ح) و(ف): الوَسَـط بالتحريك: اسم لعين، وهو خطأ وما أثبت من «المُغْرب في ترتيب المُعرِب» (٢: ٣٥٣).

﴿لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ رُوِيَ: أن الأُمَمَ يومَ القيامة يَجحدونَ تبليغَ الأنبياء، فيُطالِبُ اللّـهُ الأنبياءَ بالبيّنة علىٰ أنهم قد بلَّغوا، وهو أعلمُ، فيُـؤتىٰ بأمّةِ محمدٍ ﷺ، فيَشهَدُون، فتقولُ الأُمم: مِن أين عَرَفتم؟ فيقولون: عَلِمْنا ذلك بإخبارِ اللّـهِ في كتابِه الناطقِ علىٰ لسانِ نبيِّه الصادق، فيؤتىٰ بمحمّدٍ ﷺ، فيُسألُ عن حالِ أُمّتِه، فيُزكّيهم ويشهدُ بعدَالتِهم، وذلك قولُه تعالى: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَـٰٓؤُلَآءِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٤١]. فإن قلتَ: هلّا قيلَ: لكم شهيدًا، وشهادتُه لهم لا عليهم! قلتُ: لـمّا كانَ الشهيدُ كالرقيبِ والـمُهيمِنِ علىٰ المشهودِ له؛ جيءَ بكلمةِ الاستـعلاءِ، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ﴾ [المجادلة: ٦]، ﴿كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ۚ وَأَنتَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ﴾ [المائدة: ١١٧]. وقيل: ﴿لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ في الدنيا فيما لا يصحُّ إلا بشهادةِ العُدول الأخيار، ....

قال القاضي: ﴿وَسَطًا﴾ في الأصل: اسمُ المكانِ الذي تَستوي إليه المساحةُ منَ الجوانب، ثُمَّ استُعيرَ للخِصالِ المحمودة لوقوعِها بيْنَ طرَفَيْ إفراطٍ وتفريط، كالجُودِ بيْنَ الإسرافِ والبُخْل، والشَّجاعةِ بيْنَ التهوُّرِ والجُبْن، ثُمَّ أُطلِقَ علىٰ المتّصِف بها، واستُدِلَّ به علىٰ أنّ الإجماعَ حُجّة، إذْ لو كان فيما اتفقُوا عليه باطلٌ لا نَثلَمتْ به عدالتُهم(١).

وقال الزجّاج: يُقال: هُو مِن أوسَطِ قومِه، أي: مِن خِيارهم، والعرَبُ تَصفُ الفاضِلَ النَّسَبِ بأنه مِن أوسَطِ قومِه، علىٰ التمثيل، فتُمثِّلُ القَبيلةُ بالوادي والقَاع، فخيرُ الوادي وَسَطُه، فيُقال: هذا مِن وَسَطِ قومِه، ومِن وَسَطِ الوادي، أي: مِن خيرِ مكانٍ فيه(٢).

قولُه: (فهَلّا(٣) قيل: لكُم شهيداً). هذا السؤالُ واردٌ علىٰ تأويله، وهُو قولُه: «فيُسألُ عن حالِ أُمّتِهِ فيُزكّيهم ويَشهَدُ بعدَالتِهم»، يعني أنّ «شَهِدَ عليه» أكثرُ ما تُستعمَلُ فيما فيه مَضَرّةٌ، كما أنّ

---

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٤١٥-٤١٦).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٢١٩).

(٣) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «هلّا».

﴿وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيۡكُمۡ شَهِيدٗا﴾ يزكِّيكم ويُعلِمُ بعدَالتِكم. فإن قلتَ: لِمَ أُخِّرتْ صلةُ الشَّهادةِ أوّلًا وقدّمتْ آخِرًا؟ قلتُ: لأنّ الغَرَضَ في الأوّلِ إثباتُ شهادتِهم علىٰ الأُمَمِ، وفي الآخر،..............................

«شَهِدَ له» فيما فيه منفعة، ولو أُريدَ ما ذهَبْتَ[1] إليه لَقيل: ويكونَ الرسُولُ لكُم شهيداً، وأجابَ: أنّ الشَّهيدَ هُنا ضُمِّنَ معنى الرَّقيب، فعُدِّيَ تَعديته بـ«عَلَى»، وإنّما أوجَبَ ذلك مقام المَدْح، وهُو قولُه: ﴿جَعَلۡنَٰكُمۡ أُمَّةٗ وَسَطٗا﴾، رَوَينا عن البخاريِّ والتِّرمذيِّ وابنِ ماجَه، عن أبي سعيدٍ قال: قال رسُولُ الله ﷺ: «يَجيءُ نُوحٌ وأُمّتُه، فيقولُ الله: هل بَلَّغتَ؟ فيقولُ: نعَمْ أيْ رَبِّ، فيقولُ لأُمّتِه: هل بَلَّغَكم؟ فيقولونَ: لا، ما جاءنا مِن نذير، فيقولُ لنُوح: مَن يَشهَدُ لك؟ فيقولُ: محمدٌ وأُمّتُه، فيَشهَدُ أنه قد بلَّغَ، وهُو قولُه: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَٰكُمۡ أُمَّةٗ وَسَطٗا﴾ الآية»[2].

قال صاحبُ «الانتصاف»: مَنَّ عليهم بثُبوتِ كونِهم شُهَداءَ على الناسِ أوّلاً، وثانياً: بثُبوتِ كونِهم مَشْهوداً لهم بالتّزكِية، خُصوصاً مِن هذا الرسُولِ المعظَّم، وقال أيضاً: وَصَفَ عيسى الربَّ عزَّ وجَلَّ بالرَّقيبِ أولاً وبالشهيدِ ثانياً في قولِه: ﴿كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيۡهِمۡۚ وَأَنتَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ شَهِيدٌ﴾ [المائدة: ١١٧] معَ اتّحادِ معناهُما، كما تقولُ: كنتَ مُحسِناً إلينا وأنتَ مُحسِنٌ إلىٰ كلِّ واحد[3]، خَصَّ ثُمَّ عَمَّ، فبذلك تَمَّ استدلالُ الزمخشَريّ[4].

وقلتُ: التحقيقُ فيه ما قَرَّرناه أنّ شَهِدَ عليه إنّما تُستعمَلُ فيما فيه مَضَرَّةُ المشهودِ عليه، وأوجَبَ هاهُنا مَقامُ المَدْح الحُكمَ بالعكس، وأنْ يُضَمَّنَ الشهيدُ معنىٰ الرَّقيبِ والمُهَيْمِن ليُفيدَ معنىٰ التزكِية؛ لأنّ المُزكِّيَ لا بدَّ أن يكونَ مُراقباً على أحوالِ المُزكَّى، فإذا شاهَدَ منه ما اقتَضى الصَّلاحَ والرُّشْدَ والهدايةَ لا يَشهَدُ إلّا بعَدالتِه ولا يَصدُرُ منهُ إلّا تزكيتُه، ففي الكلام تضمينٌ ثُمّ كِنايةٌ، واللهُ أعلم.

(١) في (ط): «ذهب».

(٢) أخرجه البخاري (٤٤٨٧)، والترمذي (٢٩٦١)، وابن ماجه (٤٢٨٤).

(٣) في (ط): «أحد».

(٤) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ١٩٩-٢٠٠).

اختصاصُهم بكونِ الرسولِ شهيدًا عليهم. ﴿ٱلَّتِي كُنتَ عَلَيۡهَآ﴾ ليستْ بصفةٍ للقِبْلة، إنما هي ثانيْ مفعولَيْ «جَعَلَ»، يريد: وما جعلْنا القبلةَ الجهةَ التي كنتَ عليها، وهي الكعبة؛ لأنّ رسولَ الله ﷺ كان يصلِّي بمكّةَ إلىٰ الكعبةِ ثم أُمِرَ بالصلاةِ إلىٰ صخرةِ بيت المقدس بَعْدَ الهجرة؛ تألُّفًا لليهودِ، ثُمَّ حُوِّل إلىٰ الكعبة، فيقول: وما جعلْنا القبلةَ **التي يجبُ** أن تستقبلَها الجهةَ التي كنتَ علَيها أوّلًا بمكة، يعني وما رَدَدْناك إليها؛ إلا امتحانًا للناسِ وابتلاءً؛ ﴿لِنَعۡلَمَ﴾ **الثابت علىٰ الإسلام** الصادقَ فيه ممّن هو علىٰ حَرْفٍ **ينكص** ﴿عَلَىٰ عَقِبَيۡهِ﴾؛ لقَلَقِه فيرتدّ، كقوله: ﴿وَمَا جَعَلۡنَا عِدَّتَهُمۡ إِلَّا فِتۡنَةٗ لِّلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ الآية [المدثر: ٣١]، ....

قولُه: (**اختصاصُهم بكَوْنِ الرسُول شهيداً عليهم**) وهُو من بابِ قَصْرِ الفاعلِ علىٰ المفعول، أي: لا تتجاوزُ تَزكِيةَ الرسُولِ ﷺ والشهادةَ بعَدالةِ أحدٍ سواهم.

قولُه: (**التي يَجِبُ**) بالجيم، وفي نسخة: بالحاءِ المهمَلة، وهِي صفةُ القِبلة.

قولُه: (**الثابتَ علىٰ الإسلام**). معناهُ: الثابتُ على الصِّراطِ المستقيم الذي هُو وَسَطٌ بيْنَ طَرَفَي الإفراطِ والتفريط، دَلَّ عليه قولُه: «ممّن هُو علىٰ حَرْفٍ» أي: علىٰ طَرَفٍ مِن طَرَفي العَدْل، وليس في الوَسَط، فيَزِلُّ بأدنىٰ شيء.

قولُه: (**يَنكُصُ** ﴿عَلَىٰ عَقِبَيۡهِ﴾). يَنكُصُ: خَبَرٌ بعدَ خبَر، والنُّكوصُ: الإحجامُ عن الشيء، **الراغب**: إنْ قيلَ: كيف يُتصَوَّرُ حقيقةُ انقلابِ الإنسان على عَقِبَيْه؟ الجوابُ مِن وجهَيْن:

أحَدُهما: أنّ الإنسانَ مُتدرِّجٌ في الفضيلةِ واكتسابِ المعرفةِ درَجةً درجةً إلى حينِ الكمال، فإنّ حُكمَه في بَطْنِ أُمِّه حُكمُ النَّبات، ثُمَّ يصيرُ في حُكم الحيَوان، ثُمَّ بعدَ الوِلادة يصيرُ في حُكم الإنسانِ باكتسابِ العِلم والعمَل حتّى يَرْقَىٰ إلىٰ أعلىٰ المَدارج، ومتَى أخَلَّ بمَرتبةٍ وصَلَ إليها ورجَعَ عنها فقدِ انقَلَبَ على عَقِبَيْه.

وثانيها: أنّ اللهَ تعالىٰ أنشَأَ الأديانَ، فما زال يُتِمُّها شيئاً فشيئاً حتى كَمَّلَها بنبِّينا صَلَواتُ الله عليه كما قال تعالىٰ: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ﴾ [المائدة: ٣]، فمَن أنعَمَ عليه بأنْ أوجَدَه بعدَ

ويجوزُ أن يكونَ بيانًا للحكمةِ في جعْلِ بيتِ المقدسِ قبلتَه يعني: أن أصلَ أمْرِك أن تستقبلَ الكعبة، وأن استقبالَك بيتَ المقدسِ كانَ أمرًا عارضًا لغرضٍ، وإنما جعلْنا القبلةَ الجهةَ التي كنتَ علَيها قبلَ وقتِك هذا وهي بيتُ المقدسِ لنمتحنَ الناسَ، وننظرَ مَن يتّبعُ الرّسولَ منهم ومَن لا يتّبعُه وينفرُ عنه. وعن ابنِ عباسٍ رَضِيَ اللهُ عنه: كانت قبلتُه بمكةَ بيتَ المقدس إلا أنه كانَ يجعلُ الكعبةَ بينَه وبينَه. فإن قلتَ: كيفَ قال: ﴿لِنَعْلَمَ﴾ ولم يزل عالمًا بذلك؟ قلت: معناه: **لنعلمَه علمًا يتعلّق به الجزاءُ**؛ وهو أن يعلمَه موجودًا حاصلًا، ونحوُه: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٢]. وقيل: ليعلمَ رسولُ اللّـهِ والمؤمنون، وإنما أَسندَ علمَهم إلىٰ ذاته؛ لأنهم خواصُّه وأهلُ الزُّلفىٰ عندَه. وقيل: معناه: لنميّزَ التابعَ من النّاكِص، كما قال الله تعالىٰ: ﴿لِيَمِيزَ ٱللَّهُ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ﴾ [الأنفال: ٣٧]،.......................................

بَعْثتِه وأدرَكَ تلك السعادةَ، ثُمّ رَغِبَ عنه مائلاً إلىٰ ما قَبلَه منَ الشرائع المنسُوخة فقدِ انقلَبَ على عَقِبَيْه[١].

قولُه: (**ويجوزُ أن يكونَ بياناً**) أي: قولُه: ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلْقِبْلَةَ﴾ إلىٰ آخِره، وهُو عطفٌ علىٰ قولِه: «﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلْقِبْلَةَ﴾: الجِهةَ التي كنتَ عليها»، وعلى الأوّلِ كان بَياناً للحِكمةِ في جَعْلِ الكعبةِ قِبلةً، تقريرُه: أنه ﷺ كان مأموراً بأنْ يُصلِّي إلى الكعبة ثُمَّ أُمِرَ بالتحويلِ إلىٰ بيتِ المقدِس، ثُمّ أُعيدَ إلىٰ ما كان أوّلاً وهِي الكعبة، فالمُخبَر به الجَعْلُ الناسخُ، وهِي الجهةُ التي كان عليها، يعني: ما ردَدْناك إلىٰ ما كنتَ عليه إلّا لابتلاءِ الناس، وعلى الثاني: كان ﷺ مأموراً بأنْ يُصلِّي إلىٰ بيتِ المقدِس، ثُمَّ أُمِرَ بأن يتحوَّلَ إلىٰ الكعبة، فالمخبَرُ به الجَعْلُ المنسُوخ، يعني أنتَ الآنَ علىٰ ما ينبغي أن تكونَ عليه، وما كنتَ عليه قبْلَ هذا كان أمراً عارِضاً[٢].

قولُه: (**لنَعلَمَه عِلماً يتعلَّقُ به الجزاءُ**)، وهُو أن نَعلَمَه موجوداً حاصلاً.

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني» (١: ٣٣٢-٣٣٣).

(٢) في (ط) و(ح): «عارضيّاً».

فوضعَ العلمَ موضعَ التمييز؛ **لأنّ العلمَ به يقعُ التمييزُ.** ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾..........

قال القاضي: هذا العِلمُ وأشباهُه باعتبارِ التعلُّقِ الحاليِّ الذي هُو مَناطُ الجزاء، والمعنى: يتَعلَّقُ عِلمُنا به موجوداً[١]. وتحقيقُه ما ذكَره الزجَّاجُ: أنّ اللهَ عزَّ وجَلَّ يعلَمُ مَن يتَّبعُ الرسُولَ ممّن لا يتّبعُ قبْلَ وقوعِه، وذلك العِلمُ لا يوجِبُ مُجازاةً في ثوابٍ ولا عقاب، ولكنّ المعنى: ليَعلَمَ ذلك منهم شهادةً، فيقَعَ عليهم بذلك العِلْم اسمُ الـمُطِيعينَ واسمُ العاصِين، فيتعيَّنَ ثوابُهم على قَدْرِ عَمَلِهم، وتكونَ معلومةً في حالِ وقوعِ الفعل مِنهم شهادةً، كقولِه تعالىٰ: ﴿عَـٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَـٰدَةِ﴾ [التغابن: ١٨]، فعِلمُه به قبْلَ وقوعِه غَيْبٌ، وعِلمُه به حالَ وقوعِه شهادةٌ، وهذا يبيِّنُ كلَّ ما في القرآنِ مِثلَه[٢].

وقال الإمام: المسلمونَ اتَّفقوا على أنه تعالىٰ عالمٌ بالجُزْئيّات كلِّها قبْلَ وقوعِها، ثُم قال أبو الحُسَين البَصْريُّ[٣] منَ المعتزلة: العِلمُ يتَغيَّرُ عندَ تغيُّرِ المعلوم؛ لأنّ العِلمَ بكوْنِ العالَمِ غيرَ موجودٍ وأنه سيوجَدُ لو بقِيَ حالَ وجودِ العالَمِ لكان جَهْلاً، وإلّا لوجَبَ التغيُّر، وقال أهلُ السُّنّة: لا يَلزَمُ التغيُّر؛ لأنّ عندَ إيجادِ العالَمِ انقلَب ذلك العِلمُ عِلماً بأنه قد حدَثَ ولم يَلزَمْ حُدوثُ عِلمِ الله تعالىٰ، ونَظيرُهُ الإخبارُ بقولِه: ﴿لَتَدۡخُلُنَّ ٱلۡمَسۡجِدَ ٱلۡحَرَامَ﴾ [الفتح: ٢٧]، فلمّا دخَلوه انقلَبَ ذلك الخَبَرُ إلىٰ هذا مِن غيرِ أن يتغيَّرَ الخَبَرُ الأوّل[٤].

قولُه: (**لأنّ العِلمَ به يقَعُ التمييزُ**)، هذا مُوافقٌ لقولِ مَن قال: العِلمُ صفةٌ توجِبُ تمييزاً لا يَحتمِلُ النقيضَ، فهُو مِن بابِ إطلاقِ السَّببِ على المسبَّب.

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٤١٧).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٢٢٣).

(٣) الإمام المتكلّم النظّار أبو الحسين محمد بن علي بن الطيّب البصري (ت ٤٤٣ هـ)، من رؤوس المعتزلة ومُقدّميهم، كان فحلاً من فحول الأصول، وكتاباه «المعتمد» و«شرح العُمَد» من أجلّ التصانيفِ في هذا الفنّ. له ترجمة في: «طبقات المعتزلة» ص١١٨، و«تاريخ بغداد» (٣: ١٠٠)، و«سِيَر النبلاء» (١٧: ٥٨٧).

(٤) «مفاتيح الغيب» (٢: ٢٨٣).

هي «إنْ» المخفَّفةُ التي تلزمُها اللّام الفارقةُ، والضميرُ في ﴿كَانَتْ﴾ لِـما دلَّ علَيه قولُه: ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلْقِبْلَةَ ٱلَّتِي كُنتَ عَلَيْهَآ﴾ من الردَّةِ أو التحويلةِ أو الجَعْلة، ويجوزُ أن يكونَ للقبلة. ﴿لَكَبِيرَةً﴾: لثقيلةً شاقّةً ﴿إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ﴾: **إلا علىٰ الثابتينَ الصادقينَ** في اتّباعِ الرّسول، الذين لطفَ اللهُ بهم وكانوا أهلًا للُطْفه.

﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَـٰنَكُمْ﴾ أي: ثباتَكم علىٰ الإيمان، وأنكم لم تزِلُّوا ولم ترتابوا، بل شَكَرَ صنيعَكم، وأعدَّ لكم الثوابَ العظيم. ويجوزُ أن يُراد: وما كانَ اللهُ ليتركَ تحويلَكم؛ لعِلْمِه أنّ تركَه مفسدةٌ وإضاعةٌ لإيمانِكم. وقيل: مَن كانَ صلّىٰ إلىٰ بيتِ الـمقدسِ قبلَ التحويلِ فصلاتُـه غيرُ ضائعةٍ. **عن ابنِ عباسٍ رضي الله عنه: لـمّا وُجِّه** رسولُ اللّـهِ إلىٰ الكعبةِ قالوا: كيفَ بمن ماتَ قبلَ التحويلِ من إخواننا؟ فنزلتْ. ﴿لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾: لا يُضيعُ أجورَهم ولا يتركُ ما يُصلِحُهم. ويحكىٰ عن الحجّاج: أنه قالَ للحسن: **ما رأيُك في أبي تراب؟**..............................

قولُه: (**إلّا على الثابتينَ الصادقينَ**)، وإنّما فَسَّرَ ﴿ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ﴾ بالثابتين؛ لأنه مُقابلٌ لقولِه تعالىٰ: ﴿مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ﴾، ويُعلَمُ منَ المفهوم أنها كبيرةٌ على المُتزلزِلينَ المُرادينَ مِن قولِه تعالىٰ: ﴿مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ﴾.

قولُه: (**عنِ ابن عبّاس رضي الله عنه: لـمّا وُجِّهَ**)، عنِ التِّرمذيِّ وأبي دوادَ والدارِميِّ، عن ابنِ عبّاس: لـمّا وُجِّهَ النبيُّ ﷺ إلىٰ الكعبة قالوا: يا رسُولَ الله، كيفَ بإخوانِنا الذين ماتُوا وهم يُصلُّونَ إلى بيتِ المقدِس؟ فأنزَلَ اللهُ تعالىٰ: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَـٰنَكُمْ﴾[1].

قولُه: (**ما رأيُك في أبي تُراب؟**)، عَنَىٰ به عليّاً رضوانُ الله عليه، مَنْقَصةً له وحَطّاً لمنزلتِه، رَوَى ابنُ عبدِ البَرِّ في «الاستيعاب»، أنه قيلَ لسَهْلِ بنِ سَعْد: إنّ أميرَ المؤمنينَ[2] يُريدُ أن يَبعثَ

---

(١) أخرجه الترمذي (٢٩٦٤)، وأبو داود (٤٦٨٠)، والدارمي (١٢٣٥).

(٢) يعني معاوية بن أبي سفيان.

فقرأ قولَه: ﴿إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ﴾، ثم قال: وعليٌّ منهم، وهو ابنُ عمِّ رسولِ اللّـهِ ﷺ، وخَتَنُه علىٰ ابنته، وأقربُ النّاسِ إليه، وأحبُّهم. وقُرِئَ: (إلا ليُعْلَم) علىٰ البناءِ للمفعول. ومعنىٰ العلم: المعرفة.

ويجوز أن تكونَ ﴿مَن﴾ مُتضمّنةً لمعنىٰ الاستفهام معلّـقًا عنها العلم، كقولك: علمت أَزيدٌ في الدار أمْ عَمْرو؟ وقرأ ابنُ أبي إسحاق: (على عَقْبَيْه) بسكونِ القاف، وقرأ اليزيديّ: (لكبيرةٌ) بالرّفع، ووجهها: أن يكونَ «كان» مزيدةً، كما في قوله:..............

إليك تَسُبُّ علياً[١] عندَ المِنبَر، فقال: أقولُ ماذا؟ قال: تقول: أبا تُراب، فقال: والله ما سَمَّاهُ بذلك إلا رسُولُ الله ﷺ، دخَلَ رسُولُ الله ﷺ ذاتَ يوم علىٰ فاطمةَ رضيَ اللهُ عنها، فقال: «أينَ ابنُ عمِّك؟» فقالت: هُو ذاك مُضطجعٌ في صَحْنِ المسجد، فوجَدَه قد سَقَطَ رِداؤه عن ظَهْرِه، وخَلَصَ الترابُ إلىٰ ظهرِه، فجعَلَ يمسَحُ الترابَ عن ظهرِه ويقول: «اجلسْ أبا تُراب»، فوالله ما سَمَّـاهُ إلّا رسُولُ الله ﷺ، والله ما كان اسمٌ أحبَّ إليه مِنهُ»[٢]، وأخرجَه البخاريُّ[٣] أيضاً معَ تغييرٍ يسير.

قولُه: (وعليٌّ مِنهم)، أي: هُو مِن جُملتِهم وداخلٌ تحتَ امتحانِ الله تعالىٰ بقولِه: ﴿إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ﴾، وهُو منَ الذين اتَّبَعَ الرسُولَ وممَّن هَداه الله، أي: الثابِتينَ علىٰ الإيمان؛ لأنّ الناسَ عندَ نزولِ هذه الآياتِ بينَ التابع والناكِص، ولا ارتيابَ أنه منَ التابع.

قولُه: (ويجوزُ أن تكونَ ﴿مَن﴾ مُتَضمِّنةً لمعنى الاستفهام)، قيل: هُو معطوفٌ على قولِه: «ومعنى العِلم الـمعرفةُ» أي: لا يكونُ مِن أفعالِ القلوب، بل تكونُ ﴿مَن﴾: موصُولـةً و﴿يَتَّبِعُ﴾: صلتُه، يدُلُّ عليه قولُه فيما سَبَقَ: «ليَعلَمَ الثابتَ على الإسلامِ الصّادقَ فيه».

---

(١) في (ح): «نسبت علياً».

(٢) الاستيعاب (٣: ١١١٨).

(٣) «صحيح البخاري» (٣٧٠٣)، و«صحيح مسلم» (٢٤٠٩).

وجيرانٍ لنا كانوا كرامِ

قال أبو البقاء: لا يجوزُ أن تكونَ ﴿مَن﴾ استفهاميّةً؛ لأنّ ذلك يوجبُ أن يُعَلَّقَ «نعلَمَ» عن العَمَلِ، وإذا عُلِّقت عنه لم يَبْقَ لقولِه: ﴿مِمَّن يَنقَلِبُ﴾ ما يتعلَّقُ به؛ لأنّ ما بعدَ كلمةِ الاستفهام لا يتَعلَّقُ بما قبلَه، ولا يَصحُّ تعلُّقُها بـ﴿يَتَّبِعُ﴾؛ لأنها في المعنىٰ مُتعلِّقةٌ بـ«نَعلَمَ»، وليس المعنىٰ: أيَّ فريقٍ يَتَّبعُ ﴿مِمَّن يَنقَلِبُ﴾[1]، بل ﴿مَن يَتَّبِعُ﴾: موصُولةٌ منصوبةٌ بـ«نَعْلَمَ»، والمعنىٰ: ليَفصِلَ المتَّبعَ منَ المُنقلِب، وهُو الذي عَناهُ المصنِّفُ قُبيْلَ هذا: «لنُميِّـزَ التابعَ منَ الناكِص»، ويُمكنُ أن يُعلَّقَ بـ﴿يَتَّبِعُ﴾ علىٰ أنه حالٌ مِن فاعلِه، أي: لنَعلَمَ أيَّ فريق يتَّبعُ الرسُولَ مميَّزاً ممّن يَنقلبُ على عَقِبَيْه.

قولُه: (وجِيرانٍ لنا كانوا كرامِ). أولُه:

فكيفَ إذا مرَرْتَ بدارِ قومٍ

قال سَعْدانُ[2]: قال الأصمعيُّ: أنشَدَ الفرَزْدقُ القصيدةَ التي مُستَهلُّها:

قِفـا يـا صـاحبَيَّ بِنـا لَعَنّـا[3] نَرى العَرَصاتِ أو أثَـرَ الخيـامِ[4]

فلمّا بلَغَ: كانوا كرام، قال الحسَنُ البَصْري: يا أبا فراس، كراماً، قال الفرَزْدَقُ: ما وَلَدَتْني إذاً إلّا مَيْسَانيةٌ إن جاز ما قلتَ يا أبا سعيد، وفي «المُغرِب»: مَيْسانُ: قريةٌ مِن قُرى العراق[5].

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ١٢٤).

(٢) يعني: سعدان بن المبارك، من رواةِ الأدب وأصحاب التصنيف فيه. له ترجمة في: «نزهة الألباء» ص١١٩.

(٣) وهي لغةٌ في «لعلّ»، انظر: «الجنىٰ الداني» للمرادي ص٥٨٢.

(٤) «ديوان الفرزدق» ص٥٩٧، وفيه:

ألستُم عـائجيـن بنـا لَعَنّـا نرىٰ العرصاتِ أو أثر الخيام

ورواية الطيبي للبيت وردت في «لسان العرب» (١٣: ٣٩٠).

(٥) «المُغرب في ترتيب المُعرِب» (٢: ٢٨١).

والأصل: وإن هي لكبيرةٌ، كقولك: إن زيدٌ لمنطلق. ثمّ وإن كانت لكبيرة، وقُرِئَ: (ليضيِّع) بالتشديد.

[﴿ قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ ۖ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَىٰهَا ۚ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ۚ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ ۗ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ ۞ وَلَئِنْ أَتَيْتَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ بِكُلِّ ءَايَةٍ مَّا تَبِعُوا۟ قِبْلَتَكَ ۚ وَمَآ أَنتَ بِتَابِعٍ قِبْلَتَهُمْ ۚ وَمَا بَعْضُهُم بِتَابِعٍ قِبْلَةَ بَعْضٍ ۚ وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ ۙ إِنَّكَ إِذًا لَّمِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ ١٤٤-١٤٥]

﴿ قَدْ نَرَىٰ ﴾ ربما نرىٰ، ومعناه: كثرةُ الرؤية، كقوله:

قد أترك القِرْنَ مُصفرًّا أناملُه

أراد: أنّي لم أكنْ إذاً منَ العرَب، بل أكونُ منَ المولَّدين.

قولُه: (﴿ قَدْ نَرَىٰ ﴾ معناه[1]: ربّما نَرى)، اعلَمْ أنّ لفظةَ «قد» قد يُعنىٰ بها ضِدُّها لمُجانَسةٍ بينَ الضِّدَّين، ومِثلُه «رُبَّ» للتقليل، ثُمّ تستعارُ للتكثير، قال:

فإنْ تُمسِ مهجورَ الفِناءِ فربّما ... أقامَ به بعدَ الوفودِ وفودُ[2]

قولُه: (قد أترُكُ القِرْنَ مُصفرّاً أناملُهُ)، تَمامُه:

كأنّ أثوابَه مُجَّتْ بفِرْصادِ[3]

القرنُ: مَنْ هُو مِثلُكَ في الشَّجاعة، مُصفَرّاً أناملُه، أي: مقتولاً خرَجَتْ رُوحُه فاصفَرَّت أصابعُه، مُجَّتَ: مِن مَجَّ الرجُلُ الماءَ مِن فيه، أي: رَمَىٰ، والفرصادُ: التُّوت، أي: مُجَّت بماءِ فِرصادٍ، أي: صُبَّ عليها كما يُصَبُّ الماءُ منَ الفم.

---

(١) كذا في الأصول الخطية، ولفظة «معناه» ليست في «الكشاف».

(٢) البيت لأبي عطاء السندي، ذكره ابن قتيبة في «الشعر والشعراء» (٢: ٧٦٩)، والحصري في «زهر الآداب» (٢: ١٩٢) من جملةِ أبياتٍ جيادٍ يرثي بها ابن هُبَيْرة.

(٣) لعبيد بن الأبرص في «ديوانه» ص٦٤.

﴿تَقَلُّبَ وَجْهِكَ﴾: تـردُّد وجهِكَ، وتصـرُّفِ نظرِك في جهةِ السمـاء، وكانَ رسولُ اللّـهِ ﷺ يتوقَّعُ من ربِّه أن يحوِّلَه إلىٰ الكعبة؛ **لأنها قِبْلَةُ أبيه** إبراهيمَ، وأَدْعىٰ للعربِ إلى الإيمان؛ لأنها مفخرتُهم ومَزارُهم ومَطافُهم؛ **ولمخالفةِ اليهود، فكانَ يُراعي نزولَ جبريلَ عليه السلام والوحْيِ بالتحويل.** ﴿فَلَنُوَلِّيَـنَّكَ﴾: فلنعطينَّك ولنمكننَّك من استقبالِها، من قولك: ولَّيتُه كذا؛ إذا جعلتُه واليًا له؛ **أو: فلنجعلنَّك تلي سَمْتَها** دونَ سمتِ بيتِ المقدس..

قولُه: (ولمُخالفةِ اليهود): عطفٌ علىٰ: (لأنها قِبلةُ أبيه).

قولُه: (فكان يُراعِي نزولَ جِبريلَ [عليه السلام] والوَحْيِ بالتحويل)، قال القاضي: وذلك يَدُلُّ على كمالِ أدبِه حيثُ انتظَرَ ولم يَسأَلْ[1].

قولُه: (أو: فلنَجْعَلَنَّكَ تَلي سَمْتَها)، الأساس: السَّمْتُ: النَّحوُ والطَّريقُ، وسامَتَهُ مُسامَتَةً وتَسمَّتَه: تعهَّدَه وقصَدَ نحوَه.

هذا الوجهُ وإن كان موافقاً لقولِه: ﴿فَوَلِّ﴾ لكنّ الأوَّلَ أقضىٰ لحقِّ ما يَستدعيهِ قولُه: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ ليؤْذِنَ أنّ اللهَ تعالىٰ يُسارعُ في رِضاه ويُملِّكُه ما يتمنّاه، كما قالت عائشة رضيَ اللهُ عنها: ما أرىٰ ربَّك إلّا يُسارعُ في هَواك، الحديث، أخرَجه الشيخانِ وغيرُهما[2].

قال القاضي: خُصَّ الرسُولُ ﷺ بالخِطابِ تعظيماً له وإيجاباً لرغبتِه، ثُمَّ عَمَّ تصريحاً بعمومِ الحُكْمِ وتأكيداً لأمرِ القِبلةِ، وتحضيضاً للأُمَّةِ علىٰ المتابعة[3].

---

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٤٢٠). وهذه الفقرة ساقطة من (ط).

(٢) أخرجه البخاري (٤٧٨٨)، ومسلم (١٤٦٤) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٣) «أنوار التنزيل» (١: ٤٢٢).

﴿تَرْضَىٰهَا﴾: تحبُّها وتَميلُ إليها؛ لأغراضِكَ الصحيحةِ التي أضمرتَها،.........

قولُه: (﴿تَرْضَىٰهَا﴾: تُحِبُّها). أي: الرِّضا مَجازٌ عن المَحَبَّة، الراغبُ: قيلَ: لم يقصِدْ بقولِه: ﴿تَرْضَىٰهَا﴾ أنك ساخطٌ للقِبلة التي كنتَ عليها، بل إنه ﷺ أُلقِيَ في روْعِهِ أنّ اللهَ تعالىٰ يُريدُ تغييرَ القِبلة، وكان يَتَشَوَّقهُ ويُحِبُّه، وقيل: تُحبُّها؛ لأنّ مُرادَكَ لم يُخالفْ مُرادي، وهذه المنزلةُ يُشيرُ إليها أُولو الحقائق، ويَذكُرونَ أنها فوقَ التوكُّل؛ لأنّ قضيَّةَ المتوكِّلِ: الاستسلامُ لِما يَجري عليه منَ القضاء كأعمى يَقودُه بَصيرٌ، وهذه المنزِلةُ هِي أنْ يُحرِّكَ الحقُّ سِرَّه بما يُريدُ فعلَه[١]، وعن ابنِ عبّاس أنه أَحبَّها اقتداءً بإبراهيمَ عليه السَّلامُ. وعن الزجَّاج: أَحَبَّها لاستدعاءِ العَربِ لها[٢].

فكلُّ هذه الإراداتِ صحيحةٌ، وفي تَطلُّعِه الوَحْيَ المنزَّلَ دونَ الطلبِ تنبيهٌ على حُسن أدبه صَلَواتُ الله عليه حيثُ انتَظَرَ ولم يَسأَلْ، فالوَليُّ الذي قد حَصَلتْ له قُربةٌ قد تَنقُصُ قُربتُه بالمسألة، كما جاء في الحديثِ القُدُسِيّ: «مَن شغَلَه ذِكْري عن مَسألتي أعطَيْتُه أفضَلَ ما أُعطيَ السائلينَ»[٣].

قال أُميَّةُ بنُ أبي الصَّلت:

إذا أثنَى عليك المـرءُ يومـاً كفَاهُ مِن تعرُّضِك الثناءُ[٤]

---

(١) يوضّحه قولُ القشيري في «لطائف الإشارات» (١: ١٣٤): «حفِظَ صلواتُ الله عليه الآدابَ حيث سكتَ بلسانِه عن سؤالِ ما تمنّاهُ من أمرِ القبلةِ بقَلْبه، فلاحَظَ السماءَ لأنّها طريقُ جبريل عليه السلام، فأنزل الله عزَّ وجلَّ: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: ١٤٤] أي: علِمْنا سُؤْلكَ عمّا لم تُفْصِح عنه بلسانِ الدعاء، فلقد غَيّرنا القِبلَة لأجلك، وهذه غايةُ ما يَفعلُ الحبيبُ لأجلِ الحبيب». انتهىٰ بحروفه.

(٢) «تفسير الراغب الأصفهاني» (١: ٣٣٤- ٣٣٥) بتصرف، وانظر: «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٢٢٢).

(٣) أخرجه الترمذي (٢٩٢٦) وقال: هذا حديثٌ حسن غريب. وهو في «سنن الدارمي» (٣٣٥٦)، وإسناده ضعيف لأجل عطية العوفي ومحمد بن الحسن الهمداني، وبالغ ابن الجوزي فذكره في «الموضوعات» (٣: ١٦٥).

(٤) «ديوان أمية بن أبي الصلت» ص٣٣٤ وهو من قصيدةٍ يمدحُ بها عبد الله بن جُدعان، سيّد تَيْم في الجاهلية.

ووافقتْ مشيئةَ اللّـهِ وحكمتَه. ﴿شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾: نَحْوَه، قال:

وأطعُن بالقومِ شطْرَ الملوك

وقرأَ أُبَيٌّ: (تلقاءَ المسجدِ الحرام) وعن البراء بن عازب: قدِمَ رسولُ اللّـهِ ﷺ المدينةَ فصلّىٰ نحوَ بيتِ المقدس ستةَ عشرَ شهرًا ثم وُجِّه إلىٰ الكعبة. وقيل: كانَ ذلكَ في رجبٍ بعدَ زوالِ الشمسِ قبلَ قتالِ بدرٍ بشهرَيْن ورسولُ اللّـهِ ﷺ..........

قولُه: (﴿شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾: نحوَه)، قال الزجَّاج: يقال: هؤلاءِ القومُ[1] مُشاطِرونا، أي: دُورُهم تتّصلُ بدُورِنا[2].

وقال القاضي: الشَّطرُ في الأصلِ: لِما انفصَلَ عنِ الشيء، مِن: شُطِرَ: إذا انفصَلَ، ودارٌ شَطُور: مُنفصلةٌ عن الدُّور، ثُمّ استُعمِلَ لجانبِ الشيءِ وإن لم ينفَصِلْ كالقُطْر[3].

قولُه: (وأَطْعُنُ بالقومِ شَطْرَ الملوك)، تمامُه:

حتّى إذا خَفَقَ المِجْدَحُ[4]

المِجْدَح: الدَّبَران؛ لأنه يَطلُعُ آخِراً، ويُسمَّىٰ حاديَ النُّجوم، وتَزعُمُ العرَبُ أنه يُمطِرُ بها، ومَجادِيحُ السماء: أنواؤها، وطَعَنَ في المَفازة يَطعُنُ ويَطْعَنُ: ذهَبَ، والباءُ في «بالقوم»: للتَّعدِية. أي: أذهبُ بالقومِ في زمنَ الجَدْبِ إلىٰ الملوكِ حتّى تغيبَ الدَّبَران ويَزُولَ القَحْطُ فيرجِعوا إلىٰ وطنِهم.

قولُه: (فصَلَّىٰ نَحْوَ بيتِ المَقْدِس ستةَ عشَرَ شَهراً)، رَوَينا عن البخاريِّ ومُسلم والتِّرمذيِّ وابنِ ماجَه والنَّسائيِّ، عن البَرَاءِ: أنّ رسُولَ الله ﷺ كانَ أوَّلَ ما قَدِمَ المدينةَ صَلَّىٰ قِبَلَ بيتِ المَقْدِس ستةَ عشَرَ شَهراً، أو سبعة عشر شهراً، وكان يُعجِبُه أن تكونَ قِبلتُه قِبَلَ البيتِ، وأنه

---

(١) في (ف): «هذا القوم».

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٢٢٢).

(٣) «أنوار التنزيل» (١: ٤٢٠).

(٤) ذكره الجوهريُّ في «الصحاح» (١: ٣٥٨) (جدح)، وهو لدرهم بن زيد الأنصاري.

في مسجدِ بني سَلِمَة، وقد صلّىٰ بأصحابِه ركعتَيْن من صلاةِ الظهرِ فتحوَّلَ في الصّلاةِ واستقبلَ الميزابَ وحوَّلَ الرجالَ مكانَ النساءِ والنساءَ مكانَ الرجال؛ فسُمِّيَ المسجدُ مسجدَ القبلتَيْن. و﴿شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ﴾ نُصِبَ علىٰ الظرف، أي: اجعل توليةَ الوجهِ تلقاءَ المسجد، أي: في جهتِه وسَمْتِه؛ **لأن استقبالَ عينِ القبلةِ فيه حرجٌ عظيمٌ علىٰ البعيد.**

وذِكْرُ المسجدِ الحرامِ دونَ الكعبةِ دليلٌ علىٰ أنّ الواجبَ مراعاةُ الجهةِ دونَ العين. ﴿لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ﴾: أنّ التحويلَ إلىٰ الكعبةِ هو الحقّ؛ لأنه كانَ في بشارةِ أنبيائِهم برسولِ اللّـهِ ﷺ أنه يصلي إلىٰ القبلتَيْن..

صَلّىٰ أوّلَ صَلاةٍ صَلّاها صَلاةُ العَصْر، وصَلّى معَه قومٌ، فخرَجَ رجُلٌ صَلّىٰ معَه، فمَرَّ علىٰ أهلِ مسجدٍ وهُم راكعونَ، فقال: أشهَـدُ باللهِ، لقد صَلَّيتُ معَ رسُولِ الله ﷺ قِبَـلَ الكعبة، فداروا كما هُم قِبَلَ البيت[1].

وفي روايةٍ عن مسلم وأبي دواد[2]، عن أنس: وهُم رُكوعٌ في صَلاةِ الفَجْر قد صَلَّوا ركعةً، فنادَى: ألا إنّ القِبلَةَ حُوِّلَتْ، فمالوا كما هُم نحوَ القِبلة.

قولُه: **(لأنّ استقبالَ عَيْنِ القِبلة فيه حَرَجٌ عظيم)، الانتصاف:** مَنْ قال بأنّ الواجبَ على البعيدِ عَيْنُ الكعبة يَرِدُ عليه صحّةُ صَلاة الصَّفِّ المستطيل زيادةً عن سَمْتِ الكعبة، ومَن قال بالجِهة يَلزَمُه أنّ مَن كان في الشِّمال مثلاً لهُ أن يُصلِّيَ إلىٰ الجهاتِ الثلاثِ لأنها جهاتُ الكعبة، والسَّمتُ غيرُ مَرْعيٍّ على هذا، والمختارُ في الفَتْوى أنّ الواجبَ في البُعد: الجِهةُ[3].

(١) أخرجه البخاري (٤٠) و(٣٩٩) وغيرهما، ومسلم (٥٢٥)، والترمذي (٢٩٦٢)، وابن ماجه (١٠١٠)، والنّسائي (١: ٢٤٢) وغيرهم.

(٢) «صحيح مسلم» (٥٢٧)، و«سنن أبي داود» (١٠٤٧).

(٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٢٠٢-٢٠٣) بتصرُّفٍ ملحوظ.

﴿يَعۡمَلُونَ﴾ قُرِئَ بالتاء والياء. **﴿مَّا تَبِعُواْ﴾** جوابُ القسمِ المحذوفِ **سَدَّ مسدَّ جوابِ الشرط**. **﴿بِكُلِّ ءَايَةٍ﴾** بكلّ برهانٍ قاطعٍ أن التوجُّهَ إلىٰ الكعبةِ هو الحقُّ. **﴿مَّا تَبِعُواْ قِبۡلَتَكَ﴾**؛ لأنّ تَرْكَهم اتِّباعَك ليسَ عن شُبهةٍ تزيلُها بإيرادِ الحُجّة، إنما هو عن مكابرةٍ وعنادٍ مَعَ عِلْمِهم بما في كتبِهم من نعْتِك أنك علىٰ الحق. **﴿وَمَآ أَنتَ بِتَابِعٖ قِبۡلَتَهُمۡ﴾ حسمٌ لأطماعهم؛ إذ كانوا ماجُوا في ذلكَ** وقالوا: لو ثُبِّتَ علىٰ قبلتِنا لَكُنّا نرجو أن يكونَ صاحبَنا الذي ننتظرُه، وطَمِعوا في رجوعِه إلىٰ قِبْلتهم. وقُرِئَ: (بتابعِ قِبْلتِهم) علىٰ الإضافة.

قولُه: (**﴿يَعۡمَلُونَ﴾، قُرِئَ بالتاء**): ابنُ عامرٍ وحمزةُ والكسائيُّ: بالتاءِ الفَوْقانيّة[1]، والباقونَ: بالياء[2]، وعلىٰ القراءةِ بالتاءِ تذييلٌ لقولِه: ﴿قَدۡ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجۡهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ إلىٰ قولِه: ﴿وَحَيۡثُ مَا كُنتُمۡ فَوَلُّواْ وُجُوهَكُمۡ شَطۡرَهُۥ﴾ ووَعْدٌ للمؤمنين، يعني: أنّ اللهَ لا يُضيعُ عَمَلَكم وما عقَّدْتُم به نِيّاتِكم، وعلىٰ القراءةِ بالياءِ: وعيدٌ لأهلِ الكتاب.

قولُه: (**سَدَّ مسدَّ جوابِ الشَّرط**)، يُريدُ أنّ اللامَ في قولِه: ﴿وَلَئِنۡ أَتَيۡتَ﴾ مُوطِّئةٌ للقَسَم.

قولُه: (**﴿وَمَآ أَنتَ بِتَابِعٖ قِبۡلَتَهُمۡ﴾ حَسْمٌ لأطماعِهم**)، **الراغب**: أي: لا يكونُ مِنكَ، ومُحالٌ أن يكونَ؛ لأنّ مَن عرَفَ اللهَ حقَّ المعرِفة مُحالٌ أن يرتَدَّ، وقد قيل: ما رَجَعَ مَن رَجَعَ إلّا منَ الطريق، أي: ما أَخَلَّ بالإيمانِ إلّا مَن لم يَصِلْ إلىٰ اللهِ حقَّ الوصُول، ولم يَعْنِ بهذه المعرِفةِ ما جَعَلَ اللهُ للإنسانِ بالفِطرة، فإنّ ذلك كشَرَرَةٍ تهمدُ إذا لم تَتَّقِدْ[3].

قولُه: (**إذ كانوا ماجُوا في ذلك**)، **الأساس**: ومنَ المجاز: ماجَ الناسُ في الفِتنة: اضْطَرَبوا، وهُم يَمُوجونَ فيها.

---

(١) وحُجَّتُهم في ذلك قولُه تعالىٰ قبلها: ﴿وَحَيۡثُ مَا كُنتُمۡ فَوَلُّواْ وُجُوهَكُمۡ شَطۡرَهُۥ﴾ فكان خَتْمُ الآيةِ بما افتُتِحت به من الخطابِ عندهم أولىٰ من العدولِ عن الخطابِ إلى الغَيْبة. أفاده أبو زرعة في «حجّة القراءات» ص١١٦.

(٢) وحُجَّتُهم في ذلك قوله تعالىٰ: ﴿وَإِنَّ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ لَيَعۡلَمُونَ أَنَّهُ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّهِمۡ﴾ والكلامُ خبرٌ عنهم. «حجة القراءات» ص١١٧.

(٣) «تفسير الراغب الأصفهاني» (١: ١٣٥) بتصرف.

﴿وَمَا بَعۡضُهُم بِتَابِعٖ قِبۡلَةَ بَعۡضٖۚ﴾ يعني أَنهم مع اتفاقِهم علىٰ مخالفتِك مختلفونَ في شأنِ القبلة، لا يُرجىٰ اتفاقُهم كما لا يرجىٰ موافقتُهم لك؛ وذلكَ أن اليهودَ تستقبلُ بيتَ المقدس، والنصارىٰ مطلعَ الشمس.

أخبر عزّ وجلّ عن تصلُّبِ كلِّ حزبٍ فيما هو فيه وثباتِه عليه؛ فالمحقُّ منهم لا يزِلُّ عن مذهبِه؛ لتمسُّكِه بالبرهان، والمبطلُ لا يُقلعُ عن باطله؛ لشدّةِ شَكيمتِه في عنادِه.

وقولُه: ﴿وَلَئِنِ ٱتَّبَعۡتَ أَهۡوَآءَهُم﴾..................................

قولُه: (عن تصلُّبِ كلِّ حزبٍ)، **الأساس**: ومنَ المجازِ: فلانٌ صَلْبٌ في دِينِه، وقد تَصلَّبَ لذلك: تشَدَّدَ له.

قولُه: (شَكيمتِه)، **الأساس**: عَضَّ الفَرَسُ علىٰ الشَّكِيمةِ والشَّكيم، ومنَ المجاز: إنّ فلاناً لَشديدُ الشَّكيمة: إذا كان ذا حَدٍّ[1] وعارضةٍ.

قولُه: (وقوله: ﴿وَلَئِنِ ٱتَّبَعۡتَ﴾): مبتدأٌ، والخَبَرُ: «كلامٌ وارِد»، والضميرُ في «حالِه» لرسُولِ الله ﷺ، وفي «عندَه» لله تعالىٰ، وقولُه: (في قولِه) ظرفٌ للإفصاح، يعني: مجيءُ قولِه: ﴿وَلَئِنِ ٱتَّبَعۡتَ أَهۡوَآءَهُم﴾ بعدَ ما أفصحَ بقولِه: ﴿وَمَآ أَنتَ بِتَابِعٖ قِبۡلَتَهُمۡۚ﴾ يدُلُّ علىٰ أنّ الكلامَ واردٌ علىٰ سَبيلِ الفَرْض والتقدير: إلهاباً أو تعريضاً، لئلّا يَلزَمَ التنافي بينَ ذلك التَّصريح بالنَّفي البليغ وهذا التعليق، وإنّما كان النفيُ بليغاً لَمجيءِ «الباءِ» في الخَبَر، وإنّ «أنت» نحوَ مِثْلِ في قولِك: مِثْلُكَ لا يَبْخَلُ، وَجدتُ نحوَه في تضاعيف كلامِه، وإفادةُ ذلك مِن أنّ قولَه: ﴿وَمَآ أَنتَ بِتَابِعٖ قِبۡلَتَهُمۡۚ﴾ عطفٌ علىٰ جوابِ القَسَم، علىٰ أنّ القَسَمَ منصَبٌّ على المعطوفَيْن معاً، وتحريرُ المعنىٰ: والله ما مِثْلُكَ في صَدَدِ الرسالةِ ومُتَّبع[2] الآياتِ البيِّناتِ بِتابعٍ قِبلَةَ هؤلاءِ الجَهَلة الذين لا يُجْدي عليهم كلُّ بُرهانٍ قاطع، وإلىٰ معنىٰ العطفِ علىٰ جَوابِ القَسَم يَنظُرُ.

(١) في الأصول الخطية: «جدّ» بالجيم المعجمة.

(٢) في (ط): «ومنبع».

- بعدَ الإفصاحِ عن حقيقةِ حالِه المعلومةِ عنده في قولِه: ﴿وَمَآ أَنتَ بِتَابِعٖ قِبۡلَتَهُمۡ﴾ - كلامٌ واردٌ علىٰ سبيلِ الفرضِ والتقديرِ، بمعنىٰ: ولَئِن اتبعتهم مثلًا بعدَ وضوحِ البرهانِ والإحاطةِ بحقيقةِ الأمرِ؛ ﴿إِنَّكَ إِذٗا لَّمِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ المرتكبينَ الظُّلمَ الفاحِش.

وفي ذلك لُطفٌ للسامعينَ، وزيادةُ تحذيرٍ واستفظاعٍ لحالِ مَن يتركُ الدّليلَ بعدَ إنارتِه ويتّبعُ الهوىٰ، ....

قولُه: (الإفصاحِ عن حقيقةِ حالِه المعلومةِ عندَه)، يعني أنه تعالىٰ أقْسَمَ علىٰ أنّ رسُولَ الله ﷺ ليس بتابعٍ قِبلتَهم لِما عُلِمَ مِن حقيقةِ حالِه ذلك.

قولُه: (وفي ذلك لُطفٌ للسامعين[1])، والمشارُ إليه بقولِه: «ذلك» مفهومُ هذه الآية وما تضمَّنَت منَ التعريض والتهييج، أمّا التعريضُ فهُو: أمّا بالنسبةِ إلىٰ المؤمنينَ فيكونُ لطفاً لهم؛ لأنّ مَن بَلَغَتْ منزلتُه إلىٰ أقصَىٰ نهاياتِ الكمالِ إذا خوطِبَ بذلك الخِطاب الهائل فالمؤمنونَ أحرَىٰ بأنْ يَحذَروا مِن مُتابَعةِ ما نَهَىٰ عنهُ، وبالنسبةِ إلىٰ الكافرين يكونُ استفظاعاً لحالِهم؛ لأنّ المؤمنينَ مع جَلالتِهم إذا حُذِّروا مُتابعةَ أهوائهم أشَدَّ التحذير فكيف بالكافرِ الذي رَكِبَ هَواهُ وكانَ خَليعاً فيه؟

الراغب: حَذَّرَ اللهُ سبحانَه وتعالىٰ نبيَّه ﷺ منَ اتّباعِ أهوائهم، وقد أكثَرَ اللهُ تحذيرَه منَ الجُنوحِ إلىٰ الهوى، وكرَّرَ ذلك في عدةِ مَواضع، وقولُ مَن قال: الخِطابُ للنبيِّ ﷺ والمعنيُّ به الأُمَّةُ فلا معنىٰ له؛ لأنّ مَن قُدِّرَ لهُ المنزلةُ الرَّفيعةُ أحوَجُ حِفظاً لمنزلتِه وصيانةً لمكانتِه منَ الغَيْر، وقد قيل: إنّ حقَّ المِرآةِ المَجْلوَّة أن يكونَ تعهُّدُها أكثَر، إذ قليلٌ منَ الصدأِ عليها أظهَرُ[2]. وهُو واقعٌ على سَبيل الكِناية.

قال صاحبُ «المِفتاح»: التعريضُ تارَةً يكونُ علىٰ سبيلِ الكناية، وأخرىٰ على سَبيلِ المَجاز، فإذا قلتَ: آذَيْتَني فستَعرِفُ، وأرَدْتَ المخاطَبَ، ومعَ المخاطَب إنساناً آخَرَ، كان مِن

---

(١) قوله: «للسامعين» ساقط من (ح).

(٢) «تفسير الراغب الأصفهاني» (١: ٣٣٧) بتصرف.

وتهييجٌ وإلهابٌ للثباتِ علىٰ الحق. فإن قلتَ: كيفَ قال: ﴿وَمَآ أَنتَ بِتَابِعٖ قِبۡلَتَهُمۡۚ﴾ ولهم قِبلْتان؛ لليهودِ قبلة، وللنّصارىٰ قبلة؟ قلتُ: **كلتا القبلتَيْن باطلةٌ مخالفةٌ لقبلةِ الحق، فكانتا بحُكمِ الاتحادِ** في البطلانِ قبلةً واحدة.

[﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيۡنَٰهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ يَعۡرِفُونَهُۥ كَمَا يَعۡرِفُونَ أَبۡنَآءَهُمۡۖ وَإِنَّ فَرِيقٗا مِّنۡهُمۡ لَيَكۡتُمُونَ ٱلۡحَقَّ وَهُمۡ يَعۡلَمُونَ ۞ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّكَۖ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلۡمُمۡتَرِينَ ۞ وَلِكُلّٖ وِجۡهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَاۖ فَٱسۡتَبِقُواْ ٱلۡخَيۡرَٰتِۚ أَيۡنَ مَا تَكُونُواْ يَأۡتِ بِكُمُ ٱللَّهُ جَمِيعًاۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ﴾ ١٤٦-١٤٨]

﴿يَعۡرِفُونَهُۥ﴾: يعرفونَ رسولَ اللّـهِ ﷺ معرفةً جليةً يميِّزونَ بينَه وبينَ غيرِه بالوصفِ **المعيَّن المشخِّص.** ﴿كَمَا يَعۡرِفُونَ أَبۡنَآءَهُمۡ﴾ لا يشتبهُ علَيهم أبناؤهم وأبناءُ غيرِهم. وعن عمرَ رَضِيَ الله عنه: ....

قَبيل الأول، وإن لم تُـرِدِ المخاطَبَ كان مِن قَبيل الثاني[1]، وأمّا التهييجُ فلأنه جَلَّ مَنصِبُ الرسَالةِ من ركوبِ الشَّنْعاء فيكونُ سبباً لمزيدِ الثَّباتِ علىٰ الطريقِ المستقيم، كقولِه تعالىٰ: ﴿لَئِنۡ أَشۡرَكۡتَ لَيَحۡبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزمر: ٦٥].

قال القاضي: أكَّدَ اللهُ تهديدَه وبَالَغَ فيه مِن سبعةِ أوجُهٍ، وقيل: الوجوهُ: لامُ القَسَم، و«إنّ» واللامُ في خبَرِها، والجُملةُ الاسميَّةُ، والتعبيرُ بـ«إذًا»، ونسبةُ الظُّلم إليه، وجَمْعُه، واستغراقُه[2].

قولُه: (**وتهييجٌ وإلهاب**)، **الأساس**: ألهَبْتُهُ الأمرَ: أردتَ بذلك تهييجَه وإلهابَه، **الجوهري**: هاجَ هائجُه، أي: ثارَ غَضَبُه.

قولُه: (**كِلتا القِبلتَيْنِ باطلةٌ مُخالفةٌ لِقِبلةِ الحقِّ، فكانتا بحُكمِ الاتّحاد**)، **الانتصاف**: مِثلُه ﴿لَن نَّصۡبِرَ عَلَىٰ طَعَامٖ وَٰحِدٖ﴾ [البقرة: ٦١] معَ أنه مَنٌّ وسَلْوىٰ؛ لأنّهما مِن طعامِ المُترفِّه[3].

قولُه: (**المُعيِّن المُشَخِّص**). يُروىٰ بكَسْرِ الياءِ والخاءِ عن الأصل.

(١) «مفتاح العلوم» ص١٨٠.

(٢) «أنوار التنزيل» (١: ٤٢٣).

(٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٢٠٣).

أنه سأَلَ عبدَ اللَّـهِ بنَ سَلَام عن رسولِ اللَّـهِ ﷺ فقال: أنا أعلمُ به منّي بابْني. قال: ولمَ؟ قال: لأني لستُ أشكُّ في محمّدٍ أنه نبيّ، فأمّا ولدي فلعلَّ والدتَه خانتْ. فقبَّل عمرُ رأسَه. وجازَ الإضمارُ وإن لم يسبقْ له ذكرٌ، لأنّ الكلامَ يدلُّ علَيه ولا يلتبسُ علىٰ السامع، ومثْلُ هذا الإضمارِ فيه تفخيمٌ وإشعارٌ بأنه لشهرتِه وكونِه عَلَمًا معلومًا بغير إعلام. **وقيل: الضميرُ للعِلْم، أو القرآن، أو تحويلِ القِبلة**........................

قولُه: (**وقيل: الضَّميـرُ للعِلم أو القرآنِ أو التحويل**[١]). رَوىٰ الإمامُ عن ابنِ عبّـاس والمفسِّرينَ أنّ الضَّميرَ راجعٌ إلىٰ أمرِ القِبلة، يعني: عُلَماءُ أهلِ الكتابِ يَعرفونَ أمرَ القِبلة التي[٢] تَقلُّبُكَ إليها كما يَعرِفونَ أبناءهم، وقال الإمام: «الأصلُ في الضَّميرِ أن يَرجعَ إلىٰ أقربِ المذكوراتِ وهُو العِلمُ في قولِه: ﴿مِّنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلۡعِلۡمِ﴾، والمرادُ بالعِلم: النُّبُوَّةُ، كأنه قيل: يَعرِفونَ أمرَ النُّبوةِ كما يَعرِفونَ أبناءهم، وأمّا أمرُ القِبلة فهُو ما تقَدَّم»[٣].

وقيل: لو كان الضَّميرُ للقرآنِ لوَجَبَ أن يُقال: يَعرِفونَه كما يَعرِفونَ التَّوراةَ، رعايةً للمناسبَة، فلمّا قيل: كما يعرفونَ أبناءهم عُرِفَ أنّ الضَّميرَ للرسُولِ ﷺ، وإليه الإشارةُ بقولِه: «﴿كَمَا يَعۡرِفُونَ أَبۡنَآءَهُمۡ﴾ يَشهَدُ للأوّل»، قالوا: في قولِه: «جازَ الإضمارُ وإن لم يَسبِقْ له ذكْرٌ» نَظَرٌ؛ لأنّ مِن ابتداءِ قولِه: ﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ﴾ إلىٰ هُنا قد تكرَّرَ الخطابُ معَ النبيِّ ﷺ نحوَ: ﴿قَدۡ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجۡهِكَ﴾، ﴿وَلَئِنِ ٱتَّبَعۡتَ﴾، و﴿مَا جَآءَكَ﴾، و﴿إِنَّكَ﴾ نعَمْ، فيه التفاتٌ منَ الخِطاب إلىٰ الغَيْبة، فكيف يُقال: «وإنْ لم يَسبِقْ له ذكْرٌ؟» فيقالُ: لم يَسبِقْ له ذكْرٌ يعني: في كلامٍ ورَدَ في شأنِـه صَلَواتُ الله عليه وسَلامُه؛ لأنّ الخِطابَ معَه صَلَواتُ الله عليه تابعٌ لأمرِ القِبلة، فإنّ الآياتِ السالفةَ ورَدَتْ في شأنِ القِبلة، وهذه في شأنِ نفْسِه صَلواتُ الله عليه، فليسَ بينَهما مناسَبة، ومِن ثَمَّ ابتدأ بقولِه: ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيۡنَٰهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ يَعۡرِفُونَهُۥ﴾ مِن غيرِ عاطف، فلو رَجَعَ الضميرُ إلىٰ المذكورِ السابِق لأوْهَمَ نوعَ اتصالٍ ولم يَحسُنْ ذلك الحُسْنَ.

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «أو تحويل القبلة»، والظاهر أنه اختصار من المؤلف رحمه الله.
(٢) قوله: «التي» ساقط من (ح).
(٣) «مفاتيح الغيب» (٤: ١٠٦).

وقولُه: ﴿كَمَا يَعۡرِفُونَ أَبۡنَآءَهُمۡ﴾ يشهدُ للأوّلِ وينصرُه الحديثُ عن عبدِ اللّٰـهِ بنِ سَلام. فإن قلت: لِـمَ اختُصَّ الأبناءُ؟ قلتُ: **لأنّ الذكورَ أشهرُ وأعرفُ** وهم لصحبةِ الآباء ألزمُ، وبقلوبِهم ألصق.

وقال: ﴿فَرِيقًا مِّنۡهُمۡ﴾ **استثناءٌ لمن آمن منهم، أوْ لجهّالِهم الذينَ قالَ اللهُ تعالىٰ فيهم:** ﴿وَمِنۡهُمۡ أُمِّيُّونَ لَا يَعۡلَمُونَ ٱلۡكِتَٰبَ﴾ [البقرة: ٧٨]. ﴿ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّكَ﴾ يُحتملُ أن يكونَ الحقُّ خبرَ مبتدأٍ محذوف، أي: هو الحقُّ، أو: مبتدأً خبَرُه ﴿مِن رَّبِّكَ﴾،............

وتقريرُ النَّظْم: أنه تعالىٰ لـمّا ذكَرَ أمرَ القِبلة وذكَرَ قولَ السُّفهاءِ مِن أهلِ الكتابِ وطَعْنَهم فيه معَ أنهم يعلَمونَ أنّ التحويلَ هُو الحقُّ؛ لأنه كان مذكوراً عندَهم أنّ رسُولَ الله ﷺ يُصلِّي إلىٰ القِبلتَيْن، جاء بهذه الآيةِ علىٰ سَبيلِ الاستطرادِ بجامع المعرفة الجَليَّةِ معَ الطَّعْنِ فيه، والدَّليلُ على أنّ الآيةَ مُستطرِدةٌ: قولُه تعالىٰ بعدَ ذلك: ﴿وَلِكُلّٖ وِجۡهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا﴾، ولناصر مَن ذهبَ إلىٰ أنّ الضَّميرَ لأمرِ القِبلة أنّ نَظْمَ الآيِ السابقةِ والآتيةِ يَستدعي اتّحادَ الضَّمائر؛ لأنّ الكلامَ فيها في أمرِ القِبلة.

قولُه: (**لأنّ الذكورَ أشهَرُ وأعرَفُ**)، الراغب: إنّما قال ﴿كَمَا يَعۡرِفُونَ أَبۡنَآءَهُمۡ﴾ ولم يَقُلْ: أنفُسَهم؛ لأنّ الإنسانَ لا يَعرِفُ نَفْسَه إلّا بعدَ انقضاءِ بُرهةٍ مِن دهرِه، ويَعرِفُ وَلَدَه مِن حينِ وجودِه، ثُمَّ في ذكْرِ الابنِ ما ليسَ في ذكْرِ النَّـفْس؛ لأنّ ابنَ الإنسانِ عُصارةُ ذاتِه ونُسخةُ صورتِه[١].

قولُه: (**استثناءٌ لِمَن آمَنَ مِنهم أو لجُهّالِهِمُ الذين قال الله تعالىٰ فيهم:** ﴿وَمِنۡهُمۡ أُمِّيُّونَ﴾)، هذا الاستثناءُ مَعْنويٌّ[٢] لا اصطلاحيٌّ، وهُو بمعنى الإخراج، وقد صَرَّحَ به صاحبُ «المُطْلِع» حيث قال: ﴿وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنۡهُمۡ﴾: إخراجٌ لِمَن آمَن منهم أو لجُهَّالِهم.

---

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني» (١: ٣٣٨).

(٢) في (ح): «استثناء معنوي».

وفيه وجهان: أن تكونَ اللامُ للعهدِ والإشارةِ إلىٰ الحقِّ الذي علَيه رسولُ اللّـهِ ﷺ،....

وقال القاضي: ﴿وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنْهُمْ﴾ تخصيصٌ لَمن عانَدَ، واستثناءٌ لَمن آمَنَ(١)، وقيل: معنىٰ قولِ القاضي: أنّ قولَه: ﴿وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ﴾ يدُلُّ مِن حيثُ المفهومُ أنّ غيرَ ذلك الفريقِ لا يَكتُمونَ الحقَّ.

وقلتُ: معناه: أنّ أهلَ الكتابِ كانوا فِرَقاً ثلاثاً: فرقةٌ يَعلَمونَ ويَكتُمونَ كابنِ صُورِيًّا(٢) وكعبِ بن الأشرَفِ، وأُخرىٰ يَعلَمونَ ولا يَكتُمونَ كعبدِ الله بن سَلام، وفرقةٌ أُميُّونَ، فخَصَّ اللهُ تعالىٰ بالذِّكْرِ منَ الفِرَق الثلاثِ فرقةً كَتَموا الحقَّ، ليبقَىٰ في ذلك العامِّ مَنْ آمَنَ مِنهم أو الأُميُّون، والحاصلُ أنّ هذا مِن بابِ عطفِ الخاصِّ علىٰ العامِّ، وتخصيصُه بالحُكم كقولِه تعالىٰ: ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، والترديدُ بـ«أَوْ» في كلامِه بناءً على معنىٰ الذين آتَيْناهُمُ الكِتَابَ، فإذا اعتُبِرَ مُطلقُ اليهودِ كان متناوِلاً للجُهّالِ أيضاً، وإذا اعتُبِرَ العارِفونَ بالكتابِ كان متناوِلاً لَمن آمَنَ مِنهم، فإنْ قلتَ: كيف يُعتَبَرُ العمومُ وقد قُيِّد بالمعرفةِ؟ فالجوابُ عنهُ ما ذكَرَه في قولِه: ﴿وَيَقُولُ الْإِنسَانُ أَإِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا﴾ [مريم: ٦٦]، فلْيُنظَرْ هناك(٣).

قولُه: (وفيه وَجْهانِ). ذِكْرُ الوجهَيْن بعدَ ذِكْرِ الاحتمالَيْنِ يوجبُ أن تكونَ الأقسامُ أربعَة، لكنْ ذكَرَ المصنِّفُ منها وجهَيْنِ فخَصَّ كلًّا منَ التقديرَيْنِ بكلٍّ منَ الاحتمالَيْن، فحينَ جعَلَ اللامَ للعَهْدِ قدَّرَ خبرَ مبتدأ محذوف، وحينَ جعَلَها جِنساً جعَلَ ﴿مِن رَّبِّكَ﴾ الخبَرَ، وذلك أنّ اللامَ إذا كان للعَهْدِ والمشارُ إليه ما سَبَقَ، وهُو: إمّا ما عليه الرسُولُ عليه الصَّلاةُ والسلامُ

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٤٢٤).

(٢) من علماءِ اليهود، وحديثُه مشهورٌ في وضعِ يده على آية الرجم، أخرجه البخاري (٣٦٣٥)، ومسلم (١٦٩٩) وغيرهما.

(٣) انظر: «الكشاف» (١٠: ٦٣-٦٤).

أوْ إلىٰ الحقِّ الذي في قولِه: ﴿لَيَكْتُمُونَ ٱلْحَقَّ﴾ أي: هذا الذي يكتمونَه هو الحقُّ من ربك؛ وأن تكونَ للجنسِ علىٰ معنىٰ: الحقُّ من اللّـهِ لا من غيرِه، يعني:..............

الدالُّ عليه قولُه: ﴿يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمْ﴾، وإمّا الحقُّ الذي اشتَمَلَ عليه قولُه: ﴿لَيَكْتُمُونَ ٱلْحَقَّ﴾، فالضميرُ المقدَّرُ مبتدأٌ راجعٌ إلىٰ اسم الإشارة، والخبرُ معرَّفٌ باللام فيُفيدُ الحَصْرَ الذي نَبَّـهَ عليه بقولِه: «هذا الذي يكتُمونَه هُو الحقُّ مِن ربِّك»، وإذا كان للجِنس فالمشارُ إليه ما في ذِهنِ أهلِ الحقِّ مِن الحقِّ الذي هُم فيه.

وذكَرَ القاضي وَجْهاً آخرَ، وقال: ﴿ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ﴾: كلامٌ مستأنَفٌ مبتدأٌ وخَبَر، واللامُ للعَهْد، والإشارةُ إلىٰ ما عليه الرسُولُ ﷺ أوِ الحقِّ الذي يَكتُمونَه[1]. بَقِيَ وَجْهٌ آخَرُ وهُو أنْ تكونَ اللامُ للجِنس «ويكتُمونَ» خَبَرَ مبتدأٍ محذوف، فهُو ممتنعٌ، لأنه لا معنىٰ لقولِك: المذكورُ جِنسُ الحقِّ الكائنِ مِن ربِّك، اللهُمَّ إلّا علىٰ الادِّعاءِ كما في قولِك: حاتمٌ الجواد.

وعلى التقديرَيْن الحَصْرُ لازِم، أمّا على العَهْدِ فكما سَبَقَ، وأمّا على الجِنس فلأنّ حقيقةَ الحقِّ وماهيّتَه إذا كانت صادرةً منَ الله تعالىٰ لا يكونُ فرْدٌ مِن أفرادِها لغيرِه، وإليه الإشارةُ بقولِه: «الحقُّ منَ الله لا مِن غيرِه».

قولُه: (أو إلىٰ الحقِّ الذي في قوله: ﴿لَيَكْتُمُونَ ٱلْحَقَّ﴾)، فيه إشكالٌ لِـما يؤدِّي إلىٰ اتّحادِ الخبَرِ والمُخبَرِ عنه، وأنّ التقديرَ: هذا الذي يَكتُمونَه هُو الذي يَكتُمونَه، فيقالُ: لا ارتيابَ أنّ الحَقَّ الأوّلَ مُظهَرٌ وُضِعَ مَوضِعَ ضميرٍ هُو عبارةٌ عمّا في «يَعرِفونَه»، للإشعارِ بأنّ الذي يَعرِفونَه ويَكتُمونَه حقٌّ مُبين، وهم في كِتْمانِه على ضَلالٍ وباطل، فالمبتدأُ المقدَّرُ عبارةٌ عنِ المعنىٰ، وهُو شأنُ الرسُولِ ﷺ أو القرآنِ أو التحويل، فالإشارةُ باللام إلىٰ اللفظ وهُو مُطلَقُ الحقِّ، وإليه يُلمِحُ قولُه: «هذا الذي يَكتُمونَه هُو الحقُّ»، ونَظيرُه قولُه تعالىٰ: ﴿فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوِ ٱفْتَدَىٰ بِهِۦ﴾ [آل عمران: ٩١].

---

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٤٢٤).

أن الحقَّ ما ثبتَ أنه مِنَ اللّـهِ كالذي أنتَ عليه، وما لم يثبتْ أنه من اللّـهِ ـ كالذي عليه أهلُ الكتاب ـ فهو الباطِل. فإن قلتَ: إذا جعلتَ الحقَّ خبَرَ مبتدأٍ فما محلُّ ﴿مِن رَّبِّكَ﴾؟ قلتُ: يجوزُ أن يكون خبرًا بعدَ خبر، **وأَنْ يكونَ حالًا**. وقرأَ عليٌّ رَضِيَ اللهُ عنه: ﴿ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ﴾ علىٰ الإبدالِ من الأوّل، أي: يكتمون الحقَّ من ربِّك........................

قال المصنِّف: «هُو كلامٌ محمولٌ علىٰ المعنىٰ، كأنه قيل: فلن يُقْبَلَ مِن أحدِهم فِديةٌ ولو افتدَىٰ بمِلءِ الأرض ذَهَباً»(١)، فجعَلَ مِلْءَ الأرضِ ذَهَباً في معنىٰ الفِدْية، بدِلالةِ ﴿وَلَوِ ٱفْتَدَىٰ بِهِۦ﴾، وجعَلَ الضَّميرَ في ﴿بِهِۦ﴾ راجعاً إلىٰ لفظِه لا معناهُ، ومَرجِعُ قولِه: «الحقُّ الذي عليه رسُولُ الله ﷺ» إلىٰ الحقِّ المطلَق(٢) أيضاً لقولِه تعالىٰ: ﴿إِنَّكَ عَلَى ٱلْحَقِّ ٱلْمُبِينِ﴾ [النمل: ٧٨]، وقولِه: ﴿إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ۞ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [يس: ٣-٤]، ومنه الحديثُ: «ما أنا عليهِ اليومَ وأصحابي»، حينَ قال رسُولُ الله ﷺ: «تَفترِقُ أُمّتي علىٰ ثلاثٍ وسبعينَ مِلَّةً كلُّهم في النارِ إلّا مِلَّـةً واحدةً»، وسألوا: مَن هِيَ يا رسُولَ الله؟ رواه التِّرمذيُّ(٣) عن ابنِ عُمَر. يعني: هذا الذي يَكتُمونَه هُو الحقُّ المُبين، فالمِثالُ واردٌ علىٰ وجهَي العَهْدِ، ويقال: يَجوزُ أن يُرادَ ما عليه رسُولُ الله ﷺ منَ النَّعتِ والوَصْفِ الثابِت في الكتابَيْن، المعنىٰ: هذا الذي كتَمُوهُ منَ النَّعتِ والوَصْفِ ثابتٌ منَ الله تعالىٰ في التَّوراة والإنجيل، والأولُ أظهَرُ لدِلالةِ قولِه: «الحقُّ الذي عليه»، إذْ لو أُريدَ الثاني لقال: الذي فيه، يَعضُدُه قولُ المصنِّف: «يعني أنّ الحَقَّ: ما ثَبَتَ أنه منَ الله، كالذي أنت عليه» إلى آخِره والله أعلم.

قولُه: (**وأن يكونَ حالاً**)، فعلى هذا، المبتدأُ المُقدَّرُ «هذا» ليَصحَّ قولُه: «الحقُّ مِن رَبِّك، على الإبدال».

---

(١) انظر: (٤: ١٧٩).

(٢) من قوله: «وإليه يلمح قوله» إلىٰ هنا ساقط من (ط).

(٣) «سنن الترمذي» (٢٦٤١)، وأخرجه بنحوه أبو داود (٤٥٩٦)، وابن ماجه (٣٩٩٣)، وصحّحه الحاكم في «المستدرك» (٤: ٤٧٧)، وقال الترمذي: هذا حديثٌ حَسَنٌ غريب.

﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ﴾: الشاكِّينَ في كتمانِهم الحقَّ معَ علمِهم، أوْ في أنه من ربِّك.
﴿وَلِكُلٍّ﴾ من أهلِ الأديانِ المختلفةِ ﴿وِجْهَةٌ﴾: قبلةٌ، وفي قراءةِ أُبيّ: (ولكلٍّ قِبلةٌ).

﴿هُوَ مُوَلِّيهَا﴾ وجْهَه، فحُذِفَ أحدُ المفعولَيْن. وقيل: ﴿هُوَ﴾ لله تعالىٰ،............

قال المصنِّفُ: هذه القراءةُ تؤكِّدُ كونَ ﴿مِن رَّبِّكَ﴾ حالاً، وتَدُلُّ علىٰ أنّ اللامَ للعَهْدِ.

قولُه: (أو في أنه مِن ربِّك). أي: لا تكونَنَّ منَ الشاكِّين في أنه مِن ربِّك.

قال القاضي: وليسَ المُرادُ نَهْيَ رسُولِ الله[1] ﷺ عن الشكِّ فيه؛ لأنه غيرُ متوقَّع منهُ، بل إمّا: تحقيقُ الأمرِ وأنه بحيثُ لا يَشُكُّ فيه ناظِرٌ، أو: أمرُ الأُمة باكتسابِ المَعارِفِ المُزيحة للشكِّ على الوَجْهِ الأبلَغ[2].

قلتُ: الأوّلُ مِن بابِ قولِه: «بَشِّرِ المَشّائينَ»[3]، والثاني: مِن قولِه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾ [الطلاق: ١]، لكنّ المعنىٰ علىٰ الأوّلِ أبلغُ؛ لأنّ الخَطْبَ منَ العِظَم بحيثُ لا يختَصُّ بالخِطابِ أحَدٌ دونَ أحد، وعلىٰ الثاني: تعظيمُ الرسول ﷺ؛ لأنه إمامُ أُمتِه وقُدوتُهم اعتباراً لتَقَدُّمِه وإظهاراً لمَرْتَبتِه[4].

قولُه: (﴿وِجْهَةٌ﴾: قِبلةٌ). قال أبو البقاء: وِجْهَةٌ جاءَ علىٰ الأصل، والقياسُ جِهةٌ، والوِجْهةُ: مصدَرٌ في معنىٰ المُتوجَّهِ إليه كالخَلْق بمعنىٰ المَخْلوق[5]، وقال الزجّاجُ: يقالُ: هذه جِهةٌ ووَجْهَةٌ وَوِجْهَةٌ[6].

قولُه: (﴿هُوَ مُوَلِّيهَا﴾ وَجْهَه). قال الزجّاجُ: «هُو» لِكُلٍّ، المعنىٰ: كلُّ أهلِ وِجْهةٍ هُم الذين

---

(١) في (ف): «نهي الرسول».

(٢) «أنوار التنزيل» (١: ٤٢٥).

(٣) سبق تخريجُه.

(٤) في (ط): «لرتبته».

(٥) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ١٢٦).

(٦) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٢٢٥).

أي: اللهُ مولِّيها إيّاه وقُرِئَ: (ولكلِّ وِجهةٍ) علىٰ الإضافة، والمعنىٰ: وكلُّ وجهةٍ اللهُ مولِّيها، فزيدتِ اللام؛ لتقدُّم المفعول، كقولك: لزيدٍ ضربت، ولزيدٍ أبوه ضاربُه............

وَلَّوا وُجوهَهم إلى تلك الجِهة، وقيل: هُو مُوَلِّيها، أي: اللهُ تعالىٰ يُولِّي أهلَ كلِّ مِلَّةٍ القِبلَةَ التي يُريدُ[1]، فعلىٰ التقديرَيْنِ أحدُ مفعولَيْه محذوف.

قولُه: (**وقُرِئَ: «ولكُلِّ وِجْهةٍ» علىٰ الإضافة**)[2]، وتوجيهُه: أن يُقدَّرَ مضافٌ مثلَ: ولكلِّ صاحبِ وِجهةٍ، فحُذِفَ المضافُ، وأُقيمَ المضافُ إليه مُقامَه، والضَّميرُ في ﴿مُوَلِّيهَا﴾ راجعٌ إلىٰ الوِجْهة، أي: اللهُ مُولِّي الوِجهةِ كلَّ صاحبِ وِجهة، «وكلَّ»: مفعولُ «مُوَلٍّ»، فلمّا قُدِّم أدخَلَ اللامَ لضعفِ العامِلِ.

قال أبو البقاءِ والقاضي: المعنىٰ: وكلُّ وجهةٍ اللهُ مُولِّيها أهلَها، واللامُ مَزِيدةٌ للتأكيد، أو: الضَّميرُ راجعٌ إلىٰ المصدَر[3].

قال السَّجاوَنْديُّ: المعنىٰ: اللهُ مُولِّي لكلِّ وِجهةٍ تَوْلِيةً، و«ها»: تعودُ إلىٰ التوليةِ المفهومةِ مِن مُولِّيها، واللامُ كقولِه: ﴿لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣]؛ تَمَّ كلامُه.

مثالُه قولُ الشاعر:

هٰــذا سُراقــةُ للقــرآنِ يَدرُسُــهُ والمرءُ عندَ الرُّشا إنْ يَلْقَها ذيبُ[4]

الضَّميرُ في «يَدرسُهُ» لمصدَرِه لا للقرآن، لأنه لو كان للقرآنِ لا يكون لإدخال اللام وَجْه؛

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٢٢٥).

(٢) ذكرها الطبري في «التفسير» (٢: ٢٩) من غيرِ عَزْوٍ لأحد. وقال: وذلك لحنٌ، ولا تجوزُ القراءة به؛ لأن ذلك إذا قُرِئ كذلك كان الخبرُ غير تامّ، وكان كلاماً لا معنى له، وذلك غير جائزٍ أن يكون من الله جلَّ ثناؤه. انتهىٰ. والقراءة شَذَّذها العكبري في «التبيان».

(٣) انظر: «التبيان في إعراب القرآن» (١: ١٢٧)، و«أنوار التنزيل» (١: ٤٢٥).

(٤) سبق تخريجُه.

وقرأَ ابنُ عامر: (هو مُوَلَّاها) أي: هوَ مُوَلَّىٰ تلكَ الجهة، وقد وُلِّيها، والمعنىٰ: لكلِّ أمةٍ قبلةٌ تتوجَّه إليها منكم ومِن غيرِكم. ﴿فَٱسْتَبِقُوا﴾ أنتمُ ﴿ٱلْخَيْرَٰتِ﴾ واسْبقوا إليها غيرَكم من أمْرِ القبلةِ وغيرِه. **ومعنىً آخر**؛ وهو أن يُراد:.........................

لأنّ الفعلَ قد أخذَ مفعولَه، وإذا كان الضَّميرُ للمصدَرِ يستقيمُ ذلك، وكذا الضَّميرُ في ضارِبه للمصدَر، «ولزَيْدٍ»: مفعولُه، أي: لزيدٍ أبوهُ ضاربُ الضَّربَ، وإنّما أورَدَ المصنِّفُ المثالَيْنِ ليُشيرَ إلىٰ أنه يجوزُ أن يكونَ الضَّميرُ في ﴿مُوَلِّيهَا﴾ للوِجْهة، وأن يكونَ للمصدَر الذي هو التَّولِيةُ.

قولُه: (**وقرَأَ ابنُ عامرٍ: «هو مُوَلَّاها»**)، قال أبو البقاء: «وهُو» على هذا: ضميرُ الفريق، و«مُوَلَّى» لِما لم يُسَمَّ فاعِلُه، والمفعولُ الأوّلُ: الضَّميرُ المرفوعُ فيه، و«ها»: ضميرُ المفعولِ الثاني الراجعُ إلى الوِجْهة، ولا يَجوزُ على هذه القراءةِ أن يكونَ «هُو» ضميرَ اسم الله تعالىٰ لاستحالةِ ذلك المعنىٰ، والجُملةُ صفةٌ لـ«وجهةٌ»[1].

قولُه: (**ومعنىً آخَرُ**): عطفٌ علىٰ قولِه: «والمعنىٰ: لكلِّ أُمة»، يعني: يجوزُ أن تكونَ الآيةُ عامةً في كلِّ أهلِ الأديانِ المُختلفة لقولِه: «منكم ومن غيركم»، وفي كلِّ أعمالٍ صالحةٍ لقولِه: «مِن أمرِ القِبلة وغيرِه»، وفي كلِّ ما يتَّصلُ بالأعمالِ منَ الجَزاء إلىٰ المُوافقِ والمُخالف، فيكونُ تذييلاً لقولِه: ﴿مَّا تَبِعُوا۟ قِبْلَتَكَ ۚ وَمَآ أَنتَ بِتَابِعٍ قِبْلَتَهُمْ ۚ وَمَا بَعْضُهُم بِتَابِعٍ قِبْلَةَ بَعْضٍ﴾، أي: اعلَموا أنّ لكلِّ حزبٍ منَ اليهودِ والنَّصارىٰ جِهةً يَستقبِلونَها وهُم يُصَلّونَ فيها، فاستَقْبِلوا أنتُم ـ يا أُمةَ محمدٍ ـ الخَيْراتِ واستَبِقُوا[2] إليها غيرَكم، ويَجوزُ أن تكونَ مُختصَّةً بأُمةِ محمدٍ صَلواتُ الله عليه وسَلامُه، وهُو لوجهَيْنِ، أحدُهما: أن يُرادَ بالوِجهةِ: استقبالُ القبلةِ والسبقُ، وثانيهما: أن يختَصَّ كلٌّ مِن ألفاظِ الآيةِ إلىٰ آخِرها بأمرِ القِبلة وما يتَّصلُ به، وحينَئذٍ تكونُ الآياتُ التاليةُ كعَطْفٍ تفسيريٍّ لهذه الآية.

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ١٢٧). وقال الفرّاء في «معاني القرآن» (١: ٨٥): وقد قرأ ابن عباسٍ وغيره «هو مولّاها». وكذلك قرأ أبو جعفر محمد بن علي ـ يعني الإمام الباقر ـ فجعل الفِعْلَ واقعاً عليه، والمعنىٰ واحد، والله أعلم. ولتمام الفائدة، انظر: «حجّة القراءات» لأبي زرعة ص١١٧.

(٢) في (ط) و(ح): «واسبقوا».

ولكلٍّ منكم ـ يا أمّةَ محمّد ـ وجهةٌ، أي: جهةٌ يصلي إليها جنوبيةٌ أو شماليّةٌ أو شرقيّةٌ أو غربيّةٌ. ﴿فَٱسۡتَبِقُواْ ٱلۡخَيۡرَٰتِ﴾. ﴿أَيۡنَ مَا تَكُونُواْ يَأۡتِ بِكُمُ ٱللَّهُ جَمِيعًا﴾ للجزاءِ، مِن موافقٍ ومخالفٍ، لا تُعجزونَه. ويجوزُ أن يكونَ المعنىٰ: فاستبقوا الفاضلاتِ من الجهات، وهي الجهاتُ الـمُسامِتةُ للكعبةِ وإن اختلفتْ. ﴿أَيۡنَ مَا تَكُونُواْ﴾ من الجهاتِ المختلفة ﴿يَأۡتِ بِكُمُ ٱللَّهُ جَمِيعًا﴾ يجمعْكم ويجعلْ صلواتِكم كأنها إلىٰ جهةٍ واحدة، وكأنكم تصلُّون حاضري المسجدِ الحرام.

قال القاضي: أينَما تكونوا مُجتمِعَ الأجزاءِ ومُفترِقَها(١) يأتِ بكُمُ اللهُ جميعاً، أي: يَحْشُرْكُمُ اللهُ تعالىٰ للجَزاء(٢).

قلتُ: وفي تركيبِ «الكشّاف» لَفٌّ ونَشْرٌ واستطرادٌ بَيِّنٌ، إذ لو لم يُرِدِ النَّشْرَ لكان مكانُ قولِه: «﴿يَأۡتِ بِكُمُ ٱللَّهُ جَمِيعًا﴾ للجَزاءِ مِن مُوافِق ومُخالِف» قبلَ قولِه: «ومعنىً آخَرُ» ليكونَ الشُّروعُ في الوجهِ الخاصِّ بعدَ الفَراغ منَ العامِّ ظاهراً، ولو لم يَذْهَبْ إلى الاستطرادِ لكان الظاهرُ أن يُذكَرَ الوجهانِ المختصَّانِ بالمؤمنينَ علىٰ سَنَنٍ واحدٍ، ثُمَّ يُتْبَعَ لكلٍّ منَ العامِّ والخاصِّ بما يُناسِبُهما مِن غيرِ تخَلُّلِ أجنبيٍّ، فلمّا أُخِّرَ أحدُ وجهَي الخاصِّ عمّا يتَعَلَّقُ بالوَجْهِ العامِّ والأوّل من وجهَيِ الخاص؛ وهو ﴿يَأۡتِ بِكُمُ ٱللَّهُ جَمِيعًا﴾ للجزاء(٣)؛ عُلِمَ أنّ المصنِّفَ أورَدَ هذا الوجهَ استطراداً، واللهُ أعلم.

الراغبُ: وفي الآية قولٌ آخَرُ، وهُو أنه تعالىٰ قَيَّضَ الناسَ في أمورِ دُنياهم وآخِرتِهم في أحوالٍ متَفاوِتة، وجعَلَ بعضَهم أعوانَ بعضٍ فيها، فواحدٌ يزرَعُ، وواحدٌ يطحَنُ، وواحدٌ يَخبِزُ، وكذلك في أمرِ الدِّين: واحدٌ يَجمَعُ الحديثَ، وآخَرُ يَطلُبُ الفقهَ، والثالثُ يَطلُبُ الأصُولَ، وهُم في الظاهرِ مختارُونَ وفي الباطنِ مُسَخَّرون، وإليه أشارَ بقولِه ﷺ: «كلٌّ مُيَسَّرٌ لِما

---

(١) قد أخلَّ الإمامُ الطيبي بالنقلِ عن الإمام البيضاوي. وعبارةُ البيضاوي هي: «أي: في أيِّ موضعٍ تكونوا من موافقٍ ومخالفٍ، مجتمعِ الأجزاءِ ومتفرّقها».

(٢) «أنوار التنزيل» (١: ٤٢٦).

(٣) من قوله: «والأول من وجهي الخاص» إلىٰ هنا من (ط).

[﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِنَّهُ لَلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ * وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِي وَلِأُتِمَّ نِعْمَتِي عَلَيْكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ * كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِّنكُمْ يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ * فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ وَاشْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُونِ * يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ * وَلَا تَقُولُوا لِمَن يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتٌ بَلْ أَحْيَاءٌ وَلَٰكِن لَّا تَشْعُرُونَ﴾ ١٤٩-١٥٤]

﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ﴾: ومن أي بلدٍ خرجتَ للسّفر ﴿فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ إذا صلَّيتَ ﴿وَإِنَّهُ﴾ وإنّ هذا المأمور به..........................

خُلِقَ له»(١). ولهذا سُئِلَ بعضُ الصَّالحينَ عن تفاوُتِ الناس في أفعالِهم فقال: كلُّ ذلك طُرُقٌ إلىٰ الله تعالىٰ، أرادَ أنْ يَعمُرَها بعبادِه، فبيَّنَ تعالىٰ أنّ لكلٍّ طريقاً إذا تحرَّىٰ فيه وَجْهَ الله تعالىٰ(٢).

قولُه: (﴿وَإِنَّهُ﴾ وإنّ هذا المأمورَ به). وفيه أنّ قولَه: ﴿وَإِنَّهُ لَلْحَقُّ﴾ تذييلٌ لقولِه: ﴿فَوَلِّ وَجْهَكَ﴾ نحوَ قولِك: فلانٌ يَنطقُ بالحقِّ والحقُّ أبلَجُ، وقولُه: ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ وَعْدٌ وتذييلٌ للمجموع، يعني مِن حقيقةِ هذا المأمورِ به وثباتِه أنهُ تعالىٰ لا يُهمِلُ عاملَه ويُعطيهِ أجرَهُ كاملاً ثابتاً دِيناً ودُنيا، وهذا نوعٌ منَ التوكيد المعنويِّ، ومِن ثَمَّ لمّا فَرَغَ منهُ أتَى بتوكيدٍ لَفظيٍّ حيثُ قال: ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ﴾.

---

(١) هو جزءٌ من حديثٍ أخرجه البخاري (١٣٦٢)، ومسلم (٢٦٤٧) وغيرهما من حديثِ علي بن أبي طالبٍ رضوانُ الله عليه.

(٢) «تفسير الراغب الأصفهاني» (١: ٣٣٩).

وقرئ: (يعملون) بالياء والتاء، وهذا التكريرُ لتأكيدِ أمرِ القِبْلة وتشديدِه؛ **لأنّ النَّسْخ** مِن مظانِّ الفِتْنة والشُّبهة وتسويلِ الشَّيطانِ، **والحاجةِ إلىٰ التَّفْصلةِ** بَيْنه وبينَ البَداء، فكُرِّر عليهم؛ ليَثْبتُوا ويَعْزِموا ويَجِدُّوا؛ **ولأنه نِيْطَ بكلِّ واحدٍ ما لم يُنَطْ بالآخر**؛ فاختلفتْ فوائدُها. ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾ استثناءٌ مِن «الناس»، ومعناه: لئلّا تكونَ حُجّةٌ لأحدٍ مِن اليهودِ إلا للمعانِدينَ منهم القائلين: ما تَرَكَ قبلتَنا إلىٰ الكعبةِ إلَّا مَيْلًا إلىٰ دِينِ قومِه وحُبًّا لبَلَدِه، ولو كانَ علىٰ الحقِّ لَلَزِمَ قِبْلَةَ الأنبياء. فإن قلتَ: **أيُّ حُجّةٍ كانت تكونُ للمُنصِفينَ** منهم لَوْ لمْ تُحوَّل حتىٰ احترِزَ مِن تلك الحُجّةِ ولمْ يُبالَ بحُجّةِ المعانِدين؟.............

قولُه: (**وقُرِئَ: (يَعمَلُونَ)، بالياء والتاء**)، بالياءِ التَّحتانيّة: أبو عَمْرٍو، والباقونَ: بالتاء[1].

قولُه: (**والحاجةِ إلىٰ التَّفْصِلة**) يجوزُ أن يكونَ عطفاً علىٰ مدخولِ لامِ التعليل، أي: كُرِّرَ لتأكيدِ أمرِ القِبلة للحاجةِ إلى التَّفصِلة، وأن يكونَ عطفاً علىٰ «الفِتنة»، أي: النَّسخُ مِن مظَانِّ الحاجةِ إلى التَّفصِلة.

قولُه: (**ولأنه نِيطَ بكلِّ واحدٍ ما لم يُنَطْ بالآخَر**)، أمّا أولاً: فقولُه: ﴿فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ علَّقَ به قولَه: ﴿وَإِنَّ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ﴾، يعني: ما كنتَ تُحبُّه وتَتمنّاهُ حَقٌّ وصِدقٌ مكتوبٌ في زُبُرِ الأوَّلين، يَعلَمُهُ عُلماؤهم وأنه مِن أمارةِ نُبوَّتِك، وأمّا ثانياً: فقولُه: ﴿فَوَلِّ وَجْهَكَ﴾ علَّقَ به ﴿وَإِنَّهُۥ لَلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ﴾، يعني: ما وَقَعَ في رُوْعِك ولم يكنْ مِن تِلقاءِ نفسِك، بل كان وارداً إلـهيّاً ووَحْياً ربَّانيّاً، ولذلك وافَقَه الأمرُ به، وأمّا ثالثاً: فقولُه: ﴿فَوَلِّ وَجْهَكَ﴾ علَّقَ به قولَه: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ﴾، وقولَه: ﴿وَلِأُتِمَّ نِعْمَتِى﴾ بيَّنَ في الأوَّلِينَ حَقِّيّةَ التَّولِية، وفي الأخيرِ فائدتَها وجَدْواها.

قولُه: (**أيُّ حُجَّةٍ كانت تكونُ للمُنصِفينَ**)، توجيهُ السؤال: فلمّا حُوِّلَتِ القِبلةُ إلىٰ الكعبةِ

---

(١) والحجَّةُ لأبي عمروٍ قولُه تعالىٰ قبلها: ﴿يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمْ﴾ [البقرة: ١٤٦]، والحجَّةُ للباقين قوله تعالىٰ: ﴿وَإِنَّهُۥ لَلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ﴾. انظر: «حجّة القراءات» ص١١٧.

قلتُ: كانوا يقولون: ما لَه لا يُحوِّلُ إلىٰ قِبْلةِ أبيه إبراهيمَ كما هُوَ مذكورٌ في نَعْتِه في التوراة؟ فإن قلتَ: كيف أُطلِقَ اسمُ الحُجّةِ علىٰ قولِ المعانِدين؟ قلتُ: لأنهم يَسُوقونه سِياقَ الحُجّة، ويجوزُ أن يكونَ المعنىٰ: لئلّا يكونَ للعربِ عليكم حُجّةٌ واعتراضٌ في تَرْكِكم التوجُّهَ إلىٰ الكعبةِ التي هيَ قِبْلةُ إبراهيمَ وإسماعيلَ أبي العَرب. ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنْهُمْ﴾ وهُمْ أهلُ مكّةَ حينَ يقولون: بَدا له فرَجَعَ إلىٰ قِبْلةِ آبائه، ويوشِكُ أن يرجعَ إلىٰ دِيْنِهم. وقرأَ زيدُ بنُ عليٍّ رَضِيَ الله عنه: (أَلا الذين ظَلَموا منهم) علىٰ أنّ «ألا» للتنبيه، وَقف علىٰ ﴿حُجَّةٌ﴾ ثم استأنفَ منبِّهًا. ﴿فَلَا تَخْشَوْهُمْ﴾: فلا تخافُوا مطاعِنَهم في قِبْلتِكم؛ فإنهم لا يَضرُّونكم ﴿وَٱخْشَوْنِي﴾ ولا تُـخالِفوا أمْرِي وما رأيتُه مصلحةً لكم. ومتعلَّق اللام محذوفٌ، مَعْناه: ولإتْمامي النِّعمةَ عليكم وإرادتي اهتداءَكم أمرتُكم بذلك، أوْ يُعطَفُ علىٰ عِلّةٍ مقدَّرة، كأنه قيلَ: واخشَوْني لأوفِّقَكم ولأُتِمَّ نِعْمتي عليكم..........

لم يَبْقَ لليهودِ حُجّةٌ إلّا لهؤلاءِ المُعانِدين، وحُجّتُهم داحِضة، ويُفهَمُ منهُ أنه لو لم يُحوِّلْ كانت حُجَّةُ المُنصِفينَ لازِمةً، وما تلك الحُجَّةُ؟ وأجابَ بما أجاب، ويجوزُ أن يكونَ مِن بابِ قولِه:

ولا عَيْبَ فيهِمْ غيرَ أنّ سُيوفَهمْ ... بهِنَّ فُلولٌ مِن قِراعِ الكتائبِ(١)

قال الزجّاج: المعنىٰ: لئلّا يكونَ للناسِ حُجّةٌ إلّا مَن ظَلَمَ باحتجاجِه فيما قد وَضَحَ له، كما تقول: ما لَكَ عليَّ حُجةٌ إلا الظُّلمَ، أي: ما لَكَ عليَّ حُجّةٌ البتّةَ ولكنّك تَظلِمُني، وإنّما سُمِّيَ ظُلمُهُ حُجّةً لأنّ المحتجَّ بها سَمّاهُ حُجّة(٢).

قولُه: (ويجوزُ أن يكونَ المعنىٰ: لئلّا يكونَ): عطفٌ علىٰ قولِه: «ومعناه: لئلّا يكونَ حُجّةٌ لأحدٍ منَ اليهود»، والمرادُ بالناسِ على الأوّل: اليهودُ، واعتراضُهم بتَرْكِ ما هُو مذكورٌ في نَعْتِه صَلَواتُ الله عليه، وعلىٰ الثاني: العَربُ واعتراضُهم بتَرْكِ قِبلةِ أبي العَرب.

---

(١) للنابغةِ الذبياني في «ديوانه» ص٤٤.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (١ : ٢٢٧).

وقيلَ: هو معطوفٌ علىٰ ﴿لِئَلَّا يَكُونَ﴾، وفي الحديث: «تمامُ النِّعمةِ دخولُ الجنّة»، وعن عليٍّ رَضِيَ الله عنه: تمامُ النِّعمةِ الموتُ علىٰ الإسلام. ﴿كَمَآ أَرۡسَلۡنَا﴾: إمّا أن يتعلَّقَ بما قَبْلَه، أي: ولأُتِمَّ نِعْمتي عليكم في الآخرةِ بالثوابِ كما أَتممتُها عليكم في الدُّنيا بإرسالِ الرَّسول؛ **أَوْ بما بعدَه**، أيْ: كما ذكَّرْتُكم بإرسالِ الرَّسول ﴿فَٱذۡكُرُونِيٓ﴾ بالطاعةِ ﴿أَذۡكُرۡكُمۡ﴾ بالثَّواب، ﴿وَٱشۡكُرُواْ لِي﴾ ما أنعمتُ به عليكم،........

قولُه: (**وقيل: هُو معطوفٌ على** ﴿لِئَلَّا يَكُونَ﴾). فعلىٰ هذا، المُعلَّلُ مذكورٌ، وكذا المعطوفُ عليه، كأنه قيل: ﴿فَوَلُّواْ وُجُوهَكُمۡ شَطۡرَهُۥ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيۡكُمۡ حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ ولأُتِمَّ نِعمتي عليكُم، أي: أمرْتُكم بذلك لأجمعَ لكُم خيرَ الدارَيْنِ، أمّا دُنيا فَلِيَظْهَرَ سلطانُكم علىٰ المُخالِفين، وأمّا عُقْبىٰ فَلَنُثيبَنَّكم بِهِ الجزاءَ الأوْفَىٰ.

قولُه: (**أو بما بعدَه**). أي: ﴿كَمَآ أَرۡسَلۡنَا﴾: إمّا أن يتعلَّقَ بما قبلَه أو بما بعدَه، والأولُ أوفَقُ لتأليفِ النَّظْم، على أن يكونَ ﴿وَلِأُتِمَّ نِعۡمَتِي﴾ معطوفاً علىٰ قولِه: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ﴾، فتَرتبطُ الآياتُ علىٰ النَّسَقِ الأنيق، أي: حوَّلْنا القِبلةَ إلىٰ الكعبةِ لئلّا يكونَ لليهودِ حُجَّةٌ، ولأُتِمَّ نعمتي عليكم، إذ حوَّلتُكم إلىٰ قِبلةٍ بَناها إبراهيمُ وإسماعيلُ وهما أبواكُم، كما أتمَمْتُ النِّعمةَ بإرسالِ الرسُولِ مِن أنفُسِكم ومِن ضِئْضِئِ[١] إسماعيلَ، وإذا كان كذلك فاذكُروني بالطاعاتِ واشكُروا هذه النِّعَمَ الجَليلةَ، وفيه تلويحٌ إلىٰ معنىٰ قولِهما: ﴿رَبَّنَا وَٱبۡعَثۡ فِيهِمۡ رَسُولٗا مِّنۡهُمۡ﴾ الآية، وتنبيهٌ أنّ النِّعمةَ في بِعْثتِه ودعائِه العالَمَ إلىٰ دِينِ الحقِّ أعظمُ مِن نعمةِ تغييرِ القِبلة إلى الكعبة لإيقاعه مشبَّهاً به[٢]. وقال الراغبُ: قيل: عَنَىٰ بقولِه: ﴿مَّا لَمۡ تَكُونُواْ تَعۡلَمُونَ﴾ العلومَ التي لا طريقَ إلىٰ تحصيلِها إلّا بالوَحْيِ علىٰ ألسِنة الأنبياءِ، وقال لبني إسرائيل: ﴿ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتِيَ﴾، ولهذه الأمة: ﴿فَٱذۡكُرُونِيٓ﴾[٣]،

(١) وهو الأصل. وفي خطبة أبي طالبٍ حين خطب خديجةَ لرسولِ الله ﷺ: «الحمدُ لله الذي جعلنا من ذريّةِ إبراهيم، وزرعِ إسماعيل، وضِئْضئِ مَعَدٍّ، وعُنْصرِ مضر». انظر: «أساس البلاغة» (ضأضأ).

(٢) من قوله: «إلىٰ الكعبة» إلىٰ هنا ساقط من (ط).

(٣) من قوله: «وتنبيه أن النعمة في بعثته...» إلىٰ قوله: «ولهذه الأمة: ﴿فَٱذۡكُرُونِيٓ﴾» هذا كلام الراغب الأصفهاني انظر: «تفسير الراغب» (١: ٣٤٣-٣٤٤).

﴿وَلَا تَكۡفُرُونِ﴾: ولا تجحدوا نَعْمائي. ﴿أَمۡوَٰتُۢۚ بَلۡ أَحۡيَآءٞ﴾: هُمْ أمواتٌ بَلْ هُمْ أحياء، ﴿وَلَٰكِن لَّا تَشۡعُرُونَ﴾ كيفَ حالُـهم في حياتِهم. وعن الـحَسَن: أنّ الشهداءَ أحياءٌ عندَ اللّٰـهِ تُعرَضُ أرزاقُهم علىٰ أرواحِهم، فيَصِلُ إليهم الرَّوْحُ والفَرَحُ،...............

ثُمّ إنّ النِّعمةَ في الدنيا مشُوبةٌ بالمكارِهِ والمصائب، فإذا نالَكُم شيءٌ منها فاصبِروا لتكونوا شاكرينَ لنعمائيَ صابِرينَ على بَلْوائي، وذلك قولُه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱسۡتَعِينُواْ بِٱلصَّبۡرِ﴾ الآية [البقرة: ١٥٣]، ولو تَعلَّقَ ﴿كَمَآ أَرۡسَلۡنَا﴾ بقولِه: ﴿فَٱذۡكُرُونِيٓ أَذۡكُرۡكُمۡ﴾ لم يكنِ النَّظمُ بهذا الحُسْن.

قولُه: (﴿وَلَا تَكۡفُرُونِ﴾ ولا تَجْحَدوا نعمائيَ)، الراغب: إن قيلَ: لِمَ أتبَعَ ﴿وَٱشۡكُرُواْ لِي﴾ قولَه: ﴿وَلَا تَكۡفُرُونِ﴾ ولم يَقتصِرْ علىٰ إحدى اللَّفظتَيْنِ؟ قيل: لمّا كان الإنسانُ قد يكونُ شاكراً في شيءٍ ما، وكافراً في غيرِه، فلوِ اقتصَرَ علىٰ ﴿وَٱشۡكُرُواْ لِي﴾ لكانَ يجوزُ أن يُتوَهَّمَ أنّ مَن شكَرَ مرَّةً أو على نعمة ما فقدِ امتَـثَلَ، ولوِ اقتصَرَ على قولِه: ﴿وَلَا تَكۡفُرُونِ﴾ لكان يجوزُ أن يُتوَهَّمَ أنّ ذلك نَهْيٌ عن تعاطي قَبيحٍ دونَ حثٍّ علىٰ الفِعلِ الجميل، فجَمَعَ بينَهما لإزالةِ هذه الشُّبْهة، ولأنّ في قولِه: ﴿وَلَا تَكۡفُرُونِ﴾ نَـهْياً عن الكُفرِ الـمطلَق، وذلك معنىً زائدٌ علىٰ ﴿وَٱشۡكُرُواْ لِي﴾. فإن قيل: لِمَ لم يقُلْ: ولا تكفُروا لي ليُطابِقَ ﴿وَٱشۡكُرُواْ لِي﴾؟ قيل: لأنهُ يَقتصِرُ منَ العبدِ علىٰ شُكرِ نِعَمِه ولا يَقتصرُ على أنْ لا يَكفُرَ نِعَمِه، بلِ النَّهيُ عن الكُفرِ به أكثرُ منَ النَّهي عن كفرِ نِعَمِه، إذْ قد يَعفُو عن كُفرِ بعض النِّعم ولا يَعْفو عنِ الكُفرِ المُطلَق(١).

قولُه: (﴿وَلَٰكِن لَّا تَشۡعُرُونَ﴾ كيف حالُهم في حياتِهم). قال القاضي: هذا تنبيهٌ على أنّ حياتَهم ليست بالجَسدِ ولا مِن جِنسٍ ما يُحَسُّ به منَ الحَيَوانات، وإنّما هِي أمرٌ لا يُدرَكُ إلّا بالكَشْفِ أو الوَحْي(٢)، وفيها دِلالةٌ على أنّ الأرواحَ: جواهرُ قائمةٌ بنفسِها وأنها تَبقَى بعدَ

---

(١) «تفسير الراغب» (١: ٣٤٥-٣٤٦).

(٢) عبارة البيضاوي: «وإنّمـا هي أمرٌ لا يُـدْرَكُ بالعقلِ بل بالوحي». فالكشفُ مما أضافه الإمام الطيبي رحمه الله.

كما تُعرَضُ النارُ على أرواحِ آلِ فرعونَ غُدْوةً وعشيًّا، فيصلُ إليهم الوَجَع. وعن مُجاهد: يُرزَقون ثَمَرَ الجنة ويَجِدون رِيحَها وليسُوا فيها. وقالوا: يجوزُ أن يَجْمعَ اللهُ مِن أجزاءِ الشهيدِ جُملةً فيُحيِيَها ويوصِلَ إليها النعيمَ وإن كانت في حَجْم الذرَّة. وقيلَ: نَزلتْ في شهداءِ بَدْرٍ، وكانوا أربعةَ عَشر.

[﴿ وَلَنَبْلُوَنَّكُم بِشَيْءٍ مِّنَ ٱلْخَوْفِ وَٱلْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ ٱلْأَمْوَٰلِ وَٱلْأَنفُسِ وَٱلثَّمَرَٰتِ ۗ وَبَشِّرِ ٱلصَّٰبِرِينَ * ٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَٰبَتْهُم مُّصِيبَةٌ قَالُوٓا۟ إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ * أُو۟لَٰٓئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَٰتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُهْتَدُونَ ﴾ ١٥٥-١٥٧]

الموتِ دَرَّاكةً(١)، وعليه جُمهورُ الصَّحابةِ والتابعين، وبه نَطَقتِ الآياتُ والسُّنن، وعلى هذا فتخصيصُ الشُّهداءِ لاختصاصِهم بالقُربِ منَ الله تعالىٰ ومَزيدِ البهجةِ والكَرَامة(٢).

الراغبُ(٣): ذهَبَ بعضُ المُعتزِلة إلى أنّ إثباتَ الحياةِ وَنَفْيَ الموتِ في الآية: في يوم الحِساب، لا في الحال، وقال: لا اختصاصَ(٤) لهُم به، بل إنّما عَلّقَ الحُكمَ بهِم لأنه في ذِكْرِهم، ولو ذَكَرَ معَهم غيرَهم لذَكَرَهم، وفرَّعَ هذا علىٰ الحِسِّ، وقال: إنّما نعلَمُ أنهم في قُبورِهم لا يأكُلونَ ولا يَشرَبون، وهذا التأويلُ قد نَفَاهُ اللهُ تعالىٰ بقولِه: ﴿وَلَٰكِن لَّا تَشْعُرُونَ﴾ أي: لا تُحِسُّونَ ولا تُدرِكونَ ذلك بالمشاعر، أي: بالحَواسِّ، تنبيهاً علىٰ أنّ ذلك مما السَّبيلُ إليه أمرٌ آخَرُ وهُو أنّ الإنسانَ متَى كان مُحسِناً كان رُوحُه مُنعَّماً إلىٰ يومِ القيامة، وإن كان مُسيئاً كان به معذَّباً، وإلىٰ هذا ذهَبَ جماعةُ الصَّحابةِ والتابِعينَ وأصحابِ الحديث. ويُؤيِّدُه آياتٌ وأحاديثُ، منها: قولُه تعالىٰ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ [الأعراف: ١٧٢]، وقولُه: ﴿ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا﴾، لقولِه بعدَه: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدْخِلُوٓا۟ ءَالَ فِرْعَوْنَ﴾ [غافر: ٤٦]، ومنها:

---

(١) يعني حسّاسة تعلمُ ما يجري حولَها لا يلحقُها الموتُ.

(٢) «أنوار التنزيل» (١: ٤٢٩ - ٤٣٠).

(٣) «تفسير الراغب الأصفهاني» (١: ٣٤٨-٣٤٩) باختصار وتصرف.

(٤) في (ح): «ولا اختصاص».

﴿ وَلَنَبْلُوَنَّكُم ﴾: ولنُصِيبنَّكم بذلك إصابةً تُشبِهُ فعْلَ المُختبِر لأحوالِكم: هَلْ تصبِرون وتَثْبتُون علىٰ ما أنتم عليه مِنَ الطاعةِ وتُسلِّمون لأمْرِ الله وحُكمِه أَمْ لا؟ ﴿بِشَىْءٍ﴾: بقليلٍ مِن كلِّ واحدٍ مِن هذه البَلايا وطَرَف منه. ﴿وَبَشِّرِ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ **المُسترجِعِينَ عند البلاء؛ لأنّ الاسترجاعَ تسليمٌ وإذْعان**........................

قولُه ﷺ: «الأرواحُ جُنودٌ مُجنَّدة، فما تَعارَفَ منها ائْتَلَف»(١)، وقولُه: في أصحابِ قَليبِ بَدْر: «ما أنتُم بأسمعَ منهم لِما أقول، ولكنّهم لا يَقدِرونَ على الجَواب»(٢)، والمُخالفُ إنّما وَهِمَ في ذلك لأنه جعَلَ الأرواحَ أعراضاً لا قِوامَ لها إلّا بالأجسادِ، وأنها مهما فارَقت الأجسامَ بَطَلت، وهُو قولٌ باطل(٣).

قولُه: (﴿وَبَشِّرِ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ المُسترْجِعينَ عندَ البلاء)، الراغب: أمرَ تعالىٰ ببِشَارةِ مِنِ اكتَسَبَ العلومَ الحقيقيّةَ وتَصوَّرَ بها المَقصِدَ ووَطَّنَ نَفْسَه به؛ لأنّ الصابرَ على الحقيقةِ: مَنْ عَرَفَ فضيلةَ مطلوبِه، ولم يُرِدْ بقولِه: ﴿قَالُوٓاْ إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ﴾ اللَّفظَ فقطْ، فإنّ التلفُّظَ بذلك معَ الجَزَع قَبيحٌ وسُخطٌ للقضاء، وإنّما يُريدُ تصويرَ ما خُلِقَ الإنسانُ لأجْلِه والقَصْدِ له ليتعرَّض لطريقِ الوُصُول(٤).

قولُه: (لأنّ الاسترجاعَ تسليمٌ وإذعان) تنبيهٌ على أنّ الصِّفةَ، وهِي قولُه: ﴿ٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَٰبَتْهُم﴾ الآية، كاشفةٌ في هذا المقام، وفيه أنّ معنىٰ الصَّبرِ التسليمُ والإذعان. وقال القاضي: وليس الصَّبرُ بالاسترجاعِ باللِّسان، بل بالقلب، بأنْ يتَصوَّرَ ما خُلِقَ لأجْلِه وأنه راجعٌ إلىٰ ربِّه، ويتَذكَّرَ نِعَمَ الله ليَرىٰ أنّ ما أبقَى عليه أضعافُ ما استَرَدَّهُ منهُ فيَهونَ علىٰ نَفْسِه ويَسْتَسْلِمَ له(٥).

---

(١) أخرجه البخاري (٣٣٣٦) من حديثِ عائشة رضي الله عنها، ومسلم (٢٦٣٨) من حديثِ أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه مسلم (٢٨٧٣). من حديث أنس بن مالكٍ رضي الله عنه.

(٣) لتمامِ الفائدة، انظر: «شرح كتاب الفقه الأكبر» لمُلّا علي القاري ص١٤٨-١٤٩.

(٤) «تفسير الراغب الأصفهاني» (١: ٣٥٣) بتصرف.

(٥) «أنوار التنزيل» (١: ٤٣١).

وعن النبيِّ ﷺ: «مَنِ استَرْجَعَ عندَ المصيبةِ جَبَـرَ اللـهُ مُصِيبتَه، وأَحسنَ عُقْباه، وجَعَلَ له خَلَفًا صالحًا يَرْضاه» ورُوِيَ: أنه طَفِئ سراجُ رسولِ الله ﷺ، فقال: «إنا لله وإنّا إلَيْه رَاجِعُونَ» فقيلَ: أمصيبةٌ هي؟ قالَ: «نعمْ، كلُّ شيءٍ يُؤذي المؤمنَ فهُوَ له مُصيبة». وإنما قَلَّل في قولِه: ﴿بِشَيۡءٖ﴾؛ ليؤذِنَ أنّ كلَّ بلاءٍ أصابَ الإنسانَ وإن جَلَّ ففَوْقَه ما يَقلُّ إليه؛ ولِيخفِّفَ عليهم ويُرِيَهم أنّ رحمتَه معهم في كلِّ حالٍ لا تُزايِلُهم. وإنما وَعَدَهم ذلك قَبْلَ كونِه؛ ليُوَطِّنوا عليه نُفوسَهم. ﴿وَنَقۡصٖ﴾ عطفٌ علىٰ «شيء»، أوْ علىٰ ....

قولُه: (مَنِ استَرْجَعَ عندَ المُصيبة)، الحديثُ ما وجَدْتُه في الكتُبِ المُعتبَرة(١)، وأمّا معناه فهُو ما رَوَينا عن مالكٍ ومسلم والتِّرمذيِّ وأبي داودَ، عن أُمِّ سَلَمة: قال رسُولُ الله ﷺ: «ما مِن مُسلِمٍ تُصيبُـهُ مصيبةٌ فيقولَ ما أمَرَه اللهُ به: إنّا لله وإنّا إليهِ راجِعُونَ، اللَّهُمَّ اؤْجُرْني في مُصيبتي واخلُفْ لي خَيْراً منها، إلّا أخْلَفَ اللهُ لهُ خَيْراً منها»(٢) الحديث، وأمّا حديثُ بيتِ الحَمْد وموتِ الوَلَدِ، فأخرَجَه التِّرمذيُّ(٣) بتَمامِه، عن أبي موسىٰ، لكنْ بحَذْفِ همزةِ الاستفهام في «أَقَبَضْتُم؟».

قولُه: (ففَوْقَه ما يَقِلُّ إليه) أي: البلاءُ الذي أصابَ الإنسانَ يَقِلُّ بالنسبة إلىٰ البلاءِ الذي هو فوقَه.

الراغب: الإنسانُ لا ينفَكُّ في الدُّنيا مِن شيءٍ منَ المِحَن، بل في حالِ المسارِّ يُساقُ به إلىٰ مِحنة، ولهذا قيل: كَفى بالسّلامة داءً، وقال الشاعر:

(١) بل هو مرويٌّ في بعضِ دواوين السنّة، فقد أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٢٨٥٢)، والبيهقي في «شُعَب الإيمـان» (٩٢٤٠)، والطبري في «التفسير» (٢٣٤٠) وذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٦: ٣٤٦) وحسَّن إسنادَه من رواية الطبراني، ولتمامِ الفائدة. انظر: «تخريج أحاديث الكشاف» للحافظ الزيلعي (١: ٩٦).

(٢) أخرجه الإمام مالك في «الموطأ» (١: ٢٣٦)، ومسلم (٩١٨)، والترمذي (٣٥١١)، وأبو داود (٣١١٩) وغيرهم.

(٣) «سنن الترمذي» (١٠٢١) وقال: هذا حديثٌ حَسَنٌ غريب.

﴿ٱلْخَوْفِ﴾ بمعنىٰ: وشيءٍ مِن نقصِ الأموال. والخطابُ في ﴿وَبَشِّرِ﴾ لرسولِ الله ﷺ، أو لكلّ مَن يتأتّىٰ منه البِشارة. وعن الشافعيِّ رحمه الله: الخوفُ: خوفُ الله، والجوعُ: صِيامُ شهرِ رمضان، والنقصُ مِنَ الأموالِ: الزَّكواتُ والصَّدقات،..........

إذا كان الشبابُ يعودُ شَـيْباً وهمّاً فالحياةُ هِي الحِـمامُ[1]

فالعاقلُ بِفكرِه يعلَمُ أنّ مالَه وبَدَنَه وذَويهِ[2] عاريّـةٌ مُستَردَّة، فإذا عَرَضَ له نائبةٌ كان له منَ الصَّبرِ مَطِيَّةٌ لا تَكْبو[3]، ومنَ الرِّضا بقضاءِ الله سيفٌ لا يَنْبُو، واللـهُ تعالىٰ لمّا أجرَى العادَة أن لا تنفكَّ الدُّنيا مِن هذه الآفاتِ المذكورة، فإنّها قد تَنالُ الأخيارَ كما تَنالُ الأشرارَ، جعَلَها ابتلاءً لأوليائه، لكنْ إذا تلقَّوْها بالصَّبرِ حَطَّ بها وِزْرَهم وأعظَمَ بها أجرَهم[4].

قولُه: (وعنِ الشافعيِّ رضي الله عنه: الخَوْفُ: خوفُ الله، والجوعُ: صيامُ شهرِ رمضان)[5] إلخ، **الانتصاف**: وفيه نَظَرٌ؛ لأنّ الابتلاءَ موعودٌ به في المستقبل وكلٌّ قد تَقدَّمَ لهم مِن قبل، والخَوْفُ كان ملءَ قلوبِهم، ويَبعُدُ تسميةُ الصَّدقةِ نَقْصاً معَ أنّ اللهَ تعالىٰ سَمّاها بالزِّيادة وهِي الزَّكاة، وأجابَ بنفْسِه عن هذا بأنّ الزَّكاةَ نَقْصٌ حقيقةً[6]، وزيادةٌ باعتبارِ ما تَؤُولُ إليه مجازاً، فعندَ الابتلاءِ سَمّاها بالنَّقْص إذْ بِهِ الابتلاء، وعندَ الأمرِ بالإخراج سَمّاها زكاةً ليَسهُلَ إخراجُها[7].

---

(١) للمتنبي في «ديوانه» (١: ٢٣٢) وروايتُه ثمّة:

إذا كان الشبابُ السكرَ والشَّيْـ ـبُ همّاً فالـحياةُ هي الحِمـامُ

(٢) قوله: «وذَويه» ساقط من (ح).

(٣) يعني لا تعثر، من قولهم: لكلِّ جوادٍ كَبْوَة، ولكلِّ صارمٍ نَبْوَة، يعني لا يعملُ في الضريبة.

(٤) «تفسير الراغب الأصفهاني» (١: ٣٥١).

(٥) وهذا الذي قاله الزمخشري قد ذكره البيهقي في صَدْرِ كتاب «أحكام القرآن» الذي جمعه من نصوصِ الشافعي في «التفسير» ص٣٩ حيث عقد فصلاً عنوانه: «فَصْلٌ فيما يؤثَرُ عنه من التفسير والمعاني في آياتٍ مُتفرِّقة»، وذكره ابن كثير في «التفسير» (١: ٤٦٧) ولم يرفعْه للإمام الشافعيِّ، فليُحَرَّر.

(٦) في (ط): «نقص صورةً».

(٧) تصرَّفَ الطيبي بعبارة «الانتصاف» على وجه أوشكَ أن يُفضيَ إلى الإخلالِ بالمعنىٰ المراد. وكلامُ ابن المُنَيِّر واضحُ الدلالةِ جَيِّدُ السبكِ.

ومِنَ الأنفُس: الأمراض، ومِنَ الثَّمرات: موتُ الأولاد. وعن النبيِّ ﷺ: «إذا ماتَ ولدُ العبدِ قالَ اللهُ تعالىٰ للملائكة: أَقَبَضْتُم وَلَدَ عَبْدي؛ فيقولونَ: نعمْ فيقولُ: أَقبضتُم ثمرةَ قَلْبِه؟ فيقولونَ: نعمْ. فيقولُ اللهُ تعالىٰ: ماذا قالَ عَبْدي؟ فيقولونَ: حَمِدَكَ واسترْجَعَ. فيقولُ اللهُ تعالىٰ: ابْنُوا لعَبْدي بيتًا في الجنّةِ وسَمُّوه بَيْتَ الحَمْد». **والصَّلاة: الحُنُوُّ والتعطُّف**، فوُضِعتْ موضعَ الرَّأفة،..

الإنصاف: الجوابُ عمّا ذكَره أيضاً بأنّا لا نُسلِّمُ أنّ الزّكاةَ فُرِضَت قبْلَ نزولِ هذه الآية، والابتلاءُ بوجوبِها أَتَمُّ منَ الابتلاءِ بوقوعِها، ويقوىٰ به السؤال فإنّ الخوفَ يتَضاعفُ بنزولِ آياتِ الوعيدِ وبيانِ المَخُوفِ منه، ولذلك قال: ﴿بِشَيْءٍ مِّنَ ٱلْخَوْفِ﴾، وكذلك الصِّيامُ لا نُسلِّمُ وجوبَه قبْلَ نزولِ هذه الآية، وسؤالُه متوجِّهٌ في المَرَضِ وفَقْدِ الوَلَد.

وقلتُ: لا نُسلِّمُ صحّةَ الرِّواية عن الإمام، وعلىٰ تقديرِ الصِّحة: الجوابُ عن المَرَض وفَقْدِ الوَلَد، كأنهُ قيل: وَلَنَبْلُوَنَّكم بهِما لِنعلَمَ هل أنتُم علىٰ ما كنتُم عليه في الجاهليَّةِ منَ الضَّجَرِ والجَزَعِ أم أحدثتُم الصَّبرَ والالتجاءَ إلىٰ الله تعالىٰ والاسترجاعَ إليه؟ يدُلُّ عليه تقييدُ الصابِرينَ بقولِه: ﴿قَالُوٓاْ إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ﴾.

قولُه: (**والصَّلاةُ: الحُنُوُّ والتعطُّف**) بناءً علىٰ ما قال إن الصَّلاةَ مُشتقَّةٌ مِن تحريكِ الصَّلَوَيْن، قال: «حقيقةُ صَلَّى: حرَّكَ الصَّلَوَيْنِ؛ لأنّ المُصَلِّي يفعَلُ ذلك في ركوعِه وسُجودِه، وقيل للدّاعي: مُصَلٍّ تشبيهاً[1] في تخشُّعِه بالراكعِ والساجد»[2]. ثُمّ الخشُوعُ والخُضُوعُ يدُلُّ على الحُنُوِّ والعَطْف، وهُو على الرأْفةِ والرحمة، وهُو المرادُ بقولِه: «فوُضِعت مَوضعَ الرأْفة»، وهِي كِنايةٌ تلويحيّةٌ، وذلك أنّ العطفَ والحُنُوَّ على الله مُحالٌ، فيُكَنّى بها عن الرأْفة.

الراغب: والصَّلاةُ وإن كانت في الأصل: الدُّعاءَ، فهِي منَ الله: التَّزْكِيةُ على وَجْهٍ، والمغفرةُ

(١) في (ف): «تشبهاً».

(٢) انظر: (٢: ٩٤).

وجُمِعَ بَيْنها وبينَ الرَّحمة، كقولِه تعالىٰ: ﴿رَأۡفَةٗ وَرَحۡمَةٗ﴾ [الحديد ٢٧]، ﴿رَءُوفٞ رَّحِيمٞ﴾ [التوبة: ١١٧]، والمعنىٰ: عليهم رأْفةٌ بَعْدَ رأفة. ﴿وَرَحۡمَةٞ﴾ أيُّ رحمة، ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُهۡتَدُونَ﴾ لطريقِ الصَّواب حيثُ استَرْجَعُوا وسلَّموا الأمْرَ لله.........

على وَجْه، وهِي الرحمةُ[1]، وإن كانتا مُتلازِمَتَيْنِ فهما مُفترِقتانِ في الحقيقة، وإنّما قال: ﴿صَلَوَٰتٞ﴾ على الجَمْع، تنبيهاً على كَثْرتِها مِنهُ[2].

قولُه: (وجُمِعَ بينَها) أي: وجُمِعَ بينَ الصَّلاةِ والرَّحمة كما جُمِعَ بيْنَ الرأفةِ والرَّحمة، لكنِ اختَلَفَ المعنىٰ في هذا المقام لاختلافِ الصِّيغتَيْنِ جَمْعاً وإفراداً، وعُطِفَ أحدُهما على الآخر، لأنّ القَصْدَ في عَطْفِ المفرَد علىٰ المجموعِ إرادة التكريرِ في الجَمْعِ والتعظيمِ في المفرَد بحَسَبِ تنكيرِه، وإلىٰ الأوّلِ الإشارةُ بقولِه: «رأْفةً بعدَ رأْفة»؛ لأنهُ علىٰ مِنْوالِ: لَبَّيْكَ وسَعْدَيْك، وإلىٰ الثاني بقولِه: «رحمةً أيَّ رحمة». والنُّكتةُ في تكريرِ ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾: التنبيهُ على إناطةِ كلٍّ بما يُناسبُه، وأنّ ما بعدَه جَديرٌ بمن قبلَه لاكتسابه الخِلالَ المَرْضيَّة، فقولُه: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَيۡهِمۡ صَلَوَٰتٞ مِّن رَّبِّهِمۡ وَرَحۡمَةٞ﴾ مُتَرَتِّبٌ على قولِه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱسۡتَعِينُواْ بِٱلصَّبۡرِ وَٱلصَّلَوٰةِ﴾ إلى آخِرِ الآيتَيْن، وقولُه: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُهۡتَدُونَ﴾ على قولِه: ﴿وَلَنَبۡلُوَنَّكُم﴾ إلى قولِه: ﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيۡهِ رَٰجِعُونَ﴾ يدُلُّ عليه قولُه: «﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُهۡتَدُونَ﴾ لطريقِ الصَّواب حيثُ استَرجَعُوا وسَلَّموا لأمرِ الله»، فمنِ استَعانَ بالله بالصَّبرِ والصَّلاةِ والجهادِ كَفاهُ اللهُ أمورَ دُنياهُ ما عاشَ، بأنْ يُؤويَهُ إلىٰ ظلالِ رأْفتِهِ رأْفةً بعدَ رأْفة، ويَمنَحه مُناهُ في عُقْباه ليَطيرَ فوقَ مُنتهَى بَسْطتِه رحمةً أيَّ رحمة.

قال الجَوهري: الرأْفةُ: أَشَدُّ الرَّحمة، وقيل: الرأْفةُ: أن يَدفَعَ عنكَ المَضارَّ، والرحمةُ: أن يوصِلَ إليكَ المَسَارَّ.

---

(١) والثابتُ في تفسير الصلاةِ في هذا الموطنِ أنّها الثناءُ على العبدِ الصابرِ المُحتسبِ في الملأ الأعلىٰ بين الملائكة، أخرجه البخاري في «الصحيح» قبل الحديث رقم (٤٧٩٧) في تفسير قوله تعالىٰ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ﴾ [الأحزاب: ٥٦].

(٢) «تفسير الراغب الأصفهاني» (١: ٣٥٤).

[﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا وَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ ٱللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ﴾ ١٥٨]

الصَّفا والـمَرْوة: عَلَمـان للجَبلَيْن **كالصَّمَّـان والـمُقَطّم. والشَّعائر: جمعُ شَعِيرة؛ وهي العَلامة**، أي: مِن أعلامِ مَناسِكِه ومُتعبّداته. والحجُّ: القَصْد، والاعْتِمـار: الزِّيارة، فغَـلَبا علىٰ قَصْد البيتِ وزيارتِه للنُّسكَـيْن المعروفَيْن، وهما في المَعاني كالنَّجمِ والبيتِ في الأعيان.

وأصلُ ﴿يَطَّوَّفَ﴾ يَتطَـوَّف، فأُدغِم وقُرِئ: (أَن يَطُوفَ) مِن: طافَ. فإن قلتَ: كيفَ قيلَ: إنهما مِن شعائرِ الله، ثُمَّ قيل: لا جُناحَ علَيه أن يَطَّوَّفَ بهما؟ قلتُ: كانَ علىٰ الصَّفا إسافٌ وعلىٰ المَرْوَة نائِلةُ، وهما صَنَمان، يُروىٰ: أنهما كانا رَجلًا وامرأةً زَنَيا في الكعبةِ، فمُسِخا حَجرَيْن فوُضِعا عليهما؛ ليُعتَبَـرَ بهما، فلمّا طالتِ المدّةُ عُبِدا مِن دونِ الله، فكانَ أهلُ الجاهليّة إذا سَعَوْا مَسَحوهما، فلمّا جاءَ الإسلامُ وكُسِرتِ الأوثانُ كَرِهَ المسلمونَ الطوافَ بَيْنهما؛ لأجل فِعْلِ الجاهلية، وأن يكونَ عليهم جُناحٌ في ذلك؛ فرُفِعَ عنهم الجُناحُ

قولُه: (**كالصَّمّانِ والمُقَطَّم**). قال المصنِّف: الصمّانُ والـمُقطَّم: عَلَمانِ معَ الألفِ واللام، كالصَّفَا والمَرْوةِ، فلذلك اختارَهما، والصَّمّانُ: موضعٌ إلى جَنْبِ رَمْلِ عالج[1]، والـمُقَطَّمُ: جبَلٌ بمصرَ في «الصّحاح».

قولُه: (**والشعائرُ: جَمْعُ شَعيرة، وهِي: العلامةُ**). قال الزجّاج: الشّعائرُ: كلُّ ما كان مِن مَوضع أو مَسْعىً أو مَذْبَح، وإنما قيلَ: شعائرُ لكلِّ عَلَم مما تُعُبِّدَ به مِن قولِهم: شَعَرْتُ به: عَلِمْتَه[2].

(١) «معجم البلدان» (٣: ٤٨١).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٢٣٣).

واختُلِفَ في السَّعْي؛ فمِن قائل: هو تطوُّعٌ بدليلِ رفْعِ الجُناح، وما فيه من التخييرِ بينَ الفعلِ والترك، كقولِه: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَآ أَن يَتَرَاجَعَآ﴾ [البقرة: ٢٣٠]، وغيرِ ذلك؛ ولقولِه: ﴿وَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا﴾، كقولِه: ﴿فَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُۥ﴾ [البقرة: ١٨٤].

ويُروىٰ ذلك عن أنس، وابنِ عبّاس، وابنِ الزُّبيرِ، وتَنصُره قراءةُ ابنِ مسعود: (فلا جُناحَ عليه أن لا يطوَّف بهما). وعن أبي حَنيفةَ رحمهُ الله:..........................

قولُه: (**واختُلِفَ في السَّعي**) إلىٰ آخِرِه، قال الإمامُ الرافِعيُّ في «الكبير»: السَّعيُ رُكنٌ في الحجِّ والعُمْرة، ولا يَحصُلُ التحلُّلُ دونَه ولا ينجَبِرُ بالدَّم، وبه قال مالكٌ، وأصَحُّ الرِّوايتَيْنِ عن أحمد؛ وعندَ أبي حنيفةَ: ينجبِرُ[1] بالدَّم[2].

قال الإمامُ: ظاهرُ الآيةِ لا يَدُلُّ على الوجوبِ ولا على عَدَمِه، فإنّ قولَه: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ﴾، أي: لا إثْمَ عليه، يَدخُلُ تحتَه الواجبُ والمندوبُ والمُباح، فإذَنْ لابدَّ في تعيينِ أحدِهما منَ الرُّجوعِ إلىٰ الدَّليل[3].

وقلتُ: ويؤيِّدُه ما رَوَينا عن عُروةَ: سألتُ عائشةَ رضيَ اللهُ عنها، فقلتُ: أرأيتِ قولَ الله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾؟ فواللهِ ما علىٰ أحدٍ مِن جُناحٍ أنْ لا يَطوَّفَ بالصَّفَا والمَرْوة، وقالت: بئسَ ما قلتَ يا ابنَ أُختي، إنّ هذه الآيةَ لو كانت علىٰ ما أوَّلْتَها كانت: لا جُناحَ عليهِ أنْ لا يَطَّوَّفَ بِهما، ولكنّها نزَلَتْ في الأنصار، وكانوا قَبْلَ أن يُسلِموا يُهِلُّونَ لِـمَناةَ الطاغِيةِ التي كانوا يَعبُدونَها عندَ المُشَلَّل[4]، وكان مَن أهَلَّ لها يتحرَّجُ أن يَطُوفَ بالصَّفَا والمَرْوة، فلمّا أسلَموا سَألوا النبيَّ ﷺ عن ذلك فقالوا: يا رسُولَ الله، إنّا كنّا نتحرَّجُ أن نَطُوفَ بيْنَ الصَّفَا والمَرْوةِ، فأنزَلَ اللهُ تعالىٰ:

---

(١) في (ح): «يجبر».

(٢) «الشرح الكبير» للرافعيِّ (٧: ٣٤٨).

(٣) «مفاتيح الغيب» (٤: ١٣٧).

(٤) وهو موضعٌ بين مكّة والمدينة.

أنه واجبٌ وليسَ برُكْن، وعلىٰ تـاركِه دمٌ. وعندَ الأوّلِـين: لا شيءَ عليه. وعندَ مالكٍ والشافعيِّ: هو ركنٌ لقولِه عليه الصلاة والسلام:.......................

﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ﴾ الآية، قالت عائشةُ: وقد سَنَّ رسُولُ الله ﷺ الطَّوافَ بينَهما، فليسَ لأحدٍ أن يَترُكَ الطَّوافَ بينَهما. أخرَجه البُخاريُّ ومسلمٌ ومالكٌ والتِّرمذيُّ وأبو داودَ(١)، وقولُ الإمام مُوافقٌ لهذا الحديث، ويؤيِّدُ دليلَ الوجوبِ ما رَواه المصنِّف: «اسْعَوا، فإنَّ اللهَ كتَبَ عليكُمُ السَّعيَ» الحديث مُخَرَّجٌ في «مسندِ أحمدَ بن حَنْبل»(٢)، وعن جابرِ بنِ عبد الله، أنّ رسُولَ الله ﷺ قال في حَجّة الوَدَاع بعدَ ما طافَ وسَعَىٰ ورَمَى: «لتَـأْخُذوا مناسككم، وإنّي لا أدري لعلِّي لا أحُجُّ بعدَ حَجّتي هذه»(٣)، فثبَتَ مِن هذا دليلُ الوجوب، لكنْ بقِيَ الخِلافُ في أنه رُكنٌ أم لا؟

والرُّكنُ: ما يتَوقَّـفُ عليه وجودُ الشيءِ وكان داخلاً فيه، ولا شَكَّ أنّ السَّعيَ داخلٌ في مَنـاسِكِ الحجِّ كالإحرام والطَّـوافِ والوقوفِ وغيـرِها، لقولِه تعالىٰ: ﴿فَـإِذَا قَضَيْتُم مَّنَـٰسِكَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٠٠] وقولِه: ﴿مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ﴾، ولقولِه ﷺ: «لِتَأْخُذوا مَناسِككم»، وإذا ثَبَتَ أنه منَ الواجباتِ الداخِلة ثبتَ أنه ركنٌ، فقيلَ: يَجوزُ السَّعْيُ بعدَ الإحلالِ وِفاقاً، ولو كان رُكناً لَمَا أُدِّيَ بعدَه، وأُجيبَ: كونُه داخلاً تحتَ أعمالِ الحجِّ لا يوجبُ دخولَه تحتَ الإحرام، قيل: قراءةُ ابنِ مَسْعود: «فلا جُناحَ عليهِ أنْ لا يَطَّوَّفَ بهما»(٤)، وقولُ ابنِ عبّاس

(١) أخرجه البخاري (١٦٤٣)، ومسلم (١٢٧٧)، ومالك في «الموطأ» (١: ٣٧٣)، والترمذي (٢٩٦٥)، وأبو داود (١٩٠١).

(٢) أخرجه الإمام أحمد (٢٧٤٠٧) وإسناده ضعيفٌ لضعفِ عبد الله بن المؤمّل، لكنَّه حَسَنٌ بطرقه وشواهده، منها ما أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٥: ٩٧)، والحاكم في «المستدرك» (٤: ٧٠)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١١: ١٨٤)، وانظر تمامَ تنقيده في: «تخريج أحاديث الكشاف» للزيلعي (١: ٩٦).

(٣) أخرجه مسلم (١٢٩٧)، وأبو داود (١٩٧٢) من حديثِ جابر رضي الله عنه.

(٤) ذكرها ابن جنّي في «المحتسب» (١: ١١٥) من غير عزوٍ لأحد، وهي معزوَّةٌ لابن مسعود وابن عباس وابن سيرين في «البحر المحيط» لأبي حيّان (٢: ٦٦).

«اسعَوْا فإنّ اللهَ كَـتَبَ عليكم السَّعْي». وقُرِئَ: (ومن يَطَّوَّع) بمعنىٰ: ومَن يَتطوَّعُ، فأُدغم؛ وفي قراءةِ عبدِ الله: (ومَن يَتطَوّع بخير).

[﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَـٰتِ وَٱلْهُدَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا بَيَّنَّـٰهُ لِلنَّاسِ فِى ٱلْكِتَـٰبِ ۙ أُو۟لَـٰٓئِكَ يَلْعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّـٰعِنُونَ ﴾ ١٥٩]

﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ ﴾ مِن أحبارِ اليهود ﴿مَآ أَنزَلْنَا ﴾ في التوراةِ ﴿مِنَ ٱلْبَيِّنَـٰتِ ﴾: من الآياتِ الشاهدةِ علىٰ أمْرِ محمّدٍ ﷺ، ﴿وَٱلْهُدَىٰ ﴾: والهدايةِ بوَصْفه إلىٰ اتِّباعِه والإيمانِ به، ﴿مِنۢ بَعْدِ مَا بَيَّنَّـٰهُ ﴾ ولخَّصناه ﴿لِلنَّاسِ فِى ٱلْكِتَـٰبِ ﴾: في التوراةِ لَـمْ نَدَعْ فيه موضعَ إشكالٍ ولا اشتِباهٍ علىٰ أحدٍ منهم، ....

وأنسٍ وابنِ الزُّبَيْر، يَدُلُّ على أنه تَطوُّع[1]، وأجابَ الإمامُ: أنّ القراءةَ الشاذّةَ لا يُمكنُ اعتبارُها معَ المشهورة، وأنّ قولَ عائشةَ أَوْلىٰ بالقَبُول مِن قولِ غيرِها بناءً[2] علىٰ النَّصِّ الذي هُو قولُها: سَنَّ رسُولُ الله ﷺ إلىٰ آخِره، وقولُهم علىٰ الاجتهاد[3].

قولُه: (وقُرِئ: «ومَن يَطَّوَّعْ»): حمزةُ والكِسائيُّ[4]، وقراءةُ الباقينَ: ﴿تَطَوَّعَ﴾ علىٰ: تَفَعَّلَ، ماضياً[5].

قولُه: (لم نَدَعْ فيه مَوضعَ إشكال) معَ ما بعدَه مُبيِّنٌ للكلامِ السابِق، يعني: أنزَلْنا في التَّوراةِ منَ العلاماتِ الدالة على أمرِ محمدٍ صَلَواتُ الله عليه ثُمَّ شَرَحْنا فيها من العلاماتِ الدّالّةِ علىٰ صِحّتِه، ثُمَّ هدَيْنا الطريقَ فيها إلىٰ مُتابعتِه بوَصْفِ أمرِه، وأنه الذي يُصلِّي إلىٰ القِبلتَيْن كما سَبَقَ،

---

(١) انظر هذه الأقوال في: «تفسير القرطبي» (٢: ١٨٤).

(٢) من هنا إلىٰ آخر الفقرة ساقط في (ط).

(٣) «مفاتيح الغيب» (٤: ١٣٨).

(٤) وبجزم العين، وعلّله أبو زُرعةَ في «حجة القراءات» ص١١٨ بقوله: «وحُجَّتُها أنّ حروفَ الجزاءِ وُضِعَتْ لما يُسْتقبل من الأزمنة، وأن الماضي إذا تُكلِّم به بعد أحرفِ الجزاء فإن المرادَ منه الاستقبال».

(٥) لأن معناه الاستقبال، لأن الكلامَ شرطٌ، وجزاءُ الماضي فيه يؤول إلىٰ معنىٰ الاستقبال... وحجتهم في ذلك أن الماضي أخفُّ من المستقبل ولا إدغامَ فيه. انتهىٰ من «حجّةِ القراءات» ص١١٨ بتصرُّفٍ يسير.

فعمَدوا إلىٰ ذلكَ المبيَّنِ الملخَّصِ فكتَموه ولبَّسوا علىٰ الناس؛ ﴿أُوْلَٰٓئِكَ يَلْعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ﴾ الذين يتأتّىٰ منهم اللَّعنُ عليهم؛ وهُمُ الملائكةُ والمؤمنونَ مِنَ الثَّقَلَيْن.

[﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ وَأَصْلَحُواْ وَبَيَّنُواْ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَأَنَا ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾ ١٦٠]

﴿وَأَصْلَحُواْ﴾ ما أفسَدُوا مِن أحوالِهم، وتداركوا ما فَرطَ منهم، ﴿وَبَيَّنُواْ﴾ ما بيَّنه اللهُ في كتابِهم فكَتَموه، وبيَّنوا للناسِ ما أحدَثوه مِن توبتِهم؛ ليَمْحُوا سِمَةَ الكفرِ عنهم، ويُعْرَفوا بضدِّ ما كانوا يُعرَفون به، ويَقتدِيَ بهم غيرُهم مِنَ المفسِدين.

[﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَمَاتُواْ وَهُمْ كُفَّارٌ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ ٱللَّهِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ * خَٰلِدِينَ فِيهَا لَا يُخَفَّفُ عَنْهُمُ ٱلْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ﴾ ١٦١ - ١٦٢]

وأنهم كانوا يقولونَ: ما بالُه لا يُحوّلُ إلىٰ قِبلةِ أبيه إبراهيمَ كما هُو مذكورٌ في نَعتِه في التَّوراة؟ وأنه ﴿ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِيَّ ٱلْأُمِّيَّ ٱلَّذِى يَجِدُونَهُۥ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ﴾ الآيات [الأعراف: ١٥٧]، فكتَموهُ ولَبَّسُوا علىٰ الناس، فالفاءُ في قولِه: «فعَمَدوا» للترتيبِ علىٰ العَكْس، أي: بيَّنّا لهُم بَياناً شافِياً ليُظهِروه فعَمَدوا .. إلىٰ آخِرِه، وكذلك الفاءُ في قولِه: «ما بَيَّنَه اللهُ في كتابِهم فكَتَمُوهُ».

قولُه: (الذين يتأتّى مِنهُم اللَّعنُ) أي: لِلَعْنِهم تأثيرٌ، لعطفِه علىٰ ﴿يَلْعَنُهُمُ ٱللَّهُ﴾ وتعقيبِه لأولئك.

قال الزجّاجُ: ﴿ٱللَّٰعِنُونَ﴾ هُم المؤمنونَ وكلُّ مَن آمَنَ باللهِ مِنَ الجِنِّ والإنسِ والملائكة(١). عن ابنِ عبّاس: اللاعِنونَ: كلُّ شيءٍ في الأرض، وعن ابنِ مَسْعود: «الاثنانِ إذا تلاعَنا لحِقَتِ اللَّعنةُ مُستحِقَّها منهُما، فإنْ لم يَستحِقَّها واحدٌ منهُما رَجعَتْ على اليهود»(٢)، والأولُ أوْلىٰ لقولِه بعدَ ذلك: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ ٱللَّهِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾.

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١ : ٢٣٥).

(٢) ذكره البغوي في «معالم التنزيل» (١ : ١٧٥).

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ **يعني: الذين ماتوا مِن هؤلاءِ الكاتِمِينَ ولَـمْ يَتوبوا، ذَكَرَ لعْنَتَهم أحياءً ثُمَّ لعْنَـتَهم أمواتًا.** وقرأَ الحَسَن: (والملائكةُ والناسُ أجمعون) بالرَّفعِ عطفًا علىٰ محلِّ اسمِ الله؛ لأنه فاعلٌ في التقدير، كقولِك: عجبتُ مِن ضربِ زيدٍ وعمرٌو؛ تريدُ مِن أنْ ضَرَبَ زيدٌ وعمرٌو، كأنه قيل: أُولئكَ علَيهم أن لَعَنَهم اللهُ والملائكةُ. فإن قلتَ: ما معنىٰ قولِه ﴿وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ وفي الناسِ المسلمُ والكافر؟ قلتُ: **أرادَ بالناسِ مَن يُعتدُّ بلَعْنِه**؛ وهُمُ المؤمنون. وقيلَ: يومَ القيامة يلعنُ بعضُهم بعضًا.

﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا﴾: في اللَّعنة. وقيل: في النارِ إلا أنها **أُضْمِرتْ؛ تفخيمًا لشأنِها** ....

قولُه: (﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ **يعني: الذين ماتُوا مِن هؤلاءِ الكاتِمِين**)، قال الإمامُ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ عامٌّ، فلا وَجْهَ لتخصيصِه، قال أبو مُسلم[1]: يجبُ حَمْلُه على المُقَدَّمِ ذِكْرُهم؛ لأنّ الكاتِمِينَ إمّا أن يَتُوبوا، فهُو قولُه: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟﴾، أو يَموتُوا مِن غيرِ تَوْبةٍ فهُو قولُه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾، فإنّ الكاتِمِينَ ملعونونَ في الحياةِ والمَمات، وأجابَ **الإمام**: إنّ هذا إنّما يَصحُّ إذا لم يَدخُلِ الذين يَموتونَ تحتَ الآيةِ الأُولىٰ، يعني: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ يَلْعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ﴾، ولمّا دَخَلوا فيها استُغنِيَ عن ذِكْرِهم فيجبُ حَمْلُ الكلام على أمرٍ مُستأنَف[2].

قلت: هذا أحسَنُ؛ لأنّ الآيةَ حينئذٍ مِن بابِ التذييل، فيَدخُلُ هؤلاءِ فيها دُخولاً أوّلياً، فالتعريفُ في قولِه: ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ على هذا: للجِنس، وعلى الأول: للعَهْد.

قولُه: (**أرادَ بالناس: مَن يُعتَدُّ بلَعْنِه**) يعني: التعريفُ فيه للعَهْد، والمعهودُ: ما يُعلَمُ مِن قولِه: ﴿وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ﴾.

قولُه: (**أُضمِرَتْ؛ تفخيماً لشأنِها**)، يعني: لـمّا اشتُهِرَ وتُعورفَ أنّ خلودَ الكفّارِ لا يكونُ إلا فيها تُرِكَ التصريحُ بذِكْرِها تهويلاً.

---

(١) يعني الأصفهاني من مُفَسِّري المعتزلة، وقد استمدَّ منه الرازي وحاقَقَه كثيراً في «تفسيره».

(٢) «مفاتيح الغيب» (٤: ١٤٢).

وتهويلًا. ﴿وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ﴾ مِنَ الإنظار، أي: لا يُمْهَلون ولا يؤجَّلون، أوْ لا يُنتظَرون ليَعتذِرُوا، أوْ لا يُنظَرُ إليهم نَظَرَ رحمة.

[﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ ۞ إِنَّ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱلْفُلْكِ ٱلَّتِى تَجْرِى فِى ٱلْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن مَّآءٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٍ وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ وَٱلسَّحَابِ ٱلْمُسَخَّرِ بَيْنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ ١٦٣-١٦٤]

﴿إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾: فَرْدٌ في الإلهيّةِ لا شريكَ له فيها، ولا يصحُّ أن يُسمَّىٰ غيرُه إلهاً.......

قولُه: (﴿إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾: فَرْدٌ في الإلهيّة)، قال الإمامُ: ورودُ لفظِ الواحِد بعدَ لفظِ الإله يدُلُّ علىٰ أنّ تلك الوحدةَ مُعتبَرةٌ في الإلهيّةِ لا في غيرِها، فهُو بمنزلةِ وَصْفِهم الرجُلَ بأنه سيِّدٌ واحد، وبأنه عالِـمٌ واحد.

وقلتُ: هذا المعنى إنّما يُعطيه إعادةُ الإلهِ في الخبَر ووَصْفُه بالواحد، فلو لم تكنِ الوحدةُ مُعتبَرةً في الإلهيّة لكان يَكْفي أن يُقالَ: إلٰهُكم واحدٌ، وإليه يُنظَرُ قولُه تعالىٰ: ﴿لَا تَتَّخِذُوٓا۟ إِلَٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ ۖ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [النحل: ٥١]، قال صاحبُ «المِفتاح»: لفظُ إلٰـهٍ يحتمِلُ الجِنسيّةَ والوِحدةَ، والذي لهُ الكلامُ مَسُوقٌ الوِحدة(١). ففُسِّرَ بالواحِد بَياناً لِما هُو الأصلُ في الغَرَض(٢)، ولهذا أكَّدَ المصنِّفُ تفسيرَ ﴿إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ بقولِه: «لا شريكَ له، ولا يَصحُّ أن يُسمَّى غيرُه إلهاً».

وقال أبو البقاء: ﴿إِلَٰهٌ﴾: خَبَرُ المبتدأ، و﴿وَٰحِدٌ﴾: صفةٌ له، والغَرَضُ هاهُنا الصِّفة، إذْ لو قال: وإلٰهكم واحدٌ، لكان هُو المقصُودَ إلّا أنّ في ذِكْرِه زيادةَ تأكيدٍ، وهذا يُشبهُ الحالَ المُوطِّئة، كقولكَ: مرَرْتُ بزَيْدٍ رَجُلاً صَالحاً، والخبرَ(٣): زيدٌ شخصٌ صَالح(٤).

---

(١) عبارة السكاكي في «المفتاح»: والذي له الكلامُ مَسوقٌ هو العَددُ في الأول، والوحدةُ في الثاني.

(٢) «مفتاح العلوم» ص٨٢.

(٣) بنصب الخبر معطوفاً على الحال.

(٤) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ١٣٢).

و﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ تقريرٌ للوَحدانيةِ بنفي غيرِه وإثباتِه. ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ﴾، **المُوْلي لجميعِ النِّعَمِ أصولِها وفروعِها**، ولا شيءَ سواهُ بهذِهِ الصِّفة؛ فإنَّ كلَّ ما سِواه إمّا نعمةٌ وإمّا مُنعَمٌ عليه. وقيلَ: كانَ للمشركينَ حولَ الكعبةِ ثلاثُ مئةٍ وستونَ صنمًا، فلمّا سَمِعوا بهذه الآيةِ تعجَّبوا، وقالوا: إن كنتَ صادقًا فأْتِ بآيةٍ نعرفْ بها صِدْقَك؛ فنَزلَتْ: ﴿إِنَّ فِي خَلۡقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾.

قولُه: (**﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾: تقريرٌ للوَحْدانيّة**)، قال الإمامُ: وذلك أنه تعالىٰ لـمّا قال: ﴿وَإِلَٰهُكُمۡ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ أمْكَنَ أن يَخطُرَ ببالِ أحدٍ: هَبْ أنّ إلـٰهَنا واحدٌ، فلعلَّ إلهَ غيرِنا مغايرٌ لإلهِنا، فأزالَ هذا الوَهْمَ ببيانِ التوحيدِ المُطلَق(١).

وقال القاضي: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾: تقريرٌ للوَحْدانيّةِ وإزاحةُ أن يُتوَهَّمَ أنّ في الوجودِ إلهاً يَستحِقُّ العبادة(٢).

وقال السَّجاوَنْديُّ: ﴿هُوَ﴾ بدَلٌ عن مَوضع ﴿لَآ إِلَٰهَ﴾، أي: لا إلهَ في الوجودِ إلّا اللهُ، ولا اعتمادَ إلّا على الله، فلم يَجُزِ النَّصبُ؛ لأنّ مَساقَ الكلام لإثباتِ الصانع، ونَفْيُ الشَّريك تَبَع، وفي النَّصبِ على الاستثناءِ الاعتمادُ على الأوّل.

قولُه: (**المُوْلي لجميعِ النِّعم أُصولِها وفُروعِها**)، قال القاضي: وذكَرَ هاتَيْنِ الصِّفَتَيْن كالحُجّة علىٰ التوحيد، فإنهُ لمّا كان مُولي النِّعم كلِّها وما سِواهُ إمّا نعمةٌ أو مُنعَمٌ عليه، لم يَستحِقّ العبادةَ واحدٌ غيرُه، وهما خبَرانِ آخَرانِ لقولِه: ﴿وَإِلَٰهُكُمۡ﴾، أو لمبتدأٍ محذوف(٣).

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٤: ١٤٩).

(٢) «أنوار التنزيل» (١: ٤٣٥) وعبارة البيضاوي: «تقريرٌ للوحدانية، وإزاحةٌ لأن يُتَوَهَّمَ أنّ في الوجودِ إلهاً ولكن لا يستحقُّ منهم العبادة». انتهىٰ.

(٣) «أنوار التنزيل» (١: ٤٣٥).

واختِلافُ الليل والنَّهارِ: اعتقابُهما؛ **لأنّ كلَّ واحدٍ منهما** يَعقُبُ الآخَر، كقولِه: ﴿جَعَلَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ خِلْفَةً﴾ [الفرقان: ٦٢]. ﴿بِمَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ﴾ بالذي ينفعُهم مما يُحمل فيها **أو ينفعُ الناس**. فإن قلت: قولُه: ﴿وَبَثَّ فِيهَا﴾ عطفٌ علىٰ ﴿أَنزَلَ﴾ أو «أحيا»؟ قلتُ: الظاهرُ أنه عطفٌ علىٰ ﴿أَنزَلَ﴾ داخلٌ تحتَ حكمِ الصّلة؛ **لأنّ قولَه**: ﴿فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ﴾ **عطفٌ علىٰ** ﴿أَنزَلَ﴾ فاتصلَ به وصارا جميعًا كالشيء الواحد، فكأنه قيل: وما أَنزلَ في الأرضِ من ماءٍ وبثَّ فيها من كلِّ دابّة...

قولُه: (**لأنّ كلَّ واحدٍ منهُما**): تعليلٌ لتفسيرِ الاختلافِ بالاعتقابِ، وهُو أن يَخلُفَ أحدُهما صاحبَه بعدَه، لقولِه تعالىٰ: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ خِلْفَةً﴾ [الفرقان: ٦٢].

قولُه: (**أو ينفَعُ الناسَ**)، يُريدُ أنّ «ما» مَصْدريَّةٌ، وحينَ جعَلَها موصُولةً قدَّر فيها الراجعَ[1]، قال القاضي: وذكَرَ الفُلْكَ للقَصْدِ به إلىٰ الاستدلالِ بالبحرِ وأحوالِه، فهُو مَتْبوعٌ والفُلْكُ تابع، وإنما خصَّصَ الفُلْكَ بالذِّكْرِ دونَ البحرِ لأنه سببُ الخَوْض فيه والاطّلاعِ على عجائبه[2].

قولُه: (**لأنّ قولَه**: ﴿فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ **عطفٌ على** ﴿أَنزَلَ﴾)، تعليلٌ لظهورِ هذا العَطْف، وذلك أنّ قولَه: ﴿فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ﴾ ليس مُستقِلاً بنفْسِه فيَصحُّ عطفُه علىٰ صِلةِ الموصُول ليكونَ آيةً أُخرى مثلَ أنزَلَ الماءَ منَ السماءِ لأجْلِ الفاءِ السَّبَبيّة، فهُما كالسَّبَبِ والمسبَّبِ فصارا جميعاً كالصِّلةِ الواحدة، بخِلافِ قولِه: ﴿وَبَثَّ فِيهَا﴾، إذْ يَصحُّ جعْلُه صِلةً معطوفةً على الصِّلة لاستقلالِه واشتمالِه على ما يُبيِّنُ الموصُول مِن قولِه: ﴿مِن كُلِّ دَآبَّةٍ﴾، كقولِه: ﴿مِن مَّآءٍ﴾ بياناً لقولِه: ﴿مَآ أَنزَلَ﴾، والعائدُ المنصُوبُ محذوفٌ، أي: ما بَثَّه اللهُ مِن كلِّ دابّةٍ، فيكونُ آيةً أُخرى، مثْلَ: ﴿أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن مَّآءٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ﴾، ألا تَرى كيفَ صَرَّحَ بالبيانَيْنِ في قولِه: «وما أنزَلَ في الأرضِ مِن ماءٍ وبَثَّ فيها مِن كلِّ دابّةٍ»! والمطلوبُ تكثيرُ الآيات، فكان هذا العطفُ ظاهراً.

---

(١) قوله: «وحين جعلها موصولة قدر فيها الراجع» ساقط من (ط).

(٢) «أنوار التنزيل» (١: ٤٣٦).

ويجوزُ عطفُه علىٰ «أحيا» علىٰ معنى: فأحيا بالمطرِ الأرضَ وبثَّ فيها من كلّ دابة؛ لأنهم يَنْمُون بالخِصْبِ ويعيشونَ بالحَيَا.

﴿وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ﴾ في مهابِّـها قَبُولًا ودَبُورًا وجَنوبًا وشَمالًا، وفي أحوالِها حارّةً وباردةً وعاصفةً وليِّنةً وعُقماً ولواقحَ،........................

قال الزجَّاج: هذه الأشياءُ وجميعُ ما بَثَّ اللهُ في الأرضِ دالّةٌ علىٰ أنه واحدٌ كما قال: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾. انتهىٰ كلامُه(١).

وأمّا إذا عُطِفَ علىٰ ﴿فَأَحْيَا﴾، وكان مِن تَتمّةِ الصِّلة مُسبَّباً عمّا هُو المعطوفُ عليه مسبَّبٌ عنه، فيحتاجُ إلىٰ تقديرِ حَرْفِ التسبُّب وإظهارِ السبَبِ الذي هُو الماءُ، وجَعْلِ ﴿مِن﴾ في قولِه: ﴿مِن كُلِّ دَآبَّةٍ﴾ زائدةً، فكأنّ التقديرَ: وبَثَّ فيها من كلِّ دابَّةٍ بسببِ الماء؛ لأنّ تعيُّشَها به، ولا شكَّ أنّ هذا التقديرَ أدقُّ معنىً وأخفَىٰ منَ الأوّل؛ لأنّ الآيةَ حينَئذٍ علىٰ وِزانِ قولِه تعالىٰ: ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً طَهُورًا ۝ لِّنُحْـِۧىَ بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا وَنُسْقِيَهُۥ مِمَّا خَلَقْنَآ أَنْعَٰمًا وَأَنَاسِىَّ كَثِيرًا﴾ [الفرقان: ٤٨-٤٩].

قولُه: (﴿وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ﴾ في مَهابِّها قَبُولاً ودَبوراً وجَنوباً وشَمالاً)، الجَوهري: الصَّبا: مَهَبُّها المُستوي(٢)، أن تَهُبَّ مِن موضع مَطلِعِ الشمس إذا استَوى اللَّيْلُ والنَّهار، وتُسَمَّى قَبُولاً، ويُقابِلُها الدَّبُورُ، والشَّمالُ: التي تَهُبُّ مِن ناحيةِ القُطْب، ويُقابِلُها الجَنوب.

وقال الثعالبيُّ(٣): النَّكْباءُ: هي التي تَهُبُّ بيْنَ الرِّيحَيْن، والمُناوِحةُ: هي التي تَهُبُّ(٤) مِن جهاتٍ مختلفة، والعاصفُ هِي: الشَّديدةُ الهُجوم، وهِي التي تَقلَعُ الخِيام، والزَّعزَعُ هي: التي

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٢٣٧).

(٢) في (ف): «الجوهري: مهب المستوى».

(٣) إمام أدباء عصره، أبو منصور عبد الملك بن محمد الثعالبي النيسابوري (ت ٤٣٠ هـ)، صاحب «يتيمة الدهر» و«فقه اللغة»، وغير ذلك من التصانيف الأنيقة. له ترجمة في: «سِيَر النبلاء» (١٧: ٤٣٧).

(٤) قوله: «بين الريحين، والمناوحة: هي التي تهب» ساقط من (ط).

وقيل: تارةً بالرّحمة وتارةً بالعذاب. ﴿وَٱلسَّحَابِ ٱلْمُسَخَّرِ﴾ سُخِّرَ للرّياحِ تقلُّبُه في الجوِّ بمشيئةِ اللّٰـهِ يُمطرُ حيثُ شاء. ﴿لَأَيَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ ينظرونَ بعيونِ عقولِهم ويعتبرون؛ لأنها دلائلُ علىٰ عظيمِ القدرةِ وباهرِ الحكمة. وعن النبيِّ ﷺ: «ويلٌ لمن قرأ هذه الآيةَ فمَجَّ بها» أي: لم يتفكّر فيها، ....

تَقلَعُ الأشجارَ، والإعصارُ هي: التي تَهُبُّ منَ الأرض نحوَ السماءِ كالعَمُود، والنَّسيمُ هي: التي تَجيءُ بنَفَسٍ ضعيفٍ ورَوْح، والعقيمُ هي: التي لم تُلقِحْ شجراً ولم تَحمِلْ مطراً، واللَّواقِحُ هي: التي تُلقِحُ الأشجار، والمُعصِراتُ هي: التي تأتي بالأمطار، والمُبشِّراتُ هي: التي تأتي بالسَّحابِ المُمطِرِ الذي يَروي التُّراب، والهَيْفُ هي: الحارَّةُ التي تأتي مِن قِبَلِ اليَمن، والصَّرصَرُ: الباردةُ[١].

قولُه: (**وقيل: تارَةً بالرَّحمةِ وتارَةً بالعذاب**) عطفٌ على قولِه: «في أحوالِها»، وهُو وجهٌ آخَرُ في تفسيرِ تصريفِها.

قولُه: (**سُخِّرَ للرِّياحِ تقَلُّبُه في الجوِّ**)، قال القاضي: لا يَنزِلُ ولا يَنقَشِعُ، معَ أنّ الطَّبعَ يقتضي أحدَهما، قيل: لأنه لو كان خَفيفاً لطيفاً ينبغي أنْ يَصعَدَ، وإن كان كثيفاً يقتضي أنْ يَنزِل، واشتقاقُ السَّحابِ منَ السَّحْب، لأنّ بعضَه يَـجُرُّ بعضاً[٢].

قولُه: (**فمَجَّ بها**)، أي: «لم يتفكَّرْ فيها ولم يَعتبِرْ بها»، والمَجُّ في الأصل: قَذْفُ اللُّعابِ منَ الفم، في «النِّهاية»: وفي الحديثِ: «أخَذَ حَثْوَةً[٣] مِن ماءٍ فمَجَّها في بئرٍ ففاضَتْ بالماءِ الرُّواء»[٤]، أي: صَبَّها، فاستُعيرَ في جميعِ المُدرَكات.

قال الحَسَنُ: الأُذُنُ مَجّاجةٌ، أي: لا تَعِي شيئاً، فاستُعمِلَ هاهُنا في القلب، ومَجُّه: عَدَمُ الاعتبارِ فيما يَرِدُ عليه منَ الآيات.

---

(١) انظر: «فقه اللغة» للثعالبي ص١٧٦.

(٢) «أنوار التنزيل» (١: ٤٣٧) بتصرُّفٍ ملحوظٍ على جهةِ الزيادة والتفسير.

(٣) في (ط) و(ح): «حسوة».

(٤) ذكره ابن الأثير في «النهاية» (٤: ٢٩٧)، وأخرجه بنحوه الإمام أحمد في «المسند» (١٨٦٩٣) من حديثِ البراءِ بن عازب بإسنادٍ صحيح على شرط الشيخين.

ولم يعتبرْ بها وقُرِئ: (والفُلُك) بضمّتَيْن،.........................

قال الزجَّاجُ: هذه العلاماتُ تدُلُّ على أنهُ تعالىٰ واحدٌ كما قال: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾؛ لأنه لا يأتي بمِثلِ هذه الآياتِ إلّا هو[١].

وقال القاضي: دِلالةُ هذه الآياتِ على وجودِ الإلهِ ووِحْدتِه مِن وجوهٍ كثيرةٍ يَطُولُ شَرْحُها مُفصَّلاً، والكلامُ المجمَلُ أنها أمورٌ ممكِنةٌ وُجِدَ كلٌّ منها بوَجْهٍ مخصوصٍ مِن وجوهٍ محتملة وأنحاءٍ مختلفة، فلابدَّ لها مِن قادرٍ حكيم يُوجِدُها على ما تَستدعيهِ حِكمتُه وتقتضيهِ مَشيئتُه، متَعالياً عن مُعارَضةِ غيرِه، قال اللهُ تعالىٰ: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[٢].

وقلت: وإنّما لم يُوردِ الآثارَ العُلْويَّةَ على الترتيب، بل أخَّرَ الرِّياحَ والسَّحابَ عن الكُلِّ وأقحَمَ الفُلْك والبحرَ بيْنَ خَلْقِ السَّماواتِ والأرض وإنزالِ الماءِ منها، وأدرَجَ بثَّ الدَّوابِّ بيْنَ الأمطارِ والسَّحاب، ليُشيرَ إلىٰ استقلالِ كلٍّ منَ الآياتِ في القَصْدِ، واستبدادِه، وهذا يَعضُدُ قولَ مَن يعطِفُ «بَثَّ» علىٰ «أنزَلَ»، وعن صاحبِ «المفتاح»: تَرَكَ الإيجازَ إلىٰ الإطنابِ ليُنبِّهَ علىٰ أنّ في ترجُّح[٣] وقوعِ أيِّ مُمكنٍ كان علىٰ لا وقوعِه لآياتٍ[٤] للعُقَلاءِ، ولِما فيهم مِن مُرتكِبي التقصيرِ في بابِ النَّظَرِ والعِلم بالصانعِ مِن طوائفِ الغُواةِ المختلفة[٥]، أطْنَبَ الكلامَ ليُعيِّنَ لكلِّ أُناس مَسارحَ أفكارِهم.

قولُه[٦]: (وقُرِئ: «والفُلُك»، بضَمَّتَيْنِ)، قال القاضي: هي علىٰ الأصلِ أو الجَمْعِ، وضَمَّةُ الجَمْع غيرُ ضَمَّة الواحِد عندَ المحقِّقين[٧].

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٢٣٧).
(٢) «أنوار التنزيل» (١: ٤٣٧-٤٣٨).
(٣) في (ط): «ترجيح».
(٤) في (ط): «لا وقوع الآيات».
(٥) «مفتاح العلوم» ص١٢٥.
(٦) هذه الفقرة والتي بعدها ساقطتان في (ط).
(٧) «أنوار التنزيل» (١: ٤٣٦).

(وتصريفِ الرِّيْح) علىٰ الإفراد.

[﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ ۖ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ ۗ وَلَوْ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ إِذْ يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ أَنَّ ٱلْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا وَأَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعَذَابِ * إِذْ تَبَرَّأَ ٱلَّذِينَ ٱتُّبِعُوا۟ مِنَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوا۟ وَرَأَوُا۟ ٱلْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ ٱلْأَسْبَابُ * وَقَالَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوا۟ لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ كَمَا تَبَرَّءُوا۟ مِنَّا ۗ كَذَٰلِكَ يُرِيهِمُ ٱللَّهُ أَعْمَٰلَهُمْ حَسَرَٰتٍ عَلَيْهِمْ ۖ وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنَ ٱلنَّارِ ﴾ ١٦٥ - ١٦٧].

﴿أَندَادًا﴾: أمثالًا مِنَ الأصنام، وقيلَ: مِن الرُّؤساءِ الذينَ كانوا يتَّبعونهم ويُطِيعونهم ويَنزِلونَ علىٰ أوامرِهم ونَواهيهم. واستُدِلَّ بقولِه: ﴿إِذْ تَبَرَّأَ ٱلَّذِينَ ٱتُّبِعُوا۟ مِنَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوا۟﴾. ومعنىٰ ﴿يُحِبُّونَهُمْ﴾: يعظِّمونهم ويَخضعون لهم تعظيمَ المحبوب، ﴿ كَحُبِّ ٱللَّهِ﴾: كتعظيمِ الله والخضوعِ له، أي: كما يُـحَبُّ اللهُ تعالىٰ علىٰ أنه مصدرٌ من المبنيِّ للمفعول، وإنما استُغنيَ عن ذِكْرِ مَن يحبُّه؛ لأنه غيرُ ملتبِس........................

قولُه: («وتصريفِ الرِّيح»، علىٰ الإفراد) قرَأها حمزةُ والكِسائيُّ، والباقونَ بالجَمْع[1].

قولُه: (واستُدِلَّ بقولِه)، أي: استُدِلَّ علىٰ أنّ المرادَ بالأَنْداد: الرُّؤساءُ، بقولِه: ﴿إِذْ تَبَرَّأَ ٱلَّذِينَ ٱتُّبِعُوا۟﴾.

قولُه: (استُغْني عن ذكْرِ مَن يُـحبُّه) وهُمُ المؤمنونَ، لقولِه تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ﴾. وأمّا علىٰ قولِه: «كحُـبِّهم لله» فالمعنِيُّ بمَن يُحِبُّ الله: الكافرونَ، ووَجْـهُ الشَّبَه علىٰ الأوَّلِ: التعظيمُ، وعلىٰ الثاني: التقـرُّبُ والتشبيهُ مِن بابِ بيانِ حالِ المشبَّه في الوَصْفِ مِنَ

(١) وحُجَّةُ حمزةَ والكسائي أن الواحدَ يدلُّ على الجنس فهو أعمُّ .. والعربُ تقول: جاءت الريحُ من كلِّ مكان، فلو كانت ريحاً واحدةً جاءَت من مكانٍ واحد. واحتجَّ الباقون بأن المقصود الرياحُ المختلفة في تصريفها وتغايُرِ مهابِّها في المشرقِ والمغرب، وتغاير جنسها في الحرِّ والبرد، فاختاروا الجمْعَ فيهن لأنهنّ جماعات. انتهىٰ ملخَّصاً من «حجّة القراءات» ص١١٨-١١٩.

وقيلَ: كحبِّهمُ اللهَ، أي: يسوُّون بينَه وبينَهم في محبَّتِهم؛ لأنهم كانوا يُقِرُّون بالله ويتقرَّبون إليه، فإذا رَكِبوا في الفُلْكِ دَعَوُا اللهَ مُخلِصين له الدِّين. ﴿أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ﴾؛ لأنهم لا يَعْدِلون عنه إلىٰ غيرِه بخلافِ المشركينَ؛ فإنهم يَعدِلون عن أندادِهم إلىٰ اللّـهِ عندَ الشدائد، فيَفْزَعونَ إليه ويَخضَعُون له ويَجعلُونهم وسائطَ بينهم وبَيْنَه، فيقولون: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ [يونس: ١٨]، ويعبُدون الصنَم زمانًا ثُمَّ يَرفُضونه إلىٰ غيرِه، أو يأكُلونَه كما أَكلتْ باهلةُ إلَهها مِن حَيْسٍ عامَ المجاعة. ﴿ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ﴾: إشارةٌ إلىٰ مُتَّخذي الأنداد،..

القُوَّةِ والضَّعفِ والتسوية، وهاهُنا المرادُ التسويةُ لقولِه: «يُسوُّونَ بينَه وبينَهم» ليَنطبِقَ عليه قولُه تعالىٰ: ﴿أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ﴾.

قال القاضي: المحبَّةُ: مَيْلُ القلب، منَ الحَبِّ، استُعيرَ لحَبّة القلبِ ثُم اشتُقَّ منهُ الحُبُّ لأنه أصابَها ورَسَخَ[1] فيها، ومحبَّةُ العبادِ لله تعالىٰ: إرادةُ طاعتِه والاعتناءُ بتحصيلِ مَراضِيه، ومحبَّةُ الله للعبدِ: إرادةُ إكرامِه واستعمالُه في الطاعة وَصَوْنُه عنِ المعاصي[2].

قولُه: (باهِلةُ إلهها مِن حَيْسٍ)، الجَوهري[3]: باهلةُ: قبيلةٌ مِن قَيْسِ عَيْلان، والحَيْسُ: تمرٌ يُخلَطُ بسَمنٍ وأَقِط، قال الراجزُ:

التمرُ والسَّمنُ معاً ثُمَّ الأَقِطْ   الحَيْسُ إلّا أنه لم يَختلط[4]

---

(١) في (ط): «ورشح».

(٢) «أنوار التنزيل» (١: ٤٤١).

(٣) على حاشية (ط) هنا فائدة، ونصها:

أكلتْ حنيفةُ ربَّها   زمنَ التقحّم والمجاعهْ
لم يحذروا من ربّهمْ   سوءَ العواقب واتباعهْ

كذا ورد في حاشية (ط)، والصواب: «والتِّباعه». والتبيان في «الصحاح» (تبع).

(٤) ذكره الجوهري في «الصحاح» (أقط) ولم ينسبه لأحد.

أيْ: ولَوْ يعلمُ هؤلاءِ الذين ارتكَبُوا الظُّلْمَ العظيمَ بشِرْكِهم أنّ القُدرةَ كلَّها للّـهِ. علىٰ كلِّ شيء مِن الثوابِ والعقاب دونَ أندادِهم، ويَعلَمُون شدَّةَ عقابِه للظالمينَ **إذا عايَنوا العذابَ** يومَ القيامة؛ لَكانَ منهم ما لا يَدخلُ تحتَ الوصفِ مِنَ الندم والحسرةِ ووقوعِ العِلْم بظُلمِهم وضلالِهم، فحُذِفَ الجوابُ كما في قولِه: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟﴾ [الأنعام: ٢٧، ٣٠]، وقولِهم: لو رأيتَ فلانـاً والسِّياطُ تأخذُه. **وقُرِئ: (ولَوْ تَـرَىٰ) بالتاء علىٰ خطابِ الرسول** [ﷺ]، **أوْ: كلِّ مخاطَب**، أيْ: ولَوْ ترىٰ ذلك لَرأيتَ أمرًا عظيمًا. ....

قولُه: (**أي: ولو يَعلَمُ هؤلاءِ الذين ارتـكَبوا الظُّلْمَ العظيمَ بشِركِهم**) يريدُ أنّ في وَضْعِ المُظهَرِ مَوضعَ المُضمَر في قولِه: ﴿ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟﴾ دِلالةً علىٰ أنّ ذلك الفعل، وهُو اتّخاذُ الأنداد، ظُلْمٌ عظيم؛ لأنّ أصلَ الكلام: ولو يَرَوْنَ إذْ يَـرَوْنَ، ثُمّ: ولو تَرى الذين اتَّخَذوا مِن دونِ الله أنْداداً، فهُو على أسلوبِ قولِه:

إذا ما دَعَوْا كَيْسانَ كانتْ كُهـولُهُمْ   إلىٰ الغَدْرِ أدنَى مِن شَبابِهِمُ المُرْدِ[1]

قولُه: (**إذا عايَنُوا العذابَ**)، وقولُه: «ولو يَعلَمُ هؤلاءِ» يُؤْذِنُ بأنّ الرُّؤيةَ في قولِه: ﴿وَلَوْ يَرَى﴾ بمعنىٰ العِلم، وفي قولِه: ﴿إِذْ يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ﴾ بمعنى النظَر، وبأنّ قولَه: ﴿أَنَّ ٱلْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ سادٌّ مسَدَّ المفعولَيْن، وجوابُ ﴿لَوْ﴾ محذوفٌ ليَدُلَّ علىٰ العُمومِ والتهويلِ بحَسْبِ اقتضاءِ المَقام، وإليه الإشارةُ بقولِه: «لكان منهم ما لا يَدخُلُ تحتَ الوَصْف».

قولُه: (**وقُرِئ: (ولوْ تَـرَى) [بالتاء]، على خِطابِ الرسُولِ**ﷺ): نافعٌ وابنُ عامِر[2].

قولُه: (**على خِطابِ الرسُول أو كلِّ مُخاطَب**)، فإذا كان خِطابَ الرسُولِ ﷺ، كان مِثلَ قولِه تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾ [الطلاق: ١]، وإذا كان لكلِّ مُخاطَب، كان نحوَ قولِه ﷺ: «بَشِّرِ الـمَشَّائينَ إلى المساجد»[3]، وعلىٰ هذا يجوزُ أن يكونَ قولُه: ﴿أَنَّ ٱلْقُوَّةَ﴾ معمولَ

(١) ذكره الزبيديُّ في «تاج العروس» (١٦: ٤٣٦) وحكاه عن ابن الأعرابي لضمرة بن ضمرة، وعن ابن دريد للنمرِ بن تَوْلَب، فهو مما اختُلِفَ في نِسْبته، والعرب تقول للغدر أبا كيْسان.

(٢) انظر: «السبعة في القراءات» لابن مجاهد ص١٧٤.

(٣) سبق تخريجُه.

وقُرِئ: (إذ يُرَون) علىٰ البناءِ للمفعول. و«إذ» في المستقبل، كقولِه: ﴿وَنَادَىٰٓ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِ﴾ [الأعراف: ٤٤]. ﴿إِذۡ تَبَرَّأَ﴾ بَدَلٌ مِن ﴿إِذۡ يَرَوۡنَ ٱلۡعَذَابَ﴾ أي: تبرَّأَ الـمَتبُوعون ـ وهم الرؤساء ـ منَ الأتباع.

وقرأَ مجاهدٌ الأوَّلَ علىٰ البناءِ للفاعل، والثانيَ علىٰ البناءِ للمفعول، أي: تبرَّأَ الأتباعُ مِنَ الرُّؤوساء. ﴿وَرَأَوُاْ ٱلۡعَذَابَ﴾: الواوُ للحال، أي: تبرَّؤوا في حالِ رؤيتِهم العذابَ، ﴿وَتَقَطَّعَتۡ﴾ عطفٌ على ﴿تَبَرَّأَ﴾، و﴿ٱلۡأَسۡبَابُ﴾: الوُصَل التي كانت بينهم مِنَ الاتفاقِ علىٰ دِينٍ واحد، ومن الأنسابِ والـمَحابِّ والاتِّباعِ والاستِتْباعِ، كقولِه: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيۡنُكُمۡ﴾ [الأنعام: ٩٤]. ﴿لَوۡ﴾ في معنىٰ التمنِّي؛ ولذلك أُجِيبَ بالفاءِ الذي يُجابُ به التمنِّي، كأنه قيلَ: ليتَ لنا كرةً فنتبرأ منهم........................

جوابِ لو، أي: لو ترىٰ ذلك لَرَأيتَ أنّ القُوَّةَ لله جميعاً، فوَضَعَ المصنِّفُ قولَه: «أمراً عظيماً» مقامَ ﴿أَنَّ ٱلۡقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعٗا﴾.

قولُه: (**وقُرِئَ: «إذ يُرَون» علىٰ البناءِ للمفعول**)[1]، وهُو منَ الإراءة، لا منَ الرُّؤية لمجيءِ المفعول الثاني.

قولُه: (**و«إذْ» في المستقبَل، كقولِه: ﴿وَنَادَىٰٓ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِ﴾ [الأعراف: ٤٤]**) يعني: كما أنّ «نادَى» وُضِعَ للمـاضي واستُعمِلَ في المستقبَل، كذا ﴿إِذۡ﴾ في قولِه: ﴿إِذۡ يَرَوۡنَ﴾، وإنّما جاء على لفظِ «إذ» الذي هُو للماضي[2] دونَ «إذا» لأنّ وقوعَ السَّاعةِ قريبٌ، وقريبُ الوقوع يجري مجْرَى ما وَقَعَ، وعلى هذا قال: ﴿وَنَادَىٰٓ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِ﴾ [الأعراف: ٤٤].

قولُه: (**﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيۡنُكُمۡ﴾**) هذا على قراءةِ الرَّفْع[3]، والبَيْنُ منَ الأضْدادِ، ومَن قَرَأَ ﴿بَيۡنَكُمۡ﴾ بالنَّصبِ جعَلَه ظَرْفاً، أي: فيما بينكم، ومَن قَرَأَ بالرَّفْع كان بمعنىٰ: الوَصْلِ والسَّبَب.

---

(١) وهي قراءة ابن عامر، انظر: «السبعة في القراءات» ص١٧٤.

(٢) في (ط): «للمضيّ».

(٣) وقد قرأ بها ابن كثير وحمزة ويعقوب وآخرون، يجعلون «بينُكم» مرفوعاً على الفاعلية، انظر: «النشر في القراءات العشر» (٢: ٢٦٠).

﴿كَذَٰلِكَ﴾: مثْلُ ذلك الإِرْآءِ الفظيع. ﴿يُرِيهِمُ ٱللَّهُ أَعْمَٰلَهُمْ حَسَرَٰتٍ﴾ أي: نداماتٍ، و﴿حَسَرَٰتٍ﴾ ثالثُ مفاعيل «أُرِي»، ومعناه: أنّ أعمالَهم تنقلِبُ حسراتٍ عليهم؛ فلا يرَوْن إلا حسراتٍ مكانَ أعمالِهم.

﴿وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ﴾ «هُمْ» بمنزلتِه في قولِه:

هُمُ يُفْرِشون اللِّبْدَ كلَّ طِمِرّةٍ

وقال أبو البقاء: الباءُ في ﴿بِهِمُ﴾ للسَّبَبيّة، أي: تقَطَّعَتْ بسببِ كُفْرِهمُ الأسبابُ التي كانوا يَرجُونَ بها النَّجاةَ، وقيل: للحال، أي: تقَطَّعَت موصُولةً بهمُ الأسباب، وقيل: هِي بمعنىٰ «عن»، وقيل: للتَّعدِية، أي: قَطَّعَتْهُم الأسبابُ كما تقول: فَرَّقَت بهمُ الطريقُ(١).

قولُه: (مِثلُ ذلك الإرْآء)، قال المصنِّف: ذكَرَ سِيبويهِ أنّ العَرَب تَحذِفُ التاءَ منَ الإراءة(٢)، ولذلك وقَعَتِ الإشارةُ بكذلك إلىٰ مُذكَّر، وعليه قولُه تعالىٰ: ﴿وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءِ ٱلزَّكَوٰةِ﴾ [النور: ٣٧].

قولُه: (هُمُ يُفْرِشُونَ اللِّبْدَ كلَّ طِمِرّةٍ) تَمامُه:

وأجرَدَ سَبّاقٍ يَبُذُّ المُغاليا(٣)

يُفرِشُونَ اللِّبْد: بضمِّ الياءِ روايةُ المَرْزوقيِّ، أي: يَجعَلونَ اللِّبْدَ فراشاً لظَهْرِ كلِّ طِمِرَّةٍ، أي: رَمكةٍ(٤) وَثّابة، وكلِّ فَحْل كريم سَبّاح في عَدْوِه غلّابٍ لمُباريه سَبَّاقٍ في الرِّهان يَحُوزُ قَصَبَ التقَدُّم. «يبُذُّ المُغاليا»، إنْ ضمَمْتَ الميمَ جازَ أن يُرادَ به السَّهمُ نفْسُه، أو فَرَسٌ يُغاليه، وجازَ أن يُرادَ به الرافعُ يدَه بالسَّهم يُريدُ به أقصَىٰ الغاية، يقال: بَيْني وبينَه غَلْوَةُ سَهْم، كما يقال: قِيدُ رُمْحٍ وقابُ قَوْسٍ، وإنْ فتَحتَ الميمَ يكونُ جَمْعاً للمَغْلاةِ، وهِي السَّهمُ يُتَّخَذُ

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ١٣٧).

(٢) انظر: «الكتاب» لسيبويه (٤: ٨٣).

(٣) للمُعذَّل بن عبد الله الليثي. من أبياتٍ جياد في «الحماسة» بشرح المرزوقي ص١٧٦.

(٤) الرَّمكة: الفرس والبرذون تتخذ للنسل «لسان العرب» (رمك).

في دِلالته علىٰ قوّة أمْرِهم فيما أُسنِدَ إليهم ....

للمُغالاة[١]، والمعنىٰ: يَسبِقُ السهمَ في غَلْـوَتِه، والمرادُ أنّ سَعْيَهم مقصُورٌ علىٰ تعهُّدِ الخَيْل وخِدمتِها، والتفرُّسِ علىٰ ظهورِها. وروايةُ «الكتاب»[٢]: يَفْرِشونَ بفَتح الياء، أي: يَفرِشُ اللِّبْدَ علىٰ كلِّ طِمِرَّة، فحَذَفَ الجارَّ، يقال: فَرَشْتُ ساحتي الآجُرَّ وبالآجُرِّ.

قولُه: (**على قوّةِ أمرِهم فيما أُسنِدَ إليهم**) يعني دِلالةَ التركيبِ علىٰ تَقَوِّي الحُكم، بمعنىٰ: أنهم لا يَخرُجونَ البتّةَ، لا أنّ غيرَهم يَخرُجونَ منها، وكذا معنى البيتِ: أنّهم يَفرِشُونَ اللِّبْدَ علىٰ التحقيقِ، لا أنّ غيرَهم لا يَفرِشُون.

وقال القاضي: أصلُه: وما يَخرُجون، فعَدَلَ به إلىٰ هذه العبارةِ للمبالغةِ في الخُلودِ والإقناطِ عنِ الخَلاص والرُّجوع إلى الدُّنيا[٣]، وقال صاحبُ «التقريب»: «هم» ليسَتْ للفَصْل، فلا يَدُلُّ علىٰ الاختصاص، بل على قُوةِ أمرِهم فيما أسنَدَ، فهُو قَفَّىٰ أثَـرَ المصنِّف، والجوابُ: أنّ قولَه: ﴿وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ﴾ ليس نَظيرَ البيتِ لتسليطِ حَرْفِ النَّفْي على الفاعل المعنويِّ، معَ أنّ البيتَ لا يَصحّ للاستشهادِ لاحتمالِه التخصيصَ أيضاً بالادِّعاء، وإليه أوْمَأ المَرْزُوقيُّ في قولِه: «سَعْيُهم مقصُورٌ على تعهُّدِ الخَيْل»[٤]، بل هُو نَظيرُ قولِه تعالىٰ: ﴿وَمَآ أَنتَ عَلَيۡنَا بِعَزِيزٖ﴾ [هود: ٩١]، وقد قال فيه ما قال.

واتّفَقَ علماءُ هذا الفنِّ: أنّ مِثلَ هذا التركيبِ مقطوعٌ به في إفادةِ الاختصاص، وقد سَبَقَ فيه كلامٌ مُشبَعٌ عندَ قولِه تعالىٰ: ﴿وَمَا هُم بِمُؤۡمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨].

---

(١) وهي الرَّمْيُ.

(٢) يعني «الكشاف»، والكتاب إذا أطلق فالمرادُ به كتاب سيبوَيْه، والبيت ليس من شواهده.

(٣) «أنوار التنزيل» (١: ٤٤٤).

(٤) «الحماسة» بشرح المرزوقي ص١٧٦٥.

....

ثُمّ إنّي عثَرْتُ بعدَ هذا التقريرِ علىٰ ما ذكَرَ صاحبُ «الانتصاف» فيه، قال: دِلالتُها علىٰ الاختصاصِ هُو الحقُّ، فإنّ العُصاةَ منَ المسلمينَ يَخرُجونَ منَ النار، وقدِ احتَجَّ الزمخشَريُّ في قولِه: ﴿أَمِ ٱتَّخَذُوٓاْ ءَالِهَةً مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ هُمۡ يُنشِرُونَ﴾ [الأنبياء: ٢١]، ﴿وَبِٱلۡأٓخِرَةِ هُمۡ يُوقِنُونَ﴾ [البقرة: ٤]. لكنّ هذا الاختصاصَ لا يُوافقُ مذهبَه، فأعمَلَ الحِيلةَ في صَرْفِ الكلام عنهُ فجعَلَها مُقيِّدةً للأحَقِّية، فإنّ العُصَاةَ وإن خُلِّدوا عندَه فالكُفّارُ أحقُّ منهُم بالخُلود، فسبحانَ مَن بَلاه بالمِحنة معَ حِذْقِه وفِطنتِه![1].

الإنصاف: الآيةُ فيمنِ اتَّخَذَ أنداداً منَ الكُفَّار، والكفرُ أعمُّ مِن ذلك، وجميعُ أهلِه ليسوا بخارِجينَ منَ النارِ فلا اختصاصَ لهؤلاءِ بالخلودِ دونَ غيرِهم منَ الكُفَّار، والذي قاله الزمخشَريُّ صَحيح.

وقلتُ: ممّا ذكَرْتُ مِن إيلاءِ النَّفْي ضميرَ الفاعلِ لا بدَّ منَ القولِ بالاختصاص، والآيةُ عامّةٌ في جميعِ مَن يُخالفُ المؤمنينَ مِن أهلِ المِلَلِ المختلفة، ويَتَّخذُ مِن دُونِ الله أَنْداداً، أيْ: رؤساءَ يتّبِعونَهم ويُطيعونَهم كما نَصَّ عليه المصنِّف، ثُمّ قال: واستُدِلَّ بقولِه: ﴿إِذۡ تَبَرَّأَ ٱلَّذِينَ ٱتُّبِعُواْ مِنَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُواْ﴾، ويؤيِّدُه أيضاً قولُه: ﴿وَلَوۡ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ﴾ وإبدالُ ﴿إِذۡ تَبَرَّأَ﴾ مِن ﴿إِذۡ يَرَوۡنَ ٱلۡعَذَابَ﴾؛ لأنّ الكلامَ في التابع والمتبوع سواءٌ كان مُشرِكاً أو غيرَه، وإلىٰ معنىٰ الآيةِ يَنظُرُ ما رَوَيْنا عن البخاريِّ ومسلم والنَّسائيِّ، عن أبي سعيدٍ في حديثٍ طويل: «إذا كان يومُ القيامة أذَّنَ مُؤذِّنٌ: لِتَتْبَعْ كلُّ أُمّةٍ ما كانت تَعبُدُ، فلا يَبقَىٰ أحدٌ كان يَعبُدُ غيرَ الله منَ الأصنام والأنصابِ إلّا يتَساقَطونَ في النارِ، حتّى إذا لم يَبْقَ إلّا مَن كان يَعْبُدُ اللهَ مِن بَرٍّ وفاجِر غيرَ أهلِ الكتاب، ثُمّ يُدعَىٰ اليهودُ، فيقالُ لهم: ما كنتُم تَعبُدون؟ قالوا: كنّا نَعبُدُ عُزَيراً ابنَ الله، فيقالُ لهم: كذَبْتُم! ما اتَّخَذَ اللهُ مِن صاحبةٍ ولا وَلَد»، إلىٰ قولِه: «فيَتساقَطونَ في النار، ثُمّ يُدعَى النَّصارى فيقالُ لهم: ما كنتُم تَعبُدون؟ قالوا: كنّا نَعبُدُ

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٢١٢).

لا علىٰ الاختصاص.

[﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ كُلُواْ مِمَّا فِي ٱلْأَرْضِ حَلَٰلٗا طَيِّبٗا وَلَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِۚ إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوّٞ مُّبِينٌ ۞ إِنَّمَا يَأْمُرُكُم بِٱلسُّوٓءِ وَٱلْفَحْشَآءِ وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ ١٦٨-١٦٩]

﴿حَلَٰلٗا﴾ مفعولُ ﴿كُلُواْ﴾، أوْ حالُ ﴿مِمَّا فِي ٱلْأَرْضِ﴾. ﴿طَيِّبٗا﴾: طاهرًا مِن كلِّ شُبْهة، ﴿وَلَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ﴾ فتدخُلوا في حَرامٍ أَوْ شُبهة أَوْ تحريمِ حلالٍ أَوْ تحليلِ حرام. و«مِن» للتبعيض؛ لأنّ كلَّ ما في الأرض ليسَ بمأكول.................

المسيحَ ابنَ الله، فيقالُ لهم: كذَبْتُم! ما اتَّخَذَ اللهُ مِن صاحبةٍ ولا وَلَد»[1] الحديث، وعلىٰ تقديرِ أن تكونَ مخصُوصةً بعَبَدةِ الأصنام فهِي مُقابِلةٌ للمؤمنين، بدليلِ قولِه تعالىٰ: ﴿يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِۖ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَشَدُّ حُبّٗا لِّلَّهِ﴾ أي: يُعظِّمُونَ الأصنامَ كما يُعظِّمُ المؤمنونَ اللهَ تعالىٰ، والمؤمنونَ أَشَدُّ تعظيماً له، فيكونُ الكلامُ للمؤمنينَ وفي هؤلاءِ القوم فلا يَدخُلُ في الحَصْرِ غيرُهم، وسنبَيِّنُ هذا المعنىٰ بُعَيْدَ هذا في قولِه: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ وَٱلدَّمَ﴾. والتركيبُ مِن بابِ القَصْرِ القَلْبي، فإذا انتفَى الحُكمُ مِن أحدِ المتقابِلَيْنِ يثبُتُ للآخَر، فإذا قيلَ في حقِّ غيرِ المؤمنين: ﴿وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ عُلِمَ أنّ المؤمنينَ خارِجونَ منها.

قولُه: (**لا علىٰ الاختصاص**)، إشارةٌ إلىٰ مَذْهبِه، وذلك أنّ صاحبَ الكبيرةِ عندَهم مُخَلَّدٌ في النارِ إذا لم يَتُبْ، فلو حَمَلَ الآيةَ علىٰ الاختصاصِ لزِمَ منهُ خروجُه عنها.

قولُه: (﴿طَيِّبٗا﴾: **طاهراً مِن كلِّ شُبْهة**)، قال القاضي: طيِّباً: ما يَستَطيبُه الشَّرعُ أو الشهوةُ المستقيمة، إذِ الحَلالُ دَلَّ علىٰ الأوّلِ[2]، يعني: ينبغي أن يُفسَّرَ ﴿طَيِّبٗا﴾ بما تَستَطيبُه[3] الشَّهوةُ[4] المستقيمةُ، إذِ الحَلالُ في قولِه: ﴿حَلَٰلٗا﴾ دَلَّ على ما يَسْتَطيبُه الشَّرعُ.

---

(١) أخرجه البخاري (٤٥٨١)، ومسلم (١٨٣)، من حديثِ أبي سعيد الخدريِّ رضي الله عنه.

(٢) «أنوار التنزيل» (١: ٤٤٥).

(٣) في (ح) و(ف): «تشتهيه».

(٤) قوله: «الشهوة» ساقط من (ف).

وقُرئ: (**خُطُوات**) **بضمّتَيْن**، و(خُطْوات) بضمَّةٍ وسُكون، و(خُطُؤات) بضمّتَيْن وهمزة، جُعلت الضّمةُ علىٰ الطاءِ **كأنها علىٰ الواو**؛ و(خَطَوات) بفتحتَيْن، و(خَطْوات) بفتحةٍ وسُكون. والخَطْوة: المَرّة من الخَطْو. والخُطْوة: ما بين قَدَمَي الخاطِي، وهما **كالغَرْفة والغُرْفة** والقَبْضة والقُبْضة، يقال: اتَّبعَ خَطَواتِه، ووَطِئ علىٰ عَقِبه؛ إذا اقتدىٰ به واستنَّ بسُنَّته. ﴿مُّبِينٌ﴾: ظاهرُ العَداوةِ لا خَفاءَ به.

﴿إِنَّمَا يَأْمُرُكُم﴾ بيانٌ لوجوبِ الإنهاءِ عن اتّباعِه وظهورِ عداوته، أي:...........

قولُه: («**خُطُوات**» **بضمَّتَيْن**): قُنْبُل عن ابنِ كثيرٍ، وحَفْصٌ وابنُ عامرٍ والكسائيُّ[(١)]، والباقُونَ بضَمّةٍ وسكونِ الطاء[(٢)].

قولُه: (**كأنّها على الواو**) والأصلُ أنّ الضَّمةَ إذا كانت على الواو يجوزُ قَلْبُها همزةً، وهاهُنا وإن لم تكُنِ الضمَّةُ عليها إلّا أنها علىٰ جارِها، فجُعِلت كأنها علىٰ الواو.

قال الزجَّاجُ: هذا جائزٌ في العربيّة[(٣)].

قولُه: (**كالغَرْفة والغُرْفة**)، **الجَوهري**: الغَرْفةُ: الـمَرَّةُ الواحدة، والغُرْفة، بالضمِّ: اسمُ المفعولِ منه؛ لأنك ما لم تَغرِفْه لا تُسمِّيه غُرْفَة، والجَمْعُ غِراف.

---

(١) وحُجَّتُهم أنّ أصلَ «فُعْلةٍ» إذا جُمِعَتْ أن تُحرَّكَ العينُ بحركةِ الفاء مثل: ظُلْمةٍ وظُلُمات، وحُجْرَةٍ وحُجُرات، وخُطوةٍ وخُطُوات، ولم تستثقل العربُ ضمَّة العين. انظر: «حجّة القراءات» ص١٢١.

(٢) وحُجَّتُهم أنهم استثقلوا الضمتين بعدهما «واو» في كلمةٍ واحدة، فسكَّنوا الطاءَ طلباً للتخفيف. انظر: «حجّة القراءات» ص١٢١.

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٢٤١).

قلت: الاستشهاد بقولِ الزجاج في هذا الموطنِ غيرُ صواب، فإنّ كلامَ الزجاج دائر على قراءة «خُطَوات» بضمِّ الخاءِ وفتحِ الطاء، ولم يتعرّض لقراءة الهمز.

لا يأمُركم بخيرٍ قطُّ، ﴿إِنَّمَا يَأْمُرُكُم بِٱلسُّوٓءِ﴾: بالقبيحِ، ﴿وَٱلْفَحْشَآءِ﴾: وما يتجاوزُ الحدَّ في القُبْحِ مِنَ العَظائم. وقيلَ: السُّوء: ما لا حَدَّ فيه، والفحشاء: ما يجبُ فيه الحدُّ، ﴿وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ وهو قولُكم: هذا حلالٌ وهذا حرامٌ بغيرِ عِلْم. ويدخلُ فيه كلُّ ما يُضافُ إلىٰ اللّٰـهِ تعالىٰ مما لا يجوزُ عليه. فإن قلتَ: **كيفَ كانَ الشيطانُ آمِرًا** معَ قوله: ﴿لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَـٰنٌ﴾ [الحجر: ٤٢]؟ قلتُ: شُبِّه تزيينُه وبعثُه علىٰ الشرِّ بأمرِ الآمرِ، كما تقول: أمَرتْني نَفْسي بكذا، وتَـحْتَه رمزٌ إلىٰ أنكم منه بمنزلةِ المأمورين؛ لطاعتِكم له وقُبُولِكم وَساوسَه؛ ولذلك قال: ﴿وَلَأَمُرَنَّهُمْ فَلَيُبَتِّكُنَّ ءَاذَانَ ٱلْأَنْعَـٰمِ وَلَأَمُرَنَّهُمْ فَلَيُغَيِّرُنَّ خَلْقَ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ١١٩]، وقالَ اللهُ تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةٌۢ بِٱلسُّوٓءِ﴾ [يوسف: ٥٣] لـمّا كانَ الإنسانُ يطيعُها فيعطيها ما اشتَهت.

[﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّبِعُواْ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُواْ بَلْ نَتَّبِعُ مَآ أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ أَوَلَوْ كَانَ ءَابَآؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾ ١٧٠]

﴿لَهُمُ﴾ الضميرُ للناس، وعُدِلَ بالخطابِ عنهم علىٰ طريقةِ الالتفاتِ للنّداءِ علىٰ ضلالِهم؛ لأنه لا ضالَّ أضلُّ من المقلّد، كأنه يقولُ للعقلاء: انظروا إلىٰ هؤلاءِ الحمقىٰ ماذا يقولون. **قيل: هم المشركون. وقيل: هم طائفةٌ من اليهودِ** دعاهم رسولُ الله ﷺ إلىٰ الإسلامِ، فقالوا: ﴿بَلْ نَتَّبِعُ مَآ أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ﴾ فإنهم كانوا خيرًا منّا وأعلمَ. ....

قولُه: (**كيف كان الشيطانُ آمِراً**) أي: الآمِرُ مُسْتَعْلٍ علىٰ المأمور ومُتسلِّطٌ فوقَه، فكيف يستقيمُ هذا معَ قولِه: ﴿لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَـٰنٌ﴾ [الحجر: ٤٢]. وخلاصةُ الجَواب: أنّ الكلامَ فيه استعارةٌ، وفي الاستعارةِ كنايةٌ رَمْزيَّةٌ؛ نَعَىٰ علىٰ سُوءِ صَنيعِهم وتسفيهِ رأيِهم وتحقيرِ شأنِهم، وذلك بأخْذِ الزُّبدةِ والخُلاصةِ منَ الجُملة.

قولُه: (**قيل: همُ المشرِكونَ، وقيلَ: هم طائفةٌ منَ اليهود**) يعني: التعريفُ في الناسِ للعَهْد، والمعهودُ: إمّا ما يُفهَمُ مِن قولِه: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا﴾ إذا أُريدَ بالأندادِ:

و﴿أَلْفَيْنَا﴾ بمعنىٰ: وجدنا، بدليل قولِه: ﴿نَتَّبِعُ مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ﴾.

﴿أَوَلَوْ كَانَ ءَابَآؤُهُمْ﴾، الواوُ للحال، والهمزةُ بمعنىٰ الردّ والتعجيب، معناه: أيتبعونَهم ولو كانَ آباؤُهم ﴿لَا يَعْقِلُونَ﴾ شيئًا من الدِّين ﴿وَلَا يَهْتَدُونَ﴾ للصَّواب؟!....

الأصنامُ، أو مِن قولِه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ﴾ [البقرة: ١٥٩]، ويجوزُ أن يكونَ التعريفُ للجنس والخِطابُ عاماً في الكفَرة، وعليه النَّظْمُ، وبيَانُه إنّما يتبيَّنُ بتمهيدِ مقدِّمة، وذلك أنّ قولَهم: شُكرُ المُنعِم واجبٌ، معناه: أنه تعالىٰ خَلَقَ الـمُكلَّفينَ ورزَقَهم ما به يعيشونَ ويتمتَّعونَ ويرتفِقون(١)، وأوجَبَ عليهمُ الطاعةَ شُكراً لتلك النِّعم، كقولِه تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ الآيات [البقرة: ٢١]، وأرسَلَ إليهمُ الرُّسُلَ ليُنبِّهَهم علىٰ مكانِ تلك النِّعمة، ويُعلِّمَهم كيفيّةَ شُكرِها منَ الطاعةِ والعبادة، ثُمّ إنّ الشياطينَ اجتَالتْهم حتى كفَروا نعمةَ الله(٢)، وتقَدَّموا على تكذيبِ مَن دَعاهم إلى الشُّكر ولَبَّسوا ذلك الحقَّ المُبين، فإذا قال لهُمُ الأنبياءُ: اتَّبِعوا مَن يُرشِدُكم إلىٰ الهُدىٰ، ولا تتَّبِعوا مَن يُضِلُّكم عنِ السَّبيل، قالوا: بل نتَّبِعُ ما ألفَيْنا عليه آباءَنا، فلذلك نودِيَ علىٰ ضُلّالِهم بالالتفاتِ من الخطاب إلىٰ الغيبة(٣) قائلاً للعُقَلاء: انظُروا إلىٰ هؤلاءِ الحَمْقَىٰ ماذا يقولون! هذا هُو التحقيقُ، لأنّ السُّورةَ في بيانِ إثباتِ التوحيدِ والنُّبوّات، ووضعِ الأحكام والتنبيهِ علىٰ خطأِ الناسِ في الضَّلالات، وإرشادِهم إلىٰ الحقّ، فإنه تعالىٰ كما ذَكَرَ نُبَذاً مِن أحوالِ الأُمم وقَصَصِهم، كَرَّ إلىٰ ذلك المعنى.

قولُه: (**والهمزةُ بمعنىٰ الردِّ والتعجّب**(٤))، أي: دخَلَت(٥) همزةُ التعجُّبِ علىٰ الجُملةِ الحاليّة

---

(١) من الارتفاق، وهو الانتفاع.

(٢) فيه إيماءٌ إلى الحديثِ القدسيِّ: «وإني خلَقْتُ عبادي حنفاءَ كُلَّهم، وإنهم أَتَتْهم الشياطين فاجتالتهم عن دينهم» أخرجه مسلم (٢٨٦٥) من حديثِ عياض بن حمارٍ رضي الله عنه.

قلتُ: معنى «اجتالتهم»: استخفتهم فجالوا معهم في الضلال.

(٣) قوله: «من الخطاب إلىٰ الغيبة» من (ط).

(٤) كذا في الأصول وفي نصِّ «الكشاف» من (ط)، لكن في الأصل الخطي منه والمطبوع: «والتعجيب».

(٥) في (ط): «أُدخلت».

[﴿ وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً ۚ صُمٌّۢ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴾ ١٧١]

لا بدَّ من مضافٍ محذوفٍ تقديرُه: ومَثَلُ داعي الذينَ كفروا ﴿كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ﴾، أَوْ: ومَثَلُ الذينَ كفروا كمَثَلِ بهائم الذي يَنعِقُ، والمعنىٰ: ومَثَلُ داعيهم إلىٰ الإيمانِ.......

للرَّدِّ عليهم، قال القاضي: جوابُ «لو» محذوفٌ، أي: لو كان آباؤهم جَهَلةً لا يتفكَّرونَ في أمرِ الدِّين إذ عُلِمَ بدليل[1]، ولا يَهتَدونَ إلىٰ الحقِّ، لاتَّبعوهُم، وهُو دليلٌ على المَنْع منَ التقليدِ لِمَن قَدَرَ على النظرِ والاجتهاد، وأمّا اتِّباعُ الغيرِ في الدِّين إذا عُلِمَ بدليلٍ ما أنه مُحِقٌّ، كالأنبياءِ والمُجتهدينَ في الأحكام، فهُو في الحقيقةِ ليس بتقليد، بل اتِّباعُ ما أنزَلَ الله[2]. وكلامُ المصنِّف ينبئ عن أنّ جوابَ «لو» غير منويّ، وكلام القاضي بخلافه، وسيجيء في الممتحنة تقريره[3].

قولُه: (**لا بدَّ مِن مُضافٍ محذوف**) إمّا عندَ المشَبَّه وإمّا عندَ المشَبَّه به؛ لأنّ تشبيهَ الكفّارِ بالداعي إذا قُدِّرَ أنه تشبيهٌ مُفرَّقٌ لا يستقيمُ بدون التقدير.

قولُه: (**والمعنىٰ: ومَثَلُ داعيهِم**)، قيل: أشارَ به إلىٰ التقديرَيْنِ المذكورَيْن، وقيل: فيه لَفٌّ، فقولُه: «ومَثَلُ داعيهِم» إلىٰ آخِره مَبْنيٌّ علىٰ الوجهِ الأوّل، وقولُه: «وقيل: معناهُ: ومَثَلُهم في اتّباعِهم» مبنيٌّ علىٰ الوجهِ الثاني.

وقلتُ: التحقيقُ فيه أنّ المذكوراتِ وُجوهٌ مختلفةُ المقاصد:

أوّلُها: قولُه: (**ومَثَلُ داعي الذين كفروا ﴿كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ﴾**) مبنيٌّ على أنّ التشبيهَ منَ التشبيهاتِ المُفرَّقة، فالداعي بمنزلةِ الراعي، والكفَرةُ بمنزلةِ الغَنَم المنعوقِ بها، ودعاؤه الكَفَرة بمنزلةِ دعاءِ الناعقِ البهائم.

وثانيها: قولُه: (**ومَثَلُ الذين كَفَروا كبهائم[4] الذي يَنْعِقُ**) أي: بهائم الشخصِ الذي يَنْعِقُ

---

(١) قوله: «إذ علم بدليل» ساقط من (ط).

(٢) «أنوار التنزيل» (١: ٤٤٧).

(٣) من قوله: «وكلام المصنف» إلىٰ هنا من (ط).

(٤) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «كمثل بهائم».

في أنهم لا يسمعونَ من الدّعاء إلا جَرْس النغمةِ ودَوِيَّ الصّوتِ من غيرِ إلقاءِ أذهانٍ ولا استبصارٍ، كمَثَل الناعقِ بالبهائمِ التي لا تَسمعُ إلا دعاءَ الناعقِ ونداءَه الذي هو تصويتٌ بها، وزجرٌ لها، ولا تفقهُ شيئًا آخرَ ولا تَعِي كما يفهمُ العقلاءُ ويَعُون. **ويجوزُ أن يُرادَ بما لا يسمعُ: الأصمُّ** الأصْلَخُ الذي لا يسمعُ من كلامِ الرافعِ صوتَه بكلامِه إلا النداءَ والتصويتَ لا غيرُ، من غيرِ فهْمٍ للحروف. وقيل: معناه: **ومَثَلُهم في اتِّباعهم آباءَهم** وتقليدِهم كمَثَلِ البهائمِ التي لا تسمعُ إلا ظاهرَ الصوت، ولا تفهمُ ما تحتَه، فكذلكَ هؤلاءِ يتَّبعونهم علىٰ ظاهرِ حالِهم لا يفقهونَ أهُمْ علىٰ حقٍّ أمْ باطل. وقيل: معناه: **ومَثَلُهم في دعائِهمُ الأصنامَ** كمَثَل الناعقِ بما لا يسمعُ، ....

بما لا يَسمَع، والمرادُ بما لا يَسمَعُ: البهائمُ، وُضِعَ موضعَ المُضمَر، أي: كمَثَلِ بهائِمِ الذي يَنعِقُ بها، المعنىٰ: ومثَلُ الذين كفَروا معَ داعيهِم في أنهم لا يَرفَعونَ رؤوسَهم إلىٰ ما يَدعوهُم إليه كمَثَلِ البهائم معَ داعيها يَنعِقُ بها وهِي لا تَعْقِلُ سوىٰ أنْ تسمَعَ الصَّوتَ، ومآلُ المعنيَيْنِ يعودُ إلىٰ ما ذكَره مِن قولِه: «ومثَلُ داعيهِم إلى الإيمانِ في أنّهم لا يسمَعونَ منَ الدُّعاءِ إلا جَرْسَ النَّغَمة» إلىٰ آخرِه، فصَحَّ قولُ مَن قال: إنّ قولَه: «المعنى ...» إشارةٌ إلىٰ التقديرَيْن.

وثالثُها: قولُه: **(ويجوزُ أن يُراد بما لا يَسمَعُ: الأصَمُّ)**، هذا مِثْلُ الأول، لكنّ الاختلافَ بيْنَ البهائم والرجُل الأصَمِّ.

ورابعُها: قولُه: **(ومثَلُهم في اتّباعِهم آباءَهم)** مبنيٌّ على أنّ التشبيهَ مُركَّبٌ تمثيليٌّ، وهُو أن يكونَ الوجْهُ منتَزَعاً من عِدَّةِ أُمور متوَهَّمة، فلا يَحتاجُ حينَئذٍ إلىٰ تقديرِ مضاف، ولهذا قال: «ومثَلُهم في اتّباعِهم آباءَهم» وكَيْتَ وكَيْت، وهذا الوجهُ أوجَهُ وأشَدُّ مُلاءمةً بالآيةِ السابقة، وهِي قولُه: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّبِعُوا﴾ إلى قولِه: ﴿أَوَلَوْ كَانَ ءَابَآؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾.

وخامسُها: قولُه: **(ومثَلُهم في دُعائهمُ الأصنامَ)**، قال القاضي: لا يُساعدُه قولُه: ﴿إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً﴾؛ لأنّ الأصنامَ لا تَسمَع، إلّا أن يَجعَلَ ذلك مِن بابِ التمثيل المركَّب(١).

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٤٤٨-٤٤٩).

إلا أنّ قولَه: ﴿إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً﴾ لا يساعدُ عليه؛ لأنّ الأصنامَ لا تسمعُ شيئًا..........

وقلتُ: مُرادُه أنّ هذا الوجهَ فيه احتمالاتٌ: أن يكونَ تشبيهاً مُفرَّقاً والآخَرُ تمثيلاً، والاحتمالُ الأولُ مردودٌ لفُقْدانِ التقابُلِ بيْنَ المشبَّه والمشبَّهِ به، والثاني مقبول؛ لأنه غيرُ مشروطٍ بذلك.

وقلتُ: إذا أُريدَ المركَّبُ التمثيليُّ لابدَّ مِن ذلك؛ لأنّ المرادَ أنّ داعيَ الأصنام لا يرجعُ مِن دعائها إلىٰ شيءٍ ما، وأنها أدوَنُ حالاً منَ البهائم لأنها تَسمَعُ دُعاءً ونداءً وهِي لا تَسمَعُ شيئاً قَطُّ، كقولِه تعالىٰ: ﴿إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا۟ دُعَآءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا۟ مَا ٱسْتَجَابُوا۟ لَكُمْ﴾ [فاطر: ١٤]، فإذا لم يوجَدْ في المُمثَّل ما للمُمثَّل بهِ تَفُوتُ هذه الدقيقةُ؛ لأنّ الواجبَ في التمثيليِّ أن يُقَدَّرَ للمُمَثَّل ما للمُمثَّلِ به منَ الحالة المتوهَّمة المنتزعة مِن أمور، ولوِ احتمل منها شيءٌ احتمل التمثيل، اللهُمَّ إلّا أن يُجعَلَ التشبيهُ مركَّباً عَقْليًّا كما اعتبَرَ المصنِّفُ في قولِه تعالىٰ: ﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ وَتَثْبِيتًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ﴾ الآية [البقرة: ٢٦٥]، حيث قال: «ومثَلُ نفقةِ هؤلاءِ في زَكائها عندَ الله»(١)، المعنىٰ علىٰ كونِه مُركَّباً عَقْليًّا: ومَثَلُهم في دُعائهمُ الأصنامَ فيما لا جَدْوَى فيه كمَثَلِ الناعِق بما لا يَسمَعُ إلّا دعاءً ونداءً، وهذا أحسَنُ الوجوهِ المذكورةِ في «الكتاب»(٢)، وأوفَقُ لتأليفِ النَّظْم، وذلك أنّ العاطفَ في قولِه: ﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ يَستدعي معطوفاً عليه، ولا يَحسُنُ أن يُعطَفَ علىٰ جملةِ قولِه: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّبِعُوا۟﴾ الآية، حُسْنَه إذا عُطِفَ علىٰ قولِه: ﴿لَا يَعْقِلُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾ على سَبيلِ البيان، فيكونُ المرادُ بالذين كفَروا آباءَهم، وَضْعاً للمُظهَر مَوضِعَ المُضمَر للإشعارِ

(١) انظر: ص٥٢٤.

(٢) يعني: «كتاب سيبويه» (١: ٢١٢) وعبارتُه ثمَّة: «ومِثلُه في الاتساع قولُه عزَّ وجَلَّ: ﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً﴾ [البقرة: ١٧١] فلم يُشبَّهوا بما يَنْعِق، وإنّما شُبِّهوا بالمنعوقِ به، وإنّما المعنىٰ: مثلكم ومَثَلُ الذين كفروا كمثلِ الناعقِ والمنعوقِ به الذي لا يسْمَع، ولكنه جاءَ على سعةِ الكلامِ والإيجازِ لِعِلْمِ المخاطَبِ بالمعنىٰ». انتهى. وهو نفيسٌ غايةً.

والنعيقُ: التصويت، يقال: نعَقَ المؤذِّنُ ونعَقَ الرّاعي بالضأن. قالَ الأخطلُ:

فانعِقْ بضأنِكَ يا جَريرُ فإنما ... منَّتْكَ نفسُك في الخلاءِ ضلالا

وأمّا (نَغَقَ الغرابُ)؛ فبالغينِ المُعجَمة. ﴿صُمٌّ﴾: هم صمٌّ، وهو رفعٌ على الذمّ.

[﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُلُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقۡنَٰكُمۡ وَٱشۡكُرُواْ لِلَّهِ إِن كُنتُمۡ إِيَّاهُ تَعۡبُدُونَ﴾ ١٧٢]

﴿مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقۡنَٰكُمۡ﴾: من مستلذَّاتِه؛ **لأنّ كلَّ ما رزقَه اللهُ** لا يكونُ إلا حلالًا. ﴿وَٱشۡكُرُواْ لِلَّهِ﴾ الذي رزقَكُموها ﴿إِن كُنتُمۡ إِيَّاهُ تَعۡبُدُونَ﴾: إن صحَّ أنكم تختصُّونه بالعبادةِ وتقرُّون أنه مُولي النِّعَم، وعن النبيِّ ﷺ: «يقولُ اللهُ تعالىٰ: إني والجنَّ والإنسَ في نبأٍ عظيم: أَخلُق ويُعبَدُ غيري، وأَرزقُ ويُشكَرُ غيري».

بعِلِّيةِ عدَم الاهتداءِ وسلبِ العقول نَعْياً علىٰ المخاطبينَ وتسجيلاً علىٰ ضُلّالهم، وفي عطفِ الجملة الاسميّة على الفعليّةِ الإيذانُ بأنّ المرادَ بالمضارعِ في قولِه: ﴿لَا يَعۡقِلُونَ شَيۡـٔٗا وَلَا يَهۡتَدُونَ﴾ الاستمرارُ.

قولُه: (**فانعِقْ بضأنِكَ**)[1] البيت؛ مَنَّتْك: مِن تمنَّيتُ الشيءَ ومَنَّيْتُ غيري، يقول: إنك مِن رِعاءِ الشاء لا منَ الأشراف، وما منَّتْكَ نفسُك في الخلاءِ أنك منَ العُظماءِ فَضَلالٌ باطل.

قولُه: (**لأنّ كلَّ ما رَزَقَه الله**) تعليلٌ لتفسيرِ الطَّيِّباتِ بالمُستَلَذّات، يعني: أنّ المرادَ بالطَّيِّباتِ: المُستَلَذّات؛ لأنّ قولَه: ﴿مَا رَزَقۡنَٰكُمۡ﴾ محمولٌ علىٰ الحلال؛ لأنّ الرِّزقَ عندَهم[2] لا يكونُ إلّا حلالاً، وعندَ أهلِ السُّنة، وإن جازَ حَمْلُ الطيِّباتِ علىٰ الحلال والحرام؛ لأنّ قولَه: ﴿مَا رَزَقۡنَٰكُمۡ﴾ مطلقٌ يتناوَلُ الحَلالَ والحرام، لكنّ مقامَ الامتنانِ علىٰ قومٍ مخصُوصينَ والأمرُ بالتناوُلِ يَأبىٰ الحَمْلَ إلّا علىٰ ما تَستطيبُه النَّفْس كما سيجيء.

---

(١) البيت للأخطلِ التغلبي في «ديوانه» بشرح السكَّري ص١١٦.

(٢) يعني المعتزلة، وقد سبق بيانُ مذهبهم.

[﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ وَٱلدَّمَ وَلَحْمَ ٱلْخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ بِهِۦ لِغَيْرِ ٱللَّهِ فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ ١٧٣]

قُرِئَ: ﴿حَرَّمَ﴾ علىٰ البناءِ للفاعل، و(حُرِّم) علىٰ البناءِ للمفعول، و(حَرُم) بوزن كَرُم..

قولُه: (**قُرِئَ: ﴿حَرَّمَ﴾، على البناءِ للفاعل**) وهِي المشهورةُ، وعلى بناءِ المفعولِ شاذٌّ، قال الزجَّاج: ويَجوزُ: (إنَّما حُرِّمَ عليكُمُ المَيْتَةُ) على أنَّ: الذي حُرِّمَ عليكُمُ المَيْتَةُ. والمختارُ أنَّ «ما»: كافَّةٌ لاتِّباعِ سُنَّةِ الكتابة[1]، المعنىٰ: ما حرم عليكُم إلّا المَيْتة؛ لأنَّ «إنّما» تأتي إثباتاً لما يُذكَرُ بعدَها ونَفْياً لِما سِواه[2]. وقال أبو البقاء: يجوزُ أن يكونَ (ما) بمعنى: الذي، والمَيْتةُ: خَبرُ إنّ، ويجوزُ أن تكونَ: كافَّةً، والميتةُ: أُقيمَ مقامَ الفاعل[3].

قال القاضي: [فإن قيل][4]: «إنّما» تُفيدُ قَصْرَ الحُكْمِ علىٰ ما ذُكِرَ، وكم مِن حرام لم يُذْكَرْ، وأجاب: المرادُ قَصْرُ الحُرْمةِ علىٰ ما ذُكِرَ ممّا استَحَلُّوه، لا مطلقاً، أو قَصْرُ حُرمتِه علىٰ حالِ الاختيار، كأنه قيل: إنّما حَرَّمَ عليكُم هذه الأشياءَ ما لم تَضْطَرُّوا إليها[5].

وقلتُ: الوَجْهُ الأوَّلُ هُو الوَجْهُ، والثاني ضعيفٌ؛ لأنَّ الحَصْرَ في بابِ «إنّما» إنّما يأتي في القَيْدِ الأخير، قال صاحبُ «المِفتاح»: نزل القَيْدُ الأخير منَ الكلام الواقعِ بعدَ «إنّما» مَنزِلَة مستثنىً ولا تصنَعْ شيئاً غيرَ ما أذكُرُه[6]. والقَيْدُ الأخيرُ هنا المفعولُ به، والمعنىٰ: ما حَرَّمَ عليكُم شيئاً منَ المأكولاتِ إلا المَيْتَةَ والدَّمَ ولحمَ الخِنزير، فالكلامُ في المأكولات لا في الحالِ،

---

(١) يعني خَطَّ المصحف وما عليه القرّاء من القراءةِ المشهورةِ على البناءِ للفاعل دون البناءِ لِما لم يُسَمَّ فاعِلُه.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٢٤٢-٢٤٣).

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ١٤١).

(٤) زيادة من البيضاوي يقتضيها السياق.

(٥) «أنوار التنزيل» (١: ٤٥٠).

(٦) «مفتاح العلوم» ص١٣٤.

....

ويُمكنُ أن يُقال: إنّ عَطْفَ ﴿فَمَنِ ٱضْطُرَّ﴾ يُفيدُ تقييدَ ما تقدَّمَه بالحال، فصَحَّ قولُه: إنّما حَرَّمَ عليكُم هذه الأشياءَ ما لم تَضطَرُّوا إليها. وإنما تقريرُ هذا الوجه القَصْر، فاعلَمْ أنّ القَصْرَ لا بدَّ فيه مِن سَبْقِ خطأٍ منَ المخاطَب مَشُوبٍ بصَواب، وأنت تُريدُ تحقيقَ صوابِه ونفْيَ خَطئِه، فقولُه تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ وَٱلدَّمَ﴾ معناه: ما حَرَّمَ عليكُم إلّا المَيْتَةَ، وهُو قَصْرُ الحُكم علىٰ المذكورات، فيُفيدُ أنّ المحرَّمَ ليس إلّا المذكوراتُ، وليسَ كذلك، وهُو المرادُ بقولِه: «وكم مِن حَرامٍ لم يُذكَرْ»، وإنّما يُمكنُ التفصِّي منهُ إذا عيَّنّا اقتضاءَ المقام، فإنّ القائلَ إذا قال: زيدٌ شاعرٌ ومُنجِّم، فإذا قلتَ في جوابِه: ما زيدٌ إلّا شاعرٌ، أفادَ القَصْرَ، وليس المرادُ أنْ ليسَ لزيدٍ صفةٌ سوىٰ الشاعِريّة، بلِ القَصْرُ علىٰ أحدِ الوَصْفَيْن المتنازَع فيهِما، كذلك في هذا المقام، أنه تعالىٰ لمّا عَمَّ الخِطابَ بقولِه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ كُلُواْ مِمَّا فِي ٱلْأَرْضِ حَلَٰلًا طَيِّبًا﴾ [البقرة: ١٦٨] وخَصَّه بالمؤمنين في قوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُلُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْنَٰكُمْ﴾ ثُمّ عقَّبَهما بقولِه: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ﴾ الآية، وجَبَ أن يُقدَّرَ لكلٍّ منَ المخاطَبينَ ما يُناسبُه ليصحَّ الردُّ، وذلك بأن يُرَدَّ على الـمُشرِكينَ تحريمُهم ما أحَلَّه اللهُ وهُو السائبةُ[(١)] والحامُ[(٢)] والوَصِيلةُ[(٣)] وأمثالُها، وتحليلُهم ما حَـرَّمَه اللهُ مِن هذه المذكورات، كأنهم قالوا: تلكَ حُرِّمت علينا وهذه أُحِلَّت، فقيل لهم: ما حَرَّمْتُ إلّا هذه، وإليه يُنظَرُ قولُ القاضي: قَصَرَ الحُرْمَة على ما ذَكَرَ ممّا استحَلُّوه، لا مطلقاً[(٤)]، وأن يردَّ علىٰ المؤمنينَ تحريمَهم علىٰ أنفُسِهم لذيذَ الأطعِمة ورفيعَ الملابِس، وهذه الأشياءَ المذكورةَ، فقيل لهم: ما حَرَّمْتُ عليكُم إلا هذه، ويؤيِّدُه ما رَوَينا عن

---

(١) وهي الناقةُ لا تُحلَبُ ولا تُركَبُ، ولا تُمنَعُ من الماءِ أو المرعىٰ، فترعىٰ حيث شاءت.

(٢) وهو الذي حمىٰ ظَهرَه إذا لقحَ ولدُ ولدِه، فلا يُركبُ ولا يُمْنَعُ من المرعىٰ.

(٣) وهي الشاةُ تلِدُ ستّةَ أبطُنٍ، أنثيين أنثَيَيْن، فإن ولدت في السابع جَدْياً ذكراً وأنثىٰ قالوا: وصلت أخاها فلا يذبحونه، ولا تشرب لبنها النساء، وجرت مجرى السائبة.

(٤) «أنوار التنزيل» (١: ٤٥٠).

﴿أُهِلَّ بِهِۦ لِغَيْرِ ٱللَّهِ﴾ أي: رُفِعَ به الصوتُ للصنم؛ وذلكَ قولُ أهلِ الجاهليّة: باسمِ اللّاتِ والعُزّىٰ. ﴿غَيْرَ بَاغٍ﴾ علىٰ مضطرٍّ آخرَ بالاستئثارِ عليه، ﴿وَلَا عَادٍ﴾ سدَّ الجَوْعة. فإن قلتَ: في الـمَيْتات ما يَحِلُّ؛ وهو السمكُ والجراد، قالَ رسولُ اللّـهِ ﷺ: «أُحِلَّت لنا مَيْتتان ودمان». قلت: قُصِدَ ما يتفاهمُه الناسُ ويتعارفونَه في العادة؛ ألا تَرىٰ أن القائلَ إذا قال: أكَلَ فلانٌ مَيْتةً لم يَسبقِ الوهمُ إلىٰ السَّمك والجراد، كما لو قال: أكلَ دمًا، لم يَسبق الوهمُ إلىٰ الكبدِ والطِّحالِ، ولاعتبارِ العادةِ والتعارفِ قالوا:........................

البخاريِّ ومسلم، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ: «ما بالُ أقوام قالوا كذا وكذا! لكنّي أُصَلِّي وأنام، وأَصُومُ وأُفطِر، وأتزوَّجُ النِّساءَ، فمَن رَغِبَ عن سُنَّتي فليسَ منِّي»، قاله حينَ سمعَ أنّ نَفَراً مِن أصحابِه قال بعضُهم: لا أتزوَّجُ النِّساء، وقال بعضُهم: لا آكُلُ اللَّحمَ، وقال بعضُهم: لا أنامُ على فراش، ذُكِرَ في «مَشارِق الأنوار»[1]، وأمثالُ هذا الحديثِ واردةٌ كثيراً، وفيه نزَلَ قولُه تعالىٰ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُحَرِّمُواْ طَيِّبَـٰتِ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوٓاْ﴾ [المائدة: ٨٧]، فالتركيبُ بالنِّسبة إلىٰ المشركينَ: قَصْرُ قَلْب، وإلىٰ المؤمنينَ: قَصْرُ إفراد، والفاءُ في قولِه: ﴿فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ﴾ تفصيليَّةٌ؛ لأنّها تدُلُّ على تقديرِ محذوفٍ يُبيِّنُ الحُكمَ السابق. المعنىٰ: ما حَرَّمَ عليكُم إلّا هذه، فمنِ استَحلَّها وتناوَلَها فقدِ ارتكَبَ إثْماً عظيماً، ومنِ اضْطُرَّ إليها وتناوَلَ شيئاً منها مِن غيرَ بَغْي وعُدوان فإنّ اللهَ يغفرُ له ويرحَمُه ويَـحُطُّ عنهُ ذلك الإثمَ؛ لأنّ اللهَ غفورٌ رحيم، وظَهَرَ ضعفُ الوَجْهِ الثاني للقاضي، واللهُ أعلم.

قولُه: (أي: رُفِعَ بِهِ الصَّوتُ للصَّنَم). قال القاضي[2]: الإهلالُ أصلُه: رُؤيةُ الهلال، يقال: أَهَلَّ الهلالُ وأهلَلْتُه، لكنْ لمّا جَرَتِ العادةُ أن يُرفَعَ الصَّوتُ بالتكبيرِ إذا رُؤيَ سُمِّي ذلك إهلالاً، ثُمّ قيلَ لرَفْع الصَّوتِ: إهلالٌ وإن كان لغيرِه[3].

(١) للصغاني ص٢٦٤، وهو كتابٌ جمع فيه بين «الصحيحين»: البخاريِّ ومسلم. وانظر الحديث في «صحيح البخاري» (٥٠٦٣)، و«صحيح مسلم» (١٤٠١).

(٢) في «أنوار التنزيل» (١: ٤٥٠).

(٣) في (ح): «بغيره».

مَن حلفَ لا يأكلُ لحمًا فأكلَ سمكًا لم يَحْنث، وإن أكلَ لحمًا في الحقيقة. قالَ اللهُ تعالىٰ: ﴿لِتَأْكُلُوا مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا﴾ [النحل: ١٤]، وشبَّهوه بمن حَلَفَ لا يركبُ دابّةً فركبَ كافرًا لم يَحْنَث، وإن سمّاه اللهُ تعالىٰ دابّةً في قوله: ﴿إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِندَ اللَّهِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الأنفال: ٥٥]. فإن قلتَ: فما له ذكرَ لحمَ الخنزيرِ دونَ شحمِه؟ قلت: لأنّ الشحمَ داخلٌ في ذِكْرِ اللّحم، لكونِه تابعًا له، وصفةً فيه؛ بدليلِ قولهم: لحمٌ سمين، يريدونَ أنه شَحيم.

[﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلَ اللَّهُ مِنَ الْكِتَابِ وَيَشْتَرُونَ بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَٰئِكَ مَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ إِلَّا النَّارَ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ * أُولَٰئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَىٰ وَالْعَذَابَ بِالْمَغْفِرَةِ فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ * ذَٰلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ نَزَّلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِي الْكِتَابِ لَفِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ﴾ ١٧٤-١٧٦]

﴿فِي بُطُونِهِمْ﴾: مِلءَ بطونهم، يقال: أكلَ فلانٌ في بطنِه، وأكلَ في بعضِ بطنه. ﴿إِلَّا النَّارَ﴾، لأنه إذا أكلَ ما يتلبَّسُ بالنارِ لكونها عقوبةً عليه فكأنه أكلَ النارَ، ومنه قولُهم: أكلَ فلانٌ الدمَ؛ إذا أكلَ الدِّيَةَ التي هي بدلٌ منه، قال:

أكلتُ دمًا إن لم أَرُعْكِ بضَرَّةٍ

قولُه: (﴿فِي بُطُونِهِمْ﴾: ملءَ بُطونِهم). قال أبو البقاء: والجيِّدُ أنْ يكونَ ﴿فِي بُطُونِهِمْ﴾: ظَرْفاً لـ﴿يَأْكُلُونَ﴾[1]، فعلىٰ هذا هُو مبالغةٌ في الأكل، كأنّهم كانوا متمكِّنينَ على البطونِ عندَ الأكلِ فملؤوها.

قولُه: (أكَلْتُ دماً إنْ لم أَرُعْكِ بِضَرَّةٍ). تمامُه:

بَعيدةِ مَهْوى القُرطِ طيِّبةِ النَّشرِ[2]

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ١٤٢).

(٢) لبعض الأعراب، تزوَّج امرأةً فلم توافقه، وهو في «الحماسة» لأبي تمام (٢: ٤٦٣)، وعزاه البكري في «سمط اللآلي» (٢: ٦٧٢) لعروةَ الرحّال. وفيه: «شربتُ دماً».

وقال:

يأكلنَ كلَّ ليلةٍ إكافا

أرادَ ثمنَ الإكاف، فسمّاه إكافًا؛ لتلبُّسه بكونِه ثمنًا له. ﴿وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ﴾ **تعريضٌ بحرمانِهم** حالَ أهلِ الجنّةِ في تكْرِمةِ اللّـهِ إيّاهم بكلامِه، وتزكيتِهم بالثناءِ علَيهم. وقيل: **نفيُ الكلامِ عبارةٌ عن غَضَبِه علَيهم**، كمن غضِبَ علىٰ صاحبِه.................

أي: كنتُ آكلاً دَماً إنْ لم أتزوَّجْ عليكِ، أي: بَدَلَ الدَّم، وهي الدِّيَةُ، فإنهم يَستنكفُونَ مِن أخْذِ الدِّية، وقيل: أراد العِلْهِزَ، وهُو الدَّمُ والصُّوفُ يؤكلُ في الجَدْب، أي: وقَعْتُ في الجُدوبة، أرُعْكِ: أُفزِعْكِ، وإنّما سُمِّيتِ الامرأتانِ للرجُلِ ضَرَّتَيْنِ لأنّ كلَّ واحدةٍ منهُما تريدُ ضُرَّ صاحبتِها، «بعيدةُ مَهْوى القُرط»: كنايةٌ عن طولِ العُنُق.

قولُه: (**يأكُلْنَ كلَّ ليلة إكافا**)، أولُه:

إنّ لنا أحمِرةً عِجَافا[1]

الإكافُ: البَرْذعةُ[2]، أي: نُعلِفُها كلَّ ليلة ثمنَ الإكافِ.

قولُه: (**تعريضٌ بحِرمانِهم**)، يعني: لا يُكلِّمُهم ولا يُزكِّيهم: تعريضٌ بأنهم لا يُكرَمُونَ ولا يُزكَّوْنَ بالثناءِ عليهم؛ لأنّ أهلَ الجنةِ مُكرَمونَ بتكليمِ الله إيّاهم ومُزَكَّوْنَ بثناءِ الله عليهم، إنّما خُصَّا بالذِّكْرِ إظهاراً لغَيْظِهم وإبداءً لتحسُّرِهم؛ لأنّ الإحسانَ إلى العدوِّ سببٌ لاغتمامِ العدُوّ، وفيه أنّهم فَوَّتوا على أنفُسِهم بسببِ الكُفْرِ هاتَيْنِ الكرامتَيْنِ.

قولُه: (**نَفْيُ الكلام عبارةٌ عن غَضَبِه عليهم**) مُشعِرٌ بأنه مِن بابِ الكِنايةِ، وكذلك قولُه: «تعريضٌ بحِرمانِهم»؛ لأنّ التعريضَ نوعٌ مِن أنواع الكِنايةِ، وأبىٰ في «آلِ عِمرانَ» عندَ قولِه: ﴿وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ وَلَا يَنظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ [آل عمران: ٧٧] أن يكونَ ﴿وَلَا يَنظُرُ إِلَيْهِمْ﴾

---

(١) لبعضِ الرُّجّاز، ذكره في «اللسان» (أكف) من غيرِ عَزْوٍ لأحد.

(٢) وهو ما يوضعُ على ظهرِ الدابة.

فصَرَمَه وقطعَ كلامَه وقيل: لا يكلِّمهم بما يحبُّون، ولكن بنحوِ قوله: ﴿ٱخۡسَـُٔواْ فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُونِ﴾ [المؤمنون: ١٠٨]. ﴿فَمَآ أَصۡبَرَهُمۡ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ تعجُّبٌ من حالِهم في التباسِهم بموجِباتِ النارِ من غيرِ مبالاةٍ منهم، كما تقولُ لمن يتعرَّض لِـما يوجبُ غَضَبَ السلطان: ما أصبرَكَ علىٰ القيدِ والسَّجْن! تريدُ أنه لا يتعرَّضُ لذلكَ إلا مَن هو شديدُ الصبرِ علىٰ العذاب. وقيل: ﴿فَمَآ أَصۡبَرَهُمۡ﴾: فأيُّ شيء صبَّرهم! يقال: أصبرَه علىٰ كذا وصبَّره بمعنًى، وهذا أصلُ معنى فِعْلِ التعجّب. والذي رُوِيَ عن الكِسائيِّ أنه قال: قالَ لي قاضي اليمنِ بمكةَ: اختصم إليَّ رجلانِ من العربِ فحَلَفَ أحدُهما..................

كِنايةً عن عَدَم الالتفاتِ بل مَجازاً عنهُ، حيث قال: «أصلُه فيمَن يَجوزُ عليه النَظَرُ كِنايةً، ثُمّ جاء فيمَن لا يَجوزُ عليه النظَرُ مُجَرَّداً لمعنى الإحسان»[١]، كأنه فرَّق بين إثباتِ النظر إلى الله تعالى ونفيِه عنه وبين إثبات الكلام ونفيِه. وفيه بحثٌ[٢].

قولُه: (فأيُّ شيءٍ صَبَّرَهُم)، إلىٰ قولِه: «وهذا أصلُ معنىٰ فعلِ التعجُّبِ»، فَـرَّقَ بينَ الأصلِ والفَرْع، وهُو كذلك؛ لأنّ الأصلَ الاستفهامُ فيه يَحتمِلُ الإنكارَ والتوبيخَ والتعجُّبَ وغيرَ ذلك، والفَرْعُ منصُوصٌ في إنشاءِ التعجُّب.

الراغب: قال أبو عُبَيدةَ: إنّ ذلك لغةٌ بمعنى الجُرْأة، واحتَجَّ بقولِ الأعرابيِّ لخَصْمِه: ما أصبَرَكَ علىٰ الله[٣]، وهذا تصَوُّرُ مجازٍ بصُورةِ حقيقة؛ لأنّ ذلك معناهُ: ما أصبَرَكَ علىٰ عذابِ الله في تقديرِك إذا اجتَرَأْتَ علىٰ ارتكابِ ذلك، وإلىٰ هذا يعودُ قولُ مَن قال: ما أبقاهُم علىٰ النار! وقولُ مَن قال: ما أعمَلَهم بعمَلِ أهلِ النار! وذلك أنه قد يوصَفُ بالصَّبرِ مَن لا صَبْرَ له في الحقيقةِ اعتباراً بالناظِرِ إليه، واستعمالُ التعجُّب في مِثلِه اعتبارٌ بالخَلْقِ لا بالخالِق[٤].

(١) انظر: (٤: ١٥٢).

(٢) من قوله: «وأبىٰ في آل عمران» إلىٰ هنا ساقط من (ط).

(٣) الذي ذكره أبو عُبَيْدَةَ في «مجاز القرآن» (١: ٦٤) أن «ما» في قوله تعالىٰ: ﴿فَمَآ أَصۡبَرَهُمۡ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ [البقرة: ١٧٥] في معنى «الذي»، فمجازها: ما الذي صَبَّرهم على النار، ودعاهم إليها، وليس بتعَجُّب. انتهىٰ.

(٤) «تفسير الراغب» (١: ٣٧٤)، و«مفردات القرآن» ص٤٧٤.

علىٰ حقِّ صاحبِه فقالَ له: ما أصبرَكَ علىٰ الله! فمعناه: ما أصبرَكَ علىٰ عذابِ الله! ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ نَزَّلَ﴾ أي: ذلكَ العذابُ بسببِ أنّ الله نزَّل ما نزَّل من الكتبِ بالحقِّ. ﴿وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُوا۟﴾ في كتبِ اللّـهِ فقالوا في بعضها: حقّ، وفي بعضِها: باطل، وهم أهلُ الكـتاب. ﴿لَفِى شِقَاقٍ﴾: لفي خلافٍ ﴿بَعِيدٍ﴾ عن الحق. والكتابُ للجنس، **أوْ كفرُهم ذلكَ**، بسببِ أن اللهَ نزَّل القرآنَ بالحقِّ كما يعلمون. ﴿وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُوا۟﴾ فيه من المشركين، فقالَ بعضُهم: سِحر، وبعضُهم: شِعر، وبعضُهم: أساطيرُ ﴿لَفِى شِقَاقٍ بَعِيدٍ﴾، يعني: أن أولئكَ لو لم يختلفوا ولم يشاقُّوا لَـما جَسَرَ هؤلاءِ أن يكفروا.

قولُه: (أو كُفْرُهم ذلك) هو معطوفٌ علىٰ قولِه: «ذلك العذابُ بسببِ أنّ الله نَزَّلَ»؛ لأنّ المشارَ إليه السابقَ، إمّا ما دَلَّ عليه قولُه: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ أو قولُه: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُا۟ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ﴾ فعلىٰ الأوّل: الكلامُ معَ اليهودِ خاصّةً، والتعريفُ في الكتابِ للجِنس، وقولُه: ﴿وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُوا۟ فِى ٱلْكِتَٰبِ﴾ الآية كالتأكيدِ والتذييل للجُملةِ السابِقة، يَدُلُّ عليه وَضْعُ قولِه: ﴿ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُوا۟﴾ موضعَ الضَّمير. المعنىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَيَشْتَرُونَ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ إنّما يَثبُتُ لهمُ العذابُ[1]؛ لأنه تعالىٰ نزَّل جِنسَ الكتابِ بالحقِّ وهمُ اختلَفوا فيها وكتَمُوا الحقَّ وقالوا في بعضِها حقٌّ وفي بعضِها باطل؛ ثُمّ نَعَىٰ عليهِم هذا المعنىٰ علىٰ سبيل التذييلِ بقولِه: ﴿وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُوا۟ فِى ٱلْكِتَٰبِ[2] لَفِى شِقَاقٍۭ بَعِيدٍ﴾، ففي الكلام حَذْف، والمحذوفُ ما قدَّرناهُ لدِلالةِ التذييل عليه، وقَدَّرَ القاضي اللامَ للعَهْدِ فقال: ذلك العذاب بسببِ أنّ اللهَ نَزَّلَ الكتابَ بالحقِّ فرَفَضُوهُ بالتكذيبِ والكِتمان[3].

وعلىٰ الثاني: الكلامُ معَ اليهودِ والمشرِكين، والتعريفُ للعَهْد، والمرادُ بالكتابِ: القرآنُ، وبالذين «اختلَفوا»: المشركون، وقولُه: ﴿وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُوا۟ فِى ٱلْكِتَٰبِ﴾ الآية: حالٌ منَ الكتاب، وقد أُقيمَ مقامَ الراجعِ المُظهَر. المعنىٰ: إنّما كفرَ اليهودُ لأنّ اللهَ تعالىٰ نزَّلَ القرآنَ بالحقِّ،

---

(١) في (ف): «إنما ينتظم العذاب».

(٢) من قوله: «بالحق وهم» إلىٰ هنا ساقط من (ف).

(٣) «أنوار التنزيل» (١: ٤٥٢).

[﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّۦنَ وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ وَٱلسَّآئِلِينَ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَٰهَدُوا۟ ۖ وَٱلصَّٰبِرِينَ فِى ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَحِينَ ٱلْبَأْسِ ۗ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ﴾ ١٧٧]

البرُّ: اسمٌ للخيرِ ولكلِّ فعْلٍ مَرْضيّ. ﴿أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ﴾ الخطابُ لأهلِ الكتاب؛ **لأن اليهودَ تصلّي قِبَلَ المغربِ إلىٰ بيتِ المقدس**، والنّصارىٰ قِبَلَ المشرق؛ وذلكَ أنهم أكثروا الخوضَ في أمرِ القبلةِ حين حُوِّلَ رسولُ الله ﷺ إلىٰ الكعبة، وزَعَمَ كلُّ واحدٍ من الفريقَيْن أن البرَّ التوجُّهُ إلىٰ قبلته، فرُدَّ علَيهم وقيل: ليسَ البرُّ فيما أنتم عليه، فإنه منسوخٌ خارجٌ من البرّ، ولكنَّ البرَّ ما بيَّنتُه. **وقيل: كثُرَ خوضُ المسلمينَ** وأهلِ الكتابِ في أمرِ القبلة،........................

والحالُ: أنّ المشركينَ كانوا فيه علىٰ شِقاقٍ قويٍّ واختلافٍ شديد ولم تتَّفِقْ كلمتُهم مع كلمةِ المسلمينَ حتّى جَسُرتِ اليهودُ علىٰ أنْ طَعَنوا فيهِ وكفَروا به بعدَ ما عَرَفوا أنه الحقُّ فاشتَرَوا الضَّلالةَ بالهُدى، ولا امتناعَ في أن تُصدَّر الجُملةُ الحاليّةُ بإنّ كما وَرَدَ في قولِه: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ﴾ [الفرقان: ٢٠]، قال أبو البقاء: كُسِرَتْ (إنّ) لأجْلِ اللام، وقيل: لو لم تكنِ اللامُ كُسِرت أيضاً؛ لأنّ الجُملةَ حاليّة، إذِ المعنىٰ: إلا وهُم يَأكُلونَ(١)، واستَشهَدَ دار الحَديثيُّ(٢) بهذه الآية في «شَرحِه» لهذا المعنىٰ.

قولُه: (**لأنّ اليهودَ تُصَلِّي قبل المَغْرِبِ؛ إلىٰ بَيْتِ المقدِس**)، أراد بحَسَبِ أُفقِ مكَّة. وذلك جارٍ مَجْرىٰ سَبَبِ النزول والتعليلِ في كَونِ الخطاب مع أهل الكتاب.

قولُه: (**وقِيل: كثُرَ خَوْضُ المسلمين**) معطوفٌ علىٰ قولِه: «الخطابُ لأهلِ الكتاب» فعلىٰ

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٩٨٣).

(٢) كذا في الأصول الخطية، ولم أقف على تعيينه.

فقيل: ليسَ البرُّ العظيمُ الذي يجبُ أن تَذْهلوا بشأنِه عن سائرِ صنوفِ البرِّ أمْرَ القبلة، ولكنَّ البرَّ الذي يجبُ الاهتمامُ به، وصرفُ الهمّة بِرُّ مَن آمنَ وقامَ بهذه الأعمال. وقُرِئَ: (وليس البرَّ) بالنصبِ على أنه خبرٌ مقدَّم. وقرأ عبدُ الله: (بأنْ تولُّوا) على إدخالِ الباءِ على الخبرِ للتأكيد، كقولك: ليسَ المنطلقُ بزيدٍ. ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾ على تأويلِ حذفِ المضاف، أي: برّ مَن آمنَ، أو بتأوُّلِ البرِّ بمعنىٰ ذي البرّ، **أوْ كما قالت:**

فإنما هيَ إقبالٌ وإدبارُ

وعن المبرد: **لو كنتُ ممن يقرأُ القرآنَ لقرأتُ**: ولكن البَرَّ، بفتحِ الباء. وقُرِئَ: (ولكن البارَّ) وقرأ ابنُ عامرٍ ونافعٌ: (ولكنِ البِرُّ) بالتخفيف.........................

هذا: الخِطابُ عامٌّ في أهلِ الكتاب والمسلمينَ، فينبغي أن يكونَ ما خاضَ فيه المِلِّيُّونَ جميعاً أمراً عظيماً، وذلك أنّ اجتماعَهم وكثْرةَ خوضِهم في شيءٍ يُوهِمُ أنّ ذلك الشيءَ أمرٌ عظيم، ولهذا قال: «ليس البِرُّ العظيم». وأمّا اختصاصُ المشرقِ والمغرِب فللتعميم لا تعيينِ السَّمْتَيْن كما في الوَجْهِ الأول.

قولُه: **(أو كما قالت)** أي الخَنْساءُ، تَرثي أخاها صَخْراً، أولُ البيت:

تَرتَعُ ما رَتَعَتْ حتى إذا ادَّكَرَتْ(١)

جَعَلَتِ الناقةَ كأنّها تجَسَّدت منَ الإقبالِ والإدبار، يعني: هذه الناقةُ تَرتَعُ زماناً، فلمّا ذَكَرَتْ صاحبَها تتْرُكُ الرَّتْعَ وتُقبِلُ وتُدبِرُ بالغةً حَدَّها.

قولُه: **(لو كنتُ ممَّن يقرأُ)** أي: لو أُجيزَ لي بأنْ أقرأَ بعدَما وَرَدَ المَنْعُ بإجماع الصَّحابةِ أن يقرَأَ كلُّ أحدٍ مِن غيرِ سَماع لقراءتِه. **الانتصاف**: هذا القولُ منَ المُبرِّد خطأٌ، فإنّ القراءةَ لا توكَلُ إلى الاختيارِ والاجتهاد، بل مُعتمَدُها النقْلُ، والمُتواتِرةُ أفصَحُ؛ لأنّ أوّلَ الكلام ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ﴾

---

(١) «ديوان الخنساء» بشرح ثعلب ص٣٨٣.

﴿وَٱلْكِتَٰبِ﴾ جنسُ كُتُبِ الله، أو القرآن. ﴿عَلَىٰ حُبِّهِۦ﴾ مع حبِّ المالِ والشحِّ به، **كما قالَ ابنُ مسعود** رضي الله عنه: أن تؤتيَه وأنت صحيحٌ شحيحٌ تأمُلُ العيشَ، وتخشىٰ الفقرَ، ولا تُمْهِلُ حتىٰ إذا بَلغتِ الحلقومَ قلتَ: لفلانٍ كذا، ولفلانٍ كذا. وقيلَ: علىٰ حبِّ الله. **وقيل: علىٰ حبِّ الإيتاءِ**؛ يريدُ أن يعطيَه وهو طيِّبُ النفس بإعطائه. وقدَّم ذوي القربىٰ؛ لأنهم أحقُّ، قال النبي ﷺ:......................................

وهُو مصدرٌ قولاً واحداً، فلوِ استُدرِكَ البرُّ انقَلَبَتِ المطابَقةُ، ولذلك حَذْفُ المضافِ وتقديرُه: «بِرَّ مَن آمَنَ» أصَحُّ وأشدُّ مناسبةً للسِّياق(١).

قولُه: (**﴿وَٱلْكِتَٰبِ﴾ جِنسُ كُتُبِ الله أو القرآن**)، فقد أَوْمىٰ بهذا إلى بَيانِ النَّظم، وأنّ هذا الكتابَ هُو: ذلك الكتابُ المذكورُ في قولِه: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ نَزَّلَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ﴾، فإن أُريدَ به الجِنسُ كان هذا مِثلَه، وإن أُريدَ العَهْدُ فكذلك؛ لأنّ المعرَّفَ إذا أُعيدَ كان الثاني عيْنَ الأوّل، وبيانُ النَّظْم أنه تعالىٰ لمّا ذكَرَ اختلافَ أهلِ الكتابِ في جِنس كُتُبِ الله أو القرآن، ذَكَرَ اختلافاً آخَرَ لهُم في شأنِ القِبلة مُستطرَداً، وجعَلَه تخلُّصاً وذَريعةً إلىٰ ذِكْرِ أقسام البرِّ وأصنافِه، وأراد أنهم عن سائرِ الخَيْراتِ معزولون، ولا يَختصُّ اختلافُهم في الكتاب وحدَه أو القِبلةِ وحدَها.

قولُه: (**كما قال ابنُ مَسْعود**)، والحديثُ مِن رواية البخاريِّ ومسلم، عن أبي هريرةَ، قال: جاء رجُلٌ إلىٰ النبيِّ ﷺ فقال: يا رسُولَ الله، أيُّ الصَّدَقة أعظَمُ أجراً؟ قال: «أنْ تَصَدَّقَ وأنت صَحيحٌ شَحِيح تخْشَى الفَقْرَ وتَأمُلُ الغَنَى، ولا تُمهِلْ(٢) حتى إذا بَلَغَتِ الحُلقُوم، قُلْتَ: لفُلانٍ كذا، ولفلانٍ كذا وقد كان»(٣).

قولُه: (**وقيل: على حبِّ الإيتاء**) اعلَمْ أنّ الضَّميرَ إذا كان للمال أو الإيتاءِ كان مِن بابِ التتميم والمبالغة، وإذا كان لله تعالىٰ كان منَ التكميل لانضمام الإخلاصِ معَ الكَرَم.

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٢١٧) بتصرُّفٍ ملحوظ.

(٢) في (ح): «ولا تهمل».

(٣) أخرجه البخاري (١٤١٩)، ومسلم (١٠٣٢).

«صَدَقَتُكَ علىٰ المسكين صدقة، وعلىٰ ذي رَحِمك اثنتان؛ لأنها صدقةٌ وصِلة»، وقالَ عليه الصلاة والسلام: «أفضلُ الصدقةِ علىٰ ذي الرَّحمِ الكاشح». وأَطلَق ﴿ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَـٰمَىٰ﴾ والمرادُ الفقراءُ منهم؛ لعدمِ الإلباس. و«المسكينُ»: الدائمُ السكونِ إلىٰ الناس؛ لأنه لا شيءَ له، كالـمِسْكير: للدائم السُّكْر. ﴿وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ﴾ المسافرَ المنقطِع. وجُعِلَ ابنًا للسبيل؛ لملازمتِه له، كما يُقالُ للِّصّ القاطِع: ابنُ الطريق. وقيل: هو الضيف؛ ....

قولُه: (صَدَقَتُكَ علىٰ المِسكينِ صَدَقة) الحديثُ مِن روايةِ التِّرمذيِّ والنَّسائيِّ وابن ماجَه والدارِميِّ، عن سَلْمانَ بن عامر، قال: قال رسُولُ الله ﷺ: «الصَّدَقَةُ علىٰ المِسكينِ صَدَقة، وعلى ذي الرَّحِم ثِنتانِ: صَدَقةٌ وصِلَة»[1].

قولُه: (ذي الرَّحِمِ الكاشِح)[2]، الأساس: هُو طاوي الكَشْحَيْن، ومنهُ عدُوٌّ كاشح، وكَشَحَ له بالعَدَاوة، أي: أضمَرَها في كَشْحِه.

قولُه: (و«المسكينُ»: الدائمُ السكونِ[3] إلىٰ الناس)؛ لأنه لا شيءَ لهُ، وهُو مذهبُ أبي حنيفةَ رحمه الله[4]، لقولِه تعالىٰ: ﴿أَوْ مِسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ﴾ [البلد: ١٦]، ومذهبُ الشافعيِّ رحمه الله: هو الذي يَملِكُ ما يقَعُ موقِعاً مِن كِفايتِه ولا يَكفيه[5]، لقولِه تعالىٰ: ﴿أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَـٰكِينَ﴾ [الكهف: ٧٩].

(١) أخرجه الترمذي (٦٥٨)، والنسائي (٥: ٩٥)، وابن ماجه (١٤٩٤)، والدارمي (١: ٤٨٧) وغيرهم، وقال الترمذي: حديثٌ حَسَن.

(٢) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٥٣٢٠)، والدارمي في «السنن» (١: ٣٩٧)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٣١٢٦) من حديثِ حكيم بن حِزام رضي الله عنه بإسنادٍ صحيح.

(٣) في (ح): «دائم السكون».

(٤) يعني في تعريف المسكين. انظر: «بدائع الصنائع» للكاساني (٢: ١٥٠).

(٥) يُوضِّحه قولُ البغويِّ من أئمّةِ الشافعية في «معالم التنزيل» (٤: ٦٢): فالمسكينُ عنده أحسنُ حالاً من الفقير، لأن الله تعالى قال: ﴿أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَـٰكِينَ﴾ [الكهف: ٧٩] أثبتَ لهم مِلْكاً مع اسم المسكنة.

لأنّ السبيلَ تَرْعُفُ به. ﴿وَٱلسَّآئِلِينَ﴾: المستطعِمين. قالَ رسولُ الله ﷺ: «**للسائلِ حقٌّ وإن جاءَ علىٰ ظهرِ فَرَسه**». ﴿وَفِي ٱلرِّقَابِ﴾ وفي معاونةِ المكاتَبين حتىٰ يَفُكُّوا رقابَهم. وقيل: في ابتياعِ الرّقاب وإعتاقِها. وقيل: في فكِّ الأُسارىٰ. فإن قلتَ: قد ذَكَرَ إيتاءَ المالِ في هذه الوجوه، ثُمّ قَفّاه بإيتاءِ الزكاة، فهل دلَّ ذلكَ علىٰ أنّ في المالِ حقًّا سوىٰ الزكاة؟ قلت: يُحتملُ ذلكَ. وعن الشَّعبي: أن في المالِ حقًّا سوىٰ الزكاة، وتلا هذه الآية. **ويُحتملُ أن يكونَ ذلكَ بيانَ مصارفِ الزكاة**، أوْ يكونَ حثًّا علىٰ نوافلِ الصدقات والمَبارِّ، وفي الحديث: «نَسختِ الزكاةُ كلَّ صَدَقة» يعني وجوبَها. ورُوِيَ:........................

قولُه: (**لأنّ السَّبيلَ ترعُفُ به**). **الأساس**: ومنَ المَجاز: رَعَفَ فلانٌ بينَ يدَي القوم، واستَرْعَفَ: تقدَّمَ، ورعُفَ بهِ صاحبُه: قدَّمَه.

قولُه: (**للسائلِ حقٌّ ولو**[1] **جاءَ على ظهرِ فَرَسِه**[2])، أخرَجَه أبو داودَ[3] ولم يَذْكُرْ فيه الظَّهْر، والراوي عليٌّ رضيَ اللهُ عنه.

قولُه: (**ويَحتمِلُ أنْ يكونَ ذلك بيانَ مَصارِفِ الزكاة**)، فإنّه تعالىٰ لمّا ذَكَرَ إقامةَ الصَّلاة ذَكَرَ شقيقَتَها مُجمِلاً بعدَما ذَكَرَها مفَصَّلاً، وذلك أنّ مفهومَ ﴿وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ﴾ ومفهومَ ﴿وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ إلى آخِره، متقارِبانِ إجمالاً وتفصيلاً، وإنّما قَدَّمَ بيانَ المَصْرِف علىٰ ذكْرِ الزكاةِ، لأنه هُو المهتَمُّ بشأنِه، ألا تَرىٰ إلىٰ قولِه تعالىٰ: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلْ مَآ أَنفَقْتُم مِّنْ خَيْرٍ فَلِلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ﴾؟ [البقرة: ٢١٥] وسيجيءُ بيانُه، وإنّما أوْقَعَ الصَّلاةَ واسِطةً للعِقْدِ بيْنَ المُفصَّل والمُجمَل ليُؤْذِنَ بأنّ التعظيمَ لأمرِ الله إنّما يَحسُنُ كلَّ الحُسْن إذا كانَ مُكتَنِفاً بالشَّفَقة على خَلْقِ الله.

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «وإن».

(٢) في (ح): «على فرس».

(٣) «سنن أبي داود» (١٦٦٥). وأخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٧٣٠)، وابن خُزَيْمةَ (٢٤٦٨)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٨٩٣)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧: ٢٣) وغيرهم بإسنادٍ ضعيفٍ، وانظر تمامَ تخريجه وتنقيده في «تخريج أحاديث الكشاف» للحافظ الزيلعي (١: ١٠٤).

«ليسَ في المالِ حقٌّ سوىٰ الزكاة». ﴿وَٱلْمُوفُونَ﴾ عطفٌ علىٰ ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ وأُخرِجَ ﴿ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ منصوبًا علىٰ الاختصاصِ والمدح؛ **إظهارًا لفضلِ الصبرِ** في الشدائِدِ ومواطنِ القتالِ علىٰ سائرِ الأعمال. وقُرِئَ: (والصابرون)، وقُرِئَ: (والموفِين والصابرين). و﴿ٱلْبَأْسَآءِ﴾: الفقرُ والشدّة، ﴿وَٱلضَّرَّآءِ﴾: المرضُ والزَّمانة. ﴿صَدَقُوا۟﴾: كانوا صادقينَ جادِّينَ في الدِّين.

[﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِصَاصُ فِى ٱلْقَتْلَى ۖ ٱلْحُرُّ بِٱلْحُرِّ وَٱلْعَبْدُ بِٱلْعَبْدِ وَٱلْأُنثَىٰ بِٱلْأُنثَىٰ ۚ فَمَنْ عُفِىَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَىْءٌ فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ وَأَدَآءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَٰنٍ ۗ ذَٰلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ ۗ فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَلَهُۥ عَذَابٌ أَلِيمٌ * وَلَكُمْ فِى ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ يَٰٓأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ ١٧٨-١٧٩]

عن عمرَ بنِ عبدِ العزيز والحسنِ البصريِّ، وعطاءٍ، وعكرمةَ، **وهو مذهبُ مالكٍ والشافعيِّ** رضي الله عنهم: **أنَّ الحرَّ لا يُقتل بالعبد، والذَّكرَ لا يُقتل بالأنثىٰ؛**............

قولُه: (**علىٰ الاختصاصِ والمَدحِ إظهاراً لفَضْل الصَّبر**). نَقَلَ الإمامُ عن أبي عليٍّ الفارِسيِّ: إذا ذُكِرَتْ صِفاتٌ في معرِض المَدْح أو الذمِّ، فالأحسَنُ أن يُخالَفَ بإعرابِها؛ لأنّ المقامَ يقتضي الإطناب، فإذا خولِفَ في الإعرابِ كان المقصودُ أكمَلَ؛ لأنّ المعانيَ عندَ الاختلاف تتنوَّعُ وتتفنَّن، وعندَ الاتِّحاد تكونُ نوعاً واحداً[1].

قولُه: (**وهُو مذهبُ مالكٍ والشافعيِّ: أنّ الحُرَّ لا يُقتَلُ بالعبدِ، والذَّكَرَ لا يُقتَلُ بالأُنثى**)، وفيه نَظَر، إذْ مذهبُه[2] أنّ الذَّكَرَ يُقتَلُ بالأُنثى[3]؛ قال الإمام: ﴿ٱلْحُرُّ بِٱلْحُرِّ وَٱلْعَبْدُ بِٱلْعَبْدِ﴾

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٥: ٢٢٠).

(٢) يعني مذهب الشافعيِّ رحمه الله.

(٣) يوضِّحه قولُ البغويِّ: إذا تكافأ الدمانِ في الأحرارِ المسلمين ... قُتِلَ كلُّ صِنفٍ منهم الذكرُ إذا قتل بالذكرِ والأنثىٰ. وتُقتلُ الأنثىٰ إذا قتلت بالذكرِ والأنثى. انتهىٰ من «معالم التنزيل» (١: ١٨٩).

أخذًا بهذه الآية، ويقولون: هي مفسِّرةٌ لِـمَا أُبهم في قولِه: ﴿ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ﴾ [المائدة: ٤٥]؛ ولأنّ تلكَ واردةٌ لحكايةِ ما كُتِبَ في التوراةِ علىٰ أهلِها،.......................

أُخرِجَ مَخْرَجَ التفسيرِ لقولِه: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِصَاصُ﴾ فدَلَّ علىٰ أنّ رعايةَ التسوية في الحُرِّية والعَبْديّة مُعتبَرة، وإيجابُ القِصَاص علىٰ الـحُرِّ بقَتْلِ العبدِ إهمالٌ لرعايةِ التسوية[1]، وقال: إنّ الآيةَ دَلَّت على أنْ لا يُقتَلَ العبدُ بالـحُرِّ والأُنثى بالذكَر، إلّا أنّا خالَفْنا هذا الظاهرَ بالقياسِ والإجماع، أمّا القياسُ فهوُ أنه لمّا قُتِلَ العبدُ بالعبدِ فَلأنْ يُقتَلَ بالحرِّ أَوْلىٰ، وكذلك القولُ في قَتْلِ الأُنثى، وأمّا الإجماعُ فهُو أن يُقتَلَ الذَّكَرُ بالأُنثى[2]، وقال القاضي: والآيةُ لا تدُلُّ علىٰ أنْ لا يُقتَلَ الحُرُّ بالعبدِ والذَّكَرُ بالأُنثىٰ، كما لا تدَلُّ علىٰ عكسِه، فإنّ المفهومَ إنّما يُعتبَرُ حيث لم يَظهَرْ للتخصيصِ غَرَضٌ سِوىٰ اختصاصِ الحُكم، وقد بَيّنَ الغَرَضَ مِن بيانِ الواقعة في الجاهليّة، وإنّما مَنَعَ مالكٌ والشافعيُّ قَتْلَ الحُرِّ بالعبدِ، سَواءٌ كان عبدَه أو عبدَ غيرِه لِما رَوىٰ عليٌّ رضيَ الله عنه: أنّ رجُلاً قتَلَ عبدَه، فجَلَدَهُ رسُولُ الله ﷺ ونفَاهُ سَنةً ولم يُقِدْهُ به[3]، ولأنّ أبا بكرٍ وعُمرَ رضيَ اللهُ عنهما كانا لا يَقتُلانِ الحُرَّ بالعبدِ بيْنَ أظهُرِ الصحابةِ مِن غيرِ نكِير، وللقياس على الأطرافِ[4].

الانتصاف: وَهِمَ[5] علىٰ الإمامَيْنِ في مسأَلةِ قَتْلِ الذَّكَرِ بالأُنثىٰ.

قولُه: (ولأنّ تلك واردةٌ لحكايةِ ما كُتِبَ في التَّوراة): عطفٌ على قولِه: «ويقولونَ»؛ لأنه

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٥: ٢٢٤).

(٢) المصدر السابق (٥: ٢٢٤).

(٣) أخرجه بنحوه ابن ماجه (٢٦٦٤)، وأبو يعلى في «الـمسند» (٥٣١)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٨: ٣٦) بإسنادٍ ضعيفٍ جداً، وآفته: إسماعيل بن عيّاش، وإسحاق بن عبد الله بن أبي فروة.

(٤) «أنوار التنزيل» (١: ٤٥٦-٤٥٧).

(٥) يعني الزمخشريَّ، وعدم دقّته في النقل عن الإمامَيْن: مالكٍ والشافعيّ رضي الله عنهما. وعبارةُ ابن المُنيِّر في «الانتصاف» (١: ٢٢٠): «وهذا من الزمخشريِّ وهمٌ على الإمامَيْن، فإنهما يقتصّانِ من الذكرِ للأنثىٰ بلا خلافٍ عنهما». انتهىٰ.

وهذه خُوطِبَ بها المسلمون، وكُتِبَ عليهم ما فيها. وعن سعيدِ بنِ المسيّب، والشعبيِّ، والنَّخَعي، وقتادةَ، والثوريِّ، وهو مذهبُ أبي حَنيفةَ وأصحابِه: أنها منسوخةٌ بقولِه: ﴿ٱلنَّفۡسَ بِٱلنَّفۡسِ﴾ [المائدة: ٤٥]، والقِصاصُ ثابتٌ بينَ العبدِ والحرِّ والذكرِ والأنثىٰ، ويستدلُّون بقولِه ﷺ: «المسلمونَ تـتكافأُ دماؤهم»، وبأن التفاضلَ غيرُ معتبَرٍ في الأنفس؛ بدليلِ أنَّ جماعةً لو قَتلوا واحدًا قُتِلوا به. ورُوِيَ: «أنه كان بين حيَّيْن من أحياءِ العربِ دماءٌ في الجاهليّة، وكانَ لأحدِهما طَوْلٌ علىٰ الآخرِ فأقسَموا: لنقتلنَّ الحرَّ منكم بالعبدِ، والذكرَ بالأنثىٰ، والاثنينِ بالواحد، فتحاكَموا إلىٰ رسولِ اللّـهِ ﷺ...............

استدلالٌ على أنّ الآيَةَ ليست بمَنْسُوخة، فهُو عطفٌ معنَويٌّ، قال القاضي: إنّ الآيَةَ لا يَنسَخُها قولُه: ﴿ٱلنَّفۡسَ بِٱلنَّفۡسِ﴾؛ لأنه حكايةُ ما في التَّوراة، فلا يَنسَخُ ما في القرآن[1]؛ لأنّ مِن شَرْطِ الناسِخ تأخُّرَه عنِ المنسُوخ.

قولُه: (المسلمونَ تتكافأُ دماؤهم) تَمامُهُ: عن عليٍّ رضيَ اللهُ عنه: «ويَسعى بذِمَّتِهم أدناهُم، وهم يَدٌ علىٰ مَن سِواهم، ولا يُقتَلُ مُؤمِنٌ بكافِر، ولا ذو عَهْدٍ في عهدِه»، أخرَجه النَّسائيُّ مِن روايةِ أبي جُحَيْفَةَ[2]، وأخرَجه أبو داودَ عن عَمْرِو بن شُعَيْب[3]، معَ زيادات.

النِّهاية: تتكافأُ دماؤهم، أي: تَتَساوىٰ في القِصَاص والدِّيات، والكُفْءُ: النَّظِيرُ والمُساوي، ومنهُ الكفاءةُ في النِّكاح. ويَسعَىٰ بذمَّتِهم أدناهم، أي: إذا أعطَىٰ أحَدُ الجيشِ العدُوَّ أماناً، جازَ ذلك علىٰ جَميعِ المسلمين، وليسَ لهُم أن يَخفِرُوه، ولا أن ينقُضوا عليه عهدَه.

---

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٤٥٧).

(٢) أخرجه النسائي (٨: ٢٠)، وابن ماجه (٢٦٨٤)، وصحَّحه الحاكم في «المستدرك» (٢: ١٤١) على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي.

(٣) «سنن أبي داود» (٤٥٣٠)، وأخرجه البزار في «المسند» (٤٨٦)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٨: ٢٩) و«معرفة السنن والآثار» (٥٦٣٩).

حينَ جاءَ اللهُ بالإسلام؛ فنَزلتْ، وأَمَرَهم أن يتباوءوا» ﴿فَمَنْ عُفِىَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾ **معناه: فمن عُفِيَ له من جهةِ أخيهِ شيءٌ**، من العفو، علىٰ أنه كقولك: سِيـرَ بزيدٍ بعضُ السَّير، وطائفةٌ من السَّيْر، **ولا يصحُّ أن يكونَ شيءٌ في معنىٰ المفعولِ به؛ لأنَّ «عفا» لا يتعدّىٰ إلىٰ مفعولٍ به إلا بواسطة. وأخوه: هو وليُّ المقتول**،..........................

قولُه: (**أن يَتَباوَءُوا**)، **النِّهاية**: عن أبي عُبيد[1]: يتباءَوْا، الصوابُ: يَتَباوَءُوا، بوَزْن: يتَقاتَلوا، منَ البَواءِ وهُو المساواةُ، يقال: باوَأْتُ بينَ القَتْلىٰ، أي: ساوَيْتُ، وقال غيرُه: يَتَباءَوْا صحيحٌ، يقالُ: باءَ به: إذا كان كُفْؤاً لهُ، وهم بَواءٌ أي: أكْفاءٌ، معناه: ذوو بَواء.

قولُه: (**فمن عُفِيَ له من [جهة] أخيه شيء**)، أي: عفوٌ قليل، وهُو مفعولٌ مطلقٌ، والفعلُ مُسنَدٌ إلىٰ المصدَرِ، كما في قولِك: سِيرَ بزَيْدٍ بعضُ السَّير.

قولُه: (**ولا يَصحُّ أن يكونَ شيءٌ في معنىٰ المفعول به**)، رَوىٰ صاحبُ «الكَشْفِ»، عن عُثمانَ[2]، أنه قال: قد يُمكنُ أن يكونَ تقديرُه: فمَن عُفِيَ له مِن أخيهِ عن شيءٍ، فلمّا حَذَفَ الجارَّ ارتفَعَ «شيءٌ» لوقوعِه موقِعَ الفاعل، كما أنّك لو قلتَ: سِيرَ بزَيْد وحَذَفْتَ الباءَ وقُلت: سِيرَ زيدٌ. ويَجوزُ فيه وجْهٌ آخَرُ، وهُو أن يكونَ شيءٌ مُرتفعاً بفعلٍ محذوف يدُلُّ عليه قولُه: عُفِيَ لهُ؛ لأنّ معناه: تُرِكَ لهُ شيءٌ[3].

قولُه: (**وأخوه: [هو] وليُّ المقتُول**)، ﴿فَمَنْ﴾ عبارةٌ عنِ القاتلِ، و﴿مِنْ﴾: لابتداء الغاية، و﴿شَيْءٌ﴾ عبارةٌ عن العَفْو.

---

(١) الذي في «النهاية» (١: ١٥٧): أن أبا عُبَيْدٍ قد حكىٰ هذا القولَ من روايةِ هُشَيْم: ثم قال: والصواب: يَتَباوَءُوا، بوزن: يتقاتلوا.

(٢) يعني: ابن جني، الإمام المعروف.

(٣) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٣٢).

وقيل له: أخوه؛ لأنه لابَسَه من قِبَل أنه وليُّ الدَّمِ ومُطالِبُه به، كما تقولُ للرجل: قلْ لصاحبِك كذا، لمن بينه وبينَه أدنىٰ ملابَسة، أو ذَكَرَه **بلفظِ الأخوّة؛ ليَعْطِفَ** أحدَهما علىٰ صاحبِه بذِكْرِ ما هو ثابتٌ بينهما من الجنسيّةِ والإسلام. فإن قلتَ: إنَّ «عفىٰ» يتعدّىٰ بـ«عن» لا باللّام، فما وجهُ قولِه: ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُۥ﴾؟ قلت: يتعدّىٰ بـ«عن» إلىٰ الجاني وإلىٰ الذَّنب، فيقال: عفوتُ عن فلانٍ وعن ذَنْبه، قالَ اللهُ تعالىٰ: ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ﴾ [التوبة: ٤٣]، وقال: ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنْهَا﴾ [المائدة: ١٠١]، فإذا تعدّىٰ إلىٰ الذَّنْبِ والجاني معًا قيل: عفوتُ لفلانٍ عمّا جنىٰ، كما تقول: غفرتُ له ذَنْبه، وتجاوزتُ له عنه، **وعلىٰ هذا ما في الآية** كأنه قيل: فمن عُفِيَ له عن جنايته، فاستُغنِيَ عن ذِكْر الجناية.........................

قال الواحِديُّ: العفوُ عبارةٌ عن تَرْكِ الواجِب مِن أَرْشِ جِنايةٍ أو عقوبةِ ذنبٍ أو ما استوجَبَه الإنسانُ بما ارتكَبَه مِن جِنايةٍ، فصُفِحَ عنهُ وتُرِكَ منَ الواجِبِ شيءٌ[1].

قولُه: (**بلفظِ الأُخُوَّة، ليَعطِفَ**) أي: للاستعطاف[2]، نحوَ قولِ هارونَ عليه السَّلامُ: ﴿يَبْنَؤُمَّ﴾ [طه: ٩٤].

قال الواحِديُّ: أراد من دم أخيه فحَذَفَ المضافَ للعِلم بِهِ، وأراد بالأخ: المقتولَ، سَمّاه أخاً للقاتل فدَلَّ على أنّ أُخُوَّةَ الإسلام بينَهما لا تنقطعُ وأنّ القاتلَ لم يَخرُجْ منَ الإيمانِ بقَتْلِه[3]، والكِنايَتانِ[4] في قولِه: ﴿لَهُۥ﴾ و﴿أَخِيهِ﴾ يَرجِعانِ إلىٰ «مَن» وهُو القاتلُ.

قولُه: (**وعلىٰ هذا ما في الآية**) أي: علىٰ الاستعمالِ الثاني، وهُو تعدِّي «عَفَا» إلىٰ الذنبِ، وقولُهم: عَفَوْتُ لفُلانٍ عمّا جَنَىٰ، وَرَدَ ﴿عُفِيَ﴾ في الآية وحَذَفَ «عن جِنايتِه» لأنّ العَفْوَ استدعى ذلك.

---

(١) «الوسيط» للواحدي (١: ٢٦٥).

(٢) في (ف): «الاستعطاف».

(٣) «الوسيط» للواحدي (١: ٢٦٥).

(٤) أي: «الضميران».

فإن قلتَ: هلّا فسّرت «عُفِيَ» بـ«تُرِكَ» حتىٰ يكونَ شيءٌ في معنىٰ المفعولِ به؟ قلتُ: لأنَّ «عفا الشيءَ» بمعنىٰ تَركَه، ليس بثبَتٍ، ولكن أعفاه، ومنه قوله ﷺ: «**وأعْفُوا اللِّحىٰ**».
فإن قلتَ: فقد ثبتَ قولُهم: عَفا أثَرَه؛ إذا مَحاه وأزالَه فهلّا جعلتَ معناه: فمن مُحِيَ له مِن أخيه شيء. قلتُ: **عبارةٌ قلقةٌ** في مكانِها، والعفوُ في بابِ الجنايات عبارةٌ متداولَةٌ مشهورةٌ في الكتابِ والسنّةِ واستعمالِ الناس، فلا يُعدَلُ عنها إلىٰ أخرى قلقةٍ نابيةٍ عن مكانها. وتَرى كثيرًا ممّن يتعاطىٰ هذا العِلمَ يجترئُ إذا أعضلَ عليه تخريجُ وجهٍ للمُشكل من كلامِ اللّٰـهِ علىٰ اختراعِ لغةٍ وادّعاءٍ علىٰ العربِ ما لا تعرفهُ، وهذه جُرأةٌ يُستعاذُ باللهِ منها.

فإن قلتَ: لِمَ قيل: شيءٌ من العفو؟ قلتُ: للإشعارِ بأنه إذا عُفِيَ له طَرَفٌ من العفوِ **وبعضٌ منه** بأنْ يُعفىٰ عن بعضِ الدم، أوْ عَفا عنه بعضُ الوَرَثة؛ تَمَّ العفوُ؛............

قولُه: (**وأعْفُوا اللِّحىٰ**) الحديث مِن روايةِ البُخاريِّ ومسلم وغيرِهما، عن ابنِ عُمَر قال: قال رسُولُ الله ﷺ: «أَنهِكوا الشَّواربَ وأعفُوا اللِّحَى»(١). أَنهِكوا، أي: بالِغُوا في قصِّها.

قولُه: (**عِبارَةٌ قَلِقة**)، أي: غير قارَّةٍ في مكانِها، فإنّ الكلامَ الفصيح هُو الذي يُستعمَلُ فيه ما هُو على ألسِنةِ الفُصَحاء أدوَرُ، واستعمالُهم لهُ أكثرُ، وكلامُ الله أفصَحُ الكلام لا يَجوزُ فيه أمثالُ هذه العبارة. نعَمْ، فيه ما لوِ اقتَضاهُ المقامُ كما في قولِ الشاعر:

وما عَفَتِ الـدِّيارُ لـهُ مَحَـلاً ... عَفَاهُ مَن حدا بِهِمُ وسَاقَا(٢)

لأنّ الكلامَ في مَحْوِ أثَرِ دِيارِ المحبوبة فهُو مكانُ استعمالِه، والآيةُ مَسُوقةٌ في شأنِ العَفْوِ عنِ الجِنايات، فهُو بمعزِل عن استعمالِه فيه، وهُو المرادُ مِن قولِه: «نابيةٍ عن مكانِها».

قولُه: (**وبَعْضٌ مِنهُ**) تفسيرٌ لقولِه: «طرَفٌ منَ العَفْو»، والبَعْضيّةُ إنّما تُتصوَّرُ بأحدِ شيئَيْن: بأنْ يَعفُوَ الورَثةُ كلُّهم بعضَ الدَّم، أو بأنْ يَعفُوَ بعضُ الورَثة حقَّه بتمامِه.

---

(١) أخرجه البخاري (٥٨٩٣)، ومسلم (٢٥٩) وغيرهما.

(٢) للمتنبي في «ديوانه» (٢: ٥٧) وفيه: وما عفت الرياح...

وسَقَط القِصاصُ، ولمْ تجبْ إلا الدِّيَة. ﴿فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلۡمَعۡرُوفِ﴾: فليكن اتِّباع، أوْ: فالأمرُ اتِّباع. وهذه توصيةٌ للمعفوِّ عنه والعافي جميعًا، يعني: فليَتَّبِـع الوليُّ القاتلَ بالمعروف؛ بأنْ لا يَعنُفَ به ولا يطالبه إلا مطالبةً جميلة، ولْيؤدِّ إليه القاتلُ بَدَلَ الدّم أداءً بإحسان؛ بأنْ لا يَمطُلَه ولا يبْخَسه. ﴿ذَٰلِكَ﴾ الحُكمُ المذكورُ في العفوِ والدِّية ﴿تَخۡفِيفٞ مِّن رَّبِّكُمۡ وَرَحۡمَةٞۗ﴾؛ **لأنّ أهلَ التوراةِ كُتِبَ عليهمُ القِصاصُ البتّة، وحُرِّمَ العفوُ وأخْذُ الدية**، وعلىٰ أهلِ الإنجيلِ العفوُ، وحُرِّمَ القِصاصُ والدّيَة، وخيِّرت هذه الأمّةُ بيَن الثلاث: القِصاصِ والدّيَةِ والعفو؛ توسعةً عليهم وتيسيرًا. ﴿فَمَنِ ٱعۡتَدَىٰ بَعۡدَ ذَٰلِكَ﴾ التخفيفِ فتجاوَزَ ما شُرِعَ له **من قتلِ غيرِ القاتل**، أو القتلِ بعدَ أخذ الدّيَة؛ **فقد كانَ الوليُّ في الجاهليّة**......

قولُه: (**لأنّ أهلَ التَّوراةِ كُتِبَ عليهِمُ القِصَاصُ البتّةَ وحُرِّمَ العَفْوُ وأخْذُ الدِّية**)، قلتُ: أمّا تحريمُ أخذِ الدِّية فصَحيحٌ، لِما رَوينا عن البخاريِّ والنَّسائيِّ عن ابنِ عبّاس: «كان في بني إسرائيلَ القِصَاصُ ولم تكنْ فيهمُ الدِّية، فقال اللهُ تعالىٰ لهذه الأُمّة: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡقِصَاصُ فِي ٱلۡقَتۡلَى﴾ الآية»[1]، وأمّا تحريمُ العفْوِ فمنظورٌ فيه لقولِه تعالىٰ: ﴿وَكَتَبۡنَا عَلَيۡهِمۡ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفۡسَ بِٱلنَّفۡسِ﴾ إلى قولِه: ﴿فَمَن تَصَدَّقَ بِهِۦ فَهُوَ كَفَّارَةٞ لَّهُۥ﴾ [المائدة: ٤٥]، وقولُه في «الأعراف» في تفسيرِ قولِه: ﴿وَأۡمُرۡ قَوۡمَكَ يَأۡخُذُواْ بِأَحۡسَنِهَا﴾ [الأعراف: ١٤٥] «أي: فيها ما هو حسَنٌ وأحسَنُ، كالاقتصاصِ والعَفْو»[2].

قولُه: (**مِن قَتْلِ غيرِ القاتل**) «مِن» بمعنىٰ «أجْل»، أي: تَجاوَزَ ما شُرِعَ لهُ مِن جهةِ قَتْل غيرِ القاتل، ويَجوزُ أن يكونَ بياناً لجُملة قولِه: «فتجاوزَ ما شُرِعَ له» ولا يجوزُ أن يكونَ بياناً لِـ «ما» لفسادِ المعنىٰ.

قولُه: (**فقد كان الوليُّ في الجاهلية**): جملةٌ مُستطرَدةٌ لبيانِ سَبَبِ النُّزول، استَطرَدَ بيْنَ تفسيرِ الجزاءِ والشَّرطِ للاهتمام، والفاءُ لِشِدَّةِ الاتصال.

---

(١) أخرجه البخاري (٤٤٩٨) والنسائي (٨: ٣٦).

(٢) انظر: (٦: ٥٧٤).

يؤمِّنُ القاتلَ بقَبُوله الدِّيَةَ ثم يظفرُ به فيقتلُه ﴿فَلَهُۥ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾: نوعٌ من العذابِ شديدُ الألمِ في الآخرة. وعن قتادةَ: العذابُ الأليم: أن يُقتلَ لا محالةَ، ولا يُقبلَ منه دِيَةٌ؛ لقولِه ﷺ: «لا أُعافي أحدًا قَتَلَ بعدَ أخذِه الدِّيَة». ﴿وَلَكُمْ فِى ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾ كلامٌ فصيح؛ لِما فيه مِن الغرابة؛ وهو أنّ القِصاصَ قتلٌ وتفويتٌ للحياة، وقد جُعِلَ مكانًا وظرفًا للحياة، ومِن إصابةِ محزِّ البلاغةِ بتعريفِ القِصاص وتنكيرِ الحياة؛ ....

قولُه: (لا أُعافي أحداً قَتَلَ بعدَ أَخْذِه الدِّيةَ) في رواية أبي داودَ عن جابرٍ، أن رسُولَ الله ﷺ قال: «لا أُعفي مَن قَتَلَ بعدَ الدِّية»(١).

قولُه: (ومِن إصابةِ) عطفٌ علىٰ قولِه: (منَ الغَرابة)، أمّا الغَرابةُ فهي حَمْلُ الشيءِ على ضِدِّه، ولم يكتَفِ بهذا القَدْرِ، بل صَرَّحَ بالظَّرْفيةِ بأنْ جَعَلَ القِصَاصَ مدخولاً لحرفِ (في)، وفائدتُه: أنّ المظروفَ إذا حَوَاهُ الظَّرفُ لا يُصيبُه ما يَفُوتُهُ ولا هُو بنفْسِه يتفَرَّقُ ويتلاشى، كذلك بالقِصَاص، يَحمي الحياةَ منَ الآفات، ومعناه: أنّ الحياةَ الحاصِلةَ بالارتداع، والحياةَ العظيمةَ، إنّما تَحصُلُ بشَرْعيّةِ القِصَاص لا غيرُ.

وأمّا البلاغةُ فهي أنّ هذا الكلامَ معَ وَجازتِه دَلَّ علىٰ مَعانٍ كثيرةٍ؛ لأنّ لامَ الجِنس الداخِلَة في القِصَاص تدُلُّ علىٰ حقيقةِ هذا الحُكم، وهُو مُشتملٌ على الضَّرْبِ والجَرْح والقَتْلِ وما يَجري مَجْراها، ولو قيل كما قالوا: «القَتْلُ أنْفَىٰ للقَتْل»، لم يُفِدْ هذه الفوائدَ، ثُمّ إذا نُظِرَ إلىٰ تنكيرِ الحياةِ مِن حيثُ كونُها مُطلقةً غيرَ مُقيَّدةٍ وقد حُمِلَ عليها قولُه: ﴿فِى ٱلْقِصَاصِ﴾ أفاد التعظيمَ، وإذا قُيِّدت بقَرائنِ الأحوال بالارتِداع، أفادَ التخصيصَ، فعلىٰ هذا قوله: «أو نوعٌ منَ الحياة» عطفٌ علىٰ قولِه: «حياةٌ عظيمة»(٢).

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٥٠٧)، وهو في «مسند أحمد» (١٤٩١١)، و«السنن الكبرى» للبيهقي (٨: ٥٤)، وإسناده ضعيف، لضعفِ مطر الوراق، وأيضاً فإن الحسن البصريَّ لم يسمع من جابر بن عبد الله رضي الله عنهما.

(٢) وممّن أجادَ من المعاصرين في استخراج أسرارِ هذه الآيةِ والدلالةِ علىٰ مواطنِ إعجازها الأديبُ الشهير مصطفى صادق الرافعي في كتابه «وحي القلم» (٣: ٤٠٣) حيث أوفىٰ على الغايةِ في تحقيق هذا المطلب =

لأن المعنىٰ: ولكم في هذا الجنسِ مِنَ الحُكمِ الذي هو القِصاصُ حياةٌ عظيمة؛ وذلكَ أنهم كانوا يَقتلونَ بالواحدِ الجماعةَ، **وكم قَتَلَ مُهلهلٌ بأخيه كُليبٍ حتىٰ كادَ يُفني بكرَ بنَ وائل**، وكان يُقتَلُ بالمقتولِ غيرُ قاتلِه فتثورُ الفتنةُ ويقعُ بينهم التناحرُ، فلمّا جاءَ الإسلامُ بشرعِ القِصاصِ كانت فيه حياةٌ أيُّ حياة، أو نوعٌ من الحياة؛.........................

قولُه: (**وكم قَتَلَ مُهَلهِلٌ بأخيه كُلَيْب حتّى كاد يُفْني بكْرَ بنَ وائل**)، وكان مِن حديثِه على ما رَواه ابنُ الأثيرِ في «الكامل»[(١)]: أنّ وائلَ بنَ ربيعةَ بنِ الحارِث بن زُهَير بن جُشَمَ بن بكرِ بن حَبيبِ بن عَمْرِو بنِ غانم بن تَغلبَ بن وائل، كان مِن عِزِّه إذا سارَ أَخَذَ معَه جِرْوَ كلب، فإذا مَرَّ بَرَوْضةٍ تُعجِبُه، ضَرَبَه وألقاهُ في ذلك المكان وهو يَعْوي، فلا يَسمَعُ عُواءَهُ أحدٌ إلّا تجنَّبَه، فسُمِّي بذلك كُلَيْبَ وائل[(٢)]، ثُمّ إنّ كُلَيْباً تزَوَّجَ جليلةَ بنتَ مُرَّةَ بن شَيْبانَ أُختَ جَسَّاس، وحَمىٰ أرضاً منَ العالية، ثُمَّ إنّ رَجُلاً يُسَمَّى بسَعْدٍ الجَرْميِّ نَزَلَ بالبَسُوس، خالةِ جَسَّاس، وكان للجرْميِّ ناقةٌ ترعَى معَ نُوقِ جَسَّاسٍ وهِي مُختلِطةٌ معَ إبِل كُلَيْب، واسمُ الناقة سَرابُ، وهِي التي ضَرَبَتِ العَربُ بها المَثَلَ فقالوا: أشْأَمُ مِن سَراب[(٣)]، وأشأَمُ منَ البَسُوس، فنَظَرَ كُلَيْبٌ إلى سَرابَ فأنكَرَها، فقال لجَسَّاس: لا تُعِدْ هذه الناقةَ إلىٰ هذه الحِمَى، فإنْ عادت لأَضَعَنَّ سَهْمي في ضَرْعِها، فقال جَسَّاسٌ: إذَنْ لأضَعَنَّ سِنَاني في لَبَّتِك[(٤)]، ثُمّ تفرَّقا، فرأى كُلَيْبٌ ناقةَ الجَرْميِّ في حِماه فرَمَىٰ ضَرْعَها فأنفَذَه، فوَلَّتْ ولها عَجِيج، فصَرَخَ صاحبُها بالذُّلِّ، ووضَعَتِ البَسُوسُ يَدَها علىٰ رأسِها فصَاحتْ: واذُلّاه! فقال جَسَّاسٌ: لا تُراعي، إني سأَقتُلُ جَمَلاً أعظمَ مِن هذه،

= النفيس، وردٌّ أبْلغَ رَدٍّ على بعضِ معاصريه ممّن انزلق إلى تفضيلِ قولِ العرب: «القتلُ أنفىٰ للقتل» على قولِ الله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِى ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾.

(١) «الكامل في التاريخ» (١: ١٨٠).

(٢) في (ط): «كليب بن وائل».

(٣) انظر: «مجمع الأمثال» (١: ٣٩٠).

(٤) بفتح اللام، يعني في مَنْحَرِكَ، وهو مكان القَتْلِ.

....

وعَنَى به كُلَيْباً، فلم يَزَلْ يَطلُبُ غِرَّةَ كُلَيْب حتّى قتلَه، فبَلَغَ الخَبَرُ مُهَلهِلاً أخا كُلَيْب، واسمُه عَدِيٌّ وسُمِّي مُهَلهِلاً لأنه أولُ مَن هَلهَلَ الشعرَ، أي: رَقَّقَه، من قولهم: ثوب هَلْهَل[١]: سخيف النَّسْج، وهو خالُ امرئ القَيْس بنِ حُجْرٍ الكِنديِّ، فجَزَّ شَعَرَه، وقَصَّرَ ثوْبَه، وهَجَرَ نساءه، وترَكَ الغزلَ وحَرَّمَ القِمارَ والشُّربَ، فجَمَعَ إليه قومَه فأقْدَمَ على حَرْبِ بكر، وكان منَ الفريقَيْن ما كان، ثُمّ إنّ جليلةَ زوجةَ كُلَيْب عادَتْ إلى أبيها وهِي حاملٌ، فوَلَدَتْ غُلاماً فسَمَّتْه هِجرِساً، وربَّاهُ خالُه جَسَّاسٌ، فخَرَجا ذاتَ يوم وعليهِما اللأمةُ[٢]، فأخَذَ هِجْرِسٌ بوَسَطِ رُمْحِه وقال: وفَرَسي وأُذُنَيْه، ورُمْحي ونَصْلَيْه، وسَيْفي وغِرارَيْه[٣]، لا يَترُكُ الرجُلُ قاتلَ أبيه وهُو يَنظُرُ إليه، ثُمّ طَعَنَ جَسَّاساً فقتَلَه ولحِقَ بقوم أبيه، فأرسَلَ مُرَّةُ أبو جَسَّاس إلى مُهلهِل: إنّك قد أدركْتَ ثأْرَكَ وقتَلْتَ جَسَّاساً فاكفُفْ عنِ الحربِ ودَع اللَّجاجَ والإسراف، وقد أرسَلْتُ ابني إليك، يعني: بُجَيْرَ بنَ الحارثِ بن عُباد[٤]، فإمّا أن تَقتُلَه بأخيكَ وتُصلحَ بينَ الحيَّيْن، وإمّا أن تُطلِقَه وترفَعَ ذاتَ البَيْن، فقد مضَى منَ الحيَّيْنِ في هذه الحروبِ مَن كان بقاؤه أصلحَ لنا ولكُم، فلمّا وَقَفَ على كتابِه أخَذَ بُجَيْراً فقتَلَهُ وقال: بُؤْ بشِسْع نَعْلِ كُلَيْب، فلمّا سَمِعَ أبوه بقَتْلِه قال: نِعْمَ القتيلُ قتيلاً إنْ أصلَحَ بينَ ابنيْ وائل: بكرٍ وتغلب، فقيل لهُ ما قال، فغَضِبَ عندَ ذلك ووَلِيَ أمرَ بكرٍ وشَهِدَ حَرْبَهم، ودامتِ الحروبُ بينَ الحيَّيْنِ أربعينَ سنةً، ثُمّ إنّ مُهلهِلاً قال لقومِه: قد رأيتُ أنْ تُبْقُوا على قومِكم، فإنّهم يُحِبُّونَ صَلاحَكم وقد أَتَتْ علىٰ حَرْبِكم أربعونَ سَنةً وما لُـمتُكم علىٰ ما كان مِن طلبِكم بوَتْرِكم، فلو مَرَّتْ هذه السِّنُونَ في رفاهيةِ عَيْش لَكانت

(١) في (ط): «مهلهل».

(٢) وهي الدرع.

(٣) وهما حَدَّا السيفِ وشَفْرتاه.

(٤) كذا قال الإمام الطيبي، والمعروف أن الحارثَ بن عُباد كان قد اعتزل الحربَ طويلاً، ثم بعثَ ابنه جُبيْراً للإصلاح بين تغلب وبكر، فقتله مهلهلٌ وقال فيه قولته المشهورة، فأحفظ ذلك الحارث، واصطلى بنارِ الحرب، وأسر المهلهل يوم «تحلاق اللمم» ثم أطلقه ... في خبرٍ طويلٍ لا يتسع المقام لإيراده.

وهي الحياةُ الحاصلةُ بالارتِداعِ عن القتل؛ **لوقوعِ العِلْمِ** بالاقتصاصِ من القاتل؛ **لأنه إذا** هَمَّ بالقتلِ فعَلِم أنه يُقتَصُّ منه فارْتَدَع؛ سَلِمَ صاحبُه من القتل، وسَلِمَ هو من القَوَد؛ فكان القِصاصُ سببَ حياةِ نفسَيْن.

وقرأ أبو الجَوْزاء: (ولكم في القَصَص حياة) أي: فيما قُصَّ عليكم من حُكمِ القتلِ والقِصاص. وقيل: القَصص: القرآن، أي: لكم في القرآنِ حياةٌ للقلوب، كقولِه تعالى: ﴿رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا﴾ [الشورى: ٥٢]، ﴿وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنۢ بَيِّنَةٍ﴾ [الأنفال: ٤٢]. ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ أي: أَرَيْتُكم ما في القِصاصِ من استبقاءِ الأرواحِ وحفظ النّفوس. ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾: تعملون عَمَلَ أهلِ التقوىٰ في المحافظةِ علىٰ القِصاصِ والحُكمِ به، **وهو خطابٌ له فضلُ اختصاصٍ بالأئمّة.**

[﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ بِٱلْمَعْرُوفِ ۖ حَقًّا عَلَى ٱلْمُتَّقِينَ * فَمَنۢ بَدَّلَهُۥ بَعْدَمَا سَمِعَهُۥ فَإِنَّمَآ إِثْمُهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُۥٓ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ * فَمَنْ خَافَ مِن مُّوصٍ جَنَفًا أَوْ إِثْمًا فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ ١٨٠-١٨٢]

تُـمَلُّ مِن طولِها، فكيف وقد فَنِيَ الحَيَّانِ وثُكِلتِ الأُمّهاتُ ويُتِّمَ الأولاد، ونائحةٌ لا تزالُ تَصرُخُ في النَّواحي ودموعٌ لا تَرقَأ، وأجسادٌ لا تُدفَن، وسُيوفٌ مشهورة، ورِماحٌ مُشـرَعة؟ وإنّ القومَ سيَرجعونَ إليكُم غداً بمَوَدَّتِهم ومُواصَلتِهم، وتتَعطَّفُ الأرحامُ، أمّا أنا فلا تَطِيبُ نفْسي أن أُقيمَ فيكُم، ولا أستطيعُ أن أنظُرَ إلىٰ قاتِلِ كُلَيْب، وأخافُ أن أحمِلَكم على الاستئصال، وأنا سائرٌ إلىٰ اليمن، ففارَقَهم، فكان كما قال.

قولُه: (**لوقوع العِلم**) تعليلٌ للارتداع، وقولُه: (**لأنه إذا هَمَّ**) تعليلٌ للحياةِ الحاصِلة بالارتداع.

قولُه: (**وهُو خِطابٌ لهُ فَضْلُ اختصاصٍ بالأئمة**) يعني: ﴿ وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾ خِطابٌ عامٌّ لجميع الأُمة، وتعليلُه بقولِه: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ يُخصِّصُه بالأئمةِ وهو المرادُ بقولِه: «تعمَلونَ عمَلَ أهلِ التقوى في المحافظةِ على القِصاص والحُكْم به».

﴿إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ﴾: إذا دَنا منه وظهرتْ أَماراته. ﴿خَيْرًا﴾: مالًا كثيرًا. عن عائشةَ رضيَ اللهُ عنها: أنّ رجلًا أرادَ الوصيّةَ وله عِيالٌ وأربعُ مئة دينار، فقالت: ما أرىٰ فيه فضلًا، وأرادَ آخرُ أن يُوصِيَ فسألتْه: كم مالُك؟ فقال: ثلاثةُ آلاف. قالت: كم عيالُك؟ قال: أربعة. قالت: إنما قالَ الله: ﴿إِن تَرَكَ خَيْرًا﴾ وإنّ هذا لشيءٌ يَسير فاتركْه لعيالِك. وعن عليٍّ رضيَ اللهُ عنه: أن مَوْلًى له أرادَ أن يُوصيَ وله سبعُ مئة فمَنَعَه، وقال: قالَ اللهُ تعالىٰ: ﴿إِن تَرَكَ خَيْرًا﴾، والخيرُ: هو المالُ، وليس لكَ مالٌ.............

قولُه: (﴿خَيْرًا﴾: مالاً كثيراً)، الراغب: الخَيرُ: ما يَرغَبُ فيه الكلُّ، كالعَقْلِ مَثَلاً والعَدْلِ والفَضْلِ والشيءِ النافع، والشرُّ: ضِدُّه، وقيل: الخيرُ ضَرْبان: مُطلَقٌ، وهُو أن يكونَ مرغوباً فيه بكلِّ حالٍ، كالجَنّة، ومُقيَّد، وهُو أن يكونَ خيراً لواحِد، وشَرّاً لآخَرَ، كالمال، ولهذا وَصَفَه اللهُ تعالىٰ بالأمرَيْنِ فقال في موضع: ﴿إِن تَرَكَ خَيْرًا﴾ [البقرة: ١٨٠]، وفي آخَرَ: ﴿أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُم بِهِۦ مِن مَّالٍ وَبَنِينَ ۝ نُسَارِعُ لَهُمْ فِى ٱلْخَيْرَٰتِ﴾ [المؤمنون: ٥٥-٥٦]، وقال بعضُ العلماء: لا يقالُ للمال: خيرٌ حتّى يكونَ كثيراً، قال تعالىٰ: ﴿وَإِنَّهُۥ لِحُبِّ ٱلْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾ [العاديات: ٨]، والخيرُ والشَّرُّ يكونانِ اسمَيْنِ كما مَرَّ ووَصْفَين، وتَقْديرُهُما تقديرُ أفعَلَ منه، كقولِه تعالىٰ: ﴿نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ﴾ [البقرة: ١٠٦]، قال بعضُ العلماء: إنّما سُمِّيَ المالُ هُنا خَيْراً تنبيهاً علىٰ معنىً لطيف، وهُو أنّ الذي تَحسُنُ الوَصيّةُ به ما كان مجموعاً منَ المالِ مِن وَجْهٍ محمود، وعلىٰ ذلك قولُه تعالىٰ: ﴿قُلْ مَآ أَنفَقْتُم مِّنْ خَيْرٍ فَلِلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ﴾ [البقرة: ٢١٥] وقيل في قولِه تعالىٰ: ﴿فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ [النور: ٣٣]: أي: مالاً مِن جهتِهم، وقيل: إنْ عَلِمْتُم أنّ عِتْقَهم يعودُ عليكُم وعليهِم بنَفْع، أي: بثواب[1].

قولُه: (وعن عليٍّ رضيَ اللهُ عنه) الحديثُ رَواهُ الدارِميُّ، عن هشام[2]، عن أبيه، أنّ علياً

---

(١) انظر: «تفسير الراغب» (١: ٢١١، ٢١٢)، وانظر: «مفردات القرآن» ص٣٠٠-٣٠١.

(٢) يعني ابن عروة بن الزبير رضي الله عنهم.

و﴿ٱلْوَصِيَّةُ﴾ فاعلُ ﴿كُتِبَ﴾ وذُكِّرَ فعلُها للفاصل؛ أو لأنها بمعنىٰ أن يُوصّىٰ؛ ولذلكَ ذُكِّرَ الرّاجعُ في قولِه: ﴿فَمَنۢ بَدَّلَهُۥ بَعْدَمَا سَمِعَهُۥ﴾. والوصيّةُ للوارثِ كانت في بَدْءِ الإسلام، فنُسخت بآيةِ المواريث، وبقولِه ﷺ: «إنّ اللهَ أعطىٰ كلَّ ذي حقٍّ حقَّه، ألَا لا وصيةَ لوارث»، وبتلقّي الأمّةِ إيّاه بالقَبُولِ حتىٰ لَحِقَ بالمتواتر،.........

دخَلَ علىٰ مريضٍ فذَكَرَ لهُ الوَصيَّةَ، فقال عليٌّ رضيَ اللهُ عنه: قال اللهُ تعالىٰ: ﴿إِن تَرَكَ خَيْرًا﴾ ولا أراهُ ترَكَ خيراً[١]، قال حمّاد: فحَفِظتُ أنه ترَكَ أكثرَ مِن سَبْعِ مئة.

قولُه: (فنُسِخت بآيةِ المَواريثِ[٢] وبقولِه ﷺ)، وظاهرُ كلامِه أنّ الآيةَ معَ الحديث نَسَخا آيةَ الوَصيّة، والحقُّ أنّ آيةَ المواريثِ ناسِخةٌ لآيةِ الوَصِيّة، والحديثُ مُبيِّنٌ لكونِها ناسخةً؛ لأنّ الحديثَ لا يَنسَخُ الكتاب[٣]، وقد مرَّ في قولِه تعالىٰ: ﴿مَا نَنسَخْ﴾.

---

(١) «سنن الدارمي» (٣١٨٨)، وأخرجه عبد الرزاق في «المصنَّف» (١٦٣٥١)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٦: ٢٧٠).

(٢) في (ح): «بآية الموارث».

(٣) فيه خلافٌ في المذهب الشافعي. واختار إمامُ الحرمين أنه غير ممتنع، وحكاه عن المتكلمين، وعبارتُه في «البرهان» (٢: ٨٥١): «والذي اختاره المتكلمون، وهو الحقُّ المبين، أنّ نسْخَ الكتابِ بالسنَّةِ غير ممتنعٍ، والمسألةُ دائرةٌ على حرفٍ واحد وهو أنّ الرسولَ ﷺ لا يقولُ من تلقاءِ نَفْسِه أمراً، وإنّما يُبَلِّغُ ما يؤمر به كيف فُرِضَ الأمرُ، ولا امتناعَ أن يُخبر الرسولُ الأمّةَ مُبَلِّغاً بأنّ حكم آيةٍ يذكرُها قد رُفِعَ عنكم، ويرجعُ حاصلُ القولِ في المسألةِ إلى أنّ النسخَ لا يقعُ إلّا بأمرِ الله تعالى، ولا ناسخ إلّا الله، والأمرُ كيف فُرِضَ جهاتُ تبليغه لله تعالى، فهذا القَدْرُ فيه مَقْنَع». انتهىٰ.

نعم، مذهبُ الشافعيِّ أنه لا يجوزُ نسخُ القرآنِ بالسنّة. قال البدر الزركشي: وذهبَ الشافعيُّ في عامّةِ كُتُبه، كما قاله ابن السمعاني، إلى أنه لا يجوزُ نَسْخُ القرآنِ بالسنَّةِ وإن كانت متواترة، وجزم به الصيرفيُّ في «كتابه» ـ يعني شرح «الرسالة» ـ والخفّافُ في كتاب «الخصال»، ونقله عبد الوهّاب ـ يعني البغداديّ ـ عن أكثرِ الشافعية، وقال الأستاذ أبو منصور: وأجمع أصحابُ الشافعيِّ على المنعِ، ورأيتُ التصريحَ به في آخرِ كتاب «الودائع» لابن سُرَيْج، وقال إمام الحرمين: قطع الشافعيُّ جوابَه بأنّ الكتابَ لا يُنْسَخُ بالسنّة. انتهى من «البحر المحيط» (٣: ١٨٦-١٨٧).

....

وبيانُه: أنهُ ﷺ خَطَبَ عامَ حَجَّـةِ الوَداع وقال: «إنّ اللهَ أعطَىٰ كلَّ ذي حقٍّ حقَّه، فلا وَصِيَّةَ لوارِث»[1]، يعني أنّ الوَصِيَّةَ إنّما كانت لأنّ حقوقَ الأقرِباءِ لم تكنْ مُنقسِمة، فالآنَ قَسَمَها اللهُ تعالىٰ وأعطىٰ لكلٍّ منهُم ما يَستحِقُّه، فبَطَلَ الحُكمُ الأوّل، قيل: كَوْنُ الآيةِ منسُوخةً بآيةِ المَوارِيث بعيدٌ؛ لأنه لا يَمتنعُ الجَمْعُ بَيْنَ حُكم الآيتَيْن. نعَمْ، يَجوزُ أن تكونَ آيةُ المَواريثِ مخصِّصةً لهذه، وذلك بأنّها توجِبُ الوَصِيَّةَ للأقربِين، وآيةُ المَواريثِ تُخرِجُ القريبَ الوارِث وتُبقي غيرَ الوارِث بسببِ اختلافِ الدِّين أوِ الرِّقِّ أو القَتْل[2]، ومَن يُحجَبُ لوجودِ الحاجِب[3]، ومَن لم يكنْ وارثاً كذَوي الأرحام فيوصَى لهؤلاءِ صِلةً للرَّحِم، ولو قيل: كيفَ الجَمْعُ فيمَن لا يُـخَلِّفُ إلا الوالدَيْن فيصيرَ كلُّ المال حقّاً لهُما فلا يَبقَى للوَصِيّةِ شيءٌ؟ فيقال: هذا المانع.

وقال الإمام: وكونُها منسُوخةً بالحديثِ بعيدٌ أيضاً، ودعوَى تلقِّي الأمَّةِ إمّا علىٰ الظنِّ أو علىٰ القَطْع، والأوَّلُ مُسلَّمٌ، إلّا أنّ ذلك إجماعٌ منهُم علىٰ أنه خَبَرُ واحد، فلا يجوزُ نَسْخُ القرآنِ به، والثاني ممنوعٌ لأنّهم لو قَطَعوا بصِحَّتِه معَ أنه منَ الآحادِ لأجمَعُوا على الخطأِ وأنه غيرُ جائز، ولو قيل: إنّها منسُوخةٌ بالإجماع بعدَ وجُودِ دليلِ الناسِخ واكتفَوْا بالإجماع عن ذِكْرِ ذلك الدَّليل، فيقالُ: لا يَصحُّ ذلك؛ لأنّ في الأُمةِ مَنْ أنكرَ وقوعَ النَّسْخ، فكيف يَدَّعي انعقادَ الإجماع[4]؟

(١) أخرجه الإمام أحمد في «الـمسند» (١٧٦٦٣)، وأبو داود (٢٨٧٠)، وابن ماجه (٢٧١٢)، والنسائي (٦: ٢٤٧)، والترمذي (٢١٢٠) من حديثِ عمرو بن خارجة وقال: هذا حديثٌ حَسَنٌ صحيح.

(٢) وهي التي يُسمّيها الفقهاءُ موانعَ الإرث، ويضيفون إليها مانعاً رابعاً هو عمى الموتِ، والمرادُ به: أنّ المتوارثَيْن إذا عَمِيَ موتُهما، بأن انهدمَ عليهما بناء، أو غرِقا في ماء، أو غابا فماتا، فلم يُدْرَ أيُّهما سبقَ موتُه، لا يرثُ أحدُهما عن صاحبه، بل ميراثُ كلِّ واحدٍ منهما لورثـتِه الأحياء، انتهىٰ من «التهذيب» للإمام البغوي (٥: ٧).

(٣) وهو نوعان: حجْبُ حرمان، وحجبُ نقص. لتمامِ الفائدة انظر: «التهذيب» للبغوي (٥: ١٧).

(٤) انظر: «المحصول» (٣: ٥٢٢) مبحث «نسخ القرآن بالسنّة».

وإن كانَ من الآحاد؛.....................................

قولُه: **(وإنْ كان منَ الآحاد)** يُريدُ أنّ السلَفَ وإن قبِلَته علىٰ طريقةِ الآحادِ لكنّ الخَلَفَ ألحَقَتْه بالتواتُرِ لتلقِّيهم إيّاه بالقَبُول، أي: أجمَعوا على صِحَّتِه ونَسَخُوا القرآنَ به، والجوابُ عنه ما ذَكَرَه الإمام.

واعلَمْ أنّ الحديثَ المتَواتِرَ المُعتبَرَ في الدِّين هُو: أنْ يَروِيَه جماعةٌ لا يُتَوهَّمُ تواطؤهم علىٰ الكذِبِ لكثْرتِهم وعَدَالتِهم، ويَدومُ هذا الحَدُّ فيكونُ أوّلُه كآخِرِه، ووَسَطُه كطَرَفَيْه، نحوَ القرآنِ والصَّلَواتِ الخَمْسِ، وأعدادِ الرَّكَعاتِ ومقاديرِ الزَّكَواتِ وما أشبَهَ ذلك، ذَكَرَه البَزْدَويُّ في «أُصُولِه»[1].

وهذا الحديثُ لم يتَّفقْ له هذا المعنىٰ لا سَلَفاً ولا خَلَفاً، أمّا الخَلَفُ فإنّ البخاريَّ ومسلماً والنَّسائيَّ ما أورَدوه في «صِحاحِهم»[2]، وأمّا السَّلَفُ فإنّ مالكاً لم يَذكُرْه في «مُوطَّئِه»[3] واللهُ أعلم.

---

(١) انظر: «كشف الأسرار على أصول البزدويِّ» للعلاء البخاري (٢: ٣٦١).
قلتُ: للخطيب البغدادي كلامٌ نفيسٌ محرَّر في ذكْرِ ما يُقْبَلُ فيه خبرُ الواحدِ وما لا يُقْبَلُ فيه، انظر: «الكفاية في علم الرواية» ص٤٣٢.

(٢) في إطلاق لفظ «الصحيح» على «سنن النسائي» تجوُّزٌ واتساعُ خَطْوٍ، نعم قد قال بعضُ نقادِ الحديث وهو أبو القاسم الزنجاني: إن لأبي عبد الرحمن ـ يعني النسائي ـ شرطاً في الرجالِ أشدَّ من شرطِ البخاري ومسلم، ذكره ابن طاهر القيسراني المقدسي في «شروط الأئمة الستة» ص٢٦، لكنّ الجمَّ الغفيرَ من نقادِ الحديثِ وأرباب هذا الفَنِّ على إخراج كتاب «النسائي» من دائرة الصحيح، على قلّةِ ما فيه من الضعيف لا سيّما «المُجْتبىٰ» من سُنَنه.
وأيضاً، فقد وهم الإمام الطيبي حين ذكر أن النسائي لم يُخرج حديث «لا وصيةَ لوارث» فقد أخرجه في «سننه» (٦: ٢٤٧) كما سبق بيانُه آنِفاً.

(٣) لم يشترط الإمام مالك، وكذا البخاريُّ ومسلم استيعاب الصحيح، وكتابُه «الموطأ» مشحون بالمراسيل والبلاغات، فلا حُجَّة ناهضةً في عدمِ ذكرِه لهذا الحديث في «ديوانه» المبارك.

لأنهم لا يتلقَّون بالقَبُول إلّا الثَّبَتَ الذي صحَّتْ روايتُه.

وقيل: لمْ تُنسخْ، والوارثُ يُجمعُ له بين الوصيّةِ والميراث بحُكمِ الآيتين. وقيل: ما هي بمخالفةٍ لآيةِ المواريث، ومعناها: كُتِبَ علَيكم ما أوصىٰ به اللهُ من توريثِ الوالدَيْن والأقربين، مِن قوله تعالىٰ: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوۡلَٰدِكُمۡ﴾ [النساء: ١١]؛ أو: كُتِبَ علىٰ المُحتضَرِ أن يُوصِيَ للوالدَيْنِ والأقربينَ بتوفيرِ ما أوصىٰ به اللهُ لهم علَيهم، وأن لا يُنقَصَ من أنْصِبائهم. ﴿بِٱلۡمَعۡرُوفِ﴾: بالعدل، وهو أن لا يُوصِي للغنيِّ ويَدَعَ الفقيرَ، ولا يَتجاوزَ الثُّلث. ﴿حَقًّا﴾ مصدرٌ مؤكِّدٌ، أي: حَقَّ ذلكَ حقًّا ﴿فَمَنۢ بَدَّلَهُۥ﴾: فمَن غيَّرَ الإيصاءَ عن وجهه إنْ كانَ موافقًا للشرعِ من الأوصياءِ والشهودِ ﴿بَعۡدَ مَا سَمِعَهُۥ﴾ وتحقَّقَه ﴿فَإِنَّمَآ إِثۡمُهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُۥٓ﴾، فما إثْمُ الإيصاءِ المغيَّرِ، أو التبديلِ إلا علىٰ مُبدِّليه دونَ غيرِهم من الموصِي والموصَىٰ له؛ لأنهما بريئان من الحَيْف.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ وعيدٌ للمبدِّل. ﴿فَمَنۡ خَافَ﴾: فمَن توقَّـع وعَلِمَ، وهذا في كلامهم شائعٌ؛ يقولون: أخافُ أن تُرسِلَ السماءُ، يريدون التوقُّعَ والظنَّ..............

قولُه: (إلّا الثَّبَتَ)، الثَّبَتُ، بالفتحتَيْن: الحُجَّة، وأمّا قولُهم: فلانٌ ثَبْت منَ الأثبات: مجازٌ منهُ، لقولِهم: فلان حُجَّةٌ: إذا كان ثقةً في روايتِه.

قولُه: (أو: كُتِبَ علىٰ المُحتَضَرِ أن يُوصِيَ) عطفٌ علىٰ: «كُتِبَ عليكُم ما أوصَىٰ بِهِ اللهُ»، لأنّ المرادَ: كُتِبَ علىٰ الحُكّام أو علىٰ الأولياءِ أو على المُحتَضَر، أي: الذي حضَرَتْه الوفاةُ.

قولُه: (فمَن توقَّعَ وعَلِم)، قال الواحِديُّ: الخوفُ يُستعمَلُ بمعنى العِلم؛ لأنّ في الخوفِ طَرَفاً منَ العِلم، وذلك أنّ القائلَ إذا قال: أخافُ أن يقَعَ أمرُ كذا، كأنه يقولُ: أعلَمُ، وإنّما يخافُ لعِلمِه بوقوعِه، فاستُعمِلَ الخوفُ في العِلم. قال تعالىٰ: ﴿وَأَنذِرۡ بِهِ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ﴾ [الأنعام: ٥١]، وقال تعالىٰ: ﴿إِلَّآ أَن يَخَافَآ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٢٩][1].

---

(١) «الوسيط» للواحدي (١: ٢٧٠).

الغالبَ الجاريَ مَجْرىٰ العِلْم. ﴿جَنَفًا﴾: ميلًا عن الحقِّ بالخطإِ في الوصيّة، ﴿أَوْ إِثْمًا﴾: أَوْ تعمُّدًا للحَيْفِ ﴿فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ﴾ بين الموصَىٰ لهم؛ وهم الوالدانِ والأقربونَ؛ بإجرائهم علىٰ طريقِ الشَّرع ﴿فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ حينئذ؛ لأنَّ تبديلَه تبديلُ باطلٍ إلىٰ حقٍّ. ذُكِرَ مَن يبدِّلُ بالباطلِ ثُمَّ يبدِّلُ بالحق؛ ليُعلَمَ أنّ كلَّ تبديلٍ لا يُؤثِّم.

[﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ * أَيَّامًا مَّعْدُودَٰتٍۚ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَۚ وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍۖ فَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُۥۚ وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْۖ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ ١٨٣-١٨٤]

﴿كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ علىٰ الأنبياءِ والأُمم من لَدُن آدمَ إلىٰ عهدِكم. قال عليٌّ رضيَ اللهُ عنه: أوّلُهم آدمُ. يعني: أنَّ **الصومَ عبادةٌ قديمةٌ أصليّةٌ** ما أخلىٰ اللهُ أمّةً مِن افتراضِها عليهم، لم يفرضْها علَيكم وَحْدَكم. ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ بالمحافظةِ علَيها وتعظيمِها؛ لأصالتِها وقِدَمِها، أو: لعلكم تتقونَ المعاصيَ؛ لأنَّ الصائمَ **أظلفُ لنفسه**، وأردعُ لها من مواقعةِ السّوء......................................

قولُه: (**الصَّوم عبادةٌ قديمةٌ أصْليّة**)، قال القاضي: الصَّومُ في اللغة: الإمساكُ عمّا تُنازِعُ إليه النَّفْسُ، وفي الشَّرع: الإمساكُ عن المُفطِّرات، فإنها مُعظَمُ ما تَشتهيه النَّفْسُ(١).

قولُه: (**أظلَفُ لنفسِه**)، **الأساس**: ظلفَ نفْسَه: كَفَّها عمَّا لا يَجمُلُ، قال ربيعةُ بنُ مَقْروم(٢):

وظلفْتُ نفْسي عن لئيم المأْكَلِ(٣)

---

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٤٦٠).

(٢) الضَّبيُّ: شاعر مُخَضْرم: جاهليٌّ إسلامي، وكان من شعراءِ مُضَرَ المعدودين. شهد القادسية وجلَوْلاء، له ترجمة في: «الشعر والشعراء» لابن قتيبة (١: ٣٢٠).

(٣) ذكره الجاحظ في: «الحيوان» (٧: ٢٦٣) وصَدْره:

ولقد أَفَدْتُ المالَ مِن جَمْعِ امرِئٍ

قال ﷺ: «فعليه بالصّوم؛ فإنّ الصّومَ له وِجاء»؛ أوْ: **لعلَّكم تنتظمونَ في زُمرةِ المتقين؛ لأنَّ الصومَ شِعارُهم**..

قولُه: (**فعليهِ بالصَّوم**)، الحديثُ على ما رَوَينا عن البخاريِّ ومسلم، عن عبدِ الله[1] قال: قال لنا رسُولُ الله ﷺ: «يا معشَرَ الشَّباب، منِ استَطاعَ منكُمُ الباءةَ فلْيتزوَّجْ، فإنه أغَضُّ للبَصَر وأحصَنُ للفَرْج، ومَن لم يَستطعْ فعليه بالصَّوم، فإنه له وِجَاءٌ»[2].

الوِجَاءُ: نوعٌ مِن الخِصاء[3]. وهُو أن تُرَضَّ عُروقُ الأُنْثيَيْن وتُترَكَ الخِصْيَتانِ[4] كما هما، أي: أنه يَقطَعُ شهوةَ الجِماع كما يَقطَعُها الخِصَاء.

النِّهاية: الباءةُ: النِّكاحُ والتزويج، وهُو منَ المَباءة: المنزِل؛ لأنّ مَن تزوَّجَ امرأةً بَوَّأها منزِلاً، وقيل: لأنَّ الرجُلَ يتبَوَّأُ مِن أهلِه، أي: يتمكَّنُ منها كما يَتبَوَّأُ من منزِلِه.

قولُه: (**لعلّكم تنتظِمونَ في زُمْرةِ المتَّقِين**). اعلَمْ أنّ التقوى منَ الوِقاية، وهِي: فَرْطُ الصِّيانة، والمتَّقي شَرْعاً على ما قال هو: الذي يَقِي نفْسَه تعاطيَ ما يَستحِقّ به[5] العقوبةَ مِن فعلٍ أو تَرْك[6]. وقد فُسِّرَ ﴿يَتَّقُونَ﴾ هنا بوجوه، **أحدُها**: أنه مجازٌ باعتبارِ ما يَؤُولُ إليه، أي: كُتِبَ عليكُم شَرْعيّةُ الصِّيام لعلّكم تَصِيرونَ متَّقينَ ببَركةِ المحافظةِ عليه وتعظيمِه، فإنّ تعظيمَ شعائرِ الله له تأثيرٌ عظيمٌ في النفوس، ﴿وَمَن يُعَظِّمْ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى ٱلْقُلُوبِ﴾ [الحج: ٣٢]، وتعليلُه بقولِه: «لأصَالتِها وقِدَمِها» إشارةٌ إلى هذا المعنى.

---

(١) يعني ابن مسعودٍ رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري (٥٠٦٥)، ومسلم (١٤٠٠).

(٣) بالكسرِ والمَدِّ.

(٤) بضَمِّ الخاءِ وكسرِها، وقال أبو عُبَيْد: سمعتُه بالضمِّ ولم أسمَعْهُ بالكسر. انظر: «مختار الصحاح» ص٩٥ (خصى).

(٥) في (ف): «يستحقه به».

(٦) انظر: «الكشاف» (٢: ٦٨).

وقيل: معناه: أنه كصومِهم في عددِ الأيام، وهو شهرُ رمضان، كُتِبَ علىٰ أهلِ الإنجيل فأصابهم مُوتانٌ؛ فزادوا عَشرًا قبْلَه وعشرًا بعدَه؛ فجعلوه خمسينَ يومًا. وقيل: كانَ وقوعُه في البردِ الشديدِ والحرِّ الشديد؛ فشَقَّ عليهم في أسفارِهم ومعايشهم؛ ....

وثانيها: أنهُ حقيقةٌ لُغَويَّةٌ علىٰ ما قُلنا: إنّ الوِقايةَ: فَرْطُ الصِّيانة، وذلك أنّ الصَّومَ أردَعُ شيءٍ للنفْس عنِ ارتكابِ المعاصي علىٰ ما وَرَدَ في الحديثِ النَّبويِّ.

وثالثُها: أنهُ كِنايةٌ إيمائيَّة، وتقريرُه: أنّ الصَّومَ لمّا كان عبادةً قديمةً ودَرَجَ عليها الأنبياءُ والأُممُ من لدُنْ آدمَ إلى عهدِكم، يكونُ مِن شِعارِ المتَّقينَ، ومنِ اقتَفَى أثَرَهم يوشِكُ أن لا يُعدَمَ مِن بَرَكتِهم فيُعَدَّ منهم ويَنتظمَ في زُمْرتِهم، وإنّما قُلنا: إنها كِنايةٌ إيمائيّة لأنه تعالىٰ سَمّاهم متَّقِينَ لأنّهُم اكتَسَبوا لِباسَهم وتَزيَّوا بزِيِّهم، ومَن تَزيَّا بزِيِّ قومٍ فهُو منهم.

قولُه: (**وقيل: معناه أنه كصَومِهم**): عطفٌ على قولِه: «علىٰ الأنبياءِ والأُمم مِن لَدُنْ آدمَ إلىٰ عَهْدِكم» مِن حيثُ المعنىٰ، وكذا قولُه: «وقيل: كُتِبَ عليكُم كما كُتِبَ عليهِم أن يتَّقُوا[1] المُفطِّر»، ووَجْهُ التشبيهِ علىٰ الأوَّل: افتراضُ الصَّوم[2] مُطلقاً، وعلىٰ الثاني: عددُ الأيام، والقَرينةُ قولُه: ﴿أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ﴾، ومِن ثَمَّ بَحَثَ عن معناها في هذا الوَجْه، وعلى الثالثِ: اتّقاءُ المُفطِرِ بعدَ العِشاءِ والنَّوم. وفائدةُ التشبيهِ على الأوّل: التسَلِّي بالتأسِّي، يعني: لا ينبغي أن تَشُقَّ عليكُم شَرْعيّةُ الصَّوم، لأنّكم لستُم بمخصُوصِينَ فيها؛ لأنها سُنَّةُ الأنبياءِ السالفة والأُمَم الخاليةِ كما قال تعالىٰ: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١]، وأمّا قولُه: «وقيل: الأيامُ المعدوداتُ: عاشوراءُ» فمعطوفٌ على قولِه: «وهُو شهرُ رمضانَ»، وقولُه: «وقيل: كان وقوعُه في البَرْدِ الشديدِ» على قولِه: «فأصابَهم مُوْتانٌ»[3].

قولُه: (**فأصابَهم مُوْتانٌ**)، **النِّهاية**: في الحديث: «يكونُ في الناسِ مُوْتانٌ كقُعاصِ

---

(١) في (ح): «أن تتقوا».

(٢) في (ح): «اقراض الصوم».

(٣) تأخرت هذه الفقرة في (ف) بعد قوله: «فأصابهم موتان».

فجعلوه بين الشتاءِ والربيعِ وزادوا عشرينَ يومًا كفّارةً لتحويلِه عن وقته. وقيل الأيامُ المعدودات: عاشوراء، وثلاثةُ أيّامٍ من كلِّ شهر، كُتِبَ علىٰ رسولِ اللّٰـهِ ﷺ صيامُها حينَ هاجرَ ثم نُسِخت بشهرِ رمضانَ. وقيلَ: كُتبَ عليكم كما كُتِبَ علَيهم أن يتَّقوا المُفَطِّرَ بعدَ أن يُصلُّوا العِشاءَ وبعدَ أن يَناموا، ثمّ نُسِخَ ذلكَ بقولِه: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ﴾ الآية [البقرة: ١٨٧]. ومعنىٰ ﴿مَّعْدُودَٰتٍ﴾: مؤقّتاتٍ بعَدَدٍ معلوم، أوْ قلائل، كقولِه: ﴿دَرَٰهِمَ مَعْدُودَةٍ﴾ [يوسف: ٢٠]،..

الغَنَم»(١). المُوْتان بوَزْنِ البُطْلان: الموتُ الكثيرُ الوقوع، والمَوَتانُ، بفَتْح الواوِ: ضدُّ الحيَوان، وفي الحديث: «مَوَتانُ الأرض لله ولرسُولِه»(٢) يعني: مَواتُها الذي ليسَ مِلكاً لأحد.

الأساس: قد وقَعَ في الناسِ مُوْتانٌ ومَوْتانٌ بالفَتح والضَّمِّ معَ سكونِ الواو، ومنَ المَجاز: اشترِ المَوَتان ولا تشترِ الحيَوان.

الراغب: قيل: كان قد أوجَبَ الصَّومَ على مَن كان قبلَنا رمضانَ(٣)، فغَيَّروا فزادوا ونَقَصوا، وهذا قولُ عُهدتُه على قائلِه.

---

(١) أخرجه البخاري (٣١٧٦) من حديثِ عوف بن مالك رضي الله عنه.
وفي «المسند» (٢١٩٩٢) عن معاذ بن جبل، وأخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٠/ ٣٦٨)، وابن أبي شيبة في «المصنَّف» (١٥: ١٠٤-١٠٥) وهو حديثٌ صحيح لغيره، فإنّ في إسناده النهاس بن قَهْمٍ، ضعيفُ الحديث كما في «تقريب التهذيب» للحافظ ابن حجر (٧١٩٧).
قلتُ: القُعاصُ بالضمِّ: داءٌ يأخذُ الغَنَمَ لا يُلْبِثُها أن تموت. انظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير (٤: ٧٨).

(٢) أخرجه أبو عُبَيْد في «الأموال» ص٣٤٧، ويحيى بن آدم في «الخراج» (٢٧٠) ص٩٤، وابن زنجوَيْه في «الأموال» (٢: ٦١١) بلفظ: «عاديّ الأرضِ لله ورسوله، ثم لكم من بَعْدُ، فمن أحيا شيئاً من مَوَتانِ الأرضَ فله رَقَبَتُها» أي: نَفْسُها.

(٣) هكذا وردت العبارة وهي عبارة قلقة، ونص كلام الراغب هو: «قد كان أوجب شهر رمضان على من كان قبلنا...». «تفسير الراغب» (١: ٣٨٧).

وأصلُه أنّ المالَ القليلَ يُقدَّرُ بالعددِ **ويُتحكَّرُ فيه**، والكثيرَ **يُهال هَيْلًا**، ويُحثىٰ حَثْيًا. **وانتصابُ** ﴿ أَيَّامًا ﴾ **بالصيام**؛ كقولك: نويتُ الخروجَ يومَ الجمعة. ﴿أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ﴾: أوْ راكبَ سفر. ﴿فَعِدَّةٌ﴾: **فعليه عِدّة** ....

قولُه: (**ويُتحكَّرُ فيه**). **النِّهاية**: أصلُ الحَكْر: الجَمْعُ والإمساك، والحَكَرُ، بالتحريك: الماءُ القليلُ المُجتمِع، وكذلك: القليلُ منَ الطَّعام واللَّبَن، فهُو فَعَلٌ بمعنىٰ مَفْعول، أي: مجموع.

قولُه: (**يُهالُ هَيْلاً**). **الجَوهري**: هِلتُ الدَّقيقَ في الجِراب، أي: صَبَبْتَه مِن غيرِ كَيْل.

قولُه: (**وانـتصابُ** ﴿ أَيَّامًا ﴾ **بالصِّـيام**). قال الزجّاج: الأجـوَدُ أن يكونَ العاملُ في ﴿ أَيَّامًا ﴾: الصِّيام، كأنّ المعنىٰ: كُتِبَ عليكُم أن تَصُوموا أياماً معدوداتٍ[1]. وقال القاضي: نَصْبُها ليس بالصِّيام لوقوع الفَصْل بينَهما، بل بإضمارِ «صُوموا»[2]. قال صاحبُ «الكَشْف»: ﴿كَمَا كُتِبَ ﴾: صفةُ مصدرٍ محذوفٍ، والتقديرُ: كُتِبَ عليكُمُ الصِّيامُ كتابةً مثلَ ما كُتِب[3]. قال أبو البقاء: إنّما لم يَجُزْ لأنه مصدرٌ، وقد فَرَّقَ بينَه وبيْنَ أيام بقولِه: ﴿كَمَا كُتِبَ ﴾، وما يَعمَلُ فيه المصدرُ: كالصِّلة، ولا يُفرَّقُ بينَ الصِّلة والموصُولِ بأجنَبيّ[4]، وقال صاحبُ «اللُّباب»: ويَجوزُ أن يَنـتصبَ بالصِّيام إذا جُعِلَتْ ﴿ كَمَا ﴾ حالاً، فإنْ جُعِـلَتْ مصدَراً فلا. قال السَّجاوَنْديُّ: لأنّ ﴿ كَمَا ﴾ أجنبيٌّ عن العامِلِ والمعمول، إلّا أن يُجعَلَ حالاً للصِّيام.

قولُه: (﴿فَعِدَّةٌ﴾ **أي**[5]: **فعليه عِدَّةٌ**)، أبو البقاء: «فعِدّة»: مبتدأٌ، والخَبَرُ محذوف، أي: فعليه صَومُ عِدَّةٍ مِن أيام أُخَرَ[6]، وعِدّةٌ: بمعنىٰ المَعْدود.

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٢٥٢).

(٢) «أنوار التنزيل» (١: ٤٦٢).

(٣) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٣٦).

(٤) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ١٤٩).

(٥) كذا في الأصول الخطية وفي نصّ «الكشاف» من (ط)، لكن لفظة «أي» ليست في الأصل الخطي منه ولا المطبوع.

(٦) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ١٥٠).

وقُرِئَ بالنصبِ بمعنىٰ: فليصُمْ عِدّةً، وهذا علىٰ سبيلِ الرُّخصة. وقيل: مكتوبٌ عليهما أن يُفطِرا ويَصُوما عِدّةً ﴿مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ واختُلِفَ في المرضِ المبيحِ للإفطار؛ فمِن قائل: كلُّ مرض؛ لأنَّ اللهَ تعالىٰ لم يخصَّ مرضًا دونَ مرض، كما لم يخصَّ سفرًا دون سَفَر، فكما أنّ لكلِّ مسافرٍ أن يُفطِرَ، فكذلك كلُّ مريض. وعن ابنِ سِيرين: أنه دُخِلَ عليه في رمضانَ وهو يأكلُ، فاعتلَّ بوجعِ إصْبَعه، وسُئِلَ مالكٌ عن الرّجلِ يصيبه الرَّمَدُ الشديدُ أو الصّداعُ المضرُّ وليسَ به مرضٌ يُضجِعُه، فقال: إنه في سَعةٍ من الإفطار؛ وقائلٌ: هو المرضُ الذي يَعسُرُ معَه الصومُ ويَزيدُ فيه؛ لقوله تعالىٰ: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]. وعن الشافعيِّ: لا يُفطرُ حتىٰ يَجهدَه الجَهْدَ غيرَ المُحتمَل. واختُلِفَ أيضًا في القضاء؛ فعامّةُ العلماءِ علىٰ التخيير. وعن أبي عُبيدةَ بنِ الجرّاحِ رضيَ اللهُ عنه: إنّ اللهَ لم يُرخِّصْ لكم في فطْرِه وهو يريدُ أن يَشُقَّ عليكم في قَضائه؛ إنْ شئتَ فواتِرْ وإن شئتَ ففرِّق. وعن عليٍّ وابنِ عمرَ والشَّعبيِّ وغيرِهم: أنه يُقضىٰ كما فاتَ مُتتابعًا ....

قولُه: (فواتِرْ)، المُواترَةُ: المتابَعة. اللحياني: لا تكونُ مُواتَرةٌ إلا إذا وقَعَتْ بينهَا فترةٌ، وإلا فهِي مُدارَكة(١).

النِّهاية: ومِنهُ حديثُ أبي هُريرةَ: «لا بأْسَ أن يُواتِرَ قضاءَ رمضان»، أي: يُفرِّقَه فيصومَ يوماً ويُفطِرَ يوماً، ولا يَلزَمُه التتابُعُ فيه فيَقضِيه وِتْراً، وعن مالك: أنّ أبا هريرةَ، وابنَ عبّاسٍ اختَلَفا في قضاءِ رمضان، فقال أحدُهما: يُفرِّقُ، وقال الآخَرُ: يُتابع. وفي «الصّحاح»: مُواتَرةُ الصَّوم: أن تَصُومَ يوماً وتفطِرَ يوماً أو يومَيـنِ، وتأتي به وِتْراً وِتْراً، ولا يراد به المواصلة لأنّ أصلَهَ من الوِتْر. فعلىٰ هذا يكون المراد بقوله: «واتِرْ» أي: صُمْ يوماً وأفطِر يوماً أو يومين، وبقولِه: «ففرِّقْ» أن يكونَ المُتخلِّلُ بيْنَ الصَّوْمَيْنِ أكثرَ مِن يومَيْن، والأقربُ أنّ معنىٰ «واتِرْ»: صُمْ يوماً وأفطِرْ يوماً، ومعنى «ففرِّقْ»: أن تَصُومَ في أيام شَتّىٰ كيف تشاء.

---

(١) نقله ابن فارس في «مجمل اللغة» (٢: ٩١٥).

وفي قراءةِ أبيٍّ: (فعدّةٌ من أيامٍ أُخَرَ مُتتابعات). فإن قلتَ: فكيفَ قيلَ: ﴿فَعِدَّةٌ﴾ على التنكيرِ ولم يُقَل: فعدّتُها، أيّ: فعدّة الأيامِ المعدودات؟ قلتُ: لـمّا قيل: ﴿فَعِدَّةٌ﴾، والعدّةُ بمعنىٰ المعدودِ فأُمِرَ بأن يصومَ أيامًا معدودةً مكانَها؛ عُلِمَ أنه لا يُؤْثَر عددٌ علىٰ عددِها؛ فأغنىٰ ذلكَ عن التعريفِ بالإضافة. ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ﴾: وعلىٰ المطيقينَ للصِّيامِ الذينَ لا عُذْرَ بهم إنْ أفطروا ﴿فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾؛ نصفُ صاعٍ من بُـرٍّ أوْ صاعٌ مِن غيـرِه عندَ أهلِ العراق، وعندَ أهلِ الـحجازِ مُـدٌّ، وكانَ ذلكَ في بَـدْءِ الإسلام فُرِضَ عليهم الصومُ ولم يتعوَّدوه؛ فاشتَدَّ عليهم؛ فرُخِّصَ لهم في الإفطارِ والفِدْية. وقرأَ ابنُ عبّاس: (يُطَوَّقونه) تفعيلٌ من الطَّوق؛ إمّا بمعنىٰ الطاقة، أو القِلادة، أي يُكلَّفونه أو يُـقلَّدونه، ويقالُ لهم: صوموا. وعنه: (يَـتَطوَّقونه) بمعنىٰ يتكلَّفونه، أو يتـقلَّدونه؛ و(يُطَّـوَّقونه) بإدغام التـاءِ في الطاء، و(يُطَـيَّقونه). و(يَطَّـيَّقونه) بمعنىٰ: يَتَطَـيَّقونه، وأصلُهما: يُطَيْوَقونه ويَتَطَيْوَقونه، علىٰ أنهما من فَيْعَل وتَفَعْيَل من الطَّوق، فأُدغمتِ الياءُ في الواوِ بعدَ قَلْبِها ياءً، كقولهم: تَديَّر المكانَ، وما بها ديَّار.........................

قولُه: (قيل: ﴿فَعِدَّةٌ﴾، على التنكير، ولم يُقَل: فعِدّتُها)، يريدُ أنّ مقتَضى الظاهِرِ أن يُقالَ: فعِدّتُها؛ لأنّ قولَه: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا﴾ مرتَّبٌ علىٰ فَرضيّةِ صَوْمِ الأيامِ المعدودات، أي: وجَبَ عليكُم صَومُ الأيام المعدودات، فمَن كان غيرَ معذورٍ فلْيَصُمْها كاملاتٍ، ومَن كان معذوراً فأفطَرَ فلْيَصُمْ عِدَّتَها فلِمَ نكَّرها؟ وأجاب: أنّ مجيئَها في أثرِ ذلك الحُكم وأنّ العِدَّةَ بمعنىٰ المعدُود لا يُلبِّسُ أنّ المُرادَ: فعِدّةُ الأيامِ المعدودات، فاستغنَىٰ ذلك عن تعريفِ الإضافة، أي: تعيينِها بالإضافة، والفاءُ في «فأُمِرَ بأنْ يَصُومَ»، مِثلُها في قولِه تعالىٰ: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ﴾ [النحل: ٩٨]، والضَّميرُ في «مكانها وعدَدها»: للمعدودات.

قولُه: (و«يَطَّـيَّقُونَه» بمعنىٰ: يَتَطَـيَّقُونَه)، فيه لَفٌّ، وقولُه: «يُطَيْوَقُونَهُ ويَتَطَيْوَقُونَهُ» نَشْرُه، قال ابنُ جِنّي: عَيْنُ الطاقة واوٌ لقولِهم: لا طاقةَ لي به ولا طَوْقَ لي، وعليه قراءةُ يُطوَّقُونَه، وهُو يُفعَّلونَه منه، كقولِك: يُـجَشَّمونَه ويُكلَّفُونَه، وقال: يَطَّوَّقونَه: يَتَفعَّلُونَه، منَ الطَّوْق، كقولِك:

وفيه وَجْهان: أحدُهما: نحوُ معنىٰ «يُطِيْقونه». والثاني: يُكلَّفونه، أوْ يَتَكَلَّفونه علىٰ جُهدٍ منهم وعُسْر؛ وهُمُ الشيوخُ والعجائز، **وحُكْمُ هؤلاءِ الإفطارُ والفِدْية**، وهو علىٰ هذا الوجهِ ثابتٌ غيرُ منسوخ. **ويجوزُ أن يكونَ هذا معنىٰ ﴿يُطِيقُونَهُۥ﴾** أي: يصومونَه جَهْدَهم وطاقتَهم ومَبْلَغَ وُسعِهم. ﴿فَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا﴾ فزادَ ....

يَتكلَّفُونَه ويَتجشَّمُونَه، وأصلُه: يتَطوَّقونَه، وأُبدِلتِ التاءُ طاءً، فأُدغِمَت في الطاءِ بعدَها، نحوَ: اطَّيَّرَ يَطَّيَّرُ، أي: يَتَطَيَّرُ[1].

قولُه: (**وفيه وَجْهان**)، أي: فيما قَرَأَ ابنُ عبّاس، فإنّ جميعَ ما ذكَرَ بعدَه مَرْويٌّ عنه، وحاصلُ المعنىٰ يَرجِعُ إلىٰ يُكلَّفونَه أو يُقَلَّدونَه، وهُو يَحتمِلُ وجهَيْن، **أحدُهما**: أنّ مَن أُمِرَ بالصَّوم ـ ولا خَفاءَ في كونِه شاقّاً علىٰ النَّفس ـ كأنه كُلِّفَ عليه وأُلزِمَ في عُنُقِه ذلك، وإليه الإشارةُ بقولِه: «يقالُ لهُم: صُوموا».

وثانيهما: أنّ المُكلَّفَ إذا داوَمَ عليه وتَمَرَّنَ وصارَ دَأْبُهُ الصِّيام، لم يكنْ شاقّاً عليه، لكنْ إذا مَرِضَ أو هَرِمَ فربّما شَقَّ عليه، وإلىٰ الأوَّلِ الإشارةُ بقولِه: «**يُطِيقُونَه**»، وإلىٰ الثاني «**علىٰ جُهدٍ منهُم وعُسْر**».

قولُه: (**وحُكمُ هؤلاءِ الإفطارُ والفِدْية**). قال صاحبُ «الرَّوضة»: الشيخُ الهَرِمُ الذي لا يُطيقُ الصَّومَ أو تَلحَقُه مشَقَّةٌ شديدةٌ، لا صومَ عليه، وفي وجوبِ الفِدْية عليه قولانِ أظهَرُهما: الوجوبُ، ويَجري الوجهانِ في المريضِ الذي لا يُرجَى بُرْؤُه[2].

قولُه: (**ويَجوزُ أن يكونَ هذا معنىٰ ﴿يُطِيقُونَهُۥ﴾**) أي: القراءةُ المشهورةُ يَجوزُ أن تُحمَلَ علىٰ هذا المعنىٰ، فلا تكونُ الآيةُ منسُوخةً.

---

(١) «المُحتسَب» (١: ١٨٨) بتصرف.

(٢) «روضة الطالبين» للنووي (٢: ٣٨٢).

علىٰ مقدارِ الفديةِ ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُۥ﴾، فالتطوعُ أَخْيَرُ له، أو الخير. وقُرِئَ: (فمن يَطَّوَّع) بمعنى: يتطوع. ﴿وَأَن تَصُومُواْ﴾ أيّها المطيقونَ أو المطوَّقونَ وحملتُم علىٰ أنفسِكم وجَهدتُم طاقتَكم ﴿خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ من الفديةِ وتطوُّعِ الخير. ويجوزُ أن ينتظمَ في الخطابِ المريضُ والمسافرُ أيضًا. وفي قراءةِ أُبيّ: (والصيامُ خيرٌ لكم).

[﴿شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَٰتٍ مِّنَ ٱلْهُدَىٰ وَٱلْفُرْقَانِ ۚ فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ۖ وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ۗ يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُواْ ٱلْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُواْ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ ١٨٥]

قولُه: (أوِ الخَيْر) أي: الضَّميرُ المرفوع، وهُو «هُو» للتطوُّع أوِ للخَيْر، وعلىٰ التقديرَيْنِ الشَّرطُ مُكرَّرٌ في الجزاء، وفائدتُه تعظيمُ الخبَر، كقولِهم: مَنْ أدركَ مرعىٰ الصَّمّان[1] فقد أدركَ.

قولُه: (أيُّها المُطِيقُونَ) على القراءةِ المشهورة، أو: المُطَيَّقونَ علىٰ قراءةِ ابن عبَّاس، والمشهورةُ علىٰ تأويلِ النَّسْخ.

قولُه: (وجَهدْتُم طاقتَكم) نُصِبَ علىٰ أنه مفعولٌ مُطلَق، الجوهري: قال الفَرَّاءُ: الجُهْدُ، بالضَّمِّ: الطاقة، وبالفتحِ، مِن قولِك: اجْهَدْ جهدَكَ في هذا الأمرِ، أي ابلُغْ غايتَك، والجَهْدُ: المشَقَّة.

قولُه: (ويجوزُ أن ينتَظِمَ في الخِطابِ المريضُ والمُسافر)، وذلك أنه تعالىٰ لـمّا حَكَم علىٰ المريضِ والمُسافِرِ بالترخُّصِ بقولِه: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ وعلى المُطيقينَ والمُطَوَّقينَ بقولِه: ﴿فَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُۥ﴾ عَمَّ الخطاب، فقال: ﴿وَأَن تَصُومُواْ﴾ أيُّها المُرخصُونَ ﴿خَيْرٌ لَّكُمْ﴾، لِيندَرجَ تحتَه المُطِيقونَ أوِ المُطَـوَّقونَ والمريضُ والمُسافر، فعلىٰ هذا معناه: خيرٌ لكُم منَ الفِدْية وتطوُّعِ الخَيْر، أي: الزِّيادةِ علىٰ مقدارِ الفِدية أو منهُما ومنَ التأخيرِ للقضاء.

---

(١) سبق التعريفُ به وأنه من جبال العربِ المشهورة. انظر: «معجم البلدان» (٣: ٤٨١).

الـرَّمضان: مصدرُ رَمِضَ؛ إذا احترقَ مِن الرَّمْضاء، فأُضيفَ إليه الشهرُ وجُعِلَ عَلَـمًا ومُنع الصَّرْفَ للتعريفِ والألِفِ والنُّون، **كما قيل: «ابنُ دأْيَة» للغُراب**، بإضافة الابن إلىٰ دأْيةِ البعير؛ لكثرةِ وقوعِه عليها إذا دَبِرت. فإن قلتَ: لمَ سُمِّي شهرَ رمضان؟ قلتُ: الصومُ فيه عبادةٌ قديمة، فكأنهم سمَّوه بذلك **لارتماضِهم** فيه من حَرِّ الجُوع ومقاساةِ شدَّته، كما سمَّوه **ناتِقًا**؛ لأنه كانَ يَنْتِقهم، أي: يُزعِجُهم إضجارًا بشدّته عليهم. وقيلَ: لـمّا نَقَلوا أسماءَ الشُّهور عن اللُّغةِ القديمة سمَّوها بالأزمنةِ التي وقعتْ فيها، **فوافقَ هذا الشهرُ أيامَ رَمَضِ الحَرِّ**. فإنْ قلتَ: فإذا كانت التسميةُ واقعةً معَ المُضافِ والمضافِ إليه جميعًا فما وجهُ ما جاءَ في الأحاديثِ مِن نحْوِ قولِه ﷺ:..................

قولُه: (**كما قيل «ابنُ دَأْيَةَ» للغُراب**) أي: رمضانُ: مصدَرُ رَمِضَ، منَ الرَّمضاءِ، أُضيفَ إليه الشَّهرُ، وجُعِلَ المركَّبُ عَلَماً للشَّهر المعلوم، ومُنِعَ منَ الصَّرفِ للعَلَميّة والألفِ والنون، كما أنّ دَأْيَةَ في ابنِ دَأْيَةَ أُخِذَ منَ دأْيةِ البعير، وهُو موضعُ القَتْبِ[1]، وأُضيفَ إليه الابنُ وجُعِلَ عَلَماً للغُراب، ومُنِعَ منَ الصَّرْفِ للعَلَميّةِ والتأنيث. والتسميةُ وإن وَقَعَتْ معَ المضاف لكنْ قد تُحذَفُ لعدَمِ الإلباس.

قولُه: (**لارتماضِهم**)، **الجوهري**: الرَّمَضُ: شِدّةُ وَقْع الشمس على الرَّمْل وغيرِه، وأَرْمَضَتْني الرَّمضاءُ، أي: أحرَقَتْني.

قولُه: (**ناتقاً**)، **الجوهري**: النَّتْقُ: الزَّعزعةُ والنَّقْض.

قولُه: (**فوافقَ هذا الشهرُ أيامَ رَمَضِ الحَرِّ**)، قال القاضي: وإنّما سَمَّوه بذلك إمّا لوقوعِه أيامَ رَمَضِ الحَرِّ حينَ ما نَقَلوا أسماءَ الشُّهورِ عنِ اللُّغةِ القديمة، أو لارتماضِهم فيه مِن حَرِّ الجُوع والعَطَش، أو لارتماضِ الذنوبِ فيه[2]. قال السَّجاوَنْديُّ: سُمِّي المحرَّمُ لتحريمِ القتالِ فيه،

---

(١) وهو رَحْلٌ صغيرٌ يوضَعُ على ظهرِ البعير يكون على قَدْرِ السنام حَسْبُ.

(٢) «أنوار التنزيل» (١: ٤٦٤).

«مَن صامَ رمضانَ إيمانًا واحتسابًا»، «مَن أَدركَ رمضانَ فلم يُغفَرْ له»؟ قلتُ: هوَ مِن بابِ الحَذْفِ لأَمْنِ الإلباس، كما قال:......................................

ورَجَبٌ لترجيبِ العرَب إيّاه أي: تعظيمِه، أو لقَطْع القتالِ فيه، والأرجَبُ: الأقطَعُ، وذو القَعْدة: للقُعودِ عنِ الحَرْب، وصَفَرٌ: لخُلوِّ مكةَ عن أهلِها إلىٰ الحروب، وذو الحِجّة: للحِجّة، والرَّبيعانِ: لارتباعِ الناسِ فيهما، أي: إقامتِهم[1]، وجُمادانِ: لجُمودِ الماء، وشَعْبانُ: لتشعُّبِ القبائل، ورمضانُ: لرَمَضِ الفِصَال، وشَوّالٌ لشَوْلِ[2] أذنابِ اللِّقاح. ذكَرَ نحوَه المَرْزوقيُّ في كتابِ «الأزمِنة والأمكِنة»[3] وأبسَطَ منهُ، وقال أيضاً: معنىٰ الشَّهرِ: أنّ الناسَ يَنظُرونَ إلىٰ الهلالِ فيُشهِرونَه.

قولُه: (مَن صَام رمضانَ)، والحديثُ مِن رِوايةِ البخاريِّ ومسلم، عن أبي هُريرَةَ: «مَن صامَ رمضانَ إيماناً واحتِساباً غُفِرَ لهُ ما تقدَّمَ مِن ذنْبِه»[4].

النِّهاية: احتساباً، أي: طَلَباً لوَجْهِ الله تعالىٰ وثوابِه، والاحتسابُ منَ الحَسْب، كالاعتدادِ منَ العَدِّ[5]، وإنّما قيل لمَن يَنْوي بعمَلِه وَجْهَ الله: احتَسَبه؛ لأنَّ له حينَئذٍ أن يعتَدَّ عمَلَه.

قولُه: (مَن أدرَكَ رمضانَ فلم يُغفَرْ لهُ). روي في «المصابيح»[6]: «رَغِمَ أَنْفُ رجُل ذُكِرْتُ عندَه فلم يُصَلِّ عليَّ، ورَغِمَ أَنْفُ رجُلٍ دخَلَ عليه رمضانُ ثُمّ انسَلَخَ قبْلَ أن يُغفَرَ له، ورَغِمَ أَنْفُ رجُل أدرَكَ عندَه أبَواهُ الكِبَرَ أو أحَدُهما فلم يُدخِلاه الجَنَّةَ»[7].

---

(١) قوله: «أي: إقامتهم» ساقط من (ط).

(٢) وهو الارتفاع.

(٣) «الأزمنة والأمكنة» (١: ١١٧).

(٤) أخرجه البخاري (٣٨)، ومسلم (٧٥٩) (٧٦٠) (١٧٥).

(٥) في (ف): «من العدد».

(٦) يعني «مصابيح السنّة» للإمام البغوي الذي انتخب فيه ما صَحَّ وحَسُنَ من الأحاديث على شَرحه رحمه الله، وقد اختصره التبريزي في كتابه «مشكاة المصابيح»، ونهَض بأعباءِ شرحه الإمام الطيبي كما سبق بيانُه في المقدّمة.

(٧) ذكره البغوي في «مصابيح السنّة» (١: ٣٥٢)، والحديثُ أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٧٤٥١)، والترمذي (٣٥٤٥)، وابن خزيمة (١٨٨٨) وغيرهم، وصحّحه ابن حبان (٩٠٧).

بما أَعْيا النِّطاسيَّ حِذْيَما

أراد: ابنَ حِذْيَم. وارتفاعُه علىٰ أنه مبتدأٌ خبَرُه: ﴿ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ﴾ أوْ علىٰ أنه بَدَلٌ من ﴿ٱلصِّيَامُ﴾ في قولِه: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ﴾ [البقرة: ١٨٣] أوْ علىٰ أنه خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ. وقُرِئَ بالنصبِ علىٰ: صُوموا شهرَ رمضان، أوْ علىٰ الإبدال من ﴿أَيَّامًا مَّعْدُودَٰتٍ﴾، أوْ علىٰ أنه مفعولُ ﴿وَأَن تَصُومُواْ﴾ [البقرة: ١٨٤]. ومعنىٰ ﴿أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ﴾: ابتُدِئَ فيه إنزالُه، وكانَ ذلكَ في ليلةِ القَدْر ....

قولُه: (بما أعْيَا النِّطَاسِيَّ حِذْيَما)، أوّلُه:

فهل لكمُ فيما إليّ فإنّني طبيـــبٌ[1] ....

ويُروىٰ خَبيرٌ، قال صدرُ الأفاضل[2]: الواقعُ في نُسخة «المفصَّل»: «كما أعْيَا»، والصَّوابُ: بما، بدليلِ أوّلِ البيت، وفي أمثالِهم: «أطَبُّ منَ ابنِ حِذْيَمَ»، أي: فهل لكُم رغبةٌ فيما نُسِبَ إليَّ، كذا رَواه المَيْدانيُّ في «مجمَع الأمثال»[3]. حِذْيَمٌ: بكسرِ الحاءِ المهمَلة وسكونِ الذالِ المعجَمة وفَتح الياء، التنَطُّسُ: دِقّةُ النَّظَر في الأمور، يقالُ منه: رجُلٌ نَطْسٌ ونَطَسٌ، ومنهُ قيل للطبيبِ نَطِيس ونِطَاسيّ.

قولُه: (علىٰ أنه مفعولُ ﴿وَأَن تَصُومُواْ﴾)، قال رشيدُ الدِّينِ الوَطْواط[4]: وفي جَعْلِ شهرِ رمضانَ مفعولَ ﴿وَأَن تَصُومُواْ﴾ نَظَرٌ؛ لأنّ شهرَ رمضانَ حينَئذٍ علىٰ تقديرِ المضافِ إليه لـ«أنْ تَصُومُوا»، وهما بمنزلةِ المبتدأ، أي: صَومُ شهرِ رمضانَ، والخبرُ: ﴿خَيْرٌ لَّكُمْ﴾، وعلىٰ ما قدَّره

---

(١) لأوس بن حجر في «ديوانه» ص١١١.

(٢) يعني القاسم بن الحسين الخوارزمي، سبقت ترجمته.

(٣) «مجمع الأمثال» (١: ٤٤١).

(٤) محمد بن محمد بن عبد الجليل البلخي (ت ٥٧٣ هـ)، صاحب كتاب «أبكار الأفكار في الرسائل والأشعار»، و«عمدة البلغاوي» وغير ذلك. انظر: «كشف الظنون» (١: ١)، و«إيضاح المكنون» (٤: ١٢٠).

وقيلَ: أُنزل جُمْلةً إلىٰ السماءِ الدنيا ثُمَّ نُزِّلَ إلىٰ الأرضِ نُجومًا. وقيلَ: أُنزِلَ في شأنِه القرآن، وهو قولُه: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ﴾ [البقرة: ١٨٣] كما تقولُ: أُنزِلَ في عُمَرَ كذا، وفي عليٍّ كذا. وعن النبي ﷺ: «نُزِّلتْ صُحُفُ إبراهيمَ أولَ ليلةٍ مِن رمضانَ، وأُنزِلت التوراةُ لستٍّ مضَيْنَ، والإنجيلُ لثلاثَ عَشْرة، والقرآنُ لأربعٍ وعشرين مضين»..............

يكونُ الخبَرُ فاصلاً بَيْنَ أجزاء المبتدأ، وذلك غيرُ سائغ. هذا تلخيصُ كلامِه. ثُمّ قال: فعَرَضْتُ هذا البحثَ عليه(١) فأذْعَنَ لهُ، وقيل في العُذْر: إنّ الفَصْلَ جائزٌ هاهنا؛ لأنّ المفعولَ فَضْلةٌ لا جزءٌ كالفاعل، والإضافةُ هنا إلىٰ الفاعلِ لا المفعول، أي: صَوْمُكم شهرَ رمضانَ خيرٌ لكم، فيقالُ: هذا وأمثالُه لا يَليقُ بمنصِبِ التنزيل؛ لأنّ المقرَّرَ أن مفعولَ المصدَر كالصِّلة، فلا يجوزُ الفَصْلُ بالأجنبيِّ، وأقصَىٰ ما يقالُ فيه: أنّ قولَه: ﴿وَأَن تَصُومُواْ﴾ وإن كان مصدَراً في المعنىٰ، لكنّ صُورتَه صورةُ الفعل، فبالنظرِ إلىٰ الصُّورة، جازَ الفَصْلُ وإن لم يَجُزْ في المصدرِ المَحْض، وفـرَّقَ بينَهما صاحبُ «الإقليد» في بحثِ لام كيْ، وقال: إنّ امتناعَ وقوع المصدَرِ خبَراً عنِ الـجُثّةِ(٢) لعدَمِ كونِه دالاً بصيغتِه علىٰ فاعلٍ وعلىٰ زمان، والفعلُ المُصدَّرُ بأن يدُلُّ عليهما، فيجوزُ الإخبارُ به عن الجُثّة، وإن لم يَجُز بالمصدَر.

فإنْ قلتَ: فإذا جُعِلَ شهرُ رمضانَ مفعولَ ﴿وَأَن تَصُومُواْ﴾ يَلزَمُ أن لا يكونَ صَومُ شهرِ رمضانَ واجباً؛ لأنّ الواجبَ لا يُقالُ فيه: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾؟ قلتُ: بل يقال، وغايتُه: أنْ يَلزَمَ منهُ الإبهامُ بيْنَ النَّدبِ والوجوبِ، والمُبيِّنُ للوجوبِ، تفصيلُه: وهُو قولُه تعالىٰ: ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾، يؤيِّدُه قولُ الزجّاج: الأمرُ بالفَرْض فيه: ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾(٣).

---

(١) يعني الزمخشريّ.

(٢) وهو ما كان عبارة عن شخصٍ نَحْوَ زيدٍ وعمرو. يُوضِّحُه قولُ العكبريِّ في «اللباب في علل البناء والإعراب» (١: ٢٨): والمبتدأ على ضربَيْن: جُثّةٌ وحدَث، فالجُثّـةُ ما كان عبارةً عن شخصٍ نحو زيدٍ وعَمْرو، والحدَث هو المصدرُ نحو القيام والقعود.

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٢٥٣).

﴿هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَٰتٍ﴾ نصب على الحال، أي: أُنزلَ هو هدايةً للناسِ إلى الحق، وهو آياتٌ واضحاتٌ مكشوفاتٌ مما يهدي إلى الحق ويُفرِّقُ بين الحق والباطل. فإنْ قلتَ: **ما معنىٰ قوله: ﴿وَبَيِّنَٰتٍ مِّنَ ٱلْهُدَىٰ﴾ بعد قوله: ﴿هُدًى لِّلنَّاسِ﴾**؟ قلتُ: ذَكَر أوّلًا أنه هدًى، ثُمَّ ذَكَرَ أنه بيِّناتٌ مِن جُملةِ ما هدَىٰ به اللهُ وفَرَّق به بينَ الحقِّ والباطل مِن وَحْيِه وكُتبِه السماويّةِ الهاديةِ الفارقة بينَ الهُدىٰ والضَّلال. ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾: فمَن كانَ شاهِدًا، أيْ: حاضِرًا مقيمًا غيرَ مسافرٍ في الشهر؛ فلْيَصُم فيه ولا يُفْطِر. و﴿ٱلشَّهْرَ﴾ **منصوبٌ علىٰ الظَّرْف**، ....

قولُه: (**ما معنىٰ قولِه: ﴿وَبَيِّنَٰتٍ مِّنَ ٱلْهُدَىٰ﴾ بعدَ قولِه: ﴿هُدًى لِّلنَّاسِ﴾**؟). حاصلُ السؤال: أنّ النَّكِرَةَ إذا أُعيدَتْ معرفةً كان الثاني عيْنَ الأوّل، فما معنىٰ التكرير؟ وأجابَ: أنّ المعرَّفَ هنا أعَمُّ منَ المُنكَّر، إذِ اللامُ فيه للجِنسِ لا للعَهْدِ الخارِجيِّ، والدَّليلُ علىٰ كونِه جِنساً قولُه: «مِن جُملةِ ما هَدَىٰ بِهِ الله»، وأنّ معنىٰ الجِنس هُو ما قال: «مِن وَحْيِهِ وكُتُبِه السَّماويّةِ الهادِيةِ الفارِقة»؛ لأنّ شأنَ الكُتُبِ السَّماويةِ كلِّها الهِدايةُ والفُرقانُ بيْنَ الحقِّ والباطل، حكَمَ أنهُ «هُدًى»، أي: هُدًى لا يُقادَرُ قَدْرُه، ومعَ ذلك بيِّناتٌ مِن جُملةِ الهُدَىٰ، فكَرَّرَ تنويهاً بشأْنِه وتعظيماً لأمرِه، وتأكيداً لمعنىٰ الهدايةِ فيه، كما تقولُ: فلانٌ عالِمٌ نِحْريرٌ، وإنّه مِن زُمْرةِ العُلماءِ المُتبحِّرين.

قولُه: (**و﴿ٱلشَّهْرَ﴾: منصوبٌ على الظَّرْف**). قال القاضي: التقديرُ: فمَن حَضَر في الشهرِ ولم يَكُنْ[1] مسافراً فلْيَصُمْ فيه، والأصلُ: فمَن شَهِدَ فيه فلْيَصُمْ فيه، لكنْ[2] وُضِعَ [المُظْهَرُ] موضعَ المُضمَرِ [الأول] للتعظيم، ونُصِبَ علىٰ الظَّرفِ وحُذِفَ الجارُّ ونُصِبَ الضَّميرُ الثاني علىٰ الاتساع[3].

الراغب: فإنْ قيل: فَلِمَ قال: فلْيَصُمْهُ، ولم يقُلْ: فلْيَصُمْ فيه؟ قيل: قد قال بعضُ النَّحويِّينَ: اليومَ ضَربْتُه، إنما يقالُ إذا استوعَبَ اليومَ لضَرْبِه، وإذا قيل: ضَربتُ فيه فهُو أنْ يضربَ فيه في

---

(١) في (ح): «فلم يكن».

(٢) في (ح): «فليصم لكن».

(٣) «أنوار التنزيل» (١: ٤٦٥)، وما بين الحاصرتين زيادة منه.

وكذلكَ الهاءُ في ﴿فَلْيَصُمْهُ﴾، ولا يكونُ مفعولًا به، كقولِك: شهدتُ الجمعة؛ لأنَّ المقيمَ والمسافرَ كِلاهما شاهدانِ للشهر.

بعضِ أوقاتِه، فنَبَّهَ بقولِه: ﴿فَلْيَصُمْهُ﴾ علىٰ الاستيعاب[١].

وقيل: في قولِه: «ولا يكونُ مفعولاً به» نظَرٌ، والتعليلُ وهُو قولُه: «لأنّ المُقيمَ والمُسافِرَ كلاهُما شاهدانِ للشَّهر» غيرُ تامٍّ، إذْ مُرادُه أنه إنْ جُعِلَ مفعولاً به لَزِمَ التَّساوي بيْنَ المُقيم والمُسافر، وكذا إذا جُعِلَ مفعولاً فيه لَزِمَ التَّساوي بيْنَ المُقِيمينَ منَ المريضِ والحائضِ وغيرِهما منَ المعذُورِينَ وغيرِ المعذورين، والأوْلىٰ أن يُقالَ: هُو مفعولٌ به وعامٌّ فيمَن أدرَكَ الشهرَ ثمّ خُصِّصَ بقولِه: ﴿وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ﴾.

قال القاضي: قيل: فمَن شَهِدَ منكُم هلالَ الشَّهرِ فلْيَصُمْه، كقولِك: شَهِدتُ الجُمُعةَ، أي: صَلاتَها، فيكونُ مفعولاً به لا ظَرْفاً، ويكونُ قولُه: ﴿وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ مخصِّصاً لهُ؛ لأنّ المريضَ والمسافرَ ممّن شَهِدَ الشهرَ[٢].

وقال الإمامُ: قيل: إنّ الشَّهرَ لو كان مفعولاً به يَلزَمُ المسافرَ أن يَصُومَ في الشَّهر؛ لأنّ المُقيمَ والمسافرَ حاضِرانِ للشَّهر، وإذا كان ظَرْفاً لا يَلزَمُ المُسافرَ الصَّومُ لأنه ليسَ شاهداً في الشَّهر، فيكونُ على هذا مفعولُ شَهِدَ محذوفاً، أي: شَهِدَ البلدَ أو بَيْتَهُ في الشَّهرِ.

وأقولُ: مفعولُ شَهِدَ هُو الشَّهر، تقديرُه: مَن شاهَدَ الشَّهرَ، أي: أدرَكَه مع وجودِ شرائطِه وزَوالِ مَوانعِه فلْيَصُمْه، كما يقال: شَهِدتُ عَصْرَ فلان، وأدرَكْتُ زمانَ فلان، فعلىٰ الأوّل يَلزَمُ الإضمارُ، وعلىٰ الثاني التخصيص، والتخصيصُ أوْلَى منَ الإضمار، علىٰ أنهُ يَلزَمُ على الأوَّلِ التخصيصُ أيضاً؛ لأنّ الصبيَّ والمجنونَ والمريضَ والحائضَ كلُّ واحدٍ منهُم شَهِدَ البلدَ، معَ أنه لا يجبُ عليهمُ الصَّوم، ثُمَّ قال الإمام: هذا ما عندي فيه، معَ أنّ الواحِديَّ والزمخشَريَّ ذَهَبا إلى الأوّل[٣].

---

(١) «تفسير الراغب» (١: ٣٩٤).

(٢) «أنوار التنزيل» (١: ٤٦٦).

(٣) «مفاتيح الغيب» (٥: ٢٥٥)، وانظر: «الوسيط» للواحدي (١: ٢٨١).

﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ﴾ أنْ ييسِّرَ عليكم ولا يُعسِّر، وقد نَفىٰ عنكم الحَرَجَ في الدِّين، وأمَرَكم بالحنيفيّةِ السَّمْحةِ التي لا إصْرَ فيها، ومِن جُمْلةِ ذلك ما رَخَّص لكم فيه مِن إباحةِ الفِطْر في السَّفَرِ والمرض. ومِن الناسِ مَن فَرَضَ الفِطْرَ علىٰ المريضِ والمسافِر حتىٰ زَعَمَ أنّ مَن صام منهما فعليهِ الإعادة وقُرئ: (اليُسُرَ) و(العُسُرَ) بضمّتَيْن.........

وقلتُ علىٰ ما ذهَبَ إليه المصنِّفُ: الفاءُ في ﴿فَمَن شَهِدَ﴾ جاءت مُفصِّلةً لِما أجْمِلَ في قولِه: ﴿شَهۡرُ رَمَضَانَ﴾ من وجوبِ التعظيم، وذلك أنّ إجراءَ الصِّفةِ عليه أوجَبَ تعظيمَهُ علىٰ مَن أدرَكَه، ومُدرِكُهُ إمّا حاضِرٌ أو مُسافر، فمَن كان حاضراً فيه فحُكمُه كذا، ومَن كان مُسافراً فيه فكذا، ولا يَحْسُنُ أن يُقال: مَنْ أدرَكَ الشَّهرَ فلْيَصُمْ، ومَن كان مريضاً أو علىٰ سَفَرٍ فلْيَقْضِ؛ لأنّ المُقيمَ والمسافرَ شاهدانِ للشَّهر، وعطفُ الشَّرطِ علىٰ الشَّرطِ ـ علىٰ سبيلِ التفصيل ـ يقتضي المُغايَرةَ، ويؤيِّدُه قولُ الزجَّاج: مَن كان شاهداً غيرَ مُسافرٍ ولا مريضٍ فلْيَصُمْ، ومَن كان مسافراً أو مريضاً فقد جُعِلَ لهُ أن يَصُومَ عدّةَ أيام السَّفَر والمَرَضِ مِن أيامٍ أُخَرَ[١].

وقلتُ: إنّما قَرَنَ المريضَ بالمسافِرِ دونَ سائرِ المعذُورينَ ليُؤْذِنَ أنّ المسافرَ لـمّا كان يَتضرَّرُ بالصَّوم تَضـرُّرَ المَرْضىٰ أدخلَه في حُكمِه مبالغةً في التيسيرِ عليه كما في قولِه تعالىٰ: ﴿مَأۡوَىٰهُمۡ جَهَنَّمُۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ۞ إِلَّا ٱلۡمُسۡتَضۡعَفِينَ مِنَ ٱلرِّجَالِ وَٱلنِّسَآءِ وَٱلۡوِلۡدَٰنِ﴾ [النساء: ٩٧-٩٨].

قال المصنِّفُ: أخْرَجَ الوِلدانَ منَ الوعيدِ وإن لم يكونوا داخِلينَ فيه، لبيانِ أنّ الرِّجالَ والنِّساءَ في انتفاءِ الذنبِ عنهُم كالوِلْدان[٢]، والأظهَرُ اختيارُ الإمام، فإنّ التركيبَ مِن بابِ ترتُّبِ الحُكم علىٰ الوَصْفِ المُناسب؛ لأنّ الشَّهرَ في قولِه: ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهۡرَ﴾ هُو الشَّهرُ الموصُوفُ الذي أُنزِلَ فيه القرآنُ الذي هُو ببيِّناتٌ منَ الهدىٰ؛ لأنّ المعرَّفَ إذا أُعيدَ كان الثاني عيْنَ الأوّل، أي: الزمانُ الذي شَرُفَ بهذا التعظيم، وحَقيقٌ علىٰ مَن أدرَكَه أن يتقرَّبَ إلينا فيه

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٢٥٤).

(٢) انظر: (٥: ١٣٤).

الفعلُ المعلَّل محذوفٌ مدلولٌ عليه بما سَبَقَ تقديُره. ﴿وَلِتُكْمِلُواْ ٱلْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُواْ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ شَرَعَ ذلك، يعني: جُملَةَ ما ذَكَر مِن أمْرِ الشاهِدِ بصومِ الشهر، وأمْرِ المرخَّصِ له بمُراعاةِ عِدَّةِ ما أَفْطَرَ فيه، ومِن الترخيصِ في إباحةِ الفِطْرِ؛ فقوله: ﴿وَلِتُكْمِلُواْ﴾ علّةُ الأَمْر بمراعاةِ العِدّة، ﴿وَلِتُكَبِّرُواْ﴾ عِلّةُ ما عَلَّم مِن كيفيّـةِ القضاءِ والخروجِ عن عُهدةِ الفِطْر، ﴿وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ علّةُ الترخيصِ والتيسير، **وهذا نوعٌ مِن اللَّفِّ لطيفُ المَسْلَكِ لا يكادُ يَهْتدي**..............

بالصِّيام، ثُمّ خَصَّ منَ العامِّ المعذُورِينَ، واختَصَّ منهُم بالذِّكْر المسافرَ والمريضَ لغَلَبةِ السَّفر والمَرَضِ علىٰ سائرِ الأعذار.

وقال الواحِديُّ: إنّما أعاد تخييرَ المريضِ والمسافرِ وترخيصَهما في الإفطارِ؛ لأنّ اللهَ تعالىٰ ذَكَرَ في الآيةِ الأُولىٰ تخييرَ المُقيمِ الصَّحيحِ والمسافرِ والمريض، فلوِ اقتصَرَ علىٰ هذا احتمَلَ أن يعودَ النَّسْخُ إلىٰ تخييرِ الجميع، فأعادَ بعدَ النَّسخ ترخيصَ المسافِرِ والمريضِ ليُعلَمَ أنه باقٍ على ما كان(١).

وقال أبو البقاء: إنّ قولَه: ﴿فَمَن شَهِدَ﴾: خبرُ ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾، وإنّما دخلَتِ الفاءُ لأنّ الشَّهرَ موصُوفٌ بالذي، ومِثلُه قولُه تعالىٰ: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ﴾ [الجمعة: ١٨] وقد وُضِعَ في الجَزاءِ موضعَ العائدِ الظاهِر تفخيماً، أي: ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ﴾(٢).

قولُه: (**وهذا نوعٌ منَ اللَّفّ**) وتقريرُه: أنّ الفعلَ المُعلَّلَ المُقدَّر، وهُو قولُه: «شَرَعَ لكُم» معَ العِلَلِ الثلاثِ، معطوفٌ علىٰ الجُملةِ السابقةِ بالواوِ علىٰ طريقةِ النَّشْر، وفيه اسمُ الإشارة، ولابدَّ لهُ منَ المُشارِ إليه بحَسَبِ كلِّ واحدٍ منَ العِلَل المذكورة، **أوّلُها**: ﴿وَلِتُكْمِلُواْ ٱلْعِدَّةَ﴾، وهِي عِلّةٌ للأمرِ بمُراعاةِ العِدّة، والمشارُ إليه قولُه: ﴿فَعِدَّةٌ﴾، أي: فعليه صَوْمُ عِدّةِ أيام العُذْرِ

---

(١) «الوسيط» للواحدي (١: ٢٨١).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ١٥٢).

إلىٰ تبيُّنِه إلا النِّقَابُ المُحدَّث مِن عُلماءِ البيان. وإنما عُدِّي فعلُ التَّكبير..............

مِن غيرِ نُقْصان، وثانيها: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا۟ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ﴾ عِلَّةٌ لقوله وهُو «علة ما عَلَّم مِن كيفيّةِ القضاءِ» وهَدَى إليه، والمشارُ إليهِ مفهومُ قولِه: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ أي: اقْضُوا الصِّيامَ في غيرِ رمضانَ كيفَ شِئتُم مُتَواتِرةً(١) أو تفريقاً، وثالثُها: ﴿وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ وهِو علَّةُ الترخيصِ والتيسيرِ، والمشارُ إليه: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾.

وقلتُ: لو جَعَلَ ﴿وَلِتُكَبِّرُوا۟ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ﴾ علّةً لقولِه: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾ إلى قولِه: ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ كان أحسَنَ؛ لأنه سَبَقَ أنّ شَرْعيّةَ الصَّوم مُعَلَّلَةً بنزولِ القرآنِ المُشتمِلِ على هُدىً لا يُكْتَنَهُ كُنْهُه في هذا الشَّهر، والهدايةُ إلىٰ مِثلِ هذا التقرُّبِ الذي ليسَ فوقَه، يوجبُ تعظيمَ الهادي وأن نُكبِّرَ اسمَه المبارك ونُسبِّحَ ونُقدِّس، وكان أسلَمَ للنَّظْم مِن ركوبِ المتعسِّف، وهُو جَعْلُه قولَه تعالىٰ: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ معلَّلاً باعتبارَيْن: لتُكمِلوا تارةً، ولتُكبِّروا أُخرىٰ، وفي تقديرِه أولاً حَمْلُه ما ذُكِرَ مِن أمرِ الشاهِد شاهدُ صِدقٍ لهذا المعنىٰ، وأمّا لُطفُ مَسْلَكِه أنّ اللَّفَّ هُو الذي يَستدعي ما يَرِدُ عليه ما في النَّشرِ مِنَ المعاني المناسِبة، وهذا بالعكس، وتكونُ تلك المعاني مَبْنيَّةً عليه علىٰ ترتيبِه السابِق، وهذا ليسَ كذلك، وفيه أنّ الواوَ في قولِه: ﴿وَلِتُكْمِلُوا۟ ٱلْعِدَّةَ﴾ ليست كالواوَيْنِ في ﴿وَلِتُكَبِّرُوا۟ ٱللَّهَ﴾ وفي ﴿وَلَعَلَّكُمْ﴾ لِما سَبَقَ، فالتقديرُ: وشَرَعَ ذلك، للمذكورات.

قولُه: (النِّقَابُ المُحدَّث)، قال صاحبُ «النِّهاية»: النِّقابُ: الرَّجُلُ العلّامةُ، وفي حديثِ الحَجّاج وذَكَرَ ابنَ عبّاس: «إنْ كان لَنِقَاباً»، وفي روايةٍ: «وإن كان لَمِنْقَباً»، النِّقَابُ والمِنْقَبُ ـ بالكسرِ والتخفيف ـ : الرجُلُ العالِمُ بالأشياءِ الكثيرُ البَحْثِ عنها والتنقيب، أي: ما كان إلا نِقاباً، وفي «النِّهايةِ» أيضاً: «وقد كان في الأُمّة مُحَدَّثونَ، فإن كان في أُمّتي أحَدٌ فعُمَرُ بنُ الخَطَّاب»(٢)، تفسيرُه: إنهم لَمُلْهَمُون، والمُلهَمُ: الذي يُلقَى في نفسِه الشيءُ فيُخبِرُ به حَدْساً وفِراسةً، وهُو نوعٌ يَختَصُّ به اللهُ مَن يشاءُ مِن عبادِه الذين اصطَفَى، ومقصودُ المصنِّف مَدْحُ نفسِه تعريضاً.

---

(١) في (ط): «مواترة».

(٢) أخرجه بنحوه البخاري (٣٦٨٩)، ومسلم (٢٣٩٨) من حديثِ أبي هريرة رضي الله عنه.

بحَرْفِ الاستعلاءِ؛ لكونِه مضمَّنًا معنىٰ الحَمْد، كأنه قيل: **ولتكبِّروا اللـهَ حامِدِينَ** علىٰ ما هَداكم. ومعنىٰ ﴿وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ وإرادةَ أن تَشكُروا. وقُرِئ: (ولتُـكَمِّلوا) بالتشديد. فإنْ قلتَ: هلْ يصحُّ أن يكونَ ﴿وَلِتُكْمِلُوا﴾ معطوفًا علىٰ علّةٍ مقدَّرة، كأنه قيل: لتَعْلموا ما تَعْمَلون ولتُكمِلوا العِدّةَ، أوْ علىٰ اليُسْر، كأنه قيلَ: يريدُ اللهُ بكم اليُسْرَ ويريدُ بكم لِتُـكمِلوا، كقولِه: ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا﴾ [الصف: ٨]؟ قلتُ: لا يَبعُدُ ذلك، **والأوّلُ أوْجَه**. فإنْ قلتَ: ما المرادُ بالتكبير؟ قلتُ: تعظيمُ اللّـهِ والثناءُ عليه، وقيل: هوَ تكبيرُ يومِ الفِطْر، وقيلَ: هوَ التكبيرُ **عند الإهْلال**.

[﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾ ١٨٦]

قولُه: **(ولتُكبِّروا اللـهَ حامِدينَ)** ليس بتضمينٍ، والتضمينُ: لتَحمَدوا اللهَ مُكبِّرينَ؛ لأنّ تصريحَه بقولِه: «لتُكبِّروا» دافعٌ له؛ لأنّ التضمينَ اصطلاحاً: إمّا: إعطاءُ الفعلِ المذكورِ معنَىٰ المُقدَّرِ بواسِطة الاستعمالِ كما في قولِه تعالىٰ: ﴿يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٣]، وقولِه: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [الملك: ٢]، أو: إعطاؤه معَ إرادةِ المُضمَر معهما كما ذكَره في قولِه تعالىٰ: ﴿وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ﴾ [الكهف: ٢٨]، وهذا ليسَ منهُما في شيء، فالحقُّ أنّ الجارَّ والمجرورَ على تقديرِه: حالٌ، أو يُرتكَبُ القَلْبُ في الكلام.

قولُه: **(والأوّل أوجَهُ)**، وهُو أن يكونَ الفعلُ المُعَلَّلُ محذوفاً لِما فيه مِن صَنْعةِ اللَّفِّ والنَّشْر، ويَحتمِلُ أن يُرادَ بالأوّل: أن يكونَ ﴿لِتُكْمِلُوا﴾ معطوفاً على عِلَّةٍ مقدَّرة؛ لأنّ اللامَ حينَئذٍ للعِلَّة، وهِي أظهَرُ من أن تكونَ صِلةً كقولِه تعالىٰ: ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا﴾ [الصف: ٨]، والأوَّلُ أوجَهُ لاشتمالِه على العِلم والعَمَل معَ اللَّفِّ والنَّشْر(١).

قولُه: **(عندَ الإهلال)**، **النِّـهاية**: الإهلالُ: رفْعُ الصَّوتِ بالتلبيةِ، ومنهُ: إهلالُ الهلال واستهلالُه: إذا رَفَعَ الصَّوتَ بالتكبيرِ عندَ رؤيتِه.

---

(١) قوله: «لاشتماله على العلم والعمل مع اللف والنشر» ساقط من (ط).

﴿فَإِنِّي قَرِيبٌ﴾: تمثيلٌ لحالِه في سهولةِ إجابتِه لِـمَنْ دَعاه، وسُرعةِ إنجاحِه حاجةَ مَن سَأَله بحالِ مَن قَرُبَ مكانُه فإذا دُعِيَ أسرعتْ تلبيتُه، ونحوُه: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦]، وقولُه ﷺ: «هو بَيْنكم وبينَ أعناقِ رَواحِلِكم». رُوي: أنَّ أعرابيًّا قالَ لرسولِ الله ﷺ: أقريبٌ ربُّنا فنُناجِيَه أوْ بعيدٌ فنُنادِيَه؟ فنَزلتْ. ﴿فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي﴾ إذا دَعوتُهم للإيمانِ والطاعة، كما أني أُجيبُهم إذا دَعَوْني بحوائجهم. وقُرِئ: (يَرْشَدون) و(يَرْشِدون) بفتحِ الشينِ وكَسْرِها.

[﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنْكُمْ فَالْآنَ بَاشِرُوهُنَّ وَابْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ وَلَا تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرَبُوهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ ١٨٧]

كانَ الرجلُ إذا أمسىٰ حَلَّ له الأكلُ والشُّربُ والجِماعُ إلىٰ أن يُصلِّيَ العِشاءَ الآخِرة أوْ يَرْقُد، فإذا صلّاها أوْ رَقَدَ ولمْ يُفْطِرْ حَرُمَ عليه........................

قولُه: (هُو بينكم وبيْنَ أعناقِ رَواحِلِكم)، الحديثُ عنِ الشَّيخَيْن، عن أبي موسىٰ، سَبَقَ عندَ قولِه تعالىٰ: ﴿وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٣].

قولُه: (أقريبٌ ربُّنا) الحديث في «جامع الأُصول» مَرْويٌّ عن رَزين[1]، فقال أصحابُه: «أقريبٌ ...» الحديث.

الراغبُ: وقد رُوِي أنّ موسى عليه السلامُ قال: إلهي، أقريبٌ أنت فأُناجِيَك أم بعيدٌ فأُنادِيَك؟ فقال: لو حَدَّدتُ لك البُعدَ لَما انتهيْتَ إليه، ولو حَدَّدتُ لك القُربَ لَما اقتدَرْتَ عليه[2].

(١) يعني العبدريَّ صاحب «التجريد»، سبق التعريف به. وانظر: «جامع الأصول» (٢: ٢٤).
(٢) «تفسير الراغب» (١: ٣٩٥)، و«مفردات القرآن» ص٦٦٤.

الطعامُ والشَّرابُ والنساءُ إلىٰ القابلة، ثُمَّ إنّ عُمَرَ رضي الله عنه واقَعَ أهْلَه بعد صلاةِ العِشاءِ الآخِرة، فلمّا اغتسلَ أخَذَ يَبْكي ويلومُ نَفْسَه، فأتىٰ النبيَّ ﷺ، وقال: يا رسولَ الله، إني أعتذِرُ إلىٰ اللّـهِ وإليك مِن نَفْسي هذه الخاطِئة. وأخْبَرَه بما فَعَلَ، فقال ﷺ: «ما كنتَ جَديرًا بذلكَ يا عُمر»، فقامَ رجالٌ فاعتَرَفوا بما كانوا صَنَعوا بَعْدَ العِشاء؛ فنَزلَتْ. وقُرِئ: (أَحَلَّ لكم ليلةَ الصيام الرفثَ) أيْ: أَحلَّ اللهُ. وقرأ عبدُ الله: (الرُّفوث) وهو: الإفصاحُ بما يَجِبُ أن يُكنىٰ عنه، **كلَفْظِ النَّـيْك**، وقد أَرْفَثَ الرَّجل. وعن ابنِ عبّاس رضي الله عنه أنه أَنشَدَ وهو مُحْرِم:

وهُـنَّ يَمشِـينَ بنـا هَمِيسـا إنْ تَصدُقِ الطيرُ نَنِكْ لَمِيْسَا

فقيلَ له: أَرْفَثْت! فقالَ: إنما الرَّفَثُ ما كان عندَ النِّساء. وقال الله تعالىٰ:.........

قولُه: (**كلفظِ النَّيْك**)، **الأساس**: رَفَثَ في كلامِه، وأرْفَثَ وترَفَّثَ: أفحَشَ وأفصَحَ بما يجِبُ أن يُكنِّيَ عنهُ مِن ذِكْرِ النِّكاح. وليس بيْنَ الرَّفَثِ والنَّيْكِ مُماثلةٌ مِن حيثُ المؤدَّىٰ في المعنىٰ، بل مِن حيثُ إنهما مِمّا يجبُ أن لا يُصرَّحَ بهما، لأنهما ممّا يوحِشُ السامعَ، يدُلُّ عليه اعتراضُهم علىٰ ابنِ عبّاس، فإنّهم ظَنُّوا أنّ النَّيكَ مِثلُ الرَّفث، فلا يجوزُ أن يَتكلَّمَ به المُحرِم، وجوابُه: أنّ الرَّفَثَ ما كان عندَ النِّساءِ، أي: ليس النَّيْكُ في البيتِ منَ الرَّفَثِ في التنزيل في شيءٍ، وفي «النِّهاية»: كان ابنُ عبّاس يَرىٰ بقولِه هذا أنّ الرَّفَثَ المَنهيَّ: ما خوطب به المرأةُ، فأمّا ما يقولُه ولم تَسمَعْه امرأةٌ فغيرُ داخِل فيه، قال الزجّاجُ: **الرَّفَثُ** كلمةٌ جامعةٌ لكلِّ ما يُريدُه الرَّجُلُ منَ المرأةِ[١]، وكذا عنِ الأزهريِّ[٢].

قولُه: (وهُنَّ يَمْشِينَ)، الضَّميرُ للعِيس، هَمِيساً: مَشْياً خَفِيّاً إن تَصدُقِ الطَّيرُ في العِيافةِ بها، ولَمِيسُ: اسم صاحبتِه.

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٢٥٥).

(٢) «تهذيب اللغة» للأزهري (١٥: ٥٨).

﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ﴾ [البقرة: ١٩٧] فكَنَّىٰ به عن الجماع؛ لأنه لا يكادُ يَخْلو مِن شيءٍ منْ ذلك. فإنْ قلتَ: لِـمَ كُنِيَ عنه ها هنا بلفظِ الرَّفَثِ الدالِّ علىٰ معنىٰ القُبْح بخلافِ قولِه: ﴿وَقَدْ أَفْضَىٰ بَعْضُكُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ﴾ [النساء: ٢١]، ﴿فَلَمَّا تَغَشَّاهَا﴾ [الأعراف: ١٨٩]، ﴿بَاشِرُوهُنَّ﴾ ﴿أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾ [النساء: ٤٣]، ﴿دَخَلْتُم بِهِنَّ﴾ [النساء: ٢٣]، ﴿فَأْتُوا حَرْثَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣]، ﴿مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُم بِهِ مِنْهُنَّ﴾ [النساء: ٢٤]، ﴿وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٢]؟ قلتُ: استهجانًا لِما وُجِدَ منهم قبْلَ الإباحة، كما سمّاه اختيانًا لأنفسِهم. فإن قلتَ: لِـمَ عُدِّيَ الرَّفثُ بـ«إلى»؟ قلتُ: لتضمينِه معنىٰ الإفضاء؛ لَمّا كانَ الرجلُ والمرأةُ يَعتنقانِ ويشتملُ كلُّ واحدٍ منهما علىٰ صاحبِه في عناقِه؛ شُبِّه باللِّباسِ المشتمِلِ عليه، قال الجَعْديُّ:

إذا ما الضَّجيعُ ثنىٰ عِطْفَها ... تثنَّتْ فكانتْ علَـيْه لِباسا

فإن قلتَ: ما موقعُ قولِه: ﴿هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ﴾؟ قلتُ: هو استئنافٌ كالبيانِ لسبب الإحلال؛ وهو أنه إذا كانت بينكُم وبينهنّ مثلُ هذه المخالطةِ والملابسة؛ قَلَّ صبرُكم عنهنّ وصَعُب عليكُم اجتنابهنّ؛ فلذلك رُخِّصَ لكم في مباشرتِهنّ.................

قولُه: (فكَنَّىٰ به عن الجِمَاع) رُتِّب علىٰ قولِه: «الرَّفَثُ وهُو الإفصَاحُ بما يجبُ أن يُكَنَّىٰ عنه»، يعني: كَنَّىٰ هاهُنا بالرَّفَثِ عنِ الجِماع، وكان مِن حقِّ الظاهِر أن يُكَنَّىٰ عن الرَّفَثِ، لا بهِ، وإنّما عَدَلَ إليه ليَرتدعَ مَنْ ارتكبَه، يدُلُّ عليهِ قولُه: «استهجاناً لِما وُجِدَ منهُم قبْلَ الإباحة».

الانتصاف: ويؤيِّدُ قولَ الزمخشـريِّ أنهُ تعالىٰ لمّا أباحَه قال: ﴿فَالْآنَ بَاشِرُوهُنَّ﴾، فعادَ إلىٰ الكِناياتِ المألوفة، ويُشكِلُ بقولِه: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٧] ولم يَسبِقْ منهُم فيه فِعلٌ؟ وجوابُه: أنه في آيةِ الحَجِّ مَنْهِيٌّ عنهُ، فشَنَّعَه وهَجَّنَه لِيُنفِّرَهم عنِ التورُّطِ فيه، ولذلك قَرَنَه بالفُسوق(١).

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٢٢٩) بتصرُّفٍ ملحوظ.

﴿تَخۡتَانُونَ أَنفُسَكُمۡ﴾: تظلمونَها وتَـنقُصونها حظَّها من الخيـر. والاختيان: من الخيانة، كالاكتساب من الكَسْب، فيه زيادةٌ وشدّة.

﴿فَتَابَ عَلَيۡكُمۡ﴾ حينَ تُبتم ممّا ارتكبتم مِنَ المحظور. ﴿وَٱبۡتَغُواْ مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَكُمۡ﴾: واطلُبوا ما قَسَمَ اللهُ لكم، وأَثبتَ في اللَّوحِ من الوَلَد بالمباشرة، أي: لا تباشِروا لقضاءِ الشهوةِ وحدَها، ولكن **لابتغاءِ ما وَضَعَ اللهُ له النكاحَ من التناسُل**. وقيل: هو نهيٌ عن العَزْل؛ **لأنه في الحرائر**. وقيل: وابتغوا المحلَّ الذي كَتَبه اللهُ لكم وحلَّله دونَ ما لم يَكتبْ لكم من المحلِّ المحرَّم. وعن قَتادة: ﴿وَٱبۡتَغُواْ مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَكُمۡ﴾ من الإباحةِ بعدَ الحظر. وقرأ ابنُ عباس: (واتَّبعوا)، وقرأ الأعْمش: (وأْتُوا). وقيل: معناه: واطلبوا ليلةَ القَدْر، وما كتبَ اللهُ لكم مِنَ الثوابِ إنْ أصبتموها وقُمْتُموها،....................

قولُه: (**لابتغاءِ ما وَضَعَ اللهُ لهُ النّكاحَ منَ التناسُل**)، الراغب: قولُه: ﴿وَٱبۡتَغُواْ مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَكُمۡ﴾ إشارةٌ في تَـحَرِّي النِّكاح إلىٰ لطيفة، وهِي أنّ اللهَ تعالىٰ جَعَلَ لنا شَهْوةَ النِّكاح لبقاءِ نوعِنا إلىٰ غايةٍ، كما جَعَلَ لنا شَهْوَةَ الطَّعامِ لبقاءِ أشخاصِنا إلىٰ غاية، فحَقُّ الإنسانِ أن يتَحَرَّىٰ بالنِّكاحِ حِفْظَ النَّسْلِ وحِصْنَ النَّفْس على الوَجْهِ المشروع، وإلى هذا أشارَ مَن قال: عَنَى بهِ الوَلَدَ[(١)].

قوله: (**لأنه في الحرائر**) أي: قوله: ﴿وَٱبۡتَغُواْ مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَكُمۡ﴾ نزلتْ في شأن الحرائر؛ لأنه متصل بقوله: ﴿نِسَآؤُكُمۡ حَرۡثٞ لَّكُمۡ﴾؛ لأنّ في عُرف التنزيل إطلاق النساء علىٰ الحرائر، وإطلاق ما ملكتْ أيمانكم علىٰ الإماء. والمرادُ بابتغاء ما كتب اللهُ الولدُ، ومَن عزل، أي: الماء عن النساء؛ حذرَ الحمل، فهو بمعزل عن ابتغاء ما كتبَ اللهُ له، ولا يجوز العزلُ عن الحرائر إلا بإذنهنّ، بخلاف الإماء[(٢)].

---

(١) «تفسير الراغب» (١: ٣٩٩)، «مفردات القرآن» ص٧٠٠-٧٠١.

(٢) من قوله: «قوله: لأنه في الحرائر» إلىٰ هنا من (ط).

وهو قريبٌ من بِدَع التفاسير. ﴿ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ﴾: هو أولُ ما يبدو من الفَجْرِ المعترِضِ في الأُفق؛ كالخيطِ الممدود، و﴿ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ﴾: ما يمتدُّ معَه من غَبَشِ اللّيل، شُبِّها بخيطَيْنِ أبيضَ وأسود، قال أبو دؤاد:

فلـمّا أضـاءتْ لنـا سُـدفةٌ ... ولاحَ من الصُّبحِ خيطٌ أنارا

وقولُه: ﴿مِنَ ٱلْفَجْرِ﴾ بيانٌ للخيطِ الأبيض، واكتُفِيَ به عن بيانِ الخيطِ الأسود؛ لأنّ بيانَ أحدِهما بيانٌ للثاني، ....

قولُه: (وهُو قريبٌ مِن بِدَعِ التفاسِير). قال الإمام: وهُو قولُ مُعاذِ بن جَبَل وابنِ عبّاس، وجمهورُ المحقِّقينَ استبعَدوه؛ وعندي أنه جائز، وذلك أنّ الإنسانَ إذا قَضَىٰ وَطَرَه منَ المباشَرة ويَصيرُ فارِغاً من داعِية الشَّهوةِ المانِعة عنِ التفَرُّغ للطاعة، يُمكنُه أن يتَفرَّغَ لها، أي: إذا تخَلَّصتُم مِن تلك الخَواطِرِ المانِعة عنِ الإخلاص فابتَغُوا ما كُتِبَ لكُم منَ الإخلاصِ في العُبُوديَّة منَ الصَّلاةِ والذِّكْرِ[1] وطلَبِ ليلةِ القَدْر[2].

قولُه: (مِن غَبَشِ اللَّيل)، الجَوهري: الغَبَشُ، بالتحريك: البقِيَّةُ منَ اللَّيل، وقيل: ظُلمةُ آخِرِ اللَّيل.

قولُه: (فلمّا أضاءت) البيتُ[3]، الأصمَعيُّ: السُّدْفةُ في لغةِ نَجْد: الظُّلمة، وفي لغةِ غيرِهم: الضَّوءُ، وهُو منَ الأضدّادِ[4][5]، وقال أبو عُبَيد: وبعضُهم يجعَلُ السُّدفَة اختلاطَ الضَّوءِ والظُّلمةِ معاً كوقتِ ما بيْنَ طُلوع الفجرِ إلى الإسفار، وقولُه: «أنارا» جوابُ «لمّا».

قوله: (واكتفي به) يريد: قد مرّ آنفاً المراد بالخيط الأبيض ما هو وبالأسود ما هو، وكان

(١) في (ح): «الصلاة والزكاة».

(٢) «مفاتيح الغيب» (٥: ٢٧٢).

(٣) لأبي دؤاد الإيادي، كما في «لسان العرب» (خيط).

(٤) ذكره ابنُ الأنباري في «الأضداد» ص١١٤ وذكر غير ما شاهدٍ له من كلام العرب.

(٥) زاد في (ف): «وكذلك «السدف» بالتحريك».

ويجوزُ أن تكونَ ﴿مِنَ﴾ للتبعيض؛ لأنه بعضُ الفجرِ وأولُه. فإن قلتَ: أهذا من بابِ الاستعارة، أمْ من بابِ التشبيه؟ قلتُ: قولُه: ﴿مِنَ ٱلْفَجْرِ﴾ **أخرجَه من بابِ الاستعارة**، كما أنّ قولَك: رأيتُ أسَدًا مجازٌ، فإذا زدتَ: من فلان، رجعَ تشبيهًا. فإن قلتَ: فلمَ زِيْدَ ﴿مِنَ ٱلْفَجْرِ﴾ حتىٰ كانَ تشبيهًا؟ وهلّا اقتُصِرَ به علىٰ الاستعارةِ التي **هي أبلغُ من التشبيه**،

ينبغي أن يذكر بعد بيان الخيط الأبيض بقوله: ﴿مِنَ ٱلْفَجْرِ﴾ بيان الخيط الأسود بقوله: «من غبش الليل»، فاكتفىٰ بأحدهما؛ لما يلزم من بيان أحد المختلطَيْن بيان الآخر[1].

قولُه: (**ويَجوزُ أن تكونَ ﴿مِنَ﴾ للتبعيض**)، والضَّميرُ في «لأنه» راجعٌ إلىٰ قولِه: «أوَّلُ ما يَبْدو»، فعلىٰ هذا يكونُ ﴿مِنَ ٱلْفَجْرِ﴾ بدَلاً منَ الخَيْطَيْن، أي: يتبَيَّنَ لكُم بعضُ الفَجْر، وهُو أوَّلُ ما يَبْدو.

قولُه: (**أخرَجَه مِن بابِ الاستعارة**)؛ لأنّ الاستعارةَ هِي: أنْ يُذكَرَ أحَدُ طرَفَي التشبيهِ ويُرادَ به الطرَفُ الآخَر. وهٰهنا الفَجْرُ هُو المشَبَّهُ، والخَيطُ الأبيضُ المُشَبَّهُ به، وهما مَذْكورانِ فلا يكونُ استعارةً.

فإن قلتَ: هَبْ أنّ ذِكْرَ ﴿مِنَ ٱلْفَجْرِ﴾ أخرجَه منَ الاستعارةِ لذِكْرِ المشَبَّه، لكنْ بقِيَ الخَيْطُ الأسودُ علىٰ الاستعارةِ لتَرْكِ المشَبَّه، كقولِك: رأيتُ أسداً يَرْمي؟ قلتُ: لمّا كان في الكلام ما دَلَّ عليه، فكأنهُ ملفوظٌ كقولِها:

أَسَدٌ عليَّ وفي الحروبِ نَعامة[2]

وإليه الإشارةُ بقولِه: «لأنّ بيانَ أحدِهما بيانٌ للثاني».

قولُه: (**هِي أبلَغُ منَ التشبيه**)، وذلك أنّ في التشبيهِ اعترافاً بكَوْنِ المُشَبَّه به أكمَلَ مِن المشبَّهِ في الوَجْه، وفي الاستعارةِ ادّعاءٌ أنّهما جِنسٌ واحد.

---

(١) من قوله: «قوله: واكتفي به» إلىٰ هنا من (ط).

(٢) تقدم بتمامه عند الزمخشري في تفسير الآية ١٨ من سورة البقرة.

وأدخلُ في الفصاحة! قلتُ: لأنّ مِن شرطِ المستعارِ **أن يدلَّ عليه** الحالُ أو الكلامُ، **ولو لم يُذكَر ﴿مِنَ ٱلْفَجْرِ﴾ لم يُعلَم أنّ الخيطَيْنِ مستعاران**؛ فزِيْدَ ﴿مِنَ ٱلْفَجْرِ﴾، فكانَ تشبيهًا بليغًا، وخرجَ من أنْ يكونَ استعارة. فإن قلتَ: كيف التبسَ علىٰ عَديٍّ بنِ حاتمٍ معَ هذا البيانِ حتىٰ قال: **عَمَدتُ إلىٰ عقالَيْنِ أبيضَ وأسودَ** فجعلتُهما تحتَ وِسادي فكنتُ أقومُ من اللّيلِ وأنظرُ إليهما، فلا يتبيّنُ لي الأبيضُ من الأسود، فلّما أصبحتُ غدوتُ إلىٰ رسولِ اللّهِ ﷺ فأخبرتُه، ....

قولُه: **(أن يَدُلَّ عليه)** أي: علىٰ كونِه مُستعاراً.

قولُه: **(ولو لم يُذكَرْ ﴿مِنَ ٱلْفَجْرِ﴾ لم يُعلَمْ أنّ الخَيْطَيْنِ مُستعارانِ)** جوابٌ، لكنّه غيرُ تامّ لكونِ العُدولِ منَ الاستعارةِ التي هِي أبلغُ إلى التشبيه، الذي هُو أدنَى لفُقْدانِ القَرينة، لا يُمَهِّدُ العُذْرَ، علىٰ أنّ القرائنَ كثيرةٌ، نحوَ أن يقالَ: حتّىٰ يتَفَلَّقَ لكُمُ الخَيْطُ الأبيضُ منَ الخَيْطِ الأسود، أو يُشرِقَ أو يَطلُعَ، ونحوَهما، لكنّ الجوابَ الكافيَ أن يُقال: إنّ العدولَ إليه وإن كان تشبيهاً لكنّه بليغٌ لا يَقصُرُ عن مَرْتبةِ الاستعارة؛ لأنه واقعٌ علىٰ طريقِ التجريد، كأنه جَرَّدَ منَ الفَجْرِ نفسَ الخَيْط، كقولِك: رأيتُ أسَداً منكَ، وهُو المرادُ بقولِه: «فكان تشبيهاً بليغاً».

قولُه: **(عَمَدتُ إلى عِقَالَيْنِ أبيضَ وأسوَدَ)** الحديثُ مِن روايةِ البخاريِّ ومسلم وأبي داودَ والتِّرمذيِّ، عن عَدِيِّ بن حاتم: لمّا نَزَل ﴿حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ﴾ عَمَدتُ إلىٰ عِقالٍ أسوَدَ وإلىٰ عِقالٍ أبيضَ، فجَعَلتُهما تحتَ وِسادتي وجَعَلْتُ أنظرُ منَ اللَّيلِ فلا يَستَبِينُ[١] لي، فغَدَوْتُ علىٰ رسُولِ الله ﷺ، فذَكَرْتُ ذلك له، فقال: «إنّما ذلك سَوادُ اللَّيل وبَياضُ النَّهار»[٢] وفي رواية البخاريِّ: قال: «إنّ وِسَادَتَك[٣] إذاً لَعَريضٌ، أنْ كان الخَيْطُ الأبيضُ والخَيْطُ الأسودُ تحتَ وِسَادتِك»، وفي روايةٍ أخرى أنه قال: «إنّكَ إذاً لَعَريضُ القَفَا»[٤].

---

(١) في (ط): «فلا يتبيّن».

(٢) أخرجه البخاري (١٩١٦)، ومسلم (١٠٩٠) (٣٣)، وأبو داود (٢٣٤٩)، والترمذي (٢٩٧١).

(٣) هذه روايةُ مسلم (١٠٩٠) (٣٣)، وعند البخاري (٤٥٠٩): «وسادك».

(٤) وهي ثابتة عند البخاري (٤٥١٠).

فضحكَ وقال: «إنْ كانَ وِسادُكَ لعريضًا»، ورُوي: «إنك لعَريضُ القَفا! إنما ذاكَ بياضُ النهارِ وسوادُ اللّيلِ؟ قلتُ: غفَلَ عن البيان؛ ولذلكَ عرَّضَ رسولُ اللّـهِ ﷺ قَفاه؛ لأنه ممّا يُستدلّ به علىٰ بلاهةِ الرّجل، وقلّةِ فطنته. وأنشدتْني بعضُ البدويّات لبَدَويٍّ:

عــريضُ القَفــا ميزانُــه في شِــماله   قد انحصَّ من حَسْبِ القَراريط شاربُهْ

فإن قلت: فما تقولُ فيما رُوِيَ عن سهلِ بن سعدٍ الساعديِّ أنها نزلتْ ولم ينزل ﴿مِنَ ٱلْفَجْرِ﴾، فكانَ رجالٌ إذا أرادوا الصّومَ ربطَ أحدُهم في رِجْله الخيطَ الأبيضَ والخيطَ الأسود، فلا يزالُ يأكلُ ويشربُ حتىٰ يتبيّنا له، فنَزَلَ بعدَ ذلك ﴿مِنَ ٱلْفَجْرِ﴾؛ فعَلِموا أنه إنما يعني بذلكَ اللّيلَ والنهار؟ وكيفَ جازَ تأخيرُ البيانِ وهو يُشبه العبثَ؛ حيثُ لا يُفهمُ منه المراد؛ إذ ليسَ باستعارةٍ؛ لفَقْد الدّلالة، ولا بتشبيهٍ قَبْل ذكرِ الفجر، ....

قولُه: «عَريضُ الوِسَادة» كِنايةٌ تلويحيّةٌ، فإنّ عريضَ الوِسَادة مُشعِرٌ بعريضِ القَفَا، وعَريضَ القفَا مُشعِرٌ بالبَلاهة، وعريضُ القَفَا: كِنايةٌ رَمْزيّة[١].

قولُه: (بعضُ البَدَويّاتِ)، قيل: هِي أُمُّ كَرْدَس خادمُ المصنِّف.

قولُه: (ميزانُه في شِمالِه) كنايةٌ عنِ الحُمْق، انحَصَّ شَعْرُه وشاربُه: إذا تجَرَّدَ وانحَسَر، والمُحاسِبُ إذا أمعَنَ في الحسابِ وتفكّرَ فيهِ عَضَّ على شفَتَيْهِ وشاربِه.

قولُه: (فيما رُوِيَ عن سَهْل) الحديثُ رَواهُ البُخاريُّ[٢] معَ تغييرٍ يسير.

---

(١) وهذا معارضٌ بقول الخطابي في «معالم السنن» (٢: ١٠٥): قولُه ﷺ: «إنّ وسادكَ إذاً لعريض» فيه قولان: أحدُهما يريدُ أنّ نومَكَ إذاً لكثير، وكنىٰ بالوسادِ عن النوم، أو يكون أراد أن ليلكَ إذاً لطويلٌ إذا كنْتَ لا تُمسكُ عن الأكلِ والشربِ حتى يتبيَّنَ لك سوادُ العِقالِ من بياضِه.

والقول الآخر: أنه كنىٰ بالوسادِ عن الموضعِ الذي يضَعُه من رأسِه وعُنُقِه إذا نام. انتهىٰ.

(٢) «صحيح البخاري» (٤٥١١)، وهو في «صحيح مسلم» (١٠٩١).

فلا يُفهمُ منه إذن إلا الحقيقةُ وهي غيرُ مُرادة؟ قلت: أمّا مَن لمْ يجوِّزْ تأخيرَ البيان ـ وهم أكثرُ الفقهاءِ والـمتكلِّمين؛ وهو مذهبُ أبي عليٍّ وأبي هاشم ـ **فلمْ يصحَّ عندَهم هذا الحديثُ**، وأمّا مَن يجوِّزه فيقول: ليسَ بعَبَث؛ **لأن المخاطَبَ يستفيدُ منه وجوبَ الخطاب**، ويعزمُ علىٰ فعْله إذا استوضحَ المرادَ به. ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى الَّيْلِ﴾ قالوا: **فيه دليلٌ علىٰ جوازِ النيّةِ بالنهارِ في صومِ رمضانَ**، ....

قولُه: (**فلا يُفهَمُ منهُ إذن إلا الحقيقة**)، هذا يُؤْذِنُ أنّ التشبيهَ ليس بحقيقة، وقد قيل: إنّ ألفاظَ التشبيهِ كلَّها مُستعمَلةٌ فيما وُضعَ لها، نحوَ: زيدٌ كالأسَدِ في الشَّجاعة، لكنّ مفهومَ المُشبَّه به، وهُو الخَيْطُ الأبيضُ والخَيْطُ الأسود، غيرُ مرادٍ فيما أجرَى الكلامَ له، ولذلك قال: «وهِي غيرُ مُرادة».

قولُه: (**فلم يَصِحَّ عندَهم هذا الحديثُ**) والحديثُ رَواه البُخاريُّ ومسلمٌ، فكيف يقالُ: لم يَصِحَّ.

قوله: (**لأنّ المخاطَبَ يَستفيدُ منه وجوبَ الخِطاب**)، قيل: وفيه نظر؛ لأنّ مَن يُجوِّزُ تأخيرَ البيانِ يَحمِلُه علىٰ ظاهِره لعدَم القرينةِ الصارِفةِ حينَئذٍ، وأُجيبَ: أنّك إذا أردتَ بالقرينة: القرينةَ التفصيليَّة، فمُسَلَّمٌ، ولكنْ لا يَلزَمُ مِن عدَمِها جوازُ الحَمْلِ على الظاهِر، وإن أردتَ الإجماليَّةَ فلا نُسلِّمُ انتفاءها، فإنّ البليغَ لا يَرضَىٰ بمِثلِ هذا التركيب، ألا تَرى كيف عَنَّفَ رسُولُ الله ﷺ عَدِيّاً حينَ حَمَلَه على الظاهِر![1] علىٰ أنّ سِيَاقَ الكلام ومَساقَه حديثٌ في شأنِ الصَّوم وبيانِ ابتدائِه وانتهائِه مِن قولِه: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ﴾ إلىٰ قولِه: ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ﴾.

قولُه: (**فيه دليلٌ علىٰ جَوازِ النِّـيّـةِ بالنَّهار في صَوْم رَمضان**)، ووَجْهُه أنّ معنىٰ قولِـه: ﴿ثُمَّ

---

(١) هذا غيرُ مُسَلَّم، فإنّ بعضَ فقهاءِ الحديثِ قد حَمَلَه على المُداعبة. قال الخطيب البغدادي في «الفقيه والمتفقه» (٢: ١٣٦): «ويجوزُ للفقيه مُداعبةُ مَنْ أخطأ من أصحابِه ليُزيلَ عنه الخَجَلَ بذلك، كما في قصَّةِ عديِّ بن حاتم رضي الله عنه». انتهىٰ.

وعلىٰ جوازِ تأخيرِ الغُسْلِ إلىٰ الفجر، وعلىٰ نفيِ صومِ الوِصال. ﴿عَٰكِفُونَ فِي ٱلْمَسَٰجِدِ﴾: مُعتكِفونَ فيها.

أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ﴾ بعدَ قولِه: ﴿وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ﴾: ائتُوا بالصَّوم تامّاً، فيكونُ إتْيانُ الصَّوم مأموراً به بعدَ الفَجْر والنِّيَّةُ معَ الفعل، فيَلزَمُ إيقاعُ النِّـيَّةِ بعدَ الفَجْر، قال صاحبُ «التقريب»: الإتمامُ مأمورٌ بِهِ بعدَ الفَجْر، وهُو مسبوقٌ بالأمرِ بالشروع، وهُو إمّا بتَرْكِ المُفطِّر، وهُو لا يَلزَمُ قَبْلَ الفَجْر، وإمّا بالنِّيّة وهُو المطلوبُ، ومعنىٰ أَتِمُّوا الصِّيامَ علىٰ هذا: ابتدِئوهُ وأَتِمُّوه، ولقائلٍ أن يقولَ: إنْ أردتَ بقولِك: بعدَ الفَجْر: عَقِيبَهُ متَّصِلاً به، فهُو ممنوعٌ، إذْ ثُمَّ للتَّراخي، وإن أردتَ التَّراخيَ فيجوزُ أن يُسبَقَ الشروعُ بالنِّية أو الإمساكُ بالجُزءِ الأوَّلِ على الإتمام، وهُو معَ ذلك يقَعُ بعدَ الفَجْر. والجوابُ الصَّحيحُ: أنه ليسَ في الآيةِ ما يوجبُ النِّيَّةَ ولا تعيينَ الزَّمان ولا يُنافيه، وليس فيها إلا الأمرُ بالإتمام، وما يوجبُ النِّيَّةَ يُستفادُ منَ الحديث، وكذا تعيينُها بزمان، أمّا أولاً فقولُه ﷺ: «إنّما الأعمالُ بالنِّيّات»، أخرَجه الشيخانِ[1] وغيرُهما عن عُمرَ رضيَ اللهُ عنه، وأمّا ثانياً فقولُه ﷺ: «مَن لم يجمَع الصِّيامَ قبْلَ الفَجْر فلا صيامَ له»[2]، أخرَجه أبو داودَ والتِّرمذيُّ، عن أُمِّ المؤمنينَ حَفْصةَ، وفي روايةِ النَّسائيِّ: «فلا يصوم»[3]، فالحديثانِ مُبيِّنانِ للآية.

النِّهاية: الإجماعُ: إحكامُ النِّيةِ والعزيمة، أجمَعْتُ الرأيَ وأزْمَعْتُه وعَزَمْتُ عليهِ: بمعنًى.

قولُه: **(وعلى جوازِ تأخيرِ الغُسْل إلى الفَجْر)**؛ لأنّ المباشَرة إذا كانت مُباحةً إلىٰ الانفجارِ لم يُمكنْه الاغتسالُ إلّا بعدَ الصُّبح.

قولُه: **(وعلى نَفْيِ صَوْمِ الوِصَال)**؛ لأنه تعالىٰ جعَلَ غايةَ الصَّوم اللَّيلَ، وغايةُ الشيءِ: مُنقَطعُه ومُنتَهاه، وما بعدَ الغاية يُخالفُ ما قبلَه، وإنّما يكونُ كذلك إذا لم يَبْقَ بعدَ ذلك صَوْمٌ،

---

(١) سبق تخريجُه.

(٢) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٦٤٥٧)، والترمذي (٧٣٠)، وأبو داود (٢٤٥٤)، والنسائي (٤: ١٩٦) وغيرهم بإسنادٍ ضعيف، وانظر تمامَ تنقيده في «مسند أحمد».

(٣) أخرجه النسائي (٤: ١٩٦).

والاعتكاف: **أن يحبسَ نفْسَه في المسجدِ يتعبَّدُ فيه.** والمرادُ بالمباشرةِ الجماعُ، **لما تقدَّم من قولِـه:** ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ... فَٱلْـَٔـٰنَ بَـٰشِرُوهُنَّ﴾. وقيل: معناه: ولا تلامسوهنّ بشهوة. والجماعُ يُفسدُ الاعتكافَ، وكذلكَ إذا لمسَ أو قبَّلَ فأَنزل. وعن قتادةَ: كان الرجلُ إذا اعتكفَ خرجَ فباشرَ امرأتَه، ثمَّ رجعَ إلىٰ المسجدِ؛ فنهاهم اللهُ عن ذلك. **وقالوا: فيه دليلٌ علىٰ أنَّ الاعتكافَ لا يكونُ إلا في مسجد،** وأنه لا يختصُّ به

ويُمكنُ أن يقالَ: إنهُ تعالىٰ بيَّنَ الغايةَ، والبيانُ لا يُفيدُ حُرمةَ الوِصَال، وإنّما حُرِّمَ بالسُّنة، رَوَيْنا عن عائشةَ رضيَ اللهُ عنها: نَهاهُم رسُولُ الله ﷺ عنِ الوِصَال رحمةً لهم، قالوا: إنّك تُواصِل، قال: «إنّي لستُ كهيْئتِكم، إنّي يُطعِمُني ربِّي ويَسقيني»، أخرَجه البخاريُّ ومسلمٌ، ولأبي داودَ نحوه[1].

الهيئةُ: صورةُ الشيءِ وشكْلُهُ وحالتُه. قال الإمام: الحَنَفيَّةُ تمسَّكوا بهذه الآيةِ في أنّ صومَ النَّفْل يجبُ إتمامُه، وقالتِ الشافعيَّـةُ: الآيةُ واردةٌ لبيانِ صَوْم الفَرْض فتختَصُّ به[2].

قولُه: (**أن يَحبِسَ نفْسَه في المسجدِ يتَعَبَّدُ فيه**). «يتعَبَّدُ» بالنَّصبِ في بعضِ النُّسَخ على حَذْفِ لام التعليل يعني أن يتعَبَّدَ، ثُمّ حذَفَ «أنْ» وبقِيَ أثَـرُه.

قوله: (**لما تقدّم من قوله: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ﴾**) وذلك أنّ قوله: ﴿وَلَا تُبَـٰشِرُوهُنَّ﴾ عطفٌ علىٰ الأمر من قوله: ﴿فَٱلْـَٔـٰنَ بَـٰشِرُوهُنَّ﴾، ولا يُستراب أنّ المرادَ منه الجماع؛ لما سبق من قوله: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ﴾، فقوله: ﴿وَلَا تُبَـٰشِرُوهُنَّ﴾ رخصة فيها بعدما كانت منهيّـة، فيجبُ العمل علىٰ الجماع فقط؛ ليتجاوبَ النظم[3].

قولُه: (**قالوا: فيه دليـلٌ علىٰ أنّ الاعتكافَ لا يكونُ إلّا في المسجد**[4])، قال صاحبُ «التقريب»: ليسَ فيه ما يَدُلُّ على ذلك[5].

---

(١) أخرجه البخاري (١٩٦٢)، ومسلم (١١٠٢)، وأبو داود (٢٣٦٠) وغيرهم.
(٢) «مفاتيح الغيب» (٥: ٢٧٥).
(٣) من قوله: «قوله: لما تقدم» إلىٰ هنا من (ط).
(٤) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «إلا في مسجد».
(٥) انظر: «الوسيط» للإمام الغزالي (٢: ٥٦٨).

مسجدٌ دونَ مسجد. وقيل: لا يجوزُ إلا في مسجدِ نبيٍّ؛ وهو أحدُ **المساجدِ الثلاثة**. وقيلَ: في مسجدٍ جامع. والعامّة علىٰ أنه في مسجدِ جماعة. وقرأ مجاهدٌ: (في المسجد). ﴿تِلْكَ﴾ الأحكامُ التي ذُكرت ﴿حُدُودُ ٱللَّهِ فَلَا تَقْرَبُوهَا﴾: فلا تغشَوْها. فإن قلتَ: **كيف قيل**: ﴿فَلَا تَقْرَبُوهَا﴾ معَ قولِه: ﴿فَلَا تَعْتَدُوهَاۚ وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة ٢٢٩]؟ قلتُ: مَن كانَ في طاعةِ اللّٰـهِ والعملِ بشرائِعه فهو متصرِّفٌ في حيِّزِ الحقِّ، فنُهِيَ أن يتعدّاه؛ لأنَّ من تعدّاه وقعَ في حيِّزِ الباطل؛ ثم بولغَ في ذلكَ فنُهِيَ أن يقربَ الحدَّ الذي هو الحاجزُ بينَ حيِّزَيِ الحقِّ والباطل؛ لئلّا يُدانيَ الباطلَ، **وأن يكونَ في الواسطة متباعِدًا** عن الطَّرف، فضلًا أن يتخطّاه، كما قالَ رسولُ اللّٰـهِ ﷺ: «إنّ لكلِّ مَلِك حِمًى، وحِمىٰ اللّٰـهِ محارمُه، فمن رتعَ حولَ الحِمىَ يوشك أن يَقعَ فيه»، فالرَّتْعُ حولَ الحِمىٰ وقربانُ حيِّزِه واحد، **ويجوزُ أن يريدَ بحدودِ اللّٰـهِ محارمَه** ومناهِيَه..........................

قولُه: (المساجدِ الثلاثةِ) وهِي: مسجِدُ الحرام، ومسجدُ الأقصىٰ، ومسجدُ النبيِّ ﷺ.

قولُه: (كيفَ قيل: ﴿فَلَا تَقْرَبُوهَا﴾)، يعني: قال في هذه الآية: ﴿فَلَا تَقْرَبُوهَا﴾ أي: الحُدودَ، وقال في الأُخرى: ﴿فَلَا تَعْتَدُوهَا﴾ [البقرة: ٢٢٩] وذلك لا يمنَعُ منَ القُرْبان، وأجابَ: بأنّ هذه الآيةَ كالتَّرَقِّي بالنسبةِ إلى تلك الآية.

قولُه: (وأن يكونَ في الواسِطة): عطفٌ علىٰ «أن لا يُدانِيَ»، ويَجوزُ أن يكونَ عطفاً علىٰ «نُهي أن يَقْرَبَ الحدَّ»، وأُمِرَ بأن يكونَ في الواسِطة على سَبيل التوكيد.

قولُه: (مُتباعِداً): حالٌ منَ الضَّميرِ في خبرِ «كان»، أو: خبرٌ بعدَ خبَر، «وفضلاً»: يَجوزُ أن يكونَ متعلِّقاً بِيقْرَبَ أو بِيُدانِيَ.

قولُه: (ويجوزُ أن يُريدَ بحدودِ الله: مَحارِمَه): عطفٌ على قولِه: «تلك الأحكامُ التي ذُكِرَتْ: حدودُ الله». قال الزجّاجُ: معنىٰ الحدود: ما مَنَعَ اللهُ تعالىٰ مِن مُخالفتِها، فإنّ الحدّادَ في اللُّغة: الحاجِبُ، وكلُّ مَنْ منعَ شيئاً فهو حَدَّاد، والحديدُ إنّما سُمِّي حديداً لأنهُ يُمتَنَعُ به منَ الأعداء،

خصوصًا؛ لقوله: ﴿وَلَا تُبَٰشِرُوهُنَّ﴾، وهي حدودٌ لا تُقرَب.

[﴿وَلَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ وَتُدْلُوا۟ بِهَآ إِلَى ٱلْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا۟ فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَٰلِ ٱلنَّاسِ بِٱلْإِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ ١٨٨]

ولا يأكلْ بعضُكم مالَ بعْضٍ ﴿بِٱلْبَٰطِلِ﴾: بالوجهِ الذي لم يُبِحْه اللهُ ولم يَشرَعْه....

وحَدُّ الدارِ: ما يَمنَعُ غيرَها أن يَدخُلَ فيها. تَمَّ كلامُه[1]. فتسميةُ محَارِمِ الله بالحدودِ ظاهرٌ، وأمّا تسميةُ الأوامرِ والنَّواهي بها فلأنهُ تعالىٰ مَنَعَ الناسَ عن مُخالفتِها كما قال الزجَّاج، ومعنىٰ القُرْبانِ علىٰ هذا: الغِشيانُ، كقولِه: «فلا تَغْشَوْها»، فالمعنىٰ: تلك الأوامرُ والنَّواهي السابقةُ ممّا مَنَعَ اللهُ الناسَ عن مُخالفتِها فلا تُجاوِزُوها والتَزِموها، كقولِك: كنْ وَسَطَ الحقِّ ولا تَتجاوَزْ إلىٰ أطرافِه، على أنّ أطرافَ الحقِّ حقٌّ، وإليه الإشارةُ بقولِه: «أن يكونَ في الواسِطة مُتباعِداً عن الطَّرَف»، أمّا الأوامرُ فقولُه تعالىٰ: ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ﴾، وقولُه: ﴿وَٱبْتَغُوا۟ مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَكُمْ﴾، وأمّا النَّواهي فقولُه: ﴿وَلَا تُبَٰشِرُوهُنَّ وَأَنتُمْ عَٰكِفُونَ﴾، ثُمَّ إذا اعتُبِرَ أنّ الأمرَ بالشيءِ نَهْيٌ عن ضِدِّه[2] صَحَّ القولُ بأنّ ما سَبَقَ كلَّها محَارِمُه.

قولُه: (وهِي حدودٌ لا تُقْرَبُ) مُشعِرٌ بأنّ الوَجْهَ الأوّلَ فيه تكلُّف، والحديثُ يُناسِبُ الوجهَ الثانيَ، وهُو أنّ المرادَ بالحدودِ: محَارِمُه، وراوي الحديثِ النُّعمانُ بنُ بَشِيرٍ[3] قال: قال رسُولُ الله ﷺ: «ومَن وقَعَ في الشُّبُهاتِ وقَعَ في الحرام، كالرَّاعي يَرْعَىٰ حوْلَ الحِمىٰ يوشِكُ أن يَرتَعَ فيه، ولكلِّ مَلِكٍ حِمًى، ألا وإنّ حِمَىٰ الله محَارِمُه»، أخرجَه البخاريُّ ومسلمٌ والتِّرمذيُّ[4].

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٢٥٧).

(٢) في هذه المسألةِ خلافٌ منصوبٌ بين علماءِ الأصول، لتمامِ الفائدة انظر: «المستصفى» للغزالي (١: ١٥٤) و«قواطع الأدلّة» للسمعاني (١: ١٢٣).

(٣) في (ح): «النعمان بن بشر».

(٤) أخرجه البخاري (٥٢)، ومسلم (١٥٩٩)، والترمذي (١٢٠٥).

﴿و﴾ لا ﴿تُدْلُواْ بِهَآ﴾: ولا تُلقُوا أمرَها، والحكومةَ فيها إلىٰ الحكّام؛ ﴿لِتَأْكُلُواْ﴾ بالتحاكُمِ ﴿فَرِيقًا﴾: طائفةً ﴿مِّنْ أَمْوَٰلِ ٱلنَّاسِ بِٱلْإِثْمِ﴾: بشهادةِ الزُّور، أو باليمين الكاذبة، أوْ بالصلحِ مع العِلم بأنّ المقضيَّ له ظالم.

وعن النبيِّ ﷺ: أنه قالَ للخصمَيْن: «إنّما أنا بشرٌ، وأنتم تَختصِمونَ إليَّ، ولعلَّ بعضَكم أن يكونَ ألحنَ بحجّتِه من بعضٍ، فأقضيَ له علىٰ نحوِ ما أسمعُ منه،..........

قولُه: (﴿و﴾ لا ﴿تُدلُوا بِهَآ﴾: ولا تُلْقُوا أمْرَها والحكومةَ فيها إلى الحكام)، الراغب: الإدلاءُ: إرسالُ الدَّلْوِ في البئرِ، واستُعيرَ[1] للتوصُّل إلى الشيءِ[2]، وعلىٰ هذا قولُ الشاعر:

فليسَ الرِّزقُ عن طَلَبٍ حَثيثٍ ولكنْ ألْقِ دَلْوَكَ في الـدِّلاءِ[3]

قولُه: (قال للخَصْمَيْنِ: إنّما أنا بشَر) الحديثُ معَ تغييرٍ يسير أخرَجه البخاريُّ ومسلمٌ وأبو داودَ والتِّرمذيُّ والنَّسائيُّ[4]، وانفرَدَ التِّرمذيُّ بقولِه: «فبَكَىٰ الرَّجُلانِ، إلىٰ آخِرِه». قال صاحبُ «الجامع»: قولُه: «ألحَنُ بحُجّتِه» أي: أقوَمُ بها مِن صاحبِه وأقدَرُ عليها، منَ اللَّحَن، بفَتْحِ الحاء: الفِطنة، وأمّا لَحْنُ الكلام فهو ساكنٌ، قالهُ الخَطّابيُّ[5]، التَّوَخّي: قَصْدُ الحقِّ واعتمادُه، والاستهامُ: الاقتراعُ، ولم يقْنَعْ بالتَّوخّي فضَمَّ القُرعةَ إليه؛ لأنّ القُرعةَ أقوى منَ التَّوخّي، ثُمّ أمَرَهُما بالتحليلِ ليكونَ انفصالُهما عن يقين، لأنّ التحالُلَ إنّما يكونُ فيما هُو في الذِّمة[6].

(١) في (ف): «وأستعين».

(٢) «تفسير الراغب» (١: ٤٠٠)، وانظر: «مفردات القرآن» ص٣١٧.

(٣) لأبي الأسود الدؤلي في «ديوانه» ص١٢٦. وانظر: «مجمع الأمثال» (٢: ١٩٠).

(٤) أخرجه البخاري (٢٦٨٠)، ومسلم (١٧١٣)، وأبو داود (٣٥٨٣)، والترمذي (١٣٣٩)، والنسائي (٨: ٢٣٣) من حديثِ أمِّ سلمة رضي الله عنها.

(٥) في «معالم السنن» (٤: ١٨).

(٦) «جامع الأصول» (١٠: ١٨٢).

فمن قَضَيْتُ له بشيءٍ من حقِّ أخيه فلا يأخذنَّ منه شيئًا، فإنما أقضي له قطعةً مِن نار»، فبَكَيا وقال كلُّ واحدٍ منهما: حقِّي لصاحبي. فقال: «اذهبا فتوخَّيا، ثم استهِما، ثم لْيُحلِّلْ كلُّ واحدٍ منكما صاحبَه». وقيل: ﴿وَتُدْلُواْ بِهَآ﴾: وتُلقوا بعضَها إلىٰ حكام السَّوءِ علىٰ وجهِ الرِّشوة. و﴿تُدْلُواْ﴾ مجزومٌ داخلٌ في حُكم النهي، أو منصوبٌ بإضمارِ «أنْ»، كقوله: ﴿وَتَكْتُمُواْ ٱلْحَقَّ﴾ [البقرة: ٤٢]. ﴿وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ أنكم علىٰ الباطل، وارتكابُ المعصيةِ مع العلمِ بقُبْحها أقبحُ، وصاحبُه أحقُّ بالتوبيخ.

[﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ ۖ قُلْ هِىَ مَوَٰقِيتُ لِلنَّاسِ وَٱلْحَجِّ ۗ وَلَيْسَ ٱلْبِرُّ بِأَن تَأْتُواْ ٱلْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ ۗ وَأْتُواْ ٱلْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَٰبِهَا ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ ١٨٩]

رُوِيَ أنّ معاذَ بنَ جَبَل، وثعلبةَ بنَ غَنْمٍ الأنصاريَّ قالا: يا رسولَ الله، ما بالُ الهلالِ يبدو دقيقًا مثْلَ الخيط، ثمّ يزيدُ حتىٰ يمتلئَ ويستويَ، ثمَّ لا يزالُ ينقصُ حتىٰ يعودَ كما بَدأ؛ لا يكونُ علىٰ حالةٍ واحدة؟ فنزلتْ. ﴿مَوَٰقِيتُ﴾ **معالمُ يوقَّتُ بها الناسُ مزارعَهم**، ومتاجرَهم، ومحالَّ دُيونِهم، وصومَهم، وفِطْرَهم، وعِدَدَ نِسائهم، وأيّامَ حيضهنّ، ومُدَد حملهنّ، وغيرَ ذلك؛ ومعالمُ للحجِّ يُعرفُ بها وقْته. وكان ناسٌ من الأنصار إذا أَحْرموا لم يدخل أحدٌ منهم حائطًا ولا دارًا ولا فُسطاطًا مِن بابٍ،..........

وقال القاضي: الآيةُ فيها دليلٌ علىٰ أنّ حُكمَ القاضي لا يَنفُذُ باطنًا(١).

قولُه: (﴿مَوَٰقِيتُ﴾ **مَعالِـمُ يوقِّتُ الناسُ بها**(٢) **مَزارِعَهم**)، قال القاضي: المَواقيتُ: جَمْعُ مِيقات، مِنَ الوقتِ، والفَرْقُ بينه وبيْنَ المُدَّةِ والزمان: أن المُدَّةَ المطلقةَ امتدادُ حركةِ الفَلَكِ من مَبدَئِها إلى منتهاها، والزمان: مُدَّةٌ مقسومةٌ، والوقتُ: الزمانُ المفروضُ لأمر(٣).

---

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٤٧٤).

(٢) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «بها الناس».

(٣) المصدر السابق (١: ٤٧٥).

فإذا كانَ مِن أهلِ المَدَر نَقَب نَقْبًا في ظهرِ بيتِه منه يدخلُ ويخرج، أو يتّخذُ سُلّمًا يصعد فيه، وإن كانَ من أهلِ الوَبَر خرجَ مِن خلفِ الخِباء، فقيل لهم: ﴿لَيْسَ ٱلْبِرُّ﴾ بتحرُّجِكم من دخولِ الباب، ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ﴾ برُّ ﴿مَنِ ٱتَّقَىٰ﴾ ما حرَّمَ الله. فإن قلتَ: ما وجهُ اتِّصالِه بما قَبْله؟ قلتُ: **كأنه قيلَ** لهم عندَ سؤالِهم عنِ الأهلّة، وعن الحكمةِ في نقصانِها وتمامِها: معلومٌ أنّ كلَّ ما يفعلُه اللهُ عزَّ وجلَّ لا يكونُ إلا حِكمةً بالغةً، ومصلحةً لعباده، فدَعُوا السؤالَ عنه، وانظُروا في واحدةٍ تفعلونَها أنتم ممّا ليسَ من البِرّ في شيءٍ وأنتم تَحسبونها برًّا........................

قولُه: (**كأنه قيلَ**) إلىٰ قولِه: «معلومٌ أنّ كلَّ ما يفعَلُه [الله] تعالىٰ لا يكونُ إلا حِكمةً بالغة»، هذا الجوابُ مِن بابِ الأُسلوبِ الحكيم، وهُو تلقّي السائلِ بغيرِ ما يَتطلَّبُ، بتنزيلِ سؤالِه مَنزِلَة غيرِ السؤال ليُنبِّهَه على تَعْدِّيه من موضعِ سُؤالٍ هُو أليَقُ بحالِه وأهَمُّ لهُ إذا تأمَّلَ، وإليه الإشارةُ بقولِه: «فدَعُوا السؤالَ عنهُ وانظُروا في هيئةٍ واحدةٍ تفعلونَها».

والجوابُ الثاني مِن بابِ الاستطراد، وذلك أنّ السؤالَ لـمّا كان عن الأهِلَّة، وأُجيبوا عن الميقاتِ، وبعضُ المَواقيتِ ميقاتُ الحَجِّ، أورَدَ بعضَ أفعالِهمُ التي كانوا يفعَلونَها فيه.

والجوابُ الثالث: مِن بابِ السؤالِ ممّا لا يَستحِقُّ الجوابَ؛ لأنّ الواجبَ عليكُم أن تَسألوا عمّا يَهُمُّكم مِن منافعِ الأهِلَّة وفوائِدها لتَعمَلُوا بمُقتضاها، فعكَستُم وسألْتُم عن أحوالِها، أي: مَثَلُكم في العُدولِ عن الطريقِ المستقيم كمَن لا يَدخُلُ من بابِ بيتِه ويَدخُلُه مِن ظَهْرِه، ويُمكنُ أن يُجعَلَ هذا الجوابُ أيضاً مِن بابِ الأسلوبِ الحكيم.

والجوابُ الثاني أوفَقُ لتأليفِ النَّظْم؛ لأنهُ تعالىٰ لـمّا استَطرَدَ عمَلاً مِن أعمالِهم في الحجِّ، وقَبَّحَ فِعلَهم وبيَّنَ أنّ التقْوىٰ في عكسِ ذلك، عَمَّ التقْوىٰ بقولِه: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾، فاندرَجَ فيها جميعُ ما يجبُ أن يُعتبَر فيها منَ الأفعالِ والتُّروك فعَطَفَ علىٰ ﴿وَٱتَّقُواْ﴾ بعضَ ما كان مُشتملاً عليه، وهُو القتالُ ليُشيرَ إلىٰ أنه مهتَمٌّ بشأنِه بحَسَبِ اقتضاءِ الوقت، فالعطفُ مِن بابِ قولِه تعالىٰ: ﴿فِيهِمَا فَٰكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ﴾ [الرحمن: ٦٨].

ويجوزُ أن يُجرىٰ ذلكَ علىٰ طريقِ الاستطرادِ لـمّا ذُكر أنها مواقيتُ للحج؛ لأنه كانَ من أفعالِهم في الحجِّ، ويُحتملُ أنْ يكونَ هذا تمثيلًا لتعكيسِهم في سؤالِهم، وأنّ مَثَلَهم فيه كمَثَلِ مَن يتركُ بابَ البيتِ ويدخلُه من ظَهْره، والمعنىٰ: ليس البِرُّ وما ينبغي أن تكونوا عليه بأن تعكِّسوا في مسائلِكم، ولكنَّ البرَّ برُّ مَن اتقىٰ ذلكَ وتجنَّبَه ولم يجسُرْ علىٰ مثله، ثم قال: ﴿وَأْتُواْ ٱلْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَٰبِهَا﴾ أي: وباشروا الأمورَ من وجوهِها التي يجبُ أن تباشَرَ عليها، ولا تُعَكِّسوا. والمرادُ وجوبُ توطينِ النفوسِ وربْطِ القلوبِ علىٰ أنّ جميعَ أفعالِ الله حكمةٌ وصوابٌ من غير اختلاجِ شُبْهة، ولا اعتراض شكٍّ في ذلك، حتىٰ لا يُسألَ عنه؛ لِما في السؤالِ من الاتهامِ بمُقارفةِ الشكّ؛ ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣].

الراغبُ: العلومُ ضَرْبانِ: دُنيَويٌّ يتَعلَّقُ بأمرِ المَعاش، كمعرِفةِ الصنائع ومعرفةِ الأجرام السَّماويةِ والمَعادِن والنَّباتِ وطبائع الحيَوان، وقد جعَلَ اللهُ لنا سَبيلاً إلى معرِفتِه على غيرِ لسانِ النبيِّ ﷺ، وشَرْعيٌّ، وهُو البِرُّ، ولا سبيلَ إلى أخْذِه إلا منَ النبيِّ، فلمّا سَألوا عمّا أمكنَهم معرِفتُه أجابَهم بما أجابَ، ثم قال: ﴿وَلَيْسَ ٱلْبِرُّ بِأَن تَأْتُواْ ٱلْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا﴾ أي: بأنْ تَطلُبوا الشيءَ مِن غيرِ بابِه، يقال: فلانٌ أتَىٰ البيتَ مِن بابِه: إذا طَلَبَ الشيءَ مِن وَجْهِه. قال الشاعر:

أَتيْتُ المروءةَ مِن بابِها(١)

فجَعَلَ ذلك مَثَلاً لسؤالِهمُ النبيَّ ﷺ عمّا ليسَ منَ العِلم المختَصِّ بالنُّبوة؛ لأنّ ذلك عُدولٌ عنِ المَنهجِ(٢).

قولُه: (**بمُقارَفةِ الشَّكِّ**)، **الجَوهري**: هُو مِن: قارَفَ فلانٌ الخَطيئةَ، أي: خالَطَها(٣).

---

(١) للأعشىٰ في «ديوانه» ص٢٢٣. وصَدْرُه:

لكي يعلمَ الناسُ أني امرؤٌ

(٢) «تفسير الراغب» (١: ٤٠٢-٤٠٣) بتصرف وتقديم وتأخير.

(٣) في (ط): «خالط».

[﴿وَقَاتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ * وَٱقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ وَأَخْرِجُوهُم مِّنْ حَيْثُ أَخْرَجُوكُمْ وَٱلْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ ٱلْقَتْلِ وَلَا تُقَاتِلُوهُمْ عِندَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ حَتَّىٰ يُقَاتِلُوكُمْ فِيهِ فَإِن قَاتَلُوكُمْ فَٱقْتُلُوهُمْ كَذَٰلِكَ جَزَآءُ ٱلْكَٰفِرِينَ * فَإِنِ ٱنتَهَوْاْ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ * وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ لِلَّهِ فَإِنِ ٱنتَهَوْاْ فَلَا عُدْوَٰنَ إِلَّا عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ ١٩٠-١٩٣]

المقاتلةُ في سبيلِ الله: هو الجهادُ لإعلاءِ كلمةِ الله وإعزازِ الدِّين ﴿ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَكُمْ﴾: الذينَ يناجزونكم القتالَ دونَ المحاجزين، وعلىٰ هذا يكونُ منسوخًا بقولِه: ﴿وَقَٰتِلُواْ ٱلْمُشْرِكِينَ كَآفَّةً﴾ [التوبة: ٣٦]، وعن الرَّبيع بنِ أنس: هي أولُ آيةٍ نزلتْ في القتالِ بالمدينة؛ فكانَ رسولُ الله ﷺ يُقاتلُ مَن قاتَلَ، ويكفُّ عمَّن كفَّ؛ أو الذينَ يناصِبُونكم القتالَ دونَ مَن ليسَ مِن أهلِ المُناصبةِ من الشيوخِ..........................

قولُه: (﴿ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَكُمْ﴾: الذين يُناجِزُونكُم) فَسَّرَ المقاتِلينَ بوجوهٍ ثلاثة:

أحدُها: بالذين يُبارِزُونَ المسلمينَ دونَ المُحاجِزين.

وثانيها: بمَن يَصحُّ منهُمُ المقاتَلةُ دونَ مَن لا يَصحُّ، وهُو المرادُ بقولِه: «أوِ الذين يُناصِبُونكمُ القتالَ».

وثالثُها: بالكَفَرةِ كلِّهم مجازاً، والمرادُ بالمُقاتَلة: المضادَّةُ، الأوَّلُ أخصُّ منَ الثاني والثالثُ أعمُّ منهُما.

قولُه: (يُناجِزونكم)، الجَوهري: المُناجَزةُ في الحَرْب: المُبارَزَةُ والمُقاتَلة، والمُحاجَزةُ: المُمانَعة، وفي المَثَل: المُحاجَزةُ قبلَ المناجَزة[1].

قولُه: (يُناصِبُونكم)، الجَوهري: نَصَبْتُ لفُلان نَصْباً: إذا عادَيْته، وناصَبْتُه الحَرْبَ مُناصَبةً.

(١) ذكره الميداني في «مجمع الأمثال» (١: ٤٠) بلفظ: «إن أردتَ المُحاجَزةَ فقَبْلَ المناجَزة»، وفسَّره أبو عُبَيْدٍ بقولِه: أَنْجُ بنفسِك قبلَ لِقاءِ مَنْ لا تُقاوِمُه.

والصبيانِ والـرّهبانِ والنساء؛ أو الكفرةَ كلَّهم؛ لأنهم جميعًا مضادُّونَ للمسلمين، قاصِدونَ لمقاتلتهم، فهم في حُكمِ المقاتِلة؛ قاتَلوا أوْ لم يُقاتِلوا. وقيل: لمّا صدَّ المشركونَ رسولَ اللّـهِ ﷺ عامَ الحُديبيةِ وصالَحوه علىٰ أن يرجعَ مِن قابلٍ فيُخْلُوا له مكَّةَ ثلاثةَ أيّام، فرجعَ **لعُمرة القضاء**؛ خافَ المسلمونَ أن لا يفيَ لهم قُريشٌ ويصدُّوهم ويقاتِلوهم في الحَرَمِ وفي الشهرِ الحرام، وكَرِهوا ذلكَ، **نزلتْ**، وأُطلِقَ لهم قتالُ الذينَ يقاتلونَهم منهم في الحَرَمِ والشهرِ الحرام، ورُفِعَ عنهم الجُناحُ في ذلك. ﴿وَلَا تَعْتَدُوٓاْ﴾ بابتداءِ القتال، أوْ بقتالِ من نُهيتم عن قِتالِه من النساءِ والشيوخِ والصبيان، والذينَ بينكم وبينهم عهدٌ؛ أوْ بالمُثْلة، أو بالمفاجأةِ مِن غيرِ دعوة، ﴿حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ﴾ حيثُ وجدتموهم في حِلٍّ أو حَرَم. **والثَّقْف: وجودٌ علىٰ وجهِ الأخذِ والغَلَبَة**، ومنه: رجلٌ ثَقْف: سريعُ الأخذِ لأقرانه، قال:

فإمّـا تَثْقفـوني فـاقتلوني ... فمن أثقفْ فليسَ إلىٰ خلودِ

﴿مِّنْ حَيْثُ أَخْرَجُوكُمْ﴾ أي: من مكةَ، وقد فعلَ رسولُ الله ﷺ بمن لم يُسلِمْ منهم يومَ

قولُه: **(لعُمرةِ القضاء)** أي: العُمرةِ التي أَحْرَمَ بها عامَ الـحُدَيْبِيَة وتَحَلَّلَ عنها بسببِ الإحصارِ، وهُو مِن إضافةِ العامِّ إلىٰ الخاصّ؛ لأنّ العُمرةَ أعمُّ مِن أن تكونَ قضاءً أو أداءً.

قولُه: **(نَزَلَتْ)**، وفي بعضِ النُّسَخ: فنزَلَتْ، فعَلىٰ هذا جوابُ «لمّا» قولُه: «خافَ»، وإذا كان جَوابُ «لمّا نَزَلَتْ»، فالصوابُ أن يكونَ خافَ بالواوِ، وهُو لم يُرْوَ.

قولُه: **(والثَّقْفُ: وجودٌ علىٰ وَجْهِ الأخْذِ والغَلَبَة)**، وفي الكواشي: الثَّقْفُ: الحِذْقُ في إدراكِ الشيءِ وفِعْلِه[١]. قال القاضي: الثَّقْفُ: الحَذْقُ في إدراك الشيءِ، علماً كان أو عمَلاً، فهُو يتضمَّنُ الغَلَبَةَ، ولذلك استُعمِلَ في الغَلَبة في قولِ الشاعر:

فإمّا تَـثْقَفُوني فاقتُلوني[٢]

البيت.

---

(١) من قوله: «وفي الكواشي» إلىٰ هنا ساقط من (ط) و(ح).

(٢) «أنوار التنزيل» (١: ٤٧٦) والبيت لخالد بن جعفر بن كلاب، ذكره الأصفهاني في «الأغاني» (١١: ٨٩).

الفتح. ﴿وَٱلْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ ٱلْقَتْلِ﴾، أي: المحنةُ والبلاءُ الذي يَنزلُ بالإنسانِ يتعذَّبُ به؛ أشدُّ علَيه من القتْل. وقيل لبعضِ الحكماء: ما أشدُّ من الموت؟ قال: الذي يُتمنّىٰ فيه الموت. **جُعِلَ الإخراجُ من الوطنِ مِن الفتنِ** والمِحَنِ التي يُتمنّىٰ عندَها الموت، ومنه قولُ القائل:

لقتلٌ بحدِّ السيفِ أهونُ موقعًا … علىٰ النفسِ من قتلٍ بحدِّ فِراقِ

وقيل: ﴿الفتنة﴾: عذابُ الآخرة؛ ﴿ذُوقُواْ فِتْنَتَكُمْ﴾ [الذاريات: ١٤]، وقيل: الشركُ أعظمُ من القتلِ في الحَرَم؛ وذلكَ أنهم كانوا يستعظمونَ القتلَ في الحَرَم، ويعيبونَ به المسلمين، فقيل: والشركُ الذي هم عليه أشدُّ وأعظمُ مما يستعظمونَه. **ويجوزُ أن يُرادَ: وفتنتُهم إيّاكم** بصدِّكم عن المسجدِ الحرامِ أشدُّ من قتلِكم إيّاهم في الحَرَم، أو مِن قتلِهم إيّاكم إن قَتَلوكم، فلا تُبالوا بقتالهم..........................

اسمُ «ليس» في قولِه: «ليسَ إلى خُلودِ» ضميرٌ يرجِعُ إلىٰ «مَنْ»، يقولُ: إنْ تُدرِكوني أيُّها الأعداءُ وقَدَرتُم علىٰ قَتْلي فاقتُلوني، فإنّ مَن أدركتُه منكم فليسَ له طريقٌ إلىٰ الخلود، أي: لا بقاءَ له ولا أُخلّيه، بل أقتُلُه(١).

قولُه: (**جُعِلَ الإخراجُ منَ الوطَنِ منَ الفِتَن**)، فعلىٰ هذا قولُه: ﴿وَٱلْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ ٱلْقَتْلِ﴾ يَحتمِلُ أن يكونَ تذييلاً لقولِه: ﴿وَأَخْرِجُوهُم﴾ أو لقولِه: ﴿مِّنْ حَيْثُ أَخْرَجُوكُمْ﴾، ويجوزُ أن يكونَ تكميلاً لقولِه: ﴿وَقَٰتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَكُمْ﴾ إلىٰ قولِه: ﴿وَٱقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ﴾ إذا أُريدَ بالفتنةِ عذابُ الآخِرة، كما قال: «لتَجتمعَ لهُم فتنةُ الدُّنيا والآخِرة»، كقولِه تعالىٰ: ﴿وَإِن يَتَوَلَّوْاْ يُعَذِّبْهُمُ ٱللَّهُ عَذَابًا أَلِيمًا فِي ٱلدُّنْيَا وَٱلْأٓخِرَةِ﴾ [التوبة: ٧٤]، وقولِه: ﴿وَلَعَذَابُ ٱلْأٓخِرَةِ أَشَدُّ﴾ [طه: ١٢٧].

قولُه: (**ويجوزُ أن يُرادَ: وفتنتُهم إيّاكم**) عطفٌ علىٰ قولِه: «والشِّركُ أعظمُ منَ القَتْل»، وأمّا قولُه تعالىٰ: ﴿وَلَا تُقَٰتِلُوهُمْ عِندَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ فتخصيصٌ لقولِه تعالىٰ: ﴿وَٱقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ﴾، وقولُه: «إنْ قَتَلوكم فلا تُبالوا بقتالِهم» ترخيصٌ بعدَ تخصيص، يعني: إنّما أُمِرتُم

(١) قوله: «بل أقتله» ساقط من (ط).

وقُرِئَ: (ولا تقتلوهم حتىٰ يقتلوكم، فإن قتلوكم) جُعِلَ وقوعُ القتلِ في بعضِهم كوقوعِه فيهم، يقال: قتلتْنا بنو فلان، وقال:

فإنْ تَقْتُلونـا نقـتِّلْكُمُ

﴿فَإِنِ ٱنتَهَوۡاْ﴾ عن الشركِ والقتال، كقوله: ﴿إِن يَنتَهُواْ يُغۡفَرۡ لَهُم مَّا قَدۡ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨]. ﴿حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتۡنَةٞ﴾ أي: شرك ﴿وَيَكُونَ ٱلدِّينُ لِلَّهِ﴾ خالصًا ليسَ للشيطانِ فيه نصيب ﴿فَإِنِ ٱنتَهَوۡاْ﴾ عن الشركِ ....

بالإمساكِ عن مُقاتَلَتِهم تعظيماً لهَتْكِ حُرمةِ الحَرَم، فإذاً لا تَعزموا مُقاتَلَتَهم حتّىٰ يَعزِموا علىٰ مُقاتَلتِكم، فإذا شَرَعوا فيها فلا تُبالوا بقتالِهم؛ لأنّهم بدؤوا بهَتْكِ حُرمةِ الحَرَم وسَنُّوا سُنَّةَ العُدوان.

قولُه: (وقُرِئَ: ولا تَقْتُلوهم): حمزةُ والكِسائيُّ قَرَآ: (ولا تَقتُلوهم... حتّى يَقتُلوكُم... فإنْ قَتَلُوكُم) بغيرِ ألف، منَ القَتْل، والباقونَ بالألفِ، منَ القتال[1]. قال الزجّاج: وجازَ: ولا تقتُلوهم حتّىٰ يَقتُلوكُم، وإن وقَعَ القَتْلُ علىٰ بعضٍ دونَ بعض، فإنه يُقال: قَتَلْتُ القومَ، وإنّما قتَلَ بعضَهم إذا كان في الكلام دليلٌ على إرادةِ المُتكلِّم[2].

قولُه: (﴿وَيَكُونَ ٱلدِّينُ لِلَّهِ﴾ خالصاً ليسَ للشَّيطانِ فيه نصيبٌ)، هذا الاختصاصُ يُعلَمُ منَ اللامِ في ﴿لِلَّهِ﴾، ولهذا فَسَّـرَ الفِتنةَ بالشِّركِ حيثُ قال: «فتنةٌ، أي: شِرْك»؛ لأنه وقَعَ مقابِلاً له.

قلتُ: والذي يقتَضيه حُسنُ النَّظْمِ وإيقاعُ النَّـكِرة في سِياقِ النَّفْي أن تُجرَىٰ ﴿فِتۡنَةٞ﴾ علىٰ حقيقتِها، لتَستوعِبَ جميعَ ما سُمِّيَ فتنةً، فيَدخُلَ فيها الشِّركُ والقتالُ والحربُ وجميعُ ما عليه مُخالفو دين الإسلام، فيُطابِقَه قولُه: ﴿وَيَكُونَ ٱلدِّينُ لِلَّهِ﴾؛ لأنّ معناه: ويكونَ الدِّينُ كلُّه لله كما جاء، فيكونَ تعميماً بعدَ تخصيص؛ لأنّ الفتنةَ حُمِلَتْ أوّلاً علىٰ الشِّرك، ولو أُريدَ بها عَيْنُ الفتنةِ السابِقة لكانَ الواجبُ أن يُجاءَ بها مَعرِفةً؛ لأنّ الشيءَ إذا أُعيدَ أُضمِرَ أو كُرِّرَ بعَيْنِه، وَضْعاً للمُظهَر

---

(١) انظر: «السبعة في القراءات» لابن مجاهد ص١٧٩.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٢٦٤).

﴿فَلَا عُدْوَٰنَ إِلَّا عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ **فلا تَعْدُوا علىٰ المنتهين**؛ لأنّ مقاتَلةَ المنتهِينَ عدوانٌ وظلمٌ؛ فوُضعَ قولُه: ﴿إِلَّا عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ موضعَ: علىٰ المنتهين؛ **أوْ فلا تَظلِموا إلا الظالمينَ غيرَ المنتهِين**؛ سُمِّي جزاءُ الظالمينَ ظُلمًا؛ للمُشاكلة، كقولِه تعالىٰ: ﴿فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَٱعْتَدُوا۟ عَلَيْهِ﴾، ..

موضعَ المُضمَر، وإنّ النَّكِرةَ إذا أُعيدَتْ ولم يُرَدْ بها التَّكرارُ كانت غيرَ الأوَّل، بخلافِ المَعرِفة، ولأنّ قولَه: ﴿فَإِنِ ٱنتَهَوْا۟ فَلَا عُدْوَٰنَ﴾ يقتضي مفعولاً أعمَّ ممّا اقتضاه قولُه: ﴿فَإِنِ ٱنتَهَوْا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾؛ لأنّ الشيءَ إذا كُرِّر وجيءَ بالثاني أعَمَّ منَ الأوَّل كان أحسَنَ منَ العكسِ، لئلّا يجيءَ الكلامُ مَبْتوراً.

قولُه: (﴿فَلَا عُدْوَٰنَ إِلَّا عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ **فلا تَعْدُوا علىٰ المُنتهِين**)[1] يُريدُ أنّ قولَه: ﴿فَلَا عُدْوَٰنَ إِلَّا عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ كِنايةٌ إيمائيّةٌ عن قولِنا: «فلا تَعْدُوا علىٰ المُنتهِين»، وذلك أنّ إثباتَ العُدوانِ علىٰ الظالمينَ علىٰ سَبيل الحَصْرِ في هذا المقام مُفيدٌ لنَفْي العُدوانِ عنِ المُنتَهِين. فقولُه: «لأنّ مقاتَلةَ المُنتَهِينَ عُدوانٌ» تعليلٌ لوَضْعِ ﴿إِلَّا عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ موضعَ «المُنتهِين»، يعني: مُقاتَلةُ المُنتَهِينَ عُدوانٌ وظُلْم، ومُقاتَلةُ الظالمينَ، أي: غيرِ المنتَهين، حقٌّ وصَواب، وأصلُ الكلام: فإنِ انتَهَوا عنِ الفتنةِ فلا تُقاتِلُوهم، ثُمّ فلا عُدوانَ عليهِم، ثُمّ فلا عُدوانَ علىٰ المُنتَهِين[2]، ثُمّ كَنَّىٰ عن هذا المعنىٰ بقولِه: ﴿فَلَا عُدْوَٰنَ إِلَّا عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾، فقولُ المصنِّف: «فوَضَعَ قولَه: ﴿إِلَّا عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ موضعَ على المُنتَهِينَ» معناه: أنّ مآلَه يَرجِعُ إليه.

قولُه: (**أو: فلا تَظلِموا**) معطوفٌ علىٰ قولِه: «لا تعدوْا»[3] فعلىٰ هذا: ﴿إِلَّا عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ قارٌّ في موضِعِه، لكنّ ﴿فَلَا عُدْوَٰنَ﴾ وُضِعَ موضعَ «لا تُقاتِلوا، ولا تتعرَّضوا» علىٰ سَبيل المشاكَلةِ بحَسَبِ المعنىٰ، ولهذا قال: «ولا تَظلِموا إلّا الظالمينَ»، ومعنىٰ الحَصْرِ علىٰ هذا: فإنِ انتَهوا فلا تُقاتِلُوهم، وقاتِلوا غيرَهم منَ المشرِكينَ الذين ليسوا بمُنتَهِين، يعني: لابدَّ لكُم منَ

---

(١) في (ح) و(ف): «فلا له وعلى تعدو المنتهين».

(٢) من قوله: «عدوان، تعليل» إلىٰ هنا ساقط من (ط).

(٣) في (ح): «فلا تعدوا» وفي (ف): «فلا تعتدوا».

أو أُرِيدَ: إنكم إن تعرَّضتم لهم بعدَ الانتهاءِ كنتم ظالمينَ، فيسلَّطُ عليكم مَن يَعْدو عليكم.

[﴿ٱلشَّهْرُ ٱلْحَرَامُ بِٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ وَٱلْحُرُمَٰتُ قِصَاصٌ ۚ فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَٱعْتَدُوا۟ عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ ١٩٤]

قاتَلَهم المشركونَ عامَ الحُديبيةِ في الشهرِ الحرامِ؛ وهو ذو القَعْدة، فقيلَ لهم عندَ خروجِهم لعُمرةِ القضاءِ وكراهتِهم القتال؛ وذلكَ في ذي القَعدة: ﴿ٱلشَّهْرُ ٱلْحَرَامُ بِٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ﴾، أي: هذا الشهرُ بذاك الشهر، وهَتْكُه بهتكِهِ؛ يعني تَهتِكون حُرمَته علَيهم كما هَتكوا حرمتَه علَيكم.

المقاتَلة معَ مُخالِفيكم، فإذا انتهَىٰ هؤلاءِ منَ المخالفةِ فاترُكوهم وقاتِلوا غيرَهم، فوَضَعَ «لا تَظلِموا» موضعَ لا تُقاتِلوا للمشاكَلة. والفَرْقُ بيْنَ هذا الوَجْهِ والأوَّل هُو أنّ قولَه: «فلا عُدوانَ» علىٰ الأوّل: كِنايةٌ عن قولِه: «فلا تُقاتِلوهم» علىٰ سَبيل المبالغة، وعلى الثاني لمجرَّدِ التحسينِ في الكلام، وأنّ النَّهيَ عنِ العُدوانِ علىٰ المُنْتَهِينَ علىٰ الأوَّلِ مقصُودٌ دونَ ما يُعطيه اللَّفظُ مِن معنىٰ العُدوانِ علىٰ الغَيْرِ بالحَصْر؛ لأنّ الكِنايةَ لا توجبُ إثباتَ التصريح كما تقولُ: فلانٌ طويلُ النِّجَاد، فإنّهُ لا يوجبُ إثباتَ نِجادٍ وطُولِه، وعلىٰ الثاني نَهْيُ المُقاتِلة عنهُم وإثباتُها للغيرِ مقصُودان.

قولُه: (أوْ أريدَ: إنّكم) وَجْهٌ آخَرُ، علىٰ تقديرِ أنّ الفاءَ في قولِه: ﴿فَلَا عُدْوَٰنَ﴾ جَزاءُ شَرْطٍ مُقدَّرٍ لا لهذا المذكور، يعني: قاتِلوهُم حتّىٰ لا تكونَ فتنةٌ، فإنِ انتهَوا عن الفتنةِ فلا تتعَرَّضوا لهم، فإنّكم إن تَعَرَّضتُم لهم كنتُم ظالمينَ فإذا كنتم ظالمين فلا عُدوانَ إلّا عليكُم، فوضَعَ الظالمينَ موضِعَ المُضمَر إشعاراً بالعِلِّية، وقولُ المصنِّف: «فيُسلَّطُ عليكُم مَن يَعْدو عليكُم» حاصلُ المعنىٰ.

قولُه: (قاتَلَهم المشرِكونَ عامَ الحُدَيْبِيَة). في هذه الرواية نَظَر؛ لأنّ عامَ الحُدَيْبِيَة لم يكنْ فيه قتالٌ، بل كان صَدٌّ علىٰ ما رَوَينا عن البخاريِّ ومسلم[1]. وقال مُحيي السُّنة: الآيةُ نزَلَتْ في عُمرةِ القضاء، وذلك أنّ النبيَّ ﷺ خَرَجَ مُعتمِراً في ذي القَعْدة فصَدَّه المشرِكونَ عنِ البَيْتِ بالحُدَيْبِيَة،

---

(١) أخرجه البخاري (٤٢٥١)، ومسلم (١٧٨٣) (٩٢) من حديث البراء رضي الله عنه.

﴿وَٱلْحُرُمَٰتُ قِصَاصٌ﴾ أي: وكلُّ حُرمةٍ يجري فيها القِصاص، مَن هَتَك حُرمةً ـ أيَّ حرمةٍ كانت ـ اقتُصَّ منه؛ بأن تُهتكَ له حُرمة، فحين هَتَكوا حرمةَ شهرِكم فافعلوا بهم نحوَ ذلكَ ولا تُبالوا، وأكَّدَ ذلكَ بقوله: ﴿فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَٱعْتَدُوا۟ عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ﴾، ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ﴾ في حالِ كونِكم منتصرينَ ممّن اعتدىٰ عليكم، فلا تعتدوا إلىٰ ما لا يحلُّ لكم.

[﴿وَأَنفِقُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ ۛ وَأَحْسِنُوٓا۟ ۛ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ ١٩٥]

الباءُ في ﴿بِأَيْدِيكُمْ﴾: مَزيدة، مثلُها في: **أعطىٰ بيده؛ للمنقاد، والمعنىٰ: ولا تُقبِضوا التَّهلُكةَ أيديَكم**، أي: لا تجعلوها آخذةً بأيديكم مالكةً، وقيل: ﴿بِأَيْدِيكُمْ﴾: بأنفسِكم. وقيل: تقديرُه: ولا تلقُوا أنفسَكم بأيديكم، ....

فصالَحهم على أن ينصَرِفَ ويَرجِعَ في العام القابِل فيقضيَ عُمرَتَه، فرجَعَ ﷺ في العام القابِل وقضى عُمرَتَه، فذلك معنىٰ قولِه: ﴿ٱلشَّهْرُ ٱلْحَرَامُ﴾ يعني ذا القَعْدةِ الذي دخَلتُم مكَّةَ وقَضَيْتُم عُمْرَتَكم بالشَّهرِ الحرام، أي: ذا القَعْدةِ الذي صُدِدتُم فيه عنِ البيت، والصَّدُّ كان في سنةِ ستٍّ منَ الهجرة، والقضاءُ في سنة سَبْع[1]، فعلى هذا، معنىٰ قولِه: ﴿وَٱلْحُرُمَٰتُ قِصَاصٌ﴾: أنهم لمّا هتَكوا حُرمةَ شهرِكم بالصَّدِّ فافعَلوا بهم مِثلَه وادخُلوا عليهِم في القابِل، فإنْ مَنَعوكم فاقتُلوهم، لقولِه تعالىٰ: ﴿فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَٱعْتَدُوا۟ عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ لأنه نتيجةٌ لقولِه: ﴿وَٱلْحُرُمَٰتُ قِصَاصٌ﴾.

قولُه: (**أعطَىٰ بيَدِه؛ للمُنقاد**) أي: يقالُ لمنِ انقادَ لأحدٍ وأطاعه: أعطَى بيدِه، كما يُقالُ في ضدِّه: نَزَعَ يَدَهُ عنِ الطاعة.

قولُه: (**والمعنىٰ: ولا تُقْبِضوا التَّهلُكَةَ أيديَكم**) بيانٌ لطريقِ المجاز، أي: لا تجعَلوا التَّهلُكَةَ مُسلَّطاً عليكُم فتأخُذَكم كما يَأخُذُ المالكُ القاهرُ يدَ مملوكِه، فسبيلُ هذا المجازِ سَبيلُ الاستعارةِ المَكْنِيَّة.

---

(١) «معالم التنزيل» (١: ٢١٥).

كما يقال: أهلَكَ فلانٌ نفْسَه بيده؛ إذا تسبَّبَ لهلاكِها، والمعنىٰ: النهيُ عن تَرْكِ الإنفاقِ في سبيلِ الله؛ لأنه سببُ الهلاك، أو عن الإسرافِ في النفقةِ حتى يُفقِرَ نفْسَه ويُضيِّعَ عيالَه، أو عن الاستقتالِ والإخطارِ بالنفس، أو عن تَرْكِ الغزوِ الذي هو تقويةٌ للعدوّ، .....

قولُه: (والمعنىٰ: النَّهيُ عن تَرْكِ الإنفاق... أو عنِ الإسرافِ في النَّفَقة)، فالآيةُ علىٰ هذا تذييلٌ لقولِه: ﴿وَأَنفِقُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾، وقولُه: ﴿وَأَنفِقُواْ﴾ تكميلٌ لقولِه تعالىٰ: ﴿وَقَٰتِلُواْ﴾، وإنّما احتَمَلتِ الآيةُ الضِّدَّيْنِ؛ لأنّ اليَدَ تُستعمَلُ في الإعطاءِ والمَنْعِ بَسْطاً وقَبْضاً، قال اللهُ تعالىٰ: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ﴾ [الإسراء: ٢٩].

والإنفاقُ طَرَفانِ: الإفراطُ، وهُو التبذيرُ، والتفريطُ، وهُو الإمساكُ، والقَصْدُ هُو السَّخاءُ، فقولُه تعالىٰ: ﴿وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾ يَحتمِلُ النَّهيَ عن الطَّرَفَيْنِ المذمومَيْن، ومِن ثَمّ فَسَّرَها بهما.

قولُه: (أو عنِ الاستقتالِ والإخطار بالنَّفْس، أو عن تَرْكِ الغَزْو)، فعلىٰ هذا الآيةُ تذييلٌ لقولِه: ﴿وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾، فكذا تَحتمِلُ الآيةُ الضِّدَّيْن، فإنّ اليَدَ تُستَعملُ في القُدرة قُوَّةً وضَعفاً، ومِن ثَمَّ فَسَّرَ قولَه تعالىٰ: ﴿حَتَّىٰ يُعْطُواْ ٱلْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَٰغِرُونَ﴾ [التوبة: ٢٩] بهما، أي: يُعطُوها إيّاكم صادرةً عن يدِ استيلاءٍ وقُدرةٍ وقُوَّةٍ لكُم عليهِم، أو: يُعطُوها إيّاكم صادرةً عنِ انقيادٍ وطاعةٍ منكُم[١].

وللجَراءةِ أيضاً طَرَفانِ: الإفراطُ وهُو التَّهوُّر، والتفريطُ وهُو الجُبْنُ، والقَصْدُ هُو الشَّجاعةُ والنَّهيُ في الآيةِ يَحتمِلُ الطَّرَفَيْنِ المذمومَيْن.

ولله دَرُّ المصنِّفِ ولطيفِ إشارتِه، والتفسيرُ الأوَّلُ أحسَنُ وأَوْلَىٰ لقولِه تعالىٰ بعدَه: ﴿وَأَحْسِنُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾، ولما ورد في «صحيح» البخاري عن حُذيفة رضي الله عنه: ﴿وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ﴾: نزلتْ في النفقة[٢].

---

(١) انظر: (٧: ٢٢٠).

(٢) من قوله: «ولما ورد» إلىٰ هنا أثبتناه من (ط).

ورُوِيَ: أنّ رَجلًا من المهاجرينَ حَمَلَ علىٰ صفِّ العدوِّ فصاحَ به الناس: ألقىٰ بيدِه إلىٰ التهلكة، **فقالَ أبو أيوبَ الأنصاريُّ**: نحن أعلمُ بهذه الآية، وإنما أُنزِلتْ فينا؛ صَحِبْنا رسولَ اللّٰـهِ ﷺ فنصَرْناه وشهدْنا معه المشاهدَ، وآثرْناه علىٰ أهالينا وأموالِنا وأولادِنا، فلمّا فشا الإسلامُ وكَثُرَ أهلُه، ووَضَعَتِ الحربُ أوزارَها، رجعْنا إلىٰ أهالينا وأولادِنا وأموالِنا نصلِحُها ونُقيمُ فيها؛ وكانت التهلكةُ الإقامةَ في الأهلِ والمال، وترْكَ الجهاد. وحكىٰ أبو عليٍّ في «**الحلبيّات**» عن أبي عُبيدة: التهْلُكةُ والهلاكُ والهُلْك واحد. قال: فدلَّ هذا من قولِ أبي عُبيدةَ علىٰ أنّ التهلكةَ مصدرٌ، ومثلُه ما حكاه سيبوَيْهِ مِن قولهم: **التَّضُرَّة** والتَّسُـرَّة، ونحوُها في الأعيان: التَّـنْضُبةُ والتَّـنْفُلة، ويجوزُ أن يقال: أصلُها التَّهلِكة، كالتَّجرِبة والتبصِرة ونحوِهما؛ ....

قولُه: (عنِ الاستِقْتالِ)، **الأساس**: استَقْتَلَ فلانٌ: استَسْلَمَ للقَتْل، كما يُقالُ: استمَاتَ.

قولُه: (**فقال أبو أيوبَ الأنصاريُّ**)، الحديثُ رَوَاه التِّرمذيُّ وأبو داودَ، عن أسْلَمَ أبي عِمرانَ معَ اختلافٍ في ألفاظِه[١].

قولُه: (**في الحَلَبيَّات**)، وهُو كتابٌ صَنَّفَه أبو عليٍّ الفارسيُّ في حَلَبَ[٢].

قولُه: (**التَّضُرّة**)، يقالُ: لا ضَرَرَ ولا ضارورةَ ولا تَضِرَّةَ، والتَنْضُبَـةُ: شجرةٌ، والتـتْفُلَةُ: وَلَدُ الثعلب. وقال الزجَّاج: التَّهلُكَةُ: معناهُ الهلاكُ، يقال: هَلَكَ الرَّجُلُ يَهلِكُ هَلاكاً وهُلْكةً وتَهلُكةً[٣].

---

(١) أخرجه الترمذي (٢٩٧٢)، وأبو داود (٢٥١٢)، والحاكم في «المستدرك» (٢: ٢٧٥)، وصحّحه ابن حبّان (٤٧١١) وفيه تمامُ تخريجه.

(٢) وهو محقّقٌ مطبوع، اعتنىٰ بنشره وتحقيقه د. حسن هنداوي.

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٢٦٦).

علىٰ أنها مصدرٌ من هَلَك فأُبدِلتْ من الكسرةِ ضمّةٌ، كما جاءَ الجُوارُ في الجِوار.

[﴿ وَأَتِمُّواْ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِۚ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِۖ وَلَا تَحْلِقُواْ رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ ٱلْهَدْيُ مَحِلَّهُۥۚ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِۦٓ أَذًى مِّن رَّأْسِهِۦ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍۚ فَإِذَآ أَمِنتُمْ فَمَن تَمَتَّعَ بِٱلْعُمْرَةِ إِلَى ٱلْحَجِّ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِۚ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِى ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْۗ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌۗ ذَٰلِكَ لِمَن لَّمْ يَكُنْ أَهْلُهُۥ حَاضِرِى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴾ ١٩٦]

﴿ وَأَتِمُّواْ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ ائتوا بهما تامَّيْنِ كاملَيْن بمناسِكهما وشرائطِهما لوجهِ اللّهِ من غيرِ توانٍ ولا نقصانٍ يقعُ منكم فيهما. قال: ....

قولُه: (كما جاء الجوارُ في الجِوار)، الجَوهري: جاوَرْتُه مُجاوَرَةً وجُوَاراً وجِوَاراً، والكسرُ أفصَحُ.

قولُه: (تامَّيْنِ كامِلَيْنِ بمَناسِكِهما). اعلَمْ أنّ إتمامَ العباداتِ إمّا أن يكونَ مِن حيث الصُّورةُ، وهِي أنْ يُجاءَ بها على وَجْهٍ يَسقُطُ عن مُؤدِّيها قضاؤها ظاهِراً، وإمّا أن يكونَ مِن حيث الحقيقةُ، وهِي أن تُؤدَّى بحيثُ تكونُ مقبولةً عندَ الله، بأنْ تكونَ تامّةً كاملةً بأركانِها وشَرائِطها وهيئتِها وسُنَنِها، وتكونَ غيرَ مَشُوبةٍ بشيءٍ منَ الرِّياء، وهذا الذي عَنَاهُ سيِّدُنا صَلَواتُ الله عليه بقولِه: «الإحسانُ: أن تَعبُدَ اللهَ كأنَّك تَراه، فإنْ لم تكنْ تَراهُ فإنّهُ يَراك»(١)، بعدَ بيانِه الإيمانَ والإسلامَ، وإليه أومَىٰ المصنِّفُ بقولِه: «لوَجْهِ الله مِن غيرِ تَوانٍ ولا نُقْصان»، فالإحسانُ في العباداتِ والمعاملاتِ هُو الفَضْلُ والإفضالُ في جميع الأحوال، وهُو الزِّيادةُ على العَدْل، قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ ﴾ [النحل: ٩٠]، فالعَدْلُ هُو أداءُ الواجِب، والإحسانُ: الإتمامُ والإفضال، ويؤيِّدُ هذا التأويلَ قولُه: ﴿وَأَتِمُّواْ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾، أي: لِوَجْهِ الله، ثُمّ عَطْفُه علىٰ قولِه: ﴿وَأَحْسِنُوٓاْۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ عطفَ الخاصِّ علىٰ العامِّ علىٰ سبيلِ الاستطراد.

---

(١) هو جزءٌ من حديثِ جبريل الطويل، أخرجه البخاري (٥٠) من حديث أبي هريرة، ومسلم (٨) من حديثِ عمر بن الخطاب رضي الله عنهم.

تمامُ الحجِّ أن تقفَ المطايا على خرقاءَ واضعةَ اللِّثامِ

جعلَ الوقوفَ علَيها كبعضِ مناسكِ الحجّ الذي لا يتمُّ إلا به. وقيل: إتمامُهما أن **تُحرِمَ بهما من دُويرةِ أهلك**. رُويَ ذلكَ عن عليٍّ وابنِ عبّاس وابنِ مسعودٍ رضيَ اللهُ عنهم. وقيل: أن تُفرِدَ لكلِّ واحدٍ منهما سَفرًا، كما قالَ محمّد رحمه الله: حَجّةٌ كُوفيّة وعُمرة كُوفيّة أفضلُ. وقيل: أن تكونَ النفقةُ حلالًا. وقيل: أن تُخلصوهما للعبادة، ولا تشوبوهما بشيءٍ من التجارةِ والأغراضِ الدنيوية. فإن قلتَ: هل فيه دليلٌ علىٰ وجوبِ العُمرة؟ قلت: ما هو إلا أمرٌ بإتمامِهما، ولا دليلَ في ذلكَ علىٰ كونِهما واجبَيْن أو تطوُّعَينْ؛ **فقد يُؤمَرُ بإتمامِ الواجبِ والتطوّعِ جميعًا**،.........................

قولُه: (**تمامُ الحَجِّ**) البيت[1]، خَرْقاءُ: محبوبةُ ذي الرُّمّة، واضعةَ اللِّثام، أي: مُسفِرة نُقِلَ عن بعضِ السَّلَفِ الصّالحينَ أنه حَجَّ، فلمّا قَضَىٰ نُسُكَه قال لصاحبِه: هلُمَّ نُتَمِّمُ[2] حجَّنا، ألم تسمَعْ قولَ ذي الرُّمة: تمامُ الحجِّ أن تقِفَ المطايا؟ البيت[3]، وحقيقةُ ما قال هُو أنه لمّا قَطَعَ البَوادِيَ حتّىٰ وَصَلَ إلى حَرَمِ الله، ينبغي أن يَقطَعَ أهواءَ النَّفْس ويَخرِقَ حُجُبَ القلبِ حتّىٰ يَصِلَ إلى مقامِ المشاهدة ويبصرَ آثارَ كرمِهِ قبلَ الرجوع عن حَرَمِه.

قولُه: (**أن تُحرِمَ بهما مِن دُوَيْرةِ أهلِك**)[4]، هذا إنّما يَصحُّ إذا أمكَنَ المَسِيرُ منَ الدارِ في أشهُرِ الحجِّ، لقولِه تعالىٰ: ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ﴾، وأمّا إذا لم يُمكِنْ ذلك فلا؛ لأنّ مَن بَعُدَت دارُه مِن مكّةَ بحيثُ يَحتاجُ إلى الخروج في رمضانَ مَثَلاً كيفَ يُحرِمُ منها؟

قولُه: (**فقد يُؤْمَرُ بإتمامِ الواجِب والتطوُّع جميعاً**)، قال صاحبُ «الفرائد»: الإتمامُ لوَجْهِ الله

---

(١) لذي الرمّة في «ديوانه».

(٢) في (ح): «هل نُتَمِّم».

(٣) «شرح ديوان الحماسة» للمرزوقي ص٩٥٧.

(٤) ذكره ابن حزمٍ في «المحلّى» (٥: ٥٨) موقوفاً على علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

إلا أن تقول: **الأمرُ بإتمامِهما أمرٌ بأدائِهما**؛ بدليلِ قراءةِ مَن قرأ: (وأقيموا الحجَّ والعمرة) والأمرُ للوجوبِ في أصله، إلا أنْ يدلَّ دليلٌ علىٰ خلافِ الوجوب، كما دلَّ في قوله: ﴿فَٱصۡطَادُواْ﴾ [المائدة: ٢]، ﴿فَٱنتَشِرُواْ﴾ [الأحزاب: ٥٣]، ونحوِ ذلك، فيقال لك: فقد دلَّ الدليلُ علىٰ نفيِ الوجوب، وهو ما رُوِيَ أنه قيل: يا رسولَ الله، العمرةُ واجبةٌ مثلُ الحجّ؟ قال: «لا، ولكن أنْ تعتمرَ خيرٌ لك»، وعنه: «الحجُّ جهاد، والعُمرةُ تطوُّع».

فإن قلتَ: فقد رُويَ عن ابنِ عبّاسٍ رضيَ الله عنهما: أنه قال: إنّ العمرةَ لَقرينةُ الحجّ. وعن عمرَ رضيَ اللهُ عنه: أنَّ رجلًا قالَ له: إني وجدتُ الحجَّ والعُمرةَ مكتوبَيْن

واجبٌ في الفَرْض والتطوُّع؛ لأنّ الإخلاصَ واجبٌ في كلِّ عبادة، سواءٌ كانت فَرْضاً أو تطوُّعاً، ولا يَلزَمُ من ذلك وجوبُ الأداء، فعلىٰ[1] هذا مَن شَرَعَ في الحجِّ والعُمْرةِ وجَبَ عليه إتْمامُهما.

قولُه: (**الأمرُ بإتمامِهما أمرٌ بأدائهما**) بناءً على أنّ مُقدِّمَةَ الواجب واجبٌ، قال الإمامُ: هذا الاحتمالُ أوْلَىٰ منَ الأوَّل لِما يَلزَمُ منه الإجمالُ، وهُو خلافُ الأصل معَ أنّ وجوبَ الإتمامِ مسبوقٌ بالشُّروع، وما لا يَتِمُّ الواجبُ إلّا بِهِ وكان مقدوراً فهُو واجب[2]. قال مُحيي السُّنّة: المعنىٰ: وابْتَدِئُوهُ فأَتِمُّوه[3].

وقال الإمامُ: والقولُ بإيجابِ العُمرة أقرَبُ إلى الاحتياط[4]، وقلت: أمّا الحديثُ المَرْويُّ عن أحمدَ بن حَنْبلٍ والتِّرمذيِّ، عن جابرٍ، أنّ النبيَّ ﷺ سُئِل: العُمْرةُ واجبةٌ هِي؟ قال: «لا، وأن تَعتَمِروا هُو أفضل»[5]، فمُعارَضٌ بروايتِه أيضاً عنِ ابنِ مَسْعود، قال: قال رسُولُ الله ﷺ:

---

(١) من قوله: «والتطوع لأن الإخلاص» إلى هنا ساقط من (ح).

(٢) «مفاتيح الغيب» (٥: ٢٩٦).

(٣) «معالم التنزيل» (١: ٢١٨).

(٤) «مفاتيح الغيب» (٥: ٢٩٧).

(٥) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٤٣٩٧)، والترمذي (٩٣١)، وابن خزيمة (٣٠٦٨)، وأبو يعلى (١٩٣٨) وغيرهم، وقال الترمذي: حسن صحيح، وتُعقِّبَ بأنّ في إسناده الحجّاج بن أرطاة، مدلِّسٌ =

عليَّ أهللتُ بهما جميعًا. فقال: هُدِيتَ لسنّةِ نبيِّك. وقد نُظِمَتْ مع الحجِّ في الأمرِ بالإتمامِ، فكانت واجبةً مثْلَ الحجّ؟ قلت: كونُها قرينةً للحجِّ أنّ القارنَ يقرِنُ بينهما، وأنهما يقترنانِ في الذِّكْر، فيقال: حجَّ فلانٌ واعتمر، والحجَّاجُ والعُمّار؛ ولأنها الحجُّ الأصغر، ولا دليلَ في ذلكَ علىٰ كونها قرينةً له في الوجوب، **وأمّا حديثُ عمرَ رضيَ اللهُ عنه، فقد فسَّرَ الرجلُ** ....

«تابِعوا بيْنَ الحجِّ والعُمرة، فإنّهما يَنْفِيانِ الفَقْرَ والذُّنوبَ كما يَنْفي الكِيرُ خَبَثَ الحديد»، رواه أحمدُ ابنُ حنبلٍ وابنُ ماجَه، عن عُمرَ رضيَ اللهُ عنه[١]، أمّا حديثُ ابنِ عبّاس رضيَ اللهُ عنهُ، فالصَّحيحُ ما رَوَىٰ البخاريُّ تعليقاً، عن ابنِ عبّاس: «إنها لَقَرينتُها في كتابِ الله: ﴿وَأَتِمُّواْ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾»، ومذهبُهما أنّها واجبةٌ، وما رَوَاه أيضاً عنِ ابنِ عُمَر: «ما مِن أحدٍ إلا وعليه حَجَّةٌ وعُمْرة»[٢].

= وقد عنعن، فتصحيحه بعيد!! وأخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٤: ٣٤٩) موقوفاً على جابر وقال: هذا هو المحفوظ عن جابر، موقوف غير مرفوع.

(١) حديثُ ابن مسعود أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٣٦٦٩)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٠٤٠٦)، والترمذي (٨١٠)، والنسائي في «السنن» (٥: ١١٥)، وصحّحه ابن خزيمة (٢٥١٢)، وابن حبّان (٣٦٩٣).
وأما حديثُ عمر، فقد أخرجه الإمامُ أحمد في «المسند» (١٦٨)، وابن ماجه (٢٨٨٧)، وأبو يعلى في «المسند» (١٩٨)، وهو حديثٌ صحيح لغيره، فإن في إسناده عاصمَ بن عُبَيْد الله، ضعيف من الرابعة كما في «تقريب التهذيب» لابن حجر (٣٠٦٥).

(٢) الأثران المرويان عن ابن عمر، وابن عباس ذكرهما البخاري تعليقاً قبل الحديث (١٧٧٣).
قلتُ: أما قولُ ابن عمر، فقد ذكر الحافظ ابن حجر في «تغليق التعليق» (٣: ١١٦) أنه قد رويَ موصولاً عند الدارقطني في «السنن» (٢: ٢٨٥)، وعند الحاكم في «المستدرك» (١: ٤٧١)، ورواه ابن خزيمة في «صحيحه»، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٤: ٣٥١).
وأما قولُ ابن عباس، فقد وصله عبد الرزاق في «التفسير»، والشافعي في «الأمّ» (٢: ١١٣)، والحاكم في «المستدرك» (١: ٤٧٠) وغيرهم، وأسنده الحافظ ابن حجر في «تغليق التعليق» (٣: ١١٧-١١٨).

كونَهما مكتوبَيْن علَيه بقوله: أهللتُ بهما، وإذا أهلَّ بالعمرةِ وجبتْ علَيه، كما إذا كبَّرَ بالتطوُّعِ من الصلاة. والدليلُ الذي ذكرناه أخرجَ العُمْرةَ مِن صفةِ الوجوب؛ فبقيَ الحجُّ وحدَه فيها، فهما بمنزلةِ قولِك: صُمْ شهرَ رمضانَ وستةً من شوّال، في أنك تأمرُه بفرْضٍ وتطوُّع. وقرأ عليٌّ وابنُ مسعودٍ والشَّعبيُّ رضيَ اللهُ عنهم: ....

قولُه: (**وأمّا حديثُ عُمرَ رضيَ اللهُ عنهُ فقد فَسَّرَ الرجُلُ كونَهما مكتوبَيْن عليه بقولِه: أهلَلْتُ بِهما**)[1]، يعني قولَه: أهلَلْتُ بِهما جميعاً استئنافٌ لبيان الموجب. المعنىٰ وجدتُهما مكتوبين لأني أهللتُ بهما جميعاً، فسببُ كونِهما مكتوبَيْنِ عَليَّ إهلالي بِهما، فالوجوبُ[2] إنّما يكونُ للشُّروع فيهِما لا للأمرِ.

وقال القاضي: إنه رَتَّبَ الإهلالَ علىٰ الوِجْدان، وذلك يَدُلُّ على أنه سببُ الإهلالِ دونَ العَكْس[3]، يعني: إنّما أهلَلْتُ بهِما لأنّي وجَدتُهما مكتوبَيْن عليّ.

وقلتُ: فعلىٰ هذا الفاءُ مُقدَّرةٌ، ويُوافقُه جوابُ عُمرَ رضيَ اللهُ عنهُ: هُدِيتَ لسُنَّةِ نبيِّك، أي: طريقتِه، لأنّ كونَ الشُّروع في الشيءِ موجِباً للإتمام لا يقالُ فيه: إنّها طريقةُ النبيِّ ﷺ، بل يقالُ ذلك في أداءِ المَناسِك والعبادات.

قولُه: (**والدليلُ الذي ذكَرْناه**) يعني: ما رُوي: أنه قيلَ: يا رسُولَ الله، العُمرةُ واجِبةٌ مِثل الحجِّ؟ قال: «لا»، يعني: استدلالُكَ بأنّها قرينةٌ للحجِّ بحديثِ ابن عبّاس، وبأنّها نُظِمَت في الآية معَ الحجِّ لا يُجْدِيكَ معَ ذلك النصِّ، علىٰ أنّ الاقترانَ لا يَدُلُّ علىٰ الوجوب، ودليلُنا يَلْزُه إلىٰ التأويل ويوجبُ أن يُقالَ: هُو مِثلُ قولِك: صُمْ شهرَ رمضانَ وستّةً مِن شَوّال، ويُمكنُ أن

---

(١) أخرجه ابن ماجه (٢٩٧٠)، وأبو داود (١٧٩٨)، والنَّسائي (٥: ١٤٧)، وصحّحه ابن خزيمة (٣٠٦٩)، وابن حبّان (٣٩١١).

(٢) في الأصول الخطيّة: «معنى قوله: فالوجوب»، بزيادة: «معنى قوله»، ولا لزوم لها.

(٣) «أنوار التنزيل» (١: ٤٨٠).

(والعمرةُ لله) بالرّفع، **كأنهم قَصَدوا بذلكَ إخراجَها عن حُكمِ الحجِّ** وهو الوجوب.
﴿فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ﴾ يقال: أُحصِرُ فلانٌ؛ إذا منعَه أمرٌ من خَوْفٍ أو مَرَضٍ أو عجز، قالَ اللهُ تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ أُحْصِرُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٧٣].

يقال: إنّ دليلَه معارَضٌ بما رَوَيناهُ عن ابنِ مَسْعودٍ كما سَبَقَ، والتأويلُ خلافُ الظاهر، علىٰ أنه إنّما يَستقيمُ إذا قيل: إنّ صيغةَ افعَلْ موضوعةٌ للقَدْرِ المشتَرك، وهُو ضعيفٌ، لِما ثَبَتَ أنها حقيقةٌ في الوجوبِ مجازٌ في الباقي.

قولُه: (**كأنّهم قَصَدُوا بذلك إخراجَها عن حُكم الحَجِّ**)، يعني قَطَعوا العُمْرةَ عن حُكم اشتراكِها الحجَّ في الإتمام وجَعلوها معَ الظَّرفِ جملةً أُخرىٰ إخباريَّةً مُستقِلَّةً ليُؤْذِنَ علىٰ اختلافِ حُكمَيْهما.

وقلتُ: هذا القَطْعُ يُشْعِرُ بشِدَّةِ الاهتمام بشأنِها؛ لأنّهم إنّما يَعدِلونَ منَ الإنشائيّةِ إلىٰ الإخباريّةِ للمبالغة، لا سيَّما وقد أتىٰ بالجُملةِ الاسميّة وبلام الاختصاص، كأنه قيل: إذا شَرَعْتُم في الحجِّ فأتِمُّوهُ، وأمّا العُمْرةُ فهِي المختَصَّةُ بالله ولا كلامَ في أدائِها، ونحوُه قولُه في قولِه تعالىٰ: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِى ٱلْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٧]، قَرَأَ أبو عَمْرٍو وابنُ كثيرٍ الأوَّلَيْنِ بالرَّفْعِ والآخرَ بالنَّصب(١)، حَملا الأوَّلَيْنِ علىٰ معنىٰ النَّهي، كأنه قيل: فلا يكونَنَّ رَفثٌ ولا فُسوق، والثالثَ علىٰ معنىٰ الإخبار، كأنهُ قيل: ولا شَكَّ ولا خلافَ في الحجّ، ونحوُه مِن حيثُ المعنىٰ ما رَوينا عنِ الشَّيْخَيْنِ وغيرِهما، عن أبي هريرةَ: «كلُّ عمَلِ ابنِ آدَمَ لهُ إلا الصِّيام، فإنه لي، وأنا أَجْزِي به»(٢)، هذه المبالغةُ لدَفْع ما عسَىٰ يَظُنُّ ظانٌّ التهاونَ فيه وتوَهُّمَ عدَم الوجوب.

---

(١) انظر: «السبعة» لابن مجاهد ص١٨٠، و«الكشف عن وجوه القراءات» (١: ٢٨٥-٢٨٦).

(٢) أخرجه البخاري (١٩٠٤) ومسلم (١١٥١).

وقالَ ابنُ ميّادة:

وما هجرُ ليلىٰ أن تكونَ تباعدتْ   عليكَ ولا أن أَحْصرتْك شُغولُ

وحُصِرَ؛ إذا حَبَسه عدوٌّ عن المُضيِّ أو سُجِن، ومنه قيل للمَحبِس: الحصير، **وللمَلِك: الحصير**؛ لأنه محجوبٌ. **هذا هو الأكثرُ في كلامِهم**، وهما بمعنىٰ المنعِ في كلِّ شيء، ....

قولُه: (**وما هَجْرُ ليلىٰ**) البيت[1]، يقولُ: ليس الهَجْرُ هُو صدودَ الحَبيبة وتباعُدَها لحاجةٍ مِن جانِبِها أو مَنْع وحَبْسٍ مِن جانِبك، وإنّما الهَجرُ: صُدودُها عن اختيارٍ منها.

قولُه: (**وللمَلِك: الحَصِيرُ**)، وأنشَدَ الراغبُ قولَ لَبِيد:

ومقامةٍ[2] غُلْبِ الرِّقابِ كـأنّهمْ   جِنٌّ لدىٰ بابِ الحَصـيرِ قيـامُ[3]

أي: لدى باب سُلطانٍ، وتسميتُـه بذلك إمّا لكونِه محصُوراً، أو مَحْجُوباً، وإمّا لكونِه حاصِراً، أي: مانعاً لَمن أرادَ الوصُولَ إليه، وإنّ الحَصِيرَ سُمِّي بذلك لحَصْرِ بعضِ طاقاتِه على بعض، والإحصارُ يُقالُ في المنعِ الظاهِرِ كالعدوِّ، والمَنْعِ الباطِنِ كالمَرَض، والحَصْرُ لا يُقالُ إلّا في المَنْعِ الباطن، فقولُه تعالىٰ: ﴿فَإِنۡ أُحۡصِرۡتُمۡ﴾ محمولٌ علىٰ الأمرَيْنِ.

قولُه: (**هذا هو الأكثرُ في كلامِهم**) والمشارُ إليه بلفظةِ «هذا» هُو المذكور، يعني: ما ذكَرْتُ منَ الفَرْقِ أكثرُ استعمـالاً مِن أن يكونا بمعنىً واحد، ثُمّ قال: «وهُما ـ أي: أُحصِرَ وحُصِرَ ـ بمعنىٰ المَنْع في كلِّ شيء»، يعني: هُما بمعنىً واحدٍ مِن غيرِ تفرِقة، «كقولِهم: صَدَّه وأصَدَّه، وعليه قولُ الفَـرّاءِ وأبي عَمْرٍو وأبي حنيفةَ رحِمَهُم الله»، ويدُلُّ علىٰ هذا التأويل قولُ الزجَّاج:

---

(١) لابن ميادة في «ديوانه» ص١٨٧.

(٢) قوله: «ومقامةٍ» ساقط من (ف).

(٣) «ديوان لبيد» ص٩٥. وانظر: «المفردات» للراغب الأصفهاني ص٢٣٨.

مثلُ: صدَّه وأصدَّه، وكذلكَ قالَ الفرّاءُ وأبو عمرٍو الشيبانيُّ وعلَيه قولُ أبي حَنيفةَ رحمهم اللهُ تعالىٰ: كلُّ منعٍ عندَه مِن عدوٍّ كانَ أو مَرَضٍ أو غيرِهما معتبَرٌ في إثباتِ حُكْمِ الإحصار، وعندَ مالكٍ والشافعيِّ: منعُ العدوِّ وحدَه. **وعن النبيِّ ﷺ: «من كُسِرَ أو عَرَجَ فقد حلَّ، وعليه الحجُّ من قابل».** ﴿فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِ﴾ فما تيسَّر منه يقال: يَسُر الأمرُ واستَيْسَر، كما يقالُ: صَعُب واستَصْعب والهَدْيُ: جمع هَدْيَة، ....

الرِّوايةُ عن أهلِ اللُّغةِ أنه يقالُ للرجُلِ الذي يمنعُه الخوفُ أو المَرَضُ منَ التصَرُّف: قد أُحصِرَ فهُو مُحْصَـرٌ، ويقالُ للذي حُبِسَ: قد حُصِرَ فهُو مَحْصُورٌ، وقال الفَرَّاءُ: لو قيلَ للّذي مَنَعَه الـمَرَضُ والخوفُ: قد حُصِرَ، لأنه بمنزلةِ الذي حُبِس: لجَاز، ولو قيلَ للذي حُبِسَ: أُحصِرَ، لجَاز، كأنه يُجعَلُ حابِسُه بمنزلةِ المَرَضِ والخَوْفِ الذي مَنَعَه منَ التصَرُّف، والحقُّ في هذا ما عليه أهلُ اللُّغة مِن أنه يقالُ للّذي يمنَـعُه الخوفُ أو المَرَض: أُحصِرَ، وللمحبوس: حُصِر[1].

قولُه: (وعنِ النبيِّ ﷺ: **«مَن كُسِرَ أو عَرَجَ فقد حَلَّ، وعليه الحَجُّ مِن قابِل»**)، الحديثُ رَواه أبو داودَ والتِّرمذيُّ عن الحَجَّاج بن عَمْرو[2]، وضَعَّفَه مُحيي السُّنةِ في «المصابيح»[3].

في «النِّهاية»: يقالُ: عَرَجَ يَعرُجُ عَرَجاً: إذا غُمِزَ مِن شيءٍ أصابَه، وعَرِجَ بالكسرِ، يَعرَجُ عـرَجاً: إذا صار أعـرَجَ أو كان خِلْـقَةً فيه. وفي «الـمُسْتَظْهري»[4]: يعني: مَن حدَثَ له بعدَ

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٢٦٧)، وانظر كلامَ الفرّاء في: «معاني القرآن» له (١: ١١٧).

(٢) أخرجه أبو داود (١٨٦٢)، والترمذي (٩٤٠)، وابن ماجه (٣٠٧٧)، والنَّسائي (٥: ١٩٨)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٢: ٢٤٩)، وهو في «مسند أحمد» (١٥٧٣١) بإسنادٍ صحيح، وفيه تمامُ تخريجه.

(٣) «مصابيح السنة» للبغوي (١٩٧٧).

(٤) يعني «حلية العلمـاء في مذاهب الفقهاء» للقفّال الشاشي (ت ٥٠٧ هـ)، ويسمِّيه العلماء بهذا الاسم «المستظهري» لأنه صنّفه للخليفة المستظهر بالله العباسي. انظر: «كشف الظنون» (١: ٦٩٠).

....

الإحرام مانعٌ غيرَ إحصارِ العدوِّ، وعَجَزَ عن إتمامِ الحجِّ كالمَرَضِ وغيرِه، يَجوزُ لهُ أن يَترُكَ الإحرامَ ويرجع إلى وطنِه ليجيءَ في سنةٍ أُخرى بعدَ زَوالِ العُذْر، ويقضي حَجَّه، كالمُحصَر، هذا قولُ أبي حنيفةَ، وقال الشافعيُّ ومالكٌ وأحمدُ: لا يَجوزُ الخروجُ منَ الإحرامِ بغيرِ عُذرِ الإحصَار، بل يَصبِرُ على الإحرام، فإنْ زالَ العُذْرُ قبْلَ فَواتِ الحجِّ فهُو المراد، وإن زالَ بعدَ فَواته لزِمَه أن يَخرُجَ منَ الإحرامِ بأفعالِ العُمْرة[١]، وظاهرُ قولِ القاضي أنّ له أن يَخرُجَ منَ الإحرام إذا اشتَرَطَ الإحلال[٢]، واستَدَلَّ بقولِ النبيِّ ﷺ حينَ دَخَلَ على ضُبَاعةَ بنتِ الزُّبَير: «لعلَّكِ أردْتِ الحجَّ؟»، قالت: والله ما أَجِدُني إلّا وَجِعة، فقال لها: «حُجِّي واشتَرِطي وقُولي: اللهُمَّ مَحِلِّي حيث حَبَسْتَني»، رَواه البخاريُّ ومسلمٌ والنَّسائيُّ، عن عائشة[٣]، وفي روايةِ التِّرمذيِّ وأبي داودَ، عنِ ابنِ عبّاس: أنها أَتَتِ النبيَّ ﷺ فقالت: يا رسُولَ الله، أُريدُ الحَجَّ، أفأشتَرِطُ؟ قال: «نعَمْ»، قالت: كيف أقولُ؟ قال: «قولي: لبَّيْكَ اللهُمَّ لبَّيْكَ، مَحِلِّي منَ الأرض حيثُ تحبِسُني»[٤].

قال في «المُستَظهري»: الحديثُ يدُلُّ علىٰ أنه يجوزُ لكلِّ مُحرِم أن يَشترِطَ الخروجَ منَ الإحرام بعُذْرٍ يعتَرِضُه، وهُو قولُ أحمدَ وأحدُ قولَي الشافعيِّ، وقال غيرُهما: لا يجوزُ له أن

---

(١) انظر: «حلية العلماء» للشاشي (٣: ١٢١).

(٢) انظر: «أنوار التنزيل» (١: ٤٨٠).

(٣) أخرجه البخاري (٥٠٨٩)، ومسلم (١٢٠٧)، والنَّسائي (٥: ١٦٨).

(٤) أخرجه أبو داود (١٧٧٦)، والترمذي (٩٤١)، والنَّسائي (٥: ١٦٨)، وقال الترمذي: حديثُ ابن عباسٍ حديثٌ حسن صحيح، والعملُ على هذا عند بعضِ أهلِ العلم يروْنَ الاشتراط في الحج ويقولون: إن اشترط فعرضَ له مرضٌ أو عُذْرٌ، فله أن يحلَّ ويخرجَ مِن إحرامِه، وهو قولُ الشافعيِّ وأحمدَ وإسحاق. ولم يرَ بعضُ أهلِ العلم الاشتراطَ في الحجِّ وقالوا: إن اشترط فليس له أن يخرجَ مِن إحرامِه، ويروْنَه كمن لم يشترِط.

كما يقالُ في جَدْية السَّرْج: جَدْي. وقُرِئ: (من الهَدِيّ) بالتشديد، جمعُ هديّة، كمَطِيّة ومَطِيّ، يعني: فإن مُنِعْتم من المُضيِّ إلىٰ البيتِ وأنتم مُحرِمونَ بحجٍّ أو عُمرةٍ فعليكم إذا أردتم التحلُّلَ ما استيسَر مِنَ الهَدْي؛ من بعيرٍ أو بقرةٍ أو شاة. فإن قلتَ: أينَ ومتىٰ يُنحرُ هديُ المُحصَر؟ قلتُ: إن كانَ حاجًّا فبالحَرَم متىٰ شاءَ عندَ أبي حَنيفة؛ يَبعثُ به ويَجعلُ للمبعوثِ علىٰ يدِه يومَ أمارٍ، ....

يَخرُج[1]، رَوَىٰ التِّرمذيُّ: أنّ ابنَ عُمَر كان يُنكِرُ الاشتراطَ في الحجِّ، ويقولُ: أليسَ حسْبُكم سُنّةُ نبيِّكم؟ وزاد النَّسائيُّ: إنّهُ لم يَشترِطْ، فإنْ حَبَسَ أحدَكم حابسٌ فلْيأْتِ البيتَ فلْيَطُفْ به وبيْنَ الصَّفَا والمَرْوةِ ثُمَّ لِيَحْلِقْ أو لِيُقَصِّرْ ثُمّ يَحْلُلْ، وعليه الحَجُّ مِن قابِلٍ[2].

قولُه: (جَدْيَةِ السَّرْج) هُو بالدالِ المهمَلة، الجَوهري: الجَدْيَةُ بتسكينِ الدَّالِ: شيءٌ مَحْشُوٌّ تحتَ دَفَّتَي السَّرجِ والرَّحْل، وهُما جَدْيَتانِ، والجَمْعُ جَدىً.

قولُه: (للمبعوثِ علىٰ يَدِه)، الضَّميرُ في يَدِه: راجعٌ إلىٰ اللامِ في المبعوثِ؛ لأنّها موصُولةٌ، والجارُّ والمجرورُ: مفعولٌ للمبعوثِ أُقيمَ مقامَ الفاعل.

قولُه: (يومَ أَمَارٍ) أي: يقولُ للمبعوثِ علىٰ يَدِه[3]: انحَرْ يومَ كذا، فإذا جاء ذلك اليومُ وغَلَبَ علىٰ ظَنِّه أنه نَحَرَ يتحلَّل، النِّهاية: وفي حديثِ ابنِ مسعود: «ابعَثُوا بالهَدْي واجعَلوا بينكم وبينَه يومَ أَمَار»[4]، الأَمارُ والأَمَارةُ: العلامةُ، وقيل: الأَمَارُ: جَمْعُ الأَمَارة، المعنىٰ: أنّ مَن أُحصِرَ لمَرَض أو عُذْرٍ فعليه أن يَبعَثَ بهَدْي ويُواعِدَ الحامِلَ يوماً بعَيْنِه يَذبَحُها فيه، فإذا ذُبِحَتْ تحَلَّل.

---

(١) «حلية العلماء» (٣: ١٢٢-١٢٣).

(٢) أخرجه الترمذي (٩٤٢)، والنَّسائي (٥: ١٦٩)، وقال التِّرمذي: حسن صحيح.

(٣) من قوله: «راجعٌ إلى اللام» إلى هنا ساقط من (ح).

(٤) أخرجه الطبري في «التفسير» (٣٢٩٤) والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١: ٤٣٢) وابنُ أبي شيبة في «المصنَّف» (١٣٢٤١).

وعندَهما في أيّام النحر، وإن كانَ مُعتمرًا فبالحَرَمِ في كلِّ وقتٍ عندَهم جميعًا، «ما استيسر» رُفِعَ بالابتداء، أيْ: فعليه ما استيسر، أو نُصِبَ علىٰ: فأهْدُوا ما استيسر. ﴿وَلَا تَحۡلِقُواْ رُءُوسَكُمۡ﴾ الخطابُ للمُحصَرين، أي: لا تحلُّوا حتىٰ تَعْلموا أن الهَدْيَ الذي بعثتموه إلىٰ الحرم بَلَغ ﴿مَحِلَّهُۥ﴾، أي: مكانَه الذي يجبُ نحْرُه فيه. **ومَحِلُّ الدَّيْن: وقتُ وجوبِ قضائه،** وهو ظاهرٌ علىٰ مذهبِ أبي حَنيفة رحمةُ الله عليه. فإن قلتَ: فإنّ النبيَّ ﷺ نَحرَ هدْيَه حيثُ أُحصر. قلتُ: كان مُحْصَرُه طَرَفَ الحُديبيةِ.........

قولُه: **(وعندَهما)** أي: عندَ مالكٍ والشافعيِّ، وقيل: عندَ محمد وأبي يوسُفَ، فهُما لم يُخالفا في المكانِ وخالَفا في الزَّمان، يعني: معَ أبي حنيفةَ رضيَ اللهُ عنهُ، وفي «صَحيح البُخاريِّ»: قال مالكٌ رضيَ اللهُ عنهُ وغيرُه: ينحرُ هَدْيَه ويَحْلِقُ في أيِّ موضِعٍ كان ولا قضاءَ عليه؛ لأنّ النبيَّ ﷺ وأصحابَه بالحُدَيْبِيَة نَحَروا وحَلَقوا وحَلُّوا مِن كلِّ شيء قبْلَ الطَّوافِ وقبْلَ أن يَصِلَ الهَدْيُ إلىٰ البيت، ثُمّ لم يُذْكَرْ أنّ النبيَّ ﷺ أمَرَ أحداً أن يَقْضُوا شيئاً ولا يَعُودوا له، والحُدَيبِيَةُ خارجٌ من الحَرَم[1].

قولُه: **(ومَحِلُّ الدَّين وقتُ وجوبِ قضائه)** يعني: لفظُ الحِلِّ مشترَكٌ يُطلَقُ علىٰ المكانِ والزَّمان، والذي عليه الكلامُ هاهُنا المكان، لأنّ المرادَ: لا تَحلِقوا حتّىٰ تَعلَموا أنّ الهَدْيَ الذي بَعَثْتُموهُ إلى الحَرَمِ بلَغَ مكانَه الذي يجبُ نَحْرُه فيه، وهُو المرادُ مِن قولِه: «وهُو ظاهِرُ مذهبِ[2] أبي حنيفةَ رحِمَه الله».

قال الإمام: قالتِ الحَنَفيَّةُ: إنّ المَحِلَّ، بالكسرِ هنا: عبارةٌ عن المكان؛ لأنّ قولَه: ﴿حَتَّىٰ يَبۡلُغَ ٱلۡهَدۡيُ مَحِلَّهُۥ﴾ يدُلُّ علىٰ أنهُ الآنَ غيرُ بالغٍ إلىٰ مكانِ حِلِّه، ولو جُعِلَ للزَّمانِ لكانَ بالغاً مَحِلَّه في الحالِ، وهُو أنْ يَذبَحَ متَىٰ أُحصِر، ثم قال: هَبْ أنّ المَحِلَّ يَحتمِلُ المكانَ والزَّمان، إلّا أنه تَعالىٰ أزالَ الاحتمالَ بقولِه: ﴿ثُمَّ مَحِلُّهَآ إِلَى ٱلۡبَيۡتِ ٱلۡعَتِيقِ﴾ [الحج: ٣٣]، وبقولِه:

(١) «صحيح البخاري» (١٨١٢).

(٢) كذا في (ح)، وفي «الكشاف»: «وهو ظاهر على مذهب».

....

﴿هَدْيًا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾ [المائدة: ٩٥]، والمرادُ به الحَرَمُ؛ لأنّ البيتَ عَيْنَه لا تُراقُ فيه الدِّماءُ، وأمّا حُجَّةُ الشافعيِّ رحِمَه اللهُ فهِيَ أنّ النبيَّ ﷺ أُحصِرَ بالحُدَيْبِيَةِ ونَحَرَ بها وهِيَ ليست منَ الحَرَمِ، ولأنّ المُحصَرَ سواءٌ كان في الحِلِّ أو الحَرَم مأمورٌ بنَحْرِ الهَدْيِ، وأوّلُ درَجاتِ المكلَّفِ أن يكونَ لهُ التمكُّنُ منَ الفعلِ المأمورِ به، ولأنهُ تعالىٰ إنّما شَرَعَ التحلُّلَ للمُحصَرِ ليتَخلَّصَ منَ الخوفِ في الحال، ولو فَرَضَ ضَرْبَ يومِ أَمَارٍ لَطالت عليه المُدّةُ، لا سيَّما إذا أُحصِرَ بعيداً منَ الحَرَمِ، وفاتَ المقصُودُ مِن شَرْعِيَّةِ هذا الحُكم، ولأنّ الموصلَ إلىٰ الحَرَم هُو الخائفُ، فكيف يُؤمَرُ بهذا الفعل معَ قيامِ الخوفِ وربّما لم يَجِدِ الغَيْرَ ليبعَثَه فيتأثَّم لذلك(١).

وقلتُ: والذي يَقْوَىٰ به مذهبُ الإمام قولُه تعالىٰ: ﴿فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِ﴾ أي: تيَسَّر، كما تقولُ: استعظَمَ واستَصْعَب، في: تَعظَّمَ وتَصعَّبَ، فإذا كان اللهُ عزَّ وجَلَّ بنَىٰ أمرَ الهَدْيِ نفْسِه علىٰ السُّهولةِ والتيسير، كيف يُشدِّدُ في مَحِلِّه وموضعِ نَحْرِه؟ ولا ارتيابَ أنّ أمرَ المَرَضِ وأذىٰ الرأسِ أيسَرُ منَ الإحصار، وقد بُنِيَ الأمرُ فيهِما علىٰ التخييرِ والسَّعة، حيثُ قال: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِۦٓ أَذًى مِّن رَّأْسِهِۦ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾ إيذاناً بأنّ الأمرَ علىٰ التساهُلِ وعدَمِ الحَرَج.

والحاصلُ: أنّ المَحِلَّ في قولِه تعالىٰ: ﴿حَتَّىٰ يَبْلُغَ ٱلْهَدْىُ مَحِلَّهُۥ﴾ مُجمَلٌ؛ لأنه مشتَرَكٌ في الزَّمانِ والمكان، والقَرينةُ المُبيِّنةُ للمكانِ: بلوغُ الهَدْي، باعتبارِ قولِه: ﴿هَدْيًا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾ وللزَّمان: فعلُ النبيِّ ﷺ والأمرُ بالتيسير، والثاني أوْلَىٰ؛ لأنّ قولَه: ﴿هَدْيًا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾ نازلٌ في أمرِ غيرِ الإحصار، وأما تأويلُ الآية فهُو أنّ قولَه: ﴿وَلَا تَحْلِقُوا۟ رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ ٱلْهَدْىُ مَحِلَّهُۥ﴾ حُكمٌ مُستقِلٌّ، والجُملةُ معطوفةٌ علىٰ جُملةِ الشَّرطِ والجزاء، المعنى: شَرْعِيَّةُ الإحصارِ: وجوبُ ما استَيْسَرَ مِنَ الهَدْي، وشَرْعِيَّةُ الحَلْق: بلوغُ الهَدْي مَحِلَّه، أي: وقتَ حِلِّه أو مكانَ حِلِّه، وهُو ما عَيَّنَه الرسُولُ ﷺ وقد عُلِمَ أنه حَلَقَ حيثُ أُحْصِرَ.

(١) «مفاتيح الغيب» (٥: ٣٠٥).

الذي إلىٰ أسفلِ مكة، **وهو من الحَـرَم**. وعن الزُّهريِّ: أنّ رسولَ اللّـهِ ﷺ نَحرَ هَدْيَهُ في الحرم. وقالَ الواقديُّ: الحُديبيةُ هي: طَرَفُ الحَرَمِ علىٰ تسعةِ أميالٍ من مكّة. ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا﴾ فمن كانَ به مرضٌ يُحوِجُه إلىٰ الحَلْق، ﴿أَوْ بِهِۦٓ أَذًى مِّن رَّأْسِهِۦ﴾ وهو القُمَّل أو الجِراحة، فعليه إذا احتلَقَ فديةٌ من صيَام ثلاثةِ أيام، ﴿أَوْ صَدَقَةٍ﴾ علىٰ ستةِ مساكين، لكلِّ مسكينٍ نصفُ صاعٍ من بُرّ، ﴿أَوْ نُسُكٍ﴾ وهو شاةٌ. **وعن كعبِ بن عُجْرة** أنّ رسولَ اللّـهِ ﷺ قالَ له: «لعلَّك آذاك هَوَامُّك». قال: نعم يا رسولَ الله. قال: «احلقْ رأسَك وصُمْ ثلاثةَ أيام، أو أطعمْ ستةَ مساكين، أو انسُكْ شاة». وكان كعبٌ يقول: فيَّ نزلت هذه الآية. ورُوِيَ: أنه مرَّ به وقد قَرِحَ رأسُه فقال: «كفىٰ بهذا أذى»، وأمَرَه أن يحلقَ ويُطعمَ، أو يصوم. والنسُك: مصدرٌ، وقيل: جمعُ نَسِيكة. وقرأ الحسن: أَوْ نُسْك بالتخفيف. ﴿فَإِذَآ أَمِنتُمْ﴾ الإحصارَ، يعني: فإذا **لمْ تُحصَروا وكنتم في حال أمْنٍ وسَعةٍ**،

قولُه: (**وهُو منَ الحَرَم**)، وفي النِّهاية: الحُدَيْبِيَةُ: قريةٌ قريبةٌ من مكَّة، سُمِّيت ببئرٍ هناك، وهِي مخفَّفةُ الياء، وكثيرٌ مِنَ المحدِّثينَ يُشدِّدونَها[١]. وقد رَوَينا في «صَحيح البخاريِّ» أنّ الحُدَيْبِيَةَ خارجةٌ من الحَرَم[٢].

قولُه: (**وعن كعبِ بن عُجْرَة**)، الحديثُ رَواه الشيخانِ وغيرُهما عن عبدِ الله بن مُغَفَّل معَ تغييرٍ يسيرٍ[٣].

قولُه: (**وكنتُم**[٤] **في حالِ أمنٍ وسَعَة**) بيانٌ لقولِه: «لم تُحصَروا»، هذا مَبْنِيٌّ علىٰ أنّ المرادَ بالإحصارِ: المَنْعُ مِن خوفٍ أو مَرَضٍ أو عَجْز. قال القاضي: ﴿فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ﴾ المرادُ منهُ حَصْرُ

---

(١) وقد نبَّه الخطّابي على خَطئِهم في «إصلاح غلط المحدِّثين» ص٣٨، وعبارتُه ثَمَّةَ «ومِمّا يُثَقِّلونه من الأسماءِ، وهي خفيفة: سَنَةُ الحدَيْبِيَة، وعُمرةُ الجِعْرانة».

(٢) وقد سبق تخريجُه.

(٣) أخرجه البخاري (١٨١٤)، ومسلم (١٢٠١).

(٤) في (ف): «وقد كنتم».

....

العدُوِّ عندَ مالكٍ والشافعيِّ، لقولِه: ﴿فَإِذَآ أَمِنتُمۡ﴾، ولنزولِه في الحُدَيْبِيَة[١].

قلتُ: لأنّ لفظَ الأمنِ أكثرُ ما يُستعمَلُ حقيقةً فيما يُقابِلُ الخوفَ. **الأساس**: هؤلاءِ قومٌ مُستَأمِنةٌ، ويقولُ الأميرُ للخائفِ: لك الأمانُ، إنّي قد أمَّنْتُكَ، ويقال: ويأمَنُهُ الناسُ ولا يخافونَ غائلته.

وأمّا قضيةُ النَّظْم، فإنهُ تعالىٰ ابتَدَأَ بالأمرِ بإتمامِ الحجِّ والعُمْرة، ثُمَّ جاءَ بقولِه: ﴿فَإِنۡ أُحۡصِرۡتُمۡ﴾ وقولِه: ﴿فَإِذَآ أَمِنتُمۡ فَمَن تَمَتَّعَ﴾ تفصيلاً لبيانِ المانع منَ الإتمام، ورتَّبَ علىٰ كلٍّ منهما ما يُجْبَرُ بِهِ النُّقْصانُ مِن قولِه: ﴿فَمَا ٱسۡتَيۡسَرَ مِنَ ٱلۡهَدۡيِ﴾، والمعنىٰ: وأتِمُّوا الحَجَّ والعُمرةَ، أي: ائْتُوا بهما تامَّيْنِ كامِلَيْنِ بمناسِكِهما وشَرائِطِهما، فإنْ مَنَعَكمُ العَدُوُّ بأنْ لم تتمَكَّنوا علىٰ شيءٍ مِن ذلك، فجُبرانُه ما استَيْسَرَ منَ الهَدْي، وإن لم يمنَعْكم وأنتُم في حالِ أمنٍ منهُم ولكنْ أرَدْتُم تمَتُّعَ مِيقاتٍ فجُبرانُه ما استَيْسَرَ منَ الهَدْي، وإنّما أوثرَ «إذا» في جانبِ الأمنِ علىٰ «إنْ» ليُؤْذِنَ أنّ ذلك الإحصَارَ، أعني يومَ الحُدَيْبِيَة، لا اعتبارَ لهُ، وأنّ أغلبَ أحوالِكم بعدَ ذلك الأمنُ والغَلَبةُ والـتَّمَتُّعُ كيفَ شِئتُم، هذا هُو النَّظْمُ السَّرِيّ، وقد ظَهَرَ مِن هذا التقريرِ أنّ خوفَ العدُوِّ منَ الإحصَارِ والأمنَ منهُ، الغالبُ أن يختصَّ بالآفاقِيِّ[٢]، وأنّ المشارَ إليه بقولِه: ﴿ذَٰلِكَ﴾ في قولِه: ﴿ذَٰلِكَ لِمَن لَّمۡ يَكُنۡ أَهۡلُهُۥ حَاضِرِي ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ﴾ إذا كان هُو الحُكمَ الذي هُو وجوبُ الهَدْي، والصِّيامُ كان أوْلىٰ ممّا إذا قيل: المشارُ إليه هُو التَّمتُّع، لِما يُعلَمُ منَ الأوَّلِ مسألةٌ زائدة، ومنَ الثاني يَلزَمُ التَّكرار، فعُلِمَ من هذه الإشارة مسألةُ عدَمِ لزومِ الهَدْي وبَذْلِه علىٰ أهلِ الحَرَم إذا كان مُتَمَتِّعاً علىٰ سَبيلِ الإدماج، كما عُلِمَ مِن قولِه: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا﴾ مسألةُ لُزومِ الكَفَّارةِ علىٰ المريضِ والمُتأذِّي منَ الرأسِ علىٰ سَبيلِ الاستطراد، ليجتمعَ في الآيةِ عدَّةُ مسائلَ في كفَّارةِ الحَجِّ.

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٤٨٠).

(٢) وهو القادمُ من آفاقِ الأرض، ولم يكن من سكّانِ البيت الحرام.

﴿فَمَن تَمَتَّعَ﴾ أي: استمتعَ ﴿بِٱلْعُمْرَةِ إِلَى ٱلْحَجِّ﴾، واستمتاعُه بالعمرةِ إلىٰ وقتِ الحج: انتفاعُه بالتقرُّبِ بها إلىٰ اللّٰـهِ تعالىٰ قبلَ الانتفاعِ بتقرُّبه بالحجّ. وقيل: إذا حلَّ من عُمرتِه انتفعَ باستباحةِ ما كانَ محُرَّمًا عليه إلىٰ أن يُحرِمَ بالحجّ. ﴿فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِ﴾: هو هديُ المُتعة، وهو نسكٌ عندَ أبي حَنيفة، ويأكلُ منه، وعندَ الشافعيّ يُجرىٰ مجرىٰ الجنايات، ولا يأكلُ منه، ويذبحُه يومَ النَّحر عندنا، وعندَه يجوزُ ذبحُه إذا أحرمَ **بحِجّتِه**. ﴿فَمَن لَّمْ يَجِدْ﴾ الهدْيَ فعليه: صيامُ ثلاثةِ أيامٍ في الحج، أي: في وقته؛ وهو أَشْهُرُه ما بين الإحرامَيْن: إحرامِ العمرةِ وإحرامِ الحجّ، وهو مذهبُ أبي حَنيفةَ رحمه الله، والأفضلُ أن يصومَ **يومَ التروِيةِ** وعرفةَ ويومًا قَبْلهما، وإن مضىٰ هذا الوقتُ لم يجزئْه إلا الدمُ، وعندَ الشافعيِّ لا يُصامُ إلّا بعدَ الإحرامِ بالحجِّ؛ **تمسُّكًا بظاهرِ قولِه**: ﴿فِى ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ﴾..........

قولُه: (**بحِجَّتِهِ**) بكسرِ الحاء. **الجَوهري**: والحِجُّ بالكسرِ: الاسمُ والحِجَّةُ بالكسرِ: المَرَّةُ الواحدةُ، وهُو منَ الشَّواذِّ، لأنّ القياسَ بالفتح.

قولُه: (**يومَ التَّرْوِية**)، **النِّهاية**: هُو اليومُ الثامنُ من ذي الحِجَّة، سُمِّي به لأنَّهم كانوا يَرتَوُونَ فيه منَ الماءِ لِما بعدَه، أي: يَستَقُونَ ويَسقُون. وفي **المُغرِب**: روَّأْتُ في الأمرِ تَروِيةً: فكَّرتُ فيه ونظَرتُ، ومنهُ: يومُ التَّروية للثامِنِ مِن عَشْرِ ذي الحِجَّة، وأصلُها الهَمْزُ، وأخْذُها منَ الرُّؤيةِ خطأٌ، ومِنَ الرَّيِّ منظورٌ فيه[1]، وعن مُحيي السُّنة: سُمِّيَ به لأنّ إبراهيمَ عليه السلامُ تفكَّرَ فيه في الرُّؤيا التي رَآها، وفي التاسع عَرَفَ فسُمِّي لذلك عَرَفة[2].

قولُه: (**تمسُّكاً بظاهِرِ قولِه**: ﴿فِى ٱلْحَجِّ﴾)، أي: في حالِ أنّكم مُشتغِلونَ بأعمالِ الحجِّ؛ لأنّ الحجَّ في الأصلِ: القَصْدُ، ثم تُعورِفَ استعمالُه في القَصْدِ إلى مكّةَ للنُّسك، قاله الجَوهري.

(١) «المُغربُ في ترتيب المُعرب» (١: ٣٥٠).
(٢) «معالم التنزيل» (١: ٢٢٩).

يعني: إذا نَفَرتم وفَرَغتم مِن أفعالِ الحجِّ عندَ أبي حَنيفة، وعندَ الشافعيِّ هو الرجوعُ إلىٰ أَهاليهم. وقرأَ ابنُ أبي عَبْلة: (وسبْعةً) بالنصبِ عطفًا علىٰ محلِّ ﴿ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ﴾، كأنه قيل: فصيامٌ ثلاثةَ أيام، كقولِه: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ * يَتِيمًا﴾ [البلد: ١٤-١٥]. فإن قلتَ: فما فائدةُ الفَذْلكة؟ قلت: الواوُ قد تجيءُ للإباحةِ في نحوِ قولك: جالسِ الحسنَ وابنَ سيرين، ألا ترىٰ أنه لو جالسَهما جميعًا، أو واحدًا منهما كانَ ممتثِلًا؟ ففُذْلِكتْ؛ نفيًا لتوهُّمِ الإباحةِ، وأيضًا: ففائدةُ الفذلكةِ في كلِّ حسابٍ أن يُعلمَ العددُ جملةً كما عُلِمَ تفصيلًا؛ ليحاطَ به من جهتَيْن، فيَتأكدُ العِلْم. وفي أمثالِ العرب: عِلْمان خيرٌ من عِلْم. وكذلكَ ﴿كَامِلَةٌ﴾ تأكيدٌ آخرُ، وفيه زيادةُ ....

قولُه: (الفَذْلكة) قيل: الفَذْلَكةُ في الحِساب: الإجمالُ بعدَ التفصيل، وذلك بأنْ يَذكُرَ تفاصيلَه ثُمّ يُجمِلَ ويَكتُبَ في مُؤَخّرِه: فذلِكَ كذا وكذا، ومنهُ قولُ حاتم:

فـذلكَ إنْ يَهلِـكْ فحُسـنَىٰ ثنـاؤُهُ وإن عاشَ لم يقْعُدْ ضَعيفاً مُـذَمَّما[1]

قولُه: (لِتَوَهُّم الإباحة) كما تُوُهِّمَ في قولِه: ﴿فَٱنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾ [النساء: ٢]، قال:

ثلاثٌ واثنتانِ فهيَّ خمسٌ

ويَـحتمِلُ أنه لإزالةِ أنّ السبعَـةَ معَ الثلاثة كقولِـه: ﴿وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقْوَٰتَهَا فِىٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ﴾ [فصلت: ٩]، أي: معَ اللَّذَيْنِ تقدَّما فيه في قولِه: ﴿خَلَقَ ٱلْأَرْضَ فِى يَوْمَيْنِ﴾.

قولُه: (عِلْمانِ خيرٌ مِن عِلْم). قال المَيْدانيُّ: وأصلُه أنّ رجُلاً وابنَه سَلَكا طريقاً، فقال الرَّجُلُ: يا بُنيَّ استَبْحِثْ لنا عن الطريق، قال: إني عالِم، قال: يا بُنيَّ، عِلْمانِ خيرٌ مِن عِلم، يُضرَبُ في مَدْحِ المُشاوَرةِ والبحث[2].

(١) «ديوان حاتم الطائي» ص٢٢٧.

(٢) «مجمع الأمثال» (٢: ٢٣).

توصيةٍ بصيامِها، وأن لا يُتهاونَ بها ولا يُنقِصَ من عَددها، كما تقولُ للرّجلِ إذا كانَ لكَ اهتمامٌ بأمرٍ تأمُره به، وكانَ منكَ بمنزلٍ: اللهَ اللهَ لا تقصِّر! **وقيل: ﴿كَامِلَةٌ﴾ في وقوعِها** بدلًا من الهَدْي. وفي قراءةِ أُبيّ: (فصيامُ ثلاثةِ أيامٍ متتابعات). ﴿ذَٰلِكَ﴾ إشارةٌ إلىٰ التمتّع عندَ أبي حَنيفةَ وأصحابِه؛ **لا متعة** ولا قرانَ لحاضري الـمسجدِ الحرام عندَهم، ومَن تمتّعَ منهم أوْ قَرَنَ كانَ عليه دمٌ، وهو دمُ جِنايةٍ لا يأكلُ منه، وأمّا القارنُ والمتمتِّعُ من أهلِ الآفاق فدمُهما دمُ نُسك يأكلانِ منه. وعندَ الشافعيِّ رضي الله عنه: إشارةٌ إلىٰ الحُكمِ الذي هو وجوبُ الهديِ أو الصيام، ....

قولُه: (**وقيل: ﴿كَامِلَةٌ﴾ في وقوعِها**) عطفٌ على قولِه: «﴿كَامِلَةٌ﴾: تأكيدٌ آخرُ»، قال القاضي: ﴿كَامِلَةٌ﴾: صفةٌ مؤكِّدة تُفيدُ المبالغةَ في مُحافَظةِ[1] العِدَّة، أو مُبيِّنةٌ كمالَ العَشَرة، فإنه أولُ عدَدٍ كامل، إذ بهِ ينتهي الآحادُ وتَتِمُّ مَراتِبُها، أو مُقيِّدةٌ تُفيدُ كمالَ بَدَليّتِها منَ الهَدْي[2]، المعنىٰ: لا تفاوتَ في الثوابِ بكلِّ واحدٍ منهُما مِنَ البَدَلِ والمُبدَلِ منه.

الراغب: كمالُ الشيء: حصُولُ ما فيهِ الغَرَضُ مِنهُ، قال تعالىٰ: ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ۖ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ﴾ [البقرة: ٢٣٣] تنبيهاً أنّ ذلك غايةُ ما يتعلَّقُ به صَلاحُ الوَلَد، وقولُه تعالىٰ: ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾، قيل: إنّما وَصفَ العَشَرَةَ بالكاملةِ لا ليُعلِمَنا أنّ السَّبعةَ والثلاثةَ عشَرة، بل ليُبيِّنَ أنّ بحصُولِ صيام العشَرة يحصُلُ كمالُ الصَّوم القائمِ مقامَ الهَدْي[3].

قولُه: (**لا مُتْعَةَ**) جملةٌ مُستأنَفةٌ مبيِّنةٌ لقولِه: «﴿ذَٰلِكَ﴾ إشارةٌ إلىٰ التَّمتُّع عندَ أبي حنيفة»، كأنّ قائلاً قال: إذا كان إشارةً إلىٰ ذلك فما حُكمُ حاضِري المسجد؟ قيل: لا مُتْعةَ ولا قِرانَ لحاضِري المسجدِ الحَرام عملاً بالمفهوم.

---

(١) في (ح): «محافظته».

(٢) «أنوار التنزيل» (١: ٤٨١).

(٣) «مفردات القرآن» ص٧٢٦.

ولم **يُوجِبْ عليهم شيئًا**. وحاضرو المسجدِ الحرام: أهلُ المواقيتِ فمَن دونَها إلىٰ مكةَ عند أبي حَنيفة، وعنده أهلُ الحرمِ ومَن كانَ مِن الحرمِ علىٰ مسافةٍ **لا تُقصرُ فيها الصلاة**. ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ﴾ في المحافظةِ علىٰ حدودِه، وما أمرَكم به ونهاكُم عنه في الحجِّ وغيرِه. ﴿وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ لمن خالفَ؛ ليكونَ علمُكم بشدّةِ عقابِه **لطفًا لكم في التقوىٰ**.

[﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ ۚ فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِى ٱلْحَجِّ ۗ وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ ۗ وَتَزَوَّدُواْ فَإِنَّ خَيْرَ ٱلزَّادِ ٱلتَّقْوَىٰ ۚ وَٱتَّقُونِ يَٰٓأُوْلِى ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ ١٩٧]

قولُه: (**ولم يوجبْ عليهم شيئاً**)، أي: على حاضِري المسجدِ الحرام إذا قَرنوا أو تمتَّعوا(١).

قال الشافعيُّ: ﴿ذَٰلِكَ﴾ إشارةٌ إلىٰ الأقربِ وهُو لزومُ الهَدْي وبَدَلِه علىٰ المُتمتِّع، وإنّما يَلزَمُ ذلك إذا كان المتمتعُ آفاقيّاً؛ لأنّ الواجبَ عليه أن يُحرِمَ عن الحجِّ منَ الميقات، فلمّا أحرَمَ منَ الميقاتِ عن العُمرة ثُمَّ أحرَمَ عن الحجِّ لا عنِ الميقاتِ، فقد حصَلَ هناك الخَلَلُ، فجُعِلَ مجبُوراً بهذا الدَّم، والمَكيُّ لا يجبُ إحرامُه عنِ الميقات، فإقدامُه على التمتُّع لا يُوقِعُ خَللاً في حَجِّه فلا يجبُ عليه الهَدْيُ ولا بَدَلُه، قالهُ الإمام(٢).

قولُه: (**لا تُقْصَرُ فيها**) في نُسخة(٣) المعزي، و«تُقصرُ» بغيرِ «لا» في نُسخةِ الصَّمْصام، والأوَّلُ مُوافقٌ لـمذهبِ الشافعي؛ لأنّ كلَّ مَن مَسكَنُه دونَ مسافةِ القَصْرِ حوالَيْ مكةَ فهُو منَ الحاضِرين(٤).

قوله: (**لطفاً لكم في التقوى**). كلُّ ما يَزجُرُ عن المعصيةِ أو يَدْعو إلى الطاعة هو لطفٌ في مذهبِه.

---

(١) في (ف): «قرنوا وتمتعوا».

(٢) «مفاتيح الغيب» (٥: ٣٠٨- ٣٠٩).

(٣) في (ح): «لا يقصر في نسخة».

(٤) انظر: «روضة الطالبين» للنووي (٣: ٤٦).

أيْ وقتُ الحجِّ ﴿أَشْهُرٌ﴾، كقولِك: البَرْدُ شهران. والأشهُرُ المعلومات: شوّالٌ وذو القَعْدةِ وعشرٌ من ذي الحِجّة عندَ أبي حنيفة، وعندَ الشافعيّ: تسعُ ذي الحِجّة وليلةُ يوم النَّحر، وعندَ مالكٍ ذو الحجّة كلُّه. فإن قلتَ: ما فائدةُ توقيتِ الحجِّ بهذه الأشْهُر؟ قلتُ: فائدتهُ أنّ شيئًا من أفعالِ الحجِّ لا يصحُّ إلا فيها، والإحرامُ بالحجِّ لا ينعقدُ أيضًا عندَ الشافعيِّ في غيرِها، وعندَ أبي حَنيفةَ ينعقدُ **إلا أنه مكروه**. فإن قلتَ: فكيفَ كانَ الشهرانِ وبعضُ الثالثِ أشهرًا؟ قلت: **اسمُ الجمعِ يشتركُ فيه ما وراءَ الواحد**؛ بدليلِ قولِه تعالىٰ: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحريم: ٤]، فلا سؤالَ فيه إذنْ وإنما كانَ يكونُ......

قولُه: (**إلّا أنه مكروهٌ**)؛ لأنه يَمتَدُّ مُكثُه، فربّما يَضْطرُّ إلىٰ محظوراتِ الإحرام، قال الزجَّاج: لا ينبغي لأحدٍ أن يَبتدئَ بعمَلٍ مِن أعمالِ الحجِّ قبْلَ هذا الوقت؛ لأنه يتضرَّرُ به، لأنها أقصَرُ الأوقاتِ التي ينبغي للإنسانِ أن لا يتقَدَّمَها في عَقْدِ فَرْض الحجِّ(١).

قولُه: (**اسمُ الجَمْع يَشتركُ فيه ما وراءَ الواحد**)، أي: الاسمُ الذي هُو جَمْعٌ، لئلّا يَدخُلَ فيه نحوُ: القوم، قال صاحبُ «الفرائد»: جَعْلُ الجَمْع مشترَكاً علىٰ خلافِ النَّقْلِ والعَقْل، ولو كان كما قال لَمَا توقَّفَ إطلاقُ الجَمْع في نحوِ هذا علىٰ كونِ المضافِ متّصلاً، ولَجَازَ غِلمانُهما كما جازَ قلوبُكما، والجوابُ عن قولِه: خلافِ النَّقْل والعقل، أنّ مُحيي السُّنّة ذَكَرَ في «تفسيرِه»: قيل: الاثنانِ فما فوقَهما جماعةٌ، لأنّ معنىٰ الجَمْع: ضَمُّ شيءٍ إلى شيء، فإذا جازَ أن يُسَمَّىٰ الاثنانِ جماعةً جازَ أن يُسَمَّىٰ الاثنانِ وبعضُ الثالثِ بلَفْظِ الجَمْع(٢).

وقال ابنُ الحاجِب: واختلَفَ العلماءُ في أقلِّ ما يُطلَقُ علىٰ أبْنِيةِ الجَمْع علىٰ مذاهبَ، أحَدُها: اثنانِ بطريقِ الحقيقة، وثانيها: الثلاثةُ بالحقيقةِ والاثنانِ بالمجازِ قَطْعاً، وثالثُها: الثلاثةُ بالحقيقةِ ويَصحُّ إطلاقُه على الاثنينِ مجازاً فيقالُ: مَن قال: إنّ أقلَّ الجَمْع اثنانِ أو ثلاثةٌ حقيقةً يَلزَمُه القولُ بالاشتراكِ ضرورةً، وأمّا توقُّفُ إطلاقِ الجَمْع علىٰ كونِ المضافِ متَّصِلاً بشرْطِ

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٢٦٩).

(٢) «معالم التنزيل» (١: ٢٢٥).

موضعًا للسؤالِ لو قيل: ثلاثةُ أشهرٍ معلومات. وقيل: نُزِّلَ بعضُ الشهرِ منزلةَ كلِّه، كما يقال: رأيتكَ سنةَ كذا، أوْ علىٰ عهدِ فلان، ولعلَّ العهدَ عشرونَ سنة، أو أكثر، وإنما رآه في ساعةٍ منها. فإن قلتَ: ما وجهُ مذهبِ مالكٍ وهو مرويٌّ عن عروةَ بن الزُّبير؟ قلتُ: قالوا: وجهُه أنّ العمرةَ غيرُ مستحبَّة فيها عندَ عمرَ وابنِ عمر؛ فكأنها مُخْلَصةٌ للحجِّ.....

القائلينَ[1] إنّ أقلَّ الجَمْع ثلاثةٌ، علىٰ أنّ المصنِّفَ تَرَكَ الآيةَ علىٰ المذهَبَيْن علىٰ سبيلِ الحِكاية، لأنّ قولَه: «وقيل: نزّلَ بعضَ الشَّهرِ منزِلَةَ كلِّه»، مَبْنيٌّ علىٰ أنّ أقلَّ الجَمْع ثلاثةٌ حقيقةً وما دونَها مجازٌ، وهذا هو الجوابُ أيضاً عمّا لو قيل: ثلاثةَ أشهُرٍ معلوماتٍ، لأنّ هذا محصُورٌ بالعَدَدِ فلا يكونُ الاثنانِ وبعضُ الثالثِ ثلاثةً إلّا بالمجاز.

قولُه: (ما وجهُ مذهبِ مالك؟) أي: إنّ أشهُرَ الحجِّ عندَه إلى آخِرِ ذي الحِجَّة[2]، وفائدةُ التَّسمِية بأشهُرِ الحجِّ أنّ شيئاً مِن أفعالِ الحجِّ لا يَصحُّ إلا فيها، وقد فُرِغَ مِن أعمالِ الحجِّ إلىٰ العَشْرِ من ذي الحِجَّة، فلمَ سُمِّيَ به؟ والجوابُ مِن وجهَيْن: أحَدُهما: فائدةُ التسميةِ اختصاصُها بأعمالِ الحجِّ دونَ العُمْرة، فيكونُ عِلَّةَ التسميةِ الاختصاصُ لا الأعمالُ وإن وقَعَتْ فيها، وثانيهما: قولُه: «وقالوا: لعلَّ مِن مذهبِ عُروةَ» إلىٰ آخِرِه، أي: لا نُسلِّمُ أنّ أفعالَ الحجِّ لا تَصحُّ بعدَ العَشْر، فإنّ مذهبَ عُروةَ جَوازُ تأخيرِ طَوافِ الزِّيارةِ إلىٰ آخِرِ الشَّهر، وقيل: إنّ أيامَ النَّحرِ يُفعَلُ فيها بعضُ ما يتَّصلُ بالحجِّ وهُو رَمْيُ الجِمار، والمرأةُ إذا حاضَت فقد تؤخِّرُ الطَّوافَ الذي لابدَّ منهُ إلىٰ انقضاءِ أيام العَشْر[3]، وضَعَّفَهما الإمامُ بأنّ الرَّمي يقَعُ فيها بعدَ التحلُّلِ وهو الخروج بالحَلْقِ والطَّوافِ والنَّحْر، فكأنهُ ليس مِن أعمالِ الحجِّ، والحائضُ تَطُوفُ قضاءً لا أداء.

وقال صاحبُ «التقريب»: وفيه نظَرٌ؛ لأنّ التحلُّلَ هُو: الخروجُ عن محظورِ الإحرام لا عنِ الحجّ، فالرَّميُ نُسُكٌ مِن أعمالِ الحجِّ وإن وقَعَ بعدَ التحلُّل، بل يُضعفُه مِن حيثُ إنّ الرَّميَ وإن

---

(١) في (ط): «شرطَ القائلون».

(٢) انظر تعليل مذهبه في: «أحكام القرآن» لابن العربي (١: ٢٥٨).

(٣) في (ط): «أيام الشهر».

لا مجالَ فيها للعُمْرة. وعن عمرَ رضي الله عنه: أنه كانَ **يَخْفِقُ** الناسَ **بالدِّرَّة**، وينهاهم عن الاعتمارِ فيهنّ. وعن ابنِ عمر: أنه قالَ لرجل: إن أطعتَني انتظرتَ حتىٰ إذا أهللتَ المحرَّمَ خرجتَ إلىٰ ذاتِ عِرْق فأهللتَ منها بعُمرة. وقالوا: لعلَّ مِن مذهبِ عروةَ جوازُ تأخيرِ طوافِ الزيارةِ إلىٰ آخِرِ الشهر. ﴿مَّعۡلُومَٰتٞ﴾: معروفاتٌ عندَ الناسِ لا يُشكِلْنَ عليهم. وفيه: أنّ الشرعَ لم يأتِ علىٰ خلافِ ما عرفوه وإنما جاءَ مقرِّرًا له. **﴿فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلۡحَجَّ﴾**: فمن ألزَمَه نفْسَه بالتلبيةِ أو بتقليدِ الهَدْيِ وسَوْقِه عندَ أبي حنيفة، **وعند الشافعيِّ -رضي الله عنهما- بالنيـة.**

وقَعَ في أيامِ النَّحْرِ فلا يتَجاوَزُها، فلا يكونُ كلُّ الشَّهرِ حينَئذٍ للحجِّ وإنّهُ المطلوبُ في هذا التوجيه، ولقائلٍ أن يقولَ: فإذَنْ لا يَصِحُّ قولُهم: إنّ شيئاً مِن أفعالِ الحجِّ لا يَصحُّ إلّا فيها معَ قولِك بأنّ الرَّميَ مِن أفعالِ الحجِّ ويقَعُ في أيامِ النَّحْر، فالقولُ ما قالهُ الإمام، لأنّ الرَّميَ يُجبَرُ بالدَّم فلا يكونُ كسائرِ الأركان.

الانتصاف: هذا الذي ذكَرَه الزمخشَريُّ أحَدُ قولَيْ مالك، وليس بالمشهورِ عنه، والحُجَّةُ له حَمْلُ لفْظِ الشهرِ علىٰ الحقيقة، وأمّا احتجاجُ الزمخشَريِّ لهُ بكَراهةِ عُمَرَ رضيَ اللهُ عنه وابنِه الاعتمارَ إلىٰ أنْ يَهِلَّ المُحرَّم، فلا وَجْهَ له؛ لأنهُ يقولُ: لا تَنعقدُ العُمْرةُ في أيام مِنىً لَمن حَجَّ ما لم يُتِمَّ الرَّميَ ويَحِلَّ بالإفاضَة[1]، ولا تظهَرُ فائدةُ الخلافِ عندَ مالكٍ إلّا في سُقوطِ الدَّم عن مُؤخِّرِ طَوافِ الإفاضةِ إلىٰ آخِرِ ذي الحِجَّة كما هُو مذهبُ عُروة[2].

قولُه: (**يَخفِقُ ... بالدِّرّة**)، أي: يَضرِبُ. **النِّهاية**: المِخفَقةُ: الدِّرّةُ، منَ الخَفْق: الضَّرب.

قولُه: (**وعندَ الشافعيِّ: بالنِّية**)، قال القاضي: ﴿فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلۡحَجَّ﴾ فمَن أوجَبَه على نفسِه بالإحرام فيهِنَّ، وهُو ما ذَهَبَ إليه الشافعيُّ وأنّ مَن أحرَمَ بالحجِّ لزِمَه الإتمامُ[3].

---

(١) في (ط): «للإفاضة».

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٢٤٢).

(٣) «أنوار التنزيل» (١: ٤٨٢).

﴿فَلَا رَفَثَ﴾: **فلا جِماعَ**؛ لأنه يُفسده، **أوْ: فلا فحشَ** مِن الكلام، **﴿وَلَا فُسُوقَ﴾**: ولا خروجَ عن حدودِ الشريعة. وقيل: هو السِّبابُ والتنابُز بالألقاب، **﴿وَلَا جِدَالَ﴾**: ولا مِراءَ مع الرُّفقاءِ والخَدَم والمُكارِين. وإنما أمَرَ باجتنابِ ذلكَ وهو واجبُ الاجتنابِ في كلِّ حال؛ لأنه معَ الحجِّ أَسمجُ؛ كلُبْس الحريرِ في الصّلاة، **والتطريبِ في قراءةِ القرآن.**

قولُه: (**فلا جِماعَ، أو: فلا فُحْشَ**)، الأوَّلُ: كنايةٌ، والثاني: حقيقةٌ، في قولِه تعالىٰ: **﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ﴾** [البقرة: ١٨٧]، وأمّا حَمْلُ الفُسوقِ على السِّبابِ والتنابُزِ فمِن قولِه تعالىٰ: **﴿وَلَا تَنَابَزُوا۟ بِٱلْأَلْقَٰبِ ۖ بِئْسَ ٱلِٱسْمُ ٱلْفُسُوقُ بَعْدَ ٱلْإِيمَٰنِ﴾** [الحجرات: ١١].

قولُه: (**والتطريبِ في قراءةِ القرآن**)، يعني: مِثْلَ ما يفعَلُه قُرّاءُ زمانِنا بيْنَ يدَي الوُعّاظِ في المجالسِ منَ الألحانِ الأعجَمِيَّة، قالهُ صاحبُ «جامع الأُصُول»[١]، وأمّا تحسينُ القراءةِ ومَدُّها فهُو مندوبٌ إليه، رَوَينا عن أبي داودَ، والدارِميِّ، والنَّسائيِّ، وابنِ ماجه، عن البَراءِ، أنّ رسُولَ الله ﷺ قال: «زَيِّنوا القُرآنَ بأصواتِكم»[٢]، وفي روايةٍ للدارِميِّ: «حَسِّنوا القرآنَ بأصواتِكم، فإنّ الصَّوتَ الحَسَنَ يَزيدُ القرآنَ حُسْناً»[٣]، وعن أبي داودَ، عن أبي لُبابَةَ: سَمِعتُ رسُولَ الله ﷺ يقولُ: «ليس منّا مَن لم يتغَنَّ بالقرآن»، قال: فقلتُ لابنِ أبي مُلَيْكَةَ: يا أبا محمد، أرأيتَ إذا لم يكنْ حسَنَ الصَّوت؟ قال: يُحسِّنُه ما استطاع[٤].

---

(١) «جامع الأصول» (٢: ٤٥٩).

(٢) أخرجه أبو داود (١٤٦٨)، والدارمي (٣٥٠٠)، وابن ماجه (١٣٤٢)، والنَّسائي في «المُجْتبى» (٢: ١٧٩)، و«السنن الكبرى» (١٠٨٨)، وصحّحه الحاكم في «المستدرك» (١: ٥٧٢)، وتمامُ تخريجه في «المسند» (١٨٤٩٣).

(٣) «سنن الدارمي» (٣٥٠١). وانظر: «التبيان في آداب حَمَلةِ القرآن» للنووي ص١٦٧، حيث قال: «أجمعَ العُلماءُ رضي الله عنهم من السلفِ والخلَفِ، من الصحابةِ والتابعين ومَنْ بَعْدَهم من علماءِ الأمصارِ أئمّةِ المسلمين على استحباب تحسين الصوت بالقرآن». انتهىٰ. ولبيانِ معنى التحسين، انظر: «فضائل القرآن» لأبي عُبَيْد، ص١٦٤.

(٤) أخرجه أبو داود (١٤٧١)، وأصلُه في «الصحيح»، أخرجه البخاري (٥٠٢٣)، ومسلم (٧٩٢) من حديثِ أبي هريرة رضي الله عنه.

والمرادُ بالنفي: وجوبُ انتفائِها، وأنها حقيقةٌ بأن لا تكون. **وقُرِئَ المنفيّات الثلاثُ بالنصبِ** والرّفع، **وقرأَ أبو عمرٍو وابنُ كثيرٍ الأوَّلَيْنِ بالرّفع**، والآخِرَ بالنصب؛ لأنهما حمَلا الأوَّلَيْنِ علىٰ معنىٰ النهي؛ كأنه قيل: فلا يكوننّ رفثٌ ولا فسوق؛ والثالثَ علىٰ معنىٰ الإخبارِ بانتفاءِ الجدال، **كأنه قيل: ولا شكّ ولا خلافَ في الحجّ**؛ وذلك أنّ قريشًا كانت تخالفُ سائرَ العربِ فتقفُ بالمَشْعَرِ الحرام، وسائرُ العربِ يقفونَ بعرفة، ....

قولُه: (**وقُرِئَ المَنْفِيَّاتُ الثلاثُ بالنَّصْبِ**)، أي: بالفَتْح(١).

قولُه: (**وقَرَأَ أبو عَمْرٍو وابنُ كثيرٍ الأَوَّلَيْنِ بالرفع**) إلىٰ آخِرِه، وقَرَأَ غيرُهما بالفَتْحِ فيهِنَّ(٢).

قولُه: (**كأنهُ قيل: ولا شكَّ ولا خلافَ في الحجِّ**)، قال الإمام: فائدةُ العُدولِ منَ النَّهي إلى النَّفْي هُو أنّ النَّفْيَ يدُلُّ علىٰ نَفْي الماهِيَّة، وانتفاءُ الماهيَّةِ يوجبُ انتفاءَ جميع أفرادِها قَطْعاً، وهُو أدَلُّ علىٰ عموم النَّفْي منَ الرَّفْع، فدَلَّ علىٰ أنّ الاهتمامَ بنَفْي الجِدَال أَشَدُّ منَ الاهتمام بنَفْي أَخَوَيْه، وذلك أنّ المُجادِلَ لا يَنقادُ للحقِّ فيؤدِّي إلىٰ الإيذاءِ المؤدِّي إلىٰ العَداواة فيَقَعُ في كلِّ فِسقٍ وباطل، ثُمَّ نَقَلَ ما ذكَرَه المصنِّفُ وقال: ليسَ فيه بيانٌ أنه لِمَ خَصَّ الأَوَّلَيْنِ بالنَّهي والثالثَ بالنَّفْي؟(٣).

وقلتُ: كفَى بقولِه: «فلا يكونَنَّ رَفَثٌ ولا فُسوق»، وقولِه: «ولا شكَّ ولا خلافَ في الحجِّ» بياناً، وتقريرُه: أنّ قولَه: «فلا يكونَنَّ رَفَثٌ ولا فُسوق» مَبْنِيٌّ علىٰ الكِنايةِ، نحوَ قولِك: لا أُرَيَنَّكَ هاهُنا، فيَدُلُّ علىٰ شِدَّةِ الاهتمام بشأنِ المَنْهِيَّيْنِ، أي: ينبغي أن لا يُوجَدا ولا يُنشَآ،

---

(١) وحُجَّتُهم قولُ ابن عباس في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ قال: «لا تُمارِ صاحبَك حتى تُغْضبَه»، فجعله نهياً كالحرفَيْن الأوَّلَيْن، وحُجَّةٌ أخرى: أنه أبْلغُ للمعنى المقصود... فالفتحُ أولىٰ لأنّ النفيَ به أعمُّ والمعنىٰ عليه، لأنه لم يُرخِّصْ في ضربٍ من الرفثِ والفسوقِ كما لم يرخِّص في ضَرْبٍ من الجدال. انتهىٰ بتصرُّفٍ يسيرٍ من «حُجَّة القراءات» ص١٢٩.

(٢) انظر: «السبعة» لابن مجاهد ص١٨٠، و«الكشف عن وجوه القراءات» (١: ٢٨٥-٢٨٦).

(٣) «مفاتيح الغيب» (٥: ٣١٧).

وكانوا يقدِّمونَ الحجَّ سَنةً ويؤخِّرونَه سنة، وهو النسيء، فرُدَّ إلىٰ وقتٍ واحد، ورُدَّ الوقوفُ إلىٰ عرفة، فأخبرَ اللهُ تعالىٰ أنه قد ارتفعَ الخلافُ في الحجِّ.........

فإنهما يُنافِيانِ النُّسُكَ ويُضادّانِه، وأنّ قولَه: «قد أخبرَ اللهُ تعالىٰ أنه قدِ ارتفَعَ الخلافُ» إخبارٌ عن الكائنِ، يعني: كانوا يُنسِئونَ في الحجِّ، وبسببِه يقَعُ الشكُّ والخلافُ في الحجِّ، والآنَ قدِ ارتفَعَ الخلافُ بظهورِ الحقِّ، فوافَقَه معنىٰ ما رَوينا عن الشَّيخَيْنِ، عن أبي بَكْرَةَ، عن النبيِّ ﷺ: «إنّ الزَّمانَ قدِ استَدارَ كهيئتِه يومَ خَلَقَ السَّماواتِ والأرضَ، السنةُ اثنا عشَرَ شهراً ...» الحديث[(١)]، فاقتضَىٰ الأمرانِ الأوَّلانِ لذلك النَّهي، والأخيرُ الإخبارَ.

قولُه: (**وكانوا يُقدِّمُونَ الحجَّ سنةً ويؤخِّرونَه سَنَةً وهُو النَّسِيءُ**). **الجَوهري**: النَّسِيءُ: فَعِيلٌ بمعنىٰ مفعول، مِن قولِك: نَسَأْتُ الشيءَ فهُو مَنْسوءٌ: إذا أخَّرْتَه، ثُمَّ يُحوَّلُ مَنْسوءٌ إلىٰ نَسِيءٍ كما يُحوَّلُ مقتولٌ إلىٰ قتيل، وذلك أنّهم كانوا إذا صَدَروا مِن مِنًى يقومُ رُجلٌ مِن كِنانةَ فيقولُ: أنا الذي لا يُرَدُّ لي قضاء، فيقولونَ: أنسِئْنا شَهراً، أي: أخِّرْ عنّا حُرمةَ المحرَّم واجعَلْها في صَفَر، لأنّهم كانوا يَكرَهُونَ أنْ تَتَوالىٰ عليهِم ثلاثةُ أشهُر لا يُغِيرونَ فيها؛ لأنّ مَعاشَهم كان منَ الغارةِ، فيُحِلُّ لهُم المُحرَّمَ. وقال غيرُه: كان أهلُ الجاهليَّةِ يُنسِئُونَ الحجَّ في كلِّ عامَيْنِ مِن شهرٍ إلىٰ آخَرَ، ويَجْعَلونَ الشَّهرَ الذي أُنسِئوا فيه مُلغًى، فتكونُ تلك السَّنةُ ثلاثةَ عشَرَ شهراً، ويَترُكونَ العامَ الثانيَ على ما كان عليه الأوَّلُ سِوىٰ أنّ الشَّهرَ المُلغَىٰ في الأوَّلِ لا يكونُ في العام الثاني، ثُمَّ يَصْنَعونَ في العام الثالثِ صَنيعَهم في الأوّل، ويَترُكونَ الرابعَ علىٰ ما تَركوا عليه العامَ الثانيَ، وعلىٰ هذا تَمامُ الدَّور، فيَستديرُ حَجُّهم في كلِّ خمسٍ وعشرينَ سنةً إلىٰ الشَّهرِ الذي بَدَأَ منهُ، ولهذا تَخَبَّطَ عليهِم حِسابُ السَّنة، وكانتِ السَّنَةُ التي حَجَّ بها رسُولُ الله ﷺ حَجَّةَ الوداع هيَ السَّنَةَ التي كان الحَجُّ فيها في ذي الحِجَّة، ذكَرَهُ التوربشتيُّ في «شَرْحِه»[(٢)]، وسيجيءُ روايةُ «شَرْحِ السُّنةِ» في «براءة». وقولُ المصنِّف: «يُقدِّمونَ الحجَّ سنةً ويؤخِّرونَ سَنَةً» محمولٌ علىٰ ما ذكَرْنا، لأنّ في بعضِ هذه الأحوالِ يقَعُ قَبْلَ ذي الحِجَّة، وفي بعضِها بعدَها.

---

(١) أخرجه البخاري (٤٦٦٢)، ومسلم (١٦٧٩).

(٢) يعني شرحَه على «مصابيح السنّة» للبغوي رحمه الله.

واستُدِلَّ علىٰ أنّ المنهيَّ عنه هو الرّفثُ والفسوقُ دونَ الجدال بقولِه ﷺ: «**مَن حجَّ ولم يرفُثْ ولم يَفسُقْ** خرجَ كهيئةِ يومَ وَلَدَته أمُّه»، وأنه لم يَذكُرِ الجدال. ﴿**وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ**﴾ حثٌّ علىٰ الخير عَقِيبَ النهيِ عن الشرِّ **وأن يَستعملوا** مكانَ القبيحِ من الكلام الحسنَ، ومكانَ الفسوقِ البِرَّ والتقوىٰ، ومكانَ الجدالِ الوفاقَ والأخلاقَ الجميلة، **أو جُعِلَ فعلُ الخيرِ عبارةً عن ضبطِ أنفسِهم** حتىٰ لا يوجدَ منهم ما نُهوا عنه،..........

قولُه: (**مَن حجَّ فلم يَرفُثْ ولم يَفْسُقْ**) الحديثُ رَواه الشَّيخانِ: البخاريُّ ومسلمٌ، وغيرُهما[1]. ونَقَل مُحيي السُّنة، عن ابنِ عبّاسٍ وابنِ مسعود: الجِدَالُ أنْ يُماريَ صاحبَه ويُخاصِمَه حتّىٰ يُغضِبَه[2]، وهُو قولُ جَمْعٍ كثيرٍ منَ المفسِّرين، وقيل: هو ما كان عليه أهلُ الجاهليّة، وكان بعضُهم يَحُجُّ في ذي القَعْدة وبعضُهم في ذي الحِجَّة، وكلٌّ يقولُ: ما فَعَلْتُه هُو الصَّوابُ، فقال جَلَّ ذِكْرُه: ﴿وَلَا جِدَالَ فِى ٱلْحَجِّ﴾ أي: استَقَرَّ أمْرُ الحجِّ علىٰ ما فعلَه الرسُولُ ﷺ فلا اختلافَ فيه مِن بَعدُ، وذلك معنىٰ قولِ النبيِّ ﷺ: «ألا إنّ الزَّمانَ ...» الحديث، وقال مُجاهدٌ: معناه: ولا شكَّ في الحجِّ أنه في ذي الحِجَّة، فأُبطِلَ النَّسِيء[3].

قولُه: (**وأن يَستعمِلوا**) عطفٌ علىٰ قولِه: «الخَيْرِ عَقِيبَ النَّهي» علىٰ سَبيل البيان، وقولُه: (**أو جُعلَ فِعْلُ الخَيْر عبارةً عن ضَبْطِ أنفُسِهم**): عطْفٌ علىٰ قولِه: «حَثٌّ علىٰ الخَيْر» يريدُ أنّ «خَيْراً» في قولِه: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ﴾ مُطلَقٌ يتناوَلُ كلَّ ما سُمِّي خَيْراً، وعلىٰ الأوَّلِ بَعيدٌ لقَرينةِ الكلام السابقِ بما يُضادُّ المذكوراتِ، وإليه الإشارةُ بقولِه: «وأن يَستعمِلوا مكانَ القَبيح منَ الكلام الحَسَنَ» إلىٰ آخرِه، وعلىٰ الثاني مقيَّدٌ بقَرينةِ الكلامِ اللاحِق بما يُنبئُ عنِ التَّقْوىٰ، وهُو ضَبْطُ النَّفْسِ عن كلِّ ما نُهُوا عنهُ، وموقِعُه ـ علىٰ الأوَّلِ إذا حُمِلَ ﴿**فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِى ٱلْحَجِّ**﴾ علىٰ معنىٰ النَّهي، وقولُه: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ﴾ علىٰ معنىٰ الأمرِ ـ موقعُ التأكيدِ علىٰ الطَّردِ والعكس؛ لأنّهما متقابِلانِ بناءً علىٰ أنّ النَّهيَ عن الشيءِ أمرٌ بضِدِّه وعكْسِه،

(١) أخرجه البخاري (١٥٢١)، ومسلم (١٣٥٠)، وغيرهما.

(٢) «معالم التنزيل» للبغوي (١: ٢٢٧).

(٣) المصدر السابق (١: ٢٢٧).

ويَنصُـرُه قولُه تعالىٰ: ﴿وَتَزَوَّدُواْ فَإِنَّ خَيْرَ ٱلزَّادِ ٱلتَّقْوَىٰ﴾، أي: اجعلوا زادَكم إلىٰ الآخرةِ اتقاءَ القبائحِ؛ فإن خيـرَ الزادِ اتقاؤها. **وقيل: كان أهلُ اليمنِ** لا يتـزوَّدونَ ويقولون: نحن متوكِّلونَ، ونحنُ نحجُّ بيتَ اللّـهِ أفلا يطعمُنا، فيكونونَ كَـلًّا علىٰ الناسِ فنزلتْ فيهم. ومعناه: وتزوَّدوا واتَّقوا الاستطعامَ وإبرامَ الناسِ والتثقيلَ علَيهم؛ فإنَّ خيـرَ الزادِ التـقوىٰ. ﴿وَٱتَّقُونِ﴾: وخافوا عقابي. ﴿يَٰٓأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ **يعني: أن قضيّةَ اللُّبِّ تقوىٰ اللّـهِ** ومَن لم يتَّقِهِ من الألبّاء فكأنه لا لُبَّ له.

وعلىٰ الثاني موقعُ التذييل، وموقعُ ﴿وَتَزَوَّدُواْ﴾ علىٰ الثاني ـ معَ قولِه: ﴿وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ﴾ ـ موقعُ التفسير.

قولُه: (**وقيل: كان أهلُ اليَمَن**) عطفٌ علىٰ قولِه: «وينصُرُه»، والحديثُ مِن روايةِ البخاريِّ وأبي داودَ، عن ابنِ عبّاسٍ: «كان أهلُ اليـَمَنِ يـَحُجُّونَ ولا يتـزوَّدونَ ويقولونَ: نحن المتوكِّلونَ[١]، فإذا قَدِموا مكَّةَ سألوا الناسَ، فأنزَلَ اللهُ تعالىٰ ﴿وَتَزَوَّدُواْ﴾»[٢].

قولُه: (**يعني: أنّ قضيةَ اللُّبِّ تقَوىٰ الله**)، هذا المعنىٰ يُفيدُه توجيهُ الخِطابِ بتخصيصِ ذكْرِ اللُّبِّ، وإلّا كان يَكفي ﴿وَٱتَّقُونِ﴾[٣].

الراغب: اللُّبُّ أشرَفُ أوصَافِ العَقْل، وهُو اسمُ الجُزء الذي بإضافتِه إلىٰ سائرِ أجزاءِ الإنسان، كلُبِّ الشيء إلىٰ القُشور، وباعتبارِه قيل لضعيفِ العَقْل: يَراعةٌ، وقَصَبةٌ، ومَنْخوب[٤]، وخاوِي الصَّدر[٥].

قال القاضي: حَثَّهم علىٰ التَّقْوىٰ مُطلقاً ثُمّ أمَرَهم بأنْ يكونَ المقصُودُ بها هُو اللهُ تعالىٰ فيُتَبـرَّأَ عن كلِّ شيءٍ سِواه، وهُو مقتَضَىٰ العقلِ المُعَرَّىٰ عن شوائبِ الهوَىٰ، فلذلك خَصَّ أُولي الألبابِ

---

(١) في (ح): «نحن متوكلون»، وفي (ف): «نحن متكلون».

(٢) أخرجه البخاري (١٥٢٣)، وأبو داود (١٧٣٠).

(٣) في (ح): «فاتقون».

(٤) وهو الجبانُ الضعيف.

(٥) «تفسير الراغب» (١: ٤١٩).

[﴿ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَبْتَغُوا فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ فَإِذَا أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِندَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ وَإِن كُنتُم مِّن قَبْلِهِ لَمِنَ الضَّالِّينَ * ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ وَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ * فَإِذَا قَضَيْتُم مَّنَاسِكَكُمْ فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا فَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا وَمَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ * وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ * أُولَٰئِكَ لَهُمْ نَصِيبٌ مِّمَّا كَسَبُوا وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ ﴾ ١٩٨ - ٢٠٢]

﴿فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ﴾ عطاءً منه وتفضّلًا، وهو النفعُ والرّبحُ بالتجارة. وكانَ ناسٌ من العربِ يتأثّمونَ أن يَتَّجِروا أيامَ الحجِّ، وإذا دخلَ العشرُ كفُّوا عن البيعِ والشراء، فلم تقمْ لهم سوق، ويسمُّون مَن يخرجُ بالتجارةِ: الداجَّ، ويقولون: **هؤلاءِ الداجُّ** ....

بالخِطاب[١]. **الراغبُ**: قال أبو مُطيعٍ البَلْخيّ[٢] لحاتِم الأصَمِّ[٣]: بَلَغني أنّك تجُوبُ الباديةَ بلا زاد، فقال: بل أجُوبُها بالزّاد، وزادي أربعةُ أشياء: أرىٰ الدُّنيا بحَذافيرِها لله، والخَلْقَ كلَّهم عَبيداً له، وأرىٰ الأشياءَ كلَّها بيَدِهِ، وأرىٰ قضَاءَهُ نافذاً في الأرض، فقال: نِعْمَ الزّادُ زادُكَ يا حاتِم، تَجُوبُ به مفاوزَ الآخِرة[٤].

قولُه: (**هؤلاءِ الداجّ**)، **النِّهاية**: في حديثِ ابن عُمرَ: «أنه رأىٰ قوماً في الحجِّ لهم هيئةٌ أنكَرَها،

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٤٨٣).

(٢) كذا في الأصول الخطية، ولا إخالُه صواباً، ولعلَّ المرادَ شقيق البلخيُّ أستاذ حاتم الأصمِّ، من مشاهير مشايخ خراسان في التصوُّف والكلام في الأحوال، له ترجمة في: «طبقات الصوفية» للسلمي ص٦١.
أما أبو مطيع البلخي: فهو الحكم بن عبد الله، من أهلِ الرأي، كان مرجئاً ضعيف الحديث. انظر: «الأنساب» للسمعاني (٣: ٣٨).

(٣) القدوة الرباني أبو عبد الرحمن حاتم بن عنوان بن يوسف الأصم، له كلام جليل في الزهد والموعظة، كان يقال له: لقمان هذه الأمّة، توفي سنة ٢٣٧هـ.

(٤) «تفسير الراغب» (١: ٤١٨).

وليسوا بالحاجّ. وقيل: كانت عُكاظٌ ومَجَنّةٌ وذو المَجَازِ أسواقَهم في الجاهلية، يتّجرونَ فيها في أيامِ الموسم، وكانت معايشُهم منها، فلمّا جاءَ الإسلامُ تأثّموا، فَرُفِعَ عنهم الجُناحُ في ذلك، وأبيحَ لهم، وإنما يُباحُ ما لم يشغَل عن العبادة. وعن ابنِ عُمَرَ رضيَ اللهُ عنه: أنّ رجلًا قالَ له: إنّا قومٌ نُكْري في هذا الوجه، وإنّ قومًا يزعمونَ أن لا حجَّ لنا. فقال: سألَ رجلٌ رسولَ اللّـهِ ﷺ عمّـا سألتَ، فلم يردَّ عليه حتىٰ نزل: ﴿ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ ﴾، فدعا به فقال: «أنتم حجّاج». وعن عُمَرَ رضيَ اللهُ عنه: أنه قيلَ له: هل كنتم تكرهونَ التجارةَ في الحجّ؟ فقال: وهل كانت معايشُنا إلا من التجارةِ في الحجّ؟! وقرأَ ابنُ عباسٍ رضيَ اللهُ عنهما: (فضلًا من ربكم في مواسمِ الحجّ). ﴿أَن تَبْتَغُواْ﴾: في أن تبتغوا. ﴿أَفَضْتُم﴾: دفعتم بكثرة، وهو من إفاضةِ الماء، وهو صبُّه بكثرة، وأصلُه: أفضتم أنفسَكم، فتُرِكَ ذِكْرُ المفعولِ كما تُرِكَ في: **دفعوا من موضعِ كذا** وصبُّوا. وفي حديثِ أبي بكرٍ رضيَ اللهُ عنه: **صَبَّ في دَقْرانَ** وهو يَخْرِشُ بَعِيرَه بمِحْجنه. ....

فقال: هؤلاءِ الداجُّ وليسوا بالحاجِّ»[1]. الداجُّ: أتباعُ الحاجِّ كالخدّام والأُجَراءِ والجَمّـالينَ؛ لأنّهم يَدجونَ على الأرض أي: يَدِبُّونَ ويسعَوْنَ في الأرض في السَّير، وهذانِ اللفظانِ وإن كانا مُفْرَدَيْنِ فالمرادُ بهما الجَمْعُ، كقولِه تعالىٰ: ﴿ مُسْتَكْبِرِينَ بِهِۦ سَٰمِرًا تَهْجُرُونَ ﴾ [المؤمنون: ٦٧].

قولُه: (دَفَعوا مِن موضعِ كذا)، **النِّهاية**: دَفَعَ مِن عَرَفاتٍ، أي: ابتَدَأَ السَّيرَ ودَفَعَ نَفْسَه منها ونَحّاها، أو: دَفَعَ ناقتَه: حَمَلَها على السَّيرِ.

قولُه: (صبَّ في دَقْرانَ)، **النِّهاية**: ذلك عندَ مَسِيره ﷺ إلىٰ بدرٍ صبَّ في دَقْرانَ، مَضَىٰ فيه مُنْحَدِراً ودافِعاً، وهُو موضعٌ عندَ بَدْر، ومنه حديثُ الطَّوافِ: «حتّىٰ إذا انصَبَّتْ قدماهُ في بَطْنِ الوادي»[2]، أي: انحَدَرَتْ في المَسْعَىٰ. **المُغرِب**: فلمّا انصَبَّتْ قَدَماهُ في الوادي، أي: استقَرَّتا،

---

(١) ذكره أبو عبيد في «غريب الحديث» (٤: ٤٢٧)، والخطابي في «غريب الحديث» (١: ٢٥٥).

(٢) هو جزءٌ من حديثِ جابر الطويل في الحج، أخرجه مسلم (١٢١٨)، وأبو داود (١٩٠٥)، وابن ماجه (٣٠٧٤).

ويقال: أفاضوا في الحديثِ **وهضبوا فيه. وعَـرَفاتٌ: عَلَـمٌ للموقف سُمِّيَ بجَمْعٍ** كأذْرِعاتٍ. فإن قلتَ: هلّا مُنِعَتِ الصرفَ وفيها السببان: التعريف والتأنيث! قلتُ: لا يخلو التأنيث إمّا أن يكونَ بالتاءِ التي في لفظها، وإمّا بتاءٍ مقدَّرةٍ كما في: سعاد، فالتي في لفظِها ليست للتأنيث، وإنما هي مع الألفِ التي قبلَها علامةُ جمعِ المؤنثِ ولا يصحُّ تقديرُ التاءِ فيها؛ لأنّ هذه التاءَ لاختصاصِها بجمعِ المؤنّثِ مانعةٌ من تقديرِها، كما لا تقدَّرُ تاءُ التأنيثِ في «بنت»؛ لأنّ التاءَ التي هي بدلٌ من الواوِ لاختصاصِها بالمؤنّثِ كتاءِ التأنيث؛ فأَبَتْ تقديرَها. وقالوا: سُمِّيَت بذلكَ؛ لأنها وُصِفَت لإبراهيمَ عليه السلام، فلمّا أبصرَها عَرَفَها. وقيل: إن جبريلَ حينَ كانَ يدورُ به في المشاعرِ ....

مُستعارٌ منَ انصبابِ الماء[١]. **النِّهاية**: وفي حديثِ أبي بكرٍ رضيَ اللهُ عنه: «أنهُ أفاضَ وهُو يُحرِّشُ بعيرَه بمِحجَنه»[٢]، أي: يَضرِبُه ثم يَجذِبُه إليه، يُريدُ تحريكَه للإسراع وهِي شبيهةٌ بالخَدْش، والمِحْجَن: عصاً مُعقَّفَةُ الرأسِ كالصَّولَجان، والميمُ زائدة.

قولُه: (**وهَضبُوا فيه**)، **الأساس**: ومنَ المجازِ: هَضَبُوا في الأحاديثِ وأفاضوا: خاضُوا فيها، وهُو يَهضِبُ بالشِّعرِ والخُطَب: يَسِحُّ سَحّاً.

قولُه: (**وعَرَفاتٌ: عَلَمٌ للموقِف**) سُمِّي بجَمْعٍ كأَذْرِعاتَ. قال الجَوهري: وهُو اسمٌ في لفظِ الجَمْع فلا يُجمَع، قال الأخفَشُ: إنّما صُرِفَت لأنّ التاءَ بمنزلةِ الياءِ والواوِ في مسلمينَ ومُسلمون؛ لأنه تذكيرُه، وصار التنوينُ بمنزِلةِ النُّون، فلمّا سُمِّي به تُرِكَ علىٰ حالِه كما يُترَكُ مسلمونَ إذا سُمِّي به على حالِه، وكذلك القولُ في أَذْرِعات.

الانتصاف: يَلزَمُ الزمخشَريَّ إذا سَمَّىٰ امرأةً بمسلمات أن لا يَصرِفَه، وهُو قولٌ رديء، والأفصَحُ تنوينُه، والزمخشَريُّ يَرىٰ أنّ تنوينَ عَرَفاتٍ للتمكينِ لا للمقابَلة، ولم يَعُدَّ تنوينَ المقابَلة

---

(١) «المُغرب في ترتيب المُعرب» (١: ٤٦٤).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنَّف» (١٤٠٧٠).

أراه إيّاها، فقال: قد عرفت. وقيل: التقىٰ فيها آدمُ وحواءُ فتعارفا. وقيل: لأنّ الناسَ يتعارفونَ فيها. والله أعلمُ بحقيقةِ ذلك. وهيَ من الأسماءِ المرتجلة؛ لأن العَرَفة لا تُعرفُ في أسماءِ الأجناس إلا أن تكونَ جَمْعَ عارف. وقيل: فيه دليلٌ علىٰ وجوبِ الوقوف بعرفة؛ لأنّ الإفاضةَ لا تكونُ إلا بعدَه. ....

في «مُفصَّلِه»، بناءً مِنهُ علىٰ أنه راجعٌ إلىٰ تنوينِ التَّمكين[١]. ونَقَلَ الزجَّاجُ فيها وجهَيْن: الصَّرفَ وعدَمَه، إلّا أنهُ قال: لا يكونُ إلّا مكسُوراً وإن سَقَطَ التنوينُ[٢]. وقال القاضي: وإنّما نُوِّنَ وكُسِرَ معَ العَلَميَّةِ والتأنيث؛ لأنّ تنوينَ الجَمْعِ تنوينُ المقابَلة لا تنوينُ التمَكُّن، أي: قابَلَ التنوينُ نونَ الجَمْعِ المُذكَّر[٣].

قولُه: (إلّا أن تكونَ جَمْعَ عارِف)، قيل: يَضعُفُ أن يُقالَ: هُو مُستثنًى مِن قولِه: «فهو منَ الأسماءِ المُرتَجلة»، إذْ يَصيرُ التقديرُ: عَرَفاتٌ منَ الأسماءِ المُرتَجلة، إلّا أن يكونَ عَرَفاتٌ جَمْعَ عارِف، فإنها حينَئذٍ تكونُ منَ الأسماءِ المنقولة، وهذا ليسَ بسَديد؛ لأنّ عرَفَاتٍ ليست جَمْعَ عارِف بل جَمْعُ عَرَفةٍ، وعَرَفَةٌ: جَمْعُ عارِف، بل هو مستثنًى مِن قولِه: «العَرَفةُ لا تُعرَفُ في أسماءِ الأجناس»، إذْ لو عُرِفَ لجَازَ أن يكونَ منَ الأسماءِ المنقولة، اللهُمَّ إلّا أن يقالَ: إنّ عَرَفة جَمْعُ عارِف، كطَلَبَةٍ وطالب، وعَرَفاتٌ: جَمْعُ الجَمْع، فحينَئذٍ يكونُ منَ الأسماءِ المنقولة، وقال ابنُ الحاجِب: وقد يُجمَعُ الجَمْعُ لا علىٰ أنه يطَّرِدُ قياساً، لكنه كَثُرَ في جَمْع القِلَّة وقَلَّ في الكثرةِ إلا بالألفِ والتاء[٤].

قولُه: (وقيل: فيه دليلٌ علىٰ وجوبِ الوقوفِ بعَرَفَة)، وهُو قولُ الزجَّاج[٥]، قال صاحبُ «التقريب»: دليلُ الوجوبِ أنّ الذِّكْرَ عندَ الإفاضةِ من عَرَفاتٍ واجبٌ، وهُو يتوَقَّفُ علىٰ الإفاضة،

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٢٤٥).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٢٧٢).

(٣) «أنوار التنزيل» (١: ٤٨٣-٤٨٤).

(٤) انظر: «الإيضاح في شرح المفصَّل» (١: ٥٥٠).

(٥) انظر: «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٢٧٢).

وعن النبيّ ﷺ: «الحجُّ عرفة، فمن أدركَ عرفةَ فقد أدركَ الحجَّ». ﴿فَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ﴾ بالتلبيةِ والتهليلِ والتكبيرِ والثناءِ والدعوات. وقيل: بصلاةِ المغربِ والعشاء. ....

وهِي على الوقوف، وما لا يَتِمُّ الواجبُ إلّا بِهِ فهُو واجبٌ، فالوقوفُ واجبٌ، وفيه نظَرٌ؛ لأنهُ إنّما يَستقيمُ لو كان الأمرُ بالذِّكْرِ مُطلقاً، وهُو هاهُنا مُقَيَّدٌ مشروطٌ بالإفاضة، وقولُك: إذا حصَلَ لك مالٌ فزَكِّ، لا يقتضي وجوبَ تحصيلِ المال، وأنْ تُوقَفَ عليه الزَّكاةُ، لكوْنِ الأمرِ غيرَ مُطلق.

فإنْ قلتَ: المأمورُ به ذِكْرٌ مقيَّدٌ بالحُصولِ عندَ الإفاضة، فهُو مُركَّبٌ، ووجوبُ المركَّبِ يَستلزِمُ وجوبَ أجزائه، قُلنا: لا نُسَلِّمُ أنّ المأمورَ به ذِكْرٌ مُقيَّدٌ بالحصُولِ عندَ الإفاضة، وإنّما كان كذلك لو تعلَّقَ الظَّرفُ، وهُو «إذا» بـ«اذْكُروا»، وليسَ كذلك، فإنّهُ ظَرْفٌ متضمِّنٌ لمعنىٰ الشَّرط، ولذلك جيءَ بالفاءِ في جوابِه، فإذاً ليس الواجبُ ذِكْراً مُقيَّداً بالإضافة، بل إذا حصَلَتِ الإفاضةُ وجَبَ الذِّكْر، فالإفاضةُ قَيْدٌ للأمرِ لا للمأمورِ به، وفيه دِقَّةٌ فليُتَأَمَّلْ. وقلتُ: لو أنّهم استَدَلُّوا بقولِه تعالىٰ: ﴿ثُمَّ أَفِيضُواْ مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ ٱلنَّاسُ﴾ كان أقرَبَ.

قولُه: (الحجُّ عرَفةُ)، رَوَينا عنِ التِّرمذيِّ وأبي داودَ والنَّسائيِّ، عن عبدِ الرَّحمن الدِّيليِّ: أنّ النبيَّ ﷺ أمَرَ مُنادياً يُنادي: «الحَجُّ عَرفةُ»[1]، وفي روايةِ أبي داودَ[2] «مَن أدركَ عرَفةَ قبْلَ أن يَطلُعَ الفَجْرُ فقد أدرَكَ الحَجَّ»[3]، وفي روايةٍ أُخرىٰ للنَّسائيِّ: «الحَجُّ عرَفةُ، فمَن أدرَكَ عرفةَ قبْلَ طُلوعِ الفَجْرِ مِن ليلةِ جَمْعٍ، فقد تَمَّ حَجُّه»[4]، والمصنِّفُ أردَفَ الاستدلالَ بالنصِّ ليَشُدَّ بِعَضُدِه.

---

(١) أخرجه الترمذي (٨٨٩)، وأبو داود (١٩٤٩)، والنسائي (٥: ٢٦٤)، وابن ماجه (٣٠١٥)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٢: ٢١٠)، وهو في «مسند أحمد» (١٨٧٧٢) بإسنادٍ صحيح، وفي الباب عن غيرِ واحدٍ من الصحابةِ رضي الله عنهم.

(٢) لعل هذا خطأ من الناسخ، والصواب: وفي رواية الترمذي.

(٣) أخرجه الترمذي (٢٩٧٥) وقال: هذا حديث حسن صحيح.

(٤) أخرجه النسائي (٥: ٢٥٦).

و«المشعرُ الحرامُ»: قُزَح، وهو الجبلُ الذي يقفُ عليه الإمامُ وعليه المِيْقدة. وقيل: المشعرُ الحرام: ما بينَ جَبَلَي المزدلفةِ من مأزِمَيْ عرفةَ إلىٰ وادي محسِّر، وليس المأزمانِ ولا وادي مُحسِّرٍ من المشعرِ الحرام.

والصحيحُ أنه الجبل؛ لِما رَوىٰ جابرٌ رضيَ اللهُ عنه: أنّ النبي ﷺ لـمّا صلىٰ الفجرَ - يعني بالمزدلفة - بغَلَسٍ ركبَ ناقتَه حتىٰ أتىٰ المشعرَ الحرامَ فدعا وكبَّرَ - أوْ هلَّل - ولم يزلْ واقفًا حتىٰ أسفر. وقوله تعالىٰ: ﴿عِندَ ٱلْمَشْعَرِ ٱلْحَرَامِ﴾ معناه: مما يلي المشعرَ الحرامَ قريبًا منه، وذلك للفضلِ كالقُربِ من جبلِ الرحمة، وإلا فالمزدلفةُ كلُّها موقفٌ إلا وادي محسِّر. أوْ جُعلت أعقاب المزدلفة؛ لكونِها في حكمِ المشعرِ ومتصلةً به عندَ المشعر. والمشعر: المَعْلم؛ لأنه معلمُ العبادة، ووُصِفَ بالحرمِ لحُرمته. وعن ابنِ عباسٍ رضيَ اللهُ عنه: أنه نظرَ إلىٰ الناسِ ليلةَ جَمْع، فقال: لقد أدركتُ الناسَ هذه الليلةَ لا ينامون. وقيل: سُمِّيَت المزدلفةَ وجمعًا؛ لأنَّ آدمَ اجتمع فيها مع حواءَ وازدلف إليها، أي دنا منها. وعن قَتادة: لأنه يُجمَعُ فيها بينَ الصلاتَيْن.

قولُه: (المِيْقَدة)، المُغرِب: هِي بالمَشْعَرِ الحَرام علىٰ قُزَح، كان أهلُ الجاهليّة يوقِدونَ عليها النار[1].

قولُه: (مَأْزِمَي عَرَفَةَ)، الجَوهري: المَأْزِمُ: كلُّ طريقٍ ضيِّق بيْنَ جَبَلَيْن، ومنهُ سُمِّي الموضعُ الذي بيْنَ المَشْعَرِ وبيْنَ عَرَفَةَ مأزِمَيْن. النِّهاية: كأنهُ مَن الأزْم: القُوَّةِ والشِّدة، والميمُ زائدةٌ.

قولُه: (أو جُعِلَت أعقابَ المُزدَلفة) عطفٌ علىٰ قولِه: «معناهُ: ممّا يَلي المَشْعَرِ الحَرام»، و«عند المَشْعَر»: مفعولٌ ثانٍ لـ«جُعِلَتْ»، يُريدُ أنّ المَشْعَرَ الحَرامَ مَوضِعٌ مخصُوصٌ، وهُو الجَبَلُ الذي يقفُ عليه الإمامُ، وقد شَرطَ أن يَذكُرَ اللهَ عندَه، وليسَ كذلك؛ لأنّ المُزدَلِفَةَ كلَّها موضعٌ للذِّكرِ وموقفٌ للناس، وأَوّلَه بتأويلَيْن، أحَدُهما: أنّ تخصيصَ ذِكْرِه معَ الجَوازِ في كلِّ المَواضع لشَرَفِه،

---

(١) «المُغْرِب في ترتيب المُعرب» (٢: ٣٦٤).

ويجوزُ أن يقال: وُصِفَت بفعلِ أهلِها؛ لأنهم يزدلفونَ إلىٰ اللّـهِ، أي: يتقرّبونَ بالوقوفِ فيها. ﴿كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾ «ما» مصدرية أوْ كافّة. والمعنىٰ: واذكروه ذِكْرًا حسنًا كما هداكم هدايةً حسنة، **أو اذكروه كما علَّمكم** كيفَ تذكرونَه **لا تعدِلوا عنه**، ﴿وَإِن كُنتُم مِّن قَبْلِهِۦ﴾ من قبلِ الهدىٰ ﴿لَمِنَ ٱلضَّآلِّينَ﴾ الجاهلينَ لا تعرفونَ كيفَ تذكرونَه....

وإليه الإشارةُ بقولِه: «وذلك للفضْل، كالقُرْبِ من جبَل الرَّحمة»، وثانيهما: أنه سَمَّىٰ كلَّ المُزدَلِفة ببعضِه، ويَرجعُ حاصلُه إلىٰ شَرَفِه أيضاً؛ لأنّ الشَّرطَ في إطلاقِ الجُزْءِ علىٰ الكلِّ أن يكونَ الجُزْءُ أشْرَفَه، وممّا يَدُلُّ علىٰ أنّ المُزدَلِفةَ كلَّها موقِفٌ: ما ورَوَينا عن أبي داودَ عن عليٍّ رضيَ اللهُ عنه، قال: لمّا أصبحَ رسُولُ الله ﷺ ووقَفَ علىٰ قُزَحَ فقال: «هذا قُزَحُ، وهُو الموقِفُ، وجَمْعٌ كلُّها موقِف»(١).

قولُه: **(أو اذكُروه كما عَلَّمَكم)**، «أو»: ليس لترديدِ معنىٰ «ما» في كونِها مَصْدَرِيَّةً أو كافَّةً علىٰ طريقةِ اللَّفِّ والنَّشْرِ؛ لأنه لا يتَغيَّرُ معناها في الوجهَيْن، بل لترديدِ معنىٰ ﴿هَدَىٰكُمْ﴾، أي: الهدايةُ: إمّا دِلالةٌ مُوصِلةٌ إلىٰ البُغْية، أو بمعنىٰ الدِّلالةِ المُطلَقة، ولهذا قال: «هدايةً حَسَنة»، وقال: «كما عَلَّمَكم كيفَ تَذكُرونَه»، والذِّكرُ الحَسَنُ: مشاهَدةُ الذاكِرِ المذكورَ وإخلاصُه لهُ في العبادة، لقولِه ﷺ: «الإحسَانُ: أن تَعبُدَ اللهَ كأنّك تَراهُ»(٢)، ومِن ثَمَّ قال: «لا تَعرِفونَ كيفَ تَذكُرونَه وتَعبُدونَه»، حيث فَسَّرَ الهدايةَ بالعبادة.

قولُه: **(لا تَعدِلوا عنهُ)** تفسيرٌ لقولِه: «كيفَ تَذكُرونَه»، أي: عَلَّمَكم كيفَ تُوحِّدونَه بكلمةِ التوحيدِ فلا تَعدِلوا عن تعليمِه إلىٰ غيرِه، تلخيصُه: ذلكُم سَبيلُ التوحيدِ فلا تَعدِلوا عنهُ لتَهتَدوا، وقولُه: ﴿وَإِن كُنتُم مِّن قَبْلِهِۦ لَمِنَ ٱلضَّآلِّينَ﴾ تذييلٌ لِما سَبَقَ، وتقريرٌ لمعناه. قال الزجّاج: ومعنَىٰ: ﴿وَإِن كُنتُم مِّن قَبْلِهِۦ لَمِنَ ٱلضَّآلِّينَ﴾: التوكيدُ للأمرِ، كأنه قيل: وما كنتُم من قبلِه إلا الضَّالِّينَ(٣).

---

(١) أخرجه أبو داود (١٩٣٦)، وابن ماجه (٣٠١٠)، والترمذي (٨٨٥) وقال: حديثٌ حسن صحيح، وفي الباب عن جابر رضي الله عنه.

(٢) سبق تخريجُه.

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٢٧٣).

وتعبدونَه. و«إنْ» هي المخفَّفةُ من الثقيلة، واللّام هي الفارقة. ﴿ ثُمَّ أَفِيضُواْ ﴾: ثم لتكنْ إفاضتُكم ﴿مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ ٱلنَّاسُ﴾ ولا تكنْ من المزدلفة؛ وذلكَ لِما كان عليه الحُمسُ من الترفع علىٰ الناس، والتعالي عليهم، وتعظُّمِهم عن أن يساووهم في الموقف، وقولِهم: نحن أهلُ اللّٰـهِ وقُطَّانُ حَرَمِه فلا نخرجُ منه، فيقفونَ بجَمْعٍ وسائرُ الناسِ بعرفات. فإن قلتَ: فكيفَ موقع «ثُمَّ»؟ قلتُ: نحوُ موقعِها في قولِك: أحسنْ إلىٰ الناسِ ثُمَّ لا تحسنْ إلىٰ غيرِ كريم، تأتي بـ«ثم» لتفاوتِ ما بينَ الإحسانِ إلىٰ الكريم، والإحسانِ إلى غيرِه، وبُعدِ ما بينهما؛ فكذلكَ حينَ أمَرَهم بالذِّكرِ عندَ الإفاضةِ من عرفات قال: ﴿ ثُمَّ أَفِيضُواْ ﴾ لتفاوتِ ما بينَ الإفاضتينِ وأنّ إحداهما صوابٌ والثانيةَ خطأ. ..

قولُه: (لِما كان عليه الحُمُسُ)، النِّهاية: الحُمُسُ: جَمْعُ الأحمَس، وهم: قُريْشٌ ومَنْ وَلَدتْ قُرَيْشٌ، وكِنانةُ، وجديلةُ قَيْس، سُمُّوا حُمُساً لأنَّهم تحمَّسُوا في دِينهم، أي: تَشَدَّدوا، والحَماسةُ: الشَّجاعةُ، كانوا يَقِفُونَ بمُزدَلفةَ ولا يقِفُونَ بعرَفةَ، ويقولون: نحنُ أهلُ الله فلا نَخرُجُ منَ الحرم، وكانوا لا يَدخُلونَ البيوتَ مِن أبوابِها وهُم محُرِمون.

قولُه: (وأنّ إحداهُما صَوابٌ): عطفٌ تفسيريٌّ علىٰ قولِه: «لِتَفاوُتِ ما بيْنَ الإفاضَتَيْنِ»، يعني: أنّ الإفاضةَ مِن عَرَفاتٍ صَوابٌ ومِن مُزدَلفةَ خَطأ، وفي قولِه نَظَرٌ؛ لأنّ التفاوُتَ إذا اعتُبِرَ بيْنَ الإفاضةِ مِن عَرَفاتٍ الدالِّ عليه قولُه: ﴿فَإِذَآ أَفَضۡتُم مِّنۡ عَرَفَٰتٖ﴾ وبيْنَ هذه الإفاضةِ وهِيَ: ﴿ ثُمَّ أَفِيضُواْ مِنۡ حَيۡثُ أَفَاضَ ٱلنَّاسُ﴾، فكلاهُما صَوابانِ، وإذا اعتُبِرَ بيْنَ الإفاضةِ مِن عَرَفاتٍ وبيْنَ الإفاضةِ مِن مُزْدَلفةَ فهِيَ غيرُ مذكورةٍ في التنزيل، فلا يَصِحُّ العَطْفُ عليها بـ«ثُمَّ». وأيضاً، لا يُقالُ بيْنَ الصَّوابِ والخَطأِ: إنهما متَفاوِتانِ في الرُّتْبة؛ لأنّهما مُتَبايِنانِ.

والجَوابُ: أنّ التفاوُتَ هنا ليسَ في الرُّتبة، بل في مجرَّدِ أنّ إحداهُما صَوابٌ والأُخرىٰ خَطأ، ولمّا كان قولُه: ﴿ ثُمَّ أَفِيضُواْ مِنۡ حَيۡثُ أَفَاضَ ٱلنَّاسُ﴾ مُراداً به التعريضُ، فكأنهُ قيلَ: لا تُفيضوا مِن مُزدَلفةَ فإنه خَطأٌ، فيَنطبِقُ عليه مثالُ: «ولا تُحسِنْ إلى غيرِ كريم»؛ لأنّ الإحسانَ إليه خطأٌ، وصَحَّ قولُه: «وأنّ إحداهما صَوابٌ» أي: الإفاضةُ مِن عَرَفاتٍ، والثانيةُ

وقيل: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾ وهم الحمس، أي: من المزدلفةِ إلىٰ مِنًى بعدَ الإفاضةِ من عرفات. وقُرِئَ: (من حيثُ أفاضَ الناسِ) بكسرِ السينِ، أي: الناسي؛ وهو آدمُ، من قوله: ﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَىٰ ءَادَمَ مِن قَبْلُ فَنَسِيَ﴾ [طه: ١١٥] يعني: أن الإفاضةَ من عرفاتٍ شَرْعٌ قديمٌ فلا تخالفوا عنه. ﴿وَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ﴾ من مخالفتِكم في الموقف، ونحوِ ذلكَ من جاهليّتِكم. ﴿فَإِذَا قَضَيْتُم مَّنَاسِكَكُمْ﴾: فإذا فرغتُم من عباداتِكم الحجّيَّةِ ونفرتم، ﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ ءَابَاءَكُمْ﴾: فأكثروا ذِكْرَ اللّٰهِ وبالغوا فيه، كما تفعلونَ في ذكْرِ آبائكم ومفاخرِهم وأيّامِهم؛ وكانوا إذا قَضَوْا مناسكَهم وقفوا بينَ المسجدِ بمنًى وبينَ الجبل، فيعدِّدونَ فضائلَ آبائِهم ويذكرونَ محاسنَ أيّامِهم. ﴿أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾ في موضعِ جرٍّ؛ عَطْفٌ علىٰ ما أُضيفَ إليه الذِّكرُ في قوله: ﴿كَذِكْرِكُمْ﴾، كما تقول: كذكرِ قُريشٍ آباءَهم، أو قومٍ أشدَّ منهم ذكرًا، أو في موضعِ نَصْب؛..........

خطأٌ، أي: الإفاضةُ مِن مُزدَلِفةَ، وأمّا تطبيقُ الآيةِ معَ المِثال فإنّ قولَه: ﴿فَإِذَا أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَٰتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ﴾ في تأويلِ: أفِيضُوا مِن عرَفاتٍ، يَدُلُّ عليه قولُه: «فيه دليلٌ على وجوبِ الوقوفِ بعرَفةَ»، وقولُه: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾ في تأويلِ: لا تُفيضوا مِن مُزْدَلفةَ علىٰ سَبيلِ التعريض؛ وإنّما قُلنا بالتعريض لأنّ التعريفَ في الناسِ: للجِنس، والمُرادُ به: المؤمنونَ، فدَلَّ علىٰ الكمال، فيكونُ تعريضاً بالحُمُسِ، وإليه الإشارةُ بقولِه: «لتكُنْ إفاضتُكم مِن عَرفاتٍ ولا تكُنْ منَ المُزْدَلِفة»(١).

قولُه: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾، وهُمُ الحُمُس)، فعلىٰ هذا، اللامُ: للعَهْدِ، وثُمَّ: علىٰ ظاهِره. قال مُحيي السُّنّة: قال بعضُهم: ﴿أَفِيضُوا(٢) مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾ أي: ثُمَّ أفِيضوا مِن جَمْع، وكيف يَسُوغُ إذا أفَضْتُم مِن عَرفاتٍ فاذكُروا اللهَ، ثُمَّ أفِيضوا مِن عَرفات؟! وقيل: «ثُمّ» فيه كما في قولِه: ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [البلد: ١٧](٣).

---

(١) في «الكشاف»: لتكن إفاضتكم ﴿مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾ ولا تكن من المزدلفة.

(٢) في (ح) و(ف): «ثم أفيضوا».

(٣) «معالم التنزيل» (١: ٢٣١) وهذا نقلٌ غير محرَّر فليراجع الأصل.

عطفٌ علىٰ ﴿ءَابَآءَكُمۡ﴾ بمعنىٰ: أو أشدّ ذكرًا من آبائكم، علىٰ أن ﴿ذِكۡرٗا﴾ من فعلِ المذكور. ﴿فَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ﴾ معناه: أكثروا ذكرَ اللّٰـهِ ودعاءه،......

وقال الإمام: ثُمّ هاهُنا كما في قولِك: قد أعطيْتُك اليومَ كذا ثُمّ أعطيْتُكَ أمسِ كذا، وفائدتُها: تأخيرُ أحَدِ الخبَرَيْنِ عن الآخَر، لا تأخيرُ هذا المُخبَر عنهُ عن ذلك[1].

وقلتُ: أمّا بيانُ أنّ «ثُمّ» هاهُنا كما في قولِه تعالىٰ: ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ [البلد: ١٧] للتفاوُتِ في المَرْتَبة كما نَصَّ عليه المصنِّفُ في مَوضِعِه[2]، فهُو أنّ الأمرَ بالإفاضةِ أعلىٰ مِنَ الأوَّل، كأنه قيل: ﴿فَإِذَآ أَفَضۡتُم مِّنۡ عَرَفَٰتٖ فَٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ﴾، ثُمَّ لِتكُنْ إفاضَتكم مِن حيثُ أفاضَ الكَمَلةُ مِنَ الناس، ومثالُه الصَّريحُ: أحسِنْ إلىٰ الناسِ ثُمَّ لِيَكُنْ إحسَانُكَ إلى الكريم منهُم، ويؤيِّدُه ما رَوَىٰ الإمامُ، أنّ المرادَ بالناسِ: إبراهيمُ وإسماعيلُ عليهما السلامُ، وإيقاعُ اسم الجِنس علىٰ الواحِد إذا كان رئيساً يُقْتَدَىٰ به جائزٌ[3].

قولُه: (علىٰ أنّ ﴿ذِكۡرٗا﴾ مِن فِعْلِ المذكورِ) أي: يكونُ المصدَرُ مِن ذِكْرِ المجهولِ لا مِن ذِكْرِ المعروف، قال المصنِّفُ: «المصدَرُ يأتي مِن فعْلٍ كما يأتي مِن فَعَلَ، كقولِه تعالىٰ: ﴿مِّنۢ بَعۡدِ غَلَبِهِمۡ﴾ [الروم: ٣]، أي: مِن بعدِ كونِهم مغلوبِينَ»[4]، فكذلك قولُه: ﴿أَوۡ أَشَدَّ ذِكۡرٗا﴾ معناه: أو قوماً أبلَغَ في كونِهم مذكورينَ، وقَدَّرَ القاضي: أو كذِكْرِكُم أشَدَّ مذكوراً مِن آبائكم[5].

قال المالكي: جعل الزمخشريُّ ﴿أَشَدَّ﴾ معطوفاً علىٰ الكاف والميم، ولم يجز عطفَه علىٰ «الذكر»، وهو الصحيح؛ لأنه لو عُطف علىٰ «الذكر» لكانَ «أشدّ» صفة كـ«ذِكر»، وامتنع نصبُ

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٥: ٣٣١).

(٢) انظر: (١٦: ٤٥١).

(٣) «مفاتيح الغيب» (٥: ٣٣٢) وفيه: «إيقاع اسم الجمع على ...».

(٤) انظر: (١٢: ٢٠٩-٢١٠).

(٥) «أنوار التنزيل» (١: ٤٨٨) وفيه: «أو كذِكْركم أشدَّ مذكوريَّةً».

....

«الذكر» بعدَه؛ لأنك لا تقول: ذكري أشدّ ذكراً، وإنما تقول: أشدّ ذكرٍ، وتقول: أنت أشدّ ذكراً، ولا تقول: أنت أشدّ ذكرٍ؛ لأنّ الذي يلي أفعل التفضيل من النكرات إنْ جُرّ فهو كلٌّ لأفعل، وأفعل بعضٌ له، وإنْ نُصب فهو فاعلٌ في المعنىٰ للفعل الذي صيغَ منه أفعل؛ ولذلك تقول: أنت أكبر رجلٍ وأكثرُ مالاً، فالأكثر بعضُ ما جُرّ به، و«أكثر» بمنزلة فعل، وما انتصب بمنزلة فاعل؛ كأنك قلتَ: كثر مالك(١).

وقال ابنُ الحاجِبِ في «الأمالي»(٢): في قولِه(٣): «﴿أَوۡ أَشَدَّ ذِكۡرٗا﴾: في مَوضعِ جَرٍّ عُطِفَ علىٰ ما أُضيفَ إليه الذِّكْرُ في قولِه: ﴿كَذِكۡرِكُمۡ﴾» نَظَـرٌ، لِما يَلزَمُ منه العَطفُ علىٰ المُضمَرِ المخفوض، وذلك لا يَجوزُ عندَه(٤)، ورَدَّ قراءةَ حمزةَ أقبحَ ردٍّ، أي: في ﴿تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَ﴾ [النساء: ١] بالجرِّ، وكذا في قولِه: «إنّ ذِكْراً مِن فِعْلِ المذكورِ» لِما يؤدِّي إلىٰ أن يكونَ أفعَلُ للمفعول، وهُو شاذٌّ لا يُرجَعُ إليه إلا بِثبت، وأفعَلُ لا يكونُ إلا للفاعل، كقولِهم: هُو أضرَبُ الناس، علىٰ أنه فاعلُ الضَّربِ، سواءٌ أضَفْتَه أو نَصَبْتَ عنهُ تمييزاً، والوَجْهُ: أن يُقدِّرَ جُملَتَيْنِ، أي: فاذكُروا اللهَ ذِكْراً مِثْلَ ذِكْرِكم آباءكم، أو: اذكُروا اللهَ في حالِ كونِكم أَشَدَّ ذِكْراً من ذِكرِ آبائكم، فتكونُ الكافُ: نَعْتاً لمصدرٍ محذوف، وأشَدَّ: حالاً، وهذا أوْلىٰ؛ لأنه جَرَتِ الكافُ على ظاهِرِها، ولا يَلزَمُ ما ذكَـرُوهُ مِن أنّ المعطوفَ يُشاركُ المعطوفَ عليه في العامل؛ لأنّ ذلك في المفرَدات.

وقلتُ: نَظَرَ المصنِّفُ إلىٰ التوافُقِ بيْنَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه، وإلىٰ جَعْلِهما مِن عطفِ المفرَدِ علىٰ المفرَد، لا مِن عطفِ الجُملةِ علىٰ الجُملة؛ لأنّ جَعْلَ أحدِهما مصدَراً والآخَرِ حالاً لهُ

(١) من قوله: «قال المالكي» إلىٰ هنا أثبتناه من (ط).

(٢) «أمالي ابن الحاجب» (١: ١٣٧).

(٣) أي: قول الزمخشري.

(٤) يعني الزمخشري، كما صرّح به ابن الحاجب.

فإنّ الناسَ مِن بينِ مُقلٍّ لا يطلبُ بذكرِ الله إلا أعراضَ الدنيا، ومُكثرٍ يطلبُ خيرَ الدارَيْن، فكونوا من المُكثِرين. ﴿ءَاتِنَا فِي ٱلدُّنْيَا﴾: ....

عاملٌ آخرُ ممّا يؤدِّي إلىٰ تنافرِ النَّظْم، وذكَرَ مِثلَه في قولِه تعالىٰ: ﴿يَخْشَوْنَ ٱلنَّاسَ كَخَشْيَةِ ٱللَّهِ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً﴾ [النساء: ٧٧]، وأمّا الجوابُ عن الأولِ فإنّهُ رَدَّ في «النِّساءِ» العَطْفَ علىٰ المُضمَرِ المجرورِ لعِلَّةِ شِدَّةِ الاتّصال، وصحَّحَ نحوَ: مَرَرْتُ بزيدٍ وعَمْرٍو، لضَعْفِ الاتّصال، وهنا إضافةُ المصدَرِ إلى الفاعل، وهُو في حُكمِ الانفصال، علىٰ أنّ منَ الجائزِ أن يكونَ الفاصلُ بيْنَ المعطوفَيْنِ هُو المصحِّحَ للعَطْفِ كما في العَطْفِ علىٰ المرفوع الـمتَّصل. وذكَرَ ابنُ الحاجِب في «شَرْحِ المفصَّل»: أنّ بعضَ النَّحْويِّينَ يُجوِّزُونَ في المجرورِ بالإضافةِ دونَ المجرورِ بحَرْفِ الجرِّ؛ لأنّ اتّصالَ المجرورِ بالمضافِ ليس كاتّصالِه بالجارِّ لاستقلالِ كلٍّ منهُما بمعناه، ثُمّ استَشْهَدَ بالآيةِ[1].

وعن الثاني: أنه إنّما يَلزَمُ ذلك أنْ لو كان أفعَلُ منَ الذِّكرِ وبُنِيَ منه، بل إنّما بُنِيَ مما يَصحُّ بناؤه منهُ للفاعل، وهُو أشَدُّ، وجَعْلُ ﴿ذِكْرًا﴾، الذي بمعنىٰ المذكور تمييزاً، كأنه قيل: أشَدَّ مذكوراً، وهُو إذَنْ مِثلُ سائرِ ما يَمتنعُ منهُ بناؤهُ نحوَ: أقبَحُ عَوَرًا وأكثَرُ شُغُلاً. وفيه بحث.

قولُه: (**فإنّ الناسَ مِن بيْنِ مُقِلٍّ**)، يريدُ أنّ الفاءَ في قولِه: ﴿فَمِنَ ٱلنَّاسِ﴾ تفصيليّةٌ[2]، والمُجمَلُ: ما عليه الناسُ في نفْسِ الأمرِ، يُعلَمُ مِن سِياقِ الآيات وبيانِ النَّظْم، وذلك أنهُ عزَّ وجَلَّ لمّا فَرَغَ منَ الإرشادِ إلىٰ هذا النُّسُكِ العظيم الشأن، قال: ﴿فَإِذَا قَضَيْتُم مَّنَٰسِكَكُمْ﴾، أي: إذا فَرَغتُم مِن عباداتِكمُ الحَجِّيَّة ونفَرتُم إلىٰ أوطانِكم، لا تقولوا: قضَيْنا ما علينا، بلِ اذكُروا اللهَ ذِكْراً كثيراً، وسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وأصيلاً، ثُمَّ قَسَمَ الناسَ أربعَ فِرق،

---

(١) «الإيضاح في شرح المُفَصَّل» (٢: ٣٢٠).

(٢) في (ف): «تفضيله».

اجعلْ إيتاءنا، أي: إعطاءنا في الدنيا خاصة، ﴿وَمَا لَهُۥ فِى ٱلْأَخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ﴾ **أي: مِن طلبِ خلاقٍ**، وهو النصيب. أوْ ما لهذا الداعي في الآخرةِ من نصيب؛ لأنّ همَّه مقصورٌ علىٰ الدنيا. ....

أَحَدُهم: الكافِرونَ الذين جُلُّ هَمِّهِم أعراضُ الدُّنيا والإعراضُ عن المَوْلىٰ، وهمُ المُرادونَ بقولِه: ﴿فَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ رَبَّنَآ ءَاتِنَا فِى ٱلدُّنْيَا﴾، وثانيهم: المُقتَصِدونَ الذين يقولونَ: ﴿رَبَّنَآ ءَاتِنَا فِى ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِى ٱلْأَخِرَةِ حَسَنَةً﴾، وثالثُهم: المُنافِقونَ الذين كانت تَحْلَوْلىٰ ألسِنَتُهم، وقلوبهم أمَرُّ منَ الصَّبرِ، وهُمُ المُرادونَ بقولِه: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ﴾، ورابِعُهم: السابقونَ البَذّالونَ أنفُسَهم في سَبيلِ الله وابتغاءِ مَرْضاتِه، وهمُ الـمَعْنِيُّونَ بقولِه: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْرِى نَفْسَهُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ﴾ إرشاداً لهُم إلىٰ اختيارِ ما هُو الأصوَبُ وإيثارِ ما يُزْلِفُهم إلىٰ الله تعالىٰ والاجتنابِ عمّا يُبعِدُهم عن رِضوانِه. ولمّا فَرَغَ مِن ذلك وأرادَ أن يَشْرَعَ في قصَّةِ بني إسرائيلَ، أتَىٰ بما يُتخَلَّصُ منهُ إليها، قال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱدْخُلُوا۟ فِى ٱلسِّلْمِ كَآفَّةً﴾.

قولُه: (**اجعَلْ إيتاءَنا**) ذهَبَ إلىٰ أنّ ﴿ءَاتِنَا﴾ يَجْري مَجْرىٰ اللازِم، ثُمَّ عُدِّيَ بـ«في» مبالغةً، كقولِه تعالىٰ: ﴿وَأَصْلِحْ لِى فِى ذُرِّيَّتِىٓ﴾ وأمّا إفادةُ خصُوصيَّةِ الإيتاءِ في الدُّنيا فمستفادٌ منَ التقابُلِ في قولِه: ﴿وَمَا لَهُۥ فِى ٱلْأَخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ﴾، ولهذا قَدَّرَ المضافَ في المقابل وهُو لفظُ الطَّلَبِ، والحاصلُ أنه قَدَّرَ الطَّلَبَ في القَرينةِ الثانية بواسِطة لَفْظِ: «آتِنا» في القَرينةِ الأُولىٰ، وقَدَّرَ «خاصَّةً» في الأُولىٰ باقتضاءِ القرينةِ الثانية.

قولُه: (﴿مِنْ خَلَٰقٍ﴾ **أي: مِن طَلَبِ خَلاقٍ**) وهُو النَّصيبُ، **الراغب**: الخَلاقُ: نَصيبُ الإنسانِ مِن أفعالِه المحمودةِ التي تكونُ خُلُقاً لهُ، وذلك أنّ الفعلَ قد يَحصُلُ منَ الإنسانِ تَخَلُّقاً، وقد يَحصُلُ خُلُقاً، وهُو المحمودُ. وفي قولِه: ﴿وَمَا لَهُۥ فِى ٱلْأَخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ﴾ تنبيهٌ أن

والحسنتان: ما هو طِلْبَةُ الصالحينَ في الدنيا من الصحّةِ والكفافِ والتوفيقِ في الخير، وطِلْبتُهم في الآخرةِ من الثواب. وعن عليٍّ رضيَ اللهُ عنه: الحسنةُ في الدنيا: المرأةُ الصالحة، وفي الآخرة: الحَوْراء، ....

لا رغبةَ لهُم صادقةً صَادرةً عن أخلاقِهم، رُوِيَ أنّهم كانوا يقولونَ: اللهُمَّ أكثِرْ أموالَنا وأولادَنا وأنزِلِ الغَيْثَ علينا وأنبِتْ مَرْعانا، ولا يسألونَ شيئاً مِن أمورِ الآخرةِ، وذلك أنّهم عَرَفوا الدُّنيا ولم يَعتقدوا الآخِرةَ، وكيفَ يَسألُ الآخرةَ مَن لا يَعرِفُها، وكيف يَعرِفُها مَنْ لم يتَحقَّقْ كونَها، وكيف يتَحقَّقُ كونَها مَن لم يُبصِرْها؟ أي: لم يُدْرِكْها ببَصيرتِه، وليس يعني بقولِه تعالىٰ: ﴿يَقُولُ رَبَّنَآ﴾ التَّفَوُّهَ بذلك فقطْ، بل صَرْفَ العنايةِ إليها والاهتمامِ بها[1].

قولُه: (والحَسَنتانِ ما هُو طِلْبَةُ الصَّالحِينَ)، الراغب: لمّا أجْرىٰ اللهُ تعالىٰ العادةَ أنْ لابدَّ للإنسانِ من أخْيارِهم وأشرارِهم مِن بُلْغَةٍ في الدُّنيا، صار المؤمنُ يَطلُبُها كما يَطلُبُها الكافر، ولكنّ طَلَبَ المؤمنِ لها علىٰ سَبيلِ العَـرَض قَدْرَ ما يُحسِن وفي وقتِ ما يُحسِن، ولأجْلِ الحاجةِ إليها قال بعضُ الصَّالحين: اللهُمَّ وسِّع الدُّنيا عليَّ وزَهِّدْني فيها، ولا تُضَيِّقْها عليَّ فتُرَغِّبَني فيها[2].

قولُه: (الحَسَنَةُ في الدُّنيا: المرأةُ الصَّالحة) وعن مسلم والنَّسائيِّ وابنِ ماجه، عن عبدِ الله ابن عَمرٍو قال: قال رسُولُ الله ﷺ: «الدُّنيا مَتاعٌ، وخَيرُ مَتاعِها المرأةُ الصَّالحة»[3]، وتفسيرُه: ما رَوَينا عن أبي داودَ وابنِ ماجه، عن ابنِ عبّاسٍ في حديثٍ طويل، قال رسُولُ الله ﷺ لعُمَرَ رضيَ اللهُ عنه: «ألا أُخبِرُكَ بخَيرِ ما يَكنُزُ المرءُ؟ المرأةُ الصَّالحة؛ إذا نَظَرَ إليها سَرَّتْه، وإذا أمَرَها أطاعَتْه، وإذا غابَ عنها حفِظَتْه»[4].

---

(١) «تفسير الراغب» (١: ٤٢٤).

(٢) المصدر السابق (١: ٤٢٥).

(٣) أخرجه مسلم (١٤٦٧)، وابن ماجه (١٨٥٥)، والنسائي (٦: ٦٩).

(٤) أخرجه أبو داود (١٦٦٤)، وفي الباب عن أبي أمامة عند ابن ماجه (١٨٥٧)، وعن أبي هريرة عند النسائي (٦: ٦٨)، وصحّحه الحاكم في «المستدرك» (٢: ١٦٢).

وعذابُ النار: امرأة السَّوْء. ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ الداعونَ بالحسنتَيْن ﴿لَهُمْ نَصِيبٌ مِّمَّا كَسَبُوا۟﴾ أي: نصيبٌ من جنسِ ما كسبوا من الأعمالِ الحسنة، وهو الثوابُ الذي هو المنافعُ الحسنة، أوْ مِن أجلِ ما كسبوا، كقوله: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ أُغْرِقُوا۟﴾ [نوح: ٢٥]، أوْ لهم نصيبٌ مما دعَوْا به؛ نُعطيهم منه ما يستوجبونَه بحَسَبِ مصالِحهم في الدنيا، واستحقاقِهم في الآخرة. وسُمّيَ الدعاءُ كسْبًا؛ لأنه من الأعمال، والأعمالُ موصوفةٌ بالكسْب؛ ﴿فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [الشورى: ٣٠] **ويجوزُ أن يكونَ ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ للفريقين جميعًا**، وأنّ لكلِّ فريقٍ نصيبًا من جنسِ ما كسبوا. ....

قولُه: (**ويجوزُ أن يكونَ ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ للفَريقَيْنِ**) عطفٌ علىٰ قولِه: «أولئك الدَّاعُونَ». اعلَمْ أنّ المشارَ إليه بقولِه: «أولئك» إمّا الفريقُ الثاني، وهُو القائلُ: ﴿رَبَّنَآ ءَاتِنَا فِى ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً﴾، أو مجموعُ الفريقَيْن، فعلىٰ الأوّلِ قولُه: ﴿مِّمَّا كَسَبُوا۟﴾ إمّا مُجْرًى علىٰ حقيقتِه أو مجازٌ عن الدُّعاءِ بقَرينةِ قولِهم: ﴿رَبَّنَآ﴾، فعلىٰ الحقيقة «مِن»: إمّا بيانُ نَصيبٍ، وهُو المرادُ مِن قولِه: «أي: نصيبٍ مِن جِنس ما كَسَبوا مِنَ الأعمال»، وقولُه: «وهُو الثَّوابُ»: بيانٌ لجِنسِ ما كَسَبوا، والجِنسيّةُ بحَسَبِ الحَسَنة، ولذلك وَصَفَ كلاً مِنَ الأعمالِ والمنافعِ بالحَسَنةِ، أو ابتداءٌ، وهُو المرادُ مِن قولِه: «مِن أجْلِ ما كَسَبوا»، وعلى أنْ يُرادَ بما كَسَبوا الدُّعاءُ، فهُو مِن وَضْعِ المُظهَرِ موضعَ المُضمَرِ مِن غيرِ لفظِهِ السابِق؛ لأنّ المفهومَ مِن قولِه: ﴿رَبَّنَآ ءَاتِنَا﴾ الدُّعاءُ والكَسْبُ، وسُمِّي كَسْباً؛ لأنه منَ الأعمال والأعمالُ موصُوفةٌ بالكَسْب، وعلى الثاني: الأسلوبُ مِن بابِ الجَمْعِ معَ التقسيمِ التقديريِّ؛ لأنّ التقديرَ: أولئك الفريقانِ اللذانِ اختصَّ كلُّ واحدٍ بنَوْعٍ منَ الدُّعاءِ، لهُم نصيبٌ ممَّا دَعَوا، منِ اقتَصَرَ علىٰ طلَبِ الدُّنيا فلهُ نصيبٌ منها فحَسْبُ، ومَن طَلَبَ الدُّنيا والآخِرةَ جميعاً فلهُ ذلك، والأوّلُ أقرَبُ إلىٰ النَّظْم؛ لأنّ قولَه: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ نَصِيبٌ﴾ في مقابَلةِ قولِه: ﴿وَمَا لَهُۥ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ﴾، ثُمَّ إنّ قولَه: ﴿وَٱللَّهُ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ﴾ تذييلٌ للكلامِ السابِقِ مِن قولِه: ﴿فَٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ كَذِكْرِكُمْ ءَابَآءَكُمْ﴾ إلى آخِرِه،

﴿وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ يوشكُ أن يقيمَ القيامةَ ويحاسبَ العبادَ؛ فبادِروا إكثارَ الذِّكْرِ وطلبَ الآخرة، أوْ وصفَ نفْسَه بسرعةِ حسابِ الخلائقِ علىٰ كثرةِ عددِهم وكثرةِ أعمالِهم؛ ليدلَّ علىٰ كمالِ قدرتِه ووجوبِ الحذرِ منه. رُوِيَ: أنه يحاسبُ الخلائق على قَدْر حَلْبِ شاة. وروي: في مقدارِ فُواقِ ناقةٍ. ورُوِيَ: في مقدارِ لَـمْحة.

[﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ لِمَنِ اتَّقَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾ ٢٠٣]

وهُو إمّا أن يكونَ تحريضاً على إكثارِ الذِّكْرِ وطلبِ الآخِرَةِ وانتهازِ الفُرصة في ذلك قَبْلَ حُلولِ الأجَل؛ لأنّ سُرعةَ الحِساب منَ الله تعالىٰ إنّما تقَعُ في يومِ القيامة، فأطلَقَ ما يَقَعُ في يومِ القيامةِ علىٰ القيامةِ مجازاً، نَظيرُهُ في ظَرْفِ المكانِ قولُه تعالىٰ: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٠٧] أي: في الجَنَّةِ، وإليه أشارَ بقولِه: «فَبادِروا» إلى آخرِه، وإمّا وَعِيداً على التقصيرِ في ذلك، وتحذيراً عنِ التفريطِ فيه، فكَنَّىٰ بِسُرعةِ الحِسابِ عنِ القُدرةِ الكاملة؛ لأنّ مَنْ حاسَبَ الأوَّلِينَ والآخِرينَ في مقدارِ الفُواقِ كان كاملَ القُدْرةِ باهرَ السُّلطان، فيَقدِرُ على الانتقام منهُم إن قَصَّروا فيه، وإليه أشارَ بقولِه: «لِيَدُلَّ على كمالِ قُدرتِه ووجوبِ الحَذَرِ مِنهُ».

قولُه: (فُواق ناقة)، النِّهاية: هُو: قَدْرُ ما بَيْنَ الحَلْبَتَيْنِ مِنَ الوقت، تُضَمُّ فاؤه وتُفْتَحُ، ومنه الحديثُ: «عِيادةُ المريضِ قَدْرَ فُواقِ ناقة»[1]، وهذا تمثيلٌ في السُّرعةِ لا تعيينُ المقدار، وكقولِه تعالىٰ: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢].

---

(١) ذكره الحافظ العراقي في «تخريج أحاديثِ الإحياء» (٢: ١٨٢)، وعزاه لابن أبي الدنيا في كتاب «المرض» من حديثِ أنسٍ بإسنادٍ فيه جهالة. ولتمامِ الفائدة، انظر: «مجمع الزوائد» (٢: ٣٥٠).

الأيامُ المعدودات: أيامُ التشريق. وذِكْرَ اللّـهِ فيها: التكبيرُ في أدبارِ الصلواتِ وعندَ الجِمار. وعن عُمرَ رضيَ اللهُ عنه: أنه كانَ يكبِّر في فُسطاطِه بمنًى، فيكبِّرُ مَن حولَه حتىٰ يكبِّرُ الناسُ في الطريقِ وفي الطواف. ﴿فَمَن تَعَجَّلَ﴾: فمن عَجِلَ في النَّفْرِ أوْ استعجلَ النَّـفْرَ. وتعجَّلَ واستعجلَ يـجيئانِ مطاوِعَيْن، بمعنىٰ عَجِل، يقال: تعجَّل في الأمرِ واستعجل؛ ومتعدِّيَيْن، يقال: تعجَّلَ الذهابَ واستعجله، **والمطاوَعةُ أوفق**؛ لقوله: ﴿وَمَن تَـأَخَّرَ﴾، كما هي كذلكَ في قوله:

قد يُدركُ المتـأنِّي بعـضَ حاجتِـه   وقد يكونُ مع المستعجلِ الزَّلـلُ

لأجل المتأنّي. ﴿فِي يَوْمَيْنِ﴾: بعدَ يومِ النَّحْرِ **يومُ القَرّ**، وهو الذي يسمّيه أهلُ مكةَ: يومَ الرؤوس، واليومُ بعدَه ينفر إذا فرَغَ من رميِ الجمارِ كما يفعلُ الناسُ اليومَ، وهو مذهبُ الشافعيّ ويُروىٰ عن قَتادة.

وعندَ أبي حَنيفةَ وأصحابِه: ينْفِرُ قبلَ طلوعِ الفجر، ﴿وَمَن تَـأَخَّرَ﴾ حتىٰ رمىٰ في اليومِ الثالث، والرَّمْيُ في اليومِ الثالثِ يجوزُ تقديمُه علىٰ الزوالِ عندَ أبي حَنيفة، .....

قولُه: (**والمُطاوَعةُ أوفَقُ**) أي: لنَظْمِ الآية، فإنّ «تأخَّرَ» لازِمٌ، فيُجعَلُ «تَعَجَّلَ» كذلك، كما أنّ المُطاوعةَ في البيتِ(١) أوفَقُ للتناسُبِ لأجْلِ المَتأنِّي، يعني: قابَلَ المستعجلَ بالمُتأنِّي، فكما أنّ المُتأنِّيَ لازمٌ فكذا المُستعجِل.

قولُه: (﴿فِي يَوْمَيْنِ﴾)، قال المصنِّف: معناه: في آخِرِ يومَيْن، إلّا أنهُ أُورِدَ مُجمَلاً، كقولِه تعالىٰ: ﴿فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلْحَجَّ﴾ وهُو في بعضِ الأشهُرِ لا في كلِّها.

قولُه: (**يَوْمُ القرِّ**)، **النِّهاية**: يومُ القرِّ هُو الغَدُ مِن يومِ النَّحْر؛ لأنّ الناسَ يَقِرُّونَ فيه، أي يَسْكُنونَ ويُقيمون.

---

(١) يعني بيت القُطامي الذي ذكره الزمخشري. انظر: «ديوان القطامي» ص٢٥.

وعندَ الشافعيّ لا يجوز. فإن قلتَ: كيفَ قال: ﴿فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ عندَ التعجُّلِ والتأخُّرِ جميعًا؟ قلتُ: دلالةً علىٰ أن التعجَّلَ والتأخَّرَ مخيّرٌ فيهما؛ كأنه قيل: فتعجَّلوا أو تأخَّروا.

فإن قلتَ: أليسَ التأخّرُ أفضل؟ قلتُ: بلىٰ، **ويجوزُ أن يقعَ التخييرُ بين الفاضلِ** والأفضل، كما خُيِّرَ المسافرُ بينَ الصومِ والإفطار، وإن كانَ الصومُ أفضل. وقيل: إن أهلَ الجاهليةِ كانوا فريقَيْن؛ منهم مَن جعلَ المتعجِّلَ آثـمًا، ومنهم من جعلَ المتأخِّرَ آثـمًا، فوردَ القرآنُ بنفيِ المآثمِ عنهما جميعًا.

قولُه: (**ويَجوزُ أن يقعَ التخييرُ بيْنَ الفاضِل**)، **الانتصاف**: التخييرُ بيْنَ الفاضِلِ والمفضول يوجبُ التساويَ ويُنافي طَلَبَ أحَدِ الطَّرَفَيْن، وكيف يَستقيمُ[1] اجتماعُ ما طُلِبَ ورُجِّح وجودُه وما ليس كذلك؟ إنّما الزمخشريُّ أخَلَّ في التفسيرِ فلزِمَه السؤالُ وهُو غيرُ لازم، فإنّ نَفْيَ الحَرَجِ عنِ الأمْرَيْنِ لا يَلزَمُ منهُ التخييرُ، وغايتُه: إشراكُهما في رَفْعِ الحَرَج، لكنَّ أحدَهما مطلوبٌ دونَ الآخَرَ فلا يَحتاجُ إلى الجواب، لاندفاعِ السؤال[2].

وقلتُ: ما نظَرَ صاحبُ «الانتصاف» إلىٰ المَقَام، فإنّ نَفْيَ الحَرَجِ إنّما لا يوجبُ التخييرَ ابتداءً، نَظَراً إلىٰ اللَّفْظ، وأمّا إذا كان مَسْبوقاً بخلافٍ فلا، ألا تَرىٰ كيف عَطَفَ علىٰ سبيلِ البيانِ قولَه: «وقيل: إنّ أهلَ الجاهليّة كانوا فريقَيْن» علىٰ قولِه: «دِلالةً علىٰ أنّ التعجُّلَ والتأخُّرَ[3] مُخيَّرٌ فيهما»! ومما يُواخي هذا المَقامَ ما رَوَيناه عنِ الشيخَيْنِ وغيرِهما، عن عُروةَ: سألتُ عائشةَ: أرأيتِ قولَ الله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ [البقرة: ١٥٨]، فوالله ما علىٰ أحد جُناحٌ أن لا يَطُوفَ بالصَّفا والمَرْوة، قالت عائشةُ: بئسَ ما قلتَ يا ابنَ أختي، إنّ هذه الآيةَ لو كانت علىٰ ما أوَّلْتَها كانت: لا جُناحَ

---

(١) في (ح): «فكيف يستقيم».

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٢٥٠).

(٣) في (ح) «التعجيل والتأخير».

﴿لِمَنِ ٱتَّقَىٰ﴾ **أي: ذلكَ التخيير** ونفيُ الإثم عن المتعجِّلِ والمتأخِّرِ لأجلِ الحاجِّ المتقي؛ لئلّا يتخالجَ في قلبِه شيءٌ منهما فيحسبَ أنَّ أحدهما **يُرهِقُ صاحبَه** آثامٌ في الإقدام عليه؛ لأنّ ذا التقوىٰ حَذِرٌ متحرِّزٌ من كلِّ ما يَريبه؛ ولأنه هو الحاجُّ علىٰ الحقيقةِ عندَ الله، ثمّ قال: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ﴾ ليعبأَ بكم، ويجوزُ أن يُرادَ: ذلكَ الذي مَرّ ذِكرُه من أحكام الحجِّ وغيره ﴿لِمَنِ ٱتَّقَىٰ﴾؛ لأنه هو المنتفعُ به دونَ مَن سواه، كقوله: ﴿ذَٰلِكَ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يُرِيدُونَ وَجْهَ ٱللَّهِ﴾ [الروم: ٣٨].

عليه أن لا يَطُوفَ بهما، ولكنّها أُنزِلَتْ في الأنصار، وكانوا قَبْلَ أن يُسلِموا يُهِلُّونَ لِـمَناةَ الطاغية، وكان مَن أَهَلَّ لها تَحَرَّجَ أنْ يَطُوفَ بالصَّفا والمَرْوة، فلمّا أسلَموا سألوا النبيَّ ﷺ عن ذلك التحَرُّج فأنْزَلَ اللهُ تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ ...﴾ الآية. قالت عائشةُ رضيَ اللهُ عنها: «وقد سَنَّ رسُولُ الله ﷺ الطَّوافَ بينَهما، فليسَ لأحدٍ أن يَترُكَ الطَّوافَ بينَهما»(١).

وقلتُ: كلاهما مُصِيبانِ؛ لأنّ عُروةَ فَهِمَ منَ الآيةِ معنىٰ الإباحةِ ابتداءً، والصِّدِّيقةُ رضيَ اللهُ عنها بيَّنتِ الاختلافَ والسببَ، كذلك هاهُنا، أما قولُه: «كيف يَستقيمُ اجتماعُ ما طُلِبَ ورُجِّحَ وجودُه وما ليس كذلك؟» فجوابُه: أنه كيف لا يستقيمُ اجتماعُ ما طُلِبَ ورُجِّحَ وجودُه وما ليس كذلك في نَفْيِ الحَرَج، والكلامُ في ذلك؟!

قولُه: (**أي: ذلك التخيير**)، يعني قولَه: ﴿لِمَنِ ٱتَّقَىٰ﴾: خَبَرُ مبتدأٍ محذوف، وهُو اسمُ الإشارةِ، والمشارُ إليه ما سَبَق، واللامُ: مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ وهُو: إمّا بمعنىٰ الاختصاص نحوَ قولِك: «المالُ لزَيْد» ومِن ثَمَّ قال: «دونَ مَن سِواه»، واستَشهَدَ بقولِه تعالىٰ: ﴿ذَٰلِكَ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يُرِيدُونَ وَجْهَ ٱللَّهِ﴾ [الروم: ٣٨]، أو للتعليل نحوَ قولِك: خروجُه لِمخالفةِ الشرِّ وضَرْبُه للتأديب، ولذلك اعتُبِرَ وَصْفُ التقْوىٰ في التعليلِ حيث قال: «لأجْلِ الحاجِّ المتَّقي»(٢).

قولُه: (**يُرهِقُ صاحبَه**)، **الجَوهري**: رَهِقَه بالكسر، يَرْهَقُه رَهَقاً، أي: غَشِيَه، يقال: أرهَقَني

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) هذه الفقرة ساقطة من (ط).

[﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُۥ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَيُشْهِدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا فِى قَلْبِهِۦ وَهُوَ أَلَدُّ ٱلْخِصَامِ * وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِى ٱلْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ ٱلْحَرْثَ وَٱلنَّسْلَ ۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْفَسَادَ * وَإِذَا قِيلَ لَهُ ٱتَّقِ ٱللَّهَ أَخَذَتْهُ ٱلْعِزَّةُ بِٱلْإِثْمِ ۚ فَحَسْبُهُۥ جَهَنَّمُ ۚ وَلَبِئْسَ ٱلْمِهَادُ ﴾ ٢٠٤-٢٠٦]

﴿مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُۥ﴾ أي: يروقُك ويعظمُ في قلبِك ومنه: الشيءُ العجيبُ الذي يعظُمُ في النفس. وهو الأخنسُ بن شَريق، كانَ رجلًا حلوَ المنطق، إذا لقيَ رسولَ اللّهِ ﷺ ألانَ له القول، وادّعىٰ أنه يحبُّه، وأنه مسلم، وقال: يعلمُ اللهُ أني صادق. وقيل: هو عامٌّ في المنافقينَ كانت تَحْلَولىٰ ألسنتُهم، وقلوبُهم أمرُّ من الصبر. فإن قلتَ: بمَ يتعلّق قولُه:......

فلانٌ إثْمـاً حتّىٰ رَهِقتُه، أي: حَمَّـلَني إثْمـاً حتّىٰ حَمَلتُه له[1].

قولُه: (﴿يُعْجِبُكَ﴾ أي: يَرُوقُك)، الراغبُ: التعَجُّبُ: حَيْرةٌ تَعترِضُ الإنسانَ عندَ جَهْلِ سببِ الشيء، وليس هُو بشَيءٍ في ذاتِه بل هُو بحَسَبِ الإضافةِ إلىٰ مَن يَعْرِفُ السببَ وإلىٰ مَن لا يَعرِفُه، ولهذا قال قومٌ: كلُّ شيءٍ عَجَبٌ، وقال قومٌ: لا شيءَ عَجَبٌ، وحقيقةُ: أعجَبَني كذا: ظَهَرَ لي ظُهوراً لم أعرِفْ سَبَبَه[2].

قولُه: (تَحْلَولىٰ ألسِنتُهم)، الجَوهري: يقالُ: حَلا الشيءُ يَحْلو حَلاوةً، واحْلَوْلَىٰ: مِثلُه، وقد عَدّاه حُمَيْدُ بنُ ثَورٍ بقولِه:

فلـمّا أتَـىٰ عامـانِ بعـدَ انفصـالِهِ ... عن الضَّرْعِ، واحْلَوْلَىٰ دِماثاً يَرودُهـا[3]

ولم يَجِئ افْعَوْعَـلَ متَعدِّياً إلّا هذا، واعْرَوْرىٰ الفَرَسُ. الدمثُ: الأرضُ الليِّنة، ورِيادُ الإبلِ: اختلافُها في المَرعَىٰ.

---

(١) هذه الفقرة ساقطة من (ط)، ووردت في (ح) و(ف) بعد التي تليها، وقدمتُها هنا مراعاةً لترتيب «الكشاف».

(٢) «تفسير الراغب» (١: ٤٢٧).

(٣) «ديوان حُمَيْد بن ثور» ص٧٣.

﴿فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾؟ قلت: بالقول، أي: يعجبُك ما يقولُه في معنىٰ الدنيا؛ لأنّ ادعاءَه المحبّةَ بالباطلِ يَطلبُ به حظًّا من حظوظِ الدنيا، ولا يريدُ به الآخرةَ كما تُرادُ بالإيمانِ الحقيقيّ والمحبةِ الصادقةِ للرسول، فكلامُه إذن في الدنيا لا في الآخرة، ويجوزُ أن يتعلّقَ بـ﴿يُعْجِبُكَ﴾، أي: قولُه حلوٌ فصيحٌ في الدنيا، فهو يعجبُك ولا يعجبُك في الآخرة؛ لِما يرهقه في الموقفِ من الحُبْسةِ واللُّكْنة، أوْ لأنه لا يؤذَنُ له في الكلامِ **فلا يتكلَّمُ حتىٰ يعجبَك كلامُه**. ﴿وَيُشْهِدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا فِي قَلْبِهِۦ﴾ أي: يحلفُ ويقول: اللهُ شاهدٌ علىٰ ما في قلبي من محبتِك ومن الإسلام. وقُرِئَ: (ويَشْهد اللهُ). وفي مصحفِ أُبيّ: (ويَستشهدُ اللّـهَ). ﴿وَهُوَ أَلَدُّ ٱلْخِصَامِ﴾: ....

قولُه: (**فلا يتكلَّمُ حتّىٰ يُعجِبَك كلامُه**)، من بابِ قولِه:

علىٰ لاحبٍ لا يُهتَدَىٰ بمَنارِه[(١)]

قولُه: (﴿أَلَدُّ ٱلْخِصَامِ﴾: **وهُو شديدُ الجِدَال**)، قال الزجّاج: اشتقاقُ ألدُّ مِن لُدَيْدي العُنُق[(٢)]، وهما: صَفْحتاهُ، أي: أنّ خَصْمَه في أيِّ وَجْه أخَذَ مِن يمينٍ وشِمال غَلَبَه في ذلك، وقد لَدَدْتُه أنا أَلُدُّه: إذا جادَلْتُه فغَلَبْتُه[(٣)].

السَّجاوَنْديُّ: ألدُّ: أشَدُّ منَ اللَّـدُود ومُعْوَجِ الخُصومة، مِن لَديدَيْ الوادي، وأصلُ الخِصَام: التعمُّق، والخُصُومُ: زوايا الأوعِيَة، وهُو مصدَر، قال أبو عليٍّ: وهُو جَمْع، إذْ لا يكونُ الشَّخصُ بعضَ الحَدَث، وأفعَلُ لا يضافُ إلّا إلىٰ بعضِه، ووَجْهُ تصحيحِه تقديراً: ألَدُّ في الخُصومة، ولهذا شبَّهتهُ بقولِه: «ثَبْتُ الغَدرِ».

الجَوهري: فلانٌ ثَبْتُ الغَدَرِ[(٤)]: إذا كان لا يَزِلُّ لِسانُه عندَ الخُصُومات.

---

(١) صَدْرُ بيتٍ لامرئ القيس في «ديوانه» ص٦٦، وعجزه: إذا سافَهُ العَوْدُ الدّيافيُّ جَرْجَرا.

(٢) في (ف): «من لدى العنق».

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٢٧٧).

(٤) الغَدَرُ بالتحريك: كلُّ موضعٍ صعبٍ لا تكادُ الدابّةُ تنفذُ فيه.

وهو شديدُ الجِدالِ والعداوةِ للمسلمين. وقيل: كانَ بينَه وبينَ ثَقيفٍ خصومة، فبيَّتَهم ليلًا وأهلَكَ مواشيَهم، وأحرق زروعَهم. والخصام: المخاصمة. وإضافةُ الألدِّ بمعنىٰ «في»، كقولهم: ثَـبْتُ الغَدَر، **أوْ جُعِلَ الخصامُ ألدَّ علىٰ المبالغة. وقيل: الخصامُ: جمعُ خَصْم**، كصَعْب وصِعاب بمعنىٰ: وهو أشـدُّ الخصومِ خصومةً. ﴿وَإِذَا تَوَلَّىٰ﴾ وإذا تولىٰ عنك وذهبَ بعدَ إلانةِ القول، وإحلاءِ المنطق ﴿سَعَىٰ فِى ٱلْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا﴾، **كما فعلَ بثقيف**. وقيل: ﴿وَإِذَا تَوَلَّىٰ﴾: وإذا كانَ واليًـا **فعَلَ ما يفعله ولاةُ السُّوءِ من الفسادِ في الأرض**؛

الـمَيْدانيُّ: يقال: رجلٌ ثَبْتٌ، أي: ثابت، والغَدَرُ: اللَّخاقِيقُ[1] في الأرضِ مثلَ جِحَرةِ اليَرابيع وأشباهِها، ومعناه: ثبتٌ في الغَدَر، أي: ثابِتٌ في قتالٍ وكلام لا يَزِلُّ في مَوضع الزَّلَلِ[2].

قولُه: (**وهُو شديدُ الجِدال والعَداوةِ للمسلمين**)، جَعَلَ الخِصَامَ مُشتَـرَكاً وحمَلَه علىٰ المعنيَيْن: الجِدالِ والعَداوة، وفرَّعَ عليه قولَه: «وقيل: كان بينَه وبيْنَ ثَقيفٍ خُصُومةٌ فبيَّتَهم»، ويَجوزُ أن يكونَ «والعَداوةِ»: عَطْفاً علىٰ الجِدَالِ علىٰ سَبيلِ البيان.

قولُه: (**أو جُعِلَ الخِصَامُ أَلَدَّ، على المبالغة**) كقولِك: جَدَّ جِدُّهُ، فالإضافةُ لَفظِيَّة.

قولُه: (**وقيل: الخِصَامُ: جَمْعُ خَصْم**). قال الزجَّاج: لأنّ فَعْلاً يُجمَعُ إذا كان صفةً علىٰ فِعَال، نحوَ صَعْبٍ وصِعَاب، وكذلك إنْ جَعَلْتَ خَصْماً صفةً يُجمَعُ علىٰ أقلِّ العَدَد، وأكثرُه علىٰ فِعَالٍ وفُعُولٍ، يقالُ: خَصْمٌ وخِصَامٌ وخُصُوم[3].

قولُه: (**كما فَعَلَ بثَقيف**) أي: الأخنَسُ بنُ شَريق.

قولُه: (**فَعَلَ ما يفعَلُه وُلاةُ السُّوءِ منَ الفسادِ في الأرض**)، إنّما قَيَّدَه بوُلاةِ السُّوء، لأنّ وُلاةَ الصِّدْقِ بخلافِ ذلك.

---

(١) في (ط): «المحاقيق».

(٢) «مجمع الأمثال» (١: ١٥٤).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٢٧٧).

بإهلاكِ الحرثِ والنّسل. وقيل: يُظهرُ الظُّلمَ حتىٰ يمنعَ اللهُ بشؤمِ ظلمِه القَطْر؛ فيهلكَ الحرثُ والنسل. وقُرِئَ: (ويهلك الحرثُ والنسلُ) على أنّ الفعلَ لِـ«الحرثُ والنسل»، والرفعُ للعطف علىٰ ﴿سَعَىٰ﴾. وقرأَ الحسنُ بفتحِ اللّام، وهيَ لغةٌ، نحو: أبىٰ يأبىٰ. ورُوي عنه: (ويُهْلَك) علىٰ البناءِ للمفعول. ﴿أَخَذَتْهُ ٱلْعِزَّةُ بِٱلْإِثْمِ﴾ من قولِك: أخذتُه بكذا؛ إذا حملتَه عليه وألزمتَه إيّاه أي: **حملتْه العزةُ التي فيه**، وحميّةُ الجاهليّة علىٰ الإثمِ الذي يُنهىٰ عنه، وألزمتْه ارتكابَه، وأن لا يُخلِّيَ عنه ضِرارًا ولِجاجًا؛ أوْ علىٰ ردِّ قولِ الواعظ.

[﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْرِى نَفْسَهُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ رَءُوفٌۢ بِٱلْعِبَادِ﴾ ٢٠٧]

الراغبُ: الإفسادُ في الحقيقة: إخراجُ الشيءِ مِن حالةٍ محمودةٍ لا لغَرَضٍ صَحيح، وذلك غيرُ موجودٍ في فعلِ الله تعالىٰ، ولا بخلافٍ هُو آمِرٌ به ولا لحبٍّ لهُ، وما تراهُ مِن فعلِه إفساداً، فهُو بالإضافةِ إلينا وباعتبارِنا، وأمّا بالنظَرِ الإلهيِّ فكلُّه إصلاحٌ، ولهذا قيل: يا مَن إفسادُه إصلاح، أي: ما نَعُدُّه إفساداً، فهُو لقصُورِ نظرِنا، والمقصِدُ منَ الإنسانِ سَوْقُه إلىٰ كمالِه الذي رُشِّح لهُ، فإذن إهلاكُ ما أَمَرَ بإهلاكِه فلإصلاحِ الإنسان، وأمّا إماتَتُه فأحدُ أسبابِ حياتِه الأبَديَّة(١).

قوله: (**أي: حملته العزة التي فيه**) أراد أنه استعارة تبعيّة واقعة علىٰ التمثيل، استُعير الأخذُ للحمل بعد أن شبّه حالة إغراء حميّة الجاهلية وحملها إياه علىٰ الإثم بحالة شخص له حق على غريمه فيأخذه به ويُلزمه علىٰ أداء حقّه ويلزّه، والإثم إمّا أنْ يرادَ به حقيقتُه، وإليه الإشارةُ بقوله: «على الإثم الذي ينهىٰ عنه»، وإمّا ترك الاتعاظ فيها أمر بقوله: ﴿ٱتَّقِ ٱللَّهَ﴾(٢).

---

(١) «تفسير الراغب» (١: ٤٢٩).

(٢) من قوله: «قوله: أي حملته» إلىٰ هنا أثبتناه من (ط).

﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشۡرِي نَفۡسَهُ ﴾: يبيعها، أي: يبذلها في الجهاد. وقيل: يأمرُ بالمعروفِ وينهىٰ عن المنكر حتىٰ يُقتل. ....

قولُه: (﴿يَشۡرِي نَفۡسَهُ﴾: يَبيعُها، أي: يَبذُلُها في الجهاد)، الراغب: يَشْري: يَبيعُ ويشتري، والناسُ على أضْرُب: ضَرْبٌ باعَ نفْسَه منَ الشَّيطانِ بالشَّهواتِ فصارَ غِلْقاً في يَدِه لا سَبيلَ إلى الانفكاكِ منه، وهمُ المَعْنيُّونَ بقولِه: ﴿فَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ أَعۡمَٰلَهُمۡ فَهُوَ وَلِيُّهُمُ ٱلۡيَوۡمَ﴾ [النحل: ٦٣] وقولِه: ﴿أَفَرَءَيۡتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ﴾ [الجاثية: ٢٣]، وضَرْبٌ وقَعَ أَسْرُ الشَّيطانِ عليه فاجتَهَد في تخليصِ نفْسِه منهُ، وهُو المَعْنِيُّ بقولِه ﷺ: «الناسُ غادِيانِ: فبائعٌ نَفْسَه فمُوبِقُها، ومُبْتاعُ نفْسِه فمُعتِقُها»(١)، وضَرْبٌ لم يقَعْ عليه أَسْرُ الشَّيطان، وقد باعَ نفسَه منَ الله عزَّ وجَلَّ، وهُو المَعْنِيُّ بقولِه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱشۡتَرَىٰ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ أَنفُسَهُمۡ﴾ الآية، فقولُه: ﴿يَشۡرِي نَفۡسَهُ﴾ يتناولُ الضَّرْبَيْنِ: المُخَلِّصَ نفْسَه مِن أَسْرِ الشَّيطان، ومَن باعَ نفْسَه مِنَ الله عزَّ وجَلَّ، فإذن يَشري نفسَه للأمرَيْنِ، والشِّرىٰ والبيعُ في مثلِ هذا الموضعِ كالرَّمزِ والإشارة، وحقيقتُها وَقْفُ الإنسانِ نفْسَه علىٰ مَرْضاةِ الله تعالىٰ والتَّحرِّي في مصالِحِ عبادِه(٢).

وقلتُ: لمّا حَمَلَ اللفظَ المشترَكَ علىٰ كِلا مفهومَيْهِ المُخالِف، وذلك لا يَستَتِبُّ إلّا بجَعْلِ الشِّرىٰ مَجازاً عن أمرٍ يَجمَعُ المعنيَيْن، قال: «وحقيقتُها وَقْفُ الإنسانِ نفْسَه علىٰ مَرْضاةِ الله تعالىٰ» إلىٰ آخرِه، ومُقْتَضىٰ النَّظْم حَمْلُ الشِّرىٰ علىٰ تخليصِ النَّفْسِ مِن أسْرِ الهَوىٰ والشَّيطانِ؛ لأنَّ قولَه: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشۡرِي نَفۡسَهُ ﴾ قَسيمٌ لقولِه: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُعۡجِبُكَ قَوۡلُهُۥ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا ﴾ إلىٰ قولِه: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُ ٱتَّقِ ٱللَّهَ أَخَذَتۡهُ ٱلۡعِزَّةُ بِٱلۡإِثۡمِ ﴾، وهُو الأسيرُ بيدِ الهَوىٰ، وقَرينٌ

(١) هو جزءٌ من حديثٍ طويلٍ أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٤٤٤١)، وعبد بن حُمَيد في «مسنده» (١١٣٨)، وابن حبان (٤٥١٤)، والحاكم في «المستدرك» (٤: ٤٢٢) وغيرهم بإسنادٍ قويٍّ من حديثِ كعب بن عجرة رضي الله عنه.

وأصلُ الحديثِ في «الصحيح» أخرجه مسلم (٣٢٣) من حديثِ أبي مالك الأشعريِّ رضي الله عنه.

(٢) «تفسير الراغب» (١: ٤٣١).

وقيل: نزلت في صُهيب بنِ سنان؛ أرادَه المشركونَ علىٰ تَرْكِ الاسلام، وقتلوا نفرًا كانوا معه فقالَ لهم: أنا شيخٌ كبيرٌ إن كنتُ معكم لمْ أنفعكم، وإن كنتُ علَيكم لم أضرَّكم، فخلُّوني وما أنا عليه، وخذوا مالي. فقبلوا منه مالَه، وأتىٰ المدينة. ﴿وَٱللَّهُ رَءُوفُۢ بِٱلْعِبَادِ﴾ حيثُ كلَّفهم الجهادَ فعرَّضَهم لثوابِ الشهداء.

[﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱدْخُلُوا۟ فِى ٱلسِّلْمِ كَآفَّةً وَلَا تَتَّبِعُوا۟ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ ۚ إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ ۞ فَإِن زَلَلْتُم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْكُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ فَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ ٢٠٨ - ٢٠٩]

﴿ٱلسِّلْمِ﴾ بكسرِ السينِ وفتحها، وقرأَ الأعمشُ بفتحِ السينِ واللّامِ؛ وهو الاستسلامُ والطاعة، أي: استسلموا للّٰـهِ وأطيعوه. ....

لقولِه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱدْخُلُوا۟ فِى ٱلسِّلْمِ كَآفَّةً﴾، وفيه إيماءٌ إلىٰ التخليصِ مِن أَسْرِ الشَّيطانِ لقولِه: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا۟ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ﴾، فالمناسبُ أن يُحمَلَ الشِّرىٰ علىٰ الاشتراءِ، واللهُ أعلم.

قولُه: (وقيل: نَزَلَتْ في صُهَيْبٍ)، عطفٌ علىٰ «يبيعُها»، ويَشْري علىٰ هذا بمعنىٰ يشتري، وقولُه: (فعَرَّضَهم) منَ التعريضِ للأمرِ، أي: النصبِ لهُ، وهذا المعنىٰ مُناسبٌ للوَجْهِ الأوّل، وهُو أن يكونَ الشِّرىٰ بمعنىٰ البَيْع.

قولُه: (﴿ٱلسِّلْمِ﴾ بكسرِ السِّين)، نافعٌ وابنُ كثيرٍ والكِسائيُّ بفَتْحِها، والباقونَ بكسرِها[1].

الراغبُ: عَنَىٰ بالسِّلْم: سِلْمَ العَبدِ لله عزَّ وجلَّ؛ لأنّ الإنسانَ في كُفرِه وكُفْرانِ نعمةِ الله كالمُحارِب لهُ، وهُو علىٰ ثلاثةِ أضرُبٍ: ضَرْبٌ يتَقَدَّمُ الإيمانَ، وهُو الإسلامُ الذي به سَلِمَ أن يُراقَ دَمُه ويُسلَبَ مالُه، وهُو المعنيُّ بقولِه ﷺ: «أُمِرْتُ أن أُقاتِلَ الناسَ حتّىٰ يقولوا: لا إلهَ إلّا الله، فإذا قالوها عَصَموا منِّي دماءَهم وأموالَهم»[2]، واثنانِ بعدَ الإيمان، أحدُهما: أنْ يَسلَمَ مِن

---

(١) انظر توجيه القراءتين في: «حُجَّةِ القراءات» ص١٣٠.

(٢) أخرجه البخاري (١٣٩٩)، ومسلم (٢٠) وغيرهما من حديثِ ابن عمر رضي الله عنهما.

﴿كَآفَّةً﴾ لا يُخرِجْ أحدٌ منكم يدَه عن طاعِته. وقيل: هو الإسلام. والخطابُ لأهلِ الكتاب؛ لأنهم آمنوا بنبيِّهم وكتابِهم، أوْ للمنافقين؛ لأنهم آمنوا بألسنَتِهم، ويجوزُ أن يكونَ ﴿كَآفَّةً﴾ حالًا من ﴿ٱلسِّلْمِ﴾؛ لأنها تؤنَّثُ كما تؤنّثُ الحرب، قال: ....

سَخَطِه بارتِسامِ أوامِره وزَواجِرِه طَوْعاً أو كَرْهاً. والثاني: أن يكونَ سِلْماً مِنَ الشَّيطانِ وأوليائِه وسِلْماً فيما يَجري عليه مِن قضائه، وبه تَحصُلُ دارُ السلام المذكورةُ في قولِه: ﴿وَٱللَّهُ يَدْعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ﴾ [يونس: ٢٥]، وهذا غايةُ ما ينتهي إليه العبدُ مِنَ المنازِلِ الثلاثِ وإن كانت لكلِّ منزلةٍ منها دَرَجاتٌ، وهذا السِّلمُ المَعْنيُّ بقولِه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢]، وإلىٰ هذا المعنىٰ أشار يوسُفُ عليه السلامُ بقولِه: ﴿تَوَفَّنِي مُسْلِمًا وَأَلْحِقْنِي بِٱلصَّٰلِحِينَ﴾[1] [يوسف: ١٠١] وبه رَمَزَ المصنِّفُ بقولِه: «أو في شُعَبِ الإسلام وشرائِعِه كلِّها».

قولُه: (وقيل: هُو الإسلام)، الجَوهري: ﴿ٱدْخُلُواْ فِي ٱلسِّلْمِ كَآفَّةً﴾ يُذهَبُ بمعناها إلىٰ الإسلام، وأسْلَمَ: إذا دَخَلَ في السِّلْم، وهُو الاستسلام.

وقلتُ: هذا يُشعِرُ بأنّ السِّلْم إذا كان بمعنىٰ الإسلام كان مَجازاً.

وقال الزجَّاج: ﴿كَآفَّةً﴾ بمعنىٰ الجميعِ: الإحاطة، فيجوزُ: ادخُلوا جميعاً أو ادخُلوا في السِّلْم كلِّه، أي: جميعِ شَرائِعِه، والسِّلْمُ بالكسرِ والفَتح معناهُما: الإسلامُ والصُّلح، ومعنىٰ ﴿كَآفَّةً﴾ في اشتقاقِ اللُّغة: ما يَكُفُّ الشيءَ إلى آخِره ومِن ذلك كُفَّةُ القميص لحاشِيتِه، وكِفَّةُ الميزان؛ لأنّها تَمنَعُه أن يَنتشر، وأصلُ الكفِّ: المَنْعُ، ولهذا قيلَ للراحةِ: الكَفُّ؛ لأنّها تَكُفُّ سائرَ البَدَن[2].

قولُه: (ويَجوزُ أن يكونَ ﴿كَآفَّةً﴾[3] حالاً مِنَ ﴿ٱلسِّلْمِ﴾): عطفٌ علىٰ قولِه: «لا يُخرِجْ أحَدٌ منكُم يَدَهُ عن طاعتِه» هذا العَطْفُ مؤذِنٌ بأنّ السِّلمَ إذا أُريدَ به الاستسلامُ يجوزُ أن

---

(١) «تفسير الراغب» (١: ٤٣٣).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٢٧٩).

(٣) قوله: «كافَّة» ساقط من (ف).

....

تكونَ ﴿كَآفَّةً﴾ حالاً منَ الواوِ في ﴿ٱدۡخُلُواْ﴾ أي: جماعةً كافّة، وأن تكونَ حالاً مِنَ السِّلْم، أي: ادخُلوا في الطاعاتِ كلِّها، وعلى هذا المُخاطَبونَ همُ المؤمنون، وإذا أُريدَ به الإسلامُ فهِي حالٌ مِنَ الضَّمير، والمُخاطَبونَ: إمّا أهلُ الكتابِ أوِ المنافقونَ، ويُمكنُ أن تُستنبَطَ وُجوهٌ غيرَ ما ذُكِرَ بحَسَبِ هذه الاعتبارات.

وكونُ الكُفَّارِ مُخاطَبينَ بالفروع أيضاً، فنقولُ ـ واللهُ أعلمُ بمُرادِهِ مِن كلامِه ـ: الخطابُ في قولِه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ لا يَخْلو: إمّا أن يكونَ معَ المؤمنينَ أو أهلِ الكتابِ أو المُنافقين، فهذه احتمالاتٌ ثلاثة، أمّا حَمْلُه على المؤمنينَ فظاهرٌ، وحَمْلُه على أهلِ الكتابِ لأنّهم آمَنوا بِنَبِيِّهم وكتابِهم، وعلى المنافِقينَ لأنّهم آمَنوا بألسِنتِهم كما أشارَ إليه المصنِّفُ، ثُمّ السِّلمُ إمّا أن يُفسَّرَ بالاستسلامِ أو الإسلام، وكافةً: إمّا أن يُجعَلَ حالاً منَ الضَّميرِ في ﴿ٱدۡخُلُواْ﴾ أو منَ السِّلْم نفْسِها فهذه وجوهٌ أربعةٌ، فيرتفِعُ مِن ضَرْبِ الثلاثة في الأربعة اثنا عَشَرَ وَجْهاً.

أمّا الاحتمالُ الأوَّلُ ففيه وجوهٌ أربعة:

أحَدُها: أن يُرادَ بالسِّلْم: الاستسلامُ، «وكافةً»: حالٌ منَ الضَّمير، فالمعنىٰ: أيُّها المؤمنونَ، استَسْلِموا لله وأطِيعوهُ كافةً لا يَخرُجْ أحدٌ منكم عن طاعتِه، كما ذَكَرَه.

وثانيها: أن يُرادَ بالسِّلْم الإسلامُ، فالمعنىٰ: أيُّها المؤمنون، اثبُتوا ودُوموا على ما أنتُم عليه، هذا وإنْ لم يَذكُرْه المصنِّفُ، لكنّ الزجّاجَ ذكَرَه قال: أُمِرَ المؤمنونَ بأنْ يَدخُلوا في الإيمان، أي: أن يُقيموا عليه ويكونوا فيما يَستقبِلونَ عليه كما قال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾(١) [النساء: ١٣٦].

وثالثُها: أن تكونَ ﴿كَآفَّةً﴾: حالاً مِنَ السِّلْم، والسِّلْمُ بمعنىٰ الطاعة، فالمعنىٰ ما أوْمَىٰ إليه بقولِه: «إنّ المؤمنينَ أُمِروا بأنْ يَدخُلوا في الطاعاتِ كلِّها وأن لا يَدخُلوا في طاعةٍ دونَ طاعة».

ورابعُها: السِّلْمُ بمعنىٰ الإسلام، والمعنىٰ ما ذَكَرَه: «أُمِروا بأنْ يَدخُلوا في شُعَبِ الإسلام

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٢٧٩).

....

كلِّها وأن لا يُـخِلُّوا بشيءٍ منها»، والشُّعَبُ هِي التي وَرَدتْ في كلامِ سيِّدِنا صَلَواتُ الله عليه وسَلامُه علىٰ ما رَوينا عنِ البخاريِّ ومسلم والتِّرمذيِّ والنَّسائيِّ، عن أنسٍ: «الإيمانُ بِضعٌ وسبعونَ شُعْبَةً، والحَيَاءُ شُعبةٌ مِنَ الإيمان»[1]، وزادَ في رواية: «أفضَلُها قولُ لا إلهَ إلّا الله، وأدناها إماطةُ الأذىٰ عنِ الطَّريق»[2]. وأمّا الاحتمالُ الثاني ففيه الوجوهُ:

أحَدُها: السِّـلْمُ بمعنىٰ الاستسلام، وكافةً: حالٌ مِنَ الضَّمير، المعنىٰ: يا أهلَ الكتابِ ادخُلوا كلُّكم في طاعةِ الله وطاعةِ رسُولِه والمؤمنينَ ممّا التَزَمْتموها صَغاراً وذِلةً، قال تعالىٰ: ﴿حَتَّىٰ يُعۡطُواْ ٱلۡجِزۡيَةَ عَن يَدٖ وَهُمۡ صَٰغِرُونَ﴾.

وثانيها: السِّلْمُ بمعنىٰ الإسلام، فالمعنىٰ: يا أهلَ الكتابِ ادخُلوا في دِينِ الإسلام كلُّكم لا يَبْقىٰ أَحَدٌ منكُم خارجاً منهُ، هذا الذي يَدُلُّ عليه سِياقُ كلام المصنِّف، أو: ادخُلوا في الإسلام بكُلِّيَّتِكم بحيثُ لا يَبْقَىٰ لكُم مَيْلٌ إلىٰ اليَهوديّة، ولا يَبعُدُ أن يُحمَلَ قولُ المصنِّف: «إنّ عبدَ الله ابنَ سَلام استَأْذَنَ أن يُقيمَ علىٰ السَّبتِ وأن يَقرأَ مِنَ التَّوراةِ في صَلاتِه مِنَ اللَّيل» على هذا.

وثالثُها: السِّلْمُ بمعنىٰ الطاعة، و﴿كَآفَّةٗ﴾: حالٌ منها، فالمعنىٰ: يا أيُّها الذين آمنتُم بكتابٍ واحدٍ وبشـريعةٍ واحدة، ادخُلوا في طاعةِ الله كلِّها وآمِنوا بجميعِ الشَّرائع وصَدِّقوا جميعَ الرُّسُلِ والكتُب.

ورابِعُها: ادخُلوا في شُعَبِ الإيمان كلِّها على ما سَبَق.

وأما الاحتمالُ الثالثُ ففيه الوجوهُ أيضاً:

أَحَدُها: أيُّها المنافقونَ، ادخُلوا كلُّكُم في الطاعةِ الحقيقيّة، وعليه قولُه تعالىٰ: ﴿طَاعَةٞ مَّعۡرُوفَةٌۚ﴾ [النور: ٥٣] علىٰ إرادةِ: الذي يُطلَبُ مِنكم طاعةٌ معروفةٌ عندَ المؤمنين.

وثانيها: أيُّها المنافقون، ادخُلوا كلُّكم في الإسلام، لا يَخْرُجْ أحدٌ منكُم عنه، رُوِيَ أنّ ناساً

---

(١) أخرجه البخاري (٩) ومسلم (٣٥) واللفظ له، والترمذي (٢٦١٤) والنَّسائي (٨: ١١٠).

(٢) وهي ثابتةٌ عند مسلم وغيره.

السّلْمُ تأخذُ منها ما رضيتَ بـه والحربُ تكفيكَ من أنفاسِها جُرَعُ

علىٰ أنّ المؤمنينَ أُمِرُوا بأن يَدخلوا في الطاعات كلِّها، وأن لا يدخلوا في طاعةٍ دونَ طاعة، أو في شُعَبِ الإسلام وشرائعِه كلِّها، وأن لا يُخِلُّوا بشيءٍ منها. عن عبدِ اللّٰـهِ بنِ سَلَام: أنه استأذنَ رسولَ اللّٰـهِ ﷺ أن يقيمَ علىٰ السبت، وأن يقرأَ من التوراةِ في صلاتِه من اللّيل. و﴿كَآفَّةً﴾ من الكفِّ؛ كأنهم كُفُّوا عن أن يخرجَ منهم أحدٌ **باجتماعِهم**...

مِنهم أسْلَموا وحَسُنَ إسلامُهم، وعليه ظاهرُ كلام المصنِّف، يدُلُّ عليه قولُه تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِى ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [النساء: ١٤٥] إلىٰ قولِه: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟ وَأَصْلَحُوا۟﴾ [النساء: ١٤٦].

ثالثُها: ادخُلوا في طاعةِ الله جميعاً، يعني: تُظْهِرونَ الصَّلاةَ والصِّيامَ ونحوَهما ثُمَّ إذا دُعِيتُم إلىٰ الغزْوِ واستُنفِرتُمْ اثّاقلْتُم، كما قال تعالىٰ: ﴿مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمُ ٱنفِرُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱثَّاقَلْتُمْ﴾ [التوبة: ٣٨].

ورابعُها: يا أيُّها الذين آمنتُم بألسِنتِكم، آمنوا بقلوبِكم؛ لأنّ كمالَ الإيمانِ: مُواطَأةُ القلبِ اللِّسان، وإقامةُ شُعَبِه كلِّها، ويُمكنُ أنْ يُجعَلَ الخِطابُ عامّاً وإن كان فيه بُعدٌ، واللهُ أعلم.

قولُه: (**السِّلْمُ تأخُذُ منها**) البيت[1]، الجُرعةُ منَ الماء: حَسْوةٌ منه، يقول: الصُّلحُ لهُ مجالٌ واسِع ومنافعُ ما تَرْضَىٰ ببعضٍ منها، والحربُ لها مَضارٌّ لا تُقاسَىٰ وقليلٌ منها يُهلِكُ، يُحرِّضُه على الصُّلح ويُثَبِّطُه عنِ الحَرْب.

قولُه: (**باجتماعِهم**) أي: بسببِ اجتماعِهم، أي: اجتماعُهم يمنعُهُم مِن أن يَخْرُجَ منهُم أحدٌ. قال القاضي: ﴿كَآفَّةً﴾: اسمٌ للجُملة؛ لأنّها تَكُفُّ الأجزاءَ مِنَ التفرُّق[2]. وحقيقتُها ما سَبَقَ مِن قولِ الزجَّاج.

---

(١) للعباس بن مرداس السلمي كما جزم به البغدادي في «خزانة الأدب» (٤: ١٧)، قاله مُخاطباً خُفاف بن نُدبَة، أحد صعاليك العربِ وفُتّاكهم.

(٢) «أنوار التنزيل» (١: ٤٩٢).

﴿فَإِن زَلَلْتُم﴾ عن الدخولِ في السِّلمِ ﴿مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْكُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ﴾ أي الحُجَجِ والشواهدِ علىٰ أنّ ما دُعيتم إلىٰ الدخولِ فيه هو الحقُّ فاعلموا أنّ اللّٰـهَ عزيز غالبٌ لا يُعجزُه الانتقامُ منكم، ﴿حَكِيمٌ﴾ لا ينتقمُ إلا بحقّ. ورُوِيَ: أن قارئًا قرأَ: غفورٌ رحيم، فسمعَه أعرابيٌّ فأنكرَه ولم يقرأِ القرآنَ وقال: إن كانَ هذا كلامَ اللّٰـهِ **فلا يقولُ كذا الحكيمُ**؛ لا يَذكرُ الغفرانَ عندَ الزللِ؛ لأنه إغراءٌ عليه. وقرأَ أبو السَّمال (زَلِلْتم) بكسرِ اللّامِ، وهما لغتانِ، نحوُ: ظَلَلْت وظَلِلْت.

[﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ ۚ وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ﴾ ٢١٠]

إتيانُ الله: إتيانُ أمرِه وبأسِه، كقوله: ﴿أَوْ يَأْتِىَ أَمْرُ رَبِّكَ﴾ [الأنعام: ١٥٨]. ....

قولُه: (﴿فَإِن زَلَلْتُم﴾: عنِ الدُّخولِ في السِّلْم)، قال الزجَّاجُ: يقال: زَلَّ يزِلُّ زَلًّا وزَلَلاً ومَزَلَّةً، وزَلَّ في الطِّينِ زَليلاً، أي: تَنحَّيْتُم عنِ القَصْدِ والشرائع[1].

قولُه: (فلا يقولُ كذا الحَكيمُ)، أوقَعَ «فلا يقولُ» جزاءً للشَّرطِ علىٰ تأويلِ الإخبار، يعني: إنْ فُرِضَ وقُدِّرَ أنّ هذا الذي قَرَأَهُ القارئُ كلامُ الله فأنا أَرُدُّه وأُخبِرُكم بأنْ لا يقولُ كذا الحَكيمُ، يعني: مَن كانت[2] أقوالُه وأفعالُه مُحكَمةً مُتقَنَةً لا يقعُ فيهما خَلَلٌ ولا زَيْغ، فحَمْلُه الناسَ علىٰ المعاصي بَعيد؛ لأنه زَيْغٌ وإضلال، فقولُه: «لا يَذكرُ الغُفْرانَ»: استئنافٌ علىٰ سَبيلِ التعليل. ونحوُه ما حُكِيَ عن الأصمَعيِّ أنه قال: كنتُ أقرأُ «﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓا۟ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءًۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلًا مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [المائدة: ٣٨] واللهُ غَفُورٌ رَحيم»، وبجَنْبي أعرابيٌّ فقال: كلامُ مَنْ هذا؟ قلتُ: كلامُ الله، قال: أَعِدْ، فأعَدْتُ، قال: ليسَ هذا كلامَ الله، فانتَبَهْتُ، فقَرَأْتُ: ﴿وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ فقال: أصَبْتَ، هذا كلامُ الله، فقلتُ: أتقرَأُ القرآنَ؟ قال: لا، قلتُ: مِن أيِّ شيءٍ عَلِمتَ؟ قال: يا هذا، عَزَّ فحَكَم فقطَع، ولو غَفَرَ ورحِمَ لَما قَطَع.

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٢٨٠).

(٢) في (ح): «يعني كانت».

﴿جَآءَهُم بَأۡسُنَا﴾ [الأنعام: ٤٣]، ويجوزُ أن يكونَ المأتيُّ به محذوفًا بمعنىٰ أن يأتيَهم اللهُ ببأسِه أو بنقمتِه؛ **للدلالةِ عليه بقوله:** ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ﴾. ﴿فِي ظُلَلٍ﴾: جمع ظُلَّة؛ وهي ما أظلَّك. وقُرِئَ (ظِلال) وهي جَمعُ ظُلَّةٍ كقُلَّة وقِلال، أوْ جمعُ ظِلّ. **وقُرِئ:** ﴿وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ﴾ **بالرفع** كقوله: ﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأۡتِيَهُمُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [الأنعام: ١٥٨]، وبالجرِّ عطفًا علىٰ ﴿ظُلَلٍ﴾، أو علىٰ ﴿ٱلۡغَمَامِ﴾. فإن قلتَ: لمَ يأتيهم العذابُ في الغمام؟ قلتُ: لأنّ الغمامَ مَظِنَّةُ الرّحمة، فإذا نزلَ منه العذابُ كانَ الأمرُ أفظعَ وأهْوَل؛ لأنّ الشرَّ إذا جاءَ من حيثُ لا يُحتسبُ كانَ أغمَّ، كما أن الخيرَ إذا جاءَ من حيثُ لا يُحتسبُ كانَ أسرَّ، فكيفَ إذا جاءَ الشرُّ من حيثُ يُحتسبُ الخير؟ ....

قولُه: (**للدِّلالةِ عليه بقولِه:** ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ﴾) أي: دَلَّ علىٰ هذا المُقدَّرِ في الوجهَيْنِ قولُه تعالىٰ في الفاصِلةِ السابقة: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ﴾؛ لأنه صفةُ قَهْرٍ وغَلَبة أُوقعَ العَلَمُ عليها، ففي لَفْظِ «الكشّافِ» تساهُلٌ حيث قال: «فإنّ الله»، والصَّوابُ: ﴿فَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ﴾ [البقرة: ٢٠٩]، المعنىٰ: إنْ تنَحَّيْتُم عن القصدِ وامتنَعْتُم عن الدُّخولِ في الإسلامِ بعدَ مجيءِ الدَّلائلِ الدّالّة على حقيقتِه فاعلَموا أنّ اللهَ عزيزٌ غالبٌ لا يُعجِزُه الانتقامُ مِنكم كما قال، ثُم استَبْطَأَ إسلامَهم ونَعَىٰ عليهِمُ التثبُّطَ، وقال: ما يَنتَظِرونَ إلّا مجيءَ بأسِه ونِقمتِه، وحينَئذٍ لا ينفَعُهُم الإسلام، قال تعالىٰ: ﴿فَلَمۡ يَكُ يَنفَعُهُمۡ إِيمَٰنُهُمۡ لَمَّا رَأَوۡاْ بَأۡسَنَا﴾ [غافر: ٨٥].

قولُه: (**وقُرِئَ:** ﴿وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ﴾ **بالرَّفْع**) كلُّهم بالرَّفْع، والجرُّ شاذ[١]. قال الزجّاج: ومَن قرَأَ بالخَفْض فالمعنىٰ: هل يَنظرونَ إلّا أن يَأتِيَهمُ اللهُ في ظُلَلٍ مِنَ الغَمامِ وظُلَلٍ مِنَ الملائكةِ، والرَّفْعُ هُو المختار[٢]. وقال القاضي: إنما إتْيانُ الملائكة فإنّهُمُ الواسِطةُ في إتيانِ أمرِه أوِ الآتُونَ على الحقيقةِ ببأسِه[٣].

---

(١) بل ليس بشاذ فقد قرأ بها أبو جعفر يزيد بن القعقاع، والقراءة بالجر عطفاً على ظللٍ أو عطفاً على الغمام. انظر: «النشر في القراءات العشر» (٢: ٢٢٧).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٢٨٠).

(٣) «أنوار التنزيل» (١: ٤٩٣).

ولذلكَ كانتِ الصاعقةُ من العذابِ المستفظعِ؛ لمجيئِها من حيثُ يُتوقَّعُ الغيث، ومن ثَمَّ اشتدَّ علىٰ المتفكِّرينَ في كتابِ اللّٰـهِ قولُه تعالىٰ: ﴿وَبَدَا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مَا لَمْ يَكُونُواْ يَحْتَسِبُونَ﴾ [الزمر: ٤٧]. ﴿وَقُضِيَ ٱلْأَمْرُ﴾: وأتمَّ أمرَ إهلاكِهم وتدميرِهم وفرَغَ منه.

وقرأَ معاذُ بنُ جبل رضيَ اللهُ عنه: (وقضاءُ الأمر) علىٰ المصدرِ المرفوعِ عطفًا علىٰ ﴿ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ وقُرِئَ: (تَرْجع) و﴿تُرْجَعُ﴾ علىٰ البناءِ للفاعلِ والمفعولِ بالتأنيثِ والتذكيرِ فيهما.

وقلتُ: علىٰ هذا ذِكْرُ الله تمهيدٌ لذِكْرِ الملائكةِ كما في قولِه تعالىٰ: ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ [البقرة: ٩] في وَجه، والمعنىٰ علىٰ العَطْفِ علىٰ ظُلَلٍ: هل يَنظُرونَ إلّا أن يَأتِيَهُم اللهُ بِبَأْسِه في الملائكة؟

قولُه: (ومن ثَمَّ[1] اشتَدَّ علىٰ المتفكِّرينَ) أي: مِن جهةِ أنَّ الشرَّ يجيءُ مِن حيث يُحتسَبُ الخَيْرُ، اشتدَّ علىٰ الذين يتفكَّرونَ في كتابِ الله، يعني قولَه تعالىٰ: ﴿وَبَدَا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مَا لَمْ يَكُونُواْ يَحْتَسِبُونَ﴾ [الزمر: ٤٧]. قال في تفسيرِه: «عَمِلوا أعمالاً حَسِبُوها حسَنات، فإذا هِي سيِّئات»[2]، فقولُه: «قولُه: ﴿وَبَدَا لَهُم﴾»: فاعلُ اشتَدَّ، يعني: لـمّا عَلِموا ذلك المعنىٰ أي: الاستدراجَ، ونَزَّلوا عليه هذه الآيةَ، صَعُبَ عليهمُ الأمرُ وكاد أن يقضيَ عليهم فَزَعاً وخِيفة. ورُوِيَ أنَّ محمدَ بن واسِع[3] قَرأَ هذه الآيةَ فقال: آهٍ آه! إلىٰ أنْ فارقَ الدُّنيا. واللهُ أعلمُ بصِحَّتِه[4].

قولُه: (وقُرِئَ: «ترجعُ»... على البناءِ للفاعل): حمزةُ والكِسائيُّ وابنُ عامِر[5]، والباقونَ: علىٰ

---

(١) في (ح): «ومن ثمَّة».

(٢) انظر: (١٣: ٤٠٣).

(٣) الإمام الخاشع الزاهد أبو عبد الله محمد بن واسع (ت ١٢٧ هـ)، كان على قدمٍ راسخةٍ من الورعِ والزهدِ والعبادة، له ترجمة في: «حلية الأولياء» (٢: ٣٤٥)، و«سِيَر النبلاء» (٦: ١١٩).

(٤) لم أجده في «حلية الأولياء».

(٥) وحُجَّتهم قوله تعالىٰ ﴿أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلْأُمُورُ﴾ [الشورى: ٥٣] ولم يقل: تُصارُ فلما أسند الفعل إليها بإجماعٍ ردّوا ما اختلفوا فيه إلى ما أجمعوا عليه. انتهىٰ. من «حجّةِ القراءات» ص١٣٠-١٣١.

[﴿سَلْ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ كَمْ ءَاتَيْنَٰهُم مِّنْ ءَايَةٍۭ بَيِّنَةٍ ۗ وَمَن يُبَدِّلْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُ فَإِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ ٢١١]

﴿سَلْ﴾ أمرٌ للرسولِ، أوْ لكلِّ أحدٍ وهذا السؤالُ سؤالُ تقريعٍ، كما يُسألُ الكفرةُ يومَ القيامة. ﴿كَمْ ءَاتَيْنَٰهُم مِّنْ ءَايَةٍۭ بَيِّنَةٍ﴾ علىٰ أيدي أنبيائِهم؛ وهي معجزاتُهم، أوْ من آيةٍ في الكتبِ شاهدةٍ علىٰ صحةِ دينِ الإسلام. و﴿نِعْمَةَ ٱللَّهِ﴾ **آياتِه، وهي أجلُّ نعمةٍ من الله**؛ لأنها أسبابُ الهدىٰ والنجاةِ من الضّلالة. وتبديلُهم إيّاها: أنّ اللّـهَ أظهرَها؛ لتكونَ أسبابَ هداهم، فجعلوها أسبابَ ضلالـتِهم، كقولِه: ﴿فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَىٰ رِجْسِهِمْ﴾ [التوبة: ١٢٥]؛ **أوْ حرّفوا آياتِ الكتبِ** ....

البناءِ للمفعول(١)، وكلتا القراءَتَيْنِ بالتأنيث، والتذكيرُ شاذٌّ، قال القاضي(٢): بناءُ الفاعِلِ مِنَ الرُّجوعِ، والمفعولُ مِنَ الرَّجْعِ(٣). **الراغب**: ﴿وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ﴾ أي: ما قد مَلَّكه عبادَه في الدُّنيا مِنَ المُلك، والمُلكُ والتصرُّفُ مُستَرَدٌّ منهم يومَ القيامة وراجعٌ إليه، ويقال: رَجَعَ الأمرُ إلىٰ الأمير، أي: استَرَدَّ ما كان فوَّضَه إلى الغَيْر(٤).

قولُه: (و﴿نِعْمَةَ ٱللَّهِ﴾: **آياتِه وهِي أجَلُّ نعمةٍ منَ الله**) يُريدُ أنّ ذكْرَ نعمةِ الله هاهُنا مِن وَضْعِ المُظهَر موضعَ المُضمَرِ من غيرِ لَفْظِه السابق، للإشعارِ بتعظيمِ الآياتِ وتعليلِ قُبْحِ فعلِهم بكُفْرانِ تلك النِّعمةِ العُظمىٰ، وهُو تبديلُهم إيّاها.

قولُه: (**أو حَرَّفوا آياتِ الكتُب**) عطفٌ علىٰ قولِه: «أنّ الله أَظْهَرَها» أو على قوله: «فجَعَلوها»؛

(١) وحُجَّتُهم قوله تعالىٰ: ﴿إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾ [البقرة: ٢٠٣] فجعلوا الأمورَ داخلةً في هذا المعنىٰ. انتهىٰ من «حجّةِ القراءات» ص١٣١.

(٢) قوله: «القاضي» ساقط من (ح).

(٣) «أنوار التنزيل» (١: ٤٩٤).

(٤) «تفسير الراغب» (١: ٤٣٥).

الدّالّةِ علىٰ دينِ محمّدٍ ﷺ. فإن قلتَ: «كم» استفهامية أوْ خبرية؟ قلتُ: تحتملُ الأمرَيْن،

لأنّ التبديلَ على ما قال في آخِرِ سُورةِ إبراهيمَ في[1] التغيير[2]، وذلك قد يكونُ في الذاتِ، نحوَ: بَدَّلتُ الدراهمَ دنانيرَ، وفي الأوصَافِ نحوَ: بَدَّلْتُ الحَلَقَةَ خاتَماً، فالوجهُ الأوّلُ مُنزَّلٌ علىٰ المعنىٰ الثاني، والثاني علىٰ الأوّل، ثُم الأوّلُ مُفرَّعٌ علىٰ قولِه قَبْلَ هذا: «﴿مِّنْ ءَايَةٍۭ بَيِّنَةٍ﴾ علىٰ أيدي أنبيائهم، وهِي مُعجزاتُهم»، والثاني مُفَرَّعٌ علىٰ قولِه: «مِن آيةٍ في الكتُبِ شاهدةٍ علىٰ صِحَّةِ دِينِ الإسلام»، وذلك أنّ ﴿ءَايَةٍ﴾ في قولِه تعالىٰ: ﴿كَمْ ءَاتَيْنَٰهُم مِّنْ ءَايَةٍۭ بَيِّنَةٍ﴾ يَحتمِلُ أنْ تَجريَ على المُعجِزات وأن يُرادَ آياتُ الكتُبِ المُنَزَّلةُ، فاعتبَرَهما المصنِّفُ في بيانِه، وكذلك يَختلفُ معنىٰ التبديلِ باختلافِ المعنَيَيْنِ في الآية.

قولُه: (**تَحتملُ الأمرَيْنِ**) أي: يجوزُ أن تكونَ خَبَرِيَّةً وأن تكونُ استفهاميّة، قال القاضي: محلُّها النَّصبُ علىٰ المَفْعوليّة أو الرَّفعُ بالابتداءِ على حَذْفِ العائدِ مِنَ الخَبَر، و﴿ءَايَةٍ﴾: مميِّزُها، و﴿مِّنْ﴾: للفَصْل[3].

قال أبو البقاء: والأحسَنُ إذا فُصِلَ بيْنَ «كمْ» وبيْنَ مُمَيِّزِها[4] أن يُؤتَىٰ بـ«مِن»[5]، وقال مَكِّي: كم في موضع المفعولِ الثاني لآتَيْناهم، وإن شئتَ جعَلتَها في مَوضعِ رَفْعٍ علىٰ إضمارِ العائد، أي: كم آتَيْناهُموه، وفيه ضَعْفٌ لـحَذْفِ الضَّمير[6]، وعن بعضِهم أنّ محَلَّ: ﴿كَمْ ءَاتَيْنَٰهُم﴾: نَصْبٌ علىٰ المَصدَر، أي: سَلْ بني إسرائيلَ هذا السؤالَ، ومِثلُه قولُ صَدْرِ الأفاضِلِ في قولِ الحَريريِّ: «سألناهُ: أنّىٰ اهتدَيْتَ إلينا»[7]، أي: سألناهُ هذا السؤالَ.

---

(١) قوله: «في» ساقط من (ح).

(٢) انظر: (٨: ٦٣٤).

(٣) «أنوار التنزيل» (١: ٤٩٤).

(٤) في (ف): «بين كم مميزها».

(٥) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ١٧٠).

(٦) «مُشكل إعراب القرآن» (١: ١٢٥).

(٧) انظر: «مقامات الحريري» ص١٤.

ومعنىٰ الاستفهامِ فيها للتقرير. فإن قلتَ: ما معنىٰ ﴿مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَتۡهُ﴾؟ قلتُ: معناه: من بعدِ ما تمكَّنَ من معرفتِها أو عـرَفَها، كقوله: ﴿ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُۥ مِنۢ بَعۡدِ مَا عَقَلُوهُ﴾ [البقرة: ٧٥]؛ لأنه إذا لم يتمكَّنْ من معرفتِها أوْ لم يعرفْها فكأنها غائبةٌ عنه. وقُرِئَ: (ومن يُبدِل) بالتخفيف.

قولُه: (ما معنىٰ ﴿مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَتۡهُ﴾؟) يعني: لا يصحُّ تبديلُ الآياتِ إلّا بعدَ مجيئِها، فلِمَ صَرَّحَ به؟ وما فائدةُ تصريحِه؟ والجوابُ: ربّما يوجَدُ التبديلُ عن غيرِ خِبرةٍ بالمُبدَل أو عن جَهْل به فيُعذَرُ فاعلُه، وهؤلاءِ علىٰ خلافِ ذلك، والفائدةُ: مَزِيدُ التقريع والتشنيع، وإثباتُ المجيءِ للآياتِ مِنَ الاستعارة، ويَحتمِلُ أنواعاً منها، قال القاضي: وفيه تعريضٌ بأنّهم بَدَّلوها بعدَ ما عَقَلوها، ولذلك قيلَ: تقديرُه: فبَدَّلوها ومن يُبدِّل(١).

وقلتُ: ﴿وَمَن يُبَدِّلۡ نِعۡمَةَ ٱللَّهِ﴾ الآية، واردةٌ علىٰ سَبيلِ التذييل، وهِي معَ ذلك مُشتَمِلةٌ علىٰ التتميم مقرِّرةٌ لقولِه: ﴿كَمۡ ءَاتَيۡنَٰهُم مِّنۡ ءَايَةِۭ بَيِّنَةٖ﴾ لتضمُّنِ الاستفهام في ﴿كَمۡ﴾ معنىٰ التقريع والتوبيخ، وفيها مبالغاتٌ شتَّىٰ:

إحداها: العمومُ في ﴿مَن﴾ ليَدخُلَ هؤلاءِ الذين بَدَّلوا فيه دخُولاً أوَّليّاً.

وثانيتُها: إقامةُ المُظهَر موضِعَ المُضمَر كما سَبَقَ.

وثالثتُها: إضافتُها إلىٰ اسمِ الله تعالىٰ.

ورابعتُها: التتميمُ في قولِه: ﴿مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَتۡهُ﴾.

وخامستُها: نسبةُ المجيءِ إلىٰ الآياتِ علىٰ سَبيلِ الاستعارة.

وسادستُها: إيقاعُ ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ﴾ جزاءً للشَّرطِ علىٰ تأويلِ الإخبار، يعني: تبديلُ الناسِ نعمةَ الله سَبَبٌ لإخبارِ الله بكونِه شديدَ العقاب، وهذا لا يُصارُ إليه إلا عندَ فَظاعةِ الشأن.

---

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٤٩٥).

[﴿ زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا وَيَسْخَرُونَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ فَوْقَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ ۗ وَٱللَّهُ يَرْزُقُ مَن يَشَآءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴾ ٢١٢]

المزيِّنُ هو الشيطانُ؛ زيَّنَ لهم الدّنيا وحسَّنها في أعينِهم بوساوسه، وحبَّبها إليهم فلا يريدونَ غيرَها. **ويجوزُ أن يكونَ اللهُ قد زيَّـنَها لهم؛ بأن خَذَلهم** حتىٰ استحسنوها وأحبّوها، أو جُعِلَ إمهالُ المزيِّنِ تزيينًا وتدلُّ عليه قراءةُ مَن قرأَ: (زَيَّن للذينَ كفروا الحياةَ الدنيا) علىٰ البناء للفاعل. ﴿وَيَسْخَرُونَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ كانت الكفرةُ يَسْخَرونَ من المؤمنينَ الذينَ لا حظَّ لهم في الدنيا، كابنِ مسعودٍ وعمّارٍ وصهيب وغيرِهم، **أي: لا يريدونَ غيرَها**

وسابعتُها: إقامةُ المُظهَرِ موضعَ المُضمَرِ في الجَزاء.

وثامنتُها: تصَدُّرُه بأداةِ التأكيد.

وتاسعتُها: إضافةُ الشديدِ إلىٰ العقاب.

وعاشرتُها: التعميمُ في الجَزاء.

قولُه: (**ويَجوزُ أن يكونَ اللهُ قد زَيَّنَها لهم؛ بأنْ خَذَلَهم**)، فهُو مِن إطلاقِ المسبَّبِ علىٰ السَّبَب، أو جعلَ إمهالَ المُزيِّنِ تزييناً، فالإسنادُ علىٰ هذا مَجازٌ، نحوَ: بنَىٰ الأميرُ المدينةَ، وهَزَمَ الأميرُ الجُنْدَ، وقال القاضي: والمُزَيِّنُ علىٰ الحقيقة هُو اللهُ تعالىٰ، إذْ ما مِن شيءٍ إلّا هُو فاعلُه، ويَدُلُّ عليه قراءةُ «زَيَّنَ» على البناءِ للفاعل، وكلٌّ مِنَ الشَّيطانِ والقُوَّةِ الحيَوانيّةِ وما خَلَقَ اللهُ فيها مِنَ الأمورِ البَهِيَّة والأشياءِ الشَّهِيَّة، مُزَيِّنٌ بالعَرْض[١].

الراغبُ: التزيينُ المُدرَكُ بالحِسِّ دونَ المُدرَكِ بالعَقل، ولهذا جاء في أوصَافِ الدُّنيا دونَ أوصَافِ الآخِرة نحوَ: ﴿ زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ ٱلشَّهَوَٰتِ مِنَ ٱلنِّسَآءِ ﴾[٢] الآية [آل عمران: ١٤].

قولُه: (**أي: لا يريدونَ غيرَها**) تفسيرٌ لقولِه: ﴿ زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا ﴾ وكِنايةٌ إيمائيّة،

---

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٤٩٥).

(٢) «تفسير الراغب» (١: ٤٣٦).

وهم يسخرونَ ممّن لا حظَّ له فيها، أوْ ممن يطلبُ غيرَها. ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ فَوْقَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾؛ لأنهم في علّيّينَ من السّماء، وهم في سجّينٍ من الأرض؛ أوْ حالُهم عاليةٌ لحالهم؛ لأنهم في كرامة، وهم في هوان، أوْ هم عالونَ عليهم، متطاوِلون يضحكونَ منهم كما يتطاولُ هؤلاءِ عليهم في الدنيا ويَروْن الفضلَ لهم عليهم، ﴿فَٱلْيَوْمَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنَ ٱلْكُفَّارِ يَضْحَكُونَ﴾ [المطففين: ٣٤]. ﴿وَٱللَّهُ يَرْزُقُ مَن يَشَآءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾: بغيرِ تقدير، يعني: أنه يوسِّعُ علىٰ مَن توجِبُ الحكمةُ التوسعةَ عليه، كما وسَّعَ على قارونَ وغيرِه، **فهذه التوسعةُ عليكم**

والذي يُصحِّحُ هذا التفسيرَ إيقاعُ قولِه: ﴿وَيَسْخَرُونَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ حالاً مِنَ «الذين كفروا»، وذلك أنّهم إنْ أرادوا شيئاً مِن غيرِ الحياةِ الدُّنيويّة لم يَصحَّ تَسَخُّرُهم بمَن لا يُريدُ إلا الحياةَ الأُخْرويّة، والذي يَدُلُّ علىٰ أنّ قولَه: ﴿وَيَسْخَرُونَ﴾: حالٌ تقديرُ لَفْظةِ «هُم» في قولِه: «وهُم يَسْخَرونَ» ليستقيمَ وقوعُ المُضارعِ معَ الواوِ حالاً، ويَحتمِلُ العطفَ علىٰ ﴿زُيِّنَ﴾ فيُفيدُ معنىٰ الاستمرار، وقال صاحبُ «الكَشْف»: تَمَّ الكلام عندَ قولِه: ﴿وَيَسْخَرُونَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ ثُمَّ ابتَدأَ فقال: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟﴾: مبتدأ، و﴿فَوْقَهُمْ﴾: الخَبَرُ، أي: فوقَهم في الحجّة والقَهْرِ والغَلَبة[١]. انتهىٰ كلامُه. ثُمّ المؤمنونَ على قِسمَيْنِ: المُعرِضُ عنِ الدُّنيا بكُلِّيَّته كالزُّهادِ، وهُو المشارُ إليه بقولِه: «ممّن لا حظَّ لهُ فيها» والطالبُ معَها الآخِرةَ كالمُقْتَصِدِ، وهُو المرادُ بقولِه: «ممَّن يَطلُبُ غيرَها».

قولُه: (﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ فَوْقَهُمْ﴾) قال القاضي: قال: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟﴾ بعدَ قولِه: ﴿مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ ليَدُلَّ علىٰ أنّ استعلاءَهم للتَّقْوىٰ[٢]. وهذا يُشعِرُ أنّ العطفَ في قولِه: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟﴾ تفسيريٌّ، والتَّفرِقةُ بيْنَ الوجوهِ في معنىٰ العُلُوِّ هيَ: أنّ الفَوقِيَّةَ علىٰ الأوّلِ: مكانيَّةٌ، وعلىٰ الثاني: رُتَبِيَّةٌ، وعلىٰ الثالث: استِعلائيَّةٌ وقَهْرِيَّة.

قولُه: (**فهذه التَّوسِعةُ عليكم**)، «فهذه»: مبتدأٌ، و«مِن جهةِ الله»: خَبَرُه، أو: «مِن»: متعلِّقةٌ بالتَّوسِعة، والخَبَرُ قولُه: «لِما فيها»، والأَوْلَى أحسَنُ طِباقاً للتنزيل.

(١) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٥٣).

(٢) «أنوار التنزيل» (١: ٤٩٦).

من جهةِ اللّـهِ؛ لِما فيها من الحكمة، وهي استدراجُكم بالنّعمة، ولو كانت كرامةً لكَانَ أولياؤه الـمؤمنونَ أحقَّ بها منكم. فإن قلتَ: لِـمَ قال: ﴿مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ ثم قال: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟﴾؟ قلت: ليـريَك أنه لا يَسْعَدُ عندَه إلا المؤمنُ الـمتقي؛ وليكونَ بعثًا للمؤمنين علىٰ التقوىٰ إذا سمعوا ذلك.

الراغب[1]: ﴿بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ أي: كِفاءَ ما يَستحِقُّ بلا إفراطٍ ولا تفريط، وأعطاه بلا حسابٍ إذا أعطاهُ أكثرَ مما يَستحِقُّ أو أقلَّ، والأوّلُ هُو المقصُودُ هاهُنا، وقيل: يُعطي أولياءَه بلا تَبِعةٍ ولا حِسابٍ عليهم فيما يُعطَوْن، وذلك أنّ المؤمنَ لا يَأخُذُ مِن عَرَضِ الدُّنيا إلّا مِن حيثُ يَجِبُ وفي وقتِ ما يَجِبُ، وعلىٰ الوَجْهِ الذي يَجِبُ، ولا يُنفِقُه إلّا علىٰ ذلك، فهُوَ يُحاسِبُ نفْسَه فلا يُحاسَب، ولهذا ما رُوِيَ أنّ «مَن حاسَبَ نفْسَه في الدُّنيا أمِنَ الحسابَ في القيامة»[2].

قولُه: (ليُرِيَكَ أنه لا يَسعَدُ). خُلاصةُ الجَوابَيْنِ: أنّ هذا الأسلوبَ مِن بابِ إقامةِ المُظهَرِ موضعَ المُضمَرِ مِن غيرِ لفظِه السابقِ للعِلِّية، وفائدةُ التعليل: إمّا تعظيمُ منِ اتَّصَفَ بالتَّقْوىٰ، أو تفخيمُ هذه الصِّفة، والجوابُ الأوَّلُ مَبْنِيٌّ علىٰ الأوَّلِ، والثاني علىٰ الثاني، وهذه النُّكْتَةُ تُوقِفُكَ علىٰ أنّ تفسيرَه الثانيَ لقولِه تعالىٰ: ﴿فَوْقَهُمْ﴾ أوْلىٰ، لأنّ المُتّقيَ كريمٌ مُكَرَّم، وقال اللهُ تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى مَقَامٍ أَمِينٍ﴾ [الدخان: ٥١]، وقال: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾ [الحجرات: ٢٣].

قال صاحبُ «الانتصاف»: وفي كلامِه إشارةٌ إلىٰ مذهبِه في وجوبِ وَعيدِ العُصاةِ بقولِه: «لا يَسعَدُ عندَه إلّا المؤمنُ المتَّقي»؛ لأنّ فيه إشارةً إلىٰ أنّ المُصِرَّ علىٰ الكبيرةِ شَقيٌّ حَتْماً كالساخِرينَ مِنَ الذين آمَنوا، ويتَوجَّهُ إليه الردُّ مِن كلامِه، فإنّ العَمَلَ عندَهم والتَّقْوىٰ

---

(١) «تفسير الراغب» (١: ٤٣٨-٤٣٩) باختصار.

(٢) لم أجده بهذا اللفظ، ويشهَدُ له ما أخرجه الترمذي (٢٤٥٩) من حديثِ شدّاد بن أوس رضي الله عنه، عن النبيِّ ﷺ قال: «الكَيِّسُ مَنْ دانَ نَفْسَه وعمِلَ لِما بعْدَ الموت» قال الترمذي: هذا حديثٌ حسن، ومعنىٰ قولِه: «مَنْ دانَ نَفْسَه» يقول: يحاسبُ نَفْسَه في الدنيا قبل أن يُحاسَبَ يومَ القيامة.

[﴿كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ بِٱلْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ۚ وَمَا ٱخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ أُوتُوهُ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَـٰتُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ ۖ فَهَدَى ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لِمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلْحَقِّ بِإِذْنِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ يَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ ٢١٣]

داخلٌ في حقيقةِ الإيمان، ومَن أخَلَّ بذلك فهُو فاسقٌ عندَهم ليسَ بمؤمنٍ ولا كافر، وكلامُه يُناقِضُه، فإنهُ قال عَقِيبَهُ: «ليَبْعَثَ المؤمنَ علىٰ التقوىٰ»[١].

قلتُ: قد عُلِمَ مِن مضمونِ كلام المصنِّفِ في فاتحةِ السُّورة المُخالَفةُ بيْنَ المؤمنِ والمتَّقي، وأنّ المتَّقيَ أرفعُ منزلةً منَ المؤمن، فإذاً القَصْدُ فيه ترغيبُ المؤمنينَ في التَّرَقِّي، ولئنْ سُلِّمت المُوافقةُ فالقَصْدُ في إيرادِ الوَصْفِ الإيذانُ بشَرَفِ التقْوىٰ ورِفعةِ شأنِها، ليكونَ بَعْثاً للمؤمنينَ علىٰ الثَّباتِ علىٰ التَّقْوىٰ كما وَصفَ اللهُ تعالىٰ الملائكةَ بالإيمانِ في قولِه: ﴿ٱلَّذِينَ يَحْمِلُونَ ٱلْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُۥ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِۦ﴾ [غافر: ٧]، وحَمَلةُ العَرْشِ ليسُوا ممّن لا يؤمنونَ، لكنْ هُو بَعْثٌ للمؤمنينَ علىٰ الاتِّصافِ بِصِفَتِهم، وتنبيهٌ علىٰ شَرَفِ الإيمانِ ورِفعةِ شأنِه، لكنّ الذي يَقتضيه النَّظْمُ أنْ تُفسَّرَ التَّقْوىٰ بما عُرِفَ في اللُّغة، وهُو: التجنُّبُ والاحترازُ مطلقاً، ويكونُ مفعولُه مُقدَّراً لِدلالةِ الكلام عليه، فيكونُ المعنىٰ: إنّ الكافرينَ إنّما يَسْخَرونَ مِنَ المؤمنينَ لأنّهم أصحابُ ثَرْوة ونِعمة، قَصَروا السعادةَ علىٰ جَمْع الدُّنيا والتنعُّم فيها، ومَن زَهِدَ فيها عَدُّوهُ مِنَ الأراذِلِ وسَخِروا منهُ، كما تَرىٰ أصحابَ هذا الزمان، فأخْبَرَ اللهُ أنّ الذين اتَّقَوا، أي: احترَزوا مِن جَمْعِ الدُّنيا وزَهِدوا فيها، حالُهم في الآخِرة عاليةٌ كحالِ الأغنياءِ في الدُّنيا، رَوَينا في «مسندِ أحمدَ بن حَنْبل»، عن أبي هريرةَ رضيَ الله عنه، عن رسُولِ الله ﷺ، أنه قال: «هَلَكَ المُكْثِرون، إنّ المُكْثِرينَ الأقَلُّونَ يومَ القيامة ...»[٢] الحديث.

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٢٥٥) بتصرف.

(٢) «المسند» (١٠٧٩٥) بإسنادٍ صحيح، وأصلُه في «الصحيح» أخرجه البخاري (٦٤٤٣) ومسلم (٩٤).

﴿كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾ متفقينَ علىٰ دينِ الإسلام، ﴿فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ **يريدُ فاختلفوا، فبعثَ الله**، وإنما حُذِفَ لدلالة قولِه: ﴿لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ﴾ عليه، وفي قراءةِ عبدِ الله: (كانَ الناسُ أمّةً واحدةً فاختلفوا فبعَثَ الله)، **والدليلُ عليه** قولُه عزَّ وعلا: ﴿وَمَا كَانَ ٱلنَّاسُ إِلَّآ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَٱخْتَلَفُوا۟﴾ [يونس: ١٩]. وقيل: كانَ الناسُ أمّةً واحدةً كفارًا، فبعثَ اللهُ النبيّينَ فاختلفوا عليهم، **والأولُ الوجه**. فإن قلتَ: متىٰ كان الناسُ أمّةً واحدةً متفقين علىٰ الحقِّ؟ قلتُ: عن ابنِ عبّاسٍ رضيَ اللهُ عنهما: أنه كانَ بينَ آدمَ وبينَ نوحٍ عشرةُ قرونٍ علىٰ شريعةٍ من الحقِّ فاختلفوا. وقيل: هم نوحٌ ....

قولُه: (**يُريدُ: فاختَلَفوا فبَعَثَ الله**)، يُريدُ أنّ الفاءَ في ﴿فَبَعَثَ ٱللَّهُ﴾ فَصيحةٌ ليُؤْذِنَ أنّ البِعْثَةَ لم تَتخلَّفْ عنِ الاختلاف، بل كما حَصَلَ الاختلافُ لم تتوقَّفِ البِعْثَة.

قولُه: (**والدَّليلُ عليه**) بعدَ قولِه: «لِدلالةِ قولِه» ليس بتكرارٍ؛ لأنّ الدَّليلَ الأوّلَ قرينةٌ لتقديرِ المُقدَّرِ مِن جنس ما يَدُلُّ عليه المذكور، والثاني دليلٌ آخَرُ منصُوصٌ عليه، واردٌ للتوافُقِ بيْنَ الآيتَيْنِ، وقالوا: المرادُ بقولِه: «والدليلُ عليه» إثباتُ قراءةِ ابنِ مَسْعود، وهِي شاذّةٌ بما تواتَرَتْ فيه الرِّواية، وفيه إشكالٌ.

فإنْ قلتَ: قولُه: ﴿وَمَا ٱخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ أُوتُوهُ﴾ يقتضي أنْ لم يَسبِقِ اختلافٌ.

قلتُ: يُحمَلُ هذا علىٰ الشِّدةِ فيه، وإليه الإشارةُ بقولِه: «جَعَلوا نزولَ الكتابِ سَبَباً في شدَّةِ الاختلاف».

قولُه: (**والأوَّلُ الوَجْهُ**) أي: المرادُ بقولِه: ﴿كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾ مُتَّفِقينَ علىٰ مِلَّةِ الإسلام هُوَ الوَجْهُ القَويّ. وقلتُ، واللهُ أعلم: لابدَّ مِن تفصيلِ الأقوالِ هاهُنا، رَوَىٰ مُحيي السُّنة، عن ابنِ عبّاس: «كان الناسُ علىٰ عهدِ إبراهيمَ أُمّةً واحدةً كُفّاراً فبَعَثَ اللهُ النَّبيِّينَ»، وعن الحَسَنِ وعطاءٍ: «كان الناسُ مِن وقتِ وفاةِ آدَمَ إلىٰ مَبْعَثِ نُوح عليهِمُ السلامُ علىٰ مِلَّةِ الكُفْر، فبَعَثَ اللهُ نُوحاً وغيرَه مِنَ النبيِّين»(١).

---

(١) «معالم التنزيل» (١: ٢٤٣).

....

وقال الإمام: ورَواه ابنُ عبّاسٍ، وقال: واحتَجُّوا بالآيةِ والخبر، أمّا الآيةُ فقولُه تعالىٰ: ﴿فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّـرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾، وأمّا الخَبَرُ فهو «إنّ اللهَ نَظَرَ إلىٰ أهلِ الأرضِ عَرَبِهم وعَجَمِهم فمَقَتَهم إلّا بَقايا مِن أهلِ الكتاب»[1]، وقال: جوابُه أنّ هذا لا يَليقُ إلّا بضِدِّه، إذْ لو كان الاتّفاقُ السابقُ اتّفاقاً علىٰ الكُفْرِ لَكانتِ البِعثةُ في ذلك الوقتِ أوْلىٰ، وحيثُ لم تَحصُلِ البِعْثةُ هناك عَلِمنا أنّ ذلك الاتّفاقَ كان علىٰ الحقِّ[2].

ورَوىٰ مُحيي السُّنة عن مُجاهِد: «كان آدَمُ وحدَه أُمّةً واحدةً؛ لأنهُ أصلُ البَشَرِ، فلمّا كثُرَ نَسْلُه اختلَفوا، فبَعَثَ اللهُ النبيِّينَ»[3]. وعن قَتادةَ وعِكرِمة: «كان الناسُ مِن وقتِ آدمَ إلىٰ مَبْعَثِ نُوح علىٰ شريعةٍ واحدةٍ مِنَ الحقِّ والهُدىٰ، ثُمّ اختلفوا فبَعَثَ اللهُ إليهم نوحاً»[4]. وعن أبي العاليةِ عن أُبيِّ بن كَعْبٍ قال: «كان الناسُ، حينَ عُرِضوا علىٰ آدَم وأُخرِجوا مِن ظَهْرِه وأَقَرُّوا بالعُبُوديّة، أُمّةً واحدةً مسلمينَ ولم يكونوا أُمّةً واحدةً قطُّ غيرَ ذلك اليوم، ثُمّ اختلَفوا بعدَ آدمَ، ونَظيرُه في يونُسَ: ﴿وَمَا كَانَ ٱلنَّاسُ إِلَّآ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَٱخْتَلَفُوا۟ ...﴾[5]»[6].

وقال الإمام: قيلَ: إنّ المرادَ بالناسِ هاهُنا أهلُ الكتابِ لأنّ الآيةَ متعلِّقةٌ بقولِه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱدْخُلُوا۟ فِى ٱلسِّلْمِ كَآفَّةً﴾، وهِي في قولِ أكثرِ المفسِّرينَ نازِلةٌ في اليهود، أي: كان الذين آمَنوا بموسىٰ أُمّةً واحدةً علىٰ دينٍ واحد، ثُمَّ اختلَفوا بَغْياً وحسداً، فبَعَثَ اللهُ النبيِّينَ الذين جاؤوا بعدَ موسىٰ إلىٰ بَعْثَةِ محمدٍ صَلَواتُ الله عليه، وقال: هذا القولُ مُطابِقٌ لِما

---

(١) هو جزءٌ من حديثٍ طويل أخرجه مسلم (٢٨٦٥)، والنَّسائي في «السنن الكبرى» (٨٠١٦)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٤٣٩٧) من حديثِ عياض بن حمار رضي الله عنه.

(٢) «مفاتيح الغيب» (٦: ٣٧٣).

(٣) «معالم التنزيل» (١: ٢٤٣).

(٤) المصدر السابق (١: ٢٤٣).

(٥) في (ح): «﴿فاختلفوا فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾».

(٦) «معالم التنزيل» (١: ٢٤٤).

....

قَبْلَ الآيةِ وما بعدَها، وليسَ فيها إشكال[١].

وقلتُ: والذي هُو أقربُ إلىٰ التحقيق ما رَواهُ أبو العالِية، عن أُبيٍّ بن كَعْب، ويُوافِقُه قولُ مُجاهدٍ وقَتادةَ وعِكرِمةَ، وقولُ المصنِّف: «والأوَّلُ الوَجْهُ» يَدُلُّ عليه وَجْهانِ، أحَدُهما: ما في يونُس: ﴿وَمَا كَانَ ٱلنَّاسُ إِلَّآ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَٱخْتَلَفُوا۟ ۚ وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ لَقُضِىَ بَيْنَهُمْ فِيمَا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [يونس: ١٩]، حيثُ جاءَ بأداةِ الحَصْرِ وعقَّبَ الاختلافَ بالفاء، والأصلُ عدمُ التقدير، قال المصنِّفُ: «وذلك في عهدِ آدمَ إلىٰ أنْ قتَلَ قابيلُ هابيلَ»[٢].

وثانيهما: ما رَوَينا عن مُسلم، عن عِياضٍ المُجاشِعيِّ[٣]، أنّ رسُولَ الله ﷺ قال ذاتَ يوم في خُطْبَة: «ألا إنّ ربِّي أمَرَني أن أُعلِّمَكم ما جَهِلتُم ممّا عَلَّمَني يومي هذا، كلُّ مالٍ نَحلتُهُ عَبْداً حَلالٌ، وإنّي خَلَقْتُ عبادي حُنَفاءَ كلَّهم، وإنّهم أتَتْهُمُ الشياطينُ فاجتالَتْهم عن دِينِهم وحَرَّمَتْ عليهِم ما أحْلَلْتُ لهُم، وأمَرَتْهم أن يُشركوا بي ما لم أُنَزِّلْ به سُلطاناً، وإنّ اللهَ نظَرَ إلىٰ أهلِ الأرض فمَقَتَهم عرَبَهم وعجَمَهم إلّا بقايا مِن أهلِ الكتاب، وقال: إنّما بَعَثْتُك لأبتَلِيَك وأَبْتَلِيَ بك، وأنزَلْتُ عليك كتاباً لا يَغسِلُهُ الماءُ تقرَؤُه نائماً ويقْظانَ، وإنّ اللهُ أمَرَني أن أُحرِّقَ قُرَيشاً، فقلتُ: ربِّ إذاً يَثْلَغوا[٤] رأسي فيدَعُوهُ خُبْزةً، قال: استَخرِجْهم كما استَخرَجوك، واغزُهُم نُغزِك، وأنفِقْ فسيُنفَقْ عليك، وابعَثْ جيشاً نَبْعَثْ خمسةً مِثلَه، وقاتِلْ بمَن أطاعَكَ مَن عَصَاك»[٥]، الحديث.

قولُه: «أُحرِّقَ قُرَيشاً»، أي: أقتُلَهم وأُهلِكَهم. وأمّا بيانُ النَّظْم: فهُو أنهُ تعالىٰ لمّا عَدَّ الفِرَقَ الأربعَ كما سَبَقَ في قولِه: ﴿فَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ رَبَّنَآ﴾ ثُمَّ خصَّ اليهودَ بالذِّكْرِ في قولِه:

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٦: ٣٧٤).

(٢) انظر: (٧: ٤٥٢).

(٣) هو: عِياض بن حِمار المجاشِعي، كان صديقاً لرسول الله ﷺ، عاش إلى خلافة علي رضي الله عنه. انظر: «الاستيعاب» (٣: ١٢٣٢)، و«الإصابة» (٤: ٧٥٢)، و«أُسد الغابة» (٤: ٣٢٢).

(٤) أي: يشدخوا.

(٥) سبق تخريجُه قبل قليل.

ومَن كانَ معه في السفينة ﴿وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ﴾ يريدُ الجنسَ، أوْ معَ كلِّ واحدٍ منهم كتابَه. ....

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱدْخُلُوا۟ فِى ٱلسِّلْمِ كَآفَّةً﴾، وكان صَلَواتُ الله عليه يَـرْجو رَفْعَ الاختلافِ عندَ بِعْثَتِه، فلمّا اختلَفوا أشتاتاً بأن نَجمَ قَرْنُ النِّفاق، واختَلَفَ اليهودُ في التحريفِ والتبديل، ودخَلَ في خَلَدِه مِن ذلكَ الاضطرابِ، سُلِّيَ بقولِه: ﴿كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾ يعني: هَوِّنْ علىٰ نفْسِك فإنّ مثلَ هذا الاختلافِ غيرُ مختصٍّ بزَمانِك، فإنّ الأُممَ المتَقادِمةَ مِن لَدُنْ آدمَ إلىٰ عَهْدِكَ، هذا كان دَأْبَهم وعاداتِهم معَ الأنبياء، فعليكَ بأصحابِك المَهْديِّينَ وقُلْ لهم أنْ يتأَسَّوْا بِك فيما أنت والأممُ المؤمنةُ السالفةُ عليه من الصبرِ علىٰ البلاءِ والمِحَنِ كما قال تعالىٰ: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلِكُم﴾ [البقرة: ٢١٤] الآية، وإليه الإشارةُ بقولِه: (ولمّا ذَكَرَ ما كانتْ عليه الأُمَمُ مِنَ الاختلاف) إلىٰ آخِرِه، انظُرْ كيف طابَقَ هذا المعنىٰ ما رَوَيناهُ مِنَ الحديثِ مِن أوَّلِه إلىٰ آخِرِه، ثُمّ الفاءُ التعقيبيةُ في قولِه: ﴿فَهَدَى ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ آذَنتْ بأنّ المؤمنينَ أيضاً كانوا داخِلينَ في حُكم الاختلاف، لكنّ اللهَ تَدارَكَهم بلُطْفِه الشامِلِ واستَخْلَصَهم لنفْسِه وتَرَكَ أولئك الضُّلّالَ في عِنادِهم، يَدُلُّ عليه قولُه: ﴿وَٱللَّهُ يَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾، وإليه يُنظَرُ قولُه صَلَواتُ الله عليه: «وإنّ اللهَ نَظَرَ إلىٰ أهلِ الأرضِ فمَقَتَهم؛ عَرَبَهم وعجَمَهم إلّا بقايا مِن أهلِ الكتاب»، والمرادُ بأهلِ الكتاب: أهلُ الحقِّ مِنهم.

قولُه: (﴿ٱلْكِتَٰبَ﴾، **يُريدُ الجِنسَ، أو معَ كلِّ واحدٍ منهُم كتابَه**)، قال القاضي: «الكتابُ» يُريدُ به الجِنسَ ولا يُريدُ به أنه أنزَلَ معَ كلِّ واحدٍ كتابَه، فإنّ أكثرَهم لم يكنْ لهُم كتابٌ يَخُصُّهم، وإنّما كانوا يأخُذونَ بكتُبِ مَن قبلَهم(١).

وقلتُ: هذا الثاني أيضاً صَحيحٌ؛ لأنّ قولَه: ﴿ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ عامٌّ، فخُصَّ لتقييدِه بقولِه: ﴿وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ﴾ بالمشهورِينَ الذين أنزَلَ معهُم الكتابَ، كقولِه تعالىٰ: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨].

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٤٩٦).

﴿لِيَحْكُمَ﴾ اللهُ، أو الكتابُ، أو النبيُّ المُنزَل عليه ﴿فِيمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ﴾ في الحقِّ ودينِ الإسلام الذي اختلفوا فيه بعدَ الاتفاق، ﴿وَمَا ٱخْتَلَفَ فِيهِ﴾: في الحقّ. ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ أُوتُوهُ﴾: إلا الذينَ أُوتوا الكتابَ المُنزَلَ لإزالةِ الاختلاف، أي: ازدادوا في الاختلافِ لـمّا أُنزلَ عليهمُ الكتاب، وجعلوا نزولَ الكتابِ سببًا في شدّةِ الاختلافِ واستحكامِه. ﴿بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ﴾: حسدًا بينهم، وظلمًا لحرصِهم على الدنيا، وقلّـةَ إنصافٍ منهم. و﴿مِنَ ٱلْحَقِّ﴾ بيانٌ لِما اختلفوا فيه، أي: فهدى الذينَ آمنوا للحقِّ الذي اخْتَلَفَ فيه مَن اخْتَلَفَ.

[﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلِكُم ۖ مَّسَّتْهُمُ ٱلْبَأْسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ ۗ أَلَآ إِنَّ نَصْرَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ﴾ ٢١٤]

﴿أَمْ﴾ منقطعة، ومعنى الهمزةِ فيها للتقرير وإنكارِ الحِسْبان واستبعادِه. لـمّا ذكر ما كانت عليه الأممُ من الاختلافِ على النبيّـينَ ....

الانتصاف: قال في سُورة مَرْيَم: يَحتمِلُ أنْ يكونَ التعريفُ جِنساً فيتناولُ العمومَ، والمرادُ الخصوصُ، ويَحتمِلُ أن يكونَ عَهْداً، فهُو في أوَّلِ وَهْلةٍ: خاص.

قولُه: (﴿لِيَحْكُمَ﴾ اللهُ، أوِ الكتابُ، أوِ النبيُّ)، إسنادُ الـحُكم إلى الله تعالى وإلى النبيِّ[(١)] حقيقة، وإلى الكتابِ، كقولِه تعالى ﴿وَٱلذِّكْرِ ٱلْحَكِيمِ﴾ [آل عمران: ٥٨]: على الاستعارة.

قولُه: (ومعنى الهَمْزةِ فيها التقريرُ[(٢)] وإنكارُ الحِسْبانِ واستبعادُه)، يعني: «المخاطَبونَ» بقولِه: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ﴾ أصحابُ النبيِّ ﷺ، فيجبُ وجودُ هذا الحِسْبانِ مِنهم؛ لأنّ التقريرَ والإنكارَ والاستبعادَ يقتضي ذلك، وكان كذلك، لِما رَوَينا عن البخاريِّ وأبي داودَ والنَّسائيِّ، عن الخَبَّابِ ابن الأرَتِّ قال: شكَوْنا إلى رسُولِ الله ﷺ وقد لَقِينا منَ المشركينَ شِدَّةً، فقُلنا: ألَا تَستنصِرُ لنا، ألَا تَدعو لنا؟ فقال: «قد كان مَن قبلَكم يؤخَذُ الرَّجُلُ فيُحفَرُ له في الأرض، ثُمَّ يُؤتَى بالمِنشارِ فيوضَعُ على رأسِه فيُجعَلُ نِصْفَيْنِ ويُمشَطُ بأمشاطِ الحديدِ ما دُونَ لَحمِه وعَظمِه، ما يَصُدُّه

(١) في (ف): «تعالى والنبي».
(٢) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «للتقرير».

بعدَ مجيءِ البيّنات؛ تشجيعًا لرسولِ اللّـهِ ﷺ والمؤمنين علىٰ الثباتِ والصبرِ مع الذينَ اختلفوا عليه من المشركينَ وأهلِ الكتاب، وإنكارِهم لآياتِه وعداوتِهم له ـ قال لهم علىٰ طريقةِ الالتفاتِ التي هي أبلغ: ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ ﴾.........................

ذلك عن دِينهِ»[1]، قال القاضي: وفيه إشارةٌ إلىٰ أنّ الوصُولَ إلىٰ الله والفَوْزَ بالكرامةِ عندَه بِرَفْضِ الهوَىٰ واللَّذاتِ ومُكابَدةِ الشَّدائدِ والرِّياضات[2]، وأنشَدَ:

دَبَبْتَ للمجدِ والسَّاعُونَ قد بَلَغُوا   جَهدَ النُّفوسِ وألقَوْا دونَه الأُزُرا
لا تَحسَبِ المَجْدَ تَمْراً أنتَ آكلُهُ   لا تَبلُغ[3] المجدَ حتّىٰ تلعَقَ الصَّبِرا[4]

قولُه: (علىٰ طريقةِ الالتفاتِ التي هِي أبلَغُ) فإنْ قلتَ: أين الالتفاتُ هاهنا، فإنّ الالتفاتَ هُو: الانتقالُ مِن إحدىٰ الصِّيغ الثلاثِ[5] إلىٰ الأُخرىٰ لمفهومٍ واحدٍ، وهذا المعنىٰ هاهنا مفقود؟ قلتُ: قولُه: «ولـمّا ذكَرَ ما كانت عليه الأُمَمُ مِنَ الاختلاف»، معناه: أنّ قولَه: ﴿كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ الآية، كان كلاماً مُشتمِلاً بظاهِره علىٰ ذِكْرِ اختلافِ الأُمم السالِفة والقُرونِ الخالية، وعلىٰ ذِكْرِ مَن بعِثَ إليهم منَ الأنبياء، وما لَقُوا مِنهم مِنَ الشَّدائدِ بعدَ إظهارِ المُعجِزات، ومُدْمَجاً لتشجيع الرسُولِ ﷺ والمؤمنينَ علىٰ الثَّباتِ والصَّبرِ معَ المشركين، قال اللهُ تعالىٰ: ﴿ وَكُلًّا نَّقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلرُّسُلِ مَا نُثَبِّتُ بِهِۦ فُؤَادَكَ ﴾ [هود: ١٢٠]، فمن هذا الوَجْه كان الرسُولُ ﷺ وأصحابُه مُرادِينَ في هذا الكلام غائبينَ، يؤيِّدُه قولُه: ﴿فَهَدَى ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾، فإذا قيلَ لهُم بعدَ ذلك: ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ ﴾ كان نَقلاً منَ الغَيْبةِ إلىٰ الخِطاب، والكلامُ الأوَّلُ تعريضٌ للمؤمنين بعَدَم التثبُّتِ والتصَبُّرِ لأذىٰ المشركين، فكأنه وَضَعَ ذلك

(١) أخرجه البخاري (٣٨٥٢)، وأبو داود (٢٦٤٩)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٥٨٩٣).

(٢) «أنوار التنزيل» (١: ٤٩٨).

(٣) في (ط): «لن تبلغَ».

(٤) البيتان لرجلٍ من بني أسدٍ، كما في «شرح الحماسة» للمرزوقي ص١٥١١.

(٥) وهي التكلُّم والخطابُ والغَيْبة. انظر: «التعريفات» للشريف الجرجاني ص٣٦.

و«لـمّا» **فيها معنىٰ التوقُّع**، وهي في النفي نظيرةُ «قد» في الإثبات، والمعنىٰ: أن إتيانَ ذلكَ متوقَّعٌ منتظَر. ﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْاْ﴾ حالُهم التي هي مَثَلٌ في الشدّة. و﴿مَّسَّتْهُمُ﴾ بيانٌ للمَثَل، وهو استئناف؛ كأنَّ قائلًا قال: كيفَ كانَ ذلكَ المَثَل؟ فقيل: مسّتهم البأساء، ﴿وَزُلْزِلُواْ﴾: وأُزعِجوا إزعاجًا شديدًا شبيهًا بالزلزلةِ بما أصابَهم من الأهوالِ والأفزاع؛ ﴿حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾ إلىٰ الغايةِ التي قالَ الرّسولُ ومن معَه فيها: ﴿مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ﴾، أي: بلغَ بهم الضجرُ ولم يبقَ لهم صبرٌ حتىٰ قالوا ذلك، **ومعناه: طلبُ النصر وتمنِّيه** واستطالةُ زمانِ الشدّة. وفي هذهِ الغايةِ دليلٌ علىٰ تناهي الأمرِ ....

مَوْضِعَ: كان مِن حقِّ المؤمنينَ التَشجُّعُ والتصبُّر علىٰ مُكابَدةِ المَشاقِّ مِنَ المُخالفينَ وأعداءِ الدِّين تأسِّياً بمَن قبلَهم لجامعِ الإيمـان، كما صَرَّحَ به الحديثُ النَّبويُّ[1]، وهُو المُضرَبُ عنهُ «بَل» التي تضمَّنَها ﴿أَمْ﴾، أي: دَعْ ذلك، أحَسِبوا أن يَدخُلوا الجنَّةَ ولمّا يأتِهم مَثَلُ الذين خلَوْا مِن قَبلِهم، كقولِه تعالىٰ: ﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓاْ أَن يَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ﴾ [العنكبوت: ٢]، فترَكَ ذلك إلىٰ الخِطابِ مُريداً للإنكارِ والاستبعاد.

قولُه: (و«لـمّا» **فيها معنىٰ التـوقُّع**)، قال في «الإقليد»: إنّما تُضَمَّنُ معنىٰ التوقُّع لأنّها جُعِلَـتْ نقيضةَ قد، وفي «قـد» معنىٰ التـوقُّع، تـقول: قد رَكِـبَ الأميرُ، لقومٍ يَـنتظرونَ ركوبَهُ ويتوقَّعون، وكذلكَ لمّا يركَبْ، ومعنىٰ التوقُّع: طلَبُ وقوع الفعلِ معَ تكلُّفٍ واضطراب، ولذلك قيل: الانتظارُ موتٌ أحمر، وقولُك: «لـمّا يركَبْ» معناه: ما وُجِدَ بعْدُ وُقوعُ ما كنت تتوقَّعُه أي: في الحال.

قولُه: (ومعناه: طَلَبُ النَّصرِ وتمنِّيه)، فإنّ المتمنِّي يَطلُبُ ما لا يُرجَىٰ حصُولُه، يعني: لَيْتَ اللهَ يَنصُرُنا وهُو دليلٌ علىٰ تَناهي الأمرِ في الشِّدة، قال أبو البقاء: مَوضعُ ﴿مَتَىٰ﴾: رفْعٌ؛ لأنه خبَرُ المصدَر، وعندَ الأخفَش: ظَرْفٌ[2]، و﴿نَصْرُ﴾: مرفوعٌ به[3].

---

(١) يعني حديث خبّاب بن الأرتِّ المُتَقدِّم.

(٢) عبارة «التبيان»: «وعلى قولِ الأخْفَشِ نصبٌ على الظرف».

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (١ : ٣٦٢).

في الشدّة وتماديه في العِظَم؛ لأنّ الرسلَ لا يُقادَرُ قَدْرُ ثباتِهم واصطبارِهم وضبطِهم لأنفسِهم، فإذا لم يبقَ لهم صبرٌ حتىٰ ضَجُّوا كانَ ذلكَ الغايةَ في الشدّةِ التي **لا مطمحَ وراءها**. ﴿أَلَآ إِنَّ نَصۡرَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ﴾ علىٰ إرادةِ القول، يعني: فقيلَ لهم ذلكَ إجابةً لهم إلىٰ طِلْبتهم **من عاجلِ النصر**. **وقُرِئَ**: ﴿حَتَّىٰ يَقُولَ﴾ **بالنصب** علىٰ إضمارِ «أن» ومعنىٰ الاستقبال؛ لأنّ «أن» عَلَمٌ له، وبالرفع علىٰ أنه في معنىٰ الحالِ كقولك: شربتِ الإبلُ حتىٰ يجيءُ البعيرُ يجرُّ بطنَه، إلا أنها حالٌ ماضيةٌ محكيّة.

[﴿يَسۡـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَۖ قُلۡ مَآ أَنفَقۡتُم مِّنۡ خَيۡرٖ فَلِلۡوَٰلِدَيۡنِ وَٱلۡأَقۡرَبِينَ وَٱلۡيَتَٰمَىٰ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَٱبۡنِ ٱلسَّبِيلِۗ وَمَا تَفۡعَلُواْ مِنۡ خَيۡرٖ فَإِنَّ ٱللَّهَ بِهِۦ عَلِيمٞ﴾ ٢١٥]

قولُه: (**لا مَطْمَحَ وراءَها**)، **الجَوهري**: طَمَحَ فلانٌ بصرَه: رفعَه، وقال بعضُهم: طمِحَ أي: أبعَدَ في الطَّلب.

قولُه: (**مِن عاجِلِ النَّصْر**) بيانٌ لـ«طَلِبَتِهم».

قولُه: (**وقُرِئَ**: ﴿حَتَّىٰ يَقُولَ﴾، **بالنَّصْبِ**) قرَأَ نافعٌ بالرَّفْع، والباقونَ بالنَّصْب(١). قال الزجَّاج: فالنَّصبُ علىٰ معنىٰ سِرْتُ حتّىٰ أدخُلَها، وفيه وَجْهانِ، أحَدُهما: أن يكونَ الدُّخولُ غايةَ السَّيْر، والسَّيرُ والدُّخولُ قد مَضَيا جميعاً، والمعنىٰ: وزُلزِلُوا إلىٰ أنْ يقولَ الرسُولُ...

وثانيهما: أن يكونَ السَّيرُ قد وقَعَ، والدُّخولُ لم يقَعْ، أي: سِرتُ كي أدخُلَها، وليس هذا وَجْهَ الآية، والرَّفْعُ علىٰ وجْهَيْنِ:

أحَدُهما: أن يكونَ السَّيرُ قد مضَىٰ، والدخولُ واقعٌ الآنَ، تقولُ: سِرْتُ حتّىٰ أدخُلُها الآنَ ما امتنَع.

---

(١) وحُجَّةُ نافعٍ أنّها بمعنىٰ (قال) الرسولُ على الماضي وليست علىٰ المُسْتَقبل، وإنّما يُنْصَبُ من هذا البابِ ما كان مستقبَلاً مثل قولِه ﴿حَتَّىٰ يَأۡتِيَ وَعۡدُ ٱللَّهِ﴾ [الرعد: ٣١]، وحُجَّةُ الباقين أنَّها بمعنىٰ الانتظار، وهو حكايةُ حال. والمعنىٰ: «وزلزلوا إلىٰ أن يقول الرسول». انظر: «حجَّة القراءات» ص١٣١.

فإن قلتَ: كيفَ طابقَ الجوابُ السؤالَ في قوله: ﴿قُلْ مَآ أَنفَقْتُم﴾ وهم قد سألوا عن بيانِ ما ينفقون، وأُجيبوا ببيانِ المَصْرِف؟ قلت: قد تضمّن قولُه: ﴿قُلْ مَآ أَنفَقْتُم مِّنْ خَيْرٍ﴾ بيانَ ما ينفقونَه؛ **وهو كلُّ خير، وبُنِيَ الكلامُ علىٰ ما هو أهمُّ،** ....

وثانيهما: سِرْتُ حتّىٰ أدخُلُها، وقد مضَىٰ السَّيرُ والدُّخولُ، نحوَ قولِك: سِرتُ فأدخُلُها، أي: فدخَلْتُها، وحتّىٰ لم تعمَلْ في الفعل، وعلىٰ هذا وَجْهُ الآية[١].

وقلتُ: وهذا الذي عَنَاهُ المصنِّفُ بقولِه: «علىٰ أنه في معنىٰ الحالِ لكنْ علىٰ أنها حِكايةُ حالٍ ماضية»، وفائدتُه: تصويرُ تلك الحالةِ العجيبةِ الشأْنِ، واستحضارُ صُورتِها في مُشاهَدةِ السامع ليُتَعجَّبَ منها، وعليه قولُه: «حتّىٰ يجيءَ البعيرُ يجُرُّ بطْنَهُ».

قولُه: (**وهُو كلُّ خَيْر**)، **الراغب**: ﴿مِّنْ خَيْرٍ﴾ أي: مِن مال، سُمِّي المالُ خَيْراً تنبيهاً علىٰ أنّ الذي يَجوزُ إنفاقُه هُو المالُ الذي تناوَلُه اسمُ الخَيْر، كما قال: ﴿إِن تَرَكَ خَيْرًا﴾ [البقرة: ١٨٠][٢].

قولُه: (**وبُنِيَ الكلامُ علىٰ ما هُو أهَمُّ**). قال صاحبُ «المِفتاح»: سَأَلوا عن بيانِ ما يُنفِقُونَ فأُجيبوا ببَيانِ المَصرِف، نزَّلَ سؤالَ السائل منزِلَةَ سؤالٍ غيرِ سؤالِه، لتَوخِّي التنبيه له بألطفِ وَجْهٍ علىٰ تَعَدِّيه عن موضعِ سُؤالٍ هُو أليَقُ بحالِه أو أهَمُّ له إذا تأَمَّلَ[٣].

قلتُ: وأمّا ما عليه كلامُ المصنِّفِ فخِلافُ ذلك؛ لأنّ الجَوابَ مُطابِقٌ مِن حيثُ الإشارةُ، فإنه بظاهِرِه مَسُوقٌ لبيانِ المَصرِف ومُدمَجٌ فيها معنىٰ ما يُنفَق، وهُو الخَيْر، تقديرُه: قُلْ: ما يُعتَدّ به مِن إنفاقِ الخَيْر مكانُه ومَصرِفُه الأقربونَ، ومعَ هذا لا يَخرُجُ مِن بابِ الأسلوبِ الحكيم، وبهذا ظَهَرَ الفَرْقُ بينه وبينَ قولِه: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ قُلْ هِىَ مَوَٰقِيتُ لِلنَّاسِ﴾ [البقرة: ١٨٩]، وذلك أنّ معرفةَ بُدُوِّ الأهِلَّةِ وتزايُدِها وكمالِها ومَحاقِها[٤] لمّا لم يكنْ مِنَ الأمورِ المُعتبَرَةِ في الدِّين

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٢٨٦).

(٢) «تفسير الراغب الأصفهاني» (١: ٤٤٤).

(٣) «مفتاح العلوم» ص١٤٥.

(٤) وهو الثلاثُ الأخيرةُ من ليالي الشهر.

وهو بيانُ المَصْرِف؛ لأنّ النفقةَ لا يُعتدُّ بها إلا أن تقعَ موقعَها، قال:

إنَّ الصنيعةَ لا تكـونُ صـنيعةً حتىٰ يُصابَ بها طريقُ المصنعِ

لم يَلتفِتْ إليها رَأْساً بل رَدَّها ضِمْناً، وأنّ إنفاقَ كَرائمِ الأموالِ مِنَ الدِّين لكنّ اعتدادَه بحسَبِ المَصرِف، وأنهُ المطلوبُ الأوْلىٰ، جعَلَه أصلاً والمسؤولَ عنه تابِعاً، وفيه إبطالُ عِلْمِ النُّجوم وما لا جَدْوىٰ له في الدِّين مِن عِلم الفُضُول.

الراغبُ: قيل: في مُطابَقةِ الجوابِ السؤالَ وَجْهانِ: أحَدُهما: أنّهم سَألوا عنهُما وقالوا: ما نُنفِقُ وعلىٰ مَن نُنفِق؟ لكنْ حُذِفَ في حكايةِ السؤالِ أحدُهما إيجازاً، ودَلَّ عليه الجوابُ بقولِه: ﴿مَآ أَنفَقْتُم مِّنْ خَيْرٍ﴾، كأنه قيل: المُنفَقُ هُو الخَيْر، والمُنفَقُ عليهِم هؤلاءِ، فَلَفَّ أحدَهما في الآخَر، وهذا طريقٌ معروفٌ في البلاغة.

والوجْهُ الثاني: أنّ السؤالَ ضَرْبانِ: سؤالُ جدَل، وحَقُّه أن يُطابِقَه جوابُه لا زائداً عليه ولا ناقِصاً عنهُ، وسؤالُ تعلُّم، وحقُّ المعلِّم أن يَصيرَ فيه كطبيبٍ رفيقٍ يتحَرَّىٰ شِفاءَ سَقيمٍ، فيطْلُبَ ما يَشفِيه، طَلَبَه المريضُ أو لم يطلُبْه، فلمّا كان حاجتُهم إلىٰ مَن يُنفَقُ عليهم كحاجتِهم إلىٰ ما يُنفَقُ بُيِّنَ لَهُمُ الأمرانِ[١].

وقلت: مِثالُه: مَن غَلَبَ عليه مِرَّة السَّوداءِ إذا طَلَبَ مِنَ الطبيبِ تناوُلَ الجُبْنِ فيقولُ: عليك بمائِه، كما أُجيبَ عن قولِه: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ﴾ بقولِه: ﴿قُلْ هِىَ مَوَٰقِيتُ لِلنَّاسِ﴾، وإذا طَلَبَ مَنْ غلبَ عليه مِرَّةُ الصَّفراءُ العَسَلَ فيقولُ: معَ الخَلِّ، وعليه الآيةُ التي نحن بصَدَدِها.

قولُه: (إنّ الصَّنيعةَ) البيت، بعدَه:

وإذا صَنَعْتَ صَنيعةً فاعمَـدْ بهـا لله أو لـذَوِي القَرابـةِ أو دَعِ[٢]

وهُو يوضِّحُ البيتَ الأوَّل.

---

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني» (١: ٤٤٤).

(٢) البيتان ذكرهما المرزباني في «معجم الشعراء» ص٤٨١ وعزاهُما لهذيل بن عبد الله الأشجعِيِّ.

وعن ابنِ عباسٍ رضيَ اللهُ عنهما: أنه جاءَ عمروُ بن جَمُوح وهو شيخٌ هِمٌّ وله مالٌ عظيم فأراد أن يُنفقَ فقال: ماذا ننفقُ من أموالنا؟ وأينَ نضعها؟ فنزلتْ. وعن السُّدِّيِّ: هي منسوخةٌ بفرضِ الزكاة. وعنِ الحسن: هي في التطوُّع.

[﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ ٢١٦]

﴿وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ﴾ من الكراهةِ بدليلِ قوله: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا﴾. ثم إمّا أن يكونَ بمعنىٰ الكراهةِ علىٰ وضعِ المصدرِ موضعَ الوصفِ مبالغةً، كقولها:

فإنما هي إقبالٌ وإدبارُ

الصَّنيعةُ: ما اصْطَنَعْتَ لأحَدٍ مِن خير، والمَصنَع: محلُّ الصَّنيعة، أو: مصدرٌ مِيميّ.

قولُه: (وعنِ ابنِ عبّاس): جوابٌ آخرُ مُطابِقٌ لظاهرِ الجَوابِ في الآية، لكنّ السؤالَ متضمِّنٌ لذِكْرِ المُنفَق معَ المُنفِقِ عليه، تقديرُه: ماذا يُنفِقون؟ وأينَ يضَعونَه، وإليه يُنظَرُ الوجْهُ الأوَّلُ مِن قولِ الراغب.

قولُه: (شيخٌ هِمٌّ)، الجَوهري: الهِمُّ بالكسرِ: الشيخُ الفاني.

قولُه: (هِي منسُوخةٌ بفَرْضِ الزَّكاة)، قال القاضي: ليس في الآيةِ ما يُنافيه فَرْضُ الزكاة ليُنسَخَ به[(١)].

قولُه: (﴿وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ﴾: مِنَ الكَراهة)، أي: لا مِنَ الإكراه. قال في «الأساس»: وقد كرِهَ كَراهةً، وكَرِهْتُه، فهُو مكروهٌ، وتَكَرَّهَ الشيءَ: تَسخَّطَه. وقال الزجّاجُ: كرِهتُ الشيءَ كَرْهاً وكُرْهاً وكَراهةً، بالفتحِ والضَّمِّ، وكلُّ ما في كتابِ اللهِ مِنَ الكُرْهِ جائزٌ فيه الوَجْهانِ لكنْ هنا[(٢)] الناسُ مُجمِعونَ علىٰ الضَّمة[(٣)].

---

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٤٩٩).

(٢) في (ح): «لكن هاهنا».

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٢٨٨).

كأنه في نفسِه لفرطِ كراهتِهم له؛ وإمّا أن يكونَ فُعْلًا بمعنىٰ مفعول، كالخُبْزِ بمعنىٰ المخبوز، أي: وهو مكروهٌ لكم. وقرأَ السُّلَميّ بالفتحِ علىٰ أن يكونَ بمعنىٰ المضموم، كالضُّعْفِ والضَّعْف، ويجوزُ أن يكونَ بمعنىٰ الإكراه علىٰ طريقِ المجاز؛ كأنهم أُكرِهوا عليه؛ لِشدَّةِ كراهتِهم له، ومشقتِه عليهم، ومنه قولُه تعالىٰ: ﴿حَمَلَتْهُ أُمُّهُۥ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا﴾ [الأحقاف: ١٥]، ....

الجَوهري: الكُرْهُ، بالضَّمِّ: المشَقَّة، يقالُ: أقَمْتُ علىٰ كُرْه، أي: مشقَّة، ويقال: أقامَني فلانٌ علىٰ كَرْهٍ، بالفتحِ: إذا أكرَهَك عليه، قال: وكان الكِسائيُّ يقولُ: الكَرْهُ والكُرْه لُغَتانِ.

الراغبُ: قيل: هُما واحدٌ، وقيل: الكَرْهُ، بالفتح: المشَقَّةُ التي تَنالُ الإنسانَ مِن خارجٍ ممّا يُحمَلُ عليه بإكراه، وبالضَّمِّ: ما يَنالُه مِن ذاتِه وهُو ما يَعافُه إمّا طَبْعاً أو عَقْلاً أو شَرْعاً ولهذا يَصحُّ أن يقولَ الإنسانُ في الشيءِ الواحد: إنّي أُريدُه وأكرَهُه، بمعنىٰ إنّي أُريدُه مِن حيثُ الطَّبعُ وأكرَهُه مِن حيثُ الشَّرع، كقولِه تعالىٰ: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ﴾ الآية[1].

وذهب المصنِّفُ إلىٰ أنّ الكُرْهَ مِنَ الكَراهةِ لا مِنَ الإكراه، بناءً علىٰ أنهُ لا يَجوزُ أن يُكرِهَهُم ويُجبِرَهم علىٰ القِتال، بل إنّهُ تعالىٰ أوجَبَ عليهمُ القتالَ، والحالُ أنّ في القتال كَراهةً عندَهم، بدليلِ قولِه: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾، فإنَّهُ أسنَدَ الفعلَ إليهم، ولو كان بمعنىٰ الإكراهِ لم يطابق الكلامُ، ويَجوزُ أن يكونَ إسنادُ الإكراهِ إلىٰ الله علىٰ سَبيلِ المَجاز، بمعنىٰ أنّهم لشِدَّة كَراهتِهم للقتالِ بحيثُ لا طريقَ إلىٰ أن يُؤْمَروا به إلّا علىٰ طريقِ الإجبارِ والإكراهِ كما مَرَّ بيانُه في قولِه تعالىٰ: ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾ [البقرة: ٧] في الوَجْهِ الرابع منه، ثُمّ مُطابَقتُه لقولِه: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا﴾ علىٰ سَبيلِ التذييل.

قولُه: (﴿حَمَلَتْهُ أُمُّهُۥ كُرْهًا﴾) [الأحقاف: ١٥]. قال المصنِّفُ: وكُرْهاً بالفَتْحِ والضَّمِّ، وهما لُغتانِ في معنىٰ المشَقَّة[2].

---

(١) انظر: «تفسير الراغب» (١: ٤٤٥)، وانظر: «مفردات القرآن» ص٧٠٧.

(٢) انظر: (١٤: ٢٨٦)، وزاد: كالفَقْرِ والفُقْر.

وعلىٰ قوله تعالىٰ: ﴿عَسَىٰ أَن تَكْرَهُواْ شَيْـًٔا﴾ جميعَ ما كُلِّفوه؛ فإن النفوسَ تكرهُه، وتنفرُ عنه، وتحبُّ خلافَه. ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ﴾ ما يُصلحكم وما هو خيرٌ لكم ﴿وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ ذلك.

[﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِۦ مِنْهُ أَكْبَرُ عِندَ ٱللَّهِ وَٱلْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ ٱلْقَتْلِ وَلَا يَزَالُونَ يُقَٰتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ ٱسْتَطَٰعُواْ وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُوْلَٰٓئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ وَأُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ۞ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ وَجَٰهَدُواْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أُوْلَٰٓئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ ٢١٧ – ٢١٨]

بعثَ رسولُ اللّـهِ ﷺ عبدَ اللّـهِ بنَ جحشٍ علىٰ سَريّة في جمادىٰ الآخرةِ قبلَ قتالِ بدرٍ بشهرين؛ ليترصدَ عِيرًا لقريشٍ فيها عمْرُو بنُ عبدِ اللّـهِ الحضرميّ وثلاثةٌ معه، ......

قولُه: (وعلىٰ قولِه)، أي: جميعُ ما كُلِّفوه علىٰ نَسَقِ قولِه: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُواْ﴾.

قولُه: (وتُحبُّ خِلافَه) أي: النَّفْسُ تُحبُّ خِلافَ ما كُلِّفَتْ به، وهُو شَرٌّ لها[1]؛ لأنه يُفضي بها إلىٰ الرَّدىٰ. قال القاضي: إنّما ذَكَرَ ﴿عَسَىٰ﴾ لأنّ النَّفْسَ إذا ارْتاضَتْ ينعكسُ الأمرُ عليها فلا يكونُ كُرْهاً عليها بل تَستلِذُّ له، وفي قولِه: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ دليلٌ علىٰ أنَّ الأحكامَ تَتْبَعُ المصالحَ الراجحة، وإنْ لم يُعرفْ عَيْنُها[2]. وقال الزجّاج: ومعنىٰ كراهِيَتِهمُ القتالَ أنه مِن جنس غِلَظِهِ عليهم ومَشَقَّتِهِ، لا أنّ المؤمنَ يكرَهُ فَرْضَ الله، لأنّ اللهَ تعالىٰ لا يفعَلُ إلّا ما فيه الحِكمةُ والصَّلاح[3].

قولُه: (عمرو بن عبدِ الله الحَضْرَميِّ وثلاثة)، رُوِيَ أنّهم الحكَمُ بنُ كَيْسانَ وعثمـانُ بنُ عبدِ الله بن المُغيرة ونَوْفَلُ بنُ عبدِ الله[4].

---

(١) في الأصول الخطية: «له»، ولعل الصواب ما أثبتناه.

(٢) «أنوار التنزيل» (١: ٥٠٠).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٢٨٩).

(٤) انظر خبر هذه السرية في: «دلائل النبوة» للبيهقي (٣: ١٨)، وانظر: «تخريج أحاديث الكشاف» للزيلعيِّ (١: ١٢٩ – ١٣٠).

فقتلوه وأسروا اثنين، واستاقوا العِيرَ وفيها من تجارةِ الطائف، وكانَ ذلكَ أولَ يومٍ من رجب، وهم يظنّونه من جمادىٰ الآخرة، فقالت قريشٌ: قد استحلَّ محمّدٌ الشهرَ الحرامَ؛ شهرًا يأمنُ فيه الخائفُ **ويَبذَعِرُّ** فيه الناسُ إلىٰ معايشهم، فوقفَ رسولُ الله ﷺ العِيرَ وعَظُم ذلكَ علىٰ أصحابِ السريّة، وقالوا: ما نبرحُ حتىٰ تنزلَ توبتُنا، وردَّ رسولُ الله ﷺ العِيرَ والأُسارىٰ. وعن ابنِ عباسٍ رضيَ اللهُ عنه: لـمّا نزلتْ أخذَ رسولُ الله ﷺ الغنيمةَ. والمعنىٰ: يسألكُ الكفَارُ أو المسلمونَ عن القتالِ في الشهرِ الحرام. و﴿قِتَالٍ فِيهِ﴾ بدلُ الاشتمالِ من ﴿ٱلشَّهْرِ﴾، وفي قراءةِ عبدِ اللّٰـهِ: (عن قتالٍ فيه) علىٰ تكريرِ العامل، كقوله: ﴿لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُواْ لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ﴾ [الأعراف: ٧٥]، وقرأَ عكرمة: (قتلٍ فيه قل: قتلٌ فيه كبير) أي: إثم كبير. وعن عطاء: أنه سُئِلَ عن القتالِ في الشهرِ الحرام فحلفَ بالله ما يحلُّ للناسِ أن يغزوا في الحَرَمِ ولا في الشهرِ الحرام إلا أن يقاتَلوا فيه، **وما نُسخت**. وأكثرُ الأقاويلِ علىٰ أنها منسوخةٌ بقوله: ﴿فَٱقْتُلُواْ ٱلْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ﴾ [التوبة: ٥]..

قولُه: (ويَبْذَعِرّ)[1] أي: يتفَـرَّق، الجَوهري: ابْذَعَرُّوا: تَفَـرَّقوا، قال أبو السَّمَيْدَع[2]: ابْذَعَرَّتِ[3] الخَيْلُ: إذا رَكَضَتْ تُبادِرُ شيئاً تَطلُبُه.

قولُه: (وما نُسِخَت) تَتِمَّةُ قولِ عطاءٍ وتفسيرٌ لقولِه: «ما يَحِلُّ للناس» إلىٰ آخِرِه، أي: فحَلَفَ بالله: ما نُسِخَتْ، وأكثرُ الأقاويل أنّها منسُوخةٌ بقولِه: ﴿فَٱقْتُلُواْ ٱلْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ﴾ [التوبة: ٥]، قال القاضي: وهُو نَسْخٌ للخاصِّ بالعامِّ وفيه خِلافٌ، والأوْلىٰ مَنْعُ دِلالةِ الآية علىٰ حُرمةِ القتالِ في الشَّهرِ الحرام مطلقاً، فإنّ ﴿قِتَالٍ فِيهِ﴾ نكرةٌ في حيِّزٍ مُثْبَت فلا تعُمُّ[4].

---

(١) بالباءِ الموحّدة، وكسر العين وتشديد الراء. ووقع في «تخريج أحاديث الكشاف»: «وينذعر» بالنون وتخفيف الراء. ولا أراهُ صواباً.

(٢) هو أحمد بن شريس، أديب فقيه أخباري ذو فهم توفي سنة ٢٧٧هـ. ترجمته في: «البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة» (١: ٧٧).

(٣) في (ح): «بذعرت».

(٤) «أنوار التنزيل» (١: ٥٠١).

﴿وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾: مبتدأٌ، و﴿أَكْبَرُ﴾: خبرُه، يعني: وكبائر قريشٍ مِن صدِّهم عن سبيلِ اللّٰـهِ وعنِ المسجدِ الحرامِ وكفرِهم باللّٰـهِ وإخراجِ أهلِ المسجدِ الحرامِ، وهم رسولُ اللّٰـهِ والمؤمنونَ ﴿أَكْبَرُ عِندَ ٱللَّهِ﴾ مما فعلته السَّرِيّةُ من القتالِ في الشهرِ الحرامِ على سبيلِ الخطأ والبناءِ على الظنّ. ﴿وَٱلْفِتْنَةُ﴾: الإخراجُ أو الشرك. ﴿وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ عطفٌ ....

قولُه: (﴿وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾: عطفٌ على ﴿سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾)، قال صاحبُ «الفرائد»: فالتقديرُ حينئذٍ: وصَدٌّ عن سَبيلِ الله وعنِ المسجدِ الحرام، وكان ﴿وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ مِن صِلةِ الصَّدِّ؛ لأنَّ المعطوفَ على الصِّلةِ في حُكمِ الصِّلة، فكيفَ صَحَّ عطفُ ﴿وَكُفْرٌۢ بِهِۦ﴾ على قولِه: ﴿وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾[1] قبْلَ الفَراغ منهُ؟ هذا معنى قولِ المصنِّفِ في الحاشية: «كيف صَحَّ العَطفُ قبْلَ الفَراغِ مِنَ المعطوفِ عليه وقد منَعوا من ذلك؟»، وأجابَ عنهُ مِن وجهَيْنِ أحَدُهما: أنّ قولَه: ﴿وَكُفْرٌۢ بِهِۦ﴾ في معنى الصَّدِّ عن سَبيلِ الله، فاتّحادُهما هُو الذي سَوَّغَ ذلك، كأنه قال: «وصَدٌّ عن سَبيلِ الله والمسجدِ الحرام»، وقلتُ: يُريدُ أنّ قولَه: ﴿وَكُفْرٌۢ بِهِۦ﴾ عطفٌ على ﴿وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ على سَبيلِ التفسير، كأنه قيل: وصَدٌّ عن سَبيلِ الله، أي: كُفرٌ بالله والمسجدِ الحرام، فاعترَضَ بيْنَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه التفسيرُ.

وذكَرَ صاحبُ «الكَشْفِ» عن أبي عليٍّ: ﴿وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾: عطفٌ على ﴿سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾، أي: وصَدٌّ عن سَبيلِ الله وعن المسجدِ الحرام، ألا ترى إلى قولِه: ﴿هُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَصَدُّوكُمْ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾[2] [الفتح: ٢٥].

وثانيهما: أنّ موضعَ ﴿وَكُفْرٌۢ بِهِۦ﴾ عَقِيبَ قولِه: ﴿وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ إلّا أنه قُدِّمَ لفَرْطِ العنايةِ عليه كما في قولِه: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص: ٤]، كان مِن حقِّ الكلام أن يُقال: ولم يكنْ أحدٌ كُفُواً له، إلّا أنه قيل: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ﴾ فقَدَّمَ قولَه: ﴿لَّهُۥ﴾ لفَرطِ العناية، قال أبو البقاء: والجيِّدُ أن يكونَ مُتعلِّقاً بفعلٍ محذوفٍ دَلَّ عليه الصَّدُّ،

(١) من قوله: «وعن المسجد الحرام» إلى هنا ساقط من (ح).

(٢) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٥٨-١٥٩).

علىٰ ﴿سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾، ولا يجوزُ أن يُعطفَ علىٰ الهاءِ في ﴿بِهِۦ﴾. ﴿وَلَا يَزَالُونَ يُقَٰتِلُونَكُمْ﴾ إخبارٌ عن دوامِ عداوةِ الكفارِ للمسلمين، وأنهم لا ينفكُّونَ عنها حتىٰ يردُّوهم عن دينِهم. و«حتىٰ» معناها: التعليل، كقولك: فلانٌ يعبدُ اللّٰـهَ حتىٰ يدخلَ الجنة، أي: يقاتلونكم كي يردُّوكم.

و﴿إِنِ ٱسْتَطَٰعُوا۟﴾ استبعادٌ لاستطاعتِهم، كقولِ الرجل لعدوِّه: إن ظَفِرْتَ بي ....

أي: ويَصُدُّونَ عنِ المسجدِ الحرام، كقولِه تعالىٰ: ﴿هُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَصَدُّوكُمْ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [الفتح: ٢٥][1]. وقال السَّجاوَنْديُّ: هُو عطفٌ علىٰ الشَّهر، فقد عَظَّموا القتل في الشَّهرِ والمسجد، فسَأَلوا عنهُما.

وقال الزجَّاج: ﴿قِتَالٌ﴾: مرتفعٌ بالابتداء، و﴿كَبِيرٌ﴾: خبرُه، ورَفْعُ ﴿وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَإِخْرَاجُ﴾ أهلِ المسجِدِ الحرام ﴿مِنْهُ أَكْبَرُ عِندَ ٱللَّهِ﴾، على الابتداءِ والخَبَر، أي: هذه الأشياءُ أكبرُ عندَ الله، أي: أعظَمُ إثْماً، والفتنةُ أكبرُ مِنَ القَتْل، أي: هذه الأشياءُ فتنة، والفتنةُ كُفْرٌ، والكُفرُ أكبرُ مِنَ القتل[2].

قولُه: (ولا يجوزُ أن يُعطَفَ علىٰ الهاءِ في ﴿بِهِۦ﴾) يعني عندَ البَصْريِّينَ؛ لأنَّهم لا يُجيزونَ العطفَ علىٰ المُضْمَرِ المجرورِ[3] إلّا بإعادةِ الجارِّ ولأنهُ يُفْسِدُ المعنَىٰ، إذْ لا معنىٰ لقولِنا: وكُفْر بالمسجِدِ الحرام[4].

قولُه: (و﴿إِنِ ٱسْتَطَٰعُوا۟﴾: استبعادٌ)، أي: لا يكونُ استطاعةٌ، وبعيدٌ أن تكونَ استطاعةٌ،

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ١٧٥).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٢٨٩ – ٢٩٠).

(٣) في (ح) و(ف): «على الضمير المجرور».

(٤) وأجازه الكوفيون. واحتجّوا بقولِه تعالىٰ: ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾ [النساء: ١] بخفض الأرحام، وهي قراءةُ حمزة الزيات من السبعةِ، وبها قرأ إبراهيم النخَعي وقتادة وطلحة بن مُصَرِّف وآخرون. لتمامِ الفائدة. انظر: «الإنصاف في مسائل الخلاف» للكمال الأنباري (٢: ٤٦٣) مسألة: «هل يجوز العطفُ علىٰ الضمير المخفوض؟».

فلا تُبقِ عليَّ، وهو واثقٌ بأنه لا يظفرُ به. ﴿وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ﴾: ومن يَرجعْ عن دِينه إلىٰ دينِهم ويطاوعُهم علىٰ ردِّه إليه ﴿فَيَمُتْ﴾ علىٰ الرِّدّة، ﴿فَأُولَٰئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فِي ٱلدُّنْيَا وَٱلْأَخِرَةِ﴾؛ لِما يفوتهم بإحداثِ الرِّدةِ ممّا للمسلمينَ في الدنيا من ثمراتِ الإسلام، وباستدامتِها والموتِ عليها من ثواب الآخرة، وبها احتجَّ الشافعيُّ علىٰ أن الرِّدّةَ ....

فتُفرَضُ كما تُفرَضُ المُحالاتُ، لدِلالةِ استعمالِ «إنْ» في مقام التحقيق، وهذا التقديرُ يَستدعي أن يُجرِيَ ﴿حَتَّىٰ﴾ علىٰ التعليل دونَ الغاية.

قولُه: (علىٰ رَدِّه إليه) هذا مِن حَذْفِ الفاعل وإضافةِ الردِّ إلىٰ مفعولِه، أي: يُطاوِعُهم علىٰ رَدِّهم إيّاه[1].

قولُه: (مِن ثمَراتِ الإسلام وباستدامتِها) نَشْرٌ لقولِه: ﴿حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فِي ٱلدُّنْيَا وَٱلْأَخِرَةِ﴾، أي: يَفُوتُهم ثمَراتُ الإسلام بإحداثِ الرِّدّةِ، وثوابُ الآخِرةِ باستدامةِ الرِّدّة والموتِ عليها، ويُريدُ بقولِه: «ثَمَراتِ الإسلام» هي: أن لا يَستحِقَّ مِنَ المسلمينَ مُوالاةً ولا نَصْراً ولا غَنيمةً ولا ثناءً حَسَناً، وتَبِينُ زوجتُه، ولا يَستحِقُّ المِيراثَ مِنَ المسلمين، ولا يكونُ آمِناً؛ لأنهُ يُقتَلُ عندَ الظَّفَرِ به.

قولُه: (وبها احتجَّ الشافعيُّ)، ووَجْهُه: أنّ الآيةَ دَلَّت علىٰ أنّ الرِّدَّةَ إنّما توجِبُ الحُبوطَ بشَرْطِ الموتِ علىٰ الرِّدَّة، فإذا لم يوجَدِ الشَّرطُ لم يوجَدِ المشروط[2].

فإنْ قيلَ: هذا معارَضٌ بقولِه: ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِٱلْإِيمَٰنِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُۥ﴾، فالجوابُ أنّ هذا مِن بابِ حَمْلِ المُطلَقِ علىٰ المُقيَّد، لأنا لو جعَلْنا مُجرَّدَ الرِّدَّةِ مؤثِّراً في الحُبوطِ لم يَبْقَ للموْتِ علىٰ الرِّدَّةِ أثَرٌ في الحُبوطِ أصلاً، ولو حمَلْنا المُطلَقَ علىٰ المُقيَّـدِ لعَمِلْنا بمقتضىٰ الدَّليلَيْنِ، وفائدةُ الخلافِ إنّما تَظهَرُ فيما إذا صَلَّىٰ المُسلمُ، ثُمّ ارتَدَّ ثُمّ أسلَمَ، قال الشافعيُّ: لا قضاءَ عليه لِما أدّىٰ

(١) في (ط): «ردّهم إياهم».

(٢) لتمامِ الفائدة، انظر: «الوسيط» للإمام الغزالي (٦: ٤٢٨).

لا تُحبطُ الأعمالَ حتىٰ يموتَ عليها، وعندَ أبي حَنيفةَ أنها تُحبطُها وإن رَجعَ مسلمًا.

﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ ﴾: رُوِيَ أن عبدَ اللّٰـهِ بن جحشٍ وأصحابَه حين قتلوا الحضرميَّ ظنَّ قومٌ أنهم إن سلموا من الإثمِ فليسَ لهم أجرٌ؛ فنزلتْ، ﴿أُوْلَٰٓئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ ٱللَّهِ﴾. عن قتادة: هؤلاءِ خيارُ هذه الأمة، **ثمّ جعلَهم اللهُ أهلَ رجاءٍ كما تسمعون**، وإنه مَن رجا طَلَب، ومن خاف هَرَب.

[﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِۖ قُلْ فِيهِمَآ إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَٰفِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَآ أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَاۗ وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلْأَيَٰتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ * فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْأَخِرَةِۗ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْيَتَٰمَىٰۖ قُلْ إِصْلَاحٌ لَّهُمْ خَيْرٌۖ وَإِن تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَٰنُكُمْۚ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ ٱلْمُفْسِدَ مِنَ ٱلْمُصْلِحِۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَأَعْنَتَكُمْۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ ٢١٩ – ٢٢٠]

قَبْلَ الرِّدّة، وقال أبو حنيفةَ: يَلزَمُ قضاءُ ما أدّىٰ(١)، والذي يَشُدُّ مِن عضُدِ الحَمْلِ علىٰ التقييدِ: إيقاعُ ﴿وَهُوَ فِى ٱلْأَخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ حالاً مِنَ المجرورِ في ﴿فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُۥ﴾، وهُو مُطلقٌ وشائعٌ في الخُسْـران، وعطفُ ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ علىٰ ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ﴾، وهُو تقييدٌ لذلك المُطلَق وبيانٌ لذلك المُبهَم.

قولُه: (**ثمّ جعلَهُمُ اللهُ أهلَ رجاءٍ كما تَسمَعونَ**)، قال القاضي: أَثْبَتَ لهمُ الرجاءَ إشعاراً بأنّ العَمَلَ غيرُ موجبٍ ولا قاطع في الدِّلالة، لا سيَّما والعِبرةُ بالخَواتيم(٢).

الراغب: وهذه المَنازِلُ الثلاثةُ التي هي الإيمـانُ والمُهاجَرَةُ والجِهادُ هِي المَعْنيّـةُ بقولِه: ﴿ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱبْتَغُوٓاْ إِلَيْهِ ٱلْوَسِيلَةَ وَجَٰهِدُواْ فِى سَبِيلِهِۦ﴾ [المائدة: ٣٥]، ولا سَبيلَ إلىٰ المُهاجرةِ

---

(١) لأنّ عارضَ الردّةِ مُعْتبَرٌ في حَقِّ إحباطِ العملِ من الطاعات. وفي حَقِّ وقوعِ الفرقةِ بيْنَه وبين زوجتِه، وفي حَقِّ فَرْضِيَّةِ تجديدِ الإيمان. انتهىٰ من «فتح باب العناية» لملّا علي القاري (٣: ٣٠٤).

(٢) «أنوار التنزيل» (١: ٥٠٣).

نزلت في الخمرِ أربعُ آياتٍ؛ نزلتْ بمكّة: ﴿وَمِن ثَمَرَٰتِ ٱلنَّخِيلِ وَٱلْأَعْنَٰبِ تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا﴾ [النحل: ٦٧]، وكانَ المسلمونَ يشربونَها وهي لهم حلالٌ. ثمّ إنّ عُمَرَ ومعاذًا ونفرًا من الصحابةِ قالوا: يا رسولَ الله، أفتِنا في الخمرِ فإنها مَذْهَبةٌ للعقلِ مَسْلبةٌ للمال. فنزلتْ: ﴿فِيهِمَآ إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَٰفِعُ لِلنَّاسِ﴾ فشربها قومٌ وتركها آخرون. ....

إلّا بعدَ الإيمان، ولا إلىٰ جِهادِ الهوىٰ في سَبيلِه إلّا بعدَ هِجرانِ الشَّهوات، ومَن وصَلَ إلىٰ ذلك فحُقَّ له أن يَرجُوَ رحمتَه[1].

قولُه: (نَزَلَتْ في الخَمْر أربعُ آيات)، إلىٰ آخِره، قال القَفّالُ[2]: الحُكمُ في وُقوعِ التحريمِ علىٰ هذا الترتيبِ؛ أنه تعالىٰ عَلِمَ أنّ القومَ كانوا أَلِفُوا شُربَ الخَمْر، وكان انتفاعُهُم به كثيراً، فعَلِمَ أنه لو مَنَعَهُم دَفْعةً واحدةً لَشَقَّ عليهِم، فلا جَرَمَ استَعْمَلَ في التحريم هذا التدريجَ وهذا الرِّفْقَ[3][4].

وقلتُ: ومِصداقُه ما رَوَيْنا عن البخاريِّ، عن يوسُفَ بن ماهِكٍ أنه قال: قالت أُمُّ المؤمنينَ عائشةُ رضيَ الله عنها لعِراقيٍّ: «إنّما نَزَلَ أوّلَ ما نَزَلَ مِنَ القرآن سُورةٌ مِنَ المُفَصَّلِ فيها ذِكْرُ الجَنّةِ والنار، حتّىٰ إذا ثابَ الناسُ إلى الإسلام نَزَلَ الحَلالُ والحرام، ولو نَزَلَ أوّلَ شيءٍ: لا تَشْرَبوا الخَمْرَ، لَقالوا: لا نَدَعُ الخَمْرَ أبداً، ولو نَزَل: لا تَزْنوا قالوا: لا نَدَعُ الزِّنا»[5] الحديث.

ويَدُلُّ علىٰ هذا التَدرُّج قولُه: ﴿فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ﴾ [المائدة: ٩١]؛ لأنه كما قال[6]: أبلَغُ مِن

---

(١) انظر: «تفسير الراغب» (١: ٤٤٨).

(٢) الإمام الفقيه المتفنِّن، أبو بكر محمد بن علي بن إسماعيلِ الشافعيُّ المعروف بالقفَّال (ت ٣٦٥ هـ). إمامُ الشافعية في خراسان. وصاحبُ «حلية العلماء» و«محاسن الشريعة» وغير ذلك من التصانيف البديعة. له ترجمة في: «طبقات السبكي» (٣: ٢٠٠)، و«سِيَر النبلاء» (١٦: ٢٨٣)، و«وفيات الأعيان» (٤: ٢٠٠).

(٣) لم أهتَدِ إلىٰ قولِ القفّال فيما بين يديَّ من مصنّفاتِه. ونقله الفخر الرازي في «مفاتيح الغيب» (٦: ٣٩٦).

(٤) في (ف): «هذا التدريج هذا الوفق».

(٥) أخرجه البخاري (٤٩٣٣).

(٦) يعني الزمخشريَّ (٥: ٤٧٤).

ثمَّ دعا عبدُ الرحمنِ بنُ عوفٍ ناسًا منهم فشربوا وسَكِروا، فأمَّ بعضُهم فقرأ: «قل يا أيّها الكافرونَ أعبدُ ما تعبدون»؛ فنزلت: ﴿لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾ [النساء: ٤٣]، فقَلَّ من يشربُها، ثمّ دعا عِتبانُ بنُ مالكٍ قومًا فيهم سعدُ بنُ أبي وقّاص، فلمّا سكروا افتخروا وتناشدوا حتىٰ أنشدَ سعدٌ شِعرًا فيه هجاءُ الأنصارِ فضربَه أنصاريٌّ بلَحْيِ بعيرٍ **فشجَّه مُوضِحةً**، فشكا إلىٰ رسولِ اللّـهِ ﷺ فقالَ عمر: اللّهم بيِّنْ لنا في الخمرِ بيانًا شافيًا؛ فنزلتْ: ﴿إِنَّمَا ٱلْخَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ﴾ إلىٰ قوله ﴿فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ﴾ [المائدة: ٩٠-٩١]، فقال عُمَرُ رضيَ اللهُ عنه: انتهينا يا رب. وعن عليّ رضيَ اللهُ عنه: لو وقعت قطرةٌ في بئرٍ فبُنيتْ مكانَها منارةٌ لم أُؤَذِّنْ عليها، ولو وقعتْ في بحرٍ ثم جفَّت **ونبتَ فيه الكلأُ لم أرْعَه**. وعنِ ابنِ عمرَ رضيَ اللهُ عنهما: لو أدخلتُ فيه إصبعي لم تتبعني. ....

صَريح النَّهْي[١]. كما أنه ذُكِرَ عَقِيبَ الصَّوارف. ولاستعمالِ ﴿هَلْ﴾ في غيرِ مُقتضاها قال الزجَّاج: معناه التَّحضيضُ علىٰ الانتهاءِ والتهديد علىٰ تَرْكِ الانتهاء[٢].

قولُه: (**فشَجَّهُ مُوضِحةً**) نُصِبَ علىٰ أنه مفعولٌ مُطلَقٌ مِن «شَجَّه»، والمُوضِحَةُ: الشَّجَّةُ التي تُوضِحُ العَظْمَ.

قولُه: (**ونَبتَ فيه الكلأُ لم أَرْعَهُ**)، **الأساس**: رَعَتِ الماشيةُ الكلأَ، وارْتَعَتْ، ورَعَاها صاحبُها، وهُو راعي الإبِل، وهُو يَحتمِلُ وَجهَيْنِ، أحَدُهما: أنه مَجازٌ عنِ الأكلِ علىٰ التوسِعة، قال في قولِه تعالىٰ: ﴿يَرْتَعْ وَيَلْعَبْ﴾ [يوسف: ١٢] يُريدُ يتَّسعْ[٣] في أكلِ الفواكِهِ وغيرِها[٤].

---

(١) عبارة الزمخشري: «مِن أبلغ ما يُنْهىٰ به».

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٢٩٢).

(٣) في «الكشاف»: نَـتَّسعُ بالنون، تفسيراً لقراءةِ من قرأ «نَـرْتَعْ ونَـلْعَبْ» بالنون فيهما، وهم أبو عمرو وابن كثير وابن عامر، وحُجَّتُهم قولُهم بعد ذلك: ﴿إِنَّا ذَهَبْنَا نَسْتَبِقُ﴾ [يوسف: ١٧]، فكأنهم أسندوا جميع ذلك إلى جماعتهم. وقرأ الباقون ﴿يَرْتَعْ وَيَلْعَبْ﴾ إخباراً عن يوسف عليه السلام. انظر: «حجّة القراءات» ص٣٥٥-٣٥٦.

(٤) «الكشاف» (٨: ٢٦٦).

وهذا هو الإيمانُ حقًّا وهم الذينَ اتقَوْا اللّـهَ حقَّ تقاته. **والخمر: ما غلا واشتدَّ** وقذفَ بالزَّبَدِ من عصيرِ العنب، وهو حرام، وكذلكَ نَقيعُ الزبيبِ أو التمرِ الذي لم يُطبخ، فإن طُبِـخَ حتىٰ ذهبَ ثُلثاه، ثمَّ غلا واشتدَّ ذهبَ خُبْثه ونصيبُ الشيطان، وحَلَّ شُرْبُه ما دونَ السُّكْر إذا لم يَقِصد بشُربه اللهوَ والطربَ عندَ أبي حنيفة، وعن بعضِ أصحابه: لأنْ أقولَ مرارًا: هو حلالٌ أحبُّ إليّ من أن أقولَ مرّةً: هو حرام، ولأنْ أخِرَّ من السمـاءِ فأتقطّعَ قِطَعًا أحبُّ إليَّ من أن أتناولَ منه قطرة. وعندَ أكثرِ العلماء؛ هو حرام؛ كالخمر، وكذلكَ كلُّ ما أسكر مِن كلِّ شراب. وسُمِّيَت خمرًا؛ لتغطيـتِها العقلَ والتمييزَ، كما سُمِّيت سَكَرًا؛ لأنها تسكُرُهما، أي: تحجزُهما، وكأنها سُمّيت بالمصدرِ من خَمَره خَمْرًا؛ إذا ستَرَه للمبالغة. والميسرُ: القِمار: مصدرٌ من يَسَر كالمَوْعِدِ والمرجعِ من فعلِهما، ....

وثانيهمـا: الأصلُ: لم تَـرْعَهُ ماشيتي، فحُـذِفَ المضاف ـ أي: ماشية ـ وأقيمَ المضافُ إليه ـ أي: ضميرُ المتكلِّم ـ مقامَه، فانـقَلَبَ الفعلُ مِن لفظِ الغائبِ إلىٰ المتكلِّم، كذا قَدَّرَ مُحيي السُّنةِ في ﴿يَرْتَعْ﴾[1]، والمصنِّفُ[2] في قولِه: ﴿لَآ أَبْـرَحُ حَتَّىٰٓ أَبْلُغَ مَجْـمَعَ ٱلْبَحْـرَيْنِ﴾ [الكهف: ٦٠]، وهذا أبلغُ، ومقامُ الإغراقِ في الوَصْفِ لهُ أدْعَىٰ.

قولُه: (**والخَمْرُ: ما غَلَا واشتَدَّ**)، **الراغبُ**: الخَمْرُ: سَتْرُ الشيءِ، ويقالُ لِما يُسْتَرُ به، لكنَّ الخِمارَ صَار في التعارُفِ لِما تُغطِّي به المرأةُ رأسَها، وخَمرتُ الإناءَ: غطَّيتُه، وكذلك خَمرتُ العَجينَ، وسُمِّيَتِ الخميرةُ لكونِها مخمورةً، والـخُمار: الموروثُ مِنَ الخَمْر، جُعِلَ بناؤه بناءَ الأدواءِ نحوَ: الكُبَاد والصُّداع، وخامَرَه الحُزْنُ: إذا استولَىٰ عليه حتّىٰ سَتَرَ فهْمَه وبنحوِه حتى سُمِّي غَمّاً، وأصلُه من السَّتْر[3].

(١) انظر: «معالم التنزيل» (٤: ٢٢٠).

(٢) في «الكشاف» (٩: ٥٠٥).

(٣) «مفردات القرآن» ص٢٩٨-٢٩٩.

يقال: يَسَرْتَه؛ إذا قَمَرْتَه، واشتقاقُه من اليُسْر؛ لأنه أخذُ مالِ الرجلِ بيُسْرٍ وسهولةٍ من غيرِ كدٍّ ولا تعب، أو من اليَسار؛ لأنه سَلْبُ يسارِه. وعن ابنِ عباسٍ رضيَ اللهُ عنهما: كانَ الرجلُ في الجاهليّةِ يُخاطِر علىٰ أهلِه وماله. قال:

أقولُ لهم بالشّعب إذ يَيْسِرونَني

أي: يفعلونَ بي ما يفعلُ الياسِرونَ بالميسور. فإن قلتَ: كيفَ صفةُ الميسِر؟ قلتُ: كانت لهم عشرةُ أقداح؛ وهي الأزلامُ والأقلامُ والفذُّ والتوأمُ والرَّقيبُ والحِلْسُ والنافِسُ والمُسبِلُ والمعلّىٰ والمَنيحُ والسَّفيحُ والوَغْد، لكلِّ واحدٍ منها نصيبٌ معلومٌ من جَزُورٍ ينحرونها ويجزِّئونها عشرةَ أجزاء، وقيل ثمانيةً وعشرين، إلا لثلاثة، وهي: المنيحُ والسفيحُ والوغْد، ولبعضهم:

لِيَ في الدنيا سهامٌ ... ليس فيهنّ رَبيحُ
وأساميهنَّ وغدٌ ... وسَفيحٌ ومنيحُ

قولُه: (قَمَرْته)، أي: غَلَبْتَه في القِمار، «يُخاطِرُ» أي: يُراهِنُ ويُقامِر.

قولُه: (أقولُ لهمْ بالشِّعبِ إذْ يَيْسِرُونَني) تمامُه:

ألم تعلَموا أنّي ابنُ فارسِ زَهْدَمِ[١]

«يَيْسِرونَني» أي: يقتَسِمونَني كما تُقتَسَمُ أعضاءُ الجَزُور في الميسِر.

قال الزجَّاج: المَيْسِرُ إنّما كان قِماراً في الجَزُورِ خاصَّةً، وجُعِلَ كلُّ القمارِ قياساً عليه[٢].

---

(١) البيت لسُحَيْم بن وُثَيْلٍ الرِّياحي. ذكره ابن قتيبة في «المعاني الكبير» (١: ٢٧٧)، و«تأويل مشكل القرآن» ص١٩٢، وأبو عُبَيْدَةَ في «مجاز القرآن» (١: ٣٣٢).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢٠٣).

....

يقولُ الشاعر: إنّهم أخذوا فداه فاقتَسموا، فكأنَّهُم اقتَسموا نفْسَه، والشِّعبُ: موضعٌ، وزَهْدَمُ: اسمُ فَرَس[١]، وفي روايةِ صاحبِ «المُطْلِع»: ألم تَيْأَسوا موضعَ «ألم تَعلَموا»، وهُو في لغةِ النَّخعِ: «ألم تَعلَموا»، ومنه قولُه تعالىٰ: ﴿أَفَلَمْ يَاْيْـَٔسِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ [الرعد: ٣١]، أي: أفلم يَعلَم.

وقال صاحبُ «المُطْلِع»: كانت لهُم عشَرةُ أقداحٍ تسَمَّىٰ الأزلامَ ذواتِ الأنصِباءِ منها سبعةٌ: الفَذُّ، وله سهمٌ وفيه في اليَسَرِ فَرْض، والتَّوأَمُ ولهُ سَهمانِ وفيه فَرْضانِ، وعلىٰ هذا: الرَّقيبُ، والحِلْسُ، والنافِسُ، والمُسْبِلُ والمُعَلَّىٰ، يَزدادُ في كلِّ واحدٍ منها سَهمٌ وفَرْض، والتي لا حظوظَ لها: المَنِيحُ والسَّفيحُ والوَغْدُ، وهِي الثلاثةُ تُسَمَّىٰ أغْفالاً لخُلوِّها عنِ السِّهام، وإنّما تُخلَطُ بذواتِ السِّهام في الرَّبابَةِ وهِي خَريطتُها ليكثُرَ عددُها، ويُؤْمَرُ الحُرْضةُ[٢] الإجالةَ، وهُو الضارِب، ولهذا تُشَدُّ عَيْناهُ عندَ الضَّرب، وإذا أرادوا أن يُيْسِروا اشترَوْا جَزُوراً نَسيئةً ويُضربُ للسَّبعةِ الياسِرينَ ليُعلَمَ مَنْ يجبُ عليه الثمنُ، ثم يَنحرونَه قبْلَ أن يُيسِروا ويَقسِمونَه عشَرَةَ أقسام، وهُو قولُ أكثرِ الأئمَّة، وقال الأصمَعيُّ: ثمانيةً وعشرينَ سَهْماً، ولو كان كما قال لا يَظْهَرُ الفوزُ والغُرْم، وإذا ضَرَبَ القِداحَ وخرجَ الفَذُّ ولهُ نَصيبٌ واحدٌ، أخَذَ صاحبُه عُشْرَ أعشارِ الجَزور، وسَلِمَ مِن غُرْمِ الثَّمَن واعتزَلَ القومَ، وإن كان الذي خرَجَ أولاً التوأم أخذَ صاحبُه عُشْرَيْنِ مِن أعشارِ الجَزُور وسَلِمَ واعتزَلَ، وكذلك كلُّ خارجٍ منها إلىٰ المُعَلَّىٰ، فإنَّ صاحبَه يَأخُذُ مِن أعشارِ قِدْحِه ويَعتزِلُ، ثُمّ يعيدُ الحُرْضَةُ الإجالةَ ثانيةً، ثُمّ يُخرِجُ سَهْماً، فإن خرَجَ بعدَ الفَذِّ التَّوأَمُ أخذَ صاحبُه السَّهْمَيْنِ وسَلِمَ واعتزَلَ، وإن كان الرَّقيبَ أخَذَ ثلاثةَ أسهُم علىٰ هذا، يُجِيلُها مرةً بعدَ أُخرىٰ ويُخرِجُ في كلِّ مرّةٍ سَهْماً إلىٰ أن يَستغرِقَ الأجزاءَ العشَرَةَ مِنَ الجَزُورِ ويُظهِرَ الفوزَ والغُرْمَ، فإنْ فَضلَتْ حِصَصُ السِّهام علىٰ أعشارِ الجَزُورِ، كما إذا خرَجَ أوّلاً المُعَلَّىٰ ثُمّ المُسْبِلُ، فهذه ثلاثةَ عشَرَ نصيباً، أخَذَ صاحبُ المُعَلَّىٰ سبعةً مِنَ الأعشار، وصاحبُ المُسْبِل ثلاثةً، وغَرِمَ لهُ الذين لم تَخرُجْ سِهامُهُم قيمةَ ثلاثةِ أعشارٍ معَ ثمنِ الجَزُورِ بعدَ سِهامِهِم، فقِسْ علىٰ هذا. تَمَّ كلامُ صاحبِ «المطلع».

---

(١) لبِشْرِ بن عمرو الرِّياحي. أفاده المجد في «القاموس» (زهدم).

(٢) وهو الذي يضرِبُ القِداحَ للأيْسارِ.

للفذِّ سهمٌ؛ وللتوأمِ سهمان، وللرّقيبِ ثلاثة، وللحلسِ أربعة، وللنافسِ خمسة، وللمسبلِ ستة، وللمعلّىٰ سبعة؛ يجعلونها في الرّبابة وهي خريطة، ويضعونَها علىٰ يدَيْ عَدْلٍ ثم يُجلجلُها ويُدخلُ يده فيُخرجُ باسمِ رجلٍ رجلٍ قِدْحًا منها، فمن خرجَ له قِدْحٌ من ذواتِ الأنصباءِ أخذَ النصيبَ الموسومَ به ذلكَ القِدْح، ومن خرجَ له قدحٌ مما لا نصيبَ له لم يأخذْ شيئًا وغُرِّمَ ثمنَ الجَزُور كلَّه. وكانوا يدفعونَ تلكَ الأنصِباءِ إلىٰ الفقراءِ ولا يأكلونَ منها، ويفتخرونَ بذلكَ ويذمُّون مَن لم يدخلْ فيه، **ويسمونه البَرَم**. وفي حكمِ الميسر: أنواعُ القمارِ من النردِ والشِّطرنجِ وغيرِهما. وعن النبي ﷺ: «**إيّاكم وهاتين الكَعْبَتَيْن المشؤومتين**، فإنهما من مَيْسرِ العَجَم». وعن عليٍّ رضيَ اللهُ عنه: أن النردَ والشطرنجَ من الميسر. وعن ابنِ سيرين: كلُّ شيءٍ فيه خَطَر فهو من الميسِر. والمعنىٰ: يسألونك عمّا في تعاطيهما، بدليلِ قولِه تعالىٰ: ﴿قُلْ فِيهِمَآ إِثْمٌ كَبِيرٌ﴾. ....

قولُه: (**ويُسَمُّونه البَرَم**)، **الجوهري**: هُو الذي لا يَدخُلُ معَ القومِ في المَيسِر[1].

النِّهاية: الأبرام: اللِّئام، واحِدُه بَـرَمٌ، بفَتحِ الرّاءِ.

قولُه: (**إيّاكم وهاتَيْنِ الكَعْبَتَيْنِ المشؤومَتَيْنِ**)[2]، رَوَينا عن مسلم وأبي داودَ، عن بُرَيْدَةَ: أنّ رسُولَ الله ﷺ قال: «مَن لعِبَ بالنَّرْدَشيرِ فكأنّما صَبَغَ يدَهُ في دَمِ خِنزير»[3]، وفي روايةِ أبي داودَ:

---

(١) ومنه قولُ مُتَمِّم بن نُوَيْرة في مدح أخيه مالك:

لقـد كفَّـن المنهـالُ تحـتَ ردائـه ... فتًى غيرَ مِبْطانِ العشِيَّاتِ أرْوَعـا
ولا بَرَمـاً تُهْـدي النسـاءُ لعِرْسِـهِ ... إذا القَشْعُ مِن حَسِّ الشتاءِ تقَعْقعا

انظر: «المفضليات» ص٢٦٥.

(٢) أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (١٢٧٠) موقوفاً علىٰ ابن مسعودٍ رضوان الله عليه. وأخرجه مرفوعاً الإمام أحمد في «المسند» (٤٢٦٣) وفي إسناده إبراهيم الهجريُّ ليِّنُ الحديث، ورواه ابن عديٍّ في «الكامل» (١: ٢١٦) وذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٨: ١١٣) وعزاه لأحمد والطبراني، وقال: رجال الطبراني رجال الصحيح. انتهىٰ. وصحَّح الدارقطني في «العلل» (٥: ٣١٥) كوْنَه موقوفاً علىٰ ابن مسعود.

(٣) أخرجه مسلم (٢٢٦٠)، وأبو داود (٤٩٣٩).

﴿وَإِثْمُهُمَآ﴾ وعقابُ الآثمِ في تعاطيهما ﴿أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا﴾ وهو الالتذاذُ بشربِ الخمرِ والقِمارِ، والطَّرَبُ فيهما والتوصلُ بهما إلىٰ مصادقاتِ الفتيانِ ومعاشراتِهم، والنَّيلُ من مطاعمِهم ومشاربِهم وأُعطياتهم وسَلْبُ الأموالِ بالقمارِ، والافتخارُ علىٰ الأبْرام. وقُرِئ: (إثمٌ كثيرٌ) بالثاء، وفي قراءةِ أُبيّ: (وإثمهما أقرب). ومعنىٰ الكثرة: أنّ أصحابَ الشُّربِ والقِمارِ يقترفونَ فيهما الآثامَ من وجوهٍ كثيرة. ﴿ٱلْعَفْوَ﴾ نقيضُ الجَهْد، وهو أن ينفقَ ما لا يبلغُ إنفاقُه منه الجَهدَ واستفراغَ الوُسع، قال:

خذي العفوَ مني تستديمي مودَّتي

«غَمَسَ يدَهُ في لحمِ خِنزيرٍ ودَمِه»، وعن مالكٍ وأبي داودَ: «من لَعِبَ بنَرْدٍ أو نَرْدَشِيرَ فقد عَصَىٰ اللهَ ورسُولَه»[1].

قولُه: (وقُرِئ: «إثمٌ كثيرٌ»)، بالثاءِ المثَلَّثة: حمزةُ والكسائيُّ[2].

قولُه: (الجهدُ)، النِّهاية: الجُهدُ، بالضمِّ: الوُسْعُ والطاقةُ، وبالفَتْح: المشَقَّة، وقيلَ: المبالغةُ والغاية، وقيلَ: هما لُغتانِ في الوُسْعِ والطاقة، وأمّا المشَقَّةُ والغايةُ فالفَتحُ لا غيرُ.

قولُه: (خُذي العَفْوَ مِنِّي تَستديمي موَدَّتي). الشِّعرُ لأبي الأسودِ الدُّؤَليِّ[3] يُخاطبُ به امرأَتَه، وتَمامُه قوله:

ولا تنطِقي في سَوْرَتي حينَ أغضَبُ

---

(١) أخرجه الإمامُ مالك في الموطأ (٢: ٩٥٨)، وأبو داود (٤٩٣٨)، وابن ماجه (٣٧٦٢) من حديثِ أبي موسىٰ الأشعريِّ رضي الله عنه.

(٢) وحُجَّةُ مَن قرأ بالثاء قولُه تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَن يُوقِعَ بَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ فِى ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ وَعَنِ ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [المائدة: ٩١] فذكر أشياء من الإثم. وحُجَّةٌ أخرىٰ أنّ الإثمَ واحدٌ يرادُ به الآثام، فوحَّدَ اللّفظ ومعناه الجَمْعُ، والذي يدلُّ عليه: ﴿وَمَنَٰفِعُ لِلنَّاسِ﴾ فعودلَ الإثمُ بالمنافع، فلمّا عودِلَ بـ«ما» حَسُنَ أن يوصَفَ بالكثير. انتهىٰ بحروفِه من «حجَّةِ القراءات» ص١٣٣.

(٣) في «ديوانه» ص١٤٩. وقيل: لأسماءَ بن خارجة الفزاريِّ كما في «الأغاني» (١٨: ١٢٨).

ويقالُ للأرضِ السهلة: العفو. **وقُرِئَ بالرفعِ والنصب**. وعن النبيِّ ﷺ: **أنّ رجلًا أتاه ببيضةٍ** من ذهبٍ أصابها في بعضِ المغازي، فقال: خُذْها مني صدقةً فأعرضَ عنه رسولُ اللّـهِ ﷺ فأتاه من الجانبِ الأيمنِ، فقال: مِثْله، فأعرضَ عنه ثمّ أتاه من الجانبِ الأيسرِ فأعرض عنه، فقال: «هاتِها» مُغضبًا ....

سَوْرةُ الغَضَبِ: شِدَّتُه وحِدَّتُه. وبعدَه قوله:

وإني رأيتُ الحُبَّ في الصَّدرِ والأذَىٰ إذا اجتَمَعَا لم يَلبَـثِ الحُـبُّ يـذهبُ

المعنىٰ: إن أردتِ دوامَ المَوَدَّةِ وبقاءَ المحبَّة فخُذي السَّهلَ، وهُو: أنْ لا تَنطِقي في حالِ حِدَّتي وشِدَّةِ غضَبي، فإنّ الحُبَّ والأذَىٰ إذا دَخَلا في الصدرِ لا يلبَثُ الحُبُّ معَه، فهما ضِدَّانِ لا يجتمعان.

قولُه: (**وقُرِئَ بالرَّفعِ والنَّصْب**)، أبو عَمْرٍو: «قُلِ العَفْوُ» بالرَّفْع، والباقونَ: بالنَّصْب[1].

قولُه: (**أنّ رجُلاً أتاه ببيْضةٍ**)، الحديثُ مِن روايةِ أبي داودَ عن جابر، قال: كنا عندَ رسُولِ الله ﷺ، إذْ جاء رجُلٌ بمِثلِ بَيْضةٍ مِن ذهَب، فقال: يا رسُولَ الله، أصَبْتُ هذه مِن مَعدِنٍ، فخُذْها فهِيَ صَدَقةٌ ما أملِكُ غيرَها، فأعرَضَ عنهُ رسُولُ الله ﷺ، فأتاهُ مِن قِبَلِ رُكْنِهِ الأيمَن، فقال مِثلَ ذلك، فأعرَضَ عنهُ، ثُمّ أتاه مِن قِبَلِ رُكْنِه الأيسَر، فأعرَضَ عنهُ، ثُمّ أتاه مِن خَلْفِه، فأخَذَها رسُولُ الله ﷺ فخَذَفَهُ بها، فلو أصابَتْه لأوْجَعَتْه أو لَعقَرَتْه، فقال رسُولُ الله ﷺ: «يأتي أحَدُكم بجميعِ ما يملِكُ فيقولُ: هذه صَدَقة، ثُمّ يقعُدُ يَستكِفُّ الناسَ، خيرُ الصَّدقةِ ما كان عن ظَهْرِ غِنًى»[2].

النِّهاية: «عن ظَهْرِ غِنًى» أي: ما كان عَفْواً قد فَضَلَ عن غِنًى، وقيل: أرادَ: ما فَضَلَ عنِ العِيَالِ، والظَّهرُ قد يُرادُ في مَثَلِه هذا إشباعاً للكلامِ وتمكيناً، كأنّ صَدَقَتَه مُسنَدةٌ إلىٰ ظَهْرٍ قَوِيٍّ مِنَ المال.

---

(١) انظر توجيه القراءتَيْن في: «حُجَّةِ القراءات» ص١٣٣-١٣٤.

(٢) أخرجه أبو داود (١٦٧٤)، وأبو يعلى (٢٠٨٤)، والحاكم في «المستدرك» (١: ٤١٣)، وصحّحه ابن خزيمة (٢٤٤١)، وابن حبّان (٣٣٧٢) وفيه تمامُ تخريجه.

فأخذها **فخَذَفَه** بها خذفًا لو أصابه لَشجَّه أو عَقَره، ثمّ قال: «يجيءُ أحدُكم بماله كلِّه يتصدَّقُ به ويجلسُ يتكفّفُ الناس! إنما الصدقةُ عن ظهرِ غنًى» ﴿فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ﴾ إمّا أن يتعلّقَ بـ﴿تَتَفَكَّرُونَ﴾ فيكون المعنىٰ: لعلّكم تتفكرونَ فيما يتعلّقُ بالدارَيْن فتأخذونَ بما هو أصلحُ لكم، كما بيّنتُ لكم أنّ العفوَ أصلحُ من الجَهْدِ في النفقة، أو تتفكرونَ في الدارَيْن فتؤثِرونَ أبقاهما وأكثرَهما منافعَ. ويجوزُ أن يكونَ إشارةً إلىٰ قوله: ﴿وَإِثْمُهُمَآ أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا﴾ لتتفكروا في عقابِ الإثمِ في الآخرة، والنفعِ في الدنيا حتىٰ لا تختاروا النفعَ العاجلَ علىٰ النجاةِ من العقابِ العظيم؛ **وإمّا أن يتعلّقَ بـ﴿يُبَيِّنُ﴾** ....

قولُه: (**فخَذَفَه**) بالخاءِ المعجمة، وعلىٰ ما رَوَيْنا: بالحاءِ المهمَلةِ[1]، **النِّهاية**: الخَذْفُ: رَمْيُكَ حَصَاةً أو نَواةً تأخُذُها بيْنَ إبهامك وسَبَّابَتِكَ وتَرْمي بها، أو تَرْمي بها بالخَشَبِ.

قولُه: (**يتكفَّفُ**) أي: يَمُدُّ كَفَّه يَسألُ الناسَ.

قولُه: (**وإمّا أن يتعلَّقَ بـ﴿يُبَيِّنُ﴾**): عطفٌ علىٰ قولِه: «إمّا أن يتعلَّق بـ﴿تَتَفَكَّرُونَ﴾»، فعَلىٰ أنْ يتعلَّقَ بـ﴿تَتَفَكَّرُونَ﴾: المشارُ إليه بقولِه: ﴿كَذَٰلِكَ﴾ إمّا جوابُ السؤالِ الثاني، وهُو قولُه: ﴿قُلِ ٱلْعَفْوَ﴾، وهُو لكونِه إرشاداً إلىٰ الأصلَح في النَّفَقة، وقد وقَعَ مُشبَّهاً به لبيانِ الآيات، يَدخُلُ فيه سائرُ الأحكامِ الشَّرْعِيَّةِ ممّا لهُ مدخَلٌ في تحَرِّي الأصلح، وإليه الإشارةُ بقولِه: «فتأخُذونَ بما هُو أصلَحُ لكُم»، هذا بالنَّظَرِ إلىٰ العَفْوِ في الإنفاقِ نفْسِه، وأمّا بالنَّظَرِ إلىٰ أنْ يقَعَ الإنفاقُ راجعًا إلىٰ السائل، ووقَعَ مُشَبَّهاً به، فيَدخُلُ فيه الكلامُ في تَحَرِّي إيثارِ ما فيه النَّفْعُ مِنَ الدارَيْنِ؛ لأنّ الإنفاقَ علىٰ الفضل مِن غيرِ تقتيرٍ ولا تبذيرٍ، أبقَىٰ لمالِ المُنفِق، وأنفَعُ لهُ مِنَ الإسراف، وفيه تنبيهٌ علىٰ أنّ إيثارَ الآخِرةِ علىٰ الدُّنيا لكونِها أبقَىٰ وأكثَرَ نَفْعاً مِن شِيمةِ العارِف بالأمورِ المُتفكِّرِ فيها، وإليه الإشارةُ بقولِه: «أو تتفكّرونَ في الدّارَيْنِ فتؤْثِرونَ أبقاهُما وأكثَرَهُما مَنافعَ».

وأمّا إذا كان المشارُ إليه[2] متعلّقَ جَوابِ السؤالِ الأوّل، وهو قولُه: ﴿وَإِثْمُهُمَآ﴾،

---

(١) وهي روايةُ ابن حبّان في «صحيحه» (٣٣٧٢).

(٢) سقط من (ح) قوله: «إذا كان المشار إليه».

علىٰ معنىٰ: يبيّنُ لكم الآياتِ في أمْرِ الدارَيْن، وفيما يتعلَّقُ بهما لعلّكم تتفكرون. لـمّا نزلت ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلْيَتَٰمَىٰ ظُلْمًا﴾ [النساء: ١٠] اعتزلوا اليتامىٰ وتحامَوْهم، وتركوا مخالطتَهم والقيامَ بأموالِهم، والاهتمامَ بمصالحِهم، فشقَّ ذلكَ عليهم، وكادَ يوقعُهم في الحَرَج، فقيل: ﴿إِصْلَاحٌ لَّهُمْ خَيْرٌ﴾ أي: مُداخلتُهم علىٰ وجهِ الإصلاحِ لهم ولأموالِهم خيرٌ من مجانبتِهم. ﴿وَإِن تُخَالِطُوهُمْ﴾ وتعاشرُوهم ولمْ تجانبوهم فهم إخوانُكم في الدِّينِ ومن حقِّ الأخِ أن يخالطَ أخاه. **وقد حُملتِ المخالطةُ علىٰ المصاهرة.** ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ ٱلْمُفْسِدَ مِنَ ٱلْمُصْلِحِ﴾ أي: لا يخفىٰ علىٰ اللّـهِ مَن داخَلَهم بإفسادٍ وإصلاحٍ فيجازيَه علىٰ حسبِ مداخلتِه فاحذروه، ولا تتحرَّوا غير الإصلاح. ....

فالمعنىٰ ما قال: «لتتفكَّروا في عِقابِ الإثْمِ في الآخِرةِ والنَّفْعِ في الدُّنيا» إلىٰ آخِرِه، وعلىٰ أن يتعلَّقَ بقولِه: ﴿يُبَيِّنُ﴾ يكونُ قولُه: ﴿تَتَفَكَّرُونَ﴾ عامّاً فيما يُتفكَّرُ فيه أو مُطلقاً، ويكونُ المشارُ إليه بـ﴿كَذَٰلِكَ﴾ جميعَ ما سَبَقَ مِن أوَّلِ السُّورة، أو جميعَ ما بُيِّنَ في[1] التنزيل، والمعنىٰ: مِثْلُ هذا البيانِ المذكورِ في كلِّ ما تَأْتُونَ وتَذَرُونَ يُبيِّنُ اللهُ لكُمُ الآياتِ في أمرِ الدنيا والآخِرة، لعلّكم تتفكَّرونَ في جميع ذلك، أو تكونون مِن أهلِ التَّفكُّرِ ومِن زُمرةِ المتدبِّرينَ.

وقال صاحبُ «المُرشد»: واختلَفوا في ناصِبِ ﴿فِي ٱلدُّنْيَا وَٱلْـَٔاخِرَةِ﴾، منهُم مَن قال: إنه مُنتصِبٌ بـ﴿تَتَفَكَّرُونَ﴾، ومنهُم مَن قال: مُنتصِبٌ بـ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ﴾، والوَجْهانِ بعيدانِ، فلا يوقَفُ علىٰ قولِه: ﴿تَتَفَكَّرُونَ﴾ لئلّا يَلزَمَ الفَصْلُ بيْنَ العامِلِ والمعمولِ، والوَقْفُ التامُّ عندَ قولِه: ﴿فِي ٱلدُّنْيَا وَٱلْـَٔاخِرَةِ﴾[2].

قولُه: (**وقد حُمِلَتِ المُخالَطةُ علىٰ المُصاهَرة**)، **النِّهاية**: الصِّهرُ: ما كان مِن خِلْطةٍ تُشبهُ القَرابةَ يُحدِثُها التزويجُ. قال الزجَّاجُ: كانوا يَظلِمونَ اليتامَىٰ فيتزوَّجونَ منهُمُ العَشْرَ، ويأكُلونَ أموالَهم معَ أموالِهم، فشَدَّدَ عليهِم في أمرِ اليتامَىٰ تشديداً خافُوا معَه التزوُّجَ بنساءِ اليتامَىٰ ومُخالطتَهم،

---

(١) في (ح): «يبين في».

(٢) انظر: «المقصد لتلخيص المرشد» للقاضي زكريا الأنصاري ص١٣٣.

﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَأَعْنَتَكُمْ﴾ لحَملكم علىٰ العنت ـ وهو المشقّة ـ وأحرجَكم فلم يُطلقْ لكم مداخلتَهم. وقرأَ طاووس: (قل إصلاحٌ إليهم) ومعناه: إيصالُ الصلاح. وقُرِئَ (لَاعْنَتَكم) بطرحِ الهمزةِ وإلقاءِ حركتِها علىٰ اللّام، وكذلك (فلَا اثْم) [البقرة: ١٧٣].

﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ﴾ غالبٌ يَقْدرُ علىٰ أن يُعنِتَ عبادَه ويُحرجَهم، ولكنّه ﴿حَكِيمٌ﴾ لا يكلِّفُ إلا ما تتسعُ فيه طاقتُهم.

[﴿وَلَا تَنكِحُوا۟ ٱلْمُشْرِكَٰتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَّ ۚ وَلَأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ ۗ وَلَا تُنكِحُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا۟ ۚ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ ۗ أُو۟لَٰٓئِكَ يَدْعُونَ إِلَى ٱلنَّارِ ۖ وَٱللَّهُ يَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱلْجَنَّةِ وَٱلْمَغْفِرَةِ بِإِذْنِهِۦ ۖ وَيُبَيِّنُ ءَايَٰتِهِۦ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ ٢٢١]

فأعلَمَ اللهُ تعالىٰ أنّ الإصلاحَ لـهُم هُو خَيْرُ الأشياءِ، وأنّ مُخالطتَهم في التزويج[1] معَ تحرّي الإصلاح جائزة[2]، ويجيءُ تفسيرُ الآية في «النِّساءِ» إن شاء الله.

قولُه: (لحَمَلكم على العَنَت)، الراغب: المُعانَتةُ: كالمُعانَدة، لكنّ المُعانَتةَ أبلَغُ؛ لأنّها مُعاندةٌ فيها خوفٌ وهَلاك، ولهذا يقال: عَنِتَ فلانٌ: إذا وقَعَ في أمرٍ يَخافُ منهُ التّلَفَ، يعنَتُ عَنَتاً، ويقال: عَنَتَه غيرُه، قال تعالىٰ: ﴿عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ﴾[3] [التوبة: ١٢٨].

قولُه: («لَاعْنَتَكم»، بطرحِ الهَمْزة)، قرأ البَزّيُّ[4] مِن رواية أبي ربيعة[5] عنهُ[6] بتليينِ الهَمْزة[7]، والباقونَ: بتحقيقِ الهَمْزة، قيل: أسقَطَ في الكتابةِ ما أسقطَ في القراءةِ مِنَ الهَمْزة.

---

(١) من قوله: «بنساء اليتامىٰ» إلى هنا ساقط من (ح).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٢٩٤).

(٣) «مفردات القرآن» ص٥٨٩.

(٤) أبو الحسن أحمد بن محمد البَزّي المخزوميّ مولاهم، (ت ٢٥٠هـ) مؤذّن المسجدِ الحرام. وهو أحد راوِيَي الإمام عبد الله بن كثير المكّي، له ترجمة في «معرفة القرّاءِ الكبار» (١: ١٧٣).

(٥) محمد بن إسحاق الرَّبَعيّ، (ت ١٩٤هـ). أخذ عن البَزّيِّ وقُنْبل، له ترجمة في: «معرفة القرّاء الكبار» (١: ٢٣٨).

(٦) في (ط): «عن ابن كثير» بدل «عنه».

(٧) يعني بَيْن بَيْنَ. انظر توجيه القراءة في: «الدرّ المصون» (١: ٥٤٠).

﴿وَلَا تَنكِحُواْ﴾ وقُرئ بضمِّ التاء، أي: لا تتزوَّجوهنَّ، أوْ: لا تزوِّجوهن. والمشركات: الحَرْبيّات. والآيةُ ثابتةٌ. وقيل: المشركات: الكتابيّات والحَرْبيّات جميعًا؛ لأنَّ أهلَ الكتابِ مِن أهلِ الشِّرك؛ لقولِه تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَى ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿سُبْحَٰنَهُۥ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [التوبة: ٣٠ - ٣١]، وهي منسوخةٌ بقولِه تعالىٰ: ﴿وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ [المائدة: ٥]، وسورةُ المائدةِ كلُّها ثابتة لَمْ يُنسخ منها شيءٌ قطُّ، وهو قولُ ابنِ عبّاسٍ، والأوزاعي. ورُوي: أنّ رسولَ الله ﷺ بَعَثَ مَرْثَدَ بنَ أبي مَرْثد الغَنَويَّ إلىٰ مكّةَ ليُخرِجَ منها ناسًا مِنَ المسلمين، وكانَ يَهوىٰ امرأةً في الجاهليّةِ اسمُها عَناق، فأتَتْه وقالت: ألا نَخْلو؟ فقال: وَيْحكِ! إنّ الإسلامَ قَدْ حالَ بَيْننا. فقالت: فهلْ لك أن تتزوَّجَ بي؟ قال: نَعَمْ، ولكنْ أرجعُ إلىٰ رسولِ الله ﷺ فأستأمِرُه. فاستأْمَرَه؛ فنزَلتْ. ﴿وَلَأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ﴾: ولامرأةٌ مؤمنةٌ حُرّةً كانت أوْ مملوكةً، وكذلك ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ﴾؛ لأنّ الناسَ كلَّهم عَبِيدُ الله وإماؤُه. ﴿وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ﴾: ولَوْ كانَ الحالُ أنّ المشركةَ تُعجِبُكم وتحبُّونها، ....

قولُه: (﴿وَلَا تَنكِحُواْ﴾ قُرِئَ بضمِّ التاء)، قال الزجّاجُ: هذا وَجهٌ، ولا أعلمُ أحداً قرأَ به(١).

قولُه: (وكذلك: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ﴾ أي(٢): ولَعَبْدٌ مؤمنٌ حُرّاً كان أو عَبْداً، **الراغب**: فيه إشارةٌ مُجمَلةٌ إلىٰ فَضلِ العبدِ المؤمنِ على الحُرِّ المُشرِك، وبيانُ فَضيلتِه يحتاجُ إلىٰ مُقدِّمة، وهِي: أنّ الشيئَيْنِ إذا تشككت أيُّهما أفضلُ أخذْتَ كلَّ واحدٍ منهُما معَ ضدِّ الآخر، فأيُّهما هُو المؤثَرُ حَكَمْتَ لهُ، مِثالُه: إنْ شَكَّ في العِلمِ والغِنَىٰ أيُّهما أفضَلُ، تقولُ: انظُرْ: هلِ الغِنَىٰ معَ الجهْلِ أفضَلُ أم الفَقْرُ معَ العِلم؟ فإذا عَلِمتَ أنّ الفَقْرَ معَ العِلم أفضَلُ مِنَ الجهْلِ مع الغِنَىٰ عَلِمت

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٢٩٥).

(٢) قوله: «ولعبدٌ مؤمنٌ أي» ساقط من (ف).

فإنّ المؤمنةَ خيرٌ منها مَعَ ذلك، ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ إشارةٌ إلىٰ المشركاتِ والمشركين، **أي: يَدْعُونَ إلى الكُفْر**، فحقُّهم أنْ لا يُوالَوْا، ولا يُصاهَرُوا، ولا يكونَ بَيْـنَهم وبينَ المؤمنين إلا المناصَبةُ والقِتال، ﴿وَٱللَّهُ يَدْعُوٓاْ إِلَى ٱلْجَنَّةِ﴾ **يعني: وأولياءُ اللّـهِ** ـ وهُمُ المؤمنون ـ **يَدْعُون** إلىٰ الجنَّة، ﴿وَٱلْمَغْفِرَةِ﴾، وما يُوصِلُ إليهما؛ فهُمُ الذينَ تَجِبُ موالاتُهم ومُصاهرَتُهم، **وأن يُؤْثَروا علىٰ غيرِهم**. ﴿بِإِذْنِهِۦ﴾: **بتيسيرِ اللّـهِ وتوفيقِه للعمل** الذي يُستحَقُّ به الجنّةُ والمغفرة.

وقرأَ الحَسَن: (والمغفرةُ بإذنه) بالرفعِ، أي: والمغفرةُ حاصلةٌ بتيسيرِه. ....

أنَّ العِلمَ أفضَلُ مِنَ الغِنَىٰ، فإذا ثبَت ذلك، والعبدُ هُو الذي مُلِكَ منافِعُه مُدَّةً، والحُرُّ هُو الذي لم تُملَكْ مَنافِعُه، والمؤمنُ هُو المستحِقُّ للثّوابِ الدائم، والمُشـرِكُ هو المُستحِقُّ للعقابِ الدائم، فيُنظَرُ: هل مَن مُلِكَ منافِعُه مُدَّةً ثُمّ أُثيبَ دائماً أفضَلُ؟ أم مَن لم تُستَحقَّ منافِعُه مُدَّةً ويعاقَبُ دائماً؛ فإذا عَلِمنا أنّ الأوَّلَ خيرٌ عَلِمْنا أنّ العبدَ المؤمنَ خيرٌ مِنَ الحُرِّ المُشرِك[1].

قولُه: (**أي: يَدْعُونَ إلىٰ الكُفْر**) تفسيرٌ لقولِه: ﴿يَدْعُونَ إِلَى ٱلنَّارِ﴾، أي: الكُفرِ المؤدِّي إلىٰ النار.

قولُه: (**يعني: وأولياءُ الله**) أي: حُذِفَ المُضافُ، وأُقيمَ المضافُ إليه مُقامَهُ تفخيماً لشأنِهم، وإنّما قَدَّرَ المضافَ لأنّ قولَه: ﴿بِإِذْنِهِۦ﴾ لا يستقيمُ مِن غيرِ تقديرٍ إذْ لا يقولُ: اللهُ يَدْعُو بإذْنِه، ولأنهُ واقعٌ في مقابِلِ ﴿أُوْلَٰٓئِكَ يَدْعُونَ إِلَى ٱلنَّارِ﴾، وهُم أعداءُ الله، قوبِلَ بأولياءِ الله.

قولُه: (**وأن يُؤْثَروا علىٰ غيرِهم**) صَحَّ بغيرِ «لا» مِن نُسخةِ المَعَزي، وفي نُسخةِ الصَّمْصام: «وأن لا يُؤثَروا علىٰ غيرِهم»، معَ «لا» وقال المُطرِّزيُّ: الصَّوابُ: وأن لا يُؤثَرَ عليهِم غيرُهم.

قولُه: (﴿بِإِذْنِهِۦ﴾: **بتيسيرِ الله وبتوفيقِه للعمَل**)، قال المصنِّفُ: هُو مُستعارٌ مِنَ الإذْنِ الذي هُو تسهيلٌ للحِجاب، وذلك ما يَمنَحُهم مِنَ اللُّطفِ والتوفيق.

---

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني» (١: ٤٥٤).

[﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْمَحِيضِۖ قُلْ هُوَ أَذًى فَٱعْتَزِلُوا۟ ٱلنِّسَآءَ فِى ٱلْمَحِيضِۖ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَۖ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ ۞ نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُوا۟ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْۖ وَقَدِّمُوا۟ لِأَنفُسِكُمْۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّكُم مُّلَٰقُوهُۗ وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ ٢٢٢-٢٢٣]

المَحِيض: مصدرٌ، يقال: حاضَتْ مَحِيضًا، كقولِك: جاءَ مجيئًا، وباتَ مَبِيتًا. ﴿قُلْ هُوَ أَذًى﴾ أي: الحيضُ شيءٌ يُستقذَرُ ويُؤذي مَن يَقرَبُه نَفْرةً منه وكراهةً له، ﴿فَٱعْتَزِلُوا۟ ٱلنِّسَآءَ﴾: **فاجتنِبُوهُنَّ، يعني: فاجتَنِبُوا مُجامَعتَهنّ**. رُوي: أنَّ أهلَ الجاهليّةِ كانوا إذا حاضتِ المرأةُ لَمْ يُؤاكِلوها، ولَمْ يُشارِبُوها، ولَمْ يجالِسوها علىٰ فَرْش، ولَمْ يُساكِنوها في بيتٍ، كفعلِ اليهود والمَجُوس، فلمّا نَزَلتْ أخَذَ المسلمونَ بظاهرِ اعتزالهنَّ؛ فأخرجوهنَّ مِنْ بُيوتِهم، فقالَ ناسٌ مِنَ الأعراب: يا رسولَ الله، البردُ شديدٌ، والثيابُ قليلة، فإنْ آثَرْناهنَّ بالثيابِ هَلَكَ سائرُ أهلِ البيت، وإنِ استأثَرْنا بها هَلَكتِ الحُيَّض. فقالَ ﷺ: «إنما أُمِرْتم أن تَعتزِلوا مُجامعتَهنَّ إذا حِضْن، ولَمْ يأمُرْكم بإخراجِهنَّ مِنَ البيوتِ كفِعْلِ الأعاجم».

وقيل: إنّ النصارىٰ كانوا يُجامِعونَهنَّ ولا يُبالُون بالحَيْض، واليهودَ كانوا يَعتزِلونهنَّ في كلِّ شيء، فأمَرَ اللهُ بالاقتصاد بَيْنَ الأمرَيْن. ....

قولُه: (**المَحِيض: مصدَرٌ**). قال الزجَّاج: يقال: حاضَتِ المرأةُ، تَحِيضُ حَيْضاً ومَحاضاً ومَحِيضاً، وعندَ النَّحْويِّينَ: أنّ المصدَرَ في هذا البابِ بابُه «المَفْعِل» لكنّ «المَفْعَل» جيِّدٌ بالِغ(١).

قولُه: (**فاجْتَنِبُوهُنَّ، يعني: فاجتَنِبوا مُجامَعتَهُنَّ**)، وهُو كقولِه تعالىٰ: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ ﴾ [النساء: ٢٣]، أي: نِكاحُهنَّ، وفيه مُبالغةٌ، ولذلك وَصَفَ المَحِيضَ بالأذىٰ، ورتَّبَ عليه الحُكمَ بالفاء.

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٢٩٦).

وبَيْنَ الفقهاءِ خلافٌ في الاعتزال: فأبو حَنيفةَ وأبو يوسفَ يُوجِبانِ اعتزالَ ما اشتمَلَ عليه الإزار، ومحمدُ بنُ الحسنِ لا يوجِبُ إلّا اعتزالَ الفَرْج. **وروىٰ محمّدٌ حديثَ عائشة رضي الله عنها**: أنّ عبدَ الله بنَ عُمَرَ سألَها: هَلْ يُباشِرُ الرَّجلُ امرأتَه وهِيَ حائض؟ فقالت: تشدُّ إزارَها علىٰ سِفْلَتِها ثُمَّ ليُباشِرْها إنْ شاء، وما روىٰ زيدُ بنُ أسْلَم: أنّ رَجلًا سأل النبيَّ ﷺ: ما يَحِلُّ لي من امرأتي وهِيَ حائض؟ قال: «لتشدَّ عليها إزارَها، **ثُمَّ شأنَك بأعْلاها**»، ثُمَّ قال: **وهذا قولُ أبي حنيفة**، وقد جاءَ ما هُوَ أرخصُ مِن هذا ....

قولُه: (**ورَوىٰ محمدٌ**[1] **حديثَ عائشةَ رضيَ اللهُ عنها**)، وحديثُها مذكورٌ في «الموطَّأ»[2] وفيه بدَلَ «سِفْلَتِها»: «أسفلِها»، السافلةُ[3]: المَقْعَدُ والدُّبُر، والسَّفِلةُ، بكسرِ الفاء: قوائمُ البعير، من «الصِّحاح»، وحديث زَيْد بن أسلَمَ أيضاً في «الموطَّأ»[4].

قولُه: (**ثُمّ شأنَكَ بأعلاها**)، **النِّهاية**: أي: استَمْتِعْ بها فوقَ فَرْجِها، فإنّهُ غيرُ مُضيِّقٍ عليك، «وشأنَك»: منصوبٌ بإضمارِ «فِعل»، ويجوزُ رفْعُه علىٰ الابتداء[5].

قولُه: (**وهذا قولُ أبي حنيفةَ**)، يعني: رَوَىٰ محمدُ بنُ الحسَن الحديثَ الثانيَ[6]، ثُم قال: وهذا قولُ أبي حَنيفةَ، ثُمّ ذكَرَ محمدٌ بن الحسن الحديثَ الثّالثَ تَقْوِيةً لمذهَبِه، ويجوزُ أن يكونَ «وقد جاء ...» مِن كلامِ المصنِّف[7].

---

(١) يعني: محمد بن الحسن الشيباني.

(٢) بروايةِ محمد بن الحسن، وبشرح اللكنوي (١: ٣١٧-٣١٨) وعقَّبَ عليه محمد بن الحسن بقولِه: «وبهذا نأخذ، لا بأسَ بذلك، وهو قولُ أبي حنيفةَ والعامَّةِ من فقهائنا» يعني فقهاءَ الكوفة. انتهىٰ. قال اللكنوي: ورجَّحه الطحاوي، وهو اختيارُ أصبَغَ من المالكية، وأحدُ القولين أو الوجهَيْن للشافعية، واختاره ابن المنذر. وقال النووي: هو الأرجَحُ دليلاً، لحديثِ أنسٍ في «مسلم»: «اصنعوا كلَّ شيءٍ إلّا النكاح».

(٣) في الأصول الخطيّة: السالفة. وهو خطأٌ من الناسخ.

(٤) «الموطّأ» بشرح اللكنوي (١: ٣٢٠)، وأخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٧: ١٩١) وقال: هذا مرسل.

(٥) هذه الفقرة وردت في (ط) هنا، ووردت في (ح) و(ف) بعد قوله: «كلام المصنف».

(٦) يعني حديثَ زيد بن أسلم.

(٧) بل هو من كلامِ محمد بن الحسن كما في «الموطأ» بشرح اللكنوي (١: ٣٢١-٣٢٢).

عن عائشة رضي الله عنها: أنها قالت: يَجتنِبُ **شِعارَ الدم** وله ما سِوىٰ ذلك. **وقُرِئ: (يطَّهَّرْن) بالتشديد**، أي: يَتطهَّرن، بدليلِ قولِه: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ﴾، وقرأ عبدُ الله: (حتى يَتطهَّرْن) و(يَطْهُرْن) بالتخفيف، والتطهُّر: الاغتسالُ، والطُّهْر: انقطاعُ دَم الحيض، وكِلْتا القراءتَيْن ممّا يجبُ العملُ به، فذهَبَ أبو حنيفةَ إلىٰ أنّ له أنْ يَقْرَبَها في أكثرِ الحيض بعدَ انقطاعِ الدمِ وإنْ لَمْ تغتسل، وفي أقلِّ الحيضِ لا يقربُها حتىٰ تَغتسِلَ أوْ يمضيَ عليها وقتُ صلاةٍ كامل. وذهَبَ الشافعيُّ رضي الله عنه إلىٰ أنه لا يقربُها حتىٰ تَطهُرَ وتتطهَّر فتَجْمع بين الأمرَيْن. **وهو قولٌ واضح**، ويَعضُدُه قولُه: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ﴾. ....

قولُه: (**شِعَار الدَّم**)، **المُغرِب**: الشِّعارُ: العلامَةُ، وشِعارُ الدَّم: أي: الخِرْقةُ، أو: الفَرْجُ، علىٰ الكناية؛ لأنّ كلاًّ منهُما عَلَمٌ للدَّم[(١)]. وفيه أُريدَ بشِعارِ الدَّم: الخِرقةُ والإزارُ، فعلىٰ هذا إنْ أُريدَ بالشِّعارِ الإزارُ فهُو قولُ أبي حنيفةَ، وإنْ أُريدَ به الفَرْجُ والكُرْسُفُ[(٢)] فهُو قولُ محمدٍ، وفي قولِ محمدٍ: «قد جاء ما هُو أرخَصُ مِن هذا» إشعارٌ بأنّ المُرادَ مِنَ الشِّعارِ الكُرْسُفُ والفَرْجُ.

قولُه: (**وقُرِئَ: «يَطَّهَّرْنَ» بالتشديد**) قَرَأَ نافعٌ وابنُ كثيرٍ وأبو عَمْرٍو وابنُ عامِرٍ وحَفْصٌ: بالتخفيف[(٣)]، والباقونَ: بالتشديد، وقراءةُ عبدِ الله: شاذَّة[(٤)].

قولُه: (**وهُو قولٌ واضح**)، أي: ظاهرُ الآيةِ يَدُلُّ عليه، فإنَّ قولَه: ﴿فَٱعۡتَزِلُواْ ٱلنِّسَآءَ فِي ٱلۡمَحِيضِ﴾ حُكمٌ مُرتَّبٌ علىٰ الوَصْفِ المناسِب، فعُلِمَ أنّ المُوجِبَ كونُه أذىً، فإذا انتَفَىٰ الأذَىٰ

---

(١) «المُغرب في ترتيب المعرب» (١: ٤٤٥).

(٢) وهو القُطنُ الذي تنظِّفُ به المرأةَ موضع الدم.

(٣) وحُجَّتُهم أن معنىٰ ذلك: حتى ينقطعَ الدمُ عنهُنّ. وحُجَّةُ من قرأ بالتشديد أن قوله تعالىٰ: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ﴾ علىٰ وزنِ «تَفَعَّلْنَ» فيجبُ أن يكون لها فعل ـ يعني للمرأةِ ـ وفِعْلُها إنما هو الاغتسال، لأنَّ انقطاعَ الدم ليس من فِعْـلِها. انتهىٰ بتصرُّفٍ من «حجّةِ القراءات» ص١٣٥. ورجَّح الطبري قراءة التشديد لأنَّ الإجماعَ منعقدٌ على تحريم قربانِ الرجلِ امرأته بعد انقطاع الدم حتىٰ تطهُرَ بالاغتسال. انظر: «جامع البيان» (٢: ٣٨٧). وفي المسألة خلافٌ منصوب، انظر: «المحرَّر الوجيز» لابن عطية ص١٩٦.

(٤) وبها قرأ أُبيُّ بن كعب أيضاً كما في «المحرَّر الوجيز» (١: ٢٩٨).

﴿مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾: مِنَ المأتىٰ الذي أمَركم اللهُ به وحَلَّله لكم؛ وهو القُبُل. ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ﴾ ممّا عسىٰ يَنْدُر منهم مِن ارتكابِ ما نُهُوا عنه مِنْ ذلك، ﴿وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ المتنزِّهين عَنِ الفَواحش، أوْ أنّ اللهَ يحبُّ التَّوابين الذين يُطهِّرون أنفُسَهم بطُهْرةِ التوبة مِنْ كلِّ ذَنْب، ويحبُّ المتطهِّرين مِنْ جميع الأَقْذار، كمُجامَعةِ الحائض والطاهرِ قبْلَ الغُسل، وإتيانِ ما ليسَ بمُباح، وغيرِ ذلك. ﴿حَرْثٌ لَكُمْ﴾: مواضعُ حَرْثٍ لكم. وهذا مَجازٌ، ....

يجوزُ قُرْبانُهنَّ، ثُمّ قولُه: ﴿وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ﴾ لابدَّ لهُ مِن فائدةٍ زائدةٍ علىٰ ذلك، فإذا أُريدَ بالطَّهارةِ انقطاعُ الدَّم، كان تكريراً والمقامُ لا يقتضيه. فيجبُ حَمْلُه على الاغتسالِ، ويَعضُدُه قولُه: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ﴾ فإنّه بِناءُ مُبالغةٍ يقتضي التَّطهُّـرَ التامَّ، والفاءُ نتيجةٌ، أي: إذا حصَلَ الطَّهارَتانِ فلا تفعَلوا ما هُو أقذَرُ مِن ذلكَ مِنَ الإتْيانِ في أدبارِهنَّ، بل ﴿فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ﴾ ممّا عَسَىٰ يَـبْدُرُ مِنكُم مِنَ القُربانِ في المَحِيض، ﴿وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾: المجتنبين عن تلك الفاحشة المُتنزِّهينَ عنِ الإتْيانِ في الأدبار؛ لأنهُ فاحشةٌ فيكونُ المشارُ إليه بقولِه: «مِن ذلك» ما يُفهَمُ مِن قولِه تعالىٰ: ﴿وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ﴾، والمُرادُ بالمتطَهِّرينَ: المُجتَنِبُونَ عن تلك الفاحشة، ويجوزُ العكْسُ، ويَجوزُ أن يكونَ المشارُ إليه النَّهْيَيْنِ المذكورَيْنِ في الآية، ومعنىٰ النَّهْيِ في الثاني بناءً علىٰ أنّ الأمرَ بالشيءِ نَهْيٌ عن ضِدِّه، وعلىٰ الوَجْه الآتي القَرينتانِ، أعني التَّوابينَ والمُتطَهِّرينَ، علامتانِ كقولِه أولاً: «التَّوبة مِن كلِّ ذَنْب»، وثانياً: «المُطَّهرين مِن جميع الأقذار» وهذا الوجْهُ أنسَبُ بالاعتراضِ الواقع بيْنَ البيانِ والمُبيَّن، وأدْعَىٰ للمقام، ولذلك صَرَّحَ بمُجامَعَةِ الحائضِ والطَّاهِرِ قَبْلَ الغُسْلِ وإتْيانِ ما ليسَ بمُباح.

قولُه: (ممّا عَسَىٰ يَبدُرُ[1] مِنهم) بالياءِ والباء، وفي نُسخةِ الصَّمْصام: بالياءِ والنُّون.

الجَوهري: بَدَرَتْ منهُ بَوادِرُ غَضَبٍ، أي: خطأٌ وسَقَطاتٌ عندَما احتَدَّ، والبادرةُ: البَديهةُ، بَدَرْتُ إلىٰ الشيء، أبدُرُ إليه بُدوراً: شرَعت، وكذلك: بادَرْتُ إليه.

قولُه: (مواضعُ حَرْثٍ لكُم، وهذا مَجاز)، فإنْ قُلتَ: هذا يُوهِمُ أنّ التشبيهَ مَجاز وأنّ قولَه

---

(١) في (ط): «يندر»، وهي نسخة أيضاً كما سيُبيِّنه الإمام الطيبي.

شُبِّهْنَ بالمَحارث تشبيهًا لِما يُلقىٰ في أرحامِهنَّ مِنَ النُّطَف التي منها النَّسْلُ بالبُذور. وقوله: ﴿فَأْتُوا۟ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾ تمثيلٌ، أي: فأتوهنَّ كما تأتونَ أراضِيَكم التي تريدونَ أنْ تحرُثوها مِن أيِّ جهةٍ شئتم، لا يُحْظَر عليكم جهةٌ دونَ جهة. ....

تعالىٰ: ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ﴾: استعارةٌ وليس به لورودِ المشبَّه والمُشبَّه به في الكلام، فإنّ قولَه: ﴿نِسَآؤُكُمْ﴾: مُشبَّهٌ، و﴿حَرْثٌ لَّكُمْ﴾: مُشَبَّهٌ به، أي: نساؤكم كمَواضع حَرْثٍ لكُم، والتشبيهُ حقيقةٌ مِنَ الحقائق، فما القولُ فيه؟ قلتُ: أمّا علىٰ مذهبِ ابنِ الأثيرِ فظاهِرٌ؛ لأنّ التشبيهَ عندَه مَجازٌ[1]، وذلك أنّ إلحاقَ الناقِص بالكامِلِ لأجْلِ المبالغةِ في قولِك: زيدٌ أسَدٌ، بدَلَ: شُجاعٌ، تَعدّىٰ اللَّفظُ من مكانِه الأصلي. أمّا عندَ المُحقِّقينَ فهُو تشبيهٌ بليغٌ كما مَرَّ، فإذَنِ المرادُ بقولِه: «هذا مَجاز» أي: وَضْعُ ﴿حَرْثٌ﴾ مَوْضِعَ «مواضعُ حَرْثٍ لكُم» مَجازٌ، نحوَ قولِه تعالىٰ: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢]. وقولُه: «شُبِّهن بالمَحارِث»: جملةٌ مُستأنَـفَةٌ، بيانٌ للتركيبِ وصحَّةِ تشبيهِ النِّساءِ بمواضعِ الحَرْث؛ لأنّ قولَه: «تشبيهاً لِما يُلقَىٰ في أرحَامِهِنَّ»: مفعولٌ مُطلَق، نحوَ: ضَرَبْتُ ضَرْبَ الأمير، يعني: شُبِّهَتِ النِّساءُ بالأراضي مثلَ ما شُبِّهَتِ النُّطَفُ بالبُذور، والظاهرُ أن يكونَ مفعولاً له؛ لأنّ الغَرَضَ مِنَ التشبيه ذلك.

فإن قلت: ما قولُك في قولِه: ﴿فَأْتُوا۟ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾ تمثيلٌ، ثم قولِه: «مِنَ الكنايات»؟

قلتُ: أمّا التمثيلُ فباعتبارِ المعاني المُنتزَعةِ مِن إتْيانِ المرأةِ مِن أيِّ جهةٍ شاء بعدَ توخِّي مَوْضِعِ الحَرْثِ وتحرِّي رِضاءِ الله تعالى، مَثَّل هذه الحالةَ بحالةِ الزارع الذي لهُ أن يأتِيَ أراضيَه المملوكةَ للحَرْثِ مِن أيِّ جهةٍ شاءَ لا يَمنَعُه مانعٌ، فالوجهُ مُنتزَعٌ مِن عدّةِ أُمور متوَهَّمة، وهو عَدَمُ الحَرَج والتضييق في الإتْيان بعدَ أن يكونَ المَقصَدُ واحداً، وأمّا الكنايةُ فباعتبارِ أخْذِ الزُّبدةِ والخُلاصةِ مِن هذا المَجْموع.

قولُه: (**وقولُه**): مبتدأٌ، والمذكوراتُ بعدَه مفعولُه، وقوله: «مِنَ الكنايات»: الخَبَر، أي:

(١) انظر: «المثل السائر» لابن الأثير (١: ٣٤٣) وعبارتُه ثمَّةَ: «والذي انكشف لي بالنظرِ الصحيح أنّ المجازَ ينقسِمُ قِسمَيْن: توسُّعٌ في الكلام، وتشبيه». انتهىٰ.

والمعنىٰ: جامِعُوهنَّ مِنْ أيِّ شِقٍّ أرَدْتُم بعد أنْ يكونَ المأتىٰ واحدًا؛ وهو موضعُ الحَرْث. وقولُه: ﴿قُلْ هُوَ أَذًى فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ﴾، ﴿مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾، ﴿فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾ مِنَ الكِنايَاتِ اللَّطيفة والتَّعريضاتِ المُستحسَنة، وهذه وأشباهُها في كلامِ الله آدابٌ حَسَنةٌ علىٰ المؤمنينَ أنْ يتعلَّموها، ويتأدَّبوا بها، ويتكلَّفوا مِثْلَها في مُحاوراتِهم ومُكاتباتِهم. ورُوي: أنّ اليهودَ كانوا يقولون: مَن جامَعَ امرأتَه وهي مُجَبِّيَةٌ مِن دُبرِها في قُبُلِها؛ ......

المذكوراتُ الأربعُ كلُّ واحدٍ منها مِنَ الكناياتِ اللَّطيفةِ والتعريضات المُسْتَحسَنَة، والتعريضاتُ: عطفٌ علىٰ الكناياتِ علىٰ سَبيلِ البيان.

يعني أنها تعريضات واقعةٌ علىٰ طريق الكِناية، أمّا قولُه: ﴿هُوَ أَذًى﴾ فكِنايةٌ عن قولِه: «شيءٌ مُستقذَرٌ» كما قَدَّرَه؛ لأنّ المستقذَراتِ مُستلزِمةٌ للأذىٰ، ووَجْهُ حُسْنِها: أنّ المرادَ الاجتنابُ عنه، فيجبُ أن يُكَنِّيَ بلفظٍ [لا] يوحِشُ السامعَ كما سَبَقَ في قولِه تعالىٰ: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧]، وأمّا قولُه: ﴿فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ﴾ فهُو كنايةٌ عنِ اجتنابِ قُرْبانِهنَّ ومُجامَعتِهنَّ، ووَجْهُ حُسنِها: لفظُ الاعتزال، فإنّهُ يدُلُّ علىٰ التبعيد مِنهُنَّ لتناسُبِ الأذىٰ وإظهارِ لفظِ النِّساءِ وتصريحِ المَحِيض، ورتَّبَ هذا الحُكمَ علىٰ تلك الصِّفة، وأمّا قولُه: ﴿مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾ فكِنايةٌ عن إتْيانِهنَّ في قُبُلِهنَّ، ووَجْهُ حُسنِها: الإشعارُ بأنّ في المأمورِ به فوائدَ غيرَ ما ورَدَ الكلامُ لهُ من طَلَبِ النَّسْلِ، والتَّحصُّنِ وغيرِ ذلك، قال الزجّاجُ: أي: ولا تَقْرَبُوهُنَّ وهُنَّ طامِثاتٌ، ولا مُعتكِفاتٌ، ولا صائماتٌ، ولا مُحرِماتٌ(١). وفي تخصيصِ اسمِه الأعظَمِ في هذا المقام معانٍ وحِكَمٌ لا تُحصىٰ، وأمّا قولُه: ﴿فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾ فعلىٰ ما سَبَقَ.

قولُه: (وهِي مُجبِّيةٌ)، النِّهاية: في حديثِ جابر: كانتِ اليهودُ تقولُ: إذا نَكَحَ الرَّجُلُ امرأتَه مُجَبِّيَةً جاء الوَلَدُ أحولَ، أي: مُنكَبَّـةً علىٰ وَجهِها تشبيهاً بهيئةِ السُّجود، والرِّوايةُ عن البُخاريِّ،

---

(١) عبارة الزجاج في «معاني القرآن» (١: ٢٩٧): «ولا تقربوهُنَّ صاحباتٍ ولا عشيقات».

كانَ ولدُها أحْول، فذُكِـرَ ذلك لرسولِ الله ﷺ، فقال: «كَذَبتِ اليهود»، ونَزلتْ.
﴿وَقَدِّمُوا۟ لِأَنفُسِكُمْ﴾ ما يجبُ تقديمُه مِنَ الأعمالِ الصالحة، وما هو خلافُ ما نَهيْتُكم عنه. وقيلَ: هو طَـلَبُ الوَلد. وقيل: التسميةُ علىٰ الوَطْء. ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ﴾ فلا تجترِئوا علىٰ الـمَناهي، ﴿وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّكُم مُّلَٰقُوهُ﴾؛ **فتزوَّدوا ما لا تَـفْتَـضِحونَ به**، ﴿وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ المُستوجِبينَ للمَدْح والتعظيم بتَرْكِ القبائح وفِعْلِ الحسنات. فإنْ قلتَ: ما موقعُ قولِه: ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ﴾ ممّا قَبْلَه؟ قلتُ: موقعُه موقعُ البَيانِ والتوضيحِ لقولِه: ﴿فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُ﴾، يعني: أنّ المأْتىٰ الذي أمَرَكم اللهُ به هو مكانُ الحَرْث؛ **تَرْجمةً له وتفسيرًا، أو إزالةً للشُّبْهة**، ودلالةً علىٰ أنّ الغَرَضَ الأصيلَ في الإتيانِ هو طَلَبُ النَّسْل لا قَضاءُ الشَّهوة، فلا تأتوهنَّ إلا مِنَ المأْتَـىٰ الذي يتعلَّقُ به هذا الغَرَض.

ومسلم، وأبي داودَ، والتِّرمذيِّ، عن جابِر: كانت اليهودُ تقولُ: إذا جامَعَها مِن ورائها جاءَ الوَلَدُ أحوَلَ، فنزَلَتْ ﴿نِسَآؤُكُمْ﴾(١).

قولُه: (**فتَزَوَّدوا ما لا تَفتَضِحُونَ به**)، يريدُ أنّ ذِكْرَ المُلاقاةِ بعدَ ذِكْرِ التَّقْوىٰ مؤْذِنٌ بأنّ المرادَ بقولِه: ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ﴾ التقوىٰ الذي ذُكِرَ في قولِه: ﴿وَتَزَوَّدُوا۟ فَإِنَّ خَيْرَ ٱلزَّادِ ٱلتَّقْوَىٰ﴾ [البقرة: ١٩٧]، ثُمّ الوافدُ يحتاجُ في سَفَرِه إلىٰ تقديمِ الوسِيلةِ إلىٰ مَنْ يقصِدُ إليه، وإليه الإشارةُ بقولِه: ﴿وَقَدِّمُوا۟ لِأَنفُسِكُمْ﴾.

قولُه: (**ترجمةً لهُ وتفسيراً وإزالةً للشُّبْهة**)، وفي أكثرِ النُّسَخ: «أو إزالةً»، وفي نُسخةٍ بولِغَ في تصحيحِها بالواو، وهِي منصوبةٌ علىٰ أنها مفعولٌ لهُ لقولِه: «يعني»، أو لقولِه: «موقعُ البيان»، ويجوزُ أن تكونَ مفعولاً مُطلَقاً أو حالاً.

اعلَمْ أنّ قولَه: ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ﴾ لمّا وَرَدَ بغيرِ العاطِف صَلَحَ أن يكونَ بياناً لقولِه تعالى: ﴿فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُ﴾؛ لأنّها تدُلُّ بمنطوقِها على الموضِع المُبهَم، ومِن حيثُ

---

(١) أخرجه البخاري (٤٥٢٨)، ومسلم (١٤٣٥)، وأبو داود (٢١٦٣)، والترمذي (٢٩٧٨).

....

مفهومُها علىٰ شيئَيْنِ آخرين لأن الأمر أنّ أحدهما: أنّ الأمرَ بإتْيانِهنَّ قد يُتوَهَّمُ منهُ أن يكونَ لمجرَّدِ الشَّهوة، أو لطَلَبِ الوَلَد، فبيَّنَ بقولِه: ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ﴾ الموضعَ الذي ينبغي أن يُؤتَىٰ فيه، فأزيلَ طَلَبُ مجرَّدِ الشَّهوة، فإنّ الحَرْثَ مُختصٌّ بالمكانِ الذي يَتَأتَّىٰ فيه البَذْرُ والزَّرْع، والحاصِلُ أنّ مِن حقِّ الظاهِرِ أن توضَّحَ الكنايةُ بالتصريح ليتبيَّنَ المقصودُ ظاهِراً[١]، فبُيِّنَت هذه الكنايةُ بكنايةٍ[٢] أُخرىٰ، لتلك النُّكتةِ السِّريّة، وليُناطَ بها مسألَتانِ علىٰ سَبيلِ الإدماج، إحداهُما: أنّ النِّساءَ كالأراضي، مملوكاتٌ للرِّجال. وثانيتُهما: رَفْعُ الجُناح عمّا كان يجتَنِبُه اليهودُ مِنَ التَّجْبِيه، ثُمّ السِّرُّ في جَعْلِ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ﴾ اعتراضاً بينَ البيانِ والمُبيَّن، وتوكيداً لمضمونِهما، وإيثارِ بناءِ الفعلِ في ﴿ٱلْمُتَطَهِّرِينَ﴾ مِنَ التَّفعُّل، وإيقاعِ المحبَّةِ عليه، وتخصيصِ اسمِ الله الجامع بعدَ سَبْقِ ذكْرِ الأذىٰ والمَحيض: للإعلام[٣] بتوخّي تكلُّفِ الطَّهارةِ وتحرِّي العُروجِ مِن حَضِيضِ السَّفالة إلىٰ يفاع[٤] مَدارج قُدُسِ تجلِّي المحبَّة.

وفي «اللطائفِ القُشَيْريّة»: إنّ اللهَ يُحبُّ التَّوّابينَ منَ الذُنوب، ويُحبُّ المُتطهِّرينَ مِنَ العُيوب، ويحبُّ التَّوّابينَ مِنَ الزَّلةِ المتطهِّرينَ مِنَ العِلَّة[٥]. انظُرْ أيُّها الناظرُ في كلامِ الله المَجيد، المتأمِّلُ في دَقيقِ إشاراتِه ولطيفِ لَحَاتِه إلىٰ هذه الرُّموزِ والتلويحات، لتعرِفَ أنّ الحديثَ في الأذىٰ والمَحيض إذا اشتَمَلَ علىٰ هذه النِّكات، فما الظنُّ في النُّبواتِ والإلهيات، واللهُ أعلم. هذا علىٰ تقديرِ الواو، وأمّا علىٰ تقديرِ «أو» فلا ينبغي أن يَجمَعَ بيْنَ هذه المعاني، اللهُمَّ إلّا أن يقالَ: إنّ «أو» للإباحة، كقولِهم: جالِسِ الحسَنَ أوِ ابنَ سِيرين.

---

(١) في (ح): «ظاهر».

(٢) قوله: «بكناية» ساقط من (ح)

(٣) قولُه: «للإعلامُ» مُتعلِّقٌ بقولِه: «ثُم السِّرُّ».

(٤) بالياء المثناة والفاء، وهو ما ارتفع من الأرض.

(٥) «لطائف الإشارات» (١: ١٧٨-١٧٩). ووقع فيه: «المتطهرين من الغفلة».

فإنْ قلتَ: ما بالُ ﴿يَسْـَٔلُونَكَ﴾ جاءَ بغيرِ واوٍ ثلاثَ مرّات، ثُمَّ مع الواوِ ثلاثًا؟ قلتُ: كانَ سؤالُهم عن تلكَ الحوادِثِ الأُوَلِ وَقَعَ في أحوالٍ متفرِّقة، فلَمْ يُؤْتَ بحرفِ العَطْف؛ لأنّ كلَّ واحدٍ مِنَ السُّؤالاتِ سؤالٌ مبْـتَدأٌ، وسَألوا عن الحَوادثِ الأُخَرِ في وقتٍ واحد؛ فجيءَ بحَرْفِ الجَمْع لذلك؛ كأنه قيل: يَجْمَعون لكَ بين السؤالِ عن الخمرِ والمَيْسرِ والسؤالِ عَنِ الإنفاقِ والسُّؤالِ عن كذا وعن كذا.

[﴿وَلَا تَجْعَلُوا۟ ٱللَّهَ عُرْضَةً لِّأَيْمَـٰنِكُمْ أَن تَبَرُّوا۟ وَتَتَّقُوا۟ وَتُصْلِحُوا۟ بَيْنَ ٱلنَّاسِ ۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ * لَّا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغْوِ فِىٓ أَيْمَـٰنِكُمْ وَلَـٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ ۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾ ٢٢٤-٢٢٥]

العُرْضة: فُعْلة بمعنىٰ مَفْعُول، كالقُبْضةِ والغُرْفة، وهي اسمُ ما تَعرِضُه دونَ الشيء، مِنْ عَرْضِ العُودِ علىٰ الإناء فيَعْتَرِضُ دونَه، ويصيرُ حاجزًا ومانعًا منه، تقولُ: فلان عُرْضةٌ دونَ الخير. والعُرْضة ـ أيضًا ـ: المُعَـرَّضُ للأَمْر، قال:

فلا تَجْعَلوني عُرْضةً للَّوائِمِ

قولُه: (بغيرِ واوٍ ثلاثَ مَرّات)، وهِي: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ﴾ [البقرة: ٢١٥]، ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ﴾ [البقرة: ٢١٧]، ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْخَمْرِ﴾ [البقرة: ٢١٩].

قولُه: (ثُمّ معَ الواوِ ثلاثاً)، وهي: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ﴾ [البقرة: ٢١٩]، ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْيَتَـٰمَىٰ﴾ [البقرة: ٢٢٠]، ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْمَحِيضِ﴾ [البقرة: ٢٢٢]، فالثلاثةُ الأخيرةُ التي فيها الواوُ معَ الأخيرِ ما ليس فيه الواو، أعني قولَه: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ﴾ كأنّها جُمِعَت، فلذلك قال: «يجمَعونَ لك بينَ السُّؤالِ عن الخَمْرِ والمَيْسِرِ» إلىٰ آخرِه.

قولُه: (فيَعتَرِضُ) هو مُطاوِعُ: تعرِضُهُ.

قولُه: (المُعَرَّضُ للأمرِ) أي: المنصُوبُ له.

قولُه: (فلا تجعَلوني عُرْضة لِلَّوائِمِ) أوله:

ومعنىٰ الآية علىٰ الأولى: أنّ الـرَّجل كانَ يَحلِفُ علىٰ بعضِ الخيراتِ؛ مِن صلةِ رَحمٍ أوْ إصلاحِ ذاتِ بَيْنٍ أوْ إحسانٍ إلىٰ أحدٍ أوْ عِبادة، ثُمَّ يقولُ: أخافُ اللهَ أنْ أحْنَثَ في يَميني؛ فيَترُكُ البِرَّ إرادةَ البِرِّ في يَمينِه، ....

دَعُوني أنُـحْ وَجْـداً كنَـوْحِ الحمائـمِ[1]

يقالُ: فلانٌ عُرْضةٌ للناس: لا يَزالونَ يقعُونَ فيه، وجَعَلْتُ فُلاناً عُرْضةً لكذا: إذا نَصبْتَه له. **الراغب:** العَرْضُ: خلافُ الطُّول، وأصلُه أن يقالَ في الأجسامِ ثُمّ يُستعمَلُ في غيرِها كما قال تعالىٰ: ﴿فَذُو دُعَآءٍ عَرِيضٍ﴾ والعُرْضُ: خُصَّ بالجانب، وأعرَضَ الشيءُ بَدَا عُرْضُه، ومنه: عَرَضتُ العُودَ علىٰ الإناءِ، واعترَضَ الشيءُ في حَلْقِه: وقَفَ فيه بالعَرْض، والعُرْضةُ: ما يُجعَلُ مُعرَّضاً للشيء، قال: ﴿وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَٰنِكُمْ﴾، وبعيرٌ عُرْضةٌ للسَّفر، أي: يُجعَلُ مُعرَّضاً له[2].

قولُه: (**ومعنى الآية على الأولى**)، أي: على اللغة الأولى، وهي: أن يكون عُرْضَةً اسمَ ما تعرِضُه دون الشيء. قولُه: «إذا حَلَفْتَ علىٰ يَمينٍ»، الحديثُ أخرجَه البخاريُّ ومسلمٌ وأبو داودَ والتِّرمذيُّ والنَّسائيُّ[3]. جعَلَ المصنِّفُ قولَه: «علىٰ يمينٍ» بمعنىٰ المَحْلوفِ عليه مجَازاً، وقيل: «علىٰ يمينٍ» معناه: ما يتعلَّقُ به اليمينُ، وهُو مِن إقامةِ المصدَرِ مُقامَ المفعول، سُمِّيَ المحلوفُ عليه يميناً، لأنّها بمعنىٰ الحَلِف، تقولُ: حَلَفْتُ يميناً، كما تقولُ: حَلَفْتُ حَلِفاً، يَدُلُّ عليه قولُه: «فرأيْتَ غيرَها خَيْراً»، أي: غيرَ المحلوفِ عليه.

---

(١) ذكره في «شواهد الكشاف» (١: ٢٦٧) وعزاه بصيغة التمريض لأبي تمّام. ولم أجده في «ديوانه» ولا في «أخباره»، ولم أهتدِ إليه فيما بين يديَّ من مصادر التخريج.

(٢) «مفردات القرآن» ص٥٥٩.

(٣) «صحيح البخاري» (٦٦٢٢)، و«صحيح مسلم» (١٦٥٢)، و«سنن أبي داود» (٣٢٧٧)، و«سنن الترمذي» (١٥٢٩)، و« سنن النسائي» (٧: ١١).

....

وقال صاحبُ «النِّهاية»: الحَلِفُ: هُو اليمينُ، كما تقولُ: حَلَفَ يَحلِفُ حَلِفاً، وأصلُها العَقْدُ بالعَزْم والنِّية، فخالَفَ بيْنَ اللَّفْظَيْن، أي: حَلَفَ. «وعلىٰ يمين» تأكيداً لعَقْدِه وإعلاماً أنّ لَغْوَ اليمينِ لا يَنعقدُ، وعنِ النَّسائيِّ، عن أبي موسى، قال: قال النبيُّ ﷺ: «ما علىٰ الأرضِ يَمينٌ أحلِفُ عليها فأرىٰ غيرَها خَيْراً منها إلّا أتَيْتُه»[1]، فإنه لا يَدُلُّ إلّا علىٰ التأكيد؛ لأنّ «أحَلِفُ عليها»: صفةٌ مؤكِّدةٌ «ليمينٍ»، نحوَ: أمْسِ الدابِرُ لا يَعودُ، أي: مَن حَلَفَ علىٰ حَلِفٍ، كقولِ المتنبي:

أرَقٌ علىٰ أَرَقٍ ومِثْلِيَ يَـأرَقُ[2]

والمعنىٰ: مَن حَلَفَ يميناً جَزْماً لا لَغْواً، ثُمّ بَدَا لهُ أمرٌ آخَرُ إمضاؤُهُ أفضَلُ مِن إبرارِ يمينِه، فلْيَأتِ ذلك الأمرَ، ويُكفِّرْ عن يمينِه، وهُو الذي عَنَاه بقولِه: «فيَتْرُكُ البِرَّ إرادةَ البِرِّ في يمينِه»، صُورتُه: ما رَوينا عن مسلم ومالكٍ والتِّرمذيِّ، عن أبي هريرة: أنّ رجُلاً حَلَفَ أنْ لا يأكُلَ طعاماً قُدِّمَ بيْنَ يَدَيْه، ثُمّ بَدَا لهُ فأكَلَ، فذُكِرَ ذلك للنبيِّ ﷺ، فقال ﷺ: «مَن حَلَفَ علىٰ يمينٍ، فرَأَىٰ غيرَها خَيْراً منها فلْيأتِها، ولْيُـكفِّرْ عن يمينِه»[3].

---

(١) أخرجه النَّسائي (٧: ٩) وأصلُه في «الصحيح»، أخرجه البخاري (٦٦٢٣)، ومسلم (١٦٤٩).

(٢) «ديوان المتنبي» بشرح الواحدي (١: ٢٠)، وتمامه:

وجَوىً يزيدُ وعَبرةٌ تَترَقرقُ

(٣) أخرجه مسلم (١٦٥٠)، والإمام مالك في «الموطّأ» (٢: ٤٧٨)، والترمذي (١٥٣٠) وقال: حديثُ أبي هريرةَ حديثٌ حسَنٌ صحيح، والعملُ على هذا عند أكثرِ أهلِ العلم من أصحابِ النبيِّ ﷺ وغيرِهم: أنَّ الكفَّارةَ قبلَ الحِنْثِ تُجزئ، وهو قولُ مالكٍ والشافعيِّ وأحمدَ وإسحاق. وقال بعضُ أهلِ العلم: لا يُكَفِّرُ إلّا بعد الـحِنْثِ. قال سفيان الثوري: إنْ كفَّر بعد الـحِنْثِ أحبُّ إليَّ، وإن كفَّر قبْـلَ الـحِنْثِ أجْزأه. انتهىٰ.

فقيلَ لهم: ﴿وَلَا تَجْعَلُوا۟ ٱللَّهَ عُرْضَةً لِّأَيْمَٰنِكُمْ﴾، أي: حاجزًا لِما حَلَفتُم عليه. وسُمِّيَ المَحْلوفُ عليه يَمينًا؛ لِتلبُّسِه باليَمين، كما قال النبيُّ ﷺ لعبدِ الرحمن بنِ سَمُرة: «إذا حَلفتَ علىٰ يمينٍ فرأيتَ غيرَها خيرًا منها فائْتِ الذي هو خيرٌ وكَفِّرْ عن يَمينِك» أي: علىٰ شيءٍ ممّا يُحلف عليه. وقولُه: ﴿أَن تَبَرُّوا۟ وَتَتَّقُوا۟ وَتُصْلِحُوا۟﴾ **عطفُ بَيانٍ لـ«أيمانكم»**، أي: للأمورِ المَحْلوفِ عليها التي هي: البرُّ والتقوىٰ والإصلاحُ بينَ الناس. **فإنْ قلتَ:** بِمَ تعلَّقتِ اللامُ في ﴿لِّأَيْمَٰنِكُمْ﴾؟ **قلتُ: بالفعل**، أيْ: ولا تجعَلُوا اللهَ لأيمـانكم بَـرْزَخًا وحِجازًا، ويجوزُ أنْ يتعلَّـقَ بـ﴿عُرْضَةً﴾؛ لِما فيها مِنْ معنىٰ الاعتراض، ...

قولُه: (﴿أَن تَبَرُّوا۟﴾: **عطفُ بيانٍ لـ«أَيْمانِكم»**) بناءً علىٰ أنّ «أيْمانَـكُمْ» بمعنىٰ المحلوفِ عليه، فإذَنْ ﴿أَن تَبَرُّوا۟﴾ بمعنىٰ: لأنْ تَبَرُّوا. قال الزجّاج: المعنىٰ: لا تَعترِضوا باليمينِ بالله في أن تَبَرُّوا [ومعنىٰ الآية]: أنّهم كانوا يَعتلُّون في البِرِّ بأنّهم قد حَلَفوا، أي: الإثمُ في الإقامةِ علىٰ تَرْكِ البِرِّ والتَّقْوىٰ، واليمينُ إذا كُفِّرت فالذَّنْبُ مَغْفور[1]. وقال الإمامُ: المعنىٰ: لا تجعَلوا ذِكْرَ الله مانِعاً بسببِ هذه الأَيْمانِ عن فعلِ البِرِّ والتَّقْوىٰ[2]، هذا أجوَدُ ما ذكَرَه المُفسِّرون.

قولُه: (**قلتُ: بالفعل**): تقريرُ الجوابِ مِن وجهَيْنِ، أحَدُهما: أنْ تكونَ اللّامُ صلةً، إمّا لقولِه: ﴿وَلَا تَجْعَلُوا۟﴾ أو لـ﴿عُرْضَةً﴾، فعلىٰ الأوّل: ﴿وَلَا تَجْعَلُوا۟﴾ مُتعدٍّ إلىٰ ثلاثةِ مفاعيلَ لكنّ أحدَها بالواسِطة، وعلىٰ الثاني إلىٰ مفعولَيْن، و«أيْمانُكم» علىٰ التقديرَيْنِ بمعنىٰ المحلوفِ عليه، و﴿أَن تَبَرُّوا۟﴾: بيانٌ له. وثانيهما: أن تكونَ اللامُ للتعليل، والأَيْمانُ علىٰ حقيقـتِها، ويؤيِّدُه قولُه: «لأجْلِ أيْمانِكم به»، ويَرجِعُ معنىٰ ﴿أَن تَبَرُّوا۟﴾ إلىٰ كونِه إمّا مفعولاً ثالثاً لتَجْعَلوا، أو متعلَّقَ أحَدِ مفعولَيْ جعَلوا، وهُو: «عُرْضةً»، وإليه الإشارةُ بقولِه: «شيئاً يَعترِضُ البِرَّ».

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٢٩٨- ٢٩٩). ومنه أضفتُ ما بين الحاصرتين.

(٢) «مفاتيح الغيب» (٦: ٤٢٥).

بمعنىٰ: لا تجعَلُوه شيئًا يَعْترِضُ البِرَّ، مِن: اعترَضَني كذا؛ ويجوزُ أن تكون اللامُ للتعليل، ويتعلَّقَ ﴿أَن تَبَرُّواْ﴾ بالفعل، أوْ بالعُرْضة، أي: ولا تجعَلُوا اللهَ لأجلِ أيْمانكم به عُرْضةً لأنْ تَبَرُّوا. ومعناها علىٰ الأُخرى: ولا تجعَلُوا اللهَ مُعرَّضًا لأيمانكم فتبْتَذلوه بكَثْرة الحَلِف به؛ ولذلك ذُمَّ مَن أُنزل فيه ﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ﴾ [القلم: ١٠] بأشنع المذامِّ، وجُعل «الحلَّاف» مقدِّمتَها ـ و﴿أَن تَبَرُّواْ﴾ **علّةً للنهي، أي: إرادةَ أنْ تبرُّوا** وتتَّقُوا وتُصلِحوا ـ **لأنّ الحلّافَ مجترِئٌ علىٰ الله** غيرُ معظِّم له؛ فلا يكونُ برًّا متَّقيًا، ولا يثِقُ به الناس؛ فلا يُدخِلونه في وِساطاتِهم وإصلاحِ ذاتِ بينهم. اللغوُ: الساقطُ الذي لا يعتدُّ به مِن كلامٍ وغيرِه؛ ولذلك قيلَ لِما لا يُعتدُّ به في الدِّيَة مِن أولاد الإبل: لَغْو. واللغوُ مِنَ اليمين: الساقطُ الذي لا يُعْتدُّ به في الأيْمان، وهو الذي لا عَقْدَ معه، ....

قولُه: (أي: إرادةَ أن تَبرُّوا) قيل: إنّما قَدَّرَ «إرادة» ليتحقَّقَ شرطُ حَذْفِ اللام، وهُو المقارَنةُ؛ لأنّ البِرَّ والتَّقْوىٰ والإصلاحَ لم تكنْ مُقارنةً للنَّهْي، والأوْلىٰ أن تُقدَّرَ الإرادةُ لتكونَ فعلاً لفاعلِ الفعلِ المُعلَّل، وقيل: لا يُحتاجُ إلىٰ تقديرِها، فإنّ حَذْفَ اللام علىٰ القياس المستمرِّ، قال صاحبُ «المِفتاح»: الأصلُ في المفعولِ لهُ اللام، فإذا لم يَجتمعْ ما ذَكَرْنا، أي: مِنَ الشُّروطِ، التزِمَ الأصلُ إلّا في نحوِ: زُرتُكَ أن تُكرِمَني، وأن تُحسِنَ إليَّ(١).

قولُه: (لأنّ الحَلّافَ مُجترِئٌ علىٰ الله) عِلَّةٌ لجَعْلِ الحِلافِ مُقدِّمةَ المَذامّ.

وقولُه: (﴿أَن تَبَرُّواْ﴾: عِلَّة للنَّهي) إلىٰ آخِره: مُعترِضٌ بيْنَ العِلَّةِ والمعلول، وقولُه: «ولذلك ذَمَّ»: عِلَّةٌ مُعلَّلٍ محذوف، المعنىٰ: ولا تجعَلوا اللهَ مَعرِضاً لأيمانِكم فتبتَذِلوهُ؛ لأنْ تَبَرُّوا وتتَّقُوا، يعني: لأجْلِ أن تكونوا أبراراً أتقياءَ يَثِقُ بكمُ الناسُ ويُدخِلونكم في وَساطتِهم، تَبتَذِلونَ اللهَ بكثرةِ الحَلِفِ به، وهذا مِن أشنَعِ الأفعال، ولذلك ذُمَّ مَن أُنزِلَ فيه ﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ﴾ [القلم: ١٠]، وجُعِلَ الحِلافُ مقدِّمَةَ المَذامِّ؛ لأنّ الحلّافَ مُجترِئٌ علىٰ الله تعالىٰ، إلىٰ آخِره.

---

(١) «مفتاح العلوم» ص٣٩.

والدليلُ عليه: ﴿وَلَٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَّدتُّمُ ٱلْأَيْمَٰنَ﴾ [المائدة: ٨٩]، ﴿بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ﴾، واختلف الفقهاءُ فيه: فعند أبي حنيفةَ وأصحابِه: هو أن يَحلِفَ علىٰ الشيء يظنُّه علىٰ ما حَلَفَ عليه ثمَّ يَظهرُ خلافُه، وعند الشافعيِّ: هو قولُ العَرب: لا والله، وبلىٰ والله، ممّا يؤكِّدون به كلامَهم ولا يَخطُر ببالِهم الحَلِف. ولَوْ قيلَ لواحدٍ منهم: سَمِعتُك اليومَ تحلِفُ في المسجدِ الحرام لأنكرَ ذلك، ولعلَّه قال: «لا واللّٰهِ» ألفَ مرَّة. وفيه مَعْنيان: أحدُهما: ﴿لَّا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ﴾ أي: لا يعاقبُكم بلَغْوِ اليمين الذي يَحلِفُه أحدُكم بالظنِّ، ولكنْ يُعاقبُكم بما كسبتْ قلوبُكم، ....

قولُه: (﴿بِمَا عَقَّدتُّمُ ٱلْأَيْمَٰنَ﴾) في المائدة [٨٩]، وقلتُ: وفي قوله: ﴿بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ ذلك المعنىٰ أيضاً، وذلك أنّ الكَسْبَ يُستعمَلُ فيما يُزاوَلُ باليدِ، كقولِه تعالىٰ: ﴿كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [الشورى: ٣٠]، فاستعمالُهُ في القلبِ استعارةٌ، فيُفيدُ المبالغةَ. الراغب: قولُه: ﴿بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ أعَمُّ مِن قولِه: ﴿بِمَا عَقَّدتُّمُ ٱلْأَيْمَٰنَ﴾، وذلك أنّ القلبَ لـمّا كان يُعبَّرُ به عنِ الجسد الذي به المعرفةُ والفِكْرُ، ويَجري مِن سائرِ أجزائه مَجرىٰ الراعي مِنَ المَرْعِيِّ، نَبَّـهَ بقولِه: ﴿بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ أنّ الاعتدادَ به دونَ غيرِه مِنَ الجَوارِح، حتّىٰ إنّ كلَّ فِعْلٍ لا يكونُ عنهُ وبه سَهْوٌ أو خَطأٌ متجاوَزٌ عنهُ، ولهذا وَرَدَ أنّ في الإنسانِ مُضْغةً إذا صَلَحَتْ صَلَحَ بها سائرُ الجَسَد، وإذا فسَدَت فسَدَ بها سائرُ الجَسَد[1].

قولُه: (في المسجدِ الحرام) فيه نُكتةٌ، يعني: الحَلِفُ معَ انضمام ما يُعَدُّ مُغلَّظةً لاعتبارِ المقام يُعَدُّ في العرف لَغْواً[2].

قولُه: (ولكنْ يُعاقِبُكُم بما كسَبَتْ قُلوبُكم)، يُفْهَمُ مِن كلامِه عدَمُ المُعاقَبةِ علىٰ لَغوِ اليمين،

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني» (١: ٤٦٢)، والأثر الذي أورده في آخر كلامه ثابتٌ في «الصحيح»، أخرجه البخاري (٥٢)، ومسلم (١٥٩٩) من حديث النعمان بن بشير رضي الله عنه.

(٢) هذه الفقرة وردت في (ط) هنا، ووردت في (ح) و(ف) بعد الفقرة التالية.

أي: اقترفتْه مِن إثمِ القَصْد إلىٰ الكذبِ في اليمين، وهو أنْ يَحلِفَ علىٰ ما يَعلَمُ أنه خِلافُ ما يقولُه، وهي **اليمينُ الغمُوس**. ....

والمُعاقَبَةُ علىٰ عَقْدِها، ولا يُفهَمُ منهُ ثبوتُ الكَفَّارة، قال في «البداية»[(١)]: الأيمانُ علىٰ ثلاثةِ أضْرُب: يَمينُ الغَمُوس، ويمينٌ مُنعَقِدة، ويمينُ لَغْو، فاليمين الغَمُوس: هُو الحَلِفُ علىٰ أمرٍ ماضٍ يَتَعمَّدُ الكذِبَ فيه، فهذه اليمينُ يَأثَمُ فيها صاحبُها ولا كَفَّارةَ فيها إلّا التَّوبةُ، وقال الشافعيُّ رضيَ اللهُ عنه: فيها الكَفَّارة، والمُنعقِدَةُ: فالحلف علىٰ أمرٍ في المستقبَلِ أن يَفعلَه أو لا يَفعَلَه، وإذا حَنِثَ فيها لزِمَتْه الكفّارةُ لقولِه تعالىٰ: ﴿وَلَٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَّدتُّمُ ٱلۡأَيۡمَٰنَ﴾ [المائدة: ٨٩]، ويمينُ اللَّغْوِ: أن يَحلِفَ علىٰ أمرٍ ماضٍ وهُو يَظُنُّ أنه كما قالَ والأمرُ بخِلافِه، فهذه اليمينُ نرجو أنْ لا يُؤاخِذَ اللهُ بها صاحبَها[(٢)]، قال في «حاشيتِها»[(٣)]: تجبُ الكَفّارةُ في الغَمُوس عندَ الشافعيِّ، وكذلك تجبُ الكفّارةُ عندَنا في اللَّغْوِ المفسَّرِ بالتفسيرِ الذي عندَ الشافعي، ويُفهَمُ من ذلك أنهُ لا تجبُ الكفّارةُ عندَهم في اللَّغْوِ المفسَّرِ بتفسيرِهم، وأنّ عَقْدَ اليمينِ ليس علىٰ ما فسَّرَه المصنِّفُ مِنَ اليمينِ الغَمُوس.

قولُه: (**وهي اليمينُ الغمُوس**)، **النِّهاية**: وهِي اليمينُ الكاذِبةُ الفاجِرة، كالتي يَقتطِعُ بها الحالفُ مالَ غيرِه، سُمِّيت غَمُوساً لأنّها تَغمِسُ صاحبَها في الإثمِ أو في النارِ، وفَعُولٌ: للمبالغة، وفي الحديث: «اليمينُ الغَمُوسُ تَذَرُ الدِّيارَ بَلاقِعَ»[(٤)].

(١) أي: «بداية المبتدي» لأبي الحسن علي بن أبي بكر المرغيناني (ت ٥٩٣ هـ) من أعيانِ فقهاء الحنفية، له ترجمة في: «تاج التراجم» لابن قطلوبغا ص٢٠٦، و«سِيَر النبلاء» (٢١: ٢٣٢).

(٢) «الهداية شرح البداية» للمرغيناني (٢: ٧٢).

(٣) للحنفية عنايةٌ تامّة بكتاب «الهداية»، وقد استقصىٰ حاجي خليفة جهودهم في الشرح والتحشية والاختصار، فذكر أن للإمام جلال الدين عمر بن محمد الخبازي (ت ٦٩١ هـ) حاشية مشهورة على «الهداية»، أخذها محمد بن أحمد القونوي، وكمّلها إلىٰ آخِرِ «الهداية» وسمّاها «تكملة الفوائد». انظر: «كشف الظنون» (٢: ٢٠٢٢).

(٤) أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (١٠٩٢)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٢٥٥)، وابن عدي في=

والثاني: ﴿لَّا يُؤَاخِذُكُمُ﴾ أي: لا يُلزِمُكم الكفّارةَ بلغوِ اليمينِ الذي لا قَصْدَ معه، **ولكنْ يُلزِمُكم الكفّارةَ بما كسبتْ قلوبُكم**، أي: بما نَوَتْ قلوبُكم وقَصَدتْ من الأيمان ولم يكن كَسْبَ اللسان وحدَه. ﴿وَاللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾ حيثُ لَمْ يؤاخِذْكم باللغوِ في أيمانِكم.

[﴿لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِن فَآءُو فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ * وَإِنْ عَزَمُوا۟ ٱلطَّلَٰقَ فَإِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ * وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَن يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ فِىٓ أَرْحَامِهِنَّ إِن كُنَّ يُؤْمِنَّ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِى ذَٰلِكَ إِنْ أَرَادُوٓا۟ إِصْلَٰحًا وَلَهُنَّ مِثْلُ ٱلَّذِى عَلَيْهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ ٢٢٦ - ٢٢٨]

قرأ عبدُ الله: (آلَـوْا مِن نسائهم)، وقرأ ابنُ عبّاس رضي الله عنهما: (يُقسِمون مِن نسائهم). فإنْ قلتَ: كيف عُدِّي بـ«مِن» وهو معدًّى بـ«علىٰ»؟ قلتُ: قد ضُمِّن في هذا القَسَمِ المخصوصِ معنىٰ البُعدِ فكأنه قيل: يَبْعُدون مِن نسائهم مُؤْلِين أوْ مُقسِمين، ويجوز أن يُراد: ....

قولُه: (ولكنْ يُلزِمُكُمُ الكفّارةَ بما كَسَبَتْ قُلوبُكم) أي: قَصَدَتْ مِنَ الأيمان، هذا المعنىٰ هُو الذي عَنَاهُ صاحبُ «النِّهايةِ» في قولِه: «مَن حَلَفَ علىٰ يمين»، أي: عَقَدَ بالعَزْم والنِّـيّة، ويُؤيِّدُه قولُه في الحديث: «وكفِّرْ عن يمينِك».

قولُه: (آلَـوْا مِن نسائهم)، فَسَّرَ ﴿يُؤْلُونَ﴾ بالماضي ليُنبِّه علىٰ أنّ المرادَ بالمضارعِ هُنا الاستمرارُ الشاملُ للأزمنةِ الثلاثة، بدليلِ قولِه تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَٰبَ ٱللَّهِ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [فاطر: ٢٩][(١)].

= «الكامل» (٦: ١٣٨) من حديثِ أبي هريرة رضي الله عنه، وذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٤: ٢١٠) وقال: فيه أبو الدهماء الأصعب، وثّقه العِجليُّ وضعَّفه ابن حبّان. وللحديث طرق أخرىٰ استقصاها الحافظ أحمد بن الصديق الغُماري في «فتح الوهّاب بتخريج أحاديث الشهاب» (١: ٢٢٩-٢٣١).

(١) هذه الفقرة ساقطة من (ط).

لهم ﴿مِن نِّسَآئِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾، كقولِك: لي مِنْك كذا. **والإيلاءُ من المرأة: أن يقولَ:** واللّـهِ لا أقربُك أربعةَ أشهر، فصاعِدًا، علىٰ التقييد بالأشهُر، أوْ: لا أقربُكِ علىٰ الإطلاق، ولا يكونُ في ما دونَ أربعةِ أشهرٍ، إلا ما يُحكىٰ عن إبراهيمَ النَّخَعي. وحُكْمُ ذلك: أنه إذا فاءَ إليها في المدّةِ بالوطء إن أمْكَنه، أوْ بالقولِ إن عَجَز؛ صحَّ الفيء وحَنِثَ القادرُ ولزمَتْه كفّارةُ اليمينِ، ولا كفّارةَ علىٰ العاجز، وإنْ مَضَتِ الأربعةُ **بانت بتطليقةٍ عند أبي حَنيفة**، ....

قولُه: (**لهم ﴿مِن نِّسَآئِهِمْ تَرَبُّصُ﴾**) مِن: لابتداءِ الغاية، قال أبو البقاءِ: اللامُ في ﴿لِّلَّذِينَ﴾ مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ وهُو: الاستقرارُ، وهُو خَبرٌ والمبتدأُ: ﴿تَرَبُّصُ﴾، وعلىٰ قولِ الأخفَش هُو فعلٌ وفاعل، وأمّا ﴿مِن﴾ فقيل: يتعلَّقُ بـ﴿يُؤْلُونَ﴾، يقال: آلىٰ مِن امرأتِه وعلىٰ امرأتِه، وقيل: الأصلُ: علىٰ، ولا يجوزُ أن يقامَ «مِن» مقامَ «علىٰ»، فعندَ ذلك تتعلَّقُ «مِن» بمعنىٰ الاستقرار، وإضافةُ التربُّص إلىٰ الأشهرِ إضافةُ المصدَرِ إلىٰ المفعولِ فيه في المعنىٰ وهُو مفعولٌ به علىٰ السَّعَة[1]. وضع المصنِّف الضَّميرَ في «لهُم» موضعَ الموصُولِ معَ صِلَتِها في التنزيلِ ليُظهرَ تَعلُّقَ «مِن» بالجارِّ والمجرورِ لا بالصِّلة.

قولُه: (**والإيلاءُ مِنَ المرأة: أن يقولَ**)، **الراغب**: الإيلاءُ: الحَلِفُ المُقتضي للتقصيرِ في الأمْرِ الذي يُحلَفُ عليه مِن قولِه: ﴿لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا﴾ [آل عمران: ١١٨] ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُوْلُواْ الْفَضْلِ مِنكُمْ﴾ [النور: ٢٢] وصار في الشَّرْع: الحَلِفَ المانعَ مِن جِماعِ المرأة[2].

قولُه: (**بانتْ بتطليقةٍ عندَ أبي حنيفةَ**) رضيَ اللهُ عنه، في «الهِداية»: ولنا أنه ظَلَمَها بمنع حقها فجازاهُ الشّـرعُ بزوالِ نعمةِ النِّكاح عندَ مُضيِّ هذه المُدّة[3].

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ١٨٠).

(٢) انظر: «تفسير الراغب» (١: ٤٦٣)، وانظر: «مفردات القرآن» ص٨٤.

(٣) «الهداية» للمرغيناني (٢: ١١).

وعند الشافعيِّ: لا يصحُّ الإيـلاءُ إلا في أكثرَ مِن أربعةِ أشهُر، ثُمَّ يُوقَفُ المُوْلي فإمّا أنْ يَفيءَ وإمّا أن يُطلِّق، وإنْ أبىٰ طَلَّق عليه الحاكم. ومعنىٰ قولِه: ﴿فَإِن فَآءُو﴾: فإن فاؤوا في الأشهُر، بدليلِ قراءةِ عبدِ الله: (فإن فاؤوا فيهن) ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ يغفرُ للمُولِينَ ما عسىٰ يُقْدِمونَ عليه مِن طَلَبِ ضِرارِ النساءِ بالإيلاء، وهو الغالب، وإنْ كانَ يجوزُ أن يكونَ علىٰ رضًا منهنَّ إشفاقًا منهنَّ علىٰ الولد **مِنَ الغَيْل**، أوْ ببعض الأسبابِ **لأجْلِ الفَيْـئة** التي هيَ مثلُ التَّوبة. ﴿وَإِنْ عَزَمُواْ ٱلطَّلَٰقَ﴾ فتربَّصوا إلى مضيِّ المدَّةِ. ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ وعيدٌ علىٰ إصرارهم وتركِهم الفَيْئة. **وعلىٰ قولِ الشافعيِّ** رحمه الله، مَعْناه: ﴿فَإِن فَآءُو﴾، ﴿وَإِنْ عَزَمُواْ﴾ بعد مضيِّ المدة. فإن قلتَ: **كيفَ موقعُ الفاءِ** إذا كانت الفيئةُ قبْلَ انتهاءِ مدّةِ التربُّص؟ قلتُ: موقعٌ صحيح؛ لأنَّ قولَه: ﴿فَإِن فَآءُو﴾، ....

قولُه: (**وعندَ الشافعيِّ: لا يَصحُّ الإيلاءُ إلّا في أكثرَ مِن أربعةِ أشهُر**). قال القاضي: المعنىٰ: للمُولي حَقُّ التلبُّثِ في هذه المُدّةِ فلا يُطالَبُ بفَيْءٍ ولا طلاق، ويؤيِّدُه قولُه: ﴿فَإِن فَآءُو﴾ أي: رَجَعوا في اليمينِ بالحِنْثِ(١). وقال المصنِّف: «فإنْ فاءوا في الأشهُرِ» ليكونَ مُوافقاً لمذهبِ أبي حنيفةَ، وأمّا قراءةُ عبدِ الله فمِنَ الشَّواذِّ التي لم يَذْكُرْها ابنُ جِنِّيٍّ ولا الزجّاجُ(٢).

قولُه: (**مِنَ الغيْلِ**)، **النِّهاية**: الغَيْلُ: أن يُجامِعَ الرَّجُلُ زوجتَه وهِي مُرضِع، وكذلك إذا حَمَلَتْ وهِي مُرضِع، وقد أغالَ الرجُلُ وأغْيَلَ، والوَلَدُ مُغالٌ ومُغْيَل، واللَّبَنُ الذي يَشرَبُه الولَدُ يقال لهُ: الغَيْلُ أيضاً.

قولُه: (**لأجْلِ الفَيْئةِ**) متعلِّقٌ بقولِه: «يَغفِرُ».

قولُه: (**وعلىٰ قولِ الشافعيِّ**) عطفٌ علىٰ قولِه: «ومعنىٰ قولِه: ﴿فَإِن فَآءُو﴾».

قولُه: (**كيف مَوقِعُ الفاءِ؟**) أي: الفاءُ تقتضي التعقيبَ والترتيب، فكيفَ يَصحُّ مذهبُ

---

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٥١٣).

(٢) لكنّهما لم يستقصيا جميعَ القراءاتِ الشاذّة، وقراءة عبد الله قرأ بها أُبيُّ بن كعب، كما في «المحرّر الوجيز» لابن عطية ص٢٠٠.

....

أبي حنيفةَ، فإنّ الفَيْءَ وعَزْمَ الطّلاقِ يَصِحُّ عندَه قبْلَ مُضِيِّ الأشهُرِ الأربعةِ لا بعدَه؟ وأجابَ: إنَّ عَطْفَ قولِه: ﴿وَإِنْ عَزَمُوا۟ ٱلطَّلَٰقَ﴾ على قولِه: ﴿فَإِن فَآءُو﴾ يَدُلُّ علىٰ أنّ كِلَيْهما كالتفصيل لِما أُجمِلَ في قولِه: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾، والمُفصَّلُ عن المُجمَل يتعقَّبُه في الذِّكْرِ لا الوجودِ، وأجابَ الإمامُ: أنّ الفَيْءَ وعَزْمَ الطّلاقِ مشروعانِ عَقِيبَ الإيلاءِ وعَقِيبَ حصُولِ التربُّص، فلابدَّ أن يكونَ مدخولُ الفاءِ واقعاً بعدَ هذَيْنِ الأمرَيْن، والمثالُ المذكورُ ليسَ منهُ؛ لأنّ الفاءَ مذكورةٌ عَقِيبَ شيءٍ واحد[1].

وقلتُ: المثالُ المذكورُ ليسَ منهُ؛ لأنّ الفاءَ مذكورةٌ عَقِيبَ شيءٍ واحد؛ لأنّ النزيلَ عندَ القَوْمِ لا يَخْلو حالُهُ مِن هذَيْنِ المعنيَيْنِ، إمّا أنّهم يُراعُونَ حقَّه أو يترُكونَه ولا يلتفتونَ إليه، ولا ثالثَ فيصحُّ التفصيل، وأمّا في الآيةِ فللمُولي حالةٌ ثالثةٌ غيرُ الفَيْءِ والطّلاق، وهُو التربُّصُ، فلا يكونُ التفصيلُ حاصِراً، علىٰ أنّ التّربُّصَ يدفعُهما؛ لأنّ معناه: الانتظارُ والتَّوَقُّفُ، كما في قولِه تعالىٰ: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، فالواجبُ حَمْلُ الفاءِ علىٰ التعقيبِ مطلقاً.

قال صاحبُ «الانتصاف»: ما قالهُ صاحبُ «الكشّاف» في الفاءِ التفصيليّة تفريعٌ علىٰ مذهبِ أبي حنيفةَ، والسُّؤالُ لازِمٌ له، ويَجوزُ أن يُجابَ عنهُ علىٰ مذهبِه، فإنّ التَّرَبُّصَ هُو: الانتظار، وذلك يَصْدُقُ بالشُّروعِ فيه، فتقولُ لِمَن أمهلْتَه: قد أَجَّلتُكَ أربعةَ أشهُرٍ، وتربَّصْتُ بكَ أربعةَ أشهر، وإن لم يمضِ منها إلّا دقيقةٌ، فتكونُ الفاءُ واقعةً في محلِّها حقيقةً ولا يُحتاجُ إلىٰ حَمْلِها علىٰ المَجاز[2].

وقلتُ: هُو وإن أجرَىٰ الفاءَ علىٰ حقيقتِها لكنْ جعَلَ مدّةَ تربُّص أربعةِ أشهُرٍ مجازاً مِنَ الشُّروعِ فيها، وعلىٰ ما قرَّرْنا لا يَلزَمُ من ذلك شيءٌ.

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٦: ٤٣٢).

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٢٦٩).

﴿وَإِنۡ عَزَمُواْ﴾ تفصيلٌ لقولِه: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤۡلُونَ مِن نِّسَآئِهِمۡ﴾، والتفصيلُ يَعقُب المفصَّل، كما تقولُ: أنا نَزيلُـكم هذا الشهرَ فإن أحمدتُكم أقمتُ عندَكم إلىٰ آخرِه، وإلا لَمْ أُقِمْ إلّا رَيْثما أتحوَّل. فإن قلتَ: ما تقولُ في قولِه: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٞ﴾ وعزْمُهُم الطلاقَ مما يُعلم ولا يُسمع؟ قلتُ: الغالبُ أن العازمَ للطلاق وتركِ الفيئة والضِّرار لا يخلو من مُقاولةٍ ودَمْدمة، ولا بُدَّ له مِنْ أنْ يحدِّثَ نفْسَه ويناجِيَها بذلك، وذلك حديثٌ لا يَسمعُه إلا الله كما يَسمَعُ وسوسةَ الشيطان. ﴿وَٱلۡمُطَلَّقَٰتُ﴾: أرادَ المدخولَ بهنَّ مِن ذوات الأَقْراء.

قولُه: (نَزِيلُكُم)، الجوهري: النَّزيلُ: الضَّيف، قال:

نَزيلُ القوم أعظمُهم حُقوقـاً ... وحقُّ الله في حـقِّ النَّزيـلِ(١)

قولُه: (فإنْ أحمدتكم) أي: وجَدتُّكم محمُودِينَ.

قولُه: (رَيْثَما أتحَوَّلُ)، النِّهاية: وفي الحديث: «فلم يَلبثْ إلّا رَيْثَما قلتُ» أي: قَدْرَ ما قلتُ.

قولُه: (ودَمْدَمةٍ). في الحواشي: الدَّمدمَةُ: الكلامُ الخَفِيُّ، وكذا الدَّنْدَنَةُ، ولم نَجِدْ في كُتُبِ اللُّغةِ الدَّمْدَمَةَ في الميم(٢)، وفي «الصِّحاح»: الدَّنْدَنَةُ: هِيَ: أن يتكلَّمَ الرجُلُ بالكلامِ تُسمَعُ نغَمَتُه ولا يُفهَمُ(٣)، وزادَ صاحبُ «النِّهاية»: وهُو أرفَعُ مِنَ الهَيْنَمَةِ قليلاً. وكذا في «الفائق»(٤). الراغب: «دَمْدَمَ عليهِم ربُّهم» أي: أهلَكَهم وأزعَجَهم، وقيل: الدَّمْدَمَةُ: حكايةُ صوتِ الهِرَّة، ومنهُ دَمْدَمَ فلانٌ في كلامِه(٥).

---

(١) «الصحاح» للجوهري (٥: ١٨٢٩)، وذكره الزَّبيدي في «تاج العروس» (٣٠: ٤٨٤) من غيرِ عَزْوٍ لأحد.

(٢) في (ح): «بالميم».

(٣) في (ح): «فلا تفهم».

(٤) «الفائق في غريب الحديث» (١: ٤٤٠).

(٥) «مفردات القرآن» ص٣١٧-٣١٨.

قلتُ: في حاشية الشيخ محمد المرزوقي على «الكشاف» (١: ٢٧٠): لعلّه «زمزمة» بالزاي وفي «الصحاح»: الزمزمة: صوتُ الرعد، والزمزمةُ: كلامُ المجوسِ عند أكْلِهم، أو رَمْرَمة بالراء، وفي «الصحاح»: ترَمْرَم: إذا حَرَّك فاهُ للكلام. وهذا أنْسَبُ. انتهىٰ.

فإن قلتَ: كيف جازت إرادتُهنَّ خاصّةً واللفظُ يقتضي العُموم؟ قلت: **بل اللفظُ مطلقٌ في تناوُل الجِنْس** ....

قولُه: (**بلِ اللَّفظُ مُطلقٌ في تناوُلِ الجنس**) أي: اللَّفظُ شائعٌ في جِنسِه مُقيَّدٌ هاهُنا بقَيْدَيْن. اعلَمْ أنّ الجَمْعَ المُحَلَّى باللام يُفيدُ العمومَ؛ لأنّ العامَّ هُو اللَّفظُ المُستغرِقُ لجميعِ ما يَصلُحُ لهُ بوَضْعٍ واحدٍ[١]، والمُطلَّقاتُ كذلك، لكنْ مَنَعَ هُنا مانع مِنَ الحَمْلِ عليه. قال الإمامُ: إنّما يَحسُنُ تخصيصُ العامِّ إذا كان الباقي بعدَ التخصيصِ أكثرَ، فإنّ العادَة جاريةٌ في أنّ الثَّوبَ إذا كان الغالبَ عليه السَّوادُ يقال: إنه أسودُ، ولا يقال فيها إذا كان الغالبَ عليه البياضُ: إنهُ أسوَدُ، وهذه الآيةُ مِنَ القِسم الثاني، فإنّ «المُطلَّقاتِ» صَالحةٌ للمُطلَّقاتِ المدخُولاتِ ولغيرِ المدخُولات، ولذَواتِ الأَقْراءِ ولذَواتِ الأشهُرِ وللحَوامل، فأنتُم أخرَجْتُم عن عمومِها أكثرَ الأقسام وتَركتُمُ الأقلَّ، فإطلاقُ لَفْظِ العامِّ عليه غيرُ لائق[٢]، وقال الأرمَويُّ[٣] في «الحاصِل»: مِثالُ التقييدِ بالحُكمِ قولُه: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾. هذا وإنّ عندَ الحنَفيَّةِ علىٰ ما نَقلَه البزْدَويُّ في «أصُولِه»[٤]: دليلُ الخصُوص مستَقِلٌّ بنفسِه ومقارِنٌ للعُموم، فيُشبهُ الناسخَ بصيغتِه؛ لأنه نَصٌّ قائمٌ بنفْسِه، ويُشبهُ الاستثناءَ بمُقارَنتِه، حتّىٰ لو تَراخَىٰ كان ناسِخاً. وأيضاً، إنّ المُطلَقَ يوجبُ العمَلَ بإطلاقِه، فإذا صارَ مُقيَّداً صار شيئاً آخَرَ؛ لأنّ القَيْدَ والإطلاقَ ضِدّانِ لا يَجتَمِعان، وإنّ التخصيصَ تَصرُّفٌ في النَّظْمِ ببيانِ أنّ بعضَ الجُملةِ غيرُ مُرادٍ بالنَّظْم ممّا يتناوَلُه النَّظْم، فالمُخصِّصُ يتَناولُ بعضَ العُموم، والقَيْدُ لا يتناوَله المُطلَقُ مُطلَقاً، فعَلىٰ هذا لا يَجوزُ أن يكونَ ﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ وقولُه: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَن يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ فِىٓ أَرْحَامِهِنَّ﴾ تخصيصاً للمُطلَّقات، لأنّهما ليسَتَا جُملتَيْنِ مُستقِلّتَيْنِ، فتعيَّنَ أن تكونا قَيْدَيْنِ.

---

(١) انظر: «شرح اللمع» لأبي إسحاق الشيرازي (١: ٣٠٢) فما بعدَها.

(٢) «مفاتيح الغيب» (٦: ٤٣٣-٤٣٤).

(٣) هو العلامة الأصولي تاج الدين أبو الفضائل محمد بن الحسين الأرموي صاحب «الحاصل»، عاشَ نحواً من ثمانين سنة، ومات سنة ٦٥٥هـ. ترجمته في: «سير أعلام النبلاء» (٢٣: ٣٣٤).

(٤) انظر: «كشف الأسرار على البزدويِّ» (١: ٣٠٩).

صالحٌ لكلِّه وبعضِه، فجاءَ في أحدِ ما يصلحُ له كالاسم المشترَك. فإن قلتَ: فما معنىٰ الإخبارِ عنهنَّ بالتربُّص؟ قلتُ: هو خبرٌ في معنىٰ الأمر، وأصلُ الكلام: ولْتَتربَّصِ المطلَّقات، وإخراجُ الأمرِ في صورةِ الخبرِ تأكيدٌ للأمْر، وإشعارٌ بأنه ممّا يجبُ أن يُتلقّىٰ بالمسارعةِ إلىٰ امتثالِه، فكأنهنَّ امتثَلْنَ الأمْرَ بالتربُّصِ فهو يُخبرُ عنه موجودًا، ونحوُه قولُهم في الدعاء: رَحِمَك الله! أُخرِجَ في صورةِ الخبرِ ثقةً بالاستجابة، كأنها وُجدتِ الرّحمة، فهو يُـخبرُ عنها. **وبناؤه علىٰ المبتدأ، مـما زادَه أيضًا فضْلَ تأكيد**، ولو قيل: وتـتربّصُ المطلَّقاتُ، لم يكن بتلكَ الوِكادة. فإن قلت: هلّا قيل: يتربَّصنَ ثلاثةَ قُروء، كما قيل: ﴿**تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ**﴾؟ وما معنىٰ ذكْرِ الأنفس؟ قلتُ: في ذكرِ الأنفسِ تهييجٌ لهنَّ علىٰ التربُّص، وزيادةُ بعث؛ لأنّ فيه ما يَستنكفنَ منه **فيحمِلُهنَّ علىٰ أن يَتربَّصْن**؛ وذلكَ أن أنفُسَ النساءِ طوامُح إلىٰ الرّجال، ....

قولُه: (**صَالحٌ لكلِّه وبعضِه**)، هذا هُو الذي عَنَاهُ صاحبُ «المِفتاح»: أنّ الحقيقةَ مِن حيثُ هِي هي صالحةٌ للتوحُّدِ والتكثُّر، والحُكمُ بأحدِهما يُعرَفُ بالقَرينة، كاللَّفظِ المشترَك[1]، وهاهُنا قامتِ القَرينةُ علىٰ أنّها المُطلَّقاتُ المدخولُ بهنَّ مِن ذَواتِ الأَقْراء.

قولُه: (**وبناؤه علىٰ المبتدأِ ممّا زادَهُ أيضاً فَضْلَ تأكيد**). قال صاحبُ «المَفتاح»: سَببُه أنّ المُبتدأَ يَستدعي أنْ يُسنَدَ إليه شيءٌ، فإذا جاء بعدَه ما يَصلُحُ أن يُسنَدَ إليه صَرَفَهُ المُبتدأُ إلىٰ نفْسِه، فينعَقِدُ بينَهما حُكمٌ، ثم إذا كان مُتَضَمِّناً لضميرِه صَرَفَه إلىٰ المُبتدأِ ثانياً فيكتسي الحُكمُ قُوّةً[2].

قولُه: (**فيَحْمِلُهُنَّ علىٰ أنْ يَتَـرَبَّصْنَ**)، **الراغبُ**: التَّرَبُّصُ: الانتظارُ بالشيءِ، سِلعةً يَقصِدُ بها الغلاءَ أو رُخصاً، أو أمراً يَنتظِرُ زوالَهُ أو حُصُولَه، يُقال: لي رُبْصَةٌ بكذا أو تَربُّص[3].

(١) «مفتاح العلوم» ص٩٣.

(٢) المصدر السابق ص٩٦.

(٣) هذه الفقرة ساقطة من (ط)، ووردت في (ح) و(ف) قبل التي سبقتها، وأخّرتُها إلى هنا مراعاةً لترتيب «الكشاف».

فأُمِرْنَ أن يَقْمعنَ أنفُسَهن، **ويَغلبْنَها علىٰ الطموح**، ويُجْبِرْنها علىٰ التربّص. والقُروء: جمع قَرْء أوْ قُرء، وهو الحيض؛ **بدليلِ قولِه** ﷺ: «**دَعي الصلاةَ أيامَ أقْرائِك**»، **وقولِه**: «**طلاقُ الأمَـةِ تطليقـتان، وعِدّتُها حَيْضتان**»، ولم يقل: طُهْران، ....

قولُه: (**ويَغْلِبْنَها علىٰ الطُّموح**)، **الأساس**: غَلَبْتُه علىٰ الشيء: أَخَذْتَه منهُ، وهُو مغلوبٌ عليه.

قولُه: (**بدليلِ قولِه: «دَعِي الصَّلاةَ أيامَ أقْرائِك»، وقولِه للأَمَة**[1]: «**وعِدّتُها حَيْضَتانِ**»)، ما وجدتُهما في «الأُصول»[2]، ومعَ هذا فهُما مُعارَضانِ[3] بحديثِ ابنِ عُمرَ رضيَ اللهُ عنهما كما سيجيءُ، ويؤيِّدُه أيضاً ما رَوَينا عن مالك، عن عائشةَ رضيَ اللهُ عنها: «أَتَدْرُونَ ما الأَقْراءُ؟ هِي الأَطْهار»[4]، وقال مالكٌ: قال ابنُ شِهَاب: سَمِعتُ أبا بكرِ بنَ عبدِ الرَّحمن يقولُ: ما أدركتُ أَحَداً مِن فُقهائنا إلّا هُو يقولُ ما قالت عائشةُ، وأمّا الآيةُ فلا تَصحُّ[5] للدَّليلِ.

---

(١) كذا عند الطيبي، وفي «الكشاف»: «وقوله: طلاق الأمة تطليقتان».

(٢) يعني أصول السنَّةِ كالصحيحين والسُّنَن. والحديثان مرويان في غير ما ديوان. أما الحديثُ الأول، فقد أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١: ١٠٢)، والدارقطني (١: ٢١٢) من حديثِ فاطمة بنت أبي حُبَيْش رضي الله عنها. وأمّا الحديثُ الآخر في عِدَّةِ الأمَةِ وكونها حيضَتَيْن، فقد أخرجه أبو داود (٢١٨٩)، وابن ماجه (٢٠٨٠)، والترمذي (١١٨٢) من حديث عائشة رضي الله عنها وقال: حديثُ عائشة حديثٌ غريب لا نعرفُه مرفوعاً إلّا من حديثِ مظاهر بن أسلم. انتهىٰ.
قلتُ: مظاهِرٌ ضعيفٌ من السادسة كما في «تقريب التهذيب» لابن حجر (٦٧٢١)، وتصحيحُ الحاكم لحديثه في «المستدرك» (٢: ٢٠٥) غير مرضيٍّ عند نقادِ الحديث، ولتمامِ الفائدة انظر: «نصب الراية» للحافظ الزيلعي (٣: ٢٢٦)، و«تخريج أحاديث الكشاف» (١: ١٤٠).

(٣) من أول الفقرة إلى هنا، ورد بدله في (ط): «قوله: قوله: «طلاق الأمة» الحديث، رواه الترمذي وأبو داود، وهو معارض».

(٤) أخرجه الإمام مالك في «الموطّأ» (١: ٥٧٧)، وابن أبي شيبة في «المصنّف» (١٩٠٦٥).

(٥) في (ط): «فلا يصلح».

وقولِه تعالىٰ: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسۡنَ مِنَ ٱلۡمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمۡ إِنِ ٱرۡتَبۡتُمۡ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشۡهُرٖ﴾ [الطلاق: ٤]، فأقامَ الأشهُرَ مقامَ الحِيَضِ دونَ الأَطْهار؛ ولأنّ الغرضَ الأصيلَ في العِدّةِ استبراءُ الرَّحِم، والحَيْضُ هو الذي تُستبرأ به الأرحامُ دونَ الطُّهر؛ ولذلكَ كانَ الاستبراءُ من الأمَـةِ بالحَيْضة. ويقال: أقرأَتِ المرأةُ؛ إذا حاضت، وامرأةٌ مُقرِئ. وقال أبو عمرِو ابنُ العَلاء: دَفعَ فلانٌ جاريتَه إلىٰ فلانةٍ تُقرِئها، أي: تُمسكُها عندَها حتىٰ تحيض؛ للاستبـراء. فإن قلتَ: فمـا تقولُ في قولِه تعالىٰ: ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾ [الطلاق: ١]

قولُه: (مقامَ الحِيَضِ دونَ الأَطْهار)، وذلكَ أنّ قولَه: ﴿إِنِ ٱرۡتَبۡتُمۡ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشۡهُرٖ﴾ [الطلاق: ٤] إرشادٌ إلىٰ إزالةِ الارتياب الحاصِل بسببِ اليَـأْسِ مِنَ الحَيْض، فيجبُ حَمْـلُ ﴿فَعِدَّتُهُنَّ﴾ علىٰ ما يُزيلُ الارتيابَ، وهُو وجودُ الحَيْض دونَ الطُّهر، يَدُلُّ عليه قولُه في تفسيرِها: «فمعنىٰ ﴿إِنِ ٱرۡتَبۡتُمۡ﴾: إنْ أشكَلَ عليكُم حُكمُهنَّ وجَهِلْتُم كيف يَعْتَدِدْنَ، فهذا حُكمُهنَّ»(١). وجوابُه: أنّا وإن كنّا قائلينَ بأنّ العِدَّةَ بالأَطْهار، لكنّا لا نقولُ: إنّ الحَيْضَ ليسَ بأَمارةٍ لمعرفةِ الأَطْهار، فاللَّبْسُ هاهنا في العِدَّةِ لرفْعِ علامتِها.

وقولُه(٢): (والحَيْضُ هُو الذي تُستَبرَأُ بِهِ الأرحامُ دونَ الطُّهْر)، قال القاضي: إن القُرْءَ يُطلَقُ للحَيْضِ وللطُّهرِ الفاصِل بيْنَ الحَيْضَتَيْنِ، وأصلُه الانتقالُ مِنَ الطُّهرِ إلىٰ الحَيْض، وهُو المرادُ به في الآية؛ لأنه هُو الدالُّ على بَراءةِ الرَّحِم، لا الحَيْض كما قالتِ الحَنَفيّة(٣).

قولُه: (﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾)، وتوجيهُه: أنّ اللامَ للوقتِ، أي: في وقتِ عِدَّتِهنَّ، قال تعالىٰ: ﴿وَنَضَعُ ٱلۡمَوَٰزِينَ ٱلۡقِسۡطَ لِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾ [الأنبياء: ٤٧]، أي: في وقتِ القيامة، و﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمۡسِ﴾ [الإسراء: ٧٨] أي: وقتَ دُلوكِها، وهذا الوقتُ لا ينبغي أن يكونَ وقتَ الـحَيْض؛ لأنّ الطّلاقَ فيه مَنْهيٌّ عنهُ لِـما رَوَينا في «صحيحي البخاريِّ ومسلم» و«المُوطَّأ»

(١) «الكشاف» (١٥: ٤٧٥).

(٢) هذه الفقرة وردت في (ط) هنا، ووردت في (ح) و(ف) بعد فقرة «قوله: بدليل قوله».

(٣) «أنوار التنزيل» (١: ٥١٤).

والطَّلاقُ الشرعيُّ إنما هو في الطُّهر؟ قلتُ: معناه: مستقبِلاتٍ لعدَّتهنّ،...............

و«سُنَنِ أبي داودَ» و«التِّرمذيِّ» و«النَّسائيِّ» و«الدارِميِّ» و«ابنِ ماجَه»، عن ابنِ عُمَرَ، أنه طَلَّقَ امرأَتَه وهِي حائضٌ، فذُكِرَ لرسُولِ الله ﷺ فتغَيَّظَ منهُ ثُمّ قال: «ليُراجِعْها ثُمّ يُمسِكْها حتّىٰ تَطهُرَ ثُمّ تَحيضَ فتَطهُرَ، فإنْ بَدَا لهُ أن يُطَلِّقَها فلْيُطَلِّقْها قبْلَ أن يَمَسَّها، فتلك العِدَّةُ كما أمَرَ الله»[١].

قولُه: (معناهُ: مُستقبِلات لعِدَّتِهنَّ)، فإنْ أُيِّدَ بما رَوَينا بالإسنادِ المذكورِ في حديثِ ابنِ عُمَرَ، أنّ النبيَّ ﷺ قَرَأَ (وطلقوهن) في قُبُلِ عِدَّتِهِنّ[٢]، قلنا: هذا عليه لا لهُ، قال الإمام: معناهُ: فطَلِّقُوهنَّ بحيثُ يَحصُلُ الشُّروعُ في العِدَّةِ عَقِيبَه والإذْنُ بالتطليقِ في جميع زمانِ الطُّهْر، فوَجَبَ أن يكونَ الطُّهْرُ الحاصِلُ عَقِيبَ زمانِ التطليقِ مِنَ العِدَّة[٣]. تقريرُه: أنّ العِدَّةَ عبارةٌ عن: الزمانِ الذي تتَربَّصُ فيه المرأةُ بعدَ الفِراق، ولهُ مبتدأٌ ومنتهىٰ، ومبدَأُه عَقِيبَ حصُولِ الفراق، سواءٌ كان طُهْراً أو حَيْضاً، وتعيينُه بدليلٍ خارِجيٍّ، بدليلِ أنّ ابنَ عُمرَ رضيَ اللهُ عنهُما لم يَفهَمْ مِن معنىٰ الآيةِ المُرادَ حتّىٰ بَيَّنَه رسُولُ الله ﷺ بقولِه: «فتلك العِدَّةُ كما أمَرَ اللهُ».

وقال مُحيي السُّنة: فائدةُ الخلافِ تَظهَرُ في أنّ المُعتَدَّةَ إذا شَرَعَتْ في الحَيْضةِ الثالثة انقضت عِدَّتُها عندَ من يجعلُ القُرْءَ طُهراً، وعند من يجعله حيضاً لا تنقضي العدة حتى تنقضي الحيضة الثالثة، قالت عائشةُ رضيَ اللهُ عنها: إذا طَعَنَتِ المعتدة في الدمِّ مِنَ الحَيْضةِ الثالثة فقد بَرِئَتْ منهُ

(١) أخرجه الإمام مالك في «الموطأ» (٢: ٥٧٦)، والبخاري (٥٢٥١)، ومسلم (١٤٧١)، وأصحابُ السنن، وانظر تمام تخريجه في «مسند أحمد» (٤٧٨٩).

(٢) وهو ثابتٌ في «صحيح مسلم» (١٤٧١) (١٤). قال النووي في «شرح صحيح مسلم» (٥: ٣٢٧): هذه قراءةُ ابن عباس وابن عُمَر، وهي شاذّة لا تَثبتُ قرآناً بالإجماع، ولا يكون لها حكمُ خبرِ الواحدِ عندنا وعند مُحَقِّقي الأصوليِّين. انتهىٰ. ونقل القاضي عياض في «إكمال المعلم» (٥: ١٧) عن بعضِ علماء التفسير أن هذه القراءة قراءةٌ على التفسير لا على التلاوة.

(٣) «مفاتيح الغيب» (٦: ٤٣٦).

كما تقول: لقيتُه لثلاثٍ بقينَ من الشهر، تريد: مستقبلًا لثلاثٍ. و«عدَّتهنّ»: الحِيَـضُ الثلاث. ....

وبَرِئَ منها[١]. ومَن يجعلُها حَيْضاً يقولُ: لا تنقضي عِدَّتُها ما لم تَطهُرْ مِنَ الحَيْضةِ الثالثة. قال الزجَّاجُ: في هذا مذهبٌ آخَرُ، قال أبو عُبَيدَةَ: القُرْءُ يَصلُحُ للحَيْضِ وللطُّهْر، وقال: أظُنُّه مِن أقرَأَتِ النُّجومُ: إذا غابَتْ، وكذا عن يونُس، وقال الزجَّاجُ: والذي عندي: أنّ القُرْءَ في اللُّغة: الجَمْع، يقال: قَرَيْتُ الماءَ في الحَوْض، وقَرَأْتُ القرآنَ، أي: لَفَظْتَ به مجموعاً، فالقُرْءُ: اجتماعُ الدَّم في البَدَن، فيكونُ في الطُّهْر، ويجوزُ اجتماعُه في الرَّحِم[٢]، فعلىٰ هذا القُرْءُ مشتَرَكٌ معنَويٌّ.

قولُه: **(لثلاثٍ بَقِينَ مِنَ الشَّهر)**. قال الحَريريُّ في «دُرَّةِ الغَوَّاص»: ومِن أوهامِهم في بابِ التاريخِ أنهم يؤرِّخُونَ لعشرينَ ليلةً خَلَتْ ولخمسٍ وعشرينَ خَلَوْنَ، والاختيارُ أنْ يقالَ: مِن أوَّل الشَّهرِ إلىٰ مُنتصَفِه: خَلَتْ وخَلَوْنَ، وأن يُستعمَلَ في النِّصف الثاني: بقِيَتْ وبَقِينَ، علىٰ أنّ العَرَبَ تختارُ أن تجعَلَ النُّونَ للقليلِ والتاءَ للكثير، فيقولونَ: لأربعِ خَلَوْنَ، وإحدىٰ عَشْرَةَ خَلَتْ، ولهُمُ اختيارٌ آخَرُ أيضاً، وهُو أن يُجعَلَ ضَميرُ الجَمْعِ الكثيرِ الهاءَ والألفَ، وضَميرُ الجَمْع القليل الهاءَ والنُّونَ المُشَدَّدةَ، كما نَطَقَ به القرآنُ في قولِه تعالىٰ: ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَٰبِ ٱللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ مِنْهَآ أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ فَلَا تَظْلِمُوا۟ فِيهِنَّ أَنفُسَكُمْ﴾ [التوبة: ٣٦]، فجعَلَ ضَميرَ الأشهُرِ الحُرُم الهاءَ والنُّونَ لِقلَّتِهِنَّ، وضَميرَ شُهورِ السَّنةِ الهاءَ والألفَ لكثرَتِها[٣].

(١) «معالم التنزيل» (١: ٢٦٦) والأثر المذكور عن عائشة رضي الله عنها أخرجه البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٤٨٣١)، وهو مرويٌّ عن زيد بن ثابتٍ كما في «الموطّأ» (٢: ٥٧٧)، و«المصنّف» لابن أبي شيبة (١٩٢٢٠)، وكذا عن ابن عمر في «الموطّأ» (٢: ٥٧٨).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٣٠٤-٣٠٥)، وانظر: «مجاز القرآن» لأبي عبيدة (١: ٧٤).

(٣) «درّة الغوّاص» ص١٠١.

فإن قلتَ: فما تقولُ في قولِ الأعشى:

لِما ضاعَ فيها من قُروءِ نِسائكا؟

قولُه: (فما تقولُ في قولِ الأعشى)، توجيهُهُ أن يُقالَ: لَزِمَك مِن تفسيرِكَ لقولِه تعالى: ﴿لِعِدَّتِهِنَّ﴾ بقولِك: «مُستقبِلاتٍ لعِدَّتِهنَّ» أن تقولَ في قولِ الأعشىٰ:

أفي كلِّ عامٍ أنتَ جاشِمُ غَـزْوةٍ(١)

مستقبِلاً للذي ضاعَ مِن حِيَضِ نسائك، والحيضُ لا توصَفُ بالضَّياع؛ لأنّهنَّ لا يُجامَعْنَ فيها، وإنّما يُوصَفُ بها الطُّهْرُ؟ وأجابَ: «بأنّ القُرْءَ في البيتِ مُستعارٌ لطُولِ المُدَّة»، لكنْ بمَرْتَـبَتَيْنِ، ففي المَرْتَبَةِ الأُولىٰ هُو مَجازٌ مِنَ العِدَّةِ لقولِه: «مِن عِدَّةِ نسائك»، ثُمّ المرادُ مِنَ العِدَّةِ لازِمُها، وهُو طُولُ المُدَّة، يدُلُّ عليه إيقاعُ قولِه: «أي: مِن مُدَّةٍ طويلة» تفسيراً لهُ، ولمّا شَرَطَ في المَجازِ ـ الذي هُو في المَرْتَبَةِ الأُولىٰ ـ أن يكونَ مشهوراً بالغاً مَبْلَغَ الحقيقةِ في التبادُرِ إلىٰ الذِّهنِ، قال: «لشُهرةِ القُروءِ عندَهم في الاعتدادِ بهِنَّ»، وفيه تعسُّف، إذِ العدولُ إلىٰ المَجَازِ إنّما يُصارُ إليه إذا انتَهَضَ الصارِفُ، وقد تقَرَّرَ أنّ اللَّفظَ مشتَرَكٌ يَحتاجُ في إرادةِ أحدِ معنَيَيْهِ إلىٰ القَرِينة، وهاهُنا قامتِ القَرِينةُ علىٰ إرادةِ الطُّهْر، فلا يَجوزُ العدولُ عنهُ، وأمّا جَوابُه الثاني فهُو أقرَبُ مِنَ الأوّل. قال الزجَّاج: ذكَرَ أبو عَمْرٍو بنُ العلاءِ أنّ القُرْءَ: الوقتُ، وهُو يَصلُحُ للحَيْضِ والطُّهْر، يقالُ: هذا قارئُ الرِّياح: لوقتِ هُبوبِها، وأنشَدوا:

شَنِئتَ العَقْرَ، عَقْرَ بني شَـليلٍ ... إذا هَبَّـتْ لقارِئِهـا الرِّيـاحُ(٢)

---

(١) رواية «الديوان» ص١٤١.

في كلِّ عامٍ أنتَ جاشمُ غَزْوةٍ ... تشدُّ لأقصاها عزيمَ عزائكـا
مُوَرِّثةً مالاً، وفي الحمدِ رفعـةً ... لِما ضاعَ فيها من قروءِ نسائكا

من قصيدةٍ يمدحُ بها هَوْذَةَ بن علي الحنفيِّ.

(٢) لمالك بن الحارث الهذليِّ. انظر: «شرح أشعار الهذليين» (١: ٢٩٣)، و«تاج العروس» (١: ٣٦٩).

قلتُ: أراد: لِمَا ضاعَ فيها من عِدّةِ نسائِك لشُهرةِ القُروءِ عندَهم في الاعتدادِ بهنّ، أي: من مدّةٍ طويلةٍ كالمدّةِ التي تَعتدُّ فيها النساءُ؛ استطالَ مدّةَ غيبتِه عن أهلِه كلَّ عام؛ ..

أي: لوقتِ هبُوبِها وشِدَّةِ بَرْدِها، لكنْ لابدَّ مِنَ التخصيصِ هاهُنا بالأطهارِ؛ لأنّ الشاعرَ يُخاطِبُ غازِياً لا يَبرَحُ في تقحُّمِ الأهوالِ وتجشُّمِ الأفزاعِ والشدائدِ، يَطلُبُ المالَ والجاهَ ويَترُكُ مُغازَلَةَ النِّساءِ ومُعاشَرَتَهُنَّ والتَّلَذُّذَ بغِشْيَانِهِنَّ، وذلك لا يستقيمُ في سائرِ الأوقاتِ، فيَلزَمُ تخصيصُ الأوقاتِ بزمانِ الطُّهْر، وأنشَدَ في مبدأ المعنىٰ، وقيل: إنه لجاهِلِيٍّ:

قومٌ إذا حارَبوا شَدُّوا مَآزِرَهُمْ … دونَ النِّساءِ ولو باتَتْ بأطهارِ(١)

قولُه: (لِمَا ضاعَ فيها) أولُه في «معالم التنزيل»(٢):

أفي كلِّ عامٍ أنتَ جاشِمُ غَزْوةٍ … تَشُدُّ لأقصاها عزيمَ عزائكا

مؤثلةً مالاً، وفي الحيِّ رِفعةً … لِمَا ضاعَ فيها مِن قُروءِ نسائكا

ويُروىٰ: مُورِّثةً، جشَمْتُ الأمرَ أجْشُمُه جَشْماً، وتجشَّمتُه: إذا تكَلَّفْتَه، يقال: عَزَمتُ علىٰ كذا عَزْماً وعزيمةً وعَزِيماً: إذا أردتَ فعلَه، والعَزاء: الصَّبرُ، يقالُ: عَزَّيْتُه تَعْزِيةً فتَعزَّىٰ. هُو يقول: أتُكلِّفُ نفْسَك كلَّ عامٍ غَزْوةً تَشُدُّ لأبعدِها وأشقِّها عزيمةَ الصَّبرِ لتُكثِّرَ المالَ وتزيدَ الرِّفعةَ في الحيِّ لِمَا يضيعُ في تلك الغَزْوةِ مِن أطهارِ نسائك، واللامُ في «لِمَا» كما في قولِه تعالىٰ: ﴿لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨].

فإنْ قلتَ: الهمزةُ في البيتِ للإنكار، ثُمّ تصريحُ الخِطابِ «بأنت» والمواجهةُ بقولِه: «نسائكا» بعيدٌ عن مقام المَدْح؟ قلتُ: بلِ الشاعرُ ما اكتفَىٰ مِنَ المبالَغاتِ بما ذكَرْتَ، بل قدَّمَ الظَّرفَ والفاعلَ المعنويَّ علىٰ عامِلِهما ليَدُلَّ علىٰ تخصيصِ عمُومِ الأحوال، وقَصرَه علىٰ المُخاطَب، ثُمّ بالَغَ في الغَزْوةِ حيثُ أتْبَعَها بقولِه: «لأقصاها» تتميماً لها، واستعارَ حَرْفَ الترتُّبِ،

---

(١) هو للأخطل في «ديوانه» بشرح السكري (١: ١٧٢) من قصيدةٍ يمدح بها يزيد بن معاوية.

(٢) «معالم التنزيل» (١: ٢٦٦) وقد سبق تخريج الشعر من «ديوان الأعشى» ص١٤١.

لاقتحامِه في الحروبِ والغارات، وأنه يمرُّ علىٰ نسائِه مدّةٌ كمدّةِ العِدّةِ ضائعةٌ لا يضاجَعْن فيها، أوْ أراد: من أوقاتِ نسائِك، فإنّ القُرْءَ والقارِئَ جاءَ في معنىٰ الوقت، ولم يُرِدْ لا حيضًا ولا طُهرًا. فإن قلتَ: فعلامَ انتصب ﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾؟ قلتُ: علىٰ أنه مفعولٌ به، كقولِك: المُحتكرُ يتربَّصُ الغلاءَ، أي: يتربَّصن مُضِيَّ ثلاثةِ قروء، أوْ علىٰ أنه ظرفٌ، أي: يتربَّصْنَ مدةَ ثلاثةِ قروء. فإن قلتَ: لِمَ جاءَ المميِّزُ علىٰ جمعِ الكثرةِ دونَ القِلّة التي هي الأقراء؟ قلتُ: **يتّسعونَ في ذلك** فيستعملونَ كلَّ واحدٍ من الجمعَيْنِ مكانَ الآخر؛...

وهُو اللامُ في قولِه: «لِمَا ضاعَ» لِمَا لا تُـرَتَّبُ لهُ، كلُّ هذه المبالَغاتِ؛ إعلامًا بأنّ المَدْحَ بلَغَ نهايتَه وغايتَه، ورجع المعنىٰ إلىٰ قولِك للشُّجاع: قاتَلَك اللهُ ما أشْجَعَكَ! وقولِ عُروةَ:

رَمَىٰ اللهُ في عينَيْ بُثَيْنَـةَ بالقَـذَىٰ ... وفي الغُرِّ مِن أنيابِها بالقَوادحِ[1]

قال القُتَيْبيُّ في «طبقات الشُّعراء»[2]: اسمُ أعشَىٰ: مَيْمونُ بنُ قَيْس، جاهليٌّ أدرَكَ زمَنَ النبيِّ ﷺ وخرَجَ إليه يُريدُ الإسلامَ، فلَقِيَه أبو سُفيانَ فأخبرَه أنه يُحرِّمُ عليك ثلاثاً كلُّها مُوافقٌ لكَ: الزِّنا والخَمرُ والقِمار، فقال: أمّا الزِّنا فهُو الذي ترَكَني، وأمّا الخَمرُ فترَكتُها، وأمّا القِمارُ فلعلِّي أُصيبُ منهُ خَلَفاً، قال: أو خيرٌ مِن هذا؟ نجمَعُ لكَ مئة ناقةٍ حمراءَ فتنصرِفُ بها إلى أهلِك، فقال لقُرَيْش: هذا الأعشَىٰ قد تَعرِفُونَ شِعرَه، والله لئنْ صَبأَ لتَصْبُوَنَّ العرَبُ قاطِبةً، فلمّا قَبَضَ الإبِلَ ورجَعَ رَماه في طريقِه بعيرُه[3] فقتَلَه.

قولُه: (**يتَّسِعُونَ في ذلك**). قال الحَريريُّ في «الدُّرَّة»: المعنىٰ: لتَـتَربَّصْ كلُّ واحدةٍ مِنَ المُطلَّقاتِ ثلاثةَ أقْراءٍ، فلمّا أسْنَدَ إلىٰ جَماعَتِهنَّ ﴿ثَلَٰثَةَ﴾، فالواجبُ علىٰ كلِّ واحدةٍ مِنهُنَّ ثلاثةٌ،

---

(١) هو لجميلُ بُثينة في «ديوانه» ص٥٣.

والقوادح جمعُ قادح، وهو داءٌ تتأكل به الأسنان.

(٢) هذا تجوُّزٌ في التسمية. فالاسمُ العَلَميُّ لكتاب ابن قتيبة هو «الشعر والشعراء» وانظر الخبرتَمّةَ (١: ٢٥٠).

(٣) في (ط): «إبله».

لاشتراكِهما في الجمعيّة، ألا ترىٰ إلىٰ قولِه: ﴿بِأَنفُسِهِنَّ﴾؟ وما هي إلا نفوسٌ كثيرة، ولعلّ القُروءَ كانت أكثرَ استعمالًا في جَمْع قُرْء مِنَ الأقراء فأُوثر عليه؛ تنزيلًا للقليل الاستعمالِ منزلةَ المُهمَل، فيكونُ مثْلَ قولهم: ثلاثةُ شُسوع. وقرأَ الزُّهري: (ثلاثة قروٍّ) بغير همزة. ﴿مَا خَلَقَ ٱللَّهُ فِىٓ أَرْحَامِهِنَّ﴾ مِنَ الوَلد، أوْ من دم الحيض؛ وذلكَ إذا أرادتِ المرأةُ فراقَ زوجِها فكتمتْ حَمْلها؛ لئلّا ينتظرَ بطلاقها أن تَضع؛ ولئلّا يُشفقَ علىٰ الولدِ فيَترُكَ تسريحَها، أوْ كتمتْ حيضَها وقالت وهيَ حائض: قد طَهُرتُ؛ استعجالًا للطلاق.

أتىٰ بلَفْظَةِ ﴿قُرُوٓءٍ﴾ لتَدُلَّ علىٰ الكَثْرةِ المُرادةِ والمعنىٰ الملموح[١]. وقال القاضي: ولعلّ الحُكمَ لـمّا عَمَّ المطلَّقاتِ ذواتِ الأَقْراء تَضمَّنَ معنىٰ الكَثْرة، فحَسُنَ بناؤها[٢]، وقلتُ: ومِثْلُ هذا المعنىٰ ذكَرَ المصنِّفُ في تفسيرِ قولِه: ﴿لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [الأنفال: ٥١].

قولُه: (يَنتَظِرُ بطلاقِها)، قيل: الباءُ في «بِطلاقِها» للتَّعدِية، وموضِعُ «أنْ تَضعَ»: جَرٌّ بالخافِض مِنَ المُضمَر، أي: يؤخِّرُ طلاقَها للوَضْع، أو: إلىٰ الوَضْع، والظاهرُ أن تكونَ الباءُ سَبَبيّة، «وأن تَضعَ»: مفعولَ يَنتظِر.

قولُه: (أو كتَمَتْ): عطفٌ علىٰ «فكتَمَتْ»، وهُما نَشْرٌ لقولِه: «مِنَ الوَلَد، أو: مِن دَم الحَيْض»، قال الزجَّاج: قولُه تعالىٰ: ﴿أَن يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ فِىٓ أَرْحَامِهِنَّ﴾ بالوَلَدِ أشبَهُ؛ لأنّ ذِكْر الأرحام مؤذِنٌ به لقولِه تعالىٰ: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُصَوِّرُكُمْ فِى ٱلْأَرْحَامِ﴾ [آل عمران: ٦][٣]، قال الإمامُ: الحَيْض خارجٌ مِنَ الرَّحِم لا مخلوقٌ في الرَّحِم[٤].

(١) «درّة الغواص» ص١٩٨.
(٢) «أنوار التنزيل» (١: ٥١٥).
(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٣٠٥).
(٤) «مفاتيح الغيب» (٦: ٤١٦).

ويجوزُ أن يُرادَ اللّاتي يبغِينَ إسقاطَ ما في بطونهنَّ من الأجنّـة، فلا يعترفْنَ به **ويجحدْنَه لذلك**، فجُعِلَ كتمانُ ما في أرحامِهنَّ كنايةً عن إسقاطِه. ﴿إِن كُنَّ يُؤْمِنَّ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ﴾ تعظيمٌ لفعلهنّ، **وأنّ مَن آمنَ باللّٰـهِ** وبعقابِه لا يجترئُ علىٰ مثْلِه من العظائم. والبُعُول: جمعُ بَعْل، **والتاءُ لاحقةٌ لتأنيثِ الجمْعِ**، كما في الحُزونةِ والسُّهولة، ويجوزُ أن يُرادَ بالـبُعولةِ المصدرُ، من قولِك: بَعْـلٌ حَسَنُ البُعولة، يعني: وأهلُ بعولتِهنّ ﴿أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ﴾: برَجْعتِهنّ.

قولُه: (**ويَجْحَدْنَه لذلك**)، أي: للإسقاطِ، قال الإمام: قولُه: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَن يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ فِىٓ أَرْحَامِهِنَّ﴾ كلامٌ مُستأنَفٌ مُستقلٌّ بنفْسِه مِن غيرِ أن يُـرَدَّ إلىٰ ما تقَدَّم، فيجبُ حَمْلُه علىٰ كلِّ ما يُخلَـقُ في الرَّحِم[١]، وعنَىٰ بقولِه: «مُستأنَـفٌ مُستَقِلّ» أنه تذيـيلٌ للكلامِ السابِق.

قولُه: (**وأنّ مَن آمَنَ بالله**): عطفٌ تفسيريٌّ علىٰ قولِه: «تعظيمٌ لفِعْلِهنَّ» يعني: ارتكَبْنَ أمراً عظيماً، وإنّما نشَأَ التعظيمُ مِن لفْظةِ ﴿إن﴾، حيثُ شَكَّكَ الناسَ في إيمانِهنَّ، وأدخلَهُنَّ في زُمرةِ الذين لا يَرجَحُ إيمانُهم علىٰ كُفرِهم تغليظاً، وإليه الإشارةُ بقولِه: «مَن آمَنَ لا يَجترئُ علىٰ مِثلِه»، كقولِه تعالىٰ: ﴿وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [آل عمران: ٩٧] أي: لا يَترُكُ الحجَّ ولهُ استطاعةٌ بعدَ هذا البيانِ إلّا مَن قَرُبَ إلى الكُفْر.

قولُه: (**والتاءُ لاحقةٌ لتأنيثِ الجَمْع**)، **الراغبُ**: البَعْلُ: النَّخْلُ الشارِبُ بعُروقِه، وعُبِّـرَ به عنِ الزَّوجِ لإقامتِه على الزَّوجةِ للمعنىٰ المخصُوص، وقيل: باعَلَها، كقولِك: جامَعَها، وبَعِلَ الرَّجُلُ: إذا دَهِشَ فأقامَ مكانَهُ كالنَّخلِ الذي لا يَبرَحُ، وبهذا النَّظَرِ قيلَ لِمَن لا يَحُولُ عن مكانِه: ما هُو إلّا شجَرٌ أو حَجَرٌ[٢].

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٦: ٤١٦).

(٢) «مفردات القرآن» ص١٣٥.

وفي قراءةِ أُبيّ: (بردّتهنّ) ﴿فِى ذَٰلِكَ﴾: في مدّةِ ذلكَ التّربُّص. فإن قلتَ: كيفَ جُعِلوا أحقَّ بالرّجعةِ كأنّ للنساءِ حقًّا فيها؟ قلتُ: المعنىٰ أن الرّجلَ إن أرادَ الرجعةَ وأبَـتْها المرأةُ وَجَبَ إيثارُ قولِه علىٰ قولِها، وكانَ هو أحقَّ منها، **لا أنّ لها حقًّا في الرّجعة**. ﴿إِنْ أَرَادُوٓا۟﴾ بالرّجعةِ ﴿إِصْلَٰحًا﴾ لِما بينهم وبينهنَّ وإحسانًا إليهنّ، ولم يريدوا مُضارَّتهنّ. ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ ٱلَّذِى عَلَيْهِنَّ﴾ ويجبُ لهنّ من الحقِّ علىٰ الرّجالِ مثْلُ الذي يجبُ لهم عليهنّ، ﴿بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ بالوجهِ الذي لا يُنكَرُ في الشرعِ وعاداتِ النّاس، فلا يُكلِّفْنهم ما ليسَ لهنَّ، ولا يكلِّفونَهنَّ ما ليسَ لهم، ولا يعنِّفُ أحدُ الزوجَيْن صاحبَه. والمرادُ من المماثلة مماثلةُ الواجبِ الواجبَ في كونِه حسنةً، لا في جنسِ الفعل، فلا يجبُ عليه إذا غسلتْ ثيابَه أو خَبزتْ له أن يفعلَ نحْوَ ذلك، ولكنْ يقابلُه بما يَليقُ بالرّجال. ﴿دَرَجَةٌ﴾ زيادةٌ في الحقِّ وفَضيلة. قيل: المرأةُ تنالُ من اللّذّة مثْلَ ما ينالُ الرَّجل، وله الفضيلةُ بقيامِه علَيها وإنفاقِه في مصالحِها.

قولُه: وقال الزجّاجُ: بُعُولةٌ: جَمْعُ بَعْل، كذَكْرٍ وذُكورةٍ وعَمٍّ وعُمومة، والهاءُ: زيادةٌ مؤكِّدةٌ لمعنىٰ تأنيثِ الجماعة، وهذه الأمثلةُ سَماعيَّةٌ لا قياسيّة، فلا نقولُ في كعبٍ: كُعُوبة[1].

قولُه: **(لا أن لها حقاً في الرَّجْعة)** يُشيرُ إلىٰ أنّ تسميةَ إباءِ المرأةِ بالرَّجْعةِ للتأييسِ[2]، إمّا للتغليبِ أو المُشاكَلة، أو مِن بابِ: الصَّيفُ أحَرُّ مِنَ الشِّتاء، وذلك أنّ الشارعَ أبغضَ المُفارقَةَ وأحبَّ المُوافَقة، فكان طلَبُ الرَّجعةِ مِنَ البُعُولةِ أبلَغَ في بابِه مِن طلبِ الفُرْقةِ مِنَ المرأة، رَوَينا عن أبي داودَ، عن محاربِ بن دِثَار، أنّ رسُولَ الله ﷺ قال: «ما أحَلَّ اللهُ شيئاً أبغَضَ إليه مِنَ الطَّلاق»، وفي روايةٍ قال: «أبغَضُ الحَلالِ إلىٰ الله الطَّلاقُ»[3]. وعن التِّرمذيِّ وأبي داودَ، عن

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٣٠٦).

(٢) في (ط) و(ح): «للتلبّس».

(٣) أخرجه أبو داود (٢١٧٨)، وابن ماجه (٢٠١٨)، والحاكم في «المستدرك» (٢: ١٩٦) مرفوعاً عن ابن عمر، والذي صحَّحه نقادُ الحديث كوْنَه مرسلاً من حديثِ محارب بن دثار كما في «نَيْل الأوطار» (٧: ٣). وإسناده لا يخلو من مقال لأجل عبيد الله بن الوليد الوصافي: ضعيف من السادسة كما في «تقريب التهذيب» (٤٣٥٠).

[﴿ٱلطَّلَٰقُ مَرَّتَانِۖ فَإِمۡسَاكُۢ بِمَعۡرُوفٍ أَوۡ تَسۡرِيحُۢ بِإِحۡسَٰنٖۗ وَلَا يَحِلُّ لَكُمۡ أَن تَأۡخُذُواْ مِمَّآ ءَاتَيۡتُمُوهُنَّ شَيۡـًٔا إِلَّآ أَن يَخَافَآ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِۖ فَإِنۡ خِفۡتُمۡ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيۡهِمَا فِيمَا ٱفۡتَدَتۡ بِهِۦۗ تِلۡكَ حُدُودُ ٱللَّهِ فَلَا تَعۡتَدُوهَاۚ وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ ٱللَّهِ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ * فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُۥ مِنۢ بَعۡدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوۡجًا غَيۡرَهُۥۗ فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيۡهِمَآ أَن يَتَرَاجَعَآ إِن ظَنَّآ أَن يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِۗ وَتِلۡكَ حُدُودُ ٱللَّهِ يُبَيِّنُهَا لِقَوۡمٖ يَعۡلَمُونَ﴾ ٢٢٩ - ٢٣٠]

﴿ٱلطَّلَٰقُ﴾ بمعنىٰ التطليق، كالسلام بمعنىٰ التسليم، أي: التطليقُ الشرعيّ: تطليقةٌ بعدَ تطليقةٍ ....

ثَوْبانَ، أنّ رسُولَ الله ﷺ قال: «أيُّما امرأةٍ سألَتْ زوجَها الطَّلاقَ مِن غيرِ ما بَأْس فحرامٌ عليها رائحةُ الجَنَّة»(١)، فعلىٰ هذا يُمكنُ أن يُحمَلَ أفعَلُ علىٰ مُطلَقِ الزِّيادة، رَوْماً للمُبالغة، فلا يُتصَوَّرُ مِن جانبِ المرأةِ شيءٌ مِنَ الطَّلَبِ، كأنه قيلَ: حَقيقٌ علىٰ البُعولةِ رَدُّهنَّ وأيُّ حقيق؛ لأنّ اللهَ تعالىٰ يُبغِضُ المُفارَقَة، كقولِك: اللهُ أكبرُ في أحدِ وجهَيْه، وسيجيءُ تقريرُه في سورة «الزُّمَرِ» مُستوفًى إن شاء اللهُ تعالىٰ. قال القاضي: الضَّميرُ في ﴿بُعُولَتُهُنَّ﴾ أخصُّ مِنَ المرجوعِ إليه ولا امتناعَ فيه، كما لو كُـرِّرَ الظاهر(٢)، أي: كما أنّ إعادةَ الظاهرِ لا تُخصِّصُ العامَّ المقدَّمَ لكونِها شيئاً واحداً، كذا الضَّميرُ لأنهُ بمنزِلةِ الظاهر(٣).

قولُه: (﴿ٱلطَّلَٰقُ﴾ بمعنىٰ التطليق)، ولذلك قُوبِلَ بقولِه: ﴿أَوۡ تَسۡرِيحُۢ بِإِحۡسَٰنٖ﴾، الراغبُ: التَّسـريحُ كالتطليقِ في أنهُ مِن: سَرَّحتُ الماشِيةَ، كما أنّ الطَّلاقَ مِن أطلَقْتُ البعيرَ، والمعروفُ ما لا تُنكِرُه العُقولُ الصَّحيحة، وسُمِّي الجُودُ معروفاً لمعرفةِ العقُولِ كلِّها حُسْنَه، وعلى هذا قولُ الشاعر:

---

(١) أخرجه الترمذي (١١٨٧)، وأبو داود (٢٢٢٦)، وابن ماجه (٢٠٥٥)، وصحَّحه ابن حبان (٤١٨٤)، وفيه تمامُ تخريجه.

(٢) «أنوار التنزيل» (١: ٥١٥).

(٣) من قوله: «أي: كما» إلىٰ هنا ساقط في (ط).

علىٰ التفريقِ دونَ الجمعِ والإرسالِ دفعةً واحدةً، ولم يُرِد بالمرّتَيْن التثنيةَ، ولكنِ التكريرَ، كقولِه: ﴿ثُمَّ ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾ [الملك: ٤] أي: كَرّةً بعدَ كرّةٍ لا كرّتَيْنِ اثنتين، ونحْوُ ذلكَ مِنَ التثاني التي يُرادُ بها التكرير: قولُهم: لَـبَّيك، وسَعْدَيْك، وحنانَـيْك، وهذاذَيْك، ودواليْك. وقولُه تعالىٰ: ﴿فَإِمْسَاكٌۢ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌۢ بِإِحْسَٰنٍ﴾ تخييرٌ لهم ....

ولم أرَ كـالمعروفِ أمّـا مَذَاقُـهُ فحُلوٌ، وأمّا وَجْهُه فجميـلُ[1]

فإنْ قيلَ: كيف عَلَّـقَ التسريحَ بالإحسانِ، وهل بينَه وبيْنَ المعروفِ فَرْق؟ قيل: الإحسانُ أعَمُّ معنًى منَ المعروف؛ لأنّ الشيءَ قد يكونُ معروفاً غيرَ مُنكَر ولا يكونُ مُستَحسَناً، فكلُّ إحسانٍ معروفٌ، وليس كلُّ معروفٍ إحساناً، وبَـيِّنٌ أنّ مِن حقِّ المُسرِّح أن يَبذُلَ ما يَزيدُ علىٰ الإنصافِ تَـبَرُّعاً، وذلك على حَسَبِ ما كانوا يُراعُونَ في بَذْلِ فَضْلِ المعروفِ لَمن يَرتحلُ عنهم.

قولُه: (علىٰ التفريق)، أي: يُطلِّقُ في قُرْءٍ طَلْقةً ثُمّ في آخَرَ أُخرىٰ إلىٰ الثالثة، لا أن يُطلِّقَ في قُرْءٍ واحدٍ ثلاثاً.

قولُه: (منَ التَّثاني)، الجَوهري: ثَنَيْتُ الشيءَ ثَنْياً: عطفْتُه، وَثَـنَّيْـتُه تَـثْنِيَةً، أي: جَعلْتَه اثنَيْن.

قولُه: (لبّيْكَ)، قال ابنُ السِّكِّيت: هُو مِن ألبَّ بالمكانِ: أقامَ به ولزِمَه[2]، قال الجَوهريُّ: وكان مِن حقِّه أن يُقالَ: لبّاً لكَ، لكنّه ثُنِّيَ علىٰ معنىٰ التأكيد، أي: إقامةً علىٰ طاعتِكَ بعدَ إقامة، و«سَعْدَيْك» أي: إسعاداً لكَ بعدَ إسعاد، وحَنَانَيْكَ أي: رحمةً بعدَ رحمة، يعني كلّما كنتُ في رحمةٍ اتَّصلْتُ برحمةٍ أُخرىٰ، وهَذَاذَيْك، أي: قَطْعاً بعدَ قَطْع، ودَوَالَيْكَ: مُداوَلةً بعدَ مُداوَلة[3]، أو: دالَ لكَ الأمرُ دَوَالاً بعدَ دَوَال، مِن: دالَتْ لك الدُّولةُ.

---

(١) ذكره الجاحظ في أبياتٍ جيادٍ في «البيان والتبيين» (٣: ٢٤٤)، والتوحيدي في «البصائر والذخائر» (٢: ١٧) من غير عزوٍ لأحد.

(٢) «إصلاح المنطق» لابن السكِّيت ص٣١٦.

(٣) قوله: «بعد مداولة» ساقط من (ح).

بعدَ أن عَلَّمَهم كيفَ يطلِّقونَ بينَ أن يُمسكوا النّساءَ بحُسنِ العشرةِ والقيامِ بمَواجِبهنّ، وبينَ أن يسرِّحوهنَّ السَّراحَ الجميلَ الذي علَّمهم. **وقيل: معناه: الطلاقُ الرّجعيّ** مرَّتان؛ لأنه لا رجعةَ بعدَ الثلاث. ﴿فَإِمۡسَاكُۢ بِمَعۡرُوفٍ﴾ أي: برجعة، ﴿أَوۡ تَسۡرِيحُۢ بِإِحۡسَٰنٖ﴾، أي: بأن لا يُراجعَها حتىٰ تَبِينَ بالعِدّة، أوْ بأن لا يراجعَها مراجعةً يريدُ بها تطويلَ العِدّةِ عليها. وقيل: بأنْ يطلِّقَها الثالثةَ في الطُّهرِ الثالث. ورُوِيَ: أنّ سائلًا سأَلَ رسولَ الله ﷺ: أينَ الثالثة؟ فقالَ عليه السلام: ﴿أَوۡ تَسۡرِيحُۢ بِإِحۡسَٰنٖ﴾. وعندَ أبي حَنيفةَ وأصحابِه: الجمعُ بين التطليقتَيْن والثلاثِ بدعةٌ، والسنّةُ أنْ لا يوقِعَ عليها إلا واحدةً في طُهرٍ لمْ يجامِعْها فيه؛ لما رُوِيَ في حديثِ ابنِ عمر: أنّ رسولَ الله ﷺ قالَ له: «إنما السنّةُ أن تستقبِلَ الطُّهْرَ استقبالًا فتطلِّقَها لكلِّ طُهْرٍ تطليقة»، وعندَ الشافعيِّ لا بأسَ بإرسالِ الثلاث؛ **لحديثِ العَجْلانيّ** الذي لاعَنَ امرأتَه فطلّـقَها ثلاثًا بينَ يدَيْ رسولِ الله ﷺ فلم يُنكِرْ عليه.

قولُه: (**بعدَ أن علَّمَهم**) فيه تقديمٌ وتأخير؛ لأنّ الأصلَ تخييرٌ لهُم بيْنَ أن يُمسِكوا النِّساءَ بعد أن علمهم وبعد أن يُسرِّحوهُنَّ السَّراحَ الجميلَ الذي عَلَّمَهم، ومعنىٰ «بعدَ» مُستفادٌ مِنَ الفاءِ في قولِه: ﴿فَإِمۡسَاكُۢ﴾.

قولُه: (**وقيل: معناهُ الطّلاقُ الرَّجْعيُّ**) عطفٌ علىٰ قولِه: «أي: التطليقُ الشَّرْعيُّ». فاللامُ علىٰ الأوّل: للجِنس، والمرادُ بقولِه: ﴿مَرَّتَانِ﴾ التكريرُ، وعلىٰ هذا: للعَهْد، والمعهودُ: ما عُلِمَ مِن قولِه: ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ﴾ أي: بَرَجعَتِهنّ.

قولُه: (**لحديثِ العَجْلانيِّ**)، ذَكَرَ الحُمَيْديُّ[1] عنِ الشَّيْخَيْنِ، عن سَهْلِ بن سَعْدٍ السَّاعِديِّ، «أنّ عُوَيْمِراً العَجْلانيَّ قال: يا رسُولَ الله، أرأيتَ رجُلاً وَجَدَ معَ امرأتِه رجُلاً، أيَقتُلُه فتَقتُلونَه أم كيف يَفعَلُ؟ فقال رسُولُ الله ﷺ: «قد نَـزَل فيكَ وفي صاحبتِك، فاذهَبْ فأْتِ بها»، قال

---

(١) صاحبُ «الجمع بين الصحيحين». الإمامُ الحافظ الـمُجوِّدُ أبو عبد الله محمد بن أبي نصر الحميدي الأندلسي (ت ٤٨٨ هـ)، كان ظاهريَّ المذهب وله اختصاص بابنِ حزم، وكان على قدمٍ راسخةٍ من الورع والصلاح والاشتغال بالعلم. له ترجمة في: «الصلة» لابن بشكوال، و«سِيَر النبلاء» (١٩: ١٢٠).

ورُوِيَ: أن جَميلةَ بنتَ عبدِ اللّٰـهِ بنِ أُبيّ كانت تحتَ ثابتِ بنِ قيسِ بنِ شمّاس، وكانت تُبغضُه وهو يحبُّها، فأتت رسولَ اللّٰـهِ ﷺ فقالت: يا رسولَ الله، **لا أنا ولا ثابت، لا يَجمعُ** رأسي ورأسَه شيء، والله ما أعيبُ عليه في دِينٍ ولا خُلُق، ولكنّي **أكرَهُ الكُفْرَ** في الإسلام، ما أطيقُه بغضًا إني رفعتُ جانبَ الخِباءِ فرأيتُه أقبَلَ في عِدّة؛ فإذا هو أشدُّهم سَوادًا،...

سَهلٌ: فتَلاعَنَا، فلمّا فَرَغَا قال عُوَيْمِرٌ: كذَبْتُ عليها يا رسُولَ الله إنْ أمسَكتُها، فطَلَّقَها ثلاثاً قَبْلَ أن يَأمُرَه رسُولُ الله ﷺ[١]. قال ابنُ شِهَاب: فكانَت سُنَّةَ المُتَلاعِنَيْنِ، وفي رواية ابنُ جُرَيْج: فتَلاعَنَا في المسجدِ وأنا شاهدٌ، وقال بعدَ قولِه: فطَلَّقَها ثلاثاً قَبْلَ أن يَأمُرَه رسُولُ الله ﷺ، فقال النبيُّ ﷺ: «ذاكُمُ التفريقُ بيْنَ كلِّ مُتَلاعِنَيْنِ»[٢] ورَواه صاحبُ «الجامع»[٣]، عن البخاريِّ ومسلم ومالكٍ وأبي داودَ والنَّسائيِّ، معَ اختلافاتٍ فيه. وأمّا حديثُ ثابتٍ فقد ذَكَرَه الأئمةُ برِواياتٍ شتّىٰ[٤] وليس فيها: «إنّي رفَعْتُ جانبَ الخِبَاء»[٥] إلىٰ قولِه: «وأقبَحُهم وَجْهاً»، بل فيه الحديث: «إنّ ثابتاً ضَرَبَها فكَسَرَ يَدَها»[٦].

قولُه: (**لا أنا ولا ثابتٌ**) أي: لا أُجمَعُ أنا وثابتٌ، وفي رواية البخاريِّ والنَّسائي: «ما أعتِبُ»[٧] بالتاءِ المنقوطةِ مِن فَوْق.

قولُه: (**أكرَهُ الكُفْر**) أي: كُفْرَ العَشير، أي الزَّوجَ، **النِّهاية**: في الحديث: «أكثرُ أهلِها[٨]

---

(١) أخرجه البخاري (٥٢٥٩)، ومسلم (١٤٩٢) وغيرهما.

(٢) أخرجه البخاري (٥٣٠٩)، ومسلم (١٤٩٢).

(٣) «جامع الأصول» لابن الأثير (١٠: ٧١٣).

(٤) أخرجه البخاري (٥٢٧٣)، ومسلم (١٤٩٢)، ومالك (٢٠٩٢)، وأبو داود (٢٢٢٧)، والنَّسائي (٥٦٣٢).

(٥) ذكره الزيلعي في «تخريج أحاديث الكشاف» (١: ١٤٥)، وعزاه للطبري في «التفسير» لكن من غيرِ ذكرِ اسم المرأة.

(٦) هو في «سنن أبي داود» (٢٢٢٨)، و«سنن الدارمي» (٢: ٢١٦).

(٧) هي في «صحيح البخاري» (٥٢٧٣) و«السنن الكبرى» للنَّسائي (٥٦٢٨).

(٨) يعني النار. وانظر: «صحيح البخاري» (٥١٩٧).

وأقصرُهم قامةً، وأقبحُهم وجهًا! فنزلتْ. وكانَ قد أصدَقَها حديقةً فاختلعتْ منه بها. وهو أوّلُ خُلْعٍ كانَ في الإسلام. فإن قلتَ: لمن الخِطابُ في قولِه: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَأْخُذُواْ﴾؟ إنْ قلتَ: للأزواج؛ لم يطابقْه قولُه: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ﴾، وإن قلتَ: للأئمةِ والحكّام؛ فهؤلاءِ ليسوا بآخذِينَ منهنّ ولا بمؤْتِيهنّ. قلتُ: يجوزُ الأمرانِ جميعًا؛ أن يكونَ أوّلُ الخطابِ للأزواجِ، وآخرُه للأئمّةِ والحكّام، ونحوُ ذلكَ غيرُ عزيزٍ في القرآن وغيرِه، وأن يكونَ الخطابُ كلُّه للأئمّةِ والحكّام؛ لأنهم الذينَ يأمرونَ بالأخذِ والإيتاءِ عندَ الترافُعِ إليهم، فكأنّهم الآخذونَ والمُؤْتُون. ﴿مِمَّآ ءَاتَيْتُمُوهُنَّ﴾: ممّا أعطيتموهنَّ من الصَّدَقات، ﴿إِلَّآ أَن يَخَافَآ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ﴾: إلّا أن يخافَ الزوجانِ تَرْكَ إقامةِ حدودِ اللّـهِ فيما يَلزمُهما من مَواجبِ الزوجيّة؛ لِما يحدثُ من نُشوزِ المرأةِ وسُوءِ خُلُقِها. ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا﴾: على الرّجلِ فيما أخذ، ولا علَيها فيما أعطت، ﴿فِيمَا ٱفْتَدَتْ بِهِۦ﴾ نفسَها واختلعتْ به من بَذْلِ ما أُوتيَتْ من المَهْر. والخُلْعُ بالزيادةِ على المهرِ مكروهٌ، وهو جائزٌ في الحُكْم. ورُوِيَ: أن امرأةً نَشَزتْ على زوجها فرُفعت إلى عُمَرَ رضيَ اللهُ عنه، فأباتَها في بيتِ الزِّبْلِ ثلاثَ ليالٍ ثمَّ دعاها، فقال: كيفَ وجدتِ مبيتَك؟ قالت: ما بتُّ منذُ كنتُ عندَه أقرَّ لعيني منهنّ. فقالَ لزوجها: اخلعْها **ولو بقُرْطها**. قالَ قَتادة: يعني بمالِها كلِّه..

النِّساء لكُفْرِهنَّ»، قيل: أيكفُرْنَ بالله؟ قال: «لا، ولكنْ يَكفُرْنَ الإحسانَ، ويَكفُرْنَ العَشِيرَ» أي يَجْحَدْنَ إحسانَ أزواجِهنَّ.

قولُه: (**لم يُطابِقْه قولُه: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ﴾**)؛ لأنّ الخِطابَ فيه للأئمةِ والحُكّام.

قولُه: (**ولو بقُرْطِها**)، فيه تلميحٌ، وقال المَيْدانيُّ: أصلُ المثَل: خُذْهُ ولو بقُرطَيْ مارِيَّة، وهِي مارِيَّةُ بنتُ ظالم، وأُختُها هندُ الهُنودِ امرأةُ حُجْرٍ آكِلِ المُرارِ الكِنْديِّ، قال أبو عُبَيْد: هِي أُمُّ وَلَدِ جَفْنَةَ، يقال: إنها أهدَتْ إلى الكعبةِ قُرطَيْها وعليهما دُرَّتانِ كبَيْضَتَيْ حَمام لم يَرَ الناسُ مِثلَهُما، يُضرَبُ في الشيءِ الثَّمين، أي: لا يَفُوتنكَ بأيِّ ثمنٍ يكون(١).

---

(١) «مجمع الأمثال» (١: ٢٣١).

هذا إذا كانَ النشوزُ منها، فإن كانَ منه كُرِهَ له أن يأخذَ منها شيئًا. **وقُرِئَ: (إلا أن يُخافا) علىٰ البناءِ للمفعولِ** وإبدالِ ﴿أَلَّا يُقِيمَا﴾ مِن ألفِ الضميرِ، وهو مِن بدَلِ الاشتمالِ، كقولِك: خِيْفَ زيدٌ ترْكَه إقامةَ حدودِ الله، ونحوُه: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ [الأنبياء: ٣]، ويَعضِدُه قراءةُ عبدِ الله: (إلا أن تخافوا)، وفي قراءةِ أُبيّ (إلا أن يَظنّا)، ويجوزُ أن يكونَ الخوفُ بمعنىٰ الظنّ، يقولونَ: أخافُ أن يكونَ كذا، وأفْرَقُ أن يكونَ، يريدونَ أظنّ. ﴿فَإِن طَلَّقَهَا﴾ الطلاقَ المذكورَ الموصوفَ بالتّكرارِ في قولِه تعالىٰ: ﴿ٱلطَّلَٰقُ مَرَّتَانِ﴾، واستوفىٰ نصابَه؛ **أوْ فإن طلَّقها مرّةً ثالثةً** بعدَ المرّتَيْن ﴿فَلَا تَحِلُّ لَهُۥ مِنۢ بَعۡدُ﴾ من بعدِ ذلكَ التطليقِ ﴿حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوۡجًا غَيۡرَهُۥ﴾: حتىٰ تتزوّجَ غيرَه. والنكاحُ يُسنَدُ إلىٰ المرأةِ كما يُسنَدُ إلىٰ الرجل، كما التزوُّج. ويقال: فلانةٌ ناكِحٌ في بني فلان. وقد تعلَّقَ مَن اقتصرَ علىٰ العَقْدِ في التحليلِ بظاهره، وهو سَعيدُ بنُ المسيّب، والذي علَيه الجمهورُ أنه لا بدّ من الإصابة؛ لِما رَوىٰ عروةُ عن عائشةَ رضيَ اللهُ عنها: **أنّ امرأةَ رِفاعةَ** جاءتْ إلىٰ النبيِّ ﷺ

قولُه: (**وقُرِئَ: «إلّا أنْ يُخافا»، علىٰ البناءِ للمفعول**)، قَرَأها حمزةُ وأبو جَعْفرٍ ويعقوبُ، أي: يُعلَمُ ذلك منهُما إمّا القاضي أو الوالي، يؤيِّدُه قولُه: ﴿فَإِنۡ خِفۡتُمۡ﴾[1].

قولُه: (**أو: فإنْ طَلَّقَها مرّةً ثالثةً**) هذا إشارةٌ إلىٰ الوَجهِ الثاني، وقولُه: «فإنْ طَلَّقَها الطَّلاقَ المذكورَ» إلىٰ الوَجهِ الأوّلِ في تفسيرِ قولِه: ﴿ٱلطَّلَٰقُ مَرَّتَانِ﴾. قال القاضي: ﴿فَإِن طَلَّقَهَا﴾: متعلِّقٌ بقولِه: ﴿ٱلطَّلَٰقُ مَرَّتَانِ﴾، وتفسيرٌ لقولِه: ﴿أَوۡ تَسۡرِيحُۢ بِإِحۡسَٰنٖ﴾ اعترَضَ بينَهما ذكْرُ الخُلْع دِلالةً علىٰ أنّ الطّلاقَ يقَعُ مجّاناً تارةً وبِعِوَضٍ أُخرىٰ، والمعنىٰ: فإنْ طَلَّقَها بعد الثِّنْتَيْنِ ﴿فَلَا تَحِلُّ لَهُۥ مِنۢ بَعۡدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوۡجًا غَيۡرَهُۥ﴾[2].

قولُه: (**أنّ امرأةَ رِفاعةَ**) الحديثُ أخرَجه الشَّيخانِ وغيرُهما معَ اختلافٍ فيه[3]، وعبدُ الرَّحمن ابنُ الزَّبير بفتحِ الزاي وكسرِ الباء.

---

(١) لتمامِ الفائدة، انظر: «حجّة القراءات» ص١٣٥.

(٢) «أنوار التنزيل» (١: ٥١٩).

(٣) أخرجه البخاري (٢٦٣٩) ومسلم (١٤٣٣).

فقالت: إنّ رفاعةَ طلَّقَني فبَتَّ طلاقي، وإنَّ عبدَ الرحمنِ بنَ الزَّبيرِ تزوَّجني، وإنما معه مثلُ هُدْبةِ الثوب، فقالَ رسولُ الله ﷺ: «أتريدينَ أن تَرجعي إلىٰ رِفاعة؟! لا حتىٰ تذوقي عُسَيْلَـته ويَذوقَ عُسَيْلَتك». ورُوِيَ: أنها لبثت ما شاءَ اللهُ ثمّ رجعتْ فقالت: إنه قد كانَ مسَّني. فقال لها: «كذبتِ في قولِك الأوّلِ فلن أصدِّقَكِ في الآخِر»، فلبثتْ حتىٰ قُبِضَ رسولُ اللّـهِ ﷺ، فأتتْ أبا بكرٍ رضيَ اللهُ عنه فقالت: أرجعُ إلىٰ زوجي الأوّل؟ فقال: قد عهدتُ رسولَ اللّـهِ ﷺ حينَ قالَ لكِ ما قال، فلا تَرْجعي إليه. فلمّا قُبِضَ أبو بكرٍ رضيَ اللهُ عنه قالت مِثْله لعمرَ رضيَ اللهُ عنه، فقال: إن أتيتِني بعدَ مرَّتِك هذه لأرجُمَنّك، فمَنَعها. فإن قلتَ: فما تقولُ في النكاحِ المعقودِ بشَرْطِ التحليل؟ قلت: ذهبَ سفيانُ والأوزاعيُّ وأبو عُبيدٍ ومالكٌ وغيرُهم إلىٰ أنه غيرُ جائز، وهو جائزٌ عندَ أبي حَنيفةَ رحمه الله، مع الكَراهة.

وعنه: أنهما إنْ أضمَرا التحليلَ ولم يصرِّحا به فلا كَراهة، وعن النبيِّ ﷺ: أنه لَعَنَ المحلِّلَ والمحلَّلَ له. وعن عمرَ رضيَ اللهُ عنه: لا أُوتىٰ بمحلِّلٍ ولا محلَّلٍ له إلا رجمتُهما. وعن عثمانَ رضيَ اللهُ عنه: **لا، إلا نكاحَ رغبةٍ غيرَ مُدالَسة**. ....

قولُه: (**عُسَيْلته**)، **النِّهاية**: شَبَّهَ لَذَّةَ الجِماع بذَوْقِ العسَلِ، فاستَعارَ لها ذَوْقاً، وإنّما أنَّثَ لأنه أرادَ «قِطعةً» مِنَ العسَل، وقيل: علىٰ إعطائها معنىٰ النُّطْفة، وقيل: العسَلُ في الأصلِ يُذكَّرُ ويؤنَّثُ، وإنّما صَغَّرَه لأنه أشارَ إلىٰ القَدْرِ القليل الذي يَحصُلُ بِهِ الحِلّ. قال الزجَّاجُ: إنّما فَعَلَ اللهُ ذلك لعِلمِه بصُعوبةِ تزوُّجِ المرأةِ علىٰ الرجُل، فحَرَّمَ عليهمُ التزوُّجَ بعدَ الثلاثِ لئلّا يَعْجَلوا بالطَّلاقِ وأن يَتثَبَّتوا[1].

قولُه: (**لا إلّا نِكاحَ رغبةٍ**) أي: لا أُجوِّزُ.

قولُه: (**غير مُدالَسةٍ**) أي: مُخادَعة.

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٣٠٨-٣٠٩).

﴿فَإِن طَلَّقَهَا﴾ الزوجُ الثاني ﴿أَن يَتَرَاجَعَآ﴾: أن يَرجِعَ كلُّ واحدٍ منهما إلىٰ صاحِبه بالزواجِ ﴿إِن ظَنَّآ﴾: إنْ كانَ في ظنِّهما أنهما يُقيمانِ حقوقَ الزوجيّة. ولَمْ يقل: إنْ عَلِما أنهما يقيمان؛ لأنّ اليقينَ مغيَّبٌ عنهما لا يعلمُه إلا اللهُ عزَّ وجلّ، **ومَن فسَّرَ الظنّ هاهنا بالعِلْم فقد وَهِم** مِن طريقِ اللّفظ والمعنىٰ؛ **لأنكَ لا تقولُ: علمتُ أنْ يقومَ زيد، ولكنْ: علمتُ أنه يقوم**؛ ولأنَّ الإنسانَ لا يعلمُ ما في الغد، وإنما يَظنُّ ظنًّا.

قولُه: (**ومَن فَسَّرَ الظنَّ هاهُنا بالعِلمِ فقد وَهِمَ**). قال الواحِديُّ: ﴿إِن ظَنَّآ﴾ أي: عَلِما وأيْقنا[1]، قال مُحيي السُّنّة: ﴿ظَنَّآ﴾ أي: عَلِما، وقيل: رَجَوا؛ لأنّ أحداً لا يَعلَمُ ما هو كائنٌ إلّا اللهُ[2].

قولُه: (**وَهِمَ**) أي: غَلِطَ، **الجَوهري**: يقال: وهِمْتُ في الحسابِ ـ بالكسر ـ أَوْهَمُ وَهْماً: إذا غَلِطتَ فيه وسَهَوتَ، ووَهَمْتُ في الشيءِ، بالفتحِ أَهِمُ وَهْماً: إذا ذَهَبَ وهْمُك إليه وأنتَ تريدُ غيرَه.

قولُه: (**لأنك لا تقولُ: عَلِمتُ أن يقومَ زيدٌ**) إشارةٌ إلىٰ بيانِ الخطأ مِن طريقِ اللَّفظ، وإنّما لم يَجُزْ هذا لأنّ «أنْ» الناصِبةَ للفعلِ المستقبَلِ تُنافي التحقيقَ، وعَلِمتُ: للتحقيق.

قولُه: (**ولكنْ عَلِمتُ أنه يقومُ**)، وإنّما جازَ هذا لأنّ «عَلِمتُ» للتحقيقِ ناسَبَ أن يَلِيَها «أنَّ» التي هِي للتحقيقِ ليَدُلَّ علىٰ أنّ اسمَها وخَبَرَها واقعانِ، فلو لم يكنِ الفعلُ الذي قَبْلَها مُحقَّقاً يَحصُلُ تضَاد، وجازَ: ظَنَنْتُ أنْ تقومُ، علىٰ أن تكونَ غيرَ ناصِبةٍ، ليَتَناسَبا في عَدَم التحقيق، في «الإقليد».

وقال صاحبُ «الكشْفِ»: هذه الأفعالُ علىٰ ثلاثةِ أَضْرُب: فِعلٌ يكونُ لليقينِ والثَّباتِ[3]، نحوَ: عَلِمتُ وتيَقَّنْتُ، وفعلٌ يكونُ في الاستقبالِ وقوعُ ما بعدَه، نحوَ: طَمِعتُ ورَجَوتُ وخِفْتُ وخَشِيتُ، وفعلٌ يتَردَّدُ[4] بيْنَ العِلم والخَشْية، وما هُو مِنَ القِسم الأوَّلِ يقَعُ بعدَها أنَّ المشدَّدَة،

---

(١) «الوسيط» للواحدي (١: ٣٣٧).

(٢) «معالم التنزيل» (١: ٢٧٣).

(٣) في (ط): «والبتات».

(٤) في (ف): «تردد».

[﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍۚ وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّتَعْتَدُوا۟ۚ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُۥۚ وَلَا تَتَّخِذُوٓا۟ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ هُزُوًاۚ وَٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَآ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْحِكْمَةِ يَعِظُكُم بِهِۦۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ * وَإِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَن يَنكِحْنَ أَزْوَٰجَهُنَّ إِذَا تَرَٰضَوْا۟ بَيْنَهُم بِٱلْمَعْرُوفِۗ ذَٰلِكَ يُوعَظُ بِهِۦ مَن كَانَ مِنكُمْ يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِۗ ذَٰلِكُمْ أَزْكَىٰ لَكُمْ وَأَطْهَرُۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ ٢٣١ – ٢٣٢]

﴿فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ﴾ أي: آخرَ عِدّتِهنّ، وشارَفْنَ مُنتهاها. والأجلُ يقعُ علىٰ المدّةِ كلِّها، وعلىٰ آخِرِها، يقالُ لعُمرِ الإنسان: أجل، وللموتِ الذي ينتهي به: أجل، وكذلكَ الغايةُ والأمد، يقول النَّحْويّون: «مِن» لابتداءِ الغاية، و«إلى» لانتهاءِ الغاية. وقال: ....

نحوَ: عَلِمتُ أنّك تقومُ، وإنْ وقَعَ بعدَها أنْ كان بمعنىٰ «أنهُ»، نحوَ: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ [المزمل: ٢٠]، ولهذا ارتَفَعَ يكونُ، وما هُو مِنَ القِسم الثاني جاءت بعدَها أنِ النّاصبةُ للفعل، نحوَ: خِفْتُ أن يقولَ، ومنهُ قولُه تعالىٰ: ﴿إِلَّآ أَن يَخَافَآ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٢٩]، وما هُو مِنَ القِسم الثالثِ: جازَ وقوعُ أنِ النّاصبةُ للفعلِ وأنِ المُخفَّفةُ مِنَ الثَّقيلة نحوَ قولِه تعالىٰ: ﴿وَحَسِبُوٓا۟ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [المائدة: ٧١] بالرَّفْعِ والنَّصْب، فالرَّفعُ علىٰ أنه: لا يكونُ، والنَّصبُ علىٰ أنه: شَكٌّ ليس بيقين(١).

قولُه: (﴿فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ﴾ أي: آخرَ عِدَّتِهنَّ)، اعلَمْ أنّ البلوغَ حقيقةٌ يُطلَقُ علىٰ الوصُولِ إلىٰ الشيء، ويَتَّسِعُ مجازاً في المُشارَفةِ والدُّنُوِّ، وكذا الأجَلُ، موضوعٌ للمُدَّةِ كلِّها، يقالُ لعُمُرِ الإنسان: أجَلٌ، ويَتَّسِعُ مجازاً علىٰ آخِرِ المُدَّة فيُقال للموتِ الذي ينتهي عُمُرُ الإنسان إليه: أجَلٌ، وكذلك الغايةُ والأمَدُ، أي: الغايةُ والأمَدُ يَقَعانِ على المُدَّةِ كلِّها وعلىٰ آخِرِها، أمّا أنّهما يَقَعانِ علىٰ آخِرِ المُدَّة فظاهرٌ، وأمّا أنّهما يقَعانِ على المُدّةِ كلِّها فكقولِ النَّحْويِّين: «مِنْ»: لابتداءِ الغاية، و«إلىٰ» لانتهائها، فلو لم يُرَدْ بالغايةِ المُدَّةُ كلُّها لا يَصِحُّ منهُم هذانِ الكلامان، قال المصنِّفُ في

---

(١) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٦٦ – ١٦٧).

كلُّ حيٍّ مُستكمِلٌ مدّةَ العُمْـ ـــرِ ومُـودٍ إذا انتهـىٰ أمَـدُه

ويُتَّسعُ في البلوغ أيضًا، فيقال: بَلَغ البلدَ؛ إذا شارَفَه وداناه، ويقالُ: قد وصل، ولم يصل وإنما شارَف؛ ولأنه قد عُلِمَ أنّ الإمساكَ بعدَ تقضِّي الأجلِ لا وجهَ له؛ لأنها بعد تقضِّيه غيرُ زوجةٍ له وفي غيرِ عِدّةٍ منه؛ فلا سبيلَ له عليها. ﴿فَأَمۡسِكُوهُنَّ بِمَعۡرُوفٍ﴾ فإمّا أن يُراجِعَها من غيرِ طلبِ ضِرارٍ بالمراجعة؛ ....

تفسيرِ قولِه تعالىٰ: ﴿وَحَمۡلُهُۥ وَفِصَٰلُهُۥ ثَلَٰثُونَ شَهۡرًا﴾ [الأحقاف: ١٥]: لـمّا كان الرَّضَاعُ يَلِيه الفِصَالُ لأنه ينتهي به وَيَتِمُّ سُمِّيَ فِصالاً كما سَمَّىٰ المُدَّةَ بالأمَدِ مَن قال:

كلُّ حيٍّ مُستكمِلٌ مُـدَّةَ العُمْـ ـــرِ ومُـودٍ إذا انتهَـىٰ أمَـدُه[1]

يعني سُمِّيَ الرَّضاعُ فِصَالاً تَسْمِيةً للشيءِ باسم ما يَؤُولُ إليه، كما سُمِّي المُدَّة، وهي: طُولُ الإمهالِ بالأمَد، وهُو الانتهاءُ مجازاً.

قولُه: (مُودٍ) أي: هالِكٌ، مِن: أوْدَىٰ: إذا هَلَكَ، يقول: كلُّ حيٍّ يَستكمِلُ مُـدَّةَ عُمُرِه ويَهلِكُ إذا انتهَىٰ عُمُرُه.

قولُه: (ولأنه قد عُلِمَ) عطفٌ مِن حيثُ المعنىٰ علىٰ قولِه: «والأجَلُ يقَعُ علىٰ المُدّةِ كلِّها»؛ لأنه في معنىٰ التقيـيدِ والتعليل، يعني: إنّما قُلْنا: إنّ معنىٰ قولِه تعالىٰ: ﴿فَبَلَغۡنَ أَجَلَهُنَّ﴾ شارَفْنَ منتهَىٰ الأجَل؛ لأنّ الاستعمالَ واردٌ عليه، ولأنّ المقامَ يقتضيه، إذْ لا يُمكنُ حَمْلُ الأجَل علىٰ جميع المُدَّةِ، والبلوغِ علىٰ الوصُول؛ لأنه لا يُمكنُ الإمساكُ بعدَ تقَضِّي الأجَلِ، فيتعيَّنُ الحَمْلُ علىٰ ما ذَكَرْنا، وهُو مُشارَفةُ منتهىٰ الأجَل.

الراغبُ: ﴿فَبَلَغۡنَ أَجَلَهُنَّ﴾ مُشكِلٌ؛ لأنّ المُراجَعَةَ ثابتةٌ قَبْلَ انقضاءِ العِدَّة، وظاهِرُهُ يقتضي أنّ المُراجَعَةَ بعدَ انقضاءِ العِدَّة، ووَجْهُ ذلك: أنّ الأجَلَ هاهُنا: زَمانُ العِدَّة، لا تَمَامُ العِدّة، وأيضاً، فإنه يُقالُ: إذا فَعَلتَ كذا، ويعني: إذا خُضتَ، لا إذا فَرَغتَ منه، نحوَ: ﴿وَإِذَا قُلۡتُمۡ

---

(١) انظر: (١٤: ٢٨٧) والبيت المذكور للطِّرِمّاح في «ديوانه» ص٥٧.

﴿أَوْ سَرِّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ وإمّا أن يُخلّـيها حتىٰ تنقضيَ عِدّتُها وتَبينَ من غيرِ ضِرار. ﴿وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا﴾: كانَ الرّجلُ يطلّقُ المرأةَ ويتركُها حتىٰ يقرُبَ انقضاءُ عِدّتِها ثمَّ يراجعُها لا عن حاجةٍ، ولكن ليطوِّلَ العِدّةَ عليها، فهو الإمساكُ ضِرارًا. ﴿لِّتَعْتَدُوا۟﴾: لتظلموهنّ، وقيل: لتلجِئُوهنّ إلىٰ الافتداء. ﴿فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُۥ﴾ بتعريضِها لعقابِ الله. ﴿وَلَا تَتَّخِذُوٓا۟ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ هُزُوًا﴾ أي: جِدُّوا في الأخذِ بها والعملِ بما فيها وارعَوْها حقَّ رعايتِها، وإلا فقد اتخذتموها هُزُوًا ولعبًا. ويقال لمن لم يجدَّ في الأمر: إنما أنتَ لاعبٌ وهازئ

فَٱعْدِلُوا۟﴾ [الأنعام: ١٥٢]، فقولُه: ﴿فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ﴾ أي: خُصن في زمانِ بلوغِ الأجَل. وأيضاً، فقولُهم: بلَغَ، يقالُ لِما شارَفَ وإن لم يَنْتَهِ، وإنّما خُصَّتِ المُشارَفةُ؛ لأنّهم كانوا يُطَلِّقونَ المرأةَ فيَترُكونَها حتّىٰ تُشارِفَ انقضاءَ العِدَّة ثُم يُراجعونَها إضراراً بها، وهذه الآيةُ ظاهِرُها إعادةُ حُكم ما تقدَّم، فإنهُ يَجوزُ مُراجَعَتُها بعدَ انقضاءِ العِدَّة، وقد فُسِّرَتِ تفسيرَيْن: أحدُهما: أنَّ الأوْلىٰ فيها حُكمُ جَوازِ الرَّجعة بعدَ التطليقةِ والتطليقَتَيْنِ، وتَحريم الرَّجْعةِ بعدَ الثالثة، وهذه تقتضي جَوازَ رَجْعتِها ما دامَتْ في العِدَّة، لا عنِ الطَّلاقِ الثّلاث، وفيها زيادةُ حُكم وإن كانت تُفيدُ بعضَ ما أفادَتِ الأُولىٰ، وهِي ما ذُكِرَ بعدها مِنَ الأحكام.

قولُه: (﴿أَوْ سَرِّحُوهُنَّ﴾ بإحسان)[1] في نُسخةٍ، ولفظُ القرآنِ: ﴿بِمَعْرُوفٍ﴾، وَضَعَ المُفَسَّرَ موضعَ المُفَسِّرِ، لأنه فَسَّرَ المعروفَ بُعَيْدَ هذا بما يَحسُنُ في الدِّينِ والمروءةِ مِنَ الشَّرائط، ولِمَا سَبَقَ في تلك الآية: ﴿فَإِمْسَاكٌۢ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌۢ بِإِحْسَٰنٍ﴾ [البقرة: ٢٢٩]. **الراغب**: لِمَ تعلَّقَ التسريحُ هاهُنا بمعروف، وفي الأُولىٰ بإحسان؟ قيل: نَبَّهَ به علىٰ أنهُ إن لم تُراعُوا في تَسريحِها الإحسانَ فراعُوا فيه المعروفَ، كما قال بعضُهم لسُلطان: إن لم تُحسِنْ فعَدْلاً[2].

قولُه: (أي جِدُّوا في الأخْذِ بها والعَمَلِ بما فيها). قال القاضي: كأنه نَهْيٌ عن الـهُزْؤِ، وأراد به الأمْرَ بضِدِّه[3].

---

(١) كذا في الأصول الخطية وفي نصِّ «الكشاف» من (ط)، لكن جاء في الأصل الخطي منه والمطبوع على لفظ التلاوة.
(٢) «تفسير الراغب الأصفهاني» (١: ٤٧٧).
(٣) «أنوار التنزيل» (١: ٥٢١).

ويقال: **كن يهوديًّا** وإلا فلا تلعبْ بالتوراة. وقيلَ: كانَ الرّجلُ يطلِّقُ ويُعتقُ ويتزوّجُ ويقول: كنتُ لاعبًا. وعن النبيّ ﷺ: «ثلاثٌ جِدّهنَّ جِدّ، وهَزْلهنَّ جِدّ: الطلاقُ والنكاحُ والرَّجْعة». ﴿**وَٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ**﴾ **بالإسلام وبنبوّة محمّدٍ** ﷺ ﴿**وَمَآ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْحِكْمَةِ**﴾ مِنَ القرآنِ والسنّة. وذكرُها: مقابلتُها بالشُّكرِ والقيامِ بحقِّها. ﴿**يَعِظُكُم بِهِۦ**﴾ **بما أَنزلَ عليكم**. ﴿**فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ**﴾: إمّا أن يُخاطَبَ به ......

قولُه: (كنْ يهوديّاً)، كانوا يقولونَ لليهوديِّ الذي لا يعمَلُ بالتَّوراة حَقَّ العَملِ هذا المَثَل.

قولُه: (﴿**نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ**﴾: **بالإسلامِ وبِنُبوَّةِ محمدٍ** ﷺ)، وإنّما خَصَّ نعمةَ الله بما ذَكَرَ ليَدُلَّ علىٰ أنّ ذلك الفعلَ، وهُو إمساكُ النساءِ للضِّرار، كان مِن فعلِ الجاهليّة، وكان مَقْتاً وكُفْراً، فبَدَّلَه اللهُ تعالىٰ بنعمةِ الإسلام وبِبَعْثةِ محمدٍ صَلَواتُ الله عليه، كقولِه تعالىٰ: ﴿وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا﴾ [آل عمران: ١٠٣]، وقولُه: ﴿وَمَآ أَنزَلَ عَلَيْكُم﴾ يجوزُ أن يكونَ مجروراً؛ عَطْفاً على مُقدَّرٍ وهُو: «بالإسلامِ وبِنُبوَّةِ محمد» ليَشمُلَ جميعَ نعمةِ الدِّين، أي: اذكُروا نعمةَ الله عليكُم بالإسلام وبنُبوَّةِ محمدٍ وبالكتابِ والسُّنّة، وأن يكونَ منصُوباً؛ عَطْفاً علىٰ ﴿نِعْمَتَ ٱللَّهِ﴾ عطفَ الخاصِّ علىٰ الخاصِّ، وعليه ظاهرُ كلامِ المُصنِّف، وأنْ يكونَ عطفَ الخاصِّ على العامِّ، وعليه كلامُ القاضي، حيثُ قال: أفردَهما بالذِّكرِ إظهاراً لشَرَفِهما[1]، فعلىٰ هذا هُو مِن بابِ ﴿وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ... وَجِبْرِيلَ﴾ [البقرة: ٩٨]، والأوَّلُ أقربُ إلىٰ النَّظم؛ لأنّ الأمرَ بالذِّكرِ بعدَ النَّهي المُعقَّبِ به التوضيح بقولِه: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُۥ﴾ مُشعِرٌ به تعالىٰ يَمُنُّ على المؤمنينَ بإنقاذِهم مِنَ الظُّلم الذي كانوا عليه في الجاهليّة، فيجبُ أن تَختصَّ النِّعمةُ بنعمةٍ متجدِّدةٍ مِنَ الإسلام وبنُبوَّةِ محمدٍ صَلَواتُ الله عليه، وبإنزالِ هذا الكتابِ الكريم، وإنّما صَرَّح به[2] دونَهما لأنّ الكلامَ فيه، بدليلِ قولِه تعالىٰ: ﴿وَلَا تَتَّخِذُوٓاْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ هُزُوًا﴾.

قولُه: (﴿**يَعِظُكُم بِهِۦ**﴾ **بمـا أنـزَلَ عليكُم**)، يَحتمِلُ قولُه: ﴿يَعِظُكُم بِهِۦ﴾ أن تكونَ جُملةً

---

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٥٢٢).

(٢) قوله: «به» ساقط من (ح).

الأزواجُ الذينَ يَعضُلونَ نساءَهم بعدَ انقضاءِ العِدّة؛ ظلمًا وقَسْرًا، ولحميّةِ الجاهليّةِ لا يتركونهنّ يتزوَّجْنَ مَن شِئْن من الأزواج. والمعنىٰ: أن ينكِحْنَ أزواجَهنَّ الذينَ يرغَبْنَ فيهم، ويَصْلحونَ لهن؛ **وإمّا أن يُخاطَبَ به الأولياءُ في عَضْلهنَّ** أن يَرْجِعنَ إلىٰ أزواجهنّ. **رُوِيَ: أنها نزلتْ في مَعقِلِ بنِ يَسارٍ** حينَ عَضَلَ أختَه أن ترجعَ إلىٰ الزوجِ الأوّل. وقيل: في جابرِ بنِ عبدِ اللّٰـهِ حينَ عَضَل بنتَ عمٍّ له. ....

مستأنَفةً لبيانِ موجَبِ الإنزال، والأوجَهُ أنّ الضميرَ في ﴿بِهِۦ﴾ راجعٌ إلىٰ المذكورِ كلِّه، وتكونُ الجُملةُ معترِضةً مؤكِّدةً للمعاني السابِقةِ واللاحقة؛ لأنّ المأموراتِ والمَنْهيّاتِ كلَّها وَعْظٌ مِنَ الله وتذكيرٌ، والذي سِيقَ له الكلامُ إمساكُ المُطلَّقاتِ وتَسريحُهنَّ، فيَدخُلُ فيه دخولاً أوّليّاً.

قولُه: (**وإمّا أن يُخاطَبَ به الأوْلياءُ**)[1]، قال القاضي: فعلىٰ هذا يكونُ دليلاً علىٰ أنّ المرأةَ لا تُزوِّجُ نفْسَها، إذْ لو تمكَّنتْ منهُ لم يكنْ لعَضْلِ الوَليِّ معنًى، ولا يُعارَضُ بإسنادِ النِّكاحِ إليهِنَّ لأنه بسببِ توقُّفِه علىٰ إذنِهِنَّ[2].

قولُه: (**رُوي أنّها نَزَلَتْ في مَعقِلِ بنِ يَسَار**)، رَوَينا عنِ البخاريِّ والتِّرمذيِّ وأبي داودَ، عن مَعْقِل بن يَسَار، قال: كانتْ لي أُختٌ تُخطَبُ إليَّ وأمنعُها مِنَ الناس، فأتاني ابنُ عَمٍّ لي فأنكَحْتُها إيّاه، فاصطَحَبا ما شاء اللهُ، ثُمّ طَلَّقَها طلاقاً لهُ رَجْعة، ثُمّ ترَكَها حتّىٰ انقَضَتْ عِدَّتُها، فلمّا خُطِبَتْ إليَّ أتاني يَخطُبُها معَ الخُطّاب، فقلتُ لهُ: خَطَبْتَ إليّ فمنعْتُها الناسَ وآثَرْتُكَ بها فزوَّجتُك، ثُمّ طلَّقتَها طلاقاً لكَ رَجْعةٌ، ثُمّ تَركْتَها حتّىٰ انقَضَتْ عِدَّتُها، فلمّا خُطِبَتْ إليَّ أتَيْتَني تَخطُبُها معَ الخُطّاب؟ واللهِ لا أنكَحْتُها أبداً، قال: ففيَّ نَزَلَتْ هذه الآية، فكفَّرتُ عن يميني وأنكَحْتُها إيّاه[3].

---

(١) في (ح): «بها الأولياء».

(٢) «أنوار التنزيل» (١: ٥٢٣).

(٣) أخرجه البخاري (٥١٣٠)، والترمذي (٢٩٨١)، وأبو داود (٢٠٨٧).

والوجهُ أن يكونَ خِطابًا للناس، أي: لا يوجدْ فيما بينكم عَضل؛ لأنه إذا وُجِدَ بينهم وهم راضُونَ كانوا في حُكمِ العاضِلين. والعَضْل: الحَبْسُ والتضييق، ومنه: عَضَّلَتِ الدّجاجةُ؛ إذا نَشِبَ بيضُها فلَم يَخرج. وأُنشِدَ لابنِ هَرْمة:

وإنّ قَصائدي لكَ فاصطنِعْني عقائلُ قد عُضِلْنَ عن النّكاحِ

وبلوغُ الأجلِ علىٰ الحقيقة. وعن الشافعيّ رحمه الله: دلَّ سياقُ الكلامَيْن علىٰ افتراقِ البلوغين. ﴿إِذَا تَرَٰضَوۡاْ﴾: إذا تراضىٰ الخُطّابُ والنّساء، ....

قولُه: (**والوجهُ أن يكونَ خِطاباً للناس**) لِما يَلزَمُ مِنَ الأوّل المجازُ باعتبارِ ما يَؤولُ إليه في إضافةِ قولِه: ﴿أَزۡوَٰجَهُنَّ﴾؛ لأنّ التقديرَ: مِن شيئَيْنِ مِنَ الأزواج غيرَكم، ومنَ الثاني يَلزَمُ تسميةُ الأزواج أزواجاً باعتبارِ ما كان، وإسنادُ الطّلاقِ إلىٰ الأولياءِ علىٰ المَجازِ أيضاً، ولأنّ قولَه: ﴿ذَٰلِكَ يُوعَظُ بِهِۦ مَن كَانَ مِنكُمۡ يُؤۡمِنُ بِٱللَّهِ﴾ إلىٰ آخرِ الآية كالتعليلِ لشَرْعيّةِ هذا الحُكم والامتنانِ على الأُمّة، وفيه أنّ لكلٍّ أن يُنكِرَ هذا العَضْلَ إذا وُجِدَ فيما بينَهم.

قولُه: (**أي: لا يوجَدْ فيما بينكم عَضْلٌ**)، تفسيرٌ للخطابِ العامّ؛ لأنّ النَّهيَ إنّما يتوجَّهُ إلىٰ مَن يُباشِرُ الفعلَ أو عَزَمَ عليه، فإذا توَجَّه إلىٰ المجموعِ كانوا في حُكمِ شخصٍ واحد، فإذا انتهَوْا بأسْرِهم لم يُوجَدْ عَضلٌ قطُّ.

قولُه: (**وإنّ قصائدي لكَ**)، البيت[1]، عَقيلةُ كلِّ شيء: أكرَمُهُ، والعَقِيلةُ مِنَ النِّساء: التي عُقِلَتْ في بيتِها أي خَدِرَتْ وجلست، يقول: إنّ قصائدي مِثْلُ عقائلِ النِّساءِ وقد عُضِلْنَ عن النّكاح، فلا أمدَحُ بها غيرَك، فاصطَنِعْني بمَدْحي إيّاكَ بها.

قولُه: (**وبلوغُ الأجَل علىٰ الحقيقة**) يعني: في قوله تعالىٰ: ﴿وَإِذَا طَلَّقۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَبَلَغۡنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعۡضُلُوهُنَّ﴾ محمولٌ علىٰ انتهاءِ الغايةِ لا علىٰ المَجاز، وهُو المُشارَفةُ والمُداناةُ كما في الآيةِ

---

(١) من أبياتٍ ذكرها الأصفهاني في «الأغاني» (٦: ١١٥).

﴿بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ بما يَحسُنُ في الدِّينِ والمروءةِ من الشَّرائط. وقيل: بمَهْرِ المِثْل. ومِن مذهبِ أبي حَنيفةَ رحِمَه الله: أنها إذا زوَّجت نفْسَها بأقلَّ مِن مَهْرِ مثلِها فللأولياءِ أن يعترضوا. فإن قلتَ: لمن الخطابُ في قولِه: ﴿ذَٰلِكَ يُوعَظُ بِهِۦ﴾؟ قلتُ: يجوزُ أن يكونَ لرسولِ الله ﷺ ولكلِّ أحدٍ،

السابِقة، وهِي قولُه تعالىٰ: ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ﴾؛ لأن الإمساكَ بعدَ مُضيِّ الأجَل لا وَجْهَ له، فيُحمَلُ علىٰ المَجازِ، بخلافِه هاهُنا.

قولُه: (﴿بِٱلْمَعْرُوفِ﴾: بما يَحسُنُ في الدِّين)، قال القاضي: ﴿بِٱلْمَعْرُوفِ﴾: حالٌ مِنَ الضَّميرِ المرفوعِ، أو: صفةُ مصْدَرٍ محذوف، أي: تَراضِياً كائناً بالمعروفِ، وفيه دِلالةٌ علىٰ أنّ العَضْلَ عن التزوُّجِ من غيرِ كُفْؤٍ غيرُ مَنْهيٍّ عنه(١).

قولُه: (يجوزُ أن يكونَ لرسُولِ الله ﷺ ولكلِّ أحد)، قال القاضي: إذا كان الخِطابُ لرسُولِ الله ﷺ فهُو كقولِه تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾ [الطلاق: ١] للدِّلالةِ علىٰ أنّ حقيقةَ المُشارِ إليه لا يكادُ يتَصوَّرُها كلُّ أحد(٢). وقلتُ: يعني: لا يُدرِكُه إلّا النبيُّ ﷺ، وهُو تنبيهٌ لهم. قال المصنِّف: خُصَّ النبيُّ ﷺ بالنِّداءِ وعَمَّ الخِطابُ، إظهاراً لترؤُّسِه وأنه مِـدْرَهُ قومِه(٣) ولسانُهم والذي يصدرونَ عن رأيِه، وكان وحدَه في حُكم كلِّهم(٤). وقال القاضي: أو الكافُ لمجرَّدِ الخِطابِ دونَ تعيينِ المخاطَبين، والفَرْقِ بيْنَ الحاضِرِ والمنقَضي(٥)، وقال الزجَّاج: ﴿ذَٰلِكَ﴾: مخاطبةُ الجميع، والجميعُ لفظُه لَفْظُ واحدٍ، المعنىٰ: ذلك أيُّها القَبيلُ يُوعَظُ به مَن كان مِنكم، وقولُه بعدَ ذلك: ﴿ذَٰلِكُمْ أَزْكَىٰ لَكُمْ﴾ يدُلُّك علىٰ أنّ لَفْظَةَ «ذلك» و«ذلكُم»: مُخاطَبَةٌ للجَماعة(٦).

---

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٥٢٣).

(٢) المصدر السابق (١: ٥٢٣).

(٣) أي: زعيمُهم وخطيبُهم والمتكلم عنهم.

(٤) «الكشاف» (١٥: ٤٦٤).

(٥) «أنوار التنزيل» (١: ٥٢٣) بتصرُّفٍ ملحوظ.

(٦) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٣١١).

ونحوُه: ﴿ذَٰلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَأَطْهَرُ﴾ [المجادلة: ١٢]. ﴿أَزْكَىٰ لَكُمْ وَأَطْهَرُ﴾ مِن أدناسِ الآثام، وقيل: ﴿أَزْكَىٰ﴾ ﴿وَأَطْهَرُ﴾: أفضلُ وأطيبُ. ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ﴾ ما في ذلكَ مِنَ الزَّكاءِ والطُّهر، وأنتم لا تعلمونه. أوْ: واللهُ يعلم ما تُستَصلَحونَ به من الأحكامِ والشرائعِ وأنتم تجهلونَه.

[﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَّهُ بِوَلَدِهِ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَٰلِكَ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَن تَرَاضٍ مِّنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا وَإِنْ أَرَدتُّمْ أَن تَسْتَرْضِعُوا أَوْلَادَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُم مَّا آتَيْتُم بِالْمَعْرُوفِ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ ٢٣٣]

وقلتُ: وكيف ما كان في الكلام تلوينُ الخطابِ؛ لأنه تعالىٰ خاطبَهم أولاً بقولِه: ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ﴾ ثُمّ رجعَ إلىٰ مخاطبةِ النبيِّ ﷺ تعليلاً لهم وتعظيماً لهُ، أو إلىٰ مخاطبةِ كلِّ أحدٍ للدِّلالةِ علىٰ تعظيم الأمر، فلا يختصُّ بهؤلاءِ، أو جعلَهم في حُكم القَبيلِ والفَوْجِ تقليلاً لهُم وتعظيماً للمتكلِّم، ثُمّ عادَ إلىٰ مُخاطَبَتِهم بقولِه: ﴿مَن كَانَ مِنكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ﴾، والأوَّلُ أوجَهُ لأنهُ أوفَقُ لِما في سُورةِ الطلاق.

قولُه: (﴿ذَٰلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَأَطْهَرُ﴾)، والتلاوةُ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَاجَيْتُمُ الرَّسُولَ فَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَةً ذَٰلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَأَطْهَرُ فَإِن لَّمْ تَجِدُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾.

قولُه: (وقيل: ﴿أَزْكَىٰ﴾ ﴿وَأَطْهَرُ﴾: أفضلُ وأطيبُ)، فعلىٰ الأوّل «وأطهَرُ»: عطفٌ تفسيريٌّ علىٰ «أزكَىٰ»؛ لأنهُ بمعنىٰ الطَّهارة، وعلىٰ هذا بمعنىٰ النُّموِّ والزِّيادة. **الراغبُ**: زَكَاءُ الإنسانِ وطَهارتُه في الحقيقة: كوْنُه بحيثُ يَستحِقُّ في الدُّنيا الأوصَافَ المحمودة، وفي الآخرةِ عظيمَ المَثُوبة، وأن يَصلُحَ لُمجاورةِ الملأِ الأعلىٰ بل لُمجاورةِ المَوْلىٰ، ولذلك عَقَّبَهُ بقولِه: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾(١).

---

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني» (١: ٤٧٩).

﴿يُرْضِعْنَ﴾ مِثْلُ ﴿يَتَرَبَّصْنَ﴾ في أنه خَبَرٌ في معنىٰ الأمْرِ المؤكَّد. ﴿كَامِلَيْنِ﴾ توكيدٌ، كقولِه: ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦]؛ لأنه مما يُتسامَحُ فيه، فتقول: أقمتُ عندَ فلانٍ حولَيْن، ولم تستكمِلْهما. وقرأَ ابنُ عباسٍ رضيَ اللهُ عنهما: (أن يُكمِّلَ الرَّضاعة)، ....

قولُه: (في أنه خبَرٌ في معنىٰ الأمر). قال الزجَّاجُ: اللَّفظُ خبرٌ والمعنىٰ أمْرٌ، كما تقولُ: حَسْبُك دِرهمٌ، أي: اكتَفِ بدِرهم، ومعنىٰ الآية: لِتُرضِعِ الوالِدات[1].

الراغب: ذَكَرَ جماعة مِن الفُقهاءِ أنّ ﴿يُرْضِعْنَ﴾ أمْرٌ وإن كان لفْظُه خَبَراً؛ لأنه لو جُعِلَ خبَراً لم يقَعْ مخبَرٌ بخلافِه، وهذه قضيَّةٌ إنّما تَصحُّ في كلِّ خبَرٍ لفْظُه لا يَحتمِلُ التخصيصَ، فأمّا إذا كان عامّاً يُمكنُ أن يُخصَّصَ علىٰ وَجْهٍ يَخرُجُ مِن كونِه كذِباً فإنّ ادّعاءَ ذلك فيه ليسَ بواجب، وهذه الآيةُ ممّا يُمكنُ فيه ذلك، أخبَرَ تعالىٰ أنّ حُكمَ الله في ذلك أنّ الوالِداتِ أحَقُّ بإرضاعِ أولادِهنَّ، سَواءٌ كانت في حِبالةِ[2] الزّوج أو لم تكنْ، فإنّ الإرضاعَ مِن خصائصِ الوِلادة، لا مِن خصائصِ الزَّوجيّة، ولهذا وَرَدَ في الحديثِ: «إنها أحَقُّ بالوَلَدِ ما لم تتزوَّجْ»[3].

وقلتُ: أشارَ بقولِه: «إن الإرضاعَ مِن خصائصِ الولادة» أنّ في تخصيصِ ذِكْرِ الوالِداتِ دونَ الأُمّهاتِ إشعاراً بالعِلِّية، نَظيرُهُ قولُه تعالىٰ: ﴿ٱلزَّانِى لَا يَنكِحُ إِلَّا زَانِيَةً﴾ [النور: ٣]، قال المصنِّف: المرفوعُ، أي قوله: ﴿لَا يَنكِحُ﴾ فيه معنىٰ النَّهي، ويَجوزُ أن يكونَ خبَراً مَحْضاً، علىٰ أنّ عادتَهُم جاريةٌ علىٰ ذلك[4]، وكما قال: الفاسِقُ الخَبيثُ الذي مِن شأنِه الزِّنا والتقَحُّبُ لا يَرغَبُ في نِكاحِ الصَّوالح.

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٣١٢).

(٢) يعني ذمَّتَه.

(٣) «تفسير الراغب الأصفهاني» (١: ٤٨١). والحديث أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٦٧٠٧)، وأبو داود (٢٢٧٦)، والحاكم (٢: ٢٠٧)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٤: ٨)، وهو من حديثِ عبد الله بن عمرو، بإسنادٍ حسن.

(٤) عبارة الزمخشريِّ في «الكشاف» (١١: ١٨): «وعن عمرو بن عُبَيْدٍ رضي الله عنه: لا ينكحْ، بالجزم على النهي، والمرفوعُ فيه أيضاً معنىٰ النَّهي، ولكن أبْلَغُ وآكد... ويجوز أن يكونَ خبراً مَحْضاً على معنىٰ: أنَّ عادتَهم جاريةٌ على ذلك». انتهىٰ. وعبارة الطيبي لا تخلو من قصورٍ، فاقتضىٰ المقامُ هذا التحرير.

وقُرِئَ: (الرِّضاعة) بكسرِ الرّاء، و(الرَّضْعة)، و(أن تتمَّ الرِّضاعةُ) و(أن يُتِمُّ الرضاعةَ) برفعِ الفعلِ تشبيهًا لـ«أنْ» بـ«ما»؛ لتآخيهما في التأويل. فإن قلتَ: كيفَ اتصلَ قولُه: ﴿لِمَنْ أَرَادَ﴾ بما قبْله؟ قلتُ: هو بيانٌ لمن توجَّه إليه الحُكم، كقوله تعالىٰ: ﴿هَيْتَ لَكَ﴾ [يوسف: ٢٣]، «لك» بيانٌ للمُهيَّتِ به، أي: هذا الحُكمُ لمن أرادَ إتمامَ الرّضاع. وعن قَتادة: ﴿حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾ ثم أنزلَ اللهُ اليُسرَ والتخفيف، فقال: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾، أرادَ: أنه يجوزُ النقصانُ. وعن الحسن: ليسَ ذلكَ بوقتٍ لا يُنقَصُ منه بعدَ أن لا يكونَ في الفِطامِ ضَرَر. وقيل: اللّام متعلِّقةٌ بـ﴿يُرْضِعْنَ﴾، كما تقول: أرضعتْ فلانةٌ لفلانٍ وَلَدَه،

قولُه: (وقُرِئَ: «الرِّضاعة» بكسر الراء)، قال الزَّجَّاج: والفَتحُ أكثرُ، وعليه القُرّاءُ، ورَوَىٰ الأخفَشُ بالكسرِ(١).

قولُه: (تشبيهاً لـ«أنْ»)، أي: شَبَّه «أن» المصدَريَّةَ بـ«ما» التي لها، لجامعِ المَصْدَريّة.

قولُه: (﴿هَيْتَ لَكَ﴾ [يوسف: ٢٣])، هَيَّت به وهَوَّتَ به، أي: صاحَ به ودَعَاه، وقولُهم: هَيْتَ لكَ، أي: هَلُمَّ لكَ، وهُو: اسمُ الفِعْل، وفيه ضميرُ المخاطَب، كأنهُ قيل: هَيْتَ أنت، ولك: تبيينٌ للمخاطَب وتأكيدٌ جيءَ به بعدَ استكمالِ الكلام كما في سَقْياً لكَ، وكذا الكافُ(٢) في رُوَيْدَكَ: تبيينٌ للمخاطَب، فإنّ معناهُ: رُوَيْداً أنتَ، كأنه لـمّا قيل: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ﴾ فقيل: لَمن هذا الحُكم؟ قيل: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾.

قولُه: (ليسَ ذلك بوقتٍ) أي: بحدٍّ، «الأساس»: شيءٌ موقوتٌ ومؤقَّت: محدودٌ، والآخِرةُ مِيقاتُ الخَلْق. الراغبُ: قال الفُقهاءُ: لمّا جَعلَ الرَّضاعَ حَوْلَيْنِ، وقال في موضعٍ آخَرَ: ﴿وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾ [الأحقاف: ١٥]، عُلِمَ أنّ الوَلَدَ قد يُولَدُ لستّةِ أشهُر. وفيه تنبيهٌ علىٰ لطيفةٍ

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٣١٢). وقال العكبري في «التبيان» (١: ١٨٥). والجيِّدُ فَتْحُ الراءِ في الرَّضاعةِ، وكَسْرُها جائز، وقد قُرِئ به. انتهىٰ. وقد عَدَّها أبو حَيّان من بابةِ الشاذّ، وعزاها لأبي حنيفة وابن الجارود وغيرهما، انظر: «البحر المحيط» (٢: ٤٩٨).

قلتُ: عبارة الأخفش في «معاني القرآن» (١: ١٤٣): وهي في كلِّ شيءٍ مفتوحة وبعضُ بني تميمٍ يكسِرُها إذا كانت في الارتضاع يقول: «الرِّضاعة».

(٢) في (ف): «وكذلك الكاف».

أي: يُرضعنَ حولَيْن ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ﴾ من الآباء؛ لأنّ الأبَ يجبُ عليه إرضاعُ الولدِ دونَ الأمِّ، وعليه أن يتّخذَ له ظِئرًا إلا إذا تطوَّعتِ الأمُّ بإرضاعِه وهي مندوبةٌ إلىٰ ذلكَ ولا تُجبَرُ عليه. ولا يجوزُ استئجار الأمِّ عندَ أبي حنيفةَ رحمه الله، ما دامت زوجةً له أو مُعتدَّةً مِن نكاح. وعندَ الشافعيِّ يجوزُ، فإذا انقضت عِدّتُها جازَ بالاتفاق. فإن قلتَ: فما بالُ الوالداتِ مأموراتٍ بأن يُرضعنَ أولادهنّ؟ قلتُ: إمّا أن يكونَ أمرًا علىٰ وجهِ النَّدْب، وإمّا علىٰ وجهِ الوجوب إذا لَمْ يقبلِ الصبيُّ إلا ثَدْيَ أمِّه، أوْ لم يوجَدْ له ظِئر، أوْ كانَ الأبُ عاجزًا عن الاستئجار. وقيل: أرادَ: **الوالداتِ المطلّقاتِ**. وإيجابُ النفقةِ والكسوةِ لأجلِ الرّضاع. ﴿وَعَلَى ٱلْمَوْلُودِ لَهُۥ﴾: وعلىٰ الذي يولَدُ له، وهو الوالد، و﴿لَهُۥ﴾ في محلِّ الرّفعِ على الفاعليّة، نحوُ: ﴿عَلَيْهِمْ﴾ في ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧]. فإن قلتَ: لِمَ قيل: ﴿ٱلْمَوْلُودِ لَهُۥ﴾ دونَ الوالد؟ قلتُ: ليُعلَمَ أنّ الوالداتِ إنما وَلَدْنَ لهم؛ لأنّ الأولادَ للآباء؛ ولذلكَ يُنسبونَ إليهم لا إلىٰ الأمهات؛ وأُنشِدَ للمأمونِ بنِ الرَّشيد:

فإنما أمّهاتُ الناسِ أوعيةٌ مُستودَعاتٌ وللآباءِ أبناءُ

وهِي أنّ الولَدَ لما كان زمانُ حَمْلِه وفِصَالِه أقلَّ مِن ثلاثينَ شهراً أَضَرَّ ذلك به، فإذا وُلِدَ لسَبْعةِ أشهُرٍ لم يَضُرَّهُ أن يَنقُصَ رَضَاعُه عن الحَوْلَيْن(١).

قولُه: (**وقيل: أراد الوالداتِ المُطلَّقاتِ**)، فعلىٰ هذا، التعريفُ في ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ﴾: للعَهْد، والمشارُ إليه: ما يُفهَمُ مِن قولِه: ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾، والمرادُ مِن إيجابِ النَّفَقة والكُسْوة: ما يُعطيهِ قولُه: ﴿وَعَلَى ٱلْمَوْلُودِ لَهُۥ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ من معنىٰ الوجُوب، وهذا الوَجْهُ أحسَنُ في الالتئام وأظهَرُ في معنىٰ الوُجُوبِ في قولِه: ﴿وَعَلَى ٱلْمَوْلُودِ لَهُۥ رِزْقُهُنَّ﴾ لأنّ على الأزواجِ رِزقَ الزَّوجاتِ وكُسوتَهُنَّ، سواءٌ أرضَعْنَ أو لم يُرضِعْنَ.

قولُه: (**فإنّمـا أُمّهاتُ الناس**) البيت، ويُـروَىٰ فيه: «وللآباءِ أبناءُ»، وقيل: الـرِّواية: «وللأنسابِ أبناءُ». قبلَهُ:

---

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني» (١: ٤٨١).

فكان عليهم أن يَرزقوهنَّ ويَكسوهنَّ إذا أَرضعنَ وَلَدَهم كالأَظْـآر، ألا تَرىٰ أنه ذَكَرَه باسمِ الوالِدِ حيثُ لم يكن هذا المعنىٰ، ....

لا تَزْرِيَنْ بفتًى مِـن أن يكـونَ لـهُ ... أُمٌّ مِنَ الرُّوم أو سَوْداءُ دَعْجاءُ[1]

زَرَىٰ به: إذا عابَه، والدَّعَجُ: شِدَّةُ سَوادِ الحَدَقة وشِدَّةُ بَياضِها.

وكانت أُمُّه أُمَّ وَلَد، يقالُ لها: مَراجِل. وقيل: عابَ هشامٌ[2] زيدَ بنَ عليٍّ رحمَهما اللهُ وقال: بَلَغَني أنّك تريدُ الخِلافَة، وكيفَ تَصلُحُ لها وأنت ابنُ أَمَة؟ فقال: كان إسماعيلُ ابنَ أَمَة، وإسحاقُ ابنَ حُرَّة، فأخرَجَ اللهُ تعالىٰ مِن صُلبِ إسماعيلَ خيرَ وَلَدِ آدمَ صَلَواتُ الله عليه، وهذه الصَّنعةُ تُسَمَّىٰ في البديع بالإدماج، وفي أُصولِ الحَنَفيّة: بإشارةِ النّصِّ[3]، وهُو: أن يُضمَّنَ في كلام سِيقَ لمعنًى معنًى آخَرَ، سِيقَتِ الآياتُ لإثباتِ النَّـفَقة للمُرضع وضُمِّنَتْ معنىٰ أنّ النَّسَبَ ينتهي إلىٰ الآباءِ، وفيه أيضاً معنىٰ قولِه صَلَواتُ الله عليه حينَ أتاهُ رجُلٌ وقال: إنّ لي مالاً ووَلَداً، وإنّ أبي يَحتاجُ إلىٰ مالي، فقال: «أنتَ ومالُكَ لوالِدِك»، أخرَجَه أبو داود[4] عن عبد الله ابن عَمْرِو ابنِ العاصِ.

قولُه: (**فكان عليهِم أن يَرزُقوهنَّ**) الفاءُ تدُلُّ علىٰ أنّ إيثارَ المولودِ له، وتقديم الخَبَرِ وحَمْلِه علىٰ ﴿رِزْقُهُنَّ﴾ وَصْفٌ مناسبٌ لهذا الحُكم، وهُو إيجابُ الرِّزقِ والكُسْوةِ عليهم.

قولُه: (**أنه ذَكَـرَه باسم الوالِد**) يعني: إنّما لم يَعدِلْ عن الظاهرِ في تلك الآية حيثُ لم يكنْ

(١) البيتان لرجلٍ من أهلِ المدينةِ ذكرهما ابن قتيبة في «عيون الأخبار» (٤: ٩)، والراغب الأصفهاني في «محاضرات الأدباء» (١: ١٥٨).

(٢) يعني ابن عبد الملك بن مروان كان من عقلاءِ الخلفاءِ وأهلِ الحزم والكفاية. له ترجمة في: «سِيَر النبلاء» (٥: ٣٥١).

(٣) وعرَّفه البزدويُّ بقوله: «هو العملُ بما ثبتَ بنَظْمِه لغةً لكنّه غير مقصودٍ ولا سِيقَ له النصُّ، وليس بظاهر من كلِّ وجه». انتهىٰ من «كشف الأسرار» (١: ١٠٨).

(٤) «سنن أبي داود» (٣٥٣٠)، وهو في «مسند أحمد» (٦٩٠٢)، و«سنن ابن ماجه» (٢٢٩٢) من حديثِ عمرو بن شُعَيب، عن أبيه، عن جَدِّه، وهو حديثٌ حسن لغيره، وصحّحه ابن حبان (٤١٠) من حديثِ عائشة رضي الله عنها، وفيه تمامُ تخريجه.

وهو قولُه تعالىٰ: ﴿وَٱخْشَوْاْ يَوْمًا لَّا يَجْزِى وَالِدٌ عَن وَلَدِهِۦ وَلَا مَوْلُودٌ هُوَ جَازٍ عَن وَالِدِهِۦ شَيْـًٔا﴾ [لقمان: ٣٣]؟ ﴿بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ تفسيرُه ما يَعْقُبه وهو أن لا يكلَّفَ واحدٌ منهما ما ليسَ في وُسْعِه ولا يتضارّا. وقُرِئَ: (لا تَـكلَّف) بفتحِ التاء، و(لا نُـكلِّف) بالنون. **وقُرِئَ: (لا تضارُّ) بالرفعِ** علىٰ الإخبار، وهو يحتملُ البناءَ للفاعلِ والمفعول، وأن يكونَ الأصلُ تضارِرُ؛ بكسرِ الرّاء، أو تضارَر؛ بفتحها. وقرأَ: ﴿لَا تُضَآرَّ﴾ بالفتحِ أكثرُ القرّاء، وقرأَ الحسنُ بالكسرِ علىٰ النهي، وهو مُحتمِلٌ للبناءَيْن أيضًا، ويبيِّنُ ذلكَ أنه قُرِئَ: (لا تُضارَرْ)، و(لا تضارِرْ) بالجَـزْمِ وفتحِ الراءِ الأُولىٰ وكسرِها، وقرأَ أبو جعفر: (لا تضارّ) بالسكونِ مع التشديدِ علىٰ نيّةِ الوَقْف، وعن الأعرج: (لا تضارْ) بالسكونِ والتخفيفِ، وهو من: ضارَه يَضِيرُه، ونوىٰ الوقفَ كما نواه أبو جعفر، أو اختلَسَ الضمّةَ فظنَّه الرّاوي سُكونًا. وعن كاتبِ عمرَ بنِ الخطّاب: (لا تُضْرَرُ). والمعنىٰ: لا تضارَّ والدةٌ زوجَها بسببِ ولدِها، وهو أن تعنِّفَ به، وتطلبَ منه ما ليسَ بعَدْلٍ من الرّزقِ والكسوة، وأن تُشغلَ قلبَه بالتفريطِ في شأنِ الولد، وأن تقولَ بعدما أَلِفَها الصبيُّ: اطلُبْ له ظِئرًا، ....

علىٰ الوالِدِ إيجابُ شيء. وقلتُ: وإنْ لم يَعْدِلْ في الوالِدِ فيها، عَدَلَ عن الولَدِ إلىٰ المولودِ لنُكتةٍ أُخرىٰ وهِي ما ذكَرَه هناك(١).

قولُه: (**وقُرِئَ: «لا تُضَارُّ» بالرَّفع**) ابنُ كثيرٍ وأبو عَمْرو، والباقونَ بفَتحِ الراء، والبواقي شَواذٌّ(٢). قال الزجّاج: الرفعُ علىٰ معنىٰ: لا تُكلَّفُ نفسٌ علىٰ الخبَرِ الذي فيه معنىٰ النَّهْي، وفَتحُ الراءِ علىٰ النَّهْيِ أيضاً، والموضِعُ موضعُ جَزْم، والأصلُ: لا تُضارِرْ فأُدغِمَتِ الراءُ الأُولىٰ في الثانيةِ وفُتِحَتِ الثانيةُ لالتقاءِ الساكِنَيْن، وهذا الاختيارُ في التضعيفِ إذا كان قبلَه فتحٌ أو أَلِفٌ، ويجوزُ: لا تُضارِّ، بالكسر، ولا أعلَمُ أحداً قَرَأَ به، وإنّما جازَ الكسرُ لالتقاءِ الساكِنَيْنِ لأنهُ الأصلُ، ومعنىٰ ﴿لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةُۢ بِوَلَدِهَا﴾ أي: لا تترُكْ إرضاعَ وَلَدِها غَيْظاً علىٰ أبيه فتُضِرَّ به(٣).

---

(١) انظر: «الكشاف» (١٢: ٣٢١).

(٢) انظر في توجيه بعضِ هذه القراءات: «المحتسب» لابن جنّي (١: ١٢٣ - ١٢٥).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٣١٣).

وما أشبهَ ذلك، ولا يُضارُّ مولودٌ له امرأتَه بسببِ ولدِه بأن يمنعَها شيئًا ممّا وجبَ عليه مِن رزقِها وكسوتِها، ولا يأخذُه منها وهي تريدُ إرضاعَه، ولا يكرهُها علىٰ الإرضاع، وكذلكَ إذا كانَ مبنيًّا للمفعولِ فهو نهيٌ عن أن يُلْحَقَ بها الضِّرارُ من قِبَلِ الزوج، وعن أن يَلحقَ الضرارُ بالزوجِ مِن قِبَلِها بسببِ الولد. ويجوزُ أن يكونَ ﴿تُضَآرَّ﴾ بمعنىٰ تُضِرَّ، وأن يكونَ الباءُ مِن صلتِه، أي: لا تُضِرَّ والدةٌ بولدها، فلا تسيءْ غذاءَه وتعهُّدَه، ولا تفرِّطْ فيما ينبغي له، ولا تدفعْه إلىٰ الأبِ بعدما ألِفها، ولا يُضِرَّ الوالدُ به بأن ينتزعَه من يدِها أو يقصِّرَ في حقِّها فتُقصِّرَ هيَ في حقِّ الولد.

فإن قلتَ: كيفَ قيل: ﴿بِوَلَدِهَا﴾ و﴿بِوَلَدِهِۦ﴾؟ قلت: لـمّا نُهيَتِ المرأةُ عن المضارّةِ أُضيفَ إليها الولدُ استعطافًا لها عليه، وأنه ليسَ بأجنبيٍّ منها، فمن حقِّها أن تُشفقَ عليه، وكذلكَ الوالد. ﴿وَعَلَى ٱلْوَارِثِ﴾ عطفٌ علىٰ قوله: ﴿وَعَلَى ٱلْمَوْلُودِ لَهُۥ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ﴾، وما بينهما تفسيرٌ للمعروف، معترِضٌ بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه، فكانَ المعنىٰ: وعلىٰ وارثِ المولودِ له مِثْلُ ما وَجَبَ عليه من الرِّزقِ والكسوة، أي: إن ماتَ المولودُ له لَزِمَ مَن يرثُه أن يقومَ مقامَه في أن يرزقَها ويكسوَها بالشَّريطةِ التي ذُكرتْ من المعروف، وتجنُّبِ الضِّرار. وقيل: هو وارثُ الصبيِّ الذي لو ماتَ الصبيُّ وَرِثَه. واختَلفوا؛ فعندَ ابنِ أبي ليلىٰ: كلُّ مَن وَرِثه، وعندَ أبي حَنيفة: مَن كانَ ذا رَحِمٍ محرَّمٍ منه. وعندَ الشافعيِّ: **لا نفقةَ فيما عدا الوِلاد**. ....

قولُه: (**لا نفقةَ فيما عَدا الوِلاد**) أي: الأُصولَ والفُروع. **الجَوهري**: وَلَدَتِ المرأةُ تَلِدُ وِلاداً ووِلادةً، وحانَ وِلادُها. قال مُحيي السُّنة: ذهَبَ جماعةٌ إلىٰ أنّ المرادَ بالوارِثِ هُو الصَّبيُّ نفْسُهُ الذي هُو وارِثُ أبيه المتوَفَّىٰ، تكونُ أُجرةُ رَضاعِه ونفَقَتُه في مالِه، فإنْ لم يكنْ له مالٌ فعلىٰ الأُمِّ، ولا يُجبَرُ علىٰ نَفَقةِ الصَّبيِّ إلّا الوالِدانِ، وهُو قولُ مالكٍ والشافعيِّ، وقيل: هُو الباقي مِن والدَي المولودِ بعدَ وفاةِ الآخَر، عليه مِثلُ ما كان علىٰ الأب مِن أُجرةِ الرَّضاع والنَّفَقةِ والكُسْوة، وقال بعضُهم: مَن كان ذا رَحِم مُحرَّم مِن وَرَثةِ المولودِ ممَّن ليسَ بمُحرَّم، مثل ابنِ العمِّ والمَوْلَىٰ، فغَيرُ

وقيل: مَن وَرِثه مِن عَصَبتِه؛ مثلُ: الجدِّ والأخِ وابنِ الأخِ والعمِّ وابنِ العمِّ. وقيل: المرادُ وارثُ الأب، وهو الصبيُّ نفسُه، وأنه إنْ ماتَ أبوه وورِثَه وَجَبتْ عليه أجرةُ رَضاعِه في مالِه إنْ كانَ له مالٌ، فإن لم يكنْ له مالٌ أُجبرتِ الأمُّ علىٰ إرضاعِه. وقيل: ﴿عَلَى ٱلْوَارِثِ﴾: علىٰ الباقي من الأبَوْين، من قولِه: «**واجعلْه الوارثَ منا**». ﴿فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا﴾ صادرًا ﴿عَن تَرَاضٍ مِّنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا﴾ في ذلكَ زادا علىٰ الحولَيْنِ أو نَقَصا، **وهذه توسعةٌ بعدَ التحديد**. وقيل: هو في غايةِ الحولَيْن لا يُتجاوزُ، وإنما اعتُبِرَ تراضِيْهما في الفِصالِ وتشاورُهما: أما الأبُ فلا كلامَ فيه؛ وأمّا الأمُّ؛ ....

مرادٍ بالآية، وهُو قولُ أبي حنيفةَ، وقيل: ليس المرادُ منهُ النَّفَقةَ، بل معناه: وعلىٰ الوارث تَرْكُ الـمُضارَّة، وبه قال الشَّعْبيُّ(١) والزُّهري(٢). وفي بعض الحَواشي: رُوِيَ بإضافةِ الرَّحِم إلىٰ المُحرَّم، وفي «المُغرِب»: وذُو رَحِمٍ مُحرَّمٍ بالجَرِّ، صفةٌ للرحم، وبالرَّفْعِ: لذو(٣)، وعلىٰ ما ذُكَرَ في «المُغرِب» يكونُ الرَّحِمُ مُنَوَّناً لا مُضافاً.

قولُه: (**واجعَلْه الوارِثَ منّا**). أوَّلُه: اللهُمَّ متِّعْنا بأسماعِنا وأبصَارِنا وقُوَّتِنا ما أحيَيْتَنا، واجعَلْه الوارِثَ منّا، واجعَلْ ثأْرَنا علىٰ مَن ظَلَمَنا، أخرجَه التِّرمذيُّ ورَزِينٌ(٤)، **النِّهاية**: ومِن أسماءِ الله تعالىٰ: الوارِثُ: وهو الذي يَرِثُ الخلائقَ ويَبقَىٰ بعدَ فنائهم، ومعنىٰ: «اجعَلْهُ الوارِثَ منّا»، أي: أبقِهما صَحيحَيْنِ سليمَيْنِ إلىٰ أن أموت(٥)، وقيل: أراد بقاءَهما عندَ الكِبَرِ وانحلالِ القُوىٰ النَّفْسانيّة، فيكونُ السَّمْعُ والبَصَرُ وارثَيْ سائرِ القُوىٰ والباقِيَيْنِ بعدَها.

قولُه: (**وهذه توسِعةٌ بعدَ التحديد**)، فإنْ قلتَ: هذا مُخالفٌ لِمَا سَبَقَ مِن قولِه: «أراد أنهُ يجوزُ

(١) عامر بن شراحيل الهمداني (ت ١٠٤هـ)، من أعمال التابعين. له ترجمة في: «سير أعلام النبلاء» (٤: ٢٩٤).
(٢) «معالم التنزيل» (١: ٢٧٨).
(٣) «المُغرب في ترتيب المُعرب» (١: ١٩٨).
(٤) «سنن الترمذي» (٣٥٠٢)، وأخرجه النَّسائي في «السنن الكبرى» (١٠١٦٠)، والبزّار في «المسند» (٥٩٨٩) وأبو يعلى في «المسند» (٤٦٩٠)، ورواية رزين العبدريِّ ذكرها ابن الأثير في «جامع الأصول» (٤: ٢٧٩).
(٥) في (ط): «إلىٰ أن أموت. وقيل...».

فلأنها أحقُّ بالتربيةِ وهيَ أعلمُ بحالِ الصبيّ. وقُرِئَ: (فإن أراد). «استرضَع» منقولٌ مِن «أرضع»، يقال: أرضعتِ المرأةُ الصبيَّ، واسترضعتُها الصبيَّ فتعدِّيه إلىٰ مفعولَيْن، كما تقول: أنجحَ الحاجةَ، واستنجحتُه الحاجةَ. والمعنىٰ: أن تسترضِعوا المراضعَ أولادَكم، فحُذِفَ أحدُ المفعولَيْنِ للاستغناءِ عنه، كما تقول: استنجحتُ الحاجةَ، ولا تذكُرُ مَن استنجحتَه، وكذلكَ حُكمُ كلِّ مفعولَيْن لَمْ يكن أحدُهما عبارةً عن الأوّل. ﴿إِذَا سَلَّمْتُم﴾ إلىٰ المراضعِ ﴿مَّآ ءَاتَيْتُم﴾: ما أردتمُ إيتاءَه، كقوله تعالىٰ: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [المائدة: ٦]، وقُرِئَ: (ما أَتيتُم) مِن أَتَى إليه إحسانًا؛ إذا فَعَلَه، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ وَعْدُهُۥ مَأْتِيًّا﴾ [مريم: ٦١] أي: مفعولًا. ورَوىٰ شيبانُ عن عاصم: (ما أُوتيتم) أي: ما آتاكم اللهُ وأقْدَرَكم عليه، مِن الأُجرة، ونحوُه: ﴿وَأَنفِقُواْ مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ﴾ [الحديد: ٧]. وليسَ التسليمُ بشرطٍ للجوازِ والصحّة، وإنما هو نَدْبٌ إلىٰ الأَوْلىٰ، **ويجوزُ أن يكونَ بَعْثًا** علىٰ أن يكونَ الشيءُ الذي تُعطاه المُرضِعُ مِن أهنأِ ما يكون؛ لتكونَ طيّبةَ النَّفْسِ راضيةً، فيعودَ ذلكَ إصلاحًا لشأنِ الصبيِّ، واحتياطًا في أمْرِه، فأُمِرَ بإيتائِه ناجزًا يدًا بيد؛ كأنه قيل: إذا أدّيتم إليهنَّ يدًا بيدٍ ما أعطيتموهنّ. ....

النُّقْصانُ» تفسيراً لقولِ قَتادةَ: «ثُمّ أنزَلَ اللهُ اليُسْرَ والتخفيفَ وقال: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ﴾»، وقولِ الحسَن: «ليسَ ذلك بوقتٍ لا يَنقُصُ»[١]. قلتُ: المرادُ أنه منَ التحديدِ الوقتُ المضروب، فما وقت نَقَصَ دونَ ما زادَ، وقَصَرَ الإرادةَ علىٰ الآباءِ في قولِه: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ﴾ دونَ الأُمّهاتِ، فالحاصِلُ: أنّ الأوّلَ دَلَّ علىٰ جَوازِ النُّقْصانِ للآباءِ دونَ الأُمّهات، والثاني علىٰ جَوازِ النُّقْصانِ والزِّيادةِ للآباءِ والأُمّهات، وأمّا قولُه: «قيل: هُو في غايةِ الحَوْلَيْنِ لا يَتجاوزُ»، فمعناهُ: أنّ التشاورَ يَنتهي إلىٰ غايةِ الحَوْلَيْنِ فلا يُتجاوَزُ، فالغايةُ بمعنىٰ: جميعِ المُدّةِ لا آخِرُها.

قولُه: (**ويَجوزُ أن يكونَ بَعْثاً**) قيل: هو عطفٌ علىٰ قولِهِ: «ما أردتُم إيتاءَه» فلا يَحتاجُ إلىٰ تقديرِ الإرادة، ولهذا قال: «إذا أدَّيتُم إليهِنَّ يَداً بيَدٍ» كذا ذَكَروا، وقلتُ: الأَوْلىٰ أن يكونَ عطفاً

---

(١) تقدم قول قتادة وقول الحسن عند الزمخشري قبل صفحات.

....

علىٰ جُملةِ قولِه: «وليس التسليمُ» إلىٰ قولِه: «وإنّما هُو نَدْبٌ إلىٰ الأوْلىٰ»، وعن بعضِهم: ويَجوزُ أن يكونَ «نعتاً»: بياناً لوَجْهِ النَّدْبِ ولحِكمتِه.

وقلتُ: الظاهرُ المُغايَرةُ، وتحرير المعنىٰ: أنّ ظاهرَ التركيبِ يوجبُ أن يكونَ التسليمُ شَرْطاً لصحّةِ حُكم الاسترضاع؛ لأنّ قولَه: ﴿إِذَا سَلَّمْتُم مَّآ ءَاتَيْتُم﴾ شَرْطٌ، وجَزاؤُه ما دَلّ عليه الشَّرطُ المُتقدِّمُ معَ جَزائه، كذا قَدَّرَه أبو البقاء[1]، فالمعنىٰ: إذا سَلَّمتُم إليهِنَّ ما أردتُم إيتاءَه، فلا جُناحَ عليكُم إن أردتُم أن تَستَرضِعوا، فجَعَلَ رفْعَ الجُناح عن إرادةِ حُكم الاسترضاعِ مشروطاً بتسليم الأُجْرة، وليس بشَرْطٍ باتّفاقِ العلماء، فيكونُ محمولاً علىٰ النَّدْبِ إلىٰ الأوْلىٰ، ويجوزُ أن يكونَ شَرْطاً ويَجري علىٰ الوجوبِ، مبالغةً، ليكونَ بَعْثاً علىٰ أن يكونَ المُعطىٰ مُنجَّزاً، فقولُه: «إذا أدَّيْتُم إليهِنَّ يداً بيَدٍ ما أعطَيْتُموهُنَّ» حاصِلُ المعنىٰ لا التقديرُ كما ظَنُّوا؛ لأنّ الذي حَمَلَه علىٰ تقديرِ الإرادةِ تصحيحُ إيقاعِ «سَلَّمتُم» علىٰ «ما آتيتموهن» لاستحالةِ أن يكونَ الإيتاءُ قَبْلَ التسليم، وهذا المعنىٰ أيضاً قائمٌ معَ «أدَّيتُم، أي: إذا أدَّيْتُم إليهِنَّ ما أردتُم إعطاءَه، وإنّما فَسَّرَ التسليمَ بالأداءِ في هذا الوَجْهِ مُراعاةً للمُطابَقة بيْنَ معنىٰ الوجوبِ والأداء، ونَحْوُ هذا الأسلوبِ قولُ الأُصوليِّينَ في قولِه: «لا صلاةَ لجارِ المسجدِ إلّا في المسجد»[2]

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ١٨٦).

(٢) أخرجه الدارقطني (١: ٤٢٠)، والحاكم في «المستدرك» (١: ٢٤٦)، كلاهما يرويه من حديثِ أبي هريرة رضي الله عنه، وفي إسناده سليمان بن داود اليمامي، ضعيف، وبه أعلّه ابن القطان في «بيان الوهم والإيهام» (٣: ٣٤٣).
وأخرجه الدارقطني (١: ٤١٩) من حديثِ جابر، وفي إسناده محمد بن سُكَيْن الشُّقريّ ذكره العقيلي في «الضعفاء الكبير» (٤: ٨١) فلا حُجّةَ فيه، ولتمامِ الفائدة، انظر: «بيان الوهم والإيهام» (٣: ٣٤٢-٣٤٣).
وللحديثِ طريقٌ أخرىٰ من روايةِ عائشة رضي الله عنها ذكرها ابن الجوزي في «العِلَل المتناهية» (١: ٤١٣)، وإسنادها تالف لأجل عمر بن راشد، كان يضع الحديثَ علىٰ شيوخه، وقال أحمد بن حنبل: لا يُساوي حديثُه شيئاً.
قلتُ: قد ذكر الحافظ الزيلعيُّ في «تخريج أحاديثِ الكشاف» (١: ٨٩) أنَّ ابن حزمٍ قد صحّح هذا الحديثَ موقوفاً من قولِ عليٍّ رضي الله عنه، ثم قال: هكذا رواه ابن أبي شيبة في «مصنَّفه» موقوفاً على عليّ. انتهىٰ.
قلتُ: أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنَّف» (٣٤٨٨)، وعبد الرزاق في «المصنَّف» (١٩١٥).

﴿بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ متعلّقٌ بـ﴿سَلَّمْتُم﴾ أُمِروا أن يكونوا عندَ تسليمِ الأُجرةِ مُستبشِري الوجوهِ، ناطقينَ بالقولِ الجميلِ، مطيِّبينَ لأنفسِ المَراضِعِ بما أمكنَ حتىٰ يؤمَنَ تفريطُهنَّ بقَطْعِ مَعاذيرِهنّ.

[﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِىٓ أَنفُسِهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ * وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُم بِهِۦ مِنْ خِطْبَةِ ٱلنِّسَآءِ أَوْ أَكْنَنتُمْ فِىٓ أَنفُسِكُمْ عَلِمَ ٱللَّهُ أَنَّكُمْ سَتَذْكُرُونَهُنَّ وَلَٰكِن لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا إِلَّآ أَن تَقُولُوا۟ قَوْلًا مَّعْرُوفًا وَلَا تَعْزِمُوا۟ عُقْدَةَ ٱلنِّكَاحِ حَتَّىٰ يَبْلُغَ ٱلْكِتَٰبُ أَجَلَهُۥ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ فَٱحْذَرُوهُ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾ ٢٣٤ ـ ٢٣٥]

﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ﴾ **علىٰ تقديرِ حذفِ المضاف**، أرادَ: وأزواجُ الذينَ يُتوفَّوْنَ منكم يَتربصْن. وقيل: معناه: يَتربصْنَ بعدَهم، كقولِهم: السّمنُ مَنَوانِ بدرهم. ....

الظاهرُ نَفْيٌ لماهيَّةِ الصَّلاة في غيرِ المسجدِ وصِحّتِها، واتَّفقوا علىٰ صِحَّتِها، فتُحمَلُ علىٰ ما يَقرُبُ إلىٰ الحقيقةِ مِن نَفْيِ الكمال[1]، وإلىٰ هذا المعنىٰ أشار بقولِه: «أن يكونَ الذي تُعْطاهُ المُرضِعُ مِن أهنأِ ما يكونُ»، وهُو أن يكونَ مُنجَزاً يداً بيد.

قولُه: (﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ﴾: **علىٰ تقديرِ حَذْفِ المضافِ**) لأنّ الخبَرَ ﴿يَتَرَبَّصْنَ﴾ وليس فيه ضميرٌ يَرجعُ إلىٰ المبتدأ، فوجَبَ أن يُقدَّرَ ما يَرجِعُ إليه الضَّميرُ في الخبَر. عن أبي البقاء: وقال سِيبوَيْه: إنّ ﴿ٱلَّذِينَ﴾: مبتدأٌ والخبرُ محذوفٌ تقديرُه: وفيما يُتْلَىٰ عليكُم حُكمُ الذين يُتوَفَّوْنَ مِنكُم، وقولُه: ﴿يَتَرَبَّصْنَ﴾: بيانُ الحُكْمِ المَتْلُوِّ[2]. وقال الزجّاجُ: قال الأخفَشُ:

---

(١) وعلى هذا ترجمَ الإمامُ الغزالي رحمه الله في «المستصفى» (٢: ٣١) فقال: مسألة: نفي الكمال أو الصحةِ في اللفظِ الشرعيِّ في قولِه ﷺ: «لا صلاةَ لجارِ المسجدِ إلّا في المسجد» انتهىٰ. ولتمامِ الفائدة، انظر: «اللمع في أصول الفقه» لأبي إسحاق الشيرازي، ص١٥.

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ١٨٦).

وقُرِئ: (يَتوفَّوْن) بفتح الياء، أي: يَستوفونَ آجالَهم، وهيَ قراءةُ عليٍّ رَضِيَ اللهُ عنه. والذي يُحكىٰ: أنّ أبا الأسودِ الدّؤلي كانَ يَمشي خلفَ جنازة، فقالَ له رجلٌ: مَنِ المتوفِّي؟ بكسرِ الفاء. فقالَ: اللهُ، وكانَ أحدَ الأسبابِ الباعثةِ لعليٍّ رَضِيَ اللهُ عنه علىٰ أن أمرَه بأن يضعَ كتابًا في النحْو، تناقضُه هذه القراءة. ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾:.....

يتربَّصْنَ بعدَهم[1]، وقال غيرُه مِنَ البَصْريِّين: أزواجُهم يتربَّصْنَ، وحَذَفَ أزواجَهم لأنّ في الكلامِ دليلاً عليه، وهُو صَوابٌ، وقال الفرّاء: إنّ الأسماءَ إذا كانت مُضافةً إلىٰ شيء، وكان الاعتمادُ في الخَبرِ علىٰ الثاني، أي: المضافِ إليه، أُخْبِرَ عنِ الثاني وتُركَ الأوّل، المعنىٰ: وأزواجُ الذين يُتَوَفَّوْنَ مِنكم يَتَرَبَّصْن[2].

قولُه: (**وقُرِئَ: «يَتَـوَفَّوْنَ» بفَتْحِ الياءِ**)، قال ابنُ جِنِّي: رَوَىٰ هذه القراءةَ أبو عبدِ الرَّحمن السُّلَميُّ عن عليٍّ رضيَ اللهُ عنه، قال ابنُ مجاهد: ولا يُقرَأُ بها، قال ابنُ جِنِّي: هذا عندي مستقيمٌ؛ لأنه علىٰ حَذْفِ المفعول، أي: والذين يَتَوَفَّوْنَ أيّامَهم أو أعمارَهم أو آجالَهم، وحَذْفُ المفعولِ كثيرٌ في القرآنِ، وفصيحٌ مِنَ الكلام[3]. قلت: هذا معنىٰ قولِ الشاعر:

كلُّ حيٍّ مُستكمِلٌ مُدَّةَ العُمْـ ـرِ ومُـودٍ إذا انتهـىٰ أمَـدُهْ

قولُه: (**تُناقِضُهُ هذه القراءةُ**) لأنّ الآيةَ تقتضي صحّةَ السؤالِ عنِ الميِّتِ بالمتوفِّي، بالكسر، والحكايةُ تُنافيها[4]، فدَلَّت قِراءتُه علىٰ أنّ الرِّوايةَ غيرُ ثابتة لموافقتِها إيّاها. نَعَمْ، هِي موافقة لقراءةِ العامّة، ومُوجِبَةٌ للأمرِ بوَضْعِ ما تَتقوَّمُ به ألسِنةُ الناسِ مِن عِلمِ النَّحْو. والجوابُ ما قال صاحبُ «المِفتاح»: لم يقُلْ: فلانٌ، بل قال: الله، رَدّاً لكلامِه مُخطِّـئًا إياه، مُنبِّهاً لهُ بذلك علىٰ أنهُ كان يجبُ أن يقولَ: مَنِ المتوفىٰ؟ بلَفْظِ اسم المفعول[5]، يُريدُ أنّ السائلَ لم يكنْ مِن مَرْتَـبَتِه في

---

(١) عبارة الأخفش: «بعد موتهم». انظر: «معاني القرآن» (١: ١٤٤).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» للزجّاج (١: ٣١٤-٣١٥)، وانظر كلامَ الفرّاء في: «معاني القرآن» له (١: ١٥٠).

(٣) «المُحتسَب» (١: ١٢٥).

(٤) قوله: «تنافيها» ساقط من (ح).

(٥) «مفتاح العلوم» ص٩٩.

يَعتددنَ هذه المدّةَ، وهيَ أربعةُ أشهرٍ وعَشرةُ أيام. وقيل: عشرٌ؛ ذهابًا إلىٰ اللّيالي، والأيامُ داخلةٌ معها. ولا تراهم قطُّ يَستعملونَ التذكيرَ فيه؛ ذاهبينَ إلىٰ الأيام، تقول: صمتُ عشرًا، ولو ذكَّرتَ خرجْتَ من كلامِهم. ....

البلاغةِ أن يَبلُغَ إلىٰ إدراكِ هذا المعنىٰ الدَّقيقِ مِن هذا اللَّفظ، فما استَحقَّ الجوابَ المُطابِقَ لذلك. وقريبٌ مِن ذلك ذكَرَه صاحبُ «الانتصاف»[١].

قولُه: (**يَعْتَدِدْنَ هذه المُدّةَ**)، **الراغب**: إنْ قيلَ: ما وجهُ التخصيصِ بهذه المُدّة؟ قيل: قد ذكَرَ الأطبّاءُ أنّ الوَلَدَ في الأكثرِ إذا كان ذكَراً يَتحرَّكُ بعدَ ثلاثةِ أشهُر، وإذا كان أُنثىٰ فبعدَ أربعةِ أشهُر، فجُعِلَ ذلك عِدَّتَها وزِيدَ عَشَرةً استظهاراً، وتخصيصُ العَشَرةِ بالزِّيادة لكونِها أكمَلَ الأعدادِ وأشرَفَها[٢].

قولُه: (**ولو ذكَّرْتَ خَرَجْتَ مِن كلامِهم**)، يعني: لا ترىٰ العَرَبَ يَستعمِلونَ العدَدَ بالتاءِ ذاهبينَ إلىٰ الأيام، بل يَستعمِلونَه بغيرِها ذاهِبينَ إلىٰ اللَّيالي، والأصلُ فيه أنّ التاريخَ هُو: ضَبْطُ جُزءٍ مُعيَّنٍ مِنَ الزَّمان بالعدَد، والعَرَبُ أرَّخَتْ باللَّيالي[٣]، لأنّ الشَّهرَ قَمَريٌّ، ومبدَأُ ظُهورِه مِنَ اللَّيالي، واللَّيلُ سابقُ النَّهار، فخَصُّوها بالذِّكْر. قال الزجّاج: حَكَىٰ الفَرّاءُ: صُمْنا عَشْراً مِن شهرِ رمضان، فالصَّومُ إنّما يكونُ في الأيام ولكنّ التأنيثَ مُغلَّبٌ في هذه الأيام واللَّيالي بإجماعِ أهل اللُّغة، يقولونَ: سِرْنا خمساً بيْنَ يوم وليلة، وقال سِيبَوَيْه: هذا بابُ المؤنَّثِ الذي استُعمِلَ في التأنيثِ والتذكير، والتأنيثُ أصلُه، وليسَ بيْنَ البَصْرِيِّينَ والكُوفيِّينَ خلافٌ في الباب[٤]، وذكرَ المَرْزوقيُّ في «الأزمِنَةِ والأمكِنة»: إنّما غَلَّبَتِ العربُ اللَّياليَ علىٰ الأيام في التاريخ فقيل: كَتَبْتُ إليكَ لخمسٍ بَقِينَ وأنت في اليوم؛ لأنّ ليلةَ الشهرِ

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٢٨١).

(٢) «تفسير الراغب الأصفهاني» (١: ٤٨٥).

(٣) من قوله: «والأصل فيه» إلىٰ هنا ساقط من (ف).

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٣١٦)، وانظر كلامَ الفرّاء في: «معاني القرآن» (١: ١٥١)، وكلام سيبويه في «الكتاب» (٣: ٥٦١).

ومنَ البيّنِ فيه قولُه تعالىٰ: ﴿إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا عَشْرًا﴾ [طه: ١٠٣]، ثمَّ: ﴿إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا يَوْمًا﴾ [طه: ١٠٤].

﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ﴾: فإذا انقضتْ عِدّتُهنَّ ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾ أيّها الأئمةُ وجماعةُ المسلمين ﴿فِيمَا فَعَلْنَ فِىٓ أَنفُسِهِنَّ﴾ من التعرّضِ للخُطّابِ ﴿بِالْمَعْرُوفِ﴾: بالوجهِ الذي لا يُنكرُه الشرع. والمعنىٰ: أنهنَّ لو فعلنَ ما هو مُنكَرٌ كانَ علىٰ الأئمةِ أن يكفُّوهنَّ، وإن فرَّطوا كانَ عليهم الجُناح. ﴿فِيمَا عَرَّضْتُم بِهِۦ﴾ هو أن يقولَ لها: إنك لجميلةٌ **أو صالحةٌ أو نافقة**، ومن غرضي أن أتزوَّج، وعسىٰ اللهُ أن يُيسّرَ لي امرأةً صالحة، ونحوُ ذلكَ من الكلامِ الـموهِمِ أنه يُريدُ نكاحَها حتىٰ تحبسَ نفسَها علَيه إن رغبتْ فيه، ولا يُصرِّحُ بالنكاح؛ فلا يقول: إني أريدُ أن أنكحَكِ أو أتزوجَكِ أو أخطبَكِ. وروىٰ ابنُ المباركِ عن عبدِ الله بنِ سليمانَ عن خالتِه قالت: دخلَ عليَّ أبو جعفرٍ محمدُ بنُ عليّ وأنا في عِدّتي، فقال: قد علمتِ قرابتي من رسولِ اللّـهِ ﷺ، وحقَّ جدّي عليٍّ، **وقَدَمي في الإسلام**،

سَبقتْ يومَه، ولم يَلِدْها ووَلَدَتْه، ولأنّ الأهِلَّةَ لليالي دونَ الأيام(١).

قولُه: (**ومِنَ البيِّنِ فيه**) أي: ومنَ الدَّليلِ البيِّن في استعمالِ العدَدِ بغيرِ التاءِ في الأيام ذهاباً إلىٰ معنىٰ اللَّيالي قولُه تعالىٰ: ﴿إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا عَشْرًا﴾ [طه: ١٠٣]، فإنّ المُرادَ به الأيامُ، وإنّما أَنَّثَ فيه ذهاباً إلىٰ اللَّيالي بدليلِ قولِه تعالىٰ: ﴿إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا يَوْمًا﴾، والتلاوةُ ﴿يَتَخَٰفَتُونَ بَيْنَهُمْ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا عَشْرًا ۞ نَّحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَقُولُونَ إِذْ يَقُولُ أَمْثَلُهُمْ طَرِيقَةً إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا يَوْمًا﴾ [طه: ١٠٣-١٠٤].

قولُه: (**أو صَالحةٌ أو نافِقة**) أو: للتخييرِ والإباحة، عَطَفَ الأوَّلَيْنَ بأوْ، والآخرَيْن بالواوِ؛ لأنّ المعنىٰ أنْ يَذكُرَ أحدَ المذكوراتِ أوّلاً معَ أحدِ الآخرَيْن بأنْ يقول: إنكِ لجميلةٌ ومِن غَرَضي أن أتزوَّج، مَثلاً.

قولُه: (**وقَـدَمي في الإسلام**) في نُسخةِ الـمَعَزي: بفَتح القاف، أي: ثباتي، وفي نُسخةِ الصَّمصَام: بكسرِها.

---

(١) «الأزمنة والأمكنة» ص٤٦٩.

فقلت: غَفَرَ اللهُ لك، أتخطبُني في عِدّتي وأنتَ يُؤخذُ عنك! فقال: **أوَقد فعلت**؟ إنما أخبرتُكِ بقرابتي من رسولِ اللّـهِ ﷺ، وموضعي، قد دخلَ رسولُ اللّـهِ ﷺ على أمِّ سلمة، وكانت عندَ ابنِ عمِّها أبي سلمة، فتوفِّيَ عنها، فلم يزلْ يذكرُ لها منزلتَه من اللّـهِ **وهو متحاملٌ** علىٰ يدِه، حتىٰ أثّـرَ الحصيرُ في يدِه من شدّةِ تحاملِه عليها، فما كانت تلكَ خِطبة. فإن قلتَ: أيُّ فرقٍ بينَ الكنايةِ والتعريض؟ قلتُ: **الكنايةُ أن تذكرَ الشيءَ بغيرِ لفظِه الموضوعِ له**؛ كقولِكَ: طويلُ النِّجادِ والحمـائل؛ لطويلِ القامة، وكثيرُ الرماد؛ للمضياف، والتعريضُ أن تذكرَ شيئًا تدلُّ به علىٰ شيءٍ لم تذكرْه؛ كما يقولُ المحتاجُ للمحتاجِ إليه: جئتُـكَ لأسلِّمَ عليك، ولأنظرَ إلىٰ وجهِك الكريم؛ ولذلكَ قالوا:...

قولُه: (**أوَقد فعَلْتُ؟**) يُروىٰ بضمِّ التاءِ وبكَسْرِها، والهمزةُ للإنكار، وتعريضُ النبيِّ ﷺ معَ ذكْرِ منزلتِه بيانُ شَرْعيّةِ التعريض، وإلّا لَمَا كان مُحتاجاً إلىٰ ذِكْرِ منزلتِه عندَها.

قولُه: (**وهُو متحامِلٌ**)، **النِّهاية**: تحامَلْتُ الشيءَ: تكلَّفْتَهُ علىٰ مَشَقَّة. «الأساس»: والشيخُ يتَحامَلُ في مشيتِه، وتحامَلتُ الشيءَ: حَمَلْتَهُ علىٰ مَشَقَّة، وتحامَلَ عليّ فلانٌ: لم يَعدِلْ.

قولُه: (**الكِنايةُ: أن تَذكُرَ الشيءَ بغيرِ لفظِه الموضوعِ له**)، ليس هذا تعريفَ الكِناية، لدُخولِ المَجازِ فيه، ولو قال: معَ قَرينةٍ غيرِ مانعةٍ لإرادةِ الموضوعِ لهُ لَصَحَّ، وكذلك تعريفُ التعريضِ هو: اللَّفظُ المشارُ به إلىٰ جانبٍ بحيثُ يوهِمُ أنّ الغرَضَ جانبٌ آخَرُ، وبيْنَ الكِنايةِ والتعريضِ عُمومٌ وخصُوصٌ مِن وَجْه، فقد يكونُ كِنايةً ولا يكونُ تعريضاً كقولِك: فلانٌ طَويلُ النِّجاد، وبالعكس، كقولِك في عَرْضِ مَن يُؤْذِيكَ لغيرِ المُؤْذي: آذَيْتَني فستُعرَفُ، وعليه قولُه تعالىٰ لعيسىٰ عليه السّلامُ: ﴿ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَـٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [المائدة: ١١٦]، وقد يجتمعُ التعريضُ والكِنايةُ معاً، كقولِك في عَرْضِ مَن يُؤْذي المؤمنينَ: المؤمنُ هُو الذي يُصلِّي ويُـزَكِّي ولا يُؤْذي أخاهُ المؤمن، ويتوصَّلُ بذلك إلىٰ نَفْيِ الإيمانِ عن المُؤْذي ومَن هُو بصَدَدِه، والتَّلويحُ: أن تُشيرَ إلىٰ مَطلوبِكَ مِن بُعْدٍ، كقولِك: «فلانٌ كثيرُ الرَّماد»، فإنّه يَدُلُّ علىٰ

وحسبُكَ بالتسليمِ منّي تقاضِيا

وكأنه إمالةُ الكلام إلىٰ عرْضٍ يدلُّ علىٰ الغَرَض، ويُسمّىٰ التلويح، لأنه يلوحُ منه ما يريدُه. ﴿أَوۡ أَكۡنَنتُمۡ فِيٓ أَنفُسِكُمۡ﴾: أو سترْتُم وأضمرتم في قلوبِكم فلم تذكروه بألسنتِكم لا معرِّضينَ ولا مصرِّحين. ....

كثرةِ إحراقِ الحَطَب ثُمَّ علىٰ كثرةِ الطَّبخ ثُمَّ علىٰ كَثْرةِ تَردُّدِ الضِّيفانِ ثُمّ علىٰ أنه مِضْيَافٌ، وفي كلام المصنِّف تسامُح.

الراغب: التعريضُ كالكِناية، إلّا أنّ التعريضَ: أن يَذكُرَ ما يُفهِمُ المقصُودَ مِن غَرَضِه، وليس بموضع للمفهوم عنهُ لا أصلاً ولا نَقْلاً، والكِنايةُ: العدول عن لفْظٍ إلىٰ لفظٍ هُو يَخْلُفُ الأوَّلَ ويقومُ مقامَه، ولهذا سُمّي الأسماءُ المُضْمَراتُ في النَّحوِ: الكِنايات[1].

وقلتُ: هذا قريبٌ إلىٰ ما ذهَبَ إليه المصنِّف.

قولُه: (**وحَسْبُك بالتسليمِ منِّي تقاضيا**) أوّلُه:

أَرُوحُ بتسليمٍ عليك وأغتَدي[2]

قولُه: (**وكأنه: إمالةُ الكلام**) أي: التعريضُ: إمالةُ الكلام، يُريدُ أنّ الكلامَ لهُ دِلالةٌ ظاهرةٌ علىٰ معنًى مُعيَّن، فتُميلُه إلى جانبٍ آخَرَ بقَرينةِ اقتضاءِ المقام؛ لأنّكَ حينَ سَلَّمتَ علىٰ مَن تَستَجْدِيه أشَرْتَ بالتسليمِ إلىٰ غَرَضِك، ولا دِلالةَ للتسليمِ علىٰ الاستعطاءِ لا حقيقةً ولا مَجازاً، لكنْ في التسليمِ استرقاقٌ واستعطاف، وهُما يؤدِّيانِ إلىٰ استرضاءِ المُسَلَّم إمّا بالعطاءِ أو غيرِ ذلك، ومَآلُ هذا إلىٰ الكِناية، ولذلك قال القاضي: التعريضُ: إيهامُ المقصُودِ بما لم يوضَعْ له، لا حقيقةً ولا مَجازاً[3].

---

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني» (١: ٤٨٧).

(٢) ذكره الخالديان في «الأشباه والنظائر» (١: ١١٤)، والزمخشري في «ربيع الأبرار» (١: ٢٤٣) وبَعْدَه:

كفىٰ بطلابِ المَرْءِ ما لا ينالُـه عناءً، وباليأسِ المُصَرِّح شافيا

(٣) «أنوار التنزيل» (١: ٥٢٩).

﴿عَلِمَ ٱللَّهُ أَنَّكُمْ سَتَذْكُرُونَهُنَّ﴾ لا محالةَ، ولا تنفكُّونَ عن النطقِ برغبتِكم فيهنَّ، ولا تصبرونَ عنه، وفيه طرفٌ من التوبيخ، كقوله: ﴿عَلِمَ ٱللَّهُ أَنَّكُمْ كُنتُمْ تَخْتَانُونَ أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧]. فإن قلتَ: أين المستدرَكُ بقوله: ﴿وَلَٰكِن لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ﴾؟ قلتُ: هو محذوف؛ لدلالة ﴿سَتَذْكُرُونَهُنَّ﴾ عليه، تقديرُه: عَلِمَ اللهُ أنكم ستذكرونهنَّ، فاذكروهنَّ ولكن لا تواعدوهنَّ سرًّا، والسرُّ وقَعَ كنايةً عن النكاحِ الذي هو الوَطْء؛ لأنه ممّا يُسَرّ، قال الأعشىٰ:

ولا تَقْرَبَنَّ جارةً إنَّ سرَّها ... عليكَ حرامٌ فانكِحَنْ أو تأبّدا

ثمّ عُبِّرَ به عن النكاحِ الذي هو العَقْد، لأنه سببٌ فيه، كما فعلَ بالنكاح. ﴿إِلَّآ أَن تَقُولُوا۟ قَوْلًا مَّعْرُوفًا﴾ وهو أن تُعرِّضوا ولا تُصرِّحوا. ......

قولُه: (ولا تنفكُّونَ)، وفي بعضِ النُّسَخ: «ولا ينفكُّونَ»، الجَوهري: فكَكْتُ الشيءَ: خَلَّصْتُه، وكلُّ مُشتبكَيْنِ فصلْتَهما فقد فككْتَهما.

قولُه: (ولا تَقْرَبَنَّ جارةً) البيت[1]، تَأَبَّدَ: مِنَ الأُبودِ، وهُو النِّفار، أي: اعتَزِلْ عنهُنَّ ما لم يكنْ حَلالاً، كأنّك وَحْشيٌّ لا تَدري ما النِّكاح، وأصلُه: «تأبَّدَنْ» أبدَلَ نُونَ التأكيدِ بالألفِ في الوَقْف[2].

قولُه: (ثُمّ عُبِّرَ به) أي: ثُمَّ عبِّـرَ بالسِّرِّ هاهُنا عن العَقْدِ بعدَ ما جُعِلَ كنايةً عنِ الوَطْءِ؛ لأنّ العَقْدَ سببٌ للوَطْء، فيكونُ مَجازاً عن العقد مِن إطلاقِ لَفْظِ المُسبَّبِ علىٰ السبَبِ.

قولُه: (كما فُعِلَ بالنِّكاح) أي: كما عُبِّرَ بالنِّكاح الذي هُو الوَطْءُ عنِ العَقْد؛ لأنه سبَبٌ فيه، ولو جُعِلَ السِّرُّ كنايةً عن النِّكاحِ الذي هُو الوَطْءُ ثُمّ جُعِلَ عبارةً عن العَقْدِ ليكونَ كِنايةً تلويحيّةً: لجَازَ، فالضَّميرُ في «أنه» راجعٌ إلىٰ الوَطْءِ حينئذٍ.

---

(١) للأعشىٰ في «ديوانه» ص١٨٧.

(٢) هذه الفقرة وردت في (ط) هنا، ووردت في (ح) و(ف) بعد الفقرة الآتية: «قوله: كما فعل بالنكاح».

فإن قلتَ: **بمَ يتعلّقُ حرفُ الاستثناء؟** قلتُ: بـ﴿**لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ**﴾، أي: لا تواعدوهنَّ مواعدةً قطُّ إلا مواعدةً معروفةً غيرَ مُنكَرة، أي: لا تواعدوهنَّ إلا بأن تقولوا، أي: لا تواعدوهنَّ إلا بالتعريض، ولا يجوزُ أن يكونَ استثناءً منقطعًا من ﴿سِرًّا﴾؛ لأدائه إلىٰ قولك: لا تواعدوهنَّ إلا التعريضَ. **وقيل: معناه: لا تواعدوهنَّ جِماعًا**، وهو أن يقولَ لها: إن نكحتُكِ كانَ كيتَ وكيتَ؛ يريدُ ما يَجري بينهما تحتَ اللِّحاف.

قولُه: (**بمَ يتعلَّقُ حرفُ الاستثناء؟**) هذا يؤْذِنُ أنّ تَعلُّقَ حرفِ الاستثناءِ بـ﴿**لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ**﴾ مِن حيثُ كونُـهُ عاملاً بوسَاطتِها[١] فيمـا بعدَها كسائرِ الحروفِ التي يوصل بها الفعلُ إلىٰ المعمول[٢]، هذا هُو الـمختارُ في «شَرْح الـمُفصَّل» لابنِ الحاجِب[٣]، ورَوَىٰ الأنباريُّ في «النُّزهةِ»[٤]: أنّ أبا عليٍّ[٥] اجتمَعَ معَ عَضُدِ الدَّولة[٦] في المَيْدان، فسأَلَهُ عَضُدُ الدَّولة: بماذا انتَصَبَ الاسمُ المستثنىٰ في نَحْوِ: قام القومُ إلّا زيداً؟ فقال: بتقديرِ: أستَثْني زيداً، فقال: هلّا قَدَّرتَ امتَـنَعَ زيدٌ فرفَعْتَ؟ فقال أبو عليٍّ: هذا جَوابٌ مَيْدانيّ فذَكَرَ في «الإيضاح»[٧] أنهُ انتصَبَ بالفعلِ المقدَّم بتقويةِ إلّا[٨].

قولُه: (**وقيل: معناهُ: لا تُواعِدُوهُنَّ جِمَاعاً**). اعلَمْ أنهُ فَسَّرَ السِّرَّ هُنا تارَةً بعَقْدِ النِّكاح وما

---

(١) في (ح): «بواسطتها».

(٢) من قوله: «كسائر الحروف» إلىٰ هنا أثبتناه من (ط).

(٣) «الإيضاح في شرح المفصل» لابن الحاجب (١: ٣٢٥) بتحقيق د. إبراهيم محمد عبد الله، ط دمشق.

(٤) يعني: «نزهة الألبّاء» ص٢٣٣.

(٥) الفارسي النحوي المشهور، سبقت ترجمتُه.

(٦) أبو شجاع فنّاخسرو بن حسن بن بُوَيْه الدَّيْلميّ (ت ٣٧٢ هـ)، كان من جبابرةِ الحكامِ على حَظٍّ وافرٍ من العلم بالأدب والعربية. له ترجمة في: «وفيات الأعيان» (٤: ٥٠)، و«سِيَر النبلاء» (١٦: ٢٤٩).

(٧) وهو كتابٌ دقيق المسلكِ في النحو، وقد شرحه الإمام عبد القاهر الجرجاني في شرحين، والمطبوعُ هو «المقتصد في شرح الإيضاح»، ولله ما هو؛ غزارةَ فوائد، وإحكامَ عبارةٍ، ولُطْفَ مآخِذ!!

(٨) انظر: «الإيضاح» بشرح الجرجاني (١: ٦٩٩).

....

يتَعلَّقُ به كِنايةً تلويحيَّـةً، وأُخرىٰ بالجِماع كناية رَمْزيَّةً، ومرَّةً معَ ما يتَّصلُ به كِناية إيمائيّـةً عمّا يُستهجَنُ منه. أمّا الأوَّلُ فعلىٰ وَجْهَيْـنِ، أحَدُهما: قولُه: «لا تُواعِدوهُنَّ مُواعَدَةً قطْ» أي: لا تُواعِدُوهنَّ مُواعَدةً فيها ألفاظٌ تُستعمَلُ في عَقْدِ النِّكاح إلا مُواعَدةً فيها لفْظُ التعريض، والمستثنَىٰ منهُ أعمُّ عامٍّ[1] المصدَر.

وثانيهما: قولُه: «إلّا بأنْ تقولوا»، المعنىٰ: لا تُواعِدُوهُنَّ بشيءٍ مِنَ الأقوال التي تتَعلَّقُ بعَقْدِ النِّكاح، إلّا بالقولِ المعروفِ، وهُو التعريضُ، والمستثنَىٰ منهُ أعمُّ عامِّ المفعولِ به علىٰ حَذْفِ الجارِّ واتِّصالِ الفعل، وعلىٰ هذا القول، وهُو أنْ يُرادَ بالسِّرِّ: عَقْدُ النِّكاح، لا يجوزُ الاستثناءُ أن يكونَ مُنقطِعاً، قال القاضي: لأنه يؤدِّي إلىٰ قولِك: لا تُواعِدُوهنَّ إلّا التعريضَ، وهُو غيرُ موعودٍ[2]، أي: التعريضُ واقعٌ في الحال، فلا يكونُ موعوداً.

وقلتُ: الفَرْقُ بيْنَ أن يكونَ الاستثناءُ مُتَّصِلاً وأن يكونَ مُنقطِعاً هُو أنّ المتَّصِلَ يَستدعي أن يكونَ التعريضُ داخِلاً تحتَ جِنس المستثنَىٰ منهُ، وهُو: ﴿سِرًّا﴾، وتحتَ حُكم المُواعَدةِ أيضاً، فيصيرَ التعريضُ مِن جِنسِ الألفاظِ التي تتَعلَّقُ بعَقْدِ النِّكاح، فيَرجعَ المعنىٰ إلىٰ قولِك: لا تُواعِدُوهُنَّ إلّا مُواعَدةً فيها التعريضُ، والمُنقَطِعُ يُوجبُ أن لا يَدخُلَ التعريضُ تحتَ جِنس معنىٰ السِّرِّ علىٰ ما فَسَّرناه، فلا يكونُ مِنَ الألفاظِ التي تُستعمَلُ في عَقْدِ النِّكاح بالتعريض، إذْ لو كان لَكان الاستثناءُ متّصلاً، والمُقدَّرُ خِلافُه، لكنْ يَدخُلُ تحتَ المُواعدة؛ لأنهُ استدراكٌ من عَدَمِ المُواعَدةِ، فإذَنْ يَلزَمُ أن يكونَ مُطلقُ التعريض موعوداً به كما قال القاضي.

وأمّا الثاني ـ وهُو أن يُرادَ بالسِّرِّ: الجِماعُ ـ فالمرادُ بالمُواعَدةِ هُو أن يقولَ لها: إنْ نَكَحْتُكِ كان كَيْتَ وكَيْتَ، إلىٰ قولِه: «مِن غيرِ رَفَثٍ وإفحاشٍ في الكلام».

---

(١) في (ط): «العامِّ».

(٢) «أنوار التنزيل» (١: ٥٣١).

....

وأمّا الثالث ـ وهُو أن يُعبَّرَ بالسِّرِّ وبما يتَّصِلُ به عمّا يُستهجَنُ منهُ ـ فهُو الذي أشارَ إليه بقولِه: «إنّ المُواعَدةَ في السِّرِّ عبارةٌ عنِ المُواعَدةِ بما يُستهجَنُ»، وقولُه: «لأنّ مُسارَّتَهنَّ، إلىٰ آخِره»: بيانٌ لوَجْهِ الكِنايةِ، ويُفهَمُ مِن ظاهرِ كلامِه أنّ الاستثناءَ علىٰ هذَيْنِ الوجهَيْنِ متّصلٌ أيضاً، أمّا أوّلاً: فقولُه: «مِن غيرِ رَفَثٍ وإفحاش» معناهُ: لا تُواعِدُوهُنَّ بما يُستعمَلُ تحتَ اللِّحَافِ سِوىٰ ألفاظٍ لا توحِشُ نحوَ: اللَّمْسِ والغِشْيان، وأمّا ثانياً: فإنّ التقديرَ: لا تُواعِدُوهُنَّ في الخُـفْية بما يَجري بيْنَ الرَّجُلِ والمرأةِ سِوىٰ ألفاظٍ معلومةٍ لا يُستَحيىٰ منها في المُجاهَرة، وعلىٰ هذا التأويلِ ينبغي أن لا يُفَسَّرَ قولُه: ﴿إِلَّآ أَن تَقُولُواْ قَوۡلٗا مَّعۡرُوفٗا﴾ بالتعريضِ في الخِطبةِ كما في الأوّلِ؛ لأنّ المَنْهيَّ في الخِطبةِ استعمالُ ألفاظٍ تُصرِّحُ في النِّكاح كما قال، فلا تقولُ: إنّي أريدُ أنْ أنكِحَكِ أو: أتزوَّجَكِ أو: أخطِـبَك، فضلاً عن ألفاظٍ تُوهِمُ الجِماعَ.

ثُمَّ الأحسَنُ أن يُعبَّرَ بالسِّرِّ عن الجِماع كما اختارَهُ الزجّاجُ[1]، وأن يُجعَلَ الاستثناءُ مُنقطِعاً كما عليه كلامُ مكِّيٍّ[2] وأبي البقاءِ[3] وصاحبِ الكواشيِّ[4]، وأن يُرادَ بالمُواعَدةِ ما قد يَجري بيْنَ الزَّوجَيْنِ بعدَ الخِطبةِ مِنَ المُعاهَدة بحُسْنِ المُعاشَرةِ، كما قال الإمام: لمّا أذِنَ في أوَّلِ الآيةِ بالتعريضِ ثُمّ نَهىٰ عن المُسارَّةِ معَها دَفْعاً للرِّيبة، استثنىٰ عنهُ أن يُسارَّها بالقولِ المعروف، وذلك أنْ يَعِدَها بالسِّرِّ بالإحسانِ إليها والاهتمامِ بشأنِها والتكفُّلِ بمَصالِحِها حتّىٰ يصيرَ هذا مُؤكِّداً لذلك التعريض[5]، كأنهُ قيلَ: لا تُواعِدُوهُنَّ بما يُستهجَنُ منهُ، ولكن بِما يؤْذِنُ بحُسنِ المُعاشَرة، والنَّظمُ يُساعدُ عليه أيضاً؛ لأنّ أحوالَ الناكِح لا تَخْلو مِن ثلاث، فإنّهُ إذا شَرَعَ في

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٣١٨).

(٢) انظر كلام مكي بن أبي طالب في: «مشكل إعراب القرآن» (١: ١٣٢).

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ١٨٨).

(٤) تكرّر هذا التعبير من المؤلف رحمه الله، وانظر ما تقدم في التعليق عليه عند تفسير الآية ٣٦ من سورة البقرة.

(٥) «مفاتيح الغيب» (٦: ٤٧٢).

﴿إِلَّآ أَن تَقُولُواْ قَوْلًا مَّعْـرُوفًا﴾ يعني: من غيرِ رَفَثٍ ولا إفحاشٍ في الكلام. وقيل: لا تواعدوهنَّ سرًّا، أي: في السرِّ على أنّ المواعدةَ في السرِّ عبارةٌ عن المواعدةِ بما يُستهجَن؛ لأنّ مُسارَّتَهنَّ في الغالبِ بما يُستحيا من المُجاهرةِ به. وعن ابن عباسٍ رَضِيَ اللهُ عنهما: ﴿إِلَّآ أَن تَقُولُواْ قَوْلًا مَّعْـرُوفًا﴾: هو أن يتواثقا أن لا تتزوَّجَ غيره. ﴿وَلَا تَعْـزِمُواْ عُقْدَةَ ٱلنِّكَاحِ﴾ من عزَمَ الأمرَ وعزَمَ عليه، وذُكِرَ العزمُ مبالغةً في النهْيِ عن عقدةِ النكاحِ في العدّة؛ لأنّ العزمَ على الفعلِ يتقدَّمُه، فإذا نُهِيَ عنه كانَ عن الفعلِ أنهى، ومعناه: ولا تعزموا عَقْدَ عقدةِ النكاح. وقيل: معناه: ولا تقطعوا عقدةَ النكاح، ....

الطَّلَبِ فالأدبُ أن لا يُصرِّحَ في الخِطبةِ بألفاظِ العَقْدِ والنِّكاح، بل يُعرِّضُ بها، ثُمَّ بعدَ ذلك إن جَرَتْ بينَهما مُعاهدةٌ ينبغي أن يَحترِزَ عمّا يُشعِرُ به مجرَّدُ الشَّهوة، وإذا تَمَّ ذلك، فالواجبُ أن لا يَستعجِلَ في عَقْدِ النِّكاح حتّى يَبلُغَ الكتابُ أجَلَهُ لئلّا يَفُوتَ حقُّ الغَيْر، ومِن ثَمّةَ أكَّدَ التوصِيةَ بقولِه: ﴿وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ﴾ وكرَّرَه.

ويُمكنُ أن يُحمَلَ كلامُ المصنِّفِ على الاستثناءِ المُنقطِع، بأنْ تُخصَّصَ (ما) في: «ممّا يَجري بينَهما تحتَ اللِّحاف» بالألفاظِ الدّالّةِ على الجِماع بالتصريحِ بدليلِ قولِه: ﴿سِرًّا﴾ أي: جِماعاً، وأن يُقالَ في قولِه: «لا تُواعِدُوهُنَّ في السِّرِّ»: أنهُ على حَذْفِ المفعول، أي: لا تُواعِدُوهنَّ في الخُفْيةِ بما يُستهجَنُ ويُستَحيى منهُ لكنْ بأن تقولوا قولاً معروفاً، وهُو أن يَتواثَقا أن لا تتزوَّجَ غيرَه.

قولُه: (على أنّ المُواعَدةَ في السِّرِّ) أي: بناءً على أنّ المُواعَدةَ في السِّرِّ[1].

قولُه: (﴿وَلَا تَعْـزِمُواْ عُقْدَةَ ٱلنِّكَاحِ﴾) أي: لا تَعزِموا على النِّيّةِ على عَقْدِ النِّكاح؛ لأنّ النِّـيّةَ هي: عَقْدُ القلبِ على فعلِ الشيءِ، فإذا نَهى عنهُ كان عن الفعلِ أنهى، يعني: لابدَّ لكلِّ فعلٍ مِن مقدِّمة عَقْدِ القلبِ عليه، فإذا نفيتِ المقدِّمةُ اللازِمةُ له نُفِيَ الملزومُ على طريقٍ بُرهانيٍّ.

---

(١) هذه الفقرة ساقطة في (ط).

وحقيقةُ العزمِ: القطعُ؛ بدليلِ قولِه ﷺ: «لا صيامَ لمن لم يعزم الصّيامَ من اللّيل»، ورُوِيَ: «لمن لم يُبيّتِ الصّيام». ﴿حَتَّىٰ يَبۡلُغَ ٱلۡكِتَٰبُ أَجَلَهُۥ﴾ يعني: ما كُتِبَ وما فُرِضَ من العدّة.

﴿يَعۡلَمُ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمۡ﴾ من العزمِ على ما لا يجوزُ ﴿فَٱحۡذَرُوهُ﴾، ولا تعزِموا عليه. ﴿غَفُورٌ حَلِيمٞ﴾ لا يعاجلُكم بالعقوبة.

[﴿لَّا جُنَاحَ عَلَيۡكُمۡ إِن طَلَّقۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ مَا لَمۡ تَمَسُّوهُنَّ أَوۡ تَفۡرِضُواْ لَهُنَّ فَرِيضَةٗۚ وَمَتِّعُوهُنَّ عَلَى ٱلۡمُوسِعِ قَدَرُهُۥ وَعَلَى ٱلۡمُقۡتِرِ قَدَرُهُۥ مَتَٰعَۢا بِٱلۡمَعۡرُوفِۖ حَقًّا عَلَى ٱلۡمُحۡسِنِينَ * وَإِن طَلَّقۡتُمُوهُنَّ مِن قَبۡلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ وَقَدۡ فَرَضۡتُمۡ لَهُنَّ فَرِيضَةٗ فَنِصۡفُ مَا فَرَضۡتُمۡ إِلَّآ أَن يَعۡفُونَ أَوۡ يَعۡفُوَاْ ٱلَّذِي بِيَدِهِۦ عُقۡدَةُ ٱلنِّكَاحِۚ وَأَن تَعۡفُوٓاْ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰۚ وَلَا تَنسَوُاْ ٱلۡفَضۡلَ بَيۡنَكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِمَا تَعۡمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ ٢٣٦ - ٢٣٧]

قولُه: (وحقيقةُ العَزْمِ: القَطْعُ). الراغب: دَواعي الإنسانِ إلى الفعلِ على مَراتبِ: السانحُ ثُمّ الخاطِرُ ثُم التَّفكُّرُ فيه ثُمّ الإرادةُ ثم الهِمَّةُ ثُمّ العَزْم، فالهِمَّةُ: إجماعٌ مِنَ النَّفْسِ على الأمرِ وإزماعٌ عليه، والعَزْمُ هُو: العَقْدُ على إمضائه(١)، ولهذا قال تعالى: ﴿فَإِذَا عَزَمۡتَ فَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٩].

قولُه: (لا صِيامَ لَمن لم يَعزِم الصِّيامَ) روايةُ الحديث عن أبي داودَ والتِّرمذيِّ: «مَن لم يَجمعِ الصِّيام قبْلَ الفَجْرِ فلا صيامَ له»(٢).

قولُه: (﴿غَفُورٌ حَلِيمٞ﴾ لا يُعاجِلُكم بالعُقوبة). اعلَمْ أنّ قولَه: ﴿وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٞ﴾ عطفٌ على قولِه: ﴿وَٱعۡلَمُوٓاْ﴾ معَ ما تَرتَّبَ عليه، وكلاهُما تذييلٌ لِما سَبَقَ، وفيه إيذانٌ بوَكادةِ المَنهيِّ عنهُ وأنهُ مِمّا يجبُ أن يُجتَنَبَ منهُ، وذلك نهيٌ عن العَزْمِ دونَ الفعل، وتنبيهٌ

---

(١) لتمام الفائدة. انظر: «مفردات القرآن» ص٥٦٥.

(٢) سبق تخريجه.

﴿لَّا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾: لا تبِعةَ عليكم من إيجابِ مهر، ﴿إِن طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ﴾: ما لم تجامعوهنَّ، ﴿أَوْ تَفْرِضُواْ لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ إلّا أن تفرضوا لهنَّ فريضة، أو حتىٰ تفرضوا، وفَرْضُ الفريضةِ تسميةُ المهر؛ وذلكَ أنّ المطلّقةَ غيرَ المدخولِ بها إن سُمِّيَ لها مهرٌ فلها نصفُ المسمَّىٰ، وإن لم يُسَمَّ لها فليسَ لها نصفُ مهرِ المثل، ولكنِ المتعة؛ ....

علىٰ أنّ مَنِ ارتكبَه ولم يُعاجَلْ بالعُقوبة فإنهُ تعالىٰ يُمهِلُه فيأخُذُه أخْذَ عزيزٍ مُقتدِر، ونحوُه قولُه تعالىٰ: ﴿قُلْ أَنزَلَهُ ٱلَّذِى يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّهُۥ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [الفرقان: ٦]، قال[(١)]: هذا تنبيهٌ علىٰ أنّهُمْ استوجَبوا بمُكابَرتِهم هذه أن يَصُبَّ عليهمُ العذابَ صَبّاً، ولكنْ صَرَفَ ذلك لأنه غفورٌ رحيمٌ يُمهِلُ ولا يُعاجِل.

قولُه: (مِن إيجابِ مَهْر) بيانُ تَبِعةٍ لقولِه بعدَ الجُناح: «تَبِعة المَهْر» أي: لا يَجِبُ المَهْرُ علىٰ مَن طَلَّقَ قبلَ المَسِيس، ولم يُسَمِّ المَهْرَ، عبَّرَ عن عَدَمِ وجوبِ المَهْرِ بعَدَمِ لزُومِ الجُناح، فيَلزَمُ أن يكونَ المَهْرُ جُناحاً لِما فيه منَ الثِّقَل، يقال: جَنَحَتِ السَّفينةُ: إذا مالَتْ بثِقَلِها، والدَّيْنُ سُمِّي جُناحاً لِما فيه مِنَ الثِّقَل.

قولُه: (إلا أنْ تَفرِضُوا لـهُنَّ) جَعَلَ «أو» في ﴿أَوْ تَفْرِضُواْ﴾ تقديره: أولم تفرضوا، فهو معطوف على قوله: ﴿تَمَسُّوهُنَّ﴾ و«أو» في النحو تارةً بمعنىٰ: إلّا أنْ؛ لأنّها في معنىٰ قولِهم[(٢)]: هُو قاتلي أو أفتَدِيَ منهُ، وقولِك: لألُزِمَنَّك أو تُعطِيَني حقِّي، أي: إلّا أن تُعطِيَني حقِّي، وأُخرىٰ بمعنىٰ حتّىٰ؛ لأنهُ فَسَّرَ قولَه: ﴿لَّا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾ بلا تَبِعَةِ مَهْرٍ عليكُم، وهُو دالٌّ علىٰ جوابِ الشَّرط، أي: ما لم تَمَسُّوهُنَّ، فالمعنىٰ: ما لم تَمَسُّوهُنَّ لا مَهْرَ عليكُم، إلّا أن تَفرِضوا لهُنَّ، أو: حتّىٰ تَفرِضوا لهُنَّ فريضةً، فحينَئذٍ يجبُ المَهْرُ، ومَن أجرىٰ الجُناحَ علىٰ موضوعِه فـ«أو» عنده

---

(١) يعني الزمخشري في «الكشاف» (٣: ٢٦٥).

(٢) في (ح): «كما في قولهم».

والدليلُ علىٰ أنَّ الـجُناحَ تَبعةُ المهرِ قولُه: ﴿وَإِن طَلَّقْتُمُوهُنَّ﴾ إلىٰ قولِه: ﴿فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ﴾، فقولُه: ﴿فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ﴾ إثباتٌ للجُناحِ المنفيِّ ثمَّة، والمتعةُ: درعٌ وملحفةٌ وخمارٌ علىٰ حَسبِ الحالِ عندَ أبي حَنيفةَ إلّا أن يكونَ مهْرُ مثلِها أقلَّ من ذلك، فلها الأقلُّ من نصفِ مهرِ المثل ومن المتعة، ولا ينقصُ عن خمسةِ دراهم؛ لأنّ أقلَّ المهرِ عشرةُ دراهم، فلا ينقصُ من نصفها. ....

بمعنىٰ الواو، وعليه كلامُ الراغب، قال: قولُه: ﴿أَوْ تَفْرِضُواْ﴾ تقديرُه: أو لم تَـفرِضوا، فهُو معطوفٌ على قولِه: ﴿تَمَسُّوهُنَّ﴾، و﴿أَوْ﴾ في نحوِ هذا الموضعِ تفيدُ ما يفيدُ الواوُ علىٰ وَجْهٍ، وذلك أنه إذا قيل: افعَلْ كذا إن جاءك زيدٌ أو عَمْرٌو، يقتَضي أنْ تفعلَه إذا جاءَ أحَدُهما، ولا شَكَّ أنه يَحتاجُ أن يفعلَه إذا جاءا جميعاً؛ لأنه قد جاء أحَدُهما وزيادةٌ، وعلىٰ هذا قال النَّحْويُّونَ: جالِسِ الحَسَنَ أوِ ابنَ سِيرينَ يقتضي أنه إذا جالَسَهما فقدِ امتَثَلَ، وعلىٰ هذا قولُه: ﴿وَإِن كُنتُم مَّرْضَىٰٓ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَآءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ ٱلْغَآئِطِ أَوْ لَٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾ [النساء: ٤٣] فظاهرُ الآيةِ يقتضي أنهُ إن لم يكنْ لها مَسِيسٌ أو لم يكنْ لها فَرْضٌ أو لم يكنِ الأمرانِ فلها المُتْعةُ، فكأنهُ قيل: إذا طلَّقْتُموهُنَّ ولم يحصُلِ الأمرانِ: المَسِيسُ والفَرْضُ، أو حَصَلَ المَسِيسُ ولم يحصُلِ الفَرْضُ، فمَتِّعوهُنَّ.

إن قيل: «ما» في قولِه: ﴿مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ﴾ يقتضي الشَّرطَ، وذلك يوجبُ أنَّ رَفْعَ الجُناحِ عن المُطلِّقِ بشَرْطِ عَدَمِ المُماسَّةِ وعَدَمِ الفَرْض، ومعلومٌ أنّ الجُناحَ مرفوعٌ عنِ المُطلِّقِ مَسَّها أو لم يَمَسَّها، فَرَضَ أو لم يَفْرِضْ، فما وَجهُ ذلك؟ قيل: القَصْدُ بالآية: أنّ الجُناحَ مرفوعٌ بإعطاءِ المُتْعة، فكأنهُ قيل: لا جُناحَ في طلاقِها إذا مَتَّعها، ودَلَّ علىٰ ذلك بقولِه: ﴿وَمَتِّعُوهُنَّ﴾، وقد عُلِمَ أنّ الجُناحَ غيرُ مرفوعٍ عمَّن لم يُمتِّعْ إذا طَلَّقَها قبْلَ الفَرْضِ والمَسِيس.

قولُه: (والدَّليلُ علىٰ أنّ الجُناح تَبِعة) يعني: قولُه تعالىٰ: ﴿فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ﴾ إثباتٌ لوجوبِ المَهْرِ هاهُنا، وهُو موجِبٌ لأن يكونَ المنهي المَنْفيُّ هناك إيجابَ المَهْر؛ لأنّ المُقابِلَ إنّما

و﴿ٱلْمُوسِعِ﴾: الذي له سَعة، و﴿ٱلْمُقْتِرِ﴾: الضيِّقُ الحال، و(قَدْرُه): مقدارُه الذي يُطيقه؛ لأنّ ما يُطِيقُه هو الذي يختصُّ به. وقُرِئ بفتحِ الدال، والقَدْر والقَدَر لُغتان. ....

يُعطَىٰ نقيضَ حُكم ما يقابِله، وإنّما كان جُناحاً لِما في لزوم نصفِ المَهرِ على الزَّوْج، وهُو لم يَدخُلْ بها مِن تَبِعةٍ وثِقَلٍ مِن غيرِ استنفاع، وثبوتُ المُتْعةِ لجَبْرِ إيحاشِ الطَّلاق، فقولُه: «والدَّليلُ علىٰ أنّ الجُناحَ تَبِعةٌ» استدلالٌ علىٰ قولِ مَن قال: إنّ نَفْيَ الجُناح محمولٌ علىٰ نَفْي الوِزْرِ عنِ المُطلِّق؛ لأنّ الطلاقَ: قَطْعُ سَبَبِ الوُصْلة، قال مُحْيي السُّنّة: جاء في الحديث: «أبغَضُ الحَلالِ إلىٰ الله الطَّلاقُ»(١)، فنَفْيُ الجُناح عنهُ إذا كان الفِراقُ أروَحَ مِنَ الإمساك(٢)، وقال القاضي: الفريضةَ: نَصْبٌ علىٰ المفعول به، فَعِيلةٌ بمعنىٰ مفعول، فالتاءُ لنَقْلِ اللَّفظِ مِنَ الوَصْفيّةِ إلىٰ الاسميّة، ويَحتمِلُ المصدَرَ، والمعنىٰ أنهُ لا تَبِعةَ علىٰ المُطلِّقِ مِن مُطالبةِ المَهْرِ إذا كانتِ المُطلَّقةُ غيرَ ممسُوسة ولم يُسَمِّ لها مَهْراً، إذْ لو كانت ممسُوسةً فعليه المُسَمَّىٰ أو مَهْرُ المِثْل، ولو كانت غيرَ ممسُوسة ولكنْ سَمَّىٰ لها، فلها نِصفُ المُسَمَّىٰ، فمنطوقُ الآيةِ يَنْفي الوجوبَ في الصُّورةِ الأُولىٰ، ومفهومُها يقتضي الوجوبَ علىٰ الجُملةِ في الأخيرتَيْن(٣).

قولُه: (﴿ٱلْمُقْتِرِ﴾ الضيِّقُ الحَال)، الراغب: المُقتِرُ: الفقير، وأصلُه مَنْ نالَ القَتْرَ، كما أنّ المُترِبَ والـمُرْمِلَ: مَن نالَ التُّرابَ والرَّمْلَ، والقُتَارُ: ما تَحمِلُه الرِّيحُ مِن رائحةِ القِدْر(٤). ولما أفاد تقديمُ الخبرِ علىٰ المبتدأ الاختصاصَ قال: لأنّ ما يطيقه هو الذي يختصّ به(٥).

قولُه: (وقُرِئَ بفَتْح الدّال): حَفْصٌ وحمزةُ والكِسائيُّ(٦).

---

(١) سبق تخريجُه.

(٢) «معالم التنزيل» (١: ٢٨٤).

(٣) «أنوار التنزيل» (١: ٥٣٣).

(٤) لتمام الفائدة انظر: «تفسير الراغب» (١: ٤٨٩)، وانظر: «مفردات القرآن» ص٦٥٥.

(٥) من قوله: «ولما أفاد» إلى هنا من (ط).

(٦) وعلَّله أبو زرعةَ بقولِه: «وحُجَّةُ مَنْ فتحَ أنَّ القَدَر أن تُـقَدِّرَ الشيء بالشيء، فيقال: ثوبي على قَدَرِ =

وعن النبيِّ ﷺ أنه قالَ لرَجلٍ مِنَ الأنصارِ تزوَّجَ امرأةً ولمْ يُسَمِّ لها مَهْرًا ثمَّ طلَّقَها قبْلَ أن يَمسَّها: «أمتَّعْتَها؟»، قال: لمْ يكن عِنْدي شيء. قال: «متِّعْها بقلَنْسُوتِك». وعند أصحابِنا **لا تجبُ المتعةُ إلا لهذه** وحْدَها، وتُستحَبُّ لسائرِ المطلَّقات ولا تَجِبْ. ﴿**مَتَٰعًا**﴾ **تأكيدٌ لـ«مَتِّعُوهُنَّ»**، بمعنىٰ تمتيعًا. ﴿**بِٱلْمَعْرُوفِ**﴾: بالوَجْهِ الذي يَحْسُنُ في الشَّرعِ والمروءة. ﴿**حَقًّا**﴾ صفةٌ لـ﴿مَتَٰعًا﴾، أي: متاعًا واجبًا عليهم، ....

قولُه: (**لا تجبُ المُتعةُ إلّا لهذه**)، وهِي المُطلَّقةُ غَيْرُ الممسُوسةِ التي لم يُسَمِّ لها مَهْراً، قال القاضي: ومفهومُ الآيةِ يقتضي تخصيصَ إيجابِ المُتْعةِ للمُفوَّضة التي لم يَمَسَّها الزَّوجُ، وألحَقَ الشافعيُّ بها في أحدِ قولَيْه: الـمَمْسُوسةَ[1] المفوَّضةَ وغيرَها قياساً، وهُو مقدَّمٌ علىٰ المفهوم.

قولَه: (﴿**مَتَٰعًا**﴾ **تأكيدٌ لـ«مَتِّعوهُنَّ»**)، **الراغب**: المُتْعةُ: اسمٌ لكلِّ ما فيه تمتُّع، أي: انتفاعٌ قَدْراً مِنَ الزَّمانِ، وعلىٰ ذلك قولُه: ﴿وَمَتَٰعًا إِلَىٰ حِينٍ﴾ [النحل: ٨٠].

قوله: وقولُ الشاعرِ:

إنّــما نِعمــةُ قــومٍ[2] مُتْعــةٌ   وحياةُ المَرْءِ ثوبٌ مُسْتعارُ[3]

لكنْ صارَ المُتعةُ في تعارُفِ الشَّرع: لِمَا تَختَصُّ به المُطلَّقةُ[4].

= ثـوبك، فكأنه اسمُ التأويل: على ذي السَّعـةِ ما هو قادرُ عليه، وعلى ذي الإقـتارِ ما هو قادرٌ عليه من ذلك، ويقوّي هذه القراءةَ قولُه تعالىٰ: ﴿فَسَالَتْ أَوْدِيَةُۢ بِقَدَرِهَا﴾ [الرعد: ١٧]» انتهىٰ من «حجّة القراءات» ص١٣٧.

(١) من قوله: «التي لم يسم» إلىٰ هنا ساقط من (ط).

(٢) في «الأصول»: «المرء». وليس بشيء وصوَّبناه من «الشعر والشعراء».

(٣) للأفوه الأَوْديِّ كما في «الشعر والشعراء» لابن قتيبة (١: ٢٢٣).

(٤) «تفسير الراغب الأصفهاني» (١: ٤٩٠). وهذه الفقرة وردت في (ط) هنا، ووردت في (ح) و(ف) قبل الفقرة السابقة: «قوله: وقرئ بفتح الدال».

أوْ حقّ ذلك حقًّا، ﴿عَلَى ٱلْمُحْسِنِينَ﴾: علىٰ الذين يُحسِنون إلىٰ المطلَّقاتِ بالتمتيع. وسمَّاهم قبْلَ الفعلِ مُحسِنينَ كما قالَ ﷺ: «مَن قَتَلَ قتيلًا فلَه سَلَبُه». ﴿إِلَّآ أَن يَعْفُونَ﴾ يريدُ المطلَّقات.

فإن قلتَ: أيُّ فرْقٍ بين قولِك: الرِّجالُ يَعْفُون، والنساءُ يَعْفون؟ قلتُ: الواوُ في الأوّلِ ضميرُ «هُمْ»، والنونُ عَلَمُ الرَّفع، والواوُ في الثاني لامُ الفِعْل، والنونُ ضميرُ «هُنّ»، والفعلُ مبنيٌّ لا أثرَ في لَفْظِه للعامل، وهو في محلِّ النصب، و«يعفوَ» عُطِف علىٰ محلِّه. و﴿ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ عُقْدَةُ ٱلنِّكَاحِ﴾: الوليُّ، يعني: إلّا أن تعفوَ المطلَّقات عن أزواجِهنَّ فلا يُطالِبْنَهم بنصفِ المَهْر، وتقول المرأة: ما رَآني، ولا خَدَمتُه، ولا استمتَعَ بي، فكيفَ آخذُ منه شيئًا! أوْ يعفو الوليُّ الذي يَلِيْ عقْدَ نكاحِهنَّ، وهو مذهبُ الشافعيِّ. ....

قولُه: (﴿عَلَى ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ على الذين يُحسِنُونَ إلىٰ المُطلَّقاتِ بالتمتع)[1]، الراغبُ: إنْ قيلَ: ما وَجْهُ تخصيصِ المُحسنينَ في هذه الآية والمتّقينَ في قولِه: ﴿وَلِلْمُطَلَّقَٰتِ مَتَٰعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢٤١]، وهلَّا دَلَّ ذلك علىٰ أنهُ غيرُ واجبٍ إذا كانت الواجباتُ مِنَ المشروعاتِ لا يَختلِفُ فيها المُتَّقي والمُحسِنُ وغيرُهما؟ قيل: قد نَظَرَ بعضُ الناسِ هذا النَّظَرَ، وقال: لمّا كان الإحسانُ قد يكونُ لِما يَزيدُ علىٰ الواجِبِ، وقد خَصَّ بذلك المُحسِنينَ، دَلَّ علىٰ أنّ ذلك حَثٌّ علىٰ المعروفِ لا إيجابٌ، وقال أكثرُهم: إنّ ذِكْرَ المُحسِنينَ والمتّقينَ لا لتخصيصِ الإيجاب، بل للتأكيد، وإنّهُ مِن تَمامِ الإحسانِ والتَّقْوىٰ، كما أنّ قولَه: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢] ليسَ بتخصيصِ أنه لا يَهتَدي به إلّا المتَّقُونَ، لكنْ تنبيهٌ علىٰ أنّ الاهتداءَ به مِن تمامِ التقوىٰ. وقلتُ: المُحسِنينَ مِن وَضْعِ المُظهَرِ موضعَ المُضمَرِ إشعاراً بالعِلِّية، أي: حقّاً عليكُم، بدليلِ قولِه: ﴿لَّا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾ أي: مِن شأنِكم أيُّها المُخاطَبونَ وجوبُ شَرْعيَّةِ المُتْعةِ لكونِكم مُحسِنين.

قولُه: (وهُو مذهبُ الشافعيِّ) أي: المرادُ بالذي يَعْفُو: الوَليُّ، «الانتصاف»: هذا الذي عزَاهُ إلىٰ الشافعيِّ ليسَ بصحيح، بل مذهبُه كمذهبِ أبي حَنيفةَ، إنّما المنسُوبُ إلىٰ الشافعيِّ هُو

---

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني» (١: ٤٩٠) وكذا في (ح) و(ف)، وفي «الكشاف»: «بالتمتيع»، وهو أحسن.

وقيل: هو الزوجُ، وعَفْوُه: أن يَسُوقَ إليها المهرَ كاملًا، وهو مذهبُ أبي حَنيفة، **والأوّلُ ظاهرُ الصحَّة**. وتسميةُ الزِّيادةِ علىٰ الحقِّ عَفْوًا فيها نظرٌ، إلّا أن يقالَ: كانَ الغالبُ عِندَهم أن يسوقَ إليها المهرَ عند التزوُّج، فإذا طلَّقَها استَحقَّ أن يُطالِبَها بنصفِ ما ساقَ إليها، فإذا تَرَكَ المطالبةَ فقد عَفا عنها، أوْ سَمَّاه عفْوًا علىٰ طريقِ المُشاكَلة. عن جُبير بن مُطعِم: أنه تزوَّج امرأةً وطلَّقَها قبْلَ أن يَدخُلَ بها، فأكمَلَ لها الصَّداق، وقال: أنا أحقُّ بالعَفْو. وعنه: أنه دَخَلَ علىٰ سعدِ بنِ أبي وَقّاص، فعَرَضَ عليه بنتًا له، فتزوَّجها، فلمّا خَرَجَ طلَّقَها، وبَعَثَ إليها بالصَّداقِ كاملًا. فقيلَ له: لِـمَ تزوَّجْتَها؟ قال: عَـرَضَها عليَّ فكَرِهتُ ردَّه. قيل: فلِـمَ بعثتَ بالصَّداق؟ قال: فأينَ الفَضْل! و﴿ٱلْفَضْلَ﴾: التفضُّل،

مذهبُ مالكٍ رضيَ اللهُ عنهم[١]. **الإنصاف**: عندَ الشافعيِّ قولانِ: فالزمخشَريُّ نقَـلَ أحدَ قولَيْه، وقال القاضي: وذلك إذا كانتِ المرأةُ صغيرةً، وهُو قولٌ قديم[٢].

قولُه: (وقيل: **هُو الزَّوجُ**)، وهُو أوفَقُ للنَّظْم؛ لأنّ الزَّوجَ هُو المالكُ لعَقْدِ النِّكاح وحَلِّه، كأنهُ قال: ﴿إِلَّآ أَن يَعۡفُونَ﴾ أي: المُطلَّقاتُ، أو يَعْفو الأزواجُ، فأُقيمَ المُظهَرُ موضِعَ المُضمَر، لكنْ في تسميةِ سَوْقِ المَهْرِ إليها كاملاً بالعَفْو ـ والحقُّ نصفُ المَهْرِ ـ بُعدٌ، وإليه الإشارةُ بقولِه: «فيها نظَرٌ»، قال صاحبُ «الإيجاز»: وعَفْوُه إذا سَلَّمَ كلَّ المَهْرِ أنْ لا يَرتَجِعَ النصفَ بالطَّلاق، أو إنْ لم يُسلِّمْ وَفّاهُ كاملاً، كأنهُ مِن: عَفَوْتَ الشيءَ: إذا وَفَّرْتَه وترَكْتَه حتىٰ يَكثُرَ، وفي الحديثِ «ويرَعَوْنَ عَفَاها»[٣] والعَفَا: ما ليسَ لأحدٍ فيه مِلكٌ[٤].

قولُه: (**والأوّلُ ظاهرُ الصِّحة**) يعني: تفسيرُ قولِه: ﴿ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ عُقۡدَةُ ٱلنِّكَاحِ﴾ بالوَليِّ علىٰ الصَّغيرة إذا كان أباً ظاهرُ الصِّحة؛ لأنّ العَفْوَ مُجرًى علىٰ ظاهرِه.

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٢٨٥).

(٢) «أنوار التنزيل» (١: ٥٣٥).

(٣) لم أجده في مصادر التخريج. وذكره الزبيدي في «تاج العروس» (٣٩: ٦٩).

(٤) «إيجاز البيان» لأبي القاسم النيسابوري (١: ١٦٠).

أي: ولا تنسَوْا أن يتفضَّلَ بعضُكم علىٰ بعض **وتَتمرَّؤوا** ولا تستقصُوا. وقرأَ الحَسَن (أو يَعْفُوْ الذي) بسكونِ الواو. وإسكانُ الواوِ والياءِ في موضعِ النصبِ تشبيهٌ لهما بالألِف، لأنهما أُختاها. وقرأَ أبو نَهِيك: (وأن يَعفو) بالياء، وقُرِئ: (ولا تنْسَوِا الفضل) بكسرِ الواو.

[﴿حَـٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ وَقُومُواْ لِلَّهِ قَـٰنِتِينَ * فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا فَإِذَآ أَمِنتُمْ فَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ كَمَا عَلَّمَكُم مَّا لَمْ تَكُونُواْ تَعْلَمُونَ فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا فَإِذَآ أَمِنتُمْ فَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ كَمَا عَلَّمَكُم مَّا لَمْ تَكُونُواْ تَعْلَمُونَ﴾ ٢٣٨-٢٣٩]

﴿وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ﴾ أي: الوسطىٰ بين الصَّلوات، أو الفُضْلىٰ، مِن قولِهم للأفضل: الأوسط. **وأنّما أُفرِدتْ وعُطِفتْ علىٰ ﴿ٱلصَّلَوَٰتِ﴾؛ لانفرادِها بالفَضْل**، وهي صلاةُ العصر. ....

قولُه: **(وتَـتَمَرَّؤوا)** أي: تَصيروا أصحابَ مُروءة.

قولُه: **(وإنّما أُفرِدَتْ وعُطِفَتْ علىٰ ﴿ٱلصَّلَوَٰتِ﴾ لانفرادِها بالفَضْل)**. قال الزجَّاجُ: إنّ اللهَ عَزَّ وجَلَّ قد أمَـرَ بالمُحافظةِ علىٰ جميع الصَّلَوات، إلّا أنّ هذه الواوَ إذا جاءت مخصِّصةً فهي دالّةٌ علىٰ المعنىٰ الذي تُخصِّصُهُ كقولِه تعالىٰ: ﴿وَمَلَـٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾ [البقرة: ٩٨] فذُكِرا مخصُوصَيْنِ لفَضْلِهما علىٰ الملائكة(١).

وقلتُ: معنىٰ قولِه هُو: أنّ الثانيَ إن كان في الظاهِر كالتخصيصِ للأوّلِ، لكنّ الأوّلَ جيءَ به تَوْطئةً، فيكونُ الثاني بياناً لإرادةِ ما استَجْمَلْتَ له الأوّلَ، فإنّ بني إسرائيلَ ما تكلَّموا إلّا في جِبريلَ، فذُكِرَ الملائكةُ عليهمُ السّلامُ تَوْطِئةً لشَرَفِه عليهم كما سَبَقَ في مَوضعِه، ولولا الثاني لم يُعلَم المرادُ مِن ذكرِ الأوّل، وهُو المرادُ بقولِه: «فِهي دالّةٌ علىٰ المعنىٰ الذي تُخصِّصُه».

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٣٢٠).

....

وقال القاضي: لعلّ الأمرَ بها في تضاعيفِ أحكام الأولادِ والأزواج لئلّا يُلهِيَهمُ الاشتغالُ بشأنِهم عنها[١]، هذا أحدُ الوجوهِ المذكورةِ في «التفسيرِ الكبيرِ»[٢].

وقلتُ: إنه سبحانَه وتعالىٰ لمّا ذكَرَ شَرْعيّةَ أحكامِ الأولادِ والأزواج ووَصِيَّتَهم بالتَّقوىٰ وعَمَّ النَّهْيَ عن نِسْيان الحقوقِ والفَضْلِ فيما بينَهم بقولِه: ﴿وَلَا تَنسَوُا۟ ٱلۡفَضۡلَ بَيۡنَكُمۡ﴾ وعَلَّلَه بأنه عليمٌ بما في ضمائرِهم بَصيرٌ بأحوالِهم، أردفَه بالأمرِ بالمُحافظةِ علىٰ حقوقِ الله لا سيّما أفضَلُها نَفْعاً وأعلاها قَدْراً، ولهذا عَطَفَ عليه ﴿وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلۡوُسۡطَىٰ﴾، وفيه إشعارٌ بأنّ مُراعاةَ حقِّ العبادِ مقدَّمةٌ علىٰ حقِّ الله، ومِن ثَمَّ شُرِطَ في التَّوْبةِ رَدُّ المظالمِ أوّلاً، أو لِيَجمَعَ بينَ التعظيمِ لأمرِ الله والشَّفَقة على خَلْقِ الله، ويَدُلُّ علىٰ أنّ الآيةَ مُستطرِدةٌ: العَوْدُ إلىٰ ذكْرِ ما يتعلَّقُ بالحُكمِ بيْنَ الأزواج، وهو قولُه تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوۡنَ مِنكُمۡ﴾.

الراغبُ: إنّ آياتِ القرآنِ مُنزَّلةٌ حَسَبَ الحاجات، ولهذا قال الكُفّارُ: ﴿لَوۡلَا نُزِّلَ عَلَيۡهِ ٱلۡقُرۡءَانُ جُمۡلَةً وَٰحِدَةً﴾ الآية، أعلَمَهم أنهُ تعالىٰ فَعَلَ ذلك ليقْوَىٰ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ على تلقينِه وتلقِّيه، وقال: ﴿وَقُرۡءَانًا فَرَقۡنَٰهُ لِتَقۡرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكۡثٍ﴾ [الإسراء: ١٠٦] ثُمَّ إنّ اللهَ تعالىٰ لا يُخْلي شيئاً يَذكُرُه ممّا يَتعلَّقُ بالأحكامِ الدُّنْيويّة إلّا ويَقرِنُه بحُكمٍ أُخرَويٍّ ليُنبِّهَهم على مُراعاةِ الآخرة في جميعِ أحوالِهم وأعمالِهم وأنّها هِي المقصُودةُ بالقَصْدِ الأوْلىٰ، وأمّا سائرُ ما يُتحرَّىٰ فلأجْلِها، علىٰ أنّ ما تَراهُ موجوداً هاهُنا ومحفوظاً لدينا أبلَغُ وأحسَنُ ممّا راعاهُ أصحابُ القوانين؛ لأنهُ تعالىٰ لـمّا حَثَّهُم علىٰ العَفْوِ ورغَّبَهم في المحافظةِ علىٰ الفَضْلِ عرَّفَهم أنّ السُّلوكَ إلىٰ التخصيصِ بذلك هُو المحافظةُ علىٰ الصَّلَواتِ بكلِّ حال، فإنّ الصَّلاةَ هي الآمِرةُ بالمعروفِ والناهيةُ عنِ المُنكرِ، ثُمّ صَرَفَ الكلامَ إلىٰ ذكْرِ ما كان بصَدَدِه فتمَّمَه[٣].

---

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٥٣٦).

(٢) يعني «مفاتيح الغيب» للفخر الرازي (٦: ٤٨٦).

(٣) «تفسير الراغب الأصفهاني» (١: ٤٩٤).

وعن النبيِّ ﷺ: **أنه قالَ يومَ الأحزاب**: «شَغَلونا عَنِ الصلاةِ الوُسطىٰ صلاةِ العصر، مَلأَ اللهُ بيوتَهم نارًا»، وقال النبيُّ ﷺ: «إنها الصلاةُ التي شُغِلَ سليمانُ بنُ داود عنها حتىٰ توارتْ بالحِجاب»، وعن حَفْصة: أنها قالت لمن كَتَبَ لها المصحفَ: إذا بَلغتَ هذه الآيةَ فلا تَكتبْها حتىٰ أُمْلِيَها عليكَ كما سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقرؤُها. فأمْلَتْ عليه «والصلاةِ الوسطىٰ صلاةِ العصر». ورُوِيَ عن عائشةَ وابنِ عبّاس رَضِيَ الله عنهم: (والصلاةِ الوسطىٰ وصلاةِ العصر) بالواوِ، فعلىٰ هذه القراءةِ يكونُ التخصيصُ لصلاتَيْن، إحداهما: الصلاةُ الوسطىٰ، إمّا الظُّهر، وإمَّا الفجر، وإمّا المغرب علىٰ اختلافِ الرواياتِ فيها؛ والثانيةُ: العصر. وقيلَ فضْلُها لِـما في وقتِها من اشتغالِ الناسِ بتِجاراتِهم ومَعايِشِهم. ......

قولُه: (**إنه قال يومَ الأحزاب**)، وهُو اليومُ الذي أحاطَ فيه الكافرونَ بالمدينة، والحديثُ رَوَاه الشَّيخانِ وغيرُهما، عن عليٍّ رضيَ اللهُ عنهُ معَ التفاوت[1]، وحديثُ حَفْصَةَ رَوَاهُ مسلمٌ والتِّرمذيُّ وأبو داودَ والنَّسائيُّ، وعن عائشةَ رضيَ اللهُ عنها معَ الاختلاف[2]، وأمّا كاتبُ حَفْصَة فهُو: رافعٌ[3] مَوْلَىٰ عُمَر رضيَ اللهُ عنهُما، كذا ذَكَره في الحاشية. وقولُها: كما سَمِعتُ رسُولَ الله ﷺ يقرَؤُها، وهذه الزيادةُ يجوزُ أن تكونَ صادرةً عن النبيِّ ﷺ علىٰ سَبيلِ البيان

---

(١) أخرجه البخاري (٢٩٣١)، ومسلم (٢٠٥).

(٢) حديثُ حفصَة أخرجه الإمام مالك في «الموطّأ» (١: ١٣٩)، وأبو عُبَيْدٍ في «فضائل القرآن» ص٢٩٢، وعن مالك أخرجه محمد بن الحسن في «موطّئه»، وذكره الزيلعي في «تخريج أحاديث الكشاف» (١: ١٥٤)، وعزاه لأبي يعلى في «المسند»، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١: ١٧٢)، وابن حبّان في «صحيحه». وأما حديثُ عائشة فقد أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٤٤٤٨)، ومسلم (٦٢٩)، وأبو داود (٤١٠)، والترمذي (٢٩٨٢)، والنَّسائي في «السنن» (١: ٢٣٦)، وفي «السنن الكبرى» (٣٦٦)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١: ١٧٢)، وغيرهم، وانظر تمامَ تخريجه في التعليق علىٰ «مسند أحمد».

(٣) كذا قال الطيبي رحمه الله، والصواب: عمرو بن رافع كما في مصادر التخريج، ذكره ابن حبّان في «الثقات» (٥: ١٧٦) برقم (٤٤٤٢)، ولتمامِ الفائدة انظر: «تهذيب التهذيب» للحافظ ابن حجر (٨: ٣٢).

وعن ابنِ عمرَ رَضِيَ الله عنهما: هي صلاةُ الظُّهر؛ لأنها في وَسَطِ النهار، وكانَ رسولُ الله ﷺ يُصلِّيها بالهاجِرَة، ولمْ تكنْ صلاةٌ أشدَّ علىٰ أصحابِه منها. **وعن مُجاهِدٍ: هي الفجرُ**؛ لأنها بين صلاتَي النهار وصلاتَي الليل. ....

فحُسِبَتْ أنها مِنَ القرآنِ، وأنها قراءةٌ شاذّة، وحديثُ ابنِ عُمَرَ[1] رَوَاهُ التِّرمذيُّ وأبو داود، عن زَيْدِ بن ثابتٍ، معَ التفاوُت[2].

قولُه: (**وعن مجاهِدٍ: هِيَ الفَجْرُ**). رُوِيَ عن عليٍّ وابنِ عبّاسٍ كانا يقولان: الصَّلاةُ الوُسطىٰ صَلاةُ الصُّبح. رَواه التِّرمذيُّ عن ابنِ عبّاس وابنِ عُمَرَ تعليقاً[3]، وفي «شَرْح السُّنة»: سألَ عَبيدةُ[4] عَليّاً عن صَلاةِ الوُسطَىٰ، قال: كنّا نرىٰ أنّها صَلاةُ الفَجْر، حتّىٰ سَمِعتُ رسُولَ الله ﷺ يقولُ يومَ الخَنْدق: «شَغَلونا عنِ الصَّلاةِ الوُسْطىٰ: صَلاةِ العَصْر، ملأَ اللهُ أجوافَهم وبيوتَهم

(١) يعني في كَوْنِ الصلاةِ الوسطىٰ هي صلاة الظُّهْر.

(٢) الذي وقع الجزمُ به أن أشْهَر القائلين بذلك هما: عائشةُ وزيد بن ثابت رضي الله عنهما كما جزم به التِّرمذي (١٨٢) حيث قال: وقال زيد بن ثابت وعائشة: صلاةُ الوسطىٰ صلاة الظهر، وأخرجه أبو داود (٤١١) من حديثِ زيد بن ثابت، ص١٣٣. وقال الحافظ الدمياطي في تصنيفه الحافل «كشف المُغَطَّىٰ في تبيين الصلاةِ الوسطى»: ذهبَ زيدُ بن ثابت وأسامةُ بن زيد إلىٰ أنّها الظُّهر، ويُعْزىٰ ذلك إلىٰ ابن عمر، وأبي سعيد، وعائشة علىٰ اختلافِ عنهم، وهو قولُ عبدِ الله بن شدّاد، وعروة بن الزبير، ويروىٰ عن أبي حنيفة. وحُجّتُهم ما رويَ عن عائشة وحفصة رضي الله عنهما، أنّها أمرتا أن يُزادَ في مصحفِهما بعد قوله تعالىٰ ﴿وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ﴾ و«صلاة العصر» بالواو، وذلك يدلُّ على أنّها غير العصر، والظاهرُ أنّ العصر تليها لاقترانِها، ونسقِ العصرِ عليها، ولأنّها أوّلُ صلاةٍ فُرِضت، وأوّلُ جماعةٍ أُقيمت في شرعِنا، وهي أولُ صلاةٍ توجّه فيها النبيُّ ﷺ إلىٰ الكعبةِ على الصحيح، ولأنّ النبيَّ ﷺ [كان] يُصَلِّي الظُّهْرَ بالهاجرة، ولم يكن يُصلِّي صلاةً أشدَّ علىٰ أصحابِه رضي الله عنهم منها، فنزلت ﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ﴾ الآية. انتهىٰ.

(٣) «سنن الترمذي» بعد الحديث (١٨٢).

(٤) بفتح العين وكسر الباء، السَّلماني المرادي، تابعي كبير، فقيه ثَـبْت. مات قبل سنة سبعين. انظر: «تقريب التهذيب» (٤٤١٢).

وعن قَبيصةَ بنِ ذُؤيب: هي المغربُ؛ لأنها وِتْرُ النهار، ولا تُنقَص في السَّفَر مِن ثلاث. وقرأ عبدُ الله: (وعلىٰ الصلاةِ الوسطىٰ)، وقرأتْ عائشةُ: ....

نـاراً»[1]، وأخرَجه الإمامُ أحمدُ بنُ حَـنْبلٍ في «مُسـنَدِه» عن عَبـيدةَ، عن عليٍّ رضيَ اللهُ عنه[2].

قولُه: (**وِتْر النَّهار**). في الحاشِية: سُمِّيَ المَغرِبُ بوِتْرِ النَّهارِ لأنهُ آخِرُ جُزءٍ مِنَ النّهار، وفي «المُغرِب»: يقال: وَتَرْتُه، أي: قتَلْتُ حَميمَه وأفردتُهُ منهُ، يقال: وَتَرَه حقَّه: إذا نَقَصه، ومنهُ: «مَن فاتَتْه صَلاةُ العصرِ فكأنّما وَتِرَ أهلَه ومالَه» بالنَّصْب[3].

قولُه: (**ولا تُنقَصُ في السَّفَرِ**) مِن تَتِمَّةِ التعليل، ووجهُه: أنّ المَغرِبَ هِي الوُسْطَىٰ؛ لأنّها فصْلٌ بينَ النَّهارِ واللَّيل، وأنّها لا تُنْقَصُ في السَّفَرِ[4]، وإنّما قُلنا: إنه مِن تَتِمَّةِ التعليلِ لأنّ الصُّبحَ أيضاً فَصْلٌ واقعٌ بيْنَ اللَّيلِ والنَّهار، ولكنْ ليسَ فيه المعنىٰ المذكورُ، قال القاضي: وقيل: الوُسْطَىٰ: المَغرِبُ؛ لأنّها المتوسِّطُ بالعَدَدِ ووِترُ النَّهار[5].

(١) «شرح السنة» للبغوي (٢: ٢٣٣).

(٢) «مسند أحمد» (٥٩١) ولتمامِ الفائدة، انظر: «كشف المُغَطَّىٰ» للحافظ الدمياطي ص١٢٣-١٣٢ حيث استقصىٰ أطرافَ القول في هذه المسألة.

(٣) «المُغرب في ترتيب المُعرب» (٢: ٣٤٠). والحديث المذكور: «من فاتَتْه صلاة العصر» أخرجه البخاري (٥٥٢) ومسلم (٦٢٦) من حديث عبد الله بن عُمَر رضي الله عنهما، وانظر تمامَ تخريجه في «مسند أحمد» (٤٥٤٥).

(٤) وفيها حديثٌ مرفوعٌ لا يثبت، أخرجه ابن شاهين في «الترغيب في فضائل الأعمال» (٧٤) من حديثِ عائشةَ رضي الله عنها ترفعه إلىٰ رسولِ الله ﷺ قال: «ما مِن صلاةٍ أحبَّ إلىٰ الله عزَّ وجلَّ من صلاةِ المغرب، بها يفتَحُ العبدُ لَيْلَهُ ويختم بها نهارَه، لم يحطَّها عن مسافرٍ ولا مُقيم» الحديث. وقد ذكره الحافظ الزيلعيُّ في «تخريج أحاديث الكشاف» (٣: ٣٦٠) وإسناده ضعيف، فيه حفص بن جميع وعَوْنُ بن عمارة، ضعيفان. وذكره الهيثمي مختصراً في «مجمع الزوائد» (١: ٣٠٩)، وعزاه للطبراني في «الأوسط»، وأعلّه بعبد الله بن محمد بن يحيى.

(٥) «أنوار التنزيل» (١: ٥٣٦).

(والصلاةَ الوسطىٰ) بالنصبِ علىٰ المدح والاختصاص، وقرأ نافعٌ: (الوصطىٰ).

﴿وَقُومُواْ لِلَّهِ﴾ في الصَّلاة ﴿قَـٰنِتِينَ﴾: ذاكرينَ اللهَ في قِيامِكم. والقنوتُ: أن تذكُرَ اللهَ قائمًا. وعن عكرمةَ: كانوا يتكلَّمون في الصَّلاة، فنُهُوا. وعن مجاهدٍ: هو الرُّكودُ وكفُّ الأَيْدي والبَصَر. ورُوِيَ: أنهم كانوا إذا قامَ أحدُهم إلىٰ الصلاةِ هابَ الرحمٰنَ أن يَمُدَّ بَصَرَه، أوْ يَلتفِتَ، أو يقلِّبَ الحصىٰ، أوْ يحدِّثَ نفْسَه بشيءٍ مِن أمورِ الدنيا. ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ﴾: فإن كانَ بكم خوفٌ مِن عدوٍّ أوْ غيرِه، ....

قولُه: (وقَرَأَ نافعٌ: الوُصْطَىٰ)، وهِي شاذَّةٌ وإن نُسِبَتْ للإمام(١).

قولُه: (هابَ الرَّحمٰنَ)، فإن قيل: صِفةُ الرَّحمٰن ممّا لا يُهابُ منها، يقالُ: إنّ اللهَ تعالىٰ إذا تجَلَّىٰ للعَبْدِ بما يَحتوي علىٰ جَلائِلِ النِّعَم رُبَّما يَضِيقُ منها نِطاقُ بَشَرِيَّتِهِ، وفي معناه أنشَدَ:

أشـتاقُهُ، فـإذا بَـدَا أطْرَقْتُ مِن إجلالِـهِ
لا خِيفـةً بـل هَيْبـةً وصـبابةً لجَمالِـهِ(٢)

ومِن ثَمّة أرْدَفَ بالرَّحيم عندَ الإفضال، وضَمَّ إليه الاستواءَ علىٰ العَرْشِ عندَ العَظَمةِ والكِبْرِياء، وكُلَّما ذُكِرَ مُجَرَّداً عنِ الرَّحيم أشْعَرَ بمعنىٰ الهَيْبة.

قولُه: (فإنْ كان بكُم خَوْفٌ). قال الزجّاجُ: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ﴾ أي: إن لم يُمكِنْكُم أن تَقوموا قانِتينَ، أي: عابِدينَ مُوفِينَ الصَّلاةَ حقَّها لخَوْفٍ يَنالُكم فَصَلُّوا رُكْباناً، فإذا أَمِنتُم فقُوموا قانِتينَ، أي: مؤَدِّينَ الفَرْضَ(٣)، هذا ظاهرٌ علىٰ مذهبِ الشافعيِّ رضيَ اللهُ عنه(٤)، وحُجَّةُ أبي حنيفةَ

(١) ذكرها أبو حيّان في «البحر المحيط» (٢: ٥٤٧) وعزاها لقالون.

(٢) ذكرهما السهروَرْدي في «عوارف المعارف» (١: ٤٧٩) وبعْدَهما:

المـوتُ في إدبـارِه والعـيشُ في إقبالِـهِ
وأصدُّ عنه إذا بـدا وأرومُ طيْفَ خيالِـهِ

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٣٢١).

(٤) انظر: «عجالة المحتاج إلى توجيه المنهاج» لابن الملقّن (١: ٣٨٢) «باب صلاة الخوف».

﴿فَرِجَالًا﴾: فصلُّوا راجِلِيـنَ، وهو جمعُ راجِل، كقائمٍ وقِيَام؛ أو رَجُلٍ، يقال: رَجُلٌ رَجُـلٌ، أي: راجِل. وقُرِئ: (فرُجالًا) بضم الراء، و(رُجّالًا) بالتشديد، و(رَجْلًا). وعن أبي حَنيفة رحمه الله: لا يُصلُّون في حالِ المشيِ والمُسايَفةِ ما لَـمْ يُمكِنِ الوقوفُ، وعند الشافعيِّ رحمه الله: يُصلُّون في كلِّ حال، والراكبُ يُومِئ، ويَسقطُ عنه التوجُّه إلىٰ القِبْلة. ﴿فَإِذَآ أَمِنتُمْ﴾: فإذا زالَ خوفُكم ﴿فَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ كَمَا عَلَّمَكُم مَّا لَمْ تَكُونُواْ تَعْلَمُونَ﴾ من صلاةِ الأمْن، أوْ: فإذا أَمنتم فاشكُروا اللهَ علىٰ الأمْن، واذكروه بالعبادةِ كمـا أَحسنَ إليكم بما علَّمكُم من الشرائع، وكيفَ تصلُّونَ في حالِ الخوفِ وفي حالِ الأمْن.

رضيَ اللهُ عنه أنهُ ﷺ أَخَّرَ الصَّلاةَ يومَ الخَنْدَق[١]، وأُجيبَ بأنه[٢] منسُوخٌ بهذه الآيةِ، معَ أنّ قولَه ﷺ: «شغَلُونا عن صَلاةِ الوُسْطىٰ»[٣] يَحتمِلُ النِّسيان.

قولُه: (و«رُجّالاً») كجاهِلٍ وجُهّال[٤]، «أو رَجْلاً» كصاحبٍ وصَحْب.

قولُه: ﴿فَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ﴾ فالذِّكرُ هاهُنا إمّا الصَّلاةُ أو الذِّكْرُ نفْسُه، فعلىٰ الأوَّل يُحمَلُ قولُه: ﴿فَإِذَآ أَمِنتُمْ﴾ علىٰ إزالةِ الخَوْف، يعني: فإذا زال خَوْفُكم، فأدُّوا الصَّلاةَ أوِ اقْضُوها؛ علىٰ الخِلافِ، وعلىٰ الثاني يُحمَلُ: «إذا أمِنْتُم» علىٰ ظاهِرِه، يعني: إذا خَوَّلكُم نعمةَ الأمنِ بعدَ الخَوْفِ فقابِلوها بالشُّكر، وهِي العبادةُ، كأنهُ لَـمَّحَ بقولِه: «كما أحسَنَ إليكُم» إلىٰ مذهَبِه؛ لأنّ عندَهم تعليمَ الشرائع إحسَانٌ مِنَ الله؛ لأنهُ إن لم يَبعَثْ رسُولاً ولم يُنزِّلْ كتاباً كان الإيمانُ به واجِباً لِما رَكَّبَ فيهم مِنَ العُقول[٥]، هذا لفظه في أوّلِ السُّورة.

---

(١) انظر: «فتح باب العناية» لملّا علي القاري (١: ٤٦٥).

(٢) في (ح): «أنه».

(٣) سبق تخريجُه.

(٤) وبها قرأ عكرمةُ وابن مُخَلَد كما في «الدرّ المصون» (١: ٥٨٩).

(٥) لأن معرفةَ الله تعالىٰ عند المعتزلةِ واجبةٌ بالنظر، لأنّها لُطفٌ، وما كان لُطْفاً كان واجباً مثل دفع الضرر عن النفس. انظر: «شرح الأصول الخمسة» للقاضي عبد الجبار، ص٦٤.

[﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا وَصِيَّةً لِّأَزْوَٰجِهِم مَّتَٰعًا إِلَى ٱلْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِىٓ أَنفُسِهِنَّ مِن مَّعْرُوفٍ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ ٢٤٠]

تقديرُه **فيمن قرأ: (وصيةٌ) بالرفع**: ووصيةُ الذينَ يُتوفَّوْن، أو: وحُكمُ الذين يُتوفَّونَ وصيةٌ لأزواجِهم، أو: والذينَ يُتوفَّونَ أهلُ وصيّةٍ لأزواجِهم؛ وفيمن قرأ بالنصب: والذينَ يُتوفَّونَ يُوصُونَ وصيةً، كقولِك: إنما أنتَ سَيْرَ البريد، بإضمارِ تسيرُ؛ **أو: وأُلزِمُ الذينَ يُتوفَّونَ** وصيةً، وتدلُّ عليه قراءةُ عبدِ الله: (كُتِبَ عليكم الوصيةُ لأزواجِكم متاعًا إلى الحول) مكانَ قولِه: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا وَصِيَّةً لِّأَزْوَٰجِهِم مَّتَٰعًا إِلَى ٱلْحَوْلِ﴾، **وقرأ أُبَيّ: (متاعٌ** لأزواجِهم متاعًا)، ورُوِيَ عنه: (فمتاعٌ لأزواجِهم)، و﴿مَّتَٰعًا﴾ نُصِبَ بالوصيّةِ إلا إذا أضمرتَ «يُوصون»؛ فإنه نُصِبَ بالفعل، وعلى قراءةِ أُبيّ: ﴿مَّتَٰعًا﴾ نُصِبَ بـ«متاعٌ»؛ لأنه في معنى التمتيع، كقولك: الحمدُ للـهِ حمدَ الشاكرين، وأعجبني ضربُ لكَ زيدًا ضربًا شديدًا. و﴿غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾ مصدرٌ مؤكِّد كقولِك: هذا القولُ غيرَ ما تقول؛ أوْ بدلٌ مِن ﴿مَّتَٰعًا﴾ أوْ حالٌ من «الأزواج»، أي: غيرَ مُخرجات، ....

قولُه: (**فيمَن قَرَأَ: «وصِيَّةٌ»، بالرَّفع**) الحَرَمِيَّانِ وأبو بكرٍ والكِسائيُّ: بالرَّفْعِ، والباقونَ: بالنَّصْب(١).

قولُه: (**أو أُلزِمُ الذين يُتَوَفَّوْنَ**) فعلى هذا ﴿وَصِيَّةً﴾: ثاني مفعولَيْ «ألزَمَ».

قولُه: (**وقَرَأَ أُبيٌّ: «مَتاعٌ»**) أي: مكانَ ﴿وَصِيَّةً﴾، ورُوِيَ عنه: «فمَتاعٌ»؛ لأنّ «الذين» مُتضمِّنٌ لمعنى الشَّرْط، فجازَ إدخالُ الفاءِ في الخبر(٢).

---

(١) انظر: «النشر في القراءات العشر» (٢: ٢٢٨).

(٢) انظر: «الدر المصون» (١: ٥٩١).

والمعنىٰ: أن حقَّ الذينَ يُتوفَّونَ عن أزواجِهم أن يُوصُوا قبْلَ أن يُحتضَروا بأن تمتَّعَ أزواجُهم بعدَهم حَولًا كاملًا، أي: يُنفَقُ عليهنّ من تَرِكتِه، ولا يُخرَجنَ من مساكنِهنّ، وكانَ ذلكَ في أوّلِ الإسلام، ثُمَّ نُسِختِ المدّةُ بقوله: ﴿أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٤٣]. وقيل: نُسِخَ ما زادَ منه علىٰ هذا المقدار، ونُسختِ النفقةُ بالإرثِ الذي هو الرّبعُ والثُّمن. واختُلِفَ في السُّكنىٰ: فعندَ أبي حَنيفةَ وأصحابِه: لا سُكنىٰ لهنّ. ﴿فِي مَا فَعَلْنَ فِىٓ أَنفُسِهِنَّ﴾ مِنَ التزيُّنِ والتعرُّضِ للخُطّاب ﴿مِن مَّعْرُوفٍ﴾: مما ليسَ بمنكرٍ شرعًا. **فإن قلتَ: كيفَ نَسختِ الآيةُ المتقدِّمةُ** المتأخرةَ؟ ....

قولُه: (**والمعنىٰ: أنّ حقَّ الذين يُتَوفَّوْنَ عن أزواجِهم) إلخ**، هذا علىٰ تقديرِ الحال ظاهرٌ، ومِن ثمّة قَدَّر ولا يَخْرُجْنَ عن مَسَاكِنِهنَّ»، وأمّا على تقدير المصدرِ فالمعنىٰ: يُمسَكْنَ في البيوتِ إمساكاً غيرَ إخراج، فإنهُ لمّا ذَكَرَ أنّهم يُوصُونَ لأزواجِهم ما تمتَّعُ به حَوْلاً دَلَّ علىٰ أنّهم لا يُخْرِجونَ، فأكّدَ ذلك بقولِه: ﴿غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾، وعلىٰ تقديرِ البدَل: فحقُّ الذين يُتَوفَّوْنَ عن أزواجِهم أن يُوصُوا لأزواجِهم، أن: لا يَخْرُجْنَ من مَسَاكِنهنَّ حَوْلاً كاملاً، وعلىٰ التقديرَيْنِ لا يكونُ في الآية ما يَدُلُّ علىٰ إيجابِ النَّفَقة، قال القاضي: سَقَطتِ النَّفَقةُ بتوريثِها الرُّبعَ أوِ الثُّمن، والسُّكْنَىٰ لها بَعْدُ ثابتةٌ عندَنا، خلافاً لأبي حنيفةَ، وقولُه تعالىٰ: ﴿فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾ هذا يَدُلُّ علىٰ أنه لم يكنْ يجبُ عليها ملازَمةُ مَسكَنِ الزَّوج والحِدادُ عليه، وإنّما كانت مُخيَّرةً بيْنَ الملازَمةِ وأخْذِ النَّفَقة وبيْنَ الخروج وتَرْكِها[1].

قولُه: (**كيف نسختِ الآيةُ المتقدِّمة؟**) توجيهُ السؤال أنّ قولَه تعالىٰ: ﴿أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤] متقدِّمٌ علىٰ هذه الآيةِ في التلاوةِ، وهِي ناسِخةٌ لها، ومِن شَرْطِ الناسِخ أن يكونَ متأخِّراً.

---

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٥٤٠).

قلتُ: قد تكونُ الآيةُ متقدِّمةً في التلاوةِ وهيَ متأخرةٌ في التنزيل، كقوله تعالىٰ: ﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ﴾ [البقرة: ١٤٢]، مع قوله: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: ١٤٤].

[﴿وَلِلْمُطَلَّقَٰتِ مَتَٰعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ ۖ حَقًّا عَلَى ٱلْمُتَّقِينَ * كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ ٢٤١ – ٢٤٢]

قولُه: (قد تكونُ الآيةُ متقدِّمةً في التلاوةِ وهِي متأخِّرةٌ في التنزيل) يعني: ليس ترتيبُ المصحَفِ علىٰ ترتيبِ التنزيل، وإنّما ترتيبُ التلاوةِ هُو ترتيبُ الرسُولِ ﷺ.

قولُه: (كقولِـه تعالىٰ[١]: ﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ﴾[٢] [البقرة: ١٤٢] مع قولِـه: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ﴾ [البقرة: ١٤٤])، وذلك أنّ تقَلُّبَ وجهِهِ في السماءِ مؤْذِنٌ بأنهُ ﷺ كان طالباً مِنَ الله الإذْنَ بالتحويل؛ لأنّها قِبلةُ آبائه، والدليلُ عليه قولُه: «وكان رسُولُ الله ﷺ يتوقَّعُ مِن الله أن يُحوِّلَه إلىٰ الكعبةِ لأنّها قِبلةُ إبراهيمَ عليه السَّلامُ وأدعَىٰ للعَربِ إلىٰ الإيمان»، وهذا التوقُّعُ إنّما يَحسُنُ إذا لم يُسبَقْ بقولِه: ﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ مَا وَلَّىٰهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ ٱلَّتِى كَانُواْ عَلَيْهَا﴾ ويُمكنُ أن يُقال: إنّ قولَه: ﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ﴾ إخبارٌ عنِ الكائنِ ووَعْدٌ لحبيبِه صَلَواتُ الله عليه أن يُحوِّلَه إلىٰ قِبلةِ آبائِه إبراهيمَ وإسماعيلَ، يعني لابدَّ أن يُحوِّلَ القِبلةَ إلىٰ الكعبةِ ولابدَّ أن يقولَ السُّفهاء: ﴿مَا وَلَّىٰهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ ٱلَّتِى كَانُواْ عَلَيْهَا﴾، وقُلْ أنت: ﴿لِّلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ﴾، وكان صَلَواتُ الله عليه يتوقَّعُ مِن ربِّه إنجازَ وَعْدِه زماناً غِبَّ زمان، ويُراعي نُزولَ جِبريلَ عليه السَّلامُ والوَحْيِ بالتحويل، فقيل له: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ انتظاراً لِما وَعَدْناك، ننجِزُ الوَعْدَ ونُعطيك قِبلةً تَرْضاها[٣].

---

(١) قوله: «تعالىٰ» ساقط من (ف).

(٢) زاد في (ف): «من الناس».

(٣) وما أحسنَ ما نزعَ إليه الإمام القشيري في «لطائف الإشارات» (١: ١٣٤) حيث قال: حفِظَ صلواتُ الله عليه الآدابَ حيث سكتَ بلسانِه عن سؤالِ ما تمنّاه مِن أمرِ القِبلة بقَلْبه، فلاحظَ السماءَ لأنها طريق =

﴿وَلِلْمُطَلَّقَٰتِ مَتَٰعٌ﴾ **عَمَّ المطلَّقاتِ بإيجابِ المتعةِ** لهنَّ بعدما أوجبَها لواحدةٍ منهنَّ، وهيَ المطلَّقةُ غيرُ المدخولِ بها، وقال: ﴿حَقًّا عَلَى ٱلْمُتَّقِينَ﴾ كما قالَ ثمّة: ﴿حَقًّا عَلَى ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: ٢٣٦]. وعن سَعيدِ بنِ جُبيرٍ وأبي العَاليةِ والزُّهريِّ: أنها واجبةٌ لكلِّ مطلَّقة. وقيل: **قد تناولتِ التمتيعَ الواجبَ والمستحبَّ** جميعًا. وقيل: المرادُ بالمتاعِ نفقةُ العِدّة.

[﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ خَرَجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ فَقَالَ لَهُمُ ٱللَّهُ مُوتُوا۟ ثُمَّ أَحْيَٰهُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلنَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ ۞ وَقَٰتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ ٢٤٣ - ٢٤٤]

قولُه: (**عَمَّ المطلَّقاتِ بإيجابِ المُتْعة**) يُنافي مذهبَه في تفسيرِ الآيةِ السابقة، وهُو قولُه: «عندَ أصحابِنا: لا تجبُ المُتْعةُ إلّا لهذه» أي: المطلَّقةِ غيرِ المدخولِ بها ويُستحَبُّ لسائرِ المطلَّقات؛ لأنهُ أوجَبَ هاهُنا لِكُلِّهنّ، ثُمّ أكّدَ هذا الوَجْهَ بقولِ سعيدِ بن جُبَيْرٍ وغيرِه، والتفَصِّي منهُ لا يَحصُلُ إلا بتخصيصِ المنطوقِ بالمفهوم، كما قال القاضي: إفرادُ بعضِ العامِّ بالحُكمِ لا يُخصِّصُه إلّا إذا جَوَّزْنا تخصيصَ المنطوقِ بالمفهوم، ولهذا أوجبَها ابنُ جُبَيْر لكلِّ مُطلَّقة، وأوَّلَ غيرُه بما يَعُمُّ التمتعَ الواجبَ والمستحَبَّ[١]. وقلت: لكنّ الحَنفيَّةَ لا يقولونَ بالمفهومِ وعلىٰ تقديرِ جَوازِه كما هُو مذهبُ المصنِّفِ في هذا الباب، ينبغي أن يكونَ المخصِّص متأخِّراً عن المخصص، وقد قال: ما أوجَبَها لواحدةٍ مِنهُنَّ.

قوله: (**وقد تناوَلَتِ التمتيعَ الواجبَ والمستحَبَّ**)، هذا مبنيٌّ علىٰ أنّ مُطلَقَ الأمرِ يتناوَلُ الواجبَ والمستحبَّ جميعاً، فلا تُنافي الآيةَ السابقةَ.

وقال القاضي: ويجوزُ أن تكونَ اللامُ للعَهْدِ، والتكريرُ للتأكيدِ أو لتكريرِ القضيّة[٢].

= جبريل عليه السلام فأنزل الله عز وجل: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ﴾ أي: علمِنا سُؤْلَك عمّا لم تفْصِح عنه بلسان الدعاء، فلقد غيّرنا القبلة لأجلك، وهذه غاية ما يفعل الحبيب لأجل الحَبيب.

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٥٤٠).

(٢) المصدر السابق (١: ٥٤٠).

﴿أَلَمۡ تَرَ﴾ تقريرٌ لمن سَمِعَ بقصّتِهم من أهلِ الكتابِ وأخبارِ الأوّلين، وتعجيبٌ مِن شأنِهم، ويجوزُ أن يُخاطَبَ به مَن لم يَرَ ولم يَسمع؛ لأنّ هذا الكلامَ جرىٰ مجرىٰ المَثَلِ في معنىٰ التعجيب.

قولُه: (**﴿أَلَمۡ تَرَ﴾ تقريرٌ لمَن سَمِعَ بقصَّتِهم**)، **الراغبُ**: «رأيتُ» يتعدَّىٰ بنفْسِهِ دونَ الجارِّ، لكنْ لمّا استُعيرَ قولُهم: «ألم ترَ» لمعنىٰ: ألم تَنظُرْ؟ عُدِّيَ تَعْدِيَتَه، وفائدةُ استعارتِهِ أنّ النَّظَرَ قد يتَعدَّىٰ عن الرؤية، فإذا أُريدَ الحَثُّ علىٰ نَظَرٍ ناتجٍ لا مَحالَةَ للرُّؤية استُعيرَتْ له، وقَلَّما استُعمِلَ ذلك في غيرِ التقدير، ولا يقالُ: رأيتُ إلىٰ كذا[1].

قولُه: (**ويجوزُ أن يُخاطَبَ**) عطفٌ علىٰ قولِه: «تقريرٌ لِمَن سَمِع بقصَّتِهم»، وهُو أوفَقُ مِنَ الأوّلِ لتأليفِ النَّظْم، لأنّ الكلامَ معَ المؤمنينَ في شأنِ الأزواجِ والأولاد، وقولُه: ﴿كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمۡ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ﴾، كالتخَلُّص منَ الأحكام إلىٰ القَصَص لاشتمالِ معنىٰ الآياتِ عليها، يؤيِّدُه قولُه بعدَ هذا: «وهذا تشجيعٌ للمسلمينَ علىٰ الجهاد»، وذِكْرُ الجهادِ هاهُنا كذِكْر الصَّلاةِ قَبْلَ ذلك تدرُّجاً مِنَ الجهادِ الأكبرِ إلىٰ الجهادِ الأصغَر. قال الزجَّاجُ: وفي ذِكْرِها للنبيِّ ﷺ احتجاجٌ علىٰ مُشركي العَرب وأهلِ الكتاب؛ لأنهُ أنْبأَ أهلَ الكتابِ بما لا يَدفَعُونَ صحَّتَه وهُو ﷺ لم يقرَأْ كتاباً ولا تعَلَّمَ مِن أحدٍ، وهُم يَعلَمونَ أنه كذلك، فلا تكونُ هذه الأقاصيصُ إلا بوَحْيٍ مِنَ الله تعالىٰ[2].

قولُه: (**لأنّ هذا الكلامَ جَرَىٰ مَجْرَىٰ المَثَل**) تعليلٌ لجَوازِ استعمالِ ﴿أَلَمۡ تَرَ﴾ في غيرِ مَن سَمِعَ علىٰ تقديرِ سؤال، وذلك أنّ ﴿أَلَمۡ تَرَ﴾ إذا خوطِبَ به مَن نظَرَ إلىٰ حالٍ أو سَمِعَ قصةً تولَّد منهُ معنىٰ التعجُّبِ كما في الوَجْهِ الأوّل، وأمّا إذا خوطِبَ به مَن لم يَنظُرْ ولم يَسمَعْ أفادَ الحَثَّ علىٰ النَّظَرِ والاستماع، فكيف يُفيدُ معنىٰ التعجُّب؟ والجوابُ: أنه مُزالٌ عن الأصلِ نَظَراً

---

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني» (١: ٤٩٩).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٣٢٣).

رُوِيَ: أنّ أهلَ داوَرْدان ـ قريةٍ قِبَلَ واسِط ـ وقعَ فيها الطاعونُ، فخرجوا هاربينَ فأماتَهم اللهُ ثمَّ أَحياهم؛ ليعتَبِروا ويَعلموا أنه لا مفرَّ مِن حُكمِ اللّٰـهِ وقضائه. وقيل: **مَرَّ عليهم** حِزْقيلُ بعدَ زمانٍ طويلٍ وقد عَرِيتْ عظامُهم وتفرَّقت أوصالُهم فلوىٰ شِدْقَه وأصابعَه تعجُّبًا ممّا رأىٰ، فأُوحيَ إليه: نادِ فيهم أن قُوموا بإذنِ الله. فنادىٰ **فنظرَ إليهم** قيامًا يقولون: سبحانَكَ اللهمَّ وبحمدِك، لا إله إلّا أنت. وقيل: هم قومٌ مِن بَني إسرائيلَ دعاهم مَلِكُهم إلىٰ الجهادِ فهَرَبوا حَذرًا من الموتِ فأماتَهم اللهُ ثمانيةَ أيّام ثم أحياهم. ﴿وَهُمْ أُلُوفٌ﴾ فيه دليلٌ علىٰ الألوفِ الكثيرة، واختُلِفَ في ذلك؛ **فقيل: عشرة. وقيل: ثلاثون. وقيل: سبعون. ومن بِدَعِ التفاسير**: ﴿أُلُوفٌ﴾: متآلِفون جمعُ آلِف، كقاعِد وقُعود.

إلىٰ الاستعمالِ السابقِ وجارٍ مجرَىٰ المَثَل بعدَه، قال الزجّاج: ﴿أَلَمْ تَرَ﴾ كلمةٌ يُوقَّفُ بها المخاطَبُ علىٰ أمرٍ يتَعجَّبُ منهُ، تقول: ألم تَرَ إلى فلانٍ كيف صنع كذا[1].

قولُه: (**مَرَّ عليهم**) أي: اجتازَ، «الأساس»: مَرَرْتُ به وعليه مِراراً ومُروراً ومَمَرّاً. كذا في «الصِّحاح».

قولُه: (**فنَظَرَ إليهم**)، الفاءُ فيه فصيحةٌ، أي: فنَادَىٰ فحَيَوْا وقاموا ونَظَرَ إليهم قياماً.

قولُه: (**فقيلَ: عَشَرةٌ، وقيل: ثلاثونَ، وقيل: سبعونَ**) قال الإمام: للوجه من حيثُ اللفظُ أن يكونَ عددُهم أزيدَ مِن عَشَرةِ آلافٍ، لأنّ الألوفَ جَمْعُ الكثير[2].

قولُه: (**ومِن بِدَعِ التفاسيرِ**) أي: ليس يَثبُتُ أنّ الأُلوفَ جَمْعُ آلف، قال القاضي عبدُ الجبّار[3]: الوَجْهُ الأوَّلُ أَوْلىٰ؛ لأنّ ورودَ الموتِ عليهم وهُم كثيرونَ يُفيدُ مزيدَ اعتناءٍ

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٣٤٠) في تفسير قولِه تعالىٰ: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَٰهِـۧمَ فِى رَبِّهِۦٓ﴾ [البقرة: ٢٥٨].

(٢) «مفاتيح الغيب» (٦: ٤٩٦).

(٣) أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد الهمذاني (ت ٤١٥هـ) من كبار المعتزلة، كان شافعيَّ المذهب، ذا باعٍ مديدٍ في العلم. وكتابه «المغني في أبواب التوحيد والعدل» دالٌّ على غزارة علومه وسيلان ذهنه. له ترجمةٌ في: «تاريخ بغداد» (١١: ١١٣)، و«طبقات السبكي» (٥: ٩٧)، و«سير أعلام النبلاء» (١٧: ٢٤٤).

فإن قلتَ: ما معنىٰ قولِه: ﴿فَقَالَ لَهُمُ ٱللَّهُ مُوتُواْ﴾؟ قلتُ: معناه: فأماتَهم، وإنما جيءَ به علىٰ هذه العبارة، للدلالةِ علىٰ أنهم ماتوا ميتةَ رَجلٍ واحدٍ بأمرِ اللّـهِ ومشيئتِه، وتلكَ ميتةٌ خارجةٌ عن العادةِ؛ كأنهم أُمِروا بشيءٍ فامتَثلوه امتثالًا من غيرِ إباءٍ ولا توقُّف، كقولِه تعالىٰ: ﴿إِنَّمَآ أَمۡرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]، وهذا تشجيعٌ للمسلمينَ علىٰ الجهادِ والتعرُّضِ للشَّهادةِ وأنّ الموتَ إذا لم يكنْ منه بُدٌّ، ولم ينفعْ منه مفرٌّ فأَوْلىٰ أنَ يكونَ في سبيلِ الله. ﴿لَذُو فَضۡلٍ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾؛ حيثُ يبصِّرُهم ما يعتَبِرونَ به ويَستَبصِرون، كما بصَّرَ أُولئكَ، وكما بصَّرَكم باقتصاصِ خَبَرِهم. أَوْ: لذو فضلٍ علىٰ الناس؛ حيثُ أحيا أُولئكَ؛ ليعتَبِروا فيَفوزوا، ولو شاءَ لَتَرَكَهم موتىٰ إلىٰ يوم البعث. والدليلُ علىٰ أنه ساقَ هذه القصةَ بعثًا علىٰ الجهادِ ما أَتْبَعه من الأمرِ بالقتالِ في سبيلِ الله. ﴿وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ﴾ **يسمعُ ما يقولُه المتخلِّفونَ والسابقون.** ....

بشأنِهم[١]، وأجابَ الإمامُ: أنّ كونَهم مُؤتَـلِفينَ أيضاً كذلك، لأنّ كونَهم مؤتَـلِفينَ يقتضي الاهتمامَ أيضاً، بمعنىٰ أنهم معَ غايةِ المحبَّةِ والإلْفِ أماتَهمُ اللهُ تعالىٰ[٢].

قوله: (﴿إِنَّمَآ أَمۡرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا﴾) هذا مبنيّ علىٰ أن ليس ثمّة أمرٌ ولا قول، بل هو تمثيل شبّه حال تعلّق إرادة [الله] تعالىٰ بموتهم دفعةً واحدة، وكما تعلّقت إرادتُه حصل المراد بلا مهلة ـ بحالةِ أمرٍ مطاع بردّ أمره علىٰ ما هو مطيع، فلم يتوقفْ عن الامتثال، ثم أخرجه مخرجَ الاستعارة فإذا تخلّف رجلٌ منهم لم يحصل الامتثال، وهو المرادُ من قوله: «ماتوا ميتة رجل واحد»[٣].

قولُه: (**ما يقولُه المتخلِّفونَ والسابِقون**) أي: مِن تنفيرِ الغيرِ عن الجهادِ وترغيبِ الغيرِ في الجهاد.

---

(١) نقله الفخر الرازي في «مفاتيح الغيب» (٦: ٤٩٦).

(٢) المصدر السابق (٦: ٤٩٦).

(٣) من قوله: «قوله: إنما أمره» إلىٰ هنا أثبتناه من (ط).

﴿عَلِيمٌ﴾ بما يُضمرونَه وهو مِن وراءِ الجزاء.

[﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥٓ أَضْعَافًا كَثِيرَةً ۚ وَٱللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُۜطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ ٢٤٥]

إقراضُ الله مَثَلٌ لتقديم العمل الذي يُطلَب به ثوابُه. ....

قولُه: (بما يُضمِرونَه) أي: مِنَ البواعثِ والأغراض، وأنّ ذلك الجهاد لغَرَضِ الدِّين أو لعاجِلِ الدنيا.

قولُه: (وهُو مِن وراءِ الجَزاء) مثلٌ، يُريدُ أنهُ تعالىٰ لابدَّ أن يُجازيَ المتخلِّفَ والسابقَ كما أنّ سائقَ الشيءِ مِن ورائه لابدَّ أن يوصِلَه إلىٰ ما يُريدُه، والمعنىٰ مستفادٌ مِن قولِه: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ وهُو كما تقولُ لمَن تُـهَدِّدُه وتُوعِدُه: أنا أعلمُ بحالِك، أي: لا أنساها وأُجازِيكَ عليها.

قولُه: (إقراضُ الله مَثَـلٌ)؛ لأنّ حقيقةَ الإقراضِ هُو: إعطاءُ عَيْنٍ علىٰ وَجْهِ طلب البَدَل، قال الزجّاج: القَرْضُ في اللُّغة: أصلُه ما يُعطيه الرّجُلُ ليُجازَىٰ عليه، واللهُ عزَّ وجَلَّ لا يَستقرِضُ عن عوَز، ولكنه يَبْلو الأخيارَ، قال أُمَيَّةُ بنُ أبي الصَّلت:

كلُّ امرئٍ سوفَ يُجزَىٰ قَرْضَه حَسَناً وسـيِّئاً ومَـدِيناً كالـذي دانَـا

والقَرْضُ هُنا: اسمٌ لكلِّ ما يُلتمَسُ عليه في الحقيقة الجزاء[1].

وقال الراغب: إقراضُ الله عبارةٌ عن: كلِّ إنفاقٍ محمودٍ أوجَبَه أو نَدَبَ إليه، وسَمَّى ذلك قَرْضاً تَلَطُّفاً لعبادِه، وإنّما يَطلُبُه مِنهُم معَ كونِه في الحقيقةِ مُلْكاً لهُ تعالىٰ يأخُذُهُ ليَرُدَّ عِوَضَه إليهِم خَيْراً منهُ. وقال أبو البقاء: القَرْضُ: اسمٌ للمصدَر، والمصدَرُ علىٰ الحقيقة الإقراضُ، ويَجوزُ أن يكونَ القَرْضُ هاهُنا بمعنىٰ المقروض فيكونُ مفعولاً به، و﴿حَسَنًا﴾ ـ على هذا ـ

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٣٢٤) وانظر بيت أمية بن أبي الصلت في «ديوانه» ص٦٣.

والقَرْض الحسن: إمّا المجاهدةُ في نَفْسها، وإمّا النفقةُ في سبيل الله.

﴿أَضْعَافًا كَثِيرَةً﴾: قيل: الواحدُ بسبع مئة. وعن السُّدِّي: كثيرةٌ لا يَعلم كُنْهَها إلا اللهُ. ﴿وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُطُ﴾: يوسِّع علىٰ عبادِه ويقتِّر **فلا تَـبْخلوا عليه** بما وسَّع عليكم لا يُبدِلْكم الضِّيقةَ بالسَّعة، ﴿وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ فيُجازيكم علىٰ ما قدَّمتم.

يجوزُ أن يكونَ صفةً لمصدَرٍ محذوفٍ، أي: يُقرِضُ اللهَ مالاً إقراضاً حسَناً، ويجوزُ أن يكونَ صفةً للمال، ويكونُ بمعنىٰ الطَّيِّبِ أو الكثير(١)، وقولُه: ﴿وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُطُ﴾ تتميمٌ للتحريضِ علىٰ الإنفاقِ، وإيذانٌ بأنّ الإنفاقَ والإمساكَ لا يَنقُصُ مِنَ المالِ ولا يزيدُ، بلِ اللهُ هُو الموسِّعُ والمُقتِرُ، هذا علىٰ تأويلِ الإقراضِ بالإنفاقِ في سَبيلِ الله كالتجريدِ للاستعارةِ، وعلى تأويلِ المُجاهَدةِ في نفْسِها وإما بمعنى المفعول(٢) كالترشيحِ لها.

قولُه: (**والقَرْضُ الحَسَنُ إمّا: المُجاهَدةُ في نفْسِها**) يعني: قد تَقَرَّرَ أنّ الإقراضَ هاهُنا تمثيلٌ لتقديمِ العمَلِ المطلوبِ ثوابُه، وأنّ المرادَ بالعمَلِ: المُجاهدةُ، لقَرينةِ قولِه: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾، ثمَّ قولُه ﴿قَرْضًا حَسَنًا﴾ إمّا بمعنىٰ المصدَر فيكونُ تأكيداً وهُو المُجاهَدةُ نفْسُها، وإمّا بمعنىٰ المفعولِ به كما سَبَقَ، وهُو: يُقرِضُ اللهَ مالاً إقراضاً حسَناً، فيكونُ كما قال، وإنّما النَّفَقةُ في سَبيلِ الله، ويجمَعهما قولُه تعالىٰ: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَىٰ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُم بِأَنَّ لَهُمُ الْجَنَّةَ﴾ [التوبة: ١١١].

قولُه: (**فلا تَبْخَلوا عليه**) حُكمٌ ترتَّبَ علىٰ الوَصْفِ المناسِب، وهُو القَبْضُ والبَسْطُ، يعني: إذا عَلِمتُم أنّ اللهَ هُو القابِضُ والباسِطُ، وأنّ ما عندَكم مِن بَسْطِه وإعطائِه فلا تبخَلوا لئلّا يُعامِلَكم بالقَبْض، قولُه: ﴿وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾: تذييلٌ للتحريضِ علىٰ الإنفاقِ والمَنْعِ مِنَ البُخْل، ولهذا قال: «فيُجازيكم على ما قَدَّمتُم، بالفاء».

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ١٩٤).

(٢) قوله: «وإما بمعنىٰ المفعول» ساقط من (ط).

[﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلْمَلَإِ مِنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ مِنۢ بَعْدِ مُوسَىٰٓ إِذْ قَالُوا۟ لِنَبِىٍّ لَّهُمُ ٱبْعَثْ لَنَا مَلِكًا نُّقَٰتِلْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۖ قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِن كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ أَلَّا تُقَٰتِلُوا۟ ۖ قَالُوا۟ وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَٰتِلَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِن دِيَٰرِنَا وَأَبْنَآئِنَا ۖ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ ٱلْقِتَالُ تَوَلَّوْا۟ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِٱلظَّٰلِمِينَ﴾ ٢٤٦]

﴿لِنَبِىٍّ لَّهُمُ﴾ هو يُوشَع، أوْ شَمْعون، أو أشْمَويل. ﴿ٱبْعَثْ لَنَا مَلِكًا﴾: **أنهِض للقتالِ معنا أميرًا** نَصْدُر في تدبيرِ الحربِ عن رأيِه، وننتهي إلىٰ أمْرِه. طَلَبوا مِن نبيِّهم نحوَ ما كان يفعلُ رسولُ الله ﷺ مِنَ التأميرِ علىٰ الجيوشِ التي كانَ يجهِّزها، ومِن أمرِهم بطاعتِه وامتثالِ أوامره. ورُوي: أنه أمَرَ الناسَ إذا سافروا أن يَجعلوا أحدَهم أميرًا عليهم. ﴿نُّقَٰتِلْ﴾ قُرئ بالنونِ والجزمِ علىٰ الجواب، وبالنونِ **والرَّفعِ علىٰ أنه حالٌ**، ....

قولُه: (**أَنْهِضْ للقتال معَنا أميراً**). قال القاضي: أقِمْ لنا أميراً ننْهَضُ معَه للقتالِ يُدبِّرُ أمرَه ونَصدُرُ عن رأيِه[١]. وفي «المُغرِب»: البَعْثُ: الإثارةُ، يقال: بَعَثَ الناقةَ، أي: أثارَها، وبعثَه: أرسَلَه[٢]. **الراغب**: البَعْثُ: إرسالُ المبعوثِ عنِ المكانِ الذي فيه لكنْ فُرِّقَ بيْنَ تفاسيرِه بحَسَبِ اختلافِ المتعلق به، فقيل: بَعَثْتُ البعيرَ مِن مَبْرَكِهِ، أي: ثَورتُه، وبَعَثْتُه في السَّير، أي: هيَّجتُه، وبعثَ اللهُ الميِّتَ: أحياهُ، وضُرِبَ البَعْثُ علىٰ الجُنْد: إذا أُمِروا بالارتحال[٣].

قولُه: (**والرَّفعُ علىٰ أنهُ: حالٌ**)، قال الزجَّاج: والرَّفعُ بعيدٌ، ويجوزُ علىٰ معنىٰ «فإنّا نُقاتِلُ»، وكثيرٌ مِنَ النَّحْويِّينَ لا يُجيزونَه[٤]، قال أبو البقاء: الجُمهورُ على النُّونِ والجَزْم علىٰ جوابِ الأمرِ، والبواقي شَوَاذٌّ[٥].

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٥٤٢).
(٢) «المُغرب في ترتيب المعرب» (١: ٧٩).
(٣) ولتمامِ الفائدة انظر: «تفسير الراغب» (١: ١٩٩)، وانظر: «مفردات القرآن» ص١٣٢ حيث فَرَّق بين البعثِ الإلهي والبشري.
(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٣٢٦).
(٥) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ١٩٦).

أي: ابعَثْه لنا مقدِّرين القتالَ؛ أوِ استئنافٌ، كأنه قال لهم: ما تَصنعون بالمَلِك؟ فقالوا: نُقاتل. وقُرئ: (يقاتلْ) بالياءِ والجزمِ علىٰ الجواب، وبالرَّفعِ علىٰ أنه صفةٌ لـ﴿مَلِكًا﴾ وخبرُ ﴿عَسَيْتُمْ﴾: ﴿أَلَّا تُقَاتِلُوا﴾، والشرطُ فاصلٌ بينهما، والمعنىٰ: هل قاربتُم أن لا تقاتِلوا؟ يعني: هل الأمرُ كما أتوقَّعُه أنكم لا تُقاتِلون؟ **أراد أن يقولَ: عسيتم أن لا تقاتِلوا،** بمعنىٰ: أتوقّع جُبْنكم عن القتال، فأَدخَلَ «هل» مستفهِمًا عما هو متوقَّع عنده ومَظْنون.

وأرادَ بالاستفهام التقريرَ، وتثبيتَ أن المتوقَّع كائنٌ، وأنه صائبٌ في توقُّعه، كقولِه تعالىٰ: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى الْإِنسَانِ﴾ [الإنسان: ١]، مَعْناه التقرير. وقُرئ (عَسِيتم) بكسرِ السِّين، وهي ضَعيفة. ﴿وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ﴾: وأيُّ داعٍ لنا إلىٰ تَرْك القتال؟ وأيُّ غَرَض لنا فيه ﴿وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِن دِيَارِنَا وَأَبْنَائِنَا﴾؟! وذلك أنّ قومَ جالوتَ كانوا يَسكُنون ساحلَ بحرِ الرُّوم بين مصرَ وفلسطينَ، ....

قولُه: (**أراد أن يقولَ: عَسَيْتُم أن لا تُقاتِلوا**)، يعني: أنّ نبيَّ الله كان يَظُنُّ ويتوقَّعُ أنهم لا يُقاتِلونَ بما شاهَدَ مِنهم مِن أَمَاراتِ التثاقُل والتثبُّط، ثُمّ لمّا قَوِيَتْ تلك الأَمَاراتُ وعَلِمَ أنّ متوقَّعَه كائنٌ أدخَلَ «هل» علىٰ سَبيلِ التقرير، ولمّا كان «هل»[1] في الأصلِ سُؤالاً عنِ النِّسبة، فإذا وُجِدَتِ النِّسبةُ أفادَتِ التقريرَ والتثبيتَ قال: «إنّ المتَوقَّعَ كائنٌ، وإنه صائبٌ في توقُّعِه... وقُرِئَ بكسرِ السِّين، وهِي ضعيفةٌ»، قَرَأَها نافع[2]، قال في «الكواشي»: يقال: عَسِيَ كعَمِي، واسمُ الفاعل: عَسٍ كعَمٍ، عنِ ابنِ الأعرابيِّ. فإن قيلَ: أليس موضعُ قولِه: ﴿فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ تَوَلَّوْا﴾ بعدَ قولِه: ﴿وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا﴾؟ قلتُ: لا؛ لأنّ ورودَ قولِه: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الْمَلَإِ مِن بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ للتعجُّبِ مِن قبائح

(١) في (ف): «كان الأمر».

(٢) انظر: «الكشف عن وجوه القراءات» (١: ٣٠٣). وهي قراءة متواترة، فلا وجه لتضعيفها، لا سيّما أن لها وجهاً صحيحاً في العربية، وهو ما سيأتي عن الكواشي.

فأَسَروا مِن أبناءِ مُلوكهم أربعَ مئةٍ وأربعين. ﴿إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾: قيلَ: كانَ القليلُ منهم ثلاثَ مئة وثلاثةَ عشر، علىٰ عَدَد أهلِ بَدْر. ﴿وَٱللَّهُ عَلِيمُۢ بِٱلظَّٰلِمِينَ﴾: وعيدٌ لهم علىٰ ظُلمِهم في القُعودِ عن القتالِ وتَرْكِ الجهاد.

[﴿وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ ٱللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًاۚ قَالُوٓاْ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُ ٱلْمُلْكُ عَلَيْنَا وَنَحْنُ أَحَقُّ بِٱلْمُلْكِ مِنْهُ وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِّنَ ٱلْمَالِۚ قَالَ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُۥ بَسْطَةً فِى ٱلْعِلْمِ وَٱلْجِسْمِۖ وَٱللَّهُ يُؤْتِى مُلْكَهُۥ مَن يَشَآءُۚ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ﴾ ٢٤٧]

اليهودِ ولبيانِ نَقْصِ ما أعطوا مِنَ العُهودِ بأنْ يُجاهدوا أعداءَ الدِّينِ بعدَ ما كانوا همُ الطّالِبينَ لهُ علىٰ الإجمال، وقولُه: ﴿وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ﴾ إلىٰ آخِرِ الآياتِ، كالتفصيل لذلك المُجمَل بتكريرِ التعبيرِ والتوبيخ، يدُلُّ عليه قولُه تعالىٰ في التفصيل: ﴿فَلَمَّا جَاوَزَهُۥ هُوَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ قَالُواْ لَا طَاقَةَ لَنَا ٱلْيَوْمَ بِجَالُوتَ وَجُنُودِهِۦ﴾، وتفسيرُ المصنِّفِ الضَّميرَ في ﴿قَالُواْ لَا طَاقَةَ لَنَا﴾ للكثيرِ الذين انخزَلوا[1]، و﴿ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ﴾ همُ القليلُ الذين ثَبَتوا معه.

قولُه: (فأَسَروا مِن أبناءِ مُلوكِهم)، قال مُحيي السُّنة: قوم جالوت كانوا يَسكُنونَ ساحلَ بحرِ الرُّوم، وهمُ العمالقة، فظَهَروا علىٰ بني إسرائيلَ، وغَلَبوا علىٰ كثيرٍ مِن أرضِهم وسَبَوْا كثيراً مِن ذَرارِيهم وأسَروا مِن أبناءِ ملوكِهم أربعينَ وأرْبعَ مئة غُلام وضَرَبوا عليهِمُ الجِزْية[2].

قولُه[3]: (على عددِ أهلِ بَـدْر)، رَوَيْنا عن البخاريِّ والتِّرمذي، عن البَراءِ قال: «كنّا أصحابَ محمدٍ ﷺ نتحدَّثُ أنَّ عِدَّةَ أصحابِ بَدْرٍ علىٰ عِدَّةِ أصحابِ طالوتَ الذين جاوَزوا معَه النَّهَرَ ولم يجاوِزْ معَه إلا مؤمنٌ بضعةَ عَشَرَ وثلاث مئة»[4].

---

(١) من الانخزال وهو التثاقلُ والتراجع.

(٢) «معالم التنزيل» (١: ٢٩٦).

(٣) قوله: «قوله» ساقط من (ح).

(٤) أخرجه البخاري (٣٩٥٨)، والترمذي (١٥٩٨).

طالوتُ: اسمٌ أعجميٌّ، كجالوتَ وداودَ، وإنما امتنعَ مِنَ الصَّرْف؛ لتعريفِه وعُجْمته. وزَعموا أنه مِنَ الطول؛ لِما وُصف به مِنَ البَسْطة في الجسمِ. ووَزْنُه إن كان من الطُّول «فَعَلوت»، أصلُه طَوَلُوت، إلا أنّ امتناعَ صَرْفِه يدفعُ أن يكونَ منه، إلا أن يقالَ: هو اسمٌ عِبْرانيٌّ وافقَ عربيًّا، كما وافق حِنْطاءُ: حنطةً، و«بشمـا لاها رحمانا رخيمـا»: بسمِ الله الرحمنِ الرحيم، **فهو مِن الطُّول** كما لَوْ كانَ عربيًّـا، وكانَ أحدُ سببَيْه العُجمةَ؛ لكونه عِبْرانيًّا.

قولُه: (**فهُو منَ الطُّول**) الفاءُ ناتجةٌ[1] مِن قولِه: «إلّا أن يقالَ: هُو اسمٌ عَبْرانيٌّ وافَقَ عَربيّاً»، وفيه إشكالٌ؛ لأنهُ يَلزَمُ منهُ أن يكونَ غيرُ العربيِّ مشتَقّاً أيضاً، فيقالُ: لا يَبعُدُ ذلك، ذَكَرَ ابنُ الأثيرِ في «المَثَلِ السائر»[2]: أنّ يهوديّاً حَضَرَ عندي وكان مُعتَقَداً فيه بَيْنَ اليهودِ لمكانِ علمِه في دينِهم وغيرِه، وكان لعَمري كذلك، فجَرىٰ ذِكْرُ اللُّغات، قال: لغةُ العَرَب أشرَفُها مكاناً وأحسَنُها وَضْعاً، فقال اليهوديُّ: وكيف لا، وقد جاءت متأخِّرةً فنَفَتِ القَبيحَ مِنَ اللُّغاتِ وأخَذَتِ الحَسَن! ثُمّ إنّ واضِعَها تصَرَّفَ في جميع اللُّغاتِ السالفة، واختَصَرَ ما اختَصَرَ وخفَّفَ ما خَفَّفَ، فمِن ذلك «الجَمَل»، فإنَّه في اللِّسانِ العَبْرانيِّ كُوَيْمِل مُمالاً علىٰ وَزْنِ فُوَيْعِل، فجاء واضعُ اللُّغةُ العربيّة[3] وحَذَفَ الثِّقَلَ المُستَبشَعَ وقال: جَمَل، فصار خفيفاً حَسَناً، وكذلك فَعَلَ في كذا وكذا، وذكَرَ أشياءَ كثيرةً، ولقد صَدَقَ في الذي ذَكَـرَه، وإليه أشارَ المصنِّفُ: «كما وافَقَ حِنْطاً حِنْطَةَ، وبِشْمالا رَحْمانا رَخيما: بِسم الله الرَّحمنِ الرَّحيم»، فكما أنّ الفرعَ وهُو الرَّحمنُ الرَّحيم مُشتقٌّ مِنَ الرَّحمة، فكذا الأصلُ.

---

(١) في (ط): «فاء نتيجة».

(٢) «المثل السائر» (١: ٢٦٧).

(٣) قوله: «فجاء واضع اللغة العربية» ساقط من (ط).

﴿أَنَّىٰ﴾: كيف، ومن أين، وهو إنكارٌ لتملُّكِه عليهم، واستبعادٌ له. فإن قلتَ: ما الفرقُ بينَ الواوَيْن في: ﴿وَنَحْنُ أَحَقُّ﴾، ﴿وَلَمْ يُؤْتَ﴾؟ قلتُ: **الأُولى للحال، والثانيةُ لعطفِ الجملةِ علىٰ الجملةِ الواقعةِ حالًا**، قد انتظمتْهما معًا في حُكمِ واوِ الحال. والمعنىٰ: كيفَ يتملَّكُ علينا والحالُ أنه لا يستحقُّ التملُّكَ؛ لوجودِ مَن هو أحقُّ بالمُلك، وأنه فقيرٌ ولا بدَّ للمَلِك مِن مالٍ يَعتضِدُ به. وإنما قالوا ذلك؛ لأنّ النبوّةَ كانت في سِبْط لاوي بنِ يعقوب، والمُلكَ في سِبْط يهوذا، ولم يكن طالوتُ **من أحدِ السّبطَيْن**؛ ولأنه كانَ رَجلًا سقّاءً أو دبّاغًا فقيرًا. ورُوِيَ: أن نبيَّهم دعا اللهَ تعالىٰ حينَ طَلَبوا منه مَلِكًا فأُتِيَ بعصًا يقاسُ بها مَن يُملَّكُ عليهم فلمْ يُساوِها إلا طالوت.

﴿قَالَ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰهُ عَلَيْكُمْ﴾: يريدُ أنّ اللهَ هو الذي اختارَه عليكم، وهو أعلمُ بالمصالِح منكم، ولا اعتراضَ علىٰ حُكمِ الله، **ثم ذكرَ مصلحتَيْن** أنفعَ ممّا ذكروا من النَّسَبِ والمال؛ وهما: العِلمُ المبسوطُ والجَسامة. ....

قولُه: (**الأُولىٰ: للحال، والثانية: لعَطْفِ الجُملةِ علىٰ الجملةِ الواقعةِ حالاً**)، **الانتصاف**: هذا مِنَ السَّهلِ الـمُمتنع. **الإنصاف**: لا أدري ما وَعَّرَ هذا السهلَ. قلت: سهلٌ ما وَعَّرَهُ عدمُ السُّلوكِ وقِلَّةُ توغُّلِه فيه، فالحالُ الأُولىٰ هِي المقرِّرةُ لجِهةِ الإشكال، كقولِه تعالىٰ: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ﴾ [البقرة: ٣٠]، والثانيةُ لتتميم معناها والمُبالغةِ فيها.

قولُه: (مِن أحدِ السِّبْطَيْنِ) قيل: كان مِن سِبْطِ بنيامِينَ، وهُو أدْوَنُ الأسباط.

قولُه: (ثُم ذكرَ مَصْلَحتَيْنِ) يريدُ أنّ قولَه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰهُ عَلَيْكُمْ﴾ وَقَعَ جواباً عن قولِهم: ﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُ ٱلْمُلْكُ عَلَيْنَا﴾ الآية، علىٰ طريقةِ الاستئنافِ والردِّ عليهِم، وأنّ قولَه: ﴿وَزَادَهُۥ بَسْطَةً فِى ٱلْعِلْمِ وَٱلْجِسْمِ﴾ إلىٰ آخِرِه شُروعٌ في تفصيلِه علىٰ ما بَنَوْا عليه كلامَهم، قال القاضي: لمّا استبْعدوا تـمَلُّكَه لفقْرِه وسُقوطِ نَـسَبِه، رَدَّ عليهِم ذلك أوّلاً بأنّ العُمْدَةَ فيه

والظاهرُ أنّ المرادَ بالعِلْم المعرفةُ بها طَلَبوه لأجْله من أمْرِ الحرب، ويجوزُ أن يكونَ عالِمًا بالدياناتِ وغيرِها. وقيل: قد أُوحيَ إليه ونُبِّئ؛ وذلكَ أنّ المَلِكَ لا بدَّ أن يكونَ من أهلِ العِلْم، فإنّ الجاهلَ مزدرىً غيرُ مُنتفَع به وأن يكونَ جَسيمًا **يملأُ العينَ جهارة**؛ لأنه أعظمُ في النفوس، وأهيبُ في القلوب. والبسطةُ: السَّعةُ والامتداد. ورُوِيَ: أن الرّجلَ القائمَ كانَ يمدُّ يدَه فينالُ رأسَه. ﴿يُؤْتِي مُلْكَهُۥ مَن يَشَآءُ﴾ أي: المُلْكُ له غيرَ منازَعٍ فيه، فهو يؤتيه مَن يشاءُ مَن يستصلِحُه للمُلك. واللهُ واسعُ الفضلِ والعطاء، يوسِّعُ علىٰ مَن ليسَ له سَعةٌ من المالِ ويُغنيه بعدَ الفقر، ﴿عَلِيمٌ﴾ بمن يَصطفيه للمُلك.

اصطفاءُ الله، وقدِ اختارَه عليكُم وهُو أعلمُ بالمَصالحِ مِنكم، وثانياً بأنّ الشَّرطَ فيه وُفُورُ العِلم ليتَمكَّنَ به مِن معرفةِ أمورِ السِّياسة، وجَسامةُ البَدَن ليكونَ أعظَمَ خطَراً في القلوبِ وأقوىٰ علىٰ مُقاوَمةِ العدوِّ ومُكابَدةِ الحروب، لا ما ذكَرْتُم، وثالثاً: أنه مالكُ المُلك، فلهُ أن يُؤْتِيَه مَن يشاءُ، ورابعاً: أنهُ واسعُ الفَضْلِ يُوسِّعُ علىٰ الفقيرِ ويُغْنيه، عليمٌ بما يَليقُ بالمُلكِ بالنَّسَبِ وغيرِه(١).

وقلتُ، واللهُ أعلم: قولُه: ﴿وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ﴾ تكميلٌ لقولِه: ﴿وَٱللَّهُ يُؤْتِي مُلْكَهُۥ مَن يَشَآءُ﴾، لأنّ المرادَ بالأوّل: إثباتُ المالِكيَّةِ والقُدرةِ الكامِلة علىٰ جميع الكائنات، وبالثاني: إثباتُ عِلمِه الشامِلِ علىٰ جميع المعلومات، وهُما كالتذييل لِمَا سَبَق، ومِن ثَمّة عَمَّ الحُكمَيْنِ، ووَضَعَ المُظهَرَ، وهُو لفظةُ «الله»، موضعَ المُضمَر، وكرَّرَه، فالمرادُ بقولِه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰهُ عَلَيْكُمْ﴾ إثباتُ العِلم الخاصِّ، وهُو العِلمُ بمَصالحِ العبادِ كما قال المصنِّفُ: «يريدُ أنّ اللهَ تعالىٰ هُو الذي اختارَه عليكُم، وهُو أعلمُ بالمَصالحِ مِنكم»، وبالزِّيادةِ في العِلمِ والجِسم: القُدرةُ المخصُوصةُ، واللهُ أعلم بمُرادِه مِن كلامِه.

قولُه: (**يملأُ العَيْنَ جَهارةً**) قال في «الأساس»: جَهَرني فلانٌ: راعَني بجَمالِه وهيئتِه، وجهَرْتُ الجيشَ واجتَهرتُهم: كثُروا في عَيْني(٢).

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٥٤٣).

(٢) هذه الفقرة ساقطة من (ط).

[﴿وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ ءَايَةَ مُلْكِهِۦٓ أَن يَأْتِيَكُمُ ٱلتَّابُوتُ فِيهِ سَكِينَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَبَقِيَّةٌ مِّمَّا تَرَكَ ءَالُ مُوسَىٰ وَءَالُ هَٰرُونَ تَحْمِلُهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ ٢٤٨]

﴿ٱلتَّابُوتُ﴾: صندوقُ التوراة، وكانَ موسىٰ عليه السلام إذا قاتلَ قدَّمه، فكانت تسكُنُ نفوسُ بَني إسرائيلَ ولا يَفرُّون. والسكينةُ: السّكونُ والطُّمأنينة. وقيل: هي صورةٌ كانت فيه من زَبَرْجدٍ أو ياقوتٍ لها رأسٌ كرأسِ الهرِّ، وذَنَبٌ كذَنَبه، وجَناحان؛ فتَئِنُّ فيزِفُّ التابوتُ نحوَ العدوِّ وهم يَمْضُونَ معه، فإذا استقرَّ ثَبَتوا وسَكَنوا ونزلَ النصرُ. وعن عليٍّ رَضِيَ اللهُ عنه: كانَ لها وجهٌ كوجهِ الإنسان، وفيها ريحٌ هفَّافة. ﴿وَبَقِيَّةٌ﴾ هي: رُضاضُ الألواح، وعصا موسىٰ وثيابُه، وشيءٌ من التوراة، وكانَ رَفَعَه اللهُ تعالىٰ بعدَ موسىٰ عليه السلام فنزلتْ به الملائكةُ تحملُه وهم يَنظرون إليه فكانَ ذلكَ آيةً لاصطفاءِ اللّـهِ طالوتَ.

وقيلَ: كانَ معَ موسىٰ ومع أنبياءِ بَني إسرائيلَ بعدَه يَستفتحونَ به، فلمّا غَيَّرت بنو إسرائيلَ غلبَهَم عليه الكفّارُ، فكان في أرضِ جالوتَ، فلمّا أرادَ اللهُ أن يُملِّكَ طالوتَ أصابَهم ببلاءٍ حتىٰ هلكت خمسُ مَدائن، فقالوا: هذا بسببِ التابوتِ بينَ أظهُرِنا، فوضعوه علىٰ ثورَيْن فساقتْها الملائكةُ إلىٰ طالوت. وقيل: كان مِن خشبِ الشِّمشار مموَّهًا بالذَّهبِ نحوًا من ثلاثةِ أذرُعٍ في ذراعَيْن. وقرأَ أُبيّ وزيدُ بنُ ثابت: (التابوهُ) بالهاءِ، وهي لغةُ الأنصار. فإن قلتَ: ما وزنُ التابوت؟ قلتُ: لا يخلو مِن أن يكونَ فَعَلوتًا أو فاعولًا، فلا يكونُ فاعولًا، ....

قولُه: (فتَئِنُّ فيَزِفُّ التّابوتُ)، الجَوهري: الزَّفيفُ: السَّيرُ السريعُ مِثلِ الذَّفيفِ، يقال: زَفَّ الظَّليمُ والبعيرُ يَزِفُّ، بالكسرِ، أي: يُسمَعُ منها أنينٌ فيُسرِعُ التابوتُ.

قولُه: (ريحٌ هَفَّافةٌ). والرِّيحُ الهَفَّافةُ: الساكنةُ الطيِّبة، والرَّضُّ: دَقُّ الجَرِيش، وقد رَضَضْتُ الشيءَ فهُو رَضِيضٌ ومرضُوضٌ.

لقلّةٍ، نحوَ: سَلِس وقَلِق؛ ولأنه تركيبٌ غيرُ معروف، فلا يجوزُ تركُ المعروفِ إليه، فهو إذن «فَعَلوت» مِنَ التَّوْب، وهو الرّجوع، لأنه ظَرْفٌ توضعُ فيه الأشياءُ وتُودَعُه، فلا يزالُ يُرجَعُ إليه ما يُخرَّجُ منه، وصاحبُه يَرجعُ إليه فيما يَحتاج إليه مِن مُودَعاتِه. وأمّا مَن قرأَ بالهاءِ فهو «فاعُولٌ» عندَه، إلا فيمن جَعلَ هاءَه بَدَلًا من التاء؛ لاجتماعِهما في الهَمْس، وأنهما من حُروفِ الزيادة، ولذلكَ أُبدلت مِن تاءِ التأنيث. وقرأَ أبو السِّمال: (سَكِّينة) بفتحِ السينِ والتشديد، وهو غريب، وقُرِئ: (يحمله) بالياء. فإن قلتَ: مَن ﴿ءَالُ مُوسَىٰ وَءَالُ هَـٰرُونَ﴾؟ قلتُ: الأنبياءُ مِن بَني يعقوبَ بعدَهما؛ لأن عِمرانَ هو ابنُ قاهِث بنِ لاوي بنِ يعقوبَ، ....

قولُه: (**لقلّةٍ نحوَ: سَلِسَ**) أي: قَلَّ في كلامِ العرَب لفْظٌ فاؤُهُ ولامُه مِن جِنسٍ واحد، فلا يجوزُ القياسُ علىٰ هذا، وإذا لم يَجُزْ فلا يقال: تابوتٌ مِن تَبَتَ، وأمّا مَن قَرَأَ بالهاءِ فهُو فاعُولٌ؛ لأنّ فعلوة غيرُ موجود، قال الجوهري: التابوتُ: أصلُه تابُوَةٌ كترْقُوة، وهُو فُعْلُوَةٌ، فلمّا سَكَنتِ الواوُ انقلَبت هاءُ التأنيثِ تاءً. رَوَىٰ صاحبُ «جامِع الأُصُول»، عن رَزِين، عن عليٍّ قال: أرسَلَ عثمانُ إلىٰ زَيْدِ بن ثابتٍ وسَعيدِ بن العاصِ رضيَ اللهُ عنهُم فقال: لِيَكتُبْ أحَدُكم آيَ القرآنِ ولْيُمْلِ الآخَرُ، فإذا اختَلَفْتُم فارفَعاهُ إليَّ، فاختَلَفا في هذا الحَرْف، قال سعيدٌ: التابوتُ، وقال زيدٌ: التابُوهُ، فرَفَعاهُ إلىٰ عثمانَ، قال: اكتُبوهُ التابوت[1]. قال عليٌّ: لو وَلِيتُ الذي وَلِيَ عثمانُ لَصَنَعْتُ مِثلَ الذي صَنَعَ[2].

قولُه: (**وهُو ابنُ قاهِث**) صَوابُه: عِمرانُ بنُ يَصْهَرَ بنِ قاهث، يَدُلُّ عليه ما سَنذكُرُهُ في آلِ عِمران.

---

(١) «جامع الأصول» (٢: ٥٠٣) وأصل الحديث في «البخاري» (٤٩٨٧)، وانفرد الترمذي (٣١٠٤) بذكر قصة كتابة «التابوت».

(٢) أخرجه ابن أبي داود في كتاب «المصاحف» ص٤٣ بلفظ: «لو لم يصنَعْه عثمانُ لصنَعْتُه».

فكان أولادُ يعقوبَ آلَهُما، ويجوزُ أن يُرادَ: مما تَركَه موسىٰ وهارونُ، والآلُ **مُقحَم**؛ لتفخيمِ شأنِهما.

[﴿فَلَمَّا فَصَلَ طَالُوتُ بِٱلْجُنُودِ قَالَ إِنَّ ٱللَّهَ مُبْتَلِيكُم بِنَهَرٍ فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَن لَّمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُۥ مِنِّيٓ إِلَّا مَنِ ٱغْتَرَفَ غُرْفَةًۢ بِيَدِهِۦ ۚ فَشَرِبُوا۟ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ۚ فَلَمَّا جَاوَزَهُۥ هُوَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ قَالُوا۟ لَا طَاقَةَ لَنَا ٱلْيَوْمَ بِجَالُوتَ وَجُنُودِهِۦ ۚ قَالَ ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُوا۟ ٱللَّهِ كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةًۢ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ ٢٤٩]

﴿فَصَلَ﴾ عن موضعِ كذا، إذا انفصَلَ عنه وجاوَزَه، وأصلُه: فَصَلَ نفْسَه، ثمّ كثُرَ محذوفُ المفعولِ حتىٰ صارَ في حُكمِ غيرِ المتعدِّي كانفصَلَ. **وقيل: فَصَلَ عن البلدِ فُصولًا ويجوزُ أن يكونَ** فَصَلَه فَصْلًا وفَصَلَ فُصولًا، كوَقَفَ وصَدَّ ونحوِهما والمعنىٰ: انفصَلَ عن بلدِه ﴿بِٱلْجُنُودِ﴾ رُوِيَ: أنه قالَ لقومِه: لا يخرجْ معي رجلٌ بَنىٰ بناءً لم يَفرُغْ منه، ولا تاجرٌ مشتغلٌ بالتجارة، ولا رجلٌ متزوِّجٌ بامرأةٍ **لم يَبْنِ عليها**، ....

قولُه: (**مُقحَمٌ**)، قال المصنِّف: إقحامُ الآلِ للتفخيم، كقولِ الواحِد المُطاع: أمرْنا ونهينا، قلتُ: مِثلُه: ﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً﴾ [النحل: ١٢٠].

قولُه: (**وقيل: فَصَلَ عنِ البلدِ فُصُولاً**) معطوفٌ علىٰ قولِه: «صار» أي: حتّىٰ صارَ في حُكمِ اللازِم واستُعمِلَ استعمالَه فجيءَ بمصدَرِه علىٰ طريقةِ مصدَرِ اللازِم وقيل: فَصَلَ فُصُولاً.

قولُه: (**ويجوزُ أن يكونَ**) معطوفاً علىٰ جُملةِ قوله: «وأصلُه: فَصَلَ نفْسَه» أي: أصلُه التعدِّي ثُمّ جُعِلَ لازماً، ويجوزُ أن يكونَ في أصلِه لازماً ومتعدِّياً كوَقَفَ، يقال: وَقَفَتِ الدابَّةُ وقوفاً ووَقَفْتُها أنا؛ يتَعدَّىٰ ولا يتعدَّىٰ، وصَدَّ عنه يَصدُّ صُدوداً: أعرَضَ، وصَدَّه عن الأمرِ صَدّاً: مَنعَهُ.

قولُه: (**لم يَبْنِ عليها**)، قال المصنِّفُ: يجوزُ: بَنَىٰ بها، وعليها أفصَحُ؛ لأنه كان مِن عادتِهم أنّ الواحدَ مِنهم إذا زُفَّتْ إليه امرأتُه بَنَىٰ قُبةً عليها.

ولا أبتغي إلا الشابَّ النشيطَ الفارغ. فاجتمَعَ إليه ممّا اختارَه ثمانونَ ألفًا، وكانَ الوقتُ قَيْظًا، وسَلَكوا مفازةً، فسألوا أن يُجرِيَ اللهُ لهم نهرًا، فـ﴿قَالَ إِنَّ ٱللَّهَ مُبْتَلِيكُم﴾ بما اقترحتُموه من النهر، ﴿فَمَن شَرِبَ مِنْهُ﴾: فمن ابتدأ شرْبَه من النهرِ بأن كَرَعَ فيه ﴿فَلَيْسَ مِنِّي﴾: فليسَ بمتّصلٍ بي ومتّحدٍ معي؛ من قولِهم: فلانٌ منّي كأنه بعضُه؛ لاختلاطِهما واتّحادِهما، ويجوزُ أن يُرادَ: فليسَ من جُملتي وأشْياعي. ﴿وَمَن لَّمْ يَطْعَمْهُ﴾: ومَن لم يذُقْه؛ مِن طَعِمَ الشيءَ؛ إذا ذاقَه، ومنه: طَعْمُ الشيء؛ لمذاقِه، قال: ....

قولُه: (قَيْظاً) بالظاءِ المعجَمة، الجَوهري: قَاظَ يومُنا أي: اشتَدَّ حَرُّه.

قولُه: (فليس بمُتَّصِلٍ بي) يُريدُ أنّ مِن في ﴿مِنِّي﴾ للاتّصال، كقولِه تعالىٰ: ﴿ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتُ بَعْضُهُم مِّنۢ بَعْضٍ﴾، وقول النابغة:

إذا حاولْتَ في أسَدٍ فُجوراً فإنّي لستُ منكَ ولستَ منّي[1]

ويجوزُ أن تكونَ «من» للتبعيض، والمعنىٰ: فليس مِن جُملتي.

قولُه: (مِن طَعِمَ الشيءَ: إذا ذاقَه)، الراغب: الطَّعمُ: تناوُلُ الغِذاء، ويُسَمّىٰ ما يُتناوَلُ منهُ طَعْماً وطَعَاماً، وقيل: قد يُستعمَلُ «طَعِمتُ» في الشَّرابِ، قال تعالىٰ: ﴿وَمَن لَّمْ يَطْعَمْهُ﴾، وقال بعضُهم: إنّما قال: ﴿وَمَن لَّمْ يَطْعَمْهُ﴾ تنبيهاً أنه محظورٌ عليه أن يتَناوَلَه إلّا غَرْفةً مع طعام[2]، كما أنـهُ محظورٌ أن يَشرَبَه إلّا غَرْفةً، فإنّ الماءَ قد يُطعَمُ إذا كان معَ شيءٍ يُمضَغُ، ولو قال: ومَن لم يَشْرَبْه لكان يقتضي أنْ يجوزَ تناوُلُه أكثرَ مِن غَرْفةٍ[3] إذا كان في طعام، فلمّا قال: ﴿وَمَن لَّمْ يَطْعَمْهُ﴾ بَيّنَ أنهُ لا يجوزُ تناوُلُه علىٰ كلِّ حال، إلّا علىٰ قَدْرِ المستثنىٰ، وهو الغَرْفة[4].

(١) «ديوان النابغة» ص١٢٧.

(٢) في (ط): «مع الطعام».

(٣) قوله: «أكثر من غرفة» ساقط في (ط).

(٤) «مفردات القرآن» ص٥١٩.

وإن شئتِ لم أَطْعَم نُقاخًا ولا بَـرْدا

ألا تَرىٰ كيفَ عَطَفَ عليه البردَ، وهو النوم! ويقال: ما ذُقتُ غِماضًا ونحوُه من الابتلاءِ ما ابْتُلِي به أهلُ أَيْلةَ من تركِ الصيدِ معَ إتيانِ الحيتانِ شرَّعًا، **بل هو أشدُّ منه وأصعبُ**، وإنما عَـرَفَ ذلكَ طالوتُ بإخبارٍ من النبيّ، وإن كانَ نبيًّا ـ كما يُروىٰ عن بعضِهم ـ فبالوحي. وقُرِئَ: (بنَـهْر) بالسّكون. فإن قلتَ: ممَّ استُثْنِيَ قولُه: ﴿إِلَّا مَنِ ٱغْتَرَفَ﴾؟ قلت: من قوله: ﴿فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّى﴾، **والجملـةُ الثانيةُ في حُكمِ الـمتأخِّرة**، إلا أنها قُدِّمت للعنايةِ كما قُدِّم ﴿وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ في قولِه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ [المائدة: ٦٩]، ....

قولُه: (**وإن شئتِ لم أطعَمْ**)، صدرُه:

وإن شئتِ حَرَّمتُ النِّسـاءَ سـواكُمُ[1]

النُّقاخُ: الماءُ العَذْبُ الذي ينقخُ الفؤادَ ببَرْدِه، أي: يَكسِرُ العَطَشَ، ولو لم يكن الطَّعمُ في البيتِ بمعنىٰ الذَّوْق لَمَا جازَ العطفُ، لصَيْرورةِ المعنىٰ: لم آكُلِ النَّومَ، وأمّا إن كان بمعنىٰ الذَّوقِ فجازَ لِما ذُكِرَ مِن أنهُ يقال: «ما ذُقتُ غَماضاً»، قال في مخاطَبة: النِّساءَ سواكُمُ، إرادةً لتعظيمِهنّ كما يُجاءُ بالجَمْعِ لواحدِ المذكَّر.

قولُه: (**بل هُو أشَدُّ منهُ وأصعبُ**) أي: الابتلاءُ بالنَّهرِ أشَدُّ مِنَ ابتلاءِ أهلِ أيْلة لِما حَصَلَ لهم مِن مَشقَّةِ السَّفَر معَ بُعدِ المَفازةِ والوقتُ قَيْظٌ، بخلافِ أهلِ أيْلةَ لقِلَّةِ احتياجِهم إلىٰ الحِيتان معَ أنّهم حاضِرونَ ولهم أطعِمةٌ سِواها.

قولُه: (**والجُملةُ الثانيةُ في حُكمِ المتأخِّرة**)، إذِ التقديرُ: «فمَن شرِبَ منهُ فليسَ منِّي إلّا مَنِ اغترَفَ غُرْفةً بيَدِهِ ومَن لم يَطعَمْه فهُو منِّي»، كقولِه تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ﴾ إلىٰ قولِه: ﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ [المائدة: ٦٩]، والتقديرُ: إنّ الذين آمَنوا

---

(١) للعَرْجيِّ في «ديوانه» ص١٠٩.

ومعناه: الرُّخصةُ في اغترافِ الغَرْفة باليدِ دونَ الكُروع، والدليلُ عليه قولُه: ﴿فَشَرِبُوا۟ مِنۡهُ﴾ أي: فكَرَعوا فيه ﴿إِلَّا قَلِيلٗا مِّنۡهُمۡ﴾ ....

والذين هادُوا والنَّصارىٰ فلا خَوْفٌ عليهم، والصَّابِئُونَ كذلك، قَدَّمَ و«الصَّابِئُونَ» للعنايةِ تنبيهاً به علىٰ أنّ الصابِئِينَ يُتابُ عليهم أيضاً وإن كان كُفرُهم أغلَظَ، هكذا هاهُنا، المطلوبُ: أن لا يُذاقَ مِنَ الماءِ رأساً، والاغترافُ بالغُرْفة رُخْصةٌ، فقَدَّمَ ﴿وَمَن لَّمۡ يَطۡعَمۡهُ فَإِنَّهُۥ مِنِّيٓ﴾ للعناية؛ لأنهُ عزيمةٌ، وهُو المطلوبُ أوَّلِيّاً.

قولُه: (دونَ الكُروع)، النِّهاية: كَرَعَ في الماءِ يَكرَعُ: إذا تناوَلَه بِفِيه مِن غيرِ أن يَشرَبَ بكَفٍّ ولا بإناءٍ كما تَشرَبُ البهائمُ؛ لأنّها تُدخِلُ فيه أكارِعَها[١]، والمصنِّفُ إنّما عَدَلَ مِنَ الشُّربِ إلىٰ الكُروعِ ليؤْذِنَ أنّهم بالَغوا في مُخالفةِ المأمور، يعني: لم يَغترِفوا بل كَرَعوا، أي: أفْرَطوا في الشُّربِ كالبهائم. الراغبُ: في القصَّةِ إيماءٌ ومثالٌ للدُّنيا وأبنائها وأنّ مَن يتناوَلُ قَدْرَ ما يَتبلَّغُ به اكتفَىٰ واستغنَىٰ وسَلِمَ منها ونَجَا، ومَن تَناوَلَ منها فوقَ ذلك ازدادَ عَطَشاً، وعليه قيل: الدُّنيا كالماءِ المالح: مَنِ ازدادَ مِنها شُرْباً ازدادَ عَطَشاً، وإلىٰ هذا أُشيرَ في الخَبَرِ المَرْويِّ أنّ اللهَ عَزّ وجَلَّ إذا سأَلَه عبدٌ شيئاً مِن عُروضِ الدُّنيا أعطاهُ وقال لهُ: خُذْهُ حِرْصاً، وإيّاه عنىٰ النبيُّ ﷺ بقولِه: «لو أنّ لابنِ آدَمَ وادِيَيْنِ مِن ذهَبٍ لابْتَغَىٰ إليهما ثالثاً، ولا يملأُ جَوْفَ ابنِ آدَمَ إلّا التُّرابُ»[٢].

قولُه: (والدَّليلُ عليه) أي: علىٰ الاستثناءِ مِن قولِه: ﴿فَمَن شَرِبَ مِنۡهُ﴾ لا مِن قولِه: ﴿وَمَن لَّمۡ يَطۡعَمۡهُ﴾؛ لأنه لو كان منهُ لقيلَ: فطَعِموهُ، وفيهِ أنّ مَن ذهَبَ إليه تعَسَّفَ، قال أبو البقاء: ﴿إِلَّا مَنِ ٱغۡتَرَفَ غُرۡفَةَۢ﴾ استثناءٌ مِنَ الجِنس ومُوضِعُه نَصْبٌ، وأنت بالخيار؛ إن شئتَ جعلْتَه استثناءً مِن «مِن» الأُولىٰ، وإن شئتَ مِن «مِن» الثانية[٣].

---

(١) جَمْعُ كُراع، وهو ما دون الكعب من الدابة.

(٢) «تفسير الراغب الأصفهاني» (١: ٥١٢). وأخرجه البخاري (٦٤٣٨)، ومسلم (١٠٤٨) من حديثِ أنس ابن مالك.

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ١٩٩).

وقُرِئَ: (غَرْفة) بالفتح بمعنىٰ المصدر، وبالضمِّ بمعنىٰ المغروف. **وقرأ أُبيٌّ والأعمشُ: (إلا قليلٌ)** بالرّفع؛ وهذا من مَيْلِهم مع المعنىٰ والإعراضِ عن اللّفظ جانبًا، وهو بابٌ جليلٌ من عِلْم العربيّة، فلمّا كانَ معنىٰ ﴿فَشَرِبُواْ مِنۡهُ﴾ في معنىٰ: فلمْ يُطِيعوه؛ حُمِلَ عليه، كأنه قيل: فلمْ يُطيعوه إلا قليلٌ منهم، ونحوُه قولُ الفرزدق:

.... لم يَـدَعْ   من المال إلا مُسحَتٌ أوْ مُجلَّـفُ

كأنه قال: لمْ يبقَ من المالِ إلا مسحتٌ أو مجلَّف. وقيل: لم يبقَ مع طالوتَ إلا ثلاثُ مئة وثلاثةَ عشرَ رجلًا. ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ يعني: القليل. ....

قولُه: (**وقُرِئَ: «غَرْفةً» بالفَتْح**) الكُوفيُّونَ وابنُ عامرٍ: بضَمِّ الغَيْن، والباقونَ: بفَتْحِها، قال الزجَّاجُ: معنىٰ الفَتْح: المَرَّةُ الواحِدةُ باليَدِ، والفَتحُ مِقدارُ مِلءِ اليَدِ[1]، قال صاحبُ «الكَشْف»: كان أبو عَمْرٍو يَطلُبُ شاهداً علىٰ قراءتِه غَرْفةً بالفَتْحِ، فلمّا هَرَبَ مِنَ الحجَّاج إلىٰ اليمنِ وخَرَجَ ذاتَ يوم، فإذا هُو براكِبٍ يُنشِدُ لأُمَيَّة بنِ أبي الصَّلْت:

ربّما تكرَهُ النفوسُ مِنَ الأمرِ   ما لهُ فَرْجَةٌ كحَلِّ العِقـالِ[2]

قال فقلتُ له: ما الخَبَر؟ قال: مات الحَجَّاجُ، قال أبو عَمْرو: فلا أدري بأيِّ الأمرَيْنِ كان فَرَحي، أبِمَوْتِ الحَجَّاج أم بقولِه: لهُ فَرْجَةٌ[3].

قولُه: (**وقَرَأَ أُبيٌّ والأعمَشُ: «إلّا قليلٌ»**)، قال الزجَّاجُ: لا أعرِفُ هذه القراءةَ ولا لها عِندي وَجْهٌ؛ لأنّ المُصحَفَ علىٰ النَّصبِ، والنَّحْوُ يُوجِبُها؛ لأنّ الاستثناءَ مِنَ الكلام الموجَبِ ليسَ فيه إلا النَّصب[4]، كأنّ قولَ المصنِّفِ: «وهذا مِن مَيْلِهم» جوابٌ عن هذا.

قولُه: (**لم يَدَعْ مِنَ المالِ إلّا مُسْحَتٌ أو مُجَلَّفُ**) صَدرُه:

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٣٣٠)، وهو الذي اعتمده أبو زرعة في توجيه القراءتين، كما في «حجّة القراءات» ص١٤٠.

(٢) «ديوان أمية بن أبي الصلت» ص٥٠.

(٣) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٧٨).

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٣٢٧).

﴿قَالَ ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ﴾ يعني: الخُلَّصُ منهم، الذين نَصَبوا بينَ أعينِهم لقاءَ اللّٰـهِ وأيقَنوه، أو الذينَ تيقَّنوا أنهم يُستشهدونَ عمّا قريب ويلقَوْنَ الله. والمؤمنونَ مُختلِفون في قوّةِ اليقين ونُصوعِ البصيرة. وقيل: الضميرُ في ﴿قَالُوا۟ لَا طَاقَةَ لَنَا ٱلْيَوْمَ﴾ للكثيرِ ...

وعَضُّ زمان يا ابنَ مروانَ لم يَدَعْ

أوّلُه[1]:

إليكَ أميرَ المؤمنينَ رَمَتْ بِنا شَعوبُ النَّوىٰ والهَوْجَلُ المُتعسِّفُ[2]

الهَوْجَلُ: المَفَازةُ، والمتعسِّفُ: الذي يَميلُ عنِ الطريقِ المستقيم، والمُسْحَتُ: المُذهَبُ والمُستأصَل، يقال: مَسْحوتٌ، والمُجَلَّفُ: الذي أُخِذَ مِن جوانِبه[3] فذهبَ بعضُه وبقِيَ منهُ شيءٌ، ورَوَىٰ المصنِّفُ البيتَ في سُورةِ طه: «إلا مُسْحَتاً أو مُجَلَّفُ»، وقال: بيتٌ لا تزالُ الرَّكْبُ تصطَكُّ في تسويةِ إعرابه[4]، فمَن رَوَىٰ: إلّا مُسْحَتٌ أو مُجَلَّفُ كأنه قال: لم يَبْقَ مِنَ المالِ إلا مُسْحَتٌ أو مُجَلَّفٌ، ومَن رَوىٰ: إلا مُسْحَتاً أو مُجَلَّفُ، فإنه يَرفَعُ «مُجَلَّفُ» بالعطفِ علىٰ المعنىٰ؛ لأنّ المعنىٰ: لا يَدَعُ إلا مُسْحَتاً وبقِيَ مُجَلَّفٌ، فكأنهُ قال: وبقِيَ مُجَلَّفُ.

قولُه: (﴿قَالَ ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ﴾) يعني: افترَقَ هؤلاءِ القليلونَ فِرقَتَيْنِ: فِرقةٌ قالوا: ﴿لَا طَاقَةَ لَنَا ٱلْيَوْمَ﴾، وفِرقةٌ رَدُّوا عليهِم وقالوا: ﴿كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً﴾، ومِن ثَمَّ وجَبَ أن يُفسَّرَ ﴿يَظُنُّونَ﴾ بيوقِنُونَ لتَحصُلَ التَّفرقةُ بيْنَ الفريقَيْنِ؛ لأنّ هؤلاءِ أعلىٰ رُتْبةً مِن أولئك المؤمنينَ، وإليه الإشارةُ بقولِه: «والمؤمنونَ مختَلِفونَ في قُوَّةِ اليقين».

قولُه: (وقيل: الضَّميرُ في ﴿قَالُوا۟ لَا طَاقَةَ لَنَا﴾ للكثير)، هذا معطوفٌ مِن حيثُ المعنىٰ علىٰ قولِه: «﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ يعني: القليلَ»، كأنهُ قال: الضَّميرُ في «قالوا» للّذين آمَنوا وهُمُ الأقلُّونَ، وقيل: الضَّميرُ للّذين انخَزَلوا وهمُ الأكثرونَ، ولعلّ هذا الوَجْهَ أقرَبُ؛ لأنهُ

---

(١) يعني: البيت الذي قبلَ هذا البيت.

(٢) للفرزدق في «ديوانه» ص٥٥٦.

(٣) في (ح): «أخذ جوانبه».

(٤) انظر: (١٠: ١٩٦).

الذينَ انخزلوا، و﴿ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ﴾ همُ القليل الذينَ ثَبَتوا معه، كأنهم تقاوَلوا بذلكَ والنَّهرُ بينهما، يُظهِرُ أولئكَ عُذْرَهم في الانخزال ويردُّ علَيهم هؤلاءِ ما يَعتذرونَ به. ....

كيف يقالُ فيهم: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ ويُوضَعُ المُظهَرُ موضعَ المُضمَرِ القليلِ المُشعِرِ بالتعظيم؟ والحالُ أنهم يقولونَ: ﴿لَا طَاقَةَ لَنَا ٱلْيَوْمَ بِجَالُوتَ وَجُنُودِهِۦ﴾ فإن قلتَ: فَسَّرَ ﴿ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ﴾ علىٰ أنّ القائلينَ همُ القليلونَ بوَجهَيْنِ، فما تفسيرُه علىٰ أنّهمُ الكثيرونَ؟ قلتُ: تَرَكَه اعتماداً علىٰ السابقِ، والأنسَبُ أنْ يُفسَّرَ ﴿ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ﴾ علىٰ إرادةِ الكثيرينَ بقولِه: «المُخلِصينَ الذين تيقَّنوا لقاءَ الله» ليكونَ تعريضاً بأولئك المُنخَزِلينَ وأنهم غيرُ مُخلِصين ومُندَرِجونَ تحتَ قولِه تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا وَرَضُوا۟ بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَٱطْمَأَنُّوا۟ بِهَا ...﴾ [يونس: ٧] ويَعضُدُ التعريضَ تكريرُ وَضْعِ الظاهِرِ واختلافُه، وعلىٰ إرادةِ القليلينَ أنْ يُؤوَّلَ بقولِه: «الذين تيقَّنوا أنّهم يُستَشهَدونَ عمّا قريبٍ ويَلقَوْنَ الله»، فإنّهم لمّا سَمِعوا ذلك مِن إخوانِهمُ المؤمنينَ وشاهَدوا استكانَتهم وجُبنَهم تشَجَّعوا وقالوا: ﴿كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ﴾، ونظيرُه قولُه تعالىٰ: ﴿إِذْ هَمَّت طَّآئِفَتَانِ مِنكُمْ أَن تَفْشَلَا وَٱللَّهُ وَلِيُّهُمَا﴾ [آل عمران: ١٢٢] قال: الطائفتانِ حَيَّانِ منَ الأنصارِ، وانخزَلَ عبدُ الله بنُ أُبَيٍّ بثُلُثِ الناسِ، فهَمَّ الحَيّانِ باتّباعِ عبدِ الله فعَصَمَهُمُ اللهُ فمَضَوْا معَ رسُولِ الله ﷺ[١]. هذا وإنّ الوَجْهَ القويَّ هُو القولُ بالتعريضِ كما سَبَقَ، وأمّا اختصاصُ الوَصْفَيْنِ - أعني الإيمانَ والإيقانَ - بلقاءِ الله في هذا التعريضِ والقومُ يهودٌ فكاختصاصِهما في «ما» قولِه تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِٱلْـَٔاخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ [البقرة: ٤] منَ التعريض.

قولُه[٢]: (وأيقنُوه)، قال الزجّاجُ: «ظَنَنْتُ» جاءَ بمعنىٰ: أيقنْتُ، قال دُرَيْدُ بنُ الصِّمَّة:

فقلتُ لهم ظُنُّوا بألفَيْ مُدجَّج ... سَوادُهمُ[٣] في الفارسيِّ المُسَرَّدِ[٤]

---

(١) انظر: (٤: ٢٤٥).

(٢) كذا وردت هذه الفقرة هنا في الأصول الخطية، وحقُّها أن تتقدم على ما قبلها بحسب ترتيب الكلام في «الكشاف».

(٣) في (ط): «سراتهم».

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٣٣١) والبيتُ المذكور سبق تخريجُه.

ورُوِيَ: **أن الغُـرْفَةَ كانت تكفي الرَّجلَ لشُرْبه وإداوتِه**؛ والذين شربوا منه اسودّت شفاهُهم وغَلَبَهم العَطَش.

[﴿وَلَمَّا بَرَزُوا۟ لِجَالُوتَ وَجُنُودِهِۦ قَالُوا۟ رَبَّنَآ أَفْرِغْ عَلَيْنَا صَبْرًا وَثَبِّتْ أَقْدَامَنَا وَٱنصُرْنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَـٰفِرِينَ * فَهَزَمُوهُم بِإِذْنِ ٱللَّهِ وَقَتَلَ دَاوُۥدُ جَالُوتَ وَءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ وَٱلْحِكْمَةَ وَعَلَّمَهُۥ مِمَّا يَشَآءُ ۗ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ وَلَـٰكِنَّ ٱللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ ٢٥٠ – ٢٥١]

وجالوت: جبّارٌ من العَمالقةِ من أولادِ عَمْليقَ بنِ عادٍ، وكانت **بَيْضتُه فيها ثلاثُ مئةِ رِطْل**. ....

والمُدجَّجُ: تامُّ السِّلاح، وأرادَ بالفارسيِّ المُسَرَّد: الدروعَ، **الراغبُ**: ظَنَّ هاهُنا هُو المُفسَّرُ باليقينِ عندَ أهلِ اللغة، وهُو المعرفةُ الحاصِلةُ عن أمارةٍ قَويَّة، يَدُلُّ علىٰ ذلك استعمالُ أنّ المُشدَّدةِ، لأنّ الظنَّ إذا أُريدَ بِهِ العِلمُ استُعمِلَ معَه أنَّ: المُشَدَّدةُ أوِ المُخفَّفةُ، منها: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ [المزمل: ٢٠]، وإذا أُريد الشَّكُّ استُعمِلَ «أنِ» الناصِبةُ للفعل[١].

قولُه: (**أنّ الغُرْفةَ كانت تكفي الرّجُلَ لشُرْبِه وإداوتِه**)، هذا مثالُ قاصِدي الآخِرة الذين اقتَنَعوا بالبُلْغةِ وجعَلوا الدُّنيا زاداً للآخِرة، والذين شَرِبوا مِنهُ اسوَدَّتْ شِفاهُهم وغَلَبَهُمُ العَطَشُ. هذا مِثالُ عابِدي الدُّنيا وطالِبيها لم يَقتَنِعوا بالقليلِ ولم يَشبَعوا بالكثير، فأفضَىٰ بهمُ الحِرصُ إلىٰ السَّعير.

قولُه: (**بَـيْضَتُه فيها ثلاثُ مئةِ رِطْل**) مِن بابِ التجريد، أي: هِي في نفْسِها هذا المبلَغُ، كقولِه تعالىٰ: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١]، جُرِّدَ منهُ صَلَواتُ الله عليه شيءٌ يُسَمَّىٰ قُدوةً، وهُو في نفْسِه هِي[٢].

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني» (١: ٥١٢).

(٢) أي: القدوة.

﴿وَثَبِّتْ أَقْدَامَنَا﴾: وهَبْ لنا ما نثبتُ به في مَداحِضِ الحربِ من قـوّةِ القلوبِ وإلقاءِ الرُّعبِ في قلبِ العدوِّ، ونحوِ ذلكَ مِنَ الأسباب. كانَ إيشىٰ أبو داودَ في عسكرِ طالوتَ مع ستةٍ من بَنيه، وكانَ داودُ سابعَهم، وهو صغيرٌ يَرعىٰ الغنم، فأُوحيَ إلىٰ أشْمَويل: أن داودَ بنَ إيشىٰ هو الذي يقتلُ جالوتَ، فطلبَه من أبيه فجاءَ وقد مرَّ في طريقِه بثلاثةِ أحجارٍ دَعاه كلُّ واحدٍ منها أن يَحمِلَه، وقالت له: إنك تَقتُلُ بنا جالوتَ، فحمَلَها في مِخْلاتِه ورمىٰ بها جالوتَ فقتَلَه، وزوَّجه طالوتُ بنْتَه. ....

قولُه: (﴿وَثَبِّتْ أَقْدَامَنَا﴾: وهَبْ لنا ما نُثَبَّتُ فيه في مَداحِضِ الحَرْبِ مِن قُوّةِ القلوبِ وإلقاءِ الرُّعبِ في قلبِ العدوِّ ونحوِ ذلك) وفي قولِه[1]: «في مَداحِضِ الحَرْب» إشارةٌ إلىٰ أنّ قولَه: ﴿وَثَبِّتْ أَقْدَامَنَا﴾ ترشيحٌ لاستعارةِ «أفْرِغْ» لـ «هَبْ»؛ لأنّ المقامَ الدَّحْضَ ملائمٌ لإفراغِ الماءِ.

الراغبُ: الفرغ: خُلوُّ المكانِ ممّا كان فيه[2]، وخُلوُّ ذي الشُّغُلِ مِن شُغُلِه، وسُمِّيَ فَرْغُ الدَّلوِ فَرْغاً باعتبارِ انصبابِ الماءِ منهُ، فقولُه: ﴿وَثَبِّتْ أَقْدَامَنَا﴾ كلامٌ جامعٌ يشتملُ في ذلك المقام على جميع ما يَحصُلُ به الظَّفَرُ علىٰ العدُوّ، وقال القاضي: في هذا الدعاءِ ترتيبٌ بليغ، إذْ سَألوا أولاً إفراغَ الصَّبرِ في قلوبِهمُ الذي هُو مِلاكُ الأمرِ، ثُمّ ثباتَ القَدَمِ في مَداحِضِ الحَرْبِ المُسبَّبِ منهُ، ثُمّ النَّصرَ علىٰ العدوِّ المترتِّبَ عليهِما غالباً[3].

وقلتُ: فعَلَىٰ هذا الواجبُ أن يُؤتَىٰ بالفاءِ دونَ الواو؟ والواجبُ ما قال صاحبُ «المِفتاح»: الواوُ أبلَغُ؛ لأنّ تعويلَ الترتيبِ حينَئذٍ إلىٰ ذِهنِ السامع دونَ اللَّفظ، وكم بيْنَ الشهادتَيْن، ويُمكنُ أن تُجرَىٰ الواوُ علىٰ ظاهِرِها، فإنّهم طَلَبوا أولاً إفراغَ الصَّبرِ علىٰ قلوبِهم عندَ اللِّقاء، ثُمّ

---

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني» (١: ٥١٣). وفي (ط) و(ف): «بما فيه» بإسقاط «كان».

(٢) من قوله: «نثبت فيه» إلى هنا ساقط من (ف).

(٣) «أنوار التنزيل» (١: ٥٤٨).

ورُوِي: أنه حَسدَه وأرادَ قتْلَه ثم تابَ. ﴿وَءَاتَـٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ﴾ في مشارقِ الأرضِ المقدَّسةِ ومغاربِها، وما اجتمعتْ بنو إسرائيلَ علىٰ مَلِكٍ قطُّ قبْلَ داود، ﴿وَٱلْحِكْمَةَ﴾: النبوّةَ، ﴿وَعَلَّمَهُۥ مِمَّا يَشَآءُ﴾ مِن صنعةِ الدُّروع وكلام الطَّيرِ والدوابِّ وغيرِ ذلك، ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾: **ولولا أنّ اللهَ يدفعُ بعضَ الناسِ ببعضٍ، ويكفُّ بهم فسادَهم لَغلَبَ المفسِدونَ** وفَسَدتِ الأرضُ، وبَطَلَتْ منافعُها، ....

طَلَبوا ثانياً ثَباتَ القَدَمِ، أي: تحمُّلَ المُكاوَحة[1] والمُقاومةِ معَ العدُوّ؛ لأنّ الصَّبرَ علىٰ القَتْلِ قد يَحصُلُ لغيرِ المُحارِب، ثُمّ طَلَبوا العُمْدَةَ والمقصُودَ مِنَ المُحاربةِ، وهِيَ النُّصْرةُ والدَّبْرة علىٰ الخَصْمِ؛ لأنّ الشّجاعةَ دونَ نُصرةِ الله لا تنفَعُ، والفاءُ في ﴿فَهَزَمُوهُم﴾ فاءٌ فصيحةٌ، أي: استجابَ اللهُ دعاءَهم وفَهِمَ مُناهُم فصبَرُوا وثَبَتوا ونَصَرَهُمُ اللهُ فهَزَمُوهم.

قولُه: (**ولولا أنّ اللهَ يَدفَعُ بعضَ الناس ببعضٍ ويَكُفُّ بهم فَسَادَهم لَغلَبَ المُفسِدون**).

الراغبُ: فيه تنبيهٌ علىٰ فضيلةِ المُلْكِ وأنه لولاهُ لَمَا استتَبَّ أمرُ العالَم، ولهذا قيل: الدِّينُ والمُلكُ تَوْأَمان، ففي ارتفاعِ أحَدِهما ارتفاعُ الآخَر؛ لأنّ الدِّينَ أُسٌّ والمُلْكُ حارِس، وما لا أُسَّ لهُ فمَهْدوم، وما لا حارسَ لهُ فضائع، وعلى ذلك قولُه: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَٰتٌ وَمَسَٰجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا ٱسْمُ ٱللَّهِ﴾ [الحج: ٤٠][2].

إن قيل: علىٰ أيِّ وَجْهٍ دَفْعُ الله الناسَ ببعْضِهم؟ قيل: علىٰ وَجْهَيْنِ، أحَدُهما: دَفْعٌ ظاهرٌ، والثاني: خَفِيٌّ، فالظاهرُ: ما كان بالسُّوّاسِ الأربعة: الأنبياءُ، والملوكُ، والحُكَماءُ المَعْنِيُّونَ بقولِه: ﴿وَمَن يُؤْتَ ٱلْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِىَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [البقرة: ٢٦٩] والوُعَّاظ، فسُلطانُ الأنبياءِ علىٰ الكافّةِ خاصِّهم وعامِّهم ظاهِرِهم وباطِنِهم، وسُلطانُ المُلوكِ علىٰ ظواهِرِ الكافّةِ دونَ الباطِنِ، كما قيل: نحن مُلوكُ أبدانِهم لا ملوكُ أديانِهم، وسُلطانُ الحُكَماءِ علىٰ الخاصَّةِ دونَ العامّة، وسُلطانُ الوُعّاظِ علىٰ بَواطِنِ العامّة، وأمّا الدَّفعُ الخَفِيُّ فَبِسلطانُ العَقْل، فالعقلُ يَدفَعُ عن كثيرٍ مِنَ القبائح، وهُو السببُ في التزامِ حُكمِ سُلطانِ الظاهِر.

---

(١) وهي مقاتلةُ العدو ومغالبَتُه.

(٢) انظر: «تفسير الراغب» (١: ٥١٤).

وتعطَّلت مصالحُها من الحَرْثِ والنّسلِ وسائرِ ما يَعمُرُ الأرضَ. وقيل: **ولولا أنّ الله ينصرُ المسلمينَ علىٰ الكفّارِ لفسدت الأرضُ** بعَيْثِ الكفّار فيها وقتلِ المسلمين، أَوْ لَوْ لم يدفعْهم بهم لعَمَّ الكفرُ ونزلتِ السَّخطةُ فاستُؤصِلَ أهلُ الأرض.

[﴿ تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ نَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِٱلْحَقِّ ۚ وَإِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾ ٢٥٢]

﴿ تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ ﴾ **يعني: القَصصَ التي اقتصَّها من حديثِ الأُلوفِ وإماتَتِهم وإحيائهم، وتمليكِ طالوتَ**، وإظهارِه بالآيةِ التي هي نزولُ التابوتِ من السماءِ، وغلَبةِ الجبابرةِ علىٰ يدِ صبيّ. ﴿بِٱلْحَقِّ ﴾ باليقينِ الذي لا يَشُكُّ فيه أهلُ الكتاب؛ لأنه في كُتبِهم كذلك.

﴿وَإِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾ حيثُ تُخبِرُ بها مِن غيرِ أن تُعرَفَ بقراءةِ كتابٍ ولا سَماعِ أخبار.

قولُه: (**ولولا أنّ اللهَ يَنصُرُ المسلمين**)، هذا علىٰ أنّ التعريفَ في الناسِ: للعَهْد، وهمُ المؤمنونَ والكُفّارُ، وعلىٰ الأوّلِ كان للجِنس.

قولُه: (﴿ تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ ﴾ **يعني: القَصَصَ التي اقتَصَّها مِن حديثِ الأُلوفِ وإماتَتِهم وإحيائِهم وتمليكِ طالوتَ**)، إلىٰ قولِه: «﴿وَإِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾ حيثُ تُخبرُ بها مِن غيرِ أن تُعرَف»، خَصَّ الآياتِ بحديثِ الأُلوفِ وقصَّةِ طالوت، وأمّا أبو إسحاقَ الزجّاجُ فقد ذهَبَ إلىٰ أعمَّ مِن ذلك، حيثُ قال: ﴿وَإِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾ أي: أنت مِن هؤلاءِ الذين قَصصْتُ آياتِهم؛ لأنّك قد أُعطِيتَ مِنَ الآياتِ مِثلَ الذي أُعطوا وزِدْتَ علىٰ ما أُعطوا، وقال: نحن نُبيِّنُ ذلك في الآيةِ التي تَتْلُوها إن شاء الله[1]، أرادَ في قولِه تعالىٰ: ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾، وبـيَّنَ فيها بقولِه: ﴿وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَٰتٍ ﴾ أنه صَلَواتُ الله عليه أفضَلُهم بكثْرةِ المُعجِزات.

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٣٣٣).

....

وقلتُ: النَّظمُ يقتضي أعمَّ مِن ذلك، وأن يُجعَلَ التعريفُ في المُرسَلينَ وفي الرُّسُلِ: للجِنس، وأن يُرادَ بالآياتِ جميعُ الآياتِ المذكورةِ مِن لدُنْ مُفتَتَحِ السُّورة، وتقريرُه: أنه سبحانَه وتعالىٰ لمّا بيَّنَ بقولِه: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ * فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا﴾ [البقرة: ٢٣-٢٤] الآية، أنه صَلَواتُ الله عليه نَبيٌّ صادِقٌ ومعجِزتُه هذا القرآنُ الذي بَذَّ بفَصاحتِه فَصاحةَ كلِّ ناطِق، وشَقَّ ببلاغتِه غُبارَ كلِّ سابِق، وما اكتفَىٰ بذلك، بل أتَىٰ بكلِّ ما يتعلَّقُ بأمورِ الدِّين منَ التوحيدِ والأخلاقِ والدِّياناتِ وأحوالِ الآخِرة وقَصَصِ الأنبياءِ السالفةِ والأُمَم الدارِجة وشيءٍ صالحٍ مِنَ الأحكام التي يُناطُ بها أكثرُ أمورِ الأُمَّة، وأطْنَبَ فيها كلَّ الإطناب، ليُؤْذِنَ به أنّ الكتابَ كما أنه مُعجِزةٌ في نفْسِه، مُشتمِلٌ علىٰ حِكَمٍ وعلوم وأحكام يتوقَّفُ عليها أمرُ الرِّسالة، ولمّا أرادَ أن يَرجِعَ إلىٰ ما بدَأَ به مِن إثباتِ نُبوَّتِه ورِسَالتِه قال: ﴿تِلْكَ آيَاتُ اللَّهِ نَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِالْحَقِّ﴾ ليكونَ كالفَذْلَكةِ لسائرِ ما ذُكِر، وكالتخَلُّصِ إلىٰ حديثِه صَلَواتُ الله عليه، وأنهُ صَلَواتُ الله عليه نبيٌّ مُرسَلٌ، وأنهُ أفضَلُ الرسُل علىٰ سَبيلِ الترقِّي، كأنهُ قيل: تلك المذكوراتُ كلُّها آيات الله مُلتَبِسةٌ بالحقِّ الهادي إلىٰ صراطٍ مستقيم ليُقرِّرَ بها أمرَ نُبوَّتِك الذي ثَبَتَ بالمُعجِزةِ القاهرة، وليُعلِمَ بها إنّك لَمِنَ المُرسَلينَ الجامِعينَ بيْنَ المُعجِزة والوَحْي وإنك مِن أفضَلِهم وواسِطَتِهم؛ لأنك أُعطِيتَ ما أُعطُوا، وزِدْتَ على ما أُعطوا، وهُو هذا الكتابُ الكريم.

فعَلىٰ هذا، التعريفُ في الرُّسُلِ كما في المُرسَلينَ، وهو لِلجِنْس، والمشارُ إليه بقولِه: ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ﴾ هُو الرُّسُلُ علىٰ مِنْوالِ قولِه تعالىٰ: ﴿هَٰذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ﴾ [الكهف: ٧٨] في أحَدِ وجهَيْه، قال المصنِّفُ: قد تَصَوَّرَ فِراقَ بيْنِهما عندَ حُلولِ مِيعادِه، وأشارَ إليه وجَعَلَه مبتدأً وأخبَرَ عنهُ كما تقولُ: هذا أخوكَ[1]، وهُو المُرادُ مِن قولِه في الوَجْهِ الثاني: «أوِ التي ثَبَتَ عِلمُها عندَ رسُولِ الله ﷺ»، أو المشارُ إليه ما يُعلَمُ مِنَ المُرسَلينَ وإن كانوا غائبينَ تفخيماً وتعظيماً لهم، و﴿الرُّسُلُ﴾: صفةٌ، و﴿فَضَّلْنَا﴾: الخَبَرُ، وأمّا بيانُ كونِه صَلَواتُ الله عليه أفضَلَ المُرسَلينَ فهو

(١) انظر: (٩: ٥٣٢).

....

أنه تعالىٰ لـمّا أدخلَه في زُمرةِ المُرسَلينَ أجمَعِهم؛ لأنه جَمعٌ مُحلّىً باللام مُفيدٌ للشُّمول، اتّجَهَ لسائلٍ أن يَسألَ: أنّ تلك الرُّسُلَ هل تتفاوَتُ حالُهم في عُلوِّ الرِّفعةِ ومَراتِبِ الرِّسالة أم هُم سواءٌ؟ فقيل: تلك الرُّسُلُ فضَّلْنا بعضَهم علىٰ بعضٍ، ثُمّ أخَذَ يَشرَعُ في بيانِ التفضيل في التفصيل: مِنهم مَن كَلَّمَ اللهُ، ومِنهم مَن رَفَعَ درَجات، ومِنهم مَن أُوتي مِنَ المُعجزات، ومنهم مَن حالُه كَيْتَ وكَيْت، وإنّما فُرِّقَ أحدٌ مِنَ الأقسام بقولِه: «بعضَهم وبالدَّرَجات»، ليُشيرَ إلىٰ أنّ هذا القسمَ مُباينٌ للأقسام، ومُغايَرتُه بحَسَبِ ما خُصَّ به؛ لأنّ رَفْعَ الدرجاتِ ليس مِن قَبيل ما أُوتوا ولا هُو داخِلٌ في حُكم ما أُعطُوا، ويَعضُدُه ما رَوَيْنا عن البخاريِّ ومسلم، عن أبي هريرةَ قال: قال رسُولُ الله ﷺ: «ما مِن نبيٍّ مِنَ الأنبياءِ إلّا أُعطيَ مِنَ الآياتِ ما مِثلُه آمَنَ عليه البَشَرُ، وإنّما كان الذي أُوتيتُهُ وَحْياً أوحَاهُ اللهُ تعالىٰ إليّ، فأرجو أنْ أكونَ أكثرَهم تابِعاً يومَ القيامة»[١].

ورَوَىٰ مُحيي السُّنّةِ في هذه الآية: وما أُوتِيَ نبيٌّ آيةً إلّا أوتيَ نبيُّنا مِثلَ تلك الآية، وفُضِّلَ علىٰ غيرِه بآياتٍ مِثلَ: انشقاقِ القمرِ بإشارتِه وحَنينِ الجِذْعِ بمُفارَقتِه وتسليم الحَجَرِ والشَّجَرِ عليه وكلام البهائم والشهادةِ برسالتِه ونَبْعِ الماءِ مِن بيْنِ أصابِعِه وغيرِ ذلك مِنَ المُعجِزاتِ والآياتِ التي لا تُحصَىٰ، وأظهَرُها القرآنُ الذي عَجَزَ أهلُ السَّماءِ والأرضِ عن الإتْيانِ بمِثلِه[٢]، وكذا عن الزجّاج[٣]، وضَمَّ القاضي إليه المُعجِزاتِ المُتَعاقِبةَ بتَعاقُبِ الدَّهرِ والفضائِلَ العِلْميّةَ والعمليةَ الفائتةَ للحَصْر[٤]. ونَظيرُهُ في أسلوبِ التقسيم بيتُ الحَماسة:

ومِـــنَ الرِّجــالِ أسِنَّـــةٌ مَذْروبـــةٌ ... ومُزَنَّـــدونَ شـــهودُهمْ كالغائـــبِ
مـــنهُمْ لُيـــوثٌ مـــا تُـــرامُ وبعضُـــهمْ ... ممَّا قَمَشْتَ وضَمَّ حَبْلُ الحاطِـبِ[٥]

قال المرزُوقيُّ: يقولُ: مِنَ الرِّجالِ رجالٌ يَمْضُونَ في الأمورِ نَفاذَ الأسِنَّة، ومنهُم مُزَنَّدون،

(١) أخرجه البخاري (٧٢٧٤) ومسلم (١٥٢).

(٢) «معالم التنزيل» (١: ٣٠٨).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٣٣٤).

(٤) «أنوار التنزيل» (١: ٥٥٠).

(٥) «شرح ديوان الحماسة» للمرزوقي (١: ٣٦٣-٣٦٤).

[﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَٰتٍ وَءَاتَيْنَا عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَيَّدْنَٰهُ بِرُوحِ ٱلْقُدُسِ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلَ ٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ وَلَٰكِنِ ٱخْتَلَفُوا۟ فَمِنْهُم مَّنْ ءَامَنَ وَمِنْهُم مَّن كَفَرَ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُوا۟ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ ۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَنفِقُوا۟ مِمَّا رَزَقْنَٰكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِىَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَٰعَةٌ وَٱلْكَٰفِرُونَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ ٢٥٣ - ٢٥٤]

﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ﴾ إشارةٌ إلىٰ جماعةِ الرّسلِ التي ذُكرت قَصصُها في السُّورة، أو التي ثبتَ عِلمُها عندَ رسولِ الله ﷺ ﴿فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ لِما أوجبَ ذلكَ مِن تفاضُلِهم في الحسنات. ﴿مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ﴾: منهم مَن فضَّلَه اللهُ بأن كلَّمَه مِن غيرِ سَفير، وهو موسىٰ عليه السلام. وقُرِئ: (كلَّم اللهَ) بالنصب، وقرأ اليمانيُّ: (كالَمَ الله) من المُكالمَة، ويدلُّ عليه قولُهم: كليمُ اللّٰـهِ بمعنىٰ مُكالِـمِه. ﴿وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَٰتٍ﴾ أي: ومنهم مَن رفعَه علىٰ سائرِ الأنبياءِ فكانَ بعد تفاوتِهم في الفضلِ أفضلَ منهم بدرجاتٍ كثيرة، والظاهرُ أنه أرادَ محمدًا ﷺ، لأنه هو المفضَّلُ عليهم؛ حيثُ أُوتيَ ما لم يؤتَهُ أحدٌ من الآياتِ المتكاثِرة المرتقيَةِ إلىٰ ألْفِ آيةٍ أوْ أكثر، ولو لم يؤتَ إلا القرآنَ وحدَه لكفىٰ به فضلًا مُنيفًا علىٰ سائرِ ما أوتيَ الأنبياءُ، لأنه المعجزةُ الباقيةُ علىٰ وجهِ الدهرِ دونَ سائرِ المعجزات.

والمزَنَّد: المُبخَّلُ المُقلَّل، وكان منَ حق التقسيم أن يقول: ومنهم مُزَنَّدون، لكنّه اكتفىٰ بـ«مِن» الأوّل، ومثلُه قولُه تعالىٰ: ﴿مِنْهَا قَآئِمٌ وَحَصِيدٌ﴾ [هود: ١٠٠]، وسَمِعتُ أبا عليٍّ الفارسيَّ يقولُ: كلّ صِفَتَيْنِ تَتنافَيانِ وتتدافعانِ فلا يَصحُّ اجتماعُهما لموصُوف، لابدَّ مِن إضمارِ «مِن» مَعهما إذا فَصَّلَ جُملةً بِهما متىٰ لم يَجِئْ ظاهِراً، وقال المرزوقيُّ: ومِنَ الرِّجالِ رجالٌ كالأُسودِ عِزّة وأَنَفَةً لا يُطلَبُ اقتسارُهم، ومنهم مُتقارِبونَ كالقِماشِ واللَّفائفِ جُمِعوا علىٰ ما اتَّفَقَ مِن شيءٍ إلىٰ شيء، كأنهُ لم يُقنِعْه ذلك التشبيهُ وتلك القِسمةُ فاستأنَـفَها علىٰ وَجْهٍ آخَر[١]، يعني: بيْنَ الصِّنفَيْنِ تفاوُتٌ عظيم وتباينٌ شديد، وذكَرَ البعضَ بَـدَلاً عن قولِـه: «ومِنهُم»؛ لأنّ مِن

---

(١) «شرح ديوان الحماسة» (١: ٣٦٤).

وفي هذا الإبهامِ مِن تفخيمِ فَضْلِه وإعلاءِ قَدْرِه ما لا يخفىٰ؛ لِما فيه من الشَّهادةِ علىٰ أنه العَلَمُ الذي لا يَشتبه، والمتميِّزُ الذي لا يَلتبس. ويقالُ للرّجل: مَن فَعل هذا؟ فيقول: أحدُكم، أوْ: بعضُكم، يريدُ به الذي تُعُورِفَ واشتُهِرَ بنحوِه من الأفعال، فيكونُ أفخمَ من التصريحِ به وأنْوَهَ بصاحبه. وسُئِلَ الحُطيئةُ عن أشعرِ الناس. فذَكَرَ زُهيرًا والنابغةَ، ثمَّ قال: **ولو شئتُ لذكرتُ الثالث**. أرادَ نفْسَه، ولو قالَ. ولو شئتُ لذكرتُ نفسي، لم يفخِّم أمْرَه. ويجوزُ أن يريدَ إبراهيمَ ومحمَّدًا وغيرَهما من أُولي العَزْم من الرسل صلوات الله عليهم. وعن ابنِ عبّاسٍ رَضِيَ اللهُ عنه: كنّا في المسجدِ نتذاكرُ فضْلَ الأنبياء، فذكَرْنا نوحًا بطُولِ عبادته، وإبراهيمَ بخُلَّتِه، وموسىٰ بتكليمِ اللّـهِ إيّاه، وعيسىٰ برَفْعِه إلىٰ السماء، وقلنا: رسولُ اللّـهِ ﷺ أفضلُ منهم؛ بُعِثَ إلىٰ الناسِ كافّة، وغُفِرَ له ما تقدَّمَ من ذَنْبِه وما تأخَّر، وهو خاتَمُ الأنبياء. فدَخَلَ عليه السلام، فقال: «فيمَ أنتم؟» فذكَرْنا له، فقال: «لا ينبغي لأحدٍ أن يكونَ خيرًا من يحيىٰ بنِ زكريا»، فذَكَر أنه لم يعمل سيِّئةً قطُّ ولم يهمَّ بها.

للتبعيضِ فاستَغنَىٰ به، و«ضَمَّ حَبْلُ الحاطِب»[1] معناهُ: أنّ الحاطِبَ يجمَعُ في حَبْلِه الجيِّدَ والرّديء واليابِسَ والرَّطْبَ علىٰ تَدانٍ بينَهما.

قولُه: (**ولو شئتُ لَذكَرْتُ الثالثَ**)، مِثلُه ما رَوَينا في «مُسنَدِ الإمام[2] أحمدَ بنِ حَنْبل»، عن عليٍّ رضيَ اللهُ عنه، قال: خيرُ هذه الأُمّة بعدَ نبيِّها: أبو بكرٍ وعُمَرُ، ولو شئتُ لَحَدَّثْتُكم بالثّالث[3]. والأسلوبُ مِن بابِ التعريضِ علىٰ سَبيلِ التفخيم. قوله: «وعنِ ابنِ عبّاس: كنّا في المسجدِ نَتَذاكَرُ ...»، الحديثُ رَوَاه التِّرمذيُّ والدارِميُّ[4] أبسطَ[5] وأبلَغَ ممّا ذكَرَه المصنِّفُ، لكنْ ليس فيه ذكْرُ يحيىٰ.

---

(١) من بيت الحماسة المُتقدِّم.

(٢) قوله: «الإمام» ساقط من (ح).

(٣) «مسند أحمد» (٨٨٠) بإسنادٍ صحيح.

(٤) أخرجه الترمذي (٣٦١٦)، والدارمي (٤٧)، وأخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٢٩٣٨)، وذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٨: ٢٠٩) وعزاه للطبراني والبزّار، وأعلَّه بعليِّ بن زيد بن جُدْعان، ضعيف الحديث.

(٥) في (ح): «أنشط».

فإن قلتَ: فلمَ خُصَّ موسىٰ وعيسىٰ من بين الأنبياءِ بالذِّكر؟ قلتُ: **لـما أُوتيا من الآياتِ العظيمةِ** والمعجزاتِ الباهرة، ولقد بَيَّنَ اللهُ وجْهَ التفضيل؛ حيثُ جعَلَ التكليمَ من الفضل، وهو آيةٌ من الآيات، فلمّا كانَ هذانِ النبيّانِ قد أُوتِيا ما أُوتِيا من عِظامِ الآياتِ خُصّا بالذِّكْرِ في بابِ التفضيل، وهذا دليلٌ بيِّنٌ أن مَن زِيدَ تفضيلًا بالآياتِ منهم فقد فُضِّلَ علىٰ غيره، ولـمّا كانَ نبيُّنا ﷺ هو الذي أُوتِيَ منها ما لم يؤتَهُ أحدٌ في كثرتِها وعِظَمِها؛ كانَ هو المشهودَ له بإحرازِ قَصَباتِ الفضلِ غيرَ مُدافَع. اللهمَّ ارزقْنا شفاعتَه يومَ الدِّين. ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ﴾ مشيئةَ إلجاءٍ وقَسْر، ﴿مَا ٱقْتَتَلَ ٱلَّذِينَ﴾ مِن بعدِ الرُّسل؛ لاختلافِهم في الدِّينِ وتشعُّبِ مذاهبِهم، وتكفيرِ بعضهم بعضًا، ﴿وَلَٰكِنِ ٱخْتَلَفُوا۟ فَمِنْهُم مَّنْ ءَامَنَ﴾ لالتزامِه دِينَ الأنبياء، ﴿وَمِنْهُم مَّن كَفَرَ﴾ لإعراضِه عنه، ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُوا۟﴾ **كرَّرَه للتأكيد**، ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ مِنَ الخِذْلان والعِصْمة.

قولُه: (**لِما أُوتيَا مِنَ الآياتِ العظيمة**)، قال صاحبُ «الفرائد»: الأَوْلىٰ فيما أرىٰ واللهُ أعلم، أنْ يُقالَ: خُصَّا بالذِّكرِ لأنّ الكلامَ فيما مَرَّ معَ أهلِ الكتاب، واليهودُ يُنكِرونَ عيسىٰ، والنَّصارىٰ يُنكِرونَ موسىٰ، وقال الإمامُ: إنّما خُصَّا بالذِّكرِ لأنّ أُمّتَهما موجودونَ وأُممُ سائرِ الأنبياءِ ليسُوا كذلك[1]، وقال القاضي: خُصَّ عيسىٰ بالذِّكْرِ لإفراطِ اليهودِ والنَّصارى في تحقيرِه وتعظيمِه[2]، والوَجْهُ ما ذَكَرَه المصنِّف، أنّ ذِكْرَهما لبيانِ وَجْهِ التفضيل، يعني: أنّ فَضْلَ رسُولٍ علىٰ رسُولٍ مِثلِه إنّما يَظهَرُ بسببِ اختصاصِه بما أوتِيَ مِنَ الفَضْلِ والكرامة ورِفْعةِ الدَّرَجة، وبحسَبِ هِدايتِه وإرشادِه وكثرةِ مُتَّبِعيه، ولا شكَّ في أنّ أولئكَ الثلاثَ همُ المخصُوصونَ من بين سائرِ الأنبياءِ بذلك، وأنّ لنبيِّنا قَصَباتِ السَّبْقِ عليهم، ومِن ثَمّ اكتفَىٰ بِهِم عنهُم، وبهذا يتبيَّنُ المقصُودُ، وهُو فضلُ نبيِّنا علىٰ سائرِ الأنبياء. وعلىٰ ما ذكَرُوه يَفُوتُ المرادُ ويُخرَمُ النَّظْم.

قولُه: (﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُوا۟﴾ **كرَّرَه للتأكيد**). أصلُ الكلام: نحنُ فضَّلْنا بعضَ النبيِّينَ

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٦: ٥٢٨).

(٢) «أنوار التنزيل» (١: ٥٥٠).

....

علىٰ بعض وآتيْنا كُلاًّ منهم ما يَدعو به أُمّتَه إلىٰ دِينِ الحقِّ، فلمّا دَرَجوا تشعَّبَتْ مذاهبُ أُمّتِهم مُحِقِّينَ ومُبْطِلين، فاقتَتَلُوا، ولو شاء اللهُ اتّفاقَهم ما اختَلَفوا وما اقتَتَلُوا ولكنْ شاء اللهُ ذلك، اختَلَفوا واقتَتَلُوا، فكَرَّر، ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُوا۟﴾؛ لئلّا يظُنَّ ظانٌّ أنّ المشيئةَ ليست علىٰ إطلاقِها وأنّها مُقيَّدةٌ بقَيْدِ القَسْرِ والإلجاء، رَوَىٰ الإمامُ عن الواحِديِّ: إنّما كرَّر تأكيداً للكلامِ وتكذيباً لمَن زَعَمَ أنّهم فَعَلوا ذلك مِن عندِ أنفُسِهم ولم يَجْرِ به قضاءٌ ولا قَدَرٌ مِنَ الله تعالىٰ[١]، ويؤيِّدُه قولُه: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً ۖ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ۞ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ ۚ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ ۗ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [هود: ١١٨-١١٩]، ألا تَرىٰ كيف عَقَّبَ الآيَةَ بقولِه: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾؟ قال الإمامُ: الآيةُ دالَّةٌ علىٰ مسألةِ خَلْقِ الأعمالِ وأنّ الكائناتِ كلَّها بقضاءِ الله وقَدَرِه فيُوفِّقُ مَن يشاءُ ويَخذُلُ مَن يشاء، ولا اعتراضَ لأحدٍ عليه في فعلِه[٢]، وقال القاضي: ﴿يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾: يُوفِّقُ مَن يشاءُ فَضْلاً ويَخذُلُ مَن يشاءُ عَدْلاً، وفي الآيةِ دليلٌ علىٰ أنّ الأنبياءَ متفاوتةُ الأقدام، وأنه يجوزُ تفضيلُ بعضِهم علىٰ بعض، لكنْ بقاطع، وأنّ الحوادثَ بيَدِ الله تابِعةٌ لمشيئتِه خَيْراً كان أو شَرّاً[٣].

الراغبُ: إن قيل: ما الفَرْقُ بيْنَ المشيئةِ والإرادة؟ قيل: أكثرُ المتكلِّمينَ لم يُفرِّقوا بينَهما وإن كانتا في أصلِ اللُّغة مختلفتَيْنِ، وذلك أنّ المشيئةَ مِن شيء، والشَّيءُ: اسمٌ للموجود، والمشيئةُ: قَصْدٌ إلى إيجادِ الشيء، ثُمّ يُقال: شاء اللهُ كذا، أي: أوجَدَهُ بعدَ أن لم يكنْ موجوداً، وأمّا الإرادةُ فمصدرُ أرادَ، أي: طَلَبَ، وأصلُه أن يتعدّىٰ إلىٰ مفعولَيْنِ، لكنِ اقتُصِرَ علىٰ أحدِهما في التصرف، وفي الأصلِ لا يقالُ إلّا لأن يُطلَب ممّن يَصحُّ منهُ الطَّلَب، فإن تُرِكَ منهُ هذا الاعتبارُ في التعارُفِ صار لطَلَبِ الشيءِ والحُكم بأنهُ ينبغي أن يفعَلَ أو لا يفعَلَ، وإذا استُعمِلَ في الله فهُو

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٦: ٥٣٠).

(٢) المصدر السابق (٦: ٥٢٩).

(٣) «أنوار التنزيل» (١: ٥٥٠-٥٥١).

﴿أَنفِقُواْ مِمَّا رَزَقْنَٰكُم﴾ أرادَ الإنفاقَ الواجبَ؛ **لاتصالِ الوعيدِ به** ﴿مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ﴾ ولا تقدرونَ فيه علىٰ تدارُكِ ما فاتَكم من الإنفاق، لأنه لا بيعٌ فيه حتىٰ تبتاعوا....

للحُكمِ دونَ الطلَب، إذْ هُو تعالىٰ مُنـزَّهٌ عن الوَصْفِ بذلك(١)، وقلتُ: ظاهرُ الآية مع المتكلِّمينَ، لأنّ المعنىٰ: ولو شاءَ اللهُ ما اقتَتَلوا ولكنّ اللهَ شاء ذلكَ فاقتَتَلوا، واللهُ يفعَلُ ما يشاء، فَوَضَعَ مَوضِعَه ما يريدُ مراعاةً للفواصل(٢).

قولُه: (**لاتّصالِ الوَعِيدِ به**) وهُو قولُه: ﴿يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢٥٤] الآية، لأنّ الواجِبَ هُو: الذي يَستحِقُّ تارِكُه العِقابَ، قال الإمام: اعلَمْ أنّ أصعبَ الأشياءِ علىٰ الإنسانِ بَذْلُ النَّفْسِ في القتالِ والمالِ في الإنفاق، فلمّا قَدَّمَ الأمرَ بالقتالِ أعقبَه الأمرَ بالإنفاقِ، وأنهُ تَعالىٰ لمّا أمرَ بالقتالِ فيما سَبَقَ بقولِه: ﴿وَقَٰتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ ثُمّ أعقبَه بقولِه: ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِي يُقْرِضُ ٱللَّهَ﴾، والمقصُودُ منهُ الإنفاقُ في الجهاد، ثُمّ أكَّدَه ثانياً وذكَرَ فيه قصَّةَ طالوتَ، أعقبَه مرَّةً أُخرىٰ(٣).

وقلتُ: قد دَلَّ علىٰ أنّ الآياتِ واردةٌ في الجهادِ وفي الإنفاقِ سابقُها ولاحِقُها، أما السابقُ فقولُه: ﴿فَمِنْهُم مَّنْ ءَامَنَ وَمِنْهُم مَّن كَفَرَ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُواْ﴾، وأمّا اللاحقُ فقولُه: ﴿يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ﴾ لِما فيه لـَمْحةٌ مِن معنىٰ قولِه تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱشْتَرَىٰ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَٰلَهُم بِأَنَّ لَهُمُ ٱلْجَنَّةَ﴾ [التوبة: ١١١]، وكذا قولُه تعالىٰ: ﴿لَآ إِكْرَاهَ فِي ٱلدِّينِ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، كأنهُ سبحانَه وتعالىٰ يقولُ: أنتُم أيها المؤمنونَ مِنَ الذين يُقاتِلونَ مَن خالَفَ الأنبياءَ وبدَّلُوا بعدَهمُ الشِّركَ بالتوحيدِ والباطِلَ بالحقِّ، فجاهِدوا المخالفينَ بأموالِكم وأنفُسِكم ولا تَخافوا ضَيَاعَ سَعْيِكم، فإنّ الذي تُعامِلونَه حيٌّ قَيُّومٌ لا يعتَريه سَهْوٌ ولا غَفْلة، يَعلَمُ ما تفعَلونَ، قادرٌ مالكٌ كاملُ القُدرةِ شاملُ العِلم، فيُجازِيكم به ويَزيدُكم مِن فَضْلِه، ثُمّ إذا جاهَدتُم الكُفّارَ حَقَّ جهادِه بعدَ ما دَعَوْتُموهُم إلىٰ الدِّين الحقِّ باللِّينِ والرِّفْق وبَذَلْتُم وُسْعَكم وجُهدَكم وفعَلْتُم ما وجَبَ عليكُم، لا عليكُم ألّا يُؤْمِنوا؛ لأنه لا إكراهَ في الدِّين قد تبيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الغَيِّ.

---

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني» (١: ٥١٨).

(٢) قوله: «فوضع موضعه ما يريد مراعاةً للفواصل» ساقط من (ط).

(٣) «مفاتيح الغيب» (٦: ٥٣٠).

ما تُنفِقونه، ولا خُلَّةٌ حتىٰ يسامحكم أخلّاؤُكم به، وإن إردتُم أن يُحَطَّ عنكم ما في ذمَّتِكم من الواجبِ لم تجدوا شَفيعًا يشفعُ لكم في حَطِّ الواجبات، **لأنّ الشفاعةَ ثَمَّ في زيادةِ الفضلِ لا غير.** ﴿وَٱلْكَٰفِرُونَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ أرادَ: والتاركونَ الزكاةَ هم الظالمونَ ....

قولُه: (**لأنّ الشَّفاعةَ ثَمَّ في زيادةِ الفَضْلِ لا غير**) يُريدُ أنه لا يُتصَوَّرُ في حقِّ هؤلاءِ الشَّفاعةُ؛ لأنّ الشَّفاعةَ في زيادةِ الفَضْلِ[١]، وهُم أهلُ النُّقصان يُعوزُهم ما به يَسُدُّونَ خَلَلَهم، فإذَنْ لا شَفيعَ لهُم، قال الإمام: هذا باطلٌ، وإلّا لكُنّا شافِعينَ للرَّسُولِ ﷺ إذا طَلَبْنا مِنَ الله أنْ يَزيدَ مِن فَضْلِه[٢]، والذي يَدُلُّ علىٰ أنَّ الشَّفاعةَ لأهلِ الكبائر: ما رَوَيْنا عن التِّرمذيِّ وأبي داودَ، عن أنس، قال: قال رسُولُ الله ﷺ: «شَفاعَـتي لأهلِ الكبائرِ مِن أُمَّتي»[٣]، وعنِ التِّرمذيِّ، عن جابرٍ: «مَن لم يكنْ مِن أهلِ الكبائرِ فما لهُ وللشَّفاعة»[٤]، والأحاديثُ فيها كثيرةٌ، وأمّا نفْيُ الشَّفاعةِ في الآية فهو من الكُفّار[٥].

قال الراغبُ: حَثَّ اللهُ تعالىٰ المؤمنينَ علىٰ الإنفاقِ ممّا رَزَقَهُم مِنَ النعماء: النفْسيَّةِ والبَدَنيّة، والخارجيّة، وإن كان الظاهرُ في التعارُفِ إنفاقَ المال، ولكنْ قد يُرادُ به بَذْلُ النفْس والبَدَنِ في مُجاهدةِ العَدُوِّ والهوىٰ، وسائرُ العِباداتِ[٦]، ولمّا كانتِ الدُّنيا دارَ اكتسابٍ وابتلاء، والآخِرةُ دارَ ثَوابٍ وجَزاء، بيَّنَ أنْ لا سَبيلَ للإنسانِ إلىٰ تحصيلِ ما ينفعه به في الآخِرةِ ابتداءً، وذكَرَ هذه الثلاثةَ لأنّها أسبابُ اجتلابِ المنافعِ المقصُودِ إليها، أحَدُها: المُعاوَضةُ، وأعظَمُها المُبايَعة، والثاني: ما ينالُهُ بالمَودَّةِ وهُو المُسَمَّىٰ بالصِّلاتِ والهدايا، والثالثُ: ما يَصِلُ إليه بمُعاوَنةِ الغَيْر، وذلك هُو الشَّفاعةُ، وعلىٰ هذا قال: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا

(١) من قوله: «لا غير» إلى هنا ساقط من (ف).
(٢) «مفاتيح الغيب» (٣: ٤٩٤-٤٩٥).
(٣) أخرجه أبو داود (٤٧٣٩)، والترمذي (٢٤٣٥)، والبزّار (٥٨٤٠)، وقال الترمذي: هذا حديثٌ حسن صحيح.
(٤) هذا من كلام جابر بن عبد الله رضي الله عنه، وليس مرفوعاً إلى رسول الله ﷺ، كما يُوهِمُه كلامُ المصنّف، ذكره الترمذي بعد الحديث (٢٤٣٦).
(٥) وهو الذي جزم به الطبري في «التفسير» (٣: ٣).
(٦) «تفسير الراغب الأصفهاني» (١: ٥٢١).

فقال: ﴿وَٱلۡكَٰفِرُونَ﴾ للتغليظ، كما قالَ في آخرِ آيةِ الحجِّ: ﴿وَمَن كَفَرَ﴾ [آل عمران: ٩٧] مكانَ ومن لم يحجّ؛ **ولأنه جَعَلَ تَرْكَ الزكاةِ من صفاتِ الكفّارِ في قولِه:** ﴿وَوَيۡلٞ لِّلۡمُشۡرِكِينَ ٦ ٱلَّذِينَ لَا يُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [فصلت: ٦]. **وقُرِئ:** ﴿لَّا بَيۡعٞ فِيهِ وَلَا خُلَّةٞ وَلَا شَفَٰعَةٞ﴾ **بالرفع.**

نَنفَعُهَا شَفَٰعَةٞ﴾ [البقرة: ١٢٣]، ولمّا كانتِ العَدَالةُ بالقولِ المُجمَلِ ثلاثاً: عدالةً بيْنَ الإنسانِ ونفْسِه، وعَدَالةً بيْنَهُ وبيْنَ الناس، وعَدَالةً بينه وبيْنَ الله تعالىٰ، فكذلك للظُّلم مَراتبُ ثلاثةٌ، وأعظَمُ العدالةِ ما بيْنَ الإنسانِ وبيْنَ الله تعالى، وهُو: الإيمانُ، وأعظمُ الكُفرِ ما يُقابِلُه، ولذلك قال: ﴿وَٱلۡكَٰفِرُونَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾، أي: هُمُ الـمُستحِقُّونَ لإطلاقِ هذا الوَصْفِ عليهِم بلا مَثْنَوِيّةٍ، ولمّا نَفَىٰ أن يكونَ للكُفّارِ شيءٌ ممّا ذكَرَه في الآخِرة، بيَّنَ أنّ ذلك ليسَ لظُلْمٍ منهُ لهُم، لكنْ همُ الظالمونَ، ليس مجازاً كما قيل بل كناية أنهم الذين خِسِروا أنفُسَهم.

قولُه: (**ولأنه جعَلَ تَرْكَ الزَّكاةِ مِن صفاتِ الكُفّار**): عَطْفٌ علىٰ قولِه: «للتغليظ»، فعلىٰ هذا ﴿وَٱلۡكَٰفِرُونَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ ليسَ مجَازاً كما قيلَ، بل كِنايةٌ وتعريضٌ بالمؤمنينَ وبَعْثٌ لهم علىٰ أداءِ الزّكاة وتخويفٌ شديدٌ مِنْ مَنْعِها، أي: الكافرونَ هُمُ المتَّصِفُونَ بتَرْكِ الزَّكاة، فاجتَنِبوا أيُّها المؤمنونَ مِن أن تتَّصِفُوا به، وعليه قولُه تعالىٰ: ﴿وَوَيۡلٞ لِّلۡمُشۡرِكِينَ ٦ ٱلَّذِينَ لَا يُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [فصلت: ٧-٨]، والمُشرِكُ لا يُوصَفُ بمَنْعِ الزَّكاة، لكنْ حَثُّ المؤمنينَ علىٰ الأداءِ، وتخويفٌ مِنَ المَنْعِ حيثُ جعَلَه مِن أوصَافِ المشرِكين، وعلىٰ التغليظِ وَرَدَ قولُه: ﴿وَٱلۡكَٰفِرُونَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾، أي: التارِكونَ الزَّكاةَ همُ الظالمونَ، فهُو مجَازٌ باعتبارِ ما يؤُولُ؛ سَمَّىٰ المؤمنينَ عندَ مشارفتهم لاكتساءِ لِباس الكُفْرِ الذي هُو مَنْعُ الزكاةِ: كُفّاراً للتغليظ، وعليه قولُه تعالىٰ: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلۡبَيۡتِ مَنِ ٱسۡتَطَاعَ إِلَيۡهِ سَبِيلٗاۚ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [آل عمران: ٩٧]، أي: ومَن لم يَحُجَّ، وليسَ أنّ مَن تَركَ الحجَّ مِن غيرِ جَحْدٍ صارَ كافراً لكنْ سُمِّي كافراً للتغليظ.

قولُه: (**وقُرِئ:** ﴿لَّا بَيۡعٞ فِيهِ وَلَا خُلَّةٞ وَلَا شَفَٰعَةٞ﴾) ابنُ كثير وأبو عَمْرٍو: بالفَتحِ، علىٰ الأصل، والباقونَ: بالرَّفْع والتنوين(١).

---

(١) انظر: «السبعة في القراءات» لابن مجاهد ص١٨٧.

[﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُۚ لَا تَأۡخُذُهُۥ سِنَةٞ وَلَا نَوۡمٞۚ لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۗ مَن ذَا ٱلَّذِي يَشۡفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذۡنِهِۦۚ يَعۡلَمُ مَا بَيۡنَ أَيۡدِيهِمۡ وَمَا خَلۡفَهُمۡۖ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيۡءٖ مِّنۡ عِلۡمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَۚ وَسِعَ كُرۡسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَۖ وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفۡظُهُمَاۚ وَهُوَ ٱلۡعَلِيُّ ٱلۡعَظِيمُ ﴾ ٢٥٥]

﴿ٱلۡحَيُّ﴾: الباقي الذي لا سبيلَ علَيه للفناء، وهو علىٰ اصطلاحِ المتكلِّمين: **الذي يَصحُّ أن يَعْلَمَ ويـقْدر**. و﴿ٱلۡقَيُّومُ﴾ **الدائمُ القيام بتدبيرِ الخَلْقِ** وحفظِه. وقُرِئَ: (القيّام) و(القيِّم). **والسِّنَـة: ما يتقدَّمُ النومَ من الفُتورِ** الذي يُسمّىٰ النُّعاسَ. ....

قولُه: (**الذي يَصحُّ أنْ يَعلَمَ ويقدر**). قال الإمامُ: قال المتكلِّمونَ: الحَيُّ ذاتٌ يَصِحُّ أن يَعلَمَ ويقدر، واختَلفوا أنّ هذا المفهومَ صفةٌ موجودةٌ أم لا؟ قال المحقِّقونَ: إنّها صفةٌ موجودةٌ، ووَصْفُ الله تعالىٰ بها يفيدُ أنهُ كاملٌ علىٰ الإطلاقِ غيرُ قابلٍ للعَدَمِ لا في ذاتِه ولا في صفاتِه النِّسبيّةِ والإضافيّة(١).

قولُه: (﴿ٱلۡقَيُّومُ﴾ **الدائمُ القِيام بتَدْبيرِ الخَلْق**)، **الراغبُ**: يقالُ: قام كذا، أي: دامَ، وقام بكذا، أي: حَفِظَه، والقَيُّومُ: القائمُ الحافظُ لكلِّ شيءٍ والمُعطي لهُ ما به قِوَامُه، وذلك هُو المعنىٰ المذكورُ في قولِه: ﴿ٱلَّذِيٓ أَعۡطَىٰ كُلَّ شَيۡءٍ خَلۡقَهُۥ ثُمَّ هَدَىٰ﴾ [طه: ٥٠]، وفي قولِه: ﴿أَفَمَنۡ هُوَ قَآئِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفۡسِۭ بِمَا كَسَبَتۡ﴾ [الرعد: ٣٣].

قولُه: (**والسِّنَةُ: ما يتقدَّمُ النَّومَ مِنَ الفُتور**)، قال القاضي: النَّومُ: حالٌ تَعرِضُ للحَيَوانِ مِنَ استرخاءِ أعصَابِ الدِّماغ مِن رُطوباتِ الأبخِرةِ المتَصاعِدة بحيثُ تَقِفُ الحَواسُّ الظاهرةُ عنِ الإحساسِ رَأْساً، وتقديمُ السِّنةِ عليه وقياسُ المبالغةِ عكْسُه علىٰ ترتيبِ الوجودِ، والجُملةُ نفيٌ للتشبيه وتأكيدٌ لكونِه حَيّاً قَيُّوماً، فإنّ مَن أَخذَه نُعاسٌ أو نومٌ كان مَوؤفَ(٢) الحياةِ قاصِراً في

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٧: ٩).

(٢) وهو مَنْ تطرَّقت إليه الآفة.

قالَ ابنُ الرِّقاع العاملي:

وَسْنانُ أقصدَه النعاسُ فرنَّقتْ ... في عينِـهِ سِـنةٌ ولـيسَ بنـائمِ

الحِفظِ والتدبيرِ، ولذلك تَرَكَ العاطِفَ فيه وفي الجُمَل التي بَعْدَه[١]. وقلتُ: المذكورُ أبلَغُ مِن عكسِه، وهُو مِن بابِ فَحْوىٰ الخِطابِ والتتميم، وذلك أنّ قولَه تعالىٰ: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ﴾ يُفيدُ انتفاءَ السِّنَة، واندرَجَ تحتَه انتفاءُ النَّومِ بالطريقِ الأَوْلىٰ علىٰ بابِ قولِه: ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا﴾ [الإسراء: ٢٣] ثُمّ جيءَ بقولِه: ﴿وَلَا نَوْمٌ﴾ تأكيداً للنَّوم المَنْفيِّ ضِمْناً، ولو عَكَسَ لَكان مِن بابِ الترَقِّي علىٰ معنىٰ: لا تأخُذُه سِنةٌ فكيف بالنَّوم؟ كما قال المصنِّفُ في قولِه تعالىٰ: ﴿لَّن يَسْتَنكِفَ ٱلْمَسِيحُ أَن يَكُونَ عَبْدًا لِّلَّهِ وَلَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ٱلْمُقَرَّبُونَ﴾ [النساء: ١٧٢]، كأنهُ قيل: لن يَستنكِفَ الملائكةُ المُقَرَّبُونَ مِنَ العُبوديّة، فكيف بالمسيح[٢]. وقد نَبَّهتُ في «الرَّحمنِ الرَّحيم» علىٰ أنّ التتميمَ أبلَغُ مِنَ الترَقِّي، فأحسِنْ تدبُّره فإنّهُ لطيفٌ جدّاً، ومنهُ قولُه تعالىٰ: ﴿مَالِ هَٰذَا ٱلْكِتَٰبِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّآ أَحْصَىٰهَا﴾ [الكهف: ٤٩]، قال صاحبُ «المَثَلِ السّائر»: إنّ وجودَ المؤاخَذةِ علىٰ الصَّغيرة يَلزَمُ منهُ وجودُ المؤاخَذةِ علىٰ الكبيرة، وعلىٰ القياس: ينبغي أن يكونَ لا يُغادِرُ كبيرةً ولا صَغيرةً؛ لأنه إذا لم يُغادِرْ صغيرةً فمِنَ الأَوْلىٰ أن لا يُغادِرَ كبيرةً، وأمّا إذا لم يُغادِرْ كبيرةً فإنّهُ يجوزُ أن يُغادِرَ صغيرةً؛ لأنهُ إذا لم يَعْفُ عن الصَّغيرةِ اقتضَىٰ القياسُ أنه لا يَعفُو عن الكبيرة، وإذا لم يَعْفُ عنِ الكبيرةِ فيجوزُ أن يعفوَ عن الصَّغيرة، وكذلك وَرَدَ قولُه تعالىٰ: ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا﴾[٣] [الإسراء: ٢٣].

قولُه: (وَسْنانُ أقصَدَهُ النُّعاسُ) البيت[٤]، الوَسَنُ: اختلاطُ النَّوم بالعَيْنِ قبْلَ استحكامِه، ورجُلٌ وَسْنانُ وامرأةٌ وَسْنانةٌ، والسِّنَةُ: ما يتقدَّمُ النَّومَ مِنَ الفُتور، والنَّومُ: ريحٌ تقومُ مِن أغشيةِ

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٥٥٢).

(٢) انظر: (٥: ٢٤٤).

(٣) «المثل السائر» (٢: ٢١٣).

(٤) لعدي بن الرقاع العامليّ في «ديوانه» ص١٢٢.

أي: لا يأخذُه نعاسٌ ولا نوم. وهو تأكيدٌ لـ﴿ٱلْقَيُّومُ﴾؛ لأنّ مَن جازَ عليه ذلكَ استحالَ أن يكونَ قيُّومًا، ومنه حديثُ موسىٰ: أنه سأل الملائكةَ ـ **وكانَ ذلكَ من قومِه كطلبِ الرؤية** ـ: أينامُ ربُّنا؟ فأوحىٰ اللهُ إليهم أن يُوقِظوه ثلاثًا ولا يَتركوه ينام، ثم قالَ: خُذْ بيدِكَ قارورتَيْنِ مملوءتين. فأخذَهما، وألقىٰ اللهُ عليه النعاسَ، فضَرَبَ إحداهما علىٰ الأخرىٰ فانكسَرَتا، ثم أوحىٰ إليه: قلْ لهؤلاءِ: إني أُمسِكُ السماواتِ والأرضَ بقُدْرتي فلو أخذَني نومٌ أو نعاسٌ لزالَتا. ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ﴾ **بيانٌ لملكوتِه وكبريائِه**، وأنّ أحدًا لا يتمالَكُ أن يتكلَّمَ يومَ القيامة إلا إذا أُذِنَ له في الكلام، كقولِه تعالىٰ: ﴿لَّا يَتَكَلَّمُونَ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ [النبأ: ٣٨]. ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ﴾: ما كانَ قَبْلَهم وما يكونُ بعْدَهم. ....

الدِّماغ فإذا وصَلَتْ إلىٰ العَيْنِ نامَتْ وهِيَ السِّنَة، وإذا وصَلَتْ إلىٰ القلبِ نامَ وهُو النوم، قبلَه:

وكأنّها وَسطَ النِّساءِ[1] أعارَها عَيْنَيْه أحورُ مِن جآذِرِ جاسمِ[2]

جاسمُ: قريةٌ بالشّام، أقصدَه، مِن أقصدْتُ الرجُلَ: إذا أصبْتَه بالسَّهم فلَم يُخْطِ مَقاتِلَه، ورَنَّـقَ الطائر: رَفْرَفَ حول الشيء، أي: دارَ حولَه ليقعَ عليه، وقيل: رَنَّـقَ الطائر: إذا خَفَقَ بجَناحَيْه في الهواءِ وثَبَتَ ولم يَطِرْ.

قولُه: (**وكانَ ذلكَ مِن قومِه كطلبِ الرُّؤية**) جملةٌ مُعترِضة صيانةً للمكروه؛ لأنّ نسبةَ ذلك إلىٰ موسَىٰ عليه السَّلامُ يؤدِّي إلىٰ أنهُ ما كان عالِماً بأنّ اللهَ تعالىٰ مُنزَّهٌ عنِ النَّوم، أو شاكّاً فيه، ثُمّ قولُه: (كطلبِ الرُّؤية) كالتذييلِ للاعتراضِ لتعصُّبِ مذهبِه.

قولُه: (**بيانٌ لملكوتِه وكبريائِه**). قال القاضي: هُو بيانٌ لكبرياءِ شأنِه، وأنهُ لا أحَدَ يُساويهِ ويُدانيه يَستقِلُّ بأنْ يَدفَعَ ما يُريدُهُ شفاعةً واستكانةً، فَضْلاً أن يُعاوِقَه عِناداً ومُناصَبة[3].

---

(١) في (ط): «وسط النهار».

(٢) «ديوان ابن الرقاع» ص١٢٢.

(٣) «أنوار التنزيل» (١: ٥٥٤).

والضميرُ لِـما في السماوات والأرض؛ لأنّ فيهم العقلاءَ، أوْ لِـما دلَّ عليه ﴿مَن ذَا﴾ مِنَ الملائكةِ والأنبياء. ....

قولُه: (**والضَّميرُ لِما في السَّماواتِ والأرضِ، أو: لِما دَلَّ عليه ﴿مَن ذَا﴾ مِنَ الملائكةِ والأنبياء**) يعني: في قولِه: ﴿مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ﴾، فإنْ كان الأوّلَ فالمعنىٰ هُو: أنه لمّا قيلَ: ﴿لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ بمعنىٰ: أنهُ مالكُ ما في السَّماواتِ وما في الأرضِ[1] وكلٌّ[2] مُنقادٌ مقهورٌ تحتَ مَلَكوتِه وقَهْرِه يتصرَّفُ فيها كيفَ يشاءُ، جيءَ بقولِه: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ مُقَرِّراً لبيانِ كِبْريائه وقَهْرِه وأنّ أحَداً لا يتَمالَكُ أن يَشفَعَ لأحدٍ إلّا بإذْنِه، فكيف يَسَعُهُ أن يتَصرَّفَ في مَلَكوتِه؟ وبقولِه: ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ﴾ كَشْفاً للتصرُّفِ التامِّ والحِكمةِ البالغة، وإن كان الضَّميرُ لِما دَلَّ عليه ﴿مَن ذَا﴾ فهُو: استئنافٌ لبيانِ سببِ نَفْيِ الشَّفاعةِ عنِ الغَيْر، ويَحتمِلُ أن يكونَ حالاً منَ الضَّميرِ المرفوع في ﴿يَشْفَعُ﴾ أو مِنَ المجرورِ في ﴿بِإِذْنِهِۦ﴾ أو مِنَ المتحوِّلِ إليه، فيكونُ حالاً مُتَداخِلة؛ لأنّ قولَه: ﴿إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ في موضع الحال، قال أبو البقاء: والتقديرُ: لا أحَدَ يَشفَعُ عندَه إلّا مأذوناً لهُ، أو: في حالِ الإذْنِ[3]، والحالُ رافعةٌ لجهةِ الإشكال، أي: كيف يَتمكَّنُ أحدٌ مِنَ الشَّفاعةِ بغيرِ الإذْنِ والحالُ أنهُ تعالىٰ عالِمٌ بجميعِ ما صَدَرَ مِنَ المشفوعِ لهُ ممّا تقَدَّمَ مِن ذَنْبِه وما تأخَّر، وما أسَرَّ به وما أعلَنَ، ولا يُحيطُ الشافعُ مِن معلومِه ذلك إلّا بما أحاطَه اللهُ بهِ مِن ظاهِرِ الحال، وربّما يتَقَدَّمُ الشافعُ في الشَّفاعةِ نَظَراً إلىٰ الظاهِرِ ويَشفَعُ وهُو ذاهلٌ عن باطِنِها وأنّ المشفوعَ له لا يَستحِقُّ الشَّفاعةَ، فيتحرَّجُ منهُ.

فإنْ قيل: كيف أثبَتَ إحاطَةَ العِلم للمخلوقِ في قولِه: ﴿بِمَا شَآءَ﴾ وأضافَ مُطلَقَ العِلم إلىٰ ذاتِه عَزَّ وجَلّ؟ فالجوابُ: أنّ قولَه: ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ﴾ وما عُطِفَ عليه مِن قولِه: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَىْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ﴾ بمجموعِه: بيانٌ للموجِبِ في قولِه: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ كما سَبَقَ تقريرُه، وقد تَقَرَّرَ أنّ مُصحِّحَ الشفاعةِ كونُ الشافع

(١) قوله: «بمعنىٰ أنه مالك ما في السماوات وما في الأرض ساقط من (ط).
(٢) في (ح) و(ف): «كل» دون واو.
(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٢٠٤).

﴿مِّنْ عِلْمِهِۦٓ﴾: من معلوماتِه. ﴿إِلَّا بِمَا شَآءَ﴾: إلا بما عَلِمَ. الكرسيُّ: ما يُجلَسُ عليه، ولا يَفضُلُ عن مقعدِ القاعد. وفي قوله: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ﴾ أربعةُ أوجه؛ أحدُها: أن كرسيَّه لم يضِقْ عن السماواتِ والأرضِ لبَسْطتِه وسَعَتِه، وما هو إلّا تصويرٌ لعظمتِه وتخييلٌ فقط، ولا كرسيَّ ثَمَّ ولا قعودَ ولا قاعد، ....

محُيطاً بأحوالِ المشفوع لهُ، فقولُه: ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ﴾ عبارةٌ عن إثباتِ العِلم معَ الإحاطةِ من جميع الجوانِبِ مفهوماً، فإنّ هذا التكريرَ كتكريرِ قولِه تعالىٰ: ﴿وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا﴾ [مريم: ٦٢]، فنَفَىٰ عن الغيرِ منطوقاً بعدَ ذلك بقولِه: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَىْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ﴾. قال القاضي: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ﴾: عطفٌ علىٰ ما قبلَه، والمجموعُ يَدُلُّ على تَفَرُّدِه بالعِلم الذاتيِّ التامِّ الدالِّ علىٰ وَحْدانيّتِه[1].

قولُه: (﴿مِّنْ عِلْمِهِۦٓ﴾، أي: مِن معلوماتِه)، الراغبُ: ﴿مِّنْ عِلْمِهِۦٓ﴾ علىٰ وجهَين[2]، أحَدُهما: ممّا يَعلَمُه فيكونُ العِلمُ مضافاً إلىٰ الفاعل، والثاني أن يَعلَمَه الخَلْقُ، فيكونُ مضافاً إلىٰ المفعولِ به ليُنبِّهَ علىٰ أنّ معرفتَه علىٰ الحقيقةِ متعذِّرةٌ، بل لا سَبيلَ إليها، وإنّما غايتُها أن يعرف الموجوداتِ ثُمّ يتَحقَّقَ أنه ليسَ إياها ولا شيئاً مِنها ولا شَبيهاً بها، بل هُو سببُ وجودِ جميعِها وأنه يَصِحُّ ارتفاعُ كلِّ ما عَداهُ معَ بقائه، وبهذا النظَرِ قال أبو بكرٍ رضيَ اللهُ عنه: سبحانَ مَن لم يجعَلْ لخَلْقِه سَبيلاً إلىٰ معرفتِه إلّا بالعَجْزِ عن معرفتِه، وقال بعضُ الأولياء: غايةُ معرفةِ الله أن تَعلَمَ أنه يَعرِفُكَ لا أنّك تعرِفُه، ولهذا قيل: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْـَٔاخِرُ وَٱلظَّـٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ﴾ [الحديد: ٣].

قولُه: (إنّ كُرْسِيَّه لم يَضِقْ عن السماوات) إلخ، فإنْ قلتَ: أثبتَ أوّلاً الكُرسيَّ وأنهُ لم يَضِقْ عنِ السَّماواتِ ثُمَّ نَفاهُ ثانياً بقولِه: «لا كُرسيَّ ثَمَّةَ»، هل هذا إلّا تناقُض؟ قلتُ: إثباتُ الكُرسيِّ أوّلاً بحَسَبِ مؤدّىٰ اللُّغة وتفسيرِ اللَّفظِ مِن غيرِ النَّظَرِ إلىٰ استقامةِ إطلاقِه علىٰ صِفاتِ الله تعالىٰ، وأمّا نَفْيُه فبالنَّظَرِ إلىٰ نسبتِه إلىٰ الله، وأنهُ يجبُ حَمْلُه علىٰ العَظَمةِ والكِبْرياءِ علىٰ سَبيلِ الكِنايةِ وأخْذِ الزُّبدةِ مِن مجموعِ الكلام.

---

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٥٥٤).

(٢) قوله: «على وجهين» ساقط من (ف).

كقوله: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزمر: ٦٧]، من غيرِ تصوُّرِ قبضةٍ وطيٍّ ويمين، وإنما هو تخييلٌ لعظمةِ شأنِه وتمثيلٌ حسِّيٌّ ألا ترىٰ إلىٰ قولِه: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ﴾. والثاني: وَسِعَ عِلمُه، وسُمِّيَ العِلْمُ كرسيًّا؛ تسميةً بمكانِه الذي هو كرسيُّ العالِمِ والثالث: وَسِعَ مُلْكُه؛ تسميةً بمكانِه الذي هو كرسيُّ المِلكْ. والرابعُ: ما رُوِيَ: أنه خَلقَ كرسيًّا هو بينَ يَدَيِ العرشِ دونَه السماواتُ والأرض، وهو إلىٰ العرشِ كأصغرِ شيءٍ.

قولُه: (ألا ترىٰ إلىٰ قولِه: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ﴾ [الزمر: ٦٧]؟) أي: ألا ترىٰ كيفَ دَلَّ هذا القولُ علىٰ العَظَمةِ، ثُمّ جيءَ بقولِه: ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ﴾ [الزمر: ٦٧] إلىٰ آخِرِه بياناً وتفسيراً لهُ علىٰ طريقةِ: أعجَبَني زيدٌ وكَرَمُه! وسيجيءُ تقريرُه مُستوفًى في تفسيرِ هذه الآية، قال الإمام: هذا القولُ منقولٌ عنِ القَفَّال(١).

قولُه: (أنه خَلَقَ كُرسِيًّا)، الراغب: الكُرسيُّ في تَعارُفِ العامّة: اسمٌ لِما يُقعَدُ عليه، وهُو في الأصلِ منسُوبٌ إلى الكِرْس، أي: التَّلَبُّدِ، والكُرَّاسةُ: المُتكرِّسةُ مِنَ الأوراق، والمكروسِ المتَراكِبِ بعضُ أجزاءِ رأسِه علىٰ بعض(٢)، وما رُوِيَ أنّ الكُرسيَّ: موضعُ القَدَمَيْن، وأنّ له أَطِيطاً كأطِيطِ الـرَّحْلِ الجديد(٣) فصحيح، ومعناه لا يخفى على من عرف الله تعالى وعرف الأجرام السماوية ومجازات اللغة، ونظر من المعنى إلى اللفظ لا من اللفظ إلى المعنى، ومن لم يعرف ذلك فحقُّه أن يُسلِّمَ ويتركَ الخوض فيما لا يعلم اتباعاً لقوله: ﴿وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ وليس فيه إثبات الجسمية كما أنه ليس في إثبات البيت له كونه ساكناً فيه.

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٧: ١٢).

(٢) انظر: «تفسير الراغب» (١: ٥٢٤)، وانظر: «مفردات القرآن» ص٧٠٦.

(٣) هو جزءٌ من حديثٍ أخرجه البزّار في «المسند» (٣٢٥)، وعبد الله بن أحمد في «السنّة» (١: ٣٠٣) وغيرهما من حديثِ أبي موسى الأشعري، وفي إسناده عبد الله بن خليفة مجهول ومع ذلك فقد قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١: ٩٩): رواه البزّار ورجاله رجال الصحيح.

وعن الحَسَن: الكرسيُّ: هو العَـرْش. ﴿وَلَا يَـُٔودُهُۥ﴾: ولا يُـثقِلُه ولا يشقُّ عليه ﴿حِفْظُهُمَا﴾: حفظُ السماواتِ والأرض.

﴿وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ﴾ الشأن، ﴿ٱلْعَظِيمُ﴾ المُلْكِ والقُدرة. فإن قلتَ: كيفَ ترتَّبت الجُمَل في آيةِ الكرسيِّ مِن غيرِ حرفِ عَطْف؟ قلتُ: ما منها جملةٌ إلا وهيَ واردةٌ علىٰ سبيلِ البيان لِـما ترتَّبت عليه، والبيانُ متَّحِدٌ بالمبيَّن، ....

قولُه: (وعن الحسن) هذا ليسَ وَجْهاً خامساً، بل هُو كالتَّتِمَّةِ للوَجْهِ الرابع، وحاصِلُه: أنّ الكُرسيَّ جِسْمٌ عظيم، إمّا بيْنَ يدَي العَرْش أوِ العَرْشُ نفْسُه، ويُمكنُ أن يقالَ: إنّهُ أرادَ بالوجوهِ: الأربعةَ المُختارةَ، ثُمّ ذكَرَ عنِ الحَسَنِ وَجْهاً ضعيفاً.

قولُه: (علىٰ سَبيلِ البيانِ لِـما ترتَّبَتْ عليه)، وهُو الذاتُ المتميِّزةُ، واسمُه الجامعُ للنُّعوتِ الكاملة، يعني: الجُمَلُ الآتيةُ مِن قولِه: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ إلىٰ قولِه: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ﴾ مُترتِّبةٌ عليه علىٰ سَبيلِ البيانِ والكَشْفِ، قال الإمامُ: إنّ ذاتَه سبحانَه وتعالىٰ مِن حيثُ هِيَ هِي مُستلزِمةٌ لصفاتِ الكمال، فتكونُ هذه الصِّفاتُ مُترتِّبةً علىٰ الذّاتِ علىٰ سَبيلِ البَيان، يؤيِّدُه تكرارُ ضميرِ الله في قولِه: «لقيامِه بتدبيرِ الخَلْق، وكونِه مالكاً، ولكبرياءِ شأنِه، ولإحاطتِه، ولسَعَةِ عِلمِه، أو لجَلالِه وعظيمِ قَدْرِه»، ونحوُه سَبَقَ في تفسيرِ البَسْمَلة، وهُو أنّ صِفاتِه تعالىٰ لابدَّ لها مِن موصُوفٍ تجري عليه، فالجُملةُ الأُولىٰ قولُه: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَيُّ ٱلْقَيُّومُ﴾ معَ قولِه: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ لكونِها مُتَمِّمةً لها مُؤكِّدةً لبعضِ ما اشتَمَلت عليه، ومِن ثَمّ قال: «غيرَ ساهٍ عنهُ» بعدَ قولِه: «لبيانِ قيامِه بتدبيرِ الخَلْق»، كما قال أوّلاً: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ هو تأكيدٌ للقَيُّوم، والثانيةُ: ﴿لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾، والثالثةُ: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى﴾، والرابعةُ: ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ﴾، والخامسةُ: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾، هذا التقريرُ يقتضي أنْ يُجعَلَ قولُه: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ حالاً مؤكِّدةً مِنَ ﴿ٱلْحَيُّ ٱلْقَيُّومُ﴾ الواقِعَيْنِ بَدَلَيْنِ مِنَ الضَّمير، كما أنّ ﴿قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ﴾: حالٌ مِنَ الضَّميرِ في ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران: ١٨]، وقولُه: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ﴾، ﴿وَلَا يَـُٔودُهُۥ﴾: حالانِ ممّا يتّصلُ بهما في تَـيْنِك الجُملتَيْن، وقد أسلَفْنا عن

....

أبي الهَيْثَم: أنّ الإلهَ المعبودَ يجبُ أن يكونَ خالقاً رازِقاً مُدَبِّراً، ولِعابِدِه مُثيباً ومُعاقِباً، ولو اختلَّ مِن هذه الأوصَافِ وَصْفٌ لاختلَّ معنىٰ الأُلوهيّةِ، هذا معنىٰ ترتُّبِ الأوصَافِ علىٰ اسمِ الذّاتِ في آيةِ الكُرسيِّ علىٰ سَبيلِ الأخبارِ المتَرادِفَة، ولو دَخَلَ العاطفُ بينَها لتُوهِّمَ استقلالُ كلِّ وَصْفٍ في مُصحِّحِ الأُلوهيّة، فإذاً، معنىٰ امتزاجِ الأوصَافِ بعضِها معَ بعضٍ كامتزاجِ حُلْوٍ حامض في قولِك: هذا حُلْوٌ حامِض، فلو توسَّطَ بينَهما عاطفٌ لَكان كما تقولُ العَرَبُ: بيْنَ العَصَا ولِـحائها، ونَظيرُه في الكِنايةِ عن الإنسانِ قولُهم: حَيٌّ مُستوي القامةِ عريضُ الأظفار، فلفَّقوا لوازمَ مجموعةً مانعةً عن دخُولِ ما عَدَا المقصُود. وأمّا قولُه تعالىٰ: ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْعَظِيمُ﴾، فلمّا كان تذييلاً لمعنىٰ الكِبرياءِ والعظَمَةِ والعُلا الذي اشتَمَلَت عليه الآيةُ، أتىٰ توكيداً وتقريراً لِما سَبَق، فالواوُ للاستئنافِ، واللهُ أعلمُ.

وَجْهٌ آخرُ، وهُو أنْ يقالَ: إنّ الجُملةَ الثانيةَ هِي قولُه: ﴿ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ﴾ علىٰ أن يكونَ خبرُ المبتدأِ محذوفاً، و﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ﴾: حالاً مؤكِّدةً، كقولِك: هُو الحقُّ بيِّناً، والجُملةُ استئنافيّةٌ مُبيِّنةٌ للموجِب، وذلك أنهُ تعالىٰ لمّا أثبتَ لنفْسِه الفَرْدانيّةَ في الأُلوهيّةِ الموجِبة للعُبوديّة، استلزَمَ ذلك أن يكونَ حيّاً قائماً بتدبيرِ عبادِه، وكونِه مُهَيْمِناً عليه غيرَ ساهٍ عنهُ، فبيَّنَه بقولِه: ﴿ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾، والمُدبِّرُ المُثِيبُ المُعاقِب، إنّما يتمشّىٰ لهُ التدبيرُ إذا كان مالكاً علىٰ الإطلاقِ لا يُنازِعُه مُنازعٌ في مُلكِه ومَلَكوتِه، كما قال تعالىٰ: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]، فكان قولُه: ﴿لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾، المُفيدُ للاختصاصِ بتقديمِ الخَبَر، بَياناً لذلك، واستَلزَمَ ذلك كبرياءَ شأنِه وعَظَمَةَ سُلطانِه، فبيَّنَه بقولِه: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾، واقتَضَىٰ ذلك إحاطتَه بأحوالِ الخَلْق وعِلمَه بالمُرتَضَىٰ منهُم المستوجِبِ بالشفاعةِ وغيرِ المُرتَضىٰ فأردَفَه بقولِه: ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ﴾، وأوجَبَ ذلك سَعَةَ عِلمِه وتعلُّقَه بالمعلوماتِ كلِّها، فأوضَحه بقولِه: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾، **الراغب**: هُو تأكيدٌ لقولِـه: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَىْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ﴾، أي: إذا كان عِلمُه ومَـمْلَـكَـتُه

فلو توسَّطَ بينهما عاطفٌ لكانَ كما تقولُ العرب: **بين العصا ولِحائها**، فالأُولىٰ: بيانٌ لقيامِهِ بتدبيرِ الخَلق، وكونِه مهيمِنًا عليه غيرَ ساهٍ عنه. والثانية: لكونِه مالِكًا لِما يدبِّرُه. والثالثة: لكبرياءِ شأنِه. والرابعة: لإحاطتِه بأحوالِ الخَلق، وعلْمِه بالمُرتضىٰ منهم المستوجِب للشفاعة، وغيرِ المُرتضىٰ. والخامسة: لِسَعةِ علْمِه **وتعلُّقِه بالمعلوماتِ كلِّها، أوْ لجلالِه وعِظَمِ قَدْرِه**. قلتَ: لِمَ فُضِّلتْ هذه الآيةُ حتىٰ وَرَدَ في فضْلِها ....

وقُدرتُه مُحيطاً بهذه الأشياءِ، والإنسانُ بعضُ هذه الأشياء، فكيف يَصحُّ إحاطتُه بمَن هُو مُحيطٌ به وبهذه الأشياء[1]؟ وقال القاضي: إنّ هذه الآيةَ مُشتمِلةٌ علىٰ أُمّهاتِ المسائل الإلهيّة، فإنّها دالّةٌ علىٰ أنهُ تَعالىٰ واحدٌ في الإلهيّة، متّصِفٌ بالحياةِ، قائمٌ بنفْسِه، مُقوِّمٌ لغيرِه، مُنـزَّهٌ عنِ التحيُّزِ والحُلول، مُبرَّأٌ عن التغيُّرِ والفُتور، لا يُناسبُ الأشباح، ولا يَعتريه ما يَعتري الأرواح، مالكُ المُلكِ والمَلكوت، مُبدِعُ الأُصُولِ والفروع، ذو البَطْش الشَّديد، الذي لا يَشفَعُ عندَه إلّا مَن أذِنَ لهُ، العالِمُ وحدَه بالأشياءِ كلِّها: جَليِّها وخَفِيِّها، كُلِّيِّها وجُزْئيِّها، واسعُ المُلكِ والقُدرة، ولا يؤوده شاقّ، ولا يَشغَلُه شأن، متَعالٍ عمّا يُدرِكُه، وهُو عظيمٌ لا يحيطُ به فَهْم[2].

قولُه: (**بينَ العَصَا ولِحائها**)، اللِّحاءُ، ممدودٌ: قِشرُ الشَّجر، يُضرَبُ لِمَن يَدخُلُ بيْنَ مُتخالَّيْنِ شقيقَيْن، وهُو ليسَ أهلاً لذلك[3]، وأنشَدَ:

سَـقْياً لهـا ولطِيبِهـا ... ولحُسْـنِها وبهائهـا

أيامَ لم يَلـجِ النَّـوىٰ ... بيْنَ العَصَا ولِحائها

قولُه: (**وتعَلُّقه بالمعلوماتِ كلِّها**)، هذا إذا كان الكُرسيُّ مؤوَّلاً بالعِلم.

وقولُه: (**أو لجَلالِه وعِظَمِ قَدْرِه**)، هذا إذا كان مؤوَّلاً بالمُلكِ وبتصوّر العَظَمةِ.

---

(١) انظر: «تفسير الراغب» (١: ٥٢٨) ومن قوله: «الراغب: هو تأكيد» إلى هنا ساقط من (ط).

(٢) «أنوار التنزيل» (١: ٥٥٥-٥٥٦).

(٣) ذكره الميداني في «مجمع الأمثال» (٢: ٢٣١).

ما ورد؛ منه: قولُه ﷺ: «ما قُرِئتْ هذه الآيةُ في دارٍ **إلا اهتَجَرَتْها الشياطينُ** ثلاثينَ يومًا، ولا يدخلُها ساحرٌ ولا ساحرةٌ أربعينَ ليلة. يا عليُّ علِّمْها وَلَدَكَ وأهْلَكَ وجيرانَك فما نزلتْ آيةٌ أعظمُ منها»، وعن عليٍّ رَضِيَ اللهُ عنه: سمعتُ نبيَّكم ﷺ علىٰ أعوادِ المِنْبرِ وهو يقولُ: «**مَن قرأَ آيةَ الكرسيِّ في دُبرِ كلِّ صلاةٍ** مكتوبةٍ لم يمنعْه من دخولِ الجنة إلا الموتُ، ولا يواظبُ عليها إلا صدِّيق أوْ عابد، ومَن قرأَها إذا أخذَ مَضجعَه أمَّنه اللهُ علىٰ نفْسِه وجارِه وجارِ جارِه والأبياتِ حولَه». وتذاكَرَ الصحابةُ رضوانُ الله عليهم أفضلَ ما في القرآن، فقالَ لهم عليٌّ رَضِيَ اللهُ عنه: أين أنتم عن آيةِ الكرسيّ؟! ثم قال: قالَ لي رسولُ الله ﷺ: «يا عليُّ، سيّدُ البشرِ آدمُ، وسيّدُ العربِ محمّد، ولا فخرَ! وسيّدُ الفُرسِ سَلْمان، وسيّدُ الرُّوم صُهيب، وسَيّدُ الحَبَشةِ بلال، وسيّدُ الجبالِ الطُّور، وسيدُ الأيامِ يومُ الجمعة، وسيّدُ الكلامِ القرآن، وسيّدُ القرآنِ البقرة، وسيّدُ البقرةِ آيةُ الكرسيّ». قلتُ: لِما فُضِّلتْ له سورةُ الإخلاص؛ لاشتمالِها علىٰ توحيدِ اللّـهِ وتعظيمِه وتمجيدِه، ..

قولُه: (**إلا اهتَجَرَتْها الشّياطينُ**)، عن بعضِهم: الفاعلُ إذا اتّحَدَ يقالُ: هَجَروا، وإذا تَعدَّدَ يقالُ: اهتجَرَ فلانٌ واهتَجَرَهُ الناسُ.

قولُه: (**مَن قَرَأَ آيَةَ الكُرسيِّ في دُبُرِ كلِّ صَلاة**)، نحوُه رَوَاه البَيْهَقيُّ في كتابِ «اليوم واللَّيلة»(١)، ونحوُ معنىٰ قولِه: «ومَن قرَأَها إذا أخَذَ مَضجَعَه» رَوَاه التِّرمذيُّ والدارميُّ عن أبي هريرةَ، عن رسُولِ الله ﷺ: «مَن قَرَأَ ﴿حمٓ﴾ المُؤمن إلىٰ ﴿إِلَيۡهِ ٱلۡمَصِيرُ﴾ وآيةَ الكُرسيِّ حينَ يُصبحُ حُفِظَ بهما حتّى يُمسِيَ، ومَن قَرَأَهما حينَ يُمسِي حُفِظَ بهما حتّىٰ يُصبِح»(٢)، ونحوُ معنىٰ قولِه: «سيِّدُ البقرةِ آيةُ الكُرسيِّ» رَوَاه التِّرمذيُّ، عن أبي هريرةَ، أنّ رسُولَ الله ﷺ قال:

---

(١) هذا عَزْوٌ فيه نظر، ولعلّ مرادَ الإمام الطيبي أن يعزُوه للنَّسائي. أخرجه في «السنن الكبرى» (٩٨٤٨). والبزّار في «المسند» (٨٥٧٣)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٧٤٠٨)، وفي «المعجم الأوسط» (٨٦٨) من حديثِ أبي أُمامةَ رضي الله عنه.

(٢) أخرجه الترمذي (٢٨٨٩)، والدارمي (٢٣٨٦) وقال الترمذي: هذا حديثٌ غريب.

وصفاتِه العظمىٰ، ولا مذكورَ أعظمُ من ربِّ العزّة؛ فما كانَ ذِكْرًا له كانَ أفضلَ مِن سائرِ الأذكار، وبهذا يُعلَمُ أن أشرفَ العلوم. وأَعلاها منزلةً عندَ اللّٰهِ عِلْمُ أهلِ العَدْلِ والتوحيد، ولا يغرَّنَّكَ عنه كثرةُ أعدائِه؛ فـ:

إنّ العَرانينَ تَلْقاها محسَّدةً

[﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشۡدُ مِنَ ٱلۡغَيِّۚ فَمَن يَكۡفُرۡ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤۡمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسۡتَمۡسَكَ بِٱلۡعُرۡوَةِ ٱلۡوُثۡقَىٰ لَا ٱنفِصَامَ لَهَاۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ ٢٥٦]

﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِ﴾، أي: لم يُجرِ اللهُ أمرَ الايمانِ علىٰ الإجبارِ والقسر، ولكن علىٰ التمكينِ والاختيار، ونحوُه قولُه تعالىٰ: ﴿وَلَوۡ شَآءَ رَبُّكَ لَأٓمَنَ مَن فِي ٱلۡأَرۡضِ كُلُّهُمۡ جَمِيعًاۚ أَفَأَنتَ تُكۡرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُواْ مُؤۡمِنِينَ﴾ [يونس: ٩٩]، أي: لو شاءَ لقسرَهم علىٰ الإيمان، ولكنه لم يفعلْ وبُنيَ الأمرُ علىٰ الاختيار.

«لكلِّ شيءٍ سَنام، وإنّ سَنامَ القرآنِ سُورةُ البقرة، وإنّ فيها آيةً هِي سيِّدةُ آيِ القرآنِ: آيةُ الكُرسِيِّ»(١).

قولُه: (إنّ(٢) **العَرانينَ تَلْقاها مُحسَّدةً**) آخِرُه:

ولن ترىٰ لِلِئام الناسِ حُسّادا(٣)

الفاءُ في قولِه: «فإنَّ العَرانينَ» فاءُ الكاشِفيّة، والعِرنينُ: طَرَفُ الأنْفِ، والجَمْعُ العَرانينُ،

---

(١) أخرجه الترمذي (٢٨٧٨)، وأبو يعلى في «المسند» (٧٥٥٤)، والحُمَيْدي في «المسند» (٩٩٤) من حديثِ أبي هريرة، وقال الترمذيّ: هذا حديثٌ غريبٌ لا نعرفُه إلّا من حديثِ حكيم بن جُبَيْر. وقد تكلّم شُعْبةُ ـ يعني ابن الحجّاج ـ في حكيم بن جُبير وضَعَّفه. وللحديثِ طريقٌ أخرىٰ لا يُفْرح بها، أخرجه أحمد في «المسند» (٢٠٣٠٠) من حديثِ معقِل بن يسار، وهو ضعيف لجهالةِ بعضِ رواتِه.

(٢) في (ح): «فإن»، وهو صحيح أيضًا.

(٣) ذكره ابن قتيبة في «عيون الأخبار» (٢: ٩)، وعزاه لسفيان بن معاوية، وكذا أبو حيان التوحيدي في «الإمتاع والمؤانسة» (١: ٤٩٧)، وعزاه الزمخشري للمغيرة بن حبناء في «ربيع الأبرار» (١: ٢٨٦).

﴿قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشۡدُ مِنَ ٱلۡغَيِّ﴾: **قد تميّزَ الإيمانُ من الكفرِ** بالدلائلِ الواضحة. ﴿فَمَن يَكۡفُرۡ بِٱلطَّٰغُوتِ﴾ فمن اختارَ الكفرَ بالشيطانِ أو الأصنامِ والإيمانَ باللّٰهِ ﴿فَقَدِ ٱسۡتَمۡسَكَ بِٱلۡعُرۡوَةِ ٱلۡوُثۡقَىٰ﴾ من الحبلِ الوثيقِ المُحكَمِ المأمونِ انفصامُها، أي: انقطاعُها، وهذا تمثيلٌ للمعلومِ بالنظر والاستدلالِ بالمشاهَدِ المحسوسِ حتىٰ يتصوَّرُه السامعُ كأنه ينظرُ إليه بعينِه فيُحكِمُ اعتقادَه والتيقّنَ به. **وقيل: هو إخبارٌ في معنىٰ النهي،** أي: لا تتكرَّهوا في الدين، ثمّ قالَ بعضُهم: هو منسوخٌ بقولِه: ﴿جَٰهِدِ ٱلۡكُفَّارَ وَٱلۡمُنَٰفِقِينَ وَٱغۡلُظۡ عَلَيۡهِمۡ﴾ [التوبة: ٧٣]. **وقيل: هو في أهلِ الكتابِ خاصّةً؛** لأنهم حصَّنوا أنفسهم بأداءِ الجزية. ....

وعَرانينُ الناسِ: ساداتُهم، رُوِيَ أنّ المنصُورَ الدَّوانيقيَّ قال لسُفيانَ بن مُعاويةَ المُهلَّبيِّ: ما أسرَعَ الناسَ إلىٰ قومِك؟ فأنشَدَ البيتَ. وهذا تعصُّبٌ بمُجرَّدِ التشَهّي.

قولُه: (**قد تَمَيَّزَ الإيمانُ مِنَ الكُفْر**) فَسَّرَ الرُّشْدَ والغَيَّ بِهما لتقَدُّمِ ذكْرِ الدِّين، **الراغبُ:** الغَيُّ: كالجَهْلِ، إلّا أنّ الجهلَ يقالُ اعتباراً بالاعتقاد، والغَيُّ اعتباراً بالأفعال، ولهذا قيلَ: زَوالُ الجَهْلِ بالعِلمِ وزَوالُ الغَيِّ بالرُّشْد، ويقالُ لَمَن أصابَ: رَشَدَ، ولِمَنْ أخطَأَ: غَوِيَ، وعلىٰ هذا قال:

ومَن يَغْوَ لم يَعدَمْ علىٰ الغَيِّ لائماً(١).

قولُه: (**وقيل: هُو إخبارٌ في معنىٰ النَّهْي**): معطوفٌ علىٰ قولِه: «لم يُجبِرِ اللهُ أمرَ الإيمان».

قولُه: (**وقيل: هُو في أهلِ الكتابِ خاصَّةً**): معطوفٌ من حيثُ المعنىٰ علىٰ قولِه: «قال بعضُهم»، أي: هُو عامٌّ في جميعِ الكُفّار، فيكونُ منسُوخاً؛ لأنهُ وُجِدَ الإكراهُ بقولِه: ﴿جَٰهِدِ ٱلۡكُفَّارَ﴾ [التوبة: ٧٣] ﴿فَٱقۡتُلُواْ ٱلۡمُشۡرِكِينَ﴾ [التوبة: ٥]، أو هُو خاصٌّ في أهلِ الكتابِ فلم يكنْ منسُوخاً لأنه لم يوجَدِ القتالُ؛ لأنّهم حَصَّنوا أنفُسَهم بأداءِ الجِزية.

---

(١) «مفردات القرآن» ص٦٢٠. والبيتُ المذكور للمرقّش من قصيدةٍ جَيِّدةٍ ذكرها الأصفهاني في «الأغاني» (٦: ١٤٨)، وهو في «خزانة الأدب» (١١: ٤٨٠).

ورُوِيَ: أنه كانَ لأنصاريٍّ من بني سالمِ بنِ عوف ابنانِ فتنصّرا قبلَ أن يُبعَثَ رسولُ الله ﷺ، ثمّ قَدِما المدينةَ فلزمهُما أبوهما وقال: واللّـهِ لا أدعُكما حتىٰ تُسلما، فأبيا، فاختصموا إلىٰ رسولِ اللّـهِ ﷺ، فقالَ الأنصاريّ: يا رسولَ الله: أيدخلُ بعضي النارَ وأنا أنظرُ؛ فنزلت، فخلّاهما.

[﴿ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ ۖ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَوْلِيَآؤُهُمُ ٱلطَّٰغُوتُ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ ٱلنُّورِ إِلَى ٱلظُّلُمَٰتِ ۗ أُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ ٢٥٧]

﴿ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾، أي: أرادوا أن يؤمنوا، يَلْطُفُ بهم حتىٰ يُخرجَهم بلطفِه وتأييدِه من الكفرِ إلىٰ الإيمان. ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟﴾، أي صمّموا علىٰ الكفرِ أمرَهم علىٰ عكسِ ذلك. أو: اللهُ وليُّ المؤمنين، يخرجُهم من الشُّبهِ في الدينِ ....

قولُه: (ورُوِيَ أنهُ كان لأنصاريٍّ) مُتفرِّعٌ علىٰ القولِ الثاني.

قولُه: (أو: الله وليُّ المؤمنين يُخرِجُهم منَ الشُّبهِ في الدِّين) يُريدُ أنّ النُّورَ والظُّلُماتِ يجوزُ أن يكونا مُستعارَيْنِ للإيمانِ والكُفْر، شَبَّهَ الدِّينَ في ظهورِ آياتِه وسُطوعِ بيِّناتِه بإشراقِ النُّورِ، والكُفرَ بالعكس، أو شَبَّهَ اليقينَ وما يحصُلُ به في القلبِ منَ انشراحِ الصَّدرِ والخَلاصِ مِن وَرْطةِ ضِيقِ الشَّكِّ بالنُّور، قال تعالىٰ: ﴿أَفَمَن شَرَحَ ٱللَّهُ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ فَهُوَ عَلَىٰ نُورٍ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ [الزمر: ٢٢]. والوَجهُ الثاني أوجَهُ ولتأليفِ النَّظْم أوفَقُ، بيانُه: أنّ في تقديرِ الإرادةِ في قولِه: ﴿وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ مجازاً باعتبارِ ما يُؤوَّلُ، وإثباتِ الظُّلُماتِ المُؤوَّلِ بالكُفرِ للمؤمنِ الوَليِّ تعسُّفاً، وأنّ في إثباتِ النُّورِ للكافرِ المُصمِّم علىٰ الكُفْرِ في قولِه: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَوْلِيَآؤُهُمُ ٱلطَّٰغُوتُ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ ٱلنُّورِ إِلَى ٱلظُّلُمَٰتِ﴾ خروجاً عنِ السَّداد، معَ أنّ الفِطرةَ الأصليّةَ بمقتَضىٰ قولِه صَلواتُ الله عليه: «كلُّ مولودٍ يولَدُ علىٰ الفَطرة»(١) تُوجِبُ استواءَهما في النُّور،

(١) أخرجه البخاري (٦٥٩٩)، ومسلم (٢٦٥٨) من حديثِ أبي هريرة رضي الله عنه.

إن وقعتْ لهم بما يَهديهم ويُوفقُهم له من حلِّها، حتىٰ يَخرجوا منها إلىٰ نورِ اليقين. ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَوۡلِيَآؤُهُمُ﴾ الشياطين، ﴿يُخۡرِجُونَهُم﴾ من نورِ البيّناتِ التي تَظهرُ لهم إلىٰ ظلماتِ الشكِّ والشُّبهة.

[﴿أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِي حَآجَّ إِبۡرَٰهِـۧمَ فِي رَبِّهِۦٓ أَنۡ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلۡمُلۡكَ إِذۡ قَالَ إِبۡرَٰهِـۧمُ رَبِّيَ ٱلَّذِي يُحۡيِۦ وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا۠ أُحۡيِۦ وَأُمِيتُۖ قَالَ إِبۡرَٰهِـۧمُ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَأۡتِي بِٱلشَّمۡسِ مِنَ ٱلۡمَشۡرِقِ فَأۡتِ بِهَا مِنَ ٱلۡمَغۡرِبِ فَبُهِتَ ٱلَّذِي كَفَرَۗ وَٱللَّهُ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ * أَوۡ كَٱلَّذِي مَرَّ عَلَىٰ قَرۡيَةٖ وَهِيَ خَاوِيَةٌ

ويَلزَمُ منهُ فَكُّ التركيب، وأمّا تأليفُ النَّظْم فهُو آنّا بيَّنّا في قولِه تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنفِقُواْ مِمَّا رَزَقۡنَٰكُم﴾ [البقرة: ٢٥٤] أنّ قولَه: ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِ﴾ مُتَّصِلٌ بما قبْلَ الآياتِ وأنهُ في قومٍ مخصُوصينَ؛ لأنّ نَفْيَ الإكراهِ لتبيُّنِ الرُّشْدِ مِنَ الغيِّ لابدَّ أن يكونَ بظهورِ الآياتِ البيِّناتِ الشاهدةِ علىٰ صِحَّةِ الدِّين، وبإزاحةِ الشُّبُهاتِ المُتشبَّثِ بها، ثُمّ قولُه: ﴿يُخۡرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ﴾ الآية، مُتَرَتِّبٌ عليه، فلا مُناسَبة، إذِ الحديثُ النُّورُ الأصْليُّ، والظُّلُماتُ العارِضيُّ، فصَحَّ قولُه: «يُخرِجُهم مِنَ الشُّبَهِ في الدِّين إلىٰ نُورِ اليقين» إلىٰ آخِره، فعلىٰ هذا الآياتُ مِن بابِ الجَمْعِ معَ التفريقِ غِبَّ التقسيم؛ جَمَعَ اللهُ تعالىٰ الرَّشادَ والغِوايةَ في حُكمِ التبيينِ بقولِه: ﴿قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشۡدُ مِنَ ٱلۡغَيِّ﴾، ثُمَّ قَسَّمَ فجعَلَ الرَّشادَ للمؤمنينَ والغِوايةَ للكافرين؛ لأنّ الفاءَ في قولِه: ﴿فَمَن يَكۡفُرۡ بِٱلطَّٰغُوتِ﴾ تفصيليّةٌ، وقد أضمَرَ أحدَ قِسمَيْهِ لدِلالةِ الجَمْعِ عليه، ولأنّ قولَه: ﴿ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ الآية، وارد علىٰ سَبيلِ الاستئنافِ لبيانِ الفَرْق بيْنَ الوَليِّ الهادي والوَليِّ المُضِلّ، وبيْنَ الطّريقِ والطّريق، فلابدَّ مِن أنْ يُقالَ: فقد ظَهَرَ الحَقُّ مِنَ الباطِل، فمَن سَلَكَ طريقَ الحقِّ فقد رَشَدَ وهُدِي، ومَن خَبَطَ في ظُلُماتِ الباطِلِ فقد ضَلَّ وغَوىٰ؛ لأنّ مَن يكونُ هادِيَه اللهُ يُخرِجُه منَ الظُّلُماتِ إلىٰ النُّور، ومَن يكون مُضِلَّه الطاغوتُ فالحُكمُ بالعَكْس.

قولُه: (يُخرِجُهم مِنَ الشُّبَه في الدِّين): متعلِّقٌ «بالشُّبَه»، ويُروىٰ: «إلى الدِّين»(١) فيكونُ متعلِّقاً بـ﴿يُخۡرِجُهُم﴾، وقولُه: «يَهدِيهم ويُوفِّقُهم» تنازَعا في لفظِ «لَهُ».

(١) في (ح): «أن الدين».

عَلَىٰ عُرُوشِهَا قَالَ أَنَّىٰ يُحْيِۦ هَٰذِهِ ٱللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا ۖ فَأَمَاتَهُ ٱللَّهُ مِاْئَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُۥ ۖ قَالَ كَمْ لَبِثْتَ ۖ قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ۖ قَالَ بَل لَّبِثْتَ مِاْئَةَ عَامٍ فَٱنظُرْ إِلَىٰ طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ ۖ وَٱنظُرْ إِلَىٰ حِمَارِكَ وَلِنَجْعَلَكَ ءَايَةً لِّلنَّاسِ ۖ وَٱنظُرْ إِلَى ٱلْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا ثُمَّ نَكْسُوهَا لَحْمًا ۚ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُۥ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [٢٥٨ - ٢٥٩]

﴿أَلَمْ تَرَ﴾ تعجيبٌ مِن مُحاجّة نُمْروذَ في اللّـهِ وكُفرِه به. ﴿أَنْ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ﴾ متعلِّق بـ﴿حَآجَّ﴾ علىٰ وجهَيْن: أحدُهما: حاجَّ لِأَنْ آتاه اللهُ المُلْك، علىٰ معنىٰ: أنَّ إيتاءَ المُلكِ أبْطَره وأَوْرَثَه الكِبْرَ والعتوَّ؛ فحاجَّ لذلك؛ أوْ علىٰ أنه وَضَعَ المُحاجَّةَ في ربِّه موضعَ ما وَجَبَ عليه من الشُّكرِ علىٰ أن آتاه اللهُ المُلْك، فكأنَّ المحاجّةَ كانت لذلك، كما تقولُ: عاداني فلانٌ؛ لأني أَحسنتُ إليه، **تريد أنه عَكَسَ ما كانَ يَجِبُ عليه** مِنَ المُوالاة لأجلِ الإحسان، ونحوُه قولُه تعالىٰ: ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾ [الواقعة: ٨٢]. والثاني: حاجَّ **وقْتَ أن آتاه اللهُ المُلْكَ**. فإن قلتَ: كيفَ جازَ أن يؤتيَ اللهُ المُلْكَ الكافرَ؟ قلتُ: فيه قَوْلان: آتاه ما غَلَبَ به وتسلَّط؛ مِنَ المالِ والخَدَمِ والأَتْباع، **وأمّا التغليبُ والتسليطُ فلا.**

قولُه: (**تُريدُ أنه عكسَ ما كان يجبُ عليه**) فاللامُ كما في قولِه تعالىٰ: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا﴾ [القصص: ٨].

قولُه: (﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ﴾) أي: شُكْرَ رزقكم.

قولُه: (**وقتَ أنْ آتاهُ اللهُ**) أي: وقتَ إيتاءِ المُلكِ، نحوَ قولِهم: كان ذلك مَقْدَمَ الحاجِّ، وخفوقَ النَّجْم. وعلىٰ الوَجْهَيْنِ أنْ: مصدَريّةٌ.

قولُه: (**وأمّا التغليبُ والتَّسليطُ فلا**)، والدَّليلُ عليه قولُه تعالىٰ: ﴿وَلَن يَجْعَلَ ٱللَّهُ لِلْكَٰفِرِينَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ [النساء: ١٤١].

الانتصاف: هذا[1] بناءً على قاعدَتِهم في وجوبِ رعايةِ المَصالح[2].

---

(١) قوله: «هذا» ساقط من (ح).

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٣٠٥).

وقيل: ملَّكه امتحانًا لعبادِه. و﴿إِذْ قَالَ﴾ نصبٌ بـ﴿حَآجَّ﴾، أو بدلٌ مِن ﴿ءَاتَـٰهُ﴾ إذا جُعِلَ بمعنىٰ الوقت. ﴿أَنَا۠ أُحْيِۦ وَأُمِيتُ﴾: يريدُ: أعفُو عن القتلِ، وأَقتُل. **وكانَ الاعتراضُ عَتيدًا**، ولكنَّ إبراهيمَ صلواتُ اللّـهِ عليه، لـمّا سَمِعَ **جوابَه الأحمقَ لمْ يُحاجَّه** فيه، ولكنِ انتقَلَ **إلىٰ ما لا يَقدِرُ فيه علىٰ نحْوِ ذلك الجواب**؛ ليَبْهَتَه أوّلَ شيء، **وهذا دليلٌ علىٰ جَوازِ الانتقال للمجادلِ مِن حُجّةٍ إلىٰ حُجّة**. ....

قولُه: (و﴿إِذْ قَالَ﴾: **نَصْبٌ بـ﴿حَآجَّ﴾**) هذا علىٰ تقديرِ حَذْفِ اللام في ﴿أَنْ ءَاتَـٰهُ ٱللَّهُ﴾ أو: بَدَلٌ مِن ﴿أَنْ ءَاتَـٰهُ﴾ علىٰ تقديرِ حَذْفِ المضاف.

قولُه: (**وكان الاعتراضُ عَتِيداً**) أي: اعتراضُ إبراهيم عليه السلامُ أجاب عن سؤال فرعون علىٰ ما قال «نُمرُودُ» حاضِراً مُهَيّئاً سهلاً لا يَخفَىٰ علىٰ مَن عندَه مُسْكةٌ[1].

قولُه: (**جوابَهُ الأحمَقَ**) هذا مُقابِلٌ لِما قيل: إنّ موسَىٰ عليه السَّلامُ أجابَ عن سُؤالِ فِرعَونَ بقولِه: ﴿رَبُّ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الشعراء: ٢٤]، جَوابَه الحكيمَ؛ لأنه عليه السَّلامُ نَبَّهَ به علىٰ النَّظَرِ المؤدِّي إلىٰ العِلم، وكان جوابُ نُمرودَ يؤدِّي إلىٰ عكسِ ذلك، وإسنادُ الأحمَقِ إلىٰ ضميرِ الجَوابِ مِنَ الإسنادِ المَجازيِّ وَصْفٌ بصفةِ مَن هُو بسببِه.

قولُه: (**إلىٰ ما لا يَقدِرُ فيه علىٰ نحوِ ذلك الجواب**)، **الراغب**: وقد كان إبراهيمُ يُمكنُه أن يقولَ: الذي ادَّعَيْتُه لربِّي ليسَ مِن جِنسِ الذي ادَّعَيْتَه، لكنْ عَدَلَ إلىٰ فعلٍ ليسَ في طَوْقِ البَشَرِ، هُو ولا قريبٍ منهُ، ولا ما يُشارِكُه اسماً، أي: قد ثَبَتَ باتّفاقِنا أنّ اللهَ يُحرِّكُ الشمسَ مِنَ المشرِق، فحَرِّكْ أنتَ مِنَ المغرِبِ فلم يَجِدْ شيئاً يَدَّعيه كما ادَّعىٰ في الإحياءِ والإماتة، فبُهِتَ حينَئذٍ فظَهَرَ عجْزُه[2].

قولُه: (**وهذا دليـلٌ على جَوازِ الانتقالِ للمُجادِلِ مِن حُجَّـةٍ إلىٰ حُجّـة**). قال صاحبُ «الفرائد»: لا يَلزَمُ أن يكونَ هذا انتقالاً مِن حُجّةٍ إلىٰ حُجَّةٍ أُخرىٰ، بل يُمكنُ أن يكونَ انتقالاً

---

(١) يعني عقلاً وفِطنَـة.

(٢) «تفسير الراغب الأصفهاني» (١: ٥٣٨).

....

مِن مِثالٍ إلىٰ مثالٍ آخَرَ للإيضاح، فقولُ إبراهيمَ عليه السَّلامُ: ﴿رَبِّيَ ٱلَّذِي يُحۡيِۦ وَيُمِيتُ﴾ في المُحاجَّة يُنبئُ أن يكونَ استدلالاً لهُ علىٰ وجودِ الصّانع تعالىٰ وتَقَدَّس بحُدوثِ أشياءَ لا يَقدِرُ الخَلْقُ علىٰ إحداثِه في الظاهِر ولا يَسَعُه أن يَدَّعيَ إحداثَه، فجاء بالإحياءِ والإماتةِ للمِثال، فنازَعَ نُمرودُ في المثالِ، فانتَقَلَ إلىٰ ما لا يُمكنُه المنازَعةُ فيه ولا بَحْثُ في النَّظِير. وذكَرَ القاضي[1] وصاحبُ «الانتصاف»[2] ما يَقرُبُ منهُ، وتمامُ تقريرِه ما ذَكَرَه الإمامُ، قال: للناسِ في هذا المقام طريقانِ، أحَدُهما: قولُ أكثرِ المُفسِّرينَ، وهُو أنّ إبراهيمَ عليه السَّلامُ لـمّا سَمِعَ مِن نُمرودَ تلك الشُّبهةَ عَدَلَ عن ذلك إلىٰ دليلٍ آخَرَ أوضَحَ منهُ، وزَعَموا أنّ الانتقالَ مِن دليلٍ إلى دليلٍ آخَرَ أوضَحَ منهُ جائزٌ للمُستدِلِّ؛ والطريقُ الثاني: أنّ هذا ما كان انتقالاً مِن دليلٍ إلىٰ آخَرَ، والذي فعَلَه إبراهيمُ عليه السَّلامُ مِن بابِ ما يكونُ الدَّليلُ واحداً، إلا أنّ الانتقالَ لإيضاحِه مِن مثالٍ إلىٰ مثالٍ آخَرَ، وذلك أنهُ ﷺ لـمّا احتَجَّ بالإحياءِ والإماتةِ، قال المُنكِر: أتدَّعي الإحياءَ والإماتةَ مِنَ الله تعالىٰ ابتداءً أم بواسِطةِ الأسبابِ السَّماويةِ والأرضيّة؟ أمّا الأوّلُ فلا سَبيلَ إليه، وأمّا الثاني فأنا أيضاً قادرٌ عليه، وهُو المرادُ بقولِه: ﴿أَنَا۠ أُحۡيِۦ وَأُمِيتُ﴾، فلمّا أجابَ نُمرودُ بذلك قال إبراهيمُ: هَبْ أنّ الإحياءَ والإماتةَ حصَلا مِنَ الله بواسِطة الأسبابِ، إلّا أنه لابدَّ لتلك الأسبابِ مِن مُسبِّبٍ فاعلٍ مُختارٍ يوجِدُ ويُعدِمُ وهُو اللهُ تعالىٰ، وليسَ الإحياءُ والإماتةُ الصّادِرانِ مِنَ البَشَرِ بتلك الحَيْثيَّة، ثُم قال: والإشكالُ علىٰ الأوّلِ مِن وجوه، أحَدُها: أنّ صاحبَ الشُّبهة إذا ذكَرَ الشُّبهةَ ووقَعَتْ في الأسماعِ وجَبَ علىٰ المُحِقِّ أنه يُجيبُه في الحالِ إزالةً للتلبيس، فكيف تَرَكَ النبيُّ المعصُومُ الجوابَ؟ وثانيها: أنّ الانتقالَ إنّما يَجوزُ إذا كان المُنتَقَلُ إليه أوضَحَ، وهاهُنا بالعكس، وثالثُها: أنّ نُمرودَ لمّا لم يَسْتَحيِ مِنَ المعارَضةِ الأُولىٰ بالقَتْلِ والتَّخْلِية، فكيف يؤمَنُ منهُ أن يقولَ هذا منّي؟[3].

---

(١) في «أنوار التنزيل» (١: ٥٦٠).

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٣٠٥).

(٣) «مفاتيح الغيب» (٧: ٢٢).

....

وقلتُ: مرادُ المصنِّفِ مِن قولِه: «جوازِ الانتقالِ مِن حُجَّةٍ» أي: بعدَ إتمامِها وإلزامِ الخَصْم بها إلىٰ حُجَّةٍ أُخرىٰ تأكيداً وتقريراً لها، يَدُلُّ عليه قولُه: «لمَّا سَمِعَ جوابَه الأحمقَ لم يُحاجَّهُ فيه»؛ لأنهُ لم يكنْ يَستحِقُّ الجَوابَ وظَهَرَ إفحامُه به، وأمّا أنّ الثانيَ أوضَحُ، فلأنَّ اللَّعينَ إنْ قدَرَ علىٰ أنْ يَدَّعِيَ الإحياءَ والإماتةَ علىٰ ذلك الطّريقِ لكنْ ليسَ لهُ البتّةَ أنْ يَدَّعيَ مِثلَه في الثاني؛ لأنّ غيرَ المُعطِّلة مُجمِعونَ علىٰ أنّ خالقَ السّماواتِ والأرضِ ومُدبِّرَها هُو اللهُ تعالىٰ: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [لقمان: ٢٥]، فكان هذا أوضَحَ مِن حيثُ التعجيزُ والتبكيت، وهذا أيضاً جَوابٌ عن الإشكالِ الثالثِ للإمام، ثُمّ إنّي وقفْتُ علىٰ نَقْلٍ من جانبِ الإمام البَزْدَويِّ ما يُوافِقُ ما ذهَبْتُ إليه، قال: إنّ قصّةَ إبراهيمَ عليه السلامُ ليست مِن قَبيلِ الانتقالِ مِن عِلَّةٍ إلىٰ عِلّةٍ أُخرىٰ لإثباتِ الحُكم الأوّل؛ لأنّ الحُجّةَ الأُولىٰ كانت لازِمةً، ألا ترىٰ أنه عارَضَ بأمرٍ باطِلٍ وهُو قولُه: ﴿قَالَ أَنَا۠ أُحْيِۦ وَأُمِيتُ﴾، وإن كان كذلك كان اللَّعينُ مُنقطِعاً، إلّا أنّ إبراهيمَ عليه السَّلامُ لمّا خافَ الاشتباهَ والتلبيسَ علىٰ القومِ انتقَلَ دفْعاً للاشتباهِ إلىٰ ما هُو خالٍ عمّا يوجِبُ لَبْساً، وذلك حسَنٌ عندَ قيامِ الحُجّةِ وخَوْفِ الاشتباه[1].

وقال مُحيي السُّنة: انتقَلَ إبراهيمُ عليه السَّلامُ إلىٰ حُجّةٍ أُخرىٰ لا عَجْزاً، فإنّ حُجّتَه كانت لازِمةً؛ لأنه أرادَ بالإحياءِ: إحياءَ الميِّت، فكان لهُ أن يقولَ: فأحْيِ مَن أمَتَّهُ إن كنتَ صادِقاً، فانتقَلَ إلىٰ حُجّةٍ أوضَحَ مِنَ الأُولىٰ[2]، وإليه أومَىٰ المصنِّفُ في «الشُّعراء»[3]: ثُمّ خَصَّصَ المشرِقَ والمغرِبَ لأنّ طُلوعَ الشمسِ مِن أحدِ الخافِقَيْنِ وغُروبَها في الآخَرِ علىٰ تقديرٍ مستقيم في فصُولِ السَّنة وحسابٍ مُسْتوٍ مِن أظهَرِ ما استدَلَّ به، ولظُهورِه انتقَلَ إلىٰ الاحتجاج به خليلُ الله عن الاحتجاج بالإحياءِ والإماتةِ على نُمرودَ بنِ كنعانَ، فبُهِتَ الذي كَفَرَ، وعُلِمَ منهُ أنه إذا لم تكنِ الحُجّةُ لازِمةً وشَرَعَ في الثانيةِ كان مُنقطِعاً.

---

(١) «كشف الأسرار» (٤: ١٣٣).

(٢) «معالم التنزيل» (١: ٣١٦).

(٣) انظر: (١١: ٣٤٦- ٣٤٧).

وقُرِئ: (فبهَتَ الَّذِي كَفَرَ) أي: فغَلَبَ إبراهيمُ الكافرَ. وقرأ أبو حَيْوة: (فبهُتَ) بوزن قَرُبَ. وقيلَ: كانت هذه المُحاجَّةُ حين كَسَرَ الأصنامَ وسَجَنَه نُمروذُ ثُمَّ أخرجَه من السِّجن ليُحرِقَه، فقال له: مَن ربُّك الذي تَدْعُو إليه؟ فقال: ربِّيَ الذي يُحيِي ويُميت.

﴿أَوْ كَالَّذِى﴾: مَعْناه: أوْ رأيتَ مِثْلَ الذي مَرَّ، فحُذف؛ لدلالة ﴿أَلَمْ تَرَ﴾ عليه؛ لأنّ كِلتَيْهما كلمةُ تَعْجيب ....

قولُه: («فَبهتَ الذي كَفَرَ» أي: فغلَبَ)، قال الزجَّاجُ: بُهِتَ: انقَطَعَ وسكَتَ متحيِّراً، يقال: بُهِتَ الرّجُلُ يُبْهَتُ بُهْتاً: إذا انقَطَعَ وتحيَّرَ[1].

قولُه: (كلتَيْهما كلمةُ تعجيبٍ)، وذلك أنّ «أرأيتَ» استخبارٌ، قال المصنِّفُ: لما كانت مشاهَدةُ الأشياءِ ورؤيتُها طريقاً إلىٰ الإحاطةِ بها عِلماً وصحّةِ الخبَرِ عنها، استعمَلوا أرأيت بمعنىٰ أخبِرْ[2]. ومعنىٰ التعجيبِ فيها[3]: أن إجراءه علىٰ ظاهِرِه لا يجوزُ؛ لأنّ الاستخبارَ علىٰ عالِـمِ الغَيْبِ والشَّهادة مُحالٌ، فهُو تنبيهٌ للمخاطَبِ علىٰ ما شاهَدَه وأحاطَ به عِلماً، إظهاراً لمعنىٰ الغَرابةِ فيه وإيجاباً عليهِ إبداءَ ما لا يجوزُ إخفاؤه، وأمّا معنىٰ ﴿أَلَمْ تَرَ﴾ ففيه تَنبيهٌ للمخاطَبِ علىٰ التعجيبِ فيما يشاهدُه. قال الزجَّاج: ﴿أَلَمْ تَرَ﴾: كلمةٌ يوقَفُ بها المخاطَبُ علىٰ أمرٍ يُعجَبُ منهُ، تقولُ: ألم تَرَ إلىٰ فلانٍ كيف صَنَعَ كذا؟[4] فمعنىٰ الرُّؤيةِ: النَّظَرُ، قال الواحِديُّ: معنىٰ ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ﴾: هل انتَهتْ رُؤيَتُكَ يا محمد إلىٰ مَن هذه صفتُه؟[5]. وقال الزجَّاجُ: معنىٰ قولِه: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ خَرَجُوا۟﴾: احتجاجٌ علىٰ مُشرِكي العَرَبِ وعلىٰ احتجاج

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٣٤١).

(٢) «الكشاف» (١٠: ٩٣) قاله في تفسير قولِه تعالىٰ ﴿أَفَرَءَيْتَ ٱلَّذِى كَفَرَ بِـَٔايَٰتِنَا وَقَالَ لَأُوتَيَنَّ مَالًا وَوَلَدًا﴾ [مريم: ٧٧].

(٣) في (ف): «التعجب فيها».

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٣٤٠).

(٥) «التفسير الوسيط» للواحدي (١: ٣٧١)، طبعة دار الكتب العلمية ط١ ١٤١٥هـ = ١٩٩٤م.

....

أهلِ الكتابِ[١]، يعني أنهُ ﷺ لم يتعلَّمْ ولم يقرأْ الكتب ولم ينظُرْ أيضاً، وقد أَخبرَ عنها إخبارَ مَن شاهَدَها، فصَحَّ أنّ حصُولَها ليسَ إلّا بطريقِ الوَحْي.

واعلَمْ أنّ في عَطْفِ قولِه تعالىٰ: ﴿أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ﴾ علىٰ قولِه: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى﴾ إشكالاً، وطريقُ التفصّي من وجهَيْنِ، أحَدُهما: أنْ يَعطِفَ الجملة علىٰ الجُملةِ مِن غيرِ اعتبارِ مُفرداتِها، فيُقدَّرُ هاهُنا: أرأيتَ مِثلَ الذي، لدِلالةِ ﴿أَلَمْ تَرَ﴾؛ لأنّ كلتيهما كلمةُ تعجيب كما مَرَّ، وإنّما أُوثِرَ أن يعطفَ ﴿أَرَءَيْتَ﴾ علىٰ ﴿أَلَمْ تَرَ﴾ لأنّ الأوّلَ يُعدَّىٰ بنفْسِه والثاني بإلىٰ، كما ذكَرَه صاحبُ «التقريب»، فتقديرُه أسهلُ، لا كما قيل: إنّ تقديرَ ﴿أَلَمْ تَرَ﴾ يُنافي التعجيبَ. وثانيهما: أنْ يُجعَلَ مِن عطفِ المُفرَدِ علىٰ المفرَدِ ويوضَعَ «أرأيتَ» مكانَ ﴿أَلَمْ تَرَ﴾ وتُجعَلَ الكافُ اسماً، فيُعطَفُ[٢] المِثْلُ علىٰ المِثْلِ، قال مَكّيّ: الكافُ في موضعِ نَصْبٍ معطوفةٌ علىٰ معنىٰ الكلام، تقديرُه عندَ الفرّاءِ والكِسائيِّ: هل رأيتَ كالذي حاجَّ إبراهيمَ، أو: كالذي مَرَّ علىٰ قريةٍ؟[٣]. وقال الإمامُ: قولُه: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ﴾ بمعنىٰ: أرأيتَ كالذي، وهُو قولُ الكسائيِّ والفَرّاءِ وأبي عليٍّ وأكثرِ النَّحْوِيِّين، قالوا: ونَظيرُهُ في القرآنِ: ﴿قُل لِّمَنِ ٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهَآ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ * سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾ [المؤمنون: ٨٤-٨٥]، ثُمّ قال: ﴿مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلسَّبْعِ وَرَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ * سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾ [المؤمنون: ٨٦-٨٧]، فهذا حَمْلٌ علىٰ المعنىٰ؛ لأنّ معناهُ لِمَنِ السماواتُ؟ فقيل: لله[٤]. وقال القاضي: وتخصيصُ الثاني بِحَرْفِ التشبيه لأنّ المُنكِرَ للإحياءِ كثيرٌ والجاهلَ بكيفيّتِه أكثرُ مِن أن يُحصَىٰ، بخلافِ مدَّعي الرُّبُوبيّة[٥].

الراغبُ: الوَجْهُ أنّ الكافَ هاهُنا ليسَ للتشبيه المجرَّد، بل هُو للتحديدِ والتحقيقِ كما هُو

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٣٢٣).

(٢) في (ط): «فيعطف».

(٣) قاله في «مشكل إعراب القرآن» (١: ١٣٨).

(٤) «مفاتيح الغيب» (٧: ٢٥).

(٥) «أنوار التنزيل» (١: ٥٦٠).

ويجوزُ أن يُحمَلَ علىٰ المعنىٰ دونَ اللَّفظ، كأنه قيل: أرأيتَ كالذي حاجَّ إبراهيمَ؟ أو كالذي مَـرَّ علىٰ قرية؟ والمارُّ كانَ كافرًا بالبَعْث، وهو الظاهرُ، لانتظامِه مع نُمْروذَ في سِلْك؛ ولكلمةِ الاستبعاد التي هي ﴿أَنَّىٰ يُحْيِۦ﴾، وقيل: هو عُزيرٌ، أو الخَضِر، أرادَ أن يُعايِنَ إحياءَ الموتىٰ ليزدادَ بصيرةً، كما طَـلَـبَه إبراهيمُ عليه السلام.

في قولِك: الاسمُ كزَيْدٍ وعَمْرٍو، وعلىٰ أنه إن جُعِلَ للتشبيه فعلىٰ سَبيلِ المَـثَلِ والمُشَبَّهُ غيرُ مذكورٍ[١]، وقيل: الكافُ زائدةٌ، وليسَ بشيء. وقلتُ: لعلّ مرادَ القائلِ أنه حينَئذٍ علىٰ بابِ: مِثْلُك يَجُودُ، أي: أنتَ تَجُودُ، أي: ألم تَرَ إلىٰ مَن هذه صِفَتُه لأنّها عجيبةُ الشأن.

قولُه: (والمارُّ كان كافراً) لانتظامِه معَ نُمروذَ.

الانتصاف: استدلالُه علىٰ أنّ المارَّ كان كافراً لانتظامِه معَ نُمروذَ مُعارَضٌ بانتظامِه معَ إبراهيم. فإنْ قلتَ: انتظامُه معَ كافرٍ أقوىٰ، فإنّ قصةَ المارِّ عُطِفَت علىٰ قصَّةِ نُمروذَ وعطفٌ لشريكٍ[٢] في الفعلِ منطوقاً به في الأوَّلِ محذوفاً في الثانيةِ مدلولاً عليه بذِكْرِه أوّلاً، وقصةُ إبراهيمَ عليه السَّلامُ مُصدَّرةٌ بالواوِ التي لتحسينِ النَّظْم، فتتوسَّطُ بيْنَ جُمَلٍ متقاطعة للتحسينِ، بخلافِ «أو» فإنّها لا تُستعمَلُ إلّا مُشرِّكةً، عارَضْناهُ بما بيْنَ قصَّةِ المارِّ وبيْنَ قصَّةِ إبراهيمَ مِنَ التناسُبِ المعنَويِّ، فإنّ كِلَيْهما طَلَبا مُعايَنةَ الإحياء، واعتبارُ المعنىٰ أوْلىٰ، ويؤكِّدُ إيمانَ المارِّ تَحرُّزُه في قولِه: ﴿يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ حَذَراً مِنَ الكذِب، ولا يَصدُرُ حذر مِن مُعطِّل، فإنْ قال: إنّما قال ذلك بعدَ أن آمنَ! قُلنا: علىٰ القولِ بكُفرِه ما آمَنَ إلّا بعدَ تبيُّنِ الآياتِ لقولِه تعالىٰ: ﴿فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُۥ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾، وعلىٰ الحكايةِ التي أورَدَها الزمخشَريُّ مِن أنّ المارَّ أماتَهُ اللهُ ضُحًى، فلمّا رأىٰ بقيّةً مِنَ الشمسِ قال: «أو بعضَ يوم» إشكالٌ، إذْ كان يجبُ أن يقولَ: بل بعضَ يوم، مُضرِباً عمّا اعتقدَه أوّلاً بالجزْمِ الذي حَصَلَ ثانياً، والظاهِرُ أنّ المارَّ كان جازِماً أوّلاً ثُمّ شَكَّ لا غيرُ، واتّباعُ ظاهِرِ الآيةِ أوْلىٰ مِنَ اتّباعِ حِكايةٍ لا تَثبُت[٣].

---

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني» (١: ٥٤٢).

(٢) في (ط): «وعطف تشريك».

(٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٣٠٦).

....

قال صاحبُ «الإنصاف»: كلامُ صاحبِ «الانتصاف» حسَنٌ إلّا قولَه: «مِثلُ هذا التَّحَرُّز، ولا يَصدُرُ مِن مُعطِّل»، فإنه ليس كذلك، فإنّ الغَرَضَ إذا انتفىٰ تَرجَّحَ الصِّدقُ عندَ كلِّ أحد، لا سيّما مَن سُئِلَ عندَ ظُهورِ آيةٍ باهِرة وإن لم يؤمِنْ بعدُ، لا سيّما إذا أُريدَ إرشادُ داهِشٍ مُتحيِّرٍ فسُئِلَ ليَعلَمَ، فإنهُ لا يَكذِبُ غالباً.

وقلتُ: ويُمكنُ أن يُرجَّحَ هذا القولُ بأنْ يقالَ: إنّما عُطِفَتْ قصةُ إبراهيمَ عليه السَّلامُ علىٰ قصَّةِ المارِّ لأنّهما اشترَكا في أنْ وُفِّقا لقَمْعِ ما قد يَختلِجُ في خَلَدِ ذلك المُحقِّ مِنَ الشُّبهة، فقولُ المارِّ: ﴿أَنَّىٰ يُحۡيِۦ هَٰذِهِ ٱللَّهُ بَعۡدَ مَوۡتِهَا﴾ قريبٌ مِن قولِ إبراهيمَ: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيۡفَ تُحۡيِ ٱلۡمَوۡتَىٰ﴾، وأمّا معنىٰ الاستبعادِ فهُو ما ذكَرَه الإمامُ: أنه ما كان عن شَكٍّ في قُدرةِ الله، بل بسببِ اطّرادِ العاداتِ في أنّ مِثلَ ذلك الموضعِ الخَرابِ قلّما يَصيرُ معموراً، ثُمّ القِصّتانِ عُطِفتا علىٰ قصَّةِ نُمروذَ واشتَرَكتا في أن يُتعجَّبَ من كلٍّ منهُما، ومما يَشُدُّ من عَضُدَ هذا التأويلِ النَّظمُ والنَّقْلُ، أمّا النَّظمُ فإنهُ تعالىٰ لمّا ذكَرَ قولَه: ﴿ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُخۡرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِۖ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَوۡلِيَآؤُهُمُ ٱلطَّٰغُوتُ يُخۡرِجُونَهُم مِّنَ ٱلنُّورِ إِلَى ٱلظُّلُمَٰتِ﴾ والوَجْهُ المُتصوَّرُ علىٰ ما سَبَقَ: اللهُ وَليُّ المؤمنينَ يُخرِجُهم مِنَ الشُّبَه في الدِّينِ إنْ وَقَعَتْ لهُم بما يَهدِيهِم ويُوفِّقُهم لهُ مِن حَلِّها حتّىٰ يَخرُجوا منها إلىٰ نورِ اليقين، والذين كَفَروا أولياؤُهمُ الشّياطينُ يُخرِجونَهم مِن نُورِ البيِّناتِ التي تَظهَرُ لهم إلىٰ ظُلُماتِ الشكِّ والشُّبهة، عَقَّبَه بما يَعجَبُ به رسُولُ الله ﷺ أو كلُّ أحدٍ، فذَكَرَ أوّلاً: قصَّةَ اللَّعينِ الذي أخرَجَه الشَّيطانُ مِن نُورِ البيِّناتِ التي أظهَرَها لهُ الخَليلُ عليه السَّلامُ إلىٰ ظُلُماتِ الكُفْرِ والضَّلالِ، فقيل في حقِّه: ﴿وَٱللَّهُ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾، وثانياً: قِصَّتي النَّبيَّيْنِ حيثُ وقَفا فأُخرِجا مِن مَضِيقِ ظُلُماتِ الشَّكِّ إلىٰ فَضاءِ نُورِ اليقينِ حتّىٰ قال أحَدُهما: ﴿أَعۡلَمُ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ﴾، وقيلَ للآخَر: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٞ﴾، نَبَّهَ بالأوَّلِ علىٰ كمالِ قُدرتِه، وبالثاني علىٰ شُمولِ عِلمِه وغايةِ عِزَّته، فتَمَّ فيها وجوبُ القولِ بإعادةِ الخَلْق بعدَ تلاشي أجزائهم.

وقولُه: ﴿أَنَّىٰ يُحْيِۦ﴾ اعترافٌ بالعَجْزِ عن معرفةِ طريقةِ الإحياء، واستعظامٌ لقُدرةِ المُحيي. والقريةُ: بيتُ المَقْدس حين خرَّبه بَخْتَنَصَّر. وقيلَ: هيَ التي خَرَجَ منها الأُلوف. ﴿وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا﴾ تفسيرُه فيما بعدُ. ﴿يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ بناءٌ علىٰ الظنّ، ورُوِيَ: أنه ماتَ ضُحىً، وبُعِثَ بعد مئةِ سنة، قبْلَ غيبوبةِ الشمس، فقال قبْلَ النظرِ إلىٰ الشمس: يومًا، ثم التفتَ فرأىٰ بقيّةً مِنَ الشمس، فقال: أوْ بَعْضَ يوم. ورُوِيَ: أنَّ طعامَه كانَ تِينًا وعِنَبًا، وشرابَه عصيرًا أوْ لَبَنًا، فوَجَدَ التينَ والعنبَ كما جُنِيا، والشرابَ علىٰ حالِه. ....

وأمّا النّقْلُ فقد قال الإمامُ: اختلَفوا في الذي مَرَّ بالقرية، فقال قومٌ: كان رجُلاً شاكّاً في البَعْثِ، وهُو قولُ مُجاهدٍ وأكثرِ المعتزِلة، وقال الباقونَ: كان مسلماً، ثُم قال قَتَادةُ وعِكرِمةُ والضحَّاكُ[(١)] والسُّدِّيُّ: هُو عُزَيْرٌ، وقال عطاءٌ عن ابنِ عبّاس: هُو أرِمْيَاءُ، فقال محمدُ بنُ إسحاقَ: إنّ أرمْيَاءَ هُو الخَضِرُ، وهُو مِن سِبطِ هارونَ عليه السَّلامُ[(٢)]، وروايةُ «معالِمِ التنزيل»[(٣)] موافقةٌ لهذا، واللهُ أعلم.

قولُه: (والقريةُ: بيتُ المَقْدِس) يعني: أهلَ بيتِ المقدس، لقولِه تعالىٰ: ﴿أَنَّىٰ يُحْيِۦ هَٰذِهِ ٱللَّهُ﴾.

قولُه: (تفسيرُه فيما بعدُ) أي: في سُورةِ الحَجّ[(٤)]، وهِي خاويةٌ، أي: ساقطةٌ، والعَرْشُ: السَّقْفُ، والسُّقوفُ إذا تهَدَّمت ثُمّ انقَلَعتِ الحِيطانُ فتساقَطَتْ على السُّقوفِ فقد خَوَتْ علىٰ سُقوفِها. قال الزجَّاج: خاويةٌ: خاليةٌ ﴿عَلَىٰ عُرُوشِهَا﴾: خِيامِها: وهِي بيوتُ الأعراب[(٥)].

---

(١) هو الضحاك بن مزاحم الهلالي، صاحب التفسير، أحد أوعية العلم، وله باعٌ كبير في التفسير والقصص، وفي حديثه ضعف وهو صدوق، توفي سنة ١٠٢ أو ١٠٥ أو ١٠٦، ترجمته في: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (٤: ٥٩٨ - ٦٠٠).

(٢) «مفاتيح الغيب» (٧: ٢٦).

(٣) «معالم التنزيل» (١: ٣١٧).

(٤) يعني قوله تعالىٰ: ﴿ فَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا وَهِىَ ظَالِمَةٌ فَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا وَبِئْرٍ مُّعَطَّلَةٍ وَقَصْرٍ مَّشِيدٍ﴾ [الحج: ٤٥].

(٥) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٣٤٢).

﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾: لَمْ يتغيَّرْ، والهاءُ أصليّة، أوْ هاءُ سَكْت، واشتقاقُه من السَّنَة علىٰ الوجهَيْن؛ لأنَّ لامَها هاءٌ أوْ واوٌ؛ وذلك أنَّ الشيءَ يتغيَّر بمرُورِ الزمان. وقيلَ: **أصلُه يتسنَّن** مِنَ الحَمَإِ المَسْنون، فقُلبتْ نونُه حرْفَ عِلّة كـ«**تقضِّيَ البازي**»؛ ....

الراغبُ: الخَواءُ: خُلوُّ الوِعاء، ويقالُ: خَوَتِ الدارُ تَخْوي، خَواءً، وخَوَىٰ النَّجمُ، وأخْوَىٰ: إذا لم يكنْ منهُ عندَ سُقوطِه مَطَرٌ تشبيهاً بذلك، وأخْوَىٰ أبلغُ مِن خَوَىٰ[١].

قولُه: (﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾: لم **يتغيَّرْ**) بمرورِ الزَّمان، قال الزجَّاجُ: ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾ يجوزُ بإثباتِ الهاءِ وإسقاطِها، ومعناه: لم تُغيِّرْه السنُونَ، فمَن قال: السَّنةُ مِن سانَهْتُ فالهاءُ مِن أصلِ الكلمة، ومَن قال: سانَيْتُ فهِي لبيانِ الحَرَكة، ووَجْهُ القراءةِ علىٰ كلِّ حالٍ إثباتُها والوقْفُ عليها بغيرِ وَصْلٍ فيمَن جعَلَه مِن سانَيْتُ، ووَصَلَها إن شاءَ أو وَقفَها على مَن جعَلَه مِن سانَهْتُ[٢].

قال القاضي: إنّما أفرَدَ الضَّميرَ في ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾ لأنّ الطّعامَ والشَّرابَ كالجِنسِ الواحد، وقيل لكونِهما ممّا لم يتغيَّرا معاً كأنّهما واحد[٣].

قولُه: (**وأصلُه يَتَسَنَّن**)، قال أبو البقاء: هُو مِن قولِه: ﴿حَمَإٍ مَّسْنُونٍ﴾ [الحجر: ٢٦] فلمّا اجتَمَعَتْ ثلاثُ نُوناتٍ قُلِبَتِ الأخيرةُ ياءً، كما قُلِبَتْ في «تَظَنَّيْتُ» ثُمّ أُبدِلَتِ الياءُ ألِفاً ثُمّ حُذِفَت للجَزْم[٤].

قولُه: (كـ«**تقضِّيَ البازِي**») مِن قولِ العَجاج:

تَقَضِّيَ البازِيْ إذا البازِيْ كَسَرْ

أوّلُه:

آنَسَ خِرْبانَ فضاءٍ فانكَدَرْ[٥]

---

(١) «مفردات القرآن» ص٣٠٥.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٣٤٣).

(٣) «أنوار التنزيل» (١: ٥٦١).

(٤) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٢٠٩).

(٥) «ديوان العجاج» ص٤٢. وذكره الزجّاج في «معاني القرآن» (١: ٣٤٣).

ويجوزُ أن يكونَ معنىٰ ﴿لَمۡ يَتَسَنَّهۡ﴾: لم تمرَّ عليه السِّنونَ التي مرَّت عليه، يَعْني: هو بحالِه كما كانت، كأنه لَـمْ يَلْبَثْ مئةَ سَنة. وفي قراءةِ عبدِ الله: (فانظرْ إلىٰ طعامِك هذا وشرابِك لم يـتَسَنَّ)، وقرأَ أُبَيٌّ: (لم يَسَّنَّهْ) بإدغامِ التاءِ في السِّين. ﴿وَٱنظُرۡ إِلَىٰ حِمَارِكَ﴾ كيفَ تفرَّقتْ عِظامُه ونَخِرَتْ، وكانَ له حمارٌ قد رَبطَه. ويجوزُ أن يُراد: وانظرْ إليه سالِـمًا في مكانِه كما رَبطْتَه، وذلكَ مِنْ أعظمِ الآيات: أنْ يُعِيشَه مئةَ عامٍ مِن غيرِ عَلَفٍ ولا ماءٍ، كما حَفِظَ طعامَه وشرابَه مِن التغيُّر.

﴿وَلِنَجۡعَلَكَ ءَايَةٗ لِّلنَّاسِۖ﴾ فعَلْنا ذلك، يريدُ: إحياءَه بعد الموتِ وحِفْظَ ما معه. وقيلَ: أتىٰ قومَه راكبَ حمارِه، وقال: أنا عُزَيرٌ فكذَّبوه، ....

الخِرْبانُ: جمعُ الخَرَب، وهُو ذَكَرُ الحُبَارَىٰ[(١)]، وانكَدَر، أي: أسرَعَ وانقَضَّ[(٢)]. **الجوهري**: انقَضَّ الطائرُ: هَوَىٰ في طَيَرانِه، ومنهُ انقضاضُ الكواكب، ولم يَستعمِلوا منهُ تفعَّلَ إلّا مُبدَلاً، قالوا: تَقَضِّيَ فاستَثْقَلوا ثلاثَ ضاداتٍ فأبدَلوا مِن إحداهُنَّ ياءً، كَسَرَ الطائرُ: إذا ضَمَّ جَناحَيْه حتىٰ ينقَضَّ.

قولُه: (ويجوزُ أن يكونَ معنىٰ ﴿لَمۡ يَتَسَنَّهۡ﴾) وَجْهٌ آخَرُ في تفسيرِ ﴿لَمۡ يَتَسَنَّهۡ﴾، يعني: لم يتغيَّرْ، فعلىٰ هذا، لم يَتَسَنَّهْ، اشتقاقُه مِنَ السَّنةِ، كاشتقاقِ استَنْوَقَ مِنَ الناقة، لكنّه مَجازٌ مِنَ التغيُّرِ مِن إطلاقِ السببِ علىٰ المسبَّب، وعلىٰ الأوّل: حقيقةٌ، واشتقاقُه كاشتقاقِ الصَّلاةِ مِن تحريكِ الصَّلَوْينِ[(٣)]، ولذلك عَلَّلَ الاشتقاقَ بقولِه: «إنّ الشيءَ يتغيَّرُ بمرورِ الزّمان».

قولُه: (﴿لَمۡ يَتَسَنَّهۡ﴾: لم تَـمُرَّ عليه السِّنُونَ) حمزةُ والكسائيُّ: لم يَتَسَنَّ، بحَذْفِ الهاءِ في الوَصْلِ خاصّةً، والباقونَ بإثباتِها في الحالَيْن[(٤)]، أبو البقاء: أصلُ الألفِ واو، مِن قولِك: أَسْنَىٰ يُسْنِي: إذا مَضَتْ عليه السِّنُونَ وأصلُ سَنةٍ سَنْوةٌ لقولِهم: سَنَوات[(٥)].

---

(١) طائر معروف يطلق على الذكر والأنثىٰ والواحدِ والجمع، وألِفُه للتأنيث.

(٢) من قوله: «الخربان: جمع الخرب» إلىٰ هنا ساقط في (ط).

(٣) وهما وسَطُ الظَّهرِ من الإنسان ومن كلِّ ذي أربع، أو ما انحدر من الوَرِكَيْن.

(٤) انظر توجيه الاختيارين في: «حجّة القراءات» ص١٤٣.

(٥) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٢٠٩).

فقال: هاتُوا التوراةَ، فأَخَذَ **يَهُذُّها** هَذًّا عن ظهرِ قلْبِه وهُمْ ينظُرون في الكتابِ، فما خَرَمَ حرفًا، فقالوا: هو ابنُ الله! ولَـمْ يقرأِ التوراةَ ظاهرًا أحدٌ قبْلَ عُزَير؛ **فذلك كونُه آيةً**. وقيل: رَجَعَ إلىٰ منزلِه فرأىٰ أولادَه شيوخًا وهو شابٌّ، فإذا حدَّثَهم بحديثٍ قالوا: حديثُ مئةِ سَنة. ﴿وَٱنظُرۡ إِلَى ٱلۡعِظَامِ﴾: هي عظامُ الحِمار، أوْ عِظامُ الموتىٰ الذين تعجَّب مِنْ إحيائهم، ﴿كَيۡفَ نُنشِزُهَا﴾: كيفَ نُحْيِيها. وقرأَ الحَسَنُ: (نَنْشُرُها) مِن نَشَرَ اللهُ الموتىٰ بمعنىٰ: أَنْشَرَهم، فنشَرُوا، **وقُرِئَ بالزاي** بمعنىٰ: نحرِّكُها ونرفعُ بعضَها إلىٰ بعضٍ للتركيب. **وفاعلُ** ﴿تَبَيَّنَ﴾ **مُضمَرٌ**، تقديرُه: فلمّا تبيَّن له أنّ اللهَ علىٰ كلِّ شيءٍ قدير ......

قولُه: (**يَهُذُّها**)، **الجوهري**: يَهُذُّ[1] الحديثَ هَذّاً، أي: يَسرُدُه، والهَذُّ: الإسراعُ في القَطْع.

قولُه: (**فذلك كونُه آيةً**)، «فذلك»: إشارةٌ إلىٰ قراءتِه[2] التَّوراةَ عن ظَهْرِ قلبِه، والضَّميرُ في «كونِه»: لعُزَيْر، وعلىٰ الأوَّلِ الآيةُ هِي إحياؤهُ بعدَ الموتِ وحِفظُ ما معه كما قال.

قولُه: (**وقُرِئَ بالزَّاي**): الكُوفيُّونُ وابنُ عامرٍ، والباقونَ: بالراءِ[3]، قال القاضي: ﴿كَيۡفَ﴾ منصوبٌ بـ«نُنْشِزُ»، والجُملةُ حالٌ مِنَ العظام، أي: انظُرْ إليها مُحْياة[4].

قولُه: (**وفاعلُ** ﴿تَبَيَّنَ﴾ **مُضمَرٌ**)، أي: هُو مِن بابِ تنازُعِ الفِعلَيْن، قال الإمام: وفيه تعسُّفٌ، بلِ الوَجْهُ القويُّ: لَمّا تبيَّنَ لهُ أمْرُ الإماتةِ والإحياءِ علىٰ سَبيلِ المشاهدة قال: ﴿أَعۡلَمُ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ﴾[5].

قلتُ: وممّا يَشُدُّ عَضُدَ هذا التأويل: أنّ قولَ القائل: ﴿أَعۡلَمُ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ﴾

---

(١) في (ح): «يهذي».

(٢) في (ح): «قراءة».

(٣) أي: نُنْشِرُها، أي: كيف نُحييها. وحجَّتهم قولُه تعالىٰ قبلها: ﴿أَنَّىٰ يُحۡيِۦ هَٰذِهِ ٱللَّهُ بَعۡدَ مَوۡتِهَا﴾ والزاي يعني بها: كيف نرفعُها من الأرضِ إلى الجسدِ، والقائلُ لم يكن في شكٍّ من رفعِ العظام، إنّما شكُّه في إحياء الموتىٰ. انتهىٰ بتصرُّفٍ من «حجة القراءات» ص١٤٤.

(٤) «أنوار التنزيل» (١: ٥٦٢).

(٥) «مفاتيح الغيب» (٧: ٣٣).

﴿قَالَ أَعۡلَمُ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ﴾، فحُذِفَ الأوّلُ؛ لدلالةِ الثاني عليه، كما في قولِهِم: ضَرَبَني وضربتُ زيدًا. ويجوزُ: فلمّا تبيَّنَ له ما أَشْكَل عليه، يعني أَمْرَ إحياءِ الموتىٰ. وقرأَ ابنُ عبّاسٍ رَضِيَ الله عنهما: (فَلَـمَّا تُبُيِّنَ لَهُ) علىٰ البناءِ للمفعول، وقُرِئَ: (قَالَ اعلَمْ) علىٰ لفظِ الأَمْر، وقرأَ عبدُ الله: (قِيلَ اعلَمْ) فإن قلتَ: فإن كانَ المارُّ كافرًا كيفَ يَسُوغُ أن يكلِّمَه الله؟ قلتُ: كانَ الكلامُ بعد البَعْث، ولَـمْ يكن إذ ذاك كافرًا.

رجوعٌ مِنهُ مِن قولِه أوّلاً: ﴿أَنَّىٰ يُحۡيِۦ هَٰذِهِ ٱللَّهُ بَعۡدَ مَوۡتِهَا﴾ وتَرَقٍّ مِن حَضِيض التردُّدِ والشَّكِّ إلىٰ مَدْرَجِ عِلم اليقين، أي: فلمّا ظَهَرَ لهُ آثارُ قُدرةِ الله في إحيائه بعدَ إماتَتِه، وعَدَمِ تغيُّرِ طعامِه وشَرابِه بعدَ مُضيِّ السِّنينَ المُتطاوِلة ونَشْرِ عظامِ حِمارِه، وزال ذلك الشكُّ والاستبعادُ، قال: أتيقَّنُ الآنَ أنّ اللهَ علىٰ كلِّ شيءٍ قديرٌ، استدلالاً بالأمرِ الخاصِّ علىٰ العامِّ، وما أحسَنَ موقعَ التجريدِ في قراءةِ الأمرِ، جَرَّدَ مِن نفْسِه شخصاً بعدَ مُشاهَدةِ تلك الآياتِ البيِّنات، كأنهُ عيَّرَه ووَبَّخَه على استبعاده ذلك، وهذا التقريرُ ممّا يُقوِّي أنّ المارَّ كان مؤمناً، كما أنّ الأوّلَ ظاهرٌ في أنهُ كان كافراً.

قولُه: (وقُرِئَ: «قال اعلَمْ») حمزةُ والكسائيُّ: «قالَ اعْلَم»، بوَصْلِ الألِفِ وجَزْمِ الميمِ في الوَصْلِ، ويَبتدِئانِ بكسرِ الألِف علىٰ الأمرِ، والباقونَ: بقَطْعِ الألِفِ في الحالَيْنِ ورَفْعِ الميم على الإخبار[1]، قال الزجّاجُ: مَن قَرَأَ: «اعلَمْ»، كأنه يُقْبِلُ على نفْسِه فيقولُ: اعلَمْ أيُّها الإنسانُ أنّ اللهَ علىٰ كلِّ شيءٍ قدير، والرَّفعُ على الإخبار[2]. قال القاضي: الأمرُ[3] مُخاطَبةُ النَّفسِ علىٰ التبكيت[4]، وقلتُ: علىٰ التّجريدِ والتوبيخ، وهذا ظاهرٌ في أنّ المارَّ كان مؤمناً[5].

قولُه: (كان الكلامُ بعدَ البَعثِ ولم يكنْ إذْ ذاك كافراً)، الانتصاف: لا نُسَلِّمُ امتناعَ ما ذَكَرَ، فإنّ اللهَ خاطَبَ إبليسَ بقولِه: ﴿فَٱخۡرُجۡ مِنۡهَا﴾ [الحجر: ٣٤]، والكافرين بقولِه: ﴿ٱخۡسَـُٔواْ فِيهَا

---

(١) انظر توجيه القراءتين في: «الكشفِ عن وجوه القراءات السبع» (١: ٢٥٩).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٣٤٤).

(٣) من قوله: «والباقون بقطع الألف» إلى هنا ساقط من (ط).

(٤) «أنوار التنزيل» (١: ٥٦٢).

(٥) من قوله: «وقلت على التجريد» إلى هنا ساقط من (ط).

[﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ ٱلطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ ٱجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ٱدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا وَٱعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ ٢٦٠]

﴿أَرِنِي﴾: بصِّرْني. فإنْ قلتَ: كيفَ قالَ له: ﴿أَوَلَمْ تُؤْمِن﴾ وقد عَلِمَ أنه أثبتُ الناسِ إيمانًا؟ قلتُ: ليجيبَ بما أجابَ به؛ لِـما فيه مِنَ الفائدةِ الجليلة للسامعين. و﴿بَلَىٰ﴾: إيجابٌ لِـما بعد النَّفْي، ومعناه: بلىٰ آمنتُ. ﴿وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾: ليزيدَ سُكونًا ....

وَلَا تُكَلِّمُونِ﴾ [المؤمنون: ١٠٨]، وكذا قولُه: ﴿وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ١٧٤]، أي: بما يسرُّهم. وجوابُه أعجَبُ؛ لأنّ الإيمانَ إنّما حصَلَ بعدَ ما تبيَّنَ لهُ أمرُ الإماتةِ والإحياء، وكان قبلَ ذلك مكلَّماً بقولِه: ﴿كَمْ لَبِثْتَ﴾ وكَيْتَ وكَيْتَ، وكان إذْ ذاكَ كافراً(١).

قولُه: (كيف قال له: ﴿أَوَلَمْ تُؤْمِن﴾؟)، يعني: أنّ قولَه: ﴿أَوَلَمْ تُؤْمِن﴾ بمعنىٰ ما آمَنْتَ؟ لأنّ «لم» متىٰ دَخَلَ علىٰ المضارعِ انقلَبَ ماضياً.

قولُه: (مِنَ الفائدةِ الجَليلة)، ويُروىٰ: الجَلِيَّة، قيل: وهِي أنْ يَعلَموا أنه إنّما طَلَبَ ذلك للطُّمَأْنينةِ لا لأنهُ لم يُؤمِنْ، وقلتُ: الفائدةُ الجَليلةُ هِي أن يَعلَمَ أنّ في جِبِلَّةِ الإنسانِ الاختلاجَ والشكَّ، وأنّ مُزيلَه طَلَبُ الدَّلائل ومِنَحُ التوفيق مِنَ الله تعالىٰ كقولِه تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ﴾ [البقرة: ٢٥٧]، وما رَوينا عن البخاريِّ ومسلم، عن أبي هريرةَ، قال: قال رسُولُ الله ﷺ: «نحنُ أَحقُّ بالشّكِّ مِن إبراهيمَ إذ قال: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾»(٢).

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٣٠٨).

(٢) أخرجه البخاري (٣٣٧٢) ومسلم (١٥١).

قال الإمام النووي في «شرح صحيح مسلم» (١: ٢٧٧): اختلف العلماءُ في معنىٰ «نحنُ أحقُّ بالشكِّ من إبراهيم» على أقوالٍ كثيرةٍ، أحسنُها وأصحُّها ما قاله الإمام أبو إبراهيمَ المُزَنيُّ صاحبُ الشافعيِّ وجماعات من العلماء: معناه أنَّ الشكَّ مستحيلٌ في حقِّ إبراهيم، فإنَّ الشكَّ في إحياءِ الموتىٰ لو كان مُتطرِّقاً إلىٰ الأنبياء لكنتُ أنا أحقَّ به من إبراهيم، وقد علمتُم أني لم أشكَّ، فاعلموا أن إبراهيمَ عليه السلام لم يشكَّ. وإنَّما خصَّ إبراهيمَ ﷺ لكونِ الآيةِ قد يسبقُ إلىٰ بعضِ الأذهانِ الفاسدةِ منها احتمالُ الشكّ. انتهىٰ.

....

الانتصاف: سؤالُ الخَليلِ ليسَ عن شكٍ في القُدرةِ علىٰ الإحياءِ، ولكنْ عن كيفيَّتِها، ومعرفةُ كيفيَّتِها لا يُشتَرَطُ في الإيمـان، والسؤالُ بصيغةِ «كيفَ» الدّالّةِ علىٰ الحالِ هُو كما لو عَلِمتَ أنّ زيداً يَحكُمُ في الناس، فسألْتَ عن تفاصيل حُكمِه، فقلتَ: كيفَ يَحكُم؟ فسؤالُك لم يقَعْ عن كونِه حاكِماً، ولكنْ عن أحوالِ حُكمِه، ولذلك قَطَعَ النبيُّ ﷺ ما يقَعُ في الأوهامِ مِن نسبةِ الشكِّ إليه بقولِه: «نحن أحَقُّ بالشَّكِّ»، أي: نحن لم نَشُكَّ، فإبراهيمُ أَوْلىٰ، فإنْ قيلَ: فعلىٰ هذا كيف قيل لهُ: ﴿أَوَلَمۡ تُؤۡمِن﴾؟ قُلنا: هذه الصِّيغةُ في الاستفهام بكيفَ قد تُستعمَلُ أيضاً عندَ الشكِّ في القُدرةِ، كما تقولُ لمَن ادّعى أمراً تَستَعجِزُه عنه: أرِني كيفَ تَصنَعُه؟ فجاء قولُه: ﴿أَوَلَمۡ تُؤۡمِن﴾، والردُّ ببَلىٰ لزوال الاحتمال اللَّفْظِي في العبارةِ ويَحصُلَ النصُّ الذي لا يُرتابُ فيه.

فإنْ قيلَ: قولُ إبراهيمَ: ﴿لِّيَطۡمَئِنَّ قَلۡبِي﴾ يُشعِرُ ظاهرُه بفَقْدِ الطُّمأْنينةِ عندَ السُّؤال؟ قُلنا: معناهُ: لِيَزولَ عن قلبي الفِكْرُ في كيفيّةِ الإحياءِ بتصويرِها مشاهَدةً فتَزولَ الكيفيّاتُ المُحتمَلة[1]، وقلتُ: هذا تكَلُّفٌ، والقولُ ما سَبَقَ أنّ هذا رحمةٌ مِنَ الله للعباد، وظاهرُ الحديثِ عليه، ولأنّ إزالةَ الشُّبهاتِ ودفعَ الخَواطِرِ مِن صَريحِ الإيمانِ، رَوَينا عن مُسلم وأبي داودَ، عن أبي هريرةَ قال: جاء ناسٌ مِن أصحابِ رسُولِ الله ﷺ فسألُوهُ: إنّا نَجِدُ في أنفُسِنا ما يتَعاظَمُ أحَدُنا أن يتكلَّمَ به، قال: «وقد وجَدتُّموهُ؟»، قالوا: نعَمْ، قال: «ذلك صَريحُ الإيمان»[2]. وفي أُخرىٰ: «الحمدُ لله الذي رَدَّ كيْدَه إلى الوَسْوَسة»[3]. وعن مُسلم، عن ابنِ مسعود قال: سُئِلَ رسُولُ الله ﷺ عن الوَسْوَسةِ فقالوا: إنّ أحدَنا لَيَجِدُ في نفْسِه ما لأنْ يَحترِقَ حتىٰ يَصيرَ حُمَمَةً أو يَخِرَّ مِنَ السماءِ إلىٰ الأرضِ أحبُّ إليه أن يتكَلَّمَ به، قال: «ذلك مَحْضُ الإيمان»[4].

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٣٠٨).

(٢) أخرجه مسلم (١٣٢) وأبو داود (٥١١١).

(٣) هي عند أبي داود برقم (٥١١٢).

(٤) «صحيح مسلم» (١٣٢).

وطمأنينةً بمضامّةِ عِلْمِ الضَّرورةِ عِلْمَ الاستدلال. وتَظاهُرُ الأدلّةِ أسكنُ للقلوب، وأزْيَدُ للبصيرةِ واليقين؛ ولأنّ عِلْمَ الاستدلالِ يجوزُ معه التَّشكيكُ بخِلافِ العِلْمِ الضَّروريِّ، فأرادَ بطُمَأْنينةِ القلبِ العِلْمَ الذي لا مجالَ فيه للتَّشكيك. فإن قلتَ: بِمَ تعلَّقتِ اللامُ في ﴿لِّيَطْمَئِنَّ﴾؟ قلتُ: بمحذوفٍ، تقديرُه: ولكنْ سألتُ ذلك إرادةَ طُمَـأْنينةِ القلب. ﴿فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ ٱلطَّيْرِ﴾: قيل: طاؤوسًا ودِيكًا وغُرابًا وحَمامة، ﴿فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ﴾ **بضمِّ الصادِ وكسرِها**، بمعنىٰ: فأَمِلْهُنَّ واضْمُمْهنَّ إليك. قال:

ولكنَّ أطرافَ الرِّماحِ تَصُورُها

وقال:

وفَرْعٍ يَصِيرُ الجِيْدَ وَحْفٍ كأنه ... على اللِّيتِ قِنْوانُ الكُرومِ الدَّوالِحِ

قولُه: (﴿فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ﴾: **بضمِّ الصّاد وكسرها**)، قَرَأَ حمزةُ بالكسرِ، والباقونَ بالضَّم[1].

قولُه: (**ولكنّ أطرافَ الرِّماح تَصُورُها**)، أوّلُه:

وما صَيَدُ الأعناقِ فيهِمْ جِبِلَّةٌ[2]

الجَوهري: الصَّيَدُ، بالتحريك: مصدَرُ الأصيَد، وهُو الذي يرفَعَ رأسَه كِبْراً، ومنهُ قيلَ للمَلِكِ: أصيْدُ، وأصلُه في البعيرِ يكونُ به داءٌ في رأسِه فيرفَعُه. والصَّوَرُ: المَيْل، والرجلُ يَصُورُ عنُقَه إلى شيءٍ: إذا مالَ نحوَه.

قولُه: (**وفَـرْعٍ يَصيرُ الجيدَ**) البيت[3]، الفَرْع: الشَّعَر، والوَحْفُ بالحاءِ المهمَلة: الشَّعَرُ الكثيرُ الأسود، والوَحْفُ: الجَناحُ الكثيرُ الرِّيش، واللِّيتُ، بالكسرِ والتاءُ فوقَها نقطتان: صَفْحَةُ

---

(١) وانظر توجيه القراءتين في: «الكشف عن وجوه القراءات السبع» (١: ٣١٣).

(٢) ذكره في «شواهد الكشاف» (١: ٣٠٩) من غيرِ عزوٍ لأحد.

(٣) ذكره في «اللسان» (صير).

وقرأ ابنُ عبّاس رَضِيَ الله عنه: (فُصرَّهُنَّ) بضمِّ الصادِ وكسْرِها وتشديدِ الراء، مِن صَرَّه يَصُرُّه ويَصِرُّه؛ إذا جَمَعَه، نحوُ ضَرَّه يَضُرُّه ويَضِرُّه؛ وعنه: (فصَرِّهنَّ) من **التَّصْرِية**؛ وهي الجَمْع أيضًا. ﴿ثُمَّ ٱجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا﴾: يريدُ: **ثُمَّ جَزِّئْهنَّ وفرِّقْ أجزاءَهنَّ علىٰ الجبال**، والمعنىٰ: علىٰ كلِّ جَبلٍ من الجبالِ التي بحَضْرتِك وفي أرضِك. وقيلَ: كانت أربعةَ أجْبُل. وعن السُّدِّيِّ: سبعةً؛ ﴿ثُمَّ ٱدْعُهُنَّ﴾ وقُلْ لهنَّ: تعالَيْن بإذْنِ الله ﴿يَأْتِينَكَ سَعْيًا﴾ ساعياتٍ مُسْرعاتٍ في طَيَرانِهنّ، أوْ في مَشْيِهنَّ علىٰ أرجُلِهنَّ. فإن قلتَ: ما معنىٰ أمْرِه بضمِّها إلىٰ نفْسِه بعد أن يأخُذَها؟ قلتُ: ليتأمَّلَها ويَعرِفَ أشكالَها وهيئاتِها وحِلاها؛ لئلّا تَلتبِسَ عليه بَعْدَ الإحياء، ولا يتوهَّم أنها غيرُ تلك؛ ولذلكَ قالَ: ﴿يَأْتِينَكَ سَعْيًا﴾. ورُوِيَ: أنه أُمِرَ بأن يَذبَحَها، ويَنْتِفَ رِيشَها، ويُقطِّعَها، ويُفرِّقَ أجزاءَها، ويَخلِطَ رِيشَها ودماءَها ولُحومَها، وأن يُمسِكَ رؤوسَها، ثُمَّ أُمِرَ أن يَجعَلَ أجزاءَها علىٰ الجبالِ علىٰ كلِّ جَبلٍ رُبعًا مِن كلِّ طائر، ثُمَّ يصيحَ بها: تعالَيْنَ بإذنِ الله. فجَعَلَ كلُّ جُزءٍ يطيرُ إلىٰ الآخرِ حتىٰ صارت جُثَثًا، ثُمَّ أقبلْنَ فانضمَمْنَ إلىٰ رؤوسِهنَّ ...

العُنُق، وقِنْوانٌ: جَمْعُ قِنْوٍ وهُو العُنقود، والدوالحُ: المُثقَلات، وكلُّ مَن حَمَلَ ثقيلاً فقد دلحَ به.

قولُه: (مِنَ التَّصرِية) يقال: صَرَّيْتُ الشاةَ تَصْرِيةً: إذا لم تَحلُبْها أياماً حتّىٰ يَجتمِعَ اللَّبَنُ في ضَرْعِها.

قولُه: (ثُمّ جزِّئْهُنَّ وفَرِّقْ أجزاءَهُنَّ علىٰ الجبال) يعني دَلَّ ثُمّ علىٰ التَّراخي مِن حيثُ الزّمانُ؛ لأنّ بيْنَ جَمْعِ الطُّيورِ وضَمِّها إليه وذَبْحِها ونَتْفِ رِيشِها وتفريقِ أجزائِها وتَخليطِ بعضِها معَ بعض وقسمَتِها[1] أربعةَ أقسام ثُمّ تفريقِها على الجبالِ زماناً مُمتَدّاً، أو ﴿ثُمَّ﴾ هاهُنا كالفاءِ في قولِه: ﴿فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ فَٱنفَجَرَتْ﴾ [البقرة: ٦٠]، وكذا لفْظُ كلٍّ هاهُنا كما في قولِه تعالىٰ: ﴿وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَىْءٍ﴾ [النمل: ٢٣]، أي: مِن كلِّ شيءٍ يَليقُ بحالِها، وإليه الإشارةُ بقولِه: «مِنَ الجِبالِ التي بحَضْرتِك».

---

(١) في (ف): «وقسمها».

كلُّ جثّةٍ إلىٰ رأسِها. وقُرِئ: (جُزُؤًا) بضمَّتَيْن و(جُزًّا) بالتشديد، ووجهُه: أنه خُفِّفَ بطَرْحِ همزتِه، ثُمَّ شُدِّد كما يُشَدَّدُ في الوقف إجراءً للوصلِ مجرىٰ الوقف.

[﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنۢبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِى كُلِّ سُنۢبُلَةٍ مِّاْئَةُ حَبَّةٍ ۗ وَٱللَّهُ يُضَٰعِفُ لِمَن يَشَآءُ ۗ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ﴾ ٢٦١]

قولُه: (وقُرِئَ: «جُزُؤًا» بضمَّتَيْنِ): عاصمٌ في روايةِ أبي بكر، و«جَزًّا»، بالتشديد: حمزةُ عندَ الوقفِ خاصّةً.

قولُه: (إجراءً للوَصْلِ مجرَىٰ الوَقْف)، ونحوُه:

مِثْلَ الحريق وافَـقَ القَصَـبَّا[1]

وإنما قُلنا: إنه حالَ الوَصْلِ لأنّ القوافيَ إذا حُرِّكت فإنّما تُحَرَّكُ علىٰ نيَّةِ وَصْلِها.

قولُه تعالىٰ: ﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنۢبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ﴾ الآيات، اعلَمْ أنّ للبُلَغاءِ فَنّاً يذهبونَ إليه دقيقَ المسلَكِ لطيفَ المغزَىٰ، وهُو أنّهم إذا شَرَعوا في حديثٍ ذي شُجون لهُ شُعَبٌ وفُنونٌ شَتَّىٰ ولهمُ اعتناءٌ بنوعٍ منها أكثرَ مِنَ الآخَر، فإذا اندَفَعوا وتعَمَّقوا فيها لا يَتَّسِعُ لهم ولا يتمالكون أن يُهمِلوا ذلكَ الأمرَ المَعْنيَّ بشأنِه، فحيث وَجَدوا لهُ مجالاً كيف ما كان أورَدُوه، والمصنِّفُ أومَىٰ إلىٰ هذا المعنىٰ في آخِرِ الشُّعراءِ حيثُ قال: ومِثالُه: أنْ يُحَدِّثَ الرجُلُ بحديثٍ وفي صَدْرِه اهتمامٌ بشيءٍ منهُ وفَضْلُ عناية، فتَراهُ يُعيدُ ذكْرَه ولا ينفَكُّ عنِ الرجوع إليه[2]، واللهُ جَلَّ سُلطانُه حينَ فَرَغَ مِن بيانِ الأحكام وشَرَعَ في القَصَصِ تحريضاً علىٰ الجِهادِ وحَثّاً علىٰ الإنفاقِ في سَبيلِه إشادةً للدِّينِ وقَمْعاً للمُلحِدين، قال: ﴿وَقَٰتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ * مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ...﴾ [البقرة: ٢٤٤-٢٤٥] الآية، ولِما أنّ الإنفاقَ هُو العُمدةُ في الجهاد، ومِنهُ فُتِحَ بابُ سائِرِ العبادات،

---

(١) شطر بيتٍ من الرجز لرؤبة بن العجاج في «ملحقات ديوانه» ص١٦٩. وذكره ابن جني في «المحتسب» (١: ٧٥).

(٢) انظر: (١١: ٤٤٣).

﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ﴾: لا بُدَّ من حذفِ مُضافٍ، أيْ: مَثَلُ نَفَقَتِهم كمَثَلِ حبّة، أوْ: مَثَلُهم كمَثَلِ باذِرِ حبّة. والمُنبِتُ هو الله، ولكنَّ الحبّةَ لـمّا كانت سبباً أُسنِدَ إليها الإنْبات كما يُسنَدُ إلى الأرضِ وإلى الماء. ومعنىٰ إنباتِها سَبْعَ سنابل: أن تُخرِجَ ساقًا يتشعَّبُ منها سبعُ شُعَبٍ لكلِّ واحدةٍ سُنْبلةٌ. وهذا التمثيلُ تصويرٌ للأَضْعاف كأنها ماثِلةٌ بين عَيْنَي الناظر. فإن قلتَ: كيفَ صحَّ هذا التمثيلُ والممثَّل غيرُ موجود؟ قلتُ: بَلْ هو موجودٌ في الدُّخْنِ والذُّرَةِ وغيرِهما، وربَّما فرَّخَتْ ساقُ البُـرَّةِ في الأراضي القويّةِ المُغِلَّةِ فيبلُغُ حَبُّها هذا المبلغَ، ولَوْ لم يوجَدْ لكانَ صحيحًا علىٰ سبيلِ الفَرْض والتقدير. فإن قلتَ: هلَّا قيلَ: سبْعَ سُنبلاتٍ علىٰ حقِّه مِنَ التميزِ بجَمْعِ القِلّةِ كما قالَ: ﴿وَسَبْعَ سُنۢبُلَٰتٍ خُضْرٍ﴾ [يوسف: ٤٣]؟ قلتُ: هذا لِـما قدَّمتُ عند قولِه تعالىٰ: ﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨] مِن وقوعِ أَمثلةِ الجمعِ مُتعاوِرةً مواقِعَها. ﴿وَٱللَّهُ يُضَٰعِفُ لِمَن يَشَآءُ﴾: أي: يضُاعِفُ تلك المضاعَفةَ لمَن يشاءُ لا لكلِّ مُنفِق؛ لتفاوُتِ أحوالِ المُنفقِين، أوْ يُضاعِفُ سبعَ المئةِ ويزيدُ عليها أضعافَها لمن يستوجبُ ذلك.

وهُو رأسُ الخَيْراتِ وأُسُّ المَبَرّات، كرَّرَ ذكْرَه مِراراً، وذلك أنه لـمّا قَصَّ حديثَ طالوتَ وجَالوتَ ونُبَذاً مِن أحوالِ الأنبياءِ تقريراً للجهادِ تأسِّياً بهم، رجع إلىٰ حديثِ الإنفاقِ بقولِه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنفِقُواْ مِمَّا رَزَقْنَٰكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ﴾ [البقرة: ٢٥٤]، ثُمّ أتىٰ بوَصْفِ ذاتِه الأقدَس بالمَطالبِ العاليةِ الشَّريفة وبقصّةِ خليلِه عليهِ السّلامُ، فكرَّ راجعاً إلىٰ قضيّةِ الإنفاقِ قائلاً: ﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ﴾ الآية، ثُمّ لمّا استوْفىٰ حقَّه منَ البيانِ خَتمَ السُّورةَ بخاتمةٍ سَنيّة، وما ذلك إلّا أنّ للإنفاقِ عندَ الله خَطْباً جَليلاً وخَطَراً عظيماً، واللهُ أعلم.

قولُه: (أن تُخرِجَ ساقاً)، الراغبُ: النَّبْتُ: لِما لهُ نُموٌّ في أصلِ الخِلقة، يقالُ: نَبتَ الصَّبيُّ والشَّعَرُ والسِّنُّ، ويُستعمَلُ النّباتُ فيما له ساقٌ وما ليسَ لهُ ساقٌ، وإن كان في التعارُفِ قد يَختَصُّ بِما لا ساقَ له، وأنْبتَ الغلامُ: إذا رَهِقَ كأنه صارَ ذا نَبْتَه، وفلانٌ في مَنبتِ خَيْر، كِنايةٌ عنِ الأصل[١]، وقال: هذه الآيةُ متعلِّقةٌ بقولِه: ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا﴾[٢]، وما بينَهما

---

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني» (١: ٥٥٧).

(٢) قوله: «قرضاً» ساقط من (ح).

[﴿ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ثُمَّ لَا يُتْبِعُونَ مَآ أَنفَقُواْ مَنًّا وَلَآ أَذًى لَّهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ ٢٦٢]

المَنُّ: أن يَعْتَدَّ علىٰ مَن أحسَنَ إليه بإحسانِه، ويُرِيَه أنه اصطَنَعَه وأَوْجَب عليه حقًّا له. وكانوا يقولون: إذا صَنعتم صنيعةً فانسَوْها. ولبعضِهم:

وإنّ امرأً **أسْدىٰ** إليّ صَنيعةً وذكَّرَنيهـا مـرّةً لبَخيـلُ

وفي «نوابغ الكَلِم»: صِنْوانِ مَن مَنَحَ سائلَه ومَنَّ، ومَنْ مَنَعَ نائلَه وضَنَّ. وفيها: **طعمُ الآلاءِ** أحلىٰ مِنَ المَنّ، وهي أمرُّ مِنَ الأَلاءِ مع المنِّ. والأذىٰ: أن يتطاولَ عليه بسببِ **ما أزلَّ إليه**.

اعتراضاتٌ مرغِّبةٌ في قَرْضِه، وحَثٌّ علىٰ قناعةٍ هيَ أُسُّ الجُود، وإرشادٌ لمَن يَستقرضُ مِنَ الناس، وبيَّنَ في هذه الآية أنّ قَرْضَه هُو: الإنفاقُ في سبيلِه.

قولُه: (**المَنُّ: أن يَعتَدَّ علىٰ مَن أحسَنَ إليه**)، **الراغبُ**: **المَنُّ** علىٰ ضربَيْنِ، أحَدُهما: ما يُوزَنُ به والأكثرُ مَناً بالتخفيف، والثاني: قَدْرُ الشيءِ ووَزْنُه، ومنه المَنّة، وهُو علىٰ ضربَيْنِ أيضاً[1]، أحدُهما: اسمٌ للعَطِيّة، لكونِها ذاتَ قَدْرٍ بالإضافةِ إلىٰ سائرِ الأفعال، لأنّ الجُودَ أشرَفُ فضيلةً، وثانيهما: اسمٌ لقَدْرِ العَطِيّة عندَ مُعطِيها واعتدادِه بها، وهُو المَنْهيُّ عنه، فإنّهُ ممّا يُبطِلُ الشُّكرَ ويَمحَقُ الأجْرَ، وقيل: تَعدادُ المِنّة مِن ضعفِ المُنّة.

قولُه: (**أسْدَىٰ**). أسْدَىٰ فلانٌ فلاناً، أي: أعطاهُ عَطِيَّةً، والصَّنيعةُ: ما اصطَنَعتَ إلى أحدٍ من خَيْر.

قولُه: (**طَعْمُ الآلاءِ**). والآلاء: النِّعَمُ، واحدُها: إلْيٌ، والألاءُ ـ بفَتحِ الهمزةِ علىٰ وَزْنِ فَعالٍ ـ: شَجَرٌ حسَنُ المنظَرِ مُرُّ الطَّعم، أي: العطاءُ مَع المَنِّ أمَرُّ مِن طعم الألاء، و«نوابغُ الكلام» كتابٌ صَنَّفَه جار الله.

قولُه: (**ما أزَلَّ إليه**) مِن قولِهم: أزْلَلتُ إليه نعمةً، أي: أعطَيْتُه.

---

(١) قوله: «أيضاً» ساقط من (ط).

ومعنىٰ ﴿ثُمَّ﴾: إظهارُ التفاوتِ بينَ الإنفاقِ وتَرْكِ الـمَنِّ والأذىٰ، وأنّ تَرْكَها خيرٌ مِن نفْسِ الإنفاق، كما جَعَلَ الاستقامةَ علىٰ الإيمانِ خيرًا مِنَ الدُّخولِ فيه بقولِه: ﴿ثُمَّ ٱسْتَقَـٰمُواْ﴾ [فصلت: ٣٠]. فإن قلتَ: أيُّ فرقٍ بين قولِه: ﴿لَّهُمْ أَجْرُهُمْ﴾ وقولِه فيما بعدُ ﴿فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ﴾ [البقرة: ٢٧٤]؟ قلتُ: الموصولُ لم يُضمَّنْ هاهنا معنىٰ الشَّرط، وضُمِّنَه ثَمَّـةَ، والفرقُ بينهما مِن جهةِ المعنىٰ: أنّ الفاءَ فيها دلالةٌ علىٰ أنّ الإنفاقَ به استُحِقَّ الأجر، وطَرْحُها عارٍ عن تلكَ الدلالة.

قولُه: (**ومعنىٰ ﴿ثُمَّ﴾: إظهارُ التفاوُتِ بيْنَ الإنفاقِ وتَرْكِ المَنّ**)، **الانتصاف**: وعندي فيه وَجْهٌ آخَرُ، وهُو الدِّلالةُ علىٰ دوامِ الفعلِ المعطوفِ به، وإرخاءُ الطِّوَلِ في استصحابِه، فلا يَخرُجُ بذلك عنِ الإشعارِ ببُعدِ الزَّمَن، ومعناهُ في الأصلِ: تَراخي زَمَنِ وقوع الفعل وحُدوثِه، ومعناهُ المستعارُ: دَوامُ وجودِ الفعل وتَراخِي زمنِ بقائه، ومِثلُه: ﴿ثُمَّ ٱسْتَقَـٰمُواْ﴾ [فُصِّلت: ٣٠]، أي: داموا علىٰ الاستقامةِ دَواماً مُتَراخِياً، وتلك الاستقامةُ هِي المُعتبَرة، كذا هاهُنا، أي: يَدُومونَ على تَناسي الإحسان وتَرْكِ الامتنان، وقريبٌ منهُ أو مِثلُه السِّينُ تَصحَبُ الفعلَ لتنفيسِ زمانِ وقوعِه، ﴿وَقَالَ إِنِّى ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّى سَيَهْدِينِ﴾ [الصافات: ٩٩]، وقد قال: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَنِى فَهُوَ يَهْدِينِ﴾ فليس لتأخيرِ الهداية سَبيلٌ، فتعيَّنَ حَمْلُه علىٰ تنفيسِ دَوامِ الهِداية وتَمادي أمَدِها، ولعلّ الزمخشَريَّ أشار إلىٰ هذا في مَوضِعِه، وما ذكَرْتُه هاهُنا في ﴿ثُمَّ﴾ أقرَبُ مِن ذلك الموضع[(١)].

قولُه: (**وطَرْحُها عارٍ عن تلك الدِّلالة**)، يعني بالدِّلالةِ: أنّ الثانيَ معَ الفاءِ مُسَبَّبٌ عن الأول. وقلتُ: مجيءُ الجُملةِ بدونِ الشرائط وفيها ما يَصِحُّ للسبَبِيَّةِ إيذانٌ بأنّ الرابطَ معنَويٌّ، فيكونُ أبلَغَ، قال القاضي: لعلّه لم يُدخِلِ الفاءَ إيهاماً بأنّهم أهلٌ لذلك وإن لم يفعَلوا، وكيف بِهِم إذا فَعَلوا![(٢)] وتحقيقُه أنّ في تَضمينِ الكلام معنىٰ الشَّرطِ تعليقاً للكلامِ، وفي عَرائِه عن ذلك تحقيقٌ للخَبَر، علىٰ مِنوالِ قولِه:

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٣١١).

(٢) «أنوار التنزيل» (١: ٥٦٦).

[﴿قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّن صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَآ أَذًى وَٱللَّهُ غَنِيٌّ حَلِيمٌ * يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُبْطِلُواْ صَدَقَٰتِكُم بِٱلْمَنِّ وَٱلْأَذَىٰ كَٱلَّذِى يُنفِقُ مَالَهُۥ رِئَآءَ ٱلنَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ فَمَثَلُهُۥ كَمَثَلِ صَفْوَانٍ عَلَيْهِ تُرَابٌ فَأَصَابَهُۥ وَابِلٌ فَتَرَكَهُۥ صَلْدًا لَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَىْءٍ مِّمَّا كَسَبُواْ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ ٢٦٣ - ٢٦٤]

﴿قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾: ردٌّ جميل، ﴿وَمَغْفِرَةٌ﴾: وعفوٌ عن السائلِ إذا وُجِدَ منه ما يَثقلُ علىٰ المسؤول، أوْ: ونيلُ مغفرةٍ من اللّٰـهِ بسببِ الردِّ الجميل، أوْ: وعفوٌ من جهةِ السائل؛ لأنه إذا ردَّه ردًّا جميلًا عَذَرَه. ﴿خَيْرٌ مِّن صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَآ أَذًى﴾، **وصحَّ الإخبارُ عن المبتدأِ النكرة؛ لاختصاصِه بالصِّفة.** ﴿وَٱللَّهُ غَنِيٌّ﴾ لا حاجةَ به إلىٰ مُنفِقٍ يمنُّ ويُؤذي، ﴿حَلِيمٌ﴾ عن معاجلتِه بالعقوبة، وهذا سخطٌ منه ووعيدٌ له، ثم بالَغَ في ذلك بما أتْبَعه. ﴿كَٱلَّذِى يُنفِقُ مَالَهُۥ﴾ أي: لا تُبطِلوا صدقاتِكم بالمنِّ والأذىٰ كإبطالِ المنافِقِ ....

إنّ التـي ضَرَبْـتَ بيتـاً مُهـاجِرةً بكوفةِ الجُندِ غالَتْ وُدَّها غُولُ(١)

وإنّما بُنِيَتِ الجُملةُ علىٰ التحقيق لأنّ هذه الآيةَ واردةٌ في البَعْثِ علىٰ الإنفاقِ في سَبيلِ الله لرَفْعِ مَنارِ المسلمينَ وإشادةِ الدِّينِ القَويم، ومِن ثَمّ خَصَّ بذِكْرِ سَبيلِ الله وكرَّرَها وَضْعاً للمُظهَر موضعَ المُضمَرِ إشعاراً بالعِلِّية، بخلافِه في تلك الآية.

قولُه: (**وصَحَّ الإخبارُ عنِ المبتدأِ النَّكِرة لاختصَاصِه بالصِّفة**)، هذا يَصِحُّ في المعطوفِ عليه، لكنْ لا يَصِحُّ في المعطوفِ، وهُو ﴿وَمَغْفِرَةٌ﴾؛ لأنهُ غيرُ موصُوف، ولكونِه مخصَّصاً في نفْسِه؛ لأنّ استعمالَ المغفرةِ مسبوقٌ بوِجْدانِ ما يَثقُلُ علىٰ المسؤولِ مِنَ السائل، جُعِلَ كأنهُ موصُوفٌ، ولهذا حينَ قَدَّرَه خصَّصَهُ بما يَليقُ به المقامُ، أو لأنه معطوفٌ علىٰ المخصَّص، ثُمّ إنّ العَفْوَ إمّا أن يكونَ مِنَ الله تعالىٰ، وهُو إذا رَدَّ المسؤولُ السائلَ رَدّاً جميلاً، وإمّا مِنَ السائلِ وهُو لأمرَيْنِ: إمّا لأنّ المسؤولَ عنهُ عنَّفَه وزَجَرَه فيعفو عنهُ، أو رَدَّه رَدّاً جميلاً فعَذَرَه، ولا يستقيمُ علىٰ

---

(١) لعبدةَ بن الطبيب. انظر: «المفضليات» ص١٣٤.

الذي يُنفِقُ مالَه ﴿رِئَآءَ ٱلنَّاسِ﴾ لا يريدُ بإنفاقِه رضا اللّـهِ ولا ثوابَ الآخرة، ﴿فَمَثَلُهُۥ كَمَثَلِ صَفْوَانٍ﴾ مَثَلَه ونفقتَه التي لا يَنتفعُ بها البتةَ بصفوانٍ: بحَجَرٍ أملسَ عليه ترابٌ. وقرأَ سعيدُ بنُ المسيّب: (صَفَوان) بوزن كَرَوان. ﴿فَأَصَابَهُۥ وَابِلٌ﴾: مطرٌ عظيمُ القَطْر. ﴿فَتَرَكَهُۥ صَلْدًا﴾: أجردَ نقيًّا من الترابِ الذي كانَ عليه، ومنه: صَلَدَ جبينُ الأصلع؛ إذا بَرَق. ﴿لَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَىْءٍ مِّمَّا كَسَبُوا۟﴾ كقولِه: ﴿فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا﴾ [الفرقان: ٢٣]، **ويجوزُ أن تكونَ الكافُ في محلِّ النصبِ علىٰ الحال**، أي: لا تُبطلوا صدقاتِكم مماثِلينَ الذي يُنفِقُ. فإن قلتَ: كيفَ قال: ﴿لَّا يَقْدِرُونَ﴾ بعدَ قولِه: ﴿كَٱلَّذِى يُنفِقُ﴾؟ قلت: أرادَ بالذي يُنفقُ الجنسَ، أوِ الفريقَ الذي يُنفق، ولأنّ «مَن» و«الذي» يتعاقبان، فكأنه قيل: كمن يُنفق.

[﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ وَتَثْبِيتًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ كَمَثَلِ جَنَّةٍۭ بِرَبْوَةٍ أَصَابَهَا وَابِلٌ فَـَٔاتَتْ أُكُلَهَا ضِعْفَيْنِ فَإِن لَّمْ يُصِبْهَا وَابِلٌ فَطَلٌّ ۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ ٢٦٥]

الثاني لسِياقِ الآيات، لأنهُ تعالىٰ لـمّا قال: ﴿لَا تُبْطِلُوا۟ صَدَقَٰتِكُم بِٱلْمَنِّ وَٱلْأَذَىٰ﴾ أتْبَعَه قولَه: ﴿قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّن صَدَقَةٍ﴾، أي: خيرٌ للمصَّدِّق، والعفوُ الصادرُ عن السائلِ علىٰ المسؤولِ بسببِ عُنْفه وزَجْرِه كيف يكونُ خَيْراً للمسؤولِ؟ والأَوْلىٰ أن يُسنَدَ العفوُ أيضاً إلىٰ المسؤولِ؛ لأنّ الكلامَ سِيقَ لهُ، المعنىٰ: إذا صَدَرَ عن السائلِ بسببِ الرّدِّ ما يَثْقُلُ عليه يَعفو عنهُ ولا يَزجُره، ويُؤيِّدُه قولُ الإمام: إنّ الفقيرَ إذا رُدَّ بغيرِ مقصُودِه شَقَّ عليه ذلك، فربّما حَمَلَه ذلك على بَذاءِ اللِّسان، فأُمِرَ بالعَفْوِ عن ذلك والصَّفْحِ عنه[1]. وعلى هذا يصِحُّ جَعْلُ «مغفرةٌ» مبتدأً لتخصيصِه، أي: مغفرةٌ منه.

قولُه: (ويجوزُ أن تكونَ الكافُ في محَـلِّ النَّصبِ علىٰ الحال): عطفٌ علىٰ قولِه: «كإبطالِ

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٧: ٤٣).

﴿وَتَثْبِيتًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ﴾: وليثبّتوا منها ببَذْلِ المالِ الذي هو شقيقُ الرُّوح، وبَذْلُه أشقُّ شيءٍ علىٰ النفسِ علىٰ سائر العباداتِ الشاقّةِ وعلىٰ الإيمان، لأنَّ النفسَ إذا رِيضَت بالتحامُلِ عليها وتكليفِها ما يَصعُبُ عليها ذلَّت خاضعةً لصاحبِها، وقَلَّ طمعُها في اتِّباعه لشهواتِها وبالعكس، فكانَ إنفاقُ المالِ تثبيتًا لها علىٰ الإيمانِ واليقين. ويجوزُ أن يُرادَ: وتصديقًا للإسلام، وتحقيقًا للجزاءِ من أصْلِ أنفُسِهم؛ لأنه إذا أنفقَ المسلمُ مالَه في سبيلِ الله عُلِمَ أنّ تصديقَه وإيمانَه بالثوابِ من أصلِ نفسِه، ومن إخلاصِ قلبه. ....

المنافقِ الذي يُنفِقُ مالَه»، فإنّ الكافَ حينَئذٍ في محلِّ النَّصْبِ علىٰ المصدَر، قال القاضي: ﴿رِئَآءَ﴾: مفعولٌ له، أو: حالٌ بمعنىٰ مُرائياً، أو: مصدرٌ، أي: إنفاقَ رياءٍ(١).

قولُه: (عُلِمَ أنّ تصديقَه وإيمـانَه بالثوابِ مِن أصلِ نفْسِه ومِن إخلاصِ قلبِه)، وقولُه: ﴿وَتَثْبِيتًا﴾ علىٰ هذا كالتقريرِ بمعنىٰ(٢): ابتغاءَ مَرْضاتِ الله. **الراغب**: بيَّنَ اللهُ تعالىٰ أنّ المُنفِقَ مالَهُ في سَبيلِ الله ينبغي أن يكونَ قاصِداً فيما أوجَبه اللهُ علىٰ الناسِ مِنَ(٣) الزَّكاةِ والإنفاقِ ابتغاءَ مَرْضاة الله، وطَلَبَ التوجُّهِ للوصُولِ إليه، وتثبيتَ النَّفْسِ ورِياضَتَها لأداءِ الأماناتِ وبَذْلِ المَعُونات والتسَمُّح لأبوابِ المصَالح، فإنّ النفوسَ ما لم تُـرَضْ لم تَسْمَحْ، إذْ هِي مجبولةٌ علىٰ الشُّحِّ والكَسَل، وبَذْلُ الصَّدَقة وفعلُ الخَيْر يُطهِّرُهُ ويُزكِّيه(٤)، وهذانِ المعنَيانِ، أعني: ابتغاءَ وَجهِ الله وتثبيتَ النفْس، وإنِ اختلَفا في العبارةِ فهُما واحدٌ، وحقُّ الإنسانِ أن يَقصِدَ ذلك في جميع ما يفعَلُه من العبادات، فأمّا أن يَطلُبَ شُكرَ مخلوقٍ، ومباراةَ نظيرٍ، وطَلَبَ نفْعٍ دُنْيويٍّ، وقضاءَ شَهْوةٍ، واتّقاءَ معرّة، فليسَ ذلك بمُرتَضىٰ، وجَمَعَ ﴿أَنفُسِهِمْ﴾ جَمْعَ قِلَّةٍ للتنبيهِ علىٰ أنّ ذلك الفعلَ لا يكادُ يوجَدُ إلّا في قليلٍ مِنَ الناسِ، كقولِـه تعالىٰ: ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٥٦٦).

(٢) في (ف): «لمعنىٰ».

(٣) قوله: «من» ساقط من (ح) و(ف).

(٤) «تفسير الراغب الأصفهاني» (١: ٥٥٧).

و﴿مِّنۡ﴾ **على التفسيرِ الأولِ للتبعيض**، مثلُها في قولهم: هَزَّ مِنْ عِطْفِه، وحرَّكَ مِن نشاطِه، وعلىٰ الثاني؛ لابتداءِ الغاية، كقوله تعالىٰ: ﴿حَسَدٗا مِّنۡ عِندِ أَنفُسِهِم﴾ [البقرة: ١٠٩]. **ويحتملُ أن يكونَ المعنىٰ**: وتـثبيتًا مِن أنفسِهم عندَ المؤمنين أنها صادقةُ الإيمان مُخلِصةٌ فيه، وتَعضدُه قراءةُ مجاهد: (وتبيـينًا من أنفسِهم). فإن قلتَ: فما معنىٰ التبعيض؟ قلتُ: معناه: أنَّ مَن بذلَ مالَه لوجهِ اللّٰـهِ فقد ثَبَّتَ بعضَ نفْسِه، ومَن بذلَ مالَه ورُوحَه معًا فهو الذي ثبَّتها كلَّها؛ ﴿وَتُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمۡوَٰلِكُمۡ وَأَنفُسِكُمۡ﴾ [الصف: ١١].

ٱلشَّكُورُ﴾ [سبأ: ١٣]، وعلىٰ أنهُ قَلَّ ما يَنفَكُّ عمَلٌ مِن رِياءٍ وإن قَلَّ، ولذلك جعَلَ الفاصلةَ قولَه: ﴿وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ أي: لا يخفَىٰ عليه شيءٌ مِن أسرارِ العباد.

قولُه: (و﴿مِّنۡ﴾، **علىٰ التـفسيرِ الأوّل**: للتبعيض)، فيكونُ مفعولاً به للمصدَر، أي: إذا تَحمَّلَ هذا البعضُ مِنَ النَّفْسِ خِلافَ ما هِي مجبولةٌ عليه يتأتَّىٰ مِن سائرِها سائرُ العباداتِ علىٰ سُهولةٍ ويُسْر، وإليه الإشارةُ بقولِه: «فقد ثَـبَّـتَ بعضَ نفْسِه»، إلىٰ قولِه: «ثَـبَّـتَها كلَّها»، وفيه أيضاً أنّ الواجبَ علىٰ النَّفْسِ التثَبُّتُ في كلِّ ما كُلِّـفَتْ به مِنَ مشاقّ، فإذا ثبِّـتَتْ علىٰ بَذْلِ المالِ، الذي هُو أشَقُّ التكاليف، سَهُلَ عليها التّثبُّتُ في سائرِها، كما يُنبئُ عنهُ أوّلُ كلامِه، قال تعالىٰ: ﴿وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفۡسِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ﴾ [الحشر: ٩]، وقولُه: «علىٰ سائرِ العبادات» متعلِّـقٌ بقولِه: «ولِيُـثَبِّتوا» علىٰ معنىٰ التَّضمين، ضَمَّنَ التثبيتَ معنَىٰ التمَكُّنِ والاستعلاء، أي: لِيَتَمَكَّنوا تثبيتَ بعضِها علىٰ سائرِ العبادات.

قولُه: (ويَحتمِلُ أن يكونَ المعنىٰ): عطفٌ علىٰ قولِه: «ويَجوزُ أن يُرادَ»، ومِن: للابتداءِ أيضاً، يعني: يَحمِلُونَ أنفُسَهم علىٰ الإنفاقِ لأجْلِ الثَّباتِ في الإسلام حتّىٰ يُثابوا عندَ الله، أو يَظهَرَ ثباتهُم فيه عندَ المسلمين، فالتثبيتُ بمعنىٰ التّصديقِ للإسلام علىٰ سَبيلِ الكِناية، لأنّ مَن أنفَقَ بعدَ إسلامِه صَدَّقَ بإنفاقِه إسلامَه، فإنّ الاستقامةَ بعدَ قولِ المؤمنِ ﴿رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسۡتَقَٰمُواْ﴾ [فصلت: ٣٠] مُصَدِّقٌ لِما قالَه[1].

---

(١) من قوله: «فالتثبيت بمعنىٰ» إلىٰ هنا ساقط من (ط).

والمعنىٰ: ومَثَلُ نفقةِ هؤلاءِ في زكائِها عندَ الله ﴿كَمَثَلِ جَنَّةٍ﴾؛ وهي البستان، ﴿بِرَبْوَةٍ﴾: بمكانٍ مرتفع، وخصَّها؛ لأنّ الشجرَ فيها أزكىٰ وأحسنُ ثمرًا ﴿أَصَابَهَا وَابِلٌ﴾: مطرٌ عظيمُ القَطْرِ ﴿فَـَٔاتَتْ أُكُلَهَا﴾ ثمرتَها ﴿ضِعْفَيْنِ﴾ مِثْلَيْ ما كانت تُثمرُ؛

قولُه: (والمعنىٰ: ومَثَلُ نفقةِ هؤلاءِ) ذكَرَ في هذا التشبيهِ طريقَيْنِ وقَدَّرَ فيهِما مضافاً محذوفاً؛ لأنّ ذواتِ المُنفِقينَ لا يَحسُنُ أن يوقَعَ فيها التشبيهُ لأنهُ لا مُناسَبَةَ بينَهما وبيْنَ الجنّة، فيُقدَّرُ في طريقِ الأولِ النّفَقةُ ليكونَ الأمرُ الذي يَشترِكُ فيه الطريقانِ الزَّكاءَ، وهُو عَقْليّ، وفي التشبيهِ الثاني الحالُ، ليكونَ الوَجْهُ مُنتزَعاً مِن عِدّة أُمورٍ متوَهَّمة، فيكونَ تشبيهاً تمثيليّاً، ولابدَّ في هذا الوَجْهِ مِن بيانِ تلك الأمورِ لئلّا يُشَبّهَ العَقْليُّ بالوَهْمِيِّ، ومِن ثَمّ قال: «أو مَثَّلَ حالهم عندَ الله بالجَنّة ...» إلخ، ويجوزُ أن يكونَ التشبيهُ علىٰ مِنوالِ قولِ امرئِ القَيْس:

كأنّ قلوبَ الطّيرِ رَطْباً ويابساً … لدى وَكْرِها العُنّابُ والحَشَفُ البالي[1]

ومن هذَيْنِ التشبيهَيْنِ «كأن قلوب الطير» يُعثَرُ علىٰ الفَرْقِ بيْنَ التمثيليِّ والعَقْلي، قال صاحبُ «المِفتاح»: والذي نحن بصَدَدِه مِنَ الوَصْفِ غيرِ الحقيقيِّ أحوَجُ منظورٍ فيه إلىٰ التأمُّل لالتباسِه في كثيرٍ مِنَ المَواضِعِ بالعَقْليِّ الحقيقيِّ لا سيّما المعاني التي يُنتزَعُ منها[2]، فذَكَرَ المصنِّفُ المعانيَ ليتميَّزَ التمثيليُّ مِنَ العَقْليِّ، فالعقليُّ هُو: أخْذُ الزُّبْدةِ والخُلاصةِ مِنَ المجموع، والتمثيليُّ: انتزاعُ الحالةِ المتوَهَّمةِ مِنَ الأمورِ المتعدِّدة.

قولُه: (﴿ضِعْفَيْنِ﴾ مِثْلَيْ ما كانت تُثمِرُ)، أي: تُثمِرُه، «وبسببِ» متعلِّقٍ بقولِه: ﴿فَـَٔاتَتْ﴾؛ لأنه مسبَّبٌ عن قولِه تعالىٰ: ﴿أَصَابَهَا وَابِلٌ﴾.

---

(١) «ديوان امرئ القيس» ص٣٤.

(٢) «مفتاح العلوم» ص١٥٤. وزاد بعده: فربما انتُزِعَ من ثلاثةٍ فأورثَ الخطأ لوجوبِ انتزاعه من أكثر، نحو قولِه:

كما أبرقَتْ قوماً عطاشاً غَمامةٌ … فلمّا رأوْها أقشَعَت وتجلَّتِ

بسببِ الوابل، ﴿فَإِن لَّمْ يُصِبْهَا وَابِلٌ فَطَلٌّ﴾ فمطرٌ صغيرُ القَطْرِ يكفيها لكَرَمِ مَنْبِتِها. أوْ مَثَّلَ حالَهم عندَ اللّٰـهِ بالجنَّةِ علىٰ الرَّبوة، ونفقتَهم الكثيرةَ والقليلةَ بالوابلِ والطلِّ، وكما أنّ كلَّ واحدٍ من المطرَيْن يُضعِّف أُكُلَ الجنَّةِ فكذلكَ نفقتُهم كثيرةً كانت أَوْ قليلة، بعدَ أن يُطلَبَ بها وجهُ الله، ويُبذَلَ فيها الوُسعُ؛ زاكيةٌ عندَ الله، زائدةٌ في زُلْفاهم وحُسنِ حالِهم عندَه. وقُرِئ: (كمثل حَبَّة)، و﴿بِرَبْوَةٍ﴾ بالحركاتِ الثلاث، و﴿أُكُلَهَا﴾ بضمّتَيْن.

[﴿أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَن تَكُونَ لَهُۥ جَنَّةٌ مِّن نَّخِيلٍ وَأَعْنَابٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ لَهُۥ فِيهَا مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ وَأَصَابَهُ ٱلْكِبَرُ وَلَهُۥ ذُرِّيَّةٌ ضُعَفَآءُ فَأَصَابَهَآ إِعْصَارٌ فِيهِ نَارٌ فَٱحْتَرَقَتْ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلْءَايَٰتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ﴾ ٢٦٦]

الهمزة في ﴿أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ﴾ للإنكار. وقُرِئ: (له جناتٌ)، و(ذريةٌ ضِعاف).

قال القاضي: المرادُ بالضِّعف: المِثْلُ كما أُريدَ بالزَّوجِ الواحِدِ في قولِه: ﴿مِن كُلِّ زَوْجَيْنِ ٱثْنَيْنِ﴾ [المؤمنون: ٢٧]، وقيل: أربعةُ أمثالِه، ونَصْبُه علىٰ الحال، أي: مُضاعفاً[١].

قولُه: (﴿فَطَلٌّ﴾ فمطرٌ ضعيفٌ)[٢]، قال القاضي: أي: فيُصيبُها طَلٌّ، أو: فالذي يُصيبُها أو فطَلٌّ يَكفِيها[٣].

قولُه: (وقُرِئَ: كمَثَلِ حَبَّة) بالحاءِ والباءِ الموحَّدة، وهي شاذّة[٤].

قولُه: (و﴿بِرَبْوَةٍ﴾) أي: وقُرِئَ: ﴿كَمَثَلِ جَنَّةٍ بِرَبْوَةٍ﴾ بالحَركاتِ الثلاث؛ عاصمٌ وابنُ عامرٍ: بالفَتْح، والباقونَ: بضمِّ الراءِ، والكسرُ: شاذّ[٥].

قولُه: (و﴿أُكُلَهَا﴾، بضمَّتَين). الجماعةُ إلّا نافعاً وابنَ كثيرٍ وأبا عَمْرٍو[٦].

---

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٥٦٧).

(٢) كذا في الأصول الخطية ونصّ «الكشاف» من (ط)، وهي نسخة أشار إليها على حاشية الأصل الخطي من «الكشاف».

(٣) «أنوار التنزيل» (١: ٥٦٧).

(٤) وقرأ بها عاصمٌ الجحدري كما في «البحر المحيط» لأبي حيّان (٢: ٦٦٧).

(٥) ذكرها القرطبي في «الجامع لأحكامِ القرآن» (٣: ٢٠٥) وعزاها لابن عباس وأبي إسحاقَ السَّبيعي.

(٦) انظر: «التيسير في القراءات السبع» للداني ص ٨٣.

والإعصار: **الريحُ التي تستديرُ في الأرضِ ثمّ تسطعُ نحوَ السماءِ كالعَمود، وهذا مَثَلٌ لمن يعملُ الأعمالَ الحسنةَ لا يبتغي بها وجهَ الله**، فإذا كانَ يومُ القيامةِ وَجَدَها مُحبَطةً فيتحسَّرُ عندَ ذلكَ حسرةَ مَن كانت له جنّةٌ مِن أبهى الجِنان وأجمعِها للثمار، فبلغَ الكِبَرَ وله أولادٌ ضِعافٌ، والجنّةُ معاشُهم ومُنتعَشُهم؛ فهلكتْ بالصاعقة.

وعن عمرَ رَضِيَ اللهُ عنه: أنه سألَ عنها الصحابةَ فقالوا: اللهُ أعلم. فغضبَ وقال: قولوا: نعلمُ أو لا نعلم. فقال ابنُ عباسٍ رَضِيَ اللهُ عنه: في نَفْسي منها شيءٌ يا أميرَ المؤمنين. قال: قلْ يا ابنَ أخي ولا تحقِّرْ نفْسَك. قال: ضُرِبَ مثلًا **لعملٍ**. قال: لأيِّ عمل؟ قال: لرجلٍ **غَنِيَ** بعملِ الحسناتِ، ....

قولُه: (**الإعصارُ: الرِّيحُ التي تَستديرُ**)، **الراغبُ**: الإعصارُ أصلُه مَصدَرُ أعصَرَ سُمِّي به الرِّيحُ، والعَصْرُ مصدَرُ عَصَرْتُ العِنَبَ، وسُمِّيَ آخِرُ النّهارِ ومُدَّةٌ مِنَ الزَّمانِ عَصْراً كأنهُ مُدَّةٌ عُصِرَتْ فجُمِعت، والمُعصِرُ: سَحَابٌ ذاتُ عَصْرٍ للمَطَر، والمرأةُ فوقَ الكاعبِ: مُعصِرٌ، لكونِها ذاتَ عَصْرٍ، أي: زمانِ التمتُّع بها[1]، قال:

مَطِيّاتُ السُّرورِ فُوَيْقَ عَشْرٍ إلىٰ عشرينَ ثُمّ قفِ المطايا[2]

قولُه: (**وعن عُمَرَ رضيَ اللهُ عنه، أنهُ سَألَ عنها الصحابةَ**). الحديثُ مُخرَّجٌ في «صَحيح البُخاريِّ»[3].

قولُه: (**لِعَمَلٍ**) أي: لصاحبِ عَمَل.

قولُه: (**غُنِيَ**) أي: اهتَمَّ وصُرِفَتْ عنايتُه إليها، «أغرَقَ أعمالَه»: أضاعَها بما ارتكَبَ مِنَ المعاصي.

قولُه: (**هذا مَثَلٌ لمَن يَعمَلُ الأعمالَ الحَسَنةَ لا يبتغي بها وَجْهَ الله**) لا يبتغي: حالٌ مِن فاعلِ

---

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني» (١: ٥٦٠- ٥٦١).

(٢) ذكره الزجاجي في «الأمالي» ص٩٦ وعزاه لمحمد بن طاهر.

(٣) برقم (٤٥٣٨).

ثم بَعَثَ اللهُ له الشيطانَ فعَمِلَ بالمعاصي حتىٰ أغرقَ أعمالَه كلَّها. وعن الحسنِ رَضِيَ اللهُ عنه: هذا مَثَلٌ قَلَّ واللّـهِ من يعقلُه من الناس؛ **شيخٌ كبيرٌ ضَعُفَ جسمُه وكَثُر صبيانُه، أفقرُ ما كانَ إلىٰ جنتِّه**، وإنّ أحدَكم واللّـهِ أفقرُ ما يكونُ إلىٰ عملِه إذا انقطعتْ عنه الدنيا.

«يعمَلُ» أو مفعولِه، قال القاضي: وأشبَهُهم به مَن جالَ بسِرِّه في عالَمِ المَلَكوتِ وتَرَقّىٰ بفِكرِه[1] إلىٰ جَنابِ الجَبَروتِ ثُمّ نَكَصَ علىٰ عَقِبَيْهِ إلىٰ عالَمِ الزُّورِ والتفتَ إلىٰ ما سِوىٰ الحقِّ، فجعَلَ سَعْيَه هَباءً منثوراً[2]. وقلتُ: جَعْلُ المُشَبَّهِ حالَ المُنفِق أوفقُ لتأليفِ النَّظْمِ؛ لأنّ هذه الآيةَ مُقابِلةٌ لقولِه: ﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ وَتَثْبِيتًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ كَمَثَلِ جَنَّةٍۭ بِرَبْوَةٍ أَصَابَهَا وَابِلٌ﴾، ولهُ أن يقولَ: دِلالتُه عليه علىٰ سَبيلِ الإدماجِ لا يُنافي ذلك لكنْ قولُه: أشبَهُهم، يُنافيه.

قولُه: (**شيخٌ كبيرٌ، ضَعُفَ جِسْمُه، وكثُرَ صِبْيانُه، أفقَرُ ما كان إلىٰ جَنَّتِه**)، رُوي «أفقَرَ»، منصُوباً ومرفوعاً، فالنَّصبُ: علىٰ أن يكونَ ظَرْفاً لقولِه: «ضَعُفَ جِسمُه»، و«ما»: مَصْدَريّة، والوقتُ مُقدَّرٌ والمضافُ محذوف، أي: ضَعُفَ جِسمُه زمانَ أفقَرَ أزمنتِه إلىٰ جَنّتِه، علىٰ أنّ إسنادَ أفقَر إلى الزمانِ نحوَ إسنادِ «صائمٌ» في قولِه: «نهارُه صائمٌ» إلى النَّهار. والرَّفعُ علىٰ أنه خَبَرُ مبتدأٍ محذوفٍ، والجُملةُ صِفةٌ لموصُوفٍ محذوف، المعنىٰ: ضَعُفَ جِسمُه زماناً هُو أفقَرُ أزمنَتِه إلىٰ جنّتِه، والإسنادُ أيضاً مَجازيٌّ، وقيل: «أفقَرُ»: خبَرُ «شَيْخٌ»، والجملةُ التي ساقَها بيانٌ لقولِه: «مثل»، وفي الجُملةِ في كلام الحسَن ما يُعقِّبُ به الكلامَ مُقدَّرٌ؛ لأنّ التقديرَ: شيخٌ كبيرٌ ضَعُفَ جِسمُه وكَثُرَ صِبْيانُه وحَصَلَ في زمانٍ هُو أفقَرُ ما كان إلىٰ جَنّتِه فهَلَكتْ بالصّاعقة تلك الجنة، فبَقِيَ متحيِّراً، وكذا التقديرُ: «أنّ أحدَكم واللهِ أفقَرُ ما يكونُ إلىٰ عَمَلِه إذا انقَطَعت عنهُ الدُّنيا، فإذا كان يومُ القيامةِ وَجَدَ تلك الأعمالَ مُحبَطةً فيتحَسَّرُ عندَ ذلك» يَدُلُّ عليه قولُه تعالىٰ: ﴿فَأَصَابَهَآ إِعْصَارٌ فِيهِ نَارٌ فَٱحْتَرَقَتْ﴾.

---

(١) زيادة من «أنوار التنزيل».

(٢) «أنوار التنزيل» (١: ٥٦٨).

فإن قلتَ: كيفَ قالَ: ﴿جَنَّةٌ مِّن نَّخِيلٍ وَأَعْنَابٍ﴾ ثم قال: ﴿لَهُۥ فِيهَا مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾؟ قلت: النخيلُ والأعنابُ لـمّا كانا أكرمَ الشجرِ وأكثرَها منافعَ خصَّهما بالذِّكر، وجَعَلَ الجنةَ منهما وإن كانت محتويةً علىٰ سائرِ الأشجار؛ تغليبًا لهما علىٰ غيرِهما، ثم أَرْدَفَهما ذِكْرَ كلِّ الثمرات، ويجوزُ أن يريدَ بالثمراتِ المنافعَ التي كانت تحصُلُ له فيها، كقوله: ﴿وَكَانَ لَهُۥ ثَمَرٌ﴾ [الكهف: ٣٤] بعدَ قوله: ﴿جَنَّتَيْنِ مِنْ أَعْنَٰبٍ وَحَفَفْنَٰهُمَا بِنَخْلٍ﴾ [الكهف: ٣٢]. فإن قلتَ: **علامَ عُطِفَ قولُه:** ﴿وَأَصَابَهُ ٱلْكِبَرُ﴾؟ قلتُ: الواوُ للحالِ لا للعطف، ومعناه: أن تكونَ له جنّةٌ وقد أصابَه الكِبَر ....

قولُه: (**فإنْ قلتَ: كيف قال:** ﴿جَنَّةٌ﴾؟)، وَجْهُ السُّؤالِ أنّ النَّخيلَ والأعنابَ نوعانِ مِن أنواعِ الأشجارِ المُثمِرة وداخلانِ تحتَ قولِه: ﴿لَهُۥ فِيهَا مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾ فما وَجْهُ اختصاصِهما بالذِّكْر ثُمّ إتْباعِهما بقولِه: ﴿مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾؟ أجابَ عنهُ بجوابَيْنِ، أحَدُهما: أنهُ مِن بابِ التتميم علىٰ مِنوالِ الرَّحْمٰن الرَّحيم، ذَكَرَ أوّلاً: ما هُما أفضلا الجِنس وأكملاه نَفْعاً، وأرادَ بِهما جميعَ الجِنس بالتغليب، ثُمّ أردَفَهما بما يَشتملُ علىٰ الجِنسِ ليكونَ كالتَّتِمَّةِ والرَّدِيفِ لهُما، ألا ترىٰ كيفَ قال في ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾: لـمّا قال: الرَّحمٰن تناوَلَ جلائلَ النِّعَم وعظائمَها، أردَفَه بالرَّحيم ليَتناوَلَ ما دَقَّ منها، وقال هاهُنا: «ثُمّ أردَفَهما» ذِكْرَ كلِّ الثَّمَراتِ صِيانةً للكلامِ عن توهُّم غيرِ الشُّمول. وثانيهما: أنهُ مِن بابِ التكميل، فيكونُ ذِكْرُهما مِن إطلاقِ أعظم الشيءِ علىٰ الشيءِ كلِّه، فعَلِمَ مِن هذا: أنّ له جَنّةً كثيرةَ الأشجارِ والأثمارِ ولم يَعلَمْ أنّ لهُ فيها منافِعَ أُخَرَ غيرَهما فقيل له: ﴿فِيهَا مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾ ليَعلَمَ أنّ له غيرَهما، يَدُلُّ عليه تنظيرُه بقولِه: ﴿وَكَانَ لَهُۥ ثَمَرٌ﴾ [الكهف: ٣٤]، وفسَّرَه بقولِه: «أي: كانت لهُ إلىٰ الجنَّتَيْنِ الموصُوفتَيْنِ الأموالُ الدَّثِرةُ مِنَ الذهبِ والفِضَّة وغيرِهما»(١) واللهُ أعلم.

قولُه: (**علامَ**(٢) **عُطِفَ قولُه:** ﴿وَأَصَابَهُ ٱلْكِبَرُ﴾؟) يعني: أنّ الواوَ تَستدعي معطوفاً عليه ﴿أَن تَكُونَ﴾ لا يَصحُّ أن يُعطَفَ عليه لكونِه مُضارِعاً، وهذا ماضٍ، وأجابَ: أنّ الواوَ

---

(١) انظر: (٩: ٤٧٠).

(٢) في (ف): «غلام».

وقيل: يقال: وَدِدتُ أن يكونَ كذا ووَدِدتُ لو كانَ كذا، فحُمِلَ العطفُ علىٰ المعنىٰ كأنه قيل: أيودُّ أحدُكم لو كانت له جنةٌ وأصابَه الكِبَر.

[﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنفِقُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّآ أَخْرَجْنَا لَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ ۖ وَلَا تَيَمَّمُواْ ٱلْخَبِيثَ مِنْهُ تُنفِقُونَ وَلَسْتُم بِـَٔاخِذِيهِ إِلَّآ أَن تُغْمِضُواْ فِيهِ ۚ وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ حَمِيدٌ﴾ ٢٦٧]

﴿مِن طَيِّبَٰتِ مَا كَسَبْتُمْ﴾: مِن جِيادِ مكسوباتِكم، ﴿وَمِمَّآ أَخْرَجْنَا لَكُم﴾ مِنَ الحبِّ والثمرِ والمعادنِ وغيرِها. فإن قلتَ: فهلّا قيل: وما أخرَجْنا لكم؛ عطفًا علىٰ ﴿مَا كَسَبْتُمْ﴾ حتىٰ يشتملَ الطيِّبُ علىٰ المكسوبِ والمُخرَجِ من الأرض؟ قلتُ: معناه: ومن طيّباتِ ما أخرَجْنا لكم، إلا أنه حُذِفَ؛ لذكرِ الطيّبات. ....

ليسَتْ للعطفِ، بل للحالِ، وصاحبُها: ﴿أَحَدُكُمْ﴾، وقد: مُقدَّرةٌ، ويجوزُ أنْ تكونَ عاطفةً علىٰ ﴿أَن تَكُونَ﴾ علىٰ تأويلِ الماضي؛ لأنّ التمنِّي هُو: طَلَبُ حصُولِ ما لا يُمكنُ حصُولُه، والماضي والمضارعُ سِيَّانِ في ذلك، فكأنهُ قيل: لو كانت له جَنَّة وأصابَه الكِبَرُ، ونحوُه في التقديرِ: قولُه تعالىٰ: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن﴾ [المنافقون: ١٠]، كأنهُ قيل: «تصدَّقتُ وكنتُ»[(١)].

قولُه: (مِن جيادِ مكسُوباتِكم)، الراغب: الطَّيِّبُ يقالُ تارةً باعتبارِ الحاسّة، وباعتبارِ العقلِ أيضاً، والخَبيثُ نَقيضُه، والأظهَرُ أنّ المعنيَّ به هاهُنا المعقولُ الذي هاهنا هُو الحَلال، والحقيقةُ: الطيِّبُ مِنَ الكَسْبِ: ما ليسَ فيه ارتكابُ محظورٍ واكتسابُ محْجور، وتخصيصُ المكسوبِ لأنّ الإنسانَ بما يَكسِبُه أضَنُّ به ممّا يَرِثُه[(٢)]، وتخصيصُ ﴿لَكُم﴾ تنبيهٌ أنّ المقصودَ بإيجادِ هذه الأشياءِ نَفْعُ الإنسانِ ليُبلِّغَه إلىٰ سعادةِ الدّارَيْنِ، ويجوزُ أن يتَضمَّنَ معَ ذلك: أنّ الذي تجبُ فيه الزَّكاةُ هُو ما قُصِدَ به قِوامُ الإنسان.

قولُه: (فهلّا قيل: وما أخرجْنا لكم؟) يعني: لِـمَ لم يترُكْ لفْظَةَ «مِن» في ﴿وَمِمَّآ أَخْرَجْنَا﴾ ليكونَ عَطْفاً علىٰ ما كسِبتُم فيَدخُلَ المُخرَجُ مِنَ الأرض في حُكم الطِّيِّبات؛ لأنّ المطلوبَ مِنَ

---

(١) في الأصول الخطية: «أصّدق وأكن»، وأصلحناه بحسب السياق.

(٢) «تفسير الراغب الأصفهاني» (١: ٥٦٢- ٥٦٣).

﴿وَلَا تَيَمَّمُوا۟ ٱلْخَبِيثَ﴾: ولا تَقصدوا المالَ الرديءَ ﴿مِنْهُ تُنفِقُونَ﴾: تخصُّونَه بالإنفاق، وهو في محلِّ الحال. وقرأَ عبدُ الله: (ولا تأَمَّموا)، وقرأَ ابنُ عباس: (وَلَا تُيَمِّموا) بضمِّ التاء، ويَمَّمه وتيمَّمه وتأَمَّمه سواءٌ في معنىٰ قَصَدَه. ﴿وَلَسْتُم بِـَٔاخِذِيهِ﴾: وحالُكم أنكم لا تأْخُذونَه في حقوقِكم ﴿إِلَّآ أَن تُغْمِضُوا۟ فِيهِ﴾: إلا أن تَتَسامحوا في أَخْذِه وتترخَّصوا فيه، من قولك: أغمضَ فلانٌ عن بعضِ حقِّه؛ إذا غضَّ بَصَرَه. ويقالُ للبائع: أغمضْ أي: لا تستقصِ كأنك لا تُبصر، وقالَ الطِّرِمَّاح:

لَـمْ يَفُتْنا بالوَتْرِ قومٌ وللضَّيْـ ـمِ رجالٌ يَرضَوْن بالإغماضِ

النَّفَقةِ الطيِّباتُ، لقولِه: ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا۟ ٱلْخَبِيثَ﴾، والآنَ هُو عطفٌ علىٰ ﴿مِن طَيِّبَٰتِ﴾، فلا يَدخُلُ في حُكمِها؟ وأجابَ: أنَّ المضافَ مُقدَّرٌ وهُو الطيِّباتُ لوقوعِه مقابِلاً لقولِه: ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا۟ ٱلْخَبِيثَ﴾ فاستغنَىٰ ذلك عن ذِكْرِه، وفائدتُه الإيجازُ معَ التنبيهِ علىٰ استقلالِ كلٍّ مِن إنفاقِ طيِّباتِ مكسُوبِهم ومِن إنفاقِ طيِّباتِ المُخرَجِ لهُم في القَصْد.

قولُه: (وهُو في محَلِّ الحال)، قال القاضي: يُنفِقُونَ: حالٌ مُقدَّرةٌ مِن فاعلِ ﴿تَيَمَّمُوا۟﴾[1]، والضَّميرُ في ﴿مِنْهُ﴾ للمالِ، أي: ولا تقصِدوا الرديءَ مِنَ المال، ويجوزُ أن يتعلَّقَ ﴿مِنْهُ﴾ بـ﴿تُنفِقُونَ﴾، ويكونُ الضميرُ للخَبيثِ، والجُملةُ: حالٌ منه[2].

قولُه: (كأنَّك لا تُبصِرُ): إشارةٌ إلىٰ أنَّ قولَه: ﴿إِلَّآ أَن تُغْمِضُوا۟﴾ استعارةٌ تَبعيّةٌ واقعةٌ علىٰ سَبيلِ التمثيل، شَبَّهَ حالةَ مَنْ تَسامحَ في بَيْعِه، ولا يَسْتقصِي في أَخْذِ العِوَض، بحالةِ مَن رَأىٰ شيئاً يكرَهُه فيُغمِضُ عنهُ عينَه.

قولُه: (لم يَفُتْنا بالوَتْرِ) البيت[3]. يقال: فاتَني فلانٌ بكذا، أي: سَبَقَني، الجَوهري: المَوْتُورُ: الذي قُتِلَ له قتيلٌ فلم يُدْرَكْ بدَمِهِ، تقولُ منه: وَتَرَه يَتِرُه وَتْراً وتِرَةً، وكذلك وَتَرَهُ حقَّه، أي:

---

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٥٦٩).

(٢) هذه الفقرة وردت في (ط) و(ح) هنا، ووردت في (ف) بعد الفقرة التالية.

(٣) للطِّرمّاح في «ديوانه» ص٧٨.

وقرأ الزُّهريُّ: (تُغمِّضوا)، وأغْمَضَ وغمَّضَ بمعنىً، وعنه: (تَغْمُضوا) بضمِّ الميمِ وكَسْرِها من غَمَضَ يغمُضُ ويغمِضُ. وقرأ قَتادةُ: (تُغْمَضوا) علىٰ البناءِ للمفعولِ بمعنىٰ: إلّا أن تُدْخَلوا فيه وتُجْذَبوا إليه. وقيل: إلا أنْ تُوجَدوا مُغْمِضين. وعن الحَسَن: لو وجدتُموه في السُّوقِ يباعُ ما أخذتموه حتىٰ يُهْضَمَ لكم من ثَمَنِه. وعنِ ابنِ عبّاسٍ رَضِيَ اللهُ عنهما: كانوا يَتصدَّقون بحَشَفِ التمرِ وشِرارِه؛ فنُهوا عنه.

[﴿ ٱلشَّيْطَٰنُ يَعِدُكُمُ ٱلْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُم بِٱلْفَحْشَآءِ ۖ وَٱللَّهُ يَعِدُكُم مَّغْفِرَةً مِّنْهُ وَفَضْلًا ۗ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ﴾ ٢٦٨]

أي: **يَعِدُكم في الإنفاق الفقْرَ**، ويقولُ لكم: إنّ عاقبةَ إنفاقِكم أن تَفتِقروا. وقُرِئَ: (الفُقْر) بالضمّ، و(الفَقَر) بفتحتَيْن. **والوعدُ يُستعملُ في الخيرِ والشرِّ**، قالَ اللهُ تعالىٰ: ﴿ٱلنَّارُ وَعَدَهَا ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [الحج: ٧٢]. ﴿وَيَأْمُرُكُم بِٱلْفَحْشَآءِ﴾: ....

نَقَصَه، يقولُ: لم يَفُتْنا قومٌ عندَ طلبِ الثأر، بل نُدرِكُهم ونَنتقِمُ منهم، والحالُ أنّ بعضَ الرِّجالِ يَرضَوْنَ بالإغماضِ عن بعضِ حقِّهم لضَعْفِهم.

قولُه: (**يَعِدُكم في الإنفاقِ الفقْر**)، **الراغبُ**: المشهورُ عندَ العامّة أنّ الفقرَ: الحاجةُ، وأصلُهُ: كَسْرُ الفِقَار، مِن قولِهم: فَقَرْتُه، نحوَ كَبَدْتُه، وبهذا النّظرِ سُمِّيَ الحاجةُ والداهيةُ فاقرةً[1]، والفقرُ أربعةٌ: فَقْدُ الحَسَناتِ في الآخِرة، وفَقْدُ القَناعةِ في الدُّنيا، وفَقْدُ المُقتَنىٰ، وفَقْدُها جميعاً، والغِنَىٰ بحَسَبِه، فمَن فَقَدَ القَناعةَ والمُقتنَىٰ فهُو الفقيرُ المُطلَقُ علىٰ سَبيلِ الذَّمِّ، ومَن فَقَدَ القَناعةَ دونَ القُنْيَة فهُو الغنيُّ بالمَجاز الفقيرُ في الحقيقة، ومَن فَقَدَ القُنْيَةَ دونَ القَناعةِ فإنّهُ يقالُ له: فقيرٌ وغنيٌّ وقد وَرَدَ: «ليس الغِنىٰ بكَثْرةِ العَرَض، وإنّما الغِنَىٰ غِنَىٰ القلبِ»[2]، فقولُه: ﴿ ٱلشَّيْطَٰنُ يَعِدُكُمُ ٱلْفَقْرَ ﴾ قيل: فقرُ الآخِرة، وهُو أن يُخيِّلَ إليه أنْ لا جَزاءَ ولا نشورَ فلا يُنفِقُ.

قولُه: (**الوَعْدُ يُستعمَلُ في الخَيرِ والشّرِّ**)، قال الفَرّاءُ: يقال: وَعَدتُه خيْراً، ووَعدتُه شَرّاً،

---

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني» (١: ٥٦٥).

(٢) أخرجه البخاري (٦٤٤٦)، ومسلم (١٠١٥) وغيرهما من حديثِ أبي هريرة رضي الله عنه.

ويُـغريكم على البخلِ ومنعِ الصَّدقاتِ إغراءَ الآمِرِ للمأمور. والفاحشُ عندَ العرب: البخيل. ﴿وَٱللَّهُ يَعِدُكُم﴾ في الإنفاقِ ﴿مَّغۡفِرَةً﴾ لذُنوبِكم، وكفّارةً لها، ﴿وَفَضۡلًا﴾: **وأن يُخلِفَ عليكم أفضلَ ممّا أنفقتم**، أوْ: ثوابًا عليه في الآخرة.

[﴿يُؤۡتِي ٱلۡحِكۡمَةَ مَن يَشَآءُۚ وَمَن يُؤۡتَ ٱلۡحِكۡمَةَ فَقَدۡ أُوتِيَ خَيۡرًا كَثِيرًاۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾ ٢٦٩]

فإذا أسقَطوا الخيرَ والشَّرَّ قالوا في الخَيْر: الوَعْد، وفي الشرِّ: الإيعادُ والوَعِيد، فإنْ أدخَلوا الباءَ في الشرِّ جاؤوا بالألف[(١)].

قولُه: (﴿وَفَضۡلًا﴾: **وأن يُخلِفَ عليكُم أفضَلَ ممّا أنفقتُم**). واعلَمْ أنّ الآيةَ فيها متقابِلانِ: أحَدُهما جَلِيٌّ والآخَرُ خَفِيٌّ، والجَلِيُّ قولُه: ﴿ٱلشَّيۡطَٰنُ يَعِدُكُمُ ٱلۡفَقۡرَ وَيَأۡمُرُكُم بِٱلۡفَحۡشَآءِۖ وَٱللَّهُ يَعِدُكُم مَّغۡفِرَةً مِّنۡهُ وَفَضۡلًا﴾، ومِن ثَمَّ فَسَّرَ الأوَّلَ بقولِه: «يَعِدُكم في الإنفاقِ الفَقْرَ»، والثاني بقولِه: «وأن يُخلِفَ عليكم أفضَلَ ممّا أنفَقْتُم»، وأمّا الخَفِيُّ فقولُه: ﴿وَيَأۡمُرُكُم بِٱلۡفَحۡشَآءِ﴾، وقولُه: ﴿وَٱللَّهُ يَعِدُكُم مَّغۡفِرَةً﴾، وكما أنّ الأمرَ بالفَحْشاءِ إغراءٌ برَذيلةِ البُخْل، كذلك الوَعدُ بالمغفرةِ حَثٌّ على التمحيصِ عنِ الرذائِل، ولهذا فَسَّرَ الأوَّلَ بقولِه: «ويُغريكُم على البُخْل»، والثاني بقولِه: «مغفرةً لذُنوبكم»، والذَّنبُ في هذا المقامِ هُو: البُخلُ، كما أنّ الفَحْشاءَ كذلك؛ لأنّ الكلامَ في الحَثِّ على الإنفاقِ والرَّدْعِ عنِ الإمسَاك، وأيُّ رَذيلةٍ في المرءِ أردَى مِنَ البُخل! وإليه أومَىٰ صَلَواتُ الله عليه بقولِه: «السَّخيُّ قريبٌ مِنَ الله قريبٌ مِنَ الجنة قريب من الناس[(٢)]، بعيدٌ مِنَ النار[(٣)]، والبخيلُ بعيدٌ مِنَ الله بعيدٌ مِنَ الجَنّة، بعيدٌ مِنَ الناسِ قريبٌ مِنَ النار»، أخرَجه التِّرمذيُّ عن أبي هريرة[(٤)]، ويؤيِّدُه تذييلُ الكلام بقولِه: ﴿وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ﴾.

---

(١) لم أجده في «معاني القرآن» للفرّاء، ونقله عنه الجوهري في «الصحاح» (٢: ٥٥١).

(٢) قوله: «قريب من الناس» من (ط).

(٣) قوله: «بعيد من النار» ساقط في (ط).

(٤) «سنن الترمذي» (١٩٦١) وقال: هذا حديثٌ غريب، وهو في «المعجم الأوسط» للطبراني (٢٣٦٣)، وذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٣: ١٦٩) وأعلّه بسعيد بن محمد الورّاق، ضعيف الحديث.

﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ﴾: يوفِّقُ للعِلْمِ والعملِ به. والحكيمُ عندَ الله: هو العالِـمُ العامِلُ. وقُرِئ: (ومَن يؤتِ الحكمةَ) بمعنىٰ: ومن يُؤتِه اللهُ الحكمةَ، وهكذا قرأ الأعمشُ. و﴿خَيْرًا كَثِيرًا﴾ تنكيرُ تعظيم، كأنه قال: فقد أُوتي أيَّ خيرٍ كثير. ﴿وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾ يريدُ الحكماءَ العُلّام العُمّال. والمرادُ به الحثُّ علىٰ العملِ بما تضمَّنت الآيُ في معنىٰ الإنفاق.

قولُه: (والحكيمُ عندَ الله هُو: العالِـمُ العامِل)، كذا عنِ القاضي[1]، قال الإمامُ: الحِكمةُ لا يُمكنُ خُروجُها عن هذَيْنِ المعنَـيَيْنِ، وذلكَ أنّ كمالَ الإنسانِ أن يَعرِفَ الحَقَّ لذاتِه والخيرَ لأجْلِ العَمَلِ به، فقولُ إبراهيمَ عليه السَّلامُ: ﴿رَبِّ هَبْ لِي حُكْمًا﴾ [الشعراء: ٨٣] إشارةٌ إلىٰ العِلم، ثُم قولُه: ﴿وَأَلْحِقْنِي بِالصَّالِحِينَ﴾ [الشعراء: ٨٣] إشارةٌ إلىٰ العمَلِ، وقولُ عيسَىٰ عليه السَّلامُ: ﴿إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ آتَانِيَ الْكِتَابَ﴾ [مريم: ٣٠] إشارةٌ إلىٰ العِلمِ، ثُم قولُه: ﴿وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ﴾ [مريم: ٣١] إلىٰ العمَلِ، وقال تعالىٰ لموسَىٰ عليه السَّلامُ: ﴿إِنَّنِي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا أَنَا﴾ [طه: ١٤] مُشيراً إلىٰ العِلم، ثُمّ قال: ﴿فَاعْبُدْنِي﴾ مُشيراً إلىٰ العمَلِ، ثُمّ عَمَّ جميعَ الأنبياءِ بقولِه: ﴿أَنْ أَنذِرُوا أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا أَنَا﴾ [النحل: ٢] مُريداً بِه العِلمَ، وبقولِه: ﴿فَاتَّقُونِ﴾ [النحل: ٢] العمَلَ، قال أبو مُسلم[2]: الحِكمةُ فِعْلةٌ مِنَ الحُكم، ورجُلٌ حكيمٌ: إذا كان ذا حِجًى[3] ولُبٍّ وصَلابةِ رأي، فَعيلٌ بمعنىٰ فاعل، ويقال: أمرٌ حَكيم، أي: مُحكَم، فَعيلٌ بمعنىٰ مفعول[4]، فالحِكمةُ لا تَحصُلُ إلّا بموهبةِ الله ومُتابَعةِ الأنبياءِ والاستقامةِ عليها، إذْ هِي مأخوذةٌ مِن مِشكاةِ النُّبوّةِ المُقتَبسةِ مِن أنوارِ القُدُس، وأنّ التّفكُّرَ والعِلمَ لا يُفيدُ النّفْسَ استعدادَ قَبولِها ابتداءً بل إنّ اللهَ عَزَّ شأنُه بِفَيْضِه الأقدَس يَجُودُ بالاستعدادِ لأنفُسِ الأنبياءِ وخَواصِّ مُتابعيهم فيُفيضُ الحِكمةَ عليهم، وفي قولِ المصنِّف: «الحُكَماءُ: العُلاّمُ العُمّال» علىٰ المبالغة، بعدَ قولِه: «والحَكيمُ

(١) وحاصل عبارته: «يؤتي الحكمةَ: تحقيق العلمِ وإتقان العمل». انظر: «أنوار التنزيل» (١: ٥٧٠).
(٢) الأصفهاني. من مُفسِّري الـمعتزلة، وقد استمدَّ منه الفخرالرازي كثيراً وحاققه غَزيراً.
(٣) وهو العقل.
(٤) «مفاتيح الغيب» (٧: ٦٠).

....

عندَ الله هُو: العالِمُ العاملُ»، تنبيهٌ علىٰ أنّ قولَه: ﴿أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ مُظهَرٌ وُضِعَ مَوضِعَ المُضمَر، وأنّ العاقِلَ الكاملَ المُتَناهيَ هُو الذي بالَغَ واجتَهَدَ في الجَمْع بيْنَ العِلم والعَمَل وأتقَنَ فيهما ورَسَخَ بهما قَدَمُه، وأمّا قولُه: «والمرادُ به الحَثُّ علىٰ العَمَلِ بما تضَمَّنَتِ الآيُ في معنىٰ الإنفاق» إشارةٌ إلىٰ بيانِ التوفيق والنَّظم بينَ الآي، وأنّ المُنفِقَ في سَبيلِ الله هُو العالِمُ الرَّبّانيُّ والحَكيمُ المُحِقُّ، ومَن فَقَدَ ذلك فقَدْ حُرِمَ أنْ يُسَمّىٰ حَكيماً، وبيانُه ـ والعلمُ عندَ الله ـ: أنّ اللهَ عَزَّ شأنُه لمّا بالَغَ في أمرِ الإنفاقِ حينَ شَرَعَ في بيانِه بضَرْبِ الأمثالِ والرُّجوع إليه مرَّةً بعدَ أُخرىٰ كما سَبَقَ، أتَىٰ بعدَ ذلك بما عَسَىٰ أن يَمنَعَ المكلَّفَ مِنَ الإنفاقِ مِن تسويلِ الشَّيطانِ وإغوائِه النَّفْسَ الأمّارةَ خَوْفَ الفَقْرِ والإعدامِ، وتزيينِه المعاصِيَ والفواحِشَ، فقال: ﴿ٱلشَّيْطَٰنُ يَعِدُكُمُ ٱلْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُم بِٱلْفَحْشَآءِ﴾، وقابَلَ الخَصْلتَيْنِ بما يُقابِلُهما مِنَ الحَسَنتَيْنِ بقولِه: ﴿وَٱللَّهُ يَعِدُكُم مَّغْفِرَةً مِّنْهُ وَفَضْلًا﴾، ثُمّ كَمَّلَه بما هُو العُمْدةُ فيه وهُو قولُه: ﴿وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ﴾ المُشتمِلةُ علىٰ سَعَةِ الإفضالِ ووُفورِ العِلم ليكونَ تـمهيداً لذِكْرِ ما هُو أجَلُّ المواهِبِ وأسنىٰ المطالب، وهُو الحِكمةُ، ليكونَ حَثّاً علىٰ ما تضَمَّنَتِ الآيُ مِن معنىٰ الإنفاق، فعندَ ذلكَ تَنَبَّهَ الطالبُ لأمرٍ خَطيرٍ فاضْطُرَّ إلىٰ السُّؤالِ بلسانِ الحال: ليْتَ شِعري، هل أحدٌ يتَصدّىٰ لهذه المَنْقَبةِ الشَّريفة والمنزِلةِ الرَّفيعة؟ فنُودِيَ مِن سُرادِقاتِ الجَلال: مَن خَصَّهُ اللهُ تعالىٰ بالحِكمة ووَفَّقَه للعِلمِ والعَمَل، ثُمّ ذَيَّلَ ذلك بقولِه: ﴿وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ تعريضاً لمَن لا يتَّعِظُ بهذا البيانِ الشافي، المعنىٰ: لا يَذكُرُ ذلك إلّا مَن عَرَفَ الحِكمةَ ورَسَخَتْ قَدَماهُ فيها، لا مَن لا يَرفَعُ لها رأساً، فإنّهُ في عِدادِ الأنعام بل هُم أضَلُّ سبيلاً، وفي قولِه: ﴿وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ﴾ إيماءٌ إلىٰ معنىٰ قولِه صَلَواتُ الله عليه: «مَثَلُ البخيلِ والمتصدِّق كمَثَلِ رَجُلَيْنِ عليهما جُبَّتانِ مِن حديدٍ قدِ اضْطُرَّتْ أيديهما إلىٰ ثَدْيَيْهِما وتَراقِيهما فجعَلَ المُتصَدِّقُ كلَّما تصَدَّقَ بصَدَقةٍ انبَسَطَتْ عنهُ حتّىٰ تَغْشَىٰ أنامِلَه وتَعفُو أثَره، وجَعَلَ البخيلُ كلَّما هَمَّ بصَدَقةٍ قَلُصَتْ وأخَذَتْ بمكانِها»، أخرَجَه البُخاريُّ ومسلمٌ، عن أبي هريرة(١).

---

(١) أخرجه البخاري (٥٧٩٧)، ومسلم (١٠٢١) وغيرهما.

[﴿وَمَآ أَنفَقْتُم مِّن نَّفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُم مِّن نَّذْرٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُهُۥ ۗ وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ﴾ ٢٧٠]

﴿وَمَآ أَنفَقْتُم مِّن نَّفَقَةٍ﴾ في سبيلِ الله أوْ في سبيلِ الشيطان، ﴿أَوْ نَذَرْتُم مِّن نَّذْرٍ﴾ في طاعةِ اللّـهِ أوْ في معصيتِه ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُهُۥ﴾ لا يخفىٰ عليه، وهو مجُازيكم عليه ﴿وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ﴾ الذينَ يَمنعونَ الصدقات، أوْ يُنفقونَ أموالَهم في المعاصي، أَوْ لا يَفُونَ بالنُّذور، أوْ يَنذرونَ في المعاصي، ﴿مِنْ أَنصَارٍ﴾: ممَّن ينصرُهم مِنَ اللّـهِ ويمنعُهم من عِقابه.

[﴿إِن تُبْدُوا۟ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِىَ ۖ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۚ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ ۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ ٢٧١]

«ما» في «نعِمّا» نكرةٌ غيرُ موصولةٍ ولا موصوفة. ومعنىٰ ﴿فَنِعِمَّا هِىَ﴾: **فنِعْمَ شيئًا إبداؤها. وقُرِئ بكسرِ النونِ وفتحِها.** ....

قوله: (**فنعم شيئاً إبداؤها**) قال ابن جني في «الدمشقيات»: قوله تعالى: ﴿فَنِعِمَّا هِىَ﴾ منصوبةٌ لا غير لأنّها ليست موصولة، والتقدير: نِعْم شيئاً إبداؤها، فحذف الإبداء وأُقيمَ المضافُ إليهُ مقامه، ألا ترى إلى قوله: وإن تخُفوها وتؤتوها الفقراءَ فهو خير لكم والتذكير يدل على ما ذكرنا، واستعملت ما هنا غير موصولة ولا موصوفة لما فيها من الشِّياع.

قولُه: (**وقُرِئَ بكسرِ النُّونِ وفَتْحِها**)، أي: قرأ: «نِعْما» بالكسرِ معَ إسكانِ العَيْن: أبو عَمْرٍو، وأبو بكر عن عاصِم، وقالونُ عن نافع. ومعَ كسرِها: ابنُ كثيرٍ، ونافع بروايةِ وَرْش، وعاصِمٌ في روايةِ حَفْص. وبالفَتحِ معَ كسرِ العَيْن: الباقونَ[1]. قال أبو البقاء: إسكانُ العَيْنِ والميم معَ الإدغام بعيدٌ لِما فيه مِنَ الجَمْع بيْنَ الساكِنين، وقيل: إنّ الرّاويَ لم يَضبطِ القراءةَ؛ لأنّ القارئَ اختَلَسَ كَسْرَ العَيْنِ فظَنَّهُ إسكاناً[2].

(١) لتمامِ الفائدة، انظر: «الكشف عن وجوه القراءات» (١: ٣١٦).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٢٢١).

﴿وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ﴾: **وتُصيبوا بها مصارِفَها مع الإخفاءِ** ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾: فالإخفاءُ خيرٌ لكم. والمرادُ الصدقاتُ المتطوَّعُ بها، فإنّ الأفضلَ في الفرائضِ أن يُجاهَرَ بها. وعنِ ابنِ عبّاسٍ رَضِيَ اللهُ عنهما: صدقاتُ السرِّ في التطوُّعِ يفضُلُ علانيَتَها سبعينَ ضعفًا، وصدقةُ الفريضةِ علانيتُها أفضلُ من سرِّها بخمسةٍ وعشرينَ ضعفًا. وإنما كانتِ المجاهرةُ بالفرائضِ أفضلَ؛ لنفي التُّهمةِ **حتىٰ إذا كانَ** المزكِّي ممن لا يُعرفُ باليَسار كانَ إخفاؤُه أفضلَ، **والمتطوِّعُ** إن أرادَ أن يُقتَدىٰ به كانَ إظهارُه أفضلَ. (ونكفِّر) **قُرِئ بالنونِ مرفوعًا**، عطفًا علىٰ محلِّ ما بعدَ الفاء، أوْ علىٰ أنه خبرُ مبتدأٍ محذوف، **أي: ونحن نكفِّر**، أَوْ علىٰ أنه جملةٌ من فعلٍ وفاعلٍ مبتدأة؛ ومجزومًا عطفًا علىٰ محلِّ الفاءِ وما بعدَه؛ لأنه جوابُ الشرط. وقُرِئ: ﴿وَيُكَفِّرُ﴾ بالياءِ مرفوعًا والفعلُ لله؛ أو للإخفاء، و(تُكَفِّرْ) بالتاءِ مرفوعًا ومجزومًا، ....

قولُه: (**وتُصِيبوا بها مَصارِفَها معَ الإخفاء**): عطفٌ تفسيريٌّ لقولِه: ﴿وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ﴾.

قولُه: (**حتّى إذا كان**)، غايةُ العِلَّة معَ المَعْلول، وهِي المُجاهَرةُ لنَفْيِ التُّهمة، وقولُه: «**والمُتطوِّع**»: عطفٌ علىٰ المُزكِّي، ومعناهُ مُقدَّرٌ، وتقديرُه: وإنّما كانتِ المُسارَّةُ بالتَّطوُّع أفضَلَ لعَدَمِ الرِّياءِ، حتّى إذا كان المرادُ الاقتداءَ به كان إظهارُه أفضَلَ، فيكونُ مِن بابِ: علَفْتُها تِبْناً وماءً بارِداً(١).

قولُه: («**ونُكفِّر» قُرِئَ بالنُّونِ مرفوعاً**)، نافعٌ وأبو عَمْرٍو وابنُ كثير، وبالياءِ: ابنُ عامرٍ وحَفْصٌ(٢).

قولُه: (**أي: ونحن نُكفِّرُ**)، فالجملةُ مَعطوفةٌ على جُملةِ قولِه: ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾، وهُو مِثْلُ الأوّل، ويجوزُ أن يكونَ ﴿وَيُكَفِّرُ﴾ جُملةً مِن فعلٍ وفاعلٍ مُبتدأةً، أي: مُنقطِعةً مُنفصِلةً

---

(١) شاهد نحوي مشهور، سبق تخريجُه.

(٢) انظر: «التيسير» للداني ص ٨٤.

والفعلُ للصَّدَقات، وقرأ الحَسَن بالياءِ والنصبِ بإضمارِ «أنْ»، ومعناه: إن تخفوها يكنْ خيرًا لكم وأن يُكفِّرَ عنكم.

[﴿ لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَىٰهُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ ۗ وَمَا تُنفِقُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَلِأَنفُسِكُمْ ۚ وَمَا تُنفِقُونَ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ ٱللَّهِ ۚ وَمَا تُنفِقُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنتُمْ لَا تُظْلَمُونَ ﴾ ٢٧٢]

﴿لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَىٰهُمْ﴾: لا يجبُ عليكَ أن تجعلَهم مهديِّين إلىٰ الانتهاءِ عمّا نُهوا عنه من المنِّ والأذىٰ والإنفاقِ من الخبيثِ وغيرِ ذلك، وما عليكَ إلا أن تبلِّغَهم النواهيَ فحسب، ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾: يلطفُ بمَن يَعلَمُ أنّ اللطفَ ينفعُ فيه، فينتهي عما نُهِيَ عنه. ﴿وَمَا تُنفِقُوا۟ مِنْ خَيْرٍ﴾: مِن مالٍ ﴿فَلِأَنفُسِكُمْ﴾: فهو لأنفسِكم لا ينتفعُ به غيرُكم، فلا تـمنُّوا به علىٰ الناسِ ولا تؤذُوهم بالتطاوُلِ عليهم. ﴿وَمَا تُنفِقُونَ﴾: وليست نفقتُكم إلا لابتغاءِ وجهِ الله، ولطلبِ ما عندَه، فما لكم تمنُّونَ بها وتنفقونَ الخبيثَ الذي لا يوجَّه مثْلُه إلىٰ الله. ﴿وَمَا تُنفِقُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ﴾ ...

مِن خَبَرِ[1] الجزاء، فتكونَ معطوفةً علىٰ جُملةِ الشَّرطِ والجزاء، المعنىٰ: ليَحصُلَ مِنكم إبداءُ الصَّدَقاتِ وإخفاؤها، ومنّا تكفيرُ ذُنوبِكم.

قولُه: (والفعلُ للصَّدَقات) أي: الإسنادُ يكونُ مجازيّاً.

قولُه: (يَلطُفُ بمَن يَعلَمُ أنّ اللُّطفَ ينفعُ فيه)، مذهبُه، وأهلُ السُّنة علىٰ أنّ الهِدايةَ مِنَ الله وبمشيئتِه فيَختصُّ بها قوماً دونَ قوم.

قولُه: (وليستْ نَفَقتُكم إلا لابتغاءِ وَجْهِ الله تعالىٰ). ﴿وَمَا تُنفِقُونَ﴾: معطوفٌ علىٰ قولِه: ﴿وَمَا تُنفِقُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَلِأَنفُسِكُمْ﴾ أو: حالٌ، قال القاضي: يجوزُ أن يكونَ حالاً، كأنه قال: ﴿وَمَا تُنفِقُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَلِأَنفُسِكُمْ﴾ غيرَ مُنفِقينَ إلّا لابتغاءِ وَجْهِ الله[2]. قلتُ:

---

(١) في (ط): «من خيِّرٍ».

(٢) «أنوار التنزيل» (١: ٥٧٢).

ثوابُه أضعافًا مضاعَفةً، فلا عذرَ لكم في أن تَرْغَبوا عن إنفاقِه، **وأن يكونَ علىٰ أحسنِ الوجوه** وأجملِها. وقيل: حجَّت أسماءُ بنتُ أبي بكرٍ رَضِيَ اللهُ عنهما، فأَتَتْها أمُّها تسألُها وهي مشركةٌ فأبتْ أن تعطِيَها، فنزلتْ. وعن سعيدِ بنِ جُبير: كانوا يتَّقونَ **أن يَرضَخُوا** لقَراباتِهم من المشركين. ورُوِيَ: أنَّ ناسًا من المسلمينَ كانت لهم أصهارٌ في اليهودِ ورَضاعٌ، وقد كانوا يُنفِقونَ عليهم قبْلَ الإسلام، فلمّا أسلموا كَرِهوا أن يَنفعوهم. وعن بعضِ العلماء: لو كانَ شرَّ خلقِ اللّٰـهِ لكانَ لكَ ثوابُ نفقتِك. واختُلِفَ في الواجب: فجوَّزَ أبو حَنيفةَ رحمةُ اللّٰـهِ عليه، صَرْفَ صدقةِ الفطرِ إلىٰ أهلِ الذمَّة، وأَباه غيرُه.

[﴿لِلْفُقَرَآءِ ٱلَّذِينَ أُحْصِرُواْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِى ٱلْأَرْضِ يَحْسَبُهُمُ ٱلْجَاهِلُ أَغْنِيَآءَ مِنَ ٱلتَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُم بِسِيمَٰهُمْ لَا يَسْـَٔلُونَ ٱلنَّاسَ إِلْحَافًا وَمَا تُنفِقُواْ مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ بِهِۦ عَلِيمٌ﴾ ٢٧٣]

الأوجهُ هذا؛ لأنّ قولَه: ﴿وَمَا تُنفِقُواْ مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ﴾ عطفٌ علىٰ الجُملةِ الشَّرْطية معَ الحال، وهِي «ما تُنفِقوا»، يعني: النَّفَقةَ الراجعَ نفعُها إلىٰ المُنفِق حينَ كانت خالِصَةً لِوَجْهِ الله هِي التي تُوَفَّىٰ إلىٰ صاحِبِها بالتَّمامِ والكمالِ مِن غيرِ ظُلم ونَقْص، وأمّا قولُه: ﴿وَمَا تُنفِقُواْ مِنْ خَيْرٍ﴾ فهُو عطفٌ علىٰ ﴿إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ﴾، وقولُه: ﴿لَّيْسَ عَلَيْكَ هُدَىٰهُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾ اعتراضٌ.

قولُه: (وأن يكونَ علىٰ أحسَنِ الوجوه) عطفٌ علىٰ قولِه: «إنفاقِه» لا علىٰ «أن تَرغَبوا».

قولُه: (أن يَرضَخوا). الرَّضْخُ: العطاءُ القليل، الجَوهري: الرَّضْخُ مثلُ الرَّضْح، رَضَخْتُ[١] الحَصَىٰ والنَّوىٰ: كسَرتُه، ورَضَخْتُ له رَضْخاً وهُو العطاءُ ليس بالكثير، وفي الحديث: «أَمَرْتُ له برَضْخ»[٢]. كانوا يكسِرونَ النَّوىٰ ويأخُذونَ عليه الأُجرةَ ويَصرِفونَها في النَّفَقة.

---

(١) في (ط): «رضحت».

(٢) أخرجه البخاري (٣٠٩٤)، ومسلم (٤٦٧٦)، باب حكم الفيء.

الجارُّ متعلِّقٌ بمحذوف، والمعنىٰ: اعمَدوا للفقراءِ واجعلوا ما تُنفِقونَ للفقراءِ، كقوله تعالىٰ: ﴿فِي تِسْعِ ءَايَٰتٍ﴾ [النمل: ١٢]، ويجوزُ أن يكونَ خبَرَ مبتدأٍ محذوف، أي: صدقاتُكم للفقراء، و﴿ٱلَّذِينَ أُحْصِرُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ هم الذينَ أحصَرَهم الجهادُ، ﴿لَا يَسْتَطِيعُونَ﴾؛ لاشتغالهم به ﴿ضَرْبًا فِي ٱلْأَرْضِ﴾؛ للكَسْب. وقيل: هم أصحابُ الصُّفَّة؛ وهم نحوٌ من أربعِ مئةِ رجلٍ من مهاجري قريشٍ لم يكنْ لهم مساكنُ في المدينةِ ولا عشائرُ، فكانوا في صُفَّةِ المسجدِ وهي سَقيفتُه ـ يتعلَّمونَ القرآنَ بالليل ويَرْضَخونَ النَّوىٰ بالنهار، وكانوا يَخرُجونَ في كلِّ سَرِيَّةٍ بَعَثَها رسولُ الله ﷺ، فمن كانَ عندَه فضلٌ أتاهم به إذا أمسىٰ. وعن ابنِ عبّاسٍ رَضِيَ اللهُ عنهما: وَقَفَ رسولُ الله ﷺ يومًا علىٰ أصحابِ الصُّفَّةِ فرأىٰ فَقْرَهم وجَهْدَهم وطِيْبَ قلوبِهم، فقال: «أبشِروا يا أصحابَ الصُّفَّة، فمن بَقِيَ مِن أمَّتي علىٰ النَّعْتِ الذي أنتم علَيه راضيًا بما فيه، فإنه من رُفَقائي في الجنّة».

﴿يَحْسَبُهُمُ ٱلْجَاهِلُ﴾ بحالِهم ﴿أَغْنِيَآءَ مِنَ ٱلتَّعَفُّفِ﴾: مُستغنِينَ من أجلِ تعفُّفِهم عن المسألة. ﴿تَعْرِفُهُم بِسِيمَٰهُمْ﴾ من صُفرةِ الوجهِ ورَثاثةِ الحال. والإلْحافُ: الإلحاحُ وهو اللُّزومُ وأن لا يُفارِقَ إلا بشيءٍ يُعطاه، من قولِهم: لَحِفَني من ....

قولُه: (الجارُّ متعلِّقٌ بمحذوف)، الراغب: قيلَ: هُو بَدَلُ البعضِ مِن قولِه: ﴿فَلِأَنفُسِكُمْ﴾ أي: أهلِ دِينِكم، فصار الفُقَراءُ بعضَهم، وقيل: متعلِّقٌ بقولِه: ﴿وَمَا تُنفِقُونَ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ ٱللَّهِ﴾ أي: ما تُنفِقُونَ لهم إلّا تقرُّباً إلىٰ الله، فمعلومٌ أنّ مَن خُصَّ بنفَقَتِه هؤلاءِ فلم يَقصِدْ به إلّا وَجْهَ الله[1].

قولُه: (مُستَغْنينَ مِن أجْلِ تعفُّفِهم[2] عن المسألة)، الراغب: العِفَّةُ: حصُولُ حالةٍ للنَّفْسِ تَمتنِعُ بها عن غَلَبةِ الشَّهوة، والمتعفِّفُ: المُتَعاطي لذلك بِضَرْبٍ مِنَ المُمارَسةِ والقَهْر، وأصلُه

---

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني» (١: ٥٧٤). و هذه الفقرة هنا وردت في (ط)، ووردت في (ح) و(ف) قبل الفقرة السابقة: «قوله: وأن يكون».

(٢) قوله: «تعففهم» ساقط من (ح).

فضْلِ لِحافه، أي: أعطاني من فَضْلِ ما عندَه. وعن النبيِّ ﷺ: «إن اللهَ تعالىٰ يحبُّ الحييَّ الحليمَ المتعفِّف، ويُبغضُ البذيءَ السآَّلَ المُلحِف»، ومعناه: أنهم إن سَألوا سَألوا بتلطُّفٍ ولم يُلِحُّوا. وقيل: هو نفيُ السؤالِ والإلحافِ جميعًا، كقوله:

علىٰ لاحبٍ لا يُهتدىٰ بمَناره

يريدُ نفْيَ المنارِ والاهتداءِ به.

الاقتصارُ علىٰ تناوُلِ الشيءِ القليل الجاري مجْرَىٰ العَفاف[١]، والعُفَّةُ، أي: البقيّةُ مِنَ الشيءِ، أو: مجرَىٰ العفَف، وهُو ثَمَرُ الأراك[٢].

قولُه: (ويَبغُضُ البَذيءَ)[٣]. البذيء: البَذَاءُ بالمدِّ: الفُحش، فلانٌ بذيءُ اللِّسان، والمرأةُ: بذيئةٌ[٤].

قولُه: (سأَلوا بتَلطُّفٍ ولم يُلِحُّوا) يَحتمِلُ أن يُرادَ أنّ ﴿إِلْحَافًا﴾: منصوبٌ علىٰ المصدَر؛ لأنّ السؤالَ بالتلطُّف نوعٌ منهُ أو علىٰ الحال.

قولُه: (على لاحبٍ لا يُهتَدَىٰ بمَنارِهِ)، تمامُه مِن روايةِ الزجّاج:

إذا سافَه العَـوْدُ الـدّيافيُّ جَرْجَـرا[٥]

قال الزجَّاجُ: المعنىٰ: ليسَ لها مَنارٌ فيُهتَدى بها، وكذلك ليس مِن هؤلاءِ السُّؤالُ فيقَعَ منه إلحافٌ. تَمَّ كلامُه[٦]. اللاحِبُ: الطريقُ الواضِح، والسَّوْفُ: الشَّمُّ، والعَوْدُ: الجَمَلُ المُسِنُّ، والديافُ: قريةٌ يَسكُنُها النَّبطُ، وهُو زارعُ العرب، جَرْجَرا، أي: صَوَّتَ، وقيل: أولُه:

سَدَىٰ بيَدَيْه ثُم أَجَّ بسَيْرِهِ

---

(١) في (ط) و(ح): «العفافة».

(٢) «مفردات القرآن» ص٥٧٣.

(٣) هذا جزءٌ من حديثٍ أخرجه الطبراني في «مسند الشاميين» (٢: ٤٥٦)، وابن أبي شيبة في «المصنّف» (٢٥٨٥٣)، والبزّار في «المسند» (٩٣٦٢)، وذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٨: ٧٥) وضعَّفه لأجل محمد بن كثير.

(٤) هذه الفقرة وردت في الأصول الخطية بعد التي تليها، وقدمتها هنا مراعاةً لترتيب «الكشاف».

(٥) سبق تخريجه من «ديوان امرئ القيس» ص٦٦.

(٦) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٣٥٧).

[﴿ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ ٢٧٤]

﴿بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً﴾ يعمُّونَ الأوقاتَ والأحوالَ بالصَّدقة؛ لِحِرْصهم علىٰ الخير، فكلَّما نزلتْ بهم حاجةُ محتاجٍ عجَّلوا قضاءَها ولم يؤخِّروه، ولم يتعلَّلوا بوقتٍ ولا حال. وقيلَ: نزلتْ في أبي بكرٍ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللهُ عنه حينَ تصدَّقَ بأربعينَ ألفَ دينارٍ: عشرةً بالليل، وعشرةً بالنهار، وعشرةً في السرِّ، وعشرةً في العلانية. وعن ابنِ عبّاسٍ رَضِيَ اللهُ عنهما: نزلتْ في عليٍّ رَضِيَ اللهُ عنه: لَمْ يملِكْ إلا أربعةَ دراهمَ فتصدَّقَ بدرهمٍ ليلًا، وبدرهمٍ نهارًا، وبدرهم سرًّا، وبدرهمٍ علانية.

السَّدْوُ: مَدُّ اليَدِ نحوَ الشيء، والمرادُ: تَذرَعُ الناقةُ بيدَيْها واتساع خَطْوِها، وأَجَّ الظَّليمُ يأُجُّ أَجّاً: عدَا، قال الإمام: القولُ الأوّلُ وهُو: أن يسألوا بتَلطُّف ولم يُلِحُّوا ضعيفٌ؛ لأنّ اللهَ تعالىٰ وَصَفَهم بالتعفُّفِ عنَ السُّؤالِ بقولِه: ﴿يَحْسَبُهُمُ ٱلْجَاهِلُ أَغْنِيَآءَ مِنَ ٱلتَّعَفُّفِ﴾، ثُمّ قال: ﴿تَعْرِفُهُم بِسِيمَٰهُمْ﴾، وذلك يُنافي صُدورَ السُّؤالِ عنهم[١]. يُريدُ أنهُ مِن بابِ التقسيم الحاصِر؛ لأنّ الناسَ مِن بيْنِ عارِف بأحوالِهم وجاهِلٍ بها، فإذا انتفَىٰ شعورُهما[٢] انتفَىٰ السُّؤالُ بالكُلِّية.

وقلتُ: هذا مقامٌ يَفتَقِرُ إلىٰ فَضْلِ بسط ومَزيدِ بَيان. واعلَمْ أنّ الشيءَ الذي يُرادُ نَفْيُه: إمّا أن يُنفَىٰ مُطلَقاً أو معَ التأكيد، بأنْ يُنفَىٰ معَ وَصْفِه، كما تقولُ: ما عندي كتابٌ يُباعُ، فهُو مُحتمِلٌ نَفْيَ البيع وحدَه وأنّ عندَه كتاباً إلّا أنهُ لا يَبيعُه، أو نَفْيَهما جميعاً وأنْ لا كتابَ عندَه ولا كونَه مَبيعاً، ذَكَرَه في حم المؤمن[٣]، وما نحنُ بصَدَدِه مِنَ القَبيل الثاني، لوجودِ عَدَمِ السُّؤالِ مِنَ القَرينةِ السابقة؛ لأنّها دافعةٌ لدليلِ الخِطاب، كما أنّ قولَه تعالىٰ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأْكُلُواْ ٱلرِّبَوٰٓاْ أَضْعَٰفًا مُّضَٰعَفَةً ﴾ [آل عمران: ١٣٠] دافعٌ دليلُ خِطابِه خصُوصَ السَّبَب، إذْ

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٧: ٧٢).

(٢) كأنه يريد: شعور العارف بأحوالهم والجاهل بها؛ أي: شعورهما بالفقير. في(ط): «شعورها».

(٣) انظر: «الكشاف» (١٣: ٤٨٦) في تفسير قولِه تعالىٰ ﴿ وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْأَزِفَةِ إِذِ ٱلْقُلُوبُ لَدَى ٱلْحَنَاجِرِ كَٰظِمِينَ مَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ ﴾ [غافر: ١٨].

وقيل: نزلتْ في عَلْفِ الخيلِ وارتباطِها في سبيلِ الله. وعن أبي هُريرةَ رَضِيَ اللهُ عنه: كانَ إذا مَرَّ بفَرَسٍ سَمينٍ قرأَ هذه الآيةَ.

[﴿ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ ٱلرِّبَوٰاْ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِي يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَٰنُ مِنَ ٱلْمَسِّ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوٓاْ إِنَّمَا ٱلْبَيْعُ مِثْلُ ٱلرِّبَوٰاْ وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ فَلَهُۥ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ * يَمْحَقُ ٱللَّهُ ٱلرِّبَوٰاْ وَيُرْبِي ٱلصَّدَقَٰتِ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾ ٢٧٥-٢٧٦]

لو ذَهَبْنا إلىٰ دليلِ الخِطاب لزِمَ التناقُض بيْنَ السابِقَ واللاحِقِ، وهُو نوعٌ مِن أنواعِ الكِنايات، وفائدةُ انضمامِ هذه القَرينةِ معَ الأولىٰ ومجيءِ الإلحافِ الـمَنْفيِّ فيها: المبالغةُ والتوكيدُ في نَفْي السؤال، فهِي كالتذييلِ أو التتميم، ولها طريقانِ، أحَدُهما: جيءَ بها مُشتملةً علىٰ نَفْي التابع بالمتبوع ليُؤْذِنَ بأنّ المتبوعَ بلَغَ في الانتفاءِ إلىٰ دَرَجةٍ يَصِحُّ جَعْلُه دليلاً علىٰ نَفْيِ الغَيْر، فيلزَمُ بذلك نَفْيُه علىٰ سَبيلِ القَطْعِ والبَتِّ، قال المصنِّفُ في قولِه تعالىٰ: ﴿وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾: الفائدةُ في ذِكْرِ الصِّفةِ ونَـفْيِها هِي أن تُضَمَّ الصِّفةُ معَ الموصُوفِ ليُقامَ انتفاءُ الموصُوفِ في مقامِ الشاهِد علىٰ انتفاءِ الصِّفة، فيكونَ ذلك إزالةً لتَوهُّمِ وجودِ الموصُوف. وثانيهما: أتَىٰ بالقَرينةِ الثانية متضمِّنةً للتابع والمتبوعِ ليكونَ انتفاءُ التابع ذَريعةً إلىٰ انتفاءِ المتبوع بالطريقِ الأَولىٰ، وهذا إنّما يتأَتّىٰ فيما فيه الوَصْفُ في الدَّرَجةِ القَصْياءِ في بابِه كالإلحاحِ فيما نحنُ فيه، فنقولُ: ليسَ لهُم سؤالٌ في حالةِ الاضطرار، وانتفاؤه في غيرِها بالطريقِ الأَوْلىٰ، أي: لو وُجِدَ منهُم سؤالٌ لم يكنْ إلّا علىٰ ذلك التقدير؛ لأنّ المُضْطَرَّ لهُ ذلك، وأولئكَ لا يسألونَ أيضاً هذا السؤالَ عندَ الاضطرار، فأفادَ أنّهم يُشرِفُونَ على الهلاكِ ولا يسأَلونَ، فظَهَرَ مِن هذا قوّةُ إيرادِ الإمام، اللهُمَّ إلّا أن يُقال: إنّ المرادَ إثباتُ السؤالِ على الفَرْض والتقدير ومِن ثَمَّ جاء بـ«إنْ»، التي للشكِّ، وليس بقَويٍّ أيضاً، وقال أبو البقاء: ﴿لَا يَسْـَٔلُونَ﴾: حالٌ، ويجوزُ أن يكونَ مُستأنَفاً، و﴿إِلْحَافًا﴾: مفعولٌ مِن أجلِه، ويجوزُ أن يكونَ مصدَراً لفعلٍ محذوفٍ دَلَّ عليه ﴿يَسْـَٔلُونَ﴾، فكأنهُ قال: لا يُلحِفُونَ، ويجوزُ أن يكونَ مصدَراً في موضِعِ الحالِ، تقديرُه: لا يسأَلونَ مُلحِفِين[1].

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٢٢٣).

﴿ٱلرِّبَوٰاْ﴾ كُتِبَ بالواوِ علىٰ لغةِ مَن يفخِّمُ كما كُتبتِ الصلاةُ والزكاة، وزيدتِ الألفُ بعْدَها؛ تشبيهًا بواوِ الجمع. ﴿لَا يَقُومُونَ﴾ إذا بُعِثوا من قُبورِهم ﴿إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيۡطَٰنُ﴾، أي: المصروعُ. وتخبُّطُ الشيطانِ من زَعَماتِ العرب؛ يَزعُمونَ أنَّ الشيطانَ يَخبِطُ الإنسانَ فيُصرع. والخَبْط: الضربُ علىٰ غيرِ استواءٍ كخَبْطِ العَشْواء، فَورَدَ علىٰ ما كانوا يَعتقِدون. والمَسُّ: الجُنون، ورجلٌ مَمْسوس. وهذا أيضًا من زَعَماتِهم، وأنَّ الجنّيَّ يمسُّه فيَختلِطُ عقلُه، وكذلكَ جُنَّ الرَّجل، معناه: ضربَتْه الجنُّ، ورأيتهم لهم في الجنّ قصصٌ وأخبارٌ وعجائبُ، وإنكارُ ذلكَ عندَهم كإنكارِ المشاهَدات. فإن قلتَ: بِمَ يتعلَّقُ قولُه: ﴿مِنَ ٱلۡمَسِّ﴾؟ قلتُ: بـ ﴿لَا يَقُومُونَ﴾، أي: لا يقومونَ من المسِّ الذي بهم إلا كما يقومُ المصروعُ، ويجوزُ أن يَتعلَّقَ بـ﴿يَقُومُ﴾، ....

قولُه: (مِن زَعَماتِ العَرب). قال الجُبَّائيُّ[1]: لأنّ حقيقةَ المَسِّ والصَّرَع[2] مِنَ الشَّيطانِ باطلٌ؛ لأنّ قُدرتَه ضعيفةٌ لا يَقدِرُ علىٰ مِثلِ ذلك، ولقولِه تعالىٰ: ﴿وَمَا كَانَ لِيَ عَلَيۡكُم مِّن سُلۡطَٰنٍ إِلَّآ أَن دَعَوۡتُكُمۡ﴾ [إبراهيم: ٢٢]، وقال القَفّالُ: الناسُ يُضِيفُونَ الصَّرَعَ إلىٰ الشَّيطانِ فخُوطِبوا علىٰ ما تعارَفوا[3].

الانتصاف: هذا مِن تخبيطِ الشّيطان لِـمَنْ يُنكِرُ، لِما ثَبَتَ في الأحاديثِ الصَّحيحة مِن وجودِ الجِنِّ وتعرُّضِهم للإنسان[4].

قولُه: (ورأيتُهم لهُم في الجِنِّ قَصَصٌ). قَصَصٌ: مبتدأٌ، و«لهم»: خَبَرُه، والجُملةُ: حالٌ إن كان «رأىٰ» بمعنىٰ: أبصَر، ومفعولٌ ثانٍ إن كان بمعنىٰ: عَلِمَ.

---

(١) أبو علي: محمد بن عبد الوهاب الجُبائي، من أئمة المعتزلة وإليه تنسب الطائفة الجبّائية، مات سنة ٣٠٣هـ. انظر: «الملل والنحل» (١: ٧٨)، «والمنتظم» (٦: ١٦٧)، و «وفيات الأعيان»، (٤: ٢٦٤). وانظر كلامَ الجبائي في «مفاتيح الغيب» (٧: ٧٨)، فالطيبي ينقل أقوال المعتزلة بوساطةِ الفخرِ الرازي.

(٢) في(ف): «المسِّ والفزع».

(٣) نقله الفخر الرازي في «مفاتيح الغيب» (٧: ٧٨).

(٤) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٣٢٠).

أي: كما يقومُ المصروعُ مِنْ جنونِه، والمعنىٰ: أنهم يقومونَ يومَ القيامة مخبَّلِينَ كالمصروعين؛ تلك سِيماهُم يُعرَفونَ بها عندَ أهلِ الموقف. وقيل: الذين يَخرُجونَ من الأجْداثِ **يُوفِضُونَ** إلا أكَلَةَ الرِّبا، فإنهم يَنهَضُونَ ويَسقطونَ كالمصروعين؛ لأنهم أكلوا الرِّبا فأَرْباه اللهُ في بطونِهم حتىٰ أثْقَلَهم فلا يَقدِرونَ علىٰ الإيفاض. ﴿ذَٰلِكَ﴾ العقابُ بسببِ قولهم: ﴿إِنَّمَا ٱلْبَيْعُ مِثْلُ ٱلرِّبَوٰاْ﴾. فإن قلتَ: هلّا قيل: إنما الرِّبا مثلُ البيع؛ لأنّ الكلامَ في الرِّبا لا في البيع؛ فوجبَ أن يُقال: إنهم شَبَّهوا الرِّبا بالبيعِ فاستحلُّوه، وكانت شُبْهتُهم أنهم قالوا: لو اشترىٰ الرجلُ ما لا يُساوي إلا درهمًا بدرهمَيْن جازَ، فكذلك إذا باعَ درهمًا بدرهمَيْن! قلتُ: جيءَ به **علىٰ طريقِ المبالغة**؛ وهو أنه قد بَلَغَ من اعتقادِهم في حِلِّ الرِّبا أنهم جَعَلوه أصلًا وقانونًا في الحِلِّ حتىٰ شَبَّهوا به البيع، وقولُه: ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ﴾ إنكارٌ لتسويتِهم بينهما، ودلالةٌ علىٰ أنّ القياسَ يهدِمُه النصُّ؛ لأنه جُعِلَ الدليلُ علىٰ بُطلانِ قياسِهم إحلالَ اللّٰهِ وتحريمَه.

﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ﴾ فمَن بَلَغَه وعظٌ من اللّٰهِ وزجرٌ بالنهيِ عن الرِّبا ﴿فَٱنتَهَىٰ﴾: فتَبِعَ النهيَ وامتنع، ﴿فَلَهُۥ مَا سَلَفَ﴾ فلا يؤخذُ بما مضىَ منه؛ لأنه أُخِذَ قبْلَ نزولِ التحريم، ﴿وَأَمْرُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ يحكمُ في شأنِه يومَ القيامة، وليسَ مِنْ أمرِهِ إليكم شيءٌ فلا تطالِبوه به. ﴿وَمَنْ عَادَ﴾ إلىٰ الرِّبا ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾، .....

قولُه: (مُخبَّلِين)، **النِّهاية**: الخَبْلُ، بسكونِ الباءِ: فسادُ الأعضاء، يقال: خَبَلَ الحُبُّ قَلْبَه: إذا أفسَدَه.

قولُه: (**يُوفِضُونَ**)، **الجَوهري**: الوَفْضُ: العَجَلة، وأَوْفَض واستَوْفَض: أسرَعَ.

قولُه: (**علىٰ طريقِ المبالغة**). هذا يُسمِّيه ابنُ الأثيرِ في البيانِ بالطَّردِ والعَكْس؛ لأنّ حقَّ المُشبَّهِ به أن يكونَ أعرفَ بجهةِ التشبيهِ وأقوى، فإذا عُكِسَ صارَ المُشبَّهُ أقوىٰ مِنَ المُشبَّهِ به. وهُو المرادُ بقولِه: «إنهُ قد بَلَغَ مِنَ اعتقادِهم في حِلِّ الرِّبا أنّهم جَعَلوهُ أصلاً وقانوناً في الحِلِّ».

وهذا دليلٌ بيِّنٌ علىٰ تخليدِ الفُسّاق. وذكَّرَ فعْلَ الموعظة؛ لأنّ تأنيثَها غيرُ حقيقي؛ أوْ لأنها في معنىٰ الوعظ. وقرأَ أبيٌّ والحسنُ: (فمن جاءته). ﴿يَمْحَقُ ٱللَّهُ ٱلرِّبَوٰاْ﴾: يُذهبُ بركته ويُهلكُ المالَ الذي يَدخلُ فيه. **وعن ابنِ مسعودٍ رضيَ الله عنه: الرِّبا وإنْ كَثُرَ إلىٰ قُلّ.**

قولُه: (**هذا دليلٌ بيِّنٌ علىٰ تخليدِ الفُسّاق**) يعني: أنّ قولَه: ﴿ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ ٱلرِّبَوٰاْ﴾ عامٌّ في الكُفّارِ والفُسّاق، وكذا قولُه: ﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ﴾، وكذا ﴿وَمَنْ عَادَ﴾، وأنّ قولَه: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ مترتِّبٌ عليه، فوجَبَ أن يَدخُلوا في حُكم هذا الوعِيد.

الانتصاف: مفعولُ ﴿وَمَنْ عَادَ﴾ محذوفٌ، ولا نُسلِّمُ أنّ المرادَ العَوْدُ إلىٰ الرِّبا، بل عادَ إلىٰ ما سَلَفَ ذِكْرُه، وهُو فعلُ الرِّبا واعتقادُ حِلِّه والاحتجاجُ عليه بقياسٍ في مَعرِضِ النّصِّ، ومَن فعَلَ ذلك كَفَرَ[1]. قال الإمام: المرادُ: ومَن عادَ إلىٰ استحلالِ الرِّبا حتّىٰ يَصيرَ كافراً، فعلىٰ هذا قولُه: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ مخصوصٌ بهؤلاءِ، أقصىٰ ما في البابِ أنّا خالَفْنا هذا الظاهِرَ وأدخلْنا سائرَ الكُفّارِ فيه، وهذا التقديرُ مشترَكُ الإلزام؛ لأنّ تخصيصَ الخُلودِ لهؤلاءِ علىٰ ما ذهبتُم يفيدُ أنّ حُكمَ غيرِ هؤلاءِ مِنَ الفُسّاقِ غيرُ هذا فيلزَمُكم خلافُ الظاهِرِ أيضاً[2]. وقلتُ: ويُقوِّي قولَ صاحبِ «الانتصاف»: أنّ الضّميرَ في ﴿فَٱنتَهَىٰ﴾ و﴿عَادَ﴾ راجعٌ إلىٰ مجموعِ آكِلي الرِّبا والقائلِ باستحلالِه، ولأنّ قولَه تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ ٱلرِّبَوٰاْ﴾ إلى قولِه: ﴿وَلَا تُظْلَمُونَ﴾ واردٌ في المؤمنينَ، وهُو مقابِلٌ لهذهِ الآيات، فوَجَبَ حَمْلُها على الكُفّارِ ليصحَّ التضادُّ والتقابُل، فيكونَ قولُه: ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾ مُجرىً علىٰ ظاهِرِه، فلا يُحمَلُ علىٰ التغليظِ كما ذهَبَ إليه المصنِّف، ويؤيِّدُه وضْعُ المُظهَر، وهُو ﴿كَفَّارٍ﴾ موضِعَ ضَميرِ ﴿وَمَنْ عَادَ﴾ إشعاراً بأنّ العائدَ إلىٰ الاستحلالِ مبالِغٌ في الكُفْرِ عامة، ولذلكَ أُوثِرَ صيغةُ «فعّال».

قولُه: (**وعنِ ابنِ مسعودٍ: الرِّبا وإن كثُرَ إلىٰ قُلّ**)، والمذكورُ في «مسنَدِ الإمامِ أحمدَ بنِ حَنْبل»:

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٣٢١).

(٢) «مفاتيح الغيب» (٧: ٨٢).

﴿وَيُرْبِي ٱلصَّدَقَٰتِ﴾ ما يُتصدَّقُ به؛ بأن يضاعِفَ عليه الثوابَ ويزيدَ المالَ الذي أُخرجَتْ منه الصدقةُ، ويباركَ فيه. وفي الحديث: «ما نقصتْ زكاةٌ مِن مالٍ قطُّ». ﴿كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾ تغليظٌ في أمرِ الرِّبا، وإيذانٌ بأنه من فعْلِ الكفّارِ لا مِنْ فعلِ المسلمين.

[﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ * يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ * فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ فَأْذَنُواْ بِحَرْبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَٰلِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ * وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ وَأَن تَصَدَّقُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ * وَٱتَّقُواْ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ ثُمَّ تُوَفَّىٰ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ ٢٧٧-٢٨١]

أَخذوا ما شَرَطوا علىٰ الناس مِنَ الرِّبا وبقيتْ لهم بقايا، فأُمِروا أن يَتركوها ولا يُطالِبوا بها. ورُوِيَ: أنها نزلتْ في ثَقيف، وكانَ لهم علىٰ قوم من قُريشٍ مالٌ فطالَبُوهم عندَ المحلِّ بالمالِ والرِّبا. وقرأَ الحسنُ: (ما بَقىٰ) بقلبِ الياءِ أَلِفًا علىٰ لغة طيِّئ، وعنه: (ما بقِيْ) بياءٍ ساكنة، ومنه قولُ جَرير: ....

«فإنّ عاقِبَته تَصيرُ إلىٰ قُلّ»(١)، وفي الحديثِ: «ما نَقَصَتْ زكاةٌ مِن مالٍ قَطُّ»، رَوَينا في «مسنَدِ أحمدَ بنِ حَنْبَل» عن عبدِ الرَّحمن بنِ عَوْف، أنّ رسُولَ الله ﷺ قال: «والذي نفْسي بيَدِه، إنْ كنتُ لَحالِفاً عليهِنَّ: لا يَنقُصُ مالٌ مِن صَدَقة، ولا يَعْفو عبدٌ عن مَظْلَمةٍ إلّا رَفَعَه اللهُ بها عِزّاً، ولا يَفتَحُ عبدٌ بابَ مسألةٍ إلّا فتَحَ اللهُ عليه بابَ فَقْر»(٢).

---

(١) وهو ثابتٌ مرفوعاً إلىٰ رسولِ الله ﷺ. أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٣٧٥٤)، وأبو يعلى (٥٠٤٢)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٠٥٣٨)، وابن ماجه (٢٢٧٩) وغيرهم بإسنادٍ صحيح.

(٢) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٦٧٤)، والبزّار في «المسند» (١٠٣٣)، وأبو يعلى (٨٤٩) وغيرهم، وهو حديثٌ حسن لغيرِه كما في التعليق على «مسند أحمد»، وفيه تمامُ تنقيدِه وتخريجِه.

هُوَ الخليفةُ فارضَوْا ما رَضِيْ لكمُ ماضي العزيمةِ ما في حُكمِه جَنَفُ

﴿إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾: إن صحَّ إيمانكُم، يعني: أنّ دليلَ صحّةِ الإيمانِ وثباتِه امتثالُ ما أُمِرْتم به من ذلك. ....

قولُه: (**هُو الخليفةُ فارضَوا**) البيت(١)، قولُه: «ما رَضِي» بياءٍ ساكنة، ماضي العزيمةِ: أي: مُجِدٌّ في الأُمور، والجَنَفُ: المَيْل.

قولُه: (**يعني أنّ دليلَ صحّةِ الإيمان وثباتِه امتثال ما أُمِرْتُم به**)، يريدُ أنّ قولَه: ﴿إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ شرْطٌ جَزاؤه ما دَلَّ عليه، قولُه: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا﴾ جيءَ بِهِ مؤكِّداً للأمرِ بالتقوى، ثُمّ الظاهرُ أنه إن قُدِّرَ: يا أيُّها الذين ادَّعَوا الإيمانَ بألسِنَتِهم، يكونُ المعنىٰ: اعلَموا أنّ دليلَ ثباتكم على إيمانِكُمُ امتثالُ ما أَمَرَ اللهُ به، وترْكُ الرِّبا مِن ذلك، وإنْ قُدِّرَ: يا أيُّها الذين آمَنوا حقيقةً، يكونُ المعنىٰ: اعلَموا أنّ دليلَ ثَباتِكم علىٰ الإيمانِ امتثالُ ما أُمِرْتُم به مِن ذلك، ويؤيِّدُ الثانيَ أنّ هذه الآيةَ واردةٌ في المؤمنينَ الخُلَّص لأنّها مُقابِلةٌ لقولِه: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَوٰا﴾، وهِي في الكُفّارِ كما سَبَق، وأمّا قولُه تعالىٰ: ﴿فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ فمِن بابِ التغليظ.

قولُه: (**مِن ذلك**) هُو بيانُ «ما أُمِرتُم به»، والمشارُ إليه بقولِه: «ذلك» الأمرانِ، أعني: ﴿اتَّقُوا﴾، و«ذَرُوا»، المعنىٰ: يا أيُّها الذين آمَنوا إن كنتُم صَادِقِينَ في الإيمانِ فاعلَموا أنّ دليلَ صِدْقِكم وثَباتِكم امتثالُ ما أُمِرتُم به منَ التقوى وتَرْكُ الرِّبا.

الراغب: سَمّاهم مُؤمنينَ في قولِه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ لإقرارهم بالإيمان، ثم بين بقوله: «إن كنتم مؤمنين» أنّ مِن شَرْطِ الإيمان التزامَ أحكامِه، أي: إن كنتُم مؤمنينَ فلابدَّ مِنَ التزام ذلك، وقال مُقاتِلٌ: معنَىٰ ﴿إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾: إذْ كنتُم مؤمنينَ، ووَجْهُـهُ أنّ «إنْ» مترَدِّدةٌ فيما يتحقَّقُ وقوعُه وفيما لا يتحقَّقُ(٢)، وإذْ يقالُ فيما كان معلوماً وقوعُه فبَيَّنَ أنّ «إنْ» هاهُنا لم تكنْ لوقوعِ شُبْهةٍ في إيمانِهم. وقلتُ: وسيجيءُ تَمامُ تقريرِه في سُورةِ المُمتحنة.

---

(١) لجرير في «ديوانه» ص: ٣٩٠.

(٢) «تفسير الراغب الأصفهاني» (١: ٥٨٥).

﴿فَأْذَنُواْ بِحَرْبٍ﴾: فاعلَمُوا بها، مِنْ أذِنَ بالشيء؛ إذا عَلِمَ به. وقُرِئ: (فآذِنوا): فأعلِموا بها غيرَكم، وهو من الأَذَن، وهو الاستماع؛ لأنه مِن طُرُقِ العِلْم. وقرأَ الحسن: (فأَيْقِنوا) وهو دليلٌ لقراءةِ العامّة. فإن قلتَ: هلّا قيل: بحربِ اللّهِ ورسولِه! قلتُ: كانَ هذا أبلغَ؛ لأنّ المعنىٰ: فأْذنوا بنوعٍ من الحربِ عظيمٍ مِن عندِ اللّهِ ورسولِه. ورُوِي: أنها لـمّا نزلتْ قالت ثقيف: لا يَدَيْ لنا بحَرْبِ اللّهِ ورسولِه. ﴿وَإِن تُبْتُمْ﴾، من الارْتياء. ﴿فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَٰلِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ﴾ المديُونِينَ بطلبِ الزيادة عليها، ﴿وَلَا تُظْلَمُونَ﴾ بالنُّقصانِ منها. فإن قلتَ: هذا حكمُهم إن تابوا فما حُكمُهم لَوْ لم يتوبوا؟ قلت: قالوا: يكونُ مالهُم فَيْئًا للمسلمين. ورَوىٰ المفضَّلُ عن عاصمٍ: (لا تُظْلَمون ولا تَظْلِمون).

قولُه: (﴿فَأْذَنُواْ بِحَرْبٍ﴾) ساكنةَ الهمزة مفتوحةَ الذّال قراءةُ العامّةِ سوى حمزةَ وأبي بكرٍ فإنّهما قرَآ ممدودةً مكسورةَ الذّال[1]، أي: فأَعلِموا بِها غيرَكم.

قولُه: (لا يَدَي لنا)، أي: لا طاقةَ لنا، النِّهاية: ما لي بهذا الأمرِ يَدٌ ولا يَدانِ، أي: لا طاقةَ لي به؛ لأنّ المباشرةَ والدِّفاع إنّما يكونُ باليد، فكأنّ يدَيْه معدومتانِ لعَجْزِه عن دَفْعِه.

قولُه: (يكونُ مالهُم فَيْئاً للمسلمين)، هذا إنّما يَصحُّ إذا كان الخِطابُ معَ الكُفّارِ المُستَحِلِّينَ للرِّبا، وهمُ الذين قالوا: ﴿إِنَّمَا ٱلْبَيْعُ مِثْلُ ٱلرِّبَوٰاْ﴾، وليس كذلك؛ لأنّ الخِطابَ معَ المؤمنينَ لقولِه تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ﴾ كما سَبَق، فحُكمُهم إنْ كانوا ذَوي الشَّوكة حُكمُ الفئةِ الباغِية في أنّ مالَهم لا يكونُ فَيْئاً، كما فَعَلَ عليٌّ رضيَ اللهُ عنه، وإن لم يكونوا كذلك عُزِّروا إلىٰ أنْ يَتُوبوا.

---

(١) وقال أبو عُبَيْد: الاختيار القَصْر، لأنه خطابٌ بالأمرِ والتحذير، وإذا قال: «فآذِنوا» بالمدِّ والكَسْرِ، فكأنّ المخاطَبَ خارجٌ من التحذير. انتهىٰ من «حجّة القراءات» لأبي زرعة ص: ١٤٨.

﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسۡرَةٖ﴾: وإن وَقَعَ غريمٌ من غُرمائِكم ذو عسرةٍ أوْ ذو إعسار. وقرأَ عثمانُ رضيَ اللّـهُ عنه (ذا عُسرة) علىٰ: وإنْ كانَ الغريمُ ذا عُسرة، وقُرِئ: (ومَن كان ذا عسرة). ﴿فَنَظِرَةٌ﴾: فالحُكم، أوْ: فالأمرُ نَظِرة؛ وهي الإنظارُ. وقُرِئ: (فنَظْرة) بسكونِ الظاء، وقَرأَ عطاءٌ: (فناظِرُه) بمعنىٰ: فصاحبُ الحقِّ ناظرُه، أي: منتظرُه، أو صاحبُ نَظِرتِه، علىٰ طريق النَّسَب، كقولهم: مكانٌ عاشِب وباقِل، أي: ذو عشبٌ وذو بَقْل؛ وعنه: (فناظِرْه)؛ علىٰ الأمرِ بمعنىٰ: فسامِحْه بالنَّظِرة وياسِرْه بها. ﴿إِلَىٰ مَيۡسَرَةٖ﴾: إلىٰ يسار. ....

قولُه: (وإن وقَعَ غَريمٌ مِن غُرَمائكم ذو عُسْرة). قال الإمامُ: الفَرْقُ بيْنَ كان إذا كانت تامّةً وبينَها أن تكونَ ناقصةً، أنّ التامّة بمعنىٰ حَدَثَ ووُجِدَ الشيءُ، والناقصةُ بمعنىٰ وُجِدَ موصُوفيّةُ الشَّيءِ بالشيء، فإذا قلتَ: كان زيدٌ عالماً فمعناه: حَدَثَ موصُوفيّةُ زيدٍ بالعِلم في الزَّمانِ الماضي[1].

الراغبُ: قيل: هِي ناقصةٌ، أي: «وإن كان ذو عُسْرةٍ غَريمـاً لكُم»، فحُذِفَ لدِلالةِ الكلام عليه، وهذا أجوَدُ؛ لأنّ كان التامّةَ أكثرُ ما يتعلَّقُ بها الأحداثُ دونَ الأشخاص نحوَ: كان الخروجُ، كقولِك: اتَّفقَ الخُروجُ، ولا تقولُ: كان زيدٌ واتَّفقَ زيدٌ.

قولُه: (على طريق النَّسَب)، أي: يَجعَلُ النظر حِرْفةً لنفْسِه وعادتِه حَثّاً عليها، رَوَينا عن مُسلم والدارِميِّ، عن أبي[2] قتادة، أنّ[3] رسُول الله ﷺ قال: «مَن أنظَرَ مُعسِراً أو وَضَعَ عنهُ، أنْجاهُ اللهُ مِن كُرَبِ يوم القيامة»[4].

---

(١) مفاتيح الغيب (٧: ٨٨) والحديث عندهم عن أبي قتادة بنحوه.

(٢) قوله: «أبي» ساقط من (ح).

(٣) في (ح): «عن».

(٤) أخرجه مسلم (١٥٦٣)، والدارمي (٢٦٣١)، وابن ماجه (٢٤١٩).

وقُرِئ بضمِّ السينِ كمَقْبَرة ومَقْبُرة ومَشْرَقة ومَشْرُقة. وقُرِئ بهما مضافَيْنِ بحذفِ التاءِ عندَ الإضافة، كقوله:

وأخْلَفُوك عِدىٰ الأمرِ الذي وَعَدوا

وقولِه تعالى: ﴿وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [النور: ٣٧]. ﴿وَأَن تَصَدَّقُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ ندبٌ إلىٰ أنْ يتصدَّقوا برؤوسِ أموالِـهم علىٰ مَن أعسرَ مِن غُرمائهم أوْ ببعضِها، كقولِه تعالىٰ: ﴿وَأَن تَعْفُوٓاْ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [البقرة: ٢٣٧]. **وقيل: أُريدَ بالتصدُّقِ الإنظار**؛ كقوله ﷺ: لا يحلُّ دَينُ رجلٍ مسلمٍ **فيؤخِّرُه** إلا كانَ له بكلِّ يومٍ صَدقة». ﴿إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ أنه خيرٌ لكم فتعملوا به، جُعِلَ مَن لا يَعملُ به وإن عَلِمَه كأنه لا يَعلمُه.

قولُه: (**وقُرِئَ بضمِّ السِّين**)، أي: مَيْسُرةٍ: نافعٌ، والباقونَ بالفتح[1].

قولُه: (**وأخْلَفُوكَ عِدىٰ الأمرِ الذي وَعَدوا**)، أوّلُه:

بانَ الخَليطُ بسُحْرَةٍ فتبددوا[2]

الخَليطُ: الذي يُخالِطُكَ في مالِه وذاتِ يَدِه، وهُو بمعنىٰ الجَمْع عِدُ الأمرِ، أي: عِدَةُ الأمرِ، فحَذَفَ الهاءَ عندَ الإضافة، قيل: ليس هذا المِصراعُ منه لأنهُ مِن وَزْنٍ آخَرَ، وقيل: أوّلُه: إنّ الخَليطَ أجَدُّوا البَيْنَ فانْجَردوا، انجَرَدَ السَّيرُ: إذا امتدَّ وطال.

قولُه: (**وقيل: أُريدَ بالتَّصَدُّق: الإنظارُ**)، قال الإمام: هذا القولُ ضعيفٌ؛ لأنّ الإنظارَ قد عُلِمَ ممّا قبلُ، فلابدَّ مِن حَمْلِه على فائدةٍ جديدة[3]. ويؤيِّدُه ما رَوينا في حديثِ أبي قَتادةَ عن مُسلم: «أو وَضَعَ عنهُ»[4]. قولُه: (**فيُؤخِّره**)[5] رُوِيَ منصُوباً، قيل: بالرَّفْع أجوَدُ للمبالغة أي: فإنّهُ يُؤخِّرُه.

---

(١) انظر: «الكشف عن وجوه القراءات السبع» (١: ٣١٩).

(٢) الشطر المذكور في «الكشاف» من البسيط، أما هذا الشطر فمن الكامل، فلا يستقيم جَعْلُه أوله، والصواب أن أوله ـ كما في «لسان العرب» (وعد) وغيره ـ: إن الخليطَ أجدُّوا السَّيْرَ فانجَردوا.

(٣) «مفاتيح الغيب» (٧: ٩١).

(٤) هذه الفقرة وردت في الأصول الخطية بعد التي تليها، وقدمتُها هنا مراعاةً لترتيب «الكشاف».

(٥) هذا جزء من حديث أخرج نحوه الإمام أحمد في «المسند» (٥: ٣٥١) وابن ماجه (٢٤١٨).

وقُرِئ: ﴿تَصَدَقُواْ﴾ بتخفيفِ الصّادِ علىٰ حذفِ التاء. ﴿تُرْجَعُونَ﴾ قُرِئ علىٰ البناء للفاعلِ والمفعول، وقُرِئ: (يَرْجعون) بالياءِ علىٰ طريقةِ الالتفات، وقرأ عبدُ الله: (تُرَدُّون)، وقرأ أُبيٌّ: (تصيرون إلى الله). وعن ابنِ عباس: أنها آخرُ آيةٍ نزلَ بها جبريلُ عليه السلامُ وقال: ضَعْها في رأسِ المئتين والثمانينَ من البقرة. وعاشَ رسولُ الله ﷺ بعدَها أحدًا وعشرينَ يومًا، وقيل: أحدًا وثمانين، وقيل: سبعةَ أيام، وقيل: ثلاثَ ساعات.

[﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيۡنٍ إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمّٗى فَٱكۡتُبُوهُۚ وَلۡيَكۡتُب بَّيۡنَكُمۡ كَاتِبُۢ بِٱلۡعَدۡلِۚ وَلَا يَأۡبَ كَاتِبٌ أَن يَكۡتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ ٱللَّهُۚ فَلۡيَكۡتُبۡ وَلۡيُمۡلِلِ ٱلَّذِي عَلَيۡهِ ٱلۡحَقُّ وَلۡيَتَّقِ ٱللَّهَ رَبَّهُۥ وَلَا يَبۡخَسۡ مِنۡهُ شَيۡـٔٗاۚ فَإِن كَانَ ٱلَّذِي عَلَيۡهِ ٱلۡحَقُّ سَفِيهًا أَوۡ ضَعِيفًا أَوۡ لَا يَسۡتَطِيعُ أَن يُمِلَّ هُوَ فَلۡيُمۡلِلۡ وَلِيُّهُۥ بِٱلۡعَدۡلِۚ وَٱسۡتَشۡهِدُواْ شَهِيدَيۡنِ مِن رِّجَالِكُمۡۖ فَإِن لَّمۡ يَكُونَا رَجُلَيۡنِ فَرَجُلٞ وَٱمۡرَأَتَانِ مِمَّن تَرۡضَوۡنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ أَن تَضِلَّ إِحۡدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحۡدَىٰهُمَا ٱلۡأُخۡرَىٰۚ وَلَا يَأۡبَ ٱلشُّهَدَآءُ إِذَا مَا دُعُواْۚ وَلَا تَسۡـَٔمُوٓاْ أَن تَكۡتُبُوهُ صَغِيرًا أَوۡ كَبِيرًا إِلَىٰٓ أَجَلِهِۦۚ ذَٰلِكُمۡ

قولُه: (قُرِئَ: ﴿تَصَدَقُواْ﴾، بتخفيفِ الصّاد): عاصمٌ، والباقونَ: بتشديدِها[(١)].

قولُه: («ترجِعونَ»، علىٰ البناءِ للفاعل): أبو عَمْرٍو، والباقونَ: علىٰ البناء للمفعول[(٢)]، و«يَرجِعونَ» بالياءِ: شاذٌّ[(٣)].

قولُه: (أنّها آخِرُ آيةٍ نَزَلَتْ)[(٤)] عن البُخاريِّ، عن ابنِ عبّاس: آخِرُ آيةٍ نَزَلَتْ على رسُولِ الله ﷺ آيةُ الرِّبا[(٥)]، وعنِ الدارِميِّ وابنِ ماجَه، عن عُمَر بنِ الخَطّاب رضيَ اللهُ عنه: إنّ آخِرَ آيةٍ نَزَلَت آيةُ الرِّبا، وإنّ رسُولَ الله ﷺ قُبِضَ ولم يُفسِّرْها لنا، فدَعُوا الرِّبا والرِّيبةَ[(٦)].

---

(١) انظر «التيسير» للداني ص ٨٥.

(٢) المصدر السابق ص٨٥.

(٣) وقد قرأ بها الحسن البصري على معنىٰ الالتفات، أي: أن جميع الناس يرجعون إلى الله تعالىٰ. انظر: «البحر المحيط» (٢: ٧١٩).

(٤) كذا في الأصول، وفي «الكشاف»: «نزل بها جبريل»، والظاهر أنه اختصار من الطيبي.

(٥) «صحيح البخاري»، كتاب البيوع، باب موكل الربا.

(٦) أخرجه ابن ماجه (٢٢٧٦)، والإمام أحمد في «المسند» (٢٤٦) بإسنادٍ حسن، وفيه تمامُ تخريجه.

أَقْسَطُ عِندَ ٱللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَٰدَةِ وَأَدْنَىٰٓ أَلَّا تَرْتَابُوٓاْ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا وَأَشْهِدُوٓاْ إِذَا تَبَايَعْتُمْ وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ وَإِن تَفْعَلُواْ فَإِنَّهُۥ فُسُوقٌۢ بِكُمْ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴿وَإِن كُنتُمْ عَلَىٰ سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُواْ كَاتِبًا فَرِهَٰنٌ مَّقْبُوضَةٌ فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ ٱلَّذِى ٱؤْتُمِنَ أَمَٰنَتَهُۥ وَلْيَتَّقِ ٱللَّهَ رَبَّهُۥ وَلَا تَكْتُمُواْ ٱلشَّهَٰدَةَ وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٌ قَلْبُهُۥ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾ [٢٨٢ - ٢٨٣]

﴿إِذَا تَدَايَنتُم﴾: إذا دايَنَ بعضُكم بعضًا، يقال: داينتُ الرجل؛ اذا عاملتَه ﴿بِدَيْنٍ﴾ معطيًا أو آخِذًا، كما تقول: بايعتُه؛ إذا بعتَه أوْ باعك. قال: رُؤبةُ:

داينتُ أرْوىٰ والدُّيونُ تُقضىٰ فمَطَلَتْ بعضًا وأدَّتْ بعضا

والمعنىٰ: إذا تعاملتم بدَينٍ مؤجَّلٍ فاكتبوه. فإن قلتَ: هلّا قيل: إذا تداينتم إلىٰ أجلٍ مسمًّى! وأيُّ حاجةٍ إلىٰ ذِكْر الدَّيْن كما قال: «داينت أروىٰ»، ولم يقل: بدَين؟ قلتُ: ذُكِـرَ ليرجعَ الضميرُ إليه في قولِه: ﴿فَٱكْتُبُوهُ﴾؛ إذ **لو لم يُذكرْ لوجبَ أن يقال: فاكتبوا الدَّيْن**؛ ....

قولُه: (**دايَنْتُ أَرْوى**) البيت[١]، أرْوَىٰ: اسمُ المحبوبة، والمَطْلُ: مُدافعةُ الدَّين.

قولُه: (**لو لم يُذكَرْ لَوَجَبَ أن يُقالَ: فاكتُبوا الدَّيْنَ**)، وفيه إشكالٌ، إذْ مِنَ الجائزِ أنْ يُقال: فاكتُبوها، والضَّميرُ لمصدرِ المُدايَنة، وأجابَ الإمامُ: أنّ المُدايَنةَ مُفاعَلةٌ، وحقيقتُها أن يَحصُلَ مِن كلِّ واحدٍ منهُما دَيْنٌ، وذلك هُو بيعُ الدَّيْن بالدَّيْن، وهُو باطلٌ بالاتّفاق، فجيءَ بالدَّيْن ليصيرَ المعنىٰ: إذا تَعامَلتُم بدَيْنٍ كما قَدَّره المصنِّف، فلو رَجَعَ الضَّميرُ إلىٰ مصدَرِ تَدَايَنْتُم لزِمَ المحذوراتُ[٢].

---

(١) لرؤبة بن العجاج في «ديوانه» ص٧٩.

(٢) «مفاتيح الغيب» (٧: ٩٥).

فلمْ يكن النظمُ بذلك الحُسْن، ولأنه أبينُ لتنويعِ الدَّيْن إلىٰ مؤجَّلٍ وحالٍّ. فإن قلتَ: ما فائدةُ قوله: ﴿مُّسَمًّى﴾؟ قلتُ: ليُعلَمَ أنّ مِن حقِّ الأجلِ أن يكونَ معلومًا، ....

الراغب: أنه لمّا عقَّبَ تدايَنْتُم بقولِه: ﴿فَٱكْتُبُوهُ﴾ ذكَرَ لفْظَ الدَّيْنِ ليُبيِّنَ أنهُ الذي حَثَّ علىٰ كَتْبِه، وكَتْبُه واجبةٌ عندَ الرَّبيع وبعضِهم[١]، وقيل: هُو في السَّلَمِ خاصّةً، وحقيقةُ الأمرِ حَثٌّ علىٰ غايةِ ما يكونُ في ذلك مِنَ الاحتياط، فإنّ الكتابَ خليفةُ اللِّسان، واللِّسانُ خليفةُ القلب[٢]، قال أيضاً: جَمَعَ في قولِه: ﴿وَلْيَتَّقِ ٱللَّهَ رَبَّهُۥ﴾ بيْنَ اللَّفظَيْن، وقَدَّمَ لفْظَةَ «الله» ليُؤْذِنَ بأنّ مُراقبةَ ذاتِه أشرَفُ مِنَ اعتبارِ التربيةِ والإنعام، كأنهُ قيل: إنْ لم تُلاحظوهُ فلاحِظوا نِعَمَهُ اللازمة. وقال القاضي: وفائدةُ ذكْرِ الدَّيْنِ أنْ لا يُتوهَّمَ من التَّدايُنِ المُجازاة[٣].

وقال صاحبُ «الفرائد»: يُمكنُ أن يُقال: إنّ التّدايُنَ يمكنُ أنْ يُستعمَلَ في المَجازيِّ كما في بيتِ رُؤبَة، فذُكِرَ دَفْعاً لتوهُّم المَجاز، فيكونُ ذِكْرُه تحقيقاً لأنْ يكونَ ذلك في التعامُلِ بالدَّين، وقلتُ: معنىٰ كلامِه علىٰ أنّ المقصُودَ مِن ذِكْرِ الدَّيْن التأكيدُ، ليكونَ علىٰ وِزَانِ قولِك: قَبَضْتُه بيَدي ورأيتُه بعَيْني لِئلّا يُتوهَّمَ المعنىٰ المَجازيُّ.

قولُه: (**فلم يكنِ النَّظمُ بذلك الحُسْن**)، وذلك أنّ المرادَ بالتّدايُن إمّا: بيعُ الدَّيْنِ بالدَّين، فحينئذٍ لم يَتجاوبْ آخِرُ الكلام أوَّلُه، أو أنّ أصلَ الكلام كما قَدَّرَه: «إذا تعامَلْتُم بدَيْن مؤجَّل فاكتُبوه»، فإذا حذَفَ ﴿بِدَيْنٍ﴾ لم يكتبْ مُؤدَّىٰ تدايَنتُم: تعامَلْتُم إلّا بالتّكلُّفِ، فلا يَحسُنُ ذلك الحُسْنَ، ولأنه يَفُوتُ غَرَضُ التكريرِ بِعَوْدِ الضَّمير. وقال صاحبُ «الفرائد»: إنّما ذَكَرَ ﴿بِدَيْنٍ﴾ ليُعلِمَ أنّ الكتابةَ مندوبةٌ بأيِّ دَيْنٍ كان، قليلاً أو كثيراً.

قولُه: (**أبيَنُ لتنويعِ الدَّيْن إلىٰ مؤجَّلٍ وحالّ**)، وذلكَ أنّ التنكيرَ فيه يَدُلُّ علىٰ الشُّيوع، فجيءَ بالاسم الحامِلِ لهُ ليَدُلَّ علىٰ العُموم ولو لم يُذكَرْ لم يُفِدْ هذا المعنىٰ.

---

(١) يعني الربيع بن أنس، عالم مَرْوَ في زمانه (ت ١٣٩هـ)، وقد استقصىٰ الإمام الطبري الخلافَ في هذه المسألة في «جامع البيان» (٣: ١١٧).

(٢) «تفسير الراغب الأصفهاني» (١: ٥٨٩).

(٣) «أنوار التنزيل» (١: ٥٧٨).

كالتوقيتِ بالسَّنةِ والأشهُرِ والأيام، ولو قال: إلىٰ الحصادِ أو الدِّياس أو رجوعِ الحاجّ؛ لم يُجْزِ؛ **لعدمِ التسمية**.

وإنما أُمِرَ بكتْبةِ الدَّيْن؛ لأنّ ذلكَ أوثقُ وآمنُ من النسيان، وأبعدُ من الجحود. والأمرُ للندب. وعن ابنِ عبّاسٍ أنّ المرادَ به السَّلَم، وقال: لـمّا حَرّمَ اللهُ الرّبا أباحَ السَّلَف. وعنه: أشهدُ أنّ اللّـهَ أباحَ السَّلَمَ المضمونَ إلىٰ أجلٍ معلومٍ في كتابِه، وأنزلَ فيه أطولَ آية. ﴿بِٱلْعَدْلِ﴾ **متعلّقٌ بـ﴿كَاتِبٌ﴾** صفةٌ له، أي: كاتبٌ مأمونٌ علىٰ ما يكتب، يكتبُ بالسّويّةِ والاحتياط، لا يزيدُ علىٰ ما يجبُ أن يُكتبَ ولا يَنقصُ، **وفيه** أن يكونَ الكاتبُ فقيهًا عالِـمًا بالشروط، حتىٰ يجيءَ مكتوبُه مُعدّلًا بالشرعِ وهو أمرٌ للمتداينِينَ بتخيُّرِ الكاتب، وأن لا يَستكتبوا إلا فقيهًا ديِّـنًا.

قولُه: (**لعَدَمِ التسمِية**) أي: التعيين؛ لأنّ مفهومَ ﴿إِلَىٰٓ أَجَلٍ﴾ شاملٌ للاشهُرِ والسِّنينَ والحصَادِ والدِّياس، فجيءَ بالمُسَمَّىٰ ليَدُلَّ علىٰ المُعيَّن، فلو دَخَلَ فيه مِثلُ الدِّياسِ لبَقِيَ علىٰ ما كان ولم يُفِدِ المُسَمَّىٰ شيئاً، يقال: داسَ يَدوسُ، وهُو أن يَدُقَّ الطعامَ ليُخلِّصَ البُرَّ مِنَ التِّبْن. **الانتصاف**: الحَصَادُ مضبوطٌ بالعُرْف، وأجازَ مالكٌ البيعَ إلىٰ الحَصَاد، والمُعتبَرُ زمَنُ وقوعِ ذلك لا وقوعه[1]. **الإنصاف**: هذا بعيدٌ؛ لأنّ زمَنَ الحَصَاد لا يتحقَّقُ بيومٍ مُعيَّنٍ وإن تحقَّقَ في فَصْلٍ وشَهْر.

قولُه: (﴿بِٱلْعَدْلِ﴾ **مُتعلِّقٌ بـ﴿كَاتِبٌ﴾**)، المرادُ بالتعلُّقِ: أن يكونَ متمِّماً لِما تتعلَّقُ به صِفةٌ، قال أبو البقاء: هُو متعلِّقٌ ﴿وَلْيَكْتُب﴾، أي: لِيَكْتُبْ بالحقِّ، ويجوزُ أن يكونَ: ولْيَكْتُبْ عادِلاً، وقيل: هُو متعلِّقٌ بـ﴿كَاتِبٌ﴾ أي: كاتبٌ موصوفٌ بالعَدْلِ أو مُختار[2].

قولُه: (**وفيه**) يُشيرُ إلىٰ أنّ الكلامَ مَسُوقٌ لمعنىً ومُدمَجٌ فيه معنًى آخَرُ، يعني: دَلَّ إشارةُ

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٣٢٥).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٢٢٧).

﴿وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ﴾ ولا يمتنعْ أحدٌ من الكُتّاب، وهو معنىٰ تنكيرِ ﴿كَاتِبٌ﴾، ﴿أَن يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ ٱللَّهُ﴾: مِثْلَ ما علَّمَه اللهُ كتابةَ الوَثائقِ لا يُبدِّلُ ولا يغيِّر. **وقيلَ: هو كقولِه تعالىٰ:** ﴿وَأَحْسِن كَمَآ أَحْسَنَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ﴾ [القصص: ٧٧]، أي: ينفع النّاسَ بكتابتِه كما نَفَعَه اللهُ بتعليمِها. وعن الشَّعْبيِّ: **هي فَرضُ كِفاية.** و﴿كَمَا عَلَّمَهُ ٱللَّهُ﴾ يجوزُ أنْ يتعلَّقَ بـ﴿أَن يَكْتُبَ﴾، وبقولِه: ﴿فَلْيَكْتُبْ﴾ فإن قلتَ: أيُّ فَرْقٍ بينَ الوجهَيْن؟ قلتُ: إنْ علَّقتَه بـ﴿أَن يَكْتُبَ﴾؛ فقد نُهيَ عن الامتناعِ مِنَ الكتابةِ المقيَّدة، ثُمَّ قيلَ له: ﴿فَلْيَكْتُبْ﴾، يعني: فليكتُبْ تلك الكتابةَ ....

النصِّ وتقييدُ الكاتبِ بالعَدْلِ علىٰ إدماجِ معنىٰ الفَقاهة؛ لأنَّ مُراعاةَ العَدْلِ والسَّوِيّة منَ الأمورِ الخطيرةِ فلا يتمكَّنُ منها إلا الفقيهُ الكاملُ العالمِ بكتابةِ الشُّروطِ والصُّكوك.

قولُه: (**وقيل: هُو كقولِه تعالىٰ:** ﴿وَأَحْسِن﴾): عطفٌ علىٰ قولِه: «مِثْلَ ما عَلَّمَه اللهُ كتابةَ الوثائق»، ويجوزُ علىٰ هذا التفسيرِ أن يُحمَلَ الكاتبُ الثاني علىٰ الأوّل، علىٰ أنْ كَرَّرَ «كاتبٌ» ليُناطَ به مِن زيادةٍ لم تُنَطْ به أوّلاً، وهُو معنىٰ الاستحمادِ علىٰ ما أَوْلىٰ مِن نعمةِ التعليم، وهُو المرادُ مِن قولِه: ﴿وَأَحْسِن كَمَآ أَحْسَنَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ﴾، وفيه إشعارٌ بتعظيمِ أمرِ الكتابة، وعلىٰ الأوّلِ يُحمَلُ علىٰ غيرِه، وهُو الأصلُ لأن النَّكِرةَ إذا أُعيدَتْ كانتِ الثانيةُ غيرَ الأُولىٰ فيُحمَلُ الكاتبُ الثاني على الجِنس؛ لأنّ الأوَّلَ نوعٌ منهُ مُقيَّدٌ بصفةِ العَدالةِ، وإلىٰ الجِنس الإشارةُ بقولِه: (ولا يَمتنِعْ أحدٌ مِنَ الكُتّاب).

قولُه: (**هِي فَرْضُ كفاية**). قال الزجَّاجُ: هذا أدبٌ مِنَ الله تعالىٰ وليسَ بأمرِ حَتْمٍ كما قال: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَٱصْطَادُوا۟﴾ [المائدة: ٢][1]. وقال القاضي: ﴿فَٱكْتُبُوهُ﴾ ظاهرٌ في الوجوبِ[2]؛ لأنهُ أوثَقُ وأدفَعُ للنِّزاع، والجُمهورُ علىٰ أنهُ استحبابٌ[3].

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٣٦١).

(٢) قولُه: «ظاهرٌ في الوجوب» ليس موجوداً في كلامِ القاضي البيضاوي في «أنوارِ التنزيل».

(٣) «أنوار التنزيل» (١: ٥٧٨).

لا يَعْدِلْ عنها؛ **للتوكيد**. وإنْ علَّقْتَه بقوله: ﴿فَلْيَكْتُبْ﴾؛ فقد نُهيَ عن الامتناع مِنَ الكتابةِ علىٰ سبيلِ الإطلاق، **ثُمَّ أُمِرَ بها مقيَّدةً**. ﴿وَلْيُمْلِلِ ٱلَّذِى عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ﴾: **ولا يكُنِ المُمْلي إلا مَن وَجَبَ عليه الحقُّ**؛ لأنه هو المشهودُ علىٰ ثبَاتِه في ذِمَّتِه وإقرارِه به.

والإملاءُ والإملالُ: لُغتان قد نَطَقَ بهما القرآن: ﴿فَهِىَ تُمْلَىٰ عَلَيْهِ﴾ [الفرقان: ٥]. ﴿وَلَا يَبْخَسْ مِنْهُ﴾: من الحقِّ ﴿شَيْـًٔا﴾. والبَخْس: النَّـقْص. ....

قولُه: (**للتوكيد**) يتعلَّقُ بقولِه: «ثُمّ قيلَ لهُ: ﴿فَلْيَكْتُبْ﴾» يعني: نَهَىٰ أوّلاً عن الإباءِ عن الكتابةِ المتّصِفة، ثُمّ أمَرَ بالكتابةِ المُطلَقة بقولِه: ﴿فَلْيَكْتُبْ﴾، فيُحمَلُ علىٰ المُقيَّدِ تأكيداً.

قولُه: (**ثُمّ أُمِرَ بها مقيَّدةً**). قيل: إنّما لم يَقُلْ في هذا الوَجْه: للتوكيد؛ لأنّ النَّهيَ عنِ امتناعِ مُطلَقِ الكتابةِ لا يَدُلُّ علىٰ الأمرِ بالكتابةِ المخصُوصة، فخُصِّصَ بالكتابةِ الشَّرعيّة حيثُ لم يَدُلّ عليه النَّهيُ فلا يكونُ للتأكيد، ويمكنُ أن يُقالَ: إنّ التأكيدَ إنّما يَحصُلُ مِنَ التكرير، فإذا نَهَىٰ عنِ امتناعِ مُطلَقِ الكتابةِ دَخَلَ في النَّهي امتناعُ الكتابةِ الشَّرعيّةِ ضِمْناً، ثُمّ أمَرَ بها صَريحاً، كان أقوىٰ ممّا أمَرَ أوّلاً مُقيَّداً؛ لأنّ الشيءَ بعدَ الطَّلَبِ أعزُّ مِنَ المُنساقِ بلا تَعَب.

قولُه: (﴿وَلْيُمْلِلِ ٱلَّذِى عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ﴾: **ولا يَكُن المُمْلي إلّا مَن وَجَبَ عليه الحَقُّ**). الحَصرُ مُستفادٌ مِن تعليقِ الحُكمِ بأحَدِ وَصْفَي الذاتِ لأنهُ عُدولٌ عنِ المَديونِ إلىٰ الذي عليه الحَقُّ؛ لأنّ المديونَ هُو الأصلُ لقولِه تعالىٰ: ﴿إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ﴾، وليستِ الفائدةُ إلّا ما ذَكَرَه، ونحوَه: «مَطْلُ الغنيِّ ظُلمٌ»[1]، ولأنّ ترتُّبَ الحُكمِ علىٰ الوَصْفِ المناسِب مُشعِرٌ بالعِلِّية، والأصلُ نَفْيُ عِلَّةٍ أُخرى، ومِن ثَمَّ عَلَّـلَ الحَصْرَ بقولِه: «لأنهُ هُو المشهورُ علىٰ ثباتِه في ذِمّـتِه»، ومعنىٰ الاختصاصِ الذي يُعطيهِ ضميرُ الفَصْلِ في هذه العِلّة نحوَ معنى تقديمِ الخَبَرِ علىٰ المبتدأِ في تلك العِلّة، وهُو ﴿عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ﴾، والحاصِلُ: أنّ العُدولَ مِنَ المديونِ إلىٰ الذي عليه الحَقُّ للحَصْر، وتقديمُ الخَـبَرِ عِلّـةُ الحَصْر، هذا علىٰ أصولِنا ظاهرٌ، والمصنِّفُ كثيراً يَميلُ إلىٰ العَـمَلِ

---

(١) أخرجه البخاري (٢٤٠٠) ومسلم (١٥٦٤)، من حديثِ أبي هريرة رضي الله عنه.

وقُرِئ: (شَيًا) بطَرْحِ الهمزة، و(شَيًّا) بالتشديد. ﴿سَفِيهًا﴾: مَحْجورًا عليه؛ لتبذيرِه وجَهْلِه بالتصرُّف، ﴿أَوْ ضَعِيفًا﴾: صبيًّا، أوْ شيخًا مختلًّا. ﴿أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَن يُمِلَّ هُوَ﴾: أوْ غيرَ مستطيعٍ للإملاءِ بنَفْسِه؛ لعِيٍّ به أو لخَرَس، ﴿فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُۥ﴾ الذي يَلِي أمْرَه مِنْ وصيٍّ إنْ كانَ سفيهًا أوْ صبيًّا، أوْ وكيلٍ إنْ كانَ غيرَ مستطيعٍ، أوْ تُرْجُمانٍ يُمِلُّ عنه وهو يُصدِّقُه. وقولُه تعالىٰ: ﴿أَن يُمِلَّ هُوَ﴾ فيه أنه غيرُ مستطيعٍ بنَفْسِه، ولكنْ بغيرِه، وهو الذي يُترجِمُ عنه. ﴿وَٱسْتَشْهِدُواْ شَهِيدَيْنِ﴾: واطلُبوا أنْ يَشْهَدَ لكم شَهيدانِ علىٰ الدَّين ﴿مِن رِّجَالِكُمْ﴾: مِنْ رجالِ المؤمنين، والحريَّةُ والبلوغُ شرطٌ مع الإسلام عند عامَّةِ العُلماء.

بالمفهومِ في كتابِه هذا، وعلى هذا تقعُ الفاءُ في قولِه: ﴿فَإِن كَانَ ٱلَّذِى عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ سَفِيهًا﴾ في حِجْره، وفي تكريرِ ﴿ٱلَّذِى عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ﴾ ووَضْعِه موضعَ المُضمَر إشعارٌ بمَزيدِ اعتبارِ الوَصْف.

قولُه: (و«شيّاً» بالتشديد): حمزةُ وهشامٌ عندَ الوَقْف.

قولُه: (مُختلاًّ)، الجَوهري: الخل[1]: الرجُلُ النَّحيفُ المُختَلُّ الجِسم.

قولُه: (أو تُرجُمانٍ): عطفٌ علىٰ «وكيلٍ لا وَصِيّ»، ولقائلٍ أن يقولَ: فَسَّرَ السَّفيهَ بالمحجورِ عليه، والضَّعيفَ بالصَّبيِّ والشيخِ المُختَلِّ وغيرَ المستطيعِ بمَن لهُ العَيُّ والخَرَسُ، ثُمّ خَصَّ الوَصِيَّ بالسَّفيه والصَّبيِّ، والوكيلَ والتُّرجُمانَ بغيرِ المستطيع، وتَرَكَ الشيخَ المُختَلَّ مُهمَلاً، والجوابُ: أنّ الضّعيفَ لمّا اشتَمَلَ علىٰ الصَّبيِّ والشيخ، وأدخَلَ القِسمَ الأوّلَ منهُ في حُكمِ الوَصِيِّ، ينبغي أن يُدخِلَ الثانيَ منهُ في حُكمِ الوكيل، وإنما لم يَذكُرْه لظُهورِه.

قولُه: (فيه أنهُ غيرُ مستطيعٍ بنفسِه) يعني: أدمَجَ في سِياقِ الكلامِ معنىٰ التأكيدِ بأنْ أكَّدَ الضَّميرَ الفاعلَ المُستكِنَّ بالمرفوعِ لرَفْعِ التجوُّز.

قولُه: (﴿مِن رِّجَالِكُمْ﴾ من رجالِ المؤمنينَ)، الراغبُ: قال بعضُهم: تقتَضي هذه الإضافةُ الإيمانَ والحُرِّيّةَ والبُلوغَ والذُّكورةَ، وتقتضي ﴿مِمَّن تَرْضَوْنَ﴾ العَدالَةَ[2].

---

(١) في (ط): «الختل».

(٢) «تفسير الراغب الأصفهاني» (١: ٥٩٠).

وعن عليٍّ رضي الله عنه: لا تجوزُ شهادةُ العبدِ في شيء. وعند شُريحٍ وابنِ سِيرينَ وعُثمانَ البَتِّيِّ أنها جائزة. ويجوزُ عند أبي حَنيفةَ شهادةُ الكفّارِ بعضِهم علىٰ بعضٍ علىٰ اختلافِ المِلَل. ﴿فَإِن لَّمۡ يَكُونَا﴾: فإنْ لم يَكُنِ الشهيدان ﴿رَجُلَيۡنِ فَرَجُلٞ وَٱمۡرَأَتَانِ﴾: فليَشْهَدْ رجلٌ وامرأتانِ. وشهادةُ النساءِ مع الرجالِ مقبولةٌ عند أبي حَنيفةَ فيما عَدا الحدودَ والقِصاص. ﴿مِمَّن تَرۡضَوۡنَ﴾: ممَّن تَعرِفون عَدالَتَهم. ﴿أَن تَضِلَّ إِحۡدَىٰهُمَا﴾: أنْ لا تَهْتِديَ إحداهما للشهادة بأنْ تَنْساها، مِنْ ضَلَّ الطريقَ؛ إذا لم يَهتدِ له، وانتصابُه علىٰ أنه مفعولٌ له، أي: إرادةَ أن تضلَّ. فإنْ قلتَ: كيفَ يكونُ ضَلالُها مُرادًا لله تعالىٰ؟ قلتُ: لـمّا كانَ الضلالُ سببًا للإذكار، والإذكارُ مسبَّبًا عنه، وهم يُـنزِلون كلَّ واحدٍ من السببِ والمسبَّبِ منزلةَ الآخر؛ لالتباسِهما واتِّصالِهما؛ كانت إرادةُ الضلالِ المسبَّبِ عنه الإذكارُ إرادةً للإذكار، فكأنه قيلَ: إرادةَ أن تُذكِرَ إحداهما الأُخرى إنْ ضلَّت، ونظيرُه قولُهم: أعددتُ الخَشَبةَ أن يميلَ الحائطُ فأدْعَمَه، وأعددتُ السِّلاحَ أن يجيءَ عدوٌّ فأدفعَه. وقُرِئ: (فتُذْكِّر) بالتخفيفِ والتشديد، وهما لُغتان، و(فتُذاكِر).

وقرأ حمزةُ: (إنْ تَضِلَّ إحداهما) علىٰ الشَّرط (فتُذَكِّرُ) بالرَّفعِ والتشديد، ....

قولُه: (وشَهَادةُ النِّساء)، أي: شَهادةُ النِّساءِ مقبولةٌ عندَ الشافعيِّ رضيَ اللهُ عنهُ في الأموالِ فقَط[1]، وعندَ أبي حنيفةَ رضيَ اللهُ عنه فيما عدا الحدودَ والقِصاص[2].

قولُه: (وقَرَأَ حمزةُ: «إنْ تَضِلَّ») أي: بكسرِ الهمزة، والباقونَ: بفَتْحِها، «فتُذَكِّرُ» برَفْعِ الراءِ: حمزةُ مشَدَّداً[3]، وابنُ كثيرٍ وأبو عَمْرٍو: بنَصْبِها مخفَّفاً، والباقونَ: بالنَّصبِ على التشديد[4]، قال

(١) انظر: «كفاية الأخيار» للتقيِّ الحصني (٢: ٣٨٦).

(٢) انظر: «فتح باب العناية» لملّا علي القاري (٣: ١٣٠).

(٣) في (ح): «مشددة».

(٤) في (ح) و(ف): «على مع التشديد».

كقولِه: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ﴾ [المائدة: ٩٥]، وقُرِئ: (أن تُضَلَّ إحداهما) علىٰ البناءِ للمفعول والتأنيث. ومِنْ بِدَعِ التفاسير: ﴿فَتُذَكِّرَ﴾ فتجْعَلَ إحداهما الأُخرىٰ ذَكَرًا بمعنىٰ أنهما إذا اجتَمَعَتا كانتا بمنزلةِ الذَّكَر. ﴿إِذَا مَا دُعُواْ﴾ ليُقيموا الشهادةَ. ....

الزجَّاجُ: فمَن كسَرَ فالكلامُ علىٰ الجزاءِ، والمعنىٰ: إنْ تَنْسَ إحداهُما تُذكِّرْها الذاكِرةُ فتَذكُر[1]، وقال: وزَعَمَ[2] سِيبويهِ والخَليلُ والمحقِّقونَ: أنّ المعنىٰ: استَشهِدوا امرأتَيْنِ لأنْ تُذكِّرَ إحداهُما الأُخرىٰ، ومِن أجْلِ أن تُذكِّرَ إحداهُما الأخرىٰ، قال سِيبويهِ: فإنْ قيلَ: فلِمَ جازَ ﴿أَن تَضِلَّ﴾ وإنّما أُعِدَّ هذا للإذكار؟ فالجوابُ عنهُ: أنّ الإذكارَ لمّا كان سبَبُه الإضلالَ جازَ أن يَذكُرَ ﴿أَن تَضِلَّ﴾؛ لأنّ الإضلالَ هُو السببُ الذي به وَجَبَ الإذكارُ، قال: ومِثلُه: أعدَدْتُ هذا أن يَميلَ الحائطُ فأدعَمَه، وإنّما أعدَدتُه للدَّعم لا للمَيْلِ، ذكَرَ المَيْلَ لأنهُ سببُ الدَّعم، كما ذَكَرَ الإضلالَ لأنهُ سببُ الإذكار، وهذا هو البيِّنُ. تَمَّ كلامُه[3]. قال أبو البقاء: معنىٰ المِثال: لأدعَمَ بالخَشَبةِ الحائطَ إذا مال، فكذلك الآيةُ، معناها: لأنْ تُذكِّرَ إحداهُما الأُخرىٰ إذا ضَلَّت[4].

قولُه: (﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ﴾)، أي: مَن عادَ فهُو يَنتقِمُ، المعنىٰ: فهِي تُذكِّرُ[5] إحداهُما، والضَّميرُ المحذوفُ: للشَّهادة، أي: فالشَّهادةُ تُذكَرُ تُذكِّرُها إحداهُما الأُخرىٰ والأَوْلىٰ أنّ الضَّميرَ للذاكِرةِ و﴿إِحْدَىٰهُمَا﴾: مُظهَرٌ وُضِعَ موضِعَ المُضمَر، وهذا مُطَّرِدٌ في جميعِ المواضعِ التي يُذكَرُ فيها الشَّرطُ فيُرفَعُ جزاؤه معَ الفاء.

(١) يوضِّحه قولُ أبي زُرْعةَ في «حجّةِ القراءات» ص ١٥٠: «وأمّا حمزةُ فإنّه جعلَ «إنْ» حرفَ شرطٍ، و«تَضِلَّ» جزمٌ بالشرط». والأصل: «إنْ تَضْلِلْ» فلما أُدغِمت اللامُ في اللام فُتِحَت لالتقاءِ الساكِنَيْن كقولِه ﴿مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ﴾ [المائدة: ٥٤] والفاءُ جواب الشرط. و«تذكِّرُ» فِعلٌ مستقبلٌ لأنّ ما بعد «فاء» الشرط يكونُ الفعلُ فيه مستأنَفاً كقولِه ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ﴾ [المائدة: ٩٥].

(٢) وعند الزجّاج: «وذكر».

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٣٦٣-٣٦٤).

(٤) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٢٢٩).

(٥) في (ف): «فهو يذكر».

وقيلَ: لِيُستشهَدوا. وقيلَ لهم: شُهداءُ قَبْلَ التحمُّل؛ تنزيلًا لِما يُشارِفُ منزلةَ الكائن. وعن قتادةَ: كانَ الرَّجلُ يطوفُ **في الحِواءِ العَظيم** فيه القومُ فلا يتبعُه منهم أحدٌ؛ فنَزَلتْ. **كُنيَ بالسَّأمِ عن الكَسَل**؛ لأنّ الكسلَ صفةُ المنافق، ومنه الحديثُ: «لا يقولُ المؤمنُ: كَسِلْتُ»، ويجوزُ أن يُراد: مَن كَثُرتْ مُدايَناتُه فاحتاجَ أن يكتُبَ لكلِّ دَينٍ صغيرٍ أوْ كبير كِتابًا، فربَّما مَلَّ كثرةَ الكُتب. والضميرُ في ﴿تَكْتُبُوهُ﴾ للدَّين، أو الحقِّ، ﴿صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا﴾ علىٰ أيِّ حالٍ كانَ الحقُّ مِنْ صِغَرٍ أو كِبَر، ويجوزُ أن يكونَ الضميرُ للكتاب، و﴿أَن تَكْتُبُوهُ﴾ مُختصَرًا أوْ مُشْبَعًا لا تُخِلُّوا بكتابتِه.

﴿إِلَىٰٓ أَجَلِهِۦ﴾: إلىٰ وقتِه الذي اتَّفقَ الغَريمانِ علىٰ تسميتِه. ﴿ذَٰلِكُمْ﴾ إشارةٌ إلىٰ ﴿أَن تَكْتُبُوهُ﴾؛ لأنه في معنىٰ الـمَصْدر، أي: ذلكم الكَتْبُ ﴿أَقْسَطُ﴾: أعدلُ، **مِنَ القِسْط**، ﴿وَأَقْوَمُ لِلشَّهَٰدَةِ﴾: وأعونُ علىٰ إقامةِ الشَّهادة، ﴿وَأَدْنَىٰٓ أَلَّا تَرْتَابُوٓاْ﴾: وأقربُ من انتفاءِ الرَّيْب. ....

قولُه: (**في الحِوَاءِ العظيم**)، **الجَوهري**: الحِوَاءُ: جماعةُ بيوتٍ مِنَ الناس مُجتمِعة، والجَمْعُ الأَحْوِيَة.

قولُه: (**كُنيَ بالسَّأَم عنِ الكَسَل**)، يعني: أراد أن يقولَ: لا تكسَلوا أن تكتُبوا صغيراً أو كبيراً، فقال: لا تَسْأَموا؛ لأنّ مَن لا يَشرَعُ في الشيءِ لا يُقالُ لهُ: مَلَّ، بل يقال: كَسِلَ، وإنّما عَدَلَ لأنّ لفظَ الكَسَل ممّا يوحِشُ لأنهُ مِن صفاتِ المنافقينَ، ويجوزُ أن يُحمَلَ المَلالُ علىٰ حقيقتِه لكنْ إذا كَثُرَت مُدايَناتُه(١).

قولُه: (مِنَ **القِسْط**)، **الجَوهري**: القِسْطُ، بالكسرِ: العَدْلُ، تقولُ منهُ: أَقْسَطَ الرجُلُ فهُو مُقسِط، قال اللهُ تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ﴾ [المائدة: ٤٢]، والقُسوطُ: الجَوْرُ، والعُدولُ

---

(١) يوضّحه قولُ ابن عطية في «المحرَّر الوجيز» ص٢٦٢: وهذا النَّهْيُ عن السآمةِ إنّما جاءَ لتردُّدِ المداينةِ عندهم، فخيفَ عليهم أن يَملّوا الكُتُبَ.

فإنْ قلتَ مِمَّ بُني أفعَلا التفضيلِ؟ أعني: أقْسَطُ وأقْوَمُ. قلتُ: يجوزُ علىٰ مذهبِ سِيبَوَيهِ أنْ يكونا مبنيَّيْن مِنْ أقْسَطَ وأقام، وأنْ يكونَ أقسَطُ مِنْ قاسطٍ علىٰ طريقةِ النَّسَب، بمعنىٰ: ذي قِسْط؛ وأقْوَمُ مِنْ قَويم. وقُرِئَ: (ولا يَسأَمُوا أنْ يَكتبوه) بالياءِ فيهما. فإنْ قلتَ: ما معنىٰ ﴿تِجَـٰرَةً حَاضِرَةً﴾؟ وسواءٌ كانت المبايَعةُ بدَينٍ أوْ بعَيْنٍ فالتجارةُ حاضرة، وما معنىٰ إدارتِها بينهم؟ قلتُ: أُريدَ بالتِّجارةِ ما يُتَّجَرُ فيه من الأبْدال. ومعنىٰ إدارتِها بينهم: تعاطِيْهم إيّاها يدًا بيَد، والمعنىٰ: إلّا أنْ تتبايَعُوا بيعًا ناجِزًا يدًا بيدٍ فلا بأسَ أن لا تكتُبوه؛ لأنه لا يُتَوهَّمُ فيه ما يُتوهَّم في التدايُن. وقُرِئ: (تجارةٌ حاضرةٌ) بالرَّفع علىٰ «كانَ» التامَّة، وقيلَ: هي الناقصةُ علىٰ أن الاسمَ (تجارةٌ حاضرةٌ)، والخَبَرَ ﴿تُدِيرُونَهَا﴾؛ وبالنصبِ علىٰ: إلّا أنْ تكونَ التجارةُ تجارةً حاضرةً، كبَيْتِ «الكتاب»:

بَني أَسَدٍ هَلْ تَعْلَمون بَلاءَنا ... إذا كانَ يومًا ذا كَواكبَ أشْنَعا!

عنِ الحقِّ، وقد قَسَطَ يَقْسِطُ قُسُوطاً، قال اللهُ تعالىٰ: ﴿وَأَمَّا ٱلْقَـٰسِطُونَ فَكَانُواْ لِجَهَنَّمَ حَطَبًا﴾ [الجن: ١٥]. النِّهاية: المُقسِطُ العادلُ، يقالُ: أقسَطَ يُقسِطُ فهو مُقسِطٌ، إذا عَدَل، وقَسَطَ يَقسِطُ فهو قاسِطٌ: إذا جارَ، فكأنّ الهمزةَ في أقسَطَ للسَّلب(١).

قولُه: (علىٰ طريقةِ النَّسَب) قيَّده بِهِ لئلّا يُتَوهَّمَ أنه اسمُ فاعل مِنَ القُسُوط.

قولُه: (وقُرِئَ: «تجارةٌ حاضِرةٌ»، بالرَّفْع): عاصمٌ قَرَأَ بالنَّصب، والباقونَ بالرَّفْع(٢).

قولُه: (بني أسَدٍ)، البيت(٣). البَلاءُ بالفَتح: القتالُ، يقال: أبلىٰ فلانٌ بَلاءً حَسَناً: إذا قاتَلَ

---

(١) يعني إزالةَ المعنىٰ مثل قولهم: الهمزة في أشكَيْتُه للسلب بمعنىٰ أزَلْتُ شكواه. انظر: «المفتاح في الصرف» لعبد القاهر الجرجاني ص٤٩.

(٢) والقراءةُ بالرفع على معنىٰ: «إلّا أن تَقَعَ تجارةٌ حاضرة كقولِه قبلها: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠] أي: وقع ذو عُسْرةٍ». وأما مَنْ قرأ بالنصب فالمعنىٰ: إلّا أن تكون المداينةُ تجارةً حاضرة. انتهىٰ بتصرّفٍ من «حجّة القراءات» ص١٥١.

(٣) لعمرو بن شأس الأسدي. وهو من شواهد «الكتاب» لسيبويه (١: ٤٧).

أي: إذا كانَ اليومُ يومًا. ﴿وَأَشْهِدُوٓاْ إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾ أمرٌ بالإشهادِ علىٰ التبايُعِ مُطلَقًا ناجِزًا أوْ كالِئًا؛ لأنه أحوطُ وأبعدُ ممّا عسىٰ يقعُ مِنَ الاختلاف. ويجوزُ أنْ يرادَ: وأشهِدوا إذا تَبايعتُم هذا التبايُعَ، يعني: التجارةَ الحاضرةَ، علىٰ أن الإشهادَ كافٍ فيه دونَ الكتابة. وعن الحَسَن: إنْ شاءَ أشْهَدَ وإنْ شاءَ لَمْ يُشهِد. **وعن الضحَّاك: هي عَزِيمةٌ مِنَ الله ولَوْ علىٰ باقةِ بَقْل.** ﴿وَلَا يُضَآرَّ﴾ يحتملُ البناءَ للفاعلِ والمفعول، ....

مُقاتَلةً محمودةً، واليومُ الأشنَعُ: اليومُ الذي ارتَفَع شَرُّه، ويقالُ لليوم الشَّديد: ذُو الكواكب، يقالُ في التهديد: لأُرِيَنَّك الكواكبَ ظُهْراً، يقولُ: هل تَعلَمونَ مُقاتَلتَنا يومَ الحَرْبِ إذا كان يوماً مُظْلِماً تُرىٰ الكواكبُ فيها ظُهراً لانسدادِ عَيْنِ الشّمس بغُبارِ الحَرْب؟

قولُه: (**وعن الضَّحّاك: هِي عزيمةٌ مِنَ الله ولو علىٰ باقةِ بَقْل**)، **الجَوهري**: الباقةُ مِنَ البَقْل: حُزمةٌ منه. قال القاضي: الأوامرُ التي في هذه الآيةِ للاستحبابِ عندَ أكثرِ الأئمة، وقيل: إنّها للوجوب، ثُمّ اختُلِفَ في إحكامِها ونَسْخِها، وكَرَّرَ لفْظَةَ الله في الجُمَلِ الثلاث، يعني: ﴿وَاتَّقُواْ اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ لاستقلالِها، فإنّ الأُولىٰ حَثٌّ علىٰ التقوىٰ، والثانيةُ وَعْدٌ بإنعامِه، والثالثةُ: لتعظيم شأنِه، ولأنهُ أدخَلُ في التعظيمِ مِنَ الكِنايه[1]. وقلتُ: إنّ الأوَّلَ علىٰ ظاهِرِه؛ لأنهُ مذكورٌ بعدَ قولِه: ﴿وَإِن تَفْعَلُواْ فَإِنَّهُۥ فُسُوقُۢ بِكُمْ﴾ أي: لا تفعَلوا واتّـقُوا اللهَ واحذَروا عِقابَـه، والثاني: مِن وَضْعِ الـمُظهَرِ موضِعَ المُضمَرِ للتفخيم، يعني: كيفَ لا يتَّقُونَه والحالُ أنه بجَلالتِه وعَظَمتِه يُعلِّمُكم ولم يَكِلْ علىٰ الغير، ثُمّ قال: ﴿وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ أي: مِن شأنِه أن يَعلَمَ المعلوماتِ كلَّها فيَعلَمَ تَقْواكم وفِسقَكم وشُكرَكم لأداءِ نعمةِ التعليم، وكُفْرانَكم فيُجازِيَكم بها، فهذا تذييلٌ للتهديد.

---

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٥٨١).

....

الراغبُ: إنْ قيل: كيف قال: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۖ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٞ﴾ كَرَّرَ لفْظَةَ الله ثلاثَ مرّاتٍ مُتوالياتٍ، وقدِ استكرَهوا ذلك لولا شَرَفُ لفظِ الله، كقولِ الشاعر:

فما للنَّوىٰ جُذَّ النَّوىٰ قُطِعَ النَّوىٰ[١]

حتىٰ قيل: سُلِّطَ علىٰ هذا البيتِ شاةٌ تَرعَىٰ منهُ النَّوىٰ، وقولِ الآخَر:

بجَهْلٍ كجهلِ السَّيف والسَّيفُ منتضًى وحُكم كحُكم السَّيفِ والسيفُ مُغمَدُ[٢]

واعلَمْ أنّ التكريرَ المُستَحسَنَ هُو: كلُّ تكريرٍ يقَعُ علىٰ طريقِ تعظيم الأمرِ أو تحقيرِه في جُمَلٍ مُتَوالياتٍ، كلُّ جُملةٍ منها مُستقِلَّةٌ بنفسِها، والمُستقبَحُ هُو أن يكونَ التكريرُ في جُملةٍ واحدة أو في جُمَلٍ في معنًى واحِد ولم يكنْ فيه التعظيمُ والتحقيرُ، وهذا ظاهرٌ في الآيةِ والبيتَيْن[٣]، فإنّ قولَه: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ﴾ حَثٌّ علىٰ التقوى، ﴿وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُ﴾: تذكيرٌ بنعمتِه، ﴿وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٞ﴾: تعظيمٌ لهُ عَزَّ وجَلَّ ومُتضمِّنٌ للوَعْدِ والوعِيد، فلمّا قُصِدَ تعظيمُ كلِّ واحدٍ من هذه الأحكام أُعيدَ لفْظةُ الله، وأمّا البيتُ الثاني فهُو جُملةٌ واحدةٌ؛ لأنّ قولَه: «كجهل السيف» نعت لقوله[٤]: «بِجَهْل»، وكذا: والسَّيفُ مُغمَدُ: حالٌ مِن قولِه: كحُكم السَّيف،

(١) لم أهتدِ إلى قائله.

(٢) لابن الروميِّ في «ديوانه» (٢: ٥٩٠) باختلافٍ يسيرٍ في الرواية.

(٣) يوضّحه قولُ الكَفَويّ في «الكلّيات» ص٢٩٧: «وتكريرُ اللفظِ الواحدِ حقيقٌ بالاجتنابِ في البلاغة، إلّا إذا وقعَ ذلك لأجلِ غرضٍ يتتحيه المتكلِّمُ من تفخيم أو تهويلٍ أو تنويه أو نحوِ ذلك، فعلىٰ هذا معنىٰ قولِه تعالىٰ: ﴿أَن تَضِلَّ إِحۡدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحۡدَىٰهُمَا ٱلۡأُخۡرَىٰ﴾ [البقرة: ٢٨٢] وما الفائدةُ في تَرْكِ ما هو أوْجَزُ وأشرفُ بالمذهبِ الأشرفِ في البلاغةِ وهو: «فتذكرها» الأخرى، إلّا لمراعاةِ الترصيعِ وتوازنِ الألفاظِ في التركيب».

(٤) «تفسير الراغب الأصفهاني» (١: ٥٩١- ٥٩٢)، وقوله: «كجهل السيف نعت لقوله» أثبتناه من (ط).

والدليلُ عليه قراءةُ عمرَ رضي الله عنه: (ولا يُضارِرْ) بالإظهارِ والكَسْر، وقراءةُ ابنِ عبّاس رضي الله عنه: (ولا يُضارَرْ) بالإظهارِ والفَتْح، والمعنىٰ: نهيُ الكاتبِ والشَّهيدِ عن تَرْكِ الإجابةِ إلىٰ ما يُطْلَبُ منهما، وعن التَّحريفِ والزيادةِ والنُّقصان؛ **أو النهيُ عن الضِّرار بهما** بأن يُعْجَلا عن مُهمٍّ ويُلَزّا، أوْ لا يُعطىٰ الكاتبُ حقَّه مِنَ الجُعْل، أو يُحمَّل الشهيدُ مُؤنةَ مجيئِه مِنْ بَلَد. وقرأَ الحسنُ: (ولا يُضارِّ) بالكسر. ﴿وَإِن تَفۡعَلُواْ﴾ وإن تُضارُّوا ﴿فَإِنَّهُۥ﴾ فإنَّ الضِّرار ﴿فُسُوقُۢ بِكُمۡ﴾، **وقيل: وإنْ تفعلوا شيئًا مما نُهيتم عنه.** ﴿عَلَىٰ سَفَرٖ﴾: مسافرين.

والبيتُ الأوّلُ كرَّرَ «جُذَّ النَّوىٰ» و«قُطِعَ النَّوىٰ» وهُما في معنًى واحد.

قولُه: (**أو النَّهيُ عن الضِّرارِ بهما**) عطفٌ علىٰ قولِه: «نَهيُ الكاتبَ والشَّهيدَ» يعني: النَّهيُ في قولِه: ﴿وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٞ وَلَا شَهِيدٞ﴾ يُحمَلُ: إمّا علىٰ نَـهْيِ الكاتبِ والشَّهيدِ عن تَـرْكِ الإجابة، وعن التحريفِ، أو علىٰ نَهْيِ المشهودِ لهُ عن تعجيل الكاتبِ والمَنْعِ مِن مَؤُونةِ الشاهدِ إذا دُعِيَ مِن بلدٍ آخَرَ، قال الزجّاجُ: والأوّلُ أبيَنُ، لقولِه: ﴿فَإِنَّهُۥ فُسُوقُۢ بِكُمۡ﴾، فإنّ الفِسقَ أشبَهُ بالتحريفِ وبالكذِبِ مِن تعجيلِ الكاتبِ أو مَنْعِ مَؤُونةِ الشاهد[1].

قولُه: (**وقيل: و إنْ تَفعَلوا شيئاً ممّا نُهيتُم عنهُ**): عطفٌ علىٰ «وإن تُضارُّوا»، والثاني أبلَغُ؛ لأنّ مِثلَ هذا الفعل غالباً يجيءُ كنايةً عن أفعالٍ شَتّىٰ وكيفيّاتٍ متعدِّدةٍ كما سَبَقَ في قولِه تعالىٰ: ﴿فَإِن لَّمۡ تَفۡعَلُواْ وَلَن تَفۡعَلُواْ﴾ [البقرة: ٢٤] أن الفائدةَ فيه أنهُ جارٍ مجرَىٰ الكنايةِ التي تُعطيك اختصاراً ووَجازة، ألا تَرى أنّ الرجُلَ يقول: ضرَبْتُ زيداً وشتَمْتُه ونكَّلتُ به، ويَعُدُّ كيفيّاتٍ وأفعالاً، فتقولُ: بئسَ ما فَعلتَ[2].

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٣٦٦).

(٢) هذه الفقرة ساقطة في(ط).

وقرأ ابنُ عبّاس وأُبَيٌّ رضي الله عنهما: (كِتَابًا)، وقال ابن عبّاس: أرأيتَ إن وجدتَ الكاتبَ ولَمْ تجد الصَّحيفةَ والدَّواة؟ وقَرأ أبو العالية: (كُتُبًا)، وقرأ الحسنُ: (كُتّابًا) جمعُ كاتِب. ﴿فَرِهَٰنٌ﴾ فالذي يُستوثَقُ به رهنٌ. وقُرِئ: (فرُهُنٌ) بضمِّ الهاءِ وسكونِها، وهو جمعُ رَهْن، كسَقْف وسُقُف، و﴿فَرِهَٰنٌ﴾. فإنْ قلتَ: لِـمَ شُرِطَ السَّفرُ في الارتهانِ ولا يختصُّ به سفرٌ دون حَضَر، وقد رَهَنَ رسولُ الله ﷺ دِرْعَه في غيرِ سَفر؟ قلتُ: ليس الغرضُ تجويزَ الارتهانِ في السَّفرِ خاصّةً، ولكنَّ السفرَ لـمّا كانَ مظنَّـةً لإعواز الكَتْبِ والإشهاد؛ أُمِرَ علىٰ سبيلِ الإرشادِ إلىٰ حفظِ المالِ مَنْ كانَ علىٰ سفرٍ بأن يُقِيمَ التوثُّقَ بالارتهانِ مُقامَ التوثُّقِ بالكَتْبِ والإشهاد. وعن مجاهدٍ والضحَّاك: أنهما لم يجوِّزاه إلا في حالِ السَّفر؛ أخْذًا بظاهرِ الآية، **وأمّا القبضُ فلا بُـدَّ من اعتبارِه، وعند مالكٍ: يصحُّ الارتهانُ بالإيجابِ والقبُول بدون القَبْض.** ﴿فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا﴾: فإنْ أَمِنَ بعضُ الدائنِينَ بعضَ المديُونِينَ لحُسنِ ظنِّه به. ....

قولُه: (أرأيتَ؟) أي: أخبِرْني إنْ وجَدتَ الكاتبَ، أي: إذا وجَدتَ الكاتِبَ ولم تَجِدْ ما به تَتِمُّ الكتابةُ منَ الدَّواة والصَّحيفة وغيرِهما هل تَجوزُ المُدايَنةُ بلا رَهْن! وأمّا إذا لم تَجِدْ كتاباً يَلزَمُ الارتهانُ بأيِّ شيءٍ فُقِدَ مِن هذه الأشياء، أرادَ بهذا أنّ قراءتَه[١] أرجَحُ لأنّ كتاباً: مصدَرُ كتَبَ، يقالُ: قد كتَبْتُ كَتْباً وكتاباً وكتابةً، وهُو لا يَحصُلُ إلّا بعدَ استجماعِ الشَّرائط.

قولُه: (و﴿فَرِهَٰنٌ﴾) أي: قُرِئَ: ﴿فَرِهَٰنٌ﴾، قَرَأَ بها الجَماعةُ إلّا ابنَ كثيرٍ وأبا عَمْرٍو فإنّهما قَرَآ «فرُهُنٌ» بضمِّ الراءِ والهاءِ بغيرِ ألِف، ورِهَانٌ: جمعُ رَهْنٍ، نحوَ حَبْل وحِبَال، قال القاضي: المعنىٰ: فالذي يُستوثَقُ به رِهَانٌ، أو: فعليكم رِهَانٌ، أو فلْيُؤخَذْ رِهَان[٢].

قولُه: (**وأمّا القَبْضُ فلا بدَّ مِنَ اعتبارِه، وعندَ مالكٍ: يَصحُّ الارتهانُ بالإيجابِ والقَبُول بدون القبض**)، **الانتصاف**: لا خلافَ بيْنَ مالكٍ والشافِعيِّ في صحّةِ الرَّهْنِ بالإيجابِ والقَبول،

---

(١) يعني قراءة ابن عباس «كتاباً».

(٢) «أنوار التنزيل» (١: ٥٨٢).

وقرأَ أُبَيٌّ: (فإنْ أومِنَ) أي: أَمِنَه الناس. ووصَفُوا المديونَ بالأمانةِ والوفاءِ والاستغناءِ عن الارتهانِ مِنْ مِثْله. ﴿فَلْيُؤَدِّ ٱلَّذِى ٱؤْتُمِنَ أَمَٰنَتَهُۥ﴾ حثٌّ للمديونِ علىٰ أنْ يكونَ عند ظنِّ الدائنِ به وأَمْنِه منه وائتمانِه له، وأن يؤدِّيَ إليه الحقَّ الذي ائتمنَه عليه فلمْ يرتهِنْ منه. **وسُمِّيَ الدَّينُ أمانةً وهو مضمونٌ**؛ لائتمانِه عليه بتَرْكِ الارتهانِ منه. والقراءةُ أن يُنطَقَ بهمزةٍ ساكنة بعد الذالِ أوْ ياءٍ، فتقول: «الَّذِئْتُمِنَ»، أو: «الَّذِيتُمِنَ». **وعن عاصمٍ أنه قرأ (الَّذِتُّمِنَ)** بإدغامِ الياءِ في التاءِ قياسًا علىٰ اتَّسَر في الافتعالِ من اليُسْر، وليسَ بصَحيح،

وإنّما مالكٌ يَرىٰ لزومَه بالعَقْدِ، وعندَ الشافعيِّ: لا يَلزَمُ إلّا به، لكنْ للقَبْضِ عندَ مالكٍ اعتبارٌ في الابتداءِ والدَّوام، فلو عَرِيَ عن القَبْضِ وأنكرَ الغُرَماءُ لم يختَص به عندَ الشافعيِّ، ولم ينتفعْ بذلك عندَ مالكٍ، بل لهُ أُسوةُ الغُرَماءِ للتُّهمة، ويَشترِطُ مالكٌ بقاءَ الرَّهْنِ مقبوضاً بيَدِ المُرتَهِنِ طَوْعاً، لو عاد[١] إلىٰ يَدِ الراهِنِ بعاريةٍ أو إجارةٍ أو وَديعةٍ خَرجَ مِنَ الرَّهن، دليلُه أنّ الرَّهنَ في اللُّغةِ هُو: الدَّوامُ، وأنشَدَ أبو عليّ:

فالخُبْزُ والدُّهْنُ لهُمْ راهـنٌ وقَهوةٌ راووقُها ساكِبُ[٢]

قولُه: (**وسُمِّيَ الدَّيْنُ أمانةً، وهُو مضمونٌ**) يعني: إنّما سُمِّيَ الدَّيْنُ أمانةً والحالُ أنّ الدَّيْنَ مضمونٌ، والأمانةُ غيرُ مضمونة، لِمَا بيْنَ هذا الدَّيْنِ الخاصِّ وبيْنَ الأمانةِ مُشابَهةٌ مِن حيث إنّ ائتمانَ الدائنِ المديونَ بتَرْكِ الارتهانِ منهُ كائتمانِ المودِعِ المودَعَ بتَرْكِ طَلَبِ الوثيقةِ منهُ.

قولُه: (**وعن عاصِمٍ أنه قَرَأَ: الَّذِتُّـمِنَ**)، وهِي شاذّة[٣]، ومعنىٰ قولِه: «ليس بصَحيح» أن المنسوبَ إليه من إدغامِ الياءِ في التاء ليس بصحيح، لأنه ليس بصحيح علىٰ قانونِ التعدية[٤].

---

(١) زيادة من «الانتصاف» يقتضيها السياق.

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٣٢٨-٣٢٩). والبيتُ المذكور ذكره ابن منظور في «اللسان» (رهن)، والزَّبيدي في «تاج العروس» (رهن).

(٣) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيّان (١: ٧٤٥).

(٤) في (ط): «لأنه ليس على قانون التعدية».

لأنّ الياءَ مُنقلِبةٌ عن الهمزةِ، فهي في حُكمِ الهمزة، و«اتّزر» عامِّيٌّ، وكذلك «رُيَّا» في «رُؤْيا». ﴿ءَاثِمٌ﴾ خبَرُ «إنّ»، و﴿قَلْبُهُۥ﴾ رُفع بـ﴿ءَاثِمٌ﴾ على الفاعليّة، كأنه قيلَ: فإنه يأثَمُ قلبُه. ويجوزُ أن يرتفعَ ﴿قَلْبُهُۥ﴾ بالابتداءِ، و﴿ءَاثِمٌ﴾ خبرٌ مقدَّم، والجملةُ خبرُ «إنّ». فإنْ قلتَ: هلّا اقتُصِرَ على قولِه: ﴿فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٌ﴾! وما فائدةُ ذِكْرِ القلبِ والجملةُ هي الآثمةُ لا القلبُ وحدَه؟ قلتُ: كتمانُ الشهادةِ هو أن يُضْمِرَها ولا يتكلَّمَ بها، **فلمّا كانَ إثمًا مُقترَفًا بالقلب؛ أُسنِدَ إليه**؛ لأنّ إسنادَ الفعلِ إلى الجارحةِ التي يُعْمَلُ بها أبلغُ، ألَا تَراكَ تقولُ إذا أردتَ التوكيدَ: هذا ممّا أبصرتْه عَيْني، وممّا سَمِعتْه أُذني، وممّا عَرَفَه قلبي؟ **ولأنّ القلبَ هو رئيسُ الأعضاء، والـمُضْغةُ التي إن صَلَحتْ صَلَحَ الجسدُ** كلُّه وإن فَسَدتْ فَسَدَ الجسدُ كلُّه، فكأنه قيل: فقد تمكَّنَ الإثمُ في أصلِ نفْسِه، ومَلَكَ أشرفَ مكانٍ فيه؛ **ولئلّا يُظَنَّ** أنّ كتمانَ الشهادةِ مِنَ الآثامِ المتعلِّقةِ باللِّسانِ فقط؛ ....

قولُه: (**فلمّا كان إثماً مُقتَرَفاً بالقلبِ أُسْنِدَ إليه**) يعني: أُسنِدَ الفعلُ إلى القلبِ لدَفْعِ توهُّمِ المَجاز، فصُرِّحَ بالجارحةِ التي هِي سببُه، وهُو المرادُ بقولِه: «إذا أردتَ التوكيدَ تقولُ: هذا ممّا أبصَرَتْه عَيْني»، ونحوُه قولُه تعالى: ﴿وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾ [الأنعام: ٣٨].

قولُه: (**ولأنّ القلبَ هو رئيسُ الأعضاء**)، هذا المجازُ مِن بابِ إطلاقِ بعضِ الشيءِ على كلِّه، ولمّا كان الشَّرطُ في صحّةِ المجازِ أن يكونَ هذا البعضُ أصلَ الشيءِ قال: «فقد تمكَّنَ الإثمُ مِن أصلِ نفْسِه ومَلَكَ أشرَفَ مكانٍ فيه».

قولُه: (**والمُضغةُ التي إنْ صَلَحَت صلح الجسد**) مُقتبَسٌ مِن قولِه ﷺ: «ألا وإنّ في الجَسَدِ مُضغةً إذا صَلَحَت صَلَحَ الجَسَدُ كلُّه، وإذا فَسَدَتْ فَسَدَ الجَسَدُ كلُّه، ألا وهِي القلبُ». أخرَجَه الشَّيْخانِ[(١)]، عنِ النُّعمانِ بن بشير[(٢)].

قولُه: (**ولئلّا يُظَنَّ**)، هذا جوابٌ آخَرُ بحَسَبِ المتعارَفِ بينَ الناس، فإنّ الكاتِمَ وإن كان

---

(١) في (ف): «أخرجه البخاري ومسلم».

(٢) أخرجه البخاري (٥٢)، ومسلم (١٥٩٩).

وليُعلَمَ أنّ القلبَ أصلُ مُتعلَّقه، ومَعدِنُ اقترافِه، واللسانَ تُرْجُمانٌ عنه؛ **ولأنّ أفعالَ القلوبِ** أعظمُ مِنْ أفعالِ سائرِ الجَوارح، وهيَ لها كالأُصول التي تتشعَّبُ منها، أَلَا تَرىٰ أن أصْلَ الحسناتِ والسيئاتِ الإيمانُ والكُفر، وهما مِنْ أفعالِ القُلوب! فإذا جُعِلَ كتمانُ الشَّهادةِ مِنْ آثامِ القُلوب؛ فقد شُهِدَ له بأنه مِنْ مَعاظِمِ الذُّنوب.

وعن ابنِ عبّاسٍ رضي الله عنه: أكبرُ الكَبائرِ: الإشراكُ بالله؛ لقولِه تعالىٰ: ﴿فَقَدْ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ٱلْجَنَّةَ﴾ [المائدة: ٧٢]، وشهادةُ الزُّور، وكتمانُ الشَّهادة. وقُرِئ: (قَلْبَه) بالنصبِ، كقولِه: ﴿سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾ [البقرة: ١٣٠]، وقرأَ ابنُ أبي عَبْلة: (أَثَّـمَ قَلْـبَه) أي: جَعَلَه آثـمًا.

[﴿لِّلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ وَإِن تُبْدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ ٢٨٤]

الشَّخصَ بجُملتِه لكنِ اشتُهِرَ وتعورِفَ بينَ الناسِ أنّ الكِتمانَ مِن فعلِ اللِّسانِ وحدَه، وإنّ مَنْ أمسَكَ لسانَه عنِ الشّهادةِ قيل في حقِّه: إنه كتَمَ الشَّهادةَ، تعلق الإثم به فأُريدَ دفْعُ هذا الظنِّ البيِّن خَطؤه فقيل: ﴿ءَاثِمٌ قَلْبُهُۥ﴾، ويَدُلُّ علىٰ الإنكارِ إيقاعُ قولِه: ﴿فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٌ قَلْبُهُۥ﴾ جزاءً للشَّرط، كأنهُ قال: ظَنُّ الناسِ أنّ اختصاصَ الذنوب باللِّسانِ سببٌ للإخبارِ بأنْ يُقالَ: إنّهُ آثمٌ قلبُه.

قولُه: (وليُعلَمَ) يَحتمِلُ أن لا يكونَ وَجْهاً آخَرَ، بل هُو تأكيدٌ لقولِه: (لئلّا يُظَنَّ) إلىٰ آخرِه، وهُو مِن بابِ قولِه: ﴿لَّا يَعْصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [التحريم: ٦].

قولُه: (ولأنّ أفعالَ القلوب) هذا وَجْهٌ آخَرُ في الجَواب، ومَبْناهُ علىٰ الكِناية، وتقريرُه أنّ عِظَمَ الذَّنبِ بحَسَبِ المَحَلِّ الصادرِ منهُ، فلمّا كان القلبُ أعظَمَ خطَراً في الإنسانِ كان الذَّنبُ الصادِرُ مِنهُ أعظَمَ[1]، وعلىٰ هذا الطاعةُ[2] الصّادرةُ مِنهُ كالإيمانِ والمحبةِ وغيرِهما،

---

(١) قوله: «أعظم» ساقط من (ح).

(٢) في (ح): «طاعة».

﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ﴾ يعني: مِنَ السُّوء ﴿يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُۖ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ﴾: لمن استَوْجَبَ المغفرةَ بالتَّوبةِ مـمّا **أظْهَرَ** منه أو أضْمَر، ﴿وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾ ممّن استَوْجَبَ العقوبةَ بالإصرارِ. ولا يدخلُ فيما يُـخْفِيه الإنسانُ الوساوسُ وحديثُ النَّـفْس؛ لأنّ ذلك ممّا ليسَ في وُسْعه الخلوُّ منه، ولكنْ ما اعتَقَدَه وعَزَمَ عليه. وعن عبدِ الله بنِ عمرَ رضي الله عنهما: أنه تَلَاها، فقال: لئنْ آخذَنا اللهُ بها لَنَهْلِكَنَّ. ثُمَّ بكىٰ **حتىٰ سُمِعَ نَشِيْجُه**، فذُكِرَ لابنِ عبّاس، فقال: يغفرُ اللهُ لأبي عبدِ الرحمن، **قد وَجَدَ المسلمونَ منها مِثْلَ ما وَجَدَ** فنَـزَلَ: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٦]. ....

ويَشهَدُ لهذهِ الكنايةِ قولُه: «فقد شُهِدَ لهُ بأنه مِن مَعاظِمِ الذُّنوب».

قولُه: (**ممّا أظهَرَ مِنهُ**)، قيل: الضَّميرُ المُستترُ عائدٌ إلىٰ «مَن» في «مَنِ استَوْجَبَ»، والمحذوفُ: إلىٰ «ما»، وفي «مِنه»: إلىٰ «السُّوء»، ومنهُ: بيانٌ لِما أظهَرَ، وقلتُ: مِن في «ممّا أظهَرَ» متعلِّقٌ بقولِه: ﴿فَيَغْفِرُ﴾، «وما» فيه: موصُولةٌ، أي: فيَغفِرُ لِمَن يشاءُ مِنَ الذي أظهَرَهُ المُكلَّفُ مِنَ السُّوءِ أو أضْمَرَ منهُ، ويجوزُ أن يتعلَّقَ «مِن» بالتّوبة، وقولُه: «لِمَن استَوْجَبَ المَغْفِرَةَ بالتّوبة» مَبْنِيٌّ علىٰ مذهبِه.

قولُه: (**حتّى سُمِعَ نَشيجُه**)[1]، **الجَوهري**: نَشَجَ الباكي يَنْشِجُ نَشيجاً: إذا غَصَّ بالبُكاءِ في حَلْقِه مِن غيرِ انتحاب.

قولُه: (**قد وَجَدَ المسلمونَ منها** ـ أي: منَ الآيةِ ـ **مِثْلَ ما وَجَدَ**)، فنزَلَتْ: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾، رَوَينا عن مُسلم، عن أبي هريرةَ قال: لمّا نزَلَتْ: ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ﴾ الآية، اشتَدَّ ذلك علىٰ الصَّحابة، فأتَوْا رسُولَ الله، ثُمَّ بَرَكوا علىٰ الرُّكَبِ فقالوا: أيْ رسُولَ الله، كُلِّفْنا منَ العَمَلِ ما نُطيقُ: الصَّلاةَ والصِّيامَ والجهادَ والصَّدَقةَ، وقد أُنزِلَتْ عليكَ هذه الآيةُ ولا نُطيقُها، قال رسُولُ الله ﷺ: «أتريدونَ أن تقولوا كما قال أهلُ الكتابَيْنِ مِن قبلِكم: ﴿سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا﴾؟ بل قولوا: ﴿سَمِعْنَا وَأَطَعْنَاۖ غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ ٱلْمَصِيرُ﴾، فلمّا

---

(١) هذا المرويُّ عن ابن عمر أخرجه الطبري في «التفسير» (٣: ١٤٤).

وقُرِئَ: (فيَغفِرْ ... ويُعذِّبْ) مجزومَيْن؛ عطفًا علىٰ جوابِ الشَّرْط، ومرفوعَيْن علىٰ: فهو يغفِرُ ويُعذِّبُ. فإنْ قلتَ: كيفَ يقرأُ الجازمُ؟ قلتُ: يُظهِرُ الراءَ ويُدغِمُ الباءَ، ومُدغِمُ الراءِ في اللام لاحِنٌ مُخطِئٌ خطأً فاحشًا، وراوِيهِ عن أبي عَمْرٍو مُخطِئٌ مرّتَيْن؛ لأنه يَلْحَنُ ويَنسُبُ إلىٰ أعلمِ الناس بالعربيّة ما يُؤذِنُ بجهلٍ عظيم، والسببُ في نحْوِ هذه الرواياتِ قلّةُ ضَبْطِ الرُّواة، والسببُ في قِلّةِ الضبطِ قلّةُ الدِّراية، ....

أقـرَأَها القومَ وذَلَّت بها ألسِنَـتُهم، أنـزَلَ اللهُ تعالىٰ في أثَرِها: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ﴾ إلىٰ قولِه: ﴿غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ ٱلْمَصِيرُ﴾، فلمّا فعَلوا ذلك نَسخَها اللهُ تعالىٰ فأنزَلَ: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ إلىٰ آخِرِها[1]. وقد أخرَجَه الأئمةُ عن عليٍّ وابنِ عبّاس وابنِ عُمَرَ بنحوٍ مِن هذا، وروايةُ أبي هريرةَ أكمَلُ وأطوَلُ.

وقولُه: (وقُرِئَ: «فيَغفِرْ... ويُعذِّبْ»): عاصمٌ وابنُ عامِرٍ: برَفْعِهما، والباقونَ: بجَزْمِهما[2].

قولُه: (لاحِنٌ مُخطِئ) يعني أنّ الراءَ في حُكم حرفَيْن، فإنك إذا وقَفْتَ عليها يَعثُرُ لسانُكَ بما فيه مِنَ التكريرِ والقوّةِ وبما في اللام مِنَ الضَّعف، وإدغامُها فيها يُبطِلُ التكريرَ. قال الزجّاجُ: إنّ أبا عَمْرٍو أدغَمَ الراءَ في اللام، وما أظُـنُّه قـرَأَها إلّا بعدَ ما سَمِعَـها[3]، وقال صاحبُ «الكواشي»: لا يَجوزُ تَخطِئةُ الرُّواةِ أصلاً، لأنهُ إذا حُكِمَ بتَخطئَتِهم في هذا الحَرْفِ جازَ خطَؤُهم في غيرِه، فإذَنْ لا اعتمادَ عليهم، وكيف يَجوزُ أخْذُ القرآنِ مِن غيرِ ضابِط! ولو نُقِلَ شِعرُ آحادِ العرَب مِن غيرِ ضابِط لاستُقْبِحَ، وجازَ إدغامُ الراءِ معَ ما فيها مِنَ القوّةِ والتّكرارِ في اللام معَ ما فيها مِنَ الضَّعفِ؛ لأنّ الراءَ لـمّا سُكِّنَتْ ضَعُفَتْ فصارت كالميِّتِ الذي لا اعتدادَ به، والدَّليلُ

---

(١) أخرجه مسلم (١٢٥).

(٢) انظر: «حجّة القراءات» ص١٥٢.

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٣٩٨) قاله في تفسير قولِه تعالىٰ: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [آل عمران: ٣١].

ولا يَضْبِطُ نَحْوَ هذا إلا أهلُ النَّحْو. وقَرأَ الأعمشُ (يَغفِرْ) بغيرِ فاءٍ مجزومًا علىٰ البَدَلِ من ﴿يُحَاسِبْكُم﴾، كقولِه:

متىٰ تأتِنا تُلْمِمْ بنا في دِيارِنا تَجِدْ حَطَبًا جَزْلًا ونارًا تأجَّجا

ومعنىٰ هذا البدلِ التفصيلُ لجملةِ الحساب؛ لأنّ التفصيلَ ....

عليه إتْباعُهم ضَمَّةَ الذالِ ضَمَّةَ الميم في «مُنذُ» فصارَتِ اللامُ المتحرِّكةُ بالنسبةِ إلىٰ الراءِ الساكنةِ قويّةً. وأيضاً، فإنّ المُدغَمَ لا يُدغَمُ حتّىٰ يُبدَلَ ما قبْلَ المُدغَم فيه، فعلىٰ هذا إنّما أُدغِمَ لامٌ في لام.

قولُه: (متَىٰ تأتِنا تُلمِمْ بنا) البيت(١): تُلمِمْ، أي: تَنزِلْ، وهُو بدَلٌ مِنْ «تَأْتِنا»(٢)، والحَطَبُ الجَزْلُ: القويُّ الغليظ، تأجَّجَ، أي: اشتعَلَ، قيل في «تأجَّجا» ثلاثةُ أوجُه: أن يُجعَلَ الألفُ للتَّثنيةِ وهِي ضميرُ الحطَبِ والنار، وغُلِّبَ الحَطَبُ، وأن يكونَ للحَطَب، وأن يكونَ للنار في تأويلِ الشِّهاب، يقولُ: إنّهم يُوقِدونَ غِلاظَ الحَطَبِ لِتَقْوَىٰ نارُهم، فينظُرَ الضِّيفانُ مِن بُعدٍ فيَقصِدونَها.

قولُه: (ومعنىٰ هذا البَدَلِ: التفصيلُ) إلىٰ آخِرِه، نَقَلَ المُصنِّفُ أكثرَ عبارةِ ابنِ جِنِّي مِنَ «المحتسِب» في هذا الموضع، ونحنُ نَحكي خُلاصةَ كلامِه، قال: «جُزِمَ هذا علىٰ البَدَلِ مِن ﴿يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ﴾ علىٰ وَجهِ التفصيل لجُملةِ الحِسَاب، ولا مَحالةَ أنّ التفصيلَ أوضَحُ مِنَ المفصَّلِ فجرَىٰ مَجرَىٰ بَدَلِ البعضِ أوِ الاشتمال، والبعضُ كضَرَبْتُ زيداً رأسَه، والاشتمالُ كأُحِبُّ زيداً عَقْلَه، ونحوُ هذا البَدَلِ واقعٌ في الأفعالِ وقوعَه في الأسماءِ لحاجةِ القبيلَيْنِ إلىٰ البيان، فمِن ذلك قولُه تعالىٰ: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا * يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَيَخْلُدْ

(١) هو من شواهد «الكتاب» لسيبويه (٣: ٨٦) واختُلِفَ في نسبته فقيل: هو لعُبيد الله بن الحُرِّ، وقيل: هو للحطيئة. انظر: «خزانة الأدب» (٣: ٦٦٠).

(٢) ونظيرُهُ في الأسماء: مررتُ برجلٍ عبدِ الله، فأراد أن يُفَسِّر الإتيانَ بالإلمامِ كما فَسَّر الاسمَ الأوّلَ بالاسمِ الآخر، انتهىٰ من «الكتاب» لسيبويه (٣: ٨٦).

أوضحُ مِنَ المفصَّل، فهو جارٍ مجرىٰ بَدَلِ البعضِ مِنَ الكلِّ، أوْ بَدَلِ الاشتمال، كقولِكَ: ضربتُ زيدًا رأْسَه، وأُحِبُّ زيدًا عَقْلَه، وهذا البدلُ واقعٌ في الأفعالِ وقوعَه في الأسماءِ لحاجةِ القَبيلَيْن إلىٰ البيان.

فِيهِۦ مُهَانًا ﴾ [الفرقان: ٦٨-٦٩]»؛ لأنّ مُضاعفةَ العذابِ هِي لُقِيُّ الآثامِ، وعليه قولُ القائل[1]:

رُوَيْداً بَني شيبانَ بعضَ وعيدِكم ... تُلاقُوا غداً خَيْلي علىٰ سَفَوانِ
تُلاقوا جِياداً لا تَحِيدُ عنِ الوَغَىٰ ... إذا ما غَدَتْ في المأزِقِ المتداني
تُلاقُوهمُ فتَعرِفوا كيف صَبرُهمْ ... على ما جَنَتْ فيهم يَدَا الحَدَثانِ

فأبدَلَ «تُلاقُوا جِياداً» معَ ما اتَّصَلَ بهِ مِن قولِه: «تُلاقُوا غداً خَيْلي»، ثُمّ جَعَلَ هذا البدَلَ بتَمامِه مُبدَلاً منهُ لقولِه: «تُلاقُوهُمُ» معَ المعطوفِ عليه، وهُو قولُه: «فتَعرِفوا» إلىٰ آخِرِه، وقال: «إذا حَصَلَتْ فائدةُ البيانِ لم يبال أمِن نفسِ البَدَلِ كانت أم ممّا اتّصَلَ به، فَضْلةً أم معطوفاً عليه، فإنّ أكثرَ الفوائدِ إنّما يُجتنَىٰ مِنَ الألحاقِ والفَضْلات، نَعَمْ، وما أكثَرَ ما تُصلِحُ الجُمَلَ وتُتَمِّمُها، ولولا مكانُها لَوَهَتْ فلم تَستَمسِكْ، ألا تُراك لو قلتَ: زيدٌ قامَتْ هندٌ لم تَتِمَّ الجُملةُ؟ فلو وَصَلْتَ بها فَضْلةً ما، لتمّت، وذلك كأنْ تقولَ: زيدٌ قامتْ هندٌ في دارِه أو: مَعَهُ أو: بسببِه أو: لتُكرِمَه أو: فأكرَمَتْهُ أو نحوَ ذلك، فصَحَّتِ المسألةُ بعَوْدِ الضميرِ علىٰ المبتدأِ مِنَ الجُملة». تَمّ كلامُ ابنِ جِنّي[2].

قولُه: (**أوضَحُ مِنَ المُفصَّل**). هذا لفْظُ ابنِ جِنّي[3]، قيل: وكان مِن حقِّ الظاهِرِ أن يقولَ: أوضَح منَ المُجمَل أو الإجمال، لكنْ جَعَلَ ما وقَعَ فيه ولأجْلِهِ التفصيلُ مُفصَّلاً.

قولُه: (**فهُو جارٍ مَجْرَىٰ بَدَلِ البعضِ مِنَ الكُلِّ**). قيل: إنْ أُريدَ بقولِه: ﴿يُحَاسِبْكُم﴾ معناهُ

---

(١) وهو ودّاك بن ثُمَيْلٍ المازنيّ من شعراء «الحماسة» (١: ٤١).
(٢) في «المحتسب» (١: ١٤٩-١٥٠).
(٣) المصدر السابق (١: ١٤٩).

[﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّن رُّسُلِهِۦۚ وَقَالُواْ سَمِعۡنَا وَأَطَعۡنَاۖ غُفۡرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيۡكَ ٱلۡمَصِيرُ﴾ ٢٨٥]

﴿وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ﴾ إنْ عُطِفَ علىٰ ﴿ٱلرَّسُولُ﴾؛ كانَ الضميرُ الذي التنوينُ نائبٌ عنه في ﴿كُلٌّ﴾ راجعًا إلىٰ الرَّسولِ والمؤمنين، أي: كلُّهم آمَنَ بالله وملائكتِه وكُتبِه ورُسلِه مِنَ المَذْكُورِين ووُقِفَ عليه؛ **وإنْ كان مبتدأً؛ كان الضميرُ للمؤمنين.** ....

الحقيقيُّ فيكونُ قولُه: «يَغفِرُ» بَدَلَ الاشتمال، كقولِك: أُحِبُّ زَيْداً عِلمَه، وإن أُريدَ به المُجازاةُ فيكونُ قولُه: ﴿فَيَغۡفِرُ لِمَن يَشَآءُ﴾ بَدَلَ البعض، كقولِك: ضَرَبْتُ زيداً رأسَه، وقلتُ: إنَّ الضّميرَ المجرورَ في ﴿يُحَاسِبۡكُم بِهِ ٱللَّهُ﴾ يعودُ إلىٰ ﴿مَا فِيٓ أَنفُسِكُمۡ﴾، وهُو مشتملٌ كما ذَكَرَ علىٰ الخاطِرِ السُّوءِ وعلىٰ ما يخفيه الإنسانُ مِنَ الوَساوِس، وحديثِ النَّفْسِ. والغُفْرانُ والعذابُ إنّما يَرِدانِ علىٰ ما اعتقَدَه وعَزَمَ عليه مِنَ السُّوءِ لا علىٰ حديثُ النفس، فبهذا الاعتبارِ هُو بَدَلُ البعضِ مِنَ الكُلّ، وهذا معنىٰ قولِ ابنِ جِنّي: وإذا حَصَلَتْ فائدةُ البيانِ لم يُبال أَمِن نفْسِ المُبدَلِ كانت أم ممّا اتّصلَ به، إلىٰ آخِرِه، وإنّ مُحاسبَتَهم مُستتبِعةٌ إمّا الغُفرانَ أوِ العذابَ ومُلتَبِسةٌ بهما، فبهذا الوَجْهِ هو بَدَلُ الاشتمال.

قولُه تعالىٰ: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ﴾، قال الزجّاجُ في نَظْم هذه الآيةِ بما قبلَها: لمّا ذَكَرَ اللهُ عَزَّ وجَلَّ فَرْضَ الصَّلاةِ والزَّكاةِ، والطَّلاقَ والحَيْضَ والإيلاءَ، والجهادَ، وأقاصيصَ الأنبياءِ عليهمُ السَّلامُ، والدَّيْنَ، والرِّبا، ختَمَ السُّورةَ بذِكْرِ تعظيمِه وتصديقِ نبيِّه عليه السَّلامُ والمؤمنينَ لجميع ذلك، أي: صَدَّقَ الرسُولُ بجميع هذه الأشياءِ التي جَرَىٰ ذِكْرُها، وكذا المؤمنون[1]، يُريدُ أنها كالخاتمة للسُّورة، والفَذْلكة لها للتأكيد.

قولُه: (**وإن كان مبتدأً؛ كان الضميرُ للمؤمنينَ**). قال أبو البقاء: «المؤمنون» معطوفٌ علىٰ ﴿ٱلرَّسُولُ﴾، فيكونُ الكلامُ تاماً، وقيل: «المؤمنونَ» مبتدأٌ، و﴿كُلٌّ﴾ مبتدأٌ ثانٍ، والتقديرُ: كلٌّ

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٣٦٨).

ووُحِّدَ ضميرُ ﴿كُلٌّ﴾ في ﴿ءَامَنَ﴾ علىٰ معنىٰ: كلُّ واحدٍ منهم آمَنَ، وكانَ يجوزُ أن يُجْمَع، كقوله: ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَٰخِرِينَ﴾ [النمل: ٨٧]، وقرأ ابنُ عبّاس: (وكِتَابِه) يريدُ القرآنَ أو الجِنسَ، وعنه: الكِتابُ أكثرُ مِنَ الكُتب. فإنْ قلتَ: كيفَ يكونُ الواحدُ أكثرَ مِنَ الجمعِ؟ قلتُ: لأنه إذا أُرِيدَ بالواحدِ الجنسُ، والجنسيّةُ قائمةٌ في وُحْدانِ الجنس كلِّها؛ لَمْ يَـخْرجْ منه شيء، وأمّا الجمعُ فلا يدخلُ تَحْتَه إلا ما فيه الجنسيّةُ من الجُموع. ﴿لَا نُفَرِّقُ﴾ يقولون: ﴿لَا نُفَرِّقُ﴾، وعن أبي عمرٍو: (يُفَرِّق) بالياءِ علىٰ أن الفعلَ لـ﴿كُلٌّ﴾، وقرأ عبدُ الله: (لا يُفَرِّقون). و«أَحَدٌ» في معنىٰ الجمعِ، ....

منهُم، و﴿ءَامَنَ﴾ خَبَرُ المبتدأِ الثاني والجُملةُ: خَبَرُ الأوّل[1]. وقال السَّجَاوَنْديُّ: ﴿كُلٌّ﴾: ابتداءٌ، ولو كان توكيداً لقولِه: ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ لقيلَ: كلُّهم، وقلتُ: الوَجْهُ الأوّلُ أقضَىٰ لحقِّ البلاغةِ وأوْلىٰ في التلَقِّي بالقَبُول؛ لأنّ الرسُولَ حينَئذٍ يكونُ أصلاً في حُكمِ الإيمانِ بما أُنزِلَ إليه، والمؤمنونَ تابعونَ كما مَرَّ في قولِه تعالىٰ: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَـٰعِيلُ﴾ [البقرة: ١٢٧]، ويَلزَمُ علىٰ الوَجْهِ الثاني أنّ حُكمَ المؤمنينَ أقوىٰ مِن حُكم الرسُولِ لكوْنِ الجُملةِ اسميَّـةً ومؤكَّدة، وعلىٰ أسلوبِ التقَوِّي معَ إفادةِ الاستقلالِ في الحُكم، قال القاضي: إفرادُ الرسُولِ بالحُكم إمّا لتعظيمِه أو لأنّ إيمانَه عن مُشاهَدةٍ وعِيَانٍ، وإيمانُهم عن نَظَرٍ واستدلال[2].

قولُه: (وقَرَأَ ابنُ عبّاس: «وكِتَابِه»)، وهِي قراءةُ حمزةَ والكسائي[3]، قال الزجّاجُ: قيل لابنِ عبّاسٍ في قراءتِه، فقال: «كِتَابِه» أكثرُ مِن «كُتُبِه»، ذهبَ به إلىٰ اسم الجِنس نحوَ: كثُرَ الدِّرهم في أيدي النّاس[4]. قال صاحبُ «التقريب» حاكِياً عن مُرادِ المصنِّف: إنّ الجِنسَ يُطلَقُ علىٰ جميع أفرادِ الجَمْع ولا ينعكسُ، فذاكَ أكثرُ، ثُمّ قال: وفيه نَظَرٌ، وقلتُ: مرادُ المصنِّفِ مِن كلامِه أنّ تناوُلَ الواحدِ حينَ يُرادُ به الجِنسُ أكثرُ مِن تناوُلِ الجَمْع إذا أُريدَ به الجِنسُ؛ لأنّ «كِتَابِهِ» يَدُلُّ علىٰ

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٢٣٣-٢٣٤).

(٢) «أنوار التنزيل» (١: ٥٨٥).

(٣) لتمام الفائدة انظر: «الكشف عن وجوه القراءات السبع» (١: ٣٢٣).

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٣٦٨-٣٦٩).

كقولِه تعالى: ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾ [الحاقة: ٤٧]؛ ولذلك دخل عليه «بَيْن».

﴿سَمِعْنَا﴾: أجبْنا. ﴿غُفْرَانَكَ﴾ منصوبٌ بإضمـارِ فِعْله، يقال: غُفرانَك لا كُفْرانَك، أي: نستغفرُك ولا نـكْفُرك. وقُرِئ: (وكُتْبِه ورُسْلِه) بالسُّكون.

[﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۚ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ ۗ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا ۚ رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَآ إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِنَا ۚ رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ ۖ وَٱعْفُ عَنَّا وَٱغْفِرْ لَنَا وَٱرْحَمْنَآ ۚ أَنتَ مَوْلَىٰنَا فَٱنصُرْنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ ٢٨٦]

ما يَعلَمُه كلُّ أحدٍ أنهُ كتابُه ومسَمَّىٰ به، فلا يخْرُجُ منه شيءٌ يُسَمَّىٰ كتابَه، وأنّ «كُتُبِه» تَدُلُّ علىٰ ما يَعلَمُه كلُّ أحدٍ أنهُ كُتُبه علىٰ سَبيلِ الجَمْعيّة ومسَمًّى به، ويُمكنُ أن يخْرُجَ منهُ كتابٌ أو كتابان، وهذا هُو المرادُ مِن قولِ صاحب «المِفتاح»: استغراقُ المُفردِ أشمَلُ مِنَ استغراقِ الجَمْع، وتَبيُّنُ ذلك بأنْ ليسَ يَصدُقُ: لا رَجُلَ في الدار، لنَفْيِ الجِنسِ إذا كان فيها رَجُلٌ أو رَجُلان، ويَصدُقُ: لا رجالَ في الدار[١]، فإنْ قلتَ: ليسَ كذلك؛ لأنا إذا سَمِعنا قولَه تعالىٰ: ﴿وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ﴾ لم يتبادَرْ إلىٰ الذِّهنِ سِوىٰ الاستغراق والشُّمول، قلتُ: قد بيّنّا أن الاستغراقَ الداخلَ علىٰ الجَمْعِ: إرادةُ الجُموع حقيقةٌ، وإرادةُ الأفرادِ مجازٌ، يُؤَيِّدُه ما رَوىٰ صاحبُ «الانتصاف» عن إمام الحَرَمَيْنِ[٢]: التَّمرُ أحرَىٰ باستغراقِ الجِنس منَ التُّمور، فإنّ التَّمرَ يَسترسِلُ علىٰ الجِنس لا بصيغةِ لَفْظِه، والتُّمورَ يَرُدُّه إلىٰ تخيُّلِ الوِحْدان، ثُمّ الاستغراقُ بعدَه بصيغة الجَمْع، وفي صيغةِ الجَمْع مُضْطَرَب[٣].

قولُه: (﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ﴾ [الحاقة: ٤٧]) فإنّ قولَه: ﴿مِّنْ أَحَدٍ﴾ لو لم يكنْ في معنىٰ الجَمْعُ لقيلَ: حاجزٌ دونَ ﴿حَاجِزِينَ﴾، كما يُقال: ما مِن رجُلٍ عالِـمٍ، ولا يقالُ: ما مِن رجُلٍ عالِمِينَ.

---

(١) «مفتاح العلوم» ص٩٤.

(٢) وكلامه في «البرهان في أصول الفقه» (١: ٢٣٥).

(٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٣٣١). ووقع في المطبوع منه نَـقْلُ ذلك عن الإمام مالك بدلاً من إمام الحرمين!

والوُسْع: ما يسعُ الإنسانَ ولا يَضيقُ عليه، ولا يَحْرَجُ فيه، أيْ: لا يكلِّفُها إلا ما يتَّسعُ فيه طَوْقُه ويتيسَّرُ عليه دونَ مَدىٰ **الطاقةِ** والمَجْهود. وهذا إخبارٌ عن عَدْلِه ورحمتِه، كقولِه تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]؛ لأنه كانَ في إمكانِ الإنسانِ وطاقتِه أن يصلِّيَ أكثرَ من الخَمْس، ويصومَ أكثرَ من الشَّهر، ويَحُجَّ أكثرَ من حَجّة. وقرأَ ابنُ أبي عَبْلة: (وَسْعَها) بالفتح. ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾: يَنفعُها ما كَسبتْ من خيرٍ، ويضرُّها ما اكتَسبتْ من شرٍّ، لا يؤاخَذُ بذَنْبِها غيرُها، ولا يُثابُ غيرُها بطاعتِها. فإن قلتَ: لِـمَ خُصَّ الخيرُ بالكَسْب والشرُّ بالاكتِساب؟ قلتُ: **في الاكتسابِ اعتِمالٌ**، فلمّا كانَ الشرُّ مما تَشْتهيه النَّفْسُ وهي مُنجذِبةٌ إليه وأمَّارةٌ به؛ كانت في تحصيلِه أعملَ وأجدَّ؛ فجُعِلتْ لذلك مُكتسِبةً فيه، ولـمّا لَـمْ تكن كذلك في بابِ الخير؛ وُصِفتْ بما لا دلالةَ فيه علىٰ الاعتمال. أي: لا تُؤاخِذْنا بالنِّسيانِ أو الخطأِ إن فَرَطَ منّا.

قولُه: (**دونَ مدىٰ الطاقة**) أي: لا يُكلِّفُها إلّا ما يتَّسعُ فيه طَوْقُه ويَسهُلُ عليه ويكونُ أدوَنَ وأدنىٰ ممّا لهُ القُدرةُ عليه، كما إذا كان في قُدرتِه أن يصلِّيَ سِتّاً فأوجَبَ خمساً، فالواجبُ دونَ مدىٰ طاقتِه، فقولُه: «لأنهُ كان» تعليلٌ لقولِه: «ويتَيسَّرُ عليه دونَ مدىٰ الطاقة»، وهُو تفسيرٌ لقولِه: «يتَّسِعُ فيه طَوْقُه».

قولُه: (**في الاكتساب اعتمالٌ**)، قال في «الأساس»: الرجُلُ يَعتملُ لنفْسِه ويَستعمِلُ غيرَه ويُعمِلُ رأيَه ويتَعمَّلُ في حاجاتِ الناسِ، أي: يتَعنَّىٰ ويجتهدُ، أنشَدَ سِيبوَيْهِ:

إنّ الكـــريمَ وأبيـــكَ يَعتمِــــلْ إذْ[1] لم يَجِدْ يوماً على مَـن يتَّكِـلْ[2]

أي: إنْ لم يَعلَمْ.

الراغب: الكَسْبُ ممّا يتَحرَّاهُ الإنسانُ ممّا فيه اجتلابُ نَفْع وتحصيلُ حَظّ، والاكتساب[3]

---

(١) في (ط): «إذا».

(٢) لبعضِ الأعراب كما في «الكتاب» لسيبويه (٣: ٨١).

(٣) كذا في الأصول، وهو غير موافقٍ لما في «المفردات». وعبارة الأصفهانيّ دائرةٌ على الكسبِ لا علىٰ الاكتساب.

فإن قلتَ: النسيانُ والخطأُ متجاوَزٌ عنهما، فما معنىٰ الدُّعاءِ بتَرْكِ المؤاخَذةِ بهما؟ قلتُ: ذُكِرَ النسيانُ والخَطأُ والمرادُ بهما ما هما مُسبَّبانِ عنه مِنَ التفريطِ والإغفال، ....

يُستعمَلُ فيما يَظُنُّ الإنسانُ أنهُ يَجلِبُ منفَعةً ثُمّ استَجلَبَ به مضَرَّةً، والكسبُ يُقالُ فيما أخَذَه لنفسِه ولغيرِه، ولهذا قد يتَعَدَّىٰ إلىٰ مفعولَيْنِ فيُقالُ: كَسَبْتُ فلاناً كذا، والاكتسابُ لا يقالُ إلّا فيما استفادَه لنفْسِه، وكلُّ الاكتسابِ كَسْبٌ وليس كلُّ كسْبٍ اكتساباً، نحوَ: خَبَزَ واختبَزَ، وشَوَىٰ واشْتَوىٰ[1]. قال السَّجاوَنْديُّ: اكتسَبْتُ من شَرّ، والافتعالُ للالتزامِ أو للانكماشِ، والنَّفْسُ تنكمشُ في الشَّرِّ وتتكلَّفُ في الخَيْر، وقال في الحَسَنة: ﴿كَسَبَتْ﴾ ليَحقِرَها العاملُ في عَيْنَيْه، وفي السيّئة: ﴿ٱكْتَسَبَتْ﴾ تهويلاً للتنفير.

وقال صاحبُ «الفرائد»: خَصَّ الكَسْبَ بالخَيْرِ والاكتسابَ بالشَّرِّ تنبيهاً علىٰ أنّ الكَسْبَ: ما يفعَلُه الإنسانُ ويجوزُ أن يتَعدَّىٰ إلىٰ غيرِه، والاكتسابَ: ما يفعَلُه لنفْسِه كالاتّخاذِ والاقتطاعِ فلا يتَعدَّىٰ إلىٰ غيرِه، أي: خيرُهُ مُتجاوِزٌ عنهُ وشَرُّه مقصُورٌ عليه، وهُو مُوافقٌ لقولِ السَّجاوَنْديِّ: والافتعالُ للالتزامِ، وقولِ ابنِ الحاجِب: كَسَبْتَ معناهُ: أصَبْتَ، واكتسبتَ معناهُ: التصرُّفُ في تحصيلِ ذلك الفعلِ وظهورِ ما يقتَضيه[2]، ومِن ثَمّ قال اللهُ تعالىٰ: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾ تنبيهاً علىٰ أنّ الثّوابَ بأدنَىٰ مُلابَسةٍ للمُـثابِ عليه، والعقابُ إنّمـا يكونُ بعدَ تَبيُّنِ المعاقَبِ عليه وظهورِه أحسَنَ طِباقاً، لقولِه تعالىٰ: ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ﴾؛ لأنّ قولَه: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ رافعةٌ لحُكمِها ومُسهِّلةٌ لمشقّتِها، وفيها أنّ التكليفَ ليس علىٰ الطاقة بل دونَ مَدَاها رحمةً ورأفةً بالعبادِ، ثُمّ قولُه: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾ امتنانٌ آخَرُ وتنبيهٌ علىٰ أنّ جانبَ الرحمةِ أرجَحُ مِن جانبِ العذاب، ولا يستقيمُ هذا إلّا علىٰ هذا القولِ، وعليه كلامُ المصنِّف.

قولُه: (**النِّسيانُ والخَطأُ مُتجاوَزٌ عنهُما، فما معنىٰ الدُّعاءِ بتَرْكِ المؤاخَذةِ بهما؟**)، أي: مُتجاوَزٌ

---

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني» (١: ٥٩٩).

(٢) انظر: «الإيضاح في شرح المفصَّل» (٢: ١٣٢).

ألا ترىٰ إلىٰ قولِه: ﴿وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَٰنُ﴾ [الكهف: ٦٣]، والشيطانُ لا يَقدِرُ علىٰ فعلِ النِّسيان، وإنما يُوسوِسُ، فيكونُ وسوستُه سببًا للتفريطِ الذي منه النسيانُ؟ ولأنهم كانوا متَّقين اللّٰـهَ حقَّ تُقاتِه فما كانت تَفرُطُ منهم فَرْطةٌ إلّا علىٰ وجهِ النسيان والخطأِ، فكان وصفُهم بالدُّعاء بذلك إيذانًا ببَراءةِ ساحتِهم عمّا يؤاخَذُونَ به، كأنه قيل: إنْ كانَ النسيانُ والخطأُ ممّا يؤاخَذُ به فما فيهم سببُ مؤاخَذةٍ إلّا الخطأُ والنسيان. ويجوزُ أن يَدْعُوَ الإنسانُ بما عَلِم أنه حاصلٌ له قبْلَ الدُّعاءِ من فَضْلِ الله؛ **لاستدامتِه** ....

عنهُما عَقْلاً بناءً علىٰ مذهبِه، وأجابَ مِن وجوه، الأوّلُ: أنه مَجازٌ مِن بابِ إطلاقِ المسبَّبِ علىٰ السَّبَبِ، والثاني أنهُ مِن وادي قولِ:

ولا عيبَ فيهِمْ غيرَ أن سُيوفَهُمْ ... بهِنَّ فُلولٌ مِن قِراعِ الكتائب(١)

وإليه أشارَ بقولِه: «كأنه قيل: إنْ كان النِّسيانُ والخَطأُ ممّا يُؤاخَذُ به فما فيهم سببُ مُؤاخَذةٍ إلّا الخطأُ والنِّسيان»، والثالثُ: أنهُ علىٰ أسلوبِ قولِه: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦] كما صَرَّحَ به.

قولُه: (**حقَّ تُقاتِه**)، **الجَوهري**: التُّقاةُ: التَّقِيَّـة، يقال: اتَّقَىٰ تَقِيَّـةً وتُقَاةً(٢).

قولُه: (**لاستدامتِه**) ولعَمْري هذا تكلُّفٌ، وقد مَرَّ في حديثِ مُسلم عن أبي هريرة(٣): أنّ هذه الآيَةَ ناسِخةٌ لقولِه: ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ﴾، فكما أنّ الخَطَراتِ والوَسَاوِسَ مَحَلُّها النّفْسُ، كذلك مَعْدِنُ النِّسيانِ والخطأِ النّفْسُ، فلم يكن النِّسيانُ والخطأُ مُتجاوَزاً عنهُما عَقْلاً بل نَقْلاً. **الانتصاف**: لا يَرِدُ السؤالُ؛ لأنّ رَفْعَ المؤاخَذةِ عن الخطأِ والنِّسيانِ

---

(١) للنابغة الذبياني في «ديوانه» ص٦٠.

(٢) هذه الفقرة ساقطة في (ط)، وتأخرت في غيرها من الأصول إلى ما بعد «قوله: والاعتداد بالنعمة فيه»، وقدَّمتها هنا مراعاة لترتيب «الكشاف».

(٣) سبق تخريجهُ قبل قليل.

والاعتدادِ بالنِّعمةِ فيه. ....

عُرِفَ بالسَّمْعِ لقولِه ﷺ: «رُفِعَ عن أُمّتي الخطأُ والنِّسيانُ»(١)، فلعلّ رفعَهما كان إجابةً لهذه الدَّعوة، وقد جاء أنهُ قال عندَ كلِّ دعوةٍ: قد فَعَلْتُ، وإنّما المعتزلةُ يَذهَبونَ إلىٰ استحالةِ المُؤاخَذةِ بذلك عَقْلاً؛ تفريعاً علىٰ التحسينِ والتقبيح، والسؤالُ واردٌ عليهم(٢).

الراغبُ: الخطأُ علىٰ ضُروبٍ، أحَدُها: ما لا يُحسِنُ إرادتَهُ ويفعَلُه، وهذا هُو الخطأُ التامُّ مِن كلِّ وجهٍ المأخوذُ به الإنسانُ، والثاني: أنْ يُريدَ ما يَجوزُ فعْلُه ولكنْ وقَعَ منهُ خِلافُ ما أراد، فيُقالُ: أصابَ في الإرادةِ وأخطأَ في الفعل، وهُو المعنيُّ بقولِه ﷺ: «رُفِعَ عن أُمّتي الخَطأُ»، وقولِه: «منِ اجتَهَدَ فأخطأَ فلهُ أجرٌ»(٣)، والثالثُ: أنهُ يريدُ ما لا يُحسِنُ فعلَه ويتَّفِقُ منهُ خِلافُه، فهذا مذمومٌ لقَصْدِه محمودٌ علىٰ فعلِه، وجُملةُ الأمرِ أنه يُقال لمَن أرادَ شيئاً فاتَّفَقَ منهُ خِلافُه: إنه أخطأَ، وإذا وَقَعَ منهُ كما أرادَه: أنهُ أصابَ، ويقالُ لمَن فَعَلَ فعلاً لا يَحسُنُ أو أرادَه إرادةً لا تَحسُنُ: أخطأَ، ولهذا يقالُ: أصابَ الخطأَ فأخطأَ الصَّوابَ وأصابَ الصَّوابَ وأخطأَ الخطأَ، فإذاً هذه اللَّفظةُ مشترَكةٌ كما تَرىٰ متردِّدةٌ بيْنَ مَعَانٍ يجبُ لمن يتَحرَّىٰ الحقائقَ تأمُّلُه، وهِي مُشكِلةٌ جدّاً(٤).

قولُه: **(والاعتداد بالنِّعمةِ فيه)** يعني: إذا كانتِ النِّعمةُ الحاصِلةُ خطيرةً ربّما يَذكُرُها ويُردِّدُ ذِكْرَها اعتداداً بها واعتناءً بشأنِها، كقولِه تعالىٰ: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾، رَوَينا عن أحمدَ بن حَنْبل، عن أبي رجاءَ(٥)، قال: خرَجَ علينا عِمرانُ بنُ حُصَيْنٍ وعليه مِطْرَفٌ مِن خَزٍّ، وقال: إنّ

(١) أخرجه ابن ماجه (٢٠٤٥)، والحاكم في «المستدرك» (٢: ١٩٨)، والدارقطني (٤: ١٧٠)، وصحّحه ابن حبان (٧٢١٩) من حديثِ ابن عباسٍ رضي الله عنهما.

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٣٣٢).

(٣) أخرجه البخاري (٧٣٥٢) ومسلم (١٧١٦) وغيرهما من حديثِ عمرو بن العاص.

(٤) «مفردات القرآن» ص٢٨٧.

(٥) الإمام التابعيُّ الكبير عِمران بن صلحان ـ وقيل: عمران بن تيم ـ التميمي البصري، من كبار المخضرَمين، أدرك الجاهلية، وأسلم بعد فتح مكة، ولم يَر النبي ﷺ وكان خيّراً تـلّاءً لكتاب الله، =

والإِصْرُ: العِبْء الذي يأصِرُ حامِلَه، أي: يحبسُه مكانَه لا يَستقِلُّ به لثِقَله، استُعِيرَ للتكليفِ الشاقِّ؛ مِنْ نحْوِ قتْلِ الأنفُس، **وقَطْعِ موضعِ النَّجاسةِ من الجِلْد والثَّوب**، وغيرِ ذلك. وقُرئ: (آصارًا) على الجَمْع، وفي قراءةِ أُبَيٍّ (ولا تُحَمِّل علينا) بالتَّشديد. فإن قلتَ: أيُّ فرقٍ بين هذه التَّشديدةِ والتي في ﴿وَلَا تُحَمِّلْنَا﴾؟ قلتُ: **هذه للمُبالغةِ في «حَمَل عليه»، وتلك لنَقْلِ «حَمَلَه» من مفعولٍ واحد إلى مفعولَيْن**. ﴿وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ﴾ مِنَ العُقوباتِ النازلة بمَنْ قَبْلَنا، ....

رسُولَ الله ﷺ قال: «مَن أنعَمَ اللهُ عليه نعمةً فإنّ اللهَ يحبُّ أن يُرَىٰ أَثَرُ نعمتِه علىٰ عبدِه»(١).

قولُه: (**وقَطْع موضعِ النَّجاسةِ مِنَ الجِلدِ والثَّوب**) أي: مِنَ جِلدِ الخُفِّ والفَرْوة.

قولُه: (**هذه للمبالغةِ في «حَمَلَ عليه»، وتلك لنَقْلِ «حَمَلَهُ» مِن مفعولٍ واحدٍ إلىٰ مفعولَيْن**)، يُريدُ أن التضعيفَ إذا كان لنَقْلِ بابٍ إلىٰ بابٍ آخَرَ ليُفيدَ فائدتَه لم يكنْ فيه مبالغةٌ، وأمّا إذا لم يُرِدْ تلك الفائدةَ كانت مبالغةً، وقريبٌ منهُ ما ذهَبَ إليه(٢) صاحبُ «المَثَلِ السائر»: أنّ المعنَىٰ إنّما يَزيدُ إذا كان هناك نَقْلٌ كما في قتَلَ وقتَّلَ، وأمّا إذا لم يكُنْ نَقْلاً، كما في قولِه تعالىٰ: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ [النساء: ١٦٤] لم يَزِدْ، إذْ ليس في «كَلَّم» نَقْلٌ، فدَلَّ علىٰ حصُولِ الكلام معَه لا للتكثيرِ منه(٣).

= عُمِّرَ طويلاً، ومات سنة ١٠٥هـ أو نحوها، وله أزيد من مئة وعشرين سنة «سير أعلام النبلاء» للذهبي (٤: ٢٥٣-٢٥٧)، و«غاية النهاية» لابن الجزري (١: ٥٣٣).

(١) أخرجه الإمام أحمد «المسند» (١٩٩٣٤)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٣٠٣٧)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٨: ٢٨١) وغيرهم، بإسناد صحيح، وفي الباب عن أبي هريرة عند الإمام أحمد (٨١٠٧) وإسناده ضعيف.

(٢) في (ح): «منه».

(٣) «المثل السائر» (٢: ٢٥٥)، ولتمامِ الفائدة انظر: «الدرّ المصون» (١: ٦٩٧).

طَلَبوا الإعفاءَ عن التكليفاتِ الشاقَّة التي كُلِّـفَها مَن قَبْلَهم، ثم عمَّا نَـزَلَ عليهم مِنَ العقوباتِ علىٰ تَفْريطهم في الـمحافظةِ عليها. **وقيل: المرادُ به الشاقُّ الذي لا يكادُ يُستطاع** مِنَ التكاليف، وهذا تكريرٌ لقوله: ﴿وَلَا تَحۡمِلۡ عَلَيۡنَآ إِصۡرٗا﴾. ....

قولُه: (**طَلَبوا الإعفاءَ**)، الجَوهري: يقالُ: أعفِني[1] مِنَ الخروجِ معَك، أي: دَعْني منهُ، واستَعفاهُ مِنَ الخروجِ معَه وسألَه الإعفاءَ، يعني: طَلَبوا مِنَ الله تعالىٰ بقولِهم: ﴿وَلَا تَحۡمِلۡ عَلَيۡنَآ إِصۡرٗا﴾ أنْ لا يُكلِّفَهم بالتكاليفِ الشاقّة، ثُمّ طَلَبوا الإعفاءَ بقولِه: ﴿وَلَا تُحَمِّلۡنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ﴾ عمّا نزَلَ بالأولين من العقوبات على تفريطهم، وإنما حمله على العقوبات كي لا يَلزَمَ التَّكرارُ؛ لأنّ معناهُما واحدٌ، والذي يَدُلُّ علىٰ المُقدَّرِ قولُه: ﴿وَلَا تَحۡمِلۡ عَلَيۡنَآ إِصۡرٗا﴾؛ لأنّ التفريطَ فيه سببٌ للمعاقبة.

وقولُه: (**وقيل: المرادُ به الشاقُّ الذي لا يكادُ يُستطاعُ**) عطفٌ علىٰ قولِه: «ما نَـزَلَ عليهم». فإن قلت: هل هذا إلا تكريرٌ لقوله: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفۡسًا إِلَّا وُسۡعَهَا﴾؟ قلتُ: لا؛ لأنّ قوله: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفۡسًا إِلَّا وُسۡعَهَا﴾ خاصّ لما سبق أنه ناسخٌ لقوله: ﴿وَإِن تُبۡدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمۡ﴾ الآية؛ كرامةً لهذه الأمّة المرحومة، ورفعاً لـما كان شاقّـاً عليهم من المؤاخذة بحديث النفس، ثم أرشدَهم إلىٰ أنْ طلبوا منه ما كان شاقّـاً على الأمم السالفة من نحو قتلِ الأنفس، وقطعِ موضع النجاسة من الجلد والثوب، وغيرِ ذلك بقوله: ﴿وَلَا تَحۡمِلۡ عَلَيۡنَآ إِصۡرٗا﴾، ثم أرشدَهم إلىٰ طلب رفعِ الشاقّ الذي لا يكاد يستطاع من التكاليف علىٰ سبيل العموم، فالتشديد في ﴿وَلَا تُحَمِّلۡنَا﴾ للتكثير؛ ليناسبَ العموم كرامةً إلى كرامة[2]، فعلىٰ هذا يكونُ تكريراً[3]، وفائدتُه تعليقُ الزّيادةِ عليه مِن قولِه وقيل: المراد به الشاق الذي لا يكاد يستطاع[4]: ﴿وَٱعۡفُ عَنَّا وَٱغۡفِرۡ لَنَا﴾ الآية.

---

(١) في (ف): «أعفىٰ».

(٢) من قوله: «فإن قلت: هل هذا إلا تكرير» إلىٰ هنا من (ط).

(٣) في (ط): «ويجوز أن يكون تكريراً».

(٤) من قوله: «وقيل المراد به الشاق» إلى هنا ساقط من (ط).

﴿مَوْلَىٰنَا﴾: سيِّدُنا ونحنُ عبيدُك، أو ناصِرُنا، أوْ متولِّي أُمورِنا. ﴿فَٱنصُرْنَا﴾ فمِنْ حقِّ المولىٰ أن ينصُرَ عَبيدَه، أوْ: فإنّ ذلك عادتُك، أو: فإنّ ذلك مِنْ أُمورِنا التي عليك تَوَلِّيها. وعن ابنِ عبّاس: أنّ رسولَ الله ﷺ لـمّا دَعا بهذه الدَّعَوات قيلَ له عند كلِّ كلمة: قد فَعَلتُ. ....

الراغبُ: فإنْ قيلَ: ما الفَرْقُ بيْنَ العَفْو والغُفرانِ والرَّحمة؟ وما وَجْهُ هذا الترتيب؟ قيل: العَفْوُ: إزالةُ الذَّنْبِ بتَرْكِ عقوبتِه، والغُفرانُ: سَتْرُ الذنوبِ وكشفُ الإحسانِ الذي يُعطَىٰ به[1]، والرَّحمةُ: إفاضةُ الإحسـانِ عليه، وقد عُلِمَ أنّ الثانيَ أبلَـغُ منَ الأول، والثالثَ منَ الثاني[2].

قولُه: (﴿مَوْلَىٰنَا﴾ سيدنا) أي: أنتَ سيِّدُنا ونحن عَبيدُك فانصُرْنا، فمِن حقِّ المَوْلَىٰ أن يَنصُرَ عبيدَه ولا يَخذُلَهم، أو: أنت ناصِرُنا فانصُرْنا، فإنّ ذلك عادتُك، أو: أنت مُتَولِّي أمورِنا فانصُرْنا فإنّ ذلك مِن أمورِنا التي عليكَ توَلِّيها بسببِ الوَعْدِ، فهُو مِن بابِ القولِ بترتبِ الحُكمِ علىٰ الوَصْفِ المناسِب لكنْ بالفَرْقِ بيْنَ هذه الاعتباراتِ؛ لأنّ النِّسبةَ بيْنَ السيِّدِ والعبدِ قويَّةٌ، فكما أنّ السيِّدَ عليه رعايةُ العبدِ كذلك العبدُ يَحتاجُ إلىٰ رعايةِ سيِّدِه، فالنِّسبةُ بيْنَ الجانِبَيْنِ قويَّةٌ، ولهذا قال: «ونحن عَبيدُك»، فمِن حقِّ المَوْلىٰ أن يَنصُرَ عبيدَه، وإنّ النسبةَ بيْنَ الناصِرِ والمنصُورِ ليست مِثلَ الأُولىٰ، لكنْ منِ اتّصَفَ بصفةِ النُّصْرةِ فعليه أن يَنصُرَ المظلومينَ، لكنْ لا يجبُ عليه أن يَنصُرَ كلَّهم، فقوّةُ النِّسبة بين الناصر والمنصور ليست مثل الأولى لكن مِن جانبِ الناصِرِ، وإليه الإشارةُ بقولِه: «فإنّ ذلك عادتُك»، يعني: هذه الصِّفةُ ذاتيّةٌ مِنك وأنّ النِّسبةَ بيْنَ مَن يحتاجُ إلىٰ قَيِّم يقومُ بأحوالِه ويَفتقِرُ إلىٰ مَتَوَلٍّ يتولَّىٰ أمورَه وبيْنَ مولاه قُوّتُها مِن جانبِ العَبْد، ولهذا قال: «فإنّ ذلك مِن أمورِنا التي عليكَ توَلِّيها».

---

(١) قوله: «وكشف الإحسان الذي يعطىٰ به» ساقط من (ط).

(٢) «تفسير الراغب الأصفهاني» (١: ٦٠٠).

وعنه ﷺ: «**مَن قرأ الآيتَيْن مِنْ آخرِ** سُورة البقرةِ في ليلةٍ كَفَتاه»، وعنه ﷺ: «**أُوتيتُ خَواتِيمَ سورةِ البقرةِ** مِن كنزٍ تحتَ العرشِ، ولم يؤتَهُنَّ نبيٌّ قَبْلي»، وعنه ﷺ: «**أنزلَ اللهُ آيتَيْن** مِنْ كنوزِ الجنّة كَتَبهما الرحمنُ بيدِه قَبْلَ أن يَخلُقَ الخَلْق بألفَيْ سَنةٍ، مَن قَرَأهما بعد العِشاء الآخِرةِ أجْزأَتاه عن قيامِ الليل». فإن قلتَ: هل يجوزُ أن يقالَ: قرأتُ سورةَ البقرة، أو: قرأتُ البقرةَ؟ قلتُ: لا بأسَ بذلك، وقد جاءَ في حديثِ النبيِّ ﷺ: «مِنْ آخرِ سُورةِ البقرة»، و«خواتيمِ سورةِ البقرة»، و«خواتيم البقرة». وعن عليٍّ رضي الله عنه: خواتيمُ سورةِ البقرة من كنزٍ تحتَ العرش. **وعن عبدِ اللّـهِ بنِ مسعود** أنه رمىٰ الجَمْرةَ ثم قال: من هاهنا ـ والذي لا إلهَ غيرُه ـ رمىٰ الذي أُنزلتْ عليه سورةُ البقرة. ولا فَرْقَ بين هذا وبين قولِك: سورة الزُّخرف، وسورةُ الممتحنة، وسورةُ المجادلة. ....

قولُه: (**أُوتيتُ خَواتيمَ سُورةِ البقرة**)، الحديثُ مُخرَّجٌ في «مسنَدِ الإمامِ أحمدَ بنِ حَنْبل»[1]، عن أبي ذَرّ.

قولُه: (**مَن قَرَأ الآيتَيْنِ**)، الحديثُ أخرَجه الشَّيخانِ[2]، عن أبي مسعودٍ البَدْريّ.

قولُه: (**أنزَلَ اللهُ آيتَـيْنِ**)، الحديثُ أخرَجه الدارِميُّ[3]، عن جُبَيْرِ بنُ نَفيْرٍ معَ تغييرٍ في الألفاظ.

قولُه: (**وعن عبدِ الله بنِ مَسْعود**)، الحديثُ مُخرَّجٌ في «الصَّحيحَيْن»[4].

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢١٣٤٤)، وبنحوه الحاكم في «المستدرك» (١: ٥٦٢)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٢٤٠٣) بإسنادٍ صحيح لغيره، وانظر تمامَ تخريجه في «المسند»، و«تخريج أحاديث الكشاف» للحافظ الزيلعي (١: ١٧٠).

(٢) أخرجه البخاري (٥٠٠٩)، ومسلم (٨٠٨)، وأصحاب السنن، وانظر تمام تخريجه في «تخريج أحاديث الكشاف» للزيلعي (١: ١٦٩).

(٣) أخرجه الدارمي (٣٣٩٠)، والحاكم في «المستدرك» (١: ٥٦٢)، وابن عدي في «الكامل» (٧: ٢٥)، وأعلّه ابن عَديٍّ بالوليد بن عبّاد، قال: ليس بمعروفٍ، وليس حديثُه بمُسْتقيم.

(٤) أخرجه البخاري (١٥٧٠)، ومسلم (١٢٩٦).

وإذا قيلَ: قرأتُ البقرةَ لم يُشكِلْ أنّ المرادَ سورةُ البقرة، كقولِه: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢]، وعن بعضِهم: أنه كَرِهَ ذلك، وقال: يقالُ: قرأتُ السورةَ التي تُذكَرُ فيها البقرة. عن رسولِ الله ﷺ: «السورةُ التي يُذْكرُ فيها البقرة فُسطاطُ القرآن فتعلَّموها فإنّ تعلُّمَها بَركةٌ، وتَرْكَها حَسْرة، **ولن تستطيعَها البَطَلَةُ**»، قيل: وما البطلة؟ قال: «السَّحَرة».

قولُه: (**ولن تستطيعَها البَطَلَةُ**(١))، الحديثُ مُخَرَّجٌ في «صحيح مُسلم»، عن أبي أُمامةَ الباهِلِيِّ، كذلك قولُه: «اقرؤوا سُورةَ البقرة، فإنّ أَخْذَها بَركةٌ وتَرْكَها حَسْرة، ولا تَستطيعُها البَطَلَةُ»(٢)، ورَواهُ الدارِميُّ عن بُـرَيْدةَ(٣). قال مولايَ الإمامُ المغفور[له] بهاءُ الدِّين القاشيُّ رحِمَه اللهُ: البَطَلَةُ: جمعُ باطِلٍ، إمّا بمعنىٰ صاحبِ البِطَالة، أي: لا يستطيعُ قراءةَ ألفاظِها وتدبُّـرَ معانيها والعَمَلَ بأوامِرِها ونَواهيها أصحابُ البِطَالةِ والكَسَالة، أو: البَطَلَةُ: السَّحَرةُ(٤)، أي: لا يَقدِرُ السَّحَرةُ علىٰ الإتيانِ بمِثلِها، فمَن أتَىٰ به لا يكونُ ساحراً، أو: المرادُ أنّها مِنَ المُعجِزاتِ التي لا يَقدِرُ الساحِرُ أنْ يُعارِضَها بالسِّحر، بخلافِ المُعجِزاتِ المحسُوسة، فإنه قد يمكنُ للساحِرِ أن يُحاوِلَ معارَضتَها بالسِّحر. وقلت: يمكنُ أن يُرادَ بالبَطَلَةِ: السَّحَرةُ المَوحِّدون مِن أصحابِ البيان، لقولِه ﷺ: «إنّ مِنَ البيانِ لَسِحراً»(٥).

تَـمَّتِ السُّورةُ(٦)

---

(١) في (ف): «أتبطلها».

(٢) أخرجه مسلم (٨٠٤)، والإمام أحمد في «المسند» (٢٢١٤٦)، وابن الضريس في «فضائل القرآن» (٩٨)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (١٣١٠)، والبغوي في «شرح السنة» (١١٩٣) وغيرهم بإسنادٍ صحيح.

(٣) «سنن الدارمي» (٢: ٥٣٩)، وأخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٢٩٧٥)، ومحمد بن نصر الـمروزي في «قيام الليل» (١٨٩)، وغيرهم بإسنادٍ صحيحٍ لغيره، وانظر تمامَ تخريجه في «المسند».

(٤) في (ف): «المؤخذّون».

(٥) أخرجه البخاري (٥٧٦٧)، وهو في «مسند الإمام أحمد» (٤٦٥١)، وأخرجه القضاعي في «مسند الشهاب» (٩٦٣)، وأبو داود (٥٠٠٧) وغيرهم من حديثِ عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

(٦) «تمت السورة والحمد شكراً»، وفي (ف): «تمت السورة على التمام والكمال، والحمد لله على كل حال، وصلى الله على سيدنا محمد وصحبه وخير الآل».

سورة آل عمران

مدنية وهي مئتا آية

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

[﴿الٓمٓ * ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُ * نَزَّلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ مُصَدِّقٗا لِّمَا بَيۡنَ يَدَيۡهِ وَأَنزَلَ ٱلتَّوۡرَىٰةَ وَٱلۡإِنجِيلَ * مِن قَبۡلُ هُدٗى لِّلنَّاسِ وَأَنزَلَ ٱلۡفُرۡقَانَۗ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ لَهُمۡ عَذَابٞ شَدِيدٞۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٞ ذُو ٱنتِقَامٍ﴾ ١-٤]

«ميمْ» حقُّها أن يوقَفَ عليها كما وُقِفَ علىٰ (ألِفْ لامْ)، وأن يُبدَأَ ما بَعْدَها، كما تقولُ: واحدْ اِثنانْ، وهي قراءةُ عاصم، **وأمّا فَتْحُها فهي حركةُ الهمزةِ أُلقِيَتْ عليها حين أُسقِطَتْ؛ للتَّخفيف**...

سورة آل عمران

مدنية، وهي مئتا آية

بسم الله الرحمن الرحيم

قولُه: (**وأمّا فتحُها فهِيَ حركةُ الهمزةِ أُلقيت عليها حينَ أُسقِطت؛ للتّخفيف**)، اجتَمعت القُرّاءُ علىٰ فتحِ الميم، وأمّا قراءةُ عاصم، وإن كانَ من الأئمّة، فشاذّة[١].

---

(١) انظر: «السبعة في القراءات» لابن مجاهد، ص٢٠٠ حيث استقصىٰ ما روي عن القُرّاء في هذا الحرف.

....

قالَ أبو عليّ: إنّ القراءةَ بسكونِ الميم ساقطة، إلّا ما نُقِلَ عن يحيىٰ[١]، عن[٢] أبي بكر، عن عاصم[٣].

قالَ الزجّاجُ: قالَ بعضُهم: هذه الحروفُ مبْنيّةٌ علىٰ الوَقْف، فيجبُ بعدَها قطْعُ أَلِفِ الوَصْل، فالأصلُ ﴿الٓمٓ * ٱللَّهُ﴾ بالسُّكون، ثُمّ طُرِحت فَتْحةُ الهمزةِ علىٰ الميم وسَقَطتِ الهمزة، كما تقـول: واحـدْ اثنان، وإن شئتَ: واحدِ اثْنان[٤]، فأُلقِيت كسرةُ الهمـزةِ علىٰ الدالِ، وقالَ الآخَرون: لا يَسوغُ أن يُنطَقَ بثلاثةِ سَواكن، فلا بُدَّ مِن فتحةِ الميم لالتقاءِ الساكنَيْنِ، وهذا القولُ صحيح[٥].

وقالَ أبو عليٍّ: لا يجوزُ أن تكونَ الحركةُ للهمزة؛ لأنّ الهمزةَ حُكمُها أن تُجتلَبَ في الابتداءِ إذا احتيجَ إلىٰ التلفُّظِ بحرفٍ ساكِنٍ دونَ الصِّلةِ والإدراج، فإذا اتّصلَ الساكنُ المجتلَبُ له الهمزةُ بشيءٍ قبلَها استُغنِيَ عنها فتُحذَف، وإن كان المتّصَلُ به الساكنُ متحرِّكاً بقِيَ علىٰ حركتِه، نحوَ: ذهبَ ابنُك، وإن كانَ حرفاً ساكناً غيرَ ليِّن، أو مُضارِعاً لِليِّن، حُرِّك، نحوَ ﴿وَعَذَابٍ * ٱرْكُضْ﴾ [ص: ٤١-٤٢] و﴿وَأَلَّوِ ٱسْتَقَٰمُوا۟﴾ [الجن: ١٨] ونحوَ ذلك، فكذلك الهمزةُ في اسم الله مِن قولِه: ﴿الٓمٓ * ٱللَّهُ﴾ إذا اتّصلَ بما قبلَها: لزِمَ حذْفُها كما لزِمَ إسقاطُها فيما ذكَرْناه، فإذا لزِمَ حذْفُها لزِمَ حذْفُ حركتِها أيضاً؛ لأنكَ لا تجدُ هذه الهمزةَ المُجتلَبةَ في موضعٍ مُلغاةً وحركتُها مُبْقاة، وإذا لزِمَ حذفُها مِن حيثُ ذكَرْنا: لم يجُزْ إلقاؤها علىٰ الحرفِ الساكِن، ويدُلُّ علىٰ امتناعِ قولِ مَن زَعَم أنّ الحركةَ للنَّقْلِ: أنّ هذه الهمزةَ في الابتداءِ في التوصُّلِ إلىٰ النُّطقِ بالساكنِ نظيرُ الهاء التي تُلحَقُ

(١) هو العلامة الحافظ المجوِّد أبو زكريا يحيىٰ بن آدم بن سليمان الأموي مولاهم الكوفي، صاحب أبي بكر بن عياش، جوّد عنه حروف عاصم، توفي سنة ٢٠٣هـ، رحمه الله تعالىٰ. «سير أعلام النبلاء» للذهبي (٩: ٥٢٢-٥٢٧).

(٢) قوله: «عن» سقط من (د).

(٣) انظر: «الحجّة للقراء السبعة» لأبي علي الفارسي (٣: ٦).

(٤) قوله: «وإن شئت: واحد اثنان» ساقط من (ط).

(٥) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (١: ٦٥).

....

للوَقْفِ لتبيُّنِ الحركةِ وإثباتِها، فكما أنّ الحرفَ الذي تُجتلَبُ له الهاءُ في الوَقْفِ إذا اتّصَلَ بشيءٍ بعدَه لم تتبيَّنْ حركتُه بها لقيامِ ما يتَّصِلُ به مقامَها ساكناً كان أو متحرِّكاً، كذلك يلزَمُ أن تُحذَفَ الهمزةُ إذا اتّصلَ ما اجتُلِبت لسُكونِه بشيءٍ قبلَه، وإثباتُها في الوَصْلِ خطّاً كما أنّ إثباتَ الهاءِ في الوَصْلِ خطّاً.

واعلَمْ أنّ المصنِّفَ هاهنا خالَفَ سيبويهِ[1] والزجّاجَ[2] وأبا عليّ وقَوْلَه في «المُفصَّل»[3] أيضاً، واختارَ أنّ الفتحَ لنَقْلِ الحركةِ لا لالتقاءِ الساكنَيْن، وأورَدَ كلامَ أبي عليٍّ سؤالاً علىٰ نفسِه، وهُوَ قولُه: لا تجدُ هذه الهمزةَ المُجتَلَبَةَ في موضع مُلغاة، وحركتُها مُبْقاة، بقولِه: كيفَ جازَ إلقاءُ حركةِ الهمزةِ علىٰ الميم وهِيَ همزةُ وصْلٍ لا تَثبُتُ في دَرْجِ الكلامِ فلا تَثبُتُ حركتُها؟ واستدَلَّ بقولِه: لأنّ ثَباتَ حركتِها كثباتِها، يعني: أنّ الحركةَ قائمةٌ مقامَ الهمزة، فكأنّ الهمزةَ باقية، وأجابَ: أنّ الميمَ هاهنا، وإنِ اتّصَلَتْ بما بعدَها صُورةً لكنّها في حُكمِ الانفصالِ لنيّةِ الوقْفِ عليها، فكأنّ الهمزةَ ساقطةٌ صورةً باقيةٌ معنىً، ثُمّ أتىٰ بسؤالٍ وجوابٍ آخرَ لوجهِ المَنْعِ من الحمْلِ علىٰ مذهبِ سيبَوَيْه، وزعَمَ أنّ الحركةَ لالتقاءِ الساكنيْن، وذلك أنّ أمرَ التقاءِ الساكنَيْن في بابِ الوَقْفِ علىٰ التوسُّع والتساهُل، والقولُ بالحركةِ خروجٌ عن حُكمِ الوَقْفِ، بخلافِ النَّقْل، ولأنهُ لو وجَبَ التحريكُ لهذه العِلّة لوجَبَ تحريكُ الميم في لام وفي ميم لالتقاءِ الساكنَيْن، ولم يتوقَّفْ علىٰ ملاقاةِ ساكنٍ آخَر، وهُوَ حرفُ التعريفِ في زَعْمِكم. ثُمّ أورَدَ ما أورَدَهُ الزجّاجُ سؤالاً علىٰ نفسِه، وهو قولُه: لا يَسوغُ أن يُنطَقَ بثلاثةِ سَواكِن، فلا بُدَّ من فتحةِ الميمِ لالتقاءِ الساكنَيْن[4]، بأنْ قال: إنّما لم يُحرِّكوا لالتقاءِ الساكنَيْنِ في ميم، يعني: إنّما لم يُحرِّكوا الميمَيْنِ في ألِفْ لامْ ميم لإمكانِ النُّطقِ بهما.

---

(١) انظر: «كتاب سيبويه» (٤: ١٥٣).

(٢) انظر: «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٦٥).

(٣) انظر: «المفَصَّل» للزمخشري، ص٣٥٣.

(٤) انظر: «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٦٥).

....

وأمّا النُّطقُ بالساكنِ الثالثِ فغيرُ مُمكن، وأجابَ: بأنّا لا نُسلِّمُ أنّ العِلّةَ عدمُ إمكانِ النُّطق، فإنّهم حرَّكوا الساكنَ في موضع كان يُمكنُهم النُّطقُ [به] كواحِدِ اثنان، ساكن(١) الدال معَ سُقوطِ الهمزةِ لالتقاءِ الساكنَيْن، كما في أُصَيْمّ ومُدَيْقّ(٢)، ولمّا لم يُسكِّنوا الدالَ معَ إمكانِ التلفُّظِ، بل حرَّكوا، دَلَّ علىٰ أنّ الحركةَ للنَّقلِ لا لالتقاءِ الساكنَيْن، ثُمّ أوردَ سُؤالاً آخر، وهُو أنّ الحركةَ لو لم تكنْ لالتقاءِ الساكنَيْنِ فما وجْهُ قراءةِ مَن كسَرَ الميم(٣)؟

قالَ ابنُ الحاجب: لا وجْهَ لكسرِها إلّا البناء؛ لأنّها لـمّا جُرِّدت عن التركيبِ فقدْ فُقِدَ منها مُقتَضِي الإعراب، فإذا فُقِدَ منها المقتضي وجَبَ البناءُ إذ لا متوسِّطَ، فإذا كانَ كذلك وجَبَ الحُكمُ بالبناء، وإذا وجَبَ ذلك، وقد رأينا العربَ أسكنَتْه، حكَمْنا بصِحّةِ البناءِ علىٰ السكونِ وإن كانَ قبلَها ساكنٌ؛ لأنهُ حرفُ مَدٍّ ولين(٤)، وأجابَ المصنِّفُ عنه: أنّ هذه قراءةٌ غيرُ مقبولة، وسيجيءُ بيانُه.

وقالَ ابنُ الحاجِب: مَن جعَلَ السكونَ سكونَ وقْفٍ أجْرىٰ الوصْلَ في: ﴿الٓمٓ * اللَّهُ﴾ مجرَىٰ الوقف، فتكونُ الميمُ باقيةً علىٰ نيّةِ السكون، والهمزةُ باقيةً علىٰ نيّةِ الثَّباتِ مبتدأً بها، وجازَ أن يُعطىٰ أيضًا أحكامُ الوصْلِ لَفْظاً، بدليلِ جَوازِ قولِهم: ثلاثَهْ اربعَهْ(٥)، فإنه نَقْلُ لحركةِ الهمزةِ إلىٰ الهاء، وإجراءُ الوَصْلِ مجرىٰ الوقْفِ قبلَ ذلك، وإلّا لم تُقلَبْ تاءُ التأنيثِ هاءً(٦)، قال: والذي حمَلَهُ علىٰ هذا أمرانِ:

أحدُهما: استبعادُ البناءِ علىٰ السُّكونِ معَ سُكونِ ما قبلَ الآخِرِ لِما يؤدِّي إلىٰ اجتماعِ الساكنَيْن في غيرِ الوقْف.

---

(١) في (ط): «ساكنة».

(٢) قولُه: «أُصيم ومديق» سيأتي بيانُه قريباً.

(٣) القراءةُ منسوبةٌ لعمرو بن عُبيد والرؤاسي. انظر: «إعراب القرآن» للنحّاس (١: ٣٠٧) و«البحر المحيط» (٢: ٣٧٤)، و«تفسير القرطبي» (٤: ١).

(٤) انظر: «الإيضاح في شرح المفصل» لابن الحاجب (٢: ٣٥٦).

(٥) فتنطق هكذا: «ثلاثَهَرْبَعة».

(٦) انظر: «الإيضاح» (٢: ٣٥٥- ٣٥٦).

....

والثاني: مجيئُها مفتوحةَ الميم، ولو كانت حركتُها لالتقاءِ الساكنَيْن لأتَتْ مكسورةً، وفي ذلك تعسُّف؛ لأنّ الأسماءَ إذا جُرِّدتْ عن التركيبِ وجَبَ بناؤها، فيكونُ السُّكونُ في هذه المواضع سُكونَ بناء، وأيضاً، فيما ذكَرَهُ حمْلُ ما اجتَمعَ عليه القُرّاءُ علىٰ الوجْهِ الضّعيف؛ لأنّ إجراءَ الوَصْلِ مجرىٰ الوقْفِ ليسَ بقَويّ في اللُّغة(١).

وقلتُ: لا بدَّ للمصنِّفِ منَ القولِ بإجراءِ الوصْلِ مجرىٰ الوقْف، لِما سبَقَ في الفَواتح(٢): أنّ هذه الأسماءَ مُعرَبة، وأنّ سكونَها سكونُ وقْفٍ لا بناء، وحقَّقَ القولَ فيه وبيَّنَ وجْهَ ضعفِ القولِ بالبناءِ، ومِن ثَمّ افتتَح هذه السُّورةَ بقولِه: «ميم حَقُّها أن يوقَفَ عليها كما وُقِفَ علىٰ ألِفْ لام، وأن يُبدَأَ بها بعدَها»، وأتىٰ بقراءةِ عاصم مُستشهِداً لذلك(٣).

وقد مرَّ أيضاً أنّ نحوَ ﴿الٓمٓ﴾ رأسُ آيةٍ بلا خِلاف(٤)، ثُمّ إنّها إن جُعِلت اسمَ سورة فالوَقْفُ عليها؛ لأنها كلامٌ تامٌّ كما ذكَرَهُ صاحبُ «المُرشِد»(٥) والكَواشيُّ، وإن جُعِلت علىٰ نمَطِ التعديد لأسماءِ الحروفِ إمّا قرْعاً للعَصا أو تقدِمةً لدلائلِ الإعجاز، فالواجبُ أيضاً القَطْعُ

---

(١) «الإيضاح» (٢: ٣٥٥- ٣٥٦).

(٢) انظر: (٢: ١١- ١٢) وما بعدها.

(٣) انظر: (٤: ٥).

(٤) انظر: (٢: ٤١)، وحكايته الإجماع علىٰ أنّها رأس آية محلّ نظر، ففواتح السور اختلف فيها علماء العدّ علىٰ النحو التالي:

أ ـ عدّ الكوفيّونَ جميع فواتح السور رأس آية سوىٰ ما كان فيه راء وفاتحة النمل ﴿طسٓ﴾ وما كان علىٰ حرف واحد نحو ﴿صٓ﴾ و﴿قٓ﴾.

ب ـ وافقَ الحمصيُّ الكوفيّين علىٰ عدّ فاتحتي الشورىٰ ﴿حمٓ * عٓسٓقٓ﴾ فهما آيتان عند الحمصيّ والكوفيّ.

ج ـ بقيّة علماء العدّ لا يعدّونَ شيئاً من فواتح السور آية.

فبان أنّ قولَه: «﴿الٓمٓ﴾ رأس آية بلا خلاف» غير صحيح، فقد عدّها الكوفيّون وحدهم. قال الشاطبيُّ:

وما بدؤه حرف التهجّي فآية ... لكوفٍ، سوىٰ: ذي (را)، و(طس)، والوتر

انظر: «بشير اليسر شرح ناظمة الزهر»، ص٢٥.

(٥) انظر: «المقصد لتلخيص ما في المرشد» للقاضي زكريا الأنصاري ص ١٢.

فإنْ قلتَ: كيفَ جازَ إلقاءُ حركتِها عليها وهي همزةُ وَصْلٍ لا تثبُتُ في دَرْجِ الكلامِ؛ فلا تثبُتُ حركتُها؛ لأنّ ثباتَ حركتِها كثَباتِها؟ قلتُ: هذا ليسَ بدَرْجٍ؛ لأنّ «ميمْ» في حُكمِ الوقفِ والسُّكونِ، والهمزةَ في حُكمِ الثابت، وإنما حُذِفَتْ تخفيفًا، وأُلقِيَتْ حركتُها على الساكنِ قَبْلَها؛ ليدُلَّ عليها، ونظيرُه قولُهم: واحِدِ اثْنان، بإلقاءِ حركةِ الهمزة على الدال.
فإنْ قلتَ: هلّا زَعَمْتَ أنها حرِّكَتْ لالتقاء الساكنَيْن؟ قلتُ: لأنّ التقاءَ الساكنَيْن لا يُبالى به في بابِ الوقف؛ وذلك قولُك: هذا إبراهيمْ وداودْ وإسحاقْ، ولو كانَ التقاءُ الساكنَيْن في حالِ الوقفِ يوجبُ التحريكَ لحُـرِّكَ الميْمانِ في «ألف لام ميم» لالتقاء الساكنَيْن، ولَـمَا انتُظِرَ ساكنٌ آخر. فإن قلتَ: إنما لم يُـحَـرِّكوا لالتقاءِ الساكنَيْن في «ميم»؛ لأنهم أرادوا الوقفَ وأمْكَنَهم النطقُ بساكنَيْن، فإذا جاءَ ساكنٌ ثالث لم يُمكِنْ إلا التحريكُ؛ فحرَّكوا. قلتُ: الدليلُ على أنّ الحركةَ ليست لمُلاقاةِ الساكن: أنه كانَ يُمكِنُهم أن يقولوا: واحِدْ اثنان، بسُكونِ الدالِ مَعَ طَرْحِ الهمزة، فيجمَعُوا بين ساكنَيْن، كما قالوا: **أُصَيْمٌ ومُدَيْقٌّ**، فلمّا حرَّكوا الدالَ عُلِمَ أنّ حركتَها هي حركةُ الهمزةِ الساقطة لا غيرُ، وليست لالتقاءِ الساكنَيْن. فإن قلتَ: فما وجهُ قراءةِ عمرِو بنِ عُبيد بالكسرِ؟ قلتُ: هذه القراءةُ على توهُّمِ التحريكِ لالتقاء الساكنَيْن، وما هي بمَقْبولة.

والابتداءُ بها بعدَها، تَفرِقةً بينَها وبينَ الكلامِ المستقلِّ المُفيدِ بنفسِه، فإذاً القولُ بنَقْلِ الحركةِ هُوَ المقبولُ؛ لأنّ فيه إشعاراً بإبقاءِ أثرِ الهمزةِ المؤذِنِ بالابتداءِ والوَقْف، ولا كذلك القولُ بأنّ الحركةَ لالتقاءِ الساكنَيْن، وإنّما خالَفَ ما في «المُفصَّل» لأنهُ مختصَرُ «كتاب سيبوَيْه»، فهُو كالنَّقْلِ منه، وهذا الكتابُ[1] مبْنيٌّ على الاجتهادِ، واللهُ أعلَم.

قولُه: (**أُصَيْمّ ومُدَيْقّ**) أُصيم: تصغيرُ أصَم، مُديق: تصغيرُ مِدَقّ[2]، وهُو ما يُدقُّ فيه الشيءُ، اجتمعَ في مُدَيْقّ ساكِنان أحدُهما ياءُ التصغير، والثاني أوّلُ حرفِ التضعيف، وأمّا سكونُ الأخير فللوَقْف.

---

(١) يعني «الكشاف».
(٢) في (ط): «قوله: أصيم ومديق: تصغير أصم ومدق؛ وهو ..».

التوراةُ والإنجيلُ: اسمانِ أعجميَّان، وتكلُّفُ اشتقاقِهما من الوَرْيِ والنَّجْل ووَزْنهما بتَفْعَلةٍ وإفْعِيْل..

قال صاحبُ «التقريب»: وفيه نظَر[1]؛ لأنهُ يجوزُ أن يُغتفَرَ التقاءُ الساكنَيْنِ فيما أوّلُهما مَدّةٌ كأُصَيْمّ ومُدَيْق دونَ غيرِهما كواحِدِ اثنان. وأُجيبَ: أنّ هذا قَيْدٌ للمطلَق، فإنّهم اغتفَروا التقاءَ الساكنَيْنِ في الوَقْفِ مطلقاً، وقيل: تشبيهُ ذلك بأُصَيْمّ ومُدَيْق غيرُ صحيح؛ لأنهُ لو كانَ وقْفٌ في واحِدِ اثنان كما زَعَم لكان علىٰ الدالِ لا علىٰ الثاء، فكيفَ جازَ التقاءُ الساكنَيْن؟ وأُجيبَ: أنّ وجهَ الشَّبَه: مجرَّدُ الجَمْعِ بينَ الساكنَيْن، سواءٌ كان بينَ كلِمتَيْنِ أو كلمةٍ واحدة، لقولِه: فيجمَعوا بينَ ساكنَيْن، والمقصودُ أنّ علّةَ الحركةِ ليست عدَمَ إمكانِ النُّطق[2].

قولُه: (ووزْنهما بتَفْعَلةٍ وإفْعِيل)، قالَ الزجّاجُ: اختلَفَ النَّحويونَ في «التَّوراة»:

قالَ الكوفيّونَ: هِيَ من: وَرَيْتُ بكَ زِنادي، فالأصلُ تَوْرَية، فقُلِبتِ الياءُ ألِفاً لتحرُّكِها وانفتاحِ ما قبلَها، وتَفْعَلَة لا يكادُ يوجَدُ في كلامِهم، وقالَ بعضُهم: تفْعِلة، مثلَ: توصِية، ولكنْ قُلِبت إلىٰ تَفْعَلة، كما يَجوزُ في توصِية تَوصاة، وهذا ليسَ يَثبت.

وقالَ البصْريّونَ: أصلُها فوْعَلَة، وهي في الكلامِ كثيرٌ مثلَ الحَوْقَلة، والدَّوخلَة[3]، وكلُّ ما

(١) «التقريب» ٤٠/ أ.

(٢) أطال الطيبي ـ رحمه الله ـ عنان قلمه في هذه المسألة، وقد رأيت بعد طول البحث والتأمل أنه خلاف لا يترتب عليه كبير فائدة، وإن كان ثمّةَ مجال للاختيارِ فالنفسُ إلىٰ القولِ بأنّها حركةُ نقل أميلُ لأمرين: الأول: قراءة الضمّ في قولِه تعالىٰ: ﴿أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾ [نوح: ٣]، وقوله: ﴿قُلِ ادْعُوا﴾ [الإسراء: ٥٦] وقوله: ﴿وَقَالَتِ اخْرُجْ﴾ [يوسف: ٣١] علىٰ القولِ بأنّ الضمّةَ حركة الهمزة لا لأنّ الثالثَ مضموم، والثاني: ما ذكره ـ من أن القول بأنها حركة نقل ـ فيه إشعار بإبقاء أثر الهمزة المُؤذِن بالابتداءِ والوقف. وراجع في هذه المسألة: «إعراب القرآن» للنحّاس (١: ٣٠٧- ٣٠٨) و«مشكل إعراب القرآن» لمكي (١: ١٤٨)، و«البحر المحيط» لأبي حيّان (٢: ٣٧٤-٣٧٦).

(٣) الدوخلة: سقيفة من خوص كالزنبيل يترك فيها التمر والرطب، والواو زائدة. اللسان: (دخل).

إنما يصحُّ بعد كونِهما عربيَّيْن. وقرأ الحسنُ: (الأَنْجيل) بفتحِ الهمزة، وهو دليلٌ على العُجْمة؛ لأنّ «أَفْعِيل» بفتح الهمزةِ عَديمٌ في أوزانِ العَرب. فإن قلتَ: لِـمَ قيل: ﴿نَزَّلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ﴾، ﴿وَأَنزَلَ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ﴾؟ قلتُ: **لأنّ القرآنَ نَزَلَ منجَّمًا**، ونَزَلَ الكتابانِ جُملةً. وقرأ الأعمشُ: (نَزَلَ عَلَيْكَ الكِتَابُ) بالتخفيفِ ورفعِ «الكتاب». ﴿هُدًى لِّلنَّاسِ﴾ أي: لقَوْمِ موسىٰ وعيسىٰ. ومَن قال: **نحنُ متعبَّدونَ** بشرائعِ مَن قَبْلَنا فَسَّره علىٰ العُموم........

قلتَ فيه: فَوْعَلتُ فمصدرُه فَوْعَلةٌ، فأصلُها وَوْرَية قُلبت الواوُ الأولىٰ تاءً كما في توْلَجَ[1] من ولَجْتُ، والياءُ قُلِبت ألِفاً لتحرُّكِها وانفتاحِ ما قبلَها، وإنجيل: إفعِيل منَ النَّجْل، وهو الأصل[2].

وقيل: الذي يَدلُّ علىٰ أنّهما عَربيّانِ دخولُ اللامِ فيهما[3].

قولُه: (**إنّما يصِحُّ بعدَ كونِهما عربيَّتين**[4]) فيه بحثٌ سبَقَ في طالوت، فلْيُراجَعْ.

قولُه: (**لأنّ القرآنَ نزَلَ منجَّماً**)، **الرّاغب**: خَصَّ الكتابَ بالتنزيلِ لأمرَيْن، **أحدُهما**: أنّ هذا الكتابَ لمّا كانَ حُكمُه مؤبَّداً والتنزيلُ بناءَ مبالغة، خُصَّ بها[5]، تنبيهاً علىٰ هذا المعنىٰ، وليس كذلك حُكمُ الكتابَيْن، **والثاني**: أنّ هذا الكتابَ نزَلَ شيئاً فشيئاً والكتابَيْنِ جُملةً.

قولُه: (**نحنُ متعبَّدون**) يقال: تعبَّدَ اللهُ الخلْقَ، أي: استعبَدَهم، والتعبُّدُ: التنسُّك.

---

(١) التولج: كِناسُ الظَّبي أو الوحش الذي يلج منه، قالَ ابنُ منظور: والتاء فيه مبدلة من الواو، «اللسان»: (ولج). والكِناسُ: موضع الظبي في الشجر يكتَنّ فيه ويستتر. «الصحاح» (٣: ٩٧١): (كنس).

(٢) انظر: «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٣٧٥).

(٣) دخول اللام فيهما لا يدل علىٰ كونهما عربيتين؛ لأنهم ألزموا بعض الأعلام الأعجمية الألف واللام علامة للتعريف، كما قرّر ذلك الألوسي في «روح المعاني» (٣: ٧٧). ولكن دخول اللام فيهما يجعل عجمتهما غير معتد بها لا أنه ينفي كونهما أعجميتين من حيث الأصل، قال الجواليقي: والأسماء المعربة علىٰ ضربين: أحدهما: لا يعتدّ بعجمته وهو ما أدخل عليه لام التعريف، والثاني: ما يُعْتَدُّ بعُجمتِه وهو ما لم يدخلوا عليه لام التعريف. «المعرب» ص٥، والحاصل: أن الذي يترجح في التوراة والإنجيل أنّهما اسمان أعجميان، حتّىٰ قال الرازي: «واعلم أنّ القولَ بأنّ التوراةَ والإنجيلَ اسمان أعجميان هو الحق الذي لا محيد عنه». «مفاتيح الغيب» (٧: ١٥٨).

(٤) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «عربيَّين».

(٥) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٢: ٤٠٨) وفي (ط): «به».

فإن قلتَ: ما المرادُ بالفرقان؟ قلتُ: جنسُ الكُتُبِ السماوية؛ لأنّ كلَّها فرقانٌ يَفْرُق بين الحقِّ والباطل، أو الكتبُ التي ذَكَرَها، كأنه قالَ بعد ذِكْرِ الكُتُبِ الثلاثة: وأَنْزَلَ ما يُفْرَقُ به بين الحقِّ والباطل مِنْ كُتُبه، أوْ مِنْ هذه الكتب، أو أرادَ الكتابَ الرابعَ؛ وهو الزَّبور، كما قال: ﴿وَءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ زَبُورًا﴾ [النساء: ١٦٣]، وهو ظاهرٌ؛ أوْ كَرَّر ذِكْرَ القرآنِ بما هو نعتٌ له ومَدْحٌ؛ مِنْ كونِه فارِقًا بين الحقِّ والباطل بَعْدَ ما ذَكَرَه باسمِ الجنس؛.........

قولُه: (مِن كُتُبه أو مِن هذه الكتُب) نَشْرٌ لِما سبَقَ من قولِه: جِنسُ الكتُبِ أو الكتُبُ التي ذكَرَها، فعلىٰ الأوّلِ مِن بابِ عطْفِ العامِّ علىٰ الخاصّ، كقولِه تعالىٰ: ﴿وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ وَٱلنُّجُومَ﴾ [الأعراف: ٥٤]، ذكَرَ أوّلاً الكتُبَ الثلاثةَ ثُمّ عمَّ الكتُبَ كلَّها ليختَصَّ المذكورَ بمَزيدِ شرَف، وعلىٰ الثاني: مِن بابِ عطْف الصِّفةِ علىٰ الموصوفِ علىٰ سبيلِ التجريد، جرَّدَ منَ الكتُبِ معنىٰ كونِها تُفرِّقُ بينَ الحقِّ والباطل، ثُمّ عطَفَ عليها كما سبَقَ في أوّلِ البقرة(١).

قولُه: (كما قال: ﴿وَءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ زَبُورًا﴾ [النساء: ١٦٣]) وجهُ الشَّبَه أنّ قولَه: ﴿وَءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ زَبُورًا﴾ جيءَ به بعدَ ما ذكَرَ كُتُباً(٢) منزَّلةً علىٰ الأنبياءِ كما هُو هاهنا، وذلك قولُه تعالىٰ: ﴿إِنَّآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ كَمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ نُوحٍ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ مِنۢ بَعْدِهِۦ﴾ إلىٰ قولِه: ﴿وَءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ زَبُورًا﴾ أو أنّ(٣) الكُتُبَ المنزَّلةَ المشهورةَ أربعةٌ: الفُرقان، والتَّوراةُ، والإنجيلُ، والزَّبورُ، فلمّا ذُكِرت الثلاثةُ عُلِمَ أنّ المذكورَ بعدَها الزَّبور، والدليلُ علىٰ كونِه منَ الكتُبِ المنزَّلةِ قولُه تعالىٰ: ﴿وَءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ زَبُورًا﴾.

قولُه: (أو كرَّرَ ذكْرَ القرآنِ بما هُو نعتٌ له ومدْح)، ولا يَبعُدُ أن يُحمَلَ هذا علىٰ قولِه في تفسيرِ قولِه: ﴿وَإِذْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْفُرْقَانَ﴾ [البقرة: ٥٣]: هُو كقولِك: رأيتُ الغيثَ واللَّيْث، تريدُ الرجُلَ الجامعَ بيْنَ الجُودِ والجراءة(٤)، ونحوُه قولُه تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَىٰ وَهَـٰرُونَ ٱلْفُرْقَانَ وَضِيَآءً﴾ [الأنبياء: ٤٨].

---

(١) عند قولِه تعالىٰ: ﴿وَإِذْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْفُرْقَانَ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [البقرة: ٥٣].

(٢) قوله: «ما ذكر كتباً» سقط من (م).

(٣) في (ط): «وأن».

(٤) في (ط): «والـجُرأة».

....

وقالَ في «تفسيره»: وآتَيْنا بهِ ضياءً[١]، أخرجَهُ مَخرَجَ التجريدِ حيثُ جاءَ بالباء، نحوَ: رأيتُ بكَ أسداً، علىٰ أسلوبِ قولِك: مَرَرْتُ بالرجُلِ الكريمِ والنَّسَمةِ المبارَكة، ويمكنُ أن يريدَ بقولِه: أو كرَّرَ ذكْرَ القرآن... إلىٰ آخرِه: أنّ الكتابَ أُطلِقَ أولاً علىٰ القرآنِ ليُثبِتَ له الكمالَ؛ لأنّ اسمَ الجنس في مِثْلِ هذا المَقام إذا أُطلِقَ علىٰ فرْدٍ مِن أفرادِه يكونُ محمولاً علىٰ القرآن ليُثبتَ كمالَه[٢] وبُلوغَه إلىٰ حَدٍّ هُو الجِنسُ كلُّه، كأنّ غيرَه ليسَ منهُ كما لو قلتَ لمَن وهبتَ له كتاباً وأنتَ تريدُ به الامتنانَ عليه: لقد منَحتُكَ الكتابَ، أي: الكتابَ الكاملَ في بابِه، ومنهُ قولُه تعالىٰ: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُواْ كَمَآ ءَامَنَ ٱلنَّاسُ﴾ [البقرة: ١٣]، واللامُ للجِنس، والمرادُ: المؤمنونَ كما تقرَّرَ في قولِه تعالىٰ: ﴿الٓمٓ * ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ [البقرة: ١-٢] ثُمّ اقترَنَ بوَصْفٍ من أوصافِه لتتميمِ معنى الكمالِ وتوكيدِه؛ لأنّ مِن شأنِ الكتُبِ السماويّةِ أن تكونَ فارِقةً بينَ الحقِّ والباطِل، والإيمانِ والكُفر، والحَلالِ والحرام، فينتهي بذلك الوصْفِ غايتَه، وإليه الإشارةُ بقولِه: تعظيماً لشأنِه وإظهاراً لفضلِه، ولو صُرِّحَ أوّلاً باسم القرآن واقترَنَ به الوصْفُ لم يكنْ كذلك، ولهذا كان الوجهُ الثاني دونَ هذا الوَجْه.

قال القاضي: إنّما كان تعظيماً لشأنِه وإظهاراً لفضلِه من حيثُ إنهُ تُشاركُه التَّوراةُ والإنجيلُ في كونِه وحْياً منـزَّلاً، ويتميَّزُ بأنهُ مُعجِز يُفرِّقُ به[٣] بينَ المُحِقِّ والمُبطِل[٤].

قالَ صاحبُ «الانتصاف»: وفيه وجهٌ آخَر، وهُو أنّ القرآنَ نزَلَ منَ اللَّوح المحفوظِ إلىٰ سماءِ الدُّنيا جُملةً واحدةً كما قال: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾ [القدر: ١]، و: ﴿فِى لَيْلَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ﴾ [الدخان: ٣]، ومن سماءِ الدُّنيا منجَّماً في ثلاثٍ وعشرينَ سنةً، وأمّا بقيّةُ الكتُبِ فلا يُقالُ فيها إلّا: أُنزِل[٥]، وهذا أوجهُ وأظهَر[٦].

---

(١) انظر: (١٠: ٣٥٨).
(٢) في (ط): «يكون محمولاً على كمالِه وبلوغِه».
(٣) سقط لفظ «به» من «ي» وهو جيِّدٌ متّجهٌ لصحّة إسنادِ التفريقِ إلىٰ القرآن إسناداً مجازياً.
(٤) تفسير البيضاويّ (١: ١٤٨).
(٥) في (ط): «فلا يقال فيها الإنزالُ».
(٦) في (ي) «وهذا الوجه أظهر». ولم أجد هذا القولَ في «الانتصاف» بعد طول المراجعة في مظانّه.

....

وقلتُ: لعلّه ذَهلَ عن دِقّةِ المعنىٰ ومالَ إلىٰ أنّ تكريرَ القرآنِ لإناطةِ معنىً زائدٍ وهُو التنزيلُ مرّةً والإنزالُ[١] أُخرىٰ، وذهبَ عنهُ أنّ المقامَ مقامُ المَدْح وتعظيمِ الكتابِ لا بيانِ إنزالِه وتنزيلِه.

قالَ الإمامُ: الوجوهُ المذكورةُ كلُّها ضعيفة، أمّا حَمْلُ الفُرقانِ علىٰ الزَّبورِ فبعيدٌ؛ لأنّ المرادَ منَ الفُرقانِ: ما يُفرِّقُ بينَ الحقِّ والباطل، أو بينَ الحلالِ والحرام، وليسَ في الزَّبور إلّا المَوعِظة، وأمّا حمْلُه علىٰ القرآنِ فبعيدٌ أيضاً لِما يلزَمُ منَ العطفِ المُغايرةُ، ولا مُغايرةَ حينَئذٍ، وأمّا حمْلُه علىٰ هذه الكتبِ فبعيدٌ أيضاً لِـما يلزَمُ منهُ عطْفُ الصِّفةِ علىٰ الموصوفِ، والمختارُ عندي أنّ المرادَ بالفُرقان: المُعجِزاتُ التي قرَنَها اللهُ تعالىٰ بإنزالِ هذه الكتُبِ: أي: أنزَلَ الكتُبَ وأنزَلَ معَها ما هُو[٢] يُفرِّقُ بينَها وبينَ سائرِ الكتُبِ المختلفة[٣].

وقلتُ: هذا الذي ذكَرَه الإمامُ هو علىٰ مقتضىٰ الظاهر، وعلماءُ هذا الفنِّ يهجُرونَ سُلوكَ هذا الطريق، وإذا سنَحَ لهم ما يُخالِفُ الظاهرَ لا يَلتفِتونَ إلىٰ الظاهرِ، ويَعُدّونَهُ من بابِ النَّعيق، ومِن ثَمّ قال الـمصنِّف: وهُو الزَّبور، وهُو ظاهرٌ، يعني أنّ هذا الوجهَ محمولٌ علىٰ ظاهرِ العطف[٤]، لا أنه أظهَرُ الوجوهِ وأقواها.

وأمّا قولُه: ليس في الزَّبورِ إلّا الموعِظةُ، فجوابُه: أنّ الموعِظةَ أيضاً فارِقةٌ من حيثُ إنّها زاجِرةٌ عن ارتكابِ المَناهي داعيةٌ إلىٰ الإتيانِ بالأوامِر، صارفةٌ عن الرُّكونِ إلىٰ الدُّنيا، هاديةٌ إلىٰ النزوعِ إلىٰ العُقبىٰ، فارِقةٌ لِما يَزلِفُ إلىٰ رضا الله عمّا يوجبُ سُخْطَ الله.

(١) في (ط): «فالإنزال».

(٢) قوله: «هو» سقط من (ط).

(٣) انظر: «مفاتيح الغيب»، (٧: ١٦١-١٦٢).

(٤) لأنّ المقام مقام ذكر كتب، فظاهر العطف أنّ المرادَ بالفرقانِ الزَّبور.

تعظيمًا لشأنِه وإظهارًا لفَضْلِه. ﴿بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ مِنْ كُتبِه المُنْزَلة وغيرِها. ﴿ذُو ٱنتِقَامٍ﴾: **له انتقامٌ شديدٌ لا يَقدِرُ علىٰ مثْلِه مُنتقِم.**

[﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَخْفَىٰ عَلَيْهِ شَىْءٌ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِى ٱلسَّمَآءِ ۞ هُوَ ٱلَّذِى يُصَوِّرُكُمْ فِى ٱلْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَآءُ ۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ ٥-٦].

﴿لَا يَخْفَىٰ عَلَيْهِ شَىْءٌ﴾ في العالَم، فعبَّر عنه بالسماءِ والأرض،......................

قولُه: (**لهُ انتقامٌ شديدٌ لا يَقدِرُ علىٰ مثلِه مُنتقم**)، هذه المبالغةُ إنّما يُفيدُها إيرادُ ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ بعدَ ذكرِ التوحيدِ وذكرِ إنزالِ الكتُبِ الفارقةِ بينَ الحقِّ والباطل، ثُمّ توكيدُه بـ﴿إِنَّ﴾، وإيقاعُ قولِه: ﴿كَفَرُوا۟﴾ صلةً للموصولِ، وبناءُ ﴿لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ﴾ عليه، ثُمّ تذييلُ المذكورِ بقولِه: ﴿وَٱللَّهُ عَزِيزٌ ذُو ٱنتِقَامٍ﴾ المشتمل علىٰ إعادةِ اسم الذاتِ المقرونِ بصِفةِ العِزّة، وإضافةُ «ذي» إلىٰ[(١)] الانتقامِ، كنحوِ قولِه تعالىٰ: ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِى عِوَجٍ﴾ [الزمر: ٢٨]، ومجيئُه نكِرةً، والتنكيرُ للتعظيم.

قالَ القاضي: النِّقمةُ: عقوبةُ المُجْرِم، والفعلُ منه نَقِمَ بالفَتحِ والكسر، وهُو وَعيدٌ جيءَ بِهِ بعدَ تقريرِ التوحيدِ والإشارةِ إلىٰ ما هُوَ العُمدةُ في إثباتِ النبوّةِ تعظيماً للأمرِ وزَجْراً عن الإعراضِ عنه[(٢)].

قولُه: (﴿لَا يَخْفَىٰ عَلَيْهِ شَىْءٌ﴾ **في العالَمِ فعَبَّرَ عنهُ بالسَّماءِ والأرض**) يعني أنّ الذي يَقتضيهِ الظاهرُ أنْ يقال: لا يَخفىٰ عليه شيءٌ في العالَم، فكنّىٰ عنهُ بقولِه[(٣)]: ﴿لَا يَخْفَىٰ عَلَيْهِ شَىْءٌ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِى ٱلسَّمَآءِ﴾، لأنّ مؤدّاهما واحد، لأنّ العالَـمَ إذا أُطلِقَ يتَبادَرُ إلىٰ الفَهْم السماءُ والأرضُ وما فيهما عُرفاً[(٤)].

---

(١) قوله: «إلىٰ» سقط من (ط): «وإضافة ذي الانتقام».

(٢) «أنوار التنزيل» (١: ١٤٨).

(٣) من قوله: «لا يخفى» إلىٰ هنا ساقط من (ط).

(٤) قوله: «عرفاً» سقط من (ط).

فهو مطَّلِعٌ علىٰ كُفرِ مَن كَفَرَ، وإيمانِ مَن آمَن، وهو مجُازِيهم عليه.

﴿كَيْفَ يَشَآءُ﴾ مِنَ الصُّورِ المختلِفةِ المُتفاوِتة. وقرأ طاووس (تَصَوَّرَكم) أي: صَوَّركم لنفْسِه، أوْ لتعبُّده، كقولِك: أثَّلتُ مالًا؛ إذا جعلتَه أثْلةً، أي: أصلًا، وتأثَّلْتُه؛ إذا أثَّلْتَه لنفسِك.

قال المصنف: «العالمَ: اسمٌ لكل ما عُلِمَ به الخالقُ من الأجسامِ والأعراض» كما سبَقَ في «الفاتحة»، وسبيلُ هذه الكِناية سبيلُ قولِك في الكِنايةِ عن الإنسان: هُو حيٌّ مستوي القامةِ عريضُ الأظفار، وإنّما اختيرَ تلك العبارةُ علىٰ الظاهرِ ليَدُلَّ علىٰ مزيدِ تصويرِ جُزئيّاتِ العِلم(١) ودقائقِه وخفاياه، ليكونَ الكلامُ أدلَّ علىٰ الوعيدِ وأنهُ تعالىٰ يُعاقبُهم علىٰ النَّقيرِ والقِطمير، ويُجازيهم علىٰ كُفرِهم بكتُبِ الله كتاباً غِبَّ كتاب، وعلىٰ تكذيبِهم لآياتِه آيةً بعدَ آية، ولهذا قال: فهُو مُطَّلعٌ علىٰ كُفرِ مَن كفَر، وهُو مجُازِيهم عليه، ونحوُه قولُه تعالىٰ: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ * أَلَآ إِنَّ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾ [النور: ٦٣- ٦٤].

قالَ المصنِّفُ: «إنّ جميعَ ما في السّماواتِ والأرضِ مختصّةٌ به خَلْقاً ومُلكاً وعلماً، فكيفَ يَخفىٰ عليه أحوالُ المنافقينَ، وإن كانوا يجتهدونَ في سَترِها»(٢)؟

فإن قلتَ: ما وجهُ اتّصالِ قولِه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَخْفَىٰ عَلَيْهِ شَىْءٌ﴾ بما قبلَه؟ قلتُ: قد مَرَّ أنّ قولَه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ ذُو ٱنتِقَامٍ﴾ [إبراهيم: ٤٧] تذييلٌ وتأكيدٌ لإيجابِ إنزالِ العذابِ علىٰ الكافرينَ بكُفرِهم، وأنهُ لا مانعَ لهُ عن ذلك، فجيءَ بقولِه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَخْفَىٰ عَلَيْهِ شَىْءٌ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ تتميماً لذلك وإيذاناً بأنهُ يُعاقبُهم علىٰ القليلِ والكثير، والنَّقيرِ والقِطمير.

قالَ القاضي: إنّما عبّرَ عن العالَمِ بالسماءِ والأرض لأنّ الحِسَّ لا يتجاوَزُهما، وقدَّم الأرضَ ترَقِّياً، ولأنّ المقصودَ بالذِّكر ما اقتُرِفَ فيها، وهُو كالدَّليل علىٰ كونِه تعالىٰ حيّاً، وقولُه: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُصَوِّرُكُمْ فِى ٱلْأَرْحَامِ﴾ كالدَّليلِ علىٰ قيّوميّتِه(٣).

---

(١) في (ط): «العالَم».

(٢) انظر: (١١: ١٦٤ - ١٦٥).

(٣) «أنوار التنزيل» (١: ١٤٨-١٤٩).

وعن سَعيد بنِ جُبير: **هذا حِجاجٌ علىٰ مَن زَعَمَ أنّ عيسىٰ كانَ ربًّا**، كأنّه نبَّه بكونِه مصوَّرًا في الرَّحِمِ علىٰ أنه عبدٌ كغيرِه، وكانَ يَخفىٰ عليه ما لا يَخفىٰ علىٰ الله.

[﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾ ٧].

﴿مُّحْكَمَٰتٌ﴾: أُحكمتْ عبارتُها بأن حُفِظتْ من الاحتمالِ والاشْتِباه............

قولُه: (**هذا حِجاجٌ علىٰ مَن زعمَ أنّ عيسىٰ كان رَبّاً**)، نقَلَ الإمامُ عن محمّدِ بن إسحاقَ: أنّ من ابتداءِ السُّورةِ إلىٰ آيةِ المُباهَلة نزَلَت في النَّصارىٰ حينَ قَدِمَ وفدُ نجْران[1].

وقلتُ: يُمكنُ أن يكونَ الخِطابُ عامّاً، وإيرادُ هذا الوَصْفِ بينَ الأوصافِ لأن يُدمَجَ فيها علىٰ سبيلِ التعريضِ الاحتجاجُ علىٰ النَّصارىٰ، وإلىٰ التعريضِ الإشارةُ بقولِه: نبَّهَ بكونِه مُصَوَّراً في الرَّحِم علىٰ أنـهُ عبدٌ كغيرِه، وتقريرُه أنْ يقـالَ: لا شَكَّ أنّ مَن كانَ إلـٰهاً يكونُ عالماً بما في العالَم لا يخفىٰ عليه شيءٌ فيه كُلِّياً كان أو جُزئيّاً، وقادِراً علىٰ كلِّ مقدور، ومنهُ أنه ﴿ هُوَ ٱلَّذِى يُصَوِّرُكُمْ فِى ٱلْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَآءُ ﴾ وأنتم أيُّها النّصارىٰ تزعُمونَ أنّ عيسىٰ كان رَبّاً؛ لأنهُ وُجِدَ بغيرِ أبٍ، ولكنّكُم تُقِرّونَ أنهُ كانَ مُصَوَّراً في الرَّحِم، فإذاً لا فَرْقَ بينَه وبينَ سائرِ العبادِ في هذا المعنىٰ، فيلزَمُ أن يكونَ عبداً كسائرِ العباد، وإذا كانَ كذلك لا يكونُ ربّاً[2] فيخفَىٰ عليه ما لا يَخفَىٰ علىٰ الربّ، فقولُه: «كغيرِه»: صفةٌ لقولِه: عبْدٌ، وكذا كان[3] يخفَىٰ عليه، صفةٌ أخرىٰ عَطفٌ علىٰ الصِّفة.

قولُه: (**بأنْ حُفِظت من الاحتمالِ والاشتباه**)، قالَ الزجّاجُ: «المعنىٰ: أُحكِمت في الإبانة، فإذا سَمِعَها السامعُ لم يَحتَجْ إلىٰ التأويل»[4]، **الرّاغب**: «المُحكَم قد وُصِفَ به القرآنُ علىٰ وجْهَين،

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٧: ١٥٤)، وانظر القصّة في «السيرة النبوية» لابن هشام (١: ٥٧٣) وما بعدها، وأصلها في «صحيح البخاري» (٣٧٤٥) و«صحيح مسلم» (٢٤٢٠) وغيرهما.

(٢) قوله: «ربّاً» سقط من (ط).

(٣) في (ط): «وكذا وكان».

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٣٧٦).

....

أحدُهـما: عامٌّ في جميعِه، نحـوَ: ﴿كِتَٰبٌ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ﴾ [هود: ١] و﴿تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡحَكِيمِ﴾ [يونس: ١]، يعني بذلك المُحكَم نحوَ: بناءٌ مُحكَم، وعَقْدٌ مُحكَم.

والثاني: ما وُصِفَ به بعضُ الكتاب، وهُو المذكورُ في قولِه: ﴿مِنۡهُ ءَايَٰتٌ مُّحۡكَمَٰتٌ﴾ [آل عمران: ٧]، وهُو ما لا يصعُبُ علىٰ العالِمِ معرفتُه لفظاً أو معنىً.

وقيل: ما لا يحتاجُ العالِمُ في معرفتِه إلىٰ تكلُّفِ نظَر، وعكسُه المتَشابِه. والكلامُ في أقسامِ المُحكَم والمتشابِه مُشكِلٌ ولا بدَّ مِن إيرادِ جُملةٍ ينكشفُ بها ذلك، فنقولُ وبالله التوفيق:

الكلامُ في المتَشابِه علىٰ قِسمَيْن: **أحدُهما**: ما يَرجِعُ إلىٰ ذاتِه، **والثاني**: ما يَرجِعُ إلىٰ أمرٍ ما يَعرِضُ له، والقسمُ الأوّلُ علىٰ ضُروب:

أحدُها: ما يرجعُ إلىٰ جهةِ اللَّفظِ مُفرَداً، إمّا لغَرابتِه، نحوَ: ﴿وَفَٰكِهَةً وَأَبًّا﴾ [عبس: ٣١]، أو لمشاركةِ الغَيْر، نحوَ اليدِ والعَيْن، أو مُركَّباً: إمّا للاختصارِ، نحوَ: ﴿وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢]، أو للإطنابِ، نحوَ: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٌ﴾ [الشورىٰ: ١١]، أو لإعلالِ اللَّفظِ، نحوَ: ﴿فَإِنۡ عُثِرَ عَلَىٰٓ أَنَّهُمَا ٱسۡتَحَقَّآ إِثۡمًا فَـَٔاخَرَانِ﴾ [المائدة: ١٠٧] الآية.

وثانيها: ما يرجعُ إلىٰ المعنىٰ، إمّا مِن جهةِ دقّتِه كأوصافِ الباري عزَّ وجلّ، وأوصافِ القيامة، أو مِن جهةِ ترْكِ الترتيبِ ظاهراً[١]، نحوَ: ﴿وَلَوۡلَا رِجَالٌ مُّؤۡمِنُونَ وَنِسَآءٌ مُّؤۡمِنَٰتٌ﴾ إلىٰ قولِه: ﴿لَوۡ تَزَيَّلُواْ لَعَذَّبۡنَا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [الفتح: ٢٥].

وثالثُها: ما يَرجعُ إلىٰ اللَّفظِ والمعنىٰ معاً، وأقسامُه ـ بحسَبِ تركُّبِ بعضِ وجوهِ اللَّفظ

---

(١) يقصد بترك الترتيب ظاهراً في الآية أنّ معنىٰ تركيب الآية هكذا: لو تزيلّ رجال مؤمنون ونساء مؤمنات عن مكّة لعذبنا الذين كفروا... إلخ الآية، ولكنه قدّم قوله: ﴿وَلَوۡلَا رِجَالٌ مُّؤۡمِنُونَ وَنِسَآءٌ مُّؤۡمِنَٰتٌ ...﴾ وهذا كثير في القرآن الكريم، ومن ذلك قوله تعالىٰ: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبۡدِهِ ٱلۡكِتَٰبَ وَلَمۡ يَجۡعَل لَّهُۥ عِوَجَاۜ ۝ قَيِّمًا﴾ [الكهف: ١-٢] الآية، وتقدير الكلام: الحمد لله الذي أنزل علىٰ عبده الكتاب قيماً ولم يجعل له عوجاً، ولكن ترك الترتيب مراعاة للفاصلة.

مَعَ بعضِ وجوهِ المعنىٰ ـ نحوَ: غَرابةِ اللّفظ مَعَ دقّةِ المعنىٰ ـ ستّةٌ[1] أنواع، لأنّ وجوهَ اللّفظِ ثلاثة[2]، ووجوه المعنىٰ اثنان[3]، ومضروب الثلاثةِ في اثنينِ ستّة[4].

والقسمُ الثاني من المتَشابِه، وهو ما يَرجعُ إلىٰ ما يَعرِضُ اللّفظ، وهُو خمسةُ أنواع.

الأوّل: من جهةِ الكمِّيّة، كالعُمومِ والخصوص، **والثاني**: من طريقِ الكيفيّة كالوجوبِ والنَّدْب، **والثالث**: من جهةِ الزَّمانِ كالنّاسخِ والمنسوخ، **والرابع**: من جهةِ المكانِ كالمَواضِعِ والأمورِ التي نزَلتْ فيها، نحوَ: ﴿وَلَيْسَ ٱلْبِرُّ بِأَن تَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا﴾ [البقرة: ١٨٩]، وقولُ: ﴿إِنَّمَا ٱلنَّسِىٓءُ زِيَادَةٌ فِى ٱلْكُفْرِ﴾ [التوبة: ٣٧] فإنهُ يُحتاجُ في معرفةِ ذلك إلىٰ معرفةِ عادتِهم في الجاهليّة. **الخامسُ**[5]: مِن جهةِ الإضافة[6]، وهِيَ الشروطُ التي بها يصِحُّ الفعلُ أو يفسُدُ، كشروطِ العباداتِ والأنكِحةِ والبُيوع»[7].

تذييلٌ:

وقد يُقسَمُ المتشابِهُ والمُحكَم بحسَبِ ذاتِهما إلىٰ أربعةِ أقسام:

الأوّل: المُحكَم من جهةِ اللَّفظِ والمعنىٰ، كقولِه تعالىٰ: ﴿قُلْ تَعَالَوْا۟ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾ [الأنعام: ١٥١] إلىٰ آخرِه.

(١) ستّة: خبر، والمبتدأ: وأقسامه، والجملة بينهما اعتراضية.

(٢) وهي الغريب والمشترك والمركّب.

(٣) وهما ما عبر عنه بقوله: ترك الدقّة، وترك الترتيب ظاهراً.

(٤) من قوله: «لأن وجوه اللفظ..» إلىٰ هنا ساقط من (ط).

(٥) الألفاظ «الأول»، «الثاني»، «الثالث»، «الرابع»، «الخامس»: وردت في (ط) بصيغة: أ، ب، جـ، د، هـ.

(٦) فلو قيل لنا: أقيموا الصلاة فقط لعُدَّ هذا من المتشابه لعدم معرفتنا الشروط، فلما عرفت شروط الصحة والفساد صار هذا محكماً، هذا هو مراده بقوله: «من جهة الإضافة».

(٧) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٢: ٤١٣-٤٢٠).

﴿مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾: مُشْتَبِهات مُحْتمِلات. ﴿هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾. **أي: أصلُ الكتاب، تُحْمَلُ المُتشابِهاتُ عليها،** وتُرَدُّ إليها، ومثالُ ذلك: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٣]، ﴿لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ﴾ [الأعراف: ٢٧]، ﴿أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا﴾ [الإسراء: ١٦].

فإن قلتَ: فهلّا كانَ القرآنُ كلُّه مُحكَمًا! قلتُ: لو كانَ كلُّه محكَمًا لَتعلَّقَ الناسُ به؛ لسهولةِ مأخذِه؛........................

الثاني: مُتشابهٌ مِن جهتِهما، كقولِه تعالىٰ: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ﴾[1] [الأنعام: ١٢٥] الآية.

الثالث: مُتشابهٌ في اللَّفظِ مُحكَمٌ في المعنىٰ، كقولِه تعالىٰ: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢].

الرابع[2]: مُتشابهٌ في المعنىٰ مُحكَمٌ في اللَّفظ، نحوَ: الساعةِ والملائكة، هذا تلخيصُ كلامِه[3].

قولُـه: (**أي: أصلُ الكتاب تُحمَـلُ المتَشابِهاتُ عليها**)، وذلكَ أنّ العرَبَ تسمّي كلَّ جامع يكونُ مرجِعاً لشيء أُمّاً.

قالَ القاضي: والقياسُ أُمّهاتُ الكتاب، وأُفرِدَ علىٰ أنّ الكُلَّ بمنزلةِ واحد، أو علىٰ تأويلِ: كلِّ واحدة[4].

قولُه: (﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣])، مثالٌ للمُحكَم عندَه، وعندَنا متَشابِهٌ يُحمَلُ علىٰ المُحكَم الذي هُو ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٣]، وتأويلُها: أي:لا تُحيطُ به الأبصار، أو جميعُ الأبصارِ لا تُدركُه، وقولُه: ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ مِثالٌ للمتَشابِه عندَه، مؤوَّلٌ بأنّهم لا يَتوقّعونَ النِّعمةَ والكرامةَ إلّا من ربِّهم[5].

---

(١) قوله: «يشرح صدره» من (ط).

(٢) الألفاظ: «الأول»، «الثاني»، «الثالث»، «الرابع»: وردت في (ط) بصيغة أ، ب، جـ، د.

(٣) يعني الراغب الأصفهاني.

(٤) «أنوار التنزيل» (١: ١٤٩).

(٥) انظر: (١٦: ١٧٢).

ولَأعرَضُوا عمّا يَحتاجون فيه إلىٰ الفَحْصِ والتأمُّلِ **مِنَ النظرِ والاستدلال**، ولو فَعَلُوا ذلك لَعطَّلوا الطريقَ الذي لا يُتوصَّلُ إلىٰ معرفةِ الله وتوحيدِه إلا به. ولِما في المتشابِهِ **من الابتلاءِ والتمييزِ** بينَ الثابتِ علىٰ الحقِّ والمُتزلزِلِ فيه؛.............................

قولُه: (**مِنَ النظرِ والاستدلال**): بيانُ «ما» في: «عمّا يحتاجونَ فيه»، والحاصلُ أنّ إيرادَ المُتشابِه في التنزيل باعثٌ علىٰ تعَلُّمِ عِلمِ الاستدلال؛ لأنّ معرفةَ المتشابه متوقِّفةٌ علىٰ معرفةِ عِلم الاستدلال، فتكونُ حاملةً علىٰ تعلُّمِه، فتَتوجَّهُ إليه الرغَباتُ ويتَنافَسُ فيه المحصلونَ، فكانَ كالشيءِ النافق، بخلافِه إذا لم يوجَدْ فيه المتَشابِهُ فلم يُحتَجْ إليه كلَّ الاحتياج فيَتعطَّلَ ويضيعَ ويكونَ كالشيءِ الكاسِد، ولذلك قال: لَعَطَّلوا الطريقَ، وحاصِلُه أنّ هذه الداعيةَ أقوىٰ الدواعي.

قالَ الإمامُ: إنّ النظرَ بسببِ المتَشابِه يُفتقرُ في تعَلُّمِه إلىٰ الاستعانةِ بدليلِ العَقْل، فيتخَلَّصُ عن ظُلمةِ محضِ التقليد[1].

قولُه: (**مِنَ الابتلاءِ والتمييز**) أي: أنّ اشتمالَه عليه يُطمعُ كلَّ مُحِقٍّ ومُبطِلٍ أن[2] يَخوضَ فيه ليجدَ ما يُقوِّي به مذهبَه، فإذا بالَغَ المُحِقُّ في ذلك وصارت المُحكَماتُ مفسِّرةً للمُتَشابِهات خلَصَ الحقُّ منَ الباطل، ومَن لم يُبالِغْ فيه يبقَىٰ في باطلِه. رَوَينا عن الإمامِ أحمدَ بنِ حنْبل وابنِ ماجَه، عن عمْرِو بنِ شُعَيب، عن أبيه، عن جدِّه، قال: سَمِعَ النبيُّ ﷺ قوماً يتدارؤونَ القرآنَ فقال: «إنّما هلَكَ مَن كانَ قبلَكم بهذا، ضَرَبوا كتابَ الله بعضَه ببعض، وإنّما نزَلَ الكتابُ يُصدِّقُ بعضُه بعضاً، فلا تُكذِّبوا بعضَه بعضاً، فما عَلِمتُم منهُ فقولوا، وما جَهِلتُم فكِلوه إلىٰ عالِمِه»[3].

قالَ السَّجاوَنديُّ: العَقلُ مُبتَلًى باعتقادِ حَقِّيّةِ المتَشابه كابتلاءِ البدَنِ بأداءِ العبادات، فالحكيمُ إذا صَنَّفَ كتاباً ربّما أجمَلَ فيه إجمالاً ليكونَ موضعَ جُثوِّ المتعلِّم لأُستاذِه، والملوكُ تكثُرُ في أمثلتِهم علاماتٌ لا تُدركُها العقولُ، وقيل: لو لم يُبتَلَ العقلُ الذي هُو أشرَفُ

---

(١) انظر: «مفاتيح الغيب» (٧: ١٧٢).

(٢) في (ط): «لأنْ».

(٣) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٦٦٦٨) وابن ماجه (٨٥) وغيرهما، وذكره الهيثميّ في «مجمع الزوائد» (١: ١٧١) وعزاه للطبرانيّ في «الكبير».

ولِـما في تقادُحِ العُلماءِ وإتعابِهم القرائحَ في استخراجِ مَعانيه وردِّه إلىٰ المُحكَمِ مِنَ الفوائدِ الجليلة، **والعلومِ الجمَّةِ** ونَيْلِ الدَّرجاتِ عند الله، ولأنّ المؤمنَ المعتقِدَ **أنْ لا مناقضةَ** في كلامِ الله ولا اختلافَ؛ إذا رأىٰ فيه ما يتناقضُ في ظاهرِه، وأهمَّه طَلَبُ ما يوفِّق بَيْنَه ويُجرِيه علىٰ سَنَنٍ واحد، ففكَّر وراجَعَ نفْسَه وغيرَه، ففَتَحَ اللهُ عليه، وتبيَّن مطابقةَ المتشابِهِ المُحكَمَ؛ ازدادَ طُمَأنينةً إلىٰ معتقَدِه، وقوّةً في إيقانه. ﴿**ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٌ**﴾ **هم أهلُ البِدَعِ** ﴿**فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ**﴾ فيتعلّقونَ بالمتشابِهِ الذي يَحتملُ ما يذهبُ إليه المبتدعُ ممّا لا يطابقُ المُحكَم، ويحتملُ ما يطابقُه من قولِ أهلِ الحقّ. ....

لاستَمرَّ العالمُ في أُبَّهةِ العِلم علىٰ المُرودة، وما استأنَسَ إلىٰ التذلُّلِ بعزِّ العبوديّة، والمَتَشابهُ هُو موضِعُ جُثُوِّ العقولِ لبارئها استسلاماً واعترافاً بقُصورِها والتزاماً، وبهذا ظَهَرَ أنّ الوقْفَ علىٰ قولِه تعالىٰ: ﴿**إِلَّا ٱللَّهُ**﴾ هُو الوجْهُ.

قولُه: (**والعلوم الجمّة**)، قالَ الإمامُ: إنّ اشتمالَه عليهما يَفتقرُ إلىٰ تعلُّمِ طرُقِ التأويلات، وتَرجيحِ بعضِها علىٰ بعض، وهي موقوفةٌ علىٰ تحصيلِ عُلومٍ كثيرةٍ من عِلم اللُّغةِ والنَّحوِ[١] وعِلمِ الأُصولَيْنِ[٢]. وأقولُ: سيّما علمُ[٣] المعاني والبيان.

قولُه: (**أنْ لا مُناقَضةَ**) مفعولُ المعتَـقِد، «وإذا رأىٰ» معَ جَوابِه خبرُ (أنّ)، والضميرُ في «بَيْنَه» راجعٌ إلىٰ ما يتناقَضُ، ومِن خَواصِّ لفظِ البَيْن أن لا يقَعَ إلّا في متعدِّد، وما يتناقضُ متعدِّدٌ باعتبارِ المعنىٰ.

قولُه: (﴿**ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٌ**﴾ **هم أهلُ البِدَع**)، **الراغب**: الزَّيغُ: المَيْلُ عن الاستقامةِ إلىٰ أحدِ الجانبَيْن، ومنه: زاغَتِ الشمسُ عن كبِدِ السماء، وزاغَ البصَرُ والقلب، وزاغَ وزالَ متقارِبان، لكنْ زاغَ لا يُقالُ إلّا فيما كان عن حقٍّ إلىٰ باطل[٤].

---

(١) في (ط): «من علم الفقه والنحو».

(٢) انظر: «مفاتيح الغيب» (٧: ١٧٢).

(٣) في (ط): «سيما علمَي».

(٤) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٢: ٤١٣)، وانظر: «مفردات القرآن»، ص٣٨٧.

﴿ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ﴾: طلبَ أن يفتنوا الناسَ عن دينِهم ويضلُّوهم، ﴿وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ﴾: **وطلَبَ أن يُـؤوِّلوه التأويلَ الذي يشتـهونَه.** ﴿وَمَا يَعْـلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾، **أي: لا يهتدي إلىٰ تأويلِه الحقِّ الذي يجبُ أن يُحمَلَ علَيه إلا اللهُ** وعبادُه الذينَ رسخوا في العلم، أي: ثبتوا فيه وتمكَّنوا، وعضُّوا فيه بضِرْسٍ قاطع.

ومنـهم من يقـفُ علىٰ قوله: ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾، ويبتدئ: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ﴾، ويفسّرونَ المتشابهَ: بما استأثَر اللهُ بعلمِه، وبمعرفةِ الحكمةِ فيه من آياته، كعددِ الزبانية ونحوِه ....

قولُه: (**وطَلَبَ أن يُؤوِّلوهُ التأويلَ الذي يَشتَهونَه**)، **الراغب**: التأويلُ منَ الأوْلِ أي: الرجوعُ إلىٰ الأصل، ومنهُ المَوْئلُ للموضِعِ الذي يُرجَعُ إليه، وذلك هُو: رَدُّ الشيءِ إلىٰ الغايةِ المرادةِ منه، علماً كان أو فعلاً، ففي العلم نحوَ قولِه تعالىٰ: ﴿وَمَا يَعْـلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧]، وفي الفعلِ كقولِ الشاعر:

وللنَّوىٰ قبلَ يوم البَيْن تأويلُ (١)

وقولُه تعالىٰ: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ ۚ يَوْمَ يَأْتِى تَأْوِيلُهُۥ﴾ [الأعراف: ٥٣] أي: بيانُه الذي هو غايتُه المقصودةُ منه(٢).

قولُه: (**أي: لا يَهتدي إلىٰ تأويلِه الحقِّ الذي يجبُ أن يُحملَ عليه إلا الله**)، **الانتصاف**: لا يجوزُ إطلاقُ الاهتداءِ علىٰ الله تعالىٰ لِما فيه مِن إيهام سَبْقِ جَهْلٍ وضَلال جَلَّ اللهُ تعالىٰ عن ذلك، لأنّ اهتَدىٰ مُطاوعُ هَدَىٰ، ويُسمّىٰ مَن يُجدِّدُ إسلامَه مُهتدِيًا، وانعقدَ الإجماعُ علىٰ امتناع إطلاقِ الألفـاظِ المُوهِمـة عليهِ تعالىٰ، فإذا أنكَرَ علىٰ القاضي حدَّه مُطلقَ العِلم بكونِه معرفةً

---

(١) لعبدةَ بن الطيب وصَدْرُ البيت كما في «المفضليات» ص١٣٤:

وللأحبَةِ أيّامٌ تُذكِّرُها

(٢) «مفردات القرآن»، ص٩٩.

والأولُ هو الوجه. و﴿يَقُولُونَ﴾ كلامٌ مستأنَفٌ موضِّحٌ لحالِ الراسخين، بمعنىٰ: هؤلاءِ العالمونَ بالتأويلِ ﴿يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾، أي: بالمتشابه. ﴿كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾، أي: كلُّ واحدٍ منه ومن المحكَمِ مِنْ عندِه، أو بالكتاب؛ ....

ودخولِ عِلم الله فيه(١)، فهذا أوْلىٰ أن يُنكَر، وأظُنُّه سَها فنسبَ الاهتداءَ إلىٰ الراسِخينَ في العِلم وغفَلَ(٢) عن شمولِ ذلك الحقَّ جَلَّ جَلالُه(٣).

قولُه: (**والأوّل هو الوجه**)، واعلَمْ أنّ الإمامَ اختارَ الوجْهَ الثاني(٤)، واستدَلَّ عليه بوجوه:

أحدُها: أنّ اللفظَ إذا كانَ لهُ معنًى راجِحٌ ثُمّ دَلَّ الدَّليلُ علىٰ أنّ الظاهرَ غيرُ مُراد، عَلِمنا أنّ مرادَ الله تعالىٰ بعضُ مَـجازاتِ تلك الحقيقة، وفي الـمجازاتِ كثْرةٌ، وترجيحُ البعض لا يُمكنُ إلّا بالتراجيح اللُّغويّة، وذلك لا يُفيدُ اليقينَ، والمسألةُ يقينيّةٌ، ولهذا لـمّا سُئلَ مالكُ بنُ أنسٍ رضيَ اللهُ عنه عن قولِه: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] قال: «الاستواءُ معلوم، والكيفيّةُ مجهولة، والإيمانُ به واجب، والسؤالُ عنه بِدعة»(٥).

وقالَ الإمامُ: هذه الحُجّةُ قاطعةٌ في المسألة، والقلبُ الخالي عن التعصُّب يميلُ إليها.

---

(١) ممّن أنكر علىٰ القاضي البيضاوي: الآمديُّ في «أبكار الأفكار» وعزا إليه ذلك الأسنوي في «نهاية السـول»، والأسنوي نفسه، وسبب إنكارُهما أمران. الأوّل: أنّ العلم يتعلّـقُ بالنّسَب أي وضع لنسبة شيء إلىٰ آخر، ولهذا تعدّىٰ إلىٰ مفعولين بخلاف «عَـرَفَ» فإنها وضعت للمفردات، تقول: عرفت زيداً. الثاني: أنّ العلم لا يستدعي سبق جهل بخلاف المعرفة، ولهذا لا يقال لله تعالىٰ: عارف، ويقال له: عالِم. وانظر: «نهاية السول في شرح منهاج الأصول» للأسنويّ (١: ٨-٩).

(٢) في (ط): «وعقل».

(٣) انظر: «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ١٧٥-١٧٦).

(٤) وهو الوقوف علىٰ لفظ الجلالة والابتداء بقوله: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ﴾.

(٥) ينظر: «التمهيد» لابن عبد البرّ (٧: ١٥١).

....

وثانيها: أنّ ما قبْلَ الآية، وهُو قولُه: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ﴾ دَلَّ علىٰ أنّ تأويلَ المَتشابِه مذموم، وما بعدَها، وهو قولُه: ﴿كُلٌّ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَا﴾ إنّما يحسُنُ إذا قُلنا: إنّهم آمَنوا بما عرَفوا علىٰ التفصيلِ وبما لم يَعرِفوا تفصيلَه.

وثالثُها: أنّ معنىٰ الرّسوخ إنّما يتِمُّ إذا قُلنا: إنّهم عَلِموا أنّ مرادَ الله غيرُ ذلك الظاهر، ثمّ فوَّضوا عِلمَه إلىٰ الله وعَلِموا أنهُ الحقُّ والصَّواب، ولم يُزعزعْهم عن الصِّراط عدمُ عِلمِهم بالمرادِ بالتعيين.

ورابعُها: أنّ الابتداءَ مِن قولِه: ﴿يَقُولُونَ﴾ والوقفَ علىٰ ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلۡعِلۡمِ﴾ لم يَحسُن ذلك الحُسنَ إذا ابتُدِئ مِن قولِه: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلۡعِلۡمِ﴾، ويُوقَف علىٰ ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾، عَرَفَ ذلك مَن رُزِق ذوقاً. قال صاحبُ «المرشد»: لا إنكارَ لبقاءِ معنًى في القرآن استأثَرَ اللهُ بعِلْمه، فالوقفُ علىٰ ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾ علىٰ هذا تامٌّ(١). وحكىٰ عن مصحف ابنِ مسعود: (ويقولُ الراسخون في العلم آمنا) وقال: لا يكاد يوجد في التنزيل «أمّا» وما بعدها رفع إلّا ويُثنّىٰ أو يُثلّث، كقولِه تعالىٰ: ﴿أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ﴾ [الكهف: ٧٩]، ﴿وَأَمَّا ٱلۡغُلَٰمُ﴾ [الكهف: ٨٠]، ﴿وَأَمَّا ٱلۡجِدَارُ﴾ [الكهف: ٨٢] الآيات. فالمعنىٰ: وأمّا الراسخون، فحُذِف «أمّا»؛ لدلالةِ الكلام عليه.

فإنْ قيلَ: فيلزمُ علىٰ هذا أن يُجاءَ في الجوابِ بالفاء، وليسَ بعد ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ﴾(٢) الفاءُ. فجوابُه: إنّ «أمّا» لـمّا حُذفتْ ذهب حُكْمُها الذي يختصُّ بها، فجرىٰ مجرىٰ الابتداءِ والخبر. قالَ صاحبُ «المرشد»: هذا وجهٌ جيّد. وقالَ ابنُ الحاجب: أمّا مجيءُ المتعدّدِ في «أمّا» فكثير؛ ولذلك قال بعضُهم: إنه لازم، وحُمِل عليه قولُه تعالىٰ: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلۡعِلۡمِ﴾ علىٰ معنىٰ: وأمّا الراسخونَ فيقولون: آمنّا به. وهذا وإنْ كان محتملاً في هذا الموضعِ إلّا أنّ الظاهرَ خِلافُه في غيرِه، كقولِ القائل: أمّا أنا فقد فعَلتُ كذا، ويَسكُتُ ولا إشكالَ في صحّةِ مثلِ ذلك(٣).

---

(١) انظر: «المقصد لتلخيص ما في المرشد» للقاضي زكريا الأنصاري ص ٢٢.

(٢) في (ط): «الراسخون» بدون الواو.

(٣) انظر: «الكافية بشرح الرضي» (٢: ٣٩٥- ٣٩٦).

....

وقلتُ: في قولِه: «محتملاً» إغفالٌ للنَّظْم، إذ ليس للاحتمالِ مَجال، لأنّ الآيةَ مِن بابِ الجَمْعِ والتقسيمِ والتفريق(١)، أمّا الجمعُ فقولُه: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ﴾، والتقسيمُ قولُه: ﴿مِنْهُ ءَايَـٰتٌ مُّحْكَمَـٰتٌ﴾، وقولُه: ﴿وَأُخَرُ مُتَشَـٰبِهَـٰتٌ﴾، والتفريقُ: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَـٰبَهَ مِنْهُ﴾ الآية، فلا بُدَّ مِن جعْلِ ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ﴾ قسيماً له، لأنّ التقسيمَ حاصِر، وكان مِنَ الظاهرِ أن يُقالَ: فأمّا الذينَ في قلوبِهم استقامةٌ فيتّبعونَ المُحكَمَ، فوضَعَ موضعَ ذلك: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾ وإنّما وُضِعَ: ﴿يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾ موضعَ «يتَّبعونَ» المُحكَم لإيثارِ لفظِ ﴿ٱلرَّٰسِخُونَ﴾ علىٰ (المهتدون) في الابتداء، لأنّ الرسوخَ في العِلم لا يَحصُلُ إلّا بعدَ الاهتداءِ والتتبُّع التامِّ والاجتهادِ البليغ، فإذا استقامَ القلبُ في سبيلِ الرَّشادِ ورَسَخَ القدَمُ في العلم أفصَحَ صاحبُه النُّطقَ بالقولِ الحقِّ إرشاداً للخَلْق، وكفىٰ بدُعاءِ الرّاسخينَ في العلم: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ [آل عمران: ٨] شاهداً علىٰ أنّ ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ مقابلٌ لقولِه: ﴿ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾، وكذا ﴿يَقُولُونَ﴾ وما يتّصلُ به مُقَابِلٌ لـ«يتّبعونَ» وما يتعلّقُ به، فكأنهُ قيل: فأمّا الزائغونَ فيتّبعونَ المتَشابِه، وأمّا الراسِخونَ فيتّبعونَ المُحكَمَ ويَرُدُّونَ المتَشابهَ إلىٰ المُحكَم بقَدْرِ وُسعِهم(٢)، وإلّا فيقولونَ: كلٌّ منَ المُحكَمِ والمتَشابِه من عندِ الله، ثُمّ جيءَ بقولِه: ﴿وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُولُوا۟ ٱلْأَلْبَـٰبِ﴾ تذييلاً وتعريضاً بالزائغينَ ومدحاً للرّاسِخينَ، يعني مَن لم يتذكَّرْ ولم يتَّعِظْ ويتَّبعُ هواهُ ليسَ مِن أُولي الألباب(٣)، ومِن ثَمّ قال الراسِخونَ: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنتَ ٱلْوَهَّابُ﴾ خضَعوا لبارئهم لاستنزالِ العِلم اللَّدُنيِّ واستَعاذوا به منَ الزَّيغِ النَّفْسانيّ، وأمّا قولُه(٤): أمّا أنا فقد فعلْتُ كذا ويَسكُت، فلا

---

(١) هو عبارة عن أن يجمع المتكلّم متعدّداً تحت أمر ثم يفرق ثم يضيف إلىٰ كلّ ما يناسبه. انظر: «الإيضاح»، ص٣٧١-٣٧٢، و«أنوار الربيع» لابن معصوم المدني (٥: ١٧٦) وما بعدها.

(٢) في (م): «رؤيتهم»، وهي وإن كان لها وجه إلا أن «وسعهم» أدل علىٰ المراد.

(٣) من قوله: «تذييلاً» إلىٰ هنا سقط من (م).

(٤) يعني ابن الحاجب.

....

وجهَ له بعدَ إقرارِه بأنّ (أمّا) وُضعَ للتفصيل، لأنه إن أرادَ استقلالَه بنفسِه وأنه لم يتَعلَّقْ بكلام سابقٍ يدُلُّ معَه علىٰ التفصيلِ فيكونُ (أمّا) غيرَ موضوع له، وإن تعلَّقَ ودَلَّ، وهُو الواجبُ، فقد حصَلَ المَرامُ، علىٰ أنّ الذَّوقَ السَّليم والطَّبعَ المستقيمَ شاهدانِ بأنّ هذا ليس كلاماً ابتدائيّاً.

فإن قلتَ: هل يجبُ معَه الواوُ ليكونَ معطوفاً علىٰ ذلك المقدَّر؟

قلتُ: لا، ويؤيّدُه ما رَوَينا في «صحيح البخاريِّ»، عن أنس: جاءَ ثلاثةُ رهْطٍ إلىٰ بيوتِ أزواجِ النبيِّ ﷺ يسألونَ عن عبادتِه، فلمّا أُخبِروا كأنّهم تقَالُّوها، فقالوا: أينَ نحنُ منهُ صلَواتُ الله عليه، فقد غُفِرَ له ما تقدَّمَ من ذنبِه وما تأخَّر، وقالَ أحدُهم: أمّا أنا فأُصلّي الليلَ أبداً، وقالَ آخَر: أنا[1] أصومُ الدَّهرَ ولا أُفطِر، وقالَ آخَر: وأنا أعتزِلُ النساءَ فلا أتزَوّجُ أبداً. الحديث[2]. فكأنّهُ قال: أمّا رسولُ الله ﷺ فممّن خصَّصهُ اللهُ بالمغفِرةِ فلا عليه أن لا يُكثِرَ العبادة، وأمّا أنا فلستُ كهيئتِه فأُصلّي أبداً.

الراغب: الأظهَرُ منَ الآيةِ الوقْفُ علىٰ قولِه: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾، وما قالَ بعضُهم: لو جازَ أن يُخاطبَنا ولم يُعرِّفْنا مرادَه لجَازَ أن يُخاطبَنا بكلامِ الزِّنْج والرّوم! فالجوابُ عنهُ: أنّ كلامَ الرّومِ والزِّنج لا يُعلَمُ المرادُ منهُ مُجمَلاً ولا مفصَّلاً، والمتَشابِهُ يُعلَمُ منهُ المرادُ مجمَلاً، ولأنّ كلَّ آية فسَّرَها المفسِّرونَ علىٰ أوجُه فمعلومٌ أنّ المرادَ لا يَخرُجُ منهُ، علىٰ أنه لم يَمتنعْ أن يُكلِّفَنا اللهُ تلاوةَ أحرُفٍ لا نعرِفُ معناها فيُثيبَنا علىٰ تلاوتِها، كما يُكلِّفُنا أفعالاً لا نعرِفُ وجهَ الحِكمةِ فيها، فالتلاوةُ فعلٌ يختَصُّ باللِّسان.

فإن قيل: لِمَ خصَّ الرّاسِخينَ بأنّهم يقولون: آمَنّا به؟

قِيلَ: لأنّ معرفةَ ما للإنسانِ سبيلٌ إلىٰ معرفتِه، ومعرفةُ ما لا سبيلَ له إلىٰ معرفتِه هِيَ من عُلومِ الرّاسخين، لأنّ الحُكماءَ هم الذين يُميِّزونَ بينَ ما يُمكِنُ عِلمُه وما لا يُمكِنُ أن يُعلَم،

(١) قوله: «أنا» ساقط من (ط).

(٢) أخرجه البخاري (٥٠٦٣).

كلٌّ من متشابِهِه ومحكَمِه مِن عندِ الله الحكيمِ الذي لا يتناقضُ كلامُه، ولا يختلفُ كتابه. ﴿وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ مدحٌ للراسخين بإلقاءِ الذهنِ وحسنِ التأمّل، ويجوزُ أن يكونَ ﴿يَقُولُونَ﴾ حالًا من الراسخين. وقرأَ عبدُ الله: (إنْ تأويلُه إلا عندَ الله). وقرأ أُبيّ: (ويقول الراسخون).

[﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنتَ ٱلْوَهَّابُ * رَبَّنَآ إِنَّكَ جَامِعُ ٱلنَّاسِ لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُخْلِفُ ٱلْمِيعَادَ﴾ ٨ – ٩]

﴿لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا﴾: لا تبلُنا ببلايا تَزيغُ فيها قلوبُنا ﴿بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ وأرشدتنا لدينك،....

وما الذي يُدرِكُ إن طُلِبَ، وما الذي لا يُدرَك، وعلىٰ أيِّ غايةٍ يجبُ أن يقفَ طالبُ العلم، وأيَّ مكانٍ يتَجاوَزُه، وهذا مِن أشرَفِ منزلةِ العلماءِ الرّاسِخين[1].

قولُه: (﴿بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ وأرشدْتَنا لدينِك) هذا علىٰ أنّ الهِداية بمعنىٰ الدِّلالة الموصِلة إلىٰ البُغيـة[2]، وقولُـه: «بعد إذْ لَطَفْتَ بنا» علىٰ أنْ يكونَ بمعنىٰ الدِّلالـةِ المجرَّدة، والمقابِلُ الحقيقيُّ علىٰ التقديرَيْن: الإضـلالُ، كما فسَّـرَهُ في قولِـه: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢] لكنْ لـمّا لم يكنْ مُوافقاً لمذهبِه[3] قال: لا تبتَـلِنا[4] أي: لا تختَبِرْنا اختبارًا يكونُ سبباً للزَّيغ، أو لا تَمنَعْنا ألطافَك يكون[5] سبباً للضّلال، ونَسِيَ قولَه: إنّ سببَ السببِ سببٌ.

وقال القاضي: ﴿لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا﴾ من مَقالِ الراسِخين، وقيل: هُو استئنافٌ، أي: لا تُزغْ قلوبَنا عن نَهْجِ الحقِّ إلىٰ اتّباعِ المُتَشابِهِ بتأويل لا ترتَضيه، قال رسولُ الله ﷺ: «قلبُ ابنِ آدمَ بينَ أُصبُعيْنِ مِن أصابعِ الرّحمٰن، إن شاء أقامَه علىٰ الحقّ، وإن شاءَ أزاغَه»[6].

---

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٢: ٤٢٤–٤٢٧)، وانظر: «مفردات القرآن» ٤٤٤–٤٤٥.

(٢) هذا كالمستمدِّ من كلام القاضي البيضاوي في «أنوار التنزيل» (١: ٩٨).

(٣) وهو أن الله لا يخلق الزيغ بل العبد يخلقه لنفسه.

(٤) في (ط): «لا تَبْلُنا».

(٥) في (ط): «يكنْ».

(٦) «أنوار التنزيل» (١: ١٥٠) والحديثُ أخرجه مسلم (٢٦٥٤).

أو: لا تمنعْنا ألطافَك بعدَ إذ لطفتَ بنا. ﴿مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً﴾: من عندكَ نعمةً بالتوفيقِ والمعونة. وقُرِئ: ﴿لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا﴾ بالتاءِ والياءِ ورفْعِ القلوب. ﴿جَامِعُ ٱلنَّاسِ لِيَوْمٍ﴾، أي: تجمعُهم لحسابِ يوم، أو لجزاء يوم، كقولِه تعالىٰ: ﴿يَوْمَ يَجْمَعُكُمْ لِيَوْمِ ٱلْجَمْعِ﴾ [التغابن: ٩]. وقُرِئ: (جامعٌ الناس) علىٰ الأصل. ....

الانتصاف: أهلُ السُّنّةِ يَدْعونَ بهذه الدَّعوةِ غيرَ مُحرَّفة، لأنّ الهُدىٰ والزَّيغَ مخلوقانِ لله تعالىٰ، والمعتزلةُ يزعُمونَ أنّ العبدَ يخلُقُ الزَّيغَ لنفسِه فيُحرِّفونَ الدعاءَ عن مَوضِعه[1].

الراغب: ﴿لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا﴾ لا تمنَعْنا التوفيق، فجَعَلَ منْعَ التوفيق إزاغةً للقلوبِ لأدائِه إليها إشارةً إلىٰ ما قيل: أقطَعُ ما يكونُ المجتهد إذا خذَلَهُ التوفيق، وإيّاهُ قصَدَ مَن قال:

إذا لم يكنْ عونٌ مـنَ الله للفتـىٰ فأكثرُ ما يجني عليه اجتهـادُهُ[2]

والهبةُ: تمليكُ الشيءِ غيرَه من غيرِ ثمَن[3]، فنبّهَ بقولِه تعالىٰ: ﴿وَهَبْ لَنَا﴾ أنّ حقَّ العبدِ أنْ لا يَلتفِتَ إلىٰ شيءٍ منَ العملِ وطلَبِ العِوَض به، بل يَرجو رجاءَ المفاليس الطالبينَ للتفضُّلِ والهبةِ لا العِوَض، وإنّما قـال: ﴿مِن لَّدُنكَ﴾ لأنهُ لمّا كانتِ الهِبةُ علىٰ ضَرْبَيْن: هبةٌ عن عِـوَض، وهبةٌ لا عن عِوَض، نبَّهَ بقولِه: ﴿هَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ﴾ أنّ هذه الهِبَةَ اعترافٌ أنّ بتفضُّلِه يُدرَكُ ما لا يُدرَكُ في الدُّنيا والآخِرة، نحو قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَآ أَنْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ﴾ [الأعراف: ٤٣][4].

قولُه: (أو لجزاءِ يوم، كقولِه: ﴿يَوْمَ يَجْمَعُكُمْ لِيَوْمِ ٱلْجَمْعِ﴾ [التغابن: ٩])، قال القاضي: نُبِّهوا به علىٰ أنّ مُعظَمَ غرَضِهم منَ الطِّلْبَتَيْنِ ما يتعلَّقُ بالآخرة، فإنها المقصِدُ والمآل[5].

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ١٧٦).

(٢) ذكره الراغب الأصفهاني في «محاضرات الأدباء» (١: ٢٠٥) وعزاه لأمير المؤمنين عليّ رضوان الله عليه.

(٣) انظر: «روضة الطالبين» للإمام النوويّ (٥: ٣٦٤).

(٤) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٢: ٤٣١-٤٣٤).

(٥) «أنوار التنزيل» (١: ١٥٠).

﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُخْلِفُ ٱلْمِيعَادَ﴾ معناه: أنّ الإلهيّةَ تُنافي خُلْفَ الميعاد، كقولِك: إنّ الجوادَ لا يُخيبُ سائله، والميعادُ: الموعد.

[﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَن تُغْنِىَ عَنْهُمْ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَـٰدُهُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا ۖ وَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمْ وَقُودُ ٱلنَّارِ * كَدَأْبِ ءَالِ فِرْعَوْنَ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۚ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا فَأَخَذَهُمُ ٱللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ ۗ وَٱللَّهُ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ * قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ سَتُغْلَبُونَ وَتُحْشَرُونَ إِلَىٰ جَهَنَّمَ ۚ وَبِئْسَ ٱلْمِهَادُ﴾ ١٠ - ١٢]

قرأَ عليٌّ رضي اللهُ عنه: (لن تغنيْ) بسكونِ الياء، وهذا منَ الجدّ في استثقالِ الحركةِ علىٰ حَرْفِ اللِّين.

﴿مِّنَ﴾ في قولـه: ﴿مِّنَ ٱللَّهِ﴾ مثلُه في قـوله: ﴿وَإِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِى مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا﴾ [النجم: ٢٨]. والمعنىٰ لن تُغنيَ عنهم من رحمةِ الله أو من طاعةِ الله ﴿شَيْـًٔا﴾، أي: بدلَ رحمتِه وطاعتِه، وبدلَ الحقِّ. ومنه: «ولا ينفعُ ذا الجَدِّ منكَ الجَدّ»، ....

قولُه: (أنّ الإلهيّةَ تُنافي خُلْفَ الميعاد) يريدُ أنّ هذه الخاتمةَ تذييلٌ لِما سبَق، وكان مقتَضىٰ الظاهر أن يُقال: «إنكَ لا تُخلِفُ الميعاد»، ثُمّ إنّ ربَّنا لا يُخلِفُ الميعاد، فوضَعَ المُظهَرَ موضعَ المُضمَر من غيرِ لفظِه السابق، وخُصَّ باسم الذات، وجعَلَه محكوماً عليه، وجعَلَ عدمَ خُلفِ الميعادِ محكوماً به ليكونَ من بابِ الإشعارِ بالعِلِّيّة، ولهذا مثَّلَ بقولِه: إنّ الجوادَ لا يُخيبُ سائلُه.

قولُه: (ومنه: «ولا ينفعُ ذا الجَدِّ منكَ الجَدُّ»)، روِّينا عن مُسلم وأبي داودَ والنَّسائيِّ، عن أبي سعيدٍ قال: كان رسولُ الله ﷺ إذا رفَعَ رأسَهُ منَ الرُّكوعِ قال: «اللهُمَّ لكَ الحَمْدُ[1] ملءَ السّمٰواتِ والأرض، وملءَ ما شِئتَ من شيءٍ بعدُ، أهلَ الثناءِ والمجد، أحقُّ ما قال العبدُ، وكلُّنا لك عبدٌ، اللهُمَّ لا مانعَ لِما أعطَيْت ولا مُعطِيَ لِما منَعت ولا ينفَعُ ذا الجَدِّ منكَ الجَدُّ»[2]. **النهاية**: الجَدُّ: الحَظُّ والسَّعادةُ والغِنىٰ، أي: لا ينفَعُ ذا الغِنىٰ منك غِناه، وإنّما ينفَعُه الإيمانُ والطّاعة.

---

(١) قوله: «لك الحمد» ساقط من (ط).

(٢) أخرجه مسلم (٤٧٧) وأبو داود (٨٤٧) والنَّسائيّ (٢: ١٩٨-١٩٩).

أي: لا ينفعُه جَدُّه وحظُّه من الدّنيا بذلكَ، أي: بدلَ طاعتِك وعبادتِك وما عندَكَ. وفي معناه قولُه تعالىٰ: ﴿ وَمَآ أَمْوَٰلُكُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُكُم بِٱلَّتِى تُقَرِّبُكُمْ عِندَنَا زُلْفَىٰٓ ﴾ [سبأ: ٣٧]. وقُرِئ: (وُقود) بالضمّ بمعنىٰ: أهلُ وقودِها. والمرادُ بالذينَ كفروا: من كَفَرَ برسولِ الله ﷺ وعن ابن عبّاس: **هم قريظةُ والنَّضير**. «الدأب»: مصدرُ دَأَبَ في العمل: إذا كَدَحَ فيه، **فوُضِعَ موضعَ ما عليه الإنسانُ من شأنِه وحالِه**، والكافُ مرفوعُ المحلّ، تقديرُه: دَأْبُ هؤلاءِ الكفرةِ كدأْبِ مَن قَبلَهم من آلِ فرعونَ وغيرِهم، ويجوزُ أن ينتصبَ محلُّ الكافِ بـ﴿لَن تُغْنِىَ﴾ أو بـ«الوقود»، أي: **لن تغنيَ عنهم مثلَ ما لم تغنِ عن أولئك، أو: تُوقَدُ بهم** النارُ كما تُوقَدُ بهم...

قولُه: (**وعن ابنِ عبّاس: هُم قُريظةُ والنَّضير**) فالتعريفُ في ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ علىٰ هذا للعَهْد، وعلىٰ الأوّل للجِنس.

قولُه: (**فوُضِعَ مَوضعَ ما عليه الإنسانُ مِن شأنِه وحالِه**)، قالَ في «الأساس»: دأَبَ الرجُلُ في عمَلِه: اجتهَدَ فيه، ومنَ المجاز: هذا دأْبُك، أي: شأْنُك وعمَلُك، وقالَ تعالىٰ: ﴿ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ دَآئِبَيْنِ ﴾ [إبراهيم: ٣٣]، ويقالُ للمَلَوَيْنِ[١]: الدّائبانِ.

الراغب: الدَّأْبُ: العادةُ التي عليها يَدومُ صاحبُها، وهُو أَخصُّ منَ العادة، ومنهُ أدأبَ في سَيْرِه، قال الفرّاء: الدَّأْبُ: لزومُ الحالِ التي فيها[٢].

قولُه: (**أي: لن تُغنيَ عنهم مِثلَ ما لم تُغنِ عن أولئكَ أو: تُوقَدُ بهم**). هذا نشْرٌ لقولِه: أن ينتصبَ محلُّ الكاف بـ﴿لَن تُغْنِىَ﴾ أو بالـ﴿وَقُودُ﴾ من حيثُ اللَّفظ، وقولُه: «دأْبُ هؤلاءِ الكفَرة كدَأْبِ مَن قبلهم»: تقريرُ[٣] وجْهِ الرّفع، ثمّ قولُه: يقولُ: «إنّك لَتظلِمُ الناسَ»، إلىٰ قولِه: «كما حُورِفَ أبوهُ»، مثالانِ لهذَيْنِ التقديرَيْن علىٰ النَّشرِ أيضاً.

---

(١) وهما اللّيلُ والنّهار.

(٢) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٢: ٤٣٧)، وانظر: «مفردات القرآن»، ص٣٢١.

(٣) في (ط): «تقدير».

تقول: إنك لتظلمُ الناسَ كدأْبِ أبيك، تريد: كظلْمِ أبيك ومثلَ ما كانَ يظلمهم، وإنّ فلانًا لمحارَفٌ كدأْبِ أبيه، تريد: كما حُورِفَ أبوه. ﴿كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا﴾ تفسيرٌ لدأْبِهم ما فعلوا وفُعِلَ بهم على أنه جوابُ سؤالٍ مقدَّرٍ عن حالِهم.

قلت: في الآية أن الضميرَ في ﴿عَنْهُمْ﴾ راجعٌ إلىٰ ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾، والمرادُ بالكفر: الشِّـرك؛ وهو الظلم، ﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣]، كأنه قيل: لن تغني عن الذين ظلموا وأشركوا كما لم تُغنِ عن أولئك، وأن الموقودَ بالنار يبقىٰ مُحارَفاً[١] كما شقي وحُورف أولئك[٢].

قولُه: (لمحارَف). الجَوْهريّ: رجُلٌ مُحارَفٌ بفَتح الرّاء، أي: محدودٌ محروم، وهُو خِلافُ قولِك: مُبارَك، وقد حُورِفَ كسْبُ فُلان، أي: شُدِّدَ عليه في مَعاشِه.

فمعنىٰ توقَدُ بهمُ النارُ، أي: مصيرُهم إلىٰ سُوءِ الخاتمة، شُبِّهوا بالمُحارَفِ المحروم الذي شُدِّدَ عليه معاشُه في خَيْبةِ السَّعي والعاقبةِ الوَخيمة.

قولُه: (علىٰ أنهُ جوابُ سؤالٍ مقدَّر) متعلِّـقٌ بقولِه: «تفسيرٌ لدَأْبِهم» أي: فصَلَ قولَه: ﴿كَذَّبُوا۟﴾ عن الكلامِ السابق، علىٰ طريقةِ الاستئناف، ليكونَ تفسيراً لدَأْبِهم[٣]، هذا علىٰ تقديرِ أن يكونَ الكافُ مرفوعَ المحَلّ وأنّ التقديرَ: دَأْبُ هؤلاءِ الكفَرةِ كدَأْبِ مَن قبلهم مِن آلِ فِرعَوْن وغيرِهم، وذلك أنّ المشبَّهَ حينئذٍ معنىٰ مجموع الآيةِ السابقة ممّا فعَلَ هؤلاءِ الكفَرةُ منَ الكُفرِ والتكذيب، وما فُعِلَ بهم من تخييبِ سَعْيِهم وإيقادِ النارِ بهم، لأنّ المشارَ إليه بقولِه: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾: المارُّ ذكْرُهم، والمُشبَّهُ به: حالُ فِرعَونَ منَ الطُّغيانِ وما لحِقَهُ من تَبِعتِه[٤] مِن إهلاكِه، ووجهُ الشَّبه قولُه: ﴿كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا فَأَخَذَهُمُ ٱللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ﴾، ونحوُه قولُه تعالىٰ: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [آل عمران: ٥٩].

---

(١) في الأصل (ط): «محارف» فأصلحناها.

(٢) من قوله: «قلت: في الآية أن الضمير» إلىٰ هنا من (ط).

(٣) من قوله: «أي: فصل» إلىٰ هنا سقط من (ي).

(٤) يعني الطغيان.

....

قالَ الزجّاجُ: ﴿خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ﴾ ليسَ بمتّصلٍ بآدَمَ، وإنّما هُو تبيينُ قصّتِه، فإذا قلتَ: مثَلُك مثلُ زيد، أردتَ أنّك تُشبِهُه في فعلِه ثُمّ تخبِرُ بقصّةِ زَيْد تقولُ: فعَلَ كذا وكذا(١)، والتشبيهُ تمثيليٌّ، يعني قولَه: دَأْبُ هؤلاءِ كدَأبِ آلِ فِرعَونَ وموقعُه منَ الكلامِ السابقِ موقعُ التذييلِ التشبيهيِّ، كقولِ الشاعر:

وأَشَدُّ ما لاقَيْتُ من أَلَمِ الهوىٰ ... قُربُ الحبيبِ وما إليهِ سبيلُ
كالعيسِ في البيداءِ يقتُلُها الظَّما ... والماءُ فوقَ ظُهورِها محمولُ(٢)

وأمّا علىٰ أنْ ينتصبَ محَلُّ الكاف، فالوجهُ أمرٌ واحد؛ لأنّ التشبيهَ إمّا واقعٌ في عدم الإغناءِ، كما قال: ﴿لَن تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَٰلُهُمْ﴾، كما لن تُغنيَ عن أولئك، أو في الإيقادِ المعْنيِّ بقولِه: أو تُوقَدُ بهم كما تُوقَدُ بهم، والوجهُ علىٰ التقديرَيْنِ عقْليٌّ ظاهرٌ لم يحتَجْ إلىٰ البيان(٣)، فيكونُ قولُه: ﴿كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا فَأَخَذَهُمُ ٱللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ﴾: استئنافاً علىٰ بيانِ الموجِب، فإنه تعالىٰ لمّا أخبَرَ أنّ أموالَهم التي جمَعوها، وأولادَهم الذين تكاثَروا بهم، لم تُغنِ عنهم شيئاً، كما لم تُغنِ عمّن قبلَهم، أو أخبَرَ أنّ النارَ أُوقِدت بهم كما أُوقِدتْ بمَن قبلَهم، اتّجَهَ لقائل(٤) أن يَسأل: لمَ فُعِلَ بهم؟ أي: بآلِ فِرعونَ ومَن قبلَهم، ذلك؟ فأُجيبوا: لأنّهم كذَّبوا بآياتِ الله فأخذَهُم اللهُ بذنوبِهم، ولمّا كان معنىٰ الدَّأبِ: الحالَ والشأن، وأنّك تعلَمُ أنّ التشبيهَ الواقعَ في الحالِ والقصّة لا يكونُ إلّا في الأمورِ المُنتزَعة المتوهَّمة، ولم يَستقمْ ذلك إذا كانَ الوجهُ أمراً واحداً،

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٤٢٢).

(٢) لأبي العلاء المعرّي في «سقط الزند»، ص١٤٢.

(٣) من قوله: «إنّما واقع في عدم الإغناء» إلىٰ هنا. ورد بدله في (ط): «إما واقع بين كفر هؤلاء المعبَّر عنه بالظلم في المثال وبين كفر أولئك، والوجه قوة الظلم المعني بقوله: ﴿كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا﴾، أو بين إيقادهم وإيقادهم المعبَّر عنه بالشقوة والمحارفة، والوجه: شدّة العذاب المنبئ عن قوله: ﴿فَأَخَذَهُمُ ٱللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ﴾، فيكون قوله: ....».

(٤) في (ط): «لسائل».

﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا﴾ هم مشركو مكّة، ﴿سَتُغْلَبُونَ﴾، يعني: يومَ بدر وقيل: همُ اليهود، ولما غَلَبَ رسولُ الله ﷺ يومَ بدرٍ قالوا: هذا والله النبيُّ الأميُّ الذي بشّرَنا به موسىٰ، وهمّوا باتباعِه، فقال بعضُهم: لا تَعْجلوا حتىٰ ننظرَ إلىٰ وقعةٍ أخرىٰ، فلـمّا كانَ يومُ أحدٍ **شكّوا**. وقيل: جمعَهم رسولُ الله ﷺ بعدَ وقعةِ بدرٍ في سوقِ بَني قَيْنُقاع. فقال: يا معشرَ اليهود! احذروا مثلَ ما نَزَلَ بقريش، وأسْلِموا قبلَ أن يَنزِلَ بكم ما نَزَلَ بهم، فقد عَرَفْتم أني نبيٌّ مرسل. فقالوا: لا يغرّنّك أنكَ لقيتَ قومًا أغمارًا لا عِلْمَ لهم بالحرب، فأصبْتَ منهم فرصة، لئن قاتلتنا لعلمتَ أنا نحن النّاس؛ **فنزلت**. ....

أوَّله بقولِه: كدَأْبِ أبيكَ، يريدُ كظُلمِ أبيكَ أوّلاً، وبقولِه: إنّ فلاناً لُمحارَفٌ، كدَأْبِ أبيه، يريدُ: كما حُورِفَ أبوهُ ثانياً، والوجهُ هو الأوّلُ وعليه النَّظم.

قالَ الإمامُ: معنىٰ الآية أنه: كما نزَلَ بمَن تقدَّم العذابُ المُعجَّلُ بالاستئصال، فكذلك يَنزِلُ بكم أيُّها الكفّارُ بمحمّدٍ ﷺ ذلك منَ القتْلِ والسَّبْي وسلْب الأموال، ويكونُ قولُه تعالىٰ: ﴿قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ سَتُغْلَبُونَ﴾ الآية [آل عمران: ١٢] كالدّلالةِ علىٰ ذلك، وكأنهُ تعالىٰ بيّنَ أنه كما نزَلَ بالقومِ العذابُ المعجَّل، ثمّ يَصيرونَ إلىٰ دوامِ العذابِ فسينزِلُ بمَن كذَّبَ بمحمّدٍ صلَواتُ الله عليه هذانِ الأمران(١).

قولُه: (شَكّوا) إنّما شَكّوا لأنهم ظَنّوا أنّ رسولَ الله ﷺ يَظهَرُ أمرُه، ولا يَنقطعُ عن قريب، فقالوا: لو كانَ هو النبيَّ الأمّيَّ المبشَّرَ به لظهَرَ أمرُه، ولَمَا انقَطَع عن قريب، ولم يعلَموا أنّ اللهَ تعالىٰ سينصُرُه ويُظهرُ دينَه، ولمّا عَلِموا وتيقّنوا عانَدوا.

قولُه: (فنزَلَت) يعني قولَه: ﴿قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ سَتُغْلَبُونَ﴾، الفاءُ في فنزَلتْ متعلّقٌ بالرِّوايتَيْن(٢) المُختصَّتَيْنِ باليهود، وتقريرُه علىٰ الرِّوايةِ الأولىٰ، وهي قولُه: فلمّا كان يومُ أحُدٍ

---

(١) انظر: «مفاتيح الغيب» (٧: ١٨٦-١٨٧)، وكلام المصنف يوهم أنّ هذا اختيار الإمام وهو إنّما أورده وجهاً سادساً في كيفية التشبيه في قولِه: ﴿كَدَأْبِ ءَالِ فِرْعَوْنَ﴾ الآية.

(٢) الرواية الأولىٰ: من رواية الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس، وقد أوردها الواحديّ في «أسباب =

وقُرِئ: (**سيُغلبون ويُحشرون**) **بالياءِ** كقولِه تعالىٰ: ﴿قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِن يَنتَهُواْ يُغۡفَرۡ لَهُم﴾ [الأنفال: ٣٨]، علىٰ: قلْ لهم قولي لك: سيُغلبون فإن قلتَ: أيُّ فرقٍ بينَ القراءتينِ من حيثُ المعنىٰ؟ قلتُ: معنىٰ القراءةِ بالتاء: الأمرُ بأنْ يُخبرَهم بما سيجري عليهم من الغَلبةِ والحشرِ إلىٰ جهنّمَ فهو إخبارٌ بمعنىٰ: سيُغلبون ويُحشرون، وهو الكائنُ من نفسِ المتوعَّدِ به، **والذي يدلُّ عليه اللّفظ**. ومعنىٰ القراءةِ بالياء: الأمرُ بأن يَحكيَ لهم ما أخبرَه به من وعيدِهم بلفظِه؛ كأنه قال: أدِّ إليهم هذا القولَ الذي هو قولي لك: **سيُغلبونَ** ويُحشرون.

شَكُّوا، فنزَلتْ، يعني: قُل لليهود: لا تَشُكّوا في أنّي أنا النبيُّ الأميُّ المُبشَّر به في التّوراةِ إن غُلِبتُ بعدَ الظَّفَر، فإنّ الحربَ سِجال، فإن كانتِ الدائرةُ يومَ أُحُدٍ علينا فتكونُ بعدَ ذلك عليكُم، فستُغلَبونَ وتُحشَرون، وعلىٰ الثانيةِ ظاهرٌ، ذكرَ الواحِديُّ، عن ابنِ عبّاس، أنّ الخِطابَ بقولِه: ﴿سَتُغۡلَبُونَ وَتُحۡشَرُونَ﴾ لليهود، وعن مُقاتلٍ: أنهُ للمُشركين[1].

قولُه: (**وقُرِئَ: «سيُغلَبونَ ويُحشَرون[2]» بالياءِ**) فيهما: حمزةُ والكسائيُّ، وبالتاءِ الفَوْقانيّةِ الباقون[3].

قولُه: (**والذي يَدلُّ عليه اللفظُ**) عطفٌ علىٰ قولِه: الكائنُ أو علىٰ نفْسِ المتوعَّدِ به، ومِنْ: بَيانيّةٌ، واللامُ في المتوعَّد: بمعنىٰ الذي، والضّميرُ في به: راجعٌ إلىٰ اللام، ولفْظةُ هو: راجعٌ إلىٰ معنىٰ سيُغلَبون.

قولُه: (**سيُغلَبون**) بالياءِ التحتانيّةِ هو عَيْنُ ما تكلَّمَ به اللهُ تعالىٰ، ونفْسُ ما توعَّدَ به، وهذا

= النزول»، ص ١٢٩ والروايةُ الثانية: من رواية عكرمة وسعيد بن جبير عن ابن عباس، وأوردها كذلك الواحديّ ص١٢٩-١٣٠، وابن جرير في «تفسيره» (٦: ٢٢٧)، والبيهقيّ في «دلائل النبوّة» (٣: ١٧٣-١٧٤)، والسيوطي في «الدرّ المنثور» (٢: ٩).

(١) «الوسيط» (١: ٤١٦).

(٢) في (ط): «ستغلبون وتحشرون».

(٣) «التيسير» للدّاني، ص٨٦، و«الكشف عن وجوه القراءات السبع» لمكّي بن أبي طالب (١: ٣٣٥).

....

هُو الذي يدُلُّ عليه لفظُ ﴿سَتُغْلَبُونَ﴾ بالتاءِ الفوْقانيّة، الذي نقَلَه صلَواتُ الله عليه في[١] قولِ الله تعالىٰ.

والحاصِلُ أنّ القراءةَ بالتاءِ الفَوْقانيّة تُدلُّ علىٰ أنّ الأمرَ متوجِّهٌ إلىٰ إيصالِ معنىٰ اللّفظِ إلىٰ الكُفّارِ، وبالياءِ تدُلُّ علىٰ أنّ الأمرَ متوجِّهٌ إلىٰ إيصالِ اللّفظِ بعَيْنِه.

فإن قلتَ: كيفَ جعَلَ المصنِّفُ القراءةَ بالياءِ التَّحتانيّةِ أصلاً، وبالتاءِ فَرْعاً؟ ولِمَ لا يجوزُ العكسُ، علىٰ أنّ الواحِديَّ في «الوسيط»[٢] لم يُفرِّق بينَهما، ونقلَ عن الفَرّاءِ أنه يجوزُ في مِثلِ هذا التاءُ والياء: لأنّك تقولُ في الكلام: قُل لعبدِ الله: إنهُ قائمٌ، و: إنك قائم[٣].

قلتُ: لا ارتيابَ أنّ هذا وعيدٌ وتهديدٌ للكُفّارِ، وقد عُلِمَ في غيرِ مَوضعٍ أنّ الوعيدَ والتهديدَ إذا عُدِلَ عن مخاطبةِ المُهدَّدِ والموعَدِ ولم يُجعَلْ [محلًّا] للخطابِ بُعداً له، كان أبلَغ، كقولِه تعالىٰ: ﴿ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [المائدة: ١١٦] وقولِه تعالىٰ: ﴿وَإِذَا ٱلْمَوْءُۥدَةُ سُئِلَتْ﴾ [التكوير: ٨]. وأيضاً، في نفسِ التركيبِ الأوّلِ تأكيدٌ وتقريرٌ ليسَ في الثاني، لأنهُ علىٰ الحكايةِ يقتضي أنْ يقالَ ابتداءً: سيُحشَرونَ، ثُمّ يؤمَرُ بأن يَحكيَ اللفظَ بعينِه اهتماماً به، بخلافِ الثاني.

وأمّا قولُه: قُلْ لعبدِ الله: إنهُ قائمٌ، فيَحتمِلُ وجهَيْن.

أحدُهما: الحكايةُ للتقريرِ والتأكيدِ كما سبَق.

وثانيهما: أنْ يُرادَ مؤدّىٰ معناه، وهُو أنّك قائمٌ، والأولُ آكدُ وبمقامِ المبالَغةِ أنسَب، فظَهرَ مِن هذا أنّ قولَه: «سيُغلَبونَ ويُحشَرونَ» بالياءِ التّحتانيّة علىٰ سبيلِ الحكاية أبلَغُ وآكدُ منَ الخطابِ والمَقامُ له أدعىٰ، فكان جعْلُه أصلاً في الاعتبارِ[٤] أوْلىٰ.

---

(١) في (ط): «مِن».
(٢) «الوسيط» للواحدي (١: ١٥٦).
(٣) انظر: «معاني القرآن وإعرابه» للزجّاج (١: ١٩١).
(٤) هذا تصريح من المصنف ـ رحمه الله ـ بأن هذه المسألة اعتبارية ليس المقصود بها تفضيل قراءة علىٰ =

[﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ فِي فِئَتَيْنِ ٱلْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَٰتِلُ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَأُخْرَىٰ كَافِرَةٌ يَرَوْنَهُم مِّثْلَيْهِمْ رَأْيَ ٱلْعَيْنِ وَٱللَّهُ يُؤَيِّدُ بِنَصْرِهِۦ مَن يَشَآءُ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّأُوْلِي ٱلْأَبْصَٰرِ﴾ ١٣]

﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ﴾ الخطابُ لمشركي قريشٍ ﴿فِي فِئَتَيْنِ ٱلْتَقَتَا﴾............

قولُه: (﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ﴾ الخِطابُ لمُشركي قُرَيْش)، واستدَلَّ المصنِّفُ عليه بقراءةِ نافع: «ترَوْنَهم» بالتاءِ الفَوقانيّةِ[1]، وفيه نظَر، لأنهُ علىٰ هذا التقديرِ لا يستقيمُ أن يكونَ الضميرُ في ﴿مِّثْلَيْهِمْ﴾ للمُشركين اللهُمَّ إلّا أن يقالَ: التفتَ فيه كما قدَّرَ مِثْلَي فئتِكم، لكن ليسَ مَوضِعاً للالتفاتِ. نعَمْ، هذه القراءةُ تدُلُّ علىٰ الوجهِ الثاني، أي: ترَوْنَهم مِثْلَيْ عددِ المسلمين.

وقالَ الواحديُّ: ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ﴾ يخاطبُ الذين ذكَرَهم في قولِه: ﴿قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوا﴾، ونقَلَ عن ابنِ عبّاس: أنّ المخاطَبين بقولِه: «سيُغْلبون»[2] يهودُ المدينة، وعن مُقاتل[3]: مُشركو مكّة[4]، وقالَ القاضي: الخطابُ بقولِه: ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ﴾ لقُرَيشٍ أو لليهود، وقيل: للمؤمنين[5].

وقلتُ: الخطابُ بقولِه: ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ﴾ إذا كانَ لمُشركي مكّةَ ينبغي أن يكونوا غيرَ مَن خُوطِبوا بقولِه: ﴿سَتُغْلَبُونَ﴾، يعني يومَ بدْر، لِما يؤدّي إلىٰ أن يقالَ: أيُّها المشركونَ، إنّكم ستُغْلَبونَ يومَ بدْر، واعتبِروا بما جرَىٰ عليكم يومَ بدْر علىٰ ما يَقتضيهِ النَّظْمُ، وإذا كانَ

= أخرىٰ، وإنما المراد بها النظر إلىٰ المعاني البلاغية فليست المسألة تقعيدية نقلية، وأمّا وجه الأصلية هنا: فهو أنه بخطاب الغيبة تحصل نكتة بلاغية وهي أنهم لا اعتبار لهم حتىٰ يخاطبوا مباشرة.

(١) انظر: «التيسير»، ص٨٦، و«الكشف» لمكّي (١: ٤٣٦).

(٢) في (ط): «ستغلبون».

(٣) هو: مقاتل بن سليمان الأزدي، من أعلام المفسرين، من كتبه: «نوادر التفسير»، مات سنة ١٥٠ هـ. انظر: «تهذيب التهذيب» (١٠: ٢٧٩)، و«ميزان الاعتدال» (٤: ١٧٣)، و«تاريخ بغداد» (١٣: ١٦٠).

(٤) «الوسيط في التفسير» للواحدي (١: ١٥٦).

(٥) «أنوار التنزيل»، (١: ١٥١).

يومَ بدرٍ ﴿يَرَوْنَهُم مِّثْلَيْهِمْ﴾: يرىٰ المشركون المسلمين مثلَيْ عددِ المشركينَ قريبًا من ألفين، أو مثلَيْ عددِ المسلمينَ ستَّ مئةٍ ونيِّفًا وعشرين، أراهم اللهُ إيّاهم مع قلّتِهم أضعافَهم؛ ليهابوهم، ويجبنوا عن قتالِهم، وكانَ ذلكَ مددًا لهم من الله، كما أمدَّهم بالملائكة، والدليلُ عليه قراءة نافع: (تَـرَوْنهم) بالتاء، أي: ترونَ يا مشركي قريشٍ المسلمينَ مثلَيْ فئتِكم الكافرة، أو مثلَيْ أنفسِهم. فإن قلتَ: فهذا مناقضٌ لقولِه في سورةِ الأنفال: ﴿وَيُقَلِّلُكُمْ فِىٓ أَعْيُنِهِمْ﴾ [الأنفال: ٤٤]؟ قلتُ: قُلِّلوا أوّلًا في أعينِهم حتىٰ اجْترؤوا عليهم، فلمّا لاقَوْهم كُثِّروا في أعينِهم حتىٰ غُلِبوا، فكانَ التقليلُ والتكثيرُ في حالَينِ مختلفين. ونظيرُه من المحمولِ علىٰ اختلافِ الأحوالِ قولُه تعالىٰ: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُسْـَٔلُ عَن ذَنۢبِهِۦٓ إِنسٌ وَلَا جَآنٌّ﴾ [الرحمن: ٣٩]، وقولُه تعالىٰ: ﴿وَقِفُوهُمْ إِنَّهُم مَّسْـُٔولُونَ﴾ [الصافات: ٢٤]. وتقليلُهم تارةً وتكثيرُهم أخرىٰ في أعينِهم أبلغُ في القدرةِ وإظهارِ الآية.

وقيل: يرىٰ المسلمونَ المشركينَ مثلَيْ المسلمين علىٰ ما قُرِّرَ عليه أمرُهم من مقاومةِ الواحدِ الاثنين في قولِه تعالىٰ: ﴿فَإِن يَكُن مِّنكُم مِّاْئَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُواْ مِاْئَتَيْنِ﴾ [الأنفال: ٦٦] بعدَ ما كُلِّفوا أن يُقاومَ الواحدُ العشرةَ في قولِه تعالىٰ: ﴿إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَٰبِرُونَ يَغْلِبُواْ مِاْئَتَيْنِ﴾ [الأنفال: ٦٥]................................

لليهودِ لا يستقيمُ عليه قراءةُ ﴿تَرَوْنَهُم﴾ بالتاء، والأقربُ أنْ يرادَ بقولِه: ﴿سَتُغْلَبُونَ﴾ غيرُ الذين أُريدوا بقولِه: ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ﴾ وأن لا يُرادَ بقولِه: ﴿سَتُغْلَبُونَ﴾ يومَ بَدْر، سواءٌ كان المخاطَبونَ مُشرِكي قُرَيْشٍ أو يهودَ، إلّا أن يكونَ الثاني خطاباً للمُسلمينَ مستأنَفاً مُنقطِعاً عمّا قبلَه امتناناً عليهم، ويُساعدُه قراءةُ نافع.

قولُه: (لاقَوهم) صَحَّ بالفاء، أي: خالَطوهم، قالَ في «الأساس»: لَفَّ الكتيبةَ بالأُخرىٰ، وجاؤوا مِن لَفٍّ ولفيفٍ، وهمُ الأخلاطُ، وفي بعضِ النُّسَخِ: بالقافِ، والأوّلُ أنسَب.

قولُه: (وقيل: يَرىٰ المسلمونَ المُشركينَ مِثْلَي المسلمين)، هذا[١] معطوفٌ علىٰ قولِه: «يَرىٰ

---

(١) قوله: «هذا» ساقط من (ط).

ولذلكَ وَصَفَ ضِعفَهم بالقلّة؛ لأنه قليلٌ بالاضافةِ **إلىٰ عشرةِ الأضعاف**، وكانَ الكافرونَ ثلاثةَ أمثالِهم، وقراءةُ نافعٍ لا تُساعدُ عليه..........

الـمُشركونَ المسلمينَ»، وعلىٰ هذا لا يرِدُ السؤالُ، لكنّ قراءةَ نافع لا تُساعدُ عليه، إذْ لا يَستقيمُ أن يكونَ المعنىٰ: تَروْنَ أيُّها المسلمونَ المشركينَ مِثلَيْهِم، لأنّ المقدَّر: مِثلَي المسلمينَ، إلّا أن يكونَ التفاتًا.

الانتصاف: الخِطابُ علىٰ قراءةِ نافع للمسلمينَ، أي: تَرَوْنَهم يا مسلمونَ، ويكونُ الضّميرُ في ﴿مِّثْلَيْهِمْ﴾ أيضاً للمسلمين، وهُو لفظُ غَيْبة، والمعنىٰ: ترَوْنَ أيُّها المسلمون المُشرِكينَ مِثْلَيْهم، أي: مِثْلَيْكُم، وفيه التفاتٌ في جُملةٍ واحدة، وهُو وإن كان فصيحاً لكنّ غالبَ ما يأتي في جُملتَيْن، وهاهنا ﴿مِّثْلَيْهِمْ﴾ مفعولٌ لـ﴿تَرَوْنَهُمْ﴾، وهو كما لو قُلتَ: أظنُّك يقومُ، بالياءِ للغَيْبة، ولم يكنْ بذلك إلّا أنهُ لازمٌ علىٰ أحدِ وجهَيْهِ المقدَّمَيْن، فإنّ قراءةَ نافع تقديرُها: تَرَوْنَ يا مُشركونَ المسلمينَ مِثْلَي عددِهم أو مِثلَيْ فئتِكُم الكافرة، فعلىٰ الثاني يَلزَمُ الخروجُ منَ الخطابِ إلىٰ الغَيْبةِ في جُملةٍ واحدة[١].

قولُه: (**ولذلك وصَفَ ضِعفَهم**) أي: لِما قُرِّرَ مِن مقاومةِ الواحد[٢] الاثنَيْنِ بعدَما كُلِّفوا مقاومةَ الواحِد العشَرة، وصَفَ ضِعْفَ المشركينَ بالقِلّة؛ لأنّ الضِّعْفَ قليلٌ بالإضافةِ إلىٰ عشَرةِ الأضعاف، يريدُ في سورةِ الأنفال في قولِه: ﴿وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ إِذِ ٱلْتَقَيْتُمْ فِىٓ أَعْيُنِكُمْ قَلِيلًا﴾ [الأنفال: ٤٤].

قولُه: (**إلىٰ عشَرة الأضعاف**) قيل: عرَّفَه؛ لأنّ المرادَ المعهودُ في قولِه: ﴿يَغْلِبُوا۟ مِا۟ئَتَيْنِ﴾ [الأنفال: ٦٦]، ولو قال: تسعةَ الأضعاف، لكان أحسَنَ؛ لأنّ العشَرةَ تسعةُ أضعافِ الواحد، لأنّ ضِعفَ الواحِد اثنان[٣]، وضِعفا الواحدِ ثلاثة.

---

(١) انظر: «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ١٧٧-١٧٨).

(٢) قوله: «الواحد» أثبتناه من (ط).

(٣) في (م) و(د) و(ي): «اثنين».

....

قال في «المُغرِب»: فإذا وصّىٰ الميِّتُ: أعطُوا فلاناً ضِعفَ ما يُصيبُ ولَدي، يُعطىٰ مِثلَه مرّتَيْن، ولو قال: ضِعفَيْ ما يُصيبُ ولَدي، فإنْ أصابَهُ مئة يُعطىٰ ثلاثَ مئة.

وعن أبي عُبيدةَ في قولِه تعالىٰ: ﴿يُضَٰعَفۡ لَهَا ٱلۡعَذَابُ ضِعۡفَيۡنِ﴾ [الأحزاب: ٣٠] أي: تُعذَّبُ أعذِبَةً(١).

قلتُ: وفي «المُغرِب» أيضاً: أنّ الأزهَريَّ أنكرَه وقال: هذا الذي يستعملُه الناسُ، وأمّا الحُذّاقُ فقالوا: إنّها تُعذَّبُ مِثْلَي عذابِ غيرِها، لأنّ الضِّعفَ في كلامِهم: المِثلُ(٢).

ويؤيِّدُه قولُ الـمصنِّف في قولِه تعالىٰ: ﴿فَـَٔاتَتۡ أُكُلَهَا ضِعۡفَيۡنِ﴾ [البقرة: ٢٦٥] «ضِعفَيْن(٣): مِثلَيْ ما كانت تُثمِرُ بسببِ الوابل»(٤).

وقولُ الراغب: الضِّعفُ منَ الألفاظِ المتضايفة، كالنِّصفِ والزَّوج(٥)، وهُو تركُّبُ زوجَيْنِ متساويَيْنِ، ويختَصُّ بالعدَد، فإذا قيل: أضعَفْتُ الشيءَ وضَعَّفتُه وضاعفْتُه، ضمَمتَ إليه مِثلَه فصاعداً، قال بعضُهم: ضاعَفَ أبلغُ من ضَعَّفَ، ولهذا قرَأَ أكثرُهم: ﴿يُضَٰعَفۡ﴾ [الأحزاب: ٣٠]، وقال تعالىٰ: ﴿مَن جَآءَ بِٱلۡحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشۡرُ أَمۡثَالِهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠] فالمضاعفةُ علىٰ قضيةِ هذا القولِ تقتضي أن تكونَ عشْرَ أمثالِها(٦).

وقيل: ضعفت، بالتخفيف، ضَعْفاً، فهُو مضعوفٌ، فالضَّعْفُ: مصدرٌ، والضِّعْفُ: اسمُ كالثَّني والثِّني(٧)، فضِعفُ الشيءِ هُو الذي يُثنّيه، ومتىٰ أُضيفَ إلىٰ عددٍ اقتَضىٰ ذلك العدد

(١) «المغرب»، ص٢٨٣، وانظر: «مجاز القرآن» لأبي عُبيدة (٢: ١٣٦).

(٢) «المغرب»، ص٢٨٣، وينظر: كلام الأزهري في «تهذيب اللغة» (١: ٤٨١).

(٣) قوله: «ضعفين» ـ الثانية ـ ساقط من (ط).

(٤) انظر: (٣: ٥٢٤ - ٥٢٥) والوابل: المطر الشديد.

(٥) في (م) «الربع» والصواب ما أثبت كما في المفردات.

(٦) من قوله: «وقال تعالىٰ: ﴿مَن جَآءَ﴾» إلىٰ هنا ساقط من (ط).

(٧) وهو الأمر يعاد مرّتين، الصِّحاح (٦: ٢٢٩٤) (ثنىٰ).

وقرأ ابنُ مُصرِّف: (يُرَوْنَهم) علىٰ البناءِ للمفعولِ بالياء والتاء، أي: يريهم اللهُ ذلكَ بقدرته. وقُرِئ: (فئـةٍ تقاتـل وأخـرى كافـرةٍ) بالجرِّ علىٰ البـدلِ من فئتين، **وبالنصبِ علىٰ الاختصاص؛ أو علىٰ الحالِ من الضميرِ في ﴿ٱلْتَقَتَا﴾**. ﴿رَأْىَ ٱلْعَيْنِ﴾ يعنـي رؤيةً ظاهرةً مكشوفةً لا لَبْسَ فيها، معايَنةً كسائرِ المعاينات. ﴿وَٱللَّهُ يُؤَيِّدُ بِنَصْرِهِۦ﴾ كما أيد أهلَ بدرٍ في تكثيرِهم في عينِ العدوّ.

ومِثْلَه، نحوَ أن يقال: ضِعفُ العشَرة، فذلك عشرونَ بلا خلاف، وإذا قُلتَ: أعطِه ضِعْفَيْ واحد، فإنّ ذلك اقتضَىٰ الواحدَ ومِثلَيْه، وذلك ثلاثةٌ؛ لأنّ معناه: الواحدُ واللذانِ يُزاوِجانِه، هذا إذا كان الضِّعفُ مضافاً، فإذا لم يكنْ مضافاً فقلتَ: الضِّعفَيْن، قيل: ذلك يجري مجرَىٰ الزَّوجَيْنِ في أنّ كلًّا منهما يُزاوِجُ الآخَر، فلا يَخرُجانِ عنِ الاثنَيْن، بخلافِ ما إذا أُضيفَ الضِّعفانِ إلىٰ واحد فيَثلُثُهما، نحوَ: ضِعفَي الواحد(١).

قولُه: (**وبالنَّصْبِ علىٰ الاختصاص**) أي: علىٰ المدْح، يعني: اذكُرْ فئةً لا يخفَىٰ شأنُها، وهِي التي تُجاهدُ في سبيلِ الله، وعلىٰ هذا «وأخرى كافرةً» منصوبةٌ علىٰ الذمِّ؛ لأنّها مقابِلةٌ لها ومعطوفةٌ عليها.

قولُه: (**أو علىٰ الحالِ منَ الضَّميرِ في ﴿ٱلْتَقَتَا﴾**)، قالَ أبو البقاء: ويُقرَأُ «فئةً» بالنَّصبِ فيهما علىٰ أن يكونَ حالاً من الضَّميرِ في ﴿ٱلْتَقَتَا﴾، تقديرُه: التقَتا مؤمنةً وكافرةً، و«فئةً»، و«أُخرى»، علىٰ هذا: توطئةٌ للحالِ(٢). يريدُ: أنّ لفْظَةَ «فئة»، ولفْظةَ «أُخرىٰ» في القرآن مُوطِّئتانِ للحال، والحالُ هِيَ: مؤمنةً وكافرةً، كقولِه تعالىٰ: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف: ٢]، وعبَّرَ بقولِه: ﴿تُقَٰتِلُ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ عن قولِه: «مؤمنةً» لأنهُ مُقابِلٌ لقولِه: «كافرةً».

---

(١) «مفردات القرآن»، ص٥٠٨-٥٠٩.

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٢٤٣).

[﴿زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ ذَلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الْمَآبِ * قُلْ أَؤُنَبِّئُكُمْ بِخَيْرٍ مِنْ ذَلِكُمْ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَأَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ وَرِضْوَانٌ مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ * الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا إِنَّنَا آمَنَّا فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ * الصَّابِرِينَ وَالصَّادِقِينَ وَالْقَانِتِينَ وَالْمُنْفِقِينَ وَالْمُسْتَغْفِرِينَ بِالْأَسْحَارِ﴾ ١٤ – ١٧]

﴿زُيِّنَ لِلنَّاسِ﴾ المزيِّنُ هو اللهُ سبحانَه وتعالىٰ؛ للابتلاءِ كقولِه: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى الْأَرْضِ زِينَةً لَهَا لِنَبْلُوَهُمْ﴾ [الكهف: ٧]. ويدلُّ عليه قراءةُ مجاهد: (زَيَّنَ للناس) علىٰ تسميةِ الفاعل. وعن الحسن: الشيطان، واللهُ زيّنها لهم؛ ....

قولُه: (المُزيِّن هُو اللهُ سبحانه وتعالىٰ للابتلاء)، قال القاضي: لأنهُ الخالقُ للأفعالِ والدَّواعي، ولعلّه زَيَّنَه ابتلاءً أو لأنهُ يكونُ وسيلةً إلىٰ السعادةِ الأُخرويّةِ إذا كان علىٰ وجهٍ يرتَضيهِ الله، ولأنهُ من أسبابِ التعيُّشِ وبقاءِ النَّوع(١).

وقلتُ: الأولُ يُناسبُ المقامَ، لقولِه تعالىٰ: ﴿ذَلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [آل عمران: ١٤] وقولِه: ﴿قُلْ أَؤُنَبِّئُكُمْ بِخَيْرٍ مِنْ ذَلِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٥]، وتسميةُ المذكوراتِ بالخَيرِ علىٰ زَعْمِ طالِبيها، ونحوُه قولُه تعالىٰ: ﴿وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَلَلدَّارُ الْآخِرَةُ خَيْرٌ لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [الأنعام: ٣٢].

الراغب: أصلُ الشَّهوةِ نُزوعُ النفْسِ إلىٰ ما تريدُه، وذلك في الدُّنيا ضَرْبان: صادقةٌ وكاذبة، فالصادقةُ: ما يختلُّ البدنُ مِن دونِه، كشهوةِ الطّعامِ عندَ الجُوع، والكاذبةُ: ما لا يختَلُّ مِن دونِه(٢)، وقد يُسمّىٰ المشتَهىٰ شَهْوة، قال تعالىٰ: ﴿زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ﴾ يحتمِلُ الشَّهوتَيْن، وقولُه تعالىٰ: ﴿وَاتَّبَعُوا الشَّهَوَاتِ﴾ [مريم: ٥٩] مَن الشَّهواتِ الكاذبة، ومنَ المُشتَهياتِ المستغنىٰ

(١) «أنوار التنزيل» (١: ١٥١).

(٢) في (ط): «ما لا يختل بدونه».

لأنا لا نعلم أحدًا أذمَّ لها من خالِقها ﴿حُبُّ ٱلشَّهَوَٰتِ﴾ **جَعلَ الأعيانَ التي ذكرَها شهواتٍ؛** مبالغةً في كونِها مشتهاةً محروصًا علىٰ الاستمتاعِ بها. والوجهُ أن يقصدَ تخسيسَها فيسمّيها شهوات؛ لأنّ الشهوةَ مسترذَلَةٌ عندَ الحكماء، مذمومٌ من **اتّبعها**، شاهدٌ علىٰ نفسِه بالبهيميّة، **وقال:** ﴿زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ ٱلشَّهَوَٰتِ﴾ ثمَّ جاءَ التفسير؛ ....

عنها، وقولُه تعالىٰ في صفةِ الجنّة: ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ ٱلْأَنفُسُ وَتَلَذُّ ٱلْأَعْيُنُ﴾ [الزخرف: ٧١] منَ الصادقة[١].

قولُه: (**جعَلَ الأعيانَ التي ذكَرَها شهَواتٍ**) يعني حينَ أوقعَ الشهواتِ مُبهماً أوّلاً ثُمّ بيّنَ بالمذكورات، عُلِمَ أنّ الأعيانَ هي عينُ الشهَوات، كأنهُ قيل: زُيِّنَ حُبُّ الشَّهواتِ التي هِي النِّساء، فجُرِّدَ عن النِّساء شيءٌ يسمّىٰ شَهَوات، وهِي نفسُ الشَّهَوات، نحوَ: في البَيْضةِ عشرونَ رِطلاً حديداً، كأنهُ قيل: هذه الأشياءُ خُلِقت للشَّهَواتِ وللاستمتاعِ بها لا غيرُ، لكنّ المقامَ يقتضي الذَمَّ، ولفظُ الشَّهوةِ عندَ العارِفينَ مُسترذَل، والتمتُّعُ بها نصيبُ البهائم، وهُو المرادُ من قولِه: «والوجهُ **أن** يُقصَدَ تخسيسُها».

قولُه: (من **اتّبَعَها**) متعلِّقٌ بقولِه: «مذموم»، مفعولٌ أُقيمَ مقامَ الفاعل، و«شاهدٌ علىٰ نفسِه بالبهيميّة» بدَلٌ من قولِه: «مذمومٌ من اتّبعها»؛ لأنّ «شاهدٌ» مُستندٌ إلىٰ ضميرِ من اتَّبعَها.

قولُه: (**وقال:** ﴿زُيِّنَ لِلنَّاسِ﴾)، قيل: هذه الجُملةُ مستأنَفةٌ، وليست بها[٢]؛ لأنّ الجُملةَ المستأنَفةَ المقرونةَ بالعاطفة لا تكونُ إلّا مُعترِضةً أو مُذيِّلة، وهذه ليست كذلك، بل هي معطوفةٌ علىٰ قولِه: «جعَلَ الأعيانَ»، ويكون قوله: «والوجه **أن** يقصد»، كالإضراب عن قوله: «**جعل**»، ثُم بَنىٰ الكلامَ علىٰ الثاني وقال: «﴿زُيِّنَ﴾ أي: جَعَلَ الأعيانَ نفسَ الشَّهَواتِ مبالغةً، لا بل قصَدَ تخسيسَها، وسمّاها شَهَواتٍ»، يعني سَمّاها شهَواتٍ ابتداءً تخسيساً لها.

(١) «مفردات القرآن»، ص٤٦٨-٤٦٩.

(٢) أي: ليست استئنافيّة.

ليقرّرَ أوّلًا في النفوسِ أنّ الـمزيَّنَ لـهم حبُّه ما هو إلا شهواتٌ لا غير، ثمّ يفسّرُه بهذه الأجناس، فيكونُ أقوىٰ لتخسيسِها وأدلَّ على ذمِّ من يستعظمُها، ويتهالكُ عليها، ويرجِّحُ طلَبَها علىٰ طلبِ ما عندَ الله. والقنطار: المالُ الكثير. قيل: ملءُ مَسْكِ ثور، وعن سعيدِ بنِ جبير: مئةُ ألفِ دينار. ولقد جاءَ الإسلامُ يومَ جاءَ وبمكّةَ مئةُ رجلٍ قد قَنْطروا. و﴿ٱلْمُقَنطَرَةِ﴾ مبنيّةٌ من لفظِ القِنْطار؛ للتوكيد، كقولِهم: ألفٌ مؤلّفة، وبَدْرةٌ مُبدَّرة.

قوله: (حبُّه). الضمير راجع إلى اللام في «المزيَّن» لأنها موصولة، أي: الذين زين لهم.

قولُه: (ما هُو إلّا شهَواتٌ لا غيرُ) منَ التراكيبِ التي منعَها صاحبُ «المفتاح»، وقال: لا يصحُّ: ما زَيْدٌ إلّا قائمٌ لا قاعد، ولا: ما يقومُ إلّا زيدٌ لا عَمْرٌو، والسببُ أنّ «لا» العاطفةَ مِن شَرْطِ مَنْفيِّها أن لا يكونَ منْفياً قبلَها بغيرِها مِن كلِماتِ النَّفْي[1]. وقيل في العُذْر: ليست «لا» في قولِه: «لا غيرُ» للعطف، بل هُو لمجرَّدِ النَّفْي، وقولُه: «لا غيرُ» صفةٌ لـ «شهوات»[2]، أي: ما هُو إلّا شهَواتٌ موصوفةٌ بأنّها ليست غيرَ الشّهوات، أي: موصُوفةٌ بأنّها شَهواتٌ صِرْفةٌ.

وقلتُ: هذا العُذرُ إن صَحَّ في هذا المقام فكيفَ يَصِحُّ في قولِه في النِّساء: «ما أردْنا بِتحاكُمِنا إلىٰ غيرِك إلّا إحساناً لا إساءةً»[3]، إذ لا يجوزُ فيه إلّا العطْفُ؛ لأنّ اسمَ «لا» المفردَ لا يكونُ منصوباً أبداً، بل إذا كانَ مضافاً أو مُشبَّهاً به، والحقُّ جَوازُه علىٰ تأكيدِ ما هو مَنْفيٌّ قبلَها.

قولُه: (والقِنطار: المـالُ الكثير)، الراغب: القَنْطَرةُ من المال: مقدارُ ما فيه عبورُ الحياةِ، تشبيهاً بالقَنْطرة، وذلك غيرُ محدودِ القَدْر، وإنّما هُو بحَسبِ الإضافةِ كالغِنىٰ، فرُبَّ إنسانٍ يستغني بالقليل، وآخَرُ لا يَستغني بالكثير، ولمّا قُلنا: اختَلَفوا في حَدِّه، فقيل: أربعونَ أوقيّةً، وقال الـحسَنُ: ألفٌ ومئتا دينـار، إلىٰ غيرِ ذلك، كاختِلافِهم في حـدِّ الغِنىٰ، ﴿وَٱلْقَنَٰطِيرِ ٱلْمُقَنطَرَةِ﴾ أي: المجموعةِ قِنْطاراً قِنْطاراً، كقولِهم: دراهمُ مُدرهَمة، ودنانيرُ مُدَنَّرة[4].

---

(١) «مفتاح العلوم»، ص١٢٧.

(٢) قوله: «لشهوات» من (ط).

(٣) انظر: (٥: ٤٣).

(٤) «مفردات القرآن»، ص٦٧٧. وانظر: «تفسير الراغب الأصفهاني» (٢: ٤٤٨-٤٥٠).

و﴿ٱلۡمُسَوَّمَةِ﴾: المعْلَمة، من السومة وهيَ العلامة؛ **أو المطهَّمة**؛ أو المرعيّـة، من أسامَ الدّابةَ وسوّمها. ﴿وَٱلۡأَنۡعَٰمِ﴾: الأزواج الثمانية. ﴿ذَٰلِكَ﴾ المذكورُ ﴿مَتَٰعُ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا﴾ ﴿لِلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ عِندَ رَبِّهِمۡ جَنَّٰتٌ﴾ كلامٌ مستأنَفٌ، فيه دلالةٌ علىٰ بيانِ ما هو خيرٌ من ذلكم، كما تقول: **هل أدلّكَ علىٰ رجلٍ عالم؟ عندي رجلٌ** صفته كَيْتَ وكَيْت، ويجوزُ أن يتعلَّقَ اللّامُ بـ«خير» واختصَّ المتقين؛ لأنهم هم المنتفعونَ به **وترتفع** ﴿جَنَّٰتٌ﴾ **علىٰ: هو جناتٌ، وتنصُره قراءةُ من قرأ: (جناتٍ) بالجرِّ علىٰ البدلِ** مـن «خير». ....

قولُه: (**أو المطهّمة**)، **الأساس**: جَوادٌ مُطَهَّمٌ: تامُّ الحُسن، ورجُلٌ مُطَهَّم.

قولُه: (**هل أدُلُّكم**(١) **علىٰ رجُلٍ عالم؟ عندي رَجُل**)، قولُه: «عندي رجُل» مثالٌ لقولِه: ﴿لِلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ﴾، فيكونُ «رجلٌ عالِـمٌ» نظيرَ ﴿بِخَيۡرٖ مِّن ذَٰلِكُمۡ﴾، وذلك يُوهمُ أنّ ﴿مِّن ذَٰلِكُمۡ﴾ صفةٌ لـ«خير»، وليسَ به.

قالَ أبو البقاء: ﴿مِّن ذَٰلِكُمۡ﴾ في مَوضع نَصْبٍ بـ«خَير»، أي: بما يَفضُلُ ذلك، ولا يجوزُ أن يكونَ صفةً لـ«خَيْر»؛ لأنّ ذلك يوجِبُ أن تكونَ الجَنّةُ وما فيها ممّا رُغِّبوا فيه بعضاً لما زُهِّدوا فيه منَ الأموالِ ونحوِها(٢).

قولُه: (**وترتفعُ** ﴿جَنَّٰتٌ﴾ **علىٰ هُو جَنّات**)، وهُو نحوَ قولِه تعالىٰ: ﴿أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرّٖ مِّن ذَٰلِكُمُۚ ٱلنَّارُ﴾ [الحجّ: ٧٢].

قولُه: (**وتـنصُرُه قراءةُ مَن قرَأَ «جَنّاتٍ» بالجَرِّ علىٰ البدَل**)(٣)؛ لأنّ جنّاتٍ حينَئذٍ بيانٌ للخير كما أنّ قولَه: «هُو جَنّاتٌ»: تفسيرٌ له، قالَ أبو البقاء: هُو: صفةٌ لخَير، و﴿خَٰلِدِينَ﴾: حالٌ مقدَّرةٌ من ضَميرِ ﴿ٱتَّقَوۡاْ﴾، والعاملُ الاستـقرار، أو منَ الهاء في ﴿تَحۡتِهَا﴾(٤).

(١) كذا عند الطيبي رحمه الله، وكذا هو في نص «الكشاف» من (ط)، لكن في الأصل الخطي من «الكشاف» وفي النسخ المطبوعة منه: «هل أدلك».
(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٢٤٥).
(٣) ذكرَها أبو حيّان الأندلسي في «البحر المحيط» (٢: ٣٩٩) وعزاها ليعقوب.
(٤) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٢٤٥).

﴿وَٱللَّهُ بَصِيرٌۢ بِٱلۡعِبَادِ﴾ يثيبُ ويعاقبُ علىٰ الاستحقاق، **أو بصيرٌ بالذينَ اتقوا وبأحوالِهم؛ فلذلكَ أعدَّ لهم الجنّات.**

﴿ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ﴾ نَصبٌ علىٰ المدح، أو رفْعٌ، ويجوزُ الجرُّ صفةً للمتقين، أو للعباد. والواو المتوسطةُ بينَ الصفاتِ؛ للدلالةِ علىٰ كمالِهم في كلِّ واحدةٍ منها، **وقد مرَّ الكلامُ في ذلك**. وخصَّ الأسحار، لأنهم كانوا يقدّمونَ قيامَ اللّيل، ....

قولُه: (**أو بَصيرٌ بالذين اتَّقَوْا وبأحوالِهِم، فلذلك أعَدَّ لهمُ الجنّات**)، يعني العبادَ، مُظهَرٌ أُقيمَ موضعَ المضمَر لتلك العِلّة، ويُمكنُ أن يقال: واللهُ بصيرٌ بالعبادِ المتَّقينَ وبما يُصلِحُهم ويُرْديهم، وأنّ إيثارَ الآخِرةِ علىٰ الدُّنيا وزينتِها خَيْرٌ لهم، فلذلك أنبَأهم بما هُو خَيرٌ لهم، والأنسَبُ أن يُجعَلَ قولُه: ﴿ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ﴾ الآية وارداً علىٰ المدْح تربيةً لمعنىٰ وضْع المظهَر موضعَ المُضمَر، ويعضُدُ هذا الوجهَ ما رَويناه عن رسولِ الله ﷺ: «إذا أحَبَّ اللهُ عبداً حماهُ الدنيا كما يَظَلُّ أحدُكم يَحمي سَقيمَه الماءَ»، أخرجَهُ التِّرمذيُّ[1] عن قتادة[2].

وعن البُخاريِّ ومسلم، عن رسولِ الله ﷺ: «إنّ ممّا أخافُ عليكُم بعْدي ما يُفتَحُ عليكم مِن زَهرةِ الدُّنيا وزِينتِها» الحديث[3].

وإنّما خَصَّ الماءَ في الحديثِ الأوّل بالذِّكْرِ تشبيهاً لطالبِ الدُّنيا بالمُستَسْقي.

قولُه: (**وقد مَرّ الكلامُ في هذا**[4]) أي: في أوّلِ البقرةِ عندَ قولِه تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَ﴾[5].

---

(١) سنن الترمذي (٢٠٣٦) وأخرجه الحاكم في «المستدرك» (٤: ٢٠٧) وصحّحه ابن حبّان (٦٦٩)، وفيه تمامُ تخريجه.

(٢) يعني ابن النعمان.

(٣) أخرجه البخاريّ (١٤٦٥) ومسلم (٢٤٧٠).

(٤) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «في ذلك».

(٥) انظر: (٢: ٩٧ - ١٠٠).

فيحسُنُ طلبُ الحاجةِ بعدَه ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾ [فاطر: ١٠]. وعن الحسن: كانوا يصلّونَ في أوّلِ اللّيلِ حتىٰ إذا كانَ السَّحَرُ أخذوا في الدعاءِ والاستغفار، هذا نهارُهم وهذا ليلُهم.

[﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ ۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ * إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ ۗ وَمَا ٱخْتَلَفَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ ۗ وَمَن يَكْفُرْ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ ﴾ ١٨ - ١٩]

شُبِّهت دلالتُه علىٰ وحدانيتِه بأفعالِه الخاصّةِ التي لا يَقدرُ عليها غيرُه، وبما أَوْحىٰ من آياتِه الناطقةِ بالتوحيد، كسورةِ الإخلاص، وآيةِ الكرسيّ وغيرِهما ـ بشهادةِ الشاهدِ في البيانِ والكَشْف، **وكذلكَ إقرارُ الملائكةِ** وأُولي العلمِ بذلكَ واحتجاجِهم عليه. ﴿قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ﴾: مقيمًا للعدلِ فيما يقسِمُ من الأرزاقِ والآجال، ويثيبُ ويعاقبُ، وما يأمرُ به عبادَه من إنصافِ بعضِهم لبعض، ....

قولُه: (﴿وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾ [فاطر: ١٠])، وعن ابنِ عبّاس: هذه الكَلِمُ لا تُقبَلُ ولا تصعَدُ إلىٰ السماءِ فتُكتَبُ حيثُ تُكتبُ الأعمالُ المقبولةُ إلّا إذا اقترَنَ بها العمَلُ الصّالحُ، والكَلِمُ الطيِّبُ: كلُّ ذكْرٍ مِن تهليلٍ وتكبيرٍ وتسبيحٍ وقراءةِ قرآنٍ واستغفارٍ(١)، وهاهنا العمَلُ الصالحُ الذي يَرفَعُ الاستغفارَ بالأسحار هو: قيامُ اللّيل.

قولُه: (**شُبِّهتْ دِلالتُه علىٰ وَحْدانيّتِه بأفعالِه الخاصّة**)، الباءُ في «أفعالِه» كالباءِ في «كتبْتُ بالقَلَم»، والباء في «بشهادةٍ» متعلِّقةٌ بـ«شُبِّهت».

قولُه: (**وكذلك إقرارُ الملائكة**) أي: وكذلك شُبِّه إقرارُ الملائكةِ وأُولي العِلم بالتوحيدِ واحتجاجِ الملائكةِ وأُولي العِلم علىٰ التوحيدِ بشَهادةِ الشاهدِ في البيان، فالباءُ في «بذلك»: متعلِّقٌ بالإقرار، لا بـ«شُبِّهت»، كما ظُنّ، لِدلالةِ تعلُّقِ الجارِّ والمجرور، أعني: «عليه»، بقولِه:

(١) ذكره الطبري في «التفسير» (١٠: ٣٩٩) والبغويّ في «معالم التنزيل» (٦: ٤١٥).

والعملِ علىٰ السَّويّةِ فيما بينهم، وانتصابُه علىٰ أنه **حالٌ مؤكِّدةٌ منه** كقولِه: ﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾ [البقرة: ٩١]. فإن قلتَ: لـمَ جازَ إفرادُه بنصبِ الحالِ دونَ المعطوفينَ عليه؟ ولو قلتَ: جاءني زيدٌ وعمرٌو راكبًا لم يَجُز. قلتُ: إنما جازَ هذا؛ لعدمِ الإلباس، كما جازَ في قوله: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً﴾ [الأنبياء: ٧٢] ....

«واحتجاجِهم»، وأنّ الضميرَ واسمَ الإشارةِ راجِعانِ إلىٰ شيءٍ واحدٍ وهُو التوحيد، وعطَفَ قولَه: «بما أوحىٰ» علىٰ «أفعالِه» ليؤذِنَ بأنّ الشهادةَ منَ الله إمّا فعليٌّ أو قَوْليّ، وأتىٰ بقولِه: «وكذلك إقرارُ الملائكةِ» علىٰ التفريع[1] والتشبيهِ، ليُعلِمَ الفَصْلَ بينَ الشّهادتَيْن، والفرقَ بينَ الدَّلالتَيْن، فإنّ شهادةَ الله: نصبُ الأدِلّة وإنزالُ الوَحْي، وشهادةَ الملائكةِ وأُولي العلم: الإقرارُ بالتوحيدِ والاحتجاجُ عليه، ولهذا فصَلَ اللهُ تعالىٰ شهادةَ الملائكةِ وأُولي العلم مِن شهادتِه بالمفعولِ وهُو قولُه: ﴿أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾، فالمُشبَّهُ: دِلالةُ الله علىٰ التوحيدِ بالفعل والقول، وإقرارُ الملائكةِ وأُولي العِلم واحتجاجُهم، والمُشبَّه به: شَهادةُ الشاهد، ووَجْهُ الشَّبَه: البَيانُ والكَشْفُ؛ لأنهُ شاملٌ للمعاني، وهُو أيضاً عقليّ، فالاستعارةُ مُصرِّحةٌ تبَعيّةٌ[2] لأنّ الطَّرَفَ المذكورَ هُو المُشبَّهُ به، وهُو فعل.

قولُه: (**والعمَلُ علىٰ السَّويّةِ فيما بينَهم**) أي: في مُعاملاتِهم منَ التعادُلِ في الأَخْذِ والعطاءِ والوزْنِ والكَيْل، قال اللهُ تعالىٰ: ﴿وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْمِيزَانَ لِيَقُومَ ٱلنَّاسُ بِٱلْقِسْطِ﴾ [الحديد: ٢٥].

قولُه: (**حالٌ مؤكِّدةٌ منه**) أي: مِن فاعلِ ﴿شَهِدَ﴾ لقولِه فيما بعدُ: قد جعلَتُه حالاً مِن فاعل ﴿شَهِدَ﴾.

---

(١) التفريع: من الاستطراد وهو أن يثبت حكم لشيء بينه وبين أمر آخر نسبةٌ وتعلُّقٌ بعد أن يثبت ذلك الحكم لمنسوب آخر لذلك الأمر. انظر: «علوم البلاغة» ص٤٠٧، و«معجم المصطلحات البلاغية»، ص٤٩٢-٤٩٣.

(٢) الاستعارةُ المصرّحة التبعية هي: أن يكون اللفظ المستعار فعلاً أو اسم فعل أو اسماً مشتقاً أو اسماً مبهماً أو حرفاً نحو: نامت همومي عني. انظر: «جواهر البلاغة»، ص٣١٠.

أن انتصبَ ﴿نَافِلَةً﴾ حالًا عن يعقوب. ولو قلتَ: جاءني زيدٌ وهندٌ راكبًا جاز؛ لتميُّزِه بالذّكورة، أو علىٰ المدح. فإن قلتَ: أليسَ من حقِّ المنتصِبِ علىٰ المدحِ أن يكونَ معرفةً كقولِك: الحمدُ للّـهِ الحميدَ، «**إنّا ـ مَعشَرَ الأنبياء ـ لا نُورَث**».

إنّا ـ بَني نَهْشل ـ لا ندّعي لأبٍ

قلتُ: قد جاءَ نكرةً كما جاءَ معرفة، وأنشدَ سيبويه فيما جاءَ منه نكرةً قولَ الهذَلي:

ويـــأوي إلىٰ نســـوةٍ عُطَّـــلٍ وشُعثًا مراضيعَ مثلَ السّعالي

قولُه: (**أن انتَصَبَ ﴿نَافِلَةً﴾**) هُو فاعلٌ لِـ«جازَ».

قولُه: (**إنّا معشرَ الأنبياءِ لا نُورَث**)[1]، والرِّوايةُ عن الأئمّة: «لا نُورَثُ، ما تركْناهُ صدَقة»[2].

قولُه: (**إنّا بني نَهْشَلٍ لا ندَّعي لأبٍ**) تمامُه:

عنهُ ولا هُو بالأبناءِ يَشــرِينا[3]

المعنىٰ: إنّا، أعني بَني نَهْشَل، ندَّعي: منَ الدَّعوة، وعنه: يتَعلَّقُ به، يقال: ادّعىٰ فلانٌ في بني هاشِم: إذا انتَسَبَ إليهم، وادّعىٰ عنهُم: إذا عدَلَ بنِسبتِه عنهم، كما يقال: رغِبَ فيه وعنه، وقولُه: «لأبٍ» أي: لأجْلِ أب، شَرَيْتُه يَجيءُ بمعنىٰ بِعتُه، أي: إنّا لا نرغَبُ عن أبينا فننتسبَ إلىٰ غيرِه، وهُو لا يرغَبُ عنّا فيتبنّىٰ غيرَنا ويَبيعَنا به، فقد رضيَ كلٌّ منّا بصاحبِه.

قولُه: (**ويَـأوي إلىٰ نِسوة**)[4] الضّميرُ في «يأوي»: للصائدِ، وعُطّل: جمـعُ عاطِل،

---

(١) أخرجه بهذا اللفظ الإمام أحمد في «المسند» (٩٩٧٣)، والنسائيّ في «السنن الكبرىٰ» (٦٣٠٩) بإسنادٍ صحّحه العلّامة أحمد محمد شاكر في تعليقه علىٰ «المسند» (١٩: ٩٢).

(٢) وهي مخرجة في «الصحيحين» وغيرِهما. انظر: «صحيح البخاري» (٦٧٢٧) وصحيح مسلم (١٧٥٩) وغيرهما.

(٣) البيت منسوب لبشامةَ بن حزَن النَّهشليّ وهو في «الكامل» للمبرّد (١: ١١١) و«شرح شذور الذهب» لابن هشام، ص٢١٨، و«شرح ديوان الحماسة» للمرزوقي (١: ١٠٢).

(٤) البيت لأميّة بن أبي عائذ الهذلي وهو هكذا: =

فإنَ قلتَ: هل يجوزُ أن يكونَ صفةً للمنفيّ، كأنه قيل: لا إله قائمًا بالقسطِ إلا هو؟ قلتُ: لا يَبعد، فقد رأيناهم يتّسعون في الفصلِ بين الصّفةِ والموصوف. فإن قلتَ: قد جعلته حالًا من فاعلِ ﴿ شَهِدَ ﴾ فهل يصحُّ أن ينتصبَ حالًا عن ﴿هُوَ﴾ في ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾؟ قلتُ: نعم؛ لأنها حالٌ مؤكِّدة، **والحالُ المؤكِّدةُ لا تستدعي** أن يكونَ في الجملةِ التي هي زيادةٌ في فائدتِها عاملٌ فيها، كقولك: أنا عبدُ الله شجاعاً، ....

أي[1]: لا حُلِيَّ عليهِنَّ، شُعثاً: جمعُ شَعْثاءَ، وهيَ التي لا تُسرِّحُ شعرَها ولا تغسِلُه، ومَراضيع: يُحتمَلُ أن يكونَ جمعَ «مِرْضاع»: وهِي كثيرةُ الإرضاع، وأن يكونَ جمعَ «مُرضع»، والسَّعالي: جمعُ سِعْلاة، وهي أخبَثُ الغيلان، ونَصبُ «شُعْثاً» علىٰ الترحُّم بفعلٍ مضمَر، أو علىٰ الذَّمّ، وأتىٰ بالواوِ ليَدُلَّ علىٰ كمالِ ذمِّها وسوءِ حالِها، كأنهُ قيل: ويَأوي إلىٰ نِسوة عُطَّلٍ وأذَمَّ شُعْثاً، وفي تخصيصِ مَراضيعَ تتميمٌ للذَّمّ، ومِن ثَمّ قيل: فلانةٌ تأكُلُ مِن ثَدْيَيْها[2].

قولُه: (**والحالُ المؤكِّدةُ لا تَستدعي**) أي: الحالُ المؤكِّدةُ لا توجِبُ أن يكونَ عامِلُها مستقِرّاً في الجُملةِ التي الحالُ زيادةٌ في فائدتِها، بل إنْ كان في الجُملةِ عاملٌ جازَ، كقولِه تعالىٰ: ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ ﴾، وإنْ لم يكنْ فيها عاملٌ، كقولِك: أنا عبدُ الله شجاعاً أيضاً: جازَ، وظهَرَ مِن هذا أنّ الحالَ المؤكِّدةَ ليس بِلازم أن يكونَ مجيئُها علىٰ إثْرِ جُملةٍ عَقْدُها منَ اسمَيْنِ لا عملَ لهما فيها كما في «المفصَّل»[3]؛ لأنّ ذلك شرط، فحُذِفَ عاملُها علىٰ سبيلِ الوجوب.

= ويـأوي إلىٰ نسـوةٍ عطّـلٍ وشعثاً مراضيع مثل السعالي

وهو في شرح ديوان الهذليّين للسكري (٢: ٥٠٧) وروايته فيه:

لـه نسـوةٌ عـاطلات الصـدو ر عوجٌ مراضيعُ مثل السعالي

و«شرح المفصل» لابن يعيش (٢: ١٨)، و«خزانة الأدب» للبغدادي (١: ٤١٧).

(١) قوله: «أي» سقط من (ي) و(د).

(٢) انظر: «جمهرة الأمثال» (٢: ١١) وفيه: «تجوعُ الحرّةُ ولا تأكُل من ثديها»، و«المستقصىٰ» (٢: ٢٠) وفيه: «ثدييها»، قال الزمخشريُّ: يضرب في الاحتراس من مدنّسات المكاسب.

(٣) ص٦٣.

وكذلك لو قلتَ: لا رجلَ إلا عبدَ الله شجاعًا، **وهو أوجَهُ** من انـتصابِه عن فاعلِ ﴿ شَهِـدَ ﴾ وكذلكَ انتصابُه علىٰ المدح. فإن قلتَ: هل دخلَ قيامُه بالقسطِ في حكمِ شهادةِ الله والملائكةِ وأولي العلمِ كما دخلت الوحدانية؟ قلتُ: نعم إذا جعلتَه حالًا من «هو»، أو نصبًا علىٰ المدحِ منه، أو صفةً للمنفيِّ، كأنه قيل: شهدَ اللهُ والملائكةُ وأولوا العلمِ أنه لا إلهَ إلا هو، وأنه قائمٌ بالقسط. وقرأَ عبدُ الله: (القائم بالقسط) علىٰ أنه بدلٌ من ﴿هُوَ﴾، أو خبرُ مبتدأٍ محذوف. وقرأَ أبو حَنيفة: (قَيِّمًا بالقسط) ﴿ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ﴾: صِفتان مقرِّرتان لِما وَصَفَ به ذاتَه من الوَحْدانيّةِ والعَدْل، يعني: أنه العزيزُ الذي لا يُغالِبُه إلٰهٌ آخرُ، الحكيمُ الذي لا يَعْدِلُ عن العَدْلِ في أفعالِه. فإن قلتَ: ما المرادُ بأولي العِلْمِ الذين عظَّمَهم هذا التعظيمَ؛ حيثُ جَمَعَهم معه ومَعَ الملائكةِ في الشَّهادةِ علىٰ وَحْدانيّتِه وعَدْلِه؟ قلتُ: هم الذينَ يُثبِتُون وَحْدانيّتَه وعَدْلَه بالحُجَجِ الساطعةِ، والبراهينِ القاطِعة، وهم علماءُ العَدْلِ والتوحيد. ....

قالَ أبو البقاء: ﴿قَآئِمًا﴾ حالٌ من ﴿هُوَ﴾، والعاملُ فيه معنىٰ الجُملة، أي: يُفرَدُ قائماً، وقيل: هُو: حالٌ منَ اسم الله أي: شهِدَ لنفسِه بالوَحْدانيّةِ، وهيَ حالٌ مؤكِّدةٌ علىٰ الوجهين[1].

قولُه: (**وهُو أوجَهُ**) أي: جَعْلُ ﴿قَآئِمًا﴾ حالاً من ﴿هُوَ﴾ أوجَهُ، قال صاحبُ «التقريب»: وهو أوجَهُ، أي: منَ انتصابِ ﴿قَآئِمًا﴾ عن فاعلِ ﴿ شَهِـدَ ﴾ ومنَ انتصابه علىٰ الـمدْحِ عنه للقُرب، ولكونِ القيامِ بالقِسطِ مشهوداً عليه كالتوحيدِ، وللاستغناءِ عن عُذْرِ تنكيرِ المدْح، وإنّما يكونُ مشهوداً عليه إذا جُعِلَ حالاً مِن ﴿هُوَ﴾ أو نصْباً علىٰ المدْح أو صفةً للمَنْفيِّ، كأنهُ قيل: شَهِدوا أنهُ لا إلهَ إلّا هُوَ وأنهُ قائمٌ بالقِسط[2]، وظاهرُ كلامِ المُصنِّفِ أنّ انتصابَهُ علىٰ المدْحِ أوجَهُ مِن أن يكونَ حالاً مِن فاعلِ ﴿ شَهِـدَ ﴾ لدخولِه في حُكمِ أنهُ من شهادةِ الله والملائكةِ وأُولي العلم.

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٢٤٧).

(٢) انظر: «تقريب التفسير» (٤١/ ب).

وقُرِئ: ﴿أَنَّهُ﴾ بالفتح، و﴿إِنَّ ٱلدِّينَ﴾ **بالكسرِ على أنّ الفعلَ واقعٌ على** ﴿أَنَّهُ﴾ بمعنى: شَهِدَ اللهُ على أنه، أو: بأنه، وقولَه: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ **جملةٌ مستأنفةٌ مؤكِّدةٌ للجملةِ الأُولى.** فإن قلتَ: ما فائدةُ هذا التوكيدِ؟ قلتُ: فائدتها: أن قولَه: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ توحيدٌ، وقولَه: ﴿قَآئِمَۢا بِٱلْقِسْطِ﴾ تعديلٌ، فإذا أَرْدَفَه قولَه: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ **فقد آذَنَ أنّ الإسلامَ هو العدلُ والتوحيد، وهو الدِّينُ عند الله، وما عَداهُ فليسَ عنده في شيءٍ من الدِّين.** ....

قولُه: (و﴿إِنَّ ٱلدِّينَ﴾ **بالكسرِ**) أي: قُرِئَ بالكسرِ، قرأها الجماعةُ إلّا الكسائيَّ فإنهُ قرأها بالفَتْح[١]، قالَ القاضي: مَن فتحَ جعَلَه بدَلاً من ﴿أَنَّهُ﴾: بدَلَ الكُلّ إن فُسِّرَ الإسلامُ بالإيمان، وبدَلَ الاشتمالِ إن فُسِّرَ بالشَّريعةِ، ومَن كسَرَ (إنه) وفتح «أنّ» أوقَع الفعلَ على الثاني وجعَلَ بينَهما اعتراضاً، أو أجرى ﴿شَهِدَ﴾ مجرَى «قال» تارةً، ومجرى «عَلِم» أُخرى، لتضمُّنِه معناهما[٢].

قولُه: (**جُملة مُستأنفة مؤكِّدة للجملة الأُولى**) أي: مُذيِّلة مُعترِضة، على أسلوبِ قولِه تعالى: ﴿وَٱتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًاۗ وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: ١٢٥]، وإنّما كانت مذيِّلةً لأنّ الشّهادةَ بالوَحْدانيّة وبالعَدْل والعِزّة والحِكمة هِي أُسُّ الدِّين وقاعدةُ الإيمان، ولا شَكَّ أنّ الدِّينَ أعَمُّ منَ الاعتقادِ الذي هُو التصديقُ، ثُمّ إنّ التذييلَ صُدِّرَ بـ﴿إِنَّ﴾ وخُصِّصَ بقولِه: ﴿عِندَ ٱللَّهِ﴾ وهُو كنايةٌ عن رِفعةِ المنزِلة، ثُمّ التعريفُ في الخبَر، الذي هُوَ ﴿ٱلْإِسْلَٰمُ﴾، جاءَ لقَصْرِ الـمُسنَد على المسنَدِ إليه، قال أبو البقاء: ﴿عِندَ ٱللَّهِ﴾: ظَرْف، والعاملُ فيه ﴿ٱلدِّينَ﴾ وليس بحال؛ لأنّ «إنّ» لا تعمَلُ في الحال[٣].

قولُه: (**فقد آذَنَ أنّ الإسلامَ هُو العدْلُ والتوحيد، وهُو الدِّينُ عندَ الله، وما عَداه فليسَ عندَه في شيءٍ منَ الدِّين**) يريدُ أنّ قولَه: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ يدُلُّ على إثباتِ التوحيد،

---

(١) انظر: «التيسير»، ص٨٧، و«الكشف» لمكّي (١: ٣٣٨).

(٢) «معالم التنزيل» (١: ١٥٣).

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٢٤٨).

. . . .

وقوله: ﴿قَآئِمَۢا بِٱلۡقِسۡطِ﴾ علىٰ العدْل، وأنّ قولَه: ﴿ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ﴾ صِفَتانِ مقرِّرتانِ لهما، وأنّ قولَه: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلۡإِسۡلَٰمُ﴾ جُملةٌ مؤكِّدةٌ لِما سبَق، ومعناها معناه، فلَزِمَ علىٰ هذا أن يكونَ الدِّينُ عندَ الله دينَ مَن يقولُ بالعَدْلِ والتوحيد، ويَلزَمُ منَ المفهوم أنّ دينَ مُخالفيهم لا يكونُ منَ الدِّينِ في شيء.

وقلتُ: إنّما نشأَتْ هذهِ الجَسارةُ مِن تأويلِه قولَه: ﴿ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ﴾ بما اشتهاه، فإنهُ فسَّر العزيزَ بقولِه: «الذي لا يُغالِبُه إلهٌ آخرُ» ليَدُلَّ علىٰ التوحيد، وحمَلَ الحكيمَ علىٰ: «الذي لا يعدِلُ عن العَدْلِ في أفعالِه» ليَدُلَّ علىٰ العَدْل، فتكونانِ صِفَتَيْنِ مقرِّرتيْنِ لِما سبَق، فهلّا حمَلَهما علىٰ ما تقتضيهِ اللُّغةُ والمقامُ ليَنظُرَ: هل يكونُ دينُ الإسلام سِوىٰ مذهبِ السُّنّةِ والجماعة؟ وذلك أنهُ تعالىٰ لمّا ذكَرَ التوحيدَ والتعديلَ، وأردَفَهما علىٰ وجْهِ التكميل والتوكيدِ معنىٰ العِزّةِ والحِكمة، ليَدُلَّ قولُه: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ علىٰ التوحيدِ الصِّرف، و﴿قَآئِمَۢا بِٱلۡقِسۡطِ﴾ علىٰ أنهُ تعالىٰ يُجري الأمورَ كلَّها علىٰ الاستقامةِ والسَّدادِ، وقولُه: ﴿ٱلۡعَزِيزُ﴾ علىٰ أنهُ هو القَويُّ القادرُ علىٰ كلِّ شيء، الغالبُ الذي لا يَغلِبُه شيءٌ، فيُفيدُ معنىٰ أنه يفعَلُ ما يشاءُ فلا يتصرَّف في مُلكِه أحد، وقولُه: ﴿ٱلۡحَكِيمُ﴾ علىٰ أنهُ هُو المُحكِمُ لخَلْقِ العالَم، العالِـمُ بلُطفِه غوامِضَ العلوم التي تَخفىٰ علىٰ الغَيرِ فلا يقفُ علىٰ أسرارِ حِكمتِه أحدٌ، جاء[1] بقولِه: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلۡإِسۡلَٰمُ﴾ ـ كما قال[2] ـ مؤكِّداً لِما سبَق ليؤْذِنَ أنّ الإسلامَ هو مذهبُ أهلِ السُّنّةِ والجماعةِ حقيقةً، والأسلوبُ واللغةُ يُساعِدانِ هذا التقرير.

أمّا الأسلوبُ فإنهُ كرَّرَ قولَه: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ ليُناطَ به ما لم يُنَطْ به أوّلاً، وهُو معنىٰ ﴿ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ﴾، فلو حُمِلَ الوَصْفانِ علىٰ ما يَدُلُّ علىٰ الزِّيادةِ معَ التأكيد، مِن غيرِ تعسُّفٍ وتأويلٍ بعيد، كان أوْلىٰ ممّا حُمِلا علىٰ مجرَّدِ التأكيدِ علىٰ أنّ المقامَ معَ الأوّلِ كما سبَق.

---

(١) جواب «لما».

(٢) أي: الزمخشري.

....

وأمّا اللغةُ فقد ذكَرَ الأزهريُّ في «شَرْحِ أسماءِ الله الحُسنىٰ» أنّ العزيزَ هُو: المتنعُ الذي لا يَغلِبُه شيء، مِن: عَـزَّ يعِـزُّ، بكسرِ العَيْن: إذا غَـلَـب، والفاعلُ[1]: عازٌّ وعزيز، قال اللهُ تعالىٰ: ﴿وَعَزَّنِى فِى ٱلْخِطَابِ﴾ [ص: ٢٣] أي: غلَبَني، فهُو عامٌّ في معنىٰ الغَلَبة، وتخصيصُه بأن لا يُغالبَه إلهٌ آخَرُ لا دليلَ عليه، والحكيمُ: المُحكِم لخَلْقِ الأشياء، كما قالوا: عذابٌ أليم، أي: مُؤلِم، والحكيمُ أيضاً: مَن كان عالماً بغوامضِ العِلم مُستنبِطاً للطائفِ المعاني.

وذكرَ المصنِّفُ في آخرِ المائدة: «العزيز: القَويُّ القادرُ علىٰ الثوابِ والعقاب، والحكيم: الذي لا يُثيبُ ولا يُعاقِبُ إلّا عن حِكمةٍ وصَواب»[2].

وقالَ الإمامُ: وقد خاضَ صاحبُ «الكشّاف» هاهنا في التعصُّبِ للاعتزال، وزَعَمَ أنّ الآيَةَ دالّةٌ علىٰ أنّ الإسلامَ هُوَ العدْلُ والتوحيد، وعلىٰ أنّ مَن أجازَ الرُّؤيةَ أو ذهبَ إلىٰ الجَبْر[3]، لم يكنْ علىٰ دينِ الله الذي هُو الإسلام، والعجَبُ أنّ أكابرَ المعتزلةِ وعظماءَهم أفْنَوا أعمارَهم في طلبِ الدّليلِ علىٰ أنهُ لو كانَ مَرْئيّاً لكانَ جِسْماً، فما وجَدوا فيه سِوىٰ الرُّجوعِ إلىٰ الشاهدِ مِن غيرِ جامعٍ عقْليٍّ وقاطع[4]، وأمّا حديثُ الجَبْرِ فالخَوضُ فيه منهُ[5] خوضٌ فيما لا يَعنيه؛ لأنهُ لمّا اعترَفَ بأنّ اللهَ تعالىٰ عالمٌ بجميعِ الجُزئيّاتِ، واعترَفَ بأنّ العبدَ لا يُمكنُه أن يَقلِبَ عِلمَ الله تعالىٰ جَهْلاً فقد اعترفَ بهذا الجَبْر، فمِن أينَ هُو والخَوضَ في هذه المباحث! ثُمّ قال: معنىٰ كونِه ﴿قَآئِمَۢا بِٱلْقِسْطِ﴾: قائمـاً بالعَدْل، كما يقال: فلانٌ قائمٌ بالتدبير، أي: يُجريه علىٰ الاستقامة، فالعَدْلُ منه ما يتّصلُ ببابِ الدُّنيا، ومنهُ ما هو متّصلٌ ببابِ الدِّين، أمّا المتّصلُ ببابِ الدُّنيا فانظُرْ أوّلاً في كيفيّةِ خَلْقِه الإنسانَ وأعضاءه حتّىٰ

---

(١) أي: اسم الفاعل أو ما في معناه كالصفة المشبَّهة به.

(٢) انظر: (٥: ٥٤٦).

(٣) يقصد المعتزلة بالجبر إثبات خلق الله لأفعال عباده.

(٤) «نقلي» والذي في الرازي: «من غير جامع عقلي قاطع».

(٥) قوله: «منه» ساقط من (ط).

وفيه أنّ مَن ذَهَبَ إلىٰ تشبيهٍ أَوْ ما يؤدِّي إليه؛ كإجازةِ الرُّؤية، أو ذَهَبَ إلىٰ الجَبْر الذي هو مَحْضُ الجَوْر؛ لَـمْ يكن علىٰ دِيْنِ الله الذي هو دينُ الإسلام، وهذا بيِّنٌ جَلِيٌّ كما تَرىٰ! وقُرِئا مفتوحَيْن، علىٰ أنّ الثانيَ بَدَلٌ من الأوّل، كأنّه قيلَ: شَهِدَ اللهُ أنّ الدِّينَ عند اللّـهِ الإسلامُ، والبَدَلُ هو المُبْدَلُ منه في المعنىٰ؛ فكانَ بيانًا صريحًا لأنّ دينَ الله هو التوحيدُ والعَدْل. وقُرِئَ الأوّلُ بالكسرِ والثاني بالفتح، علىٰ أنّ الفعلَ واقعٌ علىٰ (إنّ)، وما بَيْنَهما اعتراضٌ مؤكِّد، وهذا ـ أيضًا ـ شاهدٌ علىٰ أنّ دِينَ الإسلام هو العَدْلُ والتوحيد، فتَرىٰ القراآتِ كلَّها متعاضِدةً علىٰ ذلك. وقرأ عبدُ الله: (أنْ لا إلٰهَ إلا هو)، وقرأ أُبَيٌّ: (إنّ الدِّينَ عند الله لَلْإسلامُ)، وهي مقوِّيةٌ لقراءةِ مَن فتَحَ الأُولىٰ وكَسَرَ الثانية. **وقُرِئَ: (شُهَداءَ للهِ) بالنَّصبِ علىٰ أنه حالٌ مَنَ المذكورِينَ** قَبْلَه، وبالرفع علىٰ: هُمْ شُهَداءُ للّـهِ. فإن قلتَ: فعلامَ عُطِفَ علىٰ هذه القراءةِ ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ﴾؟ قلتُ: علىٰ الضميرِ في (شهداء)، وجازَ لوقوعِ الفاصل بينهما. فإن قلتَ: لِـمَ كُرِّرَ قولُه: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾؟ قلتُ: ذَكَرَه أوّلًا للدلالةِ علىٰ اختصاصِه بالوَحْدانيّة، وأنه لا إلٰه إلّا تلكَ الذاتُ المتميِّزة، ثُمَّ ذَكَرَه ثانيًا بعدما قَرَنَ بإثباتِ الوَحْدانيّةِ إثباتَ العَدْلِ؛ للدلالةِ علىٰ اختصاصِه بالأمرَيْن، ....

تَرىٰ عدْلَ الله فيها، ثُمّ انظُر إلىٰ اختلافِ أحوالِ الخَلْقِ في الحُسْنِ والقُبح، والغِنىٰ والفَقْر، والصِّحةِ والسُّقم، وطولِ العمُر وقِصَرِه، واقطَعْ بأنّ كلَّ ذلك عدْلٌ منَ الله تعالىٰ.

وأمّا ما يتّصلُ بالدِّينِ فانظُرْ إلىٰ اختلافِ الخَلْقِ في العِلم والجَهل، والفِطانة والبَلادة، والهدايةِ والغِواية، واقطَعْ بأنّ كلَّ ذلك عدْلٌ وقِسط[1].

قولُه: (**وقُرِئَ: «شُهداءَ لله»، بالنَّصبِ علىٰ أنهُ حالٌ من المذكورينَ**) أي: مِن قولِه تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ﴾، فعلىٰ هذا: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ﴾ مبتدأٌ، والخبرُ محذوف، أي: هما كذلك، واعترَضَ بينَ الحالِ وصاحبِها[2]. وعلىٰ قراءةِ الرَّفعِ مختصّانِ بالشَّهادةِ لا غيرُ، وهذا أقربُ، لأنّ أغلَبَ تلك الصِّفاتِ، بل الكُلُّ مختصَّةٌ بالإنسان.

---

(١) انظر: «مفاتيح الغيب» (٧: ٢٠٦-٢٠٧).

(٢) وهذه القراءة نسبها النحاس في «معاني القرآن» (١: ٣٧١) إلى أبي المهلب؛ عم محارب بن دثار.

كأنّه قال: لا إلٰه إلّا هذا الموصوفُ بالصِّفتَيْن؛ ولذلك قَرَنَ به قولَه: ﴿ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾؛ لتضمُّنِهما معنىٰ الوَحْدانيّةِ والعَدْل. ﴿ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَـٰبَ﴾: أهلُ الكِتابِ مِنَ اليهودِ والنَّصارىٰ، واختلافُهم: أنهم تَرَكوا الإسلامَ، وهو التوحيدُ والعَدْل، ﴿مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ﴾ أنه الحقُّ الذي لا مَحيدَ عنه، **فثلَّثَتِ النصارىٰ، وقالت اليهودُ: عُزيرٌ ابنُ الله**، وقالوا: كنّا أحقَّ بأن تكونَ النبوّةُ فينا مِن قُريشٍ، لأنهم أُمِّيُّون، ونحنُ أهلُ الكِتاب! وهذا تَجْويرٌ للّـهِ. ﴿بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ﴾ أي: ما كانَ ذلك الاختلافُ، وتظاهُرُ هؤلاءِ بمَذْهبٍ وهؤلاءِ بمَذْهبٍ إلا حَسَدًا بينهم، وطلبًا منهم للرِّياسة وحظوظِ الدُّنيا، واستتباعَ كلِّ فريقٍ ناسًا **يَطَؤون أَعْقابَهم**، ....

قولُه: (**كأنهُ قال: لا إلهَ إلّا هذا الـموصوفُ بالصِّفَتَيْـن**)، يعني: أثبتَ التوحيدَ علىٰ الاختصاصِ[1] له أوّلاً بدِلالة ﴿لَآ﴾ و﴿إِلَّا﴾، وقرَنَ به صِفةَ العدْلِ لا علىٰ الاختصاصِ، ثُمّ كرَّرَ كلمةَ التوحيدِ لتَدُلَّ علىٰ اختصاصِه بالصِّفتين؛ لأنّ الضميرَ المرفوعَ فيها راجعٌ إلىٰ ذلك الموصوفِ بالصِّفتَيْن، فيَحصُلُ من رجوعِ الضَّمير تخصيصُ العدْلِ أيضاً، انظُرْ إلىٰ هذا التعسُّف، والعُدولِ عن الصِّراطِ السَّويّ[2].

قولُه: (**فثَلَّثَتِ النّصارىٰ، وقالتِ اليهودُ: عُزَيرٌ ابنُ الله**) بيانٌ لتَرْكِهمُ التوحيدَ، و«قالوا: كنّا أحقَّ...» إلىٰ آخرِه: بيانٌ لتَرْكِهمُ العدْلَ، وإليه الإشارةُ بقولِه: «وهذا تجويرٌ لله»، والمجموعُ بيانُ قولِه: «ترَكوا الإسلامَ وهُو التوحيدُ والعَدْل»، وفيه لَفٌّ ونَشْر.

قولُه: (**يَطَؤونَ أعقابَهم**)، **الأساس**: فلانٌ مُوطَّأُ العَقِب: كثيرُ الأتباع، ووَشىٰ رجُلٌ بعمّارِ ابنِ ياسِر إلىٰ عُمرَ بنِ الخَطّاب رضيَ اللهُ عنهُما، فقالَ: اللهُمّ إن كانَ كذِباً[3] فاجعَلْه مُوطّأَ العَقِب[4].

---

(١) في (ط): «التخصيص».

(٢) وذلك أنّ الزمخشريّ حمل القرآن ـ كلام الله تعالىٰ ـ علىٰ معنىٰ حادث اصطلاحي لأهل الاعتزال في كلمتي التوحيد والعدل، ولا شكّ أن هذا مخالف لعقيدة أهل السنة والجماعة. غفرَ اللهُ لنا وله.

(٣) كذا في الأصول الخطية، وفي «مصنف ابن أبي شيبة»: «كاذباً»، وهو أقرب.

(٤) أخرجه ابن شيبة في «المصنّف» (٨: ٤٥٥) برقم (٢٦٣٣٢) دون ذِكرِ عمرَ رضيَ اللهُ عنه.

لا شُبْهةً في الإسلام. وقيل: هو اختلافُهم في نبوّةِ محمّدٍ ﷺ حيثُ آمَنَ به بعضٌ وكَفَرَ به بعض. وقيلَ: هو اختلافُهم في الإيمانِ بالأنبياء، فمنهم مَن آمَنَ بموسىٰ، ومنهم مَن آمَنَ بعيسىٰ. **وقيل: هم اليهودُ**، واختلافُهم: أن موسىٰ عليه السلام حينَ احتُضِرَ استَوْدَعَ التوراةَ سَبْعينَ حَبْرًا مِن بَني إسرائيل، وجَعَلَهم أُمَناءَ عليها، واستَخْلَفَ يُوشَعَ، فلمّا مضىٰ قَرْنٌ بعد قرن اختَلَفَ أبناءُ السَّبعين بعدما جاءهم عِلْمُ التوراةِ بَغْيًا بينهم وتحاسُدًا علىٰ حُظوظِ الدنيا والرِّياسة. وقيل: هم النصارىٰ، واختلافُهم في أمْرِ عيسىٰ بعدما جاءَهم العِلْمُ أنه عبدُ الله ورسولُه.

[﴿ فَإِنْ حَآجُّوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِىَ لِلَّهِ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِ ۗ وَقُل لِّلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْأُمِّيِّـۧنَ ءَأَسْلَمْتُمْ ۚ فَإِنْ أَسْلَمُوا۟ فَقَدِ ٱهْتَدَوا۟ ۖ وَّإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ ٱلْبَلَـٰغُ ۗ وَٱللَّهُ بَصِيرٌۢ بِٱلْعِبَادِ ﴾ ٢٠]

﴿ فَإِنْ حَآجُّوكَ ﴾: فإن جادَلُوك في الدِّين ﴿فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِىَ لِلَّهِ﴾: أخلصتُ نَفْسي وجُمْلَتي لله وَحْدَه لَـمْ أجعلْ فيها لغيرِه شِرْكًا بأن أعبُدَه وأدعُوَه إلٰهًا معه. يعني: إنّ دِيني دِينُ التوحيد، وهو الدِّينُ القويم **الذي ثَبَتَتْ عندكم صحّتُه كما ثَبَتَتْ عندي**، ....

قولُه: (**لا شُبهةً في الإسلام**) عطفٌ علىٰ «حسَد»، أي: ما كان ذلك الاختلافُ إلّا حسَداً لا شُبهة، وهذا التركيبُ أيضاً ممّا منَعه صاحبُ «المفتاح»(١)، والكلامُ فيه ما سبَقَ في قولِه: ﴿ زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ ٱلشَّهَوَٰتِ ﴾ [آل عمران: ١٤].

قولُه: (**وقيل: هُو اختلافُهم**): عطفٌ علىٰ قولِه: «واختلافُهم».

قولُه: (**وقيل: همُ اليهودُ**) عطفٌ علىٰ قولِه: «أهلُ الكتابِ منَ اليهودِ والنّصارىٰ».

قولُه: (**الذي ثَبَتَت عندَكم صِحّتُه كما ثَبَتَت**) كلاهُما رُويَ بلفظِ المضارع من نُسخةِ المصنِّف، والسَّماعُ بلفظِ الماضي في اللَّفظَتَيْن.

---

(١) انظر: «مفتاح العلوم»، ص١٢٧.

وما جئتُ بشيءٍ بَديعٍ حتىٰ تُجادِلوني فيه. ونحوُه: ﴿قُلْ يَـٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَـٰبِ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِۦ شَيْـًٔا﴾ [آل عمران: ٦٤]، **فهو دفعٌ للمُحاجّةِ** بأنّ ما هو عليه ومَن معه مِنَ المؤمنين هو حَقُّ اليقينِ الذي لا لَبْسَ فيه، فما معنىٰ المُحاجّةِ فيه؟! (ومَنِ اتَّبعَني): عطفٌ علىٰ التاءِ في ﴿أَسْلَمْتُ﴾، وحَسُنَ للفاصل، ويجوزُ أن تكونَ الواوُ بمعنىٰ «مع»؛ فيكونَ مفعولًا معه. ﴿وَقُل لِّلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَـٰبَ﴾: مِنَ اليهودِ والنصارىٰ، ﴿وَٱلْأُمِّيِّـۧنَ﴾: والذينَ لا كِتابَ لهم مِن مُشرِكي العرَب: ﴿ءَأَسْلَمْتُمْ﴾ يعني: أنه قد أتاكم مِنَ البيِّنات ما يوجِبُ الإسلامَ ويَقْتضي حُصولَه لا محالةَ، فهل أَسلمتُم أَم أنتم بَعْدُ علىٰ كُفرِكم؟ ....

قولُه: (**فهُو دَفْعٌ للمُحاجّة**)، الفاءُ: نتيجةٌ، وحاصلُ المعنىٰ: أنهُ أوقعَ ﴿فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِىَ لِلَّهِ﴾ جزاءً للشَّرطِ وجواباً عن مُحاجَّتِهم علىٰ سبيلِ الإنكارِ والتقريع، يعني: إن جادَلوكَ بأنْ يقولوا: إنّ ما جئتَ به دينٌ غريبٌ وبَديع، وما سَمِعنا به في آبائنا الأوّلينَ فأخبِرْهم ووَبِّخْهم بقولِك: إنّ الذي جئتُ به هُو التوحيد، وهُو الدِّينُ القديمُ الذي كان عليه إبراهيمُ عليه السّلام، لقولِه: ﴿أَسْلَمْتُ لِرَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ [البقرة: ١٣١]، و﴿وَجَّهْتُ وَجْهِىَ لِلَّذِى فَطَرَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [الأنعام: ٧٩]، وكذا جميعُ الأنبياءِ عليهمُ السلام، فلِمَ يقولونَ: إنهُ بَديع؟! وإلىٰ الإنكارِ الإشارةُ بقولِه: «فما معنىٰ المحاجّةِ فيه؟!» والضميرُ في ﴿حَآجُّوكَ﴾ لأهلِ الكتاب، بدليل قولِه: ﴿وَمَا ٱخْتَلَفَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَـٰبَ﴾، وارتباطُ ﴿فَإِنْ حَآجُّوكَ﴾ بالفاءِ به، وإنّ هذه الـمُحاجّةَ لِبَغْيهم وحسَدِهم، وأمّا قولُه: ﴿وَقُل لِّلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَـٰبَ﴾ فهُو عطفٌ علىٰ الجُملةِ الشَّرطيّة، والمعنىٰ: فإنْ حاجّكَ أهلُ الكتابِ فرُدَّ مُحاجَّتَهم بذلك، فإذا أفحمتَهم عمِّم الدعوةَ وقُل للأسودِ والأحمر: ﴿ءَأَسْلَمْتُمْ﴾ أي: جاءكم ما وجَبَ عليكم قَبولُه منَ الدِّين القويم، دينِ أبيكم إبراهيم؟ ﴿فَإِنْ أَسْلَمُوا۟ فَقَدِ ٱهْتَدَوا۟﴾، ودليلُ العمومِ انضمامُ الأُمّيّينَ المَعْنيُّ به المشركونَ معَ أهلِ الكتاب، فعلىٰ هذا قولُه: ﴿وَقُل لِّلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَـٰبَ﴾ عطْفٌ علىٰ الجُملةِ الشَّرطيّة[1].

(١) من قوله: «فعلىٰ هذا قوله» إلىٰ هنا ساقط من (ط) و(د).

وهذا كقولِك لمن لخَّصتَ له المسألةَ ولَـمْ تُبْقِ مِن طُرقِ البيانِ والكشفِ طريقًا إلا سَلَكْتَه: هل فَهِمْتَها لا أُمَّ لك؟! ومنه قولُه عزَّ وجلَّ: ﴿فَهَلۡ أَنتُم مُّنتَهُونَ﴾ [المائدة: ٩١] بعدما ذَكَرَ الصَّوارِفَ عن الخَمْرِ والمَيْسر. وفي هذا الاستفهام استقصارٌ وتَعْيِيرٌ بالمُعانَدةِ وقلّةِ الإنصاف؛ لأنّ المُنصِفَ إذا تجلَّت له الحُجَّةُ لَـمْ يتوقَّفْ إذعانُه للحقِّ، وللمُعانِدِ بَعْدَ تجلِّي الحُجَّةِ ما يَضْرِبُ أسْدادًا بَيْنَه وبينَ الإذعان، وكذلك في «هل فَهِمْتَها» توبيخٌ بالبَلادة وكَلَّةِ القَريحة، وفي ﴿فَهَلۡ أَنتُم مُّنتَهُونَ﴾ [المائدة: ٩١] بالتقاعدِ عن الانتهاءِ والحرصِ الشديد علىٰ تعاطي المنهيِّ عنه. ﴿فَإِنۡ أَسۡلَمُواْ فَقَدِ ٱهۡتَدَواْ﴾: فقد نَفَعُوا أنفُسَهم حيثُ خَرَجُوا من الضَّلالِ إلىٰ الهُدىٰ، ومن الظُّلْمةِ إلىٰ النور، ﴿وَّإِن تَوَلَّوۡاْ﴾ لَـمْ يضرُّوك؛ فإنك رسولٌ مُنبِّه، ما عليك إلّا أن تبلِّغَ الرسالةَ وتُنبِّهَ علىٰ طريقِ الهُدىٰ.

[﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَيَقۡتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيۡرِ حَقّٖ وَيَقۡتُلُونَ ٱلَّذِينَ يَأۡمُرُونَ بِٱلۡقِسۡطِ مِنَ ٱلنَّاسِ فَبَشِّرۡهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ * أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ حَبِطَتۡ أَعۡمَٰلُهُمۡ فِي ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةِ وَمَا لَهُم مِّن نَّٰصِرِينَ﴾ ٢١-٢٢]

قولُه: (لم يتوقَّفْ إذعانُه للحقّ) منَ الإسنادِ المَجازيّ.

قولُه: (وللمُعانِد بعدَ تجلّي الحُجّة) خبَر، والمبتدأُ قولُه: «ما يَضرِبُ أسْداداً»، علىٰ أنّ «ما»: مصْدَريّةٌ أو موصولة، والعائدُ محذوف، أي: ما يضربُ به.

قولُه: (أسداداً) جمعُ سَدّ، الأساس: سَدَّ الثَّلمةَ فانسَدَّتْ، وضُرِبَ[1] بينَهما سَدٌّ وسُدٌّ، وضُرِبتِ الأسدادُ[2].

---

(١) في (ط): «وضربت».

(٢) فيه إيماءٌ إلىٰ قول الأسود بن يعفر النهشلي في «المفضليات»، ص٣٨:

ومن الحوادثِ لا أبا لَكِ أنّني ... ضُربتْ عليَّ الأرضُ بالأسدادِ

لا أهتدي فيها لموضعِ تلْعةٍ ... بين العراقِ وبينَ أرضِ مرادِ

وقرأ الحسنُ: (ويُقَتِّلون النبيِّين)، وقرأ حمزةُ: (ويُقاتِلون الذين يأمرون)، وقرأ عبدُ الله: (وقاتَلُوا)، وقرأ أُبَيٌّ: ([و] يقتلون النبيين والذين يأمرون)؛ **وهم أهلُ الكتابِ قَتَلَ أَوّلُوهم الأنبياءَ، وقَتَلُوا أتْباعَهم وهم راضُون بما فَعَلُوا، وكانوا حولَ قَتْلِ رسولِ الله ﷺ والمؤمنين لولا عِصمةُ الله. وعن أبي عُبَيدةَ بنِ الجَرّاح رَضِيَ الله عنه: قلت: يا رسولَ الله، أيُّ الناس أشدُّ عذابًا يومَ القيامة؟ قال: «رَجلٌ قَتَلَ نبيًّا، أو رَجلًا أمَرَ بمعروفٍ ونَهىٰ عن مُنكَر» ثم قَرَأَها، ثم قال: «يا أبا عُبيدة، قَتَلَتْ بنو إسرائيلَ ثلاثةً وأربعين نبيًّا من أوّلِ النهارِ في ساعةٍ واحدة، فقام مئةٌ واثنا عَشَرَ رَجلًا مِن عُبّادِ بَني إسرائيل، ....**

قولُه: (وهم أهلُ الكتاب): الضميرُ في قولِه: ﴿وَيَقْتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ لأهلِ الكتاب، أي: إسنادُ ﴿يَقْتُلُونَ﴾ إلىٰ الموجودينَ ـ معَ أنّ فعلَ القَتْلِ صدَرَ مِن أسلافِهم ـ لِرضاهُم به، فهُو مِن وضْعِ المستقبَل موضعَ الماضي لإرادةِ الاستمرارِ فيما مضىٰ وفيما سيَجيءُ، فإنّهم لمّا كانوا راضِينَ بفعلِ أوّليهم فكأنّهم[1] قتَلوهم، ولمّا كانوا حوْلَ قتْلِ النبيِّ ﷺ فكأنّهم يَقتلونَه، كما تقول: فُلانٌ يقْري الضَّيف ويَحمي الحَريم، أي: هذا دَأبُ اليهودِ وعادتُهم التي استَمرّوا عليها أباً عن جَدّ، والضميرُ في «قتَلوا أتباعَهم» لـ«أوّلُوهُم»، أي: قتَلَ أوّلوهُم أتباعَ الأنبياءِ منَ الذين يأمُرونَ بالمعروف، وإنّما كرَّرَ الفعلَ ليُشيرَ إلىٰ أنّ ما في التنزيلِ مِن تكريرِ ﴿يَقْتُلُونَ﴾ ووَضْعَ «القِسْط» موضعَ «المعروفِ» دِلالةٌ علىٰ رِفعةِ منزِلةِ الآمِرينَ بالمعروف، وأنّ مَراتبَهم بعدَ مراتب الأنبياء، ودافعَهم دافعُ الأنبياء، وأنّهم المتَخلِّقونَ بأخلاقِ الله، لِـما[2] فيه رمزٌ إلىٰ معنىٰ قولِه: ﴿قَآئِمَۢا بِٱلْقِسْطِ﴾ [آل عمران: ١٨] معَ اشتمالِه علىٰ معنىٰ الأمرِ بالمعروفِ والنّهيِ عنِ المُنكر؛ لأنّ الآمرَ بالعَدْلِ والاستقامةِ ناهٍ عن الجَوْرِ والمَيْل، ومِن ثَمّ صَرّحَ في الحديثِ الذي رَواه، عن أبي عُبيدةَ، بقولِه: «أو رجُلاً أمرَ بمعروفٍ ونَهىٰ عن مُنكَر»، ثمّ قرأَها[3].

---

(١) في (ط): «كأنهم».

(٢) قوله: «لما» من (ط).

(٣) هو جزءٌ من حديثٍ أخرجه البزّار في «المسند» (٤: ١٠٩-١١٠) «كشف الأستار»، والبغويّ في «شرح السنّة» (١: ٢٨٨).

فأَمَرُوا قتَلَتَهم بالمعروفِ ونَهَوْهم عن المُنكَرِ فقتَلوهم جميعًا مِن آخرِ النهار». ﴿فِي ٱلدُّنْيَا وَٱلْآخِرَةِ﴾؛ لأنّ لهم اللعنةَ والخِزْيَ في الدُّنيا والعَذابَ في الآخرة. فإن قلتَ: لِمَ دَخلتِ الفاءُ في خَبرِ ﴿إِنَّ﴾؟ قلتُ: **لتضمُّنِ اسمِها معنىٰ الجزاء**، كأنه قيل: الذين يَكفُرون فبشِّرْهم، بمعنىٰ: مَن يكفُرْ فبشِّرْهم، و«إنّ» لا تغيِّر معنىٰ الابتداء، فكأنّ دخولَها كَلَا دُخول، ولو كانَ مكانَها «لَيْت» أَوْ «لعلَّ» لامتنَعَ إدخالُ الفاءِ؛ لتغيُّـرِ معنىٰ الابتداء.

[﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ يُدْعَوْنَ إِلَىٰ كِتَٰبِ ٱللَّهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ يَتَوَلَّىٰ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ وَهُم مُّعْرِضُونَ * ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا۟ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَٰتٍ وَغَرَّهُمْ فِى دِينِهِم مَّا كَانُوا۟ يَفْتَرُونَ * فَكَيْفَ إِذَا جَمَعْنَٰهُمْ لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِ وَوُفِّيَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ ٢٣ ـ ٢٥]

قولُه: (**لتَضمُّنِ اسمِها معنىٰ الجَزاء**) أي: الشَّرط، قالَ الزجّاجُ: إنّما جازَ دخولُ الفاءِ في خبَرِ إنَّ للموصُولِ، فإنّ صِلتَه بمنزلةِ الشّرط، كأنّ «إنّ» لم تُذكَرْ، فالكلامُ علىٰ الابتداءِ فلا يَجوزُ: إنّ زيداً فقائم، ولا: ليتَ الذي يقومُ فيُكرمَك، لأنّ التمنّي مُزيلٌ لمعنىٰ الابتداء[1]، وقالَ القاضي: منَعَ سيبويهِ إدخالَ الفاءِ في خبرِ «إنّ» كـ«لَيْتَ» و«لعلَّ»، ولذلك قيل: الخبَرُ ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ﴾، كقولِك: زيدٌ فافْهَمْ رجُلٌ صالح[2].

وقالَ صاحبُ «الفرائد»: عدَمُ جَوازِ دخول الفاءِ بعدَ دخولِ «ليْتَ» و«لعلَّ» لانتفاءِ معنىٰ الخبَريّة، فإنّ الكلامَ بعدَ دخولِها لم يبقَ محتمِلاً للصِّدقِ والكذِب، بخلافِه بعدَ دخولِ «إنّ»، وفي دخولِ الفاءِ علىٰ الخبَرِ هاهنا بعدَ دخولِ «إنّ» علىٰ المبتدأِ إشارةٌ لطيفة، وهو أنّهم إنْ بقُوا علىٰ ما كانوا عليه وأصَرّوا عليه منَ الارتضاءِ بما فعَلَ المقدَّمونَ منهم، والعَزْم علىٰ ما همّوا به مِن قتْلِ النبيِّ ﷺ والمؤمنين، فبَشِّرْهم ـ لأنّهم مُستحِقّونَ للتبشيرِ ـ بذلك، وإن رجَعوا عن ذلك وأسلَموا، لم يَستحِقّوا ذلك وكانوا كسائرِ المؤمنينَ، ولا تحصُلُ الإشارةُ بدونِ الفاء.

---

(١) انظر: «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٣٩١).

(٢) «أنوار التنزيل» (١: ١٥٣).

﴿أُوتُوا۟ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَـٰبِ﴾: يريدُ أحبارَ اليهود، وأنهم حصَّلوا نَصيبًا وافِرًا مِنَ التوراة. و«مِن» **إما للتبعيضِ وإمّا للبيان**؛ أَوْ حصَّلوا مِن جِنْسِ الكُتب المُنْـزَلة، أَو مِنَ اللَّوحِ التوراةَ، وهي نصيبٌ عظيم. ﴿يُدْعَوْنَ إِلَىٰ كِتَـٰبِ ٱللَّهِ﴾ وهو التَّوراة ﴿لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ﴾ وذلك أنّ رسولَ الله ﷺ دَخلَ مِدْراسَهم فدَعاهم، فقالَ له نُعَيم بنُ عَمْرٍو والحارثُ بنُ زيدٍ: علىٰ أيِّ دِينٍ أنتَ؟ فقال: «علىٰ مِلّةِ إبراهيم»، قالا: إنّ إبراهيمَ كان يهوديًّا. قالَ لهما: «إنّ بَيْنَنا وبَيْنكم التوراةَ، فهَلُمُّوا إليها»، فأبَيَا. **وقيل: نَزلت في الرَّجْم**. وقد اختَلَفُوا فيه.

قولُه: (و«مِن»: **إمّا للتبعيض، وإمّا للبَيان**) تفصيلٌ وقَعَ بينَ مُتعلِّقَيْه، فقولُه: وأنّهم حصَّلوا نصيباً وافراً منَ التّوراةِ علىٰ تقديرِ أن تكونَ «مِن» للبيانِ، والتنكيرُ في ﴿نَصِيبًا﴾ للتكثير، والتعريفُ في ﴿ٱلْكِتَـٰبِ﴾ للعهدِ، والمعهودُ: التّوراة، وقولُه: «أو حَصّلوا مِن جنسِ الكتُبِ المنزَلة أو منَ اللّوح» علىٰ أن تكونَ ﴿مِّنَ﴾ للتبعيض، والتنكيرُ في ﴿نَصِيبًا﴾ للتعظيم؛ لأنّ التوراةَ وإن كانت بعضاً منَ الكتُبِ لكنّها حِصّةٌ عظيمةُ القَدْر، ونحوُه في الأسلوبِ قولُه تعالىٰ: ﴿وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦ مَنَامُكُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱبْتِغَآؤُكُم مِّن فَضْلِهِۦٓ﴾ [الروم: ٢٣] أي: منامُكم وابتغاؤكم مِن فَضْلِه باللَّيلِ والنّهار، فصَلَ بالقَرينتَيْنِ الأخيرتَيْن بينَ الأُولَيَيْن، ثُمّ اللام إمّا للجِنس إذا أُريدَ الكتُبُ المنزَلة، أو للعهدِ إذا أُريدَ اللَّوحُ، ومِن ثَمّ قال: «أو منَ اللّوح»، ويجوزُ أن يقال: إنّ قولَه: «ومِن: للتبعيض، وإمّا للبيان» متعلِّقٌ بقولِه: «وأنّهم حصَّلوا نصيباً وافراً منَ التَّوراةِ»، أمّا البيانُ فكما سبَق، وأمّا التبعيضُ فالمرادُ منَ النَّصيبِ الوافر: ما فَهِموا مِن معانيهِ وكدَحوا في الدِّرايةِ فيه، والأوّلُ هُو الوجهُ؛ لأنّ المقامَ يقتَضي تعييرَ اليهودِ وتوبيخَهم وأنّهم معَ وفُورِ عِلمِهم وحصُولِهم علىٰ النَّصيبِ العظيم يَرتكبونَ هذا الأمرَ الذي يأنَفُ منهُ كلُّ جاهلٍ غَبِيّ.

قولُه: (**وقيل: نزَلتْ في الرَّجْم**) عطفٌ مِن حيثُ المعنىٰ علىٰ قولِه: «دخَلَ مدْراسَهم فدَعاهم»، أي: اختلَفَ النبيُّ ﷺ واليهودُ في أنّ إبراهيمَ كان يهوديّاً أم حَنيفاً مُسلِماً[1]؟ واختلَفَ النبيُّ ﷺ واليهودُ في أنّ الزانيَ المُحصَنَ هل يُرجَمُ أو يُسَخَّمُ وجهُه؟ وقولُه: «وعن

---

(١) انظر: «أسباب النزول»، ص١٣١.

وعن الحسنِ وقتادةَ: كتابُ الله: القرآنُ؛ لأنهم قد عَلِموا أنّه كتابُ الله لَـمْ يَشُكُّوا فيه. ﴿ثُمَّ يَتَوَلَّىٰ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ﴾ استبعادٌ لتولِّيهم بَعْدَ عِلْمِهم بأنّ الرجوعَ إلىٰ كتابِ الله واجبٌ، ﴿وَهُم مُّعْرِضُونَ﴾: وهُمْ قومٌ لا يزالُ الإعراضُ ديْدَنَهم. وقُرِئ: (ليُحْكَم) علىٰ البناءِ للمفعول. والوجهُ أنْ يُرادَ ما وَقَعَ مِنَ الاختلافِ والتَّعادي بَيْنَ مَن أسلَمَ مِن أحبارِهم وبين مَن لَـمْ يُسلِم، وأنهم دُعُوا إلىٰ كتابِ الله الذي لا اختلافَ بينهم في صحَّتِه ـ وهو التوراةُ ـ ليَحكُمَ بين المحقِّ والمُبْطِلِ منهم. ﴿ثُمَّ يَتَوَلَّىٰ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ﴾: وهُمُ الذين لَمْ يُسلِموا؛ وذلك أنّ قولَه: ﴿لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ﴾ يقتضي أن يكونَ اختِلافًا واقعًا فيما بَيْنَهم لا فيما بَيْنَهم وبينَ رسولِ الله ﷺ. ﴿ذَٰلِكَ﴾ التولِّي والإعراضُ بسببِ تَسْهيلِهم علىٰ أنفُسِهم أمْرَ العِقاب، وطَمَعِهم في الخروجِ مِنَ النار بَعْدَ أيّامٍ قلائلَ، ....

الحسَن وقَتادةَ: كتابُ الله: القرآن[1]»، عطفٌ علىٰ قولِه: «إلىٰ كتابِ الله، وهُو التَّوراة»، وقولُه: «والوجهُ أن يرادَ ما وقَعَ منَ الاختلافِ» عطفٌ علىٰ قولِه: «وذلك أنّ رسولَ الله ﷺ»، أي: كانَ الاختلافُ بينَ رسولِ الله ﷺ وبينَ اليهود، أو بينَ أهلِ الكتابِ منَ الذين أسلَموا ومنَ الذين لم يُسلِموا، وإنّما كان هذا أوْلىٰ الوجوهِ لأنّ الضميرَ في قولِه: ﴿لِيَحْكُمَ﴾ للتوراةِ، وفي ﴿بَيْنَهُمْ﴾ لأهلِ الكتاب، وإنّما تَحكُمُ التّوراةُ بينَهم إذا وقَعَ الاختلافُ والمُخاصَمةُ بينَهم، يؤيِّدُه إيقاعُ قولِه: وذلك أنّ قولَه: ﴿لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ﴾ تعليلاً لكونِ هذا الوجهِ أوجَه.

قولُه: (وهم قومٌ لا يزالُ الإعراضُ ديْدَنَهم) إشارةٌ إلىٰ أنّ قولَه: ﴿وَهُم مُّعْرِضُونَ﴾ جملةٌ معترِضةٌ علىٰ رأيه، أو تذييلٌ علىٰ رأيِ الأكثر، وأيّاً ما كان فهِيَ مؤكِّدةٌ لمعنىٰ ما سبَق لا حالٌ كما ذكَرَهُ القاضي[2]، نعَمْ إنّما يكونُ حالاً إذا لم يُفسِّرْ بأنّهم قومٌ عادتُهمُ الإعراضُ.

---

(١) رواه ابن جرير (٦: ٢٨٩-٢٩٠)، وابن أبي حاتم (٢: ١٦٧)، والسيوطي في «الدرّ المنثور» (٢: ١٤) من طريق قتادة، ولم أجده عند الحسن.

(٢) في «أنوار التنزيل» (١: ١٥٤).

كما طَمِعَتِ المُجْبِرَةُ والحَشْوِيّة. ﴿وَغَرَّهُمْ فِي دِينِهِم مَّا كَانُوا۟ يَفْتَرُونَ﴾ مِن أنّ آباءَهم الأنبياءَ يَشفعُون لهم، كما غرَّت أُولئك شفاعةُ رسولِ الله ﷺ في كَبائرِهم. ﴿فَكَيْفَ إِذَا جَمَعْنَٰهُمْ﴾: فكيفَ يَصنعُون؟ فكيفَ تكونُ حالُهم؟ وهو استعظامٌ لِـما أُعِدَّ لهم، وتهويلٌ لهم، وأنّهم يَقَعُون فيما لا حِيلَة لهم في دَفْعِه والمَخْلَصِ منه، وأنّ ما حدَّثوا به أنفُسَهم وسهَّلوه عليها تعلُّلٌ بباطل، وتطمُّعٌ بما لا يكونُ. ورُوِيَ: أنّ أوّلَ رايةٍ تُرْفَعُ لأهلِ الموقِفِ مِن راياتِ الكفّارِ رايةُ اليهود، فيَفْضَحُهم اللهُ علىٰ رُؤوسِ الأَشْهاد، ثم يأمُرُ بهم إلىٰ النار. ﴿وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ يرجعُ إلىٰ كلِّ نَفْس علىٰ المعنىٰ؛ لأنّه في معنىٰ كلّ الناسِ، كما تقولُ: ثلاثةُ أنفُس، تريدُ ثلاثةَ أَناسيَّ.

قولُه: (كما طَمِعتِ المُجبِرةُ والحَشْويّة) تعصُّبٌ بارد، وقياسٌ من غيرِ جامع؛ لأنّ الذي وقَعَ فيه الكلامُ هُو الإعراضُ عمّا يحكُمُ به كتابُ الله لأجلِ تمسُّكِهم بما ليسَ في كتابِ الله من افترائهم علىٰ الله مِن تِلقاءِ أنفسِهم، وأهلُ الحقِّ لا يَعدِلونَ عن دليلِ النصِّ منَ الكتابِ والسُّنّةِ حين يُدعَوْنَ إليه إلىٰ آرائهم كمُخالِفيهم، فلا يدخُلونَ تحتَ هذا الحُكم.

قولُه: (فكيفَ تكونُ حالُهم؟)، قالَ الزجّاجُ: وهذا الحذْفُ[1] جارٍ في الكلام، تقولُ: أنا أُكرِمُك وأنت لم تَزُرْني، فكيفَ إذا زُرتَني! أي: فكيفَ يكونُ إكرامي إيّاك إذا زُرتَني[2].

قولُه: (﴿وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ يرجعُ إلىٰ كلِّ نفس)، يعني: ذكّر الضّميرَ وجمَعَهُ باعتبارِ معنىٰ النَّفْس، كما اعتُبِرَ في قولِهم: ثلاثةُ أنفُس بتأويلِ الأَناسيِّ؛ لأنّ الظاهرَ ثلاثُ أنفُس[3]، ومِثلُه ما ذكَرَهُ في البقرةِ في قولِه: ﴿لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ﴾ إلىٰ قولِه ﴿وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾ [البقرة: ٤٨] يعني: ما دلَّتْ عليه النفْسُ المُنكَّرة منَ النفوس الكثيرة، والتذكيرُ بمعنىٰ العِبادِ والأناسيِّ، كما تقولُ: ثلاثةُ أنفُس. فقولُه: ﴿وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ توكيدٌ لمعنىٰ قولِه: ﴿وَوُفِّيَتْ

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «معاني القرآن»: «الحرف» وهو متّجِهٌ بليغ.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (١ : ٣٩٢).

(٣) من قوله: «بتأويل الأناسي» إلىٰ هنا ساقط من (ط).

[﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ تُؤْتِي ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُ بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ * تُولِجُ ٱلَّيْلَ فِي ٱلنَّهَارِ وَتُولِجُ ٱلنَّهَارَ فِي ٱلَّيْلِ وَتُخْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَتُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَيِّ وَتَرْزُقُ مَن تَشَآءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴾ ٢٦ – ٢٧]

الميمُ في ﴿ٱللَّهُمَّ﴾ عِوَضٌ من «يا»؛ ولذلك لا يَجتمِعان، وهذا بعضُ خصائصِ هذا الاسمِ، كما اختُصَّ بالتاءِ في القَسَم، ....

﴿كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ﴾ وتذييلٌ للآيةِ ودِلالةٌ علىٰ القِسطِ التامِّ والعَدْلِ الوافي، كقولِه تعالىٰ: ﴿فَٱلْيَوْمَ لَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْـًٔا وَلَا تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [يس: ٥٤]، وتهديدٌ عظيمٌ لهٰؤلاءِ الذينَ دُعوا إلىٰ كتابِ الله فتولَّوا وأعرَضوا بسببِ افترائهم علىٰ الله، وإيذانٌ بأنّ ذلك خَسارٌ في العاقبةِ ودمارٌ، أي: كيفَ يَصنَعون إذا جمَعْناهم ليوم مِن صفتِه أن تُقامَ فيه موازينُ القسط، ويُجازَىٰ فيه علىٰ النَّقيرِ والقِطْمير، كقولِه تعالىٰ: ﴿وَٱلْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ ٱلْحَقُّ فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ * وَمَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُم بِمَا كَانُواْ بِـَٔايَٰتِنَا يَظْلِمُونَ﴾ [الأعراف: ٨-٩].

قولُه: (**والميمُ**(١) **في ﴿ٱللَّهُمَّ﴾ عِوَضٌ من: «يا»، ولذلك لا يجتمِعان**)، قالَ السَّجاوَنْدي: والميمُ عِوَضُ «يا»، شُدِّدَ، بخلافِ ميم «قُم»، لأنهُ عِوَضُ حرفَيْن، كما شُدِّدَ نونُ «ضَرَبْتُنَّ»؛ لأنهُ عِوَضُ حرفَيْنِ في «ضَرَبْتُموا»، ولا يَصلُحُ نصبُ ﴿مَٰلِكَ﴾ علىٰ الصِّفة؛ لأنّ الميمَ المشدَّدةَ بمنزلةِ الأصوات، فلا توصَفُ، فالتقديرُ: يا مالِكَ(٢)، وقالَ الزجّاجُ: زعَمَ سِيبَوَيْه أنّ هذا الاسمَ لا يوصَفُ؛ لأنهُ قد ضُمَّت إليه الميمُ، وما بعدَه منصوبٌ بالنِّداء، والقولُ عندي أنه صفةٌ، فكما لا تمتنعُ الصِّفةُ معَ «يا»، فلا تمتنعُ معَ الميم(٣).

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «الميم» دون واو.

(٢) انظر: «عين المعاني» للسجاونديّ (٣: ٨٦٦-٨٦٧).

(٣) انظر: «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٣٩٤) و«الكتاب» لسيبويه (٢: ١٩٦).

وبدخولِ حَرْفِ النِّداء عليه وفيه لامُ التَّعريف، وبقَطْعِ همزته في «يا أَللهُ»، **وبغيرِ ذلك**، ﴿مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ﴾ أي: **تَمْلِكُ جِنْسَ المُلْك فتتصرَّفُ فيه تصرُّفَ المُلّاكِ** فيما يَمْلِكون. ﴿تُؤْتِي ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ﴾: تُعْطي مَن تشاءُ النصيبَ الذي قَسَمْتَ له واقتضَتْه حِكْمتُك مِنَ المُلْك، ﴿وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ﴾ النصيبَ الذي أعطيتَه منه، ....

قال أبو عليّ: قولُ سِيبَوَيْه عندي أَصَحّ؛ لأنه ليسَ في الأسماءِ الموصُوفةِ شيءٌ علىٰ حدِّ (اللَّهُمَ)، ولذلك خالَفَ سائرَ الأسماء، ودخَلَ في حَيِّزِ ما لا يُوصَفُ، نحوَ: حَيْهَلَ، فإنّهما صارا بمنزلةِ صَوتٍ مضموم إلىٰ اسم فلم يوصَفْ.

وقلتُ: هُو ضعيفٌ، فإنّ نحوَ «سِيبويهِ» و«خَالَوَيْهِ» يوصَفُ معَ انضمامِ اسم الصَّوت.

قولُه: (**وبغيرِ ذلك**)، قيل: كتفخيمِ لامِه، وكاختصاصِه بالله، فلا يُطلَقُ علىٰ غيرِه.

قولُه: (**تَملِكُ جِنسَ المُلك فتتَصرَّفُ فيه تصرُّفَ المُلّاكِ**)، فيهِ نوعُ تجوُّز، قال الرّاغب: المُلْكُ هُو: التصرُّفُ بالأمرِ والنهي في الجُمهور، وذلك يختَصُّ بسياسةِ الإنسانِ، ولهذا يقال: مَلِكُ الناس، ولا يقال: مَلِكُ الأشياء، والمِلْكُ ضَربان: مِلْكٌ هو التمَلُّكُ والتوَلّي، ومِلْكٌ هُو القوّةُ علىٰ ذلك توَلّىٰ أو لم يتوَلَّ، فمنَ الأوّل: ﴿ٱلْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُواْ قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا﴾ [النمل: ٣٤]، ومنَ الثاني: ﴿إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنۢبِيَآءَ وَجَعَلَكُم مُّلُوكًا﴾ [المائدة: ٢٠] فجعَلَ النبوّةَ مخصوصةً والمِلْكَ فيهم عامّاً، فإنّ معنىٰ المِلْكَ هاهنا هُو القوةُ التي[1] بها يتَرَشَّحُ للسِّياسة، لأنّ جعْلَهُم كلّهم متولِّينَ للأمرِ خلافُ الحِكمةِ ومُنافيها، كما قيل: لا خيرَ في كثرةِ الرُّؤساءِ، قال تعالىٰ: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ تُؤْتِي ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ﴾. فالمُلْكُ: ضَبطُ الشيءِ المُتصرَّفِ فيه بالحُكم، والمِلْكُ كالجنس له، فكُلُّ مُلْكٍ مِلْكٌ وليسَ كُلُّ مِلْكٍ مُلْكاً[2]، والأظهرُ في الآيةِ أنهُ يعني المُلكَ الحقيقيَّ، لقولِه: ﴿وَٱللَّهُ يُؤْتِي مُلْكَهُۥ مَن يَشَآءُ﴾ [البقرة: ٢٤٧] فأضافَهُ إلىٰ نفْسِه تعظيماً، ومُلكُه المُطلقُ هُو الملكُ الإلهيُّ الذي لا جَوْرَ فيه، ولهذا قَرَنَهُ بالعِزِّ والذُّل، ونبّهَ

---

(١) لفظة «التي» سقطت من (د) و (م) و (ي)، والمثبت هو الموافق لما في «الراغب».

(٢) «مفردات القرآن» ص٧٧٤-٧٧٥.

فالمُلْكُ الأوّلُ عامٌّ شامل، والمُلْكانِ الآخِران خاصّانِ بَعْضانِ من الكُلِّ. رُوِيَ: أنّ رسولَ الله ﷺ حينَ افتتَحَ مكّةَ وَعَدَ أُمّتَه مُلْكَ فارِسَ والرُّوم، فقالَ المنافقون واليهودُ: هَيْهاتَ هيهاتَ! مِن أينَ لمحمّدٍ مُلْكُ فارسَ والرُّوم؟! هُم أعزُّ وأمنعُ مِن ذلك. ......

بقولِه: ﴿مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ﴾ أنّ المُلكَ في الحقيقةِ له، وما لغيرِه عاريّةٌ مُستَرَدَّة، ولم يُعْنَ بإعطاءِ المُلك: سياسةُ العامّةِ فقط، بل مُلكُ الإنسانِ علىٰ قُواه وهَواه، وقد قيل: لا يَصلُحُ لسياسةِ الناس مَن لا يَصلُحُ لسياسةِ نفسِه، وقيل لبعضِهم: منِ المَلِك؟ فقال: مَن مَلَكَ هَواه[1].

قولُه: (**بعضانِ منَ الكُلِّ**[2]) هذا المعنىٰ قد تكرَّرَ؛ لأنّ لامَ الجِنس إذا دخَلَت[3] علىٰ المُفرَد صلَحت لأنْ يُرادَ بها جميعُ الجنس، وأن يُرادَ بها بعضُه، بحسَبِ القرائن، فالمُلكُ الأوّلُ مُطلَقٌ شاملٌ في جِنسِه؛ لأنّ المُلكَ الذي تقعُ عليه مالكيّتُه تعالىٰ ليسَ مُلكاً دونَ مُلك، بخلافِ الثاني والثالث، لأنّهما حِصّتانِ منَ الجنسِ لتقييدِهما بالإيتاءِ والنَّزع، ولأنّ المرادَ نزْعُ المُلكِ منَ العجَم والرُّوم وإيتاؤه المسلمينَ[4]، ويَحتمِلُ الجِنسَ، أي: أنت مالكٌ حقيقةَ المُلكِ فتتصرَّفُ فيه تصَرُّفَ المُلّاكِ فتُعطيه مَن تشاء وتَنزِعُه ممّن تشاء، لأنّ المعرفةَ إذا أُعيدَت كانت عينَ الأولىٰ، ولأنّ ﴿تُؤْتِى ٱلْمُلْكَ﴾ إلىٰ آخرِه بيانٌ علىٰ سبيلِ الاستئنافِ لقولِه: ﴿مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ﴾ فيَدخُلُ في هذا العامِّ ما أُجرِيَ الكلامُ له، وهذا أبلَغُ ممّا ذهَبَ إليه[5].

قولُه: (**وأمنعُ مِن ذلك**) أي: مِن أن يُغْلَبوا. ويكونَ مُلْكُهم للمسلمين.

---

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٢: ٤٩٣-٤٩٤).

(٢) في (ط): «من الملك»!

(٣) في (ط): «دخل».

(٤) انظر: «تفسير ابن جرير» (٦: ٣٠٠)، و«المحرّر الوجيز» لابن عطيّة (٣: ٤٨).

(٥) وجه كونه أبلغ: شمول كلام الطيبي لما ذكره الزمخشري وزيادة، فإن ما ذهب إليه الزمخشري لا يندرج فيه المعنىٰ الذي قصده الطيبي، لأنّ الأول ـ وهو الزمخشري ـ عنىٰ التخصيص، والثاني ـ وهو الطيبي ـ قصد التعميم، ولا شكّ أن من أرادَ التعميم الذي يندرج فيه القول المقابل وزيادة أبلغ من التخصيص الذي لا يندرج فيه مقابله.

ورُوِيَ: أنّ رسولَ الله ﷺ لـمّا خطَّ الخندقَ عامَ الأحزاب، وقَطَعَ لكلِّ عشرةٍ أربعينَ ذِراعًا، وأخَذوا يحْفِرون خَرَجَ مِن بطْنِ الخندقِ صخرةٌ كالتَّلِّ العظيمِ لم تَعمَلْ فيها المَعاوِلُ، فوجَّهوا سَلْمانَ إلىٰ رسولِ الله ﷺ يُخبِرُه، **فأخَذَ المِعْوَلَ** مِن سلمانَ فضَرَبَها ضَرْبةً صَدعَتْها،

قولُه: (**لـمّا خطَّ الخَندقَ عامَ الأحزاب**)، الحديثُ مرْويٌّ في «سُنن النَّسائيِّ» عن رجُلٍ مِنَ الصّحابة، وفي «مسنَدِ أحمدَ بنِ حنْبل» عن البَراءِ بن عازِب، معَ اختلاف[1].

قولُه: (**عامَ الأحزاب**[2])، **النهاية**: الأحزابُ: الطوائفُ منَ الناس، جمْعُ حِزب، بالكسر، قالَ ابنُ الجَوْزيّ: لمّا أجْلىٰ رسولُ الله ﷺ بني النَّضيرِ خرَجَ نفَرٌ من أشرافِهم إلىٰ مكّةَ فألَّبوا قُريشاً ودَعَوهم إلىٰ الخُروجِ، ثُمّ أتَوْا غطَفانَ وسُلَيْماً، وتجهَّزت قُريشٌ وجمَعوا، وكانوا أربعةَ آلاف، وخرَجت معَهم بنو أسَدٍ وفَزارةُ وأشجَعُ وبنو مُرّة، فجميعُ مَن وافَىٰ الخَندقَ منَ القبائلِ عشَرةُ آلاف، وهم الأحزاب[3].

قولُه: (**فأخَذَ المِعْوَلَ**) قيل: الفاء فصيحةٌ، أي: فمَضىٰ سَلمانُ فأخبَرَهُ ﷺ فأتَىٰ وأخذَ المِعوَلَ فضَرَبها، وفيه نظَر، لأنّ الواوَ في قولِه تعالىٰ: ﴿تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا﴾ [يوسف: ٤٧] إلىٰ قولِه: ﴿وَقَالَ ٱلْمَلِكُ﴾ ـ [يوسف: ٥٠] أي: فرجَعَ الرسولُ إليهم وأخبَرَهم بمَقالةِ يوسُفَ فعَجِبوا لها، وقالَ المِلكُ ـ مِثلُ هذه الفاء، وهِيَ لا تُسَمّىٰ فصيحةً، فكذا هذه الفاءُ، والتحقيقُ ما أسلَفْناه.

---

(١) انظر: «سنن النّسائي» (٦: ٣٥٠-٣٥١)، و«المسند» (٤: ٣٠٣) ورواه أيضاً ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٤: ٤٢١-٤٢٢)، وأبو نعيم في «الدلائل»: ٤٣٢، والسيوطي في «الدرّ المنثور» وعزاه لابن أبي شيبة (٥: ١٨٦) كلّهم من حديث البراء بن عازب رضيَ اللهُ عنه.
ورواه أيضاً البيهقيّ في «دلائل النبوّة» (٣: ٤١٨ - ٤٢٠) ـ باب ما ظهر في حفر الخندق من دلائل النبوة وآثار الصدق، والواحدي في «أسباب النزول» (١٣٢-١٣٤)، والطبري (١٠: ٢٦٩-٢٧٠) كلُّهم من حديث عمرو بن عوف رضيَ اللهُ عنه. قال ابن حجر: وإسناده حسن. «الكافي الشاف» (٤: ٢٥).

(٢) قوله: «قوله: عام الأحزاب» ساقط من (ط).

(٣) انظر: «الوفا بأحوال المصطفىٰ» لابن الجوزي (٢: ٦٩٢-٦٩٣).

وبَرَقَ منها بَرْقٌ أضاءَ ما بين **لابَتَيْها لكأنّ مِصباحًا** في جَوْفِ بيتٍ مُظلم، وكَبَّر وكَبَّر المسلمون، وقال: «أضاءتْ لي منها **قُصورُ الحِيْرَة** كأنّها أنْيابُ الكِلاب»، ثُمَّ ضَرَبَ الثانيةَ فقال: «أضاءتْ لي منها القصورُ الحُمْرُ مِن أرضِ الرُّوم»، ثم ضَرَبَ الثالثةَ فقال: «أضاءتْ لي قصورُ صَنْعاءَ، وأخبَرَني جبريلُ أنّ أُمّتي ظاهرةٌ علىٰ كلِّها، فأَبْشِروا»، فقال المنافقون: أَلا تَعْجَبُون! يُمنّيكم ويَعِدُكم الباطلَ، ويُخبِرُكم أنّه يُبصِرُ مِن يثرب قُصورَ الحِيْرة ومَدائِنَ كسرىٰ، وأنّها تُفتَحُ لكم، وأنتم إنما تَحفِرون الخندقَ مِنَ الفَرَق لا تَستطيعون أنْ تَبْرُزوا! فنزَلتْ. فإنْ قلتَ: كيفَ قال: ﴿بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ﴾ فذَكَرَ الخيرَ دون الشرِّ؟ قلتُ: لأنّ الكلامَ إنما وَقَعَ في الخيرِ الذي يسوقُه إلىٰ المؤمنين، وهو الذي أنكرَتْه الكَفَرة؛ فقالَ: ﴿بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ﴾ تُؤتيـهِ أَولياءَكَ علىٰ رَغْمٍ مِن أعدائك؛ **ولأنّ كلَّ أفعالِ الله** تعالىٰ مِن نافعٍ وضارٍّ صادرٌ

قولُه: (**لابَتَيْها**)، **النهاية**: اللّابةُ: الحَرّة، وهِيَ الأرضُ ذاتُ الحِجارةِ السُّودِ التي قد ألبسَتْها لكثْرتِها، وجَمْعُها: لاباتٌ، فإذا كثُرت فهِي اللابُ واللوب، وألِفُها مُنقَلِبةٌ عن واو، والمدينةُ ما بينَ حرَّتَيْنِ عظيمتَيْن.

قولُه: (**لكأنّ مِصباحاً**) اللامُ فيه جوابُ القَسَم.

قولُه: (**قُصورُ الحِيرة**). **النِّهاية**: الحيرةُ بكسر الحاء: البلدُ القديمُ بظَهْرِ الكوفة، شبَّهَ انضمامَ بعضِها إلىٰ بعض معَ بياضِها وصِغَرِها بأنيابِ الكلاب.

قولُه: (**ولأنّ كلَّ أفعالِ الله**) إلىٰ قولِه: (**فهُو خيرٌ كلُّه**)، قال القاضي: ذكَرَ الخيرَ وحدَه لأنه المَقْضيُّ بالذات، والشرُّ مَقْضيٌّ بالعَرَض، إذْ لا يوجَدُ شَرٌّ إلّا ويتضمَّنُ خيراً[١].

الراغب: أراد بالخيرِ الخيرَ والشرَّ، وسمّاهما خيراً لأنهُ ليسَ في العالَمِ شرٌّ خالص، كما أنّ فيه خيراً خالصاً، وذلك أنّ ما هُو شَرٌّ لكذا هو خيرٌ لكذا، فالخيرُ والشَّرُّ يصدُقُ عليهما الوصْفُ بالخيرِ مِن هذه الجِهة، ولا يَصدُقُ عليهما الوَصْفُ بالشرّ، ولو قال: بيَدِه الشرُّ، لم يدخُلْ فيه الخير[٢].

---

(١) «أنوار التنزيل» (١: ١٥٤).

(٢) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٢: ٤٩٧).

عن الحِكْمةِ والمَصْلحة؛ **فهو خيرٌ كلُّه**، كإيتاءِ المُلْك ونَزْعِه. ثُمَّ ذَكَرَ قُدْرتَه الباهرةَ بِذِكْرِ حالِ الليلِ والنهار في المعاقَبةِ بينهما، وحالِ الحيِّ والميّتِ في إخراجِ أَحدِهما مِنَ الآخر، وعطَفَ عليه رِزْقَه بغيرِ حِساب؛ **دلالةً علىٰ أنّ مَن قَدَرَ** علىٰ تلك الأفعالِ العظيمة المحيِّرةِ للأفهام، ثُمَّ قَدَرَ أن يَرزُقَ بغيرِ حسابٍ مَن يشاءُ مِن عبادِه؛ فهو قادرٌ علىٰ أن يَنزِعَ المُلْكَ مِنَ العَجَم ويُذِلَّهم، ويُؤتِيَه العرَبَ ويُعِزَّهم. **وفي بعضِ الكُتُبِ المُنْزَلة: أنا اللهُ مَلِكُ الملوكِ**، قلوبُ المُلوكِ ونَواصِيْهم بِيَدِي، فإنِ العبادُ أطاعوني جَعَلتُهم لهم رحمةً، وإنِ العبادُ عَصَوْني جَعَلتُهم عليهم عُقوبةً، فلا تَشتغِلوا بسبِّ المُلوك، ولكنْ تُوبوا إليَّ أَعْطِفْهم عليكم. وهو معنىٰ قولِه ﷺ: «**كما تكونون يُوَلَّىٰ عليكم**».

قولُه: (**دِلالةً علىٰ أنّ مَن قدَرَ**) مفعولٌ لهُ لقولِه: «ثُمّ ذكَرَ قُدرتَه»، يعني: لمّا أمرَ اللهُ سبحانَهُ وتعالىٰ نبيَّهُ صلَواتُ الله وسَلامُه عليه بأن يُجيبَ عن قولِ الكُفّار: هيهات مِن أينَ لمحمّدٍ مُلكُ فارِسَ والرّوم بقولِه: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ﴾ الآية، أتىٰ بجُملةٍ مستأنَفة مشتملة علىٰ بَيانِ الموجب، وذَكَرَ فيها ما يثبُتُ بِهِ ذلك الوعْدُ، وهُو قدرتُه الباهرةُ في الآفاقِ والأنفُس، وفي التصرُّفِ فيهما مِن حالِ اللّيلِ والنّهار، ومِن حالِ إخراجِ الحيِّ منَ الميِّت، ومِن فَيَضانِ جودِه فيهما بتخصيص الرِّزق الواسع بمَن يشاء، ليُشيرَ به إلىٰ سُهولةِ إنجازِ هذا الوعد، وإذا كان مالكُ المُلكِ والمُعطي والمانعُ والرزّاقُ هُو الله، فأنتم أيُّها المؤمنونَ لا تتّخذوا الكافرينَ أولياءَ مِن دونِ المؤمنين.

قوله: (**وفي بعض الكتب المُنْزَلة: أنا الله ملك الملوك**) الحديثَ، رواه أبو نعيم الأصفهاني في كتاب «حلية الأولياء» عن أبي الدَّرداء، عن رسول الله ﷺ مع تغيير يسير في الألفاظ[1].

قولُه: (**كما تكونون يُولّىٰ عليكم**) أوّلُه: «أعمالُكم عُمّالُكم»[2].

---

(١) من قوله: «قوله: وفي بعض الكتب» إلىٰ هنا من (ط).

(٢) أخرجه البيهقيّ في «شعب الإيمان» (٦: ٢٢-٢٣) بلفظ «يؤمّر عليكم»، والديلمي في «مسند الفردوس» (٣: ٣٥٢)، وذكره العَجلونيّ في «كشف الخفاء» (٢: ١٨٤-١٨٥)، والقُضاعي في «مسند الشهاب» =

[﴿لَّا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۖ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِى شَىْءٍ إِلَّآ أَن تَتَّقُوا۟ مِنْهُمْ تُقَىٰةً ۗ وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ ۗ وَإِلَى ٱللَّهِ ٱلْمَصِيرُ﴾ ٢٨]

نُهُوا أنْ يُوالُوا الكافرينَ لقرابةٍ بينهم أَوْ صَداقةٍ قَبْلَ الإسلام، أَوْ غيرِ ذلك مِنَ الأسبابِ التي يُتصادَقُ بـها ويُتَعاشَر، وقد كُرِّرَ ذلك في القرآن: ﴿وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُۥ مِنْهُمْ﴾ [المائدة: ٥١]، ﴿لَا تَتَّخِذُوا۟ ٱلْيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوْلِيَآءَ﴾ [المائدة: ٥٠]، ﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ﴾ الآيةَ [المجادلة: ٢٢]، **والمَحبّةُ في اللّـهِ والبُغْضُ في الله بابٌ عظيم**، وأصْلٌ مِنْ أُصولِ الإيمان، ﴿مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ يعني: أنّ لكم في مُوالاةِ المؤمنين **مَنْدُوحةً** عن مُوالاةِ الكافرين؛ فلا تُؤثِرُوهم عليهم، ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِى شَىْءٍ﴾: ومَن يُوالِ الكَفَرةَ فليسَ مِن وِلايةِ الله في شيءٍ. **يَقَعُ عليه اسمُ الولاية**، ....

قولُه: (**والمحبّةُ في الله والبُغضُ في الله بابٌ عظيم**)، رُوِّيْنا عن التِّرمذيِّ، عن معاذِ بن أنس، أنّ النبيَّ ﷺ قال: «مَن أعطىٰ لله، ومنَعَ لله، وأحَبَّ لله، وأبغَضَ لله، فقدِ استكمَلَ إيمانَه»[(١)].

قولُه: (**مندوحةً**)، **الأساس**: ندَحْتُ المكانَ ندْحاً: وسَّعْتُه، ولك في هذه الدارِ مُتَنَدَّحٌ: مُتَّسعٌ، ولك عنهُ مَندوحةٌ: أي: سَعَة.

قولُه: (**يقَعُ عليه اسمُ الوِلاية**) صفةٌ لقولِه: ﴿شَىْءٍ﴾ المذكور في الكتاب، وفيه إشارةٌ إلىٰ أنّ ﴿مِنَ﴾ في التنزيلِ بيانيـة، و﴿فِى شَىْءٍ﴾ خبرُ «ليس»، قالَ أبو البقاء: التقديرُ: فليسَ في شيءٍ مِن دينِ الله في مَوضعِ نصْب علىٰ الحال، لأنهُ صفةُ النَّكِرة قُدِّمت عليها[(٢)].

= (١: ٣٣٦-٣٣٧)، وأخرجَهُ الشوكاني في «الفوائد المجموعة» ص٢١٠، وقال: في إسنادِه وضّاع، وفيه انقطاع، وقال ابنُ حجر: في إسناده مجاهيل «الكافي الشاف» (٤: ٢٥).

(١) أخرجه الترمذي (٢٥٢١) وأبو يعلىٰ في «المسند» (١٤٨٥) والحاكم في «المستدرك» (٢: ١٧٨) وصحّحه علىٰ شرط الشيخين، ووافقه الذهبي.

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٢٥١).

يعني أنـه مُنسلِـخٌ مِن ولايةِ الله رأسًا. وهذا أمْـرٌ معقول؛ فإنّ مُوالاةَ الوليِّ وموالاةَ عدوِّه مُتنافِيان، قال:

تــودُّ عــدوِّي ثُــمَّ تــزعُمُ أننــي صَديقُك! ليسَ النَّوْكُ عنكَ بعازِبِ

﴿إِلَّآ أَن تَتَّقُواْ مِنْهُمْ تُقَىٰةً﴾: إلّا أن تَخافُوا مِن جِهَتِهم **أمرًا يَجِبُ اتِّقاؤه**. وقُرِئَ: (تَقِيَّة). قيلَ للمتَّقَىٰ: تُقاةٌ وتقيّةٌ، كقولِهم: ضَرْبُ الأمير؛ لـمَضْرُوبِه. رَخَّصَ لهم في مُوالاتِهم إذا خافُوهم، **والمرادُ بتلك الموالاةِ مخالقةٌ** ....

وقلتُ: سلَبَ ذواتِ مَن يُوالي الكافرينَ عن أن يكونوا مُستقِرّينَ في شيءٍ منَ المكانِ الذي هُوَ مِن ولايةِ الله، فيَلزَمُ كنايةُ أنهم مُنسَلِخونَ مِن ولايةِ الله رأساً كما قال: إنهُ مُنسلخٌ مِن ولايةِ الله رأساً، وإنّما قدَّرنا مكاناً، لأنّ ﴿فِى شَىْءٍ﴾ ظرفُ مكانٍ هاهنا.

قولُه: (**تودُّ عدوِّي**) البيتُ قبله:

فليـسَ أخـي مَـن ودَّني رأيَ عيْنِهِ ولكنْ أخي مَن ودَّني في المغايبِ(١)

النَّوْك: الحُمقُ، بعازِب أي: ببعيد، يقول: إنّ الصّديقَ الصَّدوقَ مَن يكونُ صديقاً لصَديقِ صديقِه، ومُبغِضاً لبغيضِ صَديقِه، ويُراعي الأُخُوَّةَ بظَهْرِ الغَيْب، لا برَأْيِ العَيْن.

قولُه: (**أمراً يجبُ اتّقاؤه**) وُضِعَ مَوضعَ ﴿تُقَىٰةً﴾ ليشيرَ إلىٰ أنهُ مصْدرٌ أُقيمَ مقامَ المفعولِ به، لقولِه بُعَيدَ هذا: «ويَنتصبُ ﴿تُقَىٰةً﴾ أو (تقيّـةً) علىٰ المصدَر»، و﴿مِنْهُمْ﴾: حال، و﴿مِنَ﴾: ابتدائيّة.

قولُه: (**والمرادُ بتلك المُوالاة**) أي: المُوالاةِ المُستَثْناة.

قولُه: (**مُخالَقة**(٢))، قال في «الأساس»: وله خُلُقٌ حسَن وخَليقةٌ، وهِي: ما خُلِقَ عليه مِن طبيعتِه، وتخَلَّقَ بكذا، وخالِقِ الناسَ ولا تُخالِفْهم، **الجَوْهري**: يقال: خالِص المؤمنَ وخالِق الفاجر.

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٢٥١).

(٢) في (ط) «مخالفة»، وهو تصحيف.

ومعاشَرةٌ ظاهرةٌ والقلبُ مُطمئنٌّ بالعَداوةِ والبغضاءِ، وانتظارِ زَوالِ المانع **مِن قَشْرِ العَصا**، كقولِ عيسىٰ عليه الصلاة والسلام: **كُنْ وَسَطًا وامشِ جانِبًا.** ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفۡسَهُۥ﴾ فلا تتعرَّضوا لسَخَطِه بمُوالاةِ أعدائه. وهذا **وعيدٌ شديد.** ....

قولُه: (**مِن قَشْرِ العَصا**) مِن بيانِ زَوالِ المانع، قالَ «الميْداني»: قشَرتُ له العَصا، يُضرَبُ في خُلوصِ الوُدّ، أي: أظهَرتُ لهُ ما كان في نفسي، ويقالُ أيضاً: اقشُرْ لهُ العصا، أي: كاشِفه وأظهِرْ له العَداوة(١)، فعَلىٰ هذا «مِن» متعلِّقٌ بالمانع، وهذا أقربُ إلىٰ مُرادِ المصنِّف.

قولُه: (**كُن وسَطاً وامشِ جانباً**) أي: ليكُنْ جسَدُكَ معَ الناس وقلبُكَ في حَظيرةِ القُدُس(٢).

قولُه: (**وعيد شديد**). قال القاضي: وهُو تهديدٌ عظيمٌ مُشعِرٌ بتَناهي المنْهيِّ في القُبح، وذَكَرَ النفْسَ ليُعلَمَ أنّ المُحذَّرَ منهُ: عقابٌ يصدُرُ منه، فلا يُؤبَهُ دونَه بما يَحذَرُ منَ الكفَرة(٣).

وقال الإمام: والفائدةُ في ذكْرِ النفْس أنه لو قال: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ﴾ لم يُفِدْ أنّ الذي أُريدَ التحذيرُ منهُ هُو عقابٌ يَصدُرُ منَ الله أو مِن غيرِه، فلمّا ذَكَرَ النفسَ زال هذا الاشتباهُ، ومعلومٌ أنّ الصادرَ عنهُ يكونُ أعظمَ أنواع العقاب، وأنهُ لا قُدرةَ لأحدٍ علىٰ دَفْعِه ومَنْعِه(٤).

وقلتُ: إنّما كان وَعيداً شديداً للتحذيرِ الواقع عن النفْسِ وإيقاعِ قولِه: ﴿إِن تُخۡفُواْ مَا فِي صُدُورِكُمۡ﴾ الآية [آل عمران: ٢٩]، الدالِّ علىٰ العلم الشامل والقُدرة الكاملة بياناً له، والمُرادُ بالبيانِ التعليلُ؛ لأنّ تلخيصَ المعنىٰ: لا تتعرّضوا لسَخَطِ الله بمُوالاةِ أعدائه، لأنهُ تعالىٰ عالِمٌ بكلِّ شيءٍ، يعلَمُ سِرَّكُم وعلَنكم وقصْدَكم في المُوالاة، وقادرٌ علىٰ كلِّ شيءٍ، يَقدِرُ علىٰ عقوبتِكم لِما تعرَّضتُم له.

---

(١) «مجمع الأمثال» (٢: ٤٩٢).

(٢) مراده بحظيرةِ القدس: الجنّة، قال ابن القيم رحمه الله: «... ومنه سُمّيت الجنّةُ حظيرةَ القدُس لطهارتِها من آفاتِ الدنيا». «شفاء العليل»، ص٣٦٥.

وقال أبو البقاء الكفوي في «كلياته» ص٤٠٨: «وحظيرة القدُس: الجنّة».

(٣) «أنوار التنزيل» (١: ١٥٥).

(٤) «مفاتيح الغيب» (٨: ١٤).

ويجوزُ أن يُضمَّنَ ﴿تَتَّقُوا۟﴾ معنىٰ «تَحذَرُوا» و«تَخافوا»؛ فيُعدَّىٰ بـ«مِن»، ويَنتصِبَ ﴿تُقَىٰةً﴾ أوْ (تَقِيَّةً) علىٰ المَصْدر، كقولِه تعالىٰ: ﴿ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

[﴿ قُلْ إِن تُخْفُوا۟ مَا فِى صُدُورِكُمْ أَوْ تُبْدُوهُ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ ۗ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾ ٢٩]

﴿إِن تُخْفُوا۟ مَا فِى صُدُورِكُمْ أَوْ تُبْدُوهُ﴾ مِن ولايةِ الكفّارِ أَوْ غيرِها ممّا لا يَرضىٰ اللهُ ﴿يَعْلَمْهُ﴾ ولمْ يَخْفَ عليه، ﴿وَ﴾ هو الذي ﴿يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ لا يَخفىٰ عليه مِن شيءٍ قطُّ، فلا يَخفىٰ عليه سِرُّكم وعَلَنُكم، ﴿وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ فهو قادرٌ علىٰ عُقوبتِكم. وهذا بيانٌ لقولِه: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ﴾ [آل عمران: ٢٨]؛ لأنَّ نَفْسَه ـ وهي ذاتُه المتميِّزة مِن سائرِ الذَّوات ـ متَّصِفةٌ بعِلْمٍ ذاتيٍّ لا يَختَصُّ بمعلومٍ دونَ معلوم، فهي متعلِّقةٌ بالمعلوماتِ كلِّها؛ وبقُدْرةٍ ذاتيّة لا تختصُّ بمَقْدورٍ دون مقدور، فهي قادرةٌ علىٰ المقدوراتِ كلِّها؛ فكانَ حقُّها أن تُحْذَرَ وتُتَّقىٰ؛ فلا يَجْسُرَ أحدٌ علىٰ قَبيح، ولا يُقصِّرَ عن واجب، فإنّ ذلك مُطَّلَعٌ عليه لا محالةَ فلاحِقٌ به العقابُ، ولو عَلِمَ بعضُ عَبيدِ السُّلطانِ أنه أرادَ الاطِّلاعَ علىٰ أحواله فوَكَّلَ همَّه بما يُورِدُ ويُصدِرُ، ....

قولُه: (ويجوزُ أن يُضمَّنَ ﴿تَتَّقُوا۟﴾ معنىٰ «تَحذَروا») عطفٌ علىٰ قولِه: «إلّا أن تَخافوا من جِهتِهم».

قولُه: (فإنّ ذلك مُطَّلَعٌ عليه) بفتح اللام، أي: فإنّ الجَسارةَ علىٰ القبيحِ والتقصيرَ عن الواجبِ مطَّلَعٌ عليه، لأنّ اللهَ تعالىٰ يعلَمُ ما في صُدورِكم، فلاحِقٌ بصاحبِه العقابُ لأنّ اللهَ علىٰ كلِّ شيءٍ قدير، أو: فإنّ الذي وُصِفَ بصفةِ العلم والقُدرة مُطَّلِع، بكسر اللام، علىٰ ما تُخفونَ في أنفُسِكم، فإذا كان كذلك فلاحِقٌ بمَن فعلَهُ العقابُ، فالضميرُ في «لاحِقٌ» به راجعٌ إلىٰ «أحَد».

قولُه: (فوكَّلَ همَّه بما يُورِدُ ويُصدِر) يعني: صرَفَ هِمّتَه في مَوارِدِه ومَصادرِه أن يُراعىٰ

ونَصَبَ عليه عُيوناً، وبَثَّ مَن يتجسَّسُ عن بَواطنِ أُموره؛ **لَأَخَذَ حِذْرَه**، وتيقَّظَ في أمْرِه، واتَّقىٰ كلَّ ما يَتوقَّعُ فيه الاسْتِرابةَ به، فما بالُ مَن عَلِمَ أنّ **العالِـمَ الذاتِ** الذي يَعلم السرَّ وأخفىٰ مُهيمِنٌ عليه وهو آمِنٌ! اللهمَّ إنّا نعوذُ بكَ من اغترارِنا بسِتْرِك.

[﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوٓءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُۥٓ أَمَدًۢا بَعِيدًا ۗ وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ ۗ وَٱللَّهُ رَءُوفٌۢ بِٱلْعِبَادِ ﴾ ٣٠]

﴿يَوْمَ تَجِدُ﴾ منصوبٌ بـ﴿تَوَدُّ﴾، والضميرُ في ﴿بَيْنَهُۥ﴾ لليوم، أيْ: يوم القِيامة حينَ تَجِدُ كلُّ نفْسٍ خيرَها وشرَّها حاضرَيْن، تتمنَّىٰ لو أنّ بَيْنَها وبين ذلكَ اليومِ وهَوْلِه أمدًا بعيدًا. ويجوزُ أن يَنتصِبَ ﴿يَوْمَ تَجِدُ﴾ بمُضمَرٍ، نحو: اذكُرْ، **ويقع علىٰ** ﴿مَّا عَمِلَتْ﴾ **وَحْدَه**، ويرتفعُ ﴿وَمَا عَمِلَتْ﴾ علىٰ الابتداء، و﴿تَوَدُّ﴾ خبَرُه، أيْ: والذي عَمِلَتْه مِن سوءٍ تودُّ هي لو تَباعَدَ ما بَيْنَها وبينه. ....

في جميع[1] أحوالِه، قال في «الأساس»: وكَّلْتُه بالبيع، ومنَ المجاز: وكَّلَ همَّه بكذا، وهُو موكَّلٌ بِرعْيِ النجوم، وكِلْني إلىٰ كذا: دَعْني أقُمْ به.

قولُه: (**لَأخَذَ حذرَه**): جوابُ «لو».

قولُه: (**العالمِ الذات**) هذا إشارةٌ إلىٰ مذهبِه[2].

قولُه: (**ويقعُ علىٰ** ﴿مَّا عَمِلَتْ﴾ **وحدَه**) أي: ﴿تَجِدُ﴾ علىٰ ﴿مَّا عَمِلَتْ﴾ الأُولىٰ. قالَ أبو البقاء: ﴿مَّا﴾ في ﴿مَّا عَمِلَتْ﴾: موصولةٌ، والعائدُ محذوف، وهِي منصُوبُ المحَلِّ مفعولٌ أولٌ، و﴿مُّحْضَرًا﴾ المفعولُ الثاني، والأشبَهُ أن يكونَ ﴿مُّحْضَرًا﴾ حالاً و﴿تَجِدُ﴾ هي المتعدِّيةُ إلىٰ مفعولٍ واحد، و﴿وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوٓءٍ﴾ مثلُ الأولىٰ معطوفةٌ عليها، و﴿تَوَدُّ﴾ علىٰ هذا: حالٌ، والعاملُ: ﴿تَجِدُ﴾[3].

---

(١) في (ط): «أن يراعيَ جميعَ».

(٢) يعني من القول بنَفْي الصفات.

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٢٥٢).

ولا يصحُّ أن تكونَ ﴿مَا﴾ شَرْطيّة؛ لارتفاعِ ﴿تَوَدُّ﴾. فإن قلتَ: فهل يصحُّ أن تكونَ شَرْطيّةً علىٰ قراءةِ عبدِ الله: (وَدَّتْ)؟ قلتُ: لا كلامَ في صحّتِه، ولكنّ الحَمْلَ علىٰ الابتداءِ والـخَبَرِ أوقعُ في المعنىٰ؛ **لأنه حكايةُ الكائنِ في ذلك اليومِ،** ....

قولُه: (**ولا يَصِحُّ أن تكونَ ﴿مَا﴾ شَرْطيَّةً، لارتفاعِ ﴿تَوَدُّ﴾**)، قالَ صاحبُ «التقريب»: وفيه نظَرٌ، لمجيءَ قولِه:

وإن أتـــاهُ خليـــلٌ يـــومَ مســـألةٍ　　　يقولُ: لا غائبٌ مالي ولا حَرِمُ[(١)]

وقال أبو البقاء: إنّها شَرْطيّة، وارتفَعَ﴿تَوَدُّ﴾ علىٰ إرادةِ الفاء، أي: فهِيَ تَوَدُّ، ويَجوزُ أن يَرتفِعَ مِن غيرِ تقديرِ حذْف، لأنّ الشَّرطَ هاهنا ماض، وإذا لم يَظهَرْ في الشّرطِ لفظُ الجَزْم جازَ في الجزاء الجَزمُ والرَّفع[(٢)].

نقلَ الإمامُ عن الواحِديِّ أنهُ يجوزُ أن تكون ﴿مَا﴾ شَرْطيَّةً، وإلّا كان يلزَمُ أن تُجزَمَ ﴿تَوَدُّ﴾ وتُرفَع، ولم يَقرَأْ أحَدٌ إلّا بالرَّفْع، وكان هذا دليلاً علىٰ أنّ ﴿مَا﴾ هاهنا بمعنىٰ: الذي[(٣)].

وقلتُ: ويؤيِّدُه أنّ القُرّاءَ لمّا أجمَعَتْ علىٰ الرَّفع[(٤)]، فلو حُمِلَ علىٰ الشَّرط وكان الجَزْمُ مختاراً، لزِمَ أنهم أجمَعوا علىٰ غيرِ المختار، مِن غيرِ ضَرورةٍ، ولو حُمِلَ علىٰ الابتداءِ والخبَرِ لم يلزَمْ ذلك ويَحصُلُ المقصودُ مِن إرادةِ الثَّبات، فكان هذا أَوْلىٰ.

قولُه: (**لأنهُ حكايةُ الكائن**) أي: الواقع، فلا مناسبةَ للشَّرطِ والجَزاءِ، وإخبارُ الله عن الآتي بمنزلةِ الواقعِ الثابتِ، كقولِه تعالىٰ: ﴿وَبَرَزُواْ لِلَّهِ﴾ [إبراهيم: ٢١] وقولِه: ﴿وَنَادَىٰٓ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِ﴾ [الأعراف: ٤٤].

---

(١) انظر: «تقريب التفسير» (٤٣-أ)، والبيت لزهير بن أبي سلمىٰ يمدح هرم بن سنان. انظر: «ديوانه» ص١٥٣.

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٢٥٣).

(٣) «مفاتيح الغيب» (٧: ١٦).

(٤) انظر: «النشر في القراءات العشر» (٢: ٢٣٩)، و«البحر المحيط» (٢: ٢٢٧-٢٣٠).

وأثبتُ لموافقةِ قراءةِ العامّة. **ويجوزُ أن يُعطَفَ** ﴿وَمَا عَمِلَتْ﴾ علىٰ ﴿مَّا عَمِلَتْ﴾، ويكونَ ﴿تَوَدُّ﴾ حالًا، أي: يومَ تَجِدُ عَمَلَها مُحضَرًا وادَّةً تباعُدَ ما بَيْنَها وبينَ اليومِ، **أَوْ عَمَلِ السوء**.

﴿مُّحْضَرًا﴾: كقولِه تعالىٰ: ﴿وَوَجَدُواْ مَا عَمِلُواْ حَاضِرًا﴾ [الكهف: ٤٩]، يعني: مكتوبًا في صُحفهم يَقرؤونه، ونحوُه: ﴿فَيُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوٓاْ أَحْصَىٰهُ ٱللَّهُ وَنَسُوهُ﴾ [المجادلة: ٦]. والأَمَدُ: المَسافة، كقولِه تعالىٰ: ﴿يَٰلَيْتَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ بُعْدَ ٱلْمَشْرِقَيْنِ﴾ [الزخرف: ٣٨]. وكَرَّرَ قولَه: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ﴾؛ ليكونَ **علىٰ بالٍ منهم** لا يَغْفُلون عنه.

﴿وَٱللَّهُ رَءُوفٌۢ بِٱلْعِبَادِ﴾ يعني: أنّ تحذيرَه نَفْسَه، وتَعْريفَه حالَها مِنَ العِلْمِ والقُدْرة مِنَ الرأفةِ العظيمةِ بالعباد؛ لأنّهم إذا عَرَفُوه حقَّ المعرفة، وحَذِرُوه؛ ....

قولُه: (**ويجوزُ أن يُعطَفَ**) معطوفٌ علىٰ قولِه: «يَرتفع»، والحاصلُ أنهُ يجوزُ ـ علىٰ تقديرِ «اذْكُر» ـ في ﴿وَمَا عَمِلَتْ﴾ وجْهان، **أحدُهما**: أن يرتَفعَ بالابتداءِ، و﴿تَوَدُّ﴾ خبرُه. **والثاني**: أن يكونَ معطوفاً علىٰ ﴿مَّا عَمِلَتْ﴾.

قلت: ويجوز أن يكونَ ﴿تَوَدُّ﴾ استئنافاً كان قابلًا لما ألقي إليه الجملة الأولىٰ: سائل: ما حالُ الناس في ذلك اليوم الهائل؟ أُجيب: ﴿تَوَدُّ﴾، ويشهدُ للتهويل قولُه تعالىٰ: ﴿يَوْمَئِذٍ يَصْدُرُ ٱلنَّاسُ أَشْتَاتًا لِّيُرَوْاْ أَعْمَٰلَهُمْ﴾(١) [الزلزلة: ٦].

قولُه: (**أو عَمَلِ السُّوء**) عطفٌ علىٰ اليوم، و«﴿مُّحْضَرًا﴾» مُنقطعٌ عمّا قبلَه مبتدأٌ، خبرُه: «كقولِه».

قولُه: (**علىٰ بالٍ منهم**) أي: ذِكْر، **النهاية**: وفي حديثِ الأحنَفِ(٢): نُعِيَ فلانٌ، فما ألقىٰ له بالاً، أي: ما استَمعَ إليه ولا جعَلَ قلبَه نحوَه.

---

(١) من قوله: «قلت: ويجوز» إلىٰ هنا أثبتناه من (ط).

(٢) يعني الأحنف بن قيس، سيّد من سادات تميم وعلَمٌ من أعلام التابعين، كان يُضربُ به المَثَلُ في الحِلْم. له ترجمةٌ في: «وفيات الأعيان» (٢: ٤٩٩).

دَعاهم ذلك إلىٰ طَلَبِ رِضاه، واجتنابِ سَخَطِه. وعن الحَسَن: مِن رأفتِه بهم أن حذَّرَهم نَفْسَه. **ويجوزُ أن يريدَ أنه مع كونِه محذورًا** لعِلْمِه وقُدرتِه مَرْجوٌّ لسَعةِ رحمتِه، كقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ﴾ [فصلت: ٤٣].

[﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ * قُلْ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ ٣١-٣٢]

مَحبّةُ العبادِ لله مَجازٌ عن إرادةِ نُفوسِهم اختصاصَه بالعبادةِ دونَ غيرِه، ورغبتِهم فيها، ومَحبّةُ الله عبادَه: أن يَرْضىٰ عنهم ويَحْمَدَ فِعْلَهم. والمعنىٰ: إنْ كنتم مُريدين لعبادةِ الله علىٰ الحقيقة ﴿فَٱتَّبِعُونِي﴾ حتىٰ يصحَّ ما تَدَّعونه مِن إرادةِ عبادتِه ـ يَرْضَ عنكم ويَغفِرْ لكم. ....

قولُه: (ويجوزُ أن يُريدَ أنهُ معَ كونِه محذوراً) عطفٌ علىٰ قولِه: «يعني أنَّ تحذيرَهُ نفْسَه»، فعلىٰ الأوّل ﴿وَٱللَّهُ رَءُوفٌۢ بِٱلْعِبَادِ﴾ تذييلٌ للكلامِ الأوّلِ أو تتميمٌ له، وهُو المرادُ مِن قولِه: «إنّ تحذيرَ نفسِه منَ الرأفةِ العظيمةِ بالعِباد»، وعلىٰ الثاني تكميلٌ، إذ لو اقتصرَ علىٰ التحذيرِ وحدَه لأوهَمَ مجرَّدَ الوعيدِ والتهديد، فكمّلَ بالثاني ليَجمَعَ بينَ صِفتي القهّاريّةِ والرَّحمةِ تحريضاً علىٰ الإنابة، وإليه الإشارةُ بقولِه: كقولِه: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ﴾ [فصلت: ٤٣].

قولُه: (محبّةُ العبادِ لله مَجازٌ عن إرادةِ نفوسِهم اختصاصَه بالعبادةِ دونَ غيرِه ورغبتِهم فيها) يريدُ أنّ قولَه: ﴿تُحِبُّونَ ٱللَّهَ﴾ استعارةٌ تبَعيّةٌ[1]: شُبِّهتْ إرادةُ نفوسِ العبادِ اختصاصَ الله بالعبادة[2] ورغبتُهم فيها بمَيْلِ قلبِ المحبِّ إلىٰ المحبوبِ ميلاً لا يلتفِتُ إلىٰ الغيرِ ولا يرغَبُ إلّا فيه. وفي كُلِّ قَيْدٍ من القُيود[3] فائدةٌ، سيّما قولُه: «رغبتُهم فيها»، لأنّك كم ترىٰ مَن يختَصُّ شخصاً بالخِدمةِ، وقلبُه في غايةِ النِّفار والرغبةِ عنه[4].

(١) هي ما تقع في غير أسماء الأجناس كالأفعالِ والصفات المشتقة منها وكالحروف، «المفتاح» ص٣٨٠.

(٢) من قوله: «فيها يريد» إلىٰ هنا سقط من (د).

(٣) يعني القيود المعتبرةَ شرعاً في العبادة كالإخلاص والمتابعة وغيرهما.

(٤) فيه إشارةٌ إلىٰ قيدِ الإخلاص.

....

الراغب: الحُبُّ أصلُه منَ الحَبّ، وبِه شُبِّهَ حَبّةُ القلب، وحَبْتُه، يقالُ علىٰ وجهَيْن، **أحدُهما**: أصَبْتَ حَبّةَ قلبِه نحوَ: كبَدْتُه، قال الأعشىٰ:

فرَميْتُ غَفْلةَ عينِه عن شاتِهِ فأصَبْتُ حبّةَ قلبِها وطِحالَها[(١)]

وأصَبتُه بحَبّةِ القلب نحوَ: رمحْتُه، وعِنْتُه: أصبتَه بالعَيْن، فقولُك: حبَبْتُه وأحبَبْتُه هُو في اللفظِ فعلٌ وفي الحقيقةِ انفعالٌ، لأنّ المحبَّ منفعِلٌ للمحبوب، فإذا استُعمِلَ في الله فقيل: أحَبَّ اللهُ فلاناً فليسَ إلّا علىٰ سبيل الفعل، والمعنىٰ: أصابَ تعالىٰ حَبّةَ قلبِه فجعَلَها لنفسِه مصونةً عن الهوىٰ والشيطانِ وسائرِ أعداءِ الله.

والمحبّةُ: إرادةُ ما تَراهُ أو تظُنُّه خيراً، وهي أربعةُ أضرُبٍ بحسَبِ أغراضِ الناس في أمورِهم: اللّذة، والنَّفع، والخيرُ المَحْض، والمُركَّبُ منَ اللّذةِ والنفْع، وكلُّ محبّةٍ يَنقطعُ سببُها انقَطعتْ بانقطاعِه، ولـمّا كانتِ الشّهوةُ البدَنيّة والمنافعُ الدُّنيويّةُ مُنقطِعةً فالحُبُّ الذي يَجلِبانِه مُنقطعٌ لا محالةَ بانقطاعِهما، ولمّا كان الخيرُ المَحْضُ باقياً كان الحُبُّ الذي يَجلِبُه باقياً ببقائه[(٢)].

وقال القاضي: المَحبّةُ: مَيْلُ النفْسِ إلىٰ الشيءِ لكمالٍ أُدرِكَ فيه بحيثُ تُحبُّ ما[(٣)] يُقرِّبُه إليه، والعبدُ إذا عَلِمَ أنّ كلَّ ما يَراهُ كمالاً مِن نفسِه أو غيرِه فهُو منَ الله وبالله وإلىٰ الله لم يكنْ حُبُّه إلّا لله، وذلك يقتضي إرادةَ طاعتِه والرَّغبةَ فيما يُقرِّبُه، فلذلك فُسِّرتِ المحبّةُ بإرادةِ الطاعة، وجُعلت مُستلزِمةً لاتّباعِ الرسولِ في عبادتِه والحِرص علىٰ مُطاوعتِه.

---

(١) البيت من قصيدةٍ مطلعُها:

رحلَتْ سُمَيّةُ غُدوةً أجمالَها غَضْبىٰ عليك فما تقول بدا لها

يمدحُ قيس بن معدي كرب. انظر: «ديوانه»، ص١٥٠.

وقولُه: «شاته» يريدُ به: زوجتَه وصاحبتَه.

(٢) «تفسير الراغب الأصفهاني» (١: ٣٦١-٣٦٢)، وانظر: «مفردات القرآن» ص١٢٤.

(٣) قوله: «تحب ما» ساقط من (ط).

....

قولُه: ﴿يُحۡبِبۡكُمُ ٱللَّهُ﴾: جوابُ الأمر، أي: يَرْضَ عنكُم ويكشِفِ الحُجُبَ عن قلوبِكم بالتجاوُزِ عمّا فَرَطَ منكم، فيُقرِّبْكم مِن جَنابِ عِزِّه ويُبوِّئكم في جوارِ قدُسِه. عبَّرَ عن ذلك[1] بالمجازِ علىٰ طريقِ الاستعارةِ أو المقابلة[2].

وقالَ الإمامُ: اتّفقَ المتكلِّمونَ علىٰ أنّ المحبّةَ نوعٌ من أنواعِ الإرادة، والإرادةُ لا تعلَّقَ لها إلّا بالحوادثِ والمنافع، فيَستحيلُ تعلُّقُها بذاتِ الله وصِفاتِه، فإذا قيل: إنّ العبدَ يُحبُّ اللهَ فمعناه: يُحبُّ طاعتَه وخِدمتَه، أو يُحبُّ ثوابَه وإحسانَه، وأمّا محبّةُ الله للعبدِ فهي عبارةٌ عن إرادةِ إيصالِ الخَيْراتِ والمنافعِ في الدِّينِ والدّنيا إليه، وأمّا العارِفونَ فقد قالوا: العبدُ قد يُحبُّ اللهَ لذاتِه، وأمّا حُبُّ طاعتِه وثَوابِه فدرَجةٌ نازِلة. والقولُ الأوّلُ ضعيف، وذلك أنه لا يمكنُ أن يقالَ في كلِّ شيء: إنهُ إنّما كان محبوباً لأجْلِ معنًى آخَرَ فلا بُدَّ منَ الانتهاءِ إلىٰ شيءٍ يكونُ محبوباً لذاتِه، فكما يُعلَمُ أنّ اللّذّةَ محبوبةٌ لذاتِها كذلك يُعلَمُ أنّ الكمالَ محبوبٌ لذاتِه، فإذا سَمِعتَ أخبارَ رُستمَ وإسفَنْديارَ[3] في شجاعتِهما مالَ القلبُ إليهما معَ أنّا نقطَعُ أنّ محبّتَهما مَعصِية، فعَلِمنا أنّ الكمالَ محبوبٌ لذاتِه، وأكملُ الكمالاتِ لله تعالىٰ، فيقتضي كونَه محبوباً لذاتِه من ذاتِه[4].

وقالَ صاحبُ «الفرائد» بعدَما حَكىٰ نحواً مِن هذا المعنىٰ: وهذا أبلَغُ أنواعِ الحُبّ، فعلىٰ هذا: حُبُّ العبدِ لله حقيقةٌ، بل المحَبّةُ الحقيقيّةُ مُستحَقّةٌ لله؛ إذْ كلُّ ما يُحَبُّ منَ المخلوقاتِ فإنّما يُحَبُّ لحصولِ أثَرٍ مِن آثارِ جُودِه.

---

(١) في (ط): «عبر بذلك».

(٢) المقابلة هي: إيرادُ الكلام ثم مقابلته بمثله في المعنىٰ واللفظ علىٰ جهة الموافقة أو المخالفة. انظر: «جواهر البلاغة»، ص٣٦٧، و«معجم البلاغة»، ص٥٢١.

(٣) ملكان من ملوك الفرس. انظر: «تاريخ الطبري» (١: ٥٠٤-٥٠٨).

(٤) انظر: «مفاتيح الغيب» (٤: ٢٠٦).

....

وقلتُ: الذي ذهبَ إليه الإمامُ ومَن تَبِعه يُساعدُه المَقام؛ لأنهُ سبحانَهُ وتعالىٰ لمّا عظَّمَ ذاتَه وبيَّنَ جَلالةَ سُلطانِه بقولِه: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ تُؤْتِى ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ﴾ الآيات، تعلّقَ قلبُ العبدِ بمولًى عظيم الشأن ذي المُلْك والملَكوتِ، والجَلالِ والجبَروت، ثُمّ لمّا ثَنّىٰ بالنَّهي للمؤمنينَ عن مُوالاةِ أعدائه، وحذَّرَ عن ذلك غايةَ التحذير، حيثُ كرَّرَ فيه: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ﴾ ونبَّه علىٰ وجوبِ استئصالِ تلك المُوالاةِ بقولِه: ﴿إِن تُخْفُوا۟ مَا فِى صُدُورِكُمْ أَوْ تُبْدُوهُ﴾ الآية، وأكَّدَ ذلك الوعيدَ الشديدَ، وذلك قولُه: ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا﴾ الآية، زادَ ذلك التعلُّقَ أقصىٰ غايتِه، فاستأنَفَ قولَه: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾، كأنهُ تعالىٰ يُشيرُ إلىٰ أنّ عبيدي لم يتَهالكوا أنفُسَهم عندَ ذلك بأنْ لا يَسألوا: بأيِّ شيءٍ يُنالُ كمالُ المحبّةِ ومُوالاةُ ربِّنا؟ فقيل لهم: بعدَ قطْعِ مُوالاةِ أعدائنا تُنالُ تلك الدرَجةُ بالتوجُّهِ إلىٰ مُتابعةِ حبيبِنا، إذْ كُلُّ طريق سِوىٰ طريقِه مسدود. وأمّا ذكْرُ غُفرانِ الذنْبِ بعدَ حصولِ محبّتِه فللتَّخْلِيةِ للتَّحليةِ، المعنىٰ: إنْ أرَدتُم تشريفَ محبّتي، والوصولَ إلىٰ دارِ كرامتي، فعليكُم مُتابعةَ حبيبي، لتصقُلَ إرادةُ محبّتي نفوسَكم عن صدأِ الذنوبِ وشوائبِ العُيوب، فتستعدّوا لإشراقِ تجلّياتِ الأنوار. اللهُمَّ أسعِدْنا بتبوُّؤِ مقعَدِ الصِّدقِ في دارِ القرار. فعلىٰ هذا قولُه: ﴿وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ مِن عطفِ الخاصِّ علىٰ العام، لأنّ إرادةَ المحبّةِ جامعةٌ للخَيراتِ كلِّها، والمُهمُّ الأوْلىٰ بحسَبِ الوقت: التَّخْلية، وفيه أنّ محبّةَ الله منَ العبدِ موقوفةٌ علىٰ المتابعة، وكذلك محبّةُ العبدِ منَ الله مسبَّبةٌ عن المتابعة، فهِيَ الواسطةُ الحقيقيّةُ لا غيرُ.

وقالَ الإمامُ: خاضَ صاحبُ «الكشّاف» في هذا المقام في الطَّعْن في أولياءِ الله، وكتَبَ هاهنا ما لا يَليقُ بالعاقلِ أن يَكتُبَ مثلَه في كتُبِ الفُحش، فهَبْ أنهُ اجترأ علىٰ الطَّعنِ في أولياءِ الله، فكيفَ اجترأ علىٰ كَتْبِه ذلك الكلامَ الفاحِشَ في تفسيرِ كلامِ الله المجيد! ونسألُ الله العصمةَ والهدايةَ[1].

(١) «مفاتيح الغيب» (٨: ١٨).

وعن الحَسَن: زَعَمَ أقوامٌ علىٰ عهدِ رسولِ الله ﷺ أنهم يحبُّون اللهَ، فأرادَ أن يَجْعَلَ لقولِـهم تصديقًا مِن عملٍ، فمَن ادّعىٰ محبّتَه وخالَفَ سُنّـةَ رسولِ الله، فهو كَذّاب، وكتابُ الله يكذِّبُه، وإذا رأيتَ مَن يَذكُرُ محبّةَ الله ويصفِّقُ بيَدِه مع ذِكرِها ويَطْرَب ويَنْعَر ويَصْعَق، فلا تَشُكَّ في أنّه لا يَعرِفُ ما اللهُ؟ ولا يَدْري ما محبّةُ الله؟ وما تَصفيقُه وطَـرَبُه ونَعْرتُه وصَعْقَتُه إلا لأنّه تصوَّرَ في نَفْسِه الخبيثةِ صورةً مُستملَحةً مُعشَّقةً، فسمّاها اللهَ بجَهْلِه ودَعارتِه، ثُمَّ صفَّقَ وطَرِبَ ونَعَـرَ وصَعِقَ علىٰ تصوُّرِها، وربَّما رأيتَ المَنِيَّ قد ملأَ إزارَ ذلك المحبِّ عندَ صَعْقتِه، وحَمْقىٰ العامّةِ حوالَيْه قد ملؤوا أرْدانَهم بالدُّموع لِـما رقَّقَهم مِن حالِه. وقُرِئَ: (تَحِبُّون)، و(يَحْبُبْكم) و(يُحِبّكم) مِن حَبَّه يَحِبُّه، قال:

أُحِبُّ أبا ثَرْوان مِن حُـبِّ تَمْـرِهِ وأعلمُ أنّ الرِّفْـقَ بالجـارِ أَرْفَـقُ
وواللهِ لــولا تَمْــرُه مــا حَبَبْتُــهُ ولا كانَ أدنىٰ من عُبَيْدٍ ومُشْرِقِ

﴿فَإِن تَوَلَّوْا﴾: يُحتمَلُ أنْ يكونَ ماضيًا، وأن يكونَ مُضارِعًا، بمعنىٰ: فإن تتولَّوْا، ويَدخُلُ في جُملةِ ما يقولُ الرسولُ لهم.

قولُه: (ما اللهُ؟) أي: ما جَلالُه وعظَمَتُه؛ لأنّ ما إذا استُعمِلَ في ذَوي العِلم حُمِلَ علىٰ السؤالِ عنِ الوصْفِ، ومنهُ الحديث: «ويْحَكَ! أتدري ما الله؟»[1] قاله لأعرابيّ.

قولُه: (أرْدانَهم). الجوهري: الرُّدْن، بالضَمِّ: الكُمُّ، والجَمْعُ: أرْدان.

قولُه: (أُحبُّ أبا ثَرْوانَ)... الأبيات[2]. عُبيدٌ ومُشْرِقٌ: ابنا الشاعر، وفي البيتَيْنِ إقواء، لاختلافِ حرَكاتِ الرَّوِيّ، يقولُ: أُحبُّ هذا الرجُلَ لأجْلِ تمرِه، ولولا تمرُه ما حبَبْتُه ولا كان أقرَب إليَّ مِن ولَديَّ، لأنّ القلوبَ جُبِلَتْ علىٰ حبِّ مَن أحسَنَ إليها.

---

(١) هو جزءٌ من حديثٍ طويل أخرجه أبو داود (٤٧٢٦) وسعيد الدارميّ في «الرّدّ علىٰ الجهمية»، ص٢٤، والبغويّ في «شرح السنّة» (١: ١٧٥) وإسناده ضعيف لجهالة جبير بن محمّد بن جبير، تفرَّدَ به.

(٢) لم أجدْها فيما بين يديّ من المصادر. ونسبها صاحب «شواهد الكشاف» إلىٰ غيلان بن شجاع النهشلي.

[﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَادَمَ وَنُوحًا وَءَالَ إِبْرَٰهِيمَ وَءَالَ عِمْرَٰنَ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ * ذُرِّيَّةًۢ بَعْضُهَا مِنۢ بَعْضٍۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ * إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ رَبِّ إِنِّى نَذَرْتُ لَكَ مَا فِى بَطْنِى مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلْ مِنِّىٓۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ * فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّى وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰۖ وَإِنِّى سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ وَإِنِّىٓ أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ * فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ وَأَنۢبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّاۖ كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا ٱلْمِحْرَابَ وَجَدَ عِندَهَا رِزْقًاۖ قَالَ يَٰمَرْيَمُ أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَاۖ قَالَتْ هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِۖ إِنَّ ٱللَّهَ يَرْزُقُ مَن يَشَآءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ ٣٣-٣٧]

﴿وَءَالَ إِبْرَٰهِيمَ﴾: إسماعيلُ وإسحاقُ وأولادُهما. ﴿وَءَالَ عِمْرَٰنَ﴾: موسىٰ وهارونُ ابنا عِمرانَ بنِ يصهُر. وقيل: عيسىٰ ومريمُ بنتُ عمرانَ بنِ ماثان. وبينَ العِمرانَيْن ألفٌ وثمان مئةِ سنة. و﴿ذُرِّيَّةً﴾ بدلٌ من آلِ إبراهيمَ وآلِ عمران. ﴿بَعْضُهَا مِنۢ بَعْضٍ﴾ يعني أنّ الآلينِ ذريةٌ واحدةٌ متسلسلةٌ بعضُها متشعّبٌ من بعض. موسىٰ وهارونُ من عمران، وعمرانُ من يصهُر، ويصهُرُ من فاهث، وفاهثُ من لاوي، ولاوي من يعقوب، ويعقوبُ من إسحاق. وكذلكَ عيسىٰ بن مريمَ بنتِ عمرانَ بنِ ماثانَ بنِ سليمانَ بنِ داودَ بنِ إيشا بنِ يهوذا بنِ يعقوبَ بنِ إسحاق. **وقد دخل في آل إبراهيمَ رسولُ الله ﷺ.** وقيل: ﴿بَعْضُهَا مِنۢ بَعْضٍ﴾ في الدّين. **كقولِه تعالىٰ:** ﴿ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتُ بَعْضُهُم مِّنۢ بَعْضٍ﴾ [التوبة: ٦٧] ﴿وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ يعلمُ من يصلحُ للاصطفاء، ....

قولُه: (**وقد دخَلَ في آلِ إبراهيمَ رسولُ الله ﷺ**)، قالَ الإمامُ والقاضي(١): وبهِ استُدِلَّ علىٰ فضلِهم علىٰ الملائكة(٢).

قولُه: (**كقولِه:** ﴿ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتُ بَعْضُهُم مِّنۢ بَعْضٍ﴾) يعني: ﴿مِّن﴾ فيها: اتّصاليّة، أي: بعضُها متَّصلٌ بالبعض في الدِّين، وعلىٰ الأوّل: متّصلٌ بالنسَب.

(١) قوله: «والقاضي» ساقط من (ط).

(٢) «مفاتيح الغيب» (٨: ٢٠)، و«أنوار التنزيل» (١: ١٥٦).

أو يعلمُ أن بعضَهم من بعضٍ في الدّين، أو ﴿سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ لقولِ امرأةِ عمرانَ ونيتِها. و﴿إِذْ﴾ منصوبٌ به. وقيل: بإضمـارِ «اذكر». وإمرأةُ عمرانَ هي امرأةُ عمرانَ بنِ ماثان، أمّ مريمَ البتول، جدّةُ عيسىٰ عليه السلام، وهي حَنّةُ بنتُ فاقوذ. وقوله: ﴿إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ﴾ علىٰ أثـرِ قولِه: ﴿وَءَالَ عِمْرَٰنَ﴾ ممّا يرجِّحُ أنّ عمرانَ هو عمرانُ بنُ ماثانَ جدُّ عيسىٰ. والقولُ الآخَر يرجّحه أنّ موسىٰ يُقرَنُ بإبراهيم كثيرًا في الذِّكر. فإن قلتَ: كانت لعمرانَ بنِ يصهُرَ بنتٌ اسمُها مريمُ أكبرُ من موسىٰ وهارون، ولعمرانَ ابنِ ماثانَ مريمُ البتول، فما أدراكَ أنّ عمرانَ هذا هو أبو مريمَ البتولِ دونَ عمرانَ أبي مريمَ التي هي أختُ موسىٰ وهارون؟ قلتُ: كفىٰ بكفالةِ زكريّا دليلًا علىٰ أنه عمرانُ **أبو البتول**؛ لأنّ زكريّا بنَ آذن وعمرانَ بنَ ماثان كانا في عصرٍ واحد، وقد تزوّجَ زكريّا بنتَه إيشاعَ أختَ مريم **فكانَ يحيىٰ وعيسىٰ ابنَيْ خالة**.

قولُه: (**أبو البَتول**)، **النِّهاية**: التَّبتُّل: الانقطاعُ عنِ النِّساءِ وترْكُ النِّكاح، وامرأةٌ بَتولٌ: مُنقطعةٌ عن الرِّجالِ لا شهوةَ لها فيهم، وبها سُمِّيتْ مريمُ وسُمِّيت فاطمةُ رضيَ اللهُ عنها لانقطاعِها عن نساءِ الزَّمانِ فضلاً وديناً وحسَباً، وقيل: لانقطاعِها عن الدُّنيا إلىٰ الله تعالىٰ.

قولُه: (**فكانَ يحيىٰ وعيسىٰ ابنَيْ خالة**) قيل: كلامُ المصنِّف يدُلُّ علىٰ أنّ إيشاعَ ومريمَ بِنتا عِمرانَ، لكنّ مريمَ مِن حَنّة، وإيشاعُ مِن غيرِها، لِما ذكَرَ أنّ حنةَ كانت عاقراً إلىٰ أن عجَزت، وإيشاعُ كانت أكبرَ سنّاً من مريمَ لِما سيجيءُ، ثمّ قال بُعَيْدَ هذا: فقال لهم زكريّا: أنا أحَقُّ بها، عندي خالتُها، فتكونُ إيشاعُ أختَ مريمَ وخالتَها. قيل في العُذر: لا يَبعُدُ أنّ عمرانَ تزَوَّجَ أمَّ حنةَ فولَدتْ إيشاعَ فكانت حَنةُ رَبيبتَه، ثُمّ تزوَّجَ حنةَ بعدَ ذلك بناءً علىٰ أنه كان جائزاً في شريعتِهم، فولَدت مريمَ، فتكونُ إيشاعُ أختَ مريمَ منَ الأبِ وخالتَها(١) أيضاً، وهُو يُوافِقُ قولَه بعدَ هذا: «رَغِبَ في أن يكونَ لهُ من إيشاعَ ولَدٌ مثلُ ولدِ أختِها حنة»، فذَكَرَ أنّ حنةَ أختُ إيشاع، فتكونُ إيشاعُ وحنةُ أختَيْنِ منَ الأمّ، وكذا يوافقُ قولَه: فقد كانت أختُها كذلك، وفي نُسخةِ المُعِزّي: عندي أختُها بدَلَ: خالتُها، وهو ظاهر. وبعدَها: أمّها بدَلَ: أُختها في المَوْضِعَيْن،

---

(١) من قوله: «قيل في العذر» إلىٰ هنا ساقط من (ط).

....

وهُو يقتضي أن تكونَ حنةُ أمَّ إيشاع، وهُو يخالفُ ما ذكَرَ مِن أنّها كانت عاقراً لم تَلِدْ إلىٰ أنْ عجَزت، معَ أنّ إيشاعَ أكبرُ سنّاً مِن مريم، وإنما قُلنا: إنها كانت أكبرَ سِنّاً لأنها كانت تحتَ زكريّا عليهمُ[1] السلامُ حين اقترَعَ الأحبارُ في مَرْيم.

وقلت: الظاهرُ ما رواه مُحيي السنّة في «المعالم»: أنّ زكريا وعمرانَ زوجا أختَيْن، وكانت إيشاعُ بنت فاقُوذا أم يحيىٰ عند زكريا، وحنّة بنت فاقوذا أمّ مريمَ عند عمرانَ، وعليه ينطبق قولُ المصنِّف أوّلًا: «روي أنها ـ أي: حنة ـ كانت عاقرًا لم تلدْ إلىٰ أن عجزتْ»، إلىٰ قوله: «فحملتْ بمريمَ». وقولُه ثانياً: «أنا أحقُّ بها، عندي خالتها». وثالثاً: «رغبَ في أنْ يكونَ له مِن إيشاعَ وَلد مِثْل ولدِ أختها»، إلىٰ قوله: «وإن كانت عاقراً عجوزاً فقد كانت أختَها كذلك». وأمّا الحديثُ الذي روينا عن الشيخين: «فإذا أنا بابنَي الخالة: عيسىٰ ابن مريم، ويحيىٰ بن زكريا»، وما ذكره المصنِّفُ هاهنا: «وكان يحيىٰ وعيسىٰ ابنَيْ خالة»، وفي سورة مريم: «قيل: كانت في منزلِ زوج أختها زكريا»، فتأويلُه ما ذكره صاحبُ «التقريب»: والحقيقةُ أنّ يحيىٰ وأمَّ عيسىٰ ـ وهي مريمُ ـ ولَدا خالة؛ لأنّ إيشاعَ أمَّ يحيىٰ، وحنةَ أمَّ مريم: أُختانِ، والغرَضُ أنهُ كان بَيْنَ يحيىٰ وعيسىٰ عليهما السلامُ هذه الجهةُ منَ القرابة، وكان عيسىٰ ابنَ بنتِ خالةِ يحيىٰ فأطلَقَ عليه ابنَ الخالة؛ لأنّ ابنَ بنتِ الخالة كابنِ الخالة، إطلاقاً مجازيّاً عُرفيّاً، وكثيراً ما يُطلِقُ الرجلُ اسمَ الخالةِ علىٰ بنتِ خالتِه لكرامتِها عليه، ولكونِه مرْبوباً عندَها، هذا وجهُ التوفيق. تمَّ كلامُه.

ولعلّ المصنِّفَ نظَرَ إلىٰ ظاهرِ الحديث فبَنىٰ كلامَه: «وقد تزوَّجَ زكريّا بنتَه إيشاعَ أختَ مريمَ عليه»، ثُمّ أتىٰ بالرِّواياتِ الثلاثِ علىٰ ما هِي عليه فوقَع في الاختلاف.

وأمّا تعبيرُ المُعزي[2] أوّلاً: أنا أحَقُّ بها، عندي أُختُها بدَل: خالتُها، وثانياً: مثَل ولَدِ أمِّها حنةَ بدَلَ: ولدِ أختِها، فلتصحيح الكلام الأوّل، وهُو قد تزَوَّجَ زكريّا بنتَه إيشاعَ أُختَ مريمَ، إلّا أنهُ غيَّرهما بناءً علىٰ أنه وجَدَ روايةً صَحيحة، والله أعلمُ بحقيقةِ الحال.

---

(١) في (ط): «عليه».

(٢) أحد رواة كتاب «الكشاف» عن الزمخشري، وله منه نسخة ينقل منها المؤلف.

رُوِيَ أنها كانت عاقرًا لم تلد إلىٰ أن عجزت، فبينا هيَ في ظلِّ شجرةٍ بصُرَت بطائرٍ يُطعِمُ فرخًا له، فتحرّكت نفسُها للولدِ وتمنّتْه، فقالت: اللهمّ إنّ لكَ عليَّ نذرًا شكرًا إن رزقتني ولدًا أن أتصدّقَ به علىٰ بيتِ المَقْدس فيكونَ من سَدَنَتِه وخَدَمِه، فحملت بمريمَ، وهلكَ عمرانُ وهي حامل. ﴿مُحَرَّرًا﴾ مُعْتَقًا لخدمةِ بيتِ المقدسِ لا يَدَ لي عليه، ولا أستخْدِمه، ولا أشغلُه بشيء، وكانَ هذا النوعُ من النذرِ مشروعًا عندَهم. ورُوِيَ أنهم كانوا يَنْذُرون هذا النذْر، فإذا بلغَ الغلامُ خُيِّرِ بينَ أن يفعلَ وبينَ أن لا يفعل. وعنِ الشعبيّ: ﴿مُحَرَّرًا﴾ مُخْلَصًا للعبادة. وما كانَ التحريرُ إلا للغلمان، وإنما بنَتِ الأمرَ علىٰ التقدير، أو طلبت أن تُرزقَ ذكرًا. ﴿فَلَمَّا وَضَعَتْهَا﴾ الضميرُ لـ﴿مَا فِى بَطْنِى﴾ وإنما أنّثَ علىٰ المعنىٰ؛ لأنّ ما في بطنِها كانَ أنثىٰ في علمِ الله، أو علىٰ تأويلِ الحَبْلةِ أو النفسِ أو النَّسَمة. فإن قلتَ: كيفَ جازَ انتصابُ ﴿أُنثَىٰ﴾ حالًا من الضميرِ في ﴿وَضَعَتْهَآ﴾، وهو كقولك: وَضَعْتُ الأنثىٰ أنثىٰ؟ قلتُ: الأصلُ: وَضَعتُه أنثىٰ، وإنما أُنِّثَ لتأنيثِ الحال؛ لأنّ الحالَ وذا الحالِ لشيءٍ واحد، كما أُنِّثَ الاسمُ في: «مَن كانت أمَّك»؛ لتأنيثِ الخبر. ونظيرُه: قولُه تعالىٰ: ﴿فَإِن كَانَتَا ٱثْنَتَيْنِ﴾ [النساء: ١٧٦]. وأما علىٰ تأويلِ الحَبْلَةِ أو النَّسمةِ فهو ظاهر؛ كأنه قيل: إني وضعتُ الحَبْلَةَ أو النَّسمَةَ أنثىٰ. فإن قلتَ: فلمَ قالتْ: ﴿إِنِّى وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ﴾. ....

قوله: (عليّ نذراً شكراً)، «شكراً»: مفعول له، و«أن أتصدّق»: بدلٌ من قوله: «نذراً».

قولُه: (وما كانَ التحريرُ إلّا للغلمان) مِن تتِمّةِ كلام الشَّعْبيّ، وقولُه: «وإنّما بَنَتِ الأمرَ علىٰ التقدير»، كلامُ المصنِّف، أي: علىٰ تقديرِ العُرفِ والعادة، أي: إن كان ذكَراً كان مُحرّراً، وكنَّتْ عن الذّكَرِ بهذه العبارة، وهُو المرادُ بقولِه: «أو طلَبت أن تُرزَقَ ذكَراً».

قولُه: (﴿فَإِن كَانَتَا ٱثْنَتَيْنِ﴾) لـمّا كان الخبَرُ مُثـنّى جازَ تـثنيةُ الاسم، وإن لم يسبِقْ إلّا المُفرد، وهو قولُه: ﴿وَلَهُۥٓ أُخْتٌ﴾.

قولُه: (فلمَ قالت: ﴿إِنِّى وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ﴾؟) يعني: إذا كانَ عِلمُ اللطيفِ الخَبيرِ مُحيطاً بما

وما أرادتْ إلىٰ هذا القول؟ قلتُ: قالتْه تحسّرًا علىٰ ما رأتْ من خيبةِ رجائها وعكْسِ تقديرِها، فتحزَّنَتْ إلىٰ ربها؛ لأنها كانت تَرجو وتقدّرُ أن تلدَ ذكرًا، ولذلكَ نذرَتْه محرَّرًا للسّدانة. ولتكلُّمِها بذلكَ علىٰ وجهِ التحسّرِ والتحزّن قالَ اللهُ تعالىٰ: ﴿وَٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِمَا وَضَعَتۡ﴾؛ تعظيمًا لموضوعِها، وتجهيلًا لها **بقدرِ ما وُهِبَ لها منه**. ومعناه: والله أعلمُ بالشيءِ الذي وضَعَتْ، وما عُلِّقَ به من عظائمِ الأمور، وأن يجعلَه وولدَه آيةً للعالمين، وهيَ جاهلةٌ بذلكَ لا تعلمُ منه شيئًا؛ فلذلكَ تحسّرت. وفي قراءةِ ابنِ عباس: (واللهُ أعلمْ بما وضَعْتِ) **علىٰ خطابِ الله تعالىٰ لها**، ....

وضعَت، فأيُّ فائدةٍ في قولِها: ﴿إِنِّي وَضَعۡتُهَآ أُنثَىٰ﴾ لأنّ الإخبارَ إمّا للفائدةِ أو لازِمها كما ذهَبَ إليه صاحبُ «المفتاح»[1].

قلت: هذا علىٰ مقتضىٰ الظاهر، وربّما تُجعَلُ الأخبارُ ذَريعةً إلىٰ الامتنانِ أو التهديد، أو إلىٰ إظهارِ التحسُّرِ كما نحنُ بصَدَدِه.

قولُه: (**وما أرادَتْ**) إذا فعَلَ بعضُهم فعلاً لا يعلَمُ غرَضَهُ يقالُ: ما أردْتَ إلىٰ هذا؟ أي: أيُّ شيءٍ وأيُّ معنًى دَعاك إلىٰ هذا؟ ففيه تضمينُ معنىٰ «دَعا»، ولهذا عُدِّيَ بـ«إلىٰ».

قولُه: (**بقَدْرِ ما وُهِبَ لها مِنهُ**) الضميرُ المرفوعُ في «وُهِبَ» راجعٌ إلىٰ «ما»، والمجرورُ إلىٰ أمِّ مريم، والمجرورُ في «منهُ»: راجعٌ إلىٰ الموضوع، و«مِن»: بيانُ «ما»، ثُمّ في وَضْعِ «ما» في «ما وُهِبَ» في مَوضِعِ «من» لإرادةِ الإبهام والوَصْفيّة تفخيمٌ للموهوبِ وتعظيمٌ له، كقولِهم: سبحانَ ما سخَّرَكُنَّ لنا، وإليه الإشارةُ بقولِه: «والله أعلمُ بالشيءِ الذي وضَعت وما عُلِّق به من عظائمِ الأمور».

قولُه: (**علىٰ خطابِ الله لها**) فعلىٰ هذا لا يكونُ قولُه تعالىٰ: ﴿وَٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِمَا وَضَعَتۡ﴾ تجهيلاً لأُمِّ مريم، بل نَفْياً لعِلمِها، لأنّ العبدَ يَنظُرُ إلىٰ ظاهرِ الحالِ ولا يَعرِفُ أسرارَ الله في

---

(١) «مفتاح العلوم»، ص٧٢.

أي: إنك لا تعلمينَ قدْرَ هذا الموهوب، وما عَلِمَ اللهُ من عِظَمِ شأنه، وعلوِّ قدرِه. **وقُرِئَ: (وضعتُ)** بمعنىٰ: ولعلَّ للّـهِ تعالىٰ فيه سرًّا وحكمةً، ولعلَّ هذه الأنثىٰ خيرٌ من الذكَر؛ تسليةً لنفسِها. فإن قلتَ: فما معنىٰ قولِه: ﴿وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ﴾؟ قلتُ: **هو بيانٌ لِما في قولِه:** ﴿وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ﴾ من التعظيمِ للموضوعِ والرفعِ منه، ومعناه: وليسَ الذكَـرُ الذي طلبتْ كالأنثىٰ التي وُهِبَتْ لها. **واللّامُ فيهما للعهد.** فإن قلتَ: علامَ عُطِفَ قوله: ﴿وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ﴾؟ قلتُ: هو عطفٌ علىٰ ﴿إِنِّي وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ﴾ وما بينهما جملتانِ معترضتانِ كقولِه تعالىٰ: ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ [الواقعة: ٧٦]. ....

كُلِّ شيء، وإنّما كان علىٰ الأوّلِ تجهيلاً؛ لأنهُ تعالىٰ حينَئذٍ يَحكي حالَها لغيرِها ويَشكو عنها تحسُّرَها وحُزنَها علىٰ الموضوع، المعنىٰ: اسمَعوا قولَها وانظُروا إلىٰ تحسُّرِها تحقيراً للمولودِ العظيم الشأن، فاحكُموا بجَهْلِها بذلك.

قولُه: (**وقُرِئَ: «وضَعْتُ»**): ابنُ عامر، وأبو بكرٍ عن عاصِم، والباقونَ ﴿وَضَعَتْ﴾ بسكونِ التاءِ إخباراً عن الله تعالىٰ، وعلىٰ الأوّل: مِن كلامِ أُمِّ مريم(١).

قولُه: (**هُو بيانٌ لِما في قولِه: ﴿وَٱللَّهُ أَعْلَمُ﴾**) وذلكَ أنّ قولَه تعالىٰ: ﴿وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ﴾ واردٌ علىٰ تفخيمِ المولودِ وفضلِه علىٰ الذَّكَر، يعني: أنه(٢) قد تُعورِفَ بيْنَ الناسِ فضلُ الذّكَرِ علىٰ الأُنثىٰ، واللهُ هُو الذي اختَصَّ بعلمِه الشامل فضْلَ هذه الأُنثىٰ علىٰ الذَّكَر، فكان قولُه: ﴿وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ﴾ بياناً لِما اشتمَلَ عليه الأوّلُ منَ التعظيم.

قولُه: (**واللامُ فيهما للعَهْد**)، أمّا التي في ﴿ٱلْأُنثَىٰ﴾ فمعهودٌ بقولِها: ﴿إِنِّي وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ﴾، وأمّا التي في الذّكَر فبقولِها: ﴿إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾؛ لأنّ المحرَّرَ لم يكنْ إلّا غُلاماً، أو طلَبت أن تُرزَقَ ذكَراً.

قولُه: (﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾) [الواقعة: ٧٦] لأنّ التقديرَ: ﴿فَلَآ أُقْسِمُ

---

(١) «النشر» (٢: ٢٣٩)، و«الكشف عن وجوه القراءات السبع» (١: ٣٤٠).

(٢) قوله: «أنه» من (ط).

....

﴿بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ﴾ [الواقعة: ٧٥]، ﴿إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ﴾ [الواقعة: ٧٧]، فاعترضَ بينَ القسَم والمُقسَم به قولُه: ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾(١) كما اعترَضَ ﴿لَّوْ تَعْلَمُونَ﴾ بينَ الموصوفِ والصِّفة.

فإن قلتَ: قد ظهَرَ أنّ قولَه: ﴿وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ﴾ بيانٌ لقولِه: ﴿وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ﴾، وفي التشبيهِ أيضاً دِلالةٌ علىٰ تعظيمِ الأُنثىٰ علىٰ الذَّكَر، وهذا إنّما يَصحُّ علىٰ قراءةِ ﴿وَضَعَتْ﴾ علىٰ الغَيْبة، لأنه مِن كلام الله، وأمّا علىٰ التكلُّم فلا يَستقيمُ؛ لأنهُ حينئذٍ من كلامِ أُمِّ مريم، لا سيَّما وقد ذَهَبَ المفسّرونَ إلىٰ أنّ قولَه: ﴿وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ﴾ علىٰ القراءتَيْن مِن كلامِ أُمِّ مريم، ومُرادُها تعظيمُ الذّكَر علىٰ الأُنثىٰ، لأنّ الذَّكَرَ يَصحُّ استمرارُه علىٰ خِدمةِ بيتِ المقدِس ومُجاوِريه، بخلافِ الأنثىٰ لمانع الحَيْضِ وإلحاقِ الرِّيبة والتُّهمة وسائرِ العوارض.

قلت: علىٰ هذا يُحمَلُ الكلامُ علىٰ التحسُّرِ علىٰ الحِرمان، ومعنىٰ ﴿مَا﴾ في ﴿بِمَا وَضَعَتْ﴾: التحقيرُ، المعنىٰ: ﴿إِنِّي وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ﴾ واللهُ أعلَمُ بالشّيءِ الذي وضَعت، فإنهُ غيرُ صالحٍ لِما نذَرْتُ لهُ لنُقصانِه، فإنّي طلبتُ ما يَصلُحُ للسِّدانة(٢)، وليسَ ما طَلَبتُ من المُحرَّر مثلَ هذه الموهوبة؛ لأنها لا تَصلُحُ لذلك، ومعَ ذلك إنّي غيرُ مأيوسَةٍ مِن فضلِ ربّي أن يَتقبَّل منّي هذه بدَلَ ذلك، ﴿وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ﴾ لذلك، ﴿وَإِنِّيٓ أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ﴾ ليحميَها اللهُ مِن شَرِّ التُّهمةِ والرِّيبة، فاستجابَ اللهُ دُعاءها وترَحَّمَ علىٰ حِرمانِها حيثُ تَقَبّلَها ﴿بِقَبُولٍ حَسَنٍ وَأَنۢبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا﴾ كما قال، فرَضِيَ بها في النَّذْرِ مكانَ الذّكَر، ولم يكنْ قبلَ ذلك مشروعاً، فالفاءُ في ﴿فَتَقَبَّلَهَا﴾ طبَّقتِ المَفصِل(٣).

---

(١) من قوله: «لأن التقدير» إلى هنا ساقط من (ط).

(٢) السدانة: خدمة المعبد والقيام عليه بما ينبغي له من النظافة ونحوها. «الصحاح» (سدن).

(٣) قالَ ابن منظور: يقال: طبّق السيفُ: إذا أصاب المفصِل فأبان العضو، منه قولهم للرجل إذا أصاب الحجة: إنه يطبق المفصِل. «اللسان» (١٠: ٢١٣).

فإن قلتَ: فلم ذَكَرتْ تسميتَها مريمَ لربّها؟ قلتُ: لأنّ مريمَ في لغتِهم بمعنىٰ العابدة، فأرادت بذلكَ التقرّب والطلبَ إليه أن يعصمَها، حتىٰ يكونَ فعلُها مطابقًا لاسمها، وأن يُصَدِّقَ فيها ظنَّها بها. ألا ترىٰ كيفَ أتبعَتْهُ طلبَ الإعاذةِ لها ولولدِها من الشيطانِ وإغوائِه؟ وما يُروىٰ من الحديث: «ما من مولودٍ يُولدُ إلا والشيطانُ يمسّه حينَ يُولدُ فيستهلُّ صارخًا من مسِّ الشيطانِ إيّاه إلا مريمَ وابنَها» فاللهُ أعلمُ بصحتِه. فإن صحَّ ....

قولُه: **(التقرُّبَ والطَّلَب)** قيل: هما متوجِّهانِ مِن حيثُ المعنىٰ إلىٰ قولِه: «إليه»، وإلىٰ قولِه: «وأن يَعصِمَها».

وقلتُ: الأوْلىٰ أن يُجرى التقرُّبُ علىٰ الإطلاقِ ليكونَ كالتَّوطِئةِ لِما بعدَه، وأن يُضَمَّنَ الطلَبُ معنىٰ التوسُّل لتَعْديتِه بـ«إلىٰ»، يعني: جعَلتُ هذا الاسمَ وسيلةً إلىٰ الله في طلبِ عِصمتِها، والذي يؤيِّدُ أنّ التسميةَ كانت وسيلةً في طلَبِ العِصمة إتْباعُ الله تعالىٰ هذا الطلَبَ بطلَبِ الإعاذةِ لها علىٰ سبيلِ الحِكاية عن لسانِها، فكان تعقيبُها: ﴿وَإِنِّيٓ أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ﴾ لقولِها: ﴿إِنِّي سَمَّيۡتُهَا مَرۡيَمَ﴾ كالبيانِ والتفسيرِ له، وإليه الإشارةُ بقولِه: «ألا تَرىٰ كيف أتبعَتْهُ[1]؟».

قولُه: **(وما يُروىٰ منَ الحديث)** يعني: المرادُ مِن قولِه: ﴿وَإِنِّيٓ أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ﴾[2] طلَبُ الإعاذةِ لها ولوَلَدِها مِن إغواءِ الشيطانِ لا مَن المَسِّ كما ذهبَ إليه المفسِّرونَ مُستَشْهِدينَ بهذا الحديث، إذ هُو غيرُ معلوم الصِّحّة، وعلىٰ تقديرِ صحّتِه فيجوزُ أن يكونَ معناه الإغواءَ لا غيرُ[3].

قولُه: **(فاللهُ أعلمُ بصِحّته، فإنْ صَحّ)**، أقولُ: لا وجْهَ لهذا الشّكّ، فإنّ الحديثَ أخرجَهُ الشيخانِ: البُخاريُّ ومُسلم في «صَحيحَيْهما»، عن أبي هريرةَ، واتّفقا علىٰ صِحّتِه[4].

(١) في (د) و(م) و(ي): «أتبعَتْهُ»، والمثبت هو الموافق لما في الكشاف.
(٢) من قوله: «لقولها: ﴿وَإِنِّي سَمَّيۡتُهَا مَرۡيَمَ﴾» إلىٰ هنا ساقط من (ط).
(٣) كلامُ الطيبي كالموافِق للزمخشري، ولولا ما شفَعَ به كلامَه من تصحيحِ الحديثِ لكان كذلك.
(٤) أخرجه البخاري (٤٢٧٤) ومسلم (٢٦٥٨) وغيرهما.

فمعناه: أن كلَّ مولودٍ يطمعُ الشيطانُ في إغوائِه إلا مريمَ وابنَها، فإنّهما كانا معصومَين، وكذلكَ كلُّ من كانَ في صفتِهما كقولِه تعالىٰ: ﴿وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ * إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ﴾ [الحجر: ٤٠ – ٤١]. واستهلالُه صارخًا من مسِّه تخييلٌ وتصويرٌ لطمعِه فيه؛ كأنه يمسُّه ويضربُ بيدِه عليه، ....

قالَ الإمام: طعَنَ القاضي ـ يعني عبدَ الجبّار، وهُوَ مِن أكابرِ المُعتزلة ـ في هذا الخبَر فقال: إنهُ خبَرُ واحدٍ علىٰ خِلاف الدَّليل، وذلك أنّ الشيطانَ إنّما يَدعو إلىٰ الشّرِّ مَن له تَمييز، ولأنهُ لو تَمكَّنَ مِن هذا لجَازَ أن يُهلِكَ الصّالحين، وأيضاً، لِمَ خَصَّ عيسىٰ عليه السلامُ دونَ سائرِ الأنبياء، ولأنه لو وُجِدَ النَّخْسَ لدامَ أثَرُه.

ثمّ قال الإمام: إنّ هذه الوجوهَ محتَمَلة، وبأمثالِها لا يجوزُ دفْعُ الخبَرِ الصحيح[١].

الانتصاف[٢]: الحديثُ مُدوَّنٌ في الصِّحاح فلا يُعطِّلُه الـمَيْلُ إلىٰ نَزعاتِ الفلاسفة، والانتصارُ بقولِ ابنِ الرُّوميِّ سوءُ أدبٍ يجبُ أن يُجتنَبَ عنهُ.

وقلتُ: قولُه: «ما مِن مولودٍ يولَدُ إلّا والشيطانُ يمَسُّه» كقولِه تعالىٰ: ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾ [الحجر: ٤] في أنّ الواوَ داخلةٌ بيْنَ الصِّفةِ والموصوفِ لتأكيدِ اللُّصوقِ، فيُفيدُ الحَصْرَ معَ التأكيد، فإذاً لا معنىٰ لقولِه: «كلُّ مَن كان في صِفتِهما»، ولا يَبعُدُ اختصاصُهما بهذه الفضيلةِ مِن دونِ الأنبياء، وأمّا قولُه: ﴿إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ﴾ [الحجر: ٤٠] فجَوابُه أي: بعدَ أن يُمكِّنَه اللهُ منَ المَسِّ، معَ أنه تعالىٰ يَعصِمُهم منَ الإغواء، وأمّا الشِّعرُ فهُوَ من بابِ حُسنِ التعليلِ فلا يَصلُحُ للاستشهادِ.

قولُه: (فيَستهِلُّ صَارِخاً)[٣] منصوبٌ علىٰ المصدر، كقولِك: قُمْ قائماً.

(١) انظر: «مفاتيح الغيب» (٨: ٢٠٥).

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ١٨٦).

(٣) هكذا تأخرت هذه الفقرة في الأصول الخطية، وحقُّها أن تتقدم على التي قبلها، ولعله أراد أن ينهي الكلام حول الحديث، ثم يتكلم عن إعراب هذه اللفظة.

ويقول: هذا ممن أغويه، ونحوُه من التخييلِ قولُ ابن الروميّ:

لِـما تؤذِنُ الدّنيا به من صُروفِها　　　يكونُ بكاءُ الطفلِ ساعةَ يُولَدُ

وأمّا حقيقةُ المسِّ والنخْسِ كما يَتوهّمُ أهلُ الحشْوِ؛ فكَلّا! ولو سُلِّطَ إبليسُ علىٰ الناسِ بنخْسِهم لامتلأتِ الدّنيا صُراخًا وعياطًا ممّا يبلونا به من نخسِه.

﴿ فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا ﴾ فرضِيَ بها في النّذرِ مكانَ الذّكر. ﴿بِقَبُولٍ حَسَنٍ﴾ فيه وجهان: أحدُهما: أن يكونَ القَبولُ اسمَ ما يُقْبَلُ به الشيء كالسَّعوط واللَّدود لِـما يُسْعَطُ به ويُلَـدّ،

قولُه: (لِما تُؤذِنُ الدُّنيا) البيتُ بعدَه(١):

وإلّا فـما يُبكيـهِ منهـا وإنّهـا　　　لأوسـعُ ممّـا كـان فيـه وأرغَـدُ

إذا أبصَـرَ الـدُّنيا استَهلَّ كأنّـهُ　　　بما سَوفَ يَلقىٰ مِن أذاهـا يُهـدَّدُ

تُؤذِنُ، أي: تُعلِم، آذنَني: أعلَمَني، يقولُ: بكاءُ الطِّفل ساعةَ الوِلادة لِما يَعلَمُ أنّ الدُّنيا موضعُ المِحَن ومقَرُّ الفِتن، وإلّا فما يُبكيهِ والحالُ أنه قد نَجا مِن ضِيقِ البَطْن والرَّحِم وانتَقلَ إلىٰ موضعٍ هُو أفسَحُ وأرغَدُ منه؟

قولُه: (﴿ فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا ﴾: فرَضِيَ بها) فسَّر القَبولَ بالرِّضىٰ(٢).

الجَوْهري: تَقبّلتُ الشيءَ وقبِلتُه قَبولاً، بفَتحِ القاف، وهُو مصدرٌ شاذّ، والمعنىٰ: فتَقبَّلَها بوَجْه حسَن، وذلك أنّ مَن يُهدي إلىٰ أحدٍ شيئاً يَرجو منهُ قَبولَ هديّتِه بوَجْهٍ حسَن، فشَبّه النَّذْرَ بالإهداءِ ورِضوانَ الله عنها بالقَبول، والقَبولُ الحسَنُ علىٰ هذا: اختصاصُ الله لها بإقامتِها مقامَ الذّكَر؛ علىٰ ما سبَقَ أنّ التحريرَ لم يكنْ إلّا للغِلمان.

قولُه: (واللّدود). النهاية: اللّدودُ، بالفتح، هو: ما يُصَبُّ منَ الأدويةِ في أحَدِ شِقَّي الفم، ولَديدا الفم: جانِباهُ.

---

(١) «ديوان ابن الرومي» (٢: ٥٨٦) من قصيدة يمدح فيها صاعد بن مخلد، وفيه: «لأفسح» مكان «لأوسع».

(٢) راجع «تفسير ابن جرير» (٦: ٣٤٤)، و«تفسير ابن كثير» (١: ٣٥٩).

وهو اختصاصُه لها بإقامتِها مقامَ الذَّكَرِ في النذر، ولم يُقْبَلْ قبلَها أنثىٰ في ذلك، **أو بأن تَسلَّمَها** مِن أمّها عَقيبَ الولادةِ قبل أن تَنْشأَ وتصلحَ **للسِّدانة**.

ورُوِيَ أن حَنّةَ حينَ ولدتْ مريمَ لفّتْها في خرقةٍ وحَملتْها إلىٰ المسجد، ووضعتْها عندَ الأحبارِ أبناءِ هارونَ؛ وهم في بيتِ المقدسِ كالحَجَبَةِ في الكعبة؛ فقالت لهم: دونَكم هذه النذيرةُ فتنافسوا فيها؛ لأنها كانت بنتَ إمامِهم، **وصاحبَ قربانِهم**، وكانت بنو ماثانَ رؤوسَ بني إسرائيلَ وأحبارَهم وملوكَهم، فقالَ لهم زكريّا: أنا أحقُّ بها، **عندي خالتُها**،

والسَّعوطُ: هُو الدواءُ يُصَبُّ في الأنف.

قولُه: (**أو بأن تَسلَّمَها**) عطفٌ علىٰ قولِه: «بإقامتِها»، وهُو داخلٌ تحتَ الاختصاص.

الجَوهري: سلّمتُ إليه الشيءَ فتسَلّمه، أي: أخذَهُ.

قولُه: (**للسِّدانة**) السادِن: خادمُ الكعبةِ وبيتِ الأصنام، والجَمْعُ: السَّدَنةُ.

قولُه: (**رُوِيَ أن حنّةَ**) إلىٰ آخِرِه: بيانُ تَسلُّمِها[1].

قولُه: (**وصاحب قُرْبانهم**) القُربانُ: مصدرٌ مِن قرَّبَ يُقرِّبُ، وكانوا يتقرَّبونَ بالبقرِ والغنَمِ إلىٰ الله تعالىٰ، بأنْ يجعَلوها مُتعرِّضة لنارٍ تَنزِلُ منَ السماء وتأكلُها[2]، كما قالَ تعالىٰ: ﴿**حَتَّىٰ يَأْتِيَنَا بِقُرْبَانٍ تَأْكُلُهُ ٱلنَّارُ**﴾ [آل عمران: ١٨٣]، وصاحبُ القُربان: مَن يتولّىٰ هذا الأمرَ منَ المُتقرِّب، وكان قُربانُ هذه الأمّةِ الدِّماءَ، وفي الحديث: «صِفةُ هذه الأُمّة في التَّوراة: قُربانُهم دِماؤهم»[3].

قولُه: (**عندي خالتُها**) هذه روايةُ المصنِّف، وكذا في «مَعالم التنزيل»[4]، وفي رواية: «عندي

---

(١) الأثر في «الدرّ المنثور» (٢: ١٨) عن ابن عبّاس، وبنحوه ذكره ابن جرير (٦: ٣٤٩-٣٥٠)، والبيهقيّ في «سننه» (١٠: ٢٨٦-٢٨٧).

(٢) انظر: «تفسير ابن جرير» (٧: ٤٤٩)، و«الدرّ المنثور» (٢: ١٠٦).

(٣) لم أهتدِ إليه فيما بينَ يديَّ من مصادر التخريج.

(٤) «معالم التنزيل» (٢: ٣١).

فقالوا: لا، حتىٰ نقترعَ عليها! فانطلقوا وكانوا سبعةً وعشرينَ إلىٰ نهر، فألقَوْا فيه أقلامَهم فارتفعَ قلمُ زكريّا فوقَ الماءِ ورسبتْ أقلامُهم؛ فتكفَّلَها.

والثاني: أن يكونَ مصدرًا علىٰ تقديرِ حذفِ المضافِ بمعنىٰ: فتقبّلَها بذي قَبولٍ حسن، أي: بأمرٍ ذي قَبولٍ حَسَن، **وهو الاختصاص. ويجوزُ أن يكونَ معنىٰ ﴿ فَتَقَبَّلَهَا ﴾: فاستقبلَها**، كقولِك: تعجّلَه، بمعنىٰ: استعْجَلَه، وتقصّاه بمعنىٰ: استقصاه، وهو كثيرٌ في كلامِهم، من استقبلَ الأمرَ: إذا أخذَه بأوّلِه وعُنفوانِه. قالَ القُطاميّ:

وخيرُ الأمرِ ما استقبلْتَ منهُ ... وليسَ بأنْ تَتَبَّعَهُ اتّباعا

أختُها» كذا في «المُطْلِع»، وكتَبَ الصَّمْصامُ في حاشيةِ كتابِه: أنّ خالتَها أصَحُّ، وهذا[1] مُشعِرٌ بأنّ الروايةَ «عندي أختُها» أيضاً صحيحة[2].

قولُه: (**وهُو الاختصاصُ**) أي: الاختصاصُ المذكور، وهُو اختصاصُه لها بإقامتِها مقامَ الذَّكَر، أو بأنْ تَسَلَّمها.

قولُه: (**ويجوزُ أن يكونَ معنىٰ ﴿ فَتَقَبَّلَهَا ﴾: فاستقْبَلَها**) عطفٌ علىٰ قولِه: فَرَضِيَ بها، يعني: معنىٰ ﴿ فَتَقَبَّلَهَا ﴾: فرَضيَ بها في النَّذْرِ، أو معناه: فاستقْبَلَها، أي: فأخذَها في أوّلِ أمرِها حينَ ولَدت بقَبولٍ حسَن.

الراغب: قولُه: ﴿ فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ ﴾ قيل: معناها: قبِلَها، وقيل: معناه: تكفَّلَ بها، وقَبولُ الله تعالىٰ أعظَمُ كَفالةٍ في الحقيقة، وإنّما قيل: فتقبَّلَها بقَبولٍ حسَن، ولم

---

(١) من هنا إلىٰ آخر الفقرة ساقط من (ط).

(٢) علّقَ عليه العلّامةُ أحمد محمد شاكر رحمهُ اللهُ بقوله: وهو خطأ لا شكّ فيه، فإنّ المقطوعَ به في التاريخ أنّ زكريّا وعمران أبا مريم كانا متزوجين بأختين: إحداهما عند زكريّا وهي أمّ يحيىٰ، والأخرىٰ عند عمران وهي أمّ مريم، فمات عمران وأمّ مريم حامل بمريم. انظر: «تفسير الطبري» بتحقيقه (٦: ٣٤٩)، وانظر: «تاريخ الطبري» (٢: ١٣).

ومنه المثل: «خذِ الأمرَ بقوابِلِه»، أي: فأخذها في أوّلِ أمرِها حينَ وُلِدْت بقَبولٍ حسن، ﴿وَأَنۢبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا﴾ **مجازٌ عن التربيةِ الحسنةِ العائدةِ عليها** بما يُصْلِحُها في جميعِ أحوالِها. وقُرِئَ: (**وكفِلَها**) بوزن: وعمِلَها، ﴿وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا﴾ بتشديد الفاء ونصبِ «زكرياءَ»، والفعلُ لله تعالىٰ بمعنىٰ: وضمَّها إليه وجعلَه كافلًا لها وضامنًا لمصالحِها.

ويؤيِّدُها قراءةُ أُبَيّ: (وأكفلها) من قولِه تعالىٰ: ﴿فَقَالَ أَكۡفِلۡنِيهَا﴾ [ص: ٢٣]. وقرأ مجاهد: (فتقبّلْها ربَّها) (وأَنْبِتْها) (وكَفِّلْها) علىٰ لفظِ الأمرِ في الأفعالِ الثلاثةِ، ونصْبِ (رَبَّها)؛ تدعو بذلكَ، أي: فاقبلها يا ربَّها، وربِّها، واجعلْ زكريّا كافلًا لها.

قيل: بنىٰ لها زكريا عليه السلام محرابًا في المسجد، أي: غرفةً يُصعَدُ إليها بسلّم.

يُقَلْ: بتقبُّلٍ، للجَمْعِ بينَ الأمرَيْن: التقبُّل الذي هُو الترَقّي في القَبول، والقَبولِ الذي يقتضي الرِّضا والإثابة(١).

قولُه: (خُذِ الأمرَ بقَوابِلِه) أي: بمُقدِّماتِه قبلَ أن يُدبِرَ ويَفوت، وليسَ منَ العَزْمِ أن تُمهِلَهُ حتّىٰ يَفوت منك ثُمّ تعْدوَ خَلفَه وتتَبّعَه بعدَ الفَوْت.

قال المَيْدانيُّ: الباءُ في «بِقَوابِلِه» بمعنىٰ في، أي: فيما يَستقبِلُك منه، يقال: قبَلَ الشيءُ وأقبَلَ، يُضرَبُ في الأمرِ باستقبالِ الأمور(٢).

قولُه: (مَجازٌ عن التربية) أي: استعارةٌ، فإنّ الزارِعَ لم يزَلْ يتعهَّدُ زَرْعَه، بأنْ يَسقيَه عندَ الاحتياج ويَحميَه عنِ الآفات، ويَقلعَ ما عَسىٰ أن يَنبُتَ فيه شَوْكٌ لئلّا يخنقَه(٣).

قولُه: (العائدة عليها)، الجَوهريّ: العائدةُ: العَطفُ والمنفَعة، يقال: هذا الشيءُ أعوَدُ عليكَ من كذا، أي: أنفَع.

قولُه: (وكَفِلَها) بتشديد الفاء: الكوفيّونَ، والباقونَ: بتخفيفِها(٤).

---

(١) «مفردات القرآن»، ص٦٥٣، وانظر: «تفسير الراغب الأصفهاني» (٢: ٥٣١).

(٢) «مجمع الأمثال» (١: ٤١١)، وينظر: «جمهرة الأمثال» (١: ٣٣٨)، و«المستقصىٰ» (٢: ٧٢).

(٣) في الأصول الخطية: «يخيفه»، والمثبت من (ط).

(٤) انظر: «النشر في القراءات العشر» (٢: ٢٣٩).

وقيل: المحرابُ أشرفُ المجالسِ ومقدَّمُها، كأنها وُضِعَتْ في أشرفِ موضعٍ من بيتِ المقدس. وقيل: كانت مساجدُهم تُسمّىٰ المحاريب. ورُوِيَ: أنه كانَ لا يدخلُ عليها إلا هو وحدَه، وكانَ إذا خَرَجَ غلّقَ عليها سبعةَ أبواب. ﴿وَجَدَ عِندَهَا رِزْقًا﴾ كانَ رزقُها ينزلُ عليها من الجنّة، ولم ترضَعْ ثديًا قطّ، فكانَ يجدُ عندَها فاكهةَ الشتاءِ في الصيف، وفاكهةَ الصيفِ في الشتاء. ﴿أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا﴾: من أينَ لكِ هذا الرّزقُ الذي لا يشبهُ أرزاقَ الدّنيا، وهو آتٍ في غيرِ حِينِه، والأبوابُ مُغلّقةٌ عليكِ لا سبيلَ للداخلِ به إليك؟ ﴿قَالَتْ هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ فلا تَستبْعِد. قيل: تكلّمتْ وهي صغيرةٌ كما تكلّمَ عيسىٰ وهو في المهد. وعن النبيِّ ﷺ أنه جاعَ في زمنِ قَحْط، فأهدتْ له فاطمةُ رَضِيَ اللهُ عنها رغيفينِ وبَضْعَةَ لحمٍ آثرتْه بها، فرجعَ بها إليها، وقال: هلمّي يا بُنيّة، فكشفتْ عن الطبقِ فإذا هو مملوءٌ خبزًا ولحمًا، فبُهِتَتْ وعَلِمتْ أنها نزلتْ من عندِ الله، فقال لها ﷺ أنّىٰ لكِ هذا، فقالت: هو مِن عندِ الله، إنّ اللهَ يرزقُ من يشاءُ بغيرِ حساب. فقال ﷺ: «الحمدُ لله الذي جعلَكِ شبيهةَ سيّـدةِ نساءِ بني إسرائيل» ثم جمعَ رسولُ الله ﷺ عليَّ بنَ أبي طالبٍ والحسنَ والحسينَ وجميعَ أهلِ بيتِه رَضِيَ اللهُ عنهم أجمعين عليه حتىٰ شبعوا، وبقيَ الطعامُ كما هو، فأوسعتْ فاطمةُ علىٰ جيرانِها.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَرْزُقُ﴾ من جملةِ كلامِ مريمَ عليها السلام، أو من كلامِ ربِّ العزّةِ عزَّ مِن قائل. ﴿بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾: بغيرِ تقدير، لكثرتِه، أو تفضُّلًا بغيرِ محاسبةٍ ومجازاةٍ علىٰ عملٍ بحسبِ الاستحقاق.

قولُه: (فرجَعَ بها إليها) أي: فرجعَ النبيُّ ﷺ مصاحباً تلك الهديّةَ إلىٰ فاطمةَ رضيَ اللهُ عنها[1].

---

(١) ذكره الزيلعيُّ في «تخريج أحاديث الكشاف» (١٨٤) وعزاه لأبي يعلىٰ الموصليِّ في «المسند» وذكره بإسناده، وليس هو في «المسند» المطبوع، فإن المطبوع هو المختصر، ولأبي يعلىٰ مسندٌ كبيرٌ جدّاً يرويه أهلُ أصبهان من طريقِ ابن المُقرِئ عن أبي يَعلىٰ، كما في «سير النبلاء» (١٤: ١٨٠).

[﴿هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُۥۖ قَالَ رَبِّ هَبۡ لِي مِن لَّدُنكَ ذُرِّيَّةٗ طَيِّبَةًۖ إِنَّكَ سَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ * فَنَادَتۡهُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَهُوَ قَآئِمٞ يُصَلِّي فِي ٱلۡمِحۡرَابِ أَنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحۡيَىٰ مُصَدِّقَۢا بِكَلِمَةٖ مِّنَ ٱللَّهِ وَسَيِّدٗا وَحَصُورٗا وَنَبِيّٗا مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ * قَالَ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَٰمٞ وَقَدۡ بَلَغَنِيَ ٱلۡكِبَرُ وَٱمۡرَأَتِي عَاقِرٞۖ قَالَ كَذَٰلِكَ ٱللَّهُ يَفۡعَلُ مَا يَشَآءُ * قَالَ رَبِّ ٱجۡعَل لِّيٓ ءَايَةٗۖ قَالَ ءَايَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ ٱلنَّاسَ ثَلَٰثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمۡزٗاۗ وَٱذۡكُر رَّبَّكَ كَثِيرٗا وَسَبِّحۡ بِٱلۡعَشِيِّ وَٱلۡإِبۡكَٰرِ﴾ ٣٨-٤١]

﴿هُنَالِكَ﴾ في ذلكَ المكان، حيثُ هو قاعدٌ عندَ مريمَ في المحراب، أو في ذلكَ الوقت، فقد **يُستعارُ «هنا» و«ثم» و«حيث» للزمان.** لـمّا رأىٰ حالَ مريمَ في كرامتِها علىٰ الله ومنزلتِها رَغِبَ في أن يكونَ له من إيشاعَ ولدٌ مثلُ ولدِ أختِها حَنَّةَ في النّجابةِ والكرامةِ علىٰ الله، وإن كانت عاقرًا عجوزًا فقد كانت أختُها كذلك. وقيل: لـمّا رأىٰ الفاكهةَ في غيرِ وقتِها انـتبَه علىٰ جوازِ وِلادة العاقرِ. ﴿ذُرِّيَّةٗ﴾: ولدًا، والذريّـةُ يقعُ علىٰ الواحدِ والجمع. ﴿سَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ﴾: مـجيبه. قُرِئَ: (فناداه الملائكة). وقيل: ناداه جبـريلُ عليه السلام، وإنما قيلَ: الملائكةُ علىٰ قولِهِم: **فلانٌ يركبُ الخيل.** ﴿أَنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكَ﴾ **بالفتحِ** علىٰ «بأن الله»، **وبالكسرِ** علىٰ إرادةِ القول، أو لأنّ النداءَ نوعٌ من القول. ....

قولُه: (**يُستعارُ «هنا» و«ثم» و«حيثُ» للزمان**)، قالَ الزجّاجُ: ﴿هُنَالِكَ﴾ في موضِع نَصْب؛ لأنهُ ظَرْفٌ يقعُ في المكانِ وفي الأحوال، المعنىٰ: ومنَ الحالِ دُعاءُ زكريّا ربَّه، كما تقول: مِن هاهنا قلتَ كذا، مِن هنالك قلتَ كذا، أي: مِن ذلك الوَجْهِ ومن تلكَ الجِهةِ علىٰ المجاز[١].

قولُه: (**فلانٌ يَركَبُ الخَيلَ**)، قالَ الزجّاجُ: معناهُ: أتاه النِّداءُ مِن هذا الجنس، كما تقول: رَكِبَ فلانٌ في السُّفُن، أي: في هذا الجِنس، وإنّما رَكِبَ في سفينةٍ واحدة[٢].

قولُه: (﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكَ﴾ **بالفَتْح والكسر**)، بالكسر: ابنُ عامرٍ وحمزةُ، والباقونَ بالفَتْح[٣]،

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٤٠٤).

(٢) المصدر السابق (١: ٤٠٥).

(٣) «النشر» (٢: ٢٣٩)، و«الكشف» (١: ٣٤٣).

وقُرِئَ: ﴿يُبَشِّرُكَ﴾ (ويُبْشِرُكَ) من بَشَّرَه وأبْشَرَه، (ويَبْشُرُكَ) بفتحِ الياء من بَشَرَه.

ويحيىٰ؛ إن كانَ أعجميًّا ـ وهو الظاهرُ ـ فمَنْعُ صَرْفِهِ للتعريفِ والعُجْمة كموسىٰ وعيسىٰ، وإن كانَ عربيًّا فللتعريفِ ووَزْنِ الفعْل كيَعْمُر.

﴿مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ مصدِّقًا بعيسىٰ: مؤمنًا به. قيل: هو أوّلُ من آمنَ بِهِ. وسُمِّيَ عيسىٰ كلمةً؛ لأنه لم يُوجَد إلا بكلمةِ الله وحدَها، وهيَ قوله: ﴿كُن﴾ من غيرِ سببٍ آخر. وقيل: ﴿مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾: مؤمنًا بكتابٍ منه. وسمِّيَ الكتابُ كلمةً كما قيل: كلمةُ الحويْدرة؛ لقصيدتِه. والسيِّد: الذي يسودُ قومَه، أي: يفوقُهم في الشرف. وكانَ يحيىٰ فائقًا لقومِه، وفائقًا للناسِ كلِّهم في أنه لم يَرْكبْ سيِّئةً قطّ، **ويالها من سيادة!**

حمزةُ والكِسائيُّ: «يَبْشُرُكَ» في المَوضِعَيْن هنا، وفي سبحان[1] والكهفِ[2]: بفَتحِ الياءِ وإسكانِ الباءِ وضَمِّ الشِّينِ مخفَّفاً، والباقونَ: بضَمِّ الأوّلِ وكسرِ الشِّينِ مُشَدَّداً[3].

قولُه: (ويا لَها مِن سِيادة) الضميرُ للسِّيادة، ومِن: بيانٌ لها، واللامُ: للاستغاثة، كأنهُ قيل: أيّتُها السِّيادةُ تعالَيْ فهذِه مِن أحوالِك التي حَقُّكِ أن تحضُري فيها، وهِيَ حالُ التفخيم والإجلال، ويَجوزُ أن يكونَ المنادىٰ محذوفاً علىٰ نحوِ: يا لكمـا ولِلدَّواهي، المعنىٰ: يا قومُ تعجَّبوا لها.

رُويَ أنّ الفضلَ بنَ يحيىٰ[4] دخلَ علىٰ أبيه يتَبختَرُ فقال له: ما بَقِيَ الحكيمُ في طَرْسِه؟ قال: لا أدري، قال: إنّ البُخلَ والجَهلَ معَ التواضُع أزينُ بالرجُل منَ الكِبْر معَ السَّخاءِ والعِلْم، فيا لها من حسَنةٍ غَطّت علىٰ عَيبَيْنِ عظيمَيْن، ويا لها من سيّئةٍ عفَّتْ علىٰ حسنتَيْنِ كبيرتين.

---

(١) أي: سورة الإسراء، في قولِه تعالىٰ: ﴿وَيُبَشِّرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا﴾ [الإسراء: ٩].

(٢) في قولِه تعالىٰ: ﴿وَيُبَشِّرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا حَسَنًا﴾ [الكهف: ٢].

(٣) «النشر» (٢: ٢٣٩)، و«الكشف» (١: ٣٤٣).

(٤) أبو العباس البرمكي، وزير الرشيد المعروف، كان سخياً، وله في السخاء أخبار، ولكنه يضرب بكبره وتيهه المثل، (ت ١٩٣هـ) في السجن. انظر: «وفيات الأعيان» (٤: ٢٧)، و«العبر» للذهبي (١: ٢٢٠، ٢٤٠).

والحَصور: الذي لا يقربُ النساء؛ **حَصْرًا لنفسِه**، أي: منعًا لها من الشهوات. وقيل: هو الذي لا يدخلُ مع القومِ في المَيْسر. قالَ الأخطل:

وشاربٍ مُرْبحٍ بالكأسِ نادمني ... لا بالحَصورِ ولا فيها بسأّارِ

فاستُعيرَ لمن لا يدخلُ في اللّعبِ واللهْو. وقد رُوِيَ: أنه مرَّ وهو طفلٌ بصبيان، فدعَوْه إلىٰ اللّعبِ فقال: ما لِلّعبِ خُلقت. ﴿مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ **ناشئًا من الصّالحين**؛ لأنه كانَ من أصلابِ الأنبياء، أو كائنًا من جملةِ الصّالحين، كقولِه: ﴿وَإِنَّهُۥ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ لَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [البقرة: ١٣٠]. ﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَٰمٌ﴾ استبعادٌ من حيثُ العادةُ **كما قالتْ مريم**. ....

قولُه: (**حصْراً لنفْسِه**) أي: منعاً لها معَ مَيْلِها إلىٰ الشَّهوات، ومَن لم يكنْ لهُ مَيْلٌ إليها لا يُسَمّىٰ حَصوراً، ولا بُدَّ فيه منَ المَنْع؛ لأنّ السِّجنَ إنّما سُمِّيَ حَصيراً لِما أنهُ يَمنَعُ منَ الخروج.

قولُه: (**وشاربٍ مُرْبح بالكأس**) البيت[1]، مُرِبـح، أي: يَشتري الخَمرَ بالرِّبح. ولا فيها بسأّارِ، أي: لا يُبقي منَ الخَمرِ بقيّةً في الكأس، أدخَلَ الباءَ في خَبرِ «لا» لأنهُ بمعنىٰ «ليس»، يقول: رُبَّ شاربٍ مُشتَرٍ للخَمر بالرِّبح ليس ممّن لا يدخُل في القمـارِ ولا مُبْقٍ في الكأس منها شيئاً عاشَرَني، وفي رواية: بِسَوّارِ، مِن: ساوَرَ: إذا وثَبَ، أي: ليسَ بمُعَربِد.

قالَ الزجّاج: ويُروىٰ: ولا فيها بسَأّارِ، أي: نادَمَني وهُو كريمٌ يُنفِقُ علىٰ النّدامىٰ، والسَّوّارُ: المُعَربِد يُساوِرُ نديمَه، أي: يَثِبُ عليه، والحَصور: الذي يَكتُمُ الشرَّ، أي: يحبِسُه في نفسِه[2].

قولُه: (**ناشئاً منَ الصّالحين**) وعلىٰ هذا «مِن»: للابتداء، وعلىٰ قولِه: «أو كائناً مِن جُملةِ الصّالحين»: للتبعيض.

قولُه: (**كما قالت مريمُ**) أي: ﴿قَالَتۡ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي وَلَدٞ وَلَمۡ يَمۡسَسۡنِي بَشَرٞ﴾، استبعاداً من حيثُ العادةُ المستمرّةُ لا إنكاراً.

---

(١) للأخطل في «ديوانه» ص١٢٦ وفيه: بسوّار.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٤٠٧).

﴿وَقَدْ بَلَغَنِيَ ٱلْكِبَرُ﴾، كقولِهم: أدركتْه السّنُّ العالية، والمعنىٰ: أثّرَ فيَّ الكبرُ وأضعفني، وكانتْ له تسعٌ وتسعونَ سنةً، ولامرأتِه ثمانٍ وتسعون. ﴿كَذَٰلِكَ﴾، أي: يفعلُ اللهُ ما يشاءُ من الأفعالِ العجيبةِ مثلَ ذلكَ الفعل، وهو خلقُ الولدِ بينَ الشيخِ الفاني والعجوزِ العاقر؛ أو: ﴿كَذَٰلِكَ ٱللَّهُ﴾، مبتدأٌ وخبر، **أي: علىٰ نحوِ هذهِ الصفةِ**: اللهُ، و﴿يَفْعَلُ مَا يَشَآءُ﴾: بيانٌ له، أي: يفعلُ ما يريدُ **من الأفاعيلِ** الخارقةِ للعادات.

﴿ءَايَةً﴾: علامةً أعرفُ بها الحبل؛ لأتلقّىٰ النعمةَ إذا جاءتْ بالشكر. ﴿قَالَ ءَايَتُكَ﴾ أن لا تقدِرَ علىٰ تكليمِ النّاسِ ﴿ثَلَٰثَةَ أَيَّامٍ﴾. وإنما خصَّ تكليمَ الناس؛ ليُعْلِمَه أنه يَحْبِسُ لسانَه عن القدرةِ علىٰ تكليمِهم خاصّةً، مع إبقاءِ قدرتِه علىٰ التكلّمِ بذكرِ الله؛ **ولذلك قال**: ﴿وَٱذْكُر رَّبَّكَ كَثِيرًا وَسَبِّحْ بِٱلْعَشِيِّ وَٱلْإِبْكَٰرِ﴾، يعني في أيّامِ عجزِكَ عن تكليمِ الناس، **وهيَ من الآياتِ الباهرة**. فإن قلتَ: لـمَ حُبِسَ لسانُه عن كلامِ الناس؟ قلتُ: ليخلصَ المدّةَ لذكرِ الله لا يشغلُ لسانَه بغيرِه، توفُّرًا منه علىٰ قضاءِ حقِّ تلكَ النعمةِ الجسيمةِ وشكرِها الذي طَلَبَ الآيةَ من أجلِه؛ كأنه لما طَلَبَ الآيةَ من أجلِ الشكرِ قيلَ له: آيتُك أن تحبسَ لسانَك إلا عن الشكر. ....

قولُه: (**أي: علىٰ نحوِ هذه الصِّفة**) أي: علىٰ أن يَرزُقَكَ ولَداً وأنت شيخٌ وامرأتُك عاقِر، أي: هُو الذي يفعَلُ ما تحَيَّرُ به أوهامُ الخَلْق، ولذلك كان قولُه: ﴿يَفْعَلُ مَا يَشَآءُ﴾ بياناً له.

قولُه: (**منَ الأفاعيل**) وهِيَ جمعُ أُفعولة، وهذا البناءُ مختصٌّ بما يُتعجَّبُ منه.

قولُه: (**ولذلك قال**: ﴿وَٱذْكُر رَّبَّكَ كَثِيرًا﴾) أي: ولأنّ تخصيصَ الناس بالذِّكْر دَلَّ علىٰ نَفْيِ الحُكم عمّا عداه، قال: ﴿وَٱذْكُر رَّبَّكَ﴾ أي: خُصَّ ربَّكَ بالذِّكْر، ويمكن أن يُستدَلَّ بهذه الآية علىٰ إثباتِ هذا المطلوب.

قولُه: (**وهِيَ منَ الآياتِ الباهرة**): أي: قُدرتُه علىٰ التكلُّمِ بذِكْرِ الله معَ حبْسِ لسانِه عن القُدْرةِ علىٰ تكليمِهم خاصّةً.

وأحسنُ الجوابِ وأوقعُه ما كانَ **مشتقًّا من السؤالِ ومنتزعًا منه.** ﴿**إِلَّا رَمْزًا**﴾: إلا إشارةً بيدٍ أو رأسٍ أو غيرِهما. وأصلُه التحرّك، يقال: ارتمز: إذا تحرَّك، ومنه قيلَ للبحر: الراموز. وقرأَ يحيىٰ بنُ وثّاب: (إلا رُمُزًا) بضمّتين جمعُ رَموز، كرَسول ورُسُل. وقُرِئَ: (رَمَزًا) بفتحتين جمعُ رامِز، كخادِمٍ وخَدَم، وهو حالٌ منه ومن النّاسِ دفعةً، كقولِه:

متىٰ ما تَلْقَني فَرْدَيْنِ تَرْجُفْ رَوَانِـفُ أَلْيَتَيْـكَ وتُسْـتَطارَا

قولُه: (**مشتَقّاً منَ السُّؤال ومُنتزعاً منه**)، لم يُرِدْ بالاشتقاق الاشتقاقَ الاصطلاحيَّ، لأنّ قولَه: «ومُنتزَعاً منهُ» تفسيرٌ له، يُريدُ أنّ الجوابَ بعدَ انطباقِ معناه علىٰ معنىٰ السؤال ينبغي أن يُراعىٰ فيه حُسنُ المناسبة بينَ الألفاظ، قيل لأبي تمّام: لمَ تقولُ ما لا يُفهَم؟ فقال: لمَ لا تفهَمُ ما يقال؟ قال: كأنهُ عليه السّلامُ لمّا سألَ بقولِه: ﴿ٱجْعَل لِّيٓ ءَايَةً﴾ أي: علامةً لأتلقّىٰ هذه النِّعمةَ بشُكرِك، أُجيبَ بأنّ آيتَك أن لا تَقدِرَ علىٰ شيءٍ منَ الكلام إلا علىٰ شُكري.

فإنْ قلتَ: ليسَ في سؤالِه عليه السلامُ ﴿رَبِّ ٱجْعَل لِّيٓ ءَايَةً﴾[(١)] ما يُشعِرُ به أنهُ طلَبَ الآيةَ مِن أجلِ الشُّكر؟ قلتُ: يُقدَّرُ ذلك لِما في الجَوابِ مِن قولِه: ﴿وَٱذْكُر رَّبَّكَ كَثِيرًا وَسَبِّحْ﴾ دِلالةً عليه، كأنّ نبيَّ الله لـمّا بُشِّر بيَحيىٰ مصَدِّقاً طلَبَ آيةً عليه مزيداً علىٰ النَّصّ طُمَأنينةً ليتفرَّغَ لأداءِ شُكرِ تلك[(٢)] النِّعمة.

قولُه: (**متىٰ ما تَلْقَني**) البيت[(٣)]، تَرجُفْ، أي: تَضطرِبْ بشِدّة، تَرجُفْ: جزمٌ جواباً للشَّرط، رَوانفُ: جمعُ رانِفة، وهي: أسفلُ الأَلْيَة، والمرادُ بالجَمْع التَّثنيةُ، وهما رانِفَتا المخاطَب،

---

(١) من قوله: «أي: علامة» إلىٰ هنا ساقط من (ط).

(٢) قوله: «تلك» سقط من (م).

(٣) البيت من قصيدة لعنترة يهجو عمارة بن زياد العبسي لما قال لقومه: إنكم أكثرتم من ذكره أي عنترة، والله لوددت أن لقيته خالياً حتىٰ أعلمكم أنه عبد. فقال القصيدة يهجوه. انظر: «ديوانه»، ص١٨٣.

بمعنىٰ إلا مُترامزِين، كما يُكلِّمُ الناسُ الأخرسَ بالإشارةِ ويُكلِّمُهم. و«العَشِيِّ»: مِن حينَ تزولُ الشمسُ إلىٰ أن تغيب. و«الإبكار» من طلوعِ الفجرِ إلىٰ وقتِ الضُّحىٰ. وقُرِئَ: (والأبكار) بفتحِ الهمزة، جمعُ بَكَر كَسَحَر وأَسحار، يقال: أتيتُه بَكَرًا بفتحتين. فإن قلتَ: **الرمزُ ليسَ من جنسِ الكلام**، فكيفَ استُثنيَ منه؟ قلتُ: لـمّا أدّىٰ مؤدىٰ الكلام، وفُهِمَ منه ما يُفهَمُ منه سمِّيَ كلامًا. ويجوزُ أن يكونَ استثناءً منقطعًا.

[﴿وَإِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَٰمَرْيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰكِ وَطَهَّرَكِ وَٱصْطَفَىٰكِ عَلَىٰ نِسَآءِ ٱلْعَٰلَمِينَ * يَٰمَرْيَمُ ٱقْنُتِى لِرَبِّكِ وَٱسْجُدِى وَٱرْكَعِى مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ﴾ ٤٢ -٤٣]

﴿يَٰمَرْيَمُ﴾ رُوِيَ: أنهم كلّمُوها شِفاهًا، معجزةً لزكريا عليه السلام **أو إرهاصًا لنبوّةِ عيسىٰ**. ﴿ٱصْطَفَىٰكِ﴾ أوّلًا حينَ تقبّلَكِ من أمِّك، وربّاك، ....

وتُستَطارا: أصلُه تُستطارَنْ فقُلِبتِ النونُ ألفاً للوَقْف، وقيل: أصلُه تُستطارانِ، وفَرْدَيْنِ: حالٌ مِن ضميرِ الفاعل والمفعول.

قولُه: (**الرمزُ ليس مِن جِنس الكلام**)، الزجّاج: الرمزُ: تَحريكُ الشفتَيْنِ باللّفظِ مِن غيرِ إبانة، وفي اللُّغة: كلُّ ما أشَرْتَ به إلىٰ ما يُبانُ بأيِّ شيءٍ أشرتْ، بفم أم بيَد أم بعَيْن، والرَّمزُ: الحرَكة[١].

قولُه: (**أو إرهاصاً لنُبوّةِ عيسىٰ**) أي: تأسيساً وإحكاماً، منَ الرَّهص، وهُو الساقُ الأسفلُ منَ الجِدار، **الأساس**: ومنَ المَجاز: أرهَصَ الشيءَ: أثبَتَه وأسَّسَه، وكان ذلك إرهاصاً للنُّبوّة، وذلك أنْ يتقدَّمَ علىٰ دَعْوىٰ النُّبوّةِ ما يُشبِهُ المُعجزة، كإظلالِ الغَمام لرسولِ الله ﷺ وتكلُّم الحجَر والمَدَر معَه وغيرِ ذلك، وعندَنا يجوزُ أن يكونَ ذلك كرامةً لها، وأن يكونَ إرهاصاً لعيسىٰ، وعندَهم[٢] إرهاصاً لعيسىٰ أو معجزةً لزكريّا عليه السلامُ كما ذكرَه.

(١) انظر: «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٤٠٩).

(٢) أي: عند المعتزلة لأنّهم لا يثبتون الكرامة.

واختصّكِ بالكرامةِ السنيّة، ﴿وَطَهَّرَكِ﴾ ممّا يُستقذرُ من الأفعال، وممّا قَرَفَكِ به اليهود، ﴿وَٱصْطَفَىٰكِ﴾ آخِرًا ﴿عَلَىٰ نِسَآءِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾؛ بأن وهَبَ لكِ عيسىٰ من غيرِ أب، ولم يكن ذلكَ لأحدٍ من النساء.

قال القاضي: هُو دليلٌ علىٰ جَوازِ الكرامةِ للأولياء، وجعْلُ ذلك معجزةً لزكريّا يدفَعُه اشتباهُ الأمرِ عليه(١).

قولُه: (**واختَصَّك بالكرامةِ السَّنيّة**) وهِيَ أنْ خصَّها مِن عندِه بالرِّزق، لأنّ المرادَ بقولِه هاهنا: «تقبَّلَك مِن أُمِّكَ» قولُه هناكَ: ﴿فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا﴾، وبقولِه: «ربّاكِ» قولُه: ﴿وَأَنۢبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا﴾، بقِيَ قولُه: ﴿كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا ٱلْمِحْرَابَ﴾ فيُحمَلُ قولُه: «واختَصَّكَ بالكرامةِ السَّنيّة» عليه ضَرورةً. ما ألطَفَ هذه الإشارة! وذلكَ أنّ اللامَ في قولِ زكريّا: ﴿أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا﴾ للاختصاص، وكان يَكفيهِ أن يقولَ: أنّىٰ هذا؟ ثُمّ جوابُها: ﴿هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ دليلٌ علىٰ أنّ هذهِ الكرامةَ مختصّةٌ بها؛ لأنّ لفْظَ ﴿عِندِ ٱللَّهِ﴾ كنايةٌ عن الكرامة، نحوَ قولِه تعالىٰ: ﴿عِندَ مَلِيكٍ مُّقْتَدِرٍ﴾ [القمر: ٥٥]، ﴿فَٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ﴾ [فصلت: ٣٨] إلىٰ غيرِ ذلك كما عُلِمَ مِن كتابِه، ثمّ بناؤه علىٰ الضَّميرِ مُفيدٌ للتقوّي أو الاختصاص، نحوَ: هُو عُرفٌ، وتخصيصُ اسم الذّاتِ مُشعِرٌ بتعظيمِ المَوهِبةِ وأنّها منَ الكرامةِ السَّنيّة، كما قال: «بالكرامةِ السَّنِيّة»(٢)، كأنّها قالت: اختصّتْ هذه الكرامةُ السَّنيّةُ بي لا بِغَيري وأنّها منَ الله لا مِن غيرِه، انظُرْ هذه الكرامةَ السَّنيّةَ لأولياءِ الله، حيث أنكَرَ أوّلاً أنه لا كرامةَ لها، ثُمّ أقرّ بالاختصاصِ، ونَصَّ أنها كرامةٌ، ووصَفَها بالسَّنيّة، أبىٰ اللهُ إلّا إظهارَ الحقّ!

قولُه: (**قرفكِ**(٣))، **الجَوهريّ**: قَرفْتُ الرجُلَ، أي: عِبتُه، يقال: هُو يُقْرَفُ بكذا، أي: يُرْمَىٰ به ويُتَّهم.

---

(١) «أنوار التنزيل» (١: ١٥٨).

(٢) قوله: «كما قال بالكرامة السنية» ساقط من (ط).

(٣) كذا عند الطيبي، وكذا في نص «الكشاف» من (ط)، وفي النسخ المطبوعة منه أيضاً، وفي الأصل الخطي منه: «قذفك»، وله وجه أيضاً.

أُمِرتْ بالصّلاةِ بذكرِ القُنوتِ والسجود؛ لكونِهما من هيئاتِ الصّلاةِ وأركانِها، ثمّ قيلَ لها: ﴿وَٱرْكَعِى مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ﴾ بمعنىٰ: ولتكنْ صلاتُكِ مع المصلّين، أي: في الجماعة، أو: انْظِمي نفسَكِ في جملةِ المصلّين، وكوني معهم في عدادِهم، ولا تكوني في عدادِ غيرِهم. ويُحتمَلُ أن يكونَ في زمانِها مَن كانَ يقومُ ويسجدُ في صلاتِه ولا يَرْكعُ وفيه من يَرْكع، فأُمِرَت بأن تركعَ معَ الرّاكعينَ ولا تكونَ معَ مَن لا يَرْكع.

[﴿ ذَٰلِكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ ۚ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَٰمَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ ﴾ ٤٤]

قولُه: (ثُمّ قيل لها: ﴿وَٱرْكَعِى مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ﴾) يعني ذكْرَ القُنوتِ والسُّجود أوّلاً، والقُنوتُ: أن يَذكُرَ اللهَ قائماً، أو يَركُدُ في الصَّلاة، وأُريدَ بهما الصّلاةُ، فإنّهم يُطلِقونَ مُعظَمَ الشيءِ علىٰ الكُلِّ إيهاماً لكمالِه فيه، ثُمّ أتىٰ ببعضٍ آخَرَ وهُو الرّكوع، وأُريدَ به تلك الحقيقةُ أيضاً علىٰ تلك الطريقة، وقَيّدَه بفائدةٍ زائدةٍ ليُؤذِنَ أنّ كمالَه إذا كانَ مُقيَّداً بها فهُوَ منَ التّكرارِ المعنويِّ لإناطةِ معنًى زائدٍ كما مرّ، ولمّا كانَ الأمرُ للصّلاةِ أمراً[1] للمُصلّي بصفتِها، وهِيَ أن يكونَ معَ الجماعةِ لا نفسِها، قال: ولتكُنْ صَلاتُكِ معَ المصلّينَ، علىٰ أسلوبِ: لا أرَيَنّكَ هاهنا.

قولُه: (أو انْظِمي نفسَكِ في جُملةِ المصَلّين) معناه: اتّصِفي بصِفةِ المصَلّين وكوني مِن زُمرتِهم وعِدادِهم، كقولِه تعالىٰ: ﴿فَٱدْخُلِى فِى عِبَٰدِى﴾ [الفجر: ٢٩] أي: في جُملةِ عبادي الصّالحينَ، وانتَظِمي في سِلكِهم، وأمّا معنىٰ الاختصاص في قولِه: «ولا تكوني في عِدادِ غيرِهم»، فإنّما يُفيدُه معنىٰ الكِناية، لأنّ الأسلوبَ مِن قَبيل قولِه: فلانٌ في عِدادِ العلماء، أي: له مساهمةٌ معَهم في العِلم، وأنّ الوَصْفَ كاللّقَبِ المشهودِ له.

قال القاضي: قال: ﴿وَٱرْكَعِى مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ﴾ للإيذانِ بأنّ مَن ليسَ في صلاتِه ركوعٌ ليسَ منَ المُصلّين[2].

---

(١) في الأصول: «الأمر»، والمثبت من (ط).

(٢) هذا أحد الوجوه التي ذكرها القاضي في سرّ تقديم السجود علىٰ الركوع في الآية. انظر: «أنوار التنزيل» (١: ١٦٠).

﴿ذَٰلِكَ﴾ إشارةٌ إلىٰ ما سبقَ من نبأِ زكريّا ويحيىٰ ومريمَ وعيسىٰ عليهمُ السّلام؛ يعني أنّ ذلكَ من الغيوبِ التي لم تعرفْها إلا بالوحي. فإن قلتَ: لم **نُفيَتِ المشاهدة**، وانتفاؤها معلومٌ بغيرِ شُبْهة، وتُرِكَ نفْيُ استماعِ الأنباءِ من حُفّاظِها وهو موهوم؟ قلتُ: كانَ معلومًا عندَهم علمًا يقينًا أنه ليسَ من أهلِ السّماعِ والقراءة، وكانوا مُنكرِينَ للوحْي، فلم يبقَ إلا المشاهدةُ وهيَ في غايةِ الاستبعادِ والاستحالة؛ فنُفيَت علىٰ سبيلِ التهكّم بالمنكرِينَ للوحْيِ معَ علمِهم بأنه لا سماعَ له ولا قراءةَ. ونحوُه: ﴿وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلْغَرْبِيِّ﴾ [القصص: ٤٤]، ﴿وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلطُّورِ﴾ [القصص: ٤٦]، ﴿وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ أَجْمَعُوٓا۟ أَمْرَهُمْ﴾ [يوسف: ١٠٢].

﴿أَقْلَٰمَهُمْ﴾: أزلامَهم، وهي قِداحُهم التي طَرَحوها في النهرِ مقترِعِين. ....

قولُه: (لمَ نُفِيَت المشاهدة؟) تحريرُ السؤال أنّ مقتضىٰ الظاهرِ أن يُقال: ﴿ذَٰلِكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلْغَيْبِ﴾ وما سَمِعتَ هذا النبأَ مِن أحدٍ ولا قرأتَه في كتاب، لأنّ هذا متوهَّمٌ منه، فاحتيجَ إلىٰ رَفْعِ التوهُّم لا المشاهدة، فإنّها مُنتَفِيةٌ لا شَكَّ في انتفائها، فلا يُحتاجُ إليه، فلمَ نُفِيت المشاهدةُ وتُرِك ذلك؟

وخلاصَةُ الجواب: أنّ المرادَ مِن نَفْي المشاهدة: إثباتُ الحُجّة والاحتجاجُ علىٰ أهلِ الكتابِ بطريقِ التقسيم الحاصِر، ولا شَكَّ أنّ عدمَ السَّماع والقراءةِ محقَّقٌ عندَ اليهود، وقد علِموا ذلك علماً يقينيّاً[1] لا شَكَّ[2] فيه، وإنّما كانوا يُنكِرونَ الوَحْيَ فأُريدَ إثباتُ المطلوبِ بطريقٍ بُرهانيّ، فقيل: طريقُ العِلم فيما أُنبِئُكم به، إمّا السّماعُ والقراءة، وإمّا الوحيُ والإلهام، وإمّا الحضورُ والمشاهدة، فالأوّلانِ منفيّانِ عندَكم، بقِيَ الثالثُ، فنَفىٰ تهكُّماً بهم، وإنّما خَصَّ هذه دونَ الأولىٰ للتهكُّم لأنه لو نفَىٰ الأولىٰ لم يكنْ منَ التهكُّمِ في شيءٍ، لِمَجالِ الوَهْم فيه دونَه.

---

(١) في (ط): «يقيناً».

(٢) في (ط): «لا ريب».

وقيل: **هيَ الأقلامُ** التي كانوا يكتبونَ بها التوراة، اختاروها للقرعةِ تبرّكًا بها.

﴿إِذْ يَخْتَصِمُونَ﴾ في شأنِها؛ تنافسًا في التكفّلِ بها. فإن قلتَ: ﴿أَيُّهُمْ يَكْفُلُ﴾ بمَ يتعلَّقُ؟ قلتُ: بمحذوفٍ دلَّ عليه: ﴿يُلْقُونَ أَقْلَٰمَهُمْ﴾ كأنه قيل: يُلقونَها ينظرونَ ﴿أَيُّهُمْ يَكْفُلُ﴾ أو ليعلموا، أو يقولون.

[﴿إِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَٰمَرْيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِّنْهُ ٱسْمُهُ ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ وَجِيهًا فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ وَمِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ * وَيُكَلِّمُ ٱلنَّاسَ فِى ٱلْمَهْدِ وَكَهْلًا وَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ * قَالَتْ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِى وَلَدٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِى بَشَرٌ قَالَ كَذَٰلِكِ ٱللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ إِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ * وَيُعَلِّمُهُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ * وَرَسُولًا إِلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَنِّى قَدْ جِئْتُكُم بِـَٔايَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ أَنِّىٓ أَخْلُقُ لَكُم مِّنَ ٱلطِّينِ كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ فَأَنفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًۢا بِإِذْنِ ٱللَّهِ وَأُبْرِئُ ٱلْأَكْمَهَ وَٱلْأَبْرَصَ وَأُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ بِإِذْنِ ٱللَّهِ وَأُنَبِّئُكُم بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ فِى بُيُوتِكُمْ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ * وَمُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَىَّ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ وَلِأُحِلَّ لَكُم بَعْضَ ٱلَّذِى حُرِّمَ عَلَيْكُمْ وَجِئْتُكُم بِـَٔايَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُونِ * إِنَّ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبُّكُمْ فَٱعْبُدُوهُ هَٰذَا صِرَٰطٌ مُّسْتَقِيمٌ﴾ ٤٥ - ٥١]

﴿ٱلْمَسِيحُ﴾: لقبٌ من الألقابِ المشرِّفة، كالصدّيقِ والفاروق، وأصلُه: مَشِيحَا بالعبرانية، ومعناه: المبارَك، كقولِه: ﴿وَجَعَلَنِى مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنتُ﴾ [مريم: ٣١]. ....

وقد ذكَرَ الزجّاجُ في البقرة نحوَه، وأشَرْنا إليه في قولِه: ﴿أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ ٱلْمَوْتُ﴾ [البقرة: ١٣٣].

قولُه: (**وقيل: هي الأقلامُ**)، قال الزجّاجُ: الأقلامُ هاهنا: القِداح، جعَلوا عليها علاماتٍ يَعرِفونَ بها من يَكفُلُ مريمَ علىٰ جهةِ القُرعة، وسُمّيَ السَّهمُ قلماً لأنه يُقلَم، أي: يُبرىٰ، وكلُّ ما قَطعْتَ منه شيئاً فقد قلمْتَه، ومنه القلمُ الذي يُكتَبُ به، وتقليمُ الأظفار(١).

---

(١) انظر: «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٤١٠-٤١١).

وكذلك «عيسىٰ» معرّب من أَيشوع، **ومُشتَقُّها** من المسْحِ **والعِيس**، كالرّاقمِ في الماء! فإن قلتَ: ﴿ إِذْ قَالَتِ﴾ بمَ يتعلّق؟ قلتُ: هو بدلٌ من ﴿ وَإِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ﴾ [آل عمران: ٤٢] ويجوزُ أن يُبدَلَ من ﴿إِذْ يَخْتَصِمُونَ ﴾ علىٰ أنّ الاختصامَ والبشارةَ وَقَعَا **في زمانٍ واسع**، كما تقول: لقيتُه سنةَ كذا. فإن قلتَ: لم قيلَ: ﴿عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ ﴾ والخطابُ لمريم؟ قلتُ: لأنّ الأبناءَ يُنسبونَ إلىٰ الآباءِ لا إلىٰ الأمهات، فأُعلِمَت بنسبتِه إليها أنه يُولَدُ من غيرِ أبٍ فلا يُنسبُ إلا إلىٰ أمّه؛ وبذلكَ فُضِّلَت واصْطُفِيَت علىٰ نساءِ العالمين. فإن قلتَ: لمَ ذُكِّرَ ضميرُ الكلمة؟ قلتُ: لأنّ المسمّىٰ بها مذكّر. فإن قلتَ: لمَ قيل: ﴿ٱسْمُهُ ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ ﴾؟ **وهذه ثلاثةُ أشياء؛ الاسمُ منها عيسىٰ، وأمّا المسيحُ والابنُ فلقبٌ وصفة؟**

قولُه: (**ومُشتَقُّها**)، وهو اسمُ فاعل منَ الاشتقاق، أي: الذي يَشتَقُّها، وهُو مبتدأ، والخبرُ: «كالراقِم»، أي: لا شيءَ معَه، أي: لا طائلَ تحتَه.

قولُه: (**والعِيس**)، **الجَوهريّ**: **العِيسُ**، بالكسر: الإبلُ البِـيضُ يُخالطُ بياضَها شيءٌ منَ الشُّقْرة. وهذا المجازُ، نحوَ إطلاقِهم المَرسِنْ علىٰ أنفِ الإنسان.

قولُه: (**في زمانٍ واسع**) أي: الزمانِ الذي وقَعَ[1] فيه الاختصامُ زمانَ البِشارة، كلاهما علىٰ طريقِ لَقِيتُهُ سنةَ كذا، معَ أنهُ لم يَلْقَه إلّا في جزءٍ من أجزاءِ السَّنَة، فيكونُ قولُه: ﴿إِذْ يَخْتَصِمُونَ ﴾ إشارةً إلىٰ جميعِ ذلك الزمان، وكذا ﴿ إِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ﴾، ويَجوزُ أن يكونَ بدَلَ اشتمالٍ عن قولِه تعالىٰ: ﴿ وَإِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَٰمَرْيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰكِ ﴾ نحوَ قولِه تعالىٰ: ﴿وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ مَرْيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتْ﴾ [مريم: ١٦].

قولُه: (**وهذه ثلاثةُ أشياء؛ الاسمُ منها عيسىٰ، وأمّا الـمَسيحُ والابنُ فلَقَبٌ وصِفة**)، **الانتصاف**: أرادَ بهذا السؤالِ هُو أنّ المسيحَ إن أُريدَ به التسميةَ فما مَوقعُ قولِه: ﴿عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ ﴾؟ والتسميةُ لا توصَفُ بالبُنُوَّة، وإن أُريدَ المسَمّىٰ لم يلتئمْ معَ قولِه: ﴿ٱسْمُهُ ﴾!

---

(١) قوله: «وقع» ساقط من (ط).

قلتُ: الاسمُ للمسمّىٰ علامةٌ يُعْرَفُ بها ويَتميزُ من غيرِه؛ فكأنّه قيل: الذي يُعرفُ به ويَتميَّزُ ممَّن سواه مجموعُ هذه الثلاثة. ﴿وَجِيهًا﴾ حالٌ من ﴿كَلِمَةٍ﴾، وكذلكَ قولُه: ﴿وَمِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ﴾، ﴿وَيُكَلِّمُ﴾، ﴿وَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾، أي: يبشّرُكُ به موصوفًا بهذه الصفات. وصحَّ انتصابُ الحالِ من النكرة؛ لكونِها موصوفة.

والوجاهةُ في الدّنيا: النبوّةُ والتقدّمُ علىٰ الناس، وفي الآخرةِ: الشفاعةُ وعلوُّ الدرجةِ في الجنّة. ....

وجوابُ الأوّل: ﴿ٱلْمَسِيحُ﴾ خبرٌ عن قولِه: ﴿ٱسْمُهُ﴾، والمرادُ التسمية، و﴿عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾: خبرُ مبتدأٍ محذوف، أي: هُو عيسىٰ ابنُ مريم، والضميرُ عائدٌ إلىٰ المَسَمّىٰ بالتسميةِ المذكورة منقطعاً عن قولِه: ﴿ٱلْمَسِيحُ﴾(١).

وقلت: هذا كلامٌ لا طائلَ تحتَه، ومقصودُ المصنِّف أنّ مؤدّىٰ كلِّ اسم تمييز المَسَمّىٰ مِن غيرِه، فكما يتأتّىٰ ذلك مِن عبارةٍ واحدة نحوَ: عيسىٰ، يتأتّىٰ من مجموعِ ألفاظٍ نحوَ قولِه تعالىٰ: ﴿ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾، وقد سبقَ جَوازُ التسميةِ ببيتٍ واحد.

فإن قيل: كيف قدَّمَ اللقبَ علىٰ الاسم ولم يُضِفِ الاسمَ إلىٰ اللّقَب كما نَصَّ عليه في «المفصَّل»(٢)، وإذا اجتمعَ للرجُل اسمٌ غيرُ مُضاف ولقَبٌ: أُضيفَ اسمُه إلىٰ لقبِه، فقيل: هذا سعيدُ كُرْز؟

قلتُ: الجوابُ ما ذكرَهُ ابنُ الحاجب: ذَكرَ اللّقَبَ مطلقاً، والمرادُ اللّقَبُ الذي هُو غيرُ صِفة(٣).

قولُه: (**والوَجاهةُ في الدُّنيا**)، الزجّاجُ: الوَجيهُ: هُو الذي له المنزِلةُ الرَّفيعةُ عندَ ذَوي القَدْرِ والمعرفة، يقال: وَجَهَ الرجلُ يَوْجَهُ وجاهةً، ولفلانٍ جاهٌ عندَ الناس(٤).

---

(١) انظر: «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ١٩٠).

(٢) «المفصّل»، ص٩.

(٣) انظر: «الإيضاح» (١: ٧٩)، و«الأمالي» (٢: ١٦٦) كلاهما لابن الحاجب.

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٤١٢).

وكونُه من المقربين رَفْعُه إلىٰ السماءِ وصُحْبتُه للملائكة. والمهدُ: ما يُمْهَدُ للصبيِّ من مَضْجَعِه؛ سُمِّيَ بالمصدر. و﴿فِي ٱلْمَهْدِ﴾ في محلِّ النصْبِ علىٰ الحال. ﴿وَكَهْلًا﴾ عَطْفٌ عليه بمعنىٰ: ويكلِّمُ الناسَ طفلًا وكهلًا، ومعناه: يكلِّمُ الناسَ في هاتينِ الحالتيْنِ كلامَ الأنبياءِ من غيرِ تفاوتٍ بينَ حالِ الطفولةِ وحالِ الكُهولةِ التي يَستحْكِمُ فيها العقل، ويُستنبَأُ فيها الأنبياء.

ومِن بِدَعِ التفاسير: أنّ قولَها: ﴿رَبِّ﴾ نداءٌ لجبريلَ عليه السّلام، بمعنىٰ: يا سيّدي. (ونُعلِّمُه) عطفٌ علىٰ ﴿يُبَشِّرُكِ﴾، أوْ علىٰ ﴿وَجِيهًا﴾، أوْ علىٰ ﴿يَخْلُقُ﴾، ....

قولُه: («ونُعَلِّمُه» عطفٌ علىٰ ﴿يُبَشِّرُكِ﴾)، هذا علىٰ القراءةِ بالياءِ في ﴿وَيُعَلِّمُهُ﴾ ظاهر، وأمّا بالنونِ ففيه التفاتٌ[(١)] وإيذانٌ بأنّ هذه الكرامةَ منَ المنائح التي تُوجِبُ أن يُعظَّمَ مُوليها.

فإن قلتَ: لا شَكَّ أنّ قولَه: ﴿يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ﴾ بيانٌ لقولِه: ﴿كَذَٰلِكِ ٱللَّهُ﴾، وهُو مبتدأٌ وخبَر، أي: نحوَ هذه الصِّفة يَخْلُقُ اللهُ ما يشاء، فإذا عطَفَ ﴿[(٢)]وَيُعَلِّمُهُ﴾ علىٰ ﴿يَخْلُقُ﴾ يكونُ بياناً أيضاً، فما وجْهُه؟

قلتُ: نعَمْ، هُو بيانٌ، ووجهُه أنّ المشارَ إليه جميعُ ما سبَقَ في تلك البِشارة، وما بعدَه تفصيلٌ لذلك[(٣)]، والمعنىٰ علىٰ نحوِ ما مَرَّ مِن كونِه مبَشَّراً بكلمةٍ منهُ موجوداً بها، كذلك كلُّ مخلوقاتِه موجودٌ بها، فإنه إذا قضَىٰ أمراً فإنّما يقولُ له: كنْ فيكونُ، ومِن كونِه مبشَّراً بكونِه وَجيهاً في الدُّنيا والآخِرة، ومنَ المقرَّبين، كذلك يقتضي أن يُعلِّمَه الكتابَ والحِكمة وكيْتَ وكيْتَ، ومِن كونِه مبشَّراً بأنهُ يُكلِّمُ الناسَ في المَهْدِ وكهلاً، كذلك ينبغي أن يَأمُرَهُ بأنْ يقولَ لهم: أرسَلتُ رَسولاً ناطقاً بأنّي قد جئتُكم بآيةٍ مِن ربّكم، ومِن كونِه منَ الصّالحين، كذلك أوحيْنا إليه أن يقولَ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ فَٱعْبُدُوهُ هَٰذَا صِرَٰطٌ مُّسْتَقِيمٌ﴾ لأنهُ علامةٌ يُعرَفُ بها أنهُ رسولٌ كسائرِ

---

(١) قرأ هذا الحرف بالياء: نافع وعاصم من السبعة، والباقون: بالنون. انظر: «الكشف» (١: ٣٤٤)، و«النشر» (٢: ٢٤٠).

(٢) الواو ساقطة من (ط).

(٣) في (ط): «كذلك».

أو هـو كلامٌ مبتـدَأٌ. وقـرأ عاصمٌ ونافـعٌ: ﴿وَيُعَلِّمُهُ﴾ بالياء. فإنْ قلتَ: **علامَ تَـحمِلُ** ﴿وَرَسُولًا﴾ ﴿وَمُصَدِّقًا﴾ من المنصوباتِ المتقدِّمة، ....

الرسُل، وأمّا معنىٰ التنكيرِ في قولِها: ﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لِي وَلَدٌ﴾ فلتتميم معنىٰ الاستبعادِ الذي يُعطيه قولُه: ﴿أَنَّىٰ يَكُونُ﴾، أي: ما أبعدَ تصوُّرَ ولَدٍ ما، فكيف بالموصوف؟

قولُه: (**أو هُو كلامٌ مبتدأ**)، قال صاحبُ «المُرشد»: إذا قُرِئَ «نُعلِّمُه» بالنّون، الأجوَدُ أن يكـونَ الوقْفُ علىٰ ﴿فَيَكُونُ﴾ تامّاً و«نُعَلِّمُـهُ»: استئنافاً، وإذا قُـرِئَ باليـاءِ يكونُ كافياً و﴿[1]وَيُعَلِّمُهُ﴾ عطفاً علىٰ قولِه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكِ﴾[2].

وقلتُ: علىٰ الابتداءِ الكلامُ خارجٌ مِن حيِّزِ البِشارةِ وحديثِها، وهِي قصّةٌ مستقِلّةٌ جيئَتْ مُستطرَدة، المعنىٰ: ونُعلِّمُه الكتابَ والحِكمةَ ونَبعَثُه إلىٰ بني إسرائيلَ رسولاً ناطقاً بأنّي قد جئتُكم، إلىٰ قولِه: ﴿فَٱعْبُدُوهُ هَٰذَا صِرَٰطٌ مُّسْتَقِيمٌ﴾، فلمّا أدّىٰ الرسالةَ توقَّفوا عندَه، فلمّا أحَسَّ منهمُ الكُفرَ قال: مَن أنصاري إلىٰ الله؟ وأمّا المعنىٰ علىٰ العَطْف فهُو: أن يُقدَّرَ بعدَ قولِه: ﴿هَٰذَا صِرَٰطٌ مُّسْتَقِيمٌ﴾ قولُه: ثُمّ بعثَه اللهُ رسولاً إلىٰ بني إسرائيلَ ودَعاهم إلىٰ عبادةِ الله وإلىٰ صراط مستقيم، فلمّا لم يُصدِّقوه وأبَوْا أن يَعبُدوا الله وأحَسَّ منهم الكُفرَ قال: ﴿مَنْ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ٥٣] والفاءُ علىٰ التقديرَيْن: فصيحة.

قولُه: (**علامَ تَـحمِلُ** ﴿وَرَسُولًا﴾ ﴿وَمُصَدِّقًا﴾)، قال الـمصنِّفُ: المنصوباتُ قبْـلَ ﴿رَسُولًا﴾ و﴿مُصَدِّقًا﴾ في حُكم الغَـيْبة، وهـما في حُكم التـكلُّم لتعَـلُّقِ قولِه: ﴿أَنِّي قَدْ جِئْتُكُم﴾ و﴿لِمَا بَيْنَ يَدَيَّ﴾ بهما، فلم يَصحَّ العطف؛ لأنك لا تقولُ: بعَثَ اللهُ عيسىٰ مصَدِّقاً لنا[3]، ولكنْ مُصدِّقاً هُو، هذا ما نَقَل منَ[4] الحواشي. ويُمكن أن يُوجَّهَ السؤالُ علىٰ طريقةٍ أخرىٰ، بأنْ يقال: علىٰ أيِّ شيءٍ يُـحمَلُ ﴿رَسُولًا﴾ و﴿مُصَدِّقًا﴾ منَ المنصـوباتِ السـابقة،

(١) الواو ساقطة من (ط).

(٢) انظر: «المقصد لتلخيص ما في المُرْشد» للقاضي زكريّا، ص١٦٨.

(٣) في (ط): «مصدقاً أنا!».

(٤) في (ط): «عن».

وقولُه: ﴿أَنِّي قَدْ جِئْتُكُم﴾ و﴿لِمَا بَيْنَ يَدَيَّ﴾ يأبىٰ حَمْلَه عليها؟ قلتُ: هو مِنَ المَضايق، وفيه وَجْهان: أحدُهما: أن يُضْمَرَ له «وأُرْسِلتُ» علىٰ إرادةِ القول، تقديرُه: ونعلِّمُه الكتابَ والحكمةَ، ويقولُ: أُرْسِلتُ رسولًا بأنِّي قد جئتكم، ومصدِّقًا لِما بين يديَّ. والثاني: أنّ الرسولَ والمصدِّقَ فيهما معنىٰ النُّطق، فكأنّه قيل: وناطِقًا بأنِّي قد جئتكم، وناطقًا بأنِّي أُصَدِّقُ ما بَيْنَ يديَّ. وقرأَ اليَزيديُّ: (ورَسُولٍ) عطفًا علىٰ كلمةِ ﴿أَنِّي قَدْ جِئْتُكُم﴾، أصلُه: أُرْسِلتُ بأنِّي قد جئتُكم، فحُذِفَ الجارُّ، وانْتَصَبَ بالفعل. و﴿أَنِّيٓ أَخْلُقُ﴾ نصبٌ بَدَلٌ مِن ﴿أَنِّي قَدْ جِئْتُكُم﴾، أوْ جَرٌّ بَدَلٌ مِن «آيةٍ»، أوْ رفعٌ علىٰ: هيَ أنِّي أَخلُق لكم. وقُرِئَ: (إني) بالكسرِ علىٰ الاستئناف، أي: أُقدِّرُ لكم شيئًا مِثْلَ صورةِ الطير، ﴿فَأَنفُخُ فِيهِ﴾ الضميرُ للكاف، أي: في ذلك الشيءِ المماثِلِ لهيئةِ الطير، ﴿فَيَكُونُ طَيْرًا﴾: فيَصِيرُ طيرًا كسائرِ الطُّيور حيًّا طيّارًا. وقرأَ عبدُ الله: (فأَنْفُخُها)، قال:

كالهِبْرَقيِّ تَنحَّىٰ يَنفُخُ الفَحَما

وهِي ﴿وَجِيهًا﴾، ﴿وَمِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ﴾ ﴿وَيُكَلِّمُ ٱلنَّاسَ[1] فِى ٱلْمَهْدِ وَكَهْلًا وَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾؟ لأنّ قولَه: ﴿أَنِّي قَدْ جِئْتُكُم بِـَٔايَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ وقولَه: ﴿لِمَا بَيْنَ يَدَيَّ﴾ يأبىٰ حملَها عليها؛ لأنّ تلك المنصوباتِ واقعةٌ في كلامِ الملائكةِ وبِشارتُها لها منَ الله، وهُما حكايةُ قولِ عيسىٰ عليه السلام؟ وتحريرُ الجوابِ المذكور ما قاله القاضي: ﴿وَرَسُولًا﴾، ﴿وَمُصَدِّقًا﴾ منصوبانِ بمُضمَرٍ علىٰ إرادةِ القول، تقديرُه: ويقولُ: أُرسِلْتُ رسولاً بأنّي قد جئتُكم، أو بالعطفِ علىٰ الأحوالِ المتقدِّمة مضمَّناً معنىٰ النُّطق، فكأنّهُ قال: وناطقاً بأنّي قد جئتكم[2].

قولُه: (كالهِبْرَقيِّ تنحّىٰ ينفُخُ الفَحَما) صدره:

مُوَلِّيَ الريحِ قَرْنَيْـهِ وجَبهَتـهُ

ويُروىٰ: رَوْقَيْهِ وكَلْكَلَهُ. والرَّوْقُ: القَرْن، والكَلكَلُ: الصَّدر، والهِبْرَقيّ، بكسر الهاء: الحَدّاد،

---

(١) قوله: «الناس» من (ط).

(٢) «أنوار التنزيل» (١: ١٦١).

وقيل: لم يَخْلُقْ غيرَ الخُفَّاش. الأَكْمَهُ: الذي وُلِدَ أعمىٰ، وقيل: هو المَمْسُوحُ العَيْن، ويقال: لم يكن في هذه الأُمَّةِ أكمهُ **غير قتادةَ بنِ دِعامةَ السَّدُوسي** صاحبِ التفسير.

ورُوِيَ: أنه ربّما اجتمَعَ عليه خمسونَ ألفًا من المرضىٰ مَن أطاقَ منهم أتاه ومَن لم يُطِقْ أتاه عيسىٰ، وما كانت مُداواتُه إلا بالدُّعاءِ وَحْدَه. وكَرَّر ﴿بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾؛ دفعًا لوَهْمِ مَن توهَّم فيه اللّاهوتيَّةَ. ورُوِيَ: أنه أَحْيا سامَ بنَ نُوحٍ وهم يَنظُرون، فقالوا: هذا سِحْرٌ فأَرِنا آيةً. فقال: يا فلانُ، أَكلْتَ كذا، ويا فلان، خُبِئَ لك كذا. وقُرِئَ: (تَذْخَرون) بالذالِ والتخفيف.

﴿وَلِأُحِلَّ﴾: ردٌّ علىٰ قولِه: ﴿بِـَٔايَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾، أي: جئتُكم بآيةٍ من ربِّكم، ولأُحِلَّ لكم. ....

وتنَحّىٰ: أي: انتَحىٰ واعتمَد، البيتُ للنابغة[1] يَصِفُ ثوراً أكَبَّ في كِناسِه يَحفِرُ أصلَ الشجَر، كالحدّادِ يَنفُخُ في الفحم، أو يَصِفُه وهُو مُستقبِلُ الرِّيح بقَرْنيه وجَبهتِه يَنفُخُ ويتنفَّسُ كالحدّادِ الذي يَنفُخُ في الفَحْم بالمِنفاخ، واستَشهدَ بأنّ الشاعرَ عدّىٰ فعلَ النفخ.

قولُه: (**غير قتادة**) «غير» يُروىٰ بالرَّفع علىٰ البدَل، وبالنَّصبِ علىٰ الاستثناء.

قولُه: (**قَتادة بن دِعامة السَّدوسي**)، في «جامع الأصول»: هُو أبو الخَطّاب قَتادةُ بنُ دِعامةَ بن قَتادةَ السَّدوسيُّ البصريُّ الأعمىٰ، يُعَدُّ في الطبقةِ الثالثةِ مِن تابعي البصرة، رَوىٰ عن أنسِ بن مالكٍ وسَعيدِ بن المسيِّب والحَسَنِ البصريّ، دِعامةُ بكسرِ الدالِ المهملة، وسَدوسُ بفتحِ السِّين المهمَلة[2].

قولُه: (﴿وَلِأُحِلَّ﴾: رَدٌّ) أي: متعلِّقٌ به معطوفٌ عليه، أي: ولأُعلِمَكم ما أحَلَّ اللهُ وما حرّم، لأنهُ ليسَ لمخلوقٍ تحليلُ الحرام وتحريمُ الحلال.

---

(١) في «ديوانه»، ص١٠٤.

(٢) «جامع الأصول» (١: ١٤٩).

ويجوزُ أن يكونَ ﴿مُصَدِّقًا﴾ **مَرْدودًا عليه أيضًا**، أيْ: جئتُكم بآيةٍ، وجئتُكم مصدِّقًا. وما حَرَّم اللهُ عليهِم في شريعةِ موسىٰ: الشُّحومُ، **والثُّروبُ**، ولُحومُ الإبلِ، والسَّمكِ، وكلِّ ذي ظُفر، فأَحَلَّ لهم عيسىٰ بعضَ ذلك. قيل: أحلَّ لهم مِنَ السَّمكِ والطيرِ **ما لا صِيْصِيَةَ له**. واختَلَفُوا في إحلالِه لهم السَّبْتَ. وقُرِئَ: (حَرَّمَ عليكم) علىٰ تسميةِ الفاعلِ؛ وهو ﴿مَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ﴾، أَوِ اللهُ عزَّ وجَلَّ، أوْ موسىٰ ﷺ لأنّ ذِكْرَ التوراةِ دَلَّ عليه؛ ولأنه كانَ معلومًا عندهم؛ وقُرِئَ: (حَرُمَ) بوزن كَرُمَ. ﴿وَجِئْتُكُم بِـَٔايَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ شاهدةٍ علىٰ صحّةِ رِسالتي؛ وهي قولُه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبُّكُمْ﴾؛ لأنّ جميعَ الرُّسل كانوا علىٰ هذا القولِ لَـمْ يَختلِفوا فيه. وقُرِئَ بالفتحِ علىٰ البَدَلِ مِن «آيةٍ» وقوله: ﴿فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُونِ﴾ اعتراضٌ. فإن قلتَ: كيفَ جَعَلَ هذا القولَ آيةً مِن ربِّه؟ قلتُ: **لأنّ اللهَ تعالىٰ جعَلَه** له علامةً يُعْرَفُ بها أنّه رسولٌ كسائرِ الرُّسل؛ ....

قال القاضي: هُو مقدَّرٌ بإضمار، أو معطوفٌ علىٰ معنىٰ ﴿وَمُصَدِّقًا﴾، كقولِهم: جئتُك مُعتذِراً ولأُطيِّبَ قلبَك[١].

قولُه: (﴿مُصَدِّقًا﴾ **مردوداً عليه أيضاً**)، قالَ أبو البقاء: ﴿مُصَدِّقًا﴾: حالٌ معطوفةٌ علىٰ قولِه: ﴿بِـَٔايَةٍ﴾ أي: جئتُكم بآيةٍ ومُصدِّقاً[٢].

قولُه: (**والثُّروب**): جمعُ ثَرْبٍ، وهُو شَحْمٌ رقيقٌ قد غَشِيَ الكَرِشَ والأمعاء.

قولُه: (**ما لا صِيصِيَةَ له**). الصِّيصِيةُ[٣]: شَوْكةُ الحائكِ التي يُسَوِّي بها السَّداةَ واللُّحمة، ومنه: صِيصِيةُ[٤] الدِّيك: ما يَدفَعُ به عن نفسِه.

قولُه: (**لأنّ اللهَ تعالىٰ جعَلَه**) أي: قولَه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبُّكُمْ﴾، علامةً، يعني الرُّسُلُ

---

(١) انظر: «أنوار التنزيل» (١: ١٦٢).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٢٦٤).

(٣) في (ط): «الصيصيه».

(٤) في (ط): «صيصيه».

حيثُ هَداه للنَّظرِ في أدلَّةِ العَقْلِ والاستدلال. **ويجوزُ أن يكونَ تكريرًا لقولِه: ﴿جِئْتُكُم بِئَايَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾.** أي: جئتُكم بآيةٍ بَعْدَ أُخرىٰ ممّا ذَكَرتُ لكم مِن: خَلْقِ الطيرِ، والإبْراءِ، والإحياء، والإنْباء بالخَفايا، ....

قاطبةً تواطَأَتْ علىٰ هذا القول، فكلُّ[1] منِ ادّعىٰ النُّبوّةَ وقال بها كان رسولاً، قال القاضي: إنهُ دعوةُ الحقِّ المجمَعُ عليها بينَ الرسُل الفارِقةُ بينَ النبيِّ والساحر[2].

قولُه: (**ويجوزُ أن يكونَ تكريراً**) معطوفٌ مِن حيثُ المعنىٰ علىٰ قولِه: ﴿وَجِئْتُكُم بِئَايَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ شاهدة علىٰ صحّةِ رسالتي، واسمُ يكونُ ضميرٌ يرجعُ إلىٰ معنىٰ[3] قولِه: ﴿وَجِئْتُكُم بِئَايَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾، ﴿وَجِئْتُكُم﴾ علىٰ «الأوّل» كُرِّرَ ليُعلَّقَ عليه معنًى زائدٌ، وهُو قولُه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ﴾، وعلىٰ الثاني كُرِّرَ للاستيعابِ، علىٰ مِنوالِ قولِه تعالىٰ: ﴿ثُمَّ ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾ [الملك: ٤]، قال: لم يُرِدْ بالكَرَّتَيْنِ التَّثنيةَ، ولكن التكريرَ، أي: كرّةً بعدَ كرّة، ولهذا قال هاهنا: أي: جِئتُكم بآيةٍ بعدَ أخرىٰ، فيُقدَّرُ ما يُناسبُ تلك الآياتِ السابقةَ مِن كونه مولوداً وُجِدَ مِن غيرِ أبٍ، وكونه يُكلِّمُ الناسَ في المَهْد، ومن هذه الأجناس، وإليه الإشارةُ بقولِه: «ممّا ذكَرْت»، وقولُه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ﴾ علىٰ هذا إذا قُرِئَ بكسرِ ﴿إِنَّ﴾: استئنافٌ، وبفتْحِها[4]: تعليلٌ لقولِه: ﴿فَٱعْبُدُوهُ﴾ قُدِّمَ للحَصْر، ولا يجوزُ أن يكونَ بياناً أو بدَلاً كما في الوَجْهِ الأوّل، لأنّ هذا ليسَ مِن جنسِ ما سبَقَ ولا يُناسبُ التكرير، ويؤيِّدُ هذا التقريرَ قراءةُ عبد الله[5]، لِما أنّ جمْعَ الآياتِ مناسبٌ للتكريرِ من حيثُ المعنىٰ ومِن حيثُ إنّ قولَه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ﴾ لا يَصحُّ أن يكونَ بدَلاً أو بياناً، بل كان استئنافاً أو تعليلاً، قال القاضي: إرادةُ التكرير هُو الظاهرُ، ليكونَ الأوّلُ كتمهيدِ الحُجّة، والثاني كتقريبِها إلىٰ الحُكم،

---

(١) في (ي) و (د): «وكل»، وأثبتنا المناسب للسياق.

(٢) «أنوار التنزيل» (١: ١٦٣).

(٣) قوله: «ضمير يرجع إلى معنىٰ» ساقط من (ط).

(٤) الفتح شاذ، انظر: «مختصر شواذّ القرآن»، ص٢٠.

(٥) ستأتي عند الزمخشري قريباً.

وبغيرِه مِن: ولادتي بغيرِ أب، ومِن كَلامي في المَهْد، ومِن سائرِ ذلك. وقرأ عبدُ الله: (وجئتُكم بآياتٍ مِن ربِّكم) ـ فاتَّقوا اللهَ لِـما جئتُكم به مِنَ الآيات، وأَطيعوني فيما أدْعُوكم إليه.

ثُمَّ ابتدأَ فقال: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبُّكُمْ﴾. ومعنىٰ قراءةِ مَن فتَحَ: ولِأنَّ اللهَ ربِّي وربُّكم فاعبُدوه، **كقولِه**: ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ .... فَلْيَعْبُدُوا﴾ [قريش: ١، ٣]، ....

ولذلك رتَّبَ الحُكمَ بالفاء، أي: فاتّقوا اللهَ لِـمَا جئتُكم بالمعجزاتِ القاهِرة والآياتِ الباهرة في المُخالفةِ وأطيعوني فيما أدعوكم.

ثُمّ شرَعَ في الدَّعوةِ بالقولِ المجمَل، فقال: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبُّكُمْ﴾ [آل عمران: ٥١] إشارةً إلىٰ الاعتقادِ الحقِّ ثُمّ قال: ﴿فَٱعْبُدُوهُ﴾ إشارةً إلىٰ الأعمالِ الصّالحة. ثُمّ قرَّرَ ذلك بأنْ بَيَّنَ الطريقَ المشهودَ له بالاستقامة، وهُو الجَمْعُ بينَ الأمرَيْنِ بقولِه: ﴿هَٰذَا صِرَٰطٌ مُّسْتَقِيمٌ ﴾ [آل عمران: ٥١]، ونَظيرُه قولُه صلَواتُ الله عليه: «قُلْ: آمنتُ بالله ثُم استقِمْ»[١].

قولُه: (**وبغيرِه مِن ولادتي**) قيل: هُو عطفٌ علىٰ «ممّا ذكَرْتُ»؛ لأنهُ بيانٌ لقولِه: ﴿بِـَٔايَةٍ﴾ فكأنهُ قيل: جئتُكم بما ذكَرْتُ لكم وبغيرِه، ولا يَجوزُ العطفُ علىٰ «بالخَفيّاتِ»[٢] لفظاً ومعنًى.

قولُه: (**كقولِه**: ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ ﴾ [قريش: ١])، قال: ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ ﴾ متعلِّقٌ بقولِه: ﴿ فَلْيَعْبُدُوا﴾، ودخَلَتِ الفاءُ لِما في الكلامِ مِن معنىٰ الشَّرط، فحينئذٍ التقديرُ: وجئتُكم بآيةٍ بعدَ أُخرىٰ شاهدةٍ علىٰ صحّةِ نُبوَّتي[٣] فاتّقوا اللهَ وخافوا العِقابَ واترُكوا العِناد وأطيعوني، وإذْ[٤] تركتُم العِنادَ وأطَعْتُموني فاعلَموا أنّي آمرُكم بعبادةِ مَن هُو مالككُم ومُربّيكم، ففيه إيجابُه العبادةَ[٥] بواسطةِ النِّعمة التي بها تربيتُهم وقِوامُهم.

---

(١) «أنوار التنـزيل» (١: ١٦٢)، والحديث أخرجه مسلم (٦٢) من حديثِ سفيان بن عبد الله الثقفي.

(٢) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «بالخفايا».

(٣) قوله: «شاهدة على صحة نبوتي» ساقط من (ط).

(٤) في (ط): «فإذا».

(٥) في (ط): «إيجابُ العبادةِ».

ويجوزُ أن يكونَ المعنىٰ: وجئتُكم بآيةٍ علىٰ أنّ اللهَ ربِّي وربُّكم، وما بَيْنَهما اعتراضٌ.

[﴿فَلَمَّآ أَحَسَّ عِيسَىٰ مِنْهُمُ ٱلْكُفْرَ قَالَ مَنْ أَنصَارِىٓ إِلَى ٱللَّهِ قَالَ ٱلْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنصَارُ ٱللَّهِ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَٱشْهَدْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ * رَبَّنَآ ءَامَنَّا بِمَآ أَنزَلْتَ وَٱتَّبَعْنَا ٱلرَّسُولَ فَٱكْتُبْنَا مَعَ ٱلشَّٰهِدِينَ * وَمَكَرُوا۟ وَمَكَرَ ٱللَّهُ وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلْمَٰكِرِينَ﴾ ٥٢-٥٤]

﴿فَلَمَّآ أَحَسَّ﴾: فلمّا عَلِمَ ﴿مِنْهُمُ ٱلْكُفْرَ﴾ عِلمًا لا شُبْهةَ فيه، كعِلْمِ ما يُدرَكُ بالحواسِّ. و﴿إِلَى ٱللَّهِ﴾ مِن صِلَة ﴿أَنصَارِىٓ﴾ مُضمَّنًا معنىٰ الإضافة، كأنّه قيل: مَنِ الذين يُضِيفون أنفُسَهم إلىٰ الله يَنْصرونني كما يَنْصُرُني؟ أوْ يتعلّق بمحذوفٍ حالًا مِنَ الياء، أيْ: مَن أنصاري ذاهبًا إلىٰ الله مُلتجئًا إليه؟ ﴿نَحْنُ أَنصَارُ ٱللَّهِ﴾ أيْ: أنصارُ دِينِه ورسولِه. وحَوارِيُّ الرَّجل: صَفوتُه وخالِصَتُه، ....

قولُه: (ويَجوزُ أن يكونَ المعنىٰ: وجئتُكم بآيةٍ علىٰ أنّ اللهَ ربّي)، الظاهرُ أنهُ عطفٌ علىٰ قولِه: «معنىٰ قراءةِ مَن فَتح»، لأنّ المعنىٰ: «وجِئتُكم بآيةٍ بعدَ أُخرىٰ»، أي: بدِلالاتٍ واضحاتٍ متَعاقباتٍ علىٰ أنّ اللهَ ربّي وربُّكم فاعبُدوه.

قولُه: (وما بينَهما اعتراضٌ) أي: علىٰ تقديرِ حذفِ الجارّة، وكذا علىٰ البدَل، والبيانُ اعتراض، وأمّا علىٰ التكريرِ فلا اعتراض.

قولُه: (مضمَّناً معنىٰ الإضافة)، قال الزجّاجُ: معناه: مَن أنصاري معَ الله، و«إلىٰ» إنّما قارَبَتْ معنىٰ «معَ» لأنّها إذا عُبِّر عنها بها أفادَ معناها، لا أنّ «إلىٰ» بمعنىٰ «مع»؛ لأنّ إلىٰ: لانتهاءِ الغاية، ومعَ: لضمِّ الشيءِ إلىٰ الشيء، المعنىٰ: مَن يُضيفُ نُصرتَه إيّاي إلىٰ نُصرتِه تعالىٰ؟ ولِـمَا أنّ الحروفَ قد تَتقاربُ في الفائدةِ ربّما يظُنُّ الضَّعيفُ بعلم اللغة أنّ معناها واحد[1].

(١) انظر: «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٤١٦).

ومنه قيل للحَضَريّات: الحَوَارِيّات؛ لخُلوصِ ألوانِهنَّ ونَظافتِهنَّ، قال:

فقُلْ للحَوارِيّات يَبْكِينَ غيرَنا ولا تَبْكِنا إلّا الكلابُ النوابِحُ

وفي وِزانه: الحَوالِيُّ؛ وهو الكثيرُ الحِيْلة. وإنّما طَلَبوا شهادتَه بإسلامِهم؛ تأكيدًا لإيمـانهم؛ لأنّ الرُّسلَ يَشهدون يومَ القيامة لقومِهم وعليهم. ﴿مَعَ ٱلشَّـٰهِدِينَ﴾: مع الأنبياءِ الذين يَشهدون لأُمَمِهم، أوْ مع الذين يَشهدون بالوَحْدانية. وقيلَ: مع أمّةِ محمّدٍ ﷺ؛ لأنّهم شُهَداءُ علىٰ الناس. ﴿وَمَكَرُواْ﴾: الواوُ لكفّارِ بَني إسرائيلَ الذين أحسَّ منهم الكُفْر، ومَكْرُهم: أنهم وَكَّلوا به مَن يقتُلُه **غِيْلَة**. ومَكْرُ الله: أن رَفَعَ عيسىٰ إلىٰ السماء، وألقىٰ شِبْهَه علىٰ مَن أرادَ اغتيالَه حتىٰ قُتل، ﴿وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلْمَـٰكِرِينَ﴾ **أَقْواهم مَكْرًا**، وأَنفذُهم كَيْدًا، وأقدرُهم علىٰ العقابِ مِن حيثُ لا يَشعرُ المعاقَب.

قولُه: (**فقُلْ للحَواريّات**) البيت[1]، معناه: قُلْ للنِّساءِ الحضَريّات: يَبْكينَ علىٰ غيرِنا، فلسنا ممّن يَموتُ علىٰ الفراش كأهلِ الحضَر، بل نحنُ مِن أهلِ الحَرْب، ولا يَبكي علينا إلّا الكلابُ اللواتي نشأْنَ معَنا في البَدْو.

قولُه: (**غِيلةً**)[2] الغِيلةُ بالكسر: الاغتيال، يقال: قتَلَه غِيلةً، وهُو أن يخدَعَه فيذهبَ به إلىٰ موضع، فإذا صارَ إليه قتَلَه.

قولُه: (**أقواهم مَكْراً**)، **الراغب**: المَكرُ في الأصل: حِيلةٌ يُجْلَبُ بها الإنسانُ إلىٰ مَفسَدة، وقد يقال فيما يُجْلَبُ به إلىٰ مَصلحة، اعتباراً بظاهرِ الفعل دونَ القَصْد، والحَكيمُ قد يفعَلُ ما صورتُه صورةُ المَكْر لكنْ قصدُه المصلحةُ لا المَفسدةُ، وعلىٰ هذا سُئل بعضُ المحقّقينَ عن مكرِ الله فأنشَدَ:

ويَقبُحُ مِن سِواكَ الشيءُ عندي وتفعَلُهُ ويَحسُـنُ منـكَ ذاكـا[3]

---

(١) ذكره في «اللسان» (حور)، وعزاه لأبي جِلْدةَ اليشْكريّ.

(٢) قوله: «غيلة» ساقط من (ط).

(٣) سبق تخريجُه.

[﴿إِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَىٰٓ إِنِّى مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَىَّ وَمُطَهِّرُكَ مِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَجَاعِلُ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوكَ فَوْقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ۖ ثُمَّ إِلَىَّ مَرْجِعُكُمْ فَأَحْكُمُ بَيْنَكُمْ فِيمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ * فَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَأُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ وَمَا لَهُم مِّن نَّٰصِرِينَ * وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَيُوَفِّيهِمْ أُجُورَهُمْ ۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ ٥٥-٥٧]

﴿إِذْ قَالَ ٱللَّهُ﴾: ظرفٌ لـ﴿خَيْرُ ٱلْمَٰكِرِينَ﴾، أوْ لـ﴿مَكَرَ ٱللَّهُ﴾. ﴿إِنِّى مُتَوَفِّيكَ﴾ أي: مُستوفي أَجَلِك، ومعناه: إني عاصِمُك مِن أن يَقتُلَك الكفّار، ومُؤخِّرُك إلىٰ أجَلٍ كَتبتُه لك، ومُـميتُك حَتْفَ أنفِك لا قتلًا بأيديهم، ﴿وَرَافِعُكَ إِلَىَّ﴾: إلىٰ سَمائي ومَقرِّ ملائكتي، ﴿وَمُطَهِّرُكَ مِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ مِن سُوءِ جِوارِهم وخُبْثِ صُحْبَتِهم. وقيل: ﴿مُتَوَفِّيكَ﴾: قابِضُك مِنَ الأرض، مِن تَوَفَّيتُ ما لي علىٰ فلانٍ: إذا استوفَيْـتَه.

فإذاً مكْرُ الله قد يكونُ تارةً فعلاً يُقصَدُ به مصلحة، وتارةً جزاءَ المكْر، وأُخرىٰ أن لا يُقبِّحَ مكرَه عندَهم، وذلك بانقطاع التوفيق وتزيينِ ذلك في أعيُنِهم، ويكونُ تارةً بإعطائهم ما يُريدونَ مِن دُنياهم، واستعمَلوه علىٰ غيرِ ما يجِبُ، فكأنّهُ مكَرَ بهم واستَدرَجَهم من حيثُ لا يعلَمون، وإليه الإشارةُ بقولِه: ﴿وَهُوَ شَدِيدُ ٱلْمِحَالِ﴾ [الرعد: ١٣](١).

قولُه: (ومعناه: إنّي عاصِمُك) أي: قولُه: ﴿إِنِّى مُتَوَفِّيكَ﴾ بمعنىٰ مُميتُك، كنايةٌ تلويحيّةٌ عن العِصمة؛ لأنّ التَّوَفّيَ لازمٌ لتأخيرِه إلىٰ أجَلٍ كُتِبَ له، وتأخيرُه ذلك لازمٌ لإماتةِ الله إيّاه حتْفَ أنفِه، وهُو لازمٌ لعِصمتِه من أن يَقتُلَه الكفّار.

قولُه: (توَفَّيْتُ ما لي علىٰ فُلان) ما: موصولةٌ، أي: الذي لي علىٰ فلان، وإنّما اعتبَر هذه الوجوهَ لأنّ التوفّيَ واقعٌ بعدَ رَفْعِه عليه السلامُ إلىٰ السماءِ علىٰ ما يُعلَمُ مِن قولِه تعالىٰ: ﴿وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَٰكِن شُبِّهَ لَهُمْ﴾ إلىٰ قولِه: ﴿بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيْهِ﴾ [النساء: ١٥٧]، وقوله ﷺ: «ليس بيني

---

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٢: ٥٨٧-٥٨٩)، وانظر: «مفردات القرآن» ص٧٧٢.

....

وبينَه - يعني عيسىٰ - نبيٌّ، وإنهُ نازِلٌ، فإذا رأيتُموهُ فاعرِفوه، فإنهُ رجُلٌ مرْبوعٌ، إلىٰ الحُمرةِ والبَياض، فيُقاتِلُ الناسَ علىٰ الإسلام، فيَدُقُّ الصَّليبَ ويقتُلُ الخِنْزيرَ ويضَعُ الجِزْية، ويُهلِكُ اللهُ في زمانِه المِلَلَ كلَّها إلّا الإسلام، ويُهلِكُ المسيحَ الدّجّال، ثُمّ يمكُثُ في الأرض أربعينَ سنةً، ثُمّ يُتوفّىٰ ويُصلّي عليهِ المُسلِمون»، أخرَجهُ البُخاريُّ ومسلمٌ، وأبو داودَ والتِّرمذيُّ، عن أبي هريرة[١].

وكان مِن ضَرَبانِ الدَّهر وحدَثانِ[٢] الزّمان، وقَدرِ الله الغالِبِ، أنْ توَغَّلَ شقيقٌ لي في بعض بلادِ الإفرنجة تُسمّىٰ ببُندُقةَ[٣] قلَّما يَصِلُ إليها المسلمون، واتّفقَ لهُ بَحثٌ معَ بعضِ القِسّيسينَ فقال: هذه الآيةُ مُوافقةٌ لِما نحنُ عليه ونَعتقِدُه، ولكنّ قولَه: ﴿وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ﴾ مناقضةٌ لها ومُخالفةٌ لِما نقولُ به. وقلتُ: لا مناقضةَ بينَهما، لأنّ مَساقَ هذه الآية غيرُ مَساقِ تلك، وذلك أنّ قولَه: ﴿إِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَىٰٓ إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ﴾ كما قال المصنِّف: ظَرْفٌ لـ﴿خَيْرُ ٱلْمَٰكِرِينَ﴾ أو لـ﴿وَمَكَرَ ٱللَّهُ﴾، وقد عقَّبَ به قولَه: ﴿فَلَمَّآ أَحَسَّ عِيسَىٰ مِنْهُمُ ٱلْكُفْرَ قَالَ مَنْ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾، فكان المقامُ مَظِنّةً لاهتمامِ شأنِ النُّصرة والوَعْد بالاعتصامِ مِن مَكايدِ[٤] الأعداء، فقيل: ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ﴾ أي: عاصمُك ممّن يُريدُ المَكيدةَ بك، بخلافِه في تلك الآية، فإنّها واردةٌ لرَدِّ زَعْم اليهود ودَعْواهمُ الكاذبة: ﴿إِنَّا قَتَلْنَا ٱلْمَسِيحَ عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ﴾ [النساء: ١٥٧] فوجَبَ أن يُقالَ: ﴿وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ﴾ ويؤتَىٰ بحرفِ الإضرابِ في قولِه: ﴿بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيْهِ﴾.

فإنْ قلتَ: فلمَ عدَلَ من «عاصِمُك» إلىٰ ﴿مُتَوَفِّيكَ﴾؟

قلتُ: ليُؤذِنَ بعِصمة خارقةٍ للعادة خارجةٍ ممّا عليه المتعارَف، فإنّ رُوْحَ الله لمّا خافَ معَرّةَ الأعداء وقَتْلَهم إيّاه قيلَ له: لا تخَفْ، فإنّهم لن يقتُلوكَ أبداً ولن يَصِلوا إلىٰ مُتمنّاهم؛

---

(١) أخرجه البخاري (٣٤٤٨) ومسلم (١٨٣٧) وأبو داود (٤٣١٥) والترمذي (٢٢٣٣).

(٢) في (ط): «ضربات الدهر وحدثات».

(٣) لعلّه يريد «البندقيّة» المدينة الإيطالية المعروفة.

(٤) في (ي): «مكابدة»، والمثبت هو الأنسب للسياق.

وقيل: مُـمِيتُك في وقتِك بَعْدَ النزولِ مِن السماء، ورافعُك الآنَ. وقيلَ: متوفّي نَفْسِك بالنَّومِ، مِن قولِه: ﴿وَٱلَّتِي لَمۡ تَمُتۡ فِي مَنَامِهَا﴾ [الزمر: ٤٢]، ورافعُك وأنتَ نائمٌ حتىٰ لا يلحقَكَ خوفٌ وتستيقظَ وأنتَ في السَّماءِ آمِنٌ مقرَّب.

﴿فَوۡقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾: يَعْلُونهم بالحُجَّة، وفي أكثرِ الأَحْوالِ بها وبالسَّيف. ومُتَّبِعُوه: هم المسلمون؛ لأنّهم مُتَّبِعوه في أصلِ الإسلام وإنِ اختلَفَتِ الشرائعُ دونَ الذين كَذَّبوه وكَذَبوا عليه مِنَ اليهودِ والنَّصارىٰ. ﴿فَأَحۡكُمُ بَيۡنَكُمۡ﴾: تفسيرُ الحُكم قولُه: ﴿فَأُعَذِّبُهُمۡ﴾ (فنوفّيهم أجورَهم)، وقُرِئَ: ﴿فَيُوَفِّيهِمۡ﴾ بالياء.

لأنّي أنا الذي مُميتُك وأدفعُ عنكَ شرَّهم وأجعَلُ كيدَهم في نَحرِهم، ولذلك أوقَعَ الشَّبَهَ علىٰ طالبِه حتّىٰ قتَلوه وأمَدَّ في حياتِه إلىٰ آخرِ الزّمان، هذا معنىٰ قولِه: ﴿وَٱللَّهُ خَيۡرُ ٱلۡمَٰكِرِينَ﴾ فعلىٰ هذا ينبغي أن يُحمَلَ قولُه: ﴿وَجَاعِلُ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوكَ﴾ علىٰ المسلمينَ الذين يتّبعونَه بعدَ نزولِه منَ السماء، ويَنصرُه قولُه: ﴿إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾ والله أعلم.

قولُه: (وقيل: مُميتُك في وقتِك... ورافعُكَ الآنَ) هذا علىٰ الحذْف لا الكِناية.

قولُه: (ومُتَّبِعوهُ: همُ المسلمون)، قالَ صاحبُ «الفرائد»: مَن آمَنَ بنبُوّتِه منَ المسلمينَ والنّصارىٰ وإلىٰ الآنَ لم يُسمَعْ غلَبَةُ اليهودِ عليهم ولم يتّفقْ لهم مُلكٌ ودولة.

قولُه: (كذَّبوهُ وكذَبوا عليه) لَفّ، والنَّشْرُ قولُه: «منَ اليهودِ والنّصارىٰ»، وقولُه: «تفسيرُ الحُكم» مبتدأ، و«قولُه: ﴿فَأُعَذِّبُهُمۡ﴾» الخبَر، وإنّما قال: «تفسيرُ الحُكم» دونَ تفصيلِه، لأنّ التفصيلَ هُو قولُه: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾، ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾، وحُكمُ الله هُو تعذيبُ الكفّار، وتوفِيةُ أجورِ المؤمنين، ومعنىٰ الآية: فأحْكُمُ بينكم فيما كُنتُم تختلفونَ فيه مِن كتابٍ أنزلتُه، ورسُولٍ بعثْتُه ليُخرِجَكم منَ الظُّلُماتِ إلىٰ النُّورِ، فاختلَفتُم فيه، فمِنكم مَن آمنَ، ومِنكُم مَن كفَر، فأمّا الذين كفَروا فأُعذِّبُهم عذاباً شديداً في الدُّنيا والآخِرة، وأمّا الذين آمَنوا وعَمِلوا الصّالحاتِ فيُوفِّيهم أجورَهم، فالآيةُ مِن بابِ الجَمْعِ والتقسيم.

....

فإنْ قلتَ: التعذيبُ في الآخِرةِ يَصحُّ أن يكونَ تفسيراً للحُكمِ الصّادِرِ في الآخِرة، فما بالُ التعذيبِ في الدُّنيا؟

قلتُ ـ واللهُ أعلم ـ: والذي يُمكنُ أن يقالَ: إنه عبارةٌ عن التأبيدِ ونَفْيِ الانقطاع وأخْذِ الزُّبدةِ منَ المجموعِ مِن غيرِ اعتبارِ مُفرَداتِ التركيب، كقولِه تعالىٰ: ﴿خَـٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَـٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ﴾ [هود: ١٠٧].

قالَ المُصنِّف: هُو كقولِ العرَب: ما دامَ تِعارُ، وما أقامَ ثَبير(١)، وغيرِ ذلك مِن كلماتِ التأبيد(٢)، أو المرادُ: مفهومُهما اللُّغَويُّ، أي: في الأوّلِ والآخِر، أي: دائماً، أو أقْحمَ في الدُّنيا والآخِرة اهتماماً وغضَباً عليهم؛ لأنّ قولَه: ﴿ثُمَّ إِلَىَّ مَرْجِعُكُمْ﴾ بعدَ قولِه: ﴿إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾، وكذا قولُه في قَرينتِها: ﴿فَيُوَفِّيهِمْ أُجُورَهُمْ﴾ دَلَّ علىٰ أنّ العذابَ في الآخرة، وأصلُ الكلام: ثُمّ إليّ مرجعُكم فأحكُمُ بينكم فأُعذِّبُهم فيُوفّيهم أجورَهم، كما قال.

فإن قلتَ: كيفَ فُصِلتِ الآيةُ الأولىٰ بقولِه: ﴿وَمَا لَهُم مِّن نَّـٰصِرِينَ﴾ والثانيةُ بقولِه: ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾؟

قلتُ: لعلّ القَصْدَ إلىٰ دليلِ الخِطابِ وأنّ اللهَ يُحبُّ المؤمنينَ، فعدَلَ ليُعرِّض بالكافرينَ وأنّ اللهَ تعالىٰ إنّما خذلَهم لأنهُ يُبغِضُهم، فيا لهُ مِن غضَب قصَدَ في مدْحِ الغيرِ ذَمَّ الغيرِ! والقومُ المغضوبُ عليهم هم اليهودُ؛ لأنهم الذين كذّبوا بعيسىٰ، فعُذِّبوا في الدُّنيا بضَرْبِ الذِّلّة والمَسكنَةِ عليهم، وفي الآخِرةِ بما لا يدخُلُ تحتَ الوَصْف.

فإن قلتَ: ما معنىٰ الخِطاب في قولِه: ﴿ثُمَّ إِلَىَّ مَرْجِعُكُمْ﴾ لأنّ الأصلَ مرجِعُهم نظراً إلىٰ قولِه: ﴿ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوكَ﴾ و﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾.

قلتُ: يجوزُ أن يكونَ التفاتاً، إيذاناً بأنّ الرجوعَ لا بُدَّ منهُ فشافَههم بذلك؛ لأنّ الخِطابَ أدَلُّ في إثباتِ ما أجرىٰ له الكلامَ.

(١) تِعار وثبير: جبلان بجزيرة العرب.

(٢) انظر: (٨: ٢٠٠).

[﴿ذَٰلِكَ نَتۡلُوهُ عَلَيۡكَ مِنَ ٱلۡأٓيَٰتِ وَٱلذِّكۡرِ ٱلۡحَكِيمِ﴾ ٥٨]

﴿ذَٰلِكَ﴾: إشارةٌ إلىٰ ما سَبَقَ مِن نبأ عيسىٰ وغيرِه، وهو مبتدأٌ خَبَرُه ﴿نَتۡلُوهُ﴾، و﴿مِنَ ٱلۡأٓيَٰتِ﴾ خَبَرٌ بعد خَبَر، أوْ خَبَرُ مبتدأٍ محذوف. **ويجوزُ أن يكون ﴿ذَٰلِكَ﴾ بمعنىٰ «الذي»**، و﴿نَتۡلُوهُ﴾ صِلَته، و﴿مِنَ ٱلۡأٓيَٰتِ﴾ الخَبَر. ويجوزُ أن يَنتصِبَ ﴿ذَٰلِكَ﴾ بمُضمَرٍ تفسيرُه: ﴿نَتۡلُوهُ﴾. و«الذكرُ الحكيمُ»: القرآنُ، **وُصِفَ بصفةِ مَن هو سَبَبُه، أوْ: كأنّه يَنطقُ بالحكمةِ** لكثرةِ حِكَمِه.

قولُه: (**ويجوزُ أن يكونَ ﴿ذَٰلِكَ﴾ بمعنىٰ «الذي»**)، ولم يثبُتْ «ذا» بمعنىٰ «الذي» عندَ سيبَويْه إلّا في قولِهم: ماذا؟ وقد أثبتَهُ الكوفيّونَ وأنشَدوا:

عَدَسْ ما لعبّادٍ عليكِ إمارةٌ ... أمِنْتِ وهذا تحمِلينَ طَليقُ[1]

أي: يا عَدَسْ، وهُو في الأصل زَجْرٌ للبَغلة، فسَمّاها به، وهُو علَمٌ هنا، وإنّما بُنيَ لأنهُ حِكايةُ صَوت، ويجوزُ أن يكونَ زجرَها بذلك، ثُمّ قال: ما لِعبّادٍ، وهُو اسمُ ملِك، «ها ذا» الأَوْلىٰ أن تُكتَبَ منفصِلةً غيرَ متّصلة فَرْقاً بينَه وبينَ اسم الإشارة، يُريدُ: تَحمِلُه نفسُه، أي: أنتَ طليقٌ بعد أن صِرتَ أسيراً، وبعضُهم قال: «هذا» ـ في البيتِ ـ علىٰ أصلِه، وهُو اسمُ الإشارة، ومحلُّه مرفوعٌ بالابتداء، وطليقٌ: خبرُه، وتَحمِلينَ: حالٌ، أي: وهذا طَليقٌ حالَ كونِكِ حاملةً له، وما ذكرَهُ الكُوفيّونَ ليسَ يَثبُتُ لخروجِه عن القياسِ ولقلّتِه. كلُّه في «الإقليد».

قولُه: (**وُصِفَ بصِفةِ مَن هُو سَبَبُه**) وهُو منَ الإسنادِ المَجازيِّ، كقوله: نهارُه صائم، وليلُه قائِم.

قولُه: (**أو كأنه يَنطِقُ بالحِكمة**)، اعلَمْ أنّ الضميرَ في قولِه: ﴿ٱلۡحَكِيمُ﴾ العائدَ إلىٰ الذِّكر، المرادُ به: القُرآنُ إذا حُمِلَ علىٰ حقيقتِه ـ ولا شَكَّ أنّ نفسَ القرآن ليس بحكيم ـ كان الإسنادُ مجازيّاً؛ لأنّ مُسبِّبَه ـ أي: مُنزِلَه ـ حكيم، وإذا شبَّه القرآنَ لكثرةِ حِكَمِه، بإنسانٍ ذي

---

(١) انظر: «الكتاب» لسيبويه (٢: ٤١٦) و«أوضح المسالك» لابن هشام (١: ١٦٢) والبيت ليزيد بن مفرِّغ الحِمْيَريّ، ذكرهُ الفرّاء في «معاني القرآن» (١: ١٣٨) وابن قتيبة في «أدب الكاتب»، ص٣٢١.

[﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ ٥٩]

﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ﴾: إنّ شأنَ عيسىٰ وحالَه الغريبةَ كشأنِ آدم. وقولُه: ﴿خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ﴾ **جملةٌ مفسِّرة لِـما له شُبِّهَ عيسىٰ بآدم عليهما السلام**، أي: خُلِقَ آدمُ مِن ترابٍ ولمْ يكن ثَمّةَ أبٌ ولا أُمٌّ، وكذلك حالُ عيسىٰ. فإن قلتَ: كيفَ شُبِّه به وقد وُجِدَ هو مِن غيرِ أبٍ ووُجِدَ آدمُ مِن غيرِ أبٍ وأُمٍّ؟ قلتُ: هو مَثِيلُه في أحَدِ الطَّرَفَيْن، فلا يمنعُ اختصاصُه دُونه بالطَّرَف الآخَرِ مِن تَشبيهِه به؛ لأنّ المُماثَلةَ مُشارَكةٌ في بعضِ الأوصاف؛ ولأنه شُبِّه به في أنه وُجِدَ وجودًا خارجًا عن العادةِ المستمرَّة، وهما في ذلك نَظيرانِ؛ ولأنّ الوجودَ مِن غيرِ أبٍ وأُمٍّ أَغربُ وأخرقُ للعادة مِنَ الوجودِ بغير أَب؛ فشُبِّهَ الغريبُ بالأغرب؛ ليكونَ أقطعَ للخَصْم وأحْسَمَ لمادّةِ شُبْهتِه إذا نَظَرَ فيما هو أغربُ ممّا استغْرَبه. . .

حِكمة، ثُمّ خيَّلَ القرآنَ نفسَ الشَّخص، ثُمّ أطلَقَ القرآنَ علىٰ المتخيَّل ورمَزَ بقولِه: ﴿ٱلْحَكِيمُ﴾ ـ وهُو مِن رَوادفِ المشبَّهِ به ـ أنّ القرآنَ مكانُ الاستعارة، يكونُ استعارةً مَكْنيّةً، ولا تظُنَّنّ أنّ قولَه: «كأنهُ ينطِقُ بالحِكمة»، مُشعِرٌ بأنّ التركيبَ تشبيهٌ لذكْرِ الطَّرَفَيْن، وهُو القرآنُ المُشبَّه، والحَكيمُ المُشَبَّه به، فإنّ التحقيقَ ما ذكَرْتُ لك، وتَبيَّنَ لك مِن هذا أنّ الفاعلَ في الإسنادِ المَجازيِّ يمكنُ أن يكونَ مشبَّهاً علىٰ سبيلِ المَكْنيّة، وأنّ قولَ صاحبِ «المفتاح»: الذي عندي هُو نَظْمُ هذا النوع، أي: الإسنادِ المَجازيِّ، في سِلكِ الاستعارةِ بالكِناية[(١)]، ليسَ مِن مُخترعاتِه، بل هُو قد قيل، وذُهِبَ إليه، وأنّ راميَهُ خابطٌ في الظّلْمات[(٢)].

قولُه: (**جُملةٌ مفسِّرةٌ لِما لهُ شُبِّه عيسىٰ بآدمَ عليهما السلام**)، «ما» موصولةٌ، صِلتُها: «شُبِّه»، والظَّرفُ معمولُه، والضَّميرُ فيه راجعٌ إلىٰ الموصولة، أي: مفسِّرة للذي شُبِّه عيسىٰ بآدمَ لأجْلِه، الجُملةُ بيانٌ لِما يَدُلُّ علىٰ وَجهِ التشبيهِ بأخْذِ الزُّبدةِ والخُلاصةِ التي يُعطيها التركيبُ، وهِيَ كونُه وُجِدَ

---

(١) «مفتاح العلوم»، ص٤٠٠-٤٠١.

(٢) في (ط): «الظلماء».

....

مِن غيرِ أبٍ وأُمّ، يعني: ما خَلقتُ آدمَ إلّا مِن تُرابٍ صِرْف، وليس شأنُه شأنَ أولادِه حيثُ خُلِقوا مِن أبٍ وأُمّ، وعلىٰ هذا توَجَّه السؤالُ المذكورُ وتوجيهُه: كيفَ شُبِّه عيسىٰ بآدمَ عليهما السلامُ، وهُو ليس نظيرَه فيما شُبِّه به؟ وأجابَ: لا نُسلِّمُ أنهُ ليس مثلَه، إذ ليسَ بواجبٍ في التشبيه أن يَحصُلَ الشَّبَهُ مِن كلِّ الوجوه، بل ربّما يَكفي مجرَّد وصْفٍ يَشترِكان فيه، لأنّ المُماثلةَ مشاركةٌ في بعض الأوصاف، ثُمّ ترَقّىٰ في الجَوابِ وقال: «ولأنهُ شُبِّهَ به»، يعني: لا نُسلِّمُ أنّ الوجْهَ ليسَ شاملاً للطّرَفيْنِ، فإن الوجهَ وهُو كونُهما وُجِدا خارِجَيْنِ عن العادةِ المُستمرّةِ شاملٌ للطَرفيْن، إذ الغرَضُ مِن إيرادِ التشبيه بيانُ حالِ المُشبَّه، وإليهِ الإشارةُ بقولِه: «وهما في ذلك نَظيران»، ثُمّ ترَكَ هذه المَرتبةَ إلىٰ أعلىٰ منها، بأنْ قال: «ولأنّ الوجودَ مِن غيرِ أبٍ وأُمٍّ أغرَبُ»، أي: الغرَضُ مِن إيرادِ التشبيهِ إلحاقُ الناقص بالكامل، فالواجبُ أن يكونَ المُشبَّهُ به أقوىٰ في وجْهِ الشَّبَه، وهاهنا كذلك. هذا كلُّه علىٰ أن يكونَ التشبيهُ عقْليّاً. ويُمكنُ أن يكونَ تمثيليّاً بأنْ يُنتزَعَ الوَجْهُ مِن عدّةِ أمورٍ مُتوهَّمة، فإنّ قولَه تعالىٰ: ﴿خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ مُشتمِلٌ علىٰ بَدْءِ الإنشاءِ وانتهائه، علىٰ أنّ القَصْدَ في إيرادِ الكلامِ أنهُ كيفَ يُتصوَّرُ في عيسىٰ دَعوىٰ الإلهيّة؟ فإنهُ مِثلُ آدمَ في كونِه مخلوقاً مِن تُراب، لقولِه تعالىٰ: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ﴾ [فاطر: ١١] أي: مِن أحقَرِ الأشياءِ وأوضَعِها، وفي كونِه مُنقاداً لحُكمِه داخلاً تحتَ كلِمةِ التسخير، وهِيَ: كُنْ، كسائرِ المكوَّنات.

والآياتُ مِن أوّلِ السُّورةِ كما ذكَرْنا مَسوقةٌ للاحتجاجِ علىٰ النّصارىٰ، وعلىٰ أسلوبه قولُه تعالىٰ: ﴿لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ﴾ [البقرة: ١١٦] علىٰ إرادةِ استعمالِ «ما» في «أُولي العِلم»، ممّن عُبِدَ دونَ الله منَ الملائكةِ والمسيح وعُزَيْر، تحقيراً، ويؤيِّدُ هذا الوجهَ قولُ الزجّاج: ﴿خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ﴾ ليسَ بمُتّصِل بآدمَ إنّما هُو تبيينُ قصّتِه، فإذا قلتَ: مِثلُك مِثلُ زَيد، أردْتَ أنك تُشبِهُه في فعلِه ثُم تُخبِرُ بقصّةِ زَيْد، فعَلَ كذا وكذا[1]، لأنّ اعتبارَ القِصّةِ والحالةِ في التشبيهِ أكثرَ ما يكونُ في قسم التمثيلِ منه.

---

(١) انظر: «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٤٢٢).

وعن بعضِ العُلماء: أنّه أُسِرَ بالرُّوم، فقال لهم: لِـمَ تَعبُدونَ عيسىٰ؟ قالوا: لأنه لا أبَ له. قالَ: فآدمُ أَوْلىٰ؛ لأنه لا أبوَيْنِ له. قالوا: كانَ يُحيي الموتىٰ. قال: فحِزْقيلُ أَوْلىٰ؛ لأن عيسىٰ أَحْيا أربعةَ نَفَر، وأحيا حِزْقيلُ ثمانيةَ آلاف. قالوا: كانَ يُبرِئُ الأكْمَهَ والأبْرَص. قال: فجرْجِيسُ أَوْلىٰ؛ لأنه طُبِخَ وأُحرِقَ ثُمَّ قامَ سالـمًا. ....

قولُه: (**وعن بعضِ العلماءِ أنهُ أُسِرَ بالرُّوم**)، وجَدتُ في بعضِ الرِّوايات أنهُ أُسِرَ ثلاثونَ رجُلاً منَ المسلمين، وكان فيهم شيخٌ مِن أهلِ دمشقَ يقالُ له: واصِل، فأُدخِلَ علىٰ بِطْريقٍ منَ البطارِقه، فسألَهُ شيئاً، فلم يَرُدَّ عليهِ الشيخُ، فقال له: ما لَكَ؟ قال: كيفَ أُجيبُك وأنا أسيرٌ بيْنَ يديْك، فإن أجَبْتُك بما تهوىٰ أسخَطتُ ربّي، وإن أجبتُكَ بما لا تهوىٰ تخوَّفتُ علىٰ نفْسي، فأعطِني عهْدَ الله وميثاقَه وما أخَذَ علىٰ النبيّينَ أنّك لا تَغدِرُ بي، وإذا سَمِعتَ الحقَّ أذعَنْتَ له، قال: لكَ بذلك عهدٌ وميثاقٌ، فكلَّمَه فأفحمَه، وبلغَ أمرُه إلىٰ الملِك فأرسَلَ إليه فأحضرَهُ ودَعا بعظيم النّصارىٰ، فلمّا دخَلَ سجَدَ له المَلِكُ ومَن حولَه، فسألهُ: مَن هذا؟ فقيل له: هذا الذي يأخُذُ النّصارىٰ دينَهم منه، قال الشيخُ: أمَا لهُ من زوجةٍ أو عَقِب؟ قال المَلِك: أخْزاك الله! هذا أزكىٰ مِن أن يُقذَّر بالوَلَد أو يُنسَبَ إلىٰ النِّساء أو يُدَنَّس بالحَيْض، فقال: فأنتُم تكرَهونَ لأدناكُم ذلك وتأخُذُكم العِزّةُ مِن ذكْرِ الزَّوجةِ والولَدِ لهُ، وتَزعمونَ أنّ ربَّ العالَمينَ سكَنَ ظُلمةَ البطْنِ وضيقَ الرَّحِم ودُنِّسَ بالحَيْض؟ فسَكتَ القِسُّ، ثمّ قال: أيُّها القِسّ، لِمَ عبدتُم عيسىٰ ابنَ مريم؟ أمِن جهةِ أنهُ لا أبَ له، فهذا آدمُ لا أبَ له ولا أُمّ، خلَقَهُ اللهُ بيَدِه وأسْجَدَ لهُ ملائكتَه، فضُمّوا آدمَ إلىٰ عيسىٰ حتّىٰ يكونَ لكم رَبّانِ، وإن كنتُم إنّما عبدتُموه لأنه أحيا الموتَىٰ فهذا حِزْقيلُ تَجِدونَهُ في الإنجيل لا نُنكِرُه نحنُ ولا أنتُم، مَرَّ بميِّت فدَعا اللهَ فأحياهُ حتّىٰ كلّمَه، فضُمّوهُ إليهما حتّىٰ يكونَ لكم ثلاثةُ آلهة، ثمّ قال: أيُّها المَلِك، ما عابَ أهلُ الكتابِ علىٰ أهلِ الأوثان؟ قال: أنهم عبَدوا ما عَمِلوا بأيديهم، فقال: ها أنتم تَعبُدونَ هذه الصُّوَر التي في كنائسِكم، فإن كانت في الإنجيل فلا كلامَ، فإن لم تكنْ فلمَ تُشبِّهونَ دينَكم بدين أهل الأوثان؟ قال المَلِك: صدَقَ، هل تجِدونَه في الإنجيل؟ فقال القِسُّ: لا، فقال: فلِمَ تُشبِّهونَ ديني بدينِ أهلِ الأوثان؟ فأمرَ المَلِكُ بنَقْضِ الكنائس فجعَلوا ينقُضونَها ويَبْكون، فقالَ القِسُّ: هذا شيطانٌ

﴿خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ﴾: قدَّره جسدًا مِن طِين، ﴿ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن﴾ أي: أنشأه بشَرًا، كقولِه: ﴿ثُمَّ أَنشَأۡنَٰهُ خَلۡقًا ءَاخَرَ﴾ [المؤمنون: ١٤]، ﴿فَيَكُونُ﴾: حكايةُ حالٍ ماضية.

[﴿ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَلَا تَكُن مِّنَ ٱلۡمُمۡتَرِينَ﴾ ٦٠]

﴿ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّكَ﴾: خبرُ مبتدأٍ محذوف، أي: هو الحقُّ، كقولِ أهلِ خَيْبَر: **محمّدٌ والخَمِيسُ**. ونَهْيُه عن الامتراءِ ـ وجَلَّ رسولُ الله ﷺ أن يكون مُمْتريًا ـ **مِن بابِ التهييج**؛ لزيادةِ الثَّبات والطُّمَأْنينة، وأن يكونَ لُطْفًا لغيره.

مِن شياطينِ العرَب فأخرِجوهُ من ديارِكم ولا تَقتلوه ولا تُقطِروا قَطرةً مِن دَمِهِ في ديارِكم فتَفسُدَ عليكم، فأخرَجوهُ إلىٰ بلادِ الإسلام[١]، واللهُ أعلَمُ بالحقيقة.

قولُه: (**محمّدٌ والخميس**). **النِّهاية**: الخَميسُ: الجيشُ، سُمّي به لأنهُ مقسومٌ خمسةَ أقسام: المقدَّمة، والساقَة، والمَيْمَنة، والمَيْسَرة، والقَلْب، وقيل: لأنهُ يخمسُ الغنائم، ومحمدٌ: خبرُ مبتدأٍ محذوف، أي: هذا محمّد.

رُوِّينا في «صحيح البخاريِّ»، عن أنسِ بن مالك، أنّ رسولَ الله ﷺ أتىٰ خَيبَرَ ليلاً، فلمّا أصبَحَ خرَجتِ اليهودُ بمَساحِيهم[٢] ومَكاتِلِهم[٣]، فلمّا رأَوْه قالوا: محمّدٌ ـ واللهِ ـ والخميس، فقالَ النبيُّ ﷺ: «خَرِبَت خَيْبر، إنّا إذا نزَلْنا بساحةِ قوم فساءَ صباحُ المُنذَرين»[٤].

قولُه: (**مِن بابِ التهييج**). **المُغرِب**: هاجَهُ فهاج، أي: هيَّجَه، وأثارَهُ فثارَ، يتعدّىٰ ولا يتعدّىٰ[٥]، وهُو خبرُ نَهْيِه عنِ الامتراءِ، وما توسَّطَ بينَهما اعتراضٌ، ونحوُه قولُه تعالىٰ: ﴿وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ﴾ [القصص: ٨٧].

---

(١) القصّة في «تاريخ دمشق» لابن عساكر (١٧: ٧٢٠) وذكر طرفاً منها في «تبيين كذب المفتري» ص٢١٨، ونصَّ علىٰ أنّ ذلك قد وقع للإمام الباقلّاني حين كان في بلادِ الرّوم.

(٢) المساحي: جمع مِسْحاة، وهي المِجْرَفة.

(٣) المكاتيل: جمع مِكتَل، وهو وعاءٌ يُشبِه الزِّنبيل.

(٤) «صحيح البخاري» (٤١٩٧)، وأخرجه مسلم (١٣٦٥).

(٥) «المُغرِب»، ص٥٠٨.

[﴿فَمَنْ حَآجَّكَ فِيهِ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْا۟ نَدْعُ أَبْنَآءَنَا وَأَبْنَآءَكُمْ وَنِسَآءَنَا وَنِسَآءَكُمْ وَأَنفُسَنَا وَأَنفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَل لَّعْنَتَ ٱللَّهِ عَلَى ٱلْكَٰذِبِينَ﴾ ٦١]

﴿فَمَنْ حَآجَّكَ﴾ مِنَ النصارىٰ ﴿فِيهِ﴾ في عيسىٰ ﴿مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ﴾ أي: مِنَ البيِّناتِ المُوجِبةِ للعِلْم. ﴿تَعَالَوْا۟﴾: هلمُّوا، والمرادُ: المجيءُ بالرأي والعَزْم، كما تقولُ: تعالَ نُفكِّرْ في هذه المَسْألة، ﴿نَدْعُ أَبْنَآءَنَا وَأَبْنَآءَكُمْ﴾ أي: يَدْعُ كلٌّ منِّي ومنكم أبناءَه ونساءَه ونَفْسَه إلىٰ المُباهلَة، ﴿ثُمَّ نَبْتَهِلْ﴾: ثُمَّ نتباهَلْ بأن نقولَ: بَهْلَةُ اللّـهِ علىٰ الكاذبِ منّا ومنكم. والبَهْلةُ بالفتحِ والضَّمِّ: اللَّعْنةُ، وبَهَلَه اللهُ: لَعَنَه وأبْعَدَه مِن رحمتِه، مِن قولِك: أَبْهَلَه؛ إذا أَهْمَلَه، ....

وفي هذا الأسلوبِ فائدتان، إحداهُما: أنهُ صلَواتُ الله عليه إذا سَمِعَ مثلَ هذا الخِطاب تحرَّكَ منه الأريَحِيّةُ[١] فيَزيدُ في الثَّباتِ علىٰ اليقين.

وثانيهما: أنّ السامعَ يتنبَّهُ لهذا الخِطابِ الفَظيع علىٰ أمرٍ عظيم فينزجِرُ عمّا يورِثُ الامتراءَ؛ لأنهُ صلَواتُ الله عليه وسلّم بجَلالتِه إذا خُوطِبَ بمِثلِه فما يُظَنُّ بغيره؟ وإلىٰ هذَيْنِ المَعْنيَيْنِ الإشارةُ بقولِه: «لزيادةِ الثَّباتِ والطُّمأنينة، وأن يكونَ لُطفاً لغيرِه».

قولُه: (﴿مِنَ ٱلْعِلْمِ﴾ أي: منَ البيِّناتِ المُوجِبةِ للعِلم) أي: اللامُ في ﴿ٱلْعِلْمِ﴾ للعَهْد، وهُو تلخيصُ الدَّليلِ الموجِبِ لأنّ عيسىٰ مخلوقٌ من مخلوقاتِه وليسَ بابنٍ لهُ، ولا تفاوُتَ بينه وبينَ آدمَ المخلوقِ منَ التُّرابِ المكوَّنِ بكلمةِ التسخير، ويدُلُّ علىٰ أنّ البيِّنةَ الموجِبةَ للعلم ذلك قولُه تعالىٰ: ﴿ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَلَا تَكُن مِّنَ ٱلْمُمْتَرِينَ﴾ يعني: إذا عانَدوا للحقِّ بعدَ ذلك لم يَبْقَ إلّا الدعوةُ إلىٰ المُلاعَنة وتعجيزُهم بالمُباهَلةِ التي تَستأصِلُهم من سِنْخِهم[٢]، فقولُه: ﴿ٱلْحَقُّ﴾ وقولُه: ﴿ٱلْعِلْمِ﴾ مُعبِّرانِ عن تلخيصِ الدَّليل.

---

(١) وهي الخِفّةُ والنشاط.

(٢) أي: أصلهم. «الصِّحاح» (سنخ).

وناقةٌ باهِل: **لا صِرارَ عليها**، وأصلُ الابتهالِ هذا، ثُمَّ استُعمِلَ في كلِّ دعاء يُجْتَهَدُ فيه وإن لمْ يكن التِعانًا. رُوِيَ: أنّه لـمّا دَعاهم إلىٰ المباهَلة قالوا: حتىٰ نَرْجعَ ونَنظُرَ، فلّما تخالَوْا قالوا **للعاقِب** ـ وكان ذا رأْيِهم ـ يا عبدَ المسيحِ، ما ترىٰ؟ فقال: والله لقد عَرفتم ـ يا معشرَ النصارىٰ ـ أنّ محمّدًا نبيٌّ مُرْسَل، ولقد جاءَكم **بالفَصْلِ من أمْرِ صاحِبِكم**، والله ما باهَلَ قومٌ نبيًّا قطُّ فعاشَ كبيرُهم ولا نَبَتَ صغيرُهم، ولئنْ فَعلتم لتَهلِكُنّ، **فإن أَبَيْتم إلا إلْفَ دِيْنِكم** والإقامةَ علىٰ ما أنتم عليه **فوادِعُوا الرَّجلَ** وانصرِفوا إلىٰ بلادِكم. ....

قولُه: (**لا صِرارَ عليها**)، صَرَرْتُ الناقةَ: شدَدْتُ عليها الصِّرارَ، وهو خَيْطٌ يُشَدُّ فوقَ الخِلْفِ والتَّوْدِيةِ لئلّا يَرضَعَها ولَدُها، والتَّوْديةُ: واحدةُ التَّوادي، وهِيَ الخَشَباتُ التي تُشَدُّ علىٰ خِلفِ الناقةِ إذا صُرَّت، والخِلفُ، بكسرِ الخاء: حلَمةُ ثدْيِ الناقة.

قولُه: (**للعاقِب**). **النِّهاية**: جاءَ السيِّدُ والعاقِبُ، هما مِن رُؤسائهم وأصحابِ مَراتِبِهم، والعاقبُ يَتْلو السيِّد.

قوله: (**بالفصل من أمر صاحبكم**)، يعني به ما يشير إليه قوله تعالىٰ: ﴿قَوْلَ ٱلْحَقِّ ٱلَّذِى فِيهِ يَمْتَرُونَ﴾ أي: فصل بينكم وبين اليهود؛ حيث قلتم: عيسىٰ ابنُ الله وثالثُ ثلاثة، وقالوا: هو ساحر كذّاب. و﴿قَوْلَ ٱلْحَقِّ﴾: هو عيسىٰ، وإنما سُمِّي به؛ لأنه لم يُوجَد إلا بكلمة الله وحدَها؛ وهي قولُه: «كُن» مِن غير واسطةِ أب[1].

قولُه: (**فإن أَبَـيْتُم إلّا إِلْفَ دينِكم**)، الاستثناءُ مُفرَّغٌ؛ لأنّ في «أبىٰ» معنىٰ النَّفْي، يعني: إنْ لـم تقبَلـوا دينَ الإسـلام ولم تَرغَبـوا في شيءٍ إلّا إلْـفَ دينِكم فصالِحوا مـحمّداً علىٰ شـيءٍ وانصَرفوا سالِمينَ إلىٰ أهاليكم، يعني: إنْ باهَلتُم معَه هلكتُم، وإن ناصَبْتُم الحرْبَ فلم تَقدِروا عليه، وفيه أنّ دينَه حقّ، والواجبَ عليكُم ترْكُ ما ألِفتُم به منَ الدِّين الباطِل.

قولُه: (**فوادِعوا الرجُل**)، **النِّهاية**: المُوادَعةُ: المُتارَكة، أي: يدَعُ كلُّ واحدٍ منهما ما هُوَ فيه، يقال: تَوادَعَ الفريقانِ: إذا أعطىٰ كلُّ واحدٍ منهُما الآخر عهداً أن لا يَغزُوَه.

---

(١) قوله: «قوله: بالفصل» إلىٰ هنا أثبتناه من (ط).

فأَتَوْا رسولَ الله ﷺ وقد غَدا مُحتضِنًا الحسينَ آخذًا بيَدِ الحَسَن، وفاطمةُ تمشي، وعليٌّ خَلْفَها، وهو يقولُ: «إذا أنا دَعَوْتُ فأمِّنوا»، فقال أُسْقُفُّ نَجْران: يا مَعْشَرَ النصارىٰ، إني لَأرىٰ وجوهًا لو شاءَ اللهُ أن يُزِيلَ جَبَلًا مِن مكانِهِ لَأزالَه بها، فلا تُباهِلوا فتَهْلِكوا **ولا يَبْقَ** علىٰ وجهِ الأرضِ نصرانيٌّ إلىٰ يومِ القيامة. فقالوا: يا أبا القاسم، رأَيْنا أن لا نُباهِلَك، وأن نُقِرَّكَ علىٰ دِيْنِك ونَثْبُتَ علىٰ دِيْنِنا. قال: «فإذا أَبَيْتُم المُباهَلةَ فأَسلِموا يَكُنْ لكم ما للمسلمينَ وعليكُم ما عليهم»، فأَبَوْا، قال: «**فإني أُناجِزُكم**»، فقالوا: ما لنا بحَرْبِ العربِ طاقةٌ، ولكن نُصالِحُك علىٰ أن لا تَغزُوَنا ولا تُخِيفَنا ولا تَرُدَّنا عن دِيْنِنا علىٰ أن نؤدِّيَ إليك كلَّ عامٍ ألفَيْ حُلَّةٍ؛ ألْفٌ في صَفرٍ وألفٌ في رَجَب، وثلاثين دِرعًا عاديّةً مِن حَديد. فصالَحَهم علىٰ ذلك، وقال: «والذي نَفْسي بيدِه إنّ الهلاكَ قد تدلّىٰ علىٰ أهلِ نَجْرانَ، ......

قولُه: (أسْقُفّ)، **النِّهاية**: هُو اسمٌ سُريانيٌّ لرؤساءِ النَّصارىٰ وعُلمائهم، وقال: والسَّقفُ والسِّقيفيُّ: مرتَبةٌ يَلونَها مِن قِبَلِ الملوك[1].

قولُه: (**ولا يبْقَ**) بغيرِ ياءٍ في نُسخةِ المصنِّف، وقيل: الصوابُ بإثباتِها لأنهُ معطوفٌ علىٰ «فتَهلِكوا» وهو منصوبٌ وليس بمجزوم، لأنّ الفاءَ في جوابِ النَّهي تَنصُبُ، وفيه نظَر، لجَوازِ أن يكونَ مِن بابِ ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن﴾ [المنافقون: ١٠].

وحديثُ المباهَلة رَوىٰ مختصراً منهُ أحمدُ بنُ حَنْبل عن ابنِ مسعود[2]، ورَوىٰ أيضاً عن ابن عبّاس: لو خرَجَ الذين يُباهِلونَ رسولَ الله ﷺ لَرَجعوا لا يَجِدونَ أهلاً ولا مالاً[3].

قولُه: (**فإنّي أُناجِزُكم**)، **الجوهريّ**: والمُناجَزةُ في الحَرْب: المُبارَزةُ والمقاتَلة، وفي المثَل: المُحاجَزةُ قبْلَ المُناجَزة.

(١) في (ط): «يلونها دون الملوك».

(٢) «المسند» (٣٩٣٠) ورواه أيضاً البخاري (٤١١٩-٤١٢٠).

(٣) «المسند» (٢٢٢٥)، ورواه أيضاً أبو يعلىٰ الموصلي في «المسند» (٤: ٤٧١) وذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٨: ٢٢٨) وقال: «رواه أحمد وأبو يعلىٰ، ورجال أبي يعلىٰ رجال الصحيح»، وقال أحمد شاكر: إسناده صحيح (٤: ٥١).

ولو لاعَنُوا لَمُسِخوا قِرَدةً وخنازيرَ، ولاضْطَرمَ عليهم الوادي نارًا، ولاستأصَلَ اللهُ نجرانَ وأهْلَه حتىٰ الطيرَ علىٰ رُؤوسِ الشَّجَر، ولَـما حالَ الحَوْلُ علىٰ النصارىٰ كلِّهم حتىٰ يَهْلِكوا». وعن عائشةَ رَضِيَ الله عنها: أنّ رسولَ الله ﷺ **خَرَجَ وعليه مِرْطٌ مُرَحَّلٌ** مِن شَعرٍ أَسْود، فجاءَ الحسنُ فأدخَلَه، ثم جاء الحسينُ فأدخَلَه، ثُمَّ فاطمةُ، ثُمَّ عليٌّ، ثم قالَ: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ﴾ [الأحزاب: ٣٣]. فإن قلتَ: ما كانَ دعاؤُه إلىٰ المباهَلةِ إلا **لِيتبيَّنَ الكاذبُ منه ومِن خَصْمِه**، وذلك أمرٌ يختصُّ به وبمن يُكاذِبُه، فما معنىٰ ضَمِّ الأبناءِ والنساء؟ قلتُ: ذلك آكدُ في الدلالةِ علىٰ ثقتِه بحاله واستيقانِه بصِدْقه؛ حيثُ استجرَأَ علىٰ تعريضِ أعزَّتِه وأفلاذِ كَبِدِه وأحبِّ الناسِ إليه **لذلك**، ولم يَقتصِرْ علىٰ تعريضِ نفْسِه له؛ وعلىٰ ثقتِه بكذبِ خَصْمِه حتى يَهلِكَ خصمُه مع أحبَّتِه وأعزَّتِه هلاكَ الاستئصالِ إن تمَّت المباهَلةُ. وخُصَّ الأبناءُ والنساء؛ لأنهم أعزُّ الأهلِ وألصقُهم بالقُلوب، وربَّما فَدَاهم الرَّجلُ بنفْسِه وحارَبَ دونهم حتىٰ يُقتَل، ومِن ثَمَّ كانوا يَسُوقون مع أنفُسِهم **الظَّعائنَ** في الحُروب؛ لتَمْنَعَهم من الهَرَبِ، ....

قولُه: (**خرجَ وعليه مِرْطٌ مُرَحَّل**)، الحديثُ رَواه مسلمٌ[١]، المِرطُ: الكِساء، والمُرَحَّلُ: المَوَشّىٰ المنقوش الذي فيه صُوَر الرِّحال.

قولُه: (**ليَتبيَّنَ الكاذبُ منهُ ومِن خَصْمِه**) أي: يَظهَر مَن نُسِبَ إلىٰ الكذبِ من رسولِ الله ﷺ ومِنْ خصمِه، هذا معنىٰ المُباهَلةِ لِما سَبَقَ مِن قولِه: «بأن يقولَ: بَهلةُ الله علىٰ الكاذِبِ منّا ومِنكم».

قولُه: (**لذلك**) اللامُ متعلِّقٌ بقولِه: «تعريضٌ»، وذلك إشارةٌ إلىٰ المباهَلة، «ولم يَقتصِرْ»: عطْفٌ علىٰ «استَجْرأ»، و«بكذبِ خَصْمِه» يتعلَّقُ بـ«ثقته»، و«علىٰ ثقتِه»: عطفٌ علىٰ «علىٰ ثقته».

قولُه: (**الظّعائن**)، **الجَوهريّ**[٢]: الظعينةُ: المرأةُ ما دامَتْ في الهَودَج، و: الهَوْدَجُ أيضاً، كانت فيه امرأةٌ أو لم تكنْ.

(١) أخرجه مسلم (٢٤٢٤) وأبو داود (٤٠٣٢) والترمذي (٢٨١٣) من حديثِ عائشة رضيَ اللهُ عنها.
(٢) قوله: «الجوهري» سقط من (د).

ويسمُّون الذادةَ عنها بأرواحِهم حُماةَ الحقائق. وقدَّمَهم في الذِّكْرِ علىٰ الأنفُس؛ ليُنَبِّـهَ علىٰ لُطفِ مكانِهم وقُرْبِ منزلتِهم؛ وليُؤذِنَ بأنّهم مقدَّمون علىٰ الأنفُس مُفَدَّون بها. وفيه دليلٌ لا شيءَ أقوىٰ منه علىٰ فضلِ أصحابِ الكِساء عليهم السلام، وفيه برهانٌ واضحٌ علىٰ صحَّةِ نُبوَّةِ محمّدٍ ﷺ؛ لأنه لم يَرْوِ أحدٌ من موافقٍ ولا مخالِفٍ أنّهم أجابوا إلىٰ ذلك.

[﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ ۚ وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا ٱللَّهُ ۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ * فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌۢ بِٱلْمُفْسِدِينَ﴾ ٦٢-٦٣]

﴿إِنَّ هَٰذَا﴾ الذي قُصَّ عليك مِن نبأِ عيسىٰ ﴿لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ﴾، قُرِئَ بتحريكِ الهاءِ علىٰ الأصل، وبالسُّكون؛ لأنّ اللامَ تَنزلُ مِن «هو» منزلةَ بعضِه؛ فخُفِّف كما خُفِّف عَضْد، و«هو» إمّا فصلٌ بين اسمِ ﴿إِنَّ﴾ وخَبَرِها، وإمّا مبتدأٌ و﴿ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ﴾ خبرُه، والجملةُ خبر ﴿إِنَّ﴾. فإن قلتَ: لِـمَ جازَ دخولُ اللامِ علىٰ الفَصْل؟ قلتُ: إذا جازَ دخولُها علىٰ الخَـبَرِ كانَ دخولُها علىٰ الفَصْلِ أجْوَزَ؛ لأنه أقربُ إلىٰ المبتدأ منه وأصلُها أن تدخلَ علىٰ المبتدأ و﴿مِنْ﴾ في قولِه: ﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ بمنزلةِ البناءِ علىٰ الفتح. ....

قولُه: (حُماة الحقائق) جَمع حقيقة، وهِي ما يَحِقُّ علىٰ الرجُل أن يَحميَه.

قولُه: (قُرِئَ بتحريكِ الـهاء) أي: «لَـهُوَ». بالسكونِ: قالونُ وأبو عمْرٍو والكِسائيُّ، والباقونَ: بالتحريك(١).

قولُه: (و﴿مِنْ﴾ في قولِه: ﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ بمنزلةِ البناءِ علىٰ الفَتْح)، فإن قلتَ: فعلىٰ هذا الفتحُ هُو الأصل، وقد قالَ ابنُ الحاجب: وإنّما بُنِيَ المفرَدُ معَهُ لِما تضمَّنَه من معنىٰ الحَرْف؛ لأنّ معناه: ما مِن رجُل. وأُجيبَ: أنّ هذا إحدىٰ عِلّتَيْنِ في بناءِ اسم «لا»، ذكَرَهما صاحبُ «الإقليد»، إحداهما: هذه التي ذكَرَها ابنُ الحاجب. والثانيةُ: أنّ «لا» معناها النَّفْيُ،

---

(١) «الكشف» (١: ٢٣٤)، و«شرح الشاطبية» للضباع، ص١٣٦.

في «لا إلٰهَ إلا الله» في إفادةِ معنىٰ الاستغراق، والمرادُ: الردُّ علىٰ النصارىٰ في تَثْليثِهم.

﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌۢ بِٱلۡمُفۡسِدِينَ﴾: وعيدٌ لهم بالعَذابِ المذكور في قوله: ﴿زِدۡنَٰهُمۡ عَذَابٗا فَوۡقَ ٱلۡعَذَابِ بِمَا كَانُواْ يُفۡسِدُونَ﴾ [النحل: ٨٨].

كالاستفهام، في أنّهما يَتَشبَّثانِ بمضمونِ الجُملة لا بالاسم وحدَه، ألا تَرىٰ أنّك إذا قُلتَ: هل خرَجَ زيدٌ؟ فاستفهامُك عنِ التباسِ خروجٍ في زمانٍ ماضٍ بزَيْد، لأنّك لا تَجهَلُ الخروجَ في زمانٍ ماضٍ حادثاً علىٰ الإطلاقِ ولم تجْهَل أيضاً زيداً، بل جهِلتَ التباسَ ذلك الخروج به، وكذا إذا قُلتَ: ما خرَجَ زَيْد، فالنَّفيُ متشبِّثٌ بمضمونِ الجُملةِ علىٰ ما سبَق، ولا في «لا رجُلَ أفضلُ منكَ» يفيدُ النّفيَ الذي مِن شأنِه أن يَتشبَّثَ بالاسمِ المَنْفيِّ لا بمضمونِ الجملة، وهُو النَّفيُ علىٰ معنىٰ الاستغراق، لأنهُ غيرُ متصوَّرٍ في غيرِ الاسم المَنْفيِّ في الجُملة، وهي في إفادتِها هذا المعنىٰ كلامِ التعريفِ في نفْسِ الرجُل.

ولـمّا خُصَّت «لا» في هذا المقام بحُكمٍ أحبّوا أن يَنْصِبوا للاختصاصِ لتَنفصِلَ هذه الحالةُ من سائرِ حالاتِها التي لم تنزلْ فيها منزلةَ حرْفٍ يُحدِثُ في الاسم وحدَه معنًى، فبَنَوُا الاسمَ المَنْفيَّ لأنّ هذا الحُكمَ ممّا يدُلُّ علىٰ فَرطِ امتزاجِ الحرْفِ بالاسم، وإنّما لم يُبْنَ «الرجلُ»، واللامُ نازلةٌ منزِلةَ الجُزءِ منَ الاسم لأنّ البناءَ للتمييز، ولا حاجةَ هنا للتمييز؛ لأنهُ ليس للّام حالةٌ تزولُ فيها عن صفةِ الامتزاجِ بالاسم، فيُحتاجَ إلىٰ النَّصْب، بخِلافِ «لا»، فإنّها تارةً تفيدُ النَّفيَ المتشبِّثَ بمضمونِ الجُملةِ لا غير، وأُخرىٰ تُفيدُ النَّفيَ المتعلِّقَ بالاسم، كأنّ المصنِّفَ اختارَ هذا التعليلَ وبنىٰ عليه كلامَه، هذا وإنّما أَلْـحَقَ الأصلَ بالفَرع هاهنا لأنّ الفرعَ اشتُهِرَ بيْنَ الناس كثرةَ استعمالٍ حتّىٰ صارَ أصلاً في الاعتبار، كالدّابةِ في العُرفِ العامِّ في ذواتِ الأربع.

قوله: (والمرادُ: الردّ علىٰ النصارىٰ)، يعني تقصيص إيجاد عيسىٰ بكلمة «كُن» تستلزم التوحيدَ، وقوله: ﴿وَمَا مِنۡ إِلَٰهٍ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ تذييلٌ وتقرير لمعناه، فلا ردّ أبلغ من هذا[1].

قولُه: (وَعيدٌ لهُم بالعذابِ المذكور) يعني في إتيانِ صِفةِ العِلم بعدَ التوَلّي وعيدٌ لهم، وفي

---

(١) هذه الفقرة؛ من قوله: «قوله: والمراد الرد» إلىٰ هنا أثبتناها من (ط). وقوله فيها: «تقصيص» لعله «تخصيص».

[﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ * يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تُحَاجُّونَ فِي إِبْرَاهِيمَ وَمَا أُنْزِلَتِ التَّوْرَاةُ وَالْإِنْجِيلُ إِلَّا مِنْ بَعْدِهِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ * هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ حَاجَجْتُمْ فِيمَا لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ فَلِمَ تُحَاجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ * مَا كَانَ إِبْرَاهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَكِنْ كَانَ حَنِيفًا مُسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ * إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ لَلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ وَهَذَا النَّبِيُّ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُؤْمِنِينَ﴾ ٦٤-٦٨]

﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ﴾ قيل: هم أهلُ الكتابَيْن. وقيل: وفدُ نَجْرانَ، وقيلَ: يهودُ المدينة. ﴿سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾: مستويةٍ بَيْنَنا وبينكم لا يَختلِفُ فيها القرآنُ والتوراةُ والإنجيل.

وتفسيرُ «الكلمة» قولُه: ﴿أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ يعني: تعالَوْا إليها حتىٰ لا نقولَ: عُزيرٌ ابنُ الله، ولا المسيحُ ابنُ الله؛ لأنّ كلَّ واحدٍ منهما **بعضُنا** بَشَرٌ مِثْلُنا؛ ....

ذكْرِ المُفسِدينَ تنبيهٌ علىٰ اختصاصِ ذلك الوعيدِ بما في تلك الآية، فاللامُ في ﴿الْمُفْسِدِينَ﴾ للعَهْد، يعني: فإنْ تولَّوْا فإنّ اللهَ يُعذِّبهُمُ العذابَ الذي تُعورِفَ واشتُهِرَ في حقِّ المفسِدين، وهوَ العذابُ المضاعَف.

قالَ القاضي: وضَعَ ﴿الْمُفْسِدِينَ﴾ مَوضع الضَّمير ليَدُلَّ علىٰ أنّ التولّيَ عن الحُجَج، والإعراضَ عن التوحيدِ إفسادٌ للدِّين، والاعتقادُ المؤدّي إلىٰ فسادِ النفْس بل فسادِ العالم(١).

قولُه: (**بعضُنا**): خبرُ «أنّ» و«بشَرٌ مِثْلُنا»: بدَلٌ منهُ أو خبرٌ بعدَ خبَر، وعلىٰ الوجْهَيْنِ الخبَرُ معرفةٌ والاسمُ نَكِرة، وإن صَحَّ من حيثُ المعنىٰ، وتخصيصُ الاسم لأنّ التقديرَ أنّ عُزيْراً بعضُنا والمسيحُ بعضُنا، لكنّ الظاهرَ أنّ «**بعضُنا**»: خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ والجملةُ: خبرُ «أنّ»(٢).

---

(١) «أنوار التنزيل» (١: ١٦٥).

(٢) من قوله: «وعلىٰ الوجهين الخبر معرفة» إلىٰ هنا ساقط من (ط).

ولا نُطيعَ أحبارَنا فيما أَحْدَثوا مِنَ التحريمِ والتحليلِ مِن غيرِ رجوعٍ إلىٰ ما شَرَعَ اللهُ، كقولِه تعالىٰ: ﴿ ٱتَّخَذُوٓاْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُوٓاْ إِلَٰهًا وَٰحِدًا﴾ [التوبة: ٣١]. وعن عَدِيِّ ابنِ حاتمٍ: ما كنّا نَعبُدُهم يا رسولَ الله. قال: «أليسَ كانوا يُحِلُّون لكم ويُحرِّمون فتأخُذون بقولِهم؟» قالَ: نَعَمْ. قال: «هو ذاكَ». وعنِ الفُضَيل: لا أُبالي أطَعْتُ مخلوقًا في معصيةِ الخالقِ أَوْ صَلَّيتُ لغيرِ القِبْلة. وقُرِئ: (كلْمةٍ) بسكونِ اللام، وقرأَ الحسن: (سَواءً) بالنصبِ بمعنىٰ: استوَتِ استواءً. ﴿فَإِن تَوَلَّوْاْ﴾ عن التوحيد ﴿فَقُولُواْ ٱشْهَدُواْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ أي: لَزِمَتْكم الحُجّةُ؛ فوَجَبَ عليكم أن تَعترِفوا وتُسلِّموا بأنّا مُسلِمون دُونَكم، كما يقولُ الغالبُ للمغلوبِ في جدالٍ أَوْ صِراعٍ أَوْ غيرِهما: اعترف بأنِّي أنا الغالبُ وسلِّمْ لي الغَلَبَةَ. ويجوزُ أن يكونَ مِن بابِ التَّعريض، ومَعْناه: اشْهَدوا واعترِفوا بأنكم كافرون؛ حيثُ تولّيتُم عن الحقِّ بعدَ ظهورِه. زَعَمَ كلُّ فريقٍ من اليهودِ والنصارىٰ أنّ إبراهيمَ كانَ منهم، وجادلوا رسولَ الله ﷺ والمؤمنين فيه، فقيلَ لهم: إنّ اليهوديّةَ إنما حدثَتْ بعدَ نزولِ التوراة، والنّصرانيّةَ بعدَ نزولِ الإنجيل، ....

قولُه: (فوجَبَ عليكم أن تَعترفوا وتُسلِّموا) يريدُ: فإنْ تولَّوْا عنِ الاتّفاقِ معَكم علىٰ كلِمةِ التوحيد، وهِي ﴿أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِۦ شَيْـًٔا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾، وهُو دينُ الأنبياءِ كلِّهم بعدَ أن عرَضتُم عليهم ذلك، فاعلَموا أنّهم إنّما أبَوا للعِناد؛ لأنهُ لزِمَتْهم الحُجّةُ، فقولوا لهم: إذا عرَفتُم ذلك مِن أنفُسِكم أنصِفوا وأقِرّوا بأنّا لسنا مِثلَكم، وأنّا علىٰ ذلكُم الدِّين وهُوَ دينُ الإسلام، وهُو من أسلوبِ التعجيز.

قولُه: (ويَجوزُ أن يكونَ مِن بابِ التعريض) لأنّهم إذا شَهِدوا أنّ المسلمينَ مسلمونَ فقد عرَّضوا بأنفُسِهم بأنّهم ليسوا كذلك.

وبينَ إبراهيمَ وموسىٰ ألفُ سنة، وبينَه وبينَ عيسىٰ ألفان، فكيفَ يكونُ إبراهيمُ علىٰ دينٍ لم يحدثْ إلا بعدَ عهدِه بأزمنةٍ متطاولة. ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾، حتىٰ لا تجادلوا مثلَ هذا الجدالِ المُحال. ﴿هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ﴾، «ها» للتنبيه، و«أنتم» مبتدأ، و«هؤلاء» خبرُه، و﴿حَٰجَجْتُمْ﴾ جملةٌ مستأنفةٌ مبيّنةٌ للجملةِ الأولىٰ، يعني: **أنتم هؤلاءِ الأشخاصُ الحمقىٰ**، وبيانُ حماقتِكم وقلّةِ عقولِكم أنّكم **جادَلْتم** ﴿فِيمَا لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ﴾: **ممّا نطقَ به التوراةُ والإنجيل**، ....

قولُه: (**يعني: أنتُم هؤلاءِ الأشخاصُ الحَمْقىٰ**) يعني: قصَدَ باسم الإشارة وهُوَ ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ تحقيرَ شأنِهم وتركيكَ عُقولِهم، كقولِها:

أبَعْلِيَ هـذا بـالرَّحىٰ المتقـاعِسُ[1]

قولُه: (**جادَلتُم** ﴿فِيمَا لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ﴾ **ممّا نطقَ بهِ التّوراةُ والإنجيل**)، قالَ الإمامُ: ﴿فِيمَا لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ﴾ لم يَقصِدْ بالعِلم حقيقتَه، وإنّما أرادَ: هَبْ أنّكم تَستجيزونَ مُحاجّتَه فيما تدّعونَ عِلمَه، فكيفَ تُحاجّونَ فيما لا عِلمَ لكم بهِ البتّة[2]؟

ويمكنُ أن يقال[3]: إنّ قولَه: ﴿يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لِمَ تُحَآجُّونَ فِىٓ إِبْرَٰهِيمَ﴾ مُتّصِلٌ بقولِه: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِۦ شَيْـًٔا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا﴾.

ونوعٌ[4] آخَرُ منَ النَّعيِ علىٰ قَبائحِهم، يعني: هَبْ أنّكم أشرَكتُم بتأويلٍ باطل وقلتُم:

---

(١) صدره:

تقول وصكت صدرها بيمينها

وهو للهذلول بن كعب العنبري من أبياتٍ قالـها حين رأته امرأتُه يطحَنُ للأضياف، فقالت: أهذا زوجي؟ وضربَتْ صدْرَها بيدِها، فأُخبِرَ بذلك، فقال تلك الأبيات. انظر: «الخصائص» (١: ٢٤٥)، و«شرح ديوان الحماسة» (٢: ٢٢٨) (الحماسية: ٢٤١).

(٢) «مفاتيح الغيب» (٨: ٨٩).

(٣) في (ط): «ويقالُ» بإسقاط «يمكن أن».

(٤) «نوع ....» إلخ معطوف علىٰ «متّصل».

﴿فَلِمَ تُحَآجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ﴾ ولا ذكرَ له في كتابَيْكم من دينِ إبراهيم. وعنِ الأخفش ﴿هَٰٓأَنتُمْ﴾ هو: أأنتم على الاستفهام، فقُلِبَتِ الهمزةُ هاءً، ومعنى الاستفهام: التعجُّبُ من حماقتِهم. وقيل: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ بمعنى «الذين»، و﴿حَٰجَجْتُمْ﴾ صلتُه. ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ﴾: عَلِمَ ما حاجَجْتُم فيه ﴿وَأَنتُمْ﴾ جاهلونَ به، ثمّ أَعْلَمَهم بأنه بريءٌ من دينِكم،

عُزَيْرٌ ابنُ الله، والمسيحُ ابنُ الله، واتّبعتُم رُؤساءَكم وجعَلتُموهم أرباباً لكم فيما تأتونَ وتذَرونَ، ثُمّ ادّعيتُم أنّ ذلكُم عن عِلم مِنكم، وحاجَجْتُم المسلمينَ به لأنّهم ما وقَفوا على نصوصِ كتابِكم، فكيفَ تُحاجّونَ فيما الشاهدُ يَشهَدُ بكذبِكم والنَّصُّ يُنادي بزُورِكم؟ أو المقصودُ مِن إثباتِ العِلم لهم إرخاءُ العِنان معَهم، يعني: مِن حماقتِكم أنّكم عمَدتُم إلى مسائلَ ممّا نطَقَ بهالكتابانِ وألقَيْتُم على الناسِ مُماراةً ومجادلةً، فلمَ تأتونَ بما ليسَ فيهما وهُو أنّ إبراهيمَ كان يهوديّاً أو نَصْرانيّاً، وتُجادِلونَ به المؤمنينَ باطلاً، سَمّى الأوّلَ مُجادلةً لأنّهم لم يُريدوا بتلك المسائل إثباتَ حقٍّ أو إماطةَ شُبْهة، بل نفْسَ[1] المجاراةِ والمُماراة، وهِي مذمومةٌ على ما جاءَ في «سُنَن التِّرمذيِّ»، عن أنس، أنّ رسولَ[2] الله ﷺ قال: «مَن ترَكَ المِراءَ وهُو مُبطِل بُنِيَ له بيتٌ في ربَضِ الجنّة، ومَن تركَ المِراءَ وهُو مُحِقٌّ بُنيَ له بيتٌ في وسَطِ الجنّة»[3].

قولُه: (﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ﴾: عَلِمَ ما حاجَجْتُم فيه)، فإن قُلتَ: لمَ زِيدَ عَلِمَ؟ قلتُ: ليسَ الكلامُ في التهديدِ وأنّ اللهَ تعالى يَعلَمُ مُحاجَّتَهم فيُجازِيهم على عِنادِهم، بل في إزالةِ الجَهلِ وبيانِ حَقّيّةِ المجادَلةِ وبُطلانِها، ولذلك أَتبَعَ ذلك بقولِه: ﴿إِنَّ أَوْلَى ٱلنَّاسِ بِإِبْرَٰهِيمَ﴾ الآية.

قولُه: (ثُمّ أعلَمَهم بأنهُ بَريءٌ مِن دينِكم) يعني: جيءَ بقولِه: ﴿مَا كَانَ إِبْرَٰهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا﴾ على سبيلِ الاستئنافِ بَياناً لِما اختَلَفوا فيه، فإنهُ تعالى بعدَ ما بيّنَ أنْ ليسَ عندَهم عِلمٌ

---

(١) «نفس» مفعول لفعل محذوف، وتقدير الكلام: لم يريدوا بتلك المسائل إثبات حقّ أو إماطة شبهة بل أرادوا نفس المجاراة والمماراة.

(٢) في (ط): «عن رسولِ» بإسقاط «أنسٍ أنّ».

(٣) أخرجه الترمذيّ (١٩٩٣).

وما كانَ إلا ﴿حَنِيفًا مُّسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾، كما لم يكن منكم. **أو أرادَ بالمشركينَ اليهودَ** والنصارىٰ؛ لإشراكِهم به عُزَيْرًا والمسيح. ﴿إِنَّ أَوْلَى ٱلنَّاسِ بِإِبْرَٰهِيمَ﴾: إنّ أخصَّهم به وأقْرَبَهم منه، من الوَلْيْ: وهو القُرْب ﴿لَلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ﴾ في زمانِه وبعدَه، ﴿وَهَٰذَا ٱلنَّبِيُّ﴾ خصوصًا، ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ من أمّتِه. وقُرِئَ: (وهذا النبيَّ) بالنصْبِ عطفًا علىٰ الهاءِ في ﴿ٱتَّبَعُوهُ﴾ أي: اتبعوه واتبعوا هذا النبيَّ، **وبالجرِّ عطفًا علىٰ «إبراهيم»**.

أنّ إبراهيمَ علىٰ أيِّ ملّةٍ كان، وأثبتَ بأنهُ هُو المختَصُّ به[1] بقولِه: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾، اتّجَه لسائلٍ أن يقولَ: بيِّنْ لنا ما ذلك العِلمُ الذي اختصَّ اللهُ به في شأنِ إبراهيم؟ فقيل: ﴿مَا كَانَ إِبْرَٰهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا﴾ الآية.

قال القاضي: ﴿مُّسْلِمًا﴾: مُنقاداً لله تعالىٰ، وليسَ المرادُ أنهُ كان علىٰ مِلّةِ الإسلامِ وإلّا لاشتَركَ الإلزامُ[2].

وقلتُ: قولُه: ﴿إِنَّ أَوْلَى ٱلنَّاسِ بِإِبْرَٰهِيمَ لَلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ وَهَٰذَا ٱلنَّبِيُّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ واردٌ[3] استئنافاً لبيانِ الموجِب، يعني: إذا نظَرتُم بعَيْنِ الإنصافِ عرَفتُم أنّ المحبّةَ لا تَصحُّ بمجرَّدِ الدَّعوىٰ، بل باتّباعِ الهُدىٰ والاتّصافِ بسِمةِ المحبوب، فمَن شاهَدتُم فيه هذه المَخِيلةَ فهُو أَوْلىٰ به، وفي مجيءِ اسمِ الإشارةِ وعطفِه علىٰ ﴿لَلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ﴾ مَزيدُ تميُّزٍ وتعيُّن واختصاص، ومِن ثَمّ قال: ﴿وَهَٰذَا ٱلنَّبِيُّ﴾ خصوصاً ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾، وهُو كقولِه تعالىٰ: ﴿وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ﴾ [البقرة: ٩٨].

قولُه: (**أو أرادَ بالمُشركينَ: اليهودَ**) فعَلىٰ هذا هُو مِن وَضْعِ المُظهَر مَوضعَ المُضمَر، للإشعارِ بالعِلّية، وهذا أيضاً ينصُرُ قولَ المصنِّف: إنّ المرادَ مِن قولِه: ﴿مُّسْلِمًا﴾ أنه عليه السلامُ علىٰ مِلّةِ الإسلام، أي: التوحيد.

قولُه: (**وبالجرّ عطفاً علىٰ «إبراهيم»**) والمعنىٰ علىٰ هذا: إنّ أَوْلىٰ الناس بإبراهيمَ وبهذا النبيِّ

---

(١) في (ط): «بأنه المخصوص به».
(٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٢: ٢٢).
(٣) في (ط): «وأرادَ».

[﴿وَدَّت طَّآئِفَةٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَوْ يُضِلُّونَكُمْ وَمَا يُضِلُّونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ * يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لِمَ تَكْفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَأَنتُمْ تَشْهَدُونَ * يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لِمَ تَلْبِسُونَ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُونَ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ ٦٩-٧١]

﴿وَدَّت طَّآئِفَةٌ﴾: همُ اليهود، دَعَوْا حذيفةَ وعمّارًا ومعاذًا إلىٰ اليهوديّة. ﴿وَمَا يُضِلُّونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ﴾ وما يعودُ وبالُ الإضلالِ إلا عليهم؛ لأنّ العذابَ يُضاعَفُ لهم بضلالِهم وإضْلالِهم. أو: وما يَقدرونَ علىٰ إضلالِ المسلمين، وإنما يُضلّونَ أمثالَهم من أشياعِهم. ﴿بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ﴾: بالتوراةِ والإنجيل. وكفرُهم بها: أنهم لا يؤمنونَ بما نطقتْ به من صحّةِ نبوّةِ رسولِ الله ﷺ وغيرِها. وشهادتُهم: اعترافُهم بأنّها آياتُ الله؛ أو: تكفرونَ بالقرآنِ ودلائلِ نبوّةِ الرّسولِ ﴿وَأَنتُمْ تَشْهَدُونَ﴾ نعتَه في الكتابَيْن؛ أو: تكفرونَ بآياتِ الله جميعًا ﴿وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ أنها حقّ. ....

والذين آمَنوا لَلّذينَ اتّبَعوا إبراهيمَ، فهُو من المُبالغةِ بمنزِل، كأنهُ قيل[١]: لا فَرْقَ بيْنَ دينِ هذا النبيِّ وأصحابِه وبَيْنَ دينِ إبراهيم[٢]، فكلُّ من ادّعىٰ أنه متّبعٌ إبراهيمَ فإنّ أوّلَ شيءٍ يجبُ عليه متابعةُ هذا النبيِّ وأصحابِه، لأنّ دينَهمُ التوحيدُ، وفيه تعريضٌ بأنّهم حينَ أعرَضوا عن الإسلامِ وتوَلّوْا، ظهَرَ أنّهم ما اتّبعوا مِلّةَ إبراهيمَ ولا كانوا منَ التوحيدِ في شيء، فوَقعَ قولُه: ﴿وَٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ تذييلاً لهذا المعنىٰ أحسنَ موقع، كقولِه تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾.

قولُه: (﴿وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ أنّها حقّ) فعَلىٰ هذا «تَشهَدونَ»: مجازٌ عن مُطلقِ المعرفةِ والعِلم، لأنّ الشاهدَ إنّما يشهَدُ علىٰ عِلم، ولهذا قال الجَوْهريُّ: الشهادةُ: خبَرٌ قاطع.

الراغبُ: الشهادةُ: الإخبارُ بالشيءِ عن مُشاهدة، إمّا ببَصَر أو بَصيرة، ثُمّ يُعبَّرُ بها عن المعرفةِ المُقتضِية لصحّةِ ما يَدّعي، وإن كان المُدَّعىٰ عليه مُنكِراً بلسانِه، كقولِك لخصمِك: أنتَ تشهَدُ أنّ الأمرَ بخلافِ ما تَذكُرُه[٣].

(١) قوله: «قيل» ساقط من (ط).

(٢) من قوله: «فهو من المبالغة» إلىٰ هنا سقط من (ي).

(٣) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٢: ٦٢٩)، وانظر: «مفردات القرآن»، ص٤٦٥.

قُرِئ: (تلبِّسون) بالتشديد. وقرأ يحيىٰ بنُ وثّاب: (تلبَسون) بفتحِ الباء، أي: تلبَسونَ الحقَّ معَ الباطل، كقولِه: «**كلابسِ ثوبَيْ زور**»، وقولِه:

إذا هو بالمجْدِ ارْتدىٰ وتأزّرا

واعلَمْ أنّ قولَه: ﴿وَأَنتُمْ تَشْهَدُونَ﴾ حالٌ مقرِّرةٌ لجهةِ الإشكال، وتتميمٌ لمعنىٰ التّوبيخ في ﴿لِمَ تَكْفُرُونَ﴾، فإنْ فسَّرَ «آياتِ الله» بالتّوراةِ والإنجيل فالمناسبُ أنْ يُحمَلَ ﴿تَشْهَدُونَ﴾ علىٰ الاعتراف، وإن فسَّرَ بالقرآنِ ودلائلِ نُبوّةِ رسولِ الله فالمناسبُ: وأنتُم تشهَدونَ نعْتَه، أي: تُعاينونَ منَ المشاهدةِ المُعايَنة، وإنْ فسَّرَ بجميعِ آياتِ الله فالمناسبُ: وأنتُم تعلَمونَ ليؤذِنَ بأنّ تلكَ الآياتِ بلَغت في الوضوحِ والظُّهورِ منزلةَ المُشاهَدِ المحسوس، وأنّهم معَ ذلك عانَدوا وكابَروا، وفيه أنّ العالِمَ المُعاندَ لا يُذعِنُ للحقِّ أيّاً كان.

قولُه: (**كلابِس ثوبَيْ زور**) الحديثُ مِن روايةِ مسلم والنَّسائيّ، عن عائشةَ رضيَ اللهُ عنها قالت: إنّ امرأةً قالت: يا رسولَ الله، أقولُ: إنّ زَوْجي أعطاني ما لم يُعطِني، فقال: «المُتشبِّعُ بما لم يُعطَ كلابِسِ ثَوبَيْ زور»(١).

النِّهاية: يعني ثَوْبَي ذي زُور، وهُو الذي يُزَوِّرُ علىٰ الناسِ بأن يتَزَيّا بزِيِّ أهلِ الزُّهدِ ويَلبَسُ لباسَ أهلِ التقشُّفِ رياءً، أو أنهُ يُظهِرُ أنّ عليهِ ثوبَيْنِ وإنّما هُو ثوبٌ واحد، قال الأزهَريُّ: هُو أن يَخيطَ كُمّاً علىٰ كُمّ.

قولُه: (**إذا هُوَ بالمَجْدِ ارتَدىٰ وتأزَّرا**)، أوّلُه:

فــلا أبَ وابنــاً مِثْــلُ مــروانَ وابنِــهِ(٢)

الابنُ: عبدُ الملك، ولفظُ «هُو»: كنايةٌ عن الأبِ الذي هُو مروان؛ لأنّ مجدَ الأبِ مجدُ الابنِ دونَ العكس، عطَفَ الابنَ علىٰ الأبِ باعتبارِ اللَّفظِ حيثُ جعلَه منصوباً منوَّناً، ويَجوزُ رفْعُه

---

(١) أخرجه مسلم (٢١٢٩) والنّسائيّ في «السنن الكبرىٰ» (٨٩٢٠)، وأبو داود (٤٩٩٩).

(٢) البيت للربيع بن ضبيع الفزاري وهو من شواهد سيبويه، «الكتاب» (٢: ٢٨٥). وانظر: «خزانة الأدب» (٤: ٦٧-٦٨)، و«شرح شواهد الإيضاح»، ص٢٠٧.

[﴿ وَقَالَت طَّآئِفَةٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ ءَامِنُوا۟ بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَجْهَ ٱلنَّهَارِ وَٱكْفُرُوٓا۟ ءَاخِرَهُۥ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ۞ وَلَا تُؤْمِنُوٓا۟ إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ مِّثْلَ مَآ أُوتِيتُمْ أَوْ يُحَآجُّوكُمْ عِندَ رَبِّكُمْ ۗ قُلْ إِنَّ ٱلْفَضْلَ بِيَدِ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ ۗ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ۞ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِۦ مَن يَشَآءُ ۗ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ ﴾ ٧٢-٧٤]

﴿وَجْهَ ٱلنَّهَارِ﴾: أوّلَه. قال:

مَنْ كانَ مسرورًا بمقتلِ مالكٍ   فليأتِ نِسْوتَنا بوجْهِ نهارِ

والمعنىٰ: أظهروا الإيمانَ بما أُنزِلَ علىٰ المسلمينَ في أوّلِ النهار،﴿وَٱكْفُرُوٓا۟﴾ به في آخرِه لعلّهم يشكّونَ في دينِهم، ويقولونَ: ما رَجعوا وهم أهلُ كتابٍ وعِلْمٍ إلّا لأمرٍ قد تبيّنَ لهم، فيرجعونَ برجوعِكم. وقيل: تواطأَ اثنا عشرَ من أحبارِ يهودِ خيبر، وقالَ بعضُهم لبعض: ادخلوا في دينِ محمّدٍ أوّلَ النهارِ من غيرِ اعتقادٍ واكفروا به آخرَ النهار، وقولوا: إنا نَظَرْنا في كتبِنا وشاورْنا علماءَنا فوجدنا محمّدًا ليسَ بذلكَ المنعوت، ....

باعتبارِ العَطْفِ علىٰ المحَلِّ، فإنّ موضعَ «لا» وما بعدَه: رفْعٌ بالابتداء، والنَّصبُ أشهرُ لأنّ العطفَ علىٰ اللَّفظِ أكثر، وقيل: هذا الأسلوبُ مجازٌ لأنهُ جعَلَ المجدَ رِداءً لنفسِه، ويُمكنُ أن يكونَ كنايةً، نحوَ قولِهم: الكرَمُ بيْنَ بُرْدَيْه، والمجدُ بينَ ثَوْبَيْه.

قولُه: (مَن كانَ مسروراً) البيت، وبعدَه:

يَجِدِ النِّساءَ حَواسراً يَنْدُبْنَهُ   يَلطُمْنَ أوجُهَهنَّ بالأسحارِ(١)

حَواسراً: مكشوفاتِ الرؤوسِ والوجوه، وكانت عادتُهم مستمرّةً في النُّدْبةِ علىٰ القتيلِ أنّهم لا يَندُبونَ القتيلَ أو يُدرَكَ ثأرُه، يقولُ للأعداءِ المُنابذين: مَن كان مسروراً يُظهِرُ الشَّماتةَ بقَتْلِ مالكٍ فلْيأتِ نساءَنا أوّلَ النهارِ يَجِدْ ما كان مُحرَّماً منَ النُّدْبةِ والبُكاء.

---

(١) البيتان للربيع بن زياد يرثي مالك بن زهير العبسي. انظر: «الخزانة» (٣: ٥٣٨) و«مجاز القرآن» لأبي عُبَيْدة (١: ٩٧) و«الأغاني» (١٦: ٢٧).

وظهرَ لنا كَذبُه وبطلانُ دينِه، فإذا فعلتُم ذلكَ شكَّ أصحابُه في دينِهم. وقيل: هذا في شأنِ القِبلةِ لـمّا صُرِفتْ إلىٰ الكعبة، قالَ كعبُ بنُ الأشرفِ لأصحابه: آمِنوا بما أُنزلَ عليهم من الصّلاةِ إلىٰ الكعبة، وصلّوا إليها في أوّلِ النهار، ثمّ اكفروا به في آخرِه، وصلّوا إلىٰ الصخْرةِ لعلّهم يقولونَ: هم أعلمُ منّا وقد رجعوا فيرجعون. ﴿وَلَا تُؤْمِنُوٓاْ﴾ متعلّقٌ بقولِه: ﴿أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ﴾، وما بينهما اعتراضٌ، أي: ولا تُظهِروا إيمانَـكم بأن يؤتىٰ أحدٌ مثلَ ما أوتيتم إلا لأهلِ دينكم دونَ غيرِهم. أرادوا: أسرُّوا تصديقَكم بأنّ المسلمينَ قد أوتوا من كُتُبِ الله مثلَ ما أوتيتم، ولا تُفشوه إلا إلىٰ أشياعِكم وحدَهم دونَ المسلمين؛ لئلّا يزيدَهم ثباتًا؛ ودونَ المشركين؛ لئلّا يدعوهم إلىٰ الاسلام. ﴿أَوْ يُحَآجُّوكُمْ عِندَ رَبِّكُمْ﴾ عطْفٌ علىٰ ﴿أَن يُؤْتَىٰٓ﴾ والضميرُ في ﴿يُحَآجُّوكُمْ﴾ لـ﴿أَحَدٌ﴾؛ لأنه في معنىٰ الجمعِ بمعنىٰ: ولا تؤمنوا لغيرِ أتباعِكم: أنّ المسلمين يحاجّونَـكم يومَ القيامةِ بالحقّ، ويغالبونكم عندَ الله تعالىٰ بالحُجّة. ....

قولُه: (﴿وَلَا تُؤْمِنُوٓاْ﴾ متعلّقٌ بقولِه: ﴿أَن يُؤْتَىٰٓ﴾) أي: ﴿أَن يُؤْتَىٰٓ﴾ متّصِلٌ به معمولٌ لهُ بواسطةِ الجارّ، والإيمانُ علىٰ هذا: بمعنىٰ الإقرار، صَرَّحَ به الواحِديُّ[1]؛ لأنّهم كانوا يُصدِّقونَ بباطِنِهم أنّ ما عليه المسلمونَ حَقّ، لكنْ كانوا يُنكِرونَه بألسِنتِهم، وما كانوا يُقرّونَ به، فأُمِروا بالثَّباتِ عليه، ونقَـلَ صاحبُ «الـمُرشِد»، عن أبي عليٍّ: مَن قَـدَّرَ الباءَ جعَلَ الفعلَ بمعنىٰ الاعتراف، ومَن لم يُقَدِّرْه جعَلَهُ متعدِّياً بنفسِـه[2]، ومعناه: ولا تُصدِّقوا أن يُؤتىٰ أحَـدٌ. وعلى الوجْهَيْنِ هُو مفعولُ ﴿وَلَا تُؤْمِنُوٓاْ﴾، ولـهذا قال المصنِّـفُ: أسِرّوا تصديقَـكم بأنّ المسلمينَ قد أُوتوا من كتُبِ الله مثلَ ما أوتيتُم، والجملةُ المتوسِّطة اعتراضٌ كما قال. وقولُه: «أو يَـتِمُّ الكلامُ عندَ قولِه: ﴿إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ﴾». وجهٌ آخرُ مقابِلٌ للوجهِ المذكور، يعني: لا يكونُ ﴿أَن يُؤْتَىٰٓ﴾ متّصِلاً به، والإيمـانُ علىٰ هذا هُو المتعارَفُ المشهور، لقولِه: «ولا تُؤمنوا هذا الإيمـانَ الظاهرَ»، فحينَئذٍ لا يكونُ قولُه: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ﴾ اعتراضاً، بل يكونُ أمراً

(١) في «الوسيط» (١: ٢٤٢).

(٢) انظر: «المقصد لتلخيص ما في المرشد»، ص١٧٣-١٧٥.

فإن قلتَ: فما معنىٰ الاعتراض؟ قلتُ: معناه: أن الهدىٰ هدىٰ الله، من شاءَ أن يلطفَ به حتىٰ يُسلمَ أو يزيدَ ثباتُه علىٰ الإسلام كانَ ذلك، ولم يَنفعْ كيدُكم وحِيَلُكم وزِيُّكم تصديقَكم عن المسلمينَ والمشركين. ....

للنبيِّ ﷺ بأنْ يَرُدَّ عليهِم ويُبيِّنَ تعكيسَ رأيِهم ويَفضَحَهم ويُظهِرَ ما أرادوا بهذا القول، يعني أنّ الذين أسلَموا مِنكم إنّما هِدايتُهم منَ الله، ومَن كانت هدايتُه بتوفيقِ الله لا تَضُرُّه حِيَلُكم ومَكرُكم، وذلك أنّ في إيقاعِ الخبَرِ(١) نفْسَ المبتدأ دليلاً علىٰ كمالِ ذلك الشيءِ في نفسِه، أي: هو الهُدىٰ الكاملُ الذي يَستَحِقُّ أن يُسمّىٰ هُدىٰ، ومَن يهْدِ الله فلا مُضِلَّ له، لكنّ الذي قُلتُم ودَبَّرتُموهُ إنّما فعَلتُم لأنّهم جمَعوا بينَ الفضيلتَيْن وحازوا الحَسنتَيْن فحَسَدتُموهم، وهُو المرادُ بقولِه: «يعني أنّ ما بِكم من الحسَد والبَغْي... دَعاكم إلىٰ أن قُلتُم ما قُلتُم».

قالَ المصنِّفُ في الحاشية: القولان، أعني: ﴿هُدَى ٱللَّهِ﴾ وقولَه: ﴿أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ﴾، داخِلانِ في حيِّزِ «قُل»، كأنهُ قيل: قُلْ لهم هذَينِ القولَين، ومعناه: أكِّدْ عليهِم أنّ الهُدىٰ: ما فعَلَ اللهُ من إيتاءِ الكتابِ غيرَهم، وأنكَرَ عليهم أن يمتَعِضوا مِن أن يُؤتىٰ أحَدٌ مثلَ ما أوتوا، كأنهُ قيل: إنّ الهُدىٰ هُدىٰ الله، وقل: لأنْ يُؤتىٰ أحَدٌ مثلَ ما أوتيتُم قُلتُم ما قُلتُم، وكِدْتُم ما كِدْتُم، تَمّ كلامُه.

يُقالُ: امتعَضَ مِن كذا: غضِبَ عنه، وقيل: أوْجعَه وشَقَّ عليه.

قولُه: (**فما معنىٰ الاعتراض**) الفاءُ فيها شائبةُ الإنكار، يعني: الاعتراضُ ينبغي أن يؤكِّدَ معنىٰ الكلامِ المُعترَض فيه، فأينَ المعنىٰ المذكورُ فيهِ وهُو إسلامُ الكافر وثَباتُ المسلم فيه، أم أين التطبيقُ؛ لأنّ الأوّلَ كلامُهم والثانيَ كلامُ الله؟ وأجاب: أنّ قولَه: ﴿هُدَى ٱللَّهِ﴾ مطلقٌ مُحتوٍ علىٰ جميعِ أنواعِ الهداية، ووَجْهُ تطبيقِه علىٰ الكلامِ السابق هُو أنّ الكلامَ السابقَ سيقَ لمعنىٰ ﴿وَلَا تُؤْمِنُوٓا﴾ أي: لا تُقِرّوا بأنْ يُؤتىٰ أحدٌ مثلَ ما أوتيتُم إلّا لمَن تَبِعَ دينكم، لأنّ المسلمينَ إذا سَمِعوا ذلك يَزيدُهم ثَباتاً في دينِهم، وأنّ المشركينَ إذا عَلِموا ذلك رَغِبوا في دين الإسلام، ثُمّ إنهُ تعالىٰ حَكىٰ عنهم كلامَهم بعَيْنِه علىٰ سبيلِ التوبيخ والإنكار، وضَمَّ معَهُ قولَه: ﴿قُلْ إِنَّ

---

(١) في (ط): «الخير».

وكذلكَ قوله تعالىٰ: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْفَضْلَ بِيَدِ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ﴾: يريدُ الهدايةَ والتوفيقَ، أو يَتِمُّ الكلامُ عندَ قوله: ﴿إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ﴾ علىٰ معنىٰ: ولا تؤمنوا هذا الإيمانَ الظاهرَ، وهو إيمانُهم وجهَ النهارِ ﴿إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ﴾ إلا لمن كانوا تابعينَ لدينِكم ممّن أسلموا منكم؛ لأن رجوعَهم كانَ أرجىٰ عندَهم من رجوعِ مَن سواهم، ولأنّ إسلامَهم كانَ أغيظَ لهم. وقوله: ﴿أَن يُؤْتَىٰٓ﴾ معناه: لَأن يؤتىٰ أحدٌ مثلَ ما أوتيتم، قلتُم ذلكَ ودبرّتموه لا لشيءٍ آخر، **يعني: أنّ ما بكم من الحسدِ والبغيِ أن يُؤتىٰ أحدٌ** مثلَ ما أوتيتم من فضْلِ العلمِ والكتابِ دعاكم إلىٰ أن قلتُم ما قلتُم. ....

﴿ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ﴾ لمزيدِ التوبيخِ والإنكار، المعنىٰ: إنّ الهُدىٰ هُدىٰ الله، وهِدايةُ الله شاملةٌ لأنْ يَلطُفَ بالمشركينَ حتّىٰ يُسلِموا، وأن يَزيدَ في ثباتِ المسلمينَ علىٰ الإسلامِ حتّىٰ يَستقيموا عليه، وإذا كان كذلك لم ينفَعْ كيْدُكم وحِيَلُكم وزِيُّكم أي: منْعُكم وإخفاؤكم، وقولُه: «تصديقكم» مفعولُ «زِيّكم»، وهُو مثلُ قولِه قُبَيْلَ هذا: «أَسِرّوا تصديقَكم بأنّ المسلمينَ قد أُوتوا».

الأساس: انزوتِ الجِلدةُ في النار: تقبَّضَتْ، يقال: أسمعَه كلاماً فانْزَوىٰ له ما بينَ عينيه.

قولُه: (**يعني أنّ ما بِكم منَ الحسَدِ والبَغْيِ أن يُؤتىٰ أحدٌ**) هذا الوجهُ أحسَنُ التئاماً منَ الأوّلِ وأوفَقُ نظماً، فيكونُ قولُه: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ﴾ كالتوطِئةِ للجَواب، أعني قولَه: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْفَضْلَ بِيَدِ ٱللَّهِ﴾ الآية، وقولُه: ﴿يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِۦ مَن يَشَآءُ﴾ تقريراً له، فالفَضْلُ هُوَ ما حسَدوهُ منَ الإيتاءِ وأظهَروا البَغيَ لأجْلِه، والرّحمةُ في ﴿يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِۦ مَن يَشَآءُ﴾ هُو عيْنُ الفَضْل، أُقيمَت[1] مُقامَ المُضْمَرِ، يَدُلُّ عليه التذييلُ بقولِه: ﴿وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ﴾، فإذاً الكلامُ في الوَحي وأنهُ المُؤتىٰ والفَضْل والرَّحمة، وفيه إشارةٌ إلىٰ أنّ الوقوفَ علىٰ حقائقِ كلامِه المَجيد الذي خَصَّ به خَواصَّ عبادِه الموصوفينَ بقوله: ﴿وَتَعِيَهَآ أُذُنٌ وَٰعِيَةٌ﴾ [الحاقة: ١٢] نهايةُ الكمالِ وغايةُ الإفضال. **الراغب**: الاختصاصُ: انفرادُ بعضِ الشيءِ بما لا يُشاركُه غيرُه[2].

---

(١) في (ط): «أقيم».

(٢) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٢: ٦٤٨)، وانظر: «مفردات القرآن»، ص٢٨٤.

والدليلُ عليه قراءة ابن كثير: (أأن يؤتى أحد) بزيادةِ همزةِ الاستفهام؛ للتقريرِ والتوبيخ، بمعنىٰ: إلا أن يؤتىٰ أَحد. فإن قلتَ: فما معنىٰ قوله: ﴿أَوْ يُحَآجُّوكُمْ﴾ علىٰ هذا؟ قلتُ: معناه: دبّرتُم ما دبرتم لِأن يؤتىٰ أحدٌ مثلَ ما أوتيتم، ولِـما يتّصلُ به عندَ كفركِم به ....

قولُه: (والدّليلُ عليه قراءةُ ابنِ كثير)[1] أي: علىٰ أنّ قولَه: ﴿أَن يُؤْتَىٰٓ﴾ ليسَ مفعولاً لقولِه: ﴿وَلَا تُؤْمِنُوٓا۟﴾ لأنّ قولَه: ﴿أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ مِّثْلَ مَآ أُوتِيتُمْ﴾ قُلتُم ذلك، مُصَدَّرٌ بهمزةِ الإنكار، وهُو استئنافُ كلام داخلٍ تحتَ حيِّز «قُلْ» مَقولاً لرسولِ الله ﷺ، والهمزةُ مَزيدةٌ لتأكيدِ الإنكار، وإليه الإشارةُ بقولِه: «بزيادةِ همزةِ الاستفهام للتقرير»، أي: التأكيد.

قالَ صاحبُ «المرشد»[2]: وكان ابنُ كثير يقرَأُ: «آنْ يُؤتىٰ أَحَدٌ» بالمَدِّ، والوَقْفُ حينَئذٍ علىٰ قولِـه: ﴿إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ﴾ وقْـفٌ تـامّ، وكذا علىٰ قـولِه: ﴿هُدَى ٱللَّهِ﴾ و﴿أَن يُؤْتَىٰٓ﴾ في موضع رَفْع علىٰ الابتداء، وخبَرُه محذوفٌ، أي: أأنْ يُؤتىٰ مِثلَ ما أوتيتُم تُقِرّونَ به أو تَذكُرونَه وتَعترِفونَ به؟ ويجوزُ أن يكونَ في موضعِ نصْبٍ بفعلٍ مُضمَر، أي: أتَذكُرونَ أنْ يؤتىٰ، أو: أتُشيعونَ. ذكَرَ الوجهَيْن أبو عليّ[3].

قولُه: (فما معنىٰ قولِه: ﴿أَوْ يُحَآجُّوكُمْ﴾ علىٰ هذا؟) يعني: إذا تَمَّ الكلامُ عندَ قولِه: ﴿لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ﴾ وابتُدِئَ مِن قولِه: ﴿أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ﴾، كيفَ يستقيمُ عَطفُ ﴿أَوْ يُحَآجُّوكُمْ﴾ علىٰ ﴿أَن يُؤْتَىٰٓ﴾ كما كان مستقيماً علىٰ الأوّل، لأنهُ كان مِن جُملةِ كلام اليهود؟ والجوابُ: أنهُ علىٰ الأوّل كانَ مِن عَطفِ المفعولِ علىٰ المفعول، كما قال: ﴿أَوْ يُحَآجُّوكُمْ عِندَ رَبِّكُمْ﴾ عطفٌ علىٰ ﴿أَن يُؤْتَىٰٓ﴾.

وقدَّرَ صاحبُ «الـمُرشد»: أو بأنْ يُحاجّوكم، وقال: يكونُ ﴿أَن يُؤْتَىٰٓ﴾ وما عُطِفَ عليه مفعولاً لقولِه: ﴿وَلَا تُؤْمِنُوٓا۟﴾، والآنَ هُو مِن عطْفِ العلّةِ علىٰ العِلّةِ لـمُعلَّل مُقدَّر، واللامُ مِثلُها في قولِـه تعالىٰ: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨] وأو

---

(١) قراءة ابن كثير بهمزتين، الثانية مسهّلة، علىٰ الاستفهام، وقرأ الباقون بهمزة واحدة مفتوحة علىٰ الخبر. انظر: «التيسير»، ص٨٩.

(٢) انظر: «المقصد لتلخيص المُرشد» للقاضي زكريّا، ص١٧٤.

(٣) يعني الفارسيّ، وانظر كلامَه في: «الحجّة للقرّاء السبعة» (٢: ٢٧).

من محاجَّتِهم لكم عندَ ربّكم. ويجوزُ أنَ يكونَ ﴿هُدَى ٱللَّهِ﴾ بدلًا من ﴿ٱلْهُدَىٰ﴾، و﴿أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ﴾ خبرَ ﴿إِنَّ﴾ علىٰ معنىٰ: قل: إنّ هدىٰ الله ﴿أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ مِّثْلَ مَآ أُوتِيتُمْ أَوْ يُحَآجُّوكُمْ﴾ حتىٰ يحاجّوكم عندَ ربِّكم فيقرعوا باطلَكم بحقِّهم ويَدْحضوا حجَّتَكم.

وقُرِئَ: (إنْ يُؤتىٰ أحدٌ) علىٰ «إن» النافية، وهو متّصلٌ بكلامِ أهلِ الكتاب، أي: ولا تُؤمنوا إلا لمن تبعَ دينكم، وقولوا لهم: ما يُؤتىٰ أحدٌ مثلَ ما أوتيتم حتىٰ يحاجّوكم عندَ ربِّكم، يعني: ما يُؤتَوْنَ مثلَه فلا يحاجُّونكم. ويجوزُ أن ينتصبَ ﴿أَن يُؤْتَىٰٓ﴾ بفعلٍ مضمرَ؛

ـ بمعنىٰ الواو ـ للتنويع، كما في قولِه تعالىٰ: ﴿عُذْرًا أَوْ نُذْرًا﴾ [المرسلات: ٦]، وإليه الإشارةُ بقولِه: «ولِما يتَّصلُ به عندَ كُفرِكم بهِ من مُحاجّتِهم لكُم عندَ ربِّكم»، أي: لِما يترَتَّبُ عليه كما يترَتَّبُ وجودُ أمرٍ علىٰ أمرٍ يكونُ الثاني مطلوباً بالأوّل، ومِن مُحاجّتِهم: بيانُ «ما»، والضَّميرُ في «يتَّصِلُ» لِـ«ما»، وفي «به» للتدبير.

قولُه: (﴿هُدَى ٱللَّهِ﴾ بدلاً منَ ﴿ٱلْهُدَىٰ﴾، و﴿أَن يُؤْتَىٰٓ﴾ خبرُ ﴿إِنَّ﴾)، المعنىٰ: أنّ الهُدىٰ الحقيقيَّ هُو أن يُعطىٰ المسلمونَ مِثلَ ما أُعطيتُم منَ الحُجّةِ حتّىٰ يُحاجّوكُم عندَ ربِّكم فيَدحَضُوكم بالحُجّة، و ﴿أَوْ﴾ علىٰ هذا بمعنىٰ: إلىٰ أنْ، لا للعَطْف.

قولُه: (وقُرِئَ: «إنْ يُؤتىٰ»). قالَ صاحبُ «المرشد»(١): وهِيَ قراءةُ الأعمَش، وهُو حِكايةٌ يَحتَمِلُ أن تكونَ عن المسلمينَ وأن تكونَ عنِ اليهودِ، والوَقْفُ علىٰ ﴿لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ﴾ وعلىٰ الحِكايةِ عنِ المسلمينَ أحسَن؛ لأنّك إن جعلْتَهُ حكايةً عن اليهودِ كان التقديرُ: ولا تُؤمنوا إلّا لَمن تَبعَ دينكم لأنهُ لا يُؤتىٰ أحَدٌ مِثلَ ما أُوتيتُم، ففي أن يُؤتىٰ بعضُ التعلُّقِ بأوّلِ الكلام.

قولُه: (ما يُؤتَوْنَ مِثلَهُ فلا يُحاجّونكم) مِن بابِ نفْيِ الشيءِ بنَفْيِ لازِمِه، كقولِه:

لا ترَىٰ الضَّبَّ بها ينجَحِرْ(٢)

قولُه: (وأن يَنتصِبَ ... بفعلٍ مُضمَر) فعلىٰ هذا ﴿أَن يُؤْتَىٰٓ﴾ مترَتِّبٌ علىٰ قولِه تعالىٰ: ﴿قُلْ إِنَّ

(١) انظر: «المقصد لتلخيص المُرشد»، ص١٧٤.

(٢) عزاه ابن الأنباري في «شرح المفضليات» لعمرو بن أحمر الباهليّ. انظر: «خزانة الأدب» (١٠: ٢١٠).

يدلُّ عليه قولُه: ﴿وَلَا تُؤْمِنُوٓاْ إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ﴾، كأنه قيل: قل: إنّ الهدىٰ هدىٰ الله، فلا تنكروا أن يُؤتىٰ أحدٌ مثلَ ما أوتيتم، لأنّ قولَهم: ﴿وَلَا تُؤْمِنُوٓاْ إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ﴾ إنكارٌ لِأن يُؤتىٰ أحدٌ مثلَ ما أوتوا.

[﴿وَمِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ وَمِنْهُم مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لَّا يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَآئِمًا ۗ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُواْ لَيْسَ عَلَيْنَا فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ سَبِيلٌ وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ۞ بَلَىٰ مَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِۦ وَٱتَّقَىٰ فَإِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ ٧٥-٧٦]

عنِ ابنِ عبّاس: ﴿مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ﴾: هو عبدُ الله بنُ سَلَام؛ استودَعَه رجلٌ من قريشٍ ألفًا ومئتيْ أوقيةٍ ذهبًا، فأدّاه إليه، و﴿مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ﴾: فنحاصُ بنُ عازُوراء؛ استودَعَه رجلٌ من قريشٍ دينارًا فجحَدَه وخانَه. وقيل: المأمونونَ علىٰ الكثيرِ النصارىٰ؛ لغلبةِ الأمانةِ عليهم، والخائنونَ في القليلِ اليهود؛ لغلبةِ الخيانةِ عليهم. ﴿إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَآئِمًا﴾: إلا مدّةَ دوامِك عليه **يا صاحبَ الحقِّ** قائمًا علىٰ رأسِه، متوكِّلاً عليه بالمطالبةِ والتعنيف، أو بالرّفعِ إلىٰ الحاكم، وإقامةِ البيّنةِ عليه. وقُرِئ: ﴿يُؤَدِّهِۦٓ﴾ **بكسرِ الهاءِ والوصل**،

﴿ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ﴾ يُريدُ: لـمّا أنكرَ اليهودُ أن يُؤتىٰ أحدٌ مِثلَ ما أوتوا رُدّوا بقولِه: ﴿إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ﴾[١]، يعني: تحجَّرتُم علىٰ الواسع؟ كما أنّ اللهَ هداكُم كذلك يهدي مَن يشاء.

قولُه: (**يا صاحبَ الحقّ**) إشارةٌ إلىٰ أنّ المخاطَبَ في قولِه: ﴿مَا دُمْتَ﴾ كلُّ مَن كان لهُ حقٌّ علىٰ غَريم، فهُو منَ الخِطابِ العامِّ، علىٰ نحوِ قولِه[٢]:

إذا أنتَ أكرَمْتَ الكريمَ ملكْتَهُ

قولُه: (﴿يُؤَدِّهِۦٓ﴾: **بكسرِ الهاءِ والوَصْل**) روايةُ وَرْش وابنِ كثيرٍ وابنِ ذَكوان[٣] عن ابنِ

---

(١) من قوله: «يريد» إلى هنا سقط من (ي).

(٢) للمتنبّي في «ديوانه» (٢: ١١)، وتمام البيت:

وإنْ أنتَ أكرَمْتَ اللئيمَ تمرّدا

(٣) هو الإمام الشهير، الراوي الثقة عبد الله بن أحمد بن بشر ـ ويقال: بشير ـ بن ذكوان الفهري الدمشقي (١٧٣-٢٤٢). انظر: «غاية النهاية» لابن الجزري (١: ٣٦٣-٣٦٤).

وبكسرِها بغيرِ وصل، وبسكونِها. وقرأَ يحيىٰ بنُ وثاب: (تِئْمَنْهُ) بكسرِ التاء. و(دِمْت) بكسرِ الدّال، من: دَام يَدام. ﴿ذَٰلِكَ﴾ إشارةٌ إلىٰ تركِ الأداءِ الذي دلَّ عليه ﴿لَّمْ يُؤَدِّهِۦٓ﴾ أي: تَركَهم أداءَ الحقوقِ بسببِ قولِهم: ﴿لَيْسَ عَلَيْنَا فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ سَبِيلٌ﴾، أي: لا يتطرَّقُ علينا عِتابٌ وذمٌّ في شأنِ الأمّيـين؛ يَعنونَ الذينَ ليسوا من أهلِ الكتاب، وما فَعلْنا بهم من حبْسِ أموالِهم، والإضرار بهم؛ لأنهم ليسوا علىٰ دينِنا، وكانوا يستحلُّونَ ظلمَ من خالَفَهم، ويقولون: لم يُجعَلْ لهم في كتابِنا حُرْمة. وقيل: بايعَ اليهودُ رجالًا من قريش، **فلمّا أَسْلموا** تقاضَوْهم، فقالوا: ليسَ لكم علينا حقٌّ؛ حيث تركتُم دينَكم، وادّعَوْا أنهم وجدوا ذلكَ في كتابِهم. وعن النبيّ ﷺ: أنه قالَ عندَ نزولِها: «كذَبَ أعداءُ الله، ما مِن شيءٍ في الجاهليّةِ إلا وهو **تحتَ قدميَّ** إلا الأمانة، فإنها مؤدّاةٌ إلىٰ البَـرِّ والفاجِرِ».

وعنِ ابنِ عبّاس: أنه سأَلَه رجلٌ فقال: إنا نصيبُ في الغزوِ من أموالِ أهلِ الذمّةِ الدجاجةَ والشاةَ، قال: فتقولون ماذا؟ قال: نقول: ليسَ علينا في ذلكَ بأس، ....

عامر، وبغيرِ وَصْل: قالونُ وهشامٌ، وبالسكون: أبو عَمْرٍو وأبو بكرٍ وحمزةُ[١]. قال الزجّاجُ: هذا الإسكانُ الذي حُكِيَ عن هؤلاءِ غلَطٌ، لأنّ الهاءَ لا ينبغي أن تُجزَمَ ولا تُسكَّنَ في الوَصْل، وإنّما تُسكَّنُ في الوَقْفِ لأنّها حرفٌ خَفِيٌّ يَبينُ في الوَصْل نحوَ: ضربتُه وضَرَبتُها، وقيل: إنّما قرَؤوا باختلاسِ الكسرةِ وظَنَّه[٢] الراوي سُكوناً، وإنّما جازَ السُّكونُ في الوَقْفِ خاصّةً، يُريدُ بالوَصْل: الإشباعَ، وسُكونُها إجراءُ الوَصْل مجرىٰ الوَقْف.

قولُه: (**فلمّا أسلَموا**) أي: فلمّا أسلَمَ قُرَيشٌ تقاضَوا اليهود، فقالتِ اليهودُ: ليس لكُم علينا حَقّ.

قولُه: (**تحتَ قَدَميَّ**) مثلٌ لإبطالِ الشيء، ومنهُ الحديث: «أَلا إنّ كلَّ دَمٍ ومأثُرةٍ تحتَ قدَميَّ هاتَيْن»[٣] أرادَ إخفاءَها وإعدامَها وإذلالَ أمرِ الجاهليّةِ ونَقْضَ سُنّتِها. في «النِّهاية».

---

(١) لتمام الفائدة انظر: «الكشف عن وجوه القراءات السبع» (١: ٣٤٩).

(٢) في (ط): «فظن».

(٣) الحديثُ أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٦: ٢٦٢) وأبو داود (٤٥٨٨) وابن ماجه (٢٦٢٨) وصحّح إسناده العلّامة أحمد محمد شاكر في تعليقه علىٰ «المسند».

قال: هذا كما قالَ أهلُ الكتاب: ليسَ علينا في الأميّين سبيل؛ إنهم إذا أدَّوُا الجزيةَ لم يحلَّ لكم أكلُ أموالهم إلا بطيبةِ أنفسِهم. ﴿وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ﴾ بادّعائِهم أنّ ذلكَ في كتابِهم. ﴿وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ أنّهم كاذبون. ﴿بَلَىٰ﴾ إثباتٌ لِـما نفَوْه من السبيلِ عليهم في الأميّين، أي: بلىٰ عليهم سبيلٌ فيهم. وقولُه: ﴿مَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِۦ﴾ جملةٌ مستأنفةٌ مُقرِّرةٌ للجملةِ التي سدّت ﴿بَلَىٰ﴾ مسدَّها. والضميرُ في ﴿بِعَهْدِهِۦ﴾ راجعٌ إلىٰ ﴿مَنْ أَوْفَىٰ﴾ علىٰ أنّ كلَّ من أوفىٰ بما عاهدَ علَيه واتقىٰ اللهَ في تَرْكِ الخيانةِ والغدرِ فإنّ اللهَ يحبُّه.

فإن قلتَ: فهذا عامٌّ يُخيِّلُ أنه لو وَفّىٰ أهلُ الكتابِ بعهودِهم، وتركوا الخيانةَ لكسبوا محبّةَ الله. قلتُ: أجل؛ لأنهم إذا وَفَّوْا بالعهودِ وفَّوْا أوّلَ شيءٍ بالعهْدِ الأعظم، وهو ما أُخِذَ علَيهم في كتابِهم من الإيمانِ برسولٍ مصدِّقٍ لِـما مَعَهم، ولو اتقَّوُا اللهَ في تَرْكِ الخيانةِ لاتَّقَوْه في تَرْكِ الكذبِ علىٰ الله، وتحريفِ كَلِمِه. ويجوزُ أن يَرجعَ الضميرُ إلىٰ الله تعالىٰ؛ علىٰ أنّ كلَّ من وفّىٰ بعهدِ الله واتّقاه فإنّ اللهَ يحبُّه. ويدخلُ في ذلكَ الإيمانُ وغيرُه من الصّالحات، وما وجَبَ اتقاؤه من الكفْرِ وأعْمالِ السّوء. فإن قلتَ: فأينَ الضميرُ الراجعُ من الجزاءِ إلىٰ ﴿مَنْ﴾ قلتُ: عمومُ المتقينَ قامَ مقامَ رجوعِ الضمير. **وعن ابنِ عبّاس: نزلت في عبدِ الله ابنِ سلامٍ وبَحيرا الراهبِ** ونظرائهما من مُسْلِمَة أهلِ الكتاب.

قولُه: (**للجُملةِ التي سدَّتْ ﴿بَلَىٰ﴾ مسدَّها**) وهِيَ قولُه: «بلىٰ عليهم سبيلٌ فيهم».

قولُه: (**وعن ابنِ عبّاس: نزَلت في عبدِ الله بن سَلام**) يعني قولَه تعالىٰ: ﴿بَلَىٰ مَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِۦ﴾ الآية.

قولُه: (**وبَحيرا الرّاهِب**) جاء علىٰ صيغةِ المكبَّر مَقْصوراً، وعلىٰ المُصغَّر ممْدوداً، وروايةُ المعزي(١) علىٰ المكبَّر، وأمّا حديثُه فقد أورَدَه التِّرمذيُّ ورُزَيْنٌ، عن عليِّ بن أبي طالب، عن أبيه، أنه حدَّثهُ قال: خرَجْنا إلىٰ الشامِ في أشياخ مِن قُريش، وكان معي محمّدٌ صلَواتُ الله عليه، فأشرَفْنا علىٰ راهبٍ فنزَلْنا، فخرَجَ إلينا الرّاهبُ، وكان قبلَ ذلك لا يخرُجُ إلينا، فجعَلَ يتخلَّلُنا حتّىٰ جاء، فأخَذَ بيَدِ محمّدٍ صلَواتُ الله عليه وقال: هذا سيِّدُ العالَمين، فقيل له: وماعِلمُك بما

---

(١) أحد رواة كتاب «الكشاف»، وله منه نسخة ينقل منها المؤلف في مواضع، كما سبق التنبيه إليه.

[﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ ٱللَّهِ وَأَيْمَٰنِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُوْلَٰٓئِكَ لَا خَلَٰقَ لَهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ وَلَا يَنظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ۞ وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلْوُۥنَ أَلْسِنَتَهُم بِٱلْكِتَٰبِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمَا هُوَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ ٧٧-٧٨]

﴿يَشْتَرُونَ﴾: يستبدلونَ. ﴿بِعَهْدِ ٱللَّهِ﴾: بما عاهدوا عليه من الإيمانِ بالرّسولِ المصدِّقِ لما معهم. ﴿وَأَيْمَٰنِهِمْ﴾: وبما حلَفوا به مِن قولهم: والله لنؤمنَنَّ به ولننصُرَنَّه. ﴿ثَمَنًا قَلِيلًا﴾: متاعَ الدّنيا من الترؤُّسِ والارْتشاءِ ونحو ذلك. وقيل: نزلت في أبي رافعٍ ولُبابةَ بنِ أبي الحُقَيْقِ وحُيَيِّ بنِ أخطب؛ حرّفوا التوراةَ، وبدّلوا صفةَ رسولِ الله ﷺ، وأخذوا الرِّشوةَ علىٰ ذلك. وقيل: جاءت جماعةٌ من اليهودِ إلىٰ كعبِ بنِ الأشرفِ في سنةٍ أصابتهم **ممتارِين**، فقال لهم: هل تعلمونَ أنّ هذا الرّجلَ رسولُ الله، قالوا: نعم، ....

تقول؟ قال: أجِدُ صِفتَه ونَعْتَه في الكتابِ المنزَّل، وأنّكم حينَ أشرَفْتُم لم يَبْقَ شجَرٌ ولا حجَرٌ إلّا خَرَّ لهُ ساجِداً، وأعرِفُه بخاتَم النبوّةِ أسفلَ مِن غُضروفِ كَتِفه مثلَ التُّفّاحة، ثُمّ رجَعَ فصنَعَ طعاماً فأتانا بِه، وكان محمدٌ صلَواتُ الله عليهِ في رَعْيةِ الإبل، فجاء وعليه غَمامةٌ تُظِلُّه، فلمّا دَنا وجَدَ القومَ قد سبَقوه إلىٰ شجرة، فجَلسَ في الشمس، فمال فَيْءُ الشجرةِ عليه وضَحَوْا هم في الشّمس. الحديثُ بتَمامِه مذكورٌ في «جامع الأصول»(١).

قولُه: «ضَحَوْا هم»، هُم: تأكيدُ الفاعل، نحوَ قولِه تعالىٰ: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ﴾ [المطففين: ٣]، قالَ الزجّاجُ: مِنهم مَن يجعَلُ «هُم» تأكيداً لِما في «كالوا»(٢). وسُقوطُ الألِفِ مِن ضميرِ الجَمْع علىٰ خلافِ القياس.

قولُه: (**مُمْتارين**) أي: طالِبينَ المِيرةَ. **النِّهاية**: المِيرَةُ: الطّعامُ ونحوُه ممّا يُجلَبُ للبَيْع، يقال: مارَهم يَميرُهم: إذا أعطاهُم المِيرةَ.

---

(١) «جامع الأصول» (١١- ٢٥٩) وهو في «سنن الترمذي» (٣٦٢٠)، وصحّحه الحاكم في «المستدرك» (٢: ٦١٥).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٥: ٢٩٧).

قال: قد هَمَمْتُ أن أُميرَكم وأكسوَكم فحرَمَكم اللهُ خيرًا كثيرًا، فقالوا: لعلّه شُبِّهَ علينا فرويدًا حتىٰ نلقاه، فانطلقوا فكتبوا صفةً غيرَ صفتِه ثمّ رجعوا إليه، وقالوا: قد غَلطنا وليسَ هو بالنعتِ الذي نُعِتَ لنا، ففَرِحَ ومارَهم. وعنِ الأشعثِ بنِ قيس: نزلت فيّ؛ كانت بيني وبينَ رجلٍ خصومةٌ في بئرٍ فاختصمْنا إلىٰ رسولِ الله ﷺ، فقال: «**شاهداك أو يمينه**»، فقلت: إذن يحلفُ ولا يبالي، فقال: «**من حلفَ علىٰ يمينٍ يستحقُّ بها مالًا هو فيها فاجرٌ لقِيَ اللهَ وهو عليه غضبانُ**». وقيل: نزلت في رجلٍ أقامَ سلعةً في السوق، فحلفَ: لقد أُعْطِيَ بها ما لم يُعْطَه. **والوجهُ: أنّ نزولَها في أهلِ الكتاب**. وقولُه: ﴿بِعَهْدِ ٱللَّهِ﴾ **يقوّي رجوعَ الضميرِ في** ﴿بِعَهْدِهِۦ﴾ **إلىٰ الله**. ﴿وَلَا يَنظُرُ إِلَيْهِمْ﴾ مجازٌ عن الاستهانةِ بهم، والسَّخَطِ عليهم.

قولُه: (**شاهِداكَ أو يَمينُه**)[1] أي: عليكَ شاهداك، أو عليه يمينُه.

قولُه: (**مَن حلَفَ علىٰ يمين**) سمّىٰ المحلوفَ عليه يميناً، وقد سبَقَ فيه كلامٌ عندَ قولِه: ﴿عُرْضَةً لِّأَيْمَٰنِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٤].

قولُه: (**يستَحِقُّ بها مالاً**): صفةُ يَمين، وكذا قولُه: «**هُو فيها فاجِر**»، الحديثُ أخرَجه البخاريُّ ومُسلمٌ، وأبو داودَ، والتِّرمذيُّ، عن ابنِ مسعود[2]، معَ تغييرٍ يسير.

قولُه: (**والوَجْهُ أنّ نزولَها في أهلِ الكتاب**)؛ لأنّ سِياقَ الآيةِ وسياقَها فيهم.

قولُه: (﴿بِعَهْدِ ٱللَّهِ﴾ **يُقوِّي رجوعَ الضَّميرِ في** ﴿بِعَهْدِهِۦ﴾ **إلىٰ الله**) يعني: في الآيةِ المتقدِّمة، وهي قولُه تعالىٰ: ﴿بَلَىٰ مَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِۦ وَٱتَّقَىٰ﴾، وتقريرُه: أنّ المعاهَدَ في الأوّل مَن أوفىٰ، والمعاهَدُ عامٌّ يحتملُ أن يكونَ اللهَ وغيرَه بخلافِه في الثاني، وأمّا بيانُ النَّظم فإنّ أهلَ الكتابِ لمّا قالوا: ﴿لَيْسَ عَلَيْنَا فِى ٱلْأُمِّيِّۦنَ سَبِيلٌ﴾ بمعنىٰ: لا يتطرّقُ إلينا عِتابٌ، ولا ذَمٌّ منَ الله إذا حبَسْنا أموالَ الأُمّيينَ وألحقْنا بهمُ الضَّرَرَ؛ لأنهم ليسوا علىٰ الدِّين الحقِّ، أُجيبوا بقولِه: ﴿بَلَىٰ﴾ أي: عليكم سَبيلٌ فيهم لأنّكم علىٰ الباطل، حيث لا تُوفونَ بعهدِ الله، وتشترونَ به ثمناً قليلاً، وأنّهم علىٰ الحقِّ لأنهمُ الموفونَ بعهدِ الله المتّقونَ الذين أحبَّهم الله، فجيءَ بهذه الآيةِ سادّةً

---

(١) سيأتي تخريجه قريباً إن شاء الله.

(٢) أخرجه البخاري (٦٧٦١)، ومسلم (٢٢١)، وأبو داود (٣٢٤٣)، والترمذي (١٢٦٩).

تقول: فلانٌ لا يَنظرُ إلىٰ فلان، تريدُ نفْيَ اعتدادِه به وإحسانِه إليه. ﴿وَلَا يُزَكِّيهِمْ﴾: ولا يُثني عليهم. فإن قلتَ: أيُّ فَرْقٍ بينَ استعمالِه فيمن يجوزُ عليه النظر، وفيمن لا يجوزُ عليه؟ قلتُ: أصلهُ ـ فيمن يجوزُ عليه النظر ـ الكنايةُ؛ لأنّ من اعتدَّ بالإنسانِ التفتَ إليه، وأعارَه نظرَ عينيه، ثمّ كثُرَ حتىٰ صارَ عبارةً عن الاعتدادِ والإحسانِ وإن لم يكن ثَمَّ نظر. **ثمّ جاءَ فيمن لا يجوزُ عليه النظرُ** مجردًا لمعنىٰ الإحسانِ مجازًا عمّا وقعَ كنايةً عنه فيمن يجوزُ علَيه النظر.

﴿لَفَرِيقًا﴾: هم كعبُ بنُ الأشرف، ومالكُ بنُ الصَّيْف، وحيَيُّ بنُ أخطب وغيرُهم، ﴿يَلْوُونَ أَلْسِنَتَهُم بِالْكِتَابِ﴾: **يفتلونَها بقراءتِه عن الصَّحيحِ إلىٰ المحرَّف.** ....

مسَدَّ هذا المعنىٰ، ثُمّ عُقِّبت بقولِه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ كالبَيانِ لذلكَ المبهَم، فأوجَبَ ذلك عَوْدَ الضَّمير إلىٰ الله تعالىٰ.

قولُه: (**ثُمّ جاء فيمَن لا يَجوزُ عليه النظَر**) يعني: كان في بَدْءِ استعمالِه فيمَن يَجوزُ عليه النظَرُ، وهُو الإنسانُ، عبارةً عن الاعتداد والإحسان؛ لأنّ مِن اعتَدَّ بالغَيْرِ التفَتَ إليه، وإنّما كان كنايةً لأنهُ لا يُنافي إرادةَ حقيقتِه، ثُمّ كثُرَ استعمالُه في هذا المعنىٰ حتّىٰ صارَ علَماً لهذا المعنىٰ، ثُمّ جاء في حقِّ الله لمجرَّدِ معنىٰ الإحسان مِن غيرِ أن يكونَ ثمّةَ نظَرٌ بناءً علىٰ مذهبِه، وهذا التجريدُ لمعنَىٰ الإحسـان واردٌ علىٰ سبيلِ المَجـاز عن الشيءِ الذي وقَـعَ كِنايةً عنهُ في الإنسان، وهُو عدَمُ الاعتداد. وعندَنا: يجوزُ أنْ يُطلَقَ النظَرُ علىٰ الله تعالىٰ بالحقيقةِ كما يَليقُ بجَلالِه، وبيانُ المَجازِ: أنهُ شُبِّهت حالةُ مُعاملةِ الله معَ هؤلاءِ الناقِضينَ للعهدِ بحالةِ مُعاملةِ مَن لا يُكلِّمُ صاحبَهُ ولا ينظرُ إليه بجامعِ عدَمِ الاعتدادِ وقطْعِ الإحسان، ثُمّ استُعمِلَ هنا كما كان مستعملاً هناك.

قولُه: (**يفتلونها بقراءتِه عن الصّحيح**). **الأساس**: فَتَلْتُـهُ عن حاجتِه: صرَفْتُه، فانْفتَلَ، وانفتل عن الصّلاةِ، ولوَىٰ الشيءَ فالتوَىٰ، وبلَغوا مُلتوَىٰ الوادي: مُنْحناه، وكلَّمتُه فالتوىٰ رأسَه.

قولُه: (**إلىٰ المُحرَّف**) أي: يفتلونَ الألسنةَ في القراءةِ لتصيرَ[١] الصَّحيحةُ مُحـرَّفاً ويَحسَبَ المسلمونَ أنّ المُحرَّفَ منَ التوراةِ فيَلتبِسَ عليهمُ الأمرُ، كما قال تعالىٰ: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ﴾ [البقرة: ٤٢].

---

(١) في (ط): «ليصير».

وقرأ أَهلُ المدينة: (يُلَوُّون) بالتشديد، كقوله: ﴿لَوَّوْا رُءُوسَهُمْ﴾ [المنافقون: ٥]. وعن مجاهدٍ وابنِ كثير: (يلُون)، ووجهُه: أنهما قلبا الواوَ المضمومةَ همزةً ثمَّ خفّفوها بحذفِها وإلقاءِ حركتِها علىٰ الساكنِ قبلَها. فإن قلتَ: إلامَ يرجعُ الضميرُ في ﴿لِتَحْسَبُوهُ﴾؟ قلتُ: إلىٰ ما دلَّ عليه ﴿يَلْوُنَ أَلْسِنَتَهُم بِالْكِتَٰبِ﴾، وهو المحرَّف. ويجوزُ أن يُرادَ: يَعطفونَ ألسنَتهم بشَبَهِ الكتابِ لتحسبوا ذلكَ الشبَهَ من الكتاب. وقُرِئ: (ليحسبوه) بالياءِ بمعنىٰ يفعلونَ ذلكَ ليحسبَه المسلمونَ من الكتاب. ﴿وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ تأكيدٌ لقولِه: ﴿هُوَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ﴾، وزيادةُ تشنيعٍ عليهم، وتسجيلٍ بالكذب، ودلالةٌ علىٰ أنهم لا يُعرِّضونَ ولا يُورُّون، وإنما يُصرِّحونَ بأنه في التوراةِ هكذا، وقد أنزلَه اللهُ تعالىٰ علىٰ موسىٰ كذلك؛ لفرط جُرْأتِهم علىٰ الله، وقساوةِ قلوبِهم ويأسِهم من الآخرة. وعنِ ابنِ عبّاس: هم اليهودُ الذينَ قَدِموا علىٰ كعبِ بنِ الأشرف، غيّروا التوراة، وكتبوا كتابًا بدَّلوا فيه صفةَ رسولِ الله ﷺ، ثمّ أخذت قريظةُ ما كتبوه، فخلطوه بالكتابِ الذي عندَهم.

قولُه: (ويجوزُ أنْ يُرادَ: يَعطِفونَ). المُغرِب: استعطَفَ ناقتَه، أي: عطَفَها، بأنْ جذَبَ زِمامَها ليُميلَ رأسَها[1].

والمرادُ به: الإيهامُ في الكلام، أي: كانوا يُوهِمونَ المسلمينَ أنّ ذلك مِن نفْسِ الكتابِ ومِن ثَمّ قال: «بِشَبَهِ الكتاب»، والضَّميرُ في ﴿لِتَحْسَبُوهُ﴾ راجعٌ إلىٰ هذا المضافِ المحذوف، والفَرْقُ أنّهم ـ علىٰ الأوّلِ ـ كانوا يَترُكونَ النصَّ ويقرَؤونَ ما بدّلوا به، ولهذا قال: «يفتلونَها بقراءتِها[2] عنِ الصَّحيح إلىٰ[3] المُحرَّفِ» بحَرْفِ المجاوَزة؛ لأنّ مَن فتلَ عنِ الصّلاةِ الصَّحيحة خرجَ إلىٰ ضِدِّها، وعلىٰ هذا ﴿يَلْوُنَ﴾: كنايةٌ عن الخَلْط الذي هُو لازمُ اللَّبْسِ والاشتباه.

قولُه: (﴿هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ تأكيدٌ لقولِه: ﴿هُوَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ﴾). الراغب: إن قيلَ: ما فائدةُ ﴿مِنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ بعدَ قولِه: ﴿مِنَ ٱلْكِتَٰبِ﴾ قيلَ: الأوّلُ تعريضٌ، والثاني تصريحٌ

---

(١) «المُغرِب في ترتيب المعرب» (٢: ٦٧).

(٢) في (ط): «بقراءته».

(٣) لفظة: «إلىٰ» سقطت من (ي).

[﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ ٱللَّهُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا۟ عِبَادًا لِّى مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِن كُونُوا۟ رَبَّٰنِيِّۦنَ بِمَا كُنتُمْ تُعَلِّمُونَ ٱلْكِتَٰبَ وَبِمَا كُنتُمْ تَدْرُسُونَ ۝ وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَٱلنَّبِيِّۦنَ أَرْبَابًا ۗ أَيَأْمُرُكُم بِٱلْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ ٧٩-٨٠]

﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ﴾: **تكذيبٌ لِـمَن اعتقدَ عبادةَ عيسىٰ**. وقيل: إنّ أبا رافعٍ القُرظيّ والسيّدَ من نصارىٰ نجران قالا لرسولِ الله ﷺ: أتريدُ أن نعبدَك ونتخذَك ربًّا، قال: «معاذَ الله أن نَعبدَ غيرَ الله، أو **أن نأمرَ بغير عبادةِ الله**، فما بذلك بعثَني، ولا بذلك أمرني»؛ فنزلت. ....

منهم بالكذِب، أي: يكذِبونَ تعريضاً وتصريحاً أو تلاوةً وتأويلاً، وفي هذا دِلالةٌ علىٰ أنّ إيهامَ الكذِب قَبيحٌ كالتصريح، وفائدةُ ﴿وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ﴾ بعدَ ما تقدَّمَ ذكْرُه أنّ كِلا الأمرَيْنِ كذِبٌ: ليُّ الألسنةِ، وقولُهم: ﴿هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾. وقولُه: ﴿وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ تشنيعٌ عليهم وأنّهم غيرُ معذورينَ بوَجْه، إذ قد يُعذَرُ الإنسانُ في بعضِ ما يَظُنُّه[1].

قولُه: (﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ﴾ **تكذيبٌ لِـمَن اعتقدَ عِبادةَ عيسىٰ**)، يعني: لمّا فرَغَ مِن ذكْرِ بعض قبائح اليهودِ، وهُو تحريفُهم كتابَ الله، وتغييرُ صفةِ رسولِ الله صلَواتُ الله عليه، وحَطُّ منزلتِه عن مَرْتبةِ النبوّة، رجَعَ إلىٰ تكذيبِ معتقَدِ النّصارىٰ وغلُوِّهم في رسولِ الله عيسىٰ ورَفْعِ درَجتِه إلىٰ الألوهيّةِ، ليُريَك إفراطَ أهلِ الكتابِ وتفريطَهم.

قولُه: (**أنْ نأمُرَ بغيرِ عبادةِ الله**)، قالَ المصنِّف: «نأمُر بعبادةِ غيرِ الله» أحسَنُ طِباقاً، لِما سبَقَ في المَتْن، لأنّ الكلامَ لم يقَعْ في نَفْيِهم عن أنفُسِهم الأمرَ بغيرِ عبادةِ الله، بل بعبادةِ غيرِ الله، ألا ترَىٰ إلىٰ قولِه ﷺ: «أن نَعبُدَ غيرَ الله»[2]، ولم يقُلْ: أن نفْعَلَ غيرَ عبادةِ الله؟ قيل: هذه الحاشيةُ تدُلُّ علىٰ أنّ روايةَ الحديثِ: أن نأمُرَ بغيرِ عبادةِ الله، والمصنِّفُ يقول: «أن نأمُرَ بعبادةِ غيرِ الله» أحسَنُ طباقاً، وقلتُ: الرِّوايةُ عن مُحيي السُّنّة في «معالِم التنزيل»: «فقال: مَعاذَ الله أن آمُرَ بعبادةِ غيرِ الله»[3].

---

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٢: ٦٦٥-٦٦٧).

(٢) سيأتي تخريجُه قريباً.

(٣) راجع: «معالم التنزيل» (٢: ٦٠) ورواه ابن إسحاق في السيرة. انظر: «سيرة ابن هشام» (٢: ٥٨٦-٥٨٧) =

وقيل: قالَ رجل: يا رسولَ الله نسلّمُ عليكَ كما يسلّمُ بعضُنا علىٰ بعض، أفلا نسجدُ لك؟ قال: «لا ينبغي أن يُسجدَ لأحدٍ من دونِ الله، ولكن أكرِموا نبيَّكم، واعْرِفوا الحقَّ لأهله».

﴿وَٱلْحُكْمَ﴾: والحِكْمة، وهي السنّة.

وفي «الوسيط»(١): ما كانَ لبَشرٍ أن يَجمَعَ بيْنَ هذَيْن: بيْنَ النبُوّةِ وبيْنَ دُعاءِ الخلْق إلىٰ عبادةِ غيرِ الله، فإذاً المصنِّفُ وجَدَ الروايةَ كما ذكَرَها متَردِّدةً من الراوي، فلم تُطوِّعْ له نفْسُه، لفصاحتِه، أن يَقبلَه، لنُبوِّ المقام عنه، فذكَرَ ما ذكَرَ وكان علىٰ ما ذَكَرَ لله درُّه!

ولناصرِ الرِّوايةِ الأُخرىٰ أن يقول: إنّ قولَهم: أتريدُ أن نَعبُدَك ونتَّخِذَك رَبّاً، يَحتمِلُ أنّهم توهَّموا الشِّرْكةَ في العبادةِ بينَ الله وبيْنَ رسُولِ الله، فنَفَىٰ ذلك علىٰ الوجْهِ الأبلَغ، أي: معاذَ الله أن نأمُـرَ بغيرِ عبادةِ الله، يعني: أمرُه مقصورٌ بالأمرِ بعبادةِ الله لا يتجاوَزُ إلىٰ غيرِ عبادتِه فكيفَ آمُـرُ بعبادتي؟

قولُه: (**والحكمة، وهِيَ السُّنّة**)، فسَّرَ الحُكمَ بالسُّنّة لأنهُ تالي الكتاب، رَوَينا عن أبي داودَ، عن ابنِ عمْرٍو، أنّ رسولَ الله ﷺ قال: «العِلمُ ثلاثةٌ، وما سِوىٰ ذلك فهُو فضْل: آيةٌ محكَمة، أو سُنّةٌ قائمة، أو فريضةٌ عادلة»(٢)، قال صاحبُ «الجامع»: السُّنّة القائمة هي: الدائمةُ المستمِرّةُ التي العملُ بها متّصلٌ لا يُترَك، والفريضةُ العادلةُ هِي: التي لا جَوْرَ فيها ولا حَيْفَ في قضائها(٣).

وقالَ التُّورِبِشْتي: وقيـل: الـمرادُ بالعادلةِ: المُستنبَطةُ عنِ الكتابِ والسُّنّة، وتكونُ هذه الفريضةُ وإن لم يُنَصَّ عليها في الكتابِ والسُّنّة مُعدَّلةً بما أُخِذَ منهما.

= وعنه أخرجه الطبريّ في «التفسير» (٦: ٥٣٩) الأثر (٧٢٩٦)، وذكره الواحدي في «أسباب النزول»، ص١٤٦.

(١) «الوسيط» للواحدي (١: ٢٥٣).

(٢) أخرجه ابن ماجه (٥٤) وأبو داود (٢٨٨٥) من حديثِ عبد الله بن عمرو بن العاص، وإسنادُه ضعيف لأجل عبد الرحمن بن أنعم الإفريقي.

(٣) «جامع الأصول» (٨: ١٠).

﴿وَلَٰكِن كُونُواْ رَبَّٰنِيِّـۧنَ﴾: ولكن يقول: كونوا، **والربانيّ: منسوبٌ إلىٰ الرّب**، بزيادةِ الألفِ والنون، كما يُقال: **رَقَبَانيّ** ولِـحْياني، وهو الشديدُ التمسكِ بدينِ الله وطاعته. وعن محمّدِ بنِ الحنفيّة: أنه قال حينَ ماتَ ابنُ عبّاس: **اليومَ ماتَ ربانيُّ هذه الأمّة**. ....

وعن عبدِ الله بن عُروةَ: الفريضةُ العادلةُ: ما اتّفقَ عليه المسلمونَ، أي: الحكومةُ المُبيَّنةُ المُقدَّرةُ علىٰ مِنهاجِ العَدْل، وأَوْلىٰ ما يوصَفُ بهذه الصِّفة الإجماعُ، إذْ لا يتقدَّمُه شيءٌ بعدَ الكتابِ والسُّنّة.

قولُه: (**الرَّبّانيُّ: منسوبٌ إلىٰ الرَّبّ**). **الرّاغب**: **﴿كُونُواْ رَبَّٰنِيِّـۧنَ﴾** يعني: ولكنْ نقولُ: كونوا رَبّانيّينَ حُكَماءَ أولياءَ الله، فقد قيل: إنْ لم يكنِ العلماءُ أولياءَ الله فليسَ لله في الأرض وَليّ، وقيل: كونوا متَخصِّصينَ بالله تخصيصاً تُنسَبونَ إليه وتوصَفونَ بعامّةِ أوصَافِه، نحوَ: الجَواد والوَدود والرَّحيم، وقيل: كونوا متَخصِّصينَ بالله كالذين وُصِفوا بقولِه: «فإذا أحبَبتُه كنتُ سمْعَهُ الذي يسمَعُ به، وبصَـرَهُ الذي يُبصِرُ به» الحديث[١]، أو: كونوا متخصِّصينَ بالله غيرَ مُلتـفِتينَ إلىٰ الوسائط[٢].

قولُه: (**رَقَبانيّ**) أي: منسوبٌ إلىٰ الرَّقبة، **الجَوهري**: رجُلٌ أرقَبُ بيِّنُ الرَّقَب، أي: غَليظُ الرقَبة، ورَقَبانيٌّ أيضاً علىٰ غيرِ قياس.

الزجّاج: إنّما زيدتِ الألفُ والنونُ للمُبالغةِ في النَّسَب، كما قالوا لِذي الجَمّةِ الوافِرة: جَمّاني[٣].

قولُه: (**اليومَ ماتَ ربّانيُّ هذه الأمّة**)، رَوىٰ ابنُ عبدِ البَرِّ في «الاستيعاب»[٤]: ماتَ ابنُ عبّاس

---

(١) أخرجه البخاريّ (٦٥٠٢) وانفرد به، وأبو نُعَيم في «حلية الأولياء» (١: ٤)، والبيهقيُّ في «السنن الكبرىٰ» (٣: ٣٤٦) والبغوي في «شرح السنّة» (١٢٤٨) قال ابن رجب: وهو من غرائب الصحيح، انظر: «جامع العلوم والحكم» (٢: ٣٣٠).

(٢) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٢: ٦٧٢-٦٧٣).

(٣) انظر: «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٤٣٥).

(٤) انظر: «الاستيعاب» (٣: ٩٣٤).

وعن الحسن ﴿رَبَّـٰنِيِّـۧنَ﴾: فقهاءَ علماءَ. وقيل: علماءَ معلّمين. وكانوا يقولون: الشارعُ الربانيُّ **العالِم العامِل** المعلّم. **﴿بِمَا كُنتُمْ﴾**: بسببِ كونِكم عالمين، وبسببِ كونِكم دارسينَ للعلم أوجبَ أن تكونَ الربانيّةُ التي هي قوّةُ التمسّكِ بطاعةِ الله مسبَّبةً عن العلمِ والدراسة، وكفىٰ به دليلًا علىٰ خيبةِ سعْيِ من جَهِدَ نفسَه، وكدَّ روحَه في جمعِ العلم، ثمّ لم يجعلْه ذريعةً إلىٰ العمل، فكانَ مَثَلُه مَثَل مَنْ غَرَسَ شجرةً حسناءَ تُونِقُه بمنظرِها ولا تنفعُه بثمرِها. **وقُرِئ: ﴿تُعَلِّمُونَ﴾ من التعليم** و(تَعَلَّمون) من التعلّم. **﴿تَدْرُسُونَ﴾**: تقرؤون. وقُرِئ: (تُدَرِّسون) من التدريس، و(تُدْرِسون) علىٰ أنّ أدرَس بمعنىٰ درّس، كأكرمَ وكرّم، وأنزل ونزّل. و(تدَّرِسون) من التدرُّس. ....

بالطائفِ سنةَ ثمانٍ وستّينَ في أيّامِ ابنِ الزُّبَير، وكان ابنُ الزُّبَير أخرَجَه من مكّة، فخرَجَ إلىٰ الطائفِ وماتَ بها وهُوَ ابنُ سَبعينَ سنةً، وقيل: إحدىٰ وسبعينَ، وصَلّىٰ عليه محمّدُ بنُ الحنَفيّةِ وكَبَّرَ عليه أربعاً، وقال: اليومَ ماتَ ربّانيُّ هذه الأمّة.

قولُه: (**العالِمِ العامِلِ**)، قالَ الزجّاجُ: العالِمُ إنّما ينبغي أن يُقالَ له: عالِمٌ إذا عَمِلَ بعِلمِه، وإلّا فليسَ بعالِمٍ، قال اللهُ تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا۟ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ مِنْ خَلَـٰقٍ ۚ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ ۚ لَوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ﴾[1] [البقرة: ١٠٢].

قولُه: (**وقُرِئَ: ﴿تُعَلِّمُونَ﴾ منَ التعليم**): ابنُ عامرٍ وعاصمٌ وحمزةُ والكِسائيُّ، والباقونَ بالتخفيف، منَ العِلم[2]، وأمّا «تعلَّمون» منَ التعلُّم فشاذٌّ[3]، والقراءاتُ المذكورةُ في ﴿تَدْرُسُونَ﴾ كلُّها شواذٌّ سوىٰ الأولىٰ[4].

---

(١) انظر: «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٤٣٦).

(٢) انظر: «التيسير»، ص٨٩٠، و«المبسوط»، ص١٦٧.

(٣) وهي قراءة مجاهد والحسن وسعيد بن جبير. انظر: البحر المحيط (٢: ٥٠٦)، ومختصر شواذّ القرآن، ص٢١.

(٤) انظر: «المحتسب» (١: ١٦٣-١٦٤).

ويجوزُ أن يكونَ معناه ومعنىٰ «تدْرُسون» بالتخفيف: تدرُسونَه علىٰ الناس، كقولِه: ﴿لِتَقۡرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ [الإسراء: ١٠٦]، فيكونَ معناهما معنىٰ «تُدَرِّسون» من التدريس. **وفيه: أن من عَلِمَ** ودَرَّسَ العلمَ ولم يعملْ به فليسَ من الله في شيء، وأنّ السببَ بينَه وبينَ ربِّه منقطع؛ حيثُ لم يُثْبتِ النّسبةَ إليه إلا للمتمسّكينَ بطاعته.

قولُه: (**وفيه أنّ مَن علم**) يعني[1]: أُدمِجَ فيه هذا المعنىٰ وأُشيرَ إليه؛ لأنّ المعنىٰ الذي سيقَتْ له الآياتُ هُوَ ما يقال: لا يصِحُّ ولا يستقيمُ للبشَرِ أن يُمنَحَ الكتابَ ويُرزَقَ الحُكمَ والنُّبوّةَ ثُمّ يقولَ للناس: اعبُدوني مِن دونِ الله، ولكنّ الواجبَ عليه أن يقولَ: كونوا عبادَ الله وحدَه، فعدَلَ عنهُ إلىٰ قولِه: ﴿كُونُواْ رَبَّٰنِيِّـۧنَ﴾ ليستقيمَ تَرتُّبُ الحُكم علىٰ تلك الصِّفة، لأنّ الرّبّانيَّ، أي: المُتمسِّكَ بالدِّينِ والطاعةِ المُعتصمَ بحَبْلِ الله المَتين، لا يكونُ إلّا عالمِاً عامِلاً مُعلِّماً كما قال، فالمعنىٰ المُدمَجُ: إيجابُ طلَبِ العِلم علىٰ كلِّ أحدٍ مِن عبادِ الله ثُمّ العمَلُ به ثُمّ إرشادُ الناس إلىٰ الطّريقِ المستقيم، وإليه يُنظَرُ ما رُوِيَ: «طلَبُ العِلم فريضةٌ علىٰ كلِّ مسلم»[2]، ثُمّ عدَلَ في الدرَجةِ الثانية مِن ظاهرِ قولِه: ﴿كُونُواْ رَبَّٰنِيِّـۧنَ﴾ فدَرسوا وعَلِموا إلىٰ ما عليه التّلاوةُ، ليُنبِّهَ علىٰ أن لا يُجعَلَ العِلمُ والعمَلُ ذَريعتَيْنِ للتفوُّقِ والتدريس وأن يكونَ المقصودُ الأوَّليُّ منهُما ذلك، بل يُجعَلانِ سببَي العمل ومصحِّحي النِّسبةِ بينَهم وبينَ رَبِّهم.

رُوينا عن التِّرمذيِّ، عن كعبِ بنِ مالك، قال: قالَ رسولُ الله ﷺ: «مَن تعلَّمَ العِلمَ ليُجاريَ به العلماءَ، أو ليُماريَ به السُّفهاءَ، أو يَصرِفَ وجوهَ الناس إليه، أدخلَهُ الله النار»[3].

---

(١) في (ط): «أي» بدل «يعني».

(٢) أخرجه ابن ماجه (٢٢٤) من حديثِ أنس بن مالك، وصحّحه الغماري في «المداوي لعلل المناوي» (٤: ٤١٥)، وفي الباب عن عبد الله بن مسعود، ذكره الهيثميّ في «مجمع الزوائد» (١: ١٤٣) وقال: رواه الطبرانيّ في «الكبير» و«الأوسط».

(٣) أخرجه ابن ماجه (٢٥٣) والترمذيّ (٢٦٥٤) وقال: هذا حديثٌ غريبٌ لا نعرفُه إلّا من هذا الوجه، وإسحاق بن يحيىٰ بن طلحة ليس بذاك القويِّ عندهم، وقد تُكُلِّم فيه من قِبَلِ حِفظِه. انتهىٰ. وحديثُ ابن ماجه ضعّفَه البوصيريُّ في «مصباح الزجاجة» (١: ٣٧).

وقُرِئ: ﴿وَلَا يَأْمُرَكُمْ﴾ بالنصْبِ عطفًا علىٰ ﴿ثُمَّ يَقُولَ﴾، وفيه وجهان: **أحدُهما:** أن تجعلَ «لا» مزيدةً؛ لتأكيدِ معنىٰ النفي، في قولِه: ﴿مَاكَانَ لِبَشَرٍ﴾. والمعنىٰ: ما كانَ لبشرٍ أن يستنبئَه اللهُ وينصبَه للدعاءِ إلىٰ اختصاصِ اللّـهِ بالعبادةِ وترْكِ الأنداد، ثمَّ يأمرَ الناسَ بأن يكونوا عبادًا له، ويأمرَكم ﴿أَن تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا﴾، كما تقول: ما كانَ لزيدٍ أن أكرمَه ثمّ يُهينَني ولا يَستخفَّ بي. **والثاني:** أن يُجعَلَ «لا» غيرَ مزيدة، والمعنىٰ: أنّ رسولَ الله ﷺ كانَ ينهىٰ قريشًا عن عبادةِ الملائكةِ واليهودَ والنصارىٰ عن عبادةِ عُزيرٍ والمسيح، فلمّا قالوا له: أنتخذُكَ ربًّا، قيلَ لهم: ما كانَ لبشرٍ أن يستنبئَه اللهُ **ثمَّ يأمرَ الناسَ بعبادتِه، وينهاكُم عن عبادةِ الملائكةِ** والأنبياء. والقراءةُ بالرّفعِ علىٰ ابتداءِ الكلامِ أظهرُ، ...

وقد أخرجَهُ ابنُ ماجه، عن عبدِ الله بن عُمرَ وجابرِ بن عبدِ الله وإليه الإشارةُ بقولِه: «مَن علِمَ ودرَسَ العِلمَ ولم يعمَلْ به فليسَ منَ الله في شيء، وأنّ السببَ بينَه وبينَ ربِّه مُنقطِع».

قولُه: («لا» مَزيدةٌ لتأكيدِ معنىٰ النَّفْي في قولِه: ﴿مَاكَانَ﴾). وهذه الزيادةُ كزيادةِ الهمزةِ في قولِه تعالىٰ: ﴿أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ أَفَأَنتَ تُنقِذُ مَن فِي النَّارِ﴾ [الزمر: ١٩].

قالَ الزجّاجُ: جاءتِ الهمزةُ مؤكِّدةً لمعنىٰ الإنكارِ بينَ المبتدأِ المتضمِّنِ للشَّرطِ وبينَ الخبَرِ للطّول(١).

قولُه: (**ثُمّ يأمُـرَ الناسَ بعبادتِه ويَنْهاكم عن عبادةِ الملائكة**)، قيل: فسَّرَ ﴿وَلَا يَأْمُرَكُمْ﴾ بـ«ينْهاكُم»، وقلتُ: الكلامُ في هذا الوَجْهِ رَدٌّ لقولِ النَّصارىٰ: أنتَّخِذُك ربّاً؟ بعدَما نَهاهُم رسولُ الله ﷺ عن عبادةِ الملائكة وعُزَيرٍ والمَسيح. والمعنىٰ: ما كان لِبشَرٍ أن يَستَنْبِئه اللهُ ثُمّ يأمُرَ الناسَ بعبـادةِ نفسِه خاصّةً، ولا يأمُرَ بعبادةِ أمثالِه منَ الملائكة والأنبياء، وهُوَ وهُمْ سواءٌ في عدَمِ الاستحقـاقِ فيلـزَمُ أن يقالَ: التقديـرُ: لا أجمَعُ بينَ الأمرِ بعبادةِ نفْسي وبينَ النَّهيِ عن عبادتِهم.

---

(١) انظر: «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٣٤٩).

وتنصرُها قراءةُ عبدِ الله: (ولن يأمرَكم). والضميرُ في ﴿وَلَا يَأْمُرَكُمْ﴾ و﴿أَيَأْمُرُكُم﴾ للبشر، وقيل: «لله». والهمزةُ في ﴿أَيَأْمُرُكُم﴾ للإنكار. ﴿بَعْدَ إِذْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ **دليلٌ علىٰ أنّ المخاطبينَ كانوا مسلمين،** وهم الذينَ استأذَنوه أن يَسجدوا له.

قولُه: (**وتنصُرُها قراءةُ عبدِ الله: ولَنْ يأمُرَكم**)[١]، قيل: لأنهُ لا يُمكنُ أن يكونَ ﴿يَأْمُرَكُمْ﴾ عطفاً علىٰ ﴿يَقُولَ﴾ لامتناع دخولِ «أن» الناصبةِ علىٰ «لن»، والحقُّ أنّ العِلّةَ ما ذكَرَهُ صاحبُ «المرشد»: وجْهُ رَفْع ﴿لَا يَأْمُرَكُمْ﴾ والوَقْفِ علىٰ ﴿تَدْرُسُونَ﴾ أنّها جاءت مُنقطِعةً، ومعناها: ولا يأمُركم اللهُ، وحُجَّتُه ما رُويَ عن ابنِ مسعود: (ولن يأمُرَكم)؛ لأنهُ يدُلُّ علىٰ الانقطاع، فوجَبَ رفْعُه علىٰ الاستئناف، وتقريرُه أنّ «لن» في النَّفْي بمنزلةِ «إنّ» في الإثبات، في كونِهما يَقعانِ في ابتداءِ الكلام.

قالَ المصنِّفُ في قولِه تعالىٰ: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ وَلَن تَفْعَلُوا۟﴾ [البقرة: ٢٤] ﴿وَلَن تَفْعَلُوا۟﴾[٢] اعتراضٌ، و«لا» و«لن» أُختانِ لنَفْي المستقبَل، إلّا أنّ في «لن» توكيداً وتشديداً، تقولُ لصاحبِك: لا أقيمُ غداً، فإنْ أنكرَ عليك قلتَ: لن أُقيمَ غداً، كما تفعَلُ في «أنا مُقيمٌ» و«إنّي مقيمٌ»[٣]. فالآيةُ علىٰ هذه القراءةِ وعلىٰ الرَّفْع تذييلٌ وتوكيدٌ للكلامِ السابق، فإنهُ صلَواتُ الله عليه لمّا أجابَ عنهُم بأنه لا ينبغي لنبيٍّ أن يأمُرَ بعبادةِ نفسِه عمَّمَ الحُكمَ وزادَ في التأكيد، كأنهُ قال: لا ينبغي لنبيٍّ أن يَدعُوَ الناسَ إلىٰ عبادةِ نفْسِه ويأمُرَ البتَّةَ بعبادةِ غيرِ الله منَ الملائكةِ والنبيِّين.

قولُه: (﴿بَعْدَ إِذْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ **دليلٌ علىٰ أنّ المُخاطَبينَ كانوا مسلمين**)، يعني: هذه الفاصلةُ تُرجِّحُ قولَ مَن قال: إنّ قولَه: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ ٱللَّهُ ٱلْكِتَٰبَ﴾ ردٌّ لقولِ مَن قال منَ المسلمين: يا رسولَ الله، نُسلِّمُ عليك كما يُسلِّمُ بعضُنا علىٰ بعض، أفلا نَسجُدُ لك؟ علىٰ قولِ مَن قال: القائلُ أبو رافع القُرَظيُّ والسيِّدُ[٤].

---

(١) انظر توجيه القراءة في: «تفسير الطبري» (٣: ٣٢٧) و«البحر المحيط» (٢: ٥٠٧).

(٢) قوله: ﴿وَلَن تَفْعَلُوا۟﴾ ـ الثانية ـ لم ترد في (ط) و (م).

(٣) «الكشاف» (٢: ٣٣٥).

(٤) سبق تخريجه، وأنّهما من رؤساء وفد نجران.

[﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥ ۚ قَالَ ءَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِى ۖ قَالُوٓا۟ أَقْرَرْنَا ۚ قَالَ فَٱشْهَدُوا۟ وَأَنَا۠ مَعَكُم مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ * فَمَن تَوَلَّىٰ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ * أَفَغَيْرَ دِينِ ٱللَّهِ يَبْغُونَ وَلَهُۥٓ أَسْلَمَ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَإِلَيْهِ يُرْجَعُونَ﴾ ٨١-٨٣]

﴿مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾: فيه غير وجه: **أحدُها**: أن يكونَ علىٰ ظاهرِه **مِن أخْذِ الميثاق علىٰ النبيِّين بذلك. والثاني**: أن يُضِيفَ الميثاقَ إلىٰ النبيِّين **إضافتَه إلىٰ المُوثِق** لا إلىٰ الموثَق عليه، كما تقول: ميثاقُ الله، و: عهدُ الله، كأنه قيل: وإذْ أخَذَ اللهُ الميثاقَ الذي وثَّقه الأنبياءُ علىٰ أُممِهم..............................

وقلتُ: ويَجوزُ أن يقالَ للنَّصرانيَّيْنِ رَدّاً لقولِهما: أتريدُ أن نَعبُدَك ونتَّخِذكَ رَبّاً؟ مَعاذَ اللّٰـهِ أن نَعبُدَ غيرَ الله، أو أن نأمُرَ بعبادةِ غيرِ الله وكيْتَ وذَيْت، ﴿أَيَأْمُرُكُم بِٱلْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾: مُنقادونَ مُستعِدّونَ لقبولِ الدِّين الحقّ، إرخاءً للعِنانِ واستدراجاً.

قولُه: (مِن أخْذِ الميثاقِ علىٰ النبيِّينَ بذلك) أي: بما في الآيةِ مِن قولِه: ﴿لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ﴾ إلىٰ آخرِه.

قالَ صاحبُ «المُرشد»: وقد أجازَ بعضُ أهلِ المعاني الوَقْفَ عندَ قولِه: ﴿ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾، ثُمّ أمرَهُم اللهُ تعالىٰ بعدَ ذلك فقالَ لهم: قولوا للأُمَم عنِّي: مهما أوتِكم مِن كتابٍ وحِكمة ورسول لتُؤمِنُنَّ به، وهذا وجهٌ صالحٌ علىٰ أنْ يكونَ الضَّميرُ في ﴿ءَاتَيْتُكُم﴾ للأُمم، ويَجوزُ أن يكونَ الضَّميرُ للأنبياءِ، كأنهُ أوجَبَ علىٰ كلِّ نبيٍّ إن جاءه رسولٌ بعدَه أن يُؤمِنَ به ويُصدِّقَه ويَنصُرَه، أي: أيُّها الرسُلُ إن جاءكم رسولٌ مصدِّقٌ لِما معَكم لَتُؤمِنُنَّ به لأجْلِه.

قولُه: (إضافته إلىٰ الـمُوثِق) أي: الفاعل، وعلىٰ الأوّلِ كانتِ الإضافةُ إلىٰ المُوثَقِ عليه، وهمُ النبيُّونَ، ويجوزُ أن يكونَ المعنىٰ: وإذ أخَذَ اللهُ علىٰ الناسِ ميثاقاً مثلَ ميثاقِ النبيِّينَ، أي: ميثاقاً

والثالث: أن يُرادَ ميثاقُ أولاد النبيِّين؛ وهم بَنُو إسرائيلَ علىٰ حذفِ المضاف. **والرابع**: أن يُرادَ أهلُ الكتاب، **وأن يُرَدَّ علىٰ زَعْمِهم؛ تهكُّمًا بهم**؛ لأنهم كانوا يقولون: نحن أَوْلىٰ بالنبُّوةِ مِنْ محمّد؛ لأنّا أهلُ الكتاب، ومنّا كان النبيُّون. وتدلُّ عليه قراءةُ أُبيٍّ وابنِ مسعود: (وإذا أخذَ اللهُ ميثاقَ الذين أُوتوا الكتابَ). ....

غليظاً، ثُمّ جعَلَ ميثاقَهم نفْسَ ميثاقِهم بحَذْفِ أداةِ التشبيهِ مبالغةً، وعليه قولُه تعالىٰ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ﴾، ويجوزُ أن تكونَ الإضافةُ بمعنى التعليلِ لأدنىٰ مُلابَسة، كأنهُ قيل: وإذْ أخذَ اللهُ الميثاقَ علىٰ الناس لأجْلِ النبيِّين، ثُمّ جيءَ بقولِه: ﴿لَمَآ ءَاتَيْتُكُم﴾ إلىٰ آخرِه بياناً لذلك.

الرّاغب: الصَّحيحُ أنّ العهدَ مأخوذٌ منَ الفريقيْن منَ الرُّسُل والمُرسَل إليهم، وخَصَّ الأنبياءَ بالذِّكْرِ لكونِهم الرُّؤوسَ والأمةُ تبعٌ لهم، ولذلك خَصَّ النبيَّ ﷺ في كثيرٍ منَ المخاطبةِ التي تُشاركُه فيها أمّتُه، نحوَ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾ [الطلاق: ١]، ولأنهُ إذا أخذَ الميثاقَ علىٰ الأنبياءِ فقد أخذَ علىٰ أُممِهم لمُشاركتِهم أنبياءَهم في عامّةِ ما شرَعَ لهم[(١)].

قولُه: **(وأن يُرَدَّ علىٰ زَعْمِهم تهكُّماً بهم)**، وبيانُه: أنهُ تعالىٰ عَهِدَ إليهم أنهُ مَهْما جاءَهم رسولٌ مُصدِّقٌ لِما معَهم يُؤمنوا به ويَنصُروه[(٢)]، وهُم ما وَفَوا بذلك العَهدِ ونقَضوا الميثاق، بل عكَسوا، كما قالَ تعالىٰ: ﴿أَفَكُلَّمَا جَآءَكُمْ رَسُولٌۢ بِمَا لَا تَهْوَىٰٓ أَنفُسُكُمُ ٱسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾ [البقرة: ٨٧]، ولمّا جاءهم رسولُ الله ﷺ كذّبوه وقالوا: نحنُ أحَقُّ بالنُبوّةِ منهُ، فقيل فيهم تعييراً وتهكُّماً: وإذْ أخذَ اللهُ ميثاقَ هؤلاءِ النبيِّينَ الزاعِمينَ أنّهم أحَقُّ بالنبوّة، وكذا وكذا، وهذا كمنِ ائتمنْتَه علىٰ شيءٍ وهُو خائنٌ به، ثمّ ادّعىٰ بعدَ ذلك أنهُ أمينٌ، فقلتَ له: يا أمين، اذكُرْ حينَ استودعتُك ذلك الشيءَ وعَهِدتُ إليك بحِفظِه.

---

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٢: ٦٨٣-٦٨٤).

(٢) في (ط): «تؤمنوا به وتنصروه».

واللامُ في ﴿لَمَآ ءَاتَيْتُكُم﴾ **لامُ التوطِئة**؛ لأنّ أخْذَ الميثاقِ في معنىٰ الاستحلاف؛ وفي ﴿لَتُؤْمِنُنَّ﴾ لامُ جوابِ القَسَم. و«ما» يُحتمَلُ أن تكونَ المتضمِّنةَ لمعنىٰ الشَّرْط، و﴿لَتُؤْمِنُنَّ﴾ سادٌّ مسدَّ جوابِ القَسَم والشَّرْطِ جميعًا؛ **وأن تكونَ موصولةً** بمعنىٰ: للذي آتيتُكُموه لَتؤمنُنَّ به. **وقُرِئ: (لَـمَا آتيناكم)**، وقرأ حمزةُ: (لِما آتيتُكم) بكسرِ اللام، ومعناه: لأجْلِ إيتائي إيّاكم بعضَ الكتابِ والحكمة، ثُمَّ لمجيءِ رسولٍ مصدِّقٍ لِما معكم لَتؤمنُنَّ به، علىٰ أن «ما» مَصْدريّة، والفِعْلانِ معها ـ أعني ﴿ءَاتَيْتُكُم﴾ و﴿جَآءَكُمْ﴾ ـ في معنىٰ المَصْدرَيْن، واللامُ داخلةٌ للتعليل **علىٰ معنىٰ: أخَذَ اللهُ ميثاقَهم** لَتؤمنُنَّ بالرسولِ ولتنصرُنَّه

قولُه: (**لام التوطئة**) هِيَ مِن قولِهم: وطُؤَ الموضعُ يَوْطأُ وَطْأةً: صارَ وَطيئاً، ووَطّأْتُه أنا توْطِئةً، فهذه اللامُ كأنّها وطّأَتْ طريقَ القَسَم، أي: سَهَّلتْ تفهُّمَ الجَوابِ علىٰ السامع، وهِيَ اللامُ التي تَدخُلُ علىٰ الشَّرطِ بعدَ تقدُّم القسَم لفظاً أو تقديراً ليُؤذِنَ أنّ الجوابَ له، لا للشَّرط، كقولِك: لئنْ أكرمتَني لأُكرِمَنّك، ولو قلتَ: أُكرِمْك، أو: فإنّي أُكرِمُكَ وما أشبَهَه ممّا يُجابُ به الشَّرطُ لم يجُزْ، قاله ابنُ الحاجب[١].

قولُه: (**وأن تكونَ موصولةً**) واللامُ أيضاً مُوطِّئةٌ لِما في الموصولةِ وصِلتِها مِن معنىٰ الشَّرط، علىٰ أنّ المصنِّفَ يُجوِّزُ أن تدخُلَ الموطِّئةُ علىٰ غيرِ الشَّرطِ كما صرَّحَ به في سُورةِ هودٍ في قولِه: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ [هود: ١١١]، وقال: اللامُ في ﴿لَّمَا﴾: مُوطِّئةٌ للقَسَم، و﴿مَا﴾: مَزيدةٌ[٢].

قولُه: (**وقُرِئ: «لَـمَا آتيْناكُم»**)، هي قراءةُ نافع[٣].

قولُه: (**علىٰ معنىٰ: أخَذَ اللهُ ميثاقَهم**) إلىٰ آخرِه: تكريرٌ لتقريرِ المعنىٰ وبَسْطٌ لِما سبَقَ، ممّا يدُلُّ عليه إجمالاً، وهُو قولُه: «ومعناهُ: لأجْلِ إيتائي إيّاكم بعضَ الكتابِ والحِكمة، ثُمّ لمَجيءِ رسولٍ مُصدِّقٍ لِما معَكم لتُؤمِنُنَّ به».

---

(١) في «الإيضاح في شرح المفصَّل» (٢: ٢٧٠).
(٢) انظر: (٨: ٢١٠).
(٣) وكذا قرأ بها أبو جعفر، يزيد بن القعقاع. انظر: «التيسير»، ص٨٩.

لأجلِ أنِّي آتيتُكم الحكمةَ وأنَّ الرسولَ الذي آمُرُكم بالإيمانِ به ونُصْرتِه موافِقٌ لكم غيرُ مخالِف. ويجوزُ أن تكون «ما» موصولةً. فإنْ قلتَ: **كيف يجوزُ ذلك والعطفُ علىٰ** ﴿ءَاتَيْتُكُم﴾ ـ وهو قولُه: ﴿ثُمَّ جَآءَكُمْ﴾ ـ لا يجوزُ أن يَدخُلَ تحتَ حُكمِ الصِّلة؛ لأنّك لا تقولُ: للّذي جاءَكم رسولٌ مصدِّقٌ لِما معكم؟ ....

والحاصلُ: أنّ أخْذَ الميثاقِ واردٌ علىٰ شيءٍ لهُ موجِبان، أحدُهما: قولُه: ﴿لَمَآءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ﴾ يعني: أنّكم أهلُ كتابٍ وعِلمٍ تَعرِفونَ أماراتِ النبُوّةِ وشواهدَ علىٰ صِدْقِ مَن ادّعاها، سيَّما وذكْرُه مسطورٌ في كتابِكم، وثانيهما: قولُه: ﴿ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ﴾، وتقريرُه أنْ يقال: إنّ أصولَه مُوافِقةٌ لأصولِكم في التوحيد، ومعَ هذا هُو مصَدِّقٌ للتّوراةِ والإنجيل وأنّهما مِن عندِ الله، فعلىٰ هذا قولُه: «لأجْلِ أنّي آتيتُكم»، تعليلٌ لقولِه: ﴿لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ﴾ لا لأخْذِ الميثاقِ فيَجتمعُ عليه القسَم، والسبَبانِ للتوكيد.

قولُه: (**كيفَ يجوزُ ذلك؟**) أي: كيفَ يَسوغُ أن تكونَ (ما) موصولةً علىٰ القراءتَيْنِ وعَطْفُ قولِه: ﴿ثُمَّ جَآءَكُمْ﴾ علىٰ ﴿ءَاتَيْتُكُم﴾ مانعٌ؛ لأنّ مِثلَ هذا العطْفِ يَستدعي المُوافقةَ بيْنَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه في الحُكم، والموصولةُ تستدعي الراجعَ مِن صلتِها، وليسَ في قولِه: ﴿جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ﴾ مِن راجع، وأجابَ: أن ﴿مَا مَعَكُمْ﴾ مُظهَرٌ أُقيمَ مَوضعَ المُضمَر؛ لأنّ ﴿مَا مَعَكُمْ﴾ و﴿ مَاءَاتَيْتُكُم﴾ شيءٌ واحد، فصَحَّ العطْفُ، فكأنهُ قيل: وجاءَكم رسولٌ مُصدِّقٌ له.

قالَ أبو البقاء: ﴿لِّمَا مَعَكُمْ﴾ في مَوضع الضَّمير(١)، قالَ السَّجاوَنْديُّ: فكأنهُ قال: مُصَدِّقٌ أو مِصْداقٌ له، كما أنّ معنىٰ قولِه: ﴿لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [يوسف: ٩٠]: لا يُضيعُ أجرَهم، لأنّ المُحسِنَ مَن يتّقي ويَصبر(٢).

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٢٧٦) زاد بعده: «وتقديره: مصَدِّقٌ له، لأنّ الذي معهم هو الذي أتاهم».
(٢) «عين المعاني» (٣: ٩٤٥).

قلتُ: بلىٰ؛ لأنّ «ما معكم» في معنىٰ «ما آتيتكم»، فكأنّه قيل: للذي آتيتُكُموه وجاءَكم رسولٌ مصدِّقٌ له. وقَرأ سعيدُ بن جُبَير: (لـمّا) بالتشديدِ، ....

وقلتُ: وممّا يختَصُّ هذا المَوضعَ منَ الفائدةِ الإشعارُ بوجوبِ الإيمانِ به، فإنّ مجيئَهُ أيضاً لأجْلِكم ولأجْلِ تصديقِ كتابِكم، و﴿مِّن﴾ في قولِه: ﴿مِّن كِتَٰبٍ﴾ مُبيِّنة، ولهذا لم يُقدِّرْ موقعَها كما قدَّره بالبعض في ﴿لِمَا﴾ بالكسر و﴿لَمَّا﴾ بالتشديد، ويُشعِرُ كلامُه أنّ السؤالَ إنّما يَرِدُ إذا جعَلْتَ ﴿مَا﴾ موصولةً.

قالَ مَكّيّ: فإذا كانت «ما» للشرطِ لم تَحتَجِ الجُملةُ المعطوفةُ إلىٰ عائدٍ كما لم تحتَجْ إليه المَصْدريّةُ، ولذلك اختارَهُ الخَليلُ وسيبَويْه لَمّا لم يرَيا في الجُملةِ الثانية عائداً جعَلا «ما» للشَّرط، وهذا تفسيرُ المازِنيِّ وغيرِه لمذهبِ الخليلِ وسيبوَيه[1].

قولُه: (وقَرَأَ سعيدُ بنُ جُبَيْر: «لمّا» بالتشديد)، قالَ ابنُ جِنّي: قرأَ الأعرَجُ[2] «لَـمّا» بفَتحِ اللّامِ وتشديدِ الميم، و«آتيْناكُم» بألِفٍ قبْلَ الكاف، وفي هذه القراءةِ إغراب؛ لأنَّ «لمّا» في اللُّغةِ علىٰ أوْجُه: تكونُ حرفاً جازِماً، كقولِه تعالىٰ: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ١٤٢]، وظَرْفاً كقولِه تعالىٰ: ﴿وَلَمَّا تَوَجَّهَ تِلْقَآءَ مَدْيَنَ﴾ [القصص: ٢٢]، وبمعنىٰ: إلّا في قولِهم: أقسَمْتُ عليكَ لَـمّا فعَلْتَ، أي: إلّا فعَلْتَ، ولا وَجْهَ لواحدةٍ منهُنَّ في هذه الآية، وأقربُ ما فيه أنْ يُرادَ: وإذْ أخَذَ اللهُ ميثاقَ النبيّينَ لِـمَن ما آتيْناكُم، وهُو يؤيِّدُ القراءةَ العامّة ﴿لَمَآ ءَاتَيْتُكُم﴾، فزادَ «مِن» علىٰ مذهبِ أبي الحسَنِ[3] في الواجبِ فصارت: لَمِن ما، فلمّا التقَتْ ثلاثُ مياتٍ حُذِفتِ الأولىٰ للثِّقَل، فبَقِيَ «لمّا» مشَدّداً كما ترىٰ، هذا أوجَهُ ما فيها إن صحَّتِ الرِّوايةُ بها[4].

---

(١) «مشكل إعراب القرآن» (١: ١٦٧)، وانظر: «الكتاب» لسيبويه (١: ٤٥٥).

(٢) عبد الرّحمن بن هرمز المدني، من مشاهير التابعين (ت ١١٧هـ). له ترجمةٌ في: «معرفة القرّاء الكبار» (١: ٧٧).

(٣) يعني الأخفش الأوسط. سبقَتْ ترجمتُه.

(٤) انظر: «المحتسب» (١: ١٦٤).

بمعنىٰ: حينَ آتيتكُم بعضَ الكتابِ والحكمة، ثُمَّ جاءَكم رسولٌ مصدِّقٌ له وَجَبَ عليكم الإيمانُ به ونُصرَتُه. وقيلَ: أصلُه لِمَنْ مَّا، فاستثقَلوا اجتماعَ ثلاثِ ميماتٍ؛ وهي الميمانِ والنُّونُ المُنقلِبةُ ميمًا بإدغامِها في الميم؛ فحَذَفوا إحداها فصارت «لـمّا»، ومعناه: لَـمِنْ أجْلِ ما آتيتُـكم لتؤمِنُنَّ به، وهذا نحوٌ مِن قراءةِ حمزةَ في المعنىٰ. ﴿إِصۡرِي﴾: عَهْدي، وقُرِئَ: (أُصْري) بالضمِّ. وسمِّي إصْرًا؛ لأنه مِمّا يؤصَر، أي: يُشَدُّ ويُعْقَد، ومنه: الإصارُ الذي يُعْقَد به. ويجوزُ أن يكونَ المضمومُ لغةً في إصْرٍ كعِبْرٍ وعُبْر، وأن يكونَ جَمْعَ إصار. ﴿فَٱشۡهَدُواْ﴾: فليشهدْ بعضُكم علىٰ بعضٍ بالإقرار ﴿وأنا عَلَىٰ ذَٰلِكُمۡ﴾ مِن إقرارِكم وتشاهُدِكم ﴿مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ﴾ وهذا توكيدٌ عليهم، وتحذيرٌ من الرجوعِ إذا عَلِموا بشهادةِ الله وشهادةِ بعضِهم علىٰ بعض. ....

قولُه: (وسُمّيَ إصْراً: لأنهُ مِمّا يُوصَرُ، أي: يُشَدُّ)، الرّاغب: الإصْرُ: العهدُ المؤكَّد الذي يُثبِّطُ ناقِضَهُ عن الثوابِ والخَيرات، قالَ تعالىٰ: ﴿ءَأَقۡرَرۡتُمۡ وَأَخَذۡتُمۡ عَلَىٰ ذَٰلِكُمۡ إِصۡرِي﴾، والإصارُ: الطُّنُبُ والأوتادُ التي يُعمَدُ بها البيت(١).

قولُه: (كعِبْرٍ وعُبْر)، الجَوهريّ: جَمَلٌ عُبْرُ أسفارٍ وجِمالٌ عُبْرُ أسفار، وناقةٌ عُبْرُ أسفار، يستوي فيه الواحدُ والجَمْعُ والمؤنَّث، مثلَ: الفُلْكِ، أي: لا يزالُ يُسافَرُ عليها، وكذلك عِبْرُ أسفارٍ بالكسر، والعُبْرُ أيضاً بالضمِّ: الكثيرُ مِن كلِّ شيء.

قولُه: (﴿وَأَنَا۠ عَلَىٰ ذَٰلِكُم﴾ مِن إقرارِكُم وتَشاهُدِكم ﴿مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ﴾)، قيل: الصَّوابُ: أنا مَعكم منَ الشاهِدين(٢)، وإنّمـا هذا تفسيرٌ لِـما في سُورةِ اقترَبَ: ﴿وَأَنَا۠ عَلَىٰ ذَٰلِكُم مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ﴾ [الأنبياء: ٥٦].

وقلتُ: بل هو تفسيرٌ لقولِه: ﴿وَأَنَا۠ مَعَكُم﴾ لِما أنه سبحانَه وتعالىٰ لـمّا حَكىٰ حكايةَ أَخْذِ الميثاقِ معَ النبيِّينَ وتوكيدِه معَهم، وأرادَ أن يُقرِّرَهم عليه ويُشهِدَهم بذلك مَزيداً للتأكيد،

---

(١) «مفردات القرآن»، ص٧٨.

(٢) قوله: «قيل: الصواب: أنا معكم من الشاهدين» ساقط من (ط).

وقيلَ: الخطابُ للملائكة.

﴿فَمَن تَوَلَّىٰ بَعْدَ ذَٰلِكَ﴾ الميثاقِ والتوكيدِ **﴿فَأُولَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾** أي: المتمرِّدون مِنَ الكفّار، دخلتْ همزةُ الإنكار علىٰ الفاءِ العاطفة جُملةً علىٰ جُمْلة، **والمعنىٰ: فأُولئك هم الفاسقونَ فغيرَ دِيْنِ الله يَبْغون؛** ثُمَّ توسَّطت الهمزةُ بَيْنهما. ....

قال لهم بعدَ ذلك: ﴿ءَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ﴾ علىٰ ذلكَ الـميثاقِ عَهْدي؟ ﴿قَالُوٓاْ أَقْرَرْنَا﴾، أي: أقرَرْنا وأخَذْنا علىٰ الميثاقِ العَهْدَ، ثُمّ قال اللهُ تعالىٰ: ﴿فَٱشْهَدُواْ﴾ علىٰ ذلكَ الإقرارِ ﴿وَأَنَا۠ مَعَكُم﴾ علىٰ ذلكُم من إقرارِكم وتشاهُدِكم ﴿مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ﴾.

فإن قلتَ: قولُه تعالىٰ: ﴿وَأَنَا۠ مَعَكُم مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ﴾ يقتضي أنهُ تعالىٰ شاهدٌ معَهم علىٰ ذلك الإقرارِ فحسْبُ، فكيف قال: مِن إقرارِكم وتَشاهُدِكم؟

قلتُ: و﴿مَعَكُم﴾ ليس متعلِّقاً بالشاهدين، بل هُو معَ ﴿مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ﴾ خبَرانِ لـ«أنا»، لإرادةِ معنىٰ الرَّقيبِ والمُهيمِن في الشاهِدينَ، ولذلك ترَكَ لفظَ ﴿مَعَكُم﴾ في التقدير، وعليه أحَدُ وجْهَيْ ما ذَكرَهُ في قولِه تعالىٰ: ﴿إِنَّا مَعَكُم مُّسْتَمِعُونَ﴾ [الشعراء: ١٥] وضميرِ الجَمْع لموسىٰ وهارونَ وعَدُوِّهما[١]، فظهرَ من هذا الفَرْقُ بينَ الشهادتَيْن، فإنّ شهادةَ الله مُعبِّرةٌ عن كونِه تعالىٰ رَقيباً ومُهيمِناً عليهم وعلىٰ جميعِ أحوالِهم لا يخفىٰ عليه شيءٌ، فيجبُ التحذيرُ منه، وشَهادتُهم عبارةٌ عن التشاهُدِ وأن يَشهَدَ بعضُهم علىٰ بعض.

قولُه: **(وقيل: الخِطابُ للملائكة)** أي: بقولِه: ﴿فَٱشْهَدُواْ﴾.

قولُه: **(والمعنىٰ: فأولئكَ همُ الفاسقون، فغَيْرَ دينِ الله يَبْغون؟)** تحريرُه: فمَن أعرَضَ عن ذلك الميثاقِ والتوكيدِ فيه فاعلَموا أنهُ الكاملُ في الفِسق، المتوغِّلُ في الكُفر، المُعقِّبُ لفِسْقِه الشِّرك، ولا ينبغي لهُ ذلك بعدَما عُلِمَ مِن أخْذِ[٢] الميثاقِ أنّ العالَمينَ مُنقادونَ له، مُستسلِمونَ لِما يُرادُ منهم.

---

(١) انظر: (١١: ٣٣٠).

(٢) في (ط): «من بعدِ».

ويجوزُ أنْ يُعطَفَ علىٰ محذوفٍ تقديرُه «أيتوَلَّوْنَ فغيرَ دين الله يبغون» وقُدِّم المفعولُ ـ الذي هو «غير دين الله» ـ علىٰ فِعْله؛ لأنّه أهمُّ **مِن حيثُ إنّ الإنكارَ الذي هو معنىٰ الهمزةِ متوجِّهٌ إلىٰ المعبودِ بالباطل**. ورُوِيَ: أنّ أهلَ الكتاب اختَصَمُوا إلىٰ رسولِ الله ﷺ فيما اختلَفُوا فيه مِن دِيْنِ إبراهيمَ عليه الصلاة والسلام، وكلُّ واحدٍ مِنَ الفريقَيْن ادَّعىٰ أنه أوْلىٰ به، فقال ﷺ: «كِلا الفريقَيْن بريءٌ مِن دِيْنِ إبراهيم»، فقالوا: ما نرضىٰ بقَضائك، ولا نأخُذُ بدِيْنِك. فنَزَلتْ. وقُرِئ: (يَبْغون) بالياءِ و(تُرْجَعون) بالتاء، وهي قراءةُ أبي عَمْرٍو، لأنّ الباغِينَ هم الـمُتَولُّون، والراجِعُون جميعُ الناس؛ **وقُرِئا بالياءِ معًا وبالتاءِ معًا**. ﴿طَوْعًا﴾: بالنَّظَرِ في الأدلّةِ والإنصافِ مِنْ نَفْسِه، ﴿وَكَرْهًا﴾: بالسَّيف، أوْ بمُعايَنةِ ما يُلجِئ إلىٰ الإسلام؛ كنَتْقِ الجَبَل علىٰ بَني إسرائيل، وإدراكِ الغَرَقِ فرعونَ **والإشْفاءِ علىٰ الموت**؛ ﴿فَلَمَّا رَأَوْاْ بَأْسَنَا قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَحْدَهُۥ﴾ [غافر: ٨٤]. وانْتَصَبَ ﴿طَوْعًا وَكَرْهًا﴾ علىٰ الحالِ بمعنىٰ: طائعِينَ ومُكْرَهين.

[﴿قُلْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ عَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَمَآ أُوتِىَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ ۞ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ ٨٤ ـ ٨٥]

قولُه: (**مِن حيثُ إنّ الإنكارَ الذي هُو معنىٰ الهمزة مُتوجِّهٌ إلىٰ المعبودِ بالباطل**) تعليلٌ لوجوبِ تقدُّمِ المفعولِ علىٰ الفعلِ للاهتمام، يعني: أنّ المقامَ يقتضي إنكارَ اتّخاذِ المعبودِ مِن دونِ الله، ليكونَ الدِّينُ كلُّه لله، بدليل قولِه: ﴿وَلَهُۥٓ أَسْلَمَ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [آل عمران: ٨٣] فوجَبَ لذلك التقديم(١).

قولُه: (**وقُرِئا بالياءِ معاً وبالتاءِ معاً**): بالياءِ التَّحتانيِّ: حَفْص، والفَوْقانيِّ: الباقون.

قولُه: (**والإشفاء علىٰ الموت**) أي: إشرافه عليه.

---

(١) من قوله: «من حيث إن الإنكار» إلىٰ هنا سابق لهذا الموضع في (م).

أُمر رسولُ الله ﷺ بأنْ يُخبِرَ عن نَفْسِه وعمَّن مَعَه بالإيمان؛ فلذلك وُحِّد الضميرُ في ﴿قُلْ﴾، وجُمِعَ في ﴿ءَامَنَّا﴾. ويجوزُ أن يُؤمَرَ بأن يتكلَّمَ عن نَفْسِه كما يتكلَّمُ المُلوكُ؛ إجلالًا مِنَ الله لقَدْرِ نبيِّه. فإنْ قلتَ: لِمَ عُدِّيَ ﴿أُنزِلَ﴾ في هذه الآيةِ بحَرْفِ الاسْتِعلاء، **وفيما تقدَّم مِنْ مِثْلِها** بحرفِ الانتهاء؟ قلتُ: لوجود المعنيَيْن جميعًا؛ لأنّ الوَحْيَ ينزِلُ مِنْ فَوْقُ وينتهي إلىٰ الرَّسول، فجاءَ تارةً بأحَدِ المعنيَيْن وأُخرىٰ بالآخَر. ومَن قالَ: إنما قيلَ: ﴿عَلَيْنَا﴾ لقولِه: ﴿قُلْ﴾، و﴿إِلَيْنَا﴾ لقولِه: ﴿قُولُوٓاْ﴾ [البقرة: ١٣٦] تفرقةً بين الرسولِ والمؤمنين؛ لأنّ الرسولَ يأتيه الوَحْيُ علىٰ طريقِ الاسْتِعلاء، ويأتيهم علىٰ وَجْهِ الانتهاء ـ **فقد تعسَّفَ!** ألا تَرىٰ إلىٰ قولِه: ﴿بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾ [المائدة: ٦٨]، و﴿أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [النساء: ١٠٥]؟ وإلىٰ قولِه: ﴿ءَامِنُواْ بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ [آل عمران: ٧٢]؟ ﴿وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ﴾: موحِّدون مُخْلِصون أنْفُسَنا له **لا نَجْعلُ له شَريكًا في عِبادتِها**، ثُمَّ قال: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ﴾، يعني: التوحيدَ **وإسلامَ الوَجْهِ لله** تعالىٰ، ﴿دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾. ﴿مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾: من الذين وَقَعُوا في الخُسْرانِ. ....

قولُه: (**وفيما تقدَّمَ مِن مثلِها**) يعني في البقرة، وهُو قولُه تعالىٰ: ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِۦمَ﴾ [البقرة: ١٣٦].

قولُه: (**فقد تعسَّفَ**)، **الأساس**: الرِّكابُ يعْسِفْنَ(١) الطَّريقَ، أي: يَخبِطْنَه علىٰ غيرِ هِدايةٍ.

قولُه: (**لا نجعَلُ لهُ شريكاً في عبادتِها**) أي: في عبادةِ أنفُسِنا له.

قولُه: (**وإسلامَ الوَجْهِ لله**) هُو تفسيرٌ للتوحيد. ولمّا عقَّبَ بقولِه: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا﴾ قولَه: ﴿وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ﴾ ـ والمرادُ به التوحيدُ، مؤكِّداً بتقديم المتعلِّق علىٰ المتعلَّق، وتعقيبُ الجُملة قولُه: ﴿ءَامَنَّا﴾ أي: صدَّقْنا بأنه إلٰهُنا ومعبودُنا وأسلَمْنا أنفُسَنا له لا نجعَلُ لهُ شريكاً، كقولِ بَني يعقوبَ عليه السلام: ﴿نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبْرَٰهِۦمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ﴾ [البقرة: ١٣٣] ـ يجبُ أن يُفسِّـرَ الإسـلامَ

---

(١) في (ط): «يتعسفن».

....

بما يُطابِقُه منَ التسليم وتفويض الأمرِ إلىٰ الله، لا الإسلامِ المتعارَفِ، ومِن ثَمّ قال: يعني التوحيدَ وإسلامَ الوجْهِ لله تعالىٰ.

قال القاضي: واستُدِلَّ به علىٰ أنّ الإيمانَ هُو الإسلام، إذ لو كان غيرَه لم يُقبَلْ[١].

وأُجيبَ: أنهُ يَنفي قَبولَ كلِّ دينٍ يُغايِرُه، لا قَبولَ كلِّ ما يُغايِرُه.

وقلتُ: والذي عليه النَّظْمُ أنّ الإسلامَ هُو: التوحيدُ كما سبَق، والتعريفُ فيه[٢] للعهدِ الخارِجيِّ التقديريّ، وكان مشتملاً علىٰ الإيمان بالله وكُتبه ورسلِه مقيّداً بالاستسلام فينبغي أن يُحمَلَ الإسلام علىٰ ذلك، ولأنّ ﴿دِينًا﴾ تمييز وتبيين للإسلام، والدِّين مشتملٌ علىٰ التصديق والأعمالِ الصالحة، فالإسلام كذلك؛ لأنَّ المبيَّن لا يكون علىٰ خلاف المبيِّن، وعلىٰ هذا حُمِل الإسلامُ علىٰ الدِّين في قوله: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ [آل عمران: ١٩]، وتعريفُ الخبرِ فيه ينفي غيرَ الإسلام أنْ يكونَ دِيناً، كما أنَّ عدمَ القبولِ فيما نحن بصَددِه يَنفيه، و«إنّ» لتأكيد الإثبات، كما أنَّ «لن» لتأكيد النفي؛ فحقّ لذلك قولُ السَّلف الصالح[٣].

الراغب: في الآيةِ قولانِ، أحدُهما: أنّ الإسلامَ: الاستسلامُ إلىٰ الله وتفويضُ الأمرِ إليه، وذلكَ أمرٌ مرادٌ منَ الناسِ في كلِّ زمانٍ وفي كلِّ شريعة، والدِّينُ في اللُّغة: الطاعةُ، وفي التعارُف: وضْعٌ إلٰهيٌّ ينساقُ به الناسُ إلىٰ النَّعيم، فبَيَّنَ تعالىٰ أنّ مَن تحرّىٰ طاعةً وانسياقاً إلىٰ النَّعيمِ مِن غيرِ الاستسلامِ لهُ علىٰ ما يَأمرُه بِهِ ويُصرِّفُه فيه فلن يُقبلَ منه[٤] شيءٌ مِن أعمالِه، وهُو في الآخرةِ منَ الخاسِرين. والثاني: أنّ المرادَ بالإسلام: شريعةُ محمّدٍ صلَواتُ الله عليه، فبَيَّنَ أنَّ مَن تحرّىٰ بعدَ بَعْثتِه شريعةً أو طاعةَ الله مِن غيرِ مُتابعتِه فغيرُ مقبولٍ منه، وهذا الوجْهُ داخلٌ في الأوّل؛ لأنه عُلِمَ منَ الاستسلامِ الانقيادُ لأوامرِ مَن صحَّت نُبوّتُه وظَهرَ صِدقُه[٥].

---

(١) «أنوار التنزيل» (١: ١٧٠).

(٢) قوله: «فيه» ساقط من (ط).

(٣) من قوله: «وكان مشتملاً على الإيمان» إلىٰ هنا أثبتناه من (ط).

(٤) قوله: «منه» ساقط من (ط).

(٥) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٢: ٦٩١).

مُطلَقًا مِنْ غيرِ تَقْييد للشِّيَاع. وقُرِئ: (ومن يبتغ غَّيرَ الإسلام) بالإدغام.

[﴿كَيْفَ يَهْدِى ٱللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا۟ بَعْدَ إِيمَـٰنِهِمْ وَشَهِدُوٓا۟ أَنَّ ٱلرَّسُولَ حَقٌّ وَجَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَـٰتُ ۚ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّـٰلِمِينَ * أُو۟لَـٰٓئِكَ جَزَآؤُهُمْ أَنَّ عَلَيْهِمْ لَعْنَةَ ٱللَّهِ وَٱلْمَلَـٰٓئِكَةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ * خَـٰلِدِينَ فِيهَا لَا يُخَفَّفُ عَنْهُمُ ٱلْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ * إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟ مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ وَأَصْلَحُوا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ ٨٦-٨٩]

﴿كَيْفَ يَهْدِى ٱللَّهُ قَوْمًا﴾: كيفَ يَلْطُف بهم وليسوا مِنْ أهلِ اللُّطْف؛ لِما عَلِمَ اللهُ مِن تصميمِهم علىٰ كُفرِهم، ودلَّ علىٰ تَصميمِهم بأنهم كَفروا بَعْدَ إيمانِهم، ....

قولُه: (مطلَقاً مِن غيرِ تقييد)، إمّا بجَعْلِ المتعدّي منزلةَ اللازم، أي: هُم مِن أهلِ الخُسْران مِن غيرِ قصْدٍ إلىٰ شيءٍ دونَ شيء، وإمّا بأنْ يَقصِدَ بِهِ التعميمَ والامتناعَ عن أن يُقصَرَ علىٰ ما يُذكَرُ معَه، وعليه كلامُ المصنِّف، ولكنّ الأوّلَ هُو الظاهر؛ لأنّ المرادَ أنّ المُعرِضَ عن الإسلام فاقدُ النَّفْعِ لإبطالِه الفِطرةَ السَّليمة والنفعَ الحقيقيَّ الذي هُو دينُ التوحيد.

قالَ مَكّي: ﴿فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ﴾ متعلِّقٌ بما دَلَّ عليه الكلامُ، أي: هُو خاسرٌ في الآخِرةِ منَ الخاسِرين، ولا يَحسُنُ تعلُّقُه بالخاسِرين لتقدُّم الصِّلة علىٰ الموصول، إلّا أن تُجعَلَ اللامُ للتعريفِ لا بمعنىٰ: الذي[1]، ذكرَ قريباً منهُ ابنُ الحاجبِ سنُورِدُه إن شاءَ اللهُ تعالىٰ في «سورة يوسف».

قولُه: (وقُرِئَ: «ومن يبتغ غَّيرَ [الإسلام]» بالإدغام) رَواها السُّوسيُّ عن أبي عمْرو[2].

قولُه: (وليسوا من أهلِ اللُّطفِ لِما عَلِمَ اللهُ مِن تصميمِهم علىٰ كُفرِهم)، هذا العِلمُ هو الذي يَهدِمُ قاعدةَ الاعتزال!

قولُه: (ودَلَّ علىٰ تصميمِهم بأنهم) فاعلُ دَلَّ: ضميرُ الله، أي: دَلَّ اللهُ علىٰ تصميمِهم بقولِه: ﴿كَفَرُوا۟ بَعْدَ إِيمَـٰنِهِمْ﴾ الآية.

(١) «مشكل إعراب القرآن» (١: ١٦٨).

(٢) وله الإظهار كالجماعة، قال في «البدور الزاهرة»، ص٦٦: «وله في ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ﴾ الإدغام والإظهار والوجهان عنه صحيحان» وانظر: «إبراز المعاني»، ص٨٣.

وبعدما شَهِدُوا بأنّ الرسولَ حقٌّ، وبعدما جاءتهم الشَّواهِدُ مِنَ القرآنِ وسائرِ المعجزات التي تَثبُتُ بمِثْلِها النُّبوَّة، وهم اليهودُ كَفَروا بالنبيِّ ﷺ بَعْدَ أنْ كانوا مؤمنينَ به؛ وذلك حينَ عايَنُوا ما يُوجِبُ قوّةَ إيمانِهم مِنَ البيِّنات. وقيلَ: نَزَلتْ في رَهْطٍ كانوا أسْلَموا ثُمَّ رَجَعُوا عن الإسلام، ولَحِقُوا بمكّةَ، منهم: طُعْمةُ بنُ أُبَيْرِق، ووَحْوَحُ بنُ الأَسْلت، والحارثُ بنُ سُوَيْد بنِ الصَّامت. فإن قلتَ: **علامَ عُطِفَ قولُه:** ﴿وَشَهِدُوٓاْ﴾؟ قلتُ: فيه وَجْهان: أنْ يُعْطَفَ علىٰ ما في ﴿إِيمَٰنِهِمْ﴾ مِنْ معنىٰ الفعل؛ لأنّ مَعْناه: بَعْدَ أنْ آمَنوا، كقولِه تعالى: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن﴾ [المنافقون: ١٠]، ....

قولُه: (**علامَ عُطفَ قولُه:** ﴿وَشَهِدُوٓاْ﴾؟) إذْ لا يجوزُ أن يكونَ معطوفاً علىٰ ﴿كَفَرُواْ﴾؛ لأنه لا يُساعدُه المعنىٰ.

قولُه: (﴿فَأَصَّدَّقَ﴾) مَوضعُه جَزْم، ولهذا صَحَّ عطفُ قولِه: ﴿وَأَكُن﴾ عليه، سأل سيبَويهِ الخليلَ عن قولِه: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ﴾ [المنافقون: ١٠] الآية، قال الخليلُ: جزمَ ﴿وَأَكُن﴾ لأنّ الفعلَ الأوّلَ يكونُ مجزوماً حينَ لا فاءَ فيه[1] فهو مِن قَبيلِ العطفِ علىٰ المحَلّ، وهُو في كلامِهم سائغٌ شائع، كأنهُ قيل: أَخِّرْني إلىٰ أجَلٍ قريبٍ أَصَّدّقْ وأكنْ منَ الصّالحين.

الراغب: تقديرُه: بعدَ إيمانِهم وأن شَهِدوا، فيكونُ «أنْ» مقدَّراً نحوَ قولِها:

لَلُبْسُ عباءةٍ وتقرَّ عيْني[2]

لكنْ في الفعلِ أُظهِرَ لانتصابِ «تقرَّ».

---

(١) انظر: «الكتاب» لسيبويه (٣: ١٠٠-١٠١).

(٢) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٢: ٦٩٩).

والبيت لميسون بنت بَحْدَل الكلبية، وتمامه:

أحبُّ إليَّ من لُبْسِ الشُّفوفِ

انظر: «خزانة الأدب» (٨: ٥٠٣)، و«المحتسب» (١: ٣٢٦)، و«لسان العرب» مادة (مشن).

وقولِ الشاعر:

.... **لَيْسُوا مُصْلِحينَ** .....   ولا ناعـبٍ ....

ويجـوزُ أن تكونَ الواوُ للحـالِ بإضمـار «قَدْ»، بمعنىٰ: كَفَـروا وقَدْ شَهِـدُوا أنّ الرسولَ حَقّ. ﴿وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى﴾: لا يَلطُفُ بالقومِ الظالمينَ **المُعانِدين الذين عَلِمَ أنّ اللُّطْفَ لا ينفَعُهم**، ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟ مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ﴾ الكفرِ العظيمِ والارْتِداد، ....

قولُه: (**ليسوا مُصلِحينَ**) أولُه:

مَشائيمُ ليسوا مُصلِحينَ عشـيرةً   ولا ناعـبٍ إلّا بِبَـيْنٍ غُرابُهـا[1]

عشيرةُ الرجُل: بَنو أبيهِ الأدنَوْنَ، نعَبَ الغُرابُ: صاحَ، يقول: هُم مَشائيمُ لا يُصلِحونَ حالَ قَبيلة ولا ينعَبُ غرابُ قبيلتِهم إلّا بالبَيْن، وناعبٍ: جَرٌّ عطفٍ علىٰ محَلِّ «مُصلِحين»، أي: ليسوا بمُصلِحينَ ولا ناعبٍ، وحَقُّ الظاهر: ناعباً، كأنّ الشاعرَ قدَّرَ أنّ الباءَ في مُصلحينَ موجودةٌ لأنها تدخُلُ في خبَرِ ليسَ كثيراً ثُم عطَفَ عليه المجرور.

قولُه: (**المُعانِدينَ الذين عَلِم أنّ اللُّطفَ لا ينفَعُهم**)[2] بعدَ قولِه: «ليسُوا من أهل اللُّطفِ لِما عَلِم اللهُ من تصميمِهم» إعلامٌ بأنّ قولَه: ﴿وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ تذييلٌ لِما سبَق، وقد دخَلَ الأوّلونَ في هذا العامِّ دخولاً أوّلياً، ثُمّ جيءَ بـ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ﴾ ليؤذِنَ بأنّ ما يَرِدُ عَقِيبَه جديرٌ بالمذكورينَ قبلَه لاكتسابِهم تلك الرَّذائل.

قال أبو البقاء: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ﴾: مبتدأ، و﴿جَزَآؤُهُمْ﴾: مبتدأٌ ثانٍ، و﴿أَنَّ﴾ واسمُها وخبرُها،

---

(١) البيت للأحوص اليربوعي في «الخزانة» (٤: ١٥٨)، وانظر: «الكتاب» لسيبوَيْه (١: ١٦٥).

(٢) وهذا تفسير من الزمخشري للهداية في قوله تعالىٰ: ﴿وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ باللطف. وهذا مبنيّ علىٰ أصلهم الذي هو إنكار هداية التوفيق المبني علىٰ نفي القدر، ولذلك يفسرون الهداية بما يسمونه باللطف وهو عندهم كل ما لا يحمل الإنسان إلىٰ اختيار الواجبات وترك المنهيات «شرح الأصول الخمسة» ص ٥١٩، وهذه مغالطة من المعتزلة، ومخالفة لنصوص الوحي الشريف.

﴿وَأَصۡلَحُواْ﴾ **ما أفْسَدوا، أوْ: ودَخَلُوا في الصَّلاح**. وقيل: نَزَلَتْ في الحارث بنِ سُويد حين نَدِمَ علىٰ ردّته، وأرْسَلَ إلى قومِه: أن سَلُوا: هَلْ لي مِن تَوْبة؟ فأرسَلَ إليه أخوه **الجُلَاس** بالآية، فأقْبَلَ إلىٰ المدينة، فتابَ، وقَبِلَ رسولُ الله ﷺ تَوْبته.

[﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بَعۡدَ إِيمَٰنِهِمۡ ثُمَّ ٱزۡدَادُواْ كُفۡرٗا لَّن تُقۡبَلَ تَوۡبَتُهُمۡ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلضَّآلُّونَ * إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَمَاتُواْ وَهُمۡ كُفَّارٞ فَلَن يُقۡبَلَ مِنۡ أَحَدِهِم مِّلۡءُ ٱلۡأَرۡضِ ذَهَبٗا وَلَوِ ٱفۡتَدَىٰ بِهِۦٓۗ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٞ وَمَا لَهُم مِّن نَّٰصِرِينَ﴾ ٩٠-٩١]

﴿ثُمَّ ٱزۡدَادُواْ كُفۡرٗا﴾: هُمُ اليهودُ كَفَروا بعيسىٰ والإنجيلِ بَعْدَ إيمانهم بموسىٰ والتوراة، ثُمَّ ازدادوا كُفْرًا بكُفرِهم بمحمّدٍ ﷺ والقرآنِ، أوْ كَفَروا برسولِ الله بَعْدَما كانوا به مؤمنينَ قَبْلَ مَبْعَثِه، ثُمَّ ازدادُوا كُفْرًا بإصْرارِهم علىٰ ذلك، وطَعْنِهم فيه في كلِّ وقت، وعَداوتِهم له، ونَقْضِهم مِيْثاقَه، وفِتْنتِهم للمؤمنين، وصَدِّهم عن الإيمان به، وسُخْرِيَتِهم بكلِّ آية تَنْزِل. وقيل: نَزَلَتْ في الذين ارْتَدُّوا ولَحِقُوا بمكَّة، وازديادُهم الكُفْرَ: أنْ قالوا: نُقِيمُ بمكَّةَ نَترَبَّصُ بمحمّدٍ **رَيْبَ المَنُون**، وإنْ أرَدْنا الرَّجْعَةَ نافَقْنا بإظهارِ التَّوبة.

ـ أي: ﴿عَلَيۡهِمۡ لَعۡنَةَ ٱللَّهِ﴾ ـ خبرُ «جَزاء»، أي: جزاؤهمُ اللَّعنةُ، ويجوزُ أن يكونَ ﴿جَزَآؤُهُمۡ﴾ بدَلاً من ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ بدَلَ الاشتمال[١].

قولُه: (﴿وَأَصۡلَحُواْ﴾ **ما أفسَدوا، أو دخَلوا**[٢] **في الصّلاح**)، هذا الثاني أبلَغُ، لأنه مِن بابِ قولِه تعالىٰ: ﴿وَأَصۡلِحۡ لِي فِي ذُرِّيَّتِيٓۖ﴾ [الأحقاف: ١٥].

قولُه: (**الجُلاس**)[٣]، قال المُصنِّف: بالتخفيف، وقيل: بالتشديد.

قولُه: (**رَيْب المَنون**) وهو حوادثُ الدَّهر.

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٢٧٩).

(٢) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «أو ودخلوا».

(٣) الجُلاس بن سويد الصامت الأنصاري الأوسيّ، كان منافقاً ثمّ حسُنَتْ حاله. له ترجمة في: «أُسد الغابة» (١: ٣٤٦)، و«الإصابة» (١: ٢٤١).

فإنْ قلتَ: قد عُلِمَ أنّ المرتدَّ كَيْفَما ازدادَ كُفْرًا فإنه مقبولُ التوبةِ إذا تاب، فما معنىٰ ﴿لَّن تُقۡبَلَ تَوۡبَتُهُمۡ﴾؟ قلتُ: جُعِلتْ عبارةً عن الموتِ علىٰ الكُفر؛ لأنّ الذي لا تُقبَلُ توبتُه مِنَ الكفّار هو الذي يموتُ علىٰ الكُفر، كأنّه قيل: إنّ اليهودَ أو المرتدِّين الذين فَعَلُوا ما فَعَلُوا مائتُون علىٰ الكفرِ داخِلُون في جُمْلةِ مَن لا تُقبَلُ توبتُهم. فإنْ قلتَ: فلِمَ قيلَ في إحدىٰ الآيتَيْن: ﴿لَّن تُقۡبَلَ﴾ بغيرِ فاء، وفي الأخرىٰ: ﴿فَلَن يُقۡبَلَ﴾؟ قلتُ: قد أُوذِنَ بالفاءِ أنّ الكلامَ بُنِيَ علىٰ الشَّرْطِ والجزاء، وأنّ سَبَبَ امتناعِ قَبُول الفِدْيةِ هو الموتُ علىٰ الكفر؛ وبتَرْكِ الفاءِ أنّ الكلامَ مبتدأٌ وخَبَر، ولا دليلَ فيه علىٰ التَّسْبيب، كما تقول: الذي جاءَني له درهمٌ، لَمْ تَجعَلِ المجيءَ سببًا في استحقاقِ الدِّرهم، بخلافِ قولِك: فَلَهُ درهم. فإن قلتَ: فحينَ كانَ معنىٰ ﴿لَّن تُقۡبَلَ تَوۡبَتُهُمۡ﴾ بمعنىٰ الموتِ علىٰ الكفر؛ **فهلّا جُعِلَ الموتُ علىٰ الكفر مُسبَّبًا عنِ ارتدادِهم** وازديادِهم الكُفْرَ؟ ....

قولُه: (**فهلّا جُعِلَ الموْتُ علىٰ الكُفرِ مُسبّباً عنِ ارتدادِهم؟**) وحاصلُ السؤال: أنّ الآيتَيْنِ سواءٌ في صِحّة إدخالِ الفاءِ لتصوُّرِ المُسبَّبيّة وأجابَ بالفَرْق، وذلك أنّ المُرتَدَّ قد يُرجىٰ منهُ الرجوعُ إلىٰ الإيمان، فلا يترتَّبُ عليه عدمُ قبولِ التوبة، بخلافِ المائتِ علىٰ الكُفرِ، فإنّ عدَمَ قَبولِ الفِديةِ مترتِّبٌ علىٰ الموتِ حالَةَ الكُفر لا مَحالَةَ، والحاصلُ: منعَ السَّببيةَ في الأولىٰ لجَوازِ تخلُّفِ الثاني عن الأوّل، وتقريرُه: أنّ التي عَرِيَت عن الفاءِ وارِدةٌ علىٰ الكِناية، وجعَلَ الموصولةَ معَ صِلتِها ذريعةً إلىٰ تحقيقِ الخبَر، كقولِه:

إنّ التي ضَرَبَـتْ بيتـاً مهاجِـرةً بكوفةِ الجُندِ غالتْ وُدَّها غولُ(١)

والتي حُلِّيت بها موجبة، كقولِك: إنّ الذين آمَنوا فلهُم جَنّاتُ النَّعيم. والفرقُ أنّ الصِّلةَ علىٰ الأولِ مُنبِّهةٌ علىٰ تحقيقِ الخبَر مُلوِّحةٌ إليه، فيكونُ كالأمارةِ عليه، فإنّ الكُفرَ بعدَ الإيمانِ والتماديَ فيه عِناد، وليس بموجِب لعدَم قَبول التّوبة، فحَقَّقَ الخبَرَ للتغليظ، بخلافِ الموتِ علىٰ الكُفر، فإنه موجِبٌ للدَّمارِ والهلاكِ البتّةَ، فإخلاءُ الفاءِ ثَمّةَ وإدخالُها هناك لذلك.

---

(١) يذكره أهلُ البلاغة شاهداً علىٰ تقوية المسند إليه بالموصولية، وأن الخبر يتحقق به. انظر: «المفتاح»، ص٢٨٢، و«الإيضاح في علوم البلاغة»، ص٤٤، و«مختصر التفتازاني علىٰ التلخيص» (١: ٢٢٢).

لِما في ذلك مِن قَساوةِ القلوبِ ورُكوب الرَّيْن وجَرِّه إلىٰ الموت علىٰ الكفر؟ قلتُ: لأنه كَمْ مِنْ مرتدٍّ مُزدادٍ للكُفرِ يَرجِعُ إلىٰ الإسلام ولا يموتُ علىٰ الكفر! فإن قلتَ: فأيُّ فائدةٍ في هذه الكِناية؟ أعْني أنْ كُنِيَ عن الموتِ علىٰ الكُفر بامتناع قَبُولِ التَّوبة. قلتُ: الفائدةُ فيها جَليلةٌ؛ وهي **التغليظُ في شأنِ أُولئك الفريقِ** مِنَ الكفَّار، **وإبرازُ حالِهِم في صورةِ حالِ الآيِسِينَ** مِنَ الرحمةِ التي هي أغلظُ الأحوالِ وأشدُّها، ....

قولُه: (**التغليظُ في شأن أولئك الفَريق**) يعني: وضعَ قولَه: ﴿لَّن تُقۡبَلَ تَوۡبَتُهُمۡ﴾ مَوضعَ «مائتـونَ علىٰ الكُفرِ داخِلـونَ في زُمـرةِ الكافرين»، ليكونَ أردعَ وأخـوَفَ، فـإنْ قلتَ: في قولِه: «الفائدةُ فيها جَليلةٌ وهِي التغليظُ»، تعسُّفٌ، إذ منَ الجائزِ حمْلُه علىٰ التغليظِ ابتداءً كما في قولِه تعالىٰ: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلۡبَيۡتِ مَنِ ٱسۡتَطَاعَ إِلَيۡهِ سَبِيلٗاۚ وَمَن كَفَرَ﴾ [آل عمران: ٩٧] بمعنىٰ: ومَن لم يَحُجَّ.

قلتُ: إذاً تفوتُ فائدةُ التصويرِ التي تُعطيه الكِنايةَ، علىٰ أنّ الكنايةَ لا بُدَّ منها؛ لأنّ التركيبَ مِن بابِ تحقيق الخبَرِ كما سبق، ولأنَّ قولَه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَمَاتُواْ وَهُمۡ كُفَّارٞ﴾ تكريرٌ مِن حيثُ المعنىٰ لِما سبَق ليُناطَ به حُكمٌ آخر، وهُو قولُه: ﴿فَلَن يُقۡبَلَ مِنۡ أَحَدِهِم مِّلۡءُ ٱلۡأَرۡضِ ذَهَبٗا﴾.

قولُه: (**وإبرازُ حالهِم في صورةِ الآيِسين**) بيانٌ لفائدةِ الكناية، وذلكَ أنّ الكنايةَ أبلَغُ منَ التصريح لِما فيها مِن تصويرِ حالِ المُكَنّىٰ عنهُ وتخييل معناه، فإنّك إذا قلتَ: فلانٌ جَوادٌ، لم يكنْ كما إذا قلتَ: كثيرُ الرَّماد، لأنّ في تصويرِ صفةِ الجود بكثرةِ الرَّماد وكثرةِ إحراقِ الحطَب وكثرةِ الطبائخ وكثرةِ تردُّدِ الضِّيفان زيادةَ رَوْعةٍ للجُودِ وتفخيماً له.

كذلك في إبرازِ حالِ هؤلاءِ في صورةِ الآيِسينَ منَ الرَّحمةِ استحضاراً لحالِهم وهُم في صورةِ الماثِلينَ بيْنَ يدَي الجَبّار، وقد تجَلّىٰ بصفةِ القهّاريّة ناكِسي رؤوسِهم قائلين: ربَّنا أسرَفْنا في أمرِنا فاغفِرْ لنا ذنوبَنا، مردودينَ بـ﴿ٱخۡسَـُٔواْ﴾، فإنّ توبتكم غيرُ مقبولة، وأعذاركم غيرُ مسموعة، فتَجِدُ عندَ ذلك في نفسِك ما لا تجِدُ لو قيل: مائتونَ علىٰ الكُفرِ.

ألا ترىٰ أنّ الموتَ علىٰ الكُفرِ إنما يُخافُ مِن أجْلِ اليأسِ مِنَ الرحمة؟ ﴿ذَهَبًا﴾ نصبٌ علىٰ التمييز. وقَرأ الأعمشُ: (ذَهَبٌ) بالرَّفع؛ ردًّا علىٰ ﴿مِّلْءُ﴾، كما يقال: عِنْدي عشرون نَفْسًا رِجالٌ. فإنْ قلتَ: كيفَ موقعُ قولِه: ﴿وَلَوِ ٱفْتَدَىٰ بِهِۦ﴾ قلتُ: هو كلامٌ محمولٌ علىٰ المعنىٰ، كأنه قيلَ: فلن يُقبَلَ مِن أحدِهم فدية ولو افْتدَىٰ بملءِ الأرضِ ذَهَبًا. ويجوزُ أن يُرادَ: ولَوِ افتدَىٰ بمِثْلِه، كقولِه تعالىٰ: ﴿وَلَوْ أَنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مَا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُۥ مَعَهُۥ﴾ [الزمر: ٤٧]، والمِثْلُ يُحْذَفُ كثيرًا في كلامِهم، كقولِك: ضَربتُه ضَرْبَ زَيْد، تريدُ: مِثْلَ ضَرْبِه، ....

قولُه: (ردّاً علىٰ ﴿مِّلْءُ﴾): أي: بدَلاً من ﴿مِّلْءُ﴾، قاله القاضي[1]، كأنك تقولُ: فلن يُقبَلَ من أحدِهم ذهبٌ، والتنوينُ فيه للتكثير، كقولِه تعالىٰ: ﴿إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا﴾ [الأعراف: ١١٣].

قولُه: (كيفَ موقعُ قولِه: ﴿وَلَوِ ٱفْتَدَىٰ بِهِۦ﴾؟) يعني أنّ الضميرَ في ﴿بِهِۦ﴾ راجعٌ إلىٰ قولِه: ﴿مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا﴾ فيَرجعُ حاصلُ الكلام إلىٰ: فلن يُقبل مِن أحدِهم ملءُ الأرض ذهَباً إذا افْتدىٰ به، ولو افتَدىٰ بملءِ الأرض ذهباً فإنهُ يَتِمُّ المقصودُ بدونِه، فما وجهُه؟ وأجابَ عنهُ بوجوه، أحدُها: أنّ الكلامَ واردٌ علىٰ اللَّفظِ وعلىٰ المعنىٰ معاً، فيُجعَلُ ملءُ الأرض ذهباً بمعنىٰ ما دَلَّ عليه ﴿ٱفْتَدَىٰ بِهِۦ﴾، وهُو الفِدْية؛ لأنّ قولَه: ﴿مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا﴾ عَيْنُ[2] الفِدية، فيُعتبَرُ اللَّفظُ بحسَبِ عوْدِ الضَّميرِ في ﴿بِهِۦ﴾، والمعنىٰ بحسَبِ وقوعِه مَوقعَه وإفادتِه المبالَغة المقصودة، فكأنهُ قيل: فلن يُقبَلَ مِن أحدِهم فِديةٌ ولو افتدىٰ بملءِ الأرض ذهباً.

قولُه: (ويَجوزُ أن يُرادَ: ولو افتدىٰ بمثلِه) لا بُدَّ مِن تقديرِ كلامٍ ليستقيمَ المعنىٰ، وهو أن يقالَ: ولو افتَدىٰ به وبمِثلِه، أو: افتدىٰ به وزادَ عليه مِثلَه.

---

(١) «أنوار التنزيل» (١: ١٧١).

(٢) في (د): «غير»، والصواب ما أثبتناه.

و: أبو يوسفَ أبو حَنيفة، تريدُ: مِثْلُه، و:

لا هَيْثَمَ اللَّيلةَ للمَطِيِّ

و: **قضيّةٌ ولا أبا حَسَنٍ** لها، تريدُ: ولا مِثْلَ هَيْثم، ولا مِثْلَ أبي حَسَن، كما أنه يُرادُ في نَحْوِ قولِهم: مِثْلُك لا يفعلُ كذا، تريدُ: أنْتَ؛ وذلك أنّ المِثْلَيْن يسدُّ أحدُهما مَسَدَّ الآخر؛ فكانا في حُكمِ شيءٍ واحد؛ ....

قولُه: (و: **لا هيثم الليلة للمطيِّ**) تمامُه:

ولا فتــىٰ إلّا ابــنُ خَيْــبَرِيِّ[1]

في «لا هيثم» وجهان، أحدُهما[2] ـ وعليه النَّحْويّون ـ: لا مِثلَ هيْثَم، و«مثلَ» لا يتعرَّفُ بالإضافةِ مذكوراً، فلأنْ لا يتعرَّفَ محذوفاً أجدَر، وثانيها: أنّ العلَمَ متىٰ اشتُهِرَ في معنىً يُنزَلُ منزلةَ الجِنس الدالِّ علىٰ ذلك المعنىٰ كما في قولِهم: لكلِّ فِرعونَ موسىٰ، فمعنىٰ لا هيْثَم: لا راعيَ جيِّدَ الرَّعْي للإبل، فإنّ هيثَمَ كان مشهوراً بالرَّعْي، ولذا جازَ دخولُ «لا» عليه.

قولُه: (**وقضيّة ولا أبا حسَن**)[3]، يُرادُ بهِ عليٌّ رضيَ اللهُ عنه، فإنهُ كان مشهوراً بالقضاء، رَوىٰ البخاريُّ عن عُمرَ رضيَ اللهُ عنه: أقرَؤنا أُبَيٌّ، وأقضانا عليٌّ[4].

وروىٰ ابنُ عبدِ البَرِّ في «الاستيعاب»، عن إسماعيلَ[5]، قال: قلتُ للشَّعْبي: إنّ مغيرةَ حلَفَ باللهِ ما أخطأَ عليٌّ في قضاءٍ قضىٰ به قَطّ، فقالَ الشعبيُّ: لقد أفرَط[6].

---

(١) «البيت من شواهد «الكتاب» لسيبويه (٢: ٢٩٦) و«المقتضب» للمبرّد (٤: ٣٦٢)، و«الأشموني» (١: ٢٥٦)، و«الخزانة» (٤: ٥٧)، وقال فيها: هذا الشاهد من أبياتِ سيبويه الخمسين التي لم يعين قائلها.

(٢) انظرهما في: «الكتاب» (٢: ٢٩٦-٢٩٧)، و«شرح المفصل» لابن يعيش (٢: ١٠٢-١٠٣).

(٣) هذا شاهد نحوي مشهور، للنحاة في تخريج دخول «لا» النافية للجنس عليه ـ مع أنه معرفة ـ التخريجان السابقان في «لا هيثم الليلة للمطي». انظر: المرجعين السابقين.

(٤) «صحيح البخاري»، (٤٢١١).

(٥) إسماعيل بن أبي خالد الأحمسيّ مولاهم (ت: ٤٥هـ). له ترجمةٌ في: «تذكرة الحفّاظ» للذهبي (١: ١٥٣).

(٦) «الاستيعاب» (٣: ١١٠٢).

وأن يُرادَ: فلن يُقبَلَ مِن أحدِهم ملءُ الأرضِ ذَهبًا كانَ قد تصدَّق به، ولو افتدىٰ به ـ أيضًا ـ لَمْ يُقبَلْ منه. وقُرئَ: (فلن يَقْبَلَ مِنْ أحدِهم ملءَ الأرضِ ذهبًا) علىٰ البناءِ للفاعل، وهو اللهُ عزَّ وعَلا، ونَصْبِ «مِلْء»، و(مِلُ لَرْضِ) بتخفيفِ الهمزتَيْن.

[﴿لَن تَنَالُوا۟ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُوا۟ مِمَّا تُحِبُّونَ ۚ وَمَا تُنفِقُوا۟ مِن شَىْءٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ بِهِۦ عَلِيمٌ﴾ ٩٢]

﴿لَن تَنَالُوا۟ ٱلْبِرَّ﴾: لن تَبْلُغوا حقيقةَ البِرِّ، ولَنْ تكونوا أبْرارًا. ....

قولُه: (كان قد تصَدَّقَ به ولو افتدىٰ به)، وهُو قولُ الزجّاج: أي: عمِلَ منَ الخيرِ وقدّم مثلَ مِلءِ الأرضِ ذهباً لم ينفَعْهُ ذلك معَ كُفرِه، وكذلك لو افتدىٰ منَ العذابِ بملءِ الأرضِ ذهباً لم يُقبَلْ منه، فأعلَمَ اللهُ تعالىٰ أنه لا يُثيبُهم علىٰ أعمالِهم ولا يَقبَلُ منهمُ الفِداءَ منَ العذاب[1].

قولُه: (بتخفيفِ الهمزتَيْن) أصلُه ﴿مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ﴾ أُلقِيَت حركةُ همزةِ «أرض» علىٰ لام التعريف حينَ خُفِّفت، كما في ﴿ٱلْخَبْءَ﴾ [النمل: ٢٥] ومثلِه، وحُذِفت همزتُها فصار: «ملءُ لَارْض»، لأنّ همزةَ الوَصْل حُذِفت علىٰ القياسِ، ثُمّ حُذِفت همزةُ ﴿مِّلْءُ﴾ بعدَ إلقاءِ حرَكتِها علىٰ اللام، فصار: «مِلُ لَرْضِ»[2].

قولُه: (لن تبلُغوا حقيقةَ البِرّ)، النِّهاية: البِرُّ، بالكسر: الإحسانُ، والبَرُّ، بالفتح: مِن أسماءِ الله تعالىٰ: العَطوفِ علىٰ عبادِه ببِرِّه ولُطفِه.

ثُمّ التعريفُ في ﴿ٱلْبِرَّ﴾ إذا حُمِلَ علىٰ الجِنس، كان التركيبُ كنايةً عن كوْنِ عاملِه بارّاً، ولهذا أوقعَ قولَه: «ولن تكونوا أبراراً»، تفسيراً لقوله: «لن تبلغوا حقيقة البر»، وأوقعَ «لن تبلغوا حقيقة البر»[3] تفسيراً لقولِه تعالىٰ: ﴿لَن تَنَالُوا۟ ٱلْبِرَّ﴾، فيكونُ كنايةً؛ لأنّ نَيْلَه البِرَّ يدُلُّ

---

(١) انظر: «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٤٤١).

(٢) انظر «معاني القرآن» للفراء (٢: ٩٦).

(٣) من قوله: «تفسيراً لقوله: لن تبلغوا» إلىٰ هنا أثبتناه من (ط).

وقيل: لن تَنالُوا بِرَّ الله وهو ثوابُه ﴿حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ :حتىٰ تكونَ نَفقتُكم مِن أموالِكم التي تحبُّونها وتُؤثِرونها، كقوله: ﴿أَنفِقُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا كَسَبْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٦٧]، وكان السَّلَفُ رحمهم الله، إذا أحبُّوا شيئًا جَعَلُوه لله. ورُوِيَ أنّها **لمّا نَزَلَتْ جاءَ أبو طَلْحة**، فقال: يا رسول الله، إنّ أحبَّ أمْوالي إليَّ بَيْرحىٰ، ....

علىٰ البلوغ إليه، والبلوغُ إليه يدُلُّ علىٰ كونِ فاعلِه باراً، ومِثلُه قولُ الخنساء:

وما بلَغتْ كَفُّ امـرئٍ مُتنـاوِلاً   من المجدِ إلّا والذي نالَ أطولُ(١)

أي: أنهُ ماجِدٌ فاقَ كلَّ ماجِد.

وإذا حُمِلَ التعريفُ علىٰ العهدِ كان المرادُ بالبرِّ الثوابَ المعهودَ مِن عندِ الله، وهُو الجنّةُ، كقولِه: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُواْ الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦].

قالَ مُحيي السُّنّة: ﴿لَن تَنَالُواْ الْبِرَّ﴾ يعني: الجَنّةَ، قاله ابنُ مسعودٍ وابنُ عبّاس ومجاهدٌ، والقولُ الأوّلُ: مذهبُ الحسَن(٢).

قولُه: (**لمّا نزلَت جاءَ أبو طلْحةَ**)(٣) الحديثَ. أخرجَهُ الشيخانِ وغيرُهما منَ الأئمّة(٤).

«بيرحاء»: **النِّهاية**: هذه اللفظةُ كثيراً ما تَختلِفُ ألفاظُ المحدِّثينَ فيها، فيقولون: بيرحاء بفَتح الباءِ وكسرها، وبفتحِ الرّاءِ وضَمِّها، والمدِّ فيهما والقَصْر. وهي: اسمُ مالٍ ومَوضعٌ بالمدينة، وقالَ الزَّمخشَريُّ في «الفائق»: إنّها فيْعَلىٰ، منَ: البَراح، وهِيَ الأرضُ الظاهرة.

والمَرويُّ من الأئمّةِ المذكورينَ أنّها كانت مُستقبَلَ المسجد.

النِّهاية: بَخْ بَخْ: كلمةٌ تقالُ عندَ المَدْح والرِّضا بالشيء، وتُكرَّرُ(٥) للمبالغة، وهِيَ مبنيّةٌ علىٰ السكون، فإنْ وصلْتَ جرَرْتَ ونوَّنتَ فقُلت: بَخٍ بَخٍ، وربّما شُدِّدَت.

---

(١) «ديوان الخنساء»، ص١٧٠.

(٢) «معالم التنزيل» (٢: ٦٦)، وانظر: «تفسير ابن جرير» (٦: ٥٨٧) و«الدرّ المنثور» (٢: ٥١).

(٣) الأنصاري زيد بن سهيل النجاري. (ت ٣١هـ) له ترجمةٌ في: «أسد الغابة» (١: ١٨١).

(٤) أخرجه البخاريّ (٤٢٧٩) ومسلم (٩٩٨).

(٥) في (ط): «ويكرر».

فضَعْها يا رسولَ الله حيثُ أراكَ الله. فقالَ رسولُ الله ﷺ: «بَخْ بَخْ ذاكَ مالٌ رابح ـ أوْ: **مالٌ رائحٌ** ـ وإني أرىٰ أنْ تجعَلَها في الأقربين»، فقالَ أبو طلحة: أفعلُ يا رسولَ الله، فقَسَمَها في أقاربه. وجاءَ زيدُ بنُ حارثةَ بفرَسٍ له كان يحبُّها، فقال: هذه في سبيلِ الله، فحمَلَ عليها رسولُ الله ﷺ أسامةَ بنَ زيد، **فكأنّ زيدًا وَجَدَ في نَفْسِه**، وقال: إنّما أردتُ أن أتصدَّقَ به! فقال رسولُ الله ﷺ: «أمَا إنّ الله تعالىٰ قد قَبِلَها منك».

وكَتَبَ عمرُ رضي الله عنه، إلىٰ أبي موسىٰ الأشعريِّ أنْ يَبْتاعَ له جاريةً مِنْ **سَبْي جَلُولاءَ** يومَ فُتِحتْ مَدائنُ كِسْرىٰ، فلمّا جاءت أعجبَتْه فقال: إنّ اللهَ تعالىٰ يقول: ﴿لَن تَنَالُواْ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾، فأعْتَقَها. ونَزَلَ بأبي ذَرٍّ ضَيْفٌ فقالَ للراعي: ايتِني بخيرِ إبِلي. فجاءَ بناقةٍ مَهْزولة، فقال: خُنْتَني. قالَ: وجدتُ خيرَ الإبل فَحْلَها فذكرتُ يومَ حاجتِكم إليه. فقالَ: إنّ يومَ حاجتي إليه لَيَوْمُ أُوضَعُ في حُفْرتي. وقرأَ عبدُ الله: (حتى تُنفِقوا بَعْضَ ما تحبُّون)، وهذا دليلٌ علىٰ أنّ «مِن» في ﴿مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ للتبعيض، ونحوُه: أخذتُ مِنَ المال. و﴿مِن﴾ في ﴿مِن شَيْءٍ﴾ لتبيِينِ ﴿وَمَا تُنفِقُواْ﴾، أي: مِنْ أيِّ شيءٍ كانَ طيِّبٍ تحبُّونه، أوْ خبيثٍ تَـكْرَهونه، فإن الله عليمٌ بكلِّ شيء تُنفِقونه فمُجازِيكم بحَسَبِه.

قولُه: (**مالٌ رائح**) يقال لضَيْعة الإنسانِ إذا كانت قريبةً مِن بلدِه: رايح[1]، أي: يَروحُ نفْعُه وثوابُه إليه، ويُروىٰ: مالٌ رابح بالباء، أي: ذو ربِح، كقولِك: لابِن وتامِر.

قولُه: (**فكأنّ زيداً وجَدَ في نفسِه**) أي: شَقَّ عليه، **النِّهاية**: في الحديث: «فلا تجِدْ عليّ»[2] أي: فلا تغضَبْ.

قولُه: (**سَبْي جَلولاء**) قيل: جلولاء، بالجيم: أرضٌ بقُربِ فارسَ، ويومُ جَلولاء: يومُ فُتِحت مدائنُ كِسرىٰ في قتالِ سعدِ بن أبي وقّاص.

---

(١) من قوله: «يقال لضيعة» إلىٰ هنا ساقط من (ط).

(٢) الحديث أخرجه البخاري (٦٣) من حديث أنس بن مالك. وقائلُ ذلك هو ضِمامُ بن ثعلبة حين توجّه بسؤاله إلىٰ النبيِّ ﷺ، وانظر: «النهاية في غريب الحديث» (٥: ١٥٥).

[﴿كُلُّ ٱلطَّعَامِ كَانَ حِلًّا لِّبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَٰٓءِيلُ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ مِن قَبْلِ أَن تُنَزَّلَ ٱلتَّوْرَىٰةُ ۗ قُلْ فَأْتُوا۟ بِٱلتَّوْرَىٰةِ فَٱتْلُوهَآ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ * فَمَنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ ٩٣-٩٤]

﴿كُلُّ ٱلطَّعَامِ﴾: كلُّ المَطْعُومات، أوْ كلُّ أنواعِ الطعام. والحِلُّ: مَصْدر، يقال: حَلَّ الشيءُ حِلًّا، كقولِك: ذَلَّتِ الدابَّةُ ذِلًّا، وعزَّ الرَّجلُ عِزًّا، **وفي حديثِ عائشةَ رضي الله عنها: كنتُ أُطيِّبُه لِحِلِّه وحُرْمِه.** ....

قولُه: (**كلّ المطعومات، أو كلّ أنواع الطّعام**)، اعلَمْ أنّ لفظةَ «كلّ» تقتضي تعدُّداً في مدخولِها، والطعامُ: اسمٌ لِما يؤكَلُ، كالشَّراب: اسمُ ما يُشرَب، فإنْ حُمِلَ التعريفُ فيه علىٰ الاستغراق لم يحتَجْ إلىٰ تقدير، وإنْ حُمِلَ علىٰ غيرِه فلا بُدَّ من تقديرِ مضاف.

قولُه: (**وفي حديثِ عائشةَ: كنتُ أُطيِّبُه لِحِلِّه وحُرْمِه**)[1] وفي رواية لمسلم: «طَيَّبتُ رسولَ الله ﷺ لـحُرْمِه حينَ أحرَمَ، ولِحِلِّه قبلَ أن يطوفَ بالبيتِ بيدي»[2]، وفي روايةٍ للنَّسائيّ: «لِحِلِّه وحُرْمِه وحينَ يُريدُ أن يَزورَ البيت»[3].

النِّهاية: يقال: حَلَّ المُحرِمُ يَحِلُّ حلالاً، وأحَلَّ يُحِلُّ إحلالاً: إذا أُحِلَّ له ما حُرِّمَ عليه من محظوراتِ الحَجّ، ورجُلٌ حِلٌّ من الإحرام، أي: حلال، والحَلالُ: ضِدُّ الحرام، ورجُلٌ حَلالٌ، أي: غيرُ مُحرِم ولا مُتلبِّس[4] بأسبابِ الحَجّ. الحُرْمُ، بضمِّ الحاء وسكونِ الرّاء: الإحرامُ بالحَجّ، وبالكسر: الرجُلُ المُحرِم، يُقال: أنت حِلٌّ وأنت حِرْم، والإحرامُ: مصدرُ أحرَمَ الرجلُ يُحرِمُ إحراماً: إذا أهَلَّ بالحَجِّ أو العُمرة، أو باشَرَ أسبابَهما وشروطَهما.

---

(١) أخرجه البخاريّ (١٤٦٥) ولفظه: «كنت أطيّب رسول الله ﷺ لإحرامه حين يُحرم، ولحلّه قبل أن يطوف بالبيت».

(٢) «صحيح مسلم» (١١٨٩).

(٣) «سنن النسائيّ» (٥: ١٣٦، ١٣٧، ١٣٩، ١٤٠).

(٤) في (ط): «ملتبس».

ولذلك استوىٰ في الوصفِ به المذكَّرُ والمؤنَّث، والواحدُ والجمع، قال الله تعالىٰ: ﴿لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ﴾ [الممتحنة: ١٠] والذي حَرَّم إسرائيلُ ـ وهو يعقوبُ عليه السلام ـ علىٰ نَفْسِه: لحومُ الإبلِ وألبانُها. وقيل: العُروق، كان به عِرْقُ النَّسا، فنَذَرَ إنْ شُفِيَ أن يُحرِّم علىٰ نَفْسِه أحبَّ الطعام إليه، وكان ذلك أحبَّه إليه، فحرَّمَه.

وقيل: أشارت عليه الأطبّاءُ باجتنابه، ففعَلَ، وذلك بإذنٍ من الله؛ فهو كتَحْريمِ الله ابتداءً. والمعنىٰ: أنّ المطاعِمَ كلَّها لم تزلْ حَلالًا لبَني إسرائيلَ مِنْ قَبْلِ إنزالِ التوراة، وتحريمُ ما حُرِّمَ عليهم منها لظُلمِهم وبَغْيهم، لَمْ يُحَرَّم منها شيءٌ قَبْلَ ذلك غيرُ المطعومِ الواحد الذي حَرَّمه أبُوهم إسرائيلُ علىٰ نَفْسِه فتَبِعُوه علىٰ تحريمِه، وهو ردٌّ علىٰ اليهود، وتكذيبٌ لهم حيثُ أرادوا بَراءةَ ساحتِهم ممّا نُعِيَ عليهم في قولِه تعالىٰ: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ﴾ إلىٰ قولِه تعالىٰ: ﴿عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٠-١٦١]، وفي قولِه: ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ حَرَّمْنَا كُلَّ ذِى ظُفُرٍ وَمِنَ ٱلْبَقَرِ وَٱلْغَنَمِ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَآ﴾ إلىٰ قولِه: ﴿ذَٰلِكَ جَزَيْنَٰهُم بِبَغْيِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٤٦] ....

قولُه: (أشارتْ عليه الأطبّاء)، الجوهريّ: أشارَ إليه باليَد: أوْمأَ، وأشارَ عليه بالرّأي، قال القاضي: احتجَّ بالآيةِ مَن جوَّزَ للنبيِّ أن يجتهد، وللمانعِ أن يقولَ: وذلك(١) بإذْنٍ منَ الله، فهُو كتحريمِه ابتداءً(٢).

قولُه: (وهو رَدٌّ علىٰ اليهود ... حيث أرادوا براءةَ ساحتِهم) يعني: لمّا شنَّعَ عليهم في قولِه: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَٰتٍ﴾ [النساء: ١٦٠] قالوا: لسنا بأوّلِ مَن حُرِّمت عليه، وما هُو إلّا تحريمٌ قديمٌ، قيل لهم: كذَبتُم، بل كلُّ الطّعام كان حِلًّا لبني إسرائيلَ إلّا طعاماً واحداً، والتَّوراةُ شاهدةٌ بذلك، وما حُرِّمَ عليكُم ما حُرِّم إلّا لبغْيِكم وظُلْمِكم.

---

(١) قوله: «وذلك» أثبتناه من (ط).

(٢) «أنوار التنزيل» (١: ١٧١-١٧٢).

وجحودَ ما غاظَهم **واشمأزُّوا** منه **وامتَعَضُوا** ممّا نَطَقَ به القرآنُ مِنْ تحريمِ الطيِّباتِ عليهم لبَغْيِهم وظُلمِهم، فقالوا: لسنا بأوّلِ مَن حُرِّمتْ عليه، وما هو إلّا تحريمٌ قديم؛ كانت محرَّمة علىٰ نُوحٍ وعلىٰ إبراهيمَ ومَن بَعْدَه مِن بَني إسرائيل، وهَلُمَّ جرًّا إلىٰ أنِ انْتهىٰ التحريمُ إلينا، فحُرِّمتْ علينا كما حُرِّمتْ علىٰ مَن قَبْلَنا. وغَرَضُهم تكذيبُ شهادةِ الله عليهم بالبَغْيِ، والظُّلم، والصدِّ عن سبيلِ الله، وأكْلِ الرِّبا، وأخْذِ أموالِ الناس بالباطل، وما عُدِّد مِن مَساويهم التي كلَّما ارْتَكَبُوا منها كبيرةً حُرِّم عليهم نوعٌ مِنَ الطيِّبات عقوبةً لهم. ﴿قُلْ فَأْتُوا۟ بِٱلتَّوْرَىٰةِ فَٱتْلُوهَآ﴾: أُمِرَ بأنْ يُحاجَّهم بكِتابِهم ويَبْكُتَهم بما هو ناطقٌ به مِن أنّ تحريمَ ما حُرِّم عليهم تحريمٌ حادِثٌ بسبب ظُلمِهم وبَغْيِهم، لا تحريمٌ قديم كما يدَّعُونه، فرُوِيَ: أنهم لم يَجْسُروا علىٰ إخراجِ التوراة، وبُهِتُوا، وانْقَلَبوا صاغِرين، وفي ذلك الحُجّةُ البيِّنة علىٰ صِدْقِ النبيِّ ﷺ، وعلىٰ جَوازِ النَّسْخ الذي يُنكِرونه. ﴿فَمَنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ﴾ بزَعْمه أنّ ذلك كان محرَّمًا علىٰ بَني إسرائيلَ قَبْلَ إنزالِ التوراة. ﴿مِنۢ بَعْدِ﴾ ما لَزِمَهم مِنَ الحُجَّة القاطعة. ﴿فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ المكابِرون الذينَ لا يُنْصِفون مِنْ أنفُسِهم، ولا يَلتفِتون إلىٰ البيِّنات.

[﴿قُلْ صَدَقَ ٱللَّهُ ۗ فَٱتَّبِعُوا۟ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ ٩٥]

﴿قُلْ صَدَقَ ٱللَّهُ﴾: تَعْريضٌ بكَذِبهم، كقوله: ﴿ذَٰلِكَ جَزَيْنَٰهُم بِبَغْيِهِمْ ۖ وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ﴾ [الأنعام: ١٤٦]، ....

قولُه: (وجُحودَ): معطوفٌ علىٰ «براءةَ ساحتِهم».

قولُه: (واشمَأزُّوا)، **النِّهاية**: اشمأَزَّ، أي: انقبَضَ وتجمّع، وهمزتُه زائدة، يقال: اشمَأزَّ يَشمئزُّ اشمئزازاً.

قوله: (امتعَضوا)، أي: غَضِبوا، يقال: مَعِضَ مِن شيءٍ سَمِعَه، وامتَعَضَ: إذا غضِبَ وشَقَّ عليه.

أيْ: ثَبَتَ أنّ اللهَ صادقٌ فيما أنْزَل وأنتم الكاذِبون ﴿فَاتَّبِعُوا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ **وهي مِلّةُ الإسلامِ** التي عليها محمّدٌ ﷺ ومَن آمَنَ معه حتىٰ تتخلَّصوا مِنَ اليهوديّةِ التي ورَّطَتْكم في فَسادِ دِينِكم ودُنياكم؛ حيث اضطرَّتْكم إلىٰ تحريفِ كتابِ الله لتسويةِ أغراضِكم، وألزمَتْكم تحريمَ الطيِّباتِ التي أحلَّها اللهُ لإبراهيمَ ولمن تَبِعَه.

[﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِّلْعَالَمِينَ * فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ ۖ وَمَن دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا ۗ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ۚ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ ٩٦-٩٧]

﴿وُضِعَ لِلنَّاسِ﴾ صفةٌ لـ﴿بَيْتٍ﴾، والواضعُ هو اللهُ عز وجل، تدلُّ عليه قراءةُ مَن قرأ: (وَضَعَ للناسِ) بتسميةِ الفاعلِ، وهو الله، ومعنىٰ وَضْعِ الله بيتاً للناس: أنه جَعَلَه مُتعبَّداً لهم، **فكأنّه قال: إنّ أوّلَ متعبَّدٍ للناسِ الكعبةُ**. ....

قولُه: (﴿مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ **وهِيَ مِلّةُ الإسلام**) المعنىٰ: أنّ بَغْيَكم هو الذي أوقَعَكم في فسادِ دينِكم بأنْ حرَّفْتُم التوراةَ، وفي فسادِ دُنياكُم حيثُ حُرِّمَ عليكمُ الطيِّبات، فاترُكوا البَغيَ وارجِعوا إلىٰ الحقِّ وكونوا علىٰ دينِ إبراهيمَ الذي ليسَ فيه شيءٌ من ذلك، ثُمّ انظُروا بعَيْنِ الإنصاف أنّ ما عليه محمّدٌ صلَواتُ الله عليه والمؤمنون: هل فيه ذانِكَ الفسادانِ أم هُو عيْنُ دينِ إبراهيم؟ فلو قيل: فاتّبِعوا مِلّةَ المسلمين لم يكنْ كذلك، فالكلامُ وارِدٌ علىٰ الكِنايةِ الإيمائيّة[1]، ففي قولِه: «دينِكم ودُنياكم لَفٌّ»، وما بعدَهما: نَشْر، كما بيَّنَه[2].

قولُه: (**فكأنهُ قال: إنّ أوّلَ مُتعبَّدٍ للناس الكعبةُ**) يعني: وضَعَ ﴿بَيْتٍ﴾ موضعَ المتعبَّد، ووضَعَ ﴿لَلَّذِي بِبَكَّةَ﴾ مَوضعَ الكعبة، ليَدُلَّ بالبيت علىٰ تشريفِه، فإنّ المرادَ بيتُ الله، ولا يكونُ بيتٌ إلّا للعبادة، وبقولِه: ﴿لَلَّذِي بِبَكَّةَ﴾ علىٰ تعظيم ما وُضِعَ فيها، وأنّ الموضوعَ ممّا

---

(١) سبق تعريفُها، وأنّها هي التي يقل فيها الوسائط مع وضوح اللزوم بلا تعريض، كقول الشاعر:

أوَ ما رأيتَ المجْدَ ألقىٰ رَحْلَهُ ... في آلِ طلحةَ ثـمّ لم يتحوّلِ

كناية عن كونهم أمجاداً أجواداً بغاية الوضوح. انظر: «جواهر البلاغة»، ص٣٥١.

(٢) في (ط): «بيّناه».

وعن رسولِ الله ﷺ: **أنه سُئِلَ عن أوّلِ مسجد وُضِعَ للناس**، فقال: «المسجدُ الحرام، ثُمَّ بيتُ المَقْدِس»، وسُئل: كَمْ بينهما؟ قال: «أربعون سَنة». وعن عليٍّ رضي الله عنه: أنّ رَجلًا قال له: أهو أوّلُ بيت؟ قال: لا، قد كانَ قَبْلَه بيوتٌ، ولكنّه أوّلُ بيتٍ وُضِعَ للناس مُبارَكًا فيه الهدىٰ والرَّحمةُ والبَرَكة. وأوّل مَن بَناه إبراهيمُ، ثُمَّ بَناه قومٌ مِنَ العَرَب مِنْ **جُرْهُمَ**، ثم هُدِمَ فبَنَتْه **العَمالقةُ**، ثُمَّ هُدِمَ فبناه قُرَيش. ....

لا يلتَبسُ علىٰ أحد، كأنهُ قيل: لَلّذي يَزدحِمُ الناسُ فيه، أو: الذي يُدَقُّ عنُقُ مَن قصدَه، وفي بناءِ ﴿وُضِعَ﴾ علىٰ ما لم يُسَمَّ فاعلُه إشعارٌ بتعظيمِ واضعِه.

قولُه: (**عن رسولِ الله ﷺ أنهُ سئلَ عن أوّلِ مسجدٍ وُضِعَ للناس**) الحديثُ أخرَجَهُ الشيخانِ وغيرُهما عن أبي ذَرّ[1].

قولُه: (**جُرهُم**): هم حَيٌّ من اليَمن، قال محمدُ بنُ إسحاقَ: جُرْهُم همُ الذين توَلَّوْا أمرَ البيتِ بعدَ نابتِ بن إسماعيلَ عليه السلام، وكانوا في خَفْضِ عَيْشٍ ورخاءٍ وسَعة، ثمّ بَغَوْا فسَلّطَ اللهُ تعالىٰ عليهم كِنانةَ وخُزاعةَ فنفَوْهم إلىٰ اليمن، فحَزِنوا علىٰ ما فارَقوا حُزناً شديداً، فقالَ عمْرُو بن الحارث الجُرْهُميُّ:

كأنْ لم يكنْ بيْنَ الحَجونِ إلىٰ الصَّفا ... أنيسٌ ولم يَسمُرْ بمكّةَ سامرُ
بلىٰ نحنُ كنّا أهلَها فأزالَنا ... صُروفُ الليالي والجُدودُ العواثرُ[2]
وكنّا وُلاةَ البيتِ مِن بعدِ نابتٍ ... نَطوفُ بذاكَ البيتِ والخيرُ ظاهرُ
ملكْنا فعُزِّزنا وأعظِمْ بمُلكِنا ... فليسَ لحيٍّ غيرِنا ثَمَّ فاخرُ
فأخرَجَنا منها المَليكُ بقُدرةٍ ... كذلك بالإنسانِ تَجري المقادِرُ[3]

قولُه: (**العمالقة**)، وهم قومٌ مِن ولَدِ عِمْليقَ بن لاوِذ بن سام بن نوح، واللهُ أعلَم.

---

(١) أخرجه البخاريّ (٣١٨٦) ومسلم (٥٢٠) وغيرهما.
(٢) الجدودُ العواثر: يعني الحظوظَ السيّئة.
(٣) انظر الأبيات في: «سيرة ابن هشام» (١: ١١٥)، و«الأغاني» للأصفهاني (١٥: ١٦).

وعن ابنِ عبّاس: هو أوّلُ بيتٍ حُجَّ بَعْدَ الطُّوفان. وقيل: هو أوّلُ بيتٍ ظَهَرَ علىٰ وجهِ الماء عند خَلْقِ السماءِ والأرض، خَلَقَه قَبْلَ الأرض بألفَيْ عام، وكان زُبْدَةً بيضاء علىٰ الماء فدُحِيَتِ الأرضُ تَحْتَه. وقيل: هو أوّلُ بيتٍ بَناه آدمُ في الأرض. وقيل: لـمّا أُهْبِطَ آدمُ قالت له الملائكةُ: طُفْ حولَ هذا البيت فلقَدْ طُفْنا قَبْلَك بألفَيْ عام. وكانَ في موضعِه قَبْلَ آدمَ بيتٌ **يقال له: الضُّراح**، فرُفِعَ في الطُّوفان إلىٰ السماءِ الرابعةِ تَطُوفُ به ملائكةُ السماوات.

﴿لَلَّذِي بِبَكَّةَ﴾: لَلْبيت الذي ببكّةَ وهي عَلَمٌ للبلد الحرام، ومكّةُ وبَكّةُ: لُغتان فيه، نحوُ قولِهِم: النُّبَيْط والنُّمَيْط في اسمِ موضعٍ بالدَّهْناء، ونحوُه مِنَ الاعتِقاب: أمْرٌ راتِبٌ وراتِم، وحُمّىٰ **مُغْمِطةٌ ومُغْبِطة**. وعن قَتادةَ: يَبُكُّ الناسُ بعضُهم بعضًا، الرِّجالُ والنساء يصلّي بعضُهم بين يَدْي بعض، لا يصلحُ ذلك إلّا بمكّة، **كأنّها سُمِّيتْ ببَكّة؛ وهي الزَّحْمة**، قال:

إذا الشَّرِيبُ أخَذَتْه الأكَّهْ فخَلِّـه حتـىٰ يَبُـكَّ بَكَّـهْ

قولُه: (**يُقالُ له: الضُّراحُ**)، **النِّهاية**: الضُّراحُ: بيتٌ في السمـاءِ حِيـالَ الكعبة، ويُـروىٰ «الضَّريح»، وهو: البيتُ المعمورُ، من: المُضارَحةِ: المقابَلة، والمُضارَعة، ومَن رَواه بالصّادِ المهمَلة فقد صَحَّف، والذي صَحَّ أنّ البيتَ المعمورَ في السماءِ السابعة، رُوينا عن البُخاريِّ ومسلم والنَّسائيّ، عن رسولِ الله ﷺ في حديثِ المِعراج: «ثُمّ عُرِجَ بنا إلىٰ السماءِ السابعة»، وفيه: «فإذا أنا بإبراهيمَ مُسنِداً ظَهْرَه إلىٰ البيتِ المعمور»[1].

قولُه: (**مُغْمِطةٌ ومُغْبِطةٌ**) أغْبطَتْ[2] عليه الحُمّىٰ: دامَت.

قولُه: (**كأنّها سُمِّيت ببَكّة، وهي الزّحمةُ**) ينبغي أن يجعَلَ هذا مِن تتمّةِ كلام قَتادةَ؛ لئلّا يلزَمَ التَّـكرار.

قولُه: (**إذا الشَّريبُ أخذَتْهُ**) الشَّريب: الذي يشرَبُ معَك ويَسقي إبِلَه معَ إبِلِك، وهي

---

(١) أخرجه البخاريّ (٣٢٠٧) ومسلم (٢٥٩) والنسائيّ (١: ٢١٧) من حديثِ مالك بن صعصعة.

(٢) في (ط): «أغمطت».

وقيلَ: تَبُكُّ أعناقَ الجَبابرة، أي: تدقُّها، لم يَقصِدْها جبّارٌ إلا قَصَمَه اللهُ تعالىٰ.

﴿مُبَارَكًا﴾: كثيرَ الخيرِ لِما يحصُلُ لمن حَجَّه، واعتَمَرَه، وعَكَفَ عنده، وطافَ حوله؛ مِنَ الثَّوابِ وتكفيرِ الذُّنوب. وانتصابُه علىٰ الحالِ من المستكنِّ في الظَّرْف؛ لأنّ التقديرَ: للذي ببكَّة هو، والعاملُ فيه المقدَّرُ في الظَّرْفِ مِن فِعْلِ الاستقرار. ﴿وَهُدًى لِّلْعَٰلَمِينَ﴾ لأنّه قِبْلَتُهم ومتعبَّدُهم. ﴿مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَ﴾ عطفُ بيانٍ لقوله: ﴿ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ﴾. فإن قلتَ: كيفَ صحَّ بيانُ الجماعةِ بالواحد؟ قلتُ: فيه وَجْهان: **أحدُهما**: أن يُجْعَلَ وَحْدَه بمنزلةِ آياتٍ كثيرة؛ لظُهورِ شأنِه وقوّةِ دلالتِه علىٰ قُدْرةِ الله ونبوَّةِ إبراهيمَ عليه السلام مِنْ تأثيرِ قَدَمِه في حَجَرٍ صَلْد، كقولِه تعالىٰ: ﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً﴾ [النحل: ١٢٠]. **والثاني**: اشتمالُه علىٰ آياتٍ؛ لأنّ أثَرَ القَدَمِ في الصَّخرة الصمَّاءِ آيةٌ، وغَوْصَه فيها إلىٰ الكعبَيْن آية، وإلانَةَ بعضِ الصَّخر دونَ بعضٍ آية، وإبقاءَه دونَ سائرِ آياتِ الأنبياء عليهم السلام آيةٌ لإبراهيمَ خاصّة، **وحِفْظَه مع كثرةِ أعدائه** من المشركين وأهلِ الكتاب والملاحدةِ **أُلوفَ سنةٍ** آيةٌ. ويجوزُ أن يُرادَ: فيه آياتٌ بيِّنات مقامُ إبراهيم وأمْنُ مَن دَخَلَه؛ لأنّ الاثنَيْن نوعٌ من الجَمْع، كالثلاثة والأربعة، ....

فَعيلٌ بمعنىٰ مُفاعِل، مثل: نَديم وأكيل، **الجَوهريّ**: الأكّة: شِدّةُ الحَرّ، وبَكَّ فلانٌ يَبُكُّ بكّةً، أي: زحَمَ، يقولُ: إذا ضَجِرَ الذي يُورِدُ إبلَه معَ إبلِك لشِدّةِ الحَرّ انتظاراً فخَلِّه حتّىٰ يُزاحِمَك، وبَكّةُ: اسمُ بطنِ مكّة، سُمِّيت بذلك لازدحامِ الناس.

قولُه: (**وحِفظَه مع كثرةِ أعدائه**) إلىٰ (**أُلوفِ**[1] **سنة**)، قالَ صاحبُ «الجامع»: كان بيْنَ مولِدِ إبراهيمَ عليه السلامُ وبينَ الهجرةِ ألفانِ وثمانِ مئة وثلاثٌ وتسعونَ سنةً، وعلىٰ ما يُوجِبُه تاريخُ اليهودِ ألفانِ وأربعُ مئةٍ واثنتانِ وثلاثونَ سنة[2].

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «ألوفَ» دون «إلىٰ».

(٢) «جامع الأصول» (١: ١١٣).

ويجوزُ أن تُذكر هاتانِ الآيتان ويُطْوىٰ ذِكْرُ غيرِهما دلالةً علىٰ تكاثُرِ الآيات، كأنه قيل: فيه آياتٌ بيِّنات: مقامُ إبراهيم وأمنُ مَن دَخَلَه، وكثيرٌ سواهما، ونحوُه في طَيِّ الذِّكْر قولُ جَرير:

كانــت حنيفــةُ أثلاثًــا فثُلْثُهُمُ ... مِنَ العَبيـدِ وثُلْـثٌ مِـنْ مَوالِيْهـا

ومنه قولُه ﷺ: «حُبِّبَ إليَّ مِن دُنياكم ثلاثٌ: الطِّيبُ، والنِّساء، وقُرَّةُ عَيْني في الصَّلاة». وقرأَ ابنُ عبّاس وأُبَيٌّ ومجاهدٌ وأبو جعفرٍ المَدَنيُّ[١] في روايةِ قُتيبةَ: (آيةٌ بيِّنةٌ) علىٰ التوحيد، وفيها دليلٌ علىٰ أنّ مقامَ إبراهيمَ واقعٌ وَحْدَه عَطْفَ بَيان.

قولُه[٢]: (ويُطوىٰ ذكْرُ غيرِهما)، قال القاضي: كانحرافِ الطُّيورِ عن مُوازاةِ البيتِ علىٰ مدىٰ الأعصار، وأنّ ضَواري السِّباع تُخالطُ الصُّيودَ في الحَرَم ولا تتعرَّضُ لها، وأنّ كلَّ جَبّارٍ قصَدَه بسوءٍ قهره كأصحابِ الفيل، والجملةُ ـ أي قولُه: ﴿فِيهِ ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٞ﴾ ـ مُفسِّرةٌ للـ﴿هُدًى﴾ أو حالٌ أخرىٰ[٣].

قولُه: (كانت حنيفةُ) البيت[٤]. يقولُ: هذه القبيلةُ أثلاث: ثلُثٌ منَ العَبيد، وثلُثٌ من المَوالي، فكرِهَ أن يَذكُرَ الخالصَ منهم لأنهُ يهجُوهم.

قولُه: (حُبِّبَ إليَّ من دُنياكم) الحديثُ من روايةِ النَّسائيِّ عن أنس، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «حُبِّبَ إليَّ النِّساءُ والطِّيبُ، وجُعِلَ[٥] قُرَّةُ عَيْني في الصَّلاة»[٦]، فعلىٰ هذا لا يكونُ من الباب،

---

(١) هو يزيد بن القعقاع المخزومي المدني، أحد القرّاء العشرة، إمام أهل المدينة في القراءة. توفي سنة ١٣٠ أو نحوها: «غاية النهاية» لابن الجزري (٢: ٣٣٣-٣٣٤).

(٢) هذه الفقرة وردت في الأصول الخطية بعد التي تليها، وقدمتها هنا مراعاة لترتيب «الكشاف».

(٣) «أنوار التنزيل» (٢: ٦٨).

(٤) لجرير في «ديوانه»، ص٤٩٨.

(٥) قوله «جعل» ساقط من (ط).

(٦) «سنن النسائيّ» (٥: ٢٨٠) وأخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٢٢٩٣) وأبو يَعْلىٰ في «المسند» (٣٤٨٢) والطبرانيّ في «المعجم الأوسط» (٥١٩٩) وصحّحه الضياءُ المقدسيّ في «المختارة» (٥: ١١٣) وهو حديثٌ حسن الإسناد، ولتمامِ الفائدة انظر التعليق علىٰ «مسند أحمد».

فإن قلتَ: كيفَ أجزتَ أن يكونَ مقامُ إبراهيمَ والأمْنُ عَطفَ بيان للآياتِ وقولُه: ﴿وَمَن دَخَلَهُۥ كَانَ ءَامِنًا﴾ جملةٌ مستأنفة إمّا ابتدائيّةٌ وإمّا شَرْطيّة؟ قلتُ: أجزتُ ذلك مِن حيثُ المعنىٰ؛ لأنّ قوله: ﴿وَمَن دَخَلَهُۥ كَانَ ءَامِنًا﴾ دلَّ علىٰ أمْنِ داخِله، فكأنّه قيل: فيه آياتٌ بيِّناتٌ: مقامُ إبراهيمَ، وأمْنُ داخِله، ألا ترىٰ أنك لو قلتَ: فيه آيةٌ بيِّنة: مَن دَخلَه كان آمنًا؛ صَحَّ؛ لأنّه في معنىٰ قولِك: فيه آيةٌ بيِّنةٌ: أمْنُ مَن دَخلَه.

فإن قلتَ: كيفَ كان سَببُ هذا الأثر؟ قلتُ: فيه قولان: **أحدُهما**: أنه لـمّا ارْتَفعَ بنيانُ الكعبةِ وضَعُفَ إبراهيمُ عن رفع الحِجارة، قامَ علىٰ هذا الحَجَر، فغاصَتْ فيه قَدَماه. وقيل: إنه جاءَ زائرًا مِنَ الشام إلىٰ مكَّة، فقالت له امرأةُ إسماعيلَ: انزِلْ حتىٰ يَغسِلَ رأسَك، فلمْ ينزِلْ، فجاءته بهذا الحَجَرِ فوضعَتْه علىٰ شقِّه الأيمن، فوَضَعَ قَدَمَه عليه حتىٰ غسلَتْ شِقَّ رأسِه، ثُمَّ حوَّلَتُه إلىٰ شقِّه الأيسر حتىٰ غَسَلَتِ الشقَّ الآخر، فبَقِيَ أثرُ قدمَيْه عليه. ومعنىٰ ﴿وَمَن دَخَلَهُۥ كَانَ ءَامِنًا﴾ معنىٰ قوله: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا ءَامِنًا وَيُتَخَطَّفُ ٱلنَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمْ﴾ [العنكبوت: ٦٧] وذلك بدعوةِ إبراهيمَ عليه السلام: ﴿رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا بَلَدًا ءَامِنًا﴾ [البقرة: ١٢٦]، وكانَ الرَّجلُ لو جرَّ كلَّ جَريرة ثُمَّ لجأ إلىٰ الحَرَم لَمْ يُطلَب. وعن عمرَ رضي الله عنه: لو ظَفِرتُ فيه بقاتلِ الخَطَّاب ما مَسسْتُه حتىٰ يَخْرجَ منه. وعند أبي حَنيفة: مَن لَزِمَه القتلُ في الحِلِّ بقصاصٍ أوْ ردَّة أوْ زِنًى فالتَجأَ إلىٰ الحَرَم؛ لَمْ يُتعرَّض له، إلا أنه لا يُؤوىٰ ولا يُطعَمُ ولا يُسقىٰ ولا يُبايَعُ حتى يضطرَّ إلىٰ الخروج. وقيل: ﴿ءَامِنًا﴾ مِنَ النار. وعن النبيِّ ﷺ: «مَن ماتَ في أحَدِ الـحرمَيْن بُعِثَ يومَ القيامةِ آمِنًا»، وعنه ﷺ: «الـحَجُونُ والبقيعُ يؤخَذُ بأطرافِهما ويُنثَرانِ في الجنّة»، وهما مَقبَرتا مكّةَ والمدينة. وعن ابنِ مسعود رضي الله عنه: وَقَفَ رسولُ الله ﷺ علىٰ ثنيَّةِ الحَجُون وليس بها يومئذٍ مَقْبُرة، فقال: «يَبعثُ اللهُ مِن هذه البقعةِ ومِن هذا الحَرَمِ كلِّه سبعينَ ألفًا وُجوهُهم كالقمَرِ ليلةَ البَدْر، يَدخُلون الجنّةَ ..

وعلىٰ روايةِ المصنِّف: «قُرّةُ عيني» ليس بمعطوفٍ علىٰ المذكورِين، وإنّما هو ابتداءُ كلام، كأنهُ لّما ذكَرَ الأوّلينَ أعرَضَ عنهما فقال: ما لي وللدنيا.

بغيرِ حِساب، يَشفعُ كلُّ واحدٍ منهم في سبعين ألفًا وجوهُهم كالقَمَرِ ليلةَ البدر»، وعن النبيِّ ﷺ: «مَن صَبرَ علىٰ حَرِّ مكّةَ ساعةً مِن نهارٍ تباعَدَتْ منه جهنّمُ مسيرةَ مئتَيْ عام». ﴿مَنِ ٱسْتَطَاعَ﴾ بَدَلٌ من ﴿ٱلنَّاسِ﴾. ورُوِيَ: **أنّ رسولَ الله ﷺ فسَّر الاستطاعةَ بالزادِ والراحلة**، وكذا عن ابنِ عبّاسٍ وابنِ عمر، وعليه أكثرُ العلماء. ....

قولُه: (**أنّ رسولَ الله ﷺ فَسَّرَ الاستطاعةَ بالزّادِ والراحلة**)، الحديثُ أخرجَهُ ابنُ ماجه عن ابنِ عبّاس[١]، قال القاضي: هذا يؤيِّدُ قولَ الشافعيِّ: إنّ الاستطاعةَ بالمال، ولذلك أوجَبَ الاستنابةَ علىٰ الزّمِنِ[٢] إذا وجدَ أُجرةَ مَن ينوبُ عنه، وقال أبو حنيفةَ بمجموع الأمرَيْن[٣].

الراغبُ: الطَّوعُ: الانقيادُ، ويُضادُّه الكُرهُ، والطاعةُ مِثلُه، وأكثرُ ما يقالُ في الائتمارِ فيما أمرَ، وقد طاعَ له يَطوع، وأطاعَهُ يُطيعُه، والتطوُّعُ في الأصل: تكلُّفُ الطاعة، وفي العُرف: التبرُّعُ بما لا يلزَمُ كالتنفُّل، والاستطاعةُ: استفالة[٤] من الطَّوع، وذلك وجودُ ما يَصيرُ به الفعلُ مُتأتّياً، وهُو عندَ المحقّقين اسمٌ للمعاني التي بها يتمكّنُ الإنسانُ ممّا يُريدُه مِن إحداثِ الفعل، وهِي أربعةٌ: بِنيةٌ مخصوصةٌ للفاعل، وتصوُّرٌ للفعل، ومادةٌ قابلةٌ لتأثيره، وآلةٌ إن كان الفعلُ آليّاً كالكتابةِ، فإنّ الكاتبَ يحتاجُ إلىٰ الأربعة، ولذلك يقال: فلانٌ غيرُ مستطيع للكتابة: إذا فقَدَ واحداً منها، ويُضادُّه العَجْزُ. ومتىٰ وجَدَ هذه الأربعةَ فهُو مُستطيعٌ مطلقاً، ومتىٰ فقدَها فهُو عاجزٌ مطلقاً، وإلّا فهو مُستطيعٌ مِن وَجْهٍ وعاجزٌ مِن وَجْه، ولَأنْ يوصَفَ بالعجزِ أوْلىٰ، والاستطاعةُ أخصُّ منَ القُدرة، قال عزَّ وجلّ: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾، وهِي تحتاجُ إلىٰ هذه الأربعة، وقولُه ﷺ: «الاستطاعةُ: الزادُ والراحلة»[٥]

---

(١) «سنن ابن ماجه» (٢٨٩٦) وأخرجه الترمذيّ (٨١٣) وقال: هذا حديثٌ حسَنٌ والعملُ عليه عند أهلِ العلم: أنّ الرجُلَ إذا ملكَ زاداً وراحلةً وجبَ عليه الحجّ.

(٢) وهو المريضُ الذي لا يتمالك علىٰ الدابّة.

(٣) «أنوار التنزيل» (٢: ٦٩) وانظر: «بدائع الصنائع» للكاساني (٢: ١٢١).

(٤) في (ط): «استفعالة».

(٥) سبق تخريجُه.

وعن ابنِ الزُّبير: هو علىٰ قَدْرِ القوّة. ومذهبُ مالكٍ: أنّ الرَّجلَ إذا وَثِقَ بقوَّته؛ لَزِمَه. وعنه: ذلك علىٰ قَدْرِ الطاقة، وقد يَجِدُ الزادَ والراحلة مَن لا يَقدِرُ علىٰ السَّفر، وقد يَقدِرُ عليه مَن لا راحلةَ له ولا زاد. وعن الضحَّاك: إذا قَدَرَ أن يؤجِّرَ نَفْسَه فهو مُستطيع. وقيل له في ذلك، فقال: إنْ كانَ لبعضِهم ميراثٌ بمكّةَ أكانَ يتركُه؟! بل كانَ ينطلِقُ إليه ولَـوْ حَبْـوًا، فكذلك يجبُ عليه الحجُّ. والضميرُ في ﴿إِلَيْهِ﴾ للبيت، أَوْ للحجِّ. **وكـلُّ مَأْتىً إلىٰ الشيءِ** فهو سبيلٌ إليه. وفي هذا الكلامِ **أنواعٌ من التوكيدِ** والتشديد، منها: قولُه: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ﴾ يعني: أنه حَقٌّ واجبٌ لله في رِقاب الناس لا ينفكُّون عن أدائِه والخروجِ مِنْ عُهدته. ومنها: أنه ذُكِرَ الناسُ ثُمَّ أُبدِلَ عنه ﴿مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾، وفيه ضَرْبانِ مِنَ التأكيد: **أحدُهما** أن الإبدالَ تثنيةٌ للمُراد وتكريرٌ له. **والثاني**: أنّ الإيضاحَ بعد الإبْهامِ والتفصيلَ بَعْدَ الإجمال إيرادٌ له في صورتَيْن مُختلفتَـيْن.

بيانٌ لِما يُحتاجُ إليه من الآلة، وخَصَّه بالذِّكرِ دونَ الآخَر، إذْ كان معلوماً مِن حيثُ العقْلُ ومقتضىٰ الشَّرع أنّ التكليفَ مِن دونِ الآخَر لا يَصحُّ، وقد يقال: فلانٌ لا يَستطيعُ كذا لِما يَصعُبُ عليه فعلُه، وذلك يرجعُ إلىٰ افتقادِ الآلةِ أو عدَم التصوُّر، وعلىٰ هذا الوجْه قال: ﴿إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِىَ صَبْرًا﴾ [الكهف: ٦٧]، وقال تعالىٰ: ﴿وَكَانُوا۟ لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا﴾ [الكهف: ١٠١][1]. واللهُ أعلم.

قولُه: (**وكلُّ مَأتىً إلىٰ الشيء**) أي: كلُّ ما تأتي بِهِ إلىٰ الشيءِ منَ الأسباب، فهُو سبيلٌ إليه.

قولُه: (**أنواع منَ التوكيد**)، زادَ القاضي علىٰ الوجوهِ: أنهُ ذكرَهُ بصيغةِ الخبَرِ وأبرزَه في الصُّورةِ الاسميّة، لأنه تكليفٌ شاقٌّ جامعٌ بيْنَ كسْرِ النفْس وإتعابِ البدَن، وبيْنَ صرْفِ المال والإقبالِ علىٰ الله تعالىٰ[2].

وقلتُ: الذي يُحتمَلُ منَ الوجوه أنّ في تخصيصِ اسم الذاتِ الجامع وتقديم الخبَرِ علىٰ المبتدأِ الدِّلالةَ علىٰ أنّها عبادةٌ لا ينبغي أن تَختَصَّ إلّا بمعبودٍ جامعٍ للكمالاتِ بأسْرِها، وأنّ في

---

(١) «مفردات القرآن»، ص٥٢٩-٥٣٠.

(٢) «أنوار التنزيل» (٢: ٧٠).

ومنها: قولُه: ﴿وَمَن كَفَرَ﴾ مكانَ و«مَن لم يحجَّ»؛ تغليظًا علىٰ تاركِ الحجِّ؛ ولذلك قالَ رسولُ الله ﷺ: «مَن ماتَ ولم يحجَّ فليمُتْ إن شاءَ يهوديًّا أوْ نصرانيًّا»، ونحوُه من التغليظ: (مَن تَركَ الصلاةَ متعمِّدًا فقد كَفَرَ)، ....

إقامةِ المُظهَرِ ـ وهُو قولُه: ﴿ٱلْبَيْتِ﴾ ـ مقامَ المُضمَر بعدَ سَبْقِه مُنكَّراً لـمُبالغةً[1] في وَصْفِه أقصىٰ الغاية، كأنهُ رتَّبَ الحُكمَ علىٰ الوَصْفِ المناسب، وكذا في ذكْرِ ﴿ٱلنَّاسِ﴾ بعدَ ذكْرِه مُعرَّفاً الإشعارُ بعِلِّية الوجوبِ، وهِي كونُهم ناساً، وفي تذييلِ ﴿وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ ـ لأنّها في المعنىٰ تأكيدٌ ـ الإيذانُ بأنّ ذلك هُو الإيمانُ علىٰ الحقيقة، وهُو النِّعمةُ العُظمىٰ، وأنّ مباشِرَهُ مستأهِلٌ بأنّ اللهَ سبحانَه وتعالىٰ بجلالتِه وعظَمتِه يَرضىٰ عنه رضاً كاملاً كما كان ساخِطاً علىٰ تارِكِه سُخطاً عظيماً، ولهذا عقَّبَ بالآياتِ قولَه: ﴿مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا﴾، والمرادُ بها مِلّةُ الإسلام، وفي تخصيصِ هذه العبادةِ وكونِها مُبيِّنةً لِملّة إبراهيمَ عليه السلامُ بعدَ الردِّ علىٰ أهلِ الكتاب فيما سبَق منَ الآيات، والعَوْدِ إلىٰ ذكْرِهم بقولِه: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لِمَ تَكْفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ خَطْبٌ جَليل وشأنٌ خطيرٌ لتلك العبادةِ العظيمة[2].

قولُه: (مَن ماتَ ولم يَحُجَّ) الحديثُ أخرجَهُ الترمذيُّ عن عليٍّ رضيَ اللهُ عنه معَ تغييرٍ يسير[3].

وقولُه: (مَن تركَ الصَّلاةَ متعمِّداً فقد كفر)، رَواهُ أحمدُ بنُ حَنْبل[4].

---

(١) في (ط): «المبالغة».

(٢) ولتمامِ الفائدة انظر: «لطائف الإشارات» للقشيري (١: ٢٦٣)، حيث ذكر من أسرارِ هذه العبادةِ العظيمة علىٰ لسانِ أهلِ الصفاءِ والعِرفان.

(٣) «سنن الترمذي» (٨١٢) والبزّار في «المسند» (٨٦١) وقال الترمذيّ: هذا حديثٌ غريبٌ لا نعرفُه إلّا من هذا الوجه وفي إسناده مقال، وهلال بن عبد الله مجهول، والحارث ـ يعني الأعور ـ يُضعَّفُ في الحديث. انتهىٰ. وهو حاصلُ قولِ البزّار في «المسند» حيث قال: وهذا الحديثُ لا نعلمُ له إسناداً عن عليّ إلّا هذا الإسناد، وهلالٌ هذا بَصْريٌّ حدَّث عنه غيرُ واحدٍ من البصريين: عفّان، ومسلم بن إبراهيم وغيرُهما، ولا نَعلمُ يُروىٰ عن عليٍّ إلّا من هذا الوجه.

(٤) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٧٣٦٤) من حديث أم أيمن بلفظ: «لا تترك الصلاةَ مُتعمّداً، فإنه =

ومنها: ذكرُ الاستغناءِ عنه، وذلك ممّا يدلُّ علىٰ الـمَقْتِ والسَّخَط والخِذْلان. ومنها: قولُه: ﴿عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ وأنْ لم يقُلْ: عنه، وما فيه مِنَ الدلالةِ علىٰ الاستغناء عنه ببُرهانٍ؛ لأنه إذا استغنىٰ عن العالَـمِينَ تـناوَلَه الاستغناءُ لا محالة؛ ولأنّه يدلُّ علىٰ الاستغناءِ الكامل، فكان أدلَّ علىٰ عِظَم السَّخطِ الذي وَقَعَ عبارةً عنه. وعن سعيـدِ بنِ المسيَّب: نَزلتْ في اليهود؛ فإنهم قالوا: الحجُّ إلىٰ مكّةَ غيرُ واجب. ورُوِيَ أنه لـمّا نَزَلَ قولُه تعالىٰ: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ﴾ جَمَعَ رسولُ الله ﷺ أهلَ الأديان كلَّهم فخَطَبَهم، فقال: «إنّ اللهَ كَتَبَ عليكم الحجَّ فحُجُّوا»، فآمنتْ به ملّةٌ واحدة وهم المسلمون، وكَفَرتْ به خمسُ مِلَلٍ، قالوا: لا نؤمنُ به ولا نصلّي إليه ولا نحجُّه؛ فنَزَل ﴿وَمَن كَفَرَ﴾. ....

قولُه: (وأنْ لم يَقُلْ: عنهُ) «أنْ»: هيَ المخفَّفة منَ الثقيلة، وهُو عطفٌ علىٰ قولِه: «قولُه[1]: ﴿عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾» علىٰ التأكيد، أي: قال: كذا ولم يقُلْ: كذا، وقولُه: «وما فيه منَ الدِّلالة»: عطفٌ عليه أيضاً، لكنْ علىٰ التفسيرِ والبيانِ، نحوَ: أعجَبَني زيدٌ وكرَمُه.

وتلخيصُه: أنهُ تعالىٰ وضَعَ المُظهَر موضعَ المُضمَر وأتىٰ به عامّاً وخَصَّ بالذكْرِ ﴿ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ ليتناوَلَ العامُّ هذا المتمَرِّدَ الخاصَّ علىٰ سبيلِ الكِناية الإيمائيّة، وهُو المرادُ مِن قولِه: «منَ الدِّلالةِ علىٰ الاستغناءِ ببُرهان»، ويَدُلُّ التخصيصُ بالذِّكْر علىٰ الاستغناءِ الكامل، وهُو علىٰ عِظَم السُّخْطِ، علىٰ الكناية التَّلويحيّة، وإليه الإشارةُ بقولِه: «يَدُلُّ علىٰ الاستغناءِ الكامل، فكانَ أدَلَّ علىٰ عِظَم السُّخْط»، فقولُه: «ولأنهُ يدُلُّ علىٰ الاستغناء» عطفٌ علىٰ قولِه: «لأنهُ إذا استغنىٰ».

قولُه: (خمسُ مِلَلٍ[2]) و همُ الذين ذكرَهم اللهُ تعالىٰ في: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلْمَجُوسَ وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓاْ﴾ [الحج: ١٧].

= مَن تركَ الصلاةَ متعمّداً فقد برئت منه ذمّةُ الله ورسوله» وإسناده ضعيف لانقطاعه، فإن مكحولاً الشاميّ لم يسمع من أمِّ أيمن رضيَ الله عنها. وأخرجه عبد بن حُمَيد في «المسند» (١٥٩٤) والبيهقيّ في «السنن الكبرىٰ» (٧: ٣٠٤) وفي «شعب الإيمان»، (٧٨٦٥) وانظر تمامَ تنقيده في التعليق علىٰ «مسند أحمد».

(١) قوله: «قولُه» من (ط).

(٢) في (ي): «ملك» وهو خطأ.

وعن النبيِّ ﷺ: «حُجُّوا قَبْلَ أن لا تَحجُّوا، فإنه قد هُدِمَ البيتُ مرَّتَيْن، ويُرفَعُ في الثالثة». ورُوِيَ: «حُجُّوا قَبْلَ أن لا تَحجُّوا، حُجُّوا قَبْلَ أن يمنعَ البَرُّ جانِبَه». وعن ابنِ مسعود رضي الله عنه: حجُّوا هذا البيتَ قَبْلَ أن تَنبُتَ في البادية شجرةٌ لا تأكلُ منها دابّةٌ إلا نَفَقَتْ. وعن عمرَ رضي الله عنه: لو تَرَكَ الناسُ الحجَّ عامًا واحدًا ما نُوظِرُوا. وقُرِئ: ﴿حِجُّ ٱلْبَيْتِ﴾ بالكسر.

[﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لِمَ تَكْفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ شَهِيدٌ عَلَىٰ مَا تَعْمَلُونَ * قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لِمَ تَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ مَنْ ءَامَنَ تَبْغُونَهَا عِوَجًا وَأَنتُمْ شُهَدَآءُ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ ٩٨- ٩٩]

﴿وَٱللَّهُ شَهِيدٌ﴾: الواوُ للحال، والمعنىٰ: لِـمَ تكفرونَ بآياتِ الله التي دلّتكم علىٰ صدقِ محمّدٍ ﷺ؟ والحالُ أنّ اللهَ شهيدٌ علىٰ أعمالِكم، فمجازيكم عليها، وهذه الحالُ تُوجِبُ أن لا تَجسُروا علىٰ الكفرِ بآياته. ....

قولُه: (قبْلَ أن يمنعَ البرُّ جانبَه)[1] أي: يتعذَّرَ عليكُم قَطْعُ البَرّ إما لعدم الأمنِ أو غيرِه.

قولُه: (نفقَتْ)، الجوهري: نفقت الدابّة تنفُقُ نُفوقاً، أي: ماتت.

قولُه: (ما نوظِروا)[2] أي: ما أُمهِلوا، وترْكُ المُناظَرة عبارةٌ عن الإعجالِ بالعقوبة.

---

(١) ذكره الحافظ الزيلعيُّ في «تخريج أحاديث الكشاف» (١: ٢٠٦) وقال: «هو هكذا في «الفائق» لابن غانم التـنّيسي.. وبمعناه ما روىٰ الدارقطنيّ (٣: ٣٧٧) عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «حجوا قبل أن لا تـحجوا، قالوا: وما شأنُ الحجِّ يا رسولَ الله؟ قال: «تقعدُ أعرابُها علىٰ أذنابِ أوديتِها. فلا يصل إلىٰ الحجِّ أحد». انتهىٰ. وعبد الله بن عيسىٰ ومحمد بن أبي محمد مجهولان. ورواه العُقَيْليّ في «ضعفائه» (٤: ٣٥٧) وأعلّه بهما وقال: إنّهما مجهولان، ولا يصحُّ في هذا البابِ شيء.

(٢) قالَ الحافظ ابن حجر في «الكافي الشاف في تخريج أحاديث الكشّاف» (١: ٣٩٢): لم أجدْه. وفي «مصنّف عبد الرّزّاق» (٨٨٢٧) من روايةِ سالم بن أبي حفصة عن ابن عباس قال: «لو تركَ الناسُ زيارةَ هذا البيت عاماً واحداً ما مُطِروا» وهو منقطع.

قرأَ الحسن: (تُصَدُّون) من أصَدَّه. ﴿عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾: عن دينٍ حقٍّ **عَلِمَ أنه سبيلُ الله** التي أمرَ بسلوكِها، وهو الإسلام. وكانوا يَفتنونَ المؤمنين، ويحتالونَ لصدِّهم عنه، ويَمنعونَ من أرادَ الدَّخولَ فيه بجَهْدِهم. وقيل: أتتِ اليهودُ الأوْسَ والخَزْرجَ، فذكّروهم ما كانَ بينَهم في الجاهليّةِ من العداواتِ والحروبِ؛ ليعودوا لمثلِه.

﴿تَبۡغُونَهَا عِوَجٗا﴾: **تطلبونَ لها اعوجاجًا** ومَيْلًا عن القصْدِ والاستقامة.

فإن قلتَ: كيفَ تَبغونها عِوَجًا وهو مُحال؟ قلتُ: **فيه مَعنَيان**: **أحدهما**: أنكم تلبِّسونَ علىٰ الناسِ حتىٰ تُوهموهم أن فيها عِوَجًا بقولِكم: إن شريعةَ موسىٰ لا تُنسَخ،..........

قوله: (**علم أنه سبيل الله**): يريد أنه تعالىٰ وضع سبيلَ الله موضعَ دِين الإسلام؛ دلالةً علىٰ أنهم يعلمون أنَّ دين الإسلام هو سبيلُ الله ولكنهم معانِدون، وإليه أشارَ بقوله: ﴿وَأَنتُمۡ شُهَدَآءُ﴾ أنها سبيلُ الله التي لا يُصَدّ عنها إلّا ضالٌّ مُضِلٌّ[1].

قولُه: (﴿تَبۡغُونَهَا عِوَجٗا﴾: **تطلبونَ لها اعوِجاجاً**)، قال الزجّاجُ: يقالُ: أبغِني كذا، أي: اطلُبْه لي، بكسرِ الهمزةِ وبفتحِها: أعِنّي علىٰ طلبه[2].

الانتصاف: في تقديرِ الجارِّ معَ ضميرِ المفعولِ نقْصٌ من حيثُ المعنىٰ، والأحسَنُ جَعْلُ الهاءِ من ﴿تَبۡغُونَهَا﴾ مفعولاً، و﴿عِوَجٗا﴾: حالٌ وقَعَ موقعَ الاسم مبالغةً، كأنّهم طلَبوا أن تكونَ الطريقةُ القَويمةُ نفْسَ العِوَج[3]، وفيه نظَر؛ إذ لا يستقيمُ المعنىٰ إلّا علىٰ أن يكون ﴿عِوَجٗا﴾هو المفعولُ به؛ لأنه مطلوبُهم؛ فلا بدَّ من تقدير الحال[4].

قولُه: (**فيه معْنَيانِ**) علىٰ المعنىٰ الأوّل: الاستفهامُ في قولِه: ﴿لِمَ تَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ للإنكارِ والتقريع، ولهذا قال: إنّكم تُلبِّسونَ علىٰ الناس، وعلىٰ الثاني: للاستبعادِ والتوبيخ،

---

(١) من قوله: «قوله: علم أنه سبيل الله» إلىٰ هنا أثبتناه من (ط).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٤٤٧).

(٣) «الانتصاف بحاشية الكشّاف» (١: ٣٩٢).

(٤) من قوله: «إذ لا يستقيم» إلىٰ هنا أثبتناه من (ط).

وبتغييركم صفةَ رسولِ الله ﷺ عن وجهِها، ونحوِ ذلك. **والثاني**: أنكم تُتعبون أنفسَكم في إخفاءِ الحقِّ وابتغاءِ ما لا يتأتّىٰ لكم من وجودِ العِوَجِ فيما هو أقْوَمُ من كلِّ مستقيم.

﴿وَأَنتُمْ شُهَدَآءُ﴾ أنها سبيلُ الله التي لا يَصُدُّ عنها إلا ضالٌّ مُضِلّ. أو ﴿وَأَنتُمْ شُهَدَآءُ﴾ بينَ أهلِ دينِكم، عدولٌ يثقونَ بأقوالِكم، ويستشهدونكم في عظائمِ أمورِهم، وهمُ الأحبار. ﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ﴾: وعيدٌ. ومحلُّ ﴿تَبْغُونَهَا﴾ نَصْبٌ علىٰ الحال.

[﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تُطِيعُواْ فَرِيقًا مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ يَرُدُّوكُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ كَٰفِرِينَ ﴾ ١٠٠]

قيل: مرَّ شأسُ بنُ قَيسٍ اليهوديّ، وكانَ عظيمَ الكفر، شديدَ الطعْنِ علىٰ المسلمين، شديدَ الحسَدِ لهم؛ علىٰ نَفَرٍ من الأنصارِ مِن الأوْسِ والخزْرجِ في مجلسٍ لهم يتحدّثون، فغاظَه ذلك؛ حيثُ تآلفوا واجتمعوا بعدَ الذي كانَ بينَهم في الجاهليّةِ من العداوة، وقال: ما لنا معَهم إذا اجتمعوا من قرار، فأمَرَ شابًّا من اليهودِ أن يَجلسَ إليهم، ويذكِّرَهم **يومَ بُعاث**، ويُنْشِدَهم بعضَ ما قيلَ فيه من الأشعار، وكانَ يومًا اقتتلتْ فيه الأوْسُ والخزرج، ....

وإليه الإشارةُ بقولِه: «وابتغاءَ ما لا يتأتّىٰ لكُم مِن وجودِ العِوَج فيما هُو أقوَمُ مِن كلِّ مستقيم»، ويَنصُرُه قولُه تعالىٰ: ﴿وَأَنتُمْ شُهَدَآءُ﴾ لأنهُ حالٌ مقرِّرةٌ لجهةِ الإشكال، كقولِه تعالىٰ: ﴿وَٱللَّهُ شَهِيدٌ عَلَىٰ مَا تَعْمَلُونَ﴾ ومِن ثَمّ قال: «وهذه الحالُ توجبُ أن لا تَجْسُروا علىٰ الكُفر».

قولُه: **(يومَ بُعاث)** بضمِّ الباء والثاء المثلّثة، **النِّهاية**: هو يومٌ مشهورٌ، وفيه حرْبٌ بينَ الأوْسِ والخَزْرج، وبُعاثٌ: هو اسمُ حِصْنٍ للأوْس، وبعضُهم يقولُه بالغَيْن المعجَمة، وهُو تصحيف[1].

(١) انظر: «معجم البلدان» (١: ٤٥١) حيث ذكر أنّ الصوابَ هو بالعين المهملة، وأن الخليل بن أحمد صاحب كتاب «العين» هو الذي قاله بالغَيْنِ المعجمة، ونقل عن السكّري أنهُ من بابةِ التصحيف. ولتمام الفائدة انظر: «تصحيح التصحيف» لابن أيبك الصفدي، ص٣٥.

وكانَ الظَّفَرُ فيه للأوْس، ففعلَ فتنازعَ القومُ عندَ ذلكَ وتفاخروا وتغاضبوا، وقالوا: السِّلاحَ السِّلاحَ! فبلغَ النبيَّ ﷺ، فخرجَ إليهم فيمن معَه من المهاجرينَ والأنصار، فقال: «**أَتَدْعُونَ الجاهليّةَ** وأنا بينَ أظهُرِكم بعدَ إذ أكْرَمَكم اللهُ بالإسلام، وقَطَعَ به عنكم أمرَ الجاهلية، وألّفَ بينكم؟»، ....

وكان مِن خبَرِه ما رَواه ابنُ الأثير في «الكامل»، أنّ قُرَيْظَةَ والنَّضير، جدّدوا العهودَ معَ الأوْس علىٰ المؤازَرةِ والتناصُرِ، واستحكَمَ أمرُهم، فلمّا سَمِعتْ بذلك الخَزرج جمَعتْ واحتَشدتْ وراسَلَتْ حُلفاءها مِن أشجَعَ وجُهَيْنَةَ وراسَلتِ الأوْسُ حُلفاءَها مِن مُزَينةَ، والتقَوْا ببُعاثٍ، وهِي من أموالِ قُريظَةَ، وعلىٰ الأوسِ حُضَيرٌ والدُ أُسَيْدٍ صاحبِ رسولِ الله ﷺ، وعلىٰ الخَزْرج عمْرُو بنُ النُّعمان، فلمّا التقَوا اقتَتَلوا قتالاً شديداً وصبَروا جميعاً، ثُمّ إنّ الأوسَ وجدَت مَسَّ السلاح، فوَلَّوا مُنهزمين، فلمّا رأىٰ حُضَيرٌ ذلك نزَلَ وطعَنَ قدَمَهُ وصاح: واعَقْراه! واللهِ لا أعودُ حتّىٰ أقتَتِل، فإن شئتُم يا معشرَ الأوْس أن تُسلِموني فافعَلوا، فعَطَفوا عليه، وأصابَ عمْرَو بنَ النعمانَ البياضيَّ رئيسَ الخزْرج سَهمٌ فقتلَه، وانهزَمتِ الخَزْرج، فوَضَعتْ فيهمُ الأوْسُ السلاحَ، فصاحَ صائحٌ: يا معشرَ الأوْس، أحسِنوا ولا تُهلِكوا إخوانكم، فجِوارُهم خيرٌ مِن جوارِ الثعالب، فانتهَوْا عنهم، وكان يومُ بُعاثٍ آخِرَ الحروبِ المشهورةِ بيْنَ الأوْسِ والخَزْرج، ثُمّ جاءَ الإسلامُ واتّفقتِ الكلمةُ واجتمَعوا علىٰ نَصْرِ الإسلامِ وأهلِه(١).

قولُه: (**أَتَدْعُونَ الجاهليّة؟**)(٢)، **النِّهاية**: في الحديثِ: «ما بالُ دَعْوىٰ الجاهليّة؟»(٣) وهُو قولُهُم: يا لَفلانٍ! كانوا يَدعونَ بعضُهم بعضاً عندَ الأمرِ الحادثِ الشديد، وفي حديثِ زَيْدِ بن أرقَم: فقال قومٌ: يا لَلأنصار! ، وقال قوم: يا لَلمهاجِرين!، فقالَ ﷺ: «دَعوها؛ فإنّها مُنْتِنة»(٤).

---

(١) «الكامل في التاريخ» لابن الأثير (١: ٤١٧ - ٤١٨).

(٢) أخرجه الطبرانيّ في «التفسير» (٧: ٥٥) والواحديُّ في «أسباب النزول»، ص١١٦ بلفظ: «أبدعوىٰ الجاهليّة؟».

(٣) أخرجه البخاريُّ (٤٩٠٥) ومسلم (٢٥٨٤) من حديثِ جابرٍ رضيَ اللهُ عنه.

(٤) أخرجه البخاريّ (٣٥١٩) ومسلم (٢٥٨٤).

فَعَرَفَ القومُ أنها نَزْغةٌ من الشيطان، وكيدٌ من عدوِّهم، فألقَوُا السّلاحَ وبكَوْا، وعانَقَ بعضُهم بعضًا، ثمَّ انصرفوا معَ رسولِ الله ﷺ فما كانَ يومٌ أقبحَ أوّلًا وأحْسَنَ آخرًا من ذلكَ اليوم.

[﴿وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنتُمْ تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ وَفِيكُمْ رَسُولُهُۥ وَمَن يَعْتَصِم بِٱللَّهِ فَقَدْ هُدِىَ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ ١٠١]

﴿وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ﴾: معنىٰ الاستفهامِ فيه الإنكارُ والتعجيب. والمعنىٰ: من أينَ يتطرَّقُ إليكمُ الكفر، والحالُ أنّ آياتِ الله وهيَ القرآنُ المعجزُ ﴿تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ علىٰ لسانِ الرسول ﷺ غَضّةً طريّةً، وبينَ أظهُرِكم رسولُ الله ﷺ ينبّهكُم ويَعظُكم ويزيحُ شُبَهَكم! ﴿وَمَن يَعْتَصِم بِٱللَّهِ﴾: ومن يتمسّك بدينه. **ويجوزُ أن يكونَ حثًّا لهم علىٰ الالتجاءِ إليه في** دَفْعِ شرورِ الكفارِ ومكايدِهم. ﴿فَقَدْ هُدِىَ﴾: **فقد حَصَلَ له الهدىٰ لا محالة**، ....

قولُه: (**ويجوزُ أن يكونَ حَثّاً لَهم علىٰ الالتجاءِ إليه**): عطفٌ علىٰ قولِه: «ومَن يتمسَّكْ بدينِه»، يعني: إمّا أن يُقدَّرَ هاهنا مضافٌ بأنْ يقال: ومَن يعتصِمْ بدينِ الله، أي: يتمسَّكْ به، علىٰ الاستعارة، أو لا يُقدَّر، فيُجعَلُ الاعتصامُ بالله استعارةً للالتجاءِ إلىٰ الله تعالىٰ، وعلىٰ الأوّل: ﴿وَمَن يَعْتَصِم﴾: معطوفٌ علىٰ ﴿وَأَنتُمْ تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ أي: كيفَ تكفُرونَ والحالُ أنّ القرآنَ يُتلىٰ عليكُم وأنتُم عالِمونَ بأنّ مَن تمسَّكَ بدينِ الله فقد هُديَ! وعلىٰ الثاني تذييلٌ لقولِه تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِن تُطِيعُوا۟ فَرِيقًا مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ يَرُدُّوكُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ كَٰفِرِينَ﴾؛ لأنّ مضمونَهُ: أنّكم إنّما تطيعونَهم لِما تخافونَ شُرورَهم ومكايدَهم، فلا تخافوهُم والتجِئوا إلىٰ الله في دفْعِ شُرورِهم فلا تُطيعوهم، أمَا علِمتُم أنّ من التجأَ إلىٰ الله تعالىٰ كَفاهُ شرَّ ما يَخافُه! وهُو المرادُ بقولِه: «حثّاً لهم علىٰ الالتجاءِ إليه في دفْعِ شُرورِ الكفّارِ ومكائدهم»، فعلىٰ الأوّل ﴿وَمَن يَعْتَصِم﴾ جيءَ لإنكارِ الكُفرِ معَ هذا الصّارِفِ القويّ، كقولِه: ﴿وَأَنتُمْ تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾، وعلىٰ الثاني: للحثِّ علىٰ الالتجاءِ، ويُحتمَلُ علىٰ الأوّلِ التذييلُ، وعلىٰ الثاني الحالُ أيضاً.

قولُه: (**فقد حصَلَ له الهُدىٰ لا مَحالةَ**)، وذلك لمجيءِ فعلِ الماضي معَ «قد»، قالَ الجوهريُّ:

كما تقولُ: إذا جئتَ فلانًا فقد أفلحت، كأنّ الهدىٰ قد حَصَل، فهو يُخبرُ عنه حاصلًا، ومعنىٰ التوقّع في «قد» ظاهر؛ لأنّ المعتصِمَ بالله متوقعٌ للهدىٰ، كما أنّ قاصدَ الكريمِ متوقِّعٌ للفلاحِ عندَه.

[﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ * وَٱعۡتَصِمُواْ بِحَبۡلِ ٱللَّهِ جَمِيعٗا وَلَا تَفَرَّقُواْۚ وَٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ إِذۡ كُنتُمۡ أَعۡدَآءٗ فَأَلَّفَ بَيۡنَ قُلُوبِكُمۡ فَأَصۡبَحۡتُم بِنِعۡمَتِهِۦٓ إِخۡوَٰنٗا وَكُنتُمۡ عَلَىٰ شَفَا حُفۡرَةٖ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنۡهَاۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمۡ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمۡ تَهۡتَدُونَ﴾ ١٠٢-١٠٣]

﴿حَقَّ تُقَاتِهِۦ﴾: **واجب تقواه، وما يحقُّ منها،** ....

قد: جوابُ لـمّا يفعَلْ، وزَعَمَ الخليلُ أنّ هذا لِمَن ينتظرُ الخبَر، تقولُ: قد ماتَ فلانٌ، ولو أخبَرَهُ وهُو لا ينتظرُه لم يَقُلْ: قد مات فلان، وإنّما يَصدُقُ ﴿فَقَدۡ هُدِيَ﴾ إذا وُجِدَ المتوقِّعُ، وهُو المعتصم بالله، مُنتظِراً للهُدىٰ، فإذا حصَلَ الـهُدىٰ فقيل له: فقد هُدِيَ، ولو لم يحصُلْ لم يقُلْ ذلك، ولهذا قال: «لا محالةَ».

قولُه: (**واجب تقواهُ وما يَحِقُّ منها**) أي: ﴿حَقَّ﴾ هنا مِن: حَقَّ بمعنىٰ: وجَبَ وثَبتَ، أي: الذي ثبَتَ ووجَبَ منَ التُّقاة، و«مِن» في «منها»: بيانُ ما يحِقُّ، أي: اتّـقوا الله التُّقاةَ التي تجبُ وتحِقُّ له.

قال القاضي: هُو استفراغُ الوُسْعِ في القيام بالمَواجبِ والاجتنابِ عن المحارم، وقيل: أنْ يُنزِّهَ الطاعةَ عن الالتفاتِ إليها وعن توقُّعِ المُجازاةِ عليها، وأصلُ تُقاةٍ: وُقَية، فقُلبت واوُها المضمومةُ تاءً كما في تؤُدة وتُـخمة، والياءُ ألفاً.

الراغبُ: الوِقاية: حفظُ الشيءِ ممّا يؤذيه ويَضُرُّه، والتّقوىٰ: جعْلُ الشيءِ في وقايةٍ ممّا يُخاف، وفي الشّرع: حفْظُ النفْس ممّا يؤثِم، وذلك بتَرْكِ المحظور، وذلك[1] بترْكِ بعضِ المباحاتِ لِما رُوِيَ: «الحَلالُ بيّنٌ والحرامُ بيّن، ومَن رتَعَ حولَ الحِمىٰ يوشِكُ أن يقعَ فيه»[2].

---

(١) في «مفردات القرآن»: ويتمُّ ذلك. وهو الأظْهَر.

(٢) «مفردات القرآن»، ص٨٨١، والحديثُ المذكور سبق تخريجُه.

وهو القيامُ بالمواجبِ واجتنابُ المحارم، **ونحوُه**: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسۡتَطَعۡتُمۡ﴾ [التغابن: ١٦] يريد: بالِغوا في التقوىٰ حتىٰ لا تتركوا من المستطاعِ منها شيئًا. وعن عبدِ الله: هو أن يطاعَ فلا يعصىٰ، ويُشكَرَ فلا يُكْفَر، ويُذكَرَ فلا يُنسىٰ. **ورُوِيَ مرفوعًا**.

وقيل: هو أن لا تأخذَه في الله لومةُ لائم، ويقومَ بالقسطِ ولو علىٰ نفسِه أو ابنِه أو أبيه. وقيل: لا يتقي اللهَ عبدٌ حقَّ تقاتِه حتىٰ يَخزُنَ لسانَه. ....

قولُه: (**ونحوُه**: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسۡتَطَعۡتُمۡ﴾ [التغابن: ١٦])، وكذا عن القاضي، وروىٰ الزجّاجُ بخلافِه، وهُو أنّ قولَه: ﴿ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ﴾ منسوخٌ بقولِه: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسۡتَطَعۡتُمۡ﴾، وقولِه تعالىٰ: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفۡسًا إِلَّا وُسۡعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦][(١)]، وقالَ الكَواشيُّ: ولمّا نزَلت هذه الآيةُ قالوا: يا رسولَ الله، مَن يقوىٰ علىٰ هذا؟ فنزَلَ[(٢)] ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسۡتَطَعۡتُمۡ﴾[(٣)].

ولعلّ مخالفةَ المصنِّفِ لأجْلِ الاحترازِ أنه لا يجوزُ التكليفُ بما لا يُطاقُ ابتداءً بناءً علىٰ العدْل[(٤)]، ولهاتَيْنِ الآيتَيْنِ، أسوةً بقولِه تعالىٰ: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفۡسًا إِلَّا وُسۡعَهَا﴾ فإنّها ناسخةٌ لقولِه: ﴿وَإِن تُبۡدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمۡ أَوۡ تُخۡفُوهُ يُحَاسِبۡكُم بِهِ ٱللَّهُ﴾[(٥)].

قولُه: (**ورُوِيَ مرفوعاً**) الحديثُ المرفوعُ هُو: ما أُضيفَ إلىٰ رسولِ الله ﷺ، قالَ الخطيبُ الحافظ[(٦)]: المرفوعُ: ما أخبَرَ بِهِ الصَّحابيُّ عن قولِ رسولِ الله ﷺ أو فعلِه[(٧)].

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٤٤٩). وبقول الزجّاج قال قتادة، نقله عنه مكي بن أبي طالب في «الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه»، ص٢٠٣-٢٠٤.

(٢) في (ط) و (د): «فنزلتْ».

(٣) «تفسير الكواشي» (١: ١٧٠).

(٤) وهو من مقولات المعتزلة الخمس المشهورة.

(٥) لتمامِ الفائدة انظر: «الناسخ والمنسوخ» للنحّاس (٢: ١١٨).

(٦) يعني الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت (ت ٤٦٣هـ)، الإمام الحافظ المشهور، صاحب «تاريخ بغداد» وغير ذلك من التصانيف البديعة، له ترجمة في: «طبقات السبكي» (٤: ٢٩) و«سير النبلاء» (١٨: ٢٧٠).

(٧) انظر: «الكفاية في علم الرواية» للخطيب البغدادي، ص٥٨.

والتّقاة: مِن اتّقىٰ؛ **كالتُّؤَدة** من اتّأد. ﴿وَلَا تَمُوتُنَّ﴾ معناه: **ولا تكونَنَّ علىٰ حالٍ سوىٰ حالِ الإسلام** إذا أدرككُم الموت، كما تقولُ لمن تستعينُ به علىٰ لقاءِ العدوِّ: لا تأتِني إلا وأنتَ علىٰ حصان، فلا تنهاه عن الإتيان، ولكنّك تنهاه عن خلافِ الحالِ التي شرطتَ عليه في وقتِ الإتيان.

قولهم: اعتصمتُ بحبله، يجوزُ أن يَكونَ تمثيلًا لاستظهارِه به، ووثوقِه بحمايته، بامتساكِ المتدلّي من مكانٍ مُرتفعٍ بحبْلٍ وثيقٍ يأمنُ انقطاعَه، وأن يكونَ الحبلُ استعارةً لعهدِه، **والاعتصامُ** لوثوقِه بالعهد، **أو ترشيحًا** لاستعارةِ الحبلِ بما يناسبه. ....

قولُه: (**كالتُّؤَدة**)، **الجوهريّ**: اتَّأَدَ في مَشيِه، وهُو افتعَلَ، منَ التُّؤَدة، وأصلُ التاءِ في «اتَّأَدَ» واو، يقال: اتَّئِدْ في أمرِك، أي: تثبَّتْ.

قولُه: (**ولا تكونَنَّ علىٰ حالٍ سوىٰ حالِ الإسلام**) وقد سبَق تقريرُه في «البقرة».

قولُه: (**قولهُم: اعتصَمْت بحَبْلِه**) كانَ منَ المقتضىٰ أن يقولَ: ﴿وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ﴾ استعارةٌ، لكنّ مُرادَه أنّ هذه الاستعارةَ فاشيةٌ في كلامِهم غيرُ مختَصّةٍ بالقرآن.

قولُه: (**والاعتصام**) هُو معطوفٌ علىٰ «الحَبْل»، والباءُ في «بالعَهْد»: متعلِّقٌ بـ«وثوقِه».

قولُه: (**أو ترشيحاً**)[1]: معطوفٌ علىٰ الاستعارةِ المقدَّرةِ في المعطوف، أي: يَجوزُ أن يكونَ الاعتصامُ استعارةً لوثوقِه بالعهد، أو ترشيحاً «لاستعارةِ الحَبْل بما يُناسبُه»، والباءُ متعلِّقٌ بـ«ترشيحاً» ولا يجوزُ أن يكونَ عَطْفاً علىٰ المذكورة؛ لأنّ قولَه: لاستعارةِ الحَبلِ بما يُناسِبُه يَأباه.

الأساسُ: كلُّ ما عُصِمَ بِهِ الشيءُ فهُو عِصامٌ وعِصْمة، وعَلَّق القربةَ بِعصامِها، وهُو حبْلٌ يُجعَلُ في خرْبَتَيْها، أي: عُرْوتَيْها، ومنَ المستعارِ: أمرٌ أعصم[2]، وأنا معتصمٌ بفُلانٍ ومُستعصِمٌ بحَبْلِه.

---

(١) الترشيح هو: لفظ يذكر مع المجاز يناسب معناه المرادُ منه ظاهرَ المعنىٰ المجازي سواء تقدَّم أو تأخر، وسواء كان مُستعمَلاً في معناه الحقيقي أم لا. انظر: «جامع العبارات في تحقيق الاستعارات» للطرودي (٢: ٤٣٧-٤٣٨).

(٢) في (ط): «أمر أعضل».

والمعنىٰ: واجتمعوا علىٰ استعانتِكم بالله ووثوقِكم به، ولا تفرّقوا عنه، **أو واجتمعوا علىٰ التمسُّكِ بعهدِه** إلىٰ عبادِه، وهو الإيمانُ والطاعة، **أو بكتابه؛ لقول النبيِّ ﷺ:** «القرآنُ حبلُ الله المتين، ....

والحاصلُ أنّ قولَه: ﴿وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ﴾ إمّا استعارةٌ تمثيليّةٌ، بأنْ شُبِّهتِ الحالةُ بالحالةِ لجامع ثَباتِ الوُصْلة بيْنَ الجانبيْنِ كما سبَقَ مراراً، واستُعيرَ لحالةِ المستعارِ لهُ ما يُستعمَلُ في المستعارِ منهُ منَ الألفاظِ، فقيل: ﴿وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ﴾، وإمّا استعارتانِ مُترادِفتان، فاستعارةُ الحَبْل لعَهْدِه مصرِّحةٌ أصليّةٌ: تحقيقيّةٌ أو تَخْييليّة، والقَرينةُ: الإضافةُ، واستعارةُ الاعتصام لوثوقِه بالعَهدِ وتمسُّكِه به مُصرِّحةٌ تبعيّةٌ تحقيقيّة، والقَرينةُ اقترانُها بالاستعارةِ الثانية، وهُو المرادُ بقولِه: «وأن يكونَ الحَبْلُ استعارةً لعَهْدِه والاعتصامُ لوثوقِه بالعهد»، وإمّا أن تكونَ الاستعارةُ في الحَبْلِ علىٰ طريقةِ التخييلِ أو التحقيق، ويكونَ الاعتصامُ ترشيحاً لها، والقَرينةُ: إضافةُ الحَبْل إلىٰ الله تعالىٰ، وإمّا أن تكونا استعارتَيْنِ غيرَ مُستقلَّتَيْنِ، بأنْ تكونَ الاستعارةُ في الحَبْل مَكْنيَّةً وفي الاعتصامِ تخييليّة، لأنّ المَكْنيّةَ مُستلزِمةٌ للتخييليّة.

قولُه: (**والمعنىٰ: واجتَمِعوا علىٰ استعانتِكم بالله**)، وقولُه: (**أو واجتمعوا علىٰ التمسُّكِ بعَهْدِه**): نَشْرٌ لِما لُفَّ منَ التقديرَيْنِ: التمثيليّةِ وغيرِها.

قولُه: (**أو بكتابه**) معطوفٌ علىٰ «بعهدِه»، فتقديرُ الكلام: يَجوزُ أن يكونَ الحَبْلُ استعارةً لعهدِه أو لكتابِه، علىٰ طريقةِ اللَّفّ، وحُذِفَ لِدلالة النَّشرِ عليه.

قولُه: (**لقولِ النبيِّ ﷺ**)، الحديثُ مختصَرٌ مِن[1] «سُننِ التِّرمذيّ»[2]، عن الحارثِ الأعوَر[3].

---

(١) في (ط): «عن».

(٢) «سنن الترمذيّ» (٢٩٠٦). وأخرجه البزار في «المسند» (٨٣٦) من حديثِ عليّ بن أبي طالب رضيَ الله عنه، وإسناده ضعيف، فيه مجهول، والحارث الأعور ضعيف. وأخرجه الطبرانيُّ في «المعجم الكبير» (٨٥٦٧) موقوفاً علىٰ ابن مسعود، وذكره الهيثميّ في «مجمع الزوائد» (٧: ٧٨) وأعلّه بمسلم بن إبراهيم الهجري، متروك الحديث.

(٣) في الأصول: الحارث بن الأعور. والصوابُ ما أثبتناه.

لا تنقضي عجائبُه **ولا يَخلَقُ عن كثرةِ الرّدّ**، من قالَ به صَدَق، ومَنْ عَمِلَ به رَشَد، ومن اعتصَمَ به هُدِيَ إلىٰ صراطٍ مستقيم. ﴿وَلَا تَفَرَّقُواْ﴾: ولا تتفرّقوا **عن الحقِّ** بوقوعِ الاختلافِ بينَكم كما اختلفتِ اليهودُ والنصارىٰ، أو كما كنتُم متفرّقينَ في الجاهليّة، **متدابرينَ** يُعادي بعضُكم بعضًا ويحاربُه، **أو ولا تُحدِثوا ما يكونُ عنه التفرُّق**، ....

قولُه: (**لا يَخلَقُ عن كثْرةِ الرَّدّ**) ليس في «كتابِ التِّرمذيّ»[١]، وذكرَهُ صاحبُ «الجامع» عن ابنِ عمَر[٢]. وأَخْلَقَ يتعدّىٰ ولا يتَعدّىٰ، يقال: أَخْلَقَ الثوبُ، وأخلَقْتُه أنا. والرَّدُّ: التَّكرارُ والترديدُ في القراءة.

قولُه: (**متدابِرين**)، **النِّهاية**: لا تَدابَروا، أي: لا يُعطِ كلُّ واحدٍ منكُم أخاه دبُرَه، فيُعرِضَ عنه ويَهجُرَه.

قولُه: (**أو ولا تُحدِثوا ما يكونُ عنهُ التفرُّق**) عَطفٌ علىٰ قولِه: «ولا تتفرَّقوا عنِ الحقِّ»، وعلىٰ الأوّلِ النَّهيُ واردٌ علىٰ التفرُّقِ في الدِّينِ بواسطةِ الاختلافِ بينَهم، وهُو المُشاقّةُ والمجادَلة، وعلىٰ الثاني النَّهيُ واردٌ علىٰ التفرُّق علىٰ الإطلاق، والمرادُ: النَّهيُ عن المجادَلةِ والمُشاقّةِ التي هِيَ سببُ التفرُّقِ في الأبدانِ المؤدِّي إلىٰ التفرُّقِ في الأديان، ومَرجِعُ النَّهيِ علىٰ الوجهَيْنِ إلىٰ الاختلافِ المؤدِّي إلىٰ التفرُّقِ في الدِّين، لكنّ الأوّلَ مِن إطلاقِ المسبَّبِ علىٰ السبَب، والثاني منَ الكِنايةِ التّلويحيّة، ولمّا كان أصلُ الفسادِ إنّما ينشأُ من التحدُّثِ كما قالَ نصرُ بنُ سَيّار[٣]:

فإنّ النارَ بالعُودَيْنِ تُصلىٰ   وإنّ الحربَ أوّلُها كلامُ[٤]

---

(١) بل هو موجودٌ فيه.

(٢) انظر: «جامع الأصول» (٨: ٤٦٣-٤٦٤).

(٣) من قادة الأمويين الشجعان. كان والياً علىٰ خراسان، (ت ١٣١هـ) له ترجمة في: «سيَر النبلاء» (٥: ٤٦٣).

(٤) من أبياتٍ ذكرها التوحيديُّ في «البصائر والذخائر» (١: ٢٩) والجاحظ في «البيان والتبيين» (١: ٩٧) والأبياتُ قالها في تحذير بني أميّة من انتشار دعوةِ العباسيّين في خراسان، وقبل البيت:

أرىٰ خللَ الرَّمادِ وميضَ جَمْرٍ   ويوشكُ أن يكونَ لـه ضِرامُ

ويزولُ معه الاجتماعُ والأُلفةُ التي أنتم عليها، **ممّا يأباه جامعُكم** والمؤلّفُ بينَكم، وهو اتّباعُ الحقِّ والتمسّكُ بالإسلام. كانوا في الجاهليّة بينَهمُ الإحَنُ والعداواتُ والحروبُ المتواصلة، فألَّفَ اللهُ بينَ قلوبِهم بالإسلام، وقَذَفَ فيها المحبّة، فتحابُّوا وتوافقوا، وصاروا إخوانًا متراحمينَ متناصحينَ مجتمعينَ علىٰ أمرٍ واحدٍ، قد نَظَمَ بينَهم، وأزالَ الاختلاف، وهو الأُخوَّةُ في الله. وقيل: همُ الأوْسُ والخزرجُ، كانا أخَوينِ لأبٍ وأمّ، فوقعتْ بينهما العداوة، وتطاولتِ الحروبُ مئةً وعشرينَ سنةً إلىٰ أن أطفأَ اللهُ ذلكَ بالإسلام، وألّفَ بينهم برسولِ الله ﷺ. ﴿وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ﴾: وكنتم مُشْفينَ علىٰ أن تَقعوا في نارِ جهنّم لما كنتُم علَيه من الكفْر. ﴿فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا﴾: بالإسلام. **والضميرُ للحفْرةِ** أو للنارِ أو للشَّفا، وإنما أُنِّث؛ لإضافتِه إلىٰ الحفرة، ....

اعتُبِرَ في الوجهَيْنِ ذلك المعنىٰ.

قولُه: (**ممّا يأباهُ جامعُكم**): بيانُ ما يكونُ، وقولُه: «وهُو اتّباعُ الحقّ»، تفسيرٌ للجامع والمؤلِّف.

قولُه: (**مُشْفين**)، **النِّهاية**: لا يكادُ يقال: أشفَىٰ إلّا في الشّرِّ، ومنهُ حديثُ سَعد: مَرِضْتُ مرَضاً أشفيْتُ علىٰ الموت[1]، أي: أشرَفْتُ عليه، **الجوهري**: شَفا كلِّ شيءٍ: حَرْفُه.

قولُه: (**والضميرُ للحُفرة**)، **الانتصاف**: هُو كقولِك: أكرَمتُ غلامَ هِند، وأحسَنْتُ إليها، فالمِنّةُ منَ الإنقاذِ منها أتَمّ، والكونُ علىٰ الشَّفَا يَستلزِمُ الهُوِيَّ غالباً، فمَنَّ عليهِم بإنقاذِهم منَ الحُفرةِ التي هِي مَوقعُ الهُوِيّ، أي: كنتُم صائرينَ إليها لولا الإنقاذُ الإلٰهي، وأبو عليٍّ رأىٰ في «التّعاليقِ» تأنيثَ المذَكّرِ بإضافةِ المؤنَّثِ منَ الضّرورات، ورأيتُ في «الإيضاح» بخلافِه[2].

---

(١) هو جزءٌ من حديثٍ أخرجه البخاري (٦٧٣٣) ومسلم (١٦٢٨) من حديثِ سعد بن أبي وقّاص رضيَ اللهُ عنه.

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشّاف» (١: ٣٩٥).

وهو منها، كما قال:

كما شَرِقتْ صَدْرُ القَناةِ مِن الدَّمِ

وشفا الحفرةِ وشَفَتُها: حَرْفُها، بالتذكيرِ والتأنيث، ولامُها واو، إلا أنها في المذكَّرِ مقلوبة، وفي المؤنَّثِ محذوفة. ونحوُ الشفا والشفة: الجانبُ والجانبة.

فإن قلتَ: كيفَ جُعِلوا علىٰ حرفِ حفرةٍ من النار؟ قلتُ: لو ماتوا علىٰ ما كانوا عليه وقعوا في النار، فمُـثِّلت حياتُهم التي يُتوقَّعُ بعدَها الوقوعُ في النارِ بالقعودِ علىٰ حَرْفِها مُشْفينَ علىٰ الوقوعِ فيها. ﴿كَذَٰلِكَ﴾: مثلُ ذلكَ البيانِ البليغ. ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾: إرادةَ أن تَزدادوا هدى.

قولُه: (وهُو منها) أي: الشَّفا منَ الحُفْرة، أي: متّصلٌ بها، قيل: المضافُ لا يَكتَسي منَ المضافِ إليه التأنيثَ إلّا إذا كان بعضاً منهُ، نحوَ «تَلْتقطْهُ بعضُ السيَّارة» [يوسف: ١٠]، أو فِعلَه، نحوَ: أعجَبتْني[١] مَشيُ هِند، أو صِفتَه نحوَ: أعجَبتْني حُسْنُ هِند، ولا يجوزُ: أعجَبتْني[٢] غلامُ[٣] هِند.

قولُه: (كما شَرِقَتْ صَدرُ القَناةِ منَ الدمِ)[٤]، أولُه:

ويَشرَقُ بالقولِ الذي قد أذَعْتَهُ

شرِقتُ بالماء، كما يقال: غَصَصتُ باللُّقمة. أذعتُه: أفشَيْتُه، يقولُ: يَشرقُ بالقولِ الذي أفشَيْتُه وأظهَرْتُه للناس كما أنّ القَناةَ عندَ الطّعنِ تَشرَقُ بالدّم، أنَّثَ شَرِقَتْ لإضافةِ الصّدرِ إلىٰ القَناة.

---

(١) في (ي) و(د) و(ط): «أعجبني».

(٢) في (ط): «أعجبني».

(٣) لتمام الفائدة، انظر: «أوضح المسالك» لابن هشام (٣: ١٠١ - ١٠٧).

(٤) للأعشىٰ في «ديوانه»، ص١٨٣.

[﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ ۚ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ ١٠٤]

﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ﴾: «مِنْ» للتبعيض؛ لأنّ الأمرَ بالمعروفِ والنهْيَ عن المنكرِ من فروضِ الكفايات؛ ولأنه لا يَصْلُحُ له إلا من عَلِمَ المعروفَ والمنكَر، وعَلِمَ كيفَ يُرتِّبَ الأمرَ في إقامتِه؟ وكيفَ يباشر؟ فإنّ الجاهلَ ربّما نهىٰ عن معروفٍ وأمرَ بمنكر، وربّما عَرفَ الحُكْمَ في مذهبِه، وجَهِلَه في مذهبِ صاحبِه، فنهاه عن غيرِ مُنكَر، وقد يَغْلُظُ في موضعِ اللِّين، ويَلينُ في موضعِ الغِلْظة، وينكرُ علىٰ من لا يزيدُه إنكارُه إلا تماديًا، أو علىٰ مَنِ الإنكارُ عليَه عبَثٌ كالإنكارِ علىٰ أصحابِ المآصِر والجلّادينَ وأضرابِهم.

قولُه: (﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ﴾ «مِن» للتبعيض)، الانتصاف: وفي تنكيرِ ﴿أُمَّةٌ﴾ دليلٌ علىٰ قِلّتِهم، ومِن هذا الأسلوب: ﴿وَلْتَنظُرْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ لِغَدٍ﴾ [الحشر: ١٨] تنكيرُ ﴿نَفْسٌ﴾ دليلٌ علىٰ قلّةِ الناظِرِ في مَعادِه(١).

الإنصاف: ويَحتمِلُ إرادةَ تعظيمِها لنظَرِها في مَعادِها، وقد سَبقَتْ نظائرُه، وكذلك ﴿أُذُنٌ وَاعِيَةٌ﴾(٢) [الحاقة: ١٢].

قال القاضي: خاطَبَ الجميعَ وطلَبَ فعلَ بعضِهم ليَدُلَّ علىٰ أنهُ واجبٌ علىٰ الكُلِّ، حتّىٰ لو تركوه رأساً أثِموا جميعاً، ولكنْ يَسقُطُ بفعلِ بعضِهم(٣)، هذا معنىٰ تعليلِ المصنِّف: «لأنّ الأمرَ بالمعروفِ والنَّهيَ عن المُنكر من فروضِ الكِفايات».

قولُه: (المَآصِر) أي: السُّجون، الجَوهريّ: يقال: أصَرَه يأصِرُه أصْراً: حبَسه، والموضعُ: مأْصِرٌ ومَأصَر، والجمعُ: مآصِرُ، والعامةُ تقول: مَياصِر.

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٣٩٦).

(٢) «الإنصاف» ق ٤٥/أ.

(٣) «أنوار التنزيل» (٢: ٧٥).

وقيل: «مِنْ» للتبيين، بمعنىٰ: وكونوا أمّةً تأمرون، كقولِه تعالىٰ: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ﴾ [آل عمران: ١١٠] ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾: هم الأخصّاء بالفلاحِ دونَ غيرِهم. وعن النبيِّ ﷺ: أنه سُئِلَ وهو علىٰ المنبر: مَن خَيْرُ الناس، قال: «آمَرُهم بالمعروف، وأنهاهُم عن المنكر، وأتْقاهم لله، وأوْصلُهم للرحم». وعنه عليه الصّلاةُ والسلام: «من أمَرَ بالمعروف، ونهىٰ عن المنكر فهو خليفةُ الله في أرضِه، وخليفةُ رسولِه، وخليفةُ كتابِه». وعن عليٍّ رضيَ اللهُ عنه: أفضلُ الجهادِ الأمرُ بالمعروف، والنهْيُ عن المنكر، ومن شَنِئَ الفاسقين وغَضِبَ لله غَضِبَ اللهُ له. وعن حُذيفة رضي الله عنه: يأتي علىٰ الناس زمانٌ تكونُ فيهم جيفةُ الحمارِ أحبَّ إليهم مِن مؤمنٍ يأمرُهم بالمعروفِ ويَنهاهم عن المنكر. وعن سفيانَ الثوريّ: إذا كانَ الرجلُ محبَّبًا في جيرانِه، محمودًا عندَ إخوانِه، فاعلَمْ أنه مُداهن. والأمرُ بالمعروفِ تابعٌ للمأمورِ به؛ إن كانَ واجبًا فواجب، وإن كانَ ندبًا فندب. ....

قولُه: (بمعنىٰ: وكونوا أمّةً) أخرجَ منَ الكُلِّ الأمةَ، فيكونُ من بابِ التجريد، وقال الزجّاج: المعنىٰ: ولْتكونوا كلُّكم أمةً، «مِن» دخلَتْ لتَخُصَّ المخاطَبينَ مِن سائرِ الأجناس، وهِي مؤكِّدة، وأنشدَ الزجّاج:

أخـو رغـائبَ يُعطيـها ويَسـألُها ... يَأبىٰ الظُّلامةَ منه النَّوفَلُ الزَّفِرُ[١]

يَسألُها، أي: الرغائبَ من غيرِه ويُعطي الذي يَحتاجُ إليها، وفيه أنهُ جوادٌ مُطاع، الظُّلامة: ما يَطلبُه عندَ الظالم، النَّوفَل: الكثيرُ الإعطاءِ للنّوافِل، والزَّفِرُ: الذي يحمِلُ الأثقالَ.

والدليلُ علىٰ أنّ المأمورينَ كلُّهم قولُه تعالىٰ: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾.

قولُه: (ومَن شَنِئَ الفاسِقين)[٢] أي: أبغَضَهم.

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٤٥٢) والبيت المذكور لأعشىٰ باهلة كما في «الأصمعيات»، ص٩٠.
(٢) هو جزءٌ من حديثٍ طويل أخرجه أبو نُعَيم في «حلية الأولياء» (١: ٧٤).

وأمّا النهْيُ عن المنكرِ فواجبٌ كلُّه؛ لأنّ جميعَ المنكرِ تركُه واجب؛ لاتّصافِه بالقُبْح. فإن قلتَ: ما طريقُ الوجوب؟ قلتُ: قد اختلفَ فيه الشيخان؛ فعندَ أبي عليٍّ: السمعُ والعقل، وعندَ أبي هاشم: السمعُ وحدَه. فإن قلتَ: ما شرائطُ النهْي؟ قلتُ: أن يعلمَ الناهي أنّ ما يُنكرُه قبيح؛ لأنه إذا لم يعلمْ لم يَأمنْ أن ينكرَ الحسَن، وأن لا يكونَ ما ينهىٰ عنه واقعًا؛ لأنّ الواقعَ لا يَحْسُنُ النهيُ عنه، وإنما يحسُنُ الذمُّ عليه والنهْيُ عن أمثاله، وأن لا يَغلبَ علىٰ ظنِّه أن المنهيَّ يزيدُ في منكراتِه، وأن لا يَغلبَ علىٰ ظنِّه أن نهيَه لا يؤثّر؛ لأنه عبث. فإن قلتَ: فما شروطُ الوجوب؟ قلتُ: أن يغلبَ علىٰ ظنِّه وقوعُ المعصية؛ نحو أن يرىٰ الشاربَ قد تهيّأ لشربِ الخمرِ بإعدادِ آلاته، وأن لا يَغلبَ علىٰ ظنِّه أنه إن أنكرَ لحقتْه مضرَّةٌ عظيمة. فإن قلتَ: كيفَ يباشرُ الإنكار؟ قلتُ: يبتدئُ بالسهْل، فإن لم ينفعْ ترقّىٰ إلىٰ الصعب؛ لأنَّ الغرضَ كفُّ المنكر. قالَ اللهُ تعالىٰ: ﴿فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا﴾، ثمّ قال: ﴿فَقَـٰتِلُوا۟﴾ [الحجرات: ٩] فإن قلتَ: فمن يباشره؟ قلتُ: كلُّ مسلمٍ تمكَّنَ منه، واختصَّ بشرائطه. وقد أجمعوا أن من رأىٰ غيرَه تاركًا للصّلاةِ وجبَ عليه الإنكار؛ لأنه معلومٌ قبحُه لكلِّ أحد.

وأمّا الإنكارُ الذي بالقتالِ فالإمامُ وخلفاؤه أولىٰ؛ لأنهم أعلمُ بالسياسةِ ومعَهم عدَّتُها. فإن قلتَ: فمن يُؤمَرُ ويُنهىٰ؟ قلتُ: كلُّ مكلَّفٍ وغيرِ المكلَّفِ إذا هَمَّ بضَرَرِ غيرِه مُنِعَ؛ كالصبيانِ والمجانين. ويُنهىٰ الصبيانُ عن المحرّماتِ حتىٰ لا يتعوّدوها، كما يُؤخذونَ بالصّلاةِ ليَمْرُنوا عليها. فإن قلتَ: هل يجبُ علىٰ مرتكبِ المنكرِ أن يَنهىٰ عمّا يرتكبُه؟ قلتُ: نعم، يجبُ عليه؛ لأنّ تَرْكَ ارتكابِه وإنكارَه واجبانِ عليه، فبتركِه أحدَ الواجبيْنِ لا يسقطُ عنه الواجبُ الآخر. وعن السلف: مُرُوا بالخيرِ وإن لم تَفعلوا. وعن الحسن: أنه سَمِعَ مُطَرِّفَ بنَ عبدِ الله يقول: لا أقولُ ما لا أفعل. فقال: وأيّنا يفعلُ ما يقول! ودَّ الشيطانُ لو ظَفِرَ بهذه منكم، **فلا يأمرَ أحدٌ** بمعروف، ولا ينهىٰ عن منكر....

قولُه: (**فلا يَأمُرَ أحدٌ**) نصبٌ علىٰ التمَنّي الذي اشتمَلَ عليه جملةُ قولِه: «ودَّ الشيطانُ لو ظَفِرَ بهذه مِنكم»، المعنىٰ: تمَنّىٰ الشيطانُ مِنكم حصولَ هذه الكلمةِ لئلّا يأمُرَ أحدٌ بالمعروف.

فإن قلتَ: كيفَ قيل: ﴿يَدۡعُونَ إِلَى ٱلۡخَيۡرِ وَيَأۡمُرُونَ بِٱلۡمَعۡرُوفِ﴾؟ قلتُ: الدّعاءُ إلىٰ الخيرِ عامٌّ في التكاليفِ من الأفعالِ والتُّروك، والأمرُ بالمعروفِ والنهيُ عن المنكرِ خاصّ، فجيءَ بالعامِّ ثمّ عُطِفَ عليه الخاصّ؛ إيذانًا بفضلِه كقولِه تعالىٰ: ﴿وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلۡوُسۡطَىٰ﴾ [البقرة: ٢٣٨].

[﴿وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُواْ وَٱخۡتَلَفُواْ مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلۡبَيِّنَٰتُۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ * يَوۡمَ تَبۡيَضُّ وُجُوهٞ وَتَسۡوَدُّ وُجُوهٞۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسۡوَدَّتۡ وُجُوهُهُمۡ أَكَفَرۡتُم بَعۡدَ إِيمَٰنِكُمۡ فَذُوقُواْ ٱلۡعَذَابَ بِمَا كُنتُمۡ تَكۡفُرُونَ * وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱبۡيَضَّتۡ وُجُوهُهُمۡ فَفِي رَحۡمَةِ ٱللَّهِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ ١٠٥-١٠٧]

﴿كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُواْ وَٱخۡتَلَفُواْ﴾: وهمُ اليهودُ والنصارىٰ، ﴿مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلۡبَيِّنَٰتُ﴾: الموجبةُ للاتفاقِ علىٰ كلمةٍ واحدة، وهيَ كلمةُ الحق. وقيل: هم مبتدعو هذه الأمّة، وهم المشبّهةُ والمُجبرةُ **والحَشْويةُ** وأشباهُهم. ﴿يَوۡمَ تَبۡيَضُّ وُجُوهٞ﴾: نَصْبٌ بالظرف وهو ﴿لَهُمۡ﴾، أو بإضمارِ «اذكر». **وقُرِئ: (تِـبيَضُّ) و(تِسْـوَدُّ) بكسرِ حرفِ المضارعة**، و(تِبياضّ) و(تِسوادّ). والبياضُ من النور، والسوادُ من الظُّلْمة، ....

قولُه: (**والحَشْويّة**)، وهم طائفةٌ يُجوِّزونَ أن يُخاطِبَ اللهُ الناسَ بالمُهمَل(١).

قولُه: (**وقُرِئ: «تِبيَضُّ» و«تِسْوَدُّ»(٢) بكسرِ حرفِ المضارعة**)(٣)، قالَ الزجّاجُ: إنّما كسَروا ليتبيّنَ أنّها مِن قولِك: ابيَضَّ واسوَدَّ، في الماضي، وقرَأ بعضُهم: «تِبْياضُّ» و«تِسْوادُّ»، وهُو جيِّدٌ في العربيّة إلّا أنها خلافُ المصحَف، وأنا أكرَهُ ذلك(٤).

(١) والزمخشري إنّما ينبز بهذه اللفظةِ أهلَ السنّةِ ممّن يخالف المعتزلة في أصول العقائد.

(٢) في (د): بزيادة «وجوه» قبل «تسود».

(٣) وقد قرأ بها: يحيىٰ بن وثّاب وأبو نهيك وأبو رَزين العقيلي، وهي لغة تميم. انظر: «البحر المحيط» (٣: ٢٢).

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٤٥٤).

فمن كانَ من أهلِ نورِ الحقِّ وُسِمَ ببياضِ اللَّونِ وإسفارِه وإشراقِه، وابيضّت صحيفتُه وأشرقت، وسعىٰ النورُ بين يدَيْه وبيمينه، ومن كانَ من أهلِ ظُلْمة الباطلِ وُسِمَ بسوادِ اللَّونِ وكُسوفِه وكَمَدِه، واسودّت صحيفتُه وأظلمت، وأحاطت به الظلْمةُ من كلِّ جانب، نعوذُ بالله وبسَعَةِ رحمتِه من ظلماتِ الباطلِ وأهلِه.

﴿أَكَفَرْتُم﴾: فيقالُ لهم: أكفرْتُم، والهمزةُ للتوبيخِ والتعْجيبِ من حالِهم. **والظاهرُ أنهم أهلُ الكتاب.** وكفرُهم بعدَ الإيمانِ تكذيبُهم رسولَ الله ﷺ بعدَ اعترافِهم به قبلَ مجيئه.

وعن عطاء: تبيضُّ وجوه المهاجرينَ والأنصار، وتسودُّ وجوهُ بني قريظةَ والنَّضير. وقيل: هم المرتدّون. وقيل: أهلُ البدعِ والأهواء. **وعن أبي أمامة**: همُ الخوارج، ولـمّا رآهم علىٰ دَرجِ دمشقَ دمعتْ عيناه ثمَّ قال: كلابُ النارِ هؤلاء، شرُّ قتلىٰ تحتَ أديمِ السماء، وخيرُ قتلىٰ تحتَ أديمِ السماءِ الذينَ قتلَهم هؤلاء. فقالَ له أبو غالب: أشيءٌ تقولُه برأيك أم شيءٌ سمعتَه من رسولِ الله ﷺ؟ قال: بل سمعتُه من رسولِ الله ﷺ غيرَ مرّة، قال: فما شأنُك دمعتْ عيناك؟ قال: رحمةً لهم، كانوا من أهلِ الإسلامِ فكفروا، ثمّ قرأَ هذه الآية، ثمّ أخذَ بيدِه فقال: إنّ بأرضِكم منهم كثيرًا، فأعاذَكَ اللهُ منهم. ....

قولُه: (**والظاهرُ أنهم أهلُ الكتاب**) يعني: قولُه: ﴿أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ﴾ مُطلقٌ، بل مُجمَلٌ فيمَن كفَرَ بعدَ الإيمانِ يَحتمِلُ المُرتَدَّ وأهلَ الكتابِ وجميعَ الكُفّارِ كما ذَكَر، لكنّ قرائنَ السِّياقِ قامَتْ علىٰ ترجيحِ الثاني، وذلك قولُه في الآياتِ السابقة: ﴿يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لِمَ تَكْفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ شَهِيدٌ عَلَىٰ مَا تَعْمَلُونَ﴾، ثُمّ قولُه: ﴿وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُوا۟ وَٱخْتَلَفُوا۟ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ وَأُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾، وانتصابُ ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ﴾ مِن ﴿لَهُمْ﴾، ثُمّ قولُه بعدَ الفراغِ مِن حديثِ الأمرِ بالمعروفِ والنَّهيِ عن المُنكر: ﴿لَوْ ءَامَنَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُم﴾.

قولُه: (وعن أبي أُمامةَ). الحديث أخرجَهُ التِّرمذيُّ وابنُ ماجَه، عن أبي غالب[1].

---

(١) أخرجه ابن ماجه (١٧٦) والترمذي (٣٠٠٠) وقال: هذا حديثٌ حسن.

وقيل: هم جميعُ الكفار؛ لإعراضِهم عمّا أوجبَه الإقرارُ حينَ أشهدَهم علىٰ أنفسِهم: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُواْ بَلَىٰ﴾ [الأعراف: ١٧٢].

﴿فَفِى رَحْمَةِ ٱللَّهِ﴾: **ففي نعمته، وهيَ الثوابُ المخلّد.** فإن قلتَ: كيفَ موقعُ قولِه: ﴿هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ بعدَ قولِه: ﴿فَفِى رَحْمَةِ ٱللَّهِ﴾؟ قلتُ: موقعُ الاستئناف؛ كأنّه قيل: كيفَ يكونونَ فيها؟ فقيل: ﴿هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾: لا يَظعنونَ عنها ولا يَموتون.

[﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ نَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِٱلْحَقِّ وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعَٰلَمِينَ ۞ وَلِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ﴾ ١٠٨-١٠٩]

﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ﴾: الواردةُ في الوعْدِ والوعيد، ﴿نَتْلُوهَا عَلَيْكَ﴾ ملتبسَةً ﴿بِٱلْحَقِّ﴾ والعدلِ من جزاءِ المحسنِ والمسيءِ بما يستوجبانه. ﴿وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعَٰلَمِينَ﴾ **فيأخذَ أحدًا بغيرِ جُرْم**، أو يزيدَ في عقابِ مجرم، أو يَنقصَ مِن ثوابِ مُحسن. ....

قولُه: (﴿فَفِى رَحْمَةِ ٱللَّهِ﴾: **ففي نعمتِه، وهِيَ الثوابُ المُخلَّد**)[1]، إنّما فَسَّرَ الرحمةَ بالجَنّةِ لأنها مقابِلةٌ لقولِه: ﴿فَذُوقُواْ ٱلْعَذَابَ﴾ ومقارِنةٌ لقولِه: ﴿هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾، قالَ القاضي: عبَّرَ عن الجَنّةِ والثوابِ المُخلَّدِ بالرحمةِ تنبيهاً علىٰ أنّ المؤمنَ وإنِ استغرَقَ عمُرَه في طاعةِ الله لا يَدخلُ الجَنّةَ إلّا برحمتِه وفَضْلِه، وكان حَقُّ الترتيبِ أن يُقدِّمَ ذِكرَهم، ولكنْ قصَدَ أن يكونَ مَطلِعَ الكلام ومَقطعَه حليةُ المؤمنين[2]، أي: أنّ الكلامَ منَ اللَّفِّ والنّشر، لكنْ علىٰ غيرِ ترتيب، بناءً علىٰ تلكَ النُّكتة.

قولُه: (﴿وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا﴾ **فيأخُذَ أحداً بغيرِ جُرْم**) إلىٰ آخرِه، قال القاضي: يَستحيلُ تصوُّرُ الظّلم منهُ تعالىٰ؛ لأنهُ لا يحِقُّ عليه شيءٌ فيَظلمَ بنَقْصِه، ولا يمنَعُ عن شيءٍ فيَظلمَ بفعلِه، لأنهُ المالكُ علىٰ الإطلاقِ كما قال: ﴿وَلِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾[3].

(١) وهو الذي مشىٰ عليه ابن جرير الطبري في «التفسير» (٧: ٩٦).
(٢) «أنوار التنزيل» (٢: ٧٧).
(٣) المصدر السابق (٢: ٧٧-٧٨).

ونكَّرَ ظلمًا وقال: ﴿لِّلْعَٰلَمِينَ﴾ علىٰ معنىٰ: ما يريدُ شيئًا من الظلمِ لأحدٍ من خلقِه. فسبحانَ من يَحلُمُ عمّن يَصفُه بإرادةِ القبائحِ والرّضا بها.

[﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ ۗ وَلَوْ ءَامَنَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُم ۚ مِّنْهُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ۞ لَن يَضُرُّوكُمْ إِلَّآ أَذًى ۖ وَإِن يُقَٰتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ ٱلْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ﴾ ١١٠-١١١]

«كان»: عبارةٌ عن وجودِ الشيءِ في زمانٍ ماضٍ علىٰ سبيلِ الإبهام، ....

قوله: (فسبحان من يحلُم): كلمةُ تعجّب، أي: ما أحلمَه حيثُ يَنسبون إليه القبيحَ والظُّلم مع أنه لا يَستعجلهم بالعذاب! وفيه تشنيعٌ علىٰ أهل السُّنّة؛ لما يلزمُ من مذهبهم إثباتُ القبائح والظُّلم علىٰ الله تعالىٰ علىٰ زَعْم المعتزلة؛ لأنهم يقولون: إن اللهَ تعالىٰ مُريد المعاصي ثم يُعذِّبهم علىٰ ذلك، وهو قبيحٌ؛ لما يَلزم منه أن يكونَ اللهُ ظالماً. وجوابه: أنه يَفعلُ ما يشاء، ويتصرَّفُ في مُلكه كيف يشاءُ ولا مجالَ للعقل في أفعاله، مع أن قولَه: «والرضا بها» محلُّ نظر؛ لأنهم لا يقولون به؛ لقوله تعالىٰ: ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ﴾ [الزمر: ٧][(١)].

قولُه: («كان» عبارةٌ عن وجودِ شيءٍ[(٢)] في زمانٍ ماضٍ)، الراغبُ: «كان» في كثيرٍ من وَصْفِ الله تعالىٰ تُنبِئُ عن معنىٰ الأزَليّة، قال تعالىٰ: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٤٠]، وما استُعمِلَ منهُ في جِنسِ الشيءِ متعلِّقاً بوَصْفٍ له هُو موجودٌ فيه فتنبيهٌ أنّ ذلك الوَصْفَ لازمٌ لهُ قليلُ الانفكاك، ومنه قولُه تعالىٰ: ﴿وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ كَفُورًا﴾ [الإسراء: ٦٧]، ﴿وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ أَكْثَرَ شَىْءٍ جَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٤]. وإذا استُعمِلَ في الزّمانِ الماضي فقد يكونُ المستعمَلُ فيه باقياً علىٰ حالِه، وقد يكونُ متغيِّراً، ولا فَرْقَ بيْنَ أن يكونَ الزمانُ المستعمَلُ فيه قد تقدّمَ تقدُّماً كثيراً، وبيْنَ أن يكونَ قد تقدَّم بآنٍ واحد[(٣)].

---

(١) من قوله: «قوله: فسبحان من يحلم» إلىٰ هنا أثبتناه من (ط).

(٢) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «الشيء».

(٣) «مفردات القرآن»، ص٧٣٠-٧٣١.

وليسَ فيه دليلٌ علىٰ عدمٍ سابق، **ولا علىٰ انقطاع طارئ**. ومنه قولُه تعالىٰ ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [النساء: ٩٦] ومنه قولُه تعالىٰ: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ﴾، كأنه قيل: وُجدتُم خيرَ أمّة. وقيل: كنتمُ في علمِ الله خيرَ أمة. وقيل: كنتُم في الأُممِ قبلَكم مذكورينَ بأنكم خيرُ أمةٍ موصوفينَ به. ﴿أُخْرِجَتْ﴾: أُظهِرت. وقوله: ﴿تَأْمُرُونَ﴾ **كلامٌ مستأنَفٌ بُيِّنَ به كونُهم خيرَ أمّة**، كما تقول: زيدٌ كريمٌ يُطعمُ الناسَ ويَكسوهم ويقومُ بما يُصْلِحهم.

﴿وَتُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ﴾ **جُعِلَ الإيمانُ بكلِّ ما يجبُ الإيمانُ به إيمانًا بالله**؛ ....

وقالَ ابنُ الحاجِب في «الأمالي»: لا يَصحُّ التعلُّقُ بالأفعالِ الناقصة، لأنّها لم يُقصَدْ بها في التحقيقِ نسبةُ حدَث محقَّق إلىٰ فاعلِها، ومعنىٰ قولِنا: حدَثٌ محقَّق: أنهُ لم يُرِدْ أنّ زيداً ثبتَ، وإنّما أُريدَ أنّ القيامَ المنسوبَ إلىٰ زيدٍ ـ وهُو خبرُه ـ ثبَتَ، وذلك حاصلٌ لو لم تُذكَرْ كان، وإنّما قُصِدَ بالإتيانِ بها علىٰ المبتدأ والخبر، وتقييدِ الخبَر معنىً بالنِّسبةِ إلىٰ المبتدأ معَ بقائهِ مُخبَراً عنه علىٰ ما كان عليه في الابتداءِ، ولذلك توَهّمَ كثيرٌ من النَّحْويّينَ أنه لا دِلالةَ لها علىٰ الحدَثِ أصلاً، وإنّما وُضِعت للدِّلالةِ علىٰ مجرَّدِ الزمان، فلذلك لم تأتِ عاملةً في شيءٍ غيرِ الاسم والخبَر(١).

قولُه: (**ولا علىٰ انقطاعٍ طارئ**)، قالَ الإمامُ: «كان» إذا كانت ناقصةً، كانت عبارةً عن وجودِ شيءٍ في زمانٍ ماضٍ علىٰ سبيلِ الإبهام، فلا تَدُلُّ علىٰ انقطاعٍ طارئ، يعني: ليس معناهُ أنهُ كان علىٰ تلك الصِّفةِ ثُمّ ما بَقِيَ علىٰ ما كان، وعليه يُبتَنىٰ قولُه: «كنتُم في عِلم الله»، أو: «كنتُم في الأُمَمِ الذينَ كانوا قبلَكم مذكورينَ بأنّكم خيرُ أمّة»(٢).

قولُه: (**كلامٌ مُستأنَفٌ بُيِّنَ بِهِ كونُهم خيرَ أمّة**) أي: ترَكَ العاطفَ ليكونَ الكلامُ الأوّلُ كالمَورِدِ للسؤالِ عن مُوجِبِ ما سيقَ لهُ الحديث، فيُجابُ بالآتي ويعادُ بصِفةِ منِ استُؤنِفَ عنهُ الحديثُ لبيانِ الموجب.

قولُه: (**جُعِلَ الإيمانُ بكلِّ ما يَجبُ الإيمانُ به إيماناً بالله**) يعني: ذُكِرَ الإيمانُ بالله وأُريدَ

---

(١) «الأمالي النحوية» (٤: ١٢٦ - ١٢٧).

(٢) «مفاتيح الغيب» (٨: ٣٢٤).

....

الإيمانُ بجميعِ ما يَجبُ الإيمانُ به؛ لأنّ الإيمانَ إنّما يُعتدُّ به ويَستأهِلُ أن يُقالَ له: إيمانٌ، إذا آمَنَ باللهِ علىٰ الحقيقة، وحقيقةُ الإيمان باللهِ: أن يَستوعِبَ جميعَ ما يَجبُ الإيمانُ به، فلو أخَلَّ بشيءٍ منهُ لم يكنْ منَ الإيمانِ باللهِ في شيء، والمقامُ يَقتضيهِ لكونِه تعريضاً بأهلِ الكتاب، وأنّهم لا يؤمنونَ بجميعِ ما يَجبُ الإيمانُ به، ويَدُلُّ علىٰ مكانِ التعريضِ قولُه تعالىٰ: ﴿وَلَوْ ءَامَنَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُم﴾، ولا شَكَّ أنهم كانوا مؤمنينَ باللهِ ومُوافقينَ للمؤمنينَ في بعضِ الشرائع، لكنّهم لمّا تركوا بعضَ الإيمان، كأنّهم لم يؤمنوا!

وأيضاً، المقامُ مقامُ مدْحٍ للمؤمنين وكونِهم خيرَ الناس؛ لأنّ قولَه: ﴿وَتُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ﴾ عَطفٌ علىٰ ﴿تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾، وهُو كلامٌ مستأنَفٌ بيَّنَ بهِ أنّ المؤمنينَ خيرُ أمّةٍ في ماذا؟ فينبغي أن يكونَ هُو أيضاً تعليلاً للخيريّةِ، وأن يندرجَ تحتَه جميعُ ما يجبُ الإيمانُ به ليكونَ مُعتدّاً بِهِ صالحاً لأنْ يُتمَدَّحَ به، فلو خرَجَ بعضُ الإيمانِ لم يكن مَدْحاً.

قال القاضي: إنّما أُخِّرَ، أي: ﴿تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ﴾ وحقُّه التقديم؛ لأنهُ قصَدَ بذِكْرِه الدِّلالةَ علىٰ أنّهم أمَروا بالمعروفِ ونَهَوْا عن المُنكرِ إيماناً باللهِ وإظهاراً لدينِه(١).

وقلتُ: يعني إنّما أُخّر ليكونَ تلويحاً إلىٰ مكانِ التعليل، فإنهُ حينَئذٍ من بابِ الإخبارِ عن حُصولِ الجُملتينِ في الوجودِ وتفويضِ الترتُّبِ إلىٰ الذِّهن، ولو قُدِّمَ لم يُتنبَّه لتلك النُّكتة. ثُمّ قال: واستُدِلَّ بهذه الآيةِ أنّ الإجماعَ حُجّة، لأنّها تقتضي كونَهم آمِرينَ بكلِّ معروفٍ ناهينَ عن كلِّ منكر، إذِ اللامُ فيهما للاستغراقِ، فلو أجمَعوا علىٰ باطلٍ كان أمرُهم علىٰ خلافِ ذلك(٢).

وقلتُ: ويَجوزُ أن يُرادَ بتقديمِ الأمرِ بالمعروفِ علىٰ الإيمانِ: الاهتمامُ، وأنّ سَوْقَ الكلام لأجلِه، وذكرُ الإيمانِ كالتتميم، ويَجوزُ أن يُجعَلَ مِن بابِ قولِه: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِي وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ﴾ [الحجر: ٨٧] تنبيهاً علىٰ أنّ جدوىٰ الأمرِ بالمعروفِ والنَّهيِ عن المُنكر في الدِّين أظهَرُ شيءٍ ممّا اشتمَلَ عليه الإيمانُ بالله، لأنه مِن وظيفةِ الأنبياء.

---

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٧٨).

(٢) المصدر السابق (٢: ٧٨).

لأنّ مَن آمنَ ببعضٍ ما يجبُ الإيمانُ به من رسولٍ لله أو كتابٍ أو بعْثٍ أو حسابٍ أو عقابٍ أو ثوابٍ أو غيرِ ذلكَ لم يُعتدَّ بإيمانِه، فكأنه غيرُ مؤمنٍ بالله. ﴿وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا * أُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا﴾ [النساء: ١٥٠ -١٥١] والدليلُ عليه قولُه تعالى: ﴿وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾ معَ إيمانِهم بالله. ﴿لَكَانَ خَيْرًا لَّهُم﴾: لكانَ الإيمانُ خيرًا لهم ممّا هم عليه؛ لأنهم إنما آثروا دِينهم علىٰ دينِ الإسلامِ حبًّا للرّياسةِ واستتباعِ العوام، ولو آمنوا **لكانَ لهم من الرِّياسةِ** والأتباعِ وحظوظِ الدّنيا ما هو خيرٌ ممّا آثروا دينَ الباطلِ لأجلِه، مع الفوزِ **بما وُعِدُوه علىٰ الإيمانِ من إيتاءِ الأجرِ مرّتين**. ﴿مِّنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ﴾ كعبدِ الله بنِ سَلامٍ وأصحابه، ﴿وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ المتمردونَ في الكفر.

﴿لَن يَضُرُّوكُمْ إِلَّا أَذًى﴾: إلّا ضَرَرًا مقتصِرًا علىٰ أذىً، بقولٍ مِن طعْنٍ في الدين، أو تهديدٍ أو نحوِ ذلك. ﴿وَإِن يُقَاتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ الْأَدْبَارَ﴾ منهزمينَ، ولا يضرُّوكم بقتلٍ أو أسر. ﴿ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ﴾: ثمّ لا يكونُ لهم نصْرٌ من أحد، ولا يُمنَعونَ منكم.

قولُه: **(لكانَ لهم منَ الرِّياسة)** «لهُم»: خبرُ «كان»، والاسمُ: «ما هُو خيرٌ»، و«ممّا آثروا»: متعلّقٌ بخَيْر، و«منَ الرِّياسةِ والأتباع»: بيانُ ما آثروا، والمعنىٰ: بِما هُو خيرُ الإيمان أي: لكان الإيمانُ خَيْراً لهم ممّا هُم عليه، كما قدَّره أوّلاً.

قوله: **(بما وُعدوه علىٰ الإيمان من إيتاء الأجر مرّتين)**، لعلَّ المرادَ به قولُه تعالىٰ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَآمِنُوا بِرَسُولِهِ يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِن رَّحْمَتِهِ﴾ [الحديد: ٢٨] أي: الذين آمَنوا بموسىٰ وعيسىٰ آمِنوا بمحمدٍ ﴿يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ﴾: نصيبَيْن ﴿مِن رَّحْمَتِهِ﴾، أي: أجْرَيْن، وقولُه ﷺ: «ثلاثةٌ لهم أجرانِ: رَجلٌ من أهلِ الكتاب آمن بنبيِّه وآمَنَ بمحمد» الحديث، أخرجه البخاريُّ ومسلم عن أبي موسىٰ الأشعري رضي الله عنه[1].

---

(١) من قوله: «قوله: بما وعدوه» إلىٰ هنا أثبتناه من (ط).

وفيه تثبيتٌ لمن أسلمَ منهم؛ لأنهم كانوا يُؤذونَهم بالتلّهي بهم، **وتوبيخِهم وتضْليلِهم**، وتهديدِهم بأنهم لا يقدرونَ أن يتجاوزوا الأذىٰ بالقولِ إلىٰ ضررٍ يُبالىٰ به مع أنه وَعَدَهم الغلبةَ عليهم، والانتقامَ منهم، وأنّ عاقبةَ أمرِهم الخذْلانُ والذّلّ.

فإن قلتَ: هلّا جَزَمَ المعطوفَ في قولِه: ﴿ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ﴾! قلتُ: عُدِلَ به عن حُكْمِ الجزاءِ إلىٰ حُكْمِ الإخبارِ ابتداءً، كأنه قيل: ثم أُخبِرُكم أنهم لا يُنصَرون. فإن قلتَ: فأيُّ فَرْقٍ بينَ رفعِه وجَزْمِه في المعنىٰ؟ قلتُ: لو جُزِمَ لكانَ نَفْيُ النّصْرِ مقيدًا بمقاتلتِهم، كتوليةِ الأدبار، وحينَ رُفِعَ كانَ نفْيُ النّصرِ وعدًا مطلقًا، كأنه قال: ثمّ شأنُهم وقصّتُهم التي أُخبِرُكم عنها، وأُبشِّرُكم بها بعدَ التوليةِ أنهم مَخْذولون مُنْتفٍ عنهم النصرُ والقوّة، لا ينهضونَ بعدَها بجَناح، ولا يستقيمُ لهم أمر. ....

قولُه: (وتَوْبيخِهم وتَضْليلِهم) في نُسخةِ المُعزّي: «وتوبيخُهم»، بالرَّفع: عطفٌ علىٰ: «وفيه تثبيتٌ»، وفي نُسخةِ الصَّمصام بالجرِّ: عطفٌ علىٰ «التلَهّي»، والضَّميرُ في «توبيخِهم وتضليلِهم وتهديدِهم» عائدٌ إلىٰ «مَن أسلَمَ»، والباءُ في «بأنّهم» متعلّقٌ بقولِه: «تثبيت»، وعلىٰ تقديرِ الرَّفع: الضَّميرُ في الثلاثةِ للكُفّار، والباءُ متعلِّقٌ بقولِه: «تهديدِهم»، والجرُّ[1] ليس بالوجْه، لأنهُ لا معنىٰ لِتعلُّقِ «بأنّهم» بتهديدِهم، إلّا أن يُقالَ: إنهُ متعلِّقٌ[2] بتثبيت أيضاً، والتضليلُ: هُو النِّسبةُ إلىٰ الضلال، والحاصلُ: أنّ الآيةَ الأولىٰ سِيقَتْ لبيانِ أنّ أهلَ لكتابِ فرقَتانِ، منهمُ المؤمنون وأكثرُهم الفاسِقون، وجيءَ بقولِه: ﴿لَن يَضُرُّوكُمْ إِلَّآ أَذًى﴾ الآيَة؛ مُستطرِداً لِذِكْرِهم، يعني: أنَّ شأنَ أهلِ الكتابِ معَ المؤمنينَ قاطبةً محاولةُ الإضرارِ التي لا طائلَ تحتَها في المآلِ، وقَصْدُ المُقاتَلةِ التي الدَّبْرةُ فيها عليهم. وأُدمِجَ فيه إمّا تثبيتُ مَن أسلَمَ منهم وحدَه إذا رُوي «توبيخِهم» بالجرّ، وإمّا توبيخُ مَن تمرَّد في الفِسقِ معَ تثبيتِ مَن أسلَمَ إذا رُويَ بالرفْع، والإشارةُ إلىٰ الإدماجِ بقولِه: «فيه».

---

(١) في (ط): «والرفع».

(٢) في (م): «أيضاً» مقحمة قبل «متعلق».

وكانَ كما أخبرَ من حالِ بَني قُريظةَ والنّضيرِ وبَني قَيْنُقاع ويهودِ خيبر. فإن قلتَ: فما الذي عُطِفَ عليه هذا الخبر؟ قلتُ: جملةُ الشرطِ والجزاء، كأنه قيل: أُخبرُكم أنهم إن يقاتلوكم ينهزموا، ثمّ أُخبِرُكم أنهم لا يُنصرون. فإن قلتَ: فما معنىٰ التراخي في ﴿ثُمَّ﴾؟ قلت: التراخي في المرتبة؛ **لأن الإخبارَ بتسليطِ الخذْلانِ عليهم أعظمُ من الإخبارِ بتولّيهم الأدبار.** فإن قلتَ: ما موقعُ الجملتيـن، أعني: ﴿مِّنْهُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ و﴿لَن يَضُرُّوكُمْ﴾؟ قلتُ: هما كَلامانِ واردانِ علىٰ طريقِ الاستطرادِ عندَ إجراء ذكـرِ أهلِ الكتاب، كمـا يقولُ القائل: **وعلىٰ ذِكرِ فلانٍ**؛ فإنّ من شأنه كَيْتَ وكَيْت. ولذلكَ جاءَ من غيرِ عاطف.

قولُه: (**لأنّ الإخبارَ بتسليطِ الخِذلانِ عليهم أعظمُ منَ الإخبارِ بتـولّيـهم الأدبـار**)، **الانتصاف**: هذا منَ الترقّي: وعدَهم بتَوليةِ عَدوِّهمُ الأدبارَ عندَ المقاتَلة، ثُمّ ترَقّىٰ فوَعَدَ أنّهم لا يُنصَرونَ مطلقاً، وزيدَ في الترقّي بدخولِ «ثُمّ» بتَراخي الرُّتبة، كأنهُ قال: ثُمّ هاهنا ما هُو أعلىٰ في الامتنانِ أنّهم لا يُنصَرونَ البتّةَ[1].

قولُه: (**وعلىٰ ذكْرِ فلان**): حالٌ، أي: والحالُ أنّ القائلَ مشتملٌ كلامُه علىٰ ذكْرِ شخصٍ، كما إذا كانَ عمْرٌو في حكايةِ زَيْدٍ بأنهُ يَصلُحُ لهُ أن يفعلَ كذا، ثُمّ سنَحَ له كلامٌ آخرُ لزَيْد، فقال: فإنّ مَن شأنهُ كيْتَ وكَيْت، وكذا أنه عزّ شأنُه أورَدَ ذكْرَ أهلِ الكتابِ وأنّهم إن آمَنوا كان خَيْراً لهم، وأنّ منهمُ المؤمنينَ وأكثرهم متمرِّدون، استطرَدَ حكايةَ حالِهم معَ المسلمينَ وطَعْنِهم في دينِهم ومقاتَلتِهم معَهم، وذلك لِما رأىٰ منَ التفاتِ خاطِرِ المسلمين.

أمّـا بيانُ النّـظْم فهُـو أنّ قولَـه: ﴿وَلَوْ ءَامَنَ أَهْلُ ٱلْكِتَـٰبِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُم ۚ مِّنْهُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ ٱلْفَـٰسِقُونَ﴾ وما يتّصل به، إلىٰ قولِه: ﴿ذَٰلِكَ بِمَا عَصَوا۟ وَّكَانُوا۟ يَعْتَدُونَ﴾ عطفٌ علىٰ جُملةِ أحوالِ المؤمنينَ مِن قولِه: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ﴾ علىٰ سبيلِ التقابُل، ألا ترىٰ كيفَ وصَفَ بعضَهم الذين امتـازوا منهُم وانخرطوا في زُمرةِ الـمؤمنينَ بقولِه: ﴿لَيْسُوا۟ سَوَآءً ۗ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ أُمَّةٌ

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٤٠١).

....

﴿قَآئِمَةٌ يَتْلُونَ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ * يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾ بما وصَفَ المؤمنينَ منَ الأمرِ بالمعروفِ والنَّهيِ عن المُنكرِ والإيمانِ بالله واليومِ الآخِرِ؟ فإذاً المرادُ بالإيمانِ بالله: الإيمانُ المعتبَر عند المؤمنينَ، لا إيمانُهم، لأنهم لا يؤمنونَ بالله حَقَّ الإيمانِ ولا باليومِ الآخِرِ كما سبَقَ في أوّلِ البقرة، والمرادُ بالخَيْرِ في قولِه: خَيْراً لهم ممّا هُم: ما هو عليه المسلمونَ، وبالشرِّ: ما هُو عليه اليهودُ، لأنّ ﴿خَيْرًا﴾ يقتضي المفضَّلَ والمفضَّلَ عليه، ولهذا[1] قال: لَكانَ الإيمانُ خَيْراً لهم ممّا هُم عليه، وما هُوَ عليه المؤمنونَ: هُو تعاطي مَكارِمِ الأخلاق، والعِزّةُ والنُّصرةُ والفَتْحُ في البلاد، وحُسنُ الأُحدوثةِ في الدُّنيا، والزُّلفىٰ عندَ الله في العُقبىٰ، وما عليهِ اليهودُ: مُزاولةُ رذائلِ الأخلاقِ منَ المَكْرِ والخَديعةِ والدَّهاءِ، وضَرْبُ الذِّلة والمَسكَنةِ عليهم في الدُّنيا، واستحقاقُ غضَبِ الله ونكالِه في العُقبىٰ، فقولُه: ﴿مِّنْهُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ تفصيلٌ لأصنافِهم، وقولُه: ﴿لَن يَضُرُّوكُمْ إِلَّآ أَذًى﴾ إلىٰ قولِه: ﴿وَّكَانُوا۟ يَعْتَدُونَ﴾، وقوله: ﴿أُمَّةٌ قَآئِمَةٌ يَتْلُونَ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ الآية، تفصيلٌ لأحوالِ الطائفتَيْنِ منهم، وإنّما أعادَ ذكْرَ الطائفةِ المؤمنةِ منهم بقولِه: ﴿مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ أُمَّةٌ قَآئِمَةٌ﴾ ثُمّ رتّبَ عليه[2] بيانَ أحوالِهم لطولِ الكلام، وخَصَّ مِن أحوالِ الفسَقةِ ما اختَصّ بالمؤمنينَ من قولِه: ﴿لَن يَضُرُّوكُمْ إِلَّآ أَذًى﴾ لأنّ الخطابَ معَ المؤمنين، فذكَرَ مِن دَغَلِهم وخُبْثِهم ما أرادوا بالمؤمنينَ منَ الأذىٰ علىٰ سبيلِ الاستئناف، لأنّ «لن» في النَّفْيِ، واستعمالُه في جَوابِ مُنكِرٍ نَظيرةُ «إنّ» في الإثبات، فظَهَرَ أنّ قولَه: ﴿تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ﴾ كلمةٌ جامعةٌ حائزةٌ لجميعِ أنواعِ الخَيْراتِ دُنيا وعُقبىٰ، ولذلك عَلّلَ خَيْرِيّةَ هذه الأمّةِ بها علىٰ سائرِ الأُمَمِ وفاقَتْ عليها بها. وفيه: أنّ الأمرَ بالمعروفِ والنَّهيَ عنِ المُنكَرِ مِن أعلىٰ مَناصبِ مَن لهُ العِزّةُ والسُّلطانُ منَ الأنبياءِ والمرسَلين والخُلفاءِ الراشِدين، لا مَن ضُرِبَت عليهمُ الذِّلّةُ والمسكنةُ، واللهُ أعلم.

---

(١) قوله: «ولهذا» ساقط من (ط).

(٢) في (ط): «عليهم».

[﴿ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَّةُ أَيْنَ مَا ثُقِفُوٓاْ إِلَّا بِحَبْلٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَحَبْلٍ مِّنَ ٱلنَّاسِ وَبَآءُو بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْمَسْكَنَةُ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُواْ يَكْفُرُونَ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ وَيَقْتُلُونَ ٱلْأَنۢبِيَآءَ بِغَيْرِ حَقٍّ ۚ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَواْ وَّكَانُواْ يَعْتَدُونَ﴾ ١١٢]

﴿بِحَبْلٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ في محلِّ النصبِ علىٰ الحالِ بتقدير: إلا معتصمين، أو مُتمسّكين، أو متلبّسين بحبلٍ من الله، **وهو استثناءٌ من أعمِّ عامِّ الأحوال**، والمعنىٰ: ضُربتْ عليهمُ الذِّلَّةُ في عامّةِ الأحوالِ إلا في حالِ اعتصامِهم بحبلِ الله وحبلِ الناسِ، **يعني: ذمّةَ الله وذمّةَ المسلمين**، أي: لا عزَّ لهم قطُّ إلا هذه الواحدة، وهي التجاؤهم إلىٰ الذمّة لما قبِلوه من الجزية.

قولُه: (**وهُو استثناءٌ مِن أعمِّ عامِّ الأحوال**)، وعُزيَ إلىٰ المصنِّفِ أنه قال: الاستثناءُ مِن أعَمِّ العامّ نحوُ قولِك: ما رأيتُ إلّا زيداً، والمرادُ بأعمِّ العامِّ: ما لا أعمَّ منهُ، وهُو الشيءُ، كأنّك قلتَ: ما رأيتُ شيئاً إلّا زيداً، فهذا الاستثناءُ يقَعُ في جميعِ مقتَضياتِ الفعل، أعني: فاعلَه ومفاعيلَه وما شُبِّهَ بها، فقولُك: «إلّا زيداً» مستثنىٰ من أعمِّ عامِّ المفعولِ به، وكذلك: ما لقيتُه إلّا راكِباً: استثناءٌ مِن أعمِّ عامِّ أحوالِه، وما ضَربتُه إلّا تأديباً، مستثنىٰ مِن أعمِّ عامِّ أعراضِه(١)، والإضافةُ في قولِه: «مِن أعمِّ عامِّ الأحوال» مثلَ إضافةِ «حبُّ زمانه» إلىٰ مَن لا زمانَ له، وإنّما لهُ المضافُ الذي هُو الحُبُّ لا غير، كما تقولُ: «ابنُ قَيْسِ الرُّقيّاتِ» بإضافةِ «قَيس» إلىٰ «الرُّقيّاتِ»، في أنّ الغرَضَ إضافةُ «الابنِ» إلىٰ «الرُّقيّاتِ»؛ لأنّ قيساً ما شبَّبَ بالرُّقيّاتِ، وإنّما المُشبِّب بهِنَّ ابنُه، ولا طريقَ إلىٰ ذلك إلّا بذكْرِ المضافِ والمضافِ إليه جميعاً.

قولُه: (**يعني ذِمّةَ الله وذِمّةَ المسلمين**)، **الراغب**: إنّما أعادَ ذكْرَ الحَبْل وفَصَّلَ ولم يقُلْ: بحَبْلَيْن؛ لأنَّ الكافرَ يحتاجُ إلىٰ حَبْلَيْن، أي: عَهدَيْن: عهدٍ منَ الله، وهُو أن يكونَ من أهلِ الكتاب، وإلّا لم يكنْ مُقَرّاً علىٰ دينِه بالذِّمّةِ، ثُم يحتاجُ إلىٰ حَبْلٍ منَ الناس، أي: أمانٍ وعهدٍ يَبذُلونَه، والناسُ هاهنا خاصٌّ بالمسلمين(٢).

---

(١) في (ط): «أغراضه».

(٢) «تفسير الراغب الأصفهاني»، (٢: ٨٠٠-٨٠١)، وانظر: «مفردات القرآن»، ص٢١٧.

﴿وَبَآءُو بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ استوجبوه.

قولُه: (﴿وَبَآءُو بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾: استوْجَبوه)، الراغب: أصلُ البَواءِ: مساواةُ الأجزاءِ في المكانِ، خلافَ النَّبْوِ الذي هُو: مُنافاةُ الأجزاء، يقال: مكانٌ بَواءٌ: إذا لم يكنْ نابياً بنازِلِه، وبَوَّأْتُ له مكاناً: سوَّيتُه، وبَوّأتُ الرُّمحَ: هيَّأتُ له مكاناً ثُمّ قصَدتُ الطَّعنَ به، وقال ﷺ: «مَن كذبَ عليَّ متعمِّداً فلْيتَبوَّأْ مقعدَه منَ النار»(١).

ويُستعمَلُ البَواءُ في مُراعاةِ التكافؤِ في المُصاهرَةِ والقِصاص، فيقال: فلانٌ بَواءُ فُلان: إذا ساواهُ، وقولُه تعالىٰ: ﴿فَقَدْ بَآءَ بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [الأنفال: ١٦] أي: حَلَّ مُبَوَّأً، أو معَه غضَبُ الله، أي: عقوبتُه.

وقولُه: ﴿بِغَضَبٍ﴾: في محلِّ الحالِ، نحوَ: خرَجَ بسَيفِه. واستعمالُ «باءَ» تنبيهٌ أنّ مكانَه المُوافِقَ يَلزَمُه فيه غضَبُ الله، فكيفَ غيرُه منَ الأمكنةِ!

ونظيرُه: ﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [آل عمران: ٢١]، وقولُه تعالىٰ: ﴿أَن تَبُوٓأَ بِإِثْمِى وَإِثْمِكَ﴾ [المائدة: ٢٩] أي: تُقيمُ بهذه الحالة، قال الشاعرُ:

أنْكرتُ باطلَها وبُؤْتُ بحقِّها(٢)

وقولُ مَن قال: «أقرَرْتُ بحقِّها» فليس تفسيرُه بحسَبِ مقتضىٰ اللَّفظ.

والباءَةُ: كنايةٌ عن الجِماع.

وحُكيَ عن خلَفٍ الأحمر أنهُ قال في قولِهم: حَيّاكَ اللهُ وبَيّاك، أصلُه: بَوّأكَ منزِلاً، فغُيِّرَ لازدواجِ الكلام كما غُيِّرَ جمعُ الغَداةِ في قولِهم: آتيهِ بالغَدايا والعَشايا(٣).

---

(١) أخرجه البخاري (١١٠) ومسلم (٣) من حديثِ أبي هريرة رضيَ اللهُ عنه.

(٢) للبيد في «ديوانه»، ص١٧٨. وتمامُه:

عندي ولم تفْخَرْ عليَّ كِرامُها

(٣) «مفردات القرآن»، ص١٥٨-١٥٩.

﴿وَضُرِبَتۡ عَلَيۡهِمُ ٱلۡمَسۡكَنَةُ﴾ كما يُضرَبُ البيتُ علىٰ أهلِه، فهم ساكنونَ في المسْكنةِ غيرُ ظاعنينَ عنها. وهمُ اليهودُ علَيهم لعنةُ الله وغضبُه. ﴿ذَٰلِكَ﴾ إشارةٌ إلىٰ ما ذُكِرَ من ضَرْبِ الذلّةِ والمسكنةِ والبواءِ بغَضَبِ الله، أي: ذلكَ كائنٌ بسببِ كفرِهم بآياتِ الله وقتلِهمُ الأنبياء.

ثمّ قال: ﴿ذَٰلِكَ بِمَا عَصَواْ﴾، أي: ذلكَ كائنٌ بسببِ عصيانِهم لله واعتدائِهم لحدوده؛ **ليُعلَم أنّ الكفرَ** وحدَه ليسَ بسببٍ في استحقاقِ سَخَطِ الله، **وأنّ سَخَطَ الله يُسْتَحَقُّ بركوبِ المعاصي**، كما يُستحَقُّ بالكفرِ، ونحوُه: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمۡ أُغۡرِقُواْ﴾ [نوح: ٢٥]، ﴿وَأَخۡذِهِمُ ٱلرِّبَوٰاْ وَقَدۡ نُهُواْ عَنۡهُ وَأَكۡلِهِمۡ أَمۡوَٰلَ ٱلنَّاسِ بِٱلۡبَٰطِلِ﴾ [النساء: ١٦١].

قولُه: (**كما يُضرَبُ البيتُ علىٰ أهلِه**) أي: شُبِّهتِ المسكنةُ بالقُبّةِ تشبيهاً بَليغاً، ثُمّ أُدخِلت المَسكنةُ في جِنسِها، ثُمّ خُيِّلت أنّها هِيَ، ثُمّ جُعلت تلك القُبّةُ المتخيَّلةُ مضروبةً عليهم كما تُضرَبُ الخَيْمةُ علىٰ أهلِها، فهُم ساكنونَ فيها، ففي الكلامِ استعارةٌ مَكْنيّةٌ، ويدُلُّ عليه قولُه: «كما يُضرَبُ البيتُ علىٰ أهلِه»، لأنّ الاستعارةَ مسبوقةٌ بالتشبيه، وقد سبَقَ تمامُ تقريرِه في البقرة، وليس بكنايةٍ كما ذهبَ إليه وهْمُ أكثرِ الناس، وأنه مِن باب قولِه:

إنّ السَّماحةَ والمُروءةَ والنَّدىٰ ... في قُبّةٍ ضُرِبتْ علىٰ ابنِ الحَشْرَجِ(١)

قولُه: (**ليُعلَم أنّ الكُفرَ**) إلىٰ قولِه: (**وأنَّ سخَطَ الله يُستَحَقُّ بركوبِ المعاصي**) قلتُ: دِلالةُ الآيةِ أنّ ضرْبَ الذِّلّةِ والمَسكَنة والبَواءَ بغضَبِ الله سببُهما الكُفرُ بآياتِ الله، وسبَبُ ذلك اعتداؤهم وعِصيانُهم، وليس فيه أنّ سخَطَ الله بمجرَّدِ ركوبِ المعاصي. نعم، إنّها تؤدّي إلىٰ ذلكَ في بعضِ الأحوال، قال القاضي: الإصرارُ علىٰ الصغائرِ يُفضي إلىٰ الكبائر، والاستمرارُ عليها يؤدّي إلىٰ الكُفر(٢).

---

(١) لزياد الأعجم. وقد سبق تخريجُه.

(٢) «أنوار التنزيل» (٢: ٨٠).

[﴿لَيْسُوا سَوَاءً مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتْلُونَ آيَاتِ اللَّهِ آنَاءَ اللَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ * يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَأُولَئِكَ مِنَ الصَّالِحِينَ * وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالْمُتَّقِينَ * إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ ١١٣-١١٦]

الضمير في ﴿لَيْسُوا سَوَاءً﴾ لأهلِ الكتاب، أي: ليسَ أهلُ الكتابِ مستوين.

وقولُه: ﴿مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ﴾ كلامٌ مستأنفٌ لبيانِ قولِه: ﴿لَيْسُوا سَوَاءً﴾، كما وَقَعَ قولُه: ﴿تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [آل عمران: ١١٠] بيانًا لقولِه: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ﴾. ﴿أُمَّةٌ قَائِمَةٌ﴾ مستقيمةٌ: عادلة، من قولك: أقمتُ العودَ فقام، بمعنى: استقام، وهم الذينَ أسلموا منهم. وعبَّرَ عن تهجُّدِهم بتلاوةِ القرآنِ في ساعاتِ اللَّيلِ معَ السجود؛ ...

وقلتُ: أمّا قولُه: ﴿مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا﴾ [نوح: ٢٥] فمِن بابِ التعريضِ، وكذا قولُه: ﴿وَأَخْذِهِمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ﴾ [النساء: ١٦١]؛ لأنّها نازلةٌ في اليهودِ تخويفاً للمسلمينَ لئلّا يتّصِفوا بصِفةِ الكفَرةِ واليهودِ ومَنْعاً لهم بارتكابِها، وهذه الآيةُ هاهنا محمولةٌ علىٰ أحدِ الوَجْهَيْنِ المذكورَيْنِ في البقرة، وهُو أنّ لفظةَ ﴿ذَلِكَ﴾ غيرُ مكرَّرة، وإذا جُعِلَ مكرَّراً كما سبَقَ في البقرة، كان التقديرُ: ذلك الضَّرْبُ بسببِ عصيانِهم وتعدِّيهم[1] حدودَ الله معَ كُفْرِهم بآياتِ الله وقتلِهمُ الأنبياءَ.

قولُه: (﴿أُمَّةٌ قَائِمَةٌ﴾ مستقيمة) قالَ الزجّاجُ: حقيقةُ معنىٰ ﴿قَائِمَةٌ﴾: مستقيمة، ذكرَها الأخفشُ، أي: ذو أُمّةٍ قائمة، والأُمّةُ: الطريقةُ، مِن أَمَمْتُ الشيءَ: إذا قصدتَهُ. المعنىٰ: لا يَستوي الذين قَتلوا الأنبياءَ بغيرِ حقٍّ والذين يتْلونَ آياتِ الله وهُم ذوو طريقةٍ مستقيمة[2].

---

(١) في (ط): «واعتدائهم».

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٤٥٨).

لأنه أبينُ لما يفعلون، وأدلُّ علىٰ حسنِ صورةِ أمرِهم. وقيل: عنىٰ صلاةَ العشاء؛ **لأنّ أهلَ الكتابِ لا يُصَلُّونها. وعن ابنِ مسعودٍ** رضيَ اللهُ عنه: أَخَّرَ رسولُ الله ﷺ صلاةَ العشاء، ثمّ خرجَ إلىٰ المسجد، فإذا الناسُ ينتظرونَ الصلاة، فقال: «أما إنه ليسَ من أهلِ الأديانِ أحدٌ يذكرُ اللهَ في هذه الساعةِ غيرُكم»، وقرأ هذه الآية.

وقولُه: ﴿يَتْلُونَ﴾ و﴿يُؤْمِنُونَ﴾ في محلِّ الرَّفْع: صفتانِ لـ﴿أُمَّةٌ﴾، أي: أمةٌ قائمةٌ تالونَ مؤمنونَ، وصفَهم بخصائصَ ما كانت في اليهودِ **من تلاوةِ آياتِ الله باللّيلِ ساجدين**، ومن الإيمانِ بالله؛ لأنّ إيمانَهم به **كلا إيمانٍ**؛ لإشراكِهم به عُزَيْرًا، وكفرِهم ببعضِ الكتبِ والرّسلِ دونَ بعض، ومن الإيمانِ باليومِ الآخرِ؛ لأنهم يصفونَه بخلافِ صفتِه، ومن الأمرِ بالمعروفِ والنهْيِ عن المنكر؛ لأنهم كانوا مداهنين، ومن المسارعةِ في الخيرات؛

قولُه: (**لأنهُ أبيَنُ**) أي: المذكورُ منَ التلاوةِ معَ السُّجودِ وتخصيصِ الوقتِ علىٰ سبيلِ الكِنايةِ الإيمائيّة، والتعبيرُ بهِ عن التهجُّدِ أبيَنُ ممّا لو قال: أمةٌ يتهجَّدونَ، لِما في ذكرِهما وذكْرِ اللّيلِ تصويرُ تلك الحالةِ في أحسَنِ صورة، فكأنهُ دعوىٰ الشيءِ بالبُرهان.

قولُه: (**وعنِ ابنِ مَسْعود**) الحديثَ. أخرجَهُ أحمدُ بنُ حنْبَل في «مُسنِدِه»[1]، وقريبٌ منه عن البخاريّ[2].

قولُه: (**مِن تلاوةِ آياتِ الله باللَّيلِ ساجِدين**) هذا التقديرُ يؤْذِنُ بأنّ قولَه تعالىٰ: ﴿وَهُمْ يَسْجُدُونَ﴾: حالٌ منَ الضّميرِ في ﴿يَتْلُونَ﴾، وقولُه فيما سبَقَ: «بتلاوةِ القرآنِ في ساعاتِ اللّيلِ معَ السُّجود»، مُشعِرٌ بالعَطفِ، ولعلّ الذي عليه التعويلُ، لتكثيرِ التصويرِ وتصحيحِ المعنىٰ: العَطفُ.

قولُه: (**كَلا إيمانٍ**) وهُو كما سبَقَ في أوّلِ الكتابِ، وإلّا كان فعلاً كلا فعلٍ، قيل: «لا» ليسَتْ بنافيةٍ للجِنس؛ لأنّها لو كانت للجِنسِ لَما تَمَّ الكلامُ بهذا القَدْر.

---

(١) «مسند أحمد» (٣٧٦٠) بإسنادٍ صحيح.

(٢) «صحيح البخاري» (٥٤٢).

لأنهم كانوا متباطئينَ عنها غيرَ راغبينَ فيها ـ والمسارعةُ في الخيرِ: فَرْطُ الرغبة فيه ـ لأنّ من رَغِبَ في الأمرِ سارعَ في تولّيه والقيامِ به، وآثرَ الفَوْرَ على التراخي.

﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ﴾ الموصوفونَ بما وُصِفوا به ﴿مِنَ﴾ جملةِ ﴿ٱلصَّٰلِحِينَ﴾: **الذينَ صَلُحتْ أحوالُهم عندَ الله، ورَضِيَهم واستحقّوا ثناءَه عليهم**. ويجوزُ أن يريدَ بالصالحين المسلمين. ﴿فَلَن يُكۡفَرُوهُ﴾، لمّا جاءَ وَصْفُ الله عزَّ وعلا بالشكرِ في قوله: ﴿وَٱللَّهُ شَكُورٌ حَلِيمٌ﴾ [التغابن: ١٧] في معنىٰ توفيةِ الثواب ـ نُفِيَ عنه **نقيضُ ذلك**. ....

قولُه: (**الذينَ صَلُحتْ أحوالُهم عندَ الله ورَضِيَهم واستَحقّوا ثناءَه عليهم**)، وهُو مِن قولِه تعالىٰ: ﴿وَأَنۡ أَعۡمَلَ صَٰلِحٗا تَرۡضَىٰهُ﴾ [الأحقاف: ١٥]، اعلَمْ أنّ الصّلاحَ هُو: وجودُ[1] الشيءِ علىٰ حالِ استقامتِه وكونِه مُنتفَعاً به، وإنّما فسَّرَ ﴿ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ هاهنا بهذه المعاني لأنهُ موجِبٌ للصِّفاتِ المذكورةِ مِن قَبلُ، والإيذانُ بالإيجابِ توسيطُ أولئك؛ لأنهُ أعلَمَ أنّ ما بعدَه جديرٌ بمَن قبلَه لاكتسابِه ما يوجِبُه، فالتعريفُ في ﴿ٱلصَّٰلِحِينَ﴾[2] للجِنس، أي: الكامِلينَ فيه، وعلىٰ الوجهِ الآتي: للعَهْد.

قولُه: (﴿فَلَن يُكۡفَرُوهُ﴾) قالَ المصنِّفُ: ﴿فَلَن يُكۡفَرُوهُ﴾ تعريضٌ بكُفرانِهم نعمتَه، وأنهُ تعالىٰ لا يفعَلُ مثلَ فعلِهم، وجيءَ به علىٰ لَفْظِ المَبْنيِّ للمفعولِ لأمرَيْن: لتنزيهِه عن إسنادِ الكُفرانِ إليهِ، كقولِه تعالىٰ: ﴿وَأَنَّا لَا نَدۡرِيٓ أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِي ٱلۡأَرۡضِ أَمۡ أَرَادَ بِهِمۡ رَبُّهُمۡ رَشَدٗا﴾ [الجن: ١٠]، وليأتيَ به علىٰ لفظِ الكِبرياءِ والعظَمة، نحوَ: ﴿وَقِيلَ يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ﴾ [هود: ٤٤].

قولُه: (**نقيضُ ذلك**) يعني: لا يجوزُ أن يُضافَ إلىٰ الله تعالىٰ الكُفران؛ لأنهُ ليسَ لأحدٍ عليه نعمةٌ حتّىٰ يكفُرَه، لكنْ لمّا وُصِفَ سبحانَه وتعالىٰ بالشَّكورِ في تلك الآية، والشَّكورُ: مجازٌ عن توْفِيةِ الثّوابِ[3]، نَفىٰ عنهُ سبحانَهُ وتعالىٰ علىٰ سبيلِ المشاكَلةِ الكُفرانَ الذي هُو مجازٌ عن تنقيصِ الثّواب.

---

(١) في (ي): «موجود».
(٢) من قوله: «هاهنا بهذه المعاني» إلىٰ هنا ساقط من (ط).
(٣) وهو الذي جزم به الزجاجيّ في «اشتقاق أسماءِ الله»، ص٨٧، وفي المسألة خلافٌ طويل.

فإن قلتَ: لمَ عُدِّيَ إلىٰ مفعولين و«شكر» و«كفر» لا يتعديانِ إلا إلىٰ واحد، تقول: شَكَرَ النّعمةَ وكَفَرَها؟ قلتُ: ضُمِّنَ معنىٰ الحرمان، فكأنه قيل: فلن تُحْرَموه، بمعنىٰ: فلن تُحرموا جزاءَه. وقُرِئَ ﴿يَفْعَلُوا﴾ و﴿يُكْفَرُوهُ﴾ بالياء والتاء. ﴿وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالْمُتَّقِينَ﴾ بشارةٌ للمتّقين بجزيلِ الثواب، ودلالةٌ علىٰ أنه لا يفوزُ عندَه إلا أهل التقوى.

[﴿مَثَلُ مَا يُنفِقُونَ فِي هَٰذِهِ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَثَلِ رِيحٍ فِيهَا صِرٌّ أَصَابَتْ حَرْثَ قَوْمٍ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ فَأَهْلَكَتْهُ ۚ وَمَا ظَلَمَهُمُ اللَّهُ وَلَٰكِنْ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ ١١٧]

الصِّر: الرّيحُ الباردة، نحوُ: الصَّرْصَر، قال:

لا تَعْدِلَنَّ أتاوِيّينَ تَضرِبُهُمْ ... نكباءُ صِرٌّ بأصْحابِ المُحِلّاتِ

قولُه: (وقُرِئَ ﴿يَفْعَلُوا﴾ و﴿يُكْفَرُوهُ﴾ بالياءِ والتاء)، بالياء التحتانية: حَمْزةُ والكِسائيُّ وحَفْص، والباقونَ بالتاء(١).

قولُه: (بِشارة للمتّقينَ ... ودِلالة علىٰ أنه لا يَفوزُ عندَه إلّا أهلُ التّقوىٰ) يعني: في إيرادِ العِلم بعدَ الأعمالِ المذكورةِ بِشارةٌ؛ لأنّ اللهَ تعالىٰ إذا عَلِمَ منهُم أحوالَهم ومُجاهدتَهم فيما(٢) لا يُضيعُ أجرَهُم فيُوفِّيهم بأحسَنِ ما عَمِلوا، وفي وضع ﴿الْمُتَّقِينَ﴾ مَوضعَ المُضمَرِ إشعارٌ بالعِلّيةِ وإيذانٌ بأنهُ لا يَفوزُ عندَه إلّا أهلُ التقوىٰ.

قولُه: (لا تعْدِلَنَّ أتاوِيِّينَ) البيت(٣): لا تَعدِلَنّ: لا تُسَوِّيَنَّ، والأَتاوِيُّ: الغريبُ البعيدُ الدارِ، والنَّكْباءُ: الرِّيحُ الشديدةُ، والصِّرُّ: الريحُ الباردة، والمُحِلّاتُ: الماعونُ مثلَ: الفأسِ والقِدرِ والدَّلوِ وغيرِها، يقول: لا تُسَوِّيَنَّ الغُرَباءَ الفُقراءَ الذين لا منزِلَ لهم ولا دِيارَ تُكنُّهم منَ البردِ والرِّياحِ بأصحابِ الدِّيارِ والمنازِلِ والأثاث، رَوىٰ(٤) الجَوهريُّ: «لا يُعْدَلَنَّ» بالياء، علىٰ ما لم يُسَمَّ فاعلُه، و«الأتاوِيُّونَ» بالرَّفْع.

---

(١) انظر: النشر في القراءات العشر» (٢: ٢٤١).

(٢) في (ط): «فيها».

(٣) ذكره الجوهري في «الصحاح» (٦: ٢٢٦٣)

(٤) قوله: «روى» ساقط من (ط).

كما قالتْ ليلىٰ الأخيليةُ ترثي توبة:

ولم يغلبِ الخصْمَ الألدَّ ويملأِ الـ ـجفانَ سَديفًا يومَ نكباءَ صَرْصَرِ

فإن قلتَ: فما معنىٰ قوله: ﴿كَمَثَلِ رِيحٍ فِيهَا صِرٌّ﴾؟ قلتُ: فيه أوجه: **أحدهما:** أنّ الصِّرَّ في صفةِ الرّيحِ بمعنىٰ الباردة، فوصفَ بها القُرّة بمعنىٰ: فيها قُرَّةٌ صِرّ، كما تقول: بردٌ بارد، علىٰ المبالغة. **والثاني:** أنْ يكونَ الصِّرُّ مصدرًا في الأصل، بمعنىٰ البرد، فجيءَ به علىٰ أصلِه. ....

قولُه: (ولم يغْلبِ الخَصْمَ) البيت[1]، تَرثي ليلىٰ صاحبَها تَوْبَةَ بنَ الحُمَيِّر، وقيل: الصوابُ: «يَغلِب» و«يَملأ» بالياء[2]؛ لأنّ ما قبلَه:

كأنّ فتىٰ الفِتيانِ توبـةَ لم يُـنِخْ بنَجْدٍ، ولم يَطلُعْ علىٰ المُتغـوِّرِ

وأُجيبَ أنّ الالتفاتَ أبلَغُ.

لم يُنِخْ، مِن: أناخَ البعيرَ، والألدُّ: الشديدُ الخصومة، والجَفْنةُ: القَصْعة، والجمعُ جَفَناتٌ وجِفانٌ، والسَّديف: قِطعُ السَّنام، تُعدِّدُ مَناقبَه في النُّدبة.

قولُه: (فما معنىٰ قولِه: ﴿كَمَثَلِ رِيحٍ﴾) يعني: إذا كان الصِّرُّ بمعنىٰ الرِّيح الباردةِ فكيفَ معنىٰ قولِه: ﴿فِيهَا صِرٌّ﴾، إذْ يصيرُ المعنىٰ: رِيحٌ فيها ريحٌ باردة؟

قولُه: (فوصَفَ بها القُرّةَ) أي: هِيَ صفةُ موصوفٍ محذوفٍ وُصِفَ بها للمبالغة، وهُو منَ الإسنادِ المَجازيِّ، كقولِهم: جَدَّ جِدُّه.

قولُه: (قُرّة)، النِّهاية: القُرُّ: البَردُ، ويومٌ قَرٌّ، بالفَتح، أي: بارد.

قولُه: (علىٰ أصلِه) أي: الصِّرُّ في الأصل: مصدَرٌ بمعنىٰ البَرْدِ مطلقاً، ثُمّ سُمّيَ به الرِّيحُ الباردةُ، فلُمِحَ هنا الأصل.

---

(١) «ديوان ليلىٰ الأخيلية»، ص٧٢.

(٢) وكذا هو في الأصل الخطي من «الكشاف»، وفي النسخ المطبوعة منه أيضاً، لكن في نص «الكشاف» من (ط): «تغلب» و«تملأ».

والثالث: أن يكونَ من قولِه تعالىٰ: ﴿ لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾ [الأحزاب: ٢١]، ومن قولك: إنْ ضَيَّعني فلانٌ ففي الله كافٍ وكافِل قال:

وفي الرّحمنِ للضُّعَفاءِ كافي

قولُه: (مِن قولِه تعالىٰ: ﴿ لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾ [الأحزاب: ٢١]) أي: أنهُ مِن بابِ التجريد، انتُزِعَ منَ الرِّيح البارِدةِ شيءٌ يسمّىٰ صِرّاً، والصِّرُّ هُو الريحُ نفْسُه.

قولُه: (وفي الرّحمنِ للضُّعَفاءِ كافي)، أولُه:

لقد زادَ الحياةَ إليَّ حُبّاً ... بَناتي أنّهُنَّ منَ الضِّعافِ
مخافةَ أن يَذُقْنَ السُّمَّ بَعْدي ... وأن يَشرَبْنَ رنْقاً بعدَ صافي
وأن يَعْرَيْنَ إن كُسِيَ الجَواري ... فتَنْبو العَيْنُ عن كَرَمٍ عِجافِ
ولولاهُنَّ قد سَوَّمتُ مُهْري ... وفي الرّحْمٰن للضُّعفاءِ كافِ[1]

قائلُه رجلٌ من بني تَيْمِ اللّاتِ بنِ ثَعْلبة[2]، نُدِبَ للخروجِ معَ أبي بلالٍ بن مِرداس، فمنَعْته الشَّفَقةُ علىٰ بناتِه، أي: إنّ حُبِّي الحياةَ وتخلُّفي عن الغزوِ لهؤلاءِ البناتِ لأني إن قُتِلت لم يبْقَ مَن يَكسَبُ لهُنَّ، فعَرينَ وجُعْنَ، ونبَتْ عَينُ من يتزوَّجُهنَّ عنهُنَّ، ولولاهُنَّ سوَّمتُ مُهْري للغزو، أي: جعَلتُ عليه علامةً، والرَّنْقُ: كدَرُ الماء، مِن كرَم عِجاف، يقال: رجلٌ كرَم، وقومٌ كرَمٌ، ونِسوةٌ كرَم[3].

الانتصاف: هذا الوجهُ أحسَنُ الوجوه؛ لأنك إذا قلتَ مثلاً: ففي عمْرٍو بعدَ الله كافٍ،

---

(١) البيتان الثالث والرابع ساقطان في (ط).

(٢) اختُلفَ في نسبة هذه الأبياتِ، فقيل: هي لعمران بن حِطّان، كما في «الأغاني» (١٨-١١٣)، وقيل: لأبي خالد القَناني، كما في «لسان العرب» (كرم).

(٣) انظر: «أساس البلاغة» (كرم).

شُبِّهَ ما كانوا ينفقونَ من أموالِهم في المكارمِ والمفاخرِ وكسبِ الثناءِ وحُسْنِ الذكرِ بينَ الناس ـ لا يبتغونَ به وجهَ الله ـ بالزرْعِ **الذي حَسَّه** البردُ فذهبَ حُطامًا. وقيل: هو ما كانوا يتقرّبونَ به إلىٰ الله معَ كفرهم. **وقيل: ما أنفقوا في عداوةِ رسولِ الله ﷺ فضاعَ عنهم؛ لأنهم لم يبلغوا بإنفاقِه ما أنفقوه لأجله. وشُبِّهَ بحرْثِ قومٍ ظلموا أنفسَهم،** ....

فكانَ نكِرةً مجرَّدةً منَ القيودِ المُشخِّصة المخصِّصة، ثُمّ جعَلتَ عَمْراً المُعيَّنَ محلًّا له، وشَخَّصتَ المُطلَقَ المجرَّدَ بهذا المُعين، وهِي طريقةٌ صحيحةٌ، إذِ المُطلَقُ بعضُ المقيَّد(١).

قولُه: (**الذي حَسَّهُ**) أي: استأصَلَه، **النِّهاية**: في الحديث: «حُسُّوهم» أي: استأْصِلوهُم قتْلاً، وحَسَّ البَرْدُ الكلأَ: إذا أهلَكَهُ واستأْصلَه(٢).

قولُه: (**وقيل: ما أنفقوا في عَداوةِ رسولِ الله ﷺ**). إنّما قدَّر الوجوهَ لأنّ قولَه: ﴿مَا يُنفِقُونَ فِى هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةِ﴾ فيه شيوعٌ يَحتمِلُ المذكورات.

قولُه: (**فضاعَ عنهم؛ لأنّهم لم يَبلُغوا بإنفاقِه ما أنفقَوهُ لأجْلِه**). «ما أنفَقوا»: مفعولُ «لم يَبلُغوا»، وهُو مترتِّبٌ علىٰ الوَجْهَينِ الأخيرَيْنِ لا الأوّل لِما كانَ يحصُلُ لهم مِن حُسنِ الثناءِ وجميلِ الذِّكْر، والوَجْهُ هُو الأوّلُ، وهُو أن يكونَ في المكارِمِ والمفاخِر؛ لأنّ قولَه: ﴿فِى هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ تعريضٌ بأنّ النفقةَ لم تكنْ لوجْهِ الله وطلبِ مَرضاتِه، أي: جعَلوا مكانَ النفَقةِ وظَرْفَها هذه الهَناةَ الحقيرةَ التي تُشاهَد، وأبَوْا أن تكونَ في مَرضاةِ الله فتكونَ كحبّةٍ ﴿أَنۢبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِى كُلِّ سُنۢبُلَةٍ مِّاْئَةُ حَبَّةٍۗ وَٱللَّهُ يُضَٰعِفُ لِمَن يَشَآءُ﴾، ولذلك خابَ سَعْيُهم وبَطَلَ عمَلُهم ﴿فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا﴾.

قولُه: (**وشُبِّـهَ بحَرْثِ قوم**): عطفٌ علىٰ قولِه: «شُبِّـهَ ما كانوا يُنفِقونَ» علىٰ طريقةِ التتميمِ وإعادةِ اللفظِ لإناطةِ معنًى آخَرَ، يعني: ما اكتَفىٰ بتشبيهِ النفَقةِ بالزَّرعِ الذي ذهَبَ حُطاماً،

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٤٠٣).

(٢) ومنه قولُه تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥٓ إِذْ تَحُسُّونَهُم بِإِذْنِهِۦ﴾ [آل عمران: ١٥٢]. قال ابنُ عطيّة في «المحرَّر الوجيز»، ص٣٦٩: والحَسُّ: القتلُ الذريع. يقال: حسَّهم: إذا استأصلَهم قَتْلاً.

فأُهْلِكَ عقوبةً لهم علىٰ مَعاصيهم؛ لأن الإهلاكَ عن سَخَطٍ أشدُّ وأبلغ [فإن قلت: فلِمَ قال: ظلموا أنفسَهم، ولم يقتصر بقولِه: أصابت الحرث أو أصابت حَرْثَ قوم؟ قلتُ: لأنّ الغرضَ تشبيهُ ما يُنفقون بشيءٍ يَذْهبُ علىٰ الكليّةِ حتىٰ لا يبقىٰ منه شيء، وحَرْثُ الكافرينَ الظالمينَ هو الذي يَذْهَبُ على الكليةِ لا منفعةَ لهم فيه، لا في الدّنيا ولا في الآخِرة، فأمّا حَرْثُ المسْلم فلا يَذْهبُ علىٰ الكلية؛ لأنّه وإن كانَ يذْهَبُ صورةً إلّا أنه لايَذْهَبُ معنًى؛ لِما فيه من حصولِ الأعْواضِ لهم في الآخرة، والثوابِ بالصبرِ علىٰ الذّهاب] فإن قلتَ: الغرضُ تشبيهُ ما أنفقوا في قلَّةِ جدواه وضياعِه بالحَرْثِ الذي ضَربَتْه الصِّرّ، والكلامُ غيرُ مطابِقٍ للغرض؛ حيثُ جُعِلَ ما ينفقون مُمَثَّلًا بالرّيح. قلتُ: هو من التشبيهِ المركَّبِ الذي مرَّ في تفسيرِ قوله: ﴿كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ [البقرة: ١٧]. ......

بل خَصَّ الزَّرْعَ بأنْ يكونَ لقوم ظالمينَ، ليكونَ أبلغَ في القَصْد، لأنّ الإهلاكَ إذا كانَ عن سخَطٍ كان أشَدَّ وأبلغ، ثُمّ إذا أخَذَ معَ التشبيهِ معنىٰ: ﴿وَمَا ظَلَمَهُمُ ٱللَّهُ وَلَٰكِنْ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ ليكونَ تتميماً آخرَ للمُشبَّهِ به، علىٰ أن يكونَ ﴿وَمَا ظَلَمَهُمُ ٱللَّهُ﴾ معطوفاً علىٰ مُقدَّرٍ هُو استئنافُ كلام، المعنىٰ: بلَغَ هلاكُ أهلِ الحرْث واستئصالُهم إلىٰ حَدٍّ إذا شَهِدَ الناظرُ إلىٰ أحوالِهم يقولُ مترفِّقاً: هؤلاءِ المرحومونَ حُمِّلوا ما لا يَدَ لهم عليه، فقد ظُلِموا، فيُجابُ: بأنهُ ما حَمَّلَهُم اللهُ ما لا طاقةَ لهم عليه وما ظلَمَهم ولكنْ أنفُسَهم يَظلِمون، يَبلُغُ بالتشبيهِ إلىٰ حدٍّ يناطِحُ السِّماكَ في المبالغةِ لِما عُلِمَ في مَوضعِه أنّ التشبيهَ كلّما كان أكثرَ تفصيلاً كان أدخَلَ في القَبول وأبلَغَ في الاعتبار، وأمّا إذا جُعِلَ تتميماً للمشبَّهِ فلم يكنْ كذلك، وإلىٰ الوَجهَيْنِ الإشارةُ بقولِه: ﴿وَمَا ظَلَمَهُمُ ٱللَّهُ﴾ الضّميرُ للمُنفِقينَ أو لأصحابِ الحَرْثِ الذين ظلَموا أنفُسَهم.

قولُه: (الذي مَرَّ في تفسيرِ قولِه: ﴿كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ [البقرة: ١٧])، وهُو أنّ المنافقينَ وذواتِهم لم يُشبَّهوا بذاتِ المستوقِدِ حتّىٰ يَلزَمَ منه تشبيهُ الجماعةِ بالواحِد، وإنّما شُبِّهتْ قِصّتُهم بقصّتِه، فكذلك هاهنا: لم يُشبِّه النَّفقةَ بالرِّيح، وإنّما شُبِّهتْ حالةُ نفقتِهم في قلّةِ جَدواها وضَياعِها بالحَرثِ الذي ضرَبتْه الصِّرُّ وأهلكتْهُ.

ويجوزُ أن يُراد: مَثَلُ إهلاكِ ما يُنفقونَ كمثل إهلاكِ ريح، أو: مَثَلُ ما يُنفقونَ كَمَثَلِ مُهْلَكِ ريح، وهو الحرْث. وقُرِئ: (تنفقون) بالتاء. ﴿وَمَا ظَلَمَهُمُ اللَّهُ﴾: الضميرُ للمنفقين علىٰ معنىٰ: وما ظَلَمَهمُ الله بأن لم يقبلْ نفقاتِهم، ولكنّهم ظَلَموا أنفسَهم؛ ....

قولُه: (ويجوزُ أن يُرادَ) أي: يكونَ من التشبيهِ المُركَّبِ العَقْليِّ الذي يُؤخَذُ فيه الزُّبدةُ والخُلاصةُ منَ المجموع، وهُو المرادُ بقولِه: «مثلُ إهلاكِ ما يُنفقونَ» إلىٰ آخِرِه، والوَجْهُ: قلّةُ الجَدوىٰ والضَّياعُ، ويجوزُ أيضاً[1] أن يكونَ من التشبيهِ المُفرَّق الذي يُتكلَّفُ لكلِّ واحدٍ منَ المشبَّه به شيءٌ يُقَدَّرُ شِبهُه في المُشَبَّه، فشَبَّه إهلاكَ الله بإهلاكِ الرِّيح، وما يُنفقون بالحَرْث، وما في غضَبِ الله مِن جعْلِ أعمالِ المرائينَ هَباءً منثوراً كما في الرِّيحِ الباردةِ مِن حَسِّ الزَّرع وجَعْلِه حُطاماً، وعليه الوجْهُ الأخير.

الانتصاف: وفي لفظِ السؤالِ سوءُ أدَب[2]، وهُو أنّ الكلامَ غيرُ مطابِقٍ للغَرض، والواجبُ أن يُقال: ما وَجهُ مطابقتِه؟ ولو أورَدَ هذا اللفظَ علىٰ إمامٍ مُعتبَرٍ بحضرتِه لتَلطَّفَ في إيرادِه، معَ أنهُ قد يكونُ ذلكَ الاعتراضُ محقَّقاً لا جوابَ عنه، فلمَ لا يتأدَّبُ معَ عالمِ السِّرِّ وأخفىٰ في كلامِه الذي لا يأتيهِ الباطلُ مِن بيْنِ يدَيْه ولا مِن خلْفِه! ثمّ يَرُدُّ عليه جوابَه الثانيَ بأنّ السؤالَ باقٍ علىٰ تقديرِ إهلاكِ ما يُنفقونَ، إذْ لا يُشبَّهُ المصدرُ بالاسمِ الذي هُو الرِّيحُ المُهلِكة، وتقديرُه ـ واللهُ أعلَم ـ: مثَلُ ما يُنفِقونَ في هذه الحياةِ الدُّنيا كمثَلِ حرْثِ قوم ظَلَموا أنفُسَهم أصابَتْهم رِيحٌ فيها صِرٌّ فأهلكتْهُ، لكنْ خُولِفَ ذلك لفائدةٍ جَليلة، وهُو تقديمُ الأهَمِّ وهِيَ الرِّيحُ التي هِيَ مثْلُ العذابِ، تهديداً واعتماداً علىٰ الأفهام الصحيحة[3].

وقلتُ: أمّا مؤاخَذتُه عليه في اللّفظِ المؤذِنِ بسوءِ الأدَبِ فليس بذاك؛ لأنّ مُرادَه مِن سؤالِه أنّ كلامَ الله غيرُ مُطابِقٍ للغَرضِ الذي ذكرْتُه، وهُو قولُك: «شبَّهَ ما كانوا يُنفِقونَ مِن أموالِهم في المَكارِمِ بزَرْعٍ حسَّهُ البَردُ»، فالإنكارُ متوجِّهٌ إلىٰ نفْسِه، وأمّا قولُه: إذْ لا يُشبَّهُ المصدرُ

---

(١) قوله: «أيضاً» ساقط من (ط).

(٢) عبارة «الانتصاف»: «أمّا إيرادُ السؤالِ فلا تُرْتضىٰ صيغَتُه لِـما فيها من حَيْفٍ بالأدب». انتهىٰ.

(٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٤٠٥).

حيثُ لم يأتوا بها مستحِقَّةً للقَبول، أو لأصحابِ الحَرْثِ الذينَ ظَلَموا أنفسَهم، أي: وما ظَلَمَهم اللهُ بإهلاكِ حَرْثِهم، ولكنْ ظَلَمَوا أنفسَهم بارتكابِ ما استحقّوا به العقوبة. وقُرِئ: (ولكنّ) بالتشديد، بمعنىٰ: **ولكنّ أنفسَهم يظلمونها هم**. ولا يجوزُ أن يُرادَ: (ولكنّه أنفسَهم يظلمون)، **علىٰ إسقاطِ ضميرِ الشأنِ**؛ لأنه إنما يجوزُ في الشِّعْر.

بالاسم الذي هُو الرِّيح، فخطأٌ، فإنَّهُ قدَّر المضافَ[1] في الطَّرفيْنِ، والمعنىٰ: بإهلاكِ الله ما يُنفقونَه[2]، وأمّا الذي استنبَطَ منَ الوجْه فمنحولٌ مِن قولِ المصنِّف: «شبَّهَ ما كانوا يُنفِقونَ بالزَّرعِ الذي حسَّهُ البردُ»، والسؤالُ واردٌ علىٰ تصحيحِ ذلك المعنىٰ.

قولُه: (**ولكنّ أنفُسَهم يَظلِمونَها هُم**)، فإنْ قلتَ: هل في زيادةِ «هم» فائدةٌ؟ قلتُ: نعَمْ، ففي المشهورةِ[3] تقديمُ المفعولِ يُؤذِنُ بالاختصاص، وفي الشاذّة[4]: لـمّا وقَعَ المنصوبُ اسمَ «لكنّ» بطَلَ التقديمُ وذهَبَ معنىٰ الاختصاص ولكنِ انقلَبَ إلىٰ تقَوّي الحُكم، فأشارَ بهذه الزِّيادةِ إلىٰ أنّ الظالمينَ هُم لا غيرُهم.

قولُه: (**علىٰ إسقاطِ ضميرِ الشّأن**) أي: لا يَجوزُ حذْفُ ضميرِ الشأن في «لكنّ» وأخواتِها إلّا في الشِّعر، كقولِه:

إنَّ مَـن لامَ في بنـي بنـتِ حسّـا نَ ألُـمْهُ وأعْصِـهِ في الخُطـوبِ[5]

تقديرُه: إنهُ مَن لامَ، وقولُه: ألُـمْهُ: جزاءُ الشَّرط، وهُو معَ الشرطِ خبَرُ «إنّ»، واسمُها ضَميرُ الشّأنِ، وكقولِ المتنبّي:

وما كنتُ ممَّن يدخُلُ العِشـقُ قلبَـهُ ولكنَّ مَن يُبصِرْ جُفونَكِ يَعشَقِ[6]

---

(١) قوله: «المضاف» ساقط من (ط).
(٢) قوله: «والمعنىٰ بإهلاك الله ما ينفقونه» ساقط من (ط).
(٣) يعني القراءة المشهورة، أي: بتخفيف «لكن».
(٤) يعني بتشديد «لكنّ» وقد قرأ بها عيسىٰ بن عمر الثقفي. انظر: «مختصر شواذّ القرآن» لابن خالوَيْه، ص٢٣.
(٥) للأعشىٰ في «ديوانِه»، ص٣٨٥.
(٦) «ديوان المتنبّي» (٣: ٤٨).

[﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوا۟ بِطَانَةً مِّن دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُّوا۟ مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ ٱلْبَغْضَآءُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ وَمَا تُخْفِى صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ ۚ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ ٱلْـَٔايَـٰتِ ۖ إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ * هَـٰٓأَنتُمْ أُو۟لَآءِ تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ وَتُؤْمِنُونَ بِٱلْكِتَـٰبِ كُلِّهِۦ وَإِذَا لَقُوكُمْ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا۟ عَضُّوا۟ عَلَيْكُمُ ٱلْأَنَامِلَ مِنَ ٱلْغَيْظِ ۚ قُلْ مُوتُوا۟ بِغَيْظِكُمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾ ١١٨-١١٩]

بطانةُ الرَّجل ووليجَتُه: خَصيصُه وصَفيُّه الذي يُفضي إليه بشُقُورِه ثقةً به، شُبِّهَ ببطانةِ الثوب، كما يقال: فلانٌ شِعاري. وعن النبيِّ ﷺ «**الأنصارُ شِعار، والنّاسُ دِثار**». ﴿مِّن دُونِكُمْ﴾: من دونِ أبناءِ جنسِكم وهم المسلمون. ويجوزُ تعلُّقُه بـ: ﴿لَا تَتَّخِذُوا۟﴾، وبـ﴿بِطَانَةً﴾ على الوصف، أي: بطانةً كائنةً من دونِكم مجاوِرةً لكم. ﴿لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا﴾ يقال: ألَا في الأمرِ يَألو: إذا قَصَّر فيه، ثم استُعْمِلَ مُعَدًّى إلىٰ مفعولين في قولِهم: لا آلوكَ نصْحًا، ولا آلوكَ جُهْدًا علىٰ التضمين، والمعنىٰ: لا أمنعُكَ نصحًا ولا أنقصُكَه. والخبال: الفساد. ﴿وَدُّوا۟ مَا عَنِتُّمْ﴾: ودُّوا عَنَتَكُم، علىٰ أنّ «ما» مصدرية. والعَنَت: شِدَّةُ الضَّرَرِ والمشقّة. وأصْلُه: **انهياضُ العَظْمِ** بعدَ جَبْرِه، ....

قولُه: (**بشُقورِه**) أي: بأمورِه[1] وحاجاتِه. **الجوهري**: يقال: أخبرْتُه بشُقورِي، كما يُقال: أفضَيْتُ إليه بعُجَري وبُجَري.

قولُه: (**الأنصارُ شِعار، والناسُ دِثار**)، قالَهُ ﷺ حينَ فتحَ حُنَيْناً، في حديثٍ طويلٍ أخرَجَهُ الشَّيخانِ[2] عن عبدِ الله بن زَيْد بن عاصِم.

النِّهاية: الشِّعارُ: الثَّوبُ الذي يَلِي الجسَد، لأنهُ يَلِي شعرَه، والدِّثارُ هو: الثَّوبُ الذي يكونُ فوقَ الشِّعار، أي: أنتُم الخاصَّةُ والبِطانة، والنّاسُ العامّةُ والدِّثار.

قولُه: (**انهِياضُ العَظْم**) أي: انكسارُه.

(١) في (ي): «مأمورة».

(٢) أخرجه البخاريّ (٤٠٧٥)، ومسلم (١٠٦١).

أي: تمنَّوا أن يَضرُّوكم في دينِكم ودنياكم أشدَّ الضَّرَرِ وأبْلَغَه. ﴿قَدْ بَدَتِ ٱلْبَغْضَآءُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ﴾؛ لأنهم لا يتمالكونَ مع ضَبْطِهم أنفسَهم، **وتحامِلِهم عليها أن ينفلتَ من ألسنتِهم** ما يُعْلَمُ به بُغضُهم للمسلمين. وعن قَتادةَ: قد بدتِ البغضاءُ لأوليائهم من المنافقينَ والكفار، لإطْلاعِ بعضِهم بعضًا علىٰ ذلك. وفي قراءةِ عبدِ الله: (قد بدأ البغضاء). ﴿قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ ٱلْأَيَٰتِ﴾ الدالةَ علىٰ وجوبِ الإخلاصِ في الدِّين، وموالاةِ أولياءِ الله، ومعاداةِ أعدائه. ﴿إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ﴾ ما بُيِّنَ لكم، فَعَمِلْتُم به. فإن قلتَ: كيفَ موقعُ هذه الجُمَلِ؟ قلتُ: **يجوزُ أن يكونَ ﴿لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا﴾ صفةً للبطانة، وكذلك: ﴿قَدْ بَدَتِ ٱلْبَغْضَآءُ﴾**، كأنه قيل: بطانةً غيرَ آليكم خبالًا باديةً بغضاؤهم. وأمّا ﴿قَدْ بَيَّنَّا﴾ فكلامٌ مبتدأ، وأحسنُ منه وأبلغُ **أن تكونَ مستأنفاتٍ كلُّها علىٰ وجهِ التعليلِ** للنهْيِ عن اتخاذِهم بطانةً. ....

قولُه: (**وتَحامُلِهم عليها**)، **الأساس**: تحامَلتُ الشيءَ: حمَلتَه علىٰ مشَقّة.

قولُه: (**أن يَنفَلتَ مِن ألسِنتِهم**) مفعولُ «لا يتَمالكونَ»، أي: لا يتماسَكونَ انفلاتَ ما يُعلَمُ به بُغضُهم، يعني: أنّهم ضابِطونَ أنفُسَهم ممّا في صدُورِهم منَ الغَيْظِ جدّاً لكنْ يَنفَلِتُ أحياناً مِن ألسنَتِهم ما يُعلَمُ منهُ شيءٌ ممّا انطَوتْ عليه ضمائرُهم.

قولُه: (**أن يكونَ ﴿لَا يَأْلُونَكُمْ﴾ صفةً [للبطانة]، وكذلك ﴿قَدْ بَدَتِ ٱلْبَغْضَآءُ﴾**). سألَ عن مَواقعِ الـجُمَل وهِيَ أربعةٌ، وذكَرَ في الجَوابِ مَواقعَ الثلاث وترَكَ موقعَ قولِه: ﴿وَدُّواْ مَا عَنِتُّمْ﴾: إمّا لظُهورِها أنّها صفةٌ مِثلُها؛ لأنّها توسَّطتْ بيْنَ الصِّفتَيْن، أو أنّها حالٌ منَ الواو في ﴿لَا يَأْلُونَكُمْ﴾، و«قدْ» معَها: مقدَّرةٌ و«ما»: مصدريَّة، أي: لا يألونَكُم خَبالاً وادِّينَ عنتكم، وأمّا إيثارُ الماضي علىٰ المضارع هنا فكإيثارِه في قولِه تعالىٰ: ﴿إِن يَثْقَفُوكُمْ يَكُونُواْ لَكُمْ أَعْدَآءً وَيَبْسُطُوٓاْ إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ وَأَلْسِنَتَهُم بِٱلسُّوٓءِ وَوَدُّواْ لَوْ تَكْفُرُونَ﴾ [الممتحنة: ٢].

قولُه: (**مُستأنَفاتٍ كلُّها علىٰ وَجهِ التعليل**) قيل: يريدُ أنّ الكُلَّ جوابٌ عن السُّؤالِ عن النَّهي، والأحسَنُ أنْ يُجرِيَ الكلَّ مُستأنَفاتٍ علىٰ الترتيبِ، كأنهُ قيل: لمَ لا نتَّخذُهم بِطانةً؟

«ها» للتنبيه، و«أنتم» مبتدأ، و﴿أُوْلَآءِ﴾ خبرُه، أي: أنتم أولاءِ الخاطئونَ في موالاةِ منافقي أهلِ الكتاب. وقولُه: ﴿تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ﴾ بيانٌ لخطئِهم في موالاتِهم؛ حيثُ يبذلونَ محبَّتَهم لأهلِ البغضاء. وقيل: ﴿أُوْلَآءِ﴾ موصولٌ، ﴿تُحِبُّونَهُمْ﴾ صلتُه. ...

فأُجيبَ: لأنّهم لا يُقصِّرونَ في إفسادِ أمرِكم، فقيل: ولِمَ يفعلونَ ذلك؟ فأُجيبَ: لأنّهم يُبغِضونكم، ولمّا كان كلٌّ مِن ذلك مترتِّباً علىٰ الآخر صَحَّ أن يُقال: مُستأنَفات، علىٰ وجْهِ التعليلِ للنَّهيِ عنِ اتّخاذِهمْ بِطانةً.

قولُه: (بيانٌ لخطئهم) يعني: لـمّا قال: ﴿هَٰٓأَنتُمْ أُوْلَآءِ﴾ أي: أنتُم هؤلاءِ المشاهَدون، تحقيراً لشأنِهم وازدراءً بحالهم[1] لِـمَا شوهِدَ منهم ما يجبُ تَخْطِئتُهم بهِ، بيَّنَ ما بِهِ استَحقّوا هذا التحقيرَ فقال: ﴿تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ﴾، قال القاضي: ﴿تُحِبُّونَهُمْ﴾: خبرٌ ثانٍ أو خبرٌ لـ﴿أُوْلَآءِ﴾، والجُملةُ خبرُ ﴿أَنتُمْ﴾، كقولِك: أنت زيْدٌ تُحِبُّه، أو: حالٌ والعامل فيها معنىٰ الإشارة[2]، وقالَ أبو البقاءِ في «البقرة»: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾: علىٰ تقديرِ حذْفِ المضاف، أي: أنتُم مثلُ هؤلاءِ، و﴿تَقْتُلُونَ﴾: حال، ويَعمَلُ فيها معنىٰ التشبيه[3].

ويُمكن أن يكونَ ﴿وَتُؤْمِنُونَ﴾: عطفاً علىٰ ﴿تُحِبُّونَهُمْ﴾ أي: أنتُم هؤلاءِ الخاطئونَ في مُوالاتِهم، لأنّكم تُحبُّونَهم ولا يُحبّونكم، وتؤمِنونَ بكتابِهم ولا يؤمنونَ بكتابِكم، فقد أخطَأْتُم حيثُ والَيْتُموهم في الدِّين والدُّنيا ولا يُوالونَكم فيهما.

وأمّا تأليفُ النَّظْم فهُو أنهُ تعالىٰ لمّا نهىٰ المؤمنينَ أن يتَّخِذوا المُنافقينَ بِطانةً وعلَّلَهُ بما أسنَدَ إليهم مِن إرادةِ الخَبالِ ووِدادةِ العنَت وإظهارِ البَغْضاءِ وإخفاءِ الضِّغْنِ والإحَن، ثُمّ قال: ﴿قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ ٱلْأَيَٰتِ إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ﴾ توبيخاً للمؤمنينَ وأنّهم إن لم يَرجِعوا مِن ذلك ولم ينتَبهوا مِن رَقْدة الغَفْلة، كانوا كمَسْلوبي العقول، عقَّبَ ذلك بقولِه: ﴿هَٰٓأَنتُمْ أُوْلَآءِ تُحِبُّونَهُمْ﴾ تنبيهاً لهُم علىٰ الثَّباتِ علىٰ الغَفْلةِ بعدَ تلك البَياناتِ الشّافية، المعنىٰ: ها أنتُم بعدَما تلَوْنا

(١) قوله: «بحالهم» أثبتناه من (ط).
(٢) «أنوار التنزيل» (٢: ٨٥).
(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٨٦).

والواو في ﴿وَتُؤْمِنُونَ﴾ واو الحال، وانتصابُها من «لا يحبونكم»، **أي: لا يحبونكم، والحالُ أنكم تؤمنونَ بكتابِهم كلِّه**، وهم معَ ذلكَ يُبغضونكم، فما بالُكم تُحبونَهم وهم لا يؤمنونَ بشيءٍ من كتابِكم.

وفيه توبيخٌ شديدٌ بأنهم في باطلِهم أصلبُ منكم في حقِّكم، **ونحوُه**: ﴿فَإِنَّهُمْ يَأْلَمُونَ كَمَا تَأْلَمُونَ وَتَرْجُونَ مِنَ اللَّهِ مَا لَا يَرْجُونَ﴾ [النساء: ١٠٤]. ويوصَفُ المغتاظُ والنادمُ بِعَضِّ الأناملِ والبَنان والإبهام، قال الحارثُ بنُ ظالم المُرِّيُّ:

فأقتُلُ أقوامًا لِئامًا أذلّةً يَعَضُّونَ مِن غَيْظٍ رؤوسَ الأباهِمِ

عليكُم ما تلَوْنا هؤلاءِ المشاهَدونَ ثابِتينَ علىٰ غَفْلتِكم وخطاياكُم تُحِبُّونَهم، ولا يُحِبّونكم، مَعَ أنّكم تؤمنونَ بكتابِهم كلِّه ولا يؤمنونَ بشيءٍ من كتابِكم؛ ما غيَّرتُم مِن أحوالِكم شيئاً ولا أثَّرَ فيكُم ذلك التحذيرُ، ولا نجَحَ فيكم ذلك الوَعْظُ البَليغ.

قولُه: (**أي: لا يُحِبُّونكم، والحالُ أنّكم تؤمنونَ بكتابِهم**) يريدُ أنّها حالٌ مقرِّرةٌ لجهةِ الإشكال، كقولِهم: أتُحسِنُ إلىٰ هؤلاءِ وإنّهم يحاوِلونَ مضرَّتَك؟ فعلىٰ هذا يُقدَّرُ «إنّكم» ليَصحَّ إيقاعُ المضارع حالاً معَ الواو، ويجوزُ أنْ لا يُقدَّر، والجملةُ تكونُ معطوفةً علىٰ «تُحبّون»، أي: تَجمَعونَ بيْنَ المحبّةِ والإيمان وكَيْتَ وكيت.

قوله: (**ونحوُه**: ﴿فَإِنَّهُمْ يَأْلَمُونَ﴾) أي: مثله في تقييد الحكم بحالٍ تختصُّ بالمؤمنين، وتنتفي عن أعدائهم، يعني: قيّد محبة المؤمنين بالإيمان بكتابهم كلِّه وعدم إيمان أهلِ الكتاب بشيء من كتاب المؤمنين، وإليه الإشارة بقوله: «وهم لا يؤمنون بشيء من كتابكم»، كما قيّد ﴿تَأْلَمُونَ﴾ برَجاء المؤمنين ثوابَ الله وعدمِ رجاء الكافرين الثواب(١).

قولُه: (**فأقتُلُ أقواماً لئاماً**) البيت(٢)، الأباهِم: أصلُه الأباهيمُ، فحُذفتِ الياءُ تخفيفاً، يقولُ: أقتُلُ الأعداءَ اللِّئامَ الأذِلّة، الذين يعضُّونَ أناملَهم منَ الغَيْظ.

---

(١) من قوله: «قوله: ونحوه: ﴿فَإِنَّهُمْ يَأْلَمُونَ﴾» إلىٰ هنا أثبتناه من (ط).
(٢) وكذا عزاه أبو حيّان في «البحر المحيط» (٣: ٣٢٠) للحارث بن ظالم.

﴿قُلْ مُوتُوا۟ بِغَيْظِكُمْ﴾: دعاءٌ عليهم بأنْ يزدادَ غيظُهم حتىٰ يَهلِكوا به. والمرادُ بزيادةِ الغيظِ زيادةُ ما يَغِيظُهم؛ مِن قوّةِ الإسلام، وعزِّ أهلِه، وما لهم في ذلك مِنَ الذلِّ والخِزْي والتَّبار. ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾: فهو يَعلَمُ ما في صدورِ المنافقينَ **مِنَ الحَنَقِ والبغضاء، وما يكونُ منهم** في حالِ خُلوِّ بعضِهم ببعض. وهو كلامٌ داخلٌ في جملةِ المقول أو خارج منها. فإن قلتَ: فكيف معناه على الوجهين؟ قلتُ: إذا كان داخلًا في جملة الـمَقُول، فمعناه: أخبِرْهم بما يُسِرُّونه من عَضِّهم الأناملَ غيظًا إذا خَلَوْا، وقُلْ لهم: إنّ اللهَ عليمٌ بما هو أخفىٰ ممّا تُسِرُّونه بينكم؛ وهو مُضْمَراتُ الصُّدور، فلا تظنُّوا أنّ شيئًا مِنْ أسرارِكم يَخفىٰ عليه. وإذا كانَ خارجًا فمعناه: **قُلْ لهم ذلك ـ يا محمّدُ ـ ولا تتعجَّبْ** مِنْ إطْلاعي إيّاك علىٰ ما يُسِرُّون؛ فإنِّي أعلمُ ما هو أخفىٰ مِن ذلك؛ وهو ما أَضْمَروه في صدورِهم ولم يُظهِروه بألسنتِهم. ....

قولُه: (مِنَ الحَنَقِ والبَغْضاءِ وما يكونُ منهم): بيانٌ لِما في الصُّدور، وذلك أنّ «ذاتَ»: عامٌّ، وإنّما يتخصَّصُ بحسَبِ ما أُضيفَ إليها لاقتضاءِ المقام، وهاهنا لـمّا انطَوتْ صدورُ المنافقينَ علىٰ الحنَقِ والبَغْضاءِ خصَّصَها بهما.

قولُه: (قُلْ لهم ذلك ـ يا محمَّدُ ـ ولا تتعجَّبْ)، فإنْ قلتَ: كيفَ فسَّرَ في الوجهِ الأوّلِ: ﴿قُلْ مُوتُوا۟ بِغَيْظِكُمْ﴾ بقولِه: «أخبِرْهم»، وقولَه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾ بقولِه: «وقُلْ لهم»، وفي هذا الوجهِ أتىٰ بـ«قُل» في موضعِه؟ قلتُ: لأنّ الكلامَ علىٰ الأوّلِ واردٌ علىٰ توبيخِ المنافقينَ، وأنهُ صلَواتُ الله عليه مأمورٌ بأنْ يُواجِهَهم ويُكافِحَهم بقولِه: ﴿قُلْ مُوتُوا۟ بِغَيْظِكُمْ﴾ ليَعلَموا أنّ اللهَ تعالىٰ أطْلَعَ نبيَّهُ صلَواتُ الله عليه علىٰ ما كانوا عليه مِن أنّهم إذا خلَوْا أظهَروا الغَيْظَ الكامِنَ، ويُخبِرَهم أيضاً بأنّ اللهَ تعالىٰ عَليمٌ بما هُو أخفىٰ ممّا يُسِرّونَه بينَهم، فيُجازِيَهم عليه مَزيداً للتوبيخِ وترَقّياً منَ الأدنىٰ إلىٰ الأغلَظِ، وعلىٰ الثاني: الكلامُ جارٍ علىٰ تعجيبِ النبيِّ ﷺ، يعني: إنّي مُطْلِعُكَ علىٰ خُبثِهم وسوءِ دَخيلتِهم، فقُلْ لهم: موتوا بغَيْظِكُم، ولا تتعجَّبْ مِن هذا فإنّي أعلَمُ ما هُو أخفىٰ منهُ.

ويجوز أنْ لا يكونَ ثَمَّ قولٌ، وأنْ يكونَ قولُه: ﴿قُلْ مُوتُواْ بِغَيْظِكُمْ﴾ [آل عمران: ١١٩]، أمْرًا لرسولِ الله ﷺ بطِيْبِ النَّفْس، وقوَّةِ الرَّجاء، والاستبشارِ بوعدِ الله أنْ يَهْلِكوا غَيْظًا بإعزازِ الإسلامِ، وإذْلالِهم به، كأنّه قيل: حَدِّثْ نَفْسَك بذلك.

[﴿إِن تَمْسَسْكُمْ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ وَإِن تُصِبْكُمْ سَيِّئَةٌ يَفْرَحُواْ بِهَا وَإِن تَصْبِرُواْ وَتَتَّقُواْ لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْـًٔا إِنَّ ٱللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطٌ﴾ ١٢٠]

الحَسَنةُ: الرَّخاءُ، والخِصْب، والنُّصْرة، والغَنِيمة، ونَحْوُها مِنَ المنافعِ، والسَّيِّئةُ: ما كانَ ضدَّ ذلك. وهذا بيانٌ لفَرْطِ مُعاداتِهم؛ حيثُ يَحْسُدونَهم علىٰ ما نالهم مِنَ الخير، ويَشْمَتون بهم فيما أصابهم مِنَ الشِّدَّة. فإن قلتَ: كيفَ وُصِفَتِ الحسنةُ بالمسِّ والسيِّئةُ بالإصابة؟ قلتُ: المسُّ مُستعارٌ لمعنىٰ الإصابة؛ فكان المعنىٰ واحدًا، ....

قولُه: (ويجوزُ أن لا يكونَ ثَمّ قولٌ): أي: لا يكونَ الرسولُ ﷺ مأموراً بتبليغ هذا الأمرِ إليهم، بل يكونُ مأموراً بتطييبِ النفْسِ بالاستبشارِ بوعدِ الله بالنُّصرةِ علىٰ سبيلِ الكِناية، وهذا أبلغُ ممّا إذا قيلَ ابتداءً: حَدِّثْ نفْسَكَ بطيبِ النفس وإرغام الأعداء؛ لأنَّ هذا القولَ إنّما يُقالُ إذا حصَلَ موجِبُه من النُّصرةِ وإعزازِ الدِّين وإذلالِ الكفَرة، ونحوُه قولُه تعالىٰ: ﴿إِذْ قَالَ لَهُۥ رَبُّهُۥٓ أَسْلِمْۖ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [البقرة: ١٣١] حيثُ قال: «ومعنىٰ قال لهُ: أسلِمْ: أخْطَرَ ببالِه النظَرَ في الدلائلِ المؤدّيةِ إلىٰ المعرفةِ والإسلام، فقال: ﴿أَسْلَمْتُ﴾ أي: فنظَرَ وعرَف»[1].

قولُه: (كيفَ وُصِفَت الحَسَنةُ بالمَسِّ؟) هذا سؤالٌ واردٌ علىٰ فُقدانِ المطابقةِ بيْنَ القَرينتَيْنِ ظاهراً، يعني: مِن حقِّ التقابُل بيْن الفِقرتَيْن التوافقُ بيْن الكلمتيْنِ، فكيف خُولِفَ بينَهما؟ وأجاب: أنّ المُوافقةَ حاصلةٌ من حيثُ المؤدّىٰ وأصلِ المعنىٰ، بشَهادةِ الآيات، ونقلَ في «الحواشي» عن المصنِّف[2] أنهُ قال: وإنّما جمَعَ المَسَّ والإصابةَ لافتِنانِ الكلام؛ لأنهُ أفصَحُ وأحسَن،

(١) انظر: (٣: ٩٨).

(٢) قوله: «عن المصنف» ساقط من (ط).

ألا ترىٰ إلىٰ قولِه: ﴿إِن تُصِبْكَ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ وَإِن تُصِبْكَ مُصِيبَةٌ﴾ [التوبة: ٥٠]، ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ﴾ [النساء: ٧٩]، ﴿إِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ جَزُوعًا * وَإِذَا مَسَّهُ ٱلْخَيْرُ مَنُوعًا﴾ [المعارج: ٢٠ - ٢١]؟ ﴿وَإِن تَصْبِرُواْ﴾ علىٰ عداوتِهم ﴿وَتَتَّقُواْ﴾ ما نُهيتُم عنه مِن مُوالاتِهم، أوْ: وإنْ تَصبِروا علىٰ تكاليفِ الدِّين ....

هذا علىٰ تقديرِ سُؤالٍ آخرَ، يعني: هَبْ أنّ التوافُقَ حاصلٌ بيْنَ القَرينتَيْنِ في أصلِ المعنىٰ، فما فائدةُ الاختلافِ بينَه وبينَ الآياتِ المُستَشهَدة؟ وأجابَ: أنّ الاختلافَ للافتِنانِ في الكلامِ والنَّقْلِ مِن أسلوبٍ إلىٰ أسلوب، ولو قال: لاقتضاءِ المقامِ والتنبيه علىٰ الخطأِ العظيم للمخاطَبينَ كما سبَقَ في قولِه: ﴿هَٰٓأَنتُمْ أُوْلَآءِ تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ وَتُؤْمِنُونَ بِٱلْكِتَٰبِ كُلِّهِۦ﴾ فإنهُ يقتضي عُنْفاً شديداً وتعييراً بَليغاً، ولذلك استُعيرَ لجانبِ الحسَنة المَسُّ، وذُكِرَ في السيِّئةِ الإصابةُ ليَدُلَّ علىٰ الإفراطِ الشديدِ والتفريطِ البليغ، وليسَ كذلكَ في سائرِ الآيات، لَكان أحسنَ، وإلىٰ هذا المعنىٰ أشارَ صاحبُ «الانتصاف» حيثُ قال: يُمكنُ أن يقال: المَسُّ أقَلُّ تمكُّناً منَ الإصابة، وهُو أقَلُّ درَجاتِها، أي: إنْ تُصِبْكَ حسَنةٌ أدنىٰ إصابةٍ تسُؤْهم ويَحسُدوكم، وإن تتمكَّنْ مِنكُم المصيبةُ وتنتهي الحَدَّ الذي يَرْثي عندَها الشامتُ فهؤلاءِ لا يَرْثونَ ولا يرجعونَ عن حسَدِهم، بل يَفرَحونَ ويُسَرّونَ(١).

الإنصاف: هذا حسَنٌ لكنْ يحتاجُ الجوابَ عنِ الآيةِ التي استَشهَدَ بها الزمَخشريُّ ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ﴾ [النساء: ٧٩]، وهُو ذكَرَ جواباً عامّاً(٢).

وقلتُ: الجَوابُ ما ذكَرْناه مِن أنّ التّخصيصَ بحسَبِ المقامِ وإخراجِ الكلامِ لا علىٰ مُقتضىٰ الظاهِر، والذي يَنصُرُ قولَ صاحبِ «الانتصاف» مجيءُ الفرَحِ بمعنىٰ البطَرِ مقابِلاً للسُّوء، قالَ الجوهريُّ: الفرَحُ أيضاً: البطَرُ، لقولِه تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْفَرِحِينَ﴾ [القصص: ٧٦].

قولُه: (أو: **وإن تَصبِروا علىٰ تكاليفِ الدِّين**) وذلكَ أنّ الصَّبرَ علىٰ مُكابَدةِ أعداءِ الله

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٤٠٧).

(٢) «الإنصاف» ق ٤٦/ أ.

ومَشاقِّه وتتَّقُوا اللهَ في اجتنابِكم مَحارِمَه؛ **كُنتم في كَنَفِ اللّـهِ؛ فلا يضرُّكم كَيْدُهم.** **وقُرِئ: (لا يَضِرْكم)** مِنْ ضارَه يَضِيرُه، ....

التجاءٌ إلىٰ كنَفِ الله، فيُورِثُ النُّصرةَ، وكَفُّ ضَرَرِهم والصَّبرُ علىٰ مَشاقِّ التكاليفِ يورِثُ الزُّلفىٰ مِن جَنابِ الله والأمانَ مِن عذابِه في الدُّنيا والآخِرة.

قولُه: **(كنتُم في كَنَفِ الله فلا يَضُرُّكم)** فيهِ إشعارٌ بأنّ قولَه: ﴿لَا يَضُرُّكُمْ﴾ ليسَ بجَزاءٍ تحقيقاً، بل الجزاءُ محذوفٌ وهُو مسبَّبٌ عنه، **الأساسُ**: هُم في أكنافِ الحِجاز: في نَواحيهِ، ومنَ المجاز: حرَّكَ الطائرُ كنَفَيْه: جَناحَيْه، وتقولُ: في حِفظِ الله وكنَفِه.

قولُه: **(وقُرِئَ: لا يَضِرْكُم)** بكسرِ الضّادِ وتخفيفِ الرّاء: نافعٌ وابنُ كثيرٍ وأبو عمْرو، علىٰ أنه جوابُ الشَّرط، والباقونَ بالضَّمِّ، والفَتحُ شاذٌّ[(١)]، قالَ مكّي: مَن شدَّدَ وضَمَّ الراءَ احتمَلَ أن يكونَ مجْزوماً علىٰ جوابِ الشَّرطِ، ولكنهُ لمّا احتاجَ إلىٰ تحريكِ المشدَّد أتْبَعَه ضمَّةَ ما قبلَه، وقيل: هُو مرفوعٌ علىٰ إضمارِ الفاءِ أو علىٰ نيّةِ التقديمِ قبلَ ﴿وَإِن تَصْبِرُواْ﴾، نحو:

إنّك إن يُصرَعْ أخوكَ تُصرَعُ

فرَفَعَ «تُصرَعُ»[(٢)] علىٰ نيّةِ التقديمِ. والأولُ أحسَنُها، وقد حُكِيَ عن عاصمٍ أنهُ قرأَ بفَتْحِ الرّاءِ مشدَّدةً، وهُو أحسَنُ منَ الضَّمِّ، ومَن خفَّفَ جزَمَ الرّاءَ جَواباً وهُو مِن: ضارَهُ يَضيرُه، وحكىٰ الشافعيُّ: يضورُه، فيجبُ جَوازُ ضَمِّ الضّاد، وقال صاحبُ «الكشْف» أبو إسحاق[(٣)]: جعَلَهُ مَجْزوماً وبَناهُ علىٰ الضمِّ كما يُبنىٰ علىٰ الفَتح نحوَ: لم يَرْدَ، فالضَّمّةُ عندَهُ بناءٌ لا إعراب، وكأنهُ هُو الوَجْه، وقال: وقياسُ سيبويهِ أن يكونَ علىٰ التقديمِ والتأخير[(٤)].

---

(١) وممّن قرأ بها المُفضَّلُ عن عاصم. انظر: «مُختصر في شواذّ القرآن»، ص٢٢.

(٢) فرفع «تصرع» ساقط من (ط).

(٣) يعني أبا إسحاق الثعلبي النيسابوري صاحب التفسير المشهور: «الكشف والبيان عن تفسير القرآن»، وهو مشهورٌ مطبوعٌ مُتداوَل.

(٤) «مشكل إعراب القرآن» (١: ١٧٢ - ١٧٣)، وانظر كلامَ أبي إسحاق الثعلبي في «الكشف والبيان» (٣: ١٣٦).

و﴿يَضُرُّكُمْ﴾ علىٰ أنّ ضمَّةَ الراءِ لإتْباعِ ضمَّةِ الضاد، كقولك: مُدُّ يا هذا؛ ورَوىٰ المفضَّلُ عن عاصمٍ: (لا يَضُرَّكم) بفتحِ الراء. وهذا تعليمٌ من الله وإرشادٌ إلىٰ أنْ يُستعانَ علىٰ كيدِ العدوِّ بالصبرِ والتقوىٰ، **وقد قالَ الحُكَماء: إذا أردتَ أن تكبِتَ مَن يَحْسُدُك فازدَدْ فضلًا في نَفْسِك.**

﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ مِنَ الصبرِ والتقوىٰ وغيرِهما ﴿مُحِيطٌ﴾ ففاعلٌ بكم ما أنتم أهْلُه. وقُرئ بالياءِ بمعنىٰ: أنه عالِـمٌ بما يَعْملون في عَداوتِكم فمُعاقِبُهم عليه.

[﴿وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ تُبَوِّئُ ٱلْمُؤْمِنِينَ مَقَٰعِدَ لِلْقِتَالِ ۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ۝ إِذْ هَمَّت طَّآئِفَتَانِ مِنكُمْ أَن تَفْشَلَا وَٱللَّهُ وَلِيُّهُمَا ۗ وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ ١٢١-١٢٢]

قولُه: (**وقد قال الحُكماءُ: إذا أردتَ أن تَكبِتَ مَن يَحسُدُك فازدَدْ فضلاً في نفْسِك**)، نظَمَ الشافعيُّ رضيَ اللهُ عنه المعنىٰ:

إذا ما شئتَ إرغامَ الأعادي ... بلا سيفٍ يُسَلُّ ولا سِنانِ
فزِدْ في مكرُماتِكَ فهْيَ أعدَىٰ ... علىٰ الأعداءِ مِن نُوَبِ الزّمانِ(١)

وأمّا تنزيلُ هذا المعنىٰ علىٰ الآية فهُو أنَّ قولَه: ﴿لَا يَضُرُّكُمْ﴾ وقَعَ جزاءً لصَبرِهم وتَقْواهم، ولا يستقيمُ ذلك المعنىٰ علىٰ ظاهرِه، لكنّ مفهومَ قولِه: ﴿لَا يَضُرُّكُمْ﴾ بعدَ ذكْرِ الصّبرِ والتَّقْوىٰ يُؤْذِنُ أنّ القومَ إنّما حاولوا الإضرارَ بسببِ الحسَدِ لاشتمالِ المقام عليه، والحاسدُ إنّما يتغيَّظُ بما يتَصوَّرُ في المحسودِ مِن صفةِ الكمال، ولا كمالَ في الإنسانِ أكمَلُ مِنَ الاكتساءِ(٢) بلِباسِ الصَّبرِ والتزّيِّي بزيِّ التَّقْوىٰ، ولـمّا عُلِمَ أنّ غَيْظَ الحاسِدِ لا يؤثِّرُ إلّا فيه وأنّ غائلةَ ضَرَرِه راجعةٌ إليه قيل: ﴿وَإِن تَصْبِرُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْـًٔا﴾ أي: يَرجِعُ ضَرَرُه إليهم.

---

(١) لم أجد البيتين فيما بين يديّ من مصادر التخريج.

(٢) في (ي): «الاكتساب» وهو خطأ.

﴿وَ﴾ اذكر ﴿إِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ﴾ بالمدينة؛ وهو غدُوُّه إلىٰ أُحُدٍ مِن حُجْرةِ عائشةَ رضي الله عنها. رُوِيَ: أنَّ المشركين نَزَلوا بأُحُدٍ يومَ الأربعاء، فاستشارَ رسولُ الله ﷺ أصحابَه، ودَعا عبدَ الله بنَ أُبَيِّ بنِ سَلُول، ولَـمْ يدعُه قطُّ قَبْلَها، فاستشارَه، فقالَ عبدُ الله وأكثرُ الأنصار: يا رسولَ الله، أقِمْ بالمدينةِ ولا تخرجْ إليهم، فواللّـهِ ما خَرَجْنا منها إلىٰ عدوٍّ قطُّ إلا أصابَ منّا، ولا دَخَلَها علينا إلا أَصبْنا منه، فكيفَ وأنتَ فينا! فدَعْهم فإنْ أقامُوا أقامُوا بشرِّ مَـحْبس، وإنْ دَخلوا قاتَلَهمُ الرِّجالُ في وُجوهِهم، ورَماهم النساءُ والصِّبيان بالحِجارة، وإنْ رَجَعُوا رَجَعُوا خائبين. وقال بعضُهم: يا رسول الله، اخرجْ بنا إلىٰ هؤلاءِ الأكْلُب؛ لا يرَوْن أنّا قد جَبُنّا عنهم. وقال ﷺ: «إني قد رأيتُ في مَنامي بَقَرًا مُذبَّحةً حَوْلي، فأوَّلْتُها خيرًا، ورأيتُ في ذُبابِ سَيْفي ثَلْمًا، فأوّلتُه هزيمة، ورأيتُ كأنِّي أدخلتُ يَدِيْ في دِرْعٍ حَصينة، فأوّلتُها المدينةَ، فإنْ رأيتُم أن تُقِيموا بالمدينةِ وتَدَعُوهم»، فقالَ رجالٌ من المسلمين قد فاتَتْهم بَدْرٌ وأكرَمَهم اللهُ بالشهادة يومَ أُحد: اخرُجْ بنا إلىٰ أعدائِنا. فلَمْ يَزالوا به حتى دَخَلَ فلَبِسَ لَأْمَته؛ فلَمّا رأَوْه قد لَبِسَ لَأْمَته، نَدِمُوا وقالوا: بئسما صَنَعْنا، نُشِير علىٰ رسولِ الله ﷺ والوحيُ يأتيه! وقالوا: اصنَعْ يا رسولَ الله ما رأيتَ. فقال: «لا يَنْبَغي لنبيٍّ أنْ يَلْبَسَ لَأْمَته فيَضَعَها حتىٰ يُقاتِلَ»، فخرجَ يومَ الجمعةِ بعد صلاةِ الجمعة، ..

قولُه: (في ذُباب سيْفي)[1] أي: طرَفُه الذي يُضرَبُ به، **النِّهاية**: وفي الحديث: «رأيتُ أنّ ذُبابَ سَيْفي كُسِر، فأوَّلتُه أنه يُصابُ رجُلٌ مِن أهلي، فقُتِلَ حَمْزةُ».

قولُه: (**لأْمَته**)، **النِّهاية**: اللأْمَة مهموزةً: الدِّرعُ، وقيل: السِّلاح، ولأْمةُ الحَرْبِ: أداتُه، وقد تُتْرَكُ الهمزةُ تخفيفاً.

---

(١) هو جزءٌ من حديثٍ أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٤٤٥) والحاكم في «المستدرك» (٢: ١٢٨) والبيهقيّ في «السنن الكبرىٰ» (٧: ٤١) وفي «دلائل النبوّة» (٣: ٢٠٤) وانظر تمامَ تخريجِه في: «تخريج أحاديث الكشاف» للحافظ الزيلعي (١: ٢١٧-٢١٩).

وأصبَحَ بالشِّعبِ من أُحدٍ يومَ السبت للنصفِ مِنْ شوّالٍ يمشي علىٰ رِجلَيْه، **فجَعَلَ** يصفُّ أصحابَه للقتال **كأنّما يُقوِّم بهم القِدْح**؛ إنْ رأىٰ صَدْرًا خارجًا قال: «تأخَّرْ»، وكان نزولُه **في عُدْوةِ** الوادي، وجَعَلَ ظَهْرَه وعسْكَرَه إلىٰ أُحُد، **وأمَّرَ عبدَ الله بنَ جُبير** علىٰ الرُّماة، ....

قولُه: (**وأصبحَ بالشِّعبِ**)، **الجَوهريّ**: الشِّعبُ، بالكسر: الطريقُ في الجبَل، وشَعَبْتُ الشيءَ: فَرَقْتَه، وشَعبْتُه: جمَعتُه، وهُو منَ الأضداد. **الراغبُ**: الشِّعبُ منَ الوادي: ما اجتَمعَ منهُ طرَفٌ وتفرَّقَ طرَف، فإذا نظَرتَ منَ الجانبِ الذي يتفرَّقُ أخَذْتَ في وَهْمِك واحداً يتفرَّقُ، وإذا نظَرتَ إليه مِن جانبِ الاجتماع أخذْتَ في وَهْمِك اثنَيْنِ اجتَمعا، فلذلك قيل: شعَبْتُ الشيءَ: إذا فرَقْتَه، وشَعبْتُه: إذا جمَعتَه[1].

قولُه: (**كأنّما يُقوِّمُ بهمُ القِدْح**)، **النِّهاية**: هُو السَّهمُ الذي كانوا يَستَقْسِمونَ به، أو الذي يُرمىٰ بِهِ عنِ القَوْس.

أرادَ أن يقولَ: كأنّما يُقوِّمُهم بالقِدْح، أي: يُسوِّي صُفوفَهم تسويةَ السَّهم[2]، فقلَبَ وقال: كأنّما يُقوِّمُ بهمُ القِدْح، كقولِه: عرَضْتُ الناقةَ علىٰ الحوْض، مبالغةً في التقويم، ويَجوزُ أن يكونَ تجريداً، أي: يُسوِّي صُفوفَهم تسويةَ السَّهم.

قولُه: (**في عُدوة**) العُدوةُ: شَطُّ الوادي.

قولُه: (**وأمَّرَ عبدَ الله بنَ بُجَيْر**[3]) علىٰ المصغَّر والباءُ مقدَّمٌ علىٰ الجيم، وروايةُ البخاريِّ

---

(١) «مفردات القرآن»، ص٤٥٥.

في (ط): «شعبت الشيء: إذا جمعته، وشعبته: إذا فرّقته».

(٢) قوله: «أي: يسوي صفوفهم تسوية السهم» ساقط من (ط).

(٣) كذا في الأصول الخطية، وكلام الطيبي صريحٌ في أن نسخته كانت كذلك، لكن في الأصل الخطي من «الكشاف»، وفي نصّه من (ط)، وفي النسخ المطبوعة منه: «جبير».

وقال لهم: «انضَحُوا عنّا بالنَّبْل لا يأتونا مِن وَرائنا». ﴿تُبَوِّئُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾: تُنزِلهم.

وقرأ عبدُ الله: (للمؤمنين) بمعنىٰ: تُسوِّي لهم وتهيِّئ. **﴿مَقَـٰعِدَ لِلْقِتَالِ﴾**: مواطنَ ومواقفَ، وقد اتُّسِعَ في «قَعَدَ وقامَ» حتىٰ أُجرِيا مُجْرى «صار»، واستُعمِلَ المَقْعَدُ والمَقام في معنىٰ المكان، ومنه قولُه تعالىٰ: ﴿فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ﴾ [القمر: ٥٥]، ﴿قَبْلَ أَن تَقُومَ مِن مَّقَامِكَ﴾ [النمل: ٣٩]: من مَجْلِسِك ومَوْضِعِ حُكْمك. **﴿وَٱللَّهُ سَمِيعٌ﴾** لأقوالِكم **﴿عَلِيمٌ﴾** بنيّاتِكم وضمائرِكم. **﴿إِذْ هَمَّت﴾** بَدَلٌ مِن **﴿إِذْ غَدَوْتَ﴾**، أوْ **عَمِلَ فيه معنىٰ ﴿سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾**. ...

وأبي داودَ عن البَراءِ: عبدَ الله بنَ جُبَيْر[1]، قالَ صاحبُ «الجامع»: هُو عبدُ الله بنُ جُبَير بنِ النُّعمانِ الأنصاريُّ، جُبَيْر: بضمِّ الجيم والباءِ الموحَّدة[2].

قولُه: (**وقال لهم: انضَحوا عنّا بالنَّبْل**) أي: ادفَعوا، **النِّهاية**: أنه ﷺ قال للرُّماةِ يومَ أُحُد: «انْضَحوا عنّا الخَيْل، لا نُؤتَىٰ مِن خَلفِنا»، أمرَهم بالثَّبات، يقال: نَضَحوهم بالنَّبْل: إذا رَمَوْهُم.

قولُه: (**عمِلَ فيه معنىٰ ﴿سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾**) قيل: لم يقُلْ: عمِلَ سميعٌ عليمٌ؛ لأنَّ الصِّفةَ المشبَّهةَ لا تكونُ في الأفعالِ المتعدِّيةِ، ويَلزَمُ منهُ أن ينتصب مفعولاً به، كأنه قيل: واللهُ يعلَمُ إذْ همَّتْ طائفتانِ، ويُمكنُ أن يُقال: إنّ قولَه: ﴿إِذْ هَمَّت﴾ إذا أُبدِلَ مِن ﴿وَإِذْ غَدَوْتَ﴾ تبقىٰ الصِّفتانِ علىٰ إطلاقِهما فيُحمَلانِ علىٰ الأَصْل، والذهابُ إلىٰ أنّهما صِفتانِ مشبَّهتان، وإذا جُعِلَ معمولاً لهما وجَبَ أن يُذهَبَ إلىٰ أنّهما اسما الفاعل علىٰ المبالغة، وأمّا معنىٰ قولِه: «عمِلَ فيه معنىٰ ﴿سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾» فهُوَ أنّ الأصْلَ في العمَل الفعلُ، وأنّهما إنّما عمِلا لِـما[3] فيهما مِن معناه، قال في قولِه: ﴿إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ﴾ [إبراهيم: ٣٩]: «ذكَـرَ سيبويهِ فَعِيلاً في جُملةِ أبْنيةِ المبالغةِ

---

(١) انظر: «صحيح البخاري» (٣٠٣٩) و«سنن أبي داود» (٢٦٦٢).

(٢) «تكملة جامع الأصول» (٢: ٥٦٦).

(٣) في (ط): «بما».

والطائفتان: حَيّانِ مِنَ الأنصار: بنو سَلِمةَ مِنَ الخَزْرج، وبنو حارِثةَ مِنَ الأوْس، وهما الجَناحان. خَرَجَ رسولُ الله ﷺ في ألفٍ، وقيل: في تسعِ مئة وخمسين، والمشركون في ثلاثةِ آلاف، ووَعَدَهم الفتْحَ إنْ صَبَروا، فانْخَزَلَ عبدُ الله بنُ أُبَيٍّ بثُلثِ الناس، وقال: يا قوم، علامَ نقتلُ أنفُسَنا وأولادَنا؟! فتَبِعَهم عمرُو بنُ حَزْمٍ الأنصاريُّ، فقال: **أنشُدُكم اللهَ في** نبيِّكم وأنفُسِكم. فقال عبدُ الله: لو نعلمُ قتالًا لاتَّبعناكم. فهَمَّ الحيَّانِ باتِّباعِ عبدِ الله، فعَصَمَهم الله، فمضَوْا مع رسولِ الله ﷺ. وعن ابنِ عبّاسٍ رضي الله عنه: **أَضْمَروا أنْ يَرجِعوا، فعَزَمَ اللهُ لهم علىٰ الرُّشد** فثَبَتُوا. والظاهرُ **أنّها ما كانت إلا همّةً** وحديثَ نَفْس، وكما لا تَخْلُو النفسُ عند الشِّدَّة مِنْ بعضِ الهَلَعِ ثُمَّ يردُّها صاحبُها إلىٰ الثَّباتِ والصبر، ويُوَطِّنُها علىٰ احتمالِ المكروه، ....

العامِلة عمَلَ الفعل، كقولِك: هذا ضَروبٌ زيداً وضارِبٌ[1] أخاه، ومِنحارٌ إبِلَه، وحَذِرٌ أُموراً، ورحيمٌ أباه»[2].

قولُه: (**أنشُدُكم الله**)، **الجَوهريّ**: نَشَدْتُ فلاناً أنشدُه نشْداً: إذا قُلتَ له: نَشَدتُكَ اللهَ، أي: سألتُك بالله، كأنّك ذكَّرْتَه إيّاه.

قولُه: (**أَضْمَروا أن يَرجِعوا**) أي: عزَموا وقَصَدوا، يَدُلُّ عليه قولُه: «والظاهرُ أنّها ما كانت إلّا همّةً»، أي: لم تكنْ عزْماً ولا قَصْداً.

قولُه: (**فعزَمَ اللهُ لَهم علىٰ الرُّشد**)، **النِّهاية**: في حديثِ أُمِّ سلَمةَ: فعزَمَ اللهُ لي[3] أي: خلَقَ لي قوةً وصبراً.

قولُه: (**أنّها ما كانت إلّا هِمّة**)، أي: ما كانت تلك الخَطْرةُ إلّا ما لا تَخلو النَّفْسُ عنهُ مِن حديثِ النفس.

---

(١) في (ط): «وضرّاب».

(٢) انظر: «الكتاب» لسيبويه (١: ١١٠-١١٤).

(٣) هو جزءٌ من حديثٍ صحيح أخرجه مسلم (٩١٨).

كما قال عمرُو ابنُ الإطْنابةِ:

أقولُ لها إذا جَشَأَتْ وجاشَتْ: مكانَكِ تُحْمَدي أَوْ تَستريحي

حتىٰ قال معاويةُ: عليكم بحفظ الشِّعر؛ فقد كدتُ أضَعُ رِجْلي في الرِّكابِ يومَ صِفِّين، فما ثَـبَّتَ منِّي إلا قولُ عمرِو ابنِ الإطْنابة.

ولو كانت عزيمةً لـمَا ثَبَتَتْ معها الوِلاية، واللهُ تعالىٰ يقول: ﴿**وَٱللَّهُ وَلِيُّهُمَا**﴾، **ويجوزُ أن يُرادَ: واللهُ ناصرُهما** ومتولِّي أمْرِهما، فما لهما تَفْشَلانِ ولا تتوكَّلان علىٰ الله!...

قولُه: (**أقولُ لها: إذا جشَأتْ**) البيت، وقبلَه في روايةِ اليَمينيِّ:

أَبَــتْ لي عِفّتــي وأَبَــىٰ بَلائــي وأخْذُ الحَمْدِ[1] بـالثمنِ الـرَّبيحِ

وإجشامي علىٰ المكـروهِ نفْـسي وضَرْبي هامةَ البطـلِ المُشـيحِ[2]

وقَوْلي كلّما جشأتْ ... البيتَ: أَبَتْ لي قبولَ الضَّيمِ والبَلاء، مِن أبلىٰ في الحَرْب: إذا أظهَرَ بأسَهُ وجَلادتَه، والمَشيحُ مِن: شاحَ الرجُلُ: جَدَّ في الأمرِ، وجشَأَتْ، أي: تحرَّكتْ، وجاشَتِ القِدرُ: إذا غَلَتْ، وكلُّ شيءٍ يَغلي فهُو يَجيشُ، حتّىٰ الهمومُ والغَصَّةُ في الصَّدر، مكانَكِ: أي: الزَمي مكانَكِ حتّىٰ تُغلَبي فتُحمَدي، أو تُقتَلي فتَستريحي مِن نَصَبِ الدُّنيا.

الإطْنابةُ، بكسرِ الهمزةِ وسكونِ الطاء المهمَلة والنونِ والباء الموحَّدة[3]. يُخاطِبُ نفْسَه علىٰ التجريد.

قولُه: (**ويجوزُ أن يُراد: واللهُ ناصِرُهما**) **عطْفٌ علىٰ قولِه**: «ما كانت إلّا هَمّةً»، يعني: لا يجوزُ

---

(١) في (ط): «وأخذي الحمدَ».

(٢) الأبيات لابن الإطنابةِ، كما في «الكامل المبرّد» (٤: ٥٧)، و«العقد الفريد» لابن عبد ربِّه (١: ٢٩)، و«محاضرات الأدباء» للراغب (١: ١٠٣).

(٣) وهي أمُّ الشاعر.

فإن قلتَ: فما معنىٰ ما رُوِيَ مِنْ قولِ بعضِهم عِنْدَ نزولِ الآية: والله ما يَسُرُّنا أنّا لم نَهُمَّ بالذي هَمَمْنا به وقد أخبَرَنا اللهُ بأنه وَلِيُّنا؟ قلتُ: معنىٰ ذلك: فَرْطُ الاستِبْشارِ بما حَصَلَ لهم من الشَّرَفِ بثناءِ الله، وإنزالِه فيهم آيةً ناطقةً بصحّةِ الوِلايةِ، وأنّ تلك الهمّةَ غيرَ المأخوذِ بها ـ لأنّها لم تكن عن عَزيمةٍ وتصميمٍ ـ كانت سببًا لنزولِها. والفَشَل: الجُبْنُ والخَوَر. وقرأ عبدُ الله (واللهُ وليُّهم)، كقولِه: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٱقۡتَتَلُواْ﴾ [الحجرات: ٩].

أن تكونَ عَزيمةً بل تكونُ حديثَ نفْس، لأنّ اللهَ تعالىٰ يقولُ: ﴿وَٱللَّهُ وَلِيُّهُمَا﴾ واللهُ تعالىٰ لا يكونُ وَلِيَّ مَن عزمَ خِذْلانَ الرسولِ ﷺ ومتابعةَ عدُوِّه عبدِ الله بن أُبَيٍّ بن سَلول، ويَجوزُ أن تكونَ عزيمةً كما قال ابنُ عبّاس، ويكونُ قولُه: ﴿وَٱللَّهُ وَلِيُّهُمَا﴾ جُملةً حاليّةً مقرِّرةً للتوبيخِ والاستبعادِ، أي: لِمَ وُجِدَ[1] منهما الفشَلُ والجُبنُ وتلك العزيمةُ، والحالُ أنّ اللهَ سبحانَه وتعالىٰ بجَلالتِه وعظَمتِه هُو الناصرُ يدُلُّ علىٰ التوبيخ قولُه: «فما لهما تفشَلان»، وعلىٰ الأوّلِ كانت جُملةً معطوفةً علىٰ الجُملةِ السابقة، أخبَرَ اللهُ تعالىٰ أنهُ كانَ منهمُ الفشَلُ ومنَ الله الوِلايةُ، وإليه الإشارةُ بقولِه: «وقد أخبَرَنا اللهُ بأنهُ وَلِيُّنا».

الراغب: الولاءُ والتَّوالي: أن يَحصُلَ شيئانِ فصاعداً حصُولاً ليس بينَهما ما ليس منهما[2]، ويُستعارُ ذلك للقُربِ مِن حيثُ المكانُ، ومِن حيثُ النِّسبةُ ومِن حيثُ الدِّين، ومِن حيثُ الصَّداقةُ والنُّصرةُ والاعتقادُ، والوَلايةُ: النُّصْرةُ، والوِلايةُ: توَلّي الأمر، وقيل: هما واحدةٌ كالدِّلالةِ والدَّلالة، وحقيقتُه توَلّي الأمر، والوَليُّ والمَولَىٰ يُستعمَلانِ في ذلك، وكلُّ واحدٍ منهُما يقالُ في معنىٰ الفاعل، أي: الـمُوالي، وفي معنىٰ المفعولِ، أي: المُوالَىٰ، ويقالُ للمؤمِن: هُو وَلِيُّ الله، ولم يُرِدْ: مَولاهُ، ويقال: اللهُ وليُّ المؤمنِ ومَوْلاه[3].

قولُه: (**ما رُوِيَ مِن قولِ بعضِهم عندَ نزولِ الآية**)، وهُو جابرُ بنُ عبدِ الله، قال: فينا نزَلت:

---

(١) في (ط): «لم يوجد».

(٢) قوله: «ما ليس منهما» ساقط من (ط).

(٣) «مفردات القرآن»، ص٨٨٥.

....

﴿إِذْ هَمَّت طَّآئِفَتَانِ مِنكُمْ أَن تَفْشَلَا وَٱللَّهُ وَلِيُّهُمَا﴾ نحنُ الطائفتانِ: بَنو حارِثة وبَنو سَلِمة، وما يَسُرُّني أنّها لم تَـنزِلْ لقولِ الله: ﴿وَٱللَّهُ وَلِيُّهُمَا﴾، أخرجَهُ البخاريُّ ومسلم(١).

قولُه: ما يَسُرُّني أنّها لم تَنْزِل، أي: ما يَسُرُّني عدَمُ نزولِ الآية، والمفهومُ: أنّ نزولَها سَرَّهُ لَمّا حصَلَ لهُم الشَّرَفُ وثبَتَتِ الوِلاية، ودَلَّ ذلكَ علىٰ أنهُ سرَّتْهم تلك الهَمَّةُ، وأمّا روايةُ المصنِّف: «ما يَسُرُّنا أنّا لم نَهُمَّ بالذي همَمْنا بِهِ» فمعناهُ: أنّ همَّتهم سَرَّتْهم لَمّا نزَلَ بسببِها توقيعُ الوِلاية، وفي كلامِ المصنِّف إشعارٌ بأنّ تلك الهَمّةَ ما كانت عزيمةً، وقولُ ابنِ عبّاس مَرْجوح(٢).

وقلتُ: وكلامُ ابنِ عبّاس رضيَ اللهُ عنه مَبْنيٌّ علىٰ التوبيخ كما مَرّ، ويَنصُرُه قولُه: ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ فإنه يَأبىٰ إلّا أن يكونَ تعريضاً وتغليظاً في هذا المقام، وكذا ﴿فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ مُشتمِلٌ علىٰ تشديدٍ عظيم، يعني: فاتّقوا اللهَ في الثَّباتِ معَه، ولا تَضعُفوا، فإنّ نعمَتَه، وهِيَ نعمةُ الإسلام، لا يُقابَلُ شُكرُها إلّا ببذْلِ المُهَج وبفِداءِ النفس والنُّصرةِ له والشهادةِ في سبيلِه، فاثبُتوا معَه لعلّكم تُدرِكونَ شُكرَ هذه النِّعمة، أو: فاتّقوا اللهَ في الثَّباتِ معَه والنُّصرةِ له ليَحصُلَ لكُم نعمةُ الظَّفَر، فتشكرونَها، فوَضَعَ الشُّكرَ موضعَ النِّعمةِ إيذاناً بكونِها حاصلةً، وإليه الإشارةُ بقولِه: «فوَضَعَ الشُّكرَ موضعَ الإنعام»، وكلُّ هذه التشديداتِ لا تَرِدُ علىٰ حديثِ النفْس.

وأمّا قولُ جابِر: نحنُ بنو حارثةَ وبنو سَلِمةَ، وامتيازُه إياهما عن الغَيْر، فلا يَستقيمُ إلّا علىٰ العزيمة، وقولُه: وما يَسُرُّني أنّها لم تنزِلْ، إنّما يَحسُنُ إذا حُمِلتْ علىٰ العزيمة، ليُفيدَ المُبالغةَ، فهُو علىٰ أسلوبِ قولِه تعالىٰ: ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٤٣].

---

(١) «صحيح البخاري» (٤٠٥١) و«صحيح مسلم» (٢٥٠٥).

(٢) في (ط): «مجروح»!

[﴿ وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدْرٍ وَأَنتُمْ أَذِلَّةٌ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ * إِذْ تَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ أَلَن يَكْفِيَكُمْ أَن يُمِدَّكُمْ رَبُّكُم بِثَلَٰثَةِ ءَالَٰفٍ مِّنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ مُنزَلِينَ * بَلَىٰٓ إِن تَصْبِرُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ وَيَأْتُوكُم مِّن فَوْرِهِمْ هَٰذَا يُمْدِدْكُمْ رَبُّكُم بِخَمْسَةِ ءَالَٰفٍ مِّنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ مُسَوِّمِينَ * وَمَا جَعَلَهُ ٱللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ لَكُمْ وَلِتَطْمَئِنَّ قُلُوبُكُم بِهِۦ وَمَا ٱلنَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ * لِيَقْطَعَ طَرَفًا مِّنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَوْ يَكْبِتَهُمْ فَيَنقَلِبُوا۟ خَآئِبِينَ ﴾ ١٢٣-١٢٧]

أمَرَهم بألّا يتوكَّلوا إلّا عليه، ولا يفوِّضوا أُمورَهم إلّا إليه، **ثم ذكَّرَهم ما يُوجِبُ عليهم التوكُّلَ** ممّا يَسَّر لهم مِنَ الفَتْحِ يومَ بَدْرٍ وهم في حالةِ قلّةٍ وذلّة. **والأذِلَّـةُ: جمعُ قِلّة**، والذُّلّان: جمعُ الكَثْرة.

قولُه: (**ثُمّ ذكَّرَهم ما يوجِبُ عليهمُ التوكُّل**): عطفٌ علىٰ قولِه: «أمَرَهم بأنْ لا يتوكَّلوا إلّا عليه»، وفيه إشارةٌ إلىٰ بيانِ النَّظْم، فإنّ قولَه: ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ تذييلٌ للكلام السابق وتعريضٌ بما صدَرَ عن بعضِهم منَ الفَشَل والخَوَر؛ لأنّ قولَه: ﴿وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ﴾ الآية تذكيرٌ للأصحابِ قلّةَ صَبْرِهم ومُخالفةَ أمرِ رسُولِهم وتَرْكَهم المَرْكَز، وهُو متّصلٌ بقولِه: ﴿وَإِن تَصْبِرُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْـًٔا إِنَّ ٱللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطٌ﴾ بدليل قولِه في قصّةِ بدْر: ﴿بَلَىٰٓ إِن تَصْبِرُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ وَيَأْتُوكُم مِّن فَوْرِهِمْ﴾ يعني: عليكم بالصَّبرِ والتقوىٰ، واذْكُروا ما جَرىٰ عليكُم يومَ أُحُد حينَ عَدِمتُم الصبرَ والتّقوىٰ، وما مُنِحتُم يومَ بدْر حينَ صبَرتُم واتَّقَيْتُمُ اللهَ منَ الظَّفَرِ والنُّصرة، هذا هُو المرادُ من قولِه: «ذكَّرَهم ما يوجِبُ عليهم التوكُّل».

قولُه: (**والأذِلَّـةُ: جمعُ قِلّة**)، قال الزجّاجُ: الأذِلّةُ: جمعُ ذَليل، والأصلُ في فَعِيلٍ إذا كان صفةً أن يُجمَعَ علىٰ فُعَلاء، نحوَ ظَريفٍ وظُرَفاءَ وشَريكٍ وشُرَكاءَ، لكنّ فُعَلاءَ اجتُنِبتْ في التّضعيف، فلو قيل: في جَليلٍ وقَليل، جُلَلاءُ وقُـلَلاء، لاجتمَعَ حَرْفانِ مِن جِنس واحد، فعُدِلَ بهِ إلىٰ أفْعِلة، نحوَ: جَريب وأجْرِبة، وقَفِيز وأقْفِزة[1].

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٤٦٦).

وجاءَ بجَمْعِ القِلّة؛ ليدلَّ علىٰ أنهم علىٰ ذِلَّتهم كانوا قليلًا. وذلّتُهم: ما كان بهم مِن ضعفِ الحالِ وقلّةِ السِّلاحِ والمالِ والمَرْكوب؛ وذلك أنهم خَرَجوا علىٰ النَّواضِح يَعتقِبُ النَّـفَر منهم علىٰ البَعيرِ الواحد، وما كانَ معهم إلا فرسٌ واحد. وقِلّتُهم: أنهم كانوا ثلاث مئة وبضعةَ عشر، وكانَ عدوُّهم في حالِ كثرةٍ زُهاءَ أَلْفِ مقاتل، ومعهم مئةُ فَرَس. **والشِّكّةُ** والشَّوْكة. وبَدْر: اسمُ ماءٍ بين مكّةَ والمدينة، كان لرَجلٍ يسمَّى بدرًا؛ فسمِّيَ به. ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ﴾ في الثباتِ مع رسولِه ﷺ، ﴿لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ بتَقْواكم ما أنعَمَ به عليكم مِنْ نصْرتِه، أو لعلَّكم يُنعِمُ اللهُ عليكم نعمةً أُخرىٰ تَشْكُرونها. فوُضِعَ الشُّكرُ موضعَ الإنعام؛ لأنه سببٌ له. ﴿إِذْ تَقُولُ﴾: ظرفٌ لـ﴿نَصَرَكُمُ﴾ علىٰ أن يقولَ لهم ذلك يومَ بدر، أوْ بدلٌ ثانٍ من ﴿وَإِذْ غَدَوْتَ﴾ علىٰ أن يقولَه لهم يومَ أُحُد. فإن قلتَ: **كيف** يصحُّ أنْ يقولَ لهم يومَ أُحُدٍ ولم تَنزِلْ فيه الملائكة؟ قلتُ: قالَه لهم مع اشتراطِ الصبرِ والتقوىٰ عليهم، فلم يَصبِروا عن الغَنائم، ولم يتَّقوا **حيثُ خالَفُوا أمْرَ رسولِ الله ﷺ**؛ ....

قولُه: (**والشِّكّة**)، **الجَوهريّ**: الشِّكّةُ، بالكسر: السِّلاح، يقال: رجلٌ شاكُّ السِّلاح وشاكٌّ في السِّلاح، والشاكُّ السِّلاح، وهُو اللابسُ التامُّ.

قولُه: (**كيف؟**) السؤالُ واردٌ علىٰ أن يكونَ ﴿إِذْ تَقُولُ﴾ بدَلاً، أي: كيفَ يقولُ لهم يومَ أُحُد: أَلَنْ يَكفِيَكم إمدادُ ربِّكم بثلاثةِ آلاف؟ وأجابَ: أنّ الكلامَ واردٌ علىٰ الوَعْد ومُقارَنٌ بالشَّرطيّة، كأنه قيل: ألَنْ يكفِيَكم ثلاثةُ آلافٍ إن صبَرتُم كما في بَدْر، بلَىٰ يَكفيكُمُ اللهُ، إنْ زِدتُم علىٰ الصَّبرِ التّقوىٰ يَزِدْكُم في الإمدادِ، نحوُه قولُه تعالىٰ: ﴿ بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ ﴾ [البقرة: ١١٢] أي: ﴿ بَلَىٰ ﴾: رَدٌّ لقولِهم، ثمّ يقَعُ ﴿مَنْ أَسْلَمَ﴾ كلاماً مبتدأ، ويكونُ ﴿مَنْ﴾ متضمِّناً معنىٰ الشَّرط، وجَوابُه: ﴿فَلَهُۥٓ أَجْرُهُۥ﴾.

قولُه: (**حيثُ خالَفوا أمْرَ رسولِ الله ﷺ**)، وذلك أنهُ ﷺ قال للرُّماة، وكانوا خمسينَ رجُلاً: «إذا رأيتُمونا تخْطَفُنا الطَّيرُ فلا تَبـرَحوا حتّىٰ أُرسِلَ إليكم»، فهـزَمهم اللهُ، أي: المشركينَ، فقالَ الرُّماة: الغَنيمةَ، ظَهَـرَ أصحابُكُم، فلمّـا أَتَوهُم صُرِفت وجوهُهم فأَقْبَلوا مُنهزِمين.

فلذلك لم تَنزِلِ الملائكة، **ولو تـمُّوا** علىٰ ما شُرِطَ عليهم لَـنَزلتْ، وإنما قُدِّم لهم الوعدُ بنزولِ الملائكةِ لتَقْوىٰ قلوبُهم ويَعْزِموا علىٰ الثَّبات، ويَثِقُوا بنَصْر الله.

ومعنىٰ ﴿أَلَن يَكۡفِيَكُمۡ﴾: **إنكارُ أن لا يَكْفِيَهم** الإمدادُ بثلاثة آلافٍ مِنَ الملائكة، وإنما جيءَ بـ«لَنْ» الذي هو لتأكيدِ النفي؛ للإشعارِ بأنهم كانوا لقلَّتِهم وضعفِهم وكثرةِ عدوِّهم وشوكتِه **كالآيِسِينَ مِنَ النصر**. و﴿بَلَىٰٓ﴾: إيجابٌ لِـما بعد «لن»، بمعنىٰ: بَلْ يَكفِيكم الإمدادُ بهم، فأوجَبَ الكفايةَ، ....

رواه البخاريُّ وأحمدُ[1] وأبو داودَ، عن البَراء[2]، تَخْطَفُنا الطَّيرُ، أي: تَسلُبُنا وتَطيرُ بنا، وهُو مبالغةٌ في الهلاك.

قولُه: (**ولو تمّوا**) يقال: تَمَّ علىٰ الأمرِ: استمَرَّ عليه.

قولُه: (ومعنىٰ ﴿أَلَن يَكۡفِيَكُمۡ﴾: **إنكارُ أنْ لا يكفِيَـهم**[3])، **الكَواشـيُّ**: أدخَلَ همزةَ الاستفهام علىٰ النَّفي توبيخاً لهم علىٰ اعتقادِهم أنّهم لا يُنصَرون بهذا العدَد، فنقَلتْه إلىٰ إثباتِ الفعل علىٰ ما كان عليه مُستقبَلاً فقال: ﴿أَلَن يَكۡفِيَكُمۡ﴾[4].

قولُه: (**كالآيسينَ منَ النَّصر**)، وذلك أنّ «لن» فيها معنىٰ رَدِّ إنكارِ مُنكِرٍ[5]، قال: «تقولُ لصاحِبك: لا أُقيمُ غداً، فإنْ أنكرَ عليكَ، قلتَ: لن أُقيمَ غداً»، نزَّلَهم، لإياسِهم منَ النَّصر، منزِلةَ المُنكِرين.

---

(١) قوله: «وأحمد» ساقط من (ط).

(٢) أخرجه الإمام أحمد في «الـمسند» (١٨٥٩٣) والبخاري (٣٠٣٩) و(٣٩٨٦) وأبو داود (٢٦٦٢) والنسائي في «السنن الكبرىٰ» (٨٦٣٥) وأبو عوانة في «المسند» (٤: ٣٠٣) وغيرهم. وانظر تمامَ تخريجه في التعليق علىٰ «مسند أحمد».

(٣) في (م): «يكفيكم».

(٤) «تفسير الكواشي» (١: ١٨٦).

(٥) في (ط): «منكرها».

ثم قال: ﴿إِن تَصْبِرُواْ وَتَتَّقُواْ﴾ يُمدِدْكم بأكثرَ من ذلك العَدَد. ﴿مُسَوِّمِينَ﴾ للقتال. ﴿وَيَأْتُوكُم﴾ يعني: المشركين، ﴿مِّن فَوْرِهِمْ هَٰذَا﴾: من قولِك: قَفَلَ مِنْ غَزْوته، وخَرَجَ مِنْ فَوْره إلىٰ غَزْوة أُخرىٰ، وجاءَ فلانٌ ورَجَعَ مِن فَوْره. ومنه قولُ أبي حَنيفة رضي الله عنه: الأمرُ علىٰ الفَوْرِ لا علىٰ التَّراخي. وهو مَصْدرٌ مِن: فارَتِ القِدْر؛ إذا غَلَتْ، فاستُعِيرَ للسُّرعة، ....

قولُه: (ثُمّ قال: ﴿إِن تَصْبِرُواْ﴾)، ويُروىٰ: (وإن تَصبِروا وتَتَّقوا) بالواو، قيل: أَتىٰ بالعاطفِ معَ أنهُ ليسَ في التنزيلِ ليؤْذِنَ بأنّها مُرادةٌ، وإن لم تكنْ ملفوظةً، إذِ المعنىٰ: بلىٰ يَكفِيكمُ الإمدادُ بثلاثةِ آلاف، وإن تَصبِروا وتتَّقوا ويأتُوكم مِن فَوْرِهم هذا يُمددْكم بأكثرَ مِن ذلك.

قلتُ: هذا غيرُ مَرْضيّ، فإنّ التنزيلَ إنِ اقتضىٰ العاطفَ فلا يجوزُ ترْكُها، ولكنّ هذا ابتداءُ وعْدٍ واستئنافُ كلامٍ آخرَ واردٍ علىٰ الشَّرطِ والجزاء مُقَيَّدٍ بقَيْدِ الصَّبرِ والتَّقوىٰ والزيادةِ في المَدَدِ وسُرعةِ الظَّفَر، والكلامُ السابقُ واردٌ علىٰ الرَّدِّ علىٰ ما اعتَقَدوه وإنكارِ أنْ لا يَكفيَهمُ الإمدادُ بهذا العدد، فيكونُ كالتَّوْطِئة للوَعْد، ولهذا قال: «ثُمّ قال: إنْ تَصبِروا» بـ«ثُمّ» ليَدُلَّ علىٰ أنّ بيْنَ الكلامَيْنِ تَراخِياً مِن حيثُ المعنىٰ، فإذاً لا مجالَ لتوسيطِ الواو.

وقال القاضي: ﴿بَلَىٰ﴾: إيجابٌ لِما بعدَ «لن»، أي: بلىٰ يَكفِيكُم، ثُمّ وعَدَ لهم الزِّيادةَ علىٰ الصَّبرِ والتَّقوىٰ حَثّاً عليهما وتقويةً لقلوبِهم. تَمَّ كلامُه[1].

وإذا لم يكنِ الكلامُ الأوّلُ كالتَّوطِئةِ لم يَصِحَّ قولُه: «قالهُ لهُم معَ اشتراطِ الصَّبرِ والتَّقوىٰ عليهم، فلم يَصبِروا عنِ الغنائم»، وعلىٰ ما قال الزاعمُ: المعنىٰ: إنْ لم تَصبِروا يُمدِدْكُم بثلاثةِ آلاف، وإن صبَرتُم واتّقَيْتُم يُمدِدْكُم بخمسةِ آلاف.

قولُه: (قفَلَ) أي: رجَعَ، «ولا تعريجَ»: ولا إقامةَ، «لا رَيْث»: لا بُطْء.

قولُه: (فاستُعيرَ للسُّرعة)، الراغبُ: الفَوْرُ: شِدّةُ الغَلَيان، ويقالُ ذلك في النارِ نفسِها

---

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٨٩).

ثُمَّ سُمِّيتْ به الحالةُ التي لا رَيْثَ فيها ولا تَعْرِيجَ علىٰ شيءٍ من صاحبِها، فقيل: خَرَجَ من فَوْره، كما تقولُ: خَرَجَ مِنَ ساعتِه: لَمْ يَلْبَث. والمعنىٰ: أنهم إنْ يأتُوكم مِنْ ساعتِهم هذه يُمدِدْكم ربُّكم بالملائكةِ في حالِ إتيانهم، لا يتأخَّرُ نزولُهم عن إتيانِهم. يريدُ: أنَّ اللهَ يعجِّلُ نُصْرتَـكم، ويُيسِّر فَتْحَكم إن صَبَرْتُم واتَّقَيْتم. **وقُرِئ: (منزَّلين) بالتشديد،** و(مُنْزِلين) بكسرِ الزاي، بمعنىٰ: مُنزِلين النَّصْرَ؛ و﴿مُسَوِّمِينَ﴾ بفتحِ الواو وكَسْرِها، بمعنىٰ: مُعْلَمين ومُعْلِمين أنفُسَهم أوْ خيْلَهم. **قال الكَلْبيُّ: مُعْلِمينَ** ....

إذا هاجَتْ، وفي القِدْرِ والغضَب، قال تعالىٰ: ﴿وَهِىَ تَفُورُ ۞ تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ ٱلْغَيْظِ﴾ [الملك: ٧-٨]، وفلانٌ منَ الحُمّىٰ يَفور، والفَوّارةُ: ما تَقذِفُ به القِدرُ من فوَرانِها، وفوّارةُ الماءِ سُمِّيتْ تشبيهاً بغلَيانِ القِدر، ويقال: فَعلتُ كذا مِن فَوْري، أي: في غلَيانِ الحال، وقيل: سكونِ الأمر، قال تعالىٰ: ﴿وَيَأْتُوكُم مِّن فَوْرِهِمْ﴾(١) [آل عمران: ١٢٥].

قولُه: **(وقُرِئَ: «مُنَزَّلِينَ» بالتشديد)**: ابنُ عامر، والباقونَ: بالتخفيف(٢)، وبالتخفيف معَ كسرِ الزاءِ(٣): شاذٌّ(٤).

قولُه: **(و﴿مُسَوِّمِينَ﴾)**، أي: وقُرِئَ: ﴿مُسَوِّمِينَ﴾ بكسرِ الواو: ابنُ كثيرٍ وأبو عمْرٍو(٥) وعاصم(٦)، وبفَتحِها: الباقون.

قولُه: **(الكَلْبيُّ: مُعلِمينَ)** صَحَّ بكسرِ اللام عن نُسخةِ المصنِّف.

---

(١) «مفردات القرآن»، ص٦٤٧.

(٢) انظر: «النشر في القراءات العشر» (٢: ٢٤٢).

(٣) في (ط): «وبالتخفيف وبكسر الزاي».

(٤) وممّن قرأ بذلك أبو حيْوَة. انظر: «مختصر شواذّ القرآن»، ص٢٢.

(٥) في (ط): «وأبو عامر».

(٦) بمعنىٰ «معلّمين» من السَّوْمَةِ وهي العلامة. وحُجَّتُهم ما جاءَ في التفسير عن مجاهدٍ قال: كانوا - يعني الملائكة - سَوّموا نواصي خيولهم بالصوفِ الأبيضِ. هم علىٰ هذا التفسير مسوِّمون لأنهم فاعلون. انظر: «حجّة القراءات»، ص١٧٣.

بعَمائمَ صُفرٍ مُرْخاةٍ علىٰ أكتافهم. وعن الضحَّاك: مُعْلَمين بالصُّوف الأبيضِ من نَواصي الدوابِّ وأذنابِها. وعن مُجاهد: مجْزوزةً أذْنابُ خَيْلهم. وعن قَتادةَ: كانوا علىٰ خَيْلٍ بُلْق. وعن عُروةَ بنِ الزُّبير: كانت عِمامةُ الزُّبيرِ يومَ بَدْرٍ صفراءَ، فنَزَلتِ الملائكةُ كذٰلك. وعن رسولِ الله ﷺ: أنه قال لأصحابه: «تَسوَّمُوا فإنَّ الملائكةَ قد تَسوَّمتْ».

﴿وَمَا جَعَلَهُ ٱللَّهُ﴾ الهاءُ لـ﴿أَن يُمِدَّكُمْ﴾، أي: وما جَعَلَ اللهُ إمدادَكم بالملائكة إلا بشارةً لكم بأنكم تُنْصَرون. ﴿وَلِتَطْمَئِنَّ قُلُوبُكُم بِهِۦ﴾ كما كانت السَّكينةُ لبَني إسرائيلَ بشارةً بالنصر وطُمَأنينةً لقلوبهم. ﴿وَمَا ٱلنَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ لا مِن عِنْدِ المُقاتِلةِ إذا تَكاثَروا، ولا مِنْ عندِ الملائكةِ والسَّكينة، ولكنْ ذلك ممّا يقوِّي به اللهُ رجاءَ النُّصْرةِ والطَّمعِ في الرَّحمة، ويربُطُ به علىٰ قلوبِ المجاهدين. ﴿ٱلْعَزِيزِ﴾: الذي لا يُغالَبُ في حُكْمه، ﴿ٱلْحَكِيمِ﴾: الذي يُعطِي النَّصْرَ ويَمنُعه لِـما يرىٰ من المصلحة.

﴿لِيَقْطَعَ طَرَفًا مِّنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾: ليُهلِك طائفةً منهم بالقَتْلِ والأسْر، ....

قولُه: (بعمائمَ صُفرٍ مُرْخاةٍ علىٰ أكتافِهم)، في كتابِ «الوفا»، عن ابنِ الجوْزيِّ، عن نافع، عنِ ابنِ عُمرَ، أنَّ النبيَّ ﷺ كان إذا اعتَمَّ سَدَلَ عِمامَتَهُ بيْنَ كتِفَيْه، قال نافع: وكان ابنُ عُمرَ يفعَلُ ذلك(١).

قولُه: (ليُهلِكَ طائفةً منهم) فسَّرَ الطَرَفَ بالطائفة، وجعَلَها منَ الإشرافِ بحسَبِ التركيبِ والمَقام، أمّا التركيبُ فإنّ التنكيرَ في ﴿طَرَفًا﴾ للتفخيم، وأمّا المقامُ فإنّ المقطوعَ طرَفُهم صَناديدُ قُرَيش، قال في «الأساس»: وهُو مِن أطرافِ العرَب، أي: مِن أشرافِها، وأهلِ بُيوتاتِها.

وقيل: تخصيصُ ذكْرِ الطَّرَفِ مِن حيثُ إنّ أطرافَ الشيءِ يُتوَصَّلُ بها إلىٰ توهينِه وإزالتِه، ولا شَكَّ أنَّ يومَ بدْر هُو فتحُ الفُتوح، وفيه فَلُّ شوكةِ المشركينَ، وطلوعُ تباشيرِ الظَّفَرِ للمؤمنين، ومِن ثَمّ رُوِيَ «هذا يومٌ له ما بعدَه»(٢).

---

(١) «الوفا بأحوال المصطفىٰ» (٢: ٢٥٦) والحديث المذكور أخرجه الترمذي في «السنن» (١٧٣٦) وفي «الشمائل»، ص١٠٦-١٠٧ وقال: هذا حديثٌ حسن غريب.

(٢) المحفوظ من ذلك هو قولُه ﷺ يوم بدرٍ حين نظر، إلىٰ قلّةِ عدد أصحابه: «اللهُمَّ إن تهلِكْ هذه العصابةُ =

وهو ما كانَ يومَ بدرٍ مِن قَتْلِ سَبْعينَ وأَسْرِ سبعينَ مِنْ رُؤساءِ قُريشٍ وصَناديدِهم. ﴿أَوْ يَكْبِتَهُمْ﴾: أَوْ يُخزيَهم ويَغيظَهم بالهزيمة. ﴿فَيَنقَلِبُواْ خَآئِبِينَ﴾: غيرَ ظافِرينَ بمُبْتغاهم، ونحوُه ﴿وَرَدَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِغَيْظِهِمْ لَمْ يَنَالُواْ خَيْرًا﴾ [الأحزاب: ٢٥]، ويقال: كَبَتَه بمعنىٰ كَبَدَه؛ إذا ضَرَبَ كَبِدَه بالغَيْظ والحُرْقة. وقيل في قولِ أبي الطيِّب:

لأَكبِتَ حاسِدًا وأُرِيْ عَدُوًّا

هو من الكَبِد والرِّئة.

واللامُ متعلِّقة بقوله: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ﴾، أوْ بقوله: ﴿وَمَا ٱلنَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾.

[﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَٰلِمُونَ * وَلِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ يَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ ١٢٨-١٢٩]

قولُه: (لأَكْبِتَ حاسِداً وأُرِيْ عدُوّاً)، تمامُه:

كأنّهما وَداعُكَ والرَّحيلُ

«كأنّهما»، أي: الحاسِدَ والعدُوَّ، «وأُرِيَ» بياءٍ خالصة، يريدُ بِهِ الضَّربَ علىٰ الرِّئة، واللامُ في «لأكبِتَ» متّصلٌ بما قبلَه، وهُو:

رُوَيْدَكَ أيُّها المَلِكُ الجليلُ ... تـأنَّ وعُـدَّهُ ممّـا تُنيـلُ

وَجُودَكَ بالمُقام ولو قليلاً ... فما فيما تَجودُ بـه قليـلُ [(١)]

أي: أمهِلْ سَيْرَكَ وأخِّره واجعَلْ ذلك ممّا تُعطيه، قولُه: وجودَك، أي: وَجُدْ جُودَكَ بالمُقام، أي: بالإقامة، ولو فعلَتَهُ قليلاً، ويجوزُ: ولوْ جوداً قليلاً، يعني: أنّ ما كان مِن جهتِك فهُو كثيرٌ وإن قَلَّ، ثُمّ شَبَّهَ الحاسِدَ والعدوَّ بوَداعِه وارتحالِه، لأنّهما يُنكِيانِ في قلبِه ويُوجِعانِه.

= من أهل الإسلام، فلا تُعبدُ في الأرض أبداً»، وهو جزءٌ من حديثٍ طويلٍ أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٠٨) وأبو داود (٢٦٩٠) وغيرهما بإسنادٍ حسن.

(١) الأبيات للمتنبّي في «ديوانه» (٣: ١٣٦).

﴿أَوْ يَتُوبَ﴾ عطفٌ علىٰ ما قَبْلَه، و﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ اعتراضٌ، والمعنىٰ: أنّ اللهَ مالكُ أمْرِهم؛ فإمّا يُهلِكُهم، أوْ يَهزِمُهم، أوْ يتوبُ عليهم إنْ أسلَموا، أو يُعذِّبُهم إنْ أصرُّوا علىٰ الكُفر، وليس لك مِنْ أمْرِهم شيء، إنما أنتَ عبدٌ مبعوثٌ لإنْذارِهم ومُجاهَدتِهم. وقيل: ﴿أَوْ يَتُوبَ﴾ منصوبٌ بإضْمار «أنْ»، و«أنْ يتوبَ» في حُكمِ اسمٍ معطوف بـ«أوْ» علىٰ ﴿الْأَمْرِ﴾، أوْ علىٰ ﴿شَيْءٌ﴾، **أيْ: ليسَ لكَ مِنْ أمْرِهم شيءٌ،** أوْ مِنَ التَّوبةِ عليهم، أوْ مِنْ تَعْذيبِهم، **أوْ: ليسَ لك مِنْ أمْرِهم شيءٌ، أوِ التوبةُ عليهم، أوْ تَعْذيبُهم.** ....

قولُه: (**عَطْفٌ علىٰ ما قَبله**) أي: علىٰ قولِه: ﴿يَكْبِتَهُمْ﴾ أي: ليَكبتَهم أو يَتوبَ عليهم، و«أو» للتنويعِ لا للتَّرديد.

قولُه: (**أي: ليسَ لكَ مِن أمرِهم شيءٌ**)، هذا علىٰ تقديرِ العَطْفِ علىٰ «الأمر»، فهُو مِن عَطفِ الخاصِّ علىٰ العامّ، أي: أُمورُهم كلُّها لله تعالىٰ وليس لكَ من أمورِهم شيءٌ، لا منَ التَّوبةِ ولا منَ التعذيبِ.

قولُه: (**أو: لَيس لك مِن أمرِهم شيءٌ، أو التَّوبةُ عليهِم، أو تعذيبُهم**)، هذا على تقديرِ العَطْف على «شيءٍ»، وهو أيضاً مِن عَطفِ الخاصِّ على العَامّ، أي: ليس لكَ مِن أمورِهم شيءٌ: لا أمْرُ التَّوبةِ ولا أمْرُ التعذيب، والفَرقُ بينَ الوجْهَين: هُو أنهُ علىٰ الأوّلِ سلْبُ ما يَتْبَعُ التّوبةَ والتعذيبَ منهُ صلَواتُ الله عليه بالكُلّيّـة منَ القَبولِ والرّدِّ والخَلاصِ منَ العذابِ والمَنْعِ منَ النَّجاة، وعلىٰ الثاني: سَلبُ نفْسِ التوبةِ والتعذيبِ منه، يعني: لا تَقدِرُ أن تُجبِرَهم علىٰ التوبةِ ولا أن تَمنَعَهم عنها، ولا تَقدِرُ أن تُعذِّبَهم ولا أن تَعفُوَ عنهم، فإنّ الأمورَ كلَّها بيَدِ الله، والمعنىٰ معَ الأوّلِ كما سنُبيِّنُه إن شاء اللهُ تعالىٰ. ويمكنُ أن يقالَ: إنَّ التعريفَ في الأمر للجنس، والمعنىٰ: ليس لك من الأمور الإلـٰهيةِ شيء، وهي إمّا أن يهلِكَهم اللهُ في الدنيا، أو يتوبَ عليهم فيثيبَهم في الآخرة ويفلحوا، أو يُمهلَهم إلىٰ أن يعذِّبَهم فيها، وإنما أنتَ منذر،

وقيل: ﴿أَوْ﴾ بمعنىٰ «إلا أنْ»، كقولِك: لألزَمَنَّك أوْ تُعْطيَني حقِّي، علىٰ معنىٰ: ليس لك مِنْ أمْرِهم شيءٌ إلّا أنْ يتوبَ اللهُ عليهم فتَفْرَحَ بحالِهم، أوْ يُعذِّبَهم فتَشَفَّىٰ منهم.

وقيل: شَجَّه عُتْبةُ بنُ أبي وقّاص يومَ أُحُد، وكَسَرَ رَباعِيَتَه، فجَعَلَ يَمْسحُ الدَّمَ عن وَجْهِه وسالمٌ مَوْلىٰ أبي حُذيفة يَغسِلُ عن وَجْهِه الدَّمَ وهو يقول: «كيف يُفلِحُ قومٌ خَضَبوا وَجْهَ نبيِّهم بالدَّمِ وهو يَدْعُوهم إلىٰ ربِّهم؟! فنَزَلَتْ. وقيل: أرادَ أن يَدعُوَ اللهَ عليهم فنَهاه اللهُ تعالىٰ؛ لعِلْمِه أنّ فيهم مَن يؤمِنُ. وعن الحَسَن: ﴿يَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ﴾: بالتَّوبة، ولا يشاءُ أن يَغفِرَ إلّا للتائبين، ﴿وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾: ولا يشاءُ أن يعذِّبَ إلا المُستَوْجِبينَ للعذاب. وعن عَطاء: يغفرُ لمن يتوبُ إليه، ويعذِّبُ مَن لَقِيَه ظالمًا. وإتْباعُه قولَه: ﴿أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَٰلِمُونَ﴾ تفسيرٌ بيّن لـ﴿مَن يَشَآءُ﴾، ....

إنما عليك البلاغ، وعلينا الحساب. «أو» للعهد، والإشارةُ باللام إلىٰ معنىٰ قوله ﷺ: «كيف يُفلح قومٌ شجُّوا نبيَّهم؟» وسلبُ الفَلاحِ عنهم يُؤذِن بالموت علىٰ الكُفر، وسبب النجاة في الآخرة، وذلك ليس إليكَ. ويَدخلُ هذا المعنىٰ في الوجهِ الأوّل دخولاً أوّليًّا[1].

قولُه: (وقيل: شَجَّه)، الحديثُ مِن روايةِ الشَّيْخَيْنِ والتِّرمذيِّ، عن أنس، أنَّ رسولَ الله ﷺ كُسِرتْ رباعِيَّتُه يومَ أُحد وشُجَّ في رأسِه، فجعَلَ يَسلُتُ الدَّمَ عن وجهِه ويقولُ: «كيفَ يُفلحُ قومٌ شَجُّوا نبيَّهم وكسَـروا رَباعيَـتَه»، وهو يدعوهم إلىٰ الله تعالىٰ؟[2]» فأنزَلَ اللهُ تعالىٰ: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَىْءٌ﴾ الآية. سلَتَ الدَّمَ، أي: أماطَه.

قولُه: (وإتْباعُه) هُو مبتدأٌ مضافٌ إلىٰ الفاعل، وقولُه: ﴿أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾ مفعولٌ أوّل، و﴿أَوْ يُعَذِّبَهُمْ﴾: مفعولٌ ثانٍ، وقولُه: «تفسيرٌ» خبرُ المبتدأِ، يعني: لـمّا ذكَرَ اللهُ تعالىٰ: ﴿أَوْ يُعَذِّبَهُمْ

---

(١) من قوله: «ويمكن أن يقال: إن التعريف» إلىٰ هنا أثبتناه من (ط).

(٢) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١١٩٥٦) والترمذيّ (٣٠٠٢) من حديثِ أنسِ بن مالك رضيَ اللهُ عنه. وأخرجهُ البخاري (٢٩٠٣) من حديثِ سهل بن سعد رضيَ اللهُ عنه.

....

﴿فَإِنَّهُمْ ظَٰلِمُونَ﴾ بعدَ قولِه: ﴿أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾ عُلِمَ ما المرادُ بقولِه: ﴿مَن يَشَآءُ﴾ يعني: ﴿مَن يَشَآءُ﴾[1] في المَوضِعَينِ مُطلَقٌ، قيَّدَ الأوّلَ بالتائبينَ والثاني بالظالمين.

وقلتُ: هذا لعَمْري تعويجٌ عن المَحَجّة، وتعريجٌ عن المستقيم، وفَسْرٌ للقرآنِ بالرّأي، ومُفسِّرُه داخلٌ تحتَ وَعيدِ قولِه صلَواتُ الله عليه: «مَن قالَ في كتابِ الله برأيِه، فأصابَ، فقد أخطَأَ». أخرجَهُ التِّرمذيُّ وأبو داود[2].

والـحَقُّ الذي لا مَحيدَ عنهُ: أنّ هذا مُعاتَبةٌ منَ الله لرسولِه صلَواتُ الله عليه علىٰ تعجيلِه في القَول برَفْعِ الفَلاح عنِ القومِ يومَ أُحُد، كما أنّ قولَه: ﴿إِذْ هَمَّت طَّآئِفَتَانِ مِنكُمْ أَن تَفْشَلَا﴾ معاتبةٌ علىٰ أصحابِه رِضوانُ الله عليهِم، وتعييرٌ لهم بالفَشَل، ويدُلُّ علىٰ أنّ هذا مُعاتَبةٌ ما رَوَينا أنهُ قال حينَ كَسْرِ رباعيّتِه وشُجَّ في وَجْهِه: «كيفَ يُفلِحُ قومٌ شَجُّوا نبيَّهم؟» أي: لن يُفلِحوا أبداً، فرَدَّ بقولِه: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَىْءٌ﴾، كيفَ تَستبعِدُ الفلاحَ وبيَدِ الله أزِمّةُ أمورِ ما في السماوات والأرض يَغفِرُ لِمَن يشاءُ ويُعذِّبُ مَن يشاء؟ وليسَ لكَ منَ الأمرِ إلّا التفويضُ والرِّضا بما قَضىٰ، فهؤلاءِ إنِ استَوْجَبوا العذابَ بِما فعَلوا بكَ فبِمشيئةِ الله لا بمشيئتِكَ، وإنِ استَحَقّوا الغُفرانَ بأنْ يتوبَ عليهم فبإرادتِه سبحانَه وتعالىٰ لا بإرادتِك، فقولُه: ﴿وَلِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ تأكيدٌ لقولِه: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَىْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ﴾ وتذييلٌ له، وقولُه: ﴿يَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾ تقريرُ معنىٰ التذييلِ علىٰ سبيلِ الاستئنافِ بإعادةِ صِفةِ منِ استؤنِفَ عنهُ الحديثُ، فالغُفرانُ والتعذيبُ عامّانِ لا يُخصَّصان. نعَمْ، يَدخُلُ هؤلاءِ فيه دخولاً أوّليّاً، وقولُه: ﴿وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ تتميمٌ مُنادٍ علىٰ أنّ جانبَ الرّحمةِ راجحٌ علىٰ جانبِ العذاب، وفي قولِه: ﴿فَإِنَّهُمْ ظَٰلِمُونَ﴾ تتميمٌ لأمرِ التعذيبِ وإدماجٌ لرُجْحانِ المغفرة، يعني: سببُ التعذيبِ كونُهم ظالمين، وإلّا فالرّحمةُ مُقتضِيةٌ للغُفران، انظُرْ إلىٰ

(١) قوله: «يعني من يشاء» ساقط من (ط).

(٢) أخرجه الترمذيّ (٢٩٥٢)، وإسناده ضعيف لأجل حال سهيل بن أبي حزم، تكلّم فيه بعضُ أهلِ العِلم.

وأنّهم المَتوبُ عليهم، أوِ الظَّالمون، ولكنَّ أهْلَ الأهْواءِ والبِدَعِ يتصامُّون ويَتعامَوْن عن آياتِ الله فيَخْبطُون خَبْطَ عَشْواء، ويُطيِّبون أنفُسَهم بما يَفْتَرون علىٰ ابنِ عبّاس مِنْ قولِهم: يَهَبُ الذَّنْبَ الكبير لمن يشاء، ويعذِّبُ مَن يشاءُ علىٰ الذَّنْبِ الصغير.

[﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأۡكُلُواْ ٱلرِّبَوٰٓاْ أَضۡعَٰفٗا مُّضَٰعَفَةٗۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ * وَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِيٓ أُعِدَّتۡ لِلۡكَٰفِرِينَ * وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ لَعَلَّكُمۡ تُرۡحَمُونَ﴾ ١٣٠-١٣٢]

﴿لَا تَأۡكُلُواْ ٱلرِّبَوٰٓاْ أَضۡعَٰفٗا مُّضَٰعَفَةٗ﴾: نَهْيٌ عن الرِّبا مع توبيخ بما كانوا عليه من تَضْعيفِه؛ كانَ الرَّجلُ منهم إذا بَلَغَ الدَّينُ مَحِلَّه زاد في الأجَلِ؛ فاستَغْرَقَ بالشيءِ الطَّفيفِ مالَ المَدْيون. ....

هذا النَّظْم الأنيق والترتيبِ السَّويّ، وأعْجِبْ بمَن يُفكِّكُه بالتقديمِ والتأخيرِ ويقولُ: «يتصامُّونَ ويتعامَوْنَ عن آياتِ الله فيَخبِطونَ خبْطَ عَشْواء»، عفا اللهُ عنه.

قال القاضي: قولُه: ﴿يَغۡفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾ صَريحٌ في نَفْيِ وجوبِ التعذيبِ، والتقييدُ بالتوبةِ وعدَمِها كالمُنافي له، واللهُ غفورٌ رحيمٌ لعبادِه، فلا تُبادِرْ إلىٰ الدُّعاءِ عليهم[1].

قولُه: (نَهْيٌ عن الرِّبا معَ توبيخ بما كانوا عليه) الباءُ: صِلةُ «توبيخ»، أي: وَبَّخَهم به، يُريدُ أنّ قولَه: ﴿أَضۡعَٰفٗا مُّضَٰعَفَةٗ﴾ قيْدٌ للنَّهيِ بحسَبِ ما كانوا عليه، لا للنَّهيِ مُطلقاً، ليُستَدَلَّ بالمفهومِ علىٰ أنّ الرِّبا بدونِ القَيْدِ جائزٌ، ولهذا قال: «كان الرَّجُلُ منهم إذا بلغَ الدَّيْنُ...» إلىٰ آخرِه، نَهاهُم أوّلاً عن الرِّبا، ثُمّ وبَّخَهم علىٰ التضعيفِ، ثُمّ نَعىٰ عليهِم بالمضاعَفة، فدَلَّ علىٰ النَّعيِ بالتنكيرِ في توبيخ.

قالَ مكّي: ﴿أَضۡعَٰفٗا﴾: حالٌ، أي: مُضاعفاً، و﴿مُّضَٰعَفَةٗ﴾: نَعْتُه[2].

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٩١).

(٢) «مشكل إعراب القرآن» (١: ١٧٤).

﴿ وَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ **كانَ أبو حَنيفة رحمه الله، يقول: هي أخْوفُ آيةٍ في القرآن**؛ حيثُ أوْعَدَ اللهُ المؤمنين بالنارِ المُعَدَّةِ للكافرين إنْ لم يَتَّقُوه في اجْتِنابِ محَارِمه، **وقد أمدَّ ذلك بما أَتْبَعَه** مِنْ تعليقِ رَجاءِ المؤمنين برحمَتِه بتوفُّرِهم علىٰ طاعتِه وطاعةِ رسولِه.

ومَن تأمَّل هذه الآياتِ وأمْثالَها لمْ يُحدِّثْ نفْسَه بالأطْماعِ الفارغة والتمنِّي علىٰ الله تعالىٰ. **وفي ذِكْرِه تعالىٰ** «لعلَّ» و«عسىٰ» في نَحْوِ هذه المواضعِ ـ وإنْ قالَ الناسُ ما قالوا ـ ما لا يَخْفىٰ علىٰ العارفِ الفَطِنِ مِنْ دقَّةِ مَسْلَكِ التقوىٰ، وصُعوبةِ إصابةِ رِضا الله، وعزَّةِ التوصُّلِ إلىٰ رحمتِه وثَوابِه.

قولُه: (**كان أبو حنيفةَ رحمَه اللهُ يقول: هِي أخوَفُ آيةٍ في القرآن**)، يعني: كان مِن مقتَضىٰ الظاهرِ أنْ يقال: واتَّقوا النارَ التي أُعِدَّتْ لآكلي الرِّبا، فوَضَعَ موضعَه ﴿لِلْكَافِرِينَ﴾ تغليظاً علىٰ المؤمنين، أي: هذه الصِّفةُ مؤدِّيةٌ إلىٰ الكُفرِ لأنها ممّا لا يَكتَسي بها إلّا الكافرونَ، أو تعريضاً بهم، أي: هذه الصِّفةُ من صِفاتِ الكافرينَ فلا تتَّصِفوا بها.

قالَ القاضي في قولِه: ﴿ وَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾: تنبيهٌ علىٰ أنّ النارَ بالذاتِ مُعَدَّةٌ للكُفّارِ وبالعَرْض للعُصاة[1].

قولُه: (**وقد أَمَدَّ ذلك بما أتبَعَه**) أي: أتبعَه إيّاه، فحذَفَ المفعولَ الثانيَ، وهُو عائدٌ إلىٰ ذلك، يريدُ أنّ قولَه: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ تتميمٌ لذلك المعنىٰ ومبالغةٌ فيه؛ لأنّ ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ﴾ مطلَقٌ صالحٌ لكلِّ ما يُسمّىٰ طاعةً، نحوَ: فلانٌ يُعطي ويَمنَعُ إمّا بإجراءِ المتعدِّي مُجرىٰ اللازم، وإمّا بحذْفِ المفاعيل[2]، أي: لم يقُلْ في أيِّ شيءٍ أطاعوهما لئلّا يقتصرَ علىٰ المذكور، وإليه الإشارةُ بقولِه: «بتَوفُّرِهم علىٰ طاعتِه».

قولُه: (**وفي ذكْرِه تعالىٰ**) خبرٌ، والمبتدأُ: «ما لا يَخفىٰ»، وقولُه: «وإنْ قال الناسُ ما قالوا» اعتراضٌ، وفي كلامِه تعصُّب لمذهبِه، فيقال: ما المانعُ عن حمْل «لعلَّ» علىٰ القَطْع مجازاً كما

---

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٩١).

(٢) من قوله: «صالح لكل ما يسمى طاعة» إلىٰ هنا ساقط من (ط).

[﴿وَسَارِعُوٓاْ إِلَىٰ مَغۡفِرَةٖ مِّن رَّبِّكُمۡ وَجَنَّةٍ عَرۡضُهَا ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلۡأَرۡضُ أُعِدَّتۡ لِلۡمُتَّقِينَ * ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ فِي ٱلسَّرَّآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَٱلۡكَٰظِمِينَ ٱلۡغَيۡظَ وَٱلۡعَافِينَ عَنِ ٱلنَّاسِۗ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلۡمُحۡسِنِينَ * وَٱلَّذِينَ إِذَا فَعَلُواْ فَٰحِشَةً أَوۡ ظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ ذَكَرُواْ ٱللَّهَ فَٱسۡتَغۡفَرُواْ لِذُنُوبِهِمۡ وَمَن يَغۡفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ وَلَمۡ يُصِرُّواْ عَلَىٰ مَا فَعَلُواْ وَهُمۡ يَعۡلَمُونَ * أُوْلَٰٓئِكَ جَزَآؤُهُم مَّغۡفِرَةٞ مِّن رَّبِّهِمۡ وَجَنَّٰتٞ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَاۚ وَنِعۡمَ أَجۡرُ ٱلۡعَٰمِلِينَ * قَدۡ خَلَتۡ مِن قَبۡلِكُمۡ سُنَنٞ فَسِيرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَٱنظُرُواْ كَيۡفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلۡمُكَذِّبِينَ﴾ ١٣٣ - ١٣٧]

في مَصاحفِ أهلِ المدينة والشامِ: (سارعوا) بغيرِ واو، وقرأَ الباقُون بالواو، وتَنصُرُه قراءةُ أُبَيٍّ وعبدِ الله: (وسابِقُوا). ومعنىٰ المُسارعةِ إلىٰ المغفرةِ والجنّة: الإقبالُ علىٰ ما يُستحقَّان به. ﴿عَرۡضُهَا ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلۡأَرۡضُ﴾ أي: عَرْضُها عرضُ السماواتِ والأرض، كقولِه: ﴿عَرۡضُهَا كَعَرۡضِ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ [الحديد: ٢١]، والمرادُ وصفُها بالسَّعة والبَسْطة،

ذكَرْتَ في أوّلِ «البقرة»؟ فمِن دَيْدَنِ الملوكِ أن يَقتصِروا في مَواعيدِهمُ التي يُوطِّنونَ أنفُسَهم علىٰ إنجازِها علىٰ أنْ يقولوا: عسىٰ ولعلّ، فإذا عثَروا علىٰ[1] ذلك لم يبْقَ للطالبِ ما عندَهم شَكٌّ في النّجاحِ والفَوزِ بالمطلوب، سيّما وقد عقَّبَ بالترغيبِ البليغ، وهُو: ﴿وَسَارِعُوٓاْ إِلَىٰ مَغۡفِرَةٖ مِّن رَّبِّكُمۡ وَجَنَّةٍ عَرۡضُهَا ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلۡأَرۡضُ﴾ الآيات.

قولُه: («سَارِعوا» بغير واو): نافعٌ وابنُ عامر[2]، قلتُ: الفَصْلُ للاستئنافِ، كأنهُ قيل: كيفَ نُطيعُهما؟ فقيل: سارِعوا إلىٰ ما تُستحَقُّ به المغفِرةُ بالإسلام والتّوبةِ والإخلاص، وكلِّ ما يُتقرَّبُ به إلىٰ جَنّةٍ هذه صِفتُها، والوَصْلُ علىٰ أنهُ عطفٌ تفسيريّ.

(١) قوله: «على» سقط من (م).

(٢) وكلاهما كان مُتّبعاً لمصحفِ بلَدِه. انظر: «حُجّة القراءات»، ص١٧٤.

فشُبِّهتْ **بأوسعِ ما عَلِمَه الناسُ** مِن خَلْقِه وأبْسَطِه. وخُصَّ العَرْض؛ لأنّه في العادةِ أدنىٰ مِنَ الطُّول؛ للمبالغة، **كقوله**: ﴿بَطَآئِنُهَا مِنْ إِسْتَبْرَقٍ﴾ [الرحمن: ٥٤]. وعن ابنِ عبّاس رضي الله عنه: كسَبْعِ سماوات وسَبْعِ أرْضِين لو وُصِلَ بعضُها ببعض. ﴿فِى ٱلسَّرَّآءِ وَٱلضَّرَّآءِ﴾: في حالِ الرَّخاءِ واليُسْر، وحالِ الضَّيْقة والعُسْر، لا يُخِلُّون بأن يُنفِقوا في كِلْتا الحالتَيْن ما قَدَرُوا عليه مِنْ كثيرٍ أوْ قليل ـ كما يُحكىٰ عن بعضِ السَّلَف: أنّه ربّما تَصدَّق بـبَصَلة. وعن عائشةَ رضي الله عنها: أنّها تصدَّقتْ بحَبّةِ عِنَب ـ أوْ في جميعِ الأحوال؛ لأنّها لا تَخْلو مِنْ حالِ مَسَرَّة ومَضَرَّة، لا يَمْنَعُهم حالُ فَرحٍ وسُرورٍ ولا حالُ مِحْنةٍ وبَلاء مِنَ المعروف، وسواءٌ عليهم كانَ الواحِدُ منهم في عُرْسٍ أوْ حَبْس، فإنّه لا يَدَعُ الإحْسان. وافتُتِحَ بذِكرِ الإنْفاق؛ لأنّه أشقُّ شيءٍ علىٰ النَّفْس، وأدلُّه علىٰ الإخلاص؛ ولأنه كانَ في ذلك الوقتِ أعظمَ الأعمال؛ للحاجةِ إليه في مُجاهَدةِ العدوِّ ومُواساةِ فُقراءِ المسلمين. كَظَمَ القِرْبَةَ: إذا مَلأَها وشدَّ فَاها، وكَظَمَ البعيرُ: **إذا لم يَجْتَـرَّ**، ومنه كَظْمُ الغَيْظ؛ وهو أنْ يُمْسِكَ علىٰ ما في نَفْسِه منه بالصَّبر، ولا يُظْهِرَ له أثرًا. وعن النبيِّ ﷺ: «**مَن كَظَمَ غَيْظًا** وهو يَقدِرُ علىٰ إنْفاذِه مَلأَ اللهُ قَلْبَه أمْنًا وإيمانًا»، وعن عائشةَ رضيَ اللهُ عنها: أنّ خادِمًا لها غاظَها، فقالت: لله دَرُّ التقوىٰ ما تَركتْ ....

قولُه: (**بأوسعِ ما عَلِمَه الناسُ**): تنبيهٌ أنّ ذلك ممّا لا يُقاسُ بشيء، ولكنْ ذُهِبَ فيه إلىٰ المذهبِ المتعارَف، علىٰ نحوِ قوله: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ﴾ [هود: ١٠٧].

قولُه: (**كقولِه تعالىٰ**: ﴿بَطَآئِنُهَا مِنْ إِسْتَبْرَقٍ﴾ [الرَّحمٰن: ٥٤]) قال: مِن ديباج ثَخين، وإذا كانتِ البطائنُ منَ الإستبرق فما ظَنُّك بالظّهائر؟

قولُه: (**إذا لم يَجْتَـرَّ**)، **الجَوهريّ**: اجترَّ البعيرُ: منَ الجِرّةِ، وكلُّ ذي كَرِشٍ مجترٌّ.

قولُه: (**مَن كظَمَ غيْظاً**)، الحديثُ مِن روايةِ التِّرمذيِّ وأبي داودَ وابنِ ماجَهْ، عن سَهل ابن سَعْد، عن أبيه، عن رسولِ الله ﷺ أنه قال: «مَن كظَمَ غَيْظاً وهُو يَقدِرُ أن يُنفِذَه دَعاهُ اللهُ

لذي غَيْظٍ شِفاءً. ﴿وَٱلۡعَافِينَ عَنِ ٱلنَّاسِ﴾: إذا جَنىٰ عليهم أحدٌ لم يُؤاخِذوه. ورُوِيَ: «يُنادي مُنادٍ يومَ القيامة: أين الذين كانت أُجورُهم علىٰ الله؟ فلا يقومُ إلّا مَن عَفا»، وعن ابنِ عُيَيْنَة: أنه رَواه للرَّشيد وقد غَضِبَ علىٰ رَجُل، فخَلّاه. وعن النبيِّ ﷺ: «إنّ هؤلاءِ في أُمّتي قليلٌ إلّا مَن عَصَمَ اللهُ، وقد كانوا كَثيرًا في الأُمَم التي مَضَت». ﴿وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾: يجوزُ أن تكونَ اللامُ للجِنْس؛ فيتناوَلُ كلَّ مُحسِن، ويَدخلُ تحْتَه هؤلاءِ المذكورين؛ وأنْ تكونَ للعَهْد؛ فتكونُ إشارةً إلىٰ هؤلاء. ﴿وَٱلَّذِينَ﴾: عطفٌ علىٰ ﴿ٱلۡمُتَّقِينَ﴾، أي: أُعِدّت للمتَّقين وللتائبين، وقولُه: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ إشارةٌ إلىٰ الفريقَيْن. ويجوزُ أنْ يكونَ ﴿وَٱلَّذِينَ﴾ مبتدأً خَبَرُه ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾. ﴿فَٰحِشَةً﴾: فَعْلةً مُتزايِدةَ القُبح.

علىٰ رؤوسِ الخلائقِ يومَ القيامةِ حتّىٰ يُخيِّرَه في أيِّ الحُورِ شاء»[(١)].

النِّهاية: كظمُ الغَيْظِ: تجرُّعُه واحتمالُ سببِه[(٢)] والصَّبرُ عليه.

قولُه: (لذي غَيْظٍ شفاءً) جعلَتْ رضيَ اللهُ عنها الانتقامَ شفاءً للغَيْظِ تنبيهاً علىٰ أنّ الغيظَ مرضٌ، لأنهُ عَرَضٌ نفسانيٌّ يجِدُه الإنسانُ عندَ غلَيانِ دم قلبِه، تُريدُ أنّ المتّقيَ إذا كظَمَ غيْظَه لا يمرضُ قلبُه فلا يحتاجُ إلىٰ التشفّي، أي: لا غَيْظَ لهُ حتّىٰ يتشفّىٰ بالانتقامِ، كقولِه تعالىٰ: ﴿لَا يَسۡـَٔلُونَ ٱلنَّاسَ إِلۡحَافًا﴾ [البقرة: ٢٧٣].

قولُه: (﴿وَٱلَّذِينَ﴾ مبتدأ)، قالَ أبو البقاء: ﴿ٱلَّذِينَ﴾: مبتدأٌ، و﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾: مبتدأٌ ثانٍ، و﴿جَزَآؤُهُم﴾: ثالث و﴿مَّغۡفِرَةٌ﴾: خبرُ الثالث، والجميعُ خبرُ ﴿ٱلَّذِينَ﴾، و﴿ذَكَرُواْ﴾: جوابُ ﴿إِذَا﴾، و﴿مَن﴾: مبتدأ و﴿يَغۡفِرُ﴾: خبرُه، و﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾ فاعلُ ﴿يَغۡفِرُ﴾ أو: بدَلٌ من المُضمَر فيه، وهُو الوجْه، لأنّك إذا جعَلتَ ﴿ٱللَّهُ﴾ فاعلاً احتجتَ إلىٰ تقديرِ ضمير[(٣)]، وقالَ القاضي: ﴿مَن﴾ استفهامٌ بمعنىٰ النَّفْي[(٤)].

---

(١) أخرجه الترمذيّ (٢٠٢١) وأبو داود (٤٧٧٧) وابنُ ماجه (٣٣٧٥) وقال الترمذيّ: هذا حديثٌ حسن غريب.

(٢) في (ط): «واحتمال سيئه».

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٢٩٣).

(٤) «أنوار التنزيل» (٢: ٩٣).

﴿أَوْ ظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ﴾: أيْ: أذْنبوا أيَّ ذَنْبٍ كان ممّا يُؤاخَذون به. وقيل: الفاحشةُ: الزِّنا، وظُلْمُ النَّفْس: ما دُونه؛ مِنَ القُبْلةِ واللَّمْسة ونَحْوِهما. وقيل: الفاحشةُ: الكَبيرة، وظُلْمُ النَّفْس: الصَّغيرة. ﴿ذَكَرُواْ ٱللَّهَ﴾: تذكَّروا عِقابَه، أوْ وَعِيدَه، أوْ نَهْيَه، أوْ حَقَّه العظيمَ **وجَلالَه الموجِبَ للخشْيَةِ والحَياءِ منه**. ﴿فَٱسْتَغْفَرُواْ لِذُنُوبِهِمْ﴾: فتابُوا عنها لقُبْحِها، نادِمينَ عازمين. ﴿وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾: **وصفٌ لذاتِه بسَعةِ الرَّحمة** وقُرْبِ المَغْفرة، وأنّ التائبَ مِنَ الذَّنب عندَه كمَنْ لا ذَنْبَ له، وأنه لا مَفْزَعَ للمُذْنِبين إلا فَضْلُه وكَرَمُه، وأنّ عَدْلَه يوجِبُ المغفرةَ للتائب؛ ....

قولُه: (**وجَلاله الموجِبَ للخَشْيةِ والحَياءِ منه**)، وأحسَنُ منهُ قولُ السَّجاوَنْديِّ رحِمَهُ الله: ﴿ذَكَرُواْ ٱللَّهَ﴾: ذكَروا جمالَه فاستَحْيَوا، أو جلالَه فهابُوا، وأنشدوا:

أشْتاقُهُ فإذا بَدا ... أطرَقتُ مِن إجلالِه

لا خيفةً بل هَيْبةً ... وصِيانةً لجمالِه[1]

قولُه: (﴿وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ **وَصْفٌ لذاتِه بسَعةِ الرَّحمة**)، اعلَمْ أنّ المصنِّفَ سلَكَ بهذا التركيبِ[2] في هذا المَقام مَسْلَكاً عجيباً، وخرَّجَ به تخريجاً غريباً قلَّما تذهبُ إليه الأذهانُ إلّا مَن ريَّضَ نفْسَه في عِلم البيانِ وتمَرَّنَ في الأصولِ، فنقول: المصنِّفُ ساقَ كلامَه أوّلاً في بيانِ ما يقتَضي التركيبَ منَ الخواصِّ بدِلالةِ عبارتِه مِن جِهةِ المَوْلىٰ، ثُمَّ ثَنّىٰ إلىٰ بيانِ ما يقتَضيهِ بدِلالةِ إشارتِه من جهةِ العَبْد، أمّا الأوّلُ فعلىٰ وُجوه:

أحدُها: دِلالةُ اسم الذاتِ بحسَبِ ما يقتَضيهِ هذا المَقامُ مِن معنىٰ الغُفْرانِ الواسع، وإيرادِ التركيبِ علىٰ صيغةِ الإنشاءِ دونَ الإخبار، بأنْ لم يقُل: وما يغفرُ الذنوبَ إلّا اللهُ تقريرٌ لذلك المعنىٰ وتأكيدٌ له، كأنهُ قيل: هل تعرفونَ أحداً يقدِرُ علىٰ عَفْوِ الذنوبِ كلِّها صغيرِها

---

(١) سبق تخريج البيتين من «عوارف المعارف» للسهروردي، ص٤٧٩.

(٢) في (ط): «الترتيب».

....

وكبيرِها، سالِفِها وغابِرِها، غيرَ مَن وَسِعت رحمتُه كلَّ شيء؟ وفي نقيضِه قال صاحبُ «المفتاح»: في قراءةِ (مَنْ فِرعَونُ) علىٰ الاستفهام: مَن فِرعونُ، هل تعرِفونَ مَن هُوَ في فَرْطِ عُتوِّه وشِدَّةِ شَكيمتِه وتفرعُنِه، ما ظنُّكم بعذابٍ يكونُ المعذِّبُ بِهِ مِثلُه؟[1].

ويَعضُدُ ما قُلناهُ قولُه في آخرِ هذه السُّورةِ في قولِه: ﴿لَإِلَى ٱللَّهِ تُحۡشَرُونَ﴾ [آل عمران: ١٥٨]: «لإلىٰ الرَّحيمِ الواسِعِ الرَّحمةِ المُثيبِ العظيمِ الثوابِ تُحشَرون».

وثانيها: تقديمُه عن مكانِه وإزالتُه عن مقرِّه، فإنهُ اعترَضَ بيْنَ المبتدأِ والخبَرِ ثُمَّ بيْنَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه، أي: فاستغفَروا، ولم يُصِرّوا، للدِّلالةِ علىٰ شِدّةِ الاهتمامِ به والتنبيهِ علىٰ أنهُ كما وُجِدَ الاستغفارُ لم يتخلَّفْ عنهُ الغُفرانُ، وهو المرادُ بقولِه: «وقُرْبِ المغفِرةِ».

وثالثُها: الإتْيانُ بالجَمْعِ المُحَلّىٰ بلامِ التعريفِ إعلاماً بأنّ التائبَ إذا تقدَّم بالاستغفارِ يُتَلقّىٰ بغُفرانِ ذنوبِه كلِّها فيَصيرُ كمَن لا ذنْبَ له.

ورابعُها: دِلالةُ الحَصْرِ بالنَّفْيِ والإثباتِ علىٰ أنْ لا مفْزَعَ للمُذنِبينَ إلّا فضْلُه وكرَمُه، وذلك أنّ مَن وسِعَت رحمتُه كلَّ شيءٍ لا يُشارِكُه أحَدٌ في نشْرِها كرَماً وفضْلاً.

وخامسُها: إسنادُ غُفرانِ الذُّنوبِ إلىٰ نفْسِه وإثباتُه لذاتِه المقدَّس بعدَ وجودِ الاستغفارِ، وتَنصُّلُ عبيدِه يدُلُّ علىٰ وجودِ ذلك قَطْعاً إمّا بحَسَبِ الوَعْدِ عندَنا أو العَدْلِ عندَهم، وفي ذكْرِ العَدْلِ بعدَ الفَضْلِ لطيفةٌ، وأمّا النظرُ مِن جهةِ العبدِ باعتبارِ دِلالةِ إشارةِ النّصِّ، وهُو المرادُ بقولِه: «وفيه تطييبُ النفوس»، إلىٰ آخرِه، ففيه وجوهٌ أيضاً.

أحدُها: أنّ في إبداءِ سعَةِ الرَّحمةِ واستعجالِ المغفرةِ بِشارةً عظيمةً وتطييباً للنفوس.

وثانيها: أنّ العبدَ إذا نظَرَ إلىٰ هذه العنايةِ الشّديدةِ والاهتمامِ العظيمِ في شأنِ[2] التّوبةِ

---

(١) «مفتاح العلوم»، ص١٨٩.

(٢) في (ط): «في بيان».

لأنّ العبدَ إذا جاءَ في الاعتذارِ **والتنصُّل** بأقصىٰ ما يَقدِرُ عليه؛ وَجَبَ العفوُ والتَّجاوُز. وفيه تَطْييبٌ لنُفوسِ العِباد، وتنشيطٌ للتوبة، وبَعْثٌ عليها، ....

يَتحرَّكُ نشاطُه ويَهُزُّ عِطْفَه[١] فلا يتقاعَدُ عنها، ومِنْ ثَمّ لم تَمكُثْ توبةُ وحْشيٍّ رضيَ اللهُ عنه[٢] عندَ سَماعِ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ [الزمر: ٥٣] وإليهِ الإشارةُ بقولِه: «وبَعْثٌ عليها».

وثالثُها: أنّ في ضِمنِ معنىٰ الاستغراقِ قَلْعَ الإياسِ والقُنوط، ولهذا علَّلَ سبحانَه وتعالىٰ النَّهيَ عن الإقناطِ في قولِه: ﴿لَا تَقْنَطُواْ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ﴾ بقولِه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾.

ورابعُها: أُطلِقتِ الذُّنوبُ وعُمِّمَت بعدَ ذكْرِ الفاحشةِ وظُلمِ النفْس، وتُرِكَ مقتَضىٰ الظاهرِ ليَدُلَّ به علىٰ عدَمِ المبالاةِ في الغُفران، وأنّ الذنوبَ وإن جَلَّتْ فعفْوُه أعظم.

وخامسُها: أنّ الاسمَ الجامعَ في تركيبِ قولِه: ﴿وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ كما دَلَّ علىٰ سعَةِ الغُفران بحَسَبِ المَقام يدُلُّ أيضاً معَ شهادةِ أداةِ الحَصْرِ علىٰ أنهُ تعالىٰ وحدَه معَه مُصحِّحاتُ المغفِرةِ مِن كونِه عَزيزاً ليسَ أحَدٌ فوقَه ليَرُدَّ عليه حُكمَه، وكونِه حكيماً يَغفِرُ لمَن تقتضي حِكمتُه غُفرانَه علىٰ رأيِ المصنِّف، وإليهِ يُنظَرُ قولُه تعالىٰ حِكايةً عن المسيحِ عليهِ السّلام: ﴿وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [المائدة: ١١٨]، قالَ المصنِّف: «﴿وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ﴾[٣] القويُّ القادرُ علىٰ الثّوابِ والعِقاب ﴿ٱلْحَكِيمُ﴾ الذي لا يُثيبُ ولا يُعاقِبُ إلّا عن حِكمةٍ وصَواب»[٤].

قولُه: (**والتَّنَصُّل**)، **الجوهريّ**: التنصُّلُ: التبرُّؤ منَ الذَّنب، يقال: تنصَّلَ فلانٌ مِن ذَنْبِه: إذا تبَرّأَ منه.

---

(١) في (ط): «ويهتز عطفُه».

(٢) انظر قصّة وحشيّ وخبر توبته في: «المعجم الكبير» للطبراني (١١: ١٩٧) برقم (١١٤٨٠)، وضعّفها الهيثمي في «مجمّع الزوائد» (٧: ١٠٠).

(٣) قوله: «الحكيم. قال المصنف: وإن تغفر لهم فإنك أنت العزيز» ساقط من (ط).

(٤) انظر: (٥: ٥٤٦).

ورَدْعٌ عن اليأسِ والقُنوط؛ وأنّ الذُّنوبَ وإنْ جَلَّت فإنّ عَفوَه أجلُّ، وكَرَمَه أعظم. والمعنىٰ: أنّه وَحْدَه معه مُصحِّحاتُ المغفرة. وهذه جُملةٌ مُعترِضةٌ بين المَعْطوفِ والمعطوفِ عليه. ﴿وَلَمْ يُصِرُّواْ﴾: ولَمْ يُقيموا علىٰ قبيحِ فِعْلِهم **غَيْرَ مُستغفِرين**. وعن النبيِّ ﷺ: «**ما أصَرَّ مَنِ استغفرَ وإنْ عادَ في اليوم سَبْعين مرّة**»، ورُوِيَ: «لا كبيرةَ مَعَ الاستِغْفار، ولا صَغيرةَ مَعَ الإصرار». ﴿وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾: حالٌ مِنْ فِعْلِ الإصْرار، **وحرفُ النَّفْيِ مُنْصبٌّ عليهما معًا**، والمعنىٰ: وليسُوا ممَّن يُصِرُّون علىٰ الذُّنوبِ وهم عالِمون بقُبْحِها والنهيِ عنها والوعيدِ عليها؛ لأنّه قد يُعْذَرُ مَن لا يَعلَمُ قُبْحَ القَبيح. ....

قولُه: (غيرَ مُستغفِرينَ) هُو حالٌ من الضَّميرِ في ﴿يُقِيمُواْ﴾، والجملةُ تفسيرٌ لقولِه: ﴿وَلَمْ يُصِرُّواْ﴾.

قولُه: (ما أصَرَّ مَنِ استغفرَ وإن عادَ في اليومِ سبعينَ مرّةً) أخرَجَهُ التِّرمذيُّ وأبو داودَ عن أبي بكرٍ الصدِّيقِ رضيَ اللهُ عنه[1]، إلّا أنّ أبا داودَ[2] قال: «ولو فعَلَه»، والتِّرمذيُّ: «ولو عادَ».

قولُه: (وحرْفُ النَّفْيِ مُنصَبٌّ عليهِما معاً) يُريدُ أنّ هؤلاءِ المُستغفِرينَ إذا صدَرَ عنهُم ذَنْبٌ في أثناءِ تَوبتِهم تَدارَكوا بالاستغفارِ، وإن صدَرَ عن السَّهوِ والغَفْلة لا يَضُرُّهم ولا يُخرِجُهم عن حُكمِ قولِه تعالىٰ: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ جَزَآؤُهُم مَّغْفِرَةٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَجَنَّٰتٌ﴾؛ لأنهُ قد يُعذَرُ مَن لا يَعلَمُ قُبحَ القبيح، وفيه أنّ مَن أصَرَّ علىٰ الذُّنوبِ وهُو عالمٌ بها ولا يتَلافىٰ بالاستغفارِ خارجٌ مِن هذا الوَعْد، وإليه الإشارةُ بقولِه: «وأنّ الجَنّةَ للمتَّقينَ والتائبينَ منهُم دونَ المُصرّين».

وقالَ الإمامُ: يجوزُ أن يكونَ المرادُ مِن قولِه: ﴿يَعْلَمُونَ﴾ العَقْلَ والتمييزَ والتمكُّنَ منَ الاحترازِ منَ الفواحش، فيَجري مجرىٰ قولِه ﷺ: «رُفِعَ القلَمُ عن ثلاث»[3].

---

(١) أخرجه الترمذيّ (٣٥٥٩) وأبو داود (١٥١٤)، وقال الترمذيّ: هذا حديثٌ غريب وليس إسنادُه بالقويِّ.

(٢) قوله: «إلا أن أبا داود» ساقط من (ط).

(٣) «مفاتيح الغيب» (٩: ١١) والحديثُ المذكور أخرجه أبو داود (٤٢٩٨)، والنّسائيّ (٦: ١٢٧)، وصحَّحه الحاكم في «المستدرك» (٢: ٥٩)، وابن حِبّان (١٤٢)، وفيه تمامُ تخريجِه.

وفي هذه الآياتِ بيانٌ قاطِعٌ أنّ الذينَ آمنوا علىٰ ثلاثِ طَبقات: متّقون، وتائبون، ومُصِرُّون، وأنّ الجنّةَ للمتقين والتائبينَ منهم دُون المُصِرِّين، ومَن خالَفَ في ذلك **فقد كابَرَ عَقْلَه، وعانَدَ ربَّه.** ....

قولُه: (**فقد كابَرَ عقْلَه، وعانَدَ ربَّه**)، قالَ صاحبُ «الفرائد»: دَلّتِ الآيةُ علىٰ أنّ غيرَ المُصِرِّ يجِبُ في الحِكمةِ أن تُغفرَ ذنوبُه ويَدخُلَ الجَنّة، وأمّا المُصِرُّ فالآيةُ تدُلُّ علىٰ أنْ لا تُغفرَ ذنوبُه ولا يَدخُلَ الجَنّة، ومن عَدم الدّليل لا يلزَمُ عدَم المدلول، أرادَ بهذا إثباتَ مذهبِه الذي هُو أنّ العاصيَ المُصِرَّ يبقىٰ في النارِ خالداً، مِن غيرِ دليل، فالمُكابَرةُ والمُعانَدةُ من جانبِه، وقال القاضي: ولا يَلزَمُ مِن إعدادِ الجَنّة للمتّقينَ والتائبينَ جزاءً لهم أنْ لا يدخُلَها المُصِرّونَ، كما لا يلزَمُ مِن إعدادِ النارِ للكافِرينَ جزاءً لهم أن لا يَدخُلَها غيرُهم(١).

وقلتُ ـ واللهُ أعلم ـ: قولُه تعالىٰ: ﴿**وَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِيٓ أُعِدَّتۡ لِلۡكَٰفِرِينَ ۞ وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ**﴾ [آل عمران: ١٣١-١٣٢] خطابٌ لآكلي الرِّبا منَ المؤمنينَ رَدْعاً لهُم عنِ الإصرارِ إلىٰ ما يؤدّيهم إلىٰ درَكاتِ الهالِكينَ منَ الكافرين، وتحريضاً علىٰ التّوبةِ والمُسارعةِ إلىٰ نَيْلِ درَجاتِ الفائزينَ منَ المتّقينَ والتائبين، فإدراجُ المُصِرّينَ في هذا المقام بعيدُ المَرْمىٰ؛ لأنهُ إغراءٌ وتشجيعٌ علىٰ الذَّنْب لا زَجْرٌ وترهيب، وكان أصلُ الكلامِ أنْ يُقال: يا أيُّها الذين آمنوا لا تأكُلوا الرِّبا أضعافاً مضاعَفةً واتّقوا النارَ التي أُعِدَّتْ للكافِرين، وارغَبوا في الجَنّةِ التي أُعِدَّت للمتَّقين، فبَيَّنَ بالآياتِ معنىٰ المتّقينَ للترهيبِ والترغيب، ومزيدَ تصويرِ مقاماتِ الأولياءِ ومَراتِبِهم ليكونَ حَثّاً لهم في الانخراطِ في سِلكِهم، ولا بُدَّ مِن ذكْرِ التائبينَ واستغفارِهم وعدَم الإصرارِ ليكونَ لُطفاً بهؤلاءِ، وجميعُ الفوائدِ التي ذكَرَها في قولِه: ﴿**وَمَن يَغۡفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ**﴾ تدخُلُ في المعنىٰ، فعُلِمَ مِن هذا أنّ دِلالةَ مفهومِ قولِه: ﴿**وَلَمۡ يُصِرُّواْ عَلَىٰ مَا فَعَلُواْ وَهُمۡ يَعۡلَمُونَ**﴾ ـ كما قال ـ مَهجورٌ؛ لأنّ مقامَ التحريضِ والحَثِّ أخرَجَ المُصِرّينَ، واللهُ أعلَم.

---

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٩٤).

قال: ﴿أَجْرُ ٱلْعَـٰمِلِينَ﴾ بعد قوله: ﴿جَزَآؤُهُمْ﴾؛ [آل عمران: ٨٧] لأنّهما في معنًى واحد، وإنما خالَفَ بين اللفظَيْن؛ لزيادةِ التَّنْبيه علىٰ أنّ ذلك جزاءٌ واجبٌ علىٰ عَمَلٍ وأَجْرٌ مُستَحَقٌّ عليه، **لا كما يقولُ المُبْطِلون**. ورُوِيَ: أنّ اللهَ عزَّ وجلَّ أوْحىٰ إلىٰ موسىٰ: ما أقلَّ حياءَ مَنْ يَطمَعُ في جَنّتي بغيرِ عَملٍ! كيف أجودُ برَحْمتي علىٰ مَن يَبْخَلُ بطاعتي؟!

قولُه: (**لا كما يقولُ المُبطِلون**)، قالَ صاحبُ «الفرائد»: هذا مآلُ مذهبِه، وهُو أنّ الجزاءَ واجبٌ علىٰ الله تعالىٰ مِن غيرِ دليل؛ لأنّ الآيةَ إنّما تدُلُّ علىٰ أنّ العامِلينَ يُجازَوْنَ بعمَلِهم، فأمّا الوجوبُ علىٰ الله فغيرُ مستفادٍ منها أصلاً، وقال القاضي: كَفاكَ فارِقاً بيْن القَبيلَيْنِ أنهُ فصَّلَ آيتَهم، أي: قولَه تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ فِى ٱلسَّرَّآءِ﴾ بأنْ بيَّنَ أنّهم مُحسِنونَ مُستوجِبونَ لَمحبّةِ الله لأنهم حافَظوا علىٰ حدودِ الشَّرع وتخَطّوا إلىٰ التخصيصِ بمَكارِمِه، وفصَّلَ آيةَ هؤلاءِ ـ أي: الذين إذا فعَلوا فاحشةً ـ بقولِه: ﴿وَنِعْمَ أَجْرُ ٱلْعَـٰمِلِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٦]؛ لأنّ المتدارِكَ للتقصيرِ كالعامِلِ لتحصيلِ ما فوَّتَ علىٰ نفسِه، وكم بيْنَ المُحسِنِ والمتدارِكِ والمحبوبِ والأجيرِ، ولعلّ تبديلَ لَفْظِ الجزاءِ بالأجْرِ لهذه النُّكتة[1].

وقلتُ: مآلُ كلامِ القاضي أنّ اختصاصَ ذِكرِ الأجْرِ لمُقتضىٰ المقامِ وإلّا فلِمَ خُولفَ بيْنَ الجزاءَيْنِ والمتَّقونَ أيضاً عامِلون؟[2] ثُمّ في قولِه: ﴿وَنِعْمَ أَجْرُ ٱلْعَـٰمِلِينَ﴾ وجوهٌ منَ المُحسِّنات، أحدُها: أنها كالتذييلِ للكلامِ السابِقِ فيُفيدُ مَزيدَ تأكيدٍ للاستلذاذِ بذِكْرِ الوَعْد، وثانيها: في إقامةِ الأجرِ موضعَ ضميرِ الجَزاء، وحذْفُ ضَميرِ الجَزاء لأنّ الأصلَ: ونِعمَ جَزاؤهم[3] هُو إيجابُ إنجازِ هذا الوَعْد، وتصويرُ صورةِ العمَلِ والعَمالةِ تنشيطاً للعامِلِ، وثالثُها: في تعميمِ ﴿ٱلْعَـٰمِلِينَ﴾ وإقامتِه مقامَ الضَّميرِ الدِّلالةُ علىٰ حصولِ المطلوبِ للمذكورينَ بطريقٍ بُرْهانيّ.

---

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٩٤).

(٢) قوله: «والمتقون أيضاً عاملون» سقط من (م).

(٣) في (ط): «أجرهم».

وعن **شَهْرِ بنِ حَوْشَب**: طَلَبُ الجنّةِ بلا عَمَلٍ ذَنْبٌ مِنَ الذُّنوب، وانتظارُ الشَّفاعةِ بلا سَبَبٍ نوعٌ من الغُرور، وارتِجاءُ الرَّحمةِ ممَّن لا يُطاعُ حُمْقٌ وجَهالة. وعن **الحَسَن**: يقولُ اللهُ تعالىٰ يومَ القيامة: جُوزوا الصِّراطَ بعَفْوي، وادْخُلوا الجنّةَ برَحْمتي، واقْتَسِمُوها بأعمالكم. وعن رابِعةَ البَصْريّة: أنّها كانت تُنشِد:

تَرْجو النَّجاةَ ولم تَسْلُكْ مَسالِكَها ... إنّ السَّفينةَ لا تَجْري علىٰ اليَبَسِ

والمخصوصُ بالمَدْح محذوفٌ، تقديرُه: ونِعْمَ أجْرُ العامِلين ذلك، يعني: المغفرةَ والجنّاتِ. ﴿قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُمْ سُنَنٌ﴾: يريدُ ما سَنَّه اللهُ في الأُمَمِ المكذِّبين مِنْ وقائعِه، كقولِه: ﴿وَقُتِّلُوا۟ تَقْتِيلًا * سُنَّةَ ٱللَّهِ فِى ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلُ﴾ [الأحزاب: ٦١-٦٢]، ﴿ثُمَّ لَا يَجِدُونَ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا * سُنَّةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلُ﴾ [الفتح: ٢٢-٢٣].

[﴿هَٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ * وَلَا تَهِنُوا۟ وَلَا تَحْزَنُوا۟ وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ ١٣٨-١٣٩]

﴿هَٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ﴾: إيضاحٌ لسُوءِ عاقبةِ ما هُمْ عليه مِنَ التكذيب. ....

قولُه: (**شَهْرِ بنِ حَوْشَب**)، في «الجامع»: هو تابعيٌّ شامِيٌّ سكَنَ البَصرة(١).

قولُه: (**تَرجو النّجاةَ**) البيت قبلَه:

مـا بـالُ نفسِـكَ تـرضىٰ أن تُدنِّسَـها ... وثوبُ نفْسِكَ مغسولٌ منَ الدَّنَسِ(٢)

أي: ما بالُك تَرضىٰ بدَنَسِ نفسِك ولا تَرضىٰ بدَنَس ثَوبِك؟ ومنهُ ما رُوي: عَبدي، طَهَّرتَ منظَرَ الخَلْق سِنين، وما طَهَّرْتَ مَنظَري ساعةً.

---

(١) «تكملة جامع الأصول» (١: ٥٠٩) وانظر ترجمة شهر بن حَوْشَب في: «سِيَر النبلاء» (٤: ٣٧٢).

(٢) لأبي العتاهية في «ديوانه»، ص١٩٤.

يَعْني: **حَثَّهم علىٰ النظرِ في سُوءِ عَواقبِ المكذِّبين قَبْلَهم**، والاعتبارِ بما يُعايِنون مِنْ آثارِ هَلاكِهم. ﴿**وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ**﴾ يعني: **أنّه مع كَوْنِه بيانًا وتَنْبيهًا للمكذِّبين**، فهو زيادةُ تَثْبيتٍ وموعظة للذين اتَّقَوْا مِنَ المؤمنين. ....

قولُه: (**حثَّهم علىٰ النَّظَرِ في سوءِ عواقب المُكذِّبينَ قبلَهم**)، وهذا يُؤيِّدُ ما ذهَبْنا إليهِ مِن أنَّ تلكَ الآياتِ واردةٌ في[1] الترهيبِ والترغيبِ لآكِلي الرِّبا، لأنّ المُخاطَبينَ بقولِه: ﴿**قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُمْ**﴾ همُ الذين سبقَ خِطابُهم بقولِه: ﴿**يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَأْكُلُوا۟ ٱلرِّبَوٰٓا۟**﴾، وذلك أنه تعالىٰ بعدَ ما حذَّرَهم عن النارِ المُعدَّةِ[2] للكافرين، وأمرَهم بالمُسارعةِ إلىٰ نَيْلِ درَجاتِ الفائزينَ، بيَّنَ لهم سوءَ عاقبةِ مَن كذَّبَ الأنبياءَ في ترهيبِهم وترغيبِهم، أي: إنذارِهم وبِشارتِهم؛ لأنهم ما بُعِثوا إلّا لهُما، فعلىٰ هذا قولُه تعالىٰ: ﴿**هَٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ**﴾ إشارةٌ إلىٰ ما لَخَّصَ للمخاطَبينَ[3] منَ الترهيبِ والترغيبِ والحَثّ، وقولُه: ﴿**قَدْ خَلَتْ**﴾ إلىٰ قولِه: ﴿**وَلَا تَهِنُوا۟**﴾ كالتخلُّصِ من قصّةِ آكِلي الرِّبا التي استُطرِدَتْ لذكْرِ المحارَبةِ إلىٰ ما أجرىٰ الكلامَ له مِن مُجاهدةِ الكفّار، وهذا أوْلىٰ مِن جَعْلِها معترِضة؛ لأنّها توجبُ أن تجعَلَ الآياتِ كلَّها مُوافقةً لها، لأنّ المعترِضةَ مؤكِّدةٌ للمعترَضِ فيه بأنْ يقال: إنّ تلكَ الآياتِ دَلّت علىٰ الترهيبِ والترغيب، وهذه الآية دَلّت علىٰ الترهيب، ومعنىٰ الترهيبِ راجعٌ إلىٰ الترغيبِ بحسَبِ التضادِّ، كما أنّ بعضَ الآياتِ الوارِدةِ في الرَّحْمٰن للوعيدِ تُعَدُّ من الآلاءِ بحسَبِ الزَّجْر عنِ المعاصي، وذلك تَعسُّف.

قولُه: (**معَ كونِه بَياناً وتنبيهاً للمكذِّبين**) إشارةٌ إلىٰ أنّ المرادَ بالناس: المكذِّبونَ المُخاطَبون بقولِه: ﴿**قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُمْ**﴾، لا الذين سبَقَ ذكْرُهم، والأوْلىٰ أن يُرادَ به الجِنسُ، أي: بَيانٌ لجميعِ الناس، لكنّ المنتفِعَ به المتَّقونَ لأنّهم يَهتدونَ به وينتَجِعونَ بوَعْظِه.

---

(١) في (ط): «واردة علىٰ».

(٢) في (ط): «حذّرهم النارَ المعدّةَ».

(٣) في (ط): «للمتقين».

ويجوزُ أنْ يكونَ قولُه: ﴿قَدْ خَلَتْ﴾ جملةً مُعترِضةً للبَعْثِ علىٰ الإيمان وما يُسْتَحَقُّ به ما ذُكِرَ مِنْ أجْرِ العاملين، ويكونَ قولُه: ﴿هَٰذَا بَيَانٌ﴾ إشارةً إلىٰ ما لَـخَّصَ وبيَّنَ مِنْ أمْرِ المتَّقين والتائبينَ والـمُصِرِّين. ﴿وَلَا تَهِنُوا۟ وَلَا تَحْزَنُوا۟﴾: **تَسْلِيةٌ مِنَ الله سبحانه لرسولِه ﷺ، وللمؤمنين عمّا أصابَهم يومَ أُحُد**، وتقويةٌ مِنْ قُلوبِهم. ....

قولُه: (﴿وَلَا تَهِنُوا۟ وَلَا تَحْزَنُوا۟﴾ تَسْليةٌ منَ الله لرسولِه وللمؤمنينَ عمّا أصابَهم يومَ أُحُد)، هذا يُؤذِنُ أنّ قولَه تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَأْكُلُوا۟ ٱلرِّبَوٰٓا۟ أَضْعَٰفًا مُّضَٰعَفَةً﴾ إلىٰ آخرِ الآياتِ مُستطرَدةٌ بينَ القصّةِ، وسُلوكُ طريقةِ النَّـظْمُ فيها صَعْبٌ، ولهذا قال الإمام: مِنَ الناس مَن قال: إنهُ تعالىٰ لمّا شَرَحَ عظيمَ نِعمتِه علىٰ المؤمنينَ فيما يتعلَّقُ بإرشادِهم إلىٰ الأصلَح لهم في أمرِ الدِّين وفي أمرِ الجِهاد، أتْبَعَ[1] ذلك بما يَدخُلُ في الأمرِ والنَّهي، والترغيبِ والتحذير، وقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَأْكُلُوا۟ ٱلرِّبَوٰٓا۟﴾، فعلىٰ هذا تكونُ الآيةُ ابتداءَ كلام لا تعلُّقَ لها بما قبلَها، وقالَ القفّالُ: يَحتمِلُ أن يكونَ متّصلاً بما تقدَّمَ مِن جهةِ أنّ المشركينَ إنّما أنفقوا علىٰ تلك العساكِرِ أموالاً جمَعوها بسببِ الرِّبا، فلعلّ ذلك يَصيرُ داعياً للمسلمينَ علىٰ الإقدامِ علىٰ الرِّبا حتّىٰ يجمَعوا المالَ ويُنفِقوا علىٰ العساكِرِ فيتَمكّنوا منَ الانتقام منهُم، فلا جرَمَ نَهاهُم اللهُ تعالىٰ عن ذلك؟[2].

والذي نقولُ ـ والعِلمُ عندَ الله ـ: إنهُ تعالىٰ لمّا عاتَبَ رسولَه صلَواتُ الله عليه بقولِه: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَىْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ﴾ أتْبعَهُ قولَه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَأْكُلُوا۟ ٱلرِّبَوٰٓا۟ أَضْعَٰفًا﴾ بمعنىٰ أنّـك ما بُعِثتَ أن تـتصرَّفَ في الأمورِ الإلـٰهيّـةِ كمـا سبَقَ في موضعِه، ولكنّك عبدٌ مبعوثٌ للإنذارِ والبِشارة، وهؤلاءِ الكفّارُ أمرُهم في التَّوبةِ أو التعذيبِ إلىٰ مالكِهم، وما كان عليكَ سِوىٰ الإنذار، فقد أنذَرْتَهم وبذَلْتَ وُسعَك فيه، ففوِّض أمورَهم إلىٰ الله: إن شاءَ تابَ عليهم وإن شاءَ عذَّبَهم، وانثَنِ بالإنذارِ إلىٰ أصحابِك

(١) في (ط): «وأتبع».

(٢) «مفاتيح الغيب» (٩: ٢).

يعني: ولا تَضْعُفوا عن الجهاد لما أصابكم، أي: لا يُورِثَنّكم ذلك وَهْناً وجُبْناً، ولا تُبالوا به ولا تحزنوا علىٰ مَن قُتِلَ منكم وجُرح ﴿وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ﴾: وحالكم أنكم أعلىٰ منهم وأغلب، لأنكم أصبتُم منهم يومَ بدرٍ أكثر مما أصابوا منكم يومَ أُحُد. أوْ: وأنتم الأعْلَوْن شأنًا؛ لأنّ قِتالَكم للّـهِ ولإعلاءِ كَلِمته، وقتالُهم للشيطانِ لإعلاء كلمةِ الكُفر؛ ولأنّ قَتْلاكم في الجنّة وقَتْلاهم في النار. أوْ هِيَ بِشارةٌ لهم بالعُلوِّ والغَلَبة، أي: وأنتم الأعْلَوْن في العاقِبة، ﴿وَإِنَّ جُندَنَا لَهُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ﴾ [الصافات: ١٧٣]. ﴿إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ **متعلّقٌ بالنَّهي**، يعني: ولا تَهِنُوا إنْ صحَّ إيمانُكم، علىٰ أنّ صحّةَ الإيمان تُوجِبُ قوّةَ القَلْبِ، والثِّقةَ بصُنْعِ الله، وقلّةَ المُبالاة بأعدائه؛ أو بـ﴿ٱلْأَعْلَوْنَ﴾، أيْ: إن كنتم مُصدِّقين بما يَعِدُكم الله ويُبشِّرُكم به مِنَ الغَلَبة.

في أمرٍ عظيم ارتكبوه وهُو مُحاربتُهم معَ الله في أمرِ الرِّبا، قالَ اللهُ تعالىٰ: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ فَأْذَنُوا۟ بِحَرْبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٧٩]، فأرهَبَهم بالنارِ ليَحترِزوا عن الرِّبا، ورغَّبَهم في الجَنّةِ وأمرَهم بالاعتبارِ والنَّظَرِ في عاقبةِ المكذِّبين، وبيّنَ لهمُ البيانَ الشافيَ، ثُمّ معَ ذلك كلِّه لا يكُنْ منكَ ولا مِن أصحابِك ضَعْفٌ ووَهنٌ في الجهاد، ولا يُورِثَنَّكم ما أصابَكم حُزناً في هذه الوَقْعة؛ لأنّ حالَكم أعلىٰ من حالِ الكفَرة، لأنّ قتالَكم: لله ولإعلاءِ كلمتِه، وقتالَهم: للشيطانِ ولإعلاءِ كلمةِ الكُفر، واللهُ أعلَم.

قولُه: (﴿إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾: **مُتعلِّقٌ بالنَّهي**) أي: تتميمٌ له كالتعليل، لأنّ الخِطابَ معَ رسولِ الله ﷺ والمؤمنينَ منَ الصَّحابةِ الكرام تَسليةٌ لِما أصابَهم يومَ أُحُد، فلا جائزَ أن يَجريَ علىٰ حقيقةِ الشَّرط[1].

قالَ المصنِّف في قولِه تعالىٰ: ﴿لَا تَتَّخِذُوا۟ عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ﴾ إلىٰ قولِه: ﴿إِن كُنتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَٰدًا﴾ [المتحنة: ١]: «﴿إِن كُنتُمْ خَرَجْتُمْ﴾ مُتعلِّقٌ بـ﴿لَا تَتَّخِذُوا۟﴾ أي: لا تتولَّوا أعدائي إن كنتُم أوليائي»، أي: لأجلِ أنّكم أوليائي»، إذِ المجاهدُ منَ الصَّحابةِ لا يكونُ إلّا وَليّاً، ثُمّ قال: «وقولُ النَّحويّيْن في مِثلِه: هُو شَرْطٌ جَوابُه محذوف». وسَيجيءُ الكلامُ فيه في «المتحِنة» مستقصىً إن شاءَ اللهُ تعالىٰ.

---

(١) في (ط): «أن يجري الشرط علىٰ حقيقته».

[﴿إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ ٱلْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُۥ ۚ وَتِلْكَ ٱلْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ ٱلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَيَتَّخِذَ مِنكُمْ شُهَدَآءَ ۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ * وَلِيُمَحِّصَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَيَمْحَقَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ ١٤٠-١٤١]

قُرِئَ: ﴿قَرْحٌ﴾ بفتحِ القافِ وضمِّها، وهما لُغَتان، كالضَّعْفِ والضُّعف. وقيل: هو بالفتحِ: الجِراح، وبالضمِّ: ألـمُها. وقرأَ أبو السِّمال: (قَرَح) بفتحتَيْن. وقيل: القَرْحُ والقَرَح كالطَّرْد والطَّرَد. والمعنىٰ: إنْ نالُوا منكم يومَ أُحُدٍ فقد نِلْتُم منهم قَبْلَه يومَ بَدْرٍ، ثُمَّ لم يُضعِفْ ذلك قُلوبَهم، ولم يُثبِّطْهم عن مُعاوَدَتِكم بالقِتال، فأنتم أَوْلىٰ أنْ لا تَضْعُفوا، ونَحْوُه: ﴿فَإِنَّهُمْ يَأْلَمُونَ كَمَا تَأْلَمُونَ ۖ وَتَرْجُونَ مِنَ ٱللَّهِ مَا لَا يَرْجُونَ﴾ [النساء: ١٠٤]. وقيل: كانَ ذلك يومَ أُحُد، فقد نالُوا منهم قَبْلَ أن يُخالِفوا أمْرَ رسولِ الله ﷺ. فإن قلتَ: فكيفَ قيل: ﴿قَرْحٌ مِّثْلُهُۥ﴾ وما كانَ قَرْحُهم يومَ أُحُدٍ مِثْلَ قَرْحِ المشركين؟ قلتُ: بلْ كان مِثْلَه، ولقد قُتِلَ يومئذٍ خَلْقٌ مِنَ الكفّار، ألا تَرىٰ إلىٰ قولِه تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥٓ إِذْ تَحُسُّونَهُم بِإِذْنِهِۦ ۖ حَتَّىٰٓ إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَٰزَعْتُمْ فِى ٱلْأَمْرِ وَعَصَيْتُم مِّنۢ بَعْدِ مَآ أَرَىٰكُم مَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: ١٥٢]! ﴿وَتِلْكَ ٱلْأَيَّامُ﴾: «تلك» مبتدأٌ، و﴿ٱلْأَيَّامُ﴾ صِفتُه، و﴿نُدَاوِلُهَا﴾ خَبَرُه. ويجوزُ أنْ يكونَ ﴿تِلْكَ ٱلْأَيَّامُ﴾ مبتدأً وخَبَرًا، ....

قولُه: (قُرِئَ: ﴿قَرْحٌ﴾) بضَمِّ القاف: حَمزةُ والكِسائيُّ وأبو عمْرو[1]، وبفَتحِها: الباقون.

قولُه: (هو بالفَتْح: الجِراح)، الجَوهريّ: الجِراحُ: جَمْعُ جِراحةٍ بالكسر.

قولُه: (فكيفَ قيل: ﴿قَرْحٌ مِّثْلُهُۥ﴾؟)، هذا السؤالُ واردٌ علىٰ أنّ ذلك جَرىٰ يومَ أُحُد.

(١) وعلّله الفرّاء بقوله: «وكأنّ القُرْحَ ألمُ الجِراحات، وكأنّ القَرْحَ الجراحُ بأعيانها». انظر: «معاني القرآن» (١: ٢٣٤). وقال الكسائيّ: هما لغتانِ مثل الضُّعْفِ والضَّعْفِ. قال أبو زرعة في «حجّة القراءات» ص١٧٤: «وأَوْلىٰ القولَيْن بالصَّوابِ قَوْلُ الفرّاء؛ لتصييرهما لمعنيين».

كما تقول: **هي الأيامُ** تُبلي كلَّ جَديد. والمرادُ بالأيام: أوقاتُ الظَّفَرِ والغَلَبة. ﴿**نُدَاوِلُهَا**﴾: نُصرِّفُها بينَ الناس؛ **نُدِيلُ تارةً لهؤلاءِ وتارةً لهؤلاء**، كقولِه، وهو مِنْ أبياتِ «الكتاب»:

فيومًا **عَلَيْنا** ويومًا لنا ويومًا نُساءُ ويومًا نُسَرّ

قولُه: (**هيَ الأيَّامُ**) قيل: هِي: ضَميرٌ مُبهَم فُسِّرَ بقولِه: الأيّام، ومِثلُه: رُبَّهُ رجُلاً، وليس ضميرَ الشأن، قالَ أبو البقاء: ﴿**تِلْكَ**﴾: مبتدأ، و﴿**ٱلْأَيَّامُ**﴾: خبَرُه، و﴿**نُدَاوِلُهَا**﴾: حال، والعاملُ فيها معنىٰ الإشارة، ويَجوزُ أن تكونَ ﴿**ٱلْأَيَّامُ**﴾ بدلاً أو عَطْفَ بيانٍ، و﴿**نُدَاوِلُهَا**﴾: الخبَر(١).

والمبتدأُ والخبَر، هُو الوَجْهُ، فتلك إشارةٌ إلىٰ شيءٍ مُبهَم لا يُدرىٰ ما هو؟ فيُفسَّرُ بالأيّام، وقريبٌ منهُ قولُه تعالىٰ: ﴿**هَٰذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ**﴾ [الكهف: ٧٨].

قالَ المُصنِّف: قد تُصوِّرَ فِراقُ بينِهما عندَ حُلولِ ميعادِه، وأشار إليه وجعَلَه مبتدأً وأخبَرَ عنهُ كما تقولُ: هذا أخوك(٢).

قولُه: (**نُديلُ تارةً لهؤلاءِ وتارةً لهؤلاء**)، **الراغبُ**: الدَّولةُ والدُّولةُ واحدة، وقيل: الدُّولةُ بالضَمِّ: في المال، وبالفتح: في الحَرْب والجاه، وقيل: الضَّمُّ: اسمُ الشيءِ الذي يُتداوَلُ بعَيْنِه، قال تعالىٰ: ﴿**كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ مِنكُمْ**﴾ [الحشر: ٧]، والفَتحُ: المصدَرُ، يقال: تداوَلَ القومُ كذا، أي: تناوَلوهُ من حيثُ الدَّولة(٣).

قولُه: (**فيَوماً علينا**) البيت، وقبلَه:

فـلا وأبي النـاسِ لا يعلَمـونَ فلا الخيرُ خيرٌ ولا الشرُّ شَرٌّ(٤)

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٢٩٤).

(٢) انظر: «الكشاف» (٩: ٥٣٢).

(٣) «مفردات القرآن»، ص٣٢٢.

(٤) البيتان للنمر بن تولب، كما في «الصناعتين» للعسكري ص١٨٣، و«نهاية الأرب» للنويري (٣: ٦٧).

ومِنْ أمثالِ العَرَب: «**الحَرْبُ سِجال**»، وعن أبي سُفيان: أنّه صَعِدَ الجَبَلَ يومَ أُحُد، فمَكَثَ ساعةً ثم قال: أينَ **ابنُ أبي كَبْشَةَ**؟ أين ابنُ أبي قُحافة؟ أين ابنُ الخطَّاب؟ فقال عمرُ: هذا رسولُ الله ﷺ، وهذا أبو بكر، وها أنا عُمر. فقال أبو سُفيان: يومٌ بيوم والأيَّام دُوَل، والحَرْبُ سِجال. فقال عمرُ رضي الله عنه: لا سَواءَ، قَتْلانا في الجنّةِ وقَتْلاكم في النار. فقال: إنكم تَزْعُمون ذلك **فقد خِبْنا إذًا وخَسِرْنا. والمُداوَلةُ مِثْلُ المعاوَرة**، ....

نُساءُ: مِن سِيءَ فلانٌ: أُصيبَ بسوءٍ، أي: حُزْن، ومنهُ قولُه تعالىٰ: ﴿سِيٓـَٔتۡ وُجُوهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [الملك: ٢٧] ولا: لتأكيدِ القسَم، أي: أقسِمُ بأبي البشَر، وهُو آدمُ عليه السلام.

قولُه: (**الحَربُ سِجال**)، قالَ المَيدانيُّ: المُساجَلةُ إنّما تكونُ مِن جَرْيٍ أو سَقْيٍ، وأصلُه منَ السَّجْل: الدَّلوِ فيها ماءٌ قَلَّ أو كَثُر، ولا يقالُ لها ذلك وهِي فارغةٌ، وقال أبو سفيانَ يومَ أُحُدٍ بعدَما وقعَتِ الهزيمةُ علىٰ المسلمين: يومٌ بيوم، والحَربُ سِجال[١]، والحديثُ علىٰ غيرِ ما رَواه المصنِّفُ في «صحيح البخاريّ»، و«مُسنَدِ أحمدَ بنِ حَنْبل»، و«سُنَنِ أبي داودَ»، عن البراءِ بن عازِب[٢].

قولُه: (ابنُ أَبي كَبْشة)، **النِّهاية**: كان المشركونَ يَنسِبونَ النبيَّ ﷺ إلىٰ أبي كَبْشةَ، وهُوَ رجُلٌ من خُزاعةَ خالَفَ قُريشاً في عبادةِ الأوثان، شَبّهوهُ به، وقيل: إنهُ كان جَدَّ النبيِّ ﷺ مِن قِبَلِ أمِّه، فأرادوا أنه نزَعَ في الشَّبَهِ إليه[٣].

قولُه: (**فقد خِبْنا إذاً وخَسِرنا**): تهكُّمٌ منه.

قولُه: (**والمُداولةُ مثلُ المُعاوَرة**)، **النِّهاية**: يقال: تعاوَرَ القومُ فلاناً: إذا تعاوَنوا عليهِ بالضَّربِ واحداً بعدَ واحد.

---

(١) انظر: «مجمع الأمثال» (١: ٣٨٠).

(٢) أخرجه البخاريّ (٤٠٤٣) وأبو داود (٢٦٦٢) وغيرهما.

(٣) في (ط): «وأرادوا أنه نوع في المشبّه إليه».

وقال:

يَرِدُ المياهَ فلا يـزالُ مُـداوَلًا في الناسِ بين تمثُّـلٍ وسَـماعِ

يقال: داوَلْتُ بينهم الشيءَ فتداوَلُوه. ﴿وَلِيَعْلَمَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾: فيه وَجْهان: **أحدُهما**: أنْ يكونَ المعلَّلُ محذوفًا، مَعْناه: ولِيَتميَّـزَ الثابتُون علىٰ الإيمانِ منكم مِنَ الذين علىٰ حَرْفٍ فعَلْنا ذلك، وهو مِنْ بابِ التمثيل، بمعنىٰ: فَعَلْنا ذلك فِعْلَ مَن يريدُ أنْ يَعْلَمَ مَنِ الثابتُ علىٰ الإيمان منكم مِنْ غيرِ الثابت؟ **وإلّا فاللهُ عزَّ وجَلَّ لم يَزَلْ عالِـمًا** بالأشياءِ قَبْلَ كَوْنِها. وقيلَ: معناه: **ولِيَعْلَمَهم عِلْمًا يتعلَّقُ به الجزاءُ**؛ ....

قولُه: (**يَرِدُ المياهَ**)، قَبلَهُ:

فلأُهدِيَنَّ معَ الرِّياحِ قصيدةً مِنّـي مُحـبَّرَةً إلىٰ القَعْقـاعِ[(١)]

مُحبَّرة، أي: قصيدةً حسَنةً غَرّاء، ومعناه: لأُهدِيَنَّ إلىٰ هذا الرَّجُلِ قصيدةً غَرّاءَ مُتداولةً بيْنَ الناس يتمثَّلونَ بها ويُنشِدونَها في القبائل، ولأنّهم كانوا يَنزِلونَ عندَ المياهِ قال: يَرِدُ المياهَ، وفي المَثَل: أَسْيَرُ مِن شِعر[(٢)]، لأنهُ يَرِدُ الأخبيَةَ ويَلِجُ الأندِية.

قولُه: (**وإلّا فاللهُ عزَّ وجَلَّ لم يزَلْ عالماً**) أي: الواجبُ أن يُحمَلَ علىٰ التمثيل، فإنهُ إن لم يُحمَلْ عليه يَلزَمُ ذلك المحذور، وذلك باطلٌ؛ لأنّ اللهَ عزَّ وجَلّ لم يزَلْ عالماً بالأشياءِ قبْلَ كونِها، فالفاءُ فصيحة.

قولُه: (**وليَعْلَمَهم عِلماً يتعلَّـقُ به الجَزاءُ**)، قالَ الزجّاجُ: المعنىٰ: ليقَعَ ما عَلِمناهُ غَيْباً مشاهدةً للناس ويقَعَ مِنكم، وإنّما تقعُ المجازاةُ علىٰ ما عَلِمَه اللهُ[(٣)] منَ الخَلْقِ وقوعاً، لا علىٰ ما لم يقَعْ[(٤)]، وقالَ أيضاً في قولِه: ﴿وَلِيَبْتَلِىَ ٱللَّهُ مَا فِى صُدُورِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٤]

---

(١) للنمرِ بن تَوْلَب كما في «مشاهد الإنصاف» (١: ٤١٩).

(٢) انظر: «جمهرة الأمثال» للعسكري (١: ٥٣٥).

(٣) لفظ الجلالة «الله» لم يرد في (ي) و (د).

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٤٧١).

وهو أنْ يَعْلَمَهم موجودًا منهمُ **الثَّباتُ**. والثاني: أنْ تكونَ العِلّةُ محذوفةً، وهذا عطفٌ عليه مَعْناه: **وفَعَلْنا ذلك لِيَكُونَ كَيْتَ وكَيْتَ**. ﴿وَلِيَعۡلَمَ ٱللَّهُ﴾، وإنما حُذِفَ **للإيذانِ بأنّ المَصْلحةَ** فيما فَعَلَ ليست بواحدة؛ لِيُسَلِّيَهم عمّا جَرىٰ عليهم، ولِيُبَصِّرَهم أنّ العبدَ يَسُوؤه ما يَجْري عليه مِنَ المصائب، ولا يَشعُرُ أنّ الله في ذلك مِنَ المَصالِحِ ما هو غافلٌ عنه. ﴿وَيَتَّخِذَ مِنكُمۡ شُهَدَآءَ﴾: **ولِيُكْرِمَ ناسًا منكم بالشَّهادة**، ....

أي: لِيَختبِرَهُ بأعمالِكم؛ لأنهُ قد عَلِمَهُ غَيْباً فيَعلَمُه شَهادةً، لأنّ المجازاةَ تقعُ علىٰ ما عُلِمَ مشاهدةً، أعني: علىٰ ما وقَعَ مِن عامِليه، لا علىٰ ما هُو معلومٌ منهم[1].

قولُه: (**موجوداً منهم الثَّبات**) الثّباتُ: مفعولٌ أُقيمَ مَقامَ الفاعل، لقولِه: «موجوداً».

قولُه: (**وفَعَلْنا ذلك**) «ذلك»[2]: إشارةٌ إلىٰ قولِه: ﴿وَتِلۡكَ ٱلۡأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا﴾ [آل عمران: ١٤٠]، فالمُعلَّلُ مذكورٌ، وإحدىٰ العِلَل محذوفةٌ علىٰ عكسِ الأوّل، وفائدةُ الحَذْفِ: التَّعميمُ[3]. فإنْ قلتَ: فلِمَ قَدَّرَ المُعلَّلَ في الوجهِ الأوّلِ متأخِّراً؟ قلتُ: ليُفيدَ ضَرْباً منَ التخصيص، أي: ما فعَلتُ تلك المُداوَلَة إلّا لِمثل هذه الأغراض، فإنّ أفعالَ الله عندَهم مُعلَّلةٌ بالغَرَض، وعندَ أهلِ السُّنّة هذا من بابِ التمثيل.

قولُه: (**وفَعَلْنا ذلك ليكونَ كَيْتَ وكَيْت**)، أي: سَلَّطناهم عليكُم لرَفْع درَجاتِكم، ولأنّ الأيّامَ دُولٌ ولاستدراجِهم ونحوِها، وليتميَّزَ الثابتونَ عن المُتَزَلْزِلين.

قولُه: (**للإيذانِ بأنّ المصلَحةَ**): تعليلٌ للحَذْف، وقولُه: «ليُسَلِّيَهم»: تعليلٌ لمضمونِ الجُملة، وهُو الحَذْفُ للإيذان.

قولُه: (**وليُكرِمَ ناساً مِنكم بالشّهادة**) كنّىٰ بالاتّخاذِ عن الإكرام؛ لأنّ مَن يَتّخِذُ شيئاً يتَّخِذُه لينتَفِعَ به أو يتزَيَّنَ به، كقولِه تعالىٰ: ﴿وَٱصۡطَنَعۡتُكَ لِنَفۡسِي﴾ [طه: ٤١]؛ لأنّ الشهيدَ مقَرَّبٌ حاضِر في حَظيرةِ القُدُس.

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٤٨٠).

(٢) قوله: «ذلك» ـ الثانية ـ ساقط من (ط).

(٣) ومنه قولُه تعالىٰ: ﴿وَٱللَّهُ يَدۡعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ﴾ [يونس: ٢٥].

يريدُ المُستَشْهَدين يومَ أُحد. أوْ: وليَتَّخِذَ منكم مَنْ يَصْلُحُ للشهادة على الأممِ يومَ القيامة بما يَبْتَلي به صَبْرَكم مِنَ الشدائد، من قولِه تعالىٰ: ﴿لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة: ١٤٣]. ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾: اعتراضٌ بَيْنَ بعضِ التَّعليلِ وبعضٍ، ومَعْناه: واللهُ لا يحبُّ مَن ليسَ مِنْ هؤلاءِ الثابتين على الإيمان، المُجاهِدين في سبيلِ الله، الـمُمَحَّصِين مِنَ الذُّنوب. والتَّمْحِيص: التطهيرُ والتَّصْفية. ﴿وَيَمْحَقَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾: ويُهلِكَهم، يعني: إنْ كانت الدَّولةُ على المؤمنينَ فلِلتَّمييزِ والاسْتِشْهاد والتمحيصِ وغيرِ ذلك ممّا هُوَ أصلحُ لهم، وإنْ كانت على الكافرينَ فلِمَحْقِهم ومَحْوِ آثارِهم.

قولُه: (مِن قولِه تعالىٰ: ﴿لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة: ١٤٣]) يُريدُ أنّ قولَه: ﴿وَيَتَّخِذَ مِنكُمْ شُهَدَآءَ﴾ مِن بابِ قولِه: ﴿لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ وذلكَ أنّ قولَه: ﴿لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ عِلّةٌ لقولِه: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾، ولا تكونونَ وسَطاً، أي: خِياراً، حتّىٰ تكونوا أصحابَ عزْمٍ وصَبْرٍ كما قال هاهنا بما يَبتلي بِهِ صَبْرَكم مِنَ الشّدائدِ.

قوله: (فللتَّمييز والاستشهاد والتمحيص) يُفهم منه أن المعطوفاتِ سوىٰ ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾، فإنه ـ كما قال ـ اعتراضٌ مَنْسُوق بعضها علىٰ بعض علىٰ نسقٍ واحد، وقد ذهب إلىٰ أن «ليعلم» معلّله مقدّر، والنظم يستدعي أن يكون قوله: ﴿وَلِيُمَحِّصَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ مع معطوفه «عُطفا علىٰ «ليعلم» مع معطوفه علىٰ طريقة قوله: ﴿وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ * وَلَا ٱلظُّلُمَٰتُ وَلَا ٱلنُّورُ﴾. قال المصنف: بعض الواوات ضمّت شفعاً إلىٰ شفع [و] وتراً إلىٰ وتر، لذلك كرّر حرف التعليل؛ دلالةً علىٰ الاستقلال، وأعيد ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ ليعلّق به تمحيص المؤمنين ومحق الكافرين بعدما علّق به تمييز المؤمنين واستشهادهم وبغض الظالمين، وأن يكون قوله: ﴿وَلِيَعْلَمَ﴾ عطفاً من حيث المعنىٰ علىٰ قوله تعالىٰ: ﴿وَتِلْكَ ٱلْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ ٱلنَّاسِ﴾؛ لأنه تذييل لقوله: ﴿إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ﴾ علىٰ نحو قولهم: حدثت الحوادث، والحوادث جمّة، وفيه شائبة من التعليل لمقام التسلية لرسول الله ﷺ وأصحابه رضوان الله عليهم عمّا أُصيبوا يومَ

....

أُحد، يعني: لا يكنْ في صدوركم حَرَج مما أُصِبتم؛ فإنّ ذلك شأْننا وسُنّتنا في الأوّلين من الأنبياء السالفة والأمم الخالية، فلكم فيهم أسوةٌ حَسَنة؛ وليتميّز الثابتُ علىٰ الإيمان ممن نكص علىٰ عقبَيْه؛ ولتصفية المؤمنين وتطهيرِهم ممّا آثَرُوا عَرَض الدنيا علىٰ الآخرة، حيثُ أَخَذوا الفِدْية من أسارىٰ بَدْر وتَركوا أئمّةَ الكُفر أحياءً؛ وأنّ اللهَ تعالىٰ يريدُ أن يحقَّ الحقَّ ويمحقَ الباطلَ باستئصالهم، فقوله هاهنا في معنىٰ التمييز، كما في قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلْقِبْلَةَ ٱلَّتِي كُنتَ عَلَيْهَآ﴾ الآية؛ لنعلم مَن يتّبع الرسولَ ممن ينقلب على عقبَيْه.

فإن قلتَ: علىٰ ما ذكرتَ ما معنىٰ عطفِ قوله تعالىٰ: ﴿وَيَتَّخِذَ﴾ علىٰ «يعلم»؟ وكيف عطفَ ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ علىٰ ﴿وَيَتَّخِذَ﴾ مع اختلافهما: فِعْلية واسميّة؟ قلت: ﴿وَيَتَّخِذَ﴾ مع معطوفِه عطف علىٰ «يعلم» عَطْفَ المفصَّل علىٰ المجمَل، كما عطفَ قوله تعالىٰ: ﴿وَإِنَّ مِنَ ٱلْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ الآية [البقرة: ٧٤]، علىٰ قوله: ﴿أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾؛ بياناً له، وإنما حَسُن عطف الاسمية علىٰ الفعلية؛ لِـمَا يُراد من الأُولىٰ: التجدّد، ومن الثانية: الاستمرار، كأنه قيل: ليحدثَ بذلك التميز كرامة أوليائه الذين ثَبتوا بالشهادة ويستمرّ علىٰ المتزلزلين بغضُه، ففيه معنىٰ التصديق، كأنه قيل: إنَّ اللهَ يحبُّ الثابتين علىٰ الإيمان الذين عُرج بهم إلىٰ منازل الصدِّيقين والشهداء، ولا يحبّ المتَزلزلين الذين ظلموا علىٰ أنفسهم بالنكوص علىٰ أعقابهم، علىٰ ما تقرّر في قوله تعالىٰ: ﴿لِيَجْزِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِن فَضْلِهِۦٓ ۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [الروم: ٤٥] أنه من باب الطرد والعكس، وعلىٰ هذه الوَتيرة وردت القَرينة اللاحقة. قال الإمام: قوبل تمحيصُ المؤمنين بمَحْق الكافرين؛ لأنّ تمحيصَ هؤلاءِ بإهلاك ذنوبهم نظيرُ محْقِ أولئك بإهلاك أنفُسِهم، وهذه مقابلة لطيفة. انتهىٰ كلامه. فقد تبيّن مِن هذا التقرير أنّ الواوَ في ﴿وَتِلْكَ ٱلْأَيَّامُ﴾ استئنافية، وفي ﴿وَلِيَعْلَمَ﴾ عطف معنوي، وفي ﴿وَيَتَّخِذَ﴾ بيانيّ، وفي ﴿وَلِيُمَحِّصَ﴾ عطف شفع علىٰ شفع، وفي ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ﴾، ﴿وَيَمْحَقَ﴾ عطف وتر على وتر، والله أعلم[1].

(١) من قوله: «قوله: فللتمييز والاستشهاد والتمحيص» إلىٰ هنا أثبتناه من (ط).

[﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ ١٤٢]

﴿أَمْ﴾: مُنقطِعة، ومعنىٰ الهمزةِ فيها الإنكار. ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ﴾ يَعْني: ولـمّا تُجاهِدُوا؛ لأنّ العِلْمَ متعلِّقٌ بالمَعْلوم؛ **فنَزَّلَ نَفْيَ العِلْم مَنْزِلةَ نَفْيِ متعلَّقِه**؛ لأنه مُنْتَفٍ بانتفائِه، يقولُ الرَّجل: ما عَلِمَ اللهُ في فُلانٍ خيرًا، يريدُ: ما فيه خيرٌ حتىٰ يَعْلَمَه. و«لـمّا» **بمعنىٰ «لَـمْ» إلّا أنّ فيه ضَرْبًا مِنَ التوقُّعِ** فدلَّ علىٰ نَفْيِ الجهادِ فيما مضىٰ، وعلىٰ توقُّعِه فيما يُستقبل. وتقول: وعدني أن يفعلَ كذا، ولـمّا، تريد: ولم يفعلْ وأنا أتوقعُ فعلَه. ....

قولُه: (**فنَزَّلَ نَفْيَ العِلمِ منزلةَ نفْيِ متعلَّقِه**)، وهُو نوعٌ منَ الكناية، أي: حسِبْتُم أن تدخُلوا الجنّةَ ولم يقَعْ مِنكُم مجاهدةٌ قطُّ، ودخَلَ فيه مَن جاهَدَ بسيفِه ويَدِه ولسانِه، وبيانُ الكِنايةِ أنّ كُلَّ معلوم يقتضي عِلماً منَ الله تعالىٰ ألبَتّة، فإذا نفىٰ العِلمَ ينتفي المعلومُ لا مَحالةَ، قالَ القاضي: والقَصْدُ في أمثالِه ليسَ إلىٰ إثباتِ عِلمِه تعالىٰ ونَفْيِه، بل إلىٰ إثباتِ المعلوم ونَفْيِه علىٰ طريقِ البُرهان(١).

الانتصاف: التعبيرُ عن نَفْيِ العِلم خاصٌّ بعِلم الله، إذْ يَلزَمُ مِن عدَم تعلُّقِه بوجودِ شيءٍ إعدامُ ذلك الشيء، ولا كذلك عِلمُ المخلوقينَ، فلا يُعبَّرُ عنهُ بذلك لعدَم اللُّزوم، فظَهَرَ من كلام الزّمخشريّ جوازُ ذلك مُطلقاً؛ لأنهُ قال في قولِ فِرعون: ﴿مَا عَلِمْتُ لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرِى﴾ [القصص: ٣٨]: عبّرَ عن نَفْيِ المعلوم بنَفْيِ العِلم؛ لأنه مِن عنادِه أرادَ أنّ عِلمَهُ لا يَعزُبُ عنهُ شيءٌ، وفيه نظَرٌ(٢).

قولُه: (و«لـمّا» بمعنىٰ «لم»، **إلّا أنّ فيه ضرْباً منَ التوقُّع**)، قالَ الزجّاجُ: فإذا قيلَ: قد فعَلَ فلانٌ، فجوابُه: لمّا يَفعَلْ، وإذا قيل: فعَلَ فلانٌ، فجوابُه: لم يفعَلْ(٣)، وإذا قيل: لقد فعَلَ،

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٩٦-٩٧).

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٤٢٠).

(٣) قوله: «واذا قيل: فعل فلان فجواب (لعلها: فجوابه): لم يفعل» ساقط من (ط).

وقُرِئ: (ولـمّا يعلمَ اللهُ) بفتح الميم. وقيل: أرادَ النونَ الخفيفة: و«لـمّا يعلَمَنْ» فحَذَفَها. ﴿وَيَعۡلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ نُصِبَ بإضمارِ «أن»، والواوُ بمعنىٰ الجمع، كقولكِ: لا تأكلِ السّمكَ وتشربَ اللّبن. ....

فجوابُه: ما فعَل، كأنهُ قال: والله لقد فعَلَ، فقال المُجيبُ: والله ما فعَلَ، وإذا قيل: هُو يَفعَلُ، يُريدُ ما يُستقبَلُ، فجوابُه: لا يفعَلُ. وإذا قيل: سيفعَلُ، فجوابُه: لن يفعَلَ[١].

قولُه: (**وقيل: أراد النُّونَ الخفيفةَ، أي: ولـمّا يَعْلَمَنْ، فحذَفَها**)، قيل: مثالُه قولُ الشاعر:

إذا قالَ: قَدْني قال: بـالله حَلفـةً ... لَتُغنيَ عنّـي ذا إنائـك أجمَعـا[٢]

علىٰ روايةِ فَتْح اللام والياءِ في لَتُغنيَ، وقيل: الروايةُ الصَّحيحةُ بكسرِ اللام، إذ لا تُحذَفُ النونُ الخفيفةُ مِن مِثلِه إلّا بشَرطِ مُلاقاةِ الساكنِ، والصّوابُ جوازُه من غيرِ الشّرط. قال:

اضرِبَ عنْـكَ الهمـومَ طارقَهـا[٣] ... ضرْبَكَ بالسيفِ قونسَ الفرسِ[٤]

أصلُه: «اضرِبَنْ» فحُذِفتِ النّونُ الخفيفةُ وأُبقِيت فتحةُ الباء.

قولُه: (**كقولِه[٥]: لا تأكُلِ السمَكَ وتشرَبَ اللَّبَن**)، قالَ أبو البقاءِ: والتقديرُ: أظنَنْتُم أنْ تَدْخُلوا الـجنّةَ قبْلَ أن يَعلَمَ اللهُ المجاهِدينَ وأن يعلَمَ الصابِرين؟ ويُقرِّبُ عليك هذا المعنىٰ أنّك لو قدَّرتَ الواوَ بمعنىٰ «مع»[٦].

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٤٧٢-٤٧٣).

(٢) لحُرَيْث بن عتّاب. انظر: «مجالس ثعلب»، ص٦٠٦، و«خزانة الأدب» (١١: ٤٣٤).

(٣) في (ط): «طارفها» بالفاء.

(٤) انظر: «المحتسب» (٢: ٣٦٧) و«خزانة الأدب» (١١: ٤٥٠).

(٥) كذا في الأصول الخطية، وكذا هو في نص «الكشاف» من (ط)، لكن في الأصل الخطي من «الكشاف»، وفي النسخ المطبوعة منه: «كقولك».

(٦) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٢٩٥) وتمامُ الكلام: «صَحّ المعنىٰ والإعراب».

وقرأَ الحسَن بالجزمِ علىٰ العَطْف. ورَوىٰ عبدُ الوارثِ عن أبي عمرٍو: (ويعلمُ) بالرّفعِ علىٰ أنّ الواوَ للحال، كأنه قيل: ولـمّا تجاهدوا وأنتم صابرون.

[﴿ وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ ٱلْمَوْتَ مِن قَبْلِ أَن تَلْقَوْهُ فَقَدْ رَأَيْتُمُوهُ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ ﴾ ١٤٣]

﴿ وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ ٱلْمَوْتَ ﴾ خُوطِبَ به الذين لم يشهدوا بدرًا وكانوا يتمنّونَ أن يحضروا مشهدًا معَ رسولِ الله ﷺ؛ ليُصيبوا من كرامةِ الشهادةِ ما نالَ شهداءُ بدر، وهم الذينَ ألـحّوا علىٰ رسولِ الله ﷺ في الخروجِ إلىٰ المشركين، وكانَ رأيُه في الإقامةِ بالمدينة. يعني: وكنتُم تمَنَّوْنَ الموتَ قبل أن تشاهدوه وتَعْرِفوا شدَّتَه وصعوبةَ مُقاساته. ﴿فَقَدْ رَأَيْتُمُوهُ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ ﴾، أي: رأيتموه مُعاينينَ مشاهدينَ له حينَ قُتِلَ بينَ أيديكم مَنْ قُتِلَ مِن إخوانِكم وأقاربِكم وشارفْتُم أن تُقْتَلوا. وهذا توبيخٌ لهم علىٰ تمنّيهم الموتَ وعلىٰ ما تسبّـبوا له من خروجِ رسولِ الله ﷺ بإلحاحِهم عليه، ثم انهزامِهم عنه وقلّةِ ثباتِهم. فإن قلتَ: كيفَ يجوزُ تمنّي الشهادة، وفي تمنّيها تمنّي غَلَبةِ الكافرِ المسلمَ؟ قلتُ: قَصَدَ متمنّي الشهادةِ إلىٰ نَيْلِ كرامةِ الشهداءِ لا غير، ولا يذهب وَهْلُه إلىٰ ذلك المتضمَّن، كمـا أنّ مَن يشربُ دواءَ الطبيبِ النصرانيِّ قاصدٌ إلىٰ حصولِ المأمولِ من الشفاء، ولا يخطرُ ببالِه أنّ فيه جرَّ منفعةٍ وإحسانٍ إلىٰ عدوِّ الله، وتنفيقًا لصناعتِه. ولقد قالَ عبدُ الله بنُ رواحةَ رضيَ اللهُ عنه ....

قولُه: (أي: رأيتُموه مُعايِنينَ مشاهِدين)، ونحوُه قولُه: ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾ [التوبة: ٢٥] في كونِه حالاً مؤكِّدة.

قالَ الزجّاجُ: المعنىٰ: فقد رأيتُموه وأنتُم بُصَراءُ، كما تقول: قد رأيتَ كذا وليس في عينَيْكَ عِلّة، أي: قد رأيتَه رؤيةً حقيقيّةً، ففيه توكيد(١).

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٤٧٣).

حينَ نهضَ إلىٰ مؤتة، وقيلَ له: ردَّكم الله:

لكنّني أسألُ الرّحمنَ مَغْفرةً وضربةً ذاتَ فَرْغٍ تقذفُ الزَّبَدا
أو طَعْنةً بيدَيْ حرّانَ مُجهِزةً بحربةٍ تُنْفِذُ الأحْشاءَ والكَبِدَا
حتىٰ يَقولوا إذا مرُّوا علىٰ جَدَثي: أرشدَكَ اللهُ من غازٍ وقدْ رَشَدَا

[﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَٰبِكُمْ وَمَن يَنقَلِبْ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ ٱللَّهَ شَيْـًٔا وَسَيَجْزِى ٱللَّهُ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴾ ١٤٤]

قولُه: (مؤتة) بالهمزة: موضعٌ قُتلَ فيها جَعفرُ بن أبي طالب.

النِّهاية: هِي موضعٌ مِن بلدِ الشام، مهموز. الاستيعاب: كانت هذه الغزوةُ في سنةِ ثمانٍ منَ الهجرة[١].

قولُه: (رَدَّكمُ الله) أي: ردَّكُم الله سالمينَ إلىٰ أهلِكم.

قولُه: (ذاتَ فَرْغٍ) أي: واسعة، تَقذِفُ الزَّبَدَ، أي: الدمَ الذي له زَبَدٌ من كثرتِه، الحرّان: العَطْشان، والحَرّانُ: ذو الحُرقة، مُجهِزةً: صفةُ طَعْنة، أي: مُسرِعةَ القتل، والمُجهَزُ هُو: الذي يكونُ به رمَق، جهَزْتُ[٢] عليه: إذا أسرَعْتَ قتْلَه.

الأبياتُ مذكورةٌ في «الاستيعاب»[٣]، ومعنىٰ قولِه: حتّىٰ يقولوا إذا مَرّوا: ليس للرِّياءِ والسُّمعة، كما جاء في الحديثِ الصَّحيح: «قاتَلْتَ حتّىٰ قيل: جَريء»[٤]، فإنّ ساحتَه بريئةٌ منها، بل قاله ليُتأسّىٰ به ويُقتفىٰ أثرُه.

(١) «الاستيعاب» لابن عبد البرّ (١: ٢٤٢).
(٢) في (ط): «أجهزت».
(٣) «الاستيعاب» (٣: ٣٩٨) وانظر: «تاريخ الطبريّ» (٣: ٣٧).
(٤) هو جزءٌ من حديثٍ طويل أخرجه مسلم (١٩٠٥) والترمذيّ (٢٣٨٢) والنسائيّ (٦: ٢٣) من حديثِ أبي هريرةَ رضيَ اللهُ عنه.

لـمّا رَمىٰ عبدُ الله بنُ قَمِئة الحارثيّ رسولَ الله ﷺ بحَجَرٍ فكسَرَ رُباعيّـتَه، وشجَّ وجهَه، أقبلَ يريدُ قتلَه، فذبَّ عنه ﷺ مصعبُ بنُ عُمَير، وهو صاحبُ الرّايةِ يومَ بدرٍ ويومَ أحدٍ حتىٰ قتلَه ابنُ قَمِئة وهو يُرَىٰ أنه رسولُ الله ﷺ، فقال: قد قتلتُ محمّدًا، وصَرَخَ صارخ: ألا إنّ محمّدًا قد قُتِل. وقيل: كانَ الصارخُ الشيطان، ففشا في الناسِ خبرُ قَـتْلِه، فانكفؤوا، فجعَلَ رسولُ الله ﷺ يدعو: «إليّ عبادَ الله»، حتىٰ انحازت إليه طائفةٌ من أصحابه، فلامَهم علىٰ هربِهم، فقالوا: يا رسولَ الله، فديناكَ بآبائنا وأمّهاتِنا، أتانا خبرُ قَتْلِك فرَعُبَت قلوبُنا، فولَّيْنا مدبرين؛ فنزلت. ورُوِيَ: أنه لـمّا صَرَخَ الصّارخُ قالَ بعضُ المسلمين: ليتَ عبدَ الله بنَ أُبيّ يأخذُ لنا أمانًا من أبي سفيان، وقالَ ناسٌ من المنافقين: لو كانَ نبيًّا لَـما قُتِل، ارجعوا إلىٰ إخوانِكم وإلىٰ دينكم، فقالَ أنسُ بنُ النَّضْر عمُّ أنسِ بنِ مالك: يا قوم، إن كانَ قُتِلَ محمّدٌ فإنّ ربَّ محمّدٍ حيٌّ لا يموت، وما تَصْنعونَ بالحياةِ بعْدَ رسولِ الله ﷺ؟ فقاتلوا علىٰ ما قاتَلَ عليه، وموتوا علىٰ ما ماتَ عليه؛ ثمّ قال: اللهمَّ إني أعتذرُ إليك ممّا يقولُ هؤلاء، وأبرأُ إليك ممّا جاءَ به هؤلاء، ثمَّ شدَّ بسيفِه فقاتلَ حتىٰ قُتِل. ....

قولُه: (لـمّا رمَىٰ عبدُ الله بن قَمِئة) مخالف لما سبق عند قولِه تعالىٰ: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَىْءٌ﴾، فإنهُ ذكَرَ أنهُ عُتبةُ بنُ أبي وقّاص، وهذا الذي ذكَره هاهنا أصَحُّ لِما جاءَ في كتابِ «الوفا» لابنِ الجَوْزيّ أنهُ ابنُ قَمِئة[1].

قولُه: (ثُمّ شَدَّ بسيفِه) أي: حمَلَ وصَالَ، الرّاغب: الشَّدُّ: العَقْدُ القَويّ، شَدَدْتُ الشيءَ: قوَّيْتَ عقدَه، قال تعالىٰ: ﴿وَشَدَدْنَآ أَسْرَهُمْ﴾ [الإنسان: ٢٨]، وشَدَّ فلانٌ واشتَدَّ: إذا أسرَعَ،

---

(١) «الوفا بأحوالِ المصطفىٰ» (٢: ٤٠١). وقد جمع القرطبيّ بين الروايتين فقال: وكان الذي تولّىٰ ذلك من النبيِّ ﷺ عمرو بنَ قمِئة الليثي وعتبة بن أبي وقّاص، ثمّ نقلَ عن الواقديّ قوله: والثابتُ عندنا أنّ الذي رمىٰ في وجه النبيِّ ﷺ ابن قمئة، والذي أدمىٰ شفتَه وأصابَ رَباعيّته عتبة بن أبي وقّاص. انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (٤: ١٢٠).

وعن بعْضِ المهاجرين: أنه مرَّ بأنصاريٍّ يتشحّطُ في دمِه، فقال: يا فلان، أشعرْتَ أنّ محمدًا قد قُتِل، فقال: إن كانَ قُتِلَ فقد بلَّغ، قاتِلوا على دينِكم. والمعنىٰ: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ﴾ فسيخْلُو كما خَلَوْا، وكما أنّ أتباعَهم بَقُوا متمسّكين بدينِهم بعدَ خُلُوِّهم، فعليكم أن تتمسّكوا بدينِه بعدَ خُلوِّه؛ لأنّ الغرضَ من بعْثةِ الرّسلِ تبليغُ الرّسالة، وإلزامُ الحُجّة، لا وجودُه بينَ أظْهُرِ قومِه. ﴿أَفَإِيْن مَّاتَ﴾: **الفاءُ مُعلِّقةٌ للجملةِ الشّرْطيّةِ بالجمْلةِ قبلَها علىٰ معنىٰ التسبيب.** ....

قولُه: (الفاءُ مُعلِّقةٌ للجُملةِ الشَّرطيّة بالجُملةِ قبلَها علىٰ معنىٰ التسبيب) أي: قولُه: «فإنّ مات» مُسبَّبٌ عن جُملةِ قولِه: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ وقولُه: ﴿قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ﴾ صفةُ ﴿رَسُولٌ﴾، فدخَلت همزةُ الإنكارِ بيْنَ المسبَّبِ والسبَب لإعطاءِ مَزيدِ الإنكارِ الذي يتضمَّنُه قولُه: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ﴾، وذلك أنّ التركيبَ من بابِ القَصْرِ القَلْبيّ[1]، لأنهُ جُعِلَ المخاطبونَ بسببِ ما صدَرَ عنهُم منَ النُّكوص علىٰ أعقابِهم عندَ الإرجافِ بقَتْلِ النبيِّ ﷺ كأنّهمُ اعتَقَدوا أنّ محمّداً صلَواتُ الله عليه ليسَ حُكمُه حُكمَ سائرِ الرسُل المتقدِّمة في وجوبِ اتّباع دينِهم بعدَ موتِهم، بل حُكمُه علىٰ خِلافِ حُكمِهم، فأنكَرَ اللهُ تعالىٰ عليهم ذلك وبيَّنَ أنّ حُكمَه حُكمُ مَن سبَقَ منَ الأنبياءِ في أنّهم ماتوا وبقِيَ أتْباعُهم مُتمسِّكينَ بدينِهم ثابتِينَ عليه، ثُمّ عقَّبَ الإنكارَ بقولِه: «فإنْ مات»، وأدخَلَ الهمزةَ لمَزيدِ ذلك الإنكار، يعني: إذا عُلِمَ أنّ أمرَهُ أمرُ الأنبياءِ السالفة فلمَ عكَسْتُمُ الأمر؟ فإنْ لم يُجعَلْ ذلك العِلمُ سبباً للثَّباتِ فلا أقَلَّ مِن أن لا يُجعَلَ سبباً للانقلابِ، وإليه الإشارةُ بقولِه: «يجبُ أن يكونَ سبباً للتمسُّكِ لا للانقلاب».

وقالَ الزجّاجُ: ألِفُ الاستفهامِ دخَلتْ علىٰ حَرْفِ الشَّرط، وفي الحقيقةِ داخلةٌ علىٰ الجَزاءِ، كما أنّكَ إذا قلتَ: هل زيدٌ قائم؟ فإنّما تَستَفهِمُ عن قيامِه إلّا أنّك أدخلتَ «هل»

---

(١) القصر القلبي هو: أسلوب يقال حين يعتقد المخاطب عكس الحكم الذي تثبته. نحو ما سافر إلا علي، ردّاً علىٰ من اعتقد أن المسافر خليل لا عليّ، فقد قلبت وعكست عليه اعتقاده. انظر: «جواهر البلاغة»، ص١٨٦.

والهمزةُ لإنكارِ أن يجعلوا خُلُوَّ الرسلِ قبلَه سبباً لانقلابهم علىٰ أعقابهم بعدَ هلاكِه بموتٍ أو قتلٍ، معَ علمِهم أن خلوَّ الرسلِ قبلَه، وبقاءَ دينِهم مُتمسَّكاً به، يجبُ أن يُجعَل سبباً للتمسُّكِ بدينِ محمّدٍ ﷺ لا للانقلابِ عنه. فإن قلتَ: لِمَ ذَكَرَ القتْلَ وقد عَلِمَ أنه لا يُقتل؟ قلتُ: لكونِه مُجوَّزًا عندَ المخاطبين. فإن قلتَ: أما عَلِموه من ناحيةِ قولِه: ﴿وَٱللَّهُ يَعۡصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ﴾ [المائدة: ٦٧] قلتُ: هذا ممّا يختصُّ بالعلماءِ منهم وذَوي البصيرة، ألا ترىٰ أنهم سمعوا بخبرِ قتْلِه فهربوا، علىٰ أنه يحتملُ العصْمةَ من فتنةِ الناسِ وإذلالِهم. ....

علىٰ الاسم ليُعلَمَ الذي استفْهَمتَ عن قيامِه مَن هو؟ وكذا قولُك: ما زيدٌ قائماً: إنّما نَفَيْتَ القيامَ ولم تَنْفِ زَيْداً؛ ليُعلَمَ منِ الذي نُفِيَ عنهُ القيام(١)، كذلك هاهنا، المنكَرُ: انقلابُهم علىٰ أعقابِهم لا الموتُ، وإن دخَلتِ الهمزةُ عليه، فتقريرُ المصنِّف هاهنا تلخيصُ كلام الزّجّاج، يعني: حُكمُه حُكمُ سائر الأنبياءِ المتقدِّمة في أنه إذا ماتَ أو قُتل يجبُ اتّباعُ دينِه، فإنْ ماتَ أو قُتلَ لِمَ كان مِنكُم النكوصُ؟

وأمّا كلامُ صاحبِ «المفتاح» أنّ التركيبَ مِن بابِ القَصْرِ الإفراديّ(٢)، أي: محمّدٌ مقصورٌ علىٰ الرِّسالةِ لا يتَجاوزُها إلىٰ البُعدِ عن الهلاك، يعني أنّهم أثبَتوا لهُ صفةَ الرِّسالةِ والخُلْدِ استعظاماً لهلاكِه، فقَصْرٌ علىٰ صفةِ الرسالة(٣) فحديثٌ خارجٌ من مقتضىٰ المَقام وبمَعزِل عن موجِبِ النَّظم، ويؤيِّدُه قولُه تعالىٰ: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٞ فَمَا وَهَنُواْ لِمَآ أَصَابَهُمۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَمَا ضَعُفُواْ وَمَا ٱسۡتَكَانُواْۗ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾، كما قال(٤): إنهُ تعريضٌ بما أصابَهم منَ الوَهْنِ والانكسارِ عندَ الإرجافِ بقَتْلِ النبيِّ ﷺ.

قولُه: (علىٰ أنهُ يَحتمِلُ العِصْمةَ مِن فتنةِ الناس) يعني: إن سَلَّمَ أنّهم عَلِموا أنهُ تعالىٰ

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٤٧٤).

(٢) القصر الإفرادي هو: أن يعتقد المخاطب الشّركة، فتأتي بما يثبت خلافها. نحو: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞ﴾ [النساء: ١٧١] رداً علىٰ من اعتقد أنّ الله ثالث ثلاثة. انظر: جواهر البلاغة، ص١٨٦.

(٣) انظر: «المفتاح»، ص٢٨٩.

(٤) في (ط): «علىٰ ما قال».

والانقلابُ على الأعقاب: الإدبارُ عمّا كانَ رسولُ الله ﷺ يقومُ به من أمْرِ الجهادِ وغيرِه. وقيل: الارْتداد، وما ارْتدَّ أحدٌ من المسلمين ذلكَ اليوم **إلا ما كانَ من قولِ المنافقين. ويجوز أن يكونَ على وجهِ التغليظِ** عليهم فيما كانَ منهم من الفِرارِ والانكشافِ عن رسولِ الله صلّى اللهُ عليه وآلِه وسلّم **وإسْلامِه**. ﴿فَلَن يَضُرَّ ٱللَّهَ شَيْـًٔا﴾ يعني: **فما ضرَّ إلا نفسَه**، لأنّ اللهَ تعالىٰ لا يجوزُ عليه المضارُّ والمنافع. ....

يَعصِمُه منَ الناسِ ألبتَّةَ، لكنْ لِمَ لا يجوزُ أن تُحمَلَ العِصمةُ علىٰ غيرِ القتل منَ الإضلال وغيرِه؟

قولُه: (**إلّا ما كانَ مِن قولِ المنافقين**) استثناءٌ منقطع، ويَجوزُ أن يكونَ من بابِ قولِه:

وبلـــدةٍ لـــيسَ بهـــا أنـــيسُ إلّا اليَعـــافيرُ وإلّا العـــيسُ[1]

قولُه: (**ويجوزُ أن يكونَ علىٰ وَجْهِ التغليظ**): عطْفٌ علىٰ قولِه: «ما ارتَدَّ أحدٌ منَ المسلمين»، أي: يَجوزُ أن يُنسَبَ الارتدادُ إلىٰ المسلمينَ تغليظاً، كقولِه: ﴿وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ تعظيماً لِما صدَرَ عنهُم منَ الفِرارِ والانكشافِ عن رسولِ الله ﷺ وخِذْلانِه.

الأساس: كشَفَ عنهُ الثَّوبَ وكشَّفَه، وانكشَفَ، ورجلٌ أكشَفُ: لا تُرْسَ معَه.

وقلتُ: ومِن ثَمّ سُمِّيَ التُّرسُ جُنّةً، كأنّها تَسترُ صاحبَه[2] عمّا يُصيبُه من العدُوّ.

قولُه: (**وإسلامِـه**) مِن أسلَمَـه: إذا خذَلَـه، والمصدرُ مضافٌ إلىٰ المفعول، أي: غادَروا رسولَ الله ﷺ بيَدِ الكُفّار.

قولُه: (**فما ضَرَّ إلّا نفسَه**) جعَلَهم كأنّهم زَعَموا أنّهم يَضُرّونَ اللهَ ورسولَه لا أنفُسَهم، أو يَضرّونَ أنفُسَهم معَه، فإذا انقلَبوا رجَعتِ المَضَرّةُ إلىٰ مَن يَضرّونَه، فرَدَّ عليهم بـ«لن» في قولِه تعالىٰ: ﴿لَن يَضُرُّواْ ٱللَّهَ﴾، أي: لا يَضُرّونَ اللهَ شيئاً، وإنّما يَضُرّونَ أنفُسَهم.

---

(١) هو من شواهد «الكتاب» لسيبويه (٢: ٣٢٢) وعزاه البغداديّ لجرانِ العَوْد في «خزانة الأدب» (١٠: ١٥).

(٢) كذا في الأصول الخطية، ولعل الصواب: «صاحبها».

﴿وَسَيَجۡزِي ٱللَّهُ ٱلشَّٰكِرِينَ﴾ الذينَ لم ينقلبوا، كأنسِ بنِ النضْرِ وأضرابِه، **وسمّاهم شاكرين؛** لأنهم شكروا نعْمةَ الإسلامِ فيما فعلوا. **المعنىٰ: أنّ موتَ الأنفسِ مُحالٌ أن يكونَ إلا بمشيئةِ الله،** فأخْرَجه مُخْرَجَ فعلٍ لا يَنْبغي لأحدٍ أن يُقْدِمَ عليه إلا أن يأذنَ له اللهُ فيه تمثيلًا؛ ولأنّ ....

قولُه: (**وسَمّاهم شاكِرين**) إشارةٌ إلىٰ مجازٍ في الكلام، أي: وضَعَ الشاكرينَ موضعَ الثابِتينَ علىٰ الإسلام تسميةً للشيءِ باسم سببِه، إذْ أصلُ الكلام: ومَن ينقلبْ علىٰ عَقِبَيْه يكنْ كافِراً لنعمةِ الله التي أنعَمَ عليه بالإسلامِ، فيَضُرَّ نفسَهُ حيثُ كفَرَ نعمةَ الله، واللهُ يَجْزيه ما يَستَحِقُّه، ومَن ثبَتَ عليه يكنْ شاكراً لتلك النِّعمةِ واللهُ يَجزيهِ الجزاءَ الأوْفىٰ! ولم يَذكُرْ ما يَجزي به ليَدُلَّ علىٰ التعميمِ والتفخيم، ففي الكلامِ تعريضٌ، وإليه أشارَ بقولِه: «﴿ٱلشَّٰكِرِينَ﴾: الذين لم يَنقَلِبوا كأنس بنِ النَّضْرِ وأضرابِه».

قولُه: (**المعنىٰ: أنّ موتَ الأنفُس مُحالٌ أن يكونَ إلّا بمشيئةِ الله**)، يعني: ليسَ لأحدٍ تأخيرُ أجَلِه ولا تقديمُه، بل ذلك بمشيئةِ الله، فاستُعيرَ للمشيئةِ الإذْنُ علىٰ التمثيلِ، بأنْ شبَّهَ حالَ مَن يُحاوِلُ ما يتوَصَّلُ به إلىٰ موتِه مِن طلَبِ تسهيلِه ولا يَجِدُ إلىٰ ذلك سبيلاً إلّا بتيسيرِ الله، بحالِ مَن يتَوخّىٰ الوصولَ إلىٰ قُرْبِ مَن هُو محتَجِبٌ عنه ولا يَحصُلُ مطلوبُه إلّا بإذْنٍ منهُ وتسهيلِ الحُجّابِ له، ونحوُه قولُه في تفسيرِ قولِه: ﴿لِتُخۡرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذۡنِ رَبِّهِمۡ﴾ [إبراهيم: ١]: أي: تسهيلِه وتيسيرِه، مُستعارٌ منَ الإذْنِ الذي هُو تسهيلُ الحِجاب، ومعنىٰ هذا الوَجْه قريبٌ مِن معنىٰ قولِه تعالىٰ: «والذين يَتوفَّوْنَ منكم» [البقرة: ٢٣٤] علىٰ بناءِ الفاعل[١]، وفيه أنّ الموتَ مقطوعٌ حصولُه وأنّ أسبابَه متآخذَة، حتّىٰ إنّ الذي يَفِرُّ منهُ فهوَ في الحقيقةِ طالبُه.

---

(١) تُنسَب هذه القراءة إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه، كما في «المحتسب» (١: ١٢٥).

مَلَكَ الموتِ هو الموكَّلُ بذلكَ فليسَ له أن يقبضَ نفسًا إلا بإذنٍ من الله. وهو علىٰ معنيين: **أحدهما**: تحريضُهم علىٰ الجهاد، وتشجيعُهم علىٰ لقاءِ العدوِّ بإعلامِهم أنّ الحذَرَ لا ينفع، وأنّ أحدًا لا يموتُ قبلَ بلوغِ أجلِه، وإنْ خَوَّضَ المهالك، واقتحَمَ المعارك. **والثاني**: ذِكْرُ ما صَنَعَ اللهُ برسولِه عندَ غَلَبَةِ العدوِّ والتفافِهم عليه، وإسلامِ قومِه له؛ **نُهزةً** للمختلِسِ من الحِفْظِ والكلاءةِ وتأخيرِ الأجَل.

[﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ كِتَٰبًا مُّؤَجَّلًا ۗ وَمَن يُرِدْ ثَوَابَ ٱلدُّنْيَا نُؤْتِهِۦ مِنْهَا وَمَن يُرِدْ ثَوَابَ ٱلْءَاخِرَةِ نُؤْتِهِۦ مِنْهَا ۚ وَسَنَجْزِى ٱلشَّٰكِرِينَ﴾ ١٤٥]

﴿كِتَٰبًا﴾ مصدرٌ مؤكّد؛ لأنّ المعنىٰ: كَتَبَ الموتَ كتابًا. ﴿مُّؤَجَّلًا﴾: مؤقّتًا، له أجلٌ معلومٌ لا يتقدّمُ ولا يتأخّر. ﴿وَمَن يُرِدْ ثَوَابَ ٱلدُّنْيَا﴾ تعريضٌ بالذين شَغَلَتْهم الغنائمُ يومَ أحد. ﴿نُؤْتِهِۦ مِنْهَا﴾، أي: من ثوابِها. ....

وهذه الآيةُ موقعُها موقعُ التذييلِ للكلامِ السابق، فأُخرِجَت مَخْرَجَ المَثل، فنِسبتُها إلىٰ المؤمنينَ: التحريضُ والتشجيعُ علىٰ القتالِ والجهاد، ومِن ثَمّ قيل:

إذا كانــتِ الأبــدانُ للمــوتِ أُنشــئتْ[1] ... فقَتْلُ امرئٍ في الله بالسيفِ أجمَلُ[2]

وإليهِ الإشارةُ بقولِه: «تحريضُهم علىٰ الجهاد» إلىٰ آخرِه، وإلىٰ الرّسولِ ﷺ: الوَعْدُ بالحِفظِ وتأخيرِ الأجَل، وهُو المرادُ بقولِه: «ذكْرُ ما صنعَ... منَ الحِفظِ والكلاءةِ وتأخيرِ الأجَل».

قولُه: (نُهزَة)، **الأساس**: وانتهزَ الفُرصةَ: اغتنَمها، وهذه نُهزةٌ فاختَلِسْها، قيل: هي مفعولٌ له منَ المصدَرِ، وهُو الإسلامُ، أو: حالٌ من ضميرِ النبيِّ ﷺ، والمُختلسُ: المُستلِبُ[3].

(١) قوله: «أنشئت» ساقط من (ط).

(٢) لم أهتدِ إليه.

(٣) من قوله: «قول: نهزة» إلىٰ هنا ساقط من (ط).

﴿وَسَنَجْزِى﴾ الجزاءَ المبهمَ الذينَ شكروا نعْمةَ الله، فلم يَشغلْهم شيءٌ عن الجهاد.

وقُرِئ: (يؤته) (وسيجزي) بالياءِ فيهما.

[﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُواْ لِمَآ أَصَابَهُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَمَا ضَعُفُواْ وَمَا ٱسْتَكَانُواْۗ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلصَّٰبِرِينَ ۞ وَمَا كَانَ قَوْلَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَإِسْرَافَنَا فِىٓ أَمْرِنَا وَثَبِّتْ أَقْدَامَنَا وَٱنصُرْنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ ۞ فَـَٔاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ ثَوَابَ ٱلدُّنْيَا وَحُسْنَ ثَوَابِ ٱلْءَاخِرَةِۗ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ ١٤٦-١٤٨]

قُرِئ: ﴿قَٰتَلَ﴾ و(قُتِل) و(قُتِّل) بالتشديد. والفاعلُ: ﴿رِبِّيُّونَ﴾، أو ضميرُ النبيّ. و﴿مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ﴾ حالٌ عنه بمعنىٰ: قُتِلَ كائنًا معه رِبيّون........

قولُه: (﴿وَسَنَجْزِى﴾: الجزاءَ المُبهَم) إشارةٌ إلىٰ أنّ ما جُوزوا به غيرُ مذكور، فيَعُمُّ جميعَ ما يَصِحُّ أن يُجزَىٰ به، وهُو مقابِلٌ لقولِه: ﴿وَمَن يُرِدْ ثَوَابَ ٱلدُّنْيَا نُؤْتِهِۦ﴾، المعنىٰ: مَن يُرِدْ ثَوابَ الدُّنيا نُؤْتِه منها، ومَن يُرِدْ ثَوابَ الآخرةِ نُؤتِهِ منها وسنَزيدُه في الآخرةِ منَ الجَزاءِ ما لا يَدخُلُ تحتَ الحَصْر، كقولِه تعالىٰ: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلْءَاخِرَةِ نَزِدْ لَهُۥ فِى حَرْثِهِۦۖ وَمَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلدُّنْيَا نُؤْتِهِۦ مِنْهَا﴾ [الشورىٰ: ٢٠].

قولُه: (قُرِئ: ﴿قَٰتَلَ﴾): ابنُ عامِر وعاصِمٌ وحَمْزةُ والكِسائيّ، والباقونَ «قُتِلَ»، وبالتّشديدِ: شاذٌّ[١]. قالَ أبو البقاء: ﴿وَكَأَيِّن﴾ الأصلُ فيه: «أيٌّ» التي هِيَ بعضٌ مِن كُلّ أُدخِلتْ عليها كافُ التشبيهِ وصارا في معنىٰ «كم» التي للتكثير، وموضعُ «كأيٍّ»: رفْعٌ بالابتداء، ولا تكادُ تُستعمَلُ إلّا وبعدَها «مِن»، والخبرُ: ﴿قَٰتَلَ﴾، وفيه ضميرُ النبيِّ، وهُو عائدٌ علىٰ «كأيّ»، لأنّ «كأيٍّ» في معنىٰ نبيّ، والجيِّدُ أن يعودَ الضّميرُ إلىٰ لفظِ ﴿كأَيِّنْ﴾، فإنْ قيل: لو كان كذلك لأَنَّثَ، فقلتَ: قُتِلَتْ؟ قيل: هذا محمولٌ علىٰ المعنىٰ، لأنّ المعنىٰ[٢]: كثيرٌ منَ

---

(١) سيأتي توجيه هذه القراءة من كلامِ ابن جنّي.

(٢) قوله: «لأن المعنىٰ» سقط من (ي) و (د).

والقراءةُ بالتشديدِ تنصُرُ الوجهَ الأوّل. ....

الرِّجال قُتِل، فعلىٰ هذا ﴿مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ﴾ في موضع الحالِ منَ الضَّميرِ في ﴿قَـٰتَلَ﴾، ويجوزُ أن يكونَ ﴿قَـٰتَلَ﴾ في موضعِ جَرٍّ صفةً لـ﴿نَّبِيٍّ﴾، و﴿مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ﴾: الخبَر، كقولِك: كم مِن رجُل صَالح معَه مال[١].

قولُه: (**والقراءةُ بالتشديدِ تَنصُرُ الوَجْهَ الأوّل**)، وهُو أن يكونَ الفاعلُ ﴿رِبِّيُّونَ﴾. قالَ أبو البقاء: فعلىٰ هذا لا ضميرَ في الفعلِ لأجْلِ التكثير، والواحدُ لا تكثيرَ فيه، كذا ذكَرَهُ ابنُ جِنّيّ[٢].

وقلتُ: قال ابنُ جِنّيّ: «قُتِّلَ» بالتشديدِ: قراءةُ قَتادة، وفيها دِلالةٌ علىٰ أنّ مَن قرَأ منَ السَّبعة: (قُتِلَ) أو ﴿قَـٰتَلَ﴾، فإنّ ﴿رِبِّيُّونَ﴾ مرفوعٌ في قراءتِه بـ(قُتِلَ) أو﴿قَـٰتَلَ﴾، وليس مرفوعاً بالابتداءِ ولا بالظَّرفِ الذي هُوَ معَهُ، ألا تَرىٰ أنهُ لا يجوزُ كم نبيٍّ قُتِّلَ مشدَّدةَ التاء علىٰ «فُعِّلَ»، فلا بُدَّ أن يكونَ ﴿رِبِّيُّونَ﴾ مرتفعاً بـ«قُتِّلَ»، وهذا واضحٌ، فإنْ قلتَ: فهلّا جازَ «فُعِّل»، أي: قُتِّـلَ نبيٌّ، حمْلاً علىٰ معنىٰ كم؟ قيل: لمّا انصُرِفَ عن اللَّفظِ إلىٰ المعنىٰ لم يَحسُنِ العَوْدُ مِن بَعْدُ إلىٰ اللَّفظ، وقد قالَ تعالىٰ ـ كما تَراه ـ: ﴿مَعَهُۥ﴾ ولم يقُلْ: معَهم، فافهَمْ ذلك[٣].

وقلتُ: يريدُ أنّ الشيءَ إذا انصرَفَ عنِ اللَّفظِ إلىٰ المعنىٰ لم يَحسُنْ بعدَ ذلك العَوْدِ إلىٰ اللَّفظ، فإنّ الضَميرَ في ﴿مَعَهُۥ﴾ مفرَدٌ رجَعَ إلىٰ ﴿وَكَأَيِّن﴾ مِن حيثُ المعنىٰ لأنهُ في معنىٰ نبيّ، ولم يَحسُنْ بعدَ ذلك أن يُقالَ: إنّ الضميرَ في ﴿قَـٰتَلَ﴾ راجعٌ إلىٰ ﴿وَكَأَيِّن﴾ من حيثُ اللّفظُ؛ لأنّ «قُـتِّلَ»، بالتشديدِ، يقتضي متعدِّداً، و«كأيِّنْ» لفظُه متعدِّد، ولا يجوزُ ذلك، والظاهرُ الوجْهُ الثاني، وهُو اختيارُ الزجّاج[٤][٥].

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٢٩٧).

(٢) المصدر السابق (١: ٢٩٨).

(٣) انظر: «المحتسب» (١: ١٧٣).

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٤٧٦).

(٥) من قوله: «راجع إلىٰ ﴿وَكَأَيِّن﴾» إلىٰ هنا ورد بدله في (ط): «راجع إلىٰ نبي باعتبار اللفظ في ﴿وَكَأَيِّن﴾ والظاهر الوجه الثاني، وهو اختيار الزجّاج».

وعن سعيدِ بنِ جُبَيْر رحمَه الله: **ما سمعْنا بنبيّ قُتِلَ في القتال**. والرّبيّون: الرّبانيّون. **وقُرِئَ بالحرَكاتِ الثلاث**؛ ....

قالَ صاحبُ «المُرشِد»: مَن قرأَهُ (قُتِلَ) بالتخفيفِ فله وجْهان: أحدُهما: أن يكونَ الفِعلُ واقعاً علىٰ النبيِّ، أي: كم مِن نبيٍّ قُتِلَ ومعَه رِبِّيّونَ كثيرٌ فما وهَنوا بعدَ قتْلِه، ولكنّهم ثبَتوا علىٰ الحقّ، وهذا وجهٌ يختارُه كثيرٌ من أهلِ العِلم، والزجّاجُ، وإنّما قيل للمسلمينَ هذا لأنّهم لـمّا توهَّموا أنَّ النبيَّ ﷺ قُتِلَ انكسَرت قلوبُ بعضِهم وضَعُفوا.

وثانيهما: أنّ الفعلَ واقعٌ علىٰ «الرِّبّيُّونَ»، كأنهُ قيل: كم مِن نبيٍّ قُتِلَ رِبّيّونَ معه، فما وهَنَ مَن بقِيَ منهم وما ضعُفوا، أي: ما فَتُروا وما جَبُنوا عن قتالِ عدُوِّهم.

وقلتُ: الوجهُ الأوّلُ أقربُ إلىٰ معنىٰ التعريضِ الذي ذكرَهُ المصنِّف.

الرّاغب: قيل: ﴿قَـٰتَلَ﴾ مُسنَداً إلىٰ ضميرِ النبيِّ، و﴿مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ﴾: استئنافٌ في موضع الحال، وقالَ الحسَنُ: ما قُتِلَ نبيٌّ في حرْبٍ قَطّ، وقالَ بعضُهم ما قالَ الحسَنُ. وإنْ صَحَّ فإنهُ لا ينْفي أنهُ قُتِلَ في غيرِ حرْب، وقيل: مُسنَداً إلىٰ ﴿رِبِّيُّونَ﴾ أي: قُتِلَ جماعةٌ منهم فلم يَهِنِ الباقونَ، ومَن قرأَ ﴿قَـٰتَلَ﴾ فيَحتمِلُ الوجهَيْن[١]، والوَهْن: ضعفٌ مِن حيثُ الخَلْقُ أو الخُلُق، والفَرْقُ بينَ الوَهْنِ والضَّعف أنّ الوَهْنَ: اختلالٌ يَعتَري الإنسانَ، ويُضادُّه الشِّدّة، والضَّعفُ: اختلالٌ يَنقُصُه وتُضادُّه القُوّة، والاستكانةُ: الخُشوعُ والتضرُّعُ للمَخافة[٢]. والقتلُ: إزالةُ الرُّوحِ عن الجسَد كالموت، لكنْ إذا اعتُبِرَ بفعل المتوَلّي لذلكَ يقالُ: قتْلٌ، وإذا اعتُبِرَ بفَوْتِ الحياةِ، يقالُ: موتٌ، قالَ تعالىٰ: ﴿أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَـٰبِكُمْ﴾[٣].

قولُه: (**ما سَمِعنا بنبيٍّ قُتِلَ في القتال**) استشهادٌ لأنّ الفاعلَ ﴿رِبِّيُّونَ﴾.

قولُه: (**وقُرِئَ بالحرَكاتِ الثّلاث**): الكسرُ: للسَّبعة، والفتحُ والضَّمُّ شاذّانِ[٤].

---

(١) من قوله «قيل: ﴿قَـٰتَلَ﴾ مسنداً» إلىٰ هنا؛ سقط من (ط).

(٢) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٣: ٨٩٧-٨٩٩)، و«مفردات القرآن»، ص٨٨٧.

(٣) «مفردات القرآن» ص٦٥٥.

(٤) لتمام الفائدة انظر: «المحتسب» لابن جني (١: ١٧٣).

فالفتحُ علىٰ القياس، والضمُّ والكسرُ من تغييراتِ النِّسَب. وقُرِئ: (فما وَهِنوا) بكسر الـهاء. والمعنىٰ: فمـا وَهِنوا عندَ قـتْلِ النبيّ. ﴿وَمَا ضَعُفُواْ﴾ عن الجهادِ بعدَه، ﴿وَمَا ٱسۡتَكَانُواْ﴾ للعدوِّ. وهذا تعريضٌ بما أصابَهم من الوَهنِ والانكسارِ عندَ الإرْجافِ بقتْلِ رسولِ الله ﷺ، وبضعفِهم عندَ ذلكَ عن مجاهدةِ المشركين، واستكانـتِهم لهم، حتىٰ أرادوا أن يعتضِدوا بالمنافقِ عبدِ الله بن أُبيّ في طَـلَبِ الأمانِ من أبي سفيان. **وما كانَ قولَهُم إلا هذا القولَ؛ وهو إضافةُ الذنوبِ والإسرافِ إلىٰ أنفسِهم، معَ كونِهم ربانيّين؛** هضمًا لها واستقصارًا. ....

قولُه: (**وما كان قولَـهم إلّا هذا القولَ، وهُو إضافةُ الذُّنوبِ والإسرافِ إلىٰ أنفُسِهم معَ كونِهم ربّانيّـينَ**) إشارةٌ إلىٰ أنّ هذا المعنىٰ كالتـتميم، والمبالغةِ في صَلابَـتِهم في الدِّين وعدَم تطـرُّقِ الوهَنِ والضَّعفِ فيهم، وذلك مِن إفادةِ الحَصْرِ وإيقاعِ «أنْ» مع ذلكَ الفعل اسماً لـ«كان»، قال في قولِه تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوۡلَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ إِذَا دُعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحۡكُمَ بَيۡنَهُمۡ أَن يَقُولُواْ سَمِعۡنَا وَأَطَعۡنَا﴾ [النُّور: ٥١]: «وعن الحسَن: ﴿قَوۡلُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ بالرَّفْعِ والنَّصْبُ أقوىٰ[١]؛ لأنّ أوْلىٰ الاسمَيْن بكونِه اسماً لـ«كان» أوْغلُهما في التعريف، وأن يقولوا: أوغَلَ في التعريفِ؛ لأنهُ لا سبيلَ عليه في التنكير، بخلافِ قولِ المؤمنينَ، فكان هذا مِن قَبيلِ «كان» في قولِه: ﴿مَا كَانَ لِلَّهِ أَن يَتَّخِذَ مِن وَلَدٍ﴾ [مريم: ٣٥]».

وقالَ صاحبُ «المُطْلِع»: معنىٰ قولِه: «بخلافِ قولِ المؤمنين»، أنّ قولَ المؤمنينَ إن اختُزِلَ عنهُ الإضافةُ يبقَىٰ مُنكَّراً، بخلافِ ﴿أَن قَالُواْ﴾.

وقالَ أبو البقاء: اسمُ «كان» ما بعدَ «إلّا»، وهُو أقوىٰ مِن أن يُجعَلَ خبَراً، والأوّلُ اسماً، لوجهَيْن: أحدُهما: أنّ ﴿أَن قَالُواْ﴾ يُشبِهُ المضمَرَ في أنه لا يوصَفُ وهُو أعرَفُ، وكذا عن ابنِ جنّيّ.

---

(١) وهي قراءة الجمهور. انظر: «إتحاف فضلاء البشر» (١: ٤٩٠).

والدعاءُ بالاستغفارِ منها مقدَّمًا علىٰ طلبِ تثبيتِ الأقدامِ في مواطنِ الحربِ والنُّصْرةِ علىٰ العدوِّ؛ ليكونَ طلبُهم إلىٰ ربِّهم عن زكاةٍ وطهارةٍ وخضوعٍ أقربُ إلىٰ الاستجابة. ....

والثاني: أنّ ما بعدَ ﴿إِلَّآ﴾ مُثبَت، والمعنىٰ: كان قولُـهم: ﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا﴾ دأْبهم في الدُّعاء(١).

وقلتُ: كأنّ المعنىٰ: ما صَحَّ ولا استقامَ منَ الربّانيّينَ في ذلك المقام إلّا هذا القول، وكأنّ غيرَ هذا القولِ مُنافٍ لحالِهم، وهذه الخاصّيّةُ(٢) يُفيدُها إيقاعُ «أنْ» معَ الفعلِ اسماً لِـ﴿كَانَ﴾، وتحقيقُه ما ذكَرَهُ صاحبُ «الانتصاف»، قال: فائدةُ دخولِ كان المبالغةُ في نَفْيِ الفعلِ الداخِلِ عليه بتعديدِ جهةِ فعلِه عموماً باعتبارِ الكونِ، وخُصوصاً باعتبارِ خصوصيّةِ المقام، فهُو نفْيٌ مرَّتَيْن.

وقلتُ: فعلىٰ هذا لو جعَلْتَ رَبَّ الجُملةِ ﴿أَن قَالُوا۟﴾، واعتَمدْتَ عليه وجعَلتَ قولَهم كالفَضْلةِ، حصَلَ لكَ ما قصدتَه، ولو عكسْتَ ركِبتَ المتعسَّف، ألا ترىٰ إلىٰ أبي البقاءِ كيفَ جعَلَ الخبَرَ نسياً منْسِيّاً واعتمَدَ علىٰ ما بعدَ ﴿إِلَّآ﴾ في الوجْهِ الثاني(٣).

الراغب: الفَرْقُ بيْنَ الذنْبِ والإسرافِ مِن وَجْهَين.

أحدُهما: أنّ الإسرافَ حقيقةً: تجاوُزُ الحدِّ في فعل ما يجِبُ، والذنبُ عامٌّ فيه وفي التقصير.

والثاني: أنّ الذنبَ: التقصير وتَرْكُ الأمرِ حتّىٰ يَفوتَ ثمّ يؤخَذُ بالذَّنب، فالذَّنبُ إذاً مقابِلٌ للإسراف وكلاهما مذمومانِ، والمحمودُ هُو العدالة(٤).

قولُه: (**أقرَبُ**) رُوِيَ مرفوعاً خبَراً، لقولِه: «والدُّعاءُ بالاستغفار»، وقولُه: «ليكونَ» متعلِّقٌ بالدُّعاءِ، والأولىٰ أن يكونَ «أقربَ» منصوباً خبَراً لقولِه: «ليكونَ»، وليكونَ خبَراً لقولِه: «والدُّعاءُ»؛ لأنّ المعنىٰ عليه.

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣٠٠).

(٢) قوله: «الخاصية» ساقط من (ط).

(٣) في (ط): «نسياً منسيًّا في الوجه الثاني واعتمد علىٰ ما بعد إلا».

(٤) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٣: ٩٠٠-٩٠١).

﴿فَـَٔاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ ثَوَابَ ٱلدُّنۡيَا﴾ من النصرةِ والغنيمةِ والعزِّ وطيبِ الذكر، وخصَّ ثوابَ الآخرةِ بالحُسْن؛ دلالةً علىٰ فضلِه وتقدّمِه، وأنه هو المعتدُّ به عندَه. ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنۡيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلۡأٓخِرَةَ﴾ [الأنفال: ٦٧].

[﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تُطِيعُواْ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يَرُدُّوكُمۡ عَلَىٰٓ أَعۡقَـٰبِكُمۡ فَتَنقَلِبُواْ خَـٰسِرِينَ * بَلِ ٱللَّهُ مَوۡلَىٰكُمۡۖ وَهُوَ خَيۡرُ ٱلنَّـٰصِرِينَ * سَنُلۡقِي فِي قُلُوبِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلرُّعۡبَ بِمَآ أَشۡرَكُواْ بِٱللَّهِ مَا لَمۡ يُنَزِّلۡ بِهِۦ سُلۡطَـٰنٗاۖ وَمَأۡوَىٰهُمُ ٱلنَّارُۚ وَبِئۡسَ مَثۡوَى ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾ ١٤٩- ١٥١]

﴿إِن تُطِيعُواْ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ قالَ عليٌّ رضيَ اللهُ عنه: نزلت في قولِ المنافقينَ للمؤمنينَ عندَ الهزيمة: ارجعوا إلىٰ إخوانِكم وادخلوا في دينِهم. وعن الحسَنِ رضيَ اللهُ عنه: إنْ تستنصحوا اليهودَ والنصارىٰ وتَقْبلوا منهم؛ لأنهم كانوا يَسْتغوونهم ويُوقعونَ لهم الشُّبَهَ في الدّين، ويقولون: لو كانَ نبيّاً حقّاً لَـمَا غُلِب، ولما أصابَه وأصحابَه ما أصابَهم، وإنما هو رجلٌ حالُه كحالِ غيرِه من الناس، يومًا له ويومًا عليه. وعن السُّدِّيّ: **إن تستكينوا لأبي سفيانَ** وأصحابِه وتستأمنوهم ﴿يَرُدُّوكُمۡ﴾ إلىٰ دينِهم. **وقيل: هو عامٌّ** في جميعِ الكفّار، وإنّ علىٰ المؤمنينَ أن يُجانبوهم، ....

قولُه: (**إن تَستكينوا لأبي سفيان**) الاستكانةُ: الخُضوعُ، وأصلُه: استَكنَّ، منَ السُّكون، قال القاضي: لأنّ الخاضعَ يَسكنُ لصاحبِه ليفعَلَ بهِ ما يُريدُه، والألفُ مِن إشباعِ الفَتْحة، أو استَكْوَنَ، منَ الكَوْن؛ لأنهُ يَطلُبُ مِن نفسِه أن يكونَ لِمَن يخضَعُ له[1].

قولُه: (**وقيل: هُو عامّ**): معطوفٌ علىٰ قولِه: «قال عليٌّ رضيَ اللهُ عنه: نزَلتْ في قولِ المنافقين»[2].

---

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ١٠٢).

(٢) لتمامِ الفائدةِ انظر: «معالم التنزيل» للبغويّ (١: ٣٦٠).

ولا يُطيعوهم في شيء، ولا يَنزلوا علىٰ حُكْمِهم **ولا علىٰ مشورتهم** حتىٰ لا يستجرُّوهم إلىٰ موافقتِهم. ﴿بَلِ ٱللَّهُ مَوْلَىٰكُمْ﴾، أي: ناصرُكم لا تحتاجونَ معه إلىٰ نصرةِ أحدٍ وولايتِه. وقُرِئ بالنصْبِ علىٰ: بل أطيعوا اللهَ مولاكم. ﴿سَنُلْقِى﴾ قُرِئَ بالنّونِ والياء. و﴿ٱلرُّعْبَ﴾ بسكونِ العَيْنِ وضمِّها. قيل: **قذفَ اللهُ في قلوبِ المشركينَ الخوفَ يومَ أحدٍ فانهزموا إلىٰ مكّةَ** من غيرِ سببٍ، ولهم القوّةُ والغَلَبة. وقيل: ذهبوا إلىٰ مكَّة، ....

اعلَمْ أنّ التعريفَ في قولِه: ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ إذا حُمِلَ علىٰ العهدِ، فالمخاطَبونَ أصحابُ الرسولِ ﷺ، ثُمّ المرادُ بالذين كفَروا إمّا المنافقونَ ـ وإليهِ الإشارةُ بقولِه: «نزلَتْ في قولِ المنافقينَ» ـ أو أهلُ الكتابِ ـ وهُو الذي رَواهُ عن الحسَنِ ـ أو المشركون، وهُو الذي رَواهُ عنِ السُّدّي، وإذا حُمِلَ علىٰ الجِنس فالمخاطَبونَ: جماعةُ المسلمينَ في جميع الأزمنة، كما أنّ الكُفّارَ عامٌّ في اليهودِ والمنافقينَ والمشركين، وهُو المرادُ بقولِه: «وأنّ علىٰ المؤمنينَ أن يُجانِبوهم».

قولُه: (**ولا علىٰ مَشُورَتِهم**)، **الرّاغب**: المشورةُ: استخراجُ الرّأي بمُراجَعة البعضِ إلىٰ البعض، مِن قولِهم: شُرْتُ العسَلَ وأشَرْتُه: استخرجتُه، والشُّورىٰ: الأمرُ الذي يُتشاوَرُ فيه[1].

قولُه: (و﴿ٱلرُّعْبَ﴾): أي: وقُرِئَ: ﴿ٱلرُّعْبَ﴾ بسكونِ العَيْنِ: كلُّهم سوىٰ ابنِ عامرٍ والكِسائيِّ فإنّهما قرآ بالضّمّ[2].

قولُه: (**قذَفَ اللهُ في قلوبِ المشركينَ الخَوْفَ يومَ أحُدٍ فانهَزموا إلىٰ مكّةَ**) يوجبُ أن يكونَ هذا الوعدُ أي: قولُه: ﴿سَنُلْقِى﴾ بعدَ القتال، ويؤيِّدُه قولُه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِن تُطِيعُوا۟﴾ الآية، لأنّ هذا الكلامَ مَسوقٌ لتسليةِ المؤمنينَ والمنع مِن أن يُطيعوا الكُفّارَ فيما كانوا يُوقِعونَهم في الشُّبَهِ في الدِّينِ بسببِ ما أُصيبوا يومَ أحُد، وهِيَ أنهُ لو كان نبيّاً حقّاً لَما غُلِبَ، وغيرِ ذلك، وقولُه بعدَ ذلك: «ويجوزُ أن يكونَ الوعدُ قولَه: ﴿سَنُلْقِى فِى قُلُوبِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلرُّعْبَ﴾ فلمّا فَشِلوا وتنازَعوا لم يُرعِبْهم»، يوجِبُ أن يكونَ قبْلَ القتال، فأيُّ الوَجْهَينِ أقربُ إلىٰ النَّظْم؟

---

(١) «مفردات القرآن»، ص٤٧٠.

(٢) وهما لغتانِ أجودُهما السكون. أفاده أبو زرعة في «حجّة القراءات»، ص١٧٦.

فلمّا كانوا ببعْضِ الطّريقِ قالوا: ما صنعْنا شيئًا، قتلنا منهم ثمّ تركناهم ونَحن قاهرون، ارجعوا فاسْتأصِلوهم، فلمّا عَزَموا علىٰ ذلكَ ألقىٰ اللهُ الرّعْبَ في قلوبِهم فأمسكوا. ﴿بِمَآ أَشۡرَكُواْ﴾: بسببِ إشراكهم، أي: كانَ السببُ في إلقاءِ الله الرُّعْبَ في قلوبِهم إشراكَهم به. ﴿مَا لَمۡ يُنَزِّلۡ بِهِۦ سُلۡطَٰنٗا﴾: آلهةً لم يُنزِلِ اللهُ بإشراكِها حجّةً. فإن قلتَ: كأنّ هناكَ حجّةً حتىٰ يُنزِلَها اللهُ فيصحَّ لهمُ الإشراكُ قلتُ: لم يَعْنِ أنّ هناكَ حجّةً إلا أنها لم تَنزِلْ عليهم؛ لأنّ الشرْكَ لا يستقيمُ أن يقومَ عليه حجّة، وانما المرادُ نفْيُ الحجّة ونزولِها جميعًا، كقولِه:

ولا ترىٰ الضبَّ بها يَنْجَحِرْ

قلتُ: الأوّلُ، ولذلك قال: «ويجوزُ»؛ لأنّ قولَه تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تُطِيعُواْ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ مِن تتمّةِ المعاتَباتِ مِن لدُن قولِه: ﴿إِذۡ هَمَّت طَّآئِفَتَانِ مِنكُمۡ أَن تَفۡشَلَا﴾ [آل عمران: ١٢٣] وقولِه: ﴿لَيۡسَ لَكَ مِنَ ٱلۡأَمۡرِ شَيۡءٌ﴾ [آل عمران: ١٢٨]، وقولِه: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٞ قَدۡ خَلَتۡ مِن قَبۡلِهِ ٱلرُّسُلُ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، وهلُمَّ جرّاً إلىٰ ما نحنُ بصدَدِه تَسْليةً لقلوبِ المؤمنين، فأوجَبَ ذلك أن يَجريَ قولُه: ﴿سَنُلۡقِي فِي قُلُوبِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ وعْداً عامّاً لهم، مَزيداً للتّسلّي، فيَدخُلَ فيه هذا الرُّعبُ الخاصُّ دخولاً أوّليّاً. ويَدُلُّ علىٰ عمومِه تعليلُه بقولِه: ﴿بِمَآ أَشۡرَكُواْ بِٱللَّهِ﴾ وبقولِه: ﴿وَمَأۡوَىٰهُمُ ٱلنَّارُ﴾، يعني: أنّهم محقوقونَ بأنْ يُخذَلُوا ويَخيبوا؛ لأنّهم أعداءُ الله، وأنّ اللهَ تعالىٰ قدَّرَ أن تكونَ عاقبتُهم وخيمةً، و﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ مَوۡلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَأَنَّ ٱلۡكَٰفِرِينَ لَا مَوۡلَىٰ لَهُمۡ﴾ [محمد: ١١]، ألا ترىٰ كيفَ عقَّبَ الوعدَ قولَه: ﴿بَلِ ٱللَّهُ مَوۡلَىٰكُمۡۖ وَهُوَ خَيۡرُ ٱلنَّٰصِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٥٠]، وعقّبَ قولَه: ﴿وَلَقَدۡ صَدَقَكُمُ ٱللَّهُ وَعۡدَهُۥٓ﴾ [آل عمران: ١٥٢] هذا الوعدَ ليُؤذِنَ بأنّ الذي جرىٰ عليكُم يومَ أُحُد منَ الوَهْن والإصابةِ أمرٌ علىٰ خلافِ ما أنتُم تستأهِلونَه؟ وذلك لمُخالفتِكم الأمرَ، وإلّا كان أصلُ أمرِكم علىٰ النَّصْرِ والظَّفَر؛ لأنّ اللهَ مَوْلاكُم وناصرُكم.

قولُه: (**ولا ترىٰ الضَّبَّ بها يَنْجَحِرْ**)، أوّلُه:

لا تُفزِعُ الأرنبَ أهوالُها(١).

---

(١) البيت لابن أحمر في «ديوانه»، ص٦٧.

[﴿ وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥٓ إِذْ تَحُسُّونَهُم بِإِذْنِهِۦ ۖ حَتَّىٰٓ إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَٰزَعْتُمْ فِى ٱلْأَمْرِ وَعَصَيْتُم مِّنۢ بَعْدِ مَآ أَرَىٰكُم مَّا تُحِبُّونَ ۚ مِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلدُّنْيَا وَمِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلْءَاخِرَةَ ۚ ثُمَّ صَرَفَكُمْ عَنْهُمْ لِيَبْتَلِيَكُمْ ۖ وَلَقَدْ عَفَا عَنكُمْ ۗ وَٱللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ ۞ إِذْ تُصْعِدُونَ وَلَا تَلْوُۥنَ عَلَىٰٓ أَحَدٍ وَٱلرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ فِىٓ أُخْرَىٰكُمْ فَأَثَٰبَكُمْ غَمًّۢا بِغَمٍّ لِّكَيْلَا تَحْزَنُوا۟ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا مَآ أَصَٰبَكُمْ ۗ وَٱللَّهُ خَبِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ ۞ ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنۢ بَعْدِ ٱلْغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاسًا يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْ ۖ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ ظَنَّ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ ۖ يَقُولُونَ هَل لَّنَا مِنَ ٱلْأَمْرِ مِن شَىْءٍ ۗ قُلْ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ ۗ يُخْفُونَ فِىٓ أَنفُسِهِم مَّا لَا يُبْدُونَ لَكَ ۖ يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ ٱلْأَمْرِ شَىْءٌ مَّا قُتِلْنَا هَٰهُنَا ۗ قُل لَّوْ كُنتُمْ فِى بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ ٱلَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ ٱلْقَتْلُ إِلَىٰ مَضَاجِعِهِمْ ۖ وَلِيَبْتَلِىَ ٱللَّهُ مَا فِى صُدُورِكُمْ وَلِيُمَحِّصَ مَا فِى قُلُوبِكُمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ﴾ ١٥٢-١٥٤]

﴿ وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥٓ ﴾: وعدَهم اللهُ النصرَ **بشرْطِ الصَّبرِ والتقوىٰ** في قولِه تعالىٰ: ﴿إِن تَصْبِرُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ وَيَأْتُوكُم مِّن فَوْرِهِمْ هَٰذَا يُمْدِدْكُمْ ﴾ [آل عمران: ١٢٥]. ويجوزُ أن يكونَ الوعْدُ قولَه تعالىٰ: ﴿سَنُلْقِى فِى قُلُوبِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلرُّعْبَ ﴾، ....

أي: ليس بها أرنبٌ ليفزَعَ أهوالَها، وليس بها ضَبٌّ يَدخُلُ الجُحْر، يَصِفُ مَفازةً خاليةً من الحيَوان.

قولُه: (**بشَرْطِ الصَّبرِ والتّقوىٰ**)، يعني: المرادُ بقولِه: ﴿ وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥٓ ﴾ هُو الوعدُ بالنَّصرِ المُقيَّدِ بالصَّبرِ والتقوىٰ في تلك الآية، وهِيَ: ﴿ بَلَىٰٓ ۚ إِن تَصْبِرُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ وَيَأْتُوكُم مِّن فَوْرِهِمْ هَٰذَا يُمْدِدْكُمْ رَبُّكُم ﴾ الآية [آل عمران: ١٢٥]، فلمّا لم يوجَدِ الشَّرطُ، وهُو الصَّبرُ، فُقِدَ المشروطُ، وهُوَ النَّصرُ، فالآيةُ علىٰ هذا متّصلةٌ بتلك الآية، وهِيَ متّصلةٌ بقولِه: ﴿وَإِن تَصْبِرُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْـًٔا﴾ [آل عمران: ١٢٠] وقد سبَقَ تقريرُه، وما بينَهما منَ الآياتِ مناسِبةٌ للقصّة، وقولُه: «وقيل: لمّا رَجَعوا»: بيانٌ لسببِ نزولِ الآية.

فلمّا فشِلوا وتنازعوا لم يُرْعبهم. وقيل: لمّا رجعوا إلىٰ المدينة، قالَ ناسٌ من المؤمنين: من أينَ أصابنا هذا وقد وَعَدَنا اللهُ النصر؟ فنزلت. **وذلكَ أنّ رسولَ اللّهِ ﷺ** جعلَ أحُدًا خَلْفَ ظهرِه واستقبلَ المدينة، وأقامَ الرُّماةَ عندَ الجبلِ وأمرهم أن يَثْبتوا في مكانِهم ولا يَبرحوا كانتِ الدولةُ للمسلمينَ أو عليهم. فلمّا أقبلَ المشركون جَعلَ الرّماةُ يَرشقونَ خَيْلَهم، والباقونَ يَضْربونهم بالسّيوفِ حتىٰ انهزموا، والمسلمونَ علىٰ آثارِهم **يَحُسّونَهم، أي: يقتلونَهم** قَتْلًا ذريعًا حتىٰ إذا فشلوا؛ والفشلُ: الجبْنُ وضعْفُ الرأي؛ وتنازعوا، فقالَ بعضُهم: قد انهزمَ المشركونَ فما موقفُنا هاهنا؟ وقالَ بعضُهم: لا نخالِفُ أمرَ رسولِ الله ﷺ **فَمِمّنْ ثبتَ** مكانَه **عبدُ الله بنُ جُبَيْرٍ** أميرُ الرّماةِ في نَفَرٍ دونَ العشرة، وهم المعنيّونَ بقولِه: ﴿وَمِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلۡأٓخِرَةَ﴾. ونَفَرَ أعقابُهم ينهبون، وهمُ الذينَ أرادوا الدّنيا. فكَـرَّ المشركونَ علىٰ الرّماة، وقتلوا عبدَ الله بنَ جُبيرٍ رَضيَ اللهُ عنه، وأقبلوا علىٰ المسلمين، وحالتِ الرّيحُ دبورًا وكانت صبًا حتىٰ هزموهم، وقَتلوا من قَتلوا، وهو قولُه: ﴿ثُمَّ صَرَفَكُمۡ عَنۡهُمۡ لِيَبۡتَلِيَكُمۡ﴾: ليَمتحِنَ صبرَكم علىٰ المصائب، وثباتَـكم علىٰ الإيمانِ عندها. ﴿وَلَقَدۡ عَفَا عَنكُمۡ﴾ لِـمَا علِمَ من ندمِكم علىٰ ما فرطَ منكم من عصيانِ أمرِ رسولِ الله ﷺ. ﴿وَٱللَّهُ ذُو فَضۡلٍ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾: يتفضَّلُ عليهم بالعفو، أو هو متفضِّلٌ عليهم في جميعِ الأحوال، ....

قولُه: (**وذلك أنّ رسولَ الله ﷺ**) إشارةٌ إلىٰ تطبيقِ الآيةِ علىٰ الوجهَيْن.

قولُه: (**يَحُسُّونَهم، أي: يقتلونَهم**)(١)، قالَ الزجّاجُ: تَستأصِلونَهم قَتْلاً، يُقال: حسَّهمُ القاتلُ يَحُسُّهم حَسّاً: إذا قتلَهم(٢).

قولُه: (**فممّن ثبتَ**) تفصيلٌ لُمجمَلٍ محذوف، أي: فثَبَتَ بعضُهم ونفَرَ بعضُهم، فممّن ثبتَ مكانَه: عبدُ الله بنُ جُبَير، وممّن نفَرَ: أعْقابُهم.

قولُه: (**عبدُ الله بنُ جُبَيْر**)، وفي بعض الحواشي: بُجَيْر، وسبَقَ أنّ الصّحيحَ جُبَير.

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «يحسُّونهم، أي: يقتلونهم» بالياء.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٤٧٨).

سواءٌ أُدِيلَ لهم أو أُديلَ عليهم؛ لأنّ الابتلاءَ رحمةٌ كما أنّ النّصرةَ رحمة. فإن قلتَ: أين متعلّق ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا﴾؟ قلتُ: محذوفٌ تقديرُه: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فَشِلْتُمْ﴾ منعَكم نَصْرَه. ويجوزُ أن يكونَ المعنىٰ: صدَقَكم اللهُ وعدَه إلىٰ وقتِ فشلِكم. ﴿إِذْ تُصْعِدُونَ﴾ نُصِبَ بـ﴿صَرَفَكُمْ﴾، أو بقولِه: ﴿لِيَبْتَلِيَكُمْ﴾، ....

قولُه: (﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فَشِلْتُمْ﴾ منعَكُم نَصْرَه)، قالَ صاحبُ «التقريب»: وفيه نظرٌ؛ لأنّ «منعَكم» ليسَ متعلّقَ ﴿حَتَّىٰٓ﴾ لأدائِهِ إلىٰ كونِ زمانِ الفَشَلِ غايةً لَمْنعِ النَّصر، فالتحقيقُ أنّ ﴿حَتَّىٰٓ﴾ متعلِّقٌ بـ﴿صَدَقَكُمُ﴾: إمّا جارّةً و﴿إِذَا﴾: للظّرْفيّةِ المجرَّدة، أي: إلىٰ زمانِ فشَلِكم، أو عاطفةً تُبتَدأُ بعدَها الجُملةُ، فـ﴿إِذَا﴾: للشَّرْطيّة ويُقدرُ له جوابٌ وهُو: منعَكم نَصْره.

والجوابُ أنّ السُّؤالَ ليس أنّ ﴿حَتَّىٰٓ﴾ غايةُ ماذا، لِما سبَقَ في قولِه: إنهُ غايةُ ﴿إِذْ تَحُسُّونَهُم﴾ حيثُ قال: «والمسلمونَ علىٰ آثارِهم يَحُسُّونَهم، أي: يقتُلونَهم قتْلاً ذَريعاً حتّىٰ إذا فشِلوا»، بل السؤالُ عن جوابِ ﴿إِذَا﴾، ولذلك ضمَّها معَ ﴿حَتَّىٰٓ﴾، أي: الجوابُ: «منعَكم» أوّلاً يقتضي الجوابَ؛ لأنهُ غايةُ الوَعْدِ بالنَّصر، و﴿إِذَا﴾ بمعنىٰ الوقتِ، و﴿حَتَّىٰٓ﴾ هِي الجارّة، والسؤالُ واردٌ علىٰ ذلك التقدير، لأنه يقتضي تقديرَ الشَّرطِ لا الظَّرفِ؛ لأنّ الكلامَ في الامتنانِ علىٰ المسلمينَ بالنَّصرِ والوعدِ بالظَّفَر والغلَبة، فلا يجوزُ أن يُقال: وعدَكُم اللهُ بالنَّصر إذ تَحُسُّونَهم حتّىٰ إذا انتهىٰ بكمُ الحَسُّ إلىٰ الفشل؛ إذْ لا يُعلَمُ منه انقطاعُ النَّصر، فلا بُدَّ مِن تقديرِ «منعَكم»، بأنْ يُقال: حتىٰ إذا فَشِلتُم منعَكُم النَّصر، ولذلك فسَّرَ ﴿حَتَّىٰٓ﴾ بـ«إلىٰ حينَ» كان غايةَ النَّصرِ؛ لحصولِ المعنىٰ معَ عدَمِ التقدير.

قولُه: (إلىٰ وقتِ فشَلِكم)، اعلَمْ أنّ «حتّىٰ» إمّا أن تكونَ حرْفَ جرّ بمنزلةِ «إلىٰ» لانتهاءِ الغاية، نحوَ: أكلتُ السَّمكةَ حتّىٰ رأسِها، أي: إلىٰ رأسِها[1]، أو تكونَ حرْفَ عطْف، نحوَ: أكلتُ السَّمكةَ حتّىٰ رأسَها، أي: ورأسَها، أو يُستأنَفَ بها الكلامُ نحوَ: أكلْتُ السَّمكةَ حتّىٰ رأسُها، أي: حتّىٰ رأسُها مأكولٌ[2]، و«حتّىٰ» هذهِ لا يجوزُ أن تكونَ عاطفةً؛ لأنّها تجمَعُ

---

(١) قوله: «أي: إلىٰ رأسها» سقط من (ي)، وفي (د): «أي: حتى رأسها».

(٢) لتمامِ الفائدة انظر: «مغني اللبيب» لابن هشام، ص١٦٦.

أو بإضمارِ «اذكُرْ». والإصعاد: الذهابُ في الأرضِ والإبعادُ فيه، يقال: صَعِدَ في الجبل، وأَصْعَدَ في الأرض. يقال: أَصْعَدْنا من مكّةَ إلىٰ المدينة. وقرأَ الحسَنُ رضيَ اللهُ عنه: (تَصْعَدون) يعني في الجبل، وتعضُد الأولىٰ قراءةُ أُبيّ: (إذ تُصْعِدونَ في الوادي). وقرأ أبو حَيْوة: (تَصعّدون) بفتحِ التاء وتشديدِ العين، من تَصعّدَ في السلّم. وقرأَ الحسَنُ (تَلُون) بواو واحدة، **وقد ذكرنا وجْهَها**. وقُرِئَ: (يُصْعِدون) (ويَلْوُون) بالياء. ﴿**وَٱلرَّسُولُ يَدۡعُوكُمۡ**﴾ كانَ يقولُ: «إليّ عبادَ الله، إليّ عبادَ الله، أنا رسولُ الله، مَن يكرَّ فله الجنّة». ﴿**فِيٓ أُخۡرَىٰكُمۡ**﴾: في ساقتِكم وجماعتِكم الأخرىٰ، وهي المتأخّرة. يقال: جئتُ في آخرِ الناس، وأُخراهم، كما تقول: في أوّلِهم وأُولاهم، بتأويلِ مقدّمتِهم وجماعتِهم الأولىٰ.

بينَ الأوّل والثاني في الحُكمِ الذي ثبَتَ للأوّل، مثلَ «ثُمّ» في المُهلةِ، ومعطوفُها جُزءٌ من مَتبوعِه ليُفيدَ قوةً أو ضعفاً، وهِيَ هنا متعذِّرةٌ، فبَقِيَ أن تكونَ حرْفَ جَرّ أو حَرْفَ ابتداء، فإنْ كان الثاني فلا بُدَّ أن تكونَ «إذا»: شَرْطيّةً، وجَوابُها محذوفاً وهُو متعلَّقُ «حتّىٰ إذا»، ليكونَ الواقعُ بعدَ «حتّىٰ» الابتدائيّةِ جُملةً، وإن كانَ حرْفَ جَرّ، فتكونُ «إذا» ظَرْفيةً مجرورةً، نحوَ قولِه تعالىٰ: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ﴾ [الليل: ١].

قولُه: (**أو بإضمارِ «اذكُرْ»**) يعني: اذكُرْ إذْ تُصْعِدونَ، قيل: فيه إشكالٌ، إذ يصيرُ المعنىٰ: اذكُرْ يا محمّدُ إذْ تُصعِدونَ، وقيل: الصّوابُ أنّ تقديرَ «اذكُرْ» علىٰ قراءةِ «يُصعِدونَ» بالياء[1]، ويُمكنُ أن يُقالَ: ليس مرادُه أنهُ منصوبٌ بإضمارِ «اذكُرْ» صيغةَ أمرِ الواحد، بل المرادُ أنهُ منصوبٌ بما يَنتصبُ به أمثالُه مِن لفظِ الذِّكْر بحسَبِ ما يُطابِقُ الموقعَ، فيُقدَّرُ «اذكُروا»، وإنّما أفرَدَ إذِ الغالبُ في أمثالِ هذه المواضعِ الإفراد، ويَجوزُ أن يكونَ مِن بابِ قولِه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا طَلَّقۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾ [الطلاق: ١].

قولُه: (**وقد ذكَرْنا وجْهها**) أي: في قولِه: ﴿وَإِنَّ مِنۡهُمۡ لَفَرِيقٗا يَلۡوُۥنَ أَلۡسِنَتَهُم﴾ [آل عمران: ٧٨] قبْلَ هذا، وهُو أنّ الواوَ المضمومةَ قُلِبتْ همزةً ثُمّ خُفّفتْ.

---

(١) وهي قراءةُ ابن محيصِنٍ وابن كثير في روايةِ شبل عنه. انظر: «البحر المحيط» (٣: ٨٢) و«المحرّر الوجيز» لابن عطيّة (٢: ٢٦).

﴿فَأَثَٰبَكُمْ﴾ عطفٌ علىٰ ﴿صَرَفَكُمْ﴾، أي: فجازاكم الله ﴿غَمًّۢا﴾ حينَ صَرَفكم عنهم وابْتلاكم بسببِ «غمّ» أذقتموه رسولَ الله ﷺ بعصيانِكم له، أو: ﴿غَمًّۢا﴾ مضاعفًا، ﴿غَمًّۢا﴾ بعدَ غمّ، و﴿غَمًّۢا﴾ متّصلًا ﴿بِغَمٍّ﴾، منَ الاغتمامِ **بما أُرْجِفَ** به من قَتْلِ رسولِ الله ﷺ، والجرْحِ والقتْلِ **وظَفَرِ المشركينَ** وفوْتِ الغنيمةِ والنصرِ. ﴿لِّكَيْلَا تَحْزَنُوا۟﴾: **لتتمرّنوا علىٰ تجرّعِ الغموم، وتَضْرَوْا** باحتمالِ الشدائد، **فلا تحزنوا** فيما بعدُ علىٰ فائتٍ من المنافع، ولا علىٰ مُصيبٍ من المضارّ. ....

قولُه: (و﴿غَمًّۢا﴾ متّصلاً ﴿بِغَمٍّ﴾) تفسيرٌ لقولِه: «﴿غَمًّۢا﴾ بعدَ غَمّ» علىٰ أنّ التكريرَ للاستيعابِ، نحوَ قولِه تعالىٰ: ﴿ثُمَّ ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾ [الملك: ٤] ولذلك عدَّدَ أشياءَ كثيرةً، فقولُه: «منَ الاغتمام»: بيانٌ لقولِه: «﴿غَمًّۢا﴾ متّصِلاً ﴿بِغَمٍّ﴾»، وقولُه: «والجرحُ» وما يتبعُه: عَطفٌ علىٰ «ما أُرجِفَ»، «ومن قَتْلِ رسولِ الله ﷺ»: بيانُ «ما أُرجِف».

قولُه: (**بما أُرجِفَ بهِ**)، **الأساس**: رَجَفَ البحرُ: اضْطَرَبَ، ومنَ المجاز: أرجَفوا في المدينة بكذا، أي: أخبَروا بهِ علىٰ أن يُوقِعوا في الناس الاضطرابَ مِن غيرِ أن يَصحَّ عندَهم، وهذا من أراجيفِ الغُواة.

قولُه: (**وظَفَرِ المشركينَ**) قيل: ولو قال: وغلَبةِ المشركينَ كان أحسن؛ لأنّ الظَّفَر للمؤمنين.

قولُه: (﴿لِّكَيْلَا تَحْزَنُوا۟﴾ **لتتمرَّنُوا علىٰ تجرُّعِ الغُموم ... فلا تحزَنوا**)، يعني: كنّىٰ عن قولِه: لتتمرّنوا بقولِه: ﴿لِّكَيْلَا تَحْزَنُوا۟﴾ أي: جازاكُم غَمّاً متضاعِفاً لتتمرَّنوا علىٰ تجرُّعِ الغُمومِ وتأتلِفوا بها، فلا تحزَنوا علىٰ كلِّ شيء؛ لأنّ العادةَ طبيعةٌ خامسة، ولا بُدَّ مِن هذا التأويل؛ لأنّ المُجازاةَ بالغَمِّ بعدَ الغمِّ سببٌ للحُزن لا لعدَمِه، وقد قالَ اللهُ تعالىٰ: ﴿فَأَثَٰبَكُمْ غَمًّۢا بِغَمٍّ لِّكَيْلَا تَحْزَنُوا۟ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ﴾[1].

قولُه: (**وتَضْرَوْا**) يقال: ضَرِيَ بكذا، أي: غرِيَ بهِ وأُولِع، **النِّهاية**: يقال: ضَرِيَ بالشيءِ يَضْرىٰ ضَراوةً فهُو ضارٍ: إذا اعتادَه.

---

(١) قد اختلفت عبارات السلف في تفسير هذه الآية، لتمام الفائدة انظر: «المحرّر الوجيز» (٢: ٢٦-٢٧) حيث استقصىٰ الأقوال المختلفة في هذا المقام.

ويجوزُ أن يكونَ الضميرُ في ﴿فَأَثَٰبَكُمْ﴾ للرّسول، أي: **فآساكم في الاغتمام، وكما** غمّكم ما نَزَلَ به من كَسْرِ الرّباعيَة والشجّةِ وغيرِهما غمَّه ما نَزَلَ بكم، ﴿فَأَثَٰبَكُمْ غَمًّا﴾ اغتمّه لأجلِكم بسببِ غمٍّ اغْتممْتُموه لأجلِه، **ولم يُثرّبْكم** على عصيانِكم ومخالفتِكم لأمرِه، وإنّما فعلَ ذلكَ؛ ليُسليَكم وينفَّسَ عنكم؛ لئلّا ﴿تَحْزَنُوا۟ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ﴾ من نصرِ الله، ﴿وَلَا﴾ على ﴿مَآ أَصَٰبَكُمْ﴾ من غَلَبةِ العدوّ. أنزلَ اللهُ الأمْنَ على المؤمنين، وأزالَ عنهمُ الخوفَ الذي كانَ بهم، حتىٰ نَعسوا وغَلَبهم النوّم. وعن أبي طلحة رضيَ اللهُ عنه: غَشِيَنا النّعاسُ ونحن في مصافّنا، فكانَ السَّيفُ يسقطُ من يدِ أحدِنا فيأخذُه ثمّ يسقطُ فيأخذهُ، وما أحدٌ إلا ويميلُ تحتَ حَجَفَته. وعن يحيىٰ بنِ عبّادِ بنِ عبدِ الله بنِ الزبيرِ عن أبيه عن جدّه، قال: والله إني لمَعَ رسولِ الله ﷺ، وإنّ النعاسَ لَيَغشانا بعدَ الغمِّ والكَرْبِ الذي كنّا فيه، إذ سمعتُ مُعتِّبَ بنَ قُشَيْرٍ أخا بني عمرِو بنِ عَوْف، وما أسمعُها منه إلا كالحُلْم، يقول: لو كانَ لنا من الأمرِ شيءٌ ما قُتِلْنا هاهنا. **وعن الزبيرِ** رضيَ اللهُ عنه: لقد رأيتُني معَ رسولِ الله ﷺ حينَ اشتدَّ علَينا الخوف، فأرسلَ اللهُ علينا النّوم، والله إني لأسمعُ قولَ مُعَتِّبِ بنِ قُشيرٍ والنعاسُ يغشاني: لو كانَ لنا من الأمرِ شيءٌ ما قُتِلْنا هاهنا.

قولُه: (**فآساكُم**)، **الجَوهريّ**: آسَيْتُه مالي مؤاساةً، أي: جعلتُه إسْوَتي فيه، وقال: ثابَ الرّجُلُ يَثوبُ ثَوْباً وثَوَباناً بعدَ ذهابِه، وثابَ الناسُ: اجتَمعوا وجاؤوا، وكذلك الماءُ إذا اجتَمعَ في الحَوْض، ومَثابُ الحَوْض: وسَطُه الذي يَثوبُ إليه. ولعلّ «أثابَكم» بمعنىٰ: آساكم، مِن قولِك: ثابَ الماءُ: إذا اجتمعَ في الحَوْض.

قولُه: (**ولم يُثرِّبْكم**)، **الجَوهريّ**: التثريبُ: كالتأنيبِ والتعييرِ والاستقصاءِ في اللَّوم، يقالُ: لا تثريبَ عليك.

قولُه: (**وعن الزُّبَير**)[1]، وفي كتابِ صَدْرِ الأئمّة: وعنِ ابنِ الزُّبَير، وعن مُحيي السُّنّةِ: قال عبدُ الله بنُ الزُّبَير: لقد رأيتُني معَ رسولِ الله ﷺ[2].

---

(١) في (د) و(ي): «وعن ابن الزبير»، والمثبت من (م) و(ط)، وهو الموافق للكشاف.

(٢) «معالم التنزيل» (١: ٣٦٣) والحديثُ المذكور عن ابن الزُّبَير أخرجه الطبريّ في «التفسير» (٧: ٣٢٣) =

والأَمَنة: الأَمْن. وقُرِئ (أمْنة) بسكونِ الميم، كأنها المرّة من الأمْن. و﴿نُّعَاسًا﴾ بدلٌ من ﴿أَمَنَةً﴾. ويجوزُ أن يكونَ هو المفعول، و﴿أَمَنَةً﴾ **حالًا منه** مقدَّمةً عليه، كقولك: رأيتُ راكبًا رجلًا، أو مفعولًا له بمعنىٰ: نعستُم أمنةً. ويجوزُ أن يكونَ حالًا من المخاطَبين، بمعنىٰ: ذوي أمنة، أو علىٰ أنه جمعُ آمِن، كـ: بارٍّ وبَـرَرَة. ﴿يَغْشَىٰ﴾ **قُرِئ بالياءِ والتاءِ ردًّا علىٰ النعاس، أو علىٰ الأمَنة.** ....

وقالَ ضِياءُ الدِّينِ أخطَبُ الخُطَباء: الصَّوابُ: وعنِ الزُّبَير[1]، هكذا صَحَّ عندَ أصحابِ التواريخِ وأربابِ المَغازي[2]؛ لأنّ ابنَ الزُّبيرِ في روايةِ الواقِديِّ وُلِدَ بعدَ عشرينَ شَهْراً منَ الهجرة، وغَزْوةُ أُحُدٍ كانت في شَوّالٍ سنةَ ثلاثٍ منَ الهجرة.

وفي «جامع الأصول»: عبدُ الله بنُ الزُّبَير بنِ العوّام أوّلُ مولودٍ وُلِدَ في الإسلام للمهاجِرينَ بالمدينةِ أوّلَ سنةٍ من الهجرة[3].

قولُه: (و﴿أَمَنَةً﴾: **حالاً منه**)، قالَ أبو البقاء: والأصلُ أنزَلَ عليكُم نُعاساً ذا أمَنةٍ؛ لأنّ النُّعاسَ ليسَ هُو الأمنَ بل هُو الذي حصَّلَ الأمنَ[4].

قولُه: (﴿يَغْشَىٰ﴾ **قُرِئَ بالياءِ والتاءِ**): حمزةُ والكِسائيُّ: بالتاءِ الفَوقانيّة، والباقونَ: بالياء[5].

قولُه: (**رَدّاً علىٰ النُّعاس أو علىٰ الأمَنة**) يعني: فاعلُ ﴿يَغْشَىٰ﴾ بالياءِ: ضميرُ ﴿نُّعَاسًا﴾ صفةٌ له، وبالتاءِ: ضميرُ ﴿أَمَنَةً﴾ صفةٌ لها.

= وذكره الزّيلعيُّ في «تخريج أحاديثِ الكشّاف» (١: ٢٣٣) وعزاه للبزار وإسحاق بن راهَوَيْه في «مسندَيْهما»، وللبيهقيّ وأبي نُعَيْم في كتابيهما «دلائل النبوّة».

(١) في (د) و(ي): «وعن ابن الزبير»، وهو خطأ.

(٢) وهو الذي جزم به الإمام الحافظ الزيلعيُّ في «تخريج أحاديث الكشاف» (١: ٢٣٣).

(٣) «تكملة جامع الأصول» (٢: ٥٧١).

(٤) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣٠٢).

(٥) وحُجّة مَن قرأ بالتاءِ أنهُ ردَّهُ علىٰ الأمَنة. ومن قرأ بالياءِ قرأ إخباراً عن النعاس، والحُجّة فيه أن العربَ تقول: غشِيني النُّعاسُ ولا تكاد تقول: غَشيني الأمْنُ، لأنّ النعاسَ يظهر، والأمن شيءٌ يقعُ في القلب. انتهىٰ بتصرّفٍ من «حجّة القراءات»، ص١٧٦.

﴿طَآئِفَةً مِّنكُمْ﴾: هم أهلُ الصدقِ واليقين. ﴿وَطَآئِفَةٌ﴾: هم المنافقون. ﴿قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾: **ما بهم إلا همُّ أنفسِهم**، لا همُّ الدِّينِ ولا همُّ الرسولِ ﷺ والمسلمين، أو قد أوقعتْهم أنفسُهم وما حلَّ بهم في الهمومِ والأشجان؛ فهم في التشاكي والتّباثِّ. ﴿غَيْرَ ٱلْحَقِّ﴾: في حكمِ المصدر، ومعناه: يظنّونَ بالله غيرَ الظنِّ الحقِّ الذي يجبُ أن يُظَنَّ به. و﴿ظَنَّ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ﴾ بدلٌ منه. ويجوزُ أن يكونَ المعنىٰ: يظنّونَ بالله ظنَّ الجاهليّة و**﴿غَيْرَ ٱلْحَقِّ﴾ تأكيدٌ لـ﴿يَظُنُّونَ﴾**، كقولِك: هذا القولُ غيرَ ما تقول، وهذا القولُ لا قولَك. ....

قولُه: (**ما بِهم إلّا هَمُّ أنفسِهم**) هذا الحَصْرُ يُعلَمُ منَ المعنىٰ؛ لأنّ مَن كان مهتمّاً بشأنِ نفسِه في تلك الحالةِ الفَظيعةِ لا يَلتفِتُ إلىٰ الغَيْر، ولأنّ قولَه: ﴿قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾ صفةٌ لـ﴿طَآئِفَةٌ﴾، وهُو مقابِلٌ لقولِه تعالىٰ: ﴿نُّعَاسًا يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْ﴾، فلا تَخْلو الحالُ حينَئذٍ مِن هذَيْنِ الأمرَيْن، ولهذا قَدَّرَ المصنِّفُ ﴿طَآئِفَةً مِّنكُمْ﴾: «هم أهلُ الصِّدقِ واليقين، و﴿طَآئِفَةٌ﴾ همُ المنافقونَ قد أهمَّتْهُم»، التقديرُ: قد أنزَلَ عليكُم نعاساً يغشىٰ طائفةً منكم لأنهم أهلُ الصِّدقِ واليقين، ولم يَغْشَ طائفةً أُخرىٰ لِما قد أهمَّهم هَمُّ أنفُسِهم فهُم مُستغرِقونَ في هَمِّ أنفُسِهم لا تَنزِلُ عليهمُ السَّكينةُ؛ لأنّها واردٌ رُوحانيٌّ لا يتلوَّثُ بهم.

قولُه: (﴿غَيْرَ ٱلْحَقِّ﴾) يُفهَم منهُ أنّ هناكَ ظَنّاً غيرَه، نحوَ قولِه تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٤٦]، هذا هُو الظَّنُّ الحقُّ الذي يجبُ أن يُظَنَّ به، فإنّ الظنَّ قد يُستعمَلُ في الاعتقادِ الحقِّ أيضاً، فعلىٰ هذا هُو مصدَرٌ لقولِه: ﴿يَظُنُّونَ﴾ لأنهُ نوعٌ منه.

قولُه: (و**﴿غَيْرَ ٱلْحَقِّ﴾ تأكيدٌ لـ﴿يَظُنُّونَ﴾**) علىٰ تقديرِ حذْفِ عامِله، أي: يظُنّونَ بالله ظَنّ الجاهليّةِ يقولونَ قولاً غيرَ الحقِّ، كقولِك: هذا زيدٌ غيرَ ما تقول، معناه: هذا زيدٌ أقولُ قولاً غيرَ ما تقولُ، وقولِك: هذا القولُ لا قولَك، أي: قولي لكَ هذا القول، لا أقولُ قولَك، هذا التأكيدُ في الحقيقةِ تأكيدٌ للحُكمِ لتكريرِه.

و﴿ظَنَّ ٱلْجَـٰهِلِيَّةِ﴾ كقولك: **حاتمُ الجود، ورجلُ صِدْق**، يريدُ الظنَّ المختصَّ بالمِلَّةِ الجاهلية. ويجوزُ أن يُرادَ ظنّ أهلِ الجاهليّة، أي: لا يظنُّ مثلَ ذلكَ الظنِّ إلا أهلُ الشركِ الجاهلونَ بالله. ﴿يَقُولُونَ﴾ لرسولِ الله ﷺ يسألونه: ﴿هَل لَّنَا مِنَ ٱلْأَمْرِ مِن شَىْءٍ﴾ معناه: هل لنا معاشرَ المسلمين من أمرِ الله نصيبٌ قطّ؟ يَعنون النصرَ والإظهارَ علىٰ العدوّ. ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ﴾ ولأوليائه المؤمنين، وهو النصرُ والغَلَبة، ﴿كَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا۠ وَرُسُلِىٓ﴾ [المجادلة: ٢١]، ﴿وَإِنَّ جُندَنَا لَهُمُ ٱلْغَـٰلِبُونَ﴾ [الصافات: ١٧٣]، ﴿يُخْفُونَ فِىٓ أَنفُسِهِم مَّا لَا يُبْدُونَ لَكَ﴾، معناه: يقولونَ لكَ فيما يظهرون. ﴿هَل لَّنَا مِنَ ٱلْأَمْرِ مِن شَىْءٍ﴾ سؤالَ المؤمنينَ المسترشدين، وهم فيما يبطنونَ علىٰ النفاقِ يقولونَ في أنفسِهم، أو بعضُهم لبعضٍ منكرينَ لقولكَ لهم: ﴿إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ﴾: ﴿لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ ٱلْأَمْرِ شَىْءٌ﴾، أي: لو كانَ الأمرُ كما قالَ محمّدٌ: إنّ الأمرَ كلَّه لله ولأوليائه، وأنهم الغالبون؛ لـمَا غُلِبْنا قطّ، ولـمَا قُتِلَ من المسلمينَ مَن قُتِلَ في هذه المعْركة. ﴿قُل لَّوْ كُنتُمْ فِى بُيُوتِكُمْ﴾ يعني: من عَلِمَ اللهُ منه أنه يُقتلُ ويُصْرَعُ في هذه المَصَارع، ....

قالَ بعضُ الشارحين للمفصَّل: هذا يؤكِّدُ فعلَك لا قولَك، فإنّ قولَك: «هذا عبدُ الله حقّاً» جملةٌ خبَريّةٌ تحتَمِلُ الصِّدقَ والكذِب، وقولُك: «حَقّاً» بمنزلةِ قولِك: حَقّ ذلك حَقّاً، أي: ثَبتَ ما حَكَمْتَ بأنّ المشارَ إليهِ عبدُ الله.

وقال ابنُ الحاجب: ﴿غَيْرَ ٱلْحَقِّ﴾ و﴿ظَنَّ ٱلْجَـٰهِلِيَّةِ﴾: مصدَرانِ، أحدُهما: للتشبيه والآخَرُ: توكيدٌ لغيرِه، والمفعولانِ محذوفانِ، أي: يَظُنّونَ أنّ إخلافَ وَعْدِه حاصل[1].

قولُه: (**حاتمُ الجُودِ، ورجُلُ صِدْقٍ**) من إضافةِ الاسم إلىٰ المصدَر، وكانَ الأصلُ حاتمُ الجَوادُ ورجُلٌ صادقٌ علىٰ الصِّفةِ، ثُمّ أُضيفَ الموصوفُ إلىٰ الصِّفةِ لزيادةِ التخصيص، ثُم لـمّا أُريدَ مزيدُ مبالغةٍ جُعلتِ الصِّفةُ مصدَراً، نحوَ: رجُلٌ عَدْل، فالإضافةُ بمعنىٰ اللام، ولا بُدَّ مِن تقديرِ موصوفٍ ليستقيمَ المعنىٰ، ولهذا قال: «يُريدُ الظنَّ المختَصَّ بالمِلّةِ الجاهليّة».

(١) «الإيضاح في شرح المفصّل» (٢: ٦٧).

وكُتِبَ ذلكَ في اللَّوحِ لم يكنْ بُدٌّ من وجودِه، فلو قَعدْتم في بيوتكم ﴿لَبَرَزَ﴾ من بينكم ﴿ٱلَّذِينَ﴾ علِمَ اللهُ أنهم يُقتلون ﴿إِلَىٰ مَضَاجِعِهِمْ﴾، وهي مصارعُهم؛ ليكونَ ما عَلِمَ اللهُ أنه يكون. والمعنىٰ: أنّ اللهَ كَتَبَ في اللَّوحِ قتْلَ من يُقتلُ من المؤمنين، وكتَبَ معَ ذلكَ أنهم الغالبون؛ لعلمِه أنّ العاقبةَ في الغَلَبةِ لهم، وأنّ دينَ الإسلامِ يَظهَرُ علىٰ الدّينِ كلِّه، وأنّ ما يُنكَبونَ به في بعْضِ الأوقاتِ تمحيصٌ لهم، وترغيبٌ في الشهادة، وحِرْصُهم علىٰ الشهادةِ ممّا يُحرِّضُهم علىٰ الجهاد، فتحصلُ الغَلَبة. **وقيل: معناه: هل لنا من التدبيرِ من شيء؟** يعنونَ: لم نملكْ شيئًا من التدبير؛ حيث خرجْنا من المدينةِ إلىٰ أحد، وكانَ علينا أن نقيمَ ولا نبرحَ، كما كانَ رأيُ عبدِ الله بنِ أُبيّ وغيرِه، ولو ملكْنا من التدبيرِ شيئًا لَـمَا قُتلْنا في هذه المعركة، **قل: إنّ التدبيرَ كلَّه لله**، يريد: أنّ اللهَ عزَّ وجلَّ قد دبَّـرَ الأمرَ كما جرىٰ، ولو أقمتُم بالمدينةِ ولم تَخْرجوا من بيوتِكم لَـمَا نجا من القتْلِ مَن قُتِلَ منكم. وقُرِئ: (كَتَبَ عليهم القتالَ) (وكَتَبَ عليهم القتلَ) علىٰ البناءِ للفاعل. ....

قولُه: (**لم يكنْ بُدٌّ مِن وجودِه**) أي: مِن وجودِ أنهُ يُقتَل، ويجوزُ أن يَرجِعَ الضَّميرُ إلىٰ مَن، أي: لا بُدَّ مِن وجودِ مَن عَلِمَ اللهُ منهُ أنهُ يُقتَل.

قولُه: (**وقيل: معناه هل لنا منَ التدبيرِ مِن شيء؟**) عَطفٌ علىٰ قولِه: «هل لنا معاشرَ المسلمينَ مِن أمرِ الله نصيب؟» فعلىٰ هذا، الاستفهامُ بمعنىٰ الإنكار، وإليه الإشارةُ بقولِه: «لم نَملِكْ شيئاً منَ التدبير»، وعلىٰ الأوّلِ: سؤالُ استرشادٍ لكنْ علىٰ النِّفاق[١].

قولُه: (**قل: إنّ التدبيرَ كلَّه لله**) جعَلَ المصنِّفُ ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ﴾ جواباً لقولِه: ﴿هَل لَّنَا مِنَ ٱلْأَمْرِ مِن شَيْءٍ﴾، وجعَلَ الأمرَ في السؤالِ والجوابِ شيئاً واحداً، وحيث جعَلَ الأمرَ بمعنىٰ النَّصرِ أعادَ في الجوابِ النَّصر، وحيث جُعِلَ بمعنىٰ التدبيرِ أعادَ التدبيرَ في الجواب، وذلك أنّ المعرَّفَ باللام إذا أُعيدَ لم يكنْ غيرَ الأوّل[٢].

---

(١) ونقله ابن عطيّة عن ابن فورك وغيره. انظر: «المحرَّر الوجيز» (٢: ٢٩).

(٢) ومنه قولُه تعالىٰ: ﴿فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ۝ إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا﴾ [الشرح: ٥ - ٦].

و(لَبُرِّز) بالتشديدِ وضمّ الباء. ﴿وَلِيَبْتَلِيَ ٱللَّهُ﴾: وليَمتحِنَ ما في صدورِ المؤمنينَ من الإخلاص، ويمحّصَ ما في قلوبهم منَ وساوسِ الشيطانِ فعلَ ذلك. أو فعلَ ذلكَ لمصالحَ جمّةٍ وللابتلاءِ والتمحيص. فإن قلتَ: كيفَ مواقعُ الجمَلِ التي بعدَ قولِه: ﴿وَطَآئِفَةٌ﴾؟ قلتُ: ﴿قَدْ أَهَمَّتْهُمْ﴾ صفةٌ لـ﴿طَآئِفَةٌ﴾. و﴿يَظُنُّونَ﴾ صفةٌ أخرىٰ، أو حالٌ بمعنىٰ: قد أهمّتهم أنفسُهم ظانّين، أو استئنافٌ علىٰ وجهِ البيانِ للجملةِ قبلَها. و﴿يَقُولُونَ﴾ بدلٌ من ﴿يَظُنُّونَ﴾. فإن قلتَ: **كيفَ صحَّ أن يقعَ ما هو مسألةٌ عن الأمرِ** بدلًا من الإخبارِ بالظنّ؟ قلتُ: كانت مسألتُهم صادرةً عن الظنّ؛ فلذلكَ جازَ إبدالُه منه. و﴿يُخْفُونَ﴾ حالٌ من ﴿يَقُولُونَ﴾. و﴿قُلْ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ﴾ اعتراضٌ بينَ الحالِ وذوي الحال. و﴿يَقُولُونَ﴾ بدلٌ من ﴿يُخْفُونَ﴾،..................

قولُه: (﴿قَدْ أَهَمَّتْهُمْ﴾: صفةٌ لـ﴿طَآئِفَةٌ﴾، و﴿يَظُنُّونَ﴾: صفةٌ أُخرىٰ)، قالَ صاحبُ «التقريب»: فيه نظَر، لأنه لم يَبْقَ لـ﴿طَآئِفَةٌ﴾ خبرٌ، فينبغي أن يُقدَّرَ له خبرٌ نحوَ: وثَمَّ، أو: ومِنهم طائفةٌ، أو يَجعَلُ ﴿قَدْ أَهَمَّتْهُمْ﴾ صفةً وأحدَ الأفعالِ بعدَه خبراً[1]، وقالوا: الأوْلىٰ قولُ الزجّاج: وجائزٌ أن يرتفعَ، أي: ﴿طَآئِفَةٌ﴾ علىٰ أن يكونَ الخبَرُ ﴿يَظُنُّونَ﴾، و﴿أَهَمَّتْهُمْ﴾: نعتُ ﴿طَآئِفَةٌ﴾، أي: طائفةٌ قد أهمَّتهم أنفسُهم يَظُنّون، قال سِيبويه: المعنىٰ: وطائفةٌ قد أهمَّتهم أنفسُهم، وهذهِ واوُ الحال[2].

وقلت: الحقُّ ما سبَقَ: أنّ الخبَرَ محذوفٌ يدُلُّ عليه قولُه: ﴿يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْ﴾، أي: طائفةٌ قد أهمَّتْهم أنفُسُهم يَظُنّونَ بالله غيرَ الحقِّ، لم يغْشَهُم النُّعاس، فعلىٰ هذا الواوُ للعَطْف، وفائدةُ عطفِ الجُملةِ الاسميّـةِ علىٰ الفِعليّـةِ: الإيذانُ بحدوثِ الأمْنِ لأولئكَ، واستمرارُ الخَوفِ علىٰ هؤلاء.

قولُه: (**كيفَ صَحَّ أن يقَعَ ما هُو مسألةٌ عن الأمرِ؟**) توجيهُ السؤالِ: أنّ مسألةَ الأمرِ،

---

(١) «تقريب التفسير» ق٥٣/ أ.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٤٨٠)، وانظر كلام سيبويه في «الكتاب» (١: ٩).

....

وهِيَ قولُه: ﴿هَل لَّنَا مِنَ ٱلۡأَمۡرِ مِن شَيۡءٖ﴾، ظاهرُها سؤالُ مُسترشِد، وفي الحقيقةِ سؤالُ مُنكِرٍ كما سبَق، وقولُه: ﴿يَظُنُّونَ بِٱللَّهِ غَيۡرَ ٱلۡحَقِّ﴾: إخبارٌ عنِ الظّنِّ الباطِل، فبينَهما اختلاف، فكيفَ صَحَّ أنْ يقَعا بدَلاً ومُبدَلاً منه؟ وأجابَ: أنّ سؤالَهم ذلك لمّا نشأَ منَ الظنِّ الفاسِد، صَحَّ الإبدالُ، إذ لولا الظنُّ الفاسدُ لَمَا أظهَروا الاسترشادَ وأبطَنوا النِّفاقَ، فكانَ قولُهم: هل لنا منَ الأمرِ شيءٌ لذلك بدَلَ اشتمالٍ مِن قولِه: ﴿يَظُنُّونَ بِٱللَّهِ غَيۡرَ ٱلۡحَقِّ﴾.

وقريبٌ منهُ قولُ صاحبِ «الفرائد»: يُمكن أن يُقال: معنىٰ سؤالِهم الإنكارُ، فكأنّهم يقولونَ: ما لنا منَ الأمرِ شيء، لأنهُ ليس قَصْدُهم فيما سألوا أن يُبيِّنَ لهم، فكأنهُ قيل: يَظُنّونَ ويُنكِرون.

ووَجدتُ في الحَواشي: بيانُ تقديرِ السؤال وهُو أن يُقال: إنّ قولَه: ﴿يَقُولُونَ هَل لَّنَا﴾: تفسيرٌ لـ﴿يَظُنُّونَ﴾، وترجمةٌ له، والاستفهامُ لا يكونُ ترجَمةً للخبَر، لا يصحُّ أن يُقالَ: أخبَرَني زيدٌ قال لي: لا تذهَبْ؟ وكذلك كلُّ ما لا طِباقَ فيه، كما لو قال: نَهاني قال لي: اضرِبْ، أو أمرَني قال لي: لا تضرِبْ.

قلتُ: هذا ليسَ بشيء؛ لأنّ الجوابَ لا يَنطبقُ عليه، علىٰ أنّ البدَلَ هُو ﴿يَقُولُونَ﴾، والسؤالُ مقُولٌ، علىٰ أنّ صاحبَ «المفتاح» جعَلَ قولَه تعالىٰ: ﴿قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ هَلۡ أَدُلُّكَ عَلَىٰ شَجَرَةِ ٱلۡخُلۡدِ﴾ [طه: ١٢٠] بياناً لجُملةِ قولِه: ﴿فَوَسۡوَسَ إِلَيۡهِ ٱلشَّيۡطَٰنُ﴾(١)، والبدَلُ في الحقيقةِ بيانٌ كما سبَقَ مراراً، وأيضاً ناقصٌ، حيثُ قال: والاستفهامُ لا يكونُ ترجمةً للخبَر، وعلامَ بَنىٰ كلامَه؟ علىٰ عدَمِ الطِّباقِ بيْنَ الأمرِ والنَّهيِ، وعكسُهُ يجوزُ أن يُقالَ: نَهاني قال لي: لا تَضْرِبْ، أو: أمرَني قال لي: اضرِبْ، وإحدىٰ الجُملتَيْنِ إخباريٌّ والأخرىٰ إنشائيّ، وقيل أيضاً: في قولِه: «كيفَ صَحَّ أن يقَعَ ما هُو مسألةٌ عن الأمرِ بدَلاً منَ الإخبار؟» نظَرٌ، إذْ لم تقَعِ المسألةُ عن الأمرِ بَدلاً منَ الإخبارِ بالظَّنّ، بل وقَعَ الإخبارُ عنِ المسألةِ بدَلاً من الإخبارِ بالظَّنّ، إذ ﴿يَقُولُونَ﴾: بدَلٌ من ﴿يَظُنُّونَ﴾.

---

(١) انظر: «مفتاح العلوم»، ص٢٦٧.

والأجودُ أن يكونَ استئنافًا.

[﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَلَّوْاْ مِنكُمْ يَوْمَ ٱلْتَقَى ٱلْجَمْعَانِ إِنَّمَا ٱسْتَزَلَّهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُواْۖ وَلَقَدْ عَفَا ٱللَّهُ عَنْهُمْۗ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ ﴾ ١٥٥]

وقلتُ: ما سأَلَ هذا السؤالَ إلّا بعدَ أن قال: «و﴿يَقُولُونَ﴾: بدَلٌ مِن ﴿يَظُنُّونَ﴾»، أي: كيفَ يَصحُّ ذلك الإبدالُ ومَقولُ القَولِ مسألةٌ عنِ الأمر، والبدَلُ إنّما هُو الكلامُ بجُملتِه؟

قولُه: (**والأجوَدُ أن يكونَ استئنافاً**) قيل: أي قولُه: ﴿يُخْفُونَ﴾ لئلّا يعترِضَ بيْنَ الحالِ وذي الحالِ شيء.

وقلتُ: لا يَخْلو الضَّميرُ في قولِه: «أن يكونَ استئنافاً» مِن أن يرجعَ إلىٰ قولِه: ﴿يُخْفُونَ﴾، أو إلىٰ ﴿يَقُولُونَ﴾ الثاني، فإن كانَ الأوّلَ فمورِدُ السؤالِ قولُه: ﴿يَقُولُونَ هَل لَّنَا مِنَ ٱلْأَمْرِ مِن شَيْءٍ﴾ وحدَه، فكأنّ سائلاً سأَلَ عندَ هذا القولِ: هل سألوا ذلك سؤالَ المُسترشِدينَ كالمؤمنينَ أم لا؟ فقيل: لا، لأنّهم يُخفونَ في أنفُسِهم ما لا يُبدون، وإن كانَ الثانيَ فمورِدُ السؤالِ جُملةُ قولِه: ﴿يَقُولُونَ هَل لَّنَا مِنَ ٱلْأَمْرِ مِن شَيْءٍ﴾ معَ الحال، وتقريرُه: ما ذلك القولُ الذي كانوا يُخفونَ في هذا القول؟ فأُجيبَ: يقولون: أي: يقولونَ في أنفُسِهم، قولاً معناه: لو كان لنا منَ الأمرِ مِن شيءٍ ما قُتِلنا هاهنا، ويَدُلُّ علىٰ هذا التأويلِ قولُه فيما سبَق: «وهُم فيما يُبطِنونَ علىٰ النِّفاقِ يقولونَ في أنفُسِهم»، وفيه إثباتُ الكلامِ النَّفْسي، فكانتِ الجُملةُ المعترِضةُ توكيداً لهذا النَّعيِ عليهم، وأنت تَعلَمُ أنّ المُعترِضةَ ممّا يُزَيِّنُ الكلام، فكيفَ يقالُ: لئلّا يَعترِضَ بينَ الحالِ وذي الحالِ شيء؟ فقولُه: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ﴾ علىٰ التفسيرِ الأوّل: تذييلٌ، وعلىٰ الثاني: اعتراضٌ، فظهَرَ أنّ الأجودَ أن يكونَ الاستئنافُ مِن قولِه: ﴿يَقُولُونَ﴾؛ لأنهُ إملاءُ فائدة، ويَجوزُ أن يكونَ استئنافاً بعدَ[1] استئناف.

---

(١) قوله: «استئنافاً بعد» سقط من (د).

﴿ٱسۡتَزَلَّهُمُ﴾: طلبَ منهم الزَّلَلَ ودعاهم إليه. ....

قولُه: (﴿ٱسۡتَزَلَّهُمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ﴾[1]: طلَبَ منهمُ الزَّلَل). اعلَمْ أنّ تأويلَ هذه الآيةِ منَ المُعضِلاتِ، والتركيبُ مِن بابِ الترديدِ للتعليقِ، كقولِ الشاعر:

لو مَسَّها حجَرٌ مسَّـتْهُ سَرّاءُ[2]

لأنّ قولَه: ﴿إِنَّمَا ٱسۡتَزَلَّهُمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ﴾: خبَرُ ﴿إِنَّ﴾، وزِيدَتْ «إنّ» للتوكيدِ وطولِ الكلام، و«ما»: لتكُفَّها عنِ العمَل، وأصلُ التركيب: إنّ الذين تولَّوْا مِنكم يومَ الْتقىٰ الجَمْعانِ إنّما تولَّوْا لأنّ الشيطانَ وَلِيُّهم بسببِ اقترافِ الذّنوب، كقولِك: إنّ الذي أكرَمَكَ إنّما أكرمك لأنّك تستَحِقّه، ثُمّ قولُه: ﴿ٱسۡتَزَلَّهُمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ﴾: إمّا أن يُرادَ به ذنوبٌ اقترَفوها قبْلَ التوَلّي، فصارتْ تلك الذّنوبُ سبباً لهذا التوَلّي، فيكونُ مِن بابِ إطلاقِ السبَبِ علىٰ المسبَّب، يَدُلُّ عليهِ قولُه: «كانوا أطاعوا الشيطانَ... حتّىٰ تولّوا»، ونحوُه: إنّ الذي أعطاكَ إنّما أكرَمَكَ لأنهُ جوادٌ وأنتَ مُستحِقٌّ، أو أن يُرادَ به هذا الذنبُ الخاصُّ، وهُو التولّي يومَ أُحُد، فهوَ المُرادُ مِن قولِه: «وقيل: استزلالُ الشيْطانِ إيّاهُم هُو التولّي»، فالمعنىٰ: إنّ الذينَ انهزَموا يومَ أُحُد إنّما ارتكبوا هذا الذنبَ لِما تقدَّمتْ لهمُ الذّنوبُ، والوجوهُ الآتيةُ مترَتِّبةٌ علىٰ هذا الوَجْهِ بحسَبِ تفسيرِ ﴿بعضِ مَا كَسَبُواْ﴾، فإنْ أُريدَ به: اقترافُ الذّنوبِ، كان المعنىٰ: إنّ الذينَ انهزَموا إنّما انهزَموا لأنّهُمْ اقترَفوا ذنوباً قبْلَ ذلك، وإليه الإشارةُ بقولِه: «لأنّ الذنبَ يجُرُّ إلىٰ الذَّنْبِ»، وإن أُريدَ بِهِ قَبولُ ما زَيَّنَ لهمُ الشيطانُ، كان المعنىٰ: إنّ الذين انهزَموا إنّما انهزَموا لأنّهم قبِلوا ما زَيَّنَ لهمُ الشيطانُ منَ الهزيمة، وعلىٰ هذا التقديرِ: «ما زَيَّن لهم الشيطان» هوَ ترْكُهم المَركَزَ، يعني أنّهم إنّما انهزَموا لمّا خالَفوا أمْرَ الرّسولِ ﷺ في ثَباتِهم علىٰ المَركَز، وإن أُريدَ به التذكيرُ

(١) كذا في الأصول الخطية، ولفظة «الشيطان» ليست في «الكشاف».

(٢) لأبي نواس في «ديوانه»، ص١، وصدره:

صفراءُ لا تنزل الأحزانُ ساحتَها

قالَهُ في وصفِ الخمرةِ من قصيدتِه الشهيرة:

دَعْ عنك لومي فإنّ اللومَ إغـراءُ ... وداوِني بـالتي كانـت هـي الـدّاءُ

﴿بِبَعۡضِ مَا كَسَبُواْ﴾ من ذنوبهم، ومعناه: أنّ الذين انهزموا يومَ أُحُدٍ كانَ السببُ في تولّيهم أنهم كانوا أطاعوا الشيطانَ فاقترفوا ذنوبًا؛ **فلذلكَ مَنَعتهم** التأييدَ وتقويةَ القلوبِ حتىٰ تولّـوْا. وقيل: استزلالُ الشيطانِ إيّاهم هو التولّي، وإنما دعاهم إليه بذنوبٍ قد تقدمتْ لهم؛ لأنّ الذنْبَ يجرُّ إلىٰ الذنب، كما أن الطاعةَ تجرُّ إلىٰ الطاعة، **وتكونُ لطفًا فيها**. وقالَ الحسَنُ رضيَ اللهُ عنه: استزلّهم بقَبولِ ما زَيَّنَ لهم من الهزيمة. وقيل: ﴿بِبَعۡضِ مَا كَسَبُواْ﴾: هو تركُهم المركزَ الذي أمرَهم رسولُ الله ﷺ بالثباتِ فيه، فجرَّهم ذلكَ إلىٰ الهزيمة. **وقيل: ذكَّرهم تلكَ الخطايا** فكرهوا لقاءَ الله معها فأخَّروا الجهادَ حتىٰ يُصْلحوا أمرَهم، ويجاهدوا علىٰ حالٍ مُرْضية. فإن قلتَ: لمَ قيل: ﴿بِبَعۡضِ مَا كَسَبُواْ﴾؟ قلتُ: **هو كقولِه تعالىٰ:** ﴿وَيَعۡفُواْ عَن كَثِيرٖ﴾ [المائدة: ١٥]، ....

فالمعنىٰ: إنّ الذينَ تولّوْا إنّما تولَّوْا لأنّ الشيطانَ ذكَّرَهم مُقارفةَ الذّنوبِ التي تقدَّمتْ لهم، فلذلكَ كَرِهوا لقاءَ الله، والتركيبُ علىٰ التقاديرِ(١) مِن بابِ تحقيقِ الخبَر، كقولِه:

إنّ التـي ضرَبَـتْ بيتـاً مهـاجِرةً ... بكوفةِ الجُندِ غالَتْ وُدَّها غُولُ(٢)

وليسَ مِن بابِ أنّ الصِّلةَ عِلّةٌ للخبر، كقولِهم: إنّ الذين آمَنوا لهم درَجاتُ النَّعيم؛ لأنّ قولَه: ﴿بِبَعۡضِ مَا كَسَبُواْ﴾ يأباه التحقيق.

قولُه: (**فلذلك منعَتْهم**) أي: لأجلِ أنّهم أطاعوا الشّيطانَ واقترَفوا ذنوباً منَعَتْهم التأييدَ جزاءً لهم علىٰ طاعةِ الشيطان.

قولُه: (**وتكونُ لُطفاً فيها**) أي: تكونُ الطاعةُ الأولىٰ سبباً لَمنْح التوفيقِ علىٰ الطاعةِ الثانية.

قولُه: (**وقيل: ذكَّرَهم تلك الخَطايا**): عطفٌ علىٰ قولِه: «وإنّما دَعاهم إليه بذنوبٍ قد تقَدَّمت».

قولُه: (**هُو كقولِه تعالىٰ:** ﴿وَيَعۡفُواْ عَن كَثِيرٖ﴾ [المائدة: ١٥])، قيل: يعني: بِما كسَبوا،

---

(١) في (ط): «المقادير».

(٢) سبق تخريجُه.

﴿وَلَقَدْ عَفَا ٱللَّهُ عَنْهُمْ﴾؛ لتوبتِهم واعتذارِهم ﴿إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ﴾ للذنوب، ﴿حَلِيمٌ﴾ لا يعاجِلُ بالعقوبة.

[﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَقَالُواْ لِإِخْوَٰنِهِمْ إِذَا ضَرَبُواْ فِى ٱلْأَرْضِ أَوْ كَانُواْ غُزًّى لَّوْ كَانُواْ عِندَنَا مَا مَاتُواْ وَمَا قُتِلُواْ لِيَجْعَلَ ٱللَّهُ ذَٰلِكَ حَسْرَةً فِى قُلُوبِهِمْ وَٱللَّهُ يُحْىِۦ وَيُمِيتُ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ * وَلَئِن قُتِلْتُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَوْ مُتُّمْ لَمَغْفِرَةٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَحْمَةٌ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ * وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾ ١٥٦ – ١٥٨]

﴿وَقَالُواْ لِإِخْوَٰنِهِمْ﴾، أي: لأجلِ إخوانهم، كقولِه تعالىٰ: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَآ إِلَيْهِ﴾ [الأحقاف: ١١]. ومعنىٰ الأُخوَّة: اتفاقُ الجنْسِ أو النسَب. ﴿إِذَا ضَرَبُواْ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ إذا سافروا فيها وأبعَدوا للتجارةِ أو غيرِها. ﴿أَوْ كَانُواْ غُزًّى﴾: جمْعُ غازٍ، ....

والبعضُ زائدةٌ كما أنّ «عن» زائدةٌ في قولِه: ﴿وَيَعْفُواْ عَن كَثِيرٍ﴾، والأشبهُ أنْ يُقال: هذه العقوبةُ ليست بكُلِّ ما كسَبوا، فإنّكم تستحِقّونَ بِهِ عقوبةً أزيَدَ منها، لكنّه تعالىٰ مَنّ عليكم بفضلِه وعفا عن كثيرٍ وأخذَ ببعض ما كسَبْتُم، يُبيِّنُ ذلك قولُه تعالىٰ: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِمَا كَسَبُواْ مَا تَرَكَ عَلَىٰ ظَهْرِهَا مِن دَآبَّةٍ﴾ [فاطر: ٤٥]، ولذلك ذَيَّلَه بقولِه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾ فالتشبيهُ بيْنَ الآيتَيْنِ بحسَبِ المفهوم، لا في زيادةِ اللّفظِ.

قولُه: (واللهُ غفورٌ)، وفي بعض النُّسَخ(١): ﴿إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ﴾، وعليهِ التِّلاوةُ.

قولُه: (جمْعُ غازٍ)، قالَ الزجّاجُ: ﴿غُزًّى﴾ جاءَ علىٰ القَصْر، وفُعَّلٌ: جمعُ فاعل، نحوَ: ضاربٍ وضُرَّب وشاهدٍ وشُهَّد، ويُجمَعُ علىٰ فُعّال، نحوَ: ضاربٍ وضُرّاب، وغُزّاءٌ يجوزُ ولكن لم يُقرأ به(٢).

---

(١) والأول هو ما وقع في الأصل الخطي من «الكشاف» وفي نصِّه من (ط)، وأثبتناه في المتن على مقتضى التلاوة موافقةً لهذه النسخة التي ينصُّ عليها الطيبي وللمطبوع.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٤٨١ – ٤٨٢).

كعافٍ وعُفًّى، كقولِه:

.... عُفًّى الحِياضِ أُجُونُ

وقُرِئ بتخفيفِ الزّاي علىٰ حذفِ التاءِ من غُزاة. ....

قالَ أبو البقاء: والقياسُ: غُزاةٌ، كقاضٍ وقُضاة، ولكنّه جاء علىٰ «فُعَّل» حملاً علىٰ الصَّحيحِ نحوَ: شاهدٍ وشُهَّد(١).

قولُه: (عُفّى الحِياض أُجُونُ) أولُه:

علىٰ كالخَتيفِ السَّحْقِ يَدعو بهِ الصَّدىٰ

ويُروىٰ:

ومُغبَّرةِ الآفاقِ خاشِعةِ الصُّوىٰ

الصُّوىٰ: الأعلامُ من الحجارة.

ويُروىٰ:

لهُ قُلُبٌ عُفّى الحِياضِ أُجُونُ(٢)

النِّهاية: الخَتيفُ، بالخاءِ المعجَمة والتاءِ المنقوطةِ مِن فَوق: نوعٌ غليظٌ مِن أردَىٰ الكَتّان، السَّحْقُ: الثّوبُ البالي، وقُلُبٌ: جمع القَليب، وهِي البئرُ العاديّةُ القديمة، والأُجُونُ: المياهُ المتغيِّرة. يصِفُ مَفازةً اندَرستْ سبيلُها كما بَلِيَ هذا النوعُ من الثِّياب، وعَفَّت حِياضُها وأجِنَ ماؤها.

قولُه: (وقُرِئَ بتخفيفِ الزاي)، قالَ أبو البقاء: فيه وجهان، أحدُهما: أنّ أصلَهُ غُزاةٌ

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣٠٤).

(٢) لامرئ القيس في «ديوانه»، ص٢٨٣. ورواية الأبيات ثمّة:

ومُغْبَرّةِ الآفاقِ خاشعةِ الصّوىٰ — لها قُلُبٌ عُفّى الحياضِ أُجونُ

علىٰ كالخَتيفِ السَّحْقِ يدعو به الصدىٰ — لهُ صَدَدٌ وَرْدُ الترابِ دَفينُ

فإن قلتَ: كيفَ قيلَ: ﴿إِذَا ضَرَبُوا﴾ معَ ﴿قَالُوا﴾؟ قلتُ: هو علىٰ حكايةِ الحالِ الماضية، كقولِك: حينَ يضربونَ في الأرْض. فإن قلتَ: ما متعلَّقُ ﴿لِيَجْعَلَ﴾؟ قلتُ: ﴿قَالُوا﴾، أي: قالوا ذلكَ واعتقَدوه؛ ليكونَ ﴿حَسْرَةً فِي قُلُوبِهِمْ﴾. ....

فحُذِفتِ الهاءُ تخفيفاً؛ لأنّ التاءَ دليلُ الجَمْع، وقد حصَلَ ذلك مِن نفْسِ الصِّيغةِ. وثانيهما: أنهُ أرادَ قراءةَ الجماعة فحذَفَ إحدىٰ الزّاءَين كراهِيةَ التضعيف(١).

قولُه: (**كيفَ قيل: ﴿إِذَا ضَرَبُوا﴾؟**) أي: القياسُ أن يُقال: إذْ ضرَبوا، لأنّ «إذا» مختصّة بالاستقبال، والجُملةُ وارِدةٌ علىٰ صيغةِ المُضِيِّ فناسَبَ «إذْ».

قولُه: (**علىٰ حكايةِ الحالِ الماضية**) يعني: كان قولُهم ذلك مُقيَّداً في ذلك الزّمانِ بهذا القَيْد، فاستَحضِرِ الآنَ أيُّها المخاطَبُ تلك الحالَ لأنّها مستمرَّة، ويَنْصُرُه ما قالَ الزجّاج: ﴿إِذَا﴾ هاهنا تَنوبُ عمّا مَضىٰ منَ الزَّمانِ وما يُستقبَلُ جميعاً، والأصلُ الماضي، تقول: أتيْتُكَ إذْ قُمتَ، والمعنىٰ: إذا ضَرَبوا في الأرضِ شأنهم هذا أبداً، ونحوَ: فلانٌ إذا حدَّثَ صَدَقَ، وإذا ضُرِبَ صبرَ(٢).

قولُه: (**كقولِكَ: حينَ يَضرِبونَ في الأرض**) يعني: معنىٰ قولِه: ﴿إِذَا ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ﴾ معنَىٰ حينَ يضرِبونَ في الأرض، ومُؤدّاهُ مؤدّاه، قال أبو البقاء: يجوزُ «إذا» أن يُحكىٰ بها حالُهم فلا يُرادُ بها المستقبَل، فعلىٰ هذا يَجوزُ أن يعمَلَ فيها ﴿قَالُوا﴾ وهُو للماضي، ويَجوزُ أن يكونَ ﴿كَفَرُوا﴾ و﴿وَقَالُوا﴾ ماضيَيْنِ، ويُرادُ بهِما المستقبَلُ المَحْكيُّ بهِ الحالُ، فالتقديرُ: يَكفُرونَ ويقولونَ لإخوانِهم(٣).

قولُه: (**ليكونَ ﴿حَسْرَةً فِي قُلُوبِهِمْ﴾**) لمّا كان إيقاعُ الحَسْرةِ مُترتِّباً علىٰ قَولِهم، مِن غيرِ أن يكونَ الثاني مطلوباً بالأوّل، شُبِّهَ بأمرٍ مترَتِّبٍ علىٰ أمرٍ يكونُ الأوّلُ غرَضاً في الثاني علىٰ التَّهكُّمِ، ثُمّ استُعيرَ لترتُّبِ المشبَّهِ كلمةُ الترتُّبِ(٤) المُشبَّه بهِ وهِيَ اللامُ.

(١) وهي قراءة الحسن البصريّ وابن شهابٍ الزهريّ. انظر: «المحتسب» (١: ١٧٥).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٤٨٥).

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣٠٤).

(٤) في (ط): «المرتب».

علىٰ أنّ اللّامَ مثلُها في: ﴿لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨]؛ أو ﴿لَا تَكُونُوا﴾ بمعنىٰ: لا تكونوا مثلَهم في النطْقِ بذلكَ القولِ واعتقادِه ليجعلَه اللهُ حسرةً في قلوبِهم خاصَّةً، ويصونَ منها قلوبَكم. فإن قلتَ: ما معنىٰ إسنادِ الفعلِ إلىٰ الله تعالىٰ؟ قلتُ: معناه: أنّ اللهَ عزَّ وعلا عندَ اعتقادِهم ذلكَ المعتَقَدَ الفاسدَ يضعُ الغمَّ والحسْرةَ في قلوبِهم، ويُضيِّقُ صدورَهم عقوبةً، فاعتقادُه فعلُهم، وما يكونُ عندَه من الغمِّ والحسْرةِ وضِيقِ الصدرِ فعلُ الله عزَّ وجلَّ، كقولِه: ﴿يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الأنعام: ١٢٥]. **ويجوزُ أن يكونَ ذلكَ إشارةً** إلىٰ ما دلَّ عليه النهْي، أي: لا تكونوا مثلَهم، ليجعلَ اللهُ انتفاءَ كونِكم مثلَهم حسرةً في قلوبِهم؛ ....

قولُه: (**ويجوزُ أن يكونَ ذلك إشارةً**): عطفٌ علىٰ قولِه: «بمعنىٰ لا تكونوا مِثلَهم»، أي: يتعلَّقُ ﴿لِيَجْعَلَ﴾ بقولِه: ﴿لَا تَكُونُوا﴾ علىٰ أن يكونَ ذلك إشارةً إلىٰ القولِ والاعتقاد، أو يكونَ إشارةً إلىٰ ما دَلَّ عليه النَّهيُ.

وتلخيصُ الوجوهِ الثلاثةِ هُوَ: أنّ التعليلَ في الوَجْهِ الأوّل دخَلَ في حيِّزِ الصِّلةِ ومِن جُملةِ المشبَّه به، والمعنىٰ: لا تكونوا مِثلَهم في القولِ الباطل والمعتقَدِ الفاسِد المؤدِّيَيْنِ إلىٰ الحَسْرةِ والنَّدامةِ والدَّمارِ في العاقبة، وفي الثاني: العِلّةُ خارجةٌ عن جُملةِ المشبَّه بِه، لكنّ القولَ والمعتقدَ داخلانِ فيه، أي: لا تكونوا مِثلَهم في النُّطقِ بذلك القَول واعتقادِه ليجعَلَ انتفاءَ كونِكم معَهم في ذلك القولِ والاعتقادِ حسْرةً في قلوبِهم خاصّةً، وفي الثالث: الكُلُّ خارجٌ منه، والمعنىٰ: ما قدَّر[1]، أي: لا تكونوا مِثلَهم ليَجعَلَ اللهُ انتفاءَ كونِكم مِثلَهم حَسْرةً في قلوبِهم، وقولُه: ﴿وَقَالُوا﴾: ابتداءُ كلام عُطِفَ علىٰ مُقدَّراتٍ شتّىٰ كما تقتضيهِ أقوالُ المنافقين وأحوالُهم، ودَلَّ علىٰ العُمومِ قولُه: «لأنّ مُخالفتَهم فيما يقولونَ ويعتقدونَ، ومضادّتَهم، ممّا يَغُمُّهم ويَغِيظُهم»، وسيجيءُ مِثلُ هذا القَطْعِ والابتداءِ بُعَيْدَ هذا في قولِه: ﴿وَلِيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ نَافَقُوا۟ وَقِيلَ لَهُمْ﴾.

---

(١) في (ط): «ما قدّره».

لأنّ مخالفتَهم فيما يقولونَ ويعتقدونَ، ومضادَّتَهم ممّا يَغمُّهم ويَغيظُهم. ﴿وَٱللَّهُ يُحۡيِۦ وَيُمِيتُۗ﴾: ردٌّ لقولِهم، أي: الأمرُ بيدِه، **قد يُحيي المسافرَ** والغازي، ويميتُ المقيمَ والقاعدَ كما يشاء. **وعن خالدِ بنِ الوليدِ** رضيَ اللهُ عنه **أنه قالَ عندَ موتِه**: ما فيَّ موضعُ شبرٍ إلا وفيه ضربةٌ أو طعْنة، وها أنا ذا أموتُ كما يموتُ العَيْر، فلا نامتْ أعينُ الجبناء! ﴿وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ بَصِيرٞ﴾ فلا تكونوا مثلَهم. **وقُرِئَ بالياء**، يعني: الذينَ كفروا.

فإن قلتَ: فما وجْهُ اتّصالِه بالتشبيه، وما تلك المقدَّراتُ؟ قلتُ: لمّا وقَعَ التشبيهُ علىٰ عدَم الكوْن عَمَّ جميعَ ما يتّصلُ بهم منَ الرّذائلِ وخَصَّ المذكورَ لكونِه أشنَعَ(١) وأبْيَنَ لنِفاقِهم، أي: بأنّهم أعداءُ الدِّين؛ لم يُقصِّروا في المُضادّة والمُضارّة، بل فعَلوا كيْتَ وكيْت، وقالوا: كذا وكذا! ونَـظيرُ موقـعِه موقعُ قولِه تعالىٰ: ﴿إِن يَثۡقَفُوكُمۡ يَكُونُواْ لَكُمۡ أَعۡدَآءٗ وَيَبۡسُطُوٓاْ إِلَيۡكُمۡ أَيۡدِيَهُمۡ وَأَلۡسِنَتَهُم بِٱلسُّوٓءِ وَوَدُّواْ لَوۡ تَكۡفُرُونَ﴾ [الممتحنة: ٢] مِن قولِه: ﴿لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمۡ أَوۡلِيَآءَ﴾ [الممتحنة: ١].

قولُه: (**قد يُحيي المُسافِر**) أرادَ تحقيقَ قولِهم: الشُّجاعُ مُوَقّىٰ، والجَبانُ مُلَقّىٰ(٢).

قولُه: (**وعن خالدِ بن الوليدِ أنهُ قال عندَ موتِه**) إلىٰ آخرِه مذكورٌ في «الاستيعاب»(٣)، وفيه: أنّ رسولَ الله ﷺ ذكرَ خالداً فقال: «نِعمَ عبدُ الله وأخو العشيرةِ وسَيْفٌ مِن سُيوفِ الله سَلّهُ اللهُ علىٰ الكُفّار والمنافقين»(٤).

قولُه: (**وقُرِئَ بالياء**): قرَأَ ابنُ كثيرٍ وحَمزةُ والكِسائيُّ: «يَعمَلونَ» بالياءِ التحتانيّة(٥).

---

(١) في (ط): «أسبغ».

(٢) «جمهرة الأمثال» (١: ٥٤٠).

(٣) «الاستيعاب» (٢: ٤٣٠).

(٤) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٤٣) والطبراني في «المعجم الكبير» (٣٧٩٨) والحاكم في «المستدرك» (٣: ٢٩٨) وغيرهم من حديثِ أبي بكرٍ الصدّيق رضيَ اللهُ عنه بإسنادٍ حسن لغيرِه.

(٥) انظر: «الكشف عن وجوه القراءات» (١: ٣٦١).

﴿لَمَغۡفِرَةٞ﴾: جوابُ القسم، وهو سادٌّ مسدَّ جوابِ الشرْط. وكذلكَ: ﴿لَإِلَى ٱللَّهِ تُحۡشَرُونَ﴾.

كذَّبَ الكافرينَ أوّلًا في زعْمِهم: أنّ من سافرَ من إخوانِهم أو غزا لو كانَ في المدينةِ لَـمَا مات، ونهىٰ المسلمينَ عن ذلك؛ لأنه سببُ التقاعدِ عنِ الجهاد، ثمّ قالَ لهم: ولَئِنْ تمَّ عليكم ما تخافونَه من الهلاكِ بالموتِ أو القتْلِ في سبيلِ الله، فإنّ ما تنالونَه من المغفرةِ والرَّحمةِ بالموتِ في سبيلِ الله خيرٌ ممّا تجمعونَ من الدّنيا ومنافعِها لو لم تموتوا. وعنِ ابنِ عبَّاسٍ رضيَ اللهُ عنهما: خيرٌ من طِلاعِ الأرْضِ ذَهَبَةً حَمْراء. ....

قولُه: (﴿لَمَغۡفِرَةٞ﴾: جوابُ القَسَم، وهُو سادٌّ مسَدَّ جوابِ الشَّرط)، فاللامُ في قولِه: ﴿وَلَئِن قُتِلۡتُمۡ﴾: مُوطِّئةٌ للقسَم، وقولُه: «ولئنْ تَمَّ عليكم ما تخافونَه»، إلىٰ قولِه: «فإنّ ما تنالونَه». بيانٌ لمعنىٰ القسَم معَ الشَّرطِ وجوابِه، وفيه إيذانٌ بأنّ الجزاءَ مضمَّنٌ معنىٰ الإعلام والتنبيه.

قولُه: (منَ الهلاكِ بالموتِ أو القتْلِ في سبيلِ الله)، قدَّمَ «الموتَ» علىٰ «القتْل»، والتلاوةُ علىٰ العكس؛ لأنّ سياقَ كلامِه علىٰ ما عليه المتعارَف أنّ الهلاكَ بالموتِ أكثرُ منهُ بالقتْل، يدُلُّ عليه قولُه: ﴿وَلَئِن مُّتُّمۡ أَوۡ قُتِلۡتُمۡ﴾؛ لأنّ المحشورَ الميّتَ أكثرُ من المقتول، وإنّما قدَّمَ في التنزيلِ القتلَ في قولِه: ﴿وَلَئِن قُتِلۡتُمۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أَوۡ مُتُّمۡ﴾ لأنّ الكلامَ في الردِّ علىٰ مَن قال: ﴿لَّوۡ كَانُواْ عِندَنَا مَا مَاتُواْ وَمَا قُتِلُواْ﴾، وفي بيانِ عدَمِ المُساواةِ بينَهما، لأنّ المطلوبَ منَ المؤمنينَ الشهادةُ والإنفاقُ في سبيلِ الله، يعني: هلاكُكم في سبيلِ الله لنَيْلِ المغفرةِ والفوزِ بالثوابِ سببٌ لأن تُخبَروا أنّ ذلك الهلاكَ الجالبَ للمغفرةِ خيرٌ منَ الحياةِ التي هِي موجِبُ جَمْع المال، فوَضَعَ قولَه: ﴿مِّمَّا يَجۡمَعُونَ﴾ مَوضعَ حياتِكم، استهجاناً لِما عليهِ الإنسانُ منَ الكدْحِ في جَمْعِ المالِ وجَعْلِه قُصارىٰ مَباغيه منَ الحياةِ الدُّنيويّة، وفي توكيدِ التركيبِ بالقَسَم تتميمٌ لهذه الدَّقيقة.

قولُه: (طِلاع الأرض)، الجَوهريّ: طِلاعُ الشيءِ: مِلؤه، قال الحسَن: لأنْ أعلَمَ أنّي بريءٌ منَ النِّفاق أحَبُّ إليَّ مِن طِلاعِ الأرضِ ذهباً، قال الأصمَعيُّ: طِلاعُ الأرض: مِلؤها.

قولُه: (ذَهبةً حمراءَ)، الجَوهريّ: الذهَبُ معروف، وربَّما أُنِّث، والقطعةُ منه: ذهَبَةٌ.

وقُرِئَ بالياءِ، أي: يجمعُ الكفّار. ﴿لَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾ لَإِلىٰ الرّحيمِ الواسعِ الرحمةِ المثيبِ العظيم الثوابِ تحشرون. ولوقوعِ اسمِ الله هذا الموقعَ معَ تقديمِه وإدخالِ اللّامِ علىٰ الحرْفِ المتّصلِ به؛ **شأنٌ ليس بالخفيّ**. وقُرِئ: ﴿مُتُّمْ﴾ **بضمِّ الميمِ** وكسرِها، من ماتَ يموتُ، وماتَ يَماتُ.

قولُه: (**وقُرِئَ بالياء**): حَفْصٌ: بالياءِ التَّحتانيّة، والباقونَ: بالتاءِ[1].

قولُه: (**شأنٌ ليس بالخَفِيّ**) وهُو ما ذكرَهُ لَإلىٰ الرّحيم الواسع الرَّحمةِ المُثيبِ العظيم الثواب، وإنّما كرَّرَ هذه المعانيَ لِما أنّ اسمَ الذّاتِ الجامعَ لمعاني الأسماءِ الحُسنىٰ كما نَقَلْنا عنِ الأزهَريِّ والمالِكيِّ في أوّلِ الكتاب، تتجلّىٰ لكلِّ مقام بما يُناسبُه، وهذا مقامُ مَن بذَلَ مُهجَتَه لوجهِه تعالىٰ فوَصَلَ إلىٰ مقامِ تجَلّي الرّحمةِ والثوابِ العظيم، فكان علىٰ ما قال ولله درُّه، والحرفُ وإنْ دخَلَ علىٰ الحَرْفِ صورةً، فهُو علىٰ التحقيقِ دخَل علىٰ الجُملةِ عنِ المصنِّف.

قولُه: (**وقُرِئَ: ﴿مُتُّمْ﴾ بضمِّ الميم**): ابنُ كثيرٍ وأبو عمْرٍو وابنُ عامرٍ وأبو بكرٍ عن عاصِم: حيثُ وقعَ، وتابعَهم حفْصٌ علىٰ الضمِّ في ﴿متُّ﴾ و﴿مُتُّمْ﴾ في هذه السُّورةِ خاصّة، والباقونَ: بكسرِ الميم.

قالَ صاحبُ «الكَشْف»: ﴿مُتُّمْ﴾ بالكسرِ والضّمِّ لُغتان، مَن كسَرَ قال: أصلُه: مَوِتَ، فنُقِلتِ الكسرةُ منَ الواو إلىٰ الميم، كما في: خاف وخِفتُ، وأصلُه: خَوِفْتُ، وهابَ هِبتُ، وأصلُه: هَيِبْتُ، ومَن ضمَّ[2] قال: أصلُه: موَتَ، مثلَ: قال، في أنّ أصلَه: قَوَلَ، فكما تقولُ: قُلتُ، قُل: مُتُّ[3].

---

(١) جرْياً علىٰ قولِه تعالىٰ: ﴿وَلَئِن قُتِلْتُمْ﴾، وقراءة حفص: بالياء، إما علىٰ الرجوع علىٰ الكفّار المتقدّمين، وإمّا علىٰ الالتفاتِ منَ خطابِ المؤمنين. انتهىٰ من «الدرِّ المصون» (١: ٩٧٠).

(٢) قوله: «ضم» ساقط من (ط).

(٣) «الكشف عن وجوه القراءات» (١: ٣٦١-٣٦٢).

[﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّواْ مِنْ حَوْلِكَ فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي ٱلْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَوَكِّلِينَ ﴾ ١٥٩]

«ما» **مزيدةٌ للتوكيد والدِّلالةِ** علىٰ أن لِينَه لهم ما كانَ إلا برحمةٍ من الله. ونحوُه: ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ لَعَنَّٰهُمْ ﴾ [المائدة: ١٣]. ومعنىٰ الرَّحمة: **ربطُه علىٰ جأشِه وتوفيقُه للرِّفقِ** والتلطُّفِ بهم، ....

قولُه: (**«ما»: مَزيدةٌ للتوكيدِ والدِّلالة**) لا بدَّ مِن تقديرِ محذوفٍ ليصحَّ الكلامُ؛ لأنّ الحصْرَ مستفادٌ مِن تقديمِ الجارِّ والمجرورِ علىٰ العامِلِ، والتوكيدُ مِن زيادةِ «ما»، فالمعنىٰ: «ما» مَزيدةٌ للتوكيدِ، والجارُّ والمجرورُ مقدَّمٌ للدِّلالة، فهُوَ من بابِ اللَّفِّ التقديريّ.

قولُه: (**ربْطُه علىٰ جَأشِه**) بالهمز، الجَوهريّ: يقال: فلان رابِطُ الجأش، أي: شديدُ القلب، كأنهُ يَربطُ نفْسَه عندَ الفِرارِ لشجاعتِه.

قولُه: (**رَبْطُه علىٰ جَأشِه وتوفيقُه للرِّفقِ**) يعني: أفاد قولُه: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ ﴾ في هذا المقامِ فائدَتَيْنِ: إحداهُما: ما يدُلُّ علىٰ شجاعتِه، وثانيتُهما: ما يَدُلُّ علىٰ رِفقِه، وهُو مِن بابِ التكميل، قال:

حليمٌ إذا ما الحِلمُ زَيّنَ أهلَهُ   مع الحِلمِ في عَيْنِ العدوِّ مَهيبُ[(١)]

وقدِ اجتمعَ فيه صلَواتُ الله عليه هاتانِ الصِّفتانِ يومَ أُحُد، حيثُ ثبَتَ حتّىٰ كَرَّ إليه أصحابُه معَ أنه شُجَّ وكُسِرَ رَباعيَتُه ثُم ما زجَرَهم ولا عنَّفَهُم علىٰ الفِرارِ، بل آساهُم في الغَمِّ كما قال: ﴿فَأَثَٰبَكُمْ غَمًّۢا بِغَمٍّ ﴾، وهُو المرادُ بقولِه: «رَبطُه علىٰ جَأشِه وتوفيقُه للرِّفقِ»، وفيه أنّ هذهِ الآياتِ: مِن هاهنا إلىٰ قولِه: ﴿فَأَثَٰبَكُمْ غَمًّۢا بِغَمٍّ ﴾ مُرتَبطٌ[(٢)]

---

(١) لكعب بن سعد الغنوي من قصيدته الشهيرة في رثاء أخيه. انظر: «جمهرة أشعار العرب» لأبي زيد القرشيّ، ص٧٠.

(٢) في (ي): «مرتبطاً».

حتىٰ أثابَهم غمًّا بغمٍّ وآساهم **بالمُباثّةِ** بعدَما خالفوه وعصَوْا أمرَه وانهزموا وتركوه. ﴿وَلَوْ كُنتَ فَظًّا﴾ **جافيًا** ﴿غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ﴾ قاسيَه ﴿لَٱنفَضُّواْ مِنْ حَوْلِكَ﴾: لتفرّقوا عنكَ حتىٰ لا يبقىٰ حولَكَ أحدٌ منهم. ﴿فَٱعْفُ عَنْهُمْ﴾ فيما يختصُّ بك، ﴿وَٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ فيما يختصُّ بحقِّ الله؛ إتمامًا للشفقةِ عليهم، ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي ٱلْأَمْرِ﴾ يعني: في أمرِ الحرْبِ ونحوِه ممّا لم ينزلْ عليك فيه وحْيٌ لتستظهرَ برأيهم، ولِـمَا فيه من تطييبِ نفوسِهم، والرّفعِ من أقدارِهم. وعن الحسَنِ رضيَ اللهُ عنه: قد عَلِمَ اللهُ أنه ما به إليهم حاجة، ولكنه أرادَ أن يستنَّ به مَن بعدَه. وعن النبيِّ صلّىٰ اللهُ عليه وعلىٰ آلِه وسلّم: «ما تشاورَ قَوْمٌ قطُّ إلا هُدوا لأرْشدِ أمرِهم». وعن أبي هريرةَ رضيَ اللهُ عنه: ما رأيتُ أحدًا أكثرَ مشاورةً من أصحابِ الرسولِ ﷺ. وقيل: كانَ ساداتُ العربِ إذا لم يُشاوروا في الأمرِ شقَّ عليهم، فأمرَ اللهُ رسولَه ﷺ بمشاورةِ أصحابه؛ لئلّا يثقُلَ عليهم استبدادُه بالرّأيِ دونَهم. وقُرِئَ: (وشاورهم في بعض الأمر). ﴿فَإِذَا عَزَمْتَ﴾: فإذا قطعْتَ الرّأيَ علىٰ شيءٍ بعدَ الشورىٰ ﴿فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ﴾ في إمضاءِ أمرِك علىٰ الأرْشدِ الأصلح، ....

بعضُها ببعض، فإنْ قلتَ: جعَلَ اللهُ تعالىٰ الرحمةَ منَ الله عِلّةً للينِه صلَواتُ الله عليه معَ أصحابِه، وقد فسَّرَها بأمرَيْنِ، وثانيهما ظاهرُ المَدخَل في العِلّيّة، فبيِّنْ وجهَ الأوّل؟

قلتُ: الشُّجاعُ الحقيقيُّ مَن ملَكَ نفْسَهُ عندَ الغضَبِ كما جاءَ في صِحاحِ الحديث: «ليسَ الشّديدُ بالصُّرَعة، إنّما الشّديدُ الذي يَملِكُ نفسَه عندَ الغضَب»(١)، فرَبْطُ الله جأشَهُ سببٌ لكسرِ سَوْرةِ الغضَبِ الموجِبِ لغِلْظةِ القلب، والحملِ علىٰ اللِّين، فاعْجَبْ بشِدّةٍ هيَ في الحقيقةِ لِين!

قولُه: (**بالمُباثّةِ**) البَثُّ: إظهارُ الحالِ والحُزن، **الجوهريّ**: أبثَثْتُكَ سِرّي، أي: أظهرتُه لك.

قولُه: (﴿فَظًّا﴾: **جافياً**)، **الزجّاجُ**: الفَظُّ: الغَليظُ الجانبِ السَّيِّئُ الخلُق، يقال: فظَظْتَ تَفِظُّ فَظاظةً وفَظَظاً(٢).

---

(١) أخرجه البخاريّ (٦١١٤) وهو في «صحيح مسلم» (٢٦٠٩) من حديثِ أبي هريرةَ رضيَ اللهُ عنه.
(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٤٨٣).

فإنّ ما هو أصلحُ لكَ لا يعلمُه إلا اللهُ لا أنتَ ولا من تُشاور. وقُرِئ: (فإذا عزمتُ) بضمِّ التاء، بمعنىٰ: فإذا عزمتُ لكَ علىٰ شيءٍ وأرشدتُك إليه فتوكّلْ عليَّ ولا تُشاوِرْ بعدَ ذلكَ أحدًا.

[﴿إِن يَنصُرۡكُمُ ٱللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمۡۖ وَإِن يَخۡذُلۡكُمۡ فَمَن ذَا ٱلَّذِي يَنصُرُكُم مِّنۢ بَعۡدِهِۦۗ وَعَلَى ٱللَّهِ فَلۡيَتَوَكَّلِ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ * وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَغُلَّۚ وَمَن يَغۡلُلۡ يَأۡتِ بِمَا غَلَّ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِۚ ثُمَّ تُوَفَّىٰ كُلُّ نَفۡسٖ مَّا كَسَبَتۡ وَهُمۡ لَا يُظۡلَمُونَ * أَفَمَنِ ٱتَّبَعَ رِضۡوَٰنَ ٱللَّهِ كَمَنۢ بَآءَ بِسَخَطٖ مِّنَ ٱللَّهِ وَمَأۡوَىٰهُ جَهَنَّمُۖ وَبِئۡسَ ٱلۡمَصِيرُ﴾ ١٦٠ - ١٦٢]

﴿إِن يَنصُرۡكُمُ ٱللَّهُ﴾ كما نصرَكم يومَ بدرٍ فلا أحدَ يغلبُكم. ﴿وَإِن يَخۡذُلۡكُمۡ﴾ كما خذَلَكم يومَ أُحُدٍ ﴿فَمَن ذَا ٱلَّذِي يَنصُرُكُم﴾، وهذا تنبيهٌ علىٰ أنّ الأمرَ كلَّه لله، وعلىٰ وجوبِ التوكّل عليه. ونحوُه: ﴿مَّا يَفۡتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحۡمَةٖ فَلَا مُمۡسِكَ لَهَاۖ وَمَا يُمۡسِكۡ فَلَا مُرۡسِلَ لَهُۥ مِنۢ بَعۡدِهِۦ﴾ [فاطر: ٢] ﴿مِّنۢ بَعۡدِهِۦ﴾: مِنْ بعدِ خِذْلانِه، أو هو مِن قولك: ليسَ لكَ من يُحْسِنُ إليكَ مِن بعْدِ فلان، تريد: إذا جاوزْتَه. وقرأَ عُبَيْدُ بنُ عُمَير: (وإن يُخْذِلْكم) من: أخْذَلَه إذا جعلَه مخذولًا، ....

قولُه: (مِن بَعدِ فُلانٍ، تريدُ: إذا جاوَزْتَه)، الجَوهريّ: بعدُ نقيضُ قَبْلُ، وهما اسمانِ يكونانِ ظَرْفَينِ إذا أُضيفا، وأصلُهما الإضافة.

فقولُ المصنِّفِ ﴿مِّنۢ بَعۡدِهِۦ﴾: مِن بعدِ خِذْلانِه، واردٌ علىٰ الزّمان، لكنْ بحذْفِ المضاف، وأمّا قولُه: «مِن بعدِ فُلانٍ تُريدُ: إذا جاوَزْتَه»، فواردٌ علىٰ المكان، ومِن ثَمَّ قيل: تقولُ: جئتُ بعدَ فلانٍ ومِن بعدِ فُلان بمعنىً واحد، ولكنْ إذا جئتَ بـ«مِن» كأنّك تتعرَّضُ بالابتداء، أي: موضعِ ابتداءِ المَجيء[1].

---

(١) في (ط): «تتعرض بابتداء المجيء».

وفيه ترغيبٌ في الطاعةِ وفيما يستحقّونَ به النصرَ من الله تعالىٰ، والتأييدَ، **وتحذيرٌ من المعصيةِ** وممّا يستوجبونَ به العقوبةَ بالخِذْلان. ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ﴾ ولِيَخُصَّ المؤمنونَ ربَّهم بالتوكّلِ والتفويضِ إليه، **لعلمِهم أنه لا ناصرَ سواه**؛ ولأنّ إيمانَهم يُوجبُ ذلكَ ويقتضيه.

وجاءَ في «المغرِب»: قولُه، أي: قولُ محمّد: وإن كان ليس بالذي لا بَعدَ له، يعني: ليس بنهايةٍ في الجَودة، وكأنهُ رحمهُ اللهُ أخذَهُ مِن قولِهم: هذا ممّا ليس بعدَه غايةٌ في الجَودةِ والرَّداءةِ، وربّما اختَصَروا، فقال: ليس بعدَه، ثُمّ أدخَلَ عليهِ «لا» النافيةَ للجِنس واستعمَلَهُ استعمالَ الاسم المتمكِّن(١).

قولُه: (**وفيه ترغيبٌ في الطاعةِ ... وتحذيرٌ منَ المعصية**)، هذا القولُ بعدَ قولِه: «وهذا تنبيهٌ علىٰ أنّ الأمرَ كلَّه لله» إشارةً إلىٰ أنّ عبارةَ النصِّ دَلّت علىٰ أنّ الأمرَ كلَّه لله، وعلىٰ وجوبِ التوكُّلِ عليه، وأنّ إشارةَ النصِّ دلّت علىٰ أنّ اللهَ تعالىٰ لا ينصُرُ ابتداءً بل يَنصُرُ بسببِ تقدُّمِ الطاعة، ولا يخذُلُ إلّا بعدَ استحقاقِ المكلَّفِ الخِذلانَ بسببِ المعاصي، بناءً علىٰ مذهبِه.

وأمّا تقديرُ الآياتِ علىٰ مذهبِ أهلِ السُنّة: فإنّ قولَه: ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ تذييلٌ للكلامِ السابقِ وتوكيدٌ له، وفيهِ إشارةٌ إلىٰ أنّ المكلَّفَ إذا عَلِمَ أنّ الأمرَ كلَّه لله رجَعَ في جميع ما سنَحَ له منَ المطالِب والمآرب إليهِ سبحانَه وتعالىٰ، فإذاً لا بُدَّ مِن تحرّي رضا مَولاه وتقدُّمِ الوسيلةِ بيْنَ يدي المآرِب، ولا يَحصُلُ الرِّضا إلّا بالاحترازِ عنِ المعاصي، ولا تنجَحُ المطالبُ إلّا بتقدُّمِ الوسيلة، ولا وسيلةَ للعبادِ سوىٰ العبادةِ والطاعة، فصَحَّ قولُه: فيه ترغيبٌ وتحذير.

ثُمّ إن الآيةَ السابقةَ واردةٌ في صِفةِ الرسول ﷺ، والمقصودُ منها إظهارُ الشّفَقَة علىٰ المؤمنينَ والرّفعُ من أقدارِهم، ومُذَيّلةٌ بالأمرِ بالتوكُّلِ المعلَّل بالمَحبّة، وهذه في وَصْفِ الله تعالىٰ، والمقصودُ أيضاً راجعٌ إليهم، ومُذَيّلةٌ بالأمر بالاختصاصِ بالتوكُّلِ إيذاناً بأنّ عُمدةَ الأمرِ هُو التوكُّل.

قولُه: (**لِعلمِهم أنه لا ناصرَ سِواه**) يعني: وُضِعَ «المؤمنونَ» موضعَ الضّميرِ؛ للإشعارِ بأنّ صفةَ الإيمانِ هِي المُقتضيةُ لاختصاصِ الله بالتوكُّل، وفيه تعريضٌ بأنّ مَن لم يتوكَّلْ علىٰ الله تعالىٰ لم يكنْ مِن كمالِ الإيمانِ في شيء.

---

(١) «المُغرِب في ترتيب المعرب» (١: ٤٧).

يقال: غلَّ شيئًا من المَغْنمِ غلولًا، وأغلَّ إغلالًا: إذا أخذَه في خُفْية. يقال: أغلَّ الجازرُ: إذا سرقَ من اللّحْمِ شيئًا معَ الجِلْد. والغِـلّ: الحقدُ الكامنُ في الصّدْر، ومنه قولُه ﷺ: «من بعثْناه علىٰ عَمَلٍ فغلَّ شيئًا، جاءَ يومَ القيامةِ يحملُه علىٰ عنقِه». وقولُه ﷺ: «هدايا الولاةِ غُلول». وعنه: «ليسَ علىٰ المستعيرِ **غَيرِ الـمُغلِّ** ضمانٌ». وعنه: «لا إغلالَ **ولا إسلال**». ويقال: أغلَّه: إذا وَجدَه غالًّا، كقولِك: أبخلْتُه وأفحمْتُه.

ومعنىٰ ﴿**وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَغُلَّ**﴾: وما صحَّ له ذلكَ، يعني: أن النبوّةَ تُنافي الغلول. وكذلكَ **من قرأ علىٰ البناءِ للمفعول** فهو راجعٌ إلىٰ معنىٰ الأوّل؛ لأنّ معناه: وما صحَّ له أن يُوجَدَ غالًّا، ولا يُوجَدَ غالًّا إلا إذا كانَ غالًّا. وفيه وجهان: **أحدهما**: أن يُبرَّأَ رسولُ الله ﷺ من ذلكَ ويُنزَّه، وينبَّه علىٰ عصمتِه بأنّ النبوّةَ والغلولَ متنافيان؛ لئلّا يظنَّ به ظانٌّ شيئًا منه، وألا يسترِيبَ به أحد. ....

قولُه: (**غيرِ المُغِلِّ**)[1] هو صفةُ المستعير.

قولُه: (**ولا إسلال**)[2]، **النِّهاية**: الإسلالُ: السَّرِقةُ الخَفيّـة، يقال: سَلَّ البعيرَ وغيرَه في جَوْفِ الليل: إذا انتزَعَهُ من بيْنِ الإبِل، وهِي السَّلّة، وأسَلَّ، أي: صار ذا سَلّة، وإذا أعانَ غيرَه عليه، ويقال: الإسلالُ: الغارةُ الظاهرة.

قولُه: (**مَن قرأَ علىٰ البناءِ للمفعول**): ابنُ كثير وأبو عَمْرو وعاصمٌ: ﴿**أَن يَغُلَّ**﴾ بفَتْحِ الياءِ وضَمِّ الغَيْن، والباقونَ: بضمِّ الياءِ وفَتْح الغَيْن[3]. ولـمّا كان معنىٰ هذه القراءةِ علىٰ سبيلِ الكِنايةِ راجعاً إلىٰ القراءةِ الأُولىٰ قال: «فهُو راجعٌ إلىٰ معنىٰ الأوّلِ» وإن كانتْ أبلَغَ.

(١) هو جزءٌ من حديثٍ أخرجه البيهقيُّ في «السنن الكبرىٰ» (٦: ٩١) من حديثِ عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه، ولتمام الفائدة انظر: «تخريج أحاديثِ الكشاف» للزيلعي (١: ٣٣٧).

(٢) جزءٌ من حديثٍ أخرجه أبو داود في «السنن» (٢٧٦٦). وهو في «مسند أحمد» (١٨٩١٠) من حديثِ المِسْوَر بن مَخرَمة ومروان بن الحكم.

(٣) لتمام الفائدة وتوجيه القراءتين انظر: «الكشف عن وجوه القراءات» (٢: ٣٦٣).

كما رُوِيَ: أنّ قطيفةً حمراءَ فُقِدَتْ يومَ بدر، فقالَ بعضُ المنافقين: لعلَّ رسولَ الله ﷺ أخذَها. ورُوِيَ: أنها نزلتْ في غنائم أُحُد، حينَ تَرَكَ الرُّماةُ المركز، وطلبوا الغنيمة، وقالوا: نخشىٰ أن يقولَ رسولُ الله ﷺ: من أخذَ شيئًا فهو له، **وأن لا يَقْسِمَ الغنائم كما لم يَقْسم يومَ بدر**. فقال لهم النبيّ ﷺ: «ألم أعهَدْ إليكم أن لا تتركوا المركزَ حتىٰ يأتيَكم أمري». فقالوا: تركنا بقيّةَ إخوانِنا وقوفًا، فقالَ ﷺ: «بل ظننتم أنّـا نـغُلُّ ولا نَقسِمُ لكم».

والثاني: **أن يكونَ مبالغةً في النـهْيِ** لرسولِ الله ﷺ علىٰ ما رُوِيَ: أنه بَعَثَ طلائعَ فغنِمتْ غنائمَ ....

قولُه: (**وأن لا يَقسِمَ الغنائمَ كما لم يَقسِمْ يومَ بدْر**)(١) مُخالفٌ لِما رَواه في سُورةِ الأنفال، عن عُبادةَ بنِ الصّامت: نزَلتْ فينا يا معشرَ أصحابِ بَدْرٍ حينَ اختلَفْنا في النَّفْل، فنزَعَهُ اللهُ مِن أيدينا وجعَلَهُ لرسولِ الله ﷺ، فقَسمَهُ بيْنَ المسلمينَ علىٰ السَّواء(٢)، ولعلّه أراد بالغنائم الأنفالَ، وأنّ المرادَ ما قالَ أيضاً فيها: «النَّفْلُ: ما يُنفلُه الغازي، أي: يُعطىٰ زائداً علىٰ سَهْمِه منَ المغْنَم، وهُو أن يقولَ الإمامُ تحريضاً علىٰ البلاءِ في الحرْب: «مَن قتَلَ قتيلاً فله سلَبُه»(٣)، أو قال لسَريّة: ما أصَبْتُم فهُو لكُم، أو: فلكُم نِصفُه، أو رُبعُه».

قولُه: (**والثاني: أن يكونَ مبالغةً في النَّهي**) يعني: أجْرىٰ الخَبَريَّ مجْرىٰ الطَّلبيِّ مُبالغةً، **الانتصاف**: يَشهَدُ لورودِ هذه الصِّيغةِ نَهْياً مواضعُ منَ التنزيل: ﴿مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَكُونَ لَهُۥٓ أَسْرَىٰ﴾ [الأنفال: ٦٧]، ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن يَسْتَغْفِرُواْ لِلْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة: ١١٣]، ﴿مَا كَانَ لَكُمْ أَن تُؤْذُواْ رَسُولَ ٱللَّهِ﴾ [الأحزاب: ٥٣](٤).

(١) ذكره الواحديّ في «أسباب النزول»، ص١٢٧.

(٢) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٢٤٠٩) وصحّحه الحاكم في «المستدرك» (٢: ١٣٥) علىٰ شرط مسلم.

(٣) سبق تخريج الحديث.

(٤) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٤٣٤).

فقَسَمها ولم **يقسمْ للطلائع**؛ فنزلت. يعني: وما كانَ لنبيٍّ أن يُعطيَ قومًا ويمنعَ آخرين، بل عليه أن يقسِمَ بالسّويّة. وسمّىٰ حرمانَ بعْضِ الغُزاةِ غلولًا؛ **تغليظًا وتقبيحًا لصورةِ الأمر**. ولو قُرِئَ: «أن يُغِلّ» من أغلّ، بمعنىٰ «غلّ» لجاز. ﴿**يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ**﴾: **يأتِ بالشيءِ الذي غلَّه بعينِه** يحملُه...

الإنصاف: يُعارِضُه ورودُ هذه الصِّيغةِ للامتناعِ العَقْليّ كثيراً: ﴿مَا كَانَ لِلَّهِ أَن يَتَّخِذَ مِن وَلَدٍ﴾ [مريم: ٣٥]، وكذا: ﴿مَّا كَانَ لَكُمْ أَن تُنۢبِتُواْ شَجَرَهَآ﴾ [النمل: ٦٠].

قولُـه: (**لم يَقسِمْ للطّلائع**)، **النِّهايـة**: هـمُ القـومُ الذينَ يُبعَثونَ ليطّلِعـوا طَلْعَ العـدوِّ كالجواسيس، واحدُهم: طَليعةٌ، وقد تُطلَقُ علىٰ الجماعة، والطَّلائعُ: الجماعات.

قولُـه: (**تَغليظاً وتقبيحـاً لصُورةِ الأمـر**)، **الانتصـاف**: هذا مخالفٌ لعادةِ لُطفِ الله برَسولِه ﷺ في التأديبِ ومَزْجِه باللُّطفِ، ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ﴾ بدَأه بالعَفْوِ، فما كان للزمخشريِّ أن يُعبِّرَ بهذه العبارة[(١)].

وقلتُ: قد جاءَ أغلَظُ مِن ذلك بناءً علىٰ التهييجِ والإلهاب، نحوَ قولِه: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزمر: ٦٥] أو التعريض: ﴿فَلَا تَكُن فِى مِرْيَةٍ﴾ ومِن هذا الأسلوبِ قولُه تعالىٰ: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧] قال: كنّىٰ عن مباشَرةِ النِّساءِ بالرَّفَثِ استهجاناً لِما وُجِدَ منهم قبْلَ الإباحة، كما سمّاه اختياناً.

قولُه: (**بالشيءِ الذي غلَّهُ بعيْنِه**) أي: لا يؤوّلُ قولُه: ﴿يَأْتِ بِمَا غَلَّ﴾ بما احتمل مِن وَبالِه وإثمِه، بل يَجري الكلامُ علىٰ حقيقتِه كما جاءَ في الحديث، والحديثُ من روايةِ البخاريِّ ومسلم، عن أبي هُريرةَ قال: قالَ رسولُ الله ﷺ: «لا أُلفِيَنَّ أحدَكم يَجيءُ يومَ القيامةِ علىٰ رَقَبتِه بعيرٌ له رُغاءٌ يقولُ: يا رسولَ الله أغِثْني، فأقول: لا أملِكُ لكَ شيئاً، قد أبلَغْتُك»[(٢)]

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٤٣٤).

(٢) أخرجه البخاري (٦٩٧٩) ومسلم (١٨٣٢).

كما جاءَ في الحديث: «جاءَ يومَ القيامةِ يحملُه علىٰ عنقِه». ورُوِيَ: **ألَا لا أعرِفنَّ** أحدَكم يأتي ببعيرٍ له رُغاءٌ، وببقرةٍ لها خُوارٌ، وبشاةٍ لها ثُغاءٌ، فينادي: يا محمّدُ يا محمّد، فأقول: لا أملكُ لكَ من الله شيئًا فقد بلّغتُك». وعن بعْضِ جُفاةِ العَرَبِ: أنه سَرَق نافجةَ مسكٍ، فتُليتْ عليه الآية، فقال: **إذن أحملَها طيّبةَ الرّيح** خفيفةَ المَحْمِل. ويجوزُ أن يُراد: يأتي بما احتملَ من وَبالِه وتَبِعتِه وإثمِه. فإن قلتَ: هلّا قيل: ثمّ يوفّىٰ ما كَسَب ليتّصلَ به! قلتُ: جيءَ بعامٍّ دخلَ تحتَه كلُّ كاسبٍ من الغالِّ وغيرِه، **فاتّصلَ به من حيثُ المعنىٰ، وهو أبلغُ وأثبت**؛ لأنه إذا عَلِمَ الغالُّ أنّ كلَّ كاسبٍ خيرًا أو شرًّا مجزيٌّ فموفًّى جزاءه؛ عَلِمَ أنه غيرُ متخلِّصٍ من بينهم معَ عِظَمِ ما اكتسب.

﴿**وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ**﴾، أي: يعدلُ بينهم في الجزاء، كلٌّ جزاؤه علىٰ قدرِ كسبه.

[﴿**هُمْ دَرَجَٰتٌ عِندَ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ بَصِيرٌۢ بِمَا يَعْمَلُونَ * لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ**﴾ ١٦٣ - ١٦٤]

الحديث، وعن الترمذيِّ وأبي داودَ: «فوالذي نَفْسي بيَدِه، لا يأخذُ أحدٌ منه شيئاً إلّا جاءَ به يومَ القيامةِ يحمِلُه علىٰ رقَبَتِه، إن كانَ بعيراً لهُ رُغاءٌ، أو بقَرةً لها خُوار، أو شاةً تَيْعَر» الحديث[1].

قولُه: (**لا أعرِفَنَّ**) من بابِ قولِهم: لا أرَينّكَ هاهنا.

قولُه: (**إذن أحمِلَها طيِّبةَ الرِّيح**) لا بُدَّ[2] أن يَكفُرَ القائل؛ لأنهُ إمّا قالَها تهكُّماً أوِ استخفافاً وقلّةَ مبالاةٍ بالمطلوب، أو تحقيراً للذنب، ولا ينبغي أن يَذكُرَ أمثالَ هذه الهَنَاتِ في تفسيرِ كلامِ الله المجيدِ الذي لا يأتيهِ الباطل من بينِ يديه ولا مِن خلفِه تنزيل من حكيم حميد.

قولُه: (**فاتّصَلَ به مِن حيثُ المعنىٰ، وهُو أبلَغُ وأثبَتُ**). قلتُ: لأنّ الكِنايةَ أبلَغُ منَ التصريح؛ لأنّها كدَعْوىٰ الشيءِ بالبيِّنة.

---

(١) أخرجه أبو داود (٢٩٤٦) والبيهقيّ في «السنن الكبرىٰ» (٤: ١٥٨) من حديثِ أبي حُمَيْد الساعديّ رضيَ اللهُ عنه، ولم أجده في «سنن الترمذيّ».

(٢) في (ط): «لا بُعد».

﴿هُمْ دَرَجَٰتٌ﴾، أي: هم متفاوتونَ كما تتفاوتُ الدّرجات، كقولِه:

أنصبٌ للمَنيّةِ تَعْترِيهم رِجَالي أم هُمُ دَرَجُ السُّيولِ

وقيل: ذوو درجات، والمعنى: تفاوتُ منازلِ المُثابين منهم، ومنازلِ المُعاقَبين. أو التفاوتُ بينَ الثواب والعقاب.

﴿وَٱللَّهُ بَصِيرُۢ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾: عالمٌ بأعمالِهم ودرجاتِها فمجازيهم علىٰ حسبها.

﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾: علىٰ من آمنَ معَ رسولِ الله ﷺ من قومِه، وخصَّ المؤمنين منهم؛ لأنهم هم المنتفعونَ بمبعثِه. ﴿مِّنْ أَنفُسِهِمْ﴾: من جنْسِهم، عربيًّا مثلَهم. وقيل: من وَلَدِ إسماعيل، كما أنهم من ولدِه. فإن قلتَ: فما وجهُ المنّةِ عليهم في أن كانَ من أنفسِهم؟ قلتُ: إذا كانَ منهم كانَ اللّسانُ واحدًا، فسهُلَ أخذُ ما يجبُ عليهم أخذُه عنه، وكانوا واقفينَ علىٰ أحوالِه في الصدْقِ والأمانة، فكانَ ذلكَ أقربَ لهم إلىٰ تصديقِه والوثوقِ به، وفي كونِه من أنفسِهم شرفٌ لهم، ....

قولُه: (أنْصبٌ للمَنيّةِ) البيت[1]، النَّصب: رفعُكَ شيئاً تَنصِبُه قائماً مثلَ الغرَض والهدَف، تَعترِيهم أي: تُصيبُهم وتَلحَقُهم، المعنىٰ: كأنّ رجالي لكثرةِ ما يموتونَ غرَضٌ للموتِ. قالَ الزجّاجُ: أي: هم ذَوو درَج، أو هم درَج السُّيول، علىٰ الظَّرفِ، أي: في درَج[2]. الجَوهريّ: قولُهم: خَلِّ درَجَ الضَّبِّ، أي: طريقَه.

قولُه: (﴿وَٱللَّهُ بَصِيرُۢ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾ عالـمٌ بأعمالِهم)، النِّهاية: وفي أسماءِ الله تعالىٰ البصير، وهُو الذي يشاهِدُ الأشياءَ كلَّها ظاهرَها وباطنَها وخافيَها بغيرِ جارِحة، والبصَر عبارةٌ في حقِّه عنِ الصِّفةِ التي يَنكَشِفُ بها كمالُ نُعوتِ المبصَرات، وقالَ الأزهريُّ: البصيرُ في صفةِ العبادِ هُو المُدرِكُ ببَصَرِه الألوانَ، وسَمَعُ الله وبَصَرُهُ لا يُكيَّفانِ ولا يُحدّانُ، والإقرارُ بهما واجبٌ كما في وَصْفِ نفْسِه.

---

(١) لابن هرمة، وهو من شواهد «الكتاب» لسيبويه (١: ٤١٤ - ٤١٥).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٤٨٧).

كقولِه: ﴿وَإِنَّهُۥ لَذِكۡرٞ لَّكَ وَلِقَوۡمِكَ﴾ [الزخرف: ٤٤]. وفي قراءةِ رسولِ الله ﷺ وقراءةِ فاطمة رضيَ اللهُ عنها: (من أنفَسِهم)، أي: من أشرفِهم؛ لأنّ عدنانَ ذِرْوةُ ولدِ إسماعيل، ومُضَرُ ذِروةُ نزارِ بنِ معدِّ بنِ عدنان، وخِنْدِفُ ذِرْوةُ مُضر، ومُدْرِكةُ ذِرْوةُ خِنْدف، وقريشٌ ذِروةُ مُدرِكة، وذِروةُ قريشٍ محمّدٌ ﷺ.

وفيما خَطَبَ به أبو طالبٍ في تزويجِ خَدِيجَةَ رضي الله عنها، وقد حَضَرَ معه بنو هاشمٍ ورُؤساءُ مُضَرَ: الحمدُ لله الذي جَعَلَنا من ذرِّيّةِ إبراهيمَ، وزَرْعِ إسماعيل، وضِئْضِئِ مَعَدٍّ، وعُنْصُرِ مُضَر، ....

قولُه: (﴿وَإِنَّهُۥ لَذِكۡرٞ لَّكَ وَلِقَوۡمِكَ﴾ [الزخرف: ٤٤]) أي: شرَفٌ ونَباهة، كقولِه تعالى: ﴿صٓۚ وَٱلۡقُرۡءَانِ ذِي ٱلذِّكۡرِ﴾ [ص: ١].

قولُه: (الحمدُ لله) الخُطبة مذكورةٌ في كتابِ «الوفا» لابن الجَوْزيّ، رَواهُ عن أبي الحُسَينِ ابنِ فارس[1]، وتمامُه فيه: «فإنْ كانَ في المالِ قُلٌّ، فالمالُ ظِلٌّ زائل، ولَهْوٌ حائل، ومحمّدٌ مَن قد عرَفتُم قَرابتَه، وقد خطَبَ خديجةَ بنتَ خُوَيْلِدٍ وبذَلَ لها منَ الصَّداقِ ما عاجِلُه وآجِلُه مِن مالي، وهُو والله بعدَ هذا له نَبأٌ عظيم وخطَرٌ جَليل»[2].

الضِّئْضِئُ: الأصلُ، النِّهاية: يقال: ضِئضِئُ صِدقٍ وضُؤضُؤ صِدق: العُنْصُرُ، بضَمِّ العين وفَتْح الصّاد: الأصلُ، وقد تُضَمُّ الصادُ، والنونُ زائدةٌ عندَ سيبَويه؛ لأنهُ ليسَ عندَه فُعْلَلٌ بالفتح[3].

---

(١) أبو الحسين أحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ) صاحب المصنّفات البديعة مثل: «معجم مقاييس اللغة» و«المجمل» و«الصاحبي» وغير ذلك. كان من أعيان الأدباء. له ترجمة في: «إنباه الرواة» (١: ١٢٧) للقِفْطيّ، و«معجم الأدباء» لياقوت (١: ٤١٠).

(٢) «الوفا بأحوالِ المصطفىٰ» (١: ٢٣٨).

(٣) انظر: «الكتاب» لسيبويه (١: ٢٦٩).

وجَعَلَنا حَضَنةَ بيتِه، وسُوّاسَ حَرَمِه، وجَعَلَ لنا بيتًا مَحجُوجًا، وحَرَمًا آمِنًا، وجَعَلَنا الحُكّامَ علىٰ الناس، ثُمَّ إنّ ابنَ أخي هذا محمّدَ بنَ عبدِ الله مَن لا يُوزَنُ به فتًى مِن قُريشٍ إلا رَجَحَ به، وهو ـ والله ـ بعدَ هذا له نَبأٌ عظيمٌ، وخَطَرٌ جَليل. وقُرِئ: (لَمِنْ مَنِّ الله على المؤمنين إذ بَعَثَ فيهم)، وفيه وَجْهان: أن يُرادَ: لَمِنْ مَنِّ الله علىٰ المؤمنين مَنُّه أوْ بَعْثُه إذ بَعَثَ فيهم، فحُذِفَ؛ لقيام الدلالة، أوْ يكونَ «إذْ» **في محلِّ الرفع، كـ«إذا» في قولِك: أخطبُ ما يكونُ الأميرُ إذا كانَ قائمًا**، بمعنىٰ: لَمِنْ مَنِّ الله علىٰ المؤمنين وَقْتُ بَعْثِه.

قولُه: (**وجَعلَنا حضَنةَ بيتِه**)، **النِّهاية**: في الحديث: «أنهُ خَرَجَ مُحْتَضِناً أحدَ ابنَيْ بنتِه»(١) أي: حاملاً له في حِضنِه، والحِضنُ كالجَنْب، جعَلَ الكعبةَ كالوَلَد: يُحتاجُ في خدمتِها إلىٰ الحاضِنة.

قولُه: (**وسُوّاس حرَمِه**)، **النِّهاية**: أي: مُتوَلِّي أمرِه كما تفعلُ الأمراءُ والوُلاةُ بالرَّعيّة، والسياسةُ: القيامُ علىٰ الشيءِ بما يُصلِحُه.

قولُه: (**«إذْ» في محلِّ الرفْع، كـ«إذا» في قولِك: أخطَبُ ما يكونُ الأميرُ إذا كان قائماً**)، اعلَمْ أنّ في قولِه: «أخطَبُ ما يكونُ الأميرُ قائماً»، مذاهبَ:

أحدُها: مذهبُ البَصْريّينَ، وتقديرُه: أخطَبُ ما يكونُ الأميرُ حاصلٌ إذا كان قائماً، حُذِفَ مُتعلَّقُ الظرفِ علىٰ القياس؛ لأنّ الظَّرفَ إذا وقعَ خبَراً للمبتدأِ أو نحوِه حُذِفَ متعلَّقُه إذا كان عامّاً.

وثانيها: مذهبُ الكوفيّين، وتقديرُه: أخطَبُ ما يكونُ الأميرُ قائماً حاصلٌ.

والثالث: مذهبُ بعضِهم أنّ «ما» في هذه المسألة: ظَرْفيّةٌ، فالتقديرُ: أخطَبُ أوقاتِ الأميرِ وقتُ قيامِه؛ ضرورةَ أنّ «أفعلَ» لا يُضافُ إلّا إلىٰ ما هُوَ بعضٌ له، والخبَرُ إذاً نفسُ الظَّرفِ فلا يحتاجُ إلىٰ حاصل، وإنّما جعَلوه ظَرْفاً لكثرةِ وقوع «ما» المَصْدَريّةِ ظَرْفاً،

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٧٣١٤) والترمذي (١٩١٠) والطبرانيّ في «المعجم الكبير» ٢٤/ (٦٠٩) والبيهقيّ في «السنن الكبرىٰ» (١٠: ٢٠٢) بإسنادٍ ضعيفٍ لانقطاعِه بين عمر بن عبد العزيز وخولة بنت حكيم. قال الترمذيّ: لا نعرفُ لعمر بن عبد العزيز سماعاً من خولة.

﴿يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ﴾ بعد ما كانوا أهلَ جاهليّةٍ لم يَطْرُقْ أسماعَهم شيءٌ مِنَ الوَحْي. ﴿وَيُزَكِّيهِمْ﴾ ويُطهِّرُهم من دَنَسِ القلوب بالكفرِ ونجاسةِ سائر الجوارح بملابسةِ المحرماتِ وسائر الخبائث، وقيل: ويأخذُ منهم الزكاةَ. ﴿وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ﴾: القرآنَ والسُّنّةَ بعدما كانوا أجْهَلَ الناسِ وأبْعَدَهم مِنْ دراسةِ العلوم. ﴿وَإِن كَانُواْ مِن قَبْلُ﴾: مِن قَبْلِ بعثةِ الرّسول. ﴿لَفِى ضَلَٰلٍ﴾ «إنْ» هي المخفَّفة مِنَ الثَّقيلة، واللامُ هي الفارِقةُ بينها وبينَ النافية، وتقديرُه: وإنّ الشأنَ والحديث كانوا مِنْ قبل في ضلال. ﴿مُّبِينٍ﴾: ظاهرٍ لا شُبْهةَ فيه.

[﴿أَوَلَمَّآ أَصَٰبَتْكُم مُّصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُم مِّثْلَيْهَا قُلْتُمْ أَنَّىٰ هَٰذَا ۖ قُلْ هُوَ مِنْ عِندِ أَنفُسِكُمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ * وَمَآ أَصَٰبَكُمْ يَوْمَ ٱلْتَقَى ٱلْجَمْعَانِ فَبِإِذْنِ ٱللَّهِ وَلِيَعْلَمَ ٱلْمُؤْمِنِينَ * وَلِيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ نَافَقُواْ ۚ وَقِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْاْ قَٰتِلُواْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَوِ ٱدْفَعُواْ ۖ قَالُواْ لَوْ نَعْلَمُ قِتَالًا لَّٱتَّبَعْنَٰكُمْ ۗ هُمْ لِلْكُفْرِ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْإِيمَٰنِ ۚ يَقُولُونَ بِأَفْوَٰهِهِم مَّا لَيْسَ فِى قُلُوبِهِمْ ۗ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يَكْتُمُونَ * ٱلَّذِينَ قَالُواْ لِإِخْوَٰنِهِمْ وَقَعَدُواْ لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُواْ ۗ قُلْ فَٱدْرَءُواْ عَنْ أَنفُسِكُمُ ٱلْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ ١٦٥-١٦٨]

﴿أَصَٰبَتْكُم مُّصِيبَةٌ﴾: يريدُ ما أصابهم يومَ أُحُدٍ مِنْ قَتْلِ سبعينَ منهم، ﴿قَدْ أَصَبْتُم مِّثْلَيْهَا﴾ يومَ بَدْرٍ مِنْ قتلِ سبعين وأسْرِ سبعين. و«لَـمَّا» نَصْبٌ بـ﴿قُلْتُمْ﴾، و﴿أَصَٰبَتْكُم﴾ في محلِّ الجرِّ بإضافة «لَـمَّا» إليه، وتقديره: أقُلتم حينَ أصابَتْكم. و﴿أَنَّىٰ هَٰذَا﴾ نصبٌ؛ لأنه مَقُولٌ، والهمزةُ للتقريرِ والتَّقْريع. فإنْ قلتَ: **علامَ عَطفَتِ الواوُ هذه الجملة؟** .....

والمصنِّفُ اختارَ هاهنا هذا المذهبَ، وتقريرُ معنىٰ هذا الوجهِ: أنهُ إذا جُعِلتْ أوقاتُه خُطباً فقد جُعِلَ الرجُلُ خَطيباً علىٰ المبالغةِ، كقولِهم: نهارُه صائم، فالإسنادُ مجازيٌّ، ومآلُ معنىٰ الآيةِ علىٰ ما ذهَبَ إليه: علىٰ الكِناية؛ لأنّ وقتَ البَعْثِ إذا جُعِلَ مِنّةً لأجْلِ المبعوثِ فبأنْ يُجعَلَ المبعوثُ أجَلَّ امتناناً علىٰ المؤمنينَ كان أحرَىٰ.

قولُه: (**علامَ عطفَتِ الواوُ هذه الجُملة؟**)، قالَ الزجّاجُ: الواوُ في ﴿أَوَلَمَّآ أَصَٰبَتْكُم﴾

قلتُ: علىٰ ما مَضىٰ مِنْ قصّةِ أُحُدٍ مِنْ قولِه: ﴿وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥٓ﴾ [آل عمران: ١٥٢]، **ويجوزُ أن تكونَ معطوفةً علىٰ محذوف**، كأنه قيل: أفَعَلتم كذا وقُلتم حينئذٍ: ﴿أَنَّىٰ هَٰذَا﴾: مِنْ أينَ هذا، كقولِه تعالىٰ: ﴿أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا﴾ [آل عمران: ٣٧] **لقوله: ﴿مِنْ عِندِ أَنفُسِكُمْ﴾، وقوله ﴿مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾** [آل عمران: ٣٧]، ....

حرْفُ نسَق دخَلتْ عليها ألِفُ الاستفهام فبَقِيت مفتوحةً، ونحوُه قولُ القائل: تكلَّمَ فلانٌ في كذا، فيقولُ القائل: أوَهو ممّن يقول؟[(١)].

وقلتُ: المعطوفُ عليه إن كانَ ما مضىٰ[(٢)] فالهمزةُ داخلةٌ بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه للطّولِ مَزيداً للإنكار، ولا بُدَّ إذاً مِن إنكارٍ في الكلامِ السابِق، ومضمونُ المعطوفِ عليه وهُو جملةُ قولِه: ﴿وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥٓ﴾ الآية، أكانَ منَ الله الوَعْدُ بالنَّصرِ علىٰ أعدائكم بشَرْطِ الصَّبرِ والتّقوىٰ، فلمّا فَشِلتُم وتَنازَعتُم في الأمرِ وعصَيْتُم أمرَ الرسولِ صلَواتُ الله عليه، ونفَرَ أعقابُكم يريدونَ الدُّنيا، وأصابَكم اللهُ بما أصابَكم و﴿قُلْتُمْ﴾ حينَ أصابَكم ذلك: ﴿أَنَّىٰ هَٰذَا﴾؟ ﴿قُلْ هُوَ مِنْ عِندِ أَنفُسِكُمْ﴾ أنتُم السببُ فيما أصابَكم.

قولُه: (**ويَجوزُ أن تكونَ معطوفةً علىٰ محذوف**) وتقديرُه: أفعَلتُم كذا، أي: الفشَلَ والتنازُعَ والعِصْيان أو الخُروجَ منَ المدينةِ والإلحاحَ علىٰ النبيِّ ﷺ، ولـمّا أصابَتْكم مصيبةٌ قلتُم: أنّىٰ هذا؟ فالهمزةُ حينَئذٍ دخَلتْ علىٰ صَدْرِ الكلام.

قولُه: (**لقولِه: ﴿مِنْ عِندِ أَنفُسِكُمْ﴾، وقولِه: ﴿مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾**): تعليلٌ لتفسيرِ ﴿أَنَّىٰ هَٰذَا﴾، و﴿أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا﴾ [آل عمران: ٣٧]، فقولُه: مِن أينَ، علىٰ طريقةِ النَّشْر، يعني معنىٰ قولِهم: ﴿أَنَّىٰ هَٰذَا﴾: مِن أينَ هذا؟ ليُطابِقَه جوابُه ﴿مِنْ عِندِ أَنفُسِكُمْ﴾، ولو قيل: معناه: كيفَ هذا؟ لم يُطابِقْه؛ لأنّ السؤالَ عن الحالِ لا يُجابُ بالظَّرف، وكذا معنىٰ ﴿أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا﴾: مِن أينَ لكِ هذا ليُطابِقَ جوابَ مريم ﴿هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ٣٧].

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٤٨٧).

(٢) في (ي): «ماضي».

والمعنىٰ: أنتم السببُ فيما أصابَكم؛ لاختيارِكم الخروجَ مِنَ المدينة، أوْ لتَخْلِيَتِكم المركز، وعن عليٍّ رضي الله عنه: لأخْذِكم الفداءَ مِن أُسارىٰ بَدْرٍ قَبْلَ أن يُؤذَنَ لكم. ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ فهو قادرٌ علىٰ النصرِ، وعلىٰ مَنْعِه، وعلىٰ أن يُصِيبَ بكم تارةً ويصيبَ منكم أخرىٰ، ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُمْ﴾ يومَ أُحدٍ يومَ التقىٰ جَمْعُكم وجَمْعُ المشركين ﴿فَـ﴾ هو كائنٌ ﴿بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ أي: بتَخْلِيَتِه، استعارَ الإذْنَ لتَخْليتِه الكفّارَ **وأنّه لم يَمنعْهم منهم ليَبْتلِيَهم؛ لأنّ الإذْنَ مُخَلٍّ** بين المأذونِ له ومُرادِه، ....

قولُه: (**وأنهُ لم يَمْنَعْهُم مِنهم ليَبتليَهم**)، أي: المسلمينَ منَ الكُفّار: عَطفٌ تفسيريٌّ علىٰ قولِه: «استعارَ الإذْنَ لتخليتِه الكُفّار»، وقد مَرَّ كيفيّةُ استعارةِ الإذْنِ في هذه السُّورة.

فإنْ قلتَ: ذكَرْتَ أنّ الإذْنَ مستعارٌ لتيسيرِ الأمورِ مِن تسهيلِ الحِجاب، وبَيَّنتَ أنّ مَن قضىٰ عليه الموت كأنهُ يَستوفي مُدّةَ أجَلِه ويَطلُبُ منَ الله تيسيرَ ذلك، فما وَجهُه هاهنا؟ قلتُ: لمّا بَنىٰ التكليفَ علىٰ الاختيارِ والابتلاءِ، استُعيرَ هاهنا الإذْنُ لتخليةِ الكُفّارِ وغلَبتِهم علىٰ المسلمين، فكأنّ التكليفَ يَستدعي التَّخليةَ ويَطلُبُ التيسيرَ للابتلاء. وقولُه: ﴿وَلِيَعْلَمَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾: عطفٌ علىٰ محذوفٍ يَدُلُّ عليه قولُه: ﴿فَبِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ أي: ما أصابَكم يومَ التقىٰ الجَمْعانِ فبتيسيرِ الله لابتلاءِ المؤمنينَ والمُنافقين، وليقَعَ ما عَلِمناه غيباً مشاهَداً للناس، فيتَرتَّبَ عليه الجزاء. ويؤيِّدُه تقديرُه فيما سبَقَ في قولِه: ﴿وَلِيَعْلَمَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَيَتَّخِذَ مِنكُمْ شُهَدَآءَ﴾، والثاني: أن تكونَ العِلّةُ محذوفةً، وهذا عطْفٌ عليها، ومعناه: وفعَلْنا ذلك ليكونَ كيْتَ وكَيْتَ، وليَعلَمَ اللهُ، وقال فيه أيضاً: وليُعلِّمَهم عِلماً يتَعلَّقُ به الجزاءُ، فعلىٰ هذا يكونُ قولُه: ﴿وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يَكْتُمُونَ﴾ وَعيداً للمُنافقينَ، وطَوىٰ وعْدَ المؤمنينَ ليُفيدَ ضَرْباً مُبهَماً منَ الوَعْد، فقولُه: «﴿وَلِيَعْلَمَ﴾ وهُو كائنٌ» معناه: وليَعلَمَ الذي أصابَكم يومَ التقىٰ الجَمْعانِ حالَ وجودِه ليُجازِيَ عليه، وهُو المَعْنيُّ بقولِنا: ليُعلِّمَهم عِلماً يتعلّقُ به الجَزاء.

قولُه: (**لأنّ الإذْنَ مُخَلٍّ**) بضمِّ الميم وفَتْحِ الخاءِ المعجَمة، هُو تعليلٌ للاستعارة.

﴿وَلِيَعْلَمَ﴾: وهو كائنٌ ليتميَّزَ المؤمنونَ والمنافقون، وليَظْهَرَ إيمانُ هؤلاءِ ونِفاقُ هؤلاء. ﴿وَقِيلَ لَهُمْ﴾: مِن جُملةِ الصِّلة، عطفٌ علىٰ ﴿نَافَقُوا﴾. **وإنما لم يُقَل: فقالوا**؛ لأنه جوابٌ لسؤالٍ اقتضاه دعاءُ المؤمنين لهم إلىٰ القِتال، كأنّه قيل: فماذا قالوا لهم؟ فقيل: قالوا: لو نعلم. ويجوزُ أن تَقتصِرَ الصِّلةُ علىٰ ﴿نَافَقُوا﴾، **ويكونَ** ﴿وَقِيلَ لَهُمْ﴾ **كلامًا مُبتَدأً، قُسِمَ الأمرُ** عليهم بين أن يُقاتِلوا للآخرةِ كما يقاتِلُ المؤمنون، وبين أن يُقاتِلوا ـ إنْ لم يكن بهم غمُّ الآخرة ـ دفعًا عن أنفُسِهم وأهْليهم وأمْوالِهم، فأبَوُا القتال، وجَحَدُوا القُدْرة عليه رأسًا؛ لنفاقِهم **ودَغَلِهم**؛ ....

قولُه: (**وإنّما لم يَقُلْ: فقالوا**) أي: في قولِه تعالىٰ: ﴿قَالُوا لَوْ نَعْلَمُ قِتَالًا﴾ أي: لِمَ[1] لم يجئ بالرابطِ بيْنَ متعلِّقَيْ صِلةِ الموصول؟ إذِ التقديرُ: قيل لهم: تعالَوْا قاتِلوا، فقالوا: لو نعلَمُ قتالاً لقاتَلْنا. وأجابَ: أنّ الرّبطَ المعنويَّ قائمٌ، وهُو الاستئنافُ علىٰ الجوابِ والسؤال.

قولُه: (**ويكونُ** ﴿وَقِيلَ لَهُمْ﴾: **كلاماً مُبتَدأً**). لـمّا ذكرَ اللهُ تعالىٰ أحوالَ المؤمنينَ وما جَرىٰ لهم وعليهِم في الآياتِ، وبيَّنَ أنّ الدائرةَ إنّما كانت للابتلاءِ وليتميَّزَ المؤمنونَ عن المنافقينَ، وليَعلمَ كلُّ واحد منَ الفريقَيْنِ أنّ ما قدَّرَهُ اللهُ من إصابةِ المؤمنينَ كائنٌ لا محالةَ، أورَدَ قصّةً من قَصَصِهم مناسبةً لهذا المقام مُستطرَدة، وجيءَ بالواو لأنّها ملائمةٌ لأصل الكلام، والنِّفاقُ علىٰ هذا مُطلقٌ متعارَفٌ، وعلىٰ أن يكونَ ﴿وَقِيلَ لَهُمْ﴾: عطفاً علىٰ ﴿نَافَقُوا﴾ يكونُ بياناً له، وأنهُ نِفاقٌ خاصٌّ أظهَروه في ذلك المقام حيثُ قالوا: ﴿لَوْ نَعْلَمُ قِتَالًا لَّاتَّبَعْنَاكُمْ﴾، وإليهِ الإشارةُ بقولِه: «وجَحَدوا القُدرةَ عليه رأساً لِنفاقِهم ودَغَلِهم».

قولُه: (**قُسِمَ الأمر**) شروعٌ في تفسيرِ قولِه: ﴿وَقِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا﴾ إلىٰ آخرِه.

قولُه: (**ودَغَلِهم**)، **الأساس**: الدَّغَلُ: نحوُ الغِيلِ والشَّجرِ الملتفّ، ومنَ المجازِ: اتّخَذَ الباطلَ دَغَلاً، ومنه: دَغِلَ فلانٌ، وفيه دَغَلٌ، أي: فسادٌ وريبة.

---

(١) قوله: «لـمَ» ساقط من (ط).

وذلك ما رُوِيَ: أن عبدَ الله بنَ أُبيٍّ انخزَلَ مع حُلفائه، فقيلَ له، فقال ذلك.

﴿أَوِ ٱدۡفَعُواْ﴾ العدوَّ بتكثيرِكم سَوادَ المُجاهدين وإن لم تُقاتِلوا؛ لأنّ كثرةَ السَّواد ممّا يروعُ العدوَّ ويَكسِرُ منه. وعن سَهْلِ بنِ سعدٍ السَّاعديِّ وقد كُفَّ بَصَرُه: لو أمْكَنني لَبِعتُ داري ولَحِقتُ بثَغْرٍ من ثُغورِ المسلمين فكنتُ بينهم وبين عدوِّهم. قيل: وكيفَ وقد ذَهَبَ بصرُك؟ قال: لقولِه: ﴿أَوِ ٱدۡفَعُواْ﴾ أرادَ أُكثِّرُ سَوادَهم.

ووجهٌ آخرُ؛ وهو أنْ يكون معنىٰ قولِهم: ﴿لَوۡ نَعۡلَمُ قِتَالٗا﴾: **لو نعلمُ ما يصحُّ أن يُسمّىٰ قتالًا**. ﴿لَّٱتَّبَعۡنَٰكُمۡ﴾: يَعنُون: أنّ ما أنتم فيه لخطأِ رأيِكم وزَلَلِكم عن الصوابِ ليسَ بشيء، ولا يقالُ لِمثْله: قتالٌ، إنما هو إلقاءٌ بالأنفُسِ إلىٰ الهَلَكة؛ ....

قولُه: (**انخزَلَ معَ حُلَفائه**)، **الأساس**: كلّمتُه فخَجِلَ وانخزَلَ في مِشيتِه: استَرخىٰ، وأقدَمَ علىٰ الأمرِ ثُمّ انخزَلَ عنه، أي: ارتَدّ وضَعُفَ.

قولُه: (**لو نعلَمُ ما يَصحُّ أن يُسَمّىٰ قتالاً**) أي: ليس ما تَدعُونا إليهِ مِن جنسِ القِتال، وإنّما هُو مِن جِنسِ التَّهلُكة، وهُو مِن بابِ إخراجِ نوعٍ مِن جِنس وإدخالِه في جِنسٍ آخَرَ بالادّعاءِ والمبالغة، كما إذا رأيتَ إنساناً تشَجَّعَ وفاقَ أقرانَه في الإقدامِ قلتَ لصاحبِك: إذا أردتَ أسَداً فعليكَ بفُلان، وإنّما هُو أسدٌ وليسَ آدميّاً، بل هُو أسد، وإليه الإشارةُ بقولِه: «ولا يقالُ لِمثلِه: قتالٌ، وإنّما هُو إلقاءُ النفْس إلىٰ التّهلُكةِ»، وعلىٰ الوجهِ الأوّل يُرادُ بـ﴿قِتَالٗا﴾ نوعٌ منه، أي: هذا الذي تَدعونا إليه منَ القتالِ لا طاقةَ لنا بهِ لِضَعْفِنا وشَوْكةِ العدوّ، ولذلك عرَّفَ القتالَ في قولِه: «فأبَوْا القتالَ وجَحَدوا القُدرةَ عليه رأساً»، وعلىٰ الثاني: المَنفيُّ القتال، وعلىٰ الأوّل: القُدرةُ عليه؛ لأنّ التقديرَ: لو نُحسِنُ قتالاً تَدعونا إليه لاتّبَعْناكُم، يقال: فلانٌ لا يُحسِنُ القتال، أي: لا يَعرِفُه معرِفةً حسَنةً بتحقيقٍ وإتقان، وعليه كلامُ القاضي: لو نُحسِنُ قتالاً لاتّبعْناكُم، وإنّما قالوه دغَلاً واستهزاءً[1].

---

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ١١٢).

لأنّ رأيَ عبدِ الله كانَ في الإقامةِ بالمدينة، وما كانَ يَستصوِبُ الخروج. ﴿هُمۡ لِلۡكُفۡرِ يَوۡمَئِذٍ أَقۡرَبُ مِنۡهُمۡ لِلۡإِيمَٰنِۚ﴾: يعني: أنهم قَبْلَ ذلك اليومِ كانوا يَتظاهَرون بالإيمان، وما ظَهرتْ منهم أمارةٌ تُؤذِنُ بكُفرِهم، فلمّا انْخَذلوا عن عَسكرِ المؤمنينَ وقالوا ما قالوا؛ **تَباعَدُوا بذلك عن الإيمانِ** المَظْنون بهم، **واقتَرَبُوا مِنَ الكُفر**. وقيل: هم لأهلِ الكُفرِ أقربُ نُصْرةً منهم لأهلِ الإيمانِ؛ لأنّ تَقْليلَهم سَوادَ المسلمين بالانْخِذالِ تقويةٌ للمشركين. ﴿يَقُولُونَ بِأَفۡوَٰهِهِم﴾: **لا يتجاوزُ إيمانُهم أفواهَهم ومَخارِجَ الحُروف منهم**، ولا تَعِي قلوبُهم منه شيئًا. وذِكْرُ الأفواهِ مع القلوبِ تصويرٌ لنفاقِهم، وأنّ إيمانَهم موجودٌ في أفواهِهم معدومٌ في قلوبِهم خِلافَ صفةِ المؤمنينَ في مُواطأةِ قلوبِهم لأفواهِهم. ....

قولُه: (**تَباعَدوا بذلك عنِ الإيمان ... واقتَربوا منَ الكُفْر**) هذا يُشعِرُ بأنّ ﴿أَقۡرَبُ﴾ عَمِل في الكُفرِ وفي الإيمان، قال أبو البقاء: اللامُ في «الكفر» و«الإيمان» متعلِّقةٌ بـ﴿أَقۡرَبُ﴾، وجازَ أن يَعمَلَ فيهما؛ لأنّهما يُشبِهانِ الظّرف؛ لأنّ «أفعَلَ» يدُلُّ علىٰ معْنَيَيْنِ: علىٰ أصل الفعل، وعلىٰ زيادته؛ فيعمل كلُّ واحد من الطرفَيْن بمعنىٰ غير الآخر، فتقديرُه: يزيدُ قُربهم إلىٰ الكُفرِ علىٰ قُربهم إلىٰ الإيمان، واللامُ علىٰ بابِها، وقيل[١]: هِيَ بمعنىٰ «إلىٰ»[٢]، قالَ السّجاوَنْدي: ﴿لِلۡكُفۡرِ﴾ أي: لأهلِه، أو إليه، يُلازِمُ الكُفْرَ كلٌّ منهم كأنهُ قريبٌ له يَحْنو عليه[٣].

قولُه: (**لا يتَجاوَزُ إيمانُهم أفواهَهم ومَخارجَ الحُروفِ منهم**) مقتَبَسٌ مِن قولِه ﷺ: «يَقرؤونَ القرآنَ لا يتجاوزُ تَراقِيَهم، يَمرُقونَ منَ الدِّينِ كما يَمرُقُ السَّهمُ منَ الرَّمِيّة»، الحديثُ أخرجَهُ أبو داودَ عن أنس وأبي سَعيد[٤].

---

(١) قوله: «علىٰ بابها وقيل» ساقط من (ط).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣٠٨).

(٣) «عين المعاني» (٣: ٥٠٤).

(٤) «سنن أبي داود» (٤٧٦٥) وأخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٢٦١٥) وأبو يعلىٰ في «المسند» (٣٩٠٨) وصحّحه الضياء المقدسي في «المختارة» (١٨٩٣). =

﴿وَٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِمَا يَكۡتُمُونَ﴾ مِنَ النِّفاقِ وبما يُجْري بعضُهم مع بعضٍ من ذمِّ المؤمنين، وتجهيلِهم، وتَخْطئةِ رأْيِهم، والشَّماتةِ بهم، وغيرِ ذلك؛ لأنَّكم تَعْلمون بعضَ ذلك عِلْمًا مُجمَلًا بأماراتٍ **وأنا أعلمُ كلَّه عِلمَ إحاطةٍ بتفاصيلِه وكَيْفيّاتِه.**

﴿ٱلَّذِينَ قَالُواْ﴾ في إعرابِه أوجُه: أنْ يكونَ نصبًا على الذمِّ، **أوْ على الردِّ** على ﴿ٱلَّذِينَ نَافَقُواْ﴾، أو رفعًا علىٰ: **هُمُ** ﴿ٱلَّذِينَ قَالُواْ﴾، أوْ على الإبْدالِ **من واوِ** ﴿يَكۡتُمُونَ﴾، ويجوزُ أن يكونَ مجرورًا **بدلًا مِنَ الضَّميرِ في** ﴿بِأَفۡوَٰهِهِم﴾ ....

والتَّرْقُوةُ: العَظْمُ الذي بَيْنَ نَقْرةِ النَّحرِ والعاتِق، وذلك أنّ الهمزةَ والهاءَ مَخرَجُهما مِن أقصىٰ الحلْقِ قريبٌ من التَّرقُوة. والرَّمِيّةُ: الصَّيدُ المَرْميّ، يقالُ: بئسَ الرَّميّةُ الأرنبُ، أي: بئسَ الشيءُ ممّا يُرْمىٰ الأرنبُ، وإنّما جاءتِ بالهاءِ لأنّها صارَتْ في عِدادِ الأسماء.

قولُه: (**وأنا أعلَمُ كلَّه عِلمَ إحاطةٍ بتفاصيلِه وكيفيّاتِه**). هذا مُعتَقَدُ المُحِقّينَ المُحقِّقينَ دونَ مذهبِ المُبطِلينَ المُذمِّمين، فإنّهم يَنسُبونَ العلمَ المُجمَلَ إلىٰ الله تعالىٰ والمفصَّلَ إلىٰ المخلوقين.

قولُه: (**أو علىٰ الرَّدّ**) أي: البدَليّة، وإنّما قال: «علىٰ الرَّدّ»؛ لأنهُ أتْبَعَ إعرابَهُ إعرابَ ذلك، وهُو منصوبٌ علىٰ أنهُ مفعولُ ﴿وَلِيَعۡلَمَ﴾.

قولُه: (**همُ الذين نافقوا**)، وفي نُسخة: «هم ﴿ٱلَّذِينَ قَالُواْ﴾»، والتنزيلُ مُطابِقٌ لهذا، وهُو الأصَحُّ.

قولُه: (**مِن واوِ** ﴿يَكۡتُمُونَ﴾) المعنىٰ، والله أعلم: بما يَكتُمُ الذين قالوا.

قولُه: (**بدَلاً منَ الضَّميرِ في** ﴿بِأَفۡوَٰهِهِم﴾) أي: يقولونَ بأفواهِ الذين قالوا لإخوانِهم، فيكونُ مِن بابِ التجريد، قال الشاعر:

دعَوْتُ كُلَيباً دعوةً فكأنّما ... دَعَوْتُ به ابنَ الطَّوْدِ أو هُوَ أسرَعُ[1]

= أمّا حديثُ أبي سعيد فقد أخرجه البخاريّ (٤٣٥١) ومسلم (١٠٦٤) وغيرهما، وانظر تمامَ تخريجه في «مسند أحمد» (١١٠٠٨).

(١) ذكره الزمخشريّ في «أساس البلاغة» (طود) من غيرِ عزْوٍ لأحد.

أو ﴿قُلُوبِهِمْ﴾ كقولِه:

علىٰ جُودِهِ لَضَنَّ بالماءِ حاتِمِ

﴿لِإِخْوَانِهِمْ﴾: لأجْلِ إخوانِهم مِنْ جِنْسِ المنافقين المقتُولين يومَ أُحُد، أوْ إخوانِهم في النَّسَب وفي سُكْنىٰ الدار. ﴿وَقَعَدُوا﴾ أي: قالوا وقَدْ قَعَدُوا عن القتال: لَوْ أطاعَنا إخوانُنا فيما أمَرْناهم به مِنَ القعودِ ووافَقُونا فيه لَـمَا قُتِلوا كما لم نُقْتل، ﴿قُلْ فَادْرَءُوا عَنْ أَنفُسِكُمُ الْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ معناه: قُل: إنْ كنتم صادقينَ في أنّكم وَجدتُم إلىٰ دَفْعِ القتلِ سبيلًا ـ وهو القعودُ عن القتال ـ فجِدُوا إلىٰ دفعِ الموت سبيلًا. يعني: أنّ ذلك الدفعَ غيرُ مغنٍ عنكم؛ ....

قولُه: (أو ﴿قُلُوبِهِمْ﴾)، المعنىٰ: ما ليسَ في قلوبِ الذين قالوا، فهُوَ أيضاً تجريدٌ علىٰ نحوِ قولِه تعالىٰ: ﴿لَهُمْ فِيهَا دَارُ الْخُلْدِ﴾ [فصّلت: ٢٨].

قولُه: (علىٰ جُودِه)، أوّلُه:

علىٰ حالةٍ لو أنّ في القومِ حاتماً[1]

علىٰ جُودِه: حالٌ مِن ضميرِ الاستقرارِ، أي: لو أنّ حاتماً مستقرٌّ في القوم، أي: كائناً علىٰ جُودِه، «حاتمِ» بالجرّ؛ لأنّ القوافيَ كلَّها مجرورةٌ، وهُو: بدَلٌ منَ الهاء، مِن جودِه: بدَلُ المُظهَر منَ المُضمَر نحوَ: مرَرتُ به أبي زَيْد. قبلَه:

فجاءَ بجُلمودٍ له مثلُ رأسِهِ ليَشرَبَ ماءَ القومِ بينَ الصرائمِ

الصَّرائم: جَمعُ الصِّرْمة، وهِيَ القُطَيْعة[2] منَ الإبِل.

قولُه: (فَجِدوا) بالتخفيف: أمرٌ مِن وَجَد، الجَوهريّ: وجَدَ مطلوبَه يَجِدُه وُجوداً.

(١) للفرزدقِ في «ديوانِه»، ص٨٤٢.

(٢) في (ط): «القطيع».

لأنّكم إنْ دَفعتم القَتْلَ الذي هُوَ أحدُ أسبابِ الموت، لَمْ تَقدِروا علىٰ دفعِ سائرِ أسبابِه المبثوثةِ، ولا بُدَّ لكم مِنْ أنْ يتعلَّقَ بكم بعضُها. رُوِيَ: أنه ماتَ يومَ قالوا هذه المقالةَ سبعون مُنافِقًا. فإن قلتَ: فقد كانوا صادقينَ في أنّهم دَفَعُوا القتلَ عن أنفُسِهم بالقُعود، فما معنىٰ قولِهِ: ﴿إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ﴾؟ قلتُ: مَعْناه: أنّ النجاةَ مِنَ القتلِ يجوزُ أنْ يكونَ سببُها القعودَ عن القتال، وأنْ يكونَ غيرَه؛ لأنّ أسبابَ النجاةِ كَثيرة، وقد يكونُ قتالُ الرَّجلِ سَبَبَ نَجاتِه ولو لَمْ يُقاتِلْ لَقُتل، فما يُدرِيكم أنّ سَبَبَ نَجاتِكم القُعود، وأنّكم صادِقونَ في مَقالتِكم **وما أنكرتُم أن يكونَ السببُ غيرَه؟ ووجهٌ آخرُ**: إنْ كنتم صادقينَ في قولِكم: لو أطاعُونا. وقَعَدُوا ما قُتِلوا، يَعْني: أنهم لو أطاعُوكم وقَعَدُوا لقُتِلوا قاعِدين كما قُتِلوا مُقاتِلين. وقوله: ﴿فَٱدْرَءُوا۟ عَنْ أَنفُسِكُمُ ٱلْمَوْتَ﴾: استهزاءٌ بهم، أي: إنْ كنتم رِجالًا دَفّاعِين لأسبابِ الموت فادْرَؤوا جميعَ أسبابِه حتىٰ لا تَموتوا.

قولُه: (**وما أنكَرْتُم أن يكونَ السبَبُ غيرَه**)، قيل: «ما» في «ما أنكَرْتُم»: مَصْدَريّة، وهو معطوفٌ علىٰ مَقالتِكم، ويجوزُ أن تكونَ استفهاميّةً إنكاريّةً كقولِه: «فما يُدريكم؟» أيْ: لِمَ تخُصّونَ السببَ بما تَذكُرونَ وتُنكِرونَ غيرَه.

قولُه: (**ووَجْهٌ آخَر**): عطفٌ علىٰ قولِه: «معناه: إن كنتُم صادِقينَ في أنّكم وجَدتُم إلىٰ دفعِ القَتْلِ سبيلاً، وهُو القُعودُ عنِ القتال»، وهُو مبْنيٌّ علىٰ مفهوم قولِهم: علىٰ ما قَدَّرَه: «لو أطاعونا وقعَدوا ما قُتِلوا»، وهذا علىٰ لفظِه، والسؤالُ، وهُو قولُه: «فقد كانوا صادقين»، واردٌ علىٰ الأوّل، وحاصِلُه: أنّ كونَهم دافعينَ القَتْلَ عن أنفُسِهم حاصل، والحاصلُ لا يُعلَّقُ به شيءٌ، وتلخيصُ الجواب: أنّ التعليقَ واردٌ علىٰ خلافِ مقتَضىٰ الظاهر، لأنّ الكلامَ مبْنيٌّ علىٰ إنكارِ حَصْرِهم سببَ النّجاةِ في القُعود[1] وجَزْمِهم فيه، بدليل قولِه: «وما أنكَرْتُم أن يكونَ السببُ غيرَه»، وفيه تسليمٌ أنّ قُعودَهم كان سبباً للنّجاةِ، يَدُلُّ عليه قولُه فيما سبَق: «إنْ دفعتُم القتلَ، الذي هُو أحَدُ أسبابِ الموت، لم تَـقدِروا علىٰ دَفْعِ سائرِ أسبابِه المبثوثة»،

---

(١) قوله: «في القعود» سقط من (ي).

....

وفيه شائبةٌ منَ الاعتـزالِ ومَنْع القدَر، والذي يقتضيهِ النَّظْمُ أنّ قولَهم: ﴿لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا﴾، متّصِلٌ بقولِه: ﴿وَقِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا قَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾، وقولِهم: ﴿لَوْ نَعْلَمُ قِتَالًا لَاتَّبَعْنَاكُمْ﴾، وذلك أنّهم حينَ جبُنوا وقعَدوا ما اكتفَوْا بذلك، بل ثبّطوا المؤمنينَ بأنْ قالوا: إنّ ما أنـتُم متوجِّهونَ فيه ليس بقتال بل إلقاءٌ للنفسِ إلىٰ التّهلُـكة، وإنّا لو ﴿نَعْلَمُ قِتَالًا لَاتَّبَعْنَاكُمْ﴾، وحينَ سَمِعوا بالمقتولينَ يومَ أحُدٍ قالوا: ﴿لَوْ أَطَاعُونَا﴾ في أنّ ذلك كان إلقاءً للنفْسِ إلىٰ التهلُـكة، ﴿مَا قُتِلُوا﴾، فقيل لهم: ﴿فَادْرَءُوا عَنْ أَنْفُسِكُمُ الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ أنّ القتالَ إلقاءٌ للنفْسِ إلىٰ التّهلُكةِ، وأنّ القُعودَ سببُ النّجاة، يعني أنّ الموتَ والقَتْلَ سِيّانِ في أنّكم لا تَقدِرونَ علىٰ دَفْعِ كلِّ واحدٍ منهما، وأنّ القُعودَ لم يكنْ دَفْعاً للقَتْل كما قالَ تعالىٰ: ﴿قُلْ لَوْ كُنْتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ إِلَىٰ مَضَاجِعِهِمْ﴾.

قالَ الإمامُ: هذا الذي ذكَرَهُ اللهُ تعالىٰ لا يتَمشّىٰ إلّا بالاعترافِ بالقضاءِ والقدَر، فإنّ القتلَ والموتَ سِيّانِ حينَئذٍ، وأمّا إذا قُلنا: إنّ فعلَ العبدِ ليسَ بتقديرِ الله وقضائه، كان الفَرقُ بيْنَ القتلِ والموتِ ظاهراً، وهذا يُفضي إلىٰ فسادِ الدّليل، فثَبَتَ أنّ هذه الآيَة دالّةٌ علىٰ أنّ الكُلَّ بقضاءِ الله وقدَرِه[1].

وتقريرُه: أنّ قولَه: ﴿فَادْرَءُوا عَنْ أَنْفُسِكُمُ الْمَوْتَ﴾ رَدٌّ لقولِـهم: ﴿لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا﴾، فلو لم يُجعَلِ القتلُ كالموتِ لم يَصِحَّ الردُّ، أي: لا فَرْقَ بيْنَ القتلِ والموتِ في أنّكم غيرُ قادِرينَ علىٰ دَفْعِه لكونِهما مِن قضاءِ الله وقدَرِه.

الراغب: القتلُ: إزالةُ الرُّوحِ عن الجسَدِ كالموت، لكنْ إذا اعتُبِرَ بفعلِ المتولّي لذلك يُقال: قتل، وإذا اعتُبِرَ بفَوْتِ الحياةِ يُقال: موتٌ، قالَ تعالىٰ: ﴿أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ﴾[2].

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٩ : ٨٨).

(٢) «مفردات القرآن»، ص٦٥٥.

[﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًۢا ۚ بَلْ أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ * فَرِحِينَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ وَيَسْتَبْشِرُونَ بِٱلَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُوا۟ بِهِم مِّنْ خَلْفِهِمْ أَلَّا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ * يَسْتَبْشِرُونَ بِنِعْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَضْلٍ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ ١٦٩-١٧١]

﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ﴾: الخِطابُ لرسولِ الله ﷺ أوْ لكلِّ أحَد. **وقُرِئ بالياء على: ولا يَحْسَبنَّ** رسولُ الله ﷺ، أوْ: ولا يَحْسَبَنَّ حاسبٌ. ويجوزُ أن يكونَ ﴿ٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟﴾ فاعلًا، والتقديرُ: ولا يَحسَبَنَّهم الذين قُتِلوا أمواتًا، أي: ولا يَحسَبَنَّ الذين قُتِلوا أنفُسَهم أمواتًا. فإنْ قلتَ: كيف جازَ حذفُ المفعولِ الأوّل؟ قلتُ: هو في الأصلِ مبتدأٌ **فحُذِفَ كما حُذف المبتدأُ** في قولِه: ﴿أَحْيَآءٌ﴾، والمعنىٰ: هم أحياءٌ؛ لدلالةِ الكلام عليهما. وقُرِئ: ﴿تَحْسَبَنَّ﴾ بفتحِ السِّين، ....

قولُه: (**وقُرِئَ بالياءِ علىٰ: ولا يَحسَبَنَّ**): هشامٌ وابنُ عامر.

قولُه: (**كما حُذِفَ المبتدأ**) وحَذْفُ أحدِ المفعولَيْن في بابِ الحِسْبان مذهبُ الأخفَش، خلافاً لسيبَويْه[1].

قالَ صاحبُ «التُّحفة»: وأجازَ الكوفيّونَ الاقتصارَ علىٰ الأوّلِ إذا سَدَّ شيءٌ مسَدَّ الثاني، كما في بابِ المبتدأِ، نحوَ: أقائمٌ أخواك؟

وقالَ المالكيُّ: إذا دَلَّ الدَّليلُ علىٰ أحدِهما جازَ حَذفُه.

وقالَ المصنِّفُ في قولِه تعالىٰ: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مُعْجِزِينَ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [النور: ٥٧] «والأصلُ: لا تحسَبَنَّهُمُ الذينَ كفَروا مُعجِزينَ، ثُمّ حذَفَ الضميرَ الذي هُو المفعولُ الأوّلُ وكأنّ الذي سوَّغَ ذلك أنّ الفاعلَ والمفعولَيْنِ لمّا كان لشيءٍ واحد اقتنَعَ بذكْرِ الاثنَيْنِ عن ذكْرِ الثالث»[2].

(١) انظر: «الكتاب» لسيبويه (١: ٣٩-٤٠).

(٢) انظر: (١١: ١٣٩).

و(قُـتِّلوا) بالتشديد، و(أحياءً) بالنَّصب علىٰ معنىٰ بل احسبْهم أحياءً. ﴿عِندَ رَبِّهِمْ﴾ مقـرَّبون عنده ذَوُو زُلفىٰ، كقولِه: ﴿فَٱلَّذِينَ عِنـدَ رَبِّكَ﴾ [فصلت: ٣٨]. ﴿يُرْزَقُونَ﴾ مِثْـلَ ما يُرزَقُ سائرُ الأحياء، يأكُلون ويَشرَبُون. وهو تأكيدُ لكونِهم أحياءً، ووصفٌ لحالِهم التي هُمْ عليها مِنَ التنعُّم برِزْق الله. ﴿فَرِحِينَ بِمَآ ءَاتَـٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ﴾: وهو التوفيقُ في الشَّهادة، وما ساقَ إليهم مِنَ الكَرامةِ والتفضيلِ علىٰ غيرِهم مِنْ كَـوْنِهم أحياءً مقرَّبين مُعجَّلًا لهم رِزْقُ الجنَّة ونعيمُها. وعن النبي ﷺ: «لـمّا أُصِيبَ إخوانُـكم بأُحدٍ جعَلَ اللهُ أرواحَهم في أَجْوافِ طَيْرٍ خُضْرٍ تَدُورُ في أنهارِ الجَـنَّة، وتأكُلُ مِن ثِمارِها، وتأوي إلىٰ قَنَاديلَ مِنْ ذَهَبٍ مُعلَّقة في ظِلِّ العَرْش». ....

قولُه: (و«قُتِّلوا» بالتّشديد): ابنُ عامر(١).

قولُه: (ذوو زُلْفىٰ) قيل: الخَليلُ يكتُبُ الألِفَ عندَ ضميرِ الجماعة فَرْقاً بينَه وبينَ سائرِ الواوات، وغيرُه لا يُثبِتُها جَرْياً علىٰ القياس، فإنّ الخَطَّ معَ اللّفظِ وليسَ في اللّفظِ ألفٌ.

قولُه: (كقولِه: ﴿فَٱلَّذِينَ عِنـدَ رَبِّكَ﴾) يعني: قوله: ﴿عِندَ رَبِّهِمْ﴾ كنايةٌ عن الزُّلفىٰ والمكانة، نحوَ قولِه تعالىٰ: ﴿فَإِنِ ٱسْتَكْبَرُوا۟ فَٱلَّذِينَ عِنـدَ رَبِّكَ يُسَبِّحُونَ لَهُۥ﴾ [فصّلت: ٣٨] أي: فإن لم يَمتَـثِلوا ما أُمِروا به فدَعْهم، فإنّ اللهَ عزَّ وجَلّ لا يعدُم عابِداً بالإخلاص، وله العِبادُ المُقرَّبونَ الذينَ يُنزِّهونَه باللّيلِ والنهار.

قولُه: (وعنِ النبيِّ ﷺ: «لـمّا أُصيبَ إخوانُـكم بأُحُد») الحديثُ من رواية أحمدَ بنِ حنْبَل وأبي داودَ، عنِ ابنِ عبّاس، مذكورٌ في مُسنَدِهما(٢) مع تغييرٍ يسير، ومِن روايةِ مسلم، عن مَسْروقٍ، في «صحيحه»(٣)، قالَ الإمامُ التّورِبِشْتيُّ: أرادَ بقولِه: «أرواحُهم في أجْوافِ طَيرٍ خُضر» أنّ الرُّوحَ الإنسانيّةَ المتميِّزة المخصوصةَ بالإدراكاتِ، بعدَ مُفارقتِها البدَن يُهيَّأُ لها طيرٌ أخضَرُ، فتنتقلُ إلىٰ جَوفِه ليَعلِفَ ذلك الطَّيرُ مِن ثمَرِ الجَنّة، فتَجِدُ الرُّوحُ بواسطتِه لَـذّةَ

(١) انظر: «التيسير» للداني ص٩١.

(٢) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٣٨٧) وأبو داود (٢٥٢٠).

(٣) «صحيح مسلم» (٣٤٩٨).

﴿وَيَسۡتَبۡشِرُونَ بِـ﴾ ـإخوانِهم المُجاهِدين ﴿ٱلَّذِينَ لَمۡ يَلۡحَقُواْ بِهِم﴾ أي: لم يُقْتَلوا فيَلْحَقوا بهم، ﴿مِّنۡ خَلۡفِهِمۡ﴾: يريدُ الذين مِنْ خلفِهم قد بَقُوا بَعْدَهم وهُمْ قد تقدَّمُوهم. وقيلَ: ﴿لَمۡ يَلۡحَقُواْ بِهِم﴾ لم يُدرِكوا فَضْلَهم ومَنزِلتَهم. ﴿أَلَّا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ﴾ بدلٌ من ﴿ٱلَّذِينَ﴾، والمعنىٰ: ويَستبشِرون بما تبيَّنَ لهم مِنْ حالِ مَن تركُوا خَلْفَهم مِن المؤمنين؛ ....

الجَنّة ورَوْحَ البهجةِ والسُّرور، ولعلّ الرُّوحَ تحصُلُ لها تلك الهيئةُ إذا تَشكّلتْ وتمثّلتْ بأمرِ الله طَيْراً أخضَرَ كتمثُّلِ المَلَك بشَراً، وعلىٰ أَيّةِ حالٍ كانت، فالتسليمُ واجبٌ علينا لورودِ البيانِ الواضحِ علىٰ ما أخبَرَ عنهُ الكتابُ والسُّنّةُ وروداً صريحاً، ولا سبيلَ إلىٰ خِلافِه.

وقلتُ: واللهُ أعلَم: في الآيةِ تشبيهٌ؛ لأنّ بابَ عَلِمتُ وحَسِبتُ مِن دَواخلِ المبتدأِ والخبَر، فالواجبُ حملُ المفعولِ الثاني علىٰ الأوّل، ولا يصحُّ ذلك في الآيةِ إلّا بالتشبيهِ نحوَ: حسِبتُ زيداً أسداً، علىٰ أنّ بعضَ الأصحابِ عَدَّ هذا البابَ مِن أداةِ التشبيهِ، كأنهُ قيل: لا تحسَبَنّهم كالأمواتِ بل احسَبنَّهم كالأحياء، ثُمّ بيّنَ ما بهِ شُبِّهوا بهم بقولِه: ﴿يُرۡزَقُونَ * فَرِحِينَ﴾ فيكونُ حديثُ الطَّيرِ بَياناً لكيفيّةِ حياتِهم وإيصالِ الرِّزقِ إليهم، وإلىٰ التشبيهِ أشارَ المصنِّفُ بقولِه: «مثلَ ما يَرزُقُ سائرَ الأحياء»، وممّا يَشُدُّ مِن عَضُدِ أنّ حُكمَهم خلافُ حُكمِ سائرِ الأمواتِ ما روينا عن أبي داودَ والتِّرمذيِّ، عن فَضالةَ بن عُبَيد، أنّ رسولَ الله ﷺ قال: «كلُّ ميِّتٍ يُختَمُ علىٰ عمَلِه إلّا المُرابِطُ في سبيلِ الله، فإنهُ يَنْمَىٰ لهُ عمَلُه إلىٰ يومِ القيامة»[1].

قولُه: (﴿أَلَّا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ﴾ بدَلٌ منَ ﴿ٱلَّذِينَ﴾)، أي: بدَلَ الاشتمال، لأنّ الضميرَ في ﴿عَلَيۡهِمۡ﴾ عائدٌ إلىٰ ﴿بِٱلَّذِينَ لَمۡ يَلۡحَقُواْ بِهِم﴾، وقد ضُمَّ إليه السّلامةُ منَ الخَوْفِ والحُزْن.

قولُه: (ويَستَبشِرونَ بمـا تَبيَّنَ لهم مِن حالِ من تركوا خَلْفَهم) أي: يُسِرّونَ بالبِشارةِ بإخوانِهمُ المؤمنينَ الذين لم يُقتَلوا وهُوَ أنّهم إذا ماتوا أو قُتِلوا كانوا أحياءً حياةً لا يُكدِّرُها خوفُ وقوعِ محْذورٍ وحُزنُ فَواتِ محبوب، فعلىٰ هذا ﴿يَسۡتَبۡشِرُونَ﴾ بمعنىٰ: يُبَشَّرون، الجَوهريّ: وبَشِرتُ بكذا، بالكسرِ أَبْشَرُ، أي: استَبْشَرتَ به.

---

(١) أخرجه أبو داود (٢٥٠٠) والترمذيّ (١٦٢١) وقال: حديثٌ حسَن صحيح.

وهو أنّهم يُبْعَثون آمِنين يومَ القيامة، بشَّرَهم اللهُ بذلك؛ فهم مُستبشِرون به. وفي ذِكْرِ حالِ الشُّهداء واستِبْشارِهم بمن خَلْفَهم بَعْثٌ للباقين بَعْدَهم علىٰ ازديادِ الطاعة، والجدِّ في الجهاد، والرَّغبةِ في نَيْلِ مَنازلِ الشهداء وإصابةِ فَضْلِهم، وإحْمادٌ لحالِ مَن يرىٰ نَفْسَه في خيرٍ فيتمنّىٰ مِثْلَه لإخوانِه في الله، وبُشرىٰ للمؤمنينَ بالفوزِ في المآب. وكُرِّر ﴿يَسْتَبْشِرُونَ﴾ ليُعَلَّقَ به ما هو بيانٌ لقولِه: ﴿أَلَّا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ مِنْ ذِكْرِ النِّعمةِ والفضل، وأنّ ذلك أجرٌ لهم علىٰ إيمانِهم يجبُ في عَدْلِ الله وحِكْمتِه أنْ يُحصَّلَ لهم ولا يُضيَّع. وقُرِئ: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ﴾ بالفتحِ عطفًا علىٰ النِّعمةِ والفَضْل، وبالكسرِ علىٰ الابتداء، وعلىٰ أنّ الـجُملةَ اعتراضٌ، وهي قراءةُ الكسائيِّ، وتَعضُدُها قراءةُ عبدِ الله: (واللهُ لا يُضِيع).

الرّاغب: بَشَرتُ الرجُلَ وأبشَرْتُه وبَشَّرتُه: أخبَرْته بِسارٍّ يَبسُطُ بشَرةَ وجهِه، وذلك أنّ النّفسَ إذا سُرَّتِ انتَشَرَ الدمُ انتشارَ الماءِ في الشّجَر، وبيْنَ هذه الألفاظِ فروق، فإنَّ بشَرتُهُ عامٌّ، وأبشَرْتُه نحوَ أحمَدتُه وبَشَّرتُه علىٰ التكثيرِ، واستَبشَر: إذا وجَدَ ما يُبَشِّرُهُ من الفرح[1].

قالَ القاضي: الآيةُ تدُلُّ علىٰ أنّ الإنسانَ غيرُ الهيكلِ المحسوس[2].

قولُه: (بيانٌ لقولِه: ﴿أَلَّا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾) يعني: كرَّرَ ﴿يَسْتَبْشِرُونَ﴾ ليُعلَّقَ بِهِ قولَه: ﴿بِنِعْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَضْلٍ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾، وهُو بيانٌ وتفسيرٌ لقولِه: ﴿أَلَّا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾؛ لأنّ الخوفَ: غَمٌّ يلحقُ الإنسانَ ممّا يتوقَّعُه منَ السُّوءِ، والحُزن: غَمٌّ يلحَقُه مِن فَواتِ نافعٍ أو حصولِ ضارٍّ ممّا فاتَ منه[3]، فمَن كان متقلِّباً في نعمةٍ منَ الله وفَضْل فلا يحزَنُ أبداً، ومَن جُعِلت أعمالُه مشكورةً غيرَ مُضيَّعة فلا يخافُ العاقبةَ.

قولُه: (علىٰ أنّ الجُملةَ اعتراضٌ) أي: تذييلٌ للآياتِ السابقةِ مِن لدُن قولِه: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ

---

(١) «مفردات القرآن»، ص١٢٥.

(٢) «أنوار التنزيل» (٢: ١١٤).

(٣) قوله: «مما فات منه» ساقط من (ط).

[﴿ٱلَّذِينَ ٱسۡتَجَابُواْ لِلَّهِ وَٱلرَّسُولِ مِنۢ بَعۡدِ مَآ أَصَابَهُمُ ٱلۡقَرۡحُۚ لِلَّذِينَ أَحۡسَنُواْ مِنۡهُمۡ وَٱتَّقَوۡاْ أَجۡرٌ عَظِيمٌ * ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدۡ جَمَعُواْ لَكُمۡ فَٱخۡشَوۡهُمۡ فَزَادَهُمۡ إِيمَٰنٗا وَقَالُواْ حَسۡبُنَا ٱللَّهُ وَنِعۡمَ ٱلۡوَكِيلُ * فَٱنقَلَبُواْ بِنِعۡمَةٖ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَضۡلٖ لَّمۡ يَمۡسَسۡهُمۡ سُوٓءٞ وَٱتَّبَعُواْ رِضۡوَٰنَ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ ذُو فَضۡلٍ عَظِيمٍ﴾ ١٧٢-١٧٤]

﴿ٱلَّذِينَ ٱسۡتَجَابُواْ﴾: مبتدأٌ خبَرُه ﴿لِلَّذِينَ أَحۡسَنُواْ﴾، أوْ صفةٌ لـ﴿ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾، أوْ نصبٌ على المَدْح. رُوِيَ أنّ أبا سُفيانَ وأصحابَه لـمّا انصرَفُوا مِنْ أُحدٍ فبلَغوا الرَّوْحاءَ نَدِمُوا وهمُّوا بالرُّجوع، فبَلَغَ ذلك رسولَ الله ﷺ، فأرادَ أنْ يُرهِبَهم **ويُرِيَهم مِنْ نَفْسِه وأصحابِه قوّةً**، فنَدَبَ أصحابَه للخروجِ في طَلَبِ أبي سُفيان، ....

﴿ٱلَّذِينَ قُتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾، وفي ذكْرِ المؤمنينَ إشعارٌ بأنَّ مَن وُسِمَ بسِمةِ المؤمنينَ كائناً مَن كان، شهيداً مُقرَّباً أو مِن أصحابِ اليمين، فإنهُ تَعالىٰ لا يُضيعُ أجرَه ﴿فَمَن يَعۡمَلۡ مِثۡقَالَ ذَرَّةٍ خَيۡرٗا يَرَهُۥ﴾ [الزلزلة: ٧].

قالَ القاضي: هُو دالٌّ علىٰ أنّ ذلك أجرٌ لهم علىٰ إيمانِهم، وذلك مُشعِرٌ بأنّ مَن لا إيمانَ له أعمالُه مُحبَطةٌ وأجورُه مُضيَّعة(١).

قولُه: (**﴿ٱلَّذِينَ ٱسۡتَجَابُواْ﴾: مبتدأٌ، وخبَرُه**(٢)**: ﴿لِلَّذِينَ أَحۡسَنُواْ﴾**) أي: الذين استجابوا معَ ما في حيِّزِ الصِّلة: مبتدأ، وقولُه: ﴿أَجۡرٌ عَظِيمٌ﴾: مبتدأٌ ثانٍ، و﴿لِلَّذِينَ أَحۡسَنُواْ﴾: خبَرُه، والجُملةُ: خبرُ المبتدأِ الأوّل.

قولُه: (**أو صفةٌ لـ﴿ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾، أو نَصبٌ علىٰ المَدْح**)، فعلىٰ هذا يجبُ أن تكونَ «أنّ» المفتوحةُ معَ ما بعدَها معطوفةً علىٰ النِّعمةِ والفَضْل، ويكونَ ﴿لِلَّذِينَ أَحۡسَنُواْ﴾ الآية، مستأنَفةً، أي: ما لهُم حينَئذٍ؟ فقيل: «لهم أجْرٌ عظيم».

قولُه: (**ويُرِيَهم مِن نفْسِه وأصحابِه قوّةً**) أي: تجلُّداً.

---

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ١١٥).

(٢) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «خبره» دون واو.

وقال: «لا يَخرجَنَّ معنا أحدٌ إلّا مَنْ حَضَرَ يومَنا بالأمْس»، فخَرَجَ ﷺ مع جماعةٍ حتىٰ بَلَغُوا حَمْراءَ الأسَد، وهي مِنَ المدينةِ علىٰ ثمانيةِ أمْيال، وكان بأصحابِه القَرْحُ، فتحامَلُوا علىٰ أنفُسِهم حتىٰ لا يَفُوتَهم الأجْر، وألقىٰ اللهُ الرُّعْبَ في قُلوبِ المشركين؛ فذَهَبُوا؛ فنَـزَلتْ. و«مِن» في ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُواْ مِنْهُمْ﴾ للتَّبْيـين، مِثْـلُها في قولِه تعالىٰ: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً﴾ [الفتح: ٢٩]؛ لأنّ الذين استجابوا لله والرَّسول قد أحسَنوا كلُّهم واتَّقَوْا، لا بَعْضُهم. ....

قولُه: (مَن حضَرَ يومَنا) أي: وقْعَتنا، الأساس: ذكَرَ في أيّام العرَب بكذا، أي: في وقائعِها، ﴿وَذَكِّرْهُم بِأَيَّىٰمِ ٱللَّهِ﴾ [إبراهيم: ٥]: بدَمادِمِه علىٰ الكفَرة.

قولُه: (حمراءَ الأسد)[1] ليست هِيَ بدْراً الصُّغرىٰ كما في الحَواشي، قالَ ابنُ الجَوزيِّ في كتابِ «الوفا»: لـمّا انصَرفوا من أحُد باتَ الناسُ يُداوونَ جِراحاتِهم، فلمّا صلّىٰ رسولُ الله ﷺ الصُّبحَ أمرَ بِلالاً فنادىٰ: أنّ رسولَ الله ﷺ يأمُرُكم بطلَبِ عدوِّكم ولا يَخرُجْ معَنا إلّا مَن شَهِدَ القتالَ بالأمس، وخرَجَ فعَسكَرَ بحمراءِ الأسَد وذهَبَ العدوُّ فرجَعَ إلىٰ المدينة[2]، وسيَجيءُ بعدَ هذا قصّةُ بَدْرٍ الصُّغْرىٰ عندَ قولِه: «حتّىٰ وافَوْا بَدْراً».

قولُه: (فتَحامَلوا)، الأساس: تَحاملتُ الشيءَ: حَمَلتَه علىٰ مشقّة.

قولُه: (و«مِن» في ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُواْ مِنْهُمْ﴾: للتَّبيـين)، فالكلامُ فيهِ تجريدٌ، جُرِّدَ منَ الذين استجابوا لله والرّسولِ: المُحسِنُ والمتّقي، قال القاضي: المقصودُ مِن ذكْرِ الوصفَيْنِ المدحُ لا التقييدُ؛ لأنّ المُستجِيبينَ كلُّهم مُحسِنون متّقون[3].

---

(١) موضع علىٰ ثمانيةِ أميالٍ من المدينة. انظر: «معجم ما استعجم» للبكري (٢: ٤٦٨).

(٢) «الوفا بأحوال المصطفىٰ» (٢: ٤٠٤) وعزاه الزيلعيُّ إلىٰ «دلائل النبوّة» للبيهقيّ. انظر: «تخريج أحاديث الكشاف» (١: ٢٤٤).

(٣) «أنوار التنزيل» (٢: ١١٦).

وعن عُروةَ بنِ الزُّبير قال: قالت لي عائشةُ رضي الله عنها: (**إنّ أبوَيْك لَـمِنَ الذين استجابُوا** لله والرَّسول. **تَعْني: أبا بكرٍ والزُّبيـر.** ﴿**ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا۟ لَكُمْ**﴾: رُوِيَ أنّ أبا سفيانَ نادىٰ عند انْصِرافِه مِنْ أُحُد: يا محمّدُ، موعِدُنا موسمُ بَدْرٍ لقابلٍ إنْ شئتَ. فقالَ ﷺ: «إنْ شاءَ الله»، فلمّا كان القابلُ خَرجَ أبو سُفيانَ في أهلِ مكّةَ حتىٰ نَزَلَ مَرَّ الظَّهْران، فألقىٰ اللهُ الرُّعْبَ في قَلْبه، فبَدا له أن يَرجِعَ فلَقِيَ نُعَيْم بنَ مسعودٍ الأشْجَعيَّ وقد قَدِمَ مُعتمِرًا، فقال: يا نُعَيم، إني واعدتُ محمّدًا أنْ نَلتقِيَ بموسمِ بَدْر، وإنّ هذا عامُ جَدْب، ولا يُصْلِحُنا إلا عامٌ نَرْعىٰ فيه الشَّجرَ ونشربُ فيه اللَّبَن، وقد بَدا لي، ولكنْ إنْ خَرجَ محمّدٌ ولم أخرُجْ زادَه ذلك جُرْأَةً، فالحَقْ بالمدينةِ فثبِّطْهم ولكَ عندي عشرٌ مِنَ الإبل، فخَرَجَ نُعَيمٌ فوجَدَ المسلمين يتجهَّزون، فقالَ لهم: ما هذا بالرأيِ، أتَـوْكم في دِيارِكم وقَرارِكم فلم يُفْلِتْ منكم أحدٌ إلّا شَريدًا، فتُريدون أن تَخرُجوا وقد جَمَعُوا لكم عند المَوْسم؟! فوالله لا يُفلِتُ منكم أحدٌ. وقيلَ: مَرَّ بأبي سُفيانَ رَكْبٌ من عَبْدِ القَيْس يريدونَ المدينةَ للمِيْرة، فجَعَلَ لهم حِمْلَ بَعيرٍ من زَبيبٍ إنْ ثبَّطوهم، فكَرِهَ المسلمون الخروجَ، فقال ﷺ: «والّذي نَفْسي بيَدِه لأخرُجَنَّ ولو لَمْ يَخرُجْ معي أحدٌ»، فخَرَجَ في سبعينَ راكبًا وهُمْ يقولون: حَسْبُـنا اللهُ ونِعْمَ الوكيل ـ وقيل: هي الكلمةُ التي قالَها إبراهيمُ صلوات الله عليه حينَ أُلقِيَ في النارِ ـ ....

قولُه: (**إنّ أبوَيْكَ لَـمِنَ الذين استجابوا لله...، تعني: أبا بكرٍ والزُّبَير**)؛ لأنّ أمَّه أسماءُ بنتُ أبي بكرٍ، روينا عن البُخاريِّ ومسلم، عن عائشةَ رضيَ اللهُ عنها في قولِه تعالىٰ: ﴿**ٱلَّذِينَ ٱسْتَجَابُوا۟ لِلَّهِ وَٱلرَّسُولِ مِنۢ بَعْدِ مَآ أَصَابَهُمُ ٱلْقَرْحُ**﴾ الآية، قالت لعُروة: كان أبواكَ مِنهمُ؛ الزُّبَير وأبو بكر رضيَ اللهُ عنهما، لـمّا أصابَ نبيَّ الله ما أصابَ يومَ أُحُد فانصَرَف عنهُ المشركونَ، خافَ أن يَرجِعوا، فقال: «مَن يذهَبُ في أثَرِهم؟»، فانتَدبَ منهُم سبعونَ رجُلاً، فيهم أبو بكرٍ والزُّبَير(١).

(١) أخرجه البخاريّ (٤٠٧٧) ومسلم (٢٤١٨).

حتىٰ وافَوْا بَدْرًا فأقاموا بها ثمانِيَ ليالٍ، وكان معهم تِجاراتٌ فباعُوها وأصابُوا خيرًا، ثُمَّ انصرَفُوا إلىٰ المدينةِ سالِمِينَ غانِمين، ورَجَعَ أبو سفيانَ إلىٰ مكّة، فسمَّىٰ أهلُ مكّةَ جَيْشَه **جيشَ السَّوِيق**، قالوا: إنما خرجتُم لتشرَبُوا السَّويق. فالناسُ **الأوَّلون: المثبِّطون، والآخِرون: أبو سفيانَ** وأصحابُه. فإن قلتَ: كيفَ قيل: ﴿ٱلنَّاسَ﴾ إنْ كانَ نُعَيْمٌ هو المثبِّط وَحْدَه؟ قلتُ: قيل ذلك؛ لأنّه مِنْ جِنْسِ الناس، كما يُقال: فلانٌ يركبُ الخَيْلَ ويَلْبَس البُرُودَ، وما لَه إلّا فَرَسٌ واحدٌ وبُرْدٌ فَرْد؛ أوْ لأنّه حينَ قال ذلك لَمْ يَخْلُ مِن ناسٍ مِنْ أهلِ المدينة يُضامُّونَه **ويَصِلُون جَناحَ كلامِه** ويُثبِّطون مِثْلَ تَثْبيطِه. فإن قلتَ: إلامَ يرجعُ المستكنُّ في ﴿فَزَادَهُمْ﴾؟ قلتُ: إلىٰ المَقُولِ الذي هو ﴿إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا۟ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ﴾، كأنّه قيل: قالُوا لهم هذا الكلامَ فزادَهم إيمانًا؛ ....

قولُه: (**جيش السّويق**)، قال ابنُ الجَوْزيّ: إنّ أبا سُفيانَ قال: حرامٌ أن نَدَّهِنَ حتّىٰ نثأرَ من محمّدٍ وأصحابِه، فوصَلَ إلىٰ نحوِ المدينةِ فقتَلَ رجُلَيْنِ وأحرَقَ، ورأىٰ أنّ يمينَه قد حلَّتْ فهَرَبَ، فبلَغَ ذلك رسولَ الله ﷺ فخرجَ في أثَرِهم، فجعَلَ أبو سُفيانَ وأصحابُه يتَخفَّفونَ يُلقونَ جُرَبَ السَّويق، فيأخُذُها المسلمون، ولم يَلحقُوه، فرجعَ النبيُّ ﷺ وسُمِّيتِ الغزوةُ غزوةَ السّويق[1].

قولُه: (**الأوّلون: المُثَبِّطونَ، والآخِرونَ: أبو سُفيانَ**) يعني: في قولِه تعالىٰ: ﴿قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا۟ لَكُمْ﴾ يُروىٰ الآخِرونَ، بكسرِ الخاءِ وفَتْحِها، وكلاهما جائزان، **الجوهريّ**: الآخِرُ بعدَ الأوّل، وهُو صفةٌ، تقولُ: جاءَ آخِراً، أي: أخيراً، وبالفَتْح: أحَدُ الشيئَيْن، وهُو اسمٌ إلّا أنّ فيه معنىٰ الصِّفة.

قولُه: (**ويَصِلونَ جناحَ كلامِه**) استعارةٌ: شَبَّهَ ما يَصِلونَه مِن كلام بكلامِه الذي يُريدُ ترويجَه عند المسلمينَ بِقِدْحٍ لا رِيشَ له: فيوصَلُ بالجَناحِ ليكونَ سَهْماً مرسَلاً، أو بطائرٍ يُريدُ الطيَرانَ فيَضُمُّ إلىٰ أجنِحتِه ما يَزيدُ به طيرانَه.

---

(١) «الوفا بأحوالِ المصطفىٰ» (٢: ٣٩٦).

أوْ إلىٰ مصدر ﴿قَالُواْ﴾، كقولِك: مَن صَدَقَ كان خيرًا له؛ أوْ إلىٰ ﴿ٱلنَّاسَ﴾ إذا أُرِيدَ به نُعَيمٌ وَحْدَه.

فإن قلتَ: كيف زادَهم نُعَيمٌ أوْ مَقُولُه إيمانًا؟ قلتُ: لـمّا لم يَسمَعُوا قولَه وأخْلَصوا عنده النيَّةَ والعَزْمَ علىٰ الجهاد، وأظهَروا حَمِيّةَ الإسلام؛ كانَ ذلك أثبتَ ليَقينِهم، وأقوىٰ لاعتقادِهم، كما يزدادُ الإيقانُ بتناصُرِ الحُجَج؛ **ولأنّ خروجَهم علىٰ أثرِ تَثْبيطِه إلىٰ وِجْهةِ العدوِّ طاعةٌ** عظيمة، والطاعاتُ مِنْ جُمْلةِ الإيمان؛ لأنّ الإيمانَ اعتقادٌ وإقرارٌ وعَمَل. وعن ابنِ عُمرَ قلنا: يا رسولَ الله، إنّ الإيمانَ يزيدُ وينقُص؟ قال: «نَعمْ يزيدُ حتىٰ يُدخِلَ صاحبَه الجنّةَ، ويَنْقُصُ حتىٰ يُدخِلَ صاحبَه النار». وعن عمرَ رضي الله عنه: أنّه كانَ يأخُذُ بيَدِ الرَّجلِ فيقول: قُمْ بنا نزدَدْ إيمانًا. وعنه: لو وُزِنَ إيمانُ أبي بكرٍ بإيمانِ هذه الأُمَّة لَرَجَحَ به. ﴿حَسْبُنَا ٱللَّهُ﴾ مُحْسِبُنا اللهُ، أي: كافِيْنا. يقالُ: أحْسَبَه الشيءُ: إذا كَفاه. والدليلُ علىٰ أنه بمعنىٰ المُحْسِب: أنّكَ تقولُ: هذا رجلٌ حَسْبُك، فتَصِفُ به النَّكِرة؛ لأنّ إضافتَه لكَوْنِه في معنىٰ اسمِ الفاعل غيرُ حقيقيّـة. ﴿وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ﴾: ونِعْمَ الـمَوْكُولُ إليه هو. ﴿فَٱنقَلَبُواْ﴾: فرَجَعوا مِنْ بَدْر ﴿بِنِعْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾: وهي السلامةُ وحَذر العدوِّ منهم، ﴿وَفَضْلٍ﴾: وهو الرِّبحُ في التِّجارة، كقوله: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَبْتَغُواْ فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨]، ﴿لَّمْ يَمْسَسْهُمْ سُوٓءٌ﴾: لم يلقَوْا ما يَسوؤهم من كَيْدِ عدوٍّ، ﴿وَٱتَّبَعُواْ رِضْوَٰنَ ٱللَّهِ﴾ بجُرأتِهم وخُروجِهم، ﴿وَٱللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَظِيمٍ﴾: قد تفضَّل عليهم بالتَّوفيقِ فيما فَعَلُوا.

وفي ذلك تحسيرٌ لمن تخلَّفَ عنهم، وإظهارٌ لخطأ رأْيِهم؛ ....

قولُه: (**ولأنّ خروجَهم علىٰ أثَرِ تثبيطِه إلىٰ وِجهةِ العدوِّ طاعةٌ**)، هذا مبْنيٌّ علىٰ أنّ الإيمانَ ذو شُعَب، وكلُّ طاعة تَزيدُ فيه، وعلىٰ الأوّل كان الإيمانُ عبارةً عن التصديقِ، والمرادُ بالزِّيادةِ: الطُّمأْنينةُ في اليقين وأنّ تظاهُرَ الأدِلّة يقوّي اليقين.

قولُه: (**وفي ذلك تحسيرٌ لَمن تخَلّفَ عنهم**)، يعني في عَطْفِ قولِه: ﴿وَٱتَّبَعُواْ رِضْوَٰنَ ٱللَّهِ﴾

حيثُ حَـرَموا أنفُسَهم ما فـازَ به هؤلاء. ورُوِيَ أنّـهم قالوا: هل يكونُ هذا غَزْوًا؟ فأعطاهم اللهُ ثوابَ الغَزْوِ ورَضِيَ عنهم.

[﴿إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَآءَهُۥ فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ ١٧٥]

﴿ٱلشَّيْطَٰنُ﴾ خبَرُ ﴿ذَٰلِكُمُ﴾، بمعنىٰ: إنما ذلكم المثبِّطُ هو الشيطانُ.............

علىٰ قولِه: ﴿فَٱنقَلَبُوا۟ بِنِعْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ علىٰ سبيل التكميل، وتذييلُ الآيةِ بقولِه: ﴿وَٱللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَظِيمٍ﴾ معَ التّصريحِ بالاسم الجامع، وإسنادُ ﴿ذُو فَضْلٍ﴾ إليهِ ووصْفُه بـ﴿عَظِيمٍ﴾، إيذانٌ بأنّ المخلّفينَ فوّتُوا علىٰ أنفُسِهم أمراً عظيماً لا يُكتَنَهُ كُنْهُه، وهُم أحِقّاءُ بأن يتَحسّروا عليه تحسُّراً ليسَ بعدَه.

قولُه: (﴿ٱلشَّيْطَٰنُ﴾: خبَرُ ﴿ذَٰلِكُمُ﴾)، ذكَرَ في الآيةِ وُجوهاً:

أحدُها: ﴿ٱلشَّيْطَٰنُ﴾: خبرُ ﴿ذَٰلِكُمُ﴾، والظاهرُ أنّ المشارَ إليه ﴿ٱلنَّاسُ﴾ المذكورُ أولاً في قولِه: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا۟ لَكُمْ﴾، وهُوَ نُعَيمُ بنُ مسعود، لقولِه: ﴿إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ﴾ المُثبِّطُ، والمرادُ بأوليائه: أبو سُفيانَ وأصحابُه، فيكونُ قولُه: ﴿يُخَوِّفُ أَوْلِيَآءَهُۥ﴾ علىٰ تقديرِ جوابِ سائل: لِمَ قُصِرتِ الشَّيطنةُ فيه؟ وأُجيبَ: بأنهُ يُخوِّفُ المسلمينَ أبا سُفيانَ وأصحابَه خديعةً ومَكْراً، وتخويفُه قولُه: ما هذا بالرأي، أتَوْكم في ديارِكم فلم يُفلِتْ مِنكم أحَدٌ إلّا شَريد.

وثانيها: أن يكونَ ﴿ٱلشَّيْطَٰنُ﴾: صفةً، و﴿يُخَوِّفُ﴾: الخبَر، وحينَئذٍ يَجوزُ أن يُرادَ بالمشارِ إليه الناسُ المذكورُ أوّلاً، وهُو نُعَيم، أو الثاني، وهُو أبو سُفيان، والمرادُ بتخويفِ أبي سُفيانَ نداؤه عندَ انصرافِه مِن أُحُد: يا محمّد، مَوعِدُنا موسمُ بَدْرٍ لقابِل، ولمّا كانَ الوجْهُ الأوّلُ أبلَغَ لمكانِ التخصيص بتعريفِ الخبَرِ وموقعِ الاستئناف، وكان تخويفُ نُعيم ظاهراً، اختَصَّ به.

وثالثُها: أن يكونَ المضافُ محذوفاً، والمرادُ بالشّيطانِ إبليسُ كما صَرّحَ به.

وعلىٰ هذه الوجوه المفعولُ الأوّلُ محذوفٌ، والمرادُ بالأولياءِ أبو سُفيانَ وأصحابُه، ويَدُلُّ

....

علىٰ هذا التقديرِ قراءةُ ابنِ عبّاس وابنِ مسعود[1]، ويجوزُ أن يُرادَ بالأولياء: القاعِدونَ، والمفعولُ الثاني محذوفٌ، والمرادُ بالتخويفِ: ما أوقَعَ الشيطانُ في قلوبِهم منَ الجُبْن والخَوَرِ والرُّعب، وكأن أقرَبَ الوجوهِ الوجهُ الأخير؛ لأنهُ قيل في حقِّ السابِقينَ غيرِ القاعِدين: ﴿فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَٰنًا وَقَالُوا۟ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ﴾، فوُضِعَ موضعَ فما خافوا فزادَهم إيماناً، وقال في حقِّ هؤلاءِ القاعِدين: ﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ﴾، وسُمّوا أولياءَ الشيطانِ تغليظاً، ولذلك قرَنَ به ﴿إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ مقابِلاً لقولِه: ﴿فَزَادَهُمْ إِيمَٰنًا﴾. ثُمّ إنْ أُريدَ بالأولياءِ أبو سُفيانَ وأصحابُه والخِطابُ بقولِه: (يُخوِّفُكم): المؤمنونَ الخُلَّص، كان قولُه: ﴿إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ في معنىٰ التعليل، فلا يقتضي الجزاءَ كما سبَق. وإن أُريدَ به المتخلِّفونَ كان المعنىٰ: إن كنتُم مؤمنينَ فخافوني وجاهِدوا معَ رسولي، لأنّ الإيمانَ يقتضي أن يُؤثِروا خوفَ الله علىٰ خوفِ الناس، كما قالَ الإمامُ: المعنىٰ: الشيطانُ يُخوِّفُ أولياءَه الذينَ يُطيعونَه ويُؤْثرونَ أمرَه، وأمّا أولياءُ الله فهم لا يَخافونَه إذا خوَّفَهم ولا ينقادونَ لأمرِه، وهذا قولُ الحسَن والسُّدّي[2].

وقلتُ: النَّظْمُ يُساعدُ عليه، فإنهُ تعالىٰ لـمّا بيَّنَ أنّ الذي أصابَ المؤمنينَ يومَ التـقىٰ الجمْعانِ إنّما أصابَهم ليتميَّزَ المؤمنُ المُخلِصُ منَ المنافِق، فقَسَّمهم أقساماً بدأَ بذِكْرِ المنافقين، ثمّ ثنّىٰ بذكْرِ المؤمنين، وجعَلَهم طبقاتٍ، فذكَرَ منِ استُشهدَ وصدَقوا ما عاهَدوا اللهَ عليه، واستَتْبَعَ مدْحَهم مدْحَ الطبقةِ الثانية الذين لم يَلحَقوا بهم، فذَكَرَ مِن أوصافِهم أنّهُم الذين استَجابوا لله والرسول تعريضاً بالمتخلِّفينَ وأنهمُ الذين ﴿قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا۟ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَٰنًا﴾، ولمّا فرَغَ مِن مَدْحِهم التفَتَ إلىٰ الطبقة الثالثة، وقال: ﴿إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَآءَهُۥ فَلَا تَخَافُوهُمْ﴾، ثُمّ ثلّثَ بذكْرِ الذين محَضُوا الكُفرَ وواطَأَتْ قُلوبُهم ألسِنَتهم، فقال: ﴿وَلَا يَحْزُنكَ ٱلَّذِينَ يُسَٰرِعُونَ فِى ٱلْكُفْرِ﴾ [آل عمران: ١٧٦] مستطرِداً لذكْرِ أولياء الشيطان،

(١) انظر: «المحتسب» (١: ١٧٧).

(٢) انظر: «مفاتيح الغيب» (٩: ١٠٣) و«الدرّ المنثور» للسيوطي (١: ١٨٢).

و﴿يُخَوِّفُ أَوْلِيَآءَهُۥ﴾ جملةٌ مستأنفة بيانٌ لشَيْطَنتِه، أوْ ﴿ٱلشَّيْطَٰنُ﴾ صفةٌ لاسم الإشارة، و﴿يُخَوِّفُ﴾ الخَبَرُ. والمرادُ بالشيطانِ نُعَيْمٌ، أوْ أبو سفيان. ويجوزُ أنْ يكونَ علىٰ تقديرِ حَذْفِ المُضاف، بمعنىٰ: إنّما ذلكم قولُ الشيطان، أيْ: قولُ إبليسَ لَعَنه الله. ﴿يُخَوِّفُ أَوْلِيَآءَهُۥ﴾ يخوِّفُكم أولياءَه الذين هم أبو سفيانَ وأصحابُه. وتدلُّ عليه قراءةُ ابنِ عبّاسٍ وابنِ مسعود: (يخوِّفُكم أولياءَه)، وقولُه: ﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ﴾. وقيلَ: ﴿يُخَوِّفُ أَوْلِيَآءَهُۥ﴾: **القاعِدِينَ عن الخروجِ مع رسولِ الله ﷺ**. فإنْ قلتَ: **فإلامَ رَجَعَ الضَّميرُ** في ﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ﴾ علىٰ هذا التفسير؟ قلتُ: إلىٰ ﴿ٱلنَّاسَ﴾ في قوله: ﴿إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُواْ لَكُمْ﴾ [آل عمران: ١٧٣]، ﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ﴾ **فتَقْعُدوا** عن القِتالِ وتَجْبُنوا. ....

ثُمّ عاد إلىٰ ما بدأَ منه مِن قولِه: ﴿مَّا كَانَ ٱللَّهُ لِيَذَرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾ [آل عمران: ١٧٩] توكيداً وتقريراً، ولمّا أرادَ أن يَذكُرَ اليهودَ جعَلَ قولَه: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ﴾ [آل عمران: ١٨٠] تخلُّصاً إليه، ثُمّ قال: ﴿لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ﴾ [آل عمران: ١٨١]، واللهُ أعلَم.

قولُه: (**القاعدينَ عن الخروجِ معَ رسولِ الله ﷺ**) عن: متعلِّقٌ بالقاعِدين، ومَع: يتعلَّقُ بالخروج، فعلىٰ هذا مفعولُه الثاني محذوفٌ، أي: يُخوِّفُ أولياءَهُ القاعدينَ ﴿ٱلنَّاسَ﴾، وهُم أبو سُفيانَ وأصحابُه، والضَّميرُ في ﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ﴾ راجعٌ إلىٰ ﴿ٱلنَّاسَ﴾ المذكور.

قولُه: (**فإلامَ رجَعَ الضَّميرُ؟**) جاءَ في السؤالِ بالفاءِ للإنكار، يعني: أنّ الضَّميرَ في ﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ﴾ علىٰ الأوّلِ كان راجِعاً إلىٰ أولياءِ الشيطان، وهُم أبو سُفيانَ وأصحابُه، وحينَ فُسِّرت الأولياءُ بالمُخلَّفينَ لا يَصحُّ ذلك؛ لأنّ الشيطانَ ما خوَّفَهم أنفُسَهم فإلامَ يرجِعُ الضمير؟

قولُه: (﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ﴾ **فتَقعدوا**) فتقعدوا: قيل[1]: ليسَ منصوباً بـ«أن»، ليكونَ جَواباً للنّهي، بل هو مـجْزومٌ بـ«لا» معطوفٌ علىٰ ﴿تَخَافُوهُمْ﴾ بدليلِ قولِه بعدَ ذلك: «﴿وَخَافُونِ﴾

---

(١) قوله: «قيل» ساقط من (ط).

﴿وَخَافُونِ﴾ فجاهِدوا مع رَسُولي، وسارِعُوا إلىٰ ما يأمُركم به، ﴿إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ يعني: أنّ الإيمانَ يقتضي أن تُؤثِروا خوفَ الله علىٰ خوفِ الناس، ﴿وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلَّا ٱللَّهَ﴾ [الأحزاب: ٣٩].

[﴿وَلَا يَحْزُنكَ ٱلَّذِينَ يُسَٰرِعُونَ فِى ٱلْكُفْرِ ۚ إِنَّهُمْ لَن يَضُرُّوا۟ ٱللَّهَ شَيْـًٔا ۗ يُرِيدُ ٱللَّهُ أَلَّا يَجْعَلَ لَهُمْ حَظًّا فِى ٱلْءَاخِرَةِ ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ * إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُا۟ ٱلْكُفْرَ بِٱلْإِيمَٰنِ لَن يَضُرُّوا۟ ٱللَّهَ شَيْـًٔا وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ * وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَنَّمَا نُمْلِى لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْ ۚ إِنَّمَا نُمْلِى لَهُمْ لِيَزْدَادُوٓا۟ إِثْمًا ۚ وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ ١٧٦-١٧٨]

﴿يُسَٰرِعُونَ فِى ٱلْكُفْرِ﴾: **يَقعُون فيه سريعًا**، ويَرْغبون فيه أشدَّ رَغْبة، وهم الذينَ نافقُوا من المتخلِّفين. وقيل: هم قومٌ ارتدُّوا عن الإسلام. فإن قلتَ: فما معنىٰ قولِه: ﴿وَلَا يَحْزُنكَ﴾، ومِن حَقِّ الرسولِ أن يَحْزَنَ لنفاقِ مَن نافَقَ وارتدادِ مَن ارتدَّ؟ قلتُ: **معناه: لا يَحزُنوكَ لخوفِ أن يضرُّوكَ** ويُعِينوا عليك، ألَا ترىٰ إلىٰ قولِه: ﴿إِنَّهُمْ لَن يَضُرُّوا۟ ٱللَّهَ شَيْـًٔا﴾، يعني: أنهم لا يضرُّون بمُسارعتِهم في الكُفْرِ غيرَ أنفُسِهم، ....

فجاهِدوا»، ويَجوزُ أن يكونَ منصوباً، أي: لا يكنْ مِنكُم خَوفٌ، فقعودٌ عنِ القتال، كقولِه تعالىٰ: ﴿وَلَا تَطْغَوْا۟ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى ۖ وَمَن يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِى﴾ [طه: ٨١] علىٰ قراءةِ النَّصْبِ(١)، أي: لا يكنْ مِنكم طُغْيانٌ فحلولُ غضَبٍ منّي.

قولُه: (﴿وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا﴾) يُروىٰ بالياءِ والتاءِ، بالتاءِ الفَوْقانيّة: اقتباسٌ، وبالياءِ التَّحتانيّة: استشهاد.

قولُه: (**يقَعونَ فيه سَريعاً**) يُشيرُ إلىٰ أنّ ﴿يُسَٰرِعُونَ﴾ مضمَّنٌ معنىٰ: يقَعون؛ لأنّ المُسارَعةَ تُعَدّىٰ بـ«إلىٰ».

قولُه: (**معناه: لا يَحزُنوكَ لخَوْفِ أن يَضُرّوك**) يعني: ما أوقَعَ فاعلَ ﴿لَا يَحْزُنكَ﴾ موصولةً لَتدُلَّ علىٰ عِلّة النَّهي، بل أوقَعَهُ ليُكنّيَ به عن إيصالِ المَضرّة، لأنّ مَن يرغَبُ في

---

(١) وهي قراءة الجمهور.

وما وَبالُ ذلك عائدًا علىٰ غيرِهم، **ثُمَّ بيَّن كيف يعودُ وَبالُه عليهم** بقولِه: ﴿**يُرِيدُ ٱللَّهُ أَلَّا يَجْعَلَ لَهُمْ حَظًّا فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ**﴾ أي: نَصيبًا مِنَ الثَّواب، ﴿**وَلَهُمْ**﴾ **بَدَلَ الثَّواب** ﴿**عَذَابٌ عَظِيمٌ**﴾، وذلك أبلغُ ما ضَرَّ به الإنسانُ نَفْسَه. ....

الكُفْرِ سَريعاً غرَضُه مُراغمةُ المؤمنينَ وإيصالُ المضَرّةِ إليهم، يَدُلُّ عليه إيتاءُ قولِه: ﴿**لَن يَضُرُّوا ٱللَّهَ شَيْـًٔا**﴾ رَدّاً وإنكاراً لظَنِّ الخوفِ، وإلىٰ هذا المعنىٰ أشارَ صاحبُ «المِفتاح»: ربّما جُعِلَ ذريعةً إلىٰ التنبيهِ للمخاطَبِ علىٰ الخطأ[١].

قولُه: (**ثُمّ بيّنَ كيفَ يعودُ وبالُه عليهم**) يعني: أصلُ الكلام: لن يَضُرّوا اللهَ شيئاً، بل أنفُسَهم يَضُرّون، فوضَعَ المفسِّرَ وهُو قولُه: ﴿**يُرِيدُ ٱللَّهُ أَلَّا يَجْعَلَ لَهُمْ حَظًّا فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ**﴾، موضعَ المفسَّرِ المحذوف، وهُو قولُه: بل أنفُسَهم يَضُرّون، وفيه أنّ اللهَ خلَقَ الخَلْقَ ليَعبُدوا فيَربحوا ويَنالوا حَظّاً في الآخِرةِ، فهؤلاءِ بدّلوا ذلك الحَظّ بسبب المسارعةِ في الكُفرِ بالعذابِ العظيم، وأيُّ مضَرّةٍ أبلغُ مِن ذلك؟ وإليهِ الإشارةُ بقولِه: «وذلك أبلغُ ما ضَرَّ به الإنسانُ نفْسَه».

قولُه: (﴿**وَلَهُمْ**﴾: **بدلَ الثواب** ﴿**عَذَابٌ عَظِيمٌ**﴾) هذا يُنبِئُ أنّ قولَه تعالىٰ: ﴿**يُرِيدُ ٱللَّهُ أَلَّا يَجْعَلَ لَهُمْ حَظًّا فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ**﴾ يدُلُّ علىٰ أنّ لكلِّ أحدٍ حظّاً في الآخِرةِ لولا أنهُ حرَّمَه علىٰ نفْسِه بسببِ الكُفرِ والمعاصي، ويؤيِّدُه ما ذُكِرَ في «مريمَ» في قولِه: ﴿**تِلْكَ ٱلْجَنَّةُ ٱلَّتِى نُورِثُ مِنْ عِبَادِنَا مَن كَانَ تَقِيًّا**﴾ [مريم: ٦٣]: «أُورِثوا منَ الجَنّةِ المساكنَ التي كانت لأهلِ النار لو أطاعوا»[٢]، وعليه: ما ورَدَ في سُؤالِ منكرٍ ونكير، عن أنسٍ، عن النبيِّ ﷺ: «أمّا المؤمنُ فيقالُ له: انظُرْ إلىٰ مَقْعَدِكَ منَ النارِ أبْدَلَكَ اللهُ بِهِ مقْعَداً منَ الجَنّة». الحديثُ أخرجَهُ البخاريُّ ومسلمٌ وأبو داودَ والنَّسائيُّ[٣]، وفي روايةِ أبي داودَ: «فينطلَقُ بهِ إلىٰ بيتٍ كان لهُ في النارِ فيُقال له: هذا كان لكَ ولكنّ اللهَ عصَمَكَ فأبدَلَكَ به بيتاً في الجَنّة»[٤] الحديث.

(١) «مفتاح العلوم»، ص١٨٢.

(٢) انظر: (١٠: ٥٦).

(٣) أخرجه البخاريّ (١٣٧٤) ومسلم (٢٧٨٠) وأبو داود (٣٢٣١) والنسائيّ (٤: ٧٩).

(٤) «سنن أبي داود» (٤٧٥١).

فإن قلتَ: هلّا قيل: لا يجعلُ اللهُ لهم حظًّا في الآخرة! **وأيُّ فائدةٍ في ذِكْرِ الإرادة؟** قلتُ: فائدتُه الإشعارُ بأنّ الداعيَ إلىٰ حِرْمانِهم وتعذيبِهم قد خَلَصَ خُلوصًا لم يَبْقَ معه صارفٌ قطُّ حِينَ سارَعُوا في الكُفر؛ تنبيهًا علىٰ تَمادِيهم في الطُّغيان، وبُلوغِهم الغايةَ فيه، حتىٰ إنّ أرحمَ الراحمين مُريدٌ أنْ لا يرحَمَهم. ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُاْ ٱلْكُفْرَ بِٱلْإِيمَٰنِ﴾: **إمّا أنْ يكونَ تكريرًا لِذِكْرِهم**؛ للتأكيدِ والتَّسجيلِ عليهم بما أضافَ إليهم، وإمّا أنْ يكونَ عامًّا للكفّار، والأوّلُ خاصًّا فيمن نافَقَ من المتخلِّفين، أوِ ارتدَّ عن الإسلام، **أوْ علىٰ العَكْس**. و﴿شَيْـًٔا﴾ نصبٌ علىٰ المَصْدر؛ لأنّ المعنىٰ: شيئًا من الضَّررِ، وبعضَ الضَّرر. ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾ **فيمن قرأَ بالتاء**: نصبٌ، و﴿أَنَّمَا نُمْلِى لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْ﴾ بَدَلٌ منه، أي: ولا تَحْسبنَّ أنّ ما نُمْلي للكافرين خيرٌ لهم. ....

قولُه: (**وأيُّ فائدةٍ في ذكْرِ الإرادة؟**). السؤالُ والجَوابُ مَبْنيٌّ علىٰ مذهبِه، والسؤالُ من أصلِه غيرُ متوجِّه؛ لأنهُ عُدولٌ عن الظاهر، فإنّ قولَه: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَلَّا يَجْعَلَ لَهُمْ﴾: استئنافٌ لبيانِ الموجِب، كأنهُ قيل: لَمَ يُسارِعونَ في الكُفْرِ معَ أنّ المَضَرّةَ عائدةٌ إليهم؟ فأُجيبَ: بأنهُ تعالىٰ يُريدُ ذلك منهم، فكيف لا يُسارِعون؟

قولُه: (**إمّا أن يكونَ تكريراً لِذِكْرِهم**) أي: هذه الآيةُ والمَتْلُوّةُ قبلَها سِيّانِ من حيثُ المعنىٰ، فإنّ معنىٰ ﴿يُسَٰرِعُونَ فِى ٱلْكُفْرِ﴾ و﴿ٱشْتَرَوُاْ ٱلْكُفْرَ بِٱلْإِيمَٰنِ﴾ سواءٌ، ألا ترىٰ إلىٰ قولِه: «﴿يُسَٰرِعُونَ فِى ٱلْكُفْرِ﴾ يَقَعونَ فيه سَريعاً ويرغَبونَ فيه أشدَّ الرغْبةِ» لأنّ المشتريَ راغبٌ في المشتَرىٰ؟ و﴿لَن يَضُرُّواْ ٱللَّهَ شَيْـًٔا﴾ مقابِلٌ لِمثلِه، وقولُه: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَلَّا يَجْعَلَ لَهُمْ حَظًّا فِى ٱلْأٓخِرَةِ﴾ إلىٰ آخرِه: تلخيصُ قولِه: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾.

قولُه: (**أو علىٰ العكس**) أي: الأوّلُ عامٌّ في الكفّار، والثاني خاصٌّ في المنافقين، والأظهر أن يكونَ تكريراً لِما سبَقَ مِن بيانِ النَّظْم.

قولُه: (**فيمَن قرأَ بالتاء**) أي: الفَوْقانيّةِ: حمْزَةُ، قالَ الزجّاجُ: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ﴾ علىٰ القراءةِ بالتاءِ لم يَجُزْ عندَ البَصْريّينَ إلّا بكسرِ «إنّ»، المعنىٰ: لا تحسَبَنَّ الذين كفَروا إملاؤنا خيرٌ لهم،

و«أنّ» مع ما في حيِّزِه ينوبُ عن المفعولَيْن، كقولِه: ﴿أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ﴾ [الفرقان: ٤٤]، و«ما» مَصْدريّةٌ، بمعنىٰ: ولا تَحسَبنَّ أنّ إملاءَنا خيرٌ، وكانَ حقُّها في قياسِ عِلْمِ الخطِّ أنْ تُكتَبَ مفصولةً، ولكنَّها وقعتْ في الإمامِ متَّصلةً؛ فلا تُخالَف، وتُتَّبَعُ سُنَّةُ الإمامِ في خطِّ المَصاحِف.

فإن قلتَ: كيفَ صحَّ مجيءُ البَدَلِ ولم يُذْكَر إلا أحدُ المفعولَيْن، ولا يجوزُ الاقتصارُ بفعلِ الحسْبانِ علىٰ مفعولٍ واحد؟ قلتُ: صحَّ ذلك مِنْ حيثُ إنّ التعويلَ علىٰ البَدَلِ والمُبْدَلِ منه في حُكمِ الـمُنَحَّىٰ، ألا تَراكَ تقولُ: **جعلتُ متاعَك بعضَه فوقَ بعضٍ**، ..

ودخَلتْ «أنّ» مؤكِّدةً، وإذا فتَحتَ صار المعنىٰ: لا تحسَبنَّ الذين كفَروا إملاءنا، وهُو عندي: بدَلٌ منَ ﴿ٱلَّذِينَ﴾، المعنىٰ: لا تحسَبَنَّ أنّ إملاءَنا للذينَ كفَروا خيراً لهم، وقد قرَأَها خَلْقٌ كثير، ومثلُ هذا البدَل قولُ الشاعر:

فما كانَ قَيْسٌ هُلْكُهُ هُلْكَ واحِدٍ ... ولكنَّــهُ بُنْيــانُ قــومٍ تهَــدَّما[1]

أي: فما كانَ هُلْكُ قَيْس هُلْكَ واحدٍ[2].

وقالَ أبو البقاء: ويجوزُ أن تجعَلَ «أنّ» وما عَمِلتْ فيه بدَلاً منَ ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾ بدَلَ اشتمال، والجُملةُ تسُدُّ مسَدَّ المفعولَيْن[3].

قالَ السَّجاوَنديُّ: هذا كقولِك: لا تحسَبَنَّ زَيداً أنّ عِلمَه نافعٌ له، تلخيصُه: لا تحسَبَنَّ عِلمَ زَيْد نافعاً له، فلم يُنصِفْ مَن خطَّأَ حَمْزةَ في قراءتِه.

قولُه: (**جعَلتُ مَتاعَك بعضَه فوقَ بعض**). «بعضَه»: بدَلٌ مِن «متاعِك»، و«فوقَ»: ثاني مفعولَيْ «جعَلَ»، أي: جعَلتُ بعضَ متاعِكَ فوقَ بعضٍ، قيل: وإنّما لم يجعَلْه مفعولاً ثانياً لكوْنِ التقديرِ كوْنَ الإملاءِ خيراً لهم، فلا يَصحُّ حَملُه علىٰ ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾؛ لأنّك لا تقولُ: إنّ

---

(١) لعَبدَةَ بن الطبيب. انظر: «الحماسة» لأبي تمام (١: ٣٨٧).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٤٩١-٤٩٢).

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣١٣).

مَعَ امتناعِ سُكوتِك علىٰ «متاعَك»! ويجوزُ أن يُقدَّر مضافٌ محذوفٌ علىٰ: ولا تحسبنَّ الذين كَفَروا أصحابَ أنّ الإمْلاءَ خيرٌ لأنفُسِهم، أوْ: ولا تَحسَبنَّ حالَ الذين كَفَروا أنّ الإمْلاءَ خيرٌ لأنفُسِهم.

وهو فيمن قرأَ بالياءِ رفعٌ، والفعلُ متعلِّق بـ«أنَّ» وما في حيِّزه، والإمْلاء لهم: تَخْلِيتُهم وشأْنَهم، مُستعارٌ من: أمْلَىٰ لفَرَسِه؛ إذا **أرْخَىٰ له الطِّوَلَ**؛ ليَرْعَىٰ كيفَ شاء. وقيلَ: هو إمهالُهم، وإطالةُ عُمرهم. **والمعنىٰ: ولا تحسَبنَّ أن الإمْلاءَ خيرٌ لهم من مَنْعِهم أوْ قطْعِ آجالهم**. ....

الذينَ كفروا كوْنُ الإملاءِ خيراً لهم، علىٰ الابتداءِ والخبَرِ، ويَجوزُ ذلك علىٰ حَذْفِ المضاف، إمّا في الخبَرِ أو في الابتداءِ لتصحيحِ الحَمْلِ، فيقالُ: الذين كفَروا أصحابُ أنّ الإملاءَ خيرٌ لأنفُسِهم، أو: لا تحسَبَنَّ حالَ الذينَ كفَروا أنّ الإملاءَ خيرٌ لأنفُسِهم.

قولُه: (**وهُو فيمَن قرَأَ بالياءِ رفْع**) أي: ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟﴾ رفعٌ؛ لأنهُ فاعلُ ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ﴾ علىٰ قراءةِ مَن قرأَ بالياءِ التَّحتانيّة: القُرّاءُ كلُّهم سِوىٰ حَمْزَةَ. روىٰ الزجّاجُ عن المُبَرِّدِ أنَّ مَن قرأَ بالياءِ فتحَ «أنَّ» وكانت تنوبُ عن الاسم والخبَرِ، تقولُ: حسِبتُ أنّ زيداً مُنطلِق، ويَقبُحُ الكسْرُ معَ الياءِ؛ لأنّ الحُسبانَ ليسَ بفعلٍ حقيقيّ، فهُو يَبطُلُ عمَلُه معَ «إنّ»، كما يبطُلُ مع اللام[1].

قولُه: (**أرخَىٰ لهُ الطِّوَل**) الطِّوَل[2]، بكسرِ الطاء: الحَبْلُ الذي يَطولُ للدابّةِ فترعىٰ به.

قولُه: (**والمعنىٰ: ولا تحسَبَنَّ أنّ الإملاءَ خيرٌ لهم مِن مَنْعِهم**): بناءً علىٰ أنْ يُرادَ بالإملاءِ تَخْلِيتُهم وشأنَهم، وقولُه: (أو قَطْعُ آجالِهم): بناءً علىٰ أنْ يُرادَ بالإملاءِ الإمهالُ، ففي الكلام لَفٌّ ونَشْر.

قولُـه: (**أو قَطْـع آجالِـهم**) بنـاءً علىٰ مذهبِـه، قيل: إنّ مِن مذهبِ المعتزلةِ أنّ الميِّت مقطوعُ الأجَل.

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٤٩١).

(٢) قوله: «الطول» ـ الثانية ـ ساقط من (ط).

﴿إِنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ﴾ «ما» هذه حقُّها أنْ تُكتَبَ متَّصلةً؛ لأنّها كافّةٌ دون الأُولىٰ وهذه جملةٌ مستأنَفةٌ تعليلٌ للجُملةِ قَبْلَها، كأنّه قيل: ما بالُهم لا يَحْسَبون الإمْلاءَ خيرًا لهم. فقيل: ﴿إِنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ لِيَزْدَادُوٓاْ إِثْمًا﴾. فإنْ قلتَ: كيفَ جازَ أنْ يكونَ ازديادُ الإثمِ غرضًا لله تعالىٰ في إمْلائه لهم؟ قلتُ: هو عِلّةٌ للإمْلاء، وما كلُّ عِلّةٍ بغَرَض، ألا تَراكَ تقولُ: قعدتُ عن الغَزْوِ للعَجْزِ والفاقة، وخرجتُ من البلدِ لمخافةِ الشرِّ، وليسَ شيءٌ منها بغَرَضٍ لك، وإنّما هي عِلَلٌ وأسباب، فكذلك ازديادُ الإثم جُعِلَ عِلّةً للإمْهالِ وسببًا فيه. فإنْ قلتَ: كيف يكونُ ازديادُ الإثمِ عِلّةً للإمْلاء كما كانَ العَجْزُ عِلّةً للقُعودِ عن الحَرْب؟ قلتُ: لـما كانَ في عِلْمِ الله المحيطِ بكلِّ شيء أنّهم مُزدادُون إثْمًا فكأنَّ الإمْلاءَ وَقَعَ مِن أجْلِه وبسَبَبه علىٰ طَريقِ المَجاز. ....

قولُه: (كيف يكونُ ازديادُ الإثم؟) أي: لا يجوزُ القياسُ؛ لأنّ العَجْزَ عِلّةٌ للقعودِ وسببُه، وهُو مُقدَّمٌ عليه، ولا كذلك ازديادُ[1] الإثم، فإنهُ مسبَّبٌ عن الإملاءِ ومؤخَّرٌ عنه.

قولُه: (لِما كان في عِلمِ الله المُحيط) توجيهُه: أنهُ قد سبَقَ في عِلمِه تعالىٰ بأنّهم مُزدادونَ إثماً ولا بُدَّ أن يَقعَ الازديادُ؛ لأنّ المعلومَ تابعٌ للعِلم، وذلك الازديادُ موقوفٌ علىٰ حصولِ الإملاءِ والإمهال، والموقوفُ علىٰ الشيءِ لا يكونُ عِلّةً للشيء، فجعَلَهُ عِلّةً مجازاً لِما أنّ الموقوفَ علىٰ الشيءِ سببٌ حاملٌ لتحصيلِ ذلك الشيء، فكأنهُ عِلّةٌ لهُ، وهذا معنىٰ قولِه: «وكأنّ الإملاءَ وقَعَ مِن أجلِه وبسَببِه»، والعَجَبُ منَ المصَنِّفِ وركوبِه المتعسِّفِ وترْكِه الجادّةَ المستقيمة، أمَا يعلَمُ أنّ ما يقتضيه عِلمُ الله تعالىٰ لا بُدَّ مِن وقوعِه؟ **الانتصاف**: بنَىٰ سؤالَه علىٰ أنّ الإثمَ الواقعَ منهم خلافُ الإرادة، فأعمَلَ الحيلةَ بجَعْلِه سبباً وليسَ غرَضاً[2].

وقال القاضي: اللامُ في «ليَزداد» عندَنا: لامُ الإرادة[3]، قالَ السَّجاوَنْديُّ: إرادةُ زيادةِ الإثم جائزةٌ عندَ أهلِ السُّنّة، ولا يَخْلو عن حِكمةٍ.

---

(١) قوله: «ازدياد» سقط من (ي).

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٤٤٤).

(٣) «أنوار التنزيل» (٢: ١٢٠) وزاد: وعند المعتزلة لام العاقبة.

وقرأ يحيىٰ بن وثّابٍ بكَسْرِ الأُولىٰ وفتحِ الثانية و(لا يَحسبنَّ) بالياءِ، علىٰ معنىٰ: ولا يَحسَبنَّ الذين كَفَروا أنّ إملاءَنا لازدياد الإثم كما يَفْعلون، وإنما هو لِيَتُوبوا ويَدْخُلوا في الإيمـان. وقوله: ﴿أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْ﴾ اعتراضٌ بين الفعلِ ومَعْمولِه، ومَعْناه: أنّ إمْلاءَنا خيرٌ لأنفُسِهم إنْ عَمِلوا فيه وعَرَفوا إنْعامَ الله عليهم بتَفْسِيحِ المُدّة وتَرْكِ المُعاجَلةِ بالعُقوبة. فإنْ قلتَ: فمـا معنىٰ قولِه: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ علىٰ هذه القراءة؟ قلتُ: مَعْناه: ولا يَحْسَبَوا أنّ إمْلاءَنا لزيادةِ الإثمِ وللتّعذيب. والواوُ للحال، كأنّه قيل: ليزدادوا إثمًا مُعَدًّا لهم عذابٌ مُهين.

[﴿مَّا كَانَ ٱللَّهُ لِيَذَرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ حَتَّىٰ يَمِيزَ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ ۗ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى ٱلْغَيْبِ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَجْتَبِي مِن رُّسُلِهِۦ مَن يَشَآءُ ۖ فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ ۚ وَإِن تُؤْمِنُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ فَلَكُمْ أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ ١٧٩]

قولُه: (ومعناه) أي: معنىٰ الاعتراض، وذلك أنّ قولَه: «أنّ إملاءَنا خيرٌ لأنفُسِهم إنْ عَمِلوا فيه»: تأكيدٌ لقولِه: «إنّما هُو ليَتُوبوا ويَدخُلوا في الإيمان»، لأنّ الإمهالَ للتّوبةِ والدُّخولَ في الإيمانِ خيرٌ كلُّه.

قولُه: (فما معنىٰ قولِه: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ علىٰ هذه القراءة؟) أي: قراءةِ يحيىٰ بنِ وثّاب، والفاءُ في السؤالِ للإنكار، لأنّ المعنىٰ علىٰ تلك القراءة: إنّما نُملي لهُم ليَزْدادوا إثْماً فيَستحِقّوا لذلك العذابَ؛ لأنَّ قولَه: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ عطفٌ علىٰ قولِه: ﴿لِيَزْدَادُوٓا۟ إِثْـمًا﴾، فيكونُ الإملاءُ سبباً للعذاب[١]، وعلىٰ هذهِ القراءةِ سببُه التّوبةُ والدّخولُ[٢] في الإيمانِ، الموجِبانِ للثّوابِ العظيمِ لا العذابِ كما سبَقَ[٣]، وأجاب: أنّ الواوَ للحال، والعِلّةُ مقيِّدةٌ، أمّا قولُه: «لزيادةِ الإثم وللتعذيب»، فتلخيصُ المعنىٰ: لأنهُ قد ذهبَ إلىٰ أنّ الواوَ للحالِ لا

---

(١) قوله: «للعذاب» ساقط من (ط).

(٢) في (ط): «سبب للتوبةِ والدخولِ».

(٣) قوله: «لا العذاب كما سبق» ساقط من (ط).

اللامُ لتأكيدِ النَّفْي، ﴿عَلَىٰ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾ من اختلاطِ المؤمنينَ الخُلَّص والمنافقين، ﴿حَتَّىٰ يَمِيزَ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ﴾: حتىٰ يَعْزِلَ المنافقَ عن المُخْلِص. **وقُرِئ: (يُمَيِّز) مِنْ: مَيَّز**، وفي روايةٍ عن ابن كَثير: (يُمِيز) مِنْ: أَمَاز، بمعنىٰ: مَيَّز. فإن قلتَ: لمن الخِطابُ في ﴿أَنتُمْ﴾؟ قلتُ: **للمُصدِّقين جميعًا** مِنْ أهلِ الإخلاص والنِّفاق، ....

للعَطْفِ حينئذٍ، وهذه القراءةُ شاذّة، ومع ذلكَ غيرُ مخالِفةٍ لمذهبِ أهلِ السُّنّة، وتقريرُها: أنها جاريةٌ علىٰ البَعْثِ علىٰ التفكُّرِ والنظَر، فالمعنىٰ: لا يحسَبَنَّ الذين كفَروا أنّ مطلَقَ الإملاءِ في حقِّهم لأجْلِ الازديادِ في الإثم والانهماكِ في الشرِّ فقَطْ حتّىٰ يُسارِعوا في الكُفْرِ والإضرارِ بنَبيِّ الله فيَهلِكوا، بل قد يكونُ الإنظارُ للنظَرِ المؤدّي إلىٰ الإنصاف، فيَتداركَهم اللهُ بلُطفِه بالتّوبةِ والدخولِ في الإسلام فيُفلِحوا، قال تعالىٰ: ﴿سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْآفَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ﴾ [فصّلت: ٥٣]، ونحوُه قولُه تعالىٰ: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَىْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾: إنّهم إذا نظَروا إلىٰ هذا الكلامِ المُنصِفِ ترَكوا العِنادَ وأنصَفوا مِن أنفُسِهم. والفَرقُ بيْن القَولَيْنِ: أنّ إملاءَ الله علىٰ قولِهم مقصورٌ علىٰ إرادةِ التوبة مُراعاةً للأصلَح، وعلىٰ قولِنا: الإرادةُ كما تتعلَّقُ بالتوبةِ تتعلَّقُ بازديادِ الإثم.

قولُه: (**وقُرِئَ: «يُميِّزُ»**): حمزةُ والكِسائيُّ[1]، و«يُميزُ» مِن: أمازَ، شاذّة. قالَ الواحِديُّ: في «يُميِّزُ» قراءتان: التشديدُ والتخفيف، وهما لُغتان، يقال: مِزْتُ الشيءَ بعضَه مِن بعض، فأنا أَميزُه مَيْزاً، ومَيَّزتُه تمييزاً، ومنهُ الحديثُ: «مَن مازَ أذىً من الطريقِ فهُو له صدَقة»[2].

قولُه: (**للمُصَدِّقِينَ جميعاً**) فسّرَ المؤمنينَ بالمُصدّقين؛ لأنّ الذي يترَتَّبُ عليه التمييزُ هُو ما اشتَملتْ عليه الصُّدورُ منَ الإيمانِ: الحقيقيِّ والمَجازيِّ، قالَ الواحِديُّ: المعنىٰ: ما كان لِيَذَرَكم يا معشرَ المؤمنينَ علىٰ ما أنتَم عليه منَ التباسِ المنافق بالمؤمن، والمؤمنِ بالمنافِق[3].

(١) انظر: «التيسير» للداني ص٩٢.

(٢) «الوسيط في التفسير» للواحدي (١: ٣٩٦). وانظر الحديثَ المذكور في: «النهاية في غريب الحديث» (٤: ٣٨٠).

(٣) «الوسيط» للواحديّ (١: ٣٩٦).

كأنّه قيل: ما كانَ اللهُ لِيَذَرَ المُخْلِصين منكم علىٰ الحالِ التي أنتم عليها ـ مِن اختلاطِ بَعْضِكم ببعضٍ، وأنّه لا يُعرَفُ مُخلِصُكم مِنْ مُنافِقِكم لاتِّفاقكم علىٰ التَّصديقِ جميعًا ـ حتىٰ يُمَيِّزَهم منكم بالوَحْيِ إلىٰ نبيِّه وإخبارِه بأحوالِكم. ثُمَّ قال: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى ٱلْغَيْبِ﴾ أي: وما كانَ اللهُ لِيُؤتيَ أحدًا منكم عِلْمَ الغُيوب، فلا تَتوهَّموا عند إخبارِ الرَّسول بنِفاقِ الرَّجل وإخلاص الآخَرِ أنّه يَطّلِعُ علىٰ ما في القُلوبِ اطِّلاعَ الله فيُخبِرُ عن كُفرِها وإيمانِها، ولكنَّ اللهَ يُرسِلُ الرسولَ فيُوحِي إليه ويُخبِرُه بأنّ في الغيبِ كذا، وأنّ فُلانًا في قَلْبِه النِّفاق، وفلانًا في قَلْبِه الإخْلاص، فيَعْلَمُ ذلك مِنْ جهةِ إخْبارِ الله، لا مِنْ جهةِ اطِّلاعِه علىٰ المُغَيَّبات. ويجوزُ أنْ يُرادَ: لا يَتْرُكُكم مُختلِطين ﴿حَتَّىٰ يَمِيزَ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ﴾؛ بأنْ يُكلِّفَكم التكاليفَ الصَّعبةَ التي لا يَصبِرُ عليها إلا الخُلَّصُ الذين امتَحَنَ اللهُ قلوبَهم ـ كبَذْلِ الأرْواحِ في الجِهاد، وإنفاقِ الأمْوالِ في سبيلِ الله ـ فيَجعل ذلك عِيارًا علىٰ عقائدِكم، وشاهدًا بضمائرِكم، حتىٰ يَعْلَمَ بعضُكم ما في قَلْبِ بعضٍ مِنْ طريقِ الاسْتِدْلال، لا مِنْ جهةِ الوُقوف علىٰ ذاتِ الصُّدور والاطِّلاعِ عليها، فإنَّ ذلك ممّا استأثَرَ اللهُ به، وما كانَ اللهُ ليُطْلِعَ أحَدًا منكم علىٰ الغَيْبِ ومُضْمَراتِ القلوب حتىٰ يَعرِفَ صحيحَها مِنْ فاسِدِها مُطَّلِعًا عليها، ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَجْتَبِى مِن رُّسُلِهِۦ مَن يَشَآءُ﴾ فيُخبِرُه ببعضِ المغيَّبات.

﴿فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ﴾ بأنْ تَقدِروهُ حَقَّ قَدْرِه، وتَعْلَمُوه وَحْدَه مطَّلِعًا علىٰ الغُيوب، وأنْ تُنزِّلُوهم مَنازِلَهم؛ بأنْ تَعْلَموهم عِبادًا مُجْتَبَيْنَ لا يَعلمون إلا ما عَلَّمَهم الله، ولا يُخبِرُون إلا بما أخْبَرَهم اللهُ به مِنَ الغُيوب، وليسُوا مِنْ عِلْمِ الغَيْبِ في شيء. ....

قولُه: (مطَّلِعاً): حالٌ مِن ضميرِ «أحَداً» في «يَعرِفَ»، ولو رُوِيَ بفَتحِ اللامِ ليكونَ حالاً مِن «صحيحِها»: جازَ.

قولُه: (﴿فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ﴾) لَفٌّ، وقولُه: «بأنْ تَقدِروه»، وقولُه: «وأن تُنزِّلوهم»: نَشْر، ويُروىٰ: «تَقدِروهُ» بكسرِ الدال وضمِّها، والكسرُ أصحّ.

وعن السُّدِّيِّ: قالَ الكافرون: إنْ كانَ محمّدٌ صادقًا فلْيُخبِرْنا مَن يؤمنُ منّا ومَن يَكفُر. فنَزَلتْ.

[﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم ۖ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ ۖ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخِلُوا۟ بِهِۦ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ ۗ وَلِلَّهِ مِيرَٰثُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ ١٨٠]

﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ﴾: مَن قرأَ بالتاءِ قَدّر مُضافًا محذوفًا، أي: ولا تَحْسِبنَّ بُخْلَ الذين يَبْخَلون هو خيرًا لهم، وكذلك مَن قرأَ بالياءِ وجَعَلَ فاعلَ ﴿يَحْسَبَنَّ﴾ ضميرَ رسولِ الله ﷺ، أوْ ضميرَ أحدٍ، ومَن جَعَلَ فاعِلَه ﴿ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ﴾ كانَ المفعولُ الأوّلُ عنده محذوفًا، تقديرُه: ولا يحسبنَّ الذين يَبْخلون بُخْلَهم هو خيرًا لهم. والذي سوَّغ حَذْفَه دلالةُ ﴿يَبْخَلُونَ﴾ عليه، ....

قولُه: (﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ﴾ مَن قرأ بالتاءِ): حمزةُ، والباقونَ: بالياءِ التّحتانيّة(١). قالَ الزجّاجُ: مَن قرَأَ بالياءِ: الاسمُ محذوفٌ، المعنىٰ: لا يَحسَبَنَّ الذين يَبخَلونَ البُخْلَ هو خيراً لهم، وهُو كما تقول: مَن كذَبَ كان شرّاً له(٢).

وعن المصنِّفِ: إنّما يَجوزُ حذْفُ أحدِ مفعولَيْ «حَسِبَ» إذا كانَ فاعلُ «حسِبَ» ومفعولاه شيئاً واحداً في المعنىٰ، كقولِه تعالىٰ: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًا﴾ [آل عمران: ١٦٩] علىٰ القراءةِ بالياءِ التّحتانيّة، أي: لا يَحسَبَنَّ الذين قَتلوا أنفُسَهم أمواتاً، وإنّما حُذِفتْ لقوّةِ الدِّلالة، وما نحنُ بصَدَدِه ليس كذلك، فلا بُدَّ منَ التأويل(٣)، وذلكَ أنّ الموصولةَ اشتَملتْ علىٰ ﴿يَبْخَلُونَ﴾، فالفاعلُ مشتمِلٌ علىٰ معنىٰ البُخل، فكأنّ الجميعَ في حُكمِ معنًىٰ واحد، ولذلك حُذِفَ، وإليه الإشارةُ بقولِه: «والذي سوَّغَ حَذْفَه دِلالةُ ﴿يَبْخَلُونَ﴾ عليه».

(١) لتمامِ الإيضاح والفائدة، انظر: «الكشف عن وجوه القراءات» (١: ٣٦٦).
(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٤٩٣).
(٣) قاله في «المفصّل»، ص٢٦١.

و﴿هُوَ﴾: **فَصْل**. وقرأَ الأعمشُ بغيرِ ﴿هُوَ﴾. ﴿سَيُطَوَّقُونَ﴾: تفسيرٌ لقوله: ﴿هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ﴾، أي: سيُلْزَمون وَبالَ ما بَخِلوا به إلزامَ الطَّوْق، وفي أمْثالهم: «**تَقَلَّدَها طَوْقَ الحَمامة**»؛ إذا جاءَ **بِهَنَةٍ** يُسَبُّ بها ويُذَمُّ. وقيل: يُجْعَلُ ما بَخِلَ من الزَّكاةِ حَيَّةً يُطوَّقُها في عُنقِه يومَ القيامة **تَنْهَشُه** من قَرْنِه إلىٰ قَدَمِه، وتَنْقُرُ رأسَه وتقول: أنا مالُكَ. وعن النبيِّ ﷺ في مانعِ الزكاة: «**يُطَوَّقُ بشُجاعٍ أقْرَعَ**»، ورُوي: «بشُجاعٍ أسْود». وعن النَّخَعيِّ: ﴿سَيُطَوَّقُونَ﴾: بطَوْقٍ مِنْ نار. ....

قولُه: (و﴿هُوَ﴾: **فَصْلٌ**)، قالَ الزجّاجُ: زعَمَ سيبَوَيْـهِ أنّ «هُو» ونحوَه إنّما يكونُ فصْلاً معَ الأفعالِ التي تحتاجُ إلىٰ اسم وخبَر، ولم يَذكُرِ الفصْلَ معَ المبتدأِ والخبَرِ[(١)].

قولُه: (**تقلَّدَها طوْقَ الحَمامة**)، **المَيْدانيُّ**: الهاءُ كنايةٌ عن الخَصْلة القبيحة، أي: تقلّدَها تقَلُّدَ طوْقِ الحمامة، أي: لا تُزايِلُه ولا تُفارِقُه حتّىٰ يُفارِقَ طَوْقُ الحمامةِ الحمامةَ[(٢)].

قولُه: (**بِهَنَةٍ**) أي: بفَعْلةٍ قبيحة، **النِّهاية**: هَناتٌ: خِصالُ شَرّ، ولا تُقالُ في الخَيرِ، واحدُها: هَنْتٌ[(٣)]، وقيل: هَنَةٌ، تأنيثُ هَنٍ.

قولُه: (**تَنهَشُه**)، **الجَوهريّ**: نَهَشَتْهُ الحَيَّةُ: لسَعته، **النِّهاية**: النَّهسُ: أخذُ اللّحمِ بأطرفِ الأسنان، والنَّهشُ: بالشِّينِ المعجَمة: الأخذُ بجميعِها.

قولُه: (**يُطَوَّقُ بشُجاع أقرَع**)، الحديثُ مِن روايةِ البخاريّ، عن أبي هريرةَ، قال: قالَ رسولُ الله ﷺ: «مَن آتاهُ الله مالاً فلم يؤدِّ زكاةَ مالِه مُثِّلَ لهُ مالُه شُجاعاً أقرَعَ له زَبيبَتانِ يُطوِّقُه[(٤)] يومَ القيامة، ثُمّ يأخُذُ بِلِهْزِمتَيْهِ، يعني شِدْقَيْه، ثُمّ يقول: أنا مالُكَ أنا كنزُك»[(٥)].

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٤٩٣) وانظر: «الكتاب» لسيبويه (٢: ٣٨٩).

(٢) «مجمع الأمثال» (١: ٢٥٦).

(٣) في (ط): «هَنة».

(٤) في (ط): «يطوق».

(٥) أخرجه البخاري (١٤٠٣).

﴿وَلِلَّهِ مِيرَٰثُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ أي: وله ما فيهما مما يتوارثه أهلُهما مِنْ مالٍ وغيرِه، فما لـهم يَبْخلون عليه بمُلْكِه ولا يُنفِقونه في سَبيله! ونحوُه قولُه: ﴿وَأَنفِقُواْ مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ﴾ [الحديد: ٧]. وقُرِئ: ﴿بِمَا يَعْمَلُونَ﴾ بالتاءِ والياء، فالتاءُ علىٰ طريقةِ الالتفات، وهيَ أبلغُ في الوَعيد، والياءُ علىٰ الظاهر.

[﴿لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ سَنَكْتُبُ مَا قَالُواْ وَقَتْلَهُمُ ٱلْأَنۢبِيَآءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَنَقُولُ ذُوقُواْ عَذَابَ ٱلْحَرِيقِ * ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ ١٨١-١٨٢]

النِّهاية: الأقرَعُ: الذي لا شَعرَ علىٰ رأسِه، يُريدُ حيَّةً قد تَـمَعَّطَ جِلدُ رأسِه لكثرةِ سُمِّهِ وطُولِ عمُرِه. الزَّبيبةُ: نُكتةٌ سوداءُ فوقَ عينِ الحيّة، وقيل: هما نُقطتانِ[١] مكتنِفتانِ فاها.

قولُه: (أي: وله ما فيهما مما يتوارَثه أهلهما)، قالَ الزجّاجُ: أي: اللهُ يُغني أهلَهما فيبقيانِ بما فيهما ليسَ لأحدٍ فيهما مُلْك، فخوطبوا بما يَعلَمونَ لأنّهم يجعَلونَ ما رجَعَ إلىٰ الإنسانِ ميراثاً مُلكاً له[٢].

قولُه: (وقُرِئ: ﴿بِمَا يَعْمَلُونَ﴾ بالياءِ والتاء): ابنُ كثيرٍ وأبو عمْرٍو بالياءِ التحتانيّة، والباقونَ بالتاء[٣]، والقراءةُ بالتاءِ الفَوْقانيّة أبلغُ لمكانِ الالتفاتِ، مثالُه ما ذكَرَهُ في أوّلِ «البقرة»، كما أنّك إذا قلتَ لصاحبِك حاكياً عن ثالثٍ لكما: إنّ فلاناً مِن قصّتِه كَيْتَ وكَيْت، ثُمّ عدَلْتَ إلىٰ الثالثِ فقلتَ: يا فُلانُ مِن حقِّـكَ أن تلـزَمَ الطريقةَ الحميدة، أوْجدْتَ فيه بمُواجَهَتِه[٤] إيّاه، هازّاً من طبعِه [ما] لا يَجِدُه إذا استمرَرْتَ علىٰ الغَيْبة.

---

(١) قوله: «نقطتان» ساقط من (ط).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٤٩٣).

(٣) انظر: «الكشف عن وجوه القراءات» (١: ٣٦٩).

(٤) قوله: «فيه بمواجهته» ساقط من (ط).

قالَ ذلك اليهودُ حين سَمِعوا قولَ الله تعالىٰ: ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ [البقرة: ٢٤٥]، فلا يَخْلو: إمّا أنْ يَقولُوه عن اعتقادٍ لذلك، أوْ عن استهزاءٍ بالقرآن، وأيّهما كان فالكلمةُ عظيمةٌ لا تَصدُرُ إلا عن متمرِّدين في كُفرِهم. ومعنىٰ سَماعِ الله له: أنّه لم يَخْفَ عليه، وأنّه أعَدَّ له كِفاءَه مِنَ العقاب. ﴿سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا۟﴾: في صَحائفِ الحَفَظة، أوْ: سنَحفَظُه ونُثبتُه في عِلْمِنا لا نَنْساه كما يُثْبَتُ المكتوب. فإنْ قلتَ: كيفَ قال: ﴿لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ﴾ ثم قالَ: ﴿سَنَكْتُبُ﴾؟......................

قولُه: (وأيّهما كان)، رُوِيَ مرفوعاً ومنصوباً، فالرّفْعُ علىٰ أنّ «كانَ» تامّة، والنَّصبُ علىٰ أنها ناقصة، والاسمُ مُضمَرٌ فيها، كقولِهم: أيًّا كان وأيًّا ما كان، أي: ذلك أو المذكورُ.

قولُه: (ومعنىٰ سَماعِ الله) إلىٰ آخرِه يُشيرُ إلىٰ أنّ قولَه: ﴿سَمِعَ ٱللَّهُ﴾ كنايةٌ تلويحيّةٌ عن الوعيدِ؛ لأنّ السَّماعَ لازمُ العِلم بالمسموع، وهُو لازمٌ للوعيدِ في هذا المقام، فقولُه: «وأنهُ أعَدَّ لهُ كِفاءَه»: عطفٌ تفسيريٌّ علىٰ قولِه: «أنهُ لم يَـخْفَ».

قولُه: (كيف قال: ﴿لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ﴾؟) وجْهُ السؤال: أنّ قولَه: ﴿لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ﴾ ماضٍ فلا يُطابِقُه قولُه: ﴿سَنَكْتُبُ﴾ لأنهُ مُستقبَل، فلو قيل: «كتَبْنا»، لَطابَقَه؟ وأجابَ: أنّ المرادَ توكيدُ الكلامِ فابتَدأَ بالإخبارِ عن كوْنِه ووجودِه، وأكّدَه بالقَسَميّة، وثَنّىٰ بالإخبارِ عن تَحقُّقِه وثُبوتِه فيما يُستقبَل، وأكّدَهُ بالسِّين، وكلتا العبارَتَين معبِّرتانِ عن الوعيد، ألا ترىٰ كيفَ قال أوّلاً: «وأنه أعدَّ لهُ كِفاءه منَ العِقاب»، وثانياً: «﴿سَنَكْتُبُ﴾ علىٰ جهةِ الوعيد»، ثمّ لَخّصَ المَعْنيينِ بقولِه: «لن يفوتَنا أبداً إثباتُه وتدوينُه»، أي: ماضياً ومستقبلاً! وإلىٰ هذا المعنىٰ يُنظَرُ قولُ مَن قال:

لهـا بينَ أحنــاءِ الضُّلـوعِ مـودَّةٌ … ستَبْقىٰ لها ما أُلفِيَ الدَّهرُ باقيا[1]

وإتيانُ السِّينِ في ﴿سَنَكْتُبُ﴾ للمبالغةِ؛ لأنّ سينَ الاستقبالِ لتأكيدِ الفعل في الإثباتِ، كما أنّ «لن» لتأكيدِه في النّـفْي.

قال الخليلُ: «إنْ سيفعَلُ» جوابُ «لن يفعَلَ».

---

(١) لم أهتدِ إليه فيما بين يديَّ من مصادر التخريج.

وهلّا قيل: ولقد كَتَبْنا؟ قلتُ: ذَكَرَ وُجودَ السَّماعِ أوّلًا مؤكّدًا بالقَسَم، ثم قال: ﴿سَنَكْتُبُ﴾ علىٰ جهةِ الوَعيد، بمعنىٰ: لنْ يفوتَنا أبدًا إثباتُه وتَدْوينُه، كما لن يفوتَنا قَتْلُهم الأنبياءَ. وجَعَلَ قَتْلَهم الأنبياءَ قرينةً له؛ إيذانًا بأنّهما في العِظَم أخَوان، وبأنّ هذا ليس بأوّلِ ما رَكِبوه من العَظائم، وأنّهم أُصلاءُ في الكفر ولهم فيه سَوابقُ، وأنّ مَن قَتَلَ الأنبياءَ لم يُستبعَدْ منه الاجْتِراءُ علىٰ مثلِ هذا القول.

ورُوِيَ: أنّ رسولَ الله ﷺ كَتَبَ مع أبي بكرٍ رضي الله عنه إلىٰ يهودِ بَني قَيْنُقاع يَدْعُوهم إلىٰ الإسلام وإلىٰ إقام الصلاةِ وإيْتاءِ الزكاة، وأنْ يُقرِضُوا اللهَ قَرْضًا حَسَنًا، فقال فِنْحاصُ اليهوديُّ: إنّ اللهَ فقيرٌ حينَ سَألَنا القَرْض، فلَطَمَه أبو بكرٍ في وَجْهه، وقال: لولا الذي بَيْنَنا وبَيْنَكم مِنَ العَهْدِ لَضَربْتُ عُنُقَك. فشَكاه إلىٰ رسولِ الله ﷺ، وجَحَدَ ما قاله؛ فنَزَلتْ. ونحوُه قولُهم: ﴿يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ [المائدة: ٦٤]. ﴿وَنَقُولُ ذُوقُواْ﴾: **ونَنتقِمُ منهم بأن نقولَ لهم يومَ القيامة: ﴿ذُوقُواْ عَذَابَ ٱلْحَرِيقِ﴾** ....

وفي كلامِه إيذانٌ بأنّ المعطوفَ يَكتسِبُ مِنَ المعطوفِ عليه معناه بحسَبِ اقتضاءِ المقام، وهُو قولُه: «لن يَفوتَنا أبداً إثباتُه وتدوينُه، كما لن يفوتَنا قَتْلُهم الأنبياءَ»، وأنّ المعطوفَ عليه أيضاً يَكتسبُ مِنَ المعطوفِ معناه، وهُو المرادُ بقولِه: «بأنّ هذا ليسَ بأوّلِ ما رَكِبوه مِنَ العظائم» إلىٰ آخرِه، وفي ﴿سَنَكْتُبُ﴾ التفاتٌ مِنَ الغَيْبة إلىٰ التكلُّم، ووضعٌ لضميرِ الجماعة مكانَ الواحِدِ للتعظيمِ والتفخيم.

قولُه: (**ونَنتقِمُ منهم بأنْ نقولَ لهم يومَ القيامة: ﴿ذُوقُواْ﴾**) أي: ونقولُ: عطفٌ علىٰ ﴿سَنَكْتُبُ﴾، والباءُ في «بأنْ نقولَ»، كالباءِ في كتَبتُ بالقلَم، أي: نَنتقمُ منهم بواسِطةِ هذا القول، ولن يوجَدَ هذا القولُ إلّا وقد وُجِدَ العذابُ وألَمُه، فالكلامُ فيه كنايةٌ، والمعنىٰ: لن يَفوتَنا أبداً إثباتُه وتدوينُه ونَنتقمُ منهم لأجْلِ هذا[1] القولِ وذلك القتل بأنْ نُعذِّبَهم يومَ القيامةِ بالعذابِ الحَريق، ونقولَ بعدَ التعذيب: ﴿ذُوقُواْ﴾.

---

(١) في (ط): «ونَنتقم منهم بهذا».

كما أذقْتمُ المسْلمين الغُصَص. يقالُ للمُنتقَم منه: أُحسُ وذُقْ. وقالَ أبو سفيانَ لحمزةَ رضيَ اللهُ عنه: ذُقْ عُقَقُ. وقرأَ حمزةُ: (سيُكتَبُ) بالياءِ علىٰ البناءِ للمفعول، (ويَقول) بالياء، وقرأَ الحسَنُ والأعْرج: (سيَكتُبُ) بالياءِ وتسميةِ الفاعل، وقرأ ابنُ مسعود: (ويُقالُ ذوقوا). ﴿ذَٰلِكَ﴾: إشارةٌ إلىٰ ما تقدّمَ من عِقابِهم. وذَكَرَ الأيدي؛ لأنّ أكثرَ الأعمالِ تُزاوَلُ بهنّ، فجعَلَ كلَّ عملٍ كالواقعِ بالأيدي علىٰ سبيلِ التغليب. فإنْ قلتَ: فلِمَ عُطِفَ قولُه: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ لَيۡسَ بِظَلَّٰمٖ لِّلۡعَبِيدِ﴾ علىٰ ﴿مَا قَدَّمَتۡ أَيۡدِيكُمۡ﴾؟ وكيفَ جُعِلَ كونُه غيرَ ظلّامٍ للعبيدِ شريكًا لاجتراحِهم السيِّئاتِ في استحقاقِ التعذيب؟ قلتُ: معنىٰ كونِه غيرَ ظلّامٍ للعبيد: أنه عادلٌ عليهم، ومِنَ العدْلِ أن يُعاقِبَ المسيءَ منهم ويثيبَ المُحْسِن.

قالَ الزّجّاجُ: «ذُوقوا» كلمةٌ تُقال للّذي يُؤيَسُ منَ العفْو، أي: ذُقْ ما أنت فيه فلستَ بمُتَخلِّصٍ منه(١).

وقالَ القاضي: الذَّوقُ: إدراكُ المطعوم، ويُستعمَلُ علىٰ الاتّساع لإدراكِ سائرِ المحسوساتِ والحالات، وذكْرُه هاهنا لأنّ العذابَ مرتَّبٌ علىٰ قولِهمُ الناشئِ عن البُخْلِ والتهالُكِ علىٰ المالِ وغالبُ حاجةِ الإنسانِ إليهِ لتحصيلِ المطاعِم، ومُعظَمُ بُخلِه للخَوْفِ من فُقدانِه، ولذلكَ كثُرَ ذكْرُ الأكلِ معَ المال(٢).

وقلتُ: ناسبَ «ذُقْ» في الاتّساعِ للإدراكِ قولُه: ﴿بِمَا قَدَّمَتۡ أَيۡدِيكُمۡ﴾ في الاتّساعِ في مُزاولةِ الأعمال.

قولُه: (ذُقْ عُقَق) أي: ذُقْ جَزاءَ فِعلِكَ يا عاقُّ، مِن: عَقَّ والدَه يعُقُّ عُقوقاً.

قولُه: (فلِمَ عُطِفَ قولُه؟) وجْهُ السؤالِ أنّ الجهةَ الجامعةَ بيْنَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه واجبٌ، وهِي في قولِه: ﴿ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتۡ أَيۡدِيكُمۡ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَيۡسَ بِظَلَّٰمٖ لِّلۡعَبِيدِ﴾ مفقودةٌ؛

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٤٩٤).

(٢) «أنوار التنزيل» (٢: ١٢٤).

[﴿ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ عَهِدَ إِلَيۡنَآ أَلَّا نُؤۡمِنَ لِرَسُولٍ حَتَّىٰ يَأۡتِيَنَا بِقُرۡبَانٖ تَأۡكُلُهُ ٱلنَّارُۗ قُلۡ قَدۡ جَآءَكُمۡ رُسُلٞ مِّن قَبۡلِي بِٱلۡبَيِّنَٰتِ وَبِٱلَّذِي قُلۡتُمۡ فَلِمَ قَتَلۡتُمُوهُمۡ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ۞ فَإِن كَذَّبُوكَ فَقَدۡ كُذِّبَ رُسُلٞ مِّن قَبۡلِكَ جَآءُو بِٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُنِيرِ﴾ ١٨٣- ١٨٤]

﴿عَهِدَ إِلَيۡنَآ﴾: أمَرَنا في التوراةِ وأوْصانا بأنْ لا نؤمِنَ لرسولٍ حتىٰ يأتيَنا بهذه الآيةِ الخاصّة؛ وهي أن يُرِيَنا قُرْبانًا تَنْزِلُ نارٌ من السّماءِ فتأكلُه، كما كانَ أنبياءُ بني إسرائيلَ تلكَ آيتُهم؛ كانَ يُقرَّبُ بالقُرْبانِ فيقومُ النبيُّ فيدعو، فتنزلُ نارٌ من السّماء فتأكلُه. وهذه دعوىٰ باطلةٌ وافتراءٌ علىٰ الله؛ لأنّ أكْلَ النّارِ القُرْبانَ لم يُوجِبِ الإيمانَ للرّسولِ الآتي به إلا لكونِه آيةً ومُعجزة، فهو إذنْ وسائرُ الآياتِ سواء؛ فلا يجوزُ أن يعيِّنَه اللهُ تعالىٰ مِنْ بين الآيات، وقد ألزَمهم اللهُ أنّ أنبياءَهم جاؤوهم بالبيّناتِ الكثيرةِ التي أوجبتْ عليهم التصديق، وجاؤوهم أيضًا بهذه الآيةِ التي اقْتَرَحُوها، فلِمَ قتَلوهم إنْ كانوا صادقينَ أنّ الإيمانَ يلزمُهم بإتْيانها؟! وقُرِئ: (بقُرُبان) بضمَّتَيْن، ونظيرُه: السُّلُطان. فإن قلتَ: ما معنىٰ قولِه: ﴿وَبِٱلَّذِي قُلۡتُمۡ﴾؟ قلتُ: معناه: وبمعنىٰ الذي قُلتموه مِنْ قولِكم: قربانٌ تأكلُه النار، ومُؤدّاه كقولِه: ﴿ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُواْ﴾ [المجادلة: ٣] أي: لمعنىَ ما قالوا. ......

لأنّ الذي دَلّ عليه المعطوفُ عليه استحقاقُ التعذيبِ لكونِه تعليلاً لقولِه: ﴿ذُوقُواْ عَذَابَ ٱلۡحَرِيقِ﴾، وهذا كيفَ يُتصوَّرُ في قولِه: ﴿لَيۡسَ بِظَلَّٰمٖ لِّلۡعَبِيدِ﴾؟ وأجابَ: أنّ مفهومَ الآيةِ دَلَّ علىٰ أنه عادل، والعَدْلُ مُستلزِمٌ لعقابِ المُسيء وإثابةِ المحسِن، كأنهُ قيل: ذلك العذابُ بسببِ فِعلِكم وبسببِ أنّ اللهَ عادلٌ لا يَترُكُ معاقبةَ المسيءِ، فحصَلتِ الجهةُ الجامعة.

قولُه: (وبمعنىٰ الذي قُلتُموه)، ومعناه: إراءتُهمُ القُربانَ والنارَ النازلةَ منَ السماء آكلةً له، كأنهُ قيل: جاءتْكم رسُلُه[1] بالبيِّنات، وبهذه البيِّنةِ خاصَّةً، فهُو مِن عطْفِ الخاصِّ علىٰ العامّ.

---

(١) في (ط): «رسلي».

في مصاحفِ أهلِ الشام: (وبالزُّبُر)؛ وهي الصحف. ﴿وَٱلْكِتَـٰبِ ٱلْمُنِيرِ﴾: التوراةُ والإنجيلُ والزَّبور. وهذه تَسْلِيةٌ لرسولِ الله ﷺ من تَكْذيبِ قومِه وتكذيبِ اليهود.

[﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ ۗ وَإِنَّمَا تُوَفَّوْنَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ ۖ فَمَن زُحْزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ وَأُدْخِلَ ٱلْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ ۗ وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا مَتَـٰعُ ٱلْغُرُورِ﴾ ١٨٥]

وقرأَ اليَزيديُّ: (ذائقةٌ المَوْتَ) علىٰ الأصْل، وقرأ الأعمشُ: (ذائقةُ الموتَ) بطَرحِ التنوينِ مع النَّصْب، كقولِه:

ولا ذاكرَ اللهَ إلّا قليلا

قولُه: («وبالزُّبُر»؛ وهِي الصُّحُف)، قالَ القاضي: الزُّبُر: جمعُ زَبور، وهُو الكتابُ المقصورُ علىٰ الحِكَم، مِن زَبرتُ الشيءَ: إذا حسَّنتَه، والكتابُ في عُرفِ القرآن: ما يتضمَّنُ الشرائعَ والأحكام، ولذلك جاءَ الكتابُ والحِكمةُ متعاطفَيْنِ في عامّة القرآن[1].

قولُه: (ولا ذاكرَ اللهَ إلّا قليلاً)، أولُه:

فألفَيْتُـهُ غيرَ مُستَعتِبٍ

قبلَه:

ذكَّرتُـــهُ[2] ثُـــمّ عاتَبْتُـــهُ عتاباً رفيقاً وقولاً جميلا[3]

غيرَ مُستعتِب، أي: غيرَ راجع بالعِتاب منّي علىٰ قُبحِ فعلِه، واستعتَبَ وأعتَبَ بمعنىٰ، واستعتَبَ أيضاً: طلبَ أن يُعتَبَ، والأصلُ: «ولا ذاكراً اللهَ» بالتنوينِ فطُرِحَ معَ نصْبِ «الله»، فإنّهم قد يَحذِفونَ التنوينَ عندَ ملاقاتِه ساكناً إمّا طلباً للخِفّةِ أو فِراراً من التقاءِ الساكِنَيْن، والدَّليلُ علىٰ تقديرِ التنوين نصبُهُ «الله»، فلو كان قصْدُه إلىٰ الإضافةِ لجَرَّه.

---

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ١٢٦).

(٢) في (ط): «فذكرته».

(٣) البيتان لأبي الأسود الدؤلي. انظر: «أمالي ابن الشجري» (٢: ١٦٤).

فإنْ قلتَ: كيفَ اتَّصل به قولُه: ﴿وَإِنَّمَا تُوَفَّوْنَ أُجُورَكُمْ﴾؟ قلتُ: **اتِّصالُه به علىٰ أنْ: كلُّكم تموتون**، لا بُدَّ لكم مِنَ الموت، ولا تُوفَّون أُجورَكم علىٰ طاعاتِكم ومعاصيكم عَقِيبَ مَوْتِكم، وإنما توفَّوْنها يومَ قِيامِكم مِنَ القُبور. فإنْ قلتَ: فهذا يوهِمُ نَفْيَ ما يروى: أنّ «القَبْر روضةٌ من رِياضِ الجنّةِ أوْ حُفرةٌ مِنْ حُفَرِ النار»؟ قلتُ: كلمةُ التَّوْفِيَة تُزِيلُ هذا الوهم؛ لأنّ المعنىٰ: أنّ توفيةَ الأُجورِ وتَكْميلَها يكونُ ذلك اليومَ، وما يكونُ قَبْلَ ذلك فبَعْضُ الأُجور. الزَّحْزَحةُ: التَّنْحِيةُ والإبْعاد، تكريرُ الزَّحِّ؛ وهو: الجَذْب بعَجَلة. ....

قولُه: (**اتّصالُه بهِ علىٰ أنْ: كلُّكم تـمُوتُونَ**)، وتمامُ تقريرِه: أنهُ سبَقَ أنّ قولَه: ﴿فَإِن كَذَّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ﴾ تسليةٌ لرسولِ الله ﷺ وتصبيرٌ له علىٰ أذىٰ قومِه، يعني أنّ الرُّسُلَ قاطبةً كُذِّبوا وأوذوا فصَبَروا حتّىٰ انكشَفَ عنهمُ الكَرْبُ؛ لأنّ مشاقَّ الدُّنيا ومتاعبَها ونعيمَها ولَذّاتِها في وشَكِ الزَّوالِ، وهُو المعنيُّ بقولِه: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾ ﴿وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا مَتَٰعُ ٱلْغُرُورِ﴾، ثُمّ جيءَ بقولِه: ﴿إِنَّمَا﴾ الدّالةِ علىٰ الحَصْرِ لِما عسَىٰ أن يتَردَّدَ في الخَلَد: هل يتلقّىٰ كلٌّ منَ الرُّسُلِ والمكذِّبينَ جزاءَ ما عَمِلَ بعدَ الموت؟

فقيل: نعمْ، يُجازَوْنَ جزاءً غيرَ وافٍ؛ بأن يكونَ القبرُ إمّا رَوْضةً مِن رياضِ الجَنّة أو حُفْرةً مِن حُفَرِ النّيران، وإنّما يُوفَّونَ أجورَهم يومَ القيامةِ جزاءً وافياً، وإلىٰ هذا المعنىٰ يُنظَرُ قولُه تعالىٰ: ﴿وَحَاقَ بِـَٔالِ فِرْعَوْنَ سُوٓءُ ٱلْعَذَابِ ۞ ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدْخِلُوٓاْ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ﴾ [غافر: ٤٥-٤٦] ثُمّ جيءَ بالفاءِ التفصيليّةِ بياناً للجزاءَيْنِ في قولِه: ﴿فَمَن زُحْزِحَ﴾ أي: فمَن زُحزِحَ عن النارِ وأُدخِلَ الجَنّةَ فقد فاز، ومَن زُحزِحَ عن الجَنّة وأُدخِلَ النار فقد خابَ، وفيه رَدٌّ لزَعْمِ مَن يَزعُمُ أنْ لا بعْثَ ولا حَشْرَ، وأنّ الأرواحَ المُفارِقةَ بعدَ الموتِ إمّا في السعادةِ أو الشّقاوة، والحديثُ أخرَجَهُ التِّرمِذيُّ عن أبي سعيد[1].

---

(١) سنن الترمذيّ (٢٤٦٠) وقال: حديثٌ حسن غريبٌ لا نعرفُه إلّا من هذا الوجه.

﴿فَقَدۡ فَازَ﴾: **فقد حَصَلَ له الفوزُ المُطْلَق** المُتناوِلُ لكلِّ ما يُفازُ به، ولا غايةَ للفوزِ وراءَ النَّجاة مِنْ سَخَطِ الله والعذابِ السَّرْمد، ونَيْلِ رِضْوانِ الله والنَّعيم المُخلَّد. اللهمَّ وفِّقْنا لِـما نُدرِكُ به عندكَ الفوزَ في المَآب. وعن النبيِّ ﷺ: «مَن أحبَّ أنْ يُزَحْزَحَ عن النارِ ويُدْخَلَ الجنّةَ فلْتُدْرِكْه منيَّتُه وهو مؤمنٌ بالله واليومِ الآخر، ويأتي إلىٰ الناسِ **ما يُحِبُّ أنْ يؤتىٰ إليه**»، وهذا شاملٌ للمُحافظةِ علىٰ حُقوقِ الله وحُقوقِ العِباد. شَبَّهَ الدنيا بالمَتاع الذي يُدَلَّسُ به علىٰ **المُسْتام** ويُغَرُّ حتىٰ يَشتريَه، ثُمَّ يتبيَّنُ له فَسادُه ورَداءتُه، والشيطانُ هو المدلِّسُ الغَرُور. وعن سَعيدِ بنِ جُبَير: إنَّما هذا لِـمَن آثَرَها علىٰ الآخرة، فأمّا مَن طَلَبَ الآخرةَ بها فإنّها **مَتاعُ بَلاغ**. ....

قولُه: (**فقد حصَلَ له الفَوزُ المطلَق**)، أوقَعَ ﴿فَقَدۡ فَازَ﴾ المطلَق جزاءً للشَّرطِ المقيَّد للزَّحزحةِ عن النارِ وإدخالِ الجَنّةِ لِيَدُلَّ علىٰ أنّ حقيقةَ الفوزِ هذا وليسَ دونَه فوزٌ وإنْ سُمّيَ به، روينا عن الإمام أحمدَ والتِّرمذيِّ والدَّارِميّ، عن أبي هُريرةَ، أنّ رسولَ الله ﷺ قال: «مَوضعُ سَوْطٍ في الجنّة خيرٌ منَ الدُّنيا وما فيها، فاقرؤوا[1] إن شئتُم: ﴿فَمَن زُحۡزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ وَأُدۡخِلَ ٱلۡجَنَّةَ فَقَدۡ فَازَۗ وَمَا ٱلۡحَيَوٰةُ ٱلدُّنۡيَآ إِلَّا مَتَٰعُ ٱلۡغُرُورِ﴾»[2].

قولُه: (**ما يُحِبُّ أن يُؤتىٰ إليه**)[3]، الضَّميرُ المستترُ في «يُؤتىٰ» راجعٌ إلىٰ «ما». **الأساس**: أَتىٰ إليه إحساناً: إذا فعلَهُ، أي: يُحسِنُ إلىٰ الناسِ ما يُحبُّ أن يُحسَنَ إليه.

قولُه: (**المُستام**)، أي: المشتري، **المُغرِب**: لا يَسومُ الرجلُ علىٰ سَوْم أخيه، أي: لا يشتري، ورُويَ: لا يَستامُ ولا يَبْتاع[4].

قولُه: (**متاعُ بلاغٍ**)، أي: يبلُغُ بالدُّنيا إلىٰ الآخِرة.

---

(١) في (ي) و(د): «واقرؤوا».

(٢) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٩٦٥١) والدّارميّ (٢٨٣٨) وابن ماجه (٤٣٣٥) والترمذيّ (٣٢٩٢) والنسائيّ في «السنن الكبرىٰ» (١١٠٨٥) وغيرهم.

(٣) هو جزءٌ من حديثٍ صحيح أخرجه مسلم (١٨٤٤) من حديثِ عبد الله بن عمرو بن العاص.

(٤) «المغرب في ترتيب المعرب» (٣: ١١٣).

خُوطِبَ المؤمنون بذلك؛ ليُوَطِّنوا أنفُسَهم علىٰ احتمالِ ما سيَلقَوْن من الأذىٰ والشَّدائدِ والصَّبرِ عليها، حتىٰ إذا لَقُوها لَقُوها وهم مُستعِدُّون، لا يَرهَقُهم ما يَرْهَقُ مَن تُصِيبُه الشِّدَّة بَغْتةً فيُنكِرُها، وتَشمئِزُّ منها نَفْسُه.

[﴿لَتُبْلَوُنَّ فِىٓ أَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَـٰبَ مِن قَبْلِكُمْ وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓا۟ أَذًى كَثِيرًا ۚ وَإِن تَصْبِرُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ فَإِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ﴾ ١٨٦]

والبلاءُ في الأنفُس: القَتْلُ، والأَسْر، والجِرَاح، وما يَرِدُ عليها مِنْ أنواعِ المَخاوِفِ والمَصائب؛ وفي الأموال: الإنفاقُ في سُبُلِ الخير، وما يقعُ فيها مِنَ الآفات؛ **وما يَسمعون** مِنْ أهلِ الكتاب: المَطاعِنُ في الدِّين الحَنيف، وصَدُّ مَن أرادَ الإيمان، وتَخْطئةُ مَن آمن، وما كانَ مِنْ كَعْبِ بنِ الأشْرف مِنْ هِجائه لرسول الله ﷺ، وتَحْريضِ المشركين، ومِنْ فِنْحاصَ، ومِنْ بَني قُرَيْظةَ والنَّضير. ﴿فَإِنَّ ذَٰلِكَ﴾: فإنَّ الصَّبْرَ والتقوىٰ، ﴿مِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ﴾: **مِنْ مَعْزُوماتِ الأمور**، أيْ: مما يَجِبُ العَزْمُ عليه مِنْ الأُمور، أوْ: مِمَّا عَزَمَ اللهُ أن يكونَ، يعني: أنّ ذلك **عَزْمةٌ من عَزَماتِ الله**، لا بُدَّ لكم أنْ تَصبِروا وتَتَّقُوا.

قولُه: (**وما يَسمَعون**) إلىٰ آخرِه: عطفٌ علىٰ قولِه: البلاءُ أي: البلاءُ في الأنفُس: القَتْلُ وما يَرِدُ عليها، وفي الأموالِ: الإنفاقُ وما يقَعُ فيها، وفي الدِّين: المَطاعِن وما يسمَعون، لكنْ غيَّرَ العِبارةَ فجعَلَ «ما يَسمعونَ» مبتدأً والخبرَ «المطاعن»، وعطَفَ «صَدُّ» و«تخطئةُ» وما كان علىٰ الخبَر.

قولُه: (**من معزوماتِ الأمور**)، جعَلَ المصدَر في تأويلِ المفعولِ وجمعَهُ لإضافتِه إلىٰ الأمورِ، أو «ممّا عزَم الله»: معطوفٌ علىٰ «ما يجبُ»، ويجوزُ أن يُعطَفَ علىٰ «معزومات».

قولُه: (**عَـزْمةٌ مِن عزَماتِ الله**)، العَـزْمُ يَجيءُ لمعنيَـيْنِ: بمعنىٰ الجِدِّ والصَّبر، وبمعنىٰ الفريضةِ أيضاً، والمصنِّفُ حمَلَ الآيةَ علىٰ المعنيَيْن.

[﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ فَنَبَذُوهُ وَرَآءَ ظُهُورِهِمْ وَٱشْتَرَوْاْ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًا ۖ فَبِئْسَ مَا يَشْتَرُونَ ﴾ ١٨٧]

﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ﴾: واذكُرْ وَقْتَ أخْذِ الله ميثاقَ أهلِ الكتاب. ﴿لَتُبَيِّنُنَّهُۥ﴾: الضميرُ لـ﴿ٱلْكِتَٰبَ﴾، أُكِّد عليهم إيجابُ بيانِ الكتاب واجتنابُ كِتْمانه، كما يؤكَّد على الرَّجلِ إذا عُزِمَ عليه وقيل له: آلله لتفعلَنَّ. ﴿فَنَبَذُوهُ وَرَآءَ ظُهُورِهِمْ﴾: فنَبذُوا الميثاقَ وتأكيدَه عليهم، يعني: لَمْ يُراعُوه ولم يَلتفِتُوا إليه. والنَّبْذُ وراءَ الظَّهر: مَثَلٌ في الطَّرْح وتَرْكِ الاعتداد، ونقيضُه: جَعَلَه نَصْبَ عَيْنَيْه، و: ألْقاه بين عينَيْه. وكفى به دَليلًا على أنّه مأخوذٌ على العُلماء أن يُبيِّنوا الحقَّ للناس وما عَلموه، وأن لا يَكتُموا منه شيئًا لغَرَضٍ فاسد؛ من تَسْهيلٍ على الظَّلَمة، وتطييبٍ لنُفوسِهم، واستِجْلابٍ لِـمَسارِّهم، أوْ لجَـرِّ منفعةٍ وحُطامِ دنيا، ....

النِّهاية: في الحديثِ «خيرُ الأمورِ عَوازِمُها» أي: فرائضُها التي عزَمَ اللهُ عليك بفعلِها، المعنىٰ: ذواتُ عزْمِها التي فيها عَزْم، وقيل: ما وَكَّدتَ رأيَك وعَزْمَك عليه ووَفَّيْتَ بعهدِ الله فيه، والعَزْم: الجِدُّ والصَّبرُ، ومنه: ﴿فَٱصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُوْلُواْ ٱلْعَزْمِ﴾ [الأحقاف: ٣٥]، ومنه: لِيعْزِمِ المسألة(١)، أي: ليَقْطَعْها.

قولُه: (**النَّبذُ وراءَ الظَّهر: مثَلٌ في الطَّرحِ وتَرْكِ الاعتداد**)، وأنشَدَ الزجّاجُ للفرزْدق:

تَميمَ بنَ قَيْسٍ لا تكـونَنَّ حـاجتي ... بظَهرٍ فلا يَعْيا(٢) عـليَّ جوابُهـا(٣)

أي: لا تترُكْها لا تعبأُ(٤) بها، ويقالُ للذي يَطرحُ الشيءَ ولا يعبأُ به: قد جعَلتَ هذا الأمرَ بظَهرٍ(٥).

---

(١) هو جزءٌ من حديثٍ أخرجه البخاريّ (٦٣٣٨) من حديثِ أنس بن مالك رضيَ الله عنه.

(٢) في (ط): «تعبا».

(٣) «ديوان الفرزدق» (١: ١٠٢).

(٤) في (ط): «يُعبأ».

(٥) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٤٩٧).

أوْ لتقيَّةٍ ممّا لا دليلَ عليه ولا أَمارة، أوْ لبُخلٍ بالعِلْم، وغَيْرةٍ أنْ يُنْسَبَ إليه غيرُهم. وعن النبيِّ ﷺ: «مَن كتَمَ عِلْمًا عن أهْلِه أُلجِمَ بلِجامٍ مِنْ نار»، وعن طاووس: أنّه قال لوَهْبٍ: إنِّي أرىٰ اللهَ سوف يعذِّبُك بهذه الكُتب. وقال: والله لو كنتَ نبيًّا فكَتَمْتَ العِلْمَ كما تكتُمُه لرأيتُ أنّ اللهَ سيُعذِّبُك. وعن محمّدِ بنِ كَعْبٍ: لا يَحِلُّ لأحدٍ من العُلَماءِ أنْ يسكُتَ علىٰ عِلْمِه، ولا يحلُّ لجاهلٍ أنْ يسكُتَ علىٰ جَهْلِه حتىٰ يَسْأل. وعن عليٍّ رضي الله عنه: ما أخَذَ اللهُ علىٰ أهلِ الجَهْل أنْ يتعلَّموا حتىٰ أخَذَ علىٰ أهلِ العِلْمِ أنْ يُعَلِّموا. وقُرئ: (ليُبيننُّه)، (ولا يَكْتمونه) بالياء؛ لأنّهم غَيَبٌ؛ وبالتاءِ علىٰ حكايةِ مُخاطبتِهم، كقوله: ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَىٰ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ فِي ٱلْكِتَٰبِ لَتُفْسِدُنَّ﴾ [الإسراء: ٤].

[﴿لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أَتَوا۟ وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُوا۟ بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا۟ فَلَا تَحْسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ مِّنَ ٱلْعَذَابِ ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ ١٨٨]

﴿لَا تَحْسَبَنَّ﴾: خطابٌ لرسولِ الله ﷺ، وأحدُ المفعولَيْن: ﴿ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ﴾، والثاني: ﴿بِمَفَازَةٍ﴾. وقوله: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّهُم﴾ تأكيدٌ، ....

قولُه: (ممّا لا دليلَ عليه): متعلِّقٌ بتَقِيّةٍ، أي: الاتّقاءُ مِن شيءٍ لا دليلَ ولا أمارةَ علىٰ اتّقائه.

قولُه: (مَن كتَمَ علماً عن أهلِه). الحديثُ مِن روايةِ أبي داودَ والتِّرمذيِّ، عن أبي هُرَيرة، قال: قالَ رسولُ الله ﷺ: «مَن سُئلَ عِلماً يَعلَمُه فكتَمَهُ أُلجِمَ بلِجامٍ مِن نار»[(١)].

قولُه: (وقُرِئَ: ليُبيِّنُنَّه) بالياءِ التّحتانيّة: ابنُ كثيرٍ وأبو عمرو، والباقونَ: بالتاء[(٢)].

قولُه: (﴿فَلَا تَحْسَبَنَّهُم﴾: تأكيدٌ)، قالَ الزجّاجُ: العربُ تُعيدُ إذا طالتِ القصّةُ «حَسِبتَ» وما أشبَهها إعلاماً أنّ الذي جَرىٰ متّصلٌ بالأوّلِ وتوكيداً، فتقولُ: لا تَظُنَّنّ زيداً إذا جاءَكَ وكلَّمَك بكذا وكذا فلا تَظُنَّنَّهُ صادقاً، فتُعيدُ «لا تَظُنَّنّه» توكيداً وتوضيحاً[(٣)].

---

(١) أخرجه أبو داود (٣٦٥٨) والترمذيّ (٢٦٤٩) وحسَّنه، وانظر تمامَ تنقيده في «تخريج أحاديثِ الكشّاف» للحافظ الزيلعيّ (١: ٢٥٢).

(٢) انظر: «التيسير» للداني ص٩٣.

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٤٩٨).

تقديرُه: لا تحسبنَّهم فلا تحسبنَّهم فائزِينَ. وقُرِئ: (لا تحسبُنَّ)، (فلا تحسبُنَّهم) بضمِّ الباء علىٰ خِطابِ المؤمنين؛ (ولا يحسبَنَّ)، **(فلا يحسبَنَّهم) بالياءِ وفتح الباء فيهما**، علىٰ أنَّ الفعلَ للرسول. وقرأَ أبو عمرٍو بالياءِ وفتحِ الباء في الأوّل، وضمِّها في الثاني، علىٰ أنّ الفعلَ لـ﴿ٱلَّذِينَ يَفۡرَحُونَ﴾، والمفعولَ الأوّلَ محذوفٌ علىٰ: لا يَحسبَنَّهم الذين يَفرحون بمَفازة، بمعنىٰ: لا يحسبَنَّ أنفسُهَم الذين يَفْرَحون فائزين، و(فلا يحسبُنَّهم) تأكيدٌ. ومعنىٰ ﴿بِمَآ أَتَوا﴾: بما فَعَلوا. و«أتىٰ» و«جاء» يُستعملان بمعنىٰ «فَعَلَ»، قال اللهُ تعالىٰ: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ وَعۡدُهُۥ مَأۡتِيّٗا﴾ [مريم: ٦١]، ﴿لَقَدۡ جِئۡتِ شَيۡـٔٗا فَرِيّٗا﴾ [مريم: ٢٧]، وتدلُّ عليه قراءةُ أُبَيٍّ: (يَفْرَحون بما فَعَلوا)، وقُرِئ: (آتَـوْا) بمعنىٰ: أعطَوْا، وعن عليٍّ رضي الله عنه: (بما أُوْتُوا). ومعنىٰ ﴿بِمَفَازَةٖ مِّنَ ٱلۡعَذَابِ﴾: بمَنْجاةٍ منه. رُوِيَ: أنّ رسولَ الله ﷺ سألَ اليهودَ عن شيءٍ ممّا في التوراة، فكَتَمُوا الحقَّ وأخبَرُوه بخِلافه، وأرَوْه أنهم قد صَدَقُوه، واستَحْمَدُوا إليه، وفَرِحُوا بما فَعَلُوا، فأطْلَع اللهُ رسولَه علىٰ ذلك وسَلّاه بما أنزل مِن وعيدِهم، أي: لا تَحسبَنَّ اليهودَ الذين يَفْرَحون بما فَعَلُوا مِن تَدْليسِهم عليك ويُحِبُّون أن تَحْمَدَهم بما لم يَفْعَلوا من إخبارِك بالصِّدق عمّا سألْتَهم عنه ناجِينَ من العَذاب. ومعنىٰ (يفرحون بما أوتُوا): بما أُوتوه مِنْ عِلْم التوراة. وقيل: يَفْرَحون بما فَعَلُوا مِنْ كِتمانِ نَعْتِ رسولِ الله ﷺ. ﴿وَّيُحِبُّونَ أَن يُحۡمَدُواْ بِمَا لَمۡ يَفۡعَلُواْ﴾ من اتِّباعِ دِيْنِ إبراهيم؛ حيثُ ادَّعَوْا أنّ إبراهيمَ كان علىٰ اليهوديّة وأنّهم علىٰ دِيْنِه. ....

وقال القاضي: المعنىٰ: ولا تحسَبَنَّ الذين يفرَحونَ بما فعَلوا من التدليس وكِتمانِ الحقِّ ويُحِبّونَ أن يُحمَدوا بما لم يَفعَلوا منَ الوفاءِ بالميثاقِ وإظهارِ الحقِّ والإخبارِ بالصِّدقِ بمَنجاةٍ من العذاب[1].

قولُه: (**«فلا يحسبَنَّهم» بالياءِ وفَتْح الباء**)، قرأَها: نافعٌ وابنُ عامر، والباقونَ: بالتاءِ الفَوْقانيّةِ فيهِما وفَتْح الباء[2].

---

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ١٢٨).

(٢) كذا ذكر المؤلف رحمه الله، والذي ذكره الداني في «التيسير» ص٩٣ وغيرُه من أهل القراءات أن قراءة ابن كثير وأبي عمرو: «فلا يَحسَبُنَّهم» بالياء وضم الباء، وقراءة الباقين: بالتاء وفتح الباء.

وقيل: إنهم قومٌ تخلَّفوا عن الغزْوِ مع رسولِ الله ﷺ، فلمّا قَفَلَ اعتَذَرُوا إليه بأنّهم رأَوُا المصلحةَ في التخلُّف، واستَحْمَدوا إليه بتَرْكِ الخُروج. وقيل: هم المنافقون يَفْرَحون بما أتَوْا مِنْ إظهارِ الإيمانِ للمسلمين ومُنافَقتِهم وتوصُّلِهم بذلك إلىٰ أغراضِهم، ويَسْتَحمِدون إليهم بالإيمانِ الذي لم يَفْعَلوه علىٰ الحقيقة؛ لإبْطانِهم الكُفر. **ويجوزُ أن يكونَ شاملًا لكلِّ مَن يأتي بحَسَنةٍ فيفرحُ بها فَرَحَ إعجابٍ**، ويُحبُّ أن يحمدَه الناسُ ويُثنوا عليه بالديانةِ والزهدِ بما ليس فيه.

[﴿وَلِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ * إِنَّ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ لَءَايَٰتٍ لِّأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ * ٱلَّذِينَ يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَٰمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَٰطِلًا سُبْحَٰنَكَ فَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ﴾ ١٨٩-١٩١]

قولُه: (**ويجوزُ أن يكونَ شاملاً لكلِّ مَن يأتي بحسَنةٍ فيَفرَحُ بها فرحَ إعجاب**)، يعني: إنْ فَرِحَ أنهُ مُوفَّقٌ من الله فلا بأسَ به، روينا عن مسلم، عن أبي ذرٍّ قال: قيل لرسولِ الله ﷺ: أرأيتَ الرجُلَ يعمَلُ العمَلَ مِنَ الخَيرِ ويحمَدُه الناسُ عليه؟ قال: «تلكَ عاجِلُ بُشْرىٰ المؤمنين»[1].

وعن البخاريِّ ومسلمٍ والتِّرمذيّ، عن حُمَيدِ بنِ عبدِ الرّحمٰن بن عَوْف، أنّ مروانَ قال لبوّابِه: اذهَبْ يا رافعُ إلىٰ ابنِ عبّاس فقُلْ: لئن كان كلُّ امرئٍ مِنّا فرِحَ بما أتىٰ وأحَبَّ أن يُحمَدَ بما لم يفعَلْ مُعذَّباً لنُعذَّبَنَّ أجمعون، فقال ابنُ عبّاس: ما لكم ولهٰذه الآية؟ إنّما نزَلت في أهلِ الكتاب، ثُمّ تلا ابنُ عباس: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ﴾ الآية وتلا ابنُ عباس: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أَتَوا۟﴾ الآية[2]، وقال ابنُ عبّاس: سألَهم النبيُّ ﷺ عن شيءٍ فكتَموهُ إيّاهُ وأخبَروهُ بغيرِه، فأرَوْه أنْ قدِ استحمَدوا إليهِ بما أخبَروهُ عنه فيما سألَهم وفَرِحوا بما أتَوْا مِن كتمانِهم إيّاه ما سألَهم عنهُ. استحمَدوا إليه أي: طلَبوا منه أن يحمَدَهم.

الأساس: استحمَدَ اللهُ علىٰ خَلْقِه بإحسانِه إليهم وإنعامِه عليهم.

---

(١) أخرجه مسلم (٢٦٤٢).

(٢) أخرجه البخاريّ (٤٥٦٨) ومسلم (٢٧٧٨) والترمذيّ (٣٠١٤) وغيرهما.

﴿وَلِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ فهو يَمْلِكُ أمْرَهم، وهو ﴿عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ فهو يقدرُ علىٰ عِقابِهم. ﴿لَآيَٰتٍ﴾ لأدلّةً واضحةً علىٰ الصانعِ وعظيمِ قُدْرتِه وباهرِ حِكْمته، ﴿لِّأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ﴾: للّذين يَفْتَحون بَصائرَهم للنَّظَرِ والاستدلالِ والاعتبار، ولا يَنْظُرون إليها نَظَرَ البَهائمِ غافِلينَ عمّا فيها مِنْ عجائبِ الفِطَر. وفي النَّصائح الصِّغار: امْلأْ عينَيْك من زِيْنةِ هذه الكواكب، وأجِلْها في جُمْلةِ هذه العجائب، متفكِّرًا في قُدْرةِ مُقدِّرِها، متدبِّرًا حِكْمةَ مدبِّرِها، قَبْلَ أن يُسافِرَ بك القَدَر، ويُحالَ بينك وبَيْنَ النَّظَر.

وعن ابنِ عمرَ رضي الله عنهما: قلتُ لعائشةَ رضي الله عنها: أخبريني بأعجَبِ ما رأيتِ مِنْ رسولِ الله ﷺ. فبَكَتْ، وأطالَتْ، ثُمَّ قالت: كلُّ أمْرِه عَجَب؛ أتاني في لَيْلتي، فدَخَلَ في لِحافي حتىٰ ألصقَ جِلْدَه بجِلْدي، ثُمَّ قال: «يا عائشةُ، هل لكِ أنْ تأْذَني ليَ الليلةَ في عِبادةِ ربِّي؟»، فقلتُ: يا رسولَ الله، إنِّي لأُحِبُّ قُرْبَك، وأُحِبُّ هَواك، قد أذِنْتُ لك. فقامَ إلىٰ قِرْبةٍ من ماءٍ في البيت، فتوضَّأَ ولم يُكثِرْ مِن صَبِّ الماء، ....

قوله: (**فهو يملكُ أمرَهم**)، فيه تهديدُ اليهود، والفاءُ جواب شرط محذوف، والمرادُ بالسماوات والأرض جميعُ العالَم، أو التقدير: إذا كان اللهُ مالكَ العالَم، وهو من جملته، قادراً علىٰ كل شيء، وهم من مقدوراته؛ فيلزم أن يكون مالكاً لأمْرِهم وقادراً علىٰ عقابهم[(١)].

قولُه: (**وأحبّ هَواك**)[(٢)] يعني: مَهْواكَ أي: ما تَهواهُ منَ العبادةِ[(٣)]، أمّا الحديثُ فقد رُوينا عن البُخاريِّ ومسلم ومالكٍ وأبي داودَ، عن ابنِ عبّاس قال: بِتُّ في بيتِ خالتي مَيْمونة، فتحدَّثَ رسولُ الله ﷺ مع أهلِه ساعةً ثُمّ رقَدَ، فلمّا كان ثلُثُ اللّيلِ الآخِرِ قعَدَ فنظَرَ إلىٰ السماءِ فقال: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ لَآيَٰتٍ لِّأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ ثُمّ قام فتوضّأَ واستَنَّ فصَلّىٰ، وفي رواية: ثُم خرَجَ إلىٰ الصّلاةِ فصَلّىٰ، فجعَلَ يقولُ في صلاتِه أو

---

(١) من قوله: «قوله: فهو يملك أمرهم» إلىٰ هنا أثبتناه من (ط).

(٢) هو جزءٌ من حديثٍ أخرجه ابن حبّان (٦١٩)، وانظر تمامَ تخريجه في: «تخريج أحاديث الكشاف» (١: ٢٦٠).

(٣) في (ط): «العباد».

في ثُمَّ قامَ يُصلِّي، فقرأَ مِنَ القُرآن وجَعَلَ يَبْكي حتىٰ بَلَغَ الدُّموعُ **حَقْوَيْه**، ثم جَلَسَ فحَمِدَ اللهَ وأثْنىٰ عليه، وجَعَلَ يَبْكي، ثُمَّ رَفَعَ يدَيْه فجَعَلَ يَبْكي حتىٰ رأيتُ دموعَه قد بلَّتِ الأرض، فأتاه بلالٌ يُؤذِنُه بصلاةِ الغَداة، فرآه يَبْكي، فقال له: يا رسولَ الله، أتَبْكي وقد غفَرَ اللهُ لك ما تقدَّمَ مِنْ ذَنْبِك وما تأخَّر؟! فقالَ: «يا بلالُ، أفلا أكونُ عَبْدًا شَكُورًا؟!»، ثم قال: «وما ليَ لا أبكي وقد أنْزَلَ اللهُ عليَّ في هذه الليلة: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾؟!، ثم قالَ: «ويلٌ لمن قَرَأَها ولم يتفكَّرْ فيها». ورُوِيَ: «ويلٌ لمن **لاكَها** بين فكَّيْه ولم يتأمَّلْها». وعن عليٍّ رضي الله عنه: أنَّ النبيَّ ﷺ كانَ إذا قامَ مِنَ الليل يَتسوَّك، ثم يَنظُرُ إلىٰ السَّماء، ثُمَّ يقولُ: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾. وحُكِيَ: أنَّ الرَّجلَ مِنْ بَني إسرائيلَ كان إذا عَبَدَ اللهَ ثلاثين سَنةً أظلَّتْه سحابةٌ، **فعَبَدَها فتًى مِنْ فِتْيانِهم فلَمْ تُظِلَّه**، فقالت له أُمُّه: لعلَّ فَرْطةً فَرَطَتْ منك في مُدَّتِك.........

سُجودِه: «اللهُمَّ اجعَلْ في قلبي نوراً وبصَري نُوراً، وعن يميني نوراً وعن شِمالي نوراً، وأمامي نوراً وخَلْفي نوراً، وفَوقي نوراً وتحتي نوراً، واجعَلْني نوراً»(١). وفي رواية: ثمّ تلا هذه الآيات(٢).

قولُه: (**حَقْوَيْه**)، **النِّهاية**: الأصلُ في الحَقْوِ: مَعْقَدُ الإزار، وجَمْعُه أحقٍ وأحقاء، ثُمّ سُمّيَ به الإزارةُ(٣) للمجاوَرة.

قولُه: (**لاكَها**)، **الأساس**: لاكَ اللُّقمة يَلوكُها، ولاكَ الفرَسُ اللِّجامَ، ومنَ المجاز: وهُو يَلوكُ أعراضَ الناس.

قولُه: (**فعبَدَها فتىً مِن فِتيانِهم فلمْ**) أي: فعبَدَ اللهَ في تلكَ المُدّة فلم تُظِلَّه أو فلم يرَ شيئاً، وقيل: الصّوابُ أنْ لا يُسكَتَ عن متعلّق «لم» دونَ «لمّا»، وفي بعضِ النُّسخ: فلم تُظلَّه.

---

(١) أخرجه البخاريّ (٤٥٦٩) ومسلم (٧٦٣) ومالك في «الموطّأ» (١: ٣٥٤) وأبو داود (١٣٥٥) وغيرهم.

(٢) في (ط): «الآية».

(٣) في (ط): «الإزار».

فقال: ما أذكُر. قالت: لعلَّك نَظَرْتَ مرّةً إلىٰ السماءِ ولَمْ تَعتبِرْ قال: لعلَّ. قالت: فما أُتِيتَ إلّا مِن ذاك. ﴿ ٱلَّذِينَ يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ ﴾ ذِكْرًا دائبًا علىٰ أيِّ حالٍ كانوا؛ مِنْ قيامٍ وقُعودٍ واضْطِجاعٍ، لا يُخِلُّون بالذِّكْرِ في أغلبِ أحوالهم. وعن ابنِ عمرَ وعُروةَ بنِ الزُّبير وجماعةٍ: أنّهم خَرَجُوا يومَ العِيْدِ إلىٰ المُصلَّىٰ، فجَعَلُوا يَذكُرون اللهَ، فقال بعضُهم: أمَا قالَ اللهُ تعالىٰ: ﴿يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَـٰمًا وَقُعُودًا﴾؟ فقاموا يذكُرون اللهَ علىٰ أقدامِهم. وعن النبيِّ ﷺ: «مَنْ أحبَّ أنْ يَرْتَعَ في رِياضِ الجَنّةِ فلْيُكثِرْ ذِكْرَ الله». وقيل: مَعْناه: يُصَلُّون في هذه الأحوالِ علىٰ حسبِ استطاعتِهم. قالَ رسولُ الله ﷺ لعمرانَ بنِ الحُصَيْن: «صلِّ قائمًا، فإن لم تستطعْ فقاعدًا، فإن لم تستطعْ فَعَلىٰ جَنْبٍ تُومئ إيماءً». وهذه حجّةٌ للشافعيّ رحمَه اللهُ في إضجاعِ المريضِ علىٰ جنبِه كما في اللّحْد. ....

قولُه: (ذِكْراً دائباً)، الجَوهريّ: يقال: دأَبَ فلانٌ[1] في عمَلِه: جَدَّ وتَعِب، دَأباً ودُؤوباً، فهُو دَئِيب.

قال أوّلاً: علىٰ كلِّ حالٍ وعلىٰ أيِّ حال[2] ثُم في أغلبِ أحوالِهم، وذلك أنّ قولَه: «لا يُخلُّونَ بالذِّكرِ في أغلَبِ أحوالِهم» جملةٌ مؤكِّدةٌ لقولِه: «يَذكُرونَ اللهَ ذكْراً دائباً علىٰ كلِّ حال»، ومفسِّرةٌ له؛ لأنّ الكُلَّ يُطلَقُ علىٰ الأكثر، قالَ اللهُ تعالىٰ علىٰ لسانِ سُليمانَ عليه السلام: ﴿وَأُوتِينَا مِن كُلِّ شَيْءٍ﴾ [النمل: ١٦]، وفي حقِّ بلقيس: ﴿وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ﴾ [النمل: ٢٣]، كما تقولُ: فلانٌ يقصِدُه كلُّ أحد، ويَعلَمُ كلَّ شيء، تريدُ كثرةَ قُصّادِه، ورجوعَه إلىٰ غَزارةٍ في العلم.

قولُه: (لعمرانَ بن الحُصَين)، الحديثُ أخرجَهُ البخاريُّ والتِّرمذيُّ وغيرُهما[3]، وهذا الحديثُ حُجّةٌ للشافعيِّ رضيَ اللهُ عنه في أنّ المريضَ يُصلّي مضطجعاً علىٰ جَنبِه الأيمن، مستقبلاً بمَقاديم بدَنِه.

(١) في (ط): «فلان دأب».

(٢) قوله: «وعلىٰ أي حال» ساقط من (ط) و(ي) و(د).

(٣) أخرجه البخاري (١١١٧) والترمذيّ (٣٧١).

وعندَ أبي حَنيفةَ رحمه الله: أنه يستلقي حتىٰ إذا وَجَدَ خِفَّةً قَعَد. ومحلُّ «على جنوبهم» نصْبٌ علىٰ الحالِ عطفًا علىٰ ما قبلَه، كأنه قيل: قيامًا وقعودًا ومُضْطجعين. ﴿وَيَتَفَكَّرُونَ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾، وما يدلُّ علَيه اختراعُ هذه الأجرامِ العظام، وإبداع صَنْعتِها، وما دُبِّرَ فيها ممّا تكِلُّ الأفهامُ عن إدراكِ بعْضِ عجائبِه **علىٰ عِظَمِ شأنِ الصّانع** وكبرياءِ سُلْطانِه.

وعن سفيانَ الثوريّ: أنه صلّىٰ خلْفَ المقام ركعتَينِ ثمَّ رفعَ رأسَه إلىٰ السّماء، فلمّا رأىٰ الكواكبَ غُشِيَ عليه، وكانَ يبولُ الدّمَ من طُولِ حزنِه وفكرتِه. وعن النبيِّ ﷺ: «بينما رجلٌ مُسْتلقٍ علىٰ فراشِه، إذ رَفَعَ رأسَه فنظرَ إلىٰ النّجومِ وإلىٰ السماءِ فقال: أشهدُ أن لكِ ربًّا وخالقًا، اللّهمّ اغفرْ لي، فنظرَ اللهُ إليه فغفَرَ له». وقالَ النبيُّ ﷺ: «لا عبادةَ كالتفكّر». وقيل: الفكرةُ تُذهِبُ الغَفْلة، وتُحدِثُ للقلْبِ الخَشْيَة، كما يُحدِثُ الماءُ للزّرعِ النّبات، وما جُلِيَتِ القلوبُ بمثْلِ الأحْزان، ولا استنارتْ بمثْلِ الفِكْرة.

ورُوِيَ عن النبيّ ﷺ: «**لا تُفضّلوني علىٰ يُونُسَ بنِ متّىٰ**، ....

قولُه: (**علىٰ عِظَمِ شأنِ الصانع**). عِظَم: بدلٌ منَ الضَّميرِ المجرورِ في قولِه: «وما يدُلُّ عليه»، بإعادةِ العامل، كقولِه تعالىٰ: ﴿لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُواْ لِمَنْ ءَامَنَ﴾ [الأعراف: ٧٥]، والأوْلىٰ أن لا يُعطَفَ «ما دُبِّر» علىٰ «ما يَدُلُّ عليه»، بل علىٰ «صنعتِها» ويَجعَلَ «ما» في «ما دُبِّر»: موصولةً، و«مِن» في «ممّا تكِلُّ»: بيانَ «ما دبِّر»، لئلّا يلزَمَ الفصلُ بينَ البدَلِ والمُبدَلِ بالأجنبيِّ فيُؤَدِّيَ إلىٰ المعاظَلة.

قولُه: (**لا تُفضِّلوني علىٰ يونُسَ بنِ مَتّىٰ**) إلىٰ آخرِه، الروايةُ عن البخاريِّ ومسلم وأبي داودَ ، عن ابنِ عبّاس، أنّ النبيَّ ﷺ قال: «لا ينبغي لأحدٍ أن يقولَ: أنا خيرٌ من يونُسَ بنِ مَتّىٰ»(١)، وعن البخاريِّ، عن أبي هُريرةَ: «مَن قال: أنا خيرٌ مِن يونُسَ بنِ مَتّىٰ فقد كذَب»، ورَواهُ أبو داودَ، عن أبي سعيد(٢).

فإن قلتَ: كيفَ الجمعُ بينَ هذه الأحاديث وبيْنَ ما جاءَ في فضائلِ سيِّدِ المرسلين، منها ما

---

(١) أخرجه البخاريّ (٣٤١٣)، ومسلم (٢٣٧٦) وأبو داود (٤٦٦٩) وغيرهما.

(٢) «صحيح البخاري» (٤٦٠٤). وليست الروايةُ في «سنن أبي داود» كما ذكر المصنّف رحمه الله.

....

روينا عن التِّرمذيِّ، عن أبي سعيد[١]، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «أنا سيِّدُ ولَدِ آدمَ يومَ القيامة ولا فخْرَ، وبيَدي لواءُ الحَمْدِ ولا فخر، وما مِن نبيٍّ يومَئذٍ آدمُ فمَن سواهُ إلّا تحتَ لوائي»[٢] الحديث.

قلتُ: الوجهُ ما قال صاحبُ «الجامع» أنّ قولَه: «أنا سيِّدُ ولَدِ آدم» إنّما هُو إخبارٌ عمّا أكرَمَهُ اللهُ تعالىٰ به منَ الفَضْلِ والسُّؤدَد، وتحدُّثٌ بنعمةِ الله عنده، وإعلامٌ لأُمّتِه بذلك ليكونَ إيمانُهم به علىٰ حسَبِ ذلك، وأمّا قولُه ﷺ في يونُس عليه السلامُ فيُحمَلُ علىٰ سبيلِ الهَضْمِ وإظهارِ التواضُع لربِّه، أي: لا ينبغي لي أن أقول: أنا خيرٌ منه؛ لأنّ الفضيلةَ التي نِلتُها كرامةً منَ الله تعالىٰ وخُصوصيّةً منه لم أَنَلْها من قِبَل نَفْسي، ولا بلَغتُها بقُوّتي، فليسَ لي أن أفتخرَ بها، وإنّما يجبُ عليَّ الشكرُ عليها، وإنّما خَصَّ يونُسَ بالذِّكْرِ لِما قصَّه اللهُ من قلّةِ صبرِه علىٰ أذىٰ قومِه، فخرَجَ مُغاضِباً ولم يَصبِرْ كما صبَرَ أولو العزْمِ منَ الرُّسُل[٣].

وقلتُ: وعُلِمَ من ذلك أنّ قولَه ﷺ: «مَن قال: أنا خيرٌ من يونُسَ بنِ مَتّىٰ فقد كذَب»، معناه: تعصُّباً، ولذلك قالَ ﷺ: «لا تَخايَروا بيْنَ الأنبياء»، رواه أبو داودَ عن أبي سعيد[٤]. والأوجَهُ أن تُحمَلَ المُخايَرةُ علىٰ معنىٰ الرِّسالةِ والنُّبوّة، لقولِه تعالىٰ: ﴿لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، وأمّا قولُه: «فإنهُ كان يُرفَعُ لهُ في يومٍ مثلُ عمَلِ أهلِ الأرض»، فلم أجِدْه في الأصول[٥].

(١) قوله: «عن أبي سعيد» ساقط من (ط).

(٢) أخرجه الترمذيّ (٣٦١٥) وأبو داود (٤٦٧٥) وغيرهما، وانظر تمامَ تخريجه في «تخريج أحاديث الكشاف» (٢: ١٧١).

(٣) «جامع الأصول» (٨: ٥٢٧).

(٤) «سنن أبي داود» (٤٦٦٨) وأخرجه البخاريّ بهذا اللفظ (٦٩١٦) من حديثِ أبي سعيدٍ الخدْريّ رضيَ اللهُ عنه.

(٥) وكذا قال الحافظ ابن حجر في «الكافي الشاف» (٤: ٣٦).

فإنه كانَ يُرفَعُ له في كلِّ يومٍ مثلُ عَمَلِ أهلِ الأرْض». قالوا: وإنما كانَ ذلكَ التفكُّرَ في أمرِ الله الذي هو عَمَلُ القلبِ؛ لأنّ أحدًا لا يَقدِرُ أن يعملَ بجوارحِه في اليومِ مثلَ عملِ أهلِ الأرض. ﴿مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَٰطِلًا﴾ علىٰ إرادةِ القَوْل، أي: يقولونَ ذلكَ. وهو في محلِّ الحال، بمعنىٰ: يتفكرونَ قائلين، والمعنىٰ: ما خلقتَه خلقًا باطلًا بغيرِ حِكْمة، بل خلقْتَه لداعي حكمةٍ عظيمة، وهو أن تجعلَها مساكنَ للمكلّفين، وأدلّـةً لهم علىٰ معرفتِك، ووجوبِ طاعتِك، واجتنابِ معصيتِك؛ **ولذلكَ وصلَ** به قوله: ﴿فَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ﴾؛ لأنه جزاءُ مَنْ عصىٰ ولم يُطِعْ. فإن قلتَ: هذا إشارةٌ إلىٰ ماذا؟ قلتُ: إلىٰ الخلق، علىٰ أنّ المرادَ به المخلوق، كأنّه قيل: ويتفكّرونَ في مخلوقِ السّماواتِ والأرض، أي: **فيما خُلِقَ منها**. ويجوزُ أن يكونَ إشارةً إلىٰ السماواتِ والأرض؛ لأنها في معنىٰ المخلوق، كأنه قيل: ما خلقتَ هذا المخلوقَ العجيبَ باطلًا. **وفي ﴿هَٰذَا﴾ ضَرْبٌ من التّعْظيم** كقولِه: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ﴾ [الاسراء: ٩]. ويجوزُ أن يكونَ ﴿بَٰطِلًا﴾ حالًا من ﴿هَٰذَا﴾، و﴿سُبْحَٰنَكَ﴾ اعتراضٌ للتنزيهِ من العَبَث، وأن يخلقَ شيئًا بغيرِ حِكْمة.

قولُه: (**ولذلك وصلَ**): تعليلٌ لتفسيرِه ﴿مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَٰطِلًا﴾ بما أدّىٰ إلىٰ وجوبِ الطاعةِ واجتنابِ المعصية، يعني: دَلَّ قولُه: ﴿فَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ﴾ أنّ المقدَّرَ ما ذكَر؛ لأنّ الفاءَ الفصيحةَ دَلّتْ علىٰ محذوفٍ يرتبطُ معَها تقديرُه: ﴿رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَٰطِلًا﴾ بل خلَقْتَه للدِّلالةِ علىٰ معرفتِكَ، ومَن عرَفَكَ يجبُ عليه أداءُ طاعتِك واجتنابُ معصيتِك؛ ليفوزَ بدُخولِ جنّتِك ويتَوقّىٰ به مِن عذابِ نارِك؛ لأنّ النارَ جزاءُ مَن يُخِلُّ بذلك.

قولُه: (**فيما خُلِقَ منها**) «مِن» في «مِنها»: بيانُ «ما».

قولُه: (**وفي ﴿هَٰذَا﴾ ضَـرْبٌ من التعظيم**) أي: لفظةِ ﴿هَٰذَا﴾، وذلك أنّ المشارَ إليهِ به هُو خَلْقُ السماواتِ والأرض، وكونُهما خُلِقتا بحقٍّ، وما فيهما من بَدائعِ فِطرتِه وعجائبِ صُنعِه وحُسنِ تدبيرِه ممّا تَكِلُّ الأفهامُ عن إدراكِ بعضِه، وهذه معانٍ دقيقةٌ لطيفةٌ جُعِلت كالمحسوسِ المشارِ إليه بما يُشارُ به إلىٰ المدركاتِ بالمَشاعر.

[﴿رَبَّنَآ إِنَّكَ مَن تُدْخِلِ ٱلنَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُۥ ۖ وَمَا لِلظَّـٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ * رَّبَّنَآ إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِى لِلْإِيمَـٰنِ أَنْ ءَامِنُوا۟ بِرَبِّكُمْ فَـَٔامَنَّا ۚ رَبَّنَا فَٱغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّـَٔاتِنَا وَتَوَفَّنَا مَعَ ٱلْأَبْرَارِ * رَبَّنَا وَءَاتِنَا مَا وَعَدتَّنَا عَلَىٰ رُسُلِكَ وَلَا تُخْزِنَا يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ ۗ إِنَّكَ لَا تُخْلِفُ ٱلْمِيعَادَ﴾ ١٩٢-١٩٤]

﴿فَقَدْ أَخْزَيْتَهُۥ﴾ فقد أبلغتَ في إخزائه، وهو نظيرُ قولِه: ﴿فَقَدْ فَازَ﴾ [آل عمران: ١٨٥]. ونحوُه في كلامِهم: مَن أدْرَكَ مَرْعى الصَّمّانِ فقد أدْرَك، ومن سَبَقَ فلانًا فقدْ سَبَق.

قولُه: (فقد أبلَغْتَ في إخزائه)، الرّاغب: خَزِيَ الرجُلُ: لحِقَهُ انكسارٌ إمّا مِن نفْسِه أو مِن غيرِه، فالأوّلُ هُو الحياءُ المُفرِط، ومَصدَرُه: الخَزاية، ورجلٌ خَزيانُ وامرأةٌ خَزْياءُ، وجمعُه: خَزايا، وفي الحديث: «اللّهُم احشُرْنا غيرَ خزايا ولا نادِمين».

والثاني: يقالُ: هُو ضَرْبٌ منَ الاستخفاف، ومصدرُه الخِزْيُ، ورَجُلٌ خَزٍ، قال تعالىٰ: ﴿ذَٰلِكَ لَهُمْ خِزْىٌ فِى ٱلدُّنْيَا﴾ [المائدة: ٣٣]. وأخزىٰ: يقال منهُما، وقولُه تعالىٰ: ﴿رَبَّنَآ إِنَّكَ مَن تُدْخِلِ ٱلنَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُۥ﴾ يحتملُهما(١).

قولُه: (وهُو نَظيرُ قولِه: ﴿فَقَدْ فَازَ﴾) يعني في الإطلاق، وأنّ الجزاءَ والشَّرطَ متَّحِدانِ معنىٰ.

قالَ ابنُ الحاجِب في «الأمالي» في قولِه تعالىٰ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ﴾ [المائدة: ٦٧] وضَعَ قولَه: ﴿فَمَا بَلَّغْتَ﴾ في موضع أمرٍ عظيم، أي: فإنْ لم تفعَلْ فقدِ ارتَكَبْتَ أمراً عظيماً، ونحوُه قولُك: إذا جئتَ إليَّ فقد جئتَ إلىٰ حاتم، أي: إلىٰ رجُلٍ كريم(٢).

قولُه: (مَن أدرَكَ مَرْعى الصَّمّانِ فقد أدرَكَ) أي: أدرَكَ مرعىً ليس بعدَه مرعىً، الصَّمّانُ: جبَل.

---

(١) «مفردات القرآن»، ص٢٨١، وانظر: «تفسير الراغب الأصفهاني» (٣: ١٠٤٧).

(٢) «الأمالي النحوية» لابن الحاجب (١: ٧٩-٨٠).

﴿وَمَا لِلظَّـٰلِمِينَ﴾ اللّامُ إشارةٌ إلىٰ من يُدخَلُ النار، وإعلامٌ بأنّ مَنْ يُدخَلُ النّارَ **فلا ناصرَ له بشفاعةٍ ولا غيرِها**. تقول: سمعتُ رجلًا يقولُ كذا، وسمعتُ زيدًا يتكلّم، فتُوقِعُ الفعْلَ علىٰ الرّجل، وتَحْذِفُ المسموعَ؛ لأنك وصفْتَه بما يُسْمَع، أو جعلْتَه حالًا عنه، فأغناك عن ذِكْرِه، ولولا الوصْفُ أو الحالُ لم يكنْ منه بدٌّ **وأنْ يُقال: سمعتُ** كلامَ فلانٍ أو قولَه. فإن قلتَ: فأيُّ فائدةٍ في الجمْعِ بينَ المنادِي وينادي؟ قلتُ: ذُكِرَ النّداءُ مُطلقًا ثمّ مقيَّدًا بالإيمان تفخيمًا لشأنِ المنادي؛ **لأنه لا مناديَ أعظمُ** من منادٍ يُنادي للإيمان، ونحوُه قولك: مررْتُ بهادٍ يَهْدي للإسلام، وذلكَ أنّ المنادي إذا أُطْلِقَ ذَهَبَ الوهْم إلىٰ منادٍ للحرْبِ أو لإطفاءِ **النّائرةِ** أو لإغاثةِ المكروبِ أو لكفايةِ بعْضِ النوازلِ أو لبعْضِ المنافع. وكذلكَ الهادي قد يُطلَقُ علىٰ مَنْ يَـهْدي للطريقِ ويَـهْدي لسدادِ الرّأيِ وغيرِ ذلك. فإذا قلتَ: ينادي للإيمـانِ ويهدي للإسلامِ فقد رَفَعْتَ من شأنِ المُنادي والهادي وفخّمْتَه. ....

قولُه: (**فلا ناصرَ لهُ بشفاعةٍ ولا غيرِها**)، قالَ القاضي: لا يَلزَمُ مِن نَفْيِ النُّصْـرةِ نـفْيُ الشفاعة؛ لأنّ النُّصرةَ: دفْعٌ بقَهْر(١).

قولُه: (**وأن يقال: سَمِعتُ**) عطفٌ علىٰ المُضمَرِ المجرور في «لم يكنْ منهُ بُدٌّ»، والجارُّ في التقديرِ مُعاد، لأنّ حذْفَ الجارِّ معَ أنْ وأنَّ قياسٌ شائع، أي: ولولا الوَصْفُ أو الحالُ لم يكنْ بُدٌّ مِن أن يقالَ: سَمِعتُ كلامَ فلان.

قولُه: (**لأنهُ لا مُناديَ أعظم**): بيانٌ أنّ المقامَ مقامُ التفخيم، وقولُه: «وذلك»: إشارةٌ إلىٰ كيفيّةِ حصولِ التفخيمِ وتحقيقِ حصُولِه.

قولُه: (**النّائرة**)، **المُغرِب**: يقال: بينَهم نائرةٌ، أي: عَداوةٌ وشَحْناءُ، وإطفاءُ النائرةِ عبارةٌ عن تسكينِ الفتنة، وهي فاعلةٌ، منَ «النار»(٢).

---

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ١٣٢).

(٢) «المغرب في ترتيب المعرب» (١: ٤٧٠).

ويقال: دعاه لكذا وإلىٰ كذا، أو ندَبه له وإليه، وناداه له وإليه، ونحوُه: هداه للطّريقِ وإليه؛ وذلكَ أنّ معنىٰ **انتهاءِ الغايةِ ومعنىٰ الاختصاصِ واقعانِ جميعًا. والمنادي هو الرّسول.** ﴿أَدْعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [يوسف: ١٠٨]، و﴿ ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ ﴾ [النحل: ١٢٥].

وعن محمّدِ بن كعْب: القرآن...

قولُه: (**معنىٰ انتهاءِ الغايةِ ومعنىٰ الاختصاص واقعانِ جميعاً**) أي: حاصِلان؛ لأنّ من انتهىٰ إلىٰ الشيءِ اختصَّ به، قال في قولِه: ﴿يَجْرِى لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [الرعد: ٢] و﴿يَجْرِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [لقمان: ٢٩]: «يعني: الانتهاءُ والاختصاصُ؛ كلُّ واحدٍ منهما ملائمٌ لصحّةِ الغرَض، فمعنىٰ ﴿يَجْرِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ يبلُغُه وينتهي إليه، و﴿لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ معناه: يَجري لإدراكِ أجَل».

قولُه: (**والمُنادي هو الرسولُ**) ﷺ، عن البخاريِّ والتِّرمذيّ، عن جابرٍ قال: جاءتْ ملائكةٌ إلىٰ النبيِّ ﷺ وهُو نائم، قال بعضُهم: إنهُ نائم، وقال بعضُهم: العينُ نائمةٌ والقلبُ يَقْظانُ، فقالوا: إنّ لصاحبِكم هذا مثَلاً فاضرِبوا له مثَلاً، فقالوا: مثَلُه كمثَلِ رجُل بنَىٰ داراً وجعَل فيها مائدةً وبعَثَ داعياً، فمَن أجابَ الدّاعيَ دخَلَ الدّارَ وأكلَ منَ المائدة، ومَن لم يُجِب الدّاعيَ لم يَدخُل الدارَ ولم يأكُلْ منَ المائدة، فقالوا: أوِّلُوها يفقَهْها، فقال بعضُهم: إنّ العينَ نائمةٌ والقلبُ يَقْظان، فالدّارُ[1]: الجَنّةُ، والدّاعي: محمّد، فمَن أطاعَ محمّداً فقد أطاعَ الله، ومَن عصىٰ محمّداً فقد عصىٰ الله، ومحمّدٌ فرْقٌ بينَ الناس[2]. وفي رواية التِّرمذيّ: فاللهُ هُو المَلِك، والدّارُ: الإسلام، والبيتُ: الجنّة، وأنتَ يا محمّدُ رسولٌ، فمن أجابَكَ دخَلَ الإسلامَ، ومَن دخَلَ الإسلامَ دخَلَ الجنّة، ومَن دخَلَ الجنّةَ أكلَ ممّا فيها.

قولُه: (**وعن محمّدِ بن كعب: القرآنُ**) عن الإمام أحمدَ بن حنبل، عن النّوّاسِ بن سَمْعان، أنّ رسولَ الله ﷺ قال: «ضرَبَ اللهُ مثَلاً صِراطاً مستقيماً، وعلىٰ جَنَبتي الصِّراطِ سُورانِ فيهما أبوابٌ مفتّحة، وعلىٰ الأبوابِ سُتورٌ مُرخاة، وعندَ رأسِ الصِّراطِ داعٍ يقول: استقيموا علىٰ

(١) في (ي) زاد: «فقال بعضهم» قبل «فالدار».

(٢) أخرجه البخاريّ (٧٢٨١) والترمذيّ (٢٨٦٠) وغيرهما.

﴿أَنْ ءَامِنُواْ﴾، أي: آمِنوا، أو بأَنْ آمِنوا. ﴿ذُنُوبَنَا﴾: كبائرَنا. ﴿سَيِّـَٔاتِنَا﴾: صغائرَنا. ﴿مَعَ ٱلْأَبْرَارِ﴾: مخصوصينَ بصُحْبَتِهم، معدودينَ في جملتِهم. ....

الصِّراطِ ولا تَعُوجوا، وفوقَ ذلك داعٍ يَدعو كلّما همَّ عبدٌ أن يفتحَ شيئاً مِن تلك الأبوابِ قال: ويْحَك! لا تفتَحْه فإنّك إنْ تفتحْه تَلِجْهُ»، ثُمّ فسَّره فأخبرَ أنّ الصِّراطَ هُو الإسلام، وأنّ الأبوابَ المفتَّحةَ: محَارمُ الله، والسُّتور المُرخاة: حدودُ الله، والدّاعي علىٰ رأسِ الصِّراطِ: هُو القرآن، وأنّ الدّاعيَ مِن فوقِه: هُو واعِظُ الله في قلبِ كلِّ مؤمن[1]. هذا روايةُ رَزينٍ عن ابنِ مسعود.

قولُه: (﴿أَنْ ءَامِنُواْ﴾ أي: آمِنوا، أو بأَنْ آمِنوا) الأوّلُ علىٰ أنّ «أنْ» مفسِّرة؛ لأنّ في ﴿يُنَادِى لِلْإِيمَٰنِ﴾ معنىٰ القول، والثاني: علىٰ أنَّ «أنْ» مصْدَريّة، قالَ أبو البقاء: «أنْ» مصْدَريّةٌ وُصِلت بالأمرِ، المعنىٰ: ينادي للإيمان بأنْ آمِنوا[2].

قولُه: (﴿ذُنُوبَنَا﴾: كبائرَنا، ﴿سَيِّـَٔاتِنَا﴾: صغائرَنا) خُولِفَ بيْنَ معنَـيَيْهما ليكونَ من بابِ التـتميمِ للاستيعابِ كقولِه تعالىٰ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ٣]، أو لأنّ المناسبَ بالذَّنب الكبائرُ لأنهُ مأخوذٌ منَ الذَّنوبِ وهُو الدَّلوُ المَلآن. **الأساس**: تذنَّبَ عليَّ فلانٌ: تجَنّىٰ وتجرَّمَ، وأصبتَ مِن ذَنوبِك، وهي مِلاءُ الدَّلوِ منَ الماء[3].

ولأنّ الشِّركَ يُسمّىٰ ذَنباً ولا يُسَمّىٰ سيئة، ولأنّ الغُفرانَ مختَصٌّ بفعل الله، والتكفيرُ قد يُستعمَلُ في فعلِ العَبْدِ، يقال: كفَّرَ عن يمينِه، ولأنّها مقابلةٌ للحَسَنة لقولِه تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ [هود: ١١٤] ولا شكَّ أنّها صَغائر.

قولُه: (مخصوصينَ بصُحبتِهم). الاختصاصُ مستفادٌ منَ استعمالِ التوقّي[4] معَ الأبرار،

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٧٦٣٤) والطّحاويّ في «شرح مشكل الآثار» (٢١٤٢) والحاكم في «المستدرك» (١: ٧٣) وغيرهم، وهو حديثٌ صحيحٌ، وانظر تمامَ تنقيدِه في التعليق علىٰ «المسند».

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣٢٢ وعبارتُه ثمّة: «ويجوزُ أن تكونَ «أن» المصدريّة».

(٣) من قوله: «وأصبت» إلىٰ هنا ساقط من (ط).

(٤) في (ط): «التوقي»، وهو تصحيف.

والأبرار: جَمعُ بَرّ أو بارّ، كرَبّ وأرْباب، وصاحِب وأصحاب. ﴿عَلَىٰ رُسُلِكَ﴾: «علىٰ» هذه صِلةٌ للوعد، كما في قولِك: وعدَ اللهُ الجنّةَ علىٰ الطاعة. والمعنىٰ: ما وعدْتَنا علىٰ تصديقِ رُسلِك، **ألا تراه كيفَ أُتْبِعَ ذِكْرَ المنادي للإيمانِ** وهو الرّسول، وقولَه: ﴿ءَامَنَّا﴾ وهو التصديق. ويجوز أن يكونَ متعلّقًا بمحذوف، أي: ما وعدتنا مُنْزَلًا علىٰ رسلِك، أو محْمولًا علىٰ رَسُلِك؛ لأن الرّسلَ مُحمَّلونَ ذلك؛ ﴿فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ﴾ [النور: ٥٤] وقيل: علىٰ ألْسِنةِ رُسلِك. والموعودُ: هو الثواب، وقيل: النُّصرةُ علىٰ الأعداء. فإن قلتَ: كيفَ دَعَوُا اللهَ بإنجازِ ما وَعَدَ واللهُ لا يُخلِفُ الميعاد؟ قلتُ: معناه: طلبُ التوفيقِ فيما يَحْفَظُ عليهم أسبابَ إنجازِ الميعاد، وهو بابٌ من اللَّجَأِ إلىٰ اللّـهِ والخضوعِ له، كما كانَ الأنبياءُ علَيهم السَّلام يستغفرونَ معَ عِلْمِهم أنهم مغفورٌ لهم، يقصدونَ بذلكَ التذلُّلَ لربِّهم والتضرُّعَ إليه، واللَّجَأُ الذي هو سيما العبوديّة.

[﴿فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَآ أُضِيعُ عَمَلَ عَٰمِلٍ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ بَعْضُكُم مِّنۢ بَعْضٍ فَالَّذِينَ هَاجَرُوا وَأُخْرِجُوا مِن دِيَٰرِهِمْ وَأُوذُوا فِي سَبِيلِي وَقَٰتَلُوا وَقُتِلُوا لَأُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّـَٔاتِهِمْ وَلَأُدْخِلَنَّهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَٰرُ ثَوَابًا مِّنْ عِندِ اللَّهِ وَاللَّهُ عِندَهُۥ حُسْنُ الثَّوَابِ﴾ ١٩٥]

وذلك أنّ التوفّي[1] معَ الأبرارِ مُحالٌ، لأنّ بعضاً منهُم تقدَّمَ وبعضاً لم يوجَدْ، فالمرادُ: الانخراطُ في سِلكِهم علىٰ سبيلِ الكناية، فإنهُ إذا كانَ منخرِطاً في سِلكِهم لا يكونُ معَ غيرِهم.

قولُه: (**ألا تَراهُ كيفَ أُتبِعَ ذكْرَ المنادي للإيمـان؟**) يعني: الدَّليلُ علىٰ أنّ «علىٰ» صلةُ الوَعْد والمضافَ المقدَّر التصديقُ: أنهُ تعالىٰ لـمّا قال: ﴿مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَٰنِ﴾ والمرادُ بالمُنادي: الرسولُ وبالإيمان: التصديقُ لتَعْديَتِه بالباء، أتْبَعَه قولَه: ﴿مَا وَعَدتَّنَا عَلَىٰ رُسُلِكَ﴾، كأنهُ قيل: إنّا سمِعنا رسولاً يَدعو الناسَ إلىٰ التصديقِ فصَدَّقْناه، فإذا كانَ كذلك فآتِنا ما وعَدتَنا منَ الأجرِ علىٰ ذلك التصديق.

---

(١) في (ط): «التوقي»، وهو تصحيف.

يُقال: استجابَ له واستجابَه.

فلَمْ يسْتجبْـهُ عندَ ذاكَ مُجيبُ

﴿أَنِّي لَآ أُضِيعُ﴾ قُرِئ بالفتْحِ علىٰ حذْفِ الياء، وبالكسْرِ علىٰ إرادةِ القول.

وقُرِئ: (لا أضيّع) بالتشديد. ﴿مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ﴾: بيانٌ لـ﴿عَامِلٍ﴾. ﴿بَعْضُكُم مِّنۢ بَعْضٍ﴾، أي: يجمعُ ذكورَكم وإناثَكم أصْلٌ واحد، فكلٌّ واحدٍ منكم مِنَ الآخر، أي: من أصْلِه، أو كأنه منه لفَرْطِ اتّصالِكم واتّحادِكم. وقيل: المرادُ: وُصْلةُ الإسلام، وهذه جملةٌ مُعْتَرِضَةٌ بُيِّنتْ بها شِركةُ النّساء معَ الرِّجال فيما وَعَدَ اللهُ عبادَه العاملين. ....

قولُه: (فلم يَستجِبْهُ عند ذاك مُجيبُ)، أوله:

ودَاعٍ دَعا: يا مَن يُجيبُ إلىٰ النّدا[1]

أي: رُبَّ داعٍ دَعا: هل مِن مُجيبٍ إلىٰ النّدا؟ أي: هل أحدٌ يمنَحُ المُستمنِحين؟ فلم يَستجِبْهُ أحدٌ.

قولُه: (أي: يجمَعُ ذُكورَكم وإناثَكم أصلٌ واحد) يُريدُ أنّ ﴿مِّنۢ﴾ في ﴿بَعْضُكُم مِّنۢ بَعْضٍ﴾: اتّصاليّةٌ كما جاء: «ما أنا مِن دَدٍ ولا الدَّدُ منّي»[2]، ثُمّ الاتّصالُ إمّا بحسَبِ أنّ أباكُم آدم، فهُو المرادُ بقولِه: «يجمَعُ ذكورَكم وإناثَكم أصلٌ واحد»، وإمّا بسببِ محبّتِكم وخُلّتِكم فهُو المرادُ بقولِه: «لفَرْطِ اتّصالِكم واتّحادِكم»، ولمّا كان الاتصالُ في هذا الوجهِ ليسَ علىٰ الحقيقةِ قال: «كأنهُ مِنهُ»، أي: كأنَّ كلَّ واحدٍ منَ الآخَر، وإمّا باعتبارِ الأُخوّة في الإسلام فهُو المرادُ بقولِه: «المرادُ: وُصْلةُ الإسلام».

---

(١) لكعب بن سعد الغنويّ في رثاء أخيه. انظر: «أمالي ابن الشجري» (١: ٩٥).

(٢) سبق تخريجُه.

ورُوِيَ: أنّ أمَّ سَلَمةَ قالت: يا رسولَ الله، إني أسمَعُ اللهَ يذكرُ الرِّجالَ في الهجْرةِ ولا يذْكرُ النِّساء؛ فنزلت. ﴿فَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ﴾: **تفصيلٌ لعمَلِ العاملِ منهم علىٰ سبيلِ** التعظيم له والتفخيم، كأنه قال: فالذينَ عَمِلوا هذه الأعْمالَ السنيّةَ الفائقة، وهيَ المهاجَرَةُ عن أوطانِهم فارّينَ إلىٰ اللّـهِ بدينِهم من دارِ الفتْنة، **واضْطرُّوا إلىٰ الخروجِ** من ديارِهم التي وُلِدوا فيها ونشؤوا بها سامَهم المشركونَ من الخسْف، ....

قولُه: (**ورُويَ أنّ أمَّ سلَمة قالت**) الحديثُ رواهُ الترمذيّ(١).

قولُه: (**تفصيلٌ لعملِ العاملِ مِنهم**)، واللامُ في «العامل» للعَهْد، والمجمَلُ هُو العمَلُ المضافُ إلىٰ عامل، وكان مِن حقِّ الظاهرِ أن يُقال: فالمُهاجَرةُ حُكمُها كذا، وتحمُّلُ مشَقّةِ الجلاءِ عن الأوطان كذا، وتحمُّلُ أذىٰ الكُفّارِ والمجاهدةُ في سبيل الله بالقتالِ كذا، لأنّ تفصيلَ العمَل هذا، فعَدَلَ منها إلىٰ إعادةِ ذكْرِ العامِل بالموصول وإيقاعِ الأعمالِ صِلةً لها ليَدُلَّ علىٰ العامل وعلىٰ العمَل مَزيداً لتقريرِ تلك الأعمال وتصويراً لتلك الحالةِ السَّنِيّة، تعظيماً للعامل وتفخيماً لشأنِه، ثُمّ في بناءِ الخَبر، وهُو قولُه: ﴿لَأُكَفِّرَنَّ عَنۡهُمۡ سَيِّـَٔاتِهِمۡ﴾، علىٰ المسنَدِ إليه الموصُول معَ إرادةِ القسَم، وتكريرِ اللام في ﴿وَلَأُدۡخِلَنَّهُمۡ﴾: إشعارٌ بأنّ هذه الكرامةَ لأجْلِ تلك الأعمالِ الفاضلة والخَصائلِ النابهة، وأنْ لا بُدَّ مِن تحقيقِ كلٍّ من هذينِ الوعدَيْن، علىٰ سبيلِ الاستقلال.

قولُه: (**واضطرّوا إلىٰ الخروج**): عطفٌ علىٰ قولِه: «عَمِلوا هذه الأعمالَ السَّنِيّة»، وفيه إيذانٌ بأنّ قولَه: ﴿وَأُخۡرِجُواْ﴾، والأفعالَ المذكورةَ بعدَه: عطفٌ علىٰ قولِه: ﴿هَاجَرُواْ﴾ عطفَ المُفصَّل علىٰ المجمَل تفصيلاً لعمَل العامل، فالمرادُ بقولِه: ﴿هَاجَرُواْ﴾ المُهاجَرةُ مِن جميعِ المألوفات، فيدخُلُ فيه المُهاجرةُ عنِ الشِّركِ والأوطانِ والنفْسِ والمالِ والأهلِ والأولاد، ولذلكَ قال: «فارّينَ إلىٰ الله بدِينِهم»، والمرادُ بقولِه: ﴿وَأُخۡرِجُواْ﴾: الهجرةُ المتعارَفَةُ، وهِي الخروجُ منَ الدِّيار، ولو قيل: والذين عَمِلوا جميعَ هذه الأعمالِ السَّنيّةِ الفائقة وأُخرِجوا وأُوذوا وقاتَلوا

(١) «سنن الترمذي» (٣٠٢٣)، وانظر: «أسباب النزول» للواحديّ، ص١٣٩.

﴿وَأُوذُواْ فِي سَبِيلِي﴾ **من أجلِه وبسببِه**، يريدُ سبيلَ الدّين، ﴿وَقَـٰتَلُواْ وَقُتِلُواْ﴾: وغزَوُا المشركينَ واستُشهِدوا. وقُرِئ: (وقتّلوا) بالتشديد، (وقُتِّلوا وقاتَلوا) **علىٰ التقديم** بالتخفيفِ والتشديد، (وقتَلُوا وقُتِلُوا) علىٰ بناءِ الأوّلِ للفاعل، والثاني للمفعول، (وقتَلوا وقاتَلوا) علىٰ بنائِهما للفاعل. ﴿ثَوَابًا﴾ في مَوْضعِ المصدَرِ المؤكِّد، **بمعنىٰ: إثابةً أو تثويبًا** ﴿مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾؛

وقُتِلوا، أفاد هذا المعنىٰ. ويَنصُرُه قولُ القاضي: المعنىٰ: فالذينَ هاجَروا الشِّركَ والأوطانَ والعشائرَ للدِّين[1].

وقولُ صاحبِ «التقريب»: ﴿فَٱلَّذِينَ هَـٰجَرُواْ﴾: تفصيلٌ للمُهاجَرة والفِرار بالدِّين من بيْنِ الأعمال[2].

قولُه: (﴿فِي سَبِيلِي﴾: **مِن أجلِه وبسببِه**) أي: مِن أجلِ سَبيلي في هذه، كما في قولِه تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ جَـٰهَدُواْ فِينَا﴾ [العنكبوت: ٦٩].

قولُه: (**علىٰ التقديم**): حمزةُ والكِسائيّ[3]، قالَ القاضي: الواوُ لا توجِبُ الترتيبَ، والثاني أفضلُ، أو لأنّ المرادَ: لمّا قُتِلَ منهُم قومٌ قاتَلَ الباقونَ ولم يَضعُفوا، وشدَّدَ ابنُ كثيرٍ وابنُ عامر ﴿قُتِّلُواْ﴾ للتكثير[4].

قولُه: (**بمعنىٰ: إثابةً أو تثويباً**)، قالَ أبو البقاء: ﴿ثَوَابًا﴾: مصدَرٌ، وفعلُه دَلَّ عليه الكلامُ، لأنّ تكفيرَ السيّئاتِ إثابةٌ، فكأنهُ قيل: لأُثيبَنّكم ثَواباً، الثوابُ بمعنىٰ الإثابة، وقد يقَعُ بمعنىٰ الشيءِ المثابِ به، كقولِك: هذا الدِّرهمُ ثَوابُك، فعلىٰ هذا يَجوزُ أن يكونَ حالاً مِن ضميرِ الجنّات، أي: مُثاباً بها، أو مِن ضميرِ المفعولِ في ﴿وَلَأُدْخِلَنَّهُمْ﴾، أي: مُثابين[5].

---

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ١٣٤).

(٢) من قوله: «وقول صاحب التقريب» إلىٰ هنا ساقط من (ط).

(٣) انظر: «النشر في القراءات العشر» (٢: ٢٤٦).

(٤) «أنوار التنزيل» (٢: ١٣٤).

(٥) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣٢٣).

لأنّ قولَه: ﴿لَأُكَفِّرَنَّ عَنۡهُمۡ﴾ ﴿وَلَأُدۡخِلَنَّهُمۡ﴾ في معنىٰ: لأثيبنّهم. و﴿عِندَهُۥ﴾: مَثَلٌ، أي: يختصُّ به وبقدرتِه وفضلِه، لا يثيبُه غيرُه ولا يَقْدِرُ عليه، كما يقولُ الرّجل: عندي ما تريد، يريدُ اختصاصَه به وبمِلْكِه وإن لم يكنْ بحضْرتِه، وهذا تعليمٌ من الله كيفَ يُدْعىٰ وكيفَ يُبتَهَلُ إليه ويُتضَرَّع؟ وتكريرُ ﴿رَبَّنَا﴾ من بابِ الابتهال، **وإعلامٌ بما يُوجِبُ حُسْنَ الإجابة** وحسْنَ الإثابةِ من احتمالِ المشاقِّ في دِينِ الله، ....

قولُه: (**من بابِ الابتهال**)، **النِّهاية**: هُو التضَرُّعُ والمبالغةُ في السؤال.

قولُه: (**وإعلامٌ بما يوجبُ حُسنَ الإجابة**) هُو عطفٌ علىٰ قولِه: «تعليم»، والمشارُ إليه بلفظةِ «وهذا»، المذكورُ مِن قولِه: ﴿ٱلَّذِينَ يَذۡكُرُونَ ٱللَّهَ﴾ إلىٰ قولِه: ﴿حُسۡنُ ٱلثَّوَابِ﴾. وأمّا بيانُ الابتهال والمبالغة في السؤالِ فهُو أنهُ قرَنَ بكلٍّ مِن ﴿رَبَّنَا﴾ الوسيلةَ إلىٰ إجابةِ الدُّعاء، فعلَّقَ بالأولىٰ قولَه تعالىٰ: ﴿مَا خَلَقۡتَ هَٰذَا بَٰطِلٗا﴾ وقد تقرَّرَ أنّ المرادَ به المعرفة والإتْيانُ بالطاعةِ والاجتنابُ عن المعصية، وبالثانية قولَه: ﴿إِنَّكَ مَن تُدۡخِلِ ٱلنَّارَ فَقَدۡ أَخۡزَيۡتَهُۥ﴾، وفيه مبالغةٌ في الاستعاذة، وبالثالثة قولَه: ﴿أَنۡ ءَامِنُواْ بِرَبِّكُمۡ فَـَٔامَنَّا﴾، وأيُّ وسيلةٍ أسنَىٰ منَ الإجابةِ بالإيمان! وبالرّابعةِ قولَه: ﴿فَٱغۡفِرۡ لَنَا ذُنُوبَنَا﴾، فرتَّبَ طلبَ الحاجةِ علىٰ الوسيلة، وقدِ اشتمَلَ علىٰ: التّخليةِ عمّا لا ينبغي من تكفيرِ الذنوبِ والسيِّئات، والتَّحلِيةِ بما ينبغي منَ الانخراطِ في سِلكِ الأبرار، وبالخامسةِ الوعدَ علىٰ لسانِ الرسُول، وهُو كالخَتْم؛ لأنّ الوعدَ واجبُ الوفاءِ منَ الكريم علىٰ لسانِ الصّادق، والمرادُ بقولِه: «ما يوجِبُ حُسنَ الإجابة» قولُه: ﴿فَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ وَأُخۡرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِمۡ﴾ الآية، يعني ختَمَ الابتهالَ بذكْرِ الأعمالِ ليؤذِنَ أنّ الإجابةَ إنّما كانت بسببِ أنّهم أتَوا بتلكَ الأعمال السَّنيّة، وفيه إشارةٌ إلىٰ أنّ لامَ التعليل في قولِه تعالىٰ: ﴿أَنِّي لَآ أُضِيعُ﴾ مقدَّر، وينطبقُ عليه قولُ الحسَن: إلّا أنهُ أتْبَعَ ذلك، يعني أنه تعالىٰ أخبَرَ أنه[1] استجابَ لهم لكنْ بشرطِ رافعِ الدُّعاء، أي: العمَل الصالح، وهُو قوله: ﴿فَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ﴾ الآية، وإنّما سَمّىٰ العمَلَ برافعِ الدُّعاءِ لقولِه تعالىٰ: ﴿وَٱلۡعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرۡفَعُهُۥ﴾ [فاطر: ١٠].

---

(١) قوله: «أخبر أنه» سقط من (د).

والصبرِ علىٰ صعوبةِ تكاليفِه، وقطْعٌ لأطماعِ الكُسالىٰ المتمنّينَ عليه، **وتسجيلٌ علىٰ من لا يرىٰ الثوابَ موصولًا إليه بالعملِ بالجهْلِ** والغباوة.

ورُوِيَ عن جعفرٍ الصّادق رضيَ اللهُ عنه: من حَزَبَه أمرٌ فقالَ خمسَ مرّات: ﴿رَبَّنَا﴾، أنجاه اللهُ ممّا يخاف، وأعطاه ما أراد. وقرأ هذه الآية.

وعن الحسَن: حكىٰ اللهُ عنهم أنهم قالوا خَمْسَ مرّاتٍ: ﴿رَبَّنَا﴾، ثمَّ أخْبرَ أنه اسْتجابَ لهم، إلا أنه أتْبعَ ذلكَ رافِعَ الدّعاءِ وما يُستجابُ به، فلا بدّ من تقديمِه بينَ يدَيِ الدّعاء.

[﴿لَا يَغُرَّنَّكَ تَقَلُّبُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فِي ٱلْبِلَٰدِ * مَتَٰعٌ قَلِيلٌ ثُمَّ مَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُۚ وَبِئْسَ ٱلْمِهَادُ﴾ ١٩٦-١٩٧]

﴿لَا يَغُرَّنَّكَ﴾: الخطابُ لرسولِ اللّـهِ ﷺ، أو لكلِّ أحَد، أي: لا تنظرْ إلىٰ ما هم عليه من سَعَةِ الرِّزق **والمضْطَرَب**، ....

قولُه: (**وتسجيلٌ علىٰ مَن لا يَرىٰ الثّوابَ موصولاً إليه بالعمَلِ بالجهْل**) مذهبُه، ولا ارتيابَ أنّ الثّوابَ مترتِّبٌ علىٰ العمَل، لكنّ الكلامَ في إيجابِه، لِما روينا عن البخاريِّ ومسلم عن أبي هُريرةَ وجابرٍ قالا: قال رسولُ الله ﷺ: «قارِبوا وسَدِّدوا واعلَموا أنهُ لا يَنْجو أحدٌ منكم بعمَلِه» قالوا: ولا أنت؟ قال: «ولا أنا إلّا أن يتغمَّدَني اللهُ برحمتِه»[1] وفي روايةٍ أُخرىٰ لأبي هريرةَ: «لن يُدخلَ أحداً مِنكُم عمَلُه الجنّةَ».

قولُه: (**والـمُضطرَب**) قيل: هُو مِن قولِهم: ضرَبَ في الأرض: إذا سارَ لابتغاءِ الرِّزق، والاضطرابُ في الأمورِ: التّردُّد والمجيءُ والذّهابُ في أمورِ المعاش. **الأساس**: ومنَ المجاز: فلانٌ ضرَبَ المجدَ: يجمَعُه، وقد ضرَبَ مناقبَ جَمّةً، واضطرَبَها: حازَها، قالَ الكُمَيت:

رَحْبُ الفِناءِ اضطرابُ المجدِ رغبتُـهُ والمجْدُ أنفَعُ مضروبٍ لمضـطربِ[2]

---

(١) أخرجه البخاريّ (٥٦٧٣) ومسلم (٢٨١٦).

(٢) البيت ذكره الزمخشريّ في «أساس البلاغة» (ضرب).

ودَرْكِ العاجل، وإصابةِ حظوظِ الدّنيا، ولا تغترَّ بظاهرِ ما ترىٰ من تبسُّطِهم في الأرْض، وتصرُّفِهم في البلاد؛ يتكسّبونَ ويتّجرونَ **ويَتَدهْقَنون**. عنِ ابنِ عبّاس: هم أهلُ مكّة، وقيل: هم اليهود. ورُوِيَ أنّ أناسًا من المؤمنينَ كانوا يَـرَوْنَ ما كانوا فيه من الخِصْبِ والرَّخاءِ ولِينِ العَـيْش، فيقولونَ: إنّ أعداءَ الله فيما نرىٰ من الخير، وقد هلَـكْنا من الـجُوع والجَهْد! فإن قلتَ: كيفَ جازَ أن يغترَّ رسولُ الله ﷺ بذلكَ حتىٰ يُنهىٰ عن الاغترارِ به؟ قلتُ: فيه وجهان: أحدهما: أنّ مِدْرِهَ القَومِ ومقدَّمهم يخاطَبُ بشيء، فيقومُ خطابُه مقامَ خطابِهم جميعًا، فكأنه قيل: لا يغرَّنّـكم. والثاني: أنّ رسولَ الله ﷺ كانَ غيرَ مغرورٍ بحالهم، فأكّدَ عليه ما كانَ عليه وثُـبِّتَ علىٰ التزامِه، كقولِه: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ ظَهِيرًا لِّلْكَٰفِرِينَ﴾ [القصص: ٨٦]، ﴿وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ١٤]، ﴿فَلَا تُطِعِ ٱلْمُكَذِّبِينَ﴾ [القلم: ٨]. وهذا في النهْيِ نظيرُ قولِه في الأمر: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦] ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ ءَامِنُوا۟﴾ [النساء: ١٣٦]. وقد جعَلَ النهْيَ في الظاهرِ للتقلّب، وهو في المعنىٰ للمخاطَب، وهذا من **تنزيلِ السَّبَبِ مَنْزِلةَ المسبَّب**؛ لأنّ التقلُّبَ لو غرَّه لاغْتـرَّ به، فمُنِعَ السّببُ ليمتـنِعَ المُسبَّب وقُرِئ: (لا يغرَّنْك) بالنونِ الخفيفة. ....

قولُه: (**ويَتدهقَنونَ**)، **الـنِّهاية**: الدِّهقانُ، بكسرِ الدالِ وضمِّها: رئيسُ القَرْية ومقدَّمُ أصحابِ الزِّراعة، وهُو معرَّبٌ، ونونُه أصليّة لقولِهم: تدهقَنَ الرجُلُ، وله دَهْقَنةٌ، وقيل: النونُ زائدة، وهُو منَ الدَّهْق: الامتلاء.

قولُه: (**من تنزيلِ السببِ منزلةَ المسبَّب**). السبَبُ: تقلُّبُهم في البلاد، والمسبَّب: التباسُ الغُرورِ به، فنهيُ تقَلُّبِهم لينتفيَ غُرورُه به، يعني: لا تغترَّ بسببِ تقلُّبِهم في البلادِ وتمتُّعِهم بالمالِ والمنال، فإنّ ذلك في وشَكِ الزَّوال، يعني: لا تكنْ بحيثُ إن شاهَدْتَ ذلك وقَعتَ في الغُرور، وهُو علىٰ مِنوال: لا أرينَّكَ هاهنا، فإنّ حصولَ المخاطَب في ذلك المكان سببٌ لرؤيةِ المتكلِّم إياهُ فيه، فنَهىٰ نفْسَه عن رؤيتِه هناك لينتهيَ المخاطَبُ عن حضورِه فيه.

﴿مَتَٰعٞ قَلِيلٞ﴾: خبرُ مبتدأ محذوف، أي: ذلكَ متاعٌ قليل، وهو التقلُّبُ في البلاد، أرادَ قِلَّته في جَنْبِ ما فاتَهم من نَعيمِ الآخرة، أو في جَنْبِ ما أعدَّ اللهُ للمؤمنينَ من الثواب، أو أرادَ أنه قليلٌ في نفسِه لانقضائه، وكلُّ زائـلٍ قليل. قالَ رسولُ الله ﷺ: «**ما الدّنيا في الآخرةِ إلا مثلُ ما يجعلُ أحدُكم أصبعَه في اليمِّ فلينظرْ بِمَ يَرجع**».

﴿وَبِئۡسَ ٱلۡمِهَادُ﴾: وساءَ ما مهّدوا لأنفسِهم.

[﴿لَٰكِنِ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ رَبَّهُمۡ لَهُمۡ جَنَّٰتٞ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا نُزُلٗا مِّنۡ عِندِ ٱللَّهِۗ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ خَيۡرٞ لِّلۡأَبۡرَارِ﴾ ١٩٨]

النُّزْل والنُّزُل: ما يُقامُ للنّازل. قال أبو الشَّعْر الضَّبِّيّ:

وكنّا إذا الجبّارُ بالجَيْشِ ضافَنا ... جعَلْنا القَنا والمُرْهَفاتِ له نُزْلا

وانتصابُه: إمّا على الحالِ من ﴿جَنَّٰتٞ﴾؛ لتخصّصِها بالوصْف، **والعاملُ اللّام**. ..

قولُه: (**ما الدُّنيا في الآخِرة**). الحديثُ رواهُ مسلمٌ والتِّرمذيُّ[1] عن مُستورِدِ بن شَدّاد، معَ تغييرٍ يسير، يعني: ليستِ الدُّنيا في جَنْبِ الآخِرة إلّا كذا وكذا.

قولُه: (**وكُنّا إذا الجبّارُ**) البيت[2]. الجبّارُ: الملِكُ المتسلِّط، ضافَنا: أي: نزَلَ بنا ضَيْفاً، والباءُ في «بالجيش» للتّعديةِ أو للمُصاحبة، يقول: إذا جعَلَ الجيشَ ضَيْفاً لنا، أو: إذا صارَ معَ الجيش ضَيْفاً لنا[3]. والمُرهَفاتُ: السُّيوفُ الباترات، جعَلَ المُرهَفات نُزْلاً على التّهكُّم.

قولُه: (**والعاملُ اللام**) أي: الجارُّ والمجرور، أعني: ﴿لَهُمۡ﴾، لأنهُ قوِيَ بالاعتمادِ على المبتدأ، فعمِلَ في ﴿جَنَّٰتٖ﴾، على أنّها فاعلةٌ فتَعملُ في الحال؛ لأنّ العاملَ في الحالِ هُو العاملُ في ذي الحال، أو ارتفاعُ ﴿جَنَّٰتٖ﴾ بالابتداءِ، و﴿لَهُمۡ﴾ الخبر، و﴿نُزُلٗا﴾ حالٌ ممّا في الظَّرفِ منَ الضّمير.

---

(١) أخرجه مسلم (٢٨٥٨) والترمذيّ (٢٣٢٣).

(٢) لأبي الشعراء الضبّي كما في «شواهد الكشاف» (١: ٤٥٨).

(٣) قوله: «أو: إذا صار مع الجيش ضيفاً لنا» ساقط من (ط).

ويجوزُ أن يكونَ بمعنىٰ مصدرٍ مؤكِّد، كأنه قيل: رزقًا أو عطاءً. ﴿مِّنْ عِندِ ٱللَّهِۗ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ من الكثيرِ الدّائم ﴿خَيْرٌ لِّلْأَبْرَارِ﴾ ممّا يتقلَّبُ فيه الفجّارُ من القليلِ الزائل. وقرأَ مَسْلَمةُ بنُ محارِبٍ والأعْمش: (نزْلاً) بالسّكون. وقرأَ يزيدُ بنُ القَعْقاع: (لكنّ الذين اتقوا) بالتشديد.

[﴿وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَمَن يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْكُمْ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِمْ خَٰشِعِينَ لِلَّهِ لَا يَشْتَرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ ثَمَنًا قَلِيلًاۗ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْۗ إِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ﴾ ١٩٩]

﴿وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ﴾ عن مجاهد: نزلت في عبدِ الله بنِ سَلَام وغيرِه من مُسْلِمَةِ أهلِ الكتاب. وقيل: في أربعينَ من أهْلِ نجران، واثنينِ وثلاثينَ من الحَبَشة، وثمانيةٍ من الرّوم كانوا علىٰ دينِ عيسىٰ عليه السّلام فأسْلموا. وقيل: في أصْحَمةَ النّجاشيِّ مَلِكِ الحَبَشة، ومعنىٰ أصْحمة: عطية، بالعربيّة. وذلكَ أنه لـمّا ماتَ نعاه جبريلُ إلىٰ رسولِ الله ﷺ فقالَ رسولُ الله ﷺ: «اخرجوا فصلّوا علىٰ أخٍ لكم ماتَ بغيرِ أرضِكم»، فخرجَ إلىٰ البقيع ونَظَرَ إلىٰ أرْضِ الحبشة، فأبصَرَ سريرَ النّجاشيّ وصلّىٰ عليه واستغفرَ له. فقالَ المنافقون: انظروا إلىٰ هذا يصلّي علىٰ عِلْجٍ نصرانيّ لم يَرَه قطّ، وليسَ علىٰ دينِه؛ فنزلت.

قولُه: (**أصْحَمةَ النّجاشيِّ**)، قالَ صاحبُ «جامع الأصول»: النّجاشيُّ، بفَتْح النّون وتخفيفِ الجيمِ وبالشّين المعجَمة: لقَبُ مِلكِ الحبشة، فالذي أسلَمَ وآمَن بالنبيِّ ﷺ هو أصْحَمةُ، أسلَمَ قبْلَ الفَتْحِ وماتَ قبلَهُ أيضاً، وصَلّىٰ عليه النبيُّ ﷺ لمّا جاءَه خبَرُ موتِه ولم يرَهُ[1]. قيل: إنّما قال: «أبصر سريرَ النّجاشيِّ»، لأنّ الصلاةَ لا تجوزُ علىٰ الغائبِ عندَ الحنفيّة[2].

قولُه: (**علىٰ عِلْج**)، **النّهاية**: العِلْجُ: الرّجُلُ مِن كفّارِ العجَم وغيرِهم، والأعلاجُ: جمْعُه، ويُجمَعُ علىٰ عُلوجٍ أيضاً.

---

(١) «تكملة جامع الأصول» (١: ١٨٧).

(٢) في (ط): «عند أبي حنيفة»، ولتمامِ الفائدة انظر: «بدائع الصنائع» للكاساني (١: ٣١٢).

ودخلت لامُ الابتداءِ علىٰ اسم «إنّ»؛ لفصْلِ الظرْفِ بينهما كقولِه: ﴿وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ﴾ [النساء: ٧٢].

﴿وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْكُمْ﴾ من القرآن ﴿وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِمْ﴾ من الكتابَيْن ﴿خَٰشِعِينَ لِلَّهِ﴾ حالٌ من فاعلِ ﴿يُؤْمِنُ﴾؛ لأنّ «من يؤمن» في معنىٰ الجمع. ﴿لَا يَشْتَرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ كما يفعلُ من لم يُسْلمْ من أحبارِهم وكبارِهم.

﴿أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ﴾، أي: ما يختصُّ بهم من الأجر، وهو ما وُعِدوه في قولِه: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ يُؤْتَوْنَ أَجْرَهُم مَّرَّتَيْنِ﴾ [القصص: ٥٤]، ﴿يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِن رَّحْمَتِهِۦ﴾ [الحديد: ٢٨]. ﴿إِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ﴾؛ لنفوذِ علْمِه في كلِّ شيء، فهو عالمٌ بما يستوجبُه كلُّ عاملٍ من الأجر. **ويجوزُ أن يُرادَ: إنّ ما تُوعدونَ لآتٍ** قريبٌ بعد ذكر الموعد.

قولُه: (**ويجوزُ أن يُرادَ: إنّ ما توعَدونَ لآتٍ**) يُريدُ أنّ قولَه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ﴾ إمّا كنايةٌ عن قُربِ الموعِد فيكونُ كالتكميلِ لقولِه: ﴿لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ فإنهُ في معنىٰ الوَعْد، ولذلك قال بعدَ ذكْرِ المَوعِدِ ـ أي: الوَعد ـ: كأنهُ قيل: لهم أجْرُهم عندَ ربِّهم عن قريب.

قال القاضي: المرادُ مِن قولِه: ﴿سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ﴾: أنّ الأجْرَ الموعودَ سريعُ الوصول، فإنّ سُرعةَ الحساب تَستدعي سُرعةَ الجزاء(١).

وإمّا تعليلٌ له علىٰ سبيلِ التذييل، يعني أن يَجزيَهم بما عمِلوا لأنهُ تعالىٰ سريعُ الحساب، ولم يكنْ سَريعاً للحسابِ إلّا وهُو عالِـمٌ بالمحسوبِ الذي هُو أعمالُ العباد، وإذا عَلِمَ ذلك يُوَفّي ما يستأهلُه العاملُ منَ الأجرِ؛ لأنهُ عادلٌ متفضِّلٌ كريمٌ لا يَضيعُ عندَه عمَلُ عاملٍ مِن ذكَرٍ أو أُنثىٰ، فعَلىٰ هذا هُو كنايةٌ تلويحيّةٌ.

---

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ١٣٦).

[﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱصْبِرُوا۟ وَصَابِرُوا۟ وَرَابِطُوا۟ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ ٢٠٠]

﴿ٱصْبِرُوا۟﴾ علىٰ الدّينِ وتكاليفِه ﴿وَصَابِرُوا۟﴾ أعداءَ الله في الجهاد، أي: غالِبُوهم في الصّبْرِ علىٰ شدائدِ الحرْب، لا تكونوا أقلَّ صبرًا منهم وثباتًا. والمصابرةُ بابٌ من الصَّبْر، ذُكِرَ بعْدَ الصَّبْرِ علىٰ ما يجبُ الصَّبْرُ عليه؛ **تخصيصًا** لشدّتِه وصعوبتِه. ﴿وَرَابِطُوا۟﴾: وأقيموا في الثغورِ رابطينَ خَيْلَكم فيها، مترصِّدين مُسْتعدينَ للغزْو. قالَ اللهُ تعالىٰ: ﴿وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ﴾ [الأنفال: ٦٠]. ...

قولُه: (**تخصيصاً**) أي: ذُكِرَ تخصيصاً؛ لأنّ المصابَرةَ نوعٌ خاصٌّ منَ الصَّبر، كأنه قيل: اصبِروا علىٰ ما يجبُ الصبرُ عليه، وخُصّوا الصبرَ معَ أعداءِ الله لأنهُ أصعبُ، فيكونُ مِن بابِ قولِه: ﴿وَمَلَـٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ﴾ [البقرة: ٩٨].

ثم قولُه: ﴿وَرَابِطُوا۟﴾ أخصُّ من مُطلَقِ المصابَرة؛ لأنه أرهب للأعداء، قال تعالىٰ: ﴿تُرْهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ﴾ [الأنفال: ٦٠]، روي عن ابن عمرَ رضي الله عنهما أنه قال: الرِّباط أفضلُ من الجهاد؛ لأنه حصنُ دماءِ المسلمين، والجهادُ سَفْكُ دماء المشركين، وحصنُ دماء المسلمين أفضلُ مِن سفكِ دماءِ المشركين.

واعلَم أنّ هذه خاتـمةٌ شريفةٌ مُنادِيةٌ علىٰ ما اشتَملتْ عليه السُّورةُ منَ التحريضِ علىٰ الصَّبرِ في تكاليفِ الله، والحثِّ علىٰ المصابَرةِ معَ أعداءِ الله، والبعثِ علىٰ التَّقوىٰ في جَنْبِ الله، ولذلك افتُتِحتِ السورةُ بذكرِ الكتُب المنزَلة علىٰ أنبياءِ الله لتكونَ الفاتحةُ مُجاوِبةً للخاتِمة، فإنّ كتُبَ الله ما نزَلتْ إلّا للحثِّ علىٰ التقوىٰ، والصَّبرِ علىٰ التكاليفِ، والمصابرة معَ الكفّارِ، والـمُرابَطةِ في سبيلِ الله، وشُحِنت السورةُ بقصَّتَيْ بدْرٍ وأُحُد، وأطنَبتْ فيما يتّصلُ بهما منَ المُكابَدةِ والمشَقّة وتعييرِ مَن عَدِمَ الصَّبرَ، وكُرِّرَ فيها ذكْرُ الصَّبرِ والتقوىٰ كما سبَقَ بيانُه.

وعن النبيِّ ﷺ: «من رابطَ يومًا وليلةً في سبيلِ الله كانَ كعِدْلِ صيامِ شهْرٍ وقيامِه، لا يُفْطِرُ ولا يَنْفَتِلُ عن صلاتِه إلا لحاجة».

وعن رسولِ اللّـهِ ﷺ: «مَنْ قرأَ سورةَ آلِ عمرانَ أُعْطِيَ بكلِّ آيةٍ منها أمانًا علىٰ جِسْرِ جهنّم». وعنه ﷺ: «مَنْ قرأَ السورةَ التي يُذْكَرُ فيها آلُ عمرانَ يومَ الجمعةِ صلَّىٰ اللهُ علَيه وملائكتُه حتىٰ تُحْجَبَ الشمس».

قولُه: (مَن رابَطَ يوماً وليلةً في سبيلِ الله) الحديثُ مِن روايةِ مسلم والتِّرمذيِّ والنَّسائيّ، عن سَلْمان، عن رسولِ الله ﷺ: «مَن رابَطَ يوماً في سبيلِ الله كان لهُ كأجْرِ صيامِ شَهرٍ وقيامِه، ومَن ماتَ مُرابِطاً جَرىٰ له مثْلُ ذلك منَ الأجْرِ، وأُجرِيَ عليه الرِّزْقُ، وأَمِنَ منَ الفتّان»(١)، أي: المُنكَر والنّكير.

الرّاغب: رَبْطُ الفَرَس: شدُّه بالمكانِ للحِفظِ، ومنهُ ربَطَ الجيشَ، وسُمِّيَ المكانُ الذي خُصَّ بإقامةِ حفَظَةٍ فيه: رِباطاً، والرِّباطُ: مصدَرُ ربَطْتُ ورابَطْتُ، والمُرابَطةُ كالمحافظة، قال تعالىٰ: ﴿وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ﴾ [الأنفال: ٦٠]، والمرابَطةُ: ضَرْبان: مُرابطةٌ(٢) في ثغورِ المسلمين، ومُرابطةُ النفْس البدَن، فإنّها كمَن أُقيمَ في ثَغْرٍ وفوِّضَ إليه مراعاتُه، فيحتاجُ أن يُراعيَه غيرَ مُخِلٍّ به، وذلك كالمُجاهدة، وقد رُويَ عن النبيِّ ﷺ: «من الرِّباط انتظارُ الصّلاة»(٣). وفلانٌ رابطُ الجأش: إذا قَوِيَ قلبُه، وقال تعالىٰ: ﴿لَوْلَآ أَن رَّبَطْنَا عَلَىٰ قَلْبِهَا﴾ [القصص: ١٠]، فذلك إشارةٌ إلىٰ قوله تعالىٰ: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ فِى قُلُوبِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الفتح: ٤](٤).

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٣٧٢٨) والترمذيّ (١٦٦٥) والنسائيّ (٦: ٣٣) وصحّحه ابن حبّان (٤٦٢٦) وفيه تمامُ تخريجِه.

(٢) قوله: «مرابطة» سقط من (د).

(٣) أخرجه مسلم (٢٥١) من حديثِ أبي هريرة رضيَ اللهُ عنه.

(٤) «مفردات القرآن» ص٣٣٨-٣٣٩.

....

وقلتُ: الحديثُ من رواية مسلمٍ، ومالكٍ، والترمذيِّ، والنسائي عن أبي هُريرة: قالَ رسولُ الله ﷺ: «ألَا أُخبرُكم بما يَمْحُو اللهُ به الخَطايا ويرفعُ به الدرجات؟ إسْباغُ الوضوءِ علىٰ المَكارِه، وكثرةُ الخُطىٰ إلىٰ المساجد، وانتظارُ الصلاةِ بعد الصلاة، فذلكمُ الرِّباط، فذلكم الرباط»، وفيه معنىٰ ما يُروىٰ: «رَجَعْنا مِنَ الجهادِ الأصغر إلىٰ الجهادِ الأكبر»؛ لإتيانِ اسمِ الإشارة الدالِّ علىٰ بُعدِ الـمُشارِ إليه القريب في مقامِ التعظيم، وإيقاعِ «الرِّباط» المُحلّىٰ بلام الجِنْس خَبَراً لاسمِ الإشارة، كقولِه تعالىٰ: ﴿الٓمٓ * ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ [البقرة: ١-٢] أي: المذكور هو الذي يستحقُّ أن يُسمّىٰ رباطاً، كأنّ غيرَ ذلك لا يستأهِلُ أن يُسمّىٰ بهذا الاسم بالنِّسبةِ إليه؛ لِـما فيه مِنْ قَهْرِ أعدىٰ عدوِّ الله: النفسِ الأمّارة بالسوءِ، وقمع شَهَواتِها.

ثُمّ التكريرُ في الإيرادِ لدَفْع زَعْم مَن يتوهَّمُ أنّ ذلك من قَبيلِ التجوُّزِ والمبالغة، وما في الآيةِ أن يُحمَلَ علىٰ عمومِ المَجاز ليكونَ منَ الجوامع لكونِه خاتمةً للسُّورةِ وفَذْلكةً لمعانيها، واللهُ أعلم[1].

تمّت السورة

والحمدُ لوليِّه، والصلاةُ علىٰ نبيِّه[2]

* * *

(١) من قوله: «وما في الآية أن يحمل» إلىٰ هنا ساقط من (ط).

(٢) قوله: «تمت» إلىٰ هنا أثبتناه من (ط).

سورةُ النِّساء
مدنيّـةٌ وهي مئةٌ وخمسٌ وسبعون آيةً

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

[﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ ١]

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾: يا بَني آدم. ﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ﴾: فرَّعَكم مِن أصلٍ واحد، وهو نفْسُ آدمَ أبيكم. فإنْ قلتَ: علامَ عُطِفَ قولُه: ﴿وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾؟ ....

سورةُ النِّساء
مَدَنيّـةٌ، وهِيَ مئةٌ وستٌّ وسبعونَ آيةً

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ (١)

قولُه: (علامَ عُطِفَ قولُه) يعني أنّ قولَه: ﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ﴾ [النساء: ١] دَخَلَ فيه حوّاءُ وغيرُها من بني آدم؛ لأنّ المعنى: أنشأكم منها وفـرَّعَكم، فعلى أيِّ شيءٍ يُعطَـفُ ﴿وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾؛ لئلا يَلزَمَ التَّـكرارُ؟ وأجابَ بقولِه: إنّ الخطابَ بقولِهِ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾ إن كان عامًّـا فهوَ ليس بمعطوفٍ على ﴿خَلَقَكُم﴾ لئـلا يَلزَمَ التَّـكرار؛ بل هو معطوفٌ على

---

(١) من قوله: «سورة النساء» إلى هنا ساقط من (ط) و(م) و(غ).
وسورة النساء ١٧٥ آية في عَدِّ المدنيين والبصريين، و١٧٦ في عَدِّ الكوفيين، و١٧٧ في عَدِّ الشاميين. انظر: «البيان في عَدِّ آي القرآن» لأبي عمرو الداني ص١٤٦.

....

محذوفٍ[١] بيانًا وتفصيلًا لكيفيّـةِ خَلْقِهم، فإنه قد عُلِمَ خَلقُ الجميعِ من قولِه: ﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾، ففُسِّرَ وكُشِفَ بقولِه: «أنشأها وخلق منها زوجها... وبثَّ منهما».

وإن كان الخطابُ خاصًّا وأُريدَ بـ﴿ٱلنَّاسُ﴾ الذين بُعِثَ إليهم رسولُ الله ﷺ، فيكونُ عطفًا على ﴿خَلَقَكُم﴾، ولا يَلزَمُ التَّكرارُ أيضًا؛ إذِ المرادُ بالثاني غيرُ الأول، فالمعطوفانِ على الأولِ داخلانِ في حيِّزِ الصِّلة، فلا يكونُ ﴿وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ مستقلًّا بنفسه، وعلى الثاني: مُستقلٌّ في الدَّلالة؛ لأنَّه عَطفٌ على نفس الصِّلة؛ وإليه الإشارةُ بقوله: «﴿رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً﴾ غيرَكم»، وعلى الأول التفات من الخطاب في قوله: ﴿وَبَثَّ مِنْهُمَا﴾؛ لاتحاد المفهومَيْن بخلاف الثاني؛ لاختلافهما؛ لأن المخاطَبين غير الغُيَّب[٢].

قال صاحبُ «التقريب»: «وإنَّما التـزَمَ الإضمارَ في الأول والتخصيصَ في الثاني دَفْعًا للتَّكرار، ويُحتَملُ أن يَعطِفَ على ﴿خَلَقَكُم﴾ من غيرِ تخصيصٍ بـ﴿ٱلنَّاسُ﴾ ولا تَكرار؛ إذْ لا يُفهَمُ من خَلْقِ بني آدمَ من نفسٍ خَلْقُ زوجِها منها، ولا خَلْقُ الرجالِ والنساء منَ الأصلَيْنِ جميعًا»[٣].

وقال صاحبُ «الفرائد»: يمكنُ أن يقال: إنَّ الواوَ في ﴿وَخَلَقَ﴾ واوُ الحال، أي: خَلَقَـكم مِن نفسٍ واحدةٍ وقد خَلَقَ منها زوجَها، فلا يُحتاجُ إلى الإضمارِ والتخصيص.

وقال القاضي: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾: خطابٌ يعُمُّ بني آدم، ﴿وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ عطفٌ على ﴿خَلَقَكُم﴾؛ أي: ﴿خَلَقَكُم﴾ من شخص واحد ﴿وَخَلَقَ مِنْهَا﴾ أُمَّكم حوّاءَ مِن ضِلعٍ من أضلاعها، أو على محذوفٍ تقديره: ﴿مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾ خَلَقَها ﴿وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾، وهُو تقريرٌ لخَلْقِهم من نفسٍ واحدة، ﴿وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً﴾ بيانٌ لكيفيّة تولُّدِهم منها. والمعنى: ونشَرَ من تلك النفس والزَّوجِ المخلوقةِ منها بنينَ وبناتٍ كثيرة، واكتفى بوَصْفِ الرجالِ بالكثرة عن وَصْفِ النساء؛ إذِ الحِكمةُ تقتضي أن تكونَ أكثَر، وذكرَ ﴿كَثِيرًا﴾ حَملاً على الجمْع[٤].

---

(١) والمحذوف هو «أنشأها»، وتقديرُ الكلام: خلقكم من نفسٍ واحدةٍ أنشأها.

(٢) من قوله: «وعلى الأول التفات» إلى هنا أثبتناه من (ط).

(٣) «التقريب في التفسير» لقطب الدين الفالي (ق ٥٧/ ب).

(٤) «أنوار التنزيل» (١: ١٩٩).

قلتُ: فيه وَجْهانِ: **أحدُهما**: أنْ يُعطَفَ على محذوفٍ، كأنه قيلَ: مِن نفْسٍ واحدةٍ أنشأَها أو ابتدَأَها، وخَلَقَ منها زوْجَها، وإنما حُذِفَ؛ لدلالةِ المعنى عليه، والمعنى: شَعَّبَكم مِن نفْسٍ واحدةٍ هذه صِفتُها؛ وهيَ أنه أنشأَها مِن تُرابٍ وخَلَقَ زوْجَها ....

وقلت ـ واللّهُ أعلم ـ: نُبيِّنُ أولاً مقصودَ المصنِّف على وَجْهٍ يُعلَمُ منه أيُّ الأقوالِ أوْلى بالقَبول، أمَّا الوجهُ الثاني ـ وهُو أن يكونَ ﴿وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا﴾ عطفًا على ﴿خَلَقَكُم﴾ ـ فمبنيٌّ على قولِه تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُمۡ وَٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ٢١] لفظًا ومعنًى، ويُساعدُ عليه في هذا المقامِ قولُه: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَ﴾؛ لأنَّ مِثلَ هذه المخاطَباتِ مختصّةٌ بالعَرَب.

وأمَّا الوجهُ الأولُ فمبنيٌّ على ترتيبِ(١) الحُكم على الوَصْفِ المناسب؛ لأنَّه يستدعي العمومَ في الناس، والشيوعَ فيه، وإضمارَ ما يفوقُ(٢) الحَصرَ منَ ابتداءِ كونهِ تُرابًا إلى انتهاءِ تعلُّقِ الرُّوح بالجسَد؛ لأنَّ الكلامَ سِيقَ للتقوى، وللتنبيهِ على اقتدارٍ عظيم وامتنانٍ متبالِغ، كأنَّه قيل: يا بني آدمَ اتَّقوا ربَّكُم العظيمَ الشأنِ ذا القُدرةِ الكاملة، والنِّعمةِ الشاملة، الذي ظهَرت آثارُ قُدرتِه، وتبيَّنتْ سَوابغُ نعمتِه في إنشائكم من هذا المخلوقِ الفَرْدِ العجيبِ الشأن، الجامع لكمالاتِ الدِّين والدنيا، وهذا ممَّا لا يخفَى عليكم، وظهَرَ من هذا التقرير أنَّ هذا الوجهَ أبسطُ وأبيَنُ للفوائدِ المتكاثِرة إملاءً، ويَدْخُلُ فيه مَن بُعِث إليهم رسولُ الله ﷺ دخولاً أوّليًّا؛ فهُو بالتلقي والقَبول أجدَر، وعُلِمَ أنّ إرادةَ الإبهام والتفسير وكذا التقييدِ بالحال، لا يَدخُلُ في المقصودِ وإن صَحَّ من جهة الإعراب؛ لأنَّه إذا عُطفَ بيانًا لزِمَ منهُ قصورُ البيانِ عن المُبيَّن؛ لأنَّه لا يُعلَمُ من قولِه: ﴿وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗ﴾ بيانُ كيفيّة خِلْقةِ آدمَ المبهَمة في قولِه: ﴿نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ﴾ كما بيَّنَه المصنِّفُ بقوله: «أنشأها من تراب» فضلاً عن تفصيلِه، فإذا جُعِلَ حالاً والمرادُ العمومُ كما قال صاحبُ «الفرائد»؛ دفعَه قولُه: ﴿وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗ﴾(٣).

---

(١) في (ط): «ترتُّب».

(٢) في (ط): «يفوت».

(٣) من قوله: «بيان كيفية خلقة آدم» إلى هنا ساقط من (ط).

حوّاءَ مِن ضِلَعٍ من أضلاعِها، ﴿وَبَثَّ مِنْهُمَا﴾ نوعَيْ جنسِ الإنس؛ وهما الذُّكورُ والإناث، فوَصَفَها بصفةٍ هيَ بيانٌ وتفصيلٌ لكيفيّةِ خَلْقِهم منها. والثاني: أنْ يُعطَف على ﴿خَلَقَكُمْ﴾، ويكونَ الخِطابُ في ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾ للذينَ بُعِثَ إليهم رسولُ الله ﷺ، والمعنى: خَلَقَكم مِن نفسِ آدم؛ لأنهم مِن جُملةِ الجنسِ المفرَّع منه؛ وخَلَقَ منها أُمَّكم حوّاء، ﴿وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً﴾ غيرَكم مِن الأُممِ الفائتةِ للحَصْر.

فإنْ قلتَ: الذي يَقتضِيه سَدَادُ نظْمِ الكلامِ وجزالتُه: أن يُجاءَ عَقِيبَ الأمرِ بالتقوى

قولُه: (حَوّاءَ مِن ضِلَعٍ من أضلاعِها)، روينا عن البخاريِّ ومُسلمٍ والترمذيِّ والدارمي، عن أبي هريرةَ أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «استوْصُوا بالنِّساءِ خيرًا، خُلِقْنَ مِن ضِلَع، وإنَّ أعْوَجَ شيءٍ في الضِّلَعِ أعلاه، فإنْ ذهبْتَ تُقِيمُه كسَرْتَه، وإن تركتَه لم يزَلْ أعوج»[(١)].

قولُه: (فوَصَفَها) الفاءُ للتعقيب، مِثْلُها في قولِه تعالى: ﴿فَتُوبُوٓا۟ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ فَٱقْتُلُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤] أي: أرادَ أن يصِفَها بصفة وهيَ أنه أنشأها من تُراب... إلى آخِره؛ فوَصَفَها بصفةٍ هِيَ بيانٌ وتفصيلٌ لكيفيّة خَلْقِهم، فيكونُ قولُه: «أنشأها من تراب» داخلاً في التفصيل، وهُو بيانُ ابتداءِ حالِه. وقولُه: ﴿وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً﴾ بيانٌ لغايةِ أمرِه ممَّا يتعلَّقُ بالتوالُدِ والتناسُل وما يتوسَّطُ بينَهما من سائرِ الأحوالِ الغريبة، فهو مقصودٌ مرادٌ؛ لأنَّ الإضمارَ في أمثالِ[(٢)] هذه المقامات مؤْذِنٌ بأنَّ التقريرَ غيرُ وافٍ بالمقصود، وفي تخصيصِ الذِّكر بقوله: ﴿مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ﴾ دونَ اسمِه عليه السلام إشعارٌ بتصويرِ الأطوارِ والأحوال.

قولُه: (لأنهم من جُملة الجِنس المفرَّع منه) أي: من آدمَ؛ فصَحَّ أنْ يقال: خَلَقَكم مِن نفسِ آدمَ وإن وُجِدتِ الوسائط.

قولُه: (الذي يقتضيهِ سَدَادُ النَّظْم[(٣)]) إلى آخِره، توجيهُه: أنَّ الأصلَ في ترتيبِ[(٤)]

---

(١) أخرجه البخاري (٣٣٣١) و(٥١٨٦) ومسلم (١٤٦٨) والترمذي (١١٨٨) والدارمي (٢٢٢١).

(٢) قوله: «أمثال» ساقط من (ط).

(٣) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «نظم الكلام»، والظاهر أنه اختصار من المؤلف رحمه الله.

(٤) في (ط): «ترتُّب».

بما يوجِبُها أو يدعو إليها ويَبعثُ عليها، فكيفَ كانَ خَلْقُه إيّاهم مِن نفْسٍ واحدةٍ على التفصيلِ الذي ذَكَرَه موجِبًا للتقوى وداعيًا إليها؟ قلت: لأنّ ذلكَ ممّا يدلُّ على القُدرةِ العظيمة، ومَن قَدَرَ على نحوِه كانَ قادرًا على كلِّ شيء، ومِن المَقْدُوراتِ عِقابُ العُصاة، فالنظرُ فيه يؤدِّي إلى أن يُتَّقى القادرُ عليه ويُخشى عقابُه؛ ولأنه يدلُّ على النعمةِ السابقةِ عليهم، فحقُّهم أنْ يتّقُوه في كُفرانِها والتفريطِ فيما يلزمُهم مِنَ القيامِ بشُكرِها؛ **أو أرادَ بالتقوى تَقْوى خاصّةً**؛ وهيَ أنْ يتَّقُوه فيما يتَّصِلُ بحفظِ الحُقوقِ بينهم، فلا يَقْطَعوا ما يجبُ عليهم وَصْلُه، فقيل: اتقوا ربَّكم حيثُ **جَعَلَكم صِنْوانًا**

الحُكْم على الوَصْف أن يكونَ ذلك الوصْفُ ممّا له صَلاحيّةُ[1] العِلِّية؛ وهاهنا خَلَقَهم من نفسٍ واحدة، كيف يَصحُّ أن يكونَ علّةً لقولِه: ﴿ٱتَّقُوا۟﴾، وأجابَ أولاً: أنَّ الحكمَ هو الاتّقاءُ منَ المعاصي والكفر، ومَرجِعُ الوَصْفِ إلى إثباتِ العِقابِ الزاجِرِ من المَليكِ القادر. وثانيًا: أنَّ الحُكمَ هو الاتقاءُ من كُفرانِ النِّعم، ومَرجِعُ الوَصْفِ إلى إظهار النِّعمة؛ لأنَّ مَن قَدَرَ على إيلائِها قَدَرَ على إزالتِها.

اعلمْ أنه قال أولاً: «أن يُجاءَ عُقَيبَ الأمرِ بالتقوى بما يوجبُها أو يدعو إليها»، وذكَرَ بعدَه «مُوجبًا للتقوى وداعيًا» بالواوِ للمبالغة، يعني: تقرَّرَ عندَ علماءِ الأُصولِ أنَّ الترتيبَ[2] على الوَصْفِ إمَّا أن يكونَ مُوجِبًا أو باعِثًا على النَّدْب، وليس هاهنا من الأمرَيْنِ شيء.

قولُه: (**أو أراد بالتقوى تقوى خاصةً**) عطفٌ من حيثُ المعنى على قولِه: «لأنَّ ذلك ممَّا يدُلُّ عليه القُدرة»؛ لأنَّ الوجهَيْنِ السابقَينِ مشتملانِ على إرادةِ تقوى عامةٍ من الكفرِ والمعاصي في جميع ما يجبُ أن يُتّقى، ومن كُفرانِ النِّعمةِ في سائرِ نعمِ الله؛ وهذه في نعمةٍ مختصّةٍ بما يتّصلُ بحفظِ حقوقِ ذوي الأرحامِ فقَطْ، وعلى هذا لا يَرِدُ السؤالُ؛ لأنَّ المذكورَ موجبٌ للحُكمِ بلا تأويل، و«تقوى» غيرُ منصرفة؛ لأن أَلِفَها للتأنيث.

قولُه: (**جَعَلكم صِنْوانًا**). **النهاية**: «الصِّنوُ: المِثل، وأصلُه أن تَطلُعَ نخلتانِ من عِرْقٍ

---

(١) في (ط): «صلوحية».

(٢) في (ط): «الترتُّب».

مفرَّعةً مِن أَرُومةٍ واحدة فيما يجبُ على بعضِكم لبعض، فحافِظُوا عليه، ولا تَغْفُلوا عنه. **وهذا المعنى مُطابِقٌ لمعاني السُّورة.** وقُرِئ: (وخالقٌ منها زوجَها وباثٌّ منهما) بلفظِ اسمِ الفاعل، وهوَ خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ تقديرُه: وهو خالقٌ؛ (تَسَّاءَلُون به): تتساءلون به فأُدغمتِ التاءُ في السِّين.

واحد»، وكذا الأَرُومة، بوَزْن الأَكُولة: الأصلُ، وفي حديثِ عُمَيرِ بن أفصَى: «أنا منَ العَرَبِ في أَرُومةِ بيانِها»[1].

قولُه: **(وهذا المعنى مُطابِقٌ لمعاني السُّورة)** هذا يُوهمُ أنّ الوجهَيْنِ الأوّليْنِ غيرُ مطابِقَين، لكنّ مرادَه أنّ دَلالتَه على معنى السُّورةِ بالمطابقةِ من حيثُ الخصُوصُ؛ وذلك أنَّ السورةَ مُشتملةٌ على ذكْرِ ذوي الأرحامِ والعَصَباتِ كلِّها، ودَلالةِ الوجهَيْنِ عليه باللزوم؛ لأنَّ الاتّقاءَ من العِقابِ يوجبُ الاجتنابَ عن جميع المنكَرات، ومنها قطعُ الرَّحِم، والاحترازُ عن كُفرانِ النِّعمِ كلِّها يوجبُ الاحترازَ عن كُفرانِ نعمةِ الرَّحِم؛ ويَنصُرُ هذا الوجهَ الأخيرَ ما رويناهُ عن مسلم وأحمدَ والدارميِّ عن جرير: كنا في صَدْرِ النهارِ عندَ رسُولِ الله ﷺ، فجاءه قومٌ مُجتابي النِّمَارَ أوِ العَبَاءة، مُتقلِّدي السُّيوف، عامتُهم من مُضَر، بل كلُّهم من مُضَر، فتمَعَّـرَ وجهُ رسُولِ الله ﷺ لِـما رأى بهم منَ الفاقة؛ فدخَلَ ثُم خرَجَ فأمَرَ بلالاً فأذَّنَ وأقام، ثم خطَبَ، فقال: «﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ﴾ إلى قولِه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾» الحديث[2].

النهاية: مُجتابي النِّمار، أي: لابِسِيها، يقال: اجتَبيْتُ القميصَ والظلام، أي: دخَلتَ فيهما، وكلُّ شيءٍ قُطعَ وسَطُه فهو مجُوبٌ ومُجُوَّبٌ، وبِهِ سُمِّي جَيْبُ القميص، والنِّمار: جمعُ نَمِرة، وهي: كلُّ شَمْلةٍ مُخطَّطةٍ من مَآزِرِ الأعراب، كأنّها أُخِذت من لونِ النَّمِر، وتـمَعَّر، أي: تغيَّـرَ[3].

---

(١) ذكره ابنُ الأثير في «أسد الغابة» (٤: ١٣٩).

(٢) أخرجه مسلم (١٠١٧) والإمام أحمد في «المسند» (١٩١٩٧) والدارمي (٥١٤) وابن حبان (٣٣٠٨) من حديثِ جرير بن عبد الله رَضِيَ الله عنه.

(٣) قوله: «وتمعر، أي: تغير» جاء في (ط) بعد قوله: «وبه سمي جيب القميص».

وقُرِئ: ﴿تَسَاءَلُونَ﴾ بطَرْحِ التاءِ الثانية، أي: يَسأَلُ بعضُكم بعضًا باللّـهِ وبالرَّحِم، فيقول: باللّـهِ وبالرَّحِم افعَلْ كذا، على سبيلِ الاستعطاف، و:أُناشِدُك اللهَ والرَّحم؛ ...

[قوله]: (﴿تَسَاءَلُونَ﴾)، قرأ الكوفيونَ: بتخفيفِ السِّين، والباقونَ: بتشديدِها، قال الزجّاج: «أصلُه تتساءلون، فحُذِفتِ التاءُ الثانيةُ تخفيفًا؛ لأنَّ اجتماعَ التاءَيْنِ مستثقَلٌ، والكلامُ غيرُ مُلْبِس[1]»[2].

قولُه: (على سبيلِ الاستعطاف)، قال ابنُ الحاجِب: القَسَمُ جملةٌ إنشائيةٌ تؤكِّدُ بها جملةٌ أخرى؛ فإن كانت خبَريّةً فهُو القَسَمُ لغيرِ الاستعطاف، وإن كانت طَلَبيّةً فهُو للاستعطاف[3].

وقالَ المصنِّفُ في قولِه تعالى: ﴿رَبِّ بِمَآ أَنۡعَمۡتَ عَلَيَّ﴾ [القصص: ١٧]: «﴿بِمَآ أَنۡعَمۡتَ﴾: يجوزُ أن يكونَ قَسَمًا، أي أُقسمُ بإنعامِك عليّ، وأن يكونَ استعطافًا، أي: ربِّ اعصِمْني بحقِّ ما أنعمتَ عليَّ»[4].

وقلت: فالاستعطافُ يُستفادُ منَ اللفظِ الذي يُشعِرُ بالعطفِ والحُنُوّ، ومعنى الاستعطافِ هاهنا مأخوذٌ من لفظِ (الله) و(الرحم)، فإنّ القَرابَة موجِبةٌ للتعطُّفِ والرأفة؛ يؤيِّدُ هذا التأويلَ قولُه بعدَ هذا: «واتقوا اللّـهَ الذي تتعاطفونَ بإذكارِه وبإذكارِ الرَّحِم».

قولُه: (وأناشدُك اللّـهَ والرَّحِم)، يقال: نَشَدتُك اللّـهَ والرَّحِمَ نِشْدةً، وناشَدْتُك اللّـهَ، أي: سألتُك باللهِ والرَّحِم، وتُعدِّيه إلى المفعولين؛ إمّا لأنّه بمنزلةِ: دعَوتُ، حيثُ قالوا: نَشدتُك باللّـهِ واللهَ كما قالوا: دعوتُه بزيدٍ وزيدًا، أو لأنهم ضَمَّنوهُ معنى: ذَكَّرْتُ[5]، ومِصداقُ هذا قولُ حسّان:

نشَدتُ بني النَّجّارِ أفعالَ والدي ... إذا العانِ لم يوجَدْ لَهُ من يُوازِعُهْ[6]

---

(١) في (ط): «ملتبس».

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٥) ولتمامِ الفائدة انظر: «حجّة القراءات» ص١٨٨.

(٣) انظر: «الإيضاح في شرح المفصّل» لابن الحاجب (٢: ٣٢٢).

(٤) انظر: (١٢: ٢٥).

(٥) في (ط): «ذكّرتك».

(٦) «ديوان حسان» ص٣١٨.

أو تسألون غيرَكم باللّهِ والرَّحِم، فقيل: «تَفَاعَلون» موضع «تَفْعَلون» للجمعِ، كقولِك: **رأيتُ الهلالَ وتراءَيْناه، وتنصرُه قراءةُ مَن قرأَ: (تَسْأَلونَ به)** مهموزًا وغيرَ مَهْموز.

وقُرئ: ﴿وَٱلۡأَرۡحَامَ﴾ بالحَرَكاتِ الثلاث؛ فالنصبُ على وجهَيْن: إمَّا على: واتَّقُوا اللهَ

أي: ذكَّرتُهم إياها.

وأنشَدتُكَ بالله: خطأ، الـمُوازَعةُ: المُناطَقةُ والمكالمة.

قولُه: (**أو تسألونَ غيرَكم بالله**) يريد: يجوزُ أن يكونَ التساؤلُ من جانبٍ واحد، كما استعمَلوا تَفاعَلونَ موضعَ تَفعَلون، واللامُ في «للجمع» تتعلقُ بقولِه[١]: «فقيل»، قال المصنِّف: سمِعتُ من العَرب: تَباصَرْتُه بمعنى: أبصَرتُه.

قولُه: (**رأيتُ الهلالَ وتراءيناهُ**)، عبَّر بهما عن شيءٍ واحد، وجوازُ الثاني لاعتبارِ الجَمْعيَّة التي يُعطيها اللفظُ دونَ المعنى إرادةً للمبالغة كما سَبَقَ في قولِه تعالى: ﴿يُخَٰدِعُونَ﴾ [البقرة: ٩] بمعنى يَخدَعون.

قولُه: (**وتَنصُرُه قراءةُ مَن قرأ «تَسْألون»**)[٢]، أي: ينصُرُ الوجهَ الثاني، وهُو أن يُرادَ بـ﴿تَسَآءَلُونَ﴾: تَسألونَ غيرَكم؛ لأنها صريحةٌ فيه.

قولُه: (**وقرئ: ﴿وَٱلۡأَرۡحَامَ﴾ بالحركات الثلاث**): بالجر: حمزة[٣]، والباقونَ: بالنَّصب، وأمّا الرفعُ فشاذّ[٤].

---

(١) قوله: «بقوله» سقط من (ص).

(٢) وهي قراءةٌ شاذّةٌ ذكرها ابن خالويه في «مختصر شواذّ القرآن» ص٢٤.

(٣) وفيها خلافٌ منصوبٌ بين أئمة العربية، انظر: «حجّة القراءات» ص١٨٨، على أنها قراءة متواترة، فهي حجة، وسيأتي عند المؤلف شيء من التفصيل في ذلك.

(٤) وهي قراءة ابن مسعود كما في «الدر المصون» (٢: ٢٩٧) والخبر محذوف. قال السمين الحلبي: «فقدَّره ابن عطية: «أهلٌ أن توصلَ» وقدَّره الزمخشري: «والأرحامُ ممَّا يُتّقى، أو ممَّا يُتساءلُ به» وهذا أحسنُ للدلالةِ اللفظيةِ والمعنوية، بخلافِ الأول؛ فإنَّه للدلالةِ المعنوية فقط، وقدَّره أبو البقاء: «والأرحامُ محترمة» أي: واجبٌ حرمتُها». انتهى.

والأرحامَ، أو أنْ تُعطَفَ على محلِّ الجارِّ والمَجْرور، كقولِك: مررتُ بزيدٍ وعَمْرًا، وتَنصرُه قراءةُ ابنِ مسعود: (تَساءلونَ به وبالأرحام)؛ والجرُّ على عطفِ الظاهرِ على المُضمَر، وليسَ بسَديد؛ لأنّ الضميرَ المتَّصلَ **متَّصلٌ كاسمِه**، والجارَّ والمجرورَ كشيءٍ واحد؛ فكانا في قولِك: مررتُ به وزيدٍ، و: هذا غلامُه وزيدٍ شَديدَي الاتِّصال، فلمّا اشتدَّ الاتصالُ **لتكرُّرِه** أشبَـهَ العطفَ على بعضِ الكلمة؛ فلم يَجُزْ، ووَجَبَ تكريرُ العامِلِ، كقولِك: مررتُ به وبزيد، و: هذا غلامُه وغلامُ زيد، ألا تَرى إلى صحَّةِ قولِك: رأيتُك وزيدًا، و: مررتُ بزيد وعمرٍو لـمّا لمْ يَقْوَ الاتصالُ؛ لأنه لمْ يَتكَّرر؟ **وقد تُـمُحِّلَ** لصحَّةِ هذه القراءةِ بأنها على تقديرِ تكريرِ الجارِّ، ونظيرِها قولُ الشاعر:

فاذهبْ فما بكَ والأيامِ مِن عَجَبِ

قولُه: (**متّصلٌ كاسمِه**) هُو كقولكَ للمسمَّى بـ«شُجاع»: هُو شُجاعٌ كاسمِه، وقيل: لا زال كاسمِه مسعودًا.

قولُه: (**لتكرُّرِه**) يعني اجتمعَ اتصالان؛ **أحدُهما**: أنَّه ضميرٌ متّصِل، **وثانيهما**: أنَّ الجارَّ والمجرورَ والمضافَ معَ المضافِ إليه كشيءٍ واحد، فصارتِ الهاءُ كحَرْفٍ منَ الكلمة، فلا يجوزُ العطفُ، بخلافِ المنصوب؛ لأنَّه لم يتكرَّرِ الاتصال. قال الزجّاج: المخفوضُ كالتنوينِ في الاسم، فقَبُحَ أن يَعطِفَ باسمٍ يقومُ بنفسِه على ما لا يقومُ بنفسِه، قال المازنيُّ: كما لا تقولُ: مرَرْتُ بزيدٍ و«كَ»، فكذلك لا تقولُ: مَررتُ بكَ وزيد. وأنشَدَ سيبويه:

فاليومَ قَــرَّبتَ تهجُونا وتَشتمُنــــا فاذهَبْ فما بكَ والأيامِ من عجَبِ[1]

قال المصنِّف: (**وقد تُـمُحِّلَ**)، أي: تُكُلِّفَ وتُعُسِّف؛ لأنَّه إن ارتفَعَ قُبحَ العطفُ، لكنْ لزِمَ قُبحٌ آخَرُ وهُو إضمارُ الجارِّ، قال السَّجاوَنْدي: يقال: كيف أصبحتَ؟ فتقول: خيرٍ، أي: بخير، ولو قيل: بأيِّ حالٍ أصبحتَ؟ فتقول: خيرٌ، كان أحسن، فجازَ أن تُحمَلَ عليه لغةُ القرآن،

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٥-٦)، والبيت المذكور قد اختُلِفَ في نسبته، فقيل: للأعشى، وقيل: لغيره، وهو من شواهد «الكتاب» لسيبويه (٢: ٣٨٣).

....

وإلَّا فقولُهم: فاذهَبْ فما بكَ والأيامُ من عجَبِ؛ ضرورةُ شِعر لا تُحمَلُ عليه لغةُ القرآن. ومعنى البيت: قد كنتَ مهجورًا مُبعَدًا، فاليومَ قَـرَّبتَ تهجُونا وتَشتِمُنا، وليس هذا جزاءَ الإحسان، ثُم عذَرَه وقال: إنّي أعرفُ شِيمةَ الزمان، وغَدْرَ أبنائه، فاذهَبْ؛ فما بكَ من عجبٍ ولا بالأيام أيضًا(١).

وقال الحِريريُّ في «دُرّةِ الغَوّاص»: فإن قيل: كيف جازَ العطفُ على المُضمَرَيْنِ: المرفوعِ والمنصوبِ بغيرِ تكرير، وامتَنعَ العطفُ على المضمَرِ المجرورِ إلَّا بالتكرير؟ فالجوابُ عنه: أنه لـمّا جازَ أن يُعطَفَ ذانِكَ الضميرانِ على الاسم الظاهرِ في مثلِ قولِك: قامَ زَيْدٌ وهُو، وزُرتُ عَمْرًا وأباكَ؛ جازَ أن يُعطَفَ الظاهرُ عليهما، ولـمّا لم يَجُزْ أن يُعطَفَ المضمَرُ المجرورُ(٢) على الظاهر إلَّا بتكريرِ الجارِّ في مثلِ قولِك: مَررتُ بزَيْد وبكَ؛ لم يَجُزْ أن يُعطَفَ الظاهرُ على المضمَر إلَّا بتكرِيرِه أيضاً، نحوَ: مَررتُ بكَ وبزيد، وهذا من لطائفِ عِلم العربيّة، ومحاسِن الفروقِ النَّحْوية(٣).

وقال المالكي في «الشواهد»: الجواز أصح من المنع؛ لضعف احتجاج المانعين وصحةِ استعماله نظماً ونثراً، وشواهدها كثيرة ذكرناها. وأمّا قراءة حمزة فقد اجتمع عليها: ابنُ عباس والحسن ومجاهد وقَتادة والنَّخَعي والأعمشُ ويحيى بن وثّاب وأبو رَزين، ومن مؤيِّدات الجواز: قولُه تعالى: ﴿قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [البقرة: ٢١٧]، فجرَّ المسجد بالعَطْف على الهاءِ المجرورة بالباء لا بالعطف على ﴿سَبِيلِ﴾؛ لاستلزامه العطفَ على الموصولِ؛ وهو «الصدُّ» قبْلَ تمامِ صِلَته؛ لأن ﴿عَن سَبِيلِ﴾ صلةٌ له؛ إذ هو متعلّق به، و﴿وَكُفْرٌۢ﴾ معطوفٌ على «الصدّ»،وذلك يجوز بالإجماع، فإنْ عطف على الهاء؛ خَلُصَ من ذلك فحكم برجحانه، وأجاز الفرّاءُ أن يكون ﴿وَمَن لَّسْتُمْ لَهُۥ بِرَٰزِقِينَ﴾ معطوفاً على ﴿لَكُمْ فِيهَا مَعَٰيِشَ﴾ [الحجر: ٢٠](٤).

---

(١) انظر: «عين المعاني» للسجاوندي (٣: ١٠٩٤).

(٢) من قوله: «إلا بالتكرير فالجواب عنه» إلى هنا ساقط من (ط).

(٣) «درة الغوّاص» ص٧٤.

(٤) من قوله: «وقال المالكي في شواهده» إلى هنا أثبتناه من (ط). وانظر كلام ابن مالك في: «شواهد التوضيح والتصحيح» ص٥٤-٥٥.

والرفعُ على أنه مُبتدأٌ خبرُه محذوف كأنه قيلَ: **والأرحامُ كذلك**، على معنى: والأرحامُ مـمّا يُـتَّقى، أوْ: والأرحامُ مـمّا يُتساءلُ به. **والمعنى: أنهم كانوا يقرُّون بأنّ لهم خالِقًا**، وكانوا يَتَساءلون بذكْرِ الله والرَّحِم، فقيل لهم: اتَّقوا اللهَ الذي خلَقَـكم، واتَّقوا الذي تَتَناشَدُون به، واتَّقوا الأرحامَ فلا تَقْطَعوها، أو: واتَّقوا اللهَ الذي تتعاطَفُون بإذْكارِه وبإذكارِ الرَّحم.

وقد آذنَ عزَّ وعَلا إذ قَـرَنَ الأرحامَ باسمِه أنّ صِلتَها منه بمكان، كما قال: ﴿أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلۡوَٰلِدَيۡنِ إِحۡسَٰنًا﴾ [الإسراء: ٢٣]، وعن الحسن: إذا سأَلَكَ باللّـهِ فأَعطِه، وإذا سألكَ بالرَّحِم فأعطِه، **وللرَّحِمِ حُجْنةٌ** عندَ العَرْش،.................

قولُه: (**والأرحامُ كذلك**)، قال المصنِّف[1]: إنَّه لـمّا عُلِم واشتُهِرَ بدليلِ الاستقراءِ والقياسِ لم يَخْفَ على أحدٍ أنَّه لا بدَّ منهُ؛ إمَّا منطوقًا به، وإمَّا مُقدَّرًا، والمقدَّرُ: إمَّا ممَّا يبقَى بدليل قراءةِ النَّصْب، وإمَّا ممَّا يُتساءَلُ به بدليل قراءةِ الجَرّ.

قولُه: (**والمعنى: أنَّهم كانوا يُـقِرُّونَ بأنَّ لهم خالقًا**)، يعني: الكلامُ كلُّه واردٌ على عُرفِ المبعوثِ إليهم رسُولُ الله ﷺ، وهذا يدُلُّ على اختيارِه الوَجْهَ الثانيَ من الوجهَيْنِ اللذينِ ذكَرَهما في أولِ السُّورة، فقولُه: «واتَّقوا اللّـهَ الذي خَلَقَكم[2]، واتَّقوا الذي تنَاشَدونَ به، واتَّقوا الأرحامَ فلا تَقطَعوها»، معنى الآيةِ بحَسَبِ نَصْبِ «الأرحام»، وقولُه: «أو: واتَّقوا اللّـهَ الذي تتعاطَفونَ بإذكارِه وبإذكارِ الرَّحِم»: بحسَبِ جَرِّه؛ ومِن ثَمّ أعاد الجارَّ في «بإذكارِ الرَّحِم»، وتَرَكَ معنى قراءةِ الرفع لعَوْدِه إلى أحدِ المعنيَيْن.

قولُه: (**وللرَّحِم حُجْنة**). **النِّهاية**: حُجْنةُ المِغزَل: صُنّارتُه، وهِيَ المعْوَجّةُ التي في رأسِه. روينا عن الشَّيخَين، عن أبي هريرةَ: «أنَّ للرَّحِمِ شُجْنَةً من الرحمٰن»[3].

---

(١) يعني فيما كتبه على حواشي تفسيره «الكشَّاف» والمؤلف ينقل من حواشي المؤلف في مواضع.

(٢) من قوله: «يعني الكلام كله وارد» إلى هنا ساقط من (ط).

(٣) أخرجه البخاري (٥٩٨٨) واللفظ له، وهو في «صحيح مسلم» (٢٥٥٤) بلفظٍ آخر.

....

وعن أحمدَ بنِ حنبل وأبي داودَ والتِّرمذيِّ: «أنا الرَّحمنُ، خَلقْتُ الرَّحِمَ وشقَقْتُ لها منَ اسمي»(١).

النِّهاية: شُجْنة، أي: قَرابَةٌ مُشتبِكةٌ كاشتباكِ العروق، [وأصلُ](٢) الشُّجْنة، بالكسر والضَّم: شُعبةٌ من غُصْنٍ من غُصونِ الشجرة.

والتحقيقُ فيه: أنّ العرشَ مِنَصّةٌ تتَجلَّى عليه الصِّفَةُ الرَّحمانيةُ، لقولِه تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، ولـمّا كان للرَّحِمِ تعلُّقٌ باسمِ الرَّحمنِ بسببِ الاشتقاق؛ جعَلَها حُجْنةً عندَ العرشِ الذي هو مِنَصّةُ الرحمٰن.

وروينا عن الشَّيخين، عن أبي هريرةَ في رواية، قال: قالَ رسُولُ الله ﷺ: «إنَّ اللّـهَ تعالى خَلَقَ الخَلْقَ، حتَّى إذا فَرَغَ منهم قامتِ الرَّحِمُ فأخَذَت بحِقْوِ الرَّحمن، فقال: مَهْ، فقالت: هذا مقامُ العائذِ بكَ من القَطيعة، قال: نعَمْ، أما تَرضَيْنَ أنْ أصِلَ مَن وَصَلَكِ وأقطَعَ مَن قطَعَكِ؟ فقالت: بلى». الحديث(٣).

الجامع: الحِقْوُ: مِشَدُّ الإزارِ منَ الإنسان، وقد يُطلَقُ على الإزار، ولـمّا جُعِلَ الرَّحِمُ شُجْنةً من الرحمنِ استعارَ لها الاستمساكَ به، كما يستمسِكُ القريبُ مِن قريبِه، والنَّسيبُ مِن نسيبِه(٤).

الراغب: ومعنى ذلك: أنَّ اللّـهَ تعالى لـمّا جعَلَ بينَ نفسِه وبينَ عبادِهِ سببًا، كما أنَّه كتَبَ على نفسِه الرحمةَ بعبادِه، وأوجَبَ عليهم في مقابلتِها شُكرَ نعمتِه، لِـما كان هُو السببَ

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٦٥٩) والترمذي (١٩٢٤) كلاهما يرويه من حديثِ عبد الله بن عمرو بن العاص، قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح. وأخرجه أبو داود (١٦٩٦) من حديثِ عبد الرحمن بن عوف رَضِيَ الله عنه.

(٢) زيادة من «النهاية» (٢: ٤٠١).

(٣) أخرجه البخاري (٤٨٣٠) ومسلم (٢٥٥٤).

(٤) «جامع الأصول» (٦: ٤٨٨).

ومَعْناه ما رُوي عن ابنِ عبّاسٍ رَضِيَ الله عنهما: الرَّحِمُ متعلِّقةٌ بالعَرْش، فإذا أتاها الواصلُ بَشَّتْ به وكلَّمَتْه، وإذا أتاها القاطِعُ احتجبتْ منه. وسُئل ابنُ عُيينةَ عن قولِه ﷺ: «تخيَّروا لنُطَفِكم»، فقالَ: يقولُ: لأولادِكم؛ وذلكَ أنْ يَضعَ ولدَه في الحَلال، ألمْ تسمعْ قولَه تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾؟ وأوّلُ صِلَتِه **أنْ يختارَ له الموضعَ الحلال** فلا يقطعُ رحمه ولا نسَبَه؛ فإنما للعاهِرِ الحَجَر؛ **ثُمَّ يختارَ الصحّةَ، ويجتنبَ الدِّعْوة**، ولا يَضَعَه موضعَ سوءٍ يتَّبعُ شَهْوتَه وهَواه بغيرِ هُدًى مِنَ الله.

الأولَ في وجودِهم وخَلْقِ قُواهم وقُدرتِهم وسائرِ خيراتِهم - كذا أيضًا جَعَلَ بينَ ذوي اللُّحمةِ بعضِهم معَ بعضٍ شيئًا أوجَبَ به على الأعلى التوفُّرَ على الأدوَن، وعلى الأدوَنِ توقيرَ الأعلى؛ فصار بينَ الرَّحِم والرَّحمةِ مُناسبةٌ معنوية، كما أنّ بينَهما نسبةً لفظيّة؛ ولهذا عَظَّمَ شُكرَ الوالدَيْنِ فقرَنَه بشُكرِه في قولِه تعالى: ﴿أَنِ ٱشْكُرْ لِى وَلِوَٰلِدَيْكَ﴾ [لقمان: ١٤] تنبيهًا أنهما السببُ الأخيرُ في الوجود(١).

قولُه: (**أن يختارَ له الموضعَ الحلال**) هذا كنايةٌ عن أنْ لا يكونَ هو زانيًا؛ لقولِه: «فلا يقطَعُ رَحِمَه، فإنَّما للعاهِرِ الحجَر».

النهاية: العاهر: الزاني، وقد عَهَرَ يعْهَرُ عُهْرًا وعهورًا: إذا أَتى امرأةً ليلاً للفجور، ثم غَلَبَ على الزِّنى مطلقًا، والمعنى: لا حَظَّ للزاني في الولد، وإنّما هو لصاحبِ الفراش، أي: لصاحبِ أُمِّ الولدِ وهُو زوجُها أو مَولاها، وهُو كقولِ الآخَرَ: لهُ الترابُ، أي: لا شيءَ له.

قولُه: (**ثُم يختارَ الصِّحةَ ويجتنبَ الدِّعوة**). **النِّهاية**: الدِّعوةُ في النسَبِ - بالكسر - هُو: أن ينتسبَ الإنسانُ إلى غيرِ أبيه وعشيرتِه، وكانوا يفعلونَه، فنُهِيَ عنه وجُعِلَ الولدُ للفِراش. يعني: بعدَ أن يَصُونَ نفسَه عن الزِّنى ينبغي أن يتجنّبَ موضعَ سَوْأَتَي الزانية؛ فإنّ الزانيةَ ربّما تَزني فتلِدُ فيُنسَبُ إليه، لقولِه: «الولدُ للفراش»، فلا يصحُّ نسَبُه حقيقةً فيكونُ دَعِيًّا، فقوله: «يجتنبُ الدِّعوةَ» كنايةٌ عن ألّا تكونَ المرأةُ زانية، والمعنى مأخوذٌ ممَّا روينا عن البخاريِّ،

---

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني» (١: ٥١).

[﴿وَءَاتُواْ ٱلْيَتَٰمَىٰٓ أَمْوَٰلَهُمْ ۖ وَلَا تَتَبَدَّلُواْ ٱلْخَبِيثَ بِٱلطَّيِّبِ ۖ وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا﴾ ٢]

﴿ٱلْيَتَٰمَىٰٓ﴾: الذينَ ماتَ آباؤُهم فانفَرَدُوا عنهم. واليُتْم: الانفرادُ، ومنه: الرَّمْلةُ اليَتيمة، والدُّرَّةُ اليتيمة، وقيل: اليُتْمُ في الأَناسيِّ مِن قِبَلِ الآباء، وفي البهائمِ مِنْ قِبَلِ الأُمَّهات.

فإنْ قلتَ: كيفَ جُمِعَ اليتيمُ وهوَ فَعِيل كمَريض، على يتامى؟ قلتُ: فيه وَجْهان: أنْ يُجمَعَ على يَتْمى، كأَسْرى؛ لأنّ اليُتْمَ مِن وادي الآفاتِ والأَوْجاع، ثُمَّ يُجمَعَ فَعْلى فُعَالى، كأُسارى؛ ويجوزُ أن يُجمَعَ على فَعائِلَ؛ لجَرْيِ اليُتْمِ مجرى الأسماء، نحوُ صاحبٍ وفارس، **فيقال: يَتائِمُ** ثُمَّ يَتامى على القَلْب. وحقُّ هذا الاسمِ أنْ يقعَ على الصِّغارِ والكبار؛ لبقاءِ معنى الانفرادِ عِنِ الآباء، إلّا أنه قد غَلَبَ أن يُسَمَّوا به قبْلَ أن يَبْلُغوا

عن عائشةَ رَضِيَ اللّـهُ عنها، كان عُتبةُ بنُ أبي وَقّاص عَهِدَ إلى أخيه سَعدٍ أنّ ابنَ وليدةِ زَمْعةَ منّي، فاقبِضْهُ إليك. فلما كان عامُ الفتح أَخذَه سعدٌ، فقال: ابنُ أخي. فقام عبدُ[1] بنُ زَمعةَ وقال: أخي وابنُ وليدةِ أبي؛ وُلِد على فراشِه. فتَساوَقا إلى رسُولِ الله ﷺ، فقال ﷺ: «هُوَ لك يا عبدُ بنَ زَمْعة، الوَلَدُ للفراش، وللعاهِرِ الحجر»، ثم قالَ لسَوْدة: «احتَجِبي منهُ» لِـما رأى مِن شِبهِهِ بعُتْبة[2].

قولُه: (**فيقالُ: يَتَائِمُ**)، قال المصنِّف: أنشَدَني الشريفُ لبِشرٍ النَّجدي:

أأطلالَ حُسنٍ بالبراقِ اليتائمِ ... سَلامٌ على أحجارِكُنَّ القدايمِ[3]

حُسنٌ: امرأة، البِراق: جَمْعُ بُرْقة، وهي المكانُ الذي فيه حِجارةٌ ورَملٌ وطِينٌ مختلِطة.

---

(١) في (ط): «عبد الله».

(٢) أخرجه البخاري (٢٠٥٣) ومسلم (١٤٥٧).

(٣) لم أهتدِ إلى قائله، ولم أهتدِ إلى هذا النقلِ عن الزمخشري.

مَبْلَغَ الرِّجال، فإذا **استغنَوْا بأنفسِهم عَنْ كافلٍ** وقائمٍ عليهم، وانتصبُوا كُفاةً يَكْفُون غيرَهم ويقومونَ عليهم؛ **زالَ** عنهم هذا الاسمُ. وكانت قُرَيْشٌ تقولُ لرسولِ الله ﷺ: يتيمُ أبي طالب، إمَّا على القياس، وإمّا حكايةً للحالِ التي كانَ عليها صغيرًا ناشئًا في حَجْرِ عمِّه؛ توضيعًا له. وأمّا قولُه ﷺ: «لا يُتْمَ بعد الحُلم» فما هوَ إلّا **تعليمُ شريعةٍ لا لُغةٍ**، يعني: أنه إذا احتلَمَ لمْ تُـجْرَ عليه أحكامُ الصِّغار. فإن قلتَ: **فما معنى قولِه:** ﴿وَءَاتُوا۟ ٱلْيَتَٰمَىٰٓ أَمْوَٰلَهُمْ﴾؟ قلتُ: إمّا أن يُرادَ باليتامى الصِّغار، وبإيتائهم الأموالَ ....

قولُه: (**استغنَوْا بأنفُسِهم عن كافِلٍ**) إلى قولِه: (**زالَ**) تفسيرٌ لقولِه: «أن يَبلغوا مَبلغَ الرجال»، أي: سُمُّوا به قبلَ أنْ يبلُغوا مبلغَ الرِّجال[1]، فإذا بَلَغوا زالَ عنهم هذا الاسمُ. وهذا التعريفُ بحسَبِ العُرفِ العامِّ لا الشَّرعِ؛ لخروجِ حُكمِ الحُـلُم والسنِّ من التعريف، ولهذا ما أورَدوا قوْلَه ﷺ سؤالًا عليه.

قولُه: (**تعليمُ شَريعةٍ لا لُغةٍ**) أي: لم يُرِدْ بقولِه: «لا يُتْمَ بعدَ الحُلُم»[2] اليُتْمَ اللُّغوي؛ فإنّ المقامَ مقامُ تعليمِ الأحكام، لا تعليمِ اللغة، يعني أنه منقولةٌ شرعية؛ لأنَّ الغالبَ على مَنِ احتلَمَ الاهتداءُ لطريقِ صَلاحِه، فلا يكونُ كاليتيم الذي لم يَستغنِ بنفسِه عن كفالةِ كافِلٍ؛ ومِن ثَمَّ ضَمَّ الرُّشدَ معَه في قولِه تعالى: ﴿فَإِنْ ءَانَسْتُم مِّنْهُمْ رُشْدًا﴾ [النساء: ٦].

قولُه: (**فما معنى قولِه:** ﴿وَءَاتُوا۟ ٱلْيَتَٰمَىٰٓ أَمْوَٰلَهُمْ﴾؟) الفاءُ تدُلُّ على إنكار، يعني: إذا كان معنى اليُتْمِ عَدَمَ البلوغ وصحّةِ التصرُّفِ في الأموال والاستغناءِ عن الكفالة؛ فكيف قيل: ﴿وَءَاتُوا۟ ٱلْيَتَٰمَىٰٓ أَمْوَٰلَهُمْ﴾؟ وأجاب بجوابَيْنِ؛ **أحدُهما**: أنَّ اليتامى على ظاهرِه، والإيتاءُ على خلافِ الظاهر، **والثاني**: عكسُه.

---

(١) من قوله: «سموا به» إلى هنا ساقط من (ط).

(٢) أخرجه الإمام أحمد بنحوه (١٩٦٧) وأبو داود (٢٨٧٣) من حديثِ علّي بن أبي طالب رَضِيَ اللهُ عنه بإسنادٍ حسن، وصحّ موقوفًا عن ابن عباس في «صحيح مسلم» (١٨١٢)، وفي الباب عن أنسٍ عند البزّار (٦٢٤٣) وأعلّه الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٤: ٢٦٢) بيَحْيى بن يزيد النوفلي، ضعيف الحديث. ولتمامِ الفائدة انظر: «تخريج أحاديثِ الكشّاف» للحافظ الزيلعي (١: ٤٦٤).

أن لا **يَطْمَعَ فيها** الأولياءُ والأوصياءُ ووُلاةُ السَّوء وقضاتُه، ويَكُفُّوا عنها أيديَهم الخاطفةَ حتى تأتيَ اليتامى إذا بَلَغُوا سالمةً **غيرَ محذوفة**؛ وإمّا أن يُرادَ الكبارُ؛ تسميةً لهم يتامى على القياس، أو لقُرْبِ عَهْدِهم إذا بَلَغُوا بالصِّغر، كما تُسمّى الناقةُ عُشَراءَ بَعْدَ وضعِها، **على أنّ فيه إشارةً** إلى أنْ لا يُؤَخَّرَ دفعُ أموالِهم إليهم عَنْ حدِّ البُلوغ، ولا يُمْطَلوا إنْ أُونِسَ منهم الرُّشْد، وأنْ يُؤْتَوْها قبْلَ أن يَؤُلَّ عنهم اسمُ اليتامى والصِّغار. وقيلَ: هيَ في رجلٍ من غَطَفانَ كانَ معه مالٌ كثيرٌ لابنِ أخٍ له يتيم، فلمّا بَلَغَ طَلَبَ المالَ، فمَنَعه عمُّه، فترافَعا إلى النبيِّ ﷺ، فنَـزَلتْ، فلمّا سَمِعَها العمُّ قال: أطَعْنا اللهَ وأطَعْنا

الانتصافُ: ويُقوِّي الأوَّلَ قولُه بعدَ آيات: ﴿وَٱبْتَلُوا۟ ٱلْيَتَـٰمَىٰ حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغُوا۟ ٱلنِّكَاحَ فَإِنْ ءَانَسْتُم﴾ [النساء: ٦]، والآية الأولى لحفظِها عليهم، والثانية للإيتاءِ الحقيقيِّ عندَ البلوغِ والرُّشْد، ويؤيِّدُه ما يَعقُبُه: ﴿وَلَا تَتَبَدَّلُوا۟ ٱلْخَبِيثَ بِٱلطَّيِّبِ ۖ وَلَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾ [النساء: ٢] تأديبًا للوصيِّ ما دام المالُ في يَدِه، وعلى الوجهِ الآخَرِ يكونُ معنى الآيتَيْنِ واحدًا، فالأولى مجمَلة، والثانيةُ مبيَّنةٌ بالإيناسِ والبلوغ(١).

قولُه: (**أنْ لا يَطمعَ فيها**) أي: المرادُ من الأمرِ بالإيتاءِ رَفعُ الطَّمعِ على سبيلِ الكناية؛ لأنَّ الإيتاءَ إنما يتأتَّى إذا بقيَ المالُ ولم يَهلِك، وإنما يَسلَمُ منَ الهلاكِ إذا لم يُتَصَرَّفْ فيه تصرُّفَ المُلّاك، ولا يتصَرَّفُ في مالِ الغيرِ إلا الطامعُ فيه.

قولُه: (**غير محذوفة**) أي: منقوصة، **الأساس**: فرسٌ محذوفٌ: مقطوعُ الذنَب، وزِقٌّ محذوف: مقطوعُ القوائم.

قولُه: (**على أنَّ فيه إشارةً**) يعني سُمُّوا باليتامى وإن لم يكونوا يتامى مجازًا؛ لاعتبارِ معنًى لطيفٍ وهُو أن يؤخَّرَ الإيتاءُ عن البلوغ، ويُسمَّى هذا الفنُّ في الأصولِ بإشارةِ النَّص(٢)، وهُو أن يُساقَ الكلامُ لمعنًى ويُضمَّنَ معنًى آخَر، وإليه الإشارةُ بقوله: «على أنَّ فيه إشارةً».

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشَّاف» (١: ٤٦٤).

(٢) وهي تسميةٌ جاريةٌ على اصطلاح الحنفيةِ في مصنفاتهم. انظر: «أصول البزدوي» (١: ١٠٨) و«قواطع الأدلة» للسمعاني (١: ٢٦٠).

الرسول، نعوذُ باللّـهِ من الحُوْبِ الكبير. فدَفَعَ مالَه إليهِ، فقالَ النبيُّ ﷺ: «ومَن يُوْقَ شُحَّ نفسِه ويُطِعْ ربَّه هكذا فإنه يَحُلُّ دارَه»؛ يعني جنَّته، **فلمّا قُبِضَ أَلْفَوْا مالَه أنفقه** في سبيلِ الله، فقالَ النبيُّ ﷺ: «ثَـبَتَ الأجرُ، ثَـبَتَ الأجـرُ، وبَـقِـيَ الوِزْرُ»، قالوا: يا رسولَ الله، قد عَرَفْنا أنه ثَبَـتَ الأجرُ، كيفَ بَقِيَ الوِزْرُ وهو يُنفِقُ في سبيلِ الله؟ فقال: «**ثَـبَتَ أجرُ الغلامِ وبَـقِيَ الوِزْرُ على والدِه**».

﴿**وَلَا تَتَبَدَّلُوا۟ ٱلْخَبِيثَ بِٱلطَّيِّبِ**﴾: ولا تَستبدِلوا الحرامَ ـ وهوَ مالُ اليتامى ـ بالحلال ـ وهو مالُكم، وما أُبيحَ لكم مِنَ المَكاسِب ورزقِ اللّـهِ المبثوثُ في الأرض ـ **فتأكُلُوه** مكانَه؛ أو: لا تَستبدِلوا الأمرَ الخبيثَ ـ وهوَ **اختزالُ أموالِ اليتامى** ـ بالأمرِ الطيِّب؛ وهو حِفظُها والتورُّع منها. والتفعُّلُ بمعنى الاستفعالِ غيرُ عَزيز، منه: التعجُّل؛ بمعنى: الاستعجال، والتأخُّرُ بمعنى: الاستئخار، قالَ ذو الرُّمَّة:

قولُه: (**فلمّا قُبِضَ ألفَوْا مالَه أنفقَه**)[1] أي: فلـمّا ماتَ الغلامُ، وجَدَ الناسُ أنّ الغلامَ أنفَقَ مالَهُ في سبيلِ الله.

قولُه: (**ثَبَتَ أجرُ الغلامِ وبقيَ الوِزرُ على والدِه**) يعني جَمَعَ والدُه المال: إمّا منَ الحرامِ فعليهِ الظُّلامة، وإمّا منَ الحلالِ فعليه تَبِعةُ الحسابِ والوِزرِ إن مَنَعَ من حقوقِ اللّـهِ شيئًا، هذا على تقديرِ الثاني مُجمَعٌ عليه، وأمّا على الأولِ فمختلَفٌ فيه بناءً على أنَّ الولدَ هل هو غاصِبٌ أيضًا أم لا؟ فعلى مذهبِ الشافعيِّ: لا يَثبُتُ الأجْرُ ما لم يَرُدَّه إلى مَن غُصِبَ منه، أو يستحِلَّ منه.

قولُه: (**فتأكُلُوهُ**) جَزْمٌ عُطِفَ على «تستبدلوا»، أو نُصِبَ جوابًا للنهي.

قولُه[2]: (**اختزالُ أموالِ اليتامى**). **النِّهاية**: وفي الحديث: «يريدونَ أن يختزلونا من[3]

---

(١) ذكره البغويُّ في «معالم التنزيل» (٢: ١٥٩) والواحدي في «أسباب النزول» ص١٣٦، وفي إسنادِه محمد بن السائب الكلبي، متروك الحديث.

(٢) قوله: «قوله» سقط من (م).

(٣) في (ط): «عن».

فيا كَرَمَ السَّكْنِ الذينَ تَحمَّلوا عن الدارِ والُمستخلَفِ المتبدَّلِ

أراد: ويا لُؤْمَ ما استخلفَتْه الدارُ واستبدلَتْه. وقيلَ: هوَ أن يُعطِيَ رديئًا ويأخذَ جيِّدًا. وعن السُّدِّيِّ: **أنْ يَجْعلَ شاةً** مهزولةً مكانَ سَمينة. **وهذا ليسَ بتبدُّل، إنما هوَ تبديلٌ**، إلّا أن يُكارِمَ صديقًا له فيأخذَ منه عَجْفاءَ مكانَ سَمينةٍ مِنْ مالِ الصبيِّ.

أصلِنا»[١]، أي: يقتَطِعونا ويذهبوا بنا منفَرِدين، فعلى هذا ليسَ الاستبدالُ في المعيَّن كما في الأول، يعني: لا تَترُكوا حِفْظَ مالِ اليتيمِ إلى اختزالِه.

قولُه: (**فيا كرمَ السَّكْنِ**) البيت[٢]، السكن: أهلُ الدار، تحمَّلوا: ارتحلوا، واستَبدلتْهُ أي: من البقرِ والظِّباء، والمستخلَف: مجرورٌ على تقديرِ المضاف، واللامُ بمعنى الذي، والعائدُ محذوفٌ، تأويلُه[٣] قولُه: «ويا لؤمَ ما استخلفتْهُ».

قولُه: (**أن يَجعلَ شاةً**) أن يعطيَ عندَ الإنفاقِ شاةً مهزولةً مثلًا، ويحاسبَ عليه بالشاةِ السمينة.

قولُه: (**وهذا ليس بتبدُّلٍ وإنّما**[٤] **هو تبديلٌ**). **الجوهري**: تبديلُ الشيء: تغييرُه وإن لم يأتِ ببَدَل، واستبدَلَ الشيءَ بغيرِه وتبَدَّلَه: إذا أخَذَه مكانَه.

الأساس: بَدَّلَ الشيءَ: غَيَّرَه، وتبدَّلَتِ الدارُ بأُنْسِها وَحْشًا واستَبدَلت، فمعنى التبديل: التغيير، وهُو عامٌّ في أخْذِ شيءٍ وإعطاءِ شيء، وفي طلبِ ما ليس عندَه، وتَرْكِ ما عندَه، هذا معنى قولِ الجوهريِّ: تبديلُ الشيء: تغييرُه وإن لم يأتِ ببَدَل، ومعنى التبدُّل: الاستبدال، والاستبدال: طلبُ البَدَل، فكلُّ تبدُّلٍ تبديل، وليس كلُّ تبديل تبدُّلًا، فقولُه: «ولا تَستبدِلوا الحرام ـ وهُو مالُ اليتامى ـ بالحلال ـ وهو مالُكم»، وقولُه: «أو: ولا تستبدِلوا الأمرَ الخبيثَ ـ وهُو اختزالُ أموالِ اليتامى ـ بالأمرِ الطيِّب وهُو حِفظُها» ليس فيهما أخْذُ شيءٍ

---

(١) هو جزءٌ من حديثٍ طويلٍ أخرجه البخاري (٦٨٢٩) من حديث عمر بن الخطاب رَضي الله عنه.

(٢) لذي الرمّةِ في «ديوانه» ص١٤٧.

(٣) في (ط): «قوله» سقط من (م).

(٤) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «إنما» دون واو.

﴿وَلَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَهُمۡ إِلَىٰٓ أَمۡوَٰلِكُمۡ﴾: ولا تُنفِقوها معَها. وحقيقتُه: ولا تضمُّوها إليها في الإنفاقِ حتى لا تفرِّقوا بينَ أموالِكم وأموالِهم؛ قلّـةَ مبالاةٍ بما لا يَحِلُّ لكم، وتسويةً بينَه وبينَ الحلال. فإنْ قلتَ: قد حُرِّمَ عليهم أكلُ مالِ اليتامى وحدَه ومعَ أموالِهم، فلِمَ وَرَدَ النهيُ عن أكلِه معها؟ قلتُ: **لأنهم إذا كانوا مُستغنِينَ عن أموالِ اليتامى** بما رَزَقَهم اللهُ مِن مالٍ حلال وهُمْ على ذلكَ يَطمَعُون فيها؛ **كانَ القبحُ أبلغَ والذمُّ أحقَّ**؛

وإعطاءُ شيءٍ بدَلَه، بل هو طلبُ شيءٍ ليس عندَه وتَرْكُ ما عندَه؛ يدُلُّ عليه قولُه: «وما أُبيحَ لكم منَ المكاسب»، فعلى هذا قولُه: «إلَّا أن يُكارِمَ صَديقًا له» استثناءٌ متّصِلٌ من قولِه: «إنما هو تبديل»، فتقديرُ الكلام أن يقال: جَعْلُ شاةٍ مهزولةٍ مكانَ سمينةٍ تبديل؛ لأنَّه أخْذُ شيءٍ وإعطاءُ شيءٍ آخَرَ، وليس بتبدُّلٍ الذي هُو تَرْكُ شيءٍ بدَله، كما سَبَقَ، إلَّا أن يُحمَلَ قولُ السُّدِّي على المكارَمة، بأن يكونَ لليتيم شاةٌ سَمينةٌ في ذمّةِ صَديقِ الوَلي، فيأخُذَ منه عَجْفاءَ مكانَ السَّمينةِ مُكارمةً له؛ فيصَحُّ على هذا معنى التبدُّل. ويؤيِّدُ ما ذهَبْنا إليه قولُه: «مكانَ سمينةٍ من مالِ الصبيِّ»، قال الزجّاجُ: ﴿وَلَا تَتَبَدَّلُواْ ٱلۡخَبِيثَ بِٱلطَّيِّبِ﴾، معناه: لا تأكلوا مالَ اليتيمِ بدَلًا من مالِكم، وكذلك «لا تأكلوا أيضًا أموالَهم إلى أموالِكم»، أي: لا تُضيفُوا أموالَهم في الأكلِ إلى أموالِكم[(١)].

قولُه: (**لأنهم إذا كانوا مُستغنِينَ عن أموالِ اليتامى... كان القُبحُ أبلغَ والذمُّ أحقَّ**)، **الانتصاف**: طريقُ البلاغة الترقِّي بالنَّهي عنِ الأدنى تنبيهًا على الأعلى، وهاهنا أعلى درجاتِ النهي أن يأكُلَ مالَه وهُو غنيّ، وأدناها أكلُها وهُو فقير، فيقال: ما وجهُ ورودِه على عكس القانون؟ وجوابُه: أنَّ أبلغَ الكلامِ ما تعدَّدتْ وجوهُ إفادتِه. وفي النَّهي عن الأعلى فائدةٌ جَليلةٌ لا توجَدُ في النهي عن الأدنى؛ فالمَنْهيُّ عنه متى كان أقبحَ كانتِ النفسُ منه أنفَرَ، والأكلُ منَ الغنيِّ أقبح، فإذا استبشَعَ الـمَنْهيَّ عنه دعاه ذلك إلى الإحجام عنه، وعن أكلِ مالِه مطلقًا. ويحقِّقُ هذا تخصيصُ النَّهيِ بالأكل، معَ أنّ وجوهَ الانتفاع بِهِ محرَّمة؛ فإنّ العربَ كانت تَذُمُّ الإكثارَ منَ الأكل، وتَعيبُ على مَن جَعَلَ ذلك دأْبه، بخلافِ سائر الملاذّ،

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٧).

ولأنهم كانوا يَفْعلونَ كذلك؛ فنُعِيَ عليهم فِعْلُهم وسُمِّعَ بهم؛ ليكونَ أزْجرَ لهم.

والحُوْب: الذَّنْبُ العظيم، ومنه قولُه ﷺ: «إنّ طلاقَ أمِّ أيُّوبَ لَحُوبٌ»، فكأنه قيلَ: إنه كانَ ذَنْبًا عظيمًا كبيرًا. وقرأَ الحسنُ (حَوْبًا) بفتحِ الحاء، وهو مصدرُ حابَ، حَوْبًا، وقُرئ: (حَابًا)، ونظيرُ الحَوْبِ والحابِ: القَوْلُ والقَالُ والطَّرْدُ والطَّرَد.

[﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا۟ فِى ٱلْيَتَٰمَىٰ فَٱنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ فَوَٰحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ ذَٰلِكَ أَدْنَىٰٓ أَلَّا تَعُولُوا۟﴾ ٣]

ولـمّا نزلتِ الآيةُ في اليتامى وما في أكلِ أموالِهم مِنَ الحُوب الكبير؛ خافَ الأولياءُ

فخَصَّ النَّهيَ بالأكل لكونِه أقبحَ الملاذّ؛ حتَّى إذا نَفَرتِ النفسُ بمقتضَى الطَّبع، جَرَّ ذلك إلى النفورِ عن أخْذِ مالِ اليتيمِ بباقي الملاذّ، ومِثلُه ﴿لَا تَأْكُلُوا۟ ٱلرِّبَوٰٓا۟ أَضْعَٰفًا مُّضَٰعَفَةً﴾ [آل عمران: ١٣٠]. ولا يوجَدُ مثلُ هذه المراعاةِ إلَّا في الكتابِ العزيز، فالنَّهيُ إنْ خُصَّ بالأدنى فللتنبيهِ على الأعلى، وإن عُكسَ فللتدرُّبِ على الانكفافِ عنِ القبيحِ مطلقًا منَ الانكفافِ عنِ الأقبَح(١).

قولُه: (وسُمِّعَ بهم). **النِّهاية**: يقال: سَمَّعتُ بالرجُل تسميعًا وتَسمِعةً: إذا شَهَّرتَه وندَّدتَ به، وسَمَّعَ فلانٌ بعملِه: إذا أظهرَه ليُسمَعَ»، الجوهري: التسميع: التشنيع.

قولُه: ([إنّ] طلاقَ أُمِّ أيوبَ لَحُوب)(٢) هو من باب التغليظ.

قولُه: (**ولـمّا نزَلتِ الآيةُ في اليتامَى، وما في أكلِ أموالِهم من الحُوْبِ الكبير؛ خافَ الأولياء**)، فسَّرَ هذه الآيةَ بوجوهٍ ثلاثة، وقَدَّرَ الشرطَ والجزاءَ على ما يعطيهِ الوجهُ من المعنى:

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشَّاف» (١: ٤٦٥).

(٢) أخرجه أبو داود في «المراسيل» (٢٣٣) والطبراني في «معجمه» كما في «مجمع الزوائد» (٩: ٢١٦) وقال الهيثمي: فيه يحيى بن عبد الحميد الحِمّاني، وهو ضعيف.

وأخرجه البزار (٦٦٢٠) والحاكم في «المستدرك» (٢: ٣٠٢) والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧: ٣٢٣) من حديثِ أنسٍ رَضِيَ الله عنه بلفظ: «إنّ طلاق أمِّ سُلَيم لحوب» وصحّحه الحاكم وتعقَّبه الذهبي، ووهّاه بعلي بن عاصم، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٩: ٢١٦): «رواه البزّار وفيه علي ابن عاصم وهو ضعيفٌ، وقد وُثِّق، وبقية رجالِه رجال الصحيح».

....

أولها: «إن خِفتُم تَرْكَ العَدْل في حقوقِ اليتامَى فتحرَّجتُم منها، فخافوا أيضًا تَرْكَ العَدْلِ بينَ النساءِ، فقلِّلوا عددَ المنكوحات».

وثانيها: «إن خِفتُم الجَوْرَ في حقِّ اليتامَى فخافوا [الزِّنى]، فانكِحُوا ما حَلَّ لكم منَ النِّساء، ولا تَحُوموا حولَ المحرَّمات».

وثالثُها: «إن خِفتُم ألا تُقسِطوا في يتامَى النساءِ فانكِحوا مِن غيرِهنَّ ما طابَ لكم».

قالَ صاحبُ «الانتصاف»: هذا أظهر، والآيةُ معه مُكمِّلةٌ لبيانِ حُكمِ اليتامى، وأمرٌ بالاحتياطِ وأنّ في غيرِهنَّ متَّسعًا(١)، ويؤيِّدُه ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي ٱلنِّسَآءِ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ﴾ الآية [النساء: ١٢٧] فتطابقَ الآيتان، وعلى التأويلَيْنِ(٢) لا يُطابِقان. ولأنّ الشرطَ لا يرتبطُ معَهما بالجوابِ إلَّا مِن وَجهٍ عامّ، أمّا الأولُ فلأنّ الجَوْرَ على النساءِ في الحُرمة كالجَوْرِ على اليتامى، وأمّا الثاني فلأنّ الزِّنى محرَّمٌ كما أنَّ الجَوْرَ على اليتامَى محرَّم، وكم من مُحرَّمٍ يُشارِكُهما في التحريم، فلا خصوصيّةَ تربطُ الجوابَ كخصُوصيّةِ الثالث، فإنّ ظاهرَ قولِه: ﴿مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾ أنَّه توسِعةٌ عليهم، كأنَّه قيل: إن خِفتُم نِكاحَ اليتامَى ففي غيرِهنَّ متَّسَع، وعلى الأولِ هُو تضييقٌ، كأنَّه قيل: إن خِفتُم من الجَوْرِ في اليتامَى فخافوا الجَوْرَ في النساء، واحتاطوا في عددِ المنكوحات؛ فيُنافي التوسِعة، ووجهُ الإشعار بالتوسِعةِ إطلاقُ ﴿مَا طَابَ﴾، ثم مجيءُ قولِه: ﴿مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾ بيانًا لِـما وَقعَ إطلاقُه، فلو أُريدَ التضييقُ لكانتِ البدايةُ بالتقييد أنسبَ، ولـمّا خافَ في التوسِعةِ الميلَ قيل: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُواْ فَوَٰحِدَةً﴾.

قلت: هذا تقريرٌ لا مزيد عليه، ولهذا أتَى بقولِه: ﴿مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾، فإن قلت: فما فائدةُ ذكرِ ﴿مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ في هذه الآيةِ وفي قولِه تعالى: ﴿وَلَا تَنكِحُواْ مَا نَكَحَ ءَابَآؤُكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ [النساء: ٢٢] فإنّ النِّكاحَ إنَّما يقعُ على النساء؟ قلتُ: هُو من بابِ ترتيبِ الحُكمِ على الوَصْفِ المناسِبِ ترغيبًا وتحذيرًا؛ ومِن ثَم أُوثِرَ بالوَصْفِ على مَن

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشَّاف» (١: ٤٦٧).

(٢) في (ط): «وعلى التأويل! الأوّلين».

أن يلحقهم الحُوْبُ بتركِ الإقساطِ في حُقوقِ اليتامى، وأخذوا يتحرَّجون مِن وِلايتِهم، وكانَ الرَّجلُ منهم ربَّما كانَ تحتَه العَشْرُ مِن الأزواجِ والثماني والستُّ، فلا يقومُ بحقوقِهنَّ ولا يَعدِلُ بينهن، فقيل لهم: إنْ خفتم تَرْكَ العدلِ في حقوقِ اليتامى فتحرَّجتُم منها؛ فخافُوا ـ أيضًا ـ تَرْكَ العدلِ بين النساء؛ فقلِّلوا عَدَدَ المنكوحات؛ لأنَّ مَن تحرَّجَ مِن ذَنْبٍ أو تابَ عنه وهوَ مُرتكِبٌ مثْلَه فهو غيرُ متحرِّجٍ ولا تائب؛ لأنه إنما وَجَبَ أن يُتحرَّجَ مِن الذَّنْبِ ويُتابَ منه لقُبْحِه، والقبحُ قائمٌ في كلِّ ذَنْب. وقيلَ: كانوا لا يتحرَّجونَ من الزِّنا وهم يتحرَّجون مِن ولايةِ اليتامى؛ فقيلَ: إن خِفتم الجَوْرَ في حقِّ اليتامى فخافُوا الزِّنا، فانكِحُوا ما حَلَّ لكم مِن النِّساء، ولا تحُوموا حَوْلَ المحرَّمات. وقيلَ: كانَ الرّجلُ يجدُ اليتيمةَ لها مالٌ وجَمال، أو يكونُ وليَّها فيتزوَّجُها؛ ضَنًّا بها عن غيرِه، فربَّما اجتمعتْ عندَه عَشْرٌ منهنَّ فيَخافُ ـ لضعفِهن وفَقْدِ مَن يغضبُ لهنَّ ـ أن يَظلِمَهنَّ حقوقَهنَّ ويُفرِّطَ فيما يجبُ لهن؛ فقيل لهم: إنْ خفتُم أن لا تُقسِطوا في يتامى النِّساءِ فانكِحُوا مِن غيرِهنَّ ما طابَ لكم. ويقالُ للإناثِ: اليتامى، كما يقالُ للذُّكور، وهو جمعُ «يتيمةٍ» على القلب، **كما قيلَ: أيامى، والأصلُ: أيائِمُ** ويَتائم. وقرأَ النَّخَعيُّ:

في الآيتين، فـ﴿مِّنَ﴾: إما تبعيضيّة، أوِ ابتدائية. والتعريفُ في ﴿ٱلنِّسَآءِ﴾ لاستغراقِ الجِنس، كأنَّه قيل: فاختاروا مِن بين سائرِ النساءِ للنِّكاحِ الطيِّباتِ المُستلَذّاتِ منهُنَّ توسِعةً لكم، ولا تختصُّوا مِن بين سائرِ النساءِ المقوتاتِ عندَ الله تعالى؛ لأنَّ لكم عن عَيْبِهنَّ سَعَةً[1] من بين سائرِ النساءِ، تهجينًا له وتقبيحًا، ولو لم يَذكُرْ ﴿مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ لم نَعُدَّ هذه الفائدة؛ ومِن ثمّ عقَّبه بقوله: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ فَٰحِشَةً وَمَقْتًا وَسَآءَ سَبِيلًا﴾ [النساء: ٢٢]. ويجوزُ أن تكونَ بيانيةً على التجريد؛ لقولِه تعالى: ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾ [الحج: ٣٠] ونَظيرُهما في التوسِعةِ قولُه تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ﴾ بعدَ قولِه: ﴿وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا﴾ [البقرة: ٣٥].

قولُه: (**كما قيل: أيامى، والأصلُ: أيائِمُ**). الأيِّمُ في الأصل: التي لا زوجَ لها بِكرًا كانت

---

(١) في (ط): «عنهن سعة».

(تَقْسِطوا) بفتحِ التاء. على أنّ «لا» مزيدةٌ، مثلها في ﴿لِّئَلَّا يَعۡلَمَ﴾ [الحديد: ٢٩]، يريد: فإن خِفتُم أن تَجُوروا.

﴿مَا طَابَ﴾ ما حَلَّ لكم مِن النِّساء لأنّ منهنَّ ما حَرُم، كاللّاتي في آيةِ التحريم. وقيل: ﴿مَا﴾ ذهابًا إلى الصِّفة؛ ولأنّ الإناثَ مِن العقلاء يُجْـرَيْنَ مُجْرى غيرِ العقلاء،

أو ثَيِّبًا، مطلَّقةً كانت أو متوفًّى عنها زوجُها. المغرِب: رجلٌ أَيِّمٌ أيضًا، وقد آمَتْ أَيْمةً، قال:

كـــلُّ امرئٍ ســـتَئِيمُ منـ ـهُ العِرْسُ أو منها يئيمُ(١)

وعن محمد(٢): هيَ الثيِّبُ، لقولِه صَلَواتُ الله عليه: «الأَيِّمُ أحقُّ بنفسِها مِن وَليِّها، والبِكرُ تُستأذَنُ في نفسِها، وإذنُها صُماتُها»(٣).

قولُه: («تَقْسِطوا» بفتح التاء على أنّ «لا» مزيدة)؛ وذلك أنَّ القِسطَ، بالكسر: العَدْلُ، تقولُ منه: أقسَطَ الرجُلُ فهو مُقسِط؛ فعلى هذا «لا» غيرُ مَزِيدة، والقُسُوطُ: الجَوْر، وقد قَسَطَ يقسُطُ قُسوطًا. فـ«لا» ـ على هذا ـ مَزيدة(٤).

قولُه: (وقيل: ﴿مَا﴾ ذهابًا إلى الصِّفة). اعلَمْ أنه قد تقَرَّرَ أنّ «ما» لا تُستعمَلُ في ذوي العقول، فإذا استُعمِلت فيهم أُريدَ الوَصْفُ، نحوُ قولِه: «سُبْحانَ ما سَخَّرَكُنَّ لنا»، وتخصيصُه بحسَبِ المقام، والذي يقتضي هذا المقامُ منَ الوَصْف، وهُو ما يُشعِرُ به نفْيُ الحَرَج والتضييقِ كما يُنبئُ عنهُ الوجهُ الثالث، واختارَه صاحبُ «الانتصاف»(٥)، فالمعنى: إن خِفتُم ألَّا تُقسِطوا في يتامَى النساءِ؛ لِـما في تزوُّجِهنَّ معَ كُلفةِ حقِّ(٦) الزواجِ ومُراعاةِ حقوقِ اليتامى منَ القيامِ في أموالِهن، وجُبرانِ قلوبِهنَّ بسببِ اليُتْم، فانكِحوا الموصُوفاتِ

---

(١) ليزيد بن الحكم الثقفي، من شعراء «الحماسة» (٣: ١١٩٦).

(٢) يعني الإمام محمد بن الحسن الشيباني رحمه الله.

(٣) «المُغرب في ترتيب المعرب» (١: ٥٢) والحديثُ المذكور أخرجه مسلم (١٤٢١) من حديثِ أبي هريرة.

(٤) انظر: «أساس البلاغة» (قسط).

(٥) «الانتصاف بحاشية الكشّاف» (١: ٤٦٧).

(٦) قوله: «حق» ساقط من (ط).

ومنه قولُه تعالى: ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُهُمْ﴾ [المؤمنون: ٦]. ﴿مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾: معدولةٌ عن أعدادٍ مكرَّرة، وإنما مُنِعَتِ الصَّرف؛ لِمَا فيها مِن العَدْلَيْن: **عَدْلِها عن صِيَغِها، وعَدْلِها عن تكرُّرِها**، وهي نَـكِراتٌ يُعرَّفن بلامِ التعريف؛ تقولُ: فلانٌ

بغيرِ ذلك لينتفيَ ذلك الحَرَج، وتطيبَ به نفوسُكم، فأسنَدَ ﴿طَابَ﴾ إلى الضمير الراجع إلى ﴿مَا﴾ المفسَّرِ بـ﴿ٱلنِّسَآءِ﴾، وهذا التفسيرُ وتفسيرُ المصنِّف يدورانِ معَ تأويلِه قولَهُ تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُلُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْنَٰكُمْ﴾ [البقرة: ١٧٢] لـمّا أريدَ بالطيِّباتِ المُستلَـذَّاتُ تارةً والحلالُ أخرى، والأولُ أرجَحُ لاقتضاءِ المقام، ولِـما أنَّ الأمرَ بالنِّـكاح لا يكونُ إلَّا في الحلالِ فوجَبَ الحَملُ على شيءٍ آخَرَ.

قولُه: ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ﴾ [النساء: ٣] ويُروَى: «أيمانُهم»، وجاء في سورةِ «قد أفلَحَ»: ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُهُمْ﴾ [المؤمنون: ٦]، قال: لم يقُلْ: مَن مَلَكت؛ لأنه أُريدَ مِن جنسِ العُقَلاءِ ما يَجري مَجرى غيرِ[1] العقلاءِ وهُمُ الإناث، فعلى هذا فيه تحقيرٌ لشأنِهن، وهُو على خلافِ[2] ما أُجريَ له الكلامُ.

قولُه: (**عَدْلِها عن صِيَغِها، وعَدْلِها عن تكرُّرِها**). قال الزجّاج: إنه معدولٌ عن التكرير، وعن التأنيث[3].

وقالَ أبو البقاء: إنَّها نَكِراتٌ لا تَنصرفُ للعَدْلِ والوَصْف، وهي بَدَلٌ من ﴿مَا﴾، وقيل: حالٌ من ﴿ٱلنِّسَآءِ﴾»[4].

وقالَ القاضي: إنها غيرُ مصروفةٍ للعَدْلِ والصِّفة؛ فإنها بُنِيَت صفاتٍ، وإن كانت أصولُها لم تُبْنَ لها[5]، وقد استقصَيْنا البحْثَ فيه في «فاطر».

---

(١) في (ط): «وهو خلافُ».

(٢) قوله: «غير» سقط من (غ).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٨).

(٤) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣٢٨).

(٥) «أنوار التنزيل» (٢: ١٤٢).

يَنكِحُ المَثْنى والثُّلاثَ والرُّباع، ومحلُّهنَّ النصبُ على الحالِ ممّا طابَ، تقديرُه: فانكِحُوا الطيِّباتِ لكم معدوداتٍ هذا العَدَدَ ثِنْتَـيْن ثنتين، وثَلاثًا ثلاثًا، وأربعًا أربعًا. فإن قلتَ: الذي أُطلِقَ للناكح في الجمع أنْ يجمعَ بين ثِنْتَـيْن أو ثلاثٍ أو أربع، فما معنى التكريرِ في ﴿مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾؟ قلتُ: الخطابُ للجميعِ؛ فوَجَبَ التكريرُ؛ ليصيبَ كلَّ ناكحٍ يريدُ الجَمْعَ ما أراد من العَددِ الذي أُطلِقَ له، كما تقولُ للجماعة: اقتَسِموا هذا المالَ ـ وهو ألفُ دِرْهم ـ درهمَيْنِ درهمَيْن، وثلاثةً ثلاثة، وأربعةً أربعة، ولو أفردتَ لم يكن له معنًى. فإن قلتَ: فلمَ جاءَ العطفُ بالواوِ دونَ «أوْ»؟ قلتُ: كما جاءَ بالواوِ في المثالِ الذي حَذَوْتُه لك، ولو ذهبتَ تقولُ: اقتَسِموا هذا المالَ درهمَيْنِ درهمَيْن، أو ثلاثةً ثلاثةً، أو أربعةً أربعة؛ أعلمتَ أنه لا يسوغُ لهم أن يقتَسِموه إلّا على أحدِ أنواعِ هذه القِسْمة، وليسَ لهم أن يَجْمَعوا بينَها فيَجْعَلُوا بعضَ القِسَمِ على تثنيةٍ، وبعضَه على تثليثٍ، وبعضَه على تربيع؛ وذهبَ معنى تجويزِ الجمعِ بينَ أنواعِ القسمةِ الذي دلَّت عليه الواوُ. وتحريرُه: أنّ الواوَ دلَّت على إطلاقِ أنْ يأخذَ الناكِحُون مَن أرادوا نِكاحَها مِن النساءِ على طريقِ الجمعِ إنْ شاؤوا مختلِفينَ في تلكَ الأعداد، وإن شاؤوا متَّفِقِينَ فيها، محظورًا عليهم ما وراءَ ذلك. وقرأَ إبراهيمُ: (وثُلْثَ ورُبَعَ) على القَصْرِ مِن ثُلاثَ ورُباع.

﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُواْ﴾: بينَ هذه الأعدادِ كما خِفتم تَرْكَ العدلِ فيما فوقَها ﴿فَوَٰحِدَةً﴾: فالزَمُوا، أو فاختارُوا واحدةً وذَرُوا الجمْعَ رأسًا؛ فإنّ الأمرَ كلَّه يدورُ مع العَدْلِ،

قولُه: (أُطلِقَ للناكح) أي أُبيح، المغرِب: التركيبُ يدُلُّ على الحِلِّ والانحلال، منه: أُطلِقَتِ الناقةُ منَ العِقال، ورجلٌ طَلْقُ اليدَيْن: سَخِيٌّ، وفي ضِدِّه: مغلولُ اليدَيْن[1].

قولُه: (كلَّ ناكح) رُوِيَ بالنصبِ على أنّه مفعولُ «ليُصيبَ»، وفاعلُه: «ما أراد من العدَد».

---

(١) «المُغرب في ترتيب المُعرب» (٢: ٢٥).

فأينما وَجدْتُم العدلَ فعليكم به. وقُرِئ: (فواحدةٌ) بالرَّفع على: فالمَقْنعُ واحدةٌ، أوْ: فكَفَتْ واحدة، أو: فحَسْبُكم واحدة. ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ﴾ سوّى في السُّهولةِ واليُسْرِ بينَ الحُرَّةِ الواحدةِ وبينَ الإماءِ مِن غيرِ حَصْرٍ ولا توقيتِ عَدَد، ولَعَمْري إنهنَّ أقلُّ تَبِعةً، وأقصرُ **شَغْبًا**، وأخفُّ مؤنةً **مِن المَهائر**، لا عليكَ أكثرتَ منهنَّ أم أقلَلْت، عدلتَ بينهنَّ في القَسْم أمْ لم تَعدِل، عزلتَ عنهنَّ أمْ لم تَعزل. وقرأ ابنُ أبي عَبْلة: (مَنْ مَلَكَتْ). ﴿ذَٰلِكَ﴾ إشارةٌ إلى اختيارِ الواحدةِ والتسرِّي، ﴿أَدْنَىٰٓ أَلَّا تَعُولُوا۟﴾: أقربُ مِن أنْ لا تميلوا، من قولهم: عالَ الميزانُ عَوْلًا؛ إذا مال، وميزانُ فلانٍ عائل، وعالَ الحاكمُ في حُكْمِه؛ إذا جار، ورويَ: أنّ أعرابيًّا حَكَمَ عليه حاكمٌ، فقالَ له: أَتعُولُ عليَّ؟ وقد روتْ عائشةُ رَضِيَ اللهُ عنها، عن رسول الله ﷺ «﴿أَلَّا تَعُولُوا۟﴾: ألّا تَجُوروا»، والذي يُحكى عن الشافعي رَضِيَ الله عنه: أنه فسَّر ﴿أَلَّا تَعُولُوا۟﴾: ألّا يَكثُرَ عيالُكم، فوجهُه: أن يُجْعَلَ مِن قولِك: عالَ الرَّجلُ عِيالَه يَعُولُهم، كقولِهم: مانَهُم يَمُونُهم؛ إذا أنفقَ عليهم؛ لأنّ مَن كَثُرَ عيالُه لَزِمَه أن يَعُولَهم، وفي ذلك **ما يصعبُ عليه** المحافظةُ على حدودِ الوَرَعِ وكسْبِ الحلالِ والرِّزقِ الطيِّب.

قولُه: (**فأينَما وجدتُم العَدْلَ فعليكم به**)، هذا تَوْريةٌ إلى مذهبِ الذي سَمّاه العَدْل[1].

قولُه: (**شَغْبًا**)، **الجوهري**: الشَّغْبُ بالتسكين: تهييجُ الشّر، ولا يقال: شَغَبٌ. وشَغِبتُ عليهم، بالكسر، أشغَبُ شَغَبًا: لغةٌ ضعيفةٌ فيه.

قولُه: (**من المهائر**): هي الحرائرُ، واحدتُها: الـمَهِيرةُ، وهِيَ الكثيرةُ الـمَهْر، **الأساس**: أمهَرَ المرأةَ أعطاها المَهْر، ولهُ مَهائرُ وسَرارِيُّ[2].

قولُه: (**ما يَصعُبُ عليه**)، قيل: «عليه»: حالٌ من فاعل «المحافظة»، أي: محافظةُ الشخص

---

(١) والمرادُ به: «أنّ الله تعالى لا يفعلُ القبيحَ أو لا يختاره، ولا يُخِلُّ بما هو واجبٌ عليه، وأنّ أفعاله كلَّها حسنة». انظر: «شرح الأصول الخمسة» للقاضي عبد الجبار، ص٣٠١.

(٢) هذه الفقرة وردت في (ط) بعد تفسير قول الزمخشري الآتي: «وفي السراري»؛ حيث ورد في «الكشاف» هناك: «نحو ما في السراري»، ففسَّر ذاك دون هذا.

وكلامُ مِثْلِه مِن أعلامِ العِلْمِ وأئمَّـةِ الشَّرْعِ ورؤوسِ المجتهِدِينَ حقيقٌ بالحَمْلِ على الصحَّةِ والسَّداد، وأن لا يُظَنَّ به تحريفُ «تُعِيلوا» إلى «تَعُولوا»؛ وقد رُوِيَ عن عمرَ بنِ الخطَّابِ رَضِيَ اللهُ عنه: لا تظنَّنَّ بكلمةٍ خرجتْ مِن فِيْ أخيكَ سُوءًا وأنت تجدُ لها في الخيرِ محملًا. وكفى بكتابِنا المُترجَمِ بكتاب «شافي العِيِّ مِن كلام الشافعيِّ» رَضِيَ الله عنه، شاهدًا بأنه كانَ **أعلى كعبًا**، ....

راكبًا على ذلك الأمرِ أو[1] ملتبِسًا معَه، وفيه تعسُّف، والوجهُ أنّ «عليه»: صِلةُ «يَصعُبُ». في «الأساس»: صَعُبَ عليهِ الأمرُ وتصَعَّبَ واستصعب، وفي «الصِّحاح»: واستَصعَبَ عليه الأمرُ: صَعُبَ. المعنى: وفي كثرةِ العيالِ ما يَصعُبُ على الرجُلِ المحافظةُ[2] معَه على حدودِ الوَرَع، فـ«ما» موصولةٌ بالجملة، والعائدُ محذوف، والضميرُ المجرورُ عائدٌ إلى «مَن»، ويؤيِّدُ هذا الوجهَ ما رُوِيَ عن نُسخةِ المصنِّف: «ما يَصعُبُ عليهم».

قولُه: (**أعلى كعبًا**) مَثَلٌ لاطلاعِه على علومِ العربية، وكونِه ذا حظٍّ وافِرٍ فيها[3]، وهُو إما أن يكونَ من قولِهم: «رَتَبَ رُتوبَ الكعب في المقام الصَّعْب»[4]، أي: أنَّه أشدُّ ممارسةً لعلومِ العربيةِ وأثبتُ في مَزالِقِه، أو مِن قولِهم:«أعلى اللهُ كعبَه»، و«ذهبَ كعبُ القوم»: إذا ذهبَ جَدُّهم وشرَفُهم.

النِّهاية: في حديثِ قَيْلة: لا يزالُ كعبُكِ عاليًا، أي: لا تزالينَ شريفةً عاليةً على مَن يُعاديك.

وفي «جامع الأصول»: مناقبُ الشافعيِّ رَضِيَ الله عنه أكثرُ من أن تُعَدَّ، وفضائلُه[5] أكثرُ من أن تُحصَى: إمامُ الدنيا، وعالِمُ الأرضِ شرقًا وغربًا، جمَعَ لهُ اللّـهُ له منَ العلومِ

---

(١) قوله: «الشخص راكباً على ذلك الأمر أو» ساقط من (ط).

(٢) في (ط): «محافظته».

(٣) انظر: «مجمع الأمثال» للميداني (٢: ٣٩٤).

(٤) ذكره الزبيدي في «تاج العروس» (٢: ٤٨٢) في حديثِ لقمان بن عاد.

(٥) قوله: «رضي الله عنه أكثر من أن تعد وفضائله» ساقط من (ط).

وأطولَ باعًا في عِلْمِ كلامِ العربِ مِن أنْ يَخفى عليه مثلُ هذا، ولكنَّ للعلماءِ طرقًا

والمفاخِرِ ما لم يُجمَعْ لإمامٍ قبلَهُ ولا بعدَه، وانتَشَرَ له من الذِّكر ما لم ينتشرْ لأحدٍ سواه، قال أحمدُ بنُ حنبلٍ رَضِيَ الله عنه: كان الشافعيُّ كالشمسِ للنهار، وكالعافيةِ للناس، فانظُرْ هل لهٰذيْنِ من خَلَف، أو عنهما عِوَض؟ توفِّي بمصرَ سنةَ أربع ومئتينِ ولهُ أربعٌ وخمسونَ سنة[١].

قولُه: (**وأطولَ باعًا**) مَثَلٌ لكثرةِ تناوُلِه، وعموم تَعاطِيه، هذا تعصُّبٌ[٢] للإمام الشافعيِّ[٣] ورَدٌّ على مَنْ خطَّأه، قال أبو بكر الرازي[٤]: وقد خَطّأه الناسُ بأنَّه خالَفَ المفسِّرين، وبأنَّه لو قيل: أن لا[٥] تُعيلوا، لكان تفسيرُه مستقيمًا[٦].

وقال صاحبُ «الإيجاز»: إنما يقالُ مِن كثرةِ العِيال: أعال يُعيلُ إعالةً، ولم يقولوا: أعال يَعُولُ[٧].

وقال صاحبُ «النَّظم»[٨]: قال في أولِ الآية: فإن خِفتُم ألا تعدِلوا فالأحسَنُ ألاَّ تَجُوروا؛ مراعاةً للمطابقة. والمصنِّفُ أجابَهم بحرفٍ واحدٍ وهُو أنَّ معناه: لا تَجُوروا، لكنُه على سَبيل الكناية، وهذا إنَّما يتمشَّى إذا قُلنا بالفَرْق بينَ الحرائرِ والإِماءِ في العَزْل، وظاهرُ مذهبِ

---

(١) «تكملة جامع الأصول» (٢: ٨٦٩).

(٢) ولو قيل: هذا إنصافٌ للإمام الشافعيِّ؛ لكان أدلَّ على المقصودِ، فإنَّ الزمخشريَّ لا يُتصَوَّرُ منه التعصُّبُ للشافعيِّ، فهو رأسٌ مُعْرِقٌ من رؤوسِ الحنفية..

(٣) من قوله: «فانظر هل لهذين من خلف» إلى هنا ساقط من (ط).

(٤) يعني الإمام الجصّاص، (توفي ٣٧٠هـ) صاحب «أحكام القرآن» و«الأصول» وغيرها من المصنَّفات القاضية بإمامتهِ وجلالةِ محلّه في العلم. له ترجمة في: «تاريخ بغداد» (٤: ٣١٤) و«سِيَر النبلاء» (١٦: ٣٤٠).

(٥) قوله: «لا» ساقط من (ط).

(٦) انظر: «أحكام القرآن» للجصّاص (٢: ٥٧).

(٧) «إيجاز البيان في معاني القرآن» (٢: ٨٨٢).

(٨) لعلّه يريد «نظم القرآن» لعبد القاهرِ الجرجاني، ذكره الزركشي في «البرهان في علومِ القرآن» (٢: ٩٢)، وذكر أن مكيّ بن أبي طالب قد اختصره.

وأساليبَ، فسَلَكَ في تفسيرِ هذه الكلمةِ طريقةَ الكِنايات. فإنْ قلتَ: كيفَ يقلُّ عيالُ مَن تسرَّى وفي السَّراري نحوُ ما في المَهائر؟ قلتُ: ليسَ كذلك؛ لأنَّ الغرضَ بالتزوُّجِ التوالدُ والتناسلُ بخلافِ التسرِّي؛ ولذلكَ جازَ العَزْلُ عن السَّراري بغيرِ إذْنِهنَّ؛

الشافعيِّ على التسوية[1]، وأنَّ المرادَ بقولِه: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ﴾ [النساء: ٣] ما تقرَّر من قبلُ: كان الرجلُ منهم ربما كانت تحتَه العشْرُ منَ الأزواج فلا يقومُ بحقوقِهن، ولا يعدِلُ بينَهن، فقيل لهم: إنْ خِفتُم تَرْكَ العَدْلِ فيهِنَّ لكثرتِهنَّ؛ فقلِّلوا عدَدَ المنكوحاتِ من غيرِهنَّ، ثم نزَلَ درجةً أخرى بقولِه: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء: ٣].

وأمّا وَجْهُ المطابقة؛ فإنَّ الكنايةَ لا تُنافي إرادةَ الحقيقة، فبالنظر إلى التصريح تَحصُلُ المطابقة، وبالنظر إلى الكنايةِ تَحصُلُ المطابقةُ معَ المبالغةِ التي تعطيهِ تصويرَ قولِ القائل: كثرةُ العِيالِ فضيحةُ الرجال، وعلى هذا الوجهِ وقَعَ السؤالُ: كيف يقالُ: عالَ مَن تَسَرَّى؟ وقريبٌ من هذه المطابقة قولُه تعالى: ﴿غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ﴾ [المائدة: ٦٤] جوابًا عن قولِهم: ﴿يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾، إذا أُريدَ بغَلِّ الأيدي حقيقتُه؟ قال المصنِّف: «الطِّباقُ من حيثُ اللفظُ وملاحظةُ أصلِ المجاز».

وأمّا وجهُ التقريرِ على أن يُجرَى ﴿أَلَّا تَعُولُوا﴾ على حقيقتِه، فكما قرَّره صاحبُ «الانتصاف»[2] وآثرناه على الوجوه، وهو ظاهرٌ مكشوفٌ، وذكَرَ في «الرَّوضة»: لا يَحرُمُ، أي: العَزْلُ ـ في الزوجةِ على المذهبِ ـ سواءً الحرةُ والأَمَة، بالإذْنِ وبغيرِه، وقيل: يَحرُمُ في الحُرة[3].

قولُه: (وفي السَّراري). الجوهري: هي جَمْعُ السُّرِّيّة، وهِي الأَمَةُ التي بَوَّأتَها بيتًا، وهي فُعْليّة: من السِّرِّ والإخفاء، وهو الجِماع، وضُمَّت سينُه لأنَّ الأبنيةَ قد تتغيَّرُ في النِّسبة.

---

(١) انظر: «المجموع شرح المهذب» (١٦: ٤٢١).

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشّاف» (١: ٤٦٧).

(٣) «روضة الطالبين» للنووي (٧: ٢٠٥).

فكانَ التسرِّي مظِنّةً لقلَّةِ الولد بالإضافةِ إلى التزوُّج، كتزوُّجِ الواحدةِ بالإضافةِ إلى تزوُّجِ الأربع. وقرأ طاووسٌ (أن لّا تُعِيلوا) مِن أعالَ الرَّجل: إذا كَثُرَ عيالُه، وهذه القراءةُ تعضدُ تفسيرَ الشافعيِّ مِن حيثُ المعنى الذي قَصَدَه.

[﴿وَءَاتُوا۟ ٱلنِّسَآءَ صَدُقَـٰتِهِنَّ نِحْلَةً ۚ فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَىْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيٓـًٔا مَّرِيٓـًٔا﴾ ٤]

﴿صَدُقَـٰتِهِنَّ﴾: مُهورَهنّ. وفي حديثِ شُرَيْح: قضى ابنُ عبّاسٍ لها بالصَّدُقة. وقُرِئ: (صَدْقاتهن) بفتحِ الصادِ وسكونِ الدال على تخفيفِ ﴿صَدُقَـٰتِهِنَّ﴾؛ و(صُدْقاتهنّ) بضمِّ الصادِ وسكونِ الدال؛ جمعُ صُدْقة، بوزنِ: غُرْفة، وقُرِئ: (صُدُقَـتَهنَّ) بضمِّ الصادِ والدالِ على التوحيد، وهو تثقيلُ صُدْقة، كقولِك في ظُلْمة: ظُلُمة. ﴿نِحْلَةً﴾ مِن: نَحَلَه كذا: إذا أعطاه إيّاه ووَهَبَه له عن طيبةٍ مِن نفْسِه نِحْلةً ونُحْلًا، ومنه حديثُ أبي بكرٍ رَضِيَ الله عنه: إني كنتُ **نَحلتُكِ جِدادَ عشرينَ وَسْقًا** ....

قولُه: (**نَحَلْتُكِ جِدادَ عشرينَ وَسْقًا**). **المغرب**: الجَدُّ في الأصل: القَطعُ، ومنهُ جَدَّ النخلَ: صَرَمَه، أي: قطعَ ثَمَرَه جِدَادًا فهو جادٌّ، وفي حديث أبي بكرٍ رَضِيَ اللّـهُ عنه أنه نَحَلَ عائشةَ جِدَادَ عشرينَ وَسْقًا، والسماع: جادَّ عشرين، وكلاهما مؤوَّل، إلَّا أنَّ الأولَ نَظيرُ قولِهم: هذه الدراهمُ ضَرْبَ الأمير، والثاني: نَظير ﴿عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٢١]. والمعنى: أنه أعطاها نَخْلًا يُجَدُّ منه مقدارُ عشرينَ وَسْقًا منَ التمر(١).

وقلتُ: وفي «الجامع»: عن مالكٍ في «الموطأ»، قالت عائشةُ رَضِيَ الله عنها: نَحَلني أبو بكرٍ جادَّ عشرينَ وَسْقًا من مالِ الغابة، فلما حضرَتْه الوفاةُ، قال: والله يا بُنَيّة، ما منَ الناس أحبُّ إليَّ غنًى منكِ بعدي، ولا أعزُّ عليّ فَقْرًا بعدي منك، وإنّي كنتُ نَحلْتُكِ جادَّ عشرين، ولو كنتُ جَددتُه واحترَزْتُه لكان لك، وإنَّما هو اليومَ مالُ الوارث. الحديث(٢).

---

(١) «المغرب في ترتيب المعرب» (١: ١٣٤).

(٢) «جامع الأصول» (١١: ٦٢٠) والحديثُ أخرجه الإمام مالك في «الموطّأ» ص(١: ٢٥٧) والبيهقي في «السنن الكبرى» (٦: ١٧٨) والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤: ٣٨٠).

بالعالِيَة. وانتصابُها على المَصْدر؛ لأنَّ النِّحْلةَ والإيتاءَ بمعنى الإعطاء، فكأنه قيلَ: وانحَلُوا النساءَ صَدُقاتِهنَّ نِحْلة، أي: **أعطوهنَّ مُهورَهنَّ عن طيبةِ أنفسِكم**؛ أو على الحالِ مِن المُخاطَبين، أي: آتوهنَّ صَدُقاتِهنَّ **ناحِلينَ** طيِّبي النفوسِ بالإعطاء؛ أو مِن الصَّدُقات، أي: منحولةً معطاةً عن طيبةِ الأَنفُس. **وقيل: نِحْلةً مِن الله**: عطيّةً مِن عندِه وتفضُّلًا منه عليهن. وقيل: النِّحْلة: المِلَّة، ونِحْلة الإسلام خيرُ النِّحَل، وفلانٌ يَنتحِلُ كذا، أي: يَدِينُ به، والمعنى: آتوهنَّ مُهورَهنَّ دِيانةً على أنها مفعولٌ له ويجوزُ أن يكونَ حالًا مِن الصَّدُقات، أي: دِينًا مِن اللّـهِ شَرَعَه وفَرَضَه. والخطابُ للأزواج، وقيلَ: للأَوْلياء، لأنهم كانوا يأخُذونَ مُهورَ بناتِهم، وكانوا يقولونَ: هنيئًا لكَ **النَّافِجة**؛ لَمن تولَدُ له بِنْت، يَعْنُون: تأخذُ مَهْرَها فتَنْفِجُ به مالَك، أي: تُعَظِّمُه. الضميرُ في ﴿مِّنۡهُ﴾ جارٍ مجرى اسمِ الإشارةِ كأنه قيلَ: عن شيءٍ مِن ذلك، كما قال تعالى: ﴿قُلۡ أَؤُنَبِّئُكُم بِخَيۡرٖ مِّن ذَٰلِكُمۡ﴾ [آل عمران: ١٥] بعْدَ ذِكْرِ الشَّهوات، ومِن الحُجَجِ المسموعةِ مِن أفواهِ العَرَب: ما رُويَ عن رُؤْبَة: أنه قيلَ له في قوله:

قولُه: «وَسْقًا». **النهاية**: الوَسْقُ، بالفتح: ستّونَ صاعًا وهُو ثلاثُ مئةٍ وعشرونَ رِطْلًا، وفيه خِلاف، والأصلُ فيه: الحِمْل، وكلُّ شيءٍ وسَقتَهُ: حَملتَه.

قولُه: (**بالعالية**). **النِّهاية**: العَوالي: هي الأماكنُ بأعلى أراضي المدينة، وأدناها من المدينةِ على أربعةِ أميال، وأبعدُها من جهةِ نجدٍ على ثمانية.

قولُه: (**أعطُوهنَّ مُهورَهُنَّ عن طِيبةِ أنفُسِكم**) أي: نِحلةً، مصدرٌ للنوعِ وُضِعتْ موضعَ الإيتاء.

قولُه: (**ناحِلينَ**) فالمصدرُ بمعنى اسم الفاعل، وقولُه: «طيِّبي النفوس» تفسيرُ ناحِلين.

قولُه: (**وقيل: نحلةً من الله**) معطوفٌ على «منحولة».

قولُه: (**النّافِجة**). **الأساس**: ومنَ المجازِ قولُهم: هنيئًا لكَ النافِجة، وهِيَ البنتُ؛ لأنه كان يأخُذُ مهرَها فيَنفُجُ مالَه، أي: يوسِّعُه ويُعظِّمُه، ومنه النفّاجةُ للَبِنَةِ القميص؛ لأنَّها تُوسِّعُه.

كأنه في الجِلْدِ توليعُ البَـهَقْ

فقالَ: أردتُ: كأنَّ ذاك. أو يرجعُ إلى ما هوَ في معنى الصَّدُقات، وهوَ الصَّداق؛ لأنك لو قلتَ: وآتوا النساءَ صَداقَهنَّ؛ لمْ تُخِلَّ بالمعنى، **فهو نحوُ قولِه**: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [المنافقون: ١٠]؛ لأنه في الأصلِ «أصَّدَّقْ» مجزومًا، فلمّا جاءَ بالفاءِ نَصَبَه فعطف، و«أكن» على أصل «أصَّدَّقْ»؛ لأنّ الفاءَ عارِض، كأنه قيل: أصَّدَّقْ. و﴿نَفْسًا﴾: تمييزٌ، وتوحيدُها؛ لأنّ الغرضَ بيانُ الجِنْس، والواحدُ يدلُّ عليه، والمعنى: فإنْ وَهَبْنَ لكم شيئًا مِنَ الصَّداق، ....

قولُه: (**كأنه في الجلدِ توليعُ البَـهَقْ**) مضَى تمامُه وشَرحُه في «البقرة» عندَ قوله: ﴿عَوَانٌ بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾ [البقرة: ٦٨].

قولُه: (**فهو كقولِه**[١]: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن﴾ [المنافقون: ١٠]). **الانتصاف**: في تنظيرِه به نظَر؛ فإن المُراعَى ثَمَّ الأصلُ هُو الجَزْم، وتقديرُ الأصلِ وإعطاؤه حُكمَ الموجودِ حسَنٌ، ولا كذلك إفرادُ «الصَّدَاقِ» المتقدِّم، فليس بأصلٍ بل الأصلُ الجمعُ، وقد يأتي الإفرادُ فيه على جهةِ الاختصارِ والاستغناءِ عن الجمع، ولا يرادُ أنهم راعَوا ما ليس بأصل في قولِه:

بدا ليَ أنّي لستُ مُدرِكَ ما مضَـى ... ولا سابقٌ شيئًا إذا كان جائيا[٢]

لأنّ دخولَ الباءِ وإن لم يكنْ أصلًا إلّا أنّها توطَّنت بهذا الموضع، وكثُر دخولُها فيه، فصارت كالأصل[٣].

الإنصاف: والإفرادُ أصلٌ في الآية؛ لأنَّ المرادَ: وآتُوا كلَّ واحدةٍ منَ النساءِ صَدَاقَها، والجمعُ فَرعٌ على الإفراد[٤].

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «فهو نحو قوله».

(٢) لزهير بين أبي سُلمى في «ديوانه» ص١١٦.

(٣) «الانتصاف بحاشية الكشّاف» (١: ٤٦٩).

(٤) «الإنصاف» ق٥٠/ ب.

وتجافَتْ عنه نفوسُهنَّ طيِّباتٍ غيرَ مُخبَّثات بما يضطرُّهنَّ إلى الهبةِ مِن شَكاسةِ أخلاقِكم وسُوءِ معاشرتِكم، ﴿فَكُلُوهُ﴾: فأنفقوه. قالوا: فإنْ وَهبَتْ له ثُمَّ طَلبتْ منه بعدُ الهبةَ؛ عُلِمَ أنها لمْ تَطِبْ منه نفْسًا. وعن الشَّعْبيِّ: أنّ رَجلًا أتى مع امرأتِه شُرَيحًا في عطيَّةٍ أعطتْها إيّاه وهيَ تطلبُ أنْ تُرْجع، فقالَ شُرَيح: رُدَّ عليها، فقالَ الرَّجل: أليسَ قد قالَ اللهُ تعالى: ﴿فَإِن طِبْنَ لَكُمْ﴾؟ قال: لو طابتْ نفسُها عنه لـمَا رجعتْ فيه، وعنه: أُقِيلُها فيما وَهبتْ، ولا أُقِيلُه؛ لأنهنَّ يُـخْدَعن. وحُكيَ: أنّ رَجلًا مِن آلِ أَبي مُعَيْطٍ أعطته امرأتُه ألفَ دينارٍ صَداقًا كانَ لها عليه، فلَبِثَ شهرًا ثُمَّ طلَّقَها، فخاصمتْه إلى عبدِ الملكِ ابنِ مَرْوان، فقالَ الرَّجل: أعطتْني طيِّبةً بها نفْسُها، فقالَ عبدُ الملك: فأينَ **الآيةُ التي بَعْدَها** ﴿فَلَا تَأْخُذُواْ مِنْهُ شَيْـًٔا﴾ [النساء: ٢٠]؟! اردُدْ عليها. وعن عمرَ رَضِيَ اللهُ عنه: أنه كَتَبَ إلى قُضاتِه أنّ النساءَ يُعطِينَ رَغْبةً ورهبةً، فأيّما امرأةٍ أعطتْ ثُمَّ أرادت أنْ ترجعَ؛ فذلكَ لها. وعن ابنِ عبّاس رَضِيَ الله عنهما: أنّ رسولَ اللّـهِ ﷺ سُئل عَنْ هذه الآيةِ، فقالَ: «إذا جادَتْ لزوجِها بالعطيَّةِ طائعةً غيرَ مُكرَهةٍ لا يَقْضي به عليكم سلطانٌ ولا يؤاخِذُكم اللهُ به في الآخرة». ورُوي: أنّ ناسًا كانوا **يتأثَّمونَ** أنْ يَرْجعَ أحدُ

قولُه: (**وتجافَت عنه نفوسُهنَّ**) إشارةٌ إلى التضمين، قال القاضي: جعَلَ العُمدةَ طِيبَ النفس، وعدَّاه بـ﴿عَن﴾؛ لتضمينِ معنى التجافي والتجاوُز(١).

قولُه: (**من شَكاسةِ أخلاقِكم**). **الجوهري**: رجلٌ شَكِس، أي: صعبُ الخُلُق.

قولُه: (**الآية التي بعدها**) يعني قولَه: ﴿وَإِنْ أَرَدتُّمُ ٱسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَّكَانَ زَوْجٍ وَءَاتَيْتُمْ إِحْدَىٰهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُواْ مِنْهُ شَيْـًٔا﴾ [النساء: ٢٠].

قولُه: (**يتأثَّمُونَ**). **النهاية**: قال: تَأثَّمَ(٢) فلان؛ إذا فعَلَ فعلاً خرَجَ به منَ الإثم، كما يقال: تَحرَّجَ: إذا فعَلَ ما يَخرُجُ به منَ الحرَج، وفي التركيب تضمينٌ، أي: يمتنعونَ عن أن يَرجِعَ أحدُهم تأثُّمـًا.

---

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ١٤٧).

(٢) قوله: «قال: تأثم» ساقط من (ط).

منهم في شيءٍ ممّا ساقَ إلى امرأتِه، فقالَ اللهُ تعالى: إن طابتْ نَفْسُ واحدةٍ مِن غيرِ إكْراهٍ ولا خَديعةٍ؛ فكُلوه سائغًا هنيئًا.

وفي الآيةِ دليلٌ على ضيقِ المَسْلكِ في ذلك، ووجوبِ الاحتياطِ؛ حيثُ بُني الشَّرْطُ على طِيْبِ النفْسِ، فقيل: ﴿فَإِن طِبْنَ﴾، ولم يقل: فإن وَهَبْن، أو: سَمَحْن؛ إعلامًا بأنّ المُراعَى هو تَجافي نفْسِها عن الموهوبِ طيِّبةً. وقيلَ: ﴿فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ﴾ ولمْ يقل: فإنْ طِبْنَ لكم عنها؛ **بعثًا لهنَّ على تقليلِ الموهوب**. وعن اللَّيثِ بنِ سَعْدٍ: لا يجوزُ تبرُّعُها إلّا باليَسير. وعن الأوزاعيِّ: لا يجوزُ تبرُّعُها ما لمْ تَلِدْ أو تُقِمْ في بيتِ زوجِها سَنةً. **ويجوزُ أنْ يكونَ تذكيرُ الضميرِ** لينصرفَ إلى الصَّداقِ الواحدِ؛ فيكونَ متناوِلًا بعضَه، ولو أُنِّثَ لَتناوَلَ ظاهرُه هبةَ الصَّداقِ كلِّه؛ **لأنّ بعضَ الصَّدُقاتِ** واحدةٌ منها فصاعدًا. الـهَنيء والـمَريء: صِفتانِ مِن هَنُؤَ الطعام ومَرُؤَ: إذا كانَ سائغًا لا تنغيصَ فيه، وقيل: الهنيء: ما يلَذُّه الآكِل، **والمريء: ما يُحمَدُ عاقبتُه**. وقيل: هو ما يَنْساغُ في

قولُه: (**بَعثًا لهنّ على تقليل الموهوب**) لِدلالةِ ﴿شَيْءٍ﴾ منكَّرًا تنكيرَ تقليلٍ عليه.

قولُه: (**ويجوزُ أن يكونَ تذكيرُ الضمير**) يَحتملُ أن يكونَ معطوفًا على قوله: «يَرجِعُ إلى ما هُو في معنى الصَّدَقاتِ، وهُو الصَّدَاق»، والمرادُ به على ذلك الوجْهِ: جنسُ الصَّداقِ من حيثُ هو هو، وعلى هذا: المرادُ: البعضُ الشائعُ المتناول لكلِّ بعضٍ[1]، ولو أُنِّثَ الضميرُ بقيَ الجِنسُ على إطلاقِه فتناوَلَ ظاهرُه الصَّداقَ كلَّه، ويظهَرُ بهذا التأويلِ إرادةُ البَعْثِ على تقليلِ الموهوب؛ وذلك أنَّ الضميرَ إذا رَجَعَ إلى الصَّدَاقِ الواحدِ فشيءٌ منه قليل، ولا كذلك إذا رجَعَ إلى الجنس؛ لأنّ شيئًا منَ الجنسِ يَحتملُ كلَّ الصَّداق، قال أبو البقاء: ﴿فَكُلُوهُ﴾، الهاءُ تعودُ على ﴿شَيْءٍ﴾، وفي ﴿مِّنْهُ﴾ على المال؛ لأن الصّدقاتِ مال[2].

قولُه: (**لأنَّ بعضَ الصَدقاتِ**) هو تعليلُ قولِه: «لتناوَلَ ظاهرُهُ».

قولُه: (**والـمَريءُ: ما يُحمَدُ عاقبتُه**). قال الزجّاجُ: يقالُ معَ هَناني: مَراني، فإذا لم تَذكُرْ

(١) في (ص): «واحد على البدلية».

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٣٢٩).

مَجْراه. وقيلَ لَمَدْخَلِ الطَّعام مِنَ الحُلْقوم إلى فَمِ المَعِدة: «المَريء»؛ لمُروءِ الطعامِ فيه، وهوَ انسِياغُه، **وهُما وصفٌ للمَصْدر**، أي: أكلًا هنيئًا مريئًا، أو حالٌ مِن الضَّمير، أي: كُلوه وهوَ هنيءٌ مريء. وقد يوقَفُ على ﴿فَكُلُوهُ﴾ ويُبتدأ ﴿هَنِيٓـًٔا مَّرِيٓـًٔا﴾ على الدُّعاء، وعلى أنهما صِفَتانِ أُقيمتا مقامَ المصدَرين، كأنه قيلَ: هَنْـأً مَرْأً، وهذه عبارةٌ عن التَّحليلِ والمبالغةِ في الإباحة وإزالةِ التَّبِعَة.

[﴿وَلَا تُؤْتُوا۟ ٱلسُّفَهَآءَ أَمْوَٰلَكُمُ ٱلَّتِى جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمْ قِيَٰمًا وَٱرْزُقُوهُمْ فِيهَا وَٱكْسُوهُمْ وَقُولُوا۟ لَهُمْ قَوْلًا مَّعْرُوفًا﴾ ٥]

السُّفهاء: المبذِّرون أموالَهم الذينَ يُنفِقونها فيما لا يَنْبغي **ولا يَدَيْ لهم** بإصلاحِها وتثميرِها والتصرُّف فيها. والخطابُ للأَوْلياء، **وأضافَ الأموالَ إليهم**؛ لأنها مِن

هنأني قلتَ: أَمْرَأَني بالألف، وحقيقتُه أنَّ معنى: مَرَأَني؛ تَبيَّنتُ أنه استُهضم وأحمَدُ مغبّتَه، فكذا معنى أَمْرَأَني: أنه قدِ انهَضَم وحَمِدتُ مغبتَه[1].

قولُه: (**وهما وصْفٌ للمصدر**). قال أبو البقاء: ﴿هَنِيٓـًٔا﴾: مصدرٌ جاء على «فَعيل»، وهُو نعتٌ لمصدرٍ محذوف، أي: أكلًا هنيئًا، وقيل: هُو مصدرٌ في موضعِ الحالِ منَ الهاء، أي: مَهْنَأً، أي: طيِّبًا، و﴿مَّرِيٓـًٔا﴾ مثلُه، والمريء: فعيلٌ بمعنى مَفْعِل، تقول: أَمْرَأني الشيءُ: إذا لم تستعمِلْه معَ هَنَاني، فإن قلتَ: هَنَاني ومَرَاني لم تأتِ بالهمزةِ في مَرَاني؛ لتكونَ تابعةً لهَنَاني[2].

قولُه: (**ولا يَدَيْ لهم**) أي: لا قُدرةَ ولا طاقة، يقال: ما لي بهذا الأمرِ يدٌ ولا يَدان؛ لأنَّ المباشرةَ والدفاعَ إنَّما يكونُ باليد، وكأن يدَيه معدومتانِ لعَجْزه عن دَفْعِه، كذا في «النِّهاية»، واللامُ مَزيدةٌ لتأكيدِ معنى الإضافة، كما في قولِهم: لا غُلامي لك.

قولُه: (**وأضافَ الأموالَ إليهم**) أي: إلى الأولياءِ، هذا سؤالٌ واردٌ على قولِه: ﴿وَلَا تُؤْتُوا۟ ٱلسُّفَهَآءَ أَمْوَٰلَكُمُ﴾ [النساء: ٥]، والمالُ ليس لهم، بل هو للسُّفَهاء، وأجاب: أنّ الأموالَ

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ١٢).
(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣٣٠).

جِنْسِ ما يُقيم به الناسُ معايشَهم، كما قالَ: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ﴾ [النساء: ٢٩]، ﴿فَمِن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُم مِّن فَتَيَٰتِكُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ [النساء: ٢٥]، والدليلُ على أنه خِطابٌ للأولياءِ في أموالِ اليتامى: قولُه: ﴿وَٱرْزُقُوهُمْ فِيهَا وَٱكْسُوهُمْ﴾.

﴿جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمْ قِيَٰمًا﴾: أي: تقومونَ بها وتَنتعِشونَ، ....

هنا عبارةٌ عن الشيءِ الذي به يتِمُّ قِوامُ أمرِ الناس، وفيه وجوهُ معايشِهم، فهو على هذا لا يختَصُّ به أحدٌ دونَ أحد. وقال الزّجاجُ: معنى ﴿أَمْوَٰلَكُمُ﴾: الشيءُ الذي به قِوامُ أمرِكم[1]، وإليه الإشارةُ بقولِه: «لأنَّها من جنسِ ما يُقيمُ به الناسُ مَعايشَهم»، ونحوُه قولُه تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ﴾ [النساء: ٢٩]، فليس المرادُ النهيَ عن قَتْلِ نفسِه؛ بل عن قتل غيرِه، أي: لا تقتُلوا ما يقالُ له: النفْسُ ويُنسَبُ إليكم، وكذا قولُه تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلًا أَن يَنكِحَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ فَمِن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُم﴾ [النساء: ٢٥] أي: من جنسِ ما مَلَكتْه أيدي الناس؛ لأنَّ المرادَ الإذْنُ بالتزوُّجِ بأمَةِ الغيرِ وهيَ ليستْ مملوكةً للمتزوِّج.

قولُه: (﴿قِيَٰمًا﴾) أي: يقومونَ بها، قال أبو البقاء: ﴿قِيَٰمًا﴾: مصدرُ قام، والياءُ بدَلٌ منَ الواو؛ أُبدِلتْ منها لـمّا أُعِلّت في الفعل لكسرةِ ما قبلَها، أي: [التي][2] جعَلَ اللّـهُ لكم سببَ قيامِ أبدانِكم، أي: بقائها[3].

وقلت: إنّما أضافَ الأموالَ إليهم في قولِه: ﴿وَءَاتُواْ ٱلْيَتَٰمَىٰٓ أَمْوَٰلَهُمْ﴾ [النساء: ٢] ولم يُضِفْ إليهم هاهنا معَ أنّ الأموالَ في الصُّورتَيْنِ لهم؛ ليؤذِنَ بترتُّبِ الحُكمِ على الوَصْفِ فيهما، فإنّ تسميتَهم يتامَى هناك وإن لم يكونوا كذلك يُناسبُ قطعَ الطمَعِ؛ فيفيدُ المبالغةَ في ردِّ الأموالِ إليهم، فاقتضَى ذلك أن يقال: ﴿أَمْوَٰلَهُمْ﴾، وأمّا الوَصْفُ هاهنا فهو السَّفاهة؛ فناسَبَ ألا يختَصُّوا بشيءٍ منَ المالِكية؛ لئلا يَتورَّطوا في الأموال، فكذلك لم تُضَفْ أموالُهم إليهم، وأضيفَتْ إلى الأولياءِ، وفيه بيانُ جدوى المال، وأنه تعالى جعَلَه مَناطًا للمنافعِ الدُّنيويةِ

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ١٢).

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق مثبتة في كتاب أبي البقاء الآتي ذكره.

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣٣٠).

ولو ضيَّعتموها **لضِعتُم**، فكأنها في أنفُسِها قيامُكم وانتعاشُكم. **وقُرئ: (قِيَمًا) بمعنى: قيامًا**، كما جاءَ «عِوَذًا» بمعنى: «عياذًا». وقرأَ عبدُ الله بنُ عمرَ: (قِوامًا) بالواو، وقِوامُ الشيء: ما يُقامُ به، كقولِك: هو مِلاكُ الأمر؛ لَمَا يُملَكُ به. وكانَ السلفُ يقولون: المالُ سِلاحُ المؤمن، ولَأنْ أترُكَ مالًا يُحاسِبُني اللهُ عليه خيرٌ مِن أنْ أحتاجَ إلى الناس. وعن سفيانَ، وكانت له بضاعةٌ يقلِّبُها: لولاها **لتمَنْدَلَ** بي بنو العبَّاس. وعن غيرِه، وقيلَ له:

والأُخْرَويّة، يَتعيَّشونَ به ويُنفقُونَه في سبيلِ الله، وذَمَّ منَ ضَيَّعه في غيرِ وجهِه، رَوينا في «مسندِ الإمام أحمدَ بنِ حَنْبل»، عن عَمْرِو بنِ العاص، عن النبيِّ ﷺ، قال لي: «إنّي أريدُ أن أبعَثَكَ على جيشٍ فيُسلِّمُك اللهُ ويُغنِمُك، وأرغَبُ لك من المالِ رغبةً صالحة»، قال: فقلتُ: يا رسولَ الله، ما أسلَمتُ من أجلِ المال؛ ولكنّي أسلَمتُ رغبةً في الإسلام، وأن أكونَ معَ رسُولِ الله ﷺ، فقال: «يا عَمْرو، نِعمَ المالُ الصالحُ للمرءِ الصَّالح»[(١)].

قولُه: (**لَضِعتُم**) أي: لَـهلَكتُم، **الجوهري**: ضاعَ الشيءُ يضيعُ ضَيْعةً وضَيَاعًا بالفَتح، أي: هلَك[(٢)].

قولُه: (**وقُرئَ: «قِيَماً» بمعنى: قيامًا**) قرأها نافعٌ وابنُ عامر[(٣)].

قال أبو البقاء: إنه مصدر، مثل: الحِوَل والعِوَض، وكانَ القياسُ أن تَثبُتَ الواوُ لتحصُّنِها بتوسُّطِها، كما صَحَّت في العِوَض والحِوَل، ولكنْ أبدَلُوها ياءً حَمْلًا على قيام، وعلى اعتلالِها في الفعل، أو يكونُ الأصلُ قيامًا فحُذِفَتِ الألفُ كما حُذِفتْ في خِيَم، ويُقرَأُ (قِوَامًا) بكسرِ القافِ وبالواو، وهُو مَصْدرُ قاوَمتُ قِوامًا، مثلُ لاوَذتُ لِوَاذًا، أو إنه اسمٌ لما يقومُ به الأمرُ وليس بمصدر[(٤)].

قولُه: (**لتَمنْدَلَ**). **الأساس**: نَدَلَ المالَ وغيرَه: نَقلَه بسُرعة، ومنه المِنديل، وتَندَّلتُ بالمِنديل:

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٧٧٩٨) والبخاري في «الأدب المفرد» (٢٩٩) وصحّحه ابن حبّان (٣٢١٠)، وحسّنه الحافظ ابن حجر في «الإصابة في تمييز الصحابة» (٥: ٣).

(٢) هذه الفقرة وردت في (ط) بعد الفقرة التالية.

(٣) انظر: «حجّة القراءات» (ص١٩٠-١٩١).

(٤) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣٣٠) ولتمام الفائدة انظر: «المحتسب» (١: ٢٨١).

إنها تُذْنِيك مِن الدُّنيا، قال: لئنْ أدنَتْني مِنَ الدُّنيا لقد صانَتْني عنها. وكانوا يقولونَ: اتَّجِرُوا واكتَسِبُوا؛ فإنكم في زَمانٍ إذا احتاجَ أحدُكم كانَ أوّلُ ما يأكلُ دِيْنَه. وربَّما رأَوْا رَجلًا في جنازةٍ فقالوا له: اذهبْ إلى دُكَّانِك.

﴿وَٱرْزُقُوهُمْ فِيهَا﴾: واجعلُوها مكانًا لرِزْقِهم بأن تَتَّجروا فيها وتتربَّحوا؛ حتى تكونَ نفقتُهم مِنَ الأرباحِ لا مِنْ صُلْبِ المالِ؛ فلا يأكلُها الإنفاق.

تمَسَّحتَ به. كنَّى به عن الابتذال. وقيل: هو مأخوذ من النَّدْل؛ وهو الوسخ؛ لأنه يندل به، ويقال: تندلت بالمنديل، قال الجوهري: ويقال: تمندلتُ، أيضاً[1].

قولُه: (في جنازة)، ويُروَى: في خَتّارة. **الأساس**: هُو خَتّار، وهُو من أهل الـخَتْر، وهو أقبحُ الغَدْر. وفي «نوابغ الكلم»: رُبَّ مَن هُو مُختار وهُو عندَ الله مُختار، والأُولى أنسَبُ بالمقامِ للمبالغة، كأنهم قالوا: إنّ تشييعَ الجنازةِ من فُروضِ الكفاية، والاكتسابُ من فروضِ العَيْن[2].

قولُه: (﴿وَٱرْزُقُوهُمْ فِيهَا﴾) «في» هذه كما في قولِه تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه: ٧١]، فجعَلَ الأموالَ أنفُسَها ظروفًا للرِّزق، فيَلزَمُ أن يكونَ الإنفاقُ منَ الرِّبح لا منَ المالِ الذي هُو الظَّرْفُ؛ فلو قيل: «منها» لكان الإنفاقُ من نفسِ المال، ويؤيِّدُ هذا التأويلَ ما رَوى الترمذيُّ، عن عَمْرِو بنِ شُعَيب، عن أبيه، عن جَدِّه، أنّ النبيَّ ﷺ خَطَبَ الناسَ، فقال: «ألا مَن وَلِيَ يتيمًا له مالٌ فلْيَتَّجِرْ به، ولا يَترُكْهُ حتَّى تأكُلَه الصَّدَقة»[3]. وأخرجَه أيضًا صاحبُ «شَرْح السُّنة» عنه[4].

---

(١) من قوله: «وقيل: هو مأخوذ» إلى هنا أثبتناه من (ط).

(٢) هذه الفقرة وردت في (ط) هنا، ووردت في الأصول الأخرى بعد الفقرة التالية.

(٣) أخرجه الترمذي (٦٠٤١) والدارقطني في «السنن» (٣: ٥) والبيهقي في «السنن الكبرى» (٤: ١٠٧) وقال الترمذي: في إسناده مقال وضعَّفه بالمثنّى بن الصباح.

(٤) «شرح السنة» (٦: ٦٣).

وقيلَ: هو أمرٌ لكلِّ أحدٍ أن لا يُخرِجَ مالَه إلى أحدٍ مِنَ السُّفهاء قريبٍ له أو أجنبيٍّ رجلٍ أو امرأةٍ يعلمُ أنه يضعُه فيما لا يَنْبغي ويُفسِدُه.

﴿قَوْلًا مَّعْرُوفًا﴾ قال ابنُ جُرَيْج: عِدَةٌ جميلة إنْ صلحتُم ورَشَدتُم سلَّمْنا إليكم أموالَكم. وعن عَطاءٍ إذا ربحتُ أعطيتُك، وإنْ غَنِمتُ في غزاتي جعلتُ لك حظًّا. وقيلَ: إنْ لم يكن ممَّن وجبتْ عليكَ نفقتُه فقل: عافانا اللهُ وإيَّاك، باركَ اللهُ فيك، وكلُّ ما سَكنتْ إليه النفسُ وأحبَّتْه لحُسْنِه عقلًا أو شرعًا مِن قولٍ أو عملٍ فهوَ مَعْروف، وما أنكرتْه ونَفَرتْ منه لقُبْحِه فهوَ مُنكَر.

وفي «الموطأ» عن مالك: بَلَغَه أنّ عُمرَ بنَ الخطابِ، قال: اتَّجِروا في أموالِ اليتامى لا تأكُلها الصَّدَقة[1].

قولُه: (**وقيل: هُو أمرٌ لكلِّ أحَـد**) عطفٌ على قولِه: «والخطابُ للأولياء»، فعلى هذا الإضافةُ في ﴿أَمْوَٰلَكُمُ﴾ على حقيقتِها. قال القاضي: والوجهُ الأولُ هُو الملائمُ للآياتِ المتقدِّمةِ والمتأخِّرة، وقيل: نَهْيٌ لكلِّ أحدٍ أن يَعمَدَ إلى ما خَوَّلَه اللّـهُ منَ المالِ فيُعطيَ امرأتَه وأولادَه ثُم يَنظُرَ إلى أيديهم، وإنّما سَمّاهم سُفهاءَ استخفافًا بعقلِهم واستهجانًا، وهُو أوفقُ لقوله: ﴿ٱلَّتِي جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمْ قِيَٰمًا﴾[2].

قولُه: (**قال ابنُ جُرَيج: عِدةٌ جميلةٌ إن صَلَحتُم ورَشَدتُم**)، هذا على أن يكونَ الخطابُ للأولياء[3].

قولُه: (**وعن عطاءٍ: إذا رَبِحتُ أعطيْتُك، وإن غَنِمتُ في غَزَاتي جعَلتُ لكَ حظًّا**)[4]، هذا على أن يكونَ الخطابُ لكلِّ واحد.

---

(١) «الموطأ» ص١٩٦.

(٢) «أنوار التنزيل» (٢: ١٤٧).

(٣) ذكره الطبري في «التفسير» (٦: ٤٠٢)، والجصّاص في «أحكام القرآن» (٢: ٣٥٥).

(٤) انظر: «معالم التنزيل» (٢: ١٦٤).

[﴿وَابْتَلُوا الْيَتَامَىٰ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُم مِّنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ ۖ وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَن يَكْبَرُوا ۚ وَمَن كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ ۖ وَمَن كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ ۚ فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهِدُوا عَلَيْهِمْ ۚ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ حَسِيبًا﴾ ٦]

﴿وَابْتَلُوا الْيَتَامَىٰ﴾: واختبرُوا عقولَهم، وذوقوا أحوالَهم ومعرفتَهم بالتصرّفِ قبلَ البلوغ حتى إذا تبيّنتم منهم رُشدًا، أي: هدايةً؛ دفعتُم إليهم أموالَهم من غيرِ تأخيرٍ عن حَدِّ البلوغ. وبلوغُ النكاح: أن يَحتلمَ لأنه يَصلحُ للنكاحِ عندَه، ولطلبِ ما هو مقصودٌ به؛ وهو التوالدُ والتناسُل. والإيناس: **الاستيضاح؛ فاستُعيرَ للتبيين.** واختُلِفَ في الابتلاءِ والرّشد، فالابتلاءُ عندَ أبي حنيفةَ وأصحابه: أن يدفعَ إليه ما يَتصرَّفُ فيه حتى يستبينَ حالُه فيما يَجيءُ منه، والرُّشد: التّهدّي إلى وجوهِ التصرُّف. وعن ابنِ عباس: الصلاحُ في العقل، والحفظُ للمال.

قولُه: (**وكلُّ ما سَكَنَتْ إليه النفسُ**) مبتدأ[١]، وقولُه: «فهُو معروفٌ» الخبر، والفاءُ لتضمُّنِه معنى الشَّرط.

قولُه: (**رُشدًا أي: هداية**). **الراغب**: الرُّشْد والرَّشَدُ: خلافُ الغَيِّ، يُستعمَلُ استعمالَ الهداية[٢]، قال تعالى: ﴿قَد تَّبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، ﴿فَإِنْ آنَسْتُم مِّنْهُمْ رُشْدًا﴾ [النساء: ٦]. وقال بعضُهم: الرَّشَدُ بالفتح أخصُّ، يقال في الأمورِ الدُّنيويةِ والأُخْرويّة بالضَّم، وبالفتح يقالُ في الأُخْرويّةِ لا غير، والراشدُ والرَّشِيدُ يقالُ فيهما[٣].

قولُه: (**الاستيضاح فاستُعير للتبيين**). **الجوهري**: استَوضَحتُ الشيءَ: إذا وضَعتَ يدَكَ على عينِكَ تَنظُرُ هل تراه؟ ثُم استُعير لاستعمالِ الفِكر في تبيُّنِ المعنى استعارةَ محسوسٍ لمعقول، كما استَعارَ له الذوقَ حيثُ قال: «وذُوقوا أحوالَهم»، أي: تبيَّنوا أحوالَهم في الرُّشْدِ تبيُّـنًا ظاهرًا مكشوفًا كالمحسوس.

---

(١) هذه الفقرة والفقرتان اللتان بعدها سقطت جميعاً من (ط).

(٢) «مفردات القرآن» ص٣٥٤.

(٣) المصدر السابق ص٣٥٤.

وعندَ مالكٍ والشافعيّ: الابتلاءُ: أن يَتَتبَّعَ أحوالَه وتَصرُّفَه في الأخذِ والإعطاء، ويَتَبصَّرَ مخايلَه ومَيْلَه إلى الدِّين. والرُّشدُ: الصّلاحُ في الدّين؛ لأنّ الفسقَ مفسدةٌ للمال. فإن قلتَ: **فإن لم يُؤنَسْ منه رُشْدٌ** إلى حَدِّ البلوغ؟ قلتُ: عندَ أبي حنيفةَ رحمه اللهُ يُنتَظرُ إلى خمسٍ وعشرينَ سنةً؛ لأنّ مدّةَ بلوغِ الذكرِ عندَه بالسّنِّ ثماني عَشْرةَ سنةً، فإذا زادتْ عليها سبعُ سنينَ وهيَ مُدّةٌ معتبرةٌ في تَغيُّرِ أحوالِ الإنسانِ لقوله ﷺ: «مروهم بالصّلاةِ لسبع» دُفِعَ إليه مالُه أُونِسَ منه الرُّشدُ أو لم يُؤْنَس وعندَ أصحابِه لا يُدفعُ إليه أبدًا إلّا بإيناسِ الرّشد.

فإن قلتَ: ما معنى تنكيرِ الرُّشد؟ قلتُ: معناه: نوعًا من الرّشد؛ وهو الرّشدُ

قولُه: (**وعندَ مالكٍ والشافعيِّ: الابتلاءُ: أن يَتتبَّعَ أحوالَه وتصرُّفَه في الأخْذِ والإعطاء، ويتبَصَّرَ مَخايلَه ومَيْلَه إلى الدِّين**)[1]، **الانتصاف**: مذهبُ مالكٍ أنه لا يُدفَعُ إليهم شيءٌ إلاَّ بعدَ البلوغ، وهُو أحدُ قولَي الشافعي، والآخَرُ يوافِقُ ما قاله الزَّمخْشَري، وهُو مذهبُ أبي حنيفة، إلَّا أنَّ في كيفيّةِ ذلك عندَ الشافعيِّ وجهَيْن: قيل: يباشرُ العَقْدَ بنفسِه، وقيل: يساوِمُ ويقرِّرُ الثمَنَ، والوَليُّ يباشرُ العَقْد، والرُّشدُ عندَ مالكٍ في المال، وعندَ الشافعيِّ في الدِّينِ والمال، وحُجةُ مَن أجازَ الابتلاءَ قبلَ البلوغِ أنه جعَلَ البلوغَ غايتَه؛ فيكونُ قبلَهُ ضرورةَ مخالفةِ ما بعدَ الغايةِ لِما قبلَها[2].

قولُه: (**مخايلَه**) جمعُ مَخِيلَة. **النِّهاية**: المَخيَلَة: موضعُ الخيل، وهُو الظنُّ، كالـمَظِنّة، والمُخِيلةُ: السَّحابةُ الخليقةُ بالمطر، وفي الحديث: كان إذا رأى في السماءِ اختيالًا تغيَّرَ لونُه[3]، والاختيال: أن يُخالَ[4] فيها المطرُ.

قولُه: (**فإن لم يُؤنَسْ منه رُشدٌ**) شَرطٌ جَزاؤه: كيفَ الحُكم؟ أو: كيف يصنَع؟

---

(١) لتمامِ الفائدة انظر: «المدوّنة الكبرى» (٥: ٢٢٠) و«روضة الطالبين» (٦: ٣١٥).

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشّاف» (١: ٤٧٢).

(٣) أخرجه البخاري (٣٢٠٦) ومسلم (٨٩٩) وغيرهما من حديثِ عائشةَ رَضي اللهُ عنها.

(٤) في (ط): «يختال».

في التصرُّفِ والتجارة، أو طرفًا من الرّشد، ومَخيلةً من مخايلِه؛ حتى لا يُنتَظرَ به تمامُ الرّشد. فإن قلتَ: كيفَ نَظْمُ هذا الكلام؟ قلتُ: ما بعدَ ﴿حَتَّىٰٓ﴾ إلى ﴿فَٱدۡفَعُوٓاْ إِلَيۡهِمۡ أَمۡوَٰلَهُمۡ﴾ جُعِلَ غايةً للابتلاء، وهي «حتى» التي تقعُ بعدَها الجملُ؛ كالتي في قولِه:

فما زالتِ القتْلى تَـمُجُّ دماءَها بدجلةَ حتى ماءُ دجلةَ أشكلُ

والجملةُ الواقعةُ بعدَها جملةٌ شرطيّة؛ لأن ﴿إِذَا﴾ متضمّنةٌ معنى الشرط، وفعلُ الشرطِ ﴿بَلَغُواْ ٱلنِّكَاحَ﴾. وقولُه: ﴿فَإِنۡ ءَانَسۡتُم مِّنۡهُمۡ رُشۡدٗا فَٱدۡفَعُوٓاْ إِلَيۡهِمۡ أَمۡوَٰلَهُمۡ﴾ جملةٌ من شرطٍ وجزاء، واقعةٌ جوابًا للشرط الأول الذي هو ﴿إِذَا بَلَغُواْ ٱلنِّكَاحَ﴾، **فكأنه قيل: وابتلوا اليتامى** إلى وقتِ بلوغِهم واستحقاقِهم دَفْعَ أموالِهم إليهم بشرطِ إيناسِ الرُّشدِ منهم.

قولُه: (**فما زالتِ القتلَى**) البيت[١]، مَجَّ الماءَ مِن فيه، أي: رمَى به، ومَـجَاجُ الـمُزْنِ: مطَرُه، والأشكلُ: بياضٌ وحُمرةٌ قدِ اختلَطا، كأنَّه قيل: قد أشكلَ عليك لونُ الماءِ، أهو الماءُ أو الدم؟

قولُه: (**فكأنه قيل: وابتلوا اليتامى**) إلى آخِره. **الانتصاف**: قَرَّر بذلك مذهبَ أبي حنيفةَ في سَبْقِ الابتلاء[٢]، والظاهرُ خلافُ ذلك؛ لأنَّ الغايةَ مركَّبة.

قال القاضي: «إنْ» الشَّرطيةُ جوابُ ﴿إِذَا﴾ المتضمِّنةِ معنى الشَّرط، والجملةُ غايةُ الابتلاء، فكأنَّه قيل: وابتَلُوا اليتامى إلى وقتِ بلوغِهم واستحقاقِهم دفعَ أموالِهم إليهم[٣]؛ بشَرطِ إيناسِ الرُّشدِ منهم، وهُو دليلٌ على أنَّه لا يُدفَعُ إليهم ما لم يُؤنَسْ منهم الرُّشْد، خلافًا لأبي حنيفة[٤]. وعليه ظاهرُ كلام المصنِّف؛ ولهذا جيءَ بقوله: «واستحقاقِهم» بالجرِّ عطفًا على قولِه: «بلوغِهم»؛ فدخَلَ الاستحقاقُ في غايةِ الابتلاء.

---

(١) لجرير في «ديوانه» ص٤٨٦.

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشَّاف» (١: ٤٧٣).

(٣) قوله: «إليهم» سقط من (م).

(٤) «أنوار التنزيل» (٢: ١٤٩).

وقرأ ابنُ مسعود (فإن أَحَسْتُم) بمعنى أَحْسَسْتُم، قال:

أَحَسْنَ به فهنَّ إليه شُوسُ

وقُرِئَ (رَشَدًا) بفتحتَين، و(رُشُدًا) بضمّتَين. ﴿إِسۡرَافٗا وَبِدَارًا﴾: مُسرفين **ومُبادرين كِـبَـرَهُم**، أو لإسرافِكم ومبادرتِكم كِـبَـرَهم، **تُفْرِطونَ في إنفاقِها** وتقولون:

فإن قلتَ: قال أولًا: «حتَّى هذه هي التي تقَعُ بعدَها الجُمَل»، و«إذا» متضمِّنةٌ معنى الشَّرط، ثم قَدَّرَ «إذا» ظَرْفية، و«حتَّى» جارّةً بمنزلةِ «إلى»؛ حيثُ قال: «إلى وقت بلوغِهم».

قلتُ: هُو في بيانِ تقريرِ الآيةِ وتحريرِ المعنى، لا في تقديرِ الإعراب؛ ولهذا جعَلَ الفاءَ معَ الجُملةِ الشَّرطيةِ في قولِه: ﴿فَإِنۡ ءَانَسۡتُم مِّنۡهُمۡ رُشۡدٗا﴾ [النساء: ٦] بمنزلةِ قولِه: «بشَرطِ إيناسِ الرُّشْد».

قولُه: (**أَحَسْنَ به فهُنّ إليه شوسُ**). أولُه:

خلا أنّ العِتاقَ من المطايا

قبلَه:

فباتوا يُدلِجونَ وباتَ يَسْـري بصيرٌ بالدُّجـى هادٍ غَمُوسُ

قائلُه: عبدُ الباقي[1] يصِفُ قومًا يسيرونَ في المَفازة ويَسُوقونَ الإبِل، والأسَدُ يطلُبُ فَريستَه منهم، والعِتاقُ بكسر العين: النَّجيباتُ من الإبل، والغَمُوسُ بالغينِ المعجَمة: القويُّ الشديد، وشوسٌ: جمعُ أَشْوَسَ وهُو الذي ينظُرُ بمؤخَّرِ عينِه، وأَحَسْنَ: أصلُه أَحْسَسْنَ، حُذِفتِ السِّينُ الأولى وأُلقِيَتْ حركتُها على الحاء.

قولُه: (**ومُبادِرينَ كِبَـرَهم**) متعلِّقٌ بـ«مبادرين»، أي: بِدارًا أن يَكبَروا[2].

قولُه: (**تُفْرِطونَ في إنفاقِها**) هو معلولُ قولِه: «أو لإسرافِكم»، «وتقولون: نُنفق» معلولُ

---

(١) ليس كما قال، بل هما لأبي زبيد الطائي، كما في «مجموع شعره» ص٦٤.

(٢) هذه الفقرة سقطت من (ط).

نُنْفقُ كما نَشْتهي قبلَ أن تَكْبَرَ اليتامى فينتزعُوها من أيدينا. ثم قَسَمَ الأمْرَ بينَ أنْ يَكونَ الوَصِيُّ غَنيًّا وبينَ أنْ يَكونَ فقيرًا؛ فالغنيُّ يَسْتعِفُّ من أكلِها ولا يَطمَعُ، ويَقتنعُ بما رَزَقه اللهُ من الغِنى؛ إشفاقًا على اليتيم، وإبقاءً على مالِه؛ والفقيرُ يأكُلُ قوتًا مُقَدَّرًا مُحتاطًا في تقديرِه على وجهِ الأُجرة، أو استقراضًا **على ما في ذلكَ من الاختلاف**. ولفظُ الأكلِ بالمعروفِ والاستعفافِ مما يَدُلُّ على أنّ للوصيِّ حقًّا لقيامِه علَيها. **وعن النبي ﷺ أنّ رجلًا قالَ له**: إن في حِجْري يتيمًا أفآكُلُ من ماله؟ قال: «بالمعروفِ غيرَ متأثِّلٍ مالًا، ولا واقٍ مالَك بمالِه»، فقال: أفأضربه؟ قالَ: «مما كنتَ ضاربًا منه ولدَك».

قولِه: «ومبادرتِكم كِبَرَهم» . وإنَّما عدَلَ عن الفعل في الثاني إلى القول؛ ليؤذِنَ بأنَّه أقبحُ وأشنَعُ منَ الأولِ معَ أنَّه مُستلزِمٌ للإسرافِ أيضًا، وكذا يُفهَمُ منهُ الجمعُ بينَ الفعلِ والقولِ في مقامِ الذمّ، ولا ينعكس.

قولُه: (**على ما في ذلك من الاختلافِ**) أي: الاختلافِ الذي سيجيءُ في قولِه: «عن محمد بن كعب: يُنْزِلُ نفْسَه منزلةَ الأجيرِ فيما لا بدَّ منه... وعن مجاهدٍ: يستسلف، فإذا أيْسَرَ أدَّى»[1] وغير ذلك.

قولُه: (**وعن النبيِّ ﷺ أنَّ رجـلًا قال له**) وروايةُ الحديثِ عن أبي داودَ وابنِ ماجَهْ والنَّسائيِّ، عن عبدِ الله بنِ عَمْرو: أنَّ رجلًا أتَى رسُولَ الله ﷺ، فقال: إنِّي فقيرٌ ليس لي شيء ولي يتيمٌ، قال: «كُلْ مِن مالِ يتيمِك غيرَ مُسرفٍ ولا مُبادِرٍ[2] ولا متأثِّل»[3].

النِّهاية: غيرَ متأثِّل، أي: غيرَ جامع، يقال: مالٌ مؤثَّل، ومجدٌ مؤثَّل، أي: مجموعٌ ذو أصل، وأثْلَةُ الشيءِ: أصلُه.

---

(١) ذكره الطبري في «جامع البيان» (٦: ٤١٧)، والبغوي في «معالم التنزيل» (٢: ١٦٨).

(٢) في (ط): «ولا مباذر»، بالذال.

(٣) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٦٧٤٧) وابن ماجَهْ (٢٧١٨) وأبو داود (٢٨٧٤) والبيهقي في «السنن الكبرى» (٦: ٢٨٤)، وصحح إسناده العلّامة أحمد محمد شاكر في تعليقه على «مسند أحمد».

وعن ابنِ عباسٍ: أنّ وليَّ اليتيمِ قالَ له: أفأشربُ من لَبنِ إبلِهِ؟ قال: إن كنتَ تبغي ضالّتها، وتلوطُ حَوْضَها، وتَهنأُ جَرْباها، وتسقيها يومَ وِرْدِها؛ فاشربْ غيرَ مُضِرٍّ بنَسْل، ولا ناهكٍ في الحَلْب. وعنه: يَضْرِبُ بيدِه معَ أيديهم؛ فليأكلْ بالمعروف، ولا يَلْبسْ عِمامةً فما فوقَها. وعنْ إبراهيم: لا يَلْبسِ الكتّانَ والحُلَل، ولكنْ ما سَدَّ الجَوْعةَ، ووارى العَوْرة. وعن محمّدِ بنِ كَعْب: يَتقـرَّمُ تَقـرُّمَ البهيمة، ويُنزِلُ نَفْسَه مَنزلةَ الأجيرِ فيما لا بدَّ منه. وعن الشعبيّ: يَأكلُ من مالِه بقَدْرِ ما يُعِينُ فيه. وعنه: كالـمَيْتَة يَتناولُ عندَ الضرورةِ ويَقضي. وعن مجاهد: يَسْتسلفُ، فإذا أَيْسَرَ أدّى. وعن سعيد بن جبير: إن شاءَ شَرِبَ فضلَ اللّبَن، ورَكِبَ الظَّهْر، ولَبسَ ما يستره مِنَ الثياب، وأخذَ القُوت، ولا يُجاوزه، فإن أيْسرَ قضاه، وإن أعْسرَ فهو في حِلّ. وعن عُمرَ بنِ الخطّاب رَضِيَ اللهُ عنه: إني أنزلتُ نَفْسي من مالِ اللّـهِ مَنزلةَ وَالي اليتيم، إن استغنيتُ استعْفَفْت، وإن افتقرتُ أكلْتُ بالمعروف، وإذا أيسرتُ قَضَيْت. و«استعفَّ» أبلغُ من «عَفَّ»؛ كأنّه

قولُه: (وتَلوطُ حوْضَها) أي: تُطيِّـنُها وتُصلِحُها، وأصلُه من اللَّوْط، وهُو اللُّصوق، ويقال: الولدُ ألوطُ بالقلب، أي: ألصَقُ وأعلَق، كذا في «النهاية».

قولُه: (وتهنأُ جَرْباها) هَنأَ البعيرَ: طلاهُ بالهِناءِ، وهُو القَطِران.

قولُه: (ولا ناهِكٍ) أي: مُسْتَقْصٍ مُتبالغٍ فيه.

قولُه: (يضربُ بيدِه)، أي: يأكلُ الوصيُّ منه كما يأكلون.

قولُه: (يَتقرَّمُ تَقرُّمَ البهيمة) أي: يأخُذُ شيئًا قليلًا. الجوهري: قَرَمَ الصبيُّ والبَهْمُ قَرمًا وقُرومًا، وهُو أكلٌ ضعيفٌ في أولِ ما تأكُلُ البهيمة، وأولادُ الضَّأنِ اسمٌ للمذكَّرِ والمؤنث.

قولُه: (و«استعفَّ» أبلغُ من «عَفَّ»)؛ لأنه من بابِ التجريد، كأنّه يَطلبُ من نفسِه زيادةَ العِفّة، كاستَنوَقَ الجمل؛ فعلى هذا لا يَرِدُ عليه قولُ صاحب «الانتصاف» وهُو بعيد؛ لأنَّ تلك متعدِّيةٌ وهذه قاصرة، والظاهرُ أنَّ هذه فيما جاء فيه فعَلَ واستفعَلَ بمعنى[1].

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشّاف» (١: ٤٧٦).

طالبٌ زِيادةَ العفّة. ﴿فَأَشۡهِدُواْ عَلَيۡهِمۡ﴾ بأنهم تسلّموها وقبضوها، وبَرِئتْ عنها ذممكم؛ وذلك أبعدُ من التّخاصُمِ والتجاحُد، وأدْخَلُ في الأمانةِ وبراءةِ السّاحة. ألا ترى أنه إذا لم يُشْهِدْ فادُّعِيَ عليه؛ صُدِّقَ مع اليمين عندَ أبي حنيفةَ وأصحابِه؟ وعندَ مالكٍ والشافعيِّ لا يُصَدَّقُ إلّا بالبيّنة؛ فكانَ في الإشهادِ الاحترازُ من تَوَجُّه الحَلْفِ المُفْضي إلى التُّهْمة، أو من وُجوبِ الضَّمان إذا لم يُقِمِ البيّنة. ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ حَسِيبٗا﴾: أي: كافيًا في الشهادةِ عليكم بالدّفْعِ والقَبْض، أو مُحاسبًا؛ فعليكم بالتصادُق، وإيّاكم والتكاذُب.

[﴿لِّلرِّجَالِ نَصِيبٞ مِّمَّا تَرَكَ ٱلۡوَٰلِدَانِ وَٱلۡأَقۡرَبُونَ وَلِلنِّسَآءِ نَصِيبٞ مِّمَّا تَرَكَ ٱلۡوَٰلِدَانِ وَٱلۡأَقۡرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنۡهُ أَوۡ كَثُرَۚ نَصِيبٗا مَّفۡرُوضٗا ۞ وَإِذَا حَضَرَ ٱلۡقِسۡمَةَ أُوْلُواْ ٱلۡقُرۡبَىٰ وَٱلۡيَتَٰمَىٰ وَٱلۡمَسَٰكِينُ فَٱرۡزُقُوهُم مِّنۡهُ وَقُولُواْ لَهُمۡ قَوۡلٗا مَّعۡرُوفٗا﴾ ٧-٨]

﴿وَٱلۡأَقۡرَبُونَ﴾ هم المتوارِثون من ذَوي القرابات دونَ غيرِهم. ﴿مِمَّا قَلَّ مِنۡهُ أَوۡ كَثُرَۚ﴾ بدلُ ﴿مِّمَّا تَرَكَ﴾ بتكريرِ العامل، و﴿نَصِيبٗا مَّفۡرُوضٗا﴾ نصبت على الاختصاصِ بمعنى: أعني نصيبًا مفروضًا مقطوعًا واجبًا لا بُدّ لهم من أن يَحُوزوه، **ولا يَستأثَرَ به،** ويجوزُ أن يَنتصبَ انتصابَ المصدرِ المؤكِّدِ كقولِه: ﴿فَرِيضَةٗ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ١١] كأنه قيلَ: قسمةٌ مفروضة. **رُوِيَ أنّ أوْسَ بنَ صامتٍ الأنصاريّ:** ....

قولُه: (**ولا يَستأثِرَ**[١] **به**). رُوي منصُوبًا ومرفوعًا؛ النَّصبُ على أنَّه عَطفٌ على «يَحُوزوه» أي: لا بدَّ من الحَوْز وعدَم اختصاصِ الطائفة، والرَّفعُ على جُملةِ قولِه: «ولا بدَّ لهم». قال القاضي: في الآيةِ دليلٌ على أنَّ الوارثَ لو أعرَضَ عن نصيبِه لم يَسقُطْ حقُّه[٢].

قولُه: (**رُويَ أنّ أوسَ بنَ صامتٍ الأنصاريَّ**)، وفي «معالم التنزيل»: عن مُحْيي السُّنة: نزَلت في أوسِ بنِ ثابتٍ الأنصاريِّ، وذكَرَ ما ذكَره المصنِّف، ثم قال: فقام رجلانِ هما ابنا

(١) في الأصل الخطي من «الكشاف»: «ولا يستأثروا»، وأفاد في الحاشية وجود نسخة فيها: «ولا يستأثر»، وهي ما ورد في نص «الكشاف» من (ط)، وهي الموافقة لكلام الطيبي.
(٢) «أنوار التنزيل» (٢: ١٥١).

....

عمِّ الميِّت ووَصِيّاه: سُويدٌ وعَرْفَجة، فأخَذا مالَه، ثم ساقَ الحديثَ إلى آخرِ ما في الكتاب[(١)]، وكذا في «الوَسِيط»[(٢)]، وليس فيهما ذكْرُ الفَضيخ، وذكَرَ في «الاستيعاب»: أنّ أوسَ بنَ الصامتِ الأنصاريَّ أخا عُبادةَ بنِ الصامتِ بقيَ إلى زمنِ عثمانَ رَضِيَ اللهُ عنه[(٣)]، وكذا في «الجامع»[(٤)]. وأما أوسُ بنُ ثابتٍ ففي «الاستيعاب» قيل: إنه قُتلَ يومَ أحُد، وقيل: إنه توفِّي في خلافةِ عثمان، والأولُ أصحُّ. ورَوى أبو داودَ والترمذيُّ، عن جابرٍ قال: خرَجْنا معَ رسُولِ الله ﷺ حتَّى جئنا امرأةً من الأنصارِ في الأسواف، فجاءت المرأة بابنتَيْنِ لها، فقالت: يا رسُولَ الله، هاتانِ ابنتا ثابتِ بنِ قَيْس، قُتلَ معَك يومَ أحُد، وقدِ استفاءَ عمُّهما مالَهما وميراثَهما كلَّه فلم يدَعْ لهما مالًا، ولا يُنكَحانِ أبدًا إلَّا ولهما مال، قال: «يقضي اللهُ في ذلك»، قال: ونزَلت سورةُ النِّساء ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوۡلَٰدِكُمۡ﴾ [النساء: ١١]، فقال رسُولُ الله ﷺ لعمِّهما: «أعطِهما الثُّلُثيْن، وأعطِ أُمَّهما الثُّمُن، وما بقيَ فلك»[(٥)].

النهاية: استفاء: جعَلَه فَيْئاً له، الأسوافُ: موضعٌ بالمدينة، وكان يومئذٍ معروفًا، وأما الفَضيخُ بالضّادِ والخاءِ المعجَمتينِ فلم أجدْ لهُ ذِكْرًا سوى في الحاشيةِ أنه مَوضعٌ بالمدينة، فيه يَفْضَخونَ البُسْر، أي: يَعْصِرون، وأمّا أُمُّ كُجّة فقالَ صاحبُ «الاستيعاب»: أُمُّ كُجّةَ وقَعَ ذكْرُها في كتابِ «ناسخ القرآنِ ومنسُوخِه» لهبةِ الله[(٦)]، وذكَرَها ابنُ المقرَّح[(٧)] في «كتابِ القَصَص والأسباب».

---

(١) «معالم التنزيل» (٢: ١٦٩) وانظر: «أسباب النزول» للواحدي ص٩٥.

(٢) «الوسيط» للواحدي (٢: ١٤).

(٣) «الاستيعاب» لابن عبد البرّ (١: ١١٨).

(٤) «جامع الأصول» (٧: ٦٥٢).

(٥) أخرجه أبو داود (٢٨٩٣) والترمذي (٢٠٩٢) وغيرهما، وقال الترمذي: هذا حديثٌ حسنٌ صحيح. وقال أبو داود: أخطأ راوي الحديث؛ إنما هما ابنتا سعد بن الربيع، وثابتُ بنُ قيسٍ قُتِلَ يومَ اليمامة.

(٦) هو هبةُ الله بن سلامة الضرير (ت ٤١٠هـ)، وكتابه ذكره الزركشي في «البرهان» (٢: ٢٨). له ترجمة في: «تاريخ بغداد» (١٤: ٧٠). ولم أجد هذا النقل في كتاب «الاستيعاب».

(٧) في (ط): «المفرج».

تركَ امرأته أمّ كُجَّةَ وثلاثَ بنات، فزوى ابنا عمِّه سُويدٌ وعُرْفُطة، أو قَتادةُ وعَرْفَجةُ ميراثَه عنهنّ، **وكانَ أهلُ الجاهليةِ لا يُورِّثُونَ** النساءَ والأطفالَ ويقولون: لا يَرِثُ إلّا مَنْ طاعنَ بالرِّماح، **وذادَ عن الحَوْزة**، وحازَ الغنيمة، فجاءت أم كُجَّةَ إلى رسولِ اللّـهِ ﷺ في مسجدِ الفَضِيخ، فشكَت إليه فقالَ: «ارجعي حتى أنظرَ ما يُحدِثُ اللهُ» فنزلتْ، فبعثَ إليهما: «لا تُفرِّقا من مالِ أَوْسٍ شيئًا فإنّ اللهَ قد جَعلَ لهنَّ نصيبًا»، ولم يبين حتى تَبَيَّن، فنزلَ: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ﴾ [النساء: ١١]؛ فأعطى أمّ كُجَّةَ الثُّمْنَ، والبناتِ الثُّلثين، والباقي ابْني العَم.

﴿وَإِذَا حَضَرَ ٱلْقِسْمَةَ﴾ أي: قسمةَ التركَة، ﴿أُوْلُواْ ٱلْقُرْبَىٰ﴾: ممن لا يَرِث، ﴿فَٱرْزُقُوهُم مِّنْهُ﴾: الضميرُ لـ«ما ترك الوالدان والأقربونَ» وهو أمْرٌ على النّدب. قالَ الحَسَن: كانَ المؤمنونَ يفعلونَ ذلكَ إذا اجتمعتِ الورثةُ حَضَرَهم هؤلاءِ **فَرَضَخُوا لهم** ....

قولُه: (**وكان أهلُ الجاهليّة لا يُورِّثونَ**) إلى آخِره. لـمّا أراد اللهُ تعالى إبطالَ هذا الحُكم، وقَمْعَ هذه الهَنَاة؛ أعادَ قولَه تعالى: ﴿وَلِلنِّسَآءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ ٱلْوَٰلِدَانِ وَٱلْأَقْرَبُونَ﴾ [النساء: ٧] فتَرَكَ الاختصارَ حيثُ عَدَلَ مِن قولِه: «وللأولاد نصيب» فأذِنَ باستقلالِ كلٍّ من الرِّجالِ والنِّساءِ في حَوْزِ الميراث، وأن لا تفاوتَ بينَهما فيه، ثم أكّد ذلك بقولِه: ﴿نَصِيبًا مَّفْرُوضًا﴾، أي: قسمةً مفروضةً مقطوعةً لا بدَّ لهم من أن يَحُوزُوه.

قولُه: (**وذاد عن الحَوْزة**). **الجوهري**: الحوزة: الناحية، وحَوْزةُ المَلِك: بَيْضتُه. **النهاية**: في الحديث: «بَيْضتُهم»[1]، أي: مُجْتَمَعُهم، ومَوضِعُ سُلطانِهم، ومستقَرُّ دعوتِهم، وبَيْضةُ الدار: وسَطُها أو مُعظمُها.

قولُه: (**فرَضَخوا لهم**). **النهاية**: الرَّضْخُ: العَطِيّةُ القليلة، والفاءُ فيه عاطفة، والمعطوفُ عليه «حَضَرَهم»، وهو جوابُ «إذا».

---

(١) يعني حديثَ ثوبان وفيه: «فيستبيح بَيْضَتَهم». أخرجه أبو داود (٤٢٥٤) والترمذي (٢١٧٦) وصحّحه ابن حبان (٧٢٣٨) وفيه تمامُ تخريجه.

بالشيءِ من رِثّةِ الـمَتاع، فحضَّهم اللهُ على ذلكَ تأديبًا من غيرِ أن يكونَ فريضة قالوا: ولو كانَ فريضةً لضُرِبَ له حدٌّ ومِقْدار، كما لغيرِه من الحقوق. ورُوِيَ أنّ عبدَ اللّـهِ ابنَ عبدِ الرحمنِ بنِ أبي بكرٍ رَضِيَ الله عنه قَسَم ميراثَ أبيه وعائشةُ رَضِيَ اللهُ عنها حيّةٌ، فلم يَدَعْ في الدّارِ أحدًا إلّا أعطاه، وتلا هذه الآيةَ. وقيلَ: هو على الوجوب، وقيلَ: هو منسوخٌ بآياتِ الميراثِ كالوصيّة. وعن سعيدِ بنِ جُبَيْر: أنّ ناسًا يقولونَ: نُسِخَتْ؛ واللّـهِ ما نُسِختْ ولكنها مما تهاون به النّاس. والقولُ المعروفُ: أن يُلطِّفوا لهُم القَوْل، ويقولوا: خذوا باركَ الله عليكم، ويَعتذِروا إليهم، ويَستقلُّوا ما أعطَوْهم ولا يستكثروه، ولا يَمنُّوا عليهم. وعن الحَسَنِ والنَخَعِيّ: أدْرَكْنا الناسَ وهم يَقسِمون على القراباتِ والمساكينِ واليتامى من العَيْن؛ يَعْنيانِ الوَرِقَ والذهب؛ فإذا قُسِمَ الوَرِقُ والذهبُ وصارتِ القِسْمةُ إلى الأرَضِينَ والرّقيق وما أشبهَ ذلك؛ قالوا لهم قولًا معروفًا؛ كانوا يقولونَ لهم: بُورِكَ فيكم.

[﴿ وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا۟ مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَـٰفًا خَافُوا۟ عَلَيْهِمْ فَلْيَتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَلْيَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا ﴾ ٩]

﴿لَوْ﴾ مَعَ ما في حَيِّزه صِلةٌ لـ﴿ٱلَّذِينَ﴾، والمرادُ بهم: الأوصياء؛ أُمِرُوا بأنْ ...

قولُه: (من رِثّـةِ المتاع). الجوهري: الرِّثّةُ: السَّقَطُ مِن متاعِ البيتِ من الخُلْقان، والجمعُ: رِثَثٌ.

قولُه: (وعن سعيدِ بن جُبَيرٍ: أنّ ناسًا يقولون: نُسِخَت). روايةُ البخاريِّ عن ابنِ عبّاسٍ تمامُه: هما واليانِ: والٍ يرِثُ وذاك الذي يُرزَق، ووالٍ لا يَرِث، وذاك يقولُ بالمعروف، ويقولُ: لا أملِكُ لك أن أُعطيَك[1].

قولُه: (يقولون لهم: بورِكَ فيكم) أي: فيما أعطَيْناكم ليكونَ كالجُبرانِ لقلوبِهم؛ إذْ لا يَسهُلُ عليهم أن يُخرِجوا منَ الأرَضِينَ والرقيقِ شيئًا.

---

(١) أخرجه البخاري (٢٧٥٩).

يَخْشَوُا اللهَ فيخافوا على من في حُجورِهم من اليتامى، ويُشفقوا عليهم، **خوفَهم على ذُرِّيَّتِهم** لو تركوهم ضِعافًا **وشفقتَهم عليهم، وأن يُقدِّرُوا ذلكَ** في أنفسِهم، ويُصوِّروه حتى لا يَجسروا على خلافِ الشفقةِ والرّحمة. ويجوزُ أن يكونَ المعنى: **وَلْيَخْشَوْا على اليتامى منَ الضّياع. وقيلَ: هم الذينَ يَجلِسونَ إلى المريضِ** فيقولون: إن ذرّيتَكَ لا يُغنونَ عنكَ من اللّـهِ شيئًا، فقدِّمْ مالَك؛ فيستغرقَه بالوصايا، فأُمِرُوا بأن يَخشَوْا رَبَّهم، أو يَخْشَوْا على أولادِ المريضِ ويُشفقوا عليهم شفقتَهم على أولادِ أنفسِهم لو كانوا، **ويجوزُ أن يَتصلَ بما قبلَه**، وأن يكونَ أمرًا للورثةِ بالشفقةِ على الذينَ يَحْضُرون القِسمةَ

قولُه: (**يخشَوا اللّـهَ فيخافوا على مَن في حُجورِهم**) الفاءُ فيه كالفاءِ في قولِه تعالى: ﴿فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمۡ فَٱقۡتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ﴾ [البقرة: ٥٤].

قولُه: (**خَوْفَهم على ذُرِّيتِهم... وشفقتَهم عليهم**) نَشْرٌ لِـما لَفَّ عندَ قولِه: «فيخافوا ويُشفِقوا»، أي: فيخافوا خوفَهم ويُشفقوا شفقتَهم.

قولُه: (**وأن يُقدِّروا ذلك**) المشارُ إليه: ﴿لَوۡ تَرَكُواْ مِنۡ خَلۡفِهِمۡ ذُرِّيَّةٗ ضِعَٰفًا خَافُواْ عَلَيۡهِمۡ﴾ [النساء: ٩]، وهُو عطفٌ على «يَخْشَوا» على سبيلِ البيان. قال أبو البقاء: ﴿مِنۡ خَلۡفِهِمۡ﴾ يجوزُ أن يكونَ ظَرْفًا لـ﴿تَرَكُواْ﴾، أو حالًا من ﴿ذُرِّيَّةٗ﴾، و﴿خَافُواْ﴾ جوابُ ﴿لَوۡ﴾ ومعناه: إنْ[1].

قولُه: (**ولْيخشَوْا على اليتامى منَ الضَّياع**) أمَرَ الأوصِياءَ أولًا بالخَشْيةِ منَ التورُّطِ في أكلِ أموالِ اليتامى، وثانيًا: بالتحرُّجِ عن حِفظِها تأثُّـمًا، فضَيَّعوا لذلك، وقد ألَمَحَ إلى الوجهَيْنِ في قولِه تعالى: ﴿وَلَا تَتَبَدَّلُواْ ٱلۡخَبِيثَ بِٱلطَّيِّبِ﴾ [النساء: ٢][2].

قولُه: (**وقيل: هم الذي يجلسُونَ إلى المريض**) عطفٌ على قولِه: «والمرادُ بهم الأوصِياءُ».

قولُه: (**ويجوزُ أن يتّصلَ بما قبلَه**) أي: بقولِه: ﴿وَإِذَا حَضَرَ ٱلۡقِسۡمَةَ أُوْلُواْ ٱلۡقُرۡبَىٰ وَٱلۡيَتَٰمَىٰ وَٱلۡمَسَٰكِينُ فَٱرۡزُقُوهُم مِّنۡهُ﴾ [النساء: ٨] فهو أمرٌ للورَثة، وعلى الوجهِ الأولِ متّصلٌ بقولِه:

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣٣٣).

(٢) انظر: ص٤١٦-٤١٧.

من ضعفاءِ أقاربِهم واليتامى والمساكِين، وأن يَتصوّروا أنهم لو كانوا أولادَهم بَقُوا خَلْفَهم ضائعينَ محتاجينَ؛ هل كانوا يخافونَ علَيهم الحرمانَ والخَيْبة؟ فإن قلتَ: ما معنى وقوعِ ﴿لَوۡ تَرَكُواْ﴾ وجوابِه صِلةً لِـ﴿ٱلَّذِينَ﴾؟ قلتُ: معناه: **ولْيَخْشَ الذينَ صِفتُهم وحالُهم** أنهم لو شارفوا أن يَتركوا خَلْفَهم ذُرِّيّـةً ضِعافًا، وذلكَ عندَ

﴿وَٱبۡتَلُواْ ٱلۡيَتَٰمَىٰ حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغُواْ﴾، وقولُه: ﴿لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ﴾ استطرادٌ لذكرِ قولِه[1]: ﴿فَإِذَا دَفَعۡتُمۡ إِلَيۡهِمۡ أَمۡوَٰلَهُمۡ﴾ [النساء: ٦]، وعلى هذا أيضًا هُو عطفٌ على قولِه: «والمرادُ بهم الأوصياءُ»، أي: الآيةُ متّصلةٌ بقولِه: ﴿وَٱبۡتَلُواْ ٱلۡيَتَٰمَىٰ﴾ [النساء: ٧]، ويكونُ المأمورُ بقولِه: ﴿وَلۡيَخۡشَ﴾ الأوصياء والذين يجلسون، أو متصلةٌ بقولِه: ﴿وَإِذَا حَضَرَ﴾ والمأمورُ بهِ الورَثةُ.

قولُه: (**معناه ولْيَخْشَ الذين صِفتُهم وحالُهم**) يعني: في إيقاعِ ﴿لَوۡ﴾ معَ جَوابِه ـ وهُو ﴿خَافُواْ﴾ ـ صِلةً للموصُولِ مزيدُ تقريرٍ للخَشْية، كأنّـه قيل: ولْيَخشَ الذي حقُّه الخَشْية، والأصلُ: ولْيَخْشَ الوصِيُّ أو مَن حضَرَ المريضَ أو الوارِثَ، فعَدَلَ إلى المذكورِ ليتصوّرَ تلك الحالةَ الصَّعبةَ ويَستحضرَها في نفسِه فيَرتَدع، وإليه الإشارةُ بقولِه: «وأن يتَصوَّروا أنهم لو كانوا أولادَهم بَقُوا خلفَهم ضائعينَ محتاجِين، هل كانوا يخافونَ عليهمُ الحِرمانَ والخَيْبة؟» ولو لم يَعدِل مِن هذا لَفاتَ هذا المطلوب.

قالَ القاضي: وفي ترتيبِ الأمرِ على المذكورِ إشارةٌ إلى المقصودِ منه والعِلّةِ فيه، وبَعْثٌ على الترحُّمِ، وتهديدٌ للمخالف[2].

الانتصاف: إنّما أوجبَ الزمخشريُّ إضمارَ «شارفوا» في قولِه: «ولْيَخْشَ الذين صِفتُهم وحالُهم أنهم لو شارَفوا أن يَترُكوا خلفَهم ذُرِّيَّةً ضِعافًا» لقولِه: ﴿خَافُواْ عَلَيۡهِمۡ﴾، والخوفُ يكونُ قبلَ تَرْكِهم إياهم، وإلّا كان يَلزَمُ تقديمُ الجوابِ على الشَّرط، وهُو كقولِه تعالى: ﴿فَإِذَا بَلَغۡنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمۡسِكُوهُنَّ﴾ [الطلاق: ٢] أي: شارَفْنَه، وفائدتُه التخويفُ بالحالةِ التي لا مَطمَعَ معَها في الحياةِ ولا الذَّبِّ عنِ الذُّرِّيةِ الضِّعاف[3].

---

(١) في (ط): «استطراد لقوله».
(٢) «أنوار التنزيل» (١: ٢٠٣).
(٣) «الانتصاف بحاشية الكشّاف» (١: ٤٧٨).

احتضارِهم؛ خافوا علَيهم الضياعَ بعدَهم لذهابِ كافِلِهم وكاسبِهم، كما قالَ القائل:

لَـقَد زادَ الحـــياةَ إليَّ حُـبًّا ... بناتـي أنـــهنَّ مِنَ الضِّعافِ
أُحاذِرُ أن يَرَيْنَ البُؤْسَ بَعْدي ... وأن يَشْرَبْـــنَ رَنْقًا بَعْدَ صَافِ

وقُرِئَ: (ضعفاءَ) (وضُعَافَى) (وضَعَافَى) نحوُ سُكارى وسَكارى. والقولُ السديدَ من الأَوْصياء: أن لا يُؤذوا اليتامى ويُكلِّموهم كما يُكلِّمون أولادَهم بالأدبِ الحَسَنِ والتَّرْحيب، ويدعوهم بـ: يا بنيّ، ويا ولَدِي، **ومن الجالسينَ** إلى المريض أن يقولوا له إذا أرادَ الوصيّـةَ: لا تسرفْ في وصيَّتِك **فتُجحِفَ** بأولادك، **مثلُ قولِ رَسولِ اللّـهِ ﷺ لسعد**: «إنك أن تتركَ ولدَكَ أغنياءَ خَيْرٌ من أن تَدَعَهُم عالةً يتكفّفونَ الناس». وكانَ الصحابةُ رَضِيَ اللهُ عنهم يستحبّونَ أن لا تبلغَ الوصيّةُ الثلُثَ، ....

قولُه: (**لقد زادَ الحياةَ**) البيتَيْنِ[1]، فاعلُ «زادَ»: «بناتي»، «أنهنَّ»: يُروَى بالفَتْح على إضمارِ اللام، وبالكسرِ على الاستئنافِ والتعليل، «رنقًا» أي: ماءً كَدِرًا.

قولُه: (**ومنَ الجالسينَ**) إشارةٌ إلى التفسيرِ الثاني، أي: «الذين يجلسونَ إلى المريض»[2].

قولُه: (**فتجحِفَ**). **المُغْرب**: جَحَفَه واجتحَفَهُ وأَجْحَفَ به: أهلَكَه وأستَأْصَلَه[3].

النهاية: أجحَفَتْ بهمُ الفاقة، أي: أفقرَتْهمُ الحاجةُ وأذهبَتْ أموالَهم.

قولُه: (**مثلُ قولِ الرسُولِ ﷺ لسَعْد بنِ أبي وَقّاص**)[4]، والحديثُ من رواية الشيخَينِ وغيرِهما: قال سَعْد: يا رسُولَ الله، إنّي قد بَلَغَ منّي الوجَعُ ما تَرى، وأنا ذو مال، ولا يَرِثُني إلّا ابنةٌ لي، أفأتصَدَّقُ بثُلُثَيْ مالي؟ قال: «لا»، قلت: فالشَّطر؟ قال: «لا»، قلت: فالثُّلُث؟

---

(١) البيتان لعمران بن حِطّان، وقيل: لغيره، كما في «مشاهد الإنصاف» (١: ٤٠٤)، وعزاهما المبرِّدُ في «الكامل» (٣: ١٢٤) لأبي خالد الخارجي.

(٢) قوله: «أي: الذين يجلسون إلى المريض» سقط من (م).

(٣) «المُغرب في ترتيب المُعرب» (١: ١٣٢).

(٤) كذا في الأصول الخطية، وليس في «الكشاف»: «بن أبي وقاص».

وأنّ الخُمْسَ أفضلُ من الرّبع، والرّبعَ من الثلُث؛ ومن المتقاسمينَ ميراثَهم أن يُلَطِّفوا القولَ ويُجمِّلوه للحاضرين.

[﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلْيَتَـٰمَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِى بُطُونِهِمْ نَارًا ۖ وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا﴾ ١٠]

﴿ظُلْمًا﴾ ظالمينَ أو على وجهِ الظلم من أولياءِ السَّوْءِ وقُضاتِه، ﴿فِى بُطُونِهِمْ﴾: مِلْءَ بطونِهم، يقالُ: أكلَ فلانٌ في بطنِه وفي بعضِ بطنِه قالَ:

قال: «الثلُثُ والثلثُ كثير، إنك إنْ تَذَرْ[1] ورَثَتك أغنياءَ خيرٌ مِن أن تَذَرَهم عالةً يتكفَّفونَ الناس»[2].

قولُه: (وأنّ الخُمسَ أفضلُ) منصوبٌ بفعلٍ مُضمَر، والجملةُ معطوفةٌ على «يَستحِبُّونَ»، أي: يَستحِبُّونَ ألَّا تبلُغَ الوصيّةُ الثُّلُث، ويرَوْنَ أنّ الخُمسَ أفضلُ.

قولُه: (ومنَ المتقاسِمينَ) عطفٌ على قولِه: «منَ الأوصِياء»، وهُو إشارةٌ إلى التفسيرِ الثالث.

قولُه: (ظالمينَ أو على وجهِ الظُّلم) أي: هُو حالٌ أو تمييز، قال أبو البقاء: ﴿ظُلْمًا﴾: مفعولٌ له، أو مصدرٌ في موضعِ الحال[3].

قولُه: (﴿فِى بُطُونِهِمْ﴾ ملءَ بطونِهم) أي: وُضعَ هذا مكانَ ذلك، وفائدةُ المبالغةِ: كأنه جعَلَ بطونَهم مكانَ النارِ ومُستقَرَّها، والدليلُ على أنّ المرادَ ملءُ بُطونِهم قولُهم: في بطنِه، أي: بَعْضِ بَطْنِه، وفيه: أنّ المرادَ بالظُّلمِ ما مَرَّ في قولِه تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوهَآ إِسْرَافًا﴾ إلى قولِه: ﴿فَلْيَأْكُلْ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ [النساء: ٦] أي: ما يَسُدُّ الجُوعَ ويُواري العَوْرة.

---

(١) قال الإمام النووي في «شرح صحيح مسلم» (١١: ٧٧): «روينا قوله: «إن تذر ورثتك» بفتح الهمزة وكسرها، وكلاهما صحيح».

(٢) أخرجه البخاري (٦٧٣٣) ومسلم (١٦٢٨) وغيرهما.

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣٣٣).

كُلُوا في بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعِفّوا

ومعنى يأكلونَ نارًا: يأكلون ما يَجُرُّ إلى النار، فكأنه نارٌ في الحقيقة. ورُوِيَ «أنه يُبعَثُ آكلُ مالِ اليتيمِ يومَ القيامةِ والدّخانُ يَخرجُ من قَبرِه ومِن فِيه وأنفِه وأذنَيْهِ وعَيْنيهِ؛ فيعرفُ الناسُ أنه كانَ يأكلُ مالَ اليتيمِ في الدّنيا». وقرئ: **(وسيُصلون) بضمّ الياءِ وتخفيفِ اللّامِ وتشديدِها** ﴿سَعِيرًا﴾: نارًا من النيرانِ مبهمةِ الوصف.

[﴿ يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنْثَيَيْنِ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾ ١١]

﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ﴾: **يعهدُ إليكم** ويأمرُكم ﴿فِي أَوْلَادِكُمْ﴾: في شأنِ ميراثِهم بما

قولُه: **(كُلوا في بعض بَطنِكُم تَعِفُّوا)** مَضى تمامُه وشَرحُه.

قولُه: («**وسيُصْلونَ» بضمِّ الياءِ وتشديدِ اللام وتخفيفِها**[(١)]) بالتخفيف: ابنُ عامرٍ وأبو بكر، وبالتشديدِ شاذّ[(٢)]. قال القاضي: يقال: صَلِيَ النارَ، أي: قاسَى حَرَّها، وصَلَيْتُه: شَويتَه، وأَصْلَيْتُه وصَلَّيْتُه: ألقيتُهُ فيها، والسَّعيرُ: «فَعيلٌ» بمعنى مفعول، من «سَعَرتُ النارَ»: إذا ألهبْتَها[(٣)].

قولُه: (﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ﴾ **يعهَدُ إليكم**). **الراغبُ**: الوصيّةُ: التقدُّمُ إلى الغيرِ بما يَعمَلُ فيه مقترِنًا بوَعْظ، من قولِهم: أرضٌ واصِيَة: متّصلةُ النبات، ويقال: أوصاهُ

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وكذا ورد في نص «الكشاف» من (ط)، لكن في الأصل الخطي من «الكشاف» وفي النسخ المطبوعة منه: «وتخفيف اللام وتشديدها»، والأمر فيه يسير.

(٢) انظر: «النشر في القراءات العشر» (٢: ٢٨٢).

(٣) «أنوار التنزيل» (٢: ١٥٣).

هو العدْلُ والمصلحة، وهذا إجمالٌ تفصيلُه: ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾ فإن قلتَ: هلّا قيلَ: للأنثيينِ مِثلُ حظِّ الذّكَر، أو للأنثى نصفُ حظِّ الذّكَر؟ قلتُ: لِيُبدَأَ ببيانِ حَظِّ الذَّكَرِ لفضلِه كما ضُوعِفَ حَظُّه لذلك، **ولأنَّ قولَه:** ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾ قَصدَ إلى بيانِ فضلِ الذّكَرِ، وقولَكَ: للأنثيينِ مثلُ حظِّ الذّكَر قَصْدٌ إلى بيانِ نَقْصِ الأنثى، وما كانَ قصدًا إلى بيانِ فَضْلِه كانَ أدلَّ على فضلِه من القَصْدِ إلى بيانِ نَقْصِ غَيرِه عنه، **ولأنهم كانوا يُورِّثونَ** الذكورَ دونَ الإناث؛ وهو السببُ لورودِ الآية،

ووَصّاه، وتَواصَى القومُ: أوصَى بعضُهم بعضًا[1].

قولُه: (**ولأنَّ قولَه:** ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾) جوابٌ آخَرُ، والفَرقُ: أنّ التقديمَ على الأوّل جارٍ على سَنَنِ تقديمِ الأفضل، ولا شَكَّ في فَضْلِ الذّكَر، وذِكْرُ حظِّه تابعٌ لذِكْرِه، وإلى هذا المعنى أشار بقولِه: «كما ضوعِفَ حَظُّه» أي: قُدِّمَ ذِكْرُه لفضلِه كما ضوعفَ حَظُّهُ لفضلِه، وعلى الثاني: بخلافِه؛ لأنك تجعَلُ ضِعفَ الحظِّ علةً لفضلِ الذّكَر، ونُقصانَه لنُقصانِ الأُنثى، فإنك إذا قلتَ: للذكَرِ ضِعفُ حظِّ الأنثى لفَضْلِه ـ كان أدلَّ على فضلِ الذكَرِ من قولِك: للأُنثى نصفُ حظِّ الذكَر لنُقصانِها؛ لأنّ كمالَ الفضلِ أن يَفضُلَ على مَن لهُ فضل، لا على الناقص. وإليه الإشارةُ بقوله: «وما كان قَصْدًا إلى بيانِ فَضْلِه كان أدلَّ...» إلى آخِرِه، فالأفضليّةُ على الوَجْهِ الأولِ تُعلَمُ من دليلٍ خارجيّ، وعلى الثاني مِن نفسِ التركيب، وعليه الحديثُ الواردُ في فضلِ هذه الأُمّة: «فقال أهل الكتابَيْن: أيْ رَبِّ، أعطيْتَ هؤلاءِ قيراطَيْنِ قيراطَيْن، وأعطيتَنا قيراطًا قيراطًا، ونحنُ أكثرُ عملًا! قال اللهُ تعالى: هل ظلَمتُكم مِن أجرِكم من شيء؟ قالوا: لا، قال: هُو فَضْلي أُوتيهِ مَن أشاء»، أخرجَه البخاريُّ والترمذيُّ، عن ابنِ عُمرَ رَضِيَ اللّهُ عنهما[2].

قولُه: (**ولأنّهم كانوا يُورِّثونَ**) يريدُ: إنّما قَدَّمَ الذكورَ لأنَّ الكلامَ كان فيهم؛ لأنهم كانوا يورِّثونَ الذكورَ دونَ الإناث، فجيءَ بالإنكارِ على وَفْق اهتمامِهم وتسليمِ ادّعائهم، يعني:

---

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني» (١: ١٣٩)، وانظر: «مفردات القرآن» ص٨٧٣.

(٢) أخرجه البخاريُّ (٥٥٧) والترمذيُّ (٢٨٧١).

فقيلَ: كفى الذكورَ أن ضُوعفَ لهم نَصيبُ الإناثِ فلا يُتمادى في حظِّهنَّ حتى يُحرَمْنَ **مع إدلائهنَّ من القرابةِ** بمثلِ ما يُدلون به.

فإن قلتَ: فإن حظَّ الأنثيينِ الثلثان، **فكأنه قيلَ: للذّكَرِ الثلثان.** قلتُ: أُريدَ حالُ الاجتماعِ لا الانفراد؛ أي: إذا اجتمعَ الذكرُ والأنثيان كانَ له سهمانِ كما أنّ لهما سهمَيْن، وأمّا في حالِ الانفراد فالابنُ يأخذُ المالَ كلَّه، والبنتانِ تأخذانِ الثلثين. والدليلُ على أن الغرضَ حُكْمُ الاجتماعِ: أنه أتبعه حُكْمَ الانفراد، وهو قوله: ﴿فَإِن كُنَّ نِسَآءً فَوْقَ ٱثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ﴾ **والمعنى: للذكَرِ منهم**، أي: من أولادكم، فحذفَ الرّاجعَ إليه؛ لأنه مفهوم، كقولِهم: السَّمْنُ مَنَوانِ بدرهم.

﴿فَإِن كُنَّ نِسَآءً﴾: فإن كانت البناتُ أو المولوداتُ نساءً خُلَّصًا ليسَ معهنَّ رجل، يعني: بناتٍ ليسَ معهنَّ ابنٌ. ﴿فَوْقَ ٱثْنَتَيْنِ﴾ يجوزُ أن يكونَ خبرًا ثانيًا لـ«كان»، وأن يكونَ صفةً لـ﴿نِسَآءً﴾، أي: نساءً زائداتٍ على اثنتين. ﴿وَإِن كَانَتْ وَٰحِدَةً﴾: وإن

هَبْ أنّ الذكورَ أولى كما يزعُمونه، أما كفَاهم أنْ ضوعِفَ لهم نَصيبُ البنات؟ وهُو كالقولِ بالموجِب.

قولُه: (**مع إدلائهنَّ منَ القَرابة**). **المُغْرب**: أَدلَيْتُ الدَّلْوَ: أرسلتُها في البئر، ومنه أدْلى بالحُجة: أحضَرَها، وفلانٌ يُدلي إلى الميِّتِ بذكَر، أي: يتّصل(١).

قولُه: (**فكأنَّه قيل: للذكرِ الثُّلُثانِ**) يعني: مفهومُ الآيةِ يؤدِّي إلى أنَّ الابنَ صاحبُ الفرض، وليس كذلك.

قولُه: (**والمعنى: للذكَرِ منهم**)، قال أبو البقاء: الجُملة، أي: ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾ [النساء: ١١] في موضعِ نَصْبٍ بـ«يوصي»؛ لأنَّ المعنى: يُفرَضُ لكم، أو يُشرَعُ في أمرِ أولادِكم(٢).

---

(١) «المُغرب في ترتيب المُعرب» (١: ٢٩٤).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣٣٤).

كانتِ البنتُ أو المولودةُ منفردةً فذّةً ليسَ معها أخرى ﴿فَلَهَا ٱلنِّصۡفُ﴾، **وقُرِئَ: (واحدةٌ) بالرّفع على «كان» التامة**، والقراءةُ بالنصبِ أوفقُ لقولِه: ﴿فَإِن كُنَّ نِسَآءٗ﴾. **وقرأ زيدُ بنُ ثابت: (النُّصف)** بالضم. والضميرُ في ﴿تَرَكَ﴾ للميّت؛ لأنّ الآيةَ لـمّا كانت في الميراثِ عُلِمَ أنّ التاركَ هو الميّت. فإن قلتَ: قولُه: ﴿لِلذَّكَرِ مِثۡلُ حَظِّ ٱلۡأُنثَيَيۡنِ﴾ كلامٌ مسوقٌ لبيانِ حظِّ الذَّكرِ من الأولادِ لا لبيانِ حظّ الأنثيين، فكيفَ صَحَّ أن يُردَفَ قولُه: ﴿فَإِن كُنَّ نِسَآءٗ﴾ وهو لبيانِ حظِّ الإناث؟ قلتُ: وإن كانَ مَسوقًا لبيانِ حظِّ الذَّكر إلّا أنه لـمّا فُقِهَ منهُ وتَبـيّنَ حظُّ الأنثيين مع أخيهما كانَ كأنه مسوقٌ للأمرَيْنِ جميعًا؛ فلذلك صحَّ أن يقالَ: ﴿فَإِن كُنَّ نِسَآءٗ﴾. فإن قلتَ: هل يَصحُّ أن يكونَ الضميرانِ في ﴿كُنَّ﴾ و﴿كَانَتۡ﴾ **مبهمَيْنِ** ويكونَ ﴿نِسَآءٗ﴾ و﴿وَٰحِدَةٗ﴾ تفسيرًا لهما على أنّ «كان» تامّة؟ قلتُ: لا أُبعِدُ ذلك. فإن قلتَ: **لِـمَ قيلَ: ﴿فَإِن كُنَّ نِسَآءٗ﴾** ولم يُقلْ: وإن كانتِ امرأة؟

قولُه: (**وقُرِئَ: «واحدَةٌ» بالرفع على «كان» التامة**)، بالرفع: نافع، والباقونَ بالنصب[1]، والقراءةُ بالنصبِ أنسَب، ليتطابقَ المعطوفُ والمعطوفُ عليه، وهُو قولُه: ﴿فَإِن كُنَّ نِسَآءٗ﴾؛ لأنَّ «كان» حينَئذٍ ناقصة.

قولُه: (**وقرأ زيدُ بنُ ثابت: النُّصفُ**) وهُو شاذّ[2]، قال المصنِّف: الضمُّ في النِّصفِ لغةُ أهلِ الحجاز، وهذا أقيَسُ؛ لأنك تقول الثُّمن والعُشر.

قولُه: (**مُبْهَمَينِ**) أي: غيرَ منصرِفينَ إلى شيءٍ سَبَق، بل إنّما للإجمالِ والتفصيلِ كضميرِ الشأن، وتكونُ «كان» فيهما تامةً.

قولُه: (**لمَ قيل: ﴿فَإِن كُنَّ نِسَآءٗ﴾؟**) توجيهُ السؤال: كيف قيل: ﴿وَإِن كَانَتۡ وَٰحِدَةٗ﴾ فإنه غيرُ مُطابِق لقولِه: ﴿فَإِن كُنَّ نِسَآءٗ﴾ بل المطابقُ: وإن كانت امرأةً، أو فإنْ كنَّ ثِنْتَيْنِ أو ثلاثًا فصاعدًا، وتلخيصُ الجواب: أنَّ الغرَضَ في قولِه: ﴿فَإِن كُنَّ نِسَآءٗ﴾: خُلوصُهنَّ إناثًا؛

---

(١) «النشر في القراءات العشر» (٢: ٢٨٣).

(٢) لتمامِ الفائدة انظر: «البحر المحيط» (٣: ٥٣٧).

قلتُ: لأنَّ الغرضَ ثمةَ خلوصُهَّن إناثًا لا ذَكَرَ فيهنَّ ليُميِّزَ بينَ ما ذُكِرَ من اجتماعهنّ مع الذكور في قوله: ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾ وبينَ انفرادهنّ، وأُرِيدَ هاهنا أن يُميِّزَ بينَ كونِ البنتِ معَ غيرِها وبينَ كونِها وحدَها لا قرينةَ لها. فإن قلتَ: قد ذُكِرَ حُكمُ البنتينِ في حالِ اجتماعِهما معَ الابنِ، وحكمُ البناتِ والبنتِ في حالِ الانفراد، ولم يُذكَرْ حكمُ البنتينِ في حالِ الانفراد، فما حكمُهما؟ وما بالُه لم يُذكَر؟ قلتُ: أما حُكمُهما فمختلَفٌ فيه؛ **فابنُ عباسٍ أبى تنزيلَهما منزلةَ الجماعةِ** لقولِه تعالى: ﴿فَإِن كُنَّ نِسَآءً فَوْقَ ٱثْنَتَيْنِ﴾ **فأعطاهما حكمَ الواحدة**، وهو ظاهرٌ مكشوف؛ وأمّا سائرُ الصحابةِ فقد

لأنَّه قَسِيمٌ لقولِه: ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾ ليُعلمَ حُكمُ اجتماعِهنَّ معَ الذكورِ أولًا، ثم انفرادِهنَّ إناثًا ثانيًا، ولا بدَّ منَ النصِّ على خُلوصِهنَّ نساءً، وفي قولِه: ﴿وَإِن كَانَتْ وَٰحِدَةً﴾ الغرَضُ: بيانُ العدَد ليُعلمَ الحُكمُ حالَ وَحدتِها، يعني: إذا لم يَقترِنْ معَها غيرُها؛ فوجَبَ النصُّ على العدد، والحاصلُ: أنّ معنى الإناثِ على الأولِ مقصودٌ بالذِّكر، والعدَدُ تابع، وعلى الثاني بالعكس؛ ولهذا غيَّرَ العبارتَيْن.

قولُه: (**فابنُ عبّاس أبى تنزيلَهما منزلةَ الجماعة...، فأعطاهُما حُكمَ الواحدة**). **الانتصاف**: أجرَى ابنُ عباسٍ التقييدَ بالصِّفةِ على ظاهرِها من مفهومِ المخالفة[1].

قال الزجّاج: وأمّا ما ذُكِرَ عن ابنِ عبّاسٍ أنّ البِنتَيْنِ بمنزلةِ البنت فهذا لا أحسَبُه صحيحًا عنه؛ لأنَّ منزلةَ الاثنينِ منزلةُ الجمع، والواحدُ خارجٌ عن الاثنين[2]. وقيل: عِلّتُه أيضًا أنّه كما قال: ﴿فَإِن كُنَّ نِسَآءً فَوْقَ ٱثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ﴾، قال أيضًا: ﴿وَإِن كَانَتْ

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشّاف» (١: ٤٨١).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ١٦).

أما الرواية المذكورة عن ابن عباس، فثمة رواية عنه أن الأخوين لا يردان الثلث عن الأم، ولا ينطبق عليهما قوله تعالى: ﴿فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخْوَةٌ﴾، وأنه قال لعثمان: «الأخوان ليسا بلسان قومك إخوة». كما في «الدر المنثور» (٢: ٤٤٧) وسيشير إليه الزمخشري بعد صفحات في تفسيره الآية المذكورة، فهذا يشهد لأصل الرواية، والله أعلم.

أعطَوْهما حُكْمَ الجماعة، والذي يُعلَّلُ به قولُهم أنّ قولَه: ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾

وَٰحِدَةً فَلَهَا ٱلنِّصْفُ﴾، فإن كان الأولُ يأبى دخولَ الاثنينِ في حُكمِ الجماعة؛ فكذلك الثاني، وقلتُ: قولُه: «أبى تنزيلَهما منزلةَ الجماعة» لقولِه: ﴿فَإِن كُنَّ نِسَآءً فَوْقَ ٱثْنَتَيْنِ﴾ يدفعُ هذه الشُّبهة؛ لأنَّه فرَّقَ بينَ قولِه: ﴿فَإِن كُنَّ نِسَآءً فَوْقَ ٱثْنَتَيْنِ﴾ وبينَ قولِه: ﴿وَإِن كَانَتْ وَٰحِدَةً﴾؛ لأنَّ خبرَ الأولِ موصُوفٌ بصفةٍ مؤكِّدة وهِيَ ﴿فَوْقَ ٱثْنَتَيْنِ﴾ لدفع ما عسَى أن يتوهَّمَ متوهِّمٌ أنَّ ﴿نِسَآءً﴾ قد يُرادُ بها الاثنتان، ولا كذلك خبرُ الثاني وهُو ﴿وَٰحِدَةً﴾؛ فإنَّه عارٍ عن القَيْد، فالأولُ يأبى إلحاقَ الاثنينِ به، والثاني لا يَمنَع، ثم نقولُ: ليس حُكمُ الاثنينِ حُكمَ الجماعةِ للصارف، وليس ثَم ما يدُلُّ على حُكمِهما ظاهرًا، ولا يَمنَعُ حُكمُ الواحدةِ منَ الإلحاقِ به، فوجَبَ الإلحاقُ، وإليه الإشارةُ بقولِه: «فأعطاهُما حُكمَ الواحدة»، ثم قال: «وهُو ظاهرٌ مكشوف» والفاءُ في «فأعطاهما» مؤذِنةٌ بهذا التقرير.

قولُه: (**والذي يُعلَّلُ به قولُهم**) إلى آخِرِه: قيل: فيه نظَر؛ لأنه ذكَرَ قبلَ هذا أنَّ قولَه: ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾ [النساء: ١١]، بيانُ حالِ الاجتماعِ لا الانفراد، أي: إذا اجتمَعَ الذكرُ والأُنْثيانِ، وإذا كان التقديرُ كما ذكَرَ فكيف يَصحُّ أن يقال: عُلِم منه أن للذكرِ حينَئذٍ الثُّلُثين، فإنَّهُ ليس له الثُّلُثان. وأيضًا، فحالُ الانفرادِ مخالفٌ لحالِ الاجتماع، والجوابُ عنه: أنَّ كلامَه مبنيٌّ على دِلالةِ إشارةِ النصِّ وعبارتِه؛ لقولِه: «وإن كان مَسُوقًا»، يعني قولَه: ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾، «وإن كان مَسُوقًا لبيانِ حظِّ الذكَر، إلَّا أنَّه لـمّا فُقِهَ منه وتبيَّنَ حظَّ الأُنثيَيْنِ كان كأنَّه مَسُوقٌ للأمرَيْنِ جميعًا».

قال البَزْدَويُّ: إشارةُ النصِّ: هُو العملُ بما يَثبُتُ بنظمِه لغةً لكنه غيرُ مقصودٍ ولا سِيقَ لهُ النصُّ وليس بظاهرٍ مِن كلِّ وجه[١]. ورَوى الزجّاجُ، عن المُبرِّدِ، [وكذا][٢] عن ابنِ إسحاقَ القاضي[٣] أنّه قال: في الآية دليلٌ على أنَّ للبِنتَيْنِ الثُّلُثَيْنِ؛ لأنه إذا قال: ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ

(١) «كشف الأسرار عن أصول البزدوي» (١: ١٠٨).

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) يعني القاضي إسماعيل بن إسحاق، من أعيان المالكية، صاحب «أحكام القرآن».

قد دلَّ على أنّ حُكْمَ الأنثيينِ حُكْمُ الذَّكَر؛ وذلكَ أنّ الذَّكَـرَ كما يَحوزُ الثلثينِ معَ الواحدةِ فالأنثيانِ كذلكَ يحوزانِ الثلثين، فلمّا ذُكِرَ ما دلَّ على حكمِ الأنثيينِ قيلَ: ﴿فَإِن كُنَّ نِسَآءً فَوْقَ ٱثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ﴾ على معنى: فإن كنَّ جماعةً بالغاتٍ ما بلغنَ من العددِ

حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾ وكان أولُ العدَد الذَّكرَ والأنثى فللذكرِ الثُّلُثانِ وللأنثى الثُّلُث؛ فقد بانَ أنّ للبنتينِ الثُّلُثينِ، فأعلَمَ اللّـهُ تعالى أنَّ ما فوقَ البِنتينِ لهنَّ الثُّلُثان[1].

وقلت: اعتـبَرَ القاضي في كلامِه فائدةَ الفاءِ في قولِه: ﴿فَإِن كُنَّ نِسَآءً فَوْقَ ٱثْنَتَيْنِ﴾، وكذا المصنِّفُ بقولِه: «فلـمّا ذكَرَ ما دَلَّ على حُكم الأُنثيَيْنِ قيل: ﴿فَإِن كُنَّ نِسَآءً﴾»؛ لأنَّ ترتيبَ الفاءِ، ومفهومَ الوَصْفِ في قولِه: ﴿فَوْقَ ٱثْنَتَيْنِ﴾ مُشعِرانِ بذلك، كأنَّه تعالى لـمّا قال: ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾ [النساء: ١١] عُلِمَ منهُ بحسَبِ الظاهر وعبارةِ النصِّ حُكمُ الذكرِ معَ الأُنثى حالَ الاجتماعِ، وفُهِم بحسَبِ إشارتِه حُكمُ الثِّنتين[2]؛ لأنَّ الذكرَ كما يَحوزُ الثُّلُثين معَ الواحدةِ فالاثنتانِ كذلك تَحوزانِ الثُّلُثينِ، فأراد أن يُعلَمَ حُكمُ الزِّيادةِ على الثِّنتَيْن[3]، فقال: ﴿فَإِن كُنَّ نِسَآءً فَوْقَ ٱثْنَتَيْنِ﴾، فقولُ المصنِّف: «أُريدَ حالُ الاجتماعِ لا الانفراد» محمولٌ على عبارةِ النصّ، وقولُه: «قد دَلَّ على أنَّ حُكمَ الأنثيَيْنِ حُكمُ الذكَرِ» محمولٌ على إشارتِه، ويَنصُرُ هذا التأويلَ ما رَوَينا عن أحمدَ بنِ حنبلٍ والتِّرمذيِّ وأبي داودَ وابنِ ماجَهْ، عن جابرٍ: جاءتِ امرأةُ سعدَ بنَ الربيعِ بابنتَيْها من سعدٍ إلى رسُولِ الله ﷺ، فقالت: يا رسُولَ الله، هاتان ابنَتا سعد، قُتلَ أبوهُما يومَ أحُدٍ معَك شهيدًا، وإنّ عمَّهما أخَذَ مالَهما ولم يدَعْ لهما مالًا، ولا يُنكَحانِ إلَّا ولهما مال، قال: «يقضي اللهُ في ذلك»، فنزَلَت آيةُ الميراث، فبعَثَ رسُولُ الله ﷺ إلى عمِّهما، فقال: «أعطِ لابنتَيْ سعدٍ الثُّلُثين، وأعطِ أُمَّهما الثُّمن، وما بقيَ فهُو لك»[4]. ولو لم يكنْ في الآيةِ ما يدُلُّ على حُكم الأُنثيين، وأنَّ لهما الثُّلُثين؛ لَمَا قال ﷺ: «أعطِ لابنتَيْ سعدٍ الثُّلُثين»، بعدَ قولِه: «يقضي اللهُ في ذلك».

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ١٩).

(٢) في (ط): «البنتين».

(٣) في (ط): «البنتين».

(٤) سبق تخريجُه.

فلهنَّ ما للأنثيين؛ وهو الثلثانِ لا يتجاوزْنَه لكثرتهنّ؛ ليُعلمَ أنّ حُكْمَ الجماعةِ حكمُ الثنْتَـيْن بغيرِ تفاوت. **وقيل: إن البنتَينِ** أمسُّ رَحِمًا بالميِّت من الأختين؛ فأوجبوا لهما ما أَوجبَ اللهُ للأختين، ولم يَرْوا أن يُقْصِروا بهما عن حظِّ مَن هو أبعدُ رَحِمًا منهما. وقيل: إن البنتَ لـمّا وَجَبَ لها معَ أخيها الثلثُ كانت أَحرى أن يَجِبَ لها الثلثُ إذا كانتْ معَ أختٍ مثلِها، ويكون لأختِها معَها مثلُ ما كانَ يجبُ لها ـ أيضًا ـ مع أخيها لو انفردتْ معه؛ فوجبَ لهما الثُّلثان. ﴿وَلِأَبَوَيۡهِ﴾ الضميرُ للميِّت، و﴿لِكُلِّ وَٰحِدٖ مِّنۡهُمَا﴾ **بدلٌ مِن ﴿لِأَبَوَيْهِ﴾ بتكريرِ العامل.** وفائدةُ هذا البَدَل: أنه لو قيلَ: ولأبويه السدس؛ لَكانَ

قولُه: (**وقيل: إن البنتَيْن**) عطفٌ على قولِه: «والذي يُعلَّلُ به قولُهم» يعني: فقد أعطَوْهما حُكمَ الجماعة: إمّا بطريقةِ الاستنباطِ منَ الآية، أو القياسِ على الأُختَـيْنِ أو على البنتِ معَ أخيها؛ بيانُه ما قال الإمام: إنَّه تعالى ذكَرَ في الآية حُكمَ الواحدةِ منَ البنات، وحُكمَ الثلاثِ فما فوقَهنَّ، ولم يذكُرْ حُكمَ الثِّنتين، وقال في شَرْحِ ميراثِ الأخوات: ﴿إِنِ ٱمۡرُؤٌاْ هَلَكَ لَيۡسَ لَهُۥ وَلَدٞ وَلَهُۥٓ أُخۡتٞ فَلَهَا نِصۡفُ مَا تَرَكَۚ وَهُوَ يَرِثُهَآ إِن لَّمۡ يَكُن لَّهَا وَلَدٞۚ فَإِن كَانَتَا ٱثۡنَتَيۡنِ فَلَهُمَا ٱلثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ﴾ [النساء: ١٧٦] وهاهنا ذكَرَ ميراثَ الأُختِ الواحدةِ والاثنتَيْنِ ولم يَذكُرْ ميراثَ الأَخَواتِ الكثيرات، فصار كلُّ واحدةٍ من هاتينِ الآيتينِ مجمَلًا من وَجْه، ومبيَّناً من وَجْه؟ فنقولُ: لـمّا كان نصيبُ الأختَيْنِ الثُّلُثينِ كانتِ البنتانِ أَوْلى بهما؛ لأنهما أقربُ منهما، ولـمّا كان نصيبُ البناتِ الكثيراتِ لا يزدادُ على الثُّلُثينِ وجَبَ ألّا يزدادَ نصيبُ الأَخَواتِ على ذلك؛ لأنَّ البنتَ أشدُّ اتصالًا منَ الأُختِ، فوجَبَ ألا يكونَ حُكمُها أضعفَ(١).

قولُه: ﴿**لِكُلِّ وَٰحِدٖ مِّنۡهُمَا**﴾ **بَدلٌ مِن** ﴿**لِأَبَوَيۡهِ**﴾ **بتكريرِ العامل**)، **الانتصاف:** الأَوْلى أنْ يُقدَّرَ المبتدأ، والمعنى: لأبويهِ الثُّلُث، ثُم يفصِّلُ بقولِه: ﴿لِكُلِّ وَٰحِدٖ مِّنۡهُمَا ٱلسُّدُسُ﴾.

ودَلَّ التفصيلُ على المبتدأ المحذوف، ويستقيمُ على هذا جعْلُه من بَدَلِ التقسيم، كقولِك: الدارُ لثلاثة: لزَيْدٍ ثُلُثُها، ولعَمْرٍو ثُلُثُها، ولبكرٍ ثُلُثُها، ولا يستقيمُ هذا إذا لم يقدَّرِ المبتدأ(٢).

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٩: ٥١٠).

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشّاف» (١: ٤٨٢).

ظاهرُه اشتراكَهما فيه، ولو قيلَ: ولأبويه السُّدسان؛ لَأَوهم قسمةَ السُّدسَيْن عليهما على التسويةِ وعلى خلافِها. فإن قلتَ: فهلّا قيلَ: ولكلِّ واحدٍ مِن أبوَيْهِ السُّدس! وأيُّ فائدةٍ في ذِكْرِ الأبوَيْن أوّلًا ثُمَّ في الإبدالِ منهما؟ قلتُ: لأنّ في الإبدالِ والتفصيلِ بَعْدَ الإجمالِ تأكيدًا وتشديدًا، كالذي تَراه في الجَمْعِ بين المفسِّرِ والتفسير. و﴿ٱلسُّدُسُ﴾ مبتدأٌ، وخَبَرُه ﴿لِأَبَوَيْهِ﴾ والبدلُ متوسِّطٌ بينَهما للبيان.

وقرأ الحسنُ ونُعَيمُ بنُ مَيْسرة: **(السُّدْسُ) بالتخفيف**، وكذلكَ: الثُّلْث، والرُّبْع، والثُّمْن. والوَلَدُ يقعُ على الذَّكَرِ والأُنثى، ويختلفُ حُكْمُ الأبِ في ذلك: فإن كانَ ذَكَرًا اقتُصِرَ بالأبِ على السُّدس، وإن كانت أنثى عُصِّبَ مع إعطاءِ السُّدس. فإن قلتَ: قد بُيِّـنَ حُكْمُ الأبوَيْنِ في الإرثِ مع الوَلَد، ثُمَّ حُكْمُهما مع عدمِه، فهلّا قيلَ: فإن لم يكن له ولدٌ فلأمِّه الثلث! وأيُّ فائدةٍ في قوله: ﴿وَوَرِثَهُۥٓ أَبَوَاهُ﴾؟ قلتُ: معناه: فإن لم يكن له ولدٌ ووَرِثَه أبواهُ فحَسْبُ؛ فلأمِّه الثلثُ ممّا تَرك، كما قال: ﴿لِكُلِّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا ٱلسُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ﴾؛ لأنه إذا وَرِثَه أبواهُ معَ أحدِ الزوجَيْن كانَ للأمِّ ثلثُ ما بَقِيَ بعدَ إخراجِ نصيبِ الزَّوج، **لا ثُلثَ ما تَرَكَ، إلّا عندَ ابنِ عبّاس**، والمعنى: أنَّ الأبوَيْن إذا

قولُه: (**«السُّدْسُ» بالتخفيف**). قال الزجّاج: يجوزُ تخفيفُ هذه الأشياءِ لِثقَلِ الضَّم، ومَن زعَمَ أنّ الأصلَ التخفيفُ فثُقِّل فخطأٌ؛ لأنَّ الكلامَ مطلوبٌ منه التخفيف[1].

قولُه: (**لا ثُلُثَ ما تركَ إلّا عندَ ابن عبّاس**)، **الانتصاف**: مذهبُ ابنِ عبّاسٍ أنَّ الإخوةَ يأخُذونَ السُّدُسَ الذي حَجَبوا الأُمَّ عنهُ معَ وجودِ الأب، فيُقيِّدُ قولُه: ﴿وَوَرِثَهُۥٓ أَبَوَاهُ﴾ [النساء: ١١] الاحترازَ ممَّا لو كان معَهما إخوةٌ فلها السُّدُس، كأنَّه قال: إنْ لم يكن له إخوةٌ فلأُمِّه الثُّلُث، وإن كانوا فلها السُّدُس، وابنُ عبّاسٍ لا يَرى التقييدَ بعدَمِ الزوجَيْن؛ لأنَّ ثلثَ الأُمِّ عندَه لا يتغيَّرُ بهما[2].

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢٠).

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشّاف» (١: ٤٨٢).

خَلَصا تقاسَما الميراثَ للذَّكرِ مثلُ حظِّ الأُنثيَيْن. فإن قلتَ: ما العِلّة في أن كانَ لها ثلث ما بَقِيَ دونَ ثلثِ المال؟ قلتُ: فيه وَجْهان: أحدُهما: أنَّ الزوجَ إنما استحقَّ ما يُسْهَمُ له بحقِّ العَقْدِ لا بالقَرابة؛ فأشبَه الوصيةَ في قسمةِ ما وراءَه. والثاني: أنّ الأبَ أقوى في الإرثِ مِنَ الأمِّ بدليلِ أنه يُضعِفُ عليها إذا خَلَصا، ويكونُ صاحبَ فرضٍ وعَصَبةً، وجامعًا بينَ الأمرَيْن، فلو ضُرِبَ لها الثلثُ كَمَلًا لأدّى إلى حطِّ نصيبِه عن نصيبِها.

ألَا تَرى أنّ امرأةً لو تركتْ زوجًا وأبوَيْن فطارَ للزوجِ النصفُ وللأمِّ الثلثُ والباقي

وقال الإمامُ الرافعيُّ[1]: إنّ الشيخَ أبا حاتمٍ القَزوينيَّ لـمّا حَكَى مذهبَ ابنِ عبّاسٍ في زَوْجٍ وأبوَيْن، وهُو أنَّ للأُمِّ الثُّلثَ كاملًا؛ قال: وبه قال شيخُنا، يعني أبا الحُسَين ابنَ اللبّان[2].

قولُه: (**ألا ترى أنَّ امرأةً لو تَركت زوجًا وأبوَيْن**)، قال الزجّاجُ: فلمّا أعلَمَنا اللهُ تعالى أنَّ للأُمِّ الثُّلثَ عَلِمنا أنَّ للأبِ الثُّلُثين، فلـمّا دخَلَ عليهما داخلٌ وأخَذَ نصفَ المال؛ دَخَلَ النقْصُ عليهما جميعًا، وأيضًا إنه تعالى قال: ﴿فَإِن لَّمْ يَكُن لَّهُۥ وَلَدٌ وَوَرِثَهُۥٓ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ ٱلثُّلُثُ﴾ [النساء: ١١] وهاهنا لم يَرِثْه أبواهُ فقطْ، ووَرِثَه معَهما الغَيرُ، فرَجَعَ ميراثُ الأُمِّ إلى ثُلثِ ما يبقَى[3].

قولُه: (**فطارَ للزوج**)، صَحَّ بالطاءِ غيرِ المعجَمة[4]، أي: أُعطِيَ نصيبَه من غيرِ نزاعٍ ولا افتقارٍ إلى فِكرٍ ورَوِيّة، ويُفهَمُ منهُ أنّ نصيبَ الأَبوَيْنِ محتاجٌ فيه إلى نظرٍ واستدلالٍ؛

---

(١) في «فتح العزيز» (٦: ٤٥٨).

(٢) أبو الحسين محمد بن عبد الله البصري (ت ٤٠٢ هـ) من أعيانِ الشافعية وأصحاب التصنيف. له ترجمة في: «طبقات الشافعية» للإسنوي (٢: ٣٦٣).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ١٧).

(٤) كذا ضبطه المؤلف رحمه الله تعالى، وكذا هو في نص «الكشاف» من (ط) وعليه استندنا في إثبات هذه اللفظة في «الكشاف»، أما الأصل الخطي من «الكشاف» ففيه: «فكان»، وفي النسخ المطبوعة: «فصار».

للأبِ؛ حازَتِ الأمُّ سهمَيْن والأبُ سهمًا واحدًا؛ فينقلبُ الحُكْمُ إلى أن يكونَ للأُنثى مِثْلُ حظِّ الذكرَيْن؟ ﴿فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ ٱلسُّدُسُ﴾: الإخوةُ يحجُبونَ الأمَّ عن الثلثِ وإنْ كانوا لا يَرِثُون مع الأب؛ فيكونُ لها السدسُ وللأبِ خمسةُ الأسداس، ويَسْتوي في الحَجْبِ الاثنانِ فصاعدًا إلّا عندَ ابنِ عبّاس، وعنه: أنهم يأخذونَ السُّدسَ **الذي حَجَبُوا عنه الأمَّ**. فإن قلتَ: فكيفَ صحَّ أن يتناولَ الإخوةُ الأخوَيْن والجمعُ خلافُ التثنية؟ قلتُ: **الإخوةُ تفيدُ معنى الجمعيّةِ المُطلَقةِ** بغيرِ كميّة، والتثنيةُ كالتَّثليثِ والتربيعِ في إفادةِ الكميّة، **وهذا موضعُ الدلالةِ على الجمعِ المُطلق**؛ فدلَّ بالإخوةِ عليه.

لئلا ينعكسَ الحُكمُ؛ ولهذا قال: «فينقلبُ الحُكمُ إلى أن يكونَ للأنثى مثلُ حظِّ الذكرَيْن»، **النهاية**: في حديثِ أُمِّ العلاءِ الأنصاريّة: اقتسَمْنا المهاجِرين، وطار لنا عثمانُ بنُ مظعون[1]، أي: حصَلَ نصيبُنا منهم عثمان.

قولُه: (**الإخوةُ تفيدُ معنى الجَمْعيّة المطلَقة**) أي: من غيرِ نظرٍ إلى حقيقتِه في الكميةِ بأنّ أقلَّ الجَمْعِ ثلاثةٌ أو اثنان، بل إلى مجرَّدِ معناه، قال في «البقرة»: «اسمُ الجمعِ يشتركُ فيه ما وراءَ الواحد»، وقال مُحْيي السُّنة: معنى الجمع: ضَمُّ الشيءِ إلى الشيء، فهُو صادقٌ على اثنينِ فما فوقَه[2].

قولُه: (**الذي حَجَبوا عنه**) ويُروَى: «الذينَ»، وقيل: هُو أصَحُّ، وهُو بدَلٌ من فاعل «يأخُذون»[3].

قولُه: (**وهذا موضعُ الدِّلالةِ على الجَمْع المطلق**) أي: في هذا المقامِ ما يوجبُ الحَمْلَ على الجمعيّةِ المطلَقة، وهُو أنّ الأكثرينَ منَ الصَّحابةِ أجمَعوا على إثباتِ الحَجْبِ في الأخوَيْن، كما في الثلاثة، سِوى ابنِ عبّاس، رُوي أنَّه احتجَّ على عثمانَ رَضِيَ اللّـهُ عنهما: الأخوانِ كيف يَرُدّانِ الأُمَّ من الثُّلثِ إلى السُّدُس، واللهُ تعالى يقول: ﴿فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخْوَةٌ﴾ [النساء: ١١]،

---

(١) أخرجه البخاري (١٢٤٣).

(٢) «معالم التنزيل» (١: ٢٢٥).

(٣) هذه الفقرة قُدِّمت في الأصول على التي قبلها، وأخَّرناها هنا مراعاةً لترتيب «الكشاف».

وقُرِئَ: (فلإِمِّه) بكسرِ الهمزة إتباعًا للجرَّة، ألا تَراها لا تُكسَرُ في قولِه: ﴿وَجَعَلْنَا ٱبْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُۥٓ ءَايَةً﴾ [المؤمنون: ٥٠]؟ ﴿مِنۢ بَعْدِ وَصِيَّةٍ﴾ متعلِّقٌ بما تقدَّمه مِن قسمةِ المواريثِ كلِّها لا بما يَلِيهِ وحدَه، كأنه قيلَ: قسمةُ هذه الأَنصباءِ كلِّها مِن بعدِ وصيةٍ يوصِي بها. وقُرِئَ: ﴿يُوصِي بِهَآ﴾ بالتخفيفِ والتشديد، و(يُوْصَى بها) على البناءِ

والأخَوانِ ليسا بإخوة؟ فقال عثمان: لا أستطيعُ رَدَّ قضاءٍ قُضيَ به ومضَى في الأمصار ذكْرُه. هذا ما ذكَرَه في «الشَّرح الكبير»(١).

وقال الزجّاج: قال جميعُ أهلِ اللُّغة: إنّ الأخوَيْنِ جماعة؛ لأنَّك إذا ضمَمْتَ واحدًا إلى واحدٍ فهما جماعة. وحَكَى سِيبويهِ أنَّ العربَ تقولُ: قد وَضَعا رِحالَهما، يريدونَ رحلَيْهما، وما كان في الشيءِ منه واحدٌ فتثنيتُه جمعٌ أيضًا؛ لأنَّ الأصلَ إنَّما هو الجمع؛ قال اللهُ تعالى: ﴿إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحريم: ٤](٢).

قولُه: (وقُرئ: «فلإِمِّه» بكسرِ الهمزة) قرأها حمزةُ والكِسائيّ، وأكثرُ القُرّاءِ بالضمّ(٣). قال الزجّاج: والضمُّ أكثرُ القراء، فإذا كان ما قبلَ الهمزةِ غيرَ كسرٍ فالضمُّ لا غير، لقولِه تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا ٱبْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُۥٓ﴾ [المؤمنون: ٥٠]، وإذا كان مكسورًا كقولِه: ﴿فِىٓ أُمِّهَا رَسُولًا﴾ [القصص: ٥٩] ﴿فَلِأُمِّهِ ٱلسُّدُسُ﴾ [النساء: ١١] فجازَ الكسرُ للاستثقال، وليس في كلامِهم مثلُ «فِعُل» بكسرِ الفاءِ وضمِّ العَيْن، فلـمّا اختلطتِ اللامُ بالاسمِ شُبِّه بالكلمةِ الواحدة؛ فأُبدِلَ من الضّمةِ كَسْرة(٤).

قولُه: (﴿يُوصِي بِهَآ﴾ بالتخفيف) قراءةُ السبعة، والتشديدُ: شاذّة، «و(يُوصَى بها) على البناءِ للمفعولِ مخفَّفًا» ابنُ كثيرٍ وابنُ عامرٍ وأبو بكر(٥).

---

(١) أي: «فتح العزيز» للرافعي (٦: ٤٥٧).
(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢٢)؛ وانظر كلامَ سيبويه في «الكتاب» (٣: ٦٢٢).
(٣) انظر: «النشر في القراءات العشر» (٢: ٢٨٢).
(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢٨٢).
(٥) انظر: «النشر في القراءات العشر» (٢: ٢٨٢).

للمفعول مخفَّفًا. فإن قلتَ: ما معنى ﴿أَوۡ﴾؟ قلتُ: **مَعْناها الإباحة**، وأنه إن كانَ أحدُهما أو كِلاهما قُدِّمَ على قسمةِ الميراث، كقولِك: جالسِ الحَسَنَ أوِ ابنَ سِيْرِين. فإن قلتَ: **لـمَ قُدِّمتِ الوصيّةُ على الدَّين والدَّينُ مقدَّمٌ** عليها في الشَّريعة؟ قلتُ: لـمّا كانت الوصيّةُ مُشْبِهةً للميراثِ في كَوْنِها مأخوذةً مِن غيرِ عِوَض؛ كانَ إخراجُها ممّا يشقُّ على الورثةِ ويتعاظمُهم، ولا تطيبُ أنفسُهم بها؛ فكانَ أداؤُها مَظِنّةً للتَّفْريط، بخلافِ الدَّينِ؛ فإنّ نفوسَهم مُطمئِنّةٌ إلى أدائه؛ فلذلكَ قُدِّمتْ على الدَّين؛ بعثًا على وجوبِها والمسارعةِ إلى إخراجِها مع الدَّين؛ ولذلكَ جيءَ بكلمةِ (أَوْ) للتسويةِ بينَهما

قولُه: (**معناها الإباحة**) كذا عن الزجّاج[1]، قيل: فيه نظر؛ لأنَّه مخالفٌ لما في «المفصَّل»: «أو» في الخبر للشَّك، وفي الأمرِ للتخييرِ والإباحة، وجوابُه: أنَّ الخبرَ هاهنا في معنى الأمر؛ لِـما سبَقَ أنَّ معنى ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ﴾: يعهَدُ إليكم ويأمُرُكم ﴿فِيٓ أَوۡلَٰدِكُمۡ﴾ في شأنِ ميراثِهم؛ ولهذا مثَّله بقولِه: «جالِسِ الحَسَنَ أو ابنَ سِيرين»[2]، ويؤكِّدُه قولُه بعدَ ذلك: «ولذلك جيءَ بكلمةِ ﴿أَوۡ﴾ للتسويةِ بينَهما في الوجوب».

قولُه: (**لمَ قُدِّمتِ الوصيّةُ على الدَّين والدَّينُ مقدَّم؟**) **الانتصاف**: وفيه عندي وجهٌ، وهُو أنَّ الآيَةَ ما[3] جاءت على ترتيبِ الواقعِ شَرعًا؛ فإنّ المبدوءَ به الدَّينُ ثُم الوَصِيَّةُ ثُم الوِراثة، ولو أسقَطْتَ ذِكْرَ ﴿بَعۡدِ﴾ فقلتَ: أخرِجوا الميراثَ والوَصيّةَ والدَّين، لم يكن ورودُ السؤال[4]، وفيه نظَر؛ لأنَّ الآيَةَ واردةٌ في حُكم الميراثِ أصالةً؛ لأنهَّا بيانٌ لقولِه تعالى: ﴿لِّلرِّجَالِ نَصِيبٞ مِّمَّا تَرَكَ ٱلۡوَٰلِدَانِ﴾ [النساء: ٧] كما سَبَق، فكان ذكْرُ الوصيّةِ والدَّينِ كالاستطراد، وذكْرُ ﴿مِنۢ بَعۡدِ﴾ أمَارةً عليه؛ فكأنَّهما حُكمٌ واحدٌ في كونِهما مقدَّمَيْنِ[5] على الميراث، والظاهرُ تقدُّمُ الدَّينِ على الوَصِيّة فيرِدُ السؤال.

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٤٣).

(٢) انظر: «المفصّل» للزمخشري ص٣٠٥.

(٣) قوله: «ما» ساقط من (ط).

(٤) «الانتصاف بحاشية الكشّاف» (١: ٤٨٣).

(٥) في (ط): «مقدمتين».

في الوجوب، ثُمَّ أُكِّدَ ذلكَ ورُغِّبَ فيه بقولِه: ﴿ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ﴾ أي: لا تَدْرُونَ من أنفعُ لكم مِن آبائِكم وأبنائِكم الذينَ يموتون؛ أَمَنْ أَوصى منهم أمْ مَنْ لـمْ يُوصِ؟ يعني: أنَّ مَن أوصى ببعضِ مالِه فعرَّضَكم لثوابِ الآخرةِ بإمضاءِ وصيّتِه فهوَ أقربُ لكم نفعًا وأحضرُ جَدْوى ممَّن تَـرَكَ الوصيّةَ فوفَّـرَ عليكم عَرَضَ الدُّنيا، وجَعَلَ ثوابَ الآخرةِ أَقْربَ وأَحْضرَ مِن عَـرَضِ الدنيا؛ ذهابًا إلى حقيقةِ الأمر؛ لأنَّ عَـرَضَ الدُّنيا وإنْ كانَ عاجلًا قريبًا في الصُّورةِ إلّا أنه فانٍ، فهوَ في الحقيقةِ الأبعدُ الأقصى، وثوابَ الآخرةِ وإنْ كانَ آجلًا إلّا أنه باقٍ، فهوَ في الحقيقة الأقربُ الأدنى.

وقيلَ: إنّ الابنَ إنْ كانَ أرفعَ درجةً مِن أبيه في الجنّةِ سألَ أنْ يُرْفعَ أبوه إليه،

قولُه: (وقيل: إنّ الابنَ) قيل: هُو معطوفٌ من حيثُ المعنى على قولِه: ﴿لَا تَدْرُونَ﴾، والتحقيقُ أن يُقال: هُو عطفٌ على «قيل» مقدَّرًا هناك، وقيل: الأصَحُّ أنَّه معطوفٌ على قولِه: «ثم أكّـدَ ذلك ورغَّبَ فيه». وقلت: الظاهرُ أنه عطفٌ على جُملةِ قولِه: «يعني أنَّ مَن أوصَى ببعضِ مالِه» إلى آخِره؛ لأنَّ المرادَ بالنَّفع في قولِه: ﴿أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا﴾ على هذا ثوابُ الآخِرةِ مطلقًا، وعلى الثاني: النفعُ مختَصٌّ بالشفاعة، وعلى الوجهِ الآتي، وهُو قيل: فَرْضُ الله النفعَ مختَصٌّ[1] بالدنيا بوضعِ الأموالِ في مَواقعِها.

وأمَّا قولُه: «وقيل: الأبُ تجبُ» عطفٌ على الوجهِ الثالث، وتنزيلُه منه تنزيلُ[2] الوجهِ الثاني على الأولِ فلْيُتدبَّر. وأمَّا قضيةُ التأكيدِ فهِيَ أنْ تجعَلَ الجُملةَ معترِضة، والمُعترِضةُ تؤكِّدُ معنى الكلامِ السابق، والسابقُ في أمرِ الوَصيّة، لا في الرفع إلى الجنّة، ولا في النفقة؛ ومِن ثَم قال: «وليس شيءٌ من الأقاويلِ بملائم للمعنى ولا مُجاوِب له». قال القاضي: هو اعتراضٌ لأمرِ القِسمة، وذلك أنَّ قولَه: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِىٓ أَوْلَٰدِكُمْ﴾ وقولَهُ: ﴿وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا ٱلسُّدُسُ﴾ كلامٌ في حقِّ المتوالِدين، أي: لا تعلَمونَ مَن أنفعُ لكم ممَّن يرِثُكم من أصولِكم وفُروعِكم في عاجِلِكم وآجِلِكم؛ فتحَرَّوْا فيهم ما وَصَّاكمُ اللّـهُ به، ولا تعمَدوا

---

(١) من قوله: «بالشفاعة» إلى هنا ساقط من (ط).

(٢) في (ط): «منه منزلة».

فيُرْفَع، وكذلكَ الأبُ إن كانَ أرفعَ درجةً مِن ابنِه سألَ أن يُرفَعَ ابنُه إليه، فأنتم لا تَدْرُون في الدُّنيا أيُّهم أقربُ لكم نفعًا. وقيلَ: قَدْ فَرَضَ اللهُ الفرائضَ على ما هوَ عندَه حكمةٌ، ولو وَكَلَ ذلكَ إليكم لـمْ تَعْلَموا أيُّهم لكم أنفعُ؛ فوَضَعْتم أنتم الأموالَ على غيرِ حِكْمة. وقيلَ: **الأبُ تجبُ عليه النفقةُ** على الابنِ إذا احتاج، وكذلكَ الابنُ إذا كانَ مُحتاجًا، فهما في النفعِ بالنَّفقةِ لا يُدْرَى أيُّهما أقربُ نفعًا.

وليسَ شيءٌ مِن هذه الأقاويلِ بملائمٍ للمعنى ولا مُجاوبٍ له؛ لأنَّ هذه الجملةَ اعتراضيّة، ومن حقِّ الاعتراضِ أن يؤكِّدَ ما اعترضَ بينه ويُناسِبَه. والقولُ ما تقدَّم.

﴿فَرِيضَةً﴾ نُصِبتْ نصْبَ المصدرِ المؤكِّد، أي: فُرِضَ ذلك فَرْضًا. ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا﴾ بمصالحِ خَلْقِه ﴿حَكِيمًا﴾ في كلِّ ما فَرَضَ وقَسَمَ مِنَ المواريثِ وغيرِها.

[﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَٰجُكُمْ إِن لَّمْ يَكُن لَّهُنَّ وَلَدٌ فَإِن كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمُ ٱلرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْنَ مِنۢ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِينَ بِهَآ أَوْ دَيْنٍ وَلَهُنَّ ٱلرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْتُمْ إِن لَّمْ يَكُن لَّكُمْ وَلَدٌ فَإِن كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ ٱلثُّمُنُ مِمَّا تَرَكْتُم مِّنۢ بَعْدِ وَصِيَّةٍ تُوصُونَ بِهَآ أَوْ دَيْنٍ وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَٰلَةً أَوِ ٱمْرَأَةٌ وَلَهُۥٓ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا ٱلسُّدُسُ فَإِن كَانُوٓا۟ أَكْثَرَ مِن ذَٰلِكَ فَهُمْ شُرَكَآءُ فِى

إلى تفضيلِ بعضٍ وحرمانِه[1]. وهذا يَقرُبُ مِن قولِ مَن قال: قد فَرَضَ اللهُ الفرائضَ... إلى آخِرِه، وهذا أحسَن؛ لأنَّ حُسنَ موقعِ الاعتراضِ أن يكونَ أعمَّ من المعترَضِ فيه فلا يختصُّ بأمرِ الوصيّةِ وحدَه كما اختارَه المصنِّف.

قولُه: (وقيل: **الأبُ تجبُ عليه النفقة**)، «عليه» متعلِّـقٌ بـ«تجب»، و«على الابنِ» بقولِه: «النفَقة»، والضميرُ المرفوعُ في قولِه: «ما اعترَضَ بينَه» عائدٌ إلى «الاعتراض»، والمجرورُ إلى «ما»، أي: حقُّ الاعتراضِ أن يؤكِّدَ الكلامَ الذي اعترَضَ عليه هُو بينَ ذكرِ الكلامِ ويُناسِبَه.

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ١٥٦).

ٱلثُّلُثِۚ مِنۢ بَعۡدِ وَصِيَّةٖ يُوصَىٰ بِهَآ أَوۡ دَيۡنٍ غَيۡرَ مُضَآرّٖۚ وَصِيَّةٗ مِّنَ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٞ﴾ [١٢]

﴿فَإِن كَانَ لَهُنَّ وَلَدٞ﴾ منكم أو مِن غيرِكم، **جُعلتِ المرأةُ على النصفِ مِنَ الرَّجلِ بحقِّ الزواج، كما جُعِلتْ كذلكَ بحقِّ النَّسَب**، والواحدةُ والجماعةُ سواءٌ في الرُّبعِ والثُّمنِ. ﴿وَإِن كَانَ رَجُلٞ﴾ يعني: الميِّت. و﴿يُورَثُ﴾ **مِنْ: وَرِثَ، أي: يورَثُ منه**، وهو صفةٌ لـ﴿رَجُلٞ﴾. و﴿كَلَٰلَةً﴾ خبرُ ﴿كَانَ﴾ أي: وإن كان رجلٌ موروثٌ منه كَلالةً، أو يُجعَلُ ﴿يُورَثُ﴾ خبر ﴿كَانَ﴾ و﴿كَلَٰلَةً﴾ حالًا مِنَ الضميرِ في ﴿يُورَثُ﴾. وقُرِئَ (يُورِثُ) و(يُوَرِّثُ) بالتخفيفِ والتشديدِ **على البناءِ للفاعل. و﴿كَلَٰلَةً﴾ حالٌ، أو مفعولٌ به**. فإن قلتَ: ما الكَلالة؟ قلتُ: ينطلقُ على

قولُه: (**جُعِلَتِ المرأةُ على النِّصفِ منَ الرجُلِ بحقِّ الزواجِ، كما جُعِلَت كذلك بحقِّ النَّسَب**). قال القاضي: هكذا قياسُ كلِّ رجلٍ وامرأةٍ اشترَكا في الجهةِ والقُرْب، ولا يُستثنَى منهُ إلَّا أولادُ الأُمِّ، والـمُعتَقُ والـمُعتَقةُ[1].

قولُه: (**مِن: وَرِثَ، أي: يورَثُ منهُ**) يعني: هُو من الثلاثيِّ لا منَ المزيد. **المُغرب**: وَرِثَ أباه مالًا يَرِثُ وراثةً، وهُو وارِث، والأبُ والمالُ كلاهما موروث، ومنه: «إنا معشرَ الأنبياءِ لا نُورَثُ»[2] وأورَثَه مالاً: تَرَكَه ميراثًا له[3].

قولُه: (**على البناءِ للفاعل**) أي: يورِثُ رجلٌ الوارِثَ المالَ، فحذَفَ المفعولَيْنِ إلَّا أن يُقال: إن ﴿كَلَٰلَةً﴾ مفعولُ «يورِثُ».

قولُه: (و﴿كَلَٰلَةً﴾ **حالٌ أو مفعولٌ به**) فإن قلتَ: لِمَ لَمْ يَجُزْ على هذا أن يكونَ ﴿يُورَثُ﴾ صفةَ رجُل، و﴿كَلَٰلَةً﴾ خبرَ ﴿كَانَ﴾ كما سَبَق؟ قلت: لا يجوز؛ لأنَّ التركيبَ حينَئذٍ مُشابهٌ لبابِ التنازُع؛ لأنَّ «كان» الناقصةَ تَستدعي خبرًا، و﴿يُورَثُ﴾

---

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ١٥٦).

(٢) أخرجه مسلم (١٧٥٨) من حديثِ أبي هريرة رَضي الله عنه.

(٣) «المغرب في ترتيب المعرب» (٢: ٣٤٩).

ثلاثةِ أقسام: **على مَن لـمْ يُخلِّفْ وَلَدًا ولا والدًا**، وعلى مَن ليسَ بولدٍ ولا والدٍ من المُخَلَّفِين، وعلى القَرابةِ مِن غيرِ جهةِ الولدِ والوالد، **ومنه قولُهم**: «ما وَرِثَ المجدَ عن كَلالة»، كما تقول: ما صَمَتَ عن عِيٍّ، وما كَفَّ عن جُبْن. والكَلالةُ في الأصلِ مصدرٌ بمعنى الكَلال؛ وهوَ ذهابُ القُوّةِ مِنَ الإعياء، قالَ الأعشى:

فآليتُ لا أَرْثي لها مِنْ كَلالةٍ

[تستدعي] مفعولًا به، ولـمّا كانت الكَلالةُ أقربَ إلى ﴿يُورَثُ﴾؛ فالأفصَحُ إعمالُه فيه فلا يبقَى لـ﴿كَانَ﴾ خبَر، ولا يصحُّ أن يُقدَّرَ ﴿كَلَٰلَةً﴾ مثلَ المذكور، ولأنَّ ﴿كَلَٰلَةً﴾ إذا كانت مفعولًا به فالرجلُ حينَئِذٍ: مَن ليس بوالدٍ ولا وَلَد، وإذا كانت خبرًا لـ﴿كَانَ﴾ فالرجُلُ: مَن لم يَخلُفْ وَلَدًا (ولا والداً)؛ فهذا خَلف، فعُلِمَ أن ﴿كَانَ﴾ إذا كانت تامةً جازَ ذلك، وبه قال أبو البقاء: ﴿كَانَ﴾ هي تامةٌ، و﴿رَجُلٌ﴾: فاعلها، و﴿يُورَثُ﴾: صفةٌ له، و﴿كَلَٰلَةً﴾: حالٌ من الضميرِ في ﴿يُورَثُ﴾، والكلالةُ على هذا: اسمٌ للميِّتِ الذي لم يَترُكْ وَلَدًا ولا والدًا(١).

قولُـه: (**عـلى مَن لم يُخلِّفْ ولـدًا ولا والـدًا**) إلى آخِـرِه، وقيل: الكَلالـةُ عـلى الوجهَينِ الأوّلينِ: اسمُ عَيْن، وعلى الثالثِ: اسمُ معنى، قال أبو البقاء: قيل: الكلالةُ: اسمٌ للمالِ الموروث؛ فعلى هذا تَنتصبُ ﴿كَلَٰلَةً﴾ على المفعولِ الثاني لـ﴿يُورَثُ﴾ كما تقول: وَرِثَ زيدٌ مالًا، وأحدُ المفعولين محذوف، والتقديرُ: يورِثُ أهلَه مالًا(٢).

قولُه: (**ومنهُ قولُهم**) أي: مِن أنّ الكلالةَ تُطلَقُ على القَرابة، و«عن» في الأمثلةِ كـ«عن» في قولِه:

يَنهـوْنَ عـن أكلٍ وعن شُربِ

قولُه: (**فآليْتُ لا أرثي لها مِن كلالةٍ**)(٣)، تمامُه:

ولا مِن حَفاً حتَّى تُلاقيْ محمدا

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣٣٦).

(٢) المصدر السابق (١: ٣٣٦).

(٣) البيت للأعشى في «ديوانه» ص٤٦.

فاستُعِيرتْ للقرابةِ مِن غيرِ جهةِ الولدِ والوالد؛ لأنها بالإضافةِ إلى قرابتِها كالَّةٌ ضعيفة، وإذا جُعِلَ صفةً للموروثِ أَوِ الوارثِ فبمعنى: ذي كَلالة، كما تقولُ: فلانٌ مِنْ قَرابتي، تريدُ: مِن ذَوِي قَرابتي؛ ويجوزُ أن تكونَ صفةً، كالهَجَاجةِ والفَقَاقَةِ للأحمق. فإن قلت: فإن جعلتَها اسمًا للقرابةِ في الآيةِ فعلامَ تَنصِبُها؟ قلتُ: على أنها مفعولٌ له، أي: يُورَثُ لأجلِ الكَلالة، أو يُورِثُ غيرَه لأجْلِها. فإن قلتَ: **فإن جعلتَ** ﴿يُورَثُ﴾ **على البناءِ للمفعول** مِن «أُورِثَ»، فما وجهُه؟ قلتُ: الرَّجلُ حينئذٍ هو الوارثُ لا الموروث. فإن قلتَ: فالضميرُ في قولِه: ﴿فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا﴾ إلى مَن يَرْجعُ حينئذ؟ قلتُ: **إلى الرَّجلِ وإلى أخيه أو أختِه**، ....

قولُه: «لا أرثي»، أي: لا أرحَمُ، والضميرُ في «لها»: للناقة، «ولا مِن حَـفًا» أي: من وَجًى[1]، قيل: إنَّ الأعشى مدَحَ النبيَّ ﷺ بقصيدةٍ فيها هذا البيتُ، وأقبَلَ إلى مكةَ ونزَلَ على عُتبةَ، فسمعَ به أبو جهلٍ[2] فلم يزالوا يُغوونَه حتَّى صَدُّوه، فماتَ باليمامةِ كافرًا.

قولُه: (**فاستُعيرت للقَرابة**) هذا يدُلُّ على أنَّ المنقولاتِ الاصطلاحيةَ كلَّها استعاراتٌ، يدُلُّ عليه ما شَرطُوا من وجودِ العلاقةِ المناسبة، وهِيَ التشبيهُ، وفيه شَرطٌ آخرُ وهُو الشُّهرةُ في المنقولِ إليه؛ ومِن ثَم لم يجعَلوها منَ المجاز.

قولُه: (**فإن جعلتَ** ﴿يُورَثُ﴾ **على البناءِ للمفعول**) لـمّا فرَغَ من تقريرِ معنى الثلاثيِّ؛ شَرَعَ في تقريرِ المزيد.

قولُه: (**إلى الرجلِ وإلى أخيه أو أُختِه**) فالتقديرُ: إن كان رجلٌ وارثٌ يورَثُ من جهةِ الكَلالة، ولهُ أخٌ يرِثُ معَه؛ فيَرِثُ كلُّ واحدٍ منهما منَ الميِّتِ السُّدُس، وكذا إنْ كان بدلَ الأخِ الأُختُ[3]، وحُكمُ المرأةِ الوارثةِ معَ أخيها أو أُختِها كذلك، قال القاضي: واكتفَى بحُكمِه

---

(١) وهو الوجَعُ في الحافِر.

(٢) كذا قال الإمام الطيبي، والصواب أنه أبو سفيان، فإنّ أبا جَهْلٍ كان قد هلكَ في بَدْر، وهذه الواقعة متأخّرة عن ذلك.

(٣) كذا في (ط)، وفي غيرها من الأصول الخطية: «وكذا إن كان يُدلي الأخ والأخت».

وعلى الأوّل إليهما.

فإن قلتَ: إذا رجعَ الضميرُ إليهما أفادَ استواءَهما في حِيازةِ السُّدس مِن غيرِ مُفاضَلةِ الذَّكَرِ الأُنثى، فهل تَبْقى هذه الفائدةُ قائمةً في هذا الوجه؟ قلتُ: نعمْ؛ لأنك إذا قلتَ: السدسُ له، أو لواحدٍ مِنَ الأخِ أَوِ الأختِ على التخيير؛ فقد سوَّيتَ بين الذَّكرِ والأُنثى.

وعن أبي بكرٍ الصدِّيقِ رَضِيَ الله عنه: أنه سُئِلَ عن الكَلالة، فقالَ: أقولُ فيه برأْيي، فإن كانَ صَوابًا فمِنَ الله، وإن كانَ خطأً فمِنِّي ومِنَ الشيطان، واللهُ منه بريءٌ: الكلالةُ ما خَلا الولدَ والوالد. وعن عَطاءٍ والضَّحَّاك: أنّ الكلالةَ هو الموروث. وعندَ سَعيدِ بنِ جُبير: هوَ الوارث.

وقد أَجمَعوا على أنّ المرادَ أولادُ الأمِّ، وتدلُّ عليه قراءةُ أُبيٍّ: (وله أَخٌ أو أختٌ من الأمِّ)، وقراءةُ سعدِ ابنِ أبي وقّاص: (وله أَخٌ أو أختٌ مِن أُمٍّ). وقيل: إنما استُدِلَّ على أنَّ الكَلالةَ هاهنا الإخوةُ للأمِّ خاصّةً بما ذُكِرَ في آخرِ السُّورةِ مِنْ أنَّ للأختَيْنِ الثُّلُثَيْن، وأنّ للأخوةِ كلَّ المال؛ فعُلِمَ هاهنا ـ لـمّا جُعِلَ للواحدِ السُّدسُ وللاثنَيْن الثُّلث،

عن حُكمِ المرأةِ لِدَلالةِ العطفِ على تشارُكِهما[1]، ويُمكنُ أن يقالَ: إنَّ الضميرَ راجعٌ إلى الرجل، وإلى المرأة، ويكونُ حُكمُ كلِّ واحدٍ من أخيه أو أُختِه وأخيها أو أُختِها حُكمَ كلِّ واحدٍ؛ لاستواءِ إدلائهما إلى الميِّت، ولا يَبعُدُ أن يُجرَى على التغليب.

قولُه: **(وعلى الأول)** أي: على أنَّ قولَه: ﴿يُورَثُ﴾ من وَرِثَ، أي: يورَثُ منهُ، والضميرُ في «إليهما» للأخِ والأُخت، والتقديرُ: إن كان رجلٌ يورَثُ منهُ من جهةِ الكلالةِ وله أخٌ يَرِثُه، أو أُختٌ تَرِثُه؛ فلكلٍّ منَ الأخِ والأُختِ السُّدُس.

قولُه: **(وقد أجمَعوا على أنَّ المرادَ أولادُ الأُمِّ)** أي: في هذه الآية، يدُلُّ عليه ما بعدَه.

---

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ١٥٧).

ولَمْ يُزادُوا على الثُّلثِ شيئًا ـ أنه يُعْنى بهم الإخوةُ للأم، وإلّا فالكلالةُ عامّةٌ لمن عَدا الولدَ والوالدَ مِن سائرِ الإخوةِ **الأَخْيافِ** والأعيانِ وأولادِ العَلّاتِ وغيرِهم.

﴿غَيْرَ مُضَآرٍّ﴾: حالٌ، أي: يُوصي بها وهوَ غيرُ مضارٍّ لوَرَثتِه؛ وذلك أن يوصيَ بزيادةٍ على الثُّلث، أو يوصيَ بالثلثِ فما دونَه ونِيَّتُه مضارَّةُ ورثتِه ومغاضبتُهم لا وجهُ اللّـهِ تعالى.

وعن قتادةَ: كَرِهَ اللهُ الضِّرارَ في الحياةِ وعندَ الممـات، ونَهى عنه. وعن الحَسَنِ: المضارّةُ في الدَّينِ: أن يوصيَ بدَيْنٍ ليسَ عليه. ومعناهُ الإقرار.

﴿وَصِيَّةً مِّنَ ٱللَّهِ﴾: مصـدرٌ مؤكِّـد، أي: يُوصِيكم بـذلكَ وصيّةً، كقولِـه: ﴿فَرِيضَةً مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ١١]، ويجوزُ أن تكونَ منصوبةً بـ﴿غَيْرَ مُضَآرٍّ﴾ أي: لا يُضارَّ وصيّةً مِن الله، وهوَ الثلثُ فما دونَه بزيادتِه على الثلث، أَوْ: وصيةً مِنَ اللّـهِ بالأولاد، وأن لا يَدَعَهم عالةً بإسرافِه في الوصيّة. **وينصرُ هذا الوجهَ** قراءةُ الحَسَن:

قولُه: (**الأخْيافُ**). **الجوهري**: الأخيافُ من الخَيْف، وهُو اختلافُ إحدى العينَيْن، يقالُ: فرسٌ خَيْفاءُ: إذا كان إحدى عينَيْها[1] زرقاءَ والأُخرى سوداءَ، وإخوةٌ أخْياف: إذا كانت أُمُّهم واحدةً والآباءُ شتَّى، والأعيانُ: هُم أولادُ الأبِ والأمّ، وأعيانُ القوم: أشرافُ القوم، وأولادُ العَلّات: أولادُ الرجلِ من نِسوةٍ شتَّى، سُمِّيت به لأنّ أباهُم نَـهَلَ ثم عَلَّ، ومنُه حديثُ عليٍّ رَضِيَ اللهُ عنه: أنَّ رسُولَ الله ﷺ قضَى بالدَّين قبل الوَصيّة، وأنّ أعيانَ بني الأُمِّ يتوارَثونَ دونَ بني العَلّات، الرجلُ يرِثُ أخاه لأبيه وأُمِّه دونَ أخيه لأبيه. أخرجَه الترمذيُّ وابنُ ماجَهْ[2].

قولُه: (**وينصُرُ هذا الوجهَ**) أن تكونَ ﴿وَصِيَّةً﴾ منصوبةً بـ﴿غَيْرَ مُضَآرٍّ﴾[3]؛ لأنَّ

---

(١) في (ط): «عينيه» والفرس يُذكَّر ويُؤنَّث.

(٢) أخرجه الإمام أحمد (١٢٢١) والترمذيُّ (٢٠٩٤) وابن ماجَهْ (٢٧١٥) وغيرهم.

(٣) زاد في (ص) قوله: «على التقديرين».

(غيرَ مُضارٍّ وصيّـةٍ مِنَ الله) بالإضافة. ﴿وَٱللَّهُ عَلِيمٌ﴾ بمَن جارَ أو عَدَلَ في وصيَّـتِه، ﴿حَلِيمٌ﴾ عن الجائرِ لا يُعاجِلُه، وهذا وَعِيد. فإن قلتَ: في (يُوصِي) ضميرُ الرَّجلِ إذا جعلتَه الموروثَ، **فكيفَ تعملُ إذا جعلتَه الوارث**؟ قلتُ: كما عملتُ في قولِه تعالى: ﴿فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ﴾ [النساء: ١١]؛ لأنه عُلِمَ أنّ التاركَ والموصِيَ هو الميِّت. فإن قلتَ: فأينَ ذُو الحالِ فيمن قَرَأَ: ﴿يُوصَىٰ بِهَآ﴾ على ما لم يُسَمَّ فاعلُه؟ قلتُ: يُضْمَرُ «يوصِيَ» فينتصبُ عن فاعلِه؛ لأنه لـمّا قيلَ: ﴿يُوصَىٰ بِهَآ﴾ عُلِمَ أنّ ثَمَّ موصِيًا، كما قالَ: (يُسبَّحُ له) [النور: ٣٦] على ما لمْ يُسَمَّ فاعلُه؛ فعُلِمَ أنّ ثَمَّ مسبِّحًا؛ فأُضمِرَ «يُسبِّح»، فكما كانَ ﴿رِجَالٌ﴾ [النور: ٣٦] فاعلَ ما يدلُّ عليه ﴿يُسَبِّحُ﴾؛ كانَ ﴿غَيْرَ مُضَآرٍّ﴾ حالًا عمّا يدلُّ عليه ﴿يُوصَىٰ بِهَآ﴾.

[﴿تِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ ۚ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ يُدْخِلْهُ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۚ وَذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴾

قراءةَ الحَسَن: (غيرَ مُضارٍّ وصيّـةٍ مِنَ الله) بالإضافةِ من إضافةِ العاملِ إلى المعمول(١).

قال أبو البقاء: في قراءةِ الحَسَن: (غيرَ مُضارٍّ) وجهان، أحدُهما تقديرُه: غيرَ مُضارٍّ أهلَ وَصِيّة، أو ذي وَصِيّة؛ فحذَفَ المضاف، والثاني تقديرُه: غيرَ مُضارٍّ وقتَ وَصِيّة، فحُذِفَ، وهُو مِن إضافةِ الصِّفة إلى الزمان، ويَقرُبُ منهُ قولُهم: هُو فارسُ حرب، أي: فارسٌ في الحرب، فالتقديرُ: غيرَ مُضارٍّ الوَرثةَ في وقتِ الوَصِيّة(٢).

قولُه: (**فكيف تَعمَلُ إذا جعلتَه الوارثَ**؟) يعني: إذا جُعِلَ ﴿يُورَثُ﴾ مِن: وَرِثَ، أي: يورَثُ فيه؛ يكونُ فاعلُ (يُوصي) ضميرَ الموروثِ فيستقيمُ المعنى، وأمّا إذا جُعِلَ مِن أُورِثَ على بناءِ المفعول فلا يصحُّ؛ لأنَّ الموصيَ الموروثُ لا الوارِث، وأجاب: أُضمِرَ فيه ضميرُ الموروثِ ولا يكونُ منَ الإضمارِ قبل الذِّكر؛ لأنَّه عُلِمَ أنَّ التاركَ والموصيَ هُو الميِّت.

---

(١) لتمام الفائدة، انظر: «الجامع الأحكام القرآن» (٥: ٨٠).
(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣٣٧).

وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُۥ يُدْخِلْهُ نَارًا خَٰلِدًا فِيهَا وَلَهُۥ عَذَابٌ مُّهِينٌ ﴾ ١٣- ١٤]

﴿ تِلْكَ ﴾: إشارةٌ إلى الأحكامِ التي ذُكِرتْ في بابِ اليتامى والوَصايا والمواريث، وسمّاها حُدودًا؛ لأنّ الشرائعَ كالحُدودِ المَضروبةِ الموقَّتةِ للمكلَّفين؛ لا يجوزُ لهم أن يتجاوزوها ويتخطَّوْها إلى ما ليسَ لهم بحقٍّ. ﴿يُدْخِلْهُ﴾ قُرِئَ **بالياءِ والنُّون**، وكذلكَ ﴿يُدْخِلْهُ نَارًا﴾. وقيلَ: ﴿يُدْخِلْهُ﴾ و﴿خَٰلِدِينَ﴾ حملًا على لفظِ ﴿مَن﴾ ومَعْناه. وانتصَبَ ﴿خَٰلِدِينَ﴾ و﴿خَٰلِدًا﴾ على الحال. فإن قلتَ: هل يجوزُ أن يكونا صفتَيْن لـ﴿جَنَّٰتٍ﴾ و﴿نَارًا﴾؟ قلتُ: لا؛ لأنهما جَريا على غيرِ مَن هُما له؛ **فلا بدَّ مِنَ الضَّمير**؛ وهو قولُك: خالدين هم فيها، و: خالدًا هو فيها.

[﴿وَٱلَّٰتِي يَأْتِينَ ٱلْفَٰحِشَةَ مِن نِّسَآئِكُمْ فَٱسْتَشْهِدُواْ عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِّنكُمْ فَإِن شَهِدُواْ فَأَمْسِكُوهُنَّ فِى ٱلْبُيُوتِ حَتَّىٰ يَتَوَفَّىٰهُنَّ ٱلْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ ٱللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا * وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَٰنِهَا مِنكُمْ فَـَٔاذُوهُمَا فَإِن تَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرِضُواْ عَنْهُمَآ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ تَوَّابًا رَّحِيمًا﴾ ١٥-١٦]

﴿يَأْتِينَ ٱلْفَٰحِشَةَ﴾: يَرْهَقْنَها، يقال: أَتى الفاحشةَ وجاءَها وغَشِيَها ورَهِقَها بمعنًى. وفي قراءةِ ابنِ مسعود: (يأتين بالفاحشة). والفاحشةُ: الزِّنا، لزيادتِها في القُبح على

قولُه: (**بالياءِ والنون**). بالنون: نافعٌ وابنُ عامر، وبالياء: الباقونَ[1].

قولُه: (**فلا بدَّ من الضمير**) وذلك أنَّ الخلودَ ليس بفعلٍ لها، وإنَّما هو فعلُ أهلِها؛ فلو جُعِلَ صفةً لجيءَ بالضميرِ ظاهرًا، كما ذكَرَه في المَتْن، ولـمّا لم يَظْهَرْ عُلِمَ أنه حال. قال القاضي: هيَ حالٌ مقدَّرةٌ، كقولِك: مَررتُ برجُلٍ معَه صَقْرٌ صائدًا به غدًا[2].

(١) انظر: «النشر في القراءات العشر» (٢: ٢٨٢).

(٢) «أنوار التنزيل» (٢: ١٥٩).

كثيرٍ مِن القَبائح. ﴿فَأَمۡسِكُوهُنَّ فِي ٱلۡبُيُوتِ﴾: قيلَ: مَعْناه: **فخلِّدوهنَّ محبوساتٍ في بُيوتكم**، وكانَ ذلك عقوبتَهنَّ في أوّلِ الإسلام، ثُمَّ نُسِخَ بقوله تعالى ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي﴾ الآية [النور: ٢]، ويجوزُ أن تكونَ غيرَ منسوخةٍ بأن يُترَكَ ذِكْرُ الحدِّ؛ لكونِه معلومًا بالكتابِ والسُّنَّة، **ويوصَى بإمساكِهنَّ في البيوتِ** بعدَ أن يُحَدَّدْنَ؛ صيانةً لهنَّ عن مثْلِ ما جَرى عليهنَّ بسببِ الخروجِ مِنَ البيوتِ والتعرُّضِ للرِّجال. ﴿أَوۡ يَجۡعَلَ ٱللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾: هو النكاحُ الذي يَستغنِينَ به عَنِ السِّفاح. وقيل: السبيلُ: هو الحدُّ؛ لأنه لمْ يكن مشروعًا ذلك الوقتَ. فإن قلتَ: ما معنى ﴿يَتَوَفَّىٰهُنَّ ٱلۡمَوۡتُ﴾؟ والتوفِّي والموتُ

قولُه: (**فخلِّدوهُنَّ محبوساتٍ في بيوتِكم**)، فَسَّرَ «أمسِكُوهُنَّ» بمعنى الحَبس، ثم وضَعَ «خلِّدوهُنَّ» مكان «أحبِسُوهُنَّ» باستعانةِ قولِه: ﴿حَتَّىٰ يَتَوَفَّىٰهُنَّ ٱلۡمَوۡتُ﴾ حيثُ جعَلَ الموتَ غايةً للإمساكِ في البيوت.

قولُه: (**ويوصى بإمساكِهنَّ في البيوت**)، ومنه ما رَوَى أبو داودَ والنَّسائيُّ، عن ابنِ عبّاسٍ قال: جاء رجلٌ إلى النبيِّ ﷺ، فقال: إنَّ ليَ امرأةً لا تردُّ يدَ لامس، فقال النبيُّ ﷺ: «طلِّقْها»، فقال: إنّي أُحبُّها، وهِيَ جميلة، قال: «فأمسِكها إذًا»[1].

النِّهاية: قيل: معنى «لا تَـرُدُّ يدَ لامس»: إجابتُها لِمَن أرادها، وخاف النبيُّ ﷺ إن هو أوجَبَ عليه طلاقَها أن تَتُوقَ نفسُه إليها فيقَعَ في الحرام، وقيل: معناه: أنها تُعطي مِن مالِه مَن يَطلُبُ منها، وهذا أشبَهُ. قال أحمد: لم يكنْ ليأمُرَه بإمساكِها وهِي تَفجُرُ[2].

وقلتُ: إذا حُمِلَ الحديثُ على معنى الآية لم يَحتجْ إلى مثلِ هذا التأويلِ البعيد.

---

(١) أخرجه أبو داود (٢٠٥١) والنسائي (٦: ٣٧٥) وغيرهما وأخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٧: ١٥٤) والطبراني في «المعجم الأوسط» (٢٧٠٧) وغيرهما من حديثِ جابر رَضِيَ الله عنه، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٤: ٦١٧): رجاله رجال الصحيح.

(٢) لتمامِ الفائدة انظر: «المجموع شرح المهذّب» للنووي (١٦: ٢٢٠)، و«حاشية السندي على سنن النسائي» (٦: ٦٧).

بمعنًى واحد، كأنه قيلَ: حتى يُمِيتَهنَّ الموت! قلتُ: يجوزُ أن يُرادَ: **حتى يتوفاهنَّ ملائكةُ الموت**، كقولِه: ﴿ٱلَّذِينَ تَتَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [النحل: ٢٨]، ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [النساء: ٩٧]، ﴿قُلْ يَتَوَفَّىٰكُم مَّلَكُ ٱلْمَوْتِ﴾ [السجدة: ١١] **أوْ حتى يأخذَهنَّ الموتُ ويستوفيَ أرواحَهنَّ**.

﴿وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَٰنِهَا مِنكُمْ﴾: يريدُ الزانيَ والزانية، ﴿فَـَٔاذُوهُمَا﴾: فوبِّخُوهما وذُمُّوهما، وقولوا لهما: أمَا استحيَيْتُما! أوَما خفتُما اللهَ! ﴿فَإِن تَابَا وَأَصْلَحَا﴾ وغيَّرا الحالَ ﴿فَأَعْرِضُوا۟ عَنْهُمَآ﴾ واقطَعُوا التوبيخَ والمذمَّـة؛ فإنّ التوبةَ تمنعُ استحقاقَ الذمِّ والعِقاب. **ويحتملُ أن يكونَ خِطابًا للشُّهودِ** العاثرين على سرِّهما، ويُرادَ بالإيذاءِ ذمُّهما وتعنيفُهمـا وتهديدُهما بالرفعِ إلى الإمامِ والحدِّ. ﴿فَإِن تَابَا﴾ قبْلَ الرفْعِ إلى الإمام ﴿فَأَعْرِضُوا۟ عَنْهُمَآ﴾ ولا تتعرَّضوا لهما. وقيلَ: نَزَلتِ الأُولى في السحَّاقاتِ **وهذه في اللوّاطين** ....

قولُه: (**حتَّى يتوفاهُنَّ ملائكةُ الموت**) فهُو من الإسنادِ المَجازِيِّ، كقولِه: ﴿حَتَّىٰ تَضَعَ ٱلْحَرْبُ أَوْزَارَهَا﴾ [محمد: ٤] أي: أصحابَها.

قولُه: (**أو حتَّى يأخُذهنَّ الموتُ ويستوفيَ أرواحَهنَّ**) وعلى هذا فهُو استعارةٌ تَبعيّةٌ أو مَكْنيّةٌ: جعَلَ الموتَ كالشَّخص المُستوفي، والتَّوفي كأخْذِ الرجُلِ حقَّه، على التخيـيلية.

قولُه: (**ويحتملُ أن يكونَ خطابًا للشُّهود**) عطفٌ على قولِه: «فـوَبِّخُوهما»، والمخاطَبونَ الحُكّام، أو كلُّ واحد، أي: واللذانِ يأتيانِها منكم أيُّها المؤمنونَ فوَبِّخُوهما وذُمُّوهما، أو: واللذانِ يأتيانِها مِن جنسِكم وممَّا يتصلُ بكم أيُّها الشهودُ فهَدِّدوهما بالرَّفع إلى الحُكّام. وفي الكلامِ حَذْف، أي: ﴿فَـَٔاذُوهُمَا﴾: خطابٌ لكلِّ واحد، ويَحتمِلُ أن يكونَ خطابًا للشُّهود.

قولُه: (**وهذه في اللّوّاطِينَ**). قال الإمامُ: هذا القولُ اختيارُ أبي مُسلمٍ الأصفهانيِّ، واحتجّ بأنّ قولَه: ﴿وَٱلَّٰتِى يَأْتِينَ ٱلْفَٰحِشَةَ﴾ [النساء: ١٥] إشارةٌ إلى النِّسوانِ، وقد ذكَرَ فيها ﴿مِن نِّسَآئِكُمْ﴾، وقولُه: ﴿وَٱلَّذَانِ﴾ إشارةٌ إلى الرِّجال، ومذكورٌ فيها ﴿مِنكُمْ﴾، وعلى

وقُرِئَ: (واللَّذانِّ) بتشديدِ النُّون (واللَّذَأَنِّ) بالهمزةِ وتشديدِ النُّون.

[﴿ إِنَّمَا ٱلتَّوْبَةُ عَلَى ٱللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسُّوٓءَ بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِن قَرِيبٍ فَأُوْلَٰٓئِكَ يَتُوبُ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا * وَلَيْسَتِ ٱلتَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ حَتَّىٰٓ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ ٱلْـَٰٔنَ وَلَا ٱلَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ أُوْلَٰٓئِكَ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾ ١٧-١٨]

﴿ٱلتَّوْبَةُ﴾ مِن: تابَ اللهُ عليه؛ إذا قَبِلَ توبتَه وغفَرَ له؛ يعني: أنّ القَبولَ والغفرانَ

هذا التقديرِ لا يُحتاجُ إلى النَّسخ(١). وقال القاضي: هذه الآيةُ سابقةٌ على الأُولى نزولاً، وكان عقوبةُ الزِّنى الأذى ثُم الحَبْسَ ثم الجَلْد(٢).

قولُه: (وقُرِئَ: «واللَّذانِّ» بتشديدِ النُّون): ابنُ كثير(٣)، والقراءةُ الأُخرى: شاذّة(٤)، ونَظيرُها: الذّأبّة والشّأبّة(٥).

قولُه: (﴿ٱلتَّوْبَةُ﴾ مَن: تابَ اللّـهُ عليه). الجوهري: تابَ إلى الله توبةً نَصُوحًا ومَتابًا، وقد تابَ اللّـهُ عليه، أي: وفَّقَه لها، وتحقيقُه: أنّ العبدَ إذا أذنَبَ أعرَضَ اللهُ عنه، وإذا تابَ ورجَعَ إلى اللّـهِ أقبَلَ اللّـهُ عليه بقَبولِ تَوبتِه.

وقولُه: ﴿عَلَى ٱللَّهِ﴾ متعلِّقٌ بمحذوفٍ وهُو: «واجبٌ». رَوى الإمامُ عن القاضي أنه قال: يجبُ على الله قَبولُ التوبةِ عَقْلًا، ولأنَّ «على» كلمةُ الوجوب، ولأنَّه لو حُمِلَ قولُه: ﴿ إِنَّمَا ٱلتَّوْبَةُ عَلَى ٱللَّهِ ﴾ على مجرَّدِ القَبولِ لم يَبقَ بينَه وبينَ قولِه: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ يَتُوبُ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ فَرْق، ولو حُمِلَ ذلك على الوجوب، وهذا على الوقوع؛ ظهَرَ الفرقُ. ثُم قال الإمام: إنه تعالى وعَدَ بقَبولِ التوبة، فإذا وعَدَ شيئًا لا بدَّ أن يُنجزَ وعدَه؛ لأنَّ الخُلفَ في وعدِه مُحال، ولمّا كان ذلك شَبيهًا

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٩: ٥٢٨).

(٢) «أنوار التنزيل» (٢: ١٦٠).

(٣) انظر: «النشر في القراءات العشر» (٢: ٢٨٢).

(٤) انظر: «البحر المحيط» (٣: ٥٥٦).

(٥) هذه الفقرة سقطت من (ط).

واجبٌ على اللّـهِ تعالى لهؤلاء. ﴿بِجَهَٰلَةٍ﴾: في موضع الحال، أي: يعملونَ السُّوءَ جاهلينَ سُفهاءَ؛ لأنَّ ارتكابَ القبيحِ ممّا يدعُو إليه السَّفَهُ والشهوةُ لا ممّا تدعو إليه الحكمةُ والعَقْل. وعن مُجاهد: مَن عصى اللهَ فهو جاهلٌ حتى يَنزِعَ عن جَهالتِه. ﴿مِن قَرِيبٍ﴾: مِن زمانٍ قريب. والزمانُ القريب: ما قَبْلَ حَضْرةِ الموت، ألا تَرى إلى قولِه: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ﴾ فبيَّن أنّ وقتَ الاحتضار هوَ الوقتُ الذي لا تُقبَلُ فيه التوبةُ، فبقيَ ما وراءَ ذلكَ في حُكمِ القريب. وعن ابنِ عبّاس: قَبْلَ أن يَنزِلَ به سلطانُ الموت. وعن الضحّاكِ: كلُّ توبةٍ قَبْلَ الموتِ فهوَ قَريب. وعن النَّخَعيِّ: ما لمْ يُؤخَذْ بكَظَمِه. ....

بالواجِب قيل: وجَبَ على الله، مجازًا[1]. فقولُه: ﴿إِنَّمَا ٱلتَّوْبَةُ عَلَى ٱللَّهِ﴾ إعلامٌ بأنَّ اللهَ يقبَلُ التوبةَ على سبيلِ التفضُّل، وقولُه: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ يَتُوبُ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ إخبارٌ بأنَّ اللهَ تعالى سيفعلُ ذلك. أو أنَّ قولَه: ﴿إِنَّمَا ٱلتَّوْبَةُ عَلَى ٱللَّهِ﴾ معناه: إنَّما الهدايةُ إلى التوبةِ والإرشادُ إليها، وقوله: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ يَتُوبُ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ إخبارٌ بقَبولِ التوبة، هذا هو الجوابُ على السؤال الآتي.

وأمّا قولُ المصنِّـف: «كما يجبُ على العبدِ بعضُ الطاعات» قياسًا على أنّه تعالى يُلامُ على التَّرك؛ فقياسٌ من غيرِ جامع.

الانتصاف: هذا ممَّـا تقشَعرُّ منه الجُلود، ومِن لُطفِ الله تعالى أنَّ حاكيَ البِدعةِ ليس بمُبتدِع، ووَجهُه عندَنا: أنَّ اللّـهَ تعالى وعَدَنا قَبولَ التوبةِ بشروطِها، ووقوعُ الموعودِ به واجبٌ لِصدقِ الخبر، فكلُّ ما ورَدَ من صِيَغِ الوجوبِ فهُو منزَّلٌ على وجوبِ صِدقِ الوعد، وقولُنا: صدقُ الخبرِ واجبٌ، كقولنا: وجودُ الله واجب[2].

قولُه: (ما لم يؤخَذْ بكَظَمِه). الكَظَم، بفَتْحتَيْنِ: مجرَى النفَس. **الجوهري:** أَخَذتُ بكَظَمِه أي: بمَخرجِ نَفَسِه.

الراغبُ: يقال: أخَذَ بكَظَمه، والكُظومُ: احتباسُ النفَس، ويُعبَّرُ بِهِ عنِ السكوتِ،

(١) «مفاتيح الغيب» (١٠: ٥) و«أنوار التنزيل» (٢: ١٦٠).

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشّاف» (١: ٤٨٨).

وروى أبو أيوبَ عن النبيِّ ﷺ: «إنّ الله يقبلُ توبةَ العبدِ ما لم يُغَرْغِر». وعن عطاء: ولو قبلَ موتِه بفُواقِ ناقة. وعن الحسن: أنّ إبليسَ قالَ حينَ أُهبِطَ إلى الأرض: وعزّتِك لا أفارقُ ابنَ آدمَ ما دامَ روحُه في جسدِه، فقالَ تعالى: وعزّتي لا أُغلقُ عليه باب التوبةِ ما لم يُغَرْغِر. فإن قلتَ: ما معنى «مِن» في قوله: ﴿مِن قَرِيبٍ﴾؟ قلتُ: معناه التبعيض، أي: يتوبونَ بعضَ زمانٍ قريب؛ كأنه سُمّيَ ما بين وجودِ المعصيةِ وبينَ حضرةِ الموتِ زمانًا قريبًا، ففي أيّ جزءٍ تابَ من أجزاءِ هذا الزمانِ فهو تائبٌ مِن قريب، وإلّا فهو تائبٌ من بعيد. فإن قلتَ: ما فائدةُ قولِه: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ يَتُوبُ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡ﴾ بعدَ قولِه: ﴿إِنَّمَا ٱلتَّوۡبَةُ عَلَى ٱللَّهِ﴾ لهم؟ قلتُ: قولُه: ﴿إِنَّمَا ٱلتَّوۡبَةُ عَلَى ٱللَّهِ﴾ إعلامٌ بوجوبِها عليه كما يجبُ على العبدِ بعضُ الطاعات، وقولُه: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ يَتُوبُ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡ﴾ عِدَةٌ بأنه يفي بما وَجَبَ عليه، وإعلامٌ بأن الغفرانَ كائنٌ لا محالةَ، كما يعدُ العبدُ الوفاءَ بالواجب. ﴿وَلَا ٱلَّذِينَ يَمُوتُونَ﴾ عطفٌ على ﴿ٱلَّذِينَ يَعۡمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾؛ سوّى بينَ الذينَ سوّفوا توبتَهم إلى حضرةِ الموت وبينَ الذينَ ماتوا على الكفرِ في أنه لا توبةَ لهم، لأنّ حضرةَ الموتِ أولُ أحوالِ الآخرة؛ فكما أنّ المائتَ على الكفرِ قد فاتَتْه التوبةُ على اليقين، فكذلكَ المُسَوِّفُ إلى حضرةِ الموت؛ لمجاوزةِ كلِّ واحدٍ منهما أوانَ التكليفِ والاختيار.

كقولِهم: فلانٌ لا يتنفّسُ: إذا وُصِفَ بالمبالغةِ في السكوت(١).

قولُه: (وروَى أبو أيوبَ) الحديث أخرجَه الترمذيُّ وابنُ ماجَهْ عنِ ابنِ عُمرَ رَضِيَ اللهُ عنهما(٢). غَرغَرَ المريضُ: إذا تردَّدت رُوحُه في حَلقِه.

قولُه: (بفُوَاق) قال في «الفائق»: هُو ما بينَ الحَلْبتَيْنِ من الوقت؛ لأنّها تُحلَبُ ثم تُترَكُ سُوَيْعةً يرضَعُها الفَصيلُ لتَدُرَّ ثُم تُحْلَب، يقال: ما أقام عندَه إلّا فُواقًا.

---

(١) «مفردات القرآن» ص٧١٢.

(٢) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٦١٦٠) وابن ماجَهْ (٤٢٥٣) والترمذيُّ (٣٥٣٧) وغيرهم وصحّحه ابن حبّان (٦٢٨) وفيه تمامُ تخريجه.

﴿أُوْلَٰٓئِكَ أَعْتَدْنَا لَهُمْ﴾ في الوعيد، نظيرُ قولِه: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ يَتُوبُ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ في الوعد؛ ليتبيَّنَ أنَّ الأمرينِ كائنانِ لا محالة. فإن قلتَ: مَنِ المرادُ بـ﴿ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾؛ أَهُم الفسّاقُ مِن أهلِ القِبلة أم الكفّار؟ قلتُ: فيه وجهان: أحدُهما أن يُرادَ الكفّار؛ لظاهرِ قولِه: ﴿وَهُمْ كُفَّارٌ﴾؛ وأن يُرادَ الفسّاقُ؛ لأنّ الكلامَ إنما وَقَعَ في الزانيين، والإعراضِ عنهما إن تابا وأصلَحا، ويكونُ قولُه: ﴿وَهُمْ كُفَّارٌ﴾ واردًا على سبيلِ التغليظِ كقولِه: ﴿وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [آل عمران: ٩٧] وقوله: «فليمت إن شاء يهوديًّا أو نصرانيًّا»، «مَن تركَ الصلاةَ مُتعمِّدًا فقد كفَر»؛ لأنّ من كانَ مُصدِّقًا

قولُه: (مَنِ المرادُ بـ﴿ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾؟) فإن قلتَ: هذا السؤالُ مستدَركٌ؛ لأنّه ذكَرَ أنَّ قولَه: «﴿وَلَا ٱلَّذِينَ يَمُوتُونَ﴾ عطفٌ على ﴿ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ﴾»، وقال: «سَوَّى بينَ الذينَ سَوَّفوا توبتَهم إلى حَضْرةِ الموتِ وبينَ الذين ماتوا على الكُفر»؛ فعُلِمَ منهُ أنَّ الذين يعمَلونَ السيئاتِ همُ الفُسّاقُ، والذين يموتونَ وهم كفارٌ هُم الكفّار؟ قلتُ: لا، لأنَّ قولَه: ﴿لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ لا توقيتَ فيه، فكما صَحَّ أنْ يكونَ السّياقُ ـ وهُو قولُه: ﴿وَهُمْ كُفَّارٌ﴾ ـ قرينةً للقَيْدِ لذلك السِّياق، وهُو قولُه: ﴿وَٱلَّٰتِي يَأْتِينَ ٱلْفَٰحِشَةَ﴾ [النساء: ١٥]، وقولُه: ﴿وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَٰنِهَا مِنكُمْ﴾ [النساء: ١٦]، فلـمّا تعارَضَا تساقَطا[1]. وقلتُ: وليس كذلك؛ لأنَّ قولَه: ﴿وَلَيْسَتِ ٱلتَّوْبَةُ﴾ قسيمٌ لقولِه: ﴿إِنَّمَا ٱلتَّوْبَةُ﴾ [النساء: ١٧] فدَلّتِ الآيةُ الأُولى على أنَّ توبةَ المؤمنِ إنمـا تُقبَـلُ قبلَ غرغرةِ الموت، والثانيةُ [على] أنها غيرُ مقبولةٍ عندَها؛ يشهَدُ لذلك قولُه: ﴿مِن قَرِيبٍ﴾ [النساء: ١٧] وقولُه: ﴿إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ﴾.

قولُه: (مَن تَركَ الصّلاةَ متعمِّدًا فقد كفَر) أخرجَه أحمدُ بنُ حنبلٍ في «مسنَدِه»[2].

---

(١) قوله: «فلما تعارضا تساقطا» ساقط من (ط) و(م).

(٢) أخرجه الإمام أحمد (٢٧٤٠٤) والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٥١٧٤) من حديثِ أم أيمن، وأخرجه بنحوه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٣٣٤٨) من حديثِ أنس، وله شاهد صحيح أخرجه مسلم (١٣٤).

وماتَ وهو لم يُحدّثْ نفسَه بالتوبة؛ حالُه قريبةٌ من حالِ الكافر؛ لأنه لا يَجترِئ على ذلكَ إلّا قلبٌ مُصمَت.

[﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا يَحِلُّ لَكُمۡ أَن تَرِثُواْ ٱلنِّسَآءَ كَرۡهٗاۖ وَلَا تَعۡضُلُوهُنَّ لِتَذۡهَبُواْ بِبَعۡضِ مَآ ءَاتَيۡتُمُوهُنَّ إِلَّآ أَن يَأۡتِينَ بِفَٰحِشَةٖ مُّبَيِّنَةٖۚ وَعَاشِرُوهُنَّ بِٱلۡمَعۡرُوفِۚ فَإِن كَرِهۡتُمُوهُنَّ فَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا وَيَجۡعَلَ ٱللَّهُ فِيهِ خَيۡرٗا كَثِيرٗا ﴾ ١٩]

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ﴾ كانوا يُبلون النساءَ بضروبٍ من البلايا، ويظلمونهنّ بأنواعٍ من الظُّلْم، فزُجِروا عن ذلك! **كانَ الرّجلُ إذا ماتَ له قريبٌ** من أبٍ أو أخٍ أو حميمٍ عن امرأةٍ ألقى ثوبَه عليها وقال: أنا أحقُّ بها من كلِّ أحد، فقيلَ: ﴿لَا يَحِلُّ لَكُمۡ أَن تَرِثُواْ ٱلنِّسَآءَ كَرۡهٗا﴾ أي: أن تأخُذوهنَّ على سبيلِ الإرثِ كما تُحاز المواريثُ وهنَّ كارهاتٌ لذلكَ أو مُكْرَهات. وقيل: كانَ يُمسكها حتى تموت، فقيلَ: لا يَحِلّ لكم أن تمسكوهنَّ **حتى ترثوا منهنّ** وهن غيرُ راضياتٍ بإمساككم ....

قولُه: (قلبٌ مُصمَتٌ)، **الأساس**: صَمَتَ الرجلُ وأَصْمَتَ وأَصْمتَّه وصَمَّـتُّه. وقُفلٌ مُصمَت: قد أُبهم إغلاقُه. وقال:

ومِن دونِ ليلى مُصمَتاتُ الـمَقاصِرِ (١)

قولُه: (**كان الرجلُ إذا ماتَ له قريبٌ**) وما عُطِفَ عليه، وقولُه: «وكان الرجلُ إذا تزوَّجَ»، وقولُه: «وكانوا يُسيئونَ مُعاشَرةَ الـنِّساء»، وقولُه: «وكان الرجلُ إذا طَمِحَت عينُه»، وقولُه: «وكانوا يَنكِحونَ رَوابَّهم» بيانٌ وتفصيلٌ لما أُبهم وأُجمِل بقولِه: «وكانوا يُبْلُونَ النِّساءَ بضروبٍ من البَلايا»، والمعطوفاتُ على الترتيبِ تفسيرٌ للآياتِ المَتْلُوّاتِ، أوّلُها قولُه: ﴿لَا يَحِلُّ لَكُمۡ﴾ [النساء: ١٩] إلى آخرِ الآية، إلى قولِه: ﴿ وَلَا تَنكِحُواْ مَا نَكَحَ ءَابَآؤُكُم ﴾ الآية [النساء: ٢٢].

قولُه: (**حتَّى تَرِثوا منهنّ**) معنى قولِه تعالى: ﴿أَن تَرِثُواْ ٱلنِّسَآءَ ﴾ [النساء: ١٩]، يجوزُ حَمْلُه على: يَرِثوا أنفُسَهنَّ كما يأخذونَ المواريثَ، أو على: أنْ يَرِثوا أموالَهنَّ.

(١) البيت غير منسوب في «لسان العرب» (صمت) و(قصر).

وكانَ الرجلُ إذا تزوّجَ امرأةً ولم تكنْ من حاجتِه حَبَسَها معَ سوءِ العشرةِ والقهرِ لتفتديَ منه بمالِها وتختلِع، فقيل: ﴿وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لِتَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَآ ءَاتَيْتُمُوهُنَّ﴾. والعضْلُ: الحبسُ والتضييق، ومنه: **عَضَّلَتِ المرأةُ بولدها**: إذا اختنقت رَحِمُها به فخرجَ بعضُه وبَقِيَ بعضُه.

﴿إِلَّآ أَن يَأْتِينَ بِفَٰحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ﴾ وهيَ النّشوزُ، وشكاسةُ الخُلُق، وإيذاءُ الزَّوجِ وأهلِه بالبَذاءِ والسّلاطة، أي: إلّا أن يكونَ سوءُ العِشْرةِ من جِهتهنَّ فقد عُذرتم في طلبِ الخُلْع وتَدُلُّ عليه قراءةُ أُبيّ: (إلّا أن يُفْحِشْنَ عليكم). وعن الحسن: الفاحشةُ: الزّنا، فإن فعلتْ حلَّ لزوجِها أن يَسألها الخُلْع، وقيلَ: كانوا إذا أصابتِ امرأتَه فاحشةً أخذَ منها ما ساقَ إليها وأخرجَها. وعن أبي قِلابة ومحمدِ بنِ سيرين: لا يَحِلُّ الخُلْعُ حتى يُوجدَ رجلٌ على بَطْنِها. وعن قتادةَ: لا يَحِلّ له أن يحبسَها ضِرارًا حتى تفتديَ منه، يعني: وإن زنت. وقيلَ: نُسِخَ ذلكَ بالحدود. وكانوا يُسيئونَ معاشرةَ النّساء، فقيلَ لهم: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾، وهو النَّصَفَةُ في المبيتِ والنفقةِ والإجمالِ في القول. ﴿فَإِن كَرِهْتُمُوهُنَّ﴾ فلا تفارقوهنَّ لكراهةِ الأنفسِ وحدَها، **فربّما كرهتِ**

قولُه: (ومنه: **عَضَّلتِ المرأةُ بوَلَدِها**) الراغبُ: العَضَلةُ: كلُّ لحمٍ في عَصَب، ورجلٌ عَضِل: مُكتنزُ اللَّحم، وعَضَّلتُه: شَددتُه بالعَضَلِ المتناوَلِ منَ الحيوانِ نحوَ عصَبتِه، وتُجوِّزَ بِهِ في كلِّ مَنْعٍ شديد، قال تعالى: ﴿فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَن يَنكِحْنَ أَزْوَٰجَهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٢]، وعَضَّلَتِ الدجاجةُ ببيضِها والمرأةُ بولدِها: إذا تعسَّرَ خروجُهما، وداءٌ عُضَال: صَعبُ البُرء، والعَضَلة: الداهيةُ المنكَرةُ(١).

قولُه: (**فربّما كَرِهَت**) تفسيرٌ لقولِه تعالى: ﴿فَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا﴾، وهُو علةٌ لقولِه: «فلا تُفارقوهُنَّ لكراهةِ الأنفس» وهُو الجَزاء، والحاصلُ أنّ قولَه: ﴿فَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا شَيْـًٔا﴾ وَقَعَ في التنزيلِ جَزاءً لقولِه: ﴿فَإِن كَرِهْتُمُوهُنَّ﴾، لكنه علةٌ للجَزاءِ المحذوف، المعنى: فإن

---

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني» (١: ٣١٩)، وانظر «مفردات القرآن» ص٥٧١. وهذه الفقرة سقطت من (ط).

النفس ما هو أصلحُ في الدِّين، وأحمدُ وأدنى إلى الخير، وأحبّتْ ما هو بضدِّ ذلك، ولكن للنظر في أسباب الصلاح.

[﴿وَإِنْ أَرَدتُّمُ ٱسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَّكَانَ زَوْجٍ وَءَاتَيْتُمْ إِحْدَىٰهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا۟ مِنْهُ شَيْـًٔا ۚ أَتَأْخُذُونَهُۥ بُهْتَـٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا ۝ وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُۥ وَقَدْ أَفْضَىٰ بَعْضُكُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ وَأَخَذْنَ مِنكُم مِّيثَـٰقًا غَلِيظًا﴾ ٢٠-٢١]

وكانَ الرّجلُ إذا طَمحتْ عينُه **إلى استطرافِ امرأةٍ، بَهتَ التي تحته** ورَماها بفاحشة حتى يُلجئَها إلى الافتداءِ منه بما أعطاها؛ ليصرفَه إلى تزوّجِ غيرِها، فقيل: ﴿وَإِنْ أَرَدتُّمُ ٱسْتِبْدَالَ زَوْجٍ﴾ الآية. **والقِنْطار: المالُ العظيم**، من قنطَرْتُ الشيء: إذا رفعتُه، ومنه القنطرة؛ لأنها بناءٌ مشيّد، قال:

كقنطرةِ الروميِّ أقْسمَ ربُّها لَتُكْتَنَفَنْ حتى تُشادَ بقَرْمَدِ

كرِهتُموهُنَّ فاصبِروا عليهنَّ معَ الكراهة ﴿فَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَيَجْعَلَ ٱللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا﴾، يتبيَّنُ هذا بُعَيْدَ هذا عندَ قولِه: «فإن قلتَ: مِن أيِّ وجهٍ صَحَّ قولُه: ﴿فَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا﴾ جزاءً للشرط؟».

قولُه: (**إلى استطرافِ امرأة**) **الأساس**: استَطرَفْتُ شيئًا وأطرَفتُه: أخذتُه طَريفًا، وهذه طُرفةٌ منَ الطُّرَفِ للمستحدَثِ المُعْجِب. وامرأةٌ طُرَفَة: لا تَثبُتُ على زَوْج، تَستطرِفُ الرجالَ.

قولُه: (**بَهَتَ التي تحتَه**) **الأساس**: بهتَه بكذا وباهتَهُ به: رمَاه بالبُهْتةِ، وهِيَ البُهتان.

قولُه: (**والقِنْطار: المالُ العظيم**) **الانتصاف**: هو تنبيهٌ بالأدنى على الأعلى، ومعنى قولِه: ﴿وَءَاتَيْتُمْ﴾ أي: وكنتُم آتَيْتُم؛ إذْ إرادةُ الاستبدالِ في الظاهرِ بعدَ إيتاءِ المال[1].

قولُـه: (**كقَنْطرةِ الرُّومـيِّ**) البيت[2]، رَبُّها، أي: صـاحبُها، لتُكتَـنفَنْ، أي: تكتنفُها

(١) «الانتصاف بحاشية الكشّاف» (١: ٤٩٠).

(٢) لطرفة بن العبد في «ديوانه» ص٢١.

وعن عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عنه: أنه قامَ خطيبًا فقال: أيّها الناسُ لا تُغَالوا بِصُدُقِ النّساء، فلو كانت مَكْرُمةً في الدّنيا أو تقوى عندَ اللّـهِ لكانَ أوْلاكم بها رسولُ اللّـهِ ﷺ؛ ما أصْدَقَ امرأةً من نسائِه أكثرَ من اثنتي عشرة أوقيّـة، فقامت إليه امرأةٌ فقالت له: يا أميرَ المؤمنين؛ لِـمَ تمنعُنا حقًّا جعلَه اللهُ لنا، واللهُ يقول: ﴿وَءَاتَيْتُمْ إِحْدَىٰهُنَّ قِنطَارًا﴾، فقالَ عُمَر: كلُّ أَحدٍ أعْلَمُ مِن عُمَر، ثم قال لأصحابه: تَسمعونني أقولُ مثلَ هذا فلا تُنكرونَه عليَّ حتى تَردَّ عليّ امرأةٌ ليستْ من أعْلمِ النّساء!

والبهتان: أن تستقبلَ الرّجلَ بأمرٍ قبيحٍ تَقذِفُه به وهوَ بريءٌ منه؛ لأنه يُبْهَتُ عندَ ذلك، أي: يَتحيَّر. وانتصبَ ﴿بُهْتَانًا﴾ على الحال، أي: باهتين وآثمين، أو على أنه

الفَعَلةُ[1]، منَ اكتَنفُوا بِهِ أي: أحاطوا به، تُشادُ أي: تُرفع، القَرمدُ: الآجُرُّ، شبَّه الناقةَ في تراصُفِ عِظامِها وتداخُلِ أعضائها بقَنطرةٍ، أي: قصرٍ لرجلٍ رُومي، أو القَنطرةِ المعروفة.

قولُه: (وعن عُمرَ رَضِيَ الله عنه: أنه قام خطيبًا) إلى قولِه: (اثنتَيْ عَشْرةَ أوقيّةً) مذكورٌ في «سُننِ التِّرمذيِّ» و«أبي داودَ» وغيرِهما[2]، وليس في الرواياتِ الفصلُ الأخير، يعني: فقامت... إلى آخِرِه[3].

قولُه: (من اثنتي عشْرَةَ أوقيةً) الجوهري: الأُوقيةُ في الحديثِ[4]: أربعونَ درهمًا، وكذلك كان فيما مضَى؛ فأمّا اليومَ فيما يتَعارَفُه الناسُ فالأوقيةُ: وزنُ عشَرةِ دراهمَ وخمسةِ أسباعِ درهم.

قولُه: (أي: باهِتينَ) أي: رامِينَ إياهنَّ[5] بالبُهتان، «وآثمين»: تفسيرُ قولِه: ﴿إِثْمًا

---

(١) في (ط): «العَمَلة».

(٢) أخرجه ابن ماجَهْ (١٨٨٧) وأبو داود (٢١٠٨) والترمذيُّ (١١١٤) وصحّحه الحاكم في «المستدرك» (٢: ١٩١).

(٣) هذه الزيادة المذكورة أخرجها البيهقي في «السنن الكبرى» (٧: ٢٣٣).

(٤) أخرجه مسلم (١٤٢٦) وهو في «مسند أحمد» (٢٤٦٧٠) وفيه تمامُ تخريجه.

(٥) زاد في (ص) قوله: «إياهم».

مفعولٌ له، وإن لم يكنْ غَرَضًا كقولك: قَعَدَ عن القتالِ جُبنًا.

والميثاقُ الغَليظُ: حقُّ الصُّحبةِ والمضاجَعة، كأنه قيل: وأخذْنَ به منكم ميثاقًا غليظًا، **أي: بإفضاءِ بعضِكم إلى بعض**، ووصفُه بالغِلَظ؛ لقوّته وعِظَمه؛ فقد قالوا: صحبةُ عشرينَ يومًا قرابة، فكيفَ بما يَجري بينَ الزّوجين من الاتّحاد والامتزاج. وقيل: هو قولُ الوليّ عندَ العقد: أنكحتُك على ما في كتابِ الله من إمساكٍ بمعروف، أو تسريحٍ بإحسان. وعن النبيِّ ﷺ: «**استوصوا بالنّساءِ** خيرًا؛ فإنهنّ عَوانٍ في أيديكم؛ أخذتموهنَّ بأمانةِ الله، واستحلَلْتُم فروجهنَّ بكلمةِ الله».

مُّبِينًا﴾. قال الزجّاج: البُهتانُ: الباطلُ الذي يُتحيَّرُ من بُطلانِه، وهُو حالٌ موضوعةٌ موضعَ المَصْدر[١]. وقلت: البُهتانُ: الباطلُ هنا بمعنى الظُّلم والإثم والفعل الباطلِ، لا قَذْفُ البريء، فيكونُ قولُه: ﴿وَإِثۡمًا مُّبِينًا﴾ عطفًا تفسيريًّا لـ﴿بُهۡتَٰنًا﴾[٢].

قولُه: **(والميثاقُ الغَليظُ: حقُّ الصُّحبة والمُضاجَعة) الراغب**: الميثاقُ الغليظُ هو: ما قال ﷺ: «أخَذتُموهنَّ بأمانةِ الله، واستَحللتُم فروجَهنَّ بكلماتِ الله»[٣].

قولُه: **(أي: بإفضاءِ بعضِكم إلى بعض) الراغبُ**: أفضَى فلانٌ إلى فلان، أي: وصَلَ إلى فضاءٍ منه، أي: سَعةٍ غيرِ محظورة، فمنَ الفقهاءِ منَ جعَلَ ذلك عبارةً عن الخَلوةِ حصَلَ معَها المَسيسُ أو لم يَحصُلْ، ومنهم مَن جعَلَه كنايةً عن الـمَسِيسِ[٤]، وإليه ذهبَ ابنُ عباس ومُجاهدٌ، ونبه أنّ المَهرَ بإزاءِ ذلك المعنى، وقد نِلتُموه منهنَّ، فلا حقَّ لكم إذًا عليهنَّ.

قولُه: **(استَوصُوا بالنِّساء)** رَوَينا عن التِّرمذيِّ وابنِ ماجَهْ، عن عَمْرِو بنِ الأحوَص، أنَّ رسُولَ الله ﷺ قال: «ألا فاستَوصُوا بالنِّساءِ خيرًا، فإنهنّ عَوانٍ عندَكم، وليس تملِكونَ

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢٦).

(٢) من قوله: «وقلت: البهتان» إلى هنا ساقط من (ط) و(ص).

(٣) أخرجه مسلم (١٢١٨) من حديثِ جابر بن عبد الله، و«تفسير الراغب الأصفهاني» (٣: ١١٥٧).

(٤) انظر: «الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي (٣: ١٠٢) و«تفسير الراغب الأصفهاني» (٣: ١١٥٦).

[﴿ وَلَا تَنكِحُواْ مَا نَكَحَ ءَابَآؤُكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ فَٰحِشَةً وَمَقْتًا وَسَآءَ سَبِيلًا ﴾ ٢٢]

وكانوا ينكحونَ **روابَّهم**، وناسٌ منهم يَمقتونَه من ذوي مُروآتهم ويُسمّونَه نكاحَ المَقْت، وكان المولودُ عليه يقالُ له: المَقْتيّ، ومن ثَمَّ قيل: ﴿وَمَقْتًا﴾؛ كأنه قيلَ: هو فاحشةٌ في دين اللّـهِ بالغةٌ في القبح، ممقوتٌ في المُروءة، ولا مزيدَ **على ما يَجمعُ القبحَيْن**.

وقُرِئَ: (لا تَحلُّ لكم) بالتاءِ على **﴿أَن تَرِثُواْ﴾ بمعنى الوِراثة** ....

منهنَّ غيرَ ذلك إلَّا أن يأتينَ بفاحِشةٍ مبيِّنة» الحديث[1]، قيل: «استَوصى» مُطاوِعُ «أوصَى»، كأنه قال: أُوصيكُم بالنِّساءِ خيرًا فاقبَلوا وَصِيّتي فيهنّ، الاستيصاءُ: قَبولُ الوَصِيّة.

المُغْرب: وفي حديث الظِّهار: «استَوصِي بابنِ عمِّكِ خيرًا»[2]، أي: اقبَلي وَصِيّتي فيه[3].

النهاية: العاني: الأسيرُ، وكلُّ مَن ذَلَّ واستكانَ وخضَعَ فقد عَنَا يَعْنو، وهُو عانٍ، والمرأةُ عانِيَةٌ، وجمعها: عَوانٍ، أي: أسرى أو كالأسرى، وهو مرفوعٌ على أنه خبرُ «إن».

قولُه: (**رَوابَّهم**) الروابُّ: جمعُ الرابّة، **الجوهري**: والرابّةُ: امرأةُ الأبِ.

قولُه: (**على ما يَجمَعُ القُبحَيْن**) أي: العقليَّ والشَّرعيَّ، مَذْهَبُه.

قولُه: (**وقرئ: «لا تَحِلُّ لكم»، بالتاء**) وهِيَ شاذة[4].

قولُه: (**﴿أَن تَرِثُواْ﴾ بمعنى الوراثة**) وفي بعض النُّسخ: «على أنّ ﴿تَرِثُواْ﴾»، والمرادُ: أنّ توجيهَ القراءةِ بالتاءِ: أن يكونَ ﴿تَرِثُواْ﴾ بمعنى الوِراثة؛ لأنَّ ﴿أَن تَرِثُواْ﴾[5] في موضع رَفعِ

---

(١) أخرجه الترمذيُّ (١١٦٣) وابن ماجَهْ (١٨٥١) والنسائي في «السنن الكبرى» (٩١٢٤) وقال الترمذي: هذا حديثٌ حسن صحيح.

(٢) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٧٣٦٠) وابن حبّان (٤٢٧٩) من حديثِ خولة بنت ثعلبة رَضِيَ الله عنها.

(٣) «المُغرب في ترتيب المُعرب» (٢: ٣٥٨).

(٤) انظر: «البحر المحيط» (٣: ٥٦٨).

(٥) قوله: «بمعنى الوراثة؛ لأن أن ترثوا» ساقط من (ط).

و﴿كَرۡهٗا﴾ **بالفتحِ والضمّ**، من الكراهةِ والإكراه. وقُرِئَ (بفاحشة مُبيْنَـة) من: أبانت، بمعنى: تَبيّنت أو بَيّنت، كما قُرِئَ: ﴿مُّبَيِّنَةٍ﴾ **بكسر الياءِ وفتحِها**، (**ويجعلُ الله**) **بالرّفع على أنه في موضعِ الحال**، (وآتَيْتُمُ احْدَاهُنَّ) بوصلِ همزةِ ﴿إِحۡدَىٰهُنَّ﴾، كما قُرِئَ: (فَلَثْمَ عليه) [البقرة: ١٧٣].

فاعلِ «تَحِلّ»، وفي أكثرِ النُّسخ: «على ﴿أَن تَرِثُواْ﴾ بمعنى الوِرَاثة»، والمعنى على ما مَرَّ، و«أنّ» مقدَّرة، وعلى القراءةِ بالياء: على أنَّ ﴿أَن تَرِثُواْ﴾ بمعنى الإرث. قال أبو البقاء: ﴿ٱلنِّسَآءَ﴾ هو المفعولُ الأولُ بمعنى الموروثاتِ، فكانتِ العربُ في الجاهليةِ تَرِثُ نساءَ آبائها وتقولُ: نحن أحقُّ بنِكاحِهِنَّ[1].

قولُه: (و﴿كَرۡهٗا﴾ **بالفتح والضمّ**) بالضمِّ: حمزةُ والكسائي، والباقونَ: بفتحِها[2]. قال أبو البقاء: وهما لغتانِ بمعنًى[3]، وقيل: الفتحُ بمعنى الكراهية؛ فهُو مصدر، والضمُّ: اسمُ المصدر، وقيل: الضمُّ بمعنى المَشَقّة.

قولُه: (﴿مُّبَيِّنَةٍ﴾ **بفتحِ الياءِ وكسرِها**[4]) بالفتح: ابنُ كثيرٍ وأبو بكر، والباقونَ: بكسرِها.

قال أبو البقاء: في هذه القراءةِ وجهان، أحدُهما: أنها هي الفاعلة؛ أي: تُبيِّنُ حالَ مُرتكبِها، والثاني: أنه منَ اللازم، يقال: بان الشيءُ وأبانَ وتَبيَّن، واستَبانَ وبَيَّنَ، بمعنًى واحد[5].

قولُه: (﴿ويجعلُ الله﴾ **بالرفع، على أنه في موضع الحال**)، قيل: فلا حاجةَ إذن إلى الواو؛ لأنَّه مضارعٌ مثبَت، إلّا أن يُقالَ: لو لم تُذكَر الواوُ لالتبَسَ بأنْ يكونَ صفةً لقولِه: ﴿شَيۡـٔٗا﴾ كقولِه تعالى: ﴿وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٞ مَّعۡلُومٞ﴾ [الحجر: ٤] قلت: هذا مُخالفٌ لمذهبِه؛ لأنه يُجوِّزُ إدخالَ الواوِ بينَ الصفةِ والموصوف، فكذلك جوَّزَ هاهنا إدخالَ الواوِ في

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣٤٠).

(٢) انظر: «النشر في القراءات العشر» (٢: ٢٨٣).

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣٤١).

(٤) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «بكسر الياء وفتحها»، والأمر فيه قريب.

(٥) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣٤١).

فإن قلتَ: ﴿تَعۡضُلُوهُنَّ﴾ ما وجه إعرابه؟ قلتُ: النصب عطفًا على ﴿أَن تَرِثُواْ﴾ و﴿لَا﴾ لتأكيدِ النفي، أي: لا يَحِلُّ لكم أن ترثوا النساءَ ولا أن تعضلوهنّ. فإن قلتَ: أيُّ فَرقٍ بينَ تعديةِ «ذهب» بالباء وبينها بالهمزة؟ قلت: إذا عُدِّيَ بالباء **فمعناه: الأخذُ والاستصحاب**، كقولِه تعالى: ﴿فَلَمَّا ذَهَبُواْ بِهِۦ﴾ [يوسف: ٥]؛ وأمّا الإذهاب: فكالإزالة. فإن قلتَ: ﴿إِلَّآ أَن يَأۡتِينَ﴾ [النساء: ١٩] ما هذا الاستثناء؟ قلتُ: هو استثناء من أعمِّ عامِّ الظرفِ أو المفعولِ له؛ كأنه قيل: ولا تَعْضُلوهنَّ في جميعِ الأوقاتِ إلّا وقتَ أن يأتينَ بفاحشة، أو: ولا تَعْضلوهنَّ لعلّةٍ من العِلَلِ إلّا لِأنْ يأتينَ بفاحشة.

فإن قلتَ: من أيِّ وجهٍ صحَّ قولِه: ﴿فَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ﴾ جزاءً للشرط؟ قلت: من حيثُ إنّ المعنى: فإنْ كرهْتموهنَّ فاصبروا عليهنَّ مع الكراهة، فلعلَّ لكم فيما تكرهونَه خيرًا كثيرًا ليس فيما تحبونَه.

فإن قلتَ: كيفَ استُثنيَ ﴿مَا قَدۡ سَلَفَ﴾ ممّا نكَحَ آباؤكم؟ قلت: كما استُثنيَ «غَيـرَ أنَّ سيوفَهم» من قولِه: ....

المضارع إذا وقعَ حالاً، وإنْ خالفَ المفصَّل. قال فَخْرُ المشايخ: وقد جاء معَ الواو، كقولِه تعالى: ﴿أَتَأۡمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلۡبِرِّ وَتَنسَوۡنَ أَنفُسَكُمۡ﴾ [البقرة: ٤٤] فإن قيل: لِمَ لا يجوزُ: وأنتم تَنسَوْنَ أنفُسَكم؛ فتكونَ الجُملةُ اسميةً؟ يُقال: لا يستقيمُ هذا المعنى فيما نحن بصدَدِه إلّا على التعسُّف، بأن يقال: أصلُه: واللهُ يجعَلُ فيه خيرًا، ثُم حذَفَ المبتدأ وأظهرَ الفاعلَ في «يجعَل»[1].

قولُه: (**فمعناه: الأخذُ والاستصحاب**): قال الحريريُّ في «دُرّةِ الغَوّاص»: اختلَفَ النَّحْويُّونَ هل بينَ حرفَي التعديةِ فرقٌ أم لا؟ فقال: الأكثَرونَ هما بمعنًى واحد، وقال أبو العبَّاسِ المبرِّد: بل بينَهما فَرْق، وهُو أنك إذا قلت: أخرَجتُ زيدًا، كان بمعنى: حمَلتُه على الخروج، وإذا قلت: خرَجتُ بهِ، فمعناه: أنك خرَجْتَ واستَصحبتَه معَك؛ والقولُ الأوّلُ أصَحُّ بدَلالةِ قولِه تعالى: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمۡ﴾ [البقرة: ١٧][2]، وقد مَرَّ الكلامُ فيه في البقرة.

(١) لتمام الفائدة، انظر: «حاشية الشهاب الخفاجي على البيضاوي» (٣: ١١٨).

(٢) «درّة الغوّاص» ص٢٣.

ولا عيبَ فيهم

يعني: إن أمكنَكم أن تنكِحوا ما قد سَلَفَ فانكحوه، فلا يَحلُّ لكم غيرُه وذلكَ غيرُ ممكن، والغرضُ المبالغةُ في تحريمِه، وسدِّ الطريقِ إلى إباحتِه، كما يُعَلَّقُ بالمُحالِ في التأبيدِ نحوَ قولِهم: حتى يَبْيَضَّ القار، وحتى يَلِجَ الجملُ في سمِّ الخِياط.

[﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَٰتُكُمْ وَعَمَّٰتُكُمْ وَخَٰلَٰتُكُمْ وَبَنَاتُ ٱلْأَخِ وَبَنَاتُ ٱلْأُخْتِ وَأُمَّهَٰتُكُمُ ٱلَّٰتِىٓ أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَٰتُكُم مِّنَ ٱلرَّضَٰعَةِ وَأُمَّهَٰتُ نِسَآئِكُمْ وَرَبَٰٓئِبُكُمُ ٱلَّٰتِى فِى حُجُورِكُم مِّن نِّسَآئِكُمُ ٱلَّٰتِى دَخَلْتُم بِهِنَّ فَإِن لَّمْ تَكُونُوا۟ دَخَلْتُم بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَحَلَٰٓئِلُ أَبْنَآئِكُمُ ٱلَّذِينَ مِنْ أَصْلَٰبِكُمْ وَأَن تَجْمَعُوا۟ بَيْنَ ٱلْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾ ٢٣]

معنى ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ ﴾: تحريمُ نكاحهنّ؛ كقولِه: ﴿ وَلَا تَنكِحُوا۟ مَا نَكَحَ ءَابَآؤُكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ ﴾ [النساء: ٢٢] ولأنَّ تحريمَ نكاحِهنَّ هو الذي يُفهمُ من تحريمهنّ، كما يُفهَمُ من تحريمِ الخمرِ تحريمُ شربِها، ومن تحريمِ لحمِ الخنزيرِ تحريمُ أكلِه. وقُرِئَ: (وبناتُ الَاخْتِ) بتخفيف الهمزة.

قولُه: (ولا عيبَ فيهم) للنابغة، تمامُه[1]:

..............غيرَ أنّ سيوفَهمْ بهِنّ فلولٌ من قِراعِ الكتائبِ[2]

فُلول: جمع فَلّ، وهُو كسرٌ في حدِّه، يعني: إذا لم يكنِ العيبُ إلّا الشجاعةَ، وهِيَ من أخصِّ أوصافِ الـمَدْحِ؛ فإذًا لا عيبَ فيهم.

قولُه: («وبناتُ الَاخْتِ» بتخفيفِ الهمزة) روايةُ وَرْشٍ عن نافع، نُقِلتْ حركةُ همزةِ «أُخت» إلى لامِ التعريفِ وحُذِفتِ الهمزة[3].

(١) في (ط): «تمامه للنابغة».

(٢) «ديوان النابغة» ص٢.

(٣) انظر: «النشر في القراءات العشر» (٢: ٤٦٤).

وقد نـزّلَ اللهُ الرَّضاعةَ منزلةَ النسبِ حتى سَمّى المُرْضِعةَ أمًّا للرّضيع، والـمُرَاضِعةُ أختًا، وكذلك زَوْجُ الـمُرْضِعةِ أبوه، وأبواه جدّاه، وأختُه عمّتُه، وكلُّ ولدٍ وُلِدَ له من غَيْرِ المرضعةِ قبلَ الرّضاعِ وبعدَه فهم إخوتُه وأخواتُه لأبيه، وأمُّ المرضعةِ جدّتُه، وأختُها خالتُه، وكلُّ من وُلِدَ لها مِن هذا الزوجِ فهم إخوتُه وأخواتُه لأبيه وأمّه، ومن وُلِدَ لها من غيرِه فهم إخوتُه وأخواتُه لأمِّه، ومنه قولُه ﷺ: «**يَحْرُمُ من الرَّضاعِ ما يَحْرُمُ من النّسب**». وقالوا: تحريمُ الرَّضاعِ كتحريمِ النسبِ إلّا في مسألتين: إحداهما: أنه لا يجوزُ للرّجلِ أن يتزوّجَ أختَ ابنِه من النّسب، ويجوزُ أن يتزوّجَ أختَ ابنِه من الرِّضاع؛ لأنَّ المانعَ في النسبِ وَطْؤه أمَّها، وهذا المعنى غيرُ موجودٍ في الرَّضاع؛ والثانيةُ: لا يجوزُ أن يتزوّجَ أمَّ أخيه من النسبِ ويجوزُ في الرَّضاع؛ لأنَّ المانع في النسبِ وَطْءُ الأبِ إيّاها، وهذا المعنى غيرُ موجودٍ في الرّضاع.

﴿**مِّن نِّسَآئِكُمُ**﴾ متعلقٌ بربائبكم ومعناه: أنّ الرَّبيبةَ من المرأةِ المدخولِ بها مُحَرَّمةٌ على الرّجل، حلالٌ له إذا لم يَدخلْ بها. فإن قلتَ: هل يصحُّ أن يتعلقَ بقولِه:

قولُـه: (**يَحرُمُ منَ الرَّضاعِ ما يَحرُمُ منَ النّسَب**) الحديث، أخرَجه الترمذيُّ عن علـيٍّ رَضِيَ الله عنه[١]. قال القاضي: استثناءُ أُختِ ابنِ الرجُلِ وأُمِّ أخيه منَ الرَّضاعِ من هذا الأصلِ ليسَ بصَحيح؛ فإنّ حُرمتَهما في النسَبِ بالمصاهَرةِ دونَ النسَب. تمّ كلامُه[٢].

وقيل: ويَلحَقُ بهما الحَفَدة، كما لو أرضَعَتْ أجنبيّةٌ ولدَ ولدِك: لم تَحرُمْ عليك، فلو كانت من النسَب لـحَرُمَت؛ لأنها زوجةُ ابنِك أو بنتُك، وكذا الجَدّةُ كما لو أرضَعت أجنبيّةٌ ولدَك ولها أُمٌّ؛ فإنها جَدّةُ الولدِ منَ الرَّضاعِ ولم تَحرُم، ولو كانت منَ النسَبِ لحَرُمَت؛ لأنها أُمُّك أو أُمُّ زوجتِك.

---

(١) «سنن الترمذي» (١١٤٦) وأخرجه البخاريُّ (٢٦٤٥) وغيره من حديثِ ابن عباس، وله طريق أخرى من حديثِ عائشة رَضِيَ الله عنها عند أحمد (٢٤٧٥٦) وابن ماجَهْ (١٩٣٧).

(٢) «أنوار التنزيل» (٢: ١٦٦).

﴿وَأُمَّهَٰتُ نِسَآئِكُمْ﴾؟ قلتُ: لا يخلو إمّا أنْ يتعلقَ بهنّ وبالربائبِ غيرَ مبهمتينِ جميعًا؛ وإمّا أن يتعلقَ بهنّ دونَ الرّبائبِ فيكونُ حرمتهنَّ غيرَ مُبهَمة، وحرمةُ الرّبائبِ مبهمة، فلا يجوزُ الأوّلُ لأنّ معنى «مِنْ» معَ أحدِ الـمُتعلِّقَينِ خلافُ معناه معَ الآخَر؛ ألا تُراكَ أنك إذا قلتَ: «وأمهاتُ نسائكم مِن نسائِكم اللاتي دَخَلْتم بهنّ»، فقد جعلتَ «من» لبيانِ النّساء وتمييزِ المدخولِ بهنّ من غيرِ المدخولِ بهنَّ، وإذا قلتَ: «وربائِبُكم من نسائِكم اللّاتي دَخَلْتم بهنّ»، فإنك جاعلٌ «من» لابتداءِ الغايةِ كما تقول: بناتُ رسولِ اللّـهِ ﷺ من خديجة، وليسَ بصحيحٍ أن يُعنى بالكلمةِ الواحدةِ في خطابٍ واحدٍ معنَيانِ مختلفان! ولا يجوزُ الثاني؛ لأنّ ما يليهِ هو الذي يَستوجبُ التعليقَ به ما لم يعترض أمرٌ لا يُردّ، إلّا أن تقولَ: أُعلِّـقُه بالنّساءِ والرّبائب، وأجعلُ «مِن» للاتصالِ

قولُه: (إمّا أن يتَعلقَ) لم يُرِدْ به تعلُّـقَ المعمولِ بالعامل؛ بل أراد به التقييد، يشهَدُ له قولُه: «غير مبهمتَيْنِ» أي: مطلقتَيْن. الإبهامُ: الإطلاقُ والإرسالُ، أي: غير مقيَّدتَيْنِ[1] بالدخولِ، وهذا مذهبُ بعض الصَّحابةِ وقراءتُهم كما سيأتي[2].

قولُه: (فإنك جاعلٌ «مِن» لابتداءِ الغاية) قيل: هذا على خلافِ ما في «المفصَّل»[3]: أنّ معنى الكلِّ راجعٌ إلى ابتداءِ الغاية، ويندفعُ بأنّ «من» الابتدائية مجرَّدةٌ لها، وغيرُها متضمِّنةٌ لها، معَ ما يختَصُّ به. وقلت: «مِن» البيَانيّةُ تقتضي اتحادَ الثاني بالأول، والابتدائيةُ توجبُ إنشاءَ الأولِ من الثاني فبينَهما تَنافٍ.

قولُه: (ما لم يَعترضْ أمرٌ) أي: الأصلُ أن يُعلَّق بالأقرب، إلَّا أنْ يَعترضَ صارفٌ قويٌّ لا يُردُّ، وهذا مبنيٌّ على أنَّ المعطوفاتِ المستعقِباتِ للقَيْدِ هل يتَعلَّقُ ذلك القَيْدُ بالأخيرِ أم بالمجموع؟ ففيه الخلافُ المشهور.

قوله: (إلا أن تقول: أُعلِّقه بالنساء والربائب) الاستثناء مُنقطع، ولا بدّ فيه من تقديرِ

---

(١) في (ط): «أي تكونان مقيدتين».

(٢) قوله: «وهذا مذهبُ بعض الصحابة وقراءتُهم كما سيأتي» سقط من (م).

(٣) «المفصّل في علم العربية» ص٢٨٣.

كقولِه تعالى: ﴿ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتُ بَعْضُهُم مِّنۢ بَعْضٍ ﴾ [التوبة: ٦٧].

فإني لستُ منكَ ولستَ منّي

«ما أنا مِن دَدٍ ولا الدّدُ منّي». وأمهاتُ النّساءِ متصلاتَ بالنّساء، لأنهنّ أمّهاتُهنّ، كما أنّ الرّبائبَ متصلاتٌ بأمهاتِهنَّ، لأنهنَّ بناتُهنَّ. هذا، وقد اتفقوا على أنّ تحريمَ أمهاتِ

مضاف؛ أي: أُعلّقه بأمّهات النساء والربائب؛ لاستقامة المعنى، ولأنّ الكلام سابقاً ولاحقاً واردٌ في الأمّهاتِ والربائب، أمّا سابقاً: فقوله: «هل يصح أن يتعلّق بقوله: ﴿وَأُمَّهَٰتُ نِسَآئِكُمْ﴾»، وأمّا لاحقاً فقوله: «وأمهات النساء متصلات بالنساء»[1].

قولُه: (فإنّي لستُ منكَ ولستَ منّي) للنابِغة، أولُه[2]:

إذا حاوَلتَ في أسَدٍ فُجُوراً[3]

قولُه: (ما أنا مِن دَدٍ)[4]. النهايةُ: الدَّدُ: اللَّهوُ واللعِبُ وهي محذوفةُ اللام، ولا يَخلو من أن يكونَ ياء، كقولِهم: «يَدٌ» في «يَدْي»، أو نونًا كقولِهم في «لَدُنْ»: «لَدُ»، ومعنى التنكير في الأولِ الشِّياعُ، أي: ما أنا في شيءٍ منَ اللَّهوِ، والتعريفُ في الثاني للعهدِ، كأنَّه قال: ولا ذلك النوعُ منِّي، وإنّما لم يقُلْ: ولا هُو منِّي؛ لأنَّ التصريحَ أبلغ.

قولُه: (هذا وقد اتَّفقوا) «هذا»: فَصْلُ الخطاب، أي: يصحُّ ما قُلتُ على قوانينِ النَّحْويين، ولكنّ الإجماعَ يدفعُه.

الانتصاف: في الفَرْقِ بينَ الأُمِّ تَحرُمُ بالعَقْد وبينَ البنتِ لا تَحرمُ إلَّا بالدّخولِ سرٌّ؛ فالمتزوِّجُ بالبنتِ لا يَخلو من محاوراتٍ ومراجَعاتٍ تقَعُ بينَه وبينَ أُمِّها بعدَ العَقْدِ وقبلَ الدخول، فحَرُمَتْ بالعَقْدِ لينقطعَ شوقُه منَ الأُمِّ فيعاملَها معاملةَ الـمَحْرَم، ولا كذلك عكسُه؛ إذْ لا يَحصُلُ مَظِنةُ خَلطةِ الرَّبيبةِ إلّا بالدُّخول[5]. تَمّ كلامُه.

---

(١) من قوله: «قوله: إلا أن تقول: أعلّقه» إلى هنا أثبتناه من (ط).

(٢) في (ط): «أوله للنابغة».

(٣) «ديوان النابغة» ص٩٧. انظر «الكتاب» لسيبويه (١: ٣٨٠) و«شرح الرضيّ على الشافية» (٤: ٢٠٩).

(٤) سبق تخريجُه.

(٥) «الانتصاف بحاشية الكشّاف» (١: ٤٩٥).

النّساءِ مبهمٌ دونَ تحريمِ الرّبائبِ على ما علَيه ظاهرُ كلامِ اللّـهِ تعالى، وقد رُوِيَ عن النبيّ ﷺ في رجلٍ تَزوّجَ امرأةً ثمّ طلّقها قبلَ أن يدخلَ بها أنه قال: «لا بأسَ أن يتزوّجَ ابنتَها، ولا يَحِلُّ له أن يتزوّجَ أمَّها». وعن عُمَرَ وعمرانَ بنِ الحصين رَضِيَ الله عنهما أنّ الأمَّ تَحرُمُ بنفسِ العقد. وعن مسروقٍ: هيَ مرسَلةٌ فأرسِلوا ما أَرسلَ الله. وعن ابن عباسٍ: أَبْهِموا ما أَبهمَ الله. **إلّا ما رُوِيَ عن عليٍّ** وابنِ عباسٍ وزيدٍ وابنِ عُمَرَ وابنِ الزبيرِ رَضِيَ الله عنهم أنهم قرؤوا: (وأمّهاتُ نسائِكم اللّاتي دَخَلْتم بهنّ). وكانَ ابن

وألطفُ منه ما يُعزَى إلى الإمام: أنّ البنتَ إذا أُبدِلَتْ بالأمِّ وأوثِرتْ عليها لم يَلحَقْها المشَقّةُ والغَيْرةُ ما يَلحَقُ البنتَ إذا أوثرتِ الأُمُّ عليها؛ لشفَقةِ الأمِّ وحُنُوِّها، وأنشَدَ في المعنى لأبي الطِّيب:

إنّمــــا أنتَ والدٌ والأبُ القــــا طعُ أحنَى مِن واصلِ الأولادِ[١]

فإن قلتَ: كيف يستقيمُ قولُك: ﴿وَأُمَّهَٰتُ نِسَآئِكُمْ﴾ متّصِلاتٌ بـ﴿نِسَآئِكُمُ﴾؟ قلتُ: على أن يكونَ حالًا، أي: متّصلاتٌ بـ﴿نِسَآئِكُمُ ٱلَّٰتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ﴾؛ فيكونُ قَيْدًا للمطلَق؛ لأنّ اتصالَهنَّ بهنَّ سببٌ لقَيْدِهنَّ. وأمّا الزجّاجُ فلم يُجوِّزْ مثلَ هذا النّحو، أي: أن يكونَ ﴿مِّن نِّسَآئِكُمُ﴾ متعلّـقًا بالأُمّهاتِ والرَّبائب، وإنْ كانت اتصاليّةً، قال: لا يُجيزُ النَّحويونَ: مرَرتُ بنسائك وهرَبتُ مِن نساءِ زيدٍ الظَّريفات، على أن تكونَ «الظَّريفات» نعتًا لهولاءِ ولهؤلاءِ، والجيِّدُ أنّ أُمّهاتِ نسائكم مِن تمامِ التحريماتِ المبهَمات، والربائبُ هُنّ اللاتي يَحلُلْنَ إذا لم يُدخَلْ بأُمهاتِهنَّ فقَطْ دونَ أُمهاتِ نسائكم[٢].

قولُه: (**إلَّا ما رُويَ عن عليّ**)[٣]، قيل: استثناءٌ من قولِه: «اتّفقوا»، وقلتُ: التقديرُ: اتّفَقَ آراءُ العلماءِ على التحريم بناءً على القراءةِ المشهورة، لكنْ رُويت قراءةٌ مُخالفةٌ لها عنِ الصَّحابة، وهِيَ شاذّة؛ فلا يُعمَلُ بها وتُترَكُ المشهورةُ.

---

(١) «ديوان المتنبي بشرح الواحدي» (١: ٣٢٧).
(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢٨).
(٣) انظر: «معالم التنزيل» (٢: ١٩٠).

عباسٍ يقول: واللّـهِ ما نزلت إلّا هكذا، وعن جابرٍ روايتان، وعن سعيدِ بنِ المسيّب عن زيد: إذا ماتتْ عندَه فأخذَ ميراثَها كُرِهَ أن **يَخلُفَ على أمّها**، وإذا طلّقها قبلَ أن يَدخلَ بها فإن شاءَ فعل. أقامَ الموتَ مقام الدّخولَ في ذلكَ، كما قام مقامَه في بابِ المهر، وسُمِّيَ ولدُ المرأةِ من غيرِ زوجِها **رَبيبًا وربيبةً**؛ لأنه يَرُبُّهما كما يَرُبُّ ولدَه في غالبِ الأمر، ثم اتسِعَ فيه فسُمِّيا بذلكَ وإن لم يَرُبَّهما. فإن قلتَ: **ما فائدةُ قولِه:** ﴿فِي حُجُورِكُم﴾؟ قلتُ: فائدتُه التعليلُ للتحريم، وأنهنّ لاحتضانِكم لهنَّ، ....

قولُه: (**أنْ يَخلُفَ على أُمِّها**) أي: يتزوَّجُ الأُمَّ بعدَ موتِ البنت. **الأساس**: يقال: مات عنها زوجُها فخلَّف عليها فلانًا: إذا تزوَّجَها بعدَه.

قولُه: (**ربيبًا وربيبة**) «فَعِيْلٌ» بمعنى مَفعول؛ لحقَه التاءُ لأنه صارَ اسمًا.

قولُه: (**ما فائدةُ [قوله:]** ﴿فِي حُجُورِكُم﴾؟) يعني: قد تَقرَّرَ في العُرفِ أنَّ الربائبَ: ولَدُ الزَّوجةِ سواءً رَبَّاهُنَّ الزوجُ أو لا، وهُنّ محرَّماتٌ عليه إذا دخَلَ بأُمّهاتِهِنَّ مطلقًا، فالكلامُ مُستَغْنٍ عن ذكْرِ ﴿فِي حُجُورِكُم﴾ فأيُّ فائدةٍ فيه؟ وأجابَ عنهُ بجوابَيْن، أحَدُهما: أنه وإن استُغنيَ عنه ظاهرًا لكنّ في ذكْرِه نُكتةً لطيفةً، وهي الإشارةُ إلى حُسنِ التعليلِ وتصويرِ ما يُنَفِّرُ الرجلَ من إرادةِ نِكاحِهنَّ تتميمًا لمعنى التحريم، يعني: كيف يُتصوَّرُ منَ العقلِ[1] نكاحُ مَن بصددِ الاحتضان، وحُكمُ التقلُّبِ في الحُجورِ الذي هُو مَظِنّةٌ لتربيةِ الأولاد وأفلاذِ الأكباد، وخلاصتُه: أنه جعَلَ صِلةَ الموصولِ ذريعةً إلى استهجانِ نِكاحِهنّ، وتعليلًا للتحريم، وقولُه: «خليقةً بأن تُجروا» مؤذِنٌ بأنّ التعليلَ ليسَ حقيقيًّا، ونحوُه ما مَرَّ قُبيلَ هذا: ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ﴾ [النساء: ٩]. قال المصنِّف: «﴿لَوْ﴾ معَ ما في حيِّزِه: صلةٌ للذين أُمِروا بأن يَخشَوا اللهَ تعالى فيخافوا على مَن في حُجورِهم من اليتامَى»، قال: «وأن يُقدِّروا ذلك في أنفُسِهم ويُصوِّروه حتَّى لا يَجسُروا على خلافِ الشفَقة»[2]. وحاصلُ هذا الوَجْهِ يعودُ إلى أنّ التقييدَ بالصِّفة لا يدُلُّ على نفي الحُكم

---

(١) في (ط): «العاقل».

(٢) انظر: ص٤٤٩-٤٥٠.

أو لكونهنّ بصددِ احتضانِكم، وفي حُكْمِ التقلُّبِ في حجورِكم إذا دخلتم بأمهاتهنّ وتمكَّنَ بدخولِكم حُكْمُ الزّواجِ، وثبتتِ الخُلْطةُ والأُلفة، وجعلَ اللهُ بينكم المودةَ والرَّحمة، وكانتِ الحالُ خليقةً بأن تُجروا أولادَهنَّ مجرى أولادِكم كأنكم في العقدِ على بناتهنّ عاقدونَ على بناتِكم.

وعن عليٍّ رَضِيَ اللهُ عنهُ أنه شَرَطَ ذلكَ في التحريم، وبه أخذَ داود. فإن قلتَ: ما معنى ﴿دَخَلْتُم بِهِنَّ﴾؟ قلتُ: هي كنايةٌ عن الجماع، كقولِهم: بَنى علَيها، وضربَ علَيها الحجاب؛ يعني أدخلتموهنّ السِّتْر، والباءُ للتعديّة. واللَّمسُ ونحوُه يقومُ مقامَ الدّخولِ عندَ أبي حَنيفة. وعن عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عنه: أنه خلا بجاريةٍ فجرَّدها فاستوهبها ابنٌ له فقال: إنها لا تحلُّ لك. وعن مسروقٍ أنه أَمَرَ أن تُباعَ جاريتُه بعدَ موتِه، وقال: أمَا إني لم أصِبْ منها إلّا ما يُحَرِّمها على ولدي من اللّمسِ والنظر. وعنِ الحسنِ في الرّجلِ يَملِكُ الأمةَ فيغمزُها لشهوةٍ أو يقبِّلُها أو يكشفُها: أنها لا تَحلُّ لولدِه بحال. وعن عطاءٍ وحمّادِ بن أبي سُليمان: إذا نظرَ إلى فَرْجِ امرأةٍ فلا يَنكِح أمَّها ولا بنتَها. وعن الأوزاعيّ: إذا دَخَل بالأمِّ فعرّاها ولمسَها بيدِه، وأغلقَ البابَ وأرْخى السترَ

عمّا عَدَاها؛ لأنَّ شرطَ تلك الدَّلالةِ أن يكونَ[1] لذكرِ الصِّفةِ فائدةٌ أخرى سوى التخصيص. وذهبَ عليٌّ رَضِيَ اللهُ عنه إلى أنه شَرْط، وهُو الوجهُ الثاني في الجواب.

قولُه: (**أو لكونهنَّ بصَدَد احتضانِكم**) مبنيٌّ على قولِه: «وإن لم يَرُبَّها»، وقولُه: «كأنكم في العَقْد» خبرُ «وأنّهنَّ»، واستغنَى عن العائدِ إلى اسمِ «إنّ» بقولِه: «على بَناتِهنّ»؛ لأنّه في معنى عليهِنّ، أي: على الربائبِ، فأُقيمَ المُظهَرُ مقامَ المُضمَر، وقولُه: «لاحتضانِكم» إلى آخِره تعليلٌ مقدَّمٌ لكونِ هذا العَقْدِ كالعَقْد على البنات، و«إذا دخَلتُم» ظرفٌ «لاحتضانِكم».

قولُه: (**وعن عليٍّ رَضِيَ اللهُ عنه أنه شَرَطَ ذلك**) عطفٌ على قولِه: «فائدةُ التعليل»، أي: فائدتُه أنه لا بدَّ مَن الحَضانة لتَحرُمَ، وإلّا لم تَحرُم.

---

(١) في (ط): «أن لا يكون».

فلا يحلُّ له نكاحُ ابنتِها. وعن ابنِ عباسٍ وطاووسٍ وعمرِو بنِ دينار: **أنّ التحريم لا يقع الا بالجماع** وحده. ﴿ٱلَّذِينَ مِنۡ أَصۡلَـٰبِكُمۡ﴾ دونَ من تَبَنَّيتُم. وقد تزوّجَ رسولُ اللّهِ ﷺ زينبَ بنتَ جحشٍ الأسديّة بنت عمَّتِه **أميمةَ** بنتِ عبدِ المطلبِ حينَ فارقها زيدُ ابنُ حارثة، وقالَ عزَّ وَجلّ: ﴿لِكَيۡ لَا يَكُونَ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ حَرَجٞ فِيٓ أَزۡوَٰجِ أَدۡعِيَآئِهِمۡ﴾ [الأحزاب: ٣٧]. ﴿وَأَن تَجۡمَعُواْ﴾ في موضعِ الرّفع عطفٌ على المحرّمات، أي: وحَرَّمَ عليكم الجمعَ بينَ الأختين، والمرادُ حرمةُ النّكاح؛ لأنَّ التحريمَ في الآيةِ تحريمُ النّكاح. وأمّا الجمعُ بينهما في ملكِ اليمين؛ **فعن عثمانَ وعليٍّ رَضِيَ اللهُ عنهما أنهما قالا: أحلَّتهما آيةٌ، وحرّمتهما آية**؛ يعنيانِ: هذه الآيةَ وقولَه: ﴿أَوۡ مَا مَلَكَتۡ أَيۡمَـٰنُكُمۡ﴾ [النساء: ٣].

قولُه: (**إنّ التحريمَ لا يقَعُ إلَّا بالجِماع**) قال القاضي: ويؤثِّرُ ما ليسَ بزنًى، كالوَطْءِ بشُبهةٍ أو مِلك يمين. وعندَ أبي حنيفةَ رَضِيَ اللهُ عنه: لمسُ المنكوحةِ ونحوُه كالدُّخول(١). وقولُه تعالى: ﴿فَإِن لَّمۡ تَكُونُواْ دَخَلۡتُم بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيۡكُمۡ﴾ تصريحٌ بعدَ إشعارٍ دَفْعًا للقياس، يعني: كان من حقِّ الظاهرِ أن يُقال: فإن لم يكنْ كذلك بدَلَ قولِه: ﴿فَإِن لَّمۡ تَكُونُواْ دَخَلۡتُم بِهِنَّ﴾ معَ أنه أخصَر؛ فعَدَلَ إليه دَفْعًا لإرادةِ المجازِ أو الكناية، فيقالُ حينَئذٍ: لا تجوزُ العبارةُ عنهُ بالجِماع ولا باللَّمس ونحوِهما، فعلى هذا كلامُ الأوزاعيِّ أظهرُ(٢) واللهُ أعلم.

قولُه: (**أُمَيمةَ**) **بيانُ «عمَّتِهِ»**، **الاستيعاب**: زينبُ بنتُ جَحْشٍ أُمُّها أُمَيمةُ بنتُ عبدِ المطَّلب، عمَّةُ النبيِّ ﷺ، تزوّجَها رسُولُ الله ﷺ في سنةِ خمسٍ منَ الهجرة، وقيل: في سنةِ ست(٣).

قولُه: (**فعن عُثمانَ وعليٍّ رَضِيَ اللهُ عنهما أنهما قالا: أحلَّتْهما آيةٌ وحرَّمتْهما آية**)، عن الإمامِ مالكٍ في «الموطأ»، عن قَبيصةَ بنِ ذُؤَيب، أنَّ رجُلًا سألَ عثمانَ عن أُختَيْنِ مملوكتَيْنِ لرجُلٍ: هل يجمَعُ بينَهما؟ فقالَ عثمان: أحَلَّتْهما آيةٌ وحرَّمتْهما آية، فأما أنا فلا أحبُّ أن أصنعَ

---

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ١٦٨).

(٢) انظر: «أحكام القرآن» للجصّاص (٣: ٥٢).

(٣) «الاستيعاب» (٢: ٩٧).

فرجَّحَ عليٌّ التحريم، وعثمانُ التحليل. ﴿إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ ولكن ما مضى مغفورٌ بدليلِ قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾.

ذلك. فخرَجَ من عندِه فلِقيَ رجُلًا من الصَّحابةِ فسألَه عنه فقال: أمّا أنا فلو كان لي منَ الأمرِ شيءٌ لم أجِدْ أحدًا فعَلَ ذلك إلَّا جعَلْتُه نكالًا. قال ابنُ شِهاب: أراهُ عليَّ بنَ أبي طالبٍ رَضِيَ اللهُ عنه(١).

قولُه: (وعثمان) أي: رجَّحَ عثمانُ رَضِيَ الله عنه جانبَ التحليلِ لقولِه تعالى: ﴿وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ﴾ [النساء: ٢٤] وقولِه تعالى: ﴿إِلَّا عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُهُمْ﴾ [المعارج: ٣٠]. قال القاضي: قولُ عليٍّ أرجَحُ؛ لأنَّ آيةَ التحليلِ مخصوصةٌ في غيرِ ذلك(٢). وقيل: الاحتياطُ التَّرْكُ؛ لقولِه ﷺ: «دَعْ ما يَريبُك إلى ما لا يَرِيبُك»(٣) ولأنَّ الأصلَ في الأبضاعِ الحُرمة، ولأنَّه ما اجتَمعَ الحلالُ والحرامُ إلاَّ غَلَبَ الحرامُ على الحلال.

قولُه: (**ولكنْ ما مضَى مغفورٌ بدليلِ قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾**) يريدُ أنّ الاستثناءَ منقطع، وتحقيقُه ما ذكَرَه أبو البقاءِ في الآيةِ السابقة: ﴿مَا﴾ في ﴿مَا قَدْ سَلَفَ﴾ مَصْدريّة، والاستثناءُ منقطِع؛ لأنَّ النهيَ للمستقبل، وما سَلَفَ ماضٍ فلا يكونُ من جنسِه، وهُو في موضعِ نَصْب، ومعنَى المنقطعِ أنه لا يكونُ داخلًا في الأول، بل في حُكم المستأنَف، وتُقدَّرُ «إلَّا» فيهِ بـ«لكنْ»، أي: لا تتزوَّجوا منَ تزوَّجه آباؤكم، لكنْ ما سَلَفَ من ذلك فمَعْفُوٌّ عنه، نحوُ قولِك: ما مرَرتُ برجُلٍ إلَّا بامرأة، أي: لكنْ بامرأة، والغَرَضُ منه بيانُ معنًى زائد؛ لأنّ قولَك: ما مرَرتُ برجُلٍ صَريحٌ في نَفْيِ المرورِ برجُلٍ ما، غيرُ متعرِّضٍ لإثباتِ المرورِ بامرأةٍ أو نَفْيه، فإذا قلتَ: بامرأةٍ، كان إثباتًا لمعنًى مسكوتٍ عنه غيرِ معلومٍ

---

(١) أخرجه الإمام مالك في «الموطأ» (١١٢٢) والدارقطني في «السنن» (٣٧٢٥) والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧: ١٦٣)، ولتمام الفائدة انظر: «جامع الأصول» (١١: ٤٩٦).

(٢) «أنوار التنزيل» (٢: ١٦٩).

(٣) أخرجه الترمذي (٢٥١٨) وأحمد في «المسند» (١٧٢٣) وصحّحه ابن حبان (٧٣٢) من حديثِ الحسن بن علي رَضِيَ الله عنهما.

....

بالكلامِ الأولِ نفْيُه ولا إثباتُه[١].

فإن قلتَ: لمَ فرَّقَ المصنِّفُ بينَ هذا الاستثناءِ حيثُ جعَلَه منقطعًا وبينَ ما سَبَقَ حيثُ جعَلَه مِن بابِ «ولا عيبَ فيهم»؟

قلتُ: لاقتضاءِ المقام، والفَرْقِ بينَ نِكاحِ الأُمهات، والجمعِ بينَ الأُختَيْن، واستدعاءِ كلٍّ منَ التعليلَيْن؛ أعني قولَه: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ فَٰحِشَةً وَمَقْتًا وَسَآءَ سَبِيلًا﴾ [النساء: ٢٢] وقولَه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [النساء: ٢٣] ما يقتضيه منَ المعنى؛ فإنّ التعليلَ بالغُفرانِ والرَّحمة يستدعي كلامًا متضمِّنًا للذنبِ والخطأ؛ ولذلك قال: «ما مضَى مغفورٌ، بدليلِ قولِه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾»، كأنه قيل: حَرَّمَ عليكمُ الجمعَ بينَ الأُخْتَين؛ لأنَّه خطأٌ وذَنْب، ومَن يفعَلْ ذلك يؤاخَذْ به، لكنْ ما قد سَلَفَ فإنه مغفورٌ غيرُ مؤاخَذٍ به؛ لأنَّ اللهَ تعالى كان غفورًا رحيمًا. والتعليلُ بالفاحشةِ والمَقْتِ وسوءِ السبيلِ يوجبُ تأويلَ الكلامِ السابقِ بما يُنبئُ عنِ المبالغةِ في القُبحِ والفُحش، وأنّ المنهيَّ عنهُ ممَّا ينبغي ألا يوجَدَ أصلًا، وأنه مُنافٍ لحالِ المؤمنينَ وأصحابِ المروءةِ وأربابِ التمييز، وذلك لا يتمُّ إلَّا بجَعْلِ التركيبِ من بابِ تأكيدِ الذمِّ بما يُشبهُ المَدْحَ، وإليه الإشارةُ بقولِه: «والغرَضُ المبالغةُ في تحريمِه وسَدُّ الطريقِ إلى إباحتِه»، ويؤيِّدُه ما رَوَينا عن الترمذيِّ وأبي داودَ وابنِ ماجَهْ والدارميِّ والنَّسائيِّ، عن البراءِ قال: بينا أنا أطُوفُ يومًا على إبِلٍ ضَلَّت بي، رأيتُ فوارسَ معَهم لواءٌ دخَلوا بيتَ رجُلٍ منَ العَربِ فضَرَبوا عُنُقَه، فسألتُ عن ذنبِه فقالوا: عرَّسَ بامرأةِ أبيه وهُو يقرأُ سورةَ النساءِ: ﴿وَلَا تَنكِحُواْ مَا نَكَحَ ءَابَآؤُكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾[٢] [النساء: ٢٢][٣]. وما قالَه القاضي: ﴿إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ استثناءٌ من معنى اللازمِ[٤] للنَّهي،

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣٤٣).

(٢) قوله تعالى: ﴿مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ ساقط من (ط).

(٣) أخرجه الإمام أحمد (١٨٦٣١) وأبو داود (٤٤٥٨) وابن ماجَهْ (٢٦٠٧) والترمذيُّ (١٣٦٢) وقال: حديثٌ حسن غريب.

(٤) «أنوار التنزيل» (٢: ١٦٤).

[﴿وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ ۖ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ ۚ وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَآءَ ذَٰلِكُمْ أَن تَبْتَغُوا۟ بِأَمْوَٰلِكُم مُّحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَٰفِحِينَ ۚ فَمَا ٱسْتَمْتَعْتُم بِهِۦ مِنْهُنَّ فَـَٔاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً ۚ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَٰضَيْتُم بِهِۦ مِنۢ بَعْدِ ٱلْفَرِيضَةِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ ٢٤]

﴿وَٱلْمُحْصَنَٰتُ﴾ القراءةُ بفتح الصاد.

وعن طلحة بن مُصرِّف: أنه قرأَ بكسرِ الصاد، وهنَّ ذواتُ الأزواج؛ **لأنهنَّ أحصنَّ فروجَهنَّ بالتزويج، فهنَّ مُحصِنات ومُحصَنات.**

كأَنَّه قيل: تستحقُّونَ العِقابَ بنِكاحِ ما نكَحَ آباؤكم إلَّا ما قد[1] سَلَفَ، أو استثناءٌ منقطع، ومعناه: لكنْ ما قد سَلَفَ فإنّهُ لا مُؤاخَذةَ عليه لا أنه مقرَّرٌ، وإن كان كلامًا حسَنًا، لكنْ عَزَّ المرامُ بمنازل، وعَزَّ اقتضاءُ المقامِ بمراحل، والقولُ ما قالت حَذَام.

قولُه: (**لأنهنَّ أحصَنَّ فروجَهنَّ بالتزويج فهُنَّ مُحصِناتٌ ومُحصَنات**). الراغب: الحِصنُ جمعُهُ: حُصُون، قال الله تعالى: ﴿مَّانِعَتُهُمْ حُصُونُهُم﴾ [الحشر: ٢] وتحصَّنَ: إذا اتَّخَذَ الحِصنَ مَسكنًا، ثُم تُجوِّزَ في كلِّ تحرُّزٍ، ومنه: دِرعٌ حَصِينة؛ لكونِها حِصنًا للبَدَن، وفرسٌ حِصَانٌ؛ لكونِه حِصْنًا لراكبِه، ومن هذا قال الشاعر:

إنَّ الحُصونَ الخيلُ لا مَدَرُ القُرَى[2]

ويقال: حَصَانٌ للعفيفة ولذاتِ حُرمة، قال تعالى: ﴿فَإِذَآ أُحْصِنَّ﴾ [النساء: ٢٥] أي: تزوَّجْنَ، وأُحْصِنَّ: زُوِّجْنَ، والحَصَانُ في الجُملة: المُحصَنة إمّا بعِفّتِها أو تزوُّجِها أو بمانعٍ من شَرَفِها[3] وحُرِّيتِها، يقال: امرأةٌ مُحْصِن: إذا تُصُوِّرَ حِصنُها من نفسِها، والمُحْصَن: إذا تُصُوِّرَ حِصنُها من غيرِها. قولُه تعالى: ﴿وَءَاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ مُحْصَنَٰتٍ غَيْرَ مُسَٰفِحَٰتٍ﴾

---

(١) قوله: «قد» من (ط).

(٢) للأسعر بن مالك الحنفي. انظر: «تهذيب اللغة» للأزهري (٤: ١٤٥).

(٣) في (ط): «من شرعيتها».

﴿إِلَّا مَا مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُكُمۡ﴾ يريدُ: ما ملكت أيمانُهم من اللّاتي سُبينَ. ولهنَّ أزواجٌ في دارِ الكفرِ فهنَّ حلالٌ لغزاةِ المسلمين، وإن كنّ محصَنات. وفي معناه قولُ الفرزدق:

وذاتِ حليلٍ أنكَحتْها رِماحُنا حـلالٍ لمـن يَبْني بهـا لم تُطَلَّقِ

[النساء: ٢٥] وبعدَه[1]: ﴿فَإِذَآ أُحۡصِنَّ فَإِنۡ أَتَيۡنَ بِفَٰحِشَةٖ فَعَلَيۡهِنَّ نِصۡفُ مَا عَلَى ٱلۡمُحۡصَنَٰتِ مِنَ ٱلۡعَذَابِ﴾، ولهذا قيل: المُحصَنات: المزوَّجات، تَصوُّرًا أنَّ زوجَها هُو الذي أحصَنَها، والمُحصَنات بعدَ قولِه: ﴿حُرِّمَتۡ﴾ بالفَتْح لا غير، وفي سائرِ المواضع: بالكسرِ والفتح[2]؛ لأنَّ اللواتي حَرُمَ التزوُّجُ بهنَّ المزوَّجاتُ دونَ العَفيفات، وفي سائرِ المواضعِ يَحتمِلُ الوجهَيْن[3].

قولُه: (ولهنَّ أزواجٌ في دارِ الكُفر) فيه تفصيل، فعلى مذهبِ أبي حنيفةَ: أنَّ المَسْبيَّاتِ إنَّما تَحِلُّ إذا أُحْرِزنَ من دارِ الكفرِ إلى دارِ الإسلام[4]. وقال الشافعيُّ: تَحِلُّ بمجرَّدِ السَّبْي[5]، وعلى مذهبِ أبي حنيفةَ: لو سُبِيَ الزوجانِ لم يَرتفعِ النِّكاح، ولم تَحِلَّ للسابي. قال القاضي: وإطلاقُ الآيةِ حجةٌ عليه[6].

قولُه: (وذاتِ حليل) البيت[7]، سُمِّيتِ الزوجةُ حَليلةً لِحِلِّها أو لحُلولِها معَ الزَّوج، «لمن يَبني بها»: مِن: بَنَى الرجلُ بأهلِهِ: إذا نزَلَ بها.

رُويَ أنه سُئل الحسَنُ وعندَه الفَرزدَقُ: ما تقولُ فيمَن يقولُ: لا والله، وبلَى والله؟ فقال الفَرزدَقُ: أمَا سَمِعتَ قولي في ذلك؟ فقال الحسَنُ: ما قُلتَ؟ فقال: قلتُ:

فلسـتَ بمأخوذٍ بلغوٍ تقولُهُ إذا لم تَعمَّـدْ عاقداتِ العزائمِ

---

(١) من قوله: «من نفسِها، والمُحصَن» إلى هنا سقط من (م).

(٢) انظر: «النشر في القراءات العشر» (٢: ٢٨٢).

(٣) «تفسير الراغب الأصفهاني» (١: ٢٣٩)، وانظر: «مفردات القرآن» ص٢٣٩.

(٤) انظر: «البحر الرائق» لابن نجيم الحنفي (٣: ٢٢٩)، و«فتح القدير» للكمال ابن الهمام (٧: ٣٤٥).

(٥) انظر: «الأم» للشافعي (٧: ٣٥٢)، و«المجموع شرح المهذّب» (١٩: ٣٢٨).

(٦) «أنوار التنزيل» (٢: ١٧٠).

(٧) للفرزدق في «ديوانه» (٢: ٥٧٦).

﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ﴾ مصدرٌ مؤكّد، أي: كتبَ اللهُ ذلكَ عليكم كتابًا، وفرضَه فرضًا، وهو تحريمُ ما حرّم. فإن قلتَ: علامَ عُطِفَ قولُه: ﴿وَأُحِلَّ لَكُم﴾؟ قلتُ: على الفِعلِ المضمَرِ الذي نصب ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ﴾، أي: كتب اللهُ عليكم تحريمَ ذلك وأحلَّ لكم ما وراءَ ذلكُم. ويدلُّ عليه قراءةُ اليماني: (كَتَبَ اللهُ عليكم وأَحلَّ لكم). ورُوِيَ عن اليماني: (كُتُبُ اللّـهِ عليكم) على الجمع والرّفع، أي: هذه فرائضُ اللّـهِ عليكم.

ومن قرأ ﴿وَأُحِلَّ لَكُم﴾ على البناءِ للمفعولِ فقد عطفَه على ﴿حُرِّمَتۡ﴾[النساء: ٢٣]. ﴿أَن تَبۡتَغُواْ﴾: مفعولٌ له بمعنى: بُـيِّـنَ لكم ما يَحِلُّ مما يَحْرُم؛ إرادةَ أن يكونَ ابتغاؤكم ﴿بِأَمۡوَٰلِكُم﴾ **التي جعلَ اللهُ لكم قياماً** في حالِ كونِكم محصِنينَ غيرَ مسافحين؛ لئلّا تُضيِّعوا أموالَكم، وتُفقِروا أنفسَكم فيما لا يَحِلُّ لكم، فتخسروا دنياكم ودينَـكم، ولا مفسدةَ أعظمُ مما يَجمعُ بينَ الخُسرانَيْن. والإحصان: العفّةُ وتحصينُ النفسِ من الوقوعِ في الحرام. **والأموال: المهورُ وما يُخْرَجُ في المناكِح**. فإن قلتَ: أينَ مفعولُ ﴿تَبۡتَغُواْ﴾؟

فقال الحسَن: أحسَنت، ثُم قال: ما تقولُ فيمن سَبَى امرأةً ولها حَليل؟ فقال الفَرزدَق: أمَا سَمِعتَ قولي؟ وأنشَدَ: وذات حَليلٍ... البيت، فقال الحسَن: أحسَنت، كنتُ أراكَ أشعَرَ؛ فإذا أنت أشعَرُ وأفقَه.

قولُه: (**التي جعلَ اللهُ لكم قيامـاً**) «قيامًا»: ثـاني مفعولَيْ «جَعَلَ»، والمفعولُ الأولُ ضميرُ الأموالِ الراجعُ إلى الموصُول، أي: التي جعلَها الله.

قولُه: (**والأموالُ: المُهورُ وما يُخرَجُ في المَناكِح**) قال القاضي: واحتجَّ أبو حنيفةَ رحمه الله بهذه الآيةِ على أنَّ المهرَ لا بدَّ أن يكونَ مالًا، ولا حجةَ فيه[1]؛ ويؤيِّدُه ما رَوينا عن البخاريِّ ومسلمٍ وغيرِهما، عن سَهْلِ بنِ سَعْد، أنّ رسُولَ الله ﷺ سأل رجُلًا خطَبَ الواهبةَ نفْسَها لرسولِ الله ﷺ: «ماذا معَكَ من القرآن؟»، قال: معي سُورةُ كذا وكذا، عدَّدَهنَّ، قال: «تَقرؤهنَّ عن ظهرِ قلبِك؟» قال: نعم، قال: «اذهَبْ، فقد ملَّكتُكَها بما معَكَ منَ القرآن»[2].

---

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ١٧٠) وانظر: «بدائع الصنائع» للكاساني (٥: ٤٧٥).

(٢) أخرجه البخاريّ (٥٠٣٠) ومسلم (١٤٢٥) وغيرهما.

قلتُ: يجوزُ أن يكونَ مقدَّرًا؛ وهو النّساء، **والأجودُ أن لا يقدَّر، وكأنه قيلَ**: أن تُخرجوا أموالَكم، **ويجوزُ أن يكونَ** ﴿أَن تَبۡتَغُواْ﴾ **بدلًا** من ﴿وَرَآءَ ذَٰلِكُمۡ﴾. والمُسافِح: الزّاني من السَّفْح وهو صبُّ المني، وكانَ الفاجرُ يقولُ للفاجرة: سافحيني، وماذيني؛ من المذْي. ﴿فَمَا ٱسۡتَمۡتَعۡتُم بِهِۦ مِنۡهُنَّ﴾: فما استمتعتم به من المنكوحاتِ من جماعٍ أو خلوةٍ صحيحة، أو عَقْدٍ عليهنّ، ﴿فَـَٔاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾ عليه، فأسقطَ الرّاجعَ إلى «ما» لأنه لا يُلْبس، كقولِه: ﴿إِنَّ ذَٰلِكَ مِنۡ عَزۡمِ ٱلۡأُمُورِ﴾ [لقمان: ١٧] بإسقاطِ منه، ويجوز أن يكون

قولُه: (**والأجوَدُ أن لا يُقدَّرَ، وكأنَّه قيل**)، «وكأنه»: عطفٌ على «أن لا يُقدَّر» على سبيل البيان، وإنَّما كان أجوَدَ لأنَّه إذا لم يُقدَّرْ له مفعولٌ يبقى مطلقًا مُعطًى معنى التصرُّف، فيتناولُ إعطاءَ مُهورِ الحرائر، وأثمانَ السَّراري، والإنفاقَ عليهنَّ، وغيرَ ذلك من سائرِ التصرُّفات، ويكونُ المعنى: بيَّنَ لكم ما يَحِلُّ ممَّا يَحرُمُ إرادةَ أن تبتَغوا بها أولَيْناكم منَ الأموالِ التي جعَلَ اللهُ لكم قيامًا في معايشكم في حالِ الصَّلاح دونَ الفساد. وفيه معَ الترغيبِ في الحلالِ والتنفيرِ عن الحرامِ الإشعارُ بأنَّ التمتُّعَ بالمال إنَّما يكونُ معتَدًّا به إذا أُنفِقَ على العِيال، وأنَّ الغرَضَ الأولَ منهُ الإنفاقُ عليهم. رَوَينا عن مسلم، عن أبي هريرة، قال: قال رسُولُ الله ﷺ: «دينارٌ تُنفقُهُ في سبيل الله، ودينارٌ تُنفقُهُ في رَقَبة، ودينارٌ تصَدَّقتَ بهِ على مِسكين، ودينارٌ تُنفقُهُ على أهلِك، أعظمُها أجرًا الذي تُنفقُه على أهلِك»(١). وعندَ أبي داودَ والنَّسائي، عن أبي هريرة، قال: أمَرَ رسُولُ الله ﷺ قومًا بالصَّدَقة، فقال رجلٌ: عندي دينار، قال: «تصَدَّقْ به على نفسِك»، قال: عندي آخَرُ، قال: «تصَدَّقْ به على ولَدِك»، قال: عندي آخَر، قال: «تصَدَّقْ به على زوجتِك أو زوجِك»، قال: عندي آخَر، قال: «تصَدَّقْ به على خادمِك»، قال: عندي آخَر، قال: «أنت أبصَر»(٢).

قولُه: (**ويجوزُ أن يكونَ ﴿أَن تَبۡتَغُواْ﴾ بدلًا**) عطفٌ على قولِه: «﴿أَن تَبۡتَغُواْ﴾ مفعولٌ له».

---

(١) أخرجه مسلم (٩٩٥).

(٢) أخرجه أبو داود (١٦٩٣) والنسائيُّ (٥: ٦٦) وصحّحه ابن حبان (٣٣٣٧).

«ما» في معنى النّساء، و«من» **للتبعيضِ** أو البيان، **ويرجعُ الضّميرُ إليه على اللّفظ في** ﴿بِهِۦ﴾، وعلى المعنى في ﴿فَـَٔاتُوهُنَّ﴾، وأجورهنَّ مهورُهنَّ؛ لأنَّ المهرَ ثوابٌ **على البُضْع**.

﴿فَرِيضَةً﴾ حالٌ من الأجور؛ بمعنى مفروضةً، أو وُضِعَتْ موضِعَ «إيتاء»؛ لأنّ الإيتاءَ مفروضٌ، **أو مصدرٌ مؤكِّد**، أي: فُرِضَ ذلكَ فريضةً. ﴿فِيمَا تَرَٰضَيْتُم بِهِۦ مِنۢ بَعْدِ ٱلْفَرِيضَةِ﴾ فيما **تَحُطُّ عنه** من المهْر، أو تَـهَبُ له من كلِّه، أو يزيدُ لها على مقدارِه.

قولُه: (**و«مِن» للتبعيض**) المعنى: فما استَمتعتُم به بعضُ المنكوحات، وعلى أن يكونَ بيانًا؛ المعنى: فما استَمتعتُم به اللاتي هُنّ المنكوحات. وقَدَّر الزجَّاجُ: فما نَكحتموهُ منهُنَّ[1]، و«ما» ـ على أن يكونَ في معنى النِّساء ـ يُرادُ به الوَصْفُ لا غير، والذي يَقتضيه المقامُ من التأويلِ: أن يُجرَى على كونِها مستَلذّاتٍ وشَهَوات، كقولِه تعالى: ﴿زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ ٱلشَّهَوَٰتِ مِنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ [آل عمران: ١٤]، كما يقتضي «ما» في ﴿مَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُم﴾ [النساء: ٢٥] أن يُجرَى على المملوكيةِ والمالية[2].

قولُه: (**ويَرجِعُ الضميرُ إليه**) أي: إلى «ما» على اللفظِ في ﴿بِهِۦ﴾؛ لأنه مفرَدٌ لفظًا، وعلى المعنى في ﴿فَـَٔاتُوهُنَّ﴾؛ لأنَّ «ما» بمعنى النِّساء.

قولُه: (**علـى البُضْع**)[3]. **النهاية**: البُضْعُ يُطلَقُ علـى عَقْدِ النِّـكاحِ والجِماعِ معًا، وعلى الفَرْج.

قولُه: (**أو مصدرٌ مؤكِّد**) والفرقُ بينَ هذا والأولِ أنَّ هذا منصوبٌ بفعلٍ مقدَّرٍ بمعناه، والأولَ منصوبٌ بفعلٍ مذكورٍ من غيرِ لفظِه.

قولُه: (**تَحطُّ عنه**) أي: عنِ الزوجِ منَ المَهْر؛ بيانُ «ما».

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣١).

(٢) من قوله: «قوله: ومِن للتبعيض» إلى هنا ورد هنا في (ط)، وورد في غيرها من الأصول الخطية بعد فقرة: «قوله: والأموال: المهور...» السابقة.

(٣) بالضم. «تاج العروس»: (بُضع).

وقيل: فيما تَراضَيا به من مُقامٍ أو فراق. وقيل: **نزلتْ في المتعةِ التي كانت ثلاثةَ أيّام**، حينَ فتحَ اللهُ مكّةَ على رسولِه عليه الصلاة والسّلام ثُمَّ نُسِخَتْ. كانَ الرجلُ ينكحُ المرأةَ وقتًا معلومًا ليلةً أو ليلتين، أو أسبوعًا بثوبٍ أو غيرِ ذلك، ويقضي منها وَطَرَه، ثُمَّ يُسرِّحُها، سُمِّيتْ متعةً؛ لاستمتاعِه بها، أو لتمتيعِه لها بما يُعطيها. **وعن عُمَر: لا أوتى برجلٍ** تزوّجَ امرأةً إلى أجلٍ إلّا رجمتُهما بالحجارة. وعن النبيّ ﷺ: أنه أباحها ثُمَّ أصبحَ يقول: «يا أيها الناسُ إني كنتُ أمرتُكم بالاستمتاعِ من هذه النساء، ألا إنّ اللهَ حرّمَ ذلكَ إلى يومَ القيامة» وقيل: أُبيحَ مرّتَين، وحُرِّمَ مرتَين. وعنِ ابنِ عباسٍ: هي مُحكَمةٌ، يعني لم تُنْسَخ، وكان يقرأُ: (فما استمتعتم به منهنّ إلى أجلٍ مسمى)، ويُروى: أنه رَجعَ عن ذلكَ عندَ موتِه، وقال: اللهمَّ إني أتوبُ إليكَ من قولي بالمتعةِ **وقولي في الصَّرْف**.

قولُه: (**نزَلتْ في الـمُتْعةِ التي كانت ثلاثةَ أيام**)، رَوَينا عن البخاريِّ ومسلم، عن سَلَمةَ ابنِ الأكوع، قال: رخَّصَ رسُولُ الله ﷺ عامَ أوْطاس في الـمُتْعةِ ثلاثًا، ثُم نهَى عنها[1]. قال أبو موسى: «لـمّا فرَغَ النبيُّ ﷺ من حُنَيْنٍ بعَثَ أبا عَمْرٍو معَ جيشٍ إلى أوْطاس، فلقِيَ دُرَيدَ ابنَ الصِّمةِ فقتَلَ دُرَيدًا»، أخرجَه البخاريُّ ومسلم[2].

قولُـه: (**وعن عُمرَ رَضِيَ اللهُ عـنه: لا أوتـى برجُل**)[3]، وفي «معالم التنزيل»: أنَّ عُمرَ رَضِيَ الله عنه، قال: ما بالُ رجالٍ يَنكِحونَ هذه الـمُتْعةَ وقد نَهى رسُولُ الله ﷺ عنها، لا أجدُ أحدًا نـكَحَها إلّا رجَمْتُهُ بالحِجارة[4].

قولُه: (**وقَوْلي في الصَّرف**)، أي: في رِبا النَّقدِ دونَ النَّسِيئة. **المُغرب**: صَرَفَ الدراهمَ:

---

(١) أخرجه البخاريُّ (٥١١٩) ومسلم (١٤٠٥).

(٢) أخرجه البخاريُّ (٤٣٢٣) ومسلم (٢٤٩٨).

(٣) أخرجه مسلم (١٢١٧).

(٤) «معالم التنزيل» (٢: ١٩٤). والحديث أخرجه ابن ماجَهْ (١٩٦٣) والبزّار (١٣٥) من حديثِ ابن عمر رَضِيَ الله عنهما.

[﴿وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلًا أَن يَنكِحَ ٱلْمُحْصَنَـٰتِ ٱلْمُؤْمِنَـٰتِ فَمِن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَـٰنُكُم مِّن فَتَيَـٰتِكُمُ ٱلْمُؤْمِنَـٰتِ ۚ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَـٰنِكُم ۚ بَعْضُكُم مِّنۢ بَعْضٍ ۚ فَٱنكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ وَءَاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ مُحْصَنَـٰتٍ غَيْرَ مُسَـٰفِحَـٰتٍ وَلَا مُتَّخِذَٰتِ أَخْدَانٍ ۚ فَإِذَآ أُحْصِنَّ فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَـٰحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى ٱلْمُحْصَنَـٰتِ مِنَ ٱلْعَذَابِ ۚ ذَٰلِكَ لِمَنْ خَشِىَ ٱلْعَنَتَ مِنكُمْ ۚ وَأَن تَصْبِرُوا۟ خَيْرٌ لَّكُمْ ۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ ٢٥]

الطول: الفضل، يقالُ: لفلانٍ على فلانٍ طَوْل، أي: زيادةٌ وفضل، وقد طالَه طولًا فهو طائل، قال:

لقد زادني حُبًّا لنفسيَ أنّني بغيضٌ إلى كلِّ امرئٍ غيرِ طائلِ

ومنه قولهم: ما حلا منه بطائل، أي: بشيءٍ يُعتدُّ به مما له فضلٌ وخَطَر، ومنه: الطُّولُ في الجسم؛ لأنه زيادةٌ فيه، كما أنّ القِصَر قُصُورٌ فيه ونقصان.

والمعنى: ومن لم يستطعْ زيادةً في المالِ وسَعةً يبلغُ بها نكاحَ الحرّةِ فلينكحْ أَمَة. قال ابن عباس: من ملكَ ثلاث مئة درهم فقد وجبَ عليه الحجُّ، وحُرِّمَ عليه نكاحُ الإماء، وهو الظاهر، وعليه مذهب الشافعيّ، وأمّا أبو حَنيفة فيقول: الغنيّ والفقيرُ سواءٌ في جوازِ نكاحِ الأَمَة، ويُفسِّرُ الآيةَ بأنّ من لم يملكْ فراشَ الحُـرَّة؛ ....

باعَها بدراهمَ أو دنانيرَ، واصْطَرَفَها: اشتَرى بها، وللدِّرهم على الدرهمِ صَرْفٌ في الجَودةِ والقيمة، أي: فَضْل. وقيل لمن يَعرِفُ هذا الفضلَ ويُميِّزُ هذه الجَودة: صَرَّاف وصَيْرَفيٌّ، وأصلُه من الصَّرفِ: النَّقل؛ لأنَّ ما فَضَلَ صُرِفَ عنِ النُّقصان، وإنَّما سمِّي بيعُ الأثمانِ صَرْفًا؛ إمَّا لأنَّ الغالبَ على عاقدِهِ طلبُ الفضلِ والزيادة، أو لاختصاص هذا العَقْدِ بنَقْلِ كلا البدَلَيْنِ من يَدٍ إلى يَدٍ في مجلس العَقْد(١).

---

(١) «المُغرب في ترتيب المُعرب» (١: ٤٧١).

على أن النكاحَ هو الوَطْء؛ فله أن ينكحَ أَمَة. وفي روايةٍ عن ابن عباس أنه قال: وممّا

قولُه: (على أنَّ النّكاحَ هو الوَطْءُ)، هو: حالٌ من الضَّمير في «يُفسِّر»، وَسَّطَ الحالَ بينَ «مَن» وخبرِه، وإنّما فعَلَ كذلك لأنَّ تفسيرَ ﴿وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلًا﴾ الآية بعَدَم مِلكِ فراشِ الحُرّةِ مبنيٌّ على أنَّ النِّكاحَ هُو الوَطْءُ، المعنى: مَن لم يَستطعْ منكم أن يَملِكَ وطءَ الحُرّةِ وذلك عندَما لا يكونُ تحتَه حُرّة؛ فإنَّه يجوزُ له نكاحُ الأَمَة، و﴿طَوْلًا﴾: مفعولٌ به بمعنى القُدرة وهِيَ فَضل، كما أنّ النِّكاحَ قوةٌ وفَضْلٌ، وقولُه: ﴿أَن يَنكِحَ﴾ بدَلٌ منه. قال أبو البقاء: ﴿طَوْلًا﴾ مفعولُ ﴿يَسْتَطِعْ﴾، وقيل: هُو مفعولٌ له، وفيه حذفُ مضاف، أي: لعدَم طَوْل. و﴿أَن يَنكِحَ﴾ فيه وَجْهان، **أحدُهما**: هو بدَلٌ مِن ﴿طَوْلًا﴾ بدلَ الكلِّ لأنَّ الطَّولَ هو القُدرةُ أو الفَضْلُ، والنِّكاحُ قوةٌ وفضل، **وثانيهما**: أن يكونَ منصوبًا بـ﴿طَوْلًا﴾، أي: ومَن لم يستطعْ أن ينالَ نِكاحَ المحصَناتِ، مِن قولِك: طُلتُه، أي: نِلْتُه، ويجوزُ أن يُقدَّرَ حرفُ الجرِّ؛ أي: ومَن لم يستطعْ وَصْلةً إلى نكاحِ المحصَنات[1].

وقال الإمام: الأكثرونَ ذهبوا إلى أنَّ الطولَ هو الغِنَى والفضل؛ لأنَّ تأثيرَ عدَمِ الغِنى في عدَمِ القُدرةِ على العَقْدِ أَوْلى وأقوى من عدَمِ القُدرةِ على الوَطْء[2].

وأيضًا أنه تعالى ذكَرَ عدَمَ القُدرة على طَوْلِ الحُرة، ثُم ذكَرَ عَقيبَه التزوُّجَ بالأَمَة، وهذا الوَصْفُ يناسبُ هذا الحُكمَ؛ لأنَّ الإنسانَ قد يحتاجُ إلى التزوُّج[3]، فإذا لم يَقدِرْ على الحُرّةِ بسببِ كثرةِ مُؤنتِها وغلاءِ مَهرِها يؤذَنُ لهُ في نِكاحِ الأَمَة، وإليه أشارَ المصنِّفُ بقولِه: «وهُو الظاهرُ»، وعليه مذهبُ الشافعيِّ رَضِيَ الله عنه[4].

وقال المَطرِّزيُّ: الطَّولُ: الفَضْلُ، يقال: لفلانٍ على فلانٍ طَوْل، أي: زيادةٌ وفضل، أي: ومَن لم يَستطعْ زيادةً في المال وسَعَةً يبلُغُ بها نِكاحَ الحُرّةِ فلْينكِحْ أَمَة. وهذا تفسيرُ قولِ

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣٤٨).

(٢) «مفاتيح الغيب» (١٠: ٤٨).

(٣) زاد في (ص) قوله: «بالأمة».

(٤) انظر: «الأم» (٥: ١٠) و«روضة الطالبين» (٧: ١٢٩).

وَسَّعَ اللهُ على هذه الأمّة نكاحَ الأمَةِ واليهوديّةِ والنصرانية، وإن كان مُوسِرًا، **وكذلك** قولُه: ﴿مِّن فَتَيَٰتِكُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ الظاهرُ أن لا يجوزَ نكاحُ الأمَةِ الكتابيّة، وهو مذهبُ أهلِ الحجاز. وعندَ أهلِ العراقِ يجوزُ نكاحُها، ونكاحُ الأمَةِ المؤمنةِ أفضل، فحملوه على الفضْلِ لا على الوجوب، واستشهدوا على أنّ الإيمانَ ليسَ بشرطٍ **بوصفِ الحرائرِ به** مع عِلْمِنا أنه ليسَ بشرطٍ فيهنّ على الاتفاق، ولكنه أفضل.

الزجّاج: إنّ الطَّولَ: القُدرةُ على المَهر[١]. وقد قيل: هُو الغِنَى فيصيرُ إلى الأول، ومنهم من فَسَّرَ الطّولَ بكونِ الحُرّةِ تحتَه، وفيه نظَر. ومحلُّ ﴿أَن يَنكِحَ﴾ النصبُ أو الجرُّ على حَذفِ الجارِّ أو إضمارِه، وهُو «على» أو «إلى»، ونَظيرُه: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ [الممتحنة: ١٠]. والإضمارُ قولُ الخليل، وإليه ذهبَ الكِسائيُّ. وعن الشَّعْبيِّ: إذا وجدَ الطَّولَ إلى الحُرَّةِ بطَلَ نِكاحُ الأمَةِ[٢] فعَدّاه بـ«إلى». وكذا عن ابنِ عبّاسٍ وجابرٍ وسعيدِ بنِ جُبَير: لا يتزوَّجِ الأمَةَ مَن لم يجِدْ طَوْلًا إلى الحُرّة[٣]. وأمّا قولهُم: طَوْلُ الحُرةِ فمتسِعٌ فيه. تَمّ كلامُه[٤].

قولُه: (**وكذلك**)، أي: كما أنّ قولَه: ﴿وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلًا أَن يَنكِحَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ﴾ ظاهرٌ فيما مَرَّ، كذلك قولُه: ﴿مِّن فَتَيَٰتِكُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ ظاهرٌ في أنّه لا يجوزُ نكاحُ الأَمة.

قولُه: (**بوَصْفِ الحرائرِ به**)، أي: بالإيمان، يعني: واستَشهِدوا لدَعواهُم بوَصْفِ الحرائرِ في قولِه تعالى: ﴿أَن يَنكِحَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ فإنّ الوصفَ بالمؤمناتِ هنا ليسَ إلّا لعِلّةِ الأفضَليّة اتفاقًا، وكذا في قولِه: ﴿مِّن فَتَيَٰتِكُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ قياسًا عليه. والجوابُ: أنّ الأصلَ في أمثالِ هذه الصِّفاتِ اعتبارُ فائدةِ التقييدِ بالصِّفة، وهُو التخصيص، إلّا أن يَمنَعَ مانعٌ كما في ﴿ٱلْمُحْصَنَٰتِ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾، وهُو قولُه تعالى: ﴿وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣٢).

(٢) انظر: «أحكام القرآن» للجصّاص (٣: ١١٠).

(٣) المصدر السابق (٣: ١٠٩).

(٤) «المُغرب في ترتيب المُعرب» (٢: ٢٨).

فإن قلتَ: لم كانَ نكاحُ الأمَةِ مُنحطًّا عن نكاحِ الحُرَّة؟ قلتُ: لما فيه من اتّباعِ الولدِ الأمَّ في الرِّق، ولثبوتِ حقِّ المَوْلى فيها وفي استخدامِها، ولأنها مُمْتَهَنةٌ مُبْتَذَلةٌ خَرَّاجَةٌ ولّاجَة، وذلكَ كلُّه نقصانٌ راجعٌ إلى الناكحِ ومَهَانة، والعزّةُ من صفاتِ المؤمنين.

﴿ٱلْمُؤْمِنَٰتِ وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ [المائدة: ٥]، ولا مانعَ من الثاني، فوجَبَ الحَملُ على التخصيص.

وقال بعضُ الحنفيّة: فائدةُ تعليقِ الجَوازِ بهذا الشَّرطِ مَع أنَّ النِّكاحَ يجوزُ بدونِه: هي كراهةُ نكاحِ الأمَةِ حالَ طَوْلِ الحُـرّة، قال: فإنَّ نِكاحَ الأمَةِ وإن جازَ حالَ الطَّولِ لكنّ المُستحَبَّ لمَن قَدَرَ على تزوُّجِ الحُـرّةِ أن لا يتزوَّجَ الأمَةَ، ويُكرَهُ له ذلك؛ إذْ هُو شرطٌ خرجَ على وِفاقِ العادة لقولِه تعالى: ﴿فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ [النور: ٣٣]، ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَقْصُرُوا۟ مِنَ ٱلصَّلَوٰةِ إِنْ خِفْتُمْ﴾ [النساء: ١٠١]، ﴿وَرَبَٰٓئِبُكُمُ ٱلَّٰتِى فِى حُجُورِكُم مِّن نِّسَآئِكُمُ﴾ [النساء: ٢٣]، وذلك أنَّ الرجُلَ لا يتزوَّجُ الأمَةَ في الغالبِ إلّا عندَ العَجْز عن نِكاحِ الحُرّة، ويَستنكفُ عن ذلك، فأخرَجَ اللهُ تعالى هذا الكلامَ على وِفاقِ العادة[1].

وقلتُ: بلِ الظاهرُ أنّ الوَصْفَ جارٍ على المدح، وفيه تنبيهٌ على تحرِّي الأصوَبِ فالأصوَبِ وتوخِّي الأكملِ والأفضل؛ وذلك أنه تعالى لـمّا بيَّنَ المحرَّماتِ منَ النساءِ وذكَرَ منهُنَّ المُحصَناتِ منَ النِّساء، وكانت مُطْلَقةً محتمِلةً للمؤمناتِ والكتابيّات، أتْبَعَه قولَه: ﴿وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلًا أَن يَنكِحَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ الآية، يعني: الإيمانُ هو المطلوبُ الأوّليّ، فطالِبُهُ طالبُ النَّسلِ للمعرفةِ والعبادة، وطالبُ[2] مجرَّدِ قضاء الشَّهوة مذمومٌ، فعليكم بالإيمانِ حيثُ كان، إلّا أنَّ الحاكمَ الاضطرارُ إلى قضاءِ الشَّهوة؛ فلا ينبغي التجاوزُ عنِ المنصُوصِ عليها في نحوِ قولِه تعالى: ﴿وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [المائدة: ٥]، والذي يؤيِّدُ أنَّ هذه الصِّفةَ جاريةٌ على المدح قولُه تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَٰنِكُم بَعْضُكُم مِّنۢ بَعْضٍ﴾ [النساء: ٢٥]، وتفسيرُه: «وحقُّ المؤمنين ألّا يعتبِروا إلّا فضلَ الإيمانِ لا فضلَ الأحسابِ والأنساب».

---

(١) انظر: «المبسوط» للشمس السرخسي (٥: ١٩٦)، و«البحر الرائق» (٧: ٤٦٢).

(٢) في (ط): «وطلب».

وقولُه: ﴿مِّن فَتَيَٰتِكُمُ﴾ أي: من فتياتِ المسلمينَ لا من فتياتِ غيرِكم، وهم المخالفون في الدِّين. فإن قلتَ: فما معنى قولِه: ﴿وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَٰنِكُم﴾؟ قلتُ: معناه: أنّ اللهَ أعلمُ بتفاضُلِ ما بينَكم وبينَ أرقّائكم في الإيمانِ ورُجْحانِه ونقصانه فيهم وفيكم، وربّما كانَ إيمانُ الأمَة أرجحَ من إيمانِ الحرَّة، والمرأةُ أفضلُ في الإيمانِ من الرّجل، وحقُّ المؤمنين أن لا يعتبروا إلّا فضْلَ الإيمانِ لا فضلَ الأحسابِ والأنساب، وهذا تأنيسٌ بنكاحِ الإماء وتركِ الاستنكافِ منه. ﴿بَعْضُكُم مِّنۢ بَعْضٍ﴾ أي: أنتم **وأرقاؤكم متواصلونَ** متناسبونَ لاشتراكِكُم في الإيمانِ لا يفضلُ حرٌّ عبدًا إلّا برُجْحانٍ فيه. ﴿بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ﴾: اشتراطٌ لإذنِ الموالي في نكاحِهنّ، **ويُحتَجُّ به لقولِ أبي حَنيفة: إنّ لهنّ أن يباشرنَ العقدَ بأنفسِهن**، لأنه اعتبرَ إذنَ الموالي لا عقدَهم.

﴿وَءَاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾: وأدّوا إليهنَّ مهورَهنَّ بغيرِ مَطْلٍ وضرارٍ وإحواجٍ إلى الاقتضاءِ **واللزّ**.

قولُه: (**وأرِقّاؤكم متواصِلونَ**)، يريدُ أنّ ﴿مِّنۢ﴾ في قولِه تعالى: ﴿مِّنۢ بَعْضٍ﴾ للاتصال.

قولُه: (**ويُحتَجُّ به لقولِ أبي حنيفة: إنّ لهُنَّ أن يُباشِرْنَ العَقْدَ بأنفُسِهنّ**)[١]، قال صاحبُ «التقريب»: وفيه نظر؛ لأنَّ العاقدَ آذِن في الاستحلال، فلعلّه المراد[٢]. وقال القاضي: واعتبارُ إذْنِهم لا إشعارَ لهُ على ذلك[٣].

الانتصاف: فيُحمَلُ على الإذْنِ للوكيلِ في العَقْدِ على أَمَتِه، فلا يَلزَمُ مباشرتُها العَقْد[٤].

قولُه: (**واللَّزّ**). **الأساس**: لَزَّ الشيءُ بالشيءِ: قُرِنَ به وأُلصِق، فالتَزَّ به، ومن المجازِ: لَزَّه إلى كذا: اضطرَّه، وجعلتُك لِزازًا لفلانٍ: لا تدَعْه يُخالِف.

---

(١) لتمامِ الفائدة انظر: «تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق» للزيلعي (٣: ١١٧).

(٢) «تقريب التفسير» ق٦٣/ أ.

(٣) «أنوار التنزيل» (٢: ١٧٣).

(٤) «الانتصاف بحاشية الكشّاف» (١: ٥٠٠).

فإن قلتَ: الموالي هم مُلَّاكُ مهورِهنّ لا هُنّ، والواجبُ أداؤها إليهم لا إليهنّ، فلِمَ قيل: ﴿وَءَاتُوهُنَّ﴾؟ قلتُ: **لأنهنَّ وما في أيديهنّ مالُ الموالي**، فكانَ أداؤها إليهنَّ أداءً إلى الموالي، أو على أنّ أصلَه: فآتوا مواليهنَّ، فحذفَ المضافَ. ﴿مُحْصَنَٰتٍ﴾ عفائف. والأخدان: الأخلّاءُ في السرّ، كأنه قيل: غير مجاهراتٍ بالسِّفاحِ ولا مُسِرَّاتٍ له. ﴿فَإِذَآ أُحْصِنَّ﴾ **بالتزويج**، وقُرِئَ (أَحْصَنَّ). ﴿نِصْفُ مَا عَلَى ٱلْمُحْصَنَٰتِ﴾ أي: الحرائر ﴿مِنَ ٱلْعَذَابِ﴾ من الحدِّ كقولِه: ﴿وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا﴾ [النور: ٢]، ﴿وَيَدْرَؤُا۟ عَنْهَا ٱلْعَذَابَ﴾ [النور: ٨]. ولا رَجْمَ عليهنّ؛ لأنَّ الرَّجْمَ لا يَتَنَصَّف. ﴿ذَٰلِكَ﴾ إشارةٌ إلى نكاحِ الإماء ﴿لِمَنْ خَشِىَ ٱلْعَنَتَ﴾ لمن خافَ الإثمَ الذي تؤدّي إليه غَلَبةُ الشهوة. وأصلُ العنتِ: انكسارُ العظمِ بعدَ الجبر، فاستُعيرَ لكلِّ مشقّةٍ وضَرَر، ولا ضَرَرَ أعظمُ من مواقَعةِ المآثم. **وقيل: أُريدَ به الحدُّ**؛ لأنه إذا هَوِيَها خَشِيَ أن يواقعها فيُحدَّ

قولُه: (**لأنهنّ وما في أيديهِنَّ مالُ الموالي**)، وقلتُ: الفائدةُ في الأمرِ بالأداءِ إليهِنَّ الدَّلالةُ على وكادةِ إيجابِ مُهورِ النِّساءِ لا سيّما الحرائر؛ لأنها أجورٌ لأبضاعِهنّ، والسيِّدُ إنَّما يأخُذُ من جهةِ ملكِ اليمين؛ لأنهنَّ وما في أيديهِنّ مالُ الموالي، لا مِن جهةِ أجورِ أبضاعِهنّ صيانةً من الوَصْمة.

قولُه: (**﴿أُحْصِنَّ﴾ بالتزويج**) أي: جعَلْنَ أنفُسَهنَّ بالتزويج في حِصنِ الأمان، و(أحصَنَّ) أزواجَهنَّ، قال مُحْيي السُّنة: لا فرقَ في حدِّ المملوكِ بينَ أن يتزوَّجَ أو لم يتزوَّجْ عندَ الأكثرينَ، وذهبَ بعضُهم إلى أنهُ لا حَدَّ على مَن لم يتزوَّجْ؛ لأنه تعالى قال: ﴿فَإِذَآ أُحْصِنَّ فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَٰحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى ٱلْمُحْصَنَٰتِ مِنَ ٱلْعَذَابِ﴾، ورُوي ذلك عنِ ابنِ عبّاسٍ وطاووس، ومعنى الإحصانِ عندَ الآخرين: الإسلام، والمرادُ من قولِه: ﴿فَإِذَآ أُحْصِنَّ﴾ التنبيهُ على أنَّ المملوكَ وإن كان مُحصَنًا بالتزويجِ فلا رَجْمَ عليه، وإنما حَدُّه الجَلْد[1].

قولُه: (**وقيل: أُريدَ به الحَدّ**) عطفٌ على قولِه: «الإثم» أي: لَمِن خافَ الحَدّ.

---

(١) «معالم التنزيل» (٢: ١٩٨) ولتمام الفائدة والاطلاع انظر: «الدر المنثور» للسيوطي (٤: ٣٤١).

فيتزوّجُها. ﴿وَأَن تَصۡبِرُواْ﴾ في محلِّ الرّفعِ على الابتداء، أي: وصبرُكم عن نكاحِ الإماءِ متعففين ﴿خَيۡرٞ لَّكُمۡ﴾، وعن النبيِّ ﷺ: «الحرائرُ صلاحُ البيت، والإماءُ هلاكُ البيت».

[﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمۡ وَيَهۡدِيَكُمۡ سُنَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ وَيَتُوبَ عَلَيۡكُمۡۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٞ * وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيۡكُمۡ وَيُرِيدُ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلشَّهَوَٰتِ أَن تَمِيلُواْ مَيۡلًا عَظِيمٗا * يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمۡۚ وَخُلِقَ ٱلۡإِنسَٰنُ ضَعِيفٗا﴾ ٢٦-٢٨]

﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمۡ﴾ أصلُه: يريدُ اللهُ أن يُبيِّن لكم فزيدتِ اللّامُ مؤكِّدةً

قولُه: (فيتزوَّجها) الروايةُ بالرفعِ جَوابًا لشَرْطٍ محذوف، أي: إذا كان كذلك فهُو يتزوَّجُها فيترتّبُ على «خَشِي».

قولُه: (هلاكُ البيت)(١) وأنشَدوا:

ومَــن لم يكنْ في بيتِــهِ قَهرَمانَةٌ فذلك بيتٌ ـ لا أبالكَ ـ ضائعُ(٢)

قولُه: (فزِيدتِ اللامُ مؤكِّدة) قال صاحبُ «الفرائد»: قيل: لا يَبعُدُ أن يكونَ مفعولُ ﴿يُرِيدُ﴾ محذوفًا للعِلم به، كأنَّه قيل: يريدُ إيرادَ هذه الأحكامِ ليبيِّنَ لكم، وكذا في قولِه تعالى: ﴿يُرِيدُونَ لِيُطۡفِـُٔواْ نُورَ ٱللَّهِ﴾ [الصف: ٨]، أي: يريدونَ كَيْدَهم وعِنادَهم ليُطفئوا، وقال: هذا أقربُ إلى التحقيق؛ لأنَّه فعلٌ متعدٍّ فلا بدَّ له من مفعولٍ به. وقال ابنُ الحاجبِ في «شرح المفصَّل»: يجوزُ: لِزَيدٍ ضَرَبْتُ، وامتَنَع: ضَرَبْتُ لِزَيدٍ؛ لأنَّ المقتضيَ إذا تقَدَّم كان أقوى منه إذا تأخَّر، والجوابُ: أنَّ المقامَ إذا اقتضَى التأكيدَ لا بدَّ من المَصِيرِ إليه، وإذا كان المعنى على ما قال: «يريدُ اللهُ أن يُبيِّنَ لكم ما هُو خفِيٌّ عنكم من مَصالِحكم وأفاضلِ أعمالِكم، وأن يَهديَكم مناهجَ مَن كان قبلَكم» إلى آخِره، فخُلُوُّ الكلامِ عنِ التأكيدِ بعيدٌ عن قضاءِ حقِّ البلاغة. قال الزجّاج: اللامُ في ﴿لِيُبَيِّنَ لَكُمۡ﴾ كاللامِ في «لكي» في قولِه:

---

(١) ذكره المناوي في «تخريج أحاديث البيضاوي» (٢: ٤٧٨)، ونقل عن الحافظ ابن حجر أنه قال: في إسناده أحمد بن محمد وهو متروك. ولتمام الفائدة انظر: «تخريج أحاديث الكشّاف» للزيلعي (١: ٣٠٥).

(٢) لم أهتدِ إلى قائله.

لإرادةِ التَّبيين، كما زيدتْ في: «لا أبالك»؛ لتأكيدِ إضافةِ الأب. والمعنى: **يريدُ اللهُ أن يبيِّنَ لكم ما هوَ خفيٌّ عنكم مِن مَصالِحِكم وأفاضلِ أعمالِكم**، وأن يَهدِيَكم مناهجَ مَن كانَ قَبْلَكم مِنَ الأنبياءِ والصالحين، والطُّرُقَ التي سَلَكوها في دِيْنِهم؛ لتَقْتدُوا بهم، ﴿وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾: **ويرشدَكم إلى طاعاتٍ إن قُمتم بها كانت كفَّاراتٍ**

أردتُ لكيْما لا ترى لِيَ عَثْرةً ... ومَن ذا الذي يُعطى الكمالَ فيَكمُلُ[١]

وقال صاحبُ «اللُّباب»: إنَّ اللامَ في: شكَرْتُ لِزَيْد، مُكمِّلةٌ للفعل[٢]. والمرادُ منَ التكميلِ غيرُ التعدِيَة لجَعْلِه الباءَ المكمِّلةَ قَسِيمًا لباءِ التعدِيَة في قولِه: الباءُ للإلصاق، وإمّا مُكمِّلةٌ للفعل في نحوِ: مرَرْتُ بزيد. وقال الشارح: إذْ معنى المرورِ -وهُو المجاوزةُ- يقتضي متعلِّقًا، والباءُ تكميلٌ لذلك المعنى، بخلافِ التعدية، نحوَ: خرَجْتُ بزَيْد، فإنَّ معنى الخروجِ لا يقتضي متعلِّقًا بل حصَلَ اقتضاؤه المتعلِّق بحرفِ الجَرِّ فتلك هي المُعَدِّية.

قولُه: (**يُريدُ اللهُ أن يُبيِّنَ لكُم ما هُو خَفِيٌّ عنكُم من مَصالِحِكم وأفاضلِ أعمالِكم**) فيه إشعارٌ بتلفيقِ الآياتِ اللاحقةِ بالسابقة؛ فإنَّ السوابقَ كانت في بيانِ النِّساءِ والمناكَحات، واللواحقِ في بيانِ الأموالِ والتِّجارات، وهِيَ قولُه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَكُم﴾ [النساء: ٢٩]، فهذه الآياتُ التي توسَّطتْ بينَهما كالتخلُّصِ مِن بابٍ إلى بابٍ لجامعِ التبيين.

قولُه: (**ويُرشِدَكم إلى طاعات**) إشارةٌ إلى أنَّ قولَه: ﴿وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٦] مِن وضعِ المسبَّبِ موضعَ السبَب، وذلك مِن عَطْفِ ﴿وَيَتُوبَ﴾ على قولِه: ﴿وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ على سبيلِ البيان، كأنه قيل: ليُبيِّنَ لكم ويَهديَكم ويُرشِدَكم إلى الطاعات، فوضَعَ موضعَه ﴿وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾. وإلى السببِ الإشارةُ بقولِه: «إن قُمتُم بها كانت كفّاراتٍ لسيِّئاتِكم فيتوبَ عليكم»، فقولُه: ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٧] وتفسيرُه إياه بقولِه: «إنْ تفعَلوا ما تَستوجِبونَ به» فجَرَى على هذه الطريقة؛ لأنَّ قولَه:

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣٥).

(٢) «لباب الإعراب» للإسفراييني ص٢٧٢.

لسيئاتكم؛ فيتوبَ عليكم ويكفِّرَ لكم، ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾: أنْ تفعلُوا ما تَستوجِبونَ أن يتوبَ عليكم، ﴿وَيُرِيدُ﴾ الفجرةُ ﴿ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلشَّهَوَٰتِ أَن تَمِيلُوا۟ مَيْلًا عَظِيمًا﴾: وهو المَيْل عن القَصْدِ والحقِّ ـ ولا مَيْلَ أعظمُ منه ـ **بمساعدتِهم ومُوافقتِهم** على اتِّباعِ الشَّهوات، وقيلَ: هُمُ اليهود، وقيلَ: هم المجوس كانوا يُحِلُّونَ نكاحَ الأخواتَ مِنَ الأبِ وبناتِ الأخِ وبناتِ الأخت، فلمّا حرَّمَهنَّ اللهُ قالوا: فإنكم تحلُّون بنتَ الخالةِ والعمّةِ، والخالةُ والعمّةُ عليكم حَرام، فانكحوا بناتِ الأخِ والأخت، فنزلتْ. يقول تعالى: يريدونَ أن تكونوا زُناةً مثْلَهم.

﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ﴾ بإحلالِ نكاحِ الأَمَةِ وغيرِه مِنَ الرُّخَص. ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾: لا يصبرُ عَنِ الشَّهوات، وعلى مَشاقِّ الطاعات.

وعن سَعيدِ بنِ المسيّب: **ما أَيِسَ الشيطانُ مِن بَني آدمَ قطُّ إلّا أتاهم مِن قِبَلِ النِّساء**،

﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾[1] [النساء: ٢٧] تكريرٌ لقولِه: ﴿وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٦] للتأكيد، وقد قوبِلَ بقولِه: ﴿وَيُرِيدُ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلشَّهَوَٰتِ أَن تَمِيلُوا۟ مَيْلًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٢٧]، وذلك هو الزَّيْغُ والمَيْلُ عنِ الطريقِ القَويم؛ فوجَبَ أن يُفسَّرَ المقابِل بما يُوافقُه منَ الإرشادِ إلى الصراطِ المستقيم، وإنما بُنِيَ ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ﴾ على تقوِّي الحُكم، وقُدِّم الاسمُ، وفي المؤكَّد الفعلُ مقدَّم؛ ليُفرَّقَ بينَ الإرادتَيْنِ، أي: إرادةِ اللّٰـهِ وإرادةِ الزائغين.

قولُه: (**بمساعدتِهم ومُوافقتِهم**) يتعلَّقُ بقولِه: «وهُو الميلُ»، وقولُه: «ولا مَيْلَ أعظمُ منه» اعتراض.

قولُه: (**ما أَيِسَ الشيطانُ من بني آدمَ قَطُّ إلَّا أتاهُم من قِبَلِ النِّساء**)، إنْ قيل: إنَّ ظاهرَ الاستثناءِ يوجبُ حصُولَ يأسِ الشيطانِ من قِبَلِ إتْيانِ النِّساء؛ لأنَّ التقديرَ: ما أَيِسَ الشيطانُ في الأزمنةِ الماضيةِ أبدَ الأزمانِ إتيانَه[2] النِّساء؛ لأنَّ «قطُّ» بمعنى «لا بُدَّ» للماضي منَ

---

(١) من قوله: «وتفسيره إياه» إلى هنا ساقط من (ط).

(٢) في (ط): «أبداً إلا زمان إتيانه».

فقد أتى عليَّ ثمانونَ سنةً وذهبتْ إحدى عينيَّ وأنا أَعشُو بالأخرى، وإنّ أخوفَ ما أخافُ عليَّ فتنةُ النِّساء.

وقُرِئَ: (أن يَميلوا) بالياء، والضميرُ بـ﴿ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلشَّهَوَٰتِ﴾، وقرأَ ابنُ عبّاس: (وخَلَقَ الإنسانَ) على البناءِ للفاعلِ ونَصْبِ الإنسان. وعنه رَضِيَ اللهُ عنه: ثماني آياتٍ في سورةِ النِّساء هيَ خيرٌ لهذه الأُمَّةِ ممّا طلعتْ عليه الشمسُ وغَربتْ: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾، ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾، ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ﴾، ﴿إِن تَجْتَنِبُوا۟ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ﴾ [النساء: ٣١]، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ﴾ [النساء: ٤٨]، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾ [النساء: ٤٠]، ﴿وَمَن يَعْمَلْ سُوٓءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُۥ﴾ [النساء: ١١٠]، ﴿مَّا يَفْعَلُ ٱللَّهُ بِعَذَابِكُمْ﴾ [النساء: ١٤٧].

[﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ ۚ وَلَا تَقْتُلُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا * وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ عُدْوَٰنًا وَظُلْمًا فَسَوْفَ نُصْلِيهِ نَارًا ۚ وَكَانَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرًا﴾ ٢٩-٣٠]

﴿بِٱلْبَٰطِلِ﴾: بما لم تُبِحْه الشريعةُ مِن نحوِ: السَّرقة، والخِيانة، والغَصْبِ، والقِمار،

الزمان، وهُو فاسد. قُلنا: بل المعنى: ما حصَلَ للشيطانِ اليأسُ من إغواءِ بني آدمَ بمُزاولةِ الحِيَل[1] قَطُّ إلاّ أتَى بهذه الحِيلة؛ فهُو استثناءٌ مفرَّغ[2]، ونَظيرُه قولُك: ما احتَجتُ قَطُّ إلّا زُرتُك، أي: لم يكنِ احتياجي ملتبِسًا بفعلٍ من الأفعالِ إلّا بزيارتِك، هذا ممَّا يدُلُّ عليه ظاهرُ التركيب، وهل زال ذلك الاحتياجُ أم لا؟ فلا يدُلُّ عليه إلّا المقام، فإذا كان المقامُ مقامَ مدحٍ دَلَّ على الزَّوال، وإلّا فدَلَّ على خلافِه، وما نحنُ بصَددِه يدُلُّ على الزَّوال لِما قد قيل: «النِّساءُ حبائلُ الشيطان»[3].

---

(١) في (ط): «من إغواء بني آدم فأتى بحيلة من الحيل».

(٢) في (ط): «استثناء من مقدّر».

(٣) أخرجه البيهقي في «دلائل النبوة» (٥: ٢٤٢)، وأبو الشيخ الأصبهاني في «أمثال الحديث» (١: ٩٤).

وعُقودِ الرِّبا. ﴿إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَارَةً﴾ إلّا أن يقَعَ تجارة. وقُرِئَ: ﴿تِجَـٰرَةً﴾ على: إلّا أن تكونَ التجارةُ تجارةً ﴿عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ﴾، **والاستثناءُ مُنقطع**، معناه: ولكن اقصِدُوا كونَ تجارةٍ عن تراضٍ، أوْ: ولكنَّ تجارةً عن تراضٍ غيرُ منهيٍّ عنه. وقولُه: ﴿عَن تَرَاضٍ﴾ صفةٌ لـ﴿تِجَـٰرَةً﴾، أي: تجارةً صادرةً عن تراضٍ. وخُصَّ التجارةُ بالذِّكْر، لأنّ أسبابَ الرزقِ أكثرها متعلِّـقٌ بها. والتراضي: رِضا المتبايعَيْن **بما تَعاقَدا عليه** في حالِ البيعِ وقتَ الإيجاب والقَبُول، وهو مذهبُ أبي حَنيفة، وعند الشافعيِّ:

قولُه: (وقُرِئَ: ﴿تِجَـٰرَةً﴾) عاصمٌ وحمزةُ والكسائيّ.

قولُه: (**والاستثناءُ منقطع**) أي: على التقديرَيْن. قال أبو البقاء: الاستثناءُ منقطعٌ ليس من جنسِ الأول، وقيل: هُو متّصل؛ أي: لا تأكلوها بسببٍ إلَّا أن تكونَ تجارةً، وهذا ضعيفٌ؛ لأنَّه قال: ﴿بِٱلْبَـٰطِلِ﴾، والتجارةُ ليست مِن جنسِ الباطل. وفي الكلام حَذفُ مضاف، أي: إلَّا في حالِ كونِها تجارةً، و(تجارةٌ) بالرَّفع: على أنَّ «كان» تامّةٌ، وبالنَّصب على أنها الناقصةُ، أي: إلَّا أن تكونَ المعاملةُ أوِ التجارةُ تجارةً، وقيل: التقديرُ: إلَّا أن تكونَ الأموالُ تجارةً[١]. وأمّا المصنِّفُ فبنَى على التغايُرِ بيَن الكلامَينْ: نفيًا وإيجابًا، وقدَّرَ «لكنْ»، فقولُه تعالى: ﴿لَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَـٰطِلِ﴾ يقتضي إيجابَ الأمرِ بعدَ «لكن»، ولهذا قال: «ولكنِ اقصِدوا كونَ تجارةٍ عن تَراض» أو أنَّ قولَه: ﴿إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَـٰرَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ﴾ بدَلَّ بحسَبِ المفهومِ على أنَّ عدَمَ المُراضاةِ مَنْهيٌّ عنه؛ ومِن ثَمَّ قَدَّرَ: «ولكنْ كونُ تجارةٍ عن تَـراضٍ منكُم غيرُ منهيٍّ عنهُ»، فكأنه قيل: المنهيُّ هُو أن يكونَ التصرُّفُ بالباطـلِ وعدَمِ الرِّضا، لكنْ غيرُ المنهيِّ هُو أن يكونَ التصرُّفُ بالحقِّ وحصُولِ المراضاة، هذا حاصلُ المعنى على التقديرَيْن، لا بيانُ التقديرِ اللفظي.

قولُه: (**بما تعاقَدا عليه**) قيل: يعني أنَّ الـرِّضا عندَ أبي حنيفةَ هُو رضا المتعاقدَيْنِ وقتَ الإيجابِ والقَبولِ حتَّى لا يؤثِّـرَ الندَمُ بعدَ ذلك وإن كانا في مجلسِ العَقْد[٢]، وعندَ الشافعيِّ:

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣٥١).

(٢) انظر: «البحر الرائق» لابن نُجيم الحنفي (٦: ١١٠).

تفرُّقُهما عن مجلسِ العَقْدِ متراضِيَيْن. ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ﴾: مَن كانَ مِن جِنْسِكم مِنَ المؤمنين. وعن الحَسَن: لا تَقْتلوا إخوانَكم، أو: لا يَقتُلِ الرَّجلُ نفْسَه كما يفعلُه بعضُ الجهلة. وعن عمرِو بن العاص: أنه تأوَّلَه في التيمُّم لخوفِ البَرْد، فلمْ يُنكِرْ عليه رسولُ الله ﷺ. وقرأَ عليٌّ رَضِيَ اللهُ عنه: (ولا تُقَتِّلوا) بالتشديد. ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾: ما نَهاكم عمّا يضرُّكم إلّا لرحمتِه عليكم، وقيلَ: مَعْناه: أنه أَمَرَ بَني إسرائيلَ بقَتْلِهم أَنْفسهم؛ ليكونَ توبةً لهم وتمحيصًا لِـخَطاياهم، وكانَ بكم - يا أُمّةَ

الرِّضا محمولٌ على تفرُّقِهما عن مجلسِ العَقْدِ متراضِيَيْن[١]؛ فعُلم أنّ التفرُّقَ الذي في الحديث «الـمُتبايِعانِ بالخِيَار ما لم يتفرَّقا»[٢] تفرُّقٌ فعليٌّ عندَ الشافعيِّ، وقوليٌّ عندَ أبي حنيفة، بأن يترُكا كلامَ البيع، ويَشرَعا في كلامٍ آخَر.

قولُه: (أو: لا يقتُلِ الرجُلُ نفْسَه) معطوف على «مَن كان مِن جنسِكم»، وقولُ الحسَنِ متفرِّعٌ على الأول، وقولُ عَمْرٍو على الثاني.

قولُه: (ما نهاكم عما يَضُرُّكم إلَّا لرحمتِه عليكم) قال القاضي: جمَعَ اللهُ تعالى في التوصِيةِ بينَ حِفظِ النفسِ والمالِ الذي هُو شقيقُها من حيثُ إنه سببُ قِوامِها استبقاءً لهم ريثما تُستكمَلُ النفوسُ وتُستوفَى فضائلُها رأفةً بهم ورحمة، كما أشارَ إليه بقولِه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾[٣].

قولُه: (وقيل: معناه: أنه أمَرَ بني إسرائيلَ بقَتْلِهم أنفُسَهم) إلى آخِره، يريدُ أنّ قولَه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ تعليلٌ لقولِه: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ﴾، ولـمّا نَظَرَ إلى مجيءِ ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ﴾ [النساء: ٢٩] عُقَيبَ آياتِ التوبة، وهيَ قولُه: ﴿وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [النساء: ٢٦]، ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٧] دَعاهُ أن يَحمِلَ القتلَ على التوبةِ ويُعلِّلَه بقولِه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾[٤]. والوجهُ الأولُ، وهُو قولُه: ﴿وَلَا

---

(١) انظر: «روضة الطالبين» للنووي (٣: ٤٣٧).

(٢) أخرجه البخاري (٢١١١) ومسلم (١٥٣٢) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما.

(٣) «أنوار التنزيل» (٢: ١٧٧).

(٤) من قوله: «تعليل لقوله: ولا تقتلوا» إلى هنا ساقط من (ط).

محمّد - رحيمًا حيثُ لم يُكلِّفكم تلكَ التكاليفَ الصَّعبة. ﴿ذَٰلِكَ﴾: إشارةٌ إلى القتل، أي: ومَن يُقْدِمْ على قَتلِ الأنفس ﴿عُدْوَٰنًا وَظُلْمًا﴾ لا خطأً ولا اقتِصاصًا. وقُرِئَ: (عِدْوانًا) بالكَسْر، و﴿نُصْلِيهِ﴾ بتخفيفِ اللّام وتشديدِها، و(نَصْليهِ) **بفتحِ النُّون** مِنْ صَلاهُ يَصْلِيه، ومنه: شاةٌ مَصْلِيَّة، و(يُصْلِيه) بالياء، والضميرُ لله عزَّ وجلَّ، أو لـ﴿ذَٰلِكَ﴾؛ لكونِه سببًا للصَّلْي. ﴿نَارًا﴾: نارًا مخصوصةً شديدةَ العذاب، ﴿وَكَانَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرًا﴾؛ لأنّ الحكمةَ تدعو إليه ولا صارفَ عنه مِن ظُلمٍ أو نحوِه.

[﴿إِن تَجْتَنِبُوا۟ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُم مُّدْخَلًا كَرِيمًا﴾ ٣١]

﴿كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ﴾ وقُرِئ: (كبيرَ ما تُنْهون عنه)، أي: ما كَبُرَ مِنَ المَعاصي التي يَنْهاكم اللهُ عنها والرسولُ. ﴿نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ﴾: نُمِطْ ما تستحقُّونَه مِنَ

﴿تَقْتُلُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ﴾ مَن كان مِن جنسِكم منَ المؤمنينَ ليَجمَعَ بينَ حفظِ النفْس وحفظِ المال في التوصِية؛ لأنَّ قولَه: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [النساء: ٢٨] إلى قولِه: ﴿ٱلرِّجَالُ قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ﴾ [النساء: ٣٤] كالاعتراض [بينَ حديثِ] النِّساءِ ونِكاحِهنّ والقيام عليهنّ؛ فيكونُ تأكيدًا لمعنى التعليل في قولِه: ﴿وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَآءَ ذَٰلِكُمْ أَن تَبْتَغُوا۟ بِأَمْوَٰلِكُم﴾ [النساء: ٢٤]، كما قرَّرْنا أنّ فيه إشعارًا بأنّ التمتُّعَ بالمالِ إنّما يكونُ معتدًّا به إذا أُنفِقَ على العيال؛ ومِن ثَم ضَمَّ معَ حفظِ المالِ لأجلِ الإنفاقِ على العِيالِ حفظَ النفْس، مزيدًا لإرادةِ التحريضِ على طلبِ الإحصَانِ والاجتنابِ عنِ السِّفاح، واللهُ أعلم.

قولُه: (ونَصليهِ: **بفتح النون**) قال ابنُ جِنّي: هي قراءةُ إبراهيمَ والأعمشِ وحُمَيْد، يقال: صَلاهُ يَصليه: إذا شَواه، فيكونُ منقولًا مِن صَلِيَ نارًا وصَليْتُه نارًا، نحوُ: كَسِيَ ثوبًا وكسَوتُه ثوبًا، وأمّا قراءةُ العامّةِ بضمِّ النونِ فهُو منقولٌ مِن صَليَ أيضًا؛ إلّا أنه منقولٌ بالهمزةِ لا بالمثال، نحوُ: عَلِمَ الخبرَ وأعلَمتُه إياه[1].

---

(١) زاد في (ص) قوله: «بتخفيف اللام قراءة الجمهور والقراءتان بتشديد فتح النون شاذتان». «المحتسب» (١: ٢٨٧) ولتمامِ الفائدة انظر: «البحر المحيط» (٣: ٦١٣).

العِقابِ في كلِّ وقتٍ على صغائرِكم ونجعَلْها كأنْ لم تكن؛ لزيادةِ الثوابِ المستحَقِّ على اجتنابِكم الكبائرَ وصبْرِكم عنها على عِقابِ السيئات، والكبيرةُ والصغيرةُ إنما وُصِفَتا بالكِبَرِ والصِّغَرِ بإضافتِهما: إمّا إلى طاعةٍ أو معصيةٍ أو ثوابِ فاعلِهما.

قولُه: (**على صغائِركم**) يتَعلَّقُ بقولِه: «منَ العِقاب»، و«لزيادةِ الثواب» بقولِه: «نُمِطْ»، و«على عقاب» بقولِه: «لزيادة الثَّواب». المعنى: إن تجتَنِبوا الكبائرَ نُمِطْ من صغائرِكم بسببِ زيادةِ الثواب الذي حصَلَ[1] لكم منَ اجتنابِ الكبائرِ على عقابِ الصغائر، وهذا على القولُ بالمُوازَنةِ على مذهبِه، وهُو أنَّ العَبدَ يَستحِقُّ بسببِ الطاعةِ الثوابَ، وبسببِ المعصيةِ العقابَ، وتَحصُلُ بينَهما المُوازَنَة؛ فاستحقاقُ العقابِ يُحَطُّ بقَدْرِه منَ استحقاقِ الثواب، وبالعكس؛ فإنْ تساوَى الاستحقاقانِ تساقَطا، وإن زاد أحدُهما على الآخرِ بقيَ منَ الزائدِ شيءٌ بعدَ الموازنة.

قولُه: (**بإضافتِهما: إمّا إلى طاعةٍ أو مَعصيةٍ أو ثوابِ فاعلِهما**) أي: الكبيرةُ والصَّغيرةُ أمرانِ نسبيّان؛ فلا بدَّ من أمرٍ آخَرَ يقاسُ عليه، وهُو أحدُ هذه الأمورِ الثلاثة، أمّا الطاعةُ: فهِيَ إذا كان العذابُ المستحَقُّ بسببِها أزيَدَ منَ الثوابِ المستحَقِّ بسببِ طاعةٍ فعَلَها فهِيَ كبيرة، وإلّا فصغيرة؛ فكلُّ ما يُكَفَّرُ بمثْلِ الصّلاةِ فهُو منَ الصغائر، يدُلُّ عليه حديثُ أبي اليسر، رَوى الترمذيُّ عنه أنه قال: أتتني امرأةٌ تبتاعُ تمرًا، فقلتُ: إنَّ في البيتِ تمرًا أطيبَ منه، فدخَلتْ معيَ البيتَ فأهوَيْتُها فقبَّلتُها... إلى قولِه: فأتَيتُ رسُولَ الله ﷺ فذكَرْتُ ذلك له، فقال: «أخلَفْتَ غازيًا في سبيلِ اللّـهِ بمثلِ هذا؟» حتَّى تمنَّى أنه لم يكنْ أسلمَ إلّا تلك الساعة، وحتَّى ظَنَّ أنهُ مِن أهلِ النار، قال: وأطْرَقَ رسُولُ الله ﷺ طويلاً حتَّى أوحَى اللهُ إليه: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ وَزُلَفًا مِّنَ ٱلَّيۡلِۚ إِنَّ ٱلۡحَسَنَٰتِ يُذۡهِبۡنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ [هود: ١١٤]، قال أبو اليُسر: فأتيتُه فقرأ علي، فقال أصحابُه: ألهذا خاصةً أو للناس عامة؟ فقال: «بل للناس عامّة»[2]. وما في قولِه ﷺ: «ما من مُسلم تحضُرُه صلاةٌ مكتوبةٌ، فيُحسِنُ وُضوءَها وخُشوعَها وركوعَها، إلّا كان كفّارةً لِما قبلَها منَ الذنوبِ ما لم يؤتَ كبيرةٌ، وذلك الدَّهرَ كلَّه». أخرجَه الشيخانِ عن

---

(١) في (ط): «جعل».

(٢) أخرجه الترمذي (٣١١٤) والنسائي في «السنن الكبرى» (٧٢٨٦).

....

حُمْرانَ[1]. وكلُّ ما يُكَفِّـرُ بمثلِ الإسلامِ والهجرةِ فهُو منَ الكبائرِ؛ لِـما رَوى مسلمٌ عن عبدِ الرَّحمٰنِ عن رسُولِ الله ﷺ: «أَنّ الإسلام يَهدِمُ ما كان قبلَه، وأنَّ الهجرةَ تهدمُ ما كان قبلَها، وأنَّ الحجَّ يَهدِمُ ما كان قبلَه»[2].

وأمّا المعصيةُ: فكلُّ معصيةٍ يَستحِقُّ فاعلُها بسببِها عقابًا أزيَدَ من العقابِ المُستحَقِّ بسببِ معصيةٍ أُخرى؛ فهِيَ كبيرة، وتلك صغيرةٌ.

وأمّا ثوابُ فاعلِها: فهُو أنّ فاعلَ المعصيةِ إن كان منَ الـمُقرَّبينَ فالصغيرةُ بالنسبةِ إليه كبيرة؛ لِـما رُوي: «حسَناتُ الأبرارِ سيِّئاتُ المُقرَّبين»[3]، وأنشَدَ:

لا يَحقِـرِ الرجـلُ الرفيعُ دقيقةً ... في السَّـهوِ فيها للوضيعِ مَعاذرُ
فكبائـرُ الرجُلِ الصَّغيرِ صغائرٌ ... وصغائرُ الرجُلِ الكبيرِ كبائرُ[4]

وقال: زَلّةُ العالِمِ زَلّةُ العالَـم، وفي الناسِ مَن لشَرَفِه يؤاخَذُ على حديثِ النفْس.

وقال القاضي: واختُلفَ في الكبائر، والأقرَبُ أنّ الكبيرة: كلُّ ذنبٍ رَتَّبَ عليه الشارعُ حَدًّا أو صَرَّحَ بالوعيد، وقيل: ما عُلِمَ حُرمتُه بقاطع، وقيل: صِغَرُ الذنوبِ وكِبَرُها بالإضافةِ إلى ما فوقَها وما تحتَها، فأكبرُ الكبائرِ الشِّرك، وأصغرُ الصغائرِ حديثُ النفْس، وبينَهما وسائطُ يَصدُقُ عليها الأمران، فمَن عَنَّ له أمرانِ منهما، ودَعت نفسُه إليهما بحيثُ لا يتمالَك؛ فإنْ كَفَّها عن أكبرِهما كُفِّر عنه ما ارتكبَه من أصغرِهما لِـما استَحقَّ منَ الثوابِ على اجتنابِ الأكبر، ولعلَّ هذا ممّا يَتفاوتُ باعتبارِ الأشخاصِ والأحوال، ألا تَرى أنه تعالى عاتَبَ نبيَّه صَلَواتُ اللّـهِ وسَلامُه عليه في كثيرٍ مِن خَطَراتِه التي لم تُعَدَّ على غيرِه خطيئةً فضلًا عن أن يؤاخِذَه؟[5].

---

(١) بل هو من رواية مسلم (٢٢٨) من حديثِ عثمان بن عفان رضي الله عنه.

(٢) أخرجه مسلم (١٢١) من حديثِ عمرو بن العاص رضي الله عنه.

(٣) هو من كلامِ أبي سعيد الخرّاز، من كبار المتصوّفة، ذكره العجلوني في «كشف الخفاء» (١: ٤٢٨).

(٤) لم أهتدِ إلى قائل البيتين، وذكرهما الألوسي في «روح المعاني» (٣: ١٩) من غيرِ عَزْوٍ لأحد.

(٥) «أنوار التنزيل» (٢: ١٧٨).

والتكفيرُ: إماطةُ المستحَقِّ مِنَ العقابِ بثوابٍ أزْيَدَ أو بتَوْبة، والإحباطُ نقيضُه؛ وهو: إماطةُ الثوابِ المستحَقِّ بعقابٍ أزْيَدَ أو بنَدَمٍ على الطاعة. وعن عليٍّ رَضِيَ اللهُ عنه: **الكبائرُ سَبْع**: الشِّرْكُ، والقَتْل، والقَذْف، والرِّبا، وأكلُ مالِ اليتيم، والفرارُ مِنَ الزَّحف، **والتعرُّب بَعْدَ الهجرة**. وزادَ ابنُ عمر: السِّحْر، واستحلالُ البيتِ الحَرام. وعن ابنِ عبَّاس: أنّ رَجلًا قالَ له: الكبائرُ سَبْع؛ فقالَ: هيَ إلى سَبْعِ مئةٍ أقربُ؛ لأنه لا صغيرةَ معَ الإصْرارِ، ولا كبيرةَ معَ الاستغفار. ورُوِيَ: إلى سَبْعِين. وقُرِئَ: (يُكفِّرْ) بالياء، و﴿مُدْخَلًا﴾ بضمِّ الميمِ وفتحِها بمعنى: المكانِ والمصدرِ فيهما.

[﴿وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا اكْتَسَبُوا

قولُه: (**الكبائرُ سبع**)، روينا عن البخاريِّ ومسلم وأبي داودَ والنَّسائي، عن ابنِ مسعودٍ أنَّ رسُولَ الله ﷺ قال: «اجتَنِبوا السَّبعَ المُوبِقات» قيل: يا رسُولَ الله، وما هُنَّ؟ قال: «الشِّركُ بالله، والسِّحر، وقتْلُ النفسِ التي حَرَّمَ اللّـهُ إلَّا بالحقّ، وأكلُ مالِ اليتيم، والزِّنى، والتوَلِّي يومَ الزَّحف، وقَذْفُ المحصَناتِ الغافلاتِ المؤمنات»[1]. وهذا هُو المرادُ من قولِ القاضي: وما عُلِم حُرمتُه بقاطع[2]. الزَّحفُ: الجيشُ الدّاهِمُ الذي يُرى ـ لكثرتِه ـ كأنَّه يزحَفُ، أي: يَدِبُّ دَبِيبًا، سُمِّي بالمصدر.

قولُه: (**والتَّعرُّبُ بعدَ الهجرة**). **النهاية**: في الحديث: «ثلاثٌ من الكبائر، منها: التَعرُّبُ بعدَ الهجرة»[3]. وهو: أن يَعودَ إلى البادية، ويُقيمَ معَ الأعراب، بعدَ ما كان مهاجِرًا، وكان مَن رَجَعَ بعدَ الهجرةِ إلى مَوضِعِه مِن غيرِ عُذرٍ يَعُدُّونَه كالمرتدّ.

---

(١) أخرجه البخاري (٢٧٦٦) ومسلم (٨٩) وغيرهما من حديثِ أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) «أنوار التنزيل» (٢: ١٧٨).

(٣) أخرجه الطبري في «التفسير» (٦: ٦٤٣) موقوفًا على علّي رضي الله عنه، وابن أبي حاتم في «التفسير» (٣: ٩٣١) مرفوعًا من حديثِ أبي هريرة، وذكره السيوطي في «الجامع الكبير» (٨٨٧) وقال: أخرجه الطبراني في «الكبير» (٦: ١٠٣) وضعَّفَهُ الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١: ١٠٣) بابن لهيعة.

وَلِلنِّسَآءِ نَصِيبٌ مِّمَّا ٱكْتَسَبْنَۚ وَسْـَٔلُوا۟ ٱللَّهَ مِن فَضْلِهِۦٓۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمًا ﴾ [٣٢]

﴿وَلَا تَتَمَنَّوْا۟﴾: **نُهُوا عَنِ التحاسُدِ** وعن تمنِّي ما فضَّلَ اللهُ به بعضَ الناسِ على بعضٍ مِنَ المالِ والجاه؛ لأنّ ذلكَ التفضيلَ قِسْمةٌ مِنَ اللّٰـهِ صادرةٌ عن حكمةٍ وتدبيرٍ وعِلْمٍ بأحوالِ العبادِ وبما يُصلِحُ المقسومَ له مِن بسْطٍ في الرِّزقِ أو قَبْض ﴿وَلَوْ بَسَطَ ٱللَّهُ ٱلرِّزْقَ لِعِبَادِهِۦ لَبَغَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الشورى: ٢٧]، فعلى كلِّ أحدٍ أن يَرضى بما قُسِمَ له

قولُه: (**نُهُوا عنِ التحاسُد**)، جعَلَ تمنِّيَ ما فضَّلَ اللّٰـهُ حسَدًا لدَلالةِ ﴿مَا﴾؛ لأنَّ تمنِّيَ ما فَضَّلَ اللهُ طلَبُ عينِ ذلك الشيء، ولا يَصحُّ حصُولُه إلَّا بعدَ الزَّوالِ منهُ والانتقالِ إليه، وذلك هُو الحَسَد؛ لأنَّ الحَسَد: هُو أن يَرى لأخيه نعمةً فيتمنّى أن تَزولَ عنه وتكونَ له دونَه، وأمَّا الغِبْطةُ: فهُو أن يتمنَّى أن يكونَ لهُ مِثلُه، ولا يتمنَّى زوالَه.

فإن قلتَ: يَحتمِلُ أن يكونَ المنهيُّ تمنِّيَ ما لأخيه ومِثلِهِ على تقديرِ المضاف، وتمنِّي المثلِ من غيرِ زَوالِ ما لأخيه غيرُ مذموم؟ قلتُ: اللفظُ يَحتملُهما، لكنّ النهيَ عنهُ والأمرَ بقولِه: ﴿وَسْـَٔلُوا۟ ٱللَّهَ مِن فَضْلِهِۦٓ﴾ فيه إعلامٌ أنّ الأوّلَ مذمومٌ والثانيَ محمود، وإليه الإشارةُ بقولِه: «ولا تتمَنَّوْا أنصِباءَ غيرِكم منَ الفَضْل، ولكنْ سَلُوا اللّٰـهَ مِن خزائنِه التي لا تَنفَدُ»، وإنَّما قال في جانبِ الغِبطة: ﴿وَسْـَٔلُوا۟ ٱللَّهَ مِن فَضْلِهِۦٓ﴾ دونَ: تمنَّوْا مِن فضلِه ليُريَكَ أنَّ التمنِّيَ مذمومٌ، والغِبطةَ بلفظِ التمنِّي مُلحَقٌ بالحسَد، وأيضًا كما أنَّ الحاسدَ في طلبه ذلك يَرُومُ ما لا يُمكن حصُولُه، كقولِهم: ليتَ الشَّبابَ يعود، كذلك المُستمنِحُ لفضلِ اللّٰـهِ غيرُ خائبٍ البتَّة؛ لأنَّ سائلَ الكريمِ لا يَخيب. عن أبي هريرةَ عن رسُولِ الله ﷺ: «إذا دَعا أحدُكم فلا يقلْ: اللَّهمَّ اغفِرْ لي إن شئت، ولكن لِيَعزِمِ المسألة، ولْيُعظِمِ الرغبةَ في الإجابة»، رواه مسلم(١). قال القاضي: تمنِّي ما لم يُقدَّرْ لهُ مُعارضةٌ لحِكمةِ القَدَر، وتمنِّي ما قُدِّر له يُكسِبُ بِطالةً وتضييعَ حظّ، وتمنِّي ما قُدِّرَ لهُ بغيرِ كسبٍ ضياعٌ ومُحال(٢).

---

(١) أخرجه مسلم (٢٦٧٩) وهو في «صحيح البخاري» (٦٣٣٩).

(٢) «أنوار التنزيل» (٢: ١٨١).

علمًا بأنّ ما قُسِمَ له هو مصلحتُه، ولو كانَ خلافه لكانَ مفسدةً له؛ ولا يَحْسُدَ أخاه على حظِّه. ﴿لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا ٱكْتَسَبُوا۟﴾ **جَعَلَ ما قُسِمَ لكلٍّ مِنَ الرِّجالِ والنساءِ على** حَسَبِ ما عَرَفَ الله مِن حالِه الموجبةِ للبَسْطِ أَوِ القبْضِ **كَسْبًا له**. ﴿وَسْـَٔلُوا۟ ٱللَّهَ مِن فَضْلِهِۦٓ﴾: ولا تتمنَّوْا أَنْصِباءَ غيرِكم مِنَ الفَضْل، ولكنْ سَلُوا اللهَ مِن خزائنِه التي لا تَنْفَد. **وقيلَ: كانَ الرِّجالُ قالوا**: إنّ اللهَ فضَّلَنا على النساءِ في الدُّنيا؛ لنا سَهْمانِ ولهنَّ

قولُه: (**علمًا بأنَّ ما قُسِمَ له**) قيل: «علمًا» حالٌ من ضميرِ «يَرضَى» أو مفعولٌ له، ويجوزُ الوجهانِ من فاعلِ «قَسَمَ» أي: عليهِ أن يرضَى بما قَسَمَ اللّـهُ تعالى حالَ كونِه تعالى عالـمًا بالمصلحةِ، أو لعِلمِه بها.

قولُه: (**جَعَلَ ما قُسِمَ لكلٍّ منَ الرجالِ والنساءِ... كَسْبًا له**) يعني قولَه: ﴿لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا ٱكْتَسَبُوا۟ۖ وَلِلنِّسَآءِ نَصِيبٌ مِّمَّا ٱكْتَسَبْنَ﴾، جُملتانِ مبيِّـنتانِ لقولِه تعالى: ﴿فَضَّلَ ٱللَّهُ بِهِۦ بَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ أي: لكلٍّ منَ الرجالِ والنساءِ نصيبٌ من تلك القِسمةِ التي قَدَّرناها لهُم، وهي تفضيلُ بعضِهم على بعض، فوَضَعَ مَوضِعَه قولَه: ﴿مِّمَّا ٱكْتَسَبُوا۟﴾، و﴿مِّمَّا ٱكْتَسَبْنَ﴾ مبالغةً في وقوعِ المُقدَّر، يعني: نحن قَسَمنا بينَهم الفضْلَ، فلا بدَّ أن يكتسِبوا ما بهِ يَنالونَ تلك الفضيلةَ المقسومة، ولولا الفضلُ لم يوجَدِ الكسْب. وفي توخِّي كسبِ الخيرات، وتحرِّي فعلِ المبَرَّات دفعٌ لزعم مَن يَنكُلُ على الـمُقدَّر، ويتقاعدُ عنِ الكسب، وكذا في جعلِ الفضلِ مقدَّمةً للكسبِ تلويحٌ إلى أنَّ الكسبَ لا يُجدي؛ إذا لم يَسبِقْه الفضلُ، وإنَّما عقَّبَ بهذه الآيةِ قولَه: ﴿إِن تَجْتَنِبُوا۟ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُم مُّدْخَلًا كَرِيمًا﴾ ليُؤذِنَ أنّ الفضلَ لا يَحصُلُ بالتمنِّي والحَسَد؛ بل بالاجتهادِ في الطاعاتِ وتحرِّي الفاضِلاتِ منَ الأخلاق، والاجتنابِ عن المعاصي والرذائل.

قولُه: (**وقيل: كان الرجالُ قالوا**) عطفٌ على قولِه: «ما فضَّلَ اللّـهُ به بعضَ الناس» المبيَّنِ بقولِه: «منَ الجاهِ والمال»، فكان تخصيصُ ذكْرِ الرجالِ والنِّساءِ للتمثيل، وإلحاقِ ما لا يُعلَمُ بما عُلم، واشتهر نحوَه في التمثيلِ قولُه: ﴿ٱلْخَبِيثَٰتُ لِلْخَبِيثِينَ﴾ [النور: ٢٦] في أحدِ

سهمٌ واحد؛ فنَرْجو أن يكونَ لنا أَجْرانِ في الآخرةِ على الأعمالِ ولهنَّ أجرٌ واحد، فقالت أمُّ سَلَمة ونِسْوةٌ مَعَها: ليتَ اللهَ كَتَبَ علينا الجِهادَ كما كَتَبَه على الرِّجال؛ فيكونَ لنا مِنَ الأجرِ مثْلُ ما لهم؛ فنَزَلَتْ.

[﴿ وَلِكُلٍّ جَعَلْنَا مَوَٰلِيَ مِمَّا تَرَكَ ٱلْوَٰلِدَانِ وَٱلْأَقْرَبُونَ ۚ وَٱلَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَـٰنُكُمْ فَـَٔاتُوهُمْ نَصِيبَهُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدًا ﴾ ٣٣]

﴿مِمَّا تَرَكَ﴾: تبيينٌ لِـ«كُلٍّ» أي: ولكلِّ شيءٍ ممَّا تَرَكَ الوالدانِ والأقربونَ

وجهَيْه، وعلى الثاني الكسْبُ محمولٌ على كسبِ الطاعاتِ وتحرِّي المَبرَّات، والحَسَدُ على المجازِ كما ورَدَ «لا حَسَدَ إلَّا في اثنتَيْن: رجلٍ آتاهُ اللّـهُ القرآنَ فهُو يتلُوه آناءَ الليلِ والنهار، فسَمِعَه جارٌ له، فقال: يا ليتَني أوتيتُ مثلَ ما أُوتيَ فلان؛ فعَمِلتُ مثلَ ما يعمَل، ورجلٍ آتاهُ اللّـهُ مالًا فهُو يُنفقُهُ في حقِّه، فقال رجل: ليتَني أُوتيتُ مثلَ ما أُوتيَ فلان؛ فعَمِلتُ مثلَ ما يعمَل». أخرجَه البخاريُّ عن أبي هريرة[1].

فإن قلتَ: فكيف يَصحُّ خِطابُهنَّ بقولِه: ﴿وَلَا تَتَمَنَّوْا۟﴾؟ قلتُ: لا بأسَ أن يكونَ السببُ خاصًّا والحُكمُ عامًّا؛ إذ أكثرُ الأحكامِ واردٌ على هذا المنهج، فإن قلتَ: إذا كان مثلُ هذا الحَسَدِ محمودًا كيف نُهُوْا عنه؟ قلتُ: كان المُتَمَنَّى أن يُكتَبَ عليهِنَّ الجِهادُ كما كُتِبَ على الرجال، وهذا مُتَمنًّى غيرُ جائز؛ لأنَّه تعالى كتَبَ لكلٍّ من الرجالِ والنِّساء على حسَبِ حالِه واستعدادِه، ولكنِ استدرَكَه بقولِه: ﴿وَسْـَٔلُوا۟ ٱللَّهَ مِن فَضْلِهِۦٓ﴾، أي: اسألوا اللّـهَ ما يَليقُ بحالِكم وما يُصلحُكم[2]، ألا تَرى كيفَ ذيَّلَ بقولِه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمًا﴾؟

قولُه: (أي: ولكلِّ شيء) يعني: المضافُ إليه لـ«كلّ» محذوفٌ وهو شيء، والمفعولُ الأولُ لـ﴿جَعَلْنَا﴾ هو ﴿مَوَٰلِيَ﴾، والثاني ﴿ وَلِكُلٍّ ﴾، و﴿مِمَّا تَرَكَ﴾ متعلِّقٌ بمحذوفٍ

(١) «صحيح البخاري» (٥٠٢٦).

(٢) في (ص): «يصلحكن» وفي (غ): «يصلح لكم».

مِنَ المالِ ﴿جَعَلْنَا مَوَٰلِيَ﴾ وُرّاثًا يَلُونَه ويُحرِزُونَه؛ أو: ولكلِّ قوم جَعلْناهم مواليَ نَصيبٌ ﴿مِمَّا تَرَكَ ٱلْوَٰلِدَانِ وَٱلْأَقْرَبُونَ﴾؛ على أنّ ﴿جَعَلْنَا مَوَٰلِيَ﴾ صفةٌ لـ«كلّ»، والضميرَ الراجعَ إلى «كلٍّ» محذوفٌ، والكلام مبتدأٌ وخَبَر، كما تقولُ: لكلِّ مَن خَلَقه اللهُ إنسانًا مِن رزقِ الله، أي: حظٌّ مِن رزقِ الله؛ أو: ولكلِّ أحدٍ جَعلْنا مواليَ مما تَـرَك، أي: وُرّاثًا ممّا تَـرَكَ؛ على أنّ «من» صلةُ «موالٍ»؛ لأنهم في معنى الوُرّاث، وفي ﴿تَرَكَ﴾ ضميرُ «كلٍّ». ثُمَّ فُسِّرَ الموالي بقولِه: ﴿ٱلْوَٰلِدَانِ وَٱلْأَقْرَبُونَ﴾، كأنه قيلَ: مَن هم؟ فقيلَ: الوالدانِ والأقربون. (والذين عاقدتْ أيمانكم): مبتدأٌ ضُمِّنَ معنى الشَّرط؛ فوقعَ خبرُه معَ الفاء؛ وهوَ قولُه: ﴿فَـَٔاتُوهُمْ نَصِيبَهُمْ﴾، ويجوزُ أن يكونَ منصوبًا، على قولِك: زيدًا فاضْرِبْه، ويجوزُ أن يُعطَفَ على ﴿ٱلْوَٰلِدَانِ﴾، ويكونَ المُضْمَرُ في ﴿فَـَٔاتُوهُمْ﴾ للمَوالي. والمُرادُ بالذين عاقدتْ أَيمانُكم: مَوالي المُوالاة؛ كانَ الرَّجلُ يُعاقِدُ الرَّجلَ،

هُو صفةٌ لـ«كُلّ»، المعنى: وجعَلنا لكلِّ مالٍ تَركه الوالدانِ وارِثًا[1] يَحْوُونَه، وهُو المرادُ بقولِه: «ولكلِّ شيء ممَّا تَركَ» إلى آخِره. قال السَّجاوَنْدي: وفيه ضعفٌ للفَصْلِ بينَ الموصُوفِ والصِّفة؛ إذ يصيرُ بمنزلةِ مَن يقولُ: لكلِّ رجلٍ جعَلتُ درهمًا فقيرٍ.

قولُه: (أو: ولكلِّ قوم) فعلى هذا «لكلِّ قوم» خبر، والمبتدأ متعلِّقُ ﴿مِمَّا تَرَكَ﴾، وهُو نَصيبُ المقدَّر، و﴿جَعَلْنَا﴾: صفةٌ لـ«كل»، ومفعولُه الأول محذوفٌ وهُو ضميرُ الموصُوف، و﴿مَوَٰلِيَ﴾ ثاني مفعولَيْه، المعنى: لكلِّ مَن جعَلناه وارِثًا نصيبٌ منَ التَّرِكة.

قولُه: (أو ولكلِّ أحدٍ جعَلْنا مواليَ)، فعلى هذا «لكلِّ أحد»: مفعولُ ﴿جَعَلْنَا﴾، و﴿مَوَٰلِيَ﴾ بمعنى الوارِث، و﴿مِمَّا تَرَكَ﴾: صِلتُه، المعنى: جعَلْنا لكلِّ موروثٍ وارِثًا حائزًا لتَرِكتِه، ثُم قيل: ومنِ الوارثُ؟ فقيل: الوالدانِ والأقربون. قال القاضي: وفيه خروجُ الأولاد؛ فإنّ الأقربينَ لا يتناولُهم، كما لم يتناولُ الوالدَيْن[2].

قولُه: (ويكونُ المُضمَرُ في ﴿فَـَٔاتُوهُمْ﴾ للموالي) فيَدخُلُ فيه «الذين عاقَدَتْ»، وعلى

---

(١) في (ط): «ورّاثاً».

(٢) «أنوار التنزيل» (٢: ١٨٣).

فيقولُ: دَمي دمُك، وهَدْمي هَدْمُك، وثأْري ثأْرُك، وحَرْبي حَرْبُك، وسِلْمي سِلْمُك، وتَرِثُني وأرِثُك، وتُطْلَبُ بي وأُطلَبُ بك، وتَعقِلُ عني وأعقِلُ عنك؛ فيكونُ للحَليفِ السُّدسُ مِن ميراثِ الحَليف، فنُسِخ. وعن النبيِّ ﷺ: أنه خَطَبَ يومَ الفتحِ، فقالَ: «ما كانَ مِن حِلْفٍ في الجاهليّةِ فتمسَّكوا به؛ فإنه لم يزِدْه الإسلامُ إلّا شدّةً، ولا تُحدِثوا حِلْفًا في الإسلام»، وعندَ أبي حَنيفة: لو أسلَمَ رَجلٌ على يدِ رجلٍ وتعاقَدا على أن يَتعاقَلا ويَتوارَثا؛ صحَّ عندَه، ووَرِثَ بحقِّ الموالاة خلافًا للشافعيِّ، وقيل: المُعاقَدة: التبنِّي. ومعنى (عاقدتْ أيمانُكم): عاقَدْتهم أيدِيْكم وماسَحْتُموهم. **وقُرِئ: (عَقَّدتْ) بالتشديدِ والتخفيف، بمعنى: عقدتْ عُهودَهم أيمانُكم.**

[﴿ٱلرِّجَالُ قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ بِمَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بَعۡضَهُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖ وَبِمَآ أَنفَقُواْ مِنۡ أَمۡوَٰلِهِمۡۚ فَٱلصَّٰلِحَٰتُ قَٰنِتَٰتٌ حَٰفِظَٰتٞ لِّلۡغَيۡبِ بِمَا حَفِظَ ٱللَّهُۚ وَٱلَّٰتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَٱهۡجُرُوهُنَّ فِي ٱلۡمَضَاجِعِ وَٱضۡرِبُوهُنَّۖ فَإِنۡ أَطَعۡنَكُمۡ فَلَا تَبۡغُواْ عَلَيۡهِنَّ سَبِيلًاۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيّٗا كَبِيرٗا﴾ ٣٤]

الوجهينِ الأوّليْنِ الضميرُ مختصٌّ بـ«الذين عاقَدَتْ»، وعلى هذا الوجهِ الفاءُ جزاءُ شَرطٍ مقدَّر، و«مِن»: صلةُ ﴿مَوَٰلِيَ﴾، أي: جعَلْنا لكلِّ موروثٍ وارِثًا حائزًا لتَرِكتِه، فقيل: مَن هم؟ قيل: ﴿ٱلۡوَٰلِدَانِ وَٱلۡأَقۡرَبُونَ﴾ والمعاقِدون، ثم قيل: وإذا كان كذلك ﴿فَـَٔاتُوهُمۡ نَصِيبَهُمۡ﴾.

قولُه: (**وقُرِئَ: «عَقَّدَتْ» بالتشديد**) وهي شاذّة[1]، «والتخفيف»: عاصمٌ وحمزةُ والكسائي، والباقونَ: (عاقَدَتْ) بالألف.

قولُه: (**بمعنى: عَقَدتْ عهودَهم أيْمانُكم**) فحُذِفَ العهودُ، وأُقيمَ الضميرُ المضافُ إليه مقامَه، ثم حُذِفَ حذْفَه في القراءةِ الأخرى وهي: (عاقَدَتْ أيْمانُكم)، أي: عاقَدتْهم أيديكم.

قولُه: (**عهودَهم**) أي: عهودَ الموالي، وهُو مفعولُ ﴿عَقَدَتۡ﴾ وفاعلُه ﴿أَيۡمَٰنُكُمۡ﴾[2].

---

(١) انظر: «البحر المحيط» (٣: ٦٢١).

(٢) هذه الفقرة وردت في (ط) هنا، ووردت في غيرها من الأصول قبل الفقرة السابقة.

﴿قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ﴾: يقومونَ عليهنَّ آمِرينَ ناهِين كما يقومُ الولاةُ على الرَّعايا، **وسُمُّوا «قَوْمًا» لذلك**. والضميرُ في ﴿بَعْضَهُمْ﴾ للرجالِ والنساء جميعًا، يعني: إنما كانوا **مُسيطِرينَ** عليهنَّ بسببِ تفضيلِ اللّٰـهِ بعضَهم ـ وهُمُ الرِّجال ـ على بَعْض ـ وهُمُ النساء. **وفيه دليلٌ** على أنّ الولايةَ إنما تُستحَقُّ بالفضلِ لا بالتغلُّبِ والاستطالةِ والقَهْر، وقد ذَكَروا في فضلِ الرِّجالِ: العَقْلَ، والحَزْم، والعَزْم، والقوَّة والكِتابةَ في الغالب، والفُروسيَّة، والرَّمْي، وأنّ منهم الأنبياءَ والعُلماء، وفيهم الإمامةُ الكُبْرى والصُّغرى، والجِهادُ والأَذان، والخُطْبة، والاعْتِكاف، وتكبيراتُ التَّشريقِ عند أبي حَنيفة، والشهادةُ في الحُدود، والقِصاص، وزيادةُ السَّهم، والتَّعصيبُ في الميراث،

قولُه: (**وسُمُّوا «قومًا» لذلك**) **الراغب**: القوم: جماعةُ الرِّجال دونَ النِّساء؛ ولذلك قال تعالى: ﴿لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُوا۟ خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَآءٌ مِّن نِّسَآءٍ﴾ [الحجرات: ١١]، قال الشاعر:

أقومٌ آلُ حِصْنٍ أم نساءُ(١)

وفي عامةِ التنزيل: أُريدوا به وبالنِّساء جميعًا، وحقيقتُه للـرِّجال لِـما نبَّه عليه قولُه عزَّ وجَلَّ: ﴿ٱلرِّجَالُ قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ﴾(٢).

قولُه: (**مسيطرين**) أي: متسلِّطين(٣).

قولُه: (**وفيه دليل**) يعني: في تعليل تَسلُّطِ الرجالِ على النِّساءِ بالأمرِ والنهي بقولِه: ﴿بِمَا فَضَّلَ ٱللَّهُ﴾، ﴿وَبِمَآ أَنفَقُوا۟﴾ إدماجٌ لمعنى الإمامةِ الكبرى، نحوُه قولُه تعالى: ﴿إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا ۖ قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِى ۖ قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [البقرة: ١٢٤].

قولُـه: (**والحَمالةُ**) وهِيَ الدِّيَةُ التي يتحمَّلُها الرجـل، ويَغرَمُها ويسعَى في تحصيلِها،

---

(١) لزهير بن أبي سلمى في «ديوانه» ص١٤.

(٢) «مفردات القرآن» ص٦٩٣.

(٣) هذه الفقرة وردت في (ط) هنا، ووردت في غيرها من الأصول قبل الفقرة السابقة.

والحَمالة، والقَسامة، والولايةُ في النِّكاح، والطَّلاق، والرَّجعة، وعددُ الأزواج، واليهم الانتِساب، وهم أصحابُ اللِّحى والعَمائم. ﴿وَبِمَآ أَنفَقُواْ﴾: وبسبب ما أخرجوا في نكاحِهنَّ من أموالِهم في المُهورِ والنفقات. ورُوِيَ **أنّ سعدَ بنَ الرَّبيع ـ وكانَ نقيبًا من نُقَباءِ الأنصار ـ** نَشَزَتْ عليه امرأتُه حَبيبةُ بنتُ زيدِ بنِ أبي زُهير؛ فلَطَمَها، فانطلقَ بها أبوها إلى رسولِ الله ﷺ، وقال: أفرَشْتُه كَريمَتي فلَطَمَها، فقال: «لتَقْتَصَّ منه»،

و«القَسامة» هي الأيمان، يُقسم على الأولياءِ في الدَّم. **النِّهاية**: القَسامةُ بالفتح: اليمين، كالقَسَم، وحقيقتُها: أن يُقسِمَ مِن أولياءِ الدَّمِ خمسونَ نفرًا على استحقاقِهم دمَ صاحبِهم إذا وجَدوه قتيلًا بينَ قومٍ ولم يُعرَفْ قاتلُه، فإن لم يكونوا خمسينَ أقسَمَ الموجودونَ خمسينَ يمينًا، ولا يكونُ فيهم صبيٌّ ولا امرأةٌ ولا مجنونٌ ولاعَبْد، أو يُقسِمُ بها المتَّهمونَ على نفْيِ القتل عنهم، فإنْ حَلَفَ المدَّعُونَ استحَقُّوا الدِّيَة، وإن حَلَفَ المتَّهمونَ لم تَلزَمْهمُ الدِّيَة، وقد أقسَمَ يُقسِمُ قَسمًا وقَسامةً: إذا حَلَفَ، وقد جاءت على بناءِ الغَرامةِ والحَمالة؛ لأنها تَلزَمُ أهلَ الموضعِ الذي يوجَدُ فيه القتيلُ، وفي حديثِ الحَسَن: «القَسامةُ جاهليّة»[1] أي: كان أهلُ الجاهليةِ يَدِينُونَ بها، وقد قرَّرَها الإسلام.

قولُه: (**أنَّ سَعدَ بنَ الرَّبيع، وكان نقيبًا من نُقَباءِ الأنصار**). **الاستيعاب**: هُو سَعدُ بنُ الرَّبيع بنِ عَمْرِو بنِ أبي زُهَيرِ بنِ مالكٍ الخَزْرجيُّ الأنصاريّ، عَقَبيٌّ بَدْريّ، وكان أحدَ نُقَباءِ الأنصار، قُتِلَ يومَ أُحُدٍ شهيدًا، بعَثَ رسُولُ الله ﷺ أُبيَّ بنَ كعبٍ يأتيهِ بخبَرِه، قال: اذهَبْ فأقرِئْهُ منِّي السلام، وأخبِرْه أنِّي قد طُعِنتُ اثنتَيْ عشْرَة طعنةً، وأنِّي قد أُنفِذَتْ مَقاتلي، واقرَأْ على قومي السلامَ وقُلْ لهم: يقولُ لكم سَعدٌ: اللهَ اللهَ! وما عاهَدتُم عليه رسُولَ اللّـهِ ﷺ ليلةَ العقَبة، فواللّـهِ ما لكم عندَ اللّـهِ عُذرٌ إنْ خُلِصَ إلى نبيِّكم وفيكم عَيْنٌ تَطرِف[2].

---

(١) يعني أنَّ رسولَ الله ﷺ قد أَمَرَّ القسامةَ على ما كانت عليه في الجاهلية. وحديثُ القسامة أخرجه مسلم (١٦٧٠) والنسائيُّ (٨: ٣٧٣) وغيرهما من حديثِ ميمونة زوج النبيِّ ﷺ.

(٢) «الاستيعاب» (٢: ٥٨٩) والحديثُ المذكور أخرجه الإمام مالك في «الموطأ» ص٣٤٨، وقال ابن عبد البرّ في «التمهيد»: لا أعرفُه مسندًا وهو محفوظٌ عند أهلِ السِّيَر.

فنَزلتْ؛ فقالَ ﷺ: «أرَدْنا أمرًا وأرادَ اللهُ أَمرًا، والذي أرادَ اللهُ خير»، ورُفِعَ القِصاص. واختُلِفَ في ذلك؛ فقيل: لا قصاصَ بينَ الرَّجلِ وامرأتِه فيما دونَ النَّفْس ولو شَجَّها، ولكن يجبُ العَقْل. وقيلَ: لا قصاصَ إلّا في الجَرْحِ والقَتْل، وأمّا اللَّطْمةُ ونحوُها فلا. ﴿قَـٰنِتَـٰتٌ﴾: مُطيعاتٌ قائماتٌ بما عليهنَّ للأزواج، ﴿حَـٰفِظَـٰتٌ لِّلْغَيْبِ﴾: الغَيْبُ: خلافُ الشَّهادة، أي: حافظاتٌ لمواجبِ الغَيْب إذا كانَ الأزواجُ غيرَ شاهِدِينَ لهنَّ حِفْظَهنَّ ما يجبُ عليهنَّ حفظُه في حالِ الغيبةِ مِنَ الفُروجِ والبيوتِ والأموال. وعن النبيِّ ﷺ: «خيرُ النساءِ امرأةٌ إن نَظَرْتَ إليها سَرَّتْك، وإن أَمَرْتَها أطاعَتْك، وإذا غِبْتَ عنها حَفِظَتْك في مالِها ونفْسِها» وتَلا الآيةَ. وقيل: ﴿لِّلْغَيْبِ﴾: لأسرارِهم، ﴿بِمَا حَفِظَ ٱللَّهُ﴾: بما حَفِظهنَّ اللهُ حينَ أوصى بهنَّ الأزواجَ في كتابِه وأمَرَ رسولَه عليه الصلاة والسّلام فقالَ: «استوصُوا بالنِّساءِ خَيْرًا»؛ أو بما حَفِظهنَّ اللهُ وعَصَمَهنَّ ووفَّقَهنَّ لحفظِ الغَيْب؛ أو بما حَفِظهنَّ حينَ وَعَدَهنَّ الثوابَ العظيمَ على حفظِ الغيب،

قولُه: (لمَواجِب الغَيْب) قيل: المواجِبُ: جمعُ المُوجِب، والمرادُ بـ«موجِبِ الغَيْبِ»: ما يُوجبُه الغَيْب، أي: ما يجبُ المحافظةُ عليه في حالِ غَيْبةِ الزَّوج.

قولُه: (في مالِها) أرادَ في مالِك، ولـمّا كانت هي المُتصرِّفةَ فيه في حالِ الغَيْبة، وأنه ممّا يُنفَقُ عليها؛ كأنه مالُها، نحوُ قولِه تعالى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا۟ ٱلسُّفَهَآءَ أَمْوَٰلَكُمُ﴾ [النساء: ٥] بعثًا لها على الحِفظ، أي: ليَحفَظْنَ حِفظًا مثلَ حفظِ أموالِهنّ.

قولُه: (أو بما حَفِظَهُنَّ حينَ وعَدَهُنَّ الثوابَ) فسَّرَ الحفظَ بوجوهٍ ثلاث، أحَدُها: أنه مجاز، من إطلاقِ السبَبِ على المسبَّب؛ لأنَّ الظاهرَ أن يُقال: حافظاتٌ للغيبِ بسببِ أنَّ اللهَ تعالى وَصّى الأزواجَ بحِفظِهنَّ رعايةً لحقِّهنّ؛ فهُنَّ قَضَيْنَ حقَّ تلك النِّعمةِ بحفظِ غيبِ الأزواج، وعلى هذا يجوز أن يكون مشاكلةً لقوله تعالى: ﴿وَجَزَٰٓؤُا۟ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا﴾ [الشورى: ٤٠](١)، والثاني: أنه حقيقة، أي: حافظاتٌ للغيبِ لأنَّ اللهَ تعالى حَفِظّهنَّ من أن يَقَعْنَ في الذنبِ

---

(١) من قوله: «وعلى هذا يجوز أن يكون» إلى هنا أثبتناه من (ط).

وأوعدَهنَّ بالعذابِ الشَّديدِ على الخيانة. و«ما» مصدريَّة. **وقُرِئ: (بما حَفِظَ اللهَ) بالنصبِ على أنّ «ما» موصولةٌ،** أي: حافظاتٌ للغيبِ بالأمرِ الذي يَحفَظُ حقَّ اللّٰـهِ وأمانةَ الله؛ وهو التعفُّفُ والتحصُّنُ والشفقةُ على الرِّجالِ والنصيحةُ لهم. وقرأَ ابنُ مسعود: **(فالصَّوالحُ قوانتُ حَوافظُ للغيبِ** بما حَفِظَ اللهُ **فأصلِحُوا إليهنّ).** نُشوزُها **ونُشُوصُها:** أن تعصيَ زوجَها ولا تطمئنَّ إليه، وأصلُه الانزِعاج. ﴿فِي ٱلْمَضَاجِعِ﴾:

وعَصَمَهُنَّ، فقولُه: «وعَصَمَهُنَّ» عطفٌ تفسيريّ. وثالثُها: أنه مِن بابِ الكناية، أي: أنهنَّ حافظاتٌ للغيبِ لأنَّ اللهَ تعالى وَعَدَهُنَّ الثوابَ عليه؛ ولذلك سَعَيْنَ في حفظِ الغَيْب، كأنه قيل: احفَظْنَ الغَيبَ حتَّى لا أُضيعَ أجرَكُنَّ لِـما يَلزَمُ من عدمِ ضَياعهنَّ إيتاء أجورِهنّ.

قولُه: **(وقرئَ: (بما حَفِظَ اللهَ) بالنَّصبِ[1] على أنَّ «ما» موصولةٌ)** قال أبو البقاء: «ما» على قراءةِ النَّصبِ بمعنى الذي، أو نكِرةٌ والمضافُ محذوف، والتقدير: بما حَفِظَ اللهَ أو دِينَ الله، وقال قومٌ: هي مَصْدريّة، والتقديرُ: بحِفظِهنَّ اللهَ، وهذا خطأ؛ لأنَّه إذا كان كذلك خَلا الفعلُ عن ضميرِ الفاعل؛ لأنَّ الفاعلَ هنا جمعُ المؤنَّث، فكان يجبُ أن يكونَ بما حَفِظْنَ اللهَ، وقد صَوَّبَ هذا القولَ وجعَلَ الفاعلَ فيه للجِنس، وهُو مفردٌ مذكَّر، فلا يظهَرُ له ضمير[2].

قولُه: **(فالصَّوالحُ قوانتُ حَوافظُ للغيب... فأصلِحوا إليهِنَّ). الأساس:** ومنَ المجاز: وأصلَحَ إلى دابّتِه: أحسَنَ إليها وتَعهَّدَها.

وفي هذه القراءةِ[3] إيذانٌ بأنَّ الآيةَ فيها إجمالٌ وتفصيل، فالمجمَلُ قولُه: ﴿ٱلرِّجَالُ قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ﴾، وتفصيلُه: فالصالحاتُ، وقولُه: ﴿وَٱلَّٰتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ﴾، وأنَّ قولَه: في هذه القراءةِ: «فأصلِحوا إليهِنَّ» مقابلٌ لقولِه: ﴿فَعِظُوهُنَّ﴾، يعني: قُومُوا عليهِنَّ، فاللاتي صَلَحَتْ، فأحسِنوا إليهِنَّ، واللاتي نشَزَتْ فعِظُوهُنَّ، واضرِبُوهُنّ.

قولُه: **(ونُشوصُها). الجوهري:** نشَصَتِ المرأةُ مِن زوجِها، مثلُ نشَزَت، فهِي ناشِزٌ

---

(١) انظر «المحتسب» (١: ٢٩٠) و«البحر المحيط» (٣: ٦٢٥).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣٥٤).

(٣) انظر: «المحتسب» (١: ٢٨٨).

في المَراقد، أي: لا تُداخِلوهنَّ تحتَ اللُّحُف، أو هي كِنايةٌ عن الجِماع. وقيلَ: هو أن يُولِّيَها ظَهْرَه في المَضْجع. وقيل: ﴿فِي ٱلْمَضَاجِعِ﴾: في بيوتِهنَّ التي يَبِتْنَ فيها، أي: لا تبايِتُوهنَّ. وقُرِئ: (في المَضْجَع)، و(في المُضْطَجَع)؛ وذلكَ لتعرُّفِ أحوالِهنَّ وتحقُّقِ أمْرِهنَّ في النُّشوز، أَمَرَ بوعظِهنَّ أوّلًا، ثُمَّ بهجرانهنَّ في المضاجع، ثُمَّ بالضَّرْبِ إن لمْ يَنْجَعْ فيهنَّ الوعظُ والهِجْران.

وناشِص، ونَشَصْتُ عن بلدي: انزعَجْت. **الراغب**: النَّشْزُ: المرتفعُ من الأرض، ونشَزَ فلانٌ: إذا قَصَدَ نَشْزًا، ومنه: نَشَزَ فلانٌ[١] عن مقرِّه، ويُعبرَّ عن الإحياءِ بالنَّشْزِ والإنشازِ لكونِه ارتفاعًا بعدَ اتّضاع، ونُشوزُ المرأة: بُغضُها لزَوجِها ورفعُ نفسِها عن طاعتِه وعينُها إلى غيرِه[٢].

قولُه: (أمرَ بوَعْظهنَّ) جملةٌ مستأنَفةٌ على سبيلِ البيان، لقولِه: «وذلك لتُعرَفَ أحوالُهنَّ»؛ لأنَّ المشارَ بها تلك المأموراتُ التي تضمَّنَها قولُه تعالى: ﴿وَٱلَّٰتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ﴾ إلى قولِه: ﴿وَٱضْرِبُوهُنَّ﴾.

الانتصاف: الترتيبُ الذي أشارَ إليه الزمخشَريُّ غيرُ مأخوذٍ من الآية؛ لأنَّها واردةٌ بواوِ العطف، وإنَّما استُفيدَ من أدِلّةٍ خارجيّة[٣]. وقلتُ: ما أظهَرَ دَلالةَ الفاءِ في قولِه: ﴿فَعِظُوهُنَّ﴾ عليه! وكذا قضيةُ الترتيبِ في الرِّفق والنَّظم، فإنَّ قولَه: ﴿فَٱلصَّٰلِحَٰتُ﴾ وقولَه: ﴿وَٱلَّٰتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ﴾ تفصيلٌ لما أُجمِلَ في قولِه: ﴿ٱلرِّجَالُ قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ﴾، كما سبَقَ، أخبرَ اللهُ تعالى بتفضيلِ الرِّجال على النِّساء، وقِوامِهم عليهِنَّ، ثُم فصَّلَ النِّساءَ قسمَيْن: إمّا أنهنَّ قانِتاتٌ صَالحاتٌ يحفَظْنَ أزواجَهنَّ في الحضورِ والغَيْبة؛ فعلى الرجالِ الشفَقةُ عليهنَّ والنصيحةُ لهُنَّ، وإمَّا أنهنَّ ناشِزاتٌ غيرُ مُطيعات؛ فعلى الرجالِ الترفُّقُ بهنَّ أولًا بالوَعْظِ والنصيحة، فإن لم ينجَع الوعظُ فيهنَّ، فبالهِجرانِ والتفرُّق

---

(١) قوله: «إذا قصد نشزاً، ومنه: نشز فلان» ساقط من (ط).

(٢) «تفسير الراغب الأصفهاني» (١: ٥٤١)، وانظر: «مفردات القرآن» ص٨٠٦.

(٣) «الانتصاف بحاشية الكشّاف» (١: ٥٠٧).

وقيلَ: مَعْناه: أَكرِهُوهنَّ على الجِماعِ واربِطوهنَّ، هَجَرَ البعيرَ: إذا شدَّه **بالهِجار**، وهذا مِن تفسيرِ الثُّقَلاء! وقالوا: يجبُ أن يكونَ ضَرْبًا غيرَ مبرِّح؛ لا يجرحُها، ولا يكسرُ لها عَظْمًا، ويجتنبُ الوجه، وعن النبيِّ ﷺ: «علِّقْ سَوْطَك حيثُ يَراه أهلُك»، وعن أسماءَ بنتِ أبي بكرٍ الصِّدِّيق رَضِيَ الله عنهما: كنتُ رابعةَ أربعِ نسوةٍ عندَ الزُّبيرِ ابنِ العوَّام، فإذا غَضِبَ على إحْدانا ضَرَبَها **بعُودِ المِشْجَبِ** حتى يكسرَه عليها. ويُروى عن الزُّبيرِ أبياتٌ:

ولولا بَنُوها حَوْلَهَا لَخَبَطْتُها

﴿فَلَا تَبْغُواْ عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا﴾: فأَزيلوا عنهنَّ التعرُّضَ بالأذى والتوبيخِ **والتجنِّي**،

في مَضاجِعِهنَّ ثانيًا، ثُم التأديبِ بالضَّرب؛ لأنَّ المقصودَ الإصلاحُ والدخولُ في الطاعة؛ لقولِه: ﴿فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ﴾، فرتَّبَ الوعظَ على الخَوْف منَ النُّشوز، فلا بدَّ من تقديمِه على قرينَيْه، ومنه نبَّه على ترتيبِ قرينَيْه.

قولُه: (**بالهِجار**). **الأساس**: الهِجارُ: حبلٌ يَشُدُّ بِهِ يدَه إلى رجلِه، يُخالفُ الشِّكَال.

قولُه: (**بُعود المِشجَب**). **النهاية**: المِشجَبُ ـ بكسرِ الميمِ وفتحِ الجيم ـ: عِيدانٌ تُضَمُّ رؤوسُها ويُفرَّجُ بينَ قَوائمِها، وتوضَعُ عليها الثيابُ، وقد تُعلَّقُ عليها الأسقِيَـةُ لتبريدِ الماء.

قولُه: (**ولولا بَنوها حولَها لَخَبَطتُها**)، تمامُه:

كخَبطةِ فَرُّوجٍ ولم أتلعثَمِ[1]

خَبَطتُ الشجرَ خَبْطًا: إذا ضرَبتَها بالعَصَا ليَسقُطَ ورَقُها، يَتلعثَمُ الرجلُ في الأمر: إذا تمكَّثَ فيه وتأنَّى.

قولُه: (**والتجنِّي**) **الجوهري**: التجنِّي: التجرُّم، وهُو أن يَدَّعي عليك ذنبًا لم تفعَلْه.

---

(١) للزبير بين العوام رضي الله عنه. انظر: «شواهد الكشّاف» (١: ٥٠٧) و«مغني اللبيب» لابن هشام ص٥٦٣.

وتوبُوا عليهنَّ، واجعَلُوا ما كانَ منهنَّ كأنْ لم يكُنْ بعدَ رجوعِهنَّ إلى الطاعةِ والانقيادِ وتَرْكِ النُّشوز. ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيًّا كَبِيرًا﴾ فاحذَرُوه، واعلَمُوا أنَّ قدرتَه عليكم أعظمُ مِن قُدْرتِكم على مَن تحتَ أيديكم. ويُروى: أن أبا مَسْعود الأنصاريَّ رَفَعَ سَوْطَه ليضربَ غلامًا له، فبَصُرَ به رسولُ الله ﷺ، فصاحَ به: «أبا مَسْعود! لَلَّـهُ أقدرُ عليكَ منكَ عليه»، فرمى بالسَّوطِ وأعتقَ الغلام.

أوْ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيًّا كَبِيرًا﴾ وإنكم تعصُونه على علوِّ شأنِه وكبرياءِ سُلطانِه، ثُمَّ تتوبونَ فيتوبَ عليكم، فأنتم أحقُّ بالعفوِ عمَّن يَجْني عليكم اذا رَجَع.

[﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَٱبْعَثُوا۟ حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِۦ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَآ إِن يُرِيدَآ إِصْلَٰحًا يُوَفِّقِ ٱللَّهُ بَيْنَهُمَآ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا﴾ ٣٥]

﴿شِقَاقَ بَيْنِهِمَا﴾ أصلُه: شقاقًا بينهما، فأُضيفَ الشقاقُ إلى الظرفِ على طريقِ الاتِّساع، كقوله: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [سبأ: ٣٣] وأصلُه: بلْ مكرٌ الليلَ والنهارَ؛ أو على أنْ جُعِلَ البَيْنُ مُشاقًّا، والليلُ والنهارُ ماكرَيْن على قولِهم: نهارُك صائم. والضميرُ للزوجَيْن، ولمْ يَجْرِ ذكرُهما؛ لجَرْي ذِكْرِ ما يدلُّ عليهما؛ وهوَ الرِّجالُ والنساء.

قولُه: (ويُروَى: أنَّ أبا مسعودٍ الأنصاريَّ) الحديث من روايةِ مسلمٍ وأبي داودَ والترمذي: كنتُ أضرِبُ غُلامًا لي بالسَّوط، فسَمِعتُ صَوتًا من خَلفي: «اعلَمْ أبا مسعود»، فلم أفهَمِ الصوتَ منَ الغضَب، فلمّا دَنا منّي فإذا هُو رسُولُ الله ﷺ يقولُ: «اعلَمْ أبا مسعود، اللهُ أقدَرُ عليكَ منكَ على هذا الغلام»، فسَقَطَ مِن يدي السَّوطُ، فقلتُ: يا رسُولَ الله، هُو حُرٌّ لوجهِ الله، فقال: «أمَا لو لم تفعَلْ للَفحَتْكَ النار»(١).

قولُه: (جُعل البين مُشاقًّا). مُشاقًّا: اسمُ فاعل، نحوُ: مختار، ونحوُه قولُه تعالى: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: ٩٤] برَفْع «بين».

---

(١) أخرجه مسلم (١٦٥٩) وأبو داود (٥١٥٩) والترمذيُّ (١٩٤٩) وهو في «الأدب المفرد» للبخاريّ (١٧١).

﴿حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِۦ﴾: **رَجلًا مَقْنعًا رِضًا** يَصلحُ لحُكومةِ العَدْلِ والإصلاحِ بينَهما، وإنما كانَ بعثُ الحكمَيْنِ مِن أهلِهما؛ لأنَّ الأقاربَ أعرفُ ببوَاطِنِ الأحوالِ وأطلَبُ للصَّلاح، وإنما تسكنُ إليهم نفوسُ الزوجَيْن وتُبرِّزُ إليهم ما في ضمائرِهما مِن الحبِّ والبغضِ وإرادةِ الصُّحبةِ والفُرقة وموجباتِ ذلكَ ومقتضياتِه، وما يَزْوِيانِه عن الأجانبِ ولا يُحِبَّان أنْ يَطَّلِعوا عليه. فإن قلتَ: فهلْ يَلِيانِ الجمْعَ بينَهما والتفريقَ إن رَأيَا ذلك؟ قلتُ: قد اختُلِفَ فيه؛ فقيلَ: ليسَ إليهما ذلكَ إلّا بإذْنِ الزوجَيْن؛ وقيلَ: **ذلكَ إليهما**، وما جُعِلا حَكَمَيْنِ إلّا وإليهما بناءُ الأمرِ على ما يَقْتضِيه اجتهادُهما. **وعن عَبيدةَ السَّلْمانيِّ**: شهدتُ عليًّا رَضِيَ اللهُ عنه وقد جاءتْه امرأةٌ وزوجُها ومعَ كلِّ واحدٍ منهما **فِئامٌ مِنَ الناس**، فأَخرجَ هؤلاءِ حَكَمًا وهؤلاءِ حَكَمًا، فقالَ عليٌّ رَضِيَ الله عنه

قولُه: (**رجلًا مَقْنَعًا رَضًا**). **الأساس**: فلانٌ لنا مَقْنَعٌ رِضًا، أي: مَقْنَعٌ بقولِه وقضائه، وشاهدٌ مَقْنَع، وشهودٌ مَقانع.

قولُه: (**ذلك إليهما**) قال القاضي: قال مالكٌ: لهُما أن يَتخالَعا إن وَجدا الصلاحَ فيه(١)، قلتُ: وَينصُرُه تكريرُ ذكْرِ الحكَمَيْنِ في التنزيلِ ومتعلِّقِهما وإن لم يُقل: حكَمَيْنِ مِن أهلَيْهما، وهو أخصَر.

قولُه: (**وعن عَبيدة السَّلْمانيِّ**) بفتحِ اللامِ في روايةِ الكتاب، وفي «جامع الأصول»(٢): هُو جاهليٌّ إسلاميّ، أسلَمَ قبلَ وفاةِ النبيِّ ﷺ ولم يلقَهُ، سَمعَ أكابرَ الصَّحابةِ، واشتُهِرَ بصُحبةِ عليٍّ رَضِيَ الله عنه. عَبيدة: بفتحِ العَيْنِ وكسرِ الباءِ الموحَّدة وسكونِ الياء، والسَّلْمانيُّ: بفتحِ السِّين المهمَلة وسكونِ اللامِ والنون(٣).

قولُه: (**فِئامٌ منَ الناس**) فئام: جماعة، ولا واحدَ له من لَفْظِه، **النِّهاية**: الفِئامُ مهموز: الجماعةُ الكثيرة.

---

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ١٨٦).

(٢) في (ص) و(غ): «الجامع».

(٣) «جامع الأصول» (١٢: ٦٩٦).

للحَكمَيْن: أتدرِيانِ ما عَلَيْـكما؟ إنّ عليكما إن رأيتُما أن تُفرِّقا فرَّقْتُما، وإن رأيتُما أن تَجْمَعا جَمَعتُما، فقالَ الزوجُ: أمّا الفُرقةُ فلا، فقالَ عليٌّ: **كَذَبَ، واللّـهِ لا تَبْرَحُ** حتى تَرضى بكتابِ اللّـهِ لكَ وعليك، فقالت المرأةُ: رضيتُ بكتابِ اللّـهِ لي وعَليَّ. وعن الحَسَن: يَجْمعانِ ولا يُفرِّقان. وعن الشَّعْبيِّ: ما قضى الحَكَمانِ جاز. والألِفُ في ﴿إِن يُرِيدَآ إِصۡلَٰحٗا﴾ ضمير الحَكَمَيْن، وفي ﴿يُوَفِّقِ ٱللَّهُ بَيۡنَهُمَآ﴾ للزوجَيْن؛ أي: إن قَصَدا إصلاحَ ذاتِ البَيْن، وكانت نيَّتُهما صحيحةً، وقلوبُهما ناصحةً لوجهِ الله؛ بُورِكَ في وَساطتِهما، وأَوقَعَ اللهُ بطِيْبِ نفْسِهما وحُسنِ سَعْيِهما بينَ الزوجَيْن الوِفاقَ والأُلْـفة، وألقى في نفوسِهما المودَّة والرَّحمة. وقيلَ: **الضَّميرانِ للحَكمَيْن**، أي: إن قَصَدا إصلاحَ

قولُه: (**كَذَبَ، واللّـهِ لا تبرَحُ**) فيه التفات. قالَ الزجاج: على الحكَمَينِ أن يقصِدا الإصلاح، وليس لهُما طلاقٌ ولا إقرار، وما فعَلَ عليٌّ رَضِيَ الله عنه فهو فعلٌ للإمام، وللإمام أن يفعَلَ ما رَأى فيه؛ فعليٌّ وكَّلَهُما فيه وأولاهُما ذلك[1]. وفي «المعالم»: أصَحُّ القولَين: أنَّ بَعْثَ الحكَمَينِ على رضاهما، فيتوقَّفُ التطليقُ على رضاه، والاختلاعُ بمالِها على رضاها، وعليه أصحابُ الرأي، لقولِ عليٍّ رَضِيَ اللهُ عنه ـ حينَ قالَ الزوجُ: أمَّا الفُرقةُ فلا ـ: كذَبْتَ حتَّى تُقِرَّ بمثلِ الذي أقَرَّتْ به؛ فثَبَتَ أنَّ تقييدَ الأمرِ موقوفٌ على رضاه. والقولُ الثاني: أنْ لا يتوقَّفَ على رضاهما كالحاكم يَحكُمُ على الخصمَيْنِ بلا رِضاهما، ومَن قال بهذا قال: ليس المرادُ بقولِه للرجُل: «حتَّى تُقِرَّ» أنَّ رضاه شَرْط؛ بل معناه: أنَّ المرأةَ رَضِيَتْ بما في كتابِ الله، فقال الرجُل: أمَّا الفُرقةُ فلا، يعني: ليستِ الفُرقةُ في كتابِ الله؛ فقال عليٌّ رَضِيَ الله عنه: كذَبْتَ؛ حيثُ أنكَرْتَ وقلتَ: إنَّ الفُرقةَ ليست في كتابِ الله؛ فإنَّ قولَه: ﴿يُوَفِّقِ ٱللَّهُ بَيۡنَهُمَآ﴾ يشتملُ على الفِراقِ وغيرِه؛ لأنَّ التوفيقَ أن يَخرُجَ كلُّ واحدٍ منهما من الوِزْر؛ وذلك يكونُ تارةً بالفِراق، وتارةً بصَلاحِ حالِهما في الوَصْلة. هذا معنى كلام «المعالم»[2].

قولُه: (**الضميرانِ للحَكَمين**). قالَ الإمام: وهاهُنا قِسمٌ رابع: وهُو أنَّ الأولَ للزَّوجَيْنِ

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٤٠).

(٢) «معالم التنزيل» (٢: ٢١٠) ولتمام الفائدة انظر: «تفسير الطبري» (٦: ٧١٨).

ذاتِ البَيْنِ والنصيحةَ للزوجَيْن يوفِّقِ اللهُ بينَهما، فيتَّفِقانِ على الكلمةِ الواحدة، ويتسانَدانِ في طَلَبِ الوِفاقِ حتى يحصُلَ الغرضُ ويَتمَّ المُراد. وقيلَ: الضَّميران للزوجَيْن، أي: إن يُريدا إصلاحَ ما بينَهما، وطَلَبا الخيرَ، وأن يزولَ عنهما الشِّقاقُ يَطْرَحِ اللهُ بينهما الأُلفةَ، وأبْدَلَهما بالشِّقاقِ وِفاقًا، وبالبغضاءِ مودَّة. ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا﴾: يعلمُ كيفَ يُوفَّقُ بين المُختلفَيْن ويُجمَعُ بين المُفترِقَيْن. ﴿لَوْ أَنفَقْتَ مَا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مَّآ أَلَّفْتَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ أَلَّفَ بَيْنَهُمْ﴾ [الأنفال: ٦٣].

[﴿وَٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا ۖ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا وَبِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱلْجَارِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْجَارِ ٱلْجُنُبِ وَٱلصَّاحِبِ بِٱلْجَنۢبِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ مَن كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا﴾ ٣٦]

﴿وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا﴾ **وأحسِنوا بهما** إحسانًا، ﴿وَبِذِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾: وبكلِّ مَن بينَكم وبينَه قُرْبى مِن أخٍ أو عمٍّ أو غيرِهما، ﴿وَٱلْجَارِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾: الذي قَرُبَ جِوارُه، ﴿وَٱلْجَارِ ٱلْجُنُبِ﴾: الذي جِوارُه بَعيد، وقيلَ: الجارُ القَريب: النَّسيب، والجارُ الجُنب: الأجنبيُّ، وأُنشِدَ لبَلْعاءَ بنِ قَيْس:

لا يَجْتَوِينا مُجاوِرٌ أبدًا ... ذُو رَحِمٍ أو مُجاوِرٌ جُنُبُ

والثانيَ للحَكَمَيْن، أي: إنْ يُرِدِ الزوجانِ إصلاحًا يوفِّقِ اللهُ بينَ الحَكَمَيْنِ إصلاحًا حتَّى يعمَلا بالصَّلاح(١).

وقالَ القاضي: وفيه تنبيهٌ على أنَّ مَن أصلَحَ نيتَه فيما يَتحرَّاه، أصلَحَ اللهُ مُبتَغاه(٢).

قولُه: (**وأحسِنوا بهما**). **الأساس**: أحسَنَ إلى أخيه وأحسَنَ بِهِ.

قولُه: (**لا يَجْتَوينا**) البيت، أي: لا يُكرِهُنا، مِن: اجتوَيْتُ البلاد: إذا كَرِهتَها.

(١) «مفاتيح الغيب» (١٠: ٧٥).
(٢) «أنوار التنزيل» (٢: ١٨٦).

وقُرِئ: (والجارَ ذا القُرْبى) نصبًا على الاختصاص، كما قُرِئ: (حافِظوا على الصلواتِ والصلاةَ الوسطى) [البقرة: ٢٣٨]؛ تنبيهًا على عِظَمِ حقِّه؛ لإدلائه بحقَّي الجوارِ والقُرْبى.

﴿وَٱلصَّاحِبِ بِٱلْجَنۢبِ﴾: هو الذي صَحِبَك بأن حَصَلَ بجَنْبِك؛ إمّا رفيقًا في سَفَر، وإمّا جارًا مُلاصِقًا، وإمّا شريكًا في تعلُّم عِلْمٍ أو حِرْفة، وإمّا قاعدًا إلى جَنْبك في مجلسٍ أو مسجدٍ، **أو غيرَ ذلك مِن أدنى صُحبةٍ التأمتْ** بينَك وبينَه، فعليكَ أن تَرْعى ذلك الحقَّ ولا تنساهُ، وتجعَلَه ذريعةً إلى الإحسان. وقيلَ: الصاحبُ بالجَنْب: المرأة، ﴿وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ﴾: المسافرُ **المنقَطَعُ به**، وقيل: الضيف. والمختال: التيّاه الجهول الذي يتكبّر عن إكرامِ أقاربِه وأصحابِه ومماليكه، **فلا يَتَحَفَّى بهم، ولا يلتفتُ إليهم. وقُرِئ: «والجار الجَنْب»** بفتحِ الجيمِ وسكونِ النّون.

قولُه: (**أو غَيْرَ ذلك مِن أدنى صُحبةٍ التأمَتْ**)، «أو غَيْرَ» عطفٌ على المنصوبات. وقولُه: «مِن أدنَى صُحبة» وصْفٌ له، ومِن: ابتداءٌ أو بيان، أي: غيرَ ذلك كائنًا أو حاصلًا مِن أدنَى صُحبة، يعني: في تقييدِ ﴿وَٱلصَّاحِبِ بِٱلْجَنۢبِ﴾ تعميمُ معناه، وأُريدَ بهِ أصلُ الاستعمالِ لا المتعارَفُ المشهور؛ لأنهُ لا يقال عُرفًا: هو صاحبُ فلانٍ، إلّا إذا رافَقه والتزَمَه، أو وافَقه في مذهبٍ؛ فهذا القَيْدُ نحوُ القيدِ ﴿فِي ٱلْأَرْضِ﴾ لـ﴿دَآبَّةٍ﴾ في قولِه تعالى: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ٣٨] ونظيرٌ لـ﴿طَٰٓئِرٍ﴾ في قولِه: ﴿وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾.

قولُه: (**المُنقَطَع به) الجوهري**: وانْقُطِعَ به فهُو مُنقَطَعٌ به؛ إذا عَجَزَ عن سفَرِه من نفقةٍ ذهَبت، أو قامت عليه راحلتُه، أو أتاهُ أمرٌ لا يَقدِرُ أن يتحرَّك.

قولُه: (**فلا يتَحفَّى بهم ولا يلتفتُ إليهم**) أي: لا يتلطَّفُ بهم ولا يرحَمُهم.

قولُه: (**وقرئ: «والجارِ الجَنْب»**)(١) أي: الجارِ ذي الجَنب، أي: الملتصِقِ دارُه بجَنْبِ

---

(١) انظر: «البحر المحيط» (٣: ٦٣٢).

[﴿ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ وَيَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبُخْلِ وَيَكْتُمُونَ مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ ۗ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَٰفِرِينَ عَذَابًا مُّهِينًا﴾ ٣٧]

﴿ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ﴾: بدلٌ من قولِه: ﴿مَن كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا﴾ [النساء: ٣٦]، أو نصبٌ على الذَّمِّ، ويجوزُ أن يكونَ رفعًا عليه، **وأن يكونَ مبتدأً خبرُه محذوف**، كأنه

دارِك. الجوهري: قعَدتُ إلى جَنْبِ فُلانٍ وإلى جانِبِ فُلانٍ بمعنًى، وهذه القراءةُ تنصُرُ قولَ مَن قال: الجار القريب النسَبِ والجار الأجنبيّ.

قولُه: (**وأن يكونَ مبتدأً خبرُه محذوف**)، فإن قلتَ: ما الفَرقُ بين هذا، وأن يكونَ خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ كما عليه الوجهُ الثاني؟ قلتُ: على الثاني يتّصلُ بقولِه: ﴿مُخْتَالًا فَخُورًا﴾ محكومٌ عليهم بأنّهم همُ الذين لا يُحبُّهم الله، وهُو أبلغُ منَ البدَل؛ لِـما يؤذِنُ بأنَّ البُخلَ أخسُّ(١) أوصافِهم، وهُو الذي حمَلَهم على أن تكبَّروا عن إكرام أقارِبِهم وأصحابِهم، وأنهم معروفونَ مشهورونَ بكونِهم مُختالِينَ فَخُورين؛ لِـما تقرَّرَ أنَّ النَّصبَ أوِ الرفعَ على المدحِ أو الذمِّ يقتضي أن يكونَ الموصُوفُ مشهورًا معروفًا، والصِّفةُ صالحةً للمدحِ أو للذم. وعلى أن يكونَ مبتدأً خبرُهُ محذوف، والجملةُ مُنقطعةٌ عمّا قبلَها جيءَ بها مُستطردةً لحكايةِ مَن يمنَعُ إحسانَه عنِ الوالدَيْنِ والأقربين، والوجهُ الاتصال؛ لأنَّ قولَه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ مَن كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا﴾ تذييلٌ لقولِه: ﴿وَٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا ۖ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا﴾، وقد رَمَزَ إليه تفسيرُه «المختال» بـ«التَّيّاه: الجَهُولِ الذي يتكبَّرُ عن إكرام أقاربِه»، ثُم لا بدَّ منَ انضمامِ قولِه: ﴿ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ﴾ ليتِمَّ به المقصودُ، ولو جعَلَ ﴿وَٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ رِئَآءَ ٱلنَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَلَا بِٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ﴾ [النساء: ٣٨] عطفًا على ﴿ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ﴾؛ لِيَدخُلَ معنى قولِه: ﴿وَٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا﴾ [النساء: ٣٦] في معنى المذيَّل ـ لَيَكمُلَ النظمُ ويَبلُغَ الغايةَ، ويؤيِّدُه قولُه بعدَ هذا: «﴿وَٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ﴾، قيل: نزلَتْ في مشركي قريش»(٢).

وقولُه: «حيثُ حمَلَهم على البُخلِ والرِّياء» جعَلَهما وَصْفَيْنِ لموصُوفٍ واحد، والواوُ

---

(١) في (ط): «أخصّ من».

(٢) انظر: «مفاتيح الغيب» (١٠: ٧٩).

قيلَ: الذين يبخلونَ ويفعلونَ ويصنعونَ أحقّاءُ لكلِّ ملامة. وقُرِئ: ﴿بِٱلْبُخْلِ﴾ بضمِّ الباءِ، وفتحها، وبفتحتين، وبضمتين، أي: يبخلون بذاتِ أيديهم، وبما في أيدي غيرِهم، فيأمرونهم بأن يبخلوا به مقتًا للسّخاء ممّن وَجَد. وفي أمثالِ العرب: أبخلُ من الضَّنينِ بنائلِ غيرِه، قال:

وإنّ امرأً ضَنّتْ يداه على امرئٍ ... بنيلِ يدٍ من غيرِه لَبخيلُ

توسَّطتْ بينَهما؛ ليَدُلَّ على أنَّهم جامِعونَ بينَ وَصْفَين كلٌّ واحدٍ منهما مستقِلٌّ في الرَّذالة، وأيضًا، المُرائي لا يكونُ إلَّا فَخُورًا؛ فكان الذهابُ إلى العطفِ على ﴿ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ﴾ واتصالُه بقولِه: ﴿كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا﴾ أحرَى، فإن قُلتَ: هل يجوزُ في الموصُولِ الأولِ القَطعُ للاستئناف؟ قلتُ: لا يَحسُنُ ذلك الحُسْن؛ لأنّه لا يَخلو من أن يكونَ استئنافًا بإعادةِ اسمِ منِ استؤنِفَ عنهُ الحديثُ أو صفتِه، والأولُ ظاهرُ البُطلان؛ لأنَّ «الذي» وُضِعَ وَصْلةً إلى وَصْفِ المعارِفِ بالجُمل، والثاني يوجبُ أن يكونَ الموصُوفُ بحيثُ يُنبئُ عن الوَصْف؛ ليكونَ ذَريعةً لبيانِ الموجبِ ليصحَّ التعليلُ به، كقولِه تعالى: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٢-٣]، ولا دَلالةَ في قولِه: ﴿مُخْتَالًا فَخُورًا﴾ على هذا الوَصْف، بل فيه ما يدفعُه؛ لأنَّ التَّيّاهَ الفَخُورَ أغلبُ ما يكونُ جوادًا، اللَّهم إلَّا أن يقال: إنّ قولَه: ﴿مَن كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا﴾ ـ لـمّا كان تذييلًا للكلامِ السابقِ أو استئنافًا ـ تضَمَّنَ معنى البُخلِ الذي يُعطيه قولُه: ﴿وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا﴾ إلى آخرِه، وهذا لا يَصيرُ إليه صاحبُ ذَوْق.

قولُه: (قُرِئ: ﴿بِٱلْبُخْلِ﴾ بضمِّ الباء)(١): كلُّهم إلاَّ حمزةَ والكسائيّ، وبفَتحِها وسكون الخاء: شاذّ، وبفتحتين: حمزة والكسائي، وبضمّتَيْن: شاذ(٢).

قولُه: (وإنّ امرأً ضَنَّتْ يدَاهُ على امرئٍ) البيت(٣)، يَداهُ: عبارةٌ عن جمُلتِه، كقولِه تعالى:

---

(١) انظر: «الكشف من وجوه القراءات السبع» (١: ٣٨٩).

(٢) من قوله: «وبفتحتين» إلى هنا أثبتناه من (ط).

(٣) لأبي تمام في «ديوانه» بشرح التبريزي (٤: ٤٨٦).

ولقد رأينا ممن بُلِيَ بداءِ البخل مَن إذا طَـرَقَ سمعَه أنّ أحدًا جادَ على أحدٍ **شَخَصَ به**، وحلَّ **حُبْوَتَه**، واضطربَ ودارتْ عيناه في رأسِه، كأنما نُهِبَ رَحْلُه، وكُسِرَتْ خِزانته؛ ضَجَرًا من ذلكَ، **وحسْرةً على وجودِه!** وقيل: هم اليهودُ، كانوا يأتونَ رجالًا من الأنصارِ **يتنصَّحونَ** لهم ويقولون: لا تنفقوا أموالَـكم؛ فإنا نخشى عليكم الفقر، ولا تدرونَ ما يكون؟ **وقد عَابَهم الله بكتمانِ نعمةِ اللّـهِ** وما آتاهم من فَضْلِ الغنى والتفاقُرِ إلى الناس. وعن النبيّ ﷺ «**إذا أنعمَ اللهُ على عبدٍ** نعمةً أحَّب

﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ﴾ [المسد: ١]، قال: جُعِلَتْ يداهُ هالكتَيْنِ، والمرادُ هلاكُ جُملتِه، **الجوهري**: قولُهم: هذا كما قَدَّمت يَدَاك، وهذا ما جَنتْ يَداك، أي: جنيتَهُ أَنت. يقول: إنِ امرُؤٌ ضَنَّ على امرئٍ بسببِ نائلِ غيرِه، لَشديدُ البُخل.

قولُه: (**شَخَصَ به**). **الجوهري**: يقالُ للرجلِ إذا وَردَ عليه أمرٌ أقلقَه: شَخَصَ به.

قولُه: (**حَلَّ حُبْوَتَه**). **النهاية**: الاحتباءُ: هُو أن يَضُمَّ الإنسانُ رِجلَيْه إلى بطنِه بثوبٍ ويجمَعَهما معَ ظهرِه، ويَشُـدَّه عليها، وقد يكونُ الاحتباءُ باليدَيْـن؛ فهو كنايةٌ عنِ الاضطرابِ والقلقِ والانزعاجِ؛ لأنَّ المحتبيَ متمكِّنٌ مطمئنٌّ ساكن.

قولُه: (**وحَسْرةً على وجودِه**) أي: وجودِ الجُود، دَلَّ بقولِه أولًا: «مَقْـتًا للسَّخاءِ ممَّن وَجَدَ»، وآخراً: «وحَسْرةً على وجودِه» على أنَّ السَّخاءَ عندَهم مبغوضٌ بالذات، كما أنَّ البُخلَ محبوبٌ بالذات.

قولُه: (**يتنَصَّحُونَ**) أي: يتشبَّهونَ بالنُّصَحاء.

قولُه: (**وقد عابَهم بكِتمانِ نعمةِ الله**) أي: عابَهمُ اللهُ بقولِه: ﴿وَيَكْتُمُونَ مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ﴾ بكِتمانِ نعمةِ الله، «والتَّفاقُرِ إلى الناس»، والتفاقُر: عطفٌ على «كِتمان» على سبيلِ التفسير.

قولُه: (**إذا أنعَمَ اللهُ على عبد**) الحديث مُخرَّجٌ في «مسندِ» الإمامِ أحمدَ بنِ حَنْبلٍ رحمه الله[1].

---

(١) «مسند أحمد» (١٩٩٤٨) من حديثِ عمران بن حُصَينْ رضي الله عنه. وأخرجه أيضًا الترمذي (٢٨٢٠) وحسَّنه.

أن يرى نعمتَه على عبده». وبنى عاملٌ للرّشيدِ قصرًا حِذاءَ قصرِه فنُمَّ به عندَه، فقالَ الرّجل: يا أميرَ المؤمنين، إنّ الكريمَ يسرُّه أن يرى أثَـرَ نعمتِه فأحببتُ أن أسرَّكَ بالنظر إلى آثارِ نعمتك، فأعجبَه كلامُه.

وقيل: نزلت في شأنِ اليهودِ الذينَ كتموا صفةَ رسولِ اللّـهِ ﷺ.

[﴿وَٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ رِئَآءَ ٱلنَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَلَا بِٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ وَمَن يَكُنِ ٱلشَّيْطَٰنُ لَهُۥ قَرِينًا فَسَآءَ قَرِينًا ۞ وَمَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ وَأَنفَقُوا۟ مِمَّا رَزَقَهُمُ ٱللَّهُ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ بِهِمْ عَلِيمًا﴾ ٣٨-٣٩]

﴿رِئَآءَ ٱلنَّاسِ﴾: للفخار وليقالَ: ما أسخاهم، وما أجودَهم، لا ابتغاءَ وجهِ الله. وقيل: نزلتْ في مشركي مكّةَ المنفقينَ أموالَهم في عداوةِ رَسولِ اللّـهِ. ﴿فَسَآءَ قَرِينًا﴾ حيثُ حملَهم على البخلِ والرّياءِ وكلِّ شرّ، ويجوزُ أن يكونَ وعيدًا لهم بأنّ الشيطانَ يُقرَنُ بهم في النار. ﴿وَمَاذَا عَلَيْهِمْ﴾: **وأيّ تَبعةٍ ووبالٍ عليهم** في الإيمانِ والإنفاقِ في سبيل الله! والمرادُ الذّمُّ والتوبيخ، وإلّا فكلُّ منفعةٍ ومَفْلَحةٍ في ذلك، وهذا كما يقالُ للمنتقم: ما ضرَّكَ لو عَفَوْت! وللعاق: ما كانَ يَرْزَؤُكَ لو كنتَ بارًّا! وقد عُلِمَ أنه لا مضرّةَ **ولا مَرْزِئةَ في العفوِ** والبرّ، ....

قولُه: (وأيُّ تَبِعةٍ ووَبالٍ عليهم!) قال الزجّاج: «وماذا عليهم» يَصلُحُ أن يكونَ اسمًا واحدًا، المعنى: وأيُّ شيءٍ عليهم؟ ويجوزُ أن يكونَ «ذا» في معنى «الذي»، و«ما» وحدَها اسمًا(١).

قولُه: (ولا مَرْزِئةَ في العَفْو). **الأساس:** ما رَزَأْتُـه شيئًا مَرْزِئةً ورُزْءًا: ما نقَصْتُه، وما رزَأْتُهُ زُبالًا(٢)، أي: ما نلتَ من مالِه شيئًا، ولا أصَبْتَ منهُ خيرًا.

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٤٢).

(٢) ما رزأتُه زُبالاً: أي: أدنى شيء، وأصله: ما تحمله النملة بفيها. ينظر «أساس البلاغة» (زبل).

ولكنّه ذمٌّ وتوبيخٌ وتجهيلٌ بمكانِ المنفعة. ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ بِهِمْ عَلِيمًا﴾: وَعيد.

[﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَٰعِفْهَا وَيُؤْتِ مِن لَّدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا * فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ شَهِيدًا * يَوْمَئِذٍ يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَعَصَوُا۟ ٱلرَّسُولَ لَوْ تُسَوَّىٰ بِهِمُ ٱلْأَرْضُ وَلَا يَكْتُمُونَ ٱللَّهَ حَدِيثًا﴾ ٤٠-٤٢]

الذرّة: النملةُ الصغيرة، وفي قراءةِ عبدِ اللّـهِ: (مثقال نَمْلة). وعن ابنِ عباسٍ: أنه أدخلَ يدَه في الترابِ فرفعَه ثُمَّ نَفَخَ فيه فقال: كلُّ واحدةٍ من هؤلاءِ ذرة. وقيلَ: كلُّ جزءٍ من أجزاءِ الهباءِ في الكُوَّةِ ذرّة، وفيه دليلٌ على أنه لو نَقَصَ من الأجرِ أدنى شيءٍ وأصغرُه، أو زادَ في العقابِ لكانَ ظُلْمًا، وأنه لا يفعلُه لاستحالتِه في الحِكْمة، لا لاستحالتِه في القدرة. ﴿وَإِن تَكُ حَسَنَةً﴾: وإن تكن مثقالُ الذرّةِ حسنةً، وإنما أنّثَ ضميرَ المِثقالَ لكونِه مضافًا إلى مؤنّث. وقُرِئ بالرّفع على «كانَ» التامّة.

قولُه: (ذمٌّ وتوبيخ) وإنّما نشأَ التوبيخُ من تقاعُدِ المخاطَبِ على أمرٍ فيه منفعتُه، وأنهُ لا غِنًى له عن فعلِه، ولا مانعَ يمنعُه من تحصيلِه، وهاهُنا ذمَّ اللهُ سبحانَه وتعالى البُخَلاءَ حينَ أبدلَ قولَه: ﴿ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ﴾ مِن قولِه: ﴿مُخْتَالًا فَخُورًا﴾، وأوعَدَهم بالعذابِ المُهينِ وسَمَّـاهم كافرين، وذَمَّ الـمُرائينَ بقولِه: ﴿وَٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ رِئَآءَ ٱلنَّاسِ﴾ وأوعَدَهم بأنَّ الشَّيطانَ يُقرَنُ بهم في النار، ثُم أَتْبَعَ ذلك ما يُحرِّضُهم على الإيمانِ باللّـهِ والإنفاق، وأنهم لا يُظلَمُونَ مثقالَ ذرَّة، ووَعَدَهم باتّصالِ أجرٍ عظيمٍ من لدُنْ ربٍّ كريم، فوقَعَ قولُه: ﴿وَمَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ ءَامَنُوا۟﴾، ﴿وَأَنفَقُوا۟﴾ منبِّهًا لخطأِ آرائهم، وتجهيلًا لهم وتوبيخًا على التواني والتقاعُد، وأصلُ استعمالِ «ماذا عليك» أن يوقعَ في أمرٍ يجبُ على المخاطَب أن يفعلَه لِـما فيه نفعُهُ ومَصلحتُه، فيجعلَه المتكلِّمُ مَظِنةً للوَبالِ والتَّبِعةِ إرخاءً للعِنانِ موبِّخًا له على التكاسُل، كما تقولُ للمنتقِم: ما ضَرَّكَ لو عفوت؟

قولُه: (أنّثَ ضَميرَ المِثقال) أي: في ﴿تَكُ﴾ لكونِها مضافًا إلى مؤنَّث، قال صاحبُ

﴿يُضَٰعِفۡهَا﴾: يضاعفُ ثوابَها **لاستحقاقِها عندَه الثوابَ في كلِّ وقتٍ** من الأوقاتِ المستقبَلَة غيرِ المتناهية. وعن أبي عثمانَ النّهديّ أنه قال لأبي هريرة: بلغني عنكَ أنك تقولُ: سمعتُ رسولَ اللّـهِ ﷺ يقول: «إنّ اللهَ تعالى يعطي عبدَه المؤمنَ بالحسنةِ ألفَ ألفِ حسنة» قال أبو هريرة: لا بل سمعته يقول: «إنّ اللهَ تعالى يعطيه أَلْفَيْ أَلْفَيْ حسنةً»، ثمّ تلا هذه الآية. والمرادُ: الكثرةُ لا التحديد. ﴿وَيُؤۡتِ مِن لَّدُنۡهُ أَجۡرًا عَظِيمٗا﴾: **ويُعْطِ صاحبَها من عندِه** على سبيلِ التفضّلِ عطـاءً عظيمًا، **وسمّاه ﴿أَجۡرًا﴾ لأنه تابعٌ للأجرِ**

«الفرائد»: ولا يمكنُ أن يكونَ تأنيثُه لتأنيثِ الخبر، وقال الزجَّاج: الأصلُ في ﴿تَكُ﴾: تكون، فسَقَطتِ الضمةُ للجَزْم، والواوُ لسكونِها وسكونِ النون، وأمَّا سقوطُ النونِ فلكثرةِ الاستعمالِ تشبيهًا بحروفِ اللِّين؛ لأنَّها ساكنةٌ، فحُذِفتِ استخفافًا كما قالوا: لا أدْرِ ولم أُبَلِ، والأجوَدُ: لا أدري ولم أبالِ[1].

قولُه: (**لاستحقاقِها عندَه الثوابَ في كلِّ وقت**) يريدُ أنْ لا بدَّ من المُضاعَفة؛ لأنَّ الحسَنةَ إذا جوزِيَتْ بمثلِها انقَطَعتْ ويَلزَمُ منها انقطاعُ الزمان، وإذا ضُوعِفَتْ أُديمَتْ فيَدومُ الزّمانُ بحسَبِ المضاعفةِ إلى غيرِ المتناهي؛ ولهذا قال: «المرادُ: الكثرةُ لا التحديدُ» وفيه بحث.

قولُه: (**ويُعطِ صاحبها مِن عندِه**) جعَلَ ﴿مِن لَّدُنۡهُ﴾ بمعنى: مِن عندِه، قال الزجّاج: «لَدُن» لا تتمكّن تمكُّنَ «عندَ»؛ لأنّك تقول: هذا القولُ عندي صواب، ولا تقول: لدُنِّي صَواب، وتقول: عندي مالٌ عظيم، والمالُ غائب، ولدُنْ: لِـما يَلِيكَ لا غير[2].

النهاية: «لدُنْ»: ظَرْفٌ بمعنى: «عند»، إلّا أنّه أقربُ مكانًا من «عندَ»، وأخصُّ منه؛ فإنَّ «عندَ» تقعُ على المكانِ وغيرِه، تقولُ: لي عندَ فلانٍ مال، أي: في ذِمّتِه، ولا يقالُ ذلك في «لدُنْ».

قولُه: (**وسَمّاه ﴿أَجۡرًا﴾ لأنه تابعٌ للأجر**) أي: هو مَجازٌ عنِ التفضُّل؛ لأنَّه تعالى قال: ﴿وَإِن تَكُ حَسَنَةٗ يُضَٰعِفۡهَا﴾ ومُضاعفةُ الحَسنةِ هيَ الأجرُ؛ لأنَّها جزاءُ الحَسنة، وقال بعدَه:

(١) في (ص): «ولا أبالي» وفي (غ): «ولا أبال» وانظر: «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٥٢).
(٢) المصدر السابق (٢: ٥٣).

لا يَثْبُتُ إلّا بثباتِه. وقُرِئَ: (يُضَعِّفْها) بالتشديدِ والتخفيفِ: مِن أضعَفَ وضعّف.

﴿وَيُؤْتِ مِن لَّدُنْهُ أَجْرًا﴾، فوجَبَ حملُه على معنًى زائدٍ على الأجر، وليس ذلك إلّا التفضل؛ ولهذا قَرَنَ معه ﴿مِن لَّدُنْهُ﴾، وهذا القَيْدُ أيضًا يوجبُ تقديرَ الثواب، وأنه بالاستحقاقِ لا بالتفضُّل، وتسميةُ التفضُّلِ بالأجرِ تسميةٌ للشيءِ باسمِ مُجاوِرِه، وقلت: هذا التعسُّفُ إنَّما يصارُ إليه إذا قَدَّرَ مضافًا، وفَسَّرَ «يُضاعِفُها» بـ: يضاعِفُ ثوابَها، وتأوَّلَ القرآنَ بالرأي والمذهب، وأمّا إذا جُعِلتِ الحسَنةُ بنفسِها مضاعفةً، ويُترَكُ ﴿مِن لَّدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ على ظاهرِه ليُعلَمَ أنَّ الأجرَ تفضُّلٌ منهُ، وأنَّه من لدُنْه لا باستحقاقِ العمَلِ؛ كما عليه مذهبُ أهلِ الحقّ، فأيُّ حاجةٍ لنا إلى ارتكابِ تلك التعسُّفات! وكان لنا مَخْلَصًا من تلك الوَرْطات! ومِمَّا يدُلُّ على إمكانِ مضاعَفةِ الحَسنةِ نفسِها ـ وإن لم يُعلَمْ كيفيتُها ـ ما رَوَيناهُ عن البخاريِّ ومسلمٍ وغيرِهما، عن أبي هريرةَ قال: قال رسُولُ الله ﷺ: «ما تصَدَّقَ أحدٌ بصَدَقةٍ عن طِيب ـ ولا يَقبَلُ اللّـهُ إلَّا الطيبَ ـ إلَّا أخذَها الرحمٰنُ بيمينِه ـ وإن كانت تمرةً ـ فترْبو في كفِّ الرَّحمٰنِ حتَّى تكونَ أعظمَ منَ الجبل، كما يُربِّي أحدُكم فُلُوَّه وفَصيلَه»[(١)]، الفُلُوُّ: المُهرُ الصغير، والمرادُ بتضاعُفِها أي: يُكتَبُ ثوابُها مضاعفًا، ويُثبَتُ في صُحُفِ كرامِ الكاتِبين، ثم يُؤتي في الآخِرةِ ﴿مِن لَّدُنْهُ﴾ ـ أي: من فضلِه ـ ﴿أَجْرًا عَظِيمًا﴾. ويَنصُرُهُ ما رَوَيناه في «صَحيح البخاريِّ» عن أبي هريرةَ قال: قال رسُولُ الله ﷺ: «إذا أحسَنَ أحدُكم إسلامَه فكلُّ حسَنةٍ يعمَلُها تُكتَبُ له بعَشْرِ أمثالِها إلى سبع مئةِ ضِعف، والسيئةُ بمِثلِها»[(٢)]، وفي روايةٍ أخرى: «إلاَّ أن يتجاوزَ اللهُ عنها»[(٣)]، والعجَبُ من القاضي[(٤)] وصاحبِ «التقريب»[(٥)] كيف قرَّرا في هذا المقامِ كلامَ المصنِّفِ ولم يُنبِّهْ عليه صاحبُ «الانتصاف».

قولُه: (وقُرِئ: «يُضَعِّفْها» بالتشديد)، ابنُ كثير وابنُ عامر، والباقونَ: بالتخفيف[(٦)].

---

(١) أخرجه البخاري (١٤١٠) ومسلم (١٠١٤).

(٢) أخرجه البخاري (٤٢) ومسلم (٣٥٣).

(٣) هي في «صحيح البخاري» (٤١) من حديثِ أبي سعيد الخدريِّ رضي الله عنه.

(٤) في «أنوار التنزيل» (٢: ١٩٠).

(٥) يعني «تقريب التفسير» للفالي ق٦٤/ ب.

(٦) انظر توجيه القراءة في: «الكشف عن وجوه القراءات» (١: ٣٠٠).

وقرأ ابن هُرْمُز: (نضاعفها) بالنون. ﴿فَكَيْفَ﴾ يصنعُ هؤلاءِ الكفرةُ من اليهودِ وغيرِهم ﴿إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ﴾ يشهدُ عليهم بما فعلوا، وهو نبيّهم كقولِه: ﴿وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ﴾ [المائدة: ١١٧]. ﴿وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ المكذبين ﴿شَهِيدًا﴾.

وعن ابن مسعود: أنه قرأ سورةَ النّساءِ على رسولِ اللّـهِ ﷺ حتى بلغَ قولَه: ﴿وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ شَهِيدًا﴾ فبكى رسولُ اللّـهِ ﷺ وقال: «حَسْبُنا».

قولُه: (﴿فَكَيْفَ﴾ يَصنَعُ هؤلاءِ الكفرةُ منَ اليهودِ وغيرهم؟) يريدُ أنَّ الإشارةَ بقولِه: ﴿وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ شَهِيدًا﴾ إلى جميعَ مَن بُعِثَ إليهم رسُولُ الله ﷺ، فإذًا هذه الآيةُ ناظِرةٌ إلى فاتحةِ السُّورة: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم﴾ [النساء: ١]، وهِي كالتخلُّصِ إلى قولِه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقْرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [النساء: ٤٣]، كما كان قولُه: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ﴾ [النساء: ٢٦] إلى قولِه: ﴿أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٤٠] تخلُّصًا إلى قولِه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ﴾ [النساء: ٢٩].

قولُه: (وعن ابنِ مسعودٍ: أنه قرأ سُورةَ النِّساء)، رَوينا عن البخاريِّ ومسلم، عن ابن مسعودٍ قال: قالَ رسُولُ الله ﷺ: «اقرأْ عليَّ القرآنَ»، ثم ساقَ الحديثَ إلى قولِه: ﴿وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ شَهِيدًا﴾، قال: «حسبُكَ الآنَ»، فالتفتُّ فإذا عيناهُ تَذرِفان[١]، وفي روايةِ مسلم: قال ﷺ: «شهيدًا ما دمتُ فيهم «أو» كنتُ فيهم»[٢]، وهذا يدُلُّ على أنَّ البكاءَ كان للإشفاقِ كما قال عيسى عليهِ السلام حينَ عوتِبَ بقولِه: ﴿ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [المائدة: ١١٦]: ﴿وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ﴾ [المائدة: ١١٧].

ورُوي عن المصنِّفِ أنَّ هذا كان بكاءَ فَرَح، لا بكاءَ جَزَع؛ لأنَّه تعالى جعَلَ أُمتَه شُهَداءَ على سائرِ الأُمم، وقال الشاعر:

طفَحَ السـرورُ عليَّ حتَّى إنهُ   مِن فَرطِ ما قد سَرَّني أبكاني[٣]

---

(١) أخرجه البخاري (٤٥٨٢) ومسلم (٨٠٠).

(٢) «صحيح مسلم» (٨٠٠) من حديثِ ابن مسعود رضي الله عنه.

(٣) البيت لصفيِّ الدين الحليّ، كما في «ديوانه».

﴿لَوْ تُسَوَّىٰ بِهِمُ ٱلْأَرْضُ﴾: لو يُدفَنونَ فتُسوّى بهم الأرضُ **كما تُسوّى بالموتى**، وقيل: يودّونَ أنهم لم يُبعثوا وأنهم كانوا والأرضَ سواءً، وقيل: تصيرُ البهائمُ ترابًا فيودّون حالَها.

﴿وَلَا يَكْتُمُونَ ٱللَّهَ حَدِيثًا﴾: ولا يَقْدرونَ على كتمانِه، لأنّ جوارِحَهم تشهدُ عليهم، **وقيلَ: الواوُ للحال**، أي: يودّون أن يُدْفَنوا تحتَ الأرضِ وأنهم لا يكتمونَ اللهَ حديثًا، **ولا يكذبونَ** في قولِهم: ﴿وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ٢٣]؛ لأنهم إذا قالوا

قولُه: (**كما تُسَوَّى بالموتَى**). **المُغرب**: وفي الحديث: قَدِمَ زيدٌ بَشِيرًا بفَتْح بَدْرٍ حين سَوَّينا على رُقيَّة، يعني: دَفنَّاها وسوَّيْنا ترابَ القَبْر[١]، هذا يدُلُّ على أنَّ الباءَ في ﴿تُسَوَّىٰ بِهِمُ﴾ بمعنى «على»، كقولِه: ﴿وَمِنْهُم مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ﴾ [آل عمران: ٧٥]، ويجوزُ أن تكونَ للسببيَّـةِ، أي: بسببِ دَفْنِهم، وعلى القولينِ الآخرَيْن بمعنى «مع».

قولُـه: (**وقيـل: الـواوُ للحال**) أي: في ﴿وَلَا يَكْتُمُونَ﴾، وهُو عـلى الأول عـطفٌ على قولِه: ﴿لَوْ تُسَوَّىٰ بِهِمُ ٱلْأَرْضُ﴾، قال صاحبُ «المرشد»: الوقْفُ على ﴿ٱلْأَرْضُ﴾ كافٍ وليس بحسَنٍ؛ لأنَّ قولَه: ﴿وَلَا يَكْتُمُونَ ٱللَّهَ حَدِيثًا﴾ داخلٌ في التمنِّي[٢]؛ لأنَّ جَوارِحَهم تَنطِقُ بما فعَلوهُ من الشِّركِ وسوءِ الأفعال، يتمنَّونَ أنَّ الأرضَ لو سُوِّيت بهم، وأنهم لا يَكتُمونَ اللّـهَ حديثًا؛ لأنَّ قولَه: ﴿وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ٢٣] كذِبٌ وكِتمانٌ؛ فإذا ظَهَرَ عليهم وشَهِدَتْ جَوارِحُهم وَدُّوا أنهم لم يَكذِبوا ولم يَكتُموا اللّـهَ حديثًا، فإنْ حُمِل ﴿وَلَا يَكْتُمُونَ﴾ على الاستئناف ـ لأنَّ ما عَمِلوا ظاهرٌ عندَ اللّـهِ لا يَقدرونَ على كِتمانِه ولا يكونُ داخلاً في التمنِّي ـ حَسُنَ الوقْفُ.

قولُه: (**ولا يكذِبون**) وهُو عطفٌ على قولِه: ﴿وَلَا يَكْتُمُونَ ٱللَّهَ حَدِيثًا﴾ على سبيل البيانِ والتفسير؛ لأنَّ المعنيَّ بالكتمانِ هو جَحدُهم شِركَهم؛ وذلك أدّى إلى أنْ خُتِمَ على أفواهِهم وتَكلَّمتْ جَوارِحُهم بتكذيبِهم فافتُضِحوا لذلك، وعندَه تمنَّوْا أنْ تُسَوَّى بهمُ الأرضُ، وأنهم لم يَتفوَّهوا بالكذبِ.

---

(١) «المُغرب في ترتيب المُعرب» (١: ٤٢٣).

(٢) انظر: «المقصد لتلخيص ما في المرشد» للقاضي زكريا الأنصاري ص٢١٢ .

ذلكَ وجحدوا شِرْكَهم خَتَمَ اللهُ على أفواهِهم عندَ ذلكَ وتكلَّمتْ أيديهم وأرجلُهم بتكذيبِهم والشهادةِ عليهم بالشِّرْكِ؛ فلشدّةِ الأمرِ عليهم يتمنَّوْنَ أن تُسوّى بهم الأرض. **وقُرِئَ: (تَسوّى) بحذفِ التاءِ** من: تتسوّى، يقال: سَوّيتُه فتسوّى، نحو: لويتُه فتلوّى، و(تسَّوّى) بإدغام التاءِ في السّينِ كقولِه: ﴿يَسَّمَّعُونَ﴾ [الصافات: ٨]، وماضيه اسّوّى كازّكّى.

قولُه: (**وقُرِئَ (تَسوَّى) بحَذْفِ التاء**) حَمْزةُ والكسائِيُّ، وبإدغام التاءِ: نافعٌ وابنُ عامر، والباقونَ: بضمِّ التاءِ مخفَّفًا[1].

(١) انظر: «الكشف عن وجوه القراءات» (١: ٣٩٠).

[﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقۡرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمۡ سُكَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَعۡلَمُواْ مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّىٰ تَغۡتَسِلُواْۚ وَإِن كُنتُم مَّرۡضَىٰٓ أَوۡ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوۡ جَآءَ أَحَدٞ مِّنكُم مِّنَ ٱلۡغَآئِطِ أَوۡ لَٰمَسۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَلَمۡ تَجِدُواْ مَآءٗ فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدٗا طَيِّبٗا فَٱمۡسَحُواْ بِوُجُوهِكُمۡ وَأَيۡدِيكُمۡۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَفُوًّا غَفُورًا ﴾ ٤٣]

رُوِيَ أنّ عبدَ الـرّحمنِ بنَ عَوْفٍ صنعَ طعامًا وشرابًا، فدعا نفرًا من أصحابِ

قولُه: (رُوِيَ أنَّ عبدَ الرحمٰنِ بنَ عَوْف)، روَينا عن الترمذيِّ وأبي داود، عن عليٍّ رَضِيَ اللّـهُ عنه، قال: صنعَ لنا ابنُ عوفٍ طعامًا فأكلْنا، وسَقانا خمْرًا قبلَ أن تُـحرَّم فأخذَتْ منّا، وحضرتِ الصّلاةُ فقدَّموني فقرأتُ: قل يا أيُّها الكافرون، لا أعبُدُ ما تَعبُدُونَ، ونحنُ نَعبُدُ ما تَعبُدُون، قال: فخلَّطْتُ، فنزلَت: ﴿لَا تَقۡرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمۡ سُكَٰرَىٰ﴾[1].

اعلَمْ أنه تعالى بعدَ ما أتَمَّ بيانَ أحكامِ ذوي الأرحام، وأطنَبَ فيه وفيما يتعلَّقُ بها؛ أخذَ في بيان شَرْعٍ[2] آخَرَ منَ الأحكامِ التي تتعلَّقُ بالعبادة، وهي: إمّا أن تتعلَّقَ بالقلوب، أو بالجوارح، والأوَّلُ: إمَّا أن يختصَّ باللّـهِ عَزَّ وجَلَّ، أو بالخَلْق؛ فالذي يختصُّ باللّـهِ هُو المرادُ بقولِه: ﴿وَٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُشۡرِكُواْ بِهِۦ شَيۡـٔٗا﴾ [النساء: ٣٦] والذي يتعلَّقُ بالخَلْقِ هُو المرادُ بقولِه: ﴿وَبِٱلۡوَٰلِدَيۡنِ إِحۡسَٰنٗا وَبِذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَٱلۡيَتَٰمَىٰ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَٱلۡجَارِ﴾ [النساء: ٣٦]، ثم حَثَّ على التواضُعِ والجُودِ بذَمِّ الكِبرِ والبُخلِ بقولِه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ مَن كَانَ مُخۡتَالٗا فَخُورًا﴾ [النساء: ٣٦]، ﴿ٱلَّذِينَ يَبۡخَلُونَ﴾ [النساء: ٣٧]، وذَمَّ الإنفاقَ الذي لا يكونُ لوجهِ الله، وقرَنَه بالكُفرِ حيث قال: ﴿وَٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمۡوَٰلَهُمۡ رِئَآءَ ٱلنَّاسِ وَلَا يُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَلَا بِٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ﴾ [النساء: ٣٨]، وبالَغَ في قلعِ الرِّياءِ وقَمْعِ الشِّركِ الخَفيِّ حيثُ ترقَّى إلى نَفيِ الشِّركِ الجَليِّ بقولِه: ﴿ وَمَاذَا عَلَيۡهِمۡ لَوۡ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ﴾ [النساء: ٣٩]، ثُم حرَّضَ على الإخلاصِ في الإنفاقِ بقولِه: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظۡلِمُ مِثۡقَالَ ذَرَّةٖ﴾ الآية [النساء: ٤٠]، ثُمَّ أتى

---

(١) أخرجه الترمذي (٣٠٢٦) وأبو داود (٣٦٧٣) والبزّار (٥٩٨) والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (١٣: ٢٣٩).

(٢) في (ط): «مشرع».

رسولِ اللّـهِ ﷺ حينَ كانتِ الخمرُ مباحةً، فأكلوا وشرِبوا، فلمّا **ثَمِلوا** وجاءَ وقتُ صلاةِ المغربِ قَدَّموا أحدَهم ليصليَ بهم، فقرأَ: أعبدُ ما تعبدون، وأنتم عابدونَ ما أعبد، فنزلت، فكانوا لا يشربونَ في أوقاتِ الصّلوات، فإذا صلَّوُا العشاءَ شَرِبوها فلا يصبحونَ إلّا وقد ذهبَ عنهم السّكرُ، وعَلِموا ما يقولون؛ ثم نَزَلَ تحريمُها.

ومعنى ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَوٰةَ﴾: لا تغشَوْها ولا تقوموا إليها، واجتنِبوها، كقولِه: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَىٰٓ﴾ [الإسراء: ٣٢]، ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ﴾ [الأنعام: ١٥١]، وقيلَ: معناه: ولا تقربوا مواضعَها، وهي المساجدُ لقولِه عليه الصلاة والسّلام: «جنّبوا مساجدَكم صبيانَكم ومجانينَكم»، وقيل: هو سُكْرُ النّعاس، وغَلَبةُ النوم، كقولِه:

..................ورانوا بسُكْرِ سِناتِهم كلَّ الرُّيون

منَ الأعمالِ ما يتعلَّقُ بالجَوارحِ وخَصَّ بالصَّلاةِ التي هِيَ أعظمُها، وقَدَّمَ ذكْرَ ما هو متوقِّفٌ عليه مِن رَفْعِ الجَنابةِ والحدَثِ بقولِه: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَوٰةَ﴾.

قولُه: (**ثَمِلوا**)، **الجوهري**: ثَمِلَ الرجُل ـ بالكسر ـ ثَمَلاً: إذا أخَذَ فيه الشرابُ، فهُو ثَمِلٌ، أي: نَشْوانُ.

قولُه: (**كلّ الرُّيون**)، الرَّينُ والغَيْنُ: ما يَركَبُ القلب، رانَ الرجُلُ بالشرابِ ورانَ الشرابُ بالرجل: إذا جعَلَه رايِنًا، أي: ثقيلًا، والسِّناتُ: جمعُ سِنَة، وهِيَ مقدَّمةُ النوم. قولُه: «رانوا» منَ المِصراع الأول، و«بسُكرِ» من المِصراع الثاني، ووُجِدَ في «ديوانِ الطِّرمّاح» من قصيدتِه:

وركـبٍ قد بعَثتُ إلى رَدايا طلائحَ مِثْلِ أخلاقِ الجُفونِ
مخافةَ أن يَرينَ النـومُ فيهمْ بسُكرِ سِناتِهم كلَّ الرُّيونِ[1]

الرَّدِيّة: الناقةُ المهزولة. طلائحُ: جمعُ طَليحة، وهي ناقةٌ جَهدَها السيرُ وهزَلَها.

---

(١) انظر: «ديوان الطّرماح» ص٥٤٢.

وقُرِئَ (سَكارى) بفتح السين، (وسَكرى) على أن يكونَ جمعًا نحو: هلكى وجوعى؛ **لأنّ السُّكْرَ عِلّةٌ** تَلْحقُ العقْل؛ أو مفردًا بمعنى: وأنتم جماعةٌ سكرى، كقولِك: امرأة سَكرى وسُكرى بضمِّ السّينِ كحُبْلى على أن تكونَ صفةً للجماعة. وحكى جَناحُ بنُ حُبَيْش: كَسلى وكُسلى بالفتحِ والضمّ. ﴿وَلَا جُنُبًا﴾: عطفٌ على قولِه: ﴿وَأَنتُمْ سُكَرَىٰ﴾؛ لأنّ محلَّ الجملةِ معَ الواوِ النصبُ على الحالِ **كأنّه قيل: لا تقربوا الصلاةَ سكارى ولا جُنُبًا، والجُـنُب يستوي** فيه الواحدُ والجمعُ والمذكَّر والمؤنَّث؛ لأنه اسمٌ جرى مجرى المصدرِ الذي هو الإجناب. ﴿إِلَّا عَابِرِى سَبِيلٍ﴾: استثناءٌ **من عامّة أحوالِ المخاطَبين**، وانتصابُه على الحال. فإن قلتَ: كيفَ جمعَ بينَ هذه

قولُه: (لأنَّ السُّكرَ عِلة)، أي: بابُ فُعْلٍ للعِلَلِ والأمراض.

قولُه: (كأنّه قيل: لا تقرَبوا الصَّلاةَ سُكارى ولا جُنُبًا)، فإن قلتَ: ما فائدةُ المخالفةِ بينَ الحالَـيْن؟ قلتُ ـ والعلمُ عندَ الله ـ: فائدتُها: الإشعارُ بأنَّ قُـرْبانَ الصَّلاةِ معَ السُّكرِ مُنافٍ لحالِ المسلمين، ومن يُناجي الحضْرةَ الصَّمَدانيَّة، دَلَّ عليه الخطابُ بـ«أنتُم»؛ ولهذا قَرَنَه بقولِه: ﴿حَتَّىٰ تَعْلَمُوا۟ مَا تَقُولُونَ﴾، والمُجنِبونَ لا يَعدَمونَ إحضارَ القلب؛ ومِن ثَم رخَّصَ لهم بالأعذار[1].

قولُه: (والجُنُبُ يستوي) إلى آخِره. مِن هذا يُعلَمُ أنَّ كلَّ اسمٍ يقَعُ موقعَ المصدرِ يَجري فيه ما ذُكِر، ولا تختَصُّ به المصادرُ، كرجُلٍ عَدْلٍ وامرأةٍ عَدْل؛ ولهذا وَصَفَ الجُنُبَ بالجمعِ في قولِه: «بالجُنُبِ الذين لم يغتسِلوا»، قال أبو البقاء: والجُنُبُ يُفرَدُ معَ التثنية، والجمعُ في اللغةِ الفُصحى يُذهَبُ به مذهبَ الوَصْفِ بالمصادر، ومنهم من يجمَعُه ويُثنِّيه[2].

قولُه: (مِن عامّةِ أحوالِ المخاطَبين)، أراد بالمخاطَبينَ: المُجنِبين، ولهم أحوالٌ جَمّةٌ ما عدا حالَ السفر، فنُهوا عن قُربانِ الصَّلاةِ إلَّا في حالِ السفَر، يعني: لا تقرَبوا الصَّلاةَ وأنتم جُنُبٌ على تقديرٍ من التقادير، وفي حالٍ من الأحوالِ إلَّا في حالِ السفَر.

---

(١) هذه الفقرة وردت في الأصول بعد فقرتين، وقدّمناها إلى هنا مراعاةً لترتيب «الكشاف».

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣٦١).

الحالِ والحالِ التي قبلَها؟ قلت: كأنه قيل: لا تقربوا الصلاةَ في حالِ الجنابة إلّا ومعكم حالٌ أخرى تُعذَرونَ فيها، وهي حالُ السّفر، وعبورُ السبيل عبارةٌ عنه. **ويجوزُ أن لا يكونَ حالًا، ولكنْ صفةً** لقولِه: ﴿جُنُبًا﴾، أي: ولا تقربوا الصلاةَ جُنُبًا غيرَ عابري سبيل، أي: جُنُبًا مقيمينَ غيرَ معذورِينَ. فإن قلتَ: **كيفَ تَصحُّ صلاتُهم على الجنابةِ لعذرِ السّفر**؟ قلتُ: أُرِيدَ بالجُنُب الذينَ لم يغتسلوا؛ كأنه قيل: لا تقربوا الصلاةَ غيرَ

قولُه: (**ويجوزُ أن لا يكونَ حالاً ولكنْ صفة**) و«إلّا» ـ على الصِّفةِ ـ بمعنى «غَيْر»، والفَرقُ بينَ أن يكونَ حالًا وبينَ أن يكونَ صِفةً هو أنه ـ على الحال ـ يفيدُ أنه لا يجوزُ قُربانُ الصَّلاةِ في حالِ الجَنابةِ قَطّ؛ إلَّا أن يكونَ مسافرًا؛ فدَلَّ الحَصرُ على أنَّ العُذرَ غيرُ متعدِّد، ثم مجيءُ قولِه: ﴿وَإِن كُنتُم مَّرْضَىٰٓ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ﴾ يُبطِلُ معنى الحَصْر، بخلافِه إذا جُعِلَ صِفة، ويكونُ المعنى: لا تقربوا الصَّلاةَ جُنُبًا مقِيمين، فيَحسُنُ: ﴿وَإِن كُنتُم مَّرْضَىٰٓ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ﴾؛ لجَوازِ ترادُفِ القَيْد.

قال صاحبُ «المفتاح»: إذا قلتَ: زيدٌ المُنطلِقُ، أو: المُنطلقُ زيدٌ؛ لزِمَ ألا يكونَ غيرُ زيدٍ مُنطلِقًا؛ ولذلك يُنهَى أن يُقال: زيدٌ المُنطلقُ وعَمْرو، بالواو، ولا يُنهَى: زيدٌ المُنطلقُ لا عَمْرو[(١)].

قولُه: (**كيفَ تصحُّ صَلاتُهم على الجَنابةِ لعُذرِ السفَر؟**) هذا السؤالُ واردٌ على مفهومِ قولِه: «لا تقرَبوا الصَّلاةَ جُنُبًا مُقِيمينَ غيرَ مَعذورين»؛ لأن ضَميرَ «صَلاتِهم» راجعٌ إليهم؛ فدَلَّ مفهومُ الوَصْفِ على جَوازِ قُربانِ الصَّلاةِ للجُنُبِ عندَ طَرآنِ السفَر، وأجابَ: أنْ ليس المرادُ بالجُنُبِ كلَّ مَن أجنَبَ، بل أُريدَ: الجُنُبُ المقيمُ الواجدُ للماءِ؛ لقرينةِ ﴿حَتَّىٰ تَغْتَسِلُوا۟﴾، ولذلك قدَّر: «غيرَ مُغتسلِينَ حتَّى تغتسِلوا».

المعنى: لا تَقرَبوا الصَّلاةَ معَ هذا القَيْدِ حتَّى تغتسِلوا، إلَّا أن تكونوا مسافرينَ، فإنَّ الحُكمَ حينَئذٍ غيرُ ما ذُكِر، وهُو جَوازُ قُربانِ الصَّلاةِ معَ كونِه جُنُبًا فاقدًا للماء.

---

(١) «مفتاح العلوم» ص٩٤.

وهذه الفقرة وردت في (ط) هنا، ووردت في غيرها من الأصول قبل الفقرة السابقة.

مغتسلينَ حتى تغتسلوا، إلّا أن تكونوا مسافرين. وقال من فسّر الصلاةَ بالمسجد: معناه: **لا تقربوا المسجدَ جُنُبًا إلّا مجتازينَ فيه، إذا كان الطريقُ فيه إلى الماء**، أو كانَ الماءُ فيه، أو احْتَلَمْتم فيه. وقيل: إنّ رجالًا من الأنصارِ كانت أبوابُهم في المسجدِ فتصيبُهم الجنابةُ ولا يجدونَ مَمَرًّا إلّا في المسجدِ فَرُخِّصَ لهم. ورُوِيَ أنّ رسولَ اللّـهِ ﷺ لم يأذنْ لأحدٍ أن يجلسَ في المسجدِ **أو يمرَّ فيه وهو جنب إلّا لعليٍّ رَضِيَ الله عنه**؛ لأنّ بيته كانَ في المسجدِ. فإن قلتَ: أدخلَ في حُكْمِ الشرطِ أربعةً؛ وهم: المرْضى والمسافرونَ والمُحْدِثونَ وأهلُ الجنابة، فبِمَنْ تعلَّقَ الجزاءُ الذي هو الأمرُ بالتيمّمِ عندَ عدمِ الماءِ منهم؟ قلتُ: الظاهرُ أنه متعلق بهم جميعًا، وأن المرْضى إذا عَدِمُوا الماءَ لضعْفِ حركتِهم وعجزِهم عن الوصولِ إليه؛ فلهم أن يَتيمّموا، وكذلكَ السَّفْرُ إذا عَدِموه لبُعده، والمُحْدِثونَ وأهلُ الجنابةِ كذلكَ إذا لم يجدوه لبعضِ الأسباب. وقالَ الزجاج: **الصَّعيدُ: وجهُ الأرض** ترابًا كانَ أو غيرَه، وإن كانَ صَخْرًا لا ترابَ عليه؛ لو ضَرَبَ

قولُه: (**إذا كان الطريقُ فيه إلى الماء**). هذا مذهبُ أبي حنيفةَ رحمَه الله[1]، وجوَّزَ الشافعيُّ رحمَه اللهُ للجُنُبِ عُبورَ المسجدِ مطلقًا[2].

قولُه: (**أو يَمُرّ بهِ وهُو جُنُبٌ إلَّا لعليٍّ رَضِيَ اللهُ عنه**). رَوَينا عن الترمذيِّ، عن أبي سعيدٍ قال: قالَ رسُولُ الله ﷺ: «يا عليّ، لا يَحِلُّ لأحدٍ يجنبُ في هذا المسجدِ غيري وغيرَك»، وقال عليُّ بنُ المُنذر: قلتُ لِضِرَارِ بنِ صُرَد: ما معنى الحديث؟ قال: لا يَحِلُّ لأحدٍ يَستطرِقُهُ جُنُبًا غيري وغيرَك[3].

قولُه: (**الصعيدُ: وجهُ الأرض**). قال الزجّاج: قال اللّـهُ تعالى: ﴿فَتُصۡبِحَ صَعِيدٗا زَلَقًا﴾ [الكهف: ١٠٧]، أعلَمَ اللّـهُ أنَّ الصَّعيدَ يكونُ زَلَقًا، والصُّعُدات: الطُّرُقات، وإنَّما سُمِّي

---

(١) انظر: «أحكام القرآن» للجصّاص (٢: ٢٠٣).

(٢) انظر: «الأم» للإمام الشافعيّ (١: ٥٤) و«الحاوي» للماوردي (٢: ٢٦٥).

(٣) أخرجه الترمذي (٣٧٢٧) والبزار (١١٩٧) والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧: ٦٦) وقال الترمذي: حديثٌ حسَنٌ غريب. ولتمامِ الفائدة انظر: «التلخيص الحبير» للحافظ ابن حجر (٣: ٢٨٨).

المُـتيَـمِّمُ يدَه علَيه ومسحَ، لكانَ ذلكَ طَهُورَه، وهو مذهبُ أبي حَنيفَة رحمة الله عليه. فإن قلتَ: فما يصنعُ بقولِه تعالى في سورةِ المائدة: ﴿فَٱمۡسَحُواْ بِوُجُوهِكُمۡ وَأَيۡدِيكُم مِّنۡهُ﴾ [المائدة: ٦] أي: بعضِه، وهذا لا يتأتـى في الصّخْرِ الذي لا ترابَ عليه؟ قلتُ: قالوا: إن «من» لابتداءِ الغاية. فإن قلتَ: قولُهم: إنها لابتداءِ الغايةِ قولٌ مُتَعَسِّف، ولا يَفْهَمُ أحدٌ من العربِ مِن قولِ القائل: مسحتُ برأسِه من الدّهنِ ومن الماءِ ومن الترابِ إلّا معنى التبعيض، قلتُ: هو كما تقولُ. والإذعانُ للحقِّ أحقُّ من المِرَاء.

صَعيدًا لأنها نهايةُ ما يُصعَدُ عليه مِن باطنِ الأرض، ولا أعلمُ بينَ أهلِ اللغةِ اختلافًا في أنَّ الصَّعيد: وجهُ الأرض[١]. واستَدلَّ الشافعيُّ بأنَّ التركيبَ يدُلُّ على الارتفاع والعُلوِّ، ولا يكونُ الارتفاعُ إلَّا منَ الغُبار[٢].

قولُه: (منَ المِرَاء) المِراءُ: المجادَلة، وأصلُ استعمالِه في الشكِّ، وقد أنصَفَ المصنِّفُ من نفْسِه في هذه المسألة وهُو حنَفي!

الانتصاف: ويَحتمِلُ أن تعودَ الهاءُ في ﴿مِّنۡهُ﴾ على الحَدثِ المذكور، كما تقولُ: تيمَّمتُ منَ الجَنابة؛ وهي إمّا للتعليل، أو لابتداءِ الغاية[٣].

قلتُ: يَبعُدُ أن يُتـرَكَ اللفظُ الصَّريحُ القريبُ ويُعتبَـرَ البعيدُ المُتأوّل[٤]، على أنَّ قولَه: ﴿فَتَيَمَّمُواْ﴾ متسبَّبٌ عن كونِهم مُحدِثين؛ لأنَّه جوابُ الشرطِ فلا يَحتاجُ إلى تعليلٍ آخَر، وعليه قولُ أبي العلاء:

سَطوتُ ففي وَظيفِ الصَّعبِ قَيْدٌ   بـــذاكَ وفـي وَتيرتِـــهِ عِرَانُ[٥]

إذا جُعِلَ المشارَ إليه الاستعصاءُ لا السَّطوُ؛ لئلّا يلزَمَ التَّكرارُ في التعليل.

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٤٥).

(٢) انظر: «الأم» (١: ٥٠).

(٣) «الانتصاف بحاشية الكشّاف» (١: ٥١٤).

(٤) في (م) و(غ) و(ص) و(س): «المتناول»، والمثبت من (ط).

(٥) «ديوان سقط الزند» للمعري ص٦٧.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَفُوًّا غَفُورًا﴾: كنايةٌ عن الترخيصِ والتيسير؛ لأنّ من كانتْ عادتُه أن يعفوَ عن الخطّائينَ ويغفرَ لهم آثَـرُ أن يكونَ مُيَسِّرًا غيرَ مُعَسِّر. فإن قلتَ: كيفَ نَظَمَ في سِلْكٍ واحدٍ ....

الوَظيفِ: مُستدِقُّ الذِّراع، والصعبُ: نقيضُ الذَّلُول، والوَتيرةُ: حِجَابُ ما بينَ المِنخَرين، والعِرَانُ: العُودُ الذي يُجعَلُ في وَتيرةِ أنفِ البُخْتِيِّ.

قولُه: (كنايةٌ عن الترخيصِ والتيسير) يريدُ أنَّ قولَه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَفُوًّا غَفُورًا﴾ كالتعليلِ لقولِه: ﴿وَإِن كُنتُم مَّرْضَىٰٓ﴾ إلى آخرِه، والعفوُ والغُفْرانُ يَستدعِيانِ سَبْقَ جُرم، وليس في ذلك الإعذارِ ما يُشَمُّ منهُ رائحتُه؛ فلا يَصحُّ إجراؤه على ظاهِره، فوَجَبَ العدولُ إلى الترخيصِ والتيسير، ويؤيِّدُه مجيءُ قولِه: ﴿مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ﴾ [المائدة: ٦] في مِثلِ هذه الآيةِ في المائدة، وفي تخصيصِ الوَصْفَينِ إدماجٌ لشدّةِ إيجابِ الطهارةِ في الصَّلاة، وأنَّ أصلَ الأمرِ أنْ لا يؤتَى بها إلَّا بالطهارةِ الكاملة؛ لأنَّها مُثُولٌ بينَ يدَيْ جبّارِ السماواتِ والأرض، وأنَّ الترخيصَ بالطهارةِ بالتُّرابِ بابٌ منَ العَفْوِ والغُفْران، وإذا كان حالُ الطهارةِ الظاهرةِ[1] إلى هذه المَثَابة، فما بالُ الطهارةِ الباطنة! ثُم في مِثلِ هذا التشديدِ في مقدِّماتِ الصَّلاةِ إيذانٌ بعُلوِّ منزلتِها ورِفعةِ مرتبتِها، وكيف لا وهِيَ أعظمُ العباداتِ التي ما خُلقتِ الكائناتُ إلّا لها! ومِن ثَم فُصِلَتْ آيةُ المائدةِ بقولِه: ﴿وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [المائدة: ٦] واللهُ أعلم.

قولُه: (كيف نَظَمَ في سِلكٍ واحد؟) أي: هذه المذكوراتُ الأربعةُ أسبابٌ لأشياءَ مختلفة، فكيف جَمَعَها بحرفِ النَّسَقِ والجهةُ الجامعةُ مفقودة؟ وخلاصةُ الجواب: أنَّ المسبِّباتِ وإنِ اختلَفَتْ لكنْ جمعَها حُكمٌ واحد، وهُو الرخصةُ في التيمُّم؛ لأنَّ الخطابَ بقولِه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا﴾ لجميعِ الأُمّةِ الذين وجَبَ عليهم التطهُّر، وأعوَزَهم الماءُ لأعذارٍ جَمّةٍ منَ المرضِ، والسفَرِ، والخوفِ منَ العدوِّ والسَّبُعِ، والحَبْسِ، وعَدَمِ آلةِ الاستقاء، وغيرِ ذلك ممَّا يَدخُلُ تحتَ هذا المعنى، وأقدمُها في استحقاقِ الرُّخصةِ وأغلبُها وقوعًا: السفَرُ والمرض،

(١) قوله: «الظاهرة» سقط من (ص).

[فَخَصَّها] بالذِّكرِ أولًا بقولِه: ﴿وَإِن كُنتُم مَّرْضَىٰٓ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ﴾، ثُم عَطَفَ عليهما قولَه: ﴿أَوْ جَآءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ ٱلْغَآئِطِ أَوْ لَٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾ على إرادةِ أنهما مُشتمِلانِ على سائرِ ما يَدخُلُ تحتَ العُذرِ على طريقةِ قولِه: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِى وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ﴾ [الحجر: ٨٧] عطَفَ القرآنَ ـ وهُو مجموعُ التنزيل ـ على قولِه: ﴿سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِى﴾ وهُو الفاتحةُ؛ ليؤذِنَ بتقدُّمِها على مزيدِ شَرَفِها؛ فعلى هذا ﴿أَوْ﴾ في قولِه: ﴿أَوْ جَآءَ أَحَدٌ مِّنكُم﴾ غيرُ التي في قولِه: ﴿أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ﴾، لأنها عَطَفَتْ على مجموعِ جنسٍ واحد، وهُو على كلِّ من وجَبَ عليه التطهُّرُ وأعوزَه الماءُ على نوعَيْه، قال القاضي: ووَجهُ هذا التقسيمِ أنَّ المترخِّصَ بالتيمُّمِ إمَّا مُحدِثٌ أو جُنُب، والحالُ المُقتضيةُ في غالبِ الأمرِ مرضٌ أو سفَر، والجُنُبُ لـمّا سبَقَ ذكْرُه اقتُصِرَ على بيانِ حالِه، والمُحدِثُ لـمّا لم يَجْرِ ذكْرُه ذُكِرَ مِن أسبابِه ما يحدُثُ بالذاتِ وما يحدُثُ بالعرض، واستُغنِيَ عن تفصيلِ أحوالِه بتفصيلِ حالِ الجُنُبِ وبيانِ العُذْرِ مجملًا؛ كأنَّه قيل: وإنْ كنتُم جُنُبًا: مَرضى أو على سفَر، أو مُحدِثين جئتُم منَ الغائط، أو لامَسْتُم النِّساءَ فلم تَجِدوا ماءً[1].

وقلتُ: هذا التفسيرُ متفـرِّعٌ على مذهبِ الشافعيِّ رَضِيَ الله عنه؛ لأنَّ الملامَسةَ على هذا بمعنى المسِّ لا الجِماعِ[2].

رَوى مالكٌ عن ابنِ عُمَر، أنه كان يقولُ: قُبلةُ الرجُلِ امرأتَه وجَسُّها بيَدِه منَ الملامسة، فمَن قبَّلَ امرأتَه أو جَسَّها بيَدِه فعليه الوضوءُ[3].

وعنه أيضًا، عن ابنِ مسعودٍ أنه كان يقول: مِن قُبلةِ الرجُلِ امرأتَـه الوضوء.

وبيانُ ذلك أنَّ قولَه: ﴿أَوْ جَآءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ ٱلْغَآئِطِ أَوْ لَٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾ عطفٌ مِن حيثُ المعنى على قولِه: ﴿جُنُبًا﴾، فلـمّا ذَكَرَ المقتضيَ للترخُّصِ في المعطوفِ عليه ـ أعني المرَضَ والسفَرَ ـ استغنَى عن ذكْرِه في المعطوف؛ فحينَئذٍ التقدير: لا تَقرَبوا الصَّلاةَ وأنتم

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ١٩٤).

(٢) انظر: «الأم» (١: ١٥).

(٣) أخرجه في «الموطأ» ص٤٨ ومن طريق مالك أخرجه الشافعي في «الأم» (١: ١٥) وهو في «سنن الدارقطني» (٥١٨) و«السنن الكبرى» للبيهقي (١: ٢٩٢).

بين المَرْضى والمسافرينَ، وبينَ المُحْدِثينَ والمُجْنبين؛ والمرضُ والسَّفَرُ سببانِ من أسبابِ الرّخصة، والحدثُ سببٌ لوجوبِ الوُضوء، والجنابةُ سببٌ لوجوبِ الغُسْل؟ قلتُ: أرادَ سبحانَه أن يُرخِّصَ للذين وَجَبَ علَيهم التطهرُ وهم عادِمونَ للماءِ في التيمّمِ بالتراب، فخصّ أوّلًا من بينهم مَرْضاهُم وسَفْرَهم؛ لأنهم المتقدّمونَ في استحقاقِ بيانِ الرّخصةِ لهم بكثرةِ المرضِ والسّفَرِ وغلَبتِهما على سائرِ الأسبابِ الموجبةِ للرّخصة، ثُمَّ عمَّ كلَّ مَن وَجَبَ عليه التطهّرُ وأعْوَزَه الماءُ؛ لخوفِ عدوٍّ أو سَبُع، أو عدمِ آلةِ استقاءٍ، أو إرهاقٍ في مكانٍ لا ماءَ فيه، أو غيرِ ذلكَ ممّا لا يَـكْثُـرُ كثْرةَ المرضِ والسفر. **وقُرِئَ: (من غَيْط)** قيل: هو تخفيف غَيِّط كـ«هَيْن» في هَيِّن، والغَيْطُ بمعنى الغائط.

[﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَـٰبِ يَشْتَرُونَ ٱلضَّلَـٰلَةَ وَيُرِيدُونَ أَن تَضِلُّوا۟ ٱلسَّبِيلَ ۝ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِأَعْدَآئِكُمْ ۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ نَصِيرًا ﴾ ٤٤-٤٥]

سُكارى حتَّى تعلَموا ما تقولون، ولا جُنُبًا حتَّى تغتسِلوا، ولا مُحدِثينَ منَ الغائطِ أو اللَّمسِ حتَّى تتوضَّؤوا وإن كنتُم مرضَى أو على سفَر، سواءٌ كنتُم مُجنِبينَ أو مُحدِثينَ فلم تَجِدوا ماءً فتيمَّمُوا، هذا أبعدُ منَ التعسُّفِ وأقربُ إلى حُسنِ النَّظم؛ لأنَّ المقصودَ منَ الآيةِ بيانُ النهيِ عن قُربانِ الصَّلاةِ للمَوانعِ الثلاثة؛ أعني: السُّكرَ والجَنابةَ والحَدَث، وبيانُ الترخُّصِ في المانِعَيْنِ الأخيرَيْنِ عندَ طَرَآنِ العُذْر، ولا يَلزَمُ أيضًا التكريرُ في حُكمِ المُجنِبين.

قولُه: **(أو إرهاق) الجوهري**: يُقال: أرهَقَني فلانٌ إثمًا حتَّى رَهِقْتُه، أي: حَمَّلَني إثمًا حتَّى حَمَّلتُه له.

قولُه: **(وقُرِئَ: مِن غَيْط)** قال أبو البقاء: وهِي قراءةُ ابنِ مسعود، وفيه وَجْهان، أحدُهما: هُو مصدرُ يَغُوطُ، وكان القياسُ غَوْطًا فقُلِبتِ الواوُ ياءً وأُسكِنتْ وانْفتَحَ ما قبلَها لِخفَّتِها، وثانيهما: أنه أرادَ الغَيِّطَ فخُفِّف، مثلُ: سيِّد وميِّت، والجمهورُ: الغائطُ، على فاعل، والفعلُ منهُ: غاطَ المكانُ يَغُوطُ: إذا اطمأنّ[1].

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣٦١) وانظر: «المحتسب» لابن جني (١: ٢٩٢).

﴿أَلَمۡ تَرَ﴾ من رؤيةِ القلب، وعدّى بـ﴿إِلَى﴾ **على معنى: ألم ينتهِ علمُك إليهم؟** أو بمعنى ألم تنظرْ إليهم؟ ﴿أُوتُواْ نَصِيبٗا مِّنَ ٱلۡكِتَٰبِ﴾: حظًّا من علمِ التّوراة، وهم أحبارُ اليهود ﴿يَشۡتَرُونَ ٱلضَّلَٰلَةَ﴾: يستبدلونها بالهدى، وهو البقاءُ على اليهوديّةِ بعدَ وضوحِ الآياتِ لهم على صحّةِ نبوّةِ رسولِ اللّـهِ ﷺ، وأنه هو النبيُّ العربيُّ المبشَّرُ به في التوراةِ والإنجيل. ﴿وَيُرِيدُونَ أَن تَضِلُّواْ﴾ أنتم أيّها المؤمنونَ سبيلَ الحقِّ كما ضلّوه، وتنخرطوا في سِلْكِهم، لا تكفيهم ضلالَتُهم بل يحبُّون أن يضلَّ معهم غيرُهم. وقُرِئَ: **(أن يَضلوا) بالياءِ؛ بفتحِ الضادِ وكسرِها.**

﴿وَٱللَّهُ أَعۡلَمُ﴾ منكم ﴿بِأَعۡدَآئِكُمۡ﴾ وقد أخبركم بعداوةِ هؤلاءِ وأطلعَكم على أحوالِهم وما يريدونَ بكم فاحْذَروهم، **ولا تستنصِحُوهم** في أمورِكم، ولا تستشيروهم. ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَلِيّٗا وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ نَصِيرٗا﴾ فثقُوا بولايتِه ونُصْرتِه دونَهم، ولا تبالوا بِهم فإنَّ اللهَ يَنصرُكم عليهم ويَكفيكُم مكرَهم.

[﴿مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ يُحَرِّفُونَ ٱلۡكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ وَيَقُولُونَ سَمِعۡنَا وَعَصَيۡنَا وَٱسۡمَعۡ

قولُه: (**على معنى: ألم يَنتَهِ عِلمُكَ إليهم؟**)، وذلك أنَّ فعلَ القلوبِ يتَعدَّى بنفسِه إلى مفعولَيْن، وحيثما تعدَّى بـ«إلى» وجَبَ أن يُجعَلَ بمعنى النظَر، أو يُضمَّنَ معنى الانتهاء. قال الزجّاج: ﴿أَلَمۡ تَرَ﴾ بمعنى: ألم تُخْبَرْ؟ وقال أهلُ اللغة: ألم تعلم: ألم يَنْتَهِ عِلمُكَ إلى هؤلاء، ومعناه: اعرِفْهم[١].

قولُه: (﴿وَيُرِيدُونَ أَن تَضِلُّواْ﴾): السبعة، و(**«أن يَضلُّوا» بالياء؛ بفَتح الضادِ وكسرِها**): شاذّ، وهُو مِن قولِهم: ضَلَلْتُ الدارَ والمسجد: إذا لم تعرِفْ موضعَها.

قولُه: (**ولا تَستنصِحُوهم**) أي: لا تَقبَلوا نصيحتَهم[٢].

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٥٦).

(٢) هذه الفقرة ساقطة من (ط).

﴿غَيْرَ مُسْمَعٍ وَرَٰعِنَا لَيًّۢا بِأَلْسِنَتِهِمْ وَطَعْنًا فِى ٱلدِّينِ ۚ وَلَوْ أَنَّهُمْ قَالُوا۟ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَٱسْمَعْ وَٱنظُرْنَا لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَقْوَمَ وَلَٰكِن لَّعَنَهُمُ ٱللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [٤٦]

﴿مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟﴾: بيانٌ لـ﴿ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ﴾؛ لأنهم يهودٌ ونصارى، وقولُه: ﴿وَٱللَّهُ أَعْلَمُ﴾، وقولُه: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ﴾، ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ﴾: جُمَلٌ توسّطت بين البيانِ والمُبيَّنِ على سبيلِ الاعتراض؛ أو بيانٌ لـ«أعدائكم»، وما بينهما اعتراضٌ؛ أو صلةٌ لـ﴿نَصِيرًا﴾ [النساء: ٤٥]، أي: ينصرُكم من الذين هادوا، كقولِه: ﴿وَنَصَرْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ

قولُه: (لأنهم يهودٌ ونَصارى) يهودٌ صَحّ بالتنوين، وإن كان فيه عَلَميّةٌ وتأنيث؛ لأنّه أُريدَ التنكيرُ، وفي نسخةٍ بغيرِ تنوين، قال المصنِّف: منَ الأسماءِ ما يتعاقَبُ عليه التعريفانِ: التعريفُ باللامِ وبالعَلَمية، كاليهودِ والمَجُوس.

قولُه: (أو بيان لـ«أعدائكم» وما بينَهما اعتراض) بيانُه: أنَّ قولَه تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِأَعْدَآئِكُمْ﴾ [النساء: ٤٥] بعدَ قولِه: ﴿ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [النساء: ٤٤] المشتمِل على الفريقَيْن: اليهودِ والنَّصارى، مُشعِرٌ بتهديدٍ عظيم، ووَعيدٍ شديدٍ لبعضٍ منهم على سبيلِ الإبهام، فبيَّنَ بقولِه: ﴿مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟﴾ ذلك البعض المُبهَم، والآيةُ تَنظُرُ إلى معنى قولِه تعالى: ﴿لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ ٱلنَّاسِ عَدَٰوَةً لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱلْيَهُودَ وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ ۖ وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُم مَّوَدَّةً لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّا نَصَٰرَىٰ﴾ [المائدة: ٨٢]. وعَلَّلَ العداوةَ على طريقةِ الاستئنافِ بقولِه: ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ﴾ [المائدة: ١٣]، كأنَّ سائلًا سأل: لِمَ تفرَّدتِ اليهودُ بعَداوةِ النبيِّ ﷺ دونَ النَّصارى؟ فقيل: لأنهم حَرَّفوا اسمَه ووَصْفَه منَ التوراةِ وكتَموا الحقَّ وأخذوا على ذلك الرُّشى وأظهَروا الـمَسَبّةَ بقولِهم: ﴿رَٰعِنَا﴾ [البقرة: ١٠٤] إخفاءً لأمرِه، وحَطًّا لمنزلتِه، ولـمّا كان الكلامُ فيه نوعُ تسليةٍ لرسُولِ الله ﷺ، ووعْدٌ على نُصرتِه وقَهرِ أعدائِه؛ كان قولُه: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ نَصِيرًا﴾ [النساء: ٤٥] اعتراضًا ومؤكِّدًا له، وفي تكريرِ الاعتراضِ دَلالةٌ على الانتقامِ الشديدِ والتسليةِ التامة.

قال الزجّاج: ﴿وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِأَعْدَآئِكُمْ﴾، أي: هُو أعرفُ بهم فيُعلِمُكم ما هُم عليه(١).

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٥٧).

﴿ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ﴾ [الأنبياء: ٧٧]، ويجوزُ أن يكونَ كلامًا مبتدأً على أنّ ﴿يُحَرِّفُونَ﴾ صفةُ مبتدأٍ محذوفٍ تقديرُه: من الذين هادوا قومٌ يُحرّفونَ، كقولِه:

وما الدهرُ إلّا تارتانِ؛ فمنْهما أموتُ وأخرى أبتغي العيشَ أكدحُ

قولُه: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ نَصِيرًا﴾ أعلَمَهمُ اللّـهُ تعالى أنَّ عداوةَ اليهودِ وغيرِهم منَ الكفارِ لا تَضُرُّهم شيئًا؛ إذ ضَمِنَ لهم النُّصرةَ والولايةَ، وظَهَرَ بهذا التقديرِ ضعفُ قولِ صاحبِ «الانتصاف»: إنَّ المرادَ بتحريفِ الكلِم هاهنا مثلُ قولِهم: ﴿غَيْرَ مُسْمَعٍ وَرَٰعِنَا﴾، ولم يقصِدْ هاهنا تبديلَ الأحكامِ لقولِه تعالى: ﴿لَيًّا بِأَلْسِنَتِهِمْ﴾، وأمَّا في المائدةِ فالظاهرُ أنَّ المرادَ الأحكامُ وتبديلُها كالرَّجْم؛ لقولِه عَقِبَه: ﴿إِنْ أُوتِيتُمْ هَٰذَا فَخُذُوهُ﴾ [المائدة: ٤١]، فظَهَرَ مناسبةُ ﴿مِنۢ بَعْدِ مَوَاضِعِهِۦ﴾ [المائدة: ٤١] في المائدة؛ لأنهم نَقلوا الحُكمَ عن موضِعِه الذي وضَعَه اللّـهُ تعالى فيه، واستقرَّ فيه؛ فصار بنَقْلِه كالغريب، ولا يوجَدُ مِثلُه في تحريفِ الكلِمِ إلّا على بُعد، ولولا اشتمالُ لفظِهم على السُّخريةِ لَمَا عَظُمَ أمرُه[1].

وقلتُ: والعجَبُ أنه كيف ذَهِلَ عن قولِه تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ يَشْتَرُونَ ٱلضَّلَٰلَةَ وَيُرِيدُونَ أَن تَضِلُّواْ ٱلسَّبِيلَ﴾ [النساء: ٤٤] وهل الاشتراءُ والإضلالُ إلّا في التبديلِ والتحريفِ وأخْذِ الرُّشى عليه؟

وكذا عطْفُ ﴿يَقُولُونَ﴾ على ﴿يُحَرِّفُونَ﴾ يقتضي المغايرَةَ.

قولُه: (﴿وَنَصَرْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ﴾)، قال المصنِّف: «هو النَّصرُ الذي مُطاوِعُه: انتَصَر»[2]. **الأساس**: نَصَرَه اللّـهُ على عدوِّه ومِن عدوِّه، وانتصرْتُ منه، ويجوزُ أن يكونَ مضمَّنًا معنى انتقَم. **الجوهري**: نَصَرَه اللّـهُ على عدوِّه يَنصُرُه نَصْرًا، وانتَصرَ منه: انتقَم.

قولُه: (**وما الدهر إلّا تارَتانِ**) البيتَ[3]، الكَدْحُ: العمَلُ والسَّعيُ والكسْب، أي: الدهرُ قسمان: قسمٌ يموتُ فيه الشخصُ، وقسمٌ يعيشُ فيه ولكنْ في تعب؛ يريدُ أنه لا راحةَ فيه.

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشّاف» (١: ٥١٧).

(٢) انظر: «الكشّاف» (١٠: ٣٨٠).

(٣) لتميم بن أُبيِّ بن مقبل، كما في «ديوانه» ص٢٤.

أي: فمنهما تارةٌ أموتُ فيها. ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾: **يُميلونه عنها** ويزيلونَه؛ **لأنهم إذا بدّلوه** ووضعوا مكانَه كَلِمًا غيرَه فقد أمالوه عن مواضِعِه التي

قولُه: (﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾: يُميلونَها[1] عنها). الراغبُ: حَرْفُ الشيءِ: طَرَفُه، وحروفُ الهِجاء: أطرافُ الكلمة، وانحرَفَ عن كذا وتحرَّفَ واحتَرَف، والاحتراف: طلبُ حِرفةٍ للمكتسِب، والحِرفة: الحالةُ التي يَلزَمُها في ذلك نحوَ القِعدةِ والجِلسة، وتحريفُ الشيء: إمالتُه كتحريفِ القلم، وتحريفُ الكلام: أن تجعَلَه على حَرْفٍ منَ الاحتمال، يُمكنُ حمْلُه على الوجهَيْن، قال تعالى: ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾[2].

قولُه: (لأنهم إذا بَدَّلوهُ) تعليلٌ لتأويل ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾ بقولِه: «يُزيلُونَه»؛ لأنَّ حقيقتَه يُحرِّفونَه ويُميلونَه.

المُغرب: الحَرْف: الطَّرْف، ومنه الانحرافُ والتحرُّف: المَيْلُ إلى الحرف، وفي التنزيل: ﴿مُتَحَرِّفًا لِّقِتَالٍ﴾ [الأنفال: ١٦]، أي: مائلًا له وأن يَصيرَ بحَرْفٍ لأجلِه، وهُو من مكائدِ الحرب[3]. فـ﴿يُحَرِّفُونَ﴾ إذا كان بمعنى «يُزيلونَ» كان كناية؛ لأنهم إذا بَدَّلوه ووَضَعوا مكانَه كَلِمًا غيرَه لزِمَ أنهم أمالوه عن مَواضعِه وحَرَّفوه. واختلافُ التفسيرَيْنِ بحسَبِ اختلافِ القولِ في فعلِ اليهودِ بتغييرِ التوراة. قال الإمام: وفي كيفيةِ التحريفِ وجوه:

الأول: أنهم كانوا يُبدِّلونَ اللفظَ بلفظٍ آخرَ، نحوُ تَحريفِهم «أسمرُ رَبعة» عن موضعِه ووَضْعِ «آدمُ طُوالٌ» موضعَه، ونظيرُه قولُه تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ ٱلْكِتَٰبَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَٰذَا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٧٩]، فإن قيل: كيف يُمكنُ هذا في الكتابِ الذي بَلَغَتْ آحادُ حروفِه وكلماتِه مبلغَ التواتُر؟ قلنا: لعلَّ القومَ كانوا قليلينَ وكذا العلماءُ فتواطؤوا على التبديل.

الثاني: أنَّ المرادَ بالتحريفِ إلقاءُ الشُّبَهِ الباطلةِ والتأويلاتِ الفاسِدة، وجَرُّ اللَّفظِ مِن

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «يميلونه عنها».

(٢) «مفردات القرآن» ص٢٢٨.

(٣) «المُغرب في ترتيب المُعرب» (١: ١٩٦).

وضعه الله فيها وأزالوه عنها، وذلك نحوُ تحريفِهم: «أسمرُ ربعةٌ» عن موضعِه في التوراةِ بوضعِهم: «آدم طُوال» مكانَه، ونحوُ تحريفِهم: «الرجم» بوضعهم «الحدّ» بدلَه. فإن قلتَ: كيفَ قيل ههنا: ﴿عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾ وفي المائدة: ﴿مِنۢ بَعۡدِ مَوَاضِعِهِۦ﴾ [المائدة: ٤١]؟ قلتُ: أمّا ﴿عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾ فعلى ما فسّرناه من إزالتِه عن مواضعِه التي أوجبتْ حكمةُ اللّٰـهِ وضعَه فيها بما اقتضتْ شهواتُهم من إبدالِ غيرِه مكانَه؛ وأمّا ﴿مِنۢ بَعۡدِ مَوَاضِعِهِۦ﴾ فالمعنى: أنه كانت له مواضعُ هو قَمِنٌ بأن يكونَ فيها، فحينَ

معناهُ الحقِّ إلى باطلٍ بوجوهِ الحِيَلِ اللَّفظية؛ كما تفعَلُه المُبتدِعةُ في زمانِنا.

الثالث: أنَّهم كانوا يُحرِّفونَ كلامَ رسُولِ الله ﷺ[١].

وقلتُ: يؤيِّدُ الأولَ ما رَوَينا في «صَحيح البخاريِّ» عن عبدِ اللّٰـهِ بنِ عبّاس، قال: كيف تسألونَ أهلَ الكتابِ عن شيءٍ وكتابُكمُ الذي أُنزلَ على رسُولِه أحدَثُ تقرؤونَه مَحْضًا لم يُشَبْ، وقد حَدَّثكم أنَّ أهلَ الكتابِ بَدَّلوا كتابَ اللّٰـهِ وغَيَّروه، وكتَبوا بأيديهمُ الكتاب، وقالوا: هُو مِن عندِ الله، ليشتَروا به ثمنًا قليلًا[٢]!

قولُه: (طُوَال) الطُّوَالُ بالضمِّ: الطويلُ، يقال: طويلٌ وطُوَال، يعني به رسُولَ الله ﷺ، قال مُحْيي السُّنة: ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلۡكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾، ﴿مَّوَاضِعِهِۦ﴾ يعني: صفةَ محمدٍ صَلَواتُ الله عليه[٣]. وفي قولِه: «أسمر رَبعةٌ» نظرٌ؛ لأنه كان رَبعةً منَ القوم، أبيضَ مُشْرَبًا بحُمرة، رواه الترمذيُّ[٤] عن إبراهيمَ بنِ محمدٍ من وَلَدِ عليّ.

قولُه: (هو قَمِنٌ) بالتحريكِ والكسر، أي: خَليق. الجوهري: يقالُ: أنت قَمِنٌ أن تَفعَلَ كذا بالتحريك، أي: خَليقٌ وجَدير، لا يُثنَّى ولا يُجمَعُ ولا يُؤنَّث.

---

(١) «مفاتيح الغيب» (١٠: ٩٣).

(٢) «صحيح البخاري» (٧٣٦٣).

(٣) «معالم التنزيل» (١: ٢٤٤).

(٤) «سنن الترمذي» (٣٦٣٨) وأخرجه البيهقي في «دلائل النبوة» (١: ٢٦٩).

حرّفوه تركوه كالغريبِ الذي لا موضعَ له بعدَ مواضعِه ومقارِّه، **والمعنَيَان متقاربان.** وقُرِئَ: «يُحَرِّفونَ الكلامَ» والكِلْمُ ـ بكسرِ الكاف وسكونِ اللّام ـ: جمعُ كِلْمة؛ **تخفيفُ كَلِمة.** قولُهم: ﴿غَيْرَ مُسْمَعٍ﴾: حالٌ من المخاطَب، أي: اسمعْ وأنتَ غيرُ مُسْمَع، **وهو قولٌ ذو وجهينِ** يحتملُ الذَّمّ، أي: اسمعْ منّا مدْعوًّا علَيك بـ: لا سمعت؛ ....

قولُه: (**والمعنيَانِ متقارِبان**) وذلك أنَّ «عن» للمُجاوَزة و«بعد» نقيضُ قَبْل، والمُجاوَزةُ عنِ الشيءِ مسبوقٌ باستقبالِه والوصُولِ إليه بعدَ أن يكونَ [ذلك] الشيءُ قارًّا في مكانِه.

ومعنى قولِه: ﴿مِنۢ بَعۡدِ مَوَاضِعِهِۦ﴾ [المائدة: ٤١]: مِن بعدِ أن كان قارًّا في مَوضعِه ثابتًا فيه لا ينبغي أن يُزالَ عنه. نَعم، الثاني أبلغ؛ لأنَّ اقتضاءَ الاستقرارِ فيه مِن مقتضَى ذلك الشيء، ولهذا قال: «هُو قَمِنٌ بأن يكونَ فيها»، وفي الأول: مِن أمرٍ خارجيٍّ وهُو المرادُ بقولِه: «أوجَبَت حِكمةُ اللّـهِ وَضعهُ فيها».

قولُه: (**تخفيفُ كلِمة**). قال المصنِّف: كما يقالُ: اللِّبْنُ في جَمْع اللِّبْنة تخفيفُ اللَّبِنة.

قولُه: (**وهو قولٌ ذو وجهَيْن**) وهُو المسمَّى في البديعِ بالتوجيه، وهُو: إيرادُ كلامٍ محتمِلٍ لوجهَيْن[1] مختلفَين الذمِّ والمَدْح.

الراغب: السَّمعُ: قُوةٌ في الأُذُنِ بها تُدرَكُ الأصوات، وفعلُه يقالُ له: السَّمعُ أيضًا، وقد سَمِعَ سَمْعًا، ويُعبَّرُ تارَةً بالسمع عنِ الأُذُن، قال تعالى: ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ وَعَلَىٰ سَمۡعِهِمۡ﴾ [البقرة: ٧]، وتارَةً عن فعلِه كالسَّماع، قال تعالى: ﴿إِنَّهُمۡ عَنِ ٱلسَّمۡعِ لَمَعۡزُولُونَ﴾ [الشعراء: ٢١٢]، وتارةً عن الفَهْم، وتارَةً عنِ الطاعة؛ تقول: اسمَعْ ما أقولُ لك، و: لم تسمَعْ ما قلتُ، أي: لم تفهَمْ، وقولُه: ﴿سَمِعۡنَا وَعَصَيۡنَا﴾ [النساء: ٤٦] أي: فهِمْنا ولم نَأتمِرْ بك، وقولُه: ﴿وَٱسۡمَعۡ غَيۡرَ مُسۡمَعٖ﴾ [النساء: ٤٦] إمّا دعاءٌ للإنسانِ أو دعاءٌ عليه، فالأولُ نحو: أسمَعَك الله، أي: لا جعَلَك اللهُ أصمَّ، والثاني نحو: أسمَعْتُ فلانًا، إذا سبَبْتَه، ورُويَ أنَّ أهلَ الكتابِ كانوا يقولونَ للنبيِّ ﷺ ذلك، ويوهِمونَ أنهم يَدْعُونَ له وهُم يَدعُونَ عليه بذلك[2].

(١) في (م) و(غ): «الوجهين» والصحيح كما في (ص): «لوجهين».
(٢) «مفردات القرآن» ص٤٢٦. وانظر: «تفسير الطبري» (١: ٥٣٩).

لأنه لو أجيبت دعوتُهم عليه لم يسمعْ فكانَ أصمَّ غير مُسْمَع، قالوا ذلكَ اتكالًا على أنّ قولَهم: لا سمعت، دعوةٌ مستجابةٌ؛ أو اسمعْ غيرَ مجابٍ إلى ما تدعو إليه، ومعناه: غيرَ مُسْمَعٍ جوابًا يوافقك، فكأنك لم تسمعْ شيئًا؛ أو اسمعْ غيرَ مُسْمَعٍ كلامًا ترضاه، فسمعُك عنه نابٍ. **ويجوزُ على هذا** أن يكونَ ﴿غَيْرَ مُسْمَعٍ﴾ مفعولَ «اسمع»، أي: اسمعْ كلامًا غيرَ مُسمَعٍ إيّاك؛ لأن أذنَكَ لا تعيه نُبوًّا عنه. ويحتملُ المدح، أي: اسمعْ غيرَ مُسمَعٍ مكروهًا، من قولِك: أسمعَ فلانٌ فلانًا: إذا سبَّه، وكذلكَ قولُهم: ﴿رَٰعِنَا﴾ **يحتملُ: راعِنا نكلِّمْك،** أي: ارقبنا وانتظرنا؛ ويحتملُ شِبْهَ كلمةٍ عبرانيّةٍ أو سُرْيانيّةٍ كانوا يتسابّونَ بها، وهي: راعينا، **فكانوا سخريةً** بالدّين، وهُزْؤًا برسولِ اللّـهِ ﷺ يكلّمونَه بكلامٍ مُحتملٍ ينوونَ به الشتيمةَ والإهانة، ويُظهِرونَ به التوقيرَ والإكرام.

قولُه: **(لأنه لو أُجِيبَتْ)** تعليلُ قولِه: «يَحتمِلُ الذمَّ» أي: ﴿غَيْرَ مُسْمَعٍ﴾ يَحتمِلُ الذم؛ لأنه لو أُجيبَتْ دعوتُهم لكانَ أصمَّ، فعلى هذا ﴿غَيْرَ مُسْمَعٍ﴾ يَجري مجرَى اللازم واردٌ على الدُّعاء، ولهذا لم يُقدِّرْ له معمولًا كما قَدَّرَه في الوجوهِ الآتية.

قولُه: **(ويجوزُ على هذا)** أي: على أن يكونَ المعنى: اسمَعْ غيرَ مُسمَعٍ كلامًا تَرضاهُ لجامع نُبُوّ السَّمعِ عنِ المسموع. واعلَمْ أنَّ قولَه: ﴿غَيْرَ مُسْمَعٍ﴾ إمَّا حالٌ من فاعلِ «اسمَع»، أو مفعولٌ به؛ وعلى الأول: إمَّا هو مِن حَذْف المتعلَّقِ للتعميم، أو مُجرًى مجرى اللازم، وهُو المرادُ مِن قولِه: «وأنتَ غيرُ مُسمَعٍ» أو يُقدَّرُ له معمولٌ إمّا جَوابًا أو كلامًا. ولما كان هذا المعنى الأخيرُ موافقًا لتقديرِ المفعولِ به قَرَنَه به.

قولُه: **(يَحتمِلُ: راعِنا نُكلِّمْك)** إلى آخِرِه، جملةٌ مُستأنَفةٌ على سبيلِ البيانِ لوجهِ التشبيه، أي: قولُهم هذا أيضًا قولٌ ذو وجهَيْنِ يَحتمِلُ المدحَ إذا أُريدَ ﴿رَٰعِنَا﴾ نُكلِّمْك، والذمَّ إذا كانت شِبْهَ كلمةٍ عِبْرانيّة.

قولُه: **(فكانوا سُخْريةً)** مسبَّبٌ عن قولِه، وهُو قولُه: «قولٌ ذو وجهَيْن»، يعني: إذا كان هذا القولُ ذا وجهَيْنِ فهُم أهلُ سُخْرِية، أو كانوا يُكلِّمونَه سُخْرِيةً واستهزاءً.

﴿لَيًّا بِأَلْسِنَتِهِمْ﴾: فَتْلًا بها وتحريفًا، أي: يَفْتِلونَ بألسنتِهم الحقَّ إلى الباطل؛ حيثُ يضعونَ ﴿رَاعِنَا﴾ موضعَ ﴿ٱنظُرْنَا﴾، و﴿غَيْرَ مُسْمَعٍ﴾ موضعَ: لا أُسْمِعْتَ مكروهًا، أو يَفْتِلونَ بألسنتِهم ما يُضْمرونَه من الشتْمِ إلى ما يُظهرونَه من التوقير نفاقًا. فإن قلتَ: كيفَ جاؤوا بالقولِ المُحتمِلِ ذي الوجهينِ بعدما صرّحوا وقالوا: ﴿سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا﴾؟ قلتُ: جميعُ الكَفَرةِ كانوا يواجهونَه بالكفرِ والعصيان، ولا يواجهونَه بالسبِّ ودعاءِ السّوء، ويجوزُ أن يقولوه فيما بينهم، ويجوزُ أن لا ينطقوا بذلك، ولكنّهم لـمّا لم يؤمنوا جعلوا كأنّهم نَطقوا به. وقرأَ أُبيّ: (وأَنْظِرْنا) من الإنظارِ وهو الإمْهال. فإن قلتَ: إلامَ يرجعُ الضّميرُ في قولِه: ﴿لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾؟ قلتُ إلى ﴿أَنَّهُمْ قَالُوا۟﴾؛ لأنَّ المعنى: ولو ثبتَ قولُهم: ﴿سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا﴾ لكانَ قولُهم ذلكَ ﴿خَيْرًا لَّهُمْ وَأَقْوَمَ﴾ وأعدلَ وأسدَّ، ﴿وَلَٰكِن لَّعَنَهُمُ ٱللَّهُ بِكُفْرِهِمْ﴾ أي: خذَلَهم بسببِ كفرِهم، وأبعدَهم عن ألطافِه، ﴿فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا﴾ إيمانًا ﴿قَلِيلًا﴾، أي: ضعيفًا ركيكًا لا يُعبأُ به، وهو إيمانُهم بمن خَلَقَهم مع كفرِهم بغيره؛ أو أرادَ بالقلَّةِ العدمَ كقولِه:

قولُه: (أي: يفتلون بألسنتهم) إشارةً إلى أنَّ ﴿لَيًّا﴾ حالٌ من فاعل ﴿يَقُولُونَ﴾، قال أبو البقاء والكواشي: ﴿لَيًّا بِأَلْسِنَتِهِمْ﴾ مفعولٌ له، أو مصدرٌ في موضعِ الحال، أي: لاوينَ ألسنَتِهمُ استهزاءً وكذلك ﴿وَطَعْنًا﴾[1]، والأصلُ في «لَيّ»: لَوْي؛ فقُلِبتِ الواوُ ياءً وأُدغِمت.

قولُه: (ويجوزُ أن يقولوه) أي: سَمِعنا وعَصَينا.

قولُه: (لأنَّ المعنى: ولو ثَبَتَ قولُهم) يريدُ أنه ثَبَتَ في النَّحوِ أنَّ الواقعةَ بعدَ «لو» في تأويلِ الفاعلِ للفعلِ المقدَّر؛ لأنَّ «لو» لا بدَّ أنْ يَليَها الفعل. قال القاضي: وإنَّما يجبُ حَذفُ الفعلِ بعدَ «لو» في مثلِ ذلك لدَلالةِ «أنَّ» عليه ووقوعِهِ موقعَه[2].

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣٦٣) و«تفسير الكواشي» (٢: ٣٦٢).

(٢) «أنوار التنزيل» (٢: ١٩٨).

قليلُ التّشكّي للمُهمِّ يُصيبُـهُ

أي: عديمُ التشكّي؛ أو ﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾ منهم قد آمنوا.

[﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ ءَامِنُواْ بِمَا نَزَّلْنَا مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَكُم مِّن قَبْلِ أَن نَّطْمِسَ وُجُوهًا فَنَرُدَّهَا عَلَىٰٓ أَدْبَارِهَآ أَوْ نَلْعَنَهُمْ كَمَا لَعَنَّآ أَصْحَٰبَ ٱلسَّبْتِ ۚ وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ مَفْعُولًا﴾ ٤٧]

﴿أَن نَّطْمِسَ وُجُوهًا﴾ أي: نمحو تخطيطَ صُوَرِها من عَيْـنٍ وحاجبٍ وأنـفٍ وفم، ﴿فَنَرُدَّهَا عَلَىٰٓ أَدْبَارِهَآ﴾ فنجعلَها على هيئةِ أدبارِها، وهي الأقفاءُ مطموسةً مثلَها، والفاء للتسبيب، وإن جعلتَها للتعقيبِ على أنهم تُوُعِّدُوا بعقابين أحدُهما عَقيبَ الآخَر، رَدُّها على أدبارِها بعدَ طمسِها؛ فالمعنى: أن نطمسَ وجوهًا فنُنْكِسَها، الوجوهُ

قولُه: (قليلُ التشكِّي للمُهمِّ يُصيبُهُ). تمامُه:

كثيرُ الهوى شَتَّى النَّوى والمسالِكِ[1]

أي: هُو كثيرُ الهمِّ مختلفُ الوجوهِ والطُّرُقِ لا يقفُ أملُه على فنٍّ واحد؛ بل يتجاوزُ إلى فنونٍ مختلفةٍ، صَبُورٌ على النوائب، لا يكادُ يَشتكي منها، واستعمَلَ لفظَ القليلِ وقصَدَ به إلى نَفْي الكل، والمعنى على هذا: ليس لهم إيمانٌ إلَّا إيمانًا يدُلُّ على أنْ لا إيمانَ لهم ألبتَّـةَ، كقولِه تعالى: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلْمَوْتَ إِلَّا ٱلْمَوْتَةَ ٱلْأُولَىٰ﴾ [الدخان: ٥٦].

قولُه: (أو ﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾ منهم قد آمَنوا) فعلى الأولِ ﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾ مستثنًى من مصدرِ ﴿يُؤْمِنُونَ﴾، وعلى هذا «من» فاعلُه.

قولُه: (والفاءُ للتسبيب) فيكونُ إرادةُ الطَّمْسِ سببًا لردِّها على أدبارِها، أي: أرَدْنا أن نَرُدَّها إلى أدبارِها ففعَلْنا، فلا يكونُ الردُّ غيرَ الطَّمس؛ ولهذا قال: «فنجعَلَها على هيئةِ أدبارِها».

قولُه: (فالمعنى: أنْ نَطمِسَ وُجوهًا) جزاءٌ لقولِه: «وإن جعَلتَها للتعقيب».

---

(١) لتأبّط شرًّا، كما في «ديوانه» ص١٥١. وانظر: «زهر الآداب» للحصري (١: ٢٨٣).

إلى خَلْفُ والأقفاءُ إلى قُدَّامُ؛ **ووجهٌ آخَرُ** وهو أن يُرادَ بالطمْسِ القلبُ والتغييرُ، كما طَمَسَ أموالَ القِبْطِ فقلَبها حجارة؛ وبالوجوهِ رؤوسُهم ووجهاؤهم، أي: من قبلِ أن نغيِّرَ أحوالَ وجهائهم فنسلُبَهم إقبالَهم ووجاهَتَهم، ونكسوَهم صَغَارَهم وإدبارَهم، **أو نردَّهم** إلى حيثُ جاؤوا منه، وهي أذْرعات الشام؛ يريدُ إجلاءَ بني النَّضير.

فإن قلتَ: لمن الراجعُ في قولِه: ﴿أَوۡ نَلۡعَنَهُمۡ﴾ قلتُ: للوجوه؛ إن أُريدَ الوجهاء، أو لأصحابِ الوجوه؛ لأنّ المعنى: من قبلِ أن نطمسَ **وجوهَ قومٍ**؛ أو يرجعُ إلى ﴿ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ﴾ **على طريقةِ الالتفات**. ﴿أَوۡ نَلۡعَنَهُمۡ﴾: أو نجزيَهم بالمسخِ كما مَسخنا

قولُه: (**ووجهٌ آخَرُ**) عطفٌ على قولِه: «أي: نَمحو تخطيطَ صُوَرِها»، يريدُ أنّ الطَّمس مشترَكٌ بينَ محوِ الأثرِ وقلبِ الحقيقة. **الأساس**: طَمَسَ الأثـرُ وانْطمَسَ، وطَمَسَته الريح، وطَمَسَ على أموالِ آلِ فِرعَون، ذكَرَه في قسمِ الحقيقة. والمعنى الثاني: لـمّا لم يكنْ ظاهرًا في الوجوهِ جعَلَها عبارةً عن الوُجَهاء، وفسَّرَ الطَّمْسَ بتغييرِ أحوالِهم وقلبِ العزِّ إلى ذُلّ؛ لذلك قال: «فنسَلُبَهم إقبالَهم ونكسُوَهم صَغارَهم».

قولُه: (**أو نَرُدَّهم**) عطفٌ على قولِه: «فنَسلُبَهم»، والفاءُ في «فنَسلُبَهم» للتسبيبِ لا غيرُ كما سَبق؛ لأنَّ معنى سَلْبِ إقبالِهم ومعنى تغييرِ حالِ وُجَهائهم واحد، والفاء في «نَرُدَّهم» المقدَّر قيل: يَحتمِلُ التعقيبَ أيضًا، على معنى أن يكونَ الإجلاءُ بعدَ تغييرِ أحوالِهم، فيكونُ عِقابًا غَبَّ عِقاب، والتسببُ أظهرُ لقولِه بعدَه: «فإن كان الطَّمسُ تبديلَ أحوالِ رؤسائهم أو إجلاءَهم إلى الشام».

قولُه: (**وجوهَ قومٍ**) فعلى هذا التنوينُ في قولِه تعالى: ﴿وُجُوهًا﴾ عِوَضٌ من المضافِ إليه، وعلى الأولِ: للتفخيم؛ ولهذا قال: «وجهائهم».

قوله: (**على طريقة الالتفات**) أراد الالتفات من الخطاب المستفاد من البدء في قوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ﴾ إلى الغيبة في قوله: ﴿أَوۡ نَلۡعَنَهُمۡ﴾[1].

---

(١) هذه الفقرة أثبتناها من (ط).

أصحابَ السبْت. فإن قلتَ: فأينَ وقوعُ الوعيد؟ قلتُ: **هو مشروطٌ بالإيمان**، وقد آمنَ منهم ناسٌ، وقيل: هو مُنْتَظَرٌ ولا بدَّ من طَمْسٍ ومسْخٍ لليهودِ قبلَ يومِ القيامةِ؛ **ولأنّ اللهَ أوعدَهم** بأحدِ الأمرين؛ بطمسِ وجوهٍ منهم، أو بلعنِهم ـ فإنّ الطمسَ تبديلُ أحوال رؤسائِهم ـ أو إجلائهم إلى الشام، فقد كانَ أحدُ الأمرين، وإن كانَ غيرُه فقد حصلَ اللّعنُ، فإنهم ملعونونَ بكلِّ لسان، **والظاهرُ** اللّعنُ المتعارَفُ دونَ المسخ؛ ألا ترى إلى قولِه: ﴿قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكَ مَثُوبَةً عِندَ ٱللَّهِ ۚ مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمُ ٱلْقِرَدَةَ وَٱلْخَنَازِيرَ﴾ [المائدة: ٦٠].

﴿وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ مَفْعُولًا﴾: فلا بدَّ أن يقعَ أحدُ الأمرينِ إن لم يؤمنوا.

[﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ۚ وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱفْتَرَىٰٓ إِثْمًا عَظِيمًا﴾ ٤٨]

فإن قلتَ: ....

قولُه: (**هو مشروطٌ بالإيمان**) صَحَّ من الأصل، أي: بعدَم الإيمان، كقولِه تعالى: ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا۟﴾ [النساء: ١٧٦]، أي: كراهةَ أن تَضِلُّوا.

قولُه: (**ولأنَّ اللّـهَ أوعَدَهم**) جوابٌ آخَرُ، يعني أنه تعالى جاء بـ«أو» في قولِه: ﴿أَوْ نَلْعَنَهُمْ﴾ فلا بدَّ من وقوعِ أحدِ الأمرَيْن: إمَّا الطَّمس، وإمّا اللَّعنة. ثُم الطَّمسُ إن أُريدَ به سَلبُ الإقبالِ أو الإجلاءُ إلى الشام فقد حصَلا، أمّا الإجلاءُ فلا ارتيابَ فيه، وأما سَلبُ الإقبالِ فهُو بضَرْبِ الجزيةِ عليهم، وإن أُريدَ طمسُ وجوهِهم على أدبارِهم حقيقةً كما في الوجهِ الأول، فهُو وإن لم يحصُلْ؛ فقد حصَلَ اللَّعنُ.

قولُه: (**والظاهرُ**) عطفٌ على قولِه: «أو نَجزيَهم بالمَسْخ»، والسؤالُ لا يَردُ على هذا؛ لأنَّ اللَّعنَ واقعٌ، فإنَّهم ملعونونَ بكلِّ لسان، وبيَّنَ وجهَ الظهورِ بقولِه تعالى: ﴿قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكَ...﴾ الآية [المائدة: ٦٠] لأنَّه تعالى عطَفَ ﴿وَجَعَلَ مِنْهُمُ ٱلْقِرَدَةَ وَٱلْخَنَازِيرَ﴾ ـ وهُو المَسخُ ـ على قولِه: ﴿لَّعَنَهُ ٱللَّهُ﴾؛ فالظاهرُ المُغايَرةُ بينَ المعطوفَيْن.

قد ثبتَ أنّ اللهَ عزّ وجل يَغفِرُ الشركَ لمن تابَ منه، وأنه لا يغفرُ ما دونَ الشركِ من

قولُه: (**قد ثَبَتَ أنَّ الله تعالى يَغفرُ الشِّركَ لَمن تابَ**) إلى آخِره، توجيهُهُ: أنه ثَبَتَ عندَ علماءِ أهلِ العَدْلِ أنَّ حُكمَ الشِّركِ وما دونَه منَ الكبائرِ سواءٌ في أنهما لا يُغفَرانِ قبلَ التوبةِ ويُغفَرانِ بعدَها، فما وجهُ قولِه: ﴿لَا يَغْفِرُ﴾ و«يغفر»؟ وما فائدةُ التقييدِ بقولِه: ﴿لِمَن يَشَآءُ﴾؟ وجهُ الجوابِ: أنَّ فائدةَ التقييدِ أنْ يُبيِّنَ بهِ عدَمَ التوبةِ في الأول، والتوبةَ في الثاني.

انظُرْ إلى هذا التعسُّفِ حيثُ جعَلَ الأمرَيْنِ المتنافيَيْنِ متوجِّهَيْنِ إلى معنًى واحد، يُرادُ به معنَيانِ متضادّانِ معًا!

الانتصاف: عَسَّرَ الآيةَ بتفسيرِها على مذهبِه؛ لأنَّه إن كان المرادُ «لمن لم يَتُبْ» فيهما، فلمَ قيَّدَ ما دونَ الشِّركِ؟ وإن كان المرادُ «لمِن تابَ» فلمَ أطلَقَ الشِّركَ؟ فتأوَّلَها كما تَرى، على أنَّ التوبةَ عندَهم موجِبةٌ للعَفْو؛ فلا يجوزُ تعليقُها بالمشيئة(١).

وقال القاضي: فيه تقييدٌ بلا دليل؛ إذ ليس عمومُ آياتِ الوعيدِ بالمحافظةِ أَوْلى منَ الوعْد، ونَقْضٌ لمذهبِهم؛ فإنَّ تعليقَ الأمرِ بالمشيئةِ يُنافي وجوبَ التعذيبِ قبلَ التوبة، ووجوبَ الصَّفْحِ بعدَها، فالآيةُ كما هي حُجّةٌ عليه(٢).

وقلتُ: أمّا المثالُ الذي ذكَرَه وهُو «أنَّ الأميرَ لا يبذُلُ الدينارَ لَمن لا يَستأهلُه ويَبذُلُ القِنطارَ لَمن يَستأهلُه»؛ فلا يصحُّ للاستشهاد؛ لأنه يَحتمِلُ أن يُرادَ به أنَّ الملِكَ حكيمٌ حازمٌ في أمورِه عارفٌ بما يفعَلُه لا يُعطي إلَّا مَن يَستحِقُّه ولا يَمنَعُ إلَّا مَن لا يَستحِقُّه؛ لأنَّه يضَعُ الشيءَ في مَوضعِه، وأن يُرادَ أنه ذو جَبَروتٍ مُستبِدٌّ برأيِه، ومتصرِّفٌ في مُلكِه كيف شاء أو أرادَ، على أنَّ المقامَ يقتضي الثانيَ كما سَبَقَ في سُورةِ آلِ عمرانَ عندَ قولِه تعالى: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٢٨].

الراغب: إن قيل: لمَ لم يَشترطْ في قولِه تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ﴾ التوبةَ؟ قيل: إنّ المُشرِكَ إنّما يَلزَمُه الاسمُ ما دام يَلزَمُه الوَصْف؛ فإذا زالَ وَصفُه زال اسمُ الشِّركِ

(١) «الانتصاف بحاشية الكشّاف» (١: ٥١٩).

(٢) «أنوار التنزيل» (٢: ٢٠٠).

الكبائرِ إلّا بالتوبة، فما وجهُ قولِه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾؟ قلتُ: الوجهُ أن يكونَ الفعلُ المنفيُّ والمثبتُ جميعًا موجَّهَيْنِ إلى قولِه: ﴿لِمَن يَشَآءُ﴾، كأنه قيل: إنّ اللهَ لا يغفرُ لمن يشاءُ الشركَ، ويغفرُ لمن يشاءُ ما دونَ الشرك، على أنّ المرادَ بالأوّلِ مَن لم يتبْ، وبالثاني من تاب، ونظيره قولُك: إن الأميرَ لا يبذلُ الدينارَ ويبذلُ القِنْطارَ لمن يشاء، تريدُ لا يبذلُ الدينارَ لمن لا يستأهلُه ويبذلُ القنطارَ لمن يستأهله. ﴿فَقَدِ ٱفۡتَرَىٰٓ إِثۡمًا﴾ أي: ارتكبَه وهو مُفْتَرٍ مُفْتَعلٌ ما لا يصحُّ كونُه.

عنه؛ فإذا كان كذلك فالمُشرِكُ ما دام مُشرِكًا لا يُغفَرُ له، ومَن تابَ زالَ عنهُ اسمُ الشِّرك، فإذًا التائبُ الذي يُغفَرُ لهُ ليس هُو المُشرِك، بل هُو المؤمنُ في الحقيقة، ومتَى أُطلِقَ عليه اسمُ المُشرِكِ فعلى اعتبارِ الماضي.

وقولُه: ﴿أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ﴾ مَوضعُه النَّصب، أي: لا يَغفِرُ الشِّركَ، وقيل: لا يَغفرُ مِن أجلِ أن يُشرَكَ به، أي: لا يَغفِرُ مِن أجلِ الشِّركِ شيئًا منَ الذنوب.

تنبيه: إنَّ الذنوبَ قد تُغفَرُ معَ انتفاءِ الشِّركِ كما قال: ﴿إِنَّ رَحۡمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦][(١)].

قولُه: (﴿فَقَدِ ٱفۡتَرَىٰٓ إِثۡمًا﴾، أي: ارتكبَه) قال القاضي: أي: ارتكَبَ ما يَستحقِرُ دونَه الآثامَ، وهُو إشارةٌ إلى المعنى الفارقِ بينَه وبينَ سائرِ الآثام، والافتراءُ كما يُطلَقُ على القولِ يُطلَقُ على الفعل، وكذلك الاختلاق[(٢)].

وقلت: لا يُعلَمُ منهُ أنه مُشترَكٌ أو مَجازٌ وحقيقةٌ. والظاهرُ من كلامِ المصنِّف أنهُ ـ أي: ارتكبَه ـ استعارةٌ تَبَعيّة، شَبَّه ما لا يَصحُّ كونُه منَ الفعلِ بما لا يَصحُّ ثُبوتُه منَ القول، ثُم استَعملَ في الفعل ما كان مستعمَلًا في القولِ منَ الافتراء، وإليه الإشارةُ بقوله: «مُفتعِلٌ ما لا يصحُّ كونُه».

---

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٤: ١٥٤).

(٢) في (ط): «الاختلاف»، وانظر: «أنوار التنزيل» (٢: ٢٠١).

[﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يُزَكُّونَ أَنفُسَهُم ۚ بَلِ ٱللَّهُ يُزَكِّي مَن يَشَآءُ وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا * ٱنظُرْ كَيْفَ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ ۖ وَكَفَىٰ بِهِۦٓ إِثْمًا مُّبِينًا﴾ ٤٩-٥٠]

﴿ٱلَّذِينَ يُزَكُّونَ أَنفُسَهُم﴾: اليهودُ والنصارى، قالوا: ﴿نَحْنُ أَبْنَٰٓؤُا۟ ٱللَّهِ وَأَحِبَّٰٓؤُهُۥ﴾ [المائدة: ١٨]، ﴿وَقَالُوا۟ لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ﴾ [البقرة: ١١١]، وقيل: جاءَ رجالٌ من اليهودِ إلى رسولِ اللّٰـهِ ﷺ بأطفالِهم، فقالوا: هل على هؤلاءِ ذنب؟ قال: «لا»، قالوا: والله ما نحنُ إلّا كهيئتِهم ما عَمِلناه بالنهارِ كُفِّرَ عنّا بالليل، وما عَمِلناه بالليلِ كُفِّرَ عنّا بالنّهار، فنزلتْ. ويدخلُ فيها كلُّ من زكّى نفسَه **ووَصَفَها بزكاءِ العملِ وزيادةِ الطّاعةِ والتقوى والزلفى عندَ الله**. فإن قلتَ: أما قالَ رسولُ اللّٰـهِ ﷺ: «واللّٰـهِ إني لأمينٌ في السّماء أمينٌ في الأرض»؟ قلتُ: **إنما قالَ ذلكَ حينَ قالَ له المنافقون: اعدِلْ في القسمةِ**؛ إكذابًا لهم، إذ وصفوه بخلافِ ما وصفَه به ربه، وشتّانَ

قولُه: (**ووَصَفَها بزكاءِ العمَلِ وزيادةِ الطاعةِ والتقوى والزُّلْفَى عندَ اللّٰـهِ تعالى**) عطفٌ على «زَكّى نفسَه» على سبيل البيان، كأنّ الذي ذكرَهَ هو حدُّ التزكية، قال القاضي: التزكيةُ: نفْيُ ما يُستقبَحُ فعلًا أو قولًا[1].

وقال[2] الراغب: التزكيةُ: إمّا بالفعل؛ وهُو أن يتحرّى الإنسانُ ما فيهِ تطهيرُ بدَنِه، وذلك يَصحُّ أن يُنسَبَ إلى العبدِ، كقولِه تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا﴾ [الشمس: ٩]، وإلى مَن يأمرُه بفعلِه، كقولِه تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا﴾ [التوبة: ١٠٣]. وإمّا بالقول؛ وذلك بالإخبارِ عنهُ بذلك، ومَدْحِه به، ومحظورٌ على الإنسانِ أن يفعَلَ ذلك بنفسِه، لا بالشَّرع فقطْ؛ بل بمقتضَى العَقْلِ أيضًا من غيرِ داعٍ إلى ذلك، فالتزكيةُ في الحقيقةِ هي: الإخبارُ عمّا يَنطوي عليهِ الإنسانُ، ولا يَعرِفُ ذلك إلّا الله؛ ولهذا قال: ﴿بَلِ ٱللَّهُ يُزَكِّي مَن يَشَآءُ﴾[3].

قولُه: (**إنّما قال ذلك حين قال له المنافقونَ: اعدِلْ في القِسمة**) يعني أنه صَلَواتُ اللّٰـهِ

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٢٠١).

(٢) من هنا إلى نهاية الفقرة سقط من (ص).

(٣) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٣: ١٢٧٠)، وانظر: «مفردات القرآن» ص٣٨١.

مَن شَهِدَ اللهُ له بالتزكيةِ ومَن شَهِدَ لنفسِه، أو شهدَ له من لا يعلم.

﴿بَلِ ٱللَّهُ يُزَكِّي مَن يَشَآءُ﴾: **إعلامٌ بأنّ تزكيةَ اللّـهِ هي التي يُعْتَدُّ بها**، لا تزكيةَ غيرِه؛

عليه ما قال ذلك افتخارًا؛ بل قاله إخبارًا عمّا شَرَّفه اللّـهُ بتلكَ الكرامة، ورَدًّا لـمَن وَصَفَه بخلافِ ما وَصَفَه اللّـهُ تعالى إبلاغًا لِـما أُوحِيَ إليه، رَوَينا عن البخاريِّ ومسلمٍ وأبي داودَ والنَّسائي، عن أبي سعيدٍ في حديثٍ طويل، وفيه: بَعَثَ عليٌّ رَضِيَ اللّـهُ عنه وهُوَ باليمنِ إلى النبيِّ ﷺ بذُهَيْبَةٍ في تُربتِها؛ فقَسَمَها بين أربعة، وفيه: فأقبَلَ رجلٌ غائرُ العينينِ ناتئُ الجَبين، كثُّ اللِّحية، مُشرِفُ الوجنتَيْن، محلوقُ الرأس، فقال: يا محمد، اتَّقِ الله! فقال: «فمَن يُطيعُ اللّـهَ إذا عصَيتُه؟ فَيأمَنُني على أهلِ الأرضِ ولا تأمنوني!»، فسأَلَ خالدُ بنُ الوليدِ قتْلَه، فمَنَعه(١)، وفي روايةٍ لمسلم: «ألا تأمَنوني وأنا أمينُ مَن في السماء، يأتيني خبَرُ السماءِ صباحًا ومساءً!»(٢).

قولُه: (**إعلامٌ بأنَّ تزكِيةَ اللّـهِ هي التي يُعتَدُّ بها**) يعني: قولُه تعالى: ﴿بَلِ ٱللَّهُ يُزَكِّي مَن يَشَآءُ﴾ كلامٌ واردٌ على الإضرابِ لِـما سبَق، فوجَبَ تنزيلُ ما قبلَ كلمةِ الإضرابِ على ما يَصحُّ أن يكونَ مُضرَبًا عمّا بعدَها، وهُو إثباتُ تزكيةٍ منهم لأنفسِهم لا يُعتَدُّ بها؛ لأجلِ أنهم جاهِلونَ عاجِزون، كأنهم لـمّا زَكَّوْا أنفسَهمُ ادَّعَوا أنهم عارفونَ بأحوالِ أنفُسِهم وأنها صَالحةٌ للتزكية، لِـما فيها منَ الخِلال المَرْضيّة، وأنهم قادرونَ أيضًا على استيفاءِ جميعِ ما يَستحِقُّونَه منَ الثَّوابِ على ما لأجلِه زَكَّوا أنفُسَهم، وهُو العملُ والطاعةُ والتقوى، فرُدَّ عليهم ذلك بأنْ قيلَ لهم: ليس كما تَزعُمون؛ بل اللّـهُ هُو وحدَهُ يزكِّي، ولا يُزكِّي إلَّا مَن يشاءُ وأرادَه واصطفاهُ لذلك بأنْ وفَّقَه لقَمْعِ رذائلِ النفس الأمّارة، وهَدَاهُ إلى العُروجِ إلى مَدارجِ الكمالِ ومَعارجِ القُدُس، وأنه هُو وحدَه قادرٌ على الوفاءِ بما يستأهلونَه من الزُّلفَى عندَه والكرامات، فيوفِّيهم على النَّقيرِ والقِطْمير، هذا على أنْ يجعَلَ ﴿وَلَا يُظۡلَمُونَ فَتِيلًا﴾ تكميلًا لقولِه: ﴿بَلِ ٱللَّهُ يُزَكِّي مَن يَشَآءُ﴾ وإليه لَمَّحَ بقولِه: «يُثابُونَ على زكائهم ولا يُنقَصُ مِن ثَوابِهم».

---

(١) أخرجه البخاري (٣٣٤٤) ومسلم (١٠٦٤) وأبو داود (٤٧٦٤) والنسائي (٥: ٩٢).

(٢) وهي في «صحيح مسلم» (١٠٦٤).

لأنه هو العالِـمُ بمَن هو أهلٌ للتزكية. ومعنى ﴿يُزَكِّي مَن يَشَآءُ﴾: يزكي الـمُرْتَضَيْنَ من عبادِه الذينَ عُرِفَ منهم الزّكاءُ فوصَفَهم به. ﴿وَلَا يُظۡلَمُونَ فَتِيلًا﴾ أي: الذين يُزكُّونَ أنفسَهم يعاقَبونَ على تزكيتِهم أنفسَهم حقَّ جزائِهم، أو مَن يشاءُ يُثابونَ على زكائِهم ولا يُنقَصُ من ثوابِهم، ونحوُه ﴿فَلَا تُزَكُّوٓاْ أَنفُسَكُمۡۖ هُوَ أَعۡلَمُ بِمَنِ ٱتَّقَىٰٓ﴾ [النجم: ٣٢].

﴿كَيۡفَ يَفۡتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلۡكَذِبَ﴾ في زعمِهم أنهم عندَ اللّٰـهِ أزكياء! ﴿وَكَفَىٰ﴾ بزعمهم هذا ﴿إِثۡمٗا مُّبِينًا﴾ من بين سائرِ آثامهم.

[﴿أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ نَصِيبٗا مِّنَ ٱلۡكِتَٰبِ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡجِبۡتِ وَٱلطَّٰغُوتِ وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُواْ هَٰٓؤُلَآءِ أَهۡدَىٰ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ سَبِيلًا ۞ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَعَنَهُمُ ٱللَّهُۖ وَمَن يَلۡعَنِ ٱللَّهُ فَلَن تَجِدَ لَهُۥ نَصِيرًا﴾ ٥١-٥٢]

الجبت: الأصنامُ وكلُّ ما عُبِدَ من دونِ الله، والطاغوت: الشيطان. وذلكَ أن حُيَيَّ بنَ أخطبٍ وكعْبَ بنَ الأشرفِ اليهوديّينِ خرجا إلى مكّةَ مَع جماعةٍ من اليهودِ يحالفونَ قُريشًا على محاربةِ رسولِ اللّٰـهِ ﷺ فقالوا: أنتم أهلُ كتابٍ وأنتم أقربُ إلى

وإذا جُعِلَ تأكيدًا لمعنى الإنكارِ والتعجُّبِ المتولِّدِ منَ الوَعيدِ في قولِه: ﴿أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يُزَكُّونَ أَنفُسَهُم﴾؛ كان تذييلًا له، وإليه الإشارةُ بقولِه: «يُعاقَبونَ على تزكيتِهم أنفُسَهم حقَّ جزائهم»، واتصالُ قولِه: ﴿ٱنظُرۡ كَيۡفَ يَفۡتَرُونَ﴾ بما قبلَه من حيثُ إنه تعالى لـمّا عجَّبَه صَلَواتُ اللّٰـهِ عليه مِن تَزكيتِهم أنفُسَهم ونسَبَهم إلى الجهلِ والعَجزِ؛ أمَرَه بالتفكُّرِ في مآلِ [تلك] التزكية، وأنها تؤدي إلى الافتراءِ على الله، وادّعاءِ أنهم مُقرَّبُونَ عندَ اللّٰـهِ ذوو زُلفَى؛ لأنَّ المُزكَّى من طهَّرَه اللهُ من جميعِ الآثامِ ومحَّصَه منَ الرذائل، واصطفاهُ لقُربِه، وهذا أعظمُ ما ينبئُ عنِ الجهلِ والعَجْزِ؛ ولذلكَ قال تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِهِۦٓ إِثۡمٗا مُّبِينًا﴾، وأشارَ المصنِّفُ إليه بقولِه: «﴿وَكَفَىٰ﴾ بزَعْمِهم هذا ﴿إِثۡمٗا مُّبِينًا﴾ مِن بينَ آثامِهم».

ثم إنه تعالى كرَّرَ كلمةَ التعجُّب، وهُو قولُه: ﴿أَلَمۡ تَرَ﴾ لإناطةِ نوعٍ آخَرَ من قبائحِ أهلِ الكتابِ بها.

محمدٍ منكم إلينا فلا نأمنُ مكرَكم، فاسجدوا لآلهتِنا حتى نطمئنَّ إليكم، ففعلوا، فهذا إيمانهم بالجبت والطاغوت؛ لأنهم سجدوا للأصنامِ وأطاعوا إبليسَ فيما فعلوا. وقال أبو سفيان: أنحنُ أهدى سبيلًا أم محمد؟ فقالَ كعب: ماذا يقولُ محمد؟ قالوا: يأمرُ بعبادةِ اللّٰهِ وحدَه، وينهى عن الشرْك. قالَ: وما دينكم؟ قالوا: نحن ولاةُ البيت؛ نسقي الحاجَّ، ونقْرِي الضيف، ونفكُّ العاني، وذكروا أفعالَهم، فقال: **أنتم أهدى سبيلًا.**

[﴿أَمْ لَهُمْ نَصِيبٌ مِّنَ ٱلْمُلْكِ فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ ٱلنَّاسَ نَقِيرًا * أَمْ يَحْسُدُونَ ٱلنَّاسَ عَلَىٰ مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ ۖ فَقَدْ ءَاتَيْنَآ ءَالَ إِبْرَٰهِيمَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَءَاتَيْنَٰهُم مُّلْكًا عَظِيمًا * فَمِنْهُم مَّنْ ءَامَنَ بِهِۦ وَمِنْهُم مَّن صَدَّ عَنْهُ ۚ وَكَفَىٰ بِجَهَنَّمَ سَعِيرًا﴾ ٥٣-٥٥]

وَصَفَ اليهودَ بالبخْلِ والحسدِ **وهما شرُّ خَصْلتين**؛ يمنعونَ ما أُوتوا من النّعمة، ويتمنَّونَ أن تكونَ لهم نِعْمةُ غيرِهم **فقال**: ﴿أَمْ لَهُمْ نَصِيبٌ مِّنَ ٱلْمُلْكِ﴾ على أنَّ ﴿أَمْ﴾ منقطعة، ومعنى الهمزةِ لإنكارِ أن يكونَ لهم نصيبٌ من المُلْك، ثُمَّ قالَ: ﴿فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ﴾

قولُه: (**أنتم أهدى سبيلًا**) فيه إشعارٌ بأنَّ قولَه تعالى: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ وُضعَ مَوضعَ ﴿أَنتُمْ﴾ ليُميِّـزَه أكملَ تمييز؛ فعلى هذا قولُه: ﴿لِلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ معناه: أنهم يُخاطِبونَ غيرَهم لأجلِ الذين كفروا، وأنَّ سبيلَ هؤلاءِ ظهَرَ ظهورَ المحسُوسِ فلا يبقَى مَع أحدٍ فيه شكٌّ عنادًا منهم، وتغطيةً للحقِّ الواضحِ الجليِّ، ولعلَّ اللّـهَ تعالى وَضَعَ مَوضعَ قولِهمُ الدالِّ على الظُّلمِ قولَه: ﴿مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ إشعارًا بأنهم ظَلَموا في ذلك حيث وَضَعوا الذمَّ موضعَ المدح.

قولُه: (**وهما شرُّ خَصْلتَيْن**) أي: إذا اعتُبِرَ الخِصالُ خَصْلتَيْنِ خَصْلتَيْنِ، فهما شرُّ كلِّ خَصْلتَيْنِ خَصْلتَيْن، وأمَّا إفرادُ «شرّ» فلجِوازِ إفرادِه ومطابقتِه، والإفرادُ أخصَرُ.

قولُه: (**فقال**: ﴿أَمْ لَهُمْ نَصِيبٌ﴾) يتعلقُ بقولِه: «وَصَفَ اليهودَ» يعني: أرادَ أنْ يَصِفَهم بالبُخلِ فقال: ﴿أَمْ لَهُمْ نَصِيبٌ مِّنَ ٱلْمُلْكِ﴾، وبالحسدِ فقال: ﴿أَمْ يَحْسُدُونَ ٱلنَّاسَ﴾.

أي: لو كانَ لهم نصيبٌ من الملكِ فإذًا لا يُؤتونَ أحدًا مقدارَ نقيرٍ؛ لفرطِ بُخْلهم، والنّقير: النُّقْرةُ في ظَهْرِ النّواة، وهو مَثَلٌ في القلَّةِ كالفتيلِ والقِطْمير.

والمراد بالمُلْك: إمّا مُلْكُ أهلِ الدنيا، وإمّا مُلْكُ اللّـهِ كقولِه: ﴿قُل لَّوۡ أَنتُمۡ تَمۡلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحۡمَةِ رَبِّيٓ إِذٗا لَّأَمۡسَكۡتُمۡ خَشۡيَةَ ٱلۡإِنفَاقِ﴾ [الإسراء: ١٠٠]، وهذا أوصفُ لهم بالشحِّ وأحسنُ **لطباقِه** نظيرَه من القرآن، ويجوزُ أن يكونَ معنى الهمزةِ في ﴿أَمۡ﴾ **لإنكارِ أنهم قد أُوتوا** نصيبًا من المُلْكِ **وكانوا أصحابَ أموالٍ وبساتينَ** وقصورٍ مشيّدة، كما تكونُ أحوالُ الملوكِ، وأنهم لا يُؤتونَ أحدًا ممّا يملكونَ شيئًا. وقرأ ابنُ مسعود: (فإذًا

قولُه: (**لطباقِه**) الضميرُ لـ«هذا»، وقد أضافَ إلى الفاعلِ، و«نظيرَه»: مفعولُه، وإنّما كان أوصَفَ لهم بالشُّحِّ وأحسَنَ لطِباقِ القرآن؛ لأنه أعرقُ في بيانِ شُحِّهم حيثُ جعَلَ نصيبَهم منَ المُلكِ ما ليس شيءٌ أوسَعَ منه، وهُو مُلكُ الله، وَوَصَفَ منْعَهم لشيءٍ ليس شيءٌ أقلَّ منه، وهُو النُّقرةُ في النواة، فأعرَقَ[1] في طرفَيِ الإفراطِ والتفريط.

قولُه: (**لإنكارِ أنهم قد أُوتوا**) والفَرقُ بينَ الوجهَيْنِ أنَّ الإنكارَ على الأولِ متوجِّهٌ إلى أن يكونَ لهم نصيبٌ منَ المُلكِ فقَطْ، أي: ليس لهم نصيب، فالفاءُ جزاءٌ لشَرطٍ محذوف، يعني: إن قُدِّرَ أنَّ لهم نصيبًا فإذًا لا يؤتونَ الناسَ نَقيرًا، وإليه أشارَ بقولِه: «لو كان لهم نصيبٌ منَ المُلك»، وعلى الثاني متوجِّهٌ إلى أن يكونَ لهم نصيب، وإلى أنهم لا يؤتونَ أحدًا شيئًا؛ فالإنكارُ منصَبٌّ على الأمرَيْن، يعني: أوتوا نصيبًا منَ المُلكِ ليَشكُروا ويُنفقوا في سبيلِ الله؛ فجَعَلوه سببًا للإمساك، كقولِه تعالى: ﴿وَتَجۡعَلُونَ رِزۡقَكُمۡ أَنَّكُمۡ تُكَذِّبُونَ﴾ [الواقعة: ٨٢]، فالفاءُ سببيّةٌ، نحوَ اللامِ في قولِه: ﴿فَٱلۡتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرۡعَوۡنَ لِيَكُونَ لَهُمۡ عَدُوّٗا﴾ [القصص: ٨].

قولُه: (**وكانوا أصحابَ أموالٍ وبساتين**)، واستشهادٌ لإثباتِ المُلكِ لهم، وهِي جُملةٌ حاليّة؛ فالهمزةُ على الثاني للإنكارِ والتقرير، ومعناه: لمّا كان، وعلى الأولِ للإنكارِ فقَطْ، ومعناه: لم يكنْ.

---

(١) في (م) و(غ) و(ص) و(س): «فما غرق»، والمثبت من (ط).

لا يؤتوا) **على إعمالِ «إذن» عملَها الذي هو النصْب، وهي ملغاةٌ في قراءة العامّة، كأنه قيل: فلا يؤتونَ الناسَ نقيرًا إذن.** ﴿أَمْ يَحْسُدُونَ ٱلنَّاسَ﴾: بل أيحسدونَ رسولَ اللّٰـهِ ﷺ والمؤمنينَ؟ **على إنكارِ الحسدِ** واستقباحِه! وكانوا يحسدونَهم على ما آتاهمُ اللهُ من النُّصْرةِ والغَلَبةِ وازديادِ العزِّ والتقدمِ كلَّ يوم. ﴿فَقَدْ ءَاتَيْنَآ﴾: **إلزامٌ لهم بما عَـرَفوه** من

قولُه: (**على إعمالِ «إذن» عمَلَها الذي هُو النصبُ، وهي مُلغاةٌ في قراءةِ العامة**)، قال الزجَّاجُ: وأمَّا رفعُ ﴿يُؤْتُونَ﴾ فعلى معنى: فلا يُؤتونَ الناسَ نَقيرًا إذَنْ، ومنَ نصَبَ قال: فإذن لا يؤتوا، وهُو شاذّ، والمصحَفُ لا يُخالَف. قال سِيبويه: «إذَنْ: في عواملِ الأفعالِ بمنزلةِ «أظُنُّ» في عواملِ الأسماء»(١)، فإذا ابتدأتَ «إذَنْ» وأنتَ تريدُ الاستقبالَ نصَبْتَ لا غير، تقول: إذَنْ أُكرمَك، فإذا جعَلتَها معترِضةً ألغيْتَها فقلت: أنا إذَنْ أُكرِمُك، فإن أتَيْتَ بها معَ الواوِ والفاءِ قلت: فإذَنْ أُكرمُك، وإن شئتَ: فإذَنْ أُكرمَك، فمَن نَصَبَ بها جعَلَ الفاءَ مُلصَقةً بها في اللفظِ والمعنى، ومَن رفَعَ «أُكرمُك» جعَلَ «إذَنْ» لَغْوًا، وجعَلَ الفاءَ في المعنى معلَّقةً بـ«أُكرِمُك»، المعنى: فأُكرِمُك إذَنْ، وتأويلُ «إذَنْ»: إذا كان الأمرُ كما ذكَرتَ أو كما جَرى.

قولُه: (**كأنه قيل: فلا يؤتونَ الناسَ نقيرًا إذن**) ولـمّا كان «إذن» جوابًا وجزاءً فلا بدَّ منَ السؤال، والسؤالُ هنا مقدَّر، فكأنَّه لـمّا قيل مُنكِرًا: ﴿أَمْ لَهُمْ نَصِيبٌ مِّنَ ٱلْمُلْكِ﴾، أي: ليس لهم ذلك ولا ينبغي، اتّجه لسائلٍ أنْ يقول: فلو قُدِّرَ أن يكونَ لهم نصيبٌ منَ المُلكِ فماذا يكونُ حينَئذٍ؟ فقيل: فلا يؤتونَ الناسَ نَقيرًا، ثُم أقحَمَ «إذَنْ» توكيدًا.

قولُه: (**على إنكارِ الحسَد**) متعلِّقٌ بقولِه: «بل أيَحسُدونَ» من حيثُ المعنى، يعني: «أم» مُنقطِعةٌ بمعنى «بل»، والهمزةُ واردةٌ على إنكارِ الحسَد.

قولُه: (﴿فَقَدْ ءَاتَيْنَآ﴾: **إلزامٌ لهم بما عرَفُوه**) فالفاءُ في ﴿فَقَدْ﴾ مِثلُها في قولِه تعالى: ﴿يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ قَدْ جَآءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَىٰ فَتْرَةٍ مِّنَ ٱلرُّسُلِ أَن تَقُولُوا۟ مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ فَقَدْ جَآءَكُم بَشِيرٌ وَنَذِيرٌ﴾ [المائدة: ١٩] وقولِ القائل:

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٦٢-٦٣) وانظر كلام سيبويه في «الكتاب» (٣: ١٣).

إيتاءِ اللّـهِ الكتابَ والحكمة. ﴿ءَالَ إِبْرَٰهِيمَ﴾: الذينَ هم أسلافُ محمدٍ ﷺ وأنه ليس ببِدْعٍ أن يؤتيَه اللهُ مثلَ **ما أُوتيَ أسلافُه**. وعن ابن عباس: **المُلْكُ في آل إبراهيم مُلْكُ** يوسفَ وداودَ وسليمان. **وقيل: استكثَروا نساءَه**، فقيل لهم: كيف استكثرتم له التسع وقد كان لداودَ مئةٌ، ولسليمانَ ثلاث مئة مهيرةٍ وسبع مئة سُرِّيّة؟ ﴿فَمِنْهُم﴾: فمن اليهود، ﴿مَّنْ ءَامَنَ بِهِۦ﴾ أي: بما ذُكِرَ من حديثِ آلِ إبراهيم. ﴿وَمِنْهُم مَّن صَدَّ عَنْهُ﴾ وأنكرَه معَ عِلْمه بصحّته؛ أو: من اليهودِ مَن آمنَ برسولِ اللّـهِ ﷺ ومنهم من أنكرَ نبوَّتَه؛ أو: مِن آلِ إبراهيمَ مَن آمنَ بإبراهيمَ ومنهم من كَفَر كقوله: ....

قالوا: خراسانُ أقصَى ما يُرادُ بنا ... ثم القُفولُ، فقد جِئنا خُراسانا[1]

أي: إنْ صَحَّ ما قُلتُم مِن أنَّ خراسانَ المقصِدُ؛ فقد جئناه، وأينَ لنا الخلاص؟

فالمعنى: إن حَسَدتُموهُ على إيتاءِ الكتابِ والحِكمةِ والمُلك؛ فقد علِمتُم أنَّ ذلك ليس ببِدع؛ لأنَّ أسلافَه قد أوتُوا ذلك.

قولُه: (**ما أُوتيَ أسلافُه**) صَحَّ بالرَّفع؛ لأنَّ «أوتي» مسنَدٌ إليه، ومفعولُه الثاني محذوفٌ، أي: أُوتيَ أسلافُه إياه.

قولُه: (**وقيل: استكثَروا نساءه**) ولا يَبعُدُ أن يَعُدَّ هذا من بِدَعِ التفاسيرِ لِـما يَلزَمُ من اختصاصِ الناسِ برسُولِ الله ﷺ كما في قولِه تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ﴾ [آل عمران: ١٧٣] والمرادُ نُعَيمُ بنُ مسعود[2]، كما يقال: فلانٌ يَركَبُ الخَيلَ.

وتأويـلُ ﴿يَحْسُدُونَ﴾: يتعيَّبـونَ؛ لأنهم ما حَسَدوهُ ﷺ باستكثارِ النِّساءِ بل عابُـوه، وأبعَدُ من ذلك تأويلُ قولِه: ﴿فَقَدْ ءَاتَيْنَآ ءَالَ إِبْرَٰهِيمَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَءَاتَيْنَٰهُم مُّلْكًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٥٤] بقولِه: «وقد كان لداودَ مئةٌ»[3] إلى آخِره، والتفسيرُ هُو الأول.

---

(١) للعباس بن الأحنف في «ديوانه» ص٣١٢.

(٢) انظر: «معالم التنزيل» للبغوي (٢: ٣٣).

(٣) انظر: «معالم التنزيل» (١: ٤٤٢)، و«زاد المسير» (٢: ١١).

﴿فَمِنْهُم مُّهْتَدٍۖ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ فَٰسِقُونَ﴾ [الحديد: ٢٦].

[﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِـَٔايَٰتِنَا سَوْفَ نُصْلِيهِمْ نَارًا كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَٰهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُواْ ٱلْعَذَابَۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَزِيزًا حَكِيمًا ﴾ ٥٦]

﴿بَدَّلْنَٰهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا﴾: أبدلناهم إيّاها. فإن قلتَ: كيفَ تُعذَّبُ مكانَ الجلودِ العاصيةِ جلودٌ لم تَعْصِ؟ قلتُ: **العذابُ للجُملة الحسّاسَة**، وهي التي عَصَتْ، لا للجلد. وعن **فُضَيْل: يُجعَلُ النّضيجُ غيرَ نَضيج**. وعن رسولِ اللّٰهِ ﷺ: «تُبدَّلُ جلودُهم كلَّ يومٍ

قولُه: (﴿فَمِنْهُم مُّهْتَدٍ﴾) قبلَه: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَٰهِيمَ وَجَعَلْنَا فِى ذُرِّيَّتِهِمَا ٱلنُّبُوَّةَ وَٱلْكِتَٰبَۖ فَمِنْهُم مُّهْتَدٍ﴾ [الحديد: ٢٦]. هذا هو الوجهُ؛ لأنَّ الفاءَ تفصيليّةٌ لا بدَّ مِن سَبْقِ مُجمَلٍ، وذلك هُو قولُه: ﴿فَقَدْ ءَاتَيْنَآ ءَالَ إِبْرَٰهِيمَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ﴾ [النساء: ٥٤] لقولِه: ﴿وَجَعَلْنَا فِى ذُرِّيَّتِهِمَا ٱلنُّبُوَّةَ وَٱلْكِتَٰبَ﴾، وآلُ إبراهيمَ يَدخُلُ فيه المسلمونَ والمُشركونَ واليهودُ والنَّصارى.

قولُه: (**العذاب للجُملةِ الحَسَّاسة**) قال الإمامُ: المُعذَّبُ هُو الإنسانُ، والجِلدُ ليس منه، بل هُو كالشيءِ المُلتصِق به، فإذا جَدَّدَ اللهُ الجلدَ حتَّى صارَ سببًا لوصُولِ العذابِ إليه لم يكنْ ذلك تعذيبًا إلّا للعاصي[1]، وكذا عنِ القاضي[2] والزجَّاج[3]. وقلتُ: هذا مَبْنيٌّ على أنَّ الإنسانَ غيرُ البَدَن.

قولُه: (وعن **فُضَيل: يُجعَلُ النَّضيجُ غيرَ نَضيج**) فالمُغايَرةُ في الصِّفة لا في الذات، كقولِك: بدَّلتُ الخاتَمَ قُرْطًا، والوجهُ ما قال الإمامُ أيضًا: أنه لا يُسأَلُ عمّا يَفعَل، بل إنه تعالى قادرٌ على أن يوصِلَ إلى أبدانِهم آلامًا عظيمةً من غيرِ إدخالِهمُ النارَ مع أنه تعالى أدخلَهم النار[4].

---

(١) «مفاتيح الغيب» (١٠: ١٠٦).

(٢) «أنوار التنزيل» (٢: ٢٠٤).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٦٥).

(٤) «مفاتيح الغيب» (١٠: ١٠٦).

سبعَ مرّات». وعن الحسن: سبعين مرةً يُبـدَّلونَ جلودًا بيضاء كالقراطيس ﴿لِيَذُوقُواْ ٱلْعَذَابَ﴾: ليدومَ لهم ذَوْقُه ولا يَنقطِع، كقولك للعزيز: أعزّكَ الله أي: أدامكَ على عزِّك وزادكَ فيه. ﴿عَزِيزًا﴾: لا يمتنعُ عليه شيءٌ ممّا يريدُه بالمجرمين ﴿حَكِيمًا﴾: لا يُعذِّبُ إلّا بعدْلٍ من يستحقُّه.

[﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۖ لَّهُمْ فِيهَآ أَزْوَٰجٌ مُّطَهَّرَةٌ ۖ وَنُدْخِلُهُمْ ظِلًّا ظَلِيلًا * إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّواْ ٱلْأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُواْ بِٱلْعَدْلِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ﴾ ٥٧-٥٨]

ظَلِيلٌ: صفةٌ مشتقّةٌ من لفْظِ الظلِّ؛ لتأكيدِ معناه. كما يقال: ليلٌ أَلْيَل، ويومٌ أَيْوم، وما أشبه ذلك؛ وهو ما كانَ **فَيْنانًا** لا جَوْبَ فيه، ودائمًا لا تنسخه الشمس، **وسجسجًا** لا حرَّ فيه ولا برد، وليس ذلك إلّا ظلُّ الجنة، رزقنا اللهُ بتوفيقِه لما يُزْلِفَ إليه التفيؤَ تحت ذلك الظلّ! وفي قراءة عبدِ الله: «سَيُدخِلُهم» بالياء. ﴿أَن تُؤَدُّواْ ٱلْأَمَٰنَٰتِ﴾ الخطابُ عامٌّ لكلِّ أحدٍ في كلِّ أمانة. وقيل: نزلت في عثمانَ بنِ طَلْحةَ بنِ عبدِ الدّار، وكانَ **سادنَ الكعْبة**. وذلك: أنّ رسولَ اللّـهِ ﷺ حينَ دخلَ مكّةَ يومَ الفتحِ أغلقَ عثمانُ بابَ الكعبةِ

قولُه: (فَيْنانًا) أي: كثير الأفنانِ مُنبسِطًا متّصلًا لا فُرَجَ فيه لالتفافِ الأشجار.

قولُه: (وسَجْسَجًا). **النهاية**: وفي الحديث: «ظِلُّ الجنةِ سَجْسَج»(١)، أي: معتدِلٌ لا حَرَّ فيهِ ولا قُرّ، ومنه حديثُ ابنِ عبّاس: «هواؤها السَّجْسَج»(٢).

قولُه: (سادِن الكعبة). **النهاية**: سَدَانةُ الكعبة: خِدمتُها وتولِّي أمرِها وفَتْحُ بابِها وإغلاقُه، يُقال: سَدَنَ يَسدِنُ سَدَانةً فهُو سادِنٌ، والجمعُ: سَدَنة.

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنّف» (١٣: ١٠٠)، وابن المبارك في «الزهد» ص٥٣٤، والإمام أحمد في «الزهد» ص٢١٣.

(٢) ذكره الخطابي في «غريب الحديث» (٢: ٤٧٣).

وصعِدَ السطح، وأبى أن يدفعَ المفتاحَ إليه، وقال: لو علمتُ أنه رسولُ اللّـهِ لم أمنعْه، **فلوى عليٌّ بنُ أبي طالبٍ رَضِيَ اللهُ عنه يدَه**، وأخذَه منه وفتح، ودخلَ رسولُ اللّـهِ ﷺ وصلى ركعتين، فلمّا خرجَ سألَه العباسُ أن يعطيَه المفتاحَ ويجمعَ له السِّقاية والسِّدانة، فنزلت، فأمرَ عليًّا أن يردَّه إلى عثمانَ ويعتذرَ إليه، فقالَ عثمانُ لعليّ: أكْرَهْتَ وآذيْتَ ثمَّ جئتَ ترفُق، فقال: لقد أنزلَ اللهُ في شأنِك قرآنـًا، وقرأَ عليه الآيةَ، فقال عثمان: أشهدُ أن لا إلهَ إلّا الله وأن محمدًا رسولُ الله، فهبطَ جبريلُ وأخبرَ رسولَ اللّـهِ ﷺ أن السِّدانةَ في أولادِ عثمانَ أبدًا. وقيل: هو خطابٌ للولاةِ بأداءِ الأماناتِ والحكمِ بالعدْل. وقُرِئَ: (الأمانة) على التوحيد. ﴿نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ﴾: «ما» إمّا أن تكونَ منصوبةً موصوفةً بـ﴿يَعِظُكُم﴾ به، وإمّا أن تكونَ مرفوعةً **موصولةً به**، كأنه قيل: نِعْمَ شيئًا يَعِظُكم به،

قولُه: (**فلَوَى عليٌّ رضي الله عنه يدَه**) فإن قلتَ: كيف لوَى يَدَه وهُو على سَطحِ الكعبة، والبابُ مُغلَقٌ وعليٌّ رَضِيَ اللّـهُ عنه لم يتَخلَّصْ إليه؟ قلتُ: في الكلام حَذْف، يعني: صَعِدَ عثمانُ سطحَ الكعبةِ مِن خَوفِ دخُولِ رسُولِ الله ﷺ مكةَ، فطلَبَ رسُولُ الله ﷺ المِفتاح، فقيلَ له: إنه معَ عثمان، فدَعاه فنزَلَ وجاء، فطلَبَ منهُ فامتَنعَ وأبَى... إلى آخِره. وفي «معالم التنزيل» ما يُقاربُ مِن هذا المعنى(١)، ومن هذا الأسلوب: قولُه تعالى: ﴿فِيهِ يُغَاثُ ٱلنَّاسُ وَفِيهِ يَعۡصِرُونَ * وَقَالَ ٱلۡمَلِكُ ٱئۡتُونِي بِهِۦ﴾ [يوسف: ٤٩-٥٠] أي: فرجَعَ إليهِ الرسولُ وأخبرَه بمَقالةِ يوسُف، وسَمعَ المَلِكَ به، ونزَعَ إليه وقال: إيتوني به.

قولُه: (**موصُولة به**) أي: بـ﴿يَعِظُكُم﴾ أي: «ما» موصُولةٌ صِلتُها ﴿يَعِظُكُم﴾، قال أبو البقاء: ﴿نِعِمَّا يَعِظُكُم﴾: الجملةُ خبرُ ﴿إِنَّ﴾، و«ما» إمّا بمعنى الشيءِ معرفـةٌ تامة و﴿يَعِظُكُم﴾ صِفةُ موصُوفٍ محذوفٍ وهُو المخصُوصُ بالمدح، أي: نِعْمَ الشيءُ شيءٌ يَعِظُكمْ به، ويجوزُ: نِعمَ الشيءُ شيئًا يَعِظُكم به، والمخصوصُ بالمدح محذوف، أو «ما» بمعنى «الذي» وما بعدَها صِلتُها، وهُو فاعلُ «نِعْمَ» والمخصُوصُ محذوف، أي: نِعمَ الذي يَعظِكُم به بتأديةِ الأمانةِ

---

(١) انظر: «معالم التنزيل» (٢: ٢٣٨).

أو نِعْمَ الشيءُ الذي يَعِظُكم به. والمخصوصُ بالمدحِ محذوف، أي: نِعِمَّا يَعِظُكم به ذاكَ، وهو المأمورُ به من أداءِ الأماناتِ والعدلِ في الحكم. **وقُرِئَ (نَعمّا) بفتح النون.**

[﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْۖ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِي شَيْءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيْرٞ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾ ٥٩]

لما أَمَرَ الولاةَ بأداءِ الأماناتِ إلى أهلِها، وأن يَحكموا بالعدل؛ أَمَرَ الناسَ بأن يُطيعوهم، وينزلوا على قضاياهم. والمرادُ بأولي الأمرِ منكم: أمراءُ الحق؛ **لأنّ أمراءَ الجَوْرِ اللهُ ورسولُه بريئانِ منهم، فلا يُعْطَفون على اللّهِ ورسولِه في وجوبِ الطاعةِ** لهم، واختيارِ الحقِّ، والأمرِ بهما، والنهيِ عن أضدادِهما، كالخلفاءِ الراشدينَ، ومن تبعهم بإحسان. وكانَ الخلفاءُ يقولون: أطيعوني ما عدلتُ فيكم، فإن خالفتُ فلا

والحُكم بالعَدْل[1]، قيل: في كلامِه نظَر؛ لأنه قد تقرَّرَ أنَّ فعلَ نِعْمَ إذا كان مُظهَرًا التزمَ أن يكونَ محلًّى بلامِ الجِنس أو مضافًا إليه، خرَّجَه في «المفصَّل»[2]، والجوابُ ما قال ابنُ الحاجِبِ في قولِه تعالى: ﴿بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ﴾ [البقرة: ٩٠] جازَ أن يكونَ «ما» بمعنى: الذي، وجازَ أن تقعَ فاعلَهُ، لِما فيها منَ الإبهام، كالمعرَّفِ باللام، أي: لامِ الجنس[3].

قولُه: (**وقُرِئَ: «نَعَـمّا» بفتح النُّون**): ابنُ عامرٍ وحمزةُ والكِسائي؛ لأنَّ أصلَه: «نَعِم» فأُتِيَ بهِ على الأصل.

قولُه: (**لأنَّ أُمراءَ الجَوْرِ اللّـهُ ورسُولُه بَريئانِ منهم، فلا يُعطَفونَ على اللّـهِ ورسُولِه في وجوبِ الطاعةِ لهم**) مذهبه[4]، لِما رَوينا عن مسلمٍ والدارِميِّ، عن عَوْفِ بنِ مالك، عن

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣٦٧).

(٢) «المفصل في علم العربية» ص٢٧٣.

(٣) «الإيضاح في شرح المفصَّل» (٢٠: ١٠١).

(٤) يعني مذهبَ المعتزلة في أئمّة الجورِ، كما تجده مبسوطًا في «شرح الأصول الخمسة» للقاضي عبد الجبار ص١٤١.

طاعةَ لي عليكم. وعن أبي حازم: أنّ مَسْلَمَة بنَ عبدِ الملكِ قال له: ألَسْتم أُمِرْتم بطاعتِنا في قولِه: ﴿وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾؟ قال: أليسَ قد نُزِعَتْ عنكم إذا خالَفْتم الحقَّ بقولِه: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾! وقيل: هم أمراءُ السّرايا.

رسُولِ الله ﷺ، أنه قال: «مَن وَلِيَ عليه والٍ، فرآه يأتي شيئًا مِن معصيةِ اللّـهِ، فلْيَكْرَهْ ما يأتي من معصِيةِ اللّـهِ ،ولا ينزِعَنَّ يدًا مِن طاعةِ الله»[١].

قولُه: (**وعن أبي حازم**) الجامع: هو أبو حازمٍ سَلَمةُ بنُ دينارٍ المدنيُّ القاضي، مِن عُبّادِ أهلِ المدينةِ وثِقاتِهم والمشهورِ مِن تابِعيهم، رَوَى عنه مالكٌ والثوريُّ وابنُ عُيَينَةَ وغيرُهم[٢].

قولُه: (**أليس قد نُزِعَتْ عنكُم إذا خالَفتُم الحقَّ بقولِه: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ﴾**) يعني: الفاءُ في ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ﴾ متّصلةٌ بالأخير، مُستَدعِيةٌ لِـما ترَتَّبَ عليه من جُملةٍ بأنْ يُقال: وأطيعوا أُولي الأمرِ منكم إن لم تُنازعوهم[٣] في شيءٍ مِنَ الحقِّ بما كانوا على المنهَجِ المستقيم، فإنْ تَنازَعتُم فيه بانحرافِهم عن العَدْلِ: فلا؛ ولذلك لم يُعِدْ «أطيعوا» كما أعادَ في ﴿وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ﴾؛ ليؤذِنَ بأنه لا استقلالَ لهم في الطاعةِ استقلالَ الرسُول، ألا تَرى كيف عَقَّبَ بقولِه: ﴿إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ﴾ [النساء: ٥٩] إلهابًا وتهييجًا؟ يعني: قضيةُ الإيمانِ باللّـهِ، وبأنْ لا مَصيرَ إلّا إليه، وأنْ لا حُكمَ إلّا لهُ: أنْ لا يأخُذَكم في اللّـهِ لَومةُ لائم، وأنْ لا تُجامِلوهم بصِدقِ الأمير، بل خاصِموهم ونازِعوهُم ورُدُّوهم إلى الحقِّ البَحْتِ والصِّدقِ المَحْض، وذلك خيرٌ لكم وأحسَنُ عاقبةً.

قولُه: (السَّرايا). **النهاية**: السَّرِيّة: طائفةٌ منَ الجيشِ يَبلغُ أقصاها أربَع مئة، تُبعَثُ إلى العدوّ، وسُمُّوا بذلك لأنَّهم يكونونَ خُلاصةَ العَسْكرِ وخِيارَهم، منَ الشيءِ السَّرِيِّ أي: النَّفِيس.

---

(١) أخرجه مسلم (١٨٥٥) والدارمي (٢: ٣٢٤).

(٢) تكملة «جامع الأصول» (١٢: ٤٧٠).

(٣) من قوله: «يعني: الفاء في» إلى هنا سقط من (ص).

وعن النبي ﷺ: «**من أطاعني فقد أطاعَ اللهَ**، ومن عَصاني فقد عصى الله، ومن يُطعْ أميري فقد أطاعني، ومن يعصِ أميري فقد عصاني». وقيل: **همُ العلماءُ الدِّيِّنون** الذين يُعلِّمونَ الناسَ الدِّين، ويأمرونَهم بالمعروفِ، وينهونَهم عن المنكر. ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ﴾: فإن اختلفتُم أنتم وأولو الأمرِ منكم في شيءٍ من أمورِ الدين، ﴿فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾، أي: ارجعوا فيه إلى الكتابِ والسّنة، وكيف تَلْزَمُ طاعةُ أمراءِ الجَوْرِ.

قولُه: (مَن **أطاعني فقد أطاع الله**)، الحديث رواه البخاريُّ ومسلمٌ عن أبي هريرة[١].

قولُه: (**همُ العلماءُ الدَّيِّنُونَ**). رَوَى مُحْيي السُّنةِ، عن ابنِ عبّاسٍ وجابرٍ: أولو الأمرِ: هُمُ الفُقهاءُ والعلماءُ الذين يُعلِّمونَ الناسَ معالـمَ دينِهم، وهُو قولُ الحسَنِ والضحّاكِ ومُجاهد، ودليلُه: ﴿وَلَوۡ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنۡهُمۡ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسۡتَنۢبِطُونَهُۥ مِنۡهُمۡ﴾ [النساء: ٨٣][٢].

وروى الدارميُّ عن عطاءٍ، أنه قال: ﴿أُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡ﴾: أولي العِلمِ والفقه، وطاعةُ الرسُول: اتِّباعُ الكتابِ والسُّنة[٣].

قال القاضي: قولُه تعالى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ﴾ أي: أنتم وأولو الأمرِ منكم ﴿فِي شَيۡءٖ﴾ من أمورِ الدِّين، هذا يؤيِّدُ أنْ يُرادَ بأُولي الأمر: أُمراءُ المسلمين؛ إذ ليس للمُقلِّدِ أن يُنازعَ المجتهدَ في حُكمِه بخلافِ المرؤوس، إلَّا أنْ يقالَ: الخطابُ لأُولي الأمرِ على طريقةِ الالتفات، أي: إن تَنازَعتُم في شيءٍ فيَردُّ **العلماءُ** إلى الكتاب والسُّنة. واستَدلَّ به مُنكِرو القياس لأنه أوجَبَ رَدَّ المختلِف إلى الكتابِ والسُّنةِ دونَ القياس. وأُجيبَ بأنَّ ردَّ المختلِفِ إنَّما يكونُ بالتمثيلِ والبناءِ على الكتابِ والسُّنة، وهُو القياس[٤]. وقال الزجّاجُ: لا يَخلو الردُّ مِن أحدِ أمرَيْن: إمّا القياسُ، وإمّا أن يقولوا: اللّـهُ ورسُولُه أعلم[٥].

---

(١) أخرجه البخاري (٢٩٥٧) ومسلم (١٨٣٥) وغيرهما.

(٢) «معالم التنزيل» (٢: ٢٣٩).

(٣) «سنن الدارمي» (١: ٧٢).

(٤) «أنوار التنزيل» (٢: ٢٠٦).

(٥) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٦٨) بتصرُّفٍ ملحوظ.

وقد **جَنَحَ اللهُ الأمرَ بطاعةِ أولي الأمرِ بما لا يبقى معه شكٌّ**، وهو أن أَمرَهُم أَوّلًا بأداءِ الأماناتِ وبالعدْلِ في الحكم، وأَمَرَهُم آخِرًا بالرُّجوعِ إلى الكتابِ والسنّة فيما أَشْكَل. وأمراءُ الجَوْرِ لا يُؤَدُّونَ أمانةً، ولا يَحكمونَ بعدْل، ولا يَردُّونَ شيئًا إلى كتابٍ ولا إلى سنّة، إنما يَتَّبعونَ شهواتِهم حيثُ ذهبتْ بهم، فهم مُنْسَلِخونَ عن صفاتِ الذين هم أولو الأمرِ عندَ اللّـهِ ورسولِه، وأحقُّ أسمائهم اللّصوصُ المتغلِّبة. ﴿ذَٰلِكَ﴾: إشارةٌ إلى الرّد، أي: الردّ إلى الكتابِ والسّنة. ﴿خَيۡرٌ﴾ لكم وأصلَحُ، ﴿وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا﴾: **وأحسنُ عاقبة**. وقيلَ: أحسنُ تأويلًا **من تأويلِكُم أنتم**.

قولُه: (**جَنَحَ اللّـهُ الأمرَ بطاعةِ أُولي الأمر**). **الأساس**: ومنَ المجاز: هُو مقصُوصُ الجناح: للعاجز، وهُو في جَناح طائر: إذا وُصِفَ بالقلقِ والدَّهَش، ورَكِبَ جناحَيْ نعامةٍ: إذا جَدَّ في الأمرِ وعَجَّل. جَعَلَ الأمرَ بطاعةِ أُولي الأمرِ بمنزلةِ الطائرِ الذي يَحتاجُ في نهوضِه للطيرانِ إلى جَناحَيْن، وجعَلَ أحدَ جَناحَيْه أداءَ الأمانةِ والعَدْل، والآخرَ التمسُّكَ بالكتابِ والسُّنة؛ فهُو منَ الاستعارةِ المَكْنيّةِ الـمُستلزمةِ للتخييلية، ووجهُ التشبيهِ هُو افتقارُ ما به يَقدِرُ على سُرعةِ الـمَشْيِ المطلوب، فكما أنَّ الطائرَ يفتقرُ في طيرَانِه إلى الجناحَيْن؛ فكذا الأميرُ في تنفيذِ أمرِه يفتقرُ إلى هاتَيْنِ الخَصْلتَيْن؛ ولذا قيل: الدِّينُ والمُلكُ توأَمان، وفيه إدماجٌ، لافتقارِ المتصَدِّي لأمرِ الخلافةِ إلى هاتَيْنِ الخَصْلتَيْن.

قولُه: (**بما لا يبقَى معَه شَكٌّ**) أي: في أنه لا يَلزَمُ طاعةُ أُمراءِ الجَوْر.

قولُه: (**وأحسَنُ عاقبةً**). **الأساس**: ومنَ المجاز: طَبَخْتُ الدواءَ حتَّى آلَ الـمَنَوانِ[1] منهُ إلى مَنٍّ واحد، وتقول: لا تُعوِّلْ على الحسَبِ تعويلًا فتقوى اللّـهِ أحسَنُ تأويلًا، أي: عاقبةً.

قولُه: (**مِن تأويلِكم أنتم**) أي: رَدُّ المتنازَعِ فيه إلى الكتابِ والسُّنة ليُعلَمَ الحُكمُ بهما: أحسَنُ من جهةِ الحُكمِ منَ الردِّ إلى تأويلِكم ليُعلَمَ الحُكمُ من تأويلِكم[2]، وفيه أنَّ الكتابَ

---

(١) وهو تثنية المنا مقصور. وهو ما يوزَنُ به الأشياء.

(٢) قوله: «ليعلم الحكم من تأويلكم» ساقط من (ط).

[﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓا۟ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوٓا۟ أَن يَكْفُرُوا۟ بِهِۦ وَيُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا * وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ رَأَيْتَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا * فَكَيْفَ إِذَآ أَصَٰبَتْهُم مُّصِيبَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ثُمَّ جَآءُوكَ يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّآ إِحْسَٰنًا وَتَوْفِيقًا * أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَعْلَمُ ٱللَّهُ مَا فِى قُلُوبِهِمْ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَعِظْهُمْ وَقُل لَّهُمْ فِىٓ أَنفُسِهِمْ قَوْلًۢا بَلِيغًا﴾ ٦٠-٦٣]

رُوِيَ أن بِشْرًا المنافقَ خاصمَ يهوديًّا فدعاه اليهوديّ إلى النبي ﷺ، ودعاه المنافقُ إلى كعبِ بنِ الأشرف، ثمّ إنهما احتكما إلى رسولِ اللّٰهِ ﷺ فقضى لليهوديّ، فلم يَرْضَ المنافقُ وقال: تعالَ نتحاكَمْ إلى عُمَرَ بنِ الخطاب، فقال اليهوديّ لِعُمَر: قضى لنا رسولُ اللّٰهِ فلم يَرْضَ بقضائه، فقال للمنافق: أكذلك؟ قال: نعم، فقالَ عمر: مكانَكما حتى أخرجَ إليكما، فدخلَ عمرُ فاشتملَ على سيفه، ثمّ خرجَ فضربَ به عُنُقَ المنافق حتى برد، ثمّ قال: هكذا أقضي لمن لم يرضَ بقضاءِ اللّٰهِ ورسولِه، فنزلت. وقالَ جبريل: إنّ عمرَ فَرَّقَ بين الحقِّ والباطل، فقالَ له رسولُ اللّٰهِ ﷺ: «أنت الفاروق». والطاغوت: كعبُ بنُ الأشرف، **سمّاه اللهُ طاغوتًا لإفراطِه في الطّغيان**، وعداوةِ رسولِ اللّٰهِ ﷺ؛

والسُّنةَ مقدَّمانِ على القياسِ والاجتهادِ؛ ولذا أكّدَ الضميرَ المجرورَ بالمرفوعِ تتميمًا للمعنى، فالتأويلُ على هذا حقيقةٌ. **الأساس**: أَوَّلَ القرآنَ وتأوّلَه، وأوّلَ الحُكمَ إلى أهلِه: رَدَّه إليهم. ذكَرَه في الحقيقة.

قولُه: (**حتَّى بَرَدَ**). **النهاية**: أي: مات[1].

قولُه: (**سَمَّاهُ اللّٰهُ طاغوتًا لإفراطِه في الطُّغْيان**). **الأساس**: فلانٌ طاغٍ باغٍ، وتَمادَى بِهِ الطُّغيانُ والطغوى، وأطغاه مالُه. **النهاية**: الطاغوت: الشَّيطان، أو: ما يُزيِّنُ لهم أن يَعبُدوهُ منَ الأصنام، والطاغوتُ يكونُ واحدًا وجَمْعًا.

---

(١) أما الرواية التي ساقها الزمخشري هنا، فقد خرّجها الحافظ الزيلعي في «تخريج أحاديث الكشاف» (١: ٣٣٠) من طرق، عزاها للثعلبي وابن أبي حاتم، وضعَّف أسانيدها.

أو على التشبيهِ بالشيطان، والتسميةِ باسمه؛ أو جعلَ اختيارَ التحاكُمِ إلى غيرِ رسولِ اللّـهِ على التحاكمِ إليه تحاكمًا إلى الشيطان، بدليلِ قولِه: ﴿وَقَدۡ أُمِرُوٓاْ أَن يَكۡفُرُواْ بِهِۦ وَيُرِيدُ ٱلشَّيۡطَٰنُ أَن يُضِلَّهُمۡ﴾.

وقُرِئَ: (بما أَنزل)، و(ما أَنزل) على البناءِ للفاعل. وقرأَ عباسُ بنُ الفضل: (أن يكفروا بها) ذهابًا بالطاغوتِ إلى الجمعِ كقولِه: ﴿أَوۡلِيَآؤُهُمُ ٱلطَّٰغُوتُ يُخۡرِجُونَهُم﴾ [البقرة: ٢٥٧]. وقرأَ الحسنُ: (تعالُوا) بضمِّ اللّام، على أنه حذفَ اللّامَ من «تعاليت»؛ تخفيفًا، كما قالوا: ما باليتُ به بالةً، وأصلُها باليَة، كعافية، وكما قالَ الكسائيُّ في «آية»: إنّ أصلَها «آيِيَة» فاعِلة، فحُذِفتِ اللّام، فلمّا حُذِفتْ وقعتْ واوُ الجمعِ بعدَ اللّام، من

قولُه: (أو على التشبيه) عطفٌ على قولِه: «لإفراطِه في الطُّغْيان» من حيثُ المعنى، وقولُه: «أو جعَلَ اختيارَ التحاكُم» عطفٌ على قولِه: «الطاغوتُ: كعْبُ بنُ الأشرَف»، يعني: الطاغوتُ، يجوزُ أن يُرادَ بِهِ كعبُ بنُ الأشرَفِ لطُغْيانِه؛ سُمِّيَ به إمّا مُراعاةً لوجهِ التناسُبِ بينَ الاسمِ والمسمَّى، أو على التشبيهِ بالشَّيطانِ واستعارةِ اسمٍ لهُ كتسميةِ الرجُلِ بالأسَد؛ لِما وُجِدَ فيه منَ الخِداعِ [والجَريرة] كالشَّيطان، وأن يُرادَ بِهِ الشيطانُ نفْسُه، فيكونُ حُكمًا عامًّا فيمَن يَختارُ التحاكُمَ إلى غيرِ الرسُولِ ﷺ، فيَدخُلُ فيه كعبُ بنُ الأشرَفِ دُخولًا أوّليًّا، ويَنصُرُ هذا الوجهَ إيقاعُ قولِه: ﴿وَقَدۡ أُمِرُوٓاْ أَن يَكۡفُرُواْ بِهِۦ﴾ حالًا منَ الضميرِ المرفوعِ في ﴿يَتَحَاكَمُوٓاْ﴾ وإيرادُ قولِه: ﴿وَيُرِيدُ ٱلشَّيۡطَٰنُ﴾ عطفًا على الحال، أو حالًا من الضميرِ المرفوعِ في ﴿يَكۡفُرُواْ﴾، والشيطانُ مُظهَرٌ وُضِعَ مَوضعَ المضمَر، وعلى الوجهَيْنِ الأوّلَيْنِ لا يَلتئمُ هذا الالتئام؛ لأنّهم إنّما أُمِروا أن يكفُروا بالشيطانِ لا بكعبٍ في قولِه تعالى: ﴿فَمَن يَكۡفُرۡ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤۡمِنۢ بِٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٥٦].

قولُه: (وقرأَ عباسُ بنُ الفَضْل). في «أسماءِ الرِّجال» للذهبيِّ[1]: هُو عبّاسُ بنُ الفَضْلِ الأنصاريُّ المُقْرئُ بالـمَوصِل، وَلِيَ القضاءَ، وهُو واهي الحديث.

---

(١) يعني «ميزان الاعتدال» للذهبي، وانظر منه (٢: ٣٨٥).

تعالَ، فضُمِّت فصار «تعالُوا»، نحو تقدّمُوا، ومنه قولُ أهلِ مكّةَ: تعالِي، بكسر اللّام للمرأة، وفي شعرِ الحَمْدَانيّ:

تعالِيْ أقاسمْكِ الهمومَ تَعَالِي

والوجهُ فتح اللّام. ﴿ فَكَيْفَ ﴾ تكونُ حالُـهم؟ وكيفَ يصنعون؟ يعني أنهم يَعجَزونَ عندَ ذلكَ فلا يُصدِرونَ أمرًا ولا يُورِدونَه. ﴿إِذَآ أَصَـٰبَتْهُم مُّصِيبَةُۢ بِمَا قَدَّمَتۡ أَيۡدِيهِمۡ ﴾ من التحاكمِ إلى غيرِك، واتهامِهم لكَ في الحكم. ﴿ثُمَّ﴾ حينَ يُصابونَ فيعتذرونَ إليك، و﴿يَحۡلِفُونَ ﴾ ما أردنا بتحاكمِنا إلى غيرِك ﴿إِلَّآ إِحۡسَـٰنًا ﴾ لا إساءةً ﴿وَتَوۡفِيقًا ﴾ بين الخصمَينِ ولم نُرِدْ مخالفةً لكَ، ولا تسخُّطًا لحكمك، ففرِّجْ عنا بدعائِك، وهذا وعيدٌ لهم على فعلِهم، وأنهم سيندمونَ علَيه حينَ لا ينفعهم النَّدم، ولا يُغني عنهم الاعتذارُ عندَ حلولِ بأسِ الله. وقيل: جاءَ أولياءُ المنافقِ يطلبونَ بدمه

قولُه: (وفي شِعرِ الحَمْداني) هو أبو فراسٍ سعيدُ بنُ حَمْدانَ يُخاطِبُ حمامةً قِبَلَه:

أيا جارةً مـا أنصَفَ الدهرُ بينَنا ... تعالي أُقاسِمْكِ الهمومَ تَعالي
تعالي تَرَيْ رُوحًا لدَيَّ ضعيفةً ... تَـرَدَّدُ فـي جسمٍ يُعذَّبُ بـالِ
أيضحَكُ مأسورٌ وتَبكي طليقةٌ ... ويَسكُتُ محزونٌ ويَندُبُ سالِ(١)

قولُه: (ما أَرَدْنا بتحاكُمِنا إلى غيرِك ﴿إِلَّآ إِحۡسَـٰنًا ﴾ لا إساءةً) منَ التراكيبِ التي مَنَعها صاحبُ «المفتاح»(٢).

قولُه: (وقيل: جاء أولياءُ المُنافق) عطفٌ على قولِه: «فكيف يكونُ حالُهم وكيف يصنَعونَ؟»، فعلى الأولِ: الاستفهامُ في ﴿ فَكَيْفَ ﴾: تعجيبٌ للسامعِ مِن حالِ عَجْزِهم عندَ الاعتذار، والثاني: استبعادٌ لِـما يَصدُرُ منهم منَ الأفعالِ التي كلُّ واحدٍ منها أبعدُ وأنكرُ

---

(١) «ديوان أبي فراس الحمداني» (٢: ٣٢٥).

(٢) «مفتاح العلوم» ص١٣٢.

وقد أهدَرَه الله، فقالوا: ما أردنا بالتحاكم إلى عُمَرَ إلّا أن يُحسنَ إلى صاحبِنا بحكومةِ العدلِ والتوفيقِ بينه وبينَ خصمِه، وما خطرَ ببالنا أنه يَحكُم له بما حَكَمَ به. ﴿فَأَعۡرِضۡ عَنۡهُمۡ﴾: لا تعاقبْهم لمصلحةٍ في استبقائهم، ولا تزدْ على كفِّهم بالموعظةِ والنصيحةِ عمّا هم عليه، ﴿وَقُل لَّهُمۡ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ قَوۡلَۢا بَلِيغٗا﴾: بالغْ في وعظِهم بالتخويفِ والإنذار. فإن قلتَ: بِمَ تعلَّقَ قولُه: ﴿فِيٓ أَنفُسِهِمۡ﴾؟ قلتُ: بقولِه: ﴿بَلِيغٗا﴾ أي: قل لهم قولًا بليغًا في أنفِسهم، مؤثِّرًا في قلوبِهم، يغتمُّونَ به اغتمامًا، ويستشعرونَ منه الخوفَ استشعارًا، وهو التوعُّدُ بالقتلِ والاستئصالِ إن **نجمَ منهم النفاقُ وأطلعَ قرنَه**، وأخبرْهم أنّ ما في نفوسِهم من الدَّغَلِ والنفاقِ معلومٌ عندَ الله، **وأنه لا فرقَ بينكم** وبينَ المشركين، **وما هذه المُكَافّةُ** إلا لإظهارِكم الإيمانَ، وإسرارِكم الكفرَ وإضمارِه، فإن فعلتُم ما تَكشفونَ به غطاءَكم لم يبقَ إلّا السيفُ؛ أو يتعلّقُ بقولِه: ﴿وَقُل لَّهُمۡ﴾ أي: قلْ لهم في معنى أنفسِهم الخبيثةِ وقلوبِهم المطويةِ على النفاقِ قولًا بليغًا،

منَ الآخَر، يعني: ألا تَرى إلى مُكابَرتِهم كيف تحاكَموا إلى غيرِ الرسُولِ ﷺ ثم عَلِموا أنَّ صاحبَهم مُهدَرُ الدَّمِ جاؤوا يَطلبُونَ بدَمِه، والعاقلُ لا يفعلُ شيئًا مثلَ هذا الفعل.

قولُه: (**نَجَمَ منهمُ النِّفاقُ وأطلَعَ قرنَه**) مُقتبَسٌ من الحديث: «الشمسُ تَطلُعُ بينَ قَرْنَي الشيطان»[1]، قال خَبَّاب: «هذا قَرْنٌ قد طلَعَ»[2] أراد قومًا أحداثًا نَبغُوا بعدَ أنْ لم يكونوا، يعني القُصَّاص.

قولُه: (**وأنه لا فرقَ بينَكم**) عطفٌ على قولِه: «أنَّ ما في نفوسِهم»، وفيه التفاتٌ منَ الغَيْبةِ إلى الخِطاب، وهُو قريبٌ مِن قولِه تعالى: ﴿سَتُغۡلَبُونَ وتُحشَرون﴾ [آل عمران: ١٢] بالتاءِ والياء.

قولُه: (**وما هذه المُكافَّةُ؟**) أي: المُحاجَزةُ عنِ الحَرْب. **الأساس**: كفَفْتُه عنِ الشَّرِّ، فكَفَّ عنهُ، فهُو كافٌّ ومكفوف، كافُّوهم أي: حاجِزوهم، وتَكافُّوْا: تحاجَزُوا.

---

(١) أخرجه البخاري (٣٢٧٣) ومسلم (٨٢٨) وغيرهما من حديثِ ابن عمر رضي الله عنهما.

(٢) أخرجه ابنُ أبي شيبة في «المصنَّف» (٨: ٥٦٠).

وأنّ اللهَ يَعلمُ ما في قلوبِكم، لا يخفى عليه، فلا يُغني عنكم إبطانُه، فأصلحوا أنفسَكم، وطهِّروا قلوبَكم، وداووها من مرضِ النفاق وإلّا أنزلَ اللهُ بكم ما أنزلَ بالمجاهرِينَ بالشركِ مِن انتقامِه، وشرًّا من ذلكَ وأغلَظ؛ أو قلْ لهم في أنفسِهم خاليًا بهم ليسَ معهم غيرُهم، مُسارًّا لهم بالنصيحة؛ لأنها في السرِّ أنجع، وفي الإمحاضِ أدخلُ ﴿قَوْلًا بَلِيغًا﴾: يبلغُ منهم ويؤثّرُ فيهم.

قولُه: (**وأنَّ اللّهَ يعلَمُ ما في قلوبِكم**) عطفٌ تفسيريٌّ على قولِه: «بليغًا»، فالبليغُ: منَ البلاغة، ولهذا أتى بالكلامِ الشافي والبيانِ الوافي، قال الزجّاج: يُقال: قولٌ بليغ، وقد بَلُغَ القولُ، وبلُغَ الرجلُ يَبلُغُ بلاغةً، وهُو بَليغٌ: إذا كان يبلغُ بعبارةِ لسانهِ كُنْهَ ما في قلبِه[1].

الراغب: القولُ البليغ: إذا اعتُبِرَ بنفسِه، فهُو ما يجمَعُ أوصَافًا ثلاثةً: أن يكونَ صَوابًا، وطِبقًا للمعنى المقصودِ به لا زائدًا ولا ناقصًا عنهُ، وصِدْقًا في نفسِه، وإذا اعتُبِرَ بالمَقُولِ له والقائلِ فهُو الذي يَقصِدُ به قائلُه الحقَّ ويجِدُ منَ المَقُولِ لهُ قَبولًا، ويكونُ ورودُه في الموضعِ الذي يجبُ أن يورَدَ فيه[2]. وعلى الأول، أي: إذا تعلَّقَ ﴿فِىٓ أَنفُسِهِمْ﴾ بقولِه: ﴿بَلِيغًا﴾، البليغُ: منَ البُلوغ والوصُول؛ ولهذا قال: مؤثِّرًا في قلوبِهم، فجعَلَ ﴿أَنفُسِهِمْ﴾ ظَرْفًا ليتمكنَ القولُ في قلُوبِهم تمكُّنَ المظروفِ في الظَّرف.

قولُه: (**أو قُل لهم في أنفُسِهم خاليًا بهم**) عطفٌ على قولِه: «قُل لهم في معنى أنفُسِهم» هذا الوجهُ مشترَكٌ معَ الوجهِ الثاني من حيثُ إنَّ ﴿فِىٓ أَنفُسِهِمْ﴾ متعلِّقٌ بـ«قُلْ»، ومعَ الوجهِ الأولِ في التأثير، والفَرقُ بينَ التأثيرَيْنِ اختلافُ الجهة، وهُو أن المؤثِّرَ هناك إيقاعُ ﴿أَنفُسِهِمْ﴾ ظَرْفًا للقولِ، وهاهنا النصيحةُ في السِّر.

قولُه: (**ويؤثِّرُ فيهم**) عطفٌ تفسيريٌّ على قولِه: «يَبلُغُ منهم» يعني: يتمكَّنُ منهم من جهةِ الإبلاغ. **النِّهاية**: في حديثِ عائشة، قالت لعليٍّ رَضِيَ الله عنهما يومَ الجَمَل: قد بَلَغْتَ منّا البِلَغِين، بكسرِ الباء والغَيْنِ المعجَمة معَ فتحِ اللامِ على الجَمْع، ومعناهُ قد بَلَغْتَ منّا كلَّ المبلَغ.

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٧٠).

(٢) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٣: ١٢٩٧)، وانظر: «مفردات القرآن» ص١٤٥.

[﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ ٱللَّهِۚ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ فَٱسْتَغْفَرُواْ ٱللَّهَ وَٱسْتَغْفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ لَوَجَدُواْ ٱللَّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا * فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا ﴾ ٦٤- ٦٥]

﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ ﴾: وما أرسَلْنا رسولًا قطُّ ﴿إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ﴾: بسببِ إذنِ اللّـهِ في طاعتِه، وبأنه أمَرَ المبعوثَ إليهم بأن يُطِيعوه ويتَّبِعوه؛ لأنه مؤدٍّ عَن الله؛ فطاعتُه طاعةُ الله، ومعصيتُه معصيةُ الله. و﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠]. ويجوزُ أن يُرادَ: بتيسيرِ اللّـهِ وتوفيقِه في طاعتِه.

﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ﴾ بالتحاكُم إلى الطاغوت ....

قولُه: (أن يُرادَ بتيسيرِ الله تعالى) فالباءُ في ﴿بِإِذْنِ ٱللَّهِ ﴾ على هذا كما في قولِك: كتَبتُ بالقلم، يعني: جَرت سُنّةُ الله بأن يُوفِّقَ الأُمّةَ في طاعةِ نبيِّه، والمعنى على الأول: وما أرسَلْنا من رسُولٍ إلّا ليُظِهرَ المُعجزة، ويُثبِتَ النُّبوّة، ثُم يأتيَ للقومِ بكتابٍ لإثباتِ الرِّسالة، وفيه مِثلُ قولِه: ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ﴾ [النساء: ٥٩]، وهُو المرادُ من قولِه: «أمَرَ المبعوثَ إليهم بأن يُطيعوه».

قولُه: (﴿إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ﴾ بالتحاكُم إلى الطاغوت) إشارةٌ إلى اتصالِ هذه الآيةِ بقولِه: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ ﴾ إلى قولِه: ﴿يَتَحَاكَمُوٓاْ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ﴾ [النساء: ٦٠] وذلك أنّه تعالى لـمّا نَعى عليهم نِفاقَهم وأمَرَ نبيَّه ﷺ بالإعراضِ عنهم وأن يُهدِّدَهم بالقولِ البليغ، جاء بقولِه تعالى: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ ﴾ [النساء: ٦٤] للتعليلِ والتخلُّصِ إلى التوبة، يعني: لم يكنْ ذلك التشنيعُ والقولُ البليغُ إلّا لِعصيانِهم وتَرْكِ التحاكُم إليك، والانتهاءِ إلى الطاغوت، والصُّدورِ عمّا أنزَلَ اللّـهُ إلى الرسول، ولو أنّهم معَ هذا الظُّلم العظيمِ تابُوا بأنْ يَعتذروا إليك ويتوسّلوا بشَفاعتِكَ إلى اللّـهِ تعالى لتابَ اللّـهُ عليهم؛ لأنّا ما أرسلناكَ لأمرٍ منَ الأمورِ إلّا لتُطاعَ ولا تُخالَفَ قَطْعًا؛ ففيهِ تعظيمٌ لشأنِ مُتابِعيه وتوبيخٌ عظيمٌ لـمُخالِفيه، ثُم رشَّح هذا التعظيمَ بالالتفات تتميمًا لتعظيم جانبِه، وتنبيهًا على علوِّ

﴿جَآءُوكَ﴾ تائبينَ مِنَ النِّفاقِ متنصِّلينَ عمّا ارتكَبُوا، ﴿فَٱسۡتَغۡفَرُواْ ٱللَّهَ﴾ مِن ذلكَ

مكانتِه، وفي قولِه: «إلى طريقةِ الالتفات» إشعارٌ بأنَّ هذا الأسلوب ـ وهُو وضعُ المظهَر موضعَ المُضمَر ـ من وادي الالتفات، وليس بالالتفاتِ حقيقةً، كما دَلَّ وضعُ الرسُولِ مكانَ ضميرِه على فَخامةِ شفاعةِ الرسُول؛ دَلَّ وضعُ اسمِ اللّـهِ الجامعِ في قولِه: ﴿لَوَجَدُواْ ٱللَّهَ﴾ موضعَ ضميرِه، بحسَبِ تجلِّيه في هذا المقام على فخامةِ قَبولِها من جانبِ اللّـهِ تعالى، قال في قولِه تعالى: ﴿وَمَن تَابَ وَعَمِلَ صَٰلِحٗا فَإِنَّهُۥ يَتُوبُ إِلَى ٱللَّهِ مَتَابٗا﴾ [الفرقان: ٧١] أي: «فإنَّه تائبٌ إلى اللّـهِ تعالى الذي يَعرِفُ حقَّ التائبين، والذي يحبُّ التَّوابين ويحبُّ المتطهِّرين»(١).

قولُه: (﴿جَآءُوكَ﴾ تائبينَ منَ النِّفاق) إلى قولِه: (فاستغفَروا): إذْنٌ بأنَّ ما بعدَ الفاءِ في ﴿فَٱسۡتَغۡفَرُواْ﴾ إما مسبَّبٌ عن محذوف، وهو حالٌ عن فاعِلِ ﴿جَآءُوكَ﴾، أو متعقِّبٌ لهُ؛ فعلى الأولِ الاستغفارُ غيرُ التَّوبة، وعلى الثاني عَيْنُها كما في قولِه تعالى: ﴿فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمۡ فَٱقۡتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ﴾ [البقرة: ٥٤].

الراغب: استغفارُ الإنسانِ وتوبتُه يُمكنُ أن يقالَ: هما في الحقيقةِ واحدٌ لكنَّ اختلافَهما بحسَبِ اعتبارِهما بغيرِهما، فالاستغفارُ يقالُ إذا استُعمِلَ في الفَزَعِ إلى اللّـهِ تعالى وطلبِ الغُفرانِ منه، والتوبةُ تقالُ إذا اعتُبِرَ بتَرْكِ العبدِ ما لا يَجوزُ فِعلُه وفِعلِ ما يجب(٢)، ولا يكونُ الإنسانُ طالبًا في الحقيقةِ لغُفرانِ اللّـهِ تعالى إلّا بإتْيانِ الواجباتِ وتَرْكِ المحظورات، ولا يكونُ تائبًا إلّا إذا حصَلَ على هذه الحالة. ويُمكنُ أن يقال: الاستغفارُ مَبدَأُ التوبةِ والتوبةُ تمامُ الاستغفار؛ ولهذا قال تعالى: ﴿وَٱسۡتَغۡفِرُواْ رَبَّكُمۡ ثُمَّ تُوبُوٓاْ إِلَيۡهِ﴾ [هود: ٩٠](٣).

فإن قلتَ: هذا مُخالِفٌ لِـما ذهَبْتَ إليه أنَّ الاستغفارَ متعقِّبٌ للتوبة. قلتُ: إذا اعتُبِرَ في التوبةِ النَّدَمُ فقَطْ فلا شكَّ بتقدُّمِها، وإذا اعتُبِرَ فيها المجموعُ لا بدَّ مِن تأخُّرِها، وأمَّا معنى ثُم في قولِه: ﴿ثُمَّ تُوبُوٓاْ إِلَيۡهِ﴾ فلِتفاوُتِ الرُّتبة.

قولُه: (متنصِّلين). **الأساس**: أَنصَلْتُ السَّهمَ: نزَعتَ نَصْلَه، ونَصلتُه: رَكَّبتَ نَصْلَه،

---

(١) «الكشّاف» (١١: ٢٩٥ - ٢٩٦).

(٢) في (ط): «وفعل ما لا يجمل»، وفي غيرها من النسخ: «وفعل ما لا يحلّ»، والتصويب من «تفسير الراغب».

(٣) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٣: ١٣٠٠).

بالإخلاص، وبالَغُوا في الاعتذارِ إليكَ مِن إيذائِك برَدِّ قضائك حتى انتصَبْتَ شفيعًا لهم إلى الله ومستغفِرًا؛ ﴿لَوَجَدُواْ ٱللَّهَ تَوَّابًا﴾: لعَلِموه توّابًا، أي: لتابَ عليهم. ولمْ يَقُلْ: واستغفرتَ لهم، وعَدَلَ عنه إلى طريقةِ الالتفات؛ تفخيمًا لشأنِ رسولِ الله ﷺ، وتعظيمًا لاستغفارِه، وتنبيهًا على أنّ شفاعةَ مَن اسمُه الرسولُ مِنَ اللّٰـهِ بمكان. ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ ﴾ مَعْناه: فوربِّك، كقولِه تعالى: ﴿ فَوَرَبِّكَ لَنَسْـَٔلَنَّهُمْ ﴾ [الحجر: ٩٢]، و«لا» مزيدةٌ لتأكيدِ معنى القَسَم، كما زِيدتْ في ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ﴾ [الحديد: ٢٩]؛ لتأكيدِ وجُود العِلْم. و﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾: جوابُ القَسَم. فإنْ قلتَ: هلّا زعمتَ أنها زِيدَتْ لتُظاهِر «لا» في ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾؟ قلتُ: **يأبى ذلكَ استواءُ النفيِ والإثباتِ فيه؛ وذلك قولُه:**

ونَصَّلته تنصيلًا، ومنَ المجاز: نصلَ بحقِّي صاغرًا: أخرجَه، وتنَصَّل من ذَنبِه، وفي الحديث: «مَن لم يَقبَلْ من مُتَنصِّلٍ صادقًا أو كاذبًا لم يَرِدْ عليَّ الحَوْضَ»(١).

قولُه: (**يأبَى ذلك استواءُ النَّفْيِ والإثبات**) يريدُ أنَّ «لا» في: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ ﴾ جاءت لتوكيدِ معنى القسَم، لا لتوافُقِ «لا» في ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾؛ لأنَّ إثباتَ «لا» في القسَم، سواءٌ كان الجوابُ مَنْفيًّا أو مُثبَتًا جائز، فإنَّ قولَه تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾ [الحاقة: ٤٠] مُثبَت، وقد جيءَ بالقسَمِ مؤكَّدًا بـ«لا» في قولِه: ﴿فَلَآ أُقْسِمُ﴾، فلو كان للتظاهُرِ لَما جاءت في المثبَت، قال صاحبُ «التقريب»: وفيه نظر؛ إذ يَحتمِلُ أن يُقالَ: إنه تأكيدُ النَّفْي في المَنْفِيِّ فقَطْ، بل وجهُ المَنْع أنَّ «لا» حينئذٍ تتمةُ الجواب، فيَلزَمُ الفَصلُ بينَ أجزاء الجوابِ بالجُملَةِ القَسَميّة، فيقال: إنَّ القسَم لـمّا اتّحدَ معَ الجوابِ اتحادَ المفرَدِ في قولِه تعالى: ﴿ وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ ﴾ [النساء: ٧٢] حتَّى اكتفَى الجوابُ في إيقاعِه صِلةً للموصُولِ اغتُفِرَ الفصلُ فيه، قال أبو البقاء: فيه وَجْهان، أحَدُهما: أنَّ الأُولى زائدة، وقيل: إنَّ الثانيةَ زائدة، والقسَمُ مُعترِضٌ بينَ النَّفْيِ والمَنْفِيِّ، وثانيهما: أنَّ «لا» لنَفْيِ مقدَّر، أي: فلا يفعَلون، ثُم قال: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾(٢).

---

(١) انظر: «اللآلئ المصنوعة في الأحاديثِ الموضوعة» للسيوطي (٢: ١٠٤).
(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣٦٩).

﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَا تُبۡصِرُونَ ۞ وَمَا لَا تُبۡصِرُونَ ۞ إِنَّهُۥ لَقَوۡلُ رَسُولٖ كَرِيمٖ﴾ [الحاقة: ٣٨-٤٠]. ﴿فِيمَا شَجَرَ بَيۡنَهُمۡ﴾: فيما اختلفَ بينهم واختلط، ومنه: الشَّجَر؛ لتداخلِ أغصانه. ﴿حَرَجٗا﴾: ضيقًا، أي: لا تضيقُ صدورُهم مِن حُكْمِك، وقيل: شكًّا؛ لأنَّ الشاكَّ في ضيقٍ مِن أمرِه حتى يَلُوحَ له اليقين. ﴿وَيُسَلِّمُواْ﴾: وينقادُوا ويُذعِنوا لِـما تأتي به مِن قَضائِك لا يُعارِضونه بشيءٍ، مِن قولِك: سَلَّمَ لأمرِ الله، وأسْلَمَ له. **وحقيقةُ «سَلَّمَ نفْسَه له وأسْلَمَها»**: إذا جعَلَها سالمةً له خالصة. و﴿تَسۡلِيمٗا﴾: **تأكيدٌ للفعلِ بمنزلةِ تكريره،**

الانتصاف: أراد الزمخشريُّ أنها لـمّا زِيدت حيثُ لا يكونُ القَسمُ نَفْيًا دَلَّتْ على أنها إنَّما تُزادُ لتأكيدِ القسَم؛ فجُعِلت كذلك في النَّفْي، والظاهرُ عندي أنَّها هنا لتَوطِئةِ القسَم، وهُو لم يَذكُرْ مانعًا منهُ؛ إنَّما ذُكِرَ مجملًا لغيرِ هذا، وذلك لا يأبى مجيئَها في النَّفْي على الوجهِ الآخَرِ منَ التوطِئةِ، على أنَّ دخولَها على المُثبَتِ فيه نظر، فلم يأتِ في الكتابِ العزيزِ إلَّا معَ القسَمِ بالفعل: ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِهَٰذَا ٱلۡبَلَدِ﴾ [البلد: ١]، ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾ [القيامة: ١]، ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ﴾ [الواقعة: ٧٥]، ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَا تُبۡصِرُونَ﴾ [الحاقة: ٣٨]، ولم يأتِ إلَّا في القَسمِ بغيرِ الله، وله سِرٌّ ثانٍ: أن يكونَ هاهنا لتأكيدِ القَسم، وذلك أنَّ المرادَ بها تعظيمُ المُقسَمِ بِهِ في الآياتِ المذكورة؛ فكأنه بدخولِها يقول: إعظامي لهذه الأشياءِ المقسَم بها كلا إعظام؛ إذْ هي تَستوجبُ فوقَ ذلك، وإنَّما يُذكِّرُ هذا التوهُّمُ وقوعَ عدَمِ تعظيمِها فيؤكِّدُ بذلك ويفعلُ القَسَمُ ظاهرًا، وفي القَسَمِ باللّـهِ الوهمُ زائلٌ فلا يَحتاجُ إلى تأكيد، فتعيَّنَ حَمْلُها على المُوطِّئة، ولا تكاد تَجدُها في غيرِ الكتابِ العزيزِ داخلةً على قَسَمٍ مُثبَت، أمّا في النَّفْي فكثير(١).

قولُه: (وحقيقةُ سَلَّمَ نفْسَه لهُ) يعني: «سَلَّمَ» متعدٍّ إلى مفعولَيْن أحدُهما: بالواسطة، والآخَرُ: بغيرِ واسطة، فحَذَفَ الأولَ للإطلاق، والثانيَ لقرينةِ الكلام، ولذلك قَدَّرَ «ويُذعِنوا لِـما تأتي به من قضائك».

قولُه: (و﴿تَسۡلِيمٗا﴾: تأكيدٌ للفعلِ بمنزلةِ تكريرِه). قال الزجَّاجُ: المصادرُ المؤكِّدةُ

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشّاف» (١: ٥٢٨).

كأنه قيل: وينقادوا لحكمِه انقيادًا لا شبهةَ فيه بظاهِرِهم وباطِنِهم. قيل: نزلت في شأنِ المنافقِ واليهوديّ، وقيل: **في شأنِ الزّبيرِ وحاطبِ بنِ أبي بلتعة**؛ وذلك أنهما اختصَما إلىٰ رسولِ اللّٰهِ ﷺ **في شراجٍ من الحَرَّة** كانا يسقيانِ بها النَّخل،

بمنزلةِ ذِكْرِك الفعلَ ثانيًا، كأنك إذا قلتَ: سلَّمتُ تسليمًا فقد قلتَ: سلَّمتُ سلَّمت[(١)].

قولُه: (**نَزلتْ في شأنِ الزُّبيرِ وحاطبِ بنِ أبي بَلْتَعة**) هذا خطأٌ، لِما رَوَينا عن البخاريِّ ومسلمٍ وغيرِهما، عن عُروةَ بنِ الزُّبير، قال: خاصَمَ الزُّبَيرُ رجُلًا منَ الأنصارِ في شِراجِ الحَرَّة... الحديث[(٢)]، إلى قوله: «في صَريح الحُكم»، وجَلَّ جانبُ حاطبٍ أن يَتكلَّمَ بما يتَغيَّرُ به رسُولُ الله ﷺ ويَلحقُه منَ الحَفيظةِ ما لحِقَه[(٣)]، وقد شَهِدَ اللهُ له بالإيمانِ في قولِه تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ﴾ [الممتحنة: ١] وأنه شهِدَ بَدْرًا والحُدَيبيَة، وقالَ رسُولُ الله ﷺ: «لا يَدخُلُ النارَ أحدٌ شهِدَ بَدْرًا والحُدَيبية»[(٤)]، وأنه حَليفُ الزُّبَيرِ بنِ العَوّام، ذكَرَه في «الاستيعاب»[(٥)]، وقال صاحبُ «الجامع»: هُو حاطبُ بنُ راشِدٍ اللَّخْميُّ، وهُو حَليفُ قُرَيش، ويقال: إنه من مَذحِج، وقيل: هُو حَليفُ الزُّبَيرِ بنِ العَوّام، وقيل: هُو منْ أهلِ اليمن، والأكثرُ أنه حَليفٌ لبني أسَدِ بنِ عبدِ العُزَّى، وقلتُ: فلا خلافَ إذًا أنه لم يكنْ أنصَاريًّا[(٦)].

قولُه: (**شِراجُ الحرَّة**)[(٧)]، **النهاية**: الشَّرْجَة: مَسِيلُ الماءِ منَ الحرَّةِ إلى السَّهل، والشَّرْجُ جنسٌ لها، والشِّراجُ: جَمْعُها، والحَرّةُ: أرضٌ ذاتُ حِجارةٍ سُود، والجَدْر: المُسَنَّاةُ، وهُو ما رُفِعَ حولَ المزرعةِ كالجدار.

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٧١).

(٢) أخرجه البخاري (٤٥٨٥) ومسلم (٢٣٥٧) وغيرهما.

(٣) في (ط): «ويلحقه ما يلحقه من الحفيظة».

(٤) أخرجه مسلم (٢١٩٥) من حديثِ جابر.

(٥) «الاستيعاب» (١: ٣١٢).

(٦) تكملة «جامع الأصول» (١: ٢٨٨).

(٧) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «شراج من الحرّة».

فقال: «اسق يا زبير ثم أرسل الماء إلى جارك» فغضبَ حاطبٌ وقال: **لِأن كانَ ابن عمَّتِك، فتغيَّرَ** وجهُ رسولِ اللّهِ ﷺ ثم قال: «اسقِ يا زبيرُ، ثمّ احبسِ الماءَ حتى يرجعَ إلى الجدر واستوفِ حقَّك ثمّ أرسلْه إلى جارِك». كانَ قد أشارَ على الزّبيرِ برأيٍ فيه السَّعةُ له ولخصمِه، فلما أحْفَظَ رسولَ اللّهِ ﷺ، استوعبَ للزّبيرِ حقَّه في صريحِ الحكم، **ثم خَرَجا فمرَّا على المقدادِ** فقال: لمن كانَ القضاء؟ فقال الأنصاري: قضى لابنِ عمَّته ولوى شِدْقَه، ففطنَ يهوديٌّ كانَ مع المقدادِ **فقال: قاتلَ اللهُ هؤلاءِ** يشهدونَ أنه رسولُ اللّهِ ثمَّ يتَّهمونَه في قضاءٍ يقضي بينهم! وأيمُ اللّهِ لقد أذْنَبْنا ذنبًا مرّةً في حياةِ موسى فدعانا إلى التوبةِ منه، وقال: اقتلوا أنفسَكم، ففعَلْنا، فبلغَ قَتْلانا سبعينَ ألفًا في طاعةِ ربّنا حتى رَضِيَ عنّا، فقالَ ثابتُ بنُ قيسِ بنِ شمّاس: أمَا واللّهِ إنّ اللهَ لَيعلمُ منّي الصِّدقَ، لو أمَرَني محمّدٌ أن أَقتلَ نَفْسي لقتلتُها. ورُوِيَ أنه قالَ ذلك ثابتٌ وابنُ مسعودٍ وعمّار بنُ ياسر، فقالَ

قولُه: **(لأنْ كان ابنَ عمَّتِك)** أي: لأجل أنَّ الزُّبَيرَ ابنُ عمّتِك حكَمْتَ لهُ بأنْ يَسقيَ أرضَه قبلي، و«أنْ» مخفَّفةٌ منَ الثقيلة، أُمُّ الزُّبَير وهِيَ: صَفِيةُ بنتُ عبدِ المُطَّلبِ بنِ هاشم.

قولُه: **(ثُم خرَجا فمرَّا على المِقْداد...، فقال: قاتَلَ اللّهُ هؤلاءِ)** إلى آخِرِه. هكذا في أكثر النُّسَخ، وفي نُسخةٍ معتَمدة[1]: «ثُم خرَجا فمرَّا على المِقداد فقال: لمن كان القضاءُ؟ فقالَ الأنصَاريُّ: قَضَى لابنِ عمَّتِه ولوَى شِدقَه، ففَطِنَ يهوديٌّ كان معَ المِقْداد، فقال: قاتَلَ اللّهُ هؤلاءِ»[2] إلى آخِرِه. هذا هوَ الصَّحيح، وعليه التعويلُ، وكذا في «معالم التنزيل»[3]؛ لأنَّ الرِّوايةَ الأولى تُوهمُ أنَّ المِقدادَ كان يَهوديًّا أسلَمَ، وليس كذلك، فإنّ صاحبَي «الاستيعاب» و«الجامع» ذكَرا أنهُ كان كِنْدِيًّا، وقيل: قُضَاعِيًّا، وقيل: حَضْرَميًّا، وقيل: زُهْرِيًّا، والصحيحُ أنه بَهْراويّ[4].

---

(١) وهي النسخة التي بين أيدينا من «الكشاف».

(٢) انظر هذه الرواية في «فتح الباري» للحافظ ابن حجر (٥: ٣٦).

(٣) «معالم التنزيل» (٢: ٢٤٥).

(٤) انظر: «الاستيعاب» (٤: ١٤٨٠)، و«جامع الأصول» (١٢: ٨٦٠).

رسولُ اللّـهِ ﷺ: «والذي نَفْسي بيدِه إنّ مِن أُمّتي رجالًا الإيمانُ أثبتُ في قلوبِهم من الجبالِ الرَّواسي». ورُوِيَ عن عُمَرَ بنِ الخطّابِ رَضِيَ اللهُ عنه أنه قال: واللّـهِ لو أَمَرَنا ربُّنا لفعَلْنا، والحمدُ للّـهِ الذي لمْ يَفعلْ بنا ذلك، فنَزَلتِ الآيةُ في شأنِ حاطبٍ ونزلتْ في شأنِ هؤلاءِ.

[﴿وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ اقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ أَوِ اخْرُجُوا مِن دِيَارِكُم مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا * وَإِذًا لَّآتَيْنَاهُم مِّن لَّدُنَّا أَجْرًا عَظِيمًا * وَلَهَدَيْنَاهُمْ صِرَاطًا مُّسْتَقِيمًا﴾ ٦٦-٦٨]

﴿وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ اقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ﴾ أي: **لو أوجَبْنا عليهم** مثلَ ما أوجَبْنا على بني إسرائيلَ من قتلِهم أنفسَهم أو خروجِهم من ديارِهم حينَ استُتِيبُوا من عبادةِ العجل، ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا﴾ ناسٌ ﴿قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ وهذا توبيخٌ عظيم، والرَّفعُ على البدلِ من الواوِ في ﴿فَعَلُوهُ﴾، **وقُرِئَ: (إلّا قليلًا) بالنصب** على أصلِ الاستثناءِ، **أو على «إلّا فعلًا قليلًا»**. ﴿مَا يُوعَظُونَ بِهِ﴾ من اتّباعِ رسولِ اللّـهِ ﷺ وطاعتِه والانقيادِ لما يراهُ

قولُه: (**أي: لو أوْجَبْنا عليهم**) هذا تفسيرُ قولِه: ﴿وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ﴾، قال الزجّاج: حقُّ «لو» أن تَلِيَها الأفعالُ إلّا أنّ المشدَّدةَ تقعُ بعدَها؛ لأنّها تَنُوبُ عن الاسمِ والخبر، تقول: ظَنَنتُ أنك عالمٌ، نحو: ظننتُك عالـمًا، أي: ظننتُ عِلمَك، فنابَ هنا ـ أي: في هذه الآية ـ عن الفعلِ والاسمِ كما نابَتْ هناك عنِ الاسمِ والخبر(١).

قولُه: (**وقُرِئَ: «إلّا قليلًا»، بالنَّصب**): ابنُ عامر، وبالرَّفع: الباقُون(٢)، قال أبو البقاء: بالرفعِ بدَلٌ منَ الضميرِ المرفوعِ وعليه المعنى؛ لأنَّ المعنى: فعَلَه قليلٌ منهم، و﴿مِنْهُمْ﴾: صفةُ ﴿قَلِيلٌ﴾(٣).

قولُه: (**أو على: إلّا فعلًا قليلًا**) فعلى هذا الاستثناءُ مفرَّغ، و﴿مِنْهُمْ﴾: بيانٌ للضّمير

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٧١).

(٢) انظر: «التيسير» للداني ص٩٦.

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣٧٠).

ويحكمُ به؛ لأنه الصادقُ المصدوقُ الذي لا يَنطقُ عن الهوى. ﴿لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾ في عاجلِهم وآجلِهم، ﴿وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا﴾ لإيمانِهم، وأبعدَ من الاضطرابِ فيه. ﴿وَإِذًا﴾: جوابٌ لسؤالٍ مقدَّرٍ، كأنه قيل: وماذا يكونُ لهم أيضًا بعد التثبيت؟ فقيل: وإذن لو ثبتوا ﴿لَّآتَيْنَاهُم﴾؛ **لأنّ «إذن» جوابٌ وجزاء**، ﴿مِّن لَّدُنَّآ أَجْرًا عَظِيمًا﴾، كقولِه:

في «فعَلُوا»، كقولِه تعالى: ﴿لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ﴾ [المائدة: ٧٣] على التجريد، وعلى أصلِ الاستثناء ﴿مِّنْهُمْ﴾: للتبعيض، قال الزجّاج: والنصبُ جائزٌ في غيرِ القرآنِ على ﴿مَّا فَعَلُوهُ﴾، استثنَى قليلًا منهم[1].

وقلتُ: في كلامِه إشعارٌ بأنَّ النَّصبَ غيرُ مختار، فلا يُحمَلُ القرآنُ عليه، وقال ابنُ الحاجِب: لا بُعْدَ أن يكونَ أقلُّ القُراءِ على الوجهِ الأقوى وأكثرُهم على الوجهِ الذي هُو دونَه، بلِ التزَمَ بعضُ الناسِ أنه يَجوزُ أن يُجمِعُ القُرّاءُ على غيرِ الأقوى[2].

وقلتُ: بل يكونُ إجماعُهم على قراءتِهم دليلًا على أنَّ ذلك هُو القَويّ؛ لأنَّهم هُمُ المُتقِنُونَ الآخِذونَ عن مِشْكاةِ النُّبوة، وأنَّ تعليلَ النُّحاةِ غيرُ مُلتفَتٍ إليه.

قولُه: (**لأنَّ «إذن» جوابٌ وجَزاء**) تعليلٌ للتقدير، يعني: لـمّا قال تعالى: ﴿لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا﴾ اتّجهَ لسائلٍ أن يسأَلَ عن جَزاءِ التثبيتِ على الإيمانِ فأوقعَ ﴿إِذًا لَّآتَيْنَاهُم﴾ جَوابًا لهذا السؤالِ وجزاءً للتثبيت، واللامُ في ﴿لَّآتَيْنَاهُم﴾ جوابُ لـ«لو» محذوفًا كما قدَّره، وفي هذا التقديرِ تكلُّفاتٌ شَتَّى، **إحداها**: أنه لم يُعلَمْ أنَّ المعطوفَ عليه لهذه الجُملة ـ يعني ﴿وَإِذًا لَّآتَيْنَاهُم﴾ ـ ماذا؟ **وثانيها**: تقديرُ السؤالِ و«نحنُ» مستغنًى عنه، **وثالثُها**: حذفُ «لو»، والظاهرُ أنها معطوفةٌ على قولِه: ﴿لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾ ليكونَ جوابًا آخَرَ لقولِه: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ﴾، كأنّه قيل: ولو أنهم فعَلوا ما يوعَظونَ به لكان خيرًا لهم في الدنيا، وأشدَّ تثبيتًا في الدِّين، وإذًا لآتَيْناهم في الآخِرةِ أجْرًا عظيمًا تفضُّلًا مِن عندِنا، لا وجوبًا. هذا هو الوجهُ ذهابًا ومَذهبًا، ويؤيِّدُه ما قال المَرزُوقيُّ في قولِه:

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٧٢).

(٢) «الإيضاح في شرح المفصَّل» (١: ٣٦٧).

﴿وَيُؤْتِ مِن لَّدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٤٠] في أنّ المرادِ **العطاءُ المتفضَّلُ به من عندِه**، وتسميتُه أجرًا؛ لأنه تابعٌ للأجرِ لا يَثْبتُ إلّا بثباته، ﴿وَلَهَدَيْنَٰهُمْ﴾: ولَلَطَفْنا بهم ووَفّقناهم لازديادِ الخيرات.

[﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَۚ وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقًا * ذَٰلِكَ ٱلْفَضْلُ مِنَ ٱللَّهِۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ عَلِيمًا﴾ ٦٩-٧٠]

الصّديقونَ: أفاضلُ صحابةِ الأنبياءِ الذينَ تقدّموا في تصديقِهم؛ كأبي بكرٍ الصدّيق رَضِيَ اللهُ عنه، وصدقوا في أقوالِهم وأفعالِهم، ....

إذن لقامَ بنَصْري مَعشرٌ خُشُنٌ[١]

إذن لقام: جوابُ «لو»، كأنَّه أُجيبَ بجوابَيْن، وهذا كما تقولُ: لو كنتَ حُرًّا لاستقبَحْتَ ما يفعَلُه العَبيد، إذن لاستحسَنْتَ[٢] ما يفعَلُه الأحرار، وقال المَرزُوقيُّ: واللامُ في «لَقامَ» جوابُ يمينٍ مُضمَرة، والتقديرُ: إذن واللّـهِ لَقام. وأمَّا قولُه: ﴿وَلَهَدَيْنَٰهُمْ صِرَٰطًا مُّسْتَقِيمًا﴾ بَعْدَ فعلِ ﴿مَا يُوعَظُونَ﴾ وتثبيتِ الإيمانِ والوَعْدِ بالأجر؛ فللدَّلالةِ على أنَّ فِعْلَ الطاعاتِ سببٌ لجَلْبِ التوفيق، وهُو لاستزادةِ عملٍ يَستجِدُّ توفيقًا إلى أن ينتهيَ السالكُ إلى مَخْدَعِ القُربِ والانخراطِ في زُمرةِ النبيِّينَ والصِّدِّيقينَ والشُّهَداءِ والصَّالحينَ وحَسُنَ أولئك رَفيقًا. اللَّهمَّ وفِّقْنا لذلك بمَنِّكَ وكرَمِك!

قولُه: (**العطاءُ المتفضَّلُ بهِ من عندِه**). **الراغب**: إنَّما قال: ﴿مِّن لَّدُنَّآ﴾؛ لأنه تعالى لا يكادُ يَنسُبُ إلى نفسِه منَ النِّعم إلَّا ما كان أجَلَّها قَدْرًا وأعظَمَها خطَرًا[٣].

---

(١) انظر: «شرح ديوان الحماسة» للمرزوقي (١: ٢٥-٢٦).

(٢) في (ط): «لاستحييت».

(٣) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٣: ١٣٠٩).

وهذا ترغيبٌ للمؤمنينَ في الطاعة؛ حيثُ وُعِدُوا مرافقةَ أقربِ عبادِ اللّـهِ إلى اللّـهِ وأرفعِهم درجاتٍ عندَه، ﴿وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقٗا﴾ ....

قولُه: (**وهذا ترغيبٌ للمؤمنينَ في الطاعةِ؛ حيث وُعِدوا مُرافَقَةَ أقربِ عبادِ اللّـهِ إلى الله تعالى وأرفَعِهم درجاتٍ عندَه**). **الراغب**: قيل: قَسَمَ اللّـهُ تعالى عبادَه في هذه الآية أربعة أقسام، وجعَلَ لهم أربعةَ منازلَ بعضُها دونَ بعض، وحثَّ كافةَ الناسِ أن لا يتأخَّروا عن منزلٍ واحدٍ منهم:

الأول: همُ الأنبياءُ الذين تُمِدُّهم قوةٌ إلهيّة، ومَثَلُهم كمَن يَرى الشيءَ عِيَانًا من قريب؛ ولذلك قال تعالى في صفةِ نبيِّنا ﷺ: ﴿أَفَتُمَٰرُونَهُۥ عَلَىٰ مَا يَرَىٰ﴾ [النجم: ١٢].

والثاني: الصِّدِّيقُون، وهُمُ الذين يتأخَّرونَ عنِ الأنبياءِ في المعرفة، ومَثَلُهم كمن يَرى الشيءَ عِيَانًا مِن بعيد، وإياه عنَى عليٌّ رَضِيَ اللّـهُ عنه حيث قيل له: هل رأيتَ الله؟ فقال: ما كنتُ لأعبُدَ ربًّا لم أرَه! ثم قال: لم ترَهُ العيونُ بشواهدِ العِيَان، ولكنْ رأتْه القلوبُ بحقائقِ الإيمان[1].

والثالث: الشُّهَداء، وهم الذين يَعرِفونَ الشيءَ بالبَراهين، ومَثَلُهم كمَن يَرى الشيءَ في المِرآة من مكانٍ قريب، كحالِ حارثةَ حيث قال: كأنّي أنظُرُ إلى عَرْشِ ربِّي بارِزًا[2]، وإياه قَصَدَ النبيُّ ﷺ حيثُ قال: «اعبُدِ اللّـهَ كأنَّك تراه»[3].

الرابع: الصَّالحون، وهُمُ الذين يَعلَمونَ الشيءَ بالتقليد، ومَثَلُهم كمَن يَرى الشيءَ من بعيدٍ في مِرآة، وإياه قَصَدَ النبيُّ ﷺ بقولِه: «اعبُدِ اللّـهَ كأنَّك تراه، فإن لم تكنْ تَراهُ فإنَّه يَراك»، أي: كن منَ الشُّهداءِ بما تكتسِبُه منَ العِلمِ والعمَلِ الصّالح، فإن لم تكنْ منهم فكنْ منَ الصّالحين[4].

---

(١) ذكره الألوسي في «روح المعاني» (٣: ٧٣).

(٢) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٣٢٨٩) والبغوي في «معجم الصحابة» (٢: ٤٤) والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٠١٠٧) وذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١: ٢٢) وقال: فيه ابن لهيعة، وفيه مَن يُحتاجُ إلى الكشفِ عنه.

(٣) سبق تخريجُه من «الصحيحين».

(٤) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٣: ١٣١١).

فيه معنى التعجُّب؛ كأنه قيل: وما أحسنَ أولئكَ رفيقًا! لاستقلالِه بمعنى التعجب. قُرِئَ: (وحَسْنَ) بسكونِ السِّين، **يقولُ المتعجِّب: حَسْنَ الوجهُ** وجهُك، وحُسْنَ الوجهُ وجْهُك؛ بالفتحِ والضمِّ مع التسكين. **والرفيق: كالصديق** والخليط في استواءِ

قولُه: (**فيه معنى التعجُّب**)، كقولِ القائل:

وجـــارةُ جَسّاسٍ أبـأْنـا بنـابِها كُلَيبًا غَلَتْ نابٌ كُلَيبٌ بَوَاؤُها(١)

قال المصنِّف: وفي فَحْوى هذا الفعلِ دليلٌ على التعجُّبِ من غيرِ لفظِ تعجُّب، ألا تَرى أنَّ المعنَى: ما أغلى نابًا بواؤها ـ أي: كفؤها ـ كليب!

قولُه: (**يقولُ المتعجِّبُ: حَسْنَ الوَجْه**) أي: بسكونِ السِّين. **الجوهري**: وقد حَسُنَ الشيءُ، وإن شئتَ خفَّفتَ الضَّمةَ فقلت: حَسْنَ الشيء، ولا يجوزُ أن تُنقَلَ الضَّمةُ(٢) إلى الحاءِ لأنهُ خبَرٌ، وإنَّما يجوزُ النقْلُ إذا كان بمعنى المَدْحِ أوِ الذَّم؛ لأنَّه يُشبَّهُ في جوازِ النقْل بـ«نِعْمَ» و«بئسَ»، وذلك أنَّ الأصلَ فيهما نَعِمَ وبَئِسَ، فسُكِّنَ ثانيهما ونُقِلتْ حرَكتُه إلى ما قبلَه، وكذلك كلُّ ما كان في معناهما.

وقال الراغب: الحُسْنُ عبارةٌ عن كلِّ مُبْهِجٍ مرغوب إمّا عقلًا أو هوًى أو حِسًّا، والحسَنةُ يُعبَّرُ بها عن كلِّ ما يَسُرُّ من نعمةٍ تَنالُ الإنسانَ في نفسِه وبَدَنِه وأحوالِه، والسيِّئةُ تُضادُّها. والحُسنُ أكثرُ ما يقالُ في تعارُفِ العامّةِ في المُستحسَن بالبَصَر، يقال: رجلٌ حَسَنٌ وحُسَّانٌ، وامرأةٌ حسناءُ وحُسَّانةٌ، وأكثرُ ما جاء في التنزيلِ منَ الحُسْنِ فللمُستحسِنِ من جهةِ البصيرة، منهُ قولُه تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُۥٓ﴾[الزمر: ١٨](٣).

قولُه: (**والرَّفيقُ كالصَّديق**). قال الزجَّاج: ﴿رَفِيقًا﴾ منصوبٌ على التمييز يَنُوبُ عن رُفَقاء، وقال بعضُهم: لا يجوزُ أن يَنوبَ الواحدُ عنِ الجميعِ إلَّا أن يكونَ مِن أسماءِ الفاعِلين،

---

(١) لرجلٍ من بني بكر يفتخر بقتل كليبٍ وائل. انظر: «مشاهد الإنصاف» (٣: ٢٧٣).

(٢) قوله: «فقلت: حَسْنَ الشيء، ولا يجوز أن تُنقَل الضَّمة» سقط من (ص).

(٣) «مفردات القرآن» ص٢٣٥.

الواحدِ والجمعِ فيه، ويجوزُ أن يكونَ مفردًا بيّن به الجنسِ في بابِ التمييز. ورُوِيَ: **أنّ ثوبانَ مَوْلى رسولِ اللّـهِ ﷺ** كانَ شديدَ الحبِّ لرسولِ اللّـهِ ﷺ، قليلَ الصَّبرِ عنه، فأتاه يومًا وقد تغيَّـرَ وجهُه، ونحلَ جسْمُه، وعُرِفَ الحُزنُ في وجهِه، فسأله رسولُ اللّـهِ ﷺ عن حالِه فقال: يا رسولَ اللّـهِ ما بي من وجعٍ غيرَ أني إذا لم أركَ اشتقتُ إليك، واستوحشتُ وحشةً شديدةً حتى ألقاك، فذكرتُ الآخرة، فخفتُ أن لا أراكَ هناك؛ لأني عَرفتُ أنك تُرفعُ معَ النبيّين، وإن أُدْخِلْتُ الجنةَ كنتُ في منزلٍ دونَ منزلِك، وإن لم أُدخلْ **فذاكَ** حينُ لا أراكَ أبدًا، فنزلت، فقالَ ﷺ: «**والذي نفسي بيدِه لا يؤمنُ عبدٌ**

فلو قال: حَسُنَ القومُ رجُلًا، لم يَجُزْ عندَه، ولا فَرْقَ بينَ «رَفيقٍ» و«رجُل» في هذا المعنى؛ لأنَّ الواحدَ في التمييزِ يَنُوبُ عنِ الجماعة، وكذلك في المواضعِ التي لا تكونُ إلا جماعةً نحو قولِك: هُو أحسَنُ فتًى وأجمَلُه، المعنى: هُو أحسَنُ الفِتيانِ وأجملُهم إذا كان الموضعُ لا يُلْبِسُ، كقولِه:

في حَلْقِكُمْ عَظْمٌ وقد شجينا

أراد: في حُلوقِكم عِظام[1].

قولُه: (**إنَّ ثوبانَ مَولى رسُولِ الله ﷺ**). **الاستيعاب**: هو أبو عبد الله ثوبانُ بنُ بُجْدُد، من أهلِ السَّراة، والسَّراةُ: موضعٌ بينَ مكةَ واليمن، أصابَه سَبيٌ فاشتراهُ رسُولُ الله ﷺ فأعتَقَهُ ولم يزَلْ يكونُ معَه إلى أن توفِّي رسُولُ الله ﷺ[2].

قولُه: (**فَـذَاكَ**) أي: فَذَاكَ الوقتُ الذي أخافُ أنّي لا أراك، ورُوي: «حينَ» منصوبًا.

قولُه: (**والذي نَفْسي بيَـدِه، لا يؤمُن عبدٌ**) الحديث من روايةِ البخاريِّ ومسلم، عن أبي هريرةَ: «لا يؤمنُ أحدُكم حتَّى أكونَ أحبَّ إليه مِن والدِه ووَلَدِه والناسِ أجمعين»[3].

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٧٣)، والبيت المذكور للمسيّب بن زيد مناة، كما في «لسان العرب» (شجن).

(٢) «الاستيعاب» (١: ٢١٨).

(٣) أخرجه البخاري (١٥) ومسلم (٤٤) من حديثِ أبي هريرة. من حديث أنسٍ رضي الله عنه.

حتى أكونَ أحبَّ إليه من نفسِه وأبويه وأهلِه وولدِه والناسِ أجمعين»، وحُكِيَ ذلكَ عن جماعةٍ من الصحابة. ﴿ ذَٰلِكَ ﴾: مبتدأ، و﴿ٱلْفَضْلُ﴾: صفتُه، و﴿مِنَ ٱللَّهِ﴾: الخبر، ويجوزُ أن يكونَ ﴿ ذَٰلِكَ ﴾: مبتدأً، و﴿ٱلْفَضْلُ مِنَ ٱللَّهِ﴾: خبرُه، والمعنى: أنّ ما أُعطِيَ المُطيعونَ من الأجرِ العظيم، ومرافقةِ المُنعَمِ علَيهم من الله؛ لأنه تفضَّلَ به عليهم تبعًا لثوابهم، ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ عَلِيمًا﴾ بجزاء من أطاعَه؛ **أو أرادَ أنّ فضلَ المُنْعَمِ**

قولُه: (﴿ ذَٰلِكَ ﴾: مبتدأٌ و﴿ٱلْفَضْلُ مِنَ ٱللَّهِ﴾: خبرُه). **الراغب**: هُو كقولِك: ذاك الرجلُ وهذا المالُ، تنبيهًا على كمالِه، فإنَّ الشيءَ إذا عَظُمَ أمرُه يوصَفُ باسمِ جنسِه، وقولُه: ﴿مِنَ ٱللَّهِ﴾ في موضعِ الحال، أو خبرُ مبتدأٍ مضمَر(١).

قولُه: (**أو أرادَ أنَّ فَضْلَ المُنعَم**) عطفٌ على قولِه: «والمعنى: أنَّ ما أُعطيَ المُطيعونَ»، يريدُ أنَّ المشارَ إليه بقولِه: ﴿ ذَٰلِكَ ٱلْفَضْلُ﴾: إمّا مضمونُ الآياتِ الثلاثِ من قولِه: ﴿وَإِذًا لَّآتَيْنَٰهُم مِّن لَّدُنَّآ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٦٧] إلى قولِه: ﴿وَحَسُنَ أُولَٰٓئِكَ رَفِيقًا﴾ [النساء: ٦٩]، فيكونُ قولُه: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ﴾ الآية [النساء: ٦٩] كالتذييل لقولِه: ﴿وَإِذًا لَّآتَيْنَٰهُم مِّن لَّدُنَّآ أَجْرًا عَظِيمًا ۞ وَلَهَدَيْنَٰهُمْ صِرَٰطًا مُّسْتَقِيمًا﴾؛ لأنَّ الهدايةَ إلى الصِّراطِ المستقيمِ هُو السببُ في المُرافقةِ معَ المُنعَم عليهم، يَدُلُّ عليه إبدالُ ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ من ﴿ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ في الفاتحة، فيَدخُلُ في هذا المقامِ المُطيعونَ الذين مُنِحوا الأجرَ العظيمَ دخولًا أوّليًّا، أو المشارُ إليه ما دَلَّ عليه قولُه: ﴿ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [النساء: ٦٩]، فعلى هذا فائدةُ الإشارةِ التحريضُ على اكتسابِ ما اكتَسَبوه، والإيذانُ بالتجرُّدِ عمّا يَشغَلُهم عن اللّـهِ والتبتُّلِ إليه، والانقطاعِ عمّا سِوى الله، وفائدتُه على الأولِ مَزيدُ الامتنانِ عليهم، وأمّا قولُه: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ عَلِيمًا﴾ فلـمّا كان تذييلًا للكلامِ السابقِ يَختلفُ معناهُ باعتبارِ ما سَبَق؛ ولهذا قال أولًا: «﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ عَلِيمًا﴾: بجزاءِ مَن يُطِع»، وثانيًا: «﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ عَلِيمًا﴾ بعبادِه؛ فهُو يُوفِّقُهم على حسَب أحوالِهم»، والوجهُ هُو أن يكونَ المشارُ إليه مضمونَ الآياتِ الثلاث؛ لأنَّ هذه الآيةَ كالفَذْلكةِ لها مُقرِّرةٌ لمعناها ومقاصِدِها، قال في قولِه تعالى: ﴿فَصِيَامُ

---

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٣: ١٣١٥).

عليهم ومزيّتهم من الله؛ لأنهم اكتسبوه بتمكينِه وتوفيقِه، ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ عَلِيمًا﴾ بعبادِه، فهو يوفّقُهم على حسبِ أحوالِهم.

[﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ خُذُواْ حِذْرَكُمۡ فَٱنفِرُواْ ثُبَاتٍ أَوِ ٱنفِرُواْ جَمِيعًا ﴾ ٧١]

﴿خُذُواْ حِذْرَكُمۡ﴾: الحِذْرُ والحَذَر بمعنًى كالإِثْر والأَثَر، يقالُ: أَخذ حِذْرَه: إذا تَحفَّظَ واحترَزَ من المَخُوف، كأنه جَعَلَ الحِذْرَ آلتَه التي يَقِي بها نفْسَه ويَعْصمُ بها رُوْحَه؛ والمعنى: احذَرُوا واحترِزُوا مِنَ العدوِّ ولا تمكّنوه مِن أنفُسِكم، ﴿فَٱنفِرُواْ﴾ إذا نَفرتم إلى العدوّ؛ ....

ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِي ٱلۡحَجِّ وَسَبۡعَةٍ إِذَا رَجَعۡتُمۡۗ تِلۡكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦]: وفائدةُ الفَذْلكةِ في كلِّ حساب: أنْ يُعلَمَ العددُ جُملةً كما عُلِمَ تفصيلًا ليُحاطَ به من جهتَيْنِ فيتأكّدَ العِلم(١)، وهذا المعنى يهدِمُ القاعدةَ التي بَناها في تفسيرِ الأجْرِ اللَّدُنِّي في قولِه: ﴿وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَٰعِفۡهَا وَيُؤۡتِ مِن لَّدُنۡهُ أَجۡرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٤٠] وقولِه: ﴿وَإِذًا لَّأٓتَيۡنَٰهُم مِّن لَّدُنَّآ أَجۡرًا عَظِيمًا﴾ بالتفضُّلِ به مِن عندِه وتسميتِه أجرًا؛ لأنه تابعٌ للأجر(٢) مِن وجهَينْ، أحدُهما: تَعرُّفُ الفضل، وهُو خبرُ ﴿ ذَٰلِكَ ﴾ الدالِّ على الحصْر؛ فدَلَّ على دَفْعِ إرادةِ المجازِ منَ الأجرِ اللَّدُنِّي، أي: ذلك هُوَ الفضلُ لا شيءٌ آخرُ، وثانيهما: تعلُّقُ ﴿مِنَ ٱللَّهِ﴾ به، أي: ذلك منَ اللّـهِ لا منَ العاملِ، واللّـهُ أعلم.

قولُه: (جعَلَ الحِذْرَ آلتَه) أي: استعارَ للسِّلاحِ الحذْرَ بقرينةِ ﴿خُذُواْ﴾ كقولِه تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلۡإِيمَٰنَ﴾ [الحشر: ٩]، جعَلَ الإيمـانَ متبوّأً بمنزلةِ الدار، يعني: أنهم متمكّنونَ في الإيمانِ تمكُّنَ الرجُلِ في الدار.

قولُه: (إذا نفَرْتُم إلى العدّو). النهاية: وفي الحديث: «وإذا استُنفِرتُم فانفِروا»(٣)،

---

(١) انظر: «الكشّاف» (٣: ٢٨٥).

(٢) المصدر السابق (٥: ٥٣ - ٥٤).

(٣) أخرجه البخاري (١٨٣٤) ومسلم (١٣٥٣) وغيرهما من حديثِ ابن عباس رضي الله عنهما.

إمّا ﴿ثُبَاتٍ﴾: **جماعاتٍ متفرِّقةً** سَرِيّةً بعدَ سَرِيّة، وإمّا ﴿جَمِيعًا﴾ أي: **مُجتمعِينَ كَوْكبةً واحدة**، ولا تتخاذَلُوا فتُلْقُوا بأنفسِكم إلى التَّهلُكة. وقُرِئَ: (فانفُروا) بضمِّ الفاء.

[﴿وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ فَإِنْ أَصَٰبَتْكُم مُّصِيبَةٌ قَالَ قَدْ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيَّ إِذْ لَمْ أَكُن مَّعَهُمْ شَهِيدًا * وَلَئِنْ أَصَٰبَكُمْ فَضْلٌ مِّنَ ٱللَّهِ لَيَقُولَنَّ كَأَن لَّمْ تَكُنۢ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُۥ مَوَدَّةٌ يَٰلَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ ٧٢-٧٣]

اللامُ في ﴿لَمَن﴾ للابتداء، بمنزلتِها في قولِه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [النحل: ١٨]، وفي ﴿لَّيُبَطِّئَنَّ﴾ جوابُ قَسَمٍ محذوف، تقديرُه: وإنّ منكم لَمَن أَقسَمَ باللّٰـهِ لَيُبطِّئنّ، **والقَسَمُ وجوابُه صلةُ «مَن»**، والضميرُ الراجعُ منها إليه ما استكنَّ في ﴿لَّيُبَطِّئَنَّ﴾، والخِطابُ

والاستنفارُ: الاستنجادُ والاستنصار، أي: إذا طُلِبَ منكُم النُّصْرةُ فأجِيبوا وانفِروا خارِجينَ إلى الإعانةِ، ونفيرُ القوم: جماعتُهمُ الذين يَنفِرونَ في الأمر.

قولُه: (﴿ثُبَاتٍ﴾: **جماعاتٍ متفرِّقة**). قال الزجّاج: واحدتُه: ثُبَةٌ، قال سيبويه: ثُبَةٌ: تُجمَعُ ثُبُونَ وثُبِينَ في الرفعِ والنَّصبِ والخَفْضِ جُمِعَت بالواو والنون؛ لأنهما جُعِلتا عِوَضًا مِن حَذْفِ آخِرِ الكلمة(١).

قولُه: (**كَوْكبةً واحدةً**). **الجوهري**: كوكبُ الشيءِ: معظَمُه، وكوكبُ الرَّوضة: نَورُها، وإيرادُه هاهنا مجاز؛ لأنَّ القومَ إذا اجتَمعوا مَتوافِقِينَ متَعاضِدينَ فالرائي: إمّا العدوُّ فيمتلئُ خَلَدُه هَيْبةً، أو الوليُّ فتَقرُّ عينُه زينةً.

قولُه: (**والقسَمُ وجوابُه صِلةُ «مَنْ»**) وبهذا يُعلَمُ أنَّ الجُملةَ القَسَميَّـةَ معَ جَوابِها خبَرِيّة، فلا يمتنعُ وقوعُه صِلةً للموصُول، وقيل: الصِّلةُ بالحقيقةِ جوابُ القَسَم، والقَسَمُ كالتأكيد، قال ابنُ الحاجبِ في «شرح المفصَّل»: القسَمُ جُملةٌ إنشائيةٌ يؤكَّدُ بها جُملةٌ أخرى(٢). وقال الزجّاج: (مَنْ): موصولةٌ بالجالِب للقَسَم، تقديرُه: وإنَّ مِنكم لَمَن ـ أحلِفُ واللّـهِ ـ ليُبطِّئَنَّ.

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٧٥) وانظر كلام سيبويه في «الكتاب» (٣: ٥٩٨).

(٢) «الإيضاح في شرح المفصَّل» (٢: ٣٢٢).

لعَسْكرِ رسولِ اللّـهِ ﷺ. والمبطِّئون منهم: المُنافقون؛ لأنهم كانوا يَغْزُون معهم نِفاقًا. ومعنى ﴿لَّيُبَطِّئَنَّ﴾: ليَتثاقَلَنَّ وليَتخلَّفَنَّ عن الجهاد. وبطَّأ: بمعنى أبْطَأ، كغَتَّمَ: بمعنى أغْتَمَ؛ إذا أبطأ. وقُرِئ: (ليُبْطِئَنَّ) بالتخفيف، يقالُ: بطَّأَ عليَّ فلانٌ وأبْطَأَ عليَّ وبَطُؤَ نحوُ ثَقُل، ويقال: ما بَطَّأَ بك؟ فيُعَدَّى بالباء، **ويجوزُ أن يكونَ منقولًا** مِن بَطُؤَ، نحوُ ثَقَّلَ مِن ثَقُل، فيُراد: ليبطئنَّ غيرَه وليُثبِّطَنَّه عن الغَزْو، وكانَ هذا دَيْدنَ المنافقِ عبدِ الله ابنِ أُبيٍّ، وهوَ الذي ثبَّط الناسَ يومَ أُحد. ﴿فَإِنْ أَصَٰبَتْكُم مُّصِيبَةٌ﴾: مِن قتلٍ أو هَزيمة. ﴿فَضْلٌ مِّنَ ٱللَّهِ﴾: مِن فتحٍ أو غَنيمة. ﴿لَيَقُولَنَّ﴾ **وقرأَ الحَسَن: (ليقولُنَّ)** بضمِّ اللامِ إعادةً للضميرِ إلى معنى «من»؛ لأنّ قولَه: ﴿لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ﴾ في معنى الجماعة. وقولُه:

والنَّحويونَ مُجمِعونَ على أنَّ «ما» و«مَن» و«الذي» لا يوصَلْنَ بالأمرِ والنهي إلَّا بما يُضمَرُ معَها من ذكْرِ الخبَر، وأنَّ لامَ القَسَمِ إذا جاءت معَ هذه الحروفِ فلفظُ القَسَم وما أشبَهَ لفظَه مُضمَرٌ معَها[1].

قولُه: (**ويجوزُ أن يكونَ منقولًا**) أي: متعدِّيًا بالتثقيل، وهُو عطفٌ على قولِه: «ومعنى ﴿لَّيُبَطِّئَنَّ﴾: ليَتثاقَلَنَّ».

قولُه: (**وقرَأ الحسَنُ: «لَيقُولُنَّ»**). قال ابنُ جِنِّي: قرأَ الحسَنُ: «لَيقُولُنَّ» بضمِّ اللامِ على الجَمْع، أعادَ الضَّميرَ على معنى «مَن»، لا على لفظِها التي هِيَ قراءةُ الجماعة؛ وذلك أنَّ قولَه تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ﴾ لا يَعني به رجُلًا واحدًا، ولكنْ معناه: أنَّ هناك جماعةً هذا وَصْفُ كلِّ واحدٍ منهم، فلـمّا كان جمعًا في المعنى أُعيدَ الضَّميرُ إلى معناهُ دونَ لفظِه، كقولِه تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾ [يونس: ٤٢][2].

الانتصاف: في هذه القراءةِ نُكتةٌ غريبة، وهِيَ العَودُ إلى معنى «مَنْ» بعدِ الحَمْلِ على لفظِها، وأنكَرَ بعضُهم وجودَه في القرآن؛ لِـما يَلزَمُ منَ الإجمالِ بعدَ البيان، وهُو خِلافُ

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٧٥-٧٦).

(٢) انظر: «المحتسب» (١: ١٩٢).

﴿كَأَن لَّمْ تَكُنۢ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُۥ مَوَدَّةٌ﴾ اعتراضٌ بينَ الفعلِ الذي هو ﴿لَيَقُولَنَّ﴾ وبينَ

البلاغة؛ لأنه يؤدِّي إلى أنَّ العَودَ إلى لفظِها ليس بمُفصِح عن معناها، بل تناوُلُه للمعنى المُبهَم، فوقوعُه بعدَ البيانِ عَسِر، ومنهُم مَن عدَّ مَوضعَيْنِ وهذه القراءةَ ثالثة(١).

قولُه: (﴿كَأَن لَّمْ تَكُنۢ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُۥ مَوَدَّةٌ﴾ اعتراض)، قيل: هذا الاعتراضُ في غايةِ الجَزالة؛ إذ يفيدُ أنهم يَحسُدونكم ممَّا يَصِلُ إليكم منَ الخير، كأنْ لم يكنْ بينكم وبينَهم مودَّة، وقلتُ: التحقيقُ فيه: أنَّ قولَهم: ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ فَأَفُوزَ فَوۡزًا عَظِيمٗا﴾ طلبٌ لِما لا يُمكنُ حصُولُه، وهذا القولُ منهم يُشبِهُ قولَ مَن فاتَه مُصاحَبةُ مَن كان يُرافقُه ويَصلُ إليه منهُ المبرّاتُ فأيِسَ مِن ذلك، فكان قولُه: ﴿كَأَن لَّمْ تَكُنۢ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُۥ مَوَدَّةٌ﴾ أي: مُصاحَبةٌ، مؤكِّدًا لهذا المعنى، وإلى هذا المعنى يُنظَرُ قولُه: «لأنَّ المنافقينَ كانوا يُوادُّون المؤمنينَ ويصادِقُونَهم في الظاهر»، لكن إنَّما يَحسُنُ استعمالُه فيما إذا استُعمِلَ في موَدَّةٍ صَافية ومحبَّةٍ صَادِقة؛ إمّا تلهُّفًا وتحسُّرًا على فَواتِ المحبوبِ ومصافاتِه، قال:

كأنْ لم يكنْ بينَ الحُجونِ إلى الصَّفا أنيسٌ ولم يَسمُرْ بمكةَ سامرُ(٢)

أو تعييرًا لَمن نَسِيَ ذلك وانقَلبَ إلى البَغْضاءِ والعَداوةِ بعدَ تلك المصَافاة. ولـمّا لم يكنْ حالُ المنافقينَ مِن هٰذَيْن الوَصْفَينِ في شيءٍ قال: «فكيف يوصَفُونَ بالمَودَّة إلّا على وجهِ العكس؟»، أي: الاستعارةِ التَّهكُّميّة، قال الإمام: إنه تعالى حَكَى عن هذا المُنافقِ سُرورَه وقتَ نكبةِ المسلمين، ثم أرادَ أن يَحكيَ حُزنَه عندَ دولتِهم بسببِ أنه فاتَتْه الغَنيمةُ؛ فقبلَ أن يُتِمَّ قولَه: ﴿وَلَئِنۡ أَصَٰبَكُمۡ فَضۡلٞ مِّنَ ٱللَّهِ لَيَقُولَنَّ ...﴾ إلى قولِه: ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ فَأَفُوزَ فَوۡزًا عَظِيمٗا﴾ ألقَى في البَيْنِ قولَه: ﴿كَأَن لَّمْ تَكُنۢ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُۥ مَوَدَّةٌ﴾، والمرادُ التعجُّبُ، كأنه تعالى يقولُ: انظُروا إلى ما يقولُ هذا المنافقُ، كأنه ليسَ بينكم أيها المؤمنونَ وبينَه مودّةٌ ولا مُخالطةٌ أصلًا(٣).

(١) «الانتصاف بحاشية الكشّاف» (١: ٥٣٣).
(٢) سبق تخريجُه.
(٣) «مفاتيح الغيب» (١٠: ١٣٩).

مفعولِه؛ وهو ﴿يَٰلَيۡتَنِي﴾، والمعنى: كأنْ لمْ تتقدَّمْ له معكم مُوادّة؛ لأنَّ المنافقينَ كانوا يوادُّون المؤمنينَ ويصادِقُونهم في الظاهر، وإن كانوا يَبْغُون لهم الغَوائلَ في الباطن، والظاهرُ أنه تهكُّم؛ لأنهم كانوا أعدى عدوٍّ للمؤمنينَ وأشدَّهم حَسَدًا لهم، فكيفَ يوصَفُون بالمودَّةِ! إلّا على وجهِ العكسِ؛ تهكُّمًا بحالِهم.

وقُرِئ: (فأفوزُ) بالرَّفعِ عطفًا على ﴿كُنتُ مَعَهُمۡ﴾؛ لينتظمَ الكَوْنُ معهم. والفوزُ مَعْنى التمنِّي؛ فيكُونا مُتمنِّيَيْن جميعًا، ويجوزُ أن يكونَ خبرَ مبتدأٍ محذوف، بمعنى: فأنا أفوزُ في ذلكَ الوقت.

[﴿فَلۡيُقَٰتِلۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ يَشۡرُونَ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا بِٱلۡأٓخِرَةِۚ وَمَن يُقَٰتِلۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَيُقۡتَلۡ أَوۡ يَغۡلِبۡ فَسَوۡفَ نُؤۡتِيهِ أَجۡرًا عَظِيمٗا * وَمَا لَكُمۡ لَا تُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلۡمُسۡتَضۡعَفِينَ مِنَ ٱلرِّجَالِ وَٱلنِّسَآءِ وَٱلۡوِلۡدَٰنِ ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَآ أَخۡرِجۡنَا مِنۡ هَٰذِهِ ٱلۡقَرۡيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهۡلُهَا وَٱجۡعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ وَلِيّٗا وَٱجۡعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ نَصِيرًا * ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقَٰتِلُونَ فِي

الراغب: قيل: قولُه: ﴿كَأَن لَّمۡ تَكُنۢ﴾ اعتراضٌ متعلِّقٌ بالجُملةِ الأولى وتقديرُه: قال: قد أنعمَ اللّـهُ عليَّ إذْ لم أكنْ معَهم شهيدًا، كأنْ لم تكنْ بينكم وبينَه موَدّة؛ فأخَّرَ ذلك، وذلك مُستقبَحٌ في العربيّة؛ فإنه لا يُفصَلُ بينَ بعضِ الجُملةِ التي دَخَلَ في إثباتِها، ويجوزُ أن يكونَ حِكايةً عنهم، أي: لَيقُولُنَّ لـمَن ثبَّطَهم: كأنْ لم تكنْ بينكم وبين محمدٍ موَدّة؛ حيث لم يَستعينوا بكم ثُم يقولونَ: يا ليتَني كنتُ مَعهم، فيكونُ القولُ الأولُ منهم إثارةً للشرِّ، والقولُ الثاني منهم إظهارًا للحَسَد، وقيلَ: في قولِه: ﴿قَدۡ أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيَّ﴾ منةٌ منه على قومِه منَ المنافقينَ؛ إذْ ثبَّطَهم عنِ الخروجِ وأنه قد ظَهَرَ ثمرةُ نصيحتِه، وفي قولِه: ﴿يَٰلَيۡتَنِي﴾ إيهامٌ للذين قالوا لهم: إنَّ ذلك كان بإيثارِ الرسُولِ لـمَن أخرَجَهم مِن دونِهم. وفي الآيتينِ تنبيهٌ على أنَّ عامةَ الناسِ لا يعتدُّونَ إلا أعراضَ(١) الدنيا(٢).

---

(١) كذا في (ط)، وهو الموافق لما في «تفسير الراغب»، وفي غيرها من الأصول الخطية: «لأعراض»، وهو خطأ.

(٢) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٣: ١٣٢٠).

سَبِيلِ ٱللَّهِۖ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِ ٱلطَّٰغُوتِ فَقَٰتِلُوٓاْ أَوۡلِيَآءَ ٱلشَّيۡطَٰنِۖ إِنَّ كَيۡدَ ٱلشَّيۡطَٰنِ كَانَ ضَعِيفًا﴾ [٧٤-٧٦]

﴿يَشۡرُونَ﴾: بمعنى يَشترون ويَبيعون، قالَ ابنُ مُفرِّغ:

وشَرَيْتُ بُـرْدًا لَيْتَني ... مِن بَعْدِ بُرْدٍ كنتُ هامَهْ

قولُه: (﴿يَشۡرُونَ﴾ بمعنى: يشترونَ ويَبيعون) والفاءُ في قولِه: «فالذين يَشتَرونَ» تفصيليةٌ، بدليل قولِه: «والذين يَبيعُونَ»، وقيل: هذا مَبنيٌّ على جَوازِ استعمالِ اللفظِ المشترَكِ في معنيَيْنِ معًا، وهُو مختلَفٌ فيه، والجواب: أنَّ التفصيلَ مبنيٌّ على تفسيرِ ﴿ٱلَّذِينَ يَشۡرُونَ﴾؛ فإذا عُبِّرَ به عن المُبطِئينَ كان بمعنى يشتَرون، وإذا عُبِّـرَ بِهِ عن الثابتِينَ المُخلِصينَ كان بمعنى يبيعون، وهذا يَدورُ على معنى الفاءِ في قولِه: ﴿فَلۡيُقَٰتِلۡ﴾؛ إن جُعِلتْ للتعقيبِ رجَعَ المعنى إلى يَشتَرون؛ لأنَّها رابطةٌ لهذا المعنى بقولِه: ﴿وَإِنَّ مِنكُمۡ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ﴾ الآية، فيكونُ تعييرًا لهم بما يفعَلونَ من النِّفاقِ والتثبيط، وذلك مِن وَضْعِ قولِه: ﴿ٱلَّذِينَ يَشۡرُونَ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا بِٱلۡأٓخِرَةِ﴾ مَوضعَ الضَّمير، يعني: هلَّا قاتَلَ هؤلاءِ المُبطِّئونَ الذين آثَروا الحياةَ الدُّنيا على الآخِرة! وإليه الإشارةُ بقولِه: «وُعِظوا بأن يُغيِّروا ما بهم من النفاق».

وإن جُعِلتْ جَزاءً لشَرطٍ محذوفٍ فالمعنى راجعٌ على يَبيعون؛ فإنه تعالى لـمّا حرَّضَ المؤمنينَ على القتالِ بقولِه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ خُذُواْ حِذۡرَكُمۡ فَٱنفِرُواْ ثُبَاتٍ أَوِ ٱنفِرُواْ جَمِيعًا﴾ أتى بذكرِ المنافقينَ المُبطِّئين، فقال: ﴿وَإِنَّ مِنكُمۡ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ﴾، ثُم قال: ﴿فَلۡيُقَٰتِلۡ﴾؛ لئلا يؤثِّرَ فيهم تثبيطُهم، يعني: إن صَدَّ هؤلاءِ عنِ القتالِ لمَرضٍ في قلوبِهم وضَعفٍ في نيّاتِهم فقاتلوا أنتُم أيها المُخلِصون، فوَضَعَ موضعَه: ﴿ٱلَّذِينَ يَشۡرُونَ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا بِٱلۡأٓخِرَةِ﴾ للإشعارِ بالعِلِّية، يعني: إنْ صُدَّ هؤلاءِ المُبطِّئون فلْيُقاتِلِ البَذّالونَ أنفُسَهم في سبيلِ الله، الذين آثَروا الحياةَ الباقيةَ على هذه الفانية، واستبشارًا بما يَحصُلُ لهم من الفَوزِ بالرِّبحِ العظيمِ على بَيْعِهم أنفُسَهم في سبيلِ الله، ﴿فَٱسۡتَبۡشِرُواْ بِبَيۡعِكُمُ ٱلَّذِي بَايَعۡتُم بِهِۦ﴾ [التوبة: ١١١]، وقولُه: ﴿وَمَن يُقَٰتِلۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَيُقۡتَلۡ﴾ [النساء: ٧٤] تذييلٌ؛ لأنه تأكيدٌ للتحريض.

قولُه: (وشَرَيْتُ بُرْدًا) البيت، بعدَه:

فالذينَ يَشْترون الحياةَ الدُّنيا بالآخرةِ هم المبطِّئون، وُعِظوا بأن يغيِّروا ما بهم مِنَ النِّفاقِ، ويُخْلِصوا الإيمانَ باللّٰـهِ ورسولِه، ويجاهِدُوا في سبيلِ الله حقَّ الجهاد؛ والذينَ يَبيعُون هم المؤمنونَ الذينَ يستحبُّون الآجِلةَ على العاجلة ويَستبدِلُونها بها، والمعنى: إنْ صَدَّ الذين مَرِضت قلوبُهم وضَعُفَتْ نِيّاتُهم عن القتالِ فَلْيُقاتِلِ الثابتونَ المُخلِصون. ووُعِدَ المقاتِلُ في سبيلِ اللّٰـهِ ظافرًا أو مَظْفورًا به إيتاءَ الأجرِ العظيمِ على اجتهادِه في إعزاز دِيْنِ الله. ﴿وَٱلْمُسْتَضْعَفِينَ﴾: فيه وَجْهان: أن يكونَ مجرورًا عطفًا على ﴿سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ أي: في سبيلِ اللّٰـهِ وفي خَلاصِ المُستضعفَين؛ ومنصوبًا على الاختصاص، يعني: وأختَصُّ مِن سبيلِ اللّٰـهِ خَلاصَ المُستضعفَين؛ لأنّ سبيلَ الله عامٌّ في كلِّ خَيْر، وخَلاصُ المُستضعفَين مِنَ المسلمين مِن أَيْـدي الكفَّارِ مِن أعظمِ الخيرِ وأخصِّه. والمُستضعَفون: هم الذينَ أَسْلَموا بمَكّة، وصدَّهم المشركونَ عن الهِجْرة؛ فبَقُوا بين أَظْهُرِهم مُستذَلِّين مُستضعَفين يلقَوْن منهم الأذى الشديد؛ فكانوا يَدْعُون اللهَ بالخَلاصِ ويَستنصِرُونه، فيسَّرَ اللهُ لبعضِهم الخروجَ إلى المدينة، وبقيَ بعضُهم إلى الفتحِ حتى جَعَلَ اللهُ لهم مِن لَدُنْه خيرَ وليٍّ وناصر؛ وهو محمّدٌ ﷺ، فتولّاهم أحسنَ التولِّي، **ونَصَرَهم أقوى النصْر**، ولـمّا خَرَجَ استعمَلَ على أهلِ مكّةَ عَتّابَ بنَ أسيد،

هامةٌ تشكو الصَّدى ... بينَ المُشقَّرِ واليمامَهْ[1]

وبردًا: اسمُ غلامِ القائل، باعَه فنَدِمَ على بيعِه فتمنَّى الموت؛ لأنَّ الهامةَ عندَهم عبارةٌ عنِ الموت، ومن زَعماتِهم أنَّ عظامَ المَيْتةِ تَصيرُ هامةً وتطير، وأن الرجُلَ إذا قُتِلَ خرَجتْ رُوحُه[2] من رأسِه فتَصيح: وافلانُاه؛ إذا لم يُطلَبْ ثأرُه وأُخِذَ دِيَتُه، والصَّدى: العطَش، المُشقَّرُ واليمامة: موضِعان.

قولُه: **(ونَصَرَهم أقوى النَّصر)**. قال المصنِّف: لـمّا صَبَروا جاء بالمهاجِرينَ إليهم لحُسنِ صَبرِهم، قال:

(١) ليزيد بن مفرِّغ الحِمْيري في «ديوانه» ص٢١٣.

(٢) قوله: «روحه» سقط من (م) و(ص).

فرأَوْا منه الولايةَ والنّصرةَ كما أرادوا. قالَ ابنُ عبّاس: **كانَ ينصرُ الضعيفَ من القويِّ،** حتى كانوا أعزَّ بها من الظَّلَمَة. فإن قلتَ: لم ذكرَ الولدان؟ قلتُ: تسجيلًا بإفراطِ ظُلْمِهم؛ حيثُ بلغَ أذاهم الولدانَ غيرَ المكلَّفين؛ **إرغامًا** لآبائِهم وأمهاتِهم، ومبغضةً لهم لمكانهم، **ولأنّ المستضعَفينَ** كانوا يشركونَ صبيانَهم في دعائهم؛ استنزالًا لرحمةِ اللّٰـهِ بدعاءِ صغارِهم الذينَ لم يذنبوا، كما فعلَ قومُ يُونسَ، وكما وردتِ السنّةُ بإخراجِهم في الاستسقاء. وعن ابنِ عبّاسٍ: كنتُ أنا وأمّي من المستضعفينَ من النساءِ والولدان. ويجوزُ أن يُرادَ بالرّجالِ والنساءِ: الأحرارُ والحرائر، وبالوِلدانِ: العبيدُ والإماء؛ لأنّ العبدَ والأمةَ يُقالُ لهما: الوليدُ والوليدة. وقيلَ للوِلدان والولائد: الوِلدان؛ لتغليبِ الذكورِ على الإناث، كما يُقال: الآباءُ والإخوة. فإن قلتَ: لم ذُكِّرَ الظالمُ وموصوفُه مؤنّث؟ قلتُ: **وهو وصفٌ للقرية،** إلّا أنه مسندٌ إلى أهلِها، فأُعطِيَ إعرابَ القرية؛

وليسَ الذي يَتَّـبَّعُ الوبْلَ رائدًا   كمَنْ جاءهُ في دارِهِ رائدُ الوبلِ

قولُه: (**كان يَنصُرُ الضّعيفَ منَ القوِيّ**)، وقد سَبَقَ أنَّ «نَصَرَ» إذا عُدِّيَ بـ«مِن» كان مضمَّنًا معنى انتَقَم.

قولُه: (**إرغامًا**) نصبَ مفعولٍ له؛ لقولِه: «بَلَغَ»، وحَذَفَ اللام؛ لأنَّ «بَلَغَ أذاهُم» في معنى يُؤذُون، فيكونُ فعلًا لفاعلِ الفعلِ المعلَّل.

قولُه: (**ولأنَّ المستضعفينَ**) عطفٌ على قولِه: «تسجيلًا»، وإنما جاء باللام؛ لأنّه ليس فعلًا لفاعلِ الفعلِ المعلَّلِ الذي هُو: ذُكِرَ، المحذوفِ لدَلالةِ قولِه: «لم ذكرَ الوِلْدان» لأجْلِ بلوغِ أذى المشركينَ إليهم أيضًا، «ولأنهم كانوا يُشرِكونَ صِبيانَهم في دُعائهم» يعني: أنَّ قولَه تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَآ أَخۡرِجۡنَا﴾ الآية، وقَعَ صفةً للجَمْع فوجَبَ لذلك أن يَدخُلوا في الحُكم؛ لأنَّ الأصلَ اشتراكُ المعطوفِ والمعطوفِ عليه في المتعلَّقات؛ ولهذا قال: «كانوا يُشرِكونَ صِبيانَهم في دُعائهم؛ استِنزالًا لرحمةِ اللّـهِ تعالى».

قولُه: (**هو وَصْفٌ للقرية**) قيل: إذا كانتِ الصِّفةُ فعلًا لنفسِ الموصُوفِ تَبِعتْه في:

لأنه صفتها، وذُكِّرَ؛ لإسنادِه إلى الأهل، كما تقول: مِن هذه القريةِ التي ظَلَمَ أهلُها، ولو أُنِّثَ فقيل: الظالمةِ أهلُها؛ لجاز، لا لتأنيثِ الموصوف، ولكن لأنّ الأهلَ يُذكَّرُ ويُؤنَّث. فإن قلتَ: هل يجوزُ: مِن هذه القريةِ الظالمينَ أهلُها؟ قلتُ: نعم، كما تقول: «التي ظلموا أهلَها» على لغةِ من يقول: أكلوني البراغيث، ومنه: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ [الأنبياء: ٣] **رغَّبَ اللهُ المؤمنينَ ترغيبًا، وشجَّعَهم تشجيعًا** بإخبارِهم أنهم إنما

التذكير والتأنيث، والتعريفِ والتنكيرِ، والتثنيةِ والجَمْعِ والإفرادِ، والإعراب، وإذا كانت فعلًا لِـما هُو مِن سببِه لم تتبَعْهُ إلَّا في التعريفِ والتنكيرِ والإعراب، فلـمّا كان الظالمُ صفةً للقرية، وفعَلَ ما هُو مِن سببِها؛ تبِعتْه في الإعرابِ والتعريفِ ولم تتبَعْه في التأنيثِ، وذُكِّرَ لتذكيرِ الفاعلِ وهُوَ الأصل.

الانتصاف: هاهنا نُكتة؛ وهِيَ أنَّ الظُّلمَ يُنسَبُ في القرآنِ إلى القريةِ مجازًا: ﴿وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ عَتَتْ﴾ [الطلاق: ٨]، ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ بَطِرَتْ﴾ [القصص: ٥٨]، ﴿قَرْيَةً كَانَتْ ءَامِنَةً مُّطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِّن كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ﴾ [النحل: ١١٢]، وها هنا نُسِبَ الظلمُ إلى أهلِها؛ إذِ المرادُ مكة، فرُفِّعتْ عن نسبةِ الظُّلمِ إليها(١).

قولُه: (**رغَّبَ اللّـهُ المؤمنينَ ترغيبًا وشَجَّعهم تشجيعًا**) وذلك مِن ترتُّبِ حُكمِ المقاتَلةِ في قولِه: ﴿فَقَٰتِلُوٓاْ﴾ على الوَصْفين، أعني قولَه: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾، وقولَه: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱلطَّٰغُوتِ﴾، أي: من شأنِ المؤمنينَ أن يُقاتِلوا في سبيلِ اللّـهِ فيكونُ اللّـهُ ناصرَهم ومُقوِّيَهم، ومن شأنِ الكفّارِ أن يُقاتلوا في سبيلِ الشيطانِ فناصِرُهمُ الشَّيطانُ، وإذا كان كذلك فأنتُم أيها المؤمنونَ ما لكم لا تُقاتلونَ في سبيلِ الله، وفي شأنِ المستضعَفِينَ من الرجالِ والنِّساءِ والوِلدان؟ ولِمَ تقاعَدتُم عن حَرْبِ حزبِ الشيطانِ معَ قيامِ موجِبِ الظفَرِ وخِذلانِ العدوِّ؟ وفي وَضعِ المُظهَر ـ وهُو الشيطان ـ مَوضعَ المضمَرِ من غيرِ لفظِه السابقِ وهُو الطاغوت، وتعليلِ المقاتَلةِ معَه بقولِه: ﴿إِنَّ كَيْدَ ٱلشَّيْطَٰنِ كَانَ ضَعِيفًا﴾: مَزيدُ تهييجٍ وتشجيع.

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشّاف» (١: ٥٣٥).

يقاتلونَ في سبيلِ الله، فهو وليُّهم وناصرُهم، وأعداؤهم يقاتلونَ في سبيلِ الشيطان، فلا وليَّ لهم إلّا الشيطان، وكيدُ الشيطانِ للمؤمنينَ إلى جنبِ كيدِ اللّهِ للكافرينَ أضعفُ شيءٍ وأوهنه.

[﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَخْشَوْنَ النَّاسَ كَخَشْيَةِ اللَّهِ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً وَقَالُوا رَبَّنَا لِمَ كَتَبْتَ عَلَيْنَا الْقِتَالَ لَوْلَا أَخَّرْتَنَا إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ قُلْ مَتَاعُ الدُّنْيَا قَلِيلٌ وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ لِمَنِ اتَّقَى وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾ ٧٧]

﴿كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ﴾، أي: كفُّوها عن القتال؛ وذلكَ أنّ المسلمينَ كانوا مكفوفينَ عن مقاتلةِ الكفّارِ ما داموا بمكّة، وكانوا يتمنَّوْنَ أن يُؤذَنَ لهم فيه، ﴿فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ﴾ بالمدينةِ كَعَّ فريقٌ منهم؛ لا شكًّا في الدين، ولا رغبةً عنه، ولكن نفورًا من الإخطارِ

قولُه: (كَعَّ فريقٌ). **النهاية**: يُقال: كَعَّ الرجُل عن الشيء يكِعُّ كَعًّا، فهُو كاعٌّ: إذا جَبُنَ عنهُ وأحجَم، فإن قلتَ: هذا يدُلُّ على أنَّ فريقًا ممَّن كانوا يتمنَّوْنَ أن يُؤذَنَ لهم في القتالِ ما جَبُنوا، بل ثَبَتوا وقَضَوْا ما كان عليهم، وشَكرَ اللهُ سَعيَهم، فإذًا ما معنى التوبيخِ والتعجُّبِ في قولِه تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ﴾؟ كأنهم كانوا مُتجاوِزينَ حَدَّ ما أُمِروا به مِثلَ أولئك الفريق! قلتُ: نَعم؛ إنَّما دخَلوا في حُكمِ أولئك لأنهم شاركوهم في طلبِ ما كُفُّوا عنه، ودَخلوا في زُمرةِ الذين قيلَ فيهم: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [الحجرات: ١]، وإنَّما ذَكَرَ الفِرقةَ التي جَبُنَتْ دونَ الأخرى للتعيير، وأنَّهم ما وَفَوْا بما تمنَّوا مِن طِلبتِهم وتركِ المتثِلينَ بما كُتِبَ عليهم؛ لأنَّهم وإن أخطؤوا في ذلك التمنِّي، لكنَّهم صَدَقوا في ما عَزَمَ عليهم منَ القتال، فالأوّلونَ أخطؤوا خطأيْنِ، وهؤلاءِ خطأً واحدًا.

والفاءُ في ﴿فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ﴾ فصيحةٌ؛ إذِ التقديرُ: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾، كيف تمنَّوا القتالَ؟ فلـمّا كُتِبَ عليهمُ القتالُ جَبُنَ فريقٌ منهم، وإليه الإشارةُ بقولِه: «وكانوا يتمنَّوْنَ أن يُؤذَنَ لهم». وفي صِلةِ الموصُول ـ أعني قولَه: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ ـ معنى قولِه: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ [الكافرون: ٦]، ولذلك قال: «كانوا مكفوفينَ عن قتالِ الكفّارِ ما داموا بمكّة».

بالأرواح، وخوفًا من الموت. ﴿كَخَشْيَةِ ٱللَّهِ﴾: من إضافةِ المصدرِ إلى المفعول. فإن قلتَ ما محلُّ ﴿كَخَشْيَةِ ٱللَّهِ﴾ من الإعراب؟ قلتُ: محلُّه النصبُ على الحالِ من الضميرِ في ﴿يَخْشَوْنَ﴾، أي: يخشونَ الناسَ مثلَ أهلِ خشيةِ الله، أي: مشبهينَ لأهْلِ خشيةِ الله، ﴿أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً﴾ بمعنى: أو أشدَّ خشيةً من أهْلِ خشيةِ الله. و﴿أَشَدَّ﴾ معطوفٌ على الحال. فإن قلتَ: لم عدلتَ عن الظاهرِ وهو كونُه صفةً للمصدر، ولم تقدّر: يخشونَ خشيةً مثلَ خشيةِ الله، بمعنى: مثلَ ما يُخشى الله؟ قلتُ: **أبى ذلكَ قولُه: ﴿أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً﴾؛ لأنه وما عُطِفَ عليه في حكمٍ واحد**، ولو قلتَ: يَخشَوْنَ الناسَ أشدَّ خشية لم يكن إلّا حالًا عن ضميرِ الفَرَق، ولم ينتصبِ انتصابَ المصدر؛ **لأنك لا تقول: خَشِيَ فلانٌ أشدَّ خشية، فتنصبُ «خشية»، وأنتَ تريدُ المصدر، إنما تقول: أشدّ خشيةٍ فتجرُّها**، وإذا نصبْتَها لم يكن ﴿أَشَدَّ خَشْيَةً﴾ إلّا عبارةً عن الفاعلِ حالًا منه، اللّهمّ إلّا أن تجعلَ

قولُه: (**أبى ذلك قولُه: ﴿أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً﴾؛ لأنه وما عُطِفَ عليه في حُكم واحد**). قال ابنُ الحاجب في «الأمالي»: وفيه نظر، لمَ لا يجوزُ أن يكونَ ﴿أَشَدَّ﴾ منصوبًا بفعلٍ مضمَرٍ دَلَّ عليه ﴿يَخْشَوْنَ﴾ الأولُ؟ أي: يَخشَوْنَ الناسَ خَشيةً مِثلَ خَشيةِ الله، أو يَخْشونَ الناسَ أشدَّ خَشيةً، فتكونُ الكافُ نعتًا لمصدرٍ محذوف، و﴿أَشَدَّ﴾: حالًا، وهذا أَوْلى؛ لأنَّها جَرَتِ الكافَ على ظاهرِها، ولا يَلزَمُ ما ذَكَروه من أنَّ المعطوفَ يُشاركُ المعطوفَ عليه في العامل؛ لأنَّ ذلك في المفرَدات وهذه جُمل، ولأنَّ قولَه: ﴿فَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ كَذِكْرِكُمْ ءَابَآءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾ [البقرة: ٢٠٠] لا يجوزُ فيه الحال، ولا يستقيمُ إلّا على هذا، فينبغي أن يكونَ هذا مِثلَه لمُوافَقتِه في اللَّفظ(١).

قولُه: (**لا تقولُ: خَشِيَ فلانٌ أشدَّ خَشيةً، فتنصِبُ «خَشيةً»، وأنت تريدُ المصدر، إنَّما تقولُ: أشدَّ خَشْيةٍ فتجرُّها**). قال أبو البقاءِ في قولِه تعالى: ﴿أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾: «أفعلُ» تُضافُ إلى ما بعدَها إذا كان من جِنس ما قبلَها، كقولِك: ذكْرُكَ أشدُّ ذِكرٍ، ووَجهُك أحسَنُ وجهٍ، أي: أشدُّ الأذكارِ وأحسَنُ الوجوه، وإذا نَصبْتَ ما بعدَها كان غيرَ الذي قبلَها،

---

(١) «الأمالي» لابن الحاجب (١: ١٣٧).

الخشيةَ خاشيةً وذات خشية، على قولهم: جَدَّ جدُّه، فتزعم أنّ معناه: يخشونَ الناسَ خشيةً مثلَ خشيةِ الله، أو: خشيةً أشدَّ خشيةً من خشيةِ الله، ويجوزُ على هذا أن يكونَ محلُّ «أشد» مجرورًا عطفًا على «خشية الله»، تريد: كخشيةِ اللّـهِ أو كخشيةٍ أشدَّ خشيةً منها. ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنَآ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾: استزادةٌ في مدّةِ الكفّ، واستمهالٌ إلى وقتٍ آخر، كقولِه: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ﴾ [المنافقون: ١٠].

﴿وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾ ولا تُنْقَصونَ أدنى شيءٍ من أجورِكم على مشاقِّ القتال، فلا تَرغبوا عنه، وقُرِئ: (ولا يُظلمون) بالياء.

[﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا۟ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ وَلَوْ كُنتُمْ فِى بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ وَإِن تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا۟

كقولِك: زيدٌ أفرَهُ عَبْدًا، فالفَراهةُ للعبد، لا لزيد، والمذكورُ قبلَ ﴿أَشَدَّ﴾ هُو الذِّكرُ، والذِّكرُ لا يُذكَرُ حتَّى يُقال: الذِّكرُ أشدُّ ذِكرًا، وإنَّما يُقال: أشدُّ ذِكْرٍ بالإضافة؛ لأن الثانيَ هُو الأول. والذي قاله أبو عليٍّ وابنُ جِنِّي وغيرُهما: أنه جعَلَ الذِّكرَ ذاكرًا على المجاز، كما يقال: زيدٌ أشدُّ ذِكْرًا من عَمْرو[1].

وقال ابنُ الحاجب: إنَّ أفعلَ التفضيلِ إذا ذُكِرَ بعدَه ما هُو من جنسِه وجَبَ أن يكونَ محفوظًا؛ لأنَّ الغرَضَ نسبةُ شيءٍ إلى شيءٍ اشترَكَ هُو وهُم في ذلك المعنى وزادَ عليهم، وهُو في هذا مُخالفٌ لبابِ الإضافة من حيثُ إنه يجبُ إضافتُه إلى شيءٍ هُو بعضُه، فالتقديرُ: يَخشَوْنَ الناسَ مُشبَّهينَ لأهلِ خَشيةِ الله أو أشَدَّ، فـ﴿أَشَدَّ﴾ على هذا في مَوضعِ نصبٍ عطفًا على الكاف. ويَجوزُ أن يكونَ: ﴿كَخَشْيَةِ ٱللَّهِ﴾ على ظاهرِها: نعتًا لمصدرٍ محذوف، فيكونُ ﴿أَشَدَّ﴾ مِن باب قولِهم: جَدَّ جَدُّه؛ لأنَّه جعَلَ للخَشيةِ خَشيةً مبالغةً، فيكونُ ذكْرُ ﴿خَشْيَةً﴾ بعدَ ﴿أَشَدَّ﴾ على معنى أنه للخَشية[2].

قولُه: (استزادةٌ في مُدَّةِ الكَفِّ) يعني: في ﴿لَوْلَآ﴾ معنى التمنِّي والطَّلب، والمعنى: ليتَنا أُخِّرنا، فوَلَّد ﴿لَوْلَآ﴾ معنى السؤال.

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ١٦٤).

(٢) «الأمالي» لابن الحاجب (١: ١٣٦-١٣٧).

هَٰذِهِۦ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ۖ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا۟ هَٰذِهِۦ مِنْ عِندِكَ ۚ قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ ۖ فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا ﴿ مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ۖ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ ۚ وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾ ٧٨-٧٩]

قُرِئ: (يدرِكُكُم) بالرَّفع، وقيل: هو على حذفِ الفاء؛ كأنه قيل: فيدرككُم الموت، وشُبِّهَ بقولِ القائل:

مَن يفعلِ الحسناتِ اللهُ يشكُرُها

ويجوزُ أن يُقال: حُمِلَ على ما يقعُ موقعَ ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا۟ ﴾ وهو: أينما كنتم، كما حُمِلَ:

ولا ناعبٍ ....

على ما يقعُ موقعَ «ليسوا مصلحين»، وهو: ليسوا بمصلحين، فرفعَ كما رفعَ زهير:

قولُه: (**مَن يفعلِ الحسناتِ اللّـهُ يَشكُرُها**). تمامه:

والشَّرُّ بالشرِّ عندَ الله مِثلانِ(١)

وفي رواية: سِيَّانِ، واستُشهِدَ بأنه على تقديرِ حذفِ الفاء، أي: فاللّـهُ يَشكُرُها.

قولُه: (**وهو: أينما كُنتُم**) فإنَّ الشرطَ إذا وقَعَ ماضيًا يجوزُ في الجزاءِ الرفعُ والجَزْم؛ وإنَّما جازَ الرفعُ لأنَّ العاملَ لـمّا لم يعمَلْ (في القريبِ منه فلأنْ لا يعمَلَ) في البعيدِ أولى.

قولُه: (**كما حُمِلَ: ولا ناعبٍ**) أي: في قولِ الشاعر:

مشائيمُ ليسوا مُصلِحينَ عشيرةً ولا ناعبٍ إلَّا بِبَــيْنٍ غُرابُها(٢)

«**ولا ناعبٍ**»: **عطفٌ على محلِّ «مُصلحين»؛ إذِ التقدير: ليسوا بِمُصلحين، فإنه يوهِم** أنَّ الباءَ في «بمُصلحينَ» موجودةٌ، ثُم عَطَفَ عليه مجرورًا.

---

(١) اختُلِفَ في قائله، فقيل: لحسان بن ثابت كما في «الكتاب» لسيبويه (٣: ٦٥)، وقيل: لكعب بن مالك الأنصاري كما في «مشاهد الإنصاف» (١: ٥٣٧).

(٢) للفرزدق في «ديوانه» ص١٢٣. وقيل غير ذلك.

يقولُ: لا غائبٌ مالي ولا حَرِمُ

قولُه: (يقولُ: لا غائبٌ مالي ولا حَرِمُ)، أولُه:

وإنْ أتاهُ خَليلٌ يومَ مسألةٍ

قبلَه:

هُو الجَوادُ الذي يُعطيكَ نائلَهُ عَفْوًا ويُظلَمُ أحيانًا فيَنظلمُ(١)

الخليلُ: الفقير، والخُلّة: الحاجةُ والفقر، أي: محتاجٌ مختَلّ، ويومَ مسألة، أي: حاجة، قائلُه: زُهيرٌ يمدَحُ هَرِمَ بنَ سِنَان، يقول: لا يعتلُّ إذا أتاه الخَليلُ وسألَه مِن مالِه بعِلةٍ حتَّى يَحرِمَه، بل يقول: لا غائبٌ مالي بل هو حاضرٌ، ولا حَرِمٌ أي: لا حِرمانَ لك منِّي، رفَعَ «يقولُ» وهُو جَزاءُ الشَّرط لِـما ذكَرْنا. وقد خالَفَ هاهنا ما ذكَرَه في آلِ عمران عندَ قولِه: ﴿وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوٓءٍ تَوَدُّ﴾ [آل عمران: ٣٠] قال: لا يَصحُّ أن تكونَ «ما» شَرطيّة، لارتفاع ﴿تَوَدُّ﴾(٢)، ولم يجعَلْ هنا رفعَ ﴿يُدْرِككُّمُ﴾ مانعًا على أنّه أوّلَ الشرَّطَ بالماضي.

الانتصاف: في قولِه: «حُمِل على ما يقَعُ موقعَ ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا۟﴾ وهُو: أينما كنتم» نظرٌ، أمَّا «ولا ناعبٍ» فلأنَّ الباءَ اطَّردَ دخولُها في خبرِ «ليس» توطئةً فجاز الحملُ عليه. وأمَّا تقديرُ ﴿أَيْنَمَا﴾ في معنى كلامٍ آخَرَ يرتفعُ معَه ﴿يُدْرِككُّمُ﴾ فلَم يُشتهَرْ ولم يوجَدْ له نظير، وبيتُ زُهيرٍ محمولٌ بنقلِ سيبويهِ على التقديمِ والتأخيرِ(٣)، أي: يقولُ: لا غائبٌ مالي ولا حَرِمٌ إن أتاه خَليلٌ، كقولِ الشاعر:

يا أقرعُ بنَ حابسٍ يا أقرعُ إنّك إن يُصرَعْ أخوكَ تُصرَعُ(٤)

فليس مِن قَبيل: ولا ناعبٍ(٥).

---

(١) لزهير بن أبي سُلْمى في «ديوانه» ص٨١.

(٢) انظر: «الكشّاف» (٤: ٧٧).

(٣) «الكتاب» لسيبويه (٣: ٦٦).

(٤) سبق تخريجُه.

(٥) «الانتصاف بحاشية الكشّاف» (١: ٥٣٧).

وهو قولُ نَحْويٍّ سيبويّ. ويجوزُ أن يتصلَ بقولِه: ﴿وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾، أي: ولا تُنقَصونَ شيئًا مما كُتِبَ من آجالكم، أينما تكونوا في ملاحِمِ حروبٍ أو غيرِها،

قولُه: (**أي: ولا تُنقَصونَ شيئًا ممَّا كُتِبَ مِن آجالِكم، أينَما تكونوا في مَلاحِمِ حروبٍ أو غيرِها**)، فعلى هذا: «أين»: ظَرْفُ ﴿لَا يُظْلَمُونَ﴾، و﴿يُدْرِككُّمُ﴾: استئناف، وعلى الأولِ: ﴿أَيْنَمَا﴾: شَرْط، وجزاؤه ﴿يُدْرِككُّمُ﴾، والجُملةُ استئنافية.

الانتصاف: هذا حُجّةٌ واضحةٌ عليه في أنَّ القتلَ في المعركةِ لا يُعارِضُ الأجلَ المقدَّر(١).

وقلتُ: قد مضَى في آلِ عِمرانَ عندَ قولِه تعالى: ﴿فَادْرَءُوا عَنْ أَنفُسِكُمُ الْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ [آل عمران: ١٦٨] بيانُ مَذهبِه(٢)، وهُو أنهم دَفَعوا القتلَ عن أنفُسِهم بالقُعود، وعلى هذا التفسيرِ قولُه: ﴿يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ﴾ تقريرٌ لمعنى قولِه: ﴿وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾ [النساء: ٧٧]، على طريقةِ الطَّردِ والعكس؛ لأنَّ منطوقَ الأولِ على هذا التفسير: أنّ آجالَكم مُقدَّرةٌ لا تَنقُصُ وإن أقحَمتُم أنفُسَكم في الأخطار، ومفهومُه: أنها لا تَزيدُ وإن أحصَنتُموها في بروجٍ مشيَّدةِ الأقطارِ، وبالعكسِ في قولِه: ﴿يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ﴾، فمعنى قولِه: ﴿قُلْ مَتَاعُ الدُّنْيَا قَلِيلٌ﴾ [النساء: ٧٧] على هذا أنَّ التمتُّعَ في الدنيا إنَّما يكونُ في أزمنةٍ قلائلَ، وقولُه: ﴿وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾ تتميمٌ له. عُلِمَ منَ الأولِ أنَّ الحياةَ في وَشْكِ الزَّوال، ومنَ الثاني أنها معَ ذلك مقدَّرةُ الآجال، والجُملتانِ جوابٌ عن قولِهم: ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنَا إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾. وقريبٌ منه قولُه تعالى: ﴿قُل لَّن يَنفَعَكُمُ الْفِرَارُ إِن فَرَرْتُم مِّنَ الْمَوْتِ أَوِ الْقَتْلِ وَإِذًا لَّا تُمَتَّعُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الأحزاب: ١٦]، وعلى أن يَتِمَّ الكلامُ عندَ قولِه: ﴿وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾. قولُه: ﴿قُلْ مَتَاعُ الدُّنْيَا قَلِيلٌ﴾ جاء على عمومِه، والمرادُ مِن قولِه: ﴿وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾، لا يُنقَص مِن سَعْيِكم في نُصْرةِ الدِّينِ وسائرِ أعمالِكم، ويكونُ قولُه: ﴿قُلْ مَتَاعُ الدُّنْيَا قَلِيلٌ﴾ رَدْعًا لهم على جُبنِهم وخَوفِهم منَ الناسِ لمحبّةِ الدُّنيا، والركونِ إلى حُطامِها، وإيثارِها على الجهادِ الذي هُو الحياةُ الأُخْرَويّة، وهُو كالتمهيدِ للجَواب، يعني: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ﴾، وهُو استئنافٌ لبيانِ أنَّ جُبنَهم وخوفَهم منَ الناسِ لا ينفَعُهمُ البتةَ؛ لأنَّ الآجالَ مقدَّرة، لا ينفَعُ الحذَرُ إذا جاءَ القَدَر.

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشّاف» (١: ٥٣٧).

(٢) «الكشّاف» (٤: ٣٣٩).

ثمّ ابتدأ قولَه: ﴿يُدۡرِككُّمُ ٱلۡمَوۡتُ وَلَوۡ كُنتُمۡ فِي بُرُوجٖ مُّشَيَّدَةٖ﴾، والوقْفُ على هذا الوجهِ على ﴿أَيۡنَمَا تَكُونُواْ﴾.

والبروج: الحصون. ﴿مُّشَيَّدَةٖ﴾: مُرَفَّعة. وقُرِئ: (مَشِيدَة) من شادَ القصرَ إذا رفعَه، أو طلاه بالشِّيد وهو الجِصّ. وقرأ نُعَيمُ بنُ مَيْسرة: (مُشيِّدة) بكسرِ الياء؛ وصفًا لها بفعلِ فاعلِها، مجازًا كما قالوا: قصيدةٌ شاعرة، وإنما الشاعرُ قارِضُها.

السيئةُ تقعُ على البليّـةِ والمعصية، والحسنةُ على النعْمةِ والطاعة، ....

قولُه: (**والبُروج: الحُصُونُ. ﴿مُّشَيَّدَةٖ﴾: مرفَّعةٌ**). **الراغب**: البُروج: القصُور، وسُمِّي بُروج النجومِ لمنازلِها المختصَّةِ بها، وقولُه تعالى: ﴿وَلَوۡ كُنتُمۡ فِي بُرُوجٖ مُّشَيَّدَةٖ﴾ يَصحُّ أن يُرادَ بها بُروجٌ في الأرض، وتكونَ إشارةً إلى ما قال الشاعر:

ولو كنتُ في غُمْـدانَ يَحرسُ بابَهُ ... أراجيـلُ أحْبوشٌ وأسْـوَدُ آلِفُ
إذاً لأتَـتْني حيث كنـتُ منيَّتي ... يَحُـثُّ بها هـادٍ لإثـرِيَ قائفُ[1]

وأن يُرادَ بها (بروجُ النجوم)، ويكونُ لفظُ المُشَيَّدةِ فيها على سبيلِ الاستعارة، وتكونُ الإشارةُ بالمعنى إلى نحوِ ما قال زُهير:

ومَن هابَ أسـبابَ المَنايا ينَلْنَهُ ... ولو نالَ أسبابَ السماءِ بسُلَّمِ[2]

قولُه: (**السيِّـئةُ تقعُ على البَلِيّةِ والمعصِية، والحَسنةُ على النِّعمةِ والطاعة**). **الراغب**: الحسَنةُ والسيِّئةُ منَ الألفاظِ المشترَكة؛ كـ«الحيوان» الذي يقعُ على الإنسانِ والفَرسِ والحمار[3]، أو منَ الأسماء المختلِفة كالعَيْن، ولو أنّ قائلًا قال: الحيَوانُ متكلِّم، والحيَوانُ غيرُ متكلِّم، وأرادَ بالأولِ الإنسانَ، وبالثاني الفرسَ والحمار: لم يكنْ مُناقضًا؛ وكذا إذا قيل: العَيْنُ في الوَجْه، والعَيْنُ ليس في الوَجْه، وأُريدَ بالأُولى الجارِحة، وبالثانية عينُ الميزانِ أو السَّحابُ، وكذلك

---

(١) البيتان لثعلبة بن عمرٍو العَبْدي. انظر: «المفضّليات» ص٥١.
(٢) «مفردات القرآن» ص١١٥. والبيتُ المذكور لزهير في «ديوانه» ص٣٢.
(٣) «مفردات القرآن» ص٢٣٥.

....

الآيةُ: إذا أُريدَ بالحَسنةِ والسيئةِ في الآيةِ الثانية غيرُ الذي أُريدَ بهما في الآيةِ الأولى(١). وقلتُ: ويُمكنُ أن يقالَ: لـمّا عقَّبَ ﴿وَإِن تُصِبۡهُمۡ حَسَنَةٌ﴾ بقولِه: ﴿أَيۡنَمَا تَكُونُواْ يُدۡرِككُّمُ ٱلۡمَوۡتُ﴾ ناسَبَ أن تُحمَلَ الحَسَنةُ الأولى على النِّعمة، والسيِّئةُ على البَلِيّة، ولـمّا أردَفَ قولَه: ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنۡ حَسَنَةٖ﴾ بقولِه: ﴿وَأَرۡسَلۡنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولٗا﴾ ناسَبَ أن يُحمَلا على ما يتعلَّقُ بالتكليفِ من المعصِيةِ والطاعة؛ ولذلك غيَّرَ العبارةَ في قولِه: ﴿وَإِن تُصِبۡهُمۡ حَسَنَةٌ﴾ وقولِه: ﴿مَّآ أَصَابَكَ﴾.

قال الراغب: فإن قيل: ما الفرقُ بينَ قولِك: هذا من عندِ الله، وهذا منَ اللّـهِ؛ حتَّى قال في الأوَّل: ﴿قُلۡ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ ٱللَّهِ﴾ وقال في الثاني: ﴿فَمِنَ ٱللَّهِ﴾؟ قيل: إنّ قولَه: مِن عندِ اللّـهِ أعمُّ؛ فإنه قد يُقالُ فيما كان يَرضاهُ ويَسخَطُه، وفيما يَحصُلُ، وقد أمَرَ به ونَهى، ولا يُقالُ: هُو منَ اللّـهِ إلّا فيما كان يَرضاه ويَأمُرُه، وبهذا النظرِ قال عُمرُ رَضِيَ اللهُ عنه: إنْ أَصبتُ فمنَ الله، وإن أخطأتُ فمنَ الشيطان(٢). فالنفْسُ المذكورةُ ها هُنا هيَ المذكورةُ في قولِه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلنَّفۡسَ لَأَمَّارَةُۢ بِٱلسُّوٓءِ﴾ [يوسف: ٥٣]، ومقتضَى الآيةِ كقولِه: ﴿مَن جَآءَ بِٱلۡحَسَنَةِ فَلَهُۥ خَيۡرٞ مِّنۡهَا﴾ [القصص: ٨٩]، وقولِه: ﴿وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَكُبَّتۡ وُجُوهُهُمۡ فِي ٱلنَّارِ﴾ الآية [القصص: ٩٠](٣).

فإن قيل: إذا كان معنى الآيةِ على ما ذكَرتُ في أنه أُريدَ بِهِ الثوابُ والعقابُ؛ فهلّا قال: ما أصابَكَ مِن حسَنة وسيِّئة فمِن نفْسِك، إذا كان مقتضَى ثوابِه وعقابِه فعلَ العبد؟ قيل: إنّما نَسَبَ اللّـهُ تعالى الحَسنةَ إلى نفْسِه في الثوابِ تنبيهًا على أنه سببُ الخَيرات، ولولاه لَـما حصَلَ بوَجْهٍ، فإنه يَكسِبُه العبدُ بإرادةٍ منَ اللّـهِ تعالى وأمرٍ وحثٍّ وتوفيق، وأمّا السيِّئةُ وإن كانت بإرادةٍ منَ اللّـهِ تعالى فليس بأمرٍ منه ولا حثٍّ ولا توفيق، ومعَ ذلك أدَّبَ بذلك عبادَه ليُراعوا فيما يَنالُهم من نِعمتِه عليهم ويَنسُبوا الحَسَناتِ إليه ويَعلَموا أنه سببُ كلِّ خيرٍ

---

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٣: ١٣٣٤).

(٢) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٨٤٨٣) وأبو داود (٢١١٨) وغيرهما من كلام ابن مسعود في حديثِ بَرْوَع بنت واشق رَضِيَ الله عنها، و«تفسير الراغب الأصفهاني» (٣: ١٣٣٧).

(٣) من قوله: «ومقتضى الآية» إلى هنا ساقط من (ط) و(ص) و(غ).

....

آت، وأنه لولاه لَـما حصَلَ منها شيء، وعلى هذا قولُ عليٍّ رَضِيَ اللّـهُ تعالى عنه: لا تخشَ إلَّا ذنْبَك، ولا تَرْجُ إلَّا ربَّك، وقال القاضي: الآيتانِ كما تَرى لا حُجةَ لنا فيهما ولا للمعتزلة(١).

وأما الإمامُ فقد أطنَبَ فيه كلَّ الإطنابِ بتعديدِ الأقوالِ والتراجيح، فاختار منها العموم، قال: قولُه: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُواْ هَٰذِهِۦ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ يفيدُ العمُومَ في كلِّ الحسَناتِ منَ النِّعمِ والطاعات، ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ﴾ يفيدُ العمومَ في كلِّ السيئاتِ منَ البَلايا والمعاصي، ثم قولُه: ﴿قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ صَريحٌ في أنَّ الجميعَ منَ الله، فكانتِ الآيةُ دالّةً على أنَّ جميعَ الطاعاتِ والمعاصي منَ اللّـهِ تعالى وهُو المطلوب(٢).

وما اختارهُ المصنِّفُ منَ اختصاصِهما بالنِّعمةِ والبَلِية أَوْلى، والمقامُ لهُ أدعَى، لا سيَّما سببُ النزول، ولفظةُ الإصابة إنَّما تُستعمَلُ فيما ذُكِرَ شائعًا ذائعًا، وفي الطاعةِ والمعصية نادرًا، لكنْ يُشكِلُ بما أنهُ تعالى إنما نفَى أن تكونَ الحَسنةُ والسيِّئة المخصُوصتانِ من عندِ غيره بقولِه: ﴿قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾، ثُم أثبَتَ أنَّ تلك الحَسَنةَ منَ اللّـهِ والسيِّئة من نفْسِ العبد، والتقصِّي(٣) منهُ إنَّما يَحصُلُ ببيانِ فائدةِ ذكْرِ ﴿عِندِ﴾، والتمييز بلفظةِ ﴿هَٰذِهِۦ﴾، وليستْ إلَّا لاستقلالِ الاستناد، كأنه قيل: ليست هذه السيئةُ المشخَّصةُ إلَّا مِن تلقاءِ نفْسِك ومِن قِبَلِك، وليسَ للّـهِ تعالى فيها قضاءٌ ولا قدَر، ونحوُه قولُه: ﴿وَعَلَّمْنَٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا﴾ [الكهف: ٦٥]، أي: بغيرِ واسِطةِ تعليمِ معلِّم، قال في قولِه تعالى: ﴿حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِم﴾ [البقرة: ١٠٩]: «تمنِّيهم ذلك من عندِ أنفُسِهم، ومن قِبَلِ شَهَواتِهم، ولا مِن قِبَلِ التديُّنِ والمَيْلِ معَ الحقّ»، ألا تَرى كيف أثبَتَ ونفَى، وكان يَلزَمُ منه تعدُّدُ الخالقِ كمذهبِ المَجُوس؟

ولـمّا لم يكنْ قَصْدُ اليهودِ في الإيرادِ هذا ـ بل ما ذكَرَه المصنِّفُ من قولِه: «أضافوها إليك وقالوا: هي من عندك وما كانت إلَّا بشؤمك» لكنْ لزِمَ منهُ ذلك ـ رَدَّ اللهُ تعالى عليهم بقولِه: ﴿قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ هذا المؤدِّي اللازم أولًا، لكونِه أهمَّ؛ لأنه ذَبٌّ عمّا يَلزَمُ نسبتَه إلى

---

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٢٢٢).

(٢) «مفاتيح الغيب» (١٠: ١٤٥).

(٣) في (ط): «والتفصيِّ» بالفاء.

....

اللّـهِ تعالى منَ الشِّركِ ظاهرًا، ثُم وَبَّخَهم وعنَّـفَهم حيثُ رتَّبَ عليه بالفاءِ قولَه: ﴿فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾، وجاء باسمِ الإشارةِ تحقيرًا، وخَصَّ الفقهَ بالذِّكرِ تسجيلًا عليهم بعدَم الفِطنة، أي: فما هٰؤلاءِ الجَهَلةِ لا يَفطَنونَ ما يتفوَّهونَ مِن لزومِ تعدُّدِ الخالقِ المُستلزِمِ للشِّركِ المؤدِّي إلى فسادِ العالم، ثم استؤنفَ بما هُو حقيقةُ الجوابِ قائلًا: ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ﴾ على الخطابِ العامِّ، ليَدخُلوا فيه دخولًا أوّليًّا مشتملًا على نَوعٍ منَ الالتفات، أخبَرَ عنهم أولًا على سبيلِ الغَيْبةِ في قولِه: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا۟﴾، ثُم جعَلَهم كالحاضِرينَ المشاهِدينَ في قولِه تعالى: ﴿فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ نَعْيًا عليهم سُوءَ مَقالتِهم إلى غيرِهم، ثُم صيَّرَهم كالمخاطَبينَ في قولِه: ﴿مَّآ أَصَابَكَ﴾ مزيداً للتوبيخ على ما نَسَبوا إلى رسُولِ الله ﷺ من إضافةِ الشُّؤم إليه، وأبرَزَ الجوابَ على صُورةِ القولِ بالموجَبِ، قَرَّرَ أولًا ما أرادوا من قولِهم، ثُم كَرَّ إلى إبطالِه وقَلْعِه من سِنْخِه، أي: صَدَقتَ أيها القائلُ فيما قلتَ: هذه من عندِ الله، لكنْ كذَبْتَ فيما زَعمتَ: هذه مِن عندِك؛ بل هُو مِن شُؤمِ نفْسِكَ الخبيثةِ وتكذيبِك الحقَّ الجَلِيَّ بقولِك: إنَّ محمدًا ليس بمبعوثٍ إلى الكلّ، وإنَّ بعثَتَه مختَصَّةٌ بالعرب، فظَهَر من هذا التقريرِ اختلافُ جِهتَيْ نَفْيِ المشيئةِ وإثباتِها من حيثُ الإيجادُ والسبب، وإلى الأولِ يُلمِحُ قولُه: «فرَدَّ اللّـهُ عليهم بقولِه تعالى: ﴿قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ يَبسُطُ الأرزاقَ ويَقبِضُها» وإلى الثاني بقولِه: «لأنك السببُ فيها».

ولـمّا فرَغَ سبحانَه وتعالى مِن ردِّ القومِ في الأمرَيْنِ؛ شرَعَ يُسلِّي حبيبَه صَلَواتُ اللّـهِ عليه وسَلامُه ممَّا أضافوا إليه من أنَّ السيئةَ بسببِك ومِن قولِهم: إنك لستَ بمبعوثٍ إلى الكلِّ بقولِه: ﴿وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾، فإنه دَلَّ بعبارةِ النصِّ على ما قال المصنِّفُ: «لستَ برسُولِ العرَبِ وحدَهم، أنتَ رسُولُ العرَبِ والعجَم»، ودَلَّ بإشارتِه بواسطةِ لفظِ الإرسالِ والعمومِ وإيثارِ صيغةِ التعظيمِ وخطابِ الرسولِ على معنى قولِه تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٧]، يعني: كيف يُتصوَّرُ فيه السَّوء؟ وإنه رحمةٌ مُهداةٌ للعالَمينَ. وكفَى بقولِه تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ على إرادةِ التسلِّي، واللهُ تعالى أعلم بمراده من كلامه.

قـالَ اللهُ تعـالى: ﴿وَبَلَوْنَٰهُم بِٱلْحَسَنَٰتِ وَٱلسَّيِّـَٔاتِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الأعـراف: ١٦٨]. وقال: ﴿إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ [هود: ١١٤] والمعنى: وإن تصبْهم نعمةٌ من خِصْبٍ ورخاءٍ نسبوها إلى الله، وإن تصبْهم بليّةٌ من قَحْطٍ وشدّةٍ أضافوها إليك، وقالوا: هي من عندِكَ وما كانت إلّا بشؤمك، كما حكى اللهُ عن قومِ موسى: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا۟ بِمُوسَىٰ وَمَن مَّعَهُۥٓ﴾ [الأعراف: ١٣١]، وعن قومِ صالح: ﴿قَالُوا۟ ٱطَّيَّرْنَا بِكَ وَبِمَن مَّعَكَ﴾ [النمل: ٤٧]. ورُوِيَ عن اليهود ـ لُعِنَتْ ـ أنها تشاءمت برسولِ اللّـهِ؛ فقالوا: منذ دخلَ المدينةَ نَقصت ثمارُها، وغَلتْ أسعارُها، فردَّ اللهُ عليهم بقوله: ﴿قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ يبسطُ الأرزاقَ ويقبضُها على حسبِ المصالح. ﴿لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾ فيعلموا أنّ اللهَ هو الباسطُ القابض، وكلّ ذلكَ صادرٌ عن حكمةٍ وصواب.

ثمّ قال: ﴿مَّآ أَصَابَكَ﴾ يا إنسانُ، خطابًا عامًّا ﴿مِنْ حَسَنَةٍ﴾ أي: من نعمةٍ وإحسانٍ ﴿فَمِنَ ٱللَّهِ﴾: تفضّلًا منه وإحسانًا وامتنانًا وامتحانًا، ﴿وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ﴾: من بليّةٍ ومصيبةٍ ﴿فَمِن نَّفْسِكَ﴾: لأنك السببُ فيها بما اكتسبتْ يداك، ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُوا۟ عَن كَثِيرٍ﴾ [الشورى: ٣٠].

وعن عائشةَ رَضِيَ اللهُ عنها: «ما من مسلمٍ يصيبُه وَصَبٌ ولا نَصَبٌ حتى الشوكةُ

قولُه: (**ثُم قال تعالى: ﴿مَّآ أَصَابَكَ﴾ يا إنسان، خطابًا عامًّا**) يعني: أنه مِن بابِ قولِه:

إذا أنتَ أكرمتَ الكريمَ ملَكْتَهُ   وإن أنتَ أكرمتَ اللئيمَ تمرَّدا(١)

أي: الخطابُ لعامته بحيثُ لا يختصُّ بأحدٍ دونَ أحد.

قولُه: (**وعن عائشةَ رَضِيَ اللّـهُ عنها: «ما مِن مُسلم»**) الحديث من روايةِ البخاريِّ ومسلم وغيرِهما، قالت: قال رسُولُ اللـهِ ﷺ: «ما مِن مُصيبةٍ تُصيبُ المؤمنَ إلّا كفَّرَ اللّـهُ عنهُ بها، حتَّى الشَّوكةِ يُشاكُهُ»(٢).

---

(١) للمتنبي في «ديوانه» بشرح الواحدي ص٢٦٦.

(٢) أخرجه البخاري (٥٦٤٠) ومسلم (٢٥٧٢) وغيرهما.

يُشاكُها، وحتى انقطاعِ شِسْعِ نعلِه إلّا بذنب، وما يعفو اللهُ أكثر».

﴿وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾، أي: رسولًا للناسِ جميعًا، لستَ برسولِ العربِ وحدَهم،

الجوهري: شاكتني الشَّوكةُ تَشُوكُني: إذا دخَلتْ في جسَدِه.

قولُه: (أي: رسُولًا للناس جميعًا) يريدُ أنَّ تقديمَ ﴿لِلنَّاسِ﴾ على عامِله وهُو ﴿رَسُولًا﴾ يفيدُ في هذا المقامِ معنَى القَصْرِ القَلْبيِّ، وبيانُه أنَّ اللامَ في ﴿لِلنَّاسِ﴾ للاستغراق، وهُو في مقابلةِ البعض؛ لأنَّه رَدٌّ لزَعْمِ اليهودِ أنه مبعوثٌ إلى العربِ خاصّةً دونَ كلِّ الناس، وإليه الإشارةُ بقولِه: «لستَ برسُولِ العرَبِ وحدَهم، أنت رسُولُ العربِ والعَجم» أي: جميعِ أصنافِ الناس؛ لأن معنى القَصْرِ القَلْبي: رَدُّ المخاطَبِ إلى إثباتِ ما يَنفيه، ونَفْي ما يُثبِتُه منَ الحُكم.

والظاهرُ أنَّ القائلينَ اليهودُ؛ لأنَّه تعالى لـمّا رَدَّ عليهم ما قالوه في حقِّه ﷺ: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُواْ هَٰذِهِۦ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُواْ هَٰذِهِۦ مِنْ عِندِكَ﴾ بقولِه: ﴿قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾[(١)]، كما يَدُلُّ عليه قولُ المصنِّف: «رُويَ عنِ اليهودِ ـ لُعِنتْ ـ أنها تشاءمتْ برسُولِ الله ﷺ، فقالوا: منذُ دخَلَ المدينةَ نقَصَتْ ثمارُها، فرَدَّ اللّـهُ عليهم بقوله: ﴿قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾»، وكان ذلك أمرًا يتعلّقُ بالأمورِ الدُّنيَوية، أتى بردٍّ آخَرَ على ما يتعلَّقُ بالأمورِ الدِّينية استطرادًا، وهُو قولُه تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾.

وإنَّما أُوثِـرَ التعريفُ الاستغراقيُّ على العهدِ والجِنس؛ لأنه إذا جُعِلَ للعهدِ والمقامِ فقد أثبَتَ بعثتَه إلى بعضٍ دونَ بعض، وإذا رَدَّ زَعمَهم أنه لم يُبعَثْ إليهم بل بُعِثَ إلى العربِ فتنتفي بعثتُه عن العَربِ ويختَصُّ، وهُو خُلْف. وأمَّا الجنسُ فلا يصحُّ أيضًا، لأنَّ الكلامَ حينَئذٍ معَ جنسِ الناسِ وجنسِ الجنّ، ولا قائلَ: إنه لم يُبعَثْ إلى الإنس بل بُعِثَ إلى الجنّ. وأمّا قَصْرُ الإفرادِ فلا يَصحُّ أيضًا؛ لأنه لا يَزعُمُ أحدٌ منَ المخالِفينَ أنه بُعِثَ إلى الجنِّ والإنس، فيُردَّ أنه مختَصٌّ بالإنس.

قال أبو البقاء: ﴿رَسُولًا﴾: حالٌ مؤكِّدة، أي: ذا رسالة، ويجوزُ أن يكونَ مصدَرًا، و﴿لِلنَّاسِ﴾ متعلِّقٌ بـ﴿أَرْسَلْنَا﴾[(٢)].

---

(١) انظر: «معالم التنزيل» للبغوي (٢: ٢٥٢) و«أنوار التنزيل» للبيضاوي (٢: ٢٢١).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣٧٥).

أنتَ رسولُ العربِ والعجم، كقولِه: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ﴾ [سبأ: ٢٨]، ﴿قُلۡ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيۡكُمۡ جَمِيعًا﴾ [الأعراف: ١٥٨]. ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدٗا﴾ على ذلك، فما ينبغي لأحدٍ أن يَخرجَ مِن طاعتِك واتّباعِك.

[﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَۖ وَمَن تَوَلَّىٰ فَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ عَلَيۡهِمۡ حَفِيظٗا﴾ ٨٠]

﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾؛ **لأنه لا يأمرُ إلّا بما أمرَ اللهُ** به، **ولا ينهى إلّا عمّا نهى اللهُ** عنه، فكانت طاعتُه في امتثالِ ما أَمرَ به، والانتهاءِ عمّا نهى عنه طاعةَ الله.

ورُوِيَ أنه قال: «من أحبّني فقد أحبَّ الله، ومن أطاعني فقد أطاعَ الله» فقالَ المنافقون: ألا تسمعونَ إلى ما يقولُ هذا الرّجل، لقد قارفَ الشركَ وهو ينهى أن يُعبَدَ

وقال القاضي: ﴿رَسُولٗا﴾: حالٌ قُصِدَ بها التأكيدُ إن عُلِّقَ الجارُّ بالفعل، والتعميمُ إن عُلِّقَ بها: رسولًا للناس[1]. وإنّما اختار المصنِّفُ هذا الوجهَ ليُطابِقَ المقامَ؛ لأنَّ الكلامَ معَ اليهودِ كما سَبَقَ[2]؛ ولهذا استَشهَدَ بالآيتَين الدالتَين على العموم، على أن يكونَ ﴿كَآفَّةٗ﴾ صفةَ مصدرٍ محذوف، أي: إلّا رسالةً كافةً عامةً مُحيطةً بهم، وعلى أن يكونَ حالًا منَ الكافّ، أي: جامعًا للناسِ في الإنذارِ على[3]: وما أرسلناكَ إلاّ كافًّا للناسِ عنِ الكُفرِ والمعاصي.

قولُه: (﴿فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ **لأنه لا يَأمُرُ إلّا بما أمَرَ اللهُ**) إلى آخِره. هذا التعليلُ يُفيدُه لفظُ ﴿ٱلرَّسُولَ﴾؛ لأنه مِن وَضْعِ المُظهَرِ موضعَ الضَّميرِ للإشعارِ بعِلِّيَةِ إيجابِ الطاعةِ له، يدُلُّ عليه السِّياقُ وهُو قولُه: ﴿وَأَرۡسَلۡنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولٗا﴾، والسِّياقُ وهُو قولُه: ﴿وَمَن تَوَلَّىٰ فَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ عَلَيۡهِمۡ حَفِيظٗا﴾، وكان منَ الظاهر: ومَن تولّى فقد عصَى الله؛ لقولِه: ﴿فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾، فوضَعَ مَوضعَه ﴿فَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ عَلَيۡهِمۡ حَفِيظٗا﴾ ليَدُلَّ على المبالغة؛ لأنَّ هذا الكلامَ إنَّما يُخاطَبُ به مَن ظَنَّ أنه حفيظٌ عليهم وعلى أن يَرُدَّهم منَ العِصيانِ إلى الطاعة، وهذا يُبنَى على أنَّ القومَ قد أوْغَلوا في العِصيان.

---

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٢٢٣).

(٢) من قوله: «وقال القاضي» ﴿رَسُولٗا﴾ إلى هنا ساقط من (ط).

(٣) في (ط): «لا على».

غيرُ الله، ما يريدُ هذا الرّجلُ إلّا أن نتخذَه ربًّا كما اتخذتِ النصارى عيسى؛ فنزلت.

﴿وَمَن تَوَلَّىٰ﴾ عن الطاعةِ فأعرضْ عنه، ﴿فَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ﴾ إلّا نذيرًا لا حفيظًا ومهيمنًا عليهم، تحفظُ عليهم أعمالَهم، وتحاسِبُهم عليها، وتعاقبُهم، كقولِه: ﴿وَمَآ أَنتَ عَلَيۡهِم بِوَكِيلٖ﴾ [الأنعام: ١٠٧].

[﴿ وَيَقُولُونَ طَاعَةٞ فَإِذَا بَرَزُواْ مِنۡ عِندِكَ بَيَّتَ طَآئِفَةٞ مِّنۡهُمۡ غَيۡرَ ٱلَّذِي تَقُولُۖ وَٱللَّهُ يَكۡتُبُ مَا يُبَيِّتُونَۖ فَأَعۡرِضۡ عَنۡهُمۡ وَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱللَّهِۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلًا﴾ ٨١]

﴿ وَيَقُولُونَ ﴾ إذا أمرتهم بشيءٍ: ﴿طَاعَةٞ﴾ بالرفع، أي: أمرُنا وشأْنُنا طاعةٌ، ويجوزُ النصبُ بمعنى: أطعناكَ طاعةً، وهذا من قولِ المرْتسِم: سمعًا وطاعةً، وسمعٌ وطاعةٌ. ونحوُه قولُ سيبويه: وسمعنا بعضَ العربِ الموثوقِ بهم يقالُ له: كيفَ أصبحت؟ فيقول: حمدُ اللّـهِ وثناءٌ عليه، كأنه قال: أمري وشأني حمدُ الله، ولو نصبَ حمدَ اللّـهِ وثناءً عليه كانَ على الفعل، والرفعُ يدلُّ على ثباتِ الطاعةِ واستقرارِها.

﴿بَيَّتَ طَآئِفَةٞ﴾: زوّرتْ طائفةٌ وسوّت ﴿غَيۡرَ ٱلَّذِي تَقُولُ﴾ خلافَ ما قالت وما

قولُه: (من قولِ المُرتسِم). **الأساس**: ومنَ المجاز: رَسَمتُ له أن يفعلَ كذا فارتَسَمَه، وأنا أرتَسِمُ مَراسِمَكَ لا أتخطّاها، ومنهُ: ارتَسَمَ: إذا دَعَا، كأنه أخَذَ بما رَسَمَ اللّـهُ له من الالتجاءِ إليه.

قولُه: (زَوَّرَت طائفةٌ) يُروَى بالراءِ والزاي بعدَ الواو، يقال: زَوَّرْتُ في نفسي كلامًا ثُم قُلتُه، أي: دبَّرت، ومنه قولُ عُمَر رَضِيَ اللّـهُ عنه: زَوَّرْتُ في نفسي كلامًا أقومُ به يومَ السَّقيفة، فقامَ به أبو بكرٍ رَضِيَ الله عنه[1]. ورَواه أبو عُبيدةَ[2] بتقديم الزاي على الراء، وقد خُطِّئَ، وليس بخطأٍ؛ لأنَّ المصنِّفَ ذكَره في «الفائق» في كتابِ الزاي[3]، في سَقيفةِ بني

---

(١) أخرجه البخاري (٦٨٢٩).

(٢) يعني مَعْمَر بن المُثنَّى. سبقت ترجمتُه.

(٣) انظر: «الفائق في غريب الحديث» (٢: ١٣١).

أُمِرَت به، أو خلافَ ما قالت وما ضَمِنتْ من الطاعة؛ لأنهم أبطنوا الردَّ لا القبول، والعصيانَ لا الطاعة، وإنها ينافقونَ بها يقولونَ ويُظهرون، والتبييتُ: إمّا من البيتوتة؛ لأنه قضاءُ الأمرِ وتدبيرُه بالليل، يقال: هذا أمرٌ بُيِّتَ بليلٍ، وإمّا من أبياتِ الشعر؛ لأنّ الشاعرَ يدبِّرُها ويسوّيها. ﴿وَٱللَّهُ يَكۡتُبُ مَا يُبَيِّتُونَ﴾: يُثْبتُه في صحائفِ أعمالِهم، ويُجازيهم عليه على سبيلِ الوعيد؛ أو يكتبُه في جملةِ ما يوحي إليك، فيطلعُك على أسرارِهم، فلا يَحسبوا أنَّ إبطانَهم يُغني عنهم. ﴿فَأَعۡرِضۡ عَنۡهُمۡ﴾: ولا تحدِّثْ نفسكَ بالانتقامِ منهم، ﴿وَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱللَّهِ﴾ في شأنهم، فإنّ الله يكفيكَ مَعَرَّتَهم، وينتقمُ لكَ منهم إذا قَوِيَ أمرُ الإسلامِ وعزَّ أنصارُه. وقُرِئَ: (بَيّت طَّائفة) بالإدغامِ وتذكيرِ الفعل؛ لأنّ تأنيثَ الطائفةِ غيرُ حقيقيٍّ، ولأنها في معنى الفريقِ والفَوْج.

[﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلۡقُرۡءَانَۚ وَلَوۡ كَانَ مِنۡ عِندِ غَيۡرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخۡتِلَٰفٗا كَثِيرٗا﴾ ٨٢]

تَدبُّرُ الأمرِ: تأمُّلُه والنظرُ في أدبارِه، وما يؤولُ إليه في عاقبتِه ومنتهاه، ثمّ استُعمِلَ

ساعِدةَ حينَ اختَلفتِ الأنصارُ على أبي بكر، فجاء أبو بكرٍ رَضِيَ الله عنه فما تَرَكَ شيئًا ممَّا كنتُ زَوَّرْتُه، قال أبو زيد(١): كلامٌ مُزَوَّرٌ ومُزَوَّق أي: محُسَّن، وقيل: مُهيَّأٌ مقوًّى. من قولِ ابنِ الأعرابي: الزُّورُ: القُوّة، وليس لهُ زُور، أي: قُوةُ رأي(٢). وفي «النِّهاية» في بابِ الزاي: في حديثِ عُمَر: كنتُ زورتُ في نفسي مقالةً، أي: هيَّأتُ وأَصلحتُ.

قولُه: (معَرَّتهم). النهاية: المَعَرَّة: الأمرُ القَبيحُ المكروهُ والأذى، وهي مَفْعَلَةٌ منَ العَرِّ، وأصلُ المَعَرّة: موضعُ العَرِّ، وهو الجَرَب.

قولُه: (وقرئ: «بَـيَّت طَّائفَةٌ» بالإدغام): قرأ أبو عَمْرٍو وحمزةُ بإدغامِ التاءِ في الطاء، والباقونَ بفَتحِ التاءِ مِن غيرِ إدغام.

قولُه: (تَدَبُّرُ الأمر: تأمُّله)، قال المصنِّف: في قولِه: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلۡقُرۡءَانَ﴾ الآية،

---

(١) الأنصاري، سعيد بن أوس. سبقت ترجمتُه.

(٢) ذكره أبو عُبَيْد في «غريب الحديث» (٣: ٢٤٢).

في كلِّ تأمّل، فمعنى تدبُّـرِ القرآن: تأمُّـلُ معانيه وتبصّرُ ما فيه.

﴿لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾: لكانَ الكثيرُ منه مختلفًا متناقضًا، قد تفاوتَ نظمُه وبلاغتُه ومعانيه، فكانَ بعضُه بالغًا حدَّ الإعجاز، وبعضُه قاصرًا عنه يمكنُ معارضتُه، وبعضُه إخبارًا بغيبٍ قد وافقَ المخبرَ عنه، وبعضه إخبارًا مخالفًا للمخبرِ عنه، وبعضُه **دالًّا على معنًى صحيحٍ عندَ علماءِ المعاني،** ....

فوائد، منها: وجوبُ النظرِ في الحُجَجِ والدَّلالات، وبُطلانُ التقليد، وبُطلانُ قولِ مَن يقول: القرآنُ لا يُفهَمُ المرادُ بظاهرِه، وبُطلانُ قولِ مَن يقولُ[1]: إنَّ المعارفَ الدِّينيةَ ضروريّة، وفيها الدَّلالةُ على صحّةِ القياس، والدَّلالةُ على أنَّ أفعالَ العبادِ ليستْ بخَلْقِ اللّـهِ تعالى لوجودِ التناقُضِ فيها، وفيه نظر.

الراغب: التدبُّر: النظرُ في دُبُرِ الأمورِ وتأمُّلُها، وأصلُه من الدُّبُر، ومنه الدَّبُور، وقد يقالُ ذلك في تأمُّلِ الشيءِ بعدَ حصُولِه، ومعرفةِ خيرِه مِن شرِّه، وصَلاحِهِ مِن فسادِه، كقولِك: تَدبَّرتُ فيما فعَلَ فلانٌ فوجَدتُه سَدِيدًا[2]، وإلى هذا نظَرَ المصنِّفُ في قولِه: «ثُم استعُملَ في كلِّ تأمل».

قولُه: (**دالًّا على معنًى صَحيحٍ عندَ علماءِ المعاني**). إنَّما خَصَّ علماءَ المعاني؛ لأنَّ جُلَّ التركيبِ التنزيليِّ واردٌ لا على مقتضَى الظاهر، فمَن لم يُمارِسْ هذا العلمَ وما مُنحَ الفضْلَ الإلهيَّ مِن سَلامةِ فطرةٍ واستقامةِ طبيعةٍ وشِدّةِ ذكاءٍ وصَفاءِ قَريحة: بادَرَ إلى بيانِ الاختلافِ وإظهارِ التناقض، وإذا نظَرَ صاحبُه إليه استَنْبطَ من ذلكَ الاختلافِ معانيَ تُحرَقُ منها الأوهامُ وتُسلَبُ بها العقول. قال السَّجاوَنْدي: الاختلافُ هُو الذي يَرجِعُ بهِ إليه عيبُ التناقُضِ لا التجَنُّسُ وبَسْطُ وجوهِ المعاني وتشعُّبُ الآراءِ في التفسيرِ والتأويل، وهُو برهانُ الكمال، واختلافُ الجاهلِ فيه لا يؤثِّرُ في كمالِه كما لم يَصِرْ كذِبًا بتكذيبِ الجاهِلين، وقد قال اللّـهُ تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ فَٱخْتُلِفَ فِيهِ﴾[3] [هود: ١١٠].

(١) قوله: «لا يُفهَمُ المرادُ بظاهره، وبُطلان قولِ مَن يقول» سقط من (ص).

(٢) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٣: ١٣٤٨)، وانظر: «مفردات القرآن» ص٣٠٧.

(٣) «عين المعاني» (٤: ١٢٥٣). وقول السجاوندي سقط من (ط).

....

وها نحن نبيِّن لك بلسانهم ما تقتضيه الحالُ في هذا المقام؛ وهو أن «لو» لامتناع الشيء لامتناع غيره، فإذا دخلتْ على المثبَت جعلتْه منفيًّا وبالعكس، فإذن المعنى: ما وجدوا في القرآن اختلافًا كثيرًا؛ لأنه كان من عند الله، فمن ذهبَ إلى أنّ الوصفَ تخصيصٌ وإثبات للحُكم فيما عدا المذكور؛ التزم الاختلافَ في القليل، لكن غير مخل، كالناسخ والمنسوخ والمتشابه والعامّ والخاصّ ونحو ذلك. قلت: كلّا، إنما يُذهَبُ إلى ذلك إذا لم يوجد للتخصيص فائدةٌ سواه، وهاهنا الكلام في قومٍ مخصوصين في شأن البلاغتين؛ لأنهم تُحدُّوا بهذا القرآن، وعجزوا عن الإتيان بمثله، ومع ذلك تقاعدوا عن الإيمان به، فأنكر عليهم، وقيل في حقهم: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ﴾ الآية، وفائدة الوصف: أنّ الواجبَ من حيثُ الظاهر أن يجدوا اختلافًا كثيرًا؛ لكونهم أكثرَ مِن حصى البطحاء ورِمال الدَّهناء مع كونهم فُرسانَ البلاغة لا يُشَقُّ غبارُهم في ميدان الطراد مع تهالكهم وحِرْصِهم على الدفع بإظهار الاختلاف، فلمّا لم يَظفروا بشيء منه؛ عُلِمَ أنّ القرآن ليس من كلام البَشَر، بل هو من كلام خالقِ القوى والقُدَر، فوجبَ عليهم أن يتدبَّروا في ذلك، ويُظهِروا الإيمانَ به، نحو قولِه تعالى: ﴿لَا تَأْكُلُوا۟ ٱلرِّبَوٰٓا۟ أَضْعَـٰفًا مُّضَـٰعَفَةً﴾ [آل عمران: ١٣٠]، وقولِه: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓا۟ أَوْلَـٰدَكُم مِّنْ إِمْلَـٰقٍ﴾ [الإسراء: ٣١]. هذا وأمّا مِن جهة المعاني: فإنّ قولك: ما وجدوا في القرآن اختلافًا كثيرًا؛ فمن بابِ قوله: ﴿مَا لِلظَّـٰلِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾ [غافر: ١٨]، وقولِ الشاعر:

على لاحبٍ لا يُهتدى بمَنارِهِ

فيحتمل أن لا يكون ثمة اختلافًا ولا كثرة، وأن يكون اختلافًا غير كثير؛ فدلَّ على الأول اقتضاءُ المقام على ما سبق. ووجهٌ آخر؛ وهو أن يكون في الكلام حذف، أي: يتغافلون، وهم الذين لا يُصطلى بنارهم في المعرفة والفطنة، فلا يتفكّرون في هذا القرآن وأنه مِن عند الله؛ إذْ ليس فيه اختلافٌ قط، ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافًا كثيرًا، فما لهم لا يؤمنون به؟! فتكون الجملة الشرطية معطوفةً على هذا المقدَّر. والله أعلم(١).

---

(١) من قوله: «وها نحن نبين» إلى هنا أثبتناه من (ط).

وبعضُه دالًّا على معنًى فاسدٍ غيرِ ملتئم، فلمّا تجاوبَ كلُّه بلاغةً مُعجِزةً فائتةً لقوى البلغاء، وتناصرَ صحةَ معانٍ وصدقَ إخبار؛ عُلِمَ أنه ليسَ إلّا من عندِ قادرٍ على ما لا يَقدرُ عليه غيرُه، عالمٍ بما لا يعلمُه أحدٌ سواه. فإن قلتَ: أليسَ نحوُ قولِه: ﴿فَإِذَا هِىَ ثُعْبَانٌ مُّبِينٌ﴾ [الأعراف: ١٠٧]، ﴿كَأَنَّهَا جَآنٌّ﴾ [النمل: ١٠]؛ ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْـَٔلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الحجر: ٩٢]، ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُسْـَٔلُ عَن ذَنۢبِهِۦٓ إِنسٌ وَلَا جَآنٌّ﴾ [الرحمن: ٣٩]؛ منَ الاختلاف؟ قلتُ: ليسَ باختلافٍ عندَ المتدبِّرين.

قولُه: (ليس باختلافٍ عندَ المتدبِّرينَ). قال على الأول: إنَّ العَصا كانت عندَ انقلابِها حيّةً صغيرةً، ثُم تَزايَدَ جِرمُها حتَّى صارت ثُعبانًا، فالجانُّ أولُ حالِها والثُّعبانُ مَآلُها، أو كانت في شَخْصِ الثُّعبانِ وسُرعةِ حرَكةِ الجانّ[1]. وعلى الثاني: إنَّ يومَ القيامةِ يومٌ طويل، وفيه مَواطن، فيُسألونَ في مَواطنَ ولا يُسألونُ في أُخَرَ[2].

الراغب: إنَّ للإنسانِ هاديَيْنِ: الشرعَ والعَقْل، أحدُهما أصلٌ للآخَر، فبَيَّنَ تعالى أنَّ الذي أتاكُم به منَ الشَّرعِ لو كان مِن عندِ غيرِ اللّٰهِ لكان مقتضَى العَقْلِ يُخالفُه، فلـمّا لم يوجَدْ بينَه وبينَ العقلِ مُنافاةٌ عُلِمَ أنه مِن عندِ الله، فإن قيل: فقد وَرَدَ في الشَّرعِ أشياءُ يقتضي العقلُ خِلافَها، قيل: كلّا، فإنّ جميعَ ما وَرَدَ به الشَّرعُ لا يَنفكُّ مِن وجهَيْن: إمّا شيءٌ يَحكُمُ بِهِ العقلُ لكونِه حَسنًا، مثل: الاشتغالِ بعبادةِ الربِّ مطلقًا، أو يكونُ غيرَ مُهتدٍ إلى معرفتِه لا أنه يَستقبِحُه، فبَيَّنَ الشَّرعُ حُسنَه، وذلك كأعدادِ الصَّلواتِ وهَيئاتِها وأركانِها في كونِها عبادةً على وجهٍ دونَ وَجْه، وأمّا أن يأتِيَ الشَّرعُ بشيءٍ قد قضَى العقلُ بكونِه قَبيحًا فليسَ بموجود، وبعضُ الناسِ يُصوِّرُ أشياءَ يَنفِرُ الطّبعُ منها، كعاداتٍ جاريةٍ أو اعتقاداتٍ فاسدة؛ وذلك أنهم لم يُفرِّقوا بينَه وبينَ حُكمِ العقل، وظَنُّوا أنَّ حُكمَ العقلِ حُكمٌ بضدِّ الشَّرعِ كذَبْحِ البهائم[3].

---

(١) انظر: «الكشّاف» (١٠: ١٥٥).

(٢) المصدر السابق (١٥: ١٦٩).

(٣) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٣: ١٣٤٩).

[﴿ وَإِذَا جَآءَهُمۡ أَمۡرٌ مِّنَ ٱلۡأَمۡنِ أَوِ ٱلۡخَوۡفِ أَذَاعُواْ بِهِۦۖ وَلَوۡ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنۡهُمۡ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسۡتَنۢبِطُونَهُۥ مِنۡهُمۡۗ وَلَوۡلَا فَضۡلُ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ وَرَحۡمَتُهُۥ لَٱتَّبَعۡتُمُ ٱلشَّيۡطَٰنَ إِلَّا قَلِيلٗا * فَقَٰتِلۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ لَا تُكَلَّفُ إِلَّا نَفۡسَكَۚ وَحَرِّضِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَۖ عَسَى ٱللَّهُ أَن يَكُفَّ بَأۡسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْۚ وَٱللَّهُ أَشَدُّ بَأۡسٗا وَأَشَدُّ تَنكِيلٗا ﴾ ٨٣-٨٤]

هم ناسٌ من ضَعَفةِ المسلمينَ الذينَ لم تكنْ فيهم خبرةٌ بالأحوالِ ولا استبطانٌ

قولُه: (هم ناسٌ مِن ضَعَفة) أي: «هم» في ﴿ وَإِذَا جَآءَهُمۡ أَمۡرٌ مِّنَ ٱلۡأَمۡنِ أَوِ ٱلۡخَوۡفِ ﴾، وقولُه: «كانوا إذا بَلَغَهم» جملةٌ مبيِّنةٌ ومِن ثَمّ لم يجئْ بالعاطِف، فإن قلتَ: كيف اتصالُ هذه الآيةِ بما قبلَها؟ قلتُ ـ واللهُ أعلم ـ: إنه تعالى لـمّا حَرَّضَ المؤمنينَ على القتالِ بقولِه: ﴿فَلۡيُقَٰتِلۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ يَشۡرُونَ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا ﴾ [النساء: ٧٤]، وزادَ التحريضَ ثانيًا بقولِه: ﴿وَمَا لَكُمۡ لَا تُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلۡمُسۡتَضۡعَفِينَ مِنَ ٱلرِّجَالِ وَٱلنِّسَآءِ ﴾ [النساء: ٧٥]، وترَقّى فيه ثالثًا إلى قولِه: ﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِۖ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِ ٱلطَّٰغُوتِ ﴾ [النساء: ٧٦]، ورَبَّعَ بالتعبيرِ لبعضِ مَن جَبُنَ عنِ القتالِ منَ المؤمنين، وبالَغَ في الردِّ عليه حتَّى بلَغَ إلى أنْ قال: إنّ الآجالَ مقدَّرةٌ والحذَرُ لا يزيدُ في العُمر، والاقتحامُ في الـمَهالِكِ لا يَنقُصُ منه، وكان حديثًا مناسبًا للقضاءِ والقدَر، فاستَطْرَدَ ذكْرَ المنافقينَ القائلينَ بما يُنافي القَدر، وأجابَ عنهم: أنَّ الكلَّ بقضائِه وقدَرِه، وزَجَرهم ونَسَبَهم إلى الجَهْلِ كما سَبَق، ثُم أرشَدَهم إلى التفكُّرِ في النصُوصِ الواردةِ في القرآنِ في ذلكَ بقولِه: ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلۡقُرۡءَانَ ﴾ [النساء: ٨٢] عاد إلى حديثِ الذين كَفُّوا وجَبُنوا وأمثالِهم، وعَيَّرهم بنَوعٍ آخَرَ حيثُ قال: ﴿ وَإِذَا جَآءَهُمۡ أَمۡرٌ مِّنَ ٱلۡأَمۡنِ أَوِ ٱلۡخَوۡفِ أَذَاعُواْ بِهِۦ ﴾، ولـمّا فرَغَ من حديثِهم كَـرَّ إلى التحريضِ في القتالِ قائلًا: ﴿فَقَٰتِلۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ لَا تُكَلَّفُ إِلَّا نَفۡسَكَ ﴾ مَزيدًا لإلهابِ المؤمنينَ؛ حيثُ خَصَّ رسُولَ الله ﷺ بالخطابِ وبالأمرِ بالقتالِ، وختَمَ به أمرَ المقاتلَةِ والمعامَلةِ معَ أعداءِ الله، ولـمّا أرادَ أن يأخُذَ في شَرْعٍ(١) آخر، وهُو حُسنُ المُعاشَرَةِ معَ أولياءِ اللّـهِ ـ وهُو قولُه تعالى: ﴿ وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٖ ﴾ ـ جعَلَ قولَه: ﴿ مَّن يَشۡفَعۡ شَفَٰعَةً حَسَنَةٗ ﴾

---

(١) في (ط): «مشرع».

للأمور، كانوا إذا بلَغَهم خبرٌ عن سَرايا رَسولِ اللّـهِ ﷺ مِن أمنٍ وسلامة، أو خوفٍ وخللٍ ﴿أَذَاعُواْ بِهِۦ﴾، وكانت إذاعتُهم مفسدة. ولو رَدُّوا ذلكَ الخبرَ إلى رسولِ اللّـهِ وإلى أولي الأمرِ منهم وهم كبارُ الصحابةِ البصراءُ بالأمور، **أو الذينَ كانوا يُـؤمَّرون منهم**؛ ﴿لَعَلِمَهُ﴾: لعلِمَ تدبيرَ ما أُخبِرُوا به ﴿ٱلَّذِينَ يَسۡتَنۢبِطُونَهُۥ﴾: **الذينَ يستخرجونَ تدبيرَه** بفطِنِهم وتجارِبهم، ومعرفتِهم بأمورِ الحربِ ومكايدِها. وقيل: كانوا يقفونَ من رسولِ اللّـهِ وأولي الأمرِ على أَمْنٍ ووثوقٍ بالظهورِ على بعضِ الأعداء، أو على خَوْفٍ واستشعارٍ فيذيعونَه، فينتشرُ فيبلغُ الأعداء، فتعودُ إذاعتُهم مفسدة. ﴿وَلَوۡ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ﴾ وفوَّضوه إليهم، وكانوا كأنْ لم يَسمعوا؛ لَعلِمَ الذينَ يستنبطونَ تدبيرَه كيفَ يُدبِّرونَه وما يأتونَ ويَذرونَ فيه؟ **وقيل: كانوا يسمعونَ من أفواهِ المنافقينَ** شيئًا من الخبرِ عن السّرايا مظنونًا غيرَ معلومِ الصحّةِ فيذيعونَه، فيعودُ

تخلُّصًا إليه؛ لأنَّ الشفاعةَ الحسَنةَ: هي التي رُوعيَ بها حقٌّ، ودُفِعَ بها شَرٌّ، وجُلبَ خَيْر، ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾ [الأحزاب: ٤].

قولُه: (**أو الذين كانوا يُؤمَّرونَ منهم**) عطفٌ على قولِه: «كُبَراءُ الصَّحابة» أي: علماؤهم المجتهدونَ منهم، والوَجْهانِ مَبْنيّانِ على تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡ﴾ [النساء: ٥٩] على ما سَبق.

قولُه: (﴿ٱلَّذِينَ يَسۡتَنۢبِطُونَهُۥ﴾: **الذين يَستخرِجونَ تدبيرَه**). **الراغب**: الاستنباط: إخراجُ الشيءِ مِن أصلِه كاستنباطِ الماءِ منَ البئر، والجوهرِ منَ المعدِن، وذلك كالإثارةِ في إخراجِ التُّراب، واستُعيرَ للحديثِ، ومنهُ النَّبَط، لاستنباطِهمُ الأرضَ وعِمارتِها[1]، والآيةُ تقتضي أنْ لا يُقدِمَ الإنسانُ على ما لا يَتحقَّقُ جوازَ الإقدامِ عليه، ولا يقولَ إلّا عن بَصيرة، وعلى ذلك قولُه تعالى: ﴿وَلَا تَقۡفُ مَا لَيۡسَ لَكَ بِهِۦ عِلۡمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦].

قولُه: (**وقيل: كانوا يسمَعونَ من أفواهِ المنافقينَ**) عطفٌ على قولِه: «وقيل: كانوا يَقِفونَ

---

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٣: ١٣٥١)، وانظر: «مفردات القرآن» ص٧٨٨.

ذلكَ وبالًا على المؤمنين، ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِى ٱلْأَمْرِ﴾، وقالوا: نسكتُ حتى نسمعَه منهم، ونعلمَ هل هو مما يُذاعُ أو لا يُذاع؟ ﴿لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ﴾ لعلِمَ صحّتَه وهل هوَ ممّا يُذاعُ أو لا يُذاع؛ **هؤلاء المذيعونَ**، وهم ﴿ٱلَّذِينَ

مِن رسُولِ الله ﷺ وأُولي الأمر» وهُو عطفٌ على قولِه: «كانوا إذا بَلَغَهم خبرٌ عن سَرايا رسُولِ الله ﷺ». اعلَمْ أنَّ ما ذاعَتْ به ضَعَفةُ المسلمينَ ممَّا يجبُ إخفاؤه: إمّا أن يكونَ من أسرارِ المؤمنينَ أوِ المنافقين، والأولُ: إمّا أن تكونَ الأسرارُ التي سَمِعوها في أمرِ المسلمينَ مِن غيرِهم، أو سَمِعوها منَ الرسُولِ ﷺ وأُولي الأمر.

أمّا المعنى على الوَجْهِ الأولِ: فهُوَ أنَّ الضَّعَفةَ إذا سَمعوا من أمرِ عساكرِ المسلمينَ شيئًا منَ الخيرِ والشرِّ أفشَوْا وأورَثَ ذلك فسادًا في أمرِ المؤمنينَ، فقيل لهم: لو سَكَتوا عن ذلك ولم يُعلِموا سوى الرسُولِ والصَّحابةِ لَـتَداركوا ذلك بحيثُ لا يؤدِّي إلى الفساد.

وعلى الثاني: أنهم إذا وقَفوا على أحوالِ الرسُولِ ﷺ والصَّحابةِ رِضوانُ اللّـهِ عليهم منَ الأمنِ أو الخَوْفِ أظهَروها، وكان ذلك خلَـلًا في أمورِهم، ولو فَوَّضُوا ذلك إلى الرسُولِ ﷺ وأصحابِه لدَبَّروا وأصلَحوا ذلك الخَلَل.

وعلى الثالث: إذا سَمع النبيُّ ﷺ وأصحابُه منَ المنافقينَ أراجيفَ في سَرايا المؤمنينَ بادَرَتِ الضَّعَفةُ إلى الإشاعةِ ولم يَصبِروا حتَّى يَنظُرَ الرسُولُ ﷺ وأصحابُه: هل هُو ممَّا يُذاعُ أم لا؟

فـ«مِن» في ﴿يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ﴾ على الوجهَيْنِ الأوّلَيْن: بَيانيّةٌ تجريدية، وعلى الثالث: ابتدائية؛ ولهذا قال في هذا الوَجْه: «﴿ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ﴾ منَ الرسُولِ وأُولي الأمر، أي: يتلقَّوْنَه ويَستخرِجُونَ عِلمَه مِن جِهتِهم»، فعلى هذا ﴿ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ﴾: الضَّعَفة، وعلى الوجهَيْنِ الأوّلَيْن: المرادُ بهمُ الرسُولُ ﷺ وكُبراءُ الصَّحابة، فيكونُ مِن وَضْعِ المُظهَرِ موضِعَ المُضمَرِ للإشعارِ بالعِلِّية، وفيه تنبيهٌ على عُلوِّ منزلةِ المجتهدين.

قولُه: (هؤلاءِ المُذيعونَ) فاعلُ «لَعَلِم»، وقولُه: «وفَوَّضُوه إليهم»، وقولُه: «وقالوا: نَسكُت» كلاهما مِن عطفِ التفسير.

﴿يَسۡتَنۢبِطُونَهُۥ﴾ من الرّسولِ وأولي الأمر، أي: يتلقَّوْنَه منهم، ويستخرجونَ علمَه من جهتِهم، يقال: أذاعَ السرَّ وأذاعَ به، قال:

أذاعَ به في النّاسِ حتى كأنّهُ   بعليــاءَ نارٌ أُوقِــدَتْ بثَقُوبِ

قولُه: (وأذاع به). الانتصاف: في اجتماعِ الهمزةِ والباءِ نظر؛ لأنهما تَتعاقَبان، وهُو الذي اقتضَى الزمَخْشَريَّ أن يقول: «فعَلوا بِهِ الإذاعة» ليُخرِجَها عنِ الباءِ المُعاقِبةِ للهمزة[١].

الإنصاف: على الأولِ لا تُجعَلُ الهمزةُ للتَّعدِية؛ بل ذاعَ وأذاعَ بمعنًى، ولا يُمنَعُ اجتماعُهما معَ الباءِ نحو: سَرَى بِهِ وأَسْرَى به[٢].

وقلت: ويعضدُه قراءةُ مَن قرأ: ﴿تَنۢبُتُ بِٱلدُّهۡنِ﴾ [المؤمنون: ٢٠] بضمّ الباء، وسيجيء الكلامُ فيه[٣].

وقال أبو البقاء: الألفُ في ﴿أَذَاعُواْ﴾ بدَلٌ من ياء، يقال: ذاع الأمرُ يَذِيعُ، والباءُ زائدة، وقيل: حُمِلَ على معنى: تحَدَّثوا به[٤].

الانتصاف: في هذه الآيةِ تأديبٌ حسَنٌ لمَن يحدِّثُ بكلِّ ما سَمعَ وكفَى به كذِبًا، وخصُوصًا عن مثلِ الأعداءِ الناصِبين[٥].

وقلتُ: نحوُه في الحديث: «كفَى بالمرءِ كذِبًا أن يُحدِّثَ بكلِّ ما سَمع»، أخرَجَه مسلمٌ وأبو داود، عن أبي هريرة[٦].

قولُه: (أذاعَ به في الناس) البيت، قبلَه:

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشّاف» (١: ٥٤٠).

(٢) «الإنصاف مختصر الانتصاف» ق٥٨/ ب.

(٣) من قوله: «قلت: ويعضده» إلى هنا من (ط) و(ص) و(غ).

(٤) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣٧٦).

(٥) «الانتصاف بحاشية الكشّاف» (١: ٥٤٠).

(٦) أخرجه مسلم (٥) وأبو داود (٤٩٩٢).

ويجوزُ أن يكونَ المعنى: **فعلوا به الإذاعةَ** وهو أبلغُ من أذاعوه. وقُرِئَ: (لعَلْمَه) بإسكانِ اللّامِ كقولِه:

فإن أهْجُهُ يَضْجَرْ كما ضَجْرَ بازلٌ من الأُدْمِ دَبْــرَتْ صفحتاهُ وغاربُهْ

والنَّبَط: الماءُ يخرجُ من البئرِ أوّلَ ما تُحفَر، وإنباطُه واستنباطُه: إخراجُه واستخراجُه، فاسْتُعِيرَ لِـما يستخرجُه الرّجلُ بفضلِ ذهنِه من المعاني والتدابيرِ **فيما يُعْضِلُ ويُهِمّ**.

أَمِنتُ على السرِّ امْرَأً غيرَ حازمٍ ولكنه في النُّصْحِ غيرُ مُريبِ[(١)]

علياءُ: اسمُ موضع، والثَّقوب: ما تُقِبَت به النار.

قولُه: (**فَعَلوا به الإذاعةَ**) يريدُ أنَّ قولَه: ﴿أَذَاعُواْ﴾ على بابِ قولِ الشاعر:

..... يَجرَحْ في عراقيبِها نَصْلي[(٢)]

جُعِلَ لازمًا، ثم عُومِلَ معَه معاملةَ اللازمِ فعُدِّي بالباء، المعنى: جعَلوه مَوضِعًا للإذاعةِ ومكانِها؛ ولهذا قال: «وهُو أبلغُ مِن أذاعوه». ورُوي عن سِيبويه: ظَنَنتُ بكَ ذاك، أي: جعلتُكَ مكانًا للظنّ[(٣)].

قولُه: (**فإن أهْجُهُ**) البيت[(٤)]، يَضجَرْ: مِن ضَجِرَ الرجُلُ بالشيءِ يَضجَر: إذا تَبرَّمَ بهِ، والبازل: الشابُّ من البعير، والأُدْمُ: البِيض؛ وإنَّمـا خَصَّها لأنها أرقُّ جُلودًا، يقال: أدبرَتِ العيرُ تُدبر، أي: تَقرَحُ، صفحَتاه، أي: جَانبا[(٥)] ظهرِه وغارِبِه، يقول: إنْ أَهجُهُ يَضجَرْ كما يَضجَرُ منَ الدَّبَرِ النُّوق.

قولُه: (**فيما يُعضِلُ ويُهِمّ**) نشرٌ للمعاني والتدابير.

---

(١) البيتان لأبي الأسود الدؤلي في «ديوانه» ص٢٠٧.

(٢) لذي الرمَّة في «ديوانه» ص٤٩٠.

(٣) انظر: «الكتاب» لسيبويه (١: ٤١).

(٤) للأخطل يهجو كعبَ بن جُعَيْل. انظر: «الكامل» للمبرّد (٣: ١٣١).

(٥) في الأصول: «جانبي».

﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ﴾ وهو إرسالُ الرسولِ وإنزالُ الكتابِ والتوفيق، ﴿لَٱتَّبَعْتُمُ ٱلشَّيْطَٰنَ﴾: **لبقيتم على الكفرِ ﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾ منكم، أو: إلّا اتباعًا قليلًا.**

قولُه: (﴿لَٱتَّبَعْتُمُ ٱلشَّيْطَٰنَ﴾: **لبَقِيتُم على الكُفر ﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾ منكم، أو: إلَّا اتّباعًا قليلاً**)، الأولُ: استثناءٌ من فاعلِ «اتَّبعتُم»، والثاني مِن مَصدرِه.

الانتصاف: في قولِ الزمَخشَريِّ نظَر؛ إذ جَعَلَ الاستثناءَ منَ الجُملةِ التي وَلِيَها بناءً على ظاهرِ الإعراب، ويَفسُدُ المعنى؛ إذ يَلزَمُ منه جَوازُ أن يَنتقلَ الإنسانُ منَ الكفرِ إلى الإيمان، ومنَ اتِّباعِ الشيطانِ إلى معصيتِه؛ وليس للّـهِ تعالى عليه فَضْلٌ في ذلك معاذَ الله منه؛ لأنَّ لولا: حرفُ امتناعٍ لوجود، يَدُلُّ على أنَّ امتناعَ اتِّباعِ المؤمنينَ الشَّيطانَ في الكُفرِ إنّما كان لوجودِ فَضْلِ اللّـهِ عليهم، فالفضلُ مَنَعَ منَ اتِّباعِ الشَّيطان، فإذا استثنيتَ منها فقد سَلَبتَ تأثيرَ فضلِ اللّـهِ في امتناعِ الاتِّباعِ عنِ البعضِ المستثنَى وجعَلتَهم مُستبِدِّينَ باتِّباعِ الإيمانِ وعِصيانِ الشَّيطانِ الداعي إلى الكُفرِ بأنفُسِهم لا بفضلِ الله، كما تقول: لولا مساعدتي لك لَسُلِبتْ أموالُكَ إلَّا قليلًا، فلا تجعَلُ لمساعدتِك أثـرًا في إبقاءِ القليلِ وإنَّما مَنَنْتَ عليه ببقاءِ تأثيرِ المساعدةِ في أكثرِ مالِه؛ ومِن ثَمّ أعاد القاضي أبو بكرٍ الاستثناءَ على ما قبلَ الجُملةِ الأخيرة ثُم اتّخَذَها دليلَه في الردِّ على مَن جزَمَ بعَوْدِ الاستثناءِ إذا تعقَّبَ، حَمْلًا إلى الجُملةِ الأخيرة[1].

وقال الإمام: ظاهرُ هذا الاستثناءِ يُوهِمُ أنَّ ذلك القليلَ وقَعَ لا بفضلِ اللّـهِ ولا برحمتِه، ومعلومٌ أنَّ ذلك مُحال؛ فعندَ ذلك اختَلَفَ المفسِّرون، قيل: الاستثناءُ راجعٌ إلى قولِه: ﴿أَذَاعُوا۟﴾، فالتقدير: إذا جاءهم أمرٌ منَ الأمنِ أوِ الخوفِ أذاعوا بِه إلَّا قليلًا، فأخرَجَ مِن هذه الإذاعةِ بعضَهم، قيل: راجعٌ إلى قولِه: ﴿لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ﴾ إلَّا القليل، قال الفَرّاءُ والمُبرِّد: القولُ الأول أوْلى؛ لأنَّ ما يُعلَمُ بالاستنباطِ فالأقلُّ يَعلَمُه والأكثرُ يَجهَلُه، وقيل: الاستثناءُ متعلِّقٌ بقولِه: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَٱتَّبَعْتُمُ﴾؛ لأنَّ حرفَ الاستثناءِ إلى ما يَلِيه ويتّصلُ به أوْلى؛ فهذا القولُ لا يتمشَّى إلَّا إذا فَسَّرنا الفضلَ والرحمةَ

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشَّاف» (١: ٥٤٢).

لـمّا ذكَرَ في الآيِ قبلَها تثبُّطَهم عن القتال، وإظهارَهم الطاعة، وإضمارَهم خلافَها؛

بشيءٍ خاصّ، وفيه وَجْهان، الأولُ: وهُو قولُ جماعة من المُفسِّرين: إنَّ المرادَ بفضلِ اللّٰـهِ ورحمتِه إنزالُ القرآنِ وبعثةُ محمدٍ ﷺ، المعنى: لولا بَعْثةُ محمدٍ وإنزالُ القرآنِ لاتَّبعتُمُ الشيطانَ وكفَرتُم باللّٰـهِ إلّا القليلَ منكم، فإنّهم ما تَبِعُوا الشيطانَ وما كفَروا، مثلَ قُسِّ ابن سَاعدَة وورَقةَ بنِ نَوْفَلٍ وزَيدِ بنِ عَمْرو بنِ نُفَيْل. وثانيهما: ما ذَكَرَ أبو مسلم، وهُو أنَّ المرادَ بفضلِ اللّٰـه ورحمتِه النُّصرةُ والمَعُونة، المعنى: لولا حصولُ النُّصرةِ والظَّفَرِ على سبيلِ التتابعُ لاتَّبعتُمُ الشيطانَ وتَركتُمُ الدِّينَ إلّا القليلَ منكم، وهُم أهلُ البصائرِ النافذةِ والعزائمِ المتمكِّنةِ مِن أفاضلِ المؤمنينَ الذينَ يَعلَمونَ أنه ليس مِن شَرْطِ كونِ الدِّينِ حقًّا حصولُ الدولةِ في الدنيا، أو باطلًا الانكسارُ والانهزام؛ بل مَدارُ الأمرِ في كونِه حقًّا أو باطلًا على الدليل. وهذا أحسَنُ الوجوهِ وأقربُها إلى التحقيق(١).

وقلتُ: يشهَدُ للقولِ الأوّلِ مِن هذَيْنِ القولَيْنِ قولُه تعالى: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ﴾ [النساء: ٨٠] وقولُه تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ﴾، وللقولِ الثاني قولُه تعالى: ﴿وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُواْ بِهِۦ﴾، وبعدَه: ﴿فَقَٰتِلْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ لَا تُكَلَّفُ إِلَّا نَفْسَكَ﴾. وأما كلامُ المصنِّفِ فلا يُمكنُ تصحيحُه لتقييدِه بالتوفيق.

قولُهُ: (لـمّا ذكَرَ في الآيِ قبلَها تثبُّطَهم عنِ القتال) وهي قولُه تعالى: ﴿فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ ٱلْقِتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَخْشَوْنَ ٱلنَّاسَ كَخَشْيَةِ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ٧٧] الآيات، وسبيلُ هذه الآيةِ والفاءِ في ﴿فَقَٰتِلْ﴾ معَ الآياتِ السابقةِ سبيلُ الفاءِ في قولِه: ﴿فَلْيُقَٰتِلْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ يَشْرُونَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا بِٱلْءَاخِرَةِ﴾ [النساء: ٧٤] معَ ما قبلَه، وهُو قولُه تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ...﴾ الآية [النساء: ٧٢]، لكنّ هذا الخطابَ معَ الرسُولِ ﷺ وذلك معَ المؤمنينَ كما سَبق. وقال الزجّاج: الفاءُ في ﴿فَقَٰتِلْ﴾ جوابُ قولِه: ﴿وَمَن يُقَٰتِلْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ الآية [النساء: ٧٤]، ويجوزُ أن يكونَ متّصلًا بقولِه تعالى: ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ٧٥] أي: أيُّ شيءٍ لكم في تَرْكِ القتال؟ ﴿فَقَٰتِلْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾، فأمَرَه بالجهادِ ولو قاتَلَ وحدَه؛ لأنه

---

(١) «مفاتيح الغيب» (١٠: ١٥٥)، وانظر كلامَ الفرّاء في كتابه «معاني القرآن» (١: ٢٧٩).

قال: ﴿فَقَٰتِلۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ إن أَفردوكَ وتركوكَ وحدَكَ ﴿لَا تُكَلَّفُ إِلَّا نَفۡسَكَ﴾: **غيرَ نفسِكَ وحدَها** أن تقدِّمَها إلى الجهاد، فإنَّ اللهَ هو ناصرُكَ لا الجنود، فإن شاءَ نصرَكَ وحدَكَ كما ينصرُكَ وحولَكَ الألوف. وقيل: دعا الناسَ في بدْرٍ الصغرى إلى الخروج، وكان أبو سفيانَ واعدَ رسولَ اللّٰهِ اللقاءَ فيها، فكرِهَ بعضُ النّاسِ أن يَخرجوا؛ فنزلت، فخرجَ وما معه إلّا سبعون **ولم يلْوِ على أحد**، ولو لم يتْبَعْه أحدٌ لخرجَ وحدَه. وقُرِئ: (لا تُكلَّفْ) بالجزمِ على النهي، و(لا نكلِّفُ) بالنونِ وكسرِ اللام، أي: لا نُكلِّفُ نحن

ضَمِنَ له النصرَ، ورُوي عن أبي بكرٍ الصِّدِّيق رَضِيَ اللّٰهُ عنه في الرِّدّةِ قال: لو خالفَتْني يميني جاهَدتُها بشِمالي(١).

الراغب: إن قيل: كيف قال: ﴿لَا تُكَلَّفُ إِلَّا نَفۡسَكَ﴾ وقد بُعِثَ لتكليفِ الناس؟ قيل: لم يَعْنِ بالتكليفِ الاستدعاءَ الذي رُشِّحَ له؛ بل للتحريضِ وتحريضِ الناسِ على الخروجِ معَه، ألا ترى أنه قال: ﴿وَحَرِّضِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾؟ وهذه الآيةُ تقتضي أنَّ على الإنسانِ أن لا يَنِيَ في نُصرةِ الحقِّ وإن تفرَّد(٢). وقال بعضُ العارفين: مَن طلَبَ رفيقًا في سُلوكِ طريقِ الحقِّ فلقلّةِ يقينِه وسُوءِ معرفتِه، فالمُحقِّقُ للسعادةِ والعارفُ بالطريقِ إليها لا يُعرِّجُ على رفيقٍ ولا يُبالي بطُولِ طريق، فمَن خَطَبَ الحسناءَ لم يُغْلِه المَهْرُ(٣).

قولُه: (**غَيْرَ نفْسِك وحدَها**) لم يُرِدْ به أنَّ «إلّا» هنا بمعنى: غير؛ بل إنّها منَ الاستثناء المُفرَّغِ وفيه معنى الحَصْر؛ ولهذا أكَّدَه بقولِه: «وحدَها» أي: لا تُكلَّفُ شيئًا إلّا أن تُقدِّمَ نفسَكَ إلى الجهاد، وقولُه: «أن تُقدِّمَها للجهاد» بيانٌ لقولِه: «غير نفسِك».

قولُه: (**لم يَلوِ على أحد**). **الأساس**: ومَرَّ لا يَلوِي على أحد: لا يُقيمُ عليه ولا يَنتظرُه.

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٨٤).

(٢) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٣: ١٣٥٦).

(٣) هذا منتزع من قولِ أبي فراس الحمداني:

تهونُ علينا في المعالي نفوسُنا ... ومن خَطَبَ الحسناءَ لم يُغْلِهِ المَهْرُ

انظر: «الديوان» ص٢١٤.

إلّا نفسَكَ وحدَها. ﴿وَحَرِّضِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾: وما عليكَ في شأنهم إلّا التحريضُ فحسب لا التعنيفُ بهم. ﴿عَسَى ٱللَّهُ أَن يَكُفَّ بَأْسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾: وهم قريشٌ، **وقد كَفَّ بأسَهم**، فقد بدا لأبي سفيانَ وقال: هذا عامٌ مُجدب، وما كانَ معَهم زادٌ إلّا السَّويق، ولا يَلْقَوْنَ إلّا في عامٍ مُخْصِبٍ فرجعَ بهم. ﴿وَٱللَّهُ أَشَدُّ بَأْسًا﴾ من قريشٍ ﴿وَأَشَدُّ تَنكِيلًا﴾: تعذيبًا.

[﴿ مَّن يَشْفَعْ شَفَٰعَةً حَسَنَةً يَكُن لَّهُۥ نَصِيبٌ مِّنْهَا ۖ وَمَن يَشْفَعْ شَفَٰعَةً سَيِّئَةً يَكُن لَّهُۥ كِفْلٌ مِّنْهَا ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ مُّقِيتًا﴾ ٨٥]

الشفاعةُ الحسنةُ: هي التي رُوعِيَ بها حقُّ مسلم، ودُفِعَ بها عنه شرٌّ، أو جُلِبَ إليه خيرٌ، وابتُغِيَ بها وجهُ الله، ولم تُؤخَذْ عليها رِشوة، وكانت في أمرٍ جائزٍ، لا في حدٍّ من حدودِ الله، ولا في حقٍّ من الحقوق، والسيئةُ: ما كانَ بخلافِ ذلك. وعن مسروقٍ أنه شفعَ شفاعةً فأهدى إليه المشفوع له جاريةً فغضبَ وردَّها، وقال: لو علمتُ ما في قلبكَ لما تكلّمتُ في حاجتك، ولا أتكلّم فيما بَقِيَ منها. وقيل: الشفاعةُ الحسنةُ هي الدّعوةَ للمسلم؛ لأنها في معنى الشفاعةِ إلى الله. وعن النبي: «**من دعا لأخيه** المسلم بظهرِ الغيبِ استُجيبَ له؛ وقالَ له المَلَكُ: ولكَ مثلُ ذلك»؛ **فذلكَ النصيب**. والدعوةُ

قولُه: (**وقد كَفَّ بأسَهم**) أتَى بقولِه: «قد» للتحقيق، مشيرًا بهِ إلى أنَّ ﴿عَسَى﴾ استُعمِلَ للتحقيق. قال الزّجاجُ: «عسى» في اللغةِ للطمَع، والطمعُ والإشفاقُ منَ اللّٰـهِ تعالى واجبٌ، كأنَّه قال: إنَّ اللّـهَ سيَكُفُّ بأسَ الذين كفروا.

قولُه: (**مَن دَعَا لأخيه**) وفي روايةٍ لمسلم، عن أبي الدرداء، أنه سَمعَ النبيَّ ﷺ يقولُ: «ما مِن عبدٍ يَدعو لأخيه بظَهْرِ الغَيْبِ إلّا قال المَلَكُ: ولكَ بمِثل»[1]، والظَّهرُ قد يُزادُ في مثلِ هذا إشباعًا للكلامِ وتمكينًا، قالهُ صاحبُ «النِّهاية».

قولُـه: (**فذلك النَّصيبُ**) يريـدُ أنَّ معنـى النَّصيبِ في قولِـه: ﴿يَكُن لَّهُۥ نَصِيبٌ مِّنْهَا﴾

---

(١) «صحيح مسلم» (٢٧٣٢).

على المسلمِ بضدِّ ذلك. ﴿مُّقِيتًا﴾: شهيدًا حفيظًا، وقيل: مقتدرًا، وأقاتَ على الشيء قال الزبيرُ بنُ عبدِ المطلب:

وذي ضِغْنٍ نَفَيْتُ السّوءَ عنهُ ... وكنتُ على إساءتِهِ مُقيتا

هذا المذكور، وفيه أنَّ معنى الكِفْلِ بضِدِّ ذلك؛ ولذلك قال: «والدَّعوةُ على المسلمِ بضِدِّ ذلك».

الراغب: فإن قيلَ: فلمَ فرَّقَ بينَهما فقال في الحسنة: ﴿نَصِيبٌ﴾، وفي السيئة: ﴿كِفْلٌ﴾؟ قيل: يجوزُ أنه لـمّا كان النصيبُ يقال فيما يَقِلُّ ويَكثرُ، والكِفلُ لا يقالُ إلّا في المِثلِ، جاء في السيِّئة بلفظِ الكِفْل؛ تنبيهًا على معنى المماثلة، وإشارةً إلى ما قال: ﴿وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَلَا يُجۡزَىٰٓ إِلَّا مِثۡلَهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠]، وقد قيل: الكِفْلُ أكثرُ ما يقالُ في الشيءِ الرَّديء، فنبَّه بلفظِه على ذلك تنبيهًا على قولِه: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثۡلُهَا﴾ [الشورى: ٤٠]، فإن قيل: فقد قال: ﴿يُؤۡتِكُمۡ كِفۡلَيۡنِ مِن رَّحۡمَتِهِۦ﴾ [الحديد: ٢٨] وليس ذلك بمذموم، قيل: إنّه عنَى هاهنا بالكِفْلَيْن: الكِفْلَيْنِ مِن رحمتِه يتكفَّلانِ بهِ منَ العذاب، فضارَعَ اللفظان والمعنَيانِ مختلفان، فلـمّا حَثَّ اللهُ تعالى في الآيةِ المتقدِّمةِ على تكليفِ ما أمَرَه وتحريضِ المؤمنينَ ورجائهِ الظفَرَ بالكُفّار، بيَّن هاهُنا أنَّ مَن أعان غيرَه في فعلٍ حَسَنٍ فَلَهُ نصيبٌ في ثوابِه، وإن أعانَه في فعلٍ سيئٍ فَلَهُ كِفلٌ منه[1].

وقلتُ: في الآيةِ حثٌّ على الشَّفاعةِ الحَسنةِ في حقِّ الإخوانِ رجاءَ الثواب؛ ولهذا قال الشاعر:

ومَن يُفرِدِ الإخوانَ فيما يَنُوبُهُمْ ... تُصِبْهُ الليالي مرةً وهْوَ مفرَدُ[2]

قولُه: (وذي ضِغْنٍ) البيت[3]، الضِّغْن: الحِقد، يقول: رُبَّ ذي ضِغْنٍ عليَّ كفَفْتُ السوءَ عنهُ معَ القُدرة.

---

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٣: ١٣٦٠).

(٢) البيتُ لأبي الشّمردل كما في «محاضرات الأدباء» للراغب الأصفَهاني (١: ١٢٥).

(٣) وقيل: هو لأبي قيس بن رفاعة.

وقالَ السَّمَوْأَل:

أَلِيَ الفضـــلُ أمْ عليَّ إذا حُو سبْتُ إني على الحسابِ مُقيتُ

واشتقاقُه من القُوت؛ لأنه يُمسكُ النفسَ ويحفظُها.

[﴿وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا۟ بِأَحۡسَنَ مِنۡهَآ أَوۡ رُدُّوهَآۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٍ حَسِيبًا﴾ ٨٦]

الأحسنُ منها أن يقول: وعليكم السّلامُ ورحمةُ الله، إذا قال: السّلام عليكم،

قولُه: (**أَلي الفضلُ أم علي**) البيت، قبلَه:

ليتَ شِعري ـ وأشعُرَنَّ ـ إذا ما قَرَّبوها منشـــورةً ودُعِيتُ[1]

وأشعُرنّ: جملةٌ معترِضة، قرَّبوها منشورة: عبارةٌ عنِ الصُّحُف، كقولِه تعالى: ﴿وَإِذَا ٱلصُّحُفُ نُشِرَتۡ﴾ [التكوير: ١٠] ودُعيتُ: أي: حين يدعى كُلُّ أُناسٍ بإمَامِهم، وقولُه: «إنّي على الحسابِ مقيتُ» جُملةٌ أخرى وقَعَت سادّةً مسَدَّ معمولَيْ «ليتَ شِعري»، وعُلِّقت بهمزةٍ مقدَّرةٍ يدُلُّ عليها قولُه: «أليَ الفضلُ».

قولُه: (**واشتقاقُه منَ القُوت**). قال الزجّاج: ﴿مُّقِيتًا﴾: مشتَقٌّ من القُوت، يُقال: قُتُّ الرجُلَ أقُوتهُ قَوتًا: إذا حَفِظتَ نفْسَه بما يَقُوتُه، والقُوتُ: اسمٌ لذلك الشيءِ الذي يُحفَظُ به النفسُ، واللـهُ الحَفِيظُ؛ لأنَّه تعالى يُعطي الشيءَ على قَدَرِ الحاجةِ منَ الحِفظ[2].

قولُه: (**الأحسنُ منها أن يقولَ: وعليكمُ السلام**)، فَسَّر التحيّةَ بالسلامِ لكونِه سببًا للحياة، ثُم عُبِّرَ عنهُ بها عُرفًا.

الراغب: التحيّةُ مِن قولِهم: حَيّا اللّـهُ فلانًا، أي: جعَلَ له حياةً، وذلك إخبارٌ ثُم يُجعَلُ دُعاءً، ثُم يُقال: وحَيًّا فلانٌ فلانًا: إذا قال له ذلك وحَكَم به، كما يقال: أضْلَلْتُ فلانًا

---

(١) البيتان للسمَوْأل بن عادياء اليهودي في «ديوانه» ص٦.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٨٥).

وأن يزيد: وبركاتُه، إذا قالَ: ورحمةُ الله. ورُوِيَ: أنّ رجلًا قالَ لرسولِ اللّـهِ ﷺ: السّلام عليك، فقال: «وعليكَ السّلامُ ورحمةُ الله». وقالَ آخر: السّلامُ عليكَ ورحمةُ الله، فقال: «وعليكَ السّلامُ ورحمةُ اللهُ وبركاتُه»، وقالَ آخر: السّلامُ عليكَ ورحمةُ اللّـهِ وبركاتُه، فقال: «وعليك» فقالَ الرجل: نقصتني، فأينَ ما قالَ الله؟ وتلا الآية، فقال: «إنكَ لم تتركْ لي فضلًا فرددتُ عليكَ مثلَه». ﴿أَوۡ رُدُّوهَآ﴾: أو أجيبوها بمثلِها، وردُّ السّلامِ ورَجْعُه: جوابُه بمثلِه؛ لأنّ المجيبَ يردُّ قولَ المسلِّم ويكرُّه، **وجوابُ التسليمةِ واجب**، وعن أبي يوسفَ: مَنْ قالَ لآخـرَ: أَقْرِئْ فلانًا السّلامَ، وجبَ عـليه أن يَفعل. وعن النَّخَعيّ: السّلامُ سنّةٌ **والردُّ فريضة**، وعن ابن عبّاس: الردُّ واجب، وما مِن رجلٍ يمرُّ على قومٍ مسلمينَ فيسلِّمُ عليهم ولا يردُّونَ عليه، **إلّا نزَعَ عنهم روحُ القدس**، وردّتْ عليه الملائكة. ولا يُردُّ السّلامُ في الخطبةِ وقراءةِ القرآنِ جهْرًا، وروايةِ

وأرشَدتُه، إذا حَكَمتَ بذلك. وأصلُ التحيّةِ منَ الحياة، ثُم يقالُ لكلِّ دعاءٍ: «تحيةٌ»، لكونِ جميعِه غيرَ خارجٍ عن كونِه حياةً أو سببَ حياة: إمّا دُنْيويّة وإمّا أُخرويّة.

وإن قيل: على أيِّ وجهٍ جُعِلَ قولُهم: «السلامُ» تحيّةُ الملتقِيَيْنِ؟ قيل: السلامُ والسِّلْمُ واحد، بدليلِ قولِه: ﴿فَقَالُواْ سَلَٰمٗاۖ قَالَ سَلَٰمٞ﴾ [الذاريات: ٢٥]، ولـمّا كان المُلتقيانِ من الأجانبِ قد يَحذَرُ أحدُهما الآخَرَ؛ استعمَلَ هذه اللفظةَ تنبيهًا من المخاطِب أني[1] بَذَلتُ لك ذلك وطَلَبتُه منك، ونَبَّه المجيبَ إذا قال: وعليك السلامُ على نحوِ ذلك، ثُم صار ذلك مستعمَلًا في الأجانبِ والأقاربِ والأعادي والأصادقِ، تنبيهًا أني أسألُ اللّـهَ ذلك لك[2].

قولُه: (**وجَوابُ التسليمةِ واجب**) ثم قولُه: (**والردُّ فريضة**)، يدُلُّ على أنَّ الفَرضَ والواجبَ سِيّان.

قولُه: (**نزَعَ عنهم رُوحُ القُدُس**). **النِّهاية**: أصلُ النَّزْعِ: الجَذْبُ والقَلْع، ومنهُ نزَعَ القوسَ: إذا جذَبَها، قيل: معناه: نزَعَ التأييدَ والتوفيقَ والبرَكة، ورُوحُ القُدُس: جِبريل، ومنه

---

(١) قوله: «أني» سقط من (م) و(غ)، والمثبت من (ص) و(س).

(٢) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٣: ١٣٦٦)، وانظر: «مفردات القرآن» ص٢٧٠.

الحديثِ، وعندَ مذاكرةِ العلمِ، والأذانِ، والإقامة. وعن أبي يوسف: لا يُسلِّمُ على لاعبِ النردِ والشَّطرنجِ، والمغنّي، والقاعدِ لحاجتِه، ومطيّرِ الحمامِ، والعاري من غيرِ عُذرٍ في حمّامٍ أو غيرِه. وذَكَرَ الطحاويُّ أنّ المستحبَّ ردُّ السّلام على الطهارة. **وعن النبيِّ ﷺ أنه تيمَّمَ لردِّ السّلام**. قالوا: ويُسلِّمُ الرَّجلُ إذا دَخل على امرأتِه، ولا يُسلِّم على أجنبيّة، **ويُسلِّمُ الماشي على القاعد**، والراكبُ على الماشي، وراكبُ الفَرَسِ على راكبِ الحمار، والصَّغيرُ على الكبير، والأقلُّ على الأكثر، وإذا التقَيا ابتَدَرا. وعن أبي حَنيفة: لا يُجْهَرُ بالردِّ. يعني: الجَهْرَ الكثير. وعن النبيِّ ﷺ: «**إذا سَلَّم عليكم أهلُ الكِتابِ** فقولوا: وعليكم»، أيْ: وعليكم ما قلتُم؛ فإنهم كانوا يقولون: السَّامُ عليكم.

ما جاء في حديثِ عائشةَ رضي الله عنها لحسَّانَ: «إنّ رُوحَ القُدُسِ لا يزالُ يؤيِّدُك ما نافَحتَ عنِ اللّـهِ ورسُولِه»[١]. أي: إنّ شِعرَكَ الذي تُنافحُ به عنِ اللّـهِ وعن رسُولِه يُلهِمُكَ الملَكُ سبيلَه، نافَحَ أي: دافَع، والمنافَحةُ والمكافَحَة: المُدافَعَةُ والمُضارَبة.

قولُه: (**وعن النبي ﷺ: أنه تيمَّم لردِّ السلام**) عن أبي الجُهَيْم قال: أقبَلَ رسُولُ الله ﷺ منَ الغائط، فلقِيَه رجلٌ فسَلَّم عليه فلم يَرُدَّ عليه حتَّى أقبَلَ على الحائط، فوَضَعَ يدَه على الحائطِ ثُم مَسَح وجهَه ويَدَيْه، ثُم رَدَّ على الرجُلِ السلام، رواه البخاريُّ ومسلمٌ وغيرُهما[٢].

قولُه: (**ويُسلِّمُ الماشي على القاعد**) عن أبي هريرة، قال: قال رسُولُ اللّـهِ ﷺ: «يُسلِّمُ الراكبُ على الماشي، والماشي على القاعد، والقليلُ على الكثير»، أخرَجَه الشَّيخانِ والترمذيُّ وأبو داود[٣].

قولُه: (**إذا سَلَّمَ عليكُم أهلُ الكتاب**) عن عُمر، أن رسُولَ الله ﷺ قال: «إذا سَلَّمَ عليكمُ اليهودُ فإنّما يقولُ أحدُهم: السامُ عليك، فقُل: وعليك»، أخرَجَه الشَّيخانِ وأبو داودَ والتِّرمذي[٤].

---

(١) أخرجه مسلم (٢٤٩٠).

(٢) أخرجه البخاري (٣٣٧) ومسلم (٣٦٩) وغيرهما.

(٣) أخرجه البخاري (٦٢٣٢) ومسلم (٢١٦٠) وأبو داود (٥٢٠١) والترمذي (٢٧٠٤).

(٤) أخرجه البخاري (٦٢٥٧) ومسلم (٢١٦٥) وأبو داود (٥٢٠٦) والترمذي (٢٧٠٢).

ورُوِيَ: «لا تَبتدِئ اليهوديَّ بالسَّلام، وإن بدأكَ فقُلْ: وعليك»، وعن الحَسَن: يجوزُ أن تقولَ للكافر: وعليكَ السَّلام، ولا تَقُلْ: ورحمةُ الله؛ فإنها استغفارٌ. وعن الشَّعْبيِّ:

ورَوَوْا عن أنس، أن النبيَّ ﷺ قال: «إذا سَلَّمَ عليكم أهلُ الكتابِ فقولوا: وعليكم»[1]، قالَ صاحبُ «الجامع»: السام: الموت[2]. قال الخَطّابي: عامةُ المحدِّثِين يَروونَ هذا الحديثَ بإثباتِ الواوِ في «وعليكم»، وكان سُفيانُ بنُ عُيَينةَ يَرويه بغيرِ واو، وقال: هُو الصَّواب؛ لأنه إذا حَذَفَ الواوَ صار قولهُم الذي قالوهُ بعَيْنِه مَردودًا عليهم خاصّة، وإذا أثبَتَ الواوَ وقَعَ الاشتراكُ معَهم والدخولُ فيما قالوه؛ لأنَّ الواوَ تَجمعُ بينَ الشيئين[3].

وقلت: رَوَينا في «صَحيح البخاريِّ» من عدةِ نُسَخ مقروءة، عن أنسِ بن مالكٍ رَضِيَ اللهُ عنه، قال: مَرَّ يهوديٌّ برسُولِ الله ﷺ، فقال: السامُ عليك، فقال رسُولُ الله ﷺ: «وعليك»، قال رسُول الله ﷺ: «أتَدرُونَ ما يقول؟ قال: السامُ عليك»، قالوا: يا رسُولَ الله، ألا نَقتُلُه؟ قال: «لا، إذا سَلَّمَ عليكم أهلُ الكتابِ فقولوا: وعليكم»[4] في المَوضِعَيْنِ بالواو، وقد تكـرَّرَ أنّ بدخولِ الواوِ العاطفةِ قد تُقطَعُ عن ما عُطِفَت عليه لإفادةِ العمومِ بحسَبِ اقتضاءِ المقام، فيُقدَّر: عليكَ اللعنةُ وعليكَ الغضَبُ وعليكَ السامُ ونحوُها، يؤيِّدُه ما رَوَينا أيضًا في «الصَّحيح» عن عائشةَ قالت: استَأذَنَ رَهْطٌ منَ اليهودِ على النبيِّ ﷺ، فقالوا: السامُ عليك، فقلتُ: بل عليكمُ السامُ واللعنة، فقال: «يا عائشة، إنَّ اللـهَ عزَّ وجلَّ رَفيقٌ يحبُّ الرِّفْقَ بالأمرِ كلِّه»، قلت: أولم تسمَعْ ما قالوا؟ قال: «قلتُ: وعليكم»[5] يُريد ـ واللهُ أعلم ـ أنّي قلتُ ما قلتِ وزِدتُ عليهِ لكنْ بالرِّفْق.

قولُه: (**يجوزُ أن تقولَ للكافر: وعليكَ السلام**). **الراغب**: قيل: حَقُّ مَن يُؤتى شيئًا أن يُؤتيَ مِثلَه وأحسَنَ منه، والسلامُ هاهنا السِّلمُ، وهُو أصلُه، قال: وهذا أمرٌ منه تعالى أنَّ مَن

(١) أخرجه البخاري (٦٢٥٨) ومسلم (٢١٦٣) وغيرهما.

(٢) «جامع الأصول» (٦: ٦١٠).

(٣) انظر: «معالم السنن» للخطابي (٤: ١٥٤).

(٤) أخرجه البخاري (٦٩٢٦) وانظر تمام تخريجه في «مسند أحمد» (١٢٤٥٠).

(٥) أخرجه البخاري (٩٦٢٧) ومسلم (٢١٦٥).

أنه قال لنَصْرانيٍّ سلَّمَ عليه: وعليكَ السّلامُ ورحمةُ الله، فقيلَ له، فقالَ: أليسَ في رَحْمةِ اللّـهِ يَعيش؟ **وقد رخَّصَ بعضُ العلماءِ في أن يُبْدأ أهلُ الذمَّةِ بالسَّلام** إذا دَعَتْ إلى ذلك حادثةٌ تُحْوِج إليهم، ورُوِيَ ذلك عن النَّخَعيِّ. وعن أبي حَنيفة: لا تَبْدَأه بالسّلام في كتابٍ ولا غيرِه. وعن أبي يوسفَ: لا تُسلِّمْ عليهم ولا تصافِحْهم، وإذا دخلتَ فقل: السّلامُ على من اتَّبعَ الهُدى، ولا بأسَ بالدُّعاءِ له بما يُصلِحُه في دنياه. ﴿عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ حَسِيبًا﴾ أي: يُحاسِبُكم على كلِّ شيء من التَّحِيَّة وغيرِها.

[﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ لَيَجۡمَعَنَّكُمۡ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ لَا رَيۡبَ فِيهِۗ وَمَنۡ أَصۡدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثٗا﴾ ٨٧]

﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾: إمّا خبرُ مبتدأٍ، وإمّا اعتراض، والخبرُ ﴿لَيَجۡمَعَنَّكُمۡ﴾، ومعناه: ﴿ٱللَّهُ﴾ ـ واللّـهِ ـ ﴿لَيَجۡمَعَنَّكُمۡ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾، ....

بَذَلَ لكمُ السلامَ منَ الكُفّارِ ـ بأنْ يَرُومَ الدخولَ في الشَّرعِ ـ فابذُلوا له، كقولِه تعالى: ﴿وَإِن جَنَحُواْ لِلسَّلۡمِ فَٱجۡنَحۡ لَهَا﴾ [الأنفال: ٦١] وأمَرَه بأنْ يَرُدَّ على باذِلِها مِثلَها، وذلك بأنْ يَبذُلَ له الأمانَ ممَّا خافَه أو أكثرَ منه، بأنْ يُبينَ أنَّ له ما لهُ وعليه ما عليه منَ النُّصرةِ والمُوالاة(١).

قولُه (**وقد رَخَّصَ بعضُ العلماءِ في أن يُبدأَ أهلُ الذِّمة بالسلام**)(٢). رَوَينا عن أبي هريرةَ رَضِيَ اللّـهُ عنه، أنَّ رسُولَ الله ﷺ قال: «لا تبدَؤوا اليهودَ ولا النَّصارى بالسلام، وإذا لقِيتُم أحدَهم في طريقٍ فاضطرُّوه إلى أضيقِه»، أخرَجه مسلمٌ وأبو داودَ والتِّرمذي(٣).

قولُه: (﴿ٱللَّهُ﴾ ـ واللّـهِ ـ ﴿لَيَجۡمَعَنَّكُمۡ﴾) فالقَسَمُ معَ جوابِه خبرُ ﴿ٱللَّهُ﴾، تأويلُه ما مضَى في قولِه: ﴿لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ﴾ [النساء: ٧٢].

---

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٣: ١٣٧٠).

(٢) انظر: «زاد المعاد في هدي خير العباد» لابن قيّم الجوزية (٢: ٤٢٥) حيث استقصى الخلافَ المنصوبَ بين السلفِ والخلَفِ في هذه المسألة.

(٣) أخرجه مسلم (٢١٦٧) وأبو داود (٥٢٠٥) والترمذي (٢٧٠١).

أي: ليحشرنَّكم إليه. والقِيامةُ والقِيام كالطِّلَابةِ والطِّلاب، وهي: قيامُهم مِنَ القبور، أو قيامُهم للحساب، قال اللهُ تعالى: ﴿يَوْمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [المطففين: ٦]. ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثًا﴾؛ **لأنه عزَّ وعَلا صادقٌ لا يجوزُ عليه الكَذِب**؛ وذلك أنّ الكذبَ **مستقلٌّ بصارفٍ** عن الإقدامِ عليه وهو قُبْحُه، ....

قولُه: (**أي: ليَحشُرنَّكم إليه**)، قال أبو البقاء: ﴿إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾، قيل: التقديرُ: في يوم القيامة، وقيل: هِيَ على بابِها، أي: لَيَجمَعنّكُم منَ القبور، فعلى هذا يجوزُ أن يكونَ حالًا، أي: يَجمَعنَّكم مُفْضِينَ إلى حسابِ يومِ القيامة[١].

والمصنِّفُ ما ذهبَ إلى الحالِ ولا إلى التضمين؛ بل سلَكَ فيه طُرُقَ المجازِ بحسَبِ مقتضَى التركيب، فإنّ القَسَم في قولِه: «واللّـهِ لَيَجمعنَّكم إلى يوم القيامة» يوجبُ اضطرارَ الناسِ إلى أن يَجتمعوا فيه، وهو معنَى «لَيَحشُرَنَّكم إليه» أي: يَضطرُّكم إلى المَحشَر، قال في «الأساس»: حشَرَتِ السَّنَـةُ الناسَ: أهبَطَتْهم إلى الأمصار.

قولُه: (**لأنَّه عزَّ وعلا صادِقٌ**) تعليلٌ لمعنى المبالغة الذي يُعطيه قولُه: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثًا﴾، وذلك مِن تخصيص اسمِه الجامع، و«مَن» الاستفهاميّةُ وبناءُ أفعَلَ لمُطلَقِ الزيادة، يعني أنّ مَنِ اسمُه اللّـهُ كيف يجوزُ عليه الكذِب؟ لأنَّه كاملٌ في ذاتِه منزَّهٌ عنِ النقائص، والكذِبُ نقيصةٌ فبينهما تناف.

قولُه: (**مستقِلٌّ بصارِف**). قال الجوهري: يقالُ: أقَلّ الجَرَّةَ: أطاق حَمْلَها. **النِّهاية**: وفي حديثِ العباس: «فحَثَا في ثَوبِه ثم ذهبَ يُقِلُّه فلم يستَطعْ»[٢]. يقال: أقَلَّ الشيءَ يُقِلُّه: إذا رفَعَه وحَمَلَه، وقال: الاستقلالُ بمعنى الارتفاعِ والاستبداد، فقولُه: «مُستقِلٌّ بصارِف» أي: مُستبدٌّ بما يَصرِفُ القائلَ عنِ الإقدامِ عليه وهُو قُبحُه، أي: قُبحُه وحدَه يَصرِفُ الكذّابَ عن التكلُّم به.

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣٧٧).

(٢) أخرجه البخاري (٤٢١) من حديثِ أنسٍ رضي الله عنه.

ووجهُ قبْحِه الذي هو كونُه كَذِبًا وإخبارًا عن الشيءِ بخلافِ ما هو عليه، فمَن كَذَبَ لم يكذبْ إلّا لأنه محتاجٌ إلى أن يكذبَ؛ ليَجُرَّ منفعةً أو يدفعَ مضرَّة، أو هو غنيٌّ عنه، إلّا أنه يجهلُ غِناه، أو جاهلٌ بقُبْحِه، أو هو سَفيهٌ لا يَفْرُقُ بين الصِّدقِ والكذبِ في إخبارِه، ولا يُبالي بأيِّهما نطَق، وربَّما كانَ الكذبُ أَحلى على حَنَكِه من الصِّدق. وعن بعضِ السُّفهاء: أنه عُوتِبَ على الكذب، فقال: **لو غَرْغَرَتْ لَهواتُك** به ما فارقتَه. وقيلَ لكذّاب: هل صَدَقْتَ قطُّ؟ فقال: لولا أني صادقٌ في قولي: لا، لقلتُها. فكانَ الحكيمُ

قولُه: (**ووجهُ قُبحِه**) مبتدأ، والخبرُ: الموصُولُ معَ صِلتِه، والضميرُ المرفوعُ في الصِّلةِ عائدٌ إليه، أو يقال: إنَّ الموصُولَ مُقحَم، كقراءةِ مَن قرأ: «الذينَ مَن قبلَكم»، قال: أقحَمَ الموصُولَ الثاني منَ الأولِ وصِلتَه، وفي بعض النُّسَخ: «وَجهُ قُبحِه هُو كونُه كذبًا» وهُو الوجهُ، وقيل: ووَجهُ قُبحِه، معطوفٌ على قوله: «قبحُه»، ودل الموصول على هذا؛ أي: الصارفُ هو قبحُه ووجهُ قبحِه أي: سببُ قُبحِه، ثُم وَصَفَ قولَه: «وجه قُبحِه» بقولِه: «الذي...» إلى آخِرِه، فكأنه أشار إلى أنَّ قُبحَ الكذِب ذاتيٌّ، ففيه تعسُّف.

قولُه: (**لو غَرْغَرَتْ لَهواتُك**)، ورُوي: «لَهَواتِك» بالنَّصبِ على أنه مفعول، يقال: الراعي يُغَرغِرُ بصَوتِه، أي: يُردِّدُه في حَلقِه. **النِّهاية**: اللهَواتُ: جمعُ لَهَاتٍ، وهِيَ لَحَماتٌ في سَقْفِ أقصَى الفَم، وإنَّما خَصَّها بالذِّكرِ لأنَّه ما يتلذَّذُ بِهِ الإنسانُ منَ المأكولِ والمشروبِ ينتهي إليها، قال ابنُ هانئ:

إذا ما أَتَتْ دونَ اللَّهاةِ منَ الفتَى ... دَعَا همُّهُ من صدرِهِ برحيلِ[(١)]

وخَصَّ الغَرغَرَةَ لإرادةِ الإكثارِ منه، ولعلَّ هذا القائلَ ما أطرَقَ سمعَهُ ما رَوَيناه عن التِّرمذي، عن ابنِ عُمر، أنَّ رسُولَ الله ﷺ قال: «إذا كذَبَ العبدُ تباعَدَ عنهُ الملَكُ مِيلًا من نتَنِ ما جاء به»[(٢)].

---

(١) لأبي نواس في «ديوانه» ص١٦.

(٢) «سنن الترمذي» (١٩٧٣) والطبراني في «المعجم الكبير» (٥٧٨) وفي «الأوسط» (٧٣٩٨) وقال الترمذي: حسن غريب.

الغنيُّ الذي لا يجوزُ عليه الحاجات، العالِـمُ بكلِّ معلومٍ منزَّهًا عنه كما هو منزَّهٌ عن سائرِ القبائح.

[﴿فَمَا لَكُمْ فِى ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِئَتَيْنِ وَٱللَّهُ أَرْكَسَهُم بِمَا كَسَبُوٓاْ ۚ أَتُرِيدُونَ أَن تَهْدُواْ مَنْ أَضَلَّ ٱللَّهُ ۖ وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَن تَجِدَ لَهُۥ سَبِيلًا﴾ ٨٨]

﴿فِئَتَيْنِ﴾ **نصبٌ على الحال**، كقولك: ما لكَ قائمًا. رُوِيَ أنّ قومًا من المنافقينَ استأذنوا رسولَ اللّٰهِ في الخروجِ إلى البدوِ مُعتلِّينَ **باجتواءِ المدينة**، فلمّا خرجَوا لم يزالوا راحلينَ مرحلةً مرحلةً حتى لحِقوا بالمشركين، فاختَلَفَ المسلمونَ فيهم، فقالَ

قولُه: (﴿فِئَتَيْنِ﴾ **نصبٌ على الحال**) قال القاضي: عامِلُه ﴿لَكُمْ﴾ كقولِك: ما لكَ قائمًا، و﴿فِى ٱلْمُنَٰفِقِينَ﴾ حالٌ من ﴿فِئَتَيْنِ﴾ أي: متفرِّقينَ فيهم، أو منَ الضمير، أي: فما لكم تفترقونَ فيهم، ومعنى الافتراق يُفيدُه قوُله: ﴿فِئَتَيْنِ﴾[١]، قال أبو البقاء: يجوزُ أن يكونَ ﴿فِى ٱلْمُنَٰفِقِينَ﴾ حالًا من ﴿فِئَتَيْنِ﴾ أي: فئتَيْنِ مُفترِقَتَيْنِ في المنافقين، فلمّا قدَّمه نصبَهُ على الحال[٢]. وقال الزجّاج: قال سِيبويه: إذا قلتَ: ما لكَ قائماً؟ فمعناه: لَمِ قُمتَ؟ ونُصِبَ على تأويل: أيُّ شيءٍ يَستقِرُّ لكَ في هذه الحال؟[٣]

قولُه: (**باجتواءِ المدينة**). **النِّهاية**: في حديثِ العُرَنيِّين: «فاجتَوَوا المدينةَ»[٤]، أي: أصابهَم الجَوَى، وهُو المرضُ وداءُ الجَوفِ إذا تطاوَل، وذلك إذا لم يُوافقْهم هَواؤها واستَوخَمُوها، ويقال: اجتَويْتُ البلدَ: إذا كرِهتَ المُقامَ فيه وإن كنتَ في نعمة.

المغرب: عُـرَنَة: وادٍ بحذاءِ عرفات، وبتَصْغيرِها سُمِّيت عُرَيْنَـةُ، وهي قبيلةٌ ينسَبُ إليها العُرَنيّون[٥].

---

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٢٣٠).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣٧٨).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٨٨).

(٤) أخرجه البخاري (٦٨٠٢) ومسلم (١٦٧١) وغيرهما من حديثِ أنسٍ رَضِيَ الله عنه.

(٥) «المُغرب في ترتيب المُعرب» (٢: ٥٧).

بعضُهم: هم كفار، وقال بعضُهم: هم مسلمون. وقيل: كانوا قومًا هاجروا من مكّةَ ثمّ بدا لهم، فرجعوا وكتبوا إلى رسولِ اللّـهِ: **إنا على دينِك**، وما أخْرَجَنا إلّا اجتواءُ المدينةِ والاشتياقُ إلى بلدِنا. وقيل: هم قومٌ خرجوا معَ رسولِ اللّـهِ يومَ أُحُدٍ ثمّ رجعوا. وقيل: هم العُرَنِيُّونَ الذينَ **أَغاروا على السَّرْحِ وقتلوا يسارًا**. وقيل: هم قومٌ أظهروا الإسلامَ وقعدوا عن الهِجْرة. ومعناه: ما لكم اختلفتُم في شأنِ قوم نافقوا نفاقًا ظاهرًا، وتفرّقتُم فيه فرقتين؟ وما لكم لم تبتّوا القولَ بكفرِهم؟ ﴿وَٱللَّهُ أَرْكَسَهُم﴾، **أي: ردَّهم في حكمِ المشركينَ** كما كانوا. ﴿بِمَا كَسَبُوٓاْ﴾ من ارتدادِهم ولحوقِهم بالمشركين، واحتيالِهم على رسولِ اللّـهِ ﷺ، أو: ﴿أَرْكَسَهُم﴾ في الكفرِ بأن خذلَهم حتى ارتكسوا

قولُه: (**إنّا على دينِك**) حكايةُ ما كتَبوا، لكنّ قولَه: «وما أخرَجَنا إلَّا اجتواءُ المدينة» لا يستقيمُ معَ قولِه: «كانوا قومًا هاجَروا مِن مكّة»، إلَّا أن يقالَ: هاجَروا من مكةَ إلى المدينة، ثُم بدَا لهم فرَجَعوا.

قولُه: (**أغاروا على السَّرح**) أي: النَّعَمِ السارِحة. **النِّهاية**: السَّرح: اسمُ جَمْعٍ وليس بتكسيرِ «سارح»، أو هُو تسميةٌ بالمصدرِ مبالغة.

قولُه: (**قَتَلوا يَسارًا**). **الاستيعاب**: يَسار: مَولى رسُولِ الله ﷺ، وكان نوبيًّا، وهُو الراعي الذي قَتَله العُرَنيُّونَ الذين استَاقوا ذَوْدَ رسُولِ الله ﷺ فقطَعوا يدَيْه ورِجلَيْه وغَرَزوا الشَّوكَ في لسانِه وعينيهِ حتّى مات[١].

قولُه: (﴿**أَرْكَسَهُم**﴾ **أي: ردَّهم في حُكم المشركين**). **الراغب**: الـرِّكْسُ والنِّـكْس: الرَّذْل، والركسُ أبلغ؛ لأنَّ النكس: ما جُعِلَ أسفلُه أعلاه، والركس: ما جُعِلَ رَجيعًا[٢] بعدَ ما كان طعامًا، فهو كالرِّجْس، يقال: أركَسَهَ ورَكَسَه، وأركَسَ أبلغُ، كما أنّ «أسقاه» أبلغُ مِن «سَقَاه»[٣].

---

(١) ذكره ابن عبد البرِّ في «الاستيعاب» (٤: ١٥٨١).

(٢) في الأصول الخطية: «ما جعل طرفاً»، والتصويب من «تفسير الراغب».

(٣) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٣: ١٣٧٣)، وانظر: «مفردات القرآن» ص٣٦٤.

فيه لِما عَلِمَ من مرضِ قلوبِهم. ﴿أَتُرِيدُونَ أَن تَهْدُواْ﴾: أن تجعلوا من جملةِ المهتدين ﴿مَنْ أَضَلَّ ٱللَّهُ﴾: من جعلَه من جملةِ الضُّلّالِ وحَكَمَ عليه بذلك، أو خذلَه حتى ضلّ. وقُرِئ: (رَكَسَهم)، و(رُكِسوا فيها).

[﴿وَدُّواْ لَوْ تَكْفُرُونَ كَمَا كَفَرُواْ فَتَكُونُونَ سَوَآءً فَلَا تَتَّخِذُواْ مِنْهُمْ أَوْلِيَآءَ حَتَّىٰ يُهَاجِرُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَإِن تَوَلَّوْاْ فَخُذُوهُمْ وَٱقْتُلُوهُمْ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ وَلَا تَتَّخِذُواْ مِنْهُمْ وَلِيًّا وَلَا

قولُه: (مَن جعلَه مِن جُملةِ الضُّلّال) مبنيٌّ على تفسيرِ ﴿أَرْكَسَهُم﴾ بقولِه: «رَدَّهم في حُكم المشركين»، وقولُه: «أو خَذَلَه حتَّى ضَلَّ» على تفسيرِه بقولِه: «﴿أَرْكَسَهُم﴾ في الكُفر بأنْ خَذَلَهم»، فعلى الأول: ﴿أَرْكَسَهُم﴾ مُطلق؛ ولذلك أدخلَهم في زُمرةِ المشركين، وعلى الثاني: متعلَّقُهُ ما يُعْلَمُ منَ الإنكارِ في قولِه: ﴿فَمَا لَكُمْ فِي ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِئَتَيْنِ﴾ أي: فِرقتَيْن، يقولون: أهم مؤمنونَ أم كافرون؟ ثم قولُه: ﴿أَتُرِيدُونَ أَن تَهْدُواْ مَنْ أَضَلَّ ٱللَّهُ﴾ إنكارٌ بعدَ إنكار، وقولُه: ﴿وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَن تَجِدَ لَهُۥ سَبِيلًا﴾ تذييلٌ للتأكيد بقَلْعِ قاعدةِ بناءِ الاعتزالِ وبهَدْمِ بناءِ التفسيرَيْنِ عليها، ألا تَرى كيف أعادَ الاسمَ الجامعَ المُفيدَ في هذا المقامِ معنى الجَبَروتِ مرَّتينِ وعدَلَ من خطابِ الجماعةِ إلى خطابِ العامِّ ليَدخُلَ فيه كلُّ مَن يَتأتَّى منهُ الوِجْدان، ومِن جُملتِهم الضُّلّال! ونكَّر ﴿سَبِيلًا﴾ أي: لا تجدُ أيُّها المخاطَبُ أيَّ سبيلٍ تريد[1] بأيِّ وجهٍ كان.

قولُه: (ورُكِسوا فيها) يعني: في قولِه تعالى: ﴿كُلَّ مَا رُدُّوٓاْ إِلَى ٱلْفِتْنَةِ أُرْكِسُواْ فِيهَا﴾ [النساء: ٩١]، فإنه قُرِئ هناك: «ورُكِسُوا فيها»، وإنّما ذكرَه هاهنا لأنّ كلَيْهما بابُ الإفعال، وقُرِئ في القراءةِ الشاذّة[2] بالتفعيل[3] معَ أنهما مِن أصلٍ واحد، ولا يجوزُ أن يقال: قُرِئَ: «ورُكِسوا» فيها ـ أي: في هذه الآية ـ لفسادِ المعنى.

(١) قوله: «تريد» سقط من (م).

(٢) انظر: «المحتسب» (١: ١٩٤).

(٣) في (م) و(غ) و(ص) و(س): «بالتفصيل»، والمثبت من (ط)، وهو الصواب، فمراده بالتفعيل: أنه من «فعَّل»، والقراءة المشار إليها هي: «رُكِّسوا».

نَصِيرًا * إِلَّا ٱلَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىٰ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَٰقٌ أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَن يُقَٰتِلُوكُمْ أَوْ يُقَٰتِلُوا۟ قَوْمَهُمْ ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَسَلَّطَهُمْ عَلَيْكُمْ فَلَقَٰتَلُوكُمْ ۚ فَإِنِ ٱعْتَزَلُوكُمْ فَلَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ وَأَلْقَوْا۟ إِلَيْكُمُ ٱلسَّلَمَ فَمَا جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا * سَتَجِدُونَ ءَاخَرِينَ يُرِيدُونَ أَن يَأْمَنُوكُمْ وَيَأْمَنُوا۟ قَوْمَهُمْ كُلَّ مَا رُدُّوٓا۟ إِلَى ٱلْفِتْنَةِ أُرْكِسُوا۟ فِيهَا ۚ فَإِن لَّمْ يَعْتَزِلُوكُمْ وَيُلْقُوٓا۟ إِلَيْكُمُ ٱلسَّلَمَ وَيَكُفُّوٓا۟ أَيْدِيَهُمْ فَخُذُوهُمْ وَٱقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكُمْ جَعَلْنَا لَكُمْ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنًا مُّبِينًا﴾ [٨٩-٩١]

﴿فَتَكُونُونَ﴾: عطفٌ على ﴿تَكْفُرُونَ﴾، ولو نُصِبَ على جوابِ التمنّي لجاز. والمعنى: ودُّوا كفرَكم فكونَكُم مَعَهم شَرَعًا واحدًا فيما هُم عليه من الضّلالِ واتباعِ دينِ الآباء، **فلا تتولَّوْهم وإن آمنوا، حتى يُظاهِروا** إيمانَهم بهجرةٍ صحيحةٍ هيَ للّـهِ

قولُه: (**فكَوْنكُم معهم شَرَعًا**). **النِّهاية**: في الحديثِ «أنتُم فيه شَرَعٌ سَواءٌ»، أي: مُتساوونَ لا فضْلَ لأحدِكم فيه على الآخَر.

قولُه: (**فلا تتولَّوْهُم وإن آمنوا حتَّى يُظاهِروا**) تفسيرٌ لقولِه: ﴿فَلَا تَتَّخِذُوا۟ مِنْهُمْ أَوْلِيَآءَ حَتَّىٰ يُهَاجِرُوا۟﴾، جعلَ ﴿حَتَّىٰ﴾ غايةً للمقدار، وهُو الإيمان؛ لأنَّ الهجرةَ غيرُ نافعةٍ بدونِه. قولُه: ﴿فَلَا تَتَّخِذُوا۟ مِنْهُمْ أَوْلِيَآءَ﴾ مسبَّبٌ عن قولِه: ﴿وَدُّوا۟ لَوْ تَكْفُرُونَ﴾، و﴿وَدُّوا۟﴾ بدلٌ من قولِه: ﴿بِمَا كَسَبُوٓا۟﴾ [النساء: ٨٨]، والكلامُ مصبوبٌ في قالَبٍ واحد، يعني: ما لكم تختلفونَ في أمرِ أقوامٍ منافقينَ؟ والحالُ أنَّ اللّـهَ تعالى رَدَّهم في حُكمِ المشركينَ بسببِ ما كَسَبوا، وهُو وِدادتُهم كُفرَكم، وإذا كان كذلك فلا تختلفوا فيهم ولا تتولَّوْهم حتَّى يُهاجِروا في سبيلِ الله، أي: يَرجِعوا من جميعِ ذلك رُجوعًا كالمُهاجَرةِ منَ الأوطان، فإنْ تولَّوا عن هذه المُهاجَرةِ فحُكمُهم حُكمُ المشركينَ بأن يُقتَلوا حيثُ وُجدوا، وبأن يُجانَبوا مُجانَبةً كُلِّية. ولا يُستبعَدُ حَملُ المُهاجَرةِ على المُجانَبةِ عنِ الذنوبِ والمخالفةِ لأمرِ الله؛ لِما ورَدَ عن النبيِّ ﷺ: «المسلمُ مَن سَلِمَ المسلمونَ مِن لسانِه ويَدِه، والمُهاجِرُ مَن هجَرَ ما نَهى اللهُ عنه». أخرجَه البخاريُ وأبو داود، عن عبدِ الله بنِ عَمْرو(١).

---

(١) «صحيح البخاري» (١٠) وأبو داود (٢٤٨٣).

ولرسولِه، لا لغرضٍ من أغراضِ الدنيا، مستقيمةٍ **ليسَ بعدَها بداءٌ ولا تَعَرُّب**. ﴿فَإِن تَوَلَّوْا﴾ عن الإيمانِ المظاهَرِ بالهجرةِ الصحيحةِ المستقيمةِ **فحكمُهم** حكمُ سائرِ المشركينَ **يُقتلونَ** حيثُ وُجدوا في الحلِّ والحرم، وجانِبوهم مجانبةً كليّةً، **وإن بذلوا لكم** الولايةَ والنصرةَ فلا تقبلوا منهم. ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ يَصِلُونَ﴾: **استثناءٌ من قولِه**: ﴿فَخُذُوهُمْ وَٱقْتُلُوهُمْ﴾، ومعنى: ﴿يَصِلُونَ إِلَىٰ قَوْمٍ﴾: ينتهونَ إليهم ويتّصلونَ بهم. وعن أبي عبيدةَ: هو من الانتساب، وصلتُ إلى فلانٍ واتصلتُ به: إذا انتميتَ إليه. وقيل: إن الانتسابَ لا أثـرَ له في منعِ القتال، فقد قاتَلَ رسولُ اللّٰهِ بمَنْ معه مَنْ هو من أنسبائهم. والقومُ هم الأَسْلميُّون؛ كانَ بينهم وبينَ رسولِ اللّٰهِ عهد؛ وذلك أنه وادَعَ

الراغب: الهجرة: تَرْكُ الشيءِ والإعراضُ عنه، مكانًا كان أو خَليطًا، وسُمِّي القبيحُ منَ الكلامِ هُجْرًا، وسُمِّي المُهاجِرُ؛ لتَرْكِه وَطنَه، وصار اسمَ مَدْحٍ في الإسلام، وسُمِّي مَن رفَض فُضولاتِ شهَواتِه: مُهاجرًا[(١)].

ثُم إنّ المصنِّفَ وضَعَ موضعَ ﴿فَخُذُوهُمْ وَٱقْتُلُوهُمْ﴾ قولَه: «**يُقتَلُونَ حيث وُجِدوا**»، ومَوضعَ ﴿وَلَا تَتَّخِذُوا۟ مِنْهُمْ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا﴾ «**جانِبوهم مُجانَبَةً كُلِّية**» إلى آخِرِه؛ بيانًا لمعنى الاستمرار. وأمّا قولُه: «**جانِبوهم مُجانبةً كُلِّية**» فإخراجٌ للكلامِ على غيرِ مقتضَى الظاهر؛ إذِ الظاهرُ «وتُجانِبون»؛ ليَقَعا خبرَيْنِ للإيذانِ بشِدّةِ المجانَبة، وذلك من تكريرِ قولِه: ﴿فَلَا تَتَّخِذُوا۟ مِنْهُمْ أَوْلِيَآءَ﴾؛ ومِن ثَمَّ بالَغَ فيه حيثُ قال: «**مجانبةً كُلِّية وإن بَذَلوا لكُم الوِلايةَ والنُّصرةَ**» يعني: لا يوجَدْ منكم ولايةٌ لهم قَطُّ؛ فداوِموا على العَداوة.

قولُه: (**ليس بعدَها بَداءٌ ولا تعرُّب**) مثَلٌ لتَرْكِ التذَبذُب لا إلى هؤلاءِ ولا إلى هؤلاء، وبَداءٌ أي: نزولٌ بالبادية، ولا تعرُّب، أي: عَودٌ إلى العرَبِ الذين يسكنونَ المُدُن.

قولُه: (**استثناءٌ من قولِه**: ﴿فَخُذُوهُمْ وَٱقْتُلُوهُمْ﴾) أي: منَ الضميرِ في ﴿فَخُذُوهُمْ﴾، لا من الضميرِ في ﴿فَلَا تَتَّخِذُوا۟﴾ وإن كان أقربَ لأنّ اتخاذَ الوليِّ منهم حَرامٌ.

---

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٣: ١٣٧٨)، وانظر «مفردات القرآن» ص٨٣٣.

وقتَ خروجِه إلى مكّةَ هلالَ بنَ عويمرِ الأسلميّ على أن لا يعينَه ولا يعينَ عليه، وعلى أن من وصلَ إلى هلالٍ ولجأَ إليه فله من الجوارِ مثلُ الذي لهلال. وقيل: القوم بنو بكرِ ابنِ زيدِ مناةٍ كانوا في الصلح. ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ﴾ لا يخلو من أن يكونَ معطوفًا على صفةِ ﴿قَوْمٍ﴾، كأنه قيل: إلّا الذينَ يصلونَ إلى قوم معاهدينَ، أو قوم **ممسكينَ عن القتالِ لا لكم ولا عليكم**؛ أو على صلةِ ﴿ٱلَّذِينَ﴾، كأنه قيل: إلّا الذينَ يتّصلونَ بالمعاهدينَ، أو الذينَ لا يقاتلونكم. **والوجهُ العطفُ على الصلة؛ لقوله:** ﴿فَإِنِ ٱعْتَزَلُوكُمْ فَلَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ وَأَلْقَوْاْ إِلَيْكُمُ ٱلسَّلَمَ فَمَا جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا﴾ بعدَ قوله: ﴿فَخُذُوهُمْ وَٱقْتُلُوهُمْ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ﴾، **فقرَّرَ أنّ كفَّهم عن القتالِ** أحدُ سببَي استحقاقِهم لنفيِ التعرّضِ

قولُه: (**ممسكينَ عنِ القتال، لا لكم ولا عليكم**) تفسيرٌ لقولِه: ﴿أَن يُقَٰتِلُوكُمْ أَوْ يُقَٰتِلُواْ قَوْمَهُمْ﴾ أي: لأجْلِكم.

قولُه: (**والوجُه العطفُ على الصِّلة لقولِه:** ﴿فَإِنِ ٱعْتَزَلُوكُمْ﴾) يعني: مجيءُ قولِه: ﴿فَإِنِ ٱعْتَزَلُوكُمْ﴾ بعدَ قولِه: ﴿فَخُذُوهُمْ وَٱقْتُلُوهُمْ﴾ يُشعرُ بأنّ السببَ عنِ المَنعِ عنِ التعرُّضِ لهم شيئان، أحَدُهما: اتصالُهم بقوم معاهَدِين، وثانيها: كَفُّهم عنِ القتالِ بسببِ إظهارِ أنَّ قلوبَهم تَنقبضُ عن مُقاتلتِكم، فيكونُ قولُه: ﴿فَإِنِ ٱعْتَزَلُوكُمْ﴾ مقرِّرًا للسببِ الثاني، يعني: إن جاؤوكم يريدونَ الإمساكَ عنِ القتالِ لا لكم ولا عليكم فإنْ تمُّوا على هذا بأنِ اعتزَلُوكم وألقَوْا إليكُم السَّلَمَ؛ فلا تتعرَّضُوا لهُم البتَّة. وإذا عَطَفَ على الصِّفةِ يبقَى سببُ عدم التعرُّضِ واحدًا، وهُو أنْ يَصِلوا إلى قومِ معاهَدِين أو إلى قوم كافِّينَ فلا يكونُ قولُه: ﴿وَأَلْقَوْاْ إِلَيْكُمُ ٱلسَّلَمَ﴾ مقرِّرًا لقولِه: ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَن يُقَٰتِلُوكُمْ﴾؛ لأنَّ ذلك وَصْفٌ لقولِ آخرينَ غيرِ مَن ترتَّبَ عليه قولُه: ﴿فَإِنِ ٱعْتَزَلُوكُمْ﴾؛ لأنه مترتِّبٌ على قولِه: ﴿فَخُذُوهُمْ وَٱقْتُلُوهُمْ﴾. ثُم أورَدَ السؤالَ وقال: «كلُّ واحدٍ منَ الاتّصالَيْنِ له تأثير» إلى آخِرِه، وهُو ظاهر.

قولُه: (**فقرَّرَ أنَّ كَفَّهم عن القتال**) فاعلُه: مجيءُ قولِه: ﴿فَإِنِ ٱعْتَزَلُوكُمْ﴾ بعدَ قولِه: ﴿فَخُذُوهُمْ﴾، وعلى هذا قولُه: ﴿فَإِنِ ٱعْتَزَلُوكُمْ﴾ تقريرٌ لحُكمِ اتّصالِهم[1].

(١) من قوله: «وعلى هذا قوله» إلى هنا ساقط من (ط).

عنهم، وتركِ الإيقاعِ بهم. فإن قلتَ: كلُّ واحدٍ من الاتصالَيْن له تأثيرٌ في صحّةِ الاستثناء، واستحقاقِ إزالةِ التعرُّضِ؛ الاتصالُ بالمعاهدينَ والاتصالُ بالمُـكَافِّين؛ لأن الاتصالَ بهؤلاءِ أو هؤلاءِ دخولٌ في حكمِهم، فهلّا جوّزتَ أن يكونَ العطفُ على صفةِ ﴿قَوۡمٍ﴾، ويكونَ قولُه: ﴿فَإِنِ ٱعۡتَزَلُوكُمۡ﴾ تقريرًا لحكمِ اتصالِهم بالمكافّينَ واختلاطِهم بهم وجريِهم على سَنَنِهم! قلتُ: هو جائزٌ ولكنَّ الأوّلَ **أظهر وأجرى على أسلوبِ الكلام**. وفي قراءةِ أُبيّ: (بينكم وبينَهم ميثاقٌ جاؤوكم حَصِرتْ صدورُهم) بغير «أو»، ووجهُه أن يكونَ: ﴿جَآءُوكُمۡ﴾، بيانًا لـ﴿يَصِلُونَ﴾، أو بدلًا، أو استئنافًا، أو صفةً بعدَ صفةٍ لـ﴿قَوۡمٍ﴾. ﴿حَصِرَتۡ صُدُورُهُمۡ﴾ في موضعِ الحالِ بإضمارِ «قد»؛ والدليلُ عليه قراءةُ من قرأَ: (حَصِرَةً صدورُهم) و(حَصِراتٍ صدورهم) و(حاصراتٍ صدورهم)، وجعلَه المبرِّدُ صفةً لموصوفٍ محذوفٍ على: **أو جاؤوكم قومًا حَصِرت صدورُهم**. وقيل: ....

قولُـه: (**أظهرُ وأجـرى عـلى أسلوبِ الكـلام**)، وذلك أنَّ قولَـه: ﴿سَتَجِدُونَ ءَاخَرِينَ يُرِيدُونَ أَن يَأۡمَنُوكُمۡ وَيَأۡمَنُواْ قَوۡمَهُمۡ﴾ مشابهٌ لقولِه: ﴿جَآءُوكُمۡ حَصِرَتۡ صُدُورُهُمۡ أَن يُقَٰتِلُوكُمۡ أَوۡ يُقَٰتِلُواْ قَوۡمَهُمۡ﴾، وقد رَتَّبَ عليه قولَه: ﴿فَإِنِ ٱعۡتَزَلُوكُمۡ فَلَمۡ يُقَٰتِلُوكُمۡ وَأَلۡقَوۡاْ إِلَيۡكُمُ ٱلسَّلَمَ﴾ الآية، فالأوْلَى جَرْيُ الكلامِ على أسلوبٍ واحدٍ وأن يترَتَّبَ قولُه: ﴿فَإِنِ ٱعۡتَزَلُوكُمۡ﴾ على قولِه: ﴿أَوۡ جَآءُوكُمۡ﴾ حتّى يكونَ المرادُ من قولِه: ﴿فَخُذُوهُمۡ وَٱقۡتُلُوهُمۡ﴾ وقولِه: ﴿أَوۡ جَآءُوكُمۡ﴾ وقولِه: ﴿فَإِنِ ٱعۡتَزَلُوكُمۡ﴾ همُ الذين تولَّوْا وأعرَضُوا عنِ الإيمانِ، وقولُه: ﴿وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ لَسَلَّطَهُمۡ عَلَيۡكُمۡ﴾ جملةٌ معترِضةٌ للامتنانِ على المؤمنينَ، وتعليلٌ بأنّ حَصْرَ صُدورِهم ما كان إلّا لقَذْفِ اللّـهِ الرُّعبَ فيها[1].

قولُه: (**أو جاؤوكم قومًا حَصِرَتْ صُدورُهم**) فعلى هذا «قَوْمًا» حالٌ موطِّئة، كقولِه تعالى: ﴿قُرۡءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف: ٢].

---

(١) هذه الفقرة وردت في (ط) هنا، ووردت في غيرها من الأصول الخطية قبل الفقرة السابقة.

هو بيانٌ لـ﴿جَآءُوكُمۡ﴾، وهم بنو مُدلج؛ جاؤوا رسولَ اللّـهِ غيرَ مقاتلين، والحصرُ: الضيقُ والانقباض. ﴿أَن يُقَٰتِلُوكُمۡ﴾: عن أن يقاتلوكم، أو كراهةَ أن يقاتلوكم.

فإن قلتَ: كيفَ يجوزُ أن يسلّطَ اللهُ الكفرةَ على المؤمنين؟ قلتُ: ما كانت مكافَّتُهم إلّا لقذْفِ الله الرعبَ في قلوبِهم، ولو شاءَ لمصلحةٍ يراها من ابتلاءٍ ونحوِه لم يقذفْه، فكانوا متسلّطينَ مقاتلينَ غيرَ مكافّين، فذلكَ معنى التسليط. وقُرِئ: (فلقتلوكم) بالتخفيفِ والتشديد. ﴿فَإِنِ ٱعۡتَزَلُوكُمۡ﴾: فإن لم يتعرّضوا لكم، ﴿وَأَلۡقَوۡاْ إِلَيۡكُمُ ٱلسَّلَمَ﴾، أي: الانقيادَ والاستسلام. وقُرِئ بسكونِ اللّامِ معَ فتحِ السين، ﴿فَمَا جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمۡ عَلَيۡهِمۡ سَبِيلٗا﴾: فما أذِنَ لكم في أخذِهم وقتلِهم. ﴿سَتَجِدُونَ ءَاخَرِينَ﴾: هم قومٌ من أسدٍ وغَطَفان، وكانوا إذا أتَوُا المدينةَ أسلموا وعاهدوا ليأمنوا المسلمين، فإذا رَجَعوا إلى قومِهم كَفروا ونَكثوا عهودَهم. ﴿كُلَّ مَا رُدُّوٓاْ إِلَى ٱلۡفِتۡنَةِ﴾ كلّما دعاهم قومُهم إلى قتالِ المسلمين ﴿أُرۡكِسُواْ فِيهَا﴾: قُلبوا فيها أقبحَ قَلْبٍ وأشنَعه، وكانوا شرًّا فيها من كلِّ عدوّ. ﴿حَيۡثُ ثَقِفۡتُمُوهُمۡ﴾: حيثُ تمكّنتم منهم. ﴿سُلۡطَٰنٗا مُّبِينٗا﴾: حجةً واضحةً لظهورِ عداوتِهم، وانكشافِ حالِهم في الكفرِ والغدر، وإضرارِهم بأهلِ الإسلام؛ أو تسلّطًا ظاهرًا؛ حيث أذِنّا لكم في قتلِهم.

[﴿وَمَا كَانَ لِمُؤۡمِنٍ أَن يَقۡتُلَ مُؤۡمِنًا إِلَّا خَطَـٔٗاۚ وَمَن قَتَلَ مُؤۡمِنًا خَطَـٔٗا فَتَحۡرِيرُ

قولُه: (هُو بيانٌ لـ﴿جَآءُوكُمۡ﴾) وذلك أنّ مجيئَهم غيرَ مُقاتِلينَ، و﴿حَصِرَتۡ صُدُورُهُمۡ أَن يُقَٰتِلُوكُمۡ﴾ في معنًى واحد.

قولُه: (وهم بَنو مُدلِج) بالضّم، قيل: بنو مدلج[1]: قبيلةٌ من كِنَانة، وهم القافة.

قولُه: (﴿أُرۡكِسُواْ فِيهَا﴾ قُلِبوا فيها أقبحَ قَلبٍ وأشنَعَه). **الأساس**: أركَسَه ورَكَسَه: قَلَبَه على رأسِه، وهو مركوسٌ منكوس.

---

(١) قوله: «قيل: بنو مدلج» من (ط).

رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦٓ إِلَّآ أَن يَصَّدَّقُوا۟ۚ فَإِن كَانَ مِن قَوْمٍ عَدُوٍّ لَّكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍۖ وَإِن كَانَ مِن قَوْمٍۭ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَٰقٌ فَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍۖ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِّنَ ٱللَّهِۗ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ۞ وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُۥ وَأَعَدَّ لَهُۥ عَذَابًا عَظِيمًا﴾ [٩٢-٩٣]

﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ﴾ وما صحّ له ولا استقامَ ولا لاقَ بحالِه، كقولِه: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَغُلَّ﴾ [آل عمران: ١٦١]، ﴿وَمَا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّعُودَ فِيهَآ﴾ [الأعراف: ٨٩]. ﴿أَن يَقْتُلَ مُؤْمِنًا﴾ ابتداءً غيرَ قِصاص ﴿إِلَّا خَطَـًٔا﴾: إلّا على وجهِ الخطأ.

فإن قلتَ: بمَ انتصب ﴿خَطَـًٔا﴾؟ قلتُ: بأنه مفعولٌ له، أي: ما ينبغي له أن يقتلَه لعلّةٍ من العِللِ إلّا للخطأِ وحدَه. ويجوزُ أن يكونَ حالًا بمعنى: لا يقتلُه في حالٍ من الأحوالِ إلّا في حالِ الخطأِ، وأن يكونَ صفةً للمصدر إلّا قتلًا خطأً. والمعنى: أنّ من شأنِ المؤمنِ أن ينتفيَ عنه وجودُ قتلِ المؤمنِ ابتداءً البتةَ، إلّا إذا وُجِدَ منه خطأٌ من غيرِ قصد؛ بأن يرميَ كافرًا فيصيبَ مسلمًا، أو يرميَ شخصًا على أنه كافرٌ فإذا هو مسلم.

وقُرِئ: (خطاءً) بالمدّ، و(خطًا) بوزن «عمًى» بتخفيفِ الهمزة.

ورُوِيَ: أنّ عياشَ بنَ أبي ربيعةَ -وكانَ أخا أبي جهلٍ لأمّه- أسلمَ وهاجرَ خوفًا من قومِه إلى المدينة، وذلكَ قبلَ هجرةِ رسولِ اللّـهِ ﷺ، فأقسمتْ أمّه لا تأكلُ ولا تشربُ ولا يؤويها سقفٌ حتى يرجع، فخرجَ أبو جهلٍ ومعه الحارثُ بنُ زيدِ بنِ أبي أُنَيْسة، فأتياه وهو في أُطُم، ففتلَ منه أبو جهلٍ في الذِّروةِ والغارب، وقال: أليس محمّدٌ يحثُّكَ

قولُه: (في أُطُم). النِّهاية: الأُطمُ بالضّم: بناءٌ مرتفع، وجمعه: آطامٌ.

قولُه: (فَفتلَ منه أبو جهل). النهاية: وفي حديثِ الزُّبَير: فما زال يَفتِلُ في الذِّروةِ والغاربِ حتّى أجابَتْه عائشةُ رَضِيَ الله عنها إلى الخروج، والغاربُ: مقدَّمُ السَّنام، والذِّروة:

على صلةِ الرحم؟ انصرفْ وبِرَّ أمَّك، وأنت على دينِك، حتى نزلَ وذهبَ معهما، فلمّا **فَسَحا عن المدينةِ** كتّفاه وجلَـدَه كلُّ واحدٍ مئةَ جَلْدة، فقال للحارث: هذا أخي فمن أنتَ يا حارث؟ للّـهِ عليَّ إن وجدتُك خاليًا أن أقتلَك، وقَدِما به على أمِّه، فحلفت لا يُحلُّ **كِتافُه** أو يرتدَّ، ففعل، ثمَّ هاجرَ بعدَ ذلكَ وأَسلم. وأسلمَ الحارثُ وهاجر، فلقيَه عيّاشٌ بظهرِ **قباء**، ولم يشعرْ بإسلامِه، **فأنحى علَيه** فقتلَه، ثم أُخبِرَ بإسلامِه، فأتى رسولَ الله ﷺ فقال: قتلتُه ولم أشعرْ بإسلامه؛ فنزلت. ﴿فَتَحۡرِيرُ رَقَبَةٖ﴾: فعليه تحريرُ رقبة، والتحريرُ: الإعتاق، والحرُّ والعتيقُ: الكريم؛ لأنّ الكرمَ في الأحرار، كما أنّ اللؤمَ في العبيد، ومنه: عتاقُ الخيل وعتاقُ الطير؛ لكرامِها، وحُرُّ الوجه: أكرمُ موضعٍ منه، وقولُهم للئيم: عبد، وفلانٌ عبدُ الفعل، أي: لئيمُ الفعل. والرقبة: عبارةٌ

أعلاه، أي: لا زال يُخادعُها ويَتلطَّفُها حتَّى أجابَتْه. والأصلُ فيه أنَّ الرجُلَ إذا أرادَ أن يُؤنِسَ البعيرَ الصَّعبَ لِيَزُمَّه فينقادَ له، جعَلَ يُمِرُّ يدَه عليه ويمسَحُ غاربَه ويَفتِلُ وبَـرَه حتَّى يَستأنسَ ويضعَ عليه الزِّمامَ.

قولُه: (**كِتافُه**) كتفت الرجلَ: شَدَدت يَديْه إلى خَلْفٍ بالكتاف، وهُو حَبْل.

قولُه: (**فَسَحا عن المدينة**) أي: بَعُدا. **النِّهاية**: وفي حديثِ أُمِّ زَرْع: وبيتُها فَسَاح[1]، أي: واسع[2].

قولُه: (**قُبَاء**). **الـمُغرب**: قُباءُ بالضمِّ والمَدّ: مِن قُرى المدينة، يُنَوَّنُ ولا يُنوَّن[3].

قولُه: (**فأنحَى عليه**) أي: أقبَلَ عليه. **الأساس**: أنحَى عليه باللوائم: إذا أقبَلَ عليه، وأنحَى عليه بالسَّوطِ والسَّيف.

---

(١) حديثُ أمّ زرعٍ أخرجه البخاري (٥١٨٩) ومسلم (٢٤٤٨) من حديثِ عائشة رضي الله عنها.
(٢) هذه الفقرة وردت في (ط) هنا، ووردت في غيرها بعد فقرة «قوله: عن النسمة».
(٣) «المُغرب في ترتيب المُعرب» (٢: ١٥٧).

عن **النَّسَمة**، كما عبّـرَ عنها بالرأسِ في قولهم: فلانٌ يملكُ كذا رأسًا من الرّقيق. والمرادُ برقبةٍ مؤمنة: كلُّ رقبةٍ **كانت على حكم الإسلامِ** عندَ عامّةِ العلماء. وعن الحسَن: لا تُجزِئُ إلّا رقبةٌ قد صلّتْ وصامت ولا تُجزِئُ الصغيرة، وقاسَ عليها الشافعيُّ كفّارةَ الظهار، فاشترطَ الإيمان. وقيل: لـمّا أَخرجَ نفسًا مؤمنةً عن جملةِ الأحياءِ لزمَه أن يُدخِلَ نفسًا مثلَها في جملةِ الأحرار؛ لأنّ إطلاقَها من قَيْدِ الرّقِّ كإحيائِها من قِبَلِ أنّ الرقيقَ ممنوعٌ من تصرُّفِ الأحرار. ﴿مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰٓ أَهۡلِهِۦٓ﴾: مؤدّاةٌ إلى ورثتِه يقتسمونها كما يقتسمونَ الميراث، لا فرقَ بينها وبينَ سائرِ التَّركةِ في كلِّ شيءٍ؛ يُقضى منها الدّين، وتنفَّذُ الوصيّة، وإذا لم يُبقِ وارثًا فهيَ لبيتِ المال؛ لأنّ المسلمينَ يقومونَ مقامَ الورثة، كما قالَ رسولُ اللّـهِ ﷺ: «أنا وارثُ مَن لا وارثَ له»، وعن عُمرَ رَضِيَ اللهُ عنه: أنه قضى بديَةِ المقتول، فجاءتِ امرأتُه تطلبُ ميراثَها من عَقْلِه، فقال: لا أعلمُ لكِ شيئًا، إنما الدِّيَةُ للعَصَبةِ الذينَ **يَعْقلونَ عنه**، فقامَ الضحّاكُ بنُ سفيانَ الكِلابيّ فقال: كتبَ إليَّ رسولُ اللّـهِ ﷺ يأمرُني أن أُورِّثَ امرأةَ أَشْيَمَ الضِّبابي من عَقْلِ زوجِها أشيم، فورَّثَها عُمَر. وعن ابنِ مسعود: يرثُ كلُّ وارثٍ من الدّيَةِ غيرَ القاتل.

قولُه: (**عن النَّسمة**). **النِّهاية**: النَّسَمةُ: النفسُ والرُّوح، وكلُّ دابةٍ فيها روحٌ فهِيَ نَسمة، وإنَّما يُرادُ الناسُ.

قولُه: (**كانت على حُكمِ الإسلام**) أي: محكومًا عليها بالإسلام؛ وإن كانت صغيرة. قالهُ القاضي(١).

قولُه: (**يعقلونَ عنهُ**). **الـمُغرب**: عَقَلتُ القتيلَ: أعطَيْتَ ديتَهُ، وعقَلتُ عنِ القاتل: لزِمَتْه ديتُه فأدَّيتُها عنه(٢).

النِّهاية: العَقْلُ: الدِّيَة، وأصلُه أنَّ القاتلَ كان إذا قتَلَ قتيلًا جمَعَ الدِّيَةَ منَ الإبلِ، فعقَلَها بفِناءِ أولياءِ المقتول، أي: شَدَّها في عُقُلِها ليُسلِمَها إليهم، فسُمِّيتِ الدِّيةُ عقْلًا بالـمَصْدر.

---

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٢٣٤).

(٢) «المُغرب في ترتيب المُعرب» (٢: ٧٥).

وعن شَريك: لا يُقضى من الدِّيَةِ دَيْن، ولا تُنْفَذُ منه وصية. وعن رَبيعة: الغُرَّةُ لأمِّ الجنينِ وحدَها، وذلكَ خلافُ قولِ الجماعة. فإن قلتَ: على من تجبُ الرقبةُ والدِّيَة؟ قلتُ: على القاتل، إلّا أنّ الرقبةَ في مالِه، والدِّيَة تتحمّلُها عنه **العاقِلة**، فإن لم تكن له عاقلةٌ فهيَ في بيتِ المال، فإن لم يكن، ففي مالِه، ﴿إِلَّآ أَن يَصَّدَّقُواْ﴾: إلّا أن يتصدّقوا عليه بالديّة، ومعناه: العفْو، كقوله: ﴿إِلَّآ أَن يَعْفُونَ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، ونحوُه: ﴿وَأَن تَصَدَّقُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٠]. وعن النبيِّ ﷺ: «كلُّ معروفٍ صَدَقة». وقرأ أُبَيّ: (إلّا أن يتصدقوا). فإن قلتَ: **بمَ تعلّـقَ** ﴿أَن يَصَّدَّقُواْ﴾ وما محلُّه؟ قلتُ: **تعلَّق بـ«عليه»**، أو بـ﴿مُّسَلَّمَةٌ﴾؛ كأنه قيل: وتجبُ عليه الديَةُ، أو يسلّمُها إلّا حينَ يتصدّقونَ عليه، ومحلُّها النصبُ على الظرفِ بتقديرِ حذفِ الزمان، كقولِهم: أَجلسُ ما دامَ زيدٌ جالسًا، ويجوزُ أن يكونَ حالًا من ﴿أَهْلِهِۦ﴾، بمعنى: إلّا متصدّقين.

﴿مِن قَوْمٍ عَدُوٍّ لَّكُمْ﴾ من قوم كفّارٍ أهلِ حرب؛ وذلكَ نحوُ رجلٍ أسلَمَ في قومِه الكفارِ، وهو بينَ أظهُرِهم لم يفارقْهم، فعلى قاتلِه الكفارةُ إذا قتلَه خطأً، وليسَ على عاقلتِه لأهلِه شيء، لأنهم كفّارٌ محاربون. وقيل: كانَ الرّجلُ يُسلمُ ثمّ يأتي قومَهُ وهم مشركون، فيَغزوهم جيشُ المسلمين، فيُقتلُ فيهم خطأً؛ لأنهم يظنّونه كافرًا مثلَهم.

قولُه: (**العاقِلة**). **النهاية**: هُم العَصَبةُ والأقاربُ مِن قِبَل الأبِ الذين يُعطُونَ دِيَةَ قَتيلِ الخطأ، وهي صِفةُ جماعةٍ عاقِلة، وأصلُها: اسمُ فاعلةٍ منَ العَقْل، وهيَ منَ الصِّفاتِ الغالِبة.

قولُه: (**بمَ تعلَّقَ** ﴿أَن يَصَّدَّقُواْ﴾؟) إشارةٌ إلى أنَّ الاستثناءَ مفرَّغ، و«إلّا» لغوٌ، كقولِك: قرأتُ إلّا يومُ الجُمُعة.

قولُه: (**تعلَّقَ بـ«عَلَيْه»**)، قيل: بـ«عَلَيْه» المحذوفِ عندَ قولِه: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾، هذا باطل؛ لأنّ تحريرَ الرقبةِ حقُّ اللّـهِ لا يَسقُطُ بعفْوِ الوَليّ. نَعْم، يجوزُ أن تتعلَّقَ بـ«عَلَيهِ» المقدَّرِ في قولِه: ﴿وَدِيَةٌ﴾؛ لأنّها عَطفٌ على «تحرير»، وإليه أشارَ بقولِه: «ويجبُ عليه الدِّيةُ، أو يُسلمها إلّا حينَ يَتصدَّقونَ عليه». وإذا عُلِّق بـ﴿مُّسَلَّمَةٌ﴾ يكونُ عطفُ «ديةٌ» على «تحريرُ» من قَبيلِ الانسحابِ عطفَ مُفرَدٍ على مُفرَد.

﴿وَإِن كَانَ مِن قَوْمٍ﴾ كفرةٍ لهم ذمّةٌ؛ كالمشركينَ الذينَ عاهدوا المسلمينَ، وأهلِ الذمّةِ من الكتابيّـين فحكمُه حكمُ مسلمٍ من المسلمين. ﴿فَمَن لَّمْ يَجِدْ﴾ رقبةً، بمعنى: لم يَملكْها ولا ما يَتوصَّلُ به إليها؛ فعليه صيامُ ﴿شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِّنَ ٱللَّهِ﴾: قبولًا من اللّـهِ ورحمةً منه، مِن «تابَ اللهُ عليه» إذا قَبِلَ توبتَه، يعني: شَرَعَ ذلكَ توبةً منه، أو نقلَكم من الرَّقبةِ إلى الصَّومِ توبةً منه.

هذه الآيةُ فيها من التهديدِ والإيعادِ والإبراقِ والإرعادِ أمرٌ عظيم، وخطبٌ غليظ.

قولُه: (فحُكمُه حُكمُ مسلمٍ من المسلمين) في وجوبِ الكفّارةِ والدِّية، ولعلّ ذلك فيما إذا كان المقتولُ معاهَدًا أو كان له وارثٌ مسلم، قالهُ القاضي[1]، وفيه نظرٌ.

قولُه: (شَرَعَ ذلك توبةً منه). قال القاضي: توبة: نصبٌ على المفعولِ له، أي: شَرَعَ ذلك توبةً، أو على المصدر، أي: وتابَ اللّـهُ عليه توبةً[2].

قولُه: (والإبراقُ والإرعادُ). النِّهاية: في حديثِ ابنَيْ مُلَيْكَة: إنّ أُمَّنا ماتَتْ حينَ رَعَدَ الإسلامُ وبَرِق[3]، أي: حين جاء بوَعيدِه وتهديدِه، يقال: رعَدَ وبَرِقَ وأرعَدَ وأبرَقَ: إذا توَعَّد وتهَدَّد.

روى شارحُ «الفصيح» عن أبي عَمْرٍو أنه احتَجَّ بقولِ الكُمَيت:

أرعِـدْ وأبـرِقْ مـا تُـريـ ـدُ[4] فما وعيدُكَ لي بِضائرْ[5]

الراغب: البَرْقُ: لَـمَعانُ السَّحاب، يقالُ: بَرِقَ وأبرَقَ وبَرَقَ، يقالُ في كلِّ ما يَلمَع كسَيْفٍ: بارق، وبَرَقَ يقالُ في العينِ إذا اضْطَرَبت وجَالتْ مِن خوف، قال تعالى: ﴿فَإِذَا

---

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٢٣٦).

(٢) المصدر السابق.

(٣) أخرجه إبراهيم الحربي في «غريب الحديث» (٢: ٦٨٨) وابن بطة الحنبلي في «الإبانة» (٢: ٨٠).

(٤) في (ط): «أرعدْ وأبرق يا يزيدُ».

(٥) «شعر الكُمَيْت» ص٢٢٥.

ومِن ثَمَّ رُوِيَ عن ابنِ عبّاسٍ ما رُوِيَ: من أنّ توبةَ قاتلِ المؤمنِ عمدًا غيرُ مقبولة. وعن سفيان: كانَ أهلُ العلمِ إذا سُئلوا قالوا: لا توبةَ له، وذلكَ محمولٌ منهم على الاقتداءِ بسنّةِ اللّـهِ في التغليظِ والتشديد، وإلّا فكلُّ ذنبٍ ممحوٌّ بالتوبة، وناهيكَ بمحْوِ الشركِ دليلًا. وفي الحديث: «لزوالُ الدنيا أهونُ على اللّـهِ من قتلِ امرئٍ مسلم». وفيه: «لو أنّ رجلًا قُتلَ بالمشرقِ وآخرَ رَضِيَ بالمغربِ لأُشْرِكَ في دمِه». وفيه: «إنّ هذا الإنسانَ بنيانُ الله، ملعونٌ من هَدَمَ بنيانَه». وفيه «من أعانَ على قتلِ مؤمنٍ بشطرِ كلمةٍ جاءَ يومَ

﴿بَرِقَ ٱلْبَصَرُ﴾ [القيامة: ٧] وتُصُوِّرَ منَ البَرْقِ ما يَظهَرُ مِن تخويفِه فقيل: بَرقَ فلانٌ وأبرَقَ: إذا تهدَّد[١].

قولُه: (عن ابنِ عبّاس: أنّ تَوْبةَ[٢] قاتلِ المؤمنِ عَمْدًا غيرُ مقبولة)[٣]، هُو ما رَوَينا عنِ التِّرمذيِّ وابنِ ماجَه والنَّسائيِّ، عن ابنِ عبّاس، أنه سُئل عن مَن قَتَلَ مؤمنًا متعمِّدًا ثُم تابَ وآمَنَ وعمِلَ صالحًا ثُم اهتَدَى، فقال ابنُ عباس: فأنَّى له التوبةُ وقد سَمِعتُ نبيَّكم ﷺ يقول: «يَجيءُ المقتولُ متعلِّقاً بالقاتلِ تَشخبُ أَوْداجُه دمًا فيقولُ: أيْ رَبِّ، سَلْ هذا: فيمَ قتَلَني؟»[٤] في قولِه: «نبيَّكم» توبيخٌ للسائل.

قولُه: (لزوالُ الدنيا) الحديث رَواه التِّرمذيُّ وأبو داودَ، عن عبدِ الله بن عَمْرٍو، عنِ النبيِّ ﷺ[٥].

قولُه: (بشَطْرِ كلمة) الحديث أخرَجَه ابنُ ماجَهْ، عن أبي هريرةَ رَضِيَ اللّـهُ عنه[٦]،

---

(١) «مفردات القرآن» ص١١٨.

(٢) كذا في الأصول الخطية، وفيه مخالفة للفظِ «الكشاف»، والظاهر أنه اختصار من المؤلف رحمه الله.

(٣) أخرجه البخاري (٤٧٦٤) من حديثِ سعيد بن جبير رضي الله عنه.

(٤) أخرجه الترمذي (٣٠٢٩) والنسائي (٧: ٩٨) وقال الترمذي: حسن صحيح.

(٥) أخرجه الترمذي (١٣٩٥) والنسائي (٧: ٩٥) وابن ماجَهْ (٢٦١٩) ولم أجده في «سنن أبي داود».

(٦) «سنن ابن ماجَهْ» (٢٦٢٠) وأخرجه أبو يعلى في «المسند» (٥٩٠٠) والطبراني في «المعجم الكبير» (١٠٩٣٩)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٨: ٢٢)، وضعَّفه البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٣: ٨٢٢) وأعلّه بيزيدَ بن أبي زياد الدمشقي. ولتمام الفائدة انظر: «مجمع الزوائد» للهيثمي (٧: ٢٤٢).

القيامةِ مكتوبٌ بينَ عَينَيْه: آيسٌ من رحمةِ الله». والعَجَبُ من قومٍ يقرؤونَ هذه الآيةَ، ويرونَ ما فيها، ويسمعونَ هذه الأحاديثَ العظيمة، وقولَ ابنِ عباسٍ بمنعِ التوبة؛ ثمّ لا تدَعهم أشْعَبيّتُهم وطَماعيَتُهم الفارغةُ، واتّباعُهم هواهم، وما تخيّلُ إليهم مُناهم؛ أن يَطمعوا في العفوِ عن قاتلِ المؤمنِ بغيرِ توبة؟ ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ﴾ [محمد: ٢٤]. ثمّ ذكرَ اللهُ سبحانَه التوبةَ في قتلِ الخطأِ لِما عسى يقعُ من

قيل: قال سُفيانُ: هُو أن يقولَ في اقتُل: اقْ[1].

قولُه: (أشعبيّتُهم وطَماعِيتُهم) الثاني تفسيرٌ للأوّل، قال المَيْداني: أشعَبُ: رجُلٌ منَ المدينةِ يقالُ له: أشعَبُ بنُ جُبَير، مَولى عبدِ الله بنِ الزُّبَير، وعن أبي عُبيدةَ أنه اجتَمعَ عليه غِلْمةٌ يُعاتبونَه، وكان مَزّاحًا ظَريفًا فآذاهُ الغلمة، فقال لهم: إنّ في دارِ فلانٍ عُرسًا فانطَلِقوا إليه ثَمّةَ فهُو أنفعُ لكُم؛ فانطلَقُوا وترَكُوه، فلـمّا مضَوْا قال: لعلّ الذي قلتُ حَقٌّ فمضَى في أَثَرِهم فلم يجِدْ شيئًا وظَفِروا بهِ فآذَوْه[2].

قولُه: (ثُم ذكَرَ الله) قيل: هُو عطفٌ على الجُملةِ المتقدِّمة من حيثُ المعنى، أي: ترْكُ ذكْرِ التوبةِ في هذه الآيةِ معَ الاحتياجِ إليها مانعٌ عنِ الطَّمع، ثُم ذكْرُ التوبةِ في قَتْل الخطأ معَ أنها غيرُ مُحتاجٍ إليها حَسْمٌ للطمع؛ لأنَّ معنى قولِه: «والعُجبُ...» إلى آخرِه: هُو أنَّ قولَه تعالى: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا﴾ إلى آخرِه مانعٌ عن الطمع. وقلتُ: هُو عطفٌ على قولِه: «هذه الآيةُ فيها من التهديدِ والإيعادِ والإبراقِ والإرعادِ أمرٌ عظيم» يعني: في هذه الآيةِ منَ الدلالةِ على التهديدِ والوعيدِ ما بَلغَتْ غايتَها حتَّى قال ابنُ عبّاس: إنّ توبةَ قاتلِ المؤمنِ عَمْدًا غيرُ مقبولة، وتَعاضَدتْ فيها بالأحاديث، ثُم في مقارنتِها معَ الآيةِ السابقةِ المشتمِلةِ على التوبةِ معَ أنها مُستَغنيةٌ عنها ـ حَسمٌ للأطماعِ وأيُّ حسم، فعلى هذا الآيةُ الأُولى كالتتميم للثانية، ولفظةُ «ثم» في كلامِ المصنِّفِ مُشعِرةٌ بأَنَّ دَلالةَ الاقترانِ أبلَغُ من سائرِ ما ساعَدتِ الآيةُ منَ الأحاديث.

---

(١) ذكره الأصبهاني في «الترغيب والترهيب» (٣: ١٨٩).

(٢) «مجمع الأمثال» للميداني (١: ٤٣٩).

نوعِ تفريطٍ فيما يجبُ من الاحتياطِ والتحفّظِ فيه؛ حَسْمٌ للأطماعِ وأيُّ حَسْم؟ **ولكن لا حياةَ لمن تنادي!** فإن قلتَ: هل فيها دليلٌ على خلودِ من لم يتبْ من أهلِ الكبائر؟ قلتُ: ما أبينَ الدليلَ فيها، وهو تناوُلُ قولِه: ﴿ وَمَن يَقْتُلْ ﴾ أيُّ قاتلٍ كانَ من مسلمٍ أو كافرٍ، تائبٍ أو غيرِ تائب، إلّا أنّ التائبَ أخرجَه الدّليل، فمن ادّعى إخراجَ المسلمِ غيرِ التائبِ **فليأتِ بدليلٍ مثلِه.**

قولُه: (**ولكنْ لا حياةَ لِمَن تُنادي**) أولُه:

لقد أسمَعتَ لو نادَيْتَ حيًّا

قبلَه:

ونارٌ لـو نفَختَ بها أضاءتْ ... ولكنْ أنـتَ تَنفُخُ في رمادِ[1]

قال أهلُ السُّنة: اللهُ أكرمُ مِن أن يَجمعَ مَن يوحِّدُه ومن يجحَدُه في العذابِ السَّرمَد، وقد وَعَدَ بأنه يَغفرُ ما دونَ الشِّركِ، وإنْ رَغِمَ أنفُ مَن يتحجَّرُ الواسع!

قولُه: (**فلْيأتِ بدليلٍ مِثلِه**). قال الإمام: هذه الآيةُ مخصُوصةٌ في موضعَيْن، **أحدُهما:** أن يكونَ القتلُ العَمْدُ غيرَ عُدوان كما في القِصَاص، **والثاني:** أن يكونَ القتلُ العَمدُ العُدوانُ مُتدارَكًا بالتَّوبة، وإذا ثبَتَ [دخولُ] التخصيصِ فيه في الصُّورتَيْن بالاتّفاقِ فنحنُ نخصِّصُ أيضًا فيما إذا حصَلَ العفْوُ، بدليلِ قولِه تعالى: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ١١٦] وقولِه تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ [الزمر: ٥٣][2].

وقال القاضي: الجمهورُ أنَّ هذه الآيةَ مخصَّصةٌ بمن لم يتُبْ؛ لقولِه تعالى: ﴿ وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ﴾ [طه: ٨٢] ونحوِه، وهُو عندَنا إما مخصُوصٌ بالمُستحِلِّ لهُ كما ذكَرَه عِكرِمةُ وغيرُه، ورُوي أنه نزَلَ في مِقيَسِ بنِ صُبابةَ وجَدَ أخاه قتيلًا في بني النجّارِ ولم يَظهَرْ قاتلُه، فأمَرَهم رسُولُ الله ﷺ أن يدفَعوا إليه دِيتَه، فدَفَعوا إليه، ثُم حمَلَ على مسلمٍ فقتَلَه ورجَعَ إلى مكةَ

---

(١) البيتان لعمرو بن معدي كرِب في «مجموع شعره» ص٩٩.
(٢) «مفاتيح الغيب» (١٠: ١٧١).

مُرتدًّا[١]، أو المرادُ بالخُلود: المُكثُ الطويل؛ فإنّ الدلائلَ متظاهِرةٌ على أنَّ عُصاةَ المسلمين لا يَدومُ عَذابُهم[٢].

والذي يُمكنُ أن يُقال ـ والعلمُ عندَ الله ـ أنَّ الذي يقتضيه نَظْمُ الآياتِ أنّ الآيةَ مِن أسلوبِ التغليظ، كقولِه تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ۚ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ عَنِ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ [آل عمران: ٩٧]، فإنه قال: ﴿وَمَن كَفَرَ﴾ أي: لم يَحُجَّ، تغليظًا وتشديدًا على تارِكه. وقولُه ﷺ للمِقدادِ بنِ الأسوَدِ حينَ سأَله عن قَتْلِ مَن أسلَمَ منَ الكفّارِ بعدَ أن قَطَعَ يدَه في الحربِ: «لا تقتُلْه، فإنْ قتَلتَه فإنه بمنزلتِك قبلَ أن تقتُلَه وإنك بمنزِلتِه قبلَ أن يقولَ الكلمةَ التي قال». أخرَجه البخاريُّ ومسلم[٣].

وبيانُه: أنَّ قولَه تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَن يَقْتُلَ مُؤْمِنًا﴾ دَلَّ على أنَّ قتْلَ المؤمنِ ليس مِن شأنِ المؤمنِ، ولا يستقيمُ منه ولا يصحُّ لهُ ذلك، فإنه إنْ فعَلَ خرَجَ عن أن يُقالَ: إنه مؤمنٌ، ثُم استثنى مِن هذا العامِّ قتْلَ الخطأِ تأكيدًا ومبالغةً، أي: لا يَصحُّ ولا يستقيمُ إلَّا في هذه الحالة، وهذه الحالةُ مُنافِيةٌ لقَتْلِ العَمْد، فإذًا لا يَصحُّ منهُ قتلُ العَمْدِ البتّةَ، ثُم ذَيَّلَ هذه المبالغةَ تغليظًا وتشديدًا بقولِه: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَـٰلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُۥ وَأَعَدَّ لَهُۥ عَذَابًا عَظِيمًا﴾، يعني: كيف يستقيمُ منَ المؤمنِ قتْلُ المؤمنِ عَمْدًا وأنهُ مِن شأنِ الكفّارِ الذين جزاؤهم الخُلودُ في النارِ وحلولُ غَضَبِ الله ولعنتِه عليهم، وإن شئتَ أن تحقّقَ هذا المعنى فانظُرْ إلى تفسيرِه لقولِه تعالى: ﴿ٱلزَّانِى لَا يَنكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً﴾ إلى قولِه: ﴿وَحُرِّمَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [النور: ٣] وإلى ما لخَّصناه فيه، ثُم إلى قولِه في تفسيرِه قولَه تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَنفِقُوا۟ مِمَّا رَزَقْنَـٰكُم﴾ إلى قولِه: ﴿وَٱلْكَـٰفِرُونَ هُمُ ٱلظَّـٰلِمُونَ﴾ [البقرة: ٢٥٤]: «كيف جعَلَ ترْكَ الزكاةِ من صفاتِ

---

(١) أخرجه البيهقي في «دلائل النبوة» (٥: ٦٠) وفي «شُعَب الإيمان» (١: ٤٦٨) من حديثِ ابن عباس رَضِيَ الله عنهما.

(٢) «أنوار التنزيل» (٢: ٢٣٧).

(٣) أخرجه البخاري (٤٠١٩) ومسلم (٩٥) وغيرهما.

[﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا ضَرَبْتُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَتَبَيَّنُواْ وَلَا تَقُولُواْ لِمَنْ أَلْقَىٰٓ إِلَيْكُمُ ٱلسَّلَـٰمَ لَسْتَ مُؤْمِنًا تَبْتَغُونَ عَرَضَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا فَعِندَ ٱللَّهِ مَغَانِمُ كَثِيرَةٌ ۚ كَذَٰلِكَ كُنتُم مِّن قَبْلُ فَمَنَّ ٱللَّهُ عَلَيْكُمْ فَتَبَيَّنُوٓاْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴾ ٩٤]

الكفّار، أي: الكافرونَ همُ الذين يترُكونَ الزكاة»[١]، فعلى المؤمنِ أن لا يتَّصفَ بصِفتهِم، وكتابُه مشحونٌ من هذا الأسلوب.

والعجَبُ أنه حمَلَ قولَ ابنِ عبّاسٍ في الآيةِ على التغليظِ والتشديدِ ونَسِيَ ذلك في الآية، لكنّ شغفَه بمذهبِه يَدعوهُ إلى التناسي، والحقُّ أنه إنْ صَدَرَ عنِ المؤمنِ مثلُ هذا الذنبِ فمات ولم يتُبْ فحُكمُه إلى الله تعالى: إن شاء عَفَا عنه وإن شاء عَذَّبه بقَدْرِ ما يشاء ثُم يُخرجُه إلى الجنةِ، رَوينا في «سُنن أبي داودَ»، عن أبي مِجْلَز: هي جَزاؤه، فإن شاء اللّـهُ أن يتَجاوزَ عن جزائه فعَلَ[٢]، قال الواحِدي: والأصلُ في هذا أن اللّـهَ تعالى يجوزُ أن يُخلفَ الوعيدَ وإن كان لا يجوزُ أن يُخلِفَ الوَعْد، وبهذا وَرَدتِ السُّنة[٣]، وأنشَدَ للأول:

وإنّـــي وإن أوعَـدتُـــهُ ووَعَدتُـهُ   لَمُخلِفُ إيعادي ومُنجِزُ مَوعِدي[٤]

فإذن لا مَدخَلَ لذكرِ التوبةِ وترْكِها[٥] في الآيةِ، ولا يُفتقَرُ لإخراجِ المؤمنِ منَ النارِ إلى دليلٍ كما قال، ولا إلى تخصيصِ العامِّ كما ذهبَ إليه الإمام[٦]، ولا إلى تفسيرِ الخُلودِ بالمُكثِ الطويلِ كما قال القاضي[٧]، ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِى ٱلسَّبِيلَ ﴾.

(١) انظر: «الكشّاف» (٣: ٤٨٣ - ٤٨٤).

(٢) أخرجه أبو داود (٤٢٧٨) والبيهقي في «السنن الكبرى» (٨: ١٦) عن أبي مِجْلَز، لاحق بن حُمَيْد، تابعيٌّ جليل.

(٣) «الوسيط» للواحدي (٢: ١٠٠).

(٤) البيت لعامر بن الطفيل في «ديوانه» ص٥٨.

(٥) في (ط): «لا يدخل ذكرُ التوبة وتركُها».

(٦) «مفاتيح الغيب» (١٠: ١٧١).

(٧) «أنوار التنزيل» (٢: ٢٣٧).

﴿فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾، وقُرِئَ: (فتثبّتوا)، وهما من التفعّلِ بمعنى الاستفعال، أي: اطلبوا بيانَ الأمرِ وثباتَه، ولا تتهوَّكوا فيه من غيرِ رويّة. وقُرِئَ: (السَّلَمَ) و﴿ٱلسَّلَٰمَ﴾ وهما الاستسلام، وقيل: الإسلام، وقيل: التسليم الذي هو تحيّـةُ أهلِ الإسلام.

﴿لَسۡتَ مُؤۡمِنٗا﴾، وقُرِئَ: (مؤمَنًا) بفتحِ الميم، من آمَنَهُ، أي: لا نُؤمِنُك، وأصلُه: أن مِرداسَ بنَ نهيكٍ رجلًا من أهلِ فَدَك، أسلَمَ ولم يُسلِمْ من قومِه غيرُه، فغزَتْهم سريّةٌ لرسولِ اللّـهِ ﷺ كانَ عليها غالبُ بنُ فَضالةَ اللّيثيّ، فهربوا وبَقِيَ مِرداسٌ لثقتِه بإسلامِه، فلمّا رأى الخيلَ ألجأَ غنَمه إلى عاقولٍ من الجبلِ وصَعِد فلمّا تلاحقوا وكبّروا كبّـرَ ونزل، وقال: لا إلهَ إلّا الله، محمّدٌ رسولُ اللّـهِ، السّلامُ عليكم، فقتلَه أسامةُ بنُ زيدٍ واستاقَ غنمَه، فأخبروا رسولَ اللّـهِ فوجدَ وجدًا شديدًا، وقال: «قَتلْتموه إرادةَ ما مَعَه»، ثمّ قرأَ الآيَةَ على أسامة، فقال: يا رسولَ اللّـهِ استغفرْ لي، قال: «فكيفَ بلا إلهَ إلّا الله»؟ قالَ أسامة: فما زالَ يعيدُها حتى وَدِدتُ أن لم أكنْ أَسلمتُ إلّا يومئذ، ثمَّ استغفرَ لي، وقال: «أعتقْ رقبةً». ﴿تَبۡتَغُونَ عَرَضَ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا﴾: تطلبونَ الغنيمةَ التي هي

قولُه: (ولا تتهوَّكوا). النِّهاية: التَّهوُّكُ: التحيُّر، وفي الحديث: «أمتهوِّكونَ أنتم كما تهوَّكتِ اليهودُ والنصارى؟»(١).

قولُه: (فغزَتْهم سَريّةٌ... كان عليها غالبُ بنُ فَضالة)، وفي «الاستيعاب»: أنّ مِرداسَ ابنَ نهيكٍ الفَزاريَّ كان يَرعَى غنمًا، فهَجَمتْ عليه سَريّةُ رسُولِ الله ﷺ وفيها أسامةُ بنُ زَيدٍ وأميرُها سَلَمةُ بنُ الأكوَع(٢)، ثُم ذكَرَ ما ذكَرَه المصنِّفُ معَ تغييرٍ فيه.

قولُه: (عاقولٍ منَ الجَبَل). الجوهري: العاقولُ منَ النَّهرِ والوادي والرمل: المُعوجُّ منه.

قولُه: (فكيف بلا إلهَ إلّا الله؟!)(٣) أي: كيف تصنَعُ لو خاصَمتْك هذه الكلمة؟

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٥١٩٥) والبغوي في «شرح السنة» (١: ٢٧٠) والبيهقي في «شعب الإيمان» (١: ٣٤٧) من حديثِ جابر بن عبد الله رَضِيَ الله عنه.

(٢) «الاستيعاب» (٣: ١٣٨٦).

(٣) هو جزءٌ من حديثٍ أخرجه البخاري (٤٢٦٩). حديثِ أسامة بن زيد رَضي الله عنهما.

حُطامٌ سريعُ النفاد، فهو الذي يدعوكم إلى تركِ التثبّتِ وقلّةِ البحثِ عن حالِ من تقتلونَه. ﴿فَعِندَ ٱللَّهِ مَغَانِمُ كَثِيرَةٌ﴾ يُغْنِمُكموها تُغنيكم عن قتلِ رجلٍ يُظهِرُ الإسلام، ويتعوَّذُ به من التعرُّضِ له؛ لتأخذوا مالَه. ﴿كَذَٰلِكَ كُنتُم مِّن قَبۡلُ﴾: أوّلَ ما دخلتُم في الإسلام سُمِعَتْ من أفواهِكم كلمةُ الشهادةِ، فحُصِّنت دماؤكم وأموالُكم من غيرِ انتظارِ الاطّلاعِ على مواطأةِ قلوبِكم لألسنتِكم. ﴿فَمَنَّ ٱللَّهُ عَلَيۡكُمۡ﴾ بالاستقامةِ والاشتهارِ بالإيمانِ والتقدّم، وأن صِرْتُم أعلامًا فيه، **فعليكم أن تفعلوا** بالدّاخلينَ في الإسلامِ كما فُعِلَ بكم، وأن تعتبروا ظاهرَ الإسلامِ في المكافَّة، ولا تقولوا: إنّ تهليلَ هذا؛ لاتقاءِ القتْلِ لا لصدْقِ النية، فتجعلوه سلّمًا إلى استباحةِ دمِه ومالِه وقد حرَّمهما الله. وقولُه: ﴿فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾ تكريرٌ للأمرِ بالتبيُّن؛ ليؤكِّدَ عليهم. ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٗا﴾ فلا تتهافتوا في القتل، وكونوا مُحترزينَ محتاطينَ في ذلك.

[﴿لَّا يَسۡتَوِي ٱلۡقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ غَيۡرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ وَٱلۡمُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمۡوَٰلِهِمۡ وَأَنفُسِهِمۡۚ فَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلۡمُجَٰهِدِينَ بِأَمۡوَٰلِهِمۡ وَأَنفُسِهِمۡ عَلَى ٱلۡقَٰعِدِينَ دَرَجَةٗۚ وَكُلّٗا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ وَفَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلۡمُجَٰهِدِينَ عَلَى ٱلۡقَٰعِدِينَ أَجۡرًا عَظِيمٗا * دَرَجَٰتٖ مِّنۡهُ وَمَغۡفِرَةٗ وَرَحۡمَةٗۚ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورٗا رَّحِيمًا﴾ ٩٥-٩٦]

﴿غَيۡرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ﴾ قُرِئَ بالحركاتِ الثلاث، ....

قولُه: (**فعليكم أن تفعلوا**) تفسيرٌ لقولِه تعالى: ﴿فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾، أي: كذلك كنتُم فمَنَّ اللّـهُ عليكم، وإذا كان كذلك «فعليكم أن تفعَلوا بالداخِلينَ في الإسلام كما فُعِلَ بكم» مِن عَدَمِ تكشُّفِ حالِكم وما تَنجَّز بكم[1].

قولُه: (**﴿غَيۡرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ﴾ قُرئَ بالحَركاتِ الثلاث**) بالنَّصب: نافعٌ وابنُ عامرٍ والكسائي، والباقونَ بالرفع، وبالجَرِّ شاذّ.

وأما حديثُ زيدِ بنِ ثابتٍ فرَواه البخاريُّ والتِّرمذيُّ وأبو داودَ والنَّسائي[2].

---

(١) في (غ) و(ص) و(س): «وما هجرتم»، وفي (م): «سحم»، والمثبت من (ط).

(٢) أخرجه البخاري (٢٨٣٢) وأبو داود (٢٥٠٩) والترمذي (٣٠٣٣)، والنسائي (٦: ٣١٥).

فالرَّفعُ صفةٌ لـ﴿ٱلْقَٰعِدُونَ﴾، والنصبُ استثناءٌ منهم، **أو حالٌ عنهم**، والجرُّ صفةٌ لـ﴿ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾. والضرر: المرضُ أو العاهةُ من عمًى أو عرجٍ أو زمانةٍ أو نحوِها. وعن زيدِ بنِ ثابت: كنتُ إلى جنبِ رسولِ الله، **فغَشِيَتْهُ السكينةُ**، فوقعتْ فَخِذُه على فَخِذي، حتى خَشِيتُ أن تَرُضَّها، ثمّ **سُرِّيَ عنه**، فقال: «اكتبْ»، فكتبتُ في كَتِفٍ: (لا يستوي

قولُه: (**فالرفعُ: صفةٌ لـ﴿ٱلْقَٰعِدُونَ﴾**) لأنَّ القاعدينَ غيرُ مُعيَّن، يعني: هو مثل قولِهم:

ولقد أَمُرُّ على اللئيمِ يَسُبُّني[1].

قال الزجّاج: ﴿غَيْرُ﴾ صفةٌ للقاعِدين، وإن كان أصلُها أن تكونَ صفةً للنَّكِرة، المعنى: لا يستوي القاعدونَ الذين هم غيرُ أُولي الضَّرر، أي: الأصِحّاءُ والمُجاهِدونَ وإن كانوا كلُّهم مؤمنين، والرفعُ أيضًا يجوزُ على الاستثناء، أي: لا يستوي القاعدونَ والمجاهِدون إلَّا أُولو الضَّرَر، فإنهم يُساوونَ المُجاهدين؛ لأنَّ الذي أقعَدَهم عنِ الجهادِ الضَّرَر[2]. وتَبِعَه الواحِديُّ في هذا الوجه[3].

قولُه: (**أو حالٌ عنهم**). قال الزجّاج: المعنى: لا يَستوي القاعدونَ في حالِ صِحّتِهم والمجاهدونَ، كما تقولُ: جاءني زيدٌ غيرَ مريض، أي: صحيحًا، ويَجوزُ الخَفْضُ صفةً لـ﴿ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[4].

قولُه: (**فغَشِيته السَّكِينة**). **النِّهاية**: السَّكِينةُ: الوَقارُ والسُّكون، يريدُ ما كان يَعرِضُ لهُ منَ السُّكونِ والغَيْبةِ عندَ نزولِ الوَحْي، وقيل: أراد بِهِ هاهنا الرحمة.

قولُه: (**سُرِّي عنهُ**). **النهاية**: أي: كُشِفَ عنه وأُزيل، يقال: سَرَوتُ الثوبَ وسَرَيْتُه: إذا خلعتَه، والتشديدُ فيه للمبالغة، أي: أُزيلَ عنه ما نزَلَ به مِن بَرْحاءِ الوحي.

---

(١) سبق تخريجُه.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٩٢).

(٣) «الوسيط» للواحدي (٢: ١٠٤).

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٩٣).

القاعدون من المؤمنين والمجاهدون)، فقالَ ابنُ أمِّ مكتومٍ وكانَ أعمى: يا رسولَ الله، وكيفَ بمن لا يستطيعُ الجهادَ من المؤمنين؟ فغشيَتْه السكينةُ كذلكَ، ثمّ قال: «اقرأ يا زيد» فقرأتُ: ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾، فقال: ﴿غَيْرُ أُو۟لِى ٱلضَّرَرِ﴾، قالَ زيد: أنزلَها اللهُ وحدَها، فألحقتُها، والذي نفسي بيدِه لكأنّي أنظرُ إلى مَلحقِها عندَ **صِدْعٍ في الكَتف**. وعن ابنِ عبّاس: لا يستوي القاعدونَ عن بدرٍ والخارجونَ إليها. وعن مقاتل: إلى تبوك. فإن قلتَ: معلومٌ أن القاعدَ بغيرِ عذرٍ والمجاهدَ لا يستويان، فما فائدةُ نفْيِ الاستواء؟ قلتُ: معناه الإذكارُ بما بينهما من التفاوتِ العظيم، والبونِ البعيد؛ ليأنفَ القاعدُ ويترفّعَ بنفسِه عن انحطاطِ منزلتِه، فيهتزَّ للجهادِ ويرغبَ فيه وفي ارتفاعِ طبقتِه، ونحوُه: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩] أريدَ به التحريكُ من حَمِيَّةِ الجاهلِ وأنَفتِه، **ليُهابَ به إلى التعلّم**، ولينهضَ بنفسِه **عن ضَعَةِ** الجهلِ إلى شرفِ العلم. ﴿فَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَٰهِدِينَ﴾: جملةٌ موضِّحةٌ لِما نُفِيَ من استواءِ القاعدينَ والمجاهدين؛ كأنه قيل: ما لهم لا يستوونَ؟ فأجيبَ بذلك. **والمعنى: على القاعدينَ غيرِ أولي الضرر**؛ لكونِ الجملةِ بيانًا للجملةِ الأولى المتضمنةِ لهذا الوَصْف ...

قولُه: (**صِدْعٍ في الكتِف**) يقال: صَدَعتُ الرِّداءَ صَدْعًا: إذا شققْتَه، والاسمُ: الصِّدْعُ بالكسر، والصَّدع في الزُّجاجة، بالفتح. كانوا يكتُبونَ في كتفِ الشاةِ لقلّةِ القراطيسِ عندَهم.

قولُه: (**ليُهابَ بهِ إلى التعلُّم**). **النِّهاية**: أهَبْتُ بالرجُل: إذا دعوتَه إليكَ، وفي حديثِ الدعاء: «وقَوَّيتَني على ما أهَبْتَ بي إليه مِن طاعتِك»، وقيل: هُو مِن: أهابَ الراعي بغنَمِه، أي: صاحَ بها لتقفَ أو ترجِع.

قولُه: (**عن ضَعَة**). **النِّهاية**: هيَ الذَّمُّ والهَوَانُ والدَّناءة، وقد وَضُعَ ضَعَةً فهو وَضِيع، والهاء عِوَضٌ منَ الواوِ المحذوفة.

قولُه: (**والمعنى: على القاعدينَ غيرِ أُولي الضَّرَر**) قيل: فيه نظَر، بلِ الصَّواب: على القاعدينَ أُولي الضَّرَر، يدُلُّ عليه قولُ الواحِدي: فضَّلَ اللهُ المُجاهِدينَ بأموالِهم وأنفُسِهم

....

على القاعِدين، يعني: مِن أهلِ العُذْرِ درَجة(١)، وقولُه أيضًا: أمّا المفضَّلونَ درجةً فهمُ الذين فُضِّلوا على القاعِدينَ الأضِرّاءِ(٢).

والحاصلُ أنَّ المرادَ بقولِه تعالى: ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُو۟لِى ٱلضَّرَرِ وَٱلْمُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ﴾ أنَّ بينَ المجاهدينَ والقاعِدينَ غيرِ الأضِرّاءِ بَـوْنًا بعيدًا، وأنْ ليس بينَ المجاهدينَ والقاعِدينَ الأضِرّاءِ هذا البَوْن، لكنْ بينَهم تفاوُت؛ فاحتاجَ هذا التفاوتُ إلى البيان، فبيَّنَ بقولِه: ﴿فَضَّلَ ٱللَّهُ﴾ في الموضِعينِ هذا التفاوتَ، وكلتا الجُملتَيْنِ بيان، لا الجُملةُ الأولى كما يُشعِرُ به كلامُ صاحبِ «الكشّاف»، وفي كلامِه اضطرابٌ مُتنافٍ!

وقال صاحبُ «التقريب» بعدَ ما حَكَى كلامَ المصنِّف: المُفضَّلونَ درجةً مَن فُضِّلوا على القاعِدينَ الأضِرّاء، ودرجاتٍ مَن فُضِّلوا على المتخلِّفينَ بإذْن، وفيه نَظر؛ لأنَّه فَسَّرَ القاعدينَ بغيرِ أُولي الضَّرر، وإنما يستقيمُ على تفسيرِه بالأضِرّاءِ كما في «المعالِم»(٣) و«اللُّباب»(٤).

وقلتُ ـ واللّـهُ أعلم ـ: إن كلامَ المصنِّفِ والواحِديِّ إن أُمعِنَ النظرُ فيهما مُتوافِقان، ولا مخالفةَ إلَّا في كلماتٍ لا ضَرَرَ فيها. وأمّا قولُ المصنِّف: «﴿فَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَٰهِدِينَ﴾ جملةٌ موضِّحةٌ لِـما نُفِيَ منَ استواءِ القاعِدينَ والمجاهدين» فالمرادُ منهُ أنه وما عُطِفَ عليه مِن قولِه: ﴿وَفَضَّلَ ٱللَّهُ﴾ الثاني كلاهما بيانٌ وإيضاحٌ للجُملةِ الأولى، وهُو قولُه: ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُو۟لِى ٱلضَّرَرِ وَٱلْمُجَٰهِدُونَ﴾، ولا بدَّ منَ التطابُقِ بينَ البيانِ والمُبيَّن، والمذكورُ في البيانِ شيئانِ وليس في المبيَّنِ سوى ذكْرِ ﴿غَيْرُ أُو۟لِى ٱلضَّرَرِ﴾، فالواجبُ أن يُقدَّرَ ما يُوافقُه من قولِه: لا يستوي القاعدونَ أولو الضَّرَرِ وغيرُ أُولي الضَّرر، وهُو مِن أسلوبِ الجمع التقديريِّ؛ لدَلالةِ التفضيلِ على المفضَّل، وعليه قولُه تعالى: ﴿وَمَن يَسْتَنكِفْ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيْهِ جَمِيعًا ۞ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَيُوَفِّيهِمْ

---

(١) «الوسيط» للواحدي (٢: ١٠٤).

(٢) انظر: «الكشّاف» (٥: ١٢٩).

(٣) «معالم التنزيل» (٢: ٢٧٠).

(٤) «لباب التفسير» للكرماني (٣: ١٢٥٤).

....

أُجُورَهُمْ ﴾ إلى قولِه تعالى: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْتَنكَفُواْ وَٱسْتَكْبَرُواْ فَيُعَذِّبُهُمْ ﴾ الآية [النساء: ١٧٢- ١٧٣]، فعلى هذا قولُه تعالى: ﴿فَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَٰهِدِينَ ﴾ جملةٌ موضِّحة، معناه: الكلامُ الذي ذُكِرَ فيه هذا اللفظُ، أي: فضلُ الله وهُو مجموعُ الآيتَيْن، وقولُه: «والمعنى: على القاعِدينَ غيرِ أُولي الضَّرَر» معناه: على منِ اشتَمَلَ عليه هذا الكلامُ مذكورًا ومُقدَّرًا، وهُو على ما سَبَقَ مُنطوٍ على أُولي الضَّرَرِ (وغيرِ أُولي الضَّرر)، و«على» في قولِه: «والمعنى: على القاعِدينَ غيرِ أُولي الضَّرَر» متعلِّقٌ بهذا المقدَّرِ وهُو مطلَقُ فَضَّلَ اللهُ، لا المذكورُ في التنزيلِ أولًا وثانيًا، أي: فضَّلَ اللهُ المجاهدينَ على القاعِدينَ أُولي الضَّررِ وغيرِ أُولي الضَّرَر، وتحريرُ المعنى: مُطلَق فَضَّلَ اللّـهُ المجاهدينَ: جملةٌ موضِّحةٌ بناءً على إطلاقِ قولِه تعالى: ﴿غَيْرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ﴾، يدُلُّ عليه أنه لم يُقيِّدْ قولَه: ﴿فَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَٰهِدِينَ ﴾ بأحدِ القيدَيْن، أعني: ﴿دَرَجَةً ﴾ و﴿ دَرَجَٰتٍ﴾، بل أورَدَه مطلقًا ومُبهَمًا؛ ومِن ثَم تَوجَّه عليه السؤالُ الذي أورَدَه وأجابَ عنهُ بالتفصيل، ولو كان الكلامُ مفصَّلًا كان السؤالُ مستدرَكًا والفاءُ في قولِه: «فمَن هم» يدُلُّ على الإنكار، ويؤيِّدُ هذا القولَ ما رَوى البخاريُّ والتِّرمذيُّ، عن ابنِ عبّاسٍ رَضِيَ اللّـهُ عنهما: لا يَستوي القاعدونَ من المؤمنينَ عن بَدْر، والخارجونَ إليها[1].

وفي رواية الترمذيِّ: لـمّا نزَلَتْ غزوةُ بَدْرٍ قال عبدُ الله بنُ جَحْشٍ[2] وابنُ أُمِّ مكتوم: إنّا أعمَيَانِ يا رسُولَ الله؛ فهل لنا رُخصة؟ فنزَلَت ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ﴾ و﴿فَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَٰهِدِينَ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ عَلَى ٱلْقَٰعِدِينَ دَرَجَةً ﴾، فهؤلاءِ القاعدونَ غيرُ أُولي الضَّرر، فَضَّلَ اللّـهُ المجاهدينَ على القاعدينَ أجرًا عظيمًا درجاتٍ منهُ على القاعدينَ منَ المؤمنينَ غيرِ أُولي الضَّرَر[3].

---

(١) أخرجه البخاري (٣٩٥٤) والترمذي (٣٠٣٢).

(٢) كذا جاء في رواية الترمذي، والصواب: أبو أحمد بن جحش، واسمه «عبد» بغير إضافة، وهو مشهور بكنيته، وهو الذي كان ضريرًا. انظر تفصيل ذلك في «فتح الباري» (٨: ٢٦٢)، وتعليق الشيخ أحمد شاكر على «تفسير الطبري» (٩: ٩٢).

(٣) أخرجه الترمذي (٣٠٣٢) وقال: هذا حديثٌ حسن غريبٌ من حديثِ ابن عباس .

....

وقال القاضي: كَرَّرَ تفضيلَ المجاهدينَ وبالَغَ فيه إجمالًا وتفصيلًا، وتعظيمًا للجهادِ وترغيبًا فيه[١].

وقيل: الأوّلُ ما خَوَّلَهم في الدنيا منَ الغنيمةِ والظّفَرِ وجميلِ الذِّكْر، والثاني ما جعَلَ لهم في الآخِرة. وهذا يُوافقُ ما ذكَرَه الراغب، وهُو قولُه: إن قيل: لمَ كرَّرَ الفَضلَ وأوجَبَ في الأولِ درجةً وفي الثاني درجاتٍ وقَيَّدَها بقولِه: ﴿مِّنْهُ﴾ وأردَفَها بالمغفِرةِ والرحمة؟ قيل: عنَى بالدرجةِ: ما يُؤتيهِ في الدنيا منَ الغنيمة ومنَ السُّرورِ بالظَفرِ وجميلِ الذِّكر، وبالدرجاتِ: ما يُنجزُ لهم في الآخِرة، ونَبَّه بالإفرادِ في الأولِ والجَمْعِ في الثاني: أنَّ ثوابَ الدنيا في جَنْبِ ثوابِ الآخِرة يسيرٌ، وقَيَّدَها بقولِه: ﴿مِّنْهُ﴾ ليُعظِّمَها، وأردَفَها بالمغفرةِ والرحمةِ إيذانًا بالوصُولِ إلى الدَّرجاتِ بعدَ الخلاصِ منَ التَّبِعات، وقيل: إنَّ المغفرةَ تقالُ اعتبارًا بإزالةِ الذنوبِ، والرحمةُ تقالُ اعتبارًا بإيجابِ التوبةِ وإدخالِ الجنة، والدرَجاتُ: هيَ المنازلُ الرفيعةُ بعدَ إدخالِ الجنة[٢].

وقلتُ: والذي تَقتضيهِ البلاغةُ وسَدادُ النظْمِ هذا، وبيانُه: أنَّ قولَه: «﴿فَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَٰهِدِينَ﴾ جملةٌ موضِّحةٌ لِما نُفيَ» الاستواءُ فيه، والقاعدونَ على التقييدِ السابقِ من أنَّ المرادَ به غيرُ الأَضِرّاءِ فحسبُ، وإنّما كرَّرَ ﴿فَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَٰهِدِينَ﴾ ليُناطَ بهِ منَ الزيادةِ ما لم يُنَطْ به أولًا، فالفضلُ الأولُ: الظفَرُ والغنيمةُ والذِّكرُ الجميلُ في الدنيا، والثاني: المقاماتُ السَّنِيّةُ والدرَجاتُ العاليةُ والفوزُ بالرِّضوانِ والغُفرانِ في العُقْبَى؛ يدلُّ عليه قولُه تعالى: ﴿وَكُلًّا﴾ أي: وكلَّ فريقٍ منَ القاعدينَ غيرِ أُولي الضَّررِ والمجاهدينَ ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ في الجنّة، يعني: لهمُ الفضْلُ في الدنيا ثم الجميعُ في الجنة؛ لحُسنِ عقيدتِهم وخُلوصِ نيتِهم، وإنّما التفاوتُ في الأجرِ الجزيلِ والدرجاتِ العاليةِ وفي الفَوْزِ بالرِّضوان، كما قال تعالى: ﴿أَجْرًا عَظِيمًا ۞ دَرَجَٰتٍ مِّنْهُ وَمَغْفِرَةً وَرَحْمَةً﴾، ويَعضُدُه ما ورَدَ في الحديث: «إنّ أهلَ الجنةِ يتَراءَوْنَ أهلَ الغُرَفِ مِن فَوقِهم كما تتراءَون الكوكبَ الدُّرِّيَّ الغابِر». رواه البخاريُّ ومسلمٌ عن أبي سَعيد[٣].

---

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٢٤١).

(٢) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٣: ١٤٠٧).

(٣) أخرجه البخاري (٣٢٥٦) ومسلم (٢٨٣١).

﴿وَكُلًّا﴾: وكُلّ فريقٍ من القاعدينَ والمجاهدينَ ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾، أي: المثوبة الحسنى، وهي الجنة، وإن كانَ المجاهدونَ مفضَّلينَ على القاعدينَ درجة. وعن النبيّ ﷺ: «لقد خلَّفْتُم بالمدينةِ أقوامًا ما سِرْتُم مسيرًا ولا قطعتُم واديًا إلّا كانوا معكم». وهم الذينَ **صحَّتْ نياتُهم، ونَصَحتْ جيوبُهم**، وكانت أفئدتُهم تهوي إلى الجهاد، وبهم

هذا تفسيرٌ مبيَّن مُوافقٌ للنظمِ ولا تعقيدَ[1] فيه، ولا يحتاجُ أيضًا إلى جَعْلِ المجاهدينَ صِنْفَيْنِ كما يُنبئُ عنه ظاهرُ كلامِه: «أما المفضَّلونَ درجةً واحدةً فهمُ الذين فُضِّلوا على القاعِدينَ الأضِرّاء، وأما المفضَّلونَ درجاتٍ فالذين فُضِّلوا...» إلخ، ويُطابقُه أيضًا سببُ النزول المذكورِ في الكتابِ عن زَيْدِ بنِ ثابت، وأخرَجَه أبو داودَ بتَمامِه وذكَرَ البخاريُّ طَرَفًا منه[2]، وملائمٌ لحديثِ الأضِرّاءِ على ما رَوَينا عن البخاريِّ وأبي داودَ وابنِ ماجَهْ عن أنس، عن النبيِّ ﷺ: «ولقد خَلَّفْتُم بالمدينة أقوامًا ما سِرتُم مَسِيرًا ولا قَطَعتُم واديًا إلَّا كانوا معَكم»[3]، قاله حينَ رجَعَ مِن غزوةِ تبوكَ فَدَنا منَ المدينة، فالحديثانِ يؤذِنانِ بالمساواةِ بينَ المجاهِدينَ والأضِرّاء، وعليه دِلالةُ مفهومِ الصِّفةِ والاستثناءِ في ﴿غَيْرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ﴾، وكلامُ الزجَّاج: إلَّا أُولو الضَّررِ[4]، فإنهم يُساوونَ المجاهدين[5]، كذا في «المعالم»[6]. وعلى الجوابِ الذي أجابَ به المصنِّفُ وذهبَ إليه الواحِديُّ[7] لا يَلزَمُ المساواةُ، فيَلزَمُ خلافُ ما تقتضيهِ الصِّفةُ أو الاستثناء[8].

قولُه: (**صَحَّت نِيّاتُهم ونَصحَت جُيوبُهم**) هُو من بابِ قولِهم: نهارُه صائمٌ وليلُه قائم، مبالغةً في إخلاصِهم ونقاءِ سَريرتِهم عنِ الدَّخل، ويجوزُ أن يكونَ كنايةً، كقولِه:

---

(١) في (ط): «ولا تقييد».

(٢) سبق تخريجُه.

(٣) أخرجه البخاري (٤٤٢٣) وأبو داود (٢٥١٠) وابن ماجَهْ (٢٧٦٤).

(٤) قوله: «وكلام الزجّاج: إلا أولو الضرر» ساقط من (ط).

(٥) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٩٣).

(٦) «معالم التنزيل» (٢: ٢٧٠).

(٧) «الوسيط» للواحدي (٢: ١٠٤).

(٨) في (ط): «والاستثناء».

ما يمنعُهم من المسيرِ من ضررٍ أو غيرِه. فإن قلتَ: قد ذكرَ اللهُ سبحانه مفضَّلِينَ درجةً ومفضَّلِينَ درجات، فمَنْ هم؟ قلتُ: أما المفضَّلونَ درجةً واحدةً فهم الذينَ فُضِّلوا على القاعدينَ الأضرّاء، وأمّا المفضَّلونَ درجاتٍ فالذينَ فُضِّلوا على القاعدينَ الذينَ أُذِنَ لهم في التخلُّف؛ اكتفاءً بغيرِهم؛ لأنّ الغزوَ فرضُ كفاية.

فإن قلتَ: لِمَ نُصِبَ ﴿دَرَجَةً﴾ و﴿أَجْرًا﴾ و﴿ دَرَجَٰتٍ﴾؟ قلتُ: نُصِبَ قولُه: ﴿دَرَجَةً﴾؛ لوقوعِها موقعَ المرّةِ من التفضيل؛ كأنه قيل: فضَّلَهم تفضيلةً واحدة، ونظيرُه قولك: ضربه سَوْطًا، بمعنى: ضرَبَه ضربةً، وأمّا ﴿أَجْرًا﴾ فقد انتصبَ بـ«فضَّلَ» لأنه في معنى: أجَرَهم أجرًا، و﴿ دَرَجَٰتٍ﴾، و«مغفرةً»، «ورحمةً» بدلٌ من ﴿أَجْرًا﴾، ويجوزَ أن ينتصبَ ﴿ دَرَجَٰتٍ﴾ نَصْبَ ﴿دَرَجَةً﴾، كما تقول: ضربه أسواطًا بمعنى: ضرباتٍ؛ كأنه قيل: وفضَّله تفضيلاتٍ، ونُصِبَ ﴿أَجْرًا عَظِيمًا﴾ على أنه حالٌ عن النكرة التي هي: درجاتٌ مقدَّمةٌ عليها، وانتصبَ ﴿مَغْفِرَةً وَرَحْمَةً﴾ بإضمارِ فعلِهما، بمعنى: وغَفَرَ لهم، ورَحِمَهم ﴿مَغْفِرَةً وَرَحْمَةً﴾.

تَبيتُ بمَنْجاةٍ منَ اللَّوْم بيتُها[1]

قولُه: (الأضِرَّاء) جمعُ ضَرير. النِّهاية: في الحديث: جاء ابنُ أُمِّ مكتومٍ يَشْكو ضَرارتَه[2]، الضَّرارةُ هاهنا: العَمَى، والرَّجلُ ضَرير، وهُو منَ الضُّرّ: سوءِ الحال. الراغب: الضُّرُّ: اسمٌ عامٌّ لكلِّ ما يضُرُّ الإنسانَ[3] في بَدَنِه ونفسِه، وعلى سبيلِ الكنايةِ عَبَّر عنِ الأعمى بالضَّرير[4]. وقال ابنُ عبّاس: ﴿أُوْلِي ٱلضَّرَرِ﴾: أهلِ العُذْر، وقد ذكَرَ عامةَ ما أجمَلَه هاهنا في قولِه تعالى: ﴿لَّيْسَ عَلَى ٱلْأَعْمَىٰ حَرَجٌ﴾ الآية [النور: ٦١].

---

(١) سبق تخريجُه.

(٢) أخرجه البخاري (٢٨٣١) ومسلم (١٨٩٨) وغيرهما من حديثِ البراء بن عازب رَضي الله عنه.

(٣) من قوله: «الأضراء: جمع ضرير» إلى هنا ساقط من (ط).

(٤) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٣: ١٤٠٦)، وانظر: «مفردات القرآن»، ص٥٠٣.

[﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ قَالُوا۟ فِيمَ كُنتُمْ ۖ قَالُوا۟ كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ قَالُوٓا۟ أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ ٱللَّهِ وَٰسِعَةً فَتُهَاجِرُوا۟ فِيهَا ۚ فَأُو۟لَٰٓئِكَ مَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا * إِلَّا ٱلْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ ٱلرِّجَالِ وَٱلنِّسَآءِ وَٱلْوِلْدَٰنِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا * فَأُو۟لَٰٓئِكَ عَسَى ٱللَّهُ أَن يَعْفُوَ عَنْهُمْ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَفُوًّا غَفُورًا﴾ ٩٧-٩٩]

﴿تَوَفَّىٰهُمُ﴾ يجوزُ أن يكونَ ماضيًا، كقراءةِ من قرأ: (تَوفَّتْهم)؛ ومضارعًا، بمعنى: تتوفَّاهم، كقراءةِ من قرأ: (تُوَفَّاهم) على مضارعِ وُفِّيَت؛ بمعنى: أنّ اللهَ يوفِّي الملائكةَ أنفسَهم فيتوفَّوْنها، أي: يمكّنُهم من استيفائِها فيستوفونَها، ﴿ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ﴾: **في حالِ ظلمِهم أنفسَهم**. ﴿قَالُوا۟﴾ قالَ الملائكةُ للمتوفَّيْنَ: ﴿فِيمَ كُنتُمْ﴾: في أيِّ شيءٍ كنتُم من

قولُه: (**﴿تَوَفَّىٰهُمُ﴾ يجوزُ أن يكونَ ماضيًا، كقراءةِ مَن قرأ: (توفَّتْهم)، ومضارعًا، بمعنى: تَتَوفّاهم**). قال الزجّاج: المعنى: إن الذين تَوَفَّتْهمُ الملائكةُ، وذُكِّر الفعلُ لأنَّه فِعلُ جميعٍ، ويجوزُ أن يكونَ استقبالًا، أي: إنَّ الذين تتوفَّاهمُ الملائكةُ، وحُذِفت التاءُ الثانيةُ لاجتماعِ التاءَيْن[(١)].

وقلتُ: إذا حُمِلَ ﴿تَوَفَّىٰهُمُ﴾ على المضارعِ يكونُ مِن بابِ حكايةِ الحالِ الماضيةِ؛ ولذلك أوقَعَ ﴿قَالُوا۟﴾ خبرًا لـ﴿إِنَّ﴾. قال أبو البقاء: والعائدُ محذوفٌ، أي: قالوا لهم[(٢)]، ويجوزُ أن يكونَ ﴿قَالُوا۟﴾ حالًا من ﴿ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾، و«قد» معهُ مقدَّرة، وخبرُ ﴿إِنَّ﴾: ﴿فَأُو۟لَٰٓئِكَ﴾، ودخَلتِ الفاءُ لِـما في ﴿ٱلَّذِينَ﴾ منَ الإبهامِ المشابهِ للشَّرط، وأن لا يمتنعَ ذلك؛ لأنها لا تُغيِّرُ معنى الابتداء.

قولُه: (**في حالِ ظُلمِهم أنفُسَهم**). قال الزجّاج: والأصلُ: ظالمينَ أنفُسَهم، فحُذِفتِ النونُ استخفافًا، والمعنى على ثُبوتِها[(٣)].

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٩٤).
(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣٨٤).
(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٩٤).

أمرِ دينِكم؟ وهم ناسٌ من أهْلِ مكّةَ أسلموا ولم يهاجروا **حينَ كانتِ الهجرةُ فريضة**. فإن قلتَ: كيفَ صحَّ وقوعُ قولِه: ﴿كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ جوابًا عن قولهم: ﴿فِيمَ كُنتُمْ﴾ وكانَ حقُّ الجوابِ أن يقولوا: كنّا في كذا، أو لم نكنْ في شيء؟ قلتُ: معنى ﴿فِيمَ كُنتُمْ﴾: للتوبيخِ بأنهم **لم يكونوا في شيءٍ من الدّين**؛ حيثُ قدروا على المهاجرَةِ ولم يهاجروا، فقالوا: ﴿كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ﴾؛ اعتذارًا مما وُبِّخوا به، واعتلالًا بالاستضعاف، وأنهم لم يتمكنوا من الهجرةِ حتى يكونوا في شيء، فبكَّتَتْهم الملائكةُ بقوله: ﴿أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ ٱللَّهِ وَٰسِعَةً فَتُهَاجِرُوا۟ فِيهَا﴾ أرادوا: أنكم كنتم قادرينَ على الخروجِ من مكّةَ إلى بعضِ البلادِ التي لا تُمنعونَ فيها من إظهارِ دينكم، ومن الهجرةِ إلى رسولِ اللّـهِ ﷺ، كما فعلَ المهاجرونَ إلى أرضِ الحبشة، وهذا دليلٌ على أنّ الرجلَ إذا كانَ في بلدٍ لا يتمكّنُ فيه من إقامةِ أمرِ دينِه كما يجبُ لبعضِ الأسبابِ - **والعوائقُ عن إقامةِ الدينِ لا تنحصر** - أو عُلِمَ

قولُه: (**حين كانتِ الهجرةُ فريضةً**)، عن البخاريِّ عن مجاهدٍ قال: قلتُ لابنِ عُمَر: أُريدُ أن أُهاجرَ إلى الشام، فقال: لا هجرةَ بعدَ الفَتْح، أو قال: بعدَ رسُولِ الله ﷺ، ولكنْ جهادٌ ونيّة، فانطَلِقْ فاعرِضْ نفسَك، فإن وجَدتَ شيئًا وإلّا رجعتَ[1].

قولُه: (**لم يكونوا في شيءٍ من الدِّين**)، أي[2]: من أمرِ الدِّينِ لا مِن أمرِ الجهادِ ولا منَ الهجرة، ولا مِن نَصْرِ المؤمنينَ ولا مِن تَرْكِ الكفّار إرغامًا لهم، كأنه قيل: في أيِّ أمرٍ كنتُم مِن أمورِ الدِّين؟ يعني: لو تَركتُم الجهادَ والهجرةَ والنُّصرة، قالوا: ترَكْنا ذٰلك؛ لأنا لم نتمكنْ منها لضَعفِنا.

قولُه: (**والعوائقُ عن إقامةِ الدِّينِ لا تَنحصِرُ**) جملةٌ معترِضةٌ بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه، «وحَقَّت»: جوابُ «إذا». وقولُه: «بَلَدِه» مُظهَرٌ وُضعَ مَوضعَ المضمَرِ الراجعِ إلى «بَلَد».

---

(١) «صحيح البخاري» (٤٣٠٩).

(٢) قوله: «من الدين، أي» سقط من (ص) و(غ).

أنه في غيرِ بلدِه أقومُ بحقِّ الله، وأدومُ على العبادة؛ حقّتْ عليه المهاجَرة، وعن النبيّ ﷺ: «من فرَّ بدينِه من أرضٍ إلى أرضٍ وإن كانَ شبرًا من الأرضِ **استوْجَبت** له الجنة، وكانَ رفيقَ أبيه إبراهيم، ونبيِّه محمد». اللهمّ إن كنتَ تعلمُ أنّ هجرتي إليكَ لم تكنْ إلّا للفرارِ بديني فاجعلها سببًا في خاتمةِ الخير، ودَرْكِ المرجوِّ من فضلك، والمبتغى من رحمتك، وصِلْ جواريَ لكَ بعكوفي عندَ بيتكَ بجوارِكَ في دارِ كرامتِكَ، يا واسعَ المغفرة.

ثم استثنى من أهلِ الوعيدِ المستضعفينَ الذينَ لا يستطيعونَ حيلةً في الخروج؛ لفقرِهم وعجزِهم، ولا معرفةَ لهم بالمسالِك.

ورُوِيَ: أنّ رسولَ الله ﷺ بَعَثَ بهذه الآيةِ إلى مُسلِمي مكّة، فقال **جُنْدُبُ بنُ ضَمْرة ـ أو ضَمْرةُ بنُ جُنْدُب** ـ لبَنِيه: احمِلوني؛ فإنِّي لستُ مِنَ المُستضعَفين، وإني لأَهتدي الطَّريقَ، واللّـهِ لا أَبيتُ الليلةَ بمكّة، فحَمَلوه على سريرٍ متوجِّهًا إلى المدينة، وكانَ شيخًا كبيرًا، **فماتَ بالتَّنْعيم**.

قولُه: (**استَوجَبَت**) قيل: معناه: وَجَبت، وحقيقتُه: طَلَبتِ الجنةُ لهُ الوجوبَ، ويُروَى: استُوجِبَت، مجهولًا.

قولُه: (**جُنْدُبُ بنُ ضَمْرة، أو ضمرة بنُ جُندُب**) والصَّحيحُ في «الاستيعاب»: جُندُبُ ابنُ ضمرةَ الجُنْدَعيُّ، لـمّا نزلَت ﴿أَلَمۡ تَكُنۡ أَرۡضُ ٱللَّهِ وَٰسِعَةٗ فَتُهَاجِرُواْ فِيهَاۚ﴾ فقال: اللَّهم قد أبلَغْتَ في المعذِرةِ والحُجّةِ ولا معذِرةَ لي ولا حُجّة، ثُم خرجَ وهُو شيخٌ كبيرٌ فمات في بعض الطريق، فقالتِ الصَّحابة: مات قبلَ أن يُهاجِر، فلا ندري أعَلى ولايةٍ هُو أم لا؟ فنزَلتِ الآية[1].

قولُه: (**فماتَ بالتَّنعيم**). **المُغرب**: التنعيمُ: موضعٌ قريبٌ من مكةَ عندَ مسجدِ عائشةَ رَضِيَ الله عنها[2].

---

(١) «الاستيعاب» (١: ٢٥٧).

(٢) «المُغرب في ترتيب المُعرب» (٢: ٨٣).

فإن قلتَ: كيفَ أُدخِلَ الوِلْدانُ في جُملةِ المُستثنَيْنَ مِن أهلِ الوعيدِ فكأنهم كانوا

قولُه: (كيف أُدخِلَ الوِلْدان في جُملةِ المُستثنَيْنَ؟) تلخيصُهُ: كيف أدخَلَ الوِلْدانَ في جُملةِ الذين استثناهُم مِن أهلِ الوعيدِ المذكورِ في قولِه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ﴾ إلى قولِه: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ مَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ﴾؟ فالاستثناءُ يوهِمُ أنَّ الوِلْدانَ داخِلونَ في الوعيدِ دخولَ الرِّجالِ والنساءِ إذا استطاعوا واهتدَوا؟ فأجابَ عنِ السؤالِ بوجوهٍ ثلاثة[1]: أحَدُها: أنَّ الاستطاعةَ والاهتداءَ إنَّما يُتصوَّرُ في الرجالِ والنساءِ؛ لأنَّهم قد يكونونَ مستطيعِينَ ومُهتَدين، وقد لا يكونون، وأمَّا الوِلدانُ فلا يُتصوَّرُ فيهم ذلك؛ إذ العَجْزُ متمكِّنٌ فيهم لا ينفَكُّ عنهم، فكانوا خارجينَ مِن جُملتِهم في الوعيدِ ضرورةً، فإذا لم يَدخلوا فيه لم يَخرُجوا بالاستثناء. ويتوجَّهُ على هٰذا التقريرِ سؤالٌ وهُو: أنهم إذا لم يَخرُجوا بالاستثناءِ كيف قَرَنَهم في جُملة المُستثنَيْنَ؟ قالوا في الجواب: إنَّما قَرَنَهم بهم ليبيِّنَ أنَّ الرجالَ والنساءَ الذين لا يستطيعونَ حِيلةً ولا يَهتَدونَ سبيلًا، صاروا في انتفاءِ الذنبِ بمنزلةِ الوِلدانِ مبالغةً؛ لأنَّ المعطوفَ عليه يكتسبُ معنى المعطوفِ لُمشاركتِها في الحُكم، ويَقرُبُ منه ما ذكَرَه في تفسيرِ قولِه: ﴿وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾ [المائدة: ٦] في قراءةِ الجَرِّ، قال: «فعُطِفتِ الأرجُلُ على الرؤوسِ لا لتُمسَحَ، لكنْ لينبِّهَ على وجوبِ الاقتصادِ في صبِّ الماءِ عليها»[2]، وقال أيضًا في قولِه تعالى: ﴿سَنَكْتُبُ مَا قَالُواْ وَقَتْلَهُمُ ٱلْأَنۢبِيَآءَ بِغَيْرِ حَقٍّ﴾ [آل عمران: ١٨١]: «جعَلَ قتْلَهُمُ الأنبياءَ قَرينةً لقولِهم: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ﴾ [آل عمران: ١٨١] إيذانًا بأنهما في العِظَم أخوَان، وبأنَّ هٰذا ليس بأولِ ما ارتكبُوه منَ العظائم»[3].

وثانيها: أنَّ الوِلدانَ وإن لم يكونوا داخِلينَ حقيقةً؛ فهم داخلونَ مجازًا، قال القاضي: إنَّما قَرَنَهم بهم للمبالغةِ في الأمرِ والإشعارِ بأنهم على صَدَدِ وجوبِ الهجرة، فإنهم إذا بَلَغوا وقَدَروا على الهجرةِ فلا مَحِيصَ لهم عنها، وأنَّ أقوامَهم يجبُ عليهم أن يُهاجِروا بهم متى أمكَنَتْ[4].

(١) «الكشّاف» (٥: ١٣٣ - ١٣٤).

(٢) المصدر السابق (٥: ٢٩١ - ٢٩٢).

(٣) المصدر السابق (٤: ٣٦٧).

(٤) «أنوار التنزيل» (٢: ٢٤٣).

يَستحقُّون الوعيدَ مع الرِّجالِ والنِّساءِ لو استطاعُوا حِيْلةً واهتدَوْا سبيلًا؟ قلتُ: الرجالُ والنساءُ قد يكونون مُستطِيعينَ مُهتدين، وقد لا يكونون كذلك، وأمّا الوِلْدانُ فلا يكونون إلّا عاجِزينَ عن ذلك؛ فلا يتوجَّهُ عليهم وعيدٌ؛ لأنَّ سببَ خروجِ الرجالِ والنساء مِن جُملةِ أهلِ الوعيد إنما هو كونُهم عاجِزين، فإذا كانَ العجزُ متمكِّنًا في الوِلْدانِ لا ينفكُّون عنه؛ كانوا خارِجِينَ من جُملتِهم ضرورةً، هذا إذا أُرِيدَ بالوِلْدانِ الأطفال، ويجوزُ أن يُرادَ المراهِقونَ منهم الذينَ عَقَلُوا ما يَعقِلُ الرجالُ والنساءُ؛ فيُلْحَقوا بهم في التكليف، وإن أُرِيدَ بهم العبيدُ والإماءُ البالِغون؛ فلا سؤالَ.

فإن قلتَ: الجملةُ التي هي ﴿لَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ ما موقِعُها؟ قلتُ: هي صفةٌ لـ﴿ٱلْمُسْتَضْعَفِينَ﴾، أو لـ﴿ٱلرِّجَالِ وَٱلنِّسَآءِ وَٱلْوِلْدَٰنِ﴾، وإنما جازَ ذلك والجُمَل نكِرات؛ لأنّ الموصوفَ وإن كانَ فيه حرفُ التعريفِ فليسَ لشيءٍ بعينه، كقولِه:

ولقد أمرُّ على اللئيمِ يسُبُّني

فإن قلتَ: لِـمَ قيل: ﴿عَسَى ٱللَّهُ أَن يَعْفُوَ عَنْهُمْ﴾ بكلمةِ الإطماع؟ قلتُ: للدلالةِ على أنّ تَرْكَ الهجرةِ أمرٌ مضيّقٌ لا تَوْسِعةَ فيه، على أنّ المضطرَّ البيِّنَ الاضطرارِ مِن حقِّه أن يقولَ: عسى اللهُ أن يعفوَ عني، فكيفَ في غيرِه!

[﴿وَمَن يُهَاجِرْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ يَجِدْ فِي ٱلْأَرْضِ مُرَٰغَمًا كَثِيرًا وَسَعَةً وَمَن يَخْرُجْ مِنۢ بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدْرِكْهُ ٱلْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ ١٠٠]

﴿مُرَٰغَمًا﴾: **مهاجَرًا** وطريقًا يُراغِمُ بسلوكِه قَوْمَه؛ أي: يُفارِقُهم على رغمِ أُنوفِهم.

وقلتُ: فعَلى هٰذا المبالغةُ راجعةٌ إلى وجوبِ الهجرة، وأنّها خارجةٌ عن حُكمِ سائرِ التكاليف؛ حيثُ أوجِبَتْ على مَن لم يجبْ عليه شيءٌ.

قولُه: (﴿مُرَٰغَمًا﴾: **مُهاجَرًا**). قال الزجّاج: معنى «مُراغَم»: مُهاجَر؛ لأنَّ المهاجِرَ لقومِه والمراغِمَ بمنزلةٍ واحدةٍ، وإنِ اختَلفتِ الكلمتان، قال:

والرَّغْم: الذُّلُّ والهَوان، وأصلُه لُصُوقُ الأنفِ بالرَّغام، وهو التُّراب، يقالُ: راغمتُ الرَّجلَ: إذا فارقتَه وهو يَكْرَه مفارقتَك لمذلّةٍ تلحقُه بذلك، قالَ النابغةُ الجَعْديُّ:

كطَوْدٍ يُلاذُ بأركانِهِ عَزيزِ المُراغَمِ والمَذْهَبِ

وقُرِئَ: (مَرْغَمًا). وقرئ (ثم يُدرِكُه الموتُ) بالرَّفعِ على أنه خبرُ مبتدأٍ محذوف، وقيل: رفعُ الكافِ منقولٌ من الهاء، كأنه أرادَ أن يقفَ عليها ثُمَّ نَقَلَ حركةَ الهاءِ إلى الكافِ، كقولِه:

مِن عَنَزِيٍّ سَبَّني لَمْ أَضْرِبُهْ

إلى بلدٍ غيرِ داني المحَلِّ بعيدِ المُراغَمِ والمضطرَبْ

ليس المُراغَم إلَّا المُضْطرَبَ في حالِ الهجرة، وإن كان مشتقًّا من الرَّغام: التراب، فمعنى راغَمتُ فلانًا: هجَرتُه وعادَيْتُه[1].

قولُه: (كطَوْدٍ يُلاذُ بأركانِهِ) البيت[2]، الطَّودُ: الجَبَل، يُلاذُ: أي يُلجأُ، عزيزُ المراغَم: صعبُ المسالك.

قولُه: (مِن عَنَزِيٍّ سَبَّني لم أضْرِبُهْ)، قبلَه:

عجِبتُ والدهرُ كثيرٌ عجَبُهْ[3].

وعنَزيٌّ: منسوبٌ إلى عَنَزة، وهي قبيلة. قال ابنُ جِنِّي: أراد «لم يُدرِكْهُ» جزْمًا، غيرَ أنه قَوَّى الوَقْفَ على الكلمةِ فنقَلَ الحرَكَة من الهاءِ إلى الكاف؛ فلـمّا نُقِلتِ الضَّمةُ صار «يُدْرِكُهْ» فحرَّكَ الهاءَ بالضمِّ على أولِ حالِها، ثُم لم يُعِدْ إليها الضمةَ التي كان نقَلَها إلى الكافِ عنها بل أَقرَّ الكافَ على ضمِّها فقال: يُدرِكُهُ الموتُ. وأنشَدَ محمدُ بنُ الحسَن:

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٩٦).

(٢) للنابغة الجعدي في «مجموع شعره» ص٣٣.

(٣) لزياد الأعجم. انظر «المفصّل» للزمخشري ص٣٣٩.

وقُرِئَ: (يُدرِكَه) بالنصبِ على إضمار «أنْ»، كقولِه:

وأَلْـحَـقَ بالحجازِ فأستَرِيحا

﴿فَقَدۡ وَقَعَ أَجۡرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ﴾: فقـد وَجَبَ ثوابُــه عـليه. وحقيقةُ الوجـوب: الوقـوعُ

إنّ ابنَ أحوصَ معروفًا فبلِّغْهُ ... في ساعِدَيْه إذا رامَ العُلا قِصَرُ

أي: فبلِّغْهُ، ثُم نقَلَ الضَّمةَ منَ الهاءِ إلى الغَيْن؛ فصار: فبلِّغُهْ، ثُم حَرَّكَ الهاءَ بالضمِّ وأقرَّ ضمةَ الغَيْن عليها بحالِها فقال: فبلِّغُهُ؛ وذلك أنهم قد أكثَروا نقْلَ هٰذه الضّمةِ عن هٰذه الهاء، فإذا نُقِلتْ إلى موضعٍ قَرَّتْ عليه وثبَتَتْ ثباتَ الواجبِ فيه[1] فاعرِفْه.

قولُه: («يُدرِكَه»، بالنَّصب). قال ابنُ جِنِّي: وهِيَ قراءةُ الحَسَن[2]، وهِيَ على إضمارِ «أنْ»، ومِن أبياتِ «الكتاب»:

سأترُكُ منزلـــي لبني تميمٍ ... وألحَقَ بالحجازِ فأستَرِيحا[3]

قال ابنُ جِنِّي: والآيةُ على كلِّ حالٍ أقوى مِن ذٰلكَ لتقدُّمِ الشَّرطِ قبلَ المعطوف[4].

وقيل: هُو مِثلُ أكرِمْني وأكْرِمَك، أي: ليكُنْ منكَ إكرامٌ وإكرامٌ مني. المعنى: مَن يكنْ له خروجٌ مِن بيتِه وأدرَكَه الموت، والتقديرُ في البيتِ: سيكونُ ترْكٌ وإلحاق، وقيل: نَصْبُ «وألحَقَ» ضعيف؛ لأنَّه ليس في جوابِ الأشياءِ الستة؛ وأُجيبَ: أنَّ فعلَ المضارِعِ كالتمنِّي والترجِّي[5].

قولُه: (فقد وجَبَ ثوابُهُ عليه) تلخيصُ معنَى الجزاء، وقولُه: «فقد عَلِمَ اللّـهُ كيف يُثيبُه وذٰلك واجبٌ عليه» تحريرُ معناه وتقريرُ ما يؤدِّي إليه التركيبُ منَ المبالغة؛ لأنَّ قولَه:

---

(١) «المحتسب» (١: ٣٠١).

(٢) انظر: «المحتسب» (١: ٢٩٩)، والبحر المحيط (٤: ٤٥).

(٣) والبيت نَسبَه السيوطي إلى المغيرة بن حَبْناءَ الحنظلي، انظر «خزانة الأدب» (٨: ٥٢٢).

(٤) «المحتسب» (١: ٣٠١).

(٥) هذه الفقرة وردت في (ط) هنا، ووردت في غيرها من الأصول بعد الفقرة التالية.

والسُّقوط، ﴿فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا﴾ [الحج: ٣٦]، ووجَبَتِ الشمسُ: سَقطَ قُرْصُها. والمعنى: فقد عَلِمَ اللهُ كيف يُثيبُه، وذلك واجبٌ عليه.

﴿فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ﴾ مردوفُ قولِه: «فقد عَلِمَ اللّـهُ كيف يُثيبُه»، كما أنَّ قولَه تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلْقِبْلَةَ ٱلَّتِى كُنتَ عَلَيْهَآ إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ﴾ [البقرة: ١٤٣] مقابِلٌ له؛ لأنَّ معناه: لِنَعلَمَه علمًا يتعلَّقُ به الجزاء، وهُو أن يَعلَمَه موجودًا ثابتًا، فأطلَقَ العِلمَ الخاصَّ وأرادَ ثبوتَ المعلومِ الخاصِّ وهُو التميزُ بينَ الثابتِ والناكص، وها هنا بالعكس؛ أطلَقَ المعلومَ الخاصَّ وهُو وقوعُ الأَجْرِ العظيمِ على العِلمِ الخاصِّ وهُو العِلمُ بكيفيّة الثوابِ، وهُو مِن بابِ الكنايةِ التي اللازمُ فيها مُساوٍ؛ لأنَّ العلمَ تابعٌ للمعلومِ والمعلومُ كذلك، ثم في انضمامِ إقامةِ المُظهَرِ مَوضعَ المُضمَرِ في الجزاءِ وهُو قولُه: ﴿عَلَى ٱللَّهِ﴾ معه؛ لأنَّ الأصلَ: ﴿وَمَن يَخْرُجْ مِنۢ بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدْرِكْهُ ٱلْمَوْتُ﴾ شِبهُ الدَّلالةِ على أنه وقَعَ أجرٌ عظيمٌ لا يُقادِرُ قَدْرَهُ ولا يكتنهُ كُنْهَه، ولا يَعلَمُ كيفيةَ إثابتِهِ إلَّا مَن هُو مسمًّى بذلك الاسمِ الجامع، فدَلَّ ذلك على أنَّ العملَ الذي هذا ثوابُـه أمرٌ عظيمٌ وخَطْبٌ جَسِيم، وفي مقارنةِ هذا الشَّرطِ معَ الشَّرطِ السابقِ الدَّلالةُ على أنَّ من هاجَرَ له إحدى الحُسْنـيَيْنِ: إمّا أن يورِثَ عدوَّ الدِّين مذَلّةً وهَوانًا بسببِ مُفارقتِه إياه واتِّصالِه إلى الخيرِ والسَّعة، وإمّا أن يُدرِكَهُ الموتُ ويَصِلَ إلى السعادةِ الحقيقيةِ والنعيمِ الدائم.

قال الإمام: كأنه قيل: أيُّها الإنسان، إن كنتَ إنَّما تَكرَهُ الهجرةَ عن وطنِك خَوْفًا منْ أنْ تقَعَ في المشَقّةِ فلا تَخَفْ؛ فإنَّ اللّـهَ تعالى يمنَحُك منَ النِّعمِ الجليلةِ والمَراتبِ العظيمةِ في مُهاجَرَتِك ما يَصيرُ سببًا لرَغْمِ أُنوفِ أعدائكَ ولسَعةِ عَيْشِك؛ وإنها قَدَّم ﴿مُرَٰغَمًا﴾ على السَّعَة؛ لأنَّ ابتهاجَ الإنسانِ برَغْمِ الأعداءِ أشدُّ منَ ابتهاجِه بسَعةِ عَيْشِه، وفيه أنَّ مَن قَصَدَ طاعةً ثم عجَزَ عن إتمامِها كتَبَ اللّـهُ له ثوابَ تلكَ الطاعة، كالمريض يَعجِزُ عمّا يفعلُه في حالِ صحتِهِ منَ الطاعةِ فيُكتَبُ له ثوابُ ذلكَ العمَل(١). وأمّا الكلامُ في إيجابِ الثوابِ

---

(١) وشهد لذلك قولُه ﷺ: «إذا مرِضَ العبدُ أو سافرَ كُتبَ له مثلُ ما كان يعملُ مقيماً صحيحًا» أخرجه البخاري (٢٩٩٦) وأحمد (١٩٦٩٤) عن أبي موسى الأشعري.

ورُوِيَ في قصَّة جُنْدُبِ بنِ ضَمْرة: لـمّا أدرَكه الموتُ أَخَذَ يصفِّقُ بيَمينِه على شِمالِه، ثُمَّ قال: اللهمَّ هذه لكَ، وهذه لرسولِك، أُبايِعُك على ما بايَعَكَ عليه رسولُك، فماتَ حَميدًا، فبَلَغَ خبرُه أصحابَ رسولِ اللّـهِ ﷺ، فقالوا: لَوْ توفِّيَ بالمدينةِ لَكانَ أتمَّ أَجْرًا. وقالَ المشركونَ وهم يَضْحَكون: ما أَدْرَكَ هذا ما طَلَبَ؛ فنَزَلتْ.

وقالوا: كلُّ هجرةٍ لغَرَضٍ دِينيٍّ مِن طَلَبِ عِلْمٍ، أو حجٍّ، أو جِهاد، أو فرارٍ إلى بلدٍ يَزدادُ فيه طاعةً أو قناعةً وزُهدًا في الدنيا، أو ابتغاءِ رزقٍ طيِّب؛ فهي هجرةٌ إلى اللّـهِ ورسولِه، وإن أدرَكَه الموتُ في طريقِه فأجرُه واقعٌ على الله.

[﴿ وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي ٱلْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَقْصُرُوا۟ مِنَ ٱلصَّلَوٰةِ إِنْ خِفْتُمْ أَن يَفْتِنَكُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ ۚ إِنَّ ٱلْكَٰفِرِينَ كَانُوا۟ لَكُمْ عَدُوًّا مُّبِينًا ﴾ ١٠١]

الضَّرْبُ في الأرضِ: هو السَّفَر. وأَدنى مدّةِ السَّفَر الذي يجوزُ فيه القَصْر عند أبي حَنيفة: مسيرةُ ثلاثةِ أيّام ولياليهنَّ سَيْـرَ الإبل ....

على الله تعالى فإنّا لا نُنازعُ في الوجوب؛ لكنْ بحُكمِ الوَعْدِ والعِلمِ[1] والتَفضُّلِ والكرَم، لا بحُكمِ الاستحقاقِ[2].

وقال المصنِّف: إنَّما قيل: ﴿ثُمَّ يُدْرِكْهُ﴾ لِبيانِ أنَّ الأجرَ إنّما يستقيمُ إذا لم يُحبَطِ العمَل، حتَّى جاء الموت. وقلتُ: ويُمكنُ أن يقال: إنَّ مقتضَى الظاهرِ هُو أن يقال: ومن يخرج من بيتِه مهاجِراً إلى الله ورسولِه وماتَ يُـثِبْهُ؛ فوضَعَ موضعَ ماتَ: ﴿يُدْرِكْهُ ٱلْمَوْتُ﴾ إشعارًا بمزيدِ الرِّضا عنِ اللّـهِ تعالى؛ وأنَّ الموتَ كالهِدايةِ منَ اللّـهِ تعالى؛ لأنَّه سببُ الوصُولِ إلى ذٰلكَ الأمرِ[3] العظيمِ الذي لا يُنالُ إلّا بالموت؛ ثُم عدَلَ منَ العَطفِ بالواوِ إلى ﴿ثُمَّ﴾ تتميماً لهٰذهِ الدقيقةِ وأنَّ مَرتبةَ الخروجِ دونَ هٰذهِ المَرتبة.

---

(١) قوله: «والعلم» سقط من (غ).

(٢) «مفاتيح الغيب» (١١: ١٩٨).

(٣) في (ط): «العمل إذا جاءه».

ومَشْيَ الأقدام على القَصْد، ولا اعتبارَ بإبطاءِ الضارب وإسْراعِه، فلو سارَ مسيرةَ ثلاثةِ أيّام ولياليهنَّ في يومٍ؛ قَصَر، ولو سارَ مسيرةَ يومٍ في ثلاثةِ أيّام؛ لَـمْ يَقْصُر. وعند الشافعيِّ رَضِيَ الله عنه: أدنى مدّةِ السَّفرِ أربعةُ بُرُدٍ مسيرةَ يومَيْن.

وقوله: ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَوٰةِ﴾ ظاهرُه التخييرُ بين القَصْرِ والإتمام، وأنَّ الإتمامَ أفضلُ، وإلى التخييرِ ذَهَبَ الشافعيُّ رَضِيَ الله عنه. ورُوِيَ عن النبيِّ ﷺ: أنه أَتَمَّ في السَّفَر. وعن عائشةَ رَضِيَ الله عنها: اعتَمرتُ مع رسولِ اللّـهِ ﷺ مِنَ المدينةِ إلى مكّة، حتى إذا قَدِمتُ مكّةَ قلتُ: يا رسولَ الله، بأبي أنتَ وأُمِّي! قَصَرْتُ وأتمَمْتُ، وصُمْتُ وأفطرتُ. فقال: «أحسنتِ يا عائشة»، وما عابَ عليَّ. وكان عثمانُ رَضِيَ الله عنه يُتِمُّ ويَقْصُر. وعند أبي حَنيفة: القَصْرُ في السَّفَر عَزيمةٌ غيرُ رخصةٍ، لا

قولُه: (ومشيَ الأقدام على القَصْد)، **الأساس**: ومنَ المجاز: قَصَدَ في الأمر؛ إذا لم يُجاوِزْ فيه الحَدَّ ورَضِيَ بالتوسُّطِ؛ لأنَّه في ذلكَ يَقصِدُ الأسَدَّ.

قولُه: (أربعة بُرُدٍ)، **النِّهاية**: البريد[1]: فرسَخانِ، وقيل: أربعة. ومضَى تفسيرُه مستقصًى في أوَلِ البقرة.

قولُه: (وعن عائشةَ رَضِيَ اللّـهُ عنها) الحديث مذكورٌ في «سُنَن النَّسائيِّ»[2]، قال القاضي: قولُ عُمرَ رَضِيَ اللّـهُ عنه: صَلاةُ المسافرِ ركعتانِ تمامٌ غيرُ قَصْرٍ على لسانِ نبيِّكم[3]، إنْ صَحَّ فمؤوَّلٌ بأنه كالتامِّ في الصِّحةِ والإجزاء. وقولُ عائشةَ: أولُ ما فُرِضتِ الصّلاةُ فُرِضَتْ ركعتَيْن[4]، لا يَنفي جَوازَ الزيادة؛ فلا حاجةَ إلى تأويلِ الآية، فإنهَّم ألِفُوا الأربعَ فكان مَظِنةَ أنْ يَخطُرَ ببالِهم أنَّ ركعتَي السّفَرِ فيهما قَصْرٌ ونُقْصان[5].

---

(١) في الأصول الخطية: «البرد»، والتصويب من «النهاية» (برد).

(٢) أخرجه النسائي (٣: ١٣٨)، عن عائشة رضي الله عنها.

(٣) أخرجه النسائي (٣: ١٣٤) وابن ماجَهْ (١٠٦٣) عن عمر رضي الله عنه.

(٤) أخرجه البخاري (١٠٩٠) ومسلم (١٦٠٤) عن عائشة رضي الله عنها.

(٥) «أنوار التنزيل» (٢: ٢٤٤).

يجوزُ غيرُه. وعن عمرَ رَضِيَ الله عنه: صلاةُ السَّفَر ركعتانِ تامٌّ غيرُ قَصْر على لسانِ نبيِّكم. وعن عائشةَ رَضِيَ الله عنها: أوّلُ ما فُرِضَتِ الصلاةُ فُرِضَت ركعتَيْن ركعتَيْن، فأُقِرَّت في السَّفَر وزِيدَتْ في الحَضَر. فإن قلتَ: فما تصنعُ بقولِه: ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَقْصُرُوا﴾؟ قلت: كأنهم أَلِفُوا الإتمامَ؛ فكانوا مَظِنَّةً لِأَن يَخطُرَ ببالِهم أنّ عليهم نُقصانًا في القَصْرِ؛ فنُفِيَ عنهم الجُناحُ؛ لتَطِيبَ أنفُسُهم بالقَصْر ويَطمئنُّوا إليه. وقُرِئ: (تُقْصِروا) مِن أَقْصَر، وجاءَ في الحديثِ إقصارُ الخُطْبة، بمعنى: تَقْصيرها؛ وقرأَ الزهريُّ (تُقَصِّروا) بالتشديد. **والقَصْرُ ثابتٌ بنصِّ الكتابِ في حالِ الخوف خاصّةً؛ وهو قولُه:** ﴿إِنْ خِفْتُمْ أَن يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾، وأمّا في حالِ الأَمْن فبالسُّنَّة.

وفي قراءةِ عبدِ الله: (مِنَ الصلاةِ أن يَفتِنَكم) ليس فيها ﴿إِنْ خِفْتُمْ﴾، على أنه مفعولٌ له بمعنى: كراهةَ أن يَفتِنَكم، والمرادُ بالفتنة: القتالُ والتعرُّض بما يُكْرَه.

[﴿وَإِذَا كُنتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِّنْهُم مَّعَكَ وَلْيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ فَإِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا مِن وَرَائِكُمْ وَلْتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَىٰ لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ ۗ وَدَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُم مَّيْلَةً وَاحِدَةً ۚ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن كَانَ بِكُمْ أَذًى مِّن مَّطَرٍ أَوْ كُنتُم مَّرْضَىٰ أَن تَضَعُوا أَسْلِحَتَكُمْ ۖ وَخُذُوا حِذْرَكُمْ ۗ إِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُّهِينًا ۞ فَإِذَا قَضَيْتُمُ الصَّلَاةَ فَاذْكُرُوا اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِكُمْ ۚ فَإِذَا اطْمَأْنَنتُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ ۚ إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَّوْقُوتًا﴾ ١٠٢-١٠٣]

قولُه: (**والقَصرُ ثابتٌ بنصِّ الكتابِ في حالِ الخَوْفِ خاصةً، وهُو قولُه تعالى:** ﴿إِنْ خِفْتُمْ أَن يَفْتِنَكُمُ﴾). قال القاضي: أن يفتنكم شَريطةٌ باعتبارِ الغالِب في ذٰلكَ الوقت؛ ولذٰلك لم يُعتبَرْ مفهومُها كما لم يُعتبَرْ في قولِه: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ [البقرة: ٢٢٩]، وتظاهَرتِ السُّننُ على جَوازِه أيضًا في حالِ الأمن(١).

---

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٢٤٥).

﴿وَإِذَا كُنتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ يتعلَّقُ بظاهِرِه مَن لا يَرى صلاةَ الخوف بَعْدَ رسولِ الله ﷺ؛ حيثُ شُرِط كونُه فيهم، وقالَ مَن رآها بَعْدَه: إنّ الأئمّةَ نُوّابٌ عن رسولِ اللّٰهِ ﷺ في كلِّ عَصْر، قُوَّامٌ بما كانَ يقومُ به؛ فكانَ الخِطابُ له مُتناوِلًا لكلِّ إمامٍ يكونُ حاضرَ الجماعةِ في حالِ الخَوْف، فعليه أن يؤمَّهم كما أَمَّ رسولُ اللّٰهِ ﷺ الجماعاتِ التي كانَ يحضُرُها. والضّميرُ في ﴿فِيهِمْ﴾ للخائفين. ﴿فَلْتَقُمْ طَآئِفَةٌ مِّنْهُم مَّعَكَ﴾: **فاجعلْهم طائفتين، فلتقُمْ** إحداهما معكَ، فصلِّ بهم. ﴿وَلْيَأْخُذُوٓاْ أَسْلِحَتَهُمْ﴾: الضميرُ إمّا للمصلّين وإمّا لغيرِهم؛ فإن كانَ للمصلّين، فقالوا: يأخذونَ من السّلاحِ ما لا يشغلُهم عن الصّلاة، كالسيفِ والخنجرِ ونحوِهما؛ وإن كانَ لغيرِهم فلا كلامَ فيه. ﴿فَإِذَا سَجَدُواْ فَلْيَكُونُواْ﴾ **يعني: غيرَ المصلين** ﴿مِن وَرَآئِكُمْ﴾ يَحْرسونَكم.

وصفةُ صلاةِ الخوفِ عندَ أبي حَنيفة: أن يصلّيَ الإمامُ بإحدى الطائفتين ركعةً إن كانتِ الصّلاةُ ركعتين، والأخرى بإزاء العدوّ، ثمّ تقفُ هذه الطائفةُ بإزاءِ العدوِّ وتأتي الأخرى فيصلّي بها ركعةً ويتمُّ صلاتَه، ثم تقفُ بإزاءِ العدوّ وتأتي الأولى **فتؤدي الرّكعة بغيرِ قراءةٍ** وتتمُّ صلاتُها، ثمّ تحرسُ وتأتي الأخرى فتؤدي الرّكعةَ بقراءةٍ وتتمُّ صلاتُها.

قولُه: (**فاجعَلْهم طائفتَيْنِ، فلتقُمْ**) أي: الفاءُ في ﴿فَلْتَقُمْ﴾ تفصيليّة؛ بدليلِ عطفِ قولِه: ﴿طَآئِفَةٌ أُخْرَىٰ﴾ عليه؛ فلا بدَّ منَ المجمَل، وهُو «فاجعَلْهم طائفتَيْن».

قولُه: (**يعني غيرَ المُصلِّين**) أي: الفارغينَ منَ السجودِ الذاهبينَ إلى العدوِّ، معَ أنهم في الصلاةِ بعدُ.

قولُه: (**فتُؤدِّي الركعةَ بغيرِ قراءة**) وذٰلكَ أنَّ الإمامَ قد قَرأَ في الركعةِ الثانيةِ وهُم كانوا في الصلاةِ وإن كانوا في وَجْهِ العدوِّ، بخلافِ الطائفةِ الأخرى؛ لأنهُم اقتَدَوا بالإمامِ في الركعةِ الثانيةِ وأَتَمَّ الإمامُ صَلاتَه؛ فلا بدَّ لهم منَ القراءةِ في ركعتِهمُ الثانية؛ إذْ لم يكونوا مُقتَدِينَ بالإمامِ حينَئذٍ.

والسجودُ على ظاهرِه عندَ أبي حَنيفة، **وعندَ مالك: بمعنى الصّلاة**؛ لأنَّ الإمامَ يصلِّي ـ عندَه ـ بطائفةٍ ركعةً ويقفُ قائمًا حتى تتمَّ صلاتُها وتسلِّمُ وتذهب، ثمّ يصلِّي بالثانيةِ ركعةً ويقفُ قاعدًا حتى تتمَّ صلاتُها ويُسلِّمُ بهم. **ويعضُدُه**: ﴿وَلۡتَأۡتِ طَآئِفَةٌ أُخۡرَىٰ لَمۡ يُصَلُّواْ فَلۡيُصَلُّواْ مَعَكَ﴾. وقُرِئَ: (وأمتعاتِكم). فإن قلتَ: كيفَ جُمِعَ بينَ الأسلحةِ وبينَ الحذَرِ في الأخْذِ؟ قلتُ: جُعِلَ الحذَرُ، وهو التحرّزُ والتيقّظُ، آلةً يستعملُها الغازي؛ فلذلكَ جُمِعَ بينَه وبينَ الأسلحةِ في الأخْذ، ....

قولُه: (**وعندَ مالكٍ بمعنى الصَّلاة**) أي: السجودُ بمعنى الصَّلاة.

وكذا عندَ الشافعيِّ؛ لقولِ أصحابِه: والأوْلى بكلِّ فرقةٍ ركعة، لكنْ يَنتظِرُ الفرقةَ الثانيةَ في التشهُّدِ ثُم يُسلِّمُ بهم كما فعلَه ﷺ بذاتِ الرِّقَاع، رَوينا عن صَالحِ بنِ خَوَّات، عمّن صَلّى معَ النبيِّ ﷺ يومَ ذاتِ الرِّقاعِ صَلاةَ الخوف: أنَّ طائفةً صَفَّتْ معَه، وطائفةٌ تُجاهَ العدوِّ، فصَلَّى بهمُ الركعةَ التي بَقِيَتْ مِن صَلاتِه ثُم ثَبَتَ جالسًا فأَتَـمُّوا لأنفُسِهم، ثُم سَلَّمَ بهم، أخرَجَه البخاريُّ ومسلم[١].

وأمَّا صُورةُ صَلاةِ الحَنفيةِ فعنِ ابنِ عُمرَ قال: صَلَّى رسولُ الله ﷺ صَلاةَ الخوفِ بإحدى الطائفتَيْن ركعةً والطائفةُ الأُخرى مُواجِهةُ العدُوّ، ثُم انصَرفوا وقاموا في مَقامِ أصحابِهم مُقبِلينَ على العدُوّ، وجاء أولئكَ ثُم صَلَّى بهمُ النبيُّ ﷺ ركعةً، ثُم قضَى هؤلاءِ ركعةً وهؤلاءِ ركعة، رواه البخاريُّ ومسلمٌ وغيرُهما[٢].

قولُه: (**ويَعضُدُه**) أي: ويَعضُدُ قولَ مالكٍ قولُه تعالى: ﴿وَلۡتَأۡتِ طَآئِفَةٌ أُخۡرَىٰ لَمۡ يُصَلُّواْ فَلۡيُصَلُّواْ مَعَكَ﴾ يعني نفَى في هٰذهِ الآيةِ عنِ الطائفةِ التي تُقابِلُ تلكَ الطائفةَ السابقةَ الصَّلاة؛ فينبغي أن يُثبَتَ لتلكَ الطائفةِ ما نُفِيَ مِن هؤلاءِ وهِي الصّلاة، وما أَتَوْا به صلاة؛ فوجَبَ أن تُحمَلَ السَّجدةُ على الصلاة.

---

(١) أخرجه البخاري (٤١٢٩) ومسلم (١٩٨٥) عن صالح بن خَوّات.

(٢) أخرجه البخاري (٤٥٣٥) ومسلم (١٩٧٩) عن ابن عمر رضي الله عنهما.

وجُعِلا مأخوذين، ونحوُه قولُه تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ﴾ [الحشر: ٩]. جَعَلَ الإيمانَ مستقرًّا لهم ومتبوّأً لتمكّنهم فيه؛ فلذلك جُمِعَ بينَه وبينَ الدّارِ في التبوّؤ. ﴿فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُم﴾: **فيشدّون عليكم شدَّةً** واحدة. ورخَّصَ لهم في وضْعِ الأسْلحةِ إن ثَقُلَ عليهم حملُها بسبب ما يبلُّهم في مطر، أو يُضعفُهم من مَرَض. وأمَرَهم معَ ذلك بأخْذِ الحذر؛ لئلّا يغفُلوا فيهجُم عليهم العدوّ. فإن قلتَ: **كيفَ طابَقَ الأمرُ بالحذرِ**

قولُه: (**وجُعِلا مأخوذَيْنِ**) يريدُ أنه تعالى نظَمَ المعقولَ وهُو الحذَرُ بعدَ الاستعارةِ في سِلكِ المحسُوسِ وهُو الأسلحةُ في حُكمِ الأخْذ؛ مبالغةً في الحذَر، كما نظَمَ الإيمانَ في سِلكِ الدارِ في حُكمِ التبوُّؤِ لتمكُّنِهم فيه تمكُّنَهم في الدار.

قولُه: (**فَيشُدّونَ عليكم شَدّةً**) الشَّدةُ بالفتح: الحَمْلةُ الواحدة. **الأساس**: شَدُّوا عليهِم شدةً صادقة.

قولُه: (**كيف طابَقَ الأمرُ بالحذَر؟**) يعني: مجيءُ قولِه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ أَعَدَّ لِلْكَٰفِرِينَ عَذَابًا مُّهِينًا﴾ بعدَ الأمرِ بالحذَرِ إيذانٌ بأنَّ الأمرَ بالحذَر معلَّلٌ بهٰذهِ العلة، وليس كذٰلك؛ بلِ الأمرُ بالحذَرِ مسبَّبٌ عن اعتزازِ العدوِّ وغَلَبتِه، وأجابَ أنه تعالى لـمّا أمَرَهم بالحذَرِ منَ العدوِّ أوهَمَهم به غَلَبَةَ العدُوّ؛ لأنَّ الحذَرَ غالبًا مسبَّبٌ عن توقُّعِ مكروهٍ من جانبِ العدوّ، فأرادَ أن يُبيِّنَ أنَّ هٰذا الأمرَ على خلافِ المتعارَف، فقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ أَعَدَّ لِلْكَٰفِرِينَ عَذَابًا مُّهِينًا﴾ ليَعلَموا أنَّ ذٰلكَ الأمرَ غيرُ معلَّلٍ بعِلّتِهم، ونحوُه قولُه تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥] نَهاهُم أن يُلقُوا أنفُسَهم إلى التَّهلُكة[(١)]، وهُو في الظاهرِ أمرٌ بالإحجامِ عنِ الحَرْب؛ لكنَّ المرادَ عكسُه، ألا ترى إلى قولِ أبي أيوبَ الأنصاريِّ رَضِيَ اللهُ عنه: فكانتِ التهلكةُ الإقامةَ في الأهلِ والمالِ وتَرْكَ الجهاد[(٢)]؟ فالأمرُ بالحذَرِ والنَّهيُ عن الإلقاءِ في التَّهلُكة ـ في الحقيقة ـ راجعانِ إلى التحفُّظِ في الأمور، والتيقُّظِ في التدبير، وهُو تعبُّدٌ وقيامٌ بأمرِ الجهاد، فإذا امتَثَلوا هٰذا النهيَ والأمرَ يُثيبُهمُ اللهُ بأنْ يُهينَ عدوَّهم ويَخذِلَهم ويَنصُرَهم

---

(١) قوله: «نهاهم أن يلقوا أنفسهم إلى التهلكة» ساقط من (ط).

(٢) أخرجه أبو داود (٢٥١٤) والترمذي (٢٩٧٢) وابن حبان (٤٧١١) عن أسلم أبي عمران.

قولَه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ أَعَدَّ لِلْكَٰفِرِينَ عَذَابًا مُّهِينًا﴾؟ قلتُ: الأمرُ بالحذَرِ من العدوِّ يُوهِمُ توقُّعَ غلبتِه واعتزازَه، فنُفِيَ عنهم ذلكَ الإيهامُ بإخبارِهم أنّ اللهَ يُهينُ عدوَّهم ويخذلُه وينصرُهم عليه لتقوى قلوبُهم، وليعلموا أنّ الأمرَ بالحذَرِ ليسَ لذلك، وإنما هو تعبّدٌ من اللّـهِ كما قال: ﴿وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥]. ﴿فَإِذَا قَضَيْتُمُ ٱلصَّلَوٰةَ﴾: فإذا صلّيتم في حالِ الخَوْفِ والقتال ﴿فَٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ﴾: فصلّوها ﴿قِيَٰمًا﴾: مسايفينَ

عليهم، فإذًا الأمرُ والنهيُ معلَّلانِ عن الوَعْدِ باعتزازِ المؤمنين، وحاصلُه أنَّ قولَه: ﴿وَخُذُوا۟ حِذْرَكُمْ﴾ وقولَه: ﴿وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥] منَ الكلامِ الذي له معنَيان: قريبٌ وبعيد، والمرادُ بعيدٌ منهما، فإنّ قولَه: ﴿وَخُذُوا۟ حِذْرَكُمْ﴾ المعنى القريبُ منه: التحرُّزُ عن العدوِّ بسببِ شَوكتِه وإعزازِه، والبعيدُ منه: القيامُ بأمرِ الجهادِ ورَبْطُ الجأشِ في القتال، وأريدَ منهُ هٰذا الثاني؛ ولذٰلكَ علّلَ بقولِه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ أَعَدَّ لِلْكَٰفِرِينَ عَذَابًا مُّهِينًا﴾، يعني: إنّما شرَعَ الأمرَ بأخذِ الحذَرِ لإقامةِ الجهادِ معَ العدوّ، والتحفُّظِ في الحَرب؛ ليُهينَ اللهُ العدوَّ وينصُرَكم عليه.

قولُه: (واعتزازَه). **الأساس**: تعزَّزَ لحمُ الناقة: اشتَدَّ وصَلُب، وأنا معتزٌّ ببني فلانٍ ومُستعِزٌّ بهم، وقولُه تعالى: ﴿فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ﴾ [يس: ١٤]: قوَّينا.

قولُه: (﴿فَإِذَا قَضَيْتُمُ ٱلصَّلَوٰةَ﴾: فإذا صَلَّيتُم)، فالقضاءُ إذن بمعنى الأداء؛ لمجيءِ قولِه: ﴿فَإِذَا ٱطْمَأْنَنتُمْ﴾ عقيبَه، وإليه الإشارةُ بقولِه: «فإذا اطمَأْننتُم وأَمِنتُم فاقضُوا ما صَلَّيتُم»، فالقضاءُ ليس بمعنيٍّ بهِ في مذهبِ الشافعيِّ رَضِيَ اللهُ عنه، قالَ القاضي: ﴿فَإِذَا قَضَيْتُمُ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ أي: إذا أردتُم أداءَ الصَّلاةِ واشتَدَّ الخوفُ فصلُّوها كيفَما أمكنَ، ﴿فَإِذَا ٱطْمَأْنَنتُمْ﴾ أي: سكَـنَت قلوبُـكم منَ الخوف؛ ﴿فَأَقِيمُوا۟﴾ أي: فعدِّلوا واحفَظوا أركانَها وشرائطَها وأْتُوا بها تامة[(١)]. وقال الأزهري: القضاءُ: على وجوهٍ مَرجِعُها إلى انقطاعِ الشيءِ وتمامِه، وكلُّ ما أُحكِم عمَلُه وأُتِمَّ وخُتِم أو أُدِّي أو أُوجِبَ أو أُعلِمَ أو أُنفِذَ أو أُمضِيَ فقد قُضِي، فالقضاءُ موضوعٌ للقَدْرِ المشتركِ بينَ هٰذهِ المفهومات، وهُو انقطاعُ الشيءِ في النِّهاية[(٢)].

---

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٢٤٧).

(٢) «تهذيب اللغة» (٩: ١٦٩).

ومقارِعين، ﴿وَقُعُودًا﴾: جاثينَ على الرّكَبِ مُرامين، ﴿وَعَلَىٰ جُنُوبِكُمْ﴾: **مثْخَنينَ بالجراح**. ﴿فَإِذَا ٱطْمَأْنَنتُمْ﴾ حينَ تضعُ الحرْبُ أوزارها وأمنتم ﴿فَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾: فاقضوا ما صلّيتم في تلكَ الأحوالِ التي هيَ أحوالُ القلقِ والانزعاج. ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ كَانَتْ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ كِتَٰبًا مَّوْقُوتًا﴾: محدودًا بأوقاتٍ لا يجوزُ إخراجُها عن أوقاتِها على أيِّ حالٍ كنتُم: خوف أو أمْن. **وهذا ظاهرٌ على مذْهبِ الشافعيّ** رحمه الله في إيجابِه الصّلاةَ على المحارِبِ في حالِ المسايفةِ والمشيِ والاضطرابِ في المعركةِ إذا حَضَرَ وقتُها، **فإذا اطمأنَّ فعلَيه القضاء**. وأمّا عندَ أبي حَنيفة رحمَهُ الله فهو معذورٌ في تركِها إلى أن يطمئنّ. **وقيل: معناه: فإذا قضَيْتُم صلاةَ الخَوْفِ فأديموا** ذكرَ اللّـهِ مهلّلينَ مكبّرينَ مسبّحينَ داعينَ بالنُّصْرةِ والتأييدِ في كافّةِ أحوالِكم من قيامٍ وقعودٍ واضطجاع، فإنّ ما

قولُه: (**مُثخَنينَ بالجِراح**). **النِّهاية**: الإثخانُ في الشيء: المبالغةُ فيه والإكثارُ منه، يقال: أثْخنَه المرضُ، أي: أثقَلَه ووَهَنَه.

قولُه: (**وهذا ظاهرٌ على مذهبِ الشافعيِّ**)؛ وذٰلك أنَّ الاستئنافَ بقولِه: ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ كَانَتْ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ كِتَٰبًا مَّوْقُوتًا﴾ كالتعليلِ للأمرِ بإتيانِ الصَّلاةِ كيفَما كان؛ ففيه تحديدٌ للوقتِ وتعيينُه، فيجبُ أن يكونَ وقتَ وجوبِه حينَئذٍ.

قولُه: (**فإذا اطمَأنّ فعليه القضاءُ**) هٰذا ليسَ بالمذهبِ لقولِه: وقضى المُختَلّةَ دونَ عُذرٍ عامٍّ إلى قوله: أو مباحِ قتالٍ.

قولُه: (**وقيل: معناه: فإذا قضَيتُم صلاةَ الخوفِ فأديموا**) عطفٌ على قولِه: «فإذا صَلَّيتُم» فالفاعلُ الأولُ مِثلُه في قولِه: ﴿فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ فَٱقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤]؛ لأنَّ الذِّكرَ حينَئذٍ غيرُ الصَّلاة، كما أنَّ القتلَ غيرُ التوبةِ لقولِه: «فصَلُّوها قيامًا مُسايفين[1]» إلى آخِرِه، وعلى هٰذا الذِّكرُ غيرُ الصلاة، وهٰذا الوجهُ مُوافقٌ لمذهبِ الشافعيِّ رَضِيَ اللهُ عنه؛ لقولِه: «فإذا اطمَأْنَنتُم فأقيموا الصّلاةَ فأَتِمّوها».

---

(١) في (م) و(غ) و(ص) و(س): «مستأنفين»، وفي (ط): «مسابقين»، والمثبت من «الكشاف».

أنتُم فيه من خَوْفٍ وحَرْبٍ جديرٌ بذكْرِ اللّهِ ودعائِه واللَّجَأِ إليه. ﴿فَإِذَا ٱطْمَأْنَنتُمْ﴾: فإذا أقمتُم ﴿فَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾: فأتمّوها.

[﴿وَلَا تَهِنُواْ فِى ٱبْتِغَآءِ ٱلْقَوْمِ إِن تَكُونُواْ تَأْلَمُونَ فَإِنَّهُمْ يَأْلَمُونَ كَمَا تَأْلَمُونَ وَتَرْجُونَ مِنَ ٱللَّهِ مَا لَا يَرْجُونَ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ ١٠٤]

﴿وَلَا تَهِنُواْ﴾: ولا تضعُفوا ولا تتوانَوْا ﴿فِى ٱبْتِغَآءِ ٱلْقَوْمِ﴾: في طَلَبِ الكفّارِ بالقتالِ والتعرّضِ به لهم. **ثمَّ ألزَمَهم الحجّةَ** بقولِه: ﴿إِن تَكُونُواْ تَأْلَمُونَ﴾، أي: ليسَ ما تكابدونَ من الألَمِ بالجَرْحِ والقتْلِ مختصًّا بكم، إنما هو أمرٌ مشترَكٌ بينكم وبينَهم، ويصيبُهم كما يصيبُكم، ثمّ إنهم يَصْبرونَ عليه ويتشجّعون، فما لكم لا تَصْبرونَ مثلَ صبرِهم معَ أنكم أَوْلى منهم بالصّبْر؛ لأنكم ﴿ترجون مِنَ ٱللَّهِ مَا لَا يَرْجُونَ﴾ من إظهارِ دينِكم على سائرِ الأديان، ومن الثوابِ العظيمِ في الآخرة. وقرأَ الأعْرج: (أن تكونوا تألمون) بفتح الهمزة، بمعنى: ولا تهِنوا لِأَن تكونوا تألمون. وقولُه: ﴿فَإِنَّهُمْ يَأْلَمُونَ كَمَا تَأْلَمُونَ﴾ **تعليل**. وقُرِئَ: (**فإنهم يِيلَمونَ** كما تِيلَمون). ورُوِيَ: أنّ هذا في بدرٍ الصّغرى، كانَ بهم جراحٌ **فتواكلوا**. ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾: لا يكلفُكم شيئًا ولا يأمرُكم ولا ينهاكم إلّا لِـما هو عالمٌ به ممّا يُصْلِحُكم.

قولُه: (**ثُم ألزَمَهمُ الحُجّةَ**) أي: للمسلمين، يعني: لـمّا قال لهم: ولا تهِنوا ولا تتوانَوْا في طلبِ القتالِ والتعرُّضِ للكُفّار؛ قَطَعَ مَعاذيرَهم بقولِه تعالى: ﴿إِن تَكُونُواْ تَأْلَمُونَ﴾ إلى آخِرِه.

قولُه: (﴿فَإِنَّهُمْ يَأْلَمُونَ كَمَا تَأْلَمُونَ﴾ **تعليلٌ**) أي: للنَّهي، يعني: لا تَضعُفوا لأجلِ الألم؛ لأنهم أيضًا يَألَمون، ومعَكم ما يجبُ عليكم الصبرُ معَه، وهُو رجاؤكم منَ اللّهِ إظهارَ دينكِم على سائرِ الأديانِ والثوابَ في الآخِرة، وعلى الأولِ جزاءٌ للشَّرط.

قولُه: (**فإنَّهم يِـيْلَمونَ**) شاذّ، كُسِرتْ حرفُ المضارعةِ فانقلَبتِ الهمزةُ ياءً[1].

قولُه: (**فتَواكَلوا**) أي: فَشِلوا وضَعُفوا عنِ القتال. **الأساس**: وَكَـلَ إليه الأمرَ وُكُولًا،

---

(١) «المحتسب» (١: ٣٠٢).

[﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ لِتَحۡكُمَ بَيۡنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُۚ وَلَا تَكُن لِّلۡخَآئِنِينَ خَصِيمٗا * وَٱسۡتَغۡفِرِ ٱللَّهَۖ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ غَفُورٗا رَّحِيمٗا﴾ ١٠٥-١٠٦]

رُوِيَ: أنّ طعْمَةَ بنَ أُبَيْرِق أَحَدَ بَني ظَفَر سَرَقَ دِرْعًا مِن جارٍ له اسمُه قَتادةُ بنُ النُّعمان في جِرابِ دَقيق، فجَعَلَ الدَّقيقُ يَنتثِرُ من خَرْقٍ فيه، وخَبأها عند زيدِ بنِ السَّمين، رَجلٍ من اليهود، فالتُمِستِ الدِّرْعُ عند طعْمةَ فلم توجَدْ، وحَلَفَ ما أَخذَها وما له بها عِلْمٌ، فتَركوه واتَّبَعوا أَثَرَ الدَّقيق حتى انتهى إلى منزلِ اليهوديِّ فأَخذُوها، فقال: دَفَعَها إليَّ طعْمةُ! وشَهِدَ له ناسٌ من اليهود، فقالت بنو ظَفَر: انطلِقوا بنا إلى رسولِ الله ﷺ. فسَألوه أن يُجادِلَ عن صاحبِهم، وقالوا: إن لم تفعَلْ هَلَكَ وافتَضَحَ وبَرِئَ اليهوديُّ. فهَمَّ رسولُ الله ﷺ أن يَفْعَلَ وأن يعاقِبَ اليهوديَّ. وقيل: هَمَّ أن يَقْطَعَ يدَه. فنَزَلتْ. ورُوِيَ أنّ طعْمةَ هَرَبَ إلى مكّةَ وارتدَّ، ونَقَبَ حائطًا بمكّةَ ليسرق أَهْلَه، فسَقَطَ الحائطُ عليه فقتَلَه. ﴿بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ﴾: بما عرَّفك وأوحى به إليك.

ووَكلتُه إلى الله وواكَلتُه، وتَواكَلوا، وفلانٌ وَكَلٌ ووُكَلَةٌ تُكَلَةٌ ومواكِلٌ: ضعيفٌ يتَّكِلُ على غيرِه.

قولُه: (**رُوِي أنَّ طعمةَ بنَ أُبيرق**) القصةُ ذكَرَها التِّرمذيُّ عن قَتادةَ بنِ النُّعمان، وفيها اختلاف(١)، وطعمةُ بفَتح الطاءِ عنِ الصَّغاني، ورُوي بكسرِها.

قولُه: (**ليسرقَ أهلَه**) أي: ليسرقَ متاعَ أهلِه، وقولُه بعدَه: «لِيُسَرَّق» بالتشديد، أي: يُنسَبُ إلى السَّرِقة، ونحوه: فَسَّقتُه وفَجَّرتُه: إذا نَسبتَه إلى الفِسق والفجور.

قولُه: (﴿بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ﴾: **بما عَرَّفك**) يعني: أراك منَ الرأي الذي هُو الاعتقادُ، لا منَ العِلم؛ لأنَّه يَستدعي ثلاثةَ مفاعيل، قال أبو البقاء: الفعل: رأيتُ الشيء: إذا ذهبتَ إليه،

---

(١) أخرجه الترمذي (٣٠٣٦) عن قتادة بن النعمان وقال: هٰذا حديث غريب، وأخرجه الحاكم في المستدرك (٨١٦٤)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٥٣٥٨).

وعن عمرَ رَضِيَ الله عنه: لا يقولَنَّ أحدُكم: قَضَيْتُ بما أَراني الله، فإنّ اللهَ لم يجعَلْ ذلك إلا لنبيِّه ﷺ، ولكن ليَجتهِدْ رأْيَه؛ لأنّ الرأيَ من رسولِ الله ﷺ كانَ مصيبًا؛ لأنّ اللهَ كان يُرِيْهِ إيّاه، وهو منّا الظنُّ والتكلُّف. ﴿وَلَا تَكُن لِّلْخَآئِنِينَ خَصِيمًا﴾: ولا تكن لأجْلِ الخائنين مخاصِمًا للبُرَآء، يعني: لا تخاصِمِ اليهودَ لأجْلِ بني ظَفَر، ﴿وَٱسْتَغْفِرِ ٱللَّهَ﴾ ممّا هَمَمْتَ به من عِقابِ اليهوديِّ.

[﴿وَلَا تُجَٰدِلْ عَنِ ٱلَّذِينَ يَخْتَانُونَ أَنفُسَهُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ مَن كَانَ خَوَّانًا أَثِيمًا * يَسْتَخْفُونَ مِنَ ٱلنَّاسِ وَلَا يَسْتَخْفُونَ مِنَ ٱللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمْ إِذْ يُبَيِّتُونَ مَا لَا يَرْضَىٰ مِنَ ٱلْقَوْلِ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطًا * هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ جَٰدَلْتُمْ عَنْهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا فَمَن يُجَٰدِلُ ٱللَّهَ عَنْهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَم مَّن يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا * وَمَن يَعْمَلْ سُوٓءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُۥ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ ٱللَّهَ يَجِدِ ٱللَّهَ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ ١٠٧-١١٠]

﴿يَخْتَانُونَ أَنفُسَهُمْ﴾: يَخونونها بالمَعْصية، كقولِه: ﴿عَلِمَ ٱللَّهُ أَنَّكُمْ كُنتُمْ تَخْتَانُونَ أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧]، **جُعِلَتْ معصيةُ العُصاةِ خيانةً منهم لأنفسِهم**، كما جُعِلَتْ ظُلْمًا لها؛ لأنّ الضَّرَرَ راجعٌ إليهم. فإن قلتَ: لِمَ قيل: ﴿لِّلْخَآئِنِينَ﴾،

وهُو منَ الرأي، وهُو متَعدٍّ إلى مفعولٍ واحد، وبعدَ الهمزةِ إلى مفعولَيْنِ أحَدُهما الكافُ والآخَرُ محذوفٌ، أي: أراكَهُ، وقيل: المعنى علَّمَك، وهُو متَعدٍّ إلى مفعولَيْنِ أيضًا(١).

قولُه: (**جُعِلت معصيةُ العُصَاة خيانةً منهم**). **الراغب**: الخيانةُ والنِّفاقُ واحد، إلَّا أنَّ الخيانةَ تقالُ اعتبارًا بالعهدِ والأمانة، والنفاقُ يقالُ اعتبارًا بالدِّين، ثُم يتَداخَلان، فالخيانةُ: مخالفةُ الحقِّ بنَقْضِ العهدِ في السِّرِّ، ونَقيضُ الخيانةِ الأمانة، يقال: خُنتُ فلانًا وخُنتُ أمانةَ فلان، وعليه قولُه تعالى: ﴿لَا تَخُونُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ وَتَخُونُوٓا۟ أَمَٰنَٰتِكُمْ﴾ [الأنفال: ٢٧](٢).

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣٨٧).

(٢) «مفردات القرآن» ص٣٠٥.

و﴿يَخْتَانُونَ أَنفُسَهُمْ﴾، وكان السارقُ طعْمةَ وَحْدَه؟ قلتُ: لوجهَيْن: أحدُهما: أنّ بَني ظَفَرٍ شَهِدوا له بالبَراءةِ ونَصَروه، فكانوا شُرَكاءَ له في الإثْم. والثاني: أنّه جُمِعَ؛ ليتناوَلَ طعمةَ وكلَّ مَن خانَ خِيانَـتَه، فلا يُخاصَمَ لخائنٍ قطُّ، ولا يُجادَل عنه.

فإن قلتَ: لِـمَ قيل: ﴿خَوَّانًا أَثِيمًا﴾ على المبالغة؟ قلتُ: كانَ اللهُ عالـمًا مِن طعمةَ بالإفْراطِ في الخِيانة وركوبِ المآثم، ومَن كانت تلك خاتمةَ أَمْرِه لم يُشَكَّ في حالِه.

وقيل: إذا عَثَرْتَ مِن رَجُلٍ على سيِّئةٍ فاعلمْ أنّ لها أخواتٍ. وعن عمرَ رَضِيَ اللهُ عنه: أنّه أَمَـرَ بقَطْعِ يَدِ سارق، فجاءت أُمُّه تبكي وتقولُ: هذه أَوَّلُ سَرْقة سَرَقَها فاعفُ عنه. فقال: كذبتِ، إنّ اللهَ لا يؤاخِذُ عَبْدَه في أوّلِ مرّة. ﴿يَسْتَخْفُونَ﴾: يَستَتِرُون

قولُه: (لِمَ قيل: ﴿خَوَّانًا أَثِيمًا﴾؟) يعني: أنَّ طعمةَ قد سَرَق هٰذه السَّرقةَ الواحدة، فكيفَ قيلَ له: ﴿خَوَّانًا أَثِيمًا﴾ على المبالغة؛ وأجاب: مَن كانت تلك خاتمةَ حالِه، وهِي أن يَسرِقَ ثم يَهرُبَ ويَرتَدَّ ويَنقُبَ حائطًا فيَسقُطَ عليه فيَقتُلَه، لم يَشُكَّ أنه قد أفرطَ في الخيانة؛ لأنَّ اللّـهَ تعالى لا يؤاخِذُ عبدَه في أولِ مرةٍ كما قالهُ عُمرُ رَضِيَ اللهُ عنه، ويُمكنُ أن يُحمَلَ على مجرَّدِ المبالغةِ وأنَّ تلكَ السَّرقةَ كانتْ عظيمةً بالغةً حَدَّها حتَّى خوطِبَ بسببِها أفضلُ الخَلْقِ بقولِه تعالى: ﴿وَلَا تَكُن لِّلْخَآئِنِينَ خَصِيمًا﴾، نحوُه سيجيءُ في الأنفالِ عندَ قولِه تعالى: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [الأنفال: ٥١]. قال: «الظَّلّامُ للتكثيرِ لأجلِ العَبيد، أو لأنَّ العذابَ منَ العِظَمِ بحيثُ لولا الاستحقاقُ لكان المعذِّبُ بمِثلِه ظَلّامًا بليغَ الظُّلم»[١].

قولُه: (﴿يَسْتَخْفُونَ﴾: يَستَتِرونَ) فإنْ قلتَ: فسَّرَ أوّلًا ﴿يَسْتَخْفُونَ﴾ بقولِه: «يَستَتِرونَ ﴿مِنَ ٱلنَّاسِ﴾ حياءً»، وثانيًا بقولِه: «ولا يَستَحْيُونَ منه» فهل مِن فَرْق؟ قلتُ: لا؛ لأنّه جعَلَ العِلّةَ الغائبةَ في الأولِ الحياءَ ليُنبِّه على أنَّ ﴿يَسْتَخْفُونَ﴾ في الثاني كنايةٌ عنِ الحياء، فاكتَفَى في الثاني بذٰلكَ إيجازًا، ويُمكنُ أن يُقال: إنَّ الاستخفاءَ منَ اللّـهِ تعالى مُحال؛ لاستواءِ الجَهْرِ والخفاءِ عندَه؛ فجُعِلَ مجازًا عن الحياء، وأما الناسُ فعَلى خِلافِه، فيجوزُ أن يُحمَلَ على الحقيقةِ تارَةً وعلى الكنايةِ أُخرى؛ فلذلك فَرَّقَ بينَ التركيبَيْن.

---

(١) «الكشّاف» (٧: ١٣١).

﴿مِنَ ٱلنَّاسِ﴾ حياءً منهم وخوفًا مِن ضَرَرِهم، ﴿وَلَا يَسۡتَخۡفُونَ مِنَ ٱللَّهِ﴾: ولا يستَحْيُون منه، ﴿وَهُوَ مَعَهُمۡ﴾: وهو عالمٌ بهم مطَّلِعٌ عليهم لا يخفى عليه خافٍ مِن سِرِّهم، **وكفى بهذه الآيةِ ناعِيةً على الناسِ** ما هم فيه مِن قلّةِ الحَياءِ والخَشْيةِ من ربِّهم مَعَ عِلْمِهم - إن كانوا مؤمنين - أنّهم في حَضْرتِه لا سُتْرةَ ولا غَفْلةَ ولا غَيْبةِ وليس إلّا الكَشْفُ الصَّريحُ والافتِضاحُ. ﴿يُبَيِّتُونَ﴾: يُدَبِّرون ويُزَوِّرون، وأصلُه أن يكونَ بالليل، ﴿مَا لَا يَرۡضَىٰ مِنَ ٱلۡقَوۡلِ﴾ وهو تدبيرُ طعْمَةَ أن يرمِيَ بالدِّرْعِ في دار زيدٍ ليُسَرَّقَ دونه ويَحْلِفَ ببراءته.

فإن قلتَ: كيفَ سُمِّيَ التدبيرُ قولًا وإنّما هو معنًى في النَّفْس؟ قلتُ: لـمّا حدَّث بذلك نَفْسَه سُمِّيَ قولًا على المجاز، ويجوزُ أن يُرادَ بالقولِ الحَلِفُ الكاذبُ الذي حَلَفَ به بعد أن بَيَّتَه **وتَوْريكُه الذَّنْبَ** على اليهوديِّ. ﴿هَٰٓأَنتُمۡ هَٰٓؤُلَآءِ﴾: «ها» للتَّنْبيهِ في «أنتم» و«أُولاءِ»، وهما مبتدأٌ وخَبَر، و﴿جَٰدَلۡتُمۡ﴾ جملةٌ مبيِّنةٌ لوقوعِ «أُولاءِ» خبرًا، كما تقولُ لبعضِ الأسْخياء: أنت حاتمٌ تَجُودُ بمالِك وتُؤثِرُ على نَفْسِك، **ويجوزُ أن يكونَ «أولاء» اسمًا موصولًا** بمعنى «الذين»، و﴿جَٰدَلۡتُمۡ﴾ صِلته، ....

قولُه: (**وكفَى بهذه الآيةِ ناعيةً على الناس**) يعني: أنَّ هذه الآيةَ وإن نزَلَت في شأنِ طعمةَ وبني ظَفَر، لكنّ العِبرةَ بعمُوم اللفظ، لا بخصُوصِ السبب؛ فعلى العاقلِ أن يَعتبرَ بمضمونِها، لا سيّما المؤمنُ يجتنبُ عن قلةِ الحياءِ وقلةِ خَشيةِ مَن عَلِمَه أنّه في حَضْرتِه؛ فأوقَعَ قولَه: «إن كانوا مؤمنين» اعتراضًا بينَ الفعلِ ومعمُولِه؛ تشديدًا وتغليظًا.

قولُه: (**وتوريكُه الذنبَ**) عطفٌ على «الحَلِف». **الأساس**: وَرَّكَ عليه السَّيفَ: حَمَلَه عليه، ووَرَّكَ عليه ذَنْبَه. قولُه: ﴿جَٰدَلۡتُمۡ﴾ ولم يقُلْ: هاأنتُم جادَلتم؛ ليكونَ أفخَم، فلو قيل: أنت تَجُودُ بمالِك، لم يكنْ كما لو قيل: أنت حاتمٌ تَجُودُ بمالِك؛ فكانتِ الجُملةُ المبيِّنةُ كالتعليل.

قولُه: (**ويجوزُ أن يكونَ «أُولاءِ» اسمًا موصُولًا**). قال الزجَّاج: «ها»: للتنبيه في «أنتم»، وأُعيدَتْ في «أُولاءِ»، والمعنى: ها أنتُم الذين جادَلتُم؛ لأنَّ «هٰؤلاءِ» و«هٰذا» يكونانِ في الإشارةِ للمخاطَبينَ في أنفُسِهم بمنزلةِ: الذين، وقد يكونُ لغيرِ المخاطبين، كقولِه:

والمعنى: هَبُوا أنّكم خاصَمْتُم عن طعْمةَ وقومِه في الدُّنيا، فمَن يُخاصِمُ عنهم في الآخرة إذا أخَذَهم اللهُ بعَذابه؟ وقَرأَ عبدُ الله: (عنه)، أي: عن طعْمة. ﴿وَكِيلًا﴾: **حافظًا** ومُحاميًا مِن بأسِ الله وانتقامِه.

...... وهٰذا تَحمِلينَ طَليقُ[1]

أي: الذي تحمِلينَ[2].

قولُه: (**والمعنى: هَبُوا أنكم خاصَمتُم عن طعْمةَ وقومِه**). قال الواحِديُّ: الخِطابُ معَ جماعةٍ منَ الأنصارِ مِن قَرابـةِ طعمةَ جادَلوا عنه وعن قومِه[3]. وقلتُ: فعلى هٰذا صَحَّ قولُ الكواشيِّ[4]: الخطابُ في قولِه: ﴿وَلَا تُجَٰدِلۡ عَنِ ٱلَّذِينَ يَخۡتَانُونَ أَنفُسَهُمۡ﴾ للرسُولِ ﷺ والمرادُ غيرُه؛ وذٰلك أنَّ قولَه: ﴿هَٰٓأَنتُمۡ هَٰٓؤُلَآءِ جَٰدَلۡتُمۡ﴾ خطابٌ للجماعةِ عن مُجادلةٍ سابقةٍ عنهم، والمذكورُ من قبل ﴿وَلَا تُجَٰدِلۡ عَنِ ٱلَّذِينَ يَخۡتَانُونَ﴾ فيجبُ حَمْلُه على ذٰلك، وعلى هٰذا وَرَدَ ﴿وَلَا تَكُن لِّلۡخَآئِنِينَ خَصِيمًا﴾، ولعله صَلَواتُ الله عليه وسَلامُه خوطبَ بذٰلك؛ لأنه ما زَجَرَهم ولا عنَّفَهم كأنَّه جادَلَ عنهم[5]، ويَعضُدُه قولُه تعالى: ﴿وَلَوۡلَا فَضۡلُ ٱللَّهِ عَلَيۡكَ وَرَحۡمَتُهُۥ لَهَمَّت طَّآئِفَةٞ مِّنۡهُمۡ أَن يُضِلُّوكَ﴾ إلى قوله: ﴿وَكَانَ فَضۡلُ ٱللَّهِ عَلَيۡكَ عَظِيمٗا﴾، وفي قولِه تعالى: ﴿وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحِكۡمَةَ﴾ إشارةٌ إلى أنَّ القرآنَ خُلُقٌ له صَلَواتُ الله عليه وتأديبٌ منَ اللّٰـهِ له.

قولُه: (﴿وَكِيلًا﴾: **حافظًا**). الوكيلُ حقيقةً: هو مَن وُكِلَ إليه الأمرُ ثُم استُعيرَ للحافظ؛ لأنَّ الوكيلَ حافظٌ.

---

(١) البيت ليزيد بن مفرغ الحميري. انظر «الأغاني» (١٨: ٢٧٩) و«الصحاح» (٣: ٩٤٧) و«لسان العرب» (٦: ٤٦).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٨٣).

(٣) «الوسيط» (٢: ١١٢).

(٤) انظر تحقيق سورتي آل عمران والنساء من كتاب «تلخيص تبصرة المتذكر وتذكرة المتبصر» (٢: ٤٣٩).

(٥) قوله: «كأنه جادل عنهم» سقط من (ص).

﴿وَمَن يَعْمَلْ سُوٓءًا﴾: قبيحًا متعدِّيًا يَسُوء به غيرَه كما فَعَلَ طعْمَةُ بقَتادةَ واليهوديِّ، ﴿أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُۥ﴾ بما يَخْتَصُّ به، كالحَلِفِ الكاذب.

وقيل: ﴿وَمَن يَعْمَلْ سُوٓءًا﴾ مِن ذَنْبٍ دون الشِّرْك، ﴿أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُۥ﴾ بالشِّرْك. وهذا بَعْثٌ لطعْمَةَ على الاستغفارِ والتَّوبة؛ لتَلْزَمَه الحُجَّةُ **مع العِلْم بما يكونُ منه؛ أو لقَوْمِه** لِـما فَرَطَ منهم مِن نُصْرتِه والذَّبِّ عنه.

[﴿وَمَن يَكْسِبْ إِثْمًا فَإِنَّمَا يَكْسِبُهُۥ عَلَىٰ نَفْسِهِۦۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ۞ وَمَن يَكْسِبْ خَطِيٓـَٔةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِۦ بَرِيٓـًٔا فَقَدِ ٱحْتَمَلَ بُهْتَٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا﴾ ١١١-١١٢]

﴿فَإِنَّمَا يَكْسِبُهُۥ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ﴾ أي: لا يَتعدَّاه ضَرَرُه إلى غيرِه، فليُبْقِ على نفسِه مِن كَسْبِ السُّوء. ﴿خَطِيٓـَٔةً﴾: صَغيرة، ﴿أَوْ إِثْمًا﴾: أو كَبيرة، ﴿ثُمَّ يَرْمِ بِهِۦ بَرِيٓـًٔا﴾ كما رَمى

قولُه: (وقيل: ﴿وَمَن يَعْمَلْ سُوٓءًا﴾ مِن ذَنْب) عطفٌ على قولِه: «﴿سُوٓءًا﴾: قَبيحًا»؛ لأنَّ السُّوءَ لغةً هُو القَبيح، قال في «الأساس»: هُو اسمٌ جامعٌ لكلِّ آفةٍ وداء، يقال: سآء عمَلُه وساءت سِيرتُه، وأساء ما وُجِدَ منه.

قولُه: (مَعَ العِلم بما يكونُ منه) أي: معَ أنَّ اللّـهَ تعالى عالمٌ بما سيَقَعُ منهُ، وهُو ما رُوِيَ أنه هَرَبَ إلى مكةَ وارتَدَّ ونَقَبَ حائطًا، إلى آخِرِ القصة(١).

يعني أنَّ اللّـهَ تعالى كان عالـمًا بأنه لا يتوبُ ولا يَغفِرُ له ولا يَرحمُه، ومعَ ذلك قالَ في حقِّه: ﴿ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ ٱللَّهَ يَجِدِ ٱللَّهَ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾؛ لئلَّا يكونَ له حُجّة، وهِي أنَّ اللّـهَ تعالى ما بَعثَني على التوبةِ حتَّى أتُوب.

قولُه: (أو لقومِه) أي: بُعِثَ لهم على الاستغفارِ والتوبة، لا لإلزام الحُجة.

قولُه: (﴿خَطِيٓـَٔةً﴾: صغيرة). قال أبو البقاء: الهاءُ في ﴿يَرْمِ بِهِۦ﴾ تعودُ على الإثم، وفي عَوْدِها عليه دليلٌ على أنَّ الخطيئةَ في حُكمِ الإثم، وقيل: تعودُ على أحدِ الشيئَيْنِ المدلولِ عليه بـ﴿أَوْ﴾، وقيل: تعودُ على الكسْبِ المدلولِ عليه بقولِ: ﴿وَمَن يَكْسِبْ﴾(٢).

---

(١) انظر: «جامع البيان» (٧: ٣٦٥).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣٨٨).

طِعْمةُ زيدًا، ﴿فَقَدِ ٱحْتَمَلَ بُهْتَٰنًا وَإِثْمًا﴾؛ لأنّه بكَسْبِ الإثمِ آثمٌ، وبرَمْي البريء باهِتٌ، فهو جامعٌ بين الأمرَيْن. وقرأ معاذُ بن جَبَلٍ رَضِيَ الله عنه: (ومَن يَكِسِّب) بكَسْرِ الكافِ والسِّينِ المشدَّدة، وأصلُه: يكْتَسِبُ.

[﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُۥ لَهَمَّت طَّآئِفَةٌ مِّنْهُمْ أَن يُضِلُّوكَ وَمَا يُضِلُّونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ ۖ وَمَا يَضُرُّونَكَ مِن شَىْءٍ ۚ وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ ۚ وَكَانَ فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا ﴾ ١١٣]

﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُۥ ﴾ أي: عِصْمَتُه وأَلْطافُه وما أَوحى إليك من الاطِّلاعِ على سِرِّهم ﴿لَهَمَّت طَّآئِفَةٌ مِّنْهُمْ﴾: مِن بَني ظَفَر ﴿أَن يُضِلُّوكَ﴾ عن القَضاءِ بالحقِّ وتوخِّي طريقِ العَدْل مع عِلْمِهم بأنّ الجانيَ هو صاحبُهم؛ فقد رُوِيَ: أنّ ناسًا منهم كانوا يَعْلَمون كُنْهَ القِصَّة، ﴿وَمَا يُضِلُّونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ﴾؛ لأن وَبالَه عليهم، ﴿وَمَا يَضُرُّونَكَ مِن شَىْءٍ﴾؛ لأنّكَ إنما عَمِلْتَ بظاهرِ الحال، وما كانَ يَخْطُر ببالِكَ أنّ الحقيقةَ على خِلافِ ذلك. ﴿وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ﴾ مِن خَفِيّات الأمورِ وضَمائرِ القُلوب، أو مِن أُمورِ الدِّينِ والشَّرائع.

ويجوزُ أن يُرادَ بالطائفةِ بنو ظَفَر، ويرجع الضَّميرُ في ﴿مِّنْهُمْ﴾ إلى الناس. ......

قولُه: (لأنه بكَسْبِ الإثمِ آثمٌ وبرَمْي البريءِ باهتٌ) إشارةٌ إلى أنَّ في لَفْظِ التنزيل لفًّا ونَشْرًا من غيرِ ترتيب؛ لأنَّه أتَى في التفسيرِ بالترتيب، والأسلوبُ من بابِ تكريرِ الشرطِ والجزاء، نحوَ: مَن أدركَ الصَّمّانَ[1] فقد أدركَ المرعى، فينبغي أن يُحمَلَ التنكيرُ في قولِه: ﴿بُهْتَٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا﴾ على التفخيمِ والتهويل؛ ومِن ثَم الدَّلالةُ على بُعدِ مَرتَبةِ البُهتانِ مِن ارتكابِ الإثمِ نفسِه.

قولُه: (ويجوزُ أن يُرادَ بالطائفة بنو ظَفَر) عطفٌ على قولِه: «مِن بني ظَفَر»، و﴿طَآئِفَةٌ

---

(١) الصمّان: هي الأرض الصلبة التي تكون إلى جنب رمل. وانظر مزيداً من التفصيل فيها في «لسان العرب» (صمم).

وقيل: الآيةُ في المنافقين.

[﴿لَّا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ ۚ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ ١١٤]

﴿لَّا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَاهُمْ﴾: مِن تَناجي الناسِ ﴿إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ﴾: إلّا نَجْوى مَن أَمَـرَ، على أنّه مجرورٌ بَدَلٌ مِن ﴿كَثِيرٍ﴾، كما تقولُ: لا خيرَ في قِيامِهم إلّا

﴿مِّنْهُمْ﴾ على الأوّل: بعضُ بني ظَفَر، وعلى هذا: كلُّهم؛ لأنهم بعضُ الناس، والناسُ تَحتملُ الجِنسَ والعَهْد.

قولُه: (وقيل: الآيةُ في المنافقينَ) عطفٌ على قولِه: «مِن بني ظَفَرٍ» أيضًا، أي: هَمَّتْ طائفةٌ منَ المنافقين. **الراغب**: إنْ قيلَ: قد كانوا هَمُّوا بذلك فكيفَ قال: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُ لَهَمَّت طَّائِفَةٌ﴾؟ قيل: في ذلك جَوابان، أحَدُهما: أنَّ القومَ كانوا مسلمين، ولم يَهُمُّوا بإضلالِ النبيِّ ﷺ، وكان ذلك عندَهم جَوابًا، والثاني: أنَّ القصدَ إلى نَفْيِ تأثيرِ ما هَمُّوا به كقولِك: فلانٌ شتَمَكَ وأهانَك لولا أنّي تَدارَكت؛ تنبيهًا على أنّ أثَرَ فعلِه لم يَظهَرْ[(١)].

قولُه: (إلّا نَجْوى مَن أَمَرَ بصَدَقة[(٢)]). **الراغب**: النَّجوى يقالُ للحديث الذي يَنفردُ به اثنانِ فصاعدًا[(٣)]؛ لقولِه تعالى: ﴿وَإِذْ هُمْ نَجْوَىٰ﴾ [الإسراء: ٤٧]، وإذا جُعِلتْ للقوم فـ﴿مَنْ﴾: مجرورٌ على البَدَل، أو منصوبٌ على الاستثناء، وإنْ جعَلتَها للحديثِ فتقديرُه: إلّا نَجوى مَن أمَرَ بصَدَقة، ولـمّا كان التناجي مكروهًا في الأصلِ حتَّى قيل: ﴿إِنَّمَا النَّجْوَىٰ مِنَ الشَّيْطَانِ﴾ [المجادلة: ١٠] صار ذلك منَ الأفعالِ التي تَقبُحُ ما لم يُقصَدْ به وَجْهٌ محمود، كالمكرِ والخَديعة؛ فبيَّنَ تعالى أنَّ النَّجوى لم تَحسُنْ ما لم تُخَصَّ بها هذه الوجوهُ المستثناة، وخَصَّ هذه الثلاثةَ لأنَّها متضمِّنةٌ للأفعال الحَسَنةِ كلِّها؛ وذلك أنه نَبَّه بالصَّدَقةِ على الأفعالِ الواجِبة، فخُصَّتْ

---

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٣: ١٤٣٦).

(٢) قوله: «بصدقة» ثبت في الأصول الخطية، وهو ثابت أيضاً في نص «الكشاف» من (ط)، لكن لم يرد ذلك في الأصل الخطي ولا في النسخ المطبوعة من «الكشاف».

(٣) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٤: ١٤٨).

قيام زَيْد؛ ويجوزُ أن يكونَ **منصوبًا على الانْقِطاع**، بمعنى: ولكنّ مَن أَمَرَ بصدقةٍ ففي نَجْواه الخَـيْر. وقيل: المَعْروف: القَرْض، وقيل: إغاثةُ الـمَلْهوف، وقيل: **هو عامٌّ في كلِّ جميل.**

ويجوزُ أن يرادَ بالصَّدقةِ الواجبُ، وبالمعروفِ ما يُتصدَّقُ به على سبيلِ التطوُّع.

لكونِها أكثرَ نَفْعًا في إيصالِ الخيرِ إلى الغير، ونَبَّه بالمعروفِ على النوافلِ التي هِي الإحسانُ والتفضُّلُ، وبالإصلاحِ بينَ الناسِ على سياستِهم وما يؤدِّي إلى نَظْمِ شَمْلِهم وإيقاعِ الأُلفةِ بينَهم.

قولُه: (**منصُوبًا على الانقطاع**) أي: على الاستثناءِ المُنقطِع، قال أبو البقاء[1]: يجوزُ أن يُرادَ بالنَّجوى: القومُ الذين يتَناجَوْن، ومنه قولُه: ﴿وَإِذْ هُمْ نَجْوَىٰٓ﴾ [الإسراء: ٤٧]؛ فالاستثناءُ متَّصِل: إمَّا جَرًّا بَدَلًا مِن ﴿نَّجْوَىٰهُمْ﴾، وإمَّا نَصْبًا على أصلِ الاستثناء[2].

قولُه: (**هُو عامٌّ في كلِّ جميل**). **الراغب**: يقالُ لكلِّ ما يَستحسِنُـهُ العَقْلُ ويَعترفُ به: معروف، ولكلِّ ما يَستقبِحُه ويُنكِرُهُ: مُنكَر؛ ووَجْهُ ذلك: أنَّ اللّـهَ تعالى رَكَزَ في العقولِ معرفةَ الخيرِ والشرّ، كما رَمَزَ إليه بقولِه: ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ﴾ [الروم: ٣٠] و﴿صِبْغَةَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٣٨]، وعلى ذلكَ المعروفُ: ما اطمَأنَّ إليه القلبُ واطمأنّتْ إليه النفْس، واطمئنانُها إليه لمعرفتِها به[3]. وقلتُ: وإليه ينظرُ حديثُ وابصةَ بنِ مَعْبَد حيَن جمعَ ﷺ أصابعَه وضَربَ بها صدرَه، فقال: «استَفْتِ نفْسَك يا وابصةُ» ثلاثًا، «البِرُّ: ما اطمَأنَّ إليه القلب، والإثمُ ما حاكَ في نفْسِك وترَدَّدَ في الصَّدر، وإن أفتاكَ الناسُ وأفتَوْك». أخرَجه أحمدُ بنُ حنبل والدارِميُّ[4].

---

(١) من هنا إلى آخر الفقرة سقط من (ط).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣٨٩).

(٣) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٤: ١٤٧). وانظر «مفردات القرآن» ص٥٦١، وعبارته في «المفردات» تفيد اعتبار العقل والشرع جميعاً.

(٤) أخرجه أحمد (١٨٠٣٠) والدارمي (٢٥٣٣) وأبو يعلى (١٥٨٦) والبيهقي في «دلائل النبوة» (٦: ٢٩٢) عن وابصة بن معبد الأسدي.

وعن النبيِّ ﷺ: «**كلامُ ابنِ آدمَ كلُّه عليهِ لا له**، إلّا ما كانَ مِن أمْرٍ بمعروفٍ أو نهيٍ عن مُنكرٍ، أو ذِكْرِ الله». وسَمِعَ سفيانُ رَجلًا يقول: ما أشدَّ هذا الحديث، فقال: ألم تسمعِ اللهَ يقول: ﴿لَّا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَىٰهُمْ﴾ **فهو هذا بعينِه**، أوَما سمعتَه يقول: ﴿وَٱلْعَصْرِ * إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَفِى خُسْرٍ﴾ [العصر: ١-٢] فهذا هو بعينِه. وشرط في استيجاب الأجر العظيم أن ينويَ فاعلُ الخيرِ عبادةَ الله، والتقرّبَ به إليه، وأن يبتغيَ به وجهَه خالصًا؛ لأنّ الأعمالَ بالنيات. فإن قلتَ: **كيفَ قال**: ﴿إِلَّا مَنْ أَمَرَ﴾، ثمّ قالَ: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ﴾؟ قلتُ: قد ذَكرَ الأمرَ بالخير؛ ليدلَّ به على فاعلِه؛ لأنه إذا دخلَ الآمِرُ به في زمرةِ الخيّرين كانَ الفاعلُ فيهم أدخل، ثم قال: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ﴾ فذكرَ الفاعلَ وقرنَ به الوعدَ بالأجرِ العظيم، ويجوزُ أن يُرادَ: ومَن يَأمر بذلك، ....

قولُه: (**كلامُ ابنِ آدمَ كلُّه عليه لا لهُ**) الحديث مُخَرَّجٌ في «سُنن الترمذيِّ» وابنِ ماجَهْ(١).

قولُه: (**فهُو هذا بعينِه**) أي: لا تفاوتَ فيما يَرجعُ إليه المعنى، لكنَّ هذه الآيةَ أخصُّ منَ الحديث؛ لقولِه: ﴿مِّن نَّجْوَىٰهُمْ﴾، والحديثُ أخصُّ مِن تلكَ الآية؛ لقولِه: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَفِى خُسْرٍ﴾ [العصر: ٢]، وهُو أعَمُّ منَ الكلام.

قولُه: (**كيف قال**: ﴿إِلَّا مَنْ أَمَرَ﴾؟) تلخيصُ السؤالِ: أنَّ قولَه: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ﴾ تذييلٌ لقولِه: ﴿إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَـٰحٍ بَيْنَ ٱلنَّاسِ﴾، فينبغي أن يكونَ مطابِقًا للمذيَّل، ولا مطابقةَ بين أمرِ الفعلِ وفاعلِه ظاهرًا، فأجابَ بقولِه: «قد ذَكَرَ الأمرَ بالخير». وخُلاصتُه: أنّه لا بدَّ من التأويل؛ إمّا بأن يَجعَلَ القرينةَ الأُولى كنايةً عنِ الفاعلِ ليَحصُلَ التطابقُ بالطريقِ الأوْلى، أو أن يَجعَلَ الكنايةَ كنايةً عن الأمرِ لشُمولِه وتناوُلِه إياه، وبيانُ الأولِ: أنّه تعالى لـمّا رتَّبَ على إقدامِ أمرِ الخيرِ قولَه: ﴿فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ١١٤] عُلِم أنَّ فاعلَ ذلك أوْلى بأن يُؤتَى أجرَه، بل بأن يُضاعَفَ ويَعظُمَ ثوابُه.

---

(١) أخرجه الترمذي (٢٤١٢) وابن ماجَهْ (٣٩٧٤) والحاكم في المستدرك (٣٨٩٣) والبيهقي في «شعب الإيمان» (٢: ٥٦) والطبراني في «المعجم الكبير» (١٨٩٩٦) عن أم حبيبة زوج النبي ﷺ.

فعبَّـرَ عن الأمرِ بالفعلِ كما يُعبَّر به عن سائرِ الأفعال. وقُرِئَ: (يؤتيه) بالياء.

[﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا * إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ وَمَن يُشۡرِكۡ بِٱللَّهِ فَقَدۡ ضَلَّ ضَلَٰلَۢا بَعِيدًا * إِن يَدۡعُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ إِنَٰثٗا وَإِن يَدۡعُونَ إِلَّا شَيۡطَٰنٗا مَّرِيدٗا * لَّعَنَهُ ٱللَّهُۘ وَقَالَ لَأَتَّخِذَنَّ مِنۡ عِبَادِكَ نَصِيبٗا مَّفۡرُوضٗا * وَلَأُضِلَّنَّهُمۡ وَلَأُمَنِّيَنَّهُمۡ وَلَأٓمُرَنَّهُمۡ فَلَيُبَتِّكُنَّ ءَاذَانَ ٱلۡأَنۡعَٰمِ وَلَأٓمُرَنَّهُمۡ فَلَيُغَيِّرُنَّ خَلۡقَ ٱللَّهِۚ وَمَن يَتَّخِذِ ٱلشَّيۡطَٰنَ وَلِيّٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِ فَقَدۡ خَسِرَ خُسۡرَانٗا مُّبِينٗا * يَعِدُهُمۡ وَيُمَنِّيهِمۡۖ وَمَا يَعِدُهُمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ إِلَّا غُرُورًا * أُوْلَٰٓئِكَ مَأۡوَىٰهُمۡ جَهَنَّمُ وَلَا يَجِدُونَ عَنۡهَا مَحِيصٗا﴾ ١١٥ - ١٢١].

﴿وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ وهو السبيلُ الذي هم عليه من الدِّينِ الحنيفيِّ القيِّم، **وهو دليلٌ على أنّ الإجماعَ حجةٌ** ....

قولُه: (**فعبَّرَ عن الأمرِ بالفعل**) فإنَّ الفعلَ قد يُعبَّرُ بِهِ عنْ جميعِ الأفعال، فتقولُ: خلعتُ على زَيْدٍ ومنَحتُهُ جزيلًا وأكرمتُه وعظَّمتُه، فيقال لكَ: نِعمَ ما فعَلتَ، فكنَّى بقولِه: نِعمَ ما فعلتَ، عن تلكَ الأفعالِ المذكورةِ اختصارًا، والجوابُ الأولُ أقربُ إلى معنى قولِه: ﴿وَٱلۡعَصۡرِ﴾.

قولُه: (**وقُرِئ: «يؤتيه»، بالياءِ**): حمزةُ وأبو عَمْرو، والباقونَ: بالنونِ الفَوْقانية[1].

قولُه: (**وهُو دليلٌ على أنَّ الإجماعَ حُجة**) نقَلَ الإمامُ عنِ الشافعيِّ رَضِيَ اللّـهُ عنه، أنه سُئِلَ عن أيِّ آيةٍ من كتابِ اللّـهِ تدُلُّ على أنَّ الإجماعَ حُجة[2]؟ فقرأ القرآنَ ثلاثَ مئةِ مرةٍ حتَّى وجدَ هذه الآية[3]، فإن قيل: لا يُسَلَّمُ أنَّ عدمَ اتّباعِ سبيلِ المؤمنيَن يَصْدُقُ عليه أنّه اتّباعٌ لغيرِ سبيلِ المؤمنين؛ لأنّه لا يمنَعُ أن لا يَتّبعَ سبيلَ المؤمنينَ ولا غيرَ سبيلِ المؤمنين.

---

(١) «التيسير في القراءات السبع» ص٧٣، «النشر في القراءات العشر» (٢: ٢٨٥).

(٢) من قوله: «نقل الإمام» إلى هنا ساقط من (ط).

(٣) «مفاتيح الغيب» (١١: ٢١٩).

....

والجوابُ: أنَّ المتابعةَ عبارةٌ عنِ الإتْيانِ بمثلِ فعلِ الغير؛ فإذا كان من شأنِ غيرِ المؤمنينَ أن لا يقتَدوا في أفعالِهم بالمؤمنين، فكلُّ مَن لم يتَّبعْ مِنَ المؤمنينَ سبيلَ المؤمنينَ فقد أتَى بفعلِ غيرِ المؤمنينَ واقتَفَى أثَرهم؛ فوجَبَ أن يكونَ متَّبِعًا لهم.

قال القاضي: إذا كان اتّباعُ غيرِ سبيلِهم مُحرَّمًا كان اتّباعُ سبيلِهم واجبًا؛ لأنَّ تَرْكَ اتّباعِ سبيلِهم[١] ممَّن عَرفَ سبيلَهم اتّباعُ غيرِ سبيلِهم[٢].

وقلتُ: فإن قيلَ: الوعيدُ مرَتَّبٌ على الكلِّ، كقولِك: إن دخَلْتِ الدارَ وكلَّمتِ زيدًا فأنتِ طالق؛ فأُجيبَ أنَّ الوعيدَ مرتَّبٌ على كلِّ واحدٍ منَ المُشاقّةِ واتّباعِ غيرِ سبيلِ المؤمنين؛ لأنَّ المُشاقّةَ وحدَها مستقلّةٌ في اقتضاءِ الوعيد، فيكونُ ذكْرُ اتباعِ غيرِ سبيلِ المؤمنينَ لَغْوًا. فإن قيل: إنّ المعطوفَ عليه مقيَّدٌ بتبيُّنِ الهُدى فلَزِمَ في المعطوفِ ذلك، فإذًا لم يكنْ في الإجماعِ فائدة؛ لأنَّ الهُدَى عامٌّ لجميعِ الهِداية، ومنها دليلُ الإجماعُ، وإذا حصَلَ الدليلُ لم يكنْ للمدلولِ فائدة. وأجيبَ: أنَّ المرادَ بالهداية: الدليلُ على التوحيدِ والنُّبوة؛ فالمعنى: مخالفةُ المؤمنينَ بعدَ دليلِ التوحيدِ والنُّبوةِ حرامٌ، فيكونُ الإجماعُ مقيَّدًا في الفروعِ بعدَ تبيُّنِ الأصُول.

وقال الراغب: لا حُجةَ في الآيةِ على ثبوتِ الإجماع؛ لأنَّ المرادَ بقولِه: ﴿ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ الإيمانُ لا ذَوُوه، فكلُّ موصُوفٍ عُلِّق به حُكم، نحو أن يُقال: اسلُكْ سبيلَ الصائمينَ والمُصلِّين؛ يعني بذلكَ الحَثَّ على الاقتداءِ بهم في الصَّلاةِ والصِّيام، لا في فعلٍ آخَر، وكذا إذا قيل: ﴿سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ يعني به سبيلَهم في الإيمانِ لا غير[٣]. وقلتُ: المرادُ مِن ﴿سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ سبيلُ الجامِعينَ لكلِّ فضيلةٍ ومَنقَبة؛ لأنَّ ذكْرَه هاهنا للمَدْحِ لا للعِلّة، وكونِهم متَّبِعينَ مُقتَدينِ بدليلِ قولِه: ﴿وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾، ويَعضُدُه قضيةُ النَّظْم؛ وذلك أنَّ الطائفةَ الذينَ جادَلوا عن طعمةَ همُّوا بأن يُزِلُّوا رسُولَ الله ﷺ عن طريقِ العَدْلِ معَ علمِهم بأنَّ الجانيَ هُو صاحبُهم، لولا أنْ تداركَه فضْلُ الله ورحمتُه بأنْ أنزَلَ عليه الكتابَ والحِكمة

---

(١) قوله: «واجباً لأن ترك اتّباع سبيلهم» سقط من (ص).

(٢) «أنوار التنزيل» (٢: ٢٥٣).

(٣) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٤: ١٥٤).

لا تجوزُ مخالفتُها كما لا تجوزُ مخالفةُ الكتابِ والسنة؛ لأنّ اللهَ عزّ وجلّ جمعَ بينَ اتّباعِ سبيلِ غيرِ المؤمنين وبينَ مُشاقّةِ الرّسولِ في الشرط، وجعلَ جزاءَه الوعيدَ الشديدَ، فكانَ اتّباعُهم واجبًا كموالاةِ الرّسول. ﴿نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ﴾: نجعلْه واليًا لِـما تولّى من الضّلال؛ بأن نَخْذلَه، ونُخلِّيَ بينَه وبينَ ما اختارَه، ﴿وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَ﴾. وقُرِئ: (ونَصْلِه) بفتحِ النونِ من صَلاه. وقيل: هيَ في طعْمةَ وارتدادِه وخروجِه إلى مكّة.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ﴾ تكريرٌ للتأكيد، وقيل: كُرِّرَ لقصّةِ طعْمة، ....

وعلَّمَه أمورَ الدِّينِ والشرائع؛ لوَقَعَ في وَرْطةِ العنَتِ والمَشَقّة. وليس ما فعَلَ هؤلاءِ بمُتابعةٍ لسبيلِ المؤمنين؛ فإنّ سبيلَهم التفادي عن مخالفةِ الرسُولِ ومُشاقّتِه، والتّجانُبُ عمّا يُضادُّ الحقَّ والعَدْل؛ لكنّ سبيلَ غيرِ المؤمنينَ متابعةُ الشيطانِ الذي يَدعُوهم إلى عبادةِ الأوثان؛ ولذلك عَقّبَه بقولِه تعالى: ﴿إِن يَدۡعُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ إِنَٰثٗا وَإِن يَدۡعُونَ إِلَّا شَيۡطَٰنٗا مَّرِيدٗا﴾ تغليظًا، أي: ما يعبُدونَ بعبادةِ الأصنام إلّا شيطانًا؛ لأنّه هُو الذي أغراهُم على عبادتِها فأطاعوه؛ فعلى هذا قولُه تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ﴾ كالتذييلِ لقصّةِ طعمةَ وقومِه؛ فيَدخُلُ في هذا المقامِ كلُّ ما فيه مُشَاقّةُ الرسُولِ ﷺ ومخالفةُ سبيلِ المؤمنينَ بأيِّ وجهٍ كان.

رَوينا عن التِّرمذي، عن ابنِ عُمرَ أنَّ رسُولَ الله ﷺ، قال: «إنَّ اللهَ لا يَجمَعُ أُمّتي على ضَلالة، ويَدُ الله على الجماعة، ومَن شَذَّ شَذَّ في النار»[1].

وأمّا قولُه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ﴾ إمَّا تأكيدٌ للآيةِ السابقةِ في هذه السُّورةِ المعادِلةِ لها، أو كُرِّرت لتعلُّقِها بخاتمةِ قصّةِ طعمةَ وأصحابِه ليكونَ كالتكميلِ بذكْرِ الوَعْدِ بعدَ ما ذكَرَ الوعيدَ الذي ضُمِّنَ في الآيات.

الراغب: في قولِه تعالى: ﴿بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ﴾ إشارةٌ إلى أنَّ صغائرَ الأولياءِ أعظمُ

---

(١) أخرجه الترمذي (٢١٦٧) عن ابن عمر وقال: هذا حديثٌ غريبٌ من هذا الوجه. وأخرجه الحاكم في «المستدرك» (٣٩٢) وابن أبي عاصم في السنة (١: ٣٩) والداني في «السنن الواردة في الفتن» (٣: ٧٤٨).

ورُوِيَ: أنه ماتَ مشركًا. وقيل: جاءَ شيخٌ من العربِ إلى رسولِ اللّـهِ ﷺ فقال: إني شيخٌ منهمِكٌ في الذنوب، إلّا أني لم أشركْ باللّـهِ شيئًا منذ عرفتُه وآمنتُ به، ولم أتخذْ من دونِه وليًّا، ولم أُوقعِ المعاصي جرأةً على الله، ولا مكابرةً له، وما توهمتُ طرفةَ عينٍ أني أُعجِزُ اللهَ هربًا، وإني لنادمٌ تائبٌ مستغفر، فما ترى حاليَ عندَ الله؟ فنزلت وهذا الحديثُ ينصرُ قولَ من فسّرَ ﴿مَن يَشَآءُ﴾ بالتائبِ من ذنبه.

﴿إِلَّآ إِنَٰثًا﴾: هي اللّاتُ والعزّى ومَناة. وعن الحسن: لم يكن حيٌّ مِن أحياءِ العربِ إلّا ولهم صنمٌ يعبدونَه يسمّونَه: أنثى بَني فلان. وقيل: كانوا يقولونَ في أصنامهم: هنَّ بناتُ الله. وقيل: المرادُ الملائكة؛ لقولهم: الملائكةُ بناتُ الله. **وقُرِئ: (أُنُـثًا) جمعُ أنيثٍ أو أُناث، و(وُثْـنًا) و(أُثُنًا)** بالتخفيفِ والتثقيلِ جمعُ وَثَن، كقولك:

مِن كبائرِ العامة؛ وذلك أنّه لا يُعذَرُ العالِمُ فيما يَرتكبُه كما يُعذَرُ الجاهل؛ لأنَّ مَن لا يعرِفُ الحقَّ يَستحقُّ العقوبةَ بتَرْكِهِ للمعرفة؛ لأنَّ العمَلَ لا يَلزَمُ حتَّى يَعرِفَه، والعالِمُ يَستحقُّ العقوبةَ بتَرْكِ معرفتِه وتَرْكِ استعمالِه[١]، وقَصَدَ تعالى بقولِه: ﴿نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ﴾ أنَّ مَن لم يتبيَّنْ له الهُدى فقد يَجعَلُ اللّـهُ له نُورًا يَهديه، ومَن صارَ مُعانِدًا قُطعَ عنهُ التوفيق، ويُترَكُ هُو وهواه، وانقطاعُ التوفيقِ هُو المَعْنيُّ باللَّعنِ والطَّرد، وإليه أشارَ الشاعرُ بقولِه:

إذا لم يكنْ عَوْنٌ منَ اللّـهِ للفتى فأولُ ما يَجني عليه اجتهادُهُ[٢]

قولُه: (**وقُرِئَ: «أُنُثًا»[٣] جمعُ أَنِيث أو أُناث، و«وُثْـنًا» و«أُثُنًا»**). قال أبو البقاء: ويُقرأُ «أُنُثًا»، مثلُ: رُسُل؛ فيجوزُ أن تكونَ صفةً مفرَدةً مثلَ: امرأةٍ جُنُب، وأن يكونَ جمعَ أَنِيْث، كقُلَيْبٍ وقُلُب[٤]. وقال الزجَّاج: «أُنُثًا»: جمعُ أُناثٍ وإناثٍ وأُنُث، مثل: مِثال ومُثُل،

---

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٤: ١٥٣).

(٢) البيت لعلي بن أبي طالب. انظر: «محاضرات الأدباء» للراغب الأصفهاني (١: ٢٠٥).

(٣) «المحتسب» (١: ٣٠٣) و«الجامع لأحكام القرآن» (٥: ٣٨٧).

(٤) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣٩٠).

أَسدٌ وأُسدٌ، وقلبَ الواو ألفًا نحو «أجوه» في «وجوه». وقرأت عائشةُ رَضِيَ اللهُ عنها: (أوثانا). ﴿وَإِن يَدْعُونَ﴾: وإن يعبدونَ بعبادةِ الأصنامِ ﴿إِلَّا شَيْطَٰنًا﴾؛ لأنه هو الذي أغراهم على عبادتِها فأطاعوه، فجُعِلَت طاعتُهم له عبادة، و﴿ لَّعَنَهُ اللَّهُ وَقَالَ لَأَتَّخِذَنَّ﴾: صفتانِ بمعنى: شيطانًا مريدًا **جامعًا بينَ لعنةِ الله، وهذا القولِ الشنيع**. ﴿نَصِيبًا مَّفْرُوضًا﴾: **مقطوعًا واجبًا** فرضْتُه لنفسي، من قولهم: فُرِضَ له في العطاء، وفَرْضُ الجندِ: رزقُه. قال الحسن: من كلِّ ألفٍ تسعُ مئةٍ وتسعينَ إلى النار. ﴿وَلَأُمَنِّيَنَّهُمْ﴾ الأمانيَّ الباطلةَ من طولِ الأعمار، وبلوغِ الآمال، ورحمةِ اللّـهِ للمجرمين بغيرِ توبة، والخروجِ من النارِ بعدَ دخولِها بالشفاعة، ونحوِ ذلك.

وتبتيكُهم الآذان: فعلُهم ....

و«أُثُـنًا»: جمعُ وَثَن، والأصلُ: وُثُن، والواو إذا ضُمَّت جاز إبدالُها همزةً نحو: ﴿وَإِذَا ٱلرُّسُلُ أُقِّتَتْ﴾[1] [المرسلات: ١١].

قولُه: (**جامعًا بينَ لعنةِ اللّـهِ وهذا القولِ الشَّنيع**)؛ وذلك أنَّ الواوَ حينَ دخَلَتْ بينَ الصِّفتَيْنِ أفادتْ مجرَّدَ الجَمْعيّـةِ دونَ المُغايَرة. قال أبو البقاء: يجوزُ أن يكونَ ﴿ لَّعَنَهُ ٱللَّهُ﴾ مستأنَـفًا على الدُّعاء[2]، أي: فعَلَ ما استَحقَّ به اللَّعنَ منَ استكبارِه عنِ السُّجودِ والتعبُّد؛ فعلى هذا ﴿وَقَالَ لَأَتَّخِذَنَّ﴾ جملةٌ مُستطرَدة، و﴿ لَّعَنَهُ ٱللَّهُ﴾ مُعترِضة، كقولِهم للمُلوكِ في أثناءِ الكلام: أبيْتَ اللَّعْن.

قولُه: (﴿مَّفْرُوضًا﴾: **مقطوعًا واجبًا**). قال الزَّجاج: أصلُ الفَرْض: القَطْعُ، والفَرْضةُ: الثَّلمةُ تكونُ في النَّهر، والفَرْضُ في القَوْس: الحَزُّ الذي يُشَدُّ بِهِ الوترَ، وفريضةُ الله: ما جعَلَ اللّـهُ على العبادِ أمرًا حتْـمًا عليهم قاطعًا[3].

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ١٠٨).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣٩١).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ١٠٩).

بالبحائر؛ كانوا يشقّونَ أُذنَ الناقةِ إذا ولدت خمسةَ أبطُنٍ وجاءَ الخامسُ ذكرًا، وحَرَّموا على أنفسِهم الانتفاعَ بها. وتغييرُهم خلقَ الله: **فَقْءُ عينِ الحامي** وإعفاؤه عن الرّكوب. وقيل: الخِصاء، وهو في قولِ عامةِ العلماءِ مباحٌ في البهائم، وأمّا في بني آدمَ فمحظور. وعندَ أبي حَنيفةَ يُكره شراءُ الخصيانِ وإمساكُهم واستخدامُهم؛ لأنّ الرغبةَ فيهم تدعو إلى خِصائهم. **وقيل: فطرةُ الله التي هي دينُ الإسلام**. وقيل للحسن: إنّ عكرمةَ يقول: هو الخِصاء، فقال: **كذبَ عكرمة، هو دِينُ الله**. وعنِ ابنِ مسعود: هو الوشْم، وعنه:

قولُه: (بالبحائر). النهاية: كانوا إذا تابَعَتِ الناقةُ بينَ عَشْرِ إناثٍ لم يُركَبْ ظَهرُها، ولم يُجزَّ وبَرُها، ولم يَحلِبْ لبنَها إلَّا ضَيْف، وتركوها مُسَيَّبةً لسبيلِها وسَمَّوها سائبةً، فما وَلَدتْ بعدَ ذلك مِن أُنثى شَقُّوا أُذُنَها وخَلَّوا سبيلَها وحَرُمَ منها ما حَرُمِ مِن أُمِّها وسَمَّوها البَحِيرة، مِن: بحَرَ: إذا شَقَّ أُذُنَها. وحَكى الزَّمخشَريُّ: بَحيرةٌ وبُحُر كصَريمة وصُرُم، وهِي التي صُرِمَت أُذُنُها، أي: قُطِعَت.

قولُه: (فَقْء عينِ الحامي). الفَقْءُ: القَلْعُ، والحامي: هُو الفَحْلُ الذي طالَ مكثُه عندَهم، فإذا لَقِيَ ولدَ ولدِه حُمِي ظَهرُه فلا يُركَب، ولا يُجزُّ وبَرُه، ولا يُمنَعُ مِن مَرْعى.

قولُه: (وقيل: فِطرةُ الله التي هِي دِينُ الإسلام). الراغب: في الآيـةِ إشارةٌ إلى أنَّ كلَّ ما جعَلَه اللّـهُ كاملًا بفِطرتِه جعَلَه الإنسانُ ناقصًا بسُوءِ تدبيرِه، وتغييرُ خَلْقِ اللّـهِ هُو: أنَّ كلَّ ما أوجَدَه اللّـهُ تعالى لفضيلةٍ فاستَعانَ الإنسانُ به في رَذيلةٍ فقد غَيَّرَ خَلْقَه، وقد دخَلَ في عمومِه جَعْلُ اللّـهِ للإنسانِ شهوةَ الجماعِ ليكونَ سببًا للتناسُلِ على وَجْهٍ مخصُوص؛ فاستعانَ به في السِّفَاحِ واللِّواط، وكذا المُخنَّثُ إذا نتَفَ لحيتَه وتقَنَّع تشبُّهًا بالنِّساء، والفتاةُ إذا ترَجَّلتْ متشبِّهةً بالفِتيان، ودخَلَ في عمومِه أيضًا كلُّ ما حَلَّله اللّـهُ فحرَّموه أو حَرَّمه فحَلَّلوه، وإلى هذهِ الجملةِ أشار المُفسِّرون(١).

قولُـه: **(فقال: كـذَبَ عِـكرمـة هُو دِينُ الله)** يعنـي قولَـه: ﴿**لَأَتَّخِذَنَّ مِنۡ عِبَادِكَ نَصِيبًا**

---

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٤: ١٦٣).

«لعنَ اللهُ الواشراتِ والمتنمّصاتِ والمستوشماتِ المغيّراتِ خلْقَ الله». وقيل: التخنُّث.

[﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَنُدۡخِلُهُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدٗاۖ وَعۡدَ ٱللَّهِ حَقّٗاۚ وَمَنۡ أَصۡدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلٗا﴾ ١٢٢]

﴿وَعۡدَ ٱللَّهِ حَقّٗا﴾: مَصْدران: الأوّلُ مؤكِّدٌ لنَفسه، والثاني مؤكِّدٌ لغيره، ﴿وَمَنۡ

مَّفۡرُوضٗا﴾ يقتضي أن يُفسِّرَ ﴿فَلَيُغَيِّرُنَّ خَلۡقَ ٱللَّهِ﴾ بما هو أبلغُ منَ الخِصَاء، فإذًا المرادُ بتغييرِ الخَلْقِ ما أشار إليه الحديثُ النبويُّ: «كُلُّ مولودٍ يولَدُ على الفطرة، فأبواه يُهوِّدانِه أو يُنصِّرانِه أو يُمجِّسانِه»(١). ولناصِرِ قولِ عِكرِمةَ أن يقولَ: قولُ الشيطان: ولأُضِلَّنَّهم ولأُمنِّيَنَّهم؛ دَلَّ على التغييرِ في الدِّين، وأُطلِقَ ليشمُلَ كلَّ ما يصحُّ فيه الإضلالُ والأماني، وقولُه: لآمُرَنَّهم، إلى آخِرِه؛ دَلَّ على التغييرِ في خَلْقِ الظاهرِ في الأنعام تارةً وفي الإنسانِ أُخرى، واللّـهُ أعلم.

قولُه: (الواشِرات). النِّهاية: الواشِرةُ: المرأةُ التي تُحَدِّدُ أسنانَها وتُرقِّقُ أطرافَها تتشبَّهُ بالشَّوابِّ، كأنه مِن وَشَرْتُ الخَشبةَ بالمِيشار، غيرَ مهموز.

والمُتنمِّصةُ والنامِصة: التي تَنتِفُ شُعورَ الوجوه. قال في «النِّهاية»: وبعضُهم يَرويه «المُنْتَمِصَة» بتقديمِ النونِ على التاء. والمُتوشِّمةُ: منَ الوَشْم، وهُو أن يُغرَزَ الجلدُ بإبرةٍ ثُم يُحشَى بكُحْلٍ أو نيلٍ فيَزْرَقَّ أثرُه. والمُستوشِمةُ: التي تَطلُبُ ذلك.

قولُه: (الأولُ مؤكِّدٌ لنفسِه)؛ لأنَّ قولَه: ﴿سَنُدۡخِلُهُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدٗا﴾ يدُلُّ على الوَعْد؛ إذ الوعدُ هو الإخبارُ عن إيصالِ المنافعِ قبلَ وقوعِه، «والثاني: مؤكِّدٌ لغيرِه» نحوَ قولِك: هُو عبدُ الله حقًّا، فقولُه: «حقًّا» يفيدُ معنًى لم يُفِدْ(٢) «هذا عبدُ الله» لا لفظًا ولا عقلًا، لكنّ الخبرَ مِن حيثُ هُو خبرٌ يَحتملُ الصِّدقَ والكذِب، فقولُك: «حقًّا» بِقَصرِ الجملةِ على أحدِ الاحتمالَيْنِ، أي: أحَقَّ حقًّا؟ فقولُك: «حقًّا» تأكيدٌ للمُقدَّرِ لا للمذكور.

---

(١) أخرجه «البخاري» (١٣٥٨) ومسلم (٦٩٢٦) عن أبي هريرة.

(٢) في (ط): «لم يفدْهُ».

﴿أَصۡدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلٗا﴾: توكيدٌ ثالثٌ بَليغ. فإن قلتَ: ما فائدةُ هذه التَّوكيدات؟ قلتُ: معارضةُ مَواعيدِ الشَّيطانِ الكاذبة وأمانيِّه الباطلةِ لقُرَنائه بوَعْدِ الله الصادقِ لأَوْليائه؛ تَرْغيبًا للعِبادِ في إيثارِ ما يستحقُّون به تنجُّزَ وَعْدِ الله على ما يتجرَّعون في عاقبتِه غُصَصَ إخْلافِ مَواعيدِ الشيطان.

[﴿لَّيۡسَ بِأَمَانِيِّكُمۡ وَلَآ أَمَانِيِّ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِۗ مَن يَعۡمَلۡ سُوٓءٗا يُجۡزَ بِهِۦ وَلَا يَجِدۡ لَهُۥ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلِيّٗا وَلَا نَصِيرٗا ۞ وَمَن يَعۡمَلۡ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِن ذَكَرٍ أَوۡ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤۡمِنٞ فَأُوْلَٰٓئِكَ يَدۡخُلُونَ ٱلۡجَنَّةَ وَلَا يُظۡلَمُونَ نَقِيرٗا﴾ ١٢٣-١٢٤]

في ﴿لَّيۡسَ﴾ ضميرُ وَعْدِ الله، أي: ليسَ يُنالَ ما وَعَدَ اللهُ مِنَ الثَّواب ﴿بِأَمَانِيِّكُمۡ وَلَآ﴾ بـ﴿أَمَانِيِّ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ﴾، والخِطَابُ للمُسلمين؛ لأنـه لا يَتمنَّى وَعْدَ اللّـهِ

قولُه: (توكيدٌ ثالثٌ بليغ)؛ وذلك أنَّ الجُملةَ تذييلٌ للكلام السابق، والتذييلُ مؤكِّدٌ للمُذيَّل. وأمّا المبالغةُ فمنَ الاستفهامِ وتخصيصِ اسمِ الذّاتِ الجامع وبناءِ أفعَلَ وإيقاع القولِ تمييزًا. وكلُّ ذلك إعلامٌ منهُ بأنَّ حديثَه صِدقٌ مَحْض، وإنكارٌ أنَّ قولَ الصِّدقِ يتعلَّقُ بقائلٍ آخَرَ أحقَّ منهُ.

قولُه: (معارضة مواعيدِ الشيطانِ الكاذبة) إشارةٌ إلى بيانِ النَّظم، يعني: كما أوقَعَ قولَه: ﴿يَعِدُهُمۡ وَيُمَنِّيهِمۡۖ وَمَا يَعِدُهُمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ إِلَّا غُرُورًا﴾ تذييلًا لقولِه: ﴿إِن يَدۡعُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ إِنَٰثٗا﴾ الآية، أوقعَ قولَه: ﴿وَعۡدَ ٱللَّهِ حَقّٗاۚ وَمَنۡ أَصۡدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلٗا﴾ خاتمةً لقولِه: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ الآية؛ ليُوازيَ بينَ الوَعْدين، ويُقابلَ بينَ الترغيبَيْنِ فيختارَ المؤمنونَ الأعمالَ الصّالحةَ على ما يَدعو إليه الشيطانُ بأمانيِّـه الباطلة ومَواعيدِه الكاذبة، فيتخلَّصوا مِن غُصَصِ إخلافِ مواعيدِه بما يَفوزُوا به مِن إنجازِ ما وُعِدوا منَ اللّـهِ تعالى الذي هُو أصدَقُ القائلين. ثُم وازَنَ بينَ قولِه: ﴿وَمَا يَعِدُهُمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ إِلَّا غُرُورًا﴾ وبينَ قولِه: ﴿وَمَنۡ أَصۡدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلٗا﴾ مِن جهةِ وَضْعِ المُظهَرِ مَوضعَ المُضمَرِ فيهما ومنَ النفْيِ المستفادِ منَ الاستفهام وما إلى غيرِ ذلك ليتحقَّقَ المعارضةُ.

إلّا مَن آمَنَ به، وكذلك ذِكْرُ أهلِ الكِتاب معهم؛ لـمُشاركتِهم لهم في الإيمانِ بوَعْدِ الله. وعن مَسْرُوقٍ والسُّدِّيِّ: هِيَ في المُسلمين. وعن الحَسَن: ليسَ الإيمانُ بالتمنِّي، ولكن ما وَقَرَ في القَلْبِ وصَدَّقَه العَمَلُ، إنّ قومًا أَلْـهَتْهم أمانيُّ المغفرةِ حتى خَرَجُوا

قولُه: (ليس الإيمانُ بالتمنِّي)(١)، فإن قلتَ: كيف الجمعُ بيَن هذا وبيَن قولِه: «لأنهُ لا يتمنَّى وعدَ الله إلّا مَن آمَنَ به»؟ والجوابُ: ما قاله الراغب: المُنَى، كالقَفَا: التقديرُ، يقالُ: مَنَى لكَ، أي: قَدَّرَ لك المُقدِّر، التمنِّي: تقديرُ الشيءِ في نفسِه وتصويرُه فيها، وذلك قد يكونُ عن تخمينٍ وظَنّ، وقد يكونُ عن رَوِيّةٍ وبناءٍ على أصل، ولما كان أكثرُه عن تخمينٍ صارَ الكذبُ له أملَكَ، فأكثرُ التمنِّي تصوُّرُ ما لا حقيقةَ له، قال تعالى: ﴿أَمْ لِلْإِنسَٰنِ مَا تَمَنَّىٰ﴾ [النجم: ٢٤]، والأُمنيةُ: الصُّورةُ الحاصِلةُ في النفسِ من تمني الشيء، ولـمّا كان الكذبُ تصوُّرَ ما لا حقيقةَ له(٢) وإيرادَه باللفظِ صار التمنِّي كالمبدأِ للكذِب، فصَحَّ أن يُعبَّرَ عنِ الكذبِ بالتمنِّي، وعلى ذلك ما رُوي عن عثمانَ رَضِيَ الله عنه أنه قال: ما تغنَّيتُ ولا تمنَّيتُ منذُ أسلَمْتُ(٣). وأمّا قولُ المُصنِّف: «لا يتمنَّى وعدَ الله إلّا مَن آمَنَ به» فهُو يَنظُرُ إلى قولِه: وقد يكونُ عن رَويةٍ وبناءٍ على أصل.

قولُه: (ما وَقَرَ في القلب). النِّهاية: وَقَرَ في صَدْرِه، أي: سكَنَ فيه وثَبَت؛ منَ الوقَار، وقد وَقَرَ يقِرُ وَقارًا، وفي الحديث: «لم يَفضُلْكم أبو بكرٍ بكثرةِ صَومٍ ولا صَلاة، ولكنه لشيءٍ وَقَرَ في القلب»(٤).

---

(١) أخرجه أبو نعيم الأصبهاني في «حلية الأولياء» (٣: ٢٧٣) عن عبيد بن عمير، وفي «فيض القدير شرح الجامع الصغير» (٥: ٤٥٣) قال: رواه ابن النجار والديلمي في «الفردوس» عن أنس [مرفوعًا]، قال العلائي: حديث منكر تفرد به عبد السلام بن صالح وهو مجمع على تضعيفه، وقد روي معناه بسند جيد عن الحسن من قوله وهو الصحيح.

(٢) من قوله: «قال تعالى: ﴿أَمْ لِلْإِنسَٰنِ﴾» إلى هنا ساقط من (ط).

(٣) «مفردات القرآن» ص٧٨٠. وقول عثمان أخرجه ابن ماجَهْ (٣١١) وأبو يعلى (٣٩٥٨) والطبراني في «المعجم الكبير» (٤٩٢١).

(٤) انظر: «معاني الأخبار» للكلاباذي (ص: ٤١، ٢٧٨). وانظر: «تخريج أحاديث إحياء علوم الدين» (١: ١٠٦).

مِن الدُّنيا ولا حَسَنةَ لهم، وقالوا: نُحسِنُ الظنَّ بالله، وكَذَبوا؛ لو أَحْسَنوا الظنَّ باللّٰـهِ لَأَحْسَنوا العَمَل. وقيل: إنّ المُسلمينَ وأهْلَ الكِتابِ افْتَخَروا، فقالَ أهلُ الكِتاب: نبيُّنا قَبْلَ نبيِّكم، وكتابُنا قَبْلَ كتابِكم. وقالَ المُسلمون: نحنُ أَوْلى منكم؛ نبيُّنا خاتِمُ النبيِّين، وكِتابُنا يَقْضي على الكُتُبِ التي كانت قَبْلَه. فنَـزَلتْ.

ويُحتمَلُ أن يكونَ الخِطابُ للمُشركين؛ لقولِهم: إن كانَ الأمرُ كما يَزعُمُ هؤلاءِ لَنكونَـنَّ خيرًا منهم وأحسنَ حالًا؛ ﴿لَأُوتَيَنَّ مَالًا وَوَلَدًا﴾ [مريم: ٧٧]، ﴿إِنَّ لِي عِندَهُۥ لَلْحُسْنَىٰ﴾ [فصلت: ٥٠]، وكان أهلُ الكِتابِ يقولون: ﴿نَحْنُ أَبْنَٰٓؤُاْ ٱللَّهِ وَأَحِبَّٰٓؤُهُۥ﴾ [المائدة: ١٨]، ﴿لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَةً﴾ [البقرة: ٨٠]، **ويَعضُدُه تقدُّمُ ذِكْرِ أهلِ الشِّرك قَبْلَه**. وعن مُجاهد: إنّ الخِطابَ للمُشركين. قولُه: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾، وقولُه: ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ بعد ذِكرِ تمنِّي أهلِ الكتاب نَحْوٌ مِن قولِه: ﴿بَلَىٰ مَن كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَٰطَتْ بِهِۦ خَطِيٓـَٔتُهُۥ﴾ [البقرة: ٨١]، وقولِـه: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [البقرة: ٨٢] عَقِيبَ قولِه: ﴿وَقَالُواْ لَن تَمَسَّنَا

قولُه: (﴿لَأُوتَيَنَّ مَالًا وَوَلَدًا﴾) أولُها: ﴿أَفَرَءَيْتَ ٱلَّذِى كَفَرَ بِـَٔايَٰتِنَا وَقَالَ لَأُوتَيَنَّ مَالًا وَوَلَدًا﴾ [مريم: ٧٧].

قولُه: (**ويَعضُدُه تقدُّمُ ذكرِ أهلِ الشِّرك**) يعني قولَه: ﴿إِن يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ إِنَٰثًا﴾ [النساء: ١١٧] وإقسامَ الشيطان: ولأُضِلَّنَّهم ولأُمَنِّيَنَّهم ولآمُرَنَّهم.

قولُه: (﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ وقولُه: ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾) أراد أنَّ نَظْمَ هذه الآيةِ كنَظْم تلكَ الآية، ذكَرَ هاهنا ﴿لَّيْسَ بِأَمَانِيِّكُمْ وَلَآ أَمَانِيِّ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ﴾ وبعدَه: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾، ثم قال: ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾، كما ذكَرَ هناكَ ﴿لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ﴾ [البقرة: ٨٠]، وهُو التمنِّي، وبعدَه: ﴿مَن كَسَبَ سَيِّئَةً﴾ [البقرة: ٨١] ثم قال: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [البقرة: ٨٢][1].

(١) زاد في (غ) قوله: «كما ذكر هناك ﴿لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا﴾».

﴿ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَةً﴾ [البقرة: ٨٠]. وإذا أبْطَلَ اللهُ الأمانيَّ وأَثبتَ أنّ الأمْرَ كلَّه معقودٌ بالعَمَلِ، وأنّ مَن أصْلَحَ عمَلَه فهو الفائز، ومَن أساءَ عمَلَه فهو الهالِك؛ تبيَّن الأمرُ ووَضَح، ووَجَبَ قَطْعُ الأمانيِّ، وحَسْمُ المَطامِع، والإقبالُ على العَمَلِ الصالح، **ولكنّه نُصْحٌ لا تَعِيْهِ الآذانُ** ولا تُلْقى إليه الأذْهان. فإن قلتَ: ما الفرقُ بين ﴿مِنَ﴾ الأُولى والثانية؟ قلتُ: الأُولى للتَّبْعيض، أرادَ: ومَن يَعمَلْ بعضَ الصَّالحات؛ لأنّ كلًّا لا يَتمكَّنُ مِن كُلِّ الصَّالحات؛ لاختلافِ الأَحْوال، وإنّما يَعمَلُ منها ما هو تَكْليفُه وفي وُسْعِه، وكم مِن مُكلَّفٍ لا حجَّ عليه ولا جِهاد ولا زَكاة، وتسقُطُ عنه الصَّلاة في بَعْضِ الأَحْوال. **والثانيةُ لِتبيِيْن الإبْهام في** ﴿مَن يَعْمَلْ﴾. فإن قلتَ: كيفَ خُصَّ الصالحون بأنَّهم لا يُظْلَمون وغيرُهم مِثْلُهم في ذلك؟ قلتُ: فيه وَجْهان: أحدُهما: أن يكونَ الرَّاجعُ في ﴿وَلَا يُظْلَمُونَ﴾ لعُـمّالِ الصالحات وعُـمّالِ السُّوءِ جميعًا. والثاني: أن يكونَ ذِكْرُه عند أَحَدِ الفريقَيْن دالًّا على ذِكْرِه عند الآخرَ؛ لأنّ كِلا الفريقَيْن مجْزيُّون بأَعْمالِهم لا تفاوُتَ بينهم؛ **ولأنّ ظُلْمَ المُسيء** أن يُزادَ في عِقابه، وأَرحم الرَّاحمين معلومٌ

قولُه: (**ولكنّه نُصحٌ لا تَعِيهِ الآذان**) تعريضٌ بأهلِ السُّنة! لكنّهم لا يقولونَ بوجوبِ الجزاءِ على ما عَمِلوا، فكيف يلتفتونَ إلى مُجرَّدِ الأمانيّ؟ بل يَرجُونَ رحمتَه فضلًا منه؛ لا بالعملِ كما جاء في الأحاديثِ الصَّحيحة.

قولُه: (**والثانيةُ لتبيينِ الإبهامِ في** ﴿مَن يَعْمَلْ﴾). قال أبو البقاء: ﴿مِن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ﴾ في مَوضعِ الحالِ منَ المُستكِنِّ في ﴿يَعْمَلْ﴾، و﴿مَنَ﴾: للبيان، أو: حالٌ منَ ﴿ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ﴾، و﴿مِن﴾: للابتداء، أي: كائنةٌ مِن ذكرٍ أو أُنثى، و﴿مِن﴾ الأُولى زائدةٌ عندَ الأخفَش، وصفةٌ عندَ سيبويه(١).

قوله: (ولأنَّ ظُلمَ المُسيء) عطفٌ على قولِه: «لأنَّ كلا الفريقَيْن»، والفاءُ في قولِه: «فكان ذكْرُه مستغنًى عنهُ» للنتيجة، وقيل: دليلٌ ثالثٌ على التخصيص.

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣٩٢).

أنه لا يَزِيدُ في عِقابِ المُجْرِمِ، فكان ذِكْرُه مُسْتغنًى عنه، وأمّا المُحسِن فله ثوابٌ، وتَوابعُ الثوابِ مِن فَضْلِ الله هي في حُكْمِ الثَّواب؛ **فجازَ أن يُنْقَص مِنَ الفَضْل؛ لأنـه ليسَ بواجب**، فكانَ نفْيُ الظُّلمِ دلالةً على أنه لا يَقَعُ نُقصانٌ في الفَضْل.

[﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِّمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ وَاتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ۗ وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا ﴾ ١٢٥]

﴿أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ﴾: أَخْلَصَ نفْسَه لله وجَعَلَها سالمةً له لا يَعرِفُ لها ربًّا ولا مَعْبودًا سِواه، ﴿وَهُوَ مُحْسِنٌ﴾: وهو عامِلٌ للحَسَناتِ تاركٌ للسيِّئات. ﴿حَنِيفًا﴾: حالٌ مِنَ المتَّبع، أو مِن ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾، كقولِه: ﴿بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ۖ وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [البقرة: ١٣٥]؛ وهو الذي تَحنَّـفَ، أيْ: مالَ عن الأديانِ كلِّها إلى دِيْنِ الإسلام.

﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾: مَجازٌ عن اصْطِفائه واختِصاصِه بكَرامةٍ **تُشبِهُ كَرامةَ الخَليل** عند خليلِه، والخَليلُ: المُخَالُّ؛ **وهو الذي يُخالُّك، أي: يُوافِقُك** ....

قولُه: (فجازَ أن يُنقَصَ منَ الفضلِ؛ لأنه ليس بواجب)، وفيه بحث؛ لأنَّ زيادةَ الثوابِ إذا لم تكنْ واجبةً لم يقَعْ في تخلُّفِها الظُّلم.

والجوابُ على مذهبِ أهلِ السُّنة: أنَّ الثوابَ فضل، فهُو كالواجبِ بسببِ الوَعْد، ففي تخلُّفِه خُلْفٌ في الوعد، فأُطلِقَ الظُّلمُ وأُريدَ خُلْفُ الوعد، أي: ولا يُنقَصونَ ممَّا وُعدوا به شيئًا، وعلى مذهبِه: أنَّ الفضلَ لـمّا جُعِلَ في حُكمِ الثوابِ أُجريَ عليه ما يَجري على الثواب؛ مبالغةً في الإلحاق، فقولُه: ﴿وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا﴾ تذييلٌ للكلامِ السابقِ عندَنا، وعطفٌ على قولِه: ﴿يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ﴾ عندَه، أي: يَدخُلونَ الجنةَ جَزاءً لأعمالِهم ولا يُظلمونَ نَقيرًا مِن فضلِ الله، الذي هُو تابعٌ للجَزاء.

قولُه: (تُشبِهُ كرامةَ الخليل) بعدَ قولِه: «مجازٌ عنِ اصطفائه» إيذانٌ بأنَّ المجازَ مِن بابِ الاستعارةِ التمثيلية.

قولُه: (وهُو الذي يُخالُّك، أي: يوافقُك). الراغب: الخَلَلُ: انفراجُ الشيئَيْن، يقال: خَلَلْتُه،

في **خِلالِك**، أو يُسايِرُك في طريقتِك، مِنَ الـخَـلِّ؛ وهو الطَّريقُ في الرَّمْل؛ أو يَسُدُّ خَلَلَك كما تَسُدُّ خَلَلَه، أو يُداخِلُك خِلالَ مَنازِلِك وحُجُبِك. فإن قلتَ: ما موقعُ هذه الجُمْلة؟ قلتُ: هي جُملةٌ اعتراضيَّةٌ لا مَـحَلَّ لها منَ الإعراب، **كنَحْوِ ما يَجيءُ في الشِّعر** مِن قولِهم: «والحوادِثُ جَمَّـةٌ»، فائدتُها تأكيدُ وجوبِ اتِّباعِ مِلَّتِه؛ لأنَّ مَن

أي: أصبتَ خَلَلَه، فاستُعيرَ منه الخليلُ إما لَتخلُّلِ كلِّ واحدٍ منهُما قلبَ الآخَر، كما قيل: الحبيبُ لوصُولِ كلِّ واحدٍ منهما إلى حبةِ قلبِ الآخرَ، قال الشاعر:

قد تَخلَّلتَ مَسْلَكَ الرُّوحِ منِّي   وبذا سُـمِّي الخليلُ خَليلا[١]

أو لأنه تخَلَّلَ أحوالَ الآخَر، وعرَفَ سرائرَه، أو لاعتبارِ افتقارِ كلِّ واحدٍ منهما. وقولُه: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبۡرَٰهِيمَ خَلِيلٗا﴾ على الاعتبارِ الأخير، وهُو افتقارُه إلى اللّـهِ تعالى في كلِّ حال، وهذا الفقرُ أشرفُ غنًى بل أشرفُ فضيلةٍ يكتسبُها الإنسان؛ ولهذا ورَدَ: اللَّهم أغنِني بالافتقارِ إليك، ولا تُفقِرْني بالاستغناءِ عنك[٢].

قولُه: (في خِلالِك) أي: في خِصَالِك. **الأساس**: هذه خَلَّةٌ صالحة، وفيه خِلالٌ حسَنة، يعني: هُو مأخوذٌ من هذه المعاني ثُم استُعمِل في حقِّ اللّـهِ تعالى على سبيلِ الاستعارة، هذا وإذا جعلَ السبب في التسميةِ القصة الآتية فيكونُ مِن بابِ المُشاكَلة؛ لأنَّ جوابَه عليه الصلاةُ والسلام: بل مِن عندِ خليلي الله، في مُقابَلةِ قولِها: مِن خَليلِك المِصريِّ كما سبَقَ في قولِه تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسۡتَحۡيِۦٓ أَن يَضۡرِبَ مَثَلٗا﴾ [البقرة: ٢٦].

قولُه: (كنحوِ ما يجيءُ في الشِّعر) إشارةٌ إلى قولِ امرئِ القَيْس[٣]:

ألا هــل أَتاها والحوادثُ جمّةٌ   بأنّ امرأَ القيسِ بنَ تملكَ بيقرا

---

(١) البيت لبشار بن برد، انظر: «ديوانه» ص٩٧٩.

(٢) «مفردات القرآن» ص٢٩٠.

(٣) انظر: «ديوانه» ص٣٨٢.

بَلَغَ من الزُّلفى عند اللّـهِ أنِ اتَّخَـذَه خَليلًا؛ كانَ جَديرًا بأن تُتَّـبَعَ مِلَّـتُه وطريقتُه. ولو جَعَلْتَها معطوفةً على الجملةِ قَبْلَها؛ لم يكن لها معنًى. وقيل: إنّ إبراهيمَ عليه السّلام، بَعَثَ إلى خليلٍ له بمِصْرَ في أَزْمَةٍ أصابتْ الناسَ يَمْتارُ منه، فقال خَليلُه: لو

الباءُ مَزيدةٌ في المرفوع، أي: هل أتاها بيقرةُ امرئِ القيس؟ أي: موتُه أو انتقالُه مِن بلدٍ إلى بلد، وتملك: اسمُ أُمِّه.

قولُه: (لم يكنْ لها معنًى)؛ لأنه لا يَخلو مِن أن يُعطَفَ على قولِه: ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا ﴾ أو على صلةِ «مَن» أو على خبرِ الجُملةِ الحاليّة ﴿وَهُوَ مُحْسِنٌ﴾، لا يجوزُ الأول؛ لأنَّ قولَه: ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِّمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ ﴾ اعتراضٌ وتوكيدٌ لمعنى قولِه: ﴿ وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ مِن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ﴾، وبيانُ أنَّ الصّالحاتِ ما هي؟ وأنَّ المؤمنَ مَنَ هُو؟ وليس في ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا ﴾ ذلك، على أنَّ عطفَ الإخباريّةِ على الإنشائيةِ مِن غيرِ جامعٍ قويٍّ يَدعو إليه مُمتنع، ولا يُجوِّزُ الثانيَ والثالثَ مَن له أدنى مسكة.

فإن قلت: لِمَ لا يجوزُ أن تكونَ الجملةُ استطراديةً كقولِه تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِى ٱلْبَحْرَانِ﴾ إلى قولِه: ﴿وَمِن كُلٍّ تَأْكُلُونَ لَحْمًا طَرِيًّا﴾ [فاطر: ١٢] عطَفَ ﴿وَمِن كُلٍّ﴾ على أنه استطراديّة؟ قلتُ: لا يجوز؛ لأنَّ مِن شَرْطِ العَطْفِ في الاستطرادِ أن يكونَ للمعطوفِ نوعُ مناسبةٍ بأصلِ الكلام، وهُو ﴿ وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ ﴾ الآية [النساء: ١٢٤]، وهِي هاهنا مفقودةٌ كما في قولِه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦] على ما مَرَّ، ولا يَحسُنُ أن يكونَ حالًا لِـما يَفوتُ من فائدةِ وَضْعِ المُظهَرِ موضعَ المُضمَر، وتخصيصُ ذكْرِ الخُلّةِ للتنصيصِ على أنه ممّن يجبُ أن يُرغَبَ في اتّباعِ مِلّتِه؛ فتعيَّنَ أن يكونَ اعتراضًا وتذييلًا؛ لِـما في اعتبارِهما مَظنةُ العِلّية، وبيانُ الموجِب؛ أي: ومنَ أحسَنُ دينًا ممّنِ اتَّبعَ ملةَ إبراهيم؛ لاصطفاءِ الله إياهُ وأنه الممدوحُ المستعِدُّ لخُلّةِ الله لِـما فيه مِن غايةِ الكمالاتِ البشَرية.

قولُه: (في أزمةٍ). الأساس: ومنَ المجاز: أزَمَ عليهمُ الدهرُ فأَزمتْهم أزمةٌ، وسَنَةٌ أَزوم، وحقيقتُه مِن قولِه: أزمَ الفرَسُ على فأسِ اللِّجام: عَضَّ عليه وأمسَكَه، وأخَذَ مالي وأزَمَ عليه، ثم قيل: سَنَةٌ آزِمةٌ: إذا أمسَكتَ المطَر.

كانَ إبراهيمُ عليه السّلام يَطلُبُ الـمِيْرَةَ لنَفْسِه لَفعلْتُ، ولكنّه يريدُها للأَضْياف، فاجْتازَ غِلْمانُه **ببَطْحاءَ لَيِّنةٍ** فمَلؤوا منها الغَرائِرَ حياءً مِن الناس، فلمّا أَخبَروا إبراهيمَ عليه السّلام، ساءَه الخَـبَر، **فحملَتْه عَيْناه**، وعَمدت امرأتُه إلى غَرارةٍ منها فأخرجتْ أَحسَنَ **حُوَّارَى** واختَـبَـزَتْ، واستَنْبَه إبراهيم عليه السّلام، فاشتَمَّ رائحةَ الخُبْز، فقال: مِن أينَ لكم؟ فقالت امرأتُه: مِن خَليلِك المِصْريِّ، فقال: بَل مِن عند خَليلي اللّٰـهِ عزَّ وجلَّ، فسمّاه اللهُ خَليلًا.

[﴿ وَلِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِۚ وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُّحِيطًا ﴾ ١٢٦]

﴿ وَلِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ مُتَّصِلٌ بذِكْر العُـمّالِ الصالحين والطالحين، ومَعْناه: أنّ له مُلْكَ أهلِ السمٰوات والأرض، فطاعتُه واجبةٌ عليهم. ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُّحِيطًا ﴾؛ فكان عالـمًا بأَعمالِهم، فمُجازِيهم على خَيرِها وشرِّها، فعليهم أن يَختاروا لأنفُسِهم ما هو أَصلَحُ لها.

[﴿ وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي ٱلنِّسَآءِۖ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِي ٱلْكِتَٰبِ

قولُه: (ببطحاءَ ليِّنة). النِّهاية: البطحاءُ: الحَصَى الصِّغار.

قولُه: (فحمَلَتْه عيناهُ) أي: غلَبَه النومُ، مِن قولِهم: حَمَلَ على قِرْنِه حملةً صادقة.

قولُه: (حُوَّارَى) بالضمِّ وتشديدِ الواوِ والراءِ المفتوحة. **النِّهاية:** وهُو الخبزُ الذي نُخِلَ مرةً بعدَ مرّة، من التحوير: التبييض.

قولُه: (﴿ وَلِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ متّصلٌ بذكْرِ العُمّالِ، الصّالحينَ والطالحين) يعني بقولِه: ﴿ وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ﴾ الآية، على أنَّ ذكْرَ أحدِ الفريقينِ يدُلُّ على ذكْرِ الآخَر؛ لأنَّهم مَجْزِيُّونَ بأعمالِهم كما سبَق، ويكونُ كالتعليلِ لوجوبِ العمل؛ ولهذا جاء بـ«أنَّ» في قولِه: «أنّ له مُلكَ أهلِ السماواتِ والأرض؛ فطاعتُه واجبةٌ عليهم»، ويكونُ قولُه: ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا ﴾ اعتراضًا بينَ العِلّةِ والمعلولِ حثًّا على الترغيبِ في العملِ الصالح، ورَدْعًا وزَجْرًا عن المعاصي والكُفرِ على أبلغِ الوجوه.

فِي يَتَـٰمَى ٱلنِّسَآءِ ٱلَّـٰتِي لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ وَٱلْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ ٱلْوِلْدَٰنِ وَأَن تَقُومُواْ لِلْيَتَـٰمَىٰ بِٱلْقِسْطِ ۚ وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِهِۦ عَلِيمًا ﴾ [١٢٧]

«ما يُتْلى»: **في محلِّ الرَّفْع**، أي: اللهُ يُفتِيكم، والمتلوُّ ﴿فِى ٱلْكِتَـٰبِ﴾ في معنى اليَتامى، يَعْني قولَه: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُواْ فِى ٱلْيَتَـٰمَىٰ﴾ [النساء: ٣]، وهو مِن قولِك: أعجَبَني زيدٌ وكَرَمُه، ويجوزُ أن يكونَ «ما يُتلى عليكم» مبتدأً، و﴿فِى ٱلْكِتَـٰبِ﴾ خبَرُه، على أنها جملةٌ مُعترِضة. والمرادُ بالكِتاب: اللَّوحُ المَحْفوظ؛ **تَعظيمًا للمَتْلوِّ عليهم**، وأنّ

قولُه: («مَا يُتْلَى»: في محلِّ الرَّفْع). قال أبو البقاء: هُو معطوفٌ على اسمِ الله، أو على ضميرِ الفاعلِ في ﴿يُفْتِيكُمْ﴾، وجَرَى الجارُّ والمجرورُ مجرَى التوكيد(١).

وقال القاضي: وساغ العطفُ على الضميرِ المُستكِنِّ للفَصْل، فيكونُ الإفتاءُ مُسنَدًا إلى اللّـهِ تعالى وإلى ما في القرآن، نحو: أغناني زيدٌ وعطاؤه(٢). وعليه قولُ المصنِّف: «أعجَبَني زيدٌ وكرَمُه»؛ وذلك أنَّ قولَه: ﴿ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ﴾ بمنزلةِ: «أعجبني زيد»؛ جيءَ به للتوطئةِ والتمهيد، وقولُه: ﴿وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِى ٱلْكِتَـٰبِ فِى يَتَـٰمَى ٱلنِّسَآءِ﴾ بمنزلةِ: و«كرَمُه»؛ لأنه المقصودُ بالذِّكر.

قولُه: (تعظيمًا للمَتْلوِّ عليهم) مفعولٌ لهُ لقولِه: «المرادُ بالكتابِ: اللَّوحُ المحفوظ»، وإنَّما فَسَّره في هذا الوجهِ باللَّوحِ المحفوظِ لِـما يُذاقُ معَه معَ معنى التعظيمِ حلاوةُ حُسنِ النِّظام؛ إذِ المعترِضةُ مِن أسلوبِ التحاسين، ولو أُريدَ به القرآنُ لتَعطَّلَ مِن حِليةِ التزيينِ وانخَرَطَ في سِلكِ قولِ الشاعر:

ذكَـرْتُ أخـــي فعاوَدَنـي ... صُداعُ الرأسِ والوَصَبُ(٣)

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣٩٣).

(٢) «أنوار التنزيل» (٢: ٢٦٠).

(٣) البيت لأبي العيال الهذلي كما في «ديوان الهذليين» (٢: ٢٤٢).

العدلَ والنَّصَفةَ في حُقوقِ اليتامى مِن عَظائمِ الأُمور المرفوعةِ الدَّرجاتِ عندَ الله التي تَجِبُ مُراعاتُها والمحافظةُ عليها، والمُخِلُّ بها ظالـمٌ مُتهاوِنٌ بما عَظَّمَه الله. ونَحْوُه في تَعظِيمِ القُرآن: ﴿ وَإِنَّهُۥ فِيٓ أُمِّ ٱلۡكِتَٰبِ لَدَيۡنَا لَعَلِيٌّ حَكِيمٌ ﴾ [الزخرف: ٤]. ويجوزُ أن يكونَ مَجْرورًا على القَسَم، كأنّه قيل: قُل: الله يُفتِيكم فيهنَّ، وأُقسِمُ بما يُتلى عليكم في الكِتاب. والقَسَمُ ـ أيضًا ـ لمعنى التعظيم. وليسَ بسَديدٍ أن يُعْطَفَ على المجرورِ في ﴿فِيهِنَّ﴾؛ لاختلاله مِن حيثُ اللفظُ والمعنى. فإن قلتَ: بِمَ تعلَّق قولُه: ﴿فِي

وبيانُ الاعتراضِ أنَّ قولَه: ﴿فِي يَتَٰمَى ٱلنِّسَآءِ﴾ بدَلٌ مِن قولِه: ﴿فِيهِنَّ﴾ واعتَرَضَ بينَ البدَلِ والمبدَلِ قولُه: ﴿وَمَا يُتۡلَىٰ عَلَيۡكُمۡ فِي ٱلۡكِتَٰبِ﴾ أي: اللَّوحُ المحفوظ؛ فعلى هذا قولُه: ﴿قُلِ ٱللَّهُ يُفۡتِيكُمۡ فِيهِنَّ﴾ معناه: كلامُ الله ـ أي: القرآنُ ـ يُفتيكُم فيهِنَّ، ثُم أكَّد هذا المعنى بأنْ قيلَ: ما يُتلَى عليكم ثابتٌ مُستقِرٌّ في اللَّوحِ المحفوظِ عندَ مَليكٍ عظيمِ الشأن، كقولِه تعالى: ﴿ وَإِنَّهُۥ فِيٓ أُمِّ ٱلۡكِتَٰبِ لَدَيۡنَا ﴾ [الزخرف: ٤] في شأنِكم في أمرٍ يُفتيهِ كتابٌ هذا شأنُه، فيكونُ مِن عظائمِ الأمورِ المرفوعةِ الدرَجاتِ، فقولُه: «وإنّ العَدْلَ والنَّصَفةَ في حقوقِ اليَتامَى مِن عظائمِ الأمور» تفسيرٌ لقولِه: «تعظيمًا للمَتْلوِّ عليهِم»، فيَلزَمُ مِن هذا التعظيمِ إيجابُ مُراعاتِها والمحافظةُ عليها، ويُفهَمُ منه أنَّ الإخلالَ بها وضْعٌ للشيءِ في غيرِ مَوضعِه، وفي هذا الوجهِ وفي أن يكونَ «ما يُتْلَى» مجرورًا على القَسَمِ لا يكونُ في الآيةِ ما يُومئُ إلى أنَّ الفتوَى في أيِّ شيءٍ هو.

قال الإمام: الاستفتاءُ لا يقَعُ عن ذَواتِ النِّساء؛ وإنَّما في حالٍ مِن حالاتِهنَّ وصفةٍ من صِفاتِهنَّ، وتلكَ الحالةُ غيرُ مذكورةٍ في هذه الآية؛ فكانتِ الآيةُ مُجْمَلةً غيرَ دالةٍ على الأمرِ الذي وقَعَ فيه الاستفتاءُ[1]. وقلتُ: ويكونُ التفصيلُ ما سَبَقَ في أولِ السُّورةِ منَ الآيتَيْنِ كما سيجيء.

قولُه: (مِن حيثُ اللفظُ والمعنى). أمّا اللفظُ: فإنه لا يَجوزُ العطفُ على الضميرِ المجرورِ مِن غيرِ إعادةِ الجارِّ، وأمَّا المعنى: فلأنهُ لا يَستقيمُ أن يُقال: يُفتيكُم في حقِّ ما يُتلَى عليكم، فإن قُلت: لِمَ لا يجوزُ أن يقال: اللّـهُ يفتيكُم في الكتابِ بما يَروِيه المستفتي مِن قولِه: ﴿وَإِنَّ

---

(١) «مفاتيح الغيب» (١١: ٢٣٣).

﴿يَتَـٰمَى ٱلنِّسَآءِ﴾؟ قلتُ: في الوجهِ الأوّل هو صِلَةُ ﴿يُتۡلَىٰ﴾، أيْ: يُتْلى عليكم في مَعْناهنّ، ويجوزُ أن يكونَ ﴿فِي يَتَـٰمَى ٱلنِّسَآءِ﴾ بدلًا مِن ﴿فِيهِنَّ﴾؛ وأمّا في الوجهَيْن الآخرَيْن فبَدَلٌ لا غير. فإن قلتَ: الإضافةُ في ﴿يَتَـٰمَى ٱلنِّسَآءِ﴾ ما هي؟ قلتُ: **إضافةٌ بمعنى «مِنْ»، كقولِك: عندي سَحْقُ عِمامة**. وقُرِئَ: (في يَيَامى النساء) بياءَيْن على قَلْبِ همزةِ «أيامَى» ياءً.

﴿لَا تُؤۡتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ﴾، وقُرِئَ: (ما كَتَبَ اللهُ لهنّ)، أي: ما فَرَضَ لهنّ مِنَ الميراث، وكانَ الرَّجلُ منهم يَضُمُّ اليَتيمةَ إلى نفْسِه ومالَها، فإن كانت جَميلةً تزوَّجَها وأكَلَ المال، وإن كانت دَميمةً عَضَلَها عن التزوُّجِ حتى تموتَ فيرِثَها. ﴿وَتَرۡغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾: يَحتمِلُ: في أن تَنكِحُوهنَّ لجمالِهن، و: عَن أن تَنكِحوهنَّ لدَمامتِهنّ.

ورُوِيَ: أنّ عمرَ بنَ الخطّاب رَضِيَ اللهُ عنه، كانَ إذا جاءه وليُّ اليَتيمةِ نَظَر، فإن كانت جميلةً غنيّة قال: زوِّجْها غيْرَك، والتمِسْ لها مَن هو خيرٌ منك، وإن كانت دَميمةً ولا مالَ

خِفۡتُمۡ أَلَّا تُقۡسِطُواْ فِي ٱلۡيَتَـٰمَىٰ﴾ [النساء: ٣]؟ قلت: لا يجوز؛ لأنَّ معنى ﴿فِيهِنَّ﴾: في حقِّهِنَّ، وشأْنُهُنَّ يَأباهُ للاختلافِ بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه. قال في «المُغرب»: اشتقاقُ الفَتْوى منَ الفتى؛ لأنَّها جوابٌ في حادثةٍ أو إحداثُ حُكمٍ أو تقويةٌ لبيانِ مُشكِلٍ[١]، فالحادثة: هُو السؤالُ عن خَوْفِ عَدَمِ القِسطِ في حقِّ اليتامَى لقولِه: «والمَتْلُـوُّ في الكتابِ في معنى اليَتامى» وبيانُه بقولِه: ﴿وَإِنۡ خِفۡتُمۡ أَلَّا تُقۡسِطُواْ فِي ٱلۡيَتَـٰمَىٰ﴾.

قولُه: (**إضافة بمعنى «مِن»، كقولِك: عندي سَحْق عِمامة**[٢]). قال القاضي: هي إضافةُ الشيءِ إلى جنسِه[٣]. وقال أبو البقاء: قال الكوفيُّون: التقدير: في النِّساءِ اليتامَى، فأضاف الصِّفةَ إلى الموصُوف[٤].

---

(١) «المُغرب في ترتيب المُعرب» (٢: ١٢٢).

(٢) أي: عمامةٌ باليةٌ، قال في «لسان العرب» (سحق): «السَّحْق: الثوب الخَلَقُ البالي».

(٣) «أنوار التنزيل» (٢: ٢٦٠).

(٤) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣٩٤).

لها قال: تزوَّجْها فأَنْتَ أَحقُّ بها. ﴿وَٱلْمُسْتَضْعَفِينَ﴾: مجرورٌ معطوفٌ على ﴿يَتَـٰمَى﴾. وكانوا في الجاهليّةِ إنّما يورِّثونَ الرِّجالَ القُوّامَ بالأُمورِ دون الأَطْفالِ والنساء. **ويجوزُ أن يكونَ خِطابًا للأَوْصِياء**، كقولِه: ﴿وَلَا تَتَبَدَّلُوا۟ ٱلْخَبِيثَ بِٱلطَّيِّبِ﴾ [النساء: ٢].

قولُه: (**ويجوزُ أن يكونَ خِطابًا للأوصِياء**) عطفٌ على قولِه: «أي: الله يُفتيكُم، والمَتْلوُّ في الكتابِ في معنى اليتامَى»؛ إذِ المرادُ بهم الأولياء؛ بدليلِ قولِه: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا۟ فِى ٱلْيَتَـٰمَىٰ﴾ [النساء: ٣]، وكان قولُه: «وكان الرجُلُ منهم يَضُمُّ اليتيمةَ إلى نفسِه» إلى آخِرِه، متفرِّعًا على ذلك التقدير، فيُعلَمُ منهُ أنَّ الخِطابَ كان للأولياءِ والاستفتاءِ في شأنِ زواجِ اليتامَى وتوريثِهنَّ؛ ولهذا قال: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا۟ فِى ٱلْيَتَـٰمَىٰ﴾، وعلى هذا الوجهِ الكلامُ في شأنِ أموالِهنّ؛ لأنَّ الأوصياء[1] لا تصرُّفَ لهم إلاَّ في الأموال؛ ولهذا استَشهَدَ بقولِه تعالى: ﴿وَلَا تَتَبَدَّلُوا۟ ٱلْخَبِيثَ بِٱلطَّيِّبِ﴾ [النساء: ٢].

فالحاصلُ أنَّ الخِطابَ إذا جُعِلَ للأولياءِ كان المعنيُّ به حُكمَ الزواجِ والتوريث، فالمناسبُ بالـمَتْلوِّ أن يكونَ قولَه: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا۟﴾، وإذا جُعِلَ للأوصِياء؛ كان الكلامُ في الأموال، فالمناسبُ بالـمَتْلوِّ أن يكونَ قولَه: ﴿وَلَا تَتَبَدَّلُوا۟ ٱلْخَبِيثَ بِٱلطَّيِّبِ﴾.

وتحريرُه: أنّ هذه الآيةَ واردةٌ في بيانِ أنّهُم استفْتَوا رسُولَ الله ﷺ فَتوى مبهَمةً في شأنِ اليتامى، لا ندري أهِي في شأنِ أزواجِهنَّ أو أموالِهنّ؟ فلذلك احتَمَلتِ الأمرَيْن.

وأمّا جوابُ الاستفتاءِ فقد سَبَق في الآيتَينِ من أولِ هذه السورة؛ إحداهُما: قولُه تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا۟ فِى ٱلْيَتَـٰمَىٰ فَٱنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ الآية، وثانيتُهما: ﴿وَءَاتُوا۟ ٱلْيَتَـٰمَىٰٓ أَمْوَٰلَهُمْ ۖ وَلَا تَتَبَدَّلُوا۟ ٱلْخَبِيثَ بِٱلطَّيِّبِ﴾ وفي كلامِه إشعارٌ بأنّ هذه الآياتِ مرتبطةٌ بالآياتِ الواردةِ في أوّلِ السُّورة، فهِي سابقةٌ عليها بالرتبة؛ لأنّ جَوابَ الاستفتاءِ قد أُحيلَ إلى تلك الآيتَيْنِ، والآياتُ المُتخلِّلةُ بينَ الكلامَيْنِ للامتنانِ في البيان.

قال الإمام: إنّ عادةَ الله عزَّ وجَلَّ في ترتيبِ هذا الكتابِ الكريمِ واقعةٌ على أحسنِ الوجوه، وهُو أنه تعالى يَذكُرُ شيئًا منَ الأحكامِ ثُمّ يَذكُرُ عقيـبَه آياتٍ كثيرةً في الوَعْدِ والوعيدِ

---

(١) في (م): «الأولياء».

﴿وَأَن تَقُومُوا﴾: مجرورٌ كـ﴿ٱلْمُسْتَضْعَفِينَ﴾، بمعنى: يُفتِيكم في يَتامى النِّساءِ وفي المُسْتضعَفِين وفي أن تَقُوموا. ويجوزُ أن يكونَ منصوبًا، بمعنى: ويأمُرُكم أن تَقُوموا. وهو خِطابٌ للأئمّةِ في أن يَنظُروا لهم، ويَستَوْفُوا لهم حُقوقَهم، ولا يُخَلُّوا أحدًا يَهتضِمُهم.

والترغيبِ والترهيب، ويمزُجُ بها آياتٍ دالةً على كِبرياءِ الله وجَلالِ قُدرتِه وعِظَمِ إلٰهيّتِه، ثم يعودُ إلى ما بَدَأَ بِهِ تعالى مِن بيانِ الأحكام، وهذا أحسَنُ أنواعِ الترتيبِ وأقربُها إلى التأثير؛ لأنّ التكليفَ بالأعمالِ الشاقّةِ لا يقَعُ موقعَ القَبُولِ إلا إذا كان مقرونًا بالوَعْدِ والوعيد، وهما لا يؤثِّرانِ إلا عندَ القَطْعِ بغايةِ كمالِ مَن صَدَرَ عنه الوعدُ والوعيد[1].

قولُه: (﴿وَأَن تَقُومُوا﴾ **مجرورٌ كـ﴿ٱلْمُسْتَضْعَفِينَ﴾**). قال أبو البقاء: ﴿ٱلْمُسْتَضْعَفِينَ﴾ عطفٌ على المجرورِ في ﴿يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ﴾، وكذلك ﴿وَأَن تَقُومُوا﴾، وهذا أيضًا عطفٌ على الضميرِ المجرورِ مِن غيرِ إعادةِ الجارِّ، وقد ذكَرَه الكوفيُّونَ، ويَجوزُ أن يكونَ منصُوبًا: عطفًا على مَوضِعِ ﴿فِيهِنَّ﴾ أي: ويُبيِّنُ لكم حالَ المستضعَفينَ، وبهذا التقديرِ يَدخُلُ في مذهبِ البَصْرِيِّين، والجيِّدُ أن يكونَ معطوفًا على ﴿يَتَٰمَى ٱلنِّسَآءِ﴾[2].

قولُه: (**بمعنى: ويَأمُرُكم أن تَقُوموا. وهُو خطابٌ للأئمة**) فيكونُ عطفًا على قولِه: ﴿يُفْتِيكُمْ﴾، يعني: يُفتي الأولياءَ والأوصِياءَ بما أفتاهم، ويَأمُرُ الأئمةَ أن ينظُروا إليهم ويتفَقَّدوا حالَهم ويَستوفُوا حقوقَهم منَ الأولياءِ في الميراث، ولا يُخَلُّوا أحدًا يَهتَضِمُهم في معنى الزَّواج، فقولُه: «أن يكونَ منصوبًا» أي: منصُوبًا بالاتّصالِ ونَزْعِ الخافِض، والمعنى على الأوّل: قل اللهُ يُفتيكُم أيُّها الأولياءُ في يتامَى النِّساءِ أن لا تَعضلوهُنَّ في النِّكاحِ وأن تَقُوموا لهُنَّ بالعَدْلِ والتسوِية، أو: اللهُ يُفتيكُم أيُّها الأوصِياءُ في اليتامَى بأنْ لا تتبَدَّلوا الخَبيث، وهُو اختزالُ أموالِهنَّ بالطيِّب، وهُو حِفظُها، وأن تقوموا فيها بالقِسط، أي: لا إفراطَ في النَّفَقةِ ولا تفريطَ فيها.

---

(١) «مفاتيح الغيب» (١١: ٢٣٢).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣٩٤).

[﴿وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ مِنۢ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَآ أَن يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًاۚ وَٱلصُّلْحُ خَيْرٌۗ وَأُحْضِرَتِ ٱلْأَنفُسُ ٱلشُّحَّۚ وَإِن تُحْسِنُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ ١٢٨]

﴿خَافَتْ مِنۢ بَعْلِهَا﴾: توقَّعتْ منه ذلك لِـما لاحَ لها مِن مَخايلِهِ وأَماراتِه.

والنُّشوز: أن يَتجافى عنها؛ بأن يَمنعَها نفْسَه، ونَفَـقَـتَه، والمودّةَ والرحمةَ التي بين الرَّجلِ والمرأة، وأن يُؤذِيَها بسَبٍّ أو ضَرْب. والإعراض: أن يُعرِضَ عنها؛ بأن يُقِلَّ مُحادَثتَها ومُؤانسَتَها، وذلك لبعضِ الأسباب؛ مِن طَعْنٍ في سِنّ، أو دَمامة، أو شيءٍ في خَلْقٍ أو خُلق، أو مَلالٍ، أو طُموحِ عَيْنٍ إلى أُخرى، أو غيرِ ذلك. فلا بأسَ بهما في أن يُصلِحا بينهما. وقُرِئَ: (يَصَّالَحَا) و(يَصَّلِحا) بمعنى: يَتَصالَحَا ويصطلحا، ونحوُ «اصَّلَحَ»: «اصَّبَرَ» في «اصْطَبَرَ». ﴿صُلْحًا﴾: في معنى مَصْدرِ كلِّ واحدٍ منَ الأفعالِ الثلاثة. ومعنى الصُّلح: أن يَتَصالحَا على أن تَطِيبَ له نَفْسًا عن القِسْمة أو عن بعضِها،

قـولُـه: (وقُـرِئَ: «يَصَّالحَا»). قـال صاحبُ «التيسير»: ﴿أَن يُصْلِحَا﴾، بضمِّ الياءِ وإسكانِ الصّادِ وكسرِ اللام: الكوفيُّون، والباقونَ: بفَتحِ الياءِ والصَّادِ واللامِ معَ تشديدِ الصَّادِ وإثباتِ ألفٍ بعدَها(١). وقال أبو البقاء: (يَصَّالَحَا) قُرِئَ بتشديدِ الصَّادِ وألفٍ بعدَها، وأصلُه: «يتَصالَحَا» فأُبدِلتِ التاءُ صادًا وأُدغِمت، و﴿صُلْحًا﴾ على هذا واقعٌ موقعَ «تَصَالُح»، ويُقرأُ بتشديدِ الصادِ من غيرِ ألف، وأصلُه يَصْتَلِحا فأُبدِلتِ التاءُ صادًا وأُدغِمت فيها الأُولى، وقُرِئَ: «يَصْطَلِحا» بإبدالِ التاءِ طاءً، و﴿صُلْحًا﴾ عليهما في موضعِ «اصطلاح»(٢).

والمصدرُ لم يتَغيَّرْ على القراءة، وإليه الإشارةُ بقولِه: «﴿صُلْحًا﴾ في معنى مصدرِ كلِّ واحدٍ منَ الأفعالِ الثلاثة».

---

(١) «التيسير في القراءات السبع» ص ٧٤، وانظر: «النشر في القراءات العشر» (٢: ٢٨٥)، و«إتحاف فضلاء البشر» (١: ٢٤٦).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣٩٥).

ـ كما فَعَلَتْ سَوْدةُ بنتُ زَمْعةَ حين كَرِهتْ أن يُفارِقَها رسولُ الله ﷺ، وعَرَفتْ مكانَ عائشةَ من قَلْبِه فوَهبَتْ لها يَوْمَها، وكما رُوِيَ: أنّ امرأةً أراد زوجُها أن يطلِّقَها لرَغْبَتِه عنها، وكان لها منه ولدٌ، فقالت: لا تطلِّقْني ودَعْني أقومُ على وَلَدي وتَقْسِمُ لي في كلِّ شهرَيْن. فقال: إن كان هذا يَصلُحُ فهو أحبُّ إليّ! فأَقرَّها ـ أو تَهَبَ له بعضَ المَهْرِ، أو كلَّه، أو النَّفقةَ، فإن لم تفعَلْ فليسَ له إلّا أن يُمسِكَها بإحْسان، أو يُسرِّحَها. ﴿وَٱلصُّلۡحُ خَيۡرٞ﴾ مِنَ الفُرْقة، أو من النُّشوزِ والإعراضِ وسُوءِ العِشْرة؛ أو: هو خيرٌ من الخُصومةِ في كلِّ شيء، أو: الصُّلحُ خيرٌ من الخُيُور، كما أنّ الخُصومةَ شرٌّ من الشُّرور. وهذه الجُمْلةُ اعتِراض، وكذلك قولُه: ﴿وَأُحۡضِرَتِ ٱلۡأَنفُسُ ٱلشُّحَّۚ﴾، ومعنى

قولُه: (كما فعلَتْ سَودةُ بنتُ زَمْعةَ)، رَوَينا عن التِّرمذي، عن ابنِ عبّاس: خَشِيَتْ سَوْدةُ أن يُطَلِّقَها رسُولُ الله ﷺ، فقالت: لا تُطلِّقْني، أمسِكْني واجعَلْ يومي لعائشة، ففَعَل، فنزلَتِ الآية(١).

قولُه: (ودَعْني أقومُ) أي: أنا أقومُ، على الاستئناف.

قولُه: (إن كان هذا يَصلُحُ) أي: هذا الذي أومَأْتِ إليه إن كان مما يُصلِحُ بيني وبينَك ويرفَعُ الخلافَ الذي يقَعُ بينَ الزَّوجَيْن إذا فُقِدَ ما يُوافقُها منَ المحبةِ والمباشَرةِ وحُسنِ المعاشَرة؛ فهُو أحبُّ إليَّ، وعلى هذا حديثُ سَوْدةَ رضيَ اللهُ عنها.

قولُه: (خيرٌ منَ الخُيُور). قال المصنِّف: الخُيورُ وَرَدَ في كلامٍ فصيحٍ فاقتَديتُ به، وهُو قياسٌ واستعمال. قال القاضي: لا يجوزُ أن يُرادَ به التفضيلُ، بل بيانُ أنه مِنَ الخُيور، كما أنّ الخُصومةَ شرٌّ منَ الشُّرور(٢).

قولُه: (﴿وَأُحۡضِرَتِ ٱلۡأَنفُسُ ٱلشُّحَّۚ﴾) قال الإمام: المعنى: أنّ الشُّحَّ جُعِلَ كالأمرِ المجاوِرِ

---

(١) أخرجه الترمذي (٣٠٤٠) عن ابن عباس، وأخرجه أيضًا الطيالسي (٢٦٨٣) والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧: ٢٩٧) والطبراني في «المعجم الكبير» (١١٥٨١).

(٢) «أنوار التنزيل» (٢: ٢٦٢).

إحضارِ الأنفُسِ الشُّحَّ: أنّ الشُّحَّ جُعِلَ حاضِرًا لها لا يَغِيبُ عنها أبدًا، ولا تَنفَكُّ عنه يَعْني: أنّها مَطْبوعةٌ عليه. والغَرَض: أنّ المرأةَ لا تكادُ تَسمحُ بقِسْمَتِها وبغيرِ قِسْمتها، والرَّجلَ لا تكادُ نفسَه تسمحُ بأن يقسِمَ لها وأن يُمسِكَها اذا رَغِبَ عنها وأحَبَّ غيرَها. ﴿وَإِن تُحْسِنُوا﴾ بالإقامةِ على نِسائكم، وإن كَرِهتُموهنَّ وأَحبَبْتُم غيرَهنَّ، وتَصبِرُوا على ذلك مُراعاةً لحقِّ الصُّحبة، ﴿وَتَتَّقُوا﴾ النُّشوزَ والإعراضَ وما يؤدِّي إلى الأذى والخُصومة؛ ﴿فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ مِنَ الإحسانِ والتقوى ﴿خَبِيرًا﴾ وهو يُثِيبُكم عليه. وكانَ عِمْرانُ بنُ حطّانَ الخارجيُّ مِن أَدَمِّ بَني آدمَ، وامرأتُه مِن أجمَلِهم،

للنفوسِ اللازمِ لها، يعني أنّ النَّفْسَ مطبوعةٌ على الشُّحّ[1]، وهذا معنى قولِ المصنِّف: «إنّ الشُّحَّ قد جُعِلَ حاضرًا لها لا يغيبُ عنها»، واللامُ في «لها» لضَعْفِ عملِ اسمِ الفاعل. قال أبو البقاء: «حَضَرَ» متَعدٍّ إلى مفعولٍ واحد، نحو: حضَرَ القاضيَ اليومَ امرأة، وبالهمزِ إلى مفعولَيْن: أحضَرتُ زَيْدًا الطعامَ، والمفعولُ الأوّلُ هاهنا ﴿الْأَنفُسُ﴾، أُقيم مقامَ الفاعل[2].

وأمّا معنى الاعتراضِ فهُو أنّ قولَه: ﴿وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾ تأكيدٌ لِما يَحُثُّهمُ اللهُ تعالى على الصُّلحِ بقولِه: ﴿أَن يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا﴾ وأنّ قولَه: ﴿وَأُحْضِرَتِ الْأَنفُسُ الشُّحَّ﴾ تأكيدٌ لِما في معنى الصُّلحِ بينَ الزَّوجَيْنِ في هذا المقام؛ وذلك أنّ كلًّا منَ الزَّوجينِ يَطلُبُ ما تَدعو إليه نفسُه وإليه الإشارةُ بقولِه: «إنّ المرأةَ لا تكادُ تسمَحُ بِقسمتِها وبغيرِ قسمتِها، والرجلُ لا تكادُ نفسُه تسمَحُ بأن يَقسِمَ لها وأن يُمسِكَها إذا رغِبَ عنها».

قولُه: (وبغيرِ قسمتِها) أي: أن تَهبَ له بعضَ المَهرِ أو كلَّه أو النَّفَقة، هذا رَدٌّ إلى أوّلِ الكلام، وهُو قولُه: «أن تَطيبَ نَفْسًا عنِ القِسمةِ، أو تَهَبَ له بعضَ المَهْرِ، أو كلَّه».

قولُه: (وهُو يُثيبُكم عليه) إشارةٌ إلى أنّ قولَه: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ جزاءٌ لقولِه: ﴿وَإِن تُحْسِنُوا﴾، وأنّ عِلمَ الله تعالى إذا تعَلَّقَ بعملِ العبدِ لا بدَّ أن يَجزيَه.

قال القاضي: أقام كونَه عالـمًا بأعمالِهم مقامَ إثابتِه إيّاهم عليها الذي هُو في الحقيقةِ

---

(١) «مفاتيح الغيب» (١١: ٢٣٧).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣٩٦).

فأَجالَتْ في وَجْهِه نَظَرَها يومًا ثُمَّ تابَعَتِ الحمدَ لله، فقال: مالكِ؟ قالت: حَمِدت اللهَ على أنّي وإيّاكَ مِن أهلِ الجنّة. قال: وكيف؟ قالت: لأنّك رُزِقتَ مِثْلي فشَكَرْتَ، ورُزِقتُ مِثْلَكَ فصَبَرتُ، وقد وَعَدَ اللهُ الجَنّةَ عبادَه الشاكرِينَ والصابرِين.

[﴿ وَلَن تَسْتَطِيعُوٓاْ أَن تَعْدِلُواْ بَيْنَ ٱلنِّسَآءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْۖ فَلَا تَمِيلُواْ كُلَّ ٱلْمَيْلِ فَتَذَرُوهَا كَٱلْمُعَلَّقَةِۚ وَإِن تُصْلِحُواْ وَتَتَّقُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾ ١٢٩]

﴿ وَلَن تَسْتَطِيعُوٓاْ ﴾: **ومُحالٌ** أن تَستطيعوا العَدْلَ ﴿بَيْنَ ٱلنِّسَآءِ ﴾ والتَّسويةَ حتى لا يَقَعَ مَيْلٌ البتَّةَ ولا زيادةٌ ولا نُقْصان فيما يَجِبُ لهنَّ؛ فرُفِعَ لذلك عنكم تَمامُ العَدْل وغايتُه، وما كُلِّفتُم منه إلّا ما تَستطيعونَ بشَرْطِ أن تَبْذُلوا فيه وُسْعَكم وطاقتَكم؛ **لأنّ تكليفَ ما لا يُستَطاعُ داخلٌ في حَدِّ الظُّلم**، ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّـٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴾ [فصلت: ٤٦]. وقيل: مَعْناه: أن تَعْدِلوا في المَحَبَّة. وعن النبيِّ ﷺ: **أنّه كانَ يَقْسِمُ بين نِسائِه، فيَعدِلُ**

جوابٌ لقولِه: ﴿وَإِن تُحْسِنُواْ وَتَتَّقُواْ ﴾ إقامةَ السببِ مقامَ المسبَّب(١).

قولُه: (﴿ وَلَن تَسْتَطِيعُوٓاْ ﴾ **ومُحال**)، قولُه: «ومحال» معنى قولِه: «لن»، كما قال في «المَصّ»: «﴿لَن تَرَىٰنِي ﴾ [الأعراف: ١٤٣]: تأكيدٌ وبيان؛ لأنّ المَنْفيَّ مُنافٍ لصِفاتِه»، كقولِه تعالى: ﴿لَن يَخْلُقُواْ ذُبَابًا ﴾ [الحج: ٧٣]، وإنّما كان مُحالًا لأنّ العَدْلَ ـ وهُو أنْ لا يقعَ مَيْلٌ البتَّةَ ـ مُتعذِّر؛ ولهذا كان رسُولُ الله ﷺ معَ جلالةِ شأنِه يَقسِمُ بينَ نسائه ويَعدِل، ويقول: «هذه قِسمتي فيما أملِك، فلا تؤاخِذْني فيما تَملِكُ ولا أملِك».

قولُه: (**لأنّ تكليفَ ما لا يستطاعُ داخلٌ في حدِّ الظُّلم**) فيه لطيفة، وهِي أنّ الأمرَ بالعَدْلِ هنا هُو تكليفُ ما لا يُستطاع؛ فكان الأمرُ بالعدلِ بينَهنَّ ظُلمًا، وفيه إشارةٌ إلى مذهبِه.

قولُه: (**أنه كان يَقسِمُ بين نسائه**) الحديث أخرَجه التِّرمذيُّ وأبو داودَ والنَّسائي(٢).

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٢٦٢).

(٢) أخرجه الترمذي (١١٤٠) والنسائي (٧: ٧٥) وأبو داود (٢١٣٦) وابن ماجه (١٩٧١) وأحمد =

ويقول: «هذه قِسْمَتي فيما أَمْلِكُ فلا تؤاخِذْني فيما تَمْلِكُ ولا أَمْلِكُ»، يعني المحبَّـةَ؛ لأنّ عائشةَ رَضِيَ اللهُ عنها كانت أحبَّ إليه. وقيل: **إنّ العَدْلَ بينهنّ** أمرٌ صَعْبٌ بالغٌ من الصُّعوبةِ حدًّا يُوهِمُ أنه غيرُ مُستطاع؛ لأنّه يَجِبُ أن يُسوَّى بينهنَّ في القِسْمةِ، والنَّفَقة، والتعهُّدِ، والنَّظَر، والإقْبال، والمُمالحَة، والمُفاكَهة، والمُؤانَسة، وغيرِها **ممّا لا يَكادُ الحَصْرُ يأتي مِن وَرائه**، فهو كالخارجِ مِن حدِّ الاستطاعة، هذا إذا كُنَّ محبوباتٍ كلُّهنّ، فكيفَ إذا مالَ القلبُ مع بَعْضِهن؟! ﴿فَلَا تَمِيلُواْ كُلَّ ٱلْمَيْلِ﴾: فلا تَجُوروا على المَرْغوب عنها كلَّ الجَوْر فتَمْنَعُوها قِسْمَتَها مِن غيرِ رِضًا منها. يعني: أنّ اجتنابَ كلِّ المَيْلِ ممّا هو في حَدِّ اليُسْرِ والسَّعة، فلا تُفرِّطوا فيه إن وَقَعَ منكم التَّفريطُ في العَدْلِ كلِّه، **وفيه ضَرْبٌ مِنَ التَّوبيخ**. ﴿فَتَذَرُوهَا كَٱلْمُعَلَّقَةِ﴾: وهيَ التي ليست بذاتِ بَعْلٍ ولا مُطلَّقة، قال:

هل هيَ إلّا حِظَةٌ أَوْ تَطليقْ ... أَوْ صَلَفٌ أَوْ بين ذاك تَعْلِيقْ

قولُه: (**إنّ العَدْلَ بينَهن**) هُو[1] عطفٌ على قولِه: «ومُحالٌ أن تستطيعوا»، والحاصلُ أنّ المرادَ بقولِه: ﴿وَلَن تَسْتَطِيعُوٓاْ﴾ إمّا أنه محال، أو أنه صَعْب.

قولُه: (**ممّا لا يكادُ الحَصْرُ يأتي مِن ورائه**) تمثيلٌ، أي: يُحيطُ به إحاطةً تامةً كما يُحيطُ المُصبِّحُ بالعدوِّ، كقولِه تعالى: ﴿وَٱللَّهُ مِن وَرَآئِهِم مُّحِيطٌۢ﴾ [البروج: ٢٠].

قولُه: (**وفيه ضَرْبٌ منَ التوبيخ**)، أي: في قولِه: ﴿فَلَا تَمِيلُواْ كُلَّ ٱلْمَيْلِ﴾ لِما يُفهَمُ منهُ أنّ بعضَ المَيْلِ غيرُ مَنهيٍّ عنه، وهُو ما لا يَدخُلُ تحتَ الوُسْع، فإنّ ما لا يُدرَكُ كلُّه لا يُترَكُ كلُّه! يعني: إذا كان اجتنابُ كلِّ المَيْلِ في حدِّ اليُسْرِ فلمَ تُفرِّطونَ في ذلك؟ وحينَ رَخَّصَ لكم بعضَ المَيْلِ فلمَ لا تُنصِفونَ مِن أنفُسِكم وتُقصِّرونَ في المأمور؟

قولُه: (**هل هِي إلا حِظَةٌ؟**)[2] قيل: الضميرُ للقصة، أي: لا تكونُ قصةُ هذه المرأةِ إلا

= (٢٥١٥٤) وصحّحه ابن حبان (٤٢٠٥) من حديثِ عائشة رضي الله عنها.

(١) قوله: «هو» ساقط من (ط).

(٢) البيت لبنت الحمارِس، انظر: «لسان العرب» (١٥: ٣٦٤) و«تاج العروس» (٤٠: ٥٣٩).

وفي قراءةِ أُبـيٍّ: (فتذَرُوها كالمَسْجونة)، وفي الحديث: «**مَن كانت له امْرَأتانِ** يَمِيلُ مع إحداهُما جاءَ يومَ القِيامةِ وأَحَدُ شِقَّيْهِ مائلٌ».

ورُوِيَ: أنّ عمرَ بنَ الخطَّاب رَضِيَ الله عنه بَعَثَ إلى أزواجِ رسولِ الله ﷺ بمال، فقالت عائشةُ رَضِيَ الله عنها: أَإلى كلِّ أزواجِ رسولِ الله ﷺ بَعَثَ عمرُ مِثْلَ هذا؟ قالوا: لا، بَعَثَ إلى القُرَشيَّاتِ بمِثْلِ هذا وإلى غيرِهنَّ بغيره. فقالت: **ارفعْ رأسَك!** فإنّ رسولَ الله ﷺ كانَ يَعدِلُ بيننا في القِسْمةِ بمالِه ونفْسِه! فرجع الرسولُ فأخْبَرَه، فأتَمَّ لهنَّ جميعًا. وكان لمعاذٍ امرأتانِ فإذا كانَ عند إحْداهما لم يتوضَّأْ في بيتِ الأُخرى، فماتَتا بالطَّاعُون، فدفَنَهما في قبرٍ واحد. ﴿وَإِن تُصْلِحُواْ﴾ ما مضى مِن مَيْلِكم وتَدارَكوه بالتَّوبة، ﴿وَتَتَّقُواْ﴾ فيما يُستقبَل غفَرَ اللهُ لكم.

[﴿ وَإِن يَتَفَرَّقَا يُغْنِ ٱللَّهُ كُلًّا مِّن سَعَتِهِۦۚ وَكَانَ ٱللَّهُ وَٰسِعًا حَكِيمًا ﴾ ١٣٠]

وُقرِئَ: (وإن يتفارقا) بمعنى: وإن يفارِقْ كلُّ واحدٍ منهما صاحبَه ﴿يُغْنِ ٱللَّهُ كُلًّا﴾: يرزُقْه زوجًا خيرًا من زَوْجِه، وعيشًا أهنأَ مِن عيشِه.

والسَّعة: الغِنى والمَقْدرة. والواسعُ: الغنيُّ المُقتدِر.

[﴿ وَلِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِۗ وَلَقَدْ وَصَّيْنَا ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ أَنِ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ وَإِن تَكْفُرُواْ فَإِنَّ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِۚ وَكَانَ ٱللَّهُ غَنِيًّا

هذه الأشياءَ المذكورة، وقيل: التقديرُ: هل حالُها إلا هذه الأمورُ؟ الحِظَةُ والحَظْوةُ: أن تَحظوَ المرأةُ عندَ زوجِها وأخيها، والصلفُ: ضدُّ ذلك، وفي تقسيمِه تعقيد.

قولُه: (**مَن كانت لهُ امرأتانِ**) الحديث مُخَرَّجٌ في «سُنن» أبي داود والتِّرمذي[1].

قولُه: (**ارفَعْ رأسَك**) كنايةٌ عن التنبيهِ والاستيقاظ، أي: تفطَّنْ لِما تَفعَل.

---

(١) أخرجه أبو داود (٢١٣٥) والترمذي (١١٤١) عن أبي هريرة. وأخرجه أيضًا ابن ماجه (١٩٦٩) والنسائي (٣٩٤٢) وأحمد (٧٩٢٣) وابن حبان (٤٢٠٧).

حَمِيدًا ﴿ وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا ﴿ إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ أَيُّهَا النَّاسُ وَيَأْتِ بِآخَرِينَ وَكَانَ اللَّهُ عَلَى ذَٰلِكَ قَدِيرًا ﴾ [١٣١-١٣٣]

﴿مِن قَبْلِكُمْ﴾: متعلِّقٌ بـ﴿وَصَّيْنَا﴾، أو بـ﴿أُوتُوا﴾. ﴿وَإِيَّاكُمْ﴾: عطفٌ على ﴿الَّذِينَ أُوتُوا﴾. و﴿الْكِتَابَ﴾: اسمٌ للجِنْس يَتناوَلُ الكُتبَ السَّماوية. ﴿أَنِ اتَّقُوا﴾: بأنِ اتَّقُوا، أو تكونُ ﴿أَنِ﴾ المفسِّرَةَ؛ لأنّ التوصيةَ في معنى القول. وقولُه: ﴿وَإِن تَكْفُرُوا فَإِنَّ لِلَّهِ﴾ عطفٌ على ﴿اتَّقُوا﴾؛ لأنّ المعنى: **أَمَرْناهم وأَمَرْناكم بالتقوى، وقلنا لهم ولكم: إن تكفُروا فإنّ لله،** ....

قولُه: (**أمَرْناهم وأمَرْناكم بالتّقوى وقُلنا لهم ولكم: إنْ تكفُروا**) يؤذِنُ أنّ قولَه: ﴿وَإِن تَكْفُرُوا﴾ مَقُولٌ للقولِ المحذوف، والجملةُ معطوفةٌ على جُملةِ ﴿وَصَّيْنَا﴾ مع معمولِه، ثُم قولُه: ﴿وَإِن تَكْفُرُوا﴾ عطفٌ على ﴿اتَّقُوا﴾ مخالفٌ لذلك، ويُمكنُ أن يقالَ: إنه مِن بابِ قولِه:

عَلَفتُها تِبنًا وماءً بارِدًا(١)

إذْ لا يجوزُ أن يقال: أمَرْناكم أن تكفُروا فإن لله. فإن قلتَ: ولِمَ كرَّرَ «أمرنا» وقد قال: «﴿وَإِيَّاكُمْ﴾ عطفٌ على ﴿الَّذِينَ﴾». وقال أبو البقاء: وحُكمُ الضّميرِ المعطوفِ الانفصال(٢). وقدَّرَ صاحبُ «الكشف»: وَصَّيناهُم وإيّاكم(٣)؟ قلتُ: ليُنبِّهَ على أنّ العطفَ مِن بابِ التقديرِ لا الانسحاب؛ إيذانًا بتكريرِ الوصِيةِ وأنها توصيةٌ غِبَّ توصِيةٍ على تكريرِ الأزمنة، ولم تكنْ توصيةً واحدةً، وإليه الإشارةُ بقولِه تعالى: ﴿وَلَقَدْ وَصَّيْنَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ منَ الأُممِ السالفةِ ووَصَّيناكم، وينصُرُه قولُه تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ الدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰ أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ﴾ [الشورى: ١٣]. وقولُه: «وأمَرْناهم بالتقوى» يُؤذِنُ أنَّ ﴿أَنِ﴾ في قولِه: ﴿أَنِ اتَّقُوا﴾ مصدريَّةٌ وقد

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣٩٦).

(٣) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ٣٢٦).

والمعنى: إنّ لله الخَلْقَ كلَّه، وهو خالقُهم ومالِكُهم والمُنعِم عليهم بأَصْناف النِّعَم كلِّها،

دَخلتْ على الأمر، وهُو جائز؛ قال في سورة يونُس في قولِه تعالى: ﴿ وَأَنْ أَقِمْ وَجْهَكَ ﴾ [يونس: ١٠٥]: «وقد سَوَّغَ سِيبويهِ أن يوصَلَ «أنْ» بالأمرِ والنَّهي، وشَبَّه ذلك بقولِهم: أنت الذي تفعَلُ»(١).

قولُه: (**والمعنى: إنّ للّـهِ الخَلْقَ كلَّه**) هذا شروعٌ في التفسير، وفي نظمِ التركيبِ وخاصيّتِه. اعلَمْ أنّ في قولِه تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ إثباتَ الصِّفَةِ للّـهِ تعالى المقتضيةِ أن يترتبَ عليها حُكمٌ له شأن، وقولُه: ﴿وَلَقَدْ وَصَّيْنَا ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ...﴾ إلى آخِره متضمِّنٌ للأمرِ بالتقوى، والنَّهيِ عنِ الكُفر، وهُو صَالحٌ لأنْ يترتبَ على الوَصْف؛ لأنه مناسِبُه، لكنّ الواوَ التي في قولِه: ﴿وَلَقَدْ وَصَّيْنَا﴾ مانِعةٌ من الترتيب، والصِّفةُ داعيةٌ إلى أنّ المُقتضَى يجبُ أن يكونَ أكثرَ ممّا ذَكرَ؛ فوجَبَ تقديرُ معطوفٍ عليه مرتَّبٍ على الوَصْفِ بالفاءِ ليُعطَفَ ﴿وَلَقَدْ وَصَّيْنَا﴾ عليه؛ فيتمَّ به الغَرَض، ومِثلُه في هذا الاعتبارِ قولُه تعالى: ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ عِلْمًا ۖ وَقَالَا ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ [النمل: ١٥]؛ لأنّ شُكرَ نعمةِ العلمِ تقتضي أكثرَ منَ القولِ اللِّساني، ثُمّ المناسبُ بعدَ ذلك أنْ يُنزَّلَ مطلَقُ قولِه: ﴿ وَلِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ معَ ما فيه مِن معنى الاختصاصِ بتقديمِ الظَّرفِ وتكريرِ «ما» والجارِّ والتعميمِ فيه على معنًى يشتملُ على المقدَّرِ والمذكور، والمصنِّفُ اعتبرَ كلَّ هذه المعاني في تقديرِه؛ حيثُ قال: «إنّ لله الخَلْق، وهُو خالقُهم ومالكُهم والمُنعِمُ عليهم بأصنافِ النِّعمِ كلِّها، فحقُّه أن يكونَ مطاعًا في خَلْقِه غيرَ مَعْصيٍّ، يتّقونَ عقابَه ويَرجُونَ ثوابَه»، ثم قولُه تعالى: ﴿فَإِنَّ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ وقَعَ جوابًا لقولِه: ﴿وَإِن تَكْفُرُوا۟﴾ لبيانِ المبالغةِ في التوصِيةِ على ما يُعطيه المعطوفُ معَ المعطوفِ عليه منَ المعنى السابق؛ فيجبُ لذلك حَمْلُ ﴿وَإِن تَكْفُرُوا۟﴾ على الكُفرِ بالله الذي هُو كفرانٌ لتلكَ النِّعمةِ السابقةِ مِن تَرْكِ توحيدِه وعبادتِه وإماطةِ تَقْواه وحَمْلُ جوابِه على معنًى يطابِقُه، وذلك قولُه: «فإنّ لله في سَماواتِه وأرضِه، مَن يُوحِّدُهُ ويَعبُدُهُ ويتّقيه» أي: يشكُرُه ويحمَدُه، ثم جاء بقولِه: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَنِيًّا حَمِيدًا﴾ تذييلًا له.

---

(١) زاد في (ص) و(غ) قوله: «قوله».

فحقُّه أن يكونَ مُطاعًا في خَلْقِه غيرَ معصيٍّ، يتَّقُون عِقابَه ويَرْجُون ثوابَه.

﴿وَلَقَدْ وَصَّيْنَا ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَـٰبَ﴾ مِنَ الأُمَمِ السالفةِ، ووصَّيناكم ﴿أَنِ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ﴾ يعني: أنها وصيّةٌ قديمةٌ ما زالَ يُوصِي اللهُ بها عِبادَه، لستُم بها مَخْصُوصِين؛ لأنَّهم بالتقوى يَسْعَدون عنده، وبها يَنالُون النَّجاةَ في العاقبة. وقُلْنا لهم ولكم: إن تَكفُروا فإنّ للّٰهِ في سماواتِه وأَرْضِه من الملائكةِ والثَّقلَيْن مَن يوحِّدُه ويتَّقِيْه ويعبدُه، ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ﴾ مع ذلك ﴿غَنِيًّا﴾ عن خَلْقِه وعن عِبادتِهم جميعًا مُستحِقًّا لأَن يُحمَدَ لكثرةِ نِعَمِه وإن لم يَحمَدْه أحدٌ منهم. وتكريرُ قولِه: ﴿لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ تقريرٌ لِـما هو موجِبٌ تَقْواه؛ ليَتَّقُوه فيُطِيعُوه ولا يَعْصُوه؛ ....

فظَهَرَ مِن هذا البيانِ تقييدُ قولِه: ﴿وَلِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ في الموضِعَيْن بحَسَبِ المقامَيْن، بقِيَ الثالثُ فيُحمَلُ على القُدرةِ الكاملةِ المختصّةِ به تعالى ليكونَ قولُه: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلًا﴾ تذييلًا، والجملةُ كالتكميلِ لقولِه: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَنِيًّا حَمِيدًا﴾ وإن لم يذهبْ إليه فيُضَمُّ معَها صِفةُ المقدرةِ ويكونُ كالتخلُّصِ منها إلى قولِه تعالى: ﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ أَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾، فإنه كما قال: «وهذا غضَبٌ عليهم وتخويفٌ وبيانٌ لاقتدارِه» إن لم يتَّقُوا ولم يَشكروا. قال صاحبُ «النِّهاية»: يقال: وَكَلَ فلانٌ فلانًا: إذا استكْفاه أمرَه ثقةً بكفايتِه أو عَجْزًا عنِ القيامِ بأمرِ نفسِه، والوكيلُ في أسماءِ الله تعالى: هُو القيِّمُ والكفيلُ بأرزاقِ العباد، وحقيقتُه أنه يَستقلُّ بالأمرِ الموكولِ إليه.

قال القاضي: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلًا﴾ راجعٌ إلى قولِه: ﴿يُغْنِ ٱللَّهُ كُلًّا مِّن سَعَتِهِۦ﴾ [النساء: ١٣]، فإنه تعالى توَكَّلَ بكفايتِهما، وما بينَهما تقريرٌ لذلك(١).

وقلتُ: ليس بذاك؛ لأنّ الآياتِ على ما سَبَقَ في بيانِ التوصِيةِ في التقوى والتمسُّكِ بالتوحيدِ، والاشتغالِ بالعبادةِ وكِلَةِ الأمورِ إلى موكِّلِها والعزوفِ عن دارِ الغرورِ والإنابةِ إلى دارِ الخلودِ، وغيرِ ذلك منَ الفنونِ المختلفةِ إلى خاتمةِ السورة، وكلٌّ منَ القرائنِ تذييلٌ لِما ذُيِّلَ به كما مَرّ، تعمّ الكلّ، تقريرٌ لِما سَبَقَ مِن مُفتَتَحِ السورة.

---

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٢٦٤).

لأنّ الخشيةَ والتقوى أصلُ الخيرِ كلِّه. ﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾: يُفْنِكم ويُعذِّبكم كما أَوْجَدكم وأَنْشأكم، ﴿وَيَأْتِ بِآخَرِينَ﴾: ويوجِدْ إِنْسًا آخرين مكانكم، أو خَلْقًا آخرين غيرَ الإنْس، ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلَىٰ ذَٰلِكَ﴾ مِنَ الإعْدام والإيجاد ﴿قَدِيرًا﴾: بليغَ القُدرة، لا يَمتنعُ عليه شيءٌ أراده. وهذا غضبٌ عليهم وتَخْويفٌ وبيانٌ لاقتدارِه.

وقيل: هو خِطابٌ لمن كان يُعادي رسولَ الله ﷺ مِنَ العَرَب، أي: إن يشأْ يُمِتكم ويأتِ بناسٍ آخَرين يُوالُونه.

ويُروى: أنَّها لـمّا نَزلتْ ضَرَبَ رسولُ الله ﷺ بيدِه على ظَهْرِ سَلْمانَ وقال: «إنهم قومُ هذا» يريدُ أَبْناءَ فارِس.

[﴿مَّن كَانَ يُرِيدُ ثَوَابَ الدُّنْيَا فَعِندَ اللَّهِ ثَوَابُ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ۚ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ ١٣٤]

﴿مَّن كَانَ يُرِيدُ ثَوَابَ الدُّنْيَا﴾: كالمُجاهِدِ يريدُ بجِهادِه الغَنيمةَ ﴿فَعِندَ اللَّهِ ثَوَابُ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾: فما له يطلبُ أحدَهما دون الآخر، والذي يطلبُه أخسُّهما؟! ....

قولُه: (لأنّ الخَشيةَ والتقوى أصلُ الخيرِ كلِّه)، هذا تعليلٌ للتقرير، أي: كَرَّرَ موجِبَ التقوى، وهُو كونُه مالكًا للسماواتِ والأرض؛ ليُقرِّرَ موجَبَه وهُو التقوى.

قولُه: (وقيل: هُو خطابٌ لمن يُعادي رسُولَ الله ﷺ)، وعلى الأولِ كان خطابًا عامًّا تابعًا للكلامِ السابق، وتقريرُ المعنى التهديدُ والوعيدُ كما مَرَّ، وإنّما قال: «بليغ القُدرةِ لا يَمتنِعُ عليه شيءٌ أراده» لمجيءِ «قديرٍ» على «فَعيل»، ولتخصيصِ الاسمِ الجامع وإتْيانِ ﴿ذَٰلِكَ﴾ والمشارُ إليه قريب، والجملةُ تذييل.

قولُه: (فما له يطلُبُ أحدَهما دونَ الآخَرِ والذي يَطلُبُه أخسُّهما؟) هذا التوبيخُ والإنكارُ مُستفادٌ مِن إيقاعِ قولِه: ﴿فَعِندَ اللَّهِ ثَوَابُ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ جزاءً للشَّرط، ولا يَستقيمُ أنْ يقَعَ جزاءً إلا بتقديرِ الإخبارِ والإعلامِ المتضمِّنِ للتوبيخِ والتقريع؛ لأنّ الجزاءَ ينبغي أن يكونَ مسبَّبًا عنِ الشَّرط، بأن يُقال: إنّ مَن جاهَدَ أو تعلَّمَ العلمَ أو أنفَقَ مالَه أو عَمِلَ عملًا

....

يريدُ به الغنيمةَ أو الصِّيتَ أو الرِّياءَ يوجبُ أن يوبَّخَ ويُنكَرَ عليه بأنْ يقالَ في حقِّه: ما هذه الدَّناءةُ والضَّعَةُ؟ أرَضِيتَ بالخسيسِ الفاني وتَركتَ الرفيعَ الباقي؟ ما لك لا تريدُ بذلك وجهَ الله تعالى وطلبَ مَرْضاتِه ليَمنحَكَ ما تريدُه ويتَّبِعَه هذا الخسيسُ أيضًا راغمًا أنفُه؟

رَوَينا في «مسندِ أحمدَ بنِ حَنْبل» عن زيدِ بنِ ثابت: سَمِعتُ رسُولَ الله ﷺ يقول: «مَن كان همُّه الآخِرةَ جَمَعَ اللهُ شَمْلَه، وجعَلَ غِناهُ في قلبِه، وأتَتْه الدُّنيا وهِي راغِمة، ومَن كانت نيَّتُه الدُّنيا فَرَّقَ اللهُ عليه ضَيْعَته، وجعَلَ فقْرَه بينَ عينَيْه، ولم يأتِه منَ الدنيا إلا ما كُتِبَ له»[1].

فالآيةُ عامةٌ تقتضي أكثرَ منَ المذكور، وإنّما خصَصْنا المذكوراتِ بالذِّكرِ تأسِّيًا بالحديثِ المشهور، وهُو ما رَوَينا عن مُسلمٍ والتِّرمذيِّ والنَّسائي، عن أبي هريرةَ رَضِيَ اللهُ عنه: سَمِعتُ رسُولَ الله ﷺ يقول: «أولُ الناسِ يُقضَى عليه يومَ القيامةِ رجلٌ استُشهِد، فأُتِيَ به، فعرَّفَه نِعَمَه فعرَفها، قال: فما عَمِلتَ فيها؟ قال: قاتَلتُ فيكَ حتى استُشهِدت، قال: كذَبْتَ! ولكنّك قاتَلتَ لأنْ يُقال: جريء، فقد قيل، ثم أُمِرَ به فسُحِبَ على وجهِه حتى أُلقِيَ في النار، ورجلٌ تَعلَّم العِلمَ وعَلَّمَه وقرأَ القرآن، فأُتِيَ به، فعرَّفَه نِعَمَه فعرَفَها، قال: فما عَمِلتَ فيها؟ قال: تعلَّمتُ العِلمَ وعلَّمتُه وقرأتُ فيك القرآن، قال: كذَبْت! ولكنّك تعلَّمتَ ليُقال: عالم، وقرأتَ القرآنَ ليُقال: هو قارئ، فقد قيل، ثُم أُمِرَ به فسُحِبَ على وجهِه حتى أُلقِيَ في النار، ورجلٌ وَسَّعَ اللهُ عليهِ وأعطاه مِن أصنافِ المالِ كلِّه، فأُتِيَ به فعرَّفَه نِعَمَه فعَرَفَها، قال: فما عَمِلتَ فيها؟ قال: ما تركْتُ مِن سبيلٍ تُحبُّ أن يُنفَقَ فيها إلا أنفقْتُ فيها لك، قال: كذَبْت! ولكنّك فعَلتَ ليقال: هُو جَواد، فقد قيل، ثُم أُمِرَ به فسُحِبَ على وجهِه حتى أُلقِيَ في النار»[2]. وإنّما خَصَّ المصنِّفُ المجاهدَ بالذِّكرِ لأنه أقدَمُهم؛ لأنّ بذْلَ الرُّوحِ والمالِ أقربُ إلى الرِّياء.

---

(١) أخرجه أحمد (٢١٦٣٠) عن زيد بن ثابت. وأخرجه أيضًا ابن أبي عاصم في الزهد (١: ٧٩) وتمام الرازي في «الفوائد» (٢: ١٧٥) وابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (١: ٨٧).

(٢) أخرجه مسلم (٥٠٣٢) عن أبي هريرة.

لأنّ مَن جاهد لله خالِصًا لم تُخطِئْه الغَنيمةُ، وله مِن ثَوابِ الآخرة ما الغنيمةُ إلى جَنْبِه كَلَا شيءٍ! والمعنى: فعند اللّـهِ ثوابُ الدنيا والآخرةِ له **إنْ أرادَه، حتى يتعلّق الجزاءُ بالشَّرْط.**

[﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَوِ ٱلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ ۚ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ۖ فَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلْهَوَىٰٓ أَن تَعْدِلُوا۟ ۚ وَإِن تَلْوُۥٓا۟ أَوْ تُعْرِضُوا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ ١٣٥]

﴿قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ﴾: **مُجتهِدين في إقامةِ العَدْل حتى لا تـجُوروا** ﴿شُهَدَآءَ لِلَّهِ﴾: تُقيمون شهاداتِكم لوَجْهِ الله كما أُمِرْتُم بإقامتها، ﴿وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ﴾: ولو كانت الشَّهادةُ على أنفُسِكم أو آبائِكم أو أقارِبكم. فإن قلتَ: الشهادةُ على الوالدَيْن والأقربِينَ أن تقول: أشهدُ أنّ لفُلانٍ على والِدَيَّ كذا، أو على أقاربي، فما معنى الشَّهادةِ على نَفْسِه؟

قولُه: (**إنْ أرادَه، حتّى يتعلَّقَ الجزاءُ بالشَّرط**) يعني: لا بدَّ مِن تقديرِ هذا لبيانِ الرَّبط؛ وذلك بتقديرِ الضميرِ العائدِ منَ الجزاءِ إلى الشَّرط، وقولُه تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾ تذييلٌ بمعنى التوبيخ، يعني: كيف يُرائي المرائي وإنّ اللهَ سميعٌ بما يهجِسُ في خاطِره ويَسمعُ ما تأمرُه دواعيه، بصيرٌ بأحوالِه كلِّها ظاهِرِها وباطنِها فيُجازيه على ذلك؟

قولُه: (﴿قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ﴾: **مجتهدينَ في إقامةِ العَدْلِ حتّى لا تـجُوروا**). **الراغب**: أمَرَ اللهُ تعالى كلَّ إنسانٍ بمراعاةِ العَدَالة، ونبَّه بلفظِ ﴿قَوَّٰمِينَ﴾ على أنّ ذلك لا يكفي مرّةً أو مرَّتَيْن؛ بل يجبُ أن يكونَ على الدوام، فالأمورُ الدِّينيةُ لا اعتبارَ بها ما لم تكنْ على الدّوام، ومَن عَدَلَ مرةً أو مَرَّتَيْنِ لا يكونُ في الحقيقةِ عادلًا[(١)]، وجَعَلَهم شُهَداءَ لله؛ تعظيماً لمراعاةِ العَدالة، وأنهم بالحِفظِ لها يَصِيرونَ من شُهَداءِ الله، وانتصابُ ﴿شُهَدَآءَ﴾ على الحالِ لقولِه: ﴿قَوَّٰمِينَ﴾ أو صفةٌ لها، أو يكونُ ﴿قَوَّٰمِينَ﴾ حالًا و﴿شُهَدَآءَ﴾ خبرَ كان[(٢)].

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٤: ١٩٠).
(٢) المصدر السابق (٤: ١٩٣).

قلتُ: هي الإقرارُ على نفْسِه؛ لأنّه في معنى الشهادةِ عليها بإلزامِ الحقِّ لها. ويجوزُ أن يكونَ المعنى: وإن كانت الشهادةُ وَبالًا على أنفُسِكم أو على آبائكم وأقارِبِكم؛ وذلك أن يَشهَدَ على مَن يُتوقَّعُ ضَرَرُه مِن سلطانٍ ظالمٍ أو غيرِه. ﴿إِن يَكُنْ﴾: إن يكن المشهودُ عليه ﴿غَنِيًّا﴾ فلا يَمنع الشَّهادةَ عليه لِغِناه طَلَبًا لرِضاه، ﴿أَوْ فَقِيرًا﴾ فلا يَمْنَعْها ترحُّمًا عليه، ﴿فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾: بالغنيِّ والفقير، أي: بالنَّظَرِ لهما وإرادةِ مَصْلحتِهما، ولولا أنّ الشهادةَ عليهما مصلحةٌ لهما لَـما شَرَعَها؛ لأنّه أنظَرُ لعبادِه مِن كلِّ ناظر. فإن قلتَ: لِـمَ ثُنِّيَ الضَّميرُ في ﴿أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾؟ وكان حقُّه أن يُوحَّد؛ لأنّ قولَه ﴿إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا﴾ في معنى: إن يكُنْ أحدُ هذَيْن. قلتُ: قد رَجَعَ الضميرُ **إلى ما دلَّ عليه قولُه: ﴿إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا﴾ لا إلى المذكورِ**؛ فلذلك ثُنِّيَ ولم يُفرَدْ، وهو جنسُ الغنيِّ وجنسُ الفَقير، كأنّه قيل: فاللهُ أَوْلى بجنسَيِ الغنيِّ والفقير، أي: بالأغنياءِ والفُقراء. وفي قراءة أُبَيٍّ: (فاللهُ أَولى بِهِمْ)، **وهي شاهدةٌ على ذلك**. وقرأ عبدُ الله: (إنْ يكن غنيٌّ أو فقيرٌ)

قولُه: (**إلى ما دَلَّ عليه قولُه تعالى: ﴿إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا﴾، لا إلى المذكور**). قال أبو البقاء: اسمُ «كان» مضمَرٌ فيها دَلَّ عليه تقَدُّم ذكرِ الشَّهادة، أي: إن كان الخَصمُ أو كلُّ واحدٍ منَ المشهودِ عليه والمشهودِ له، وذلك أنّ كلَّ واحدٍ منهما يجوزُ أن يكونَ غنيًّا وأن يكونَ فقيرًا، وقد يكونانِ غنيَّيْنِ وقد يكونانِ فقيرَيْن؛ فلمّا كانتِ الأقسامُ عندَ التفصيلِ على ذلك ولم تُذكَرْ، أتى بـ﴿أَوْ﴾ ليَشمَلَ على هذا التفصيل، فعلى هذا الضميرُ في ﴿بِهِمَا﴾ عائدٌ على المشهودِ له والمشهودِ عليه على أيِّ وَصْفٍ كانا عليه لا على المذكور، وقيل: الضميرُ عائدٌ إلى ما دَلَّ عليه الكلام، والتقديرُ: فاللهُ أَوْلى بالغَنيِّ والفقير، لدَلالةِ الاسمَيْنِ عليه[1]. وخُلاصةُ مرادِ المصنِّفِ الذهابُ إلى التعميمِ في الجِنسَيْن ليَدخُلَ في العمومِ المرادِ دخولًا أوّليًّا.

قولُه: (**وهِي شاهدةٌ على ذلك**)، أي: قراءةُ أُبَيٍّ[2] شاهدةٌ على أنّ المرادَ الجِنس؛ لأنّ الجمعَ والمُطلَقَ يلتقيانِ في العموم؛ ولهذا فسَّر جِنسَي الفقيرِ والغنيِّ بـ«الأغنياءِ والفُقراء».

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣٩٧).

(٢) انظر: «البحر المحيط» (٣: ٣٧٠).

على «كان» التامّة. ﴿أَن تَعْدِلُواْ﴾ يَحتمِلُ العَدْلَ والعُدول، كأنّه قيل: فلا تَتَّبِعوا الهوى كراهةَ أن تَعدِلوا بين الناس، أو إرادةَ أن تَعدِلوا عن الحقِّ. ﴿وَإِن تَلْوُۥٓاْ أَوْ تُعْرِضُواْ﴾: وإن تَلْوُوا ألسنَتَكم عن شهادةِ الحقِّ أو حُكومةِ العَدْل، أو تُعرِضوا عن الشَّهادةِ بها عندكم وتَمْنَعوها. وقُرِئَ: (وإن تَلُوا أو تُعرِضوا)، بمعنى: وإن وَلِيتُم إقامةَ الشَّهادة أو أعرضتُم عن إقامتِها، ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ وبمُجازاتِكم عليه.

[﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِى نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِن قَبْلُ ۚ وَمَن يَكْفُرْ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا﴾ ١٣٦]

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾: خِطابٌ للمسلمين. ومعنى ﴿ءَامِنُواْ﴾: اثبُتوا على الإيمان وداوِموا عليه وازدادُوه. ﴿وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِن قَبْلُ﴾: المرادُ به جنسُ ما أنزل على الأنبياءِ قَبْله من الكُتب. والدليلُ عليه قولُه: ﴿وَكُتُبِهِۦ﴾. وقُرِئَ: (وكِتابِه) على إرادة الجِنْس. وقُرِئَ: ﴿نَزَّلَ﴾ و﴿أَنزَلَ﴾ على البناءِ للفاعل. وقيل: الخِطابُ لأهلِ

قولُه: (وقُرِئَ: ﴿وَإِن تَلْوُۥٓاْ﴾) الجماعةُ(١) إلّا ابنَ عامرٍ وحمزة(٢). قال أبو البقاء: ﴿وَإِن تَلْوُۥٓاْ﴾ يُقرأُ بواوَيْنِ الأولى منهما مضمومة، وهِي مِن: لَوَى يَلوِي، وتُقرأُ بواوٍ واحدةٍ ساكنة، وفيه وَجْهان؛ أحَدُهما: أصلُه «تَلْوُوا» كالقراءةِ الأولى، إلا أنه أَبدَلَ الواوَ المضمومةَ همزةً ثُمّ ألقَى حَرَكَتَها على اللام، والثاني: أنه مِن: وَلِيَ الشيءَ، أي: وإن تتولَّوا الحُكمَ أو تُعرِضوا عنه، أو: إن تتولَّوا الحقَّ في الحُكم(٣).

قولُه: (﴿نَزَّلَ﴾ و﴿أَنزَلَ﴾) قرأهما نافعٌ وعاصمٌ وحمزةُ والكِسَائي(٤).

---

(١) كذا في الأصول الخطية، ولو عكس المؤلفُ رحمه الله تعالى، فقال: «ابن عامر وحمزة، وقراءة الجماعة: ﴿وَإِن تَلْوُۥٓاْ﴾» لكان أحسن، بل هو الصواب، فالزمخشري هنا لا يتكلم عن قراءة الجماعة، وإنما يتكلم عن قراءة ابن عامر وحمزة، كما يدل عليه تفسيره لهذه القراءة.

(٢) انظر: «التيسير في القراءات السبع» ص ٧٤، «النشر في القراءات العشر» (٢: ٢٨٦).

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣٩٨).

(٤) «التيسير في القراءات السبع» ص ٧٤، «النشر في القراءات العشر» (٢: ٢٨٦).

الكتاب؛ لأنَّهم آمَنوا ببعضِ الكُتب والرُّسل وكَفَروا ببعض. ورُوِيَ: أنه لعبدِ الله ابن سَلام، وأَسَدٍ وأُسيدٍ ابنَيْ كعب، وثعلبةَ بنِ قيس، وسَلام ابنِ أختِ عبدِ الله بنِ سَلام، وسَلَمةَ ابنِ أخيه، ويامِينَ بنِ يامين، أَتَوْا رسولَ الله ﷺ، وقالوا: يا رسولَ الله، إنّا نؤمِنُ بك وبكِتابِك وموسى والتوراةِ وعُزير، ونكفُرُ بما سِواه مِنَ الكُتبِ والرُّسل، فقال عليه الصلاة والسّلام: «بل آمِنوا بالله ورسُولِه محمّدٍ وكتابِه القرآنِ وبكلِّ كتابٍ كان قَبْلَه»، فقالوا: لا نفعلُ، فنزَلتْ، فآمَنوا كلُّهم. وقيل: هو للمُنافقين، كأنه قيل: يا أيُّها الذين آمَنوا نِفاقًا، آمِنُوا إخلاصًا. فإن قلتَ: كيف قيلَ لأهل الكتاب: ﴿وَٱلۡكِتَـٰبِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِن قَبۡلُ﴾ وكانوا مؤمنِينَ بالتَّوراةِ والإنجيل؟ قلتُ: كانوا مؤمنِينَ بهما فحَسْبُ، وما كانوا مؤمنينَ بكلِّ ما أُنزِلَ من الكُتب؛ فأُمِروا أن يُؤمِنوا بالجِنْس كلِّه؛ ولأنَّ إيمانَهم ببعض الكُتبِ لا يصحُّ إيمانًا به؛ لأنَّ طريقَ الإيمانِ به هو المُعجزة، ولا اختصاصَ لها ببَعْضِ الكُتب دونَ بعض، فلو كانَ إيمانُهم بما آمَنوا به لأجْلِ المُعجزة لآمَنوا به كلِّه، فحينَ آمَنُوا ببَعْضِه عُلِمَ أنهم لم يَعتَبِروا المعجزةَ؛ فلم يكن إيمانُهم إيمانًا، وهذا الذي أراد عزَّ وجلَّ في قولِه: ﴿وَيَقُولُونَ نُؤۡمِنُ بِبَعۡضٖ وَنَكۡفُرُ بِبَعۡضٖ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُواْ بَيۡنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ۞ أُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ حَقّٗا﴾ [النساء: ١٥٠-١٥١]. فإن قلتَ: لِمَ قيل: ﴿نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ﴾ و: ﴿أَنزَلَ مِن قَبۡلُ﴾؟ **قلتُ: لأنّ القرآنَ نزل مفرَّقًا منجَّمًا في عشرينَ سنةً بخِلاف الكُتبِ قَبْلَه**. ومعنى قولِه:

قولُه: (**لأنّ القرآنَ نَزَلَ مفرَّقًا [مُنجَّمًا] في عشرينَ سنة**)، والصحيحُ: في ثلاثٍ وعشرينَ سنة، رَوينا عنِ البخاريِّ ومسلم، عن ابنِ عبّاسٍ رَضِيَ اللهُ عنهما: أُنزِلَ على النبيِّ ﷺ وهُو ابنُ أربعينَ فمَكثَ ثلاثَ عشرةَ سنةً، ثُمّ أُمِرَ بالهجرةِ فهاجَرَ إلى المدينةِ فمَكَثَ بها عَشْرًا، ثُم توفِّي صَلَواتُ الله عليه وسَلامُه(١).

---

(١) أخرجه البخاري (٣٨٥١) ومسلم (٦٢٤٢) عن ابن عباس.

﴿وَمَن يَكْفُرْ بِاللَّهِ﴾ الآية: ومَن يكفُرْ بشيءٍ من ذلك ﴿فَقَدْ ضَلَّ﴾؛ لأنّ الكفرَ ببعضِه كفرٌ بكُلِّه، ألا تَرى كيف قُدِّم الأمرُ بالإيمان به جميعًا!

[﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ ءَامَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ ازْدَادُوا كُفْرًا لَّمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًا﴾ ١٣٧]

﴿لَّمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًا﴾: نفيٌ للغُفْران والهداية، وهي اللُّطفُ على سبيلِ المُبالغة التي تُعْطِيها اللام، ....

قولُه: (ومن يَكفُرْ بشيءٍ من ذلك) أي: منَ المذكورِ من قولِه: ﴿بِاللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾، يريدُ أنّ قولَه: ﴿وَمَن يَكْفُرْ﴾ تذييلٌ للكلام السابقِ وتأكيدٌ له؛ فيجبُ أن يكونَ جميعُ الكُفرِ مَنْفيًّا فيه ومَنْهيًّا عنه، كما أنّ المأمورَ في المُذَيَّلِ الإيمانُ بجميعِ ما يجبُ الإيمانُ به، وإليه الإشارةُ بقولِه: «ألا تَرى كيف قَدَّمَ الأمرَ بالإيمانِ به جميعًا؟» والضميرُ في «بِهِ» للمذكورِ، وليس بِهِ لِما أنه لم يَذكُرْ فيه الإيمانَ بالملائكةِ واليوم الآخِر. وأجيبُ أنّ الإيمانَ بالكتُبِ المنَزَّلةِ إيمانٌ بالملائكةِ الذين نَزَلوا بها ـ ولذلك كَرَّرَ «نَزَّلَ» ـ وإيمانٌ باليومِ الآخِرِ لاشتمالِ الكتُبِ عليه.

قولُه: (على سبيلِ المبالغةِ التي تُعطيها اللامُ). هذا يؤْذِنُ أنّ اللامَ زِيدَتْ في خَبَرِ «كانَ» لتأكيدِ النّفْيِ على المذهبِ الكوفيِّ، وطَعَنَ فيه أبو البقاءِ وقال في إعرابِ قولِه: ﴿مَّا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ﴾ [آل عمران: ١٧٩]: خبرُ ﴿كَانَ﴾ محذوفٌ، أي: ما كان اللهُ مُريدًا لأنْ يَذَر، ولا يجوزُ أن يكونَ الخبرُ ﴿لِيَذَرَ﴾؛ لأنّ الفعلَ بعدَ اللامِ ينتصبُ بـ«أنْ» فيصيرُ التقديرُ: ما كان اللهُ ليترُكَ المؤمنينَ على ما أنتُم عليه، وخبرُ «كان» هُو اسمُها في المعنى، وليس المترك هُو اللهَ تعالى. وقال الكوفيونَ: اللامُ زائدةٌ والخبرُ هُو الفعلُ، وهُو ضعيفٌ؛ لأنّ ما بعدَها قدِ انتصَبَ، فإن كان النصبُ باللامِ نفسِها فليستْ بزائدة، وإن كان بـ«أنْ» ففاسِد(١).

وقال صاحبُ «الإقليد» في جَوابِ سؤالٍ مشتمِلٍ على هذا المعنى: قولُك: لم أكنْ

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣١٤).

....

لأفعَلَ، نَفْيٌ لقولِك: ستَفعل[1]، فيجبُ أنْ يُضمِرَ «أنْ» ليتَمحَّضَ للاستقبال، وإنّما التزَمَ إضمارَها؛ لأنها قد زِيدتْ لتأكيدِ النّفْي، فقولُك: لم أكنْ لأفعلَ آكَدُ مِن: لم أكنْ أفعَلُ، فمعنى الأول: لم أكنْ للفعل، وفيه نفْيُ نفسِ الفعل، ومعنى الثاني نفْيُ إيجادِ الفعل، ونفْيُ إيجادِ الفعلِ لا يلزَمُ منه نفْيُ الفعلِ ولا ينعكس، فعُلِمَ أنّ اللامَ زائدةٌ، والزائدةُ مُستلزِمةٌ للمستقبَل، فناسَبَ إضمارُها.

أمّا قولُه: المصدرُ لا يقَعُ خبرًا عن الجُثّة. فجَوابُه: أنّ امتناعَ وقوعِ المصدرِ خبرًا عنِ الجُـثّةِ لعَدَمِ كونِه دالًّا بصيغتِه على فاعلٍ وعلى زمانٍ دونَ زمان. والفعلُ المُصدَّرُ بـ«أنْ» يَدُلُّ عليهما، فيجوزُ الإخبارُ به وإن لم يَـجُزْ بالمَصْدرِ، ولا سيّما وقدِ التزَمَ إضمارَ «أنْ» فضلةً ومنتظمًا في نمَطِ الفعلِ المحقَّقِ المتأوَّلِ باسم الفاعل. ويؤيِّدُ ما ذكَرْتُ لكَ منَ الفارقِ إطباقُهم عن آخِرِهم على الإخبارِ بالفعلِ المُصدَّرِ[2] بـ«أنْ» في خبرِ «عسَى»، نحو: عسى زيدٌ أن يخرُج، وإنّما جوَّزوا ذلك معَ امتناعِ استعمالِ المَصدرِ مَوضِعَ الفعل المُصَدَّر بـ«أنْ» هنالك. والإخبارُ إذَنْ بالفعلِ ودخولِ «أنْ»؛ ليكونَ علَمًا على المستقبَل؛ لأنّ «عسى» للإخبارِ بوقوعِ حادثٍ في الزمانِ المستقبَلِ معَ رجاء، فلا بدَّ أنْ يكونَ علَمًا للاستقبال.

وقلتُ: المبالغةُ على اختيارِ أبي البقاء[3] أيضًا حاصلة؛ لأنّ اللامَ تَستدعي مُقدَّرًا هُو عامِلُها، كما يقال: ما كان اللهُ مُريدًا لأنْ يَغفِرَ لهم، فإذا نَفَيْتَ إرادةَ الفعلِ لينتفيَ الفعلُ انتفاءً للسببِ لإرادةِ انتفاءِ المسبَّب؛ كان أبلغَ منَ انتفاءِ الفعلِ ابتداءً، كقولِه تعالى: ﴿أَتُنَبِّـُٔونَ ٱللَّهَ بِمَا لَا يَعۡلَمُ﴾ [يونس: ١٨].

اعلَمْ أنه قد مَرَّ في قولِه تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤۡمِنٍ أَن يَقۡتُلَ مُؤۡمِنًا﴾ [النساء: ٩٢] أنّ دخُولَ كان للمبالغةِ في نفْيِ الفعلِ الداخِلةِ هِي عليه لتقديرِ جهةِ نَفْيِه عمومًا باعتبارِ الكون، وخصُوصًا باعتبارِ الفعلِ المخصُوص، فهُو نفْيٌ مرَّتَيْن، وزِيدَ هاهنا اللامُ لمزيدِ إرادةِ التأكيد.

---

(١) في (ص): «مستفعل».

(٢) من قوله: «ولا سيما» إلى هنا ساقط من (ط).

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣٩٨).

والمرادُ بنَفْيِهما نفيُ ما يَقتضِيهما؛ وهو الإيمانُ الخالصُ الثابت، والمعنى: إنّ الذين تكرَّر منهم الارْتِدادُ وعُهِدَ منهم ازديادُ الكُفرِ والإصرار عليه يُستبْعَدُ منهم أن يُحدِثوا ما يستحقُّون به المغفرةَ ويستوجِبون اللُّطْفَ مِن إيمانٍ صحيح ثابت يَرْضاه الله؛ لأنّ قلوبَ أولئك ـ الذينَ هذا دَيْدَنُهم ـ قلوبٌ قد ضريت بالكفرِ ومَرَنَتْ على الرِّدَّة، وكان الإيمانُ أهونَ شيءٍ عندهم وأدْوَنَه؛ حيثُ يَبْدُو لهم فيه كرَّةً بعد أخرى، وليس المعنى: أنهم لو أخلَصوا الإيمانَ بعد تكرارِ الرِّدَّة ونَصَحتْ توبتُهم لم يَقبَلْ منهم ولم يغفِرْ لهم؛ لأنّ ذلك مقبولٌ؛ حيثُ هو بَذْلٌ للطاقة واستفراغٌ للوُسْع، ولكنّه استبعادٌ له واستِغْراب، وأنّه أمرٌ لا يكادُ يكون، وهكذا ترى الفاسِقَ الذي يتوبُ ثم يرجِعُ ثم يتوبُ ثم يرجِعُ لا يكادُ يُرجى منه الثبات، والغالبُ أنه يموتُ على شرِّ حالٍ وأسْمَجِ صورة. وقيل: هم اليهودُ؛ آمَنوا بالتوراةِ وبموسى، ثم كَفَرُوا بالإنجيلِ وبعيسى، ثُمَّ ازدادُوا كُفْرًا بكُفرِهم بمحمّدٍ ﷺ.

ويؤيِّدُه تفسيرُه لقولِه: ﴿وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ﴾ [الأعراف: ٤٣] بقولِه: «واللامُ لتوكيدِ النفْي، أي: وما كان يستقيمُ أن نكونَ مهتَدينَ لو لا هدايةُ الله»(١).

قولُه: (ضَرِيتَ بالكُفر). النِّهاية: يقال: ضَرِيَ بالشيءِ يَضْرَى ضَراوةً، أي: عادةً ولَهَجًا به لا يُصبَرُ عنه.

قولُه: (حيثُ يبدو لهم) فاعلُ «يبدو» مَصْدَرُه المُضمَرُ فيه، وهُو: بَدَاء، يقال: بَدَا لهم في هذا الأمر بَداء، ممدود: نشَأَ لهُ رأي.

قولُه: (وقيل: همُ اليهودُ) عطفٌ على قولِه: «المعنى: إنّ الذينَ تكرَّرَ منهمُ الارتدادُ» أي: داوَموا على ذلك الفعل؛ ولهذا قال: «حيثُ يبدو لهم فيه كرّةً بعدَ أُخرى»، وعلى الثاني: التكريرُ للمعدود(٢)؛ ولهذا أتَى بالإنجيلِ وعيسى، والتوراةِ وموسى.

---

(١) «الكشاف» (٦: ٣٨٨).

(٢) في (ط): «للعدد».

[﴿بَشِّرِ ٱلْمُنَٰفِقِينَ بِأَنَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا * ٱلَّذِينَ يَتَّخِذُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۚ أَيَبْتَغُونَ عِندَهُمُ ٱلْعِزَّةَ فَإِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ ١٣٨ - ١٣٩]

﴿بَشِّرِ ٱلْمُنَٰفِقِينَ﴾: وُضِعَ ﴿بَشِّرِ﴾ مكانَ «أخبِرْ» تهكُّمًا بهم. و﴿ٱلَّذِينَ﴾ نصبٌ على الذمِّ، أو رفعٌ بمعنى: أُرِيدُ الذين؛ أو: هُمُ الذين. وكانوا يمايلون الكفرةَ ويُوالونهم، ويقول بعضُهم لبعض: لا يتمُّ أمْرُ محمّدٍ، فتولَّوُا اليهودَ. ﴿فَإِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾: يريدُ لأوليائه الذين كَتَبَ لهم العزَّ والغَلَبَةَ على اليهودِ وغيرِهم، وقال: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [المنافقون: ٨].

[﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِى ٱلْكِتَٰبِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا۟ مَعَهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا۟ فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِۦٓ ۚ إِنَّكُمْ إِذًا مِّثْلُهُمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ جَامِعُ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْكَٰفِرِينَ فِى جَهَنَّمَ جَمِيعًا * ٱلَّذِينَ يَتَرَبَّصُونَ بِكُمْ فَإِن كَانَ لَكُمْ فَتْحٌ مِّنَ ٱللَّهِ قَالُوٓا۟ أَلَمْ نَكُن مَّعَكُمْ

قولُه: (كانوا يُمايِلونَ)، ويُروَى: يُمالئون، الكَفَرة. النِّهاية: وفي حديثِ عُمرَ رَضِيَ اللهُ عنه: لو تمالأَ عليه أهلُ صَنْعاءَ لأقدتُهم به(١)، أي: تَساعدوا واجتمَعوا وتعاوَنوا.

قولُه: (وقال: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [المنافقون: ٨]) استشهادٌ لإرادةِ العزّةِ لأوليائِه من قولِه: ﴿فَإِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ﴾، والفاءُ في ﴿فَإِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ﴾ للتعقيب، وهُو تتميمٌ لمعنى الإنكار، أي: يَطلُبونَ العِزّةَ عندَ الكفّارِ بعدَ أن عرَفوا أنّ العزّةَ لله جميعًا. قال الزجّاج: العزّة: المَنعةُ وشِدّةُ الغَلَبة، وهُو مأخوذٌ من قولِهم: أرضٌ عَزاز. قال الأصمعيُّ: العَزازُ منَ الأرض: الصُّلْبُ ذاتُ الحجارة، يُقال: يَعِزُّ عليَّ أن تفعَل، أي: يشتَدُّ. وأمّا قولُهم: قد عَزَّ الشيءُ إذا لم يوجَدْ، فتأويلُه: أنه صَعُبَ أن يوجَدَ(٢).

(١) أخرجه مالك في «الموطأ» (١٥٦١) والدارقطني (٣٤٦٣) والبيهقي في «السنن الكبرى» (٨: ٤٠) عن سعيد بن المسيب أن عمر ... الحديث، وأخرجه البخاري (٦٨٩٦) بلفظ: لو اشترك ... إلخ.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ١٢١).

وَإِن كَانَ لِلْكَٰفِرِينَ نَصِيبٌ قَالُوٓاْ أَلَمْ نَسْتَحْوِذْ عَلَيْكُمْ وَنَمْنَعْكُم مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۚ فَٱللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۗ وَلَن يَجْعَلَ ٱللَّهُ لِلْكَٰفِرِينَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا ﴾ ١٤٠-١٤١]

﴿أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ﴾: هي «أن» المخفَّفة مِنَ الثقيلة، والمعنى: أنّه إذا سَمِعتُم، أيْ: نُزِّل عليكم أنَّ الشأنَ كذا، والشأنُ ما أفادته الجُملةُ بشَرْطِها وجَزائها. و﴿أَنْ﴾ مَعَ ما في حيِّزِها في موضعِ الرَّفع بـ(نُزِّل) أو في موضعِ النَّصب بـ﴿نَزَّلَ﴾ فيمن قرأَ به، **والمنزَّلُ عليهم في الكتاب: هو ما نُزِّلَ عليهم بمكّة**، مِن قولِه: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُواْ فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِۦ﴾ [الأنعام: ٦٨]؛ وذلك أن المشركينَ كانوا يَخُوضون في ذِكْرِ القرآنِ في مَجالِسِهم فيستهزئون به، فنُهِيَ المسلمون عن القُعودِ معهم ما داموا خائضِينَ له، وكان أحبارُ اليهودِ بالمدينة يَفْعَلون نحوَ فِعْلِ المشركين؛ فنُهُوا أن يَقْعُدوا معهم كما نُهُوا عن مجالسةِ المشركين بمكّة، **وكان الذين يُقاعِدُون الخائضِينَ في القرآن مِنَ الأحبارِ هم المنافقون**، فقيل لهم: إنكم إذًا مِثْلُ الأحْبارِ في

قولُه: (**والمنزَّلُ عليهم في الكتابِ هُو ما نُزِّلَ عليهم بمكّة**) يعني: هذه الآية - وهِي قولُه: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِى ٱلْكِتَٰبِ﴾ - تَذكارٌ للمسلمينَ ما نزَلَ عليهم بمكّة مِن قولِه: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُواْ فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِۦ﴾ [الأنعام: ٦٨]، يعني: أنَسِيتُم ما قد نَزَلَ عليكم(١) بمكّةَ أنْ إذا سَمِعتُم المُستهزئينَ يَستهزئونَ بالقرآنِ فأعرِضُوا عنهم، فكيفَ تُجالسونَ الأحبارَ والمنافقينَ وهُم يستهزئون بالقرآن؟!

أمّا قولُه: «والمنزَّلُ عليهم في الكتابِ هُو ما نَزَلَ عليهم بمكّةَ» فهُو على خلافِ ما يقتضيهِ ظاهرُ الآية؛ لأنَّ الظاهرَ أنّ المنزَلَ قولُه: ﴿أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ﴾ بعَيْنِه، لكنْ لمّا لم توجَدْ بعَيْنِها ووُجِدَ ما يُناسِبُها في المعنى حُمِلَ عليه.

قولُه: (**وكان الذين يُقاعِدونَ الخائضينَ في القرآنِ منَ الأحبارِ همُ المنافقونَ**) شُروعٌ في تفسيرِ قولِه: ﴿إِنَّكُمْ إِذًا مِّثْلُهُمْ﴾، وقولُه: «منَ الأحبار» بيانٌ للخائضينَ و«همُ المنافقون» خبرُ

---

(١) من قوله: «بمكة، يعني هذه الآية» إلى هنا ساقط من (ط).

الكُفر. ﴿إِنَّ ٱللَّهَ جَامِعُ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْكَٰفِرِينَ﴾ يعني: القاعدون والمقعودُ معهم. فإن قلتَ: الضميرُ في قولِه: ﴿فَلَا تَقْعُدُواْ مَعَهُمْ﴾ إلى مَن يَرجِع؟ قلتُ: إلى مَن دلَّ عليه ﴿يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا﴾، كأنّه قيل: فلا تَقْعُدوا مع الكافرينَ بها والمُستهزِئين بها. فإن قلتَ: لِـمَ يكونون مِثْلَهم بالمُجالسة إليهم في وقتِ الخَوْض؟ قلتُ: لأنّهم إذا لم يُنكِروا عليهم كانوا راضِينَ، والراضي بالكُفرِ كافر. فإن قلتَ: **فهلّا كانَ المسلمون بمكّةَ** حِينَ كانوا يُجالِسون الخائِضِينَ مِنَ المشركين **مُنافقين!** قلتُ: لأنّهم كانوا لا يُنكِرون

كان، وقولُه: ﴿إِنَّكُمْ إِذًا مِّثْلُهُمْ﴾ تعليلٌ للنَّهي؛ يعني: لا تَقْعدوا معَ هؤلاءِ لأنكم إن قَعَدتُم معَهم تكونوا مثلَهم كافرين؛ فعلى هذا في تفسيرِه إشكال؛ لأنّ هذا الاتصالَ يقتضي ألا يكونَ المخاطَبونَ بقولِه: ﴿إِنَّكُمْ إِذًا مِّثْلُهُمْ﴾ المنافقين؛ لأنّ الذين نُهُوا عن مُجالسةِ المشركينَ بمكّةَ عندَ خَوْضِهم في القرآنِ واستهزائهم لم يكونوا منافقين؛ لأنّ نجمَ النِّفاق إنّما ظَهَر بالمدينةِ وغَلَبتُهم كانوا يهودًا كما عُلِم من كتابِه، وقولُه: «كان الذين يُقاعِدونَ الخائضينَ في القرآنِ منَ الأحبارِ هُمُ المنافقون، فقيل لهم: إنّكم مثلُهم» يستدعي أن يكونوا منافقينَ لا غير، بشهادةِ إيقاعِ «همُ المنافقونَ» خبرَ كان، و«هُم»: ضميرُ فَصْل أو تأكيد، والوجهُ أن يكونَ الخِطابُ بقولِه: ﴿إِنَّكُمْ إِذًا مِّثْلُهُمْ﴾ معَ المسلمينَ الذين كانوا يُقاعِدونَ المشركينَ بمكّة، ويُقاعِدونَ المنافقينَ بالمدينة، وتشبيهُهم بالمنافقينَ للتغليظِ والزَّجرِ والتوبيخ، وأن يرادَ بقولِه: ﴿جَامِعُ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْكَٰفِرِينَ﴾ الخائضونَ بالمدينةِ ومكـةَ منَ المنافقينَ والكافرين، ويؤيِّدُ هذا التقريرَ قولُ الواحِدي: وكان المنافقونَ يجلسُونَ إلى أحبارِ اليهودِ فيَسخَرونَ منَ القرآن؛ فنَهَى اللهُ المسلمينَ عن مُجالستِهم[1]. وكذلك قولُ المصنِّف: «قيل: وذلك أنّ المشركينَ كانوا يخوضُونَ» إلى آخِرِه، وقال القاضي: ﴿إِذًا﴾ مُلغاة لوقوعِها بينَ الاسمِ والخَبَر؛ ولذلك لم يَذكُرْ بعدَها الفعلَ[2].

قولُه: (فهلّا كان المسلمونَ بمكةَ) إلى قولِه: (منافقين) الظاهرُ أنّ تفسيرَه لقولِه: ﴿جَامِعُ

---

(١) «الوسيط» (٢: ١٢٩).

(٢) «أنوار التنزيل» (٢: ٢٦٩).

لعَجْزِهم، وهؤلاءِ لَـمْ يُنكِروا مع قُدْرتِهم فكانَ تَرْكُ الإنكارِ لرضاهم. ﴿ٱلَّذِينَ يَتَرَبَّصُونَ﴾: **إمّا بَدَلٌ من** ﴿ٱلَّذِينَ يَتَّخِذُونَ﴾، **وإمّا صفةٌ للمنافقين**، أو نصْبٌ على الذمِّ منهم. ﴿يَتَرَبَّصُونَ بِكُمْ﴾ أي: ينتظرونَ بكم ما يتجدّدُ لكم من ظَفَرٍ **أو إخفاق**. ﴿أَلَمْ نَكُن مَّعَكُمْ﴾ مظاهرين، فأسْهِموا لنا في الغنيمة. ﴿أَلَمْ نَسْتَحْوِذْ عَلَيْكُمْ﴾: ألم نغلبْكم ونتمكّنْ من قتْلِكم وأَسْرِكم فأبقَيْنا عليكم، ﴿وَنَمْنَعْكُم مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ بأن ثبّطناهم عنكم، وخيّلْنا لهم ما ضعُفت به قلوبهم، **ومرّضوا** في قتالكم، وتوانَيْنا في مظاهرتِهم

﴿ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْكَٰفِرِينَ فِى جَهَنَّمَ﴾ على أنْ يُرادَ بالمنافقينَ المسلمون، والصّحيحُ ما تَقَرَّرَ أنهمُ الخائضونَ بالمدينةِ منَ المنافقين، والكافرونَ خائضونُ بمكة، وهذه الجُملةُ كالتعليلِ للنَّهْي السابق، أي: لا تَقْعُدوا معَ الفريقَيْن؛ لأنكم إن قَعَدتُم معَهم تكونوا مِثلَهم منافقينَ كافرينَ مستحقِّينَ النار؛ لأنّ اللهَ جامعُ المنافقينَ والكافرينَ في جهنمَ جميعًا.

قولُه: (﴿ٱلَّذِينَ يَتَرَبَّصُونَ﴾ **إمّا بَدَلٌ** من ﴿ٱلَّذِينَ يَتَّخِذُونَ﴾، **وإما صفةٌ للمنافقين**)، والظاهرُ أنّ المرادَ بالمنافقينَ ما سَبَقَ في قولِـه: ﴿بَشِّرِ ٱلْمُنَٰفِقِينَ﴾ لا في قولِه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ جَامِعُ ٱلْمُنَٰفِقِينَ﴾؛ لأنه ذهَبَ إلى أنهمُ المسلمون، ولا في قولِه: ﴿إِنَّكُمْ إِذًا مِّثْلُهُمْ﴾؛ لأنه ذهبَ إلى أنّ المخاطَبينَ بقولِه: ﴿إِنَّكُمْ إِذًا مِّثْلُهُمْ﴾ المنافقونَ، فلا يَلتئمُ معَ قولِه: ﴿ٱلَّذِينَ يَتَرَبَّصُونَ بِكُمْ﴾؛ لأنّ الخِطابَ حينَئذٍ معَ المؤمنين، ولذلك جعَلَه بدَلًا من ﴿ٱلَّذِينَ يَتَّخِذُونَ﴾.

وعلى المختار: المخاطَبونَ: المسلمونَ، فيَصحُّ الإبدالُ والوَصْفُ أو الذمُّ منَ القريب، وإليه ذهَبَ أبو البقاء[1] تنبيهًا للمسلمينَ على الاحترازِ منَ القُعودِ معَهم، وإنّما خُصُّوا به دونَ الكافرينَ لأنّ أصلَ الكلامِ واردٌ فيهم، وذكْرُ الكافرينَ تابعٌ لِذِكْرِهم.

قولُه: (**أو إخفاق**). **النِّهاية**: الإخفاقُ: أن يَغزوَ فلا يَغنَمُ شيئًا، وكذلك كلُّ طالبِ حاجة، منَ الخَفْق، أي: التحرُّك؛ أي: صادفتَ الغنيمةَ خافقةً غيرَ ثابتةٍ مُستقِرّة.

قولُه: (**ومَرّضوا**) أي: فَرَّطوا وقَصَّروا وجَبُنوا.

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣٩٩).

عليكم، فهاتوا نصيبًا لنا ممّا أصبتُم. وقُرِئَ: (ونمنعَكم) بالنصْبِ بإضمارِ «أن»، قال الحُطَيئة:

ألم أكُ جارَكم ويكونَ بيني   وبَينكـمُ المـودّةُ والإخـاءُ

فإن قلتَ: لِـمَ سُمِّيَ ظفرُ المسلمينَ فتحًا، وظفرُ الكافرينَ نصيبًا؟ قلت: تعظيمًا لشأنِ المسلمين، وتخسيسًا بحظِّ الكافرين؛ لأنّ ظفرَ المسلمينَ أمرٌ عظيم تُفْتَحُ له أبوابُ السّماءِ حتى ينزلَ على أوليائه، وأمّا ظفرُ الكافرينَ فما هو إلا حظٌّ دنيءٍ، ولُمْظةٌ من الدّنيا يُصيبونها.

قولُه: (وقُرئَ: «ونَمنعَكم»، بالنصبِ بإضمارِ «أنْ»)(١) فالتقديرُ: ألم يكنْ منّا الاستحواذُ والمنع؟ كقولِك: لا تأكُلِ السمكَ وتَشرَبَ اللّبَن.

قولُه: (لأنّ ظَفَرَ المسلمينَ أمرٌ عظيم) إلى قولِه: (وأمّا ظَفَرُ الكافرينَ فما هُو إلا حَظٌّ دَنِيءٍ)، ولذلك ذَيَّلَ الكلامَ بقولِه: ﴿وَلَن يَجْعَلَ ٱللَّهُ لِلْكَـٰفِرِينَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ فجيءَ بـ«لن» المؤكِّدة، ونكَّر ﴿سَبِيلًا﴾ للتعظيمِ والتهويل، أي: تسلُّطًا تامًّا كما للمسلمينَ عليهم. **الراغب**: حَمَلَ الفقهاءُ ذلك على الحُكم، فقالتِ الشافعيّةُ: الإسلامُ يعلو ولا يُعلَى، قالوا: ويقتضي ذلك أنْ لا يُملَّكَ الكافرُ عبدًا مسلمًا ولا يَصِحُّ شراؤه(٢)، وألا يُقتَلَ مؤمنٌ بكافر(٣). واستَدلَّتِ الحَنفيّةُ على أنّ مَنِ ارتَدَّ انقَطَعتِ العِصمةُ بينَه وبينَ امرأتِه قبلَ انقضاءِ العِدّة، فلا يكونُ له عليها سبيل(٤). قال القاضي: وهُو ضعيف؛ لأنّ الآيةَ لا تَنفي أن يكونَ السبيلُ إذا عاد إلى الإيمانِ قبلَ مُضيِّ العِدّة(٥).

قولُه: (ولُمظة). **النِّهاية**: اللُّمْظةُ ـ بالضمّ ـ: مثلُ النُكْتةِ منَ البياض.

---

(١) انظر: «البحر المحيط» (٤: ١٠٤).

(٢) انظر: «المجموع شرح المهذب» (٩: ٣٥٤)، و«الحاوي الكبير» (٥: ٨٤٢).

(٣) انظر: «الأم» (٦: ٣٨)، و«الحاوي الكبير» (١٢: ١٨).

(٤) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٤: ٢٠٥)، وانظر: «المبسوط» (٥: ٤٩).

(٥) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٦٩).

[﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمْ وَإِذَا قَامُوٓا۟ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ قَامُوا۟ كُسَالَىٰ يُرَآءُونَ ٱلنَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا ۝ مُّذَبْذَبِينَ بَيْنَ ذَٰلِكَ لَآ إِلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ وَلَآ إِلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ ۚ وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَن تَجِدَ لَهُۥ سَبِيلًا﴾ ١٤٢ - ١٤٣]

﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ﴾: يفعلونَ ما يفعلُ المخادعُ من إظهارِ الإيمانِ وإبطانِ الكفْر. ﴿وَهُوَ خَٰدِعُهُمْ﴾: وهو فاعلٌ بهم ما يفعلُ الغالبُ في الخداع؛ حيثُ تركَهم معصومي الدّماءِ والأموالِ في الدّنيا، وأعدّ لهمُ الدَّرْكَ الأسفلَ من النّار في الآخرة. لم يُخلِهم في العاجلِ من فضيحةٍ وإحلالِ بأسٍ ونقمةٍ ورُعْبٍ دائم. والخادع: اسمُ فاعلٍ من خادعْتَه فخدعْتَه، إذا غَلَبْتَه، وكنتَ أَخْدَعَ منه. وقيل: يُعْطَونَ على الصّراطِ نورًا كما يُعطى المؤمنون، فيمضونَ بنورِهم ثمّ يطفأُ نورُهم ويبقى نورُ المؤمنين، فينادُون: ﴿ٱنظُرُونَا نَقْتَبِسْ مِن نُّورِكُمْ﴾ [الحديد: ١٣]. ﴿كُسَالَىٰ﴾ قُرِئَ بضمِّ الكافِ وفتْحِها، جمعُ كسلان، كسكارى في سكران، أي: يقومونَ متثاقلينَ متقاعسين كما ترى من يفعلُ شيئًا على كـرْهٍ لا عن طيبةِ نفْسٍ ورغبة. ﴿يُرَآءُونَ ٱلنَّاسَ﴾: يقصدونَ بصلاتِهم الـرّياءَ والسمعة، ﴿وَلَا يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا﴾: ولا يصلّون إلّا قليلًا، لأنهم لا يصلّون قـطُّ غائبينَ عن

قولُه: (مَن خادَعته). رُوي عنِ المصنِّفِ أنه قال: هُو مِن: فاعلته ففعلته، ولولا المانعُ الذي هو حَرفُ الحَلْقِ لَوجَبَ ضمُّ الدالِ في «يَخدَعُهم»؛ لأنّ كلَّ ما كان من بابِ المُغالَبةِ تُضَمُّ العينُ في مضارعِه إلا إذا مَنَعَ مانع.

قولُه: (فيُنادُونَ: ﴿ٱنظُرُونَا نَقْتَبِسْ مِن نُّورِكُمْ﴾)، قال في تفسيره: ﴿ٱنظُرُونَا﴾، أي: «انتظِرونا؛ لأنهم يُسرَعُ بهم إلى الجنةِ كالبُروقِ الخاطفة»(١)، أو: انظُروا إلينا لنستضيءَ بكم(٢).

قولُه: (قَطُّ) بالتشديدِ بمعنى: البَتَّة، وبالتخفيفِ بمعنى: لا غير، قالهُ المُطرِّزي.

(١) انظر: «صحيح مسلم» (٥٠٣) عن أبي هريرة.
(٢) «الكشاف» (١٥: ٢٣٩ - ٢٤٠).

عُيونِ النّاسِ **إلّا ما يُجاهرونَ به**، وما يجاهرونَ به قليلٌ أيضًا؛ لأنهم ما وجدوا مندوحةً من تكلُّفِ ما ليسَ في قلوبِهم لم يتكلّفوه. أو: ولا يذكرونَ اللهَ بالتسبيحِ والتهليل إلّا ذكرًا قليلًا في النّدْرة. وهكذا ترى كثيرًا من المتظاهرينَ بالإسلام لو صحبْتَه الأيامَ واللّيالي لم تسمعْ منه تهليلةً ولا تسبيحةً ولا تحميدة، **ولكنْ حديثَ الدّنيا** يستغرقُ به أوقاتَه لا يفترُ عنه، ويجوزُ أن يُرادَ بالقلّةِ العدَم. فإن قلتَ: ما معنى المُراآة وهي مفاعلةٌ من الرّؤية؟ قلتُ: فيها وجهان: **أحدهما**: أنّ المرائي يُريهم عملَه وهم يُرُونه استحسانَه.

والثاني: أن يكونَ من المفاعلةِ بمعنى التفعيل، فيقال: راءى النّاس، بمعنى: رأّاهم، **كقولك: نَعَّمَه** وناعَمَه، وفَنَّقَه وفانَقَه، وعيشٌ مُفانَق. روى أبو زيد: **رأّتِ المرأةُ** المرآةَ الرّجل، إذا أمسكتْها ليرى وجهَه. ويدلُّ علَيه قراءةُ ابنِ أبي إسحاق: **يُرَؤّونهم**، بهمزةٍ

قولُه: (**إلا ما يُجاهِرونَ بِهِ**) استثناءٌ مُنقطع، و«ما» في «ما وَجَدوا»: مَصْدَريّة، يعني: ما دام يَحصُلُ لهم سَعَةٌ في أن لا يَذْكروا لا يَذكُرون.

قولُه: (**ولكنْ حديثَ الدُّنيا**) بالنّصبِ على نَزْعِ الخافضِ وإضمارِ العامل، المعنى: لكنْ يَستغرِقُ بحديثِ الدنيا أوقاتَه، أو: لم يُسمَعْ منه تهليلةٌ ولكن يُسمَعْ حديثُ الدنيا، ويُروَى حديثٌ مرفوع.

قولُه: (**كقولِك: نَعَّمَه**). النَّعْمةُ بالفتح[1]: التنعيمُ، ويُقال: نَعَّمه وناعَمَهُ فتَنَعَّمَ وتَفنَّقَ، أي: تَنعَّمَ، وفَنَّقَه غيرُه تفنيقًا وفانَقَهُ.

قولُه: (**رأّتِ المرأةُ**) قال أبو زيد: رأّيتُ الرجلَ تَرْئِيَةً: إذا أمسَكْتَ له المِرآةَ لينظُرَ فيها وجهَه، عن الجَوْهري.

قولُه: (**يُرَؤُّوْنَهم**)[2]، وفي التلاوة: ﴿يُرَآءُونَ ٱلنَّاسَ﴾، فأضمَرَ الشيخُ.

---

(١) قوله: «بالفتح» سقط من (غ).

(٢) انظر: «البحر المحيط» (٤: ١٠٩).

مشدّدةٍ مثل: **يُرَعّونهم**، أي: **يبصّرونَهم أعمالَهم** ويُراؤونَهم كذلك. ﴿مُّذَبْذَبِينَ﴾: إمّا حالٌ نحوُ قولِه: ﴿وَلَا يَذْكُرُونَ﴾ عن واو ﴿يُرَآءُونَ﴾، أي: يُراؤونهم غيرَ ذاكرينَ ﴿مُّذَبْذَبِينَ﴾. أو نصبٌ على الذّمّ.

ومعنى ﴿مُّذَبْذَبِينَ﴾: ذَبْذَبَهم الشيطانُ والهوى بينَ الإيمانِ والكفر، فهم متردّدونَ بينهما متحيّرون. وحقيقةُ المُذبذَب: الذي يُذَبُّ عن كلا الجانبين، أي: يُذادُ ويُدفَعُ فلا يقرُّ في جانبٍ واحد، كما قيل: فلانٌ **يُرْمى به الرَّجَوان**، إلّا أنّ الذَّبْذبَة فيها تكريرٌ ليسَ في الذّبّ، كأنّ المعنى: كلّما مالَ إلى جانبٍ ذُبَّ عنه. وقرأَ ابنُ عبّاس: (مذبذِبين) بكسْرِ الذّالِ بمعنى: يذبذبونَ قلوبَهم أو دينَهم أو رأيَهم، أو بمعنى: يتذبذبون، كما جاءَ صلْصل وتَصَلصل بمعنًى. وفي مصحفِ عبدِ الله: (متذبذبين). وعن أبي جَعْفر: (مدبدبين) بالدّال غيرِ المعْجمة، وكأنّ المعنى: **أخذَ بهم** تارةً في دُبّةٍ وتارةً في دُبّة، فليسوا بماضينَ على دُبّةٍ واحدة، والدّبّةُ: الطريقة، ومنها **دُبّةُ قريش**. و﴿ذَٰلِكَ﴾:

قولُه: (**يُرَعُّونَهم**) هُو من بابِ التفعيلِ منَ الرَّعْي، والغَرَضُ مِن إيرادِ ذكْرِه تبيينُ كيفيةِ التلفظِ بقولِه: «يُرَوُّونَهم» لا مُراعاةُ المعنى.

قولُه: (**يُبَصِّرونَهم أعمالَهم**) تفسيرٌ لهذه القراءة.

قولُه: (**يُرمَى بِهِ الرَّجَوانِ**). **الجَوْهري**: الرَّجَوانِ: حافَّتا البئر، فإذا قالوا: رُمِيَ به الرَّجَوانِ أرادوا أنه طُرِحَ في المهالِكِ. **النِّهاية**: الرَّجا، مقصور: ناحيةُ الموضع، وتثنيتُه: رَجَوان، وجَمْعُه: أرجاءٌ.

قولُه: (**أُخِذَ بهم**) مرفوعُ المحلِّ لإسنادِ «أُخِذ» إليه، أي: وُجِدوا تارَةً في طريقة، وأُخرى في طريقة، وفي إتْيانِ «أُخِذ» إيذانٌ بالمُشارَفة.

قولُه: (**دُبَّةُ قُريش**). **النِّهاية**: في حديثِ ابنِ عباس: «اتَّبِعوا دُبَّةَ قُريش، ولا تُفارِقوا الجماعة»[1]، الدُّبَّةُ، بالضمِّ: الطريقة.

---

(١) انظر: «غريب الحديث» لابن الجوزي (١: ٣٢٠).

إشارةٌ إلى الكفرِ والإيمان. ﴿لَآ إِلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ﴾: لا منسوبينَ إلى هؤلاءِ فيكونون مؤمنين، ﴿لَآ إِلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ﴾: ولا منسوبينَ إلى هؤلاءِ فيُسمَّوْنَ مشركين.

[﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۚ أَتُرِيدُونَ أَن تَجْعَلُواْ لِلَّهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَٰنًا مُّبِينًا﴾ ١٤٤]

﴿لَا تَتَّخِذُواْ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ﴾: **لا تتشبّهوا** بالمنافقين في اتخاذِهم اليهودَ وغيرَهم من أعداءِ الإسلامِ أولياءَ. ﴿سُلْطَٰنًا﴾: **حجّةً** بيّنة، يعني: أنّ موالاةَ الكافرين بيِّنة على النّفاق. وعن **صَعْصَعةَ بنِ صُوْحان**: أنه قال لابنِ أخٍ له: خالصِ المؤمنَ **وخالِقِ الكافرَ** والفاجر، فإنّ الفاجرَ يرضى منكَ بالخلُق الحسَن، وإنه يحقُّ عليكَ أن تخالصَ المؤمن.

[﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِى ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ وَلَن تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا * إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ وَأَصْلَحُواْ وَٱعْتَصَمُواْ بِٱللَّهِ وَأَخْلَصُواْ دِينَهُمْ لِلَّهِ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۖ وَسَوْفَ يُؤْتِ ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ ١٤٥-١٤٦]

قولُه: (﴿لَا تَتَّخِذُواْ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ﴾: **لا تَتَشبَّهوا**)، إنّما ذهبَ إلى التشبيه؛ لأنّ الكلامَ السابقَ واللاحقَ في المنافقين.

قولُه: (﴿سُلْطَٰنًا﴾: **حُجّة**). قال الزجّاج: السُّلطانُ: الحُجّة، وإنّما يقالُ للأمير: سُلطان؛ لأنه ذو الحُجّة، والعَربُ تؤنِّثُ السُّلطانَ وتُذكِّرُه، ومَن أنَّثها قال: إنها بمعنى الحُجّة، ومَن ذكَّرها ذهبَ إلى معنى صاحبِ السلطان(١).

قولُه: (**صَعْصَعَةَ بنِ صُوحان**). **الجامع**: هُو تابِعيٌّ مِن أصحابِ عليٍّ رَضِيَ اللهُ عنه شهِدَ معَه مَشاهِدَه، ورَوى عنه الشَّعبي، هُو صُوحان بضمِّ الصادِ المهملةِ وبالحاءِ المهملة(٢).

قولُه: (**وخالِقِ الكافر**). **النِّهاية**: مِن تَخلَّقَ للناس، أي: تكلَّفَ أن يُظهِرَ مِن خُلُقِه خلافَ ما يَنطوي عليه.

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ١٢٣).

(٢) «تتمة جامع الأصول» (١٢: ٥٢٥).

﴿ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ﴾: **الطَّبَقِ الذي في قَعْرِ جهنّم**، والنارُ سبعُ دركات، سمِّيَت بذلك؛ لأنها متدارِكةٌ متتابعةٌ بعضُها فوقَ بعْض. وقُرِئَ بسكونِ الرّاء، **والوجهُ التحريك؛ لقولهم: أدْراكُ جهنّم**. فإن قلتَ: لِمَ كانَ المنافقُ أشدَّ عذابًا من الكافر؟ قلتُ: لأنه مثلُه في الكفر، وضمَّ إلى كفرِه الاستهزاءَ بالإسلامِ وأهلِه **ومداجاتَهم**. ﴿وَأَصْلَحُواْ﴾ ما أفسدَوا من أسرارِهم وأحوالِهم في حالِ النّفاق.

﴿وَٱعْتَصَمُواْ بِٱللَّهِ﴾ ووثقوا به كما يثقُ المؤمنونَ الخلّص، ﴿وَأَخْلَصُواْ دِينَهُمْ لِلَّهِ﴾ لا يبتغونَ بطاعتِهم إلّا وجهَه، ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾: فهم أصحابُ المؤمنينَ ورفقاؤهم في الدّارين. ﴿وَسَوْفَ يُؤْتِ ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ فيشاركونَهم فيه ويساهمونَهم. فإن قلتَ: مَنِ المنافق؟ قلتُ: هو في الشريعةِ من أظهرَ الإيمانَ وأبْطنَ الكفْر. وأما تسميةُ مَن ارْتكبَ ما يفسقُ به بالمنافق؛ فللتغليظِ كقولِه: «من تـرَكَ الصّلاةَ متعمّدًا فقد كفر». ومنه قولُه ﷺ: ....

قولُه: (﴿ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ﴾: **الطَّبَق الذي في قَعْرِ جهنّم**). **الراغب**: الدَّرْكُ كالدَّرَج، لكنّ الدَّرَجَ يقالُ اعتبارًا بالصُّعود، والدَّرْكُ اعتبارًا بالحدور، ولهذا قيل: درَجاتُ الجنة، ودَرَكاتُ النار، ولتصَوُّرِ الحُدورِ في النارِ سُمِّيَت هاوية، ويقالُ للحَبْل الذي يوصَلُ به آخَرُ ليُدرَكَ الماءُ: دَرْك[١].

قولُه: (**والوَجْهُ التحريكُ لقولِهم: أدراكُ جهنَّم**). قال الزجَّاج: الدَّرْكُ بالحركةِ والسُّكونِ لُغتانِ حَكاهُما أهلُ اللُّغة؛ إلا أنّ الاختيارَ الفَتْحُ لإجماعِ الناسِ عليها ولأنّ أحدًا منَ المحدِّثينَ ما رواها إلا بالفتح[٢]، ولأنّ أفعالاً لا تكونُ جمعَ فَعْلٍ بالسكونِ إلا في الشُّذوذ، وإنّما هُو جمعُ فَعَلَ بالحركة.

قولُه: (**ومداجاتَهم**). **الجوهري**: المُداجاةُ: المُداراة.

---

(١) «مفردات القرآن» ص ٣١١.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ١٢٤).

«**ثلاثٌ من كنَّ فيه فهو منافقٌ وإن صامَ وصلّى وزعمَ أنه مسلم: مَن إذا حدَّث كَذَب، وإذا وَعَدَ أخْلَف، وإذا اؤتُمِنَ خان**». وقيلَ لحذيفةَ رَضِيَ اللهُ عنه: مَنِ المنافق؟ فقال: الذي يصفُ الإسلامَ ولا يعملُ به. وقيل لابنِ عُمَر: ندخلُ على السّلطان، ونتكلّمُ بكلام، فإذا خَرَجْنا تكلّمنا بخلافِه، فقال: كنّا نعدُّه من النّفاق. وعن الحسَن: **أتى على النفاقِ** زمانٌ **وهو مقروعٌ فيه**، فأصبحَ وقد عُمِّمَ وقُلِّدَ وأُعْطِيَ سيفًا، يعني الحجّاج.

[﴿مَّا يَفۡعَلُ ٱللَّهُ بِعَذَابِكُمۡ إِن شَكَرۡتُمۡ وَءَامَنتُمۡۚ وَكَانَ ٱللَّهُ شَاكِرًا عَلِيمًا﴾ ١٤٧]

﴿مَّا يَفۡعَلُ ٱللَّهُ بِعَذَابِكُمۡ﴾ يتشفّى به من الغَيْظ، أم يدركُ به الثأر، أم يستجلبُ به نفعًا، أم يَستدفعُ به ضررًا كما يفعلُ الملوكُ بعذابهم؟ وهو الغنيُّ الذي لا يجوزُ

قولُه: (**ثلاثٌ مَن كُنَّ فيه**) الحديث مخرَّجٌ في «مسندِ أحمدَ بنِ حنبل»[1].

قولُه: (**ثلاثٌ**) مبتدأ، وقولُه: «مَن كُنَّ فيه» إلى آخِرِه: صفته، والخبرُ «مَن إذا» إلى آخِرِه، والمضافُ محذوف، أي: خِصَالُ مَن إذا.

قولُه: (**على النِّفاق**) أي: على أهلِه، ثُم أفرَدَ الضمائرَ اعتبارًا باللفظ، نحو: ﴿وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ ٱلَّتِي كُنَّا فِيهَا﴾ [يوسف: ٨٢] وأبرَزَ النِّفاقَ إبرازًا للأصلِ على المبالغةِ والاستعارة، المعنى: كان المنافقونَ في السالفِ مقهورينَ مُرتَدِعين، فصاروا مُرَأَّسين قاهِرينَ قدِ استَباحوا دماءَ الناس، فكنَّى بقولِه: «عمِّم وقلِّد» عنِ الترؤُّسِ والتسلُّط، لقولِهم: العمائمُ تيجانُ العرب[2].

قولُه: (**وهُو مقروعٌ فيه**) أي: مقهور. **النِّهاية**: تقولُ: أقرَعتُه: إذا قَهرتَه بكلامِك، أو يكونُ بمعنى الرَّدع، يُقال: قُرِعَ الرجلُ: إذا ارتَدَعَ.

---

(١) أخرجه أحمد (١٠٩٣٧) وابن حبان (٢٥٧) عن الحسن رضي الله عنه.

(٢) أخرجه القضاعي في «مسند الشهاب» (١: ١١١) عن علي، وفي «فيض القدير» (٤: ٥١٥): سندُه ضَعيفٌ فيه حنظلة السدوسي.

عليه شيءٌ من ذلك، وإنما هو أمرٌ أوجبتْه الحكمةُ **أن يعاقِبَ المسيء**، فإن أقمتُم بشكرِ نعْمتِهِ، وآمنتُم به فقد أبعدْتُم عن أنفسِكم استحقاقَ العذاب. ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ شَاكِرًا﴾: مثيبًا مُوفيًا أجورَكم، ﴿عَلِيمًا﴾ بحقِّ شكرِكم وإيمانِكم.

فإن قلتَ: لِمَ قدّمَ الشكْرَ على الإيمان؟ قلتُ: لأنّ العاقلَ ينظرُ إلى ما عليه من النعمةِ العظيمةِ في خَلْقِه **وتعريضِه للمنافعِ فيشكرُ شكرًا مبهمًا، فإذا انتهى به النظرُ إلى معرفةِ المنعِمِ** آمنَ به **ثمَّ شكرَ شكرًا مفصَّلا**، فكانَ الشكرُ متقدِّمًا على الإيمان، وكأنه أصلُ التكليفِ ومدارُه.

قولُه: (**أن يعاقبَ المُسِيء**) بدَلٌ مِن «هُو»، أي: وإنّما معاقبةُ المسيءِ أمرٌ أوجَبَتْه الحِكمةُ.

قولُه: (**وتعريضه للمنافع**) يقال: عَرَّضتُ فلانًا لكذا، أي: نَصَبتَه له، يعني: أنّ اللهَ تعالى ما أراد إلا الخيرَ والأصلحَ فخَلَقَ العبادَ ليُعرِّضَهم لِما أرادَه، وفيه إيماءٌ إلى إثباتِ رعايةِ الأصلح على المبالغة.

قولُه: (**فيَشكُرُ شُكرًا مُبهَمًا، فإذا انتَهى به النظرُ إلى معرفةِ المُنعِمِ آمَنَ به ثُم شَكَرَ شُكرًا مُفصَّلًا**)، ولخَّصَه القاضي حيثُ قال: وإنّما قَدَّمَ الشكرَ لأنّ الناظِرَ يُدرِكُ النِّعمةَ أولًا فيَشكُرُ شُكرًا مُبهَمًا، ثُمّ يُمعِنُ النّظَرَ حتى يَعرِفَ المُنعِمَ فيؤمنَ به[1]، وكذا عنِ الإمام[2]. وقال صاحبُ «التقريب»: وفيه نَظَر؛ لأنّ الإيمانَ لا يَستدعي عِرفانَ المؤمَنِ به بذاتِه؛ بل يُعارَض، فكان حاصلًا حينَما عَرَفَ الإنعام، فما أوجبَ الشكرَ أوجبَ الإيمان، فالجوابُ أنّ الواوَ لا توجِبُ الترتيب.

وقلتُ: أمّا الكلامُ الأوّلُ فلا بأسَ به، وأمّا الجوابُ فمنظورٌ فيه، وحاشا لُمقتَني علمَي الفصاحةِ والبلاغةِ أن يَرضَى في كلامِ اللهِ المجيدِ بمثلِ هذا القول؛ فإنّ في كلِّ تقديمِ ما مَرتَبتُه التأخيرُ لله تعالى أسرارًا لا يَعلَمُ كُنهَها إلا هُو، ألا تَرى إلى قولِه تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ

---

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٢٧٢).

(٢) «مفاتيح الغيب» (١١: ٢٥٢).

....

﴿عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ * خَلَقَ ٱلْإِنسَـٰنَ﴾ [الرحمن: ١-٣] كيف استلزَمَ التقديمَ أنّ معرفةَ الغاياتِ والكمالاتِ سابقةٌ في التقديمِ لاحقةٌ في الوجودِ تنبيهًا على أنّ المقصُودَ الأوّلَ مِن خَلْقِ الإنسانِ تعليمُ ما بهِ يُرشَدُ إلى ما خُلِقَ لهُ منَ العبادة؟

وكذا أُشيرَ بهذا التقديمِ إلى معرفةِ مرتَبةٍ أخرى منَ الشُّكرِ ومُوجِبه.

قال الشيخُ العارفُ المحقِّقُ أبو إسماعيلَ عبدُ الله الأنصاري(١): الشُّكرُ اسمٌ لمعرفةِ النِّعمة؛ لأنها السبيلُ إلى معرفةِ المُنعِم، ومعاني الشُّكرِ: معرفةُ النعمة، ثُمّ قَبُولُ النِّعمة، ثُم الثناءُ بها، ودَرَجاتُه ثلاثٌ، إلى آخِره، فلْنقرِّرْ ذلك بلسانِ أهلِ المعاني؛ وهُو: أنّ المكلَّفَ في بَدْءِ الحالِ إذا نَظَرَ إلى ما عليه مِن نعمةِ الخَلْقِ والرِّزقِ والتربيةِ تَنبعِثُ منه حركةٌ إلى معرفةِ المالِك المُنعِم. فهذه الحركةُ تُسمَّى باليَقظةِ والشُّكرِ القَلْبيِّ والشُّكرِ المُبهَم، فإذا شَكَرَ العبدُ هذا الشكرَ وُفِّقَ لِنعمةٍ أرفعَ من تلكَ النعمة؛ وهِي المعرفةُ بأنّه الواحدُ الأحدُ الصمَد، الواسعُ الرحمة، المُثيبُ المعاقِب؛ فيسجُدُ شُكرًا فوقَ ذلك ويُضيفُ إلى الشكرِ القَلْبيِّ الشُّكرَ بآدابِ الجَوارحِ والنداءَ على الجميل، ويقولُ:

أفادتْكُمُ النَّعماءُ منِّي ثلاثةً ... يَدي ولساني والضميرَ المُحجَّبا

هذا الذي عَناه بقولِه: «ثُم شَكَرَ شُكرًا مفصَّلًا». وحاصِلُه: أنَّ الكلامَ فيه إيجازان؛ لأنّ الشُّكرَ المذكورَ في التلاوةِ شكرٌ مبهَم، وموجِبُه نعمةٌ سابقةٌ مُستَتْبَعةٌ لمعرِفةٍ مبهَمة، والإيمانُ المذكورُ إيمانٌ مفصَّلٌ مستَتبَعٌ لشُكرٍ مفصَّلٍ غيرِ مذكور، هذا وإنّ الذي يقتضيه النظمُ الفائقُ أنّ هذا الخطابَ معَ المنافقين، وأنّ قولَه: ﴿مَّا يَفْعَلُ ٱللَّهُ بِعَذَابِكُمْ﴾ متّصلٌ بقولِه: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَـٰفِقِينَ فِى ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ وَلَن تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا * إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟ وَأَصْلَحُوا۟ وَٱعْتَصَمُوا۟ بِٱللَّهِ وَأَخْلَصُوا۟ دِينَهُمْ لِلَّهِ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ مَعَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۖ وَسَوْفَ يُؤْتِ ٱللَّهُ

---

(١) هو الحافظ الهروي عبد الله بن محمد الأنصاري، كان بكر الزمان في فنون الفضائل وأنواع المحاسن، من أشهر تصانيفه: كتاب «الأربعين حديثاً» و«منازل السائرين» في التصوف، توفي سنة ٤٨١هـ. ترجمته في «الوافي بالوفيات» (١٧: ٣٠٧).

....

﴿ٱلْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ وتنبيهٌ لهم على أنّ الذي وَرَّطهم في تلكَ الورطةِ كُفرانُهم نِعَمَ الله، وتهاونُهم في شُكرِ ما أُوتوا، وتفويتُهم على أنفُسِهم بنِفاقِهم البُغْيةَ العظمى وهِي الإسعادُ بصُحبةِ أفضلِ الخَلْق، والانخراطُ في زُمْرةِ الذين مَثَلُهم في التوراةِ ومَثَلُهم في الإنجيل، فإذا ﴿تَابُواْ وَأَصْلَحُواْ وَٱعْتَصَمُواْ بِٱللَّهِ وَأَخْلَصُواْ دِينَهُمْ لِلَّهِ فَأُوْلَٰٓئِكَ﴾ حُكمُهم أن يَنتظِموا في سِلكِ أولئكَ السُّعداءِ منَ المؤمنينَ بعدَما كانوا في عِدَادِ أخبَثِ الكافرين، وسوفَ ينالونَ معَ المؤمنينَ الدرجاتِ العالية، ويفوزونَ بالرِّضوانِ بعدَما كانوا مستأهِلينَ الدَّرَكاتِ السُّفْلى منَ النِّيران.

ثُمّ التفَتَ تقريعًا لهم أنّ ذلك العذابَ كان منهم وبسببِ تقاعُدِهم وكُفرانِهم تلكَ النِّعمةَ الرفيعة، وتفويتِهم على أنفُسِهم تلكَ الفُرصةَ السَّنيّة، وإلا فإنّ اللهَ غنيٌّ عن عذابِهم فَضْلًا عن أنْ يوقِعَهم في تلكَ الوَرْطات، فقولُه: ﴿إِن شَكَرْتُمْ﴾ فَذْلكةٌ لمعنى الرُّجوعِ منَ الإفسادِ في الأرضِ إلى الإصلاحِ فيها، ومن اللَّجْأِ إلى الخَلْقِ إلى الاعتصامِ بالله، ومنَ الرِّياءِ في الدِّينِ إلى الإخلاصِ فيه، فقولُـه تعالى: ﴿وَءَامَنتُمْ﴾ تفسيرٌ لـه وتقريرٌ لمعناه، أي: وآمنْتُمُ الإيمانَ الذي هو حائزٌ لتلكَ الخِلالِ الفَواضل، جامعٌ لتلكَ الخِصالِ الكوامل، فتقديمُ الشُّكرِ على الإيمان، وحقُّه التأخيرُ في الأصل، إعلامٌ بأنّ الكلامَ فيه، وأنّ الآيةَ السابقةَ مَسُوقةٌ لبيانِ كُفْرانِ نعمةِ الله العظمى والكفرُ تابع له، فإذا أَخَّرَ الشُّكرَ أَخَلَّ بهذه الأسرارِ واللطائف.

ومِن ثَمَّ ذَيَّلَ الآيةَ على سبيلِ التعليلِ بقولِه تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ شَاكِرًا عَلِيمًا﴾، أي: هل يُجازي الشاكرُ إلا الشكورَ؟ قال الإمام: المرادُ منَ الشاكرِ في حقِّه تعالى: كونُه مُثيبًا على الشُّكر، ومِن كونِهِ عليمًا: أنه عالمٌ بجميعِ الجُزْئيّاتِ، فلا يقعُ الغَلَطُ أصلًا، فيوصِلُ الثوابَ كاملًا إلى الشاكر(١).

وقلتُ: ولمّا فَرَغَ مِن إيرادِ بيانِ رحمتِه وتقريرِ إظهارِ رأفتِه، جاء بقولِه: ﴿لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ

---

(١) «مفاتيح الغيب» (١١: ٢٥٣).

[﴿لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا ۞ إِن تُبْدُوا۟ خَيْرًا أَوْ تُخْفُوهُ أَوْ تَعْفُوا۟ عَن سُوٓءٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَفُوًّا قَدِيرًا﴾ ١٤٨-١٤٩]

﴿إِلَّا مَن ظُلِمَ﴾: إلّا جَهْرَ من ظُلِم، استُثْنِيَ من الجهْرِ الذي لا يحبُّه الله جهْرَ المظلوم، وهو أن يَدْعو على الظالم، ويذْكرُه بما فيه من السّوء. وقيل: هو أن يُبدأَ بالشتيمةِ فيردَّ على الشاتم ﴿وَلَمَنِ ٱنتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِۦ﴾ [الشورى: ٤١]. وقيل: ضافَ رجلٌ قومًا فلم

﴿ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ﴾ تتميمًا لذلك وتعليمًا للعبادِ بالتخلُّقِ بأخلاقِ الله تعالى منَ الإغضاءِ عنِ الجاني والتعطُّفِ فيما بينَ الإخوان، وأوقعَ قولَه: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَفُوًّا قَدِيرًا﴾ جزاءً للشَّرطِ متمِّمًا للتتميم، يعني أنّ اللهَ تعالى معَ كونِه قادرًا على الانتقامِ فإنه يَعْفو ويَصفَح، فأنتم أحقُّ وأحرَى به؛ لأنكم غيرُ قادرينَ، كما قال:

فعفَـوتَ عنّي[(١)] عفْوَ مُقتدرٍ   أحْلَتْ لـهُ نِعمٌ[(٢)] فألفاها[(٣)]

وإليه الإشارةُ بقولِه: «يَعفُو عن الجانِينَ معَ قُدرتِه على الانتقام، فعليكم بسُنَّةِ الله».

انظُرْ أيها المتأمِّلُ إلى عظيمِ حِلمِ الله تعالى في حقِّ العباد. ولْنَختِمِ الكلامَ بما رَوينا عنِ البخاريِّ ومسلم، عن عُمرَ بنِ الخطّابِ رَضِيَ اللهُ عنه، قال: قَدِمَ على رسُولِ الله ﷺ سَبْيٌ، فإذا امرأةٌ منَ السَّبْي تسعى، فإذا وَجدَتْ صَبيًّا في السَّبي أخذَتْه فألزَقَتْه ببطنِها فأرضَعتْه، فقال رسُولُ الله ﷺ: «أرأيتُم هذه المرأةَ طارحةً ولدَها في النار؟»، قلنا: لا والله، فقال: «لَلّهُ أرحَمُ بعبادِه من هذه المرأةِ بولَدِها»[(٤)]. يا واسعَ الرحمةِ والمغفِرة أفِضْ علينا شآبيبَ رحمتِكَ وغُفرانِك، وسَحائبَ فَضْلِكَ ورِضوانِك.

قولُه: (﴿وَلَمَنِ ٱنتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِۦ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ مَا عَلَيْهِم مِّن سَبِيلٍ﴾) استشهادٌ لقولِه: «أن يُبدأَ بالشَّتيمة فيُردَّ على الشاتم».

---

(١) في (ط): «عفوت عنه».

(٢) في (ط): «حلّت له نقم».

(٣) البيت لأبي نواس، انظر: «الكامل» للمبرّد (٢: ٥) و«المثل السائر» لابن الأثير (٢: ٥٦).

(٤) أخرجه البخاري (٥٩٩٩) ومسلم (٧١٥٤) عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

يُطعموه، فأصبحَ شاكيًا، فعوتِبَ على الشّكاية؛ فنزلت. وقُرِئَ: (إلّا من ظَلَم) على البناءِ للفاعلِ للانقطاع، أي: ولكنَّ الظالِمَ راكبٌ ما لا يحبُّه اللهُ فيجهرُ بالسّوء. **ويجوزُ أن يكونَ ﴿مَن ظُلِمَ﴾ مرفوعًا**، كأنه قيل: لا يحبُّ الجهْرَ بالسّوءِ إلّا الظالمُ، **على لغةِ مَن يقول: ما جاءني زيدٌ إلّا عَمْرٌو**، بمعنى: ما جاءني إلّا عمرو، ومنه: ﴿قُل لَّا يَعۡلَمُ

قولُه: (**ويجوزُ أن يكونَ ﴿إلّا[1] مَن ظُلِمَ﴾ مرفوعًا**) عطفٌ على قولِه: «للانقطاع».

قولُه: (**على لغةِ مَن يقولُ**)، أي: لغةِ بني تميم، وعليه قولُ الشاعر:

عشِــيّةَ ما يُغْني الرماحُ مكانَها ولا النَّبلُ إلا المَشْرَفيُّ المُصَمِّمُ[2]

أي: لا يُغني إلا المَشْرفيُّ.

قولُه: (**ما جاءني زيدٌ إلا عَمْرٌو**)، ونُقِلَ عن سيبويه[3] أنه قال: أصل قولِك: ما جاءني زيدٌ إلا عَمْرٌو: ما جاءني إلا عَمْرٌو، فهُو استثناءٌ مفرَّغ يلزَمُ منه نفْيُ المجيءِ عن كلِّ مَن عدا عَمْرًا، ثم أدخَلَ فيه زيدًا تأكيدًا لنفْي المجيءِ عن زيد، فقولُه: ﴿لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلۡجَهۡرَ﴾ تقديرُه: لا يحبُّ الجَهْرَ بالسُّوءِ أحدٌ إلا الظالم، فأدخَلَ لفظةَ ﴿ٱللَّهُ﴾ تأكيدًا لنفْي محبتِه، يعني: لله سبحانَه وتعالى اختصاصٌ في عَدَمِ محبَّتِه ليس لأحدٍ غيرِه ذلك، وكذا قولُه: لا يَعلَمُ الغَيبَ أحدٌ إلا الله، ثم أدخَلَ ﴿مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ [النمل: ٦٥] تأكيدًا.

قال صاحبُ «الانتصاف»: وجهُ تنظيرِ المصنِّفِ بالآيةِ أنّ الظالمَ لا يندرجُ في المستثنَى منهُ كما أنّ اللهَ تعالى مقدَّسٌ أن يكونَ في السماواتِ أو الأرض. وكلامُه في هذا الفصلِ لا يَظهَرُ ولا يتَحقَّقُ لي منه ما يَسُوغُ مجاراتُه لانغلاقِ عباراتِه[4]. وقلتُ: عليه أن يَنظُرَ في حَلِّ تركيبِه في سورةِ النمل[5] ليتحقَّقَ لهُ.

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «من ظلم» دون «إلا».

(٢) البيت للحُصَينْ بن الحُمامِ المُرّي، انظر: «التذكرة الحمدونية» (٢: ١٣٣) و«المفضليات» ص ٧، وقيل: لضرار بن الأزور، انظر: «خزانة الأدب» (٣: ٣١٨).

(٣) انظر: «كتاب سيبويه» (٢: ٣١٦).

(٤) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٥٨٢).

(٥) في الآية ٦٥، وقد ذكرها الزمخشري هنا.

مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ٱلۡغَيۡبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [النمل: ٦٥]. ثمّ حثَّ على العفو، وأن لا يجهر أحدٌ لأحدٍ بسوء، وإن كانَ على وجهِ الانتصارِ بعدَما أطلَق الجهْرَ به، وجعلَه محبوبًا؛ حثًّا على الأحبِّ إليه، والأفضلِ عندَه، والأدْخلِ في الكَرَم والتخشُّعِ والعبوديّة. وذَكَرَ إبداءَ الخيرِ وإخفاءه؛ تشبيبًا للعفو، ثمَّ عطَفَه عليهما؛ اعتدادًا به، وتنبيهًا على منزلتِه،

قولُه: (وذكَرَ إبداءَ الخَيْرِ) عطفٌ على قولِه: «حَثَّ على العَفْو»، وقولُه: «بعدَما أطلَقَ» ظَرْفُ «حَثَّ»، والمرادُ بقولِه: «أطلَقَ الجهرَ به» إباحتُه على المظلوم، وبقولِه: «جَعَلَه محبوبًا» استثناؤه مِن قولِه: ﴿لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلۡجَهۡرَ﴾، يعني: لمّا أراد أن يحُثَّ الناسَ على العَفْوِ بعدَما أباحَ الجَهرَ وجَعَله محبوبًا ذكَرَ إبداءَ الخَيْرِ وإخفاءه وجَعَلَه توطِئةً وتمهيدًا لذكْرِ العَفْو، ثُمّ عَطَفَ العفوَ عليهما لأجلِ الحثِّ على الأحبِّ والأفضلِ عندَه.

قولُه: (تشبيبًا) أي: توطئةً وتمهيدًا[1] مِن تشبيبِ القصيدة، وهُو تزيينُها بما يتقدَّمُ على التخلُّصِ إلى المدحِ منَ التغزُّل. **الأساس**: قصيدةٌ حسَنةُ الشَّباب، وهُو التشبيبُ، وشَبَّبَ قصيدتَه بفلانة. يريدُ أنّ إيقاعَ قولِه: ﴿إِن تُبۡدُواْ خَيۡرًا أَوۡ تُخۡفُوهُ﴾ توطئةً وتمهيدًا لذكْرِ العفوِ على طريقةِ قولِه: ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرۡضُوهُ﴾ [التوبة: ٦٢] بمعنى: رسُولُه أحقُّ أن يُرضُوه، وذكْرُ الله للدَّلالةِ على مكانةِ الرسُولِ ﷺ عندَ الله تعالى دَلالةً على أنّ للعفوِ مكانًا وَسِيطًا في معنى العَزْمِ على الخيرِ وفعلِه، ويَدُلُّ على أنّ إبداءَ الخيرِ وإخفاءه توطئةٌ، وأنّ معنى العفوِ هُو المقصُودُ بالذِّكرِ بصَريحِ العفوِ في الجزاءِ ليرتبطَ الجزاءُ بالشَّرط، وفيه التنبيهُ على التخلُّقِ بأخلاقِ الله تعالى والتَرَجِّي لعفوِ الله، يعني: جَعَلَ لكمُ العفوَ معَ المقدِرةِ شِعارًا لأنفُسِكم سببًا لأنْ تَنبَّهوا على أنّ اللهَ يعفُو عنِ الجانِينَ معَ قُدرتِه على الانتقامِ فيَعفُو عنكم ما انفَرَطَ منكم فتحتاجونَ إلى عَفْوِه. ولقد ألَمَّ به قولُه صَلَواتُ الله عليه وسَلامُه لأبي مسعودٍ الأنصاريِّ حين ضَرَبَ غلامَه: «لَـلهُ أقدَرُ عليكَ منكَ على هذا الغلام» الحديث، أخرَجه مسلمٌ وأبو داودَ والتِّرمذي[2] .

---

(١) من قوله: «لذكرِ العَفو بعدما» إلى هنا سقط من (غ).

(٢) سبق تخريجه.

وأنّ له مكانًا في بابِ الخيرِ **وَسيطًا**. والدليلُ على أنّ العفوَ هو الغرضُ المقصودُ بذكرِ إبداءِ الخيرِ وإخفائه قولُه: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَفُوًّا قَدِيرًا﴾، أي: يعفو عن الجانينَ معَ قُدْرتِه على الانتقام، فعليكم أن تقتدوا بسنّةِ الله.

[﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡفُرُونَ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُواْ بَيۡنَ ٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيَقُولُونَ نُؤۡمِنُ بِبَعۡضٖ وَنَكۡفُرُ بِبَعۡضٖ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُواْ بَيۡنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ۞ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ حَقّٗاۚ وَأَعۡتَدۡنَا لِلۡكَٰفِرِينَ عَذَابٗا مُّهِينٗا﴾ ١٥٠-١٥١]

جعلَ الذينَ آمنوا باللّٰهِ وكفروا برسلِه، أو آمنوا باللّٰهِ وببعْضِ رُسلِه وكفروا ببعضٍ؛ **كافرينَ باللّٰهِ ورسلِه جميعًا**؛ لما ذكَرْنا من العلّة. ومعنى اتخاذِهم بينَ ذلك

قولُه: (**وسيطًا**) يقال: فلانٌ وَسِيطٌ في قومِه: إذا كان أوسَطَهم نَسَبًا وأرفَعَهم محَلًّا.

قولُه: (**جعَلَ الذين آمَنوا بالله وكفَروا برُسُلِه**) يريدُ أنّ قولَه: ﴿وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُواْ بَيۡنَ ٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ﴾ عطفٌ تفسيريٌّ على قولِه: ﴿يَكۡفُرُونَ﴾؛ لأنّ هذه الإرادةَ عينُ الكفرِ بالله؛ لأنّ مَن كفَرَ برسُلِ الله كَفَرَ بالله، كالبَراهمة. وأمّا قولُه: ﴿وَيَقُولُونَ نُؤۡمِنُ بِبَعۡضٖ وَنَكۡفُرُ بِبَعۡضٖ﴾ فعطفٌ على صِلةِ الموصُول، والواو بمعنى «أو» التنويعيّة، فالأوّلونَ فرّقوا بينَ الإيمانِ بالله ورسُلِه، والآخِرونَ فرّقُوا بينَ رسُلِ الله فآمَنوا ببعضٍ وكفَروا ببعضٍ كاليهود، ثُمّ جمَعَ بينَ كُفرِ المشركينَ وكُفرِ أهلِ الكتابِ في قولِه: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ حَقّٗا﴾؛ وقد مرَّ في البقرةِ في قولِه: ﴿تِلۡكَ عَشَرَةٞ كَامِلَةٞ﴾ [البقرة: ١٩٦] أنّ الواوَ قد تجيءُ بمعنى «أو».

قولُه: (**كافرينَ بالله ورسُلِه جميعًا**[1]) هو ثاني مفعولَيْ «جَعَلَ»، وفي قولِه: «لِما ذكَرْنا منَ العلة» إشارةٌ إلى قولِـه ـ في تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلَّذِي نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ﴾ إلى قولِه: ﴿وَمَن يَكۡفُرۡ بِٱللَّهِ﴾ [النساء: ١٣٦] ـ: «لأنّ إيمانَهم ببعضِ الكتُبِ لا يَصحُّ إيمانًا»، إلى قولِه: «وهذا الذي أرادَه عزَّ وجَلَّ في قولِه: ﴿وَيَقُولُونَ نُؤۡمِنُ بِبَعۡضٖ وَنَكۡفُرُ بِبَعۡضٖ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُواْ بَيۡنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا﴾»، وبيانُ التعليلِ أنّ قولَه:

---

(١) قوله: «جميعاً» ساقط من (ط).

سبيلاً: أن يتخذوا دينًا وَسَطًا بينَ الإيمانِ والكفرِ كقوله: ﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا وَٱبْتَغِ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ١١٠]، أي: طريقًا وسطًا في القراءة، وهو ما بينَ الجهْرِ والمخافتة، وقد أخطؤوا، فإنه لا واسطةَ بينَ الكفْرِ والإيمـان، ولذلكَ قال: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ حَقًّا﴾، أي: **هم الكاملونَ في الكفْر**. و﴿حَقًّا﴾: تأكيدٌ لمضمونِ الجمْلة، كقولِك: هو عبدُ الله حقًا، أي: حقّ ذلكَ حقًّا، وهو كونُهم كاملينَ في الكفر؛ أو هو صفةٌ لمصدرِ الكافرين، أي: هم الذينَ كفروا كفرًا حقًّا ثابتًا يقينًا لا شكَّ فيه.

[﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَلَمْ يُفَرِّقُواْ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ أُوْلَٰٓئِكَ سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أُجُورَهُمْۚ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ ١٥٢]

فإن قلتَ: كيفَ جازَ دخولُ ﴿بَيْنَ﴾ على ﴿أَحَدٍ﴾ وهو يقتضي شيئينِ فصاعدًا؟ قلتُ: إنّ أحدًا عامٌّ في الواحدِ المذكَّرِ والمؤنّثِ وتثنيتِهما وجمعِهما، تقول: ما رأيتُ

﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ حَقًّا﴾ واقعٌ خبرًا لـ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ﴾، وقد تقرَّرَ أنّ ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ إذا وقعَ خبرًا لموصُوفٍ سابقٍ آذَنَ بأنّ ما بعدَه جديرٌ بمن قبلَه لاكتسابِه تلكَ الخِصَالَ المعدودة، فقد ظَهَرَ أنّ قولَه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ﴾ الآية، كالتعليل لقولِه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ الآية [النساء: ١٣٦]، وما توسَّطَتْ بينَ العلةِ والمعلولِ منَ الجُمَلِ والآياتِ إمّا مُعترِضةٌ أو مُستطرِدةٌ عندَ إمعانِ النظر.

قولُه: (**همُ الكاملونَ في الكُفْر**) يَدُلُّ عليه توسُّطُ الفَصْلِ بينَ المبتدأِ والخبرِ المُعرَّفِ بلامِ الجنس، كقولِه تعالى: ﴿الٓمٓ ۝ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ [البقرة: ١-٢]، فجيءَ بقولِه: ﴿حَقًّا﴾ لتأكيدِ مضمونِ الكمال، أي: قَوْلي بأنّ هذا كُفرٌ كاملٌ حقٌّ لا باطل، وعلى تقديرِ أن يكونَ ﴿حَقًّا﴾ صفةً للمَصْدرِ المؤكِّدِ للمسنَدِ يكونُ بمعنى: ثابتًا، واللامُ حينَئذٍ للعهد، أي: همُ الذين صَدَرَ منهمُ الكُفرُ البتَّةَ، فقولُه: «يقينًا لا شَكَّ فيه»، هو معنى المصدرِ المحذوف(١)، وهذا أبلغُ منَ الأوّلِ بحَسَبِ تأكيدِ الإسناد، والأوّلُ أبلغُ من جهةِ إثباتِ الكمال.

---

(١) من قوله: «فقوله: يقينًا» إلى هنا ساقط من (ط).

أحدًا، فتقصدُ العموم. ألا تراكَ تقول: إلّا بني فلانٍ؟ وإلّا بناتِ فلان؟ فالمعنى: ولم يفرّقوا بينَ اثنينِ منهم أو بينَ جماعة، ومنه قولُه تعالى: ﴿لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ [الأحزاب: ٣٢]. ﴿سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أُجُورَهُمْ﴾ معناه: **أنّ إيتاءَها كائنٌ لا محالةَ** وإن تأخّر، فالغرضُ به توكيدُ الوعْدِ وتثبيتُه لا كونُه متأخرًا.

[﴿يَسْـَٔلُكَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ أَن تُنَزِّلَ عَلَيْهِمْ كِتَٰبًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ۚ فَقَدْ سَأَلُوا۟ مُوسَىٰٓ أَكْبَرَ مِن ذَٰلِكَ فَقَالُوٓا۟ أَرِنَا ٱللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْهُمُ ٱلصَّٰعِقَةُ بِظُلْمِهِمْ ۚ ثُمَّ ٱتَّخَذُوا۟ ٱلْعِجْلَ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ فَعَفَوْنَا عَن ذَٰلِكَ ۚ وَءَاتَيْنَا مُوسَىٰ سُلْطَٰنًا مُّبِينًا * وَرَفَعْنَا فَوْقَهُمُ ٱلطُّورَ بِمِيثَٰقِهِمْ وَقُلْنَا لَهُمُ ٱدْخُلُوا۟ ٱلْبَابَ سُجَّدًا وَقُلْنَا لَهُمْ لَا تَعْدُوا۟ فِى ٱلسَّبْتِ وَأَخَذْنَا مِنْهُم مِّيثَٰقًا غَلِيظًا * فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ وَكُفْرِهِم بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَقَتْلِهِمُ ٱلْأَنۢبِيَآءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَقَوْلِهِمْ قُلُوبُنَا غُلْفٌۢ ۚ بَلْ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا * وَبِكُفْرِهِمْ وَقَوْلِهِمْ عَلَىٰ مَرْيَمَ بُهْتَٰنًا عَظِيمًا * وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا ٱلْمَسِيحَ عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ ٱللَّهِ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَٰكِن شُبِّهَ لَهُمْ ۚ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ لَفِى شَكٍّ مِّنْهُ ۚ مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ ۚ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًۢا * بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيْهِ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا * وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ قَبْلَ مَوْتِهِۦ ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا﴾ ١٥٣ - ١٥٩]

قولُه: (**أن إيتاءها كائنٌ لا محالةَ**)، رُوِي عن المصنِّفِ(١) أنه قال: الفعلُ الذي هُو للاستقبالِ موضوعٌ لمعنى الاستقبالِ بصيغتِه، فإذا دخَلَ عليه «سَوفَ» أكّدَ ما هو موضوعٌ له مِن إثباتِ الفعلِ في المستقبل لا أن يُعطَى ما ليس فيه مِن أصلِه، فهُو في مقابلةِ «لن»، ومنزلتُه مِن «يفعَل» كمنزلةِ «لن» في «لا تفعَلْ» لنفْيِ المستقبَل، فإذا وَضَعَ «لن» مَوضِعَ «لا» أكَّد المعنى الثابتَ وهُو نَفْيُ المستقبَل، فإذًا كلُّ واحدٍ من «سَوفَ» و«لن» حقيقتُه التأكيد؛ ولهذا قال سيبويه(٢) : «لن تفعَلَ» نفْيُ «سَوفَ تفعَلُ».

---

(١) انظر: «المفصل في علم العربية» ص ٣١٧.

(٢) في «الكتاب» (٣: ١١٧).

رُوِيَ: أنّ كَعْبَ بنَ الأشرفِ وفنحاصَ بنَ عازورا وغيرَهما قالوا الرسولِ اللّـهِ ﷺ: إن كنتَ نبيًّا صادقًا فأْتنا بكتابٍ من السّماءِ جملةً كما أَتى به موسى؛ فنزلت. وقيل: كتابًا إلى فلانٍ وكتابًا إلى فلان بأنك رسولُ الله. وقيل: **كتابًا نعاينُه حينَ ينزل، وإنما اقترحوا ذلكَ على سبيلِ التعنّت** ـ قالَ الحسَن: ولو سألوه لكي يتبيّنوا الحقَّ لأعطاهم ـ **وفيما آتاهُم** كفاية. ﴿فَقَدْ سَأَلُوا۟ مُوسَىٰٓ﴾: جوابٌ لشرْطٍ مقدَّرٍ معناه: **إن استكبرتَ ما سألوه منكَ** ﴿فَقَدْ سَأَلُوا۟ مُوسَىٰٓ أَكْبَرَ مِن ذَٰلِكَ﴾، وإنما أَسْندَ السؤالَ إليهم **وإن** وُجِدَ من آبائهم في أيّام موسى ـ وهم النقباء السبعون ـ؛ لأنهم كانوا على مذهبِهم، وراضينَ بسؤالِهم، ومضاهينَ لهم في التعنّت. ﴿جَهْرَةً﴾: عيانًا بمعنى: أَرِناه نَرَهُ جهرةً. ﴿بِظُلْمِهِمْ﴾: بسببِ سؤالِهم الرؤية، **ولو طلبوا أمرًا جائزًا لَـمَا سُمُّوا ظالمين**، ولَـمَا أخذتْهم الصَّاعقة؛

قولُه: (**كتابًا نُعايِنُه حين يَنزِل**) على الأوّلِ. ﴿مِّنَ﴾ في ﴿مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾: بيان، والمرادُ بِهِ الكتابُ السَّماويُّ كالتوراةِ والإنجيلِ والفُرقان، وعلى الوجهَيْنِ ﴿مِّنَ﴾: ابتداء، أي: كتابًا يُبتدأُ نزولُه مِنَ السماء.

قولُه: (**وإنّما اقتَرحوا ذلك على سبيل التعنُّت**). **الراغب**: اقتَرحتُ الجَمَلَ: ابتَدَعْتَ ركوبَه، واقتَرحتُ كذا على فلان: ابتَدعتُ التَّمَنِّيَ عليه، واقتَرحتُ بئرًا: استَخْرجتُ ماءً قَـرَاحًا[1].

قولُه: (**وفيما آتاهُم**) حالٌ مِن فاعلِ «اقتَرحوا»، وكلامُ الحسَنِ اعتراضٌ.

قولُه: (**إنِ استكبَرتَ ما سألوهُ منكَ** ﴿فَقَدْ سَأَلُوا۟ مُوسَىٰٓ أَكْبَرَ مِن ذَٰلِكَ﴾) كقولِك: إن تعتَدَّ بإكرامِك إيايَ الآنَ فاعتَدَّ بإكرامي إياكَ أمسِ، وفي إتْيانِ الجزاءِ بالماضي إيذانٌ بالإعلام بالتأسِّي للتَسَلِّي.

قولُه: (**ولو طَلَبوا أمرًا جائزًا لَمَا سُمُّوا ظالمين**) جوابُه أنّ معنى الظُّلم: وضْعُ الشيءِ في غيرِ موضِعِه، وكونُهم طالبينَ الرؤيةَ على التعنُّتِ يكفي في إطلاقِ اسمِ الظُّلمِ عليهم.

(١) «مفردات القرآن» ص ٦٦٦.

كما سألَ إبراهيمُ صلوات الله عليه أن يُريَه إحياءَ الموتى، فلم يُسمّه ظالـمًا، ولا رماه بالصّاعقة؛ فتبًّا للمشبِّهةِ ورميًا بالصّواعق. ﴿وَءَاتَيْنَا مُوسَىٰ سُلْطَٰنًا مُّبِينًا﴾: تسلّطًا واستيلاءً ظاهرًا علَيهم حينَ أمرَهم بأن يَقْتلوا أنفسَهم حتى يُتابَ عليهم، فأطاعوه واحتبَوْا بأفنيتِهم، والسيوفُ تتساقطُ عليهم، فيا لكَ من سلطانٍ مُبين! ﴿بِمِيثَٰقِهِمْ﴾: بسببِ ميثاقِهم، ليخافوا فلا يَنْقضوه. ﴿وَقُلْنَا لَهُمُ﴾ **والطورُ مطلٌّ عليهم**: ﴿ٱدْخُلُوا۟ ٱلْبَابَ سُجَّدًا﴾، و﴿لَا تَعْدُوا۟ فِى ٱلسَّبْتِ﴾، وقد أخذَ منهم الميثاق على ذلك، وقولَهم: سمعْنا وأطعْنا، ومعاهدتَهم على **أن يَتِمُّوا عليه**، ثمّ نَقضُوه بعْدُ. وقُرِئ: (لا تعتدوا) و(**لا تَعَدُّوا) بإدغام التاءِ في الدّال**. ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم﴾: فبنقضِهم، و«ما» مزيدةٌ للتوكيد. **فإن قلتَ**: بمَ تعلّقتِ الباء، وما معنى التوكيد؟ **قلتُ**: إمّا أن يتعلّقَ بمحذوف، كأنه قيل: فبما نقضِهم ميثاقَهم فعلْنا بهم ما فعلْنا، وإمّا أن يتعلّقَ بقولِه: ﴿حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ﴾ [النساء: ١٦٠]. على أنّ قولَه: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟﴾ [النساء: ١٦٠] بدلٌ من قولِه: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ﴾. **وأمّا التوكيدُ** فمعناه: تحقيقُ أنّ العقابَ أو تحريمَ الطيّباتِ

قولُه: (**والطُّورُ مُطِلٌّ عليهم**). **النِّهاية**: في حديثِ صَفِيّةَ بنتِ عبدِ المطّلب: فأطَلَّ علينا يهوديٌّ[1]، أي: أشرفَ، وحقيقتُه: أوفىَ علينا بطَلَلِه، وهُو شَخْصُه.

قولُه: (**أن يَتِمُّوا عليه**) أي: على قولِهم: سَمِعنا وأطَعْنا. **النِّهاية**: تَمَّ على الأمرِ: استَمَرَّ، وفي حديث معاويةَ: أنْ تمَمْتَ على ما تريدُ.

قولُه: (و«**لا تَعَدُّوا» بإدغام التاءِ في الدال**): نافع[2].

قولُه: (﴿**حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ**﴾) يُذكَرُ بعدَ الآياتِ الثلاث.

قولُه: (**وأمّا التوكيدُ**) إلى آخِرِه، أي: معنى «ما» المزيدةِ للتوكيدِ معَ تقَدُّمِ المعمُولِ على

---

(١) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٦: ٣٠٨) والحاكم في «المستدرك» (٦٨٦٧)، وذكره ابن حجر في «الإصابة» (٢: ٦٤، ٧: ٧٤٣) من طريق عبد الله وعروة بن الزبير بلفظ «فمرّ» بدل «فأطل».

(٢) «التيسير في القراءات السبع» ص ٧٤، «النشر في القراءات العشر» (٢: ٢٨٦).

لم يكنْ إلّا بنقْضِ العهْد وما عُطِفَ عليه من الكفْرِ وقتْلِ الأنبياءِ وغيرِ ذلك. فإن قلتَ: هلّا زعمْتَ أنّ المحذوفَ الذي تعلّقتْ به الباءُ ما دلَّ عليه قولُه: ﴿بَلْ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَيْهَا﴾، فيكونَ التقديرُ: فبما نقضِهم ميثاقَهم طبَعَ اللهُ على قلوبهم ﴿بَلْ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ﴾؟ قلتُ: **لم يصِحَّ هذا التقدير**؛ لأنّ قولَه: ﴿بَلْ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ﴾

العاملِ هُو هذا؛ ولهذا قال: «تحقيقُ أنّ العقابَ لم يكنْ إلا بنقْضِ العهدِ» حيثُ جاء بأداةِ الحَصْرِ الدالِّ عليها التقديمُ، ونَبَّه على التوكيدِ بقولِه[١]: «تحقيقُ أنّ العقاب».

قولُه: (**لم يَصحَّ هذا التقديرُ**) وقد ذَكَرَ هذا التقديرَ أبو البقاء[٢]، وفسَّرَ صاحبُ «التقريب» كلامَ المصنِّفِ بقولِه: أي: لا يتعلَّقُ بـ ﴿طَبَعَ﴾ مقدَّرًا؛ لدَلالةِ ﴿بَلْ طَبَعَ﴾ عليه؛ لأنه واردٌ لإنكارِ قولِهم: ﴿قُلُوبُنَا غُلْفٌ﴾ أي: لا تَصِلُ إليها الموعِظة، أي: لم يَخلُقْها اللهُ تعالى مطبوعًا عليها غيرَ قابلةٍ للوَعْظ، فالطبعُ مُنتَفٍ حقيقةً، فلا يُقدَّرُ الطَّبْعُ سببًا[٣] معلَّلاً بالنَّقْض. وفيه نظر؛ لأنّ ﴿بَلْ طَبَعَ﴾ دالٌّ على طَبْعٍ عارِضٍ بكُفْرِهم، فجاز أنْ يُقدَّرَ طَبْعٌ عارِضٌ بنَقْضِهم، فالطَّبعانِ متوافقانِ في العروض.

وقلتُ: مرادُ المصنِّفِ أنّ ﴿بَلْ طَبَعَ ٱللَّهُ﴾ متعلِّقٌ بقولِهم: ﴿قُلُوبُنَا غُلْفٌ﴾ رَدٌّ وإنكارٌ له، كما جاء صَريحًا في البقرة: ﴿وَقَالُواْ قُلُوبُنَا غُلْفٌۢ بَل لَّعَنَهُمُ ٱللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٨٨]، فلو قَدَّرَ لقولِه: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم﴾ متعلِّقًا مثلَه يصيرُ التقديرُ: فبما نَقْضِهم وكُفْرِهم وقولِهم: قلوبُنا غُلْفٌ طَبَعَ اللهُ عليها ﴿بَلْ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ﴾ فيكونُ ردًّا لهذا الكلامِ وإنكارًا له لا لقولِهم: قلوبُنا غُلْفٌ، والمعنى عليه.

هذا نَظْمٌ لطيف، ولكنْ لا وَجْهَ للتشنيع، ولقولِه: «وكمذهبِ المُجبِّرة»؛ لأنّ لأهلِ السُّنّةِ أنْ يقولوا: إنه تعالى إنّما رَدَّ قولَهم؛ لأنهمُ ادَّعَوا أنّ قلوبَهم في أوعِيةٍ وأغْشية، وأنّ ما يقولُه صَلَواتُ الله وسَلامُه عليه لا يَنفُذُ فيها، فأضْرَبَ اللهُ تعالى عن ذلك بقولِه: ﴿بَلْ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ﴾ أي: بَلْهَ ذلك! بل هُو شيءٌ أعظمُ منه وهُو الطَّبعُ والخَتْم؛ لأنهم أبطَلوا

---

(١) من قوله: «تحقيق أن العقاب» إلى هنا ساقط من (ط).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٤٠٤).

(٣) من قوله: «مقدراً للدلالة» إلى هنا ساقط من (ط).

ردٌّ وإنكارٌ لقولِهم: ﴿قُلُوبُنَا غُلْفُۢ﴾، فكانَ متعلِّقًا به، وذلكَ أنهم أرادوا بقولهم: ﴿قُلُوبُنَا غُلْفُۢ﴾: أنّ اللهَ خلقَ قلوبَنا غلفًا، أي: في أكنّةٍ لا يَتوصَّلُ إليها شيءٌ من الذكرِ والموعظة، كما حكى اللهُ عن المشركين: ﴿وَقَالُواْ لَوْ شَآءَ ٱلرَّحْمَٰنُ مَا عَبَدْنَٰهُم﴾ [الزخرف: ٢٠]، وكمذهبِ المُجبرةِ أخْزاهم الله، فقيلَ لهم: بل خذلَها اللهُ ومنعَها الألطافَ بسببِ كفرهم، فصارت كالمطبوعِ عليها، لا أن تخلقَ غُلْفًا غيرَ قابلةٍ للذكرِ ولا متمكّنةً من قَبولِه. فإن قلتَ: علامَ عُطِفَ قولُه: ﴿بِكُفْرِهِمْ﴾؟ قلتُ: الوجهُ أن يُعطَفَ على ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم﴾ ويُجعَلَ قولُه: ﴿بَلْ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ﴾ كلامًا تَبعَ قولَه: ﴿وَقَالُواْ قُلُوبُنَا غُلْفُۢ﴾ على وجه الاستطراد. ويجوزُ عطفُه على ما يليه من قولِه: ﴿بِكُفْرِهِمْ﴾. فإن قلتَ: **ما معنى المجيءِ بالكفرِ معطوفًا** ....

استعداداتِهم بالكُلِّيةِ بالكُفرِ بمحمدٍ بعدَ وضوحِ البيِّنات. وأيضًا، يجوزُ أن يُراد: ﴿بَلْ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَيْهَا﴾، أي: ليس كما ادَّعَوْا مِن أنّ قلوبَهم أوعِيةُ العِلمِ كما ذُكرَ في البقرة.

الانتصاف: هؤلاءِ قومٌ زَعَموا أنّ لهم على الله حُجّةً بخَلْقِ قلوبِهم غيرَ قابلةٍ للحقِّ ولا مُتمكِّنةٍ منه، فكذَّبَهم بأنه تعالى خَلَقَ قلوبَهم على الفِطرةِ، والإيمانُ مِن جنسِ مقدورِهم كما هُو مِن جِنسِ مقدورِ المؤمنين، وهُو المُعبَّرُ عنهُ بالتمكُّن، فقامتْ حجّةُ الله عليهم، فالإنسانُ نُفَرِّقُ بينَ دخولِه في الإيمانِ والطَّيرانِ في الهواءِ بإمكانِ الأوّلِ دونَ الثاني فللَّه الحُجّة، فاتّجَه الردُّ عليهم لا منَ الوَجهِ الذي زَعَمَته المُعتزلةُ مِن إثباتِ قُدرةٍ يخلقونَ بها وافَقَ مشيئةَ الله أم لا؛ ولذلك قال عَقيبَه: ﴿فَلِلَّهِ ٱلْحُجَّةُ ٱلْبَٰلِغَةُ فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٩] فرَدَّ عليهم ورَدَّ الأمورَ إلى المشيئة[١].

قولُه: (**ما معنى المجيءِ بالكُفرِ معطوفًا؟**) السؤالُ واردٌ على الجوابَيْن، يعني: ذكَرْتَ أنّ قولَه: «بكُفرهم» في قولِه: ﴿وَبِكُفْرِهِمْ وَقَوْلِهِمْ عَلَىٰ مَرْيَمَ بُهْتَٰنًا﴾ عطفٌ إمّا على ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم﴾ أو على ما يَليهِ من قوله: ﴿بِكُفْرِهِمْ﴾، وكلاهما فاسدانِ لِما يَلزَمُ منهما عطفُ الشيءِ

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٥٨٥).

....

على نفسِه. وأجابَ أولًا بجوابٍ مُجمَلٍ صَالحٍ للوجهَيْن، ثُمّ أتَى لكلٍّ بجوابٍ مفصَّلٍ، فقال: «قد تكرَّر»، يعني: أنّ كلَّ واحدةٍ منَ الكُفْراتِ الثلاثِ لانضمامِها إلى معنًى أخرَجَها من مفهومِ الأُخرى، فقولُه: ﴿وَكُفْرِهِم بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ لمّا عَقبَ قولَه: ﴿لَا تَعْدُواْ فِى ٱلسَّبْتِ﴾ خُصَّ بكُفرِهم بموسى عليه الصّلاةُ والسلام، و«كُفرهمُ» الثالثُ لمّا اقترَنَ بقولِه: ﴿وَقَوْلِهِمْ عَلَىٰ مَرْيَمَ بُهْتَٰنًا عَظِيمًا ۞ وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا ٱلْمَسِيحَ عِيسَى﴾ خُصَّ بعيسى عليه الصلاةُ والسلامُ، و«كُفرهم» الثاني لمّا وقَعَ في حَيِّزِ الإضرابِ وكان جَوابًا عن تعنُّتِهم وقولِهم: ﴿قُلُوبُنَا غُلْفُۢ﴾، ومُذيَّلًا بقولِه: ﴿فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ اختصَّ برسُولِ الله ﷺ، فلمّا خُولفَ في الجهاتِ صَحَّ العطف، وإليه الإشارةُ بقولِه: «قد تكرَّرَ منهمُ الكُفرُ لأنهم كفَروا بموسى ثُم بعيسى ثم بمحمدٍ ﷺ؛ فعطفَ بعضَ كُفرِهم على بعضٍ».

وأمّا الجوابُ عنِ السؤالِ على قولِه: «والوَجْهُ أنْ يُعطَفَ على ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم﴾»؛ فهُو أنّ «بكُفْرِهم» الثالث معَ ما عُطِفَ عليه مِن قولِه: ﴿وَقَوْلِهِمْ عَلَىٰ مَرْيَمَ﴾، ﴿وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا ٱلْمَسِيحَ عِيسَى﴾، عطفٌ على قولِه: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم﴾ معَ ما عُطِفَ عليه مِن قولِهم: ﴿وَكُفْرِهِم بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَقَتْلِهِمُ ٱلْأَنۢبِيَآءَ﴾ وقولِهم: ﴿قُلُوبُنَا غُلْفُۢ﴾، فلا يَلزَمُ أيضًا المحذورُ؛ لأنّ للهيئةِ الاجتماعيةِ اعتبارًا غيرَ اعتبارِ الأفراد، وأمّا على قولِه: «ويجوزُ عَطفُه على ما يَليه» فهُو قولُه: «أو ﴿بَلْ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ﴾ وجمعهم بين كفرهم» وهُو مِن عَطفِ المجموعِ على المفرَد. هذا وإنّ اختيارَه أن يكونَ مِن عَطفِ المجموعِ على المجموعِ لقولِه: «والوجهُ أن يُعطَفَ على ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم﴾» لأنه مَرَّ فيما سَبَقَ أنّ قولَه: «﴿بَلْ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ﴾ رَدٌّ وإنكارٌ لقولِهم: ﴿قُلُوبُنَا غُلْفُۢ﴾» أقحمَ بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه مستطرَدًا اهتمامًا، وفيه أنَّ قولَهم: ﴿قُلُوبُنَا غُلْفُۢ﴾ أُمُّ القبائحِ المذكورة، وعلى الوجهِ الأخيرِ يجوزُ أن يكونَ التوالي كلُّها مُستطرَدةً، وفي هذا الوجهِ إيْذانٌ باستقلالِ المفرَدِ استقلالَ المجموعِ. ولعَمْري إنه كذلك؛ إذْ كفْرُهم بمحمدٍ صَلَواتُ الله عليه وسَلامُه لا يُوازيهِ كُفْر!

وعلى الوجهِ المختارِ الواوُ الداخلةُ على قولِه: ﴿وبِكُفْرِهِمْ﴾ الثالثِ غيرُ الواواتِ السابقةِ واللاحقة؛ لأنّ تلكَ لعطفِ المفرَدِ على المفرَد، وهذه لِعطفِ المجموعِ على المجموعِ.

على ما فيه ذكرُه، سواءٌ عطفَ على ما قبلَ حرْفِ الإضرابِ أو على ما بعدَه، وهو قولُه: ﴿وَكُفْرِهِم بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ وقولُه: ﴿بِكُفْرِهِمْ﴾؟ قلتُ: قد تكرَّرَ منهم الكفر؛ لأنّهم كفروا بموسى ثمّ بعيسى ثمّ بمحمّدٍ صلواتُ اللّـهِ عليهم أجمعين. فعطفَ بعض كفرِهم على بعْض، أو عطفَ مجموع المعطوفِ على مجموع المعطوفِ عليه، كأنه قيل: فبجمعِهم بينَ نقْضِ الميثاق، والكفرِ بآياتِ الله، وقتْلِ الأنبياء، وقولِهم: قلوبُنا غلْف، وجمعِهم بينَ كفرِهم وبَهْتِهم مريمَ، وافتخارِهم بقتْلِ عيسى عاقبناهم. أو: بل طَبَـعَ الله عليها بكفرِهم وجمعِهم بينَ كفرِهم وكذا وكذا. والبهتانُ العظيمُ: **هو التزنية.** فإن قلتَ: كانوا كافرينَ بعيسى عليه السّلام، أعداءً له، عامدينَ لقتلِه، يسمّونه الساحرَ ابنَ الساحرة، والفاعلَ ابنَ الفاعلة، فكيفَ قالوا: ﴿إِنَّا قَتَلْنَا ٱلْمَسِيحَ عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ ٱللَّهِ﴾؟ قلتُ: قالوه على وجه الاستهزاءِ كقولِ فرعون: ﴿قَالَ إِنَّ رَسُولَكُمُ ٱلَّذِىٓ أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ﴾ [الشعراء: ٢٧]. **ويجوزُ أن يضعَ اللهُ الذكْرَ الحسَنَ مكانَ ذكرِهم القبيحَ** في الحكايةِ عنهم؛ رفعًا لعيسى عمّا كانوا يذكرونَه، وتعظيمًا لما أرادوا بمثله، كقوله: ﴿لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ ۝ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ مَهْدًا﴾ [الزخرف: ٩-١٠]. رُوِيَ: أنّ رهطًا

قولُه: (هُو التَّزْنِية) أي: النسبة إلى الزِّنى.

قولُه: (ويجوزُ أن يَضَعَ اللهُ الذِّكرَ الحسَنَ مكانَ ذكرِهمُ القبيح). **الإنصاف:** هذا وجهٌ حسَنٌ واستشهادٌ جيِّد، فإنه تعالى قال في الزُّخرُف عقيبَ ذلك: ﴿مَآءًۢ بِقَدَرٍ فَأَنشَرْنَا بِهِۦ﴾ [الزخرف: ١١]، فأسنَدَ الضميرَ إلى نفسِه، وأوّلُ الكلامِ على وَجْهِ الحكاية، فحَكَى قولَهم في إسنادِ الخَلْقِ إلى الله تعالى، ووَصَفَ نفْسَه بما يجبُ له منَ التعظيم، ومثلُه قال في «طه»: ﴿قَالَ عِلْمُهَا عِندَ رَبِّى فِى كِتَٰبٍ﴾ [طه: ٥٢] إلى قولِه: ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِۦٓ أَزْوَٰجًا مِّن نَّبَاتٍ شَتَّىٰ﴾ [طه: ٥٣]، فأوّلُ الكلام حكايةُ قولِ موسى، وآخِرُه إخبارُ الله عن نفْسِه بالتكلُّم، وبعضُهم يَعُدُّه التفاتًا، وليس منه. وقلتُ: وقد ذكَرْنا أنّ الذي في «طه» التفاتٌ.

قولُه: (﴿خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [الزخرف: ٩]) إلى آخِرِ الآية، وُضِعَ موضِعَ قولِهم: اللهُ فقَطْ[1].

(١) هذه الفقرة ساقطة من (ط).

من اليهودِ سبّوه وسبّوا أمّه، فدعا عليهم: اللَّهمّ أنتَ ربّي، وبكلمتِكَ خلقتَني، اللَّهمّ العنْ من سبَّني وسبَّ والدتي؛ فمسخَ اللهُ من سبَّهما قِردةً وخنازير، فأجمعتِ اليهودُ على قتْلِه، فأخبرَه اللهُ بأنه يَرفعُه إلى السّماء ويُطهّرُه من صُحْبةِ اليهود، فقالَ لأصحابِه: أيّكم يرضى أن يُلقى عليه شبهي فيقتلَ ويُصلبَ ويدخلَ الجنة؟ فقالَ رجلٌ منهم: أنا، فألقى الله عليه شَبَهَه فقُتِلَ وصُلِب. وقيل: **كانَ رجلًا ينافقُ عيسى** فلمّا أرادوا قتْلَه، قال: أنا أدلّكم عليه، فدخلَ بيتَ عيسى، فرُفِعَ عيسى وأُلقيَ شَبَهُه على المنافق، فدخلوا عليه فقتلُوه وهم يظنّونَ أنه عيسى. ثمّ اختلفوا، فقالَ بعضُهم: إنَّهُ إلـٰهٌ لا يصحُّ قتْلُه. وقالَ بعضُهم. إنه قد قُتِلَ وصُلِب. وقالَ بعضُهم: إن كانَ هذا عيسى فأينَ صاحبُنا؟ وإن كان هذا صاحبَنا فأينَ عيسى؟ وقالَ بعضُهم: رُفِعَ إلى السّماء. وقالَ بعضُهم: الوجهُ وجهُ عيسى، والبدنُ بدنُ صاحبِنا. فإن قلتَ: ﴿شُبِّهَ﴾ مسندٌ إلى ماذا؛ إن جعلْتَه مسندًا إلى المسيح، فالمسيحُ مشبَّهٌ به، وليس بمشبَّه، وإن أسندتَه إلى المقتول، فالمقتولُ لم يجرِ له ذِكْر؟ قلتُ: هو مسندٌ إلى الجارِّ والمجرور، وهو ﴿لَهُمْ﴾، كقولك: خُيِّلَ إليه، كأنه قيل: ولكن وقعَ لهم التشبيه. ويجوزُ أن يُسنَدَ إلى ضميرِ المقتول؛ لأنّ قولَه: ﴿إِنَّا قَتَلْنَا﴾ يدلُّ عليه، كأنه قيل: ولكن شُبِّه لهم مَن قتلوه. ﴿إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾: استثناءٌ منقطع؛ لأن اتّباعَ الظنِّ ليسَ من جنسِ العلْم، يعني: ولكنّهم يتبعونَ الظن. فإن قلتَ: قد وُصِفوا بالشكّ، **والشكُّ: أن لا يترجَّحَ** أحدُ الجائزَيْن، ثمّ وُصِفوا بالظنّ، **والظنُّ: أن يترجَّحَ** أحدُهما، فكيفَ يكونونَ شاكّين ظانّين؟ قلتُ: أُريدَ أنهم شاكّونَ ما لهم من علْمٍ قطّ، ولكن إن

قولُه: (وقيل: كان رجلٌ يُنافِقُ عيسى)، وفي أكثرِ النُسَخ: «كان رجلًا» بالنَّصب، والأوّلُ هو الوجهُ، يُعرَفُ بالتأمُّل.

قولُه: (والشَّكُّ أنْ لا يتَرجَّحَ...، والظَّنُّ أن يترَجَّح) تفسيرٌ للشيءِ بلازِمه؛ لأنّ الشكَّ هُو الاعتقادُ الذي لا يترَجَّحُ معَه أحدُ الجائزَيْن.

لاحتْ لهم أَمارةٌ فظنّوا، فذاك ....

قولُه: (**فظَنُّوا فذاكَ**) وهُو عطفٌ على «إنْ لاحَتْ»، «فذاكَ»: جَوابٌ للشَّرط، أي: فذاكَ هُو الظنُّ، يريدُ أنهم منَ الشاكِّينَ الذين لا يتَرجَّحُ لهم أحدُ الجائزَيْنِ قَطُّ لكنْ يَحصُلُ لهم أحيانًا بما يَلُوحُ لهم منَ الأَمَارةِ والترجُّحِ بزَعْمِهم، ثُمّ إذا خَفَّتِ الأَمَارةُ عادوا إلى التردُّد، وهذه الحالةُ أبلغُ في التحيُّرِ مِن مجرَّدِ الشكّ، وإليه الإشارةُ بقولِه: «فذاكَ» الرُّجْحانُ، أي: ليس برُجْحانٍ لأنه لا يُنقِذُهم مِن وَرْطةِ الشكِّ إلا مَزيدُ التحيُّر، فقولُه: ﴿مِنْ عِلْمٍ﴾ مبتدأٌ و﴿مِنْ﴾: زائدةٌ لتأكيدِ النَّفْي، والظَّرفُ المقدَّمُ خبَر، و﴿بِهِۦ﴾: حالٌ منَ الضميرِ المُستكِنِّ في الظَّرف.

وقيل: يَحتملُ أن يكونَ التقديرُ: إنّهم لَفي شكٍّ في جميعِ الأوقاتِ إلا وقتَ اتّباعِ الظنّ؛ لظهورِ الأَمَارةِ إن لاحَتْ لهم، وما لهُم من عِلم قَطّ، ويكونُ الاستثناءُ متّصلًا مفرَّغًا. وقَدَّم قولَه: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ﴾ على الاستثناءِ لأنّ المقصُودَ مِن هذا الكلامِ نفْيُ العِلمِ عنهم.

وقلتُ: هذا مبنيٌّ على جَوازِ الاستثناءِ المفرَّغِ في الكلامِ الموجَب، نحو: قرأتُ إلا يومَ كذا، ومَنَعه المصنِّفُ في سُورةِ الأنبياءِ حيثُ قال: «إنّ أعمَّ العامِّ يَصحُّ نفْيُه ولا يَصحُّ إيجابُه»(١)، وقالوا: يجوزُ أن يقالَ: ما في الدارِ أحدٌ إلا زيدٌ، ولا يصحُّ: كان في الدارِ إلا زيدًا(٢)، أي: في الدارِ جميعُ الأشياءِ إلا زَيدٌ، وقال في «التوبة» في قولِه تعالى: ﴿وَيَأۡبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ﴾ [التوبة: ٣٢]: «كيف جازَ أبَى اللهُ إلا كذا، ولا يقال: كرِهتُ أو أبغَضْتُ إلا زيدًا؟ وأجابَ: قد أجرَى «أبَى» مُجرى «لم يُرِدْ» لكونِه مقابِلًا لقولِه: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُطۡفِـُٔواْ نُورَ ٱللَّهِ﴾»(٣) على أنّ المقامَ لا يقتضي إلا ما ذهبَ إليه المصنِّفُ كما شَرحْنا كلامَه مِن إثباتِ الشكِّ على التحقيقِ والمبالغةِ فيه؛ وذلك لمجيءِ إنّ واللامِ وتخصيصِ ذكْرِ الاتّباع، فإذا لم يُرِدْ بقولِه: ﴿إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾ المبالغةَ، فلمَ لم يقتصرْ على الظنِّ ولم يَقُلْ: وما هم بذلك من عِلمٍ إلا الظنُّ ولم يكتفِ في التفسيرِ بقولِه: «وإن لاحَتْ لهم أمَارةٌ فظنُّوا» وأطنَبَ بقولِه: «فذاكَ»؟

(١) «الكشاف» (١٠: ٣٢٠).

(٢) من قوله: «ولا يصح» إلى هنا ساقط من (ط).

(٣) «الكشاف» (٧: ٢٣٠ - ٢٣١).

﴿ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا ﴾: وما قتلوه قتلًا يقينًا، أو ما قتلوه متيقّنينَ كما ادّعَوْا ذلكَ في قولِهم: ﴿ إِنَّا قَتَلْنَا ٱلْمَسِيحَ ﴾. **أو يُجعلُ** ﴿ يَقِينًا ﴾ **تأكيدًا** لقولِه: ﴿ وَمَا قَتَلُوهُ ﴾، كقولِك: ما قتلوه حقًّا، أي: حقّ انتفاءِ قتْلِه حقًّا. وقيل: هو من قولِهم: **قتلتُ الشيءَ علمًا**، ونحرتُه علمًا، إذا تُبالغُ فيه علمَك، وفيه تهكّم؛ لأنه إذا نُفِيَ عنهم العلمُ نفيًا كليًّا بحرفِ الاستغراق، ثمّ قيل: وما عَلِموه علمَ يقينٍ وإحاطة ـ لم يكن إلّا تهكّمًا بهم.

﴿ لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ ﴾: جملةٌ قَسَميّـةٌ واقعةٌ صفةً لموصوفٍ محذوفٍ تقديرُه: ....

قولُه: (**أو يُجعَل** ﴿يَقِينًا﴾ **تأكيدًا**) عطفٌ على قولِه: «ما قتلوه قتلًا يقينًا»، يعني: ﴿يَقِينًا﴾[(١)] يجوزُ أن يكونَ صفةَ مَصْدرٍ محذوف، وأن يكونَ حالاً، وعلى التقديرَيْنِ يعودُ المعنى إلى عَدَم تعيُّنِ القَتْلِ منهم، قال الإمام: يعني أنّهم شاكُّونَ في أنه هل قَتَلوه؟ ثُمّ أكَّدَ ذلك بأنهم قتَلوا ذلك الشخصَ الذي قَتَلوهُ لا على يقينِ أنه عيسى؛ بل حين قَتَلوهُ كانوا شاكِّينَ في أنه هل هو عيسى أم لا؟[(٢)] ويجوزُ أن يكونَ تأكيدًا لقولِه: «ما قتلوه» فيعودُ المعنى إلى تعيُّنِ عَدَمِ القَتْل. قال الإمام: أخبرَ اللهُ تعالى أنهم شاكُّونَ في أنه هل قَتَلوه يقينًا؟ ثم أخبَرَ محمدًا ﷺ بأنّ اليقينَ حاصلٌ في أنّهم ما قَتَلوه[(٣)]، وهذا الاحتمالُ أوْلى منَ الأوّلِ لقولِه: ﴿بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيْهِ﴾؛ لأنه إنّما يَصِحُّ هذا الإضرابُ إذا تقَدَّمَ القَطْعُ واليقينُ بعدَمِ القَتْل. وأمّا قولُ المصنِّف: «لم يكنْ إلا تهكُّمـا» فمعناهُ: أنّ اللهَ تعالى إذا نفَى عنهم عِلمَ إحاطةٍ؛ لزِمَ بالمفهومِ إثباتُ نوعٍ منَ العلم، فلا يستقيمُ هذا معَ قولِه: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ﴾، إلا بأنْ يقالَ: إنّ هذا مَنْفيٌّ أيضًا بالتهكُّم، فحينئذٍ يَتكرَّرُ انتفاءُ العِلمِ عنهم فيكونُ التكريرُ لتعليقِ قولِه: ﴿بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيْهِ﴾ به.

قولُه: (**قَتَلْتُ الشيءَ علمًا**). قال الزجّاج: تقولُ: أنا أقتُلُ الشيءَ علمًا، أي: أعلَمُه عِلمًا[(٤)]. **الأساس**: ومنَ المجاز: قَتلتُه علماً وخُبرًا، ومنه: قتَلتُ الخمرةَ، أي: مزَجْتُها.

---

(١) قوله: «يعني ﴿يَقِينًا﴾» أثبته من (م)، ولم يرد في غيرها من الأصول.

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢: ٢٦٢).

(٣) المصدر السابق.

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ١٢٩).

وإنْ من أهلِ الكتابِ أحدٌ إلّا ليؤمننّ به. ونحوُه: ﴿وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٌ مَّعۡلُومٌ﴾ [الصافات: ١٦٤]، ﴿وَإِن مِّنكُمۡ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مريم: ٧١]. والمعنى: وما من اليهودِ والنّصارى أحدٌ إلّا ليؤمنَّنَ قبلَ موتِه بعيسى، وبأنه عبدُ اللّـهِ ورسولُه، يعني: إذا عاينَ قبلَ أن تُزهَقَ روحُه حينَ لا ينفعُه إيمانُه؛ لانقطاعِ وقتِ التكليف. وعن شَهْرِ بنِ حَوْشَب: قالَ ليَ الحجّاج: آيةٌ ما قرأتُها إلّا تخالجَ في نفسي شيءٌ منها، يعني هذه الآية، وقال: إني أوتى بالأسيرِ من اليهودِ والنصارى فأضربُ عنقَه، فلا يُسمَعُ منه ذلك، فقلت: إن اليهوديَّ إذا حضرَه الموتُ ضربتِ الملائكةُ دُبُرَه ووجْهَه، وقالوا: يا عدوّ اللّـهِ أتاكَ موسى نبيًّا فكذّبتَ به، فيقول: آمنتُ أنه عبدٌ نبيّ. وتقولُ للنصرانيّ: أتاكَ عيسى نبيًّا فزعمتَ أنه اللهُ أو ابنُ الله، فيؤمن أنه عبدُ اللّـهِ ورسولُه؛ حيثُ لا ينفعُه إيمانُه، قال: وكان متكئًا فاستوى جالسًا فنظر إليّ وقال: ممّن؟ قلتُ: حدّثني محمّدُ بنُ عليّ بنُ الحنفيّة. فأخذَ ينكتُ الأرْضَ بقضيبِه، ثمَّ قال: لقد أخذتَها من عَيْنٍ صافية، أو من مَعدِنها. قال الكلْبيّ: فقلتُ له **ما أردتَ إلى أن تقول**: حدّثني محمّدُ بنُ عليٍّ ابنُ الحنفيّة، قال: أردتُ أن أغيظَه، يعني بزيادةِ اسم عليّ؛ لأنه مشهورٌ بابنِ الحنفيّة. وعن ابنِ عبّاس: أنه فسَّرَه كذلك، فقالَ له عِكْرمة: فإن أتاه رجلٌ فضربَ عنقَه؟ قال: لا تخرجُ نفسُه حتى يحرِّكَ بها شفتيه، قال: وإن خرَّ من فَوْقِ بيتٍ أو احترقَ أو أكلَه سَبُع؟ قال: يتكلّمُ بها في الهواءِ ولا تخرجُ روحُه حتى يؤمنَ به. **وتدلُّ عليه قراءةُ أُبيّ**: (إلّا ليؤمنُنَّ به قبلَ

قولُه: (**وإنْ مِن أهلِ الكتابِ أحدٌ إلا ليُؤمِنَنَّ بهِ**) أي: ليس من أهلِ الكتابِ أحدٌ يتَّصِفُ بصفةٍ ما إلا بأنْ يقالَ في حقِّه: والله ليُؤمنَنَّ به؛ لأنّ الجملةَ القَسَميَّةَ كالإنشائيةِ لا تقعُ صفةً إلا بالتأويل.

قولُه: (**ما أردْتَ إلى أن تقولَ**) أي: ما أنْهى إرادتَكَ إلى قولِك، كما تقولُ: أرغبُ إلى الله، أي: أُنهي رَغْبتي إلى الله.

قولُه: (**وتَدُلُّ عليه قراءةُ أُبيٍّ**) على أنّ المعنى: وما منَ اليهودِ والنَّصارى أحدٌ إلا ليُؤمِنَنَّ

موتهم) بضمّ النونِ على معنى: وإن منهم أحدٌ إلّا سيؤمنونَ به قبلَ موتهم؛ لأن أحدًا يصلُح للجمْع. فإن قلتَ: ما فائدةُ الإخبارِ بإيمانِهم بعيسى قبلَ موتِهم؟ قلتُ: فائدتُه الوعيد، وليكونَ علمُهم بأنهم لا بدَّ لهم من الإيمانِ به عن قريبٍ عندَ المعاينة، وإنّ ذلكَ لا ينفعُهم؛ بعثًا لهم وتنبيهًا على معالجةِ الإيمانِ به في أوانِ الانتفاع به، وليكونَ إلزامًا للحجّة لهم وكذلكَ قولُه: ﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا﴾: يشهدُ على اليهودِ بأنّهم كذّبوه، وعلى النّصارى بأنهم دعَوْه ابنَ الله.

وقيل: الضميرانِ لعيسى، بمعنى: وإن منهم أحدٌ إلّا ليؤمنَّنَّ بعيسى قبلَ موتِ عيسى، وهم أهلُ الكتابِ الذينَ يكونونَ في زمانِ نزولِه.

رُوِيَ: أنه ينزلُ من السّماءِ في آخرِ الزّمان، فلا يبقى أحدٌ من أهلِ الكتابِ إلّا يؤمنُ به حتى تكونَ الملّةُ واحدةً، وهي ملّةُ الإسلام، ويُهلكُ اللهُ في زمانِه المسيحَ الدّجّال، وتقعُ الأمنةُ حتى ترتعَ الأسودُ معَ الإبل، والنمورُ مع البقر، والذئابُ مع الغَنَم، ويلعبُ الصّبيانُ بالحيّات، ويلبثُ في الأرضِ أربعينَ سنة، ثمّ يتوفّى ويصلّي عليه المسلمونَ ويدفنونَه. ويجوزُ أن يُراد أنه لا يبقى أحدٌ من جميعِ أهْلِ الكتابِ إلّا ليؤمنَّنَّ به على أنّ اللهَ يحييهم في قبورِهم في ذلكَ الزّمان، ويُعْلِمهم نزولَه، وما أُنزِلَ له، ويؤمنونَ به حينَ لا ينفعُهم إيمانُهم. وقيل: الضميرُ في ﴿بِهِۦ﴾ يرجعُ إلى اللّـهِ تعالى. وقيل: إلى محمّدٍ ﷺ.

به قبلَ موتِه بعيسى؛ لأنّ هذا القارئَ صَرَّحَ بأن الضميرَ في موتِه للقوم، وفائدتُه ترجيحُ هذا القولِ على القولِ الآتي.

قولُه: (**وقيل: الضميرانِ لعيسى عليه الصّلاةُ والسلام، بمعنى: وإنْ منهم أحد إلا ليُؤمنَنَّ بعيسى قبلَ موتِ عيسى**) أي: حينَ نزولِه. **الانتصاف**: يُبعِدُه قولُه: ﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا﴾ ظاهرُه التهديد[1]، فكيف يهُدَّدُ مَن آمَنَ حيَن ينفعُ الإيمان؟ ويجوزُ أن لا يُرادَ التهديدُ، كما قال في حقِّ هذه الأُمة: ﴿وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٤١].

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٥٨٨).

[﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَن سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا * وَأَخْذِهِمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا * لَّٰكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أُولَٰئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ ١٦٠ - ١٦٢].

﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا﴾ فبأيِّ ظلْمٍ منهم. والمعنى: **ما حرّمنا عليهم الطيّباتِ إلّا لظلْمٍ عظيمٍ** ارْتكبوه، **وهو ما عَدَّدَ لهم من الكفْرِ والكبائرِ العظيمة.** ....

قولُه: (**ما حَرَّمنا عليهمُ الطيِّباتِ إلا لظُلْمٍ عظيم**). الحَصرُ مُستفادٌ من تقديمِ الجارِّ والمجرورِ على العامل، والتعظيمُ منَ التنكير.

قولُه: (**وهُو ما عَدَّدَ لهم منَ الكُفرِ والكبائرِ العظيمة**). اعلَمْ أنه قَرَّرَ أولًا أنّ الباءَ في ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ﴾ [النساء: ١٥٥]: إمّا يتعلَّقُ بمحذوف؛ أي: فعَلْنا بهم ما فعَلْنا، وإمّا مُتعلِّقٌ بـ﴿حَرَّمْنَا﴾ على أنّ قولَه: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا﴾ بدلٌ مِن قولِه: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم﴾. قال أبو البقاء: وتكرارُ الفاءِ في البَدلِ لطُولِ الكلام(١). فقولُه: «وهُو ما عَدَّد لهم منَ الكُفرِ والكبائر» إشارةٌ إلى أنَّ البَدَلَ هُو المختار، فيلزَمُ أنّ كُفرَهم بمحمدٍ ﷺ وبعيسى عليه الصّلاةُ والسلامُ أيضًا موجباتٌ لتحريمِ الطيِّبات، وقد صَرَّحَ الواحِديُّ به حيثُ قال: وصَدُّوا عن دِينِ الله وعنِ الإيمانِ بمحمدٍ ﷺ(٢)، فحَرَّمَ اللهُ عليهم عقوبةً لهم ما ذُكِرَ في قولِه تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا كُلَّ ذِي ظُفُرٍ﴾ الآية [الأنعام: ١٤٦]، وعلى ما فَسَّرَ المصنِّفُ الصَّدَّ في هذا المقامِ لا يُفهَمُ ذلك ولا يَدفعُه فهُو مُبهَم؛ لكنْ يَلزَمُ ذلك منَ الإبدال، والظاهرُ إنّما حَرَّمَ عليهم ذلك في شريعةِ موسى عليه الصّلاةُ والسلام يَدُلُّ عليه قولُه: ﴿كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ حِلًّا لِّبَنِي إِسْرَائِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَائِيلُ عَلَىٰ نَفْسِهِ مِن قَبْلِ أَن تُنَزَّلَ التَّوْرَاةُ﴾ [آل عمران: ٩٣]. قال المصنِّف: «وهُو رَدٌّ على اليهودِ وتكذيبٌ لهم

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٤٠٤).

(٢) «الوسيط» للواحدي (٢: ١٣٩).

....

حيثُ أرادوا براءةَ ساحتِهم ممّا نَعَى عليهم في قولِه تعالى: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ﴾ إلى قولِه: ﴿عَذَابًا أَلِيمًا﴾، وقولِه تعالى: ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ حَرَّمْنَا كُلَّ ذِى ظُفُرٍ﴾ الآية [الأنعام: ١٢٦]، فإنّهم جَحَدوا ما نَطَقَ به القرآنُ مِن تحريمِ الطيِّباتِ عليهم ببَغْيِهم وظُلمِهم، وقالوا: لسْنا بأوَّلِ مَن حُرِّمَتْ عليه، وما هُو إلا تحريمٌ قديمٌ، فحُرِّمتْ علينا كما حُرِّمتْ على مَن قبلَنا، وغرَضُهم تكذيبُ شهادةِ الله عليهم بالبَغْي والظُّلم، فأرادَ أن يُحاجَّهم على هذا، قال: ﴿قُلْ فَأْتُوا۟ بِٱلتَّوْرَىٰةِ فَٱتْلُوهَآ﴾ [آل عمران: ٩٣]، قال: «أراد أن يُحاجَّهم بكتابِهم من أنّ تحريمَ ما حَرَّمَ عليهم حادثٌ بسببِ ظُلمِهم وبَغْيِهم لا تحريمٌ قديم»[(١)]. وقوله تعالى حكايةً عن عيسى عليه الصّلاةُ والسلام: ﴿وَلِأُحِلَّ لَكُم بَعْضَ ٱلَّذِى حُرِّمَ عَلَيْكُمْ﴾ [آل عمران: ٥٠]، قال المصنِّف: «وما حَرَّمَ اللهُ عليهم في شريعةِ موسى مِنَ الشُّحومِ والثُّروبِ ولُحومِ الإبلِ والسَّمَكِ وكلِّ ذي ظُفْر، فأحَلَّ لهم عيسى بعضَ ذلك»[(٢)]، وإذا تقدَّر ذلك؛ فالوجهُ أن يكونَ متعلِّقُ ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم﴾ «فعَلْنا بهم ما فعَلْنا» لنتخلَّصَ من هذه الوَرْطة، وكذلك متعلِّقُ ﴿وَبِصَدِّهِمْ﴾، ويكونَ قولُه: ﴿وَأَعْتَدْنَا لِلْكَٰفِرِينَ مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ عطفًا على ذلك المقدَّرِ لاقتضائه معطوفًا عليه، وأُقيمَ ﴿لِلْكَٰفِرِينَ﴾ مقامَ المضمَرِ للإشعارِ بالعِلِّية، والمقدَّرُ من نحوِ اللَّعنةِ وضَرْبِ الذِّلةِ والمَسْكَنةِ واستحقاقِ غَضَبِ الله وما أشبَهَ ذلك ليَجمعَ لهم نَكالَ الدارَيْن، وإنّما ذَكَرَ معلولَ الوُسْطى، وهُو ﴿حَرَّمْنَا﴾؛ لكونِه أخفَّ مِنَ الآخرَيْن، وأمّا الفاءُ في ﴿فَبِظُلْمٍ﴾ فغيرُ الفاءِ في «فبِنَقْضِهِمْ»؛ لأنها فصيحة، أي: وأخذنا منهم ميثاقاً غليظاً، فما لبثوا إلا ريثما نقضوا عهدَ الله؛ فبنقضهم وكذا وكذا فعَلْنا بهم ما فعَلْنا، وهذا متّجِهٌ لأنه لمّا أتمَّ قصةَ عيسى عليه الصّلاةُ والسلامُ وفُهِمَ منها ظُلمُهم في حقِّه قال: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟﴾ أي: لا غَرْوَ في ذلك من هؤلاء؛ لأنّ دَيْدَنَ مَن هُو متّسِمٌ بقولِه: ﴿ٱلَّذِينَ هَادُوا۟﴾ وسَمْتَهم[(٣)]: الظُّلم، ألا تَرى كيفَ حَرَّمَ عليهم نبيُّهم

---

(١) «الكشاف» (٤: ١٨٣).

(٢) المصدر السابق (٤: ١١٤).

(٣) في (ط): «وشيمتهم».

والطيباتُ التي حُرِّمَت عليهم ما ذَكَره في قولِه: ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا كُلَّ ذِى ظُفُرٍ﴾ [الأنعام: ١٤٦]. وحُرِّمَتْ عليهم الألْبان، وكلّما أذنبوا ذنبًا صغيرًا أو كبيرًا حُرِّمَ عليهم بعضُ الطّيباتِ من المطاعمِ وغيرِها. ﴿وَبِصَدِّهِمْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ كَثِيرًا﴾: ناسًا كثيرًا أو صدًّا كثيرًا. ﴿بِٱلْبَٰطِلِ﴾: **بالرّشوةِ التي كانوا يأخذونَها من سِفْلَتِهم في تحريفِ الكتاب.** ﴿لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ﴾ يريدُ من آمنَ منهم، كعبدِ اللّـهِ بنِ سَلام وأضرابِه. و﴿ٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾: **الثابتونَ فيه،** المتقِنونَ المستبصِرون. ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ يعني: المؤمنينَ

وكتابُهم طيِّباتِ الأطعمةِ لشُؤْمِ ظُلمِهم؟ ثُمّ كرَّرَ عطْفَ معاملتِهم معَ رسُولِ الله ﷺ منَ الصّدِّ عن دينِه وكتمانِ ذكْرِه وذكْرِ كتابِه إلى آخِرِه على ما سَبَقَ عطْفَ جُملةٍ على جملة، وبهذا يتخلَّصُ منَ القولِ بتكريرِ الفاءِ في البَدَل.

ومَنَعَ صاحبُ «الكَشْف» في قولِه تعالى: ﴿أَنَّهُۥ مَن تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُۥ يُضِلُّهُۥ﴾ [الحج: ٤] قولَ مَن قال: إنّ التي بعدَ الفاءِ بدَلٌ منَ الأُولى، وقال: إنه قولٌ فاسد؛ لأنه لا تَدخُلُ الفاءُ بينَ البدَلِ والمُبدَل منه؛ ولهذا أفسَدْنا قولَ مَن قال فيما تقدَّم: إنَّ قولَه: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ﴾ بَدَلٌ من قولِه: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم﴾ [النساء: ١٥٥] واللهُ أعلم(١).

قولُه: (﴿بِٱلْبَٰطِلِ﴾: **بالرّشوةِ التي كانوا يأخُذونَها من سِفْلَتِهم في تحريفِ الكتاب**)، قال الواحِديُّ: يعني ما أخَذوه منَ الرّشى في الحُكمِ وغيرِ ذلك(٢). وقلتُ: هذا أوْلى؛ لأنه مُطلَقٌ في كلِّ باطل، وتقييدُه من غيرِ دليلٍ لا يجوزُ، على أنّ المقامَ يقتضي الإطلاقَ؛ لأنّ الاستدراكَ بقولِه: ﴿لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ إلى آخِرِه يقتضي المبالغةَ والعمومَ في مقابِلِه(٣).

وأيضًا، قولُه: ﴿وَبِصَدِّهِمْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ معناه: مَنَعوا الناسَ منَ الإيمانِ بمحمدٍ ﷺ، فيَدخُلُ فيه التحريفُ دخولًا أوّليًّا.

قولُه: (﴿ٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ **الثابتونَ فيه**). **الراغب:** الراسخُ في العلم: هُو الذي لا

---

(١) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ٣٣٠).

(٢) «الوسيط» (٢: ١٣٩).

(٣) في (ص) و(غ): «وفيما يقابله».

منهم، أو «المؤمنون» من المهاجرينَ والأنصار. وارتفعَ الراسخونَ على الابتداء، و﴿يُؤۡمِنُونَ﴾ خبرُه. ﴿وَٱلۡمُقِيمِينَ﴾: **نصْبٌ على المدْح** ـ لبيانِ فضْلِ الصّلاة ـ **وهو بابٌ واسع**، وقد كَسَره سيبوَيْه على أمثلةٍ وشواهد، ولا يُلتفَتُ إلى ما زعموا من وقوعِه لحنًا في خطِّ المصْحَف، وربّما التفتَ إليه مَن لم ينظرْ في الكتابِ ولم يعرفْ مذاهبَ العربِ وما لهم في النّصْبِ على الاختصاصِ من الافتنان، وغَبِيَ عليه أنّ السابقينَ الأوّلينَ الذينَ مَثَلُهم في التوراةِ ومَثَلُهم في الإنجيل؛ كانوا أبعدَ همَّةً في الغَيْرةِ على الإسلام، وذبِّ المطاعنِ عنه **مِن أن يتركوا في كتابِ اللّـهِ ثُلْمةً ليسدَّها مَنْ بعدَهم**، وخرقًا يَرْفوه مَن يَلحقُ بهم. وقيل: هو عطْفٌ على ﴿بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ﴾، أي: يؤمنونَ بالكتبِ

تعتَرِضُه شُبهةٌ لتمكُّنِه في معرِفتِه وتحقُّقِه بها وكونِه منَ الذين قال فيهم: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمۡ يَرۡتَابُواْ﴾ [الحجرات: ١٥]، فنبَّـه أنّ الراسِخيـنَ في العلمِ يعرِفونَ معنى النبوّةِ ويَعتبرونَه، فحيثُما وجَدوه تَبِعوه، ولمّا اقتصَّ عنِ اليهودِ ما كان منهم وألزَمَهمُ المذَمَّةَ، بيَّنَ أنّ الراسخينَ لم يذهَبوا مَذهَبَهم(١).

قولُه: (﴿وَٱلۡمُقِيمِينَ﴾ **نصبٌ على المَدْح... وهُو بابٌ واسع**)، أي: نصبٌ على الاختصاص. قال الزجّاج: هذا بابٌ يُسمُّونَه بابَ المدح، وقد بَيَّنوا فيه صِحّتَه وجَودَتَه، فإذا قلتَ: مَرَرْتُ بزيدٍ الكريم، وأنتَ تريدُ أن تُخلِّصَ زيدًا مِن غيرِه فالخَفْضُ حتى يتميَّزَ، وإذا أردتَ المدحَ والثناءَ فإنْ شئتَ نصَبْتَ الكريم، وإن شئتَ رفعتَه، وأنشدوا:

لا يبعدَنْ قومي الذين هُمُ ... سُـمُّ العداةِ وآفـةُ الجُزُرِ
النـازلينَ بـكلِّ معتركٍ ... والطيِّبينَ معاقدَ الأُزُرِ(٢)

قولُه: (**مِن أن يَترُكوا في كتابِ الله ثُلْمةً ليسُدَّها مَن بعدَهم**) لا يريدُ أنهم وَجَدوا ثُلمةً

---

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٤: ٢٢٦)، وانظر: «مفردات القرآن» ص٣٥٢.

(٢) انظر: «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ١٣١) وذكر البيتين ونسبها للخرنق بنت بدر. وانظر: «كتاب سيبويه» (٢: ٦٤) و«الأمالي» للقالي (٢: ١٦٠).

وبالمقيمينَ الصّلاة، وهمُ الأنبياء. وفي مصحفِ عبدِ الله: «والمقيمون»: بالواو، وهي قراءةُ مالكِ بنِ دينار والجحدريّ وعيسى الثقفيّ.

[﴿إِنَّآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ كَمَآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰ نُوحٖ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ مِنۢ بَعۡدِهِۦۚ وَأَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ وَٱلۡأَسۡبَاطِ وَعِيسَىٰ وَأَيُّوبَ وَيُونُسَ وَهَٰرُونَ وَسُلَيۡمَٰنَۚ وَءَاتَيۡنَا دَاوُۥدَ زَبُورٗا ۞ وَرُسُلٗا قَدۡ قَصَصۡنَٰهُمۡ عَلَيۡكَ مِن قَبۡلُ وَرُسُلٗا لَّمۡ نَقۡصُصۡهُمۡ عَلَيۡكَۚ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا ۞ رُّسُلٗا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةُۢ بَعۡدَ ٱلرُّسُلِۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمٗا ۞ لَّٰكِنِ ٱللَّهُ يَشۡهَدُ بِمَآ أَنزَلَ إِلَيۡكَۖ أَنزَلَهُۥ بِعِلۡمِهِۦۖ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ يَشۡهَدُونَۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ ١٦٣ - ١٦٦]

﴿إِنَّآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ﴾: جوابٌ لأهلِ الكتابِ عن سؤالِهم رسولَ اللّـهِ أن يُنزلَ عليهم كتابًا من السّماء، واحتجاجٌ عليهم بأنّ شأنَه في الوحْيِ إليه كشأنِ سائرِ الأنبياءِ الذينَ سلفوا.

وقُرِئَ: (زُبورا) بضمِّ الزّاي، جمعُ زِبر وهو الكتاب.

﴿وَرُسُلٗا﴾ نَصْبٌ بمضمَرٍ في معنى ﴿أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ﴾، وهو «أرْسَلْنا» ....

فأصلَحوها[1] إلا هذه، بل ما وَجَدوها أصلاً فيتْرُكوها؛ كما وُصِفَ مجلسُ رسُولِ الله ﷺ «لا تُثنَى فَلَتاتُه»[2] أي: لا فَلَتاتَ ولا انثناء، وقال:

على لاحبٍ لا يُهتَدى بمنارِهِ[3]

قولُه: (**﴿وَرُسُلٗا﴾ نصبٌ بمُضمَرٍ في معنى ﴿أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ﴾ وهُو «أرسَلْنا»**) يعني:

(١) في (ط): «ثلماً فأصلحوا».

(٢) أخرجه البيهقي في «دلائل النبوة» (١: ٢٩٠) و«شعب الإيمان» (٣: ٢٤) والطبراني في «المعجم الكبير» (١٧٨٦٨) عن هند بن أبي هالة.

(٣) البيت سبق تخريجه.

....

«أوحَيْنا» لا يجوزُ أن يعملَ في «رُسُلًا»؛ لأنه تَعدَّى بـ«إلى»، ويُمكنُ أن يقال: بالحَذْفِ والاتّصال؛ لأنّ الكلامَ في الإيحاءِ لا في الإرسال، فعلى هذا ﴿قَصَصْنَٰهُمْ﴾، و﴿لَّمْ نَقْصُصْهُمْ﴾: صِفتانِ لـ﴿رُسُلًا﴾، وعلى أن يكونَ ﴿قَصَصْنَٰهُمْ﴾ مفسِّرًا للعاملِ يَبقى ﴿رُسُلًا﴾ مطلقًا، وهُو الوجهُ، مِثلُه في قولِه تعالى: ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ﴾ [فاطر: ٤]، قال صاحبُ «المفتاح»: رُسُلٌ وأيُّ رسُلٍ؟! ذوو عَددٍ كثيرٍ، وأولو آياتٍ ونُذُرٍ، وأهلُ أعمارٍ طِوَالٍ، وأصحابُ صَبْرٍ وعَزْمٍ، وما أشبَهَ ذلك[١].

ومقامُ التسليةِ والنَّظْمُ المُعجِزُ يقتضيانِ ذلك، وبيانُه: أنّ قولَه تعالى: ﴿يَسْـَٔلُكَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ أَن تُنَزِّلَ عَلَيْهِمْ كِتَٰبًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ مؤْذِنٌ بأنّ طلبَهم هذا ممّا اغتمَّ به حبيبُ الله صَلَواتُ الله وسَلامُه عليه؛ ولذلك أوقعَ قولَه: ﴿فَقَدْ سَأَلُوا۟ مُوسَىٰٓ أَكْبَرَ مِن ذَٰلِكَ﴾ جوابًا لشرطٍ محذوفٍ يَدُلُّ عليه سِياقُ الكلام، قال: وهُو من أحاسِنِ الحُذوف، ونحوُه قولُ الشاعر:

قالوا: خُراسانُ أقصَى ما يُرادُ بنا ... ثم القُفولُ، فقد جئنا خُراسانا[٢]

أي: إنْ صَحَّ ما قُلتُم: إنّ خُراسانَ المقصِدُ فقد جِئناه وأين لنا الخَلاص؟ ومَن ثَمّ قَدَّر: «إنِ استكبَرْتَ ما سألوهُ فقد سألوا موسى أكبرَ من ذلك»، ثُمّ عَدَّ قبائحَهم، ونعَى عليهم غيَّهم وعِنادَهم، ولمّا فَرَغَ من ذلك أتَى بنوعٍ آخَرَ منَ التّسلية متضمِّنًا للاحتجاج، مخاطِبًا به حبيبَه صَلواتُ الله عليه وسَلامُه، وآثَرَ صيغةَ التعظيمِ تعظيمًا للوحي والمُوحَى إليه قائلًا: ﴿إِنَّآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ كَمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ نُوحٍ﴾ أي: لك أُسوةٌ بالأنبياءِ السالفةِ فتأسَّ بهم، ﴿وَكُلًّا نَّقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلرُّسُلِ مَا نُثَبِّتُ بِهِۦ فُؤَادَكَ﴾ [هود: ١٢٠]؛ لأنّ شأنَ وحيِك كشأنِ وحيِهم، فبَدَأَ بذكْرِ نُوحٍ عليه الصّلاةُ والسلام؛ لأنه أوّلُ نبيٍّ قاسى الشدائدَ منَ الأمة، وعطَفَ عليه النبيِّينَ مِن بعدِه وخَصَّ منهم إبراهيمَ إلى داوُدَ عليه السلامُ تشريفًا لهم وتعظيمًا لشأنِهم، وتَرَكَ ذِكْرَ موسَى عليه الصّلاةُ والسلامُ ليُبرزَه معَ ذكْرِهم بقولِه تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ على نَمَطٍ أعمَّ منَ الأول؛ لأنّ قولَه: ﴿وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَٰهُمْ عَلَيْكَ

---

(١) «مفتاح العلوم» ص ٩٣.

(٢) البيت للعباس بن الأحنف، سبق تخريجه.

و«نبّأْنا» وما أشبهَ ذلك؛ أو بما فسّره ﴿قَصَصۡنَٰهُمۡ﴾. وفي قراءةِ أُبيّ: (ورسلٌ قد قصصْناهم عليكَ من قبلُ ورسلٌ). وعن إبراهيمَ ويحيى بنِ وثّاب: أنّهما قرآ: (وكلّم اللهَ) بالنصْب. **ومِن بِدَعِ التفاسيرِ** أنه من الكَلْم، وأنّ معناه: وجَرَّحَ اللهُ موسى بأظفارِ المِحَنِ ومخالبِ الفِتَن. ﴿رُّسُلٗا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾: **الأوجه أن ينتصبَ على المدْح**. ويجوزُ انتصابُه على التكرير. فإن قلتَ: كيفَ يكونُ للنّاسِ على اللّٰـهِ حجّةٌ قبلَ الرّسل **وهم مَحْجوجونَ بما نَصَبَه اللهُ من الأدلّةِ التي النظرُ فيها مُوصلٌ إلى المعرفة**، والرسلُ

مِن قَبۡلُ وَرُسُلٗا لَّمۡ نَقۡصُصۡهُمۡ﴾ منَ التقسيمِ الحاضِرِ مَـزيدًا لشرفِه واختصاصِه بوَصْفِ التكلُّمِ دونَهم، أي: رُسُلًا فضَّلَهم واختارَهم وآتاهُمُ الآياتِ البيِّناتِ والمُعجزاتِ الباهراتِ إلى ما لا يُحصَى، وخَصَّ موسى بالتكليم؛ ولذلك اختيرَ في ﴿رُّسُلٗا﴾ أن يكونَ مطلقًا، وثَلَّثَ ذكْرَهم على أسلوبٍ يجمَعُهم في وَصْفٍ عامّ على جهةِ المَدْحِ والتعظيمِ سارٍ في غيرِهم، وهُو كونُهم مبشِّرينَ ومُنذِرين، وجعلَهم حُجّةَ الله على خَلْقِه طُرًّا لقَطْعِ مَعاذيرِهم، فيَدخُلُ في هذا القسمِ كلُّ مَن دَعَا إلى هدًى وبشَّرَ وأنذَرَ كالعلماء؛ فظَهَرَ من هذا التقديرِ طبقاتُ الداعِينَ إلى الله بأسْرِهم، فالآيةُ بدَلالةِ عبارتِها صريحةٌ في التسلية؛ لأنّ الخطابَ بقولِه: ﴿إِنَّآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ﴾ مُطابقٌ لقولِه: ﴿يَسۡـَٔلُكَ أَهۡلُ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ [النساء: ١٥٣]، وقد سَبَقَ أنّ ورودَه للتسلية، وبدَلالةِ إشارتِها مَبْنيّةً على الاحتجاج؛ ولذلك قال: «واحتجاجٌ عليهم بأنّ شأنَه في الوَحْي كشأنِ سائرِ الأنبياء».

قولُه: (**ومِن بِدَعِ التفاسير**)، وإنّما كان بِدعًا لأنّ الكلامَ على ما سَبَقَ واردٌ في شأنِ الوَحْي والكتابِ المُنزَل؛ فلا يَدخُلُ فيه هذا المعنى.

قولُه: (**الأوجَهُ أن يَنتصِبَ على المدح**)، يعني: في نصبِ ﴿رُّسُلٗا﴾ وَجْهان؛ أحَدُهما: التكرير، وهُو أن يُعلَّقَ به ثانيًا ما لم يُعلَّقْ به أوّلًا منَ المعنى، وثانيهما: النصبُ على المدح، وأنت تعلمُ أنّ الشَّرطَ فيه أن يكونَ الممدوحُ مشهورًا معروفًا بصفاتِ الكمال، ويكونَ هذا الوَصْفُ المذكورُ منتهًى في بابِه، فكَمْ بينَ الاعتبارَيْن!

قولُه: (**وهم محجوجونَ بمـا نَصَبَه اللهُ منَ الأدِلّة التي النظرُ فيها موصِلٌ إلى المعرفة**).

في أنفسِهم لم يتوصّلوا إلى المعرفةِ إلّا بالنّظرِ في تلكَ الأدلّة، ولا عُرِفَ أنهم رسلُ اللّـهِ إلّا بالنظرِ فيها؟ قلتُ: الرّسلُ مُنبِّهونَ عن الغفْلة، وباعثونَ على النّظر، كما ترى علماءَ أهلِ العدْلِ والتوحيدِ، **مع تبليغِ ما حملوه** من تفصيلِ أمورِ الدّين، وبيانِ أحْوالِ التكليفِ وتعليمِ الشرائع، فكانَ إرسالُهم إزاحةً للعلّة، وتتميمًا لإلزامِ الحجّة؛ لئلّا يقولوا: لولا أرسلتَ إلينا رسولًا فيوقظَنا من سِنةِ الغفْلة، ويُنبهَنا لِـمَا وَجَبَ الانتباهُ له. وقرأ السُّلَميّ: (لكنَّ اللهَ يشهد) بالتشديد. فإن قلتَ: الاستدراكُ لا بدَّ له من مُستدرَك، فما هو في قوله: ﴿لَّٰكِنِ ٱللَّهُ يَشۡهَدُ﴾؟ قلتُ: لـمّا سألَ أهلُ الكتابِ إنزالَ الكتابِ من السّماء، وتعنّتوا بذلك، واحتجَّ عليهم بقولِه: ﴿إِنَّآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ﴾ قال: ﴿لَّٰكِنِ ٱللَّهُ يَشۡهَدُ﴾، بمعنى: أنهم لا يشهدون، ولكن اللهَ يشهد. وقيل: لَـمّا نزلَ ﴿إِنَّآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ﴾، قالوا: ما نشهدُ لكَ بهذا؛ فنزل: ﴿لَّٰكِنِ ٱللَّهُ يَشۡهَدُ﴾. ومعنى شهادةِ اللّـهِ بما أنزلَ إليه: إثباتُه لصحّتِه بإظهارِ المعجزات، كما تثبتُ الدّعاوى بالبيّنات. وشهادةُ الملائكةِ: شهادتُهم بأنه حقٌّ وصِدْق. فإن قلتَ: بمَ يجاوبونَ لو قالوا: بمَ يُعلَمُ

الانتصاف: مذهبُهم في التحسينِ والتقبيحِ يجُرُّهم إلى إثباتِ أحكامِ الله تعالى بمجرَّدِ العقلِ من غيرِ بَعْثةِ رُسُل، فيوجِبونَ ويُحرِّمونَ ويُبيحون، وممّا أوجَبوهُ النظرُ في أدلةِ التوحيدِ قبلَ الشَّرع، ومَن ترَكه ترَكَ واجبًا واستحَقَّ العقابَ وقامتْ عليه الحُجّةُ، فإذا تُلِيَتْ عليهم هذه الآيةُ وشَهِدتْ عليهم أنّ الحُجّةَ إنّما قامتْ على الخَلْقِ بالأحكامِ الشَّرعيةِ حَرَّفوا النصَّ وقالوا: الرُّسُلُ تُتَمِّمُ حُجَجَ الله وتُنَبِّهُ على ما يوجِبُه العقلُ قبلَ بَعثتِهم، وكذلك قولُه تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبۡعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥]، وربّما أشكَلَ هذا الفصلُ على مَن طالَعه مِن كلامِ الزمخشَريِّ؛ لأنّ المعرفةَ والتوحيدَ طريقُهما العقلُ لا النَّقل، لكنّ المعرفةَ متلَقّاةٌ منَ العقلِ والوجوبُ متلَقًّى منَ الشَّرعِ والنقلِ المَحْض[1].

قولُه: (مع تبليغ ما حُمِّلوه) حالٌ مِن فاعلِ «منبِّهون» أي: الرُّسُلُ منبِّهونَ على دليلِ العقلِ حالَ كونِهم مصاحِبينَ دليلَ النَّقل.

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٥٩١).

أنّ الملائكةَ يشهدونَ بذلك؟ قلتُ: يجابونَ بأنه يُعلَمُ بشهادةِ الله؛ لأنه لـمّا عُلِمَ بإظهارِ المعجزاتِ أنه شاهدٌ بصحّتِه عُلِمَ أنّ الملائكةَ يشهدونَ بصحةِ ما شَهِدَ بصحّتِه؛ لأنّ شهادتَهم تَبَعٌ لشهادتِه. فإن قلتَ: ما معنى قولِه: ﴿أَنزَلَهُۥ بِعِلۡمِهِۦ﴾، وما موقعُه من الجملةِ التي قبلَه؟ قلتُ: معناه: **أنزلَه ملتبسًا بعلمِه الخاصِّ الذي لا يعلمُه غيرُه**،

قولُه: (**معناه: أنزَلَه ملتبِساً بعلمِه الخاصّ**). اعلَمْ أنّ هذا المقامَ ممّا يُحتاجُ فيه إلى تدقيقِ نظرٍ لتفصيلِ الوجوهِ وامتيازِ بعضِها من بعض، فقولُه: ﴿بِعِلۡمِهِۦ﴾ إمّا أن يُجْرى على المجاز، أو على الحقيقة، والجارُّ والمجرورُ على الأوّلِ حالٌ منَ المفعول، ويَحتمِلُ أمرَيْنِ في الثاني: أمّا المعنى على الوَجْهِ الأوّلِ فهُو ما ذكَرَه «أنزَلَه ملتبِسًا بعلمِه الخاصِّ الذي لا يَعلَمُه غيرُه»، فالعلمُ على هذا مجازٌ منَ التأليفِ على نَظْمٍ وأسلوبٍ يَعجِزُ عنه كلُّ بليغ، والعلاقةُ هي النِّسبةُ التي بينَ الفاعلِ والفعل؛ لأنّ الفاعلَ المُتقِنَ الحكيمَ لا يَصدُرُ منهُ إلا الفعلُ المُحكَمُ البديع، ولا ارتيابَ في أنّ مِثلَ هذا العلمِ الخاصِّ يَصلُحُ أن يَشهدَ اللهُ تعالى بهِ على صحّةِ الدعوى؛ ولهذا كان قولُه: ﴿أَنزَلَهُۥ بِعِلۡمِهِۦ﴾ بيانًا للشهادة؛ حيثُ قال: «وأنّ شهادتَه بصحّتِه أنه أنزلَه بالنظمِ المُعجِزِ الفائتِ للقُدرة»، ونحوُه قولُه تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمۡ فِي رَيۡبٖ مِّمَّا نَزَّلۡنَا عَلَىٰ عَبۡدِنَا فَأۡتُواْ بِسُورَةٖ مِّن مِّثۡلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٣]: «أي: فأتُوا بسُورةٍ مِن مِثلِ القرآنِ في البيانِ الغريب، وعُلوِّ الطبقةِ في حُسنِ النظم»(١).

وعلى الوجهِ الثاني: الجارُّ والمجرورُ: إمّا حالٌ منَ الفاعل؛ فالمعنى «أنزَلَه وهُو عالمٌ بأنك أهلٌ لإنزالِه إليكَ» لأنك مِن أُولي العَزْمِ لا تَأْلو جُهدًا في تبليغِه، وإليه الإشارةُ بقولِه: «وأنك مُبلِّغُه»، ويُمكنُ أن يقال: أنزَلَه وهُو عالمٌ بأنك أهلٌ لأنْ يُنزَلَ عليكَ وأن يتَحدّى بمثلِكَ لكونِكَ رجلًا أُمِّيًّا لم تقرَأ الكتُبَ وما باشَرتَ العلماءَ على مِنوالِ ﴿فَأۡتُواْ بِسُورَةٖ﴾ [البقرة: ٢٣] مِن مثلِ محمد، أي: ممّن هُو على حالِه من كونِه بشَرًا عربيًّا أُمِّيًّا(٢)، أو منَ المفعولِ، فالمعنى «أنزَلَه ملتبِسًا بما عَلِمَ منَ المصالحِ مشتملًا عليه»، فقولُه: «مشتملًا عليه»(٣) بدَلٌ

---

(١) «الكشاف» (٢: ٣٢٤).

(٢) المصدر السابق.

(٣) قوله: «فقوله: مشتملًا عليه» سقط من (ص).

وهو تأليفُه على نظْمٍ وأسلوبٍ يعجزُ عنه كلُّ بليغٍ وصاحبِ بيان. وموقعُه ممّا قبلَه موقعُ الجمْلةِ المفسِّرة؛ لأنه بيانٌ للشهادة، وأنّ شهادتَه بصحّتِه أنه أنزلَه بالنظْمِ المعْجِزِ الفائتِ للقدرة. وقيل: أنزلَه وهو عالمٌ بأنكَ أهْلٌ لإنزالِه إليكَ وأنكَ مُبلِغُه. وقيل: أنزلَه بما عَلِمَ من مصالحِ العبادِ مشتملًا عليه. **ويحتملُ أنه أنزله وهو عالِـمٌ به**، رقيبٌ عليه، حافظ له من الشياطين برَصَدٍ من الملائكة، والملائكةُ يشهدونَ بذلكَ كما قالَ في آخرِ سورة الجن، ألا ترى إلى قوله: ﴿وَأَحَاطَ بِمَا لَدَيْهِمْ﴾ [الجن: ٢٨]؟ والإحاطةُ بمعنى العلم. ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ وإن لم يشهدْ غيرُه؛ لأنّ التصديقَ بالمعجزةِ هو الشهادةُ حقًّا ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَٰدَةً قُلِ ٱللَّهُ﴾ [الأنعام: ١٩].

[﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَصَدُّواْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ قَدْ ضَلُّواْ ضَلَٰلًا بَعِيدًا * إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَظَلَمُواْ لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ طَرِيقًا * إِلَّا طَرِيقَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًاۚ وَكَانَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرًا﴾ ١٦٧ - ١٦٩]

﴿كَفَرُواْ وَصَدُّواْ﴾: جمعوا بينَ الكفرِ والمعاصي، **أو كانَ بعضُهم كافرينَ وبعضُهم ظالمينَ** أصحابَ كبائر؛ ....

منَ الحالِ، والضميرُ المجرورُ لـ«ما». مثلُه قولُه تعالى: ﴿الٓرۚ كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ﴾(١) [إبراهيم: ١].

قولُه: (**ويحتملُ أنه أنزلَه وهُو عالِـمٌ به**) تفسيرٌ آخر، وهُو أنه ضَمَّنَ العلمَ معنى الرقيبِ والحافظِ وجعَلَ الجارَّ والمجرورَ حالًا منَ الفاعل، وقرينةُ التضمينِ قِرانُ العِلمِ بشهادةِ الملائكة؛ لأنه حينئذٍ على وِزَانِ قولِه في سُورةِ الجنّ: ﴿فَإِنَّهُۥ يَسْلُكُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦ رَصَدًا﴾ إلى قولِه: ﴿وَأَحَاطَ بِمَا لَدَيْهِمْ وَأَحْصَىٰ كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًۢا﴾ [الجن: ٢٧، ٢٨]؛ ومن ثَمّ قال: «رقيبٌ عليه برَصَدٍ منَ الملائكة، والملائكةُ يشهَدون»، وعلى هٰذينِ الوجهينِ ﴿أَنزَلَهُۥ﴾ لا يكونُ بيانًا كما في الوجهينِ السابقين؛ بل يكونُ تكريرًا لتعلُّقِ ما بِهِ عُلِّق.

قولُه: (**أو كان بعضُهم كافرينَ وبعضُهم ظالمين**) يريدُ أنه مِن بابِ قولِ حَسّان:

---

(١) وموضع التمثيل: قوله: ﴿بِإِذْنِ رَبِّهِمْ﴾ حيثُ ذكروا في إعرابه النصب حالاً من الفاعل أو من المفعول.

لأنه لا فرْقَ بينَ الفريقَيْن في أنه لا يُغفَرُ لهما إلّا بالتوبة، ﴿وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ طَرِيقًا﴾: لا يلطفُ بهم ....

فمَنْ يَهجُو رسُولَ الله منكمْ ويمدَحُهُ ويَنصُرُهُ سَواءُ(١)

أي: ومَن يمدَحُه فحَذَفَ الموصُول.

قولُه: (**لأنه لا فرقَ بينَ الفريقينِ**). **الإنصاف**: عَدَلَ عنِ الظاهرِ لعقيدتِه، والآيةُ تَنبو عنه؛ لأنه جعَلَ الكُفرَ والظُّلمَ كِلَيْهما صِلةً فيَلزَمُ وقوعُ الفِعلينِ جميعًا من كلِّ واحدٍ من أفرادِه، فإذا قلتَ: الزَّيْدونَ قاموا فقد أسنَدتَ القيامَ لكلِّ واحد، وكذلك إذا عطَفتَ عليه، وقيل: لو كان المرادُ ما قال لقيل: الذين كفَروا والذين ظَلَموا كما في قولِه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ﴾ [البقرة: ٦٢].

وقلتُ: وأمّا قضيةُ النَّظْمِ فإنّ الاستدراكَ في قولِه: ﴿لَّٰكِنِ ٱللَّهُ يَشْهَدُ بِمَآ أَنزَلَ إِلَيْكَ﴾ [النساء: ١٦٦] مُنادٍ بأنّ الخَطبَ قد بَلَغَ الغايةَ وأنّ المُنكِرينَ قد جاوَزوا حَدَّ العِناد، ويؤيِّدُه قولُ المصنِّف: «لمّا سأل أهلُ الكتابِ إنزالَ الكتابِ منَ السماءِ وتعنَّتوا بذلك واحتَجَّ عليهم بقولِه: ﴿إِنَّآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ﴾ [النساء: ١٦٣] قال: ﴿لَّٰكِنِ ٱللَّهُ يَشْهَدُ﴾ بمعنى أنّهم لا يَشهَدونَ لكن الله يشهَد»، فدَلَّ هذا على أنّ الحُجّةَ أفحَمَتْهم، ولم يبقَ في أيديهم سوى العِنادِ ولَبْسِ طريقِ الحقِّ والصَّدِّ عن سبيل الله؛ لأنهم أهلُ الكتاب، فحينَئذٍ اتّجَهَ لسائلٍ أن يقول: فما حُكمُ الله على أولٰئكَ البُعَداء؟ فقيل: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَصَدُّواْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ قَدْ ضَلُّواْ ضَلَٰلَۢا بَعِيدًا﴾، وكرَّر ذلك ليُناطَ به قولُه: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾ مَزيدًا لذلك النَّعي، ليؤْذِنَ بأنهم متعنِّتونَ مُكابِرونَ واضِعونَ الشيءَ في غيرِ موضعِه مُستوجِبونَ لكلِّ نكالٍ وإهانة؛ ولذلك عَمَّ الخطابَ في قولِه تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَكُمُ ٱلرَّسُولُ بِٱلْحَقِّ مِن رَّبِّكُمْ﴾ [النساء: ١٧٠] تنبيهًا لهم على الحثِّ في النظرِ وتعريضًا بأنّ أهلَ الكتابِ ما تابَعوا الحقَّ وما التَفتوا إلى الدليلِ ورَكِبوا متْنَ الباطلِ واللَّجاج، فإذًا لا مدخَلَ لحكايةِ أصحابِ الكبائرِ في هذا النصِّ.

(١) البيت لحسان بن ثابت في «ديوانه» ص ٩.

فيسلكونَ الطريقَ الـمُوصِلَ إلى جهنّم. أو لا يهديهم يومَ القيامةِ طريقًا إلّا طريقَها. ﴿يَسِيرًا﴾، أي: لا صارفَ له عنه.

[﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَكُمُ ٱلرَّسُولُ بِٱلْحَقِّ مِن رَّبِّكُمْ فَـَٔامِنُواْ خَيْرًا لَّكُمْ ۚ وَإِن تَكْفُرُواْ فَإِنَّ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ۞ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا تَغْلُواْ فِى دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ ۚ إِنَّمَا ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ ٱللَّهِ وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلْقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِّنْهُ ۖ فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ ۖ وَلَا تَقُولُواْ ثَلَٰثَةٌ ۚ ٱنتَهُواْ خَيْرًا لَّكُمْ ۚ إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ۖ سُبْحَٰنَهُۥٓ أَن يَكُونَ لَهُۥ وَلَدٌ ۘ لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۗ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلًا﴾ ١٧٠ - ١٧١]

﴿فَـَٔامِنُواْ خَيْرًا لَّكُمْ﴾ - وكذلك ﴿ٱنتَهُواْ خَيْرًا لَّكُمْ﴾ - انتصابُه بمضْمَر؛ وذلكَ أنه لـمّا بعثَهم على الإيمانِ وعلى الانتهاءِ عن التثليثِ عُلِمَ أنه يحملُهم على أمرٍ فقال: ﴿خَيْرًا لَّكُمْ﴾، أي: اقصِدوا أو ائتوا أمرًا خيرًا لكم ممّا أنتم فيه من الكفرِ

قولُه: (فيَسلُكونَ الطريقَ الموصِلَ إلى جهنّم) هذا على أنّ الهُدَى هِي الدَّلالةُ الموصِلةُ إلى البُغْية، وهِي على سبيلِ التهكُّمِ مِن بابِ قولِه:

تحيةُ بَينِهم ضَرْبٌ وَجيعُ(١)

وقولُه: (أولا يَهديهِم يومَ القيامة) على أنّ الهدايةَ مجرَّدُ الدَّلالة.

قولُه: (لا صارفَ له عنهُ) أي: لله تعالى عن ذلك، أي: عن عَدَمِ الغُفرانِ وعنِ الهدايةِ إلى طريقِ جهنّم.

قولُه: (أي: اقصِدوا أو ائتوا أمرًا خيرًا لكُم). قال الزجّاج: اختَلَفوا في نَصْبِ ﴿خَيْرًا﴾، قال الكسائيُّ: انتَصَبَ لخروجِه منَ الكلام، يقال في الكلامِ التامِّ: لَتَقومَنَّ خيرًا لك، وانتَهِ خيرًا لك، بالنصب، وفي الناقِصِ يقال: إن تَنْتَهِ خيرٌ لك، بالرفع. وقال الفَرّاء: انتَصَبَ

---

(١) سبق تخريجه.

والتثليث، وهو الإيمانُ والتوحيد. ﴿لَا تَغْلُوا۟ فِى دِينِكُمْ﴾: غلتِ اليهودُ في حطِّ المسيحِ عن منزلته؛ حيثُ جعلتْه مولودًا لغيرِ رِشْدة، وغلتِ النّصارى في رفْعِه عن مقداره؛ حيثُ جعلوه إلهًا. ﴿وَلَا تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾: وهو تنزيهُه عن الشريكِ والوَلَد. وقرأَ جعفرُ بنُ محمّد: (إنما المِسِّيح) بوزنِ السِّكّيت. وقيل لعيسى: كلمةُ الله وكلمةٌ منه؛ لأنه وُجِدَ بكلمتِه وأمْرِه لا غير، من غيرِ واسطةِ أبٍ ولا نُطفة. وقيل: له روحُ اللّـهِ وروحٌ منه لذلك؛ لأنه ذو روحٍ وُجِدَ من غيرِ جزءٍ من ذي روح، كالنُّطفةِ المنفصلةِ من الأبِ الحيّ، **وإنما اخترُعَ اختراعًا** من عندِ الله وقدرتِه خالصةً. ومعنى ﴿أَلْقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرْيَمَ﴾: أوصلَها إليها وحصّلَها فيها. ﴿ثَلَٰثَةٌ﴾: خبرُ مبتدأٍ محذوف، فإن صحَّت الحكايةُ عنهم أنهم يقولونَ: هو جوهرٌ واحدٌ ثلاثةُ أقانيم: أقنومُ الأبِ، وأقنومُ الابنِ، وأقنومُ روحِ القدس، وأنهم يريدونَ بأقنوم الأب الذاتَ، وبأقنومِ الابن العلمَ، وبأقنومِ روحِ القدسِ الحياةَ، فتقديرُه: اللهُ ثلاثةٌ، **وإلّا فتقديرُه: الآلهةُ ثلاثة**،

بـ﴿ٱنتَهُوا۟ خَيْرًا لَّكُمْ﴾ لأنه متّصلٌ بالأمرِ وهُو مِن صفتِه، ألا ترى إلى قولِك: انْتَهِ هُو خيرٌ لك، فلمّا أسقَطتَ هُو اتّصلَ بها قبلَه[1]؟ قال الزجّاجُ: لم يُبيِّن الفَرّاءُ ولا الكِسَائيُّ أنه مِن أيِّ المنصوباتِ هُو، وقال الخليلُ وجميعُ البَصْرِيِّين: هذا محمولٌ على المعنى؛ لأنك إذا قلتَ: انْتَهِ خيرًا لك؛ فأنتَ تدفَعُه عن أمرٍ وتُدخِلُه في غيرِه، كأنك قلت: انتَهِ وائتِ خيرًا لك أو: ادخُلْ فيما هُو خيرٌ لك[2].

قلتُ: كلامُ المصنِّفِ مَبْنيٌّ على هذا المذهب! وقيل: التقديرُ: انتَهُوا يكنْ خيرًا لكم.

قولُه: (**اخترُعَ اختراعًا**). **الأساس**: اختَرَعَ اللهُ الأشياءَ: ابتَدَعها من غيرِ سبب، كأنه لم يَجعَلِ الأمرَ سببًا في الوجود؛ ولهذا أكّدَه بقولِه: «وقُدرته خالصة»، وهِي حالٌ من قُدرتِه.

قولُه: (**وإلّا فتقديرُه: الآلهةُ ثلاثةٌ**) أي: إن لم تصحَّ الرِّوايةُ فتقديرُه: الآلهةُ ثلاثةٌ: اللهُ،

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ١٣٤).

(٢) المصدر السابق.

والذي يدلُّ عليه القرآنُ التصريحُ منهم بأنّ اللهَ والمسيحَ ومريمَ ثلاثةُ آلهة، وأنّ المسيحَ ولدُ اللّـهِ من مريم. ألا ترى إلى قوله: ﴿ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَـٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [المائدة: ١١٦]، ﴿وَقَالَتِ ٱلنَّصَـٰرَى ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠]. والمشهورُ المستفيضُ عنهم أنهم يقولونَ: في المسيح لاهوتيةٌ وناسوتيةٌ من جهةِ الأبِ والأم. ويدلُّ عليه قولُه: ﴿إِنَّمَا ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾، فأثبتَ أنه ولدٌ لمريمَ اتّصلَ بها اتصالَ الأولادِ بأمهاتهم، وأنّ اتصالَه باللّـهِ عزَّ وعلا من حيثُ إنه رسولُه وإنه موجودٌ بأمرِه وابتداعِه جسدًا حيًّا من غيرِ أب، فنفى أن يتصلَ به اتّصالَ الأبناءِ بالآباء، وقولُه: ﴿سُبْحَـٰنَهُۥٓ أَن يَكُونَ لَهُۥ وَلَدٌ﴾. وحكايةُ الله أوثقُ من حكايةِ غيرِه.

وعيسى، ورُوحُ القُدُس. تعالى اللهُ عما يقولُ الظالمونَ عُلوًّا كبيرًا، كقولِه تعالى: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَـٰثَةٍ﴾ [المائدة: ٧٣]، يعني: أنهم مُستوُونَ في الإلٰهيّـة، ويقالُ في العُرفِ عندَ إلحاقِ اثنينِ بواحدٍ في وَصْف: هُم ثلاثةٌ، أي: إنهما شبيهانِ له.

قولُه: (والذي يَدُلُّ عليه) يعني: حُكِيَ عنِ النَّصارى المذهبان، والذي يدُلُّ عليه القرآنُ المذهبُ الثاني.

قولُه: (ويَدُلُّ عليه قولُه) أي: على أنهم يقولونَ في المسيحِ اللاهُوتيّةَ والنّاسُوتيّة؛ رَدَّهُ الله بـ﴿إِنَّمَا﴾، فإنه منَ القَصْرِ الإفراديِّ، نَفَى بقولِه: ﴿إِنَّمَا ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾ أحَدَ ما أثبَتوه وهُو اللاهُوتيّة، وقَصَرَ الحُكمَ على الآخَرِ وهُو النّاسُوتيّة بقولِه: ﴿ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾، وقولُه: ﴿سُبْحَـٰنَهُۥٓ أَن يَكُونَ لَهُۥ وَلَدٌ﴾ عطفٌ على قولِه: ﴿إِنَّمَا ٱلْمَسِيحُ﴾.

قولُه: (وحكايةُ الله أوثَقُ) متعلّقٌ بقولِه: «والذي يَدُلُّ عليه القرآن» أي: والحالُ أنّ حكايةَ الله أوثقُ مِن حكايةِ غيرِه، أي: ما حَكَى اللهُ عنهم منَ القولِ بالذَّوَاتِ دونَ الأقانيم، والجُمَلُ التي توسَّطَتْ بينَ الحالِ وعامِلِها معترِضة.

اعلَمْ أنّ الحكيمَ الفاضلَ يحيى بنَ عيسى بنِ جَزْلَةَ صاحبَ «المنهاج في الطِّب» كان نَصْرانيًّا، وبعدَما أسلَمَ وحسُنَ إسلامُه صنَّفَ رسالةً ردًّا على النَّصارى، وقال فيها: زعَمَتِ النَّصارى أنّ اللهَ تعالى جوهرٌ واحد، ثلاثةُ أقانيم: أُقنومُ الأب، وأُقنومُ الابن، وأُقنومُ رُوحِ

ومعنى ﴿سُبْحَٰنَهُۥٓ أَن يَكُونَ لَهُۥ وَلَدٌ﴾: سبّحَه تسبيحًا من أن يكونَ له ولد، وقرأَ الحسَن: (إن يكونُ) بكسْرِ الهمزةِ ورفْعِ النّون، أي: سبحانَه ما يكونُ له ولد، على أنّ الكلامَ جملتان. ﴿لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾: بيانٌ لتنزّهِه عمّا نُسِبَ إليه، يعني أنّ كلَّ ما فيهما خلقُه ومِلْكُه، فكيفَ يكونُ بعضُ ملكِه جزأً منه؟ على أنّ الجزءَ إنما يصحُّ في الأجسام، وهو متعالٍ عن صفاتِ الأجسامِ والأعراض. ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلًا﴾ يكلُ إليه الخلْقُ كلُّهم أمورَهم، فهو الغنيُّ عنهم وهم الفقراءُ إليه.

[﴿لَّن يَسْتَنكِفَ ٱلْمَسِيحُ أَن يَكُونَ عَبْدًا لِّلَّهِ وَلَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ٱلْمُقَرَّبُونَ ۚ وَمَن يَسْتَنكِفْ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيْهِ جَمِيعًا﴾ ١٧٢]

القُدُس، فإنه واحدٌ في الجوهرِ مختلفٌ بالأقانيم، وقال بعضُهم: إنها أشخاصٌ وذوات، وقال بعضُهم: إنها خَواصٌ، فإنّ أقنومَ الأبِ الذاتُ، وأُقنومُ الابنِ هُو الكلمة، وهِي العِلمُ وإنها لم تزَلْ متولِّدةً منَ الأبِ لا على سبيلِ التناسُل، بل كتوليدِ ضياءِ الشمسِ عنِ الشمس، وأُقنُومُ رُوحِ القُدُس هُو الحياةُ، وأنها لم تزَلْ فائضةً منَ الأبِ والابن، واختَلفوا في الاتّحاد، فقالتِ اليَعقوبيّةُ: إنّها بمعنى الممازَجة، كممازَجةِ النارِ بالفَحْمة، فالجمرةُ ليست نارًا خالصةً ولا فَحْمة، وهذا مُوافقٌ لقولِهم: إنّ اللهَ تعالى نَزَلَ منَ السماءِ وتجسَّدَ من رُوحِ القُدُسِ وصار إنسانًا؛ ولذلك قالوا: المسيحُ جوهرٌ من جَوْهَرَيْن، وأُقنُومٌ من أُقنُومَيْن. وقلتُ: هذا هو القولُ باللاهوتِ والناسُوت. وقال الحكيم: فظاهرُ قولِ نُسْطورَ: أنّ الاتّحادَ على معنى المُساكَنة؛ وأنّ الكلمةَ جعلَتْه محَلًّا، ولذلك قالوا: جَوْهران، أُقنُومان، إلى غيرِ ذلك منَ الأقوال، وإذا كان هذا الاختلافُ ثابتًا في فِرَقِ النصارى منقولًا عنهم يَصِحُّ حينَئذٍ أن يُرادَ من قولِه: ﴿وَلَا تَقُولُوا۟ ثَلَٰثَةٌ﴾ أي: ولا تقولوا: هُو جَوْهرٌ واحد، ثلاثةُ أقانيم، وأن يُرادَ مِن قولِه: ﴿ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [المائدة: ١١٦] الذّواتُ الثلاث، وأن يُرادَ بقولِه: ﴿إِنَّمَا ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾ وقولِه سبحانَه: ﴿أَن يَكُونَ لَهُۥ وَلَدٌ﴾ القولُ باللاهوتِ والناسُوت؛ وذلك أنّ اللهَ تعالى حَكَى في كلِّ مكانٍ حكايةَ فِرقةٍ من فِرَقِهم، ﴿سُبْحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [الصافات: ١٨٠].

﴿لَن يَسْتَنكِفَ﴾: لن يأنفَ ولن يذهبَ بنفسِه عزّةً، من نكفْتُ الدّمعَ: إذا نحّيتَه عن خدِّك بأصبعِك. ﴿وَلَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ٱلْمُقَرَّبُونَ﴾: ولا من هو أعلى منه قدرًا،

قولُه: (ولن يذهَبَ بنفسِه عِزّة) كنايةٌ عن عَدَمِ التكبُّر؛ لأنّ المتكبِّرَ هُو الذي يضَعُ نفْسَه فوقَ منزلتِها ويذهَبُ بها عن طَوْرِها فلا ينقادُ لأحد. الراغب: العُبوديّةُ متضمِّنةٌ للمَذَلّة إذا اعتُبِرتْ بغيرِ الله، وإذا اعتُبِرتْ بالله كانت مقرَّ الشَّرف؛ فلهذا لا استنكافَ منها، والاستكبارُ طلبُ التكبُّر بغيرِ استحقاق، والتكبُّرُ قد يكونُ باستحقاق؛ وذلك إذا كان طلبًا لعِزَّةِ النّفْسِ والتلطُّفِ عنِ الأعراضِ الدُّنيَويّة[1]، والفَرْقُ بينَهما: أنّ الاستنكافَ تكبُّرٌ في تَرْكِه أَنَفَةٌ، وليس في الاستكبارِ ذلك.

قولُه: (ولا مَن هُو أعلى مِنه قَدْرًا). قال مُحيي السُّنة: يُستدَلُّ بتفضيلِ الملائكةِ على البَشَرِ بهذه الآية؛ لأنّ اللهَ ارتَقَى من عيسى إلى الملائكةِ ولا يُرتقَى إلا إلى الأعلى؛ إذْ لا يقالُ: لا يَستنكِفُ فلانٌ مِن كذا ولا عبدُه، وإنّما يقالُ: ولا مَولاه. ولا حُجّةَ لهم فيه؛ لأنه لم يقُلْ ذلك رَفْعًا لمقامِهم على مقامِ البشَر، بل ردًّا على الذينِ يقولونَ: الملائكةُ آلهةٌ، كما رَدَّ على النصارى قولَهم: المسيحُ ابنُ الله[2]، ونحوُه عن صاحبِ «الفرائد».

وقال القاضي: الآيةُ ردٌّ على عبَدةِ المسيحِ والملائكةِ فلا يتَّجِهُ ذلك وإن سُلِّم اختصاصُها بالنَّصارى؛ لأنّ الكلامَ فيهم، فلعلّه أرادَ بالعطفِ المبالغةَ باعتبارِ التكثيرِ دونَ التكبير، كقولِك: أصبحَ الأميرُ لا يُـخالِفُه رئيسٌ ولا مرؤوس، وإن أرادَ به التكبيرَ فغايتُه تفضيلُ المُقرَّبينَ منَ الملائكة ـ وهُم الكُروبيُّونَ ـ على المسيحِ منَ الأنبياء؛ وذلك لا يَستلزِمُ فضلَ أحدِ الجِنسَيْنِ على الآخَرِ مطلقًا والنزاعَ فيه[3].

وقال صاحبُ «التقريب»: المثالُ لا يُصحِّحُ به الكُلّي، لأنه إنّما يَدُلُّ لسَبْقِ العِلم بزيادةِ البحرِ على حاتم، أمّا إذا قلتَ: لا يفعَلُه زيدٌ ولا عَمْرٌو، لم يُفهَم التفضيل؛ فدِلالتُها على

---

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٤: ٢٤٠).

(٢) «معالم التنزيل» (٢: ٣١٥).

(٣) «أنوار التنزيل» (٢: ٢٨٥).

وأعظمُ منه خطرًا، وهم الملائكةُ الكَروبيُّونَ الذينَ حولَ العرْش، كجبريلَ وميكائيلَ وإسرافيلَ، ومَن في طبقتِهم. فإن قلتَ: مِن أينَ دلَّ قولُه: ﴿وَلَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ٱلْمُقَرَّبُونَ﴾ على أنّ المعنى ولا مَن فَوْقه؟ قلتُ: من حيثُ إنّ عِلْمَ المعاني لا يقتضي غيرَ ذلك، ...

تفضيلِ الملائكةِ تتوقَّفُ على معرفةِ أفضليّتِهم وبالعكسِ فيَدورُ؛ ولأنّ الواوَ لا توجِبُ الترتيب، ولأنه يدُلُّ على أنّ جميعَ الملائكةِ أفضلُ لأنها جمعٌ مُعرَّفٌ فيُفيدُ العمومَ لا أنّ كلَّ واحدٍ أفضلُ وهُو المطلوب، وإنِ ادُّعِيَ أنه ذَوْقيٌّ وِجْدانيٌّ فالوِجدانيّاتُ لا يُستَدَلُّ بها على الخَصْم.

وقلتُ: الجوابُ الصَّحيحُ أن يقال: إنّ قولَه: «أنّ الكلامَ إنّما سيقَ لردِّ مذهبِ النصارى» فوجَبَ أن يقالَ لهم: لن يترَفَّعَ عيسى عنِ العُبوديّةِ ولا مَن هُو أرفعُ درجة؛ لأنّ هذا الردَّ إنما يتمَشّى معَهم ويَنتهِضُ للحُجّةِ عليهم إذا سَلَّموا أنّ الملائكةَ أفضلُ من عيسى عليه الصَّلاةُ والسلام، ودونَه خَرْطُ القَتَاد! فكيف والنصارى يَرفَعونَ درجتَه إلى الإلٰهية؟

قولُه: (وهمُ الملائكةُ الكَروبيُّون). قال في «الفائق»: الكَروبيُّونَ سادةُ الملائكة، منهم جِبريلُ وميكائيلُ وإسرافيل، همُ المقرَّبونَ، وكَرُبَ: إذا قَرُبَ، قال أُميةُ بنُ أبي الصَّلت:

كَروبيّةٌ منهمْ ركوعٌ وسُجَّدُ[١]

قولُه: (إنّ علمَ المعاني لا يقتضي غيرَ ذلك)، هذا الحصرُ ممنوعٌ، وغايتُه أنه بابُ الترقّي، وتقريرُه ما ذكَرَه الإمامُ، قال: رُوِيَ أنّ وفدَ نَجْرانَ، وساقَ القصّةَ بتمامِها[٢] كما في الكتاب، وقال: معناه: أنكم إنِ استَنْكفتُم عن أن يكونَ عيسى عبدَ الله، وتَزعُمونَ أنه ابنُ الله أو كما قالوا؛ بسببِ أنه كان يُخبِرُ عنِ المُغيَّباتِ ويأتي بخَوارقِ العاداتِ مِن إحياءِ الموتَى؛ فإنّ اطّلاعَ الملائكةِ على المغيَّباتِ أكثر، وقُدرتَهم على التصرُّفِ في هذا العالَمِ أشَدُّ؛ وكيف لا وجِبريلُ عليه الصّلاةُ والسلامُ قَلَعَ مدائنَ لوطٍ بريشةٍ واحدةٍ من جِناحِه[٣]؟ وأيضًا، إنكم

---

(١) «ديوان أمية بن أبي الصلت» ص٣٧٠.

(٢) انظر: «مفاتيح الغيب» (١١: ٩٣). وقصة وفد نجران أخرجها الحاكم في «المستدرك» (٤١٥٧)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٥: ٣٨٢) عن جابر رضي الله عنه.

(٣) «مفاتيح الغيب» (١١: ٩٣).

....

إنّما تتَّخِذونَ عيسى ربًّا وإلـهًا؛ لأنه وُجِدَ بغير أب، فالملائكةُ أوْلى لأنهم وُجِدوا بغيرِ أبٍ وأُمّ، وإذا كانوا معَ هذا لا يَستنكِفونَ فالمسيحُ أوْلى.

وقلتُ: والذي يقتضيه النَّظمُ[1] أن يكونَ الأسلوبُ مِن بابِ التتميمِ والمبالغةِ لا الترقِّي؛ وذلك أنّ قولَه تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ إثباتٌ للتوحيدِ على القَصْر، وتقريرٌ لصفةِ الفَرْدانيةِ على الوَجْهِ الأبلغ؛ لأنّ المعنى: ما اللهُ إلا واحدٌ فَرْدٌ في الإلٰهيةِ لا شريكَ لهُ فيها، ولا يصحُّ أن يُسمَّى غيرُه إلـهًا، وأن قولَه: ﴿لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ إثباتٌ لصفةِ المالِكيّةِ والخالِقيّةِ على الاختصاصِ أيضًا؛ وذلك بتقديمِ الظَّرفِ على المبتدأ، وفيه أنّ ما سِواهُ مملوكُهُ تحتَ تصرُّفِه وتدبيرِه ومِن جُملتِه المسيحُ والملائكةُ وكلُّ ما عُبِدَ من دونِ الله، وأنّ قولَه: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلًا﴾ إثباتٌ لكمالِ قُدرتِه على الاختصاصِ أيضًا، وبيانٌ أنّ غيرَه غيرُ مستَقِلٍّ بنفسِه وأنّ أمورَه موكولـةٌ إليه لا إلى غيرِه، ثُمّ إنه تعالى لمّا قـرَّرَ الفَرْدانيّةَ والمالِكيّةَ والقُدرةَ التامّةَ، كلُّ ذلك على الاختصاص ـ أتْبَعَه قولَه: ﴿لَّن يَسْتَنكِفَ ٱلْمَسِيحُ أَن يَكُونَ عَبْدًا لِّلَّهِ﴾ إلى آخِرِ الآيات؛ بيانًا وتذييلًا وتقريرًا لاستحقاقِه العُبوديّةَ وإنكارِ أنّ أحدًا يَستنكفُ ويَستكبِرُ عن عبادتِه، المعنى: لا يَستقيمُ بعدَ هذا التقريرِ أنْ يُتَصوَّرَ أنّ أحدًا يَستكبِرُ على الله ويَستنكِفُ عن عبُوديّتِه: لا الذي تتَّخِذونَه أنتم أيُّها النَّصارى إلـهًا لكمالٍ فيه، ولا منِ اتَّخذَه غيرُكم منَ الملائكةِ لقُربِهم منَ الله. وإنما قُلنا: لكمالٍ فيه؛ لأنّ في تصريحِ ذكْرِ المسيحِ بعدَ سَبْقِ ذكْرِه مِن قولِه: ﴿إِنَّمَا ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ ٱللَّهِ وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلْقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِّنْهُ﴾ إشعارًا بالعِلِّية. وأيضًا، قد تقرَّرَ أنّ المعرَّفَ إذا أُعيدَ كان الثاني عينَ الأول؛ وإذا كان كذلك يَحصُلُ بينَ تخصيصِ ذكْرِ الرُّوحِ وبينَ ذكْرِ المقرَّبِ فَرْقٌ، وهذا هو الجوابُ عن قولِه الآتي: «ويَدُلُّ عليه دَلالةً ظاهرةً بيِّنةً تخصيصُ المُقرَّبين»، وبهذا البيانِ ظهَرَ أنّ ذكْرَ الملائكةِ المُقرَّبينَ للاستطرادِ ـ كما قال مُحيي السُّنّة[2] ـ لم يُقَلْ رَفعًا لمقامِهم على مقامِ البَشَر؛ بل رَدًّا على الذينَ يقولونَ: الملائكةُ آلهة، كما رَدَّ على

---

(١) قوله: «النظم» سقط من (غ).

(٢) «معالم التنزيل» (٢: ٣١٥).

وذلكَ أنّ الكلامَ إنما سِيقَ لردِّ مذْهبِ النّصارى وغلوِّهم في رفْعِ المسيحِ عن منزلةِ العبودية، فوجبَ أن يُقالَ لهم: لن يترفَّعَ عيسى عن العبوديّةِ ولا مَن هو أرفعُ منه درجةً، كأنه قيل: لن يستنكفَ الملائكةُ المقرّبونَ من العبودية، فكيفَ بالمسيح؟ ويدلُّ عليه دلالةً ظاهرةً بيّنةً تخصيصُ المقرّبين؛ لكونهم أرفعَ الملائكةِ درجةً وأعلاهم منزلةً. ومثالُه قولُ القائل:

ومـا مِثْلُهُ ممّـن يُجـاودُ حاتمٌ ولا البحْرُ ذو الأمْواجِ يَلْتَجُّ زاخِرُهْ

لا شبهةَ في أنه قَصَدَ بالبحرِ ذي الأمواجِ ما هو فوقَ حاتمٍ في الجود، ومن كانَ له ذوقٌ فليذُقْ معَ هذه الآيةِ قولَه: ﴿وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ ٱلْيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَـٰرَىٰ﴾ [البقرة: ١٢٠]

النَّصارى، وتَبيَّن بقولِه: ﴿وَمَن يَسْتَنكِفْ عَنْ عِبَادَتِهِۦ﴾ الآية، أنّ الكلامَ في العبُوديّةِ ونَفْيِ الاستنكافِ لا الأفضليّة؛ لكونِه تذييلًا للكلامِ السابق.

قولُه: (وما مِثْلُهُ ممّن يُجاوِد) البيت(١)، أي: وما مِثْلُه حاتمٌ مما يجُاوِدُ، وقيل: الصوابُ: وما مِثْلُه ممّن يُجاوِدُهُ حاتمٌ، أي: لا يَقدِرُ حاتمٌ على مُجاودةِ مثلِ الممدوح، وجاوَدْتُ الرجلَ، منَ الجُود، مثل: ماجَدْتُه من المَجْد، التَجَّ البحرُ: ارتفَع.

قولُه: (فلْيَذُقْ معَ هذه الآيةِ) أي: لِيُجرِّبِ الفِكرَ ليَعلمَ أنّ الفرْقَ بينهما في معنى الأفضلية. أمّا الموازنةُ بينَ الاثنينِ فهي أنّ قولَه: ﴿وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ ٱلْيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَـٰرَىٰ﴾ [البقرة: ١٢٠] كلامٌ واردٌ في انتفاءِ الرِّضا عنِ الفريقينِ على المبالغة؛ نفَى الرِّضا أوّلًا عمّن هُو أبعدُ في الرِّضا وهمُ اليهود، ثُمّ عمَّن هُو أقربُ إليه وهمُ النَّصارى، على معنى: لا يرضَى عنك مَن هُو أقربُ إلى الرِّضا وهُمُ النَّصارى، فكيفَ بمن هُو أبعدُ منه؟ لقولِه تعالى: ﴿لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ ٱلنَّاسِ عَدَٰوَةً لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ الآية [المائدة: ٨٢]. فالمعنى على زَعْمِه: لن يَستنكِفَ الملائكةُ المُقـرَّبونَ مع جَلالتِهم وقُربِ منزلَتِهم مِن أن يكونوا عَبيدًا لله، فكيف بالمسيحِ الذي هُو دونَهم؟ وقلتُ: قد مَرَّ أنه مِن بابِ التتميمِ لا الترقِّي.

---

(١) ذكره أبو حيان في «البحر المحيط» (٤: ١٤٦) من غير عزوٍ لأحد.

حتى يعترفَ بالفرْقِ البيّن. وقرأَ عليٌّ رَضِيَ اللهُ عنه: (عُبَيْدًا لله) على التصغير.

ورُوِيَ: أنّ وفْدَ نجرانَ قالوا لرسولِ اللّٰـهِ ﷺ: لم تعيبُ صاحبَنا؟ قال: «ومن صاحبكم» قالوا: عيسى، قال: وأيَّ شيءٍ أقول؟ قالوا: تقولُ: إنه عبدُ اللّٰـهِ ورسولُه، قال: «إنه ليس بعارٍ أن يكونَ عبدًا لله»، قالوا: بلى؛ فنزلت. أي: لا يستنكفُ عيسى من ذلكَ **فلا تستنكفوا له منه**، فلو كانَ موضعَ استنكافٍ لكانَ هو أولى بأن يستنكف؛ لأنّ العارَ ألصقُ به. فإن قلتَ: علامَ عُطِفَ قولُه: ﴿وَلَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾؟ قلتُ: لا يخلو إمّا أن يُعطَفَ على ﴿ٱلْمَسِيحُ﴾ أو على اسمِ ﴿يَكُونَ﴾، أو على المستتِرِ في ﴿عَبْدًا﴾؛ لِما فيه من معنى الوصفِ لدلالتِه على معنى العبادة، كقولِك: مررتُ برجلٍ عبدٍ أبوه، فالعطفُ على ﴿ٱلْمَسِيحُ﴾ هو الظاهر؛ لأداءِ غيرِه إلى ما فيه بعضُ انحرافٍ عن الغَرَض، وهو أنّ المسيحَ **لا يأنفُ أن يكونَ هو ولا مَن فَوْقَه** موصوفينَ بالعبودية، أو أن يعبدَ اللهَ هو ومَن فَوْقه. فإن قلتَ: قد جُعِلَتِ الملائكةُ وهم جماعةٌ «عبدًا» لله في هذا العطفِ فما وجهُه؟ قلتُ: فيه وجهان: **أحدهما**: أن يُرادَ ولا كلُّ واحدٍ من الملائكة، أو ولا الملائكة المقرّبون أن يكونوا عبادًا لله، فحُذِفَ ذلكَ لدلالةِ ﴿عَبْدًا لِّلَّهِ﴾ عليه إيجازًا، وأمّا اذا عطفتَهم على الضميرِ في ﴿عَبْدًا﴾ فقد **طاحَ** هذا السؤال...........

قولُه: (**فلا تَستنكِفوا لهُ**) أي: لعيسى عليه الصّلاةُ والسلام.

قولُه: (**منه**) أي: من أن يكونَ عَبْدًا.

قولُه: (**لا يأنَفُ أن يكونَ هُو ولا مَن فوقَه**) هذا على أن يكونَ عطفًا على اسمِ ﴿يَكُونَ﴾، وإنّما كان مُنحرِفًا لأنّ إسنادَ عَدَمِ الاستنكافِ حينَئذٍ منه لا منَ الملائكة، والذي سِيقَ له الكلامُ عَدَمُ استنكافِ الملائكةِ أيضًا، قال صاحبُ «التقريب»: وجودُ «لا» في المعطوفِ يَستدعي العطفَ على المسيح؛ لأنه المنفيُّ أولًا.

قولُه: (**طاح**) أي: سَقطَ هذا السؤالُ؛ لأنّ ﴿عَبْدًا﴾ يدُلُّ على معنى العبادة، كأنه قيل: أن تَعبُدَ اللهَ؛ لأن فعلَ الجماعةِ يوجَدُ متقدِّمًا عليها.

قُرِئَ: (فسَنَحشُرُهم) بضمِّ الشينِ وكسرِها وبالنون.

[﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَيُوَفِّيهِمۡ أُجُورَهُمۡ وَيَزِيدُهُم مِّن فَضۡلِهِۦۖ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسۡتَنكَفُواْ وَٱسۡتَكۡبَرُواْ فَيُعَذِّبُهُمۡ عَذَابًا أَلِيمٗا وَلَا يَجِدُونَ لَهُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَلِيّٗا وَلَا نَصِيرٗا * يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدۡ جَآءَكُم بُرۡهَٰنٞ مِّن رَّبِّكُمۡ وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكُمۡ نُورٗا مُّبِينٗا * فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَٱعۡتَصَمُواْ بِهِۦ فَسَيُدۡخِلُهُمۡ فِي رَحۡمَةٖ مِّنۡهُ وَفَضۡلٖ وَيَهۡدِيهِمۡ إِلَيۡهِ صِرَٰطٗا مُّسۡتَقِيمٗا﴾ ١٧٣ - ١٧٥]

فإن قلتَ: التفصيلُ غيرُ مطابقٍ للمفصَّل؛ لأنه اشتملَ على الفريقين، والمفصَّلُ على فريقٍ واحد؟ قلتُ: هو مِثلُ قولِك: جَمَعَ الإمامُ الخوارج، فمن لم يَخرجْ عليه كسَاه وحَمَلَه، ومن خَرَجَ عليه نكَّلَ به. وصحةُ ذلكَ لوجهين: **أحدهما**: أن يُحذَفَ ذِكرُ أحدِ الفريقين؛ لدلالةِ التفصيلِ عليه، ولأنّ ذكرَ أحدِهما يدلُّ على ذكرِ الثاني، كما حُذِفَ أحدُهما في التفصيلِ في قولِه عَقيبَ هذا: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَٱعۡتَصَمُواْ بِهِۦ﴾. **والثاني: وهو أنّ الإحسانَ** إلى غيرِهم ممّا يغمُّهم، فكانَ داخلًا في جملةِ التنكيلِ بهم، فكأنه قيل: ومن يستنكفْ عن عبادتِه ويستكبرْ فسيعذَّبُ بالحسْرةِ إذا رأى أجورَ العاملين. وبما يصيبُه من عذابِ الله. البرهانُ والنورُ المبين: القرآن، أو أرادَ بالبرهانِ: دينَ الحقّ، أو رسولَ الله ﷺ، وبالنور المبين: ما يبيّنُه ويصدّقُه من الكتابِ المعجز. ﴿فِي رَحۡمَةٖ مِّنۡهُ وَفَضۡلٖ﴾: في ثوابٍ مستحَقٍّ وتفضّل. ﴿وَيَهۡدِيهِمۡ إِلَيۡهِ﴾: إلى عبادته ﴿صِرَٰطٗا مُّسۡتَقِيمٗا﴾: وهو طريقُ الإسلام، والمعنى: توفيقُهم وتثبيتُهم.

قولُه: (**فسنَحشُرُهم**) القراءتانِ شاذّتان، والمشهورُ بالياءِ وضمِّ الشِّين.

قولُه: (**والثاني، وهُو أنّ الإحسانَ**) حاصِلُه أنّ قولَه: ﴿فَسَيَحۡشُرُهُمۡ إِلَيۡهِ جَمِيعٗا﴾ وَعيدٌ للمُستنكِفينَ بالعذاب، وقولُه: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ﴾ تفصيلٌ للعذاب، فصَّلَه بنوعَي العذاب؛ أحَدُهما: النَّكالُ، وثانيهما: عذابُ الحَسْرةِ وشَماتةِ الأعداء، وحاصلُ الجوابَيْن أنّ قولَه: ﴿فَسَيَحۡشُرُهُمۡ إِلَيۡهِ جَمِيعٗا﴾ منَ اللَّفِّ، إمّا على الحَذْف، أو على التضمين.

[﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنِ امْرُؤٌا هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِن لَّمْ يَكُن لَّهَا وَلَدٌ فَإِن كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ وَإِن كَانُوا إِخْوَةً رِّجَالًا وَنِسَاءً فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ ١٧٦]

رُوِيَ: **أنه آخِرُ ما نزلَ من الأحْكام**. كانَ رسولُ اللّٰـهِ ﷺ في طريقِ مكّةَ عامَ حجّةِ الوداع فأتاه جابرُ بنُ عبدِ الله فقال: إنّ لي أختًا فكم آخذُ من ميراثِها إن ماتت؟ وقيل: كان مريضًا، فعادَه رسولُ اللّٰـهِ ﷺ فقال: إني كلالة، فكيفَ أصنعُ في مالي؟ فنزلت. ﴿إِنِ امْرُؤٌا هَلَكَ﴾: ارتفعَ ﴿امْرُؤٌا﴾ بمضمَرٍ يفسّرُه الظاهر، ومحلُّ ﴿لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ﴾ الرفعُ على الصّفة، **لا النصبُ على الحال**، أي: إن هلكَ امرُؤٌ غيرُ ذي ولد، **والمرادُ بالولد**

قولُه: (**رَوِي أنه آخِرُ ما نَزَلَ منَ الأحكام**) رَوَينا عنِ البخاريِّ ومسلمٍ والتِّرمذي، عنِ البراءِ قال: آخِرُ آيةٍ نَزَلَتْ آيةُ الكَلالة، وآخِرُ سُورةٍ نزلت سورةُ براءةٌ[1].

وأمّا حديثُ جابرٍ فرواهُ الشيخانِ وغيرُهما، قال: مَرِضتُ فأتاني رسُولُ الله ﷺ يَعُودُني وأبو بكرٍ رَضِيَ اللهُ عنه وهما ماشيانِ، وفي رواية: وعندي سبعُ أَخوات، فأَفَقْتُ، فقلتُ: يا رسُولَ الله، ألا أوصي لأخَواتي بالثُّلُثَيْنِ؟ قال: «أحسِنْ»، قلت: بالشَّطر؟ قال: «أحسِنْ»، ثُمّ خَرَجَ، وقال: «يا جابِر، قد أُنزِلَ فبيَّنَ الذي لأخَواتِك فجعَلَ لهُنَّ الثُّلُثَيْن»، وكان جابرٌ يقول: أُنزِلَتْ فيّ هذه الآية[2].

قولُه: (**لا النصب على الحال**)؛ لأنّ ذا الحالِ نكِرةٌ غيرُ موصُوفة، فإنّ ﴿هَلَكَ﴾ مفسِّرٌ للفعلِ المحذوفِ لا صفة.

قولُه: (**والمرادُ بالوَلَدِ الابنُ**) إلى آخِره، قيل: الأوْلى أن يُجرَى الوَلَدُ على عمومِه ليشمَلَ الابنَ والبنت؛ فإنّ الأُختَ معَ وجودِ البنتِ الواحدةِ ترِثُ بالعُصُوبة لا لخصُوصيّةِ كونِ

---

(١) أخرجه البخاريّ (٤٣٦٤) ومسلم (١٦١٨) والترمذيّ (٣٠٤١) عن البراء بن عازب رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاريّ (٦٧٤٣) ومسلم (١٦١٦) عن جابر رضي الله عنه.

الابنُ وهو اسمٌ مشترَكٌ يجوزُ إيقاعُه على الذكَرِ وعلى الأنثى؛ لأنّ الابنَ يُسقِطُ الأختَ ولا تُسقطُها البنتُ إلّا في مذْهبِ ابنِ عبّاس، **وبالأختِ التي هي لأبٍ وأمٍّ أو لأب دونَ التي لأم**؛ لأنّ اللهَ تعالى فرَضَ لها النصْف، وجعلَ أخاها عَصَبةً وقال: ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾ [النساء: ١١٠]، وأمّا الأختُ للأمِّ فلها السّدسُ في آيةِ المواريث مسوًّى بينَها وبينَ أخيها. ﴿وَهُوَ يَرِثُهَآ﴾: وأخوها يرثُها إن قُدِّرَ الأمرُ على العكْسِ من موتِها وبقائه بعدَها. ﴿إِن لَّمْ يَكُن لَّهَا وَلَدٌ﴾، أي: ابن؛ لأنّ الابنَ يُسقِطَ الأخَ دونَ البنت. فإن قلتَ: الابنُ لا يُسقِطُ الأخَ وحدَه، فإنّ الأبَ نظيرُه في الإسقاط، فلِمَ اقتصرَ على نفْيِ الولد؟ قلتُ: بُيِّنَ حكمُ انتفاءِ الولد، ووُكِلَ حكمُ انتفاءِ الوالدِ إلى بيانِ السنّة،

النصيبِ نصفًا، ويُوضِّحُ ذلك قولُه تعالى: ﴿فَإِن كَانَتَا ٱثْنَتَيْنِ﴾، فإنّ الثُّلثَينِ إنّما يَجوزانِ بشَرطِ عَدَمِ الوَلَدِ لا بشَرطِ عَدَمِ الابنِ فقط، والحاصلُ أنه تعالى فَرَضَ للأُختِ النصفَ عندَ عَدَمِ الوَلَد، وهُو مطَّرِدٌ لا إشكالَ في منطوقِه، وأمّا إذا انتفَى قيدُ عَدَمِ الوَلَدِ فالحُكمُ أيضًا ظاهرٌ؛ لأنه إن كان لهُ ابنٌ وبنتٌ فليس للأُختِ شيءٌ، وإن كان له بنتانِ فليس لها النصفُ، وكذا إن كان لهُ بنت؛ لأنها حينَئذٍ تَرِثُ بالعُصُوبةِ كما قرَّرنا.

قولُه: (**وبالأختِ التي هِي لأبٍ وأُمٍّ أو لأبٍ دونَ التي لأُم**) عطفٌ على قولِه: «بالوَلَدِ الابنُ» يريدُ أنّ قولَه: ﴿وَلَهُۥٓ أُخْتٌ﴾ وإن كان مطلقًا لكنه مُقيَّد. قال الإمام: في الآية تقييداتٌ ثلاثة؛ أحَدُها: أنّ ظاهِرَها يقتضي أنّ الأُختَ تأخُذُ النِّصفَ عندَ عَدَمِ الوَلَد، فأمّا عندَ وجودِ الوَلَد فلا، وليس كذلك؛ بل شَرْطُ كونِ الأُختِ بحيثُ تأخُذُ النصفَ أن لا يكونَ للميِّتِ ابن، فإنْ كان له بنت؛ فالأُختُ تأخُذُ النصفَ أيضًا، وثانيها: أنّ ظاهرَها يقتضي أنه إذا لم يكنْ للميِّتِ ولدٌ فإنّ للأُختِ أنْ تأخُذَ النصف، وليس كذلك؛ بل الشَّرطُ أن لا يكونَ للميِّتِ ولدٌ ووالد، فإنّ الأُختَ لا تَرِثُ معَ الوالدِ بالإجماع، وثالثُها: أنّ قولَه: ﴿وَلَهُۥٓ أُخْتٌ﴾ يقتضي إطلاقَها، وليس كذلك؛ بل الشَّرطُ أن لا تكونَ الأُختُ منَ الأُمِّ والأخُ منَ الأُم؛ لأنّ اللهَ تعالى قد بيَّنَ حُكمَ كلِّ واحدٍ منهما(١).

---

(١) «مفاتيح الغيب» (١١: ٩٥).

وهو قولُه ﷺ: «أَلحِقوا الفرائضَ بأهلها، فما بقيَ فلِأَوْلى عَصَبةٍ ذَكَر» والأبُ أولى من الأخ، وليسا بأوّلِ حُكْمين بُيّنَ أحدُهما بالكتابِ والآخَرُ بالسنّة، ويجوزُ أن يدلَّ حكمُ انتفاءِ الولدِ على حكمِ انتفاءِ الوالد؛ لأنّ الولدَ أقربُ إلى الميّتِ من الوالد، **فإذا وَرِثَ الأخُ عندَ انتفاءِ الأقربِ فأَوْلى أن يَرِثَ عندَ انتفاءِ الأبعد**؛ ولأنّ الكَلالةَ تتناولُ انتفاءَ الوالدِ والولدِ جميعًا، فكانَ ذكْرُ انتفاءِ أحدِهما دالًّا على انتفاءِ الآخَر. فإن قلتَ: إلى من يَرجعُ ضميرُ التثنيةِ والجمعِ في قولِه: ﴿فَإِن كَانَتَا ٱثْنَتَيْنِ﴾، ﴿وَإِن كَانُوٓا۟ إِخْوَةً﴾؟ قلتُ: أصلُه: فإن كانَ من يرثُ بالأخوّةِ اثنتين، وإن كانَ من يرثُ بالأخوّة ذكورًا وإناثًا، وإنما قيل: ﴿فَإِن كَانَتَا﴾ و«إن كانوا»، كما قيل: من كانت أمّك، فكما أُنِّثَ ضميرُ «من» لمكانِ تأنيثِ الخبر، كذلكَ ثُنّيَ وجُمِعَ ضميرُ مَن يرثُ في ﴿كَانَتَا﴾ و﴿كَانُوٓا۟﴾؛ لمكانِ تثنيةِ الخبرِ وجمعِه. والمرادُ بالإخوة: الإخوةُ والأخوات؛ **تغليبًا** لحكمِ الذّكورة.

قولُه: (**فإذا وَرِثَ الأخُ عندَ انتفاءِ الأقربِ فأوْلى أن يَرِثَ عندَ انتفاءِ الأبعَد**)، قال صاحبُ «التقريب»: وفيه نظر، ووَجهُ النَّظَرِ أنّ طريقةَ الأولَويّة إنّما تَحسُنُ في الإثباتِ هنا، كما تقول: إذا وَرِثَ عندَ وجودِ الابنِ فلأنْ يَرِثَ عندَ وجودِ الأبِ أَوْلى؛ لأنه أبعدُ عنِ الابن، وأمّا في النّفْي فلا؛ لأنّ الحُكمَ كما ثَبَتَ بانتفاءِ الصارِفِ القويِّ لا يَلزَمُ أن يَثبُتَ بانتفاءِ الضَّعيف. وقلتُ: يمكنُ أن يقالَ: إنّ أصلَ الكلام: يَستَفْتُونَك في الكلالةِ قُل اللهُ يُفتيكُم فيها إنِ امرُؤٌ هَلَكَ يُورَثُ كَلالةً، كما في قولِه تعالى: ﴿وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَٰلَةً﴾ [النساء: ١٢]، ولا يَخفَى أنّ الكلالةَ هُو: مَن لا يُخلِّفُ أحدَ عَمُودَيِ النَّسَبِ ـ أعني الوالدَ والوَلَد ـ فخَصَّ الولدَ بالذِّكرِ دَلالةً على أنه الأوْلى في هذا المعنى منَ الأبِ ومراعاةُ جانبِه أحرَى(١).

قولُه: (**تغليبًا**) هُو مفعولٌ له؛ لأنّ قولَه: والمرادُ في معنى قولِك: أراد بالإخوة؛ فهو فعلٌ لفاعلِ الفعلِ المعلَّل، فحَذَفَ اللام، ويجوزُ أن يكونَ مفعولًا مطلقًا، أي: غَلَّبَ حُكمَ الذكورةِ تغليبًا.

---

(١) من قوله: «وقلت: يمكن أن يقال:» إلى هنا سقط من (م).

﴿أَن تَضِلُّواْ﴾ مفعولٌ له، ومعناه: كراهةَ أن تضلّوا.

قولُه: (**ومعناه كراهةَ أن تَضِلُّوا**)، قال الإمام: قال البَصْرِيُّون: المضافُ محذوف، أي: يُبيِّنُ اللهُ لكم كراهةَ أن تَضِلُّوا، كقولِه تعالى: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢]. وقال الكوفيّونَ: حرفُ النفي محذوفٌ؛ أي: يُبيِّنُ اللهُ لكم لئلا تَضِلُّوا، كقولِه تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَا﴾ [فاطر: ٤١] أي: لئلا تَزولا[1]. وقال الزجّاج: إن «لا» تُضمَرُ؛ لأنَّ حذفَ حرفِ النَّفْي لا يجوزُ ولكنْ يرادُ للتوكيد، ويَجوزُ حذفُ المضاف، وهُو كثير[2]. وقال الجُرجَانيُّ صاحبُ «النَّظْم»: يُبيِّنُ اللهُ لكم الضَّلالةَ لتَعلَموا أنها ضَلالةٌ فتجتَنبوها[3].

الراغب: ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّواْ﴾ أي: لترجِعوا إلى كتابه إذا جَهِلتُم فتَعلَموا منه، أي: يُبيِّنُ اللهُ لكم ضَلالَكمُ الذي مِن شأنِكم أن تُنجِزوه[4] إذا تُرِكتُم وشأنَكم، ومَن تَبيَّنَ له الضَّلالةُ تَبيَّن له الحقُّ؛ فإنّ معرفةَ أحدِهما مضمَّنٌ لمعرفةِ الآخَر، ولا يَتِمُّ من دونِه، وقد قال تعالى: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ﴾[5]، بل هذا أبلغُ مِن قولِهم: يُبيِّنُ اللهُ لكم أنْ لا تَضلُّوا؛ لأنّ في معرفةِ الشرِّ معرفةَ الخير، وليس في معرفةِ الخيرِ المعرفتانِ جميعًا، فالإنسانُ إذا تُرِكَ عن المَزاجِرِ والنَّواهي ولم يؤخَذْ بمقتضَى العقلِ صارَ بالطبعِ بهيمةً.

وقلتُ: النَّظمُ معَ صاحبِ النظم؛ لأنّ هذه الخاتمةَ ناظرةٌ إلى الفاتحة، وهِي قولُه تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ﴾ [النساء: ١]، فإنّ براعةَ الاستهلالِ دلَّتْ إجمالًا على أنهم كانوا على أمورٍ يجبُ اجتنابُها وضلالةٍ ينبغي أن يُتّقى منها؛ ومِن ثَمّ فُصِّلَتْ أولًا بقولِه: ﴿وَءَاتُواْ ٱلْيَتَٰمَىٰٓ أَمْوَٰلَهُمْ وَلَا تَتَبَدَّلُواْ ٱلْخَبِيثَ بِٱلطَّيِّبِ﴾ [النساء: ٢]؛ قال المصنِّف: «كانوا مُستَغْنِينَ عن أموالِ اليتامى بما رَزَقَهم اللهُ تعالى ومعَ ذلك يَطمَعونَ فيها»، وثانيًا: بقولِه: ﴿وَءَاتُواْ ٱلنِّسَآءَ صَدُقَٰتِهِنَّ نِحْلَةً﴾ [النساء: ٤]؛

(١) «مفاتيح الغيب» (١١: ٩٦).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ١٣٧).

(٣) انظر: «مفاتيح الغيب» (١١: ٩٦) ذكر فيه كلام الجرجاني صاحب «النظم».

(٤) في (ط): «تتجرّوه».

(٥) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٤: ٢٤٤).

عن النبيّ ﷺ: «مَن قرأ سورةَ النّساءِ فكأنما تصدّقَ على كلِّ مؤمنٍ ومؤمنةٍ ورثَ ميراثًا، وأُعطِيَ من الأجرِ كمن اشترى محرَّرًا، وبُرِّئَ من الشرْك، وكانَ في مشيئةِ اللّـهِ من الذينَ يُتجاوزُ عنهم».

قال: «في الآيةِ دليلٌ على ضِيقِ المسلَكِ ووجوبِ الاحتياط»، وثالثًا: بقولِه: ﴿وَلَا تُؤۡتُواْ ٱلسُّفَهَآءَ أَمۡوَٰلَكُمُ﴾ [النساء: ٥]؛ قال: «هُو أمرٌ لكلِّ أحدٍ ألّا يُخرِجَ مالَه إلى أحدٍ منَ السُّفَهاء»، ورابعًا: بقولِه: ﴿لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ﴾ [النساء: ٧]؛ قال: «كان أهلُ الجاهليةِ لا يُوَرِّثونَ النساءَ والأطفالَ ويقولون: لا يَرِثُ إلا مَن طاعَنَ بالرِّماح»(١)، وخامسًا: بقولِه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأۡكُلُونَ أَمۡوَٰلَ ٱلۡيَتَٰمَىٰ﴾ [النساء: ١٠]، وسادسًا: بقولِه: ﴿وَٱلَّٰتِي يَأۡتِينَ ٱلۡفَٰحِشَةَ مِن نِّسَآئِكُمۡ﴾ [النساء: ١٥]، وسابعًا: بقولِه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا يَحِلُّ لَكُمۡ أَن تَرِثُواْ ٱلنِّسَآءَ كَرۡهًا﴾ [النساء: ١٩] الآيات؛ قال: «كانوا يَبْلُونَ النساءَ بضروبٍ منَ البلايا ويَظلِمونَهُنَّ بأنواعٍ منَ الظُّلم...» إلى آخِره، وثامنًا: بقولِه: ﴿حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمۡ أُمَّهَٰتُكُمۡ﴾ الآية [النساء: ٢٣]، وتاسعًا: بقولِه تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَكُم بَيۡنَكُم بِٱلۡبَٰطِلِ﴾ [النساء: ٢٩]، وعاشرًا: بقولِه: ﴿وَلَا تَتَمَنَّوۡاْ مَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بِهِۦ بَعۡضَكُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٍ﴾ [النساء: ٣٢]... وهَلُمَّ جرًّا إلى هذه الغاية؛ ومِن ثَمّ رَجعَ عَوْدًا إلى بَدْءٍ من حديثِ الميراثِ بقولِه تعالى: ﴿يَسۡتَفۡتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفۡتِيكُمۡ﴾، فظَهَرَ أنّ التقديرَ: يُبيِّنُ اللهُ ضلالَكم لئلا تَضِلُّوا؛ فالعلّةُ محذوفةٌ والمفعولُ مذكورٌ على خلافِ تقديرِ الجمهور، واللهُ أعلم.

تمّت السورة بحمد الله

* * *

---

(١) انظر: «مفاتيح الغيب» (٩: ٥٠٢)، و«تفسير السمعاني» (١: ٣٩٩)، و«الكشاف» (٤: ٤٤٨).

سورةُ المائدة

مدنية، وهي مئةٌ وثلاثٌ وعشرون آيةً

بسم الله الرحمن الرحيم

[﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَوۡفُواْ بِٱلۡعُقُودِۚ أُحِلَّتۡ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلۡأَنۡعَٰمِ إِلَّا مَا يُتۡلَىٰ عَلَيۡكُمۡ غَيۡرَ مُحِلِّي ٱلصَّيۡدِ وَأَنتُمۡ حُرُمٌۗ إِنَّ ٱللَّهَ يَحۡكُمُ مَا يُرِيدُ ١﴾].

يُقال: وَفَى بالعَهد، وأَوْفى به، ومنه: ﴿وَٱلۡمُوفُونَ بِعَهۡدِهِمۡ﴾ [البقرة: ١٧٧]. والعَقْدُ: العَهْدُ المُوثَق، شُبِّه بعَقْد الحَبْلِ ونحوِه. قال الحُطيئةُ:

قومٌ إذا عَقَدُوا عَقْدًا لجارِهِمُ شَدُّوا العِنَاجَ وشَدُّوا فوقَه الكَرَبا

سورةُ المائدة

مئةٌ وثلاثٌ وعشرونَ آيةً

بسم الله الرحمن الرحيم

قولُه: (قومٌ إذا عَقَدوا عَقْداً) البيت[1]، العِناجُ في الدَّلوِ العظيمة: حَبْلٌ أو بِطانٌ يُشَدُّ في أسفلِها، ثُمّ يُشدُّ بالعَراقِي فيكونُ عَوْناً لها وللأَوْذام، فإذا[2] انقَطَعت الأوذامُ أمسَكَها العناجُ، فإذا كانتِ الدَّلوُ خفيفةً فعناجُها خَيْطٌ يُشَدُّ في إحدى آذانِها إلىٰ العُرقُوة، والكَرَبُ:

(١) البيت للحطيئة في «ديوانه»، ص ١٦.

(٢) قوله: «فإذا» سقط من(ص).

وهي عقودُ الله التي عَقَدَها على عباده وأَلزَمَها إيّاهم من مَواجبِ التَّكليفِ. وقيل: هي ما يَعقِدُون بينهم من عُقود الأماناتِ ويَتحالفون عليه ويَتماسَحونَ منَ المُبايعاتِ ونحوِها، والظاهرُ أنها عُقودُ الله عليهم في دِيْنه من تحليلِ حلالِه، وتَحريمِ حرامِه، وأنه كلامٌ قُدِّم مُجمَلًا، ثم عُقِّب بالتَّفصيلِ وهو قوله: ﴿أُحِلَّتۡ لَكُم﴾ وما بعدَه.

الحبلُ الذي يُشَدُّ في وسَطِ العَرَاقي ثم يُثَـنَّىٰ ثُمّ يُثلَّثُ ليكونَ هذا يَلي الماءَ فلا يَعفَنُ الحبلُ الكبيرُ، والوَذَمُ: السُّيورُ التي بينَ آذانِ الدَّلوِ وأطرافِ العَرَاقي، والعَرَاقي: بفَتحِ العينِ والراء والقافُ مقصورة، والعَرقُوتانِ: الخَشَبتانِ اللتانِ تُعرَضانِ علىٰ الدَّلو كالصَّليب، يَصِفُ قومَه بوفاءِ العهد، استَعارَ للعهد عَقْدَ الحبل علىٰ الدَّلو، ثُمَّ رشَحَ الاستعارةَ مرةً بشَدِّ العِناج وأُخرىٰ بشَدِّ الكَرَب؛ لأنها للتوثيقِ والاحتياط، وبعدَه:

قومٌ همُ الأنفُ والأذنابُ غيرُهمُ ومَن يسوِّي بأنفِ الناقةِ الذَّنَبا(١)

قولُه: (مِن مواجِبِ التكليف)، **الأساس**: وجَبَ البيعُ وأوجَبتُه: ألزمتُه، وفعلتُ ذلك إيجاباً لحقِّك، وهذا أقلُّ مواجبِ الأُخوَّة، فعلىٰ هذا المرادُ بوفاءِ العهودِ جميعُ ما ألزَمَه اللهُ تعالىٰ منَ التكاليف، ولا يختَصُّ بتحليلِ الحلالِ ولا بتحريمِ الحرام.

قولُه: (**والظاهرُ أنها عقودُ الله [عليهم] في دينِه من تحليل حَلالِه وتحريم حَرامِه**). قال الكواشيُّ: ذكَرَ هذه المقدِّمةَ ثُمّ عَقَّبَها بالأحكامِ ليلتزموا العمَلَ بها، كقولِك للرجل: افعَلْ ما آمُرُكَ به، ثُمّ تَذكُرُ له ما تريدُه منهُ(٢)، وذلك أنه تعالىٰ أَمَرَ المكلَّفينَ بوفاءِ العقود وأَتىٰ بقولِه: ﴿أُحِلَّتۡ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلۡأَنۡعَٰمِ﴾ مفصُولاً عنه علىٰ سبيل البيان، وعَقَّبَه بما هو مُشتملٌ علىٰ تحريمِ الحرام وتحليلِ الحلال.

---

(١) للحطيئة في «ديوانه» ص١٧.

(٢) تفسير الكواشي (٢: ٥٠٦).

....

وقلتُ: الظاهرُ هُو الأوّل، لأنّ «العقودَ» جمعٌ محلًّى باللام مُستغرِقٌ لجميع ما يَصْدُقُ عليه أنه عقودُ الله تعالىٰ منَ الأصُول والفروع، ولكنّ المذكورَ في السُّورةِ أُمّهاتُها وأُصولُها منصوصاً. وسائرُ ما يَستتبِعُهُ مفهوماً ومرموزاً، فقولُه تعالىٰ: ﴿وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: ٢] وقولُه تعالىٰ: ﴿كُونُواْ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِ﴾ [المائدة: ٨] وقولُه: ﴿ٱعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: ٨] وقولُه: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُواْ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِم مِّن رَّبِّهِمْ لَأَكَلُواْ مِن فَوْقِهِمْ وَمِن تَحْتِ أَرْجُلِهِم﴾ [المائدة: ٦٦] الآيات منَ الجوامع التي تحتوي علىٰ جميع المسائل التي هِي مُفتقِرةٌ إليها منَ الحِكمةِ: العِلميّة والعمَليّة، الفَرْعية والأُصُولية، أمّا العباداتُ فأشار إلىٰ عَمُودِها وأُسِّها، وهِي الصَّلاة، ثُمّ هِي متوقِّفةٌ علىٰ الطهارة، وإليه الإشارةُ بقولِه تعالىٰ: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ﴾ [المائدة: ٦]، ثمّ كَرَّ إلى ذكْرِ الصّلاة وعلَّق به قرينتَها التي هِي الزكاةُ في قولِه تعالىٰ: ﴿وَقَالَ ٱللَّهُ إِنِّي مَعَكُمْ لَئِنْ أَقَمْتُمُ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَيْتُمُ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [المائدة: ١٢]، وأومَأَ إلىٰ الحجِّ بتعظيمِ شعائرِ الله في قولِه: ﴿جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ قِيَٰمًا لِّلنَّاسِ﴾ [المائدة: ٩٧]، وأمّا المعامَلاتُ فقد أدمجَ في قولِه: ﴿شَهَٰدَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ﴾ [المائدة: ١٠٦] ما يمكنُ أن يُستَنبطَ منهُ بعضُ أحكامِها، وكذا المناكَحاتُ في قولِه: ﴿وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ إِذَآ ءَاتَيْتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾ [المائدة: ٥]. هذا، وإن قِسمَ الجِراحاتِ والحدودِ والجِهاد والأطعِمة والأشرِبة والحكوماتِ وغيرِها، السورةُ مملوءةٌ منها مشحونةٌ بها، ومَن أرادَ أن يَستوعِبَ جميعَ ما يتعلَّقُ برُبعِ الجِراح فلا يَعُوزُه ذلك نَصّاً وإشارةً، ولأمرٍ ما أُخِّرَ نزولُ هذه السُّورة وفُذلِكت بقولِه تعالىٰ: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣].

رَوَيْنا عن التِّرمذيِّ، عن عبدِ الله بن عَمْرو: آخِرُ سُورةٍ أُنزلت: المائدةُ[(١)].

---

(١) أخرجه الترمذي (٣٠٦٣) عن عبد الله بن عمرو وقال: هذا حديثٌ حسن غريب.

البَهِيمةُ: كلُّ ذاتِ أربعٍ في البَرِّ والبحرِ، وإضافتُها إلى الأنعام للبيان، وهي الإضافةُ التي بمعنى (مِنْ) كخاتَمِ فضَّةٍ، ومعناه: البَهيمةُ منَ الأنعامِ.

وعنه، عن ابن عبّاس أنه قرأ ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ الآية، وعندَه يهوديٌّ، فقال: لو أُنزِلت علينا هذه الآيةُ لاتّخَذْناها عيداً، فقال ابنُ عبّاس: فإنها نزَلت في يوم عِيدَينِ، في يوم جُمُعة، ويوم عَرَفة[١]. ونحوُه عندَ البخاريِّ ومسلم، عن عُمرَ رضي اللهُ عنه[٢].

الراغب: العقودُ باعتبارِ المعقودِ والعاقِدِ ثلاثةُ أضْرُب: عَقْدٌ بينَ الله وبينَ العبد، وعَقْدٌ بينَ العبدِ ونفسِه، وعَقْدٌ بينَه وبينَ غيرِه منَ البَشَرِ، وكلُّ واحدٍ باعتبارِ الموجِبِ له ضَرْبان: ضَرْبٌ أوجَبَه العقلُ، وهُو ما ذَكَرَ اللهُ معرِفتَه في الإنسانِ فيُتَوصَّلُ إليه إمّا ببديهةِ العقل وإمّا بأدنىٰ نظَر، دَلَّ عليه قولُه تعالىٰ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ﴾ الآية [الأعراف: ١٧٢]، وضَرْبٌ أوجَبَه الشَّرعُ، وهُو ما دَلَّ عليه كتابُ الله وسُنّةُ نبيِّه، فذلك ستّةُ أضرُب، وكلُّ واحدٍ من ذلك إمّا أن يَلزَمَ ابتداءً، أو يَلزَمَ بالتزامِ الإنسانِ إياه، والثاني أربعةُ أضْرُب، فالأولُ: واجبُ الوفاء؛ كالنذورِ المتعلِّقة بالقُرَب، نحوَ أن يقولَ: عليَّ أن أصومَ إن عافاني الله، والثاني: مُسْتحَبٌّ الوفاءُ به ويجوزُ ترْكُه، كمن حَلَفَ على تَرْكِ فِعْلٍ مُباح فإنّ له أن يُكفِّرَ عن يَمينِه ويفعَلَ ذلك، والثالثُ: مُسْتَحبٌّ ترْكُ الوفاءِ به، وهُو ما قال ﷺ: «إذا حَلَفَ أحدُكم علىٰ شيءٍ فرأى غيرَه خيراً منهُ فلْيأتِ الذي هُو خيرٌ منه ولْيُكفِّرْ عن يمينِه»[٣]، والرابعُ: واجبٌ ترْكُ الوفاءِ به، نحوَ أن يقولَ: عليَّ أن أقتُلَ فلاناً المسلمَ، فيحصُلُ من ضَربِ ستةٍ في أربعة أربعةٌ وعشرونَ ضَرْباً، وظاهرُ الآية يقتضي كلَّ عَقْد سوىٰ ما كان ترْكُه قُربةً أو واجباً[٤].

قولُه: (**ومعناه: البهيمةُ منَ الأنعام**). قال الزجّاج: كلُّ حيٍّ لا يُميِّزُ فهو بهيمةٌ، لأنه أُبهِمَ عن

---

(١) أخرجه الترمذي (٣٠٤٤) والبيهقي في «دلائل النبوة» (٥: ٤٤٦) عن ابن عباس رضي الله عنهما.
(٢) أخرجه البخاري (٤٥) ومسلم (٧٧١١) عن عمر رضي الله عنه.
(٣) أخرجه مسلم (١٦٥٠) والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٠: ٣٢) عن عدي بن حاتم رضي الله عنه.
(٤) «تفسير الراغب» (٤: ٢٤٧).

﴿إِلَّا مَا يُتۡلَىٰ عَلَيۡكُمۡ﴾: إلا مُحَرَّمُ ما يُتلى عليكم منَ القرآن، مِن نحوِ قولِه: ﴿حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمُ ٱلۡمَيۡتَةُ﴾ [المائدة: ٣]، أو ﴿إِلَّا مَا يُتۡلَىٰ عَلَيۡكُمۡ﴾ آيةُ تحريمِه. والأنعامُ: الأزواجُ الثَّمانية.

أن يُميِّز، فأعلَمَ اللهُ عزَّ وجَلَّ أنَّ الذي أُحِلَّ لنا مما أُبهِمَ هذه الأشياءُ[(١)].

الراغب: البهيمةُ: ما لا نُطْقَ له منَ الحيَوان، ثُمّ اختَصَّ في التعارُف بما عَدَا السِّباعَ والطَّير، ثُمّ استُعملت في الأزواج الثمانيةِ إذا كانت معَها الإبِل، ولا يَدخُلُ في ذلك الخَيْلُ والبِغالُ والحَمير، ووَجْهُ إضافتِها إلىٰ الأنعام كقولِه تعالىٰ: ﴿فَٱجۡتَنِبُواْ ٱلرِّجۡسَ مِنَ ٱلۡأَوۡثَٰنِ﴾ [الحج: ٣٠][(٢)].

قولُه: (﴿إِلَّا مَا يُتۡلَىٰ عَلَيۡكُمۡ﴾ آيةُ تحريمِه) عطفٌ على قولِه: «إلا مُحَرَّمُ ما يُتلَىٰ عليكم»، وإنّما قَدَّر ذلك لأنه لا بدَّ منَ المناسبةِ بينَ المستثنىٰ والمُستثنىٰ منهُ في الاتّصال، فلا يستقيمُ استثناءُ الآياتِ منَ البهيمة، فيُقدَّرُ إمّا المضافُ كما يقال: إلا مُحَرَّمَ ما يُتلىٰ عليكم، أي: الذي حَرَّمَهُ المَتْلوُّ، وإمّا الفاعلُ، بأن يقال: إلا البهيمةَ التي يُتلَىٰ عليكم آيةُ تحريمِها، فقولُه: «آيةُ تحريمِه» يُشعرُ بأنّ الأصلَ هذا ثُمّ حُذِفَ المضافُ الذي هُو آية، وأُقيمَ المضافُ إليه مقامَه وهُو «تحريمه»، ثُمّ حُذِفَ المضافُ ثانياً وأُقيمَ الضميرُ المجرورُ مقامَه فانقَلَبَ الضميرُ المجرورُ مرفوعاً واستَتَرَ في ﴿يُتۡلَىٰ﴾ وعاد إلىٰ ﴿مَا﴾ كقولِه:

أسال البحار فانتحىٰ للعقيق[(٣)]

أي: أسال سُقْيَا سحابِه. وقال أبو البقاء: ﴿إِلَّا مَا يُتۡلَىٰ عَلَيۡكُمۡ﴾ استثناءٌ متّصلٌ، والتقديرُ: أُحِلَّت لكم بهيمةُ الأنعام إلا الميتةَ، وما أُهِلَّ لغيرِ الله ممّا ذُكِرَ في الآيةِ الثالثة منَ السُّورة[(٤)].

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ١٤١).
(٢) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٤: ٢٥٠-٢٥١)، وانظر: «مفردات القرآن» ص١٤٩.
(٣) البيت لأبي دؤاد الإيادي كما في «المفصل» للزمخشري ص١٣١.
(٤) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٤١٥).

....

وقال مُحيي السُّنّة: ﴿إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ أي: ما ذُكِرَ في قولِه: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ﴾ إلىٰ قولِه: ﴿وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ﴾ [المائدة: ٣][(١)]، وهذا هو المرادُ من قولِ المصنِّف: «إلا مُحرَّمَ ما يُتلَىٰ عليكم منَ القرآنِ مِن نحوِ قولِه: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾».

انظُرْ أيُّها المتأمِّلُ في نَظْمِ هذه الآيات، فإنها مُدمَجٌ بعضُها في بعض واردٌ علىٰ أسلوبٍ عجيبٍ ونَمَطٍ بَديع، وذلك أنه تعالىٰ لـمّا أرادَ أن يَشرَعَ في عَقْدٍ من العُقودِ المعتبَرة في الدِّين، وهُو شَرْعيةُ مناسِكِ الحجّ، وتعظيمُ شعائرِ الله، علىٰ وَجْهٍ يَستتبعُ أحكاماً جمّة، ذكَرَ تحليلَ بهيمةِ الأنعام توطئةً وتسبيباً لذكْرِ تعظيم شعائرِه، واستثنَىٰ منها ما هِي محرَّمةٌ على الإبهام المستدعي للتفصيل والبيان، وجعَلَ قولَه: ﴿غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنتُمْ حُرُمٌ﴾ قَيْداً للتوطئةِ ليتَخلَّصَ منها إلىٰ المقصُودِ بسببِه مشتملاً علىٰ معنىٰ رَفْعِ الحَرَج امتناناً، كما قال تعالىٰ: أحلَلْنا لكم بعضَ الأنعام في حال امتناعِكم منَ الصَّيدِ وأنتُم مُحرِمونَ لئلا نُحرِّجَ عليكم، ثُمّ أَتَىٰ بما أُجريَ له الكلامُ معظَّماً مفخَّماً، فكَرَّرَ النداءَ والتنبيه، وذكَرَ المؤمنينَ بعدَ استهلالِ السُّورةِ به اعتناءً بشأنِ المتلوِّ بعدَه وعَمَّ النهيَ في تحليلِ شعائرِ الله، واستَطرَدَ قصةَ حُجّاج اليمامةِ، ليُشيرَ بهِ إلىٰ أنّ الحَيْلولةَ بينَ الشعائرِ وبينَ المُتنسِّكينَ بها وإن كانوا مُخالفينَ بل مُجرِمين: تحليلٌ لشعائرِ الله المَنهيِّ عنها، وأوقَعَ ما كان مُوافِقاً لمعنىٰ القَيْد والتخلُّص من قولِه: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ [المائدة: ٢] اعتراضاً بينَ القصة ليكونَ إشارةً وإدماجاً إلىٰ أنّ القاصِدينَ ما داموا مُحرِمينَ مُبتَغينَ فضلاً مِن ربِّهم كانوا كالصَّيدِ عندَ المُحرِم فلا تَتعرَّضوا لهم، وإذا حَلَلْتُم أنتُم وهم فشأنُكم وإياهم؛ لأنهم صَاروا كالصَّيدِ المُباح أُبيحَ لكم تَعرُّضُهم حينَئذ.

ولـمّا فَرَغَ من بيانِ ما أُجرِيَ له الكلامُ أصالةً شَرَعَ في بيانِ ما أُجمِلَ فيما أَتى به، تمهيداً وتوطئةً، وهُو قولُه: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾ [المائدة: ٣]، وكما أورَدَ ما كان متَّصِلاً بالتوطِئة في

---

(١) «معالم التنزيل» (٢: ٧).

....

المعنىٰ اعتراضاً في القصّة؛ أورَدَ ما هُو متّصلٌ بالمقصودِ معنًى اعتراضاً في التفصيل ليصيرَ الأصلُ والفَرعُ شيئاً واحداً، وذلك قولُه: ﴿ٱلْيَوْمَ يَئِسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن دِينِكُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ﴾ وقولُه: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣]، وإنّما قُلنا: إنه متّصلٌ بالمقصودِ لأنّ التعريفَ في ﴿ٱلْيَوْمَ﴾ إشارةٌ إلىٰ ذلك اليوم الذي نُهُوا فيه عن تحليل شعائرِ الله وتعريضِ القاصِدين، وأشار بالاعتراضِ الأوّل، وهُو قولُه: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَٱصْطَادُواْ﴾ [المائدة: ٢] إلىٰ معنًى دقيق، وهُو أنّ هذا يومٌ لكمُ اليَدُ والسُّلطانُ علىٰ الناس فلا تُخِيفُوهم وإن كانوا مُجرِمين؛ وإليه الإشارةُ بقولِه: «ومعنى الاعتداءِ: الانتقامُ منهم بإلحاقِ مكروهٍ بهم، وتعاوَنوا على العَفْوِ والإغضاءِ ولا تَعاوَنوا علىٰ الانتقام والتشَفِّي»، وبالاعتراض الثاني، وهُو قولُه: ﴿ٱلْيَوْمَ يَئِسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن دِينِكُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ﴾ إلى قولِه: ﴿دِينًا﴾ [المائدة: ٣] إلى أن لا تَخافوا الناسَ أيضاً وأبشِروا بإكمالِ الدِّين الحَنيفيِّ وهَدْمِ منارِ الجاهلية كلِّها، ومنها إبطالُ مَناسِكهم.

وعن مُحيي السُّنّة، عن سعيدِ بن جُبَيرٍ وقَتادَةَ: ﴿أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ فلم يَحُجَّ معَكم مُشرِكٌ[1]، وإليه أشار المصنِّفُ بقولِه: «وهَدْم منارِ الجاهليّةِ ومناسِكِهم وأن لم يَحُجَّ معَكم مُشرِك». وأبرَزَ هذا الاعتراضَ في معرِض الإيجازِ الجامع، لأنه متضمِّنٌ لجميع ما هُو مُفتَقَرٌ إليه مِن أمورِ الدِّين منَ الأُصُول والفُروع، وأمورِ الدُّنيا من الفتح والظَّفَرِ والأمنِ منَ الأعداءِ علىٰ سبيلِ الإدماج، فاجتمَعَ في هذا المقام أساليبُ جَمَّةٌ، فنَذكُرُ بعضَ ما يَحضُرُنا الآنَ، منها: حُسنُ المطلع، ضُمِّنَ قولُه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَوْفُواْ بِٱلْعُقُودِ﴾ معنىٰ بَراعةِ الاستهلالِ لاشتمالِ السُّورةِ مُفتَتَحًا ومختتَماً علىٰ العُقود.

ومنها: حُسنُ المطلَب حيثُ جيءَ بـ«يا» الدالّةِ على نداءِ البعيد وقُرِنت بحَرفِ التنبيه تنبيهاً على أنّ المَتْلوَّ بعدَها مَعنِيٌّ به جداً.

(١) «معالم التنزيل» (٣: ١٣).

....

ومنها: أنه أوقَعَ الموصُولةَ متّصلةً بصِلةٍ تحُثُّ على الوفاءِ بالعهد وإنّ مِن حقٍّ منِ اتّصَفَ بوَصْفِ الإيمان الوفاءَ بالعهد، ومنها: أنه خَصَّ العَقدَ بالذِّكر ليؤذِنَ بالالتزامِ التامِّ، ثُمّ ذَيَّلَ الكلامَ بما يَشُدُّ مِن عَضُدِ الطّلَب وهُو قولُه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَحۡكُمُ مَا يُرِيدُ﴾، لأنه عَزَلَ به آمِرَ العقل وداعيَ الهوى، ورَفَعَ به منصِبَ النصِّ ومتابعةِ الهدى.

ومنها: التكريرُ، وهُو: إعادةُ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ [المائدة: ٢] تأكيداً وتشديداً لتعظيمِ شعائرِ الله.

ومنها: حُسنُ الـمَخْلَصِ، والتسبيبُ، والإيهامُ، والتفصيلُ، والاعتراضُ، والإدماجُ، والإيجازُ الجامع، والاستطرادُ على ما سَبَقَ بيانُها.

ومنها: التتميمُ، وهُو: توخِّي المبالغةِ في النَّهي عن تعرُّض القاصِدينَ معَ كونِهم مشركينَ وإن كانوا مُجرِمين.

ومنها: عكْسُ التغليظ، وهُو وَصْفُ الكافرينَ بصفةِ المؤمنينَ منَ الوَصْفِ بابتغاءِ الفضل والرِّضْوان وإنْ حَصَلَ في العدوِّ المُناوِئ.

ومنها: التكميلُ، وهُو تعقيبُ ﴿أَكۡمَلۡتُ﴾ بـ﴿أَتۡمَمۡتُ﴾، وسيجيءُ بيانُ ثلاثتِها.

ومنها: التذييلُ، وهُو قولُه: ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗا﴾ [المائدة: ٣]، لأنّ مَن أنعمَ اللهُ عليه بنعمةِ الإسلام لم تبقَ نعمةٌ إلا أصابَتْه، كما ذكَرَه في سُورةِ الفاتحة.

ومنها: المطابقةُ: طابَقَ بينَ قولِه: ﴿أُحِلَّتۡ لَكُم﴾ وبينَ قوله: ﴿لَا تُحِلُّواْ﴾ [المائدة: ٢] بالنَّفْي والإثباتِ تارةً، وبينَه وبينَ ﴿حُرِّمَتۡ﴾ [المائدة: ٣] بحَسَبِ التضادِّ أُخرى.

ومنها: المقابلةُ المعنوية، وهِي في قولِه: ﴿وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡبِرِّ وَٱلتَّقۡوَىٰۖ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡعُدۡوَٰنِ﴾ [المائدة: ٢].

وقيل: ﴿بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَٰمِ﴾: الظِّباءُ وبقَرُ الوَحْشِ ونحوُها، كأنهم أرادوا ما يُماثِلُ الأنعامَ ويُدانيها من جنس البهائمِ في الاجترارِ وعَدَم الأنيابِ، فأُضيفت إلى الأنعام لِـمُلابَسةِ الشَّبهِ.

﴿غَيْرَ مُحِلِّي ٱلصَّيْدِ﴾ نُصِبَ على الحال منَ الضَّمير في ﴿لَكُم﴾ أي: أُحلَّت لكم هذه الأشياءُ لا مُحلِّين الصَّيدَ.

وعنِ الأخفشِ أنَّ انتصابَه عن قوله: ﴿أَوْفُواْ بِٱلْعُقُودِ﴾.

وقولُه: ﴿وَأَنتُمْ حُرُمٌ﴾ **حالٌ عن** ﴿مُحِلِّي ٱلصَّيْدِ﴾ كأنه قيل: **أَحلَلْنا لكم بعضَ الأنعامِ** في حالِ امتناعِكُم منَ الصَّيد **وأنتم مُحرِمُون**؛ لئلّا نُحْرِجَ عليكم.

ومنها: عطفُ الخاصِّ على العامِّ، عطفَ ﴿ٱلْقَلَٰٓئِدَ﴾ على ﴿ٱلْهَدْىَ﴾، ثُم ﴿ٱلْهَدْىَ﴾ على «الشعائر»، قال في سُورة الحج: «الشعائر وهِيَ الهدايا، لأنها مِن مَعالِمِ الحجّ»[١].

قولُه: (**وقيل**: ﴿بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَٰمِ﴾: **الظِّباءُ وبقرُ الوَحْش**)، الراغب: لـمّا عَلَّمَ[٢] في سُورةِ الأنعام تحليلَ الأنعام نَبَّـه بقولِه: ﴿بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَٰمِ﴾[٣] على تحليلِ البهيمةِ الجارِية مجرَىٰ الأنعام، فيكونُ لهٰذهِ الآية دلالةٌ علىٰ تحليل البهيمة وتحليل الأنعام؛ لأنّ المخاطَبَةَ للمسافرينَ إذا كانوا حَلالاً، وعلى ذلك قولُ مَن قال: بهيمةُ الأنعامِ هِي بَقَرُ الوَحْش والظِّباء[٤].

قولُه: (﴿وَأَنتُمْ حُرُمٌ﴾ **حالٌ عن** ﴿مُحِلِّي ٱلصَّيْدِ﴾)، ومُحِلِّي: اسمُ فاعل مضافٌ إلى المفعول، وحَذَفَ النونَ للإضافة، والحالان متَداخِلان.

قولُه: (**أحلَلْنا لكُم بعضَ الأنعام**) وإنّما صَرَّحَ بالبعضِ نظَراً إلى المعنى، وإلى ما الاستثناءُ أبقاه.

قولُه: (**وأنتُم مُحرِمون**) أي: داخِلونَ في الإحرام أو في الحَرَم.

---

(١) انظر: (١٠: ٤٨٢).

(٢) كذا في الأصول الخطية، وضبطها بتشديد اللام من (ط)، وفي «تفسير الراغب»: «قدّم».

(٣) قوله: «تحليل الأنعام نبّه بقوله: ﴿بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَٰمِ﴾» سقط من (غ) و(ص).

(٤) «تفسير الراغب» (٤: ٢٥١- ٢٥٢).

﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَحۡكُمُ مَا يُرِيدُ﴾ منَ الأحكام ويَعلمُ أنه حِكمةٌ ومصلحةٌ، و«الحُرُمُ»: جمعُ حرامٍ، وهو المُحرِم.

[﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُحِلُّواْ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ وَلَا ٱلشَّهۡرَ ٱلۡحَرَامَ وَلَا ٱلۡهَدۡيَ وَلَا ٱلۡقَلَٰٓئِدَ وَلَآ ءَآمِّينَ ٱلۡبَيۡتَ ٱلۡحَرَامَ يَبۡتَغُونَ فَضۡلٗا مِّن رَّبِّهِمۡ وَرِضۡوَٰنٗاۚ وَإِذَا حَلَلۡتُمۡ فَٱصۡطَادُواْۚ وَلَا يَجۡرِمَنَّكُمۡ شَنَـَٔانُ قَوۡمٍ أَن صَدُّوكُمۡ عَنِ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ أَن تَعۡتَدُواْۘ وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡبِرِّ وَٱلتَّقۡوَىٰۖ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡعُدۡوَٰنِۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ﴾ ٢]

الشعائرُ: جمع شَعيرةٍ، وهي: اسمُ ما أُشعِرَ؛ أي: جُعل شِعارًا وعَلَمًا للنُّسك من مواقفِ الحجِّ ومَرامي الجِمارِ، والمَطافِ والمَسْعى، والأفعالِ التي هي علاماتُ الحجِّ، يُعرف بها منَ الإحرامِ والطَّواف والسَّعي والحَلْق والنَّحرِ. والشَّهرُ الحرام: شهرُ الحجِّ.

قولُه: (ويعلم أنه حِكمةٌ ومَصْلحة) يريدُ أنّ قولَه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَحۡكُمُ مَا يُرِيدُ﴾ تذييلٌ للكلام السابق وتعليلٌ لشَرْعيّة العُقودِ والأحكام كلِّها، وفيه دِلالةٌ على أنّ إرادةَ العموم مِن قولِه: ﴿أَوۡفُواْ بِٱلۡعُقُودِ﴾ ـ وهي عقودُ الله التي عَقَدها على عبادِه وألزَمَها إياهم مِن مَواجِبِ التكليف ـ هِي الوجهُ، وأنّ أحكامَ الله تعالى تَعبُّديّةٌ لا مجالَ للعَقْل فيها، ومِن ثَم عَقَّبه بما يتعلَّقُ بمناسكِ الحجِّ مِن مَواقِفِه ومَرامي الجِمار، والمطافِ والمسعَى والأفعالِ التي تقفُ عندَها العُقول، وتتَحَيَّرُ دونَها الأوهام.

الراغب(١): الحُكمُ والحِكمةُ مِن أصل واحد، إلا أنه إذا كان في القَولِ قيل له: حُكمٌ وقد حَكَم، وإذا كان في الفعل قيل له: حِكمةٌ وحُكْمٌ وله حِكَم؛ فإذا قلتَ: حَكَمتُ بكذا فمعناه: قضَيْتَ فيه بما هو حِكمة، وإن كان يقالُ: حَكَمَ فلانٌ بالباطل، بمعنى أجرى الباطِلَ مجرى الحِكمة، فحُكمُ الله تعالى مُقْتضٍ للحِكمةِ لا مَحالَةَ، فنبَّـه بقولِه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَحۡكُمُ مَا يُرِيدُ﴾ على أنّ

---

(١) في «تفسيره» (٤: ٢٥٤).

والهَدْيُ: ما أُهدِيَ إلى البيت وتُقرِّب به إلى الله منَ النَّسائك، وهو جمعُ هَدْيَةٍ كما يُقال: جَدْيٌ في جمع **جَدْيَةِ السَّرْجِ**. والقلائدُ: جمع قِلادَةٍ، وهي ما قُـلِّد به الـهَدْيُ من نَعْلٍ أو عُرْوةِ مَزادَةٍ، أو لِحاءِ شَجَرٍ أوغيره.

وآمُّو المسجدِ الحرامِ: قاصِدُوه، وهمُ الحُجّاجُ والعُمّارُ. وإحلالُ هذه الأشياءِ أن يُتهاونَ بحُرمة الشَّعائر، وأن يُحالَ بينها وبين المُتنسِّكينَ بها، وأنْ يُحدِثُوا في أشهُر الحجِّ ما يَصدُّون به الناسَ عن الحجِّ، وأنْ يُتعرَّضَ للهَدْيِ بالغَصْبِ أو بالمَنْع من بُلُوغ مَحِلِّه.

وأمّا ﴿ٱلْقَلَٰٓئِدَ﴾، ففيها وَجهانِ:

أحدهما: أن يُراد بها ذَواتُ القلائدِ منَ الهَدْيِ، وهي البُدْنُ، وتُعطَفُ على ﴿ٱلْهَدْىَ﴾ للاختصاصِ، وزيادةُ التَّوصيةِ بها لأنها أشرفُ الهَدْيِ، كقوله:﴿وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾ [البقرة: ٨٩] كأنه قيلَ: والقلائد منها خُصوصًا.

ما يريدُه يجعَلُه حِكمةً حثّاً للعبادِ على الرِّضا به، فاللهُ تعالى يَحكُمُ ما يريدُ، وحُكمُه ماضٍ، ومَن رضِيَ بحُكمِه استَراح في نفسِه وهُدِيَ لرُشدِه، ومَن سَخِطَ نَفَذَ حُكمُه واكتسَبَ بسُخطِه سُخطَ الله وإهانتَه، كما وَرَد: «مَن لم يَرْضَ بقضائي ولم يَصبِرْ على بلائي ولم يَشكُرْ لنَعمائي فلْيطلُبْ ربّاً سِواي»(١).

قولُه: (**جَدْية السَّرْج)، النهاية**: الجَدْية: بسكون الدال: شيءٌ يُحشَى ثُمّ يُربَطُ تحتَ دَفَّتي السَّرج والرَّحْل، ويُجمَعُ على جَدَيَاتٍ وجَدْيٍ بالكسر(٢).

---

(١) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٨٢٥٤) عن أبي هند الداري، وقال العراقي في «تخريج أحاديث الإحياء» (٤: ١٥٥): وهو ضعيف، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧: ١٣٠): رواه الطبراني، وفيه سعيد بن زياد بن هند، وهو متروك. وأخرجه البيهقي في «دلائل النبوة» (١: ٣٧٧) عن أنس.

(٢) كذا في «النهاية»، وفي «الصحاح» للجوهري، جَداً، وتعقبه ابن بري بأن الصواب: «جَدْي». انظر: «لسان العرب» (جدي).

والثاني: أن يُنهى عن التَّعرُّض لقلائد الهَدْي مبالغةً في النَّهي عن التَّعرُّض للهَدْي، على معنى: ولا تُحِلُّوا قلائدَها فَضْلًا أن تُحِلُّوها كما قال: ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ﴾ [النور: ٣١] فنُهي عن إبداء الزِّينة مبالغةً في النَّهي عن إبداء مواقِعِها.

﴿وَلَآ ءَآمِّينَ﴾: ولا تُحِلُّوا قومًا قاصِدينَ المسجدَ الحرامَ ﴿يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّن رَّبِّهِمْ﴾: وهو الثَّواب ﴿وَرِضْوَانًا﴾: وأن يَرضى عنهم، أي: لا تتعرَّضُوا لقومٍ هذه صفتُهم، تعظيمًا لهم واستنكارًا أن يُتعرَّضَ لمثلِهم. قيل: هي مُحكَمة. وعن النبيِّ ﷺ: «المائدةُ من آخِرِ القرآنِ نُزولًا، فأَحِلُّوا حلالَها، وحرِّموا حرامَها». وقال الحسَنُ: ليس فيها منسوخٌ. وعن أبي مَيسرةَ: فيها ثمانيَ عشرةَ فَريضةً، وليس فيها منسوخٌ. وقيل: هي مَنسوخةٌ. وعن ابنِ عبّاسٍ: كان المسلمون والمشركون يَحُجُّون جميعًا، ....

قولُه: (تعظيماً) مفعولٌ له لقولٍ مقدَّر، أي: قال اللهُ تعالى: ﴿يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّن رَّبِّهِمْ وَرِضْوَانًا﴾ الآية، تعظيماً لهم، وقولُه: «واستنكاراً أنْ يتعرَّض لِمثلِهم» عطفٌ تفسيريٌّ لقولِه: «تعظيماً لهم». رَوَى مُحيي السُّنة أنّ هذه الآيةَ نزَلت في الحُطَم شُرَيْح بن ضُبَيْعةَ، دخَلَ المدينةَ وحدَه، وخَلَّفَ خيلَه خارِجَ المدينة، فقال للنبيِّ ﷺ: إلامَ تدعو الناسَ؟ قال: «إلى شهادةِ أنْ لا إلهَ إلا الله وأنّ محمداً رسُولُ الله، وإقام الصَّلاة، وإيتاءِ الزَّكاة»، قال: حسَنٌ[(١)]، إلا أنّ لي أُمَراءَ لا أقطَعُ أمراً دونَهم، لعلِّي أُسلمُ وآتي بهم، ثُمّ خرَجَ، فقال رسُولُ الله ﷺ: «دخَلَ بوَجْهِ كافر، وخَرَجَ بوجهِ غادر»، فمَرَّ بسَرْحِ المدينةِ فاستاقَه، فتَبِعوهُ فلم يُدرِكوه، فلمّا كان العامُ القابِلُ خَرَجَ حاجّاً معَه تجارةٌ عظيمة، وقد قَلَّدوا الهَدْيَ، فقال المسلمون: يا رسُولَ الله، هذا الحطمُ قد خرَج، فقال النبيُّ ﷺ: «إنه قد قَلَّدَ الهَدْي»، فقالوا: هذا شيءٌ كنّا نفعلُه في الجاهلية، فأَبى النبيُّ ﷺ، فأنزَلَ اللهُ تعالى الآيةَ[(٢)].

---

(١) في(ط): «حسبي»، وأشار محقق «معالم التنزيل» في هذا الموضع إلى وجود نسخة فيها: «حسبي».

(٢) «معالم التنزيل» (٢: ٨) وانظر: «أسباب النزول للواحدي»، ص١٢٥ و«الجامع لأحكام القرآن» (٦: ٤٢).

فنَهى اللهُ المسلمين أن يَمنعوا أحدًا عن حجِّ البيتِ بقوله: ﴿لَا تُحِلُّواْ﴾، ثم نزلَ بعدَ ذلك ﴿إِنَّمَا ٱلْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾ [التوبة:٢٨]، و﴿مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَن يَعْمُرُواْ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة:١٧].

وقال مجاهد والشَّعبيُّ: ﴿لَا تُحِلُّواْ﴾ نُسخَ بقوله: ﴿وَٱقْتُلُوهُمْ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ﴾ [التوبة: ٥]. وفُسِّر ابتغاءُ الفَضْلِ: بالتِّجارة، **وابتغاءُ الرِّضوانِ: بأنَّ المشركين كانوا يظنُّون في أنفُسِهم أنهم على سَدادٍ من دينِهم**، وأنَّ الحجَّ يُقرِّبهم إلى الله، فوَصَفَهم اللهُ بظنِّهم.

وقرأ عبدُ الله: **(ولا آمـيِّ البيتِ الحرامِ)** على الإضافةِ. ....

قولُه: **(وابتغاءُ الرِّضوان: بأنّ المشركينَ كانوا يَظنُّونَ بأنفُسِهم[1] أنهم على سَدادٍ مِن دينِهم)**. وقلتُ: الفائدةُ في الذِّكر المبالغةُ في عدَم التعرُّض، وفي تعظيم الوَصْف، كما قال: لا تتعرَّضوا لقوم هذه صِفَتُهم، يعني: انظُروا إلى هذا الوَصْف ولا تَنظُروا إلى منِ اتّصَفَ به، فعظِّموه أينَ وَجَدتُموهُ وإن كان في عدوٍّ مُناوِئ، فإنه حقيقٌ بالتعظيم، وهذا يُضادُّ التغليظَ في قولِه تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَن كَفَرَ﴾ [آل عمران: ٩٧] حثّاً للمسلمينَ على الاتّصافِ به، وتأليفاً لقلوبِ المخالفينَ، وفيه إشارةٌ إلى أنّ الرغبةَ في الحجِّ هي علامةُ الإيمانِ، وعنهُ أمارةُ الكُفر.

قولُه: **(ولا آمـيِّ البيتِ الحرام)**. قال أبو البقاء: ﴿وَلَآ ءَآمِّينَ﴾: ولا قتالُ آمِّينَ أو أذَى آمِّين، وقُرِئَ في الشّواذِّ: «ولا آمِّي البيتِ»[2] بحَذفِ النون والإضافة، ﴿يَبْتَغُونَ﴾ في موضع الحالِ منَ الضمير في ﴿ءَآمِّينَ﴾ ولا يجوزُ أن تكونَ صفةً لـ﴿ءَآمِّينَ﴾، لأنّ اسمَ الفاعل إذا وُصِفَ لم يعمَلْ في الاختيار[3].

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي نص «الكشاف» من (ط)، لكن في الأصل الخطي من «الكشاف»، وفي النسخ المطبوعة منه: «في أنفسهم».

(٢) انظر: «إتحاف فضلاء البشر» (١: ٢٥٠) و«الجامع لأحكام القرآن» (٦: ٤٢).

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٤١٦).

وقرأ حُميد بن قَيسٍ والأعرجُ: (تَبْتغون) بالتاء على خطاب المؤمنين.

﴿فَٱصۡطَادُواْ﴾ إباحة للاصطياد بعد حَظْرِه عليهم، كأنه قيل: وإذا حَلَلتُم فلا جُناح عليكم أنْ تصطادوا.

وقُرئ بكسر الفاء. وقيل: هو بَدَلٌ من كَسْر الهمزةِ عند الابتداءِ. وقُرئ: (إذا أَحْلَلْتُم) يُقال: حَلَّ المُحرِمُ وأحَلَّ.

«جرم» يجري مجرى «كَسَب» في تَعدِّيه إلى مفعولٍ واحدٍ واثنينِ، تقول: جَرَم ذَنْبًا، نحو: كَسَبه، وجَرمتُه ذَنبًا، نحو: كَسَبْتُه إيّاه، ويقال: أجرمتُه ذَنْبًا، ....

قولُه: (حُمَيْد بن قَيْس والأعرَج) وفي نسخةٍ: «الأعرج» بلا واو، وهُوَ الأصَحّ. في «جامع الأصول» قال: أبو صفوان حُمَيْد بن قيس الأعرج المكيّ مولًى لآلِ الزُّبَير، ويقالُ: مولًى لبني فَزارة، سَمِعَ مجاهداً وعطاءً، ورَوَى عنه مالكٌ والثَّوري[١].

قولُه: («تبتَغونَ» بالتاءِ على خطابِ المؤمنين) وهذا أبلغُ منَ الأوّلِ في الإنكار، لأنه تعالى أثبَتَ للكفّارِ الفضلَ الكائنَ مِن خالقِهم ورازِقِهم، ثُمّ أنكَرَ على المسلمينَ ابتغاءَ ذلك، وفيه شمةٌ من معنى الحسَد، كما تقولُ: تُعارِضُني فيما رَزَقَني ربِّي، ويظهَرُ على الخطابِ فائدةُ تخصيص الربِّ بالذِّكر.

قولُه: (إباحة للاصطياد بعدَ حَظْرِه عليهم). قال الزجَّاج: ومِثلُه: لا تَدخُلَنَّ هذه الدارَ حتى تؤدِّيَ ثمنَها، فإذا أدَّيْتَ فادخُلْها، أي: إذا أدَّيْتَ أُبيحَ لك دخُولُها[٢].

قولُه: (وقُرِئَ بكسرِ الفاء) أي: فاصطادوا، وقيل: كسرُ الفاءِ إمالةٌ لإمالةِ ما بعدَه، نحوَ: «عِماداً» على مذهبِ مَن يُميلُه[٣].

---

(١) «جامع الأصول» لابن الأثير (١٢: ٣٢١).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ١٤٣).

(٣) انظر: «المحتسب» (١: ٣١١) و«البحر المحيط» (٤: ١٦٨).

على نَقْل المتعدِّي إلى مفعولٍ بالهمزة إلى مفعولَين، كقولهم: أكسَبْتُه ذَنْبًا، وعليه قراءةُ عبدِ الله: (ولا يُجْرِمنَّكُم) بضمِّ الياءِ، وأوَّلُ المفعولَينِ على القراءتينِ ضميرُ المخاطَبِينَ، والثاني: ﴿أَن تَعۡتَدُواْ﴾. و﴿أَن صَدُّوكُمۡ﴾ بفتح الهمزةِ متعلِّقٌ بالشَّنآنِ بمعنى العِلَّة، والشنآنُ: شدَّةُ البُغضِ. وقُرِئ: بسُكون النُّون، والمعنى: ولا يُكسِبَنَّكم بُغْضُ قومٍ لأنْ صَدُّوكم الاعتداءَ، ولا يَحمِلنَّكم عليه. وقرئ: (إنْ صَدُّوكم) على «إنْ» الشرطية. وفي قراءة عبدِ الله: (إنْ يَصُدُّوكم).

قولُه: (وقُرِئَ بسكونِ النون) أي: «شَنْآنُ»: أبو بكرٍ وابنُ عامرٍ في المَوضِعَيْن، والباقونَ: بفتحِها[١].

قولُه: (لأنْ صَدُّوكُم) هُو متعلِّقٌ بقولِه: «بُغْضُ قوم» على التعليل «والاعتداءَ» مفعولُ «يُكسِبَنَّكم». تلخيصُ المعنى: لا يَحمِلَنَّكم على الاعتداءِ بُغْضُ قوم تُبغِضُونَهم لأجْلِ أنْ صَدُّوكم عن المسجدِ الحرام. قال الواحِديُّ: لا يَحمِلَنَّكم بُغْضُ كفّارِ مكَّةَ أن صَدُّوكم يومَ الحُدَيْبِيَة عن المسجدِ الحرام أن تَعتَدوا على حُجَّاج اليمامةِ فتَستَحِلُّوا منهم مُحرَّماً[٢].

قولُه: (على «إن» الشَّرْطية) ابنُ كثيرٍ وأبو عَمْرو، والباقونَ: بفتحِها[٣]، وقيل: فيه ضَعفٌ من حيث إنهم لا يَقدِرونَ على الصَّدِّ بعدَ فتح مكة، ويُمكنُ أن يُحمَلَ على الفَرْض والتقديرِ للمبالغة، وبيانُه: أنّ قُريشاً وصَدَّهم إياكم يومَ الحُدَيْبيةِ كان عِناداً وبَغْياً؛ لأنّ مِن شأنِ البيتِ الحرام وتعظيم شعائرِ الله وحُرمتِها أنْ لا يُصَدَّ مَن يَقصِدُه، فصَدُّهم ذلك في عَدَم الاعتدادِ كلا صَدَّ فحقُّه أن يُفرَضَ كما يُفرَضُ المحالات، قال صاحبُ «المفتاح» في قولِه تعالى: ﴿أَفَنَضۡرِبُ عَنكُمُ ٱلذِّكۡرَ صَفۡحًا أَن كُنتُمۡ قَوۡمٗا مُّسۡرِفِينَ﴾ [الزخرف: ٥]: فيمَن قرأَ: (إن

---

(١) انظر: «التيسير في القراءات السبع» ص٧٤، و«النشر في القراءات العشر» (٢: ٢٨٧).

(٢) «الوسيط» (٢: ١٥٠).

(٣) انظر: «التيسير في القراءات السبع» ص٧٤، و«النشر في القراءات العشر» (٢: ٢٨٧).

ومعنى صَدِّهم إيّاهم عن المسجد الحرامِ: مَنْعُ أهلِ مكّةَ رسولَ الله ﷺ والمؤمنينَ يومَ الحُديبية عن العُمرة، ومعنى الاعتداءِ: الانتقامُ منهم بإلحاق مَكروهٍ بهم.

﴿وَتَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ﴾: على العفو والإغضاءِ ﴿وَلَا تَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ﴾: على الانتقام والتَّشفِّي، **ويجوز أن يُراد العمومُ لكلِّ برٍّ وتقوىً**، وكلِّ إثمٍ وعُدوانٍ، فيتناول بعُمومه العفوَ والانتصارَ.

[﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ وَلَحْمُ ٱلْخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ وَٱلْمُنْخَنِقَةُ وَٱلْمَوْقُوذَةُ وَٱلْمُتَرَدِّيَةُ وَٱلنَّطِيحَةُ وَمَآ أَكَلَ ٱلسَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى ٱلنُّصُبِ وَأَن تَسْتَقْسِمُوا۟ بِٱلْأَزْلَٰمِ ۚ ذَٰلِكُمْ فِسْقٌ ۗ ٱلْيَوْمَ يَئِسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن دِينِكُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَٱخْشَوْنِ ۚ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا ۚ فَمَنِ ٱضْطُرَّ فِى مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِّإِثْمٍ ۙ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ ٣]

كنتُم)، بالكسرِ لقَصْدِ التوبيخ والتجهيل في ارتكابِ الإسراف وتصويرِ أنّ الإسرافَ منَ العاقِلِ في مثل هذا المقام واجبُ الانتفاءِ حقيقٌ أن لا يكونَ ثبوتُه له إلا على مجرَّدِ الفَرْض(١).

قولُه: (**ويجوزُ أن يُرادَ العمومُ لكلِّ برٍّ وتقوى**)، وهذا أَوْلى لتصيرَ الآيةُ من جوامع الكلم ويكونَ تذييلاً للكلام السابق، فيَدخُلَ في البرِّ والتقوى جميعُ مناسِكِ الحجّ، قال اللهُ تعالى: ﴿فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى ٱلْقُلُوبِ﴾ [الحج: ٣٢] والعفوُ والإغضاءُ أيضاً، وفي النَّهي عن الإثم والعُدوانِ عدمُ التعرُّضِ لقاصِدي البيتِ الحرام دخولاً أوّلياً، وعلى الوجهِ الأول يكونُ عطفاً على ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ﴾ من حيثُ المعنى، لأنه من بابِ لا أَرَينَّكَ ها هُنا، كأنه قيل: لا تَعتَدوا على قاصِدي البيتِ الحرام لأجْلِ أنْ صَدَّكم قُريشٌ عن البيتِ الحرام، وتَعاوَنوا على العفوِ والإغضاءِ، ومِن ثَمّ قيل: الوقفُ على ﴿أَن تَعْتَدُوا۟﴾ لازمٌ؛ لأنّ الاعتداءَ مَنْهيٌّ عنهُ والتعاونَ

---

(١) مفتاح العلوم ص١١٦.

كان أهلُ الجاهلية يأكلون هذه المحرَّماتِ؛ البَهيمةَ التي **تموت حَتْفَ أَنْفِها**، والفَصِيدَ: وهو الدَّمُ **في المَباعِرِ**، يَشْوُونَها ويقولون: **يُحرَمْ مَنْ فُزْدَ لـه**.

﴿وَمَآ أُهِلَّ لِغَيۡرِ ٱللَّهِ بِهِۦ﴾ أي: رُفِعَ الصَّوتُ به لغير الله، وهو قولُهم: باسم اللّاتِ والعُزّى عند ذَبْحِه.

﴿وَٱلۡمُنۡخَنِقَةُ﴾: التي خَنَقُوها حتى ماتت، أو انخَنَقتْ بسببٍ. ﴿وَٱلۡمَوۡقُوذَةُ﴾: التي أثخَنُوها ضَرْبًا بعصًا، أو حَجَرٍ حتّى ماتت. ﴿وَٱلۡمُتَرَدِّيَةُ﴾: التي تَردَّت من جبلٍ، أو في بئرٍ فماتَت. ﴿وَٱلنَّطِيحَةُ﴾: التي نَطحَتْها أخرى فماتَتْ بالنَّطْح. ....

على البرِّ مأمورٌ به. و«تقوى» أصلُها «وَقْيا» مِن وَقَيْتُ، فقُلِبت ياؤه واواً على قياس بابِ فَعْلى منَ الياءِ اسماً، ثُم قُلِبت واوُ الأولى تاءً كما في قولِك: تَقِيَ وهِي غيرُ منصرِفة.

قولُه: (**تموتُ حَتْفَ أنفِها**)، **النِّهاية**: الـحَتْفُ: الهَلاك، كانوا يتَخيَّلونَ أنّ رُوحَ المريض تَخرُجُ من أنفِه، فإن جُرح تَخرُجُ مِن جِراحتِه.

قولُه: (**في المَباعِرِ**) هِي مَوضعُ البَعر، وهِي الأمعاء.

قولُه: (**مَن فُزْدَ لهُ**) قال المَيدانيُّ: الفَصيدُ. دمٌ كان يُجعَلُ في مِعًى ـ مِن: فَصَدَ عِرْقَ البعير ـ ثم يُشوَى ويُطعَمُ الضَّيفَ[١]، **النِّهاية**: أصلُه فُصِدَ له، فصار «فُزِدَ له» بالزاي، ثم خُفِّف بالزاي[٢] على لغةِ طيِّئ، وأوّلُ مَن تكلَّم به حاتم، معناه: لم يُحرَمْ مِنَ الضِّيافة مَن عُمِلَ له الفَصِيد[٣]، وهذا مثلٌ، ومعناه: لم يُحرَمْ مَن نالَ بعضَ حاجتِه وإن لم ينَلْها كلَّها.

---

(١) «مجمع الأمثال» (٢: ١٩٢).

(٢) قوله: «ثم خفف بالزاي» سقط من (غ).

(٣) انظر: «المفصل في صناعة الإعراب» ص٥١٩ و«جمهرة الأمثال» لأبي هلال العسكري (٢: ١٩٣).

﴿وَمَآ أَكَلَ ٱلسَّبُعُ﴾ بعضَه ﴿إِلَّا مَا ذَكَّيۡتُمۡ﴾: إلّا ما أدركتُم ذَكاتَه وهو يَضطَرِبُ اضطِرابَ المذبوحِ، وتَشْخُبُ أَوْداجُه. وقرأ عبدُ الله: (والمَنْطُوحة). وفي روايةٍ عن أبي عمرٍو: (السَّبْع) بسُكون الباء. وقرأ ابن عبّاسٍ: (وأَكِيْلُ السَّبُعِ).

﴿وَمَا ذُبِحَ عَلَى ٱلنُّصُبِ﴾ كانت لهم حجارةٌ منصوبةٌ حولَ البيتِ يذبحون عليها ويَشْرحون اللَّحم عليها، ويُعظِّمونَها بذلك ويتقرَّبون به إليها تُسمّى الأنصابَ. والنُّصُبُ واحد. قال الأعشى:

قولُه: (﴿وَمَآ أَكَلَ ٱلسَّبُعُ﴾ بعضَه) أي: وما أكَلَ منه السَّبُعُ فمات، قال القاضي: هذا يدُلُّ على أنّ جَوارِحَ الصَّيد إذا أكَلَت مما اصطادتْه لم تَحِلّ(١).

قولُه: (إلا ما أدركتُم ذكاتَه). قال الزجّاج: التَّذكِيةُ: أن يُدركَ ما يُباحُ أكلُه منَ الحيَوان وفيه بقيّةٌ تشخُبُ معَها الأوْداجُ وتضطربُ اضطرابَ المذبوح الذي أُدرِكَ ذكاتُه، وأصلُ الذَّكاةِ في اللُّغة: تمامُ الشيء، فمنه الذكاءُ في السِّنّ، والذكاءُ في الفَهْم، وهُو أن يكونَ تماماً سريعَ القَبُول، وذكَّيْتُ النارَ: تـمَّمْتَ اشتعالَها، فمعنى ﴿مَا ذَكَّيۡتُمۡ﴾: أدركتُم ذَبْحَه على التّمام(٢)، وقال القاضي: ومعنى ﴿مَا ذَكَّيۡتُمۡ﴾: ما أدركتُم ذكاتَه وفيه حياةٌ مستقِرّة، والذكاةُ شَرْعاً: قَطْعُ الحُلقوم والمريءِ بمُحدَّد(٣).

قولُه: (وتَشخُب أوداجُه)، النِّهاية: الشَّخبُ: السَّيلان، وأصلُ الشَّخب: ما يَخرُجُ من تحتِ يدِ الحالِب عندَ كلِّ غَمْزةٍ وعَصْرة لضَرْع الشاة، الأوداجُ: هِي ما أحاطَ بالعُنُق من العُروق التي يَقطَعُها الذابِح، واحدُها: وَدَجٌ بالتحريك.

---

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٢٩٢)، وانظر: «أحكام القرآن» للجصاص (٣: ٢٩٩) و«الجامع لأحكام القرآن» (٦: ٥٠) في بيان حكم ما أكل السبع.
(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ١٤٥).
(٣) «أنوار التنزيل» (٢: ٢٩٢).

وذا النُّصُبَ المَنْصُوبَ لا تَعبُدَنَّهُ لعاقبـــةٍ واللهَ ربَّـــكَ **فاعبُـــدَا**

وقيل: هو جمع، والواحدُ: نِصَابٌ. وقرئ: (النُّصْب) بسكون الصاد.

﴿وَأَن تَسۡتَقۡسِمُواْ بِٱلۡأَزۡلَٰمِ﴾: وحُرِّم عليكم الاستقسامُ بالأَزْلام؛ أي: بالقِداحِ، كان أحدُهم إذا أراد سفرًا، أو غزوًا، أو تجارةً، أو نكاحًا، أو أمرًا من معاظمِ الأمورِ ضَرَب بالقِداح، وهي مكتوبٌ على بعضِها: نَهاني ربِّي، وعلى بعضِها: أَمَرَني ربِّي، وبعضُها **غُفْلٌ**، فإن خرج الأمرُ **مضى لِطِيَّتِه**، وإن خرج الناهي أمسَكَ، وإن خرج الغُفْلُ **أجالَهَا عَوْدًا**، فمعنى الاستِقْسامِ بالأزلام: طلبُ معرفةِ ما قُسِم له ممّا لم يُقسم له بالأزلام. وقيل: هو المَيْسِر وقِسْمَتُهم الجَزُورَ على الأنصِباء المعلومةِ.

قولُه: (**وذا النُّصُبَ المنصُوبَ لا تَعبُدَنَّهُ**) البيت. تمامه:

لعاقبةٍ واللهَ ربَّـك فاعبُدا[1]

ولو لم يكنِ النُّصُبُ واحداً لقال: **المنصُوباتُ** أو **المنصُوبةُ**، ولقال: ذي مكانَ ذا، ولقال: لا تَعبُدَنَّها.

قولُه: (**فاعبُدا**) أصلُه فاعبُدَنْ فأبدَلَ النونَ ألفاً.

قولُه: (**غُفْلٌ**) أي: لا سِمةَ عليها، **النِّهاية**: الأغفالُ: الأرضُ المجهولةُ التي ليس فيها أثرٌ تُعرَفُ به.

قولُه: (**مضَى لِطِيَّتِه**)، **النِّهاية**: الطِّيّة: فِعْلةٌ مِن: طَوَى، وفي الحديثِ لـما عَرَضَ رسُولُ الله ﷺ نفْسَه على قبائلِ العرب، قالوا: يا محمد، اعمَدْ لطِيَّتِك، أي: امضِ لوَجْهِك وقَصْدِك[2].

قولُه: (**أجالَهَا عَوْداً**) أي: عائداً، أو: أعادَها عَوْداً.

---

(١) البيت للأعشى في «ديوانه» ص١٣٧.

(٢) ذكره الخطابي في «غريب الحديث» (١: ٤٥٩).

﴿ذَٰلِكُمْ فِسْقٌ﴾: إشارة إلى الاستِقسام، أو إلى تناوُلِ ما حُرِّم عليهم؛ لأنَّ المعنى: حُرِّم عليكم تَناوُلُ الميتةِ، وكذا وكذا.

فإنْ قلتَ: لِمَ كان استِقْسامُ المسافِرِ وغيرِه بالأزلام ـ لِتعرُّف الحالِ ـ فِسْقًا؟ قلت: لأنه دُخولٌ في علم الغيبِ الذي استأثَرَ به علّامُ الغُيوبِ وقال: ﴿لَّا يَعۡلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ٱلۡغَيۡبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [النمل: ٦٥] واعتقادُ أنَّ إليه طريقًا وإلى استنباطِه. وقولُه: أمرَني ربِّي، ونهاني ربِّي، افتراءٌ على الله، وما يُدريه أنه أمرَه أو نَهاه؟! **والكَهَنةُ والمُنجِّمون بهذه المَثابةِ**. وإن كان أراد بالرَّبِّ الصَّنمَ، فقد رُويَ أنهم كانوا يُجيلُونَها عند أصنامِهم، فأمْرُه ظاهرٌ.

﴿ٱلۡيَوۡمَ﴾ لم يُرِدْ به يومًا بعَينِه، وإنما أراد به الزَّمانَ الحاضِرَ وما يتَّصل به ويُدانيهِ منَ الأزمنةِ الماضيةِ والآتيةِ، كقولك: كنتَ بالأمسِ شابًّا، وأنتَ اليومَ أَشْيَبُ، فلا تُريد بالأمسِ اليومَ الذي قبلَ يومِكَ، ولا بـ«اليومَ» يومَكَ، ونحوه «الآن» في قوله:

قولُه: (**والكَهَنةُ والمنجِّمونَ بهذه المَثابة**). قال الزجَّاج: لا فَرْقَ بينَ ذلك وبينَ المنجِّمين، فلا يقال: لا أخرُجُ من أجل نَجْم كذا، وأخرُجُ من أجل طُلوع نَجْم كذا، لأنه دخولٌ في عِلمِ الله تعالى الذي هُو غَيْبٌ، وهُو حرام كالأزْلام، والاستقسامُ بالأزلام فِسقٌ، والفِسقُ: اسمٌ لكلِّ ما أعلَمَ اللهُ عزَّ وجَلّ أنه مُخرِجٌ عن الحلال إلى الحرام[1]، نَقَلَ الشيخُ مُحيي الدِّين النوَويُّ رحمَه اللهُ تعالى في «شَرْح مسلم» عن القاضي[2]: كانتِ الكِهانةُ[3] في العرب ثلاثةَ أضرُب، أحَدُها: أن يكونَ للإنسان وليٌّ منَ الجِنِّ يُخبِرُه بما يَسترِقُه منَ السَّمع منَ السماء، وهذا

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ١٤٧).

(٢) يعني القاضي عياض الذي استمدّ النوويّ كثيرًا من شرحه «إكمال المُعْلِم بفوائد مُسْلِم»، وهو شرح بَديعٌ مُحرَّر.

(٣) في (م) و(غ) و(ص) و(س): «الكهنة»، والمثبت من (ط)، وهو الموافق لما في «شرح صحيح مسلم».

الآن لـمّـا ابـيَضَّ مَـسْرُبَتِي وعَضَضْتُ من نابي على جِذْمِ

وقيل: أُريدَ يومُ نُزولِـها، وقد نَزلتْ يومَ الجمعةِ ـ وكان يومَ عرفةَ ـ بعد العصرِ في حجَّةِ الوداعِ.

القسمُ بَطَلَ من حينَ بَعَثَ اللهُ نبيَّنا ﷺ، والثاني: أن يُخبِرَه بما يطرَأُ ويكونُ في أقطار[1] الأرض وما خَفِي عنهُ ممّا قَرُبَ أو بَعُدَ، وهذا لا يَبعُدُ وجودُه، ونَفَتِ المعتزلةُ وبعضُ المتكلِّمينَ هذينِ الضَّرْبَيْنِ وأحالوهُما، ولا استحالةَ في ذلك ولا بُعدَ في وجودِه، ولكنهم يصدقونَ ويكذبون، والنَّهيُ عن تصديقِهم والسماعِ منهم عامّ، والثالثُ: المنجِّمون، وهذا الضَّربُ يَخلُقُ اللهُ في بعض الناس قُوةً ما لكنّ الكذِبَ فيه أغلَبُ، ومِن هذا الفَنِّ العَرَافة، وصاحبُها عَرّاف: وهُو الذي يَستدِلُّ على الأمورِ بأسبابٍ ومقدِّماتٍ يدَّعي معرفَـتَها بها كالزَّجْر بالطَّير والطَّرْقِ بالـحَصَا، وهذه الأضرُبُ كلُّها سُمِّيت كَهَانةً، وقد أكذَبَهمُ الشَّرعُ ونَهى عن تصديقِهم وإتيانِهم[2].

قولُه: (**الآنَ لـمّـا ابيَضَّ مَـسْرُبتي، وعضَضْتُ مِن نابي على جِذْم**[3])، المَسرُبةُ، بضمِّ الراء: الشَّعَرُ المُستدِقُّ الذي يأخُذُ من الصَّدرِ إلى السُّرة، والجِذْمُ: الأصلُ، ويريدُ هنا أصلَ الأسنان، يقول: تحاتَّتْ أسناني منَ الكِبَرِ حتى عَضَضتُ على أصلِه، قال المَيْداني: يُضرَبُ للمُنَجَّذِ المحنَّك[4]، أي: المُجرِّب.

قولُه: (**وقد نزَلَتْ يومَ الجُمُعة وكان يومَ عَرَفة**)، رَوَينا عن التِّرمذي، عن عُمرَ رضيَ الله عنه: أُنزِلَتْ يومَ عَرَفةَ، وفي رواية: بعَرَفاتٍ في يومِ الجمُعة. رواه أحمد بنُ حَنْبل في «مُسندِه» أيضاً[5].

---

(١) في (م) و(غ) و(ص) و(س): «أركان»، والمثبت من (ط)، وهو الموافق لما في «شرح صحيح مسلم».

(٢) «صحيح مسلم» بشرح النووي (١٤: ٢٢٣).

(٣) البيت للحارث بن وعلة الذهلي، انظر: «الصحاح» (١: ١٤٧) و«لسان العرب» (١: ٤٦٢).

(٤) «مجمع الأمثال» (٢: ٢٧).

(٥) الحديث سبق تخريجه.

﴿يَئِسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن دِينِكُمْ﴾: يَئِسُوا مِنه أن يُبطِلوه، وأن تَرْجعوا مُحلِّلِينَ لهذه الخبائثِ بعدَ ما حرِّمت عليكم.

وقيل: يئسُوا من دينكم أن يَغْلبوه، لأنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ وَفَى بعَهْدِه من إظهاره على الدِّين كلِّه. ﴿فَلَا تَخْشَوْهُمْ﴾ بعدَ إظهارِ الدِّينِ وزَوالِ الخوفِ منَ الكفّارِ، وانقلابِهم مَغلوبِينَ مقهورينَ بعدَما كانوا غالبينَ. ﴿وَٱخْشَوْنِ﴾: وأَخلصوا ليَ الخشيةَ. ﴿أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾: كَفيتُكم أمرَ عدوِّكم وجعلتُ اليدَ العُليا لكم، كما تقول الملوكُ: اليومَ كَمُل لنا المُلْكُ وكَمُل لنا ما نُريد: إذا كُفوا مَنْ يُنازِعُهم المُلْكَ، ووَصَلوا إلى أغراضِهم ومَباغِيهم. أو: أكملتُ لكم ما تحتاجون إليه في تَكْليفِكُم، من تعليم الحلالِ والحرامِ والتَّوقيفِ على الشَّرائع وقوانينِ القياسِ وأُصولِ الاجتهادِ.

﴿وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي﴾ بفَتْح مكّةَ ودُخولِها آمنينَ ظاهرينَ،..................

قولُه: (وأخلِصوا ليَ الخَشْيةَ) دَلَّ على الخُلوص ورودُ الأمرِ بعدَ النهي.

قولُه: (كَفَيْتُكم أمرَ عدوِّكم) يريدُ أنّ قولَه: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣] جُملةٌ مُستأنَفةٌ لبيانِ موجِب نَهْي الخَشْية، وهُو بظاهِره لا يَدُلُّ على ذلك، فأوَّلَها بقولِه: «كفَيْتُكم أمرَ عَدُوِّكم» على سبيل الكناية، أي: لا تَخْشَوْهم واخشَوْني لأنّي كَفيتُ شَرَّهم، وجعَلتُ اليدَ العُليا لكم.

قولُه: (وقوانين القياس وأصول الاجتهاد)، قال الإمام: المرادُ بإكمالِ الدِّين: أنهُ تعالى بيَّنَ حُكمَ جميع الوقائع، بعضُها بالنصّ، وبعضُها بطريقٍ يُعرِّفُ الحُكمَ بها، وأمَرَ بالاستنباطِ وتعبَّدَ المكلَّفينَ به، فكان ذلك بياناً في الحقيقة[1].

قولُه: (﴿وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي﴾ بفَتْح مكّةَ) متفرِّعٌ على قولِه: «كفَيْتُكم أمرَ عدوِّكم» على

---

(١) مفاتيح الغيب (١١: ٢٨٧).

وهَدْم منارِ الجاهليَّةِ ومناسِكِهم، وأنْ لم يَـحُجَّ معكم مشركٌ، ولم يَطُفْ بالبيت عُرْيانٌ. **أو: أتـمَمْتُ نعمتي عليكم بإكمـال أمرِ الدِّينِ والشرائعِ**، كأنه قال: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى﴾ بذلك، لأنه لا نعمةَ أَتَـمُّ من نعمة الإسلامِ.

التكميل؛ لِـما عُلِمَ منَ الأول: زَوالُ الخوف وحصُولُ الأمن، ومنَ الثاني: الغَلَبَةُ وقهرُ الأعداء، فإنه لمّا وَصَفَهم بحصُولِ الأمنِ وكفايةِ شرِّ الأعداء رَأى الوَصْفَ غيرَ تامٍّ فكمَّلَ بالفَتحِ والنُّصْرة وقَهْرِ الأعداء.

قولُه: (**أو أتممتُ عليكم نِعمتي**[١] **بإكمالِ أمرِ الدِّين والشرائع**) متفرِّعٌ على قولِه: «أو أكمَلْتُ لكم ما تحتاجونَ إليه في تكليفِكم»، والإتمامُ بمعنى التتميم الاصطلاحي، فإنّ قولَه: ﴿أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ دَلَّ بمفهومِه على نعمةٍ خَطيرة فتنبَّه، وتـمّمَه[٢] بقولِه: ﴿وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى﴾، وإليه الإشارةُ بقولِه: «﴿وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى﴾ بذلك»، أي: بإكمالِ الدِّين، وقولِهِ: «لأنه لا نعمةَ أتمُّ من نعمةِ الإسلام». رَوَى الإمامُ عن القَفّال أنه قال: **الشَّرعُ** أبداً كان كاملاً وإنّ الشرائعَ في كلِّ وقتٍ كانت كافيةً بحَسَبِ اقتضاءِ ذلك الوقت، لكنْ بحَسَبِ النِّسبة إلى بعضِها كانت كاملةً وأكمَلَ، ولهذا كان يُزادُ في كلِّ وقتٍ ويُنسَخُ، وأمّا في آخِرِ زمانِ المبعَث فإنهُ تعالى أنزَلَ شريعةً كاملةً وحَكَمَ ببقائها إلى يومِ القيامة، ولذلك قال تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾، ويمكنُ أن يقالَ: إنّ الشرائعَ كانت كاملةً في كلِّ زمانٍ بالنِّسبة إلى أهلِه، وكلِّ مَن كان مكلَّفاً فيه، لكنّ كمالَها بالنِّسبة إلى جميع المكلَّفينَ إلى آخِرِ الزمان إنّما حصَلَ في ذلك اليوم[٣].

الراغب: قيل: إنّ الأديانَ الحقَّ كلَّها جاريةٌ مجرى دينٍ واحد، وكان قبلَ الإسلام في النَّقْص

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «أو أتممت نعمتي عليكم».

(٢) كذا في (ط)، وفي غيرها من الأصول الخطية: «على نعمة خطيرة، فبيَّنه وتـمَّمه».

(٣) «مفاتيح الغيب» (١١: ٢٨٧).

....

بينَ إفراطٍ وتفريط بالإضافة إلى شريعتِنا، وذلك على حسَب ما كانت تقتضي حِكمةُ الله تعالى في كلِّ زمان، فكمَّلَه اللهُ تعالى بالنبيِّ ﷺ، وجَعَلَه وَسَطاً مَصُوناً عن الإفراطِ والتفريط، كما قال تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ﴾ [البقرة: ١٤٣]، وكما قال ﷺ: «مَثَلُ الأنبياءِ كرجُل بنَى داراً فأكمَلَها وأحسَنَها إلا موضِعَ لبِنة، وجعَلَ الناسُ يَدخُلونَها ويتعجَّبونَ ويقولون: لولا موضعُ تلك اللَّبِنة» أخرَجَه البخاريُّ والتِّرمذيُّ عن جابرٍ[1]، وزاد مسلمٌ في حديثِه، قال: قال رسُولُ الله ﷺ: «فأنا موضِعُ تلك اللَّبِنة جئتُ فختَمتُ الأنبياءَ»[2]. قال الراغب: هذا هُو الذي يقتضي أن تكونَ شريعتُه مؤبَّدةً ولا تُنسَخ ولا تُغيَّر، فالأشياءُ في التغيير والتنقُّل ما لم تكمُلْ، فإذا كَمُلَتْ فتغييرُها فسادٌ لها، ولهذا قال: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ﴾ [يونس: ٣٢][3].

فإن قيل: كيفَ يقالُ: إنّ الأديانَ كلَّها ناقصةٌ قبلَ المبعَث وأن يكونَ دينُه ﷺ قبلَ ذلك اليوم ناقصاً؟ قيل: الكاملُ والناقصُ منَ الأسماءِ المتضايفة التي تُقالُ باعتبارِ بعضِها ببعض، كالصَّبيِّ إذا اعتُبِر بالرجُل فهُو غيرُ كامل، وإذا اعتُبِرَ بمَن هُو على سِنِّه فهُو كاملٌ إذا لم يكنْ مَؤُوفاً[4]، فكذلك دِينُ الأنبياءِ قبلَ النبيِّ ﷺ: إذا اعتُبِر بأهلِ زمانِهم كان كاملاً، وإذا اعتُبِر بدِين النبيِّ ﷺ وزمانِه لم يكنْ كاملاً، وليس النُّقصانُ المستعمَلُ هو النقصَ المذمومَ، فلفظةُ ناقص تُستعمَلُ على وجهَيْن.

فإن قيل: كيف يقالُ: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ﴾ ودينُه دِينُ إبراهيمَ عليهما الصّلاةُ والسلامُ حيث قال: ﴿مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَٰهِيمَ هُوَ سَمَّىٰكُمُ ٱلْمُسْلِمِينَ مِن قَبْلُ﴾ [الحج: ٧٨]؟ قيل: إنّ هذا الدِّينَ

---

(١) أخرجه البخاري (٣٥٣٤) والترمذي (٢٨٦٢) عن جابر.

(٢) أخرجه مسلم (٢٢٨٧) عن جابر.

(٣) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٤: ٢٦٧).

(٤) إذا لم يكن مَؤوفا، أي: به آفةٌ.

﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗا﴾ يعني: اخترتُه لكم من بين الأديانِ، وآذنتُكم بأنه هو الدِّينُ المَرْضيُّ وحدَه ﴿وَمَن يَبۡتَغِ غَيۡرَ ٱلۡإِسۡلَٰمِ دِينٗا فَلَن يُقۡبَلَ مِنۡهُ﴾ [آل عمران: ٨٥]، و﴿إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمۡ أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗ﴾ [الأنبياء: ٩٢].

فإنْ قلتَ: بمَ اتَّصل قولُه: ﴿فَمَنِ ٱضۡطُرَّ﴾؟ قلتُ: بذِكْر المحرَّمات. وقولُه:...

هُو دينُ إبراهيمَ من حيثُ إنهما داعيانِ إلى الحقِّ ومُشتركانِ في الأصُول، لكنّ الذي شُرِعَ على لسانِ إبراهيمَ كان مبدَأَ الإسلام، وما شُرِعَ على لسانِ محمدٍ ﷺ كان خاتمةَ الإسلام، ولهذا كان مؤبَّداً ناسِخاً لفُروعِ ما تقدَّم، وإليه أشار بقولِه: ﴿لِيُظۡهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ﴾ [التوبة: ٣٣] وهذا ظاهرٌ لِمَن عَرَفَ قوانينَ الكلام.

قولُه: (اختَرتُه لكم مِن بينِ سائرِ الأديان)[1] يعني ضَمَّنَ «رضيَ» معنى «اختارَ» لتعدِيتِه باللام دونَ «عن»، ودَلَّ الاختيارُ على المختارِ منه، وهُو سائرُ الأديان.

قولُه: (وآذنتُكم) عطفٌ على قولِه: «اخترتُه»، وفيه إيذانٌ إلى معنى الإدماج وإشارةِ النصّ، يعني: إنّما خَصصتُ الإسلامَ بالذِّكر وأوقَعْتُ الدِّينَ تمييزاً عنه لأوذِنَكم بأنه هُو الدِّينُ المرتَضى دونَ غيرِه لما عَرَفتُم من قولِه: ﴿وَمَن يَبۡتَغِ غَيۡرَ ٱلۡإِسۡلَٰمِ دِينٗا فَلَن يُقۡبَلَ مِنۡهُ﴾ [آل عمران: ٨٥] وإنّما أورَدتُ لفظَ ﴿لَكُم﴾ لأُعلِمَكم أنّي ما اختَرتُ لغيرِكم هذا الدِّين، كقولِه تعالى: ﴿وَلَكُمۡ فِي ٱلۡقِصَاصِ حَيَوٰةٞ﴾ [البقرة: ١٧٩]، وذلك لِما عرفتُم مِن قولِه تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمۡ أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗ﴾ [الأنبياء: ٩٢]. قال في تفسيره: «هذه إشارةٌ إلى مِلَّةِ الإسلام، أي: أنّ مِلَّةَ الإسلام هِي مِلَّتُكمُ التي يجبُ أن تكونوا عليها لا تَنحرِفونَ عنها، يشارُ إليها مِلّةً واحدةً غيرَ مختلفة»[2]. ومثلُ دِلالةِ قولِه تعالى: ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗا﴾ على قولِه: «إنه

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وكذا هو أيضاً في نص «الكشاف» من (ط)، لكن في الأصل الخطي من «الكشاف»، وفي النسخ المطبوعة منه: «من بين الأديان».

(٢) انظر: (١٠: ٣٩٨-٤٠٠).

﴿ذَٰلِكُمْ فِسْقٌ﴾ اعتراضٌ أكَّد به معنى التَّحريمِ، وكذلك ما بعدَه، لأنَّ تحريمَ هذه الخبائثِ من جمْلة الدِّين الكاملِ، والنِّعمةِ التامَّةِ، والإسلامِ المنعوتِ بالرِّضا دُون غيرِه منَ الـمِلَلِ. ومعناه: فمَنِ اضطُرَّ إلى الـمَيْـتَـةِ أو إلى غيرِها، ﴿فِي مَخْمَصَةٍ﴾: في مَـجاعةٍ ﴿غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِّإِثْمٍ﴾: غيرَ مُنحَـرِفٍ إليـه، كقولـه: ﴿غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ﴾ [البقرة: ١٧٣] ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ﴾: لا يؤاخذُه بذلك.

[﴿يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَآ أُحِلَّ لَهُمْ ۖ قُلْ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَٰتُ ۙ وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ ٱلْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ ٱللَّهُ ۖ فَكُلُوا۟ مِمَّآ أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ وَٱذْكُرُوا۟ ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَيْهِ ۖ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ﴾ ٤]

هُو الدِّينُ الـمَـرْضِيُّ وحدَه» بالاختصاص معَ انضمامِ قولِه: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٨٥] دِلالةُ قولِه تعالى: ﴿وَحَمْلُهُۥ وَفِصَٰلُهُۥ ثَلَٰثُونَ شَهْرًا﴾ [الأحقاف: ١٥] معَ قولِه: ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ۖ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، على أنّ مدةَ الحَمْل ستةُ أشهر.

الراغب: نبَّه بقولِه: ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ على أنّ الإسلامَ هُو الدِّينُ المُرتَضى على الإطلاقِ لا تبديلَ له ولا تغييرَ، وسائرُ الأديانِ قبلَه كان مرتضًى وقتاً دونَ وقت، وعلى وجهٍ دونَ وَجْه، ولقوم دونَ قوم، وهذا الدِّينُ بعدَ أن شُرِعَ كان مرتضًى في كلِّ وقت، ولهذا قال رسُولُ الله ﷺ في موسى: «لو كان حيّاً ما وَسِعَه إلا اتّباعي»(١)، ولأجلِ ذلك قال تعالى: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [آل عمران: ٨٥](٢).

قولُه: (﴿ذَٰلِكُمْ فِسْقٌ﴾: اعتراض) وكذلك ما بعدَه، وهِي سبعُ جُمل، وفي هذا الاعتراضُ البليغ، وتقدُّمُ بيانِ تحريم المَطْعم على سائرِ الأحكام إيذانٌ باهتمامِ أمرِ المَطْعَم، وأنّ قاعدةَ الأمرِ

---

(١) الحديث سبق تخريجه.

(٢) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٤: ٢٦٧- ٢٦٨).

في السؤال معنى القولِ؛ فلذلك وَقَع بعدَه ﴿مَاذَآ أُحِلَّ لَهُمْ﴾، كأنه قيلَ: يقولون لك: ماذا أُحِلَّ لهم؟ وإنّما لم يَقُلْ: ماذا أُحِلَّ لنا؛ حكايةً لـمِـا قالوه، لأنَّ ﴿يَسْـَٔلُونَكَ﴾ بلفظ الغَيْبةِ، كما تقول: أَقسَمَ زيدٌ لَيَـفْعلَنَّ. ولو قيل: لأَفعلَنَّ، وأُحِلَّ لنا، لَكان صوابًا.

و﴿مَاذَآ﴾ مبتدأٌ، و﴿أُحِلَّ لَهُمْ﴾ خبرُه، كقولك: أيَّ شيءٍ أَحَلَّ لهم؟ ومعناه: ماذا أُحِلَّ لهم من المَطاعِمِ؟ كأنهم حين تلا عليهم ما حرَّم عليهم من خبيثاتِ المآكِلِ سألوا عمّا أُحِلَّ لهم منها، فقيل: ﴿أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَـٰتُ﴾ أي: ما ليس بخَبيثٍ منها: **وهو كلُّ ما لم يأْتِ تحريمُه في كتابٍ أو سُنّةٍ** أو قياسِ مجتهدٍ.

وأساسَ الدِّين مَبْنيٌّ عليه، لأنّ به[1] يتمكَّنُ المكلَّفُ منَ العبادة، ويؤيِّدُه ما رَوينا عن مسلم والتِّرمذيِّ، عن أبي هريرةَ، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «إنّ اللهَ طيِّبٌ لا يقبَلُ إلا طيِّباً، وإنّ اللهَ أمَرَ المؤمنينَ بما أمَرَ به المرسَلين، فقال: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلرُّسُلُ كُلُوا۟ مِنَ ٱلطَّيِّبَـٰتِ وَٱعْمَلُوا۟ صَـٰلِحًا ۖ إِنِّى بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾ [المؤمنون: ٥١]، وقال تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُلُوا۟ مِن طَيِّبَـٰتِ مَا رَزَقْنَـٰكُمْ﴾ [البقرة: ١٧٢]، ثُمّ ذكَرَ الرجُلَ يُطيلُ السَّفَر أشعَثَ أغبرَ يَمُدُّ يدَيْهِ إلى السماء: يا ربِّ يا ربّ، ومَطعَمُه حرام ومشرَبُه حرام وملبَسُه حرام وغُذِيَ بالحرام، فأنَّى يُستجابُ لذلك؟»[2]، ومسلمٌ لم يَذكُرِ الملبَس[3]، انظُرْ إلى الحديثِ أيضاً كيف كَرَّ إلى قولِه: «وغُذِي بالحرام» بعدَ قولِه: «ومطعَمُه حرام».

قولُه: (وهُو كلُّ ما لم يأتِ تحريمُه في كتابٍ أو سُنّة)، الراغب: الطَّيِّبُ التامُّ هُو الذي يُستَلَذُّ عاجلاً وآجلاً، وذلك هُو الحلالُ الذي لا يُعقبُ مأثماً[4].

---

(١) زاد في (ص) قوله: «قوام البدن الذي به».

(٢) أخرجه مسلم (١٠١٥) والترمذي (٢٩٨٩)، عن أبي هريرة.

(٣) بل ذكر مسلم الملبسَ في الحديث.

(٤) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٤: ٢٧٠)، وانظر: «مفردات القرآن» ص٥٢٧.

﴿وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ ٱلْجَوَارِحِ﴾ عطفٌ على ﴿ٱلطَّيِّبَٰتُ﴾ أي: أَحَلَّ لكمُ الطِّيباتِ وصَيْدَ ما علَّمتُم، فحَذَف المضافَ. أو تجعل ﴿مَا﴾ شَرطيّةً وجوابُها ﴿فَكُلُوا﴾.

والجوارحُ: الكَواسِبُ من سِباعِ البهائمِ والطَّيرِ؛ كالكَلب والفَهْد والنَّمِرِ والعُقابِ والصَّقْرِ والبازِي والشاهِين.

قولُه: (أو تجعل ﴿مَا﴾ شَرْطيّة) عطفٌ على قولِه: «وصَيد ما علَّمتُم فحَذَفَ المضافَ»، فعلى الأول: ﴿مَا﴾ موصُولةٌ، و﴿مِّنَ ٱلْجَوَارِحِ﴾ بيانيّة، وعلى هذا: ﴿مَا﴾ شَرْطيّة على تقديرِ المضافِ أيضاً، رُوِيَ عن المصنِّف أنه سُئلَ عنه وقيل: فإذن يَبطُلُ كونُها شَرْطيّة؟ فقال: لا، لأنّ المضافَ إلى الاسم الحامل لمعنى الشَّرطِ في حُكم المضافِ إليه، تقولُ: غلامَ مَن تضرِبْ أضرِبْ.

وقال صاحبُ «اللُّباب»: فإنْ تقَدَّم أسماءَ الشَّرطِ الجارُّ فالمعنى الموجِبُ لها التصَدُّر، فقُدِّر قبلَه لاتّحادِه بها، فعلى هذا يكونُ تقديرُ غلامَ مَن تضرِبْ أضرِبْ: إن تضرِبْ غلامَ زَيد أضرِبْ، وفيه بحثٌ؛ لأنه ليس مِن مَواضع وَضْع المُظهَر موضِعَ المُضمَر في الجزاءِ ـ يعني قولَه: ﴿مِمَّآ أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ﴾ وُضِعَ موضِعَ ضميرِ «صَيْدَ ما علَّمتُم» لِما دَلَّ على التعظيم والفخامة ـ لكنْ هُو منَ التكريرِ الذي لا يُناطُ به حُكمٌ آخرُ مِن قولِه: ﴿وَٱذْكُرُوا ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَيْهِ وَٱتَّقُوا ٱللَّهَ﴾ الآية.

ويُمكنُ أن يقالَ: إنّ السائلَ كأنه كان متردِّداً في حلِّ ما أمسَكه الضَّواري، فتقَدَّمَ في الجوابِ ﴿أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَٰتُ﴾ وعَطَفَ عليه «صَيْد ما علَّمتم» اختصاصاً له، ثُمّ زيدَ في المبالغة بأنْ جَعَلَ الجزاءَ عينَ الشَّرط، ويجوزُ أن لا يُقدَّرَ المضافُ فتكونُ الجُملةُ الشَّرطيةُ معطوفةً على جُملةِ قولِه: ﴿أُحِلَّ لَكُمُ﴾، فعلى هذا «أو تجعل» في الكتابِ[1] عطفٌ على قولِه: «﴿وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ ٱلْجَوَارِحِ﴾ عَطفٌ على ﴿ٱلطَّيِّبَٰتُ﴾».

---

(١) أي: في كتاب الزمخشري هذا، وهو «الكشاف».

والمُكَلِّبُ: مؤدِّبُ الجَوارِحِ **ومُضَرِّيها بالصَّيدِ** لصاحِبها، ورائضُها لذلك بما عَلِم منَ الحِيَلِ وطُرُقِ التأديبِ **والتَّثقيفِ**. واشتقاقُه منَ الكَلْب؛ لأنّ التأديبَ أكثرُ ما يكونُ في الكلاب، فاشتُقَّ من لفظِهِ لِكَثْرته في جنسِه، أو لأنَّ السَّبُعَ يسمّى كَلْبًا. ومنه قولُه ﷺ: «**اللهمَّ سَلِّط عليه كَلْبًا من كلابكَ**» فأكَلَه الأَسدُ.

أو منَ الكَلَبِ الذي هو بمعنى الضَّراوةِ، يُقال: هو كَـلِبٌ بكذا: إذا كان ضارِيًا به. وانتصابُ ﴿مُكَلِّبِينَ﴾ على الحال من ﴿عَلَّمْتُم﴾.

فإنْ قلتَ: ما فائدةُ هذه الحالِ وقدِ استغنى عنها بـ﴿عَلَّمْتُم﴾ قلتُ: فائدتُها أن يكونَ مَنْ يُعلِّم الجوارحَ نِحْريرًا في عِلْمه، ....

قولُه: (**ومُضَرِّيها بالصَّيد**) التَّضرِيةُ: الإضراء، **الأساس**: سَبُعٌ ضارٍ، وقَد ضَرِيَ بالصَّيد ضَراوةً، وأَضْرَى الصائدُ الكلبَ والجارِح، ومنَ المجاز: ضَرِيَ فلانٌ بكذا وعلى كذا: إذا لَهَجَ بِهِ، وأضريتُه وضَرَّيْتُه وضَرِيتُ عليه.

قولُه: (**والتثقيف**) **الأساس**: ومنَ المجازِ: أَدَّبَه وثَقَّفه، ولولا تثقيفُكَ وتوفيقُك لَمَا كنتُ شيئاً، وهل تهَذَّبتُ وتثَقَّفْتُ إلا على يدِك؟

النِّهاية: غلامٌ ثَقِف، أي: ذو فِطنةٍ وذكاء.

قولُه: (**اللهم سَلِّطْ عليه كلباً مِن كلابِك**)[1]، الحديثُ موضوع، وسيجيءُ الكلامُ عليه في سُورة النَّجم.

---

(١) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٥: ٢١١) وابن قانع في «معجم الصحابة» (٣: ٢٠٧) عن هبار بن الأسود، وفي «الفتح السماوي بتخريج أحاديث القاضي البيضاوي» (٣: ٥٤٨): قال الطيبي: الحديث موضوع، وردّ بأنّ الحاكم أخرجه في «المستدرك» (٣٩٨٤) من حديث أبي نوفل عن أبيه، وقال الحاكم: صحيح الإسناد، ووافقه الذهبي.

مُدرَّباً فيه، مَوْصُوفًا بالتَّكْليبِ. و﴿تُعَلِّمُونَهُنَّ﴾ حالٌ ثانيةٌ، أوِ استئنافٌ. وفيه فائدةٌ جليلةٌ: وهي أنَّ على كل آخِذٍ علمًا أنْ لا يأخُذَه إلّا مِنْ **أَقْتَلِ أَهْلِه علمًا**، وأَنحَرِهِم دِرايةً، وأَغوَصِهم على لطائفه وحقائقه، وإنِ احتاج إلى **أنْ يَضربَ إليه أكبادَ الإبِل**، فكَمْ مِنْ آخِذٍ عن غير مُتْقِنٍ قد ضيَّع أيّامَه، وعَضَّ عند لقاء النَّحارِيرِ أنامِلَه!

﴿مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ﴾ من عِلْم التَّـكْليب، لأنه إلهامٌ منَ الله، ومُكتَسَبٌ بالعقل، أو ممّا عرَّفكم........................

قولُه: (**مُدرَّباً**) منَ الدُّربة: التجرِبة، **الأساس**: دَرُبَ بالأمرِ دُربةً، وتَدَرَّب، وهُو دَرِبٌ به: عالِمٌ، وهُو مُجَرَّبٌ مُدرَّب.

قولُه: (**أقتَلِ أهلِه علماً**) أي: أبلَغِهم، يقال: قَتَلَ أرضاً عالِمُها، أي: ذَلَّلها بالعلم، ورجُلٌ مُقَتَّل: مجرَّب.

الأساس: ومنَ المجازِ: دابّةٌ مُقتَّلةٌ: مذَلَّلة قد مَرَنت على العمل وقتَلَتْه خُبْراً وعلماً.

قولُه: (**أن يَضرِبَ إليه أكبادَ الإبِل**) أي: تُركَبَ الإبِلُ وتُضرَبَ على أكبادِها بالرِّجْل، مُقتبَسٌ مِن قولِه صَلَواتُ الله وسَلامُه عليه: «**يُوشِكُ أن يَضرِبَ الناسُ أكبادَ الإبلِ يَطلُبونَ العلمَ فلا يَـجدونَ أحداً أعلَمَ مِن عالِـم المدينة**»، أخرَجه الترمذيُّ عن أبي هريرةَ، قال عبدُ الرزّاق: هُو مالكُ بنُ أنس، وكذا قال ابنُ عُيَينةَ[1].

قولُه: (**﴿مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ﴾ مِن علمِ التكليب، لأنه إلهامٌ منَ الله تعالى ومكتَسَبٌ بالعقل، أو ممّا عَرَّفَكمُ الله أن تُعلِّموه**) إلى آخِرِه، هذا الثاني أوْلى، فدَلَّـتِ الحالُ الأولى على أنّ مُعلِّمَ الكلبِ ينبغي أن يكونَ مدرَّباً في تلك الصِّفة، يَعلَمُ لطائفَ الحِيَل وطُرُقَ التأديبِ فيها كما عليه جُملةُ الصَّيادِين، ولا شكَّ أنّ ذلك لا يتِمُّ إلا بالإلهام والعَقْل الذي منَحه اللهُ تعالى، والحالُ الثانيةُ

(١) أخرجه الترمذي (٢٦٨٠) عن أبي هريرة وقال: هذا حديثٌ حسن، وأخرجه أحمد (٧٩٦٧) والبيهقي في «السنن الكبرى» (١: ٣٨٦).

أن تُعلِّموه مِنِ اتِّباع الصَّيدِ بإرسال صاحِبِه، وانزجارِه بزَجْرِه، وانصرافِه بدُعائه، وإمساكِ الصَّيد عليه، وأنْ لا يأكلَ منه. وقُرئ: (مُكْلِبِينَ) بالتَّخفيف. وأفعَلَ وفَعَل يَشتركان كثيرًا. والإمساكُ على صاحبه: أنْ لا يأكُلَ منه؛ لقوله ﷺ لعَدِيِّ بنِ حاتم: «وإنْ أكَل منه، فلا تَأكُل، إنَّما أمسَكَ على نَفْسِه». وعن عليٍّ رضي الله عنه: إذا أكَل البازِي فلا تأكلْ.

على أنه ينبغي أن يكونَ فقيهاً عالِماً بالشَّرائطِ المعتبَرةِ في الشَّرع «منَ اتّباع الصَّيدِ بإرسالِ صاحبِه، وانزجارِهِ بزَجْرِهِ، وانصرافِه بدُعائه، وإمساكِ الصَّيدِ عليه، وأنْ لا يأكُلَ منه»، وفيه إدماجٌ لتلك الفائدةِ الجليلةِ التي ذكَرَها معَ الإشارة إلى أنّ العالِـمَ وإن كان أوحَدِيّاً متبحِّراً في العلوم ينبغي أن يكونَ محدَّثاً ملهَماً مِن عندِ الله تعالى، مُجانِباً مَشارَبَ علمِه عن كُدورةِ الهوى ولَوْثِ النَّفْس الأمّارةِ، مُستعدّاً لفَيَضانِ العلوم اللَّدُنِّيَّة[1]، مُقتبِساً مِن مِشكاةِ الأنوارِ النبَويّة.

والذي يؤيِّدُ هذا التأويلَ ما رَوَينا عن البخاريِّ ومسلم وأبي داودَ والتِّرمذيّ، عن عَدِيٍّ: سألتُ رسُولَ الله ﷺ، قلتُ: إنّا قومٌ نتَصَيَّدُ بهذه الكلاب، فقال: «إذا أرسَلتَ كلابَك المعلَّمَة، وذكَرْتَ اسمَ الله فكلْ مما أمسَكْنَ عليكَ إلا أن يأكُلَ الكلبُ فلا تأكُلْ، فإنّي أخافُ أن يكونَ إنّما أمسَكَ على نفسِه، وإن خالَطَها كلبٌ من غيرِها فلا تأكُلْ»[2].

قولُه: (**أن تُعلِّموه**) هو مفعولٌ ثانٍ لقولِه: «ممّا عَرَّفكم»، والضميرُ المنصوبُ في «**تُعلِّموه**» عائدٌ إلى «ما»، والمفعولُ الثاني محذوف، أي: ممّا عَرَّفكمُ اللهُ أن تُعلِّموه الكلبَ، وقولُه: «مِنَ اتّباع» بيانُ «ما».

قولُه: (**على نفسِه**) حالٌ، أي: مُستَعلِياً ومُستَوْلِياً عليها كما تقتضي طبيعتُه وجِبِلَّتُه، لا على

---

(١) في (غ) و(س): «الدينية»، والمثبت من (ط) و(م) و(غ).

(٢) أخرجه البخاري (٥٤٨٧) ومسلم (١٩٢٩) وأبو داود (٢٨٥٠) والترمذي (١٤٧٠) وأحمد (١٨٢٨٤) وابن حبان (٥٨٨٠) عن عدي بن حاتم رضي الله عنه.

وفَـرَّق العلماءُ فاشتَرطوا في سِبَاع البهائم تَرْكَ الأكلِ؛ لأنها تؤدَّب بالضَّرب، ولم يَشترطُوه في سِبَاع الطَّير. ومنهم مَنْ لم يَعتبرْ تَرْكَ الأكلِ أصلًا، ولم يفرِّق بين إمساكِ الكُلِّ والبعضِ. وعن سلمانَ وسعدِ بن أبي وقّاصٍ وأبي هريرةَ رضي الله عنهم: إذا أَكَل الكَلْبُ ثُلُثَيهِ وبقيَ ثُلُـثُه وذَكَرت اسمَ الله عليهِ، فكُلْ.

فإنْ قلتَ: إلامَ يرجعُ الضَّميرُ في قوله: ﴿وَٱذۡكُرُواْ ٱسۡمَ ٱللَّهِ عَلَيۡهِ﴾؟ قلتُ: إمّا أن يرجعَ إلى ﴿مِمَّآ أَمۡسَكۡنَ﴾ على معنى: وسَمُّوا عليه إذا أدركتُم ذَكاتَه، أو إلى ﴿وَمَا عَلَّمۡتُم مِّنَ ٱلۡجَوَارِحِ﴾ أي: سَمُّوا عليه عند إرسالِه.

[﴿ٱلۡيَوۡمَ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَٰتُۖ وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ حِلّٞ لَّكُمۡ وَطَعَامُكُمۡ حِلّٞ لَّهُمۡۖ وَٱلۡمُحۡصَنَٰتُ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ وَٱلۡمُحۡصَنَٰتُ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ مِن قَبۡلِكُمۡ إِذَآ ءَاتَيۡتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ مُحۡصِنِينَ غَيۡرَ مُسَٰفِحِينَ وَلَا مُتَّخِذِيٓ أَخۡدَانٖۗ وَمَن يَكۡفُرۡ بِٱلۡإِيمَٰنِ فَقَدۡ حَبِطَ عَمَلُهُۥ وَهُوَ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ مِنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ﴾ ٥]

﴿وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ﴾ قيل: هو ذبائحُهم. وقيل: جميعُ مَطاعِمِهم، ويستوي في ذلك جميعُ النَّصارى. وعن عليٍّ رضي الله عنه: أنه استَثْنى نَصارى بني تَغْلِبَ وقال: ليسوا على النَّصرانيةِ ولم يأخذوا منها إلا شُرْبَ الخمرِ. وبه أخذَ الشافعيُّ رضي الله عنه. وعنِ ابن عبّاسٍ: أنه سُئل عن ذبائح نصارى العربِ، فقال: لا بأس. وهو قولُ عامّةِ التابعينَ، وبه أخذَ أبو حنيفةَ وأصحابُه.

وحُكم الصابئينَ حُكمُ أهلِ الكتابِ عند أبي حنيفةَ. وقال صاحباهُ: هم صنفانِ: صنفٌ يقرؤون الزَّبورَ ويَعبُدون الملائكةَ، وصنفٌ لا يقرؤون كتابًا ويَعبُدون النُّجومَ..

أنفُسِكم، فعُلِم أنّ العقلَ لا استقلالَ له في أمورِ الدِّين، وأنّ العلومَ الدِّينيةَ المَشُوبةَ بهوى النَّفْس لا اعتدادَ بها.

فهؤلاء ليسوا من أهل الكتاب. وأمّا المَجُوسُ فقد سُنَّ بهم سُنة أهلِ الكتاب في أخْذ الجزيةِ منهم دُون أَكْلِ ذبائحِهم ونكاحِ نسائهم. وقد رويَ عن ابنِ المسيِّبِ أنه قال: إذا كان المسلم مريضًا فأَمرَ المَجُوسيَّ أن يَذكُرَ اسمَ الله ويذبحَ، فلا بأسَ. وقال أبو ثور: وإنْ أَمرَه بذلك في الصِّحة، فلا بأس، وقد أساءَ.

﴿وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَّهُمْ﴾ فلا عليكم أن تَطْعَمُوهم، لأنه لو كان حرامًا عليهم طعامُ المؤمنين لَـمَا ساغ لهم إطعامُهم. ﴿وَٱلْمُحْصَنَٰتُ﴾: الحرائرُ، أو العفائفُ. وتخصيصُهنَّ بَعْثٌ على تَخيُّرِ المؤمنين لِنُطَفِهم. والإماءُ منَ المسلمات يصحُّ نكاحُهنَّ بالاتفاق، وكذلك نكاحُ غيرِ العفائف منهنَّ، وأمّا الإماءُ الكتابيّاتُ؛ فعند أبي حنيفةَ: هُنَّ كالمسلماتِ، وخالفَه الشافعيُّ. **وكان ابنُ عمرَ لا يَرى نكاحَ الكتابيّاتِ** ويحتجُّ بقوله: ﴿وَلَا تَنكِحُوا۟ ٱلْمُشْرِكَٰتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَّ﴾ [البقرة:٢٢١] ويقول: لا أعلمُ شِرْكًا أعظمَ من قولها: إنَّ ربَّها عيسى. وعن عطاءٍ: قد أكثرَ اللهُ المسلماتِ، ....

قولُه: (**وكان ابنُ عُمرَ لا يَرى نِكاحَ الكتابيّات**)، الراغب: وإذا سُئلَ عن ذلك يقرأُ: ﴿وَلَا تَنكِحُوا۟ ٱلْمُشْرِكَٰتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢١][1]، ويقولُ في قولِه: ﴿وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ أي: مِنَ الذين كانوا منهم وأسلَموا، كقولِه تعالى: ﴿مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ أُمَّةٌ قَآئِمَةٌ﴾ [آل عمران: ١١٣]، وغيرُه حَمَلَ قولَه: ﴿وَلَا تَنكِحُوا۟ ٱلْمُشْرِكَٰتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢١] على أهل الأديانِ والمَجُوس[2]، وأكَّدَ ذلك بقولِه تعالى: ﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ [المجادلة: ٢٢]، والنِّكاحُ يقتضي المَودّةَ، كقولِه: ﴿خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا لِّتَسْكُنُوٓا۟ إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً﴾ [الروم: ٢١]، وقال مَن جَوَّزَ التزوُّجَ بِهِنّ: إنّ المَودّةَ المَنْهيَّ عنها هِي المَودةُ الدِّينية، وأمّا المَودّةُ الزّوجيةُ فهِي غيرُ محظورة.

---

(١) أخرجه البخاري (٥٢٨٥).

(٢) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٤: ٢٧٩).

وإنّما رخَّص لهم يومئذٍ. ﴿مُحۡصِنِينَ﴾: أعِفّاء. ﴿وَلَا مُتَّخِذِيٓ أَخۡدَانٖ﴾: صدائق. والخِدْنُ يقعُ على الذَّكر والأُنثى. ﴿وَمَن يَكۡفُرۡ بِٱلۡإِيمَٰنِ﴾: **بشرائع الإسلام وما أحلَّ اللهُ وحرَّم.**

[﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِۚ وَإِن كُنتُمۡ جُنُبٗا فَٱطَّهَّرُواْۚ وَإِن كُنتُم مَّرۡضَىٰٓ أَوۡ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوۡ جَآءَ أَحَدٞ مِّنكُم مِّنَ ٱلۡغَآئِطِ أَوۡ لَٰمَسۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَلَمۡ تَجِدُواْ مَآءٗ فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدٗا طَيِّبٗا فَٱمۡسَحُواْ بِوُجُوهِكُمۡ وَأَيۡدِيكُم مِّنۡهُۚ مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجۡعَلَ عَلَيۡكُم مِّنۡ حَرَجٖ وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمۡ وَلِيُتِمَّ نِعۡمَتَهُۥ عَلَيۡكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَشۡكُرُونَ﴾ ٦]

﴿إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ﴾ كقوله: ﴿فَإِذَا قَرَأۡتَ ٱلۡقُرۡءَانَ فَٱسۡتَعِذۡ بِٱللَّهِ﴾ [النحل: ٩٨] وكقولك: إذا ضربتَ غُلامَك فهوِّن عليه، في أنَّ المرادَ إرادةُ الفِعْلِ.

فإنْ قلتَ: لِمَ جاز أن يُعبَّرَ عن إرادة الفعلِ بالفعل؟ قلتُ: لأنَّ الفعلَ يوجد بقُدرة الفاعلِ عليه وإرادتِه له، وهي قَصْدُه إليه ومَيْلُه وخُلُوصُ داعِيته، فكما عُبِّر عن القُدرة على الفعل بالفعل في قولِهم: **الإنسانُ لا يطيرُ**، والأعمى لا يُبصِرُ؛ أي: لا يَقْدِرانِ على الطَّيران والإبصارِ، ومنه قولُه تعالى: ﴿نُّعِيدُهُۥۚ وَعۡدًا عَلَيۡنَآۚ إِنَّا كُنَّا فَٰعِلِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٤].

قولُه: (﴿وَمَن يَكۡفُرۡ بِٱلۡإِيمَٰنِ﴾: **بشرائع الإسلام وما أحلَّ اللهُ وحرَّم**) يريدُ أنّ قولَه: ﴿وَمَن يَكۡفُرۡ﴾ إلى آخِره كالتذييل والتأكيد لقولِه: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَٰتُ﴾ تعظيماً لشأنِ ما أحلَّه اللهُ وما حرَّمه، وتغليظاً على مَن خالَفَ ذلك(١).

قولُه: (**الإنسانُ لا يطير**) وَضَعَ «يطيرُ»، الذي هو المسبَّبُ عنِ القُدرة، موضِعَ السببِ الذي هو القُدرةُ عليه، وهُو الذي عَناه بقولِه: «فكما عُبِّرَ عن القُدرةِ على الفعل بالفعل».

(١) قوله: «وتغليظاً على من خالف ذلك» سقط من (ط).

يعني: إنّا كنّا قادرين على الإعادة، كذلك عُبِّر عن إرادةِ الفعلِ بالفعل، وذلك أنّ الفعلَ مُسبَّبٌ عن القُدرة والإرادةِ، فأُقيمَ المسبَّبُ مَقامَ السَّببِ للمُلابَسَة بينَهما، ولإيجاز الكلامِ، ونحوُهُ من إقامة المسبَّبِ مَقامَ السَّبب قولُهم: كما تَدِين تُدانُ؛ عُبِّر عن الفعل المبتدأ الذي هو سببُ الجزاءِ بلفظ الجزاءِ الذي هو مسَّببٌ عنه.

وقيل: معنى ﴿قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ﴾: قَصَدتُموها؛ لأنَّ مَنْ توجَّه إلى شيءٍ وقام إليه كان قاصدًا له لا مَحالةَ، فَعُبِّر عن القَصْد له بالقيام إليه.

قولُه: (وقيل: معنى ﴿قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ﴾: قَصَدتُموها) عطفٌ على قولِه: «﴿إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ﴾ كقولِه: ﴿فَإِذَا قَرَأۡتَ ٱلۡقُرۡءَانَ﴾ [النحل: ٩٨]»، وقيل في الفَرْق: إنّ المعنى على الأول: إذا أردتُم القيامَ إلى الصَّلاةِ وقَصَدْتُموها، وعلى هذا: إذا أردتُم الصَّلاةَ وقَصَدْتُموها[١]، وفيه نظرٌ، لأنّ الإرادةَ هِي القصدُ المخصُوصُ لمّا فَسَّرها بقولِه: «وهُو قَصْدُه إليه ومَيْلُه وخُلوصُ داعِيهِ» بل المرادُ منَ القَصْد مُطلقُ المَيْل مِن غيرِ الداعيةِ الخالصةِ التي تَستلزمُ النِّيَّةَ.

وأيضاً يُفْهَمُ مِن إرادةِ القيام إلى الصَّلاة الأخذُ في مُقدِّمتِها وشرائِطِها، ومِن ثَمَّ عَقَّبها بقولِه: ﴿فَٱغۡسِلُواْ﴾ وليس كذلك القصدُ إلى مُطلقِ الصَّلاة والأوّلُ أوجَهُ.

وقال القاضي: وفائدةُ هذه الطريقة التنبيهُ على أنّ مَن أرادَ العبادةَ ينبغي أن يُبادِرَ إليها بحيثُ لا ينفَكُّ الفعلُ عن الإرادة[٢].

الراغبُ: ظاهرُ الآية[٣] يقتضي أن لا يَجِبَ في الوضوءِ النِّيّة، والقولُ بوجوبِها يقتضي زيادةً في النصّ، والزيادةُ في النصِّ تقتضي النَّسْخ، ونَسخُ القرآنِ لا يجوزُ اتّفاقاً بخَبَرِ الواحِدِ وبالقياس، فلا يصحُّ إذاً إثباتُ النِّية، وقال بعضُ الشافعية: بل الآيةُ تقتضي إيجابَ النِّيّةَ، لأنّ معنى قولِه تعالى: ﴿إِذَا قُمۡتُمۡ﴾: إذا أردتُم، ولو لم يكنْ معناه ذلك لم يكنْ لِذكرِه فائدة[٤]،

---

(١) من قوله: «وعلى هذا» إلى هنا أثبتناه من (ط).

(٢) «أنوار التنزيل» (٢: ٢٩٨).

(٣) كذا في الأصول الخطية، وفيه اختصار، ولفظ الراغب: «قال أصحابُ أبي حنيفة: ظاهر الآية».

(٤) انظر: «المجموع شرح المهذب» (١: ٣١٣) و«الحاوي الكبير»(١: ١٣٢).

فإنْ قلتَ: ظاهرُ الآيةِ يُوجب الوضوءَ على كلِّ قائمٍ إلى الصَّلاةِ، مُحدِثٍ وغيرِ مُحدِثٍ، فما وَجهُه؟ قلتُ: يحتمل أن يكونَ الأمرُ للوُجوبِ، فيكون الخطابُ للمُحْدِثينَ خاصّةً، وأن يكونَ للنَّدْب. وعن رسول الله ﷺ والخلفاء بعدَه: أنهم كانوا يتوضَّؤونَ لكلِّ صلاة.

وقال بعضُهم: الآيةُ تقتضي الترتيبَ، لأنّ الفاءَ في قولِه: ﴿فَٱغۡسِلُواْ﴾ تقتضي ترتُّبَ غَسْل الوَجْهِ على القيام، فإذا ثَبَتَ ترتُّبُ غَسْل الوَجْهِ على القيام ثَبَتَ في غيرِه؛ لأنّ أحداً لم يُفصِّلْ، وليس ذلك بشيءٍ، فإنّ الفاءَ وإنِ اقتضى الترتيبَ فإنّ مقتضَى ذلك في الجُملةِ لا في البعض، ولم يقتضِ ترتيبَ الأعضاءِ المأمورِ بغسلِها بعضِها على بعض، والأظهرُ أنّ الترتيبَ اقتضَاهُ قولُ النبيِّ ﷺ: «أبدأُ بما بَدَأَ اللهُ به»(١)، وفِعْلُه الذي فعلَه بياناً للآية، وقد رَتَّبَ ثم قال: «هذا وضوءٌ لا يَقبَلُ اللهُ الصَّلاةَ إلا به»(٢).

ويُمكنُ أن يقالَ: والنَّظمُ أيضاً يقتضي الترتيبَ؛ لأنه لو لم يُرِدْ ذلك لأوجَبَ تقديمَ الـمَمْسوحِ أو تأخيرَه عن المغسُول، ولأنهم يُقدِّمونَ الأهَمَّ فالأهمَّ، فالأحوَطُ مراعاةُ الترتيب.

الانتصاف: قولُه: «لأنّ الفعلَ يوجَدُ بقُدرةِ القادر...» إلى آخِره يستقيمُ من السُّنّيِّ والمُعتزِليِّ، السُّنيُّ يقولُ: الفعلُ يوجَدُ بقُدرةِ العبد مُقارِناً لها، والمُعتزِليُّ يقول: مَخلوقاً بها(٣).

قولُه: (وأن يكونَ للنَّدْب). قال صاحبُ «الفرائد»: لا يجوزُ أن يكونَ للندَبِ، لأنّ الإجماعَ مُنعقدٌ على أنّ الوضُوءَ للصَّلاة فَرْض، لأنّ الأمرَ للوجوبِ إلا لمانع، وقال: أمّا الجوابُ عن السؤالِ الذي أورَدَه في «الكشّاف» فهُو أن يُقال: تقديرُ الآية: وأنتُم محدِثونَ، بوجهَيْن، أحَدُهما: أنه يستحيلُ بدونِ هذا التقدير أن يَتفَصّىٰ المكلَّفُ عن عُهـدةِ التكليف(٤)؛ لأنه إذا

---

(١) أخرجه مسلم (١٢١٨) عن جابر.

(٢) «تفسير الراغب» (٤: ٢٨١- ٢٨٢). والحديث أخرجه ابن ماجه (٤١٩) والدارقطني (٢٦١) والبيهقي في «السنن الكبرى» (١: ٨٠) عن ابن عمر.

(٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٦٠٩).

(٤) قوله: «عن عُهدة التكليف» سقط من (ص).

وعنِ النبيِّ ﷺ: «**مَنْ توضّأَ على طُهْرٍ**، كَتَبَ اللهُ له عشرَ حَسَناتٍ».

وعنه عليه السَّلامُ: أنه كان يتوضّأُ لكلِّ صلاةٍ، **فلمّا كان يومُ الفتحِ مَسَح على خُفَّيهِ** فصلّى الصَّلواتِ الخمسَ بوُضوءٍ واحدٍ، فقال له عمرُ: صَنَعتَ شيئًا لم تكنْ تَصنعُه! فقال: «عَمْدًا فعلتُه يا عمرُ». يعني: بيانًا للجوازِ.

فإنْ قلتَ: هل يجوزُ أن يكونَ الأمرُ شاملًا للمُحْدِثِينَ وغيرِهم، لهؤلاء على وَجْه الإيجابِ، ولهؤلاءِ على وَجْه النَّدْب؟ قلتُ: لا، لأنَّ تناوُلَ الكلمةِ لِـمَعْنَيـينِ مختلفَينِ، من باب **الإلغازِ والتَّعْميةِ**.

أرادَ القيامَ إلى الصلاة وَجَبَ عليه أن يتوَضَّأَ، فإذا توَضَّأَ وأراد القيامَ إلى الصَّلاةِ وجَبَ عليه مرةً أُخرى أن يتوَضَّأ، وهَلُمَّ جَرّاً، وثانيها: أنّ التيمُّمَ بَدَلٌ منَ الوضوء، لقولِه تعالى: ﴿فَلَمۡ تَجِـدُواْ مَآءٗ فَتَيَمَّمُواْ﴾ [المائدة: ٦]، والبَدَلُ لا يمكنُ أن يكونَ مخالفاً للمبدَل منه في السببِ، وإلا لا يكونُ البدَلُ بَدَلاً، فلمّا كان موجبُ التيمُّمِ عندَ عَدَمِ الماءِ حالةَ الحَدَث كان كذلك في الوضوء؛ لأنه إمّا سببٌ أو شَرْط.

قولُه: (**مَن توضَّأَ على طُهرٍ**) الحديث أخرَجه التِّرمذيُّ عن ابنِ عُمرَ[١].

قولُه: (**فلمّا كان يومُ الفتح مَسَحَ على خُفَّيْه**) الحديث رواه بُرَيْدةُ، وأورَدَه مسلمٌ وأبو داوُدَ والتِّرمذي[٢]، وليس فيه أنه كان يتوضَّأُ لكلِّ صَلاة.

قولُه: (**الإلغاز والتَّعمِية**) لم يُرِدْ به الإلغازَ المتعارَفَ، وهُو أنْ يُطلِقَ لفْظةً لها معنَـيَانِ: قريبٌ وبعيد، ويُرادَ بها البعيدُ غيرَ مصحُوبةٍ بالقَرينة، بل مُرادُه أنّ اللفظَ عندَ إرادةِ الحقيقة لا

---

(١) أخرجه الترمذي (٥٩) عن ابن عمر وضعَّف إسناده، وأخرجه أيضاً أبو داود (٦٢) وابن ماجه (٥١٢) والبيهقي في السنن الكبرى (١: ١٦٢).

(٢) أخرجه مسلم (٢٧٧) وأبو داود (١٧٢) والترمذي (٦١) عن بريدة.

وقيل: كان الوُضوءُ لكلِّ صلاةٍ واجبًا أوّلَ ما فُرض ثم نُسخ.

و﴿إِلَىٰ﴾ تُفيد معنى الغايةِ مطلقًا، فأمّا دُخولُها في الحُكم وخُروجُها، فأمرٌ يدور مع الدَّليلِ، فما فيه دليلٌ على الخروجِ قولُه: ﴿فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ ....

يحتاجُ إلى القَرينة، وعندَ إرادةِ المجازَ يفتقرُ إليها، فلا يُعلَمُ المقصُودُ قَطْعاً، ومَن قال بالقَدْرِ المشترَك، وهُو رُجْحانُ الفعل على التَّرك، لا يَلزَمُه الإلغازُ.

الانتصاف: قد أجازَ ذلك الشافعيُّ رضيَ اللهُ عنه وغيرُه، ثم ما ذَكَره الزمخشَريُّ مبنيٌّ على أنّ الأمرَ مشترَكٌ بينَ الوجوبِ والنَّدْب، أمّا إذا قُلنا: إنه بمجرَّدِ الطلب، وهُو القَدْرُ المشترَك، صَحَّ تناوُلُهمـا، فللمُحْدَثينَ وجوباً، وللمتطهِّرينَ نَدْباً[1].

قولُه: (**وقيل: كان الوضوءُ**) عطفٌ على قولِه: «يَحتمِلُ أن يكونَ».

قولُه: (**كان الوضوءُ لكلِّ صَلاةٍ واجباً أوّلَ ما فُرِضَ ثُم نُسخ**)، قال القاضي[2]: وهُو ضعيف، لقولِه ﷺ: «المائدةُ مِن آخِرِ القرآنِ نزولاً، فأحِلُّوا حَلالَها وحَرِّموا حَرامَها»[3]، ورَوَينا في «مسندِ أحمدَ بن حَنْبل»، عن جُبَيرِ بن نُفَير، قال: دَخلتُ على عائشةَ رضيَ اللهُ عنها، فقالت: هل تقرأُ سُورةَ المائدة؟ قلتُ: نعم، قالت: فإنها آخرُ سُورةٍ نزَلَت، فما وجَدتُم فيها من حَلال فاستَحِلُّوه، وما وجَدتُم من حرامٍ فحَرِّموه[4]. وعن التِّرمذيِّ، عن عبدِ الله بن عَمْرو، قال: آخِرُ سُورة أُنزِلت سُورةُ المائدة[5].

قولُه: ﴿**إِلَىٰ**﴾ **تُفيدُ معنى الغايةِ مطلقًا**)، قال صاحبُ «الفرائد»: ذَكَرَ صاحبُ «الكشّاف»

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٦٠٩).

(٢) في «أنوار التنزيل» (٢: ٢٩٨).

(٣) ذكره في «الدر المنثور» (٥: ١٥٨): أخرجه أبو عبيد عن ضمرة بن حبيب وعطية بن قيس.

(٤) أخرجه أحمد (٢٥٥٨٨) عن جبير بن نفير، وأخرجه أيضاً النسائي في «السنن الكبرى» (١١٠٧٣) والحاكم في «المستدرك» (٣٢١٠) والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧: ١٧٢).

(٥) أخرجه الترمذي (٣٠٦٣) عن عبد الله بن عمرو.

لأنَّ الإعسارَ عِلَّةُ الإنظارِ، وبوُجود المَيْسَرَةِ تزولُ العلَّةُ، ولو دَخلتِ المَيْسَرةُ فيه لَكان مُنظرًا في كلتا الحالتينِ مُعسِرًا ومُوسِرًا. وكذلك ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ [البقرة: ١٨٧] لو دَخَل اللَّيل لَوجَبَ الوِصالُ. وممّا فيه دليلٌ على الدُّخولِ قولُك: حفظتُ القرآنَ من أوَّله إلى آخِره؛ لأنّ الكلامَ مَسُوقٌ لحفظِ القرآنِ كلِّه. ومنه قولُه تعالى: ﴿مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا﴾ [الإسراء: ١] لوُقوع العِلْمِ بأنه لا يُسرىٰ به إلى بيت المقدس من غير أن يَدخُلَه.

وقوله: ﴿إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ و﴿إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ لا دليلَ فيه على أحدِ الأمرَينِ، **فأخذ كافَّةُ العلماءِ بالاحتياط، فحَكموا بدُخولها في الغَسْل. وأخذ زُفَرُ وداودُ بالمُتيقَّن فلمْ يُدْخِلاها.** وعنِ النبيِّ ﷺ: أنه كان يُدير الماءَ على مِرْفَقَيه.

في «المفصَّل»، أنّ «إلى» لا يَدخُلُ ما بعدَها فيما قبلَها، بخلافِ «حتّى»، وذكَرَ هاهنا أنّ «إلى» لِـمُطلَقِ الغاية. وقلتُ: الذي ذَكَره في «المفصَّل»: و«حتّى» في معناها، إلا أنها تُفارِقُها في أنَّ مجرورَها يجبُ أن يكونَ آخِرَ جُزءٍ منَ الشيء أو ما يُلاقي آخِرَ جُزءٍ منه. وقال أيضاً: إنّ مِن حقِّ «حتّى» أن يَدخُلَ ما بعدَها فيما قبلَها[١]، وهذا لا يَدُلُّ على أنّ حُكمَ «إلى» ما ذكَرَه، بل حُكمُها أعمُّ كما ذكَرَه في «الكتاب». وفي «الإقليد»: و«إلى» مطلقةٌ تُستعمَلُ في كلِّ غاية. نعَمْ، هُو ممّا خالَفَ فيه النَّحْويّونَ على ما ذَكَرَه ابنُ الحاجب: وقد جاءت «إلى» وما بعدَها داخِلٌ في الحُكم فيما قبلَها، وجاءت ما بعدَها غيرُ داخِلٍ، فمنهم مَن حَكَم بالاشتراك، ومنهم مَن حَكَم بظهورِ الدُّخول، ومنهم مَن حَكَم بظهورِ انتفاءِ الدُّخول، وعليه النَّحْويُّون، ووجوبُ دخولِ المَرافِقِ في وجوبِ الغَسْلِ ليس مِن ظاهرِ الآية، وإنّما حَمْلُ ذلك مَن السُّنة[٢].

قولُه: (**فأخَذَ كافّةُ العلماءِ بالاحتياط، فحَكَموا بدخولِها في الغَسْل، وأخَذَ زُفَرُ وداوُدُ**

---

(١) «المفصل في علم العربية» ص٢٨٣.

(٢) انظر: «الإيضاح في شرح المفصل» (٢: ١٤٤).

﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾: المرادُ إلصاقُ المسحِ بالرأس، وماسِحُ بعضِه ومُستوعِبُه بالمسح كلاهما مُلْصِقٌ للمَسْح برأسه، وقد أخذ مالكٌ بالاحتياط، فأوجَبَ الاستيعابَ أو أكثَرَه، على اختلاف الرِّواية. وأَخذَ الشافعيُّ باليقين، فأوجَبَ أقلَّ ما يقعُ عليه اسمُ المسحِ. وأخَذَ أبو حنيفةَ ببيان رسولِ الله ﷺ، وهو ما رُويَ أنه مَسَح على ناصِيَتِه. وقَدَّرَ الناصيةَ برُبع الرأسِ.

قرأ جماعة: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ بالنَّصب، فدلَّ على أنّ الأرجُلَ مغسولةٌ.

فإنْ قلتَ: فما تصنعُ بقراءة الجرِّ ودخولِـها في حُكم المَسْح؟ قلتُ: الأرجُلُ من بينِ الأعضاءِ الثلاثةِ المَغْسُولةِ تُغْسَل بصَبِّ الماءِ عليها، ....

بالمُتيقَّن). وفي «الهداية»: المِرفَقانِ والكعبانِ يَدخُلانِ في الغَسْل عندَنا، خلافاً لزُفَر، وهُو يقول: إنّ الغايةَ لا تَدخُلُ تحتَ المُغَيَّا، كاللّيل في الصَّوم. ولنا: أنّ هذه الغايةَ لإسقاطِ ما وراءها، إذ لولاها لاستَوعَبَتِ الوظيفةُ الكُلّ، وفي بابِ الصَّوم لِـمَـدِّ الحُكم إليها، إذ اسمُ الصَّوم على الإمساك ساعةً[١]. وعَنى بالمتيقَّن: ما يقابِلُ الاحتياط، وهُو ما يُفيدُه الخطابُ بمنطوقِه ولا زيادةَ عليه.

قولُه: (والمرادُ[٢] إلصاقُ المَسْح بالرأس). قال القاضي: والباءُ تَدُلُّ على تضمينِ الفعل معنى الإلصاق، فكأنه قيل: وألصِقُوا المَسْحَ برؤوسِكم، وذلك لا يقتضي الاستيعابَ، بخلافِ ما لو قيل: وامسَحُوا رؤوسَكم، فإنه كقولِه: واغسِلوا وجوهَكم[٣].

قولُه: (قرأَ جماعةٌ: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ بالنَّصب): نافعٌ وابنُ عامر والكسائيُّ وحَفْصٌ، والباقونَ: بالجَرّ[٤].

---

(١) «الهداية شرح بداية المبتدي» للمرغيناني (١: ١٢).

(٢) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «المراد» دون واو.

(٣) «أنوار التنزيل» (٢: ٣٠٠).

(٤) «التيسير في القراءات السبع» ص٧٤، و«النشر في القراءات العشر» (٢: ٢٨٧).

فكانت مَظِنّـةً للإسرافِ المَذْمومِ المَنْهيِّ عنه، فعُطفت على الثالث المَمْسوحِ لا لِتُمسحَ، ولكن ليُنَبَّهَ على وُجوب الاقتصادِ في صَبِّ الماءِ عليها. ....

قولُه: (**فعُطِفت على الرابع**)، وفي نُسخة: «على الثالث»، وقيل: هذا أشبَهُ بإيرادِ القرآن، ولكنْ لَمّا كانتِ الأعضاءُ الثلاثةُ المغسُولةُ عبارةً عن الوَجْهِ واليدَيْن والرِّجْلينِ فالرابعُ هذا. وقلتُ: الرابعُ أحسَنُ لإيرادِ الكتاب، لأنه جعَلَ المغسُولَ ثلاثةً، فالرابعُ هو المسوحُ ونحوُه سبَقَ في تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ [البقرة: ١٧][١]، قال: «قد رَجَعَ الضميرُ في هذا الوَجْهِ إلى المنافقين، فما مَرجِعُهُ في الثاني؟» إلى الأول.

ومَيْلُ المصنِّفِ في عبارتِه إلى أنّ الجرَّ على الجِوار، قال ابنُ الحاجِب: والخَفْضُ على الجِوار ليس بجيِّد؛ إذ لم يأتِ في الكلام الفصيح، وإنّما هُو شاذٌّ في كلام مَن لا يؤبَهُ له منَ العرب[٢]. قال القاضي: والخَفضُ على الجِوار كثيرٌ في القرآنِ والشِّعر، كقولِه تعالى: ﴿عَذَابَ يَوْمٍ مُّحِيطٍ﴾ [هود: ٨٤]، ﴿وَحُورٌ عِينٌ﴾ [الواقعة: ٢٢] بالجرِّ في قراءةِ حمزةَ والكِسائي[٣]، وقولِه: «جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ» وللنُّحاة بابٌ في ذلك، وفائدتُه: التنبيهُ على أنه ينبغي أن يَقتصِدَ في صبِّ الماءِ عليها ويَغسِلَ غَسْلاً يقرُبُ منَ المَسْح[٤].

وقال أبو البقاء: (وَحُورٍ عِينٍ) على قراءةِ مَن جَرَّ، معطوفٌ على قولِه: ﴿بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ﴾ [الواقعة: ١٨]، والمعنى مُختلِف، إذ ليس المعنى يَطُوفُ عليهم وِلْدانٌ مُخَلَّدونَ بحُورٍ عِين، والجِوارُ مشهورٌ عندَهم في الإعرابِ، والصِّفاتِ، وقَلْبِ الحروف، والتأنيثِ، فمنَ الإعراب: ما ذكَروا منَ الصِّفات، قولُه: ﴿فِى يَوْمٍ عَاصِفٍ﴾ [إبراهيم: ١٨]، وإنّمـا العاصِفُ الـرِّيح، ومِن قَلْبِ

---

(١) «الكشاف» (٢: ٢٣٤).

(٢) «أمالي ابن الحاجب» (١: ٢٨٠).

(٣) «التيسير في القراءات السبع» ص١٣٢ و«النشر في القراءات العشر» (٢: ٤٢٣).

(٤) «أنوار التنزيل» (٢: ٣٠٠) وانظر: «كتاب سيبويه» (١: ٦٧) و«الإنصاف في مسائل الخلاف» للأنباري (١: ٩٢)، (٢: ٦٠٧- ٦١٥).

وقيل: ﴿إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾، فجيءَ بالغاية إماطةً لِظَنِّ ظانٍّ يَحسَبُها ممسوحةً، لأنَّ المسحَ لم تُضرب له غايةٌ في الشَّريعةِ.

الحروفِ: إنه لَيأتينا بالغَدَايا والعَشَايا، ومنَ التأنيث: ذهبتْ بعضُ أصابعِه، ومنهُ قولُهم: قامت هندٌ؛ فلم يُجيزوا حَذْفَ التاءِ إذا لم يُفصَلْ بينَهما فإن فَصَلوا أجازوا، ولا فَرْقَ بينَهما إلا المجاورةُ وعدَمُ المجاورة[١].

قولُه: (وقيل: ﴿إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾) عطفٌ على قولِه: «فعُطِفت»، ويُمكنُ أن يُجعَلَ هذا جَواباً عن قولِ ابنِ الحاجب[٢]، وذلك أنَّ العطفَ على الجِوار إنَّما يكونُ محذوراً إذا وقَعَ الإلباسُ، وأمَّا إذا انتهَضَتِ القَرينةُ على تَوخِّي المراد وارتفَعَ بها اللَّبْس فلا بأسَ، كما أنه تعالى لمَّا عَطَفَ الأرجُلَ على الرؤوس وأوهَمَ اشتراكاً في المَسْح استدرَكَ ذلك بضَرْبِ الغاية في الأرجُل ليُؤذِنَ أنَّ حُكمَها حُكمُ المغسولة معَ رعايةِ الاقتصاد في صبِّ الماء.

وحَمَلَ الزجَّاجُ الجرَّ على غيرِ الجِوار وقال: ويَجوزُ «أرجُلِكم» بالخَفْض على معنى: فاغسِلوا، لأنّ قولَه: ﴿إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾ قد دَلَّ عليه، لأنّ التحديدَ يفيدُ الغَسْلَ كما في قولِه: ﴿إِلَى ٱلْمَرَافِقِ﴾، ولو أُريدَ المسحُ لم يَحتَجْ إلى التحديد، كما قال في الرؤوس: ﴿وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ﴾ من غير تحديدٍ وتنسيقِ الغَسْل على المَسْح، كما قال الشاعر:

يا ليت بَعْلَكِ قد غَدا متقلِّداً سيفاً ورُمْحا[٣]

أي: حاملاً رُمْحاً[٤]، واختار صاحبُ «الانتصاف»[٥] هذا الوَجْهَ، وكذا ابنُ الحاجبِ في «الأمالي» ورَدَّ الأوَّلَ، وقال: هذا الأسلوبُ، أي: عطفُ «أَرْجُلَكُمْ» على «رُؤوسِكُمْ» معَ

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٤٢٢).

(٢) «أمالي ابن الحاجب» (١: ٢٨٠).

(٣) البيت لعبد الله بن الزِّبعرى، انظر: «شعر ابن الزِّبعرى» ص٣٢.

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ١٥٣).

(٥) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٦١٠).

وعن عليٍّ رضي الله عنه أنه أشرَفَ على فِتْيةٍ من قريشٍ، فرأى في وُضوئِهم تَجوُّزًا، فقال: وَيلٌ للأعقاب منَ النارِ، فلمّا سَمعوا جَعلوا يَغسِلُونها غَسْلًا، ويَدْلُكونَها دَلْكًا. وعنِ ابن عمرَ: كنّا مع رسولِ الله ﷺ فتوضّأَ قومٌ وأعقابُهم بيضٌ تَلُوح، فقال: .....

إرادةِ كونِه مغسُولاً، من باب الاستغناءِ بأحدِ الفعلَيْن عن الآخَر، والعربُ إذا اجتَمَعَ فعلانِ متقاربانِ في المعنى ولكلِّ واحدٍ متعلَّق جَوَّزَتْ ذكْرَ أحدِ الفعلَيْن وعطَفَت متعلَّقَ المحذوف على المذكور حسَبَ ما يقتضيه لفظُه، حتّى كأنه شريكُه في أصل الفعل، كقولِه: عَلَفتُها تِبناً وماءً بارداً[1]. وقلت: هذا الوجهُ والعطفُ على الجِوار متَقاربانِ في المعنى، لأنّ صاحبَ المعاني إذا سئل عن فائدة إضمارِ قولِه: حاملاً والاكتفاءِ بقولِه: متقلِّداً دونَ العكس لا بدَّ أن يزيدَ على فائدةِ الإيجاز بأنْ يقول: إنّ الرمحَ صار في عدَم الكُلفة في حَمْلِه بمنزلةِ السَّيف، لا سيّما إذا وَرَدَ مثلُ هذا التركيب في كلام الحكيم سبحانَه وتعالى، وهنا سِرٌّ أدقُّ منهُ، وذلك أنه تعالى لـمّا بيَّنَ حَدَّ الأيدي راعَى المطابقةَ بينَ الأيدي والمرافق بالجَمْعِ، وحينَ بيّنَ حَدَّ الأرجُل وضَعَ التثنيةَ موضِعَ الجَمْع، وأنتَ قد عَرَفْتَ أنّ البُلغاءَ إنّما يَعدِلونَ عن مقتضَى الظاهِر إلى خلافِه لنُكتة، والنُّكتةُ هاهنا: أنه تعالى لـمّا قَرَنَ الأرجُلَ معَ الرأس الممسوح واهتَمَّ بشأنِه، أخرَجَه بهذا المُخْرَج لئلا يتَوهَّمَ متوهِّمٌ أنّ حُكمَه حُكمُ الممسوح بخلافِ المِرفَقَيْن، كأنه قيل: يا أُمةَ محمد، اغسِلوا أيدِيَكم إلى المَرافق، ويَعمَدُ كلُّ واحدٍ منكم إلى غَسْل ما يشمَلُ الكعبَيْن من الرِّجل الواحدة.

قولُه: (**تَـجَوُّزاً**)، **النِّهاية**: «تَـجَوَّزُوا في الصَّلاة»[2]: خفِّفوها وأسرِعوا بها، والمرادُ بها هنا: التخفيفُ في الوضوء.

---

(١) «أمالي ابن الحاجب» (١: ٢٨٠).

(٢) أخرجه أحمد (١٠١٠١) والبزار (٥٠٢٤) والطبراني في «المعجم الكبير» (٩١٧٩) عن أبي هريرة بلفظ: «تجوّزوا في الصلاة فإن منكم الضعيف والكبير وذا الحاجة».

«**ويلٌ للأعقاب منَ النارِ**»، وفي روايةِ جابرٍ: «ويلٌ للعَراقيبِ». وعن عمرَ: أنه رأى رجلًا يتوضّأُ، فتَرك باطِنَ قَدَميهِ، فأمَرَه أن يُعيدَ الوُضوءَ، وذلك للتَّغليظ عليه. وعن عائشةَ رضي الله عنها: لَأَنْ تَقطّعا أَحبُّ إليَّ من أن أمسَحَ على القَدمينِ بغير خُفَّينِ. وعن عطاءٍ: والله ما علمتُ أنّ أحدًا من أصحاب رسولِ الله ﷺ مَسَح على القَدَمينِ. وقد ذهبَ بعضُ الناسِ إلى ظاهر العطفِ فأَوجَبَ المسحَ. وعن الحسنِ: أنه جمعَ بينَ الأمرَينِ. وروي عن الشعبيِّ: نزل القرآنُ بالمَسحِ والغَسْل سنةً. وقرأَ الحسنُ (وأَرجلُكم) بالرَّفع، بمعنى: **وأَرجلُكم مغسولةٌ أو ممسوحةٌ** إلى الكَعْبينِ. وقرئ (فأَطْهِروا) أي: فطَهِّروا أبدانَكُم، وكذلك (لِيُطْهِرَكُم)، وفي قراءة عبد الله (فأُمُّوا صَعيدًا).

قولُه: (**ويلٌ للأعقابِ منَ النار**) الحديثُ من روايةِ البخاريِّ ومسلم والتِّرمذيِّ والنَّسائيِّ، عن أبي هريرة، أنّ النبيَّ ﷺ رأى رجُلًا لم يَغسِلْ عَقِبَيْه، قال: «ويلٌ للأعقابِ منَ النار»[1]، وفي رواية: «ويلٌ للعَراقيب منَ النار»[2].

قولُه: (**بمعنى: وأرجُلُكم مغسولةٌ أو ممسوحة**) يعني دَلَّ على الإضمارِ قولُه تعالى: ﴿فَٱغۡسِلُواْ﴾ أو ﴿وَٱمۡسَحُواْ﴾ فلا شكَّ أن تغييرَ الجُملة منَ الفِعلية إلى الاسميّة وحَذْفَ خبَرِها يدُلُّ على إرادةِ ثبوتِها وظهورِها، وأنّ مضمونَها مسلَّمُ الحُكم ثابتٌ لا يَلتبِسُ، وإنّما يكونُ كذلك إذا جُعِلَتِ القرينةُ ما عُلِم من منطوقِ القراءَتَيْن ومفهومِها وشُوهِدَ وتُعورِفَ من فعل الرسُولِ ﷺ وأصحابه وسُمِعَ منه[3] واشتُهِرَ فيما بينَهم، كما سَبَقَ عن عطاء: والله ما عَلِمتُ أنّ أحداً مِن أصحابِ رسُولِ الله ﷺ مَسَحَ على القَدَمَيْنِ، كلُّ هذا دافعٌ لتفسيرِ هذه القراءة

---

(١) أخرجه البخاري (١٦٥) ومسلم (٢٤٢) والترمذي (٤١) والنسائي (١١١) عن أبي هريرة.

(٢) أخرجه مسلم (٢٤٢) وأحمد (١٠٠٩٤) عن أبي هريرة، ومن طريق عائشة: أخرجه ابن ماجه (٤٥٢) وأحمد (٢٤١٦٩) وابن حبان (١٠٥٩).

(٣) قوله: «وسمع منه» سقط من (غ).

﴿مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجۡعَلَ عَلَيۡكُم مِّنۡ حَرَجٖ﴾ في باب الطَّهارة حتى لا يُرخِّص لكم في التَّيمُّم ﴿وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمۡ﴾ بالتُّراب إذا أعْوَزَكم التَّطهُّرُ بالماء.

﴿وَلِيُتِمَّ نِعۡمَتَهُۥ عَلَيۡكُمۡ﴾: ولِيُتِمَّ برُخَصِهِ إنعامَه عليكم بعَزائمه ﴿لَعَلَّكُمۡ تَشۡكُرُونَ﴾ نعمتَه فيُثيبكم.

[﴿وَٱذۡكُرُواْ نِعۡمَةَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ وَمِيثَٰقَهُ ٱلَّذِي وَاثَقَكُم بِهِۦٓ إِذۡ قُلۡتُمۡ سَمِعۡنَا وَأَطَعۡنَاۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾ ٧]

﴿وَٱذۡكُرُواْ نِعۡمَةَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ﴾ وهي نعمةُ الإسلامِ ﴿وَمِيثَٰقَهُ ٱلَّذِي وَاثَقَكُم بِهِۦٓ﴾ أي: عاقَدَكم به عقدًا وَثيقًا، هو الميثاقُ الذي أخذَه على المسلمين حين بايَعَهم رسولُ الله ﷺ **على السَّمع والطاعةِ** في حال اليُسْر والعُسْرِ، والمَنْشَطِ والمَكْرَه، فقَبِلوا وقالوا: سَمِعنا وأَطعنا. وقيل: هو الميثاقُ ليلةَ العقبةِ، وفي بيعة الرِّضوانِ.

بقولِه: «وأرجُلُكم مغسولةٌ أو ممسوحة» على الترديدِ؛ لا سيّما العدولُ عن الإنشائية إلى الإخبارية كأنهم: سارَعوا فيه وهُو يُخبِرُ عنهُ كما مَرَّ مِراراً.

قولُه: (**أعوَزَكم**) يقال: أعوَزَني المطلوبُ: أعجزَني واشتَدَّ عليَّ، **النِّهاية**: العَوَزُ، بالفتح: العُدْمُ، وهُو سُوءُ الحال.

قولُه: (**ولِيُتِمَّ برُخَصِهِ إنعامَه عليكم بعزائمِه**) المعنى: جعَلَ اللهُ نعمةَ الرُّخصة تتميماً لنعمةِ العزائم، ثم تمَّم بهما نعمةَ الإسلام، ويَخلُصُ إلى قولِه: ﴿وَٱذۡكُرُواْ نِعۡمَةَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ﴾. **النِّهاية**: عَوازمُ الأمور: فرائضُها التي عزَمَ اللهُ عليكم، والعزائمُ: الـجَدُّ والصبر.

قولُه: (**على السَّمع والطاعة**) عن البخاريِّ ومسلم وغيرِهما، عن عُبادَةَ بن الصّامت، قال: بايَعتُ رسُولَ الله ﷺ على السَّمع والطاعة في العُسْرِ واليُسْر، والمَنْشَطِ والـمَكْرَه[1].

---

(١) أخرجه البخاري (٧٠٥٦) ومسلم (١٧٠٩)، عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه.

[﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلۡقِسۡطِۖ وَلَا يَجۡرِمَنَّكُمۡ شَنَـَٔانُ قَوۡمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعۡدِلُواْۚ ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرُۢ بِمَا تَعۡمَلُونَ * وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُم مَّغۡفِرَةٞ وَأَجۡرٌ عَظِيمٞ * وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَآ أُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَحِيمِ﴾ ٨-١٠]

عدى ﴿يَجۡرِمَنَّكُمۡ﴾ بحرف الاستعلاءِ مضمَّنًا معنى فِعْلٍ يتعدّى به، ......

النِّهاية: المَنشَطُ: مَفعَل منَ النَّشاط، وهُو الأمرُ الذي تَنشَطُ له وتُؤثِرُ فعلَه، وهُو مَصْدر بمعنى النَّشاط، ورَوى الإمامُ أحمدُ بنُ حَنْبل رضي الله عنه في «مُسندِه»، عن عُبادةَ بن الصّامت: بايَعْنا رسُولَ الله ﷺ إذْ بايَعْناه على السَّمع والطاعة في النشاطِ والكسَل، وعلى النَّـفَقة في العُسْر واليُسْر، وعلى الأمرِ بالمعروف والنَّهي عن المُنكر، وفيه: وعلى أن نَنصُرَ رسُولَ الله ﷺ إذا قَدِمَ علينا يثرِبَ فنَمنعَه مما نَمنَعُ منهُ أنفُسَنا وأزواجَنا وأبناءنا ولنا الجنة[1]، قال ابنُ الجَوْزي: كانت هذه المبايَعةُ في العَقَبةِ الثانية في سنة ثلاثَ عشْرةَ منَ النُّبوة، وأما العَقَبةُ الأُولى ففي سنة إحدى عشْرةَ[2]، قال عُبادةُ بنُ الصامت: فبايعناهُ بيعةَ النِّساء: أنْ لا نُشرِكَ بالله شيئاً، ولا نَسرِقَ، ولا نزنيَ، ولا نقتُـلَ أولادَنا، ولا نأتيَ ببُهتانٍ نَـفتريه بينَ أيدينا وأرجُلِـنا، ولا نَعصيَه في معروف[3]، وأمّا بيعةُ الرِّضوان: فقد رَوينا عن مسلم والتِّرمذيِّ والدارِميِّ والنَّسائيّ، عن جابرٍ، في قولِه تعالى: ﴿لَّقَدۡ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ إِذۡ يُبَايِعُونَكَ تَحۡتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨] قال: بايَعناهُ على أن لا نَفِرَّ ولم نُبايِعْه على الموت[4]، ولمسلم: سُئل جابرٌ: كم كانوا يومَ الـحُديبيَة؟ قال: كنا أربعَ عشْرةَ مئة، فبايَعناه وعُمرُ آخِذٌ بيدِه تحتَ الشجرة[5].

---

(١) أخرجه أحمد (٢٢٨٢١) عن عبادة بن الصامت.

(٢) انظر: «الوفا بأحوال المصطفى» (١: ٢١٦-٢٢٤).

(٣) أخرجه البخاري (٣٨٩٣) ومسلم (١٧٠٩) عن عبادة بن الصامت.

(٤) أخرجه مسلم (١٥٩١) والترمذي (١٥٩٤) والدارمي (٢٤٥٤) والنسائي (٤١٥٨) عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

(٥) أخرجه مسلم (١٨٥٦) عن جابر رضي الله عنه.

كأنه قيل: ولا يَحْمِلَنَّكُم. ويجوز أن يكون قولُه: ﴿أَن تَعْتَدُواْ﴾ بمعنى: على أن تَعْتدوا فحُذف مع «أنْ»، ونحوُه قولُه ﷺ: «مَنْ أُتْبِعَ على مليءٍ فلْيَتْبَعْ»؛ لأنه بمعنى: أُحِيلَ.

وقرئ: (شَنْآنُ) بالسُّكون، ونظيرُه في المصادر (لَيّان)، والمعنى: لا يَحمِلَنَّكم بُغضُكُم للمشركين على أن تتركوا العَدْلَ، ....

قولُه: (ويجوزُ أن يكونَ قولُه: ﴿أَن تَعْتَدُواْ﴾ بمعنى: على أنْ تعتَدوا) يريدُ أنّ قولَه: ﴿لَا يَجْرِمَنَّكُمْ﴾ لـمّا عُدِّي هاهنا بـ«علىٰ» على تضمينِ «لا يَحمِلَنَّكم» يَجوزُ أن يُعَدَّى أيضاً في أولِ السُّورةِ عندَ قولِه: ﴿لَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ أَن تَعْتَدُواْ﴾ [المائدة: ٢] بالتضمينِ وتقدير «على» لاستوائهما في تأديةِ المعنى، وكان مفعولاً ثانياً فيما سَبَق.

قولُه: (من أُتْبِعَ على مَليءٍ فلْيَتبَعْ)(١) أي: عَدَّى «أُتبعَ» بـ«علىٰ» لـمّا تضمَّنَ معنى «أُحيلَ»، وإلا فالقياسُ «أُتبعَ مَلِيّاً» كقولِه تعالى: ﴿فَأَتْبَعُوهُم مُّشْرِقِينَ﴾ [الشعراء: ٦٠].

النِّهاية: في حديثِ الحَوالة: «إذا أُتبعَ أحدُكم على مَليءٍ فلْيَتْبَع»، أي: إذا أُحيلَ على قادر فلْيَحتَلْ، قال الخَطّابي: أصحابُ الحديث يَروونَه «اتُّبِعَ» بتشديد التاء، وصَوابهُ بسكونِ التاء بوَزْنِ: «أُكْرِم»، وليس هذا أمراً على الوجوب، وإنّما هو على الرِّفقِ والأدب(٢).

قولُه: (ونَظيرُه في المصادر: لَيّان): واللَّيّانُ بالفتح: المصدرُ منَ اللِّين، نقول: هُو في لَيّانٍ منَ العيش، أي: في نعيم(٣). الجوهري: وَلَواهُ بدَيْـنِه ليّاً ولَـيّاناً، أي: مَطَلَه.

قولُه: (لا يَحمِلَنَّكم بُغضُكم للمشركين) وذلك أنّ اللهَ تعالى لـمّا فتحَ مكةَ أمَرَ المسلمينَ بأنْ لا يكافئوا كُفّارَ مكّةَ بما سَلَفَ منهم، وأن يَعدِلوا في القولِ والفعل والحُكم.

---

(١) أخرجه البخاري (٢٢٨٧) ومسلم (١٥٦٤)، عن أبي هريرة.

(٢) «معالم السنن» (٣: ٦٥).

(٣) من قوله: «واللَّيان بالفتح» إلى هنا سقط من (ط).

فتَعتدُوا عليهم بأن تَنتصِرُوا منهم وتَتشفَّوا بما في قلوبكم من الضَّغائنِ بارتكاب ما لا يَحِلُّ لكم من مثلِه، أو قَذْفٍ، أو قَتْلِ أولادٍ أو نساءٍ، أو نَقْض عهدٍ، أو ما أشبَه ذلك. ﴿ٱعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾: نَهاهُم أولًا أن تَحْمِلَهم البَغْضاءُ على تَرْكِ العَدلِ، ثم استأنَفَ فصرَّح لهم بالأمر بالعَدْل؛ تأكيدًا وتشديدًا، ثم استأنَفَ فذَكر لهم وجهَ الأمرِ بالعَدل، وهو قوله: ﴿هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ أي: العدلُ أقربُ إلى التَّقوى، وأدخَلُ في مناسَبتِها، أو: أقربُ إلى التَّقوى لِكَونه لطفًا فيها. وفيه تنبيهٌ عظيمٌ على أنّ وُجوبَ العَدلِ مع الكفّارِ الذين هم أعداءُ الله إذا كان بهذه الصِّفة من القوَّة، فما الظَّنُّ بوُجوبه مع المؤمنينَ الذين هم أولياؤه وأحبّاؤه؟ ﴿لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾: بيانٌ للوعد بعدَ تمام الكلام قبلَه، كأنه قال: قَدَّمَ لهم وَعْدًا، فقيل: أيُّ شيءٍ وَعْدُه لهم؟ فقيل: ﴿لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾.

قولُه: (أو: أقربُ إلى التقوى) أي: أنتُم متّقُونَ والعدلُ أنسَبُ إليكم مِن غيرِكم، أو: أنتُم طالبونَ للتّقوى فاعدِلوا فإنه سببٌ فيها ووسيلةٌ إليها، وهُو المرادُ من قولِه: «لكونِه لُطفاً فيها».

الراغب: إن قيل: كيف قال: ﴿أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ و«أفعَلُ» إنّما تقالُ في شيئينِ اشتَرَكا في أمرٍ واحد لأحدِهما مَزِيّة؟ وقد عَلِمنا أنْ لا شيءَ منَ التقوى ومِن فعل الخيرِ إلا وهُو من جُملة العَدالة، فما معنى قولِه: ﴿هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾؟ قيل: إنّ «أفعَلَ» ـ وإن كان كما ذَكَرْتَ ـ وقد تُستعمَلُ على تقديرِ بناءِ الكلام على اعتقادِ المخاطَب في الشيءِ في نفسِه قَطْعاً لكلامِه وإظهاراً لتبكيتِه، فيقالُ لمنِ اعتَقَدَ مثلاً في زيدٍ فضلاً، وإن لم يكنْ فيه فضلٌ، ولكنْ لا يُمكنُه أن يُنكِرَ أنّ عَمْراً أفضلُ منه، فقال: اخدُمْ عَمْراً هُو أفضلُ مِن زيد، وعلى ذلك قولُه تعالى: ﴿ءَآللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [النمل: ٥٩] وقد عُلِمَ أنْ لا خيرَ فيما يشركون[١].

قولُه: (كأنه قال: قَدَّمَ لهم وَعْداً) يعني: لـمّا كان قولُه: ﴿لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ بياناً لقولِه: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ على سبيل الاستئناف، وكان الواجبُ

---

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٤: ٢٩٣- ٢٩٤).

أو يكون على إرادة القول بمعنى: وَعَدهم وقال لهم: مغفرةً، **أو على إجراء ﴿وَعَدَ﴾ مَجْرى «قال»** لأنه ضَرْبٌ منَ القول. أو يُجعل ﴿وَعَدَ﴾ **واقعًا على الجملة** التي هي لهم مغفرةٌ **كما وقع «تَـرَكْنا»** على قوله: ﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰ نُوحٍ﴾ [الصافات: ٧٩] كأنه قيل: ....

رعايةَ المطابقة بينَ البيانِ والمبيَّن، وقد أتَى في البيانِ باللام، فوجَبَ أن يُؤوَّلَ المبيَّنُ بما يَشتملُ عليها، ولذلك قال: «كأنه قيل: قدَّم لهم وَعْداً» ليكونَ مَورِداً للسؤال المتضمِّن للّام، وهُو قولُه: «أيُّ شيء وَعْدُهُ لهم؟» ونَظيرُه قولُه تعالى: ﴿قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلسَّبْعِ وَرَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ * سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾ [المؤمنون: ٨٦-٨٧]، قال الإمام(١): هذا محمولٌ على المعنى، لأنّ معناه: لمنِ السماواتُ؟ فقيل: لله، ونحوُه قولُ الشاعر:

مُعَاوِيَ إننا بَشرٌ فأسْجِحْ فلسنا بالجبالِ ولا الحديدا(٢)

قولُه: (**أو على إجراءِ ﴿وَعَدَ﴾ مجرَى «قال»**). قال الزجَّاج: «وَعَدَ» بمنزلة «قال»؛ لأنّ الوعدَ لا ينعقدُ إلا بالقول(٣).

قولُه: (**واقعاً على الجملة**) أي: هُو مفعولٌ به، أي: وَعَدَ هذا القولَ وهُو قولُه: ﴿لَهُم مَّغْفِرَةٌ﴾.

قولُه: (**كما وَقَعَ «تَـرَكْنا»**)، قال المصنِّف: هذه الكلمةُ، وهِي ﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰ نُوحٍ﴾ [الصافات: ٧٩]، يعني: يُسلِّمونَ عليه تسليماً ويَدْعُونَ له، من الكلام المحكي، كقولِك: قرأتُ ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَٰهَا﴾ [النور: ١](٤)، قيل: لو لم يكنْ على الحكاية لكان القياسُ «سَلاماً»؛ لأنه مفعولُ «تَـرَكْنا»، أي: تَـرَكْنا سَلاماً عليه.

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٣: ٢٩٠).

(٢) البيت لعقيبة الأسدي، انظر: «كتاب سيبويه» (١: ٦٧) و«سر صناعة الإعراب» (١: ١٣١) و«لسان العرب» (٥: ٣٨٨).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ١٢٦).

(٤) انظر: (١٣: ١٦١-١٦٢).

وعدَهم هذا القولَ، وإذا وَعدَهم مَنْ لا يُخلف الميعادَ هذا القولَ، فقد وَعدَهم مَضْمُونَه من المغفرةِ والأجرِ العظيم، وهذا القولُ يُتلقَّونَ به عند الموتِ ويومَ القيامةِ، فيُسَرُّون به، ويَستروِحُون إليه، ويُهوِّن عليهم السَّكَراتِ والأهوالَ قبلَ الوُصول إلى الثَّواب.

[﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ هَمَّ قَوْمٌ أَن يَبْسُطُوٓاْ إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ فَكَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنكُمْ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾ ١١]

رُويَ أنَّ المشركينَ رأَوْا رسولَ الله ﷺ وأصحابه قاموا إلى صلاة الظُّهرِ يُصلُّون معا، وذلك بعُسْفانَ في غزوة ذي أَنْمار، ....

قولُه: (وإذا وَعدهم مَن لا يُخلِفُ الميعادَ هذا القولَ فقد وَعَدهم مضمونَه) يريدُ أنّ هذه الآيَةَ تفيدُ ما أفادَه قولُه تعالى في الفَتْح: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الفتح: ٢٩]، وإن كان القصدُ هاهنا القولَ وهناك الموعودَ؛ لأنّ الكريمَ إذا نَطَقَ بالوعدِ لا يُخلِفُ وعدَه، وكان الموعودُ حاصلاً، ولهذه الطريقة فائدةٌ زائدة، وهِي استرواحُ السامع باللَّفظِ معَ توطين النفس بإنجازِه، فيَسهُلُ عليه تحمُّلُ المشاقِّ، ولذلك جاء قولُه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَٰمُواْ تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَلَّا تَخَافُواْ وَلَا تَحْزَنُواْ وَأَبْشِرُواْ بِٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِي كُنتُمْ تُوعَدُونَ﴾ [فصلت: ٣٠] تثبيتاً واسترواحاً عندَ حضورِ الموت.

قولُه: (ويَستروِحُونَ إليه)، الجَوهري: أراحَ الرّجُلُ: رَجَعت نفسُه إليه بعدَ الإعياء، وأرْوَحَ واستَرْوَحَ واستَراحَ بمعنًى، في الكلام لَفٌّ ونَشْرٌ بغيرِ ترتيب.

قولُه: (أنّ المشركينَ رأَوْا رسُولَ الله ﷺ وأصحابَه قاموا) قيل: «قاموا»: حال، و«قد»: مُقدَّرة، ولو كان من رؤيةِ القلبِ لكان مفعولاً ثانياً.

فلمّا صَلَّوا نَدِمُوا **ألّا كانوا أَكَبُّوا عليهم** فقالوا: إنَّ لهم بعدها صلاةً هي أحبُّ إليهم من آبائهم وأبنائهم، يعنون: صلاةَ العصرِ، وهَمُّوا بأنْ يُوقعوا بهم إذا قاموا إليها، فنزل جبريلُ بصلاة الخوفِ، ورُويَ أنَّ رسول الله ﷺ أتى بني قُريظةَ ومعه الشَّيخانِ وعليٌّ رضي الله عنهم يَستقرِضُهم دِيَةَ مسلمَينِ قَتلَهُما عمرُو بن أميّةَ الضَّمْريُّ خطأً، يَحْسَبُهما مشركَيْنِ، فقالوا: نعم يا أبا القاسم، اجلسْ حتّى نُطعمَك ونُقرضَك، فأَجلَسُوه في صُفَّةٍ **وهَمُّوا بالفَتْك به**، وعَمَد عَمرو بنُ جِحَاشٍ إلى رَحىً عظيمةٍ يَطرحُها عليه، فأَمسَكَ اللهُ يدَه ونزل جبريلُ فأخبرَه، فخرج. **وقيل: نَزل منزلًا وتفرَّق الناسُ في العِضَاه** يَستظِلُّون بها، فعلَّق رسولُ الله ﷺ سلاحَه بشجرةٍ، فجاء أعرابيٌّ فسَلَّ سيفَ رسولِ الله ﷺ ثم أقبلَ عليه، فقال: مَن يَمنعُك منّي؟ قال: «الله» قالها ثلاثاً. **فشامَ** الأعرابيُّ السَّيفَ فصاح رسولُ الله ﷺ بأصحابه فأخبرَهم وأَبى أن يعاقبَه. يُقال: بَسَط إليه لسانَه: إذا شَتَمه، وبَسَط إليه يَدَه: إذا بَطَش به. ﴿وَيَبْسُطُوٓاْ إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ وَأَلْسِنَتَهُم بِٱلسُّوٓءِ﴾ [الممتحنة: ٢] ومعنى بسَطَ اليَدَ: مَدُّها إلى المَبْطُوش به، ألا تَرى إلى قولهم: فلانٌ...................

قولُه: (**ألّا كانوا أكَبُّوا عليهم**) أي: هَلّا كانوا، وهِي كلمةُ التنديم، فالجملةُ مبيِّنةٌ لقولِه: «نَدِموا»، وقيل: أصلُه: نَدِموا على أنْ لا كانوا، فحذَفَ «على» ثُمّ أدغَمَ النونَ في اللام(١).

قولُه: (**وهَمُّوا بالفَتْكِ به**)، **النِّهاية**: الفَتْكُ: هُو أن يأتيَ صاحبَه وهُو غافلٌ فيَشُدَّ عليه فيقتُلَه.

قولُه: (**وقيل: نَزَلَ منزِلاً وتفَرَّقَ الناسُ**) نحوُه رواه الشيخانِ عن جابر(٢).

قولُه: (**في العِضَاه**)، **النِّهاية**(٣): العِضَاه: شجرُ أُمِّ غَيْلان، وكلُّ شجرٍ عظيم لهُ شَوْك، الواحدةُ: عِضَةٌ بالتاء.

قولُه: (**فشامَ**) شامَ السيفَ: سَلَّها، وشامَها: أغمَدَها، وهُو منَ الأضداد.

---

(١) في (م): «النون».

(٢) أخرجه البخاري (٢٩١٠) ومسلم (٢٨٤٣) عن جابر.

(٣) قوله: «النهاية» أثبته من (ط).

بَسِيطُ الباعِ، ومَدِيدُ الباعِ، بمعنىً. ﴿فَكَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنكُمْ﴾: فمَنَعها أن تُمَدَّ إليكم.

[﴿وَلَقَدْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ ٱثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا ۖ وَقَالَ ٱللَّهُ إِنِّي مَعَكُمْ ۖ لَئِنْ أَقَمْتُمُ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَيْتُمُ ٱلزَّكَوٰةَ وَءَامَنتُم بِرُسُلِي وَعَزَّرْتُمُوهُمْ وَأَقْرَضْتُمُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا لَّأُكَفِّرَنَّ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ وَلَأُدْخِلَنَّكُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ۚ فَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ مِنكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ * فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ لَعَنَّٰهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَٰسِيَةً ۖ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ ۙ وَنَسُوا۟ حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦ ۚ وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَىٰ خَآئِنَةٍ مِّنْهُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ۖ فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱصْفَحْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ ١٢-١٣]

لـمّا استقرَّ بنو إسرائيلَ بمصرَ بعدَ هلاكِ فرعونَ أمَرهم اللهُ بالمسير إلى أريحاءَ أرضِ الشامِ، وكان يسكُنها الكَنعانيُّون الجَبابرةُ، وقال لهم: إني كَتبتُها لكم دارًا قرارًا فاخرُجوا إليها وجاهِدوا مَنْ فيها، وإنِّي ناصرُكم، وأمرَ موسى عليه السلام بأنْ يأخذَ من كلِّ سِبْطٍ نَقيبًا يكون كَفيلًا على قومه بالوفاء بما أُمروا به؛ تَوثِقَةً عليهم، فاختار النُّقباءَ وأخذ الميثاقَ على بني إسرائيل، وتكفَّل له به النُّقباءُ، وسار بهم، فلمّا دَنا من أرض كنعانَ بَعث النُّقباءَ يَتجسَّسُون، فرأَوْا أجرامًا عظيمةً وقوّةً وشَوْكةً، فهابُوا فرجعوا وحدَّثوا قومَهم، وقد نَهاهُم موسى عليه السَّلامُ أن يُحدِّثوهم، فنَكَثوا الميثاقَ إلا كالِبَ بنَ يُوفَنّا، مِنْ سِبْط يهوذا، ويُوشعَ بنِ نُونَ، من سِبْط أفرائيم بنِ يوسفَ، وكانا منَ النُّقباء. **والنَّقيبُ: الذي يُنقِّبُ عن أحوالِ القومِ** ويُفتِّش عنها، كما قيل له: عَريفٌ؛ لأنه يَتعرَّفُها.

قولُه: (**والنقيبُ: الذي يُنقِّبُ عن أحوال القوم**). قال الزجّاج: النَّقْبُ: الطريقُ في الجبل، وإنّما قيل: نقيبٌ لأنه يَعلَمُ دَخيلةَ أمرِ القوم، ويَعرفُ مَناقِبَهم، وهُو الطريقُ إلى معرفةِ أمورِهم، يقال: فلانٌ حَسَنُ النقيبة، أي: جميلُ الخليقة، وهذا البابُ كلُّه معناه التأثيرُ في الشيء الذي له عُمق، من ذلك نَقبتُ الحائطَ، أي: بَلَغْتَ في النّقبِ آخِرَه[1].

---

(١) معاني القرآن وإعرابه (٢: ١٥٨).

﴿إِنِّي مَعَكُمْ﴾ أي: ناصِرُكم ومُعينكم. ﴿وَعَزَّرْتُمُوهُمْ﴾: نَصَرتُموهم من أيدي العدوِّ. ومنه: التَّعزيرُ: وهو التَّنكيلُ والمَنْعُ من مُعاوَدَة الفسادِ. وقرئ: بالتَّخفيف، يقال: عَزَّرتُ الرَّجلَ: إذا حطْتَه وكَنَفْتَه. والتَّعزيرُ والتَّأزيرُ من وادٍ واحدٍ، ومنه: لأَنصُرنَّك نصرًا مؤزَّرًا؛ أي: قويًّا. ....

قولُه: (وهُو التنكيلُ والمنع). قال الزجَّاج: عَزَّرْتُموه: نَصَرتُموه، لأنّ العَزْرَ في اللغة: الردُّ، وعزَّرتُ فلاناً أي: أدَّبتُه، معناه: فعلتُ به ما يَردَعُه عن القبيح، كما أنّ نكَّلتُ به معناه: فعلتُ بِهِ ما يجبُ أن يُنكِلَ عن المعاوَدة[1]، والناصرُ يَرُدُّ عن صاحبِه أعداءه، وهُو يَستلزِمُ التعظيمَ والتوقير، ومَن فسَّر التعزيرَ بالتعظيم أرادَ هذا، قلت: فهُو حقيقةٌ في الردِّ والمَنْع، وكنايةٌ عن التعظيم والنُّصْرة.

وقال الراغب: التعزيرُ: النُّصرةُ معَ التعظيم، قال تعالى: ﴿وَتُعَزِّرُوهُ﴾ [الفتح: ٩]، والتعزيرُ: ضربٌ دونَ الحَدّ، وذلك يرجعُ إلى الأول، فإنه تأديبٌ والتأديبُ نُصرةٌ ما، لكنّ الأوّلَ: نُصرةٌ بقَمْعِ العدوِّ عنهُ، والثاني: نُصرةٌ لقهرِهِ عن عدوِّه، فإنّ أفعالَ الشرِّ عدوٌّ للإنسان، فمتى قمعتَه عنها فقد نصَرْتَه، وعلى هذا قولُه ﷺ: «انصُرْ أخاكَ ظالماً أو مظلوماً»، فقال: أنصُرُه مظلوماً، فكيف أنصُرُه ظالماً؟ قال: «تكُفُّه عن الظُّلم»[2]، وقلت: الحديثُ من روايةِ البخاريِّ والتِّرمذيِّ عن أنس، فقال رجل: يا رسُولَ الله، أنصُرُه إذا كان مظلوماً أفرأيتَ إن كان ظالماً كيف أنصُرُه؟ قال رسُولُ الله ﷺ: «تحجِزُه أو تمنَعُه عن الظلم، فإنّ ذلك نَصرُه»[3].

قولُه: (نَصْراً مؤزَّراً)، قاله وَرَقةُ بنُ نوفَل، وهُو ابنُ عمِّ خديجةَ في حديثٍ مشهور أخرَجه الشيخان[4].

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ١٥٩).

(٢) «تفسير الراغب الأصفهاني» (١: ٥٦٤)، وانظر: «مفردات القرآن» ص٥٦٤.

(٣) أخرجه البخاري (٦٩٥٢) والترمذي (٢٢٥٥) عن أنس.

(٤) أخرجه البخاري (٣) ومسلم (١٦٠) عن عائشة.

وقيل: معناه: ولقد أخذْنا ميثاقَهم بالإيمان والتَّوحيد، وبَعثنا منهم اثني عشرَ مَلِكًا يُقيمون فيهم العَدْلَ، ويأمرونهم بالمعروف، ويَنهَوْنهم عن المنكرِ. واللّامُ في ﴿لَئِنْ أَقَمْتُمُ﴾ مُوطِئَةٌ للقَسَم، وفي ﴿لَأُكَفِّرَنَّ﴾ جوابٌ له، وهذا الجوابُ سادٌّ مَسَدَّ جوابِ القَسَم والشَّرطِ جميعًا ....

قولُه: (وقيل: معناه: **ولقد أخَذْنا ميثاقَهم**) عطفٌ على قولِه: «لـمّا استقَرَّ بنو إسرائيلَ بمصرَ بعدَ هلاكِ فرعونَ». اعلَمْ أنّ أخْذَ الميثاقِ هاهنا يَحتملُ معنَيَيْنِ، أحدُهما: ميثاقُ الأمرِ بالجهاد والتأكيد فيه، فالنُّقباءُ على هذا نُقباءُ العسكر وعُرَفاؤه، والمناسبُ أنْ تُفسَّرَ ﴿إِنِّي مَعَكُمْ﴾ بقولِه: «أي: ناصِرُكم ومُعِينُكم» و«عزَّرتُموهم» بقولِه: «مَنَعْتُموهم ونَصَرْتُموهم»، وثانيهما: يَحتمِلُ العهدَ بالإيمان وتوثيقَ أمرِ التوحيد، فالنقيبُ على هذا: معلِّمُ الخير، والحاكمُ العَـدْلُ، والمناسِبُ بقولِـه: ﴿إِنِّي مَعَكُمْ﴾ أن يقال: إنّي أوفِّقُكم على الخيـر، وبقولِـه: عزَّرتُـموهم: وَقَّرتُـموهم، كقولِه تعالى: ﴿وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ﴾ [الفتح: ٩].

فإن قلتَ: الإيمانُ بالرُّسُل مقدَّمٌ على إقامةِ الصَّلاةِ وإيتاءِ الزكاة فلِمَ أخَّرَ ذكْرَه في قولِه تعالى: ﴿لَئِنْ أَقَمْتُمُ الصَّلَوٰةَ وَءَاتَيْتُمُ الزَّكَوٰةَ﴾ الآية؟ قلتُ: هذه الجملةُ، أعني قولَه: ﴿وَءَامَنتُم بِرُسُلِي وَعَزَّرْتُمُوهُمْ وَأَقْرَضْتُمُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ كنايةٌ إيمائيةٌ عنِ المجاهَدة ونُصرةِ دين الله ورسُلِه والإنفاقِ في سبيلِه، كأنه قيل: لئن أقَمْتُمُ الصّلاةَ وآتيتُمُ الزكاةَ وجاهَدتُم في سبيلِ الله. يَدُلُّ عليه قولُه: ﴿وَلَا تَرْتَدُّوا عَلَىٰٓ أَدْبَارِكُمْ فَتَنقَلِبُوا خَٰسِرِينَ﴾ [المائدة: ٢١]، قال: أي: «لا ترتَدُّوا على أدبارِكم في دينِكم لُمخالفتِكم أمرَ ربِّكم وعِصيانِكم نبيَّكم»، وإنّما وقَعَ الاهتمامُ بشأنِ هذه القرينة دونَ الأُولَيَيْنِ وأُبرزَتْ في معرِض الكناية لأنّ القومَ كانوا يتَقاعدونَ عن القتالِ ويقولونَ لموسى عليه الصلاةُ والسلام: ﴿اذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَٰتِلَآ إِنَّا هَٰهُنَا قَٰعِدُونَ﴾ [المائدة: ٢٤]، ويَنصُرُ هذا حَمْلُ النُّقباءِ على نُقباءِ العسكر.

﴿بَعۡدَ ذَٰلِكَ﴾: بعد ذلك الشَّرطِ المؤكّدِ المعلَّقِ بالوعدِ العظيم. فإنْ قلتَ: مَنْ كَفر قبلَ ذلك أيضًا فقد ضلَّ سواءَ السَّبيلِ. ....

قولُه: (بعدَ ذلك الشَّرط المؤكَّدِ المُعلَّق بالوَعْدِ العظيم) قيل: ينهَى مَن ظَنّ أنّ المرادَ بالوَعْدِ هاهنا الوعيدُ، لأنّ الشَّرطَ ﴿لَئِنۡ أَقَمۡتُمُ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ إلى قولِه: ﴿قَرۡضًا حَسَنٗا﴾، والوعدَ ﴿لَّأُكَفِّرَنَّ﴾ إلى آخِرِه، وانظُرْ إليهم كم خَبَطوا في الحواشي؟ وكادوا يُضِلُّونَ كثيراً بعدَ أن ضَلُّوا، لولا أنّ اللهَ تعالى أعطَى القَوْسَ بارِيَها!

وقلتُ: لو أُريدَ هذا المعنى لقيل: «بعدَ ذلك الشَّرطِ المعلَّق بِهِ الوَعْدُ العظيمُ»، كما قال القاضي[1]، لأنه لا يقال: الشَّرطُ مُعلَّقٌ بالجزاء، بل الجزاءُ معلَّقٌ بالشَّرط، والحقُّ أنّ الوعدَ العظيمَ هُو قولُه تعالى: ﴿إِنِّي مَعَكُمۡ﴾، وأيُّ وعدٍ أعظمُ من ذلك؟ لأنه مُشتملٌ على جميع ما يَصِحُّ فيه الوعدُ منَ النُّصْرة، وتكفيرِ الذنوب، وإدخالِ الجنة، والغُفرانِ والرِّضوان، والرؤيةِ وغيرِها، وتعلُّقُ الشَّرطِ به، وهُو قولُه تعالى: ﴿لَئِنۡ أَقَمۡتُمُ﴾ إلى آخِرِه، من حيثُ المعنى، كما تقولُ لصاحِبك: أنا مَعْنيٌّ في حقِّك جداً إنْ خدمتَني لم أُضيِّعْ سَعْيَك، أفعَلُ بكَ وأصنَعُ بك وكَيْتَ وكَيْت، فالشَّرطُ معَ الجزاءِ مقرِّرٌ لمعنى الجملةِ الأولى، وحاصلُ معنى قولِه: «الشَّرطُ المعلَّقُ بالوَعْد» يعودُ إلى الشَّرطِ المتعلِّق بالوعد، لأنّ المعنى الصَّحيحَ: ومَن كَفَرَ بعدَ ذلك الميثاق، وذلك البَعْثِ، وقولِ الله تعالى: ﴿إِنِّي مَعَكُمۡ ...﴾ إلى قولِه تعالى: ﴿فَقَدۡ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ﴾؛ لأنّ قولَه :﴿وَقَالَ ٱللَّهُ﴾ عطفٌ على ﴿أَخَذَ﴾ على سبيل البيانِ والتوضيح؛ لأنه مشتملٌ على الشَّرط، وهُو قولُه: ﴿لَئِنۡ أَقَمۡتُمُ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ إلى آخِره، وقد سَبَقَ في البقرةِ أنّ العهدَ: المَوْثِق، وعَهِدَ إليه: إذا وَصَّاهُ به، واستَعهَدَ منهُ: إذا اشتَرَطَ عليه[2]. وكرَّر فيه اسمَه الجامعَ لِمَزيدِ التوكيدِ والتقرير، وأنّ وَعْداً وعَدَه اللهُ عزَّ وجَلَّ لا خلافَ فيه البتّةَ، وأنّ مَن نَقَضَ ذلك العهدَ فقد ضَلَّ ضَلالاً بعيداً.

---

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٣٠٥).

(٢) انظر: (٢: ٤٠٥).

قلتُ: **أجَل، ولكنَّ الضَّلالَ بعدَه أظهرُ** وأعظمُ؛ لأنَّ الكُفرَ إنما عَظُم قُبْحُه لِعِظَم النِّعمةِ المَكْفورةِ، فإذا زادتِ النِّعمةُ زاد قُبْحُ الكُفرِ وتَمادى. ﴿لَعَنَّهُمْ﴾: طردناهم وأخرجناهم من رحمتنا، وقيل: مَسَخناهم، وقيل: ضَربْنا عليهم الجِزيةَ.

﴿وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَٰسِيَةً﴾: خَذَلْناهم ومَنَعْناهمُ الأَلْطافَ حتى قَسَت قلوبهم، أو: أَمْلَينا لـهم ولم نُعاجلْهم بالعقوبـة حتّى قَسَت. **وقرأ عبدُ الله: (قَسِيَّـة)** أي: رَدِيَّةً مَغشُوشةً. من قولِهم: درهمٌ قَسِيٌّ، وهو منَ القَسْوة، لأنَّ الذَّهبَ والفضّةَ الخالصَيْنِ فيهما لِيْنٌ، والمَغْشُوشُ فيه يُبْسٌ وصَلابةٌ، والقاسي والقاسِحُ ـ بالحاء ـ أخَوان في الدِّلالة على اليُبْس والصَّلابةِ. وقرئ: (قِسِيَّة) بكسر القاف للإتباع.

﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ﴾: بيانٌ لِقَسوة قلوبِهم؛ لأنه لا قَسْوةَ أشدُّ منَ الافتراء على الله وتغييرِ وَحْيِه. ﴿وَنَسُواْ حَظًّا﴾: وتركوا نصيبًا جزيلًا، وقِسْطًا وافيًا ﴿مِّمَّا ذُكِّرُواْ بِهِۦ﴾: من التَّوراة؛ يعني: إنَّ تركَهم وإعراضَهم عن التّوراةِ إغفالُ حَظٍّ عظيمٍ. **أو قَسَت قلوبُهم وفَسَدت، فحرَّفوا** التّوراةَ، ....

قولُه: (**أجَلْ، ولكنّ الضّلالَ بعدَه أظهَرُ**) اعتزالٌ خَفِيّ، لأنه مبنيٌّ على قاعدةِ الحُسنِ والقُبْح العَقْليّ.

قولُـه: (**وقرأ عبدُ الله: «قَسِيّـة»**) بتشديـدِ الياء من غيرِ ألف، وكذا حمزةُ والكسائيُّ، والباقونَ: بتخفيفِها وبالألف(١).

قولُه: (**أو قَسَتْ قلوبُهم وفَسَدت فَحَرَّفوا**) عطفٌ على قولِه: «﴿يُحَرِّفُونَ﴾: بيانٌ لقَسْوةِ قلوبِهم»، وقولُه: «لأنه لا قسوةَ أشدُّ منَ الافتراءِ على الله تعالى» تعليلٌ لاتّحاد معنى البيان والمبيَّن، لأنّ معنى قولِهم: قلوبُهم قاسيةٌ، فيه نوعُ خفاءٍ مِن حيثُ إنّ مَن قَسَا قلبُه فَعَلَ أفعالَ أهل العِناد، فأزالَ بقولِه: ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ﴾ الإبهامَ، نحوهُ قولُه: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا

---

(١) «التيسير في القراءات السبع» ص٧٤ و«النشر في القراءات العشر» (٢: ٢٨٧).

وزالت أشياءُ منها عن حفظِهم. وعن ابن مسعودٍ رضي الله عنه: قد يَنسى المرءُ بعضَ العلمِ بالمعصيةِ، وتلا هذه الآية. وقيل: تَركُوا نصيبَ أنفُسِهم ممّا أُمروا به ....

بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ۞ يُخَٰدِعُونَ﴾ [البقرة: ٨-٩] لم يَعطِفْ ﴿يُخَٰدِعُونَ﴾ على ما قبلَه لكونِه مبيِّناً لهُ مِن حيثُ إنهم حينَ كانوا يوهِمونَ بألسنتِهم أنهم آمنوا وما كانوا مؤمنينَ بقلوبِهم قد كانوا في حُكم المُخادِعين، قاله صاحبُ «المِفتاح»[(١)]، فقولُه: قد كانوا في حُكم المخادِعين مثلُ قولِ المصنِّف: «لا قسوةَ أشدُّ منَ الافتراء»، وعلى الوَجْهِ الثاني: ﴿يُحَرِّفُونَ﴾ استئنافٌ لبيانِ المقتضَى وما حالُهم بعدَ التحريف، ولذلك أتَى بالفاءِ السَبَبيّةِ في قولِه: «فحَرَّفوا» كأنه قيل: ما فَعَلوا إذاً؟ فقيل: يُحرِّفُونَ الكَلِمَ ونَسُوا حظّاً ممّا ذُكِّروا بِه، كما قال ابنُ مسعود: ينسَى المرءُ بعضَ العلم بالمعصية[(٢)].

وقلتُ: وفيه أن بَركةَ الطاعة، والعملَ بما عَلِم موجبةٌ لازديادِ العلم، كما قيل: مَن عمِلَ بما عَلِم وَرَّثَه اللهُ عَلِمَ ما لم يعلَمْ[(٣)]، وأشار المصنِّفُ بقولِه: «فحَرَّفوا التوراةَ وزالتْ أشياءُ منها» إلىٰ أنّ قولَه: «نَسُوا»، منَ النِّسيان، وهُو ماضٍ عُطِفَ على ﴿يُحَرِّفُونَ﴾ وجاء على المضارع بمعنى الاستمرار ليُناسِبَه، كما قال في قولِه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَٰبَ ٱللَّهِ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [فاطر: ٢٩]: «يُداوِمُونَ على تلاوتِه وهِي شأنُهم ودَيْدَنُهم»[(٤)]، وعلى الوَجْهِ الأول: أي: إذا كان نَسُوا بمعنى تَـركوا، يكونُ حالاً من فاعل ﴿يُحَرِّفُونَ﴾، وقد: مُقدَّرة.

قولُه: (وقيل: تَركُوا نصيبَ أنفُسِهم) عطفٌ على قولِه: «وتَـرَكوا نصيباً جَزيلاً»، فعلى

---

(١) «مفتاح العلوم» ص١١٥.

(٢) أخرجه الدارمي (٣٧٦) قال عبد الله بن مسعود: إني لأحسب الرجل ينسى العلم كان يعلمه للخطيئة كان يعملها. وأخرجه أيضاً أبو خيثمة زهير بن حرب في «العلم» ص٣١، و قال السيوطي في «الدر المنثور» (٥: ٢٣٤): أخرجه ابن المبارك وأحمد في «الزهد» ص١٥٦ عن ابن مسعود.

(٣) أخرجه أبو نعيم الأصبهاني في «حلية الأولياء» (١٠: ١٥) عن أنس بن مالك، وضعَّفه الشوكاني في «الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة» ص٢٨٦.

(٤) انظر: (١٢: ٦٥١).

منَ الإيمان بمحمَّدٍ ﷺ وبيانِ نَعْتِه. ﴿وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ﴾ أي: هذه عادتُهم وهِجِّيراهُم، وكان عليها أسلافُهم، كانوا يَخُونون الرُّسلَ، وهؤلاء يَخونُونك، يَنكُثون عُهودَك، ويُظاهرون المشركين على حَرْبك، ويَهُمُّون بالفَتْك بك، وأن يَسُمُّوك.

﴿عَلَىٰ خَآئِنَةٍ﴾ على خيانةٍ، أو على فِعْلةٍ ذاتِ خيانةٍ، أو على نَفْسٍ أو فِرْقَةٍ خائنةٍ. ويقال: رجلٌ خائنةٌ، كقولهم: رجلٌ راوِيةٌ للشِّعر؛ للمبالغة. قال:

الأوّلِ التنكيرُ في قولِه: ﴿وَنَسُواْ حَظًّا﴾، للتكثير والتعظيم، ولهذا قال: «إغفالُ حظٍّ عظيم» يعني: نَبذوا التوراةَ وراءَ ظهورهم ولم يعمَلوا بها فيها فكان إعراضُهم عن التّوراةِ إغفالَ حظٍّ عظيم، وعلى الثاني: التنكيرُ للنَّوعِ، والمتروكُ بعضُ ما فيها؛ وهُو الإيمانُ بمحمدٍ ﷺ، فالنصيبُ بمعنى المفروض، ولهذا بيَّـنَه بقولِه: «ممّا أُمِروا به منَ الإيمانِ بمحمدٍ ﷺ».

قولُه: (ويُظاهِرونَ المشركينَ على حَرْبِك) يعني: يومَ الأحزاب «ويَـهُمُّونَ بالفَتْكِ بك»، يعني يومَ أَتَيْتَ بني قُريظةَ ومعَك الشيخانِ وعليٌّ، «وأن يَسُمُّوكَ» يعني: يومَ خَيْبَرَ[1]، والذي يقتضيه النظمُ أنّ قولَه تعالى: ﴿وَاذْكُرُواْ نِعْمَتَ اللَّهِ﴾ الثاني جيءَ به مكرَّراً لإناطةِ قَصْد فَتْكِ اليهود بالرسُولِ ﷺ ونجاتِه منهُم به، ثُمّ بيانِ نَقْضِهم ميثاقَهم قديماً وحديثاً واستحقاقِهم لذلك اللَّعنَ وضَرْبَ الذِّلّة والمَسْكَنة، وجعْلَ قلوبِهم قاسيةً حتى حَرَّفوا كتابَ الله؛ ليجتنبَ المؤمنونَ عن مثل فعلِهم، ويَحفَظوا عهدَ الله ومواثيقَه، وقد سَبَقَ في الكتابِ في إحدى الرواياتِ أنّ سبَبَ نزولِ الآية: إتيانُ رسُولِ الله ﷺ بني قُريظَـةَ والشيخَيْن وعليٍّ ليُعينوهم على الدِّيَة، ورَوى مُحيي السُّنة، عن مجاهدٍ وعِكرِمةَ والكَلْبيِّ وابنِ يَسَار، أنه بَعَثَ رسُولُ الله ﷺ المنذِرَ ابنَ عَمْرٍو الساعِديَّ، وهُو أحدُ النُّقَباء يومَ العَقَبة، في ثلاثينَ راكباً إلى بني عامر، فَلَقُوا عامرَ ابنَ الطُّفَيْل فاقتَتلوا فقُتِلَ المنذرُ وأصحابُه إلا عَمْرَو بنَ أُميّةَ الضَّمْريَّ وآخَرَ فلَـقِيا رجُلَيْنِ من بني سُليم، وكان بينَهم وبينَ رسُولِ الله ﷺ مُوادَعة، فانتَسَبا إلى بني عامر فقَـتَلاهُما، وقَدِمَ

---

(١) أخرجه البخاري (٣١٦٩) عن أبي هريرة.

حدَّثتَ نفسَك بالوفاءِ ولم تَكُنْ ... للغَدْرِ خائنةً مُغِلَّ الإصْبَعِ

وقرئ: (على خِيانةٍ منهم). ﴿إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾: وهم الذين آمنوا منهم. ﴿فَٱعْفُ عَنْهُمْ﴾ بَعْثٌ على مُخالفتِهم. وقيل: هو منسوخٌ بآية السَّيفِ. وقيل: فاعْفُ عن مؤمِنِيهم ولا تُؤاخِذْهم بما سَلَفَ منهم.

قومُهما إلى رسُولِ الله ﷺ يَطلُبونَ الدِّيَةَ، فخَرَج ﷺ ومعَه أبو بكر وعثمانُ وعليٌّ وطلحةُ وعبدُ الرحمن بنُ عَوْفٍ رضيَ الله عنهم، ودَخَلوا على كعبِ بن الأشرَف وبني النَّضير يَستعينُهم على عَقْلِهما، وكانوا قد عاهَدوا النبيَّ ﷺ على تَـرْكِ القتالِ وعلى أن يُعِينوهُ في الدِّيـات، وساق الحديثَ[1] على نحوِ ما ساقَه المصنِّفُ قبلَ هذا.

وأمّا قولُه: ﴿وَلَقَدْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ﴾ فقد أتى بهِ تمهيداً وتوطِئةً لقولِه: ﴿وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَىٰ خَآئِنَةٍ مِّنْهُمْ﴾ وتقريراً بأنّ اليهودَ دأْبُهم ودَيْدَنُهم قديماً وحديثاً[2] نَـقْضُ العُهود. ثُمّ المناسِبُ إلى النَّـظم أن يُـحملَ الميثاقُ على ميثاقِهم بالإيمـانِ والتوحيدِ، ويؤيِّدُه قولُه بُعَيْدَ هذا: «أي: مثلَ ميثاقِهم بالإيمانِ بالله وبالرّسُل وبأفعالِ الخَيْر»، والفاءُ في ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم﴾ فصيحةٌ، أي: أخَذَ اللهُ ميثاقَهم وأكَّدَه وكَيْتَ وكَيْتَ فما ثَبَتوا على الميثاق، وما التَفَتُوا إلى تلك التشديدات ونقَضُوا الميثاقَ فبِنَقضِهم لَعنّاهُم.

قولُه: (حَدَّثتَ نفسَكَ بالوفاءِ) البيت، قبلَه:

أقَرِينُ إنـك لـو رأيـتَ فـوارسي ... بغَمايتَـيْن إلى جوانـبِ ضَـلفَعِ[3]

قَرينٌ: اسمُ ضَيْفٍ نَـزَلَ على القائل وطَمع في جاريتِه، ومُغِلَّ الأصبع: نَصْبٌ على النِّداء.

---

(١) «معالم التنزيل» (٣: ٢٨)، وأخرجه الطبري في «جامع البيان» (٨: ٢٣٠) عن عكرمة، وذكره الواحدي في «أسباب النزول» ص١٢٩.

(٢) قوله: «وحديثاً» سقط من (غ).

(٣) هذا البيت والذي قبله للكلابي، انظر: «مشاهد الإنصاف» بحاشية «الكشاف» (١: ٦١٦)، و«الكامل في اللغة والأدب» (١: ٢٨١).

[﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّا نَصَٰرَىٰٓ أَخَذۡنَا مِيثَٰقَهُمۡ فَنَسُواْ حَظّٗا مِّمَّا ذُكِّرُواْ بِهِۦ فَأَغۡرَيۡنَا بَيۡنَهُمُ ٱلۡعَدَاوَةَ وَٱلۡبَغۡضَآءَ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِۚ وَسَوۡفَ يُنَبِّئُهُمُ ٱللَّهُ بِمَا كَانُواْ يَصۡنَعُونَ﴾ ١٤]

﴿أَخَذۡنَا مِيثَٰقَهُمۡ﴾: أخَذْنا من النَّصارى ميثاقَ مَنْ ذُكِر قبلَهم من قوم موسى؛ أي: مثلَ ميثاقِهم بالإيمان بالله والرُّسل وبأفعال الخيرِ، **أو أخَذْنا منَ النَّصارى ميثاقَ أنفُسِهم** بذلك.

قال الزجَّاج: «خائنةً» على المبالغة، لأنّ الشاعرَ يُخاطِبُ رجُلاً يقول: لا تَخُنْ فتُغِلَّ إصبعَك في المتاع، أي: تُدخِلُها للخيانة[1]، وقيل: مُغِلُّ الأُصبع: خائنُ اليد، يقولُ: لو رأيتَ فوارسي لَخِفتَ وما غَدَرتَ فطَمِعتَ في جارِيتي، غَمايَتَيْنِ: جبَلَيْنِ متناوِحَيْنِ، أي: متقابلَيْنِ.

قولُه: (**أو أخَذْنا منَ النَّصارى ميثاقَ أنفُسِهم**) يريدُ أنّ الضميرَ المضافَ إليه في ﴿مِّيثَٰقَهُمۡ﴾ لليهود على حَذْفِ المضاف لقولِه: «أي: مثلَ ميثاقِهم» ليستقيمَ المعنى، إذ لا يكونُ ميثاقُ النصارى غيرَ ميثاقِ اليهودِ، أو للنَّصارى من غيرِ حَذْف، فعلى الأولِ قد شَبَّه أخْذَ ميثاقِ النَّصارى بأخْذِ ميثاقِ اليهود، والوجهُ أن يكونَ الضميرُ للنصارى لاختلافِ العبارَتَيْن والحالتَيْن، أتى في الأولى بالجملة القَسَمية، وهي ﴿وَلَقَدۡ أَخَذۡنَآ﴾ [المائدة: ١٢]، وعَرَّى الثانيةَ عنِ التوكيد، وقيل ثَمّةَ: ﴿فَبِمَا نَقۡضِهِم مِّيثَٰقَهُمۡ﴾ معَ «ما» المؤكِّدة إلى ما ذُكِّروا بِهِ، وهاهنا ﴿فَنَسُواْ حَظّٗا مِّمَّا ذُكِّرُواْ بِهِۦ﴾. ثُمّ انظُرْ كم التفاوتُ بينَ جَزاءِ النقيضَيْن لتَقِفَ على تمام المراد، وذلك أنّ اليهودَ لمّا كانوا قوماً بُهْتاً شديدي الشَّكِيمة جيءَ بها يَدُلُّ على قوّةِ الأمر ليؤذِنَ بالقَسْر والقَهْر، ويؤيِّدُه قولُه تعالى: ﴿وَرَفَعۡنَا فَوۡقَكُمُ ٱلطُّورَ خُذُواْ مَآ ءَاتَيۡنَٰكُم بِقُوَّةٖ﴾ [البقرة: ٦٣]. قال المصنِّف: «﴿وَإِذۡ أَخَذۡنَا مِيثَٰقَكُمۡ﴾ بالعمَلِ على ما في التوراةِ، ﴿وَرَفَعۡنَا فَوۡقَكُمُ ٱلطُّورَ﴾

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ١٦٠).

فإنْ قلتَ: **فهلّا قيلَ: مِنَ النَّصارى؟** قلتُ: لأنهم إنّما سَمَّوا أنفُسَهم بذلك ادِّعاءً لِنُصرةِ الله، وهم الذين قالوا لعيسى: نحن أنصارُ الله، ثمَّ اختلفوا بعدُ: نَسْطُورِيَّة ويَعقُوبيَّـة ومَلْكانية أنصارًا للشيطان.

﴿**فَأَغْرَيْنَا**﴾: فَـأَلْصَقْنا وأَلْزَمْنا. من غَرِيَ بالشيء: إذا لَزِمَه ولَصِقَ به، وأَغْراه غيرُه...

حتى قَبِلتُم وأعطَيْتُم الميثاقَ»[١]. وأمّا النَّصارى فلسُهولةِ مأخَذِهم ولينِ جانِبِهم عَرَّى ما نُسِبَ إليهم عن التوكيد والتشديد، ويَنصُرُه قولُه تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُوٓاْ أَنصَارَ ٱللَّهِ كَمَا قَالَ عِيسَى ٱبۡنُ مَرۡيَمَ لِلۡحَوَارِيِّـۧنَ مَنۡ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِۖ قَالَ ٱلۡحَوَارِيُّونَ نَحۡنُ أَنصَارُ ٱللَّهِ﴾ [الصف: ١٤] أي: كونوا مِثلَهم في القَبولِ بنشاطِ قلبٍ ووُفُور رغبة، وإنّما قَدَّمَ الجارَّ والمجرورَ على العامل وأُثِرَتِ الصِّلةُ والموصُولُ على العبارةِ المختَصَرة، أي: النَّصارى، للتعريض بالمؤمنينَ ليَـثبُتوا على عُهودِهم ولا يَنسَوا ما ذَكَّرَهمُ اللهُ تعالى بهِ، أي: لا يكونوا مثلَ هؤلاءِ المُدَّعِينَ المخصُوصينَ من بينِ سائر المدَّعِين بأخْذِ الميثاقِ منهم، ونِسيانِـهم حظّاً مما ذُكِّروا به، وتلخيصُه: كما أمَرْناكم في تلك الآيةِ أن تكونوا مِثلَهم في تلك الخَصْلة نُحذِّرُكم في هذه الآية أن تَقفُوا أثَرَهم في تلك الهَنَاة، وإنّما سَمّيناهم مُدَّعِينَ لقولِه: «إنّما سَمَّوا أنفسَهم بذلك ادّعاءً لنُصرةِ الله»، واللهُ أعلم.

قولُه: (**فهَلّا قيل: مِنَ النَّصارى؟**) يعني: ما فائدةُ العُدولِ عن النَّصارى إلى الإطناب؟ وأجاب: أنه إنّما عَدَلَ لتصوُّرِ تلك الحالةِ في ذهن السّامع وتقَـرُّر عندَه أنهمُ ادَّعوا نُصرةَ دِينِ الله، نحوَ قولِه تعالى: ﴿وَرَٰوَدَتۡهُ ٱلَّتِي هُوَ فِي بَيۡتِهَا عَن نَّفۡسِهِۦ﴾ [يوسف: ٢٣]، عَدَلَ عن اسمِها زيادةً لتقريرِ الـمُراودة.

الانتصاف: لـمّا كان المقصودُ في هذه الآية ذَمَّهم بنَـقْضِ الميثاقِ المأخوذِ عليهم بنُصرةِ الله، وبما يدُلُّ على أنهم لم يُوفُوا بما عاهَدوا عليه منَ النُّصرة[٢] عَدَلَ عن قولِه: منَ «النَّصارى» إلى قولِه: ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّا نَصَٰرَىٰٓ﴾، فحاصلُ ما صَدَرَ منهم قولٌ بلا فعل.

---

(١) انظر: (٢: ٥١٢).

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٦١٦).

ومنه: **الغِراءُ** الذي يُلْصَق به. ﴿بَيْنَهُمُ﴾: بين فِرَقِ النَّصارى المختلفين. وقيل: بينهم وبينَ اليهودِ، ونحوه. ﴿وَكَذَٰلِكَ نُوَلِّي بَعْضَ ٱلظَّٰلِمِينَ بَعْضًۢا﴾ [الأنعام: ١٢٩]، ﴿أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا وَيُذِيقَ بَعْضَكُم بَأْسَ بَعْضٍ﴾ [الأنعام: ٦٥].

[﴿يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ قَدْ جَآءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيرًا مِّمَّا كُنتُمْ تُخْفُونَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَيَعْفُوا۟ عَن كَثِيرٍ ۚ قَدْ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٌ وَكِتَٰبٌ مُّبِينٌ ۞ يَهْدِى بِهِ ٱللَّهُ مَنِ ٱتَّبَعَ رِضْوَٰنَهُۥ سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ وَيُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذْنِهِۦ وَيَهْدِيهِمْ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ ١٥-١٦]

﴿يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ﴾: خطابٌ لليهود والنَّصارى. ﴿مِّمَّا كُنتُمْ تُخْفُونَ﴾ من نَحْوِ صفةِ رسول الله ﷺ ومن نحوِ الرَّجمِ.

قولُه: (ومنه: الغِرَاءُ)، الجوهري: هُو ما يُتَّخذُ منَ السَّمَكِ ليُلصَقَ به الشيءُ، إذا فَتَحْتَ الغينَ قَصرْتَ، وإن كَسَرْتَ مَدَدْتَ.

قولُه: (﴿نُوَلِّي بَعْضَ ٱلظَّٰلِمِينَ بَعْضًۢا﴾) هذا إذا أُريدَ به التولِيةُ، قال المصنِّف: «نُخَلِّيهم حتى يَتولَّى بعضُهم بعضاً كما فَعَلَ الشياطينُ وغُواةُ الإنس»(١).

قولُه: (﴿أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا﴾)، قال: «يَخلِطَكم فِرَقاً مُختلفينَ على أهواءٍ شَتّى»(٢).

رَوى الواحِديُّ عن الزجّاج: قال: ﴿فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ ٱلْعَدَاوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ﴾أي: صاروا فِرَقاً يُكفِّرُ بعضُهم بعضًا(٣).

---

(١) انظر: (٦: ٢٤٧).

(٢) انظر: (٦: ١٢٤).

(٣) «الوسيط» (٢: ١٦٨)، وانظر كلام الزجاج في: «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ١٦١).

﴿وَيَعْفُواْ عَن كَثِيرٍ﴾ مما تُخفونَه لا يُبيِّنه إذا لم تَضطَرَّ إليه مصلحةٌ دينيّةٌ ولم يكن فيه فائدةٌ إلا اقتضاءُ حُكمٍ، وصِفَتُه مما لابدَّ من بيانِه، وكذلك الرَّجمُ وما فيه إحياءُ شريعةٍ وإماتةُ بِدْعَةٍ. وعن الحسنِ: ويعفو عن كثيرٍ منكم لا يؤاخذُه.

﴿قَدْ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٌ وَكِتَٰبٌ مُّبِينٌ﴾ يريد: القرآنَ لِكَشْفِه ظُلُماتِ الشِّركِ والشَّكِّ، ولإبانتِه ما كان خافيًا على الناسِ منَ الحقِّ، أو لأنه ظاهرُ الإعجازِ.

قولُه: (﴿وَيَعْفُواْ عَن كَثِيرٍ﴾ مما تُخفونَه لا يُبيِّنُه إذا لم تَضطرَّ إليه مصلحةٌ دينية) إلى آخِره، هذا يؤْذِنُ أنّ صفةَ الرسُولِ ﷺ وأمرَ الرَّجم مما اضطرَّ إليهما لمصالحَ، وفيهما فوائدُ جَمَّةٌ، ولذلك لم يَعفُ عنهما.

قولُه: (وصِفَتُه) وهو مبتدأ، والخبرُ: «ممّا لا بدَّ من بيانِه»، «وما فيه إحياءُ شريعة وإماتةُ بِدعة» منَ الأمرِ بالمعروفِ والنَّهي عن المنكر.

قولُه: (لكشفِه ظُلُماتِ الشِّرك) تعليلٌ لتسميةِ القرآنِ بالنُّور، وقولُه: «لإبانتِه» تعليلٌ لوصفِه بالمُبين.

قولُه: (أو لأنه ظاهرُ الإعجاز) على أنّ ﴿مُّبِينٌ﴾ مِن: بانَ الشيءُ، وعن الواحديّ، عن قَتادةَ: ﴿نُورٌ﴾، يعني النبيَّ ﷺ، وهُو اختيارُ الزجّاج[1]، وما ذهبَ إليه المصنِّفُ أوفقُ لتكريرِ قولِه: ﴿قَدْ جَآءَكُمْ﴾ بغير عاطف، فعلّق به أولاً: وَصْفَ الرسُول ﷺ، وثانياً: وَصْفَ الكتاب، وأحسَنُ منه ما سَلكَه الراغبُ حيث قال: بيَّنَ في الآيةِ الأولى والثانية[2] النِّعمَ الثلاثَ التي خَصَّ بها العباد، وهي النُّبوةُ والعقلُ والكتاب، وذَكَرَ في الآية الثالثة[3] ثلاثةَ أحكام يَرجِعُ كلُّ واحد إلى نعمةٍ ممّا تقدَّم، فقولُه: ﴿يَهْدِى بِهِ ٱللَّهُ مَنِ ٱتَّبَعَ رِضْوَٰنَهُۥ سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ﴾ يرجِعُ إلى قولِه: ﴿قَدْ جَآءَكُمْ رَسُولُنَا﴾، أي: يَهدي

---

(١) «الوسيط» (٢: ١٦٨).

(٢) قوله: «والثانية» لم يرد في «تفسير الراغب»، وحذفُه أحسن، فالنِّعَمُ الثلاث مبيَّنةٌ في الآية الأولى فحسب.

(٣) كذا في الأصول الخطية، والصواب: «الثانية» كما في «تفسير الراغب»، يعني: الآية ١٣ من هذه السورة.

﴿مَنِ ٱتَّبَعَ رِضْوَٰنَهُۥ﴾: مَنْ آمَن منهم ﴿سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ﴾: طُرقَ السَّلامة والنَّجاةِ من عذاب الله، أو: سُبلَ الله.

[﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ ۚ قُلْ فَمَن يَمْلِكُ مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا إِنْ أَرَادَ أَن يُهْلِكَ ٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُۥ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ۗ وَلِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ۚ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ ۚ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ ١٧]

قولُهم: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ﴾ معناه: **بَتُّ القولِ على أنَّ حقيقةَ الله هو المسيحُ** لا غيرُ. قيل: **كان في النَّصارى قومٌ يقولون ذلك**. وقيل: ما صرَّحوا به ولكنَّ مَذهبَهم يؤدِّي إليه حيث اعتقدوا أنه يَخلُق ويُحيي ويُميت، ويُدبِّر أمرَ العالَمِ.

بالبيانِ إلى طريقِ السّلامة من اتّبعَه وتحرَّى مَرضاةَ الله، وقولُه: ﴿وَيُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ﴾ يَرجعُ إلى قولِه: ﴿قَدْ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٌ﴾، وقولُه: ﴿وَيَهْدِيهِمْ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ يَرجعُ إلى قولِه: ﴿وَكِتَٰبٌ مُّبِينٌ﴾، كقولِه تعالى: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢][1]، وسيجيءُ تفسيرُ هذه الآية في سُورة النُّور.

قولُه: (**بَتُّ القولَ على أنّ حقيقةَ الله هُو**) وذلك أنّ الخبَرَ إذا عُرِّف باللام أفاد القَصْرَ سواءً كان التعريفُ فيه عَهْداً أو جِنساً، فإذا ضُمَّ معَه ضميرُ الفَصْلِ ضاعَفَ تأكيدُه معنى القَصْر، فإذا صُدِّرتِ الـجُملةُ بـ«إنَّ» بَلَغَ الكمالَ في التحقيق.

قولُه: (**كان في النَّصارى قومٌ يقولون ذلك**)، **الراغب**: إن قيل: إنّ أحداً لم يقُلْ: اللهُ هُو المسيحُ، وإن قالوا: المسيحُ هُو الله، وذلك أنّ عندَهم أنّ المسيحَ مِن لاهُوتٍ وناسوت، فيقولونَ: يصحُّ أن يُقالَ: المسيحُ هُو اللاهُوت وهُو ناسُوت، كما يَصحُّ أن يقال: الإنسانُ هُو

---

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٤: ٣٠٣- ٣٠٤).

﴿فَمَن يَمۡلِكُ مِنَ ٱللَّهِ شَيۡـًٔا﴾: فمَن يمنعُ من قُدرتِه ومشيئته شيئًا؟ ﴿إِنۡ أَرَادَ أَن يُهۡلِكَ﴾ مَن دَعُوه إلـهًا منَ المسيحِ وأُمِّـه، **دلالةً على أنَّ المسيحَ عبدٌ مخلوقٌ** كسائر العبادِ.

وأراد بعَطْف(١) ﴿مَن فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ على ﴿ٱلۡمَسِيحَ ... وَأُمَّهُۥ﴾ أنـهمـا من جنسِهم لا تفاوُتَ بينَهما وبينَهم في البَشَريّةِ.

حيَوانٌ وهُو نباتٌ لـمَّا كان مُركَّباً منهما، ولا يَصِحُّ أن يقالَ: اللاهوتُ هُو المسيحُ كما لا يَصِحُّ أن يقالَ: الحيَوانُ هو الإنسان، قيل: إنهم قالوا: هُو المسيحُ على وَجْهٍ آخَرَ غيرِ ما ذكَرْت، وهُو ما رُوِيَ عن محمدِ بن كعبٍ القُرَظيِّ: أنه لما رُفع عيسى عليه الصَّلاةُ والسلام اجتَمَعَ طائفةٌ من علماءِ بني إسرائيلَ فقالوا: ما تقولونَ في عيسى؟ فقال أحَدُهم: أوَ تعلَمونَ أنّ أحداً يُحْيي الموتَى إلا اللهُ تعالى؟ فقالوا: لا، فقالوا: أتعلَمونَ أنّ أحداً يَعلَمُ الغيبَ إلا الله؟ فقالوا: لا، فقالوا: أتعلَمونَ أنّ أحداً يُبرِئُ الأكمَهَ والأبرَصَ إلا الله؟ قالوا: لا، قالوا: فما اللهُ إلا مَنْ هذا وَصْفُه، أي: حقيقةُ الإلهيةِ فيه، وهذا كقولِك: الكريمُ زيدٌ، أي: حقيقةُ الكرم في زيد، وعلى هذا قولُه تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡمَسِيحُ ٱبۡنُ مَرۡيَمَ﴾(٢).

قولُه: (**دلالةً على أنّ المسيحَ**) مفعولٌ له، أي: قال اللهُ تعالى هذا القولَ دِلالةً.

قولُه: (**وأراد بعطفِ** ﴿مَن فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾) عطفٌ على جُملة قولِنا: قال اللهُ تعالى هذا القولَ دِلالةً، وإنّما أقيمَ المُظهَرُ موضِعَ المُضمَر في قولِه: ﴿أَن يُهۡلِكَ ٱلۡمَسِيحَ﴾ وإن لم يَقُلْ: يُهلِكْهُ إرادَةَ الدِلالة أنه عبدٌ مطيع؛ لأنّ المسيحَ هُو الصِّدِّيق، وعطَفَ عليه أُمَّه لمزيدِ الدِلالةِ على أنه عبدٌ مخلوق؛ لأنّ الخالقَ لا أُمَّ له، ثُمّ عَطَفَ عليه: ﴿مَن فِي ٱلۡأَرۡضِ جَمِيعًا﴾ إرادةَ الدِلالة على أنهما مِن جنس مَن في الأرض لا تفاوتَ بينَهما، وكلُّ ذلك تتميماتٌ يزيدُ الكلامُ بها مبالغةً.

---

(١) قوله: «بعطف» سقط من (غ) و (ص).

(٢) «تفسير الراغب» (٤: ٣٠٤-٣٠٥).

﴿يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ﴾ أي: يَخلُق مِنْ ذكَر وأُنثى، ويخلُق من أُنثى من غير ذكَر كما خلق عيسى، ويَخلُق من غير ذكَر وأُنثى كما خَلق آدمَ، أو يَخلُق ما يشاء كخَلْق الطَّيرِ على يدِ عيسى معجزةً له، وكإحياء المَوْتى وإبراءِ الأكْمَهِ والأَبرَصِ وغيرِ ذلك، فيَجبُ أن يُنسَب إليه ولا يُنسب إلى البَشَر المُجْرَى على يدِه.

[﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ وَٱلنَّصَٰرَىٰ نَحْنُ أَبْنَٰٓؤُا۟ ٱللَّهِ وَأَحِبَّٰٓؤُهُۥ ۚ قُلْ فَلِمَ يُعَذِّبُكُم بِذُنُوبِكُم ۖ بَلْ أَنتُم بَشَرٌ مِّمَّنْ خَلَقَ ۚ يَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ ۚ وَلِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ۖ وَإِلَيْهِ ٱلْمَصِيرُ﴾ ١٨]

﴿أَبْنَٰٓؤُا۟ ٱللَّهِ﴾: أشياعُ ابنَي الله عُزيرٍ والمسيحِ، كما قيلَ لأشياع أبي خُبيب ـ وهو عبدُ الله بنُ الزُّبير ـ «الخُبَيبون»، وكما كان يقول رَهْطُ مُسيلِمَةَ: نحن أنبياءُ الله، ويقولُ أقرباءُ المَلِكِ وذَوُوه وحَشَمُه: نحن الملوكُ؛ ولذلك قال مؤمنُ آلِ فرعونَ: ﴿لَكُمُ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ﴾ [غافر: ٢٩].

قولُه: (أي: يَخلُقُ مِن ذكَر وأُنثى ويَخلُقُ مِن أُنثى) إلى آخِره، يريدُ أنّ قولَه: ﴿يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ﴾ جاء هاهنا مبيِّناً لِما هُو المرادُ مِن قولِه: ﴿وَلِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا﴾ بحَسَبِ اقتضاءِ المقام، يعني أنّ اللهَ تعالى مالِكُ العالَمِ كلِّه قَهْراً وتصرُّفاً وخَلْقاً لها على أنحاءٍ مختلفة، فلا ينبغي لكم حينَ شاهَدتُم خلافَ العادة في المسيح أن تقولوا: هُو إلهٌ، أو نَظَرْتُم إلى أنه الواسِطةُ في خَلْق الطَّيْر أن تقطَعوا النِّسبةَ منّا وتَنسبوا إليه، هذا هُو المرادُ مِن قولِه: «فيجبُ أن يُنسَبَ إليه ولا يُنسَبَ إلى البَشَرِ المُجرَى على يدِه».

قولُه: (أبي خُبَيْب، وهُو عبدُ الله بنُ الزُّبير)، وخُبَيْبٌ اسمُ ابنِه، والخُبَيْبانِ: عبدُ الله وابنُه، فمَن رَوى «الخُبَيبُونَ» على الجَمْع يريدُهما وأخاه مُصعَباً، قالهُ الجَوهريُّ.

الإنصاف: قولُه: في أصحابِ أبي خُبَيب، فإنه جارٍ على الانتسابِ حقيقةً، ولو سُمِّي كلُّ واحد منهم أبا خُبَيب لكان مثالاً صحيحاً، وفيه بَحْث.

﴿فَلِمَ يُعَذِّبُكُم بِذُنُوبِكُم﴾ فإنْ صَحَّ أنَّكم أبناءُ الله وأحبّاؤه، فلِمَ تُذنبون وتعذَّبون بذُنوبكم، فتُمسَخون وتَمَسَّكُمُ النارُ أيامًا معدوداتٍ على زَعْمِكم؟ ولو كنتم أبناءَ الله لكنتُم من جنس الأبِ، غيرَ فاعلينَ للقبائحِ، ولا مُستوجبينَ للعقاب، ولو كنتم أحبّاءَه لَمَا عَصيتُموه، ولَمَا عاقَبكُم! ﴿بَلْ أَنتُم بَشَرٌ﴾ من جُملة من خَلْقٍ منَ البَشَر، ﴿يَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ﴾: وهم أهلُ الطاعةِ، ﴿وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾: وهم العُصاة.

[﴿يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ قَدْ جَآءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَىٰ فَتْرَةٍ مِّنَ ٱلرُّسُلِ أَن تَقُولُوا۟ مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ فَقَدْ جَآءَكُم بَشِيرٌ وَنَذِيرٌ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ ١٩]

فإن قلتَ: تأويلُه: نحنُ أشياعُ ابنَي الله، لا يَلتئمُ معَ قولِه: «لو كنتُم أبناءَ الله لكنتُم من جِنسِ الأبِ» ولا معَ قولِه تعالى: ﴿بَلْ أَنتُم بَشَرٌ مِّمَّنْ خَلَقَ﴾، قلتُ: لـمّا ادّعَوا أنهم أشياعُ ابنَي الله ثُمّ حَذَفوا المضافَ وأقاموا المضافَ إليه مقامَه كأنهم قالوا: نحنُ متّصِفُونَ بهما، ولسنا مِن جِنس عامّة البَشَرِ المخلوقينَ، كقوله تعالى: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ﴾ [الأحزاب: ٤٠]، وكذلك قالوا: نحنُ أبناءُ الله ونحن الملوكُ، فرَدَّ عليهم بقولِه: ﴿بَلْ أَنتُم بَشَرٌ مِّمَّنْ خَلَقَ﴾، وبَيَّنه بقولِه: ﴿يَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾ أي: يُعامِلُكم معاملةَ سائرِ الناس لا مَزِيَّةَ لكم عليهم، رَوَى الواحِديُّ عن ابن قُتَيبةَ: يَعْنُونَ أنه تعالى من حَدَبِه وعطفِه علينا كالأبِ المُشفِق(١).

وقلتُ: أمّا اتّصالُ هذه الآية بما قبلَها فهُو أنه تعالى لمّا أجابَ عن قولِ القائلينَ في المسيح: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾ بقولِه: ﴿قُلْ فَمَن يَمْلِكُ مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا إِنْ أَرَادَ أَن يُهْلِكَ ٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُۥ﴾ [المائدة: ١٧] أتى بما يُناسِبُها من حديثِ الغُلاة من أهل الكتابِ وادّعائهم أنـهم أبناءُ الله، وأجابَ بما يَـقرُبُ مِن ذلك الجواب، وهُو قولُه تعالى: ﴿قُلْ فَلِمَ يُعَذِّبُكُم بِذُنُوبِكُم﴾، واللهُ أعلم.

---

(١) «الوسيط» (٢: ١٧٠).

﴿يُبَيِّنُ لَكُمْ﴾ إمّا أنْ يُقدَّرَ: المُبيَّنَ، وهو: الدِّين والشرائعُ، وحَذْفُه لظُهور ما وَرَد الرسول لِتَـبْيِـينِه، أو يُقدَّر: ما كنتم تخفون، وحَذَفه لتقدُّم ذِكْره، أو لا يُقدَّر ويكون المعنى: يَبْذُل لكمُ البيانَ، ومحلُّه النَّصْبُ على الحال؛ أي مُبيِّنًا لكم.

و﴿عَلَىٰ فَتْرَةٍ﴾ متعلِّقٌ بـ﴿جَآءَكُمْ﴾ أي: جاءكم على حينِ فُتورٍ من إرسال الرُّسلِ وانقطاعٍ منَ الوحي. ﴿أَن تَقُولُواْ﴾: كراهةَ أنْ تقولوا. ﴿فَقَدْ جَآءَكُم﴾ متعلِّقٌ بمحذوفٍ، أي: لا تَعتذروا فقد جاءكم. وقيل: كان بين عيسى ومحمَّدٍ صلى الله عليهما خمسُ مئةٍ وستُّون سنةً، وقيل: ستُّ مئةٍ. وقيل: أربع مئةٍ ونيِّفٌ وستُّون.

قولُه: (لتقدُّم ذكرِه) وهُو قولُه تعالى: ﴿قَدْ جَآءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيرًا مِّمَّا كُنتُمْ تُخْفُونَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [المائدة: ١٥].

قولُه: (و﴿عَلَىٰ فَتْرَةٍ﴾ متعلِّقٌ: بـ﴿جَآءَكُم﴾). وقال أبو البقاء: ﴿عَلَىٰ فَتْرَةٍ﴾ في مَوضِعِ الحالِ منَ الضميرِ في ﴿يُبَيِّنُ لَكُمْ﴾، ويجوزُ أن يكونَ حالاً منَ الضّميرِ المجرورِ في ﴿لَكُمْ﴾ و﴿مِّنَ ٱلرُّسُلِ﴾: نعتٌ لفترة[1]. وقال الإمام: يقالُ: فَتَرَ الشيءُ فُتوراً: إذا سَكَنت حِدّتُه وصار أقلَّ ممّا كان عليه، وسُمِّيتِ المدّةُ التي بينَ الأنبياءِ «فترةً» لفتورِ الدّواعي في العمل بتلك الشرائع[2].

الراغب: إنّ بَعثَةَ الأنبياءِ من ضروراتِ العبادِ التي لا يُستغنَى عنها، فعامةُ الناس يجهَلونَ جُزئيّاتِ مَصالِحِهم وكُلّيّاتِها[3]، وخاصّتُهم يعرِفونَ كُلِّياتِها دونَ جُزئياتِها، ولا يُمكنُهم أن يَعرِفوا الكُلّياتِ على التحقيقِ إلا بعدَ انقضاءِ كثيرٍ من عمرُهم، فسَهَّلَ الله السبيلَ عليهم بمن يَهديهِم إلى مصالِحِهم[4].

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٤٢٨).

(٢) «مفاتيح الغيب» (١١: ٣٣٠).

(٣) كذا في الأصول الخطية، وكذا هو في «تفسير الراغب»، وأثبتنا المناسب للسياق، وما بعده يدلُّ عليه.

(٤) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٤: ٣١٠).

وعن الكلبيِّ: كان بين موسى وعيسى ألفٌ وسبع مئة سنةٍ، وألفُ نبيٍّ، وبين عيسى ومحمّدٍ صلواتُ الله عليهم أربعةُ أنبياءٍ، ثلاثةٌ من بني اسرائيل، وواحدٌ من العربِ: **خالدُ ابن سِنان العَبْسيُّ**. والمعنى: الامتِنانُ عليهم، وأنَّ الرَّسولَ بُعث إليهم حين انطَمَسَت آثارُ الوحي **أحوجَ ما يكونون إليه لِيَهَشُّوا** إليه ويَعُدُّوه أعظمَ نعمةٍ منَ الله، وفَتْحَ بابٍ إلى الرَّحمة، وتلزَمَهم الحُجَّةُ، فلا يَعتلُّوا غدًا بأنه لم يُرسلْ إليهم من يُنبِّهُهم عن غَفْلتِهم.

قولُه: (**خالد بن سِنَان العَبْسي**). قال صاحبُ «الكامل في التاريخ»: إنّ خالدَ بنَ سِنَان العَبْسيَّ كان نبيّاً، ومِن مُعجِزاتِه أنّ ناراً ظهَرت بأرضِ العرب فافتَتَنوا بها وكادوا يتمسَّحُونَ، فأخَذَ خالدٌ عصَاهُ ودخَلَها حتى توسَّطَها ففرَّقَها فطُفِئت وهُو في وسَطِها، وقيل: إنّ النبيَّ ﷺ، قال فيه: «ذلك نبيٌّ ضيَّعَه قومُه»، فأتتِ ابنتُه النبيَّ ﷺ فآمَنَتْ به[1].

قولُه: (**أحوَجَ ما يكونونَ إليه**). أحوَجَ: منصوبٌ على الظَّرْفيّة بَدلاً من قولِه: «حين انطَمَست» و«ما»: مَصْدَريّة، و«كان»: تامّة، أي: أحوَجَ أوقاتِهم، على أنّ إسنادَ الاحتياج إلى الوقتِ مجازٌ كما في: أخطَبُ ما يكونُ الأميرُ قائماً، فأحوجُ الأوقات عبارةٌ عن الوقت الذي كانوا فيه.

قولُه: (**ليَهَشُّوا**)، **الجوهري**: وقد هَشِشْتُ بفلان، بالكسر: أَهَشُّ هشَاشةً: إذا خَفَقْتَ إليه وارتحتَ له، ورجلٌ هَشٌّ بَشّ، ويناسبُ هذا المقامَ ما قال الإمامُ في «المعالم»: إنه عندَ مَقْدم النبيِّ ﷺ كان العالَـمُ مملوءاً منَ الكُفر والضَّلالة، أما اليهودُ: فكانوا في المذاهبِ الباطلة في

---

(١) «الكامل في التاريخ»(١: ١٢٧).

أما الحديث فأخرجه البزار (٥٠٩١) والطبراني في «المعجم الكبير» (١٢٠٨٤) عن ابن عباس، وفي «مجمع الزوائد» (٨: ١٤٩): رواه البزار والطبراني، وفيه قيس بن الربيع، وقد وثقه شعبة والثوري، ولكن ضعفه أحمد مع ورعه وابن معين، وهذا الحديث معارض للحديث الصحيح: «أنا أولى الناس بعيسى ابن مريم، الأنبياء أخوة لعلات وليس بيني وبينه نبي».

[﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ يَٰقَوْمِ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَةَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنۢبِيَآءَ وَجَعَلَكُم مُّلُوكًا وَءَاتَىٰكُم مَّا لَمْ يُؤْتِ أَحَدًا مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ * يَٰقَوْمِ ٱدْخُلُوا۟ ٱلْأَرْضَ ٱلْمُقَدَّسَةَ ٱلَّتِى كَتَبَ ٱللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَرْتَدُّوا۟ عَلَىٰٓ أَدْبَارِكُمْ فَتَنقَلِبُوا۟ خَٰسِرِينَ * قَالُوا۟ يَٰمُوسَىٰٓ إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ وَإِنَّا لَن نَّدْخُلَهَا حَتَّىٰ يَخْرُجُوا۟ مِنْهَا فَإِن يَخْرُجُوا۟ مِنْهَا فَإِنَّا دَٰخِلُونَ * قَالَ رَجُلَانِ مِنَ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمَا ٱدْخُلُوا۟ عَلَيْهِمُ ٱلْبَابَ فَإِذَا دَخَلْتُمُوهُ فَإِنَّكُمْ غَٰلِبُونَ ۚ وَعَلَى ٱللَّهِ فَتَوَكَّلُوٓا۟ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ * قَالُوا۟ يَٰمُوسَىٰٓ إِنَّا لَن نَّدْخُلَهَآ أَبَدًا مَّا دَامُوا۟ فِيهَا ۖ فَٱذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَٰتِلَآ إِنَّا هَٰهُنَا قَٰعِدُونَ ﴾ ٢٠-٢٤]

﴿جَعَلَ فِيكُمْ أَنۢبِيَآءَ﴾: لأنه لم يُبعثْ في أُمَّـةٍ ما بُعث في بني إسرائيلَ من الأنبياء. ﴿وَجَعَلَكُم مُّلُوكًا﴾: لأنه مَلَّكَهُم بعدَ فرعونَ مُلْكَه، وبعدَ الجبابرةِ مُلكَهم، ولأنَّ الملوك تكاثروا فيهم تكاثُرَ الأنبياءِ. وقيل: كانوا مملوكينَ في أيدي القِبْطِ، فأنقَذَهمُ اللهُ فسُمِّيَ إنقاذُهم مُلْكًا. وقيل: المَلِكُ: مَنْ له مَسكنٌ واسعٌ فيه ماءٌ جارٍ. وقيل: مَنْ له بيتٌ وخَدَمٌ.

التشبيهِ والافتراءِ على الأنبياء، وتحريفِ التوراة، وأمّا النَّصارَى: فقد قالوا بالتثليثِ والأبِ والابنِ والحُلولِ والاتّحاد، وأمّا المَجُوسُ: فأثبتُوا إلهَيْنِ: يَزْدانَ وأهرَمَن، وتحليلَ نِكاح الأُمّهات، وأمّا العربُ: فانهَمَكوا في عبادةِ الأصنام، والفسادِ في الأرض، فلما بُعِثَ صلَواتُ الله عليه انقلَبَتِ الدنيا منَ الباطل إلى الحقّ، ومنَ الظُّلمةِ إلى النُّور، وانطَلَقَتِ الألسِنةُ بتوحيدِ الله، واستَنارتِ العقولُ بمعرفةِ الله، ورجَعَ الخَلْقُ من حبِّ الدنيا إلى حبِّ المولى، وإذا كان لا معنى للنّبوّة إلا تكميلُ الناقِصينَ في القوّة: العِلميةِ والعَمَليّة، ورأينا أنه حصَلَ هذا الأثرُ بمَقْدَم سيِّدِنا محمدٍ صَلَواتُ الله عليه أكثر مما ظهَرَ بمَقْدَم سائرِ الأنبياء، علِمنا أنه سيِّدُهم وقُدوتُهم(١).

قولُه: (مَن له بيتٌ وخَدَم). رَوى البخاريُّ عن عبدِ الله بن عَمْرٍو أنه سأله رجُلٌ فقال: ألسنـا مِن فُقراءِ المهاجِرين؟ فقال عبدُ اللـه: ألك امرأةٌ تـأْوي إليها؟ قال: نعم، قال: ألك

---

(١) «معالم أصول الدين» للفخر الرازي ص٩٣.

وقيل: مَنْ له مالٌ لا يحتاجُ معه إلى تكلُّف الأعمالِ وتحمُّلِ المَشاقِّ. ﴿مَّا لَمْ يُؤْتِ أَحَدًا مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾: من فَلْق البحرِ، وإغراقِ العَدُوِّ، وتَظليلِ الغَمامِ، وإنزالِ المَنِّ والسَّلوى، وغير ذلك منَ الأمورِ العظام. وقيل: أراد عالَـمِي زمانِهِم.

مسكِنٌ تَسكُنُه؟ قال: نعم، قال: فأنت مِنَ الأغنياء، قال: فإنّ لي خادماً، قال: فأنت من الملوك[1].

الراغب: المِلْكُ ضَرْبان: مِلْكٌ هُو التملُّكُ والتولِّي، ومِلْكٌ هُو القوّةُ على ذلك تَوَلَّى أو لم يتولَّ، فمِنَ الأولِ قولُه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا۟ قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا﴾ [النمل: ٣٤]، ومن الثاني: ﴿إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنۢبِيَآءَ وَجَعَلَكُم مُّلُوكًا﴾ [المائدة: ٢٠]، فجعَلَ النبوّةَ مخصَّصة والمِلْكَ فيهم عامّاً، فإنّ المِلكَ هنا هُو القوةُ التي تُـرُشِّحُ بها للرياسةِ لا أنه جعَلَ كلَّهم متولِّينَ للأمر، فذلك مُنافٍ للحِكمة، كما قيل: لا خيرَ في كثرة الرؤساء، وقال بعضُهم: المَلِكُ: اسمٌ لكلِّ مَن يملِكُ السياسة، إمّا في نفسِه، وذلك بالتمكينِ من زمامِ قواه وصَرْفِها عن هواها، وإمّا في غيرِه، سواءً تولَّى ذلك أو لم يَتولَّ على ما تقدَّم[2]، وقلتُ: يؤيِّدُ الأوّلَ ما رَوينا عن البخاريِّ ومسلم والتِّرمذيِّ وأبي داودَ، عن ابن عُمرَ قال: سَمِعتُ رسُولَ الله ﷺ، يقول: «كلُّكم راعٍ وكلُّكم مسؤولٌ عن رعيّتِه» الحديث[3].

قولُه: (وقيل: أراد عالَـمي زمانِهِم) عطفٌ من حيث المعنى على قولِه: «﴿مَّا لَمْ يُؤْتِ أَحَدًا مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ من فَلْقِ البحر» يعني: إنْ جعلتَ ﴿ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ عامّاً وجَبَ تخصيصُ ﴿مَّا﴾، لئلا

---

(١) أخرجه مسلم (٢٩٧٩) عن عبد الله بن عمرو، ووهم المصنف حيث عزا هذا الأثر للبخاري، وإنما هو في مسلم.

(٢) «مفردات القرآن» ص٧٧٤.

(٣) أخرجه البخاري (٨٩٣) ومسلم (١٨٢٩) وأبو داود (٢٩٣٠) والترمذي (١٧٠٥) عن ابن عمر.

﴿ٱلْأَرْضَ ٱلْمُقَدَّسَةَ﴾: أرضَ بيتَ المقدسِ. وقيل: الطُّورَ وما حوله. وقيل: الشام، وقيل: فلسطينَ ودمشقَ وبعضَ الأُردنِّ. وقيل: سمّاها اللهُ لإبراهيمَ ميراثًا لولدِه حين رُفع على الجبل فقيل له: انظُر فلَكَ ما أدركَ بصُرَك، وكان بيتُ المقدسِ قرارَ الأنبياءِ ومَسكنَ المؤمنين. ﴿كَتَبَ ٱللَّهُ لَكُمْ﴾: قَسَمها لكم وسمّاها، أو خَطَّ في اللَّوح أنها لكم.

﴿وَلَا تَرْتَدُّوا۟ عَلَىٰٓ أَدْبَارِكُمْ﴾: ولا تَنْكُصُوا على أعقابكم مُدْبرينَ من خوف الجَبابرةِ جُبنًا وهَلَعًا. قيل: لمّا حدَّثهم النُّقباءُ بحال الجَبابرةِ رَفَعوا أصواتَهم بالبكاء وقالوا: لَيْتنا مِتْنا بمِصرَ، وقالوا: تعالوا نجعلْ علينا رأسًا ينصرفُ بنا إلى مصرَ. ويجوز أن يُراد: لا ترتدُّوا على أدباركم في دينكم بمخالفتِكُم أمْرَ ربِّكم، وعصيانِكُم نبيَّكُم فترجعوا خاسرين ثوابَ الدُّنيا والآخرةِ.

يَلزَمَ أنهم أُوتوا ما لم تؤتَ هذه الأُمَّةُ منَ الكرامة والفضل وغيرِ ذلك، وإنْ خصَّصْتَه بعالَـمِي زمانِهم، فـ﴿مَّا﴾ باقيةٌ على عمومِها، إذ لا محذورَ، والتقدير قيل: أراد بـ﴿ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾: عالَـمِي كلِّ زمان، وبالإيتاء: ما اختصَّ ببني إسرائيلَ، وقيل: أراد به: عالَـمِي زمانِهم، وبالإيتاءِ: ما اشترَكَ به غيرُهم.

قولُه: (بعض الأردُنّ)، الجوهري: هُو اسمُ نَـهَر وكُورةٍ بالشام.

قولُه: (أو خَطَّ في اللَّوح أنها لكم) عطفٌ على قولِه: «قَسَمَها»، و«قَسَمَها» و«سَمَّاها» واردانِ على أنّ ﴿كَتَبَ﴾ مجازٌ عنهما. الأساس: ومن المجاز: كُتِبَ عليه كذا: قُضِيَ عليه، وكتَبَ اللهُ الأجلَ والرِّزق، وكتَبَ على عبادِه الطاعةَ، وعلى نفسِه الرحمةَ، وهذا كتابُ الله أي: قَدَرُه، وسألني بعضُ المغاربة ونحن في الطَّوافِ عن القَدَر، فقلتُ: هُو في السماءِ مكتوبٌ وفي الأرض مكسوب، ومنه ما رَوينا في حديثِ القَدَر: «ثُم يَبعَثُ اللهُ مَلَكاً بأربعِ كلماتٍ، بكَتْب: رزقِه وأجَلِه وعمَلِه وشقيٌّ أو سعيد»، أخرَجه البخاريُّ ومسلمٌ وغيرُهما عنِ ابن مسعود[1].

---

(١) أخرجه البخاري (٣٢٠٨) ومسلم (٢٦٤٣) عن عبد الله بن مسعود.

الجبّارُ: «فَعّال» من: جَبَرَه على الأمر بمعنى: أَجبَرَه عليه، وهو العاتي الذي يُجبر الناسَ على ما يُريد.

﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾: هما كالِب ويُوشع ﴿مِنَ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ﴾ اللهَ ويخشونَه، كأنه قيل: رجلانِ منَ المتَّقينَ، ويجوز أن تكونَ الواوُ لبني إسرائيلَ، والراجعُ إلى الموصولِ محذوفٌ، تقديرُه: منَ الذين يخافُهم بنو إسرائيلَ، وهم الجبّارون، وهما رجلانِ منهم ﴿أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمَا﴾ بالإيمان فآمَنا، قالا لهم: **إنّ العمالقةَ أجسامٌ لا قلوبَ فيها، فلا تخافوهم**، وازحَفُوا إليهم فإنكم غالبُوهم؛ يُشجِّعانهم على قتالهم.

واعلَمْ أنه حينَ عَدَّ الأقوالَ الأربعةَ في تفسيرِ الأرض المقدَّسة، كان مِن حقِّه أن يفسِّرَ بعدَه معنى ﴿كَتَبَ ٱللَّهُ لَكُمْ﴾ على الوجهينِ المذكورَيْن في معنى ﴿كَتَبَ﴾ مِن أنه «خطَّ في اللَّوح أو سَمّاها» لكنْ أوقَعَ في البَيْنِ للاهتمامِ قولاً يُفهَمُ منه ترجيحُ القولِ الأوّل منَ الأقوالِ الأربعة، يشهَدُ له قولُه: «وكان بيتُ المقدِس قَرارَ الأنبياء»، وأولويّةُ الوَجْهِ الأول منَ الوجهَيْنِ المذكورينِ في تفسير ﴿كَتَبَ ٱللَّهُ لَكُمْ﴾ يدُلُّ عليه قولُه: «سَمّاها اللهُ لإبراهيم». وأما الجَبَلُ الذي رُفِعَ عليه الخليلُ عليه السّلام، فقد روى الإمامُ: أنه جَبَلُ لبنانَ[1]، واللهُ أعلم.

الراغبُ: معنى ﴿كَتَبَ ٱللَّهُ لَكُمْ﴾ أي: أوجَبَها عليكم، إن قيل: فقد كان يجبُ أن يقولَ: كتَبَ اللهُ عليكم على هذا، قيل: إنّما ذكَرَ ﴿لَكُمْ﴾ لمعنًى لطيف، وهُو أنه نَبَّه أنه أوجبَ عليهم وجوباً يَستحِقُّونَ به ثَواباً يحصُلُ لهم، وذلك كقولِك لمن يُرَى متأذِّياً بشيءٍ أُوجبَ، فيقالُ: هذا لكَ لا عليك؛ تنبيهاً على الغايةِ التي هِي الثوابُ، وإذا قيل: كتَبَ عليه فليس اللفظُ يقتضي معنى الغايةِ التي هِي الثوابُ، بل يقتضي مجرَّدَ الإيجاب[2] واللهُ أعلم.

قولُه: (**إنّ العَمالِقةَ أجسامٌ**)، قال صاحبُ «الكامل»: قال ابنُ إسحاق: هم أولادُ عِمليقَ

---

(١) «مفاتيح الغيب» (١١: ٣٣٢).

(٢) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٤: ٣١٤)، وانظر: «مفردات القرآن» ص٧٠٠.

وقراءةُ مَنْ قرأَ: (يُخافُونَ) بالضمِّ شاهدةٌ له، وكذلك ﴿أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمَا﴾ كأنه قيل: من المَخُوفِينَ. وقيل: هو من الإخافةِ، ومعناه: من الذين يُخَوَّفون من الله بالتذكرة والموعظة. أو يخوِّفهم وعيدُ الله بالعقاب.

فإن قلتَ: ما محلُّ ﴿أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمَا﴾؟ قلت: إنِ انتظمَ مع قوله: ﴿مِنَ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ﴾ في حكم الوصف لـ﴿رَجُلَانِ﴾ فمرفوعٌ، وإن جُعل كلامًا معترضًا فلا محلَّ له.

فإن قلتَ: من أين عَلِمَا أنهم غالبون؟ قلتُ: من جهة إخبارِ موسى بذلك، وقوله تعالى: ﴿كَتَبَ ٱللَّهُ لَكُمْ﴾ وقيل: من جهة غَلَبَة الظَّنِّ، ....

ابن لاوذَ بن سَام، ومنهم كانتِ الجبابِرةُ بالشام الذين يقالُ لهم: الكنْعانيُّونَ، والفراعنةُ بمصر، وكان أهلُ البحرَيْن وعُمانَ منهم[1].

قولُه: (وقراءةُ مَن قرأ: «يُخافُونَ»، بالضّمِّ[2]، شاهدةٌ له) أي: شاهدةٌ لأن تكونَ الواوُ في ﴿يَخَافُونَ﴾ لبني إسرائيلَ؛ لِـمَا يَلزَمُ أن يكونَ الرجُلانِ منَ العَمالقة، وكذلك ﴿أَنْعَمَ ٱللَّهُ﴾، لأنّ هذا القيدَ إنّما يَليقُ بمَن أسلَمَ منَ الكفّار لا بمَن هُو مؤمنٌ كما في الوجهِ السابق.

قولُه: (وقيل: هُو منَ الإخافة) أي: يُخافونَ بالضّمِّ، فعلى هذا، المرادُ بالذين يُخافونَ: بنو إسرائيل، وعلى الأول: العَمالِقةُ، فيكونُ مجهولاً من: خَاف يَـخاف. قال أبو البقاء: يُقرأُ (يُخافُونَ) بضَمِّ الياء، ولهُ معنَيَانِ، أحدُهما: أنه مِن قولِك: خيف الرجلُ، أي: خُوف، والثاني: أن يكونَ المعنى: يَخافُهم غيرُهم، كقولِك: فلانٌ مَخُوف، أي: يَخافُه الناسُ[3].

قولُه: (إنِ انتَظَمَ). انتَظَمَ[4] متعدِّياً ولازماً. الجوهري: طَعَنَه فانتَظَمَه، أي: اخْتَلَّهُ.

---

(١) «الكامل في التاريخ» (١: ٢٥).

(٢) انظر: «معالم التنزيل» (٣: ٣٦) و«جامع البيان» (٨: ٢٩٧).

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٤٣٠).

(٤) قوله: «انتظم» سقط من (غ) و (ص).

وما تَبيَّنا من عادة الله في نُصرة رُسلِه، وما عَهِدا من صُنع الله لموسى في قَهْر أعدائه، وما عَرَفا من حال الجبابرةِ. و﴿ٱلْبَابَ﴾: بابَ قريتِهم. ﴿لَن نَّدْخُلَهَآ﴾: نفيٌ لدُخولهم في المستقبل على وجه التأكيد المُؤيِسِ، و﴿أَبَدًا﴾: تعليقٌ للنَّفي المؤكَّد بالدَّهر المُتطاوِلِ، و﴿مَّا دَامُواْ فِيهَا﴾: بيانٌ للأبد. ﴿فَٱذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ﴾ يحتمل أن لا يَقصِدوا حقيقةَ الذَّهاب، ولكن كما تقول: كلَّمتُه فذَهب يُجيبني؛ تريد: معنى الإرادةِ والقَصْد للجوابِ، كأنهم قالوا: أَريدا قتالَهم. والظاهرُ أنهم قالوا ذلك استهانةً بالله ورسولِه وقلّةَ مُبالاةٍ بهما واستهزاءً، أو قَصَدوا ذهابَهما حقيقةً بجَهْلهم وجَفائهم وقَسْوة قُلوبهم التي عبدوا بها العجلَ، وسألوا بها رؤيةَ الله عزَّ وجلَّ جهرةً، والدليلُ عليه مقابلةُ ذَهابهما بقُعودِهم.

ويُحكى أنّ موسى وهارون عليهما السلام خَرَّا لِوُجوهِهما قُدّامهم لشّدةِ ما وَرَد عليهما، فهَمُّوا برَجْمِهما، ولأمرٍ ما قَرَن اللهُ اليهودَ بالمشركين وقدَّمَهم عليهم في قوله تعالى: ﴿لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ ٱلنَّاسِ عَدَٰوَةً لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلْيَهُودَ وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ﴾ [المائدة: ٨٢].

[﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي لَآ أَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِي وَأَخِيۖ فَٱفْرُقْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ ٱلْقَوْمِ ٱلْفَٰسِقِينَ * قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْۛ أَرْبَعِينَ سَنَةًۛ يَتِيهُونَ فِي ٱلْأَرْضِۚ فَلَا تَأْسَ عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ ٢٥-٢٦]

قولُه: (﴿مَّا دَامُواْ فِيهَا﴾: بيانٌ للأبدِ)، قال الشاعر:

وأكرِمْ أخاكَ الدهرَ ما دمتُما معاً ... كفَى بالمماتِ فُرقةً وتنائيا(١)

قولُه: «ما دمتُما» بَدَلٌ من «الدهرَ».

قولُه: (أَريدا) بفتح الهمزة وكسر الراء، أمرٌ مِن: أراد.

قولُه: (لوجوهِهما) كقولِه تعالى: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحريم: ٤].

---

(١) البيت لإياس بن القائف، انظر: «التذكرة الحمدونية» (٢: ٤٦٧) و«التذكرة السعدية» (١: ٢٤) و«الحماسة البصرية» (١: ١١٥).

لما عَصَوه وتمرَّدوا عليه وخالَفُوه وقالوا ما قالوا من كلمة الكُفر ولم يَبْقَ معه مطيعٌ موافقٌ يَثِقُ به إلا هارون؛ ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي لَآ أَمۡلِكُ﴾ لنُصْرة دِينك ﴿إِلَّا نَفۡسِي وَأَخِيۖ﴾ وهذا من البَثِّ والحُزن والشَّكوى إلى الله، والحَسْرة ورِقَّةِ القلبِ التي بمثلها تُستجلَبُ الرَّحمةُ، وتُستَنْـزَل النُّصرةُ، ونحوُه قولُ يعقوبَ عليه السلام: ﴿إِنَّمَآ أَشۡكُواْ بَثِّي وَحُزۡنِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [يوسف: ٨٦].

وعن عليٍّ رضي الله عنه: أنه كان يدعو الناسَ على مِنْبر الكُوفةِ إلى قتال البُغاة، فما أجابَه إلا رجُلانِ، **فتنفَّس الصُّعَداءَ** ودعا لهما، وقال: أين تَقعانِ ممّا أُريد!

وذُكر في إعراب ﴿وَأَخِي﴾ وجوهٌ: أن يكون منصوبًا عطفًا على ﴿نَفۡسِي﴾، **أو على الضمير في ﴿إِنِّي﴾ بمعنى: ولا أَملِكُ** إلّا نفسي، وإنّ أخي لا يَمْلك إلا نفسَه.

ومرفوعًا عطفًا على محل إنّ واسمِها، كأنه قيل: أنا لا أملِكُ إلا نفسي، وهارونُ كذلك لا يَملِكُ إلا نفسَه، أو على الضَّمير في ﴿لَآ أَمۡلِكُ﴾، وجاز للفَصْل.

ومجرورًا عطفًا على الضَّمير في ﴿نَفۡسِي﴾ وهو ضعيفٌ لقُبح العطف على ضمير المجرورِ إلّا بتكرير الجارِّ.

قولُه: (**فتنفَّسَ الصُّعَداءَ**) وهي التنفُّسُ الباردُ الطويلُ الممدود.

قولُه: (**أو على الضمير في ﴿إِنِّي﴾ بمعنى: ولا أملِكُ**). قال أبو البقاء: المعنى: لا أملِكُ إلا نفسي، ولا يملِكُ أخي إلا نفْسَه[(١)].

قولُه: (**ومجروراً عطفاً على الضمير في ﴿نَفۡسِي﴾**). قال الزجَّاج: جائزٌ أن يكونَ المعنى: لا أملِكُ إلا نفْسي ولا أملِكُ إلا نفْسَ أخي، لأنّ أخاه إذا كان مُطيعاً له فهُو مِلكُ طاعتِه[(٢)].

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٤٣١).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ١٦٥).

فإن قلتَ: **أمَا كان معه الرَّجلانِ المذكوران؟** قلت: كأنه لم يَثِقْ بهما كلَّ الوُثوقِ، ولم يطمئنَّ إلى ثَباتِهما لِـمَا ذاق على طُول الزَّمان واتِّصال الصُّحبة من أحوال قومِه وتَلوُّنهم وقَسوةِ قلوبِهم، فلم يَذكر إلا النبيَّ المعصومَ الذي لا شُبهةَ في أمره.

ويجوز أن يقولَ ذلك لِفَرْطِ ضَجَرِه عندما سمع منهم تقليلًا لمن يُوافقُه، ويجوز أن يُريدَ: ومن يؤاخيني على ديني؟

﴿فَٱفۡرُقۡ﴾: فافصِلْ ﴿بَيۡنَنَا﴾ وبينهم، بأن تَحكُم لنا بما نَستحقُّ، وتَحكم عليهم بمـا يَستحقُّون، وهو في معنى الدُّعاء عليهم؛ **ولذلك وَصَل به قولَه: ﴿فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيۡهِمۡ﴾ على وَجْه التَّسبيبِ.** أو: فباعِدْ بيننا وبينهم وخلِّصنا من صُحبتهم، كقوله: ﴿وَنَجِّنِي مِنَ ٱلۡقَوۡمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [التحريم: ١١].

﴿فَإِنَّهَا﴾: فإنَّ الأرضَ المقدَّسة ﴿مُحَرَّمَةٌ عَلَيۡهِمۡ﴾: لا يَدخُلونها ولا يَملِكُونها.

قولُه: (**أمَا كان معَهُ الرجُلانِ المذكوران؟**) أي: كيف قال: لا أملِكُ إلا نفْسي وأخي على الحَصْر، وكان معَه كالبٌ ويوشَعُ مُطيعَيْنِ مُتَّقيْن؟ (١).

قولُه: (**ولذلك وصَلَ به قولَه: ﴿فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيۡهِمۡ﴾ على وجهِ التسبيب**)، يعني: لمّا دَعَا موسى عليه السلامُ بقولِه: ﴿فَٱفۡرُقۡ بَيۡنَنَا وَبَيۡنَ ٱلۡقَوۡمِ ٱلۡفَٰسِقِينَ﴾ عقَّب سبحانه وتعالى ما يَدُلُّ على استجابةِ دعائه بقولِه تعالى: ﴿فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيۡهِمۡ﴾، ولا شكَّ أن الحصُولَ في التِّيه، والمنعَ منَ الدّخولِ في الأرض المقدَّسة، من أشدِّ البلاء، ولولا اشتمالُ دعائِه على الدُّعاءِ عليهم لم يَحسُنْ هذا الترتيبُ، هذا إذا قُدِّرَ أنّ موسى عليه الصّلاةُ والسلامُ كان معَهم في التِّيهِ وكانَ روحاً له وسلاماً لا عقوبة، وقولُه: «أو فباعِدْ بينَنا وبينَهم» هذا إذا قيل: إنه عليه الصّلاةُ والسلام لم يكنْ معَهم فيها كما سيجيء.

---

(١) «معالم التنزيل» (٣: ٣٨).

فإن قلتَ: كيف يوفَّق بين هذا وبين قوله: ﴿ٱلَّتِي كَتَبَ ٱللَّهُ لَكُمۡ﴾؟ [المائدة: ٢١]
قلتُ: فيه وجهان، أحدُهما: أن يُراد: **كَتَبها لكم بشرطِ أنْ تُجاهدوا أهلَها**، فلمّا أَبَوُا الجهادَ، قيل: ﴿فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيۡهِمۡ﴾.

والثاني: أن يُرادَ: فإنها محرَّمةٌ عليهم أربعين سنةً، فإذا مَضَتِ الأربعون كان ما كُتِبَ. فقد رُوِيَ أنّ موسى سار بمَن بَقِيَ من بني إسرائيل، وكان يُوشعُ على مقدَّمته، ففَتح أريحاءَ وأقام فيها ما شاء الله، ثم قُبِض صلواتُ الله عليه. وقيل: لـمّا مات موسى بُعث يوشعُ نبيًّا، فأخبرَهم بأنه نبيُّ الله، وأنَّ اللهَ أمَرَهُ بقتال الجَبابرةِ فصدَّقوه وبايَعُوه وسار بهم إلى أريحاءَ، وقتَل الجبّارينَ وأخرَجهم، فصار الشامُ كلُّه لبني إسرائيل.

وقيل: لم يدخلِ الأرضَ المقدَّسةَ أحدٌ ممّن قال: ﴿إِنَّا لَن نَّدۡخُلَهَآ﴾ وهَلَكوا في التِّيهِ، ونشأَتْ نواشئُ من ذُرِّياتهم فقاتلوا الجبّارينَ ودخلُوها.

والعاملُ في الظَّرف إمّا ﴿مُحَرَّمَةٌ﴾ وإما ﴿يَتِيهُونَ﴾، ومعنى ﴿يَتِيهُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾: يسيرون فيها متحيِّرين لا يَهتدون طريقًا. والتِّيهُ: المَفازَةُ التي يُتاه فيها.

قولُه: (**كتَبها لكم بشَرْط أن تُجاهدوا**) يؤيِّدُ هذا الوجهَ عطفُ قولِه: ﴿وَلَا تَرۡتَدُّواْ عَلَىٰٓ أَدۡبَارِكُمۡ فَتَنقَلِبُواْ خَٰسِرِينَ﴾ على قولِه: ﴿ٱدۡخُلُواْ ٱلۡأَرۡضَ ٱلۡمُقَدَّسَةَ ٱلَّتِي كَتَبَ ٱللَّهُ لَكُمۡ﴾، فإنهم لمّا خالَفوا النهيَ هذا خَسِروا وتاهوا، فقولُه: «بشَرْطِ أن تُجاهِدوا» مُستنبَطٌ منَ الجُملة المَنْهيّة، وفي هذا العطف دِلالةٌ على جوازِ تقييدِ المطلَق به فلْيُتأمَّلْ.

قولُه: (**والعاملُ في الظَّرف**) أي: ﴿أَرۡبَعِينَ سَنَةً﴾ (**إمّا** ﴿مُحَرَّمَةٌ﴾ **وإمّا** ﴿يَتِيهُونَ﴾).
قال أبو البقاء: ﴿أَرۡبَعِينَ سَنَةً﴾ ظرفٌ لِـ﴿مُحَرَّمَةٌ﴾، فالتحريمُ على هذا مؤقَّت، و﴿يَتِيهُونَ﴾ حالٌ منَ الضّميرِ المجرور، وقيل: هِي ظَرفٌ لـ﴿يَتِيهُونَ﴾، فالتحريمُ على هذا غيرُ مؤقَّت[1]، وقال الزجَّاج: نصبُهُ بـ﴿مُحَرَّمَةٌ﴾ خطأٌ، لأنه جاء في التفسير أنها محرَّمةٌ عليهم أبداً فنَصْبُه

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٤٣١).

رُوِيَ أنهم لَبثوا أربعين سنةً في ستةِ فراسخَ يَسيرون كلَّ يومٍ جادِّينَ، حتّى إذا سَئموا وأمسَوا إذا هُم بحيث ارتحلوا عنه، وكان الغَمام يُظلِّلهم من حَرِّ الشَّمسِ، ويَطلُع لهم عَمودٌ من نورٍ بالليل يُضيء لهم، ويَنزِلُ عليهمُ المَنَّ والسَّلوى، ولا تَطُول شُعورُهم، وإذا وُلد لهم مولودٌ كان عليه ثوبٌ كالـظُّفر يطُول بطُوله.

فإن قلتَ: فلِمَ كان يُنعم عليهم بتَظْليل الغَمام وغيرِه وهم معاقَبون؟ قلت: كما يُنزل بعضُ النَّوازل على العُصاة عَرْكًا لهم، وعليهم مع ذلك النعمةُ متظاهرة.

ومَثَلُ ذلك مَثَل الوالدِ المُشفِقِ يضربُ ولدَه ويؤذيه ليتأدَّبَ ويتثقَّفَ، ولا يقطعُ عنه معروفَه وإحسانَه.

فإن قلت: هل كان معهم في التِّيه موسى وهارون عليهما السلام؟ قلت: اختُلف في ذلك، فقيل: لم يكونا معهم، لأنه كان عقابًا، وقد طلب موسى إلى ربِّه أن يفرُق بينهما وبينهم. وقيل: كانا معهم إلا أنه كان ذلك رَوْحًا لهمـا وسلاماً، لا عقوبةً، كالنار ...

بـ﴿يَتِيهُونَ﴾، قيل: عذَّبَهم اللهُ عزَّ وجَلّ بأنْ مكَثوا في التِّيه أربعينَ سنةً سيّارةً لا يَقرُّ بهمُ القَرارُ، إلى أن مات البالغونَ الذين عَصُوا اللهَ، ونشَأ الصِّغارُ ووُلِدَ مَن لم يَدخُلْ في جُملتِهم في المعصية(١).

قولُه: (ثـوبٌ كالظُّفر)، النِّهاية: وفي الحديث: «كان لباسُ آدمَ عليه الصَّلاةُ والسلام الظُّفْر»(٢) أي: شيءٌ يُشبِهُ الظُّفرَ في بياضِه وصَفائه وكَثافتِه.

قولُه: (عركاً لهم) من قولِهم: عَرَكَ أذُنَيْه، تأديباً.

قولُه: (ويتثقَّف) أي: يتقَدَّمُ ويستوي.

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ١٦٥).

(٢) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٢: ٢٤٤) والحاكم في «المستدرك» (٣٢٤٥) عن أنس بن مالك، وفي «الدر المنثور» (٦: ٢٣٧): أخرجه الفِريابي وابن أبي شيبة وعبد بن حميد وابن جرير الطبري وابن المنذر وابن أبي حاتم وأبو الشيخ وابن مردويه والبيهقي في «سننه» وابن عساكر في «تاريخه» عن ابن عباس. وانظر: «جامع البيان» (١٠: ١١٣) و«تفسير ابن أبي حاتم» (٥: ١٤٥٩).

لإبراهيمَ وملائكةِ العذابِ. ورُوِيَ أنّ هارونَ مات في التِّيه ومات موسى بعدَه فيه بسنةٍ، ودخل يوشعُ أريحاءَ بعد موتِه بثلاثة أشهرٍ، ومات النُّقباءُ في التِّيه بَغْتةً إلا كالِبَ ويُوشعَ.

﴿فَلَا تَأْسَ﴾. فلا تحزَنْ عليهم، لأنه نَـدِمَ على الدُّعاء عليهم، فقيل: إنهم أحِقّاءُ ـ لِفِسْقِهم ـ بالعذابِ، فلا تحزنْ ولا تَندَم.

[﴿وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ٱبْنَىْ ءَادَمَ بِٱلْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ ٱلْءَاخَرِ قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلْمُتَّقِينَ * لَئِنۢ بَسَطتَ إِلَىَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِى مَآ أَنَا۠ بِبَاسِطٍ يَدِىَ إِلَيْكَ لِأَقْتُلَكَ إِنِّىٓ أَخَافُ ٱللَّهَ رَبَّ ٱلْعَٰلَمِينَ * إِنِّىٓ أُرِيدُ أَن تَبُوٓأَ بِإِثْمِى وَإِثْمِكَ فَتَكُونَ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلنَّارِ وَذَٰلِكَ جَزَٰٓؤُا۟ ٱلظَّٰلِمِينَ * فَطَوَّعَتْ لَهُۥ نَفْسُهُۥ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُۥ فَأَصْبَحَ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ * فَبَعَثَ ٱللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِى ٱلْأَرْضِ لِيُرِيَهُۥ كَيْفَ يُوَٰرِى سَوْءَةَ أَخِيهِ قَالَ يَٰوَيْلَتَىٰٓ أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَٰذَا ٱلْغُرَابِ فَأُوَٰرِىَ سَوْءَةَ أَخِى فَأَصْبَحَ مِنَ ٱلنَّٰدِمِينَ * مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَنَّهُۥ مَن قَتَلَ نَفْسًۢا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِى ٱلْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَآ أَحْيَا ٱلنَّاسَ جَمِيعًا وَلَقَدْ جَآءَتْهُمْ رُسُلُنَا بِٱلْبَيِّنَٰتِ ثُمَّ إِنَّ كَثِيرًا مِّنْهُم بَعْدَ ذَٰلِكَ فِى ٱلْأَرْضِ لَمُسْرِفُونَ﴾ ٢٧-٣٢]

هما ابنا آدمَ لِصُلْبه: هابيلُ وقابيلُ، أوحى اللهُ إلى آدمَ أنْ يزوِّجَ كلَّ واحدٍ منهما توأمَهُ الآخَر، وكانت توأمةُ قابيل أجملَ، واسمُها إقليما، فحَسد عليها أخاه وسَخِط فقال لهما آدم: قرِّبا قُربانًا، فمِنْ أيِّكما قُبِلَ زُوِّجَها، فقُبل قُرْبانُ هابيل بأنْ نزلت نارٌ فأكلتْهُ، فازداد قابيلُ حَسدًا وسُخطًا وتوعَّده بالقتل. وقيل: هما رجُلانِ من بني إسرائيلَ.

قولُه: (فمِن أيِّكما قُبِل) قيل: الفاءُ جزاءُ شَرْطٍ محذوف(١)، والجُملةُ منَ الشَّرطِ والجزاءِ جوابُ الأمر، أي: قَـرِّبا قُـرْباناً فإنّكما إن تُـقرِّبا قُـرْباناً فمِن أيِّكما قُبِلَ زُوِّجها.

قولُه: (وقيل: هما رجُلانِ من بني إسرائيل) عطفٌ على قولِه: «هما ابنا آدمَ لصُلبِه» أي: مِن

---

(١) في (ص): «الشرط المحذوف».

﴿بِٱلْحَقِّ﴾: تلاوةً مُلْتَبِسَةً بالحقِّ والصِّحّةِ، أو: اتْلُه نبأً مُلْتبسًا بالصِّدق موافقًا لِمَا في كُتب الأوَّلين، أو: بالغَرَض الصَّحيحِ وهو تَقبيحُ الحسدِ؛ لأنّ المشركين وأهلَ الكتاب كلَّهم كانوا يَحسُدون رسولَ الله ﷺ، ويَبْغُون عليه، أو: اتْلُ عليهم وأنتَ مُحِقٌّ صادِقٌ. و﴿إِذْ قَرَّبَا﴾ نُصِب بالنَّبأ، أي: قصَّتهم وحديثهم في ذلك الوقت. ويجوز أن يكون بَدَلًا منَ النَّبأ، أي: اتْلُ عليهم النَّبأَ نبأَ ذلك الوقت؛ على تقدير حَذْف المضاف.

صُلبِه، وقيل: «لصُلبِه»: بَدَلٌ من «آدمَ»، واللامُ في «لِصُلبِه» هِي معنى الإضافة، أي: هما ابنا صُلبِه، وفيه نوعُ مَجاز.

قولُه: (تلاوةً مُلتبِسةً بالحقّ)، قال صاحبُ «التقريب»: الباءُ في ﴿بِٱلْحَقِّ﴾ إمّا للمُلابسة، أي: ملتبِساً بالحقِّ والصِّدق، وهُو إما صفةٌ للتلاوة، أو حالٌ منَ النبأ، أو عن فاعل «اتْلُ»، وإمّا للسبَبيّة، أي: اتْلُ بالغَرَض الصَّحيح. وقلتُ: هذا تلخيصُ كلام المصنِّف! لكنْ ليس الباءُ في قولِه: «بالغَرَض الصَّحيح» للتسبيب، بل هي صلةُ «مُلتبِساً»، لأنّ «بالغَرَضِ»: عطفٌ بالواو، وفي الأصَحِّ على «بالصِّدق»، يدُلُّ عليه قولُه في «الأحقافِ» في قولِه: ﴿مَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِلَّا بِٱلْحَقِّ﴾ [الأحقاف: ٣]: «إلا خَلْقاً مُلتبِساً بالحِكمة والغَرَضِ الصَّحيح»(١).

واعلَمْ أنّ «الحقَّ» يجيءُ على مَعانٍ. **الأساس**: حقَّ اللهُ الأمرَ حقّاً: أثبتَه وأوجَبَه، وهذا قولُ حقّ، وأحَقَّ الرجُلُ: إذا قال حقاً وادَّعاه، وهُو مُحِقٌّ غيرُ مُبطِل، ومنَ المجاز: كلامٌ مُحقَّق، أي: مُحكَمُ النَّظْم، فقولُه: «أو تلاوةً ملتبِسةً بالحقِّ والصِّحة» مبنيٌّ على المجاز، لأنّ ﴿بِٱلْحَقِّ﴾ حينَئذٍ: صفةٌ للتلاوة، ومِن حقِّ التلاوة أن تكونَ على الصِّحة والاستحكام عُرْياً عن الفساد، وقولُه ثانياً: «نبأً ملتبِساً بالصِّدق» مبنيٌّ على قولِ: «هذا قولٌ حقّ»، لأنّ ﴿بِٱلْحَقِّ﴾ حينَئذٍ: صفةٌ للنبأ، ومِن حقِّ النبأِ أن لا يتطرَّقَ إليه كذبٌ بل يكونُ صدقاً مَحْضاً، ومعَ ذلك لا يكونُ عَبَثاً باطلاً بل يكونُ لغَرَضٍ صَحيح، ونحوُه قولُه تعالى: ﴿رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَٰطِلًا﴾ [آل عمران: ١٩١] قال:

---

(١) انظر: (١٤: ٢٦٤).

والقُرْبانُ: اسمُ ما يُتقرَّب به إلى الله من نَسِيكةٍ أو صَدَقةٍ، كما أن الحُلْوانَ: اسمُ ما يُحلّى؛ أي: يُعطى.

يقال: قَـرَّب صدقةً وتقرَّب بها؛ لأن «تقرَّبَ» مطاوعُ «قَـرَّب»، قال الأصمعيُّ: تقرَّبوا قِـرْفَ القِمَع، فيُعدّى بالباء حتى يكونَ بمعنى قرَّب.

«ما خَلَقتَه خَلقاً باطلاً بغيرِ حِكمة، بل خَلَقْتَه لداعي حِكمةٍ عظيمة، وهُو أن تجعَلَها مساكِنَ للمكلَّفين وأدلةً لمعرفتِك»(١). وقولُه ثالثاً: «وأنتَ مُحِقٌّ صادق» مبنيٌّ على قولِه: أحَقَّ الرجُلُ: إذا قال حقّاً وادَّعاه، وهُو مُـحِقٌّ غيرُ مُبطِل، لأنّ ﴿بِٱلْحَقِّ﴾ حينَئذٍ: صفةٌ للتالي، لأن الحالَ في الحقيقة وَصْف، فينبغي للنبيِّ أن يكونَ صادقاً فيما يُنبئُ عنه وأن يكونَ مُحِقّاً في نفسِه، ولمّا كان جُلُّ الحِكمة مِن إيرادِ القَصَص في هذا الكتابِ الكريم تسليةً للرسُولِ ﷺ وتهذيباً للأُمة، والمشركونَ وأهلُ الكتاب كانوا يَحسُدونَه، فجيءَ بهذه القصّة المتضمِّنة لسُوءِ مَغَبّةِ الحاسِد تقبيحاً لهم على حَسَدِهم، وتصبيراً للرسُولِ ﷺ من شرِّ كيدِهم.

قولُه: (**والقُربان: اسمُ ما يُتقرَّبُ به إلى الله تعالى**). قال أبو البقاء: هُو في الأصل مصدَر، وقد وقَعَ هاهنا موقِعَ المفعولِ به، والأصلُ: إذ قَـرَّبا قُربانَيْنِ، ولم يُثنِّ للَمْح الأصل. وقال أبو علي: تقديرُه: إذ قَرَّبَ كلُّ واحدٍ منهما قُرباناً(٢).

قولُه: (**تقَـرَّبوا قِرْفَ القِمَع**)، **النِّهاية**: القِرْفُ: الوَسَخ، والقِمَعُ: الإناءُ الذي يُترَكُ في رؤوسِ الظروفِ لتُملأَ بالمائعات، وفي حاشيةِ «الصِّحاح» بخطِّ ابن الحبيبِ الكاتبِ من تصحيح الصَّاغَاني: قال الأصمَعيُّ: حدَّثني أبو عَمرِو بنُ العلاء، قال سيفُ بنُ ذي يزَنَ الحِميَريُّ حين قاتلَ الحَبَشَةَ:

قد عَلِمَتْ ذاتُ مْ نِطَـعْ ... أنّي إذَا مْ مَـوتُ كَنَـعْ

أضرِبُهـمْ بـذَا مْ قَلَـعْ ... اقترِبوا قِـرْفَ مْ قِمَـعْ

---

(١) «الكشاف» (٤: ٣٨٣).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٤٣٢).

فإن قلتَ: كيف كان قولُـه: ﴿إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ جوابًا لقولـه: ﴿لَأَقْتُلَنَّكَ﴾؟ قلت: لمّا كان الحسَدُ لأخيه على تَقبُّلِ قُرْبانِهِ هو الذي حَمَله على توعُّدِه بالقتل، قال له: إنما أُتِيتَ من قِـبَلِ نَفْسِكَ لانسِلاخِها من لِباس التَّقوى، لا مِنْ قِبَلي، فلِمَ تَقتُلُني؟ وما لَكَ لا تُعاتب نفسَك ولا تَـحْمِلُها على تقوى الله التي هي السَّببُ في القَبُول؟ فأجابه **بكلام حكيمٍ** مختصرٍ جامعٍ لِـمَعانٍ.

وفيه دليلٌ على أنّ اللهَ تعالى لا يَقبَل طاعةً إلّا من مؤمنٍ مُتَّقٍ، **فما أنعاهُ** على أكثر

قال: أراد: ذاتُ النِّطَع فإذا الموتُ كَنَع، وبذا القَلَع، وقِرْفَ القِمَع[1]، فأبدَلَ مِن لام التعريف ميماً، وقولُه: قِرْفَ القِمَع: أراد أنهم أوسَاخٌ أذِلّاءُ كالوسَخ الذي يُقرَف منَ القِمَع، ونصبَ «قِرْفَ» على النداء، قولُه: كَـنَع، أي: قَـرُب، وقَلَع: سيفٌ منسوبٌ إلى مَرْج القَلَعة بالتحريك، وهُو موضعٌ بالبادية.

قولُه: (**بكلام حكيم**) أي: ذي حِكمة، أي: وَصْفٌ بصفةِ صاحبِه، كقولِه تعالى: ﴿يسٓ * وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ﴾ [يس: ١ - ٢] أي: هذا الجوابُ واردٌ على أسلوبِ الحكيم لأنه تلَقّاهُ بغيرِ ما يتَطلَّبُ وبما هُو أهمُّ له منَ القتل، وإليه الإشارةُ بقولِه: «وما لك لا تَحملُها على تقوى الله التي هِي السببُ في القَبول»[2].

قولُه: (**فما أنْعاهُ!**)، **الجوهري**: فلانٌ ينعَى على فلانٍ ذنوبَه، أي: يُظهِرُها ويُشْهِرُها، والضميرُ يعودُ إلى قولِه: ﴿إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ على تأويل القول، وهُو منصوب، كزيدٍ في قولِك: ما أحسَنَ زيداً، والفعلُ منسوبٌ إليه، كذا قال ابنُ الحاجبِ في «شرح المفصَّل»[3]، و«أعمالَهم» أيضاً منصوبٌ به لاقتضاءِ النَّفْي مفعولاً، إذِ الأصلُ الآيَةُ ناعِيةٌ على العاملينَ أعمالَهم.

---

(١) من قوله: «قال: أراد ذات» إلى هنا سقط من (ط).

(٢) من قوله: «لأنه تلقّاه» إلى هنا سقط من (ط).

(٣) «الإيضاح في شرح المفصل» (١: ٦٥٤).

العاملينَ أعمالَـهُم! وعن عامر بن عبد الله: أنه بكى حين حَضرَتْهُ الوفاةُ، فقيل له: ما يُبكيكَ، فقد كنتَ وكنتَ؟ قال: إنّي أسمعُ اللهَ يقول: ﴿إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلْمُتَّقِينَ﴾.

﴿مَآ أَنَا۠ بِبَاسِطٖ يَدِيَ إِلَيۡكَ لِأَقۡتُلَكَ﴾: قيل: كان أقوى من القاتل وأبطَشَ منه، ولكنه تـحرَّج عن قَـتْلِ أخيه، واستَسْلَم له خوفًا منَ الله؛ لأنّ الدَّفْع لم يكن مباحًا في ذلك الوقت؛ قاله مجاهدٌ وغيرُه.

﴿إِنِّيٓ أُرِيدُ أَن تَبُوٓأَ بِإِثۡمِي وَإِثۡمِكَ﴾: أنْ تحتملَ إثْمَ قَتْلي لك لو قتلتُكَ وإثمَ قَتْلِكَ لي. فإن قلتَ: كيف يحملُ إثْمَ قَتْلِه له، ولا تَـزِرُ وازرةٌ وِزْرَ أخرى؟ قلتُ: المراد: بمثل إثْمِي؛ على الاتساع في الكلام، كمـا تقولُ: قرأتُ قراءةَ فلانٍ، وكتبتُ كتابتَه؛ تريد: المِثْلَ، وهو اتِّساعٌ فاشٍ مُستَفيضٌ، لا يكاد يُستعمل غيرُه،.....................

قولُه: (قد كنتَ وكنتَ) أي: كنتَ عابداً صالحاً ونحوَهما.

قولُه: (أن تحتمِلَ إثمَ قَتْلي لك) تأويلٌ لقولِه: ﴿أَن تَبُوٓأَ بِإِثۡمِي﴾، وليس بتفسيرِه، يعني أنه كنايةٌ عن إرادةِ تَـمَكُّنِه منه، قال تعالى: ﴿بَآءَ بِغَضَبٖ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [الأنفال: ١٦] أي: حَلَّ مُبَوَّأً ومعَه غضَبُ الله، ونحوُه قولُك: تربَّعَ فلانٌ في لحمِه، ومنه ما وَرَد في «الصَّحيح»: «أبوءُ لكَ بنعمتِكَ عليَّ وأبوءُ لك بذَنْبي»[(١)]، وتأويلُهم إياه بـ«أعتَرِفُ»، وقال الشاعر:

أنكَرْتُ باطِلَها وبُؤْتُ بحقِّها[(٢)]

أي: أقرَرْتُ بحقِّها.

قولُه: (المرادُ: بمِثلِ إثمي؛ على الاتّساع)، ومعنى الاتّساع: أن يُنسَبَ إلى شيء ما لا تَصحُّ استقامتُه إلا بتقدير، نحوَ: ما مَـرَّ في قولِه تعالى: ﴿هَٰذَا ٱلَّذِي رُزِقۡنَا مِن قَبۡلُ﴾ [البقرة: ٢٥]،

---

(١) أخرجه البخاري (٦٣٠٦)، عن شداد بن أوس.

(٢) البيت للبيد بن ربيعة، انظر: «ديوانه» ص١٠٥.

....

و«أبو يوسُفَ أبو حنيفة» و«قضيةٌ ولا أبا حسَن»(١)، وسَبَقَ قُبَيل هذا في قولِه: ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّا نَصَـٰرَىٰٓ أَخَذۡنَا مِيثَـٰقَهُمۡ﴾ [المائدة: ١٤]، على أن يُرادَ ميثاقُ اليهود، وصحّح بقولِه: «بمثل ميثاقِهم»، فلو أريدَ هاهنا بقولِه: ﴿أَن تَبُوٓأَ بِإِثۡمِي﴾: أن تَحمِلَ عينَ ما جَنَيْتُه فيصحُّ تصحيحُه بقولِه: «بمثلِ إثْمي»، لكنّ تنظيرَه بقولِه: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٞ وِزۡرَ أُخۡرَىٰ﴾ [فاطر: ١٨] مُشكِلٌ؛ لأنه فسَّره في فاطر بقولِه: «إنّ كلَّ نفْس في القيامة لا تَحمِلُ إلا وِزرَها الذي اقتَرَفَتْه، لا تؤخَذُ نفْسٌ بذنبِ نفْس»(٢)، اللَّهم إلا أن لا يُحمَلَ قولُه: «لا تؤخَذُ نفسٌ بنفس» على التفسير، بل على أنّ مَرجِعَ المعنى إليه.

وذكَر القاضي المعنَيَيْن، قال: المعنى: إنّما أستَسلِمُ لك إرادةَ أن تحمِلَ إثمي لو بَسَطتُ إليكَ يدي وإثمَكَ ببَسْطِك يدَكَ إليّ، ونحوَه: «المستبان(٣) ...» الحديث(٤)، ويجوزُ أن يكونَ المرادُ بالإثم عُقوبتَه، وإرادةُ عقابِ العاصي جائزةٌ، وهاهنا معنًى آخَرُ رَواه مُحْيي السُّنة عن مجاهد: إنّي أُريدُ أن يكونَ عليك خطيئتي التي عمِلتُها إذا قَـتَلتَني وإثمُك فتَبوءَ بخطيئتي ودمي جميعاً(٥). وفي «النِّهاية»: في الحديث: «أبُوءُ بنعمتِك عليَّ وأبوءُ بذَنْبي»(٦) أي: ألتزمُ وأرجعُ وأُقِرُّ، وأصلُ البَواءِ: اللزومُ، ومنهُ الحديثُ: فقد باء به أحَدُهما(٧)، أي: التزَمَه ورجَعَ به.

(١) انظر: «الكشاف» (٢: ٣٦٢).

(٢) المصدر السابق (١٢: ٦٣٢).

(٣) «أنوار التنزيل» (٢: ٣١٧).

(٤) أخرجه أبو داود (٤٨٩٦) والترمذي (١٩٨١) وأحمد (٧٢٠٤) والبخاري في «الأدب المفرد» (٤٢٣) وابن حبان (٥٧٢٨) عن أبي هريرة.

(٥) «معالم التنزيل» (٣: ٤٣) وانظر: «الكشف والبيان عن تفسير القرآن» للثعلبي (٤: ٥٠).

(٦) سبق تخريجه.

(٧) أخرجه البخاري (٦١٠٤) ومسلم (٦٠)، عن ابن عمر.

ونحوُه قولُه ﷺ: «المُستَبّانِ ما قالا، فعَلى البادي ما لمْ يعتدِ المظلومُ» على أنَّ الباديَ عليه إثْمُ سَبِّه، ومثلُ إثْمِ سَبِّ صاحبِه، لأنه كان سببًا فيه، إلا أنّ الإثمَ محطُوطٌ عن صاحبه، مَعْفوٌّ عنه، لأنه مكافئٌ مدافعٌ عن عِرْضِه، ألا ترى إلى قوله: «ما لم يعتد المظلوم»؟ لأنه إذا خرج من حدِّ المكافأةِ واعتدى لم يَسْلَمْ.

فإن قلت: فحين كَفَّ هابيلُ عن قَتْلِ أخيه واستَسلَم، وتحرَّج عمّا كان محظورًا في شريعتِه منَ الدَّفْع، فأين الإثمُ حتّى يتحمَّلَ أخوه مثلَه، فيَجتمع عليه الإثمان؟ قلت: هو مقدَّرٌ، فهو يَحتملُ مثلَ الإثمِ المقدَّرِ، كأنه قال: إني أريد أن تبوءَ بمثلِ إثْمي لو بسطتُ إليكَ يَدي.

وقيل: ﴿بِإِثْمِي﴾: بإثم قَتْلي ﴿وَإِثْمِكَ﴾: الذي من أجْلِه لم يُتقبَّلْ قُربانُك.

فإن قلتَ: فكيف جاز أن يريد شقاوةَ أخيه وتعذيبَه بالنار؟ قلت: كان ظالمًا، وجزاءُ الظالمِ حَسَنٌ جائزٌ أن يُرادَ. ألا تَرى إلى قوله تعالى: ﴿وَذَٰلِكَ جَزَٰٓؤُاْ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾؟ وإذا جاز أن يُريدَه اللهُ، جاز أن يُريدَه العبدُ، لأنه لا يريد إلا ما هو حَسَنٌ. ....

قولُه: (المُستَبّانِ ما قالا). قال الصَّاغَانيُّ في «كشفِ الحِجَاب»: الحديثُ أخرَجَه مسلمٌ من روايةِ أبي هريرةَ وأنس: «المُستَبانِ ما قالا، فهُو على البادي حتى يعتديَ المظلوم»[1]. «المستبانِ»: مبتدأ، وقولُه: «ما قالاه فعلى البادي» جملةٌ شَرْطيّة خبرٌ له، و«ما» في قولِه: «ما لم يعتدِ المظلومُ» في روايةِ الكتاب: مَصْدَريّة، فيها معنى المُدّة، وهِي ظرفٌ لِمُتعلِّق الجارِّ والمجرورِ الذي هُو خبرُ المبتدأ، المعنى: المُستبّانِ الذي قالا: استقَـرَّ ضرَرُه على الذي بَدَأَ بالسبِّ مدةَ عَدَم اعتداءِ المظلوم، أي: ما لم يتَجاوزِ المظلومُ حَدَّ ما سَبَّه البادي، فإذا جاوَزَ استَقرَّ ضَرَرُ ما قالا عليهما معاً.

قولُه: (وإذا جاز أن يُريدَه اللهُ تعالى جازَ أن يريدَه العَبدُ)، الانتصاف: فيه[2] ما يَدُلُّ على أنّ

---

(١) سبق تخريجُه.

(٢) يريد: في كلام الزمخشري من العقيدة الفاسدة التي تقول: في الكائنات ما لا يريده الله. وهذا الاعتقاد من الشرك الخفي.

والمرادُ بالإثم: وَبالُ القَتْلِ وما يَجُـرُّه من استحقاقِ العقابِ. فإن قلتَ: لِمَ جاء الشَّرطُ بلفظ الفعلِ والجزاءُ بلفظِ اسمِ الفاعلِ، وهو قولُه: ﴿ لَئِنۢ بَسَطتَ ... مَآ أَنَا۠ بِبَاسِطٍ ﴾؟ قلت: **لِيُفيدَ أنه لا يفعلُ ما يَـكتسبُ به هذا الوَصفَ الشَّنيعَ**، ولذلك أكَّده بالباء المؤكِّدة للنَّفي.

في الكائناتِ ما لا يريدُه الله، وهُو القبائحُ كلُّها، وهُو الشِّركُ الـخَفِيّ، وإنّما أراد إثمَ أخيه وعقوبتَه لأنه أرادَ: لا أُعاقِبُك ولا أقتلُك، ولّما لم يكنْ بدٌّ من إرادةِ أحدِ الأمرَيْن؛ إمّا إثْمُه بتقديرِ دَفْعِه عن نفسِه فيَقتُلُ أخاه، أو إثمُ أخيه، وكان غيرَ مُريدٍ للأوّل، اضطُرَّ إلى الثاني، ولم يُردْ إثمَ أخيه بعينِه، بل أراد تَرْكَ المدافَعة، فيَلزَمُ منها ذلك، وهُو كما يتمنّى المسلمُ الشهادةَ فيتضمَّنُ ذلك أن يَبوءَ الكافرُ بإثمِه لكنْ لم يقصِدْ إثمَ الكافرِ بعينِه بل أراد بذْلَ نفسِه لله تعالى، وجاء إثمُ الكافرِ ضِمناً(١).

قولُه: (**أنه لا يفعلُ ما يَكتسبُ به هذا الوَصْفَ الشَّنيع**) أي: لا أفعلُ فعلاً يُشتَقُّ منهُ هذا الوَصْفُ، وهُو أن يقالَ مثلاً: هُو باسِطُ اليد، فإنّ الفعلَ الصادِرَ عن الشّخص ملزومُ كونِـهِ فاعلاً، فإذا انتَفى اللازمُ لينتفيَ الملزومُ على الكنايةِ كان أبلغَ وأدلَّ على شَناعةِ الفعل.

الانتصاف: صيغةُ الفعل لا تُعْطي إلا حدوثَ معناه منَ الفاعل لا غيرُ، أمّا اتّصافُ الذاتِ به فذلك لـمّـا كان يُعطيهِ اسمُ الفاعل عَدَلَ من الفعل إلى الاسم تغليطاً، إذ يصيرُ ذلك كالسِّمةِ والعلامةِ الثابتة(٢).

قلتُ: قَصْدُه أن يُبالغَ في الامتناع، ولو وَجَّهَ على هذا لكان العكسُ أوْلى، إذ لا يَلزَمُ من نفي الاتصافِ المذكورِ نفْيُ الحدوث، وفي التركيبِ أيضاً تأكيدٌ ومبالغة، لأنّ اللامَ في ﴿لَئِنۢ﴾ موطِّئةٌ للقسَم و﴿مَآ أَنَا۠ بِبَاسِطٍ﴾ جوابُ القَسَم وسَدَّ مسَدَّ جوابِ الشَّرط.

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٦٢٥).

(٢) المصدر السابق (١: ٦٢٥).

﴿فَطَوَّعَتْ لَهُۥ نَفْسُهُۥ قَتْلَ أَخِيهِ﴾: **فوَسَّعتْهُ له ويسَّرتْهُ**. من طاع له المرتعُ: إذا اتَّسعَ.

وقرأ الحسن: (فطاوَعَت) وفيه وجهان: أن يكونَ ممّا جاء من «فاعَلَ» بمعنى «فعَّل»، وأن يُراد: أنَّ قَتْل أخيه كأنه دعا نفسَه إلى الإقدام عليه فطاوَعَتْهُ، ولم تمتَنِعْ، و﴿لَهُۥ﴾ **لزيادة الربط**، كقولك: حفظتُ لزيدٍ مالَه. قيل: قُـتل وهو ابنُ عشرينَ سنةً، وكان قَتْلُه عند عَقَبة حِراءَ. وقيل: بالبصرة في موضع المسجدِ الأعظَم.

﴿فَبَعَثَ ٱللَّهُ غُرَابًا﴾: رُويَ أنه أوَّلُ قتيلٍ قُتل على وجه الأرضِ من بني آدمَ، ولمّا قَـتَلَه تَركه **بالعَرَاء** لا يَدْري ما يَصنعُ به، فخاف عليه السِّباعَ، فحَملَه في جِرابٍ على ظَهْره سنةً، حتّى أَرْوَحَ وعَكَفت عليه السِّباعُ، ....

قولُه: (﴿فَطَوَّعَتْ لَهُۥ نَفْسُهُۥ﴾: **فوسَّعتْه له ويَسَّرَتْه**). قال الزجَّاج: طَوَّعت: فعَّلتْ، منَ الطَّوع، والعربُ تقولُ: طاعَ لهذه الظَّبية أصُولُ هذه الشجرة، وطاعَ له كذا وكذا، أي: أتاه طَوْعاً[1].

قولُه: (و﴿لَهُۥ﴾ **لزيادةِ الرَّبط**)، وهُو مثلُ قولِه تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الشرح: ١]، وقوله: **حفِظتُ لزيدٍ مالَه**، أي: حفِظتُ مالَ زيد.

قولُه: (**حِرَاء**)، قال الخَطّابي[2]: أخطؤوا فيه في ثلاثةِ مَواضِعَ، قالوا: حَري ففتَحوا الحاءَ وهِي مكسورة، وأمالوا في غيرِ مَوضِعِ الإمالة، لأنّ الراءَ قبلَ الألفِ مفتوحة كراشد، فإنه لا يجوزُ فيه الإمالة، ولا تجوزُ إمالتُه، لأن الراءَ قبلَ الألِفِ مفتوحةٌ، كما لا يجوزُ إمالةُ راشدٍ ورافع، وقَصَروا الألفَ وهِي ممدودة.

قولُه: (**بالعَرَاء**) بالمدِّ: الفضاءُ بلا سُترة.

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ١٦٧).

(٢) «غريب الحديث» للخطابي (٣: ٢٤٠).

فبعث اللهُ غُرابَينِ فاقتَتلا فقتَل أحدُهما الآخرَ، فحَفَر له بِمنْقاره ورِجْلَيهِ، ثم ألقاهُ في الحُفْرة ﴿قَالَ يَٰوَيْلَتَىٰٓ أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَٰذَا ٱلْغُرَابِ﴾.

ويُروى أنه لما قَتَله اسْوَدَّ جسَدُه وكان أبيضَ، فسأله آدمُ عن أخيه فقال: ما كنتُ عليه وكيلًا! فقال: بل قَتَلتَه ولذلك اسوَدَّ جَسَدُك. ورُويَ أنَّ آدمَ مَكَث بعدَ قَتْلِه مئةَ سنةٍ لا يضحكُ، وأنه رَثاه بشِعْرٍ! وهو كَذِبٌ بَحْتٌ، وما الشِّعرُ إلا مَنْحُولٌ مَلْحونٌ، وقد صحَّ أنَّ الأنبياءَ عليهمُ السلامُ مَعصُومونَ منَ الشِّعر. ﴿لِيُرِيَهُۥ﴾: لِيُرِيَه اللهُ، أو لِيُرِيَه الغُرابُ؛ أي: لِيُعلِّمَه، لأنه لـمّا كان سببَ تعليمِه، فكأنه قَصَد تعليمَه على سبيل المجاز. ﴿سَوْءَةَ أَخِيهِ﴾: عَوْرةَ أخيهِ وما لا يـجوز أن يَنكَشِفَ من جَسدِه. والسَّوْأَةُ: الفَضيحةُ؛ لِقُبحها. قال:

يا لَقَوْمِ لِلسَّوْأةِ السَّوْآءِ

قولُه: (رَثاه بشِعر)، وهُو على ما رواه مُحيي السُّنة:

تغَيَّرت البلادُ ومَـن عليهـا فوجهُ الأرض مُغـبَرٌّ قبـيحُ
تغيَّر كـلُّ ذي طعـمٍ ولـونٍ وقَلَّ بشاشةُ الوَجْهِ الصَّبيحِ

ورُوي عن ابن عبّـاس أنه قـال: مَن قـال: إنّ آدمَ قال شعـراً فقد كَذَبَ، إنّ مـحمداً صَلَواتُ اللـه عليـه وسَلامُـه والأنبياءَ كلَّهـم في النَّهي عن الشِّعـرِ سـواء، لكنْ رثـاهُ آدمُ بالسُّريانيـةِ فلم يزَلْ يُنقَلُ حتى وصَلَ إلى يَعرُبَ بن قَحْطـان، وهُو أوّلُ من خطَّ بالعربية، فنظَرَ في الـمَرْثيّة فقَدَّم وأخَّر وجعَلَه شعراً عربياً(١).

قولُه: (يا لقومِ للسَّوْأةِ)، الأساس: ووَقَعت في السَّوأة السَّوْآء، قال أبو زُبيْد:

---

(١) «معالم التنزيل» (٣: ٤٥) وانظر: «الكشف والبيان في تفسير القرآن» للثعلبي (٤: ٥١) و«البحر المحيط» (٤: ٢٣٦) و«الجامع لأحكام القرآن» (٦: ١٤٠) حول هذه الحادثة والشعر المنسوب إلى آدم عليه السلام.

أي: لِلْفضيحة العظيمةِ، فكَنّى بها عنها. ﴿فَأُوَٰرِيَ﴾ بالنَّصب على جواب الاستفهام. وقرئ: بالسُّكون على: فأنا أُواري، أو على التَّسكين في موضع النَّصب للتَّخفيف. ﴿مِنَ ٱلنَّٰدِمِينَ﴾ على قَتْله لِـمَا تَعِبَ فيه من حَمْله وتحيُّره في أمره، وتبيَّن له من عَجْزه وتَلَمُّذه للغُراب، واسْوِداد لونِه، وسَخَطِ أبيه، ولم يَندم نَدَمَ التائبينَ.

﴿مِنۡ أَجۡلِ ذَٰلِكَ﴾: بسَبب ذلك وبعِلَّتِه. وقيل: أصلُه مِنْ: أَجَل شرًّا: إذا جَناه، يأْجِلُه أَجْلًا، ومنه قوله:

لم يَهِبْ حُرمةَ النديمِ وحُقَّت ... يا لَقَومي للسَّوْأةِ السَّوآءِ[١]

الجوهري: السَّوأةُ السَّوآءُ: الخَلَّةُ القبيحة، وامرأةٌ سَوْآء: قبيحة.

قولُه: (أو على التسكين في موضعِ النّصبِ للتخفيف) قال المُبرِّد: هذا من الضَّروراتِ الحَسَنة التي يجوزُ مثلُها في النثر.

قولُه: (ولم يَنْدَمْ نَدَمَ التائبين)، الراغب: الندمُ والنَّدامة: التحسُّرُ من تغيُّرِ رأيٍ في أمرٍ فائت، قال تعالى: ﴿فَأَصۡبَحَ مِنَ ٱلنَّٰدِمِينَ﴾، وأصلُه من مُنادمةِ الحُزْن له، والنَّديمُ والنَّدمانُ والمُنادِمُ متقارِب[٢].

قولُه: (وقيل: أصلُه مِن: أَجَل شراً: إذا جَناه). قال الحريريُّ في «دُرّة الغَوّاص»: معنى قولِهم: فعلتُه من جَرّائك، أي: مِن جَريرتِك، كما أنّ معنى قولِهم: مِن أجلِك، أي: من كَسْبِك وجِنايتِك، والعربُ تقولُ: فعَلتُه مِن أجلِك بفتحِ الهمزة وكسرِها، وفي الحديث: «أنّ امرأةً دخَلتِ النارَ من جَرَّاءِ هرّةٍ رَبَطْتها، فلم تُطعِمْها ولم تَدَعْها تأكُلُ من خَشَاش الأرض»[٣].

وأُنشِدَ للحيانيِّ بالمدِّ والقَصْر:

---

(١) البيت لأبي زُبَيد حَرْملةَ بن المنذر الطائي، انظر: «الأغاني» (١٢: ١٥٥) و«تهذيب اللغة» (١٣: ٨٩).

(٢) «مفردات القرآن» ص٧٩٦.

(٣) أخرجه مسلم (٩٠٤) عن أبي هريرة.

وأَهْل خِباءٍ صالحٍ ذاتُ بينِهِمْ قدِ احتَرَبُوا في عاجِلٍ أنا آجِلُهْ

كأنك إذا قلتَ: من أَجْلِكَ فعلتُ كذا، أردتَ: **من أن جَنَيتَ فِعْلَه وأوجبتَه**، ويدلُّ عليه قولهم: **مِنْ جَرّاك** فعلتُه؛ أي: من أنْ جَرَرْتَه، بمعنى: جَنَيْتَه، وذلك إشارةً إلى القتل المذكورِ؛ أي: من أن جَنَى ذلك القَتْلُ الكَتْبَ وجَرّه ﴿كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِيٓ إِسۡرَـٰٓءِيلَ﴾، و﴿مِنۡ﴾ لابتداء الغايةِ، أي: ابتدأ الكَتْبُ ونشأَ من أجْلِ ذلك، ويُقال: فَعَلت كذا لأجل كذا، وقد يُقال: أَجْلَ، كذا بحَذف الجارِّ وإيصالِ الفعل، قال: **أَجْلَ أنّ اللهَ قد فضَّلكم**.

أَمِن جَرّا بني أسدٍ غضِبتُمْ ولو شئتُمْ لكان لكمْ جِوَارُ

ومِن جَرَّاءِ ناصَرتُمْ عُبَيداً لقومٍ بعدَما وُطِئ الخُبارُ[1]

الخُبارُ: الأرضُ اللّيِّنة.

قولُه: (**وأهل خِباءٍ**) البيت[2]، رُوِيَ «أهل» بالحركاتِ الثلاث، أنا آجِلُهْ: أي: جالِبُه وكاسِبُه، يقول: أهل خِبَاءٍ كانوا ذوي صُلح وأمن قد وقَعوا في الحربِ عاجلاً، وأنا جالبٌ عليهم ذلك الحرب وجانيه، يصفُ نفسَه بأنه مِهياجٌ للفتنة.

قولُه: (**مِن أنْ جنَيْتَ فِعلَه وأوجبتَه**) أي: فَعلَت كذا بسبب أنْ جَنَيْتَ فِعلَه وأوجبته.

قولُه: (**مِن جَرَّاك**)، **الجوهري**: فعَلتُ ذلك مِن جَرَّاك وجَرَّائك، أي: مِن أجلِك، لغةٌ في جرَّاك بالتشديد.

قولُه: (**أَجْلَ أنَّ اللهَ قد فضَّلكم**) تمامُه، أنشَدَ الجوهريُّ لعَدِيِّ بن زيد يصِفُ جاريةً:

فوقَ مَن أَحكَأ صُلْباً بإزارِ[3]

---

(١) البيتان للحياني كما ذكر المصنف، انظر: «درة الغواص» ص٢١٢.

(٢) البيت لخوات بن جبير، انظر: «مشاهد الإنصاف بحاشية الكشاف» (١: ٦٢٦).

(٣) البيت لعدي بن زيد كما ذكر المصنف، وانظر: «الصحاح» (١: ٤٤) و«الزاهر في معاني كلمات الناس» للأنباري (١: ٣٧٥).

وقُرِئَ: (مِنَ اجْلِ ذلك) بحذف الهمزة وفَتْح النُّون لإلقاء حركتها عليها.

وقرأ أبو جعفر: (مِنِ اجْلِ ذلك) بكَسْر الهمزةِ، وهي لغةٌ، فإذا خفَّف كَسَر النُّونَ مُلْقيًا لكَسرة الهمزةِ عليها. ﴿بِغَيْرِ نَفْسٍ﴾: بغير قَتْلِ نفسٍ، لا على وَجْه الاقتصاصِ. ﴿أَوْ فَسَادٍ﴾ عطفٌ على ﴿نَفْسٍ﴾ بمعنى: أو بغير فسادٍ ﴿فِى ٱلْأَرْضِ﴾ وهو الشِّرك، وقيل: قَطْع الطَّريق. ﴿وَمَنْ أَحْيَاهَا﴾: ومَنِ استَنْقذَها من بعض أسباب الهَلَكَة، قَتْلٍ أو غَرَقٍ أو حَرَقٍ أو هَدْمٍ أو غيرِ ذلك.

فإنْ قلتَ: كيف شَبَّه الواحدَ بالجميع وجَعل حُكمَه كحُكمِهم؟ قلت: لأنَّ كلَّ إنسانٍ يُدْلي بما يدلي به الآخَرُ منَ الكرامة على الله وثُبوت الحُرمِة، فإذا قُتِل فقد أُهِينَ ما كَرُم على الله وهُتِكَت حرمتُه، وعلى العكس، فلا فرقَ إذًا بين الواحدِ والجميعِ في ذلك.

أي: فضَّلكم بحسَبٍ وعِفّة، أحكَأْتُ العُقدة وأحكَيْتُها، أي: شدَدْتُها.

قولُه: (وقُرِئ: «منَ اجْلِ ذلك») قرأها وَرْشٌ عن نافع[1].

قولُه: (يُدلي بما يُدلي به الآخَر) أي: يتوصَّل، النِّهاية: ومنه حديثُ استسقاءِ عُمرَ رضيَ اللهُ عنه: وقد دَلَوْنا به إليك مُستشفِعينَ به[2]، يعني: العباسَ رضيَ اللهُ عنه، وهُو منَ الدَّلْو؛ لأنه يُتوصَّلُ به إلى الماء.

الراغب: إنّ الناسَ لمّا كانوا كجسم واحد، ونسبةُ أحدِهم إليه كنسبةِ أعضاء الجسم الواحد إليه، صارَ الساعي في إهلاكِ بعضِ الجسم كالساعي في إهلاكِهم؛ كما أنّ الساعيَ في إهلاكِ بعضِ الجسم كالساعي في إهلاكِ كلِّه، صارَ قَتْلُ الواحدِ كقتلِ الناس[3].

---

(١) انظر: «النشر في القراءات العشر» (٢: ٢٨٧)، و«إتحاف فضلاء البشر» (١: ٢٥٣).

(٢) ذكره بهذا اللفظ الخطابي في «غريب الحديث» (٢: ٢٤٣)، وابن قتيبة في «غريب الحديث» (٢: ١٨٢)، و«تأويل مختلف الحديث» ص٢٥٣، والزمخشري في «الفائق في غريب الحديث» (٣: ٢١٦). وأخرجه البخاري (١٠١٠) عن أنس بغير هذا اللفظ.

(٣) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٤: ٣٣٢).

فإنْ قلتَ: فما الفائدةُ في ذِكْر ذلك؟ قلت: تعظيمُ قَتْل النَّفْسِ وإحيائها في القلوب لِيَشْمَئزَّ الناسُ عن الجَسَارة عليها، ويَتراغَبُوا في المُحاماة على حُرمتِها؛ لأن المتعرِّض لقَتْلِ النَّفسِ إذا تَصوَّر قَتْلَها بصُورة قَتْل الناسِ جميعًا عَظُم ذلك عليه فثبَّطَه، ....

قولُه: (فما الفائدةُ في ذكْرِ ذلك؟) أي: في ذكْرِ المذكورِ من تشديد أمرِ قَتْلِ النّفْس وإحيائها، وإيرادُ التشبيهَيْنِ؟ يُعلَمُ ذلك منَ الجوابِ وبيانِ التصوير المستفادِ منَ التشبيهَيْنِ، هذا ما عليه كلامُ الناس، والأظهَرُ أن يكونَ المشارُ إليه بذلك تنزيلَ الواحدِ منزِلةَ الجماعة، والفاءُ شاهدةٌ عليه، أي: أنّ تنزيلَ الواحدِ منزِلةَ الجماعة خلافُ الظاهر، فما الفائدةُ في ذلك؟ وكذا قولُه في الجواب: «لأنّ المتعرِّضَ لقتلِ النّفْس إذا تصوّر» إلى آخِرِه.

فإن قلتَ: فما المشارُ إليه بذلك في التنزيل؟ قلتُ: قال الواحِديُّ: القتلُ، أي: بسببِ قتل قابيلَ أخاه فَرَضْنا على بني إسرائيلَ أنه مَن قَتَلَ نفساً بغيرِ نَفْس وجَبَ عليه القِصَاص[1]، والظاهِرُ أنّ المشارَ إليه تعظيمُ أمرِ القتل، وعن بعض المفسِّرين: وإنّما ذكَرَ بني إسرائيلَ دونَ الناس لأنّ الكتابَ نزَلَ عليهم بهذا ووجَبَ عليهم، وكانتِ التوراةُ أوّلَ كتابٍ نزَلَ فيه تعظيمُ القتل، وفي كلام المصنِّف: «المُسرِفونَ في القتل لا يُبالُونَ بعظَمتِه» إيماءٌ إلى هذا المعنى، وقلتُ: وفي تخصيص ذكْرِهم دونَ الناس إيذانٌ بأنهم[2] أشدُّ تمادياً في الطُّغيان، والمعنى: بسببِ هذه العظيمة وبعلّتِها كَتَبْنا في التّوراةِ تعظيمَ القتل وشَدَّدنا عليهم وأرسَلنا رسُلَنا تَتْراً، وأنزَلْنا عليهمُ البيِّناتِ تَوصيةً فيه لعلّهم يَرجِعون، ثُمّ إنّ كثيراً منهم بعدَ هذه التوكيداتِ لَمجاوِزونَ في القتلِ حدَّه ولا يُبالُونَ بعظَمتِه.

قولُه: (عَظُمَ ذلك) إشارةٌ إلى المُتصوَّر، والضميرُ المستَترُ في «فثبَّطَه» عائدٌ إلى المتصوِّر، أو إلى العِظَم، والضميرُ المنصوبُ عائدٌ إلى «المتعرِّض».

---

(١) «الوسيط» (٢: ١٨٩).

(٢) في (م): «بأنه».

وكذلك الذي أراد إحياءَها. وعن مجاهدٍ: قاتِلُ النَّفسِ جزاؤه جهنَّمُ وغَضَبُ الله والعذابُ العظيمِ، ولو قَتَل النّاسَ جميعًا لم يَزِدْ على ذلك. وعن الحسنِ: يا ابنَ آدمَ، أرأيتَ لو قَتلتَ الناسَ جميعًا، أكُنتَ تَطمعُ أن يكونَ لك عملٌ يُوازي ذلكَ، فيغفرَ لكَ به؟ كلّا إنه شيءٌ سَوَّلَتْهُ لك نفسُكَ والشيطانُ، فكذلك إذا قتلتَ واحدًا.

﴿بَعۡدَ ذَٰلِكَ﴾: بعدَما كَتَبْنا عليهم، وبعدَ مجيءِ الرُّسلِ بالآيات ﴿لَمُسۡرِفُونَ﴾ يعني: في القَتْل، لا يُبالون بعظَمَته.

[﴿إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَسۡعَوۡنَ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوٓاْ أَوۡ يُصَلَّبُوٓاْ أَوۡ تُقَطَّعَ أَيۡدِيهِمۡ وَأَرۡجُلُهُم مِّنۡ خِلَٰفٍ أَوۡ يُنفَوۡاْ مِنَ ٱلۡأَرۡضِۚ ذَٰلِكَ لَهُمۡ خِزۡيٞ فِي ٱلدُّنۡيَاۖ وَلَهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ * إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ مِن قَبۡلِ أَن تَقۡدِرُواْ عَلَيۡهِمۡۖ فَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾ ٣٣-٣٤]

﴿يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾: يُحاربونَ رسولَ الله ﷺ؛ **ومُحاربةُ المسلمين في حُكم محاربتِه.** ﴿وَيَسۡعَوۡنَ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَسَادًا﴾: مفسدينَ، أو **لأنَّ سعيَهم في الأرض** لـمّا كان على طريق الفسادِ، نُـزِّلَ منزلةَ: (ويُفسِدُون في الأرض)، فانتُصب ﴿فَسَادًا﴾ على المعنى. ويجوز أن يكونَ مفعولًا له، أي: للفساد.

قولُه: (**ومحاربةُ المسلمينَ في حُكم مُحاربتِه**) أي: محاربةِ رسُولِ الله ﷺ، ففيه تمهيدٌ بعدَ تمهيد، فذكْرُ الله تعالى تمهيدٌ لذكرِ رسُولِ الله ﷺ، وذكْرُ رسُولِ الله ﷺ تمهيدٌ لذكْرِ المسلمين، لأنّ قُطّاعَ الطريقِ إنّما يُحارِبونَ غيرَ رسُولِ الله ﷺ.

قولُه: (**أو لأنّ سَعيَهم في الأرض**) أي: ﴿فَسَادًا﴾، إمّا حالٌ بمعنى: مُفسِدين، أو مفعولٌ مطلقٌ، لأنّ قولَه: ﴿وَيَسۡعَوۡنَ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ بمعنى: يُفسِدون، لأنّ سعيَهم في الأرض لم يكنْ غيرَ الفساد.

نزلت في قوم هلالِ بن عُوَيمرٍ، وكان بينَه وبينَ رسولِ الله ﷺ عهدٌ، وقد مرَّ بهم قومٌ يريدون رسولَ الله، فقَطَعوا عليهم. وقيل: في العُرَنِيِّينَ، **فأُوحِيَ إليه: أنَّ مَنْ جَمع بينَ القتلِ** وأخْذِ المالِ قُتل وصُلب، ومن أفرَدَ القَتْلَ قتُل، ومن أفرد أخْذَ المالِ قُطعت يدُه لأخذِ المالِ ورِجْلُه لإخافةِ السَّبيلِ، ومن أفرد الإخافةَ نُفِيَ منَ الأرض.

وقيل: هذا حُكْم كلِّ قاطعِ طريقٍ، كافرًا كان أو مسلمًا، ومعناه: ﴿أَن يُقَتَّلُوٓاْ﴾ من غير صَلْب إن أَفرَدُوا القَتْلَ، ﴿أَوۡ يُصَلَّبُوٓاْ﴾ مع القَتْلِ إن جَمعوا بينَ القَتْلِ والأخْذِ.

قال أبو حَنيفةَ ومحمدٌ رحمهما الله: يُصلَبُ حيًّا ويُطعَن حتّى يموتَ، ﴿أَوۡ تُقَطَّعَ أَيۡدِيهِمۡ وَأَرۡجُلُهُم مِّنۡ خِلَٰفٍ﴾ إنْ أَخذُوا المالَ، ﴿أَوۡ يُنفَوۡاْ مِنَ ٱلۡأَرۡضِ﴾ إذا لم يَزيدوا على الإخافة.

وعن جماعةٍ منهم الحسنُ والنَّخَعيُّ: **أنَّ الإمامَ مخيَّـرٌ بين هذه العقوباتِ في كلِّ قاطعِ طريقٍ من غير تفصيلٍ**. والنَّفيُ: الحَبْسُ عند أبي حنيفةَ. وعند الشافعيِّ: النَّفيُ من بلدٍ إلى بلدٍ لا يَزال يُطلَبُ وهو هاربٌ فَزِعًا. وقيل: يُنْفَى من بلدِه، ....

قولُه: (**فأُوحِيَ إليه: أنّ مَن جَمَعَ بينَ القَتْل**) إلى آخِره، وعلى هذا ﴿أَوۡ﴾ في الآية للتنويع.

قولُه: (**أنّ الإمامَ مُخيَّـرٌ بينَ هذه العقُوباتِ في كلِّ قاطع طريقٍ من غيرِ تفصيل**)، قال شارِحُ «البَزْدَوي»: نظَرَ هذا القائلُ أنّ كلمةَ ﴿أَوۡ﴾ للتخيير حقيقةً، فيجبُ العملُ بها إلى أن يقومَ دليلُ المجاز، ولأنّ قطعَ الطريقِ في ذاتِه جِنايةٌ واحدة، وهذه الأجْزِيةُ ذُكِرت بمُقابَلتِها فيَصلُحُ كلُّ واحدٍ جزاءً له، فيثبُتُ التخييرُ كما في كفّارةِ اليمين، والجوابُ: لا يُمكنُ القولُ بالتخيير هاهنا، لأنّ الجزاءَ على حسَبِ الجنايةِ ويَزدادُ بزيادتِها ويَنقُصُ بنُقصانِها، قال تعالى: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثۡلُهَا﴾ [الشورى: ٤٠]، فيَبعُدُ أن يُقال: عندَ غِلَظِ الجناية يُعاقَبُ بأخفِّ الأنواع وعندَ خِفَّتِها بأغلَظِها، وذلك أنّ المحاربةَ تتفاوتُ أنواعُها في صفةِ الجناية من تخويفٍ، أو أخْذِ مال، أو قتلِ نفس، أو جَمعَ بينَ القتل وأخْذِ المال، والمذكورُ في الآية أجْزِيةٌ مُتفاوِتةٌ في

وكانوا يَنفُونَهم إلى دَهْلَكَ؛ وهو بلدٌ في أقصى تِهامَةَ، وناصِع؛ وهو بلدٌ من بلاد الحبشة. ﴿خِزۡيٌ﴾: ذُلٌّ وفَضيحةٌ. ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ﴾: استثناءٌ منَ المعاقَبينَ؛ عِقابُ قَطْعِ الطَّريقِ خاصّةً، وأمّا حكمُ القَتْل والجِراح وأخْذِ المالِ، فإلى الأولياءِ، إن شاؤوا عَفَوا، وإن شاؤوا استَوْفَوا. وعن عليٍّ رضي الله عنه: أن الحارِثَ بنَ بدرٍ جاءه تائبًا بعدما كان يقطعُ الطريقَ، فَقَبِل توبتَه ودَرَأ عنه العقوبةَ.

[﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱبۡتَغُوٓاْ إِلَيۡهِ ٱلۡوَسِيلَةَ وَجَٰهِدُواْ فِي سَبِيلِهِۦ لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ﴾ ٣٥]

الوسيلةُ: كلُّ ما يُتوسَّل به؛ أي: يُتقرَّبُ من قرابةٍ أو صنيعة أو غير ذلك، فاستُعيرت لِـمَـا يُتوسَّل به إلى الله تعالى من فِعْلِ الطاعاتِ، وتَـرْكِ المعاصي، وأنشد للبيد:

أَرَى النّاسَ لا يَدْرُونَ ما قَدْرُ أَمْرِهِمْ ... أَلَا كُـلُّ ذِي لُـبٍّ إلى الله واسِـلُ

معنى التشديدِ والغِلظة، فوقَعَ الاستغناءُ بتلك المقدِّمة عن بيانِ تقسيم الأَجْزية على أنواع الجِناية نَصّاً، وهذا التقسيمُ يَرجِعُ إلى أصلٍ لهم، وهُو أنّ الجُملةَ إذا قوبِلت بالجُملة ينقسِمُ البعضُ على البعض، كما يقالُ لِـمَن يسألُ عن حدودِ الكبائر: هِي جَلْدُ مئة، أو ثمانينَ، أو الرَّجْم، أو القَطْع، يُفهَمُ منهُ التقسيمُ والتفصيلُ لا التخيير، فكذا هاهنا، فظهَرَ أنّ معنى الآيةِ: أنّ جَزاءَ المحارِبينَ لا يَـخلو من هذه الأنواع: إمّا أن يُقتَلوا من غيرِ صَلْب إن أَفْرَدوا القتلَ، أو يُصلَّبوا معَ القتل إن جَمَعوا بينَ أخذِ المالِ والقتل، أو تُقطَّعَ أيديهم وأرجُلُهم مِن خِلافٍ إن أفْرَدوا الأخذَ، أو يُنفَوا منَ الأرض إن أفْرَدوا إخافةَ السابِلة(١).

قولُه: (دَهْلَك) غيرُ مُنصَرِف، للعُجْمةِ والتأنيث.

قولُه: (أرى الناسَ لا يَدْرُونَ) البيت(٢)، أوّلُه:

---

(١) «كشف الأسرار عن أصول البزدوي» (٢: ٢٢٤).

(٢) البيت للبيد بن ربيعة، انظر: «ديوانه» ص٧٣.

[﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ أَنَّ لَهُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُۥ مَعَهُۥ لِيَفْتَدُواْ بِهِۦ مِنْ عَذَابِ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ مَا تُقُبِّلَ مِنْهُمْ ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ * يُرِيدُونَ أَن يَخْرُجُواْ مِنَ ٱلنَّارِ وَمَا هُم بِخَـٰرِجِينَ مِنْهَا ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ﴾ ٣٦-٣٧]

﴿لِيَفْتَدُواْ بِهِۦ﴾: ليَجعَلُوه فِدْيةً لأنفُسهم، **وهذا تمثيلٌ لِلُزوم العذابِ لهم**، وأنه لا سبيلَ لهم إلى النَّجاة منه بوَجْهٍ.

وعنِ النبيِّ ﷺ: «**يُقال للكافر يومَ القيامةِ**: أرأيتَ لو كان لك ملءُ الأرضِ ذَهبًا، أَكُنتَ تَفتدي به؟ فيقول: نَعم، فيُقال له: قد سُئلتَ أَيْسَرَ مِن ذلكَ».

و﴿لَوْ﴾ مع ما في حَيِّزه خبرُ ﴿إِنَّ﴾.

ألا كلُّ شيءٍ ما خلا الله باطلُ وكـلُّ نعـيمٍ لا مَحَالـةَ زائـلُ

المعنى: الناسُ لا يَدرُونَ ما هم فيه مِن خَطَرِ الدنيا وسُرعةِ فَنائها، فكلُّ ذي لُبٍّ يتوسَّلُ إلى الله بطاعةٍ وعمَلٍ صالح، واسِلٌ: ذو وَسيلة، نحوَ لابِنٍ وتامِر، أي: متقرِّب.

قولُه: (**وهذا تمثيلٌ للُزومِ العذاب لهم**) يعني: قولُه: ﴿لَوْ أَنَّ لَهُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ إلى آخِرِ الآية إذا أَخَذْتَه بجُملتِه كان كنايةً عن لزوم العذابِ لهم مِن غيرِ نظَرٍ إلى مُفرَداتِ التركيب. وقلتُ: ويُمكنُ أن يكونَ كنايةً عن أنّ الوسائلَ حينَئذٍ غيرُ نافعة، فيكونُ وِزانُ الآية معَ قولِه: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱبْتَغُوٓاْ إِلَيْهِ ٱلْوَسِيلَةَ﴾ وِزانَ قولِه تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنفِقُواْ مِمَّا رَزَقْنَـٰكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِىَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَـٰعَةٌ ۗ وَٱلْكَـٰفِرُونَ هُمُ ٱلظَّـٰلِمُونَ﴾ [البقرة: ٢٥٤].

قولُه: (**يقالُ للكافرِ يومَ القيامة**) الحديث، رَواه البُخاريُّ ومسلمٌ معَ تغييرٍ يسير[١].

---

(١) أخرجه البخاري (٦٥٣٨) ومسلم (٢٨٠٥)، عن أنس بن مالك.

فإنْ قلتَ: لـمَ وحَّد الراجعَ في قوله: ﴿لِيَفۡتَدُواْ بِهِۦ﴾ وقد ذُكِرَ شيئان؟ قلتُ: هو نحوَ قولِه:

فإنِّي وقَيّارٌ بها لَغَريبُ

أو على إجراء الضَّميرِ مجرى اسم الإشارةِ، كأنه قيلَ: لِيَفتَدُوا بذلك. ويجوزُ أن تكونَ **الواوُ في** ﴿وَمِثۡلَهُۥ﴾ **بمعنى** «مع» فيتوحَّد المرجوعُ إليه.

فإنْ قلتَ: فبِمَ نُصِبَ المفعولُ معه؟ قلت: بما يَستدعِيه ﴿لَوۡ﴾ منَ الفعلِ؛ لأنّ التَّقديرَ: لو ثَبت أنَّ لهم ما في الأرض.

قرأ أبو واقدٍ: (أنْ يُخرجوا) بضمِّ الياء من (أُخرج)، ويشهد لقراءة العامّةِ قولُه: ﴿بِخَٰرِجِينَ﴾.

وما يُروى عن عكرمةَ: أن نافعَ بنَ الأزرقِ قال لابن عبّاسٍ: يا أَعْمى البَصَر أَعْمى القلبِ، تَزعُم أنَ قومًا يُخرجون منَ النارِ ....

قولُه: (**فإنّي وقيّارٌ بها لَغريبُ**) قبلَه:

دَعاكَ الهوى والشَّوقُ لمّـا ترَنَّحَـتْ ... هَتُوفُ الضُّحى بينَ الغُصونِ طَـروبُ
تُجاوِبُهـا وُرْقُ الحَـمامِ لِـصَوتِها ... فكـلٌّ لكـلٍّ مُـسعِدٌ ومُجيـبُ
فمَـن يـكُ أمـسَى بالمدينـة رحْلُـهُ ... فـإنّي وقيّـارٌ بهـا لَغريـبُ[1]

أي: إني لَغريبٌ وقيّارٌ كذلك، قيل: قيّارٌ: اسمُ جَمَلِه، وقيل: فرَسُه، وقيل: غُلامُه الأسود.

قولُه: (**الواوُ في** ﴿وَمِثۡلَهُۥ﴾ **بمعنى** «مَعَ») قال المصنِّف: جَوَّزوا أن يقالَ: جاءني زيدٌ وعَمْرٌو، أي: مَعَ عَمرو[2]. قلتُ: فعلى هذا ﴿مَعَهُۥ﴾ في التنزيل تأكيد.

---

(١) الأبيات لضابئ بن الحارث اليربوعي، انظر: «الإنصاف في مسائل الخلاف» (١: ٩٤) و«لسان العرب» (٥: ١٢٤) و«تاج العروس» (١: ٣١٦).

(٢) قوله: «أي: مع عمرو» سقط من (غ).

وقد قال الله تعالى: ﴿وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنۡهَا﴾. فقال: وَيْحَك! اقرأْ ما فوقَها، هذا للكُفّار؛ فمِمّا لَفَّقَتْهُ المُجْبِرَةُ وليس بِأوّل تكاذِيبِهم وفِراهُم، وكَفاك بما فيه من مُواجَهةِ ابنِ الأزرقِ ابنَ عمِّ رسولِ الله ﷺ وهو بين أَظْهُر أعضادِه من قريشٍ وأنضادِه من بَني عبد المطَّلبِ، وهو حَبْرُ الأُمَّةِ وبَحرُها ومُفسِّرُها بالخطاب الذي لا يَجْسُر على مثلِهِ أحدٌ من أهل الدُّنيا، وبرَفْعِه إلى عكرمةَ، دليلَينِ ناصَّيْنِ أنَّ الحديثَ فِرْيةٌ ما فيها مِرْية.

[﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقۡطَعُوٓاْ أَيۡدِيَهُمَا جَزَآءَۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلٗا مِّنَ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٞ * فَمَن تَابَ مِنۢ بَعۡدِ ظُلۡمِهِۦ وَأَصۡلَحَ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَتُوبُ عَلَيۡهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٌ * أَلَمۡ تَعۡلَمۡ أَنَّ ٱللَّهَ لَهُۥ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ يُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ وَيَغۡفِرُ لِمَن يَشَآءُۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ﴾ ٣٨-٤٠]

قولُه: (أعضاده)، الأساس: ومنَ المجازِ: هُم أعضادٌ وأنْضادٌ لِعَديده وأنصارِه، وهُم نَضَدُه وأنضادُه: لأعمامِه وأخوالِه.

قولُه: (وبرَفْعِهِ إلى عِكرمةَ، دليلَيْنِ ناصَّيْنِ أنّ الحديثَ فِرْية)، «برَفْعِه»: عطفٌ على «بما فيه»، يعني: أنّ عِكرِمةَ مَولًى لابن عبّاس، كيفَ يَنقُلُ هذا الكلامَ بهذه العبارة في حقِّ مولاه؟ قال صاحبُ «الجامع»: عِكرِمةُ كان مولًى لابن عبّاس، أصلُه مِن بَرْبَر، أحَدُ فُقهاءِ مكّةَ وتابعيها، قيل لسعيدِ بن جُبَير: هل أحَدٌ أعلمُ منك؟ قال: عِكرِمة[1]؟ فيقال: إنّ أهلَ السُّنة ما نقَلُوها ولا يتَمسَّكونَ بها، بل بالأحاديثِ الصَّحيحة المخرَّجةِ في كتُبِ الأئمة المتقنينَ مثلَ البخاريِّ ومسلم وأبي داوُدَ والتِّرمذيِّ وغيرِهم، وبالتقديم المؤْذِن بالاختصاص في قولِه: ﴿وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [البقرة: ١٦٧] كما سَبَقَ في البقرة، فلْيُنظَرْ هناك[2]، ورَوَينا في «مسنَد الإمام أحمدَ بن حَنْبل»، عن طَلْقِ بن حَبيبٍ قريباً مما رُوِيَ من حديثِ عِكرِمَة، قال:

---

(١) انظر: «جامع الأصول» (١٢: ٧٠٦).

(٢) انظر: (٣: ١٨٧).

﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ﴾ رَفْعُهما على الابتداءِ، والخبرُ محذوفٌ عند سِيبَوَيه، كأنه قيلَ: وفيما فُرِض عليكم السَّارقُ والسارقةُ؛ أي: حُكمُهما. ووجهٌ آخَرُ وهو أَنْ يَرتَفِعا بالابتداء، والخبرُ: ﴿فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾، ودُخول الفاء لِتَضَمُّنِهما معنى الشَّرطِ، لأنّ المعنى: والذي سَرَق والتي سَرَقَتْ فاقطَعُوا أيدِيَهُما، والاسمُ الموصولُ يُضمَّن معنى الشَّرطِ.

وقرأ عيسى بنَ عمرَ: بالنَّصب **وفضَّلها سِيبَوَيْه على قراءة العامَّةِ لأجلِ الأمرِ، لأنّ (زيدًا فاضْرِبْهُ) أحسَنُ من (زيدٌ فاضْرِبْهُ).**

كنتُ من أشدِّ الناس تكذيباً بالشَّفاعة حتّى لقِيتُ جابرَ بنَ عبد الله فقرَأْتُ عليه كلَّ آيةٍ ذَكَرَ اللهُ فيها خُلودَ أهلِ النار، قال: فإنّ الذي قرأتَ هُم أهلُها المشركون، لكنّ قوماً أصابوا ذُنوباً فعُذِّبوا بها ثم أُخرجوا، صُمَّتا ـ وأهوَى بيَدَيْه إلى أُذُنيْه ـ إن لم أكنْ سَمِعتُ رسُولَ الله ﷺ، يقولُ: «يَخرُجونَ منَ النار»[1]، ونحن نقرأُ ما تقرأ.

قولُه: (**لأنّ «زَيْداً فاضرِبْه» أحسَنُ من «زيدٌ فاضرِبْه»**). عن المصنِّف: «أنّ الفاءَ في قولِه: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾ [المدثر: ٣] لمعنى الشَّرط، كأنه قيل: وما كان فلا تَدَعْ تكبيرهُ»[2]، فعلى هذا يُقدَّرُ للمثال: زَيْداً أيَّ شيءٍ كان فلا تَدَعْ فاضربه؛ لأنّ كلَيْهما لمعنى الشَّرط، وإنّما كان أحسَنَ؛ لأنّ الشَّرطَ يختَصُّ بالفعل، والمنصوبُ أدعَى للفعل من المرفوع. وقال الزجَّاج: الجماعةُ أَوْلى بالاتّباع ولا أُحبُّ القراءةَ بالنّصب[3]، لأنّ اتّباعَ القراءةِ سُنة، والذي يدُلُّ على أنّ الرفعَ أجوَدُ في: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ﴾، ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى﴾ [النور: ٢] قولُه تعالى: ﴿وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَـٰنِهَا مِنكُمْ فَـَٔاذُوهُمَا﴾ [النساء: ١٦]، قال أبو العبّاس محمدُ بنُ يزيدَ المُبرِّد: والاختيارُ أن يكونَ «السارقُ والسارقةُ» رَفْعًا بالابتداء، لأنّ القَصْدَ لا إلى واحدٍ بعينِه وليس هُو مِثلَ: زيداً

---

(١) أخرجه الإمام أحمد (١٤٥٧٤) عن طلق بن حبيب، وأخرجه أيضاً البخاري في «الأدب المفرد» (٨١٨) والبيهقي في «شعب الإيمان» (١: ٥٠٣) والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (١٤: ٣٤٩).

(٢) انظر: (١٦: ١١١).

(٣) انظر «الجامع لأحكام القرآن» (٦: ١٦٦) و«البحر المحيط» (٤: ٢٤٦).

فاضرِبْه، وإنّما هُو كقولِك: مَن سَرَقَ فاقطَعْ يدَه، ومَن زَنَى فاجلِدْه(١)، وقال شارحُ «اللُّبَاب» في قولِه:

وقائلةٍ: خَوْلانُ فانكِحْ فتاتَـهُمْ(٢)

إنّ «خولانُ»: مبتدأ، و«فانكِحْ»: خبرُه، وقد أدخَلَ عليه الفاءَ، والتقديرُ: هؤلاءِ خَوْلانُ فانكِحْ(٣)، كما تقولُ: زيدٌ فليقُمْ إليه، أي: هذا زيدٌ، فدخولُ الفاءِ يدُلُّ على أنّ وجودَ هذه القبيلة علّةٌ لأنْ يتزوَّجَ منها ويتقرَّبَ إليها لحُسنِ نسائها وشَرَفِها.

وقلتُ: رَجَعَ معنى قولِه: زيدٌ فاضرِبْه، بالرفع، إلى استحقاقِ زيدٍ للضَّرب بما اكتَسَبَ ما يَستوجِبُه، وإنّ ذلك معهودٌ بينَ المخاطَب والمتكلِّم، فيكونُ من بابِ ترتُّبِ الحُكم على الوَصْفِ المناسبِ مثلَ قولِه: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ﴾، وليس كذلك: زيداً فاضرِبْه، لأنه من بابِ الاختصاص معَ التأكيدِ كما سَبَقَ في قولِه تعالى: ﴿وَإِيَّٰىَ فَٱرْهَبُونِ﴾ [البقرة: ٤٠] فصَحَّ قولُ المُبرِّد: وليس هُو مثلَ زيداً فاضرِبْه. وقال صاحبُ «الفرائد»: الأمرُ لا يَصلُحُ أن يكونَ خبراً، فيُتأوَّلُ إمّا بقولِه: فمَقُولٌ فيهما، أي: اقطَعوا، أو أنّ المبتدأَ لـمّا كان متضمِّناً للشَّرط وأنه جوابٌ له صَحَّ أن يكونَ خبراً، كأنه قيل: إن يَسرِقا فاقطَعوا.

قولُه: (**وفضَّلها سِيبويه**(٤) **على قراءةِ العامة**)(٥)، **الانتصاف**: الاستقراءُ يدُلُّ على أنّ العامّةَ لا تتّفِقُ على غيرِ الأفصَح، وجديرٌ بالقرآنِ ذلك، وسيبويهِ يُحاشَى منَ اعتقادِ ورودِ القرآن على غيرِ الأفصَح، وحَمْلِه على الشاذّ، وهذا لفظُ سِيبويهِ ليُعلَمَ براءتُه من ذلك، قال في بابِ الأمرِ والنَّهي بعدَ أن ذكَرَ المَواضِعَ التي يختارُ فيها النّصب، وتلخيصُه: أنّ مَن بنَى الاسمَ على فعلِ الأمرِ فذلك موضِعُ اختيارِ النَّصب، ثم قال كالموضِّح لامتيازِ هذه الآية عما اختارَ فيه

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ١٧٢).

(٢) سبق تخريجه.

(٣) انظر: «شرح أبيات سيبويه» للسيرافي (١: ٤١٣).

(٤) انظر: «كتاب سيبويه» (١: ١٤٤).

(٥) كذا جاءت هذه الفقرة في الأصول الخطية هنا، وحقُّها أن تتقدم على التي قبلها.

....

النّصبَ، أمّـا قولُـه تعالى: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ﴾ [المائدة: ٣٨]، ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى فَٱجْلِدُواْ﴾ [النور: ٢] فلم يُبنَ على الفعل لكنْ على مثال: ﴿مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ﴾، ثُم قال بعدَه: ﴿فِيهَآ أَنْهَٰرٌ﴾ [محمد: ١٥]، يريدُ سيبويهِ تمييزَ هذه الآيةِ عما اختارَ فيه النصبَ بأنه في هذه الآيةِ ليس الاسمُ مَبْنيّاً على الفعل بخلافِ غيرِها، ثم قال سيبويه: وإنّما وضَعَ المَثَلَ للحديث الذي ذكَره بعدَه، فكأنه قال: ومنَ القَصَص مثَلُ الجنة، فهُو محمولٌ على هذا، وكذلك ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى﴾ ثم جاء ﴿فَٱجْلِدُواْ﴾ بعدَ أن مضَى فيهما الرفعُ، يريدُ سِيبويهِ أنه لم يكنِ الاسمُ مَبْنيّاً على الفعل المذكورِ بعدَه، بل بُنِيَ على محذوف، وجاء الفعلُ طارئاً عليه.

قال سيبويه: وقد جاء:

وقائلةٍ: خَوْلانُ فانكِحْ فتاتَهم

فجاء بالفعل بعدَ أن عَمِلَ فيه المُضمَر، كذلك ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ﴾ أي: فيما فَرَضَ عليكم. وقد قَرَأَ ناسٌ: «والسَّارِقَ والسَّارِقَةَ» بالنّصب، وهُو في العربية على ما ذكَرْتُ لكَ من القوّة، ولكنْ أبَتِ العامّةُ إلا الرفعَ[1]. يريدُ أنّ قراءةَ النّصبِ جاء الاسمُ فيها مَبْنياً على الفعل وغيرُ معتمِدٍ على متقدِّم، فكان قويّاً بالنسبةِ إلى الرفع حيث بنَى الاسمَ على الفعل لا على الرفع حينَ يعتمدُ الاسمُ على المحذوفِ المتقدِّم، وقد سَبَقَ منهُ أنه يُخرِجُه من الباب الذي يَختارُ فيه النّصبَ، والتبَسَ على الزمخشَريِّ، لأنه ظَنَّ أنّ الكلَّ بابٌ واحد، ألا تراه قال: «زيداً فاضرِبْه، أحسَنُ من: زيدٌ»؟ رجَّحَ النصبَ مطلقاً، وسيبويهِ صَرَّح أنّ الكلامَ في الآية معَ الرفع مبنيٌّ على كلام متقدِّم، وحقَّقه بأنّ الكلامَ واقعٌ بعدَ قَصَص وأخبار، ولو كان كما ظَنَّه الزمخشَريُّ لم يَحتَجْ سيبويهِ إلى تقديرِ إضمارِ خبر، بل يرفَعُه بالابتداءِ والأمرُ خَبَرُه، فتلخيصُهُ: أنّ النّصبَ لهُ وجهٌ واحدٌ على الفعل، والرّفعُ على وجهَيْنِ أضعَفُهما بناءُ الكلام على الفعل، وأقواهما رفعُه بخبرِ مبتدأٍ محذوفٍ فتُحمَلُ القراءةُ المشهورةُ على القويّ[2].

---

(١) انظر: «كتاب سيبويه» (١: ١٤٣).

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٦٣١).

﴿أَيْدِيَهُمَا﴾: يَدَيْهِما، ونحوُه ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحريم: ٤]، **اكتفى بتَثْنية المضافِ إليه عن تَثْنية المضافِ**، وأُرِيدَ باليَدينِ: اليمينانِ، بدليل قراءة عبدِ الله: (والسّارِقُونَ والسارقاتِ فاقطعُوا أيمانَهم). والسارقُ في الشَّريعة: مَن سَرَق منَ الحِرْز.

والمُقطَّعُ: الرُّسْغُ. وعند الخَوارج: المِنْكَبُ. والمِقدارُ الذي يَجبُ به القَطْعُ عشرةُ دراهمَ عند أبي حَنيفَة. وعند مالك والشافعيِّ رحمهما الله ربعُ دينارٍ. وعنِ الحسنِ: درهمٌ. وفي مواعِظِه: احذَرْ مِن قَطْعِ يَدِكَ في درهمٍ.

قولُه: (اكتفَى بتثنيةِ المضاف إليه عن تثنيةِ المضاف). قال الزجَّاج: وحقيقةُ هذا الباب أنّ ما كان في الشيءِ منهُ واحدٌ لم يُثَنَّ ولُفِظَ به على لفظِ الجمع، لأنّ الإضافةَ تُبيِّنُه، فإذا قلتَ: أشبَعتُ بطونَهما، عُلِم أنّ للاثنينِ بَطْنَيْنِ فقطْ، وأصلُ التثنية الجمعُ، لأنك إذا ثَنَّيتَ الواحدَ فقد جمَعتَ واحداً إلى واحد، وكان الأصلُ أن يقال في «رجُلان»: اثنا رجال، ولكنّ «رجُلان» يدُلُّ على جنس الشيءِ وعدَدِه، والتثنيةُ يُحتاجَ إليها للاختصار، فإذا لم يكن اختصارٌ رُدَّ الشيءُ إلى أصلِه، فإذا قلتَ: قلوبُهما، فالتثنيةُ في «هما» قد أغنَتْكَ عن تثنيةِ قلب فصار الاختصارُ هاهنا ترْكَ تثنيةِ قلب، وقال الشاعر:

ظَهراهُما مثلُ طيورِ الترسينْ[1]

فجاء بالتثنيةِ والجمع في بيتٍ واحد. وحُكِي عن سيبويهِ أنه قال: قد يُجمَعُ المفرَدُ الذي ليسَ منهُ شيءٌ إذا أردتَ به التثنيةَ، وحُكِي عن العرب: وَضَعا رِحالَهما، يريد رَحْلَيْ راحِلَتَيْهما[2]، وقلتُ: فعَلى هذا لا يستقيمُ تشبيهُ ما في الآية بقولِه: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحريم: ٤] لأنّ لكلٍّ منَ السارِقِ والسارِقةِ يدَيْنِ اثنتين، فيجوزُ الجمعُ وأن تُقطَعَ الأيدي جميعاً من حيثُ ظاهرُ

---

(١) البيت لخطام المجاشعي، انظر: «كتاب سيبويه» (٢: ٤٨) و«لسان العرب» (٢: ٨٩)، وفي موضع آخر من «كتاب سيبويه» (٣: ٦٢٢) أنه لهميان ابن قحافة.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ١٧٣).

﴿جَزَآءً﴾ و﴿نَكَٰلًا﴾ مفعولٌ لهما. ﴿فَمَن تَابَ﴾ منَ السُّرّاقِ ﴿مِنۢ بَعۡدِ ظُلۡمِهِۦ﴾: من بعد سَرِقَتِه ﴿وَأَصۡلَحَ﴾ أمرَه بالتَّـقَصِّي عن التَّبِعاتِ؛ ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ يَتُوبُ عَلَيۡهِ﴾ ويَسقُط عنه عقابُ الآخِرة. وأمّا القَطْعُ فلا تُسقِطُه التَّوبةُ عند أبي حنيفةَ وأصحابِه. وعند الشافعيِّ في أحد قَوْلَيه: تُسْقِطُه.

﴿مَن يَشَآءُ﴾: مَن يَجِبُ في الحِكْمة تعذيبُه، والمغفرةُ له من المُصِرِّينَ والتائبين.

وقيل: يسقُط حَدُّ الحربيِّ إذا سَرق بالتَّوبة؛ ليكونَ أَدْعى له إلى الإسلام وأبعَدَ منَ التَّنفير عنه، **ولا يَسْقُط عن المسلم؛ لأنّ في إقامتِه الصَّلاحَ للمؤمنين** والحياةَ، ﴿وَلَكُمۡ فِي ٱلۡقِصَاصِ حَيَوٰةٞ﴾ [البقرة: ١٧٩].

فإن قلتَ: لِمَ قدَّم التَّعذيبَ على المغفرة؟ قلتُ: **لأنه قُوبِلَ بذلك تقدُّمُ السَّرقةِ على التَّوبة.**

اللغة، فحينئذ يُحتاجُ إلى تخصيص اليَدَيْنِ باليمينَيْن، بدليلٍ خارجيٍّ من نحوِ قراءةِ عبد الله كما في «الكشّاف».

قولُه: (**ولا يُسقِطُه**(١) **عن المسلم، لأنّ في إقامتِه الصَّلاحَ للمؤمنين**). قال الزجّاج: التوبةُ للكفّار تَدرَأُ عنهمُ الحدودَ التي وجَبَت عليهم في كُفرِهم، ليكونَ ذلك أدعَى إلى الدخولِ في الإسلام، وأمّا توبةُ المؤمنينَ منَ الزِّنا والقتل والسَّرِقة لا تدفَعُ عنهم إقامةَ الحدود، وتدفَعُ عنهمُ العذابَ في الآخِرة، لأنّ في إقامةِ الحدود الصَّلاح للمؤمنينَ والحياة، لقولِه تعالى: ﴿وَلَكُمۡ فِي ٱلۡقِصَاصِ حَيَوٰةٞ﴾ [البقرة: ١٧٩]، وقيل: حَقُّ الله منَ الحدِّ يَسقُطُ إنْ تاب قبلَ الظَّفر ولا يَسقُطُ بعدَه، وحقُّ الآدميِّ كالقَوَد فهُو إلى الوليِّ، وإن تاب بعدَ الظَّفَر لم تُقبَلْ توبتُه ولا يَسقُطُ حدُّه.

قولُه: (**لأنه قوبِلَ بذلك تقدُّمُ السَّرقة على التوبة**)، يريدُ أنّ في الآيةِ لفّاً ونَشْراً، **الانتصاف**:

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وكذا هو في نص «الكشاف» من (ط)، وفي المطبوع، لكن في الأصل الخطي من «الكشاف»: «ولا يسقط»، أي: الحد، ولعل ما ورد هنا: «ولا يسقطه» الصواب فيه: «ولا تسقطه» أي: التوبة، والله أعلم.

[﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ لَا يَحۡزُنكَ ٱلَّذِينَ يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلۡكُفۡرِ مِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِأَفۡوَٰهِهِمۡ وَلَمۡ تُؤۡمِن قُلُوبُهُمۡۛ وَمِنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْۛ سَمَّٰعُونَ لِلۡكَذِبِ سَمَّٰعُونَ لِقَوۡمٍ ءَاخَرِينَ لَمۡ يَأۡتُوكَۖ يُحَرِّفُونَ ٱلۡكَلِمَ مِنۢ بَعۡدِ مَوَاضِعِهِۦۖ يَقُولُونَ إِنۡ أُوتِيتُمۡ هَٰذَا فَخُذُوهُ وَإِن لَّمۡ تُؤۡتَوۡهُ فَٱحۡذَرُواْۚ وَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ فِتۡنَتَهُۥ فَلَن تَمۡلِكَ لَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ شَيۡـًٔاۚ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَمۡ يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمۡۚ لَهُمۡ فِي ٱلدُّنۡيَا خِزۡيٌۖ وَلَهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٞ﴾ ٤١]

قرئ: (لا يُحْزِنكَ) بضمِّ الياء و(يُسْرِعون)، والمعنى: **لا تهتَمَّ** ولا تُبال بمُسارَعة المنافقينَ ﴿فِي ٱلۡكُفۡرِ﴾ أي: في إظهارِه بما يَلوح منهم من آثار الكَيْدِ للإسلام، ومِن مُوالاة المشركين، فإنّي ناصِرُك عليهم وكافِيك شرَّهم.

عندَه أنّ المغفورَ لهم همُ: التائبونَ، والمعذَّبونَ: السُّرَّاقُ، فلا تكونُ المغفرةُ تَبَعاً للمشيئة، بل المشيئةُ تابعةٌ للتوبة، ونحن نعتقدُ أنّ المغفرةَ تابعةٌ للمشيئة في حقِّ غير التائب، فيَدخُلُ السارقُ في عموم قولِه: ﴿وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨] وإن لم يتُبْ، وإنّما قُدِّم التعذيبُ لأنّ السِّياقَ للوعيد(١).

وقلتُ: الحقُّ هذا، لأنّ قولَه تعالى: ﴿أَلَمۡ تَعۡلَمۡ أَنَّ ٱللَّهَ لَهُۥ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ يُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ وَيَغۡفِرُ لِمَن يَشَآءُۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ﴾ تذييلٌ للكلام السابقِ مِن لدُنْ قصةِ موسى، ومقابلتِه الجبّارين، وقصةِ قابيلَ وهابيل، وأحكام قُطّاع الطريق، وتحريض المؤمنينَ على الجهاد، وقَطْع السُّرَّاق، وقد يُـخلَصُ به إلى نوع آخَرَ من الكلام، كأنه قيل له: الحَكَمُ في مُلكِه كيف شاء مَنَعَ أو أعطى، عذَّبَ أو عفَا، وهُو على كلِّ شيءٍ قدير.

قولُه: (**والمعنى: لا تهتَمَّ**) في تفسيرِه: ﴿لَا يَحۡزُنكَ﴾ بقولِه: «لا تهتَمَّ»، وتعليلِه بقولِه:

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٦٣٢).

....

«فإنِّي ناصِرُك» نَظَرٌ، لأنّ النَّهيَ عن الحُزن لم يكنْ لأنه خافَ شَرَّهم فَحَزِنَ حتى يقال: «إنِّي ناصِرُك وكافيكَ شرَّهم»، وإنَّما نُهي عن الحُزن لأجلِ مُسارعَتِهم في الكُفر، ثم بيَّنَ بقولِه: ﴿مِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِأَفْوَٰهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِن قُلُوبُهُمْ﴾ بقولِه: ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْۛ سَمَّٰعُونَ لِلْكَذِبِ﴾ إلى آخِرِ الآية على سبيل التعليل، حيثُ أوقعَ تلك الصِّفاتِ صِلاتٍ للموصُولاتِ، أي: سببُ مُسارَعتِهم في الكُفر: النِّفاقُ وسَماعُ الكذِب وتحريفُ كتابِ الله وتغييرُ أحكامِه وكِتمانُ نبوَّتِه، وذلك الذي أوقَعَه في الحُزن، ألا ترى كيف أوقعَ ﴿وَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ فِتْنَتَهُۥ فَلَن تَمْلِكَ لَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا﴾ اعتراضاً مؤكِّداً لمعنى المعترَضِ فيه؟

ومما يَشُدُّ مِن عَضُدِ هذا التأويل ما رَوينا عن مسلم وأحمدَ وأبي داودَ وابن ماجه، عن البراءِ، قال: مَرَّ على رسُولِ الله ﷺ يَهُوديٌّ محَمَّمٌ مجلود، فدَعاهم، فقال: «هكذا تجدونَ حدَّ الزاني في كتابِكم؟»، قالوا: نعم، فدَعا رجلاً مِن علمائهم، فقال: «أنشُدُك بالله الذي أنزل التوراةَ على موسى، هكذا تجدونَ حدَّ الزِّنا في كتابِكم؟» قال: لا، ولولا أنك نشَدتَني بهذا لم أُخبِرْك، فحَدُّه الرَّجمُ، ولكنه كثُرَ في أشرافِنا، وكنّا إذا أخَذْنا الشريفَ تركناهُ وإذا أخَذْنا الضعيفَ أقَمْنا عليه الحَدّ، فقلنا: تعالَوا نجتمعْ على شيءٍ نُقيمُه على الشريفِ والوَضيع، فجعَلْنا التحميمَ والجلدَ مكانَ الرَّجم، فقال رسُولُ الله ﷺ: «اللهم إنِّي أولُ مَن أحيَا أمرَكَ إذ أماتُوه»، فأمَرَ بِهِ فرُجم، فأنزَلَ اللهُ تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ لَا يَحْزُنكَ ٱلَّذِينَ يُسَٰرِعُونَ فِى ٱلْكُفْرِ﴾ إلى قولِه تعالى: ﴿إِنْ أُوتِيتُمْ هَٰذَا فَخُذُوهُ﴾ يقولُ: ائتُوا محمداً، فإنْ أمَرَكم بالتحميم والجلد فخُذوه، وإن أفتاكم بالرَّجم فاحذَروا، فأنزَلَ اللهُ تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤]، ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [المائدة: ٤٥]، ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ [المائدة: ٤٧] في الكفّارِ كلِّها[١]، وسيجيءُ الكلامُ فيه.

---

(١) سبق تخريجه.

يُقال: أَسرَعَ فيه الشَّيبُ، وأسرَعَ فيه الفسادُ، بمعنى: وَقَع فيه سريعًا، فكذلك مُسارعتُهم في الكُفر ووقوعُهم وتهافُتُهم فيه أسرعَ شيءٍ إذا وَجَدوا فرصةً لم يُخطئوها. و﴿ءَامَنَّا﴾ مفعول ﴿قَالُوٓاْ﴾، و﴿بِأَفْوَٰهِهِمْ﴾ متعلِّق بـ﴿قَالُوٓاْ﴾ لا بـ﴿ءَامَنَّا﴾، و«من الذين هادوا» منقطعٌ ممّا قبلَه، خبرٌ لـ﴿سَمَّٰعُونَ﴾؛ أي: ومِنَ اليهود قومٌ سَمّاعون، ويجوزُ أن يُعطف على ﴿مِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ﴾ ويَرتفع ﴿سَمَّٰعُونَ﴾ على: هم سَمّاعون، والضَّميرُ للفَريقينِ، أو للَّذين هادُوا.

ومعنى ﴿سَمَّٰعُونَ لِلْكَذِبِ﴾: قابلون لِـمَا يفترِيه الأحبارُ ويفتعلونَه منَ الكذب على الله، وتحريفِ كتابِه، منْ قولِكَ: المَلِكُ يَسمعُ كلامَ فلانٍ. ومنه: (سمعَ الله لِمَن حَمِدَه).

﴿سَمَّٰعُونَ لِقَوْمٍ ءَاخَرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ﴾ يعني: لليهودِ الذين لم يَصِلُوا إلى مجلس رسولِ الله ﷺ وتجافُوا عنه؛ لِـمَا أُفرِطَ فيهم من شدَّة البَغْضاء وتَبالُغِ مِنَ العَداوةِ؛ أي قابِلُون ....

قولُه: (وتهافُتُهم فيه)، النِّهاية: التهافتُ: منَ الـهَفْت، وهُو السقوطُ قطعةً قطعة، وأكثرُ ما يُستعمَلُ التهافتُ في الشرّ.

قولُه: (أسرَعَ شيءٍ) قيل: هُو حالٌ، أي: حينَ وجَدوا فرصةً تساقَطوا على الكفرِ مُسرِعين، وأفعلُ التفضيل يقعُ حالاً إذا كان مضافاً إلى النَّكِرة، نحوَ: جاءني زيدٌ أحسَنَ ما كان هُو عليه، والصّحيحُ أنّ الظَّرفَ، أعني «إذا»، معمولٌ لقولِه: «لم يُـخطِئوها»، والجملةُ مبيِّنةٌ لِـما قبلَها.

قولُه: (﴿سَمَّٰعُونَ لِلْكَذِبِ﴾: قابلونَ لِـما يفترِيه الأحبارُ). قال الزجّاج: الإنسانُ يسمَعُ الحقَّ والباطِلَ، لكنْ يقالُ له: لا تسمَعْ مِن فلان، أي: لا تَقبَلْ قولَه، ومنه: سَمِعَ اللهُ لمن حَمِدَه، أي: تقبَّلَ اللهُ منه حمْدَه(١).

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ١٧٤).

منَ الأحبارِ ومِن أولئكَ المُفْرِطِينَ في العَداوة، **الذين لا يَقْدِرُون أن ينظروا إليك.**

وقيل: **سَمّاعون إلى رسول الله ﷺ لأجْل أن يَكْذبوا عليه،** بأنْ يَمْسَخُوا ما سَمعوا منه بالزِّيادة والنُّقصان، والتَّبديلِ والتَّغيير، سَمّاعون من رسول الله لأجْل قوم آخَرِينَ منَ اليهود وَجَّهُوهم عُيونًا لِيَبلِّغُوهم ما سَمعوا منه. وقيل: السَّماعونَ: بنو قُرَيظَةَ، والقومُ الآخرون: يهودُ خَيبرَ.

﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ﴾: يُميلُونَه ويزيلونه ﴿عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾ التي وَضعَه الله تعالى فيها، **فيُهْمِلُونَه بغير مواضِعَ بعد أن كان ذا مواضِعَ.**

قولُه: (**الذين لا يَقدِرونَ أن يَنظُروا إليك**) يعني ذَمَّهم أولاً: أنهم سَمّاعونَ من أعداءِ الله، قائلونَ عمَّن يُحرِّفُونَ كتابَ الله، ثم ذَمَّهم ثانياً: أنهم سَمّاعونَ مِن أعداءِ رسُولِ الله ﷺ الذين لا يَقدِرونَ أن يَنظُروا إليه فكنَّى بقولِه: ﴿لَمْ يَأْتُوكَ﴾ عن أنهم لم يَقدِروا أن يَنظُروا إليه صَلَواتُ الله عليه لأنهم إذا لم يَأتُوه[1] لم يَنظُروا إليه، ودَلَّ ذلك على شِدّةِ بُغضِهم له، وذلك على إفراطِ العَداوة.

قولُه: (**وقيل: سَمّاعُونَ إلى رسُولِ الله ﷺ لأجْلِ أن يَكذِبوا عليه**) عطفٌ على قولِه: «قابِلونَ لِما يفتريه»، فعَلى هذا صِلةُ ﴿سَمَّٰعُونَ﴾ في الموضِعَيْن محذوفةٌ، واللامُ للتعليل، وعلى الأولِ صِلةٌ. **الجَوهريُّ**: قولُهم: سَمْعَكَ إليَّ، أي: اسمَعْ منّي، واستَمعتُ له أي: أصغَيْتُ، يقال: تسمَّعتُ إليه وسَمَعتُ له كلُّه بمعنًى، وقرئ: ﴿لَّا يَسَّمَّعُونَ إِلَى ٱلْمَلَإِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [الصافات: ٨] مخففاً[2]. قال الواحِديُّ: أي: فريقٌ سَمّاعونَ للكذِب يَسمَعونَ منكَ ليَكذِبوا عليك: ﴿سَمَّٰعُونَ لِقَوْمٍ ءَاخَرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ﴾، يعني يهودَ خَيبر. قال الزجّاج: هؤلاءِ عُيونُ أولئك الغُيَّب[3].

قولُه: (**فيُهمِلونَه بغيرِ مَواضِعَ بعدَ أن كان ذا مَواضِعَ**) معناهُ ما قال في سُورةِ النساء:

---

(١) من قوله: «أن ينظروا إليه فكنى بقوله:» إلى هنا سقط من (غ).

(٢) انظر: «التيسير في القراءات السبع» ص١٢١، و«النشر في القراءات العشر» (٢: ٣٩٦).

(٣) الوسيط (٢: ١٨٦) وانظر قول الزجاج في: «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ١٧٥).

﴿إِنۡ أُوتِيتُمۡ هَٰذَا﴾ **المُحرَّفَ المُزالَ عن مواضِعِه** ﴿فَخُذُوهُ﴾ واعلَموا أنه الحقُّ، واعمَلُوا به، ﴿وَإِن لَّمۡ تُؤۡتَوۡهُ﴾ وأفتاكم محمّدٌ بخِلافِه ﴿فَٱحۡذَرُواْ﴾ وإيّاكم وإيّاه، فهو الباطلُ والضَّلالُ.

ورُوِيَ أن شَريفًا من خَيبرَ زَنَى بشَريفةٍ وهما مُحْصَنانِ وحَدُّهما الرَّجْمُ في التَّوراة، فكَرِهُوا رَجْمَهُما لشَرَفِهما، فبَعَثوا رَهْطًا منهم إلى بني قُرَيظةَ لِيسألوا رسولَ الله ﷺ عن ذلك، وقالوا: إنْ أمَـرَكُم محمّدٌ بالجَلْد **والتَّحميم** فاقبَلُوا، وإنْ أمَرَكم بالرَّجْم فلا تَقبلوا وأرسَلُوا الزانِيَيْنِ معهم، فأَمَرَهُم بالرَّجم، فأَبَوْا أن يأخذوا به، فقال له جبريلُ: اجعَلْ بينك وبينهم ابنَ صُوْرِيَا، فقال: «هل تعرفون شابًّا أمردَ أبيضَ أعورَ يَسكُن فَدَكَ يُقال له ابنُ صُوريا»؟ قالوا: نعم وهو أعلمُ يهوديٍّ على وَجْه الأرضِ! ورَضُوا به حَكَمًا، فقال له رسولُ الله ﷺ: «أَنشُدكَ اللّٰـهَ الذي لا إله إلّا هو، الذي فَلَق البحرَ لموسى، ورَفَع فَوقَكُمُ الطُّورَ وأنجاكُم وأغرقَ آلَ فِرعونَ، والذي أنزلَ عليكم **كتابَه، وحلالَه وحرامَه**،.........

«أمّا ﴿مِنۢ بَعۡدِ مَوَاضِعِهِۦ﴾، فالمعنى: أنه كانت له مواضِعُ هُو قَمِنٌ بأن يكونَ فيها، فحينَ حَرَّفوهُ تركوه كالغريبِ الذي لا موضِعَ له بعدَ مَواضِعِه ومَقارِّه»[1].

قولُه: (﴿إِنۡ أُوتِيتُمۡ هَٰذَا﴾ **المُحرَّفَ المُزالَ عن مَواضِعِه**) هذا ليس بِمَقُول لهم، بل المصنِّفُ وضَعَه موضِعَ مَقولِهم، كقولِه تعالى: ﴿إِنَّا قَتَلۡنَا ٱلۡمَسِيحَ عِيسَى ٱبۡنَ مَرۡيَمَ رَسُولَ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ١٥٧]، قال: «يجوزُ أن يضعَ اللهُ تعالى الذِّكْرَ الحسَنَ مكانَ ذكْرِهِمُ القبيح»[2].

قولُه: (**والتحميم**) وهُو تسويدُ الوَجْه، **النِّهاية**: وهُو منَ الحُمَمَة، وهِي الفَحْمة.

قولُه: (**كتابَه وحلالَه وحَرامَه**) عطفُ الخاصِّ على العام، نحوَ: ملائكتُه وجِبريل[3]، وليس الحلالُ والحرامُ أشرَفَ ما فيه، لكنّ مقامَ حُكم الزِّنا وأنّ الزِّنا محرَّمٌ يقتضي ذلك.

---

(١) انظر: «الكشاف» (٥: ١٨-١٩).

(٢) المصدر السابق (٥: ٢٢٠).

(٣) يعني في قوله تعالى: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبۡرِيلَ وَمِيكَىٰلَ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَدُوّٞ لِّلۡكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ٩٨].

هل تَجِدُون فيه الرَّجْمَ على مَن أُحْصِنَ»؟ قال: نعم، فوَثَب عليه سِفْلَةُ اليهودِ فقال: خِفْتُ إنْ كذَّبتُه أن ينزِّل علينا العذابُ، ثم سأَل رسولَ الله ﷺ عن أشياءَ كانَ يعرفُها من أعلامِه، فقال: أشهدُ أنْ لا إله إلا الله، وأنَّك رسولُ الله، النبيُّ الأُميُّ العربيُّ الذي بشَّر به المرسلون، وأمرَ رسولُ الله ﷺ بالزّانِيَيْنِ فرُجِما عند باب مسجدِه.

﴿وَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ فِتۡنَتَهُۥ﴾: تَرْكَه مَفْتونًا وخِذْلانَهُ ﴿فَلَن تَمۡلِكَ لَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ شَيۡـًٔا﴾ فلنْ تستطيعَ له من لُطْف الله وتَوفيقِه شيئًا. ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَمۡ يُرِدِ ٱللَّهُ﴾ أن يَمنَحَهم من أَلْطافِه ما يُطهِّرُ به قلوبَهم؛ لأنهم ليسوا من أهلها؛ لِعِلْمِه أنها لا تنفعُ فيهم ولا تَنْجعُ؛ ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ لَا يَهۡدِيهِمُ ٱللَّهُ﴾ [النحل: ١٠٤] ﴿كَيۡفَ يَهۡدِي ٱللَّهُ قَوۡمٗا كَفَرُواْ بَعۡدَ إِيمَٰنِهِمۡ﴾ [آل عمران ٨٦].

[﴿سَمَّٰعُونَ لِلۡكَذِبِ أَكَّٰلُونَ لِلسُّحۡتِۚ فَإِن جَآءُوكَ فَٱحۡكُم بَيۡنَهُمۡ أَوۡ أَعۡرِضۡ عَنۡهُمۡۖ وَإِن تُعۡرِضۡ عَنۡهُمۡ فَلَن يَضُرُّوكَ شَيۡـٔٗاۖ وَإِنۡ حَكَمۡتَ فَٱحۡكُم بَيۡنَهُم بِٱلۡقِسۡطِۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُقۡسِطِينَ * وَكَيۡفَ يُحَكِّمُونَكَ وَعِندَهُمُ ٱلتَّوۡرَىٰةُ فِيهَا حُكۡمُ ٱللَّهِ ثُمَّ يَتَوَلَّوۡنَ مِنۢ بَعۡدِ ذَٰلِكَۚ وَمَآ أُوْلَٰٓئِكَ بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ ٤٢-٤٣]

قولُه: (تَرْكَهُ مفتوناً وخِذْلانَه)، والعَجَبُ أنّ قولَه: ﴿وَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ فِتۡنَتَهُۥ فَلَن تَمۡلِكَ لَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ شَيۡـًٔا﴾ [المائدة: ٤١] وقَعَ اعتراضاً بينَ الإعلام بتحريفِهم كتابَ الله وبينَ التسجيل بأنّ ذلك لأجْلِ أنه تعالى لا يُريدُ أن يُطهِّرَ قلوبَهم؛ لأنّ لفظةَ ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ علَمٌ بأنّ الذي يَرِدُ عَقيبَهُ هو الحامِلُ لمن سَبَق على اتّصافِه بذلك الوَصْف، وموقعُ هذا الاعتراض بعدَ إعطاءِ معنى التوكيد: التعليلُ، لئلا يتوهَّمَ القَدَريُّ خلافَ ما عليه النصُّ القاطعُ فيُحرِّفَ كتابَ الله ويَسلُكَ طريقَ المجاز، ومعَ ذلك يقولُ: «أولئك لم يُرِدِ اللهُ أن يَمنَحَهم مِن ألطافِه؛ لأنهم ليسُوا مِن أهلِها؛ لعِلمِه أنها لا تنفَعُ فيهم» نعوذُ بالله منَ الزَّيْغ!

السُّحت: كلُّ ما لا يَحِلُّ كَسْبُه، وهو مِنْ سَحَتَه: إذا استأْصَلَه، لأنه مَسْحُوتُ البَرَكة، كما قال تعالى: ﴿يَمْحَقُ ٱللَّهُ ٱلرِّبَوٰاْ﴾ [البقرة: ٢٧٦] والرِّبا بابٌ منه.

وقرئ: ﴿لِلسُّحْتِ﴾ بالتخفيف والتثقيل. و(السَّحْتُ) بفتح السِّين على لفظ المصدر، من: سَحَتَه و(السَّحَت) بفتحتينِ و(السِّحْت) بكسر السِّين.

وكانوا يأخذون الرُّشا على الأحكام وتَحليلِ الحَرام. وعن الحسَنِ: كان الحاكمُ في بني إسرائيلَ إذا أتاهُ أحدُهم بِرشْوَةٍ جعلَها في كُمِّه، فأَراها إيَّاه وتكلَّم بحاجَته، فيَسمع منه ولا يَنظرُ إلى خَصْمه، فيأكل الرِّشوةَ ويسمعُ الكَذِبَ.

وحُكيَ أنَّ عاملًا قَدِم من عَمَلِه فجاءَه قومُه، فقدَّم إليهمُ العُراضَةَ وجَعل يُحدِّثُهم بما جَرى له في عَمله، فقال أعرابيٌّ منَ القوم: نحن كما قال اللهُ تعالى: ﴿سَمَّٰعُونَ لِلْكَذِبِ أَكَّٰلُونَ لِلسُّحْتِ﴾.

وعنِ النبيِّ ﷺ: «كلُّ لحمٍ أَنْبَتَهُ السُّحتُ فالنارُ أوْلى به».

قولُه: (﴿لِلسُّحْتِ﴾، بالتثقيلِ والتخفيف): التثقيلُ: ابنُ كثير وأبو عَمْرٍو والكِسَائي، والباقونَ: بالتخفيف(١).

قولُه: (العُرَاضَة) وهِي هَديَّةُ القادم من سَفَره. النِّهاية: قالتِ امرأةُ معاذٍ وقد رجَعَ من عمَلِه: أينَ ما جئتَ به مما يأتي به العُمّالُ من عُراضةِ أهلِهم؟(٢).

قولُه: (كلُّ لحمٍ أنبتَه السُّحتُ فالنارُ أوْلى به) الحديث، أخرَجه أحمدُ بنُ حَنْبل، عن جابرٍ في «مسنَدِه»(٣).

---

(١) انظر: «التيسير في القراءات السبع» ص٧٤ و«الكشف عن وجوه القراءات السبع» (١: ٤٠٨).

(٢) أخرجه أبو عبيد القاسم بن سلام في «الأموال» ص١٧٠ والخرائطي في «مساوئ الأخلاق» ص١٨٢ عن سعيد بن المسيب.

(٣) أخرجه أحمد (١٤٤٨١) عن جابر بن عبد الله، وأخرجه أيضاً الدارمي (٢٧٧٦) والحاكم في «المستدرك» (٢٦٥) وابن حبان (١٧٢٣).

قيل: كان رسولُ الله ﷺ مخيَّرًا إذا تحاكَمَ إليه أهلُ الكتابِ بينَ أن يحكُمَ بينهم، وبينَ أن لا يحكُمَ. وعن عطاءٍ والنَّخعيِّ والشَّعبيِّ: أنهم إذا ارتَفَعوا إلى حكّام المسلمينَ، فإنْ شاؤوا حَكَموا، وإن شاؤوا أَعرَضُوا. وقيل: هو منسوخٌ بقوله: ﴿ وَأَنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ ﴾.

وعند أبي حنيفةَ رحمةُ الله عليه: إن احتكمُوا إلينا حُمِلُوا على حُكم الإسلامِ، وإنْ زَنى منهم رجلٌ بمُسلمةٍ، أو سَرَق من مسلمٍ شيئًا أُقيمَ عليه الحَدُّ. وأمّا أهلُ الحجازِ فإنهم لا يَرونَ إقامةَ الحدُودِ عليهم، يَذهبونَ إلى أنهم قد صُولحوا على شِرْكهم، وهو أعظمُ منَ الحدود، ويقولون: إنَّ النبيَّ ﷺ رَجَم اليهوديَّينِ قبلَ نُزول الجِزْيةِ.

﴿فَلَن يَضُرُّوكَ شَيْـًٔا﴾ لأنهم كانوا لا يَتحاكَمُون إليه إلّا لطَلَبِ الأيسَرِ........

قولُه: (بين أن يحكُمَ بينهَم وبينَ أن لا يحكُمَ بينهم[1]) منعَ الحريريُّ مثلَ هذا التكرير في «درّةِ الغوّاص»، قال: يقولونَ: المالُ بينَ زيدٍ وبين عَمْرو، بتكرير بينَ، فيوهِمونَ فيه، والصوابُ: بينَ زيدٍ وعَمْرو، كما قال تعالى: ﴿مِنۢ بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ﴾ [النحل: ٦٦]، والعلّةُ أنّ لفْظةَ «بينَ» تقتضي الاشتراكَ ولا تَدخُلُ إلا على مثنًّى أو مجموع، كقولِك: المالُ بينَهما، والدارُ بينَ الإخوة، وأظنُّ أنَّ الذي أوهَمَهم لزومَ تكريرِه معَ الظاهر، وجوبُ تكريرِه معَ المضمَر في مثلِ قولِه تعالى: ﴿ قَالَ هَٰذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ﴾ [الكهف: ٧٨]، فقد وَهِموا فيه في المماثَلة بينَ الموطِنَيْن، وهُو أنّ المعطوفَ على الضميرِ المجرورِ من شَرْطِ جَوازِه تكريرُ الجارِّ فيه، نحوَ: مرَرْتُ بك وبِزَيْد[2].

قولُه: (﴿فَلَن يَضُرُّوكَ﴾، لأنهم كانوا)، اعلَمْ أنّ أصلَ الكلام: فإنْ جاؤوك فأنت مُخيَّرٌ بينَ أن تحكُمَ بينهم وأن تُعرِضَ عنهم، فلا تخَفْ منهم، فإنهم لن يَضُرُّوك شيئاً، فوضَعَ «لن يَضُرُّوك» موضِعَ «لا تخَفْ»، وإنّما قدَّرَ «لا تخَفْ»: «لأنهم كانوا لا يتَحاكمونَ إليه» إلى آخِرِه.

---

(١) كذا في الأصول وفي نصِّ «الكشاف» من (ط)، لكنْ ليست «بينهم» في الأصل الخطي منه ولا المطبوع.

(٢) «درة الغواص»، ص ٧٣.

والأَهوَنِ عليهم، كالجَلْد مكانَ الرَّجْم فإذا أعرَضَ عنهم وأبى الحُكومةَ لهم شقَّ عليهم وَتكَرَّهوا إعراضَه عنهم، وكانوا خُلَقاءَ بأنْ يُعادُوه ويُضارُّوه، **فأمَّن اللهُ سِرْبَه.**

﴿بِٱلْقِسْطِ﴾: بالعَدْل والاحتياطِ كما حَكَم بالرَّجم. **﴿وَكَيْفَ يُحَكِّمُونَكَ﴾**: تعجيبٌ من تَحكِيمِهم لمن لا يُؤمنون به وبكتابه مع أنَّ الحُكمَ منصوصٌ في كتابهمُ الذي يَدَّعون الإيمانَ به.

﴿ثُمَّ يَتَوَلَّوْنَ مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ﴾: ثم يُعْرِضون من بعدِ تَحكيمِكَ عن حُكمِكَ الموافقِ لِما في كتابهم، لا يَرْضَونَ به.

﴿وَمَآ أُوْلَٰٓئِكَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ بكتابِهم كما يَدَّعون، أو: وما أولئك بالكامِلِيَن في الإيمان؛ على سبيل التَّهكُّم بهم.

فإن قلتَ: **﴿فِيهَا حُكْمُ ٱللَّهِ﴾** ما مَوضِعُه منَ الإعراب؟ قلت: إمّا أن ينتصبَ **حالًا من ﴿ٱلتَّوْرَىٰةُ﴾ وهي مبتدأٌ خبرُه «عِندَهم»**. ....

قولُه: (**فأمَّنَ اللهُ سِرْبَه**)، **النِّهاية**: فلانٌ آمِنٌ في سِربِه، بالكسر، أي: في نفْسِه، ويُروَى بالفتح، وهُو المسلَكُ والطريق، يقال: خَلِّ سَرْبَه، أي: طريقَه، فعلَى هذا كناية.

قولُه: (**حالاً منَ ﴿ٱلتَّوْرَىٰةُ﴾، وهِي مبتدأ خبرُه «عندَهم»**). قال أبو البقاء: **﴿كَيْفَ يُحَكِّمُونَكَ﴾** **﴿كَيْفَ﴾**: حالٌ من ضميرِ الفاعل في **﴿يُحَكِّمُونَكَ﴾**، **﴿وَعِندَهُمُ ٱلتَّوْرَىٰةُ﴾**: الجملةُ في مَوضِعِ الحال، **﴿ٱلتَّوْرَىٰةُ﴾**: مبتدأ، و«عندَهم»: الخبر، ويجوزُ أن ترتفعَ **﴿ٱلتَّوْرَىٰةُ﴾** بالظرف، و**﴿فِيهَا حُكْمُ ٱللَّهِ﴾** أيضاً: حالٌ، والعاملُ فيها ما في «عندَ» مِن معنى الفعل، و**﴿حُكْمُ ٱللَّهِ﴾**: مبتدأٌ أو معمولُ الظرف(١) . وقلتُ: في الكلام أحوالٌ متداخِلة، وقولُ المصنِّف: «حالاً منَ **﴿ٱلتَّوْرَىٰةُ﴾**» أي: منَ الضميرِ في الخبرِ للتوراة.

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٤٣٨).

وإمّا أن يَرتفعَ خبرًا عنها، كقولك: وعندَهمُ التَّوراةُ ناطقةٌ بحُكم الله، وإمّا أنْ لا يكونَ له محلّ، وتكون جملةً مُبيِّنةً؛ لأنّ عندَهم ما يُغنِيهم عن التَّحكيم، كما تقول: عندَكَ زيدٌ ينصَحُك ويُشير عليك بالصَّواب، فما تَصنعُ بغيرِه؟

فإن قلتَ: لِمَ أُنِّثتِ التَّوراةُ؟ قلتُ: لِكَوْنها نَظيرةً لِـمَوْماة ودَوْدَاة..............

قولُه: (وإمّا أن يرتفعَ خبراً عنها). قال صاحبُ «التقريب»: ﴿فِيهَا حُكْمُ ٱللَّهِ﴾: خبرٌ للتوراة، و«عندَ»: متعلِّقٌ بالخبر مقدَّماً عليه، وفيه تعقيد. وقلتُ: ويمكنُ أن يقال: إنّ قولَه: ﴿ٱلتَّوْرَىٰةُ فِيهَا حُكْمُ ٱللَّهِ﴾ جملةٌ في تأويلِ المفرَد، يعني: عندَهم هذه القضيةُ، وفائدتُه أنّ هذا الحُكمَ بيِّنٌ في التوراة غيرُ مَخْفيّ، ولهذا قال: «ناطقةٌ بحُكم الله».

قولُه: (جملةً مبيِّـنةً، لأنّ عندَهم) اللامُ مبيِّـنة، يعني: قولُه: ﴿وَعِندَهُمُ ٱلتَّوْرَىٰةُ﴾ معناه: «عندَهم ما يُغنيهم»، وكذلك قولُه: ﴿فِيهَا حُكْمُ ٱللَّهِ﴾ متضمِّنٌ لهذا المعنى، ويَحتملُ أن يكونَ تعليلاً، وبيانُه: أنّ قولَه تعالى: ﴿وَكَيْفَ يُحَكِّمُونَكَ وَعِندَهُمُ ٱلتَّوْرَىٰةُ﴾ إنكارٌ عليهم وتعجُّبٌ في تحكيمِهم لمن لا يؤمنونَ به، و﴿فِيهَا حُكْمُ ٱللَّهِ﴾ إثباتٌ لاستغنائهم عن التحكيم، ودَلَّ عليه تقديمُ الخبر، أي: الحُكمُ الذي يريدونَه منصُوصٌ فيها لا يحتاجونَ إلى كتابٍ آخَرَ، وهُو معنى قولِه: «عندَهم ما يُغْنيهم»، وكان بياناً له بهذا التقدير أيضاً.

فإن قلتَ: قولُه: «وعندَهم[1] ما يُغْنيهم» يوهمُ أنّ ما في التوراةِ ثابتٌ، وأنهم يَستغْنونَ به عمّا جاء به رسُولُ الله ﷺ، وكذا قولُه في المثال: «فما تصنَعُ بغيرِه؟»، قلتُ: هذا إنّما يقال في مقام التعجُّب وذمِّ مَن يركَبُ مَتْنَ الباطل ويتعرَّج عن المنهج[2] الواضح المستقيم ويسألُ غيرَ مَن يُرشِدُه إليه تعنُّتاً ولَبْساً للحقِّ الجَلِيّ.

قولُه: (لِـمَومَاةٍ)، الجوهري: الـمَومَاةُ واحدةُ المَوامي، وهِي: المفاوزُ، أصلُها: مَومَوَةٌ، على فَعلَلة، وهُو مضاعفٌ قُـلِبت واوُه ألفاً، وأما الـدَّوداةُ فمـا وجدتُه في كتُبِ اللغة، وفي «الحاشية»: أنـها أُرجوحةُ الصَّبيِّ.

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وقد تقدم قبيل هذا دون واو، وكذا هو في «الكشاف».

(٢) كذا في (ط)، وفي (م) و(غ) و(ص) و(س): «ويتعدى عن النهج».

ونحوِهـا في كلام العـربِ. فإنْ قلـتَ: علامَ عَطَـف ﴿ثُمَّ يَتَوَلَّوْنَ﴾؟ قلتُ: على ﴿يُحَكِّمُونَكَ﴾.

[﴿إِنَّآ أَنزَلْنَا ٱلتَّوْرَىٰةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ ۚ يَحْكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسْلَمُوا۟ لِلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلرَّبَّٰنِيُّونَ وَٱلْأَحْبَارُ بِمَا ٱسْتُحْفِظُوا۟ مِن كِتَٰبِ ٱللَّهِ وَكَانُوا۟ عَلَيْهِ شُهَدَآءَ ۚ فَلَا تَخْشَوُا۟ ٱلنَّاسَ وَٱخْشَوْنِ وَلَا تَشْتَرُوا۟ بِـَٔايَٰتِى ثَمَنًا قَلِيلًا ۚ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ ٤٤]

﴿فِيهَا هُدًى﴾ يَهْدي للحقِّ والعَدْل ﴿وَنُورٌ﴾ يُبـيِّن ما استُبهِمَ منَ الأحكامِ. ﴿ٱلَّذِينَ أَسْلَمُوا۟﴾: **صفةٌ أُجرِيَت على «النَّبيِّينَ» على سبيل المدحِ كالصِّفات الجاريةِ على القَديم سبحانه، لا للتَّفصِلَة والتَّوضيح**، وأُريدَ بإجرائها التَّعريضُ باليهود وأنهم بُعَداءُ من ملَّة الإسلامِ التي هي دينُ الأنبياءِ كلِّهم في القديم والحديثِ، وأنّ اليهوديّةَ بمَعْزِلٍ منها،

قولُه: ﴿ٱلَّذِينَ أَسْلَمُوا۟﴾: **صفةٌ أُجرِيَت على «النبيِّينَ» على سبيلِ المَدْح... لا للتَّفصِلةِ والتوضيح)، الانتصاف**: وفيه نظَر، فلا يجوزُ مدحُ نبيٍّ على كونِه رجُلاً مسلماً؛ لأنّ النبوّةَ أعظمُ منَ الإسلام، فالوَجهُ: أنّ الصِّفةَ ذُكِرَت لتعظيمِ نفسِها، وتنويهِ شأنِها، إذا وُصِفَ بها عظيمُ القَدْر، ومنهُ وصفُ الأنبياءِ بالصَّلاح، والملائكةِ بالإيمان في قولِه تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَحْمِلُونَ ٱلْعَرْشَ﴾ إلى قولِه تعالى: ﴿وَيُؤْمِنُونَ بِهِۦ﴾ [غافر: ٧]، وقد قيل: أوصافُ الأشرافِ أشرافُ الأوصاف، وقال:

فلـئن مـدَحتُ محمـداً بقـصيدتي ... فلقد مَدَحتُ قصيدتي بمحمدِ(١)

ولولا حَمْلُها على هذا لَخرَجْنا عن قانونِ البلاغة في الترقِّي منَ الأدنى إلى الأعلى لا النزول على عكسها، كما قال المتنبي:

شمسُ ضُحاها هلالُ ليلتِها ... درٌّ تقاصـيرِها زَبرجَـدُها(٢)

---

(١) لم أهتد إلى قائل البيت، وذكره ابن الأثير في «المثل السائر» (٣: ٢٨٣).

(٢) البيت للمتنبي في «ديوانه» بشرح الواحدي ص٦.

وقوله: ﴿ٱلَّذِينَ أَسۡلَمُواْ لِلَّذِينَ هَادُواْ﴾ منادٍ على ذلك. ﴿وَٱلرَّبَّٰنِيُّونَ وَٱلۡأَحۡبَارُ﴾: والزُّهّادُ والعلماءُ مِن وَلدِ هارونَ الذين التَزموا طريقةَ النَّبيِّينَ وجانَبُوا دينَ اليهودِ ﴿بِمَا ٱسۡتُحۡفِظُواْ مِن كِتَٰبِ ٱللَّهِ﴾: بما سألَهم أنبياؤهم حِفْظَه منَ التَّوراة؛..............

فنَزَلَ عن الشمس إلى الهلال وعن الدرِّ إلى الزبرجَد فمَضَغتِ الألسُنُ عرَض بلاغتِه ومزَّقَتَ أديمَ صناعتِه[1].

وقلتُ: والذي يقضي العَجبَ من هذا الفاضل قولُه: إنّ الصِّفةَ ذُكرت لتعظيم نفسها وتنويه شأنها إذا وُصِفَ بها عظيمُ القَدْر، وليست بصفةِ مَدْح، فيقال: إذا لم تكنْ صفةَ مَدْح فهل تكونُ للتي للتفصِلة والتمييز، أو الكشفِ والتوضيح، أو للتقريرِ والتوكيد؛ إذْ لا خامس! أو كيف يتَسنّى لك ما تقصِدُ به منَ التعظيم والتنويه، وكونها مرغوباً فيها إذا لم تَحمِلْها على المَدْح وتقول: إذا كان النبيُّونَ معَ جلالةِ قَدْرِهم ورفعةِ منصِبهم يتَمَدَّحونَ بوَصْفِ الإسلام فما بالُ الغير؟ فعند ذلك يـحصُلُ التنويهُ والترغيبُ، وإليه أشار صاحبُ «المفتاح» بقولِه: لو أُريدَ اختصارُه لَـما انخَرَطَ في الذِّكر ﴿يُؤۡمِنُونَ بِهِۦ﴾ [غافر: ٧] إذْ ليس أحدٌ من مُصدِّقي حَمَلةِ العرش يُرتابُ في إيمانهم، ووَجهُ حُسنِ ذكْرِه إظهارُ شَرَفِ الإيمان وفضلِه والترغيبِ فيه[2].

قولُه: (﴿ٱلَّذِينَ أَسۡلَمُواْ لِلَّذِينَ هَادُواْ﴾ منادٍ على ذلك) يعني: في وَصْفِ الأنبياءِ بكونهم مسلمينَ بعدَ ذكْرِ التوراة تعريضٌ باليهودِ وأنهم بُعَداءُ عن ملةِ الإسلام ودينِ الأنبياء، ثُم في اقترانِ ﴿ٱلَّذِينَ أَسۡلَمُواْ﴾ بقولِه: ﴿لِلَّذِينَ هَادُواْ﴾، لإرادةِ أنّ الأنبياءَ المسلمينَ يحمِلونَ اليهودَ على أحكامِ التوراة تصريحٌ فيمـا عـرَّض بِهِ أوّلاً، والـحاصلُ أنّ في كلٍّ منَ اللَّفظَـتَيْنِ[3] واختصَاصِه بالذِّكر رمزاً لى معنى وإشارةً إلى دقيقةٍ على سبيلِ الإدماج.

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٦٣٦).

(٢) «مفتاح العلوم» ص١٢٥.

(٣) في (ص): «اللفظين».

أي: بسَبب سؤالِ أنبيائهم إيّاهم أنْ يَحفَظُوه منَ التَّغيير والتَّبديلِ. و﴿مِن﴾ في ﴿مِن كِتَٰبِ ٱللَّهِ﴾ للتَّبْيينِ. ﴿وَكَانُواْ عَلَيۡهِ شُهَدَآءَ﴾: رُقباءُ كي لا يُبدَّل؛ والمعنى: يَحكُم بأحكام التَّوراة النَّبيُّون بينَ موسى وعيسى، وكان بينهما ألفُ نبيٍّ ﴿لِلَّذِينَ هَادُواْ﴾ يَحمِلُونَهم على أحكام التَّوراة لا يَتركونَهم أن يَعْدِلُوا عنها كما فَعل رسولُ الله ﷺ من حَمْلهم على حُكم الرَّجْمِ وإرغام أُنوفِهم، وإبائه عليهم ما اشْتَهَوه منَ الجَلْد، ....

قولُه: (و﴿مِن﴾ في ﴿مِن كِتَٰبِ ٱللَّهِ﴾ للتبيين)، وهذا لا يُوافِقُ تفسيرَه، وهُو قولُه: «بسببِ سؤالِ أنبيائهم»، لأنّ «مِنَ» التبيينيّةَ تستدعي موصُولَه، وقد فُسِّرَ بما يُنبئُ عن كونها مَصْدريّة لكنّ مرادَه تلخيصُ المعنى.

قولُه: (وعيسى) معطوفٌ على فاعل الحُكم، وهُو النبيُّون.

قولُه: (﴿لِلَّذِينَ هَادُواْ﴾ يحمِلونَهم على أحكام التَّوراة)، الجوهري: حَكَمَ بينَهم بحُكم، أي: قَضى، وحَكَمَ لهُ وعليه، والمصنِّف أتى في كلامِه بعَلَى، وهُو موهِمٌ مبدَلٌ من اللام، وليس به، لأنّ اللامَ في ﴿لِلَّذِينَ هَادُواْ﴾ بمعنى «لأجلِ» وليست بصِلة، مِثلُها في قولِه تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَوۡ كَانَ خَيۡرٗا مَّا سَبَقُونَآ إِلَيۡهِ﴾ [الأحقاف: ١١]، قال المصنِّف: «﴿لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾: لأجلِهم»[1]، ولا ارتيابَ بأنّ النبيِّينَ المسلمينَ إذا حَكَموا لأجْلِ مَن يُخالِفُهم إلى وَصْفِ اليهودية حَمَلوهم على ما هُم عليه منَ الحقِّ، ولا يترُكونَهم أن يَعدِلوا عنه إلى هَواهُم، كما فَعَلَ رسُولُ الله ﷺ حينَ حَكَمَ لأجْلِ اليهودِ في الزانِيَيْنِ دَعَا ابنَ صُوريا وقال له: «والذي أنزَلَ عليكُمُ الكتابَ، هل تجدونَ فيه الرَّجمَ على مَن أُحصِن؟» قال: نعَمْ، فأمَرَ رسُولُ الله ﷺ بالزانِيَيْنِ فرُجِما عندَ بابِ مسجدِه[2]، فرجَعَ مآلُ المعنى إلى: حَكَم له، فاللامُ للعاقبة.

---

(١) انظر: (١٤: ٢٨١).

(٢) سبق تخريجُه.

وكذلك حَكَمَ الرَّبانِـيُّون والأحبارُ والمسلمون بسَبب ما استَحْفَظَهُم أنبياؤهم من كتاب الله والقضاءِ بأحكامه، وبسَبب كَونِهم عليه شهداءَ.

ويجوزُ أن يكونَ الضَّميرُ في ﴿ٱسۡتُحۡفِظُواْ﴾ للأنبياء والرَّبّانِيِّينَ والأحبارِ جميعًا، ويكونَ الاستحفاظُ منَ الله؛ أي: كلَّفهمُ اللهُ حِفْظَه، وأن يكونوا عليه شهداءَ. ﴿فَلَا تَخۡشَوُاْ ٱلنَّاسَ﴾: نهيٌ للحُكّام ....

قولُه: (وكذلك حَكَم الربَّانيُّون) عطفٌ على جُملةِ قولِه: «يحكُمُ بأحكامِ التوراةِ النبيُّون»، وقولُه: «كما فَعَلَ رسُولُ الله ﷺ» كالمُستطرَدة. وقال أبو البقاء: الرَّبّانيُّونَ: مرفوعُ المحلِّ بفعلٍ محذوف، أي: ويحكُمُ، هذا إذا علَّقَ ﴿بِمَا ٱسۡتُحۡفِظُواْ﴾ بـ﴿ٱلرَّبَّٰنِيُّونَ وَٱلۡأَحۡبَارُ﴾ فقط[1]، وإنّما قال المصنِّف: «حَكَم» وفي التنزيل: ﴿يَحۡكُمُ﴾ ليؤْذِنَ أنّ ما في التنزيل لحكايةِ الحالِ الماضية.

قولُه: (ويجوزُ أن يكونَ الضميرُ في ﴿ٱسۡتُحۡفِظُواْ﴾ للأنبياءِ والربَّانيِّينَ والأحبارِ) عطفٌ من حيثُ المعنى على قولِه: «بما سألَهم أنبياؤهم»، وكان الضميرُ على الأول: للربانيِّينَ والأحبارِ، يعني: استُحفِظوا سؤالَ الأنبياءِ الأحبارَ والربانيّينَ أن لا يُضيِّعوا أحكامَ الكتابِ ولا يُهمِلوا شرائِعَه، وإليه الإشارةُ بقولِه: «أن يَحفَظُوه منَ التغييرِ والتبديل»، وإنّما سَمّاهمُ المصنِّف مسلمينَ في قولِه: و«كذلك حَكَم الربانيُّونَ والأحبارُ المسلمون» لأنهم حينَئذٍ خُلفاءُ الأنبياءِ في ذلك المعنى، وإليه الإشارةُ بقولِه: «الذين التَزَموا طريقةَ النبيِّينَ وجانَبوا دينَ اليهود»، وعلى الثاني ﴿ٱسۡتُحۡفِظُواْ﴾ معناه: كُلِّفوا حفْظَه لئلا يُنسَى، والمأمورُ إذن كلُّهم، والآمرُ اللهُ عزَّ وجلَّ، و﴿بِمَا ٱسۡتُحۡفِظُواْ﴾ على هذا الظاهرُ أن يكونَ بَدَلاً مِن ﴿بِهَا﴾ بإعادةِ الباء، قالهُ أبو البقاء. ﴿وَكَانُواْ﴾: عطفٌ على ﴿ٱسۡتُحۡفِظُواْ﴾، وعلى الأوّلِ: الباءُ في ﴿بِمَا ٱسۡتُحۡفِظُواْ﴾ للسَّببيّة. قال أبو البقاء: في وَجْهٍ آخَرَ: ﴿بِمَا ٱسۡتُحۡفِظُواْ﴾ مفعولٌ به، أي: يَحكُمونَ بالتّوراةِ

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١ : ٤٣٨).

عن خَشيتهم غيرَ الله في حُكوماتِهم وإدْهانِهم فيها، وإمضائها على خِلاف ما أُمروا به منَ العَدْل لخشيةِ سُلطانٍ ظالمٍ، أو خِيفَةِ أذِيَّةِ أحدٍ منَ القُرباء والأصدقاءِ.

﴿وَلَا تَشۡتَرُواْ﴾: ولا تَستبدلُوا ولا تَستَعِيضُوا ﴿بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ وأحكامِه ﴿ثَمَنٗا قَلِيلٗا﴾: وهو الرِّشْوَةُ وابتغاءُ الجاهِ ورِضا الناسِ، كما حرَّف أحبارُ اليهودِ كتابَ الله، وغيَّروا أحكامَه رغبةً في الدُّنيا، وطَلَبًا للرِّياسة، فهَلَكوا.

﴿وَمَن لَّمۡ يَحۡكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾ مُستَهيناً به ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾، و﴿ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ و﴿ٱلۡفَٰسِقُونَ﴾: وَصْفٌ لهم بالعُتُوِّ في كُفرهم حين ظلموا آياتِ الله بالاستهانةِ، وتمرَّدوا بأنْ حَكَموا بغيرها. وعنِ ابن عبّاسٍ رضي الله عنهما: أن الكافرينَ والظالمينَ والفاسقينَ أهلُ الكتابِ. وعنه: نِعْمَ القومُ أنتُم، ما كان مِنْ حُلْوٍ فلكُم، وما كان مِن مُرٍّ فهو لأهل الكتابِ، مَن جَحَد حُكمَ الله كَفَر، ومَنْ لم يَحكُمْ به وهو مُقِرٌّ فهو ظالمٌ فاسقٌ.

بسببِ استحفاظِهم ذلك، و«ما» بمعنى «الذي»[1]، ومِن ثَمّ قال المصنِّفُ في الأوّل: «بسببِ كونِهم شُهَداءَ»، وفي الثاني: «وأن يكونوا عليه شُهَداءَ»، وقال صاحبُ «المفتاح»: والمفعولُ المتعدَّى إليهِ بغيرِ واسطةٍ أصلُه التقديمُ على المتعدَّى إليه بواسطة، نحوَ: ضَرَبتُ الجانيَ بالسَّوط[2].

قولُه: (وإدهانِهم)، الأساس: ومنَ المجاز: أدهَنَ في الأمرِ وداهَنَ: صانَعَ ولايَنَ.

قولُه: (لخَشيةِ سُلطان) ينازع فيه قولُه: «إدهانِهم وإمضائها».

قولُه: (ما كان مِن حُلو فهُو لكم[3]) يعني: أيُّها المسلمون، إنّ اللهَ تعالى لمّا أرادَ مدحَكم أتَى بصفتِكمُ التي هِي الإسلامُ وأوقَعَها صفةَ مدحٍ للأنبياء، وحينَ أراد ذَمَّ أهلِ الكتاب كفَّرَهم وظلَّمَهم وفسَّقَهم.

قولُه: (مَن جَحَدَ حُكمَ الله كَفَرَ) من كلام ابن عبّاس رضيَ الله عنه، رَوى الواحديُّ عن

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٤٣٨).

(٢) «مفتاح العلوم» ص١٠٣.

(٣) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «فلكم».

وعنِ الشَّعبيِّ: هذه في أهلِ الإسلامِ، و﴿ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [المائدة: ٤٥] في اليهود، و﴿ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ [المائدة: ٤٧] في النَّصارى. وعن ابنِ مسعودٍ: هو عامٌّ في اليهود وغيرِهم. وعن حُذيفةَ: أنتُم أشبَهُ الأُمَمِ سَمْتًا ببني إسرائيلَ، ....

الوالبِيِّ، عن ابن عبّاس: مَن جَحَدَ شيئاً من حدودِ الله فقد كفر، ومَن أَقَرَّ بها ولم يَحكُمْ بها فهُو ظالمٌ فاسِق. وقال طاووسٌ: قلتُ لابن عبّاس: ومَن لم يَحكُمْ بما أنزَلَ الله فهُو كافِر؟ قال: هُو بهِ كافر، وليس كمَن كَفَرَ بالله واليوم الآخِر وملائكتِه وكتُبِه ورسُلِه[١].

وممّا يُقوِّي أنّ هذه الآيات نازِلةٌ في أهلِ الكتاب، الحديثُ الذي رَوَينا في تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ لَا يَحْزُنكَ ٱلَّذِينَ يُسَٰرِعُونَ فِى ٱلْكُفْرِ﴾ [آل عمران: ١٧٦] عن البَراء[٢].

قولُه: (**وعن الشَّعبيِّ: هذه في أهلِ الإسلام**) عطفٌ على قولِه: «**وَصْفٌ لهم بالعُتوِّ في كُفرِهم**» وهُو خبرُ قولِه: ﴿ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ و﴿ٱلْفَٰسِقُونَ﴾، وكلامُ ابن عبّاس واردٌ على ذلك المعنى، فيَلزَمُ على قولِ الشَّعبي أن يكونَ المؤمنونَ أسوأَ حالاً منَ اليهودِ والنَّصارى، ويمكنُ أن يقال: إنّ المسلمينَ إذا نُسِبَ إليهمُ الكُفرُ حُمِلَ على التشديدِ والتغليظ، والكافرُ إذا وُصِفَ بالظُّلم والفِسق أشعَرَ بُعتوِّهم في الكُفر وتمرُّدِهم فيه، ثُم الخطابُ بقولِه: ﴿فَلَا تَخْشَوُا۟ ٱلنَّاسَ﴾ إن كان معَ أهل الكتابِ كما يؤدِّي إليه قولُ ابنُ عبّاس، والفاءُ جزاءُ شَرْطٍ محذوف، أي: إذا استُحفِظتُم أيُّها الأحبارُ كتابَ الله فلا تخشَوُا الناسَ، وإن كان معَ المسلمينَ كما يُنبئُ عنهُ قولُ الشَّعبيِّ فالفاءُ فصيحةٌ، إذِ المعنى حينَئذٍ: أنتم أيُّها المسلمونَ حين تُليَتْ عليكم أخبارُ النبيِّينَ والرَّبّانيِّينَ والأحبار واستحفاظِهم كتابَ الله وما عرضَ باليهودِ الذين غَيّروا دينَ الله وبَدَّلوا كتابَه وحَكَموا بغيرِ ما أنزَلَ اللهُ رغبةً في الدنيا ورَهبةً عن الناس وعَرَفتُم حالَهم؛ فلا تكونوا مِثلَهم فتخشَوُا الناسَ وتشتروا بآياتي ثَمَناً قليلاً.

قولُه: (**وعن حُذَيفَة: أنتُم أشبَهُ الأُمم سَمْتاً ببني إسرائيل**) الحديث مِن روايةِ أبي واقِدٍ

---

(١) انظر: «الوسيط» للواحدي (٢: ١٩١).

(٢) سبق تخريج الحديث.

لَـتَرْكَبُنَّ طريقَهم حَذْوَ النَّعْلِ بالنَّعْلِ، والقَذَّةِ بالقَذَّةِ، غيرَ أنِّي لا أدري أتعبُدونَ العِجْلَ أَمْ لا؟

[﴿ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ وَٱلْعَيْنَ بِٱلْعَيْنِ وَٱلْأَنفَ بِٱلْأَنفِ وَٱلْأُذُنَ بِٱلْأُذُنِ وَٱلسِّنَّ بِٱلسِّنِّ وَٱلْجُرُوحَ قِصَاصٌ ۚ فَمَن تَصَدَّقَ بِهِۦ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَّهُۥ ۚ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾ ٤٥]

في مِصْحف أُبيٍّ: (وأنزل اللهُ على بني إسرائيلَ فيها)، ....

اللَّيثيِّ، في «جامع الأصول»: أنَّ رسُولَ الله ﷺ، قال: «والذي نفْسي بيدِه، لتَركَبُنَّ سَنَنَ مَن كان قبلَكم» أخرَجه الترمذيُّ، وزادَ رَزِينٌ: «حَذْوَ النَّعل بالنَّعل والقُذَّةِ بالقُذَّة، حتَّى إن كان فيهم مَن أتَى أُمَّه يكونُ فيكم، فلا أدري أتعبدونَ العِجلَ أم لا؟»[١].

قولُه: (لتَركَبُنّ) أي: تتبعُنَّ، **النِّهاية**: في الحديث: «فإذا عُمَرَ قد رَكِبَني»[٢] أي: تَبِعني وجاء على أثَري؛ لأنَّ الراكبَ يسيرُ بسيرِ المركوب، يقال: رَكِبَ أثَرَه وطريقَه: إذا تَبِعَه، وقال الميدانيُّ: «حَذْوَ القُذّةِ بالقُذّة» أي: مِثلاً بمِثل، يُضرَبُ في التسوية بينَ الشيئَيْن، ومِثلُه: حَذْوَ النَّعل بالنَّعل، والقُـذّةُ لعلّها من القَذّ وهُو القَطْعُ يعني بهِ قطعَ الـرِّيشةِ المقذوذةِ على قَـدْرِ صاحبتِها في التسوية، وهِي «فُعْلَةٌ» بمعنى «مَفْعولة» كاللُّقمة والغُرفة[٣].

قولُه: (**في مِصحَفِ أُبَيّ: «وأنـزَلَ اللهُ على بني إسرائيلَ فيها»**) يعني: في مُصحفِـه بدَلَ ﴿ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ ﴾: «وأنزَلَ اللهُ على بني إسرائيلَ فيها».

---

(١) «جامع الأصول» (١٠: ٣٤)، والحديث أخرجه الترمذي (٢١٨٠) وأحمد (٢١٩٤٧) وابن حبان (٦٧٠٢) عن أبي واقد الليثي.

(٢) أخرجه مسلم (٣١) عن أبي هريرة.

(٣) «مجمع الأمثال» (١: ١٩٥).

وفيه: (وأنّ الجُروحَ قِصاصٌ)، **والمعطوفاتُ كلُّها قُرئت منصوبةً**، ومرفوعةً، والرَّفعُ للعَطف على محلِّ ﴿أَنَّ ٱلنَّفْسَ﴾ لأنَّ المعنى: وكَتَبنا عليهم فيها النَّفْسُ بالنَّفْسِ ـ إما لإجراء «كَتَبنا» مجرى «قُلنا»، وإمّا لأنَّ معنى الجملةَ التي هي قولُكَ: النَّفْسُ بالنَّفْسِ مما يقع عليه الكِتَابة، **كما تقع عليه القراءةُ**، تقول: كتبتُ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾، وقرأْتُ: ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَٰهَا﴾ [النور: ١]، ولذلك قال الزَّجاجُ: لو قُرِئ: إنِّ النَّـفْسَ بالنَّفْسِ ـ بالكَسْرِ ـ لَكانَ صحيحًا، **أو للاستئنافِ**، والمعنى: فَرَضْنا عليهم فيها ....

قولُـه: (وفيـه) أي: في مصحَـفِ أُبَيٍّ بـدَلَ ﴿وَٱلْجُرُوحَ قِصَاصٌ﴾: (وأنّ الـجُروحَ قِصَاص)[1].

قولُه: (والمعطوفاتُ كلُّها قُرئت منصُوبةً)، الكِسائي: (والعَيْنُ بالعَيْنِ)، وما بعدَه بالرَّفع، ورفَعَ ابنُ كثيرٍ وابنُ عامرٍ وأبو عَمْرو، (والجُروحُ) فقَطْ، والباقونَ كلُّ ذلك بالنَّصب[2]، قال الزجَّاج: والـرفعُ على وجهَيْنِ، أحدُهما: العطفُ على موضعِ ﴿بِٱلنَّفْسِ﴾ والعـاملُ فيها معنى وكتَبْنا عليهم: النّفْسُ بالنّفْس، أي: قُلنا لهم: النفسُ بالنّفْس، ويَجوزُ كسرُ «إنْ» ولا أعلمُ أحداً قَرَأَ بها، وثانيهما: (رفعُ العَيْنُ بالعَيْنِ) على الاستئناف، ويجوزُ أن يكونَ عطفاً على المضمَرِ في قولِه: ﴿بِٱلنَّفْسِ﴾، المعنى: أنّ النفسَ مأخوذةٌ هِي بالنفْسِ، و(العَيْنُ) معطوفةٌ على «هِي»[3].

قولُه: (كما تقعُ عليه القراءةُ) يعني: يكونُ محَلُّ «إنّ النفسَ بالنفسِ» مرفوعاً على الحكاية، و«العينُ بالعينِ» معطوفٌ عليه على هذا التقدير، وفيه بَحْث.

قولُه: (أو: للاستئناف) وهُو عطفٌ على قولِه: «والرفعُ للعطف».

(١) انظر: «إعراب القرآن» لابن سيده (٣: ٤١٦).

(٢) انظر: «التيسير في القراءات السبع» ص٧٤ و«النشر في القراءات العشر» (٢: ٢٨٨) و«الكشف عن وجوه القراءات السبع» (١: ٤٠٩).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ١٧٩).

﴿أَنَّ ٱلنَّفۡسَ﴾ مأخوذةٌ ﴿بِٱلنَّفۡسِ﴾: مقتولةٌ بها إذا قَتلَتْها بغير حقٍّ، ﴿وَ﴾ كذلك ﴿العَيْنَ﴾ مَفْقُوؤةٌ ﴿بِٱلۡعَيۡنِ﴾، ﴿وَٱلۡأَنفَ﴾ مجدوعٌ ﴿بِٱلۡأَنفِ﴾، ﴿وَٱلۡأُذُنَ﴾ مَصْلُومةٌ ﴿بِٱلۡأُذُنِ﴾، ﴿وَٱلسِّنَّ﴾ مَقلُوعةٌ ﴿بِٱلسِّنِّ﴾، ﴿وَٱلۡجُرُوحَ قِصَاصٌ﴾: ذاتُ قِصَاصٍ، وهو المُقاصَّةُ، ومعناه: **ما يُمكن فيه القِصَاصُ** وتُعرف المُساواةُ. وعنِ ابن عبّاسٍ رضي الله عنهما؛ كانوا لا يَقتلُون الرَّجلَ بالمرأةِ، فنزلت.

﴿فَمَن تَصَدَّقَ﴾ من أصحاب الحقِّ ﴿بِهِۦ﴾ بالقِصَاصِ وعَفا عنه ﴿فَهُوَ كَفَّارَةٞ لَّهُۥ﴾. فالتَّصدُّقُ به كفّارةٌ للمُتصدِّقِ يُكفِّر اللهُ من سيئاتِه **ما تَقتضيهِ المُوازنةُ**، كسائر طاعاتِه. وعن عبد الله بن عَمرو: يَهْدِمُ عنه من ذُنوبه بقَدْر ما تَصدَّق به. وقيل: فهو كَفَّارةٌ للجاني إذا تجاوَزَ عنه صاحبُ الحقِّ، سقَط عنه ما لَزِمَه. وفي قراءةِ أُبيٍّ: (فهو كَفّارتُه له) يعني: **فالمُتصدِّق كفّارتُه له**، أي: الكَفّارةُ التي يَستحقُّها له، لا يُنقَصُ منها، وهو تَعظيمٌ لِـمَا فَعَل، **كقوله تعالى**: ﴿فَأَجۡرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ﴾ [الشورى: ٤٠]، وتَرغيبٌ في العَفْوِ.

[﴿وَقَفَّيۡنَا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم بِعِيسَى ٱبۡنِ مَرۡيَمَ مُصَدِّقٗا لِّمَا بَيۡنَ يَدَيۡهِ مِنَ ٱلتَّوۡرَىٰةِۖ وَءَاتَيۡنَٰهُ ٱلۡإِنجِيلَ فِيهِ هُدٗى وَنُورٞ وَمُصَدِّقٗا لِّمَا بَيۡنَ يَدَيۡهِ مِنَ ٱلتَّوۡرَىٰةِ وَهُدٗى وَمَوۡعِظَةٗ لِّلۡمُتَّقِينَ * وَلۡيَحۡكُمۡ أَهۡلُ ٱلۡإِنجِيلِ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فِيهِۚ وَمَن لَّمۡ يَحۡكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ﴾ ٤٦-٤٧]

قولُه: (**ومعناه: ما يُمكنُ فيه القِصَاص**) يعني: جاء قولُه: ﴿وَٱلۡجُرُوحَ قِصَاصٞ﴾ مطلقاً في استيفاءِ القِصَاص من كلِّ ما يسمَّى جَرْحاً، لكنّه مقيَّدٌ فيما يُمكنُ فيه القِصَاصُ وتُعرَفُ المساواةُ كالمذكورات، وفيما لم تُعرَفِ المساواةُ المحكومةُ لا غيرُ.

قولُه: (**ما تقتضيه المُوازنةُ**) مذهبُه.

قولُه: (**فالمتصدِّقُ كفّارتُه له**) أي: فالمتصَدِّقُ يصدقه له.

قولُه: (**كقولِه: ﴿فَأَجۡرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ﴾**) يعني كأنّ قولَه: «فالمتصدِّقُ كفّارتُه له» وعْدٌ منَ الله تعالى

قَفَّيتُه مثل: عَقَّبتُه: إذا اتَّبَعْتَه، ثم يُقال: قَفَّيْتُه بفلانٍ، وعَقَّبْتُه به، فتُعدِّيه إلى الثاني بزيادة الباء.

فإنْ قلتَ: **فأينَ المفعولُ الأوَّلُ** في الآية؟ قلت: هو محذوفٌ، والظَّرف الذي هو ﴿عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم﴾ كالسادِّ مَسَدَّه؛ لأنه إذا قَفّى به على أَثَرِه فقد قَفّى به إيّاهُ، والضَّميرُ في ﴿ءَاثَٰرِهِم﴾ للنَّبيِّينَ في قوله: ﴿يَحْكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسْلَمُوا۟﴾ [المائدة: ٤٤].

وقرأ الحسَنُ: (الأَنجيل) بفَتْح الهمزة، فإنْ صَحَّ عنه فلأنه أعجميٌّ خَرج لِعُجْمتِه عن زِناتِ العربيّةِ كما خَرج هابيلُ وآجر. ﴿وَمُصَدِّقًا﴾ عطفٌ على محلِّ ﴿فِيهِ هُدًى﴾ ومحلُّه النَّصبُ على الحال. ﴿وَهُدًى وَمَوْعِظَةً﴾ **يجوزُ أن يَنتَصِبا على الحال**، كقوله: ﴿وَمُصَدِّقًا﴾ وأنْ يَنتَصِبا مفعولًا لهما، كقوله: ﴿وَلْيَحْكُمْ﴾ كأنه قيلَ: وللهُدى والموعظةِ آتيناهُ الإنجيلَ، وللحُكم بما أنزل اللهُ فيه منَ الأحكام.

فإنْ قلتَ: فإنْ نَظمْتَ «هدًى» و«موعظةً» في سِلْك ﴿مُصَدِّقًا﴾ فما تصنعُ بقوله: ﴿وَلْيَحْكُمْ﴾؟ قلت: أصنَعُ به ما صنعتُ بـ«هدًى» و«موعظة» ....

مؤكِّداً بقولِه: ﴿لَهُۥ﴾، كما تقولُ: زيدٌ مالُه لهُ، فإنّ «لهُ» تأكيدٌ لدَفْعِ توهُّمِ مَن يَزعُمُ أنّ المالَ الذي لزيدٍ وبيَدِه لغيرِه، كما أنّ «على» في قولِه: ﴿عَلَى ٱللَّهِ﴾ تأكيدٌ للوَعْدِ لِـما يقتضيهِ منَ الوجوب.

قولُه: (**فأين المفعولُ الأوّلُ؟**) إشارةٌ إلى أنّ الأصلَ: فقَفّيناهُم على آثارِهم، كقولِك: قَفَّيتُهُ بفلان.

قولُه: (**يجوزُ أن ينتصبا على الحال**)؛ لأنّ ما تقدَّمَهما من قولِه: ﴿مُصَدِّقًا﴾: حالٌ، ويجوزُ أن ينتصبا مفعولاً لهما؛ لأنّ ما تأخَّرَ فيهما من قولِه: ﴿وَلْيَحْكُمْ﴾ مفعولٌ له، فيكونُ التقديرُ: وللهُدى والمَوعِظة والحُكم بما أنزَلَ اللهُ فيه منَ الأحكام، آتَيْناه الإنجيلَ، وإنّما فصَلَ المصنِّفُ بينَ التعليلَيْنِ والثالثِ لوقوعِ الفَصْل في التنزيل بقولِه: ﴿لِّلْمُتَّقِينَ﴾، وليُـنَـبِّـهَ على أنّ الثالثَ ليس فعلاً لفاعل الفعل المعلَّل ومِن ثَمّ أتَى باللام.

حين جَعلتَهما مفعولًا لهما، فأُقدِّرُ: ولْيَحكُم أهلُ الإنجيلِ بما أنزل اللهُ آتيناه إياهُ.

وقرئ: (ولِيَحْكُمْ) على لفظ الأمرِ بمعنى: وقلنا: لِيَحْكُمْ، ورُوِيَ في قراءة أُبيٍّ: (وأنْ لِيَحْكُمْ) بزيادة (أنْ) معَ الأمرِ على أنَّ «أنْ» موصولةٌ بالأمر: كقولك: أمرتُه بأنْ قُمْ، كأنه قيلَ: وآتيناهُ الأنجيلَ وأمَرْنا بأنْ يحكمَ أهلُ الإنجيلِ.

وقيل: إنّ عيسى عليه السَّلامُ كان مُتعبِّدًا بما في التَّوراة منَ الأحكامِ؛ لأنَّ الإنجيلَ مواعظُ وزَواجرُ، والأحكامُ فيه قليلةٌ، وظاهرُ قوله: ﴿وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ الْإِنجِيلِ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فِيهِ﴾ يَرُدُّ ذلك، وكذلك قولُه: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة: ٤٨]...

قولُه: (على أنَّ «أنْ» موصُولةٌ بالأمر) أراد بالموصُول: ما لا يتمُّ إلا بما بعدَه، نحوَ: أريدُ أن أفعَلَ وجاءني الذي عرَفْتُه.

قولُه: (وكذلك قولُه: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾)، الراغب: الشِّرْعةُ والشَّريعة: الطريقةُ الظاهرةُ التي توصِلُ إلى الماء، فهي للدِّين الذي يوصِلُ إلى الحياةِ الأبديّة كما سُمِّيَ به كنايةً الماءُ[1]، والمنهاجُ: الطريقُ المستقيم، وقيل: الشِّرعة: إشارةٌ إلى الدِّين وهُو الشَّرع، والمنهاجُ إشارةٌ إلى الدَّليل الذي يوصِلُ إلى معرفتِه، وقد رُوِيَ عن ابن عبّاس أنه قال: ﴿شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾: ديناً وسبيلاً[2]. إن قيل: كيف قال: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ فاقتضَى ذلك أنّ لكلِّ واحدٍ منَ الأنبياءِ شريعةً غيرَ شريعةِ الآخَر، وقال في موضع: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ الدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِ نُوحًا﴾ [الشورى: ١٣] إلى قولِه: ﴿أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾ [الشورى: ١٣]، فذَكَرَ أنه شَرَعَ لجميعهم شريعةً واحدة؟ قيل: الذي استوى فيه الشرائعُ هُو

---

(١) لفظ الراغب في «تفسيره»: «الطريقة الظاهرة التي يُتوصَّل بها إلى الماء، ثم استعملت فيما شرعه الله لعباده من الدين الذي يوصل إلى الحياة الأبدية، كما سمّى كتابه المهيمن» (٤: ٣٧٠)، وانظر: «مفردات القرآن» ص٤٥٠.

(٢) انظر: «جامع البيان» (٨: ٤٩٦) «وتفسير عبد الرزاق الصنعاني» (٢: ٢٢).

وإنْ ساغ لقائلٍ أن يقولَ: معناه: وليَحْكُموا بما أَنزلَ اللهُ فيه من إيجاب العَملِ بأحكام التَّوراةِ.

[﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَـٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ ۖ فَٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ عَمَّا جَآءَكَ مِنَ ٱلْحَقِّ ۚ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَلَـٰكِن لِّيَبْلُوَكُمْ فِى مَآ ءَاتَىٰكُمْ ۖ فَٱسْتَبِقُوا۟ ٱلْخَيْرَٰتِ ۚ إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ﴾ ٤٨]

فإن قلتَ: أيُّ فَرْقٍ بينَ التَّعريفينِ في قوله: ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ ﴾ وقوله: ﴿لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَـٰبِ ﴾؟ قلت: الأوَّل تعريفُ العهدِ؛ لأنه عَنَى به القرآنَ، والثاني تعريفُ الجنسِ؛ لأنه عَنَى به جنسَ الكُتب المنزَّلةِ، ويجوز أن يُقال: هو للعهد؛ ....

أصُولُ الإيمانِ والإسلام، أعني: التوحيدَ والصَّلاةَ والزكاةَ والصَّوم؛ فإنّ أصُولَ هذه الأشياءِ لا ينفَكُّ منها شرعٌ بوجه، فأمّا الذي ذُكِرَ أنه تفَرَّدَ كلُّ واحدٍ منَ الأنبياء بفروعِ العباداتِ من كيفيّاتِها وكمّياتِها، فإنّ ذلك مشروعٌ على حسَبِ مصالحِ كلِّ أحدٍ، وعلى مقتضَى الحِكمة في الأزمنةِ المختلفة، ووَجْهٌ آخَرُ: أنّ الشرائعَ إذا اعتُبِرت بالشارعِ ومقتضَى حِكمتِه يَصحُّ أن يقالَ: إنَّ كلَّها واحدةٌ، وكذا إذا اعتُبِرت بالغَرَض والقَصْد الذي هُو مصلحةُ المشروع له، وإذا اعتُبِرت بذَواتِ الأفعال فهِي شرائعُ كثيرة، وعلى هذَيْنِ النظرين، قال تعالى: ﴿وَمَآ أَمْرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٌ كَلَمْحٍۭ بِٱلْبَصَرِ ﴾ [القمر: ٥٠] وقال في موضع آخَرَ: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِى شَأْنٍ﴾[١] [الرحمن: ٢٩].

قولُه: (**لقائل أن يقولَ: معناه: ولْيَحكُموا بما أنزَلَ اللهُ فيه من إيجابِ العَملِ بأحكامِ التوراة**). قال القاضي: هذا خلافُ الظاهر، والآيةُ تدُلُّ على أنّ الإنجيلَ مشتملٌ على الأحكام، وأنّ اليهوديّةَ منسُوخةٌ بِبَعثةِ عيسى عليه الصَّلاةُ والسلام، وأنه كان مستقلاً بالشَّرع[٢] .

---

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٤: ٣٧٠- ٣٧٢)، وانظر: «مفردات القرآن» ص ٤٥٠.

(٢) «أنوار التنزيل» (٢: ٣٣١).

لأنه لم يُرِدْ به ما يقعُ عليه اسمُ الكتابِ على الإطلاق، وإنّما أُرِيدَ **نوعٌ معلومٌ منه، وهو ما أنزل منَ السَّماءِ سوى القرآنِ.**

﴿وَمُهَيۡمِنًا﴾: ورقيبًا على سائر الكُتبِ، لأنه يشهدُ لها بالصِّحة والثَّباتِ. وقرئ: **(ومُهَيْمَنًا عليه) بفتح الميم، أي: هُومِنَ عليه** بأن حُفظ منَ التَّغيير والتَّبديلِ، كما قال: ﴿لَّا يَأۡتِيهِ ٱلۡبَٰطِلُ مِنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ وَلَا مِنۡ خَلۡفِهِۦ﴾ [فصلت: ٤٢] **والذي هَيمَنَ عليه اللهُ عزَّ وجلَّ، أو الحُفّاظُ في كلِّ بلدٍ،** ....

قولُه: (**نوعٌ معلومٌ منه، وهُو ما أنزَلَ اللهُ منَ السماءِ سوى القرآن**) وحاصلُ الوَجْهِ الأوّل يَرجعُ إلى هذا؛ لأنّ ﴿ٱلۡكِتَٰبَ﴾ مطلقٌ فيما يَصِحُّ أن يقالَ له: كتابٌ، ولا ارتيابَ أنّ الكتُبَ الباطلةَ غيرُ محصُورة، فلا يكونُ القرآنُ مُصدِّقاً لها، فرجَعَ إلى أنّ الكتُبَ السماويّةَ هِي التي تستحقُّ أن تُسَمَّى كتاباً لكمالِها، وأنّ غيرَها كأنها ليست بكتابٍ كما ذكَره في قولِه: ﴿الٓمٓ ۞ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ﴾ [البقرة: ١، ٢][(١)] . نَعَم، الفَرقُ من حيثُ المبالغةُ.

قولُه : (**«ومُهَيْمَناً عليه» بفتح الميم**) فعلى هذا لا يكونُ فيه ضمير، والضميرُ في ﴿عَلَيۡهِ﴾ يعودُ إلى الكتابِ الأوّل، وعلى تقديرِ كسرِ الميم الضميرُ يعودُ إلى الكتابِ الأوّل وفي ﴿عَلَيۡهِ﴾ إلى الكتابِ الثاني.

قولُه[(٢)]: (**أي: هُومِنَ عليهِ**). قال أبو البقاء: أصلُ مُهيمِن: مُيْمَن، لأنه مشتقٌّ منَ الأمانة لأنّ المُهيمِنَ الشاهدُ، وليس في الكلام «هَمَن» حتى تكونَ الهاءُ أصلاً[(٣)].

قولُه: (**والذي هَيمَنَ عليه**)، **الأساس**: هيْمَنَ على كذا: إذا كان رَقيباً عليه حافظاً، واللهُ عزَّ وجَلّ مهيمِن.

قولُه: (**أو الحُفّاظُ في كلِّ بلد**). قلتُ: هذا أيضاً من حِفظِ الله، وفي الحقيقة: اللهُ هو الحافظُ

---

(١) انظر: (٢: ٤٦-٤٧).

(٢) زاد في (ص) و(غ) قوله: «ومهيمناً عليه».

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٤٤١).

لو حُرِّفَ حرفٌ منه، أو حركةٌ أو سُكونٌ لَتنبَّهَ عليه كلُّ أحدٍ ولاشْمَأَزُّوا رادِّينَ ومُنكِرِينَ.

ضُمِّن ﴿وَلَا تَتَّبِعْ﴾ معنى: ولا تَنحرِفْ، فلذلك عُدِّي بـ«عن»، كأنه قيلَ: **ولا تَنحرِفْ عمّا جاءك منَ الحقِّ متَّبِعًا أهواءَهم.**

﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ﴾ أيُّها الناسُ ﴿شِرْعَةً﴾: شريعةً. وقرأ يَحيى بنُ وَثّابٍ: بفتح الشِّينِ. ﴿وَمِنْهَاجًا﴾: وطريقًا واضحًا ....

وحدَه، لقولِه تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]. قال المصنِّف: «وهُو حافِظُهُ في كلِّ وقتٍ مِن كلِّ زيادةٍ ونُقْصانٍ وتحريفٍ وتبديل، بخلافِ الكتُبِ المتقدِّمة، فإنه لم يتولَّ حِفظَها، وإنّما استَحفَظَها الرَّبّانيِّينَ والأحبارَ فاختَلَفوا فيما بينَهم بَغْياً، فكان التحريفُ، ولم يَكِلِ القرآنَ إلى غيرِ حِفظِه»(١).

قولُه: (**لا تنحرِفْ عمّا جاءك منَ الحقِّ متّبِعاً أهواءَهم**)، هذه الضَّوابطُ المذكورةُ هِي التي يُعَوَّلُ عليها في التضمين، حيث أوقَعَ الفعلَ المضمَّنَ فيه حالاً، وأقام المضمَّنَ مقامَه لتَعُمَّ الفائدة، قال في الكهف: «الغَرَضُ في هذا الأسلوب إعطاءُ مجموعِ المعنَيَيْن، وذلك أقوى من إعطاءِ معنًى واحد»(٢).

فإن قلتَ: هلّا حمَلَه على الحالِ ليكونَ المعنى: لا تتَّبِعْ أهواءَهم مُنحرِفاً عمّا جاءكَ من الحقِّ؟ قلتُ: المقامُ يستدعي ذمَّ القوم، وهذا أدخَلُ في الذمّ، كأنه نَهى عن الانحرافِ عن الحقِّ مطلقاً، ثُمّ أتَى بها ظَهَرَ أنّ ذلك الانحرافَ هُو متابعةُ أهواءِ أولئك الزائغينَ؛ إيذاناً بأنّ أولئكَ أعلامٌ في الانحرافِ عن الحقّ، وكذلك الحالُ، فإنه قَيْدٌ للفعل فيُوهِمُ أنه تَجوزُ المتابعةُ إذا زال الانحرافُ، ويَقرُبُ منهُ قولُك: «هَلْ أدُلُّك على أفضل الناس وأكرَمِهم؟ فلانٌ، فإنه أبلغُ مِن قولِك: هل أدُلُّك على فلانٍ الأفضل الأكرَم؟» ذكَرَه المصنِّفُ في سُورةِ الفاتحة.

---

(١) انظر: (٩: ١٨).

(٢) انظر: (٩: ٤٦٠).

في الدِّين تَـجْرُون عليه. وقيل: هذا دليلٌ على أنّا غيرُ مُتعبَّدِينَ بشرائع مَنْ قَبلَنا.

﴿لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾: جماعةً متَّفقةً على شريعةٍ واحدةٍ. أو ذَوِي أُمَّةٍ واحدةٍ؛ أي: دينٍ واحدٍ لا اختلافَ فيه، ﴿وَلَكِن﴾ أراد ﴿لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ﴾ من الشَّرائعِ المختلفةِ، هل تَعملونَ بها مُذْعِنينَ مُعتقِدِينَ أنها مصالحُ ....

قولُه: (وقيل: هذا دليلٌ على أنّا غيرُ مُتعبَّدينَ بشرائعِ مَن قبلَنا). قال الإمامُ: احتَجَّ القائلونَ بأنّ شرعَ مَن قبلَنا لازمٌ علينا إلا إذا قام الدليلُ على صَيْرورتِه منسُوخاً بقولِه تعالى: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَا التَّوْرَاةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا﴾ الآية [المائدة: ٤٤]، وتقريرُه: أنهُ تعالى قال: إنّ في التوراةِ هُدًى ونُوراً، والمرادُ هُدىً ونُورٌ في أصُولِ الشَّرعِ وفروعِه، ولو كان الحُكمُ غيرَ معتبَرٍ بالكُلِّيةِ لَـمّا كان فيه هدًى ونورٌ، ولأنّ هذه الآيةَ نَزَلَت في مسألةِ الرَّجْمِ فيجبُ أن تدخُلَ الأحكامُ أيضاً في الهُدى والنُّور(١).

وقال أيضاً في قولِه تعالى: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾: احتَجَّ أكثرُ العلماءِ بهذه الآية على أنّ شرعَ مَن قبلَنا لم يَلزَمْنا، لأنها تدُلُّ على أنه يجبُ أن يكونَ كلُّ رسُولٍ مستقلاً بشريعةٍ خاصّة، فإن قيل: كيفَ الجمعُ بينَ هذه الآية وبينَ قولِه تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ الدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِ نُوحًا﴾ إلى قولِه تعالى: ﴿أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾ [الشورى: ١٣] وقال تعالى: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ﴾ [الأنعام: ٩٠]؟ والجوابُ: أنّ الثانيةَ مصروفةٌ إلى ما يتعلَّقُ بأصُولِ الدِّين، والأُولى بفروعِه، وقال: الخِطابُ في قولِه تعالى: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ﴾: للأُمَم الثلاثِ: أُمّةِ موسى، وأُمّـةِ عيسى، وأُمّـةِ محمدٍ صَلَـواتُ الله عليهم وسَلامُـه، لأنّ الآياتِ السابقةَ واللاحقـةَ فيهم، وقال: الشِّرعةُ: عبارةٌ عن مطلَقِ الشَّريعة، والمنهاج: عن مكارِمِ الشريعة(٢).

---

(١) «مفاتيح الغيب» (١١: ٣٥٧).

(٢) المصدر السابق (١٢: ٣٧٢).

قدِ اختلفت على حَسَب الأحوالِ والأوقاتِ، مُعترفينَ بأنَّ الله لم يَقصِدْ باختلافها إلّا ما اقتَضَتْهُ الحِكمةُ، أمْ تتَّبعون الشُّبَهَ وتُفرِّطون في العمل؟

﴿فَٱسْتَبِقُوا۟ ٱلْخَيْرَٰتِ﴾: فابتَدِرُوها وتَسابقوا نحوَها. ﴿إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ﴾: استئنافٌ في معنى التَّعليل لاسْتِباقِ الخيراتِ. ﴿فَيُنَبِّئُكُم﴾: فيُخبركم بما لا تَشكُّون معه منَ الجزاء الفاصِلِ بين مُحِقِّكُم ومُبطِلِكُم، وعامِلِكُم ومُفرِّطِكُم في العمل.

[﴿وَأَنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ وَٱحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَنۢ بَعْضِ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ ۖ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَٱعْلَمْ أَنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُصِيبَهُم بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ ۗ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ لَفَٰسِقُونَ﴾ ٤٩]

وقلتُ: أمّا الاستدلالُ بقولِه: إنّ الله وَصَفَ التوراةَ بكونِها فيها نورٌ وهُدىً، ثُمّ عقَّبه بقولِه: ﴿يَحْكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ﴾ فدلَّ على أنّ بعضَ أحكامِها معتبَرٌ، فضعيفٌ؛ لأنه يكفي في صِدقِ كونِها هُدًى أن يكونَ هُدًى قبلَ النَّسخ، وأمّا مسألةُ الرَّجْم فإنه صَلَواتُ الله عليه وسَلامُه أمَرَ أولاً بالرَّجم، ولـمّا أبَوْا دَعَا بالتوراةِ تقريراً، وأمّا آيةُ الرَّجم فقد ذكَرْناها في قولِه تعالى: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ﴾ [البقرة: ١٠٦] عن البخاريِّ ومسلم وغيرِهما، عن ابنِ عبّاس، عن عُمَرَ، وفي رواية ابن ماجَه: «والشَّيخُ والشَّيخةُ إذا زَنَيا فارْجُمُوهُما البَتَّـةَ»(١).

قولُه: (﴿إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ﴾ استئنافٌ في معنى التعليل لاستباقِ الخَيْرات)، يعني: هُو جوابٌ معَ ما يَعقُبُه بسؤال مَورِدُه ﴿فَٱسْتَبِقُوا۟ ٱلْخَيْرَٰتِ﴾ معَ ما هُو مترتِّبٌ عليه بالفاءِ، يعني: أنه تعالى لـمّا خاطَبَ الأُمَمَ منَ المسلمينَ واليهودِ والنصارى وغيرِهم بقولِه: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً﴾ أي: شريعةً بحَسَبِ ما تَقتضيه الأوقاتُ منَ المصالح؛ ليختَبِرَكم أيُّكم يعتقدُ أنها

---

(١) أخرجه البخاري (٦٨٣٠) ومسلم (١٦٩١) عن ابن عباس، وابن ماجه (٢٥٥٣) عن عمر رضي الله عنهم.

فإنْ قلتَ: ﴿وَأَنِ ٱحۡكُم بَيۡنَهُم﴾ معطوفٌ على ماذا؟ قلتُ: على ﴿ٱلۡكِتَٰبَ﴾ في قوله: ﴿وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ﴾ [المائدة: ٤٨] كأنه قيلَ: وأنزلنا إليكَ أنِ احكُم، على أنَّ «أنْ» وُصِلَت بالأمر، لأنه فعلٌ كسائـر الأفعالِ، ويجوز أن يكونَ معطوفًا على ﴿بِٱلۡحَقِّ﴾ [المائدة: ٤٨] أي: أنزلناه بالحقِّ وبأنِ احكُمْ.

﴿أَن يَفۡتِنُوكَ عَنۢ بَعۡضِ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيۡكَ﴾: أن يُضِلُّوك عنه، ويَستزِلُّوك، وذلك أنَّ كعبَ بنَ أَسَيدٍ وعبدَ الله بنَ صُوريا وشاسَ بنَ قيسٍ من أحبار اليهودِ قالوا: اذهبوا بنا إلى محمَّدٍ نَفْتِنُه عن دِينِه؛ فقالوا له: يا محمّدُ، قد عَرفتَ أنّا أحبارُ اليهودِ وأنّا إنِ اتَّبعناك اتَّبعَتْنا اليهودُ كلُّهم ولم يُخالفونا، وإنَّ بيننَا وبينَ قومِنا خُصومةً، فنتحاكمُ إليكَ فتَقْضي لنا عليهم، ونحن نؤمنُ بك ونُصدِّقُك، فأبى ذلك رسولُ الله ﷺ، فنَزلت.

﴿فَإِن تَوَلَّوۡاْ﴾ عنِ الحُكمِ بما أنزل اللهُ إليك وأرادوا غيرَه ﴿فَٱعۡلَمۡ أَنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُصِيبَهُم بِبَعۡضِ ذُنُوبِهِمۡ﴾ يعني: بذَنْب التَّولِّي عن حُكم الله وإرادة خِلافِه فوَضَع ﴿بِبَعۡضِ ذُنُوبِهِمۡ﴾ موضعَ ذلك، وأراد أنّ لهم ذُنوبًا جَمَّةً كثيرةَ العَدَدِ، ....

حِكمةٌ منَ الله تعالى وإن خَفِيَ عليه وجهُ الحِكمة فيَستبِقَ إلى ما شَرَعَه اللهُ تعالى في كلِّ وقت، ولا يتَّبعَ هَواه، وأيُّكم يتبعُ هواه؟ اتّجه لهم أن يسألوا: ما تلك الحِكمةُ؟ ومتى تُعلَمُ حقيقتُها؟ فأُجيبوا: إذا ما رَجعتُم إلى الله تعالى في دارِ الجزاء فيُجازيكم إمّا بالثّوابِ أو بالعقابِ ليَفصِلَ بينَ المُحقِّ والمُبطِلِ وبينَ العاملِ والمُفرِّط، وحينَئذٍ تَعلمونَ وجهَ الحِكمة ولا تَشُكُّونَ فيه، مثالُه: إذا قلتَ: فما أدري من المقبولُ منّا ومَن المردودُ عندَ الأميرِ؟ فيقالُ لك: إذا رأيتَ أنه خَلَعَ على فلانٍ وعاقَبَ فلاناً عَلِمتَ المقبولَ والمردودَ ولا تشُكُّ فيه.

قولُه: (ويجوزُ أن يكونَ معطوفاً على ﴿بِٱلۡحَقِّ﴾ أي: أنزَلْناه بالحقِّ وبأنِ احكُمْ). قلتُ: ولو جعلَه عطفاً على ﴿فَٱحۡكُم﴾ من حيثُ المعنى ليكونَ التكريرُ لإناطةِ قولِه: ﴿وَٱحۡذَرۡهُمۡ أَن يَفۡتِنُوكَ﴾ كان أحسَنَ.

وأنّ هذا الذَّنْبَ ـ معَ عِظَمِه ـ بعضُها وواحدٌ منها، وهذا الإبهامُ لتعظيم التَّولِّي واستِسْرافِهم في ارتكابه، ونحو «البَعْض» في هذا الكلام ما في قولِ لبيدٍ:

أو يَرْتَبِطْ بعضَ النُّفوسِ حِمامُها

أراد: نَفْسَه، وإنّما قَصَد تفخيمَ شأنِها بهذا الإبهام كأنه قال: نَفْسًا كبيرةً، ونَفْسًا أيَّ نَفْسٍ، فكما أنَّ التَّنكيرَ يُعطي معنى التَّكثير، وهو في معنى البَعضِيَّة، **فكذلك إذا صرَّح بالبعض.**

قولُه: (**أو يَرتَبِطْ بعضَ النفوس حِمَامُها**)، أوّلُه:

تَرَّاكُ أمكِنـة إذا لم أرْضَـها

وقبله:

أو لم تكـنْ تـدري نُـوارُ بـأنني وَصّالُ عقدِ حبائلٍ جَذَّامُها[1]

تَـرّاكُ: ترتفع على الإتباع لـ«وَصّال» و«جَذّام»، أو يَرتبطْ: مجزومٌ عَطفٌ على «أَرْضَها» أي: ألم تدرِ المحبوبةُ أنّي وَصّالُ عَقْدِ مَن يحاولُ موَدّتي، وقَطّاعٌ لمن يقطَعُ محبّتي، وأنّي جَوّالُ الفَيافي قَطّاعُ المَهامِه، وأنّي تَـرّاكُ أماكنَ إذا لم أرْضَها، أو: ألم يُقَدِّرْ أنّي أموتُ فيها؟ يعني: أنه مجتهدٌ في الرِّحلةِ إذا لم تَعُقِ العوائقُ، والظاهرُ أنّ «أو» بمعنى «بل»، وقد جاء في «الصِّحاح»: ﴿وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [الصافات: ١٤٧] أي: بل يَزيدونَ، وقال الزَّوزَني: المعنى: إنّي لا أترُكُ الأماكنَ أجْتَويها وأَقْلِيها، إلى أن أموتَ[2].

قولُه: (**فكذلك إذا صَرَّح بالبعض**) يعني: كما وَضَعَ التنكيرَ للتعليل الذي فيه معنى البَعْضيّة، وقد يُرادُ به في مثلِ قولِه تعالى حكايةً عن السَّحَرة: ﴿إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا﴾ [الأعراف: ١١٣]

---

(١) البيت للبيد بن ربيعة في «ديوانه» ص١٠٣.

(٢) «شرح المعلقات السبع» للزوزني ص١٠٩.

﴿لَفَسِقُونَ﴾: لمتمرِّدون في الكُفر مُعتَـدُون فيه؛ يعني: أنَّ التَّولِّي عن حُكم الله منَ التَّمرُّد العظيمِ والاعتداء في الكُفر.

[﴿أَفَحُكۡمَ ٱلۡجَٰهِلِيَّةِ يَبۡغُونَۚ وَمَنۡ أَحۡسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكۡمٗا لِّقَوۡمٖ يُوقِنُونَ﴾ ٥٠]

﴿أَفَحُكۡمَ ٱلۡجَٰهِلِيَّةِ يَبۡغُونَ﴾ فيه وَجهانِ:

أحدُهما: أنّ قُريظةَ والنَّضيرَ **طَلَبوا إليه** أن يَحكُم بما كان يَحكُم به أهلُ الجاهليَّةِ منَ التَّفاضُل بينَ القتلى. ورُويَ أنّ رسولَ الله ﷺ قال لهم: «القَتْلى بَواءٌ» قال: فقال بنو النَّضير: نحن لا نَرضى بذلك؛ فنَزلتْ.

والثاني: **أنْ يكونَ تَعيِيرًا لليهود** بأنهم أهلُ كتابٍ وعلمٍ، وهم يَبْغُون حُكمَ المِلَّةِ الجاهليَّةِ التي هي هَوًى وجهلٌ، لا تَصدُر عن كتابٍ، ولا ترجعُ إلى وحيٍ منَ الله تعالى.

التكثيرُ، كما يُرادُ من «رُبَّ» وهُو للتقليل في نحوِ قولِه تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [الحجر: ٢] التكثيرُ، كذلك حُكمُ البعض، وهُو استعارةٌ تمليحيّـةٌ ضدَّ التهكُّمية.

قولُه: (**طَلَبوا إليه**) أي: جاؤوا إليه وانتهَوا أو توَجَّهوا إليه طالِبينَ.

قولُه: (**أن يكونَ تعييراً لليهود**) وعلى الأوّل كان توبيخاً، أي: يريدونَ أن يَحكُموا كما حَكَم أولئك القومُ. ولم يكنْ مفهومُ الجاهليةِ منظوراً إليه بخلافِه في الثاني لِيَصِحَّ التعييرُ بالجهل، ولذلك قال: «بأنهم أهلُ كتابٍ وعِلم» وقَدَّرَ المضافَ في الأوّل: الأهل، وفي الثاني: المِلّة، كالرجُل إذا سُمِّيَ بأحمدَ له اعتباران: مجرَّدُ العَلَميّة تارَةً، ومعَ الوَصْفِ أخرى، ويجوزُ أن لا يُرادَ[1] بالجاهليّة المشركونَ، بل كلُّ مَن نُسِبَ إلى الجهل بسببِ ابتغائِه غيرَ حُكم الله تعالى، كما قال الحَسَنُ: والـحُكمُ حُكمانِ: حُكمٌ بعِلم، فهُو حُكمُ الله، وحُكمٌ بجَهْلٍ، فهُو حُكمُ الشيطان.

---

(١) كذا في (ط) و(ص)، وفي (م) و (غ) و(س): «أن يراد».

وعنِ الحسنِ: هو عامٌّ في كلِّ مَنْ يَبغي غيرَ حُكمِ الله. والحُكمُ حكمانِ: حُكمٌ بعلمٍ، فهو حُكم الله، وحكمٌ بجهلٍ، فهو حُكمُ الشّيطانِ. وسئل طاووسٌ عن الرَّجل يُفضِّل بعضَ وَلدِه على بعضٍ، فقرأ هذه الآية.

وقرئ: (تَبْغُونَ) بالتاء والياء. وقرأ السُّلَميُّ: (أَفحُكْمُ الجاهليةِ يَبغُونَ) برفع «الحكم» على الابتداء، وإيقاع «يَبْغُون» خبرًا، وإسقاط الراجع عنه كإسقاطه عن الصِّلة في ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: ٤١] وعن الصِّفة في: النّاسُ رجُلانِ، رجلٌ أَهَنْتُ ورجلٌ أكرَمْتُ. وعنِ الحال في: مَررتُ بهندٍ يضربُ زيدٌ.

وقرأ قتادةُ: (أَفَحَكَم الجاهليّةِ) على أنَّ هذا الحُكمَ الذي يبغونَه إنّما يَحكُم به أفعى نَجْرانَ، أو نظيرُه من حُكّام الجاهليّةِ، فأرادوا بسَفَهِهم أن يكون محمّدٌ خاتمُ النّبيِّينَ حَكَمًا كأولئك الحُكّام.

اللامُ في قوله: ﴿لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ للبيان كاللّام في ﴿هَيْتَ لَكَ﴾ [يوسف: ٢٣] أي: هذا الخطابُ، وهذا الاستفهامُ لقوم يُوقنون، ....

قولُه: (وقرأَ قَتادةُ: أَفَحَكَمَ الجاهلية)[1]، وقال أبو البقاء: يُقرأُ بفتحِ الحاءِ المهمَلة والكافِ والميم، وهُو منصوبٌ بـ﴿يَبْغُونَ﴾، أي: أَحُكْمَ حَكَمِ الجاهليّة[2].

قولُه: (اللامُ في قولِه: ﴿لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [للبيان] كاللام في: ﴿هَيْتَ لَكَ﴾) أي: بيانٌ لا صلةٌ، وفي ﴿هَيْتَ﴾ ضميرٌ مستترٌ هُو فاعِلُه، و﴿لَكَ﴾ بيانٌ للمُهيَّتِ به. قال أبو البقاء: ﴿لِّقَوْمٍ﴾ هُو في المعنى عندَ قومٍ يُوقِنونَ، وليس المعنى: أنّ الحُكمَ لهم، وإنّما المعنى: أنّ الموقنَ يتدبَّـرُ حُكمَ الله فيَحسُنُ عندَه، ومِثلُه: ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الحجر: ٧٧]:

---

(١) انظر: «البحر المحيط» (٤: ٢٨٧) و«الدر المصون» (١: ١٣٧٥).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٤٤٢).

فإنهم هم الذينَ يتيقَّنون أنْ لا أَعدَلَ منَ الله، **ولا أحسَن حُكمًا منه.**

[﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلْيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوْلِيَآءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُۥ مِنْهُمْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ * فَتَرَى ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ يُسَٰرِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَخْشَىٰٓ أَن تُصِيبَنَا دَآئِرَةٌ فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِىَ بِٱلْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِندِهِۦ فَيُصْبِحُواْ عَلَىٰ مَآ أَسَرُّواْ فِىٓ أَنفُسِهِمْ نَٰدِمِينَ * وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَهَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَقْسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فَأَصْبَحُواْ خَٰسِرِينَ﴾ ٥١-٥٣]

لا تَتَّخِذُوهم أولياءَ تَنصُرونَهم وتَستَنصِرُونَهم، وتؤاخُونَهم وتُصافُونَهُم، وتُعاشِرُونَهم معاشرةَ المؤمنينَ، ثم علَّل النَّهيَ بقوله: ﴿بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ﴾ أي: إنَّما يُوالي بعضُهم بعضًا لاتِّحاد مِلَّتِهم واجتماعِهم في الكُفر، **فما لِـمَن دِينُه خلافُ دينِهم ولِـمُوَالاتِهم؟!**

للموقِنينَ(١)، وقيل: هِي على أصلِها، أي: حَكَمَ اللهُ للمؤمنينَ على الكافرين، وكذلك الآيةُ لهم، أي: الحُجّةُ لهم، يقولُ المصنِّف: «همُ الذين يتَيقَّنونَ أنْ لا أعدَلَ من الله» هُو معنى قولِ أبي البقاء: إنّ الموقِنَ يَدَّبرُ حُكمَ الله فيَحسُنُ عندَه(٢)، أي: همُ الذين ينتفعونَ به.

قولُه: (**ولا أحسَنَ حُكماً منه**) إشارةٌ إلى أنّ الاستفهامَ في قولِه: «مَن أحسَنُ» للإنكار، والجملةُ حالٌ مقرِّرةٌ لجهةِ الإشكال، والخطابُ عامٌّ أي: أيبتَغونَ حُكمَ أهلِ الجاهلية؟ والحالُ أنه لا أحسَنَ حكماً منَ الله لِـمَن لهُ إيقانٌ بتدبيرِ حُكمِ الله تعالى ويَعلَمُ أنه لا أعدَلَ منَ الله، قال أبو البقاء: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ﴾: مبتدأٌ وخبرٌ، وهُو استفهامٌ في معنى النفي(٣).

قولُه: (**فما لِـمَن دينُه خلافَ دينِهم ولموالاتِهم**) أي: فما يصنعُ مَن دينُه خلافُ دينِهم معَ مُوالاتِهم ومُصافاتِهم؟

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٤٤٣).

(٢) المصدر السابق (١: ٤٤٣).

(٣) المصدر السابق (١: ٤٤٣).

﴿وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُۥ﴾ من جُملتِهم، وحُكمُه حُكمُهم، وهذا تغليظٌ منَ الله وتشديدٌ في وُجوب مُجانَبة المُخالِفِ في الدِّين واعتزالِه، كما قال رسولُ الله ﷺ: «**لا تَراءى ناراهُما**»، ومنه قولُ عمرَ رضي الله عنه لأبي موسى في كاتِبه النَّصرانيِّ: لا تُكرموهم إذْ أهانَهمُ اللهُ، ولا تأْمَنُوهم إذْ خَوَّنهمُ اللهُ، ولا تُدْنُوهم إذ أقصاهُمُ اللهُ.

ورُويَ أنه قال له أبو موسى: لا قِوامَ للبصرة إلّا به، فقال: ماتَ النَّصرانيُّ والسَّلامُ؛ يعني: هَبْ أنه قد ماتَ، فما كنتَ تكون صانعًا حينئذٍ فاصْنَعْهُ الساعةَ، واستَغْنِ عنه بغيرِه.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ يعني: الذين ظَلموا أنفُسَهم بمُوالاة الكُفرِ، يَمنعُهُم اللهُ ألطافَه ويَخْذُلُهم، مَقْتًا لهم.

قولُه: (**لا تراءى ناراهُما**) رَوَينا عن التِّرمذيِّ وأبي داودَ، عن جَرير بن عبدِ الله، قال: بعَثَ رسُولُ الله ﷺ إلى خَثْعَم فاعتَصَم ناسٌ منهم بالسُّجود فأسرَعَ فيهمُ القَتْلَ، فبَلَغَ ذلك رسُولَ الله ﷺ، فأمَرَهم بنصفِ العَقْل، وقال: «أنا بريءٌ من كلِّ مسلم يقيمُ بينَ أظهُرِ المشركين»، قالوا: يا رسُولَ الله، لـمَ؟ قال: «لا تَتَراءىٰ ناراهما»[1].

النِّهاية: التَّرائي: تفاعُلٌ منَ الرُّؤية، يقال: تَـراءى القومُ: إذا رأى بعضُهم بعضاً، فإسنادُ الترائي إلى النارَيْنِ مجازٌ مِن قولِهم: داري تَنظُـرُ إلى دارِ فلان، أي: تُقابِلُها، يقال: ناراهُما مختلفتانِ، هذه تدعو إلى الله وهذه تدعو إلى الشيطانِ فكيف يتّفِقان؟ والأصلُ في تَراءى: تَتَراءى، فحُذِفَ إحدى التاءَيْنِ تخفيفاً، والمعنى: لا ينبغي لمسلم أن يَنزِلَ بالموضعِ الذي إذا أُوقِدَتْ فيه نارُه تَظهَرُ لنارِ المشركِ إذا أوقَدَها في منزِله، ولكنه معَ المسلمينَ في دارِهم.

---

(١) أخرجه أبو داود (٢٦٤٧) والترمذي (١٦٠٤) والبيهقي في «السنن الكبرى» (٨: ١٣١) عن جرير ابن عبد الله.

﴿يُسَٰرِعُونَ فِيهِمْ﴾: يَنكَمِشُون في موالاتِهم ويَرغبون فيها، ويَعتذِرُون بأنهم لا يأْمَنُون أن تُصِيبَهم دائرةٌ من دوائر الزَّمانِ؛ أي: صَرْفٌ من صُروفه، ودَوْلَةٌ من دُوَلِه، فيَحتاجون إليهم وإلى مَعُونتِهم.

وعن عُبادةَ بنِ الصّامتِ رضي الله عنه أنه قال لرسول الله ﷺ: إنَّ لي مَوالِيَ من يهودَ كثيرًا عَدَدُهم، وإنّي أَبرأُ إلى الله ورسولِه مِنْ وَلايَتِهم وأُوالي اللهَ ورسولَهَ، فقال عبدُ الله بنُ أُبيٍّ: إنّي رجلٌ أخافُ الدَّوائرَ، لا أَبرأُ من ولايةِ مَواليَّ. وهم يهودُ بني قَينُقاعَ.

﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ﴾ لرسولِ الله ﷺ على أعدائه وإظهارِ المسلمينَ ﴿أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِندِهِۦ﴾ يقطعُ شأْفَةَ اليهودِ ويُجلِيهم عن بلادهم، ....

قولُه: (يَنكمِشُونَ في مُوالاتِهم)، الجوهري: انْكَمَش وتَكَمَّشَ: أسرَعَ.

قولُه: (ودولةٌ مِن دُوَلِه) عطفٌ على «صَرْفٌ مِن صُروفِه»، وهُو تفسيرٌ للدائرة. **الأساس**: والدَّهرُ دُوَلٌ وعُقَبٌ ونُوَبٌ، واللهُ يُداوِلُ الأيامَ بينَ الناس مرّةً لهم ومرّةً عليهم. لم يُفرِّقِ المصنِّفُ بينَ الدولة والدائرة، وفَـرَّقَ بينَهما الراغبُ حيث قال: الدائرةُ: عبارةٌ عن الخطِّ المحيطِ، يقال: دارَ دَوَراناً، ثم عُبِّرَ بها عن الحادثة، والدَّوّاريُّ: الدهرُ الدائرُ بالإنسان، ولذلك قال الشاعر:

والدهرُ بالإنسانِ دَوّاريُّ(١)

والدورةُ والدائرةُ: في المكروهِ، كما يقال: «دولةٌ» في المحبوب، قال تعالى: ﴿نَخْشَىٰٓ أَن تُصِيبَنَا دَآئِرَةٌ﴾(٢).

قولُه: (شأفةَ اليهود)، الجوهري: الشأفةُ: قُرحةٌ تَخرُجُ في أسفلِ القَدَم فتُكوَى فتذهبُ، يقال في المثَل: استَأصَلَ اللهُ شأفتَه(٣)، أي: أذهَبَه اللهُ كما أذهَبَ تلك القُرحةَ بالكَيِّ.

---

(١) البيت للعجاج الراجز كما في «تهذيب اللغة» للأزهري (١٤: ١٠٨) و«مغني اللبيب» ص٢٦.

(٢) «مفردات القرآن» ص ٣٢١.

(٣) انظر: «أدب الكاتب» لابن قتيبة ص٤٠، و«تهذيب اللغة» (١١: ٢٩).

فيُصبح المنافقون نادمينَ على ما حدَّثوا به أنفُسَهم، وذلك أنهم كانوا يَشُكُّون في أمر رسولِ الله ﷺ، ويقولون: ما نَظنُّ أنْ يَتِمَّ له أمرٌ، وبالحَرىٰ أنْ تكونَ الدّولةُ والغَلَبةُ لهؤلاء.

وقيل: ﴿أَوۡ أَمۡرٖ مِّنۡ عِندِهِۦ﴾: أو أنْ يؤمَر النبيُّ ﷺ بإظهار أسرار المنافقينَ وقَتْلِهم، فيَنْدموا على نفاقهم. وقيل: أو أمرٍ من عند الله لا يكون فيه للناس فعلٌ كبَني النَّضيرِ الذين طرح اللهُ في قلوبهم الرُّعبَ، فأَعطَوا بأيديهم من غير أن يُوجَفَ عليهم بخَيلٍ ولا رِكابٍ.

قولُه: (فيُصبِحُ المنافقون نادمينَ على ما حَدَّثوا به أنفسَهم)، الراغبُ: خَصَّ لفظَ الإصباحِ لأمرَيْن أحدُهما: أنه لما كان أكثرُ محارباتِهم وغاراتِهم وقْتَ الصّباحِ كثُرَ عباراتُهم عن التعبيرات به، وعلى هذا قول الشاعر:

يـا راقـدَ الليـلِ مـسروراً بأوّلِـهِ ... إنّ الحوادِثَ قد يطرُقْنَ أسحارا[1]

والثاني: أنه لما كان بالإصباحِ انمحاءُ الظُّلمةِ وانتشارُ الأشعّةِ وظُهور ما كانَ بالليل مُستَتِراً، خُصَّ «فأصبحوا» تنبيهاً على زوالِ غُمَّةِ الجَهالةِ وظهورِ الخفاءِ، وعليه قولُهم: بدا الصبحُ لذي العينين.

قولُه: (﴿أَوۡ أَمۡرٖ مِّنۡ عِندِهِۦ﴾: أو أن يؤمَرَ النبيُّ ﷺ) عطفٌ على قولِه: «﴿أَوۡ أَمۡرٖ مِّنۡ عِندِهِۦ﴾ يقطَع شأفةَ اليهود»، فعلى الأول: الأمرُ بمعنى الشأن، وعلى الثاني: واحدُ الأمور.

قولُه: (يُوجَفَ عليهم)، الجوهري: وَجَفَ الشيءُ، أي: اضطَربَ، وقال تعالى: ﴿فَمَآ أَوۡجَفۡتُمۡ عَلَيۡهِ مِنۡ خَيۡلٖ﴾ [الحشر: ٦] أي: ما أَعْمَلْتُم[2]، «فأعطَوْا بأيديهم» أي: انقادوا وذَلُّوا[3].

---

(١) لطرفة بن العبد في «ديوانه» بشرح الأعلم الشنتمري ص١٥٦.

(٢) كذا في (ط)، وهو الموافق لما في «الصحاح» (وجف)، وفي (م) و(غ) و(ص) و(س): «ما غنمتم».

(٣) هذه الفقرة والتي قبلها سقطتا من(ط).

﴿وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ قرئ بالنَّصب عطفًا على ﴿أَن يَأْتِيَ﴾، وبالرفع على أنه كلامٌ مبتَدأٌ، أي: ويقول الذين آمنوا **في ذلك الوقتِ.**

وقرئ: (يقول) بغير واوٍ، وهي في مصاحف مكّةَ والمدينةِ والشام كذلك، .....

قولُه: (**﴿وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾: قرئ بالنّصب عطفاً علىٰ ﴿أَن يَأْتِيَ﴾**) وهي قراءة أبي عمرو(١). فإن قيل: كيفَ يَجوزُ أن يُقال: «عسىٰ الله أن يقول الذين آمنوا» لأن ﴿أَن يَأْتِيَ﴾ خبر «عسى»، والمعطوفُ عليه في حُكْمِه فيفتَقِرُ إلىٰ ضميرٍ يرجِعُ إلىٰ اسمِ «عسىٰ» ولا ضميرَ في قولِه: ﴿وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾، فيصيرُ كقولِك: «عسىٰ الله أن يقول الذين آمنوا»، قيل: هو محمولٌ علىٰ المعنىٰ لأن معنىٰ «عسى الله أن يأتيَ بالفتح» ومعنىٰ «عسىٰ أن يأتي الله بالفتحِ» واحدٌ، كأنه قال: «عسى أنْ يأتي الله بالفتح ويقول الذين ءامنوا»، كما قال: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن﴾ [المنافقون: ١٠] أو أن يُبدَلَ ﴿أَن يَأْتِيَ﴾ من اسم الله، كما أبدَلَ ﴿أَنْ أَذْكُرَهُۥ﴾ من الضمير في قولِه: ﴿وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَٰنُ أَنْ أَذْكُرَهُۥ﴾ [الكهف: ٦٣]، أو يُعْطَفَ علىٰ لفظِ ﴿أَن يَأْتِيَ﴾ علىٰ حذفِ الضمير، أي: ويقولُ الذين آمنوا به، أو يُعْطَفُ علىٰ «الفتحِ» أي: عسىٰ الله أن يأتيَ بالفتحِ وبأنِ يقولَ الذين آمنوا، وقريبٌ من كلِّ ذلك ما ذكره أبو البقاء(٢).

قولُه: (**علىٰ أنه كلام مبتدأ**)(٣) المعنىٰ: عسىٰ الله أن يأتيَ بالفتحِ فيصيرَ الكافرون نادمينَ ويقولَ الذين آمنوا تشَفِّياً عن الغَيظِ: أهؤلاءِ الذين أقسَموا كيْتَ وكَيْتَ؟

قولُه: (**في ذلك الوقت**) أي: وقْتَ الفتحِ لرسولِ الله ﷺ وإظهارِ المسلمين أو أمرٍ من عنده.

قولُه: (**وقُرِئ: «يقولُ» بغيرِ واوٍ**) نافعٌ وابنُ كثيرٍ وابنُ عامرٍ(٤).

---

(١) انظر: «النشر في القراءات العشر» (٢: ٢٨٨).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٤٤٤).

(٣) من قوله: قوله: «فيصبح المنافقون» إلى هنا سقط من (ط).

(٤) سبق تخريج هذه القراءة.

على أنه جوابُ قائلٍ يقولُ: فماذا يقولُ المؤمنون حينئذٍ؟ فقيل: يقولُ الذين آمنوا: أَهؤلاءِ الذين أقسَمُوا؟

فإن قلتَ: لمن يقولون هذا القولَ؟ قلتُ: **إمّا أن يقولَه بعضُهم لبعضٍ** تعجُّبًا من حالهم، واغتباطًا بما مَنَّ اللهُ عليهم من التَّوفيق في الإخلاصِ ﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَقۡسَمُواْ﴾ **لكم بأغلاظِ الأيمانِ** إنهم أولياؤكم ومُعاضِدُوكم على الكُفّار، وإمّا **أن يقولوه لليهود، لأنهم حَلَفوا لهم بالمُعاضَدَة** والنُّصْرة، كما حكى اللهُ عنهم ﴿وَإِن قُوتِلۡتُمۡ لَنَنصُرَنَّكُمۡ﴾ [الحشر: ١١].

قولُه: (**إما أن يقولَه بعضُهم لبعضٍ**) قال القاضي: أن يقولَ المؤمنونَ بعضُهم لبعضٍ تعجُّباً من حالِ المنافقين، وتبجُّحاً بما مَنَّ الله عليهم من الإخلاص[١].

وقال الإمام: المؤمنونَ يقولونَ متعجِّبين من حالِ المنافقين عندما أظهروا المَيْلَ إلىٰ موالاةِ أهلِ الكتابِ. أي: كانوا يُقسِمون بالله جَهْدَ أيمانهم إنهم معنا ومِن أنصارِنا، والآن كيفَ صاروا مُوالينَ لأعدائنا؟[٢].

قولُه: (﴿أَقۡسَمُواْ﴾ **لكم بأغلاظِ الأيمان**) وهو معنىٰ قوله: ﴿وَأَقۡسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهۡدَ أَيۡمَٰنِهِمۡ﴾، قال في سورة النور: «جَهْدَ يَمينِه: مستعارٌ من جَهَدَ نفْسَه: إذا بلغ وُسْعَها، وذلك إذا بالغَ في اليمين وبلغ شدَّتها ووَكادتَها»[٣]، وقد شَرَحْناه هناك.

قولُه: (**أن يقولوه لليهودِ، فإنّ المنافقينَ حَلَفوا لهم**[٤] **بالمُعاضَدة**) قال تعالى: ﴿أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ نَافَقُواْ يَقُولُونَ لِإِخۡوَٰنِهِمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ لَئِنۡ أُخۡرِجۡتُمۡ لَنَخۡرُجَنَّ مَعَكُمۡ وَلَا نُطِيعُ فِيكُمۡ أَحَدًا أَبَدًا وَإِن قُوتِلۡتُمۡ لَنَنصُرَنَّكُمۡ﴾ [الحشر: ١١].

---

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٣٣٦).

(٢) «مفاتيح الغيب» (١٢: ٣٧٦).

(٣) انظر: (١١: ١٢٨).

(٤) كذا في الأصول الخطية، وفيه اختلاف عن لفظ «الكشاف».

﴿حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ﴾: من جُملة قولِ المؤمنين، أي: بَطَلَت أعمالُهم التي كانوا يتكلَّفونها في رأي أعيُن الناسِ وفيه معنى التَّعجُّب، كأنه قيل: ما أحبطَ أعمالَهم! فما أخسَرَهم! أو مِنْ قولِ الله عزَّ وجلَّ شهادةً لهم بحُبوطِ الأعمالِ، وتَعْجيبًا من سُوء حالِهم.

[﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ يُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَآئِمٍ ۚ ذَٰلِكَ فَضْلُ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ ۚ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ﴾ ٥٤]

وقرئ: ﴿مَن يَرْتَدَّ﴾ و(مَن يَرْتَدِدْ) وهو في الإمام بدالَيِن، وهو منَ الكائنات التي أخبرَ عنها في القرآن قبل كَوْنها.

وقيل: بل كان أهلُ الرِّدةِ إحدى عشرةَ فرقةً، ثلاث في عهدِ رسول الله ﷺ:

بنو مُدْلِج ورئيسُهم ذو الخمارِ، وهو الأسودُ العَنْسِيُّ، وكان كاهنًا تَنَبَّأَ باليمن واستولى على بلاده، ....

قولُه: (﴿حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ﴾ من جملةِ قولِ المؤمنين) كأنَّ الحاضِرَ لـمّا شاهَدَ فَرْطَ اغتباطِ المؤمنينَ وتعجُّبِهم من حالِ المنافقين وسَمِعَ قولَهم: ﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَقْسَمُواْ بِٱللَّهِ﴾ سئل: فماذا تكلّموا بعد هذا الكلام؟ فقال: قالوا: حبِطَتْ أعمالُهم تعجّباً[١] إلىٰ تعجُّبِهم واغتباطاً إلىٰ اغتباطهم.

قولُه: (قُرِىءَ: ﴿مَن يَرْتَدَّ﴾ و«من يَرْتَدِدْ») بالفكِّ: نافعٌ وابنُ عامرٍ، وغيرُهما: بالإدغام[٢]، قال الزجَاج: الفكُّ هو الأصلُ، لأنه إذا سُكِّنَ الثاني من المُضاعَفِ ظهرَ التضعيف[٣].

قولُه: (وهو الأسودُ العَنْسيّ) وفي حديثِ الرؤيا عن النبيِّ ﷺ: «رأيتُ في المنامِ كأن في يَدي سِوارَيْن، فأوَّلْتُهما كذَّابَيْن يخرُجانِ من بَعْدي يقالُ لأحدِهما: مُسيلمةُ صاحبُ اليمامة،

---

(١) قوله: «تعجباً» سقط من (م).

(٢) انظر توجيه هذا الاختيار في «النشر في: القراءات العشر» (٢: ٢٥٥).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ١٨٢).

وأخرج عُمّالَ رسول الله ﷺ، فكتَب رسولُ الله ﷺ إلى معاذ بن جبلٍ وإلى سادات اليمنِ، فأهلكَه اللهُ على يدي فَيروزَ الدَّيْلَميِّ؛ بيَّتَه فقتلَه، وأخبر رسول الله ﷺ بقَتْله ليلةَ قُتِلَ، فَسُرَّ المسلمون وقُبض رسولُ الله ﷺ منَ الغدِ، وأتى خبرُه في آخر شهر ربيعٍ الأولِ.

وبنو حنيفةَ قومُ مُسَيلِمةَ، تنبَّـأ وكَتب إلى رسول الله ﷺ: مِنْ مُسَيـلِمةَ رسولِ الله إلى محمَّدٍ رسولِ الله، أمّا بعدُ: فإنَّ الأرضَ نِصفُها لي ونِصفُها لك. فأجاب عليه الصَّلاة والسلامُ: «من محمّدٍ رسولِ الله إلى مُسَيلِمةَ الكذابِ، أمّا بعدُ: فإنّ الأرضَ لله يُورِثُها مَن يشاءُ من عبادِه، والعاقبةُ للمتَّقينَ»، فحارَبَه أبو بكر رضي الله عنه بجنود المسلمينَ، وقُتِل على يَدَي وَحْشِيٍّ قاتِلِ حمزةَ، وكان يقول: قَتلتُ خيرَ الناسِ في الجاهليّةِ، وشَرَّ الناسِ في الإسلام. أراد: في جاهليَّتي وإسلامِي.

وبنو أَسدٍ قومُ طليحةَ بنِ خُويلدٍ، تنبّأ فبَعث إليه رسولُ الله ﷺ خالدًا، فانهزَم فأخذ بعدَ القتالِ إلى الشام، ثم أَسلَم وحَسُن إسلامُه.

وسَبعٌ في عهد أبي بكرٍ رضي الله عنه: فَزارةُ قومُ عُيَـينةَ بنِ حِصْنٍ، وغَطَفانُ قومُ قُـرَّةَ بنِ سَلَمةَ القُشَيريِّ، وبنو سُلَيمٍ قومُ الفُجَاءَةِ بنِ عبد ياليَلَ، وبنو يَـرْبُوعٍ قومُ مالِك ابنِ نُـوَيرةَ، وبعضُ تميمٍ قومُ سَجاحَ بنتِ المنذرِ المتنبِّئةِ، التي زوَّجت نفسَها مُسَيلِمةَ الكذّابَ، وفيها يقول أبو العلاء المَعرِّي في كتاب «استَغْفِر واستَغْفِري»:

والعَنْسيُّ صاحبُ صنعاء»، رواهُ البخاريُّ ومسلم والترمذيُّ عن أبي هريرة[١]، وفي «الجامع»: العَنْسيَّ بفتح العَيْنِ وسكونِ النونِ: منسوبٌ إلىٰ عَنسٍ، وهو يزيدُ بن مَذْحِجِ بن أُدَدَ بن زيدِ ابن يَشْجُب[٢].

قولُه: (في كتابِ «استَغْفِر واستَغفري») كتابٌ التَزمَ في قصائِده: استَغفِر واستَغفِري.

---

(١) أخرجه البخاري (٤٣٧٥) ومسلم (٢٢٧٤) والترمذي (٢٢٩٣).

(٢) «جامع الأصول» (١٢: ١٨٦).

أَمَّتْ سَجاحِ وَوالاها مُسَيلِمةٌ كَذّابةٌ في بَني الـدُّنيا وكَـذّابُ

وكِنْدةُ قومُ الأشعَثِ بنِ قيسٍ، وبنو بَكرِ بنِ وائلٍ بالبحرين قومُ الـحَطيمِ بنِ زيدٍ، وكفى الله أمرَهم على يدي أبي بكرٍ رضي الله عنه. وفرقةٌ واحدةٌ في عهدِ عمرَ رضي الله عنه: غَسّانُ قومُ جَبَلَةَ بنِ الأَيْهَمِ نَصَّرتُه اللَّطمةُ وسَيَّرتُه إلى بلاد الروم بعدَ إسلامِه.

﴿فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ﴾ قيل: لـمّا نزلت أشار رسولُ الله ﷺ إلى أبي موسى الأشعريِّ فقال: «قومُ هذا».

وقيل: هم ألفانِ من النَّخَعِ وخمسةُ آلافٍ من كِنْدةَ وبَجِيلةَ، وثلاثةُ آلافٍ من أفناءِ الناسِ جاهدوا يَوم القادسيةِ، وقيل: همُ الأنصارُ.

وقيل: سُئل رسولُ الله ﷺ عنهم فضرَبَ يَدَه على عاتِقِ سلمانَ وقال: «هذا وذَوُوه» ثم قال: «**لو كان الإيمانُ معلَّقًا بالثُّريّا** لَنالَه رجالٌ من أبناء فارسَ».

قولُه: (**أَمَّتْ سجاحِ**)[١] أمّت: بالتخفيفِ والتشديدِ من الأَيْمة والإمامة، **الأساس**: وقد آمَتْ أيمةً وتأَيَّمَتْ، ورجلٌ أَيِّم: طالَتْ عُزوبتُه، وكان رسولُ الله ﷺ يتعوَّذ من الأَيْمةِ[٢]، يقال: هي أَيِّم ما لها قَـيِّم.

قولُه: (**ووالاها مُسَيْلِمةٌ**)[٣] أي: وافقَها وتزوَّجها، وجَبَلَةُ بن الأيْهَم مَضَتْ قَصَّتُه في أوّل البقرة عند قولِه تعالىٰ: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَىٰ﴾ [البقرة: ١٦].

قولُه: (**لو كان الإيمانُ معلَّقاً بالثُّريّا**) الحديث، وقريبٌ منه ما أخرَجه البخاريُّ ومسلمٌ والتِّرمذيُّ، عن أبي هريرة[٤].

---

(١) لأبي العلاء المعري كما عزاه إليه الزمخشري، وانظر: «مشاهد الإنصاف» (١: ٦٤٦).

(٢) لتمام الفائدة انظر: «إكمال المُعْلم» للقاضي عياض (٤: ٢٩١).

(٣) يعني: الكذاب، قُتل سنة ١٢هـ.

(٤) أخرجه البخاري (٤٨٩٧) ومسلم (٣٣٠٧) والترمذي (٣٢٦١) وغيرهم من حديثِ أبي هريرة رضي الله عنه.

﴿يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾ محبّةُ العبادِ لربِّهم طاعتُه وابتغاءُ مرضاتِه، وأنْ لا يفعلوا ما يُوجِبُ سَخطَه وعقابَه، ومحبّـةُ الله لعباده أن يُثيبَهُم أحسَنَ الثّوابِ على طاعتِهم، ويُعظِّمَهم ويُثني عليهم، ويرضى عنهم، **وأمّا ما يعتقدُه أجهلُ الناسِ** وأعداهُم للعلم وأهلِه، وأمقتُهم للشّرع، وأسوَؤُهم طريقةً، وإن كانت طريقتُهم عند أمثالِهم منَ الجَهَلةِ والسُّفهاءِ شيئًا، وهمُ الفرقةُ **المُفتَعلَةُ** المُتفَعِّلةُ منَ الصُّوفِ وما يَدِينُون به منَ المحبَّة والعشقِ والتَّغنِّي على كراسِيِّهم خَرَّبها اللهُ، وفي مَراقِصِهم عَطَّلها اللهُ، بأبيات الغَزَلِ المَقُولةِ في المُرْدانِ الذين يُسمُّونهم شُهداءَ، وصَعْقاتِـهم التي **أينَ عنها** صَعْقةُ موسى عندَ دَكِّ الطُّور؟ فتعالى الله عنه عُلوّاً كبيرًا، ومِن كلماتِهم: كما أنه بذاته يُحبُّهم، كذلك يُحبُّون ذاتَه، فإنّ الهاءَ راجعةٌ إلى الذاتِ دُون النُّعوت والصِّفاتِ، ومنها: الحُبُّ شَرْطُه أنْ تَلحقَه سَكَراتُ المحبَّةِ، فإذا لم يكنْ ذلك لم تكنْ فيه حقيقةٌ.

فإنْ قلتَ: أين الراجُع منَ الجزاء إلى الاسم المتضمِّن لمعنى الشَّرطِ؟ قلتُ: هو محذوفٌ، معناه: فسوف يأتي اللهُ بقومٍ مكانَهم، أو بقومٍ غيرهم، أو ما أشبَهَ ذلك.

قولُه: (**وأما ما يعتقدُه أجهَلُ الناس**) عادَ إلى التعصُّبِ البارِد، وتحقيقُ القول في المَحبّة ما ذَكَره في آلِ عمران[1].

قولُه: (**المفتَعلة**)، **الأساس**: هذا الكتابُ مفتَعَلٌ، أي: مُـختَلَقٌ مصنوع، ويقال للشِّعرِ الـمُبْتدَعِ الذي أغرَبَ فيه قائلُه، ويقولونَ: أعذَبُ الشِّعر ما كان مفتَعَلاً.

قولُه: (**أين عنها؟**) استفهامٌ وقَعَ صِلةً للموصُولِ على تأويلِ: الـمَقُول في حقِّ تلك الصَّعقات: أين عنها صَعقةُ موسى؟ وهُو يَحتمِلُ وجهَيْنِ: أحدُهما: أنه بحَسَبِ زَعَماتِهم، أي: أنّ هذه أرفَعُ شأناً منها، والثاني: بحَسَبِ زَعْم المصنِّف، أي: صعقةُ[2] موسى أرفَعُ شأناً منها.

---

(١) انظر: (٤: ٧٩).

(٢) في (ط): «بحسب زعم المصنف أن صعقة».

﴿أَذِلَّةٍ﴾: جمعُ ذَليلٍ، وأمّا ذَلُولٌ فجَمعُه: ذُلُـلٌ، ومَن زَعم أنه مِنَ الذِّلِّ الذي هو نقيضُ الصُّعوبةِ فقد غَبِي عنه أن ذَلُولًا لا يُجمع على أَذِلَّة.

فإن قلتَ: هلّا قيلَ: أَذِلَّةٍ للمؤمنين أعِزَّةٍ على الكافرينَ؟ قلت: فيه وجهانِ:

أحدُهما: أن يُضمَّنَ الذُّلُّ معنى الـحُنُـوِّ والعَطفِ، كأنه قيلَ: عاطِفينَ عليهم على وَجْه التَّذلُّل والتَّواضُع. والثاني: أنهم مع شَرَفِهم وعُلُوِّ طبقتِهم وفَضْلِهم على المؤمنين خافضون لهم أجنِحَتهُم، ونحوَه قولُه عزَّ وجلّ: ﴿أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ﴾ [الفتح: ٢٩] وقرئ: (أذلةً) و(أعزةً) بالنَّصب على الحال. ﴿وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَآئِمٍ﴾ يحتملُ أن تكونَ الواوُ للحال؛ على أنهم يُجاهدون وحالُهم في المُجاهَدَة خِلافُ حالِ المنافقينَ، فإنهم كانوا مُوالِينَ لليهود ـ لُعِنَت ـ فإذا خَرجوا في جيش المؤمنين خافوا أولياءَهُم اليهودَ، فلا يعملون شيئًا ممّا يَعلمون أنه يَلحَقُهم فيه لَومٌ من جِهَتهم، وأمّا المؤمنون فكانوا يُجاهدون لِوجه الله لا يخافون لَوْمةَ لائمٍ قطُّ. ....

قولُه: (والثاني: أنهم معَ شرَفِهم) يعني استُعيرَ ﴿عَلَى﴾ بدَل اللام ليُؤذِنَ بأنهم غَلَبوا غيرَهم منَ المؤمنينَ في التواضُع حتّى عَلَوهُم بهذه الصِّفة، وإلى المبالغةِ أشار بقولِه: «خافِضُونَ لهم أجنحَتهم» وهُو مقتبَسٌ من قولِه تعالى: ﴿وَٱخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحْمَةِ﴾ [الإسراء: ٢٤]، وإنّما قال: «معَ شرَفِهم وعُلوِّ طبقتِهم» ليؤذِنَ بمعنى التكميل، فإنه لـمّا قيل: ﴿أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ أوهَمَ أنهم أذِلّاءُ مُـحقَّرونَ مُصَغَّـرون، فكمَّـلَ بقولِه: ﴿أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ بمعنى أنهم مَع عِزَّتِهم وعلوِّ طبقتِهم متواضِعونَ مُبالِغونَ فيه لِـمَن يجبُ أن يُتواضَع له، نحوُه قولُ الشاعر:

جلـــوسٌ في مجالِـــسِهمْ رِزَانٌ ... وإن ضيفٌ ألَمَّ فهمْ خُفُوفُ(١)

---

(١) لم أهتدِ إلى قائله، وذكره القزويني في «الإيضاح» ص٥٦ من غير عَزْوٍ لأحد.

وأنْ تكونَ للعَطف على أنّ مِن صفتِهم المجاهدةَ في سبيل الله، وأنهم صِلابٌ في دينهم إذا شَرَعوا في أمرٍ من أمور الدِّين، إنكارِ مُنكَرٍ، أو أمرٍ بمعروفٍ، مَضَوا فيه كالمَسامير المُحماةِ لا يَزَعُهم قولُ قائلٍ، ولا اعتراضُ مُعترِضٍ، ولا لَومةُ لائمٍ يَشُقُّ عليه جِدُّهم في إنكارهم وصَلابتِهم في أمرِهم.

قولُه: (إنكارِ مُنكر) مجرورٌ بدَلٌ مِن «أمرٍ»، وقولُه: «يَشُقُّ عليه»: صفةُ «لائم»، فإنْ قلتَ: أيُّ فرقٍ بينَ أن يكونَ قولُه: ﴿وَلَا يَخَافُونَ﴾ حالاً وبينَ أن يكونَ عطفاً، قلتُ: إذا جُعِلَ حالاً كان قَيْداً لـ﴿يُجَٰهِدُونَ﴾، فيكونُ تعريضاً بمَن يُجاهِد ولم يكنْ له حال كذلك، ومِن ثَمّ قال: «وحالُهم في المجاهدة خلافُ حالِ المنافقين»، وإذا جُعِلَ عطفاً على تتميماً لمعنى ﴿يُجَٰهِدُونَ﴾، فيُفيدُ المبالغةَ والاستيعاب، وإلى المبالغةِ الإشارةُ بقولِه: «مَضَوا فيه كالمساميرِ المَحمّاة». والعَجَبُ أنّ قولَه: «المَحمّاةُ» أيضاً تتميمٌ لقولِه: «مَضَوا فيه كالمسامير»، قال امرُؤُ القيس:

حَمَلْتُ رُدَيْنياً كأنّ سِنانَهُ   سَنا لَهَبٍ لم يتّصلْ بدُخَانِ(١)

وقد ألَمَّ إلى معنى «الاستيعاب» بقولِه: «لا يَزَعُهم قولُ قائل، ولا اعتراضُ مُعترِض» وهَلُمَّ جَرّاً إلى قولِه: «لا يخافونَ شيئاً قَطّ».

قولُه: (لا يَزَعُهم)، الجوهري: وَزَعتُه أزَعهُ وَزْعاً: كَفَفْتَه.

قولُه: (يَشُقُّ عليه) الظاهرُ أنّ الضميرَ في «عليه» راجعٌ إلى كلِّ واحدٍ من هؤلاء، وفي «جَدِّهم» إلى المجاهدينَ، أي: يَصعُبُ على كلِّ واحدٍ منَ القائل والمعترض واللائم جَدُّ هؤلاءِ المجاهدين في إنكارِهمُ المُنكر وصَلابتُهم في أمرِهم بالمعروف، ويُروَى: «ويَشُقُّ عليهم» وقيل: الضميرُ في «جَدِّهم» عائدٌ إلى اللائم والمعترض والقائل، فعلى هذا «يَشُقّ» لا يكونُ صفةَ «لائم» كما في الأول ولا يلتئمُ معَ قولِه: ﴿لَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَآئِمٍ﴾.

---

(١) «ديوان امرئ القيس» ص ٥٣٠.

والَّلوْمَةُ: الـمَرَّةُ منَ اللَّوْمِ، **وفيها وفي التَّنكير مُبالَغتانِ**، كأنه قيلَ: لا يخافون شيئًا قطُّ مِن لَوْمِ أحدٍ منَ اللُّوَّام. و﴿ذَٰلِكَ﴾: إشارةٌ إلى ما وَصَف به القوم من المحبَّة والذِّلّة والعِزَّة، والمُجاهَدةِ وانتفاء خوفِ اللَّومةِ. ﴿يُؤْتِيهِ﴾: يُوفِّقُ له ﴿مَن يَشَآءُ﴾ ممّن يَعلمُ **أنّ له لُطفًا**. ﴿وَٰسِعٌ﴾: كثيرُ الفَواضِلِ والأَلْطافِ. ﴿عَلِيمٌ﴾: بمَن هو من أهلها.

[﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمْ رَٰكِعُونَ﴾ ٥٥]

عَقَّب النَّهيَ عن مُوالاة مَن تَجِبُ مُعاداتُهم ذِكْرَ مَنْ تَجبُ مُوالاتُهم بقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ ومعنى ﴿إنما﴾: وُجوبُ اختصاصِهم بالمُوالاة. . .

قولُه: (**وفيها وفي التنكير مُبالَغتانِ**) لأنه ينتفي بانتفاءِ الخَوفِ منَ اللَّومةِ الواحدة خوفُ جميع اللَّومات، لأنّ النكرةَ في سياقِ النّفي تعُمُّ، ثُمّ إذا انضَمَّ معَها تنكيرُ فاعِلِها يستوعبُ انتفاءَ خوفِ جميع اللُّوّام، وهذا تتميمٌ في تتميم، أي: لا يخافونَ شيئاً منَ اللَّوم مِن أحدٍ من اللُّوّام.

قولُه: (**أنّ له لُطفاً**) أي: أنّ لطفاً نافعٌ له، فقدَّم الظرفَ لكونِ الاسم نكِرةً، يعني: يُوفِّقُ للمحبّة والذِّلة والعِزّة والمجاهَدةِ وانتفاءِ الخَوف مَن يعلَمُ أنّ الألطافَ المحصَّلة والمُقرِّبةَ تُجدي فيه ونافعٌ له، فخَصَّ العامَّ بما يؤدِّي إليه مذهبُه، وجعَلَ المشيئةَ تابعةً لِلُّطفِ والحُكم، على العكس على مذهبِ أهلِ السُّنة، والمعنى: ذلك المذكورُ مِنْ مِنَحِ اللّٰـهِ وفَضْلِه، ليس لأحدٍ فيه سَعْي، يختَصُّ بها مَن يشاء مِن عبادِه؛ لأنه تعالى فعَّالٌ لِما يُريد، وأنه كثيرُ الفواضِل، عليمٌ بكلِّ الأشياءِ وإن خَفِيَ على الـخَلْقِ وجهُ حِكمتِه.

قولُه: (**عَقَّبَ النهيَ عن مُوالاة مَن تجبُ معاداتُهم**) إشارةٌ إلى أنَّ اتّصالَ قولِه: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ﴾ بقولِه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلْيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوْلِيَآءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ﴾ [المائدة: ٥١]، وما توَسَّطَ بينَهما منَ الآياتِ: يشُدُّ مِن أعضادِ النَّهي.

فإنْ قلتَ: قد ذُكِرت جماعةٌ، فهلّا قيلَ: إنما أولياؤكم؟ قلت: **أصلُ الكلام: إنّما وَلِيُّكمُ اللهُ، فجُعلتِ الولايةُ لله على طريق الأصالةِ، ثم نُظِم في سَلْك إثباتِها له إثباتُها** لرسول الله ﷺ والمؤمنين على سبيل التَّبَع، ولو قيل: إنّما أولياؤكمُ اللهُ ورسولُه والذين آمنوا لم يكنْ في الكلام أصلٌ وتَبَعٌ.

وفي قراءة عبد الله: (إنما مولاكم).

فإنْ قلتَ: ﴿ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ﴾ ما محَلُّه؟ قلت: **الرَّفعُ على البَدَلِ من «الذين آمنوا» أو على: هم الذين يُقيمون، أو النَّصبُ على المَدح،** ....

قولُه: (**أصلُ الكلام: إنّما وَلِيُّكمُ الله، فجُعِلَتِ الولايةُ لله على طريقِ الأصَالة**)، قال صاحبُ «الفرائد»: ما ذَكَره بعيدٌ عن قاعدةِ الكلام؛ لأنه جَعَلَ ما لا يَستوي فيه الواحدُ والجَمْعُ جَمْعاً، وهُو الوليُّ، ويُمكنُ أن يقالَ: التقديرُ: إنّما وَلِيُّكمُ اللهُ، ورسُولُه والذين آمَنوا أولياؤكم، فحَذَفَ الخَبَرَ لدِلالةِ السابِق عليه، وفائدةُ الفَصْل في الخَبَر هِي التنبيهُ على أنّ كونَهم أولياءَ بعدَ كونِه تعالى وَلِيّاً لهم بجَعْلِه إياهم أولياءَ ففي الحقيقة هُو الوليُّ فحسبُ، وقلت: مرادُ المصنِّف مِن قولِه: «ثُم نُظمَ في سِلكِ إثباتِها له إثباتُها لرسُولِ الله ﷺ والمؤمنينَ» غيرُ ما قَدَّرَه لا أنّ قولَه: ﴿وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ﴾ جَمعٌ؛ لأنه هَرَبَ مِن هذا المعنى إلى التَّبَعيّة، فكأنه قال: «إنّما وَلِيُّكُمُ الله وكذلك رسُولُه والمؤمنونَ» لتَصِحَّ التَّـبَعيةُ، ففيه معَ ما ذَكَره صاحبُ «الفرائد» رعايةُ حُسن الأدَبِ معَ حضرةِ الرِّسالة؛ لأنّ ذكْرَ المؤمنينَ بعدَ ذكْرِ الرسُولِ حينَئذٍ لم يكنْ للتَّبَعية بل لمجَرَّدِ الأفضَليّة.

قولُه: (**الرَّفْعُ على البَدَل... أو على: هُمُ الذين...، أو النَّصْبُ على المَدْح**)، وإنّما عَدَلَ عن الوَصْف لأنّ الموصُولَ وُصلةٌ إلى وَصْفِ المعارِف بالجُملِ، والوَصْفُ لا يوصَفُ إلا بالتأوُّل، ولذلك قال القاضي: ﴿ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ﴾ صفةٌ لـ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ فإنه جَرَى مجرَى الاسم[1].

---

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٢٣٩).

وفيه تمييزٌ للخُلَّصِ منَ الذين آمنوا نفاقًا، أو واطَأَت قلوبُهم ألسنَتَهم إلا أنهم مُفرِّطون في العمل.

﴿وَهُمْ رَٰكِعُونَ﴾ الواوُ فيه للحال، أي: يعلمون ذلك في حال الرُّكوع، وهو الخشوعُ والإخباتُ والتواضعُ لله، إذا صلَّوا وإذا زَكَّوا.

وقيل: هو حالٌ من ﴿وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ بمعنى: يؤتونها في حال رُكوعِهم في صلاتهم، **وإنها نزلت في عليٍّ كرَّمَ اللهُ وجهَه** حين سأله سائلٌ وهو راكعٌ في صلاته، ....

قولُه: (**تمييزٌ للخُلَّص منَ الذين**): متعلِّقٌ بتمييز، وقولُه: «أو واطَأت»: عَطفٌ على «آمَنوا»، ففي الكلام لَفٌّ ونَشْر، فقولُه: «تمييزٌ للخُلَّص مَن الذين آمنوا نِفاقاً» واردٌ على أن يكونَ ﴿ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ﴾ بَدَلاً منَ «الذين آمَنوا» تعريضاً بالمنافقين، وقولُه: «أو واطَأَتْ» أي: تمييزٌ للخُلَّص منَ المؤمنينَ الذين واطَأَتْ قُلوبُهم ألسِنَتَهم المُفرِّطينَ في العَمَل، على أن يكونَ مَدْحاً مرفوعاً، أو منصُوباً تعريضاً بالمُفرِّطينَ مِنَ المؤمنين، والمعنى على الأول: لا يكونُ مؤمناً مَن آمَنَ نفاقاً، وعلى الثاني: لا يكونُ ممدوحاً مُقرَّباً عندَ الله[1] مَن آمَنَ ولم يَضُمَّ معَه العَمَلَ الصّالح، إنّما جعَلْناه تعريضاً لـمّا قال: «تمييز»؛ لأنّ المدحَ لا يكونُ تمييزاً إلا على التعريض.

قولُـه: (**وإنها نـزَلَتْ في عليٍّ رضيَ اللهُ عنه**)[2]، نحوُه رَوَى صاحبُ «الجامع» عن رَزِين[3].

---

(١) قوله: «نفاقاً، وعلى الثاني: لا يكون ممدوحاً مقرباً عند الله» سقط من (ص).

(٢) أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٦٢٣٢) عن عمار بن ياسر، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٦: ٣٧٩): رواه الطبراني في «الأوسط» وفيه من لم أعرفهم.

وأخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤: ١١٦٢) عن سلمة بن كحيل، والطبري في «جامع البيان» (٨: ٥٣) عن السدي ومجاهد. قال ابن كثير في «تفسيره» (٣: ١٣٨): وليس يصح شيء منها بالكلية لضعف أسانيدها وجهالة رجالها.

(٣) «جامع الأصول» (٨: ٦٦٤) عن عبد الله بن سلام.

فطَرح له خاتَـمه. كأنه كان مَرَجًا في خِنْصِرِه فلم يتكلَّف لِـخَلْعِه كثيرَ عَمَلٍ تَفسُد بمثلِه صلاتُه.

فإنْ قلتَ: كيف صَحَّ أن يكون لعليٍّ رضي الله عنه واللَّفظُ لفظُ جماعةٍ؟ قلت: جيء به على لفظ الجَمْعِ، وإن كان السَّببُ فيه رجلًا واحدًا؛ لِيَرغبَ الناسُ في مثل فِعْلِه فينالوا مثلَ ثَوابه، ولِيُنَـبِّهَ على أنَّ سَجِيَّةَ المؤمنينَ يجبُ أن تكونَ على هذه الغايةِ منَ الحِرْص على البِرِّ والإحسانِ وتَفقُّدِ الفقراءِ، حتّى إنْ لَزَّهُم أمرٌ لا يقبلُ التأخيرَ وهُم في الصَّلاة لم يؤخِّروه إلى الفراغِ منه.

[﴿ وَمَن يَتَوَلَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَإِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ ﴾ ٥٦]

﴿فَإِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ﴾ من إقامة الظاهرِ مقامَ المُضمَرِ، ومعناه: فإنهم همُ الغالبونَ، ولكنَّهم بذلك جُعلوا أعلامًا لكونهم حزبَ الله. وأصلُ الحزبِ: القومُ يجتمعون لأمرٍ حَزَبَهم، ويحتملُ أن يُريدَ بـ﴿حِزْبَ ٱللَّهِ﴾: الرَّسولَ والمؤمنين، ....

قولُه: (مَرَجاً) أي: مضطَرِباً، المَرَجُ بالتحريك: مصدرُ قولِك: مَرِجَ الخاتَمُ في إصبَعي بالكسر: إذا قَلِقَ، قاله الجَوهري.

قولُه: (لِيَرغَبَ الناسُ) يعني به تعظيمَ ذلك الفعل وأن لا يُباشِرَه منَ الناس إلّا مَن يكونُ عظيماً يُنزَّلُ منزلةَ الـجماعة، كقولـه تعالى: ﴿ إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِّلَّهِ حَنِيفًا ﴾ [النحل: ١٢٠] وأنه ممّا لا يختَصُّ به أحدٌ دونَ أحد فيَتسارعَ الناسُ فيه لِنَـيْل الكمال.

قولُه: (ولِيُـنبِّـهَ على أنّ سَجِيَّـةَ المؤمنينَ) فيه تعظيمُ الفاعل، يعني: يجبُ على منِ اتَّسَمَ بسِمة الإيمان أن يَتَخلَّقَ بخُلُقِه هذا رضيَ اللهُ عنه ويجعَلَه سجيَّـته وعادتَه.

قولُه: (لَـزَّهم أمرٌ)، الجَوهريُّ: لَـزَّه يلُـزُّهُ لزّاً أي: شَدَّه وألصَقَه.

قولُه: (ويحتملُ أن يُريدَ بـ﴿حِزْبَ ٱللَّهِ﴾: الرسُولَ والمؤمنين): عَطفٌ على قولِه: «﴿فَإِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ﴾ مِن إقامةِ المُظهَر مَوضِعَ المُضمَر»، يعني: أُقيمَ ﴿حِزْبَ ٱللَّهِ﴾ مَوضِعَ المُضمَرِ من غيرِ

ويكونُ المعنى: ومَن يتولَّهم فقد تولّى حزبَ الله واعتَضَدَ بمَن لا يُغالَب.

[﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ دِينَكُمۡ هُزُوٗا وَلَعِبٗا مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ مِن قَبۡلِكُمۡ وَٱلۡكُفَّارَ أَوۡلِيَآءَۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ ۞ وَإِذَا نَادَيۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ ٱتَّخَذُوهَا هُزُوٗا وَلَعِبٗاۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ قَوۡمٞ لَّا يَعۡقِلُونَ﴾ ٥٧-٥٨]

رُوي أنّ رِفاعةَ بنَ زيدٍ وسُويدَ بنَ الحارِث كانا قد أظْهَرا الإسلامَ، ثمّ نافَقا، وكان رجالٌ منَ المسلمين يُوادُّونَهما، فنزلت؛ يعني إنَّ اتِّخاذَهُم دِينَكُم هُزُوًا ولَعِبًا لا يَصِحُّ أنْ يُقابَلَ باتِّخاذِكُم إيّاهم أولياءَ، بل يُقابل ذلك بالبَغْضاء والشَّنَآنِ والمُنابَذَةِ. وفَصَّل المستهزئينَ بأهل الكتابِ والكُفّارِ، وإنْ كان أهلُ الكتابِ منَ الكُفّار إطلاقًا للكُفّار على المشركينَ خاصةً، والدليلُ عليه قراءةُ عبدِ الله (ومِنَ الذين أَشْرَكُوا). **وقرئ: ﴿وَٱلۡكُفَّارَ﴾ بالنَّصب والجرِّ**، وتَعْضُدُ قراءةَ الجرِّ قراءةُ أُبيٍّ: (ومِنَ الكُفّارِ).

﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ﴾ في مُوالاة الكُفّارِ وغيرِها ﴿إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ﴾ حقًّا؛ لأن الإيمانَ حقًّا يأْبى مُوالاةَ أعداءِ الدِّينِ. ﴿ٱتَّخَذُوهَا﴾ الضَّميرُ للصَّلاة، أو للمُناداةِ. ....

لفظِه السابقِ للإعلام بأنهم أعلامٌ فيه، لِما أنّ قولَه: ﴿وَمَن يَتَوَلَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ متضمِّنٌ لكونِهم حِزبَ الله مصرِّحٌ بهِ ليؤْذِنَ بأنهم مشاهيرُ فيه، أو للإشعارِ بالعِلِّية، والإعلام بأنّ كونَهم غالبينَ لكونِهم حِزبَ الله، ﴿وَإِنَّ جُندَنَا لَهُمُ ٱلۡغَٰلِبُونَ﴾ [الصافات: ١٧٣]، أو جُعِلَ جزاءُ الشَّرطِ في معنى الشَّرط، كقولِه: مَن أدرَكَ الضَّمّانَ فقد أدركَ المرعى، أي: مَن تَولاهم فقد توَلّى مَن يحِقُّ لهُ الولايةُ، وهُو المرادُ بقولِه: «فقد تَوَلّى حِزبَ الله واعتَضَدَ بمَن لا يُغالَب»، وعلى التقديرَيْن: ذكْرُ الله تمهيدٌ وتوطِئة.

قولُه: (وقُرِئَ: ﴿وَٱلۡكُفَّارَ﴾ بالنَّصبِ والجَرّ)، الـجَرُّ: أبو عَمْرٍو والكِسائيُّ، والباقونَ: بالنَّصب(١).

---

(١) انظر: «التيسير في القراءات السبع» ص٧٥، و«النشر في القراءات العشر» (٢: ٢٨٨).

قيل: كان رجلٌ منَ النَّصارى بالمدينة إذا سَمع المؤذِّن يقولُ: «أشهدُ أنَّ محمّدًا رسولُ الله»، قال: حُرِّق الكاذبُ، **فدَخلت خادِمُه** بنارٍ ذاتَ ليلةٍ وهو نائمٌ فتَطايرتْ منها شَرارةٌ في البيت فاحتَرَق البيتُ واحتَرَقَ هو وأهلُه. وقيل: **فيه دليلٌ على ثُبوت الأذانِ بِنَصِّ الكتابِ لا بالمنام وحدَه.**

﴿لَّا يَعۡقِلُونَ﴾: لأنَّ لِعَبَهم وهُزَأَهم من أفعال السُّفهاءِ والجَهَلةِ، فكأنه لا عَقْلَ لهم.

قولُه: (**فدَخَلَتْ خادِمُهُ**)، الجَوهري: الخادِمُ واحدُ الخَدَم غُلاماً كان أو جاريةً.

قولُه: (**وقيل: فيه دليلٌ على ثبوتِ الأذانِ بنصِّ الكتاب لا بالمنام وحدَه**)، وذلك أنه تعالى أخبَرَ أنّ نداءَ الصَّلاة سببٌ لاتّخاذِهم إياها هُزُواً، وعَلَّله بجَهلِهم، فدَلَّتِ الآيةُ على سَبيل الإدماج وإشارةِ النصِّ على ثبوتِه، ولقائلٍ أن يقولَ: إنّ قولَه: ﴿وَإِذَا نَادَيۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ ٱتَّخَذُوهَا هُزُوٗا﴾ إخبارٌ بحصُولِ الاستهزاءِ عندَ النِّداء، والظاهرُ أن يكونَ الأذانُ قبْلَ نزولِ الآية، والواقعُ كذلك؛ لأنّ الأذانَ شُرِعَ بُعَيدَ مَقْدَم النبيِّ ﷺ المدينةَ لِما رَوينا عن البخاريِّ ومسلم والتِّرمذيِّ والنَّسائيِّ، عن ابنِ عُمَرَ رضيَ اللهُ عنهما، قال: كان المسلمونَ حينَ قَدِموا المدينةَ يجتمعونَ للصَّلاةِ وليس يُنادي بها أحَد، فتكلَّموا يوماً في ذلك... إلى قولِه: فقال رسُولُ الله ﷺ: «يا بلال، قُمْ فنادِ بالصَّلاة»[1]، والسُّورةُ كما سَبَقَ آخِرُ سُورةٍ نَزَلت منَ القرآن[2].

وفي قولِ المصنِّف: «لا بالمنام وحدَه» إشعارٌ بأنّ الحديثَ غيرُ مستقِلّ، والظاهرُ أنّ الآيةَ مُعاضِدةٌ للسُّنة، وأمّا حديثُ المنام فممّا رَوَيناه عن أبي داوُدَ، عن أبي عُمَيرِ بنِ أنس، قال: اهتَمَّ رسُولُ الله ﷺ للصَّلاة كيفَ يَجمَعُ الناسَ لها، فقيل: انصِبْ رايةً عندَ حضُورِ الصَّلاة، فلم يُعجِبْه، فذُكِرَ لهُ القُنْع، وهُو: شَبُّورُ اليهود، فلم يُعجِبْه، فذُكِرَ له الناقوسُ فقال: «هُو منَ

---

(١) أخرجه البخاري (٦٠٤) ومسلم (٣٧٧) والترمذي (١٩٠) والنسائي (٢: ٣٢٩) عن ابن عمر رضي الله عنهما.

(٢) سبق تخريجه.

[﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ هَلْ تَنقِمُونَ مِنَّآ إِلَّآ أَنْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلُ وَأَنَّ أَكْثَرَكُمْ فَٰسِقُونَ﴾ ٥٩]

قرأ الحسَنُ (هل تَنْقَمُونَ) بفتح القافِ، والفَصيحُ كَسْرُها. والمعنى: هل تَعِيبُون منّا وتُنكرون إلّا الإيمانَ بالكُتب المنزَّلة كلِّها؟ ﴿وَأَنَّ أَكْثَرَكُمْ فَٰسِقُونَ﴾ فإنْ قلتَ: عَلامَ عُطِفَ قولُه ﴿وَأَنَّ أَكْثَرَكُمْ فَٰسِقُونَ﴾؟

قلتُ: فيه وُجوهٌ، منها: أن يُعطَفَ على ﴿أَنْ ءَامَنَّا﴾ بمعنى:..................

النَّصارى»، فانصَرَفَ عبدُ الله بنُ زيدٍ الأنصاريُّ وهُو مهتَمٌّ لهمِّ رسُولِ الله ﷺ، فأُرِيَ الأذانَ في منامِه، فغَدَا على رسُولِ الله ﷺ فأخبَرَه، فقال: يا رسُولَ الله، إنّي لبَيْنَ نائم ويَقْظانَ إذْ أتاني آتٍ فأراني الأذان، وكان عُمَرُ رضيَ الله عنه رآه قبْلَ ذلك فكَتَمَه، فقال رسُولُ الله ﷺ: «قُمْ يا بلال فانظُرْ ما يأمُرُكَ به عبدُ الله بنُ زَيدٍ فافعَلْ»، فأذَّنَ بلالٌ ... الحديث(١).

النِّهاية: الشَّبُّور: البُوقُ، وفُسِّرَ أيضاً بالقُنْع، واللفظةُ عِبْرانية.

قولُه: («هل تَنقَمونَ» بفتح القاف) إلى قوله: (هل تَعِيبونَ منّا وتُنكِرونَ إلا الإيمانَ؟)، قال الزجَّاجُ: ﴿نَقَمُوا۟﴾ [البروج: ٨] - بالفَتح والكسرِ - معناه: بالَغْتَ في كراهةِ الشيء، وأنشَدَ لقَيس الرُّقَيّاتِ(٢) في المعنى:

ما نَقَموا مِن بني أميّةَ إلا ... أنهُمْ يَحلُمونَ إن غَضِبوا(٣)

وقلتُ: وفي الألفاظِ النَّبويّة: «ما يَنقِمُ ابنُ جَميل إلّا أنه كان فقيراً إذْ أغناهُ الله»، أخرَجه البخاريُّ ومسلمٌ عن أبي هريرةَ(٤)، يعني: غِناه أدّاهُ إلى كُفرانِ النِّعمة، كقولِه تعالى: ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾ [الواقعة: ٨٢].

(١) أخرجه أبو داود (٤٩٨) والبيهقي في السنن الكبرى (١: ٣٩٠) عن أبي عمير بن أنس.
(٢) انظر: «ديوانه» ص٤.
(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ١٨٦).
(٤) أخرجه البخاري (١٤٦٨) ومسلم (٩٨٣) عن أبي هريرة.

وما تَنقِمُون منّا إلا الجمعَ بينَ إيمانِنا وبينَ تَـمرُّدِكم وخُروجِكم عن الإيمان! كأنه قيلَ: وما تُنكِرون منّا إلّا مخالفَتكم حيث دَخلْنا في دين الإسلامِ، وأنتم خارجونَ منه! ويجوز أن يكونَ على تقدير حذفِ المضافِ؛ أي: واعتقادُ أنّكم فاسقونَ.

ومنها: أن يُعطفَ على المجرور، أي: وما تَنقِمُون منّا إلّا الإيمانَ بالله وبما أُنزِل وبأنَّ أكثرَكم فاسقون!

ويجوز أن تكونَ الواوُ بمعنى «مع» أي: وما تَنْقِمونَ منّا إلّا الإيمانَ مع أنَّ أكثَرَكُم فاسقون!

ويجوز أن يكونَ تعليلًا معطوفًا على تعليلٍ محذوفٍ، كأنه قيلَ: وما تَنْقِمونَ منّا إلّا الإيمانَ لِقلّة إنصافِكُم وفِسْقِكُم واتِّباعِكُم الشّهواتِ! ويَدُلُّ عليه تفسيرُ الحسَنِ: بِفِسْقِكُم نَقمْتُم ذلك علينا.

وُرويَ أنه أتى رسولَ الله ﷺ نَفرٌ منَ اليهود فسألوه عمَّن يؤمِنُ به منَ الرُّسل؟ فقال: ﴿ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا﴾ إلى قوله: ﴿وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ﴾ [البقرة: ١٣٦] فقالوا حين سمعوا ذِكْرَ عيسى عليه السَّلامُ: ما نَعلمُ أهلَ دينٍ أقلّ حظًّا في الدُّنيا والآخرةِ منكم ولا دِينًا شَرًّا مِن دينِكُم، فنَزَلت. وعن نُعيم بنِ مَيْسَرةَ: **(وإنَّ أكثَرَكُم) بالكسرِ**. ويحتمل أن يُنتَصَبَ ﴿وَأَنَّ أَكۡثَرَكُمۡ﴾ بفعلٍ محذوفٍ يَدُلُّ عليه..............

قولُه: (**وما تَنقِمونَ منّا إلا الجَمْعَ بينَ إيمانِنا وبيْنَ تـمرُّدِكم**)، قال أبو البقاء: هذا كقولِك للرجُل: ما كرِهتَ منّي إلّا أنّي محُبَّبٌ إلى الناس وأنك مُبغَّض، وإن كان قد لا يَعترِفُ بأنه مُبغَّض(١).

قولُه: (**«وإنّ أكثَرَكم» بالكَسْر**) وعلى هذا يجوزُ أن يكونَ حالاً مِن ضميرِ ﴿تنقِمُونَ﴾، أي: هل تَنقِمُونَ منّا إلّا الإيمانَ والحالُ أنكم فاسِقُون، وفيه رائحةٌ مِن معنى التعليل.

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٤٤٧).

﴿هَلْ تَنقِمُونَ﴾ أي: ولا تَنقِمُون أنَّ أكثرَكُم فاسقون، أو يَرتفعَ على الابتداءِ، والخبرُ محذوفٌ، أي: وفِسْقُكُم ثابتٌ معلومٌ عندَكم؛ لأنكم عَلمتُم أنّا على الحقِّ وأنّكم على الباطل، إلا أنّ حُبَّ الرِّياسةِ وكَسْبَ الأموالِ لا يَدَعُكم فتَنْصِفُوا.

[﴿قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكَ مَثُوبَةً عِندَ ٱللَّهِ ۚ مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمُ ٱلْقِرَدَةَ وَٱلْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَ ۚ أُولَٰٓئِكَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضَلُّ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ * وَإِذَا جَآءُوكُمْ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا وَقَد دَّخَلُوا۟ بِٱلْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا۟ بِهِۦ ۚ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا۟ يَكْتُمُونَ﴾ ٦٠-٦١]

﴿ذَٰلِكَ﴾: إشارةٌ إلى الـمَنْـقُوم ولا بُدَّ من حذفِ مضافٍ قبلَه، أو قبلَ ﴿مَن﴾ تقديرُه: بِشَرٍّ من أهل ذلك، أو دين مَن لعنه اللهُ، و﴿مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ﴾ في محلِّ الرَّفعِ على قولكَ: هو مَن لَعَنه اللهُ، كقوله تعالى: ﴿قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكُمُ ۗ ٱلنَّارُ﴾ [الحج: ٧٢]، أو في محلِّ الجرِّ على البَدَل من «شرٍّ».

وقرئ: ﴿مَثُوبَةً﴾ (ومَثْوبَةً) ومثالهما مَشُورَة ومَشْوَرَة. ....

قولُه: (ولا بدَّ مِن حَذْف مضافٍ قبلَه) أي: قبْلَ ﴿ذَٰلِكَ﴾، وهُو «المنقوم» أو قبْلَ ﴿مَن﴾ أي: قبلَ ﴿مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ﴾؛ لأنّ الإيمانَ المشارَ إليه غيرُ مطابِق لقولِه: ﴿مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ﴾ في معنًى يَشتركُ فيه لفظةُ «شرّ»، فيُقدَّرُ: «الأهلُ» عندَ الإيمان أو «الدين» عندَ مَن لعنَه الله، ليُطابِقَه، فالمعنى: هل أُنـبِّـئُـكم بشرٍّ مِن أهلِ الإيمان بزعمكم[1]؟ هُو مَن لَعنَه اللهُ، أو: هل أُنـبِّـئُـكم بشرٍّ منَ الإيمانِ بزَعْمِكم؟ هُو دِينُ مَن لعَنَهُ الله.

قولُه: (في محَلِّ الرّفع)، قال الزجّاج: ومَن رَفَعَ بإضمارِ «هُو»، كأنّ قائلاً قال: مَن ذلك؟ فقيل: هُو مَن لَعَنه الله[2].

(١) قوله: «بزعمكم» أثبته من (ط).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ١٨٧).

فإنْ قلتَ: المَثُوبةُ مختصَّةٌ بالإحسان، فكيف جاءت في الإساءة؟ قلت: وُضعت المَثُوبةُ موضعَ العقوبةِ على طريقة قولِه:

تَحِيَّةُ بَيْنِهِم ضَرْبٌ وَجِيعُ

ومنه: ﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [آل عمران: ٢١]

فإنْ قلتَ: المُعاقَبُون من الفريقَين همُ اليهودُ، فلمَ شُورِكَ بينهم في العُقوبةِ؟ قلت: كان اليهودُ ـ لُعنوا ـ يَزْعُمون أنّ المسلمين ضالُّون مُستوجِبُون للعقاب، فقيل لهم: مَنْ لَعَنه اللهُ شرٌّ عُقوبةً في الحقيقةِ واليقينِ من أهل الإسلام في زَعمِكُم ودَعْواكم.

قولُه: (على طريقةِ قولِه: تحيّةُ بَيْنِهم ضَرْبٌ وَجيعُ)(١) على طريقةِ الادّعاءِ في المبالغةِ والتّهكُّم، لا أنّ المثالَ منَ الاستعارةِ كالآيةِ؛ لأنّ المشَبَّهَ هُو التّحيّة والمشَبَّـهَ به الضَّربُ، وهما مذكورانِ بخِلافِـه في الآية، فإنّ المشَبَّهَ فيها العقوبةُ والـمُشَبَّهَ بِهِ المذكورَ المَثُوبة. نَعم، الآيةُ المُستشهدُ بها استعارةٌ تهكُّميّة.

قولُه: (مَن لَعَنَه الله شَرٌّ عقوبةً في الحقيقةِ واليقين مِن أهل الإسلام في زَعْمِكم)، فإنْ قلتَ: أليس هذا مُشعِراً بأنّ لفظةَ «شرّ» مُستعمَلٌ بالنِّسبةِ إلى ﴿مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ﴾ بالحقيقة، وبالنِّسبة إلى أهل الإسلام بالمَجاز؟ قلتُ: لا؛ لأنه تعالى جَعَلَ المُفضَّلَ والمُفضَّلَ عليه مِن جِنسٍ واحِد على سبيل المبالغة، أحَدُهما: بالحقيقة، والآخَرُ: بالادّعاءِ على زَعْم الكَفَرة، ثُمّ فَضَّلَ أحدَهما على الآخَرِ جَرْياً على سَنَن إرخاءِ العِنان، وكلامُ المصنِّفِ ومِثْلُه في الأسلوب جَعْلُ المالِ والبنين وسَلامةِ القلبِ مِن جِنسٍ واحد، ثُمّ استَثْنَى أحدَ الجِنسَيْن منَ الآخَر في قولِه تعالى: ﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ * إِلَّا مَنْ أَتَى ٱللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾ [الشعراء: ٨٨- ٨٩](٢)، وهُو قريبٌ منَ القولِ بعمومِ المَجاز.

---

(١) سبق تخريج البيت.

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٦٥٣).

﴿وَعَبَدَ ٱلطَّـٰغُوتَ﴾ عطفٌ على صِلَةِ ﴿مَن﴾ كأنه قيلَ: ومَن عَبَد الطّاغُوتَ. وفي قراءة أُبيٍّ: (وعَبَدُوا الطاغُوتَ) على المعنى. وعن ابنِ مسعودٍ: (ومَنْ عَبَدُوا). وقرئ: (وعابِدَ الطّاغوتِ) عطفًا على ﴿ٱلْقِرَدَةَ﴾، و(عابِدِي)، و(عُبّاد)، و(عُبَّد)، و(عَبُد)، ومعناه: الغُلُوُّ في العُبوديَّة كقولهم: رجلٌ حَذُرٌ وفَطُنٌ للبليغ في الحَذَرِ والفِطْنَةِ قال:

أَبَنِـي لُبَيْنَـى إنَّ أُمَّكُـمُ ... أَمَـةٌ وإنَّ أبـاكُم عَبُـدُ

و(عُبَد) بوزْن: حُطَم، و(عَبِيدُ)، و(عُبُد) بضَمَّتينِ جمعُ عَبِيد، و(عَبَدَة) بوزْن: كَفَرَة، و(عَبَد) وأصلُه: عَبَدَةٌ، **فحُذفت التاءُ للإضافة**، أو هو كخَدَمٍ في جمعِ خادِمٍ، و(عَبَد)، و(عِباد)، و(أَعْبُد)، و(عُبِدَ الطّاغوتُ) على البناء للمفعول، وحُذف الراجعُ بمعنى: وعُبِدَ الطّاغُوتُ فيهم أو بينَهُم، و(عَبَد الطّاغُوتُ) بمعنى: ....

قولُه: (**عَبَدَ الطّاغُوتَ**) قرأ حَمزةُ بضمِّ الباء وكسرِ التاء، والباقونَ: بفَتح الباءِ على صِيغةِ الماضي ونَصْبِ التاء، وباقي القراءات شواذٌّ، قال الزجّاج: ضَمُّ الباءِ وخَفْضُ «الطاغوتِ» ليس بالوَجْه؛ لأنّ «عَبُداً» على فَعُلٍ ليس مِن أمثلةِ الجَمْع لأنهم فَسَّروه: خَدَمَ الطاغوت، ووجهُهُ أنّ الاسمَ بُنِيَ على فَعُلٍ، كرجُلٍ حَذُرٍ، أي: حَذُور، أي: مُبالِغٌ في الحَذَر، بمعنى أنه بالَغَ في طاعةِ الشّيطان، واللفظُ واحدٌ والمعنى جَمْع، كما تقولُ للقوم: مِنكم عَبُدُ العَصا، أي: عَبِيدُ العِصِيّ[1].

قولُه: (**أَبَـني لُبَيْنَى**)[2] وهُو اسمُ امرأة.

قولُه: (**فحُذِفَتِ التاءُ للإضافة**) مثلَ: أبو عُذْرة، الأصلُ: عُذْريّة، فحُذِفَتِ الياءُ كراهةَ اجتماعِ الزائدِ مِنَ الياءِ والمضافِ إليه[3] في عَجُزِ الكلمة.

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ١٨٧-١٨٨).

(٢) لأوس بن حجر كما في تخريج شواهد الكشاف (٢: ٦٥٢).

(٣) في (ط) و(ص): «اجتماع الزائدتين والمضاف إليه»، والمثبت من (م) و(غ) و(س).

صار الطّاغُوتُ مَعْبُودًا من دُونِ الله، كقولك: «أَمَرَ»: إذا صار أميرًا، و(عَبْدِ الطّاغُوتِ) بالجرِّ عطفًا على ﴿مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ﴾.

فإنْ قلتَ: كيف جاز أن يجعلَ اللهُ منهم عُبّاد الطاغُوت؟ قلت: فيه وجهانِ، أحدهما: أنه خَذَلهم حتّى عَبَدُوه. والثاني: أنه **حَكَم عليهم بذلك ووَصفَهُم به**، كقوله تعالى: ﴿ وَجَعَلُواْ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا ﴾ [الزخرف: ١٩].

وقيل: الطّاغوتُ: العِجْلُ، لأنه مَعبودٌ من دُونِ الله، ولأنّ عبادَتَهم للعِجْلِ ممّا زَيَّنه لهمُ الشَّيطانُ، فكانت عبادتُهم له عبادةً للشَّيطانِ وهو الطاغوتُ. وعن ابن عبّاسٍ رضي الله عنه: أطاعُوا الكَهَنَة، وكُلُّ مَن أطاعَ أحدًا في معصية الله فقد عَبَده.

وقرأ الحسَنُ (الطواغِيتُ).

وقيل: ﴿وَجَعَلَ مِنۡهُمُ ٱلۡقِرَدَةَ﴾: أصحابَ السَّبتِ ﴿وَٱلۡخَنَازِيرَ﴾: كفّارَ أهلِ مائدةِ عيسى. وقيل: كِلَا المَسْخَينِ من أصحاب السَّبتِ، فشُبّانُهم مُسِخوا قِردةً، ومَشايخُهم مُسِخوا خنازيرَ.

ورُويَ أنها لـمّا نَزلت كان المسلمونُ يُعَيِّـرون اليهودَ ويقولون: يا إخوةَ القِرَدةِ والخنازيرِ، فيُنكِّسونَ رؤوسَهم.

﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ المَلعُونون المَمسُوخون ﴿شَرٌّ مَّكَانًا﴾ **جُعلت الشَّرارةُ للمكان، وهي لأهلِه**، وفيه مبالغةٌ..

قولُه: (**حَكَم عليهم بذلك ووَصَفَهم به**) أي: قال في حقِّهم: إنهم عَبَدةُ الطاغوتِ وسَمّاهُم به، هذا مذهبُه، ويَلزَمُ منهُ استعمالُ لفظِ المشترَكِ في مفهومَيْه، لأنه في المعطوفِ عليه بمعنى «صَيَّر»، وفي المعطوفِ بمعنى «سَمَّى».

قوله: (**جُعلت الشَّرارةُ للمكان، وهي لأهله**) وفيه وجهان؛ لأنه إذا نُظِرَ إلى أنّ التَّمييزَ فاعلٌ في الأصل؛ أي: شرٌّ مكانُهم، كان إسناداً مجازيًّا، نحو: فلانٌ يَطَؤُهم الطريقُ، وإذا نظـر

ليست في قولك: أولئك شَرٌّ وأضَلُّ؛ لدُخولِه في باب الكِنايةِ التي هي أختُ المَجازِ.

نَزلت في ناسٍ من اليهود كانوا يَدخُلون على رسول الله ﷺ يُظهرون له الإيمانَ نِفاقًا، فأخبَرَه اللهُ تعالى بشأنِهم وأنهم يَخرُجون من مجلسِكَ كما دخَلُوا لم يتعلّق بهم شيءٌ مما سَمعوا به من تَذكِيرِك بآيات الله ومواعظِكَ.

وقوله: ﴿بِٱلۡكُفۡرِ﴾ و﴿بِهِۦ﴾ حالانِ؛ أي: دَخلوا كافرينَ، وخَرجوا كافرينَ، وتقديره: مُلْتَبِسينَ بالكُفر، **وكذلك قولُه**: ﴿وَقَد دَّخَلُواْ﴾ ﴿وَهُمۡ قَدۡ خَرَجُواْ﴾، ولذلك دَخلت ﴿قَدۡ﴾ تقريبًا للماضي مِنَ الحالِ. **ولمعنًى آخَر**: وهو أن أماراتِ النِّفاق كانت لائحةً عليهم،...

إلى المعنى في إثبات الشَّرِّ للمكان، والمرادُ أهلُه، كان من الكناية، لأن المكان من حيث هو: لا يُوصف بالشرِّ، بل بسبب مَنْ حَلَّ فيه، فإذا وُصف به يلزم إثباته للحالِّ فيه بالطريق البرهاني، ولما كان الانتقال من الملزوم إلى اللازم مجازاً، ومن عكسه كناية، قال: «أختُ المجاز»(١).

قولُه: (**وكذلك قولُه**: ﴿وَقَد دَّخَلُواْ﴾ ﴿وَهُمۡ قَدۡ خَرَجُواْ﴾) يعني: أنهما حالانِ أيضاً، فعلى هذا في الكلام حالانِ مترادِفان، وكلُّ واحدةٍ منهُما مشتمِلةٌ على حالٍ فتكونا متداخِلَتَيْنِ. **الانتصاف**: وفي تصَدُّرِ الجُملة الثانيةِ بالضَّميرِ تأكيدٌ لاتّحادِ حالتِهم في الكُفْر، تقولُ: لقِيتُ زَيْداً لَمّا جاء مِن سَفَرِه وهُو هُو وعبدُ الحميد عبدُ الحميد.

وقلت: ليس بذلك، بل هو من تقديم الفاعل المعنويّ لإفادةِ الاختصاص، وخُصَّت القرينةُ الثانية به دلالةً على [أنّ] حُكمَ غيرِ المنافقين من الكفّار خلافُ ذلك، فإنهم إذا دخلوا كافرين خرجوا مؤمنين لِـمَا سمعوا من الذِّكر والموعظة الناجعةِ فيهم(٢).

قولُه: (**ولمعنًى آخَرَ**): عطفٌ على قولِه: «ولذلكَ دَخلت»، قال ابنُ الحاجِب: قد يُسمَّى

---

(١) هذه الفقرة لم ترد في (م) و(غ) و(ص) و(س)، وأثبتها من (ط).

(٢) من قوله: «وقلت ليس بذاك» إلى هنا أثبته من (ط).

وكان رسولُ الله ﷺ متوقِّعًا لإظهار الله ما كَتَمُوه، فدخل حرفُ التوقُّعِ وهو متعلِّقٌ بقوله: ﴿قَالُوٓاْ ءَامَنَّا﴾؛ أي: قالوا ذلك وهذه حالُهم.

[﴿وَتَرَىٰ كَثِيرًا مِّنْهُمْ يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ وَأَكْلِهِمُ ٱلسُّحْتَ لَبِئْسَ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ۝ لَوْلَا يَنْهَىٰهُمُ ٱلرَّبَّٰنِيُّونَ وَٱلْأَحْبَارُ عَن قَوْلِهِمُ ٱلْإِثْمَ وَأَكْلِهِمُ ٱلسُّحْتَ لَبِئْسَ مَا كَانُواْ يَصْنَعُونَ﴾ ٦٢-٦٣]

حرفَ تقريبٍ، ويُسَمَّى حَرْفَ توكيد، ويُسَمَّى حَرْفَ تحقيق، وأمّا معنى التقريبِ فهُو أنك إذا قُلتَ: قد قام زيدٌ، كان دالًّا على أنّ قيامَه قريبٌ مِن إخبارِك، بخلافِ: قامَ زَيْدٌ، وأمّا معنى التوكيدِ فهُو أنه جَوابُ قولِك: هل فَعَلَ ولَمّا يفعَلْ، وأمّا معنى التوقُّع فكما ذكَرَه الخليلُ: هذا الكلامُ لقومٍ ينتظرونَ الخَبَر، أي: إنّما يُخبَرُ بذلك مَن ينتظرُ الإخبارَ به في ظَنِّك أو عِلمِك، ومنهُ: قد قامتِ الصَّلاةُ[1].

وقلتُ: ومِن حقِّ الظاهر أن يَدخُل على ما يتَوَقَّعُـه المخاطَبُ منَ الفعل والمتوَقَّعُ ها هنا ـ كما قال ـ إظهارُ ما كتَمَ المنافقونَ، لكنْ لَمّا كان قولُه: ﴿قَد دَّخَلُواْ بِٱلْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُواْ بِهِۦ﴾ [المائدة: ٦١] إخباراً عن نوعٍ مِن نفاقِهم وإظهاراً لخَديعتِهم «وأنهم يَخرُجونَ مِن مجلسِكَ كما دَخَلوا، لم يتَعلَّقْ بِهِم شيءٌ ممّا سَمِعوا مِن تذكيرِك بآياتِ الله»، كان إظهاراً لِما يتوَقَّعُه مِن كِتمانِهم، نحوَ: توقُّعِك خروجَ الأميرِ مِن دارِه، فقيل لك: قد ركِبَ الأميرُ.

قولُه: (**وكان رسُولُ الله ﷺ متوقِّعاً لإظهارِ الله ما كتَمُوه**)، فإنْ قلتَ: إنّ «قد» موضُوعةٌ لتوقُّعِ مَدخولِها، وهاهنا مدخولُها عينُ[2] النِّفاق، فكيف قال: «لإظهارِ الله ما كتَموه»؟ قلتُ: لا شَكَّ أنّ المتوقَّعَ ينبغي ألّا يكونَ حاصلاً، وكونُهم منافقينَ كان معلوماً عندَه ﷺ، بدليلِ قولِه: «إنّ أمَاراتِ النِّفاق كانتْ لائحةً عليهم»، فيجبُ المصيرُ إلى المجازِ والقولِ بإظهارِ الله ما كتَموه، أي: إظهارِ النِّفاق.

---

(١) «الإيضاح في شرح المفصل» (٢: ٢٣٥).

(٢) كذا في (ط)، وفي (م) و(غ) و(ص) و(س): «غير».

الإثمُ: الكَذِبُ بدليل قولِه تعالى: ﴿عَن قَوۡلِهِمُ ٱلۡإِثۡمَ﴾. والعدوانُ: الظُّلمُ. وقيل: الإثمُ: كلمةُ الشِّركِ، وقولُهم: عُزيرٌ ابنُ الله. وقيل: الإثمُ: ما يَختصُّ بهم. والعدوانُ: ما يَتعدّاهُم إلى غيرهم.

والمُسارَعةُ في الشيء: الشُّروعُ فيه بسُرعةٍ. ﴿لَبِئۡسَ مَا كَانُواْ يَصۡنَعُونَ﴾ كأنهم **جُعِلوا آثَم من مُرتكبي المناكيرِ**؛ لأنّ كلَّ عاملٍ لا يُسمّى صانعًا، ....

قولُه: (**الإثمُ: الكذبُ بدليلِ قولِه: ﴿عَن قَوۡلِهِمُ ٱلۡإِثۡمَ﴾**)، **الانتصاف**: هذا الاستدلالُ لا يصحُّ؛ لأنّ الإثمَ مَقُولٌ يَحتمِلُ كونَه كذِباً وشِرْكاً(١)، وقلتُ: الظاهرُ الأوّل، ولذلك قال بعدَه: «وقيل: الإثمُ: كلمةُ الشِّرْك»، وبَيانُه: أنّ الإثمَ في قولِه: ﴿وَتَرَىٰ كَثِيرٗا مِّنۡهُمۡ يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلۡإِثۡمِ﴾ مطلَقٌ متأوَّلٌ لجميعِ المعاصي والمَنْهيّات، وكان مِن حقِّ الظاهر أن يُقال بعدَه: لولا يَنْهاهُم الرَّبّانيُّونَ والأحبارُ عما تنازَعوا فيه، فلمّا أعيدَ الإثمُ وخُصَّ بالقولِ احتمَلَ كلمةَ الشِّركِ وقولَ الكذِبِ أيضاً، فدَلَّ قرائنُ الكلام، وهُو قولُهم: آمَنّا، على أنّ المرادَ الكَذِب، فخُصَّ به، كقولِه تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَمَا هُم بِمُؤۡمِنِينَ﴾ إلى قولِه تعالى: ﴿بِمَا كَانُواْ يَكۡذِبُونَ﴾ [البقرة: ٨-١٠]. وليس في الكلام ما يُنبئُ عن ذلك المعنى، فلا يُحمَلُ عليه إلا بالتعسُّفِ، وإنّما تَرَكَ العُدوانَ في الثانية وخَصَّ الإثمَ بالقولِ ـ والعلمُ عندَ الله ـ ليؤْذِنَ بأنّ قولَ الكذِب وأكلَ السُّحتِ أفحَشُها، وهما الأصلُ في العُدوان لا سيَّما منَ العلماء، رَوينا عن الإمامين: مالكٍ وأحمدَ رضيَ اللهُ عنهما، عن مالكٍ، عن صَفْوانَ رضيَ اللهُ عنه، قال: قيل: يا رسُولَ الله، أيكونُ المؤمنُ جَبَاناً؟ قال: «نعَمْ»، قلنا: أيكونُ المؤمنُ بخيلاً؟ قال: «نعم»، قيل: أيكونُ المؤمنُ كذّاباً؟ قال: «لا»(٢).

قولُه: (**جُعِلوا آثَمَ مِن مُرتكبي المَناكير**). آثَم: مفعولٌ ثانٍ لـ«جُعِلَ»، أُفرِدَ لأنّ أفعَلَ التفضيل استُعمِل بـ«مِن».

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٦٥٣).

(٢) أخرجه مالك في «الموطأ» ص٧٥٣ عن صفوان بن سليم، وأخرجه ابن وهب في «الجامع في الحديث» (١: ٤٤٢) رقم (٥٢١)، والبيهقي في شعب الإيمان (٦: ٤٥٦) رقم (٤٤٧٢).

ولا كلُّ عملٍ يُسمّى صِناعةً حتى يتمكَّنَ فيه ويتدرَّبَ ويُنسَبَ إليه، وكأنَّ المعنى في ذلك: أنّ مُواقِعَ المعصيةِ معه الشَّهوةُ التي تَدْعُوه إليها وتَحملُه على ارتكابها، وأمّا الذي يَنهاهُ فلا شَهوةَ معه في فعلِ غيرِه، فإذا فَرَّط في الإنكار كان أشدَّ حالًا من المُواقِعِ، ولَعَمْري إنَّ هذه الآيَةَ ممّا يَقِذُ السامعَ ويَنْعى على العلماء توانِيهم..............

قولُه: (ولا كلُّ عمَلٍ يُسَمَّى صناعةً حتّى يتمكَّنَ فيه)، الراغب: الصُّنع أخصُّ منَ العَمَل، كما أنّ العَمَلَ أخصُّ منَ الفعل، وذلك أنّ الفعلَ يقالُ فيما كان منَ الحيَوانِ وغيرِ الحيَوان، وبقَصْدٍ وعن غيرِ قَصْد، والعَمَلُ لا يُقال إلّا ما كان منَ الحيَوان وبقَصْد، والصُّنع لا يقال إلا ما كان منَ الإنسانِ بقَصْدٍ واختيار وبعدَ فِكرٍ وتحرِّي إجادةٍ، ولهذا يقال: رجلٌ صانع، أي: حاذِق، وثوبٌ صَنيع، أي: مُجاد[1].

قولُه: (يَقِذُ السامعَ)، الجوهريُّ: وقَذَه يَقِذُه وَقْذاً: ضَرَبَه حتّى استَرخَى وأشرَفَ على الموت. هذا إذا رُوِيَ «يَقِذُ» بكسرِ القاف مخفَّفةً، ومَن رَوَى بضمِّها مشدَّدةً يكونُ مِن: قَذَّه يَقُذُّه. الأساس: قَذَّ الريشَ بالمِقَذِّ: حذَفَ أطرافَه، وسهمٌ مقذوذٌ: مُرَيَّشٌ، وقَذَّه السَّهّامُ يَقُذُّه، فقولُه: «يَقُذُّ السامِعَ» أي: يُحرِّضُه على الأمرِ بالمعروفِ والنَّهي عن المنكر ويَردَعُه عن التَّواني في ذلك، فإنّ السَّهمَ إذا قُذَّ كان أصوَبَ إلى الرَّمِيّة، ومِثلُه ما مَرَّ في آلِ عِمران في قصةِ نُعَيم بن مسعود: «لم يُـخل ناسٌ يضامُّونَه ويَصِلونَ جناحَ كلامِه».

قولُه: (وينعَى على العلماءِ توانيَهم) إشارةٌ إلى أنّ ﴿لَوْلَا﴾ للتحضيض، قال ابنُ الحاجب: «لولا» و«لَوْما» و«هَلّا» و«إلّا»: معناها الأمرُ إذا وقَعَ بعدَها المضارع، والتوبيخُ إذا وقَعَ بعدَها الماضي، فإذا قلتَ: هلّا تُسلِمُ، فأنت حاضٌّ على ما وَقَعَ بعدَها طالبٌ له، وإذا قلتَ: هلّا ضَرَبْتَ زيداً، فأنت تُوبِّخُ على تَـرْكِه ذلك[2].

---

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٥: ٣٩٢)، وانظر: «مفردات القرآن» ص٤٩٣.

(٢) «الإيضاح في شرح المفصل» (٢: ٢٣٤).

وعنِ ابن عبّاسٍ رضي الله عنهما: هي أشدُّ آيةٍ في القرآن. وعنِ الضَّحاك: ما في القرآن آيةٌ أَخْوَفُ عندي منها.

[﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ ۚ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟ ۘ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ ۚ وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرًا مِّنْهُم مَّآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ طُغْيَٰنًا وَكُفْرًا ۚ وَأَلْقَيْنَا بَيْنَهُمُ ٱلْعَدَٰوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ۚ كُلَّمَآ أَوْقَدُوا۟ نَارًا لِّلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا ٱللَّهُ ۚ وَيَسْعَوْنَ فِى ٱلْأَرْضِ فَسَادًا ۚ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾ ٦٤]

غَلَّ اليَدَ وبَسَطَها مجازٌ عن البُخل والجُود. ومنه قوله تعالى:........

وقال الإمام: استبْعَدَ مِن عُلماءِ أهل الكتابِ عَدَمَ نَهْيِهم عَوامَّهم وسَفِلَتَهم عن المعاصي، وذَمُّ تاركِ النَّهي عن المُنكَر أقوى من مُرتكبِه؛ ولهذا قال في الأوّل: ﴿لَبِئْسَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾، وفي الثاني: ﴿يَصْنَعُونَ﴾، والأمرُ في الحقيقة كذلك؛ لأنّ المعصِيةَ مَرَضُ الرُّوح وعلاجُه العِلمُ بالله وصفاتِه وأحكامِه؛ فإذا حَصَلَ ذلك ولم تَزُلِ المعصيةُ يكونُ كمَن شَرِبَ الدواءَ ولم يزُل المرضُ، فدَلَّ ذلك على أنّ المرَض صعبٌ شديد(١).

قولُه: (**غَلَّ اليد وبَسَطَها: مجازٌ عن البُخل والجُود**) هذا مُخالفٌ لِما في طه في قولِه: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]: «لـمّا كان الاستواءُ على العَرْش ممّا يَردِفُ المُلك جعَلوهُ كنايةً عن المُلْك، ونحوُه قولُك: يَدُ فلانٍ مبسُوطةٌ ويَدُ فلانٍ مغلولة، بمعنى أنه جَوادٌ أو بخيل»(٢).

قلتُ: قد مَرَّ لهُ في قولِـه تعالى: ﴿لَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ وَلَا يَنظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ﴾ [آل عمران: ٧٧] أنّ أمثالَ هذه النِّسَب بالنظرِ إلى مَن يَصِحُّ إجراؤها عليه: كنايةٌ عن عَدَم المبالاة، وبالنظرِ إلى مَن لا يَجوزُ عليه النظر: مجَاز(٣).

---

(١) «مفاتيح الغيب» (١٢: ٣٩٣).

(٢) انظر: «الكشاف» (١٠: ١٢٨-١٢٩).

(٣) المصدر السابق (٤: ١٥٢).

﴿ وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ ﴾ [الإسراء: ٢٩] ولا يَقصِدُ مَن يتكلَّمُ به إثباتَ يَدٍ ولا غَلٍّ ولا بَسْطٍ، **ولا فَرْقَ عنده بين هذا الكلامِ وبينَ ما وقع مجازًا عنه**؛ لأنهما كلامانِ مُتعاقبانِ على حقيقةٍ واحدةٍ حتّى إنه يَستعملُه في مَلِكٍ لا يُعطي عطاءً قطُّ ولا يَمنعُه إلا بإشارته من غير استعمالِ يَدٍ وبَسْطِها وقَبْضِها، ولو أَعطى الأَقْطَعُ إلى الـمَنْكِب عطاءً جزيلًا لقالوا: ما أَبسطَ يَدَه بالنَّوالِ! لأنَّ بَسْطَ اليَدِ وقَبْضَها عبارتانِ وَقَعتا متعاقبتَينِ للبُخل والجُود، وقد استَعملُوهما حيث لا تصحُّ اليَدُ، كقوله:

جادَ الحِمَى بَسْطُ اليَدَينِ بوابِلٍ شَكَرتْ نَداهُ تِلاعُهُ ووِهادُهُ

قولُه: (**ولا فَرْقَ عندَه بينَ هذا الكلام وبينَ ما وقَعَ مجازاً عنهُ**) يعني: سَواءٌ عندَ المتكلِّم أن يقولَ: فلانٌ مغلولٌ يَدُه، وبينَ أن يقولَ: إنه بخيلٌ، وكأنّ هذَيْنِ اللَّفظَينِ كالمُترادِفَيْن وَرَدا على معنًى واحدٍ وهُو المَنْعُ منَ الإعطاء، ولـمّا كانتِ الملازَمةُ متساويةً، أعني بينَ قولِه: البُخلِ وغَلِّ اليَدِ، جاز استعمالُه تارَةً مجازاً وأُخرى كنايةً بحَسَبِ مقتَضى المقام.

الانتصاف: هذا المجازُ يُصوِّرُ الحقيقةَ بصورةٍ حِسِّية تُلازِمُها غالباً، والصُّورةُ الحِسِّية أثبَتُ في الذِّهن منَ المعاني، والجُودُ والبُخل معنَيان مُثِّلا للحِسّ[1]، وقلتُ: قد أنصَفَ وما أنصَفَ صاحبُ «الانتصاف» حيثُ رَدَّ النبأَ على التخييل والتصوير مطلقاً في كثيرٍ منَ المواضعِ مِن كتابِه واستَحسَنَه هاهنا، ولعلَّ رَدَّه بحسَبِ اللفظِ لا المعنى.

قولُه: (**جاد الحِمَى**) البيت[2]. جادَ: منَ الجُود، جادَ المَطَرُ فهُو جائد والجمعُ: جَوْد، كصاحبٍ وصَحْب، والوِهادُ: جمعُ الوَهْدة، وهي ما اطمأنَّ منَ الأرض، والتَّلعة: ما ارتفَعَ منها، وقال أبو عَمْرو: التِّلاع: مجاري ما ارتفَعَ منَ الأرض إلى بطونِ الأودية.

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٦٥٤).

(٢) لم أهتد إلى قائله.

ولقد جَعل لَبيدٌ للشَّمال يدًا في قوله:

إذ أَصبحَت بيدِ الشَّمالِ زِمامُها

ويُقال: **بَسَط اليأسُ كَفَّيهِ** في صَدْري، فجُعلت لليأس الذي هو منَ المعاني لا منَ الأعيانِ كَفّانِ، ومَن لم يَنظُر في عِلْم البيانِ عَمِي عن تَبصُّرِ مَحَجَّةِ الصَّوابِ في تأويل أمثالِ هذه الآيةِ، ولم يتخلَّصْ من يَدِ الطاعِنِ إذا عَبَث به.

فإن قلتَ: قد صَحَّ أنّ قولَهم: ﴿يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ عبارةٌ عن البُخل، فما تصنعُ بقوله: ﴿غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ﴾ ومِن حقِّه أن يُطابِقَ ما تقدَّمه، وإلا تنافَرَ الكلامُ وزَلَّ عن سَننِه؟ قلت: يجوزُ أنْ يكونَ معناهُ الدُّعاءَ عليهم بالبُخل والنَّكَدِ، ومِن ثَمَّ كانوا أبخَلَ خَلْقِ الله وأنكَدَهم، ونحوَه بيتُ الأشْتَرِ:

قولُه: (**إذْ أصبحَتْ بيَدِ الشَّمال زِمامُها**)، أوّلُه:

وغَداةَ ريحٍ قد كَشَفْتُ وقِرّةٍ(١)

والقِرّةُ، بالكسر: البَرْدُ، شَبَّه الشَّمال في تصرُّفِها في القِرّة على حُكم طبيعتِها بالإنسانِ المتصرِّفِ لِما يكونُ زِمَامُه بيَدِه، وأثبَتَ لها على سبيلِ التخييل يَداً ـ وهِي مِن لوازم الإنسان ـ ليكونَ قَرينةً، وحُكمُ الزِّمام في استعارتِه للقِرّة حُكمُ اليدِ في استعارتِها للشَّمال، فجعَلَ للقِرَّة زِماماً ليكونَ أتمَّ في إثباتِها متصرِّفةً، كما جعَلَ للشَّمال يَداً ليكونَ أبلغَ في تصْييرِها متصرِّفةً فوَفَّى المبالغةَ حقَّها منَ الطَّرَفَيْن، والضَّميرُ في «أصبَحَتْ» و«زِمامُها» للقِرّة، وقيل: للغَداة، والأوّلُ أظهَرُ.

قولُه: (**بَسَطَ اليأسُ كفَّيْه**). قال:

وقد رابني وَهْنُ المُنى وانقباضُها وبَسْطُ حديدِ اليأس كَفَّيْهِ في صَدْري(٢)

---

(١) البيت للبيد بن ربيعة كما عزاه إليه الزمخشري، وهو في «ديوانه» ص١٠٤.

(٢) لم أهتد إلى قائله.

بقَّيت وَفْري وانحرفتُ عن العُلا ولقيتُ أضـيافي بوجـهِ عَبُـوسِ

ويجوز أن يكونَ دُعاءً عليهم بغَلِّ الأيدي حقيقةً، يُغَلَّـلُون في الدُّنيا أُسارى، وفي الآخرة معذَّبين بأغلال جهنَّم. **والطِّباقُ من حيثُ اللَّفظُ ومُلاحظةُ أصلِ المَجازِ** كما تقولُ: سَبَّني سَبَّ اللهُ دابِرَه؛ أي: قَطَعه، لأنّ السَّبَّ أصلُه القَطْعُ.

قولُه: (**بَقَّيْتُ وَفْرِي وانحَرَفْتُ عن العُلا**) تمامُه:

ولقِيتُ أضيافي بوَجْهِ عَبُوسِ

وبعدَه:

إنْ لم أشُنَّ على ابنِ حَرْبٍ غارةً لم تَخْلُ يوماً مِن نِهابِ نُفوسِ(١)

«بَقَّيْتُ وَفْرِي وانحَرَفتُ عن العُلا»: اللفظُ لفظُ الخَبَر، والمعنى معنى الدُّعاء، كقولِه تعالى: ﴿غُلَّتۡ أَيۡدِيهِمۡ﴾، الوَفْرُ: المالُ الكثير، والعبُوس: الكلوحُ عن الغَضَب، وشَنَّ الغارةَ وأشَنَّ: إذا فَرَّقَها على العدوِّ مِن كلِّ وَجْه، وابنُ حَرْب: معاويةُ بنُ أبي سُفيانَ بنِ حَرْب، يقولُ: ادَّخَرْتُ مالي ولم أُفـرِّقْه فيما يَكتسِبُ لي حَمْداً فعْلَ البخلاء وزهِدتُ في اكتسابِ المعالي إن لم أشُنَّ على معاويةَ غارةً لا تَخلو يوماً منَ اختلاسِ نفوس.

قولُه: (**والطِّباقُ مِن حيث اللفظُ وملاحظةُ أصل المَجاز**)، يعني: تُعتبَرُ المطابقةُ في قولِه: ﴿يَدُ ٱللَّهِ مَغۡلُولَةٌ﴾ معَ قولِه: ﴿غُلَّتۡ أَيۡدِيهِمۡ﴾ في إرادةِ الحقيقةِ في الثاني معَ ملاحظةِ أصل المجازِ في الأول(٢)، وهُو غَلُّ اليدِ لا البُخلُ الذي هُو المرادُ منهُ الآنَ، لاستوائهما في التلفُّظ، كما أنّ «سَبَّ اللهُ» من حيثُ اللفظُ مطابِقٌ لقولِه: «سَبَّني»، على أنّ المرادَ مِن سبِّ اللـهِ قَطْعُ الدابِر، وهذا نوعٌ من المشاكَلة لطيفُ المسلَك بخلافِه في قولِ الشاعر:

---

(١) البيتان لمالك الأشتر النخعي، انظر: «الزاهر في معاني كلمات الناس» (١: ٤٢١) و«الأمالي» للقالي (١: ٨٦).

(٢) من قوله: «يعني: تعتبر المطابقة في قوله:» إلى هنا سقط من (م) و(غ).

فإنْ قلتَ: كيف جاز أن يَدعُوَ اللهُ عليهم بما هو قبيحٌ وهو البخلُ والنَّكَدُ؟ قلت: **المرادُ به: الدعاءُ بالخِذْلانِ** الذي تَقسُو به قلوبُهم فيَزيدونَ بُخلًا إلى بُخلِهم، ونَكدًا إلى نَكَدِهم، أو بما هو مُسبَّبٌ عن البُخلِ **والنَّكَدِ** من لُصُوق العار بهم، وسُوءِ الأُحدُوثَةِ التي تُخزيهم وتُمَزِّقُ أعراضَهم.

فإنْ قلتَ: لمَ ثُنِّيَت اليَدُ في قوله تعالى: ﴿بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ﴾ وهي مُفرَدةٌ في ﴿يَدُ ٱللَّهِ مَغۡلُولَةٌ﴾؟ قلت: لِيكُونَ ردُّ قولِهم وإنكارُه أبلَغَ وأدَلَّ على إثبات غاية السَّخاءِ والجود له ونَفْيِ البُخل عنه، وذلك أنَّ غايةَ ما يَبذُلُه السَّخيُّ بمالِه من نفسه أن يُعطيَه بيَدَيهِ جميعًا، فبُنِيَ المجازُ على ذلك.

وقرئ: (ولُعْنوا) بسُكون العين. وفي مصحف عبد الله:........................

قالوا: اقترِحْ شيئاً نُجِدْ لـك طبْخَـهُ ... قلتُ: اطبُخوا لي جُبَّةً وقميصا[1]

فإنه وضَعَ اطبُخوا موضِعَ خَيِّطوا لمجرَّدِ مراعاةِ اللّفظِ دونَ المعنى.

الانتصاف: والحقُّ أنّ اللهَ تعالى يَدعو عليهم بالبُخلِ، ودعاؤه عبارةٌ عن خَلْقِ الشُّحِّ في قلوبِهم والقَبْض في أيديهم، فليتَ الزمخشَريَّ لم يتحَدَّثْ في تفسيرِ القرآنِ إلّا من حيثُ عِلمُ البيان، فإنه فيه فارسُ الفُرسان[2].

قولُه: (**المرادُ به: الدعاءُ بالخِذلان**). خُلاصةُ الجواب: أنه يَجوزُ أن يدعوَ عليهم بعدَما يَصدُرُ منهم ما يوجِبُه، فإنه تعالى إنّما يَدعو عليهم بالخِذْلانِ إذا صَدَرَ عنهم الكُفرُ والمعاصي وبِلُحوقِ العارِ إذا صَدَرَ عنهم البُخلُ، وأمّا ابتداءً فلا، هذا مذهبُه.

قولُه: (**والنَّكَد**)، **الجوهري**: رجل نَكِد: عَسِر، ونكِدَت الرَّكِيّة: قَلَّ ماؤها.

(١) البيت لابن الرقعمق، انظر: «معاهد التنصيص على شواهد التلخيص» للعباسي (٢: ٢٥٢).

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٦٥٥).

(بل يَداهُ بُسُطَانِ) يقال: يَدُه بُسُطٌ بالمعروف، ونحوَه: مِشْيَةٌ **سُجُحٌ**، وناقةٌ سُرُحٌ.

﴿يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ﴾: تأكيدٌ للوَصْف بالسَّخاء **ودلالةٌ على أنه لا يُنفق إلّا على مُقتضى الحكمةِ والمصلحةِ**. روُيَ أنَّ الله تعالى كان قد بَسَط على اليهود حتى كانوا من أكثرِ الناسِ مالًا، فلمّا عَصَوُا اللهَ في محمَّدٍ ﷺ وكذَّبوه كَفَّ اللهُ تعالى ما بَسَط عليهم منَ السَّعة، فعند ذلك قال فِنْحاصُ بن عازُوراءَ: يَدُ الله مَغْلولةٌ، ورضيَ بقوله الآخَرُونَ فأُشركوا فيه.

﴿وَلَيَزِيدَنَّ﴾ أي: يَزْدادونَ عند نُزولِ القرآنِ لحَسدِهم تماديًا في الجُحود وكُفْرًا بآيات الله.

﴿وَأَلْقَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ﴾ فكَلِمُهم أبدًا مختلفٌ، وقلوبُهم شتّى، لا يقع اتِّفاقٌ بينهم ولا تعاضُدٌ. ﴿كُلَّمَآ أَوْقَدُواْ نَارًا﴾: كلّما أرادوا محاربَةَ أحدٍ غُلبوا وقُهروا ولم يَقُمْ لهم نصرٌ منَ الله على أحدٍ قطُّ، وقد أتاهمُ الإسلامُ وهُم في مُلْك المَجُوسِ..............

قولُه: (**سُجُح**) بضمِّ السِّين والجيم ثم الحاءُ المهملة، **الجَوهريُّ**: يقالُ: إذا سألتَ فأسْجِحْ، أي: سهِّلْ ألفاظَكَ، «وناقةٌ سُرُح» ومُنْسرِحَةٌ، أي: سريعة، يعني: جَمْعُ الـخَبَرِ والمبتدأُ مفرَدٌ على تصويرِ الكثرةِ فيه مبالغةً على أسلوبِ قولِه: ومِعًى جِيَاعا.

قولُه: (**ودِلالةٌ على أنه لا يُنفِقُ إلّا على مقتضَى الحِكمة والمصلحة**) تقييدٌ للمطلق، وهُو ﴿يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ﴾، يعني: مِن مقتضَى الحِكمة ألّا يؤدِّيَ بَسْطُ اليَدَيْن في العطاءِ إلى التبذيرِ والإسرافِ والاصطناع إلى غيرِ الأهل، وهُو شَرْطُ السَّخاءِ في الشاهد، وهذا تكميلٌ لا تأكيد، كقولِه:

حلـيمٌ إذا مــا الحِلـمُ زَيَّـنَ أهلَـهُ ... معَ الحِلم في عينِ العدوِّ مَهيبُ[1]

---

(١) البيت لكعب بن سعد الغنوي، انظر: «خزانة الأدب» (١: ٣٧٤) و«نهاية الأرب» (٧: ١٣١) و«ديوان المعاني» لأبي هلال العسكري ص٢٢٥.

وقيل: خالفوا حُكمَ التَّوراةِ فبَعث اللهُ عليهم بُخْتُنَصَّرَ، ثم أَفسَدُوا فسَلَّط اللهُ عليهم فُطْرُسَ الرُّوميَّ، ثم أفسَدُوا فسلَّط اللهُ عليهم المَجُوسَ، ثم أَفسَدُوا فسَلَّط اللهُ عليهم المسلمينَ. وقيل: كلَّما حاربوا رسولَ الله ﷺ نُصِرَ عليهم. وعن قتادة رضي الله عنه: لا تَلْقى اليهودَ ببلدةٍ إلا وَجدْتَهُم من أذلِّ الناسِ.

﴿وَيَسْعَوْنَ﴾: ويَجتهدون في الكَيْد للإسلام ومَحوِ ذِكْرِ رسولِ الله ﷺ من كُتُبِهم.

[﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْكِتَـٰبِ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَكَفَّرْنَا عَنْهُمْ سَيِّـَٔاتِهِمْ وَلَأَدْخَلْنَـٰهُمْ جَنَّـٰتِ ٱلنَّعِيمِ * وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِم مِّن رَّبِّهِمْ لَأَكَلُوا۟ مِن فَوْقِهِمْ وَمِن تَحْتِ أَرْجُلِهِم ۚ مِّنْهُمْ أُمَّةٌ مُّقْتَصِدَةٌ ۖ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ سَآءَ مَا يَعْمَلُونَ﴾ ٦٥-٦٦]

والتأكيدُ أنْ يقالَ: يُنفِقُ كيفَ يشاءُ لا يمنعُه مانعٌ ولا يَكُفُّه منَ الإنفاق نَقْصٌ ولا إعدامٌ، لا يُبالي بكثرةِ العطاء، فالإنفاقُ على الإطلاقِ مستتبعٌ للحِكمة ومشتملٌ عليها، كما قال صَلَواتُ الله عليه وسَلامُه: «يَدُ الله مَلأَى لا يَغِيضُها نَفقةٌ، سَحَّاءُ الليلَ والنهار، أرأيتُم ما أنفقَ منذُ خلَقَ السماواتِ والأرض؟ فإنهُ لم يَغِضْ ما بيَدِه» أخرَجه البخاريُّ ومسلمٌ والتِّرمذيُّ عن أبي هريرةَ[1].

سَحّاءُ: خبَرٌ بعدَ خبر، والليلَ: ظَرْف، يقال: سَحَّ يَسِحُّ سَحّاً: هَطَلَ، ولـمّا كان يُنفِقُ تأكيدًا لقولِه: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ فصَّلَه ولم يأتِ بالواو ولا قَيَّدَه بها حالاً، قال أبو البقاء: ﴿يُنفِقُ﴾: مستأنَفٌ، فلا يجوزُ أن يكونَ حالاً منَ الهاءِ لأنها مضافٌ إليها، ولأنّ الخَبَرَ فاصلٌ بينَهما، ولا منَ اليَدَيْن، إذْ ليس فيها ضميرٌ يعودُ إليهما[2].

قولُه: (فُطْرُس الرُّومي) بالفاء والراء، كذا في الحاشية.

---

(١) أخرجه البخاري (٧٤١١) ومسلم (٩٩٣) والترمذي (٣٠٤٥) عن أبي هريرة.

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٤٤٩).

﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ﴾ مع ما عَدَّدْنا من سيئاتِهم ﴿ءَامَنُواْ﴾ برسول الله ﷺ وبما جاء به وقَرَنوا إيمانَهُم بالتَّقوى التي هي الشَّريطةُ في الفَوز بالإيمانِ ﴿لَكَفَّرْنَا عَنْهُمْ﴾ تلك السَّيئاتِ ولم نؤاخِذْهُم بها ﴿وَلَأَدْخَلْنَٰهُمْ﴾ معَ المسلمين الجنَّةَ.

وفيه إعلامٌ بعِظَمِ معاصي اليهودِ والنَّصارى وكَثرةِ سيِّئاتِهم، ودلالةٌ على سَعَة رحمةِ الله تعالى وفَتْحِه بابَ التَّوبةِ على كلِّ عاصٍ وإن عَظُمت معاصِيه وبَلَغت مَبالِغَ سيئاتِ اليهودِ والنَّصارى، وأنّ الإيمانَ لا يُنْجِي ولا يُسعِدُ إلا مَشفُوعًا بالتقوى، كما قال الحسنُ: هذا العَمُودُ فأينَ الأَطنابُ؟

قولُه: (وفيه إعلامٌ بعِظَمِ معاصي اليهود)، يعني: فيه إشارةٌ إلى هذا المعنى على سبيلِ الإدماج، وذلك أنه تعالى لَمّا عَدَّدَ سيئاتِهم وقبائحَهم كان من حقِّ الظاهرِ أن يُقال: ولو أنَّ أهلَ الكتابِ تابُوا لَكفَّرناها عنهُم، فوَضَعَ موضِعَ تابَ: آمَنَ، وصَرَّحَ بذكْرِ سيئاتِهم إيذاناً بأنْ ليس لهم التنصُّلُ مِن تلك الذنوبِ العِظَام إلّا بأنْ يَدخُلوا في الإسلام؛ لأنّ الإسلامَ يهدِمُ ما قبلَه، وفي قولِه: ﴿وَلَأَدْخَلْنَٰهُمْ جَنَّٰتِ ٱلنَّعِيمِ﴾ إشارةٌ إلى أنّ الكتابيَّ لا يَدخُلُ الجنّةَ ما لم يُسلِمْ، ويؤيِّدُه ما رَوَينا عن أبي هريرةَ، عن النبيِّ ﷺ: «والذي نفسُ محمدٍ بيدِه، لا يَسمَعُ بي أحدٌ من هذه الأُمةِ يهوديٌّ ولا نَصرانيٌّ ثُمّ يموتُ ولم يؤمنْ بالذي أُرسِلتُ به إلّا كان مِن أصحابِ النار»، أخرَجه مسلم[1].

قولُه: (هذا العَمُودُ)، قاله للفَرَزْدَقِ حينَ اجتَمَع معَ الحسَنِ في جِنازة، فقال: ما أعْدَدْتَ لهذا المقام؟ قال: شَهادةَ ألّا إلهَ إلّا الله منذُ كذا سنةً، فقال له: هذا العَمُودُ فأينَ الأَطنابُ؟ الفاءُ في «فأينَ الأَطنابُ» كالفاءِ في «خَوْلانُ فانكِحْ»؛ على تأويلِ: هؤلاءِ خَوْلانُ، يعني: هذه الكلمةُ مُستدعِيةٌ للأعمالِ الصّالحة كما أنّ هذه القبيلةَ تستوجِبُ أن تُنكَحَ نساؤها لجمالِها، شَبَّهَ الإسلامَ بخَيْمة، وجعَلَ عَمُودَها: كلمةَ التوحيد، والأعمالَ الصّالحةَ: الأطنابَ، فكما أنّ الخَيمةَ

---

(١) أخرجه مسلم (١٥٣) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ﴾: أقاموا أحكامَها وحُدودَهُما وما فيهما من نَعْتِ رسولِ الله ﷺ. ﴿وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِم﴾ من سائر كُتُبِ الله؛ لأنهم مُكلَّفون الإيمانَ بجَميعِها، فكأنها أُنزلت إليهم ـ وقيل: هو القرآن ـ لوَسَّع اللهُ عليهم الرِّزقَ وكانوا قد قُحِطُوا. وقولُه: ﴿لَأَكَلُوا۟ مِن فَوْقِهِمْ وَمِن تَحْتِ أَرْجُلِهِم﴾: **عبارةٌ عنِ التَّوسِعَةِ**، وفيه ثلاثةُ أوجُهٍ: أنْ يُفيضَ عليهم بَرَكاتِ السماءِ وبَرَكاتِ الأرضِ، ....

لا تقومُ إلا بالعَمُود فكذا لا يستقيمُ الإسلامُ إلا بالشَّهادتَيْن، وكما لم يرتفع العَمُودُ إلّا بالأطناب، كذا الكلمةُ لا ترتفعُ إلّا بالعمل: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾ [فاطر: ١٠]، والاستقامةُ فيها الأوتادُ، والتشبيهاتُ مُفرَّقة، تحقيقُه: إذا اعتُبِرَ مفرداتها مستقِلَّةً، وإذا انتَزَعَ المُشَبَّهَ منَ المجموعِ، كان تمثيلاً، وما في قولِ الحَسَن، الشَّطرُ الأوّلُ منهُ التشبيهُ لذكرِ الطَّرفَيْن، والثاني: استعارةٌ؛ لأنّ المُشَبَّهَ المتروكَ هُو الأعمال.

الانتصاف: لـمّا اشترَطَ في هذه الآية مجموعَ الإيمانِ والتقوى فالإجماعُ منّا ومنهُ أنّ الإيمانَ يَـجُبُّ ما قبلَه، فلو ماتَ رجُلٌ عَقيبَ دخولِه في الإيمان لكُفِّرَتْ عنهُ سيِّئاتُه ولَدَخلَ جناتِ النَّعيم، فدَلَّ على أنّ اجتماعَهما ليس شَرْطاً؛ هذا إن كانتِ التقوى الأعمالَ، وإن كانت أصلُ وَضْعِها في الخَوْف منَ الله، فهذا ثابتٌ لكلِّ مؤمنٍ ولو قارَفَ الكبيرة[1].

قولُه: (﴿لَأَكَلُوا۟ مِن فَوْقِهِمْ وَمِن تَحْتِ أَرْجُلِهِم﴾: **عبارةٌ عن التوسِعة**) كلامٌ حَسَنٌ مُبين، لكنّ تأويلَه بالوجوهِ الثلاثةِ ضعيف، وذلك أنّ اختصاصَ الأكلِ مِن دونِ ذكْرِ سائرِ المنافع لكونها أعظمَها ومُستتبَع سائرِها، كقولِه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلْيَتَٰمَىٰ﴾ [النساء: ١٠] ثُمّ تكريرُ قولِه: ﴿مِن فَوْقِهِمْ وَمِن تَحْتِ أَرْجُلِهِم﴾ لاستيعابِ جميعِ الأحوالِ والأزمان، كقولِه تعالى: ﴿وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا﴾ [مريم: ٦٢] يوجبُ ألّا يقتصِرَ على المذكورات، ولهذا قال القاضي: لوَسَّعَ عليهِم وجعَلَ لهم خيرَ الدّارَيْن[2].

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٦٥٧).

(٢) «أنوار التنزيل» (٢: ٣٤٧).

....

وقلتُ: هذا في حقِّ مَن عَدَّد سيئاتِهم من أهلِ الكتابِ إذا أقاموا مجرَّدَ حدودِ التَّوراةِ والإنجيل، فما ظَنُّكَ بالسّالِكِ العارِف إذا قَمَعَ هوى النّفْس وانكمَشَ من عالَمِ الإدبارِ إلى معارج القُدُس معتصماً بحَبْلِ الله وسُنّةِ حبيبِ الله؟ فإنه تعالى يُفيضُ على قلبه سِجالَ فضائِلِه وسَحائبَ بركاتِه، فتكمنُ فيه كُمونَ الأمطارِ في الأراضي فتظهَرُ يَنابيعُ الحِكمة مِن قلبِه على لسانِه كلِّها[1]، وفي تعليقِ الأكلِ مِن فوقُ على إقامةِ التَّوراة والإنجيل ومِن تحتِ الأرجُل، واختصاصِ ﴿مِّن﴾ الابتدائية ما يُلوِّحُ إلى معنى قولِه: «مَن عَمِلَ بما عَلِم وَرَّثَه اللهُ عِلْمَ ما لم يَعلَمْ»[2]؛ لأنهم إذا أقاموا العَمَلَ بكتابِ الله استنزَلَ ذلك مِن فوقِهم البركاتِ، فإذا استَجَدُّوا العمَلَ بتلك البَرَكاتِ المنزَّلةِ وأقاموا عليها بثباتِ أقدامَهِمُ الراسخةَ استَنْزَلَ لهم منَ الله بَـرَكاتٍ هِي أزكَى منَ الأُولى، فلا يَزالُ العمَلُ والعِلمُ يَتناوَبانِ إلى أن ينتهيَ السالكُ إلى مَقامِ القُربِ ومنازِلِ العارفين، وفي ذكْرِ الأرجُلِ إشارةٌ إلى حصُولِ ثباتِ القَدَم ورسُوخ العِلم، وفي اقترانِها معَ «تحتُ» دِلالةٌ على مزيدِ الثَّبات، وأنهم منَ الرّاسِخينَ المُقتبِسِينَ علومَهم مِن مِشكاةِ النُّبوّة دونَ المُتزَلْزِلينَ الذين أخذوا علومَهم منَ الأوهام، ولهذا كَتَبَ بعضُ العارِفينَ بهذه الآية إلى الإمام[3] إرشاداً له إلى معرفةِ طريقةِ أهل الله تعالى.

فإن قلتَ: كيف تلتئمُ هذه الآيةُ معَ السابقة، وهِي قولُه: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوْاْ﴾؟ قلتُ: الآيتانِ واردتانِ على إظهارِ الشَّكْوى، ناعِيَتانِ عليهِم قبائِحَهم، فقيل أولاً: ولو أنّ أهلَ الكتابِ آمَنوا برسُولِ الله وبما جاءَ به منَ المُعجزاتِ التي ثَبَتَتْ بمثلِها الرِّسالةُ كسائرِ الناس، وخافُوا اللهَ وتَـرَكوا العِنادَ، لَكَفَّرَ اللهُ عنهُم تلك القبائحَ، ثُمّ ثَنّى على التَّـرْكِ، أي: دَعُوا تلكَ الدّلائلَ الباهرةَ! ولو أنهم عَمِلوا بمقتضَى ما عندَهم منَ النصُوص

(١) في (ط): «كلاً».

(٢) سبق تخريجه.

(٣) يعني الإمامَ الفخر الرّازيَ الذي كان متوغّلًا في العلوم العقلية والكلامية.

وأن يُكْثِرَ الأشجارَ المُثْمِرةَ والزُّروعَ المُغِلَّةِ وأنْ يرزُقَهمُ الجِنانَ اليانِعَةَ الثِّمار، يجْتَنُونَ ما تهَدَّلَ منها من رؤوس الشَّجرِ ويَلتَقِطُون ما تَساقَطَ على الأرض من تحتِ أرجُلهم.

﴿مِّنْهُمْ أُمَّةٌ مُّقْتَصِدَةٌ﴾: طائفةٌ حالُها أَمَمٌ في عَدَاوةِ رسولِ الله ﷺ. وقيل: هي الطائفةُ المؤمنةُ عبدُ الله بن سَلَام وأصحابُه وثمانيةٌ وأربعونَ منَ النَّصارى، و﴿سَآءَ مَا يَعْمَلُونَ﴾ فيه معنى التَّعجُّب، كأنه قيلَ: وكثيرٌ منهم ما أَسْوأَ عَمَلَهُم! وقيل: هم كعبُ ابن الأَشرفِ وأصحابُه والرُّومُ.

[﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ ۚ وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ ٦٧]

المتظاهِرة وما ثَبتَ عندَهم مِن نَعْتِه ﷺ وتَركوا التحريفَ والتبديل، لوَسَّعَ اللهُ عليهم خيرَ الدّارَيْن، ورُوعِيَ فيهما معَ معنى التنزيل الترقِّي أيضاً.

قولُه: (اليانعة الثِّمار)، الجَوهري: يَنَعَ يَيْنَعُ: إذا نَضِجَ، ولم تَسقُطِ الياءُ في المستقبَل لتقَوِّيها بأُختِها، وتَـهَدَّلَتِ أغصانُ الشَّجرة، أي: تَدلَّت.

قولُه: (حالُها أَمَمٌ في عَداوةِ رسُولِ الله ﷺ) أي: متوسِّط، قال ابنُ السِّكِّيت: الأَمَمُ: بيْنَ القريبِ والبعيد[١]، وهُو منَ المُقارَبة، وقال الإمام: الذين يَكونونَ عُدولاً في دِينِهم ليس فيهم عِنادٌ شديدٌ ولا غِلْظةٌ كاملة، كما قال تعالى: ﴿وَمِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ﴾ [آل عمران: ٧٥][٢].

قولُه: (و﴿سَآءَ مَا يَعْمَلُونَ﴾) ليس الواوُ في نَظْمِ القرآن، وإنّما هُو مِن قولِ المصنِّف.

قولُه: (ما أسوأَ عمَلَهم) أي: كثيرٌ منهم يقولُ في حقِّهم: ما أسوأَ عمَلَهم!

---

(١) «إصلاح المنطق» لابن السكيت ص٦١.

(٢) «مفاتيح الغيب» (١٢: ٣٩٩).

﴿بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾. جميع ما أُنزل إليك، وأيَّ شيءٍ أُنزل إليك غيرَ مُراقِبٍ في تَبليغِه أحدًا ولا خائفٍ أن يَنالَكَ مَكروهٌ. ﴿وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ﴾: وإنْ لم تُبلِّغْ جميعَه كما أمرتُكَ ﴿فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ﴾ - وقرئ: (رسالاته) - فلم تُبلِّغْ إذًا ما كُلِّفت من أداء الرِّسالاتِ، لمْ تُؤدِّ منها شيئًا قَطُّ، وذلك أنّ بعضَها ليس بأَوْلى بالأداء من بعضٍ، وإن لمْ تُؤدِّ بعضَها، فكأنَّك أَغفَلْتَ أداءَها جميعًا، كما أنّ مَن لم يؤمنْ ببعضِها كان كمَن لم يؤمنْ بكلِّها، لإدلاء كلٍّ منها بما يُدْليهِ غيرُها وكَونِها كذلك في حُكم شيءٍ واحدٍ، والشيءُ الواحدُ لا يكون مبلَّغًا غيرَ مبلَّغٍ، مؤمَنًا به غيرَ مؤمَنٍ به. وعنِ ابنِ عبّاس رضي الله عنهما: إن كَتمتَ آيةً لم تُبلِّغْ رسالاتي. ورُويَ عن رسول الله ﷺ: «بعثَني اللهُ برسالاته فضِقْتُ بها ذَرْعًا، فأوحى اللهُ إليَّ: إنْ لمْ تُبلِّغْ رسالاتي عذَّبتُكَ، وضَمِنَ ليَ العِصْمةَ فقَوِيتُ».

فإنْ قلتَ: وُقوعُ قولِه: ﴿فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ﴾ جزاءً للشَّرط ما وَجْهُ صِحَّتِه؟.....

قولُه: (جميع ما أُنزِل إليك) إنّما قَدَّر المضافَ لأنه صَلَواتُ الله عليه وسَلامُه كان مُبلِّغاً، فعلى هذا فائدةُ الأمرِ المبالَغةُ والكمالُ، يعني: ربّما أتاك الوَحْيُ بما تَكرَهُ أنْ تُبلِّغَه خَوْفاً مِن قومِك، فبلِّغِ الكُلَّ ولا تخَفْ.

الراغب: فإنْ قيل: كيفَ قال: ﴿وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ﴾؟ وذلك كقولِك: إنْ لم تُبلِّغْ فما بَلَّغتَ، قيل: معناهُ: وإن لم تُبلِّغْ كلَّ ما أُنزِلَ إليك تكونُ في حُكمِ مَن لم يُبلِّغْ شيئاً تنبيهاً على أنّ تقصيرَك في بعض ما أُمِرتَ به يُحبِطُ عملَكَ[1]. واستُدلَّ بهذه الآية أنهُ ﷺ لا يَكتُمُ شيئاً ممّا أنزَلَ اللهُ، بخلافِ ما قالتِ الشِّيعة: إنه قد كتَمَ أشياءَ على سبيلِ التَّقيّة[2]، وعن بعض الصُّوفية: ما يتعلَّقُ به مصالِحُ العبادِ وأُمِرَ بإطلاعِهم عليه فهُو مُنزَّهٌ عن كِتمانِه، وأمّا ما يُخَصُّ به مِنَ الغَيْب ولم تتعلَّقْ به مَصالحُ أُمّتِه فله، بل عليه كتمانُه.

---

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٥: ٣٩٩)، وانظر: «مفردات القرآن» ص ١٤٤.

(٢) انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (٦: ٢٤٣) و«أحكام القرآن» للجصاص (٤: ١٠٦).

قلت: فيه وجهانِ؛ أحدُهما: أنه إذا لم يَمتَثِلْ أمرَ الله في تبيلغ الرِّسالاتِ وكَتَمَها كلَّها، كأنه لم يُبعَثْ رسولًا كان أمرًا شَنيعًا لا خفاءَ بشَناعتِه. فقيل: **إنْ لم تُبلِّغْ منها أدنى شيءٍ وإنْ كان كلمةً واحدةً فأنتَ كمَن رَكِبَ الأمرَ الشَّنيعَ** الذي هو كتمانُ كلِّها، ...

وقلتُ: رَوَى السُّلَميُّ، عن جعفرٍ في قولِه تعالى: ﴿فَأَوْحَىٰٓ إِلَىٰ عَبْدِهِۦ مَآ أَوْحَىٰ﴾ [النجم: ١٠] قال: بلا واسِطة فيما بينَه وبينَه سِرّاً إلى قلبِه، ولا يَعلَمُ به أحدٌ سواه إلّا في العُقْبَى حتّى يُعطيَه الشَّفاعةَ لأُمتِه، وقال الواسِطيُّ: ألقى إلى عَبْدِه ما ألقى ولم يُظهِرْ ما الذي أوحَى لأنه خَصَّه به، وما كان مخصوصاً به كان مَستُورًا، وما بَعَثَه اللهُ إلى الخَلْقِ كان ظاهِراً[(١)].

وإلى هذا يُنظَرُ معنى ما رَوَينا في «صَحيح البخاريِّ» عن سعيدٍ المَقْبُريِّ، عن أبي هريرةَ رضيَ الله عنه، قال: حَفِظتُ مِن رسُولِ الله ﷺ وِعاءَيْنِ، أمّا أحَدُهما فبثَثْتُه، وأمّا الآخَرُ فلو بَثَثْتُه قُطع هذا البُلعوم[(٢)]. قال البخاريُّ: البُلعومُ: مجرَى الطّعام.

قولُه: (**إنْ لم تُبلِّغْ منها أدنَى شيءٍ وإن كان كلمةً واحدة، فأنتَ كمَن ركِبَ الأمرَ الشَّنيع**)، قال ابنُ الحاجِب: الشَّرطُ والجزاءُ إذا اتَّحدا كان المرادُ بالجزاءِ المبالغةَ، فوُضِعَ قولُه: ﴿فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ﴾ موضِعَ أمرٍ عظيم، أي: فإنْ لم تفعَلْ فقدِ ارتكَبْتَ أمراً عظيماً[(٣)].

الانتصاف: قال: ﴿وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ﴾، ولم يَقُلْ: وإن لم تُبلِّغْ لِيَتغايَرا لفظاً وإنِ اتَّحدا معنًى[(٤)]، وهُو أحسَنُ بهجةً مِن تكرارِ اللَّفظِ الواحدِ في الشَّرطِ والجزاء، وهذا مِن محاسِنِ عِلمِ البيان[(٥)].

وقال الإمام: الجمهورُ على أنّ المرادَ مِن قولِه: ﴿وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ﴾: إنْ لم

---

(١) «حقائق التفسير» للسُّلميّ (٢: ٢٨٤).

(٢) أخرجه البخاري (١٢٠).

(٣) «أمالي ابن الحاجب» (١: ١٨٠).

(٤) في(م) و(غ) و(ص) و(س): «وإن اتحد المعنى»، والمثبت من (ط).

(٥) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٦٥٨).

....

تُبلِّغْ واحداً منها كنتَ كمَن لم يُبلِّغْ شيئاً منها، وهذا ضعيفٌ، لأنّ مَن أتى بالبعضِ وتَرَكَ البعضَ فلو قيل: إنه تَرَكَ الكلَّ لَكان كذِباً، ولو قيل أيضاً: إنّ مِقدارَ الجُرْم في تَرْكِ البعض مثلُ مقدارِ الجُرم في تَرْكِ الكُلّ، لَكان هذا أيضاً مُحالاً[١].

وقال القاضي: معناه: أنّ كتمانَ بعضِها يُضيعُ ما أُدِّيَ منها، كتَرْكِ بعضِ أركانِ الصَّلاة، فإنّ غَرَضَ الدَّعوة يَنتقِضُ منه، أو يقال: إن لم تفعَلْ كأنّك ما بَلَّغتَ شيئاً منها، كقولِه تعالى: ﴿فَكَأَنَّمَا قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعًا﴾ مِن حيثُ إنّ كتمانَ البعضِ والكُلِّ سَواءٌ في الشَّناعةِ واستجلابِ العذاب[٢].

وقلتُ: والذي عليه كلامُ المصنِّف أنه صَلَواتُ الله عليه وسَلامُه كان مأموراً بتبليغِ ما أنزَلَ اللهُ تعالى إليه، وهُو إنّما يكونُ مُمتثِلاً للأمرِ إذا لم يُخالِفْ شيئاً منَ المأمورِ به، وإليه الإشارةُ بقولِه: «فلمْ تُبلِّغْ إذاً ما كُلِّفْتَ مِن أداءِ الرِّسالات ولم تؤدِّ منها شيئاً قَطُّ، وذلك أنّ بعضَها ليس أوْلى مِن بعضٍ بالأداء». ومِن ثَمَّ شَبَّهَ المسألةَ بالإيمان في قولِه: «كما أنّ مَن لم يؤمنْ ببعضِها كان كمَن لم يؤمنْ بكلِّها»، وذكَرَ في «النِّساء» أنّ إيمانَ أهلِ الكتاب ببعضِ الكتُبِ لا يَصحُّ إيماناً به؛ لأنّ طريقَ الإيمانِ إنّما هُو المُعجِزةُ، ولا اختصاصَ لها ببعضِ الكُتُبِ دونَ بعض، فلو كان إيمانُهم بما آمَنوا به إيمانًا لِأجْلِ المُعجِزة لآمَنوا بهِ كلِّه، فحينَ آمَنوا ببعضِه عُلِمَ أنهم لم يَعتبِروا المُعجِزةَ، فلم يكنْ إيمانُهم إيمانًا، هذا هُو المعنى بقولِه في هذا المقام: «لإدلاءِ كلٍّ منها بما يُدْليـهِ غيرُها». وفي تمثيل المسألة بالإيمانِ نُـكتةٌ سَريّة، وهِي كما أنّ على الرسُول إبلاغَ الكلِّ كذا على المرسَل إليه الإيمانُ بالكلِّ، والضَّمير[٣] في «مِنها» و«غيرِها» راجعٌ إلى الرِّسالات. المُغرِب: يقال: فلانٌ يُدْلي إلى الميِّتِ بذكَر، أي: يتّصلُ، ودَلّى منَ السَّطح حَبْلًا، أي: أرسَلَه فتَدَلّى.

(١) «مفاتيح الغيب» (١٢: ٤٠٠).
(٢) «أنوار التنزيل» (٢: ٣٤٨).
(٣) في (غ): «والضميران».

كما عَظَّمَ قَتْلَ النَّفْسِ بقوله: ﴿فَكَأَنَّمَا قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعًا﴾ [المائدة: ٣٢].

والثاني: أنْ يُرادَ: فإنْ لم تَفعلْ فلَكَ ما يُوجِبُه كِتْمانُ الوحيِ كلِّه منَ العقابِ، فوُضِعَ السَّببُ موضِعَ المُسبَّبِ ويَعضُدُه قولُه عليه الصَّلاة والسلامُ: «فأوحى اللهُ إليَّ: إنْ لم تُبلِّغْ رسالاتي عذَّبتُك».

﴿وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ﴾: عِـدَةٌ منَ الله بالحفظِ والكَـلاءَةِ. والمعنى: واللهُ يَضمَنُ لك العِصمةَ من أعدائك، فما عُذرُك في مُراقبتِهم؟!

فإن قلتَ: أين ضَمـانُ العِصمَةِ وقد شُجَّ في وجهِه يومَ أُحدٍ وكُسرت رَباعِيَتُه صلواتُ الله عليه؟ قلت: المرادُ أنهُ يعصِمُه منَ القَتْلِ.

وفيه أنَّ عليه أنْ يحتملَ كلَّ ما دُونَ النَّفْسِ في ذات الله، فما أَشدَّ تكليفَ الأنبياء عليهمُ الصَّلاة والسَّلامُ.

وقيل: نَزلت بعدَ يومِ أُحدٍ، و﴿ٱلنَّاسِ﴾: الكُفّارُ؛ بدليل قوله: ....

قولُه: (كما عَظَّمَ) صفةُ مصدرٍ محذوفٍ من غيرِ لفظِه، كأنه قال: عَظَّمَ ترْكُ تبليغ البعضِ تعظيمًا مثلَ تعظيم قَتْل النفْس.

قولُه: (في ذاتِ الله) أي: في الله، عن البخاريِّ، عن أبي هريرةَ رضيَ الله عنه، قال: بعَثَ رسُولُ الله ﷺ عشَرةً منهم خُبَيْبٌ الأنصاريُّ، فأُسِرَ ولـمّا خرَجَ المشركونَ به من الحَـرَم ليقتُلوهُ، قال:

ولستُ أُبالي حـينَ أُقتَـلُ مـسلمًا ... على أيِّ شِقٍّ كـان لله مَـصْـرَعي
وذلـك في ذاتِ الإلـهِ وإنْ يَـشَأْ ... يُبارِكْ على أوصَـالِ شِـلوٍ ممـزَّعِ

قولُه: (وقيل: نزَلَتْ بعدَ يوم أُحُد) عَطْفٌ على قولِه: «واللهُ يضمَنُ لك العِصمةَ من أعدائك»، وعلى الأول: العِصمةُ عامّةٌ في كلِّ الأحوال، خاصةٌ مِن حيثُ إرادةُ العِصمـة منَ

﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾، ومعناه: أنه لا يُمكِّنُهم ممّا يُريدون إنزالَه بكَ منَ الهلاكِ. وعن أنسٍ: كان رسولُ الله ﷺ يُحرَسُ حتّى نزلت................

القَتْل، وعلى الثاني: خاصةٌ بحسَبِ الزمانِ عامّةٌ في مُقتَضاها، يعني: أنّ اللهَ تعالى لا يُمكِّنُهم ممّا يريدونَ إنزالَه بكَ منَ الهلاك، لكنْ يُشكِلُ هذا بما استتبَّ لليهودِ من تمكُّنِهم مِن أن سَمُّوه، ولهذا فَسَّروا قولَه تعالى: ﴿وَفَرِيقٗا تَقۡتُلُونَ﴾ بقولِهم: إنهم يَبذُلونَ جُهدَهم في قتلِه ولذلك سَمُّوه، ويُمكنُ أن يُقالَ: إنّ المعنى: يا أيّها الذي تصَدَّى لمنصِبِ الرِّسالة وتبليغ ما أُنزِلَ إليه، امضِ لشأنِك وأَدِّ ما عليكَ ولا تهتَمَّ بأعدائك، فإنه تعالى ضَمِنَ لك العِصمةَ مِنَ الهلاك بسببِ تبليغِ الوَحْي؛ لأنه لا يَهدي القومَ الكافرينَ إلى إطفاءِ نُورِ الله تعالى لقولِه تعالى: ﴿وَيَأۡبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ وَلَوۡ كَرِهَ ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾ [التوبة: ٣٢]، ففي وَضعِ قولِه: ﴿ٱلۡقَوۡمَ ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ مَوضِعَ ضَميرِ ﴿ٱلنَّاسِ﴾ وإن لم يَقُلْ: لا يَهديهم إشعارٌ بذلك، ولم يكنْ تمكينُ اليهودِ مما أرادوا به مِنَ الهلاكِ يومَ خَيْبَرَ لأجْلِ التبليغ، بل للذَّبِّ عن البلادِ والأموال والأنفُس، وسَبَقَ في «البقرة» الحديثُ الوارد فيه في تفسيرِ قولِه: ﴿أَفَكُلَّمَا جَآءَكُمۡ رَسُولُۢ بِمَا لَا تَهۡوَىٰٓ أَنفُسُكُمُ ٱسۡتَكۡبَرۡتُمۡ فَفَرِيقٗا كَذَّبۡتُمۡ وَفَرِيقٗا تَقۡتُلُونَ﴾ [البقرة: ٨٧][١].

الراغب: عصمةُ الأنبياء: حِفظُه إياهم أولاً: بما خَصَّهم به مِن صَفَاءِ الجوهَر، ثُمّ بما أَوْلاهُم مِنَ الفضائِلِ والأخلاق، ثُمّ بالنُّصرة وتثبيتِ أقدامِهم، ثُمّ بإنزالِ السَّكينةِ عليهم وبحِفظِ قلوبِهم، وبالتوفيق[٢].

قولُه: (**كان رسُولُ الله ﷺ يُحرَسُ حتّى نَزَلَت**) الحديث أخرَجه التِّرمذيُّ عن عائشةَ رضيَ اللهُ عنها[٣]، فعلى هذا التخصيصُ بحَسَبِ الزمانِ دونَ الأشخاص كما في الثاني، والمرادُ بالعصمة: سائرُ ما يَرُومُه الأعداءُ منَ السُّوء.

---

(١) انظر: (٢: ٥٦٩).

(٢) «مفردات القرآن» ص٥٧٠.

(٣) أخرجه الترمذي (٣٠٤٦) عن عائشة، وأخرجه الحاكم في «المستدرك» (٣٢٢١) والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٨١٨٦).

فأخرجَ رأسَه من قُبَّة أدم وقال: «انصرِفوا يا أيُّها الناسُ، فقد عَصَمني اللهُ من النّاسِ».

[﴿ قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَسْتُمْ عَلَىٰ شَىْءٍ حَتَّىٰ تُقِيمُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ ۗ وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرًا مِّنْهُم مَّآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ طُغْيَٰنًا وَكُفْرًا ۖ فَلَا تَأْسَ عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ ٦٨]

﴿لَسْتُمْ عَلَىٰ شَىْءٍ﴾ أي: على دينٍ يُعتَدُّ به حتّى يُسمّى شيئًا؛ لِفسادِه وبُطْلانِه كما تقولُ: هذا ليس بشيءٍ، تُريد تَحقيرَه وتصغيرَ شأْنِه، وفي أمثالِهم: أَقَلُّ مِنْ لا شيء.

﴿فَلَا تَأْسَ﴾: فلا تتأسَّف عليهم لزيادة طُغيانهم وكُفرِهم، فإنَّ ضَرَر ذلك راجعٌ إليهم لا إليك، وفي المؤمنينَ غِنًى عنهم.

[﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ ٦٩]

﴿وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ رُفع على الابتداء، وخبرُه محذوفٌ، والنِّـيَّةُ به التأخيرُ عمّا في حَيِّز ﴿إِنَّ﴾ من اسمِها وخَبرِها، كأنه قيلَ: إنّ الذين آمنوا والذين هادُوا والنَّصارى حُكمُهم كذا، والصابئون كذلكَ، وأنشَد سيبَويه شاهدًا له:

وإلّا فاعْلَمُوا أنّا وأنتُم　　　بُغاةٌ ما بَقِينا في شِـقَاقِ

قولُه: (وإلّا فاعلَموا) البيت، بعدَ:

إذا جُـزَّتْ نَـواصي آلِ بَـدْرٍ　　　فأدُّوها وأَسْري في الوِثاقِ[1]

الشِّقاقُ: العَداوة، وسَبَبُه أنّ قوماً مِن آلِ بَدرٍ مِنَ الفَزارِيِّينَ جاوَروا بني لأْم مِن طيِّئٍ، فعَمَدَ بنو لأم إليهم فجزُّوا نَواصيَهم وقالوا: مَنَنَّا عليكم ولم نَقتُلْكم، وحَبَسُوهم، فقال بِشـرُ

---

(١) لبشر بن أبي خازم في «ديوانه» ص١٦٥.

أي: فاعلَمُوا أنّا بُغاةٌ وأنتُم كذلك.

فإنْ قلتَ: هلّا زَعمتَ أنّ ارتفاعَه **للعَطْف على محلِّ** ﴿إِنَّ﴾ **واسمِها**؟ قلت: لا يَصِحُّ ذلك قبلَ الفراغِ منَ الخبرِ. لا تقولُ: إنّ زيدًا وعمرٌو منطَلقانِ.

فإنْ قلتَ: لـمَ لا يَصحُّ والنِّيةُ به التأخيرُ، فكأنك قلتُ: إنّ زيدًا منطلقٌ وعمرٌو. قلتُ: لأنّي إذا رفعتُه رفعتُه عطفًا على محلِّ ﴿إِنَّ﴾ واسمِها: والعاملُ في محلِّهما هو الابتداءُ، فيجبُ أن يكونَ هو العاملَ في الخبرِ، لأنّ الابتداءَ يَنتظِمُ الجزأين في عَمَله كما تَنتظِمُها «إنَّ» في عَملها، فلو رَفعتَ ﴿وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ الـمَنْويَّ به التأخيرُ بالابتداءِ، وقد رفعتَ الخبرَ بـ﴿إِنَّ﴾، **لأعملْتَ فيهما** رافعَينِ مختلفَينِ.

ابنُ أبي خازم البيتين، أي: قد جَزَزْتُم نَواصِيَهم فاحمِلوا غَرامةَ الجَزِّ إلينا وأطلِقوا مَن أسَرتُم منهم، وإن لم تفعَلوا فاعلَموا أنّا نَظلِمُكم كما أنكم ظَلَمتُمونا، وقَدَّم أنتُم للإيذانِ بأنهم أوغَلُ في البَغْي؛ لأنّ بَغْيَ القاتل جزاءٌ لبَغْيِهم.

قولُه: (**للعَطفِ على مَحَلِّ ﴿إِنَّ﴾ واسمِها**)، قال ابنُ الحاجب: وذلك أنّ موضِعَ ﴿إِنَّ﴾ وما عَمِلَتْ فيه الرفعُ، لكوْنِ المعنى لم يتغيَّرْ، فجاء العَطفُ لذلك، وأمّا سائرُ أَخَواتِها فمُخالِفةٌ لها في المعنى الذي مِن أجْلِه صَحَّ العَطْف(١).

قولُه: (**لأعمَلْتَ فيهما**) أي: في المبتدأِ والخَبَر، ومعناه: أنه لو رُفِعَ «الصابئونَ» بالابتداء بأنْ يكونَ عطفاً على مَحَلِّ ﴿إِنَّ﴾ واسمِها، لكان العامِلُ في المبتدأِ التجريد، وفي الـخَبَرِ: ﴿إِنَّ﴾، فيَلزَمُ أنْ يكونَ العاملُ في المبتدأِ غيرَ العامل في الخَبَر، والواجبُ أن يكونَ الخَبَرُ مرفوعاً بما ارتَفَعَ به المبتدأُ كما قُرِّر، ولا يُمكنُ تقديرُ عمَلَيْنِ فيه بأنْ يقالَ: إنه مرفوعٌ بـ«إنّ» والابتداء معاً، للقَطعِ بأنّ اسماً واحداً لا يكونُ فيه رَفْعان، قال صاحبُ «الفرائد»: لا يستقيمُ قولُه في الجواب: «لأنّي إذا رفعتُه» إلى آخِرِه؛ لأنه لـمّا اعتبَرَ التأخيرَ وجَبَ أن يكونَ العاملُ فيه وفي الخبرِ

---

(١) «الإيضاح في شرح المفصل» (٢: ١٨٠).

فإنْ قلتَ: فقولُه ﴿وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ معطوفٌ لا بدَّ له من معطوفٍ عليه، فما هو؟ قلت: هو معَ خبرِه المحذوفِ جملةٌ معطوفةٌ على جملةِ قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ...﴾ إلى آخره، ولا محلَّ لها كما لا محلَّ للتي عَطَفت عليها.

فإن قلتَ: ما التَّقديمُ والتَّأخيرُ إلّا لفائدةٍ، فما فائدةُ هذا التقديم؟ قلت:........

الابتداء، وإنما لَزِمَ إعمالُ عاملين مختلفين إذا لم يَنْوُوا التأخير فيُقال له: إنّ قولك: وجب أن يكون العامل فيه وفي الخبر الابتداء[1] هذا إذا قُدِّرَ لهُ خبرٌ آخَرُ كما اختارَ المصنِّفُ وحمَلَ الآيةَ عليه، لكنّ الكلامَ فيه أن يكونَ الـخَبَرُ هُو المذكورَ بعَيْنِه، نعَمْ، يَرِدُ عليه أنّ الآيةَ ليست من قَبيل: إنّ زيداً وعَمْرٌو منطلقانِ؛ لأنّ قولَه تعالى: ﴿مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ﴾ صَالحٌ لكلِّ المذكورِين، فهُو من قَبيل إنّ زيداً وعَمْرٌو منطلقٌ، قال ابنُ الحاجب: وليس قولُ من قال: إنّ زيداً وعَمْرٌو قائمٌ مِن قَبيل الممنوع؛ لأنّ قائمٌ إمّا أن يُقَدَّرَ خَبَراً عن «عَمْرٌو»، فيكونَ خبَرُ زيد مقدَّماً، وإمّا أن يُجعَلَ خَبَراً عن الاسم الأوّل وخبرُ الثاني محذوفٌ، فعلى التقديرَيْنِ لم يُعطَفْ إلّا بعدَ مُضيِّ الـخَبَر، بخلاف: إنّ زيداً وعَمْرٌو منطلقان، فإنّ ذلك غيرُ مُمكن لتشريكِهما جميعاً في خبَرٍ واحد[2]، وقال أيضاً في شَرْحِ قولِ المصنِّف في «المفصّل»[3]: فعلى التقديم والتأخيرِ كأنه ابتدَأَ بعدَ ما مَضَى الـخَبَرُ، الكلامُ يَحتمِلُ أمرَيْن، أحَدُهما: ما ذَكَره في «الكشّاف»: «﴿وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾: رفْعٌ على الابتداء وخَبَرُه محذوف»، والآخَر: أنّ قولَه: فعلى التقديم والتأخير، أي: فعلى تقديرِ الـخَبَرِ مقدَّماً على «الصابئونَ» وتقديرِ «الصابئونَ» مؤخَّراً عنه، ويَصِحُّ في مثْلِ هذا أن يُعبَّرَ بالتقديم والتأخير، وهذا أوْلى لِـما يَلزَمُ فيه الحذفُ فقَطْ، وفي ذلك الحذفُ وتغييرُ الموضِعِ، ولأنّ مذهبَ سِيبويهِ في قولِك: زَيدٌ وعَمْرٌو قائمٌ أنّ الـخَبَرَ للثاني، وخَبَرَ الأوّلِ محذوف، واستَدلَّ على ذلك بقولِه:

---

(١) من قوله: «وإنما لزم» إلى هنا أثبته من (ط) و(م).

(٢) «الإيضاح في شرح المفصل» (٢: ١٨٢).

(٣) المصدر السابق (٢: ١٨٣).

فائدتُه التَّنبيهُ على أن الصّابئينَ يُتاب عليهم إنْ صحَّ منهمُ الإيمانُ، والعملُ الصالحُ، فما الظَّنُّ بغيرهم؟ وذلك أنّ الصابئين أبيَنُ هؤلاء المَعْدُودينَ ضلالًا وأشدُّهم غيّاً، وما سُمُّوا صابئينَ إلّا لأنهم صَبَؤوا عن الأديانِ كلِّها، أي: خَرجوا، كما أنّ الشاعرَ قدَّم قولَه: «وأنتم» تَنبيهًا على أن المخاطَبِينَ أوْغَلُ في الوَصْف بالبُغاة من قومِه حيث عاجَلَ به قبلَ الخبرِ الذي هو «بُغاة»؛ لئلّا يدخُلَ قومُه في البَغْي قبلَهم مع كونِهم أوْغَلَ فيه منهم وأثبتَ قَدمًا.

نحـنُ بـما عنـدَنا وأنـتَ بـما عندَكَ راضٍ والقولُ مختلفُ[1]

لأنه لو كان خَبَراً عن «نحنُ» لَقال: راضُون، هذا تلخيصُ كلامِه[2].

ونَقَلَ أبو البقاءِ عن سِيبويهِ في قولِه تعالى: ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾ [التوبة: ٦٢]: بأنّ ﴿أَحَقُّ﴾: خَبَرُ «الرسُول»، وخَبَرُ الأوّلِ محذوف، وهذا أقوى مِن عكسِه؛ لأنهُ لا يَلزَمُ منهُ التفريقُ بينَ المبتدأ والخبر[3]، فيقال: إنّ قولَ المصنِّف: «إنّما يقالُ: تقديم وتأخيرٌ للمُزالِ لا للقـارِّ في مكانِه»: جوابٌ عمّا عسَى أن يَتوَّهمَ مُتوهِّمٌ مثلَ ما توَهَّم ابنُ الحاجِب[4] في ذلك التقديم والتأخير، ولأنه يُفوِّتُ على ذلك التقديرِ الغَرَضَ المطلوبَ منَ التقديم والتأخير، وهُو الاهتمامُ، وأنّ الصابئينَ أشدُّ غَيّاً مِن هؤلاء، قال صاحبُ «الفرائد»: ويُمكنُ أن يقال: هذا على حدِّ قولِ مَن قال: ولا سابقٍ شيئاً، وحقُّ الكلام أن يقولَ: ولا سابقاً، لأنه بعدَ قولِه: «بدا لِيَ أنّي لستُ مُدرِكَ ما مَضَى»[5]، ولكنهُ قال: ولا سابقٍ؛ لأنه ساغَ لهُ أن يقولَ: لستُ بمُدرِك

---

(١) البيت قيل: إنه لعمرو بن امرئ القيس الأنصاري، انظر: «البيان والتبيين» ص٤٣٦ و«لسان العرب» (٥: ٤٥) وقيل: إنه لدرهم بن زيد الأنصاري، انظر: «الإنصاف في مسائل الخلاف» (١: ٩٥) وقيل: إنه لقيس بن الحطيم كما في «كتاب سيبويه» (١: ٧٤).

(٢) انظر: «كتاب سيبويه» (١: ٧٤).

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٦٤٨).

(٤) «الإيضاح في شرح المفصل» (٢: ١٨٣).

(٥) سبق تخريج البيت من «ديوان زهير بن أبي سُلمى».

فإن قلتَ: فلو قيلَ: «والصابئينَ وإيّاكم» لَكان التَّقديمُ حاصلًا. قلت: لو قيلَ هكذا لم يكنْ منَ التَّقديم في شيءٍ؛ لأنه لا إزالةَ فيه عن موضعِه، وإنما يُقال مقدَّمٌ ومؤخّرٌ للمُزال لا للقارِّ في مكانه، ومجرى هذه الجملةِ مجرى الاعتراضِ في الكلام.

ما مَضَى، فكأنه قال كذلك، فكذلك هاهنا كأنه قيلَ: الذين آمَنوا والذين هادوا. ولا يَلزَمُ هاهنا إعمالُ عامِلَيْنِ مختلِفَيْن؛ لأنّ الخبَرَ، وهُو: ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ إلى آخِره، جُعِلَ خبَراً لـ«الصَّابِئُونَ والنصارى»، وخبرُ ﴿إِنَّ﴾ محذوفٌ بِدلالةِ المذكورِ بعدَه، وأمّا فائدةُ العُدولِ عن النَّصبِ إلى الرَّفع فهي أنّ مَظِنّةَ العفْو والتجاوُزِ في حقِّ المنافقينَ وهمُ المعنيُّونَ بـ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ على ما قيل، وفي حقِّ اليهود، أبعَدُ منها في حقِّ الصابئينَ والنَّصارى؛ لأنّ عِنادَ الفريقَيْنِ واستهزاءَهما أكبرُ، فوَجَبَ في حقِّهما أن يُذكَرا في صَدْرِ الكلام، ولا يجبُ في الأخيرَيْن.

قلت: هذا الكلامُ مَبْنيٌّ على أنّ «النَّصارى» معطوفٌ على «الصابئون»، لا على ﴿ٱلَّذِينَ هَادُوا۟﴾، ولكنّ سِياقَ الآية يأبى هذا التقديرَ؛ لأنها سِيقَتْ في شأنِ أهلِ الكتاب، وذكَر «الصابئونَ» استطراداً، ويَدُلُّ عليه قولُه تعالى: ﴿يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَسْتُمْ عَلَىٰ شَىْءٍ حَتَّىٰ تُقِيمُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ﴾، وكذا الآياتُ السابقةُ واللاحقة، وحين كان السِّياقُ في سُورة الحجِّ[1] على العموم جيءَ بـ«الصابئينَ» منسُوقاً نَسَقَ أخَواتِه، وهاهنا «النَّصارى» عطفٌ على ﴿ٱلَّذِينَ هَادُوا۟﴾ لا على «الصابئون»؛ لأنهما مقصُودانِ بالذِّكْر متبُوعانِ دونَه فلا بدَّ منَ التزام التقديم.

قولُه: (**ومجرَى هذه الجُملة مجرَى الاعتراضِ في الكلام**)، وذلك أنّ الاعتراضَ هُو ممّا يتخلَّلُ في أثناءِ الكلام لتأكيدِ مضمونِ المعترَض فيه، وهذا تأكيدٌ لِما يَلزَمُ مِن إيرادِ الكلام لا مِن مضمونِه، ومِن ثَمّ قال: كان جارياً «مجْرَى الاعتراض»، وقلنا: إنه استطراد.

الانتصاف: صَدَقَ الزَّمخشَريُّ، لكنْ يَرِدُ عليه أنه لو عَطَفَ «الصابئينَ» ونَصَبَه كما قَرَأَ

---

(١) يقصد الآية «١٧» من سورة الحج.

فإن قلت: كيف قال: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ ثمَّ قال: ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾؟ قلت: فيه وجهانِ: أَنْ يُرادَ بـ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾: الذين آمنوا بألسِنتهِم وهمُ المنافقون، وأنْ يُرادَ بـ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾: مَنْ ثَبت على الإيمان واستقامَ ولم تُخالِجْه رِيبةٌ فيه.

فإن قلتَ: فما محلّ ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾؟ قلت: إمّا الرَّفعُ على الابتداء وخبرُه ﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ والفاءُ لِتَضمُّنِ المبتدأِ معنى الشَّرطِ، ثمّ الجملةُ كما هي خبرُ ﴿إِنَّ﴾ وإمّا النَّصبُ على البَدَل منِ اسمِ ﴿إِنَّ﴾ وما عُطف عليه، أو مِنَ المعطوف عليه.

ابنُ كثير[١]، لأفاد دخُولَهم في جُملةِ المتُوبِ عليهم، وفُهِمَ مِن تقديم ذكْرِهم على «النَّصارى» ما يُفهَمُ مِنَ الرَّفع، وهُو أنهم أوغَلُ في الكُفْر، وقد تِيبَ عليهم، فالنَّصارى أَوْلى، ويكونُ الكلامُ جُملةً واحدة مختصَرة، والعطفُ إفراديٌّ، فلِمَ عَدَلَ إلى جَعْلِه جُملَتَيْن؟ وجوابُه: أنه لو عَطَفَه ونصَبَه لم يَحصُلْ فهْمُ الخصُوصيّة لهؤلاء؛ لأنّ الأصنافَ كلَّها عُطِفَ بعضُها على بعض عَطْفَ المفرَدات، وهذا الصِّنفُ مِن جُملتِها، والخَبرُ عنها واحد، وأمّا الرَّفعُ فيُقطَعُ عن العطفِ الإفراديِّ، وتختَصُّ بقيّةُ الأصنافِ بالخَبرِ المذكور، وخَبرُ هذا الصِّنفِ مفردٌ مستقِلٌ فيُقيَّدُ المقصُودُ السابق ذكْرُه، ويُفهَمُ مِن تقديم الخَبرِ مِن قوّةِ الدِّلالة ما لا يُفيدُه تأخيرُه[٢].

وأمّا قراءةُ ابنِ كثيرٍ ـ وإن كان هُو منَ الأئمة ـ فشاذّةٌ بحَمْلِ النَّصبِ على الاختصاص، أي: أذكُرْ، لئلّا تكونَ مخالفةً لقراءتِه المشهورة ولسائرِ الأئمة.

قولُه: (فيه وَجْهانِ)، والظاهرُ يُوهِمُ أنه جوابٌ واحد، لكنّ المرادَ منَ الإيرادِ: أنّ ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ إن أُريدَ به المنافقونَ يُحمَلُ قولُه: ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ على مَن أخلَصَ الإيمانَ، وإن أُريدَ به المؤمنونَ الخُلَّصُ يُحمَلُ ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ على مَن ثَبتَ على الإيمان، والجوابُ الأوّلُ أقربُ إلى الغَرَض؛ لأنّ الذي سِيقَتِ الآيةُ له التشديدُ على اليهودِ والنَّصارى، فإنهم معَ ذلك إنْ آمنوا

---

(١) انظر: «المحتسب» (١: ٣٢٥) و«البحر المحيط» (٤: ٣٢٥).

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٦٦٠).

فإن قلتَ: **فأين الراجعُ إلى اسم ﴿إِنَّ﴾؟ قلت: هو محذوفٌ، تقديره: مَن آمَن منهم، كما جاء في موضع آخَر.**

وقرئ: (والصّابِـيُون) بياء صريحةٍ، وهو من تخفيف الهمزةِ كقراءة مَن قرأ:.....

وعَمِلوا الصّالحات فلهُمُ الفوزُ العظيم، وذكْرُ المنافقينَ والصّابئينَ على المبالغةِ كما سَبَق، فإذَنْ لم يكنْ لذِكْرِ المؤمنينَ المخلَصِينَ مدخَلٌ في الغَرَض والأسلوب، ولذلك أَخَّرَه، ولأنهم إذا شَرَكوهم في الخَبَرِ، وهُو: ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ بمعنى ثَبَتَ على الإيمانِ، يَلزَمُ وجوبُ اشتراكِهم في الخُلوصِ في الإيمان في قولِه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا﴾، وذلك بعيدٌ، ولذلك جعَلَ ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾: بَدَلاً مِن ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ وحدَه في وَجْهِ قولِه: «على البَدَلِ منَ اسم ﴿إِنَّ﴾ وما عُطِفَ عليه أو منَ المعطوفِ عليه». قالوا: أراد أنّ ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ إمّا بَدَلٌ مِنَ المجموع مِنَ المعطوفِ عليه والمعطوف، أو بَدَلٌ منَ اسمِ ﴿إِنَّ﴾ فحسبُ.

قلتُ: إذا كان بَدَلاً منَ المجموع فالمعنى على ما سَبَق: أنّ الصّابِئِينَ أَشَدُّ غَيّاً، وأمّا إذا كان بَدَلاً منَ اسم ﴿إِنَّ﴾ وحدَه لزِمَ أن يكونَ حُكمُ ﴿وَٱلَّذِينَ هَادُوا وَٱلنَّصَٰرَىٰ﴾ حُكمَ ﴿وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ في الرَّفْع والقطع، وتقديرُ الخَبَرِ على ما سَبَقَ في «الصّابِئونَ» وحدَه، كأنه قيل: إنّ الذين آمَنوا مَن آمَنَ منهم فلا خَوفٌ عليهم، والذين هادوا والصابئونَ والنَّصارى كذلك، فحينَئذٍ يَخرُجُ الكلامُ عن المقصُودِ ويكونُ أبعَدَ منَ اختيارِ صاحبِ «الفرائد»، وقيل: أراد بقولِه: «أو من: المعطوفَ عليه» المعطوفَ ففيه ضميرٌ يعودُ إلى اللام، والضميرُ المجرورُ عائدٌ إلى اسم ﴿إِنَّ﴾، وليس بوَجْه حسَن لِما يَلزَمُ منهُ أن يكونَ بَدَلاً منَ المعطوف عليه. أيضاً، لِـما صَرَّحَ المصنِّفُ في قولِه تعالى: ﴿إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ﴾ [التوبة: ٢٥][1] فحينَئذٍ يَلزَمُ التَّكرار.

قولُه: (فأينَ الراجعُ؟) هذا على تقديرِ البَـدَليّـةِ لا الخَـبَر، لوجودِ الراجع مِن قولِه: ﴿عَلَيْهِمْ﴾.

---

(١) انظر: (٧: ٢٠٥).

(يَسْتَهْزِيُونَ)، (والصّابُون) وهو مِنْ: صَبَوْت؛ لأنهم صَبَوا إلى اتّباع الهوى والشّهواتِ في دينهم ولم يتَّبعوا أدِلَّةَ العقل والسَّمع. وفي قراءة أُبيٍّ رضي الله عنه: (والصابئين) بالنصب، وبها قرأ ابنُ كثيرٍ، وقرأ عبدُ الله: (يا أيُّها الذين آمنوا والَّذين هادُوا والصّابئون).

[﴿لَقَدْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ وَأَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمْ رُسُلًاۖ كُلَّمَا جَآءَهُمْ رَسُولٌۢ بِمَا لَا تَهْوَىٰٓ أَنفُسُهُمْ فَرِيقًا كَذَّبُواْ وَفَرِيقًا يَقْتُلُونَ ﴾ ٧٠]

﴿لَقَدْ أَخَذْنَا﴾ ميثاقَهم بالتَّوحيد ﴿وَأَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمْ رُسُلًا﴾ لِيَقِفُوهم على ما يأتون وما يَذَرُون في دينهم. ﴿كُلَّمَا جَآءَهُمْ رَسُولٌۢ﴾ جملةٌ شرطِيَّةٌ وَقَعت صفةً لـ﴿رُسُلًا﴾ والراجعُ محذوفٌ، أي: رسولٌ منهم ﴿بِمَا لَا تَهْوَىٰٓ أَنفُسُهُمْ﴾: بما يُخالف هَواهُم ويُضادُّ شَهواتِهم من مَشاقِّ التَّكليفِ والعملِ بالشّرائع.

فإن قلتَ: أين جوابُ الشَّرطِ، فإنَّ قولَه: ﴿فَرِيقًا كَذَّبُواْ وَفَرِيقًا يَقْتُلُونَ﴾ نابَ عنِ الجواب؛ لأنَّ الرَّسولَ الواحدَ لا يكون فريقين، **ولأنه لا يَحسُن أنْ تقولَ: إنْ أكرمْتَ أخي، أخاكَ أكرمتُ.**

قولُه: (**ولأنه لا يَحسُنُ أن تقولَ: إنْ أكرمْتَ أخي، أخاك أكرمتُ**). قال صاحبُ «التقريب»: إنّما لم يَحسُنْ لأنّ محَلَّ تأثيرِ الشَّرط هُو الفعلُ، وبتقَدُّم المفعول يَبعُدُ عن المؤثِّر، ولأنها تُتوَهَّمُ باديَ الرأي بتقدُّمِ المفعول شَبَّهَها بالجُملةِ الاسميّـةِ التي يجبُ فيها الفاء.

وقلتُ: الظاهرُ أنّ المرادَ منَ السؤال برُمّتِه طَلَبُ المطابَقة ومُراعاةُ المناسَبة بينَ الشَّرطِ والجَزاء من حيثُ المعنى لا تصحيحُه مِن جهةِ الإعراب، ومِن ثَمَّ قال: «لا يَحسُنُ»، ألا ترى كيف ذَهَبَ أبو البقاءِ[1] والقاضي[2] إلى أنّ جوابَ الشَّرطِ: ﴿كَذَّبُواْ﴾، وتقديرُ السؤالِ من وجهَيْن:

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٤٥٢).

(٢) «أنوار التنزيل» (٢: ٣٥٠).

....

أحَدُهما: أنّ المذكورَ في الشَّرط رسُولٌ واحد؛ لأنّ قولَه: ﴿كُلَّمَا جَآءَهُمْ رَسُولٌ﴾ بيانٌ لقولِه: ﴿وَأَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمْ رُسُلًا﴾ وتفصيلٌ لصيغةِ الجَمْع، أي: كلَّما جاءهم رسُولٌ منَ الرُّسُل، وفي المذكورِ فريقانِ منهم فلا مطابقة.

وثانيهُما: أنّ تقديمَ المفعولِ مفيدٌ للاختصاصِ ولا دِلالةَ في الشَّرطِ عليه، والواجبُ المطابقة أيضاً.

وأجابَ عنهُ: أنّ الجوابَ محذوفٌ والجملةَ مستأنَفةٌ على تقديرِ الجوابِ عن سُؤالٍ مورِدُهُ الجُملةُ الشَّرطيّةُ معَ موصُوفِها، وذلك أنّ في إيقاع قولِه: «كلّما جاءهم رسُولٌ بما لا تَهْوَى أنفُسُهم ناصَبُوهُ» بَعْثاً للسامع على أنْ يقولَ: كيف كانت مُناصَبتُهم معَهم وهُم جاؤوا تَتْرَى أشْتاتاً؟ فقيل مُجيباً: بَذَلوا جُهدَهم في تكذيبِ فريق، وانتهَزُوا فُرَصاً لقتْلِ آخَرينَ بما أمكَنَ منَ الكيْد، وأمّا تقديمُ المفعولِ في قولِه: «فريقاً يقتُلونَ» فللمحافظةِ على الفاصِلة، وفي ﴿كَذَّبُواْ﴾ للمطابَقةِ بينَ القَرينتَيْن، نحوَ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ في وَجْهٍ، وعلى المثال لا تقتضي التقديمَ أصلاً.

وقال صاحبُ «الانتصاف»: يَدُلُّ على حَذْفِ الجوابِ مجيئُه ظاهراً في الآيةِ التي هِي توْأَمةُ هذه: ﴿أَفَكُلَّمَا جَآءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَىٰٓ أَنفُسُكُمُ ٱسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾ [البقرة: ٨٧]، ولو قَدّر الزمخشَريُّ المحذوفَ بما ظَهَرَ في هذه فقال عِوَضَ ناصَبُوه: استكْبَروا، لكان أوْلى(١).

وقلتُ: لو أتى به لاحتاجَ إلى تأويلِ الاستكبارِ بالمناصَبة؛ لأنّ المقاتَلَةَ والتكذيبَ مسبوقانِ بالمُناصَبة، والمُناصَبةُ نتيجةُ الاستكبار وسببٌ عنهُ، فقَدَّرَ المسبَّبَ تعليلاً للاعتبار، ألا تَرى كيفَ جيءَ بالفاءِ الفصيحة في قولِه: ﴿فَفَرِيقًا﴾، أي: استكبَرْتُم فناصَبْتُموهُم ﴿فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾ [البقرة: ٨٧].

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٦٦٢).

قلتُ: هو محذوفٌ يَدلُّ عليه قولُه: ﴿فَرِيقًا كَذَّبُوا۟ وَفَرِيقًا يَقْتُلُونَ﴾ كأنه قيلَ: كلَّما جاءهم رسولٌ منهم ناصَبُوه، وقولُه: ﴿فَرِيقًا كَذَّبُوا۟﴾ جوابٌ مستأنَفٌ لقائلٍ يقولُ: كيف فَعَلوا برُسلِهم؟

فإن قلتَ: لـمَ جيءَ بأحـد الفعليـنِ ماضيًـا وبالآخَـر مضارعًـا؟ قلـت: جيءَ بـ﴿يَقْتُلُونَ﴾ على حكاية الحالِ الماضيةِ استِفظاعًا للقَتْل، واستحضارًا لتلك الحالِ الشَّنيعة للتَّعجيب منها.

[﴿وَحَسِبُوٓا۟ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ فَعَمُوا۟ وَصَمُّوا۟ ثُمَّ تَابَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمُوا۟ وَصَمُّوا۟ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ ۚ وَٱللَّهُ بَصِيرٌۢ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾ ٧١]

فإنْ قلتَ: كيفَ ذَكَرَ المصنِّفُ في البقرة وجهَيْن، حيث قال: «إنّما لم يقُلْ: وفريقاً قتَلتُم؟ لأنّ المرادَ إمّا حكايةُ الحال الماضية أو الاستمرار، أي: فريقاً تَقتُلونَهم بعدُ لأنّكم تَحُومونَ حولَ قَتْل محمدٍ صَلَواتُ الله عليه وسَلامُه»(١)، وقَصَرَ هاهنا على وَجْهٍ واحد؟ قلتُ: خصَّص هذه الآيةَ بحكايةِ حالِ أسلافِهم لقَرينةِ ضمائرِ الغَيْب، وتَركَ تلك الآيةَ على الاحتمالَينِ لقَرينةِ ضمائرِ المخاطَبين، ليكونَ توبيخاً للحاضِرينَ وتعييراً لهم بفعل آبائهم، ومِن ثَمَّ عقَّبَ هذه الآيةَ بقصّةِ عيسى عليه الصلاةُ والسلام وبقولِه تعالى: ﴿لُعِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُۥدَ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ﴾ الآية [المائدة: ٧٨]، وتلك بقولِه: ﴿وَقَالُوا۟ قُلُوبُنَا غُلْفٌۢ﴾، وبقولِه: ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَٰبٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ﴾ الآيات [البقرة: ٨٨-٨٩].

قولُه: (ناصَبُوهُ)، **الأساس**: ومنَ المجازِ: نَصَبْنا لهم حَرْباً، وناصَبْناهُم مُناصَبةً، وناصَبْتُ لفلان: عادَيْتُه نَصْباً.

---

(١) انظر: (٢: ٥٦٧-٥٦٨).

قرئ: ﴿أَلَّا تَكُونَ﴾ **بالنَّصب على الظاهر**، وبالرَّفع على: «أنْ» هي المخفَّفة من الثقيلة، أصلُه: أنه لا تكونُ فتنةٌ، فخُفِّفت «أنّ» وحُذف ضَميرُ الشأن.

فإن قلتَ كيف دخلَ فِعْلُ الحُسْبانِ على «أنْ» التي للتَّحقيق؟ قلتُ: نُـزِّلَ حُسْبانُهم لِقوَّته في صُدورهم منزلةَ العلمِ.

فإنْ قلتَ: فأين مفعولا «حَسِب»؟ قلت: سَدَّ ما يَشتمِلُ عليه صلة «أنْ» و«أنَّ» منَ المُسنَد والمُسنَدِ إليه مَسَدَّ المفعولَينِ، والمعنى: وحَسِب بنو إسرائيلَ أنه لا يُصِيبُهم منَ الله فتنةٌ؛ أي: بلاءٌ وعذابٌ في الدُّنيا والآخرةِ.

﴿فَعَمُواْ﴾ عن الدِّين ﴿وَصَمُّواْ﴾ حينَ عَبَدوا العجلَ، **ثم تابوا عن عبادة العجل فـ﴿تَابَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡ ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ﴾ كرّةً ثانيةً**........................

قولُه: (**قُرِئ: ﴿أَلَّا تَكُونَ﴾ بالنصب**): كلُّهم سوى أبي عَمْرٍو وحَمْزَة والكسائيِّ، فإنهم قرؤوا بالرَّفْع[١].

قولُه: (**على الظاهر**) أي: على «أنْ» في ﴿أَلَّا تَكُونَ﴾ هِي الناصِبةُ للفعل.

اعلَمْ أنّ الفعلَ الواقعَ قبْلَ «أنْ» لا يَخْلو مِن أن لا يَحتمِلَ سوى الشّكِّ نحو: طَمِعْتُ أن تقومَ، فلا يَجوزُ في مدخُولِها إلا النصبُ، لأنّ المخفَّفةَ منَ الثقيلة للتحقيق، والتحقيقُ[٢] يُنافي الشكَّ، أو أن لا يَحتمِلَ سوى اليقينِ فلا تكونُ ناصبةً بل مخفَّفة، كقولِه تعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرۡضَىٰ﴾ [المزمل: ٢٠]، أوِ احتَمَلَ الوجهَيْنِ كما في هذه الآية، فيجوزُ فيه الأمرانِ.

قولُه: (**ثُم تابوا عن عبادةِ العِجل فـ﴿تَابَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡ ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ﴾ كرَّةً ثانيةً بطلبِهمُ المُحال**). وأيضاً، عَطْفُ ﴿وَحَسِبُوٓاْ﴾ على ﴿كَذَّبُواْ﴾ مؤْذِنٌ أنّ هذا الحُسبانَ متأخِّرٌ عن التكذيبِ والقتل، ولا ارتيابَ أنهما تأخَّرا عن زمانِ موسى عليه الصّلاةُ والسلام، ولعلّه يَتَشبَّثُ بأنّ الواوَ ليست للترتيبِ، والنَّظمَ غيرُ منظورٍ إليه، وقال الزجّاج: مَن قَرأَ (ألا تكونُ

---

(١) انظر: «التيسير في القراءات السبع» ص٧٥٠ و«النشر في القراءات العشر» (٢: ٢٨٨).
(٢) قوله: «والتحقيق» سقط من (ص).

بطلبِهمُ المُحال غيرَ المعقولِ في صفاتِ الله تعالى، وهو الرُّؤيةُ.

فتنةٌ) بالرَّفع، فالمعنى: أنه لا تكونُ فتنةٌ، أي: حَسِبوا فعلَهم غيرَ فاتنٍ لهم، وذلك أنهم كانوا يقولون: إنهم أبناءُ الله وأحِبّاؤه فعمُوا وصَمُّوا، يعني أنهم لم يعمَلوا بما سَمِعوا ولم يَدَّبَّروا الآياتِ فصاروا كالأعمى والأصَمِّ، ثُم تابَ اللهُ عليهم، أي: أرسَلَ إليهم محمّداً ﷺ يُعلِمُهم أنّ اللهَ قد تابَ عليهم إنْ آمَنوا وصَدَّقوا فلم يؤمِنْ أكثرُهم فقيل: ﴿ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾ بعدَ أنِ ازدادَ لهمُ الأمرُ وضُوحاً[1].

قلتُ: يَرُدُّ هذا القولَ ما سَبَقَ أنّ قولَه: ﴿فَرِيقًا كَذَّبُواْ وَفَرِيقًا يَقْتُلُونَ﴾ واردٌ في حكايةِ حالِ أسلافِ اليهود دونَ الحاضِرين، و«حَسِبوا»: عَطْفٌ على قولِه: ﴿كَذَّبُواْ﴾ يعني: كذَّبوا وقَتَلوا وحَسِبوا أنْ لا بلاءَ ولا فتنة، والقولُ ما ذَكَره الإمامُ: أنّ قولَه: ﴿فَعَمُواْ وَصَمُّواْ﴾ إنّما كان برسُولٍ أُرسِلَ إليهم مثلَ داوُدَ وسُليمانَ وغيرِهما، فتابَ اللهُ عليهم فوقَعَت فترةٌ فعَمُوا وصَمُّوا[2]، ويؤيِّده قولُه: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ﴾ الآيات [المائدة: ١٧-١٩]، وقولُه: ﴿لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ﴾ [المائدة: ٧٨].

قولُه: (**بطلبِهمُ المُحالَ غيرَ المعقولِ في صفاتِ الله تعالى، وهُو الرُّؤيةُ**): تخصيصٌ من غيرِ دليل، على أنّ فائدةَ الفاءِ في الأُولى ومِن ثَمَّ في الثانية لم تَظهَرْ، لعلّ عندَه طلبَ الرؤيةِ أعظمُ مِن عبادةِ العِجل، فجيءَ بثُمّ للتّراخي في الرُّتبة، أو طلبُ الرُّؤية تأخَّرَ عن عبادةِ العِجل بمُدّةٍ مَديدة، لكنّ الذي صَرَّحَ به في قولِه تعالى قال: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ [الأعراف: ١٤٣]: أنّ القومَ كانوا معَه عليه الصّلاةُ والسلامُ في هذه المَرّة وأنّ طلبَ الرُّؤيةِ كان لأجْلِهم[3]، وكانت عبادةُ العِجل منَ المتخلِّفين حينَئذٍ، لقولِه تعالى: ﴿قَدْ فَتَنَّا قَوْمَكَ مِنْ بَعْدِكَ وَأَضَلَّهُمُ السَّامِرِيُّ﴾ [طه: ٨٥] فلا يَصحُّ إذن[4].

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ١٩٥).

(٢) «مفاتيح الغيب» (١٢: ٤٠٧).

(٣) «الكشاف» (٦: ٥٥١).

(٤) هذه الفقرة وردت في الأصول الخطية قبل فقرة «قوله: ثم تابوا...»، وأخّرتها هنا مراعاة لترتيب الكلام في «الكشاف».

وقرئ: (عُمُوا وصُمُّوا) بالضَّمِّ على تقدير: عَمـاهُمُ اللهُ وصَمَّهم؛ أي: رَماهم وضَربهم بالعَمى والصَّمَم، كما يُقال: نَزَكْتُه: إذا ضَربتَه **بالنَّيْزَكِ**، ورَكَبْتُه: إذا ضَربتَهُ برُكْبَتِكَ. ﴿كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾: بَدَلٌ من الضَّمير، أو على قولهم: أكَلُوني البَراغِيثُ، أو هو خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ، أي: أولئك كثيرٌ منهم.

[﴿لَقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ ۖ وَقَالَ ٱلْمَسِيحُ يَـٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ ۖ إِنَّهُۥ مَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ٱلْجَنَّةَ وَمَأْوَىٰهُ ٱلنَّارُ ۖ وَمَا لِلظَّـٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ﴾ ٧٢]

لم يُفرِّق عيسى عليه الصَّلاة والسَّلام بينَه وبينَهم في أنه عبدٌ مَرْبوبٌ كمثلِهم، وهو احتجاجٌ على النَّصارى. ﴿إِنَّهُۥ مَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ﴾ في عبادته، **أو فيما هو مختصٌّ به من صفاته** أو أفعالِه ﴿فَقَدْ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ٱلْجَنَّةَ﴾ التي هي دارُ الموحِّدِينَ؛..........

قولُه: (**بالنَّيْزَكِ**)، **الجَوهريُّ**: هو رُمحٌ قصيرٌ، فارسيٌّ معرَّب، وقد تكلَّمَتْ بِهِ الفُصَحاءُ، وقد نَـزَكَه: إذا طَعَنَه.

قولُه: (**أو فيما هُو مختَصٌّ به مِن صفاتِه**)، هذا من حيثُ اللَّفظُ كما في إطلاقِ «الرحمن» على غيرِ الله، ومن حيثُ المعنى وَصْفُ الغَيْر بمعرفةِ علم الغيْب، قال في أوّل السُّورة: «الاستقسامُ هُو: طَلَبُ ما قُسِمَ للشَّخص مما لم يُقسَمْ له بالأَزْلام»[1]، وهُو الإشراكُ بالله في علم الغيْب، أو أن تُنسبَ الحوادثُ إلى الكواكبِ كما كانوا يقولونَه: مُطِرْنا بنَوْءِ كذا[2]، وقال تعالى: ﴿وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ﴾ [سبأ: ٢٢]، أو أنْ تُنسَبَ الأفعالُ إلى العِباد، كما يقولُه المعتزلة، لا كما يقولُه أهلُ السُّنة: إنّ اللهَ تعالى خالِقُ الجَواهِرِ والأعراض حقيقةً، فلا يقالُ: إنّ العبدَ خالقٌ لأفعالِ نفْسِه حقيقةً.

---

(١) انظر: (٥: ٢٧٠).

(٢) من حديث أخرجه مسلم (٢٤٠)، عن زيد بن خالد الجهني.

أي: حَرمَه دُخولَها، ومَنعَه منه، كما يُمنع المحرَّمُ منَ المحرَّم عليه. ﴿وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ﴾: من كلام الله على أنهم ظَلَموا وعَدَلوا عن سبيل الحقِّ فيما تقوَّلوا على عيسى عليه السلام، فلذلك لم يُساعِدْهُم عليه ولم يَنصُرْ قولَهم؛ وردَّه وأنكرَه، وإن كانوا معظِّمين له بذلك ورافعينَ من مقدارِه، أو من قول عيسى عليه السَّلام، على معنى: ولا يَنصُرُكم أحدٌ فيما تقولونَ ولا يُساعِدُكم عليه لاستحالتِه وبُعْدِه عن المعقول، أو ولا يَنصُرُكم ناصرٌ في الآخرة من عذاب الله.

قولُه: (كما يمنعُ المحرّم) أي: حُرِّم هنا: استعارةٌ تَبعيّةٌ منَ المَنْع.

قولُه: (﴿وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ﴾ مِن كلامِ الله تعالى)، وقيل: صَحَّ هنا «كلامُ الله» بغيرِ «مِن»؛ لأنّ ما تقدَّم ليسَ كلامَ الله، وفي الوَجْهِ الثاني: مِن قولِ عيسى عليه الصّلاةُ والسلامُ بإثباتِ «مِن»؛ لأنّ ما تقدَّمَه في القرآنِ مِن كلام عيسى.

وقلتُ: وجودُ «مِن» وعَدَمُها سَواءٌ في صحّةِ المعنى؛ لأنّ قولَه: ﴿وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ﴾ تذييلٌ للكلام[1] السابِق، وعلى أن يكونَ تذييلاً لقولِه: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ﴾ كأنّ قولَه: ﴿وَقَالَ الْمَسِيحُ﴾ أيضاً كلامُ الله حاكياً كلامَه مقرِّراً لكلامِه عزَّ وجلّ، فإنه تعالى لـمّا نَعى على النَّصارى قولَهم: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ﴾ في أنها كلمةٌ شَنْعاءُ وقائلُها كافرٌ مبالِغٌ في وَضْعِ الشيءِ غيرَ مَوضِعِه أتَى بقولِ عيسى عليه الصّلاةُ والسلامُ بياناً لتَبرِّيهِ عنهم وخِذلانِه إياهم فذَيَّلَه بقولِه: ﴿وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ﴾ تأكيداً، وإليه الإشارةُ بقولِه: «رَدَّه وأنكرَهُ وإن كانوا معظِّمينَ لـهُ»، وإذا كان تذييلاً لكلام عيسَى عليه السّلامُ، وأنه عليه الصَّلاةُ والسلامُ لمّا سَوَّى بينَه وبينَهم في العُبوديّة بقولِه: ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾ رَدّاً لزَعْمِهم أنّ اللهَ هُو المسيحُ، وعَلَّله بقولِه: ﴿إِنَّهُ مَن يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَاهُ النَّارُ﴾ زيادةً للتبرّي عنهم ذَيَّله بقولِه: ﴿وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ﴾ مزيداً للتقرير، يعني أنّي بَريءٌ مما تقولونَ، ولا يَصحُّ لي أن أُساعِدَكم

---

(١) من قوله: «الله، وفي الوجه الثاني» إلى هنا سقط من (ط).

[﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ ۘ وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ۚ وَإِن لَّمْ يَنتَهُوا۟ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ * أَفَلَا يَتُوبُونَ إِلَى ٱللَّهِ وَيَسْتَغْفِرُونَهُۥ ۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ * مَّا ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ وَأُمُّهُۥ صِدِّيقَةٌ ۖ كَانَا يَأْكُلَانِ ٱلطَّعَامَ ۗ ٱنظُرْ كَيْفَ نُبَيِّنُ لَهُمُ ٱلْءَايَٰتِ ثُمَّ ٱنظُرْ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾ ٧٣-٧٥]

﴿مِنْ﴾ في قوله: ﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ للاستغراق، وهي المُقدَّرة مع «لا» التي لنفي الجِنْسِ في قولك: لا إلهَ إلا اللهُ،.........

وأنصَرَكم معَ هذا الظُّلم؛ لأنّ العارِفَ العالِمَ لا يُساعِدُ أحداً على الظُّلم الفاحِش والباطل البيِّن بُطلانُه، والوجهُ الأوّل أبلَغُ؛ لأنّ في الجُملةِ القَسَمية معنى التعجُّب، وقد قُيِّدت بالحالِ المقرِّرة لجهةِ الإشكال، وهِي قولُه: ﴿وَقَالَ ٱلْمَسِيحُ﴾، كأنه قيلَ: ما أكفرَهم، والحالُ أنّ عيسى عليه الصَّلاةُ والسلامُ وَصَّاهم بخلافِه وبالَغَ في الوَصيّة وأكّدَها أبلَغَ تأكيد.

قولُه: (**﴿مِنْ﴾ في قولِه: ﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ للاستغراق، وهِي المُقدَّرةُ معَ «لا» التي لنَفْي الجِنس في قولِك: لا إلهَ إلّا الله**). قال صاحِبُ «الإقليد»: إنّ إفادةَ «مِن» الاستغراقيةِ الاستغراقَ لأنها تَدخُلُ لابتداءِ الجِنس إلى انتهائه، فقولُك: هل مِن رجُل؟ تقديرُه: هل مِن واحدِ هذا الجِنس إلى أقصاهُ؟ إلّا أنه اكتفَى بذكرِ «مِن» عن ذكْرِ «إلى» لِدلالةِ إحدى الغايَتَيْنِ على الأُخرى، وإنما قيل: إنّ مثْلَ «لا رجُلَ» متضمِّنٌ لمعنى «مِنَ»الاستغراقية؛ لأنّ «لا رجُلَ في الدار» أبلغُ في النفي مِن «لا رجُلَ في الدار» بالرَّفْع، ومِن «ليس رجُلٌ في الدار»، ولا يُمكنُ تقديرُ ما يكونُ به كذلك إلا بحَرْفٍ مؤكِّدٍ مُثبتٍ للاستغراق، فوَجَبَ تقديرُ «مِن»، ولو كانت «لا» مُفيدةً للاستغراقِ لذاتِها لِـمَا جازَ قولُهم: لا رجُلَ في الدارِ بل رجُلانِ.

فإن قلتَ: هذا مخالفٌ لقولِه في آلِ عمران: «و«مِن» في «ما مِن إلهٍ إلا اللهُ» بمنزلةِ البناءِ على الفَتْح في قولِه: «لا إلهَ إلا اللهُ» في إفادةِ معنى الاستغراق»[1]، قلتُ: قد وَجَّهَ هناك أنّ الفتحَ

---

(١) انظر: (٤: ١٣٢-١٣٣).

والمعنى: وما إلهٌ قَطُّ في الوجود إلّا إلهٌ مَوْصوفٌ بالوَحدانيَّة لا ثانيَ له، وهو اللهُ وحدَه لا شريكَ له و«من» في قوله: ﴿لَيَمَسَّنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْهُمْ﴾ للبيان كالتي في قوله تعالى: ﴿فَٱجْتَنِبُواْ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾ [الحج: ٣٠].

يجوزُ أن يكونَ فَرْعاً على «مِن»، وأن يكونَ كالأصلِ بنفسِه، وإذا كان أصلاً جازَ أن يُفَرَّعَ عليه، وإذا كان فَرْعاً جازَ أن يَبلُغَ اشتهارُهُ في الاستعمالِ بحيث يَعكِسُ معَه الأمرَ كالصَّلاةِ في عُرفِ الشَّرعِ واللُّغة.

قولُه: (وما إلهٌ قَطُّ في الوجودِ إلّا إله). قال أبو البقاء: ﴿مِنْ﴾ زائدةٌ، و﴿إِلَٰهٍ﴾ في موضع مبتدأٍ، والخبرُ محذوف، و﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾ بَدَلٌ مِن ﴿إِلَٰهٍ﴾[١]، وقال القاضي: ما في الوجود ذاتٌ مُستحِقٌّ للعبادةِ من حيثُ إنه مُبدئُ جميع الموجودات إلّا إلهٌ موصُوفٌ بالوَحْدانيّة مُتعالٍ عن قَبولِ الشَّرِكة[٢]، وقال الإمامُ: في تفسيرِ ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾: قَدَّر النَّحْويُّونَ: لا إلهَ في الوجود، وذلك غيرُ مُطابِق للتوحيدِ الحَقّ؛ لأنّ هذا نَفْيٌ لوجودِ الإلهِ الثاني، ولو لم يُضمَرْ هذا الإضمارَ لَـكان «لا إلهَ» نَفْيًا لماهِيّةِ الإلهِ الثاني، ومعلومٌ أنّ نَفْيَ الماهِيّة أقوى في التوحيدِ الصِّرف مِن نَفْيِ الوجود[٣].

وقلتُ: الإمامُ اختارَ مذهبَ التميميّ، والمصنِّفُ لو تَرَكَ التقديرَ بقولِه: «في الوجود» ليبقى مطلقاً فيتناولَ الوجودَ والإمكان وما يَجري مَجْراهُما، لكان أَوْلى، وذكَرَ في قولِه تعالى: ﴿فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ﴾ [الأنفال: ٤١]: «إذا حَذَفَ الخَبَرَ واحتَمَلَ غيرَ واحد من المقدَّرات، كقولِك: ثابتٌ واجبٌ حَقٌّ لازِمٌ وما أشبَهَ ذلك، كان أقوى لإيجابِه منَ النَّصِّ على واحد»[٤].

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٤٥٣).

(٢) «أنوار التنزيل» (٢: ٣٥٣).

(٣) «مفاتيح الغيب» (٤: ١٤٩).

(٤) انظر: (٧: ١٠٣).

فإن قلتَ: فهلّا قيلَ: وللكافرين عذابٌ أليمٌ؟ قلتُ: في إقامة الظّاهِر مقامَ المُضمَرِ فائدةٌ، وهي تكريرُ الشَّهادةِ عليهم بالكُفر في قوله: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ﴾ **وفي البيان فائدةٌ أخرى، وهي الإعلامُ في تفسير** ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْهُمْ﴾ **أنهم بمكانٍ منَ الكُفر**، والمعنى: لَيمسَّنَّ الذين كفروا من النَّصارى خاصَّةً ﴿عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ أي: نوعٌ شديدُ الألمِ مِنَ العذاب، كما تقول: أَعطِني عشرينَ منَ الثِّياب؛ تُريد: مِنَ الثِّيابِ خاصّةً لا من غيرها من الأجناسِ التي يجوزُ أن يَتناوَلُها «عشرون»، ويجوزُ أن تكونَ للتَّبعيض على معنى: **لَيمسَّنَّ الذين بَقُوا على الكُفر منهم**؛ لأنّ كثيرًا منهم تابوا منَ النَّصرانية.

قولُه: (**وفي البيانِ فائدةٌ أُخرى، وهِي الإعلامُ في تفسيرِ** ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْهُمْ﴾ **أنهم بمكانٍ منَ الكُفر**)، يعني: لـمّا ذَكَرَ أولاً ﴿لَيَمَسَّنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ على أنّ التعريفَ للجِنس مُبهَماً ومُعمَّماً ثُم أوقَعَ قولَه: ﴿مِنْهُمْ﴾ تفسيراً للمُبهَم وتخصيصاً للعامِّ، أفاد أنهم عَلَمٌ في الكُفْر وبمكانٍ منه، قال في قولِه تعالى: ﴿أَنِ ٱئْتِ ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ * قَوْمَ فِرْعَوْنَ﴾ [الشعراء: ١٠-١١]: «سَجَّلَ عليهمُ الظُّلمَ بأنْ قَدَّمَ ﴿ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾، ثُمّ عَطَفَهم عليهم عَطْفَ البيان، كأنّ معنى ﴿ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ وترجمَتَه: ﴿قَوْمَ فِرْعَوْنَ﴾»(١).

وقال في الفاتحة: «قولُك: هل أدُلُّك على أكرم الناس وأفضَلِهم؟ فلانٌ أبلغُ مِن فُلانٍ الأفضل؛ لأنك ثَنَّيتَ ذكْرَه مُجمَلاً أوّلاً ومفصَّلاً ثانياً، وأوقَعْتَ فلاناً تفسيراً للأكرم والأفضل، فجعَلتَه عَلَماً في الكرم والفَضْل».

ويمكنُ أن يُقالَ: إنه مِن بابِ رأيتُ منك أسداً، فجُرِّدَ مِن نفسِ النَّصارى الذين كفَروا، فعُلِمَ أنهم مِن جِنس ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾، مبالغةً لكمالِ الكُفْر فيهم.

قولُه: (**لَيَمَسَّنَّ الذين بَقُوا على الكُفْر منهم**) فالتعريفُ على هذا: للعَهْد، قال أبو البقاء: منهم: في موضعِ الحال، إمّا مِنَ ﴿ٱلَّذِينَ﴾ أو مِن ضميرِ الفاعل في ﴿كَفَرُواْ﴾(٢).

---

(١) انظر: (١١: ٣٢٣).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٤٥٣).

﴿ أَفَلَا يَتُوبُونَ ﴾: ألا يَتُوبون بعدَ هذه الشَّهادةِ المُكررَّةِ عليهم بالكُفر، وهذا الوعيدِ الشَّديدِ ممّا هم عليه، وفيه تَعجيبٌ من إصرارهم. ﴿وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾: يغفرُ لهؤلاء إنْ تابوا، ولغيرهم.

﴿قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ ﴾ صفةٌ لـ﴿رَسُولٌ ﴾ أي: ما هو إلا رسولٌ من جنس الرُّسل الذين خَلَوْا من قبلِه، جاء بآياتٍ منَ الله كما أَتَوا بأمثالها، إنْ أَبرأَ اللهُ الأَبرصَ، وأَحيا الموتى على يَدِه، فقد أحيا العَصا وجَعلها حيَّةً تسعى، وفَلَق بها البحرَ وطَمسَ على يد موسى، وإنْ خَلقَه من غير ذَكرٍ فقد خَلق آدمَ من غير ذَكرٍ ولا أُنثى. ﴿وَأُمُّهُۥ صِدِّيقَةٌ ﴾ أي: وما أُمُّه أيضًا إلّا كبعض النِّساء المصدِّقات للأنبياء، المؤمناتِ بهم، فما منزلتُهما إلا منزلةُ بَشَرَينِ، أحدهما نبيٌّ، والآخر صحابيٌّ، فمِن أين اشتبَه عليكم أمرُهما حتى وَصَفتُموهما بما لم يُوصفْ به سائرُ الأنبياء وصحابتِهم مع أنه لا تَميُّزَ ولا تَفاوُتَ بينَهما وبينَهم بوَجْهٍ منَ الوُجوهِ؟!

ثم صرَّح ببُعْدِهما عمّا نُسِب إليهما في قوله: ﴿كَانَا يَأْكُلَانِ ٱلطَّعَامَ﴾ لأنَّ مَنِ احتاج إلى الاغتذاء بالطَّعام وما يَتبعُه منَ الهَضْم والنَّفْضِ لم يكن إلّا جسمًا مركَّبًا من عَظْمٍ ولحمٍ، وعُروقٍ وأعصابٍ، ....

قولُه: (**ألا يَتُوبُونَ؟**) فَسَّرَ ﴿ أَفَلَا يَتُوبُونَ ﴾ بِهِ للإيذانِ بأنّ الهمزةَ للإنكار، ولا: نافية، والفاءُ: عاطفةٌ على محذوف، أي: أَيُصِرُّونَ فلا يتُوبونَ؟ ففيه معنى التعجُّبِ على الإصرارِ والتحضيضِ على التَّوبة.

قولُه: (**ثُم صَرَّحَ ببُعدِهما عمّا نُسِبَ إليهما**). قال القاضي: بَيَّنَ أوّلاً أقصَى ما لهما منَ الكمالات، ودلَّ على أنه لا يوجبُ لهما الألُوهيّةَ؛ لأنّ كثيراً منَ الناس يُشارِكُهما، ثُم نَبَّهَ على نَقْصِهما، وذكَرَ ما يُنافي الرُّبوبيّةَ ويقتضي أن يكونا مِن عِدادِ المرَكَّبات[1]، وقلتُ: يُمكنُ أن تكونَ

---

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٣٥٤).

وأخلاطٍ وأمزِجَةٍ مع شَهوةٍ وقَرَمٍ وغيرِ ذلك؛ مما يدلُّ على أنه مصنوعٌ مؤلَّفٌ مدبَّر كغيره من الأجسام.

﴿كَيْفَ نُبَيِّنُ لَهُمُ الْآيَاتِ﴾ أي: الأعلامَ منَ الأدلَّة الظّاهرةِ على بُطْلان قولهم. ﴿أَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾: كيف يُصرَفون عن استماع الحقِّ وتأمُّلِه؟

فإن قلتَ: ما معنى التَّراخي في قوله: ﴿ثُمَّ انْظُرْ﴾؟ قلت: معناه ما بينَ العَجَبَين؛ يعني أنه بيَّن لهم الآياتِ بيانًا عَجيبًا، وأنّ إعراضَهم عنها أعجَبُ منه.

[﴿قُلْ أَتَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا وَاللَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ ٧٦]

﴿مَا لَا يَمْلِكُ﴾ هو عيسى، أي: شيئًا لا يستطيعُ أن يَضُرَّكم بمثل ما يَضُرُّكم به اللهُ منَ البَلايا والمصائبِ في الأَنفُسِ والأموالِ، ولا أنْ يَنفعَكم بمثل ما يَنفعُكم به من صحَّة الأبدانِ والسَّعة والخِصْبِ، **ولأنّ كلَّ ما يَستطيعُه البَشَرُ** منَ المَضارِّ ....

الآيةُ على مِنوَالِ قولِه تعالى: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٤٣]، رَفَعَ مِن شأنِهما أوّلاً بأقصَى ما لهما منَ الكمال(١)، ثُمّ جيءَ بالمطلوب، وهُو إبطال إلهيّتِهما بأدنَى ما لهما منَ النُّقْصانِ لئلّا يوحِشَهما إذا وُوجِها به ابتداءً.

قولُه: (وقَرَم)، الجَوهري: القَرَم، بالتحريك: شدّةُ شهوةِ اللَّحم، وقد قَرِمْتُ إلى اللَّحم، بالكسر: إذا اشتَهيْتَه.

قولُه: (**ولأنّ كلَّ ما يستطيعُه البَشَر**): عطفٌ على جُملةِ قولِه: «شيئاً لا يستطيعُ» من حيث المعنى، ومعَلَّلُه محذوفٌ، المعنى: لِمَ تَعبُدونَ شيئاً لا يستطيعُ أن يَضُرَّكم ولا أن ينفعَكم بمثلِ ما يَملِكُه الله؟ أو: لِمَ تَعبُدونَ ما لا يستطيعُ شيئاً منَ النَّفع والضُّرِّ البتّةَ؟ أي: العاجزَ؛ لأنّ كلَّ

---

(١) في (م) و(غ): «الكلام».

....

ما يستطيعُه البَشَرُ فبإقدارِ الله وتمكينِه، وإنّما عَلَّل هذا الوجْهَ دونَ الأول لأنّ عندَهم البَشَرَ قادرٌ على الأفعال، فأزال ذلك بقولِه: «إنّ ذلك بإقدارِ الله تعالى وتمكينِه». وأمّا الأولُ فاستغنَى عنهُ بقولِه: «وهذا دليلٌ قاطع»، لاشتراكِه في الوجهَيْنِ، وعلى الأول: ﴿مَا﴾ في ﴿مَا لَا يَمۡلِكُ﴾ عامّةٌ في جميع الأشياءِ، نَبَّه بهِ على أنّ عيسى مِن جُملةِ المخلوقينَ فلا يَصلُحُ للإلهيّة، وأن يكونَ شَريكاً لله؛ لأنه لا يَضُرُّكم ولا ينفَعُكم بمثْلِ ما يَضُرُّكم به اللهُ وينفَعُكم.

قال القاضي: وإنّما قال: ﴿مَا﴾، نظراً إلى ما هُو عليه في ذاتِه توطِئةً لنَفْيِ القُدرةِ عنه رأساً وتنبيهاً على أنه مِن هذا الجِنس، ومَن كان له حقيقةٌ تقبَلُ المُجانسةَ والمشاركةَ فبمعزِل عن الأُلوهيّة، وإنّما قَدَّمَ الضَّرَّ لأنّ التحرُّزَ عنهُ أهمُّ مِن تحرِّي النَّفْع(١)، وعلى الثاني: «ما» وَصْفٌ جيءَ بِهِ تحقيراً؛ أي: أتعبُدونَ مِن دونِ الله هذا الموصُوفَ الذي لا يَملِكُ نَفْعاً ولا ضُرّاً؟ وعلى هذَيْنِ الوجهَيْن بنَى المصنِّفُ قولَه: ﴿وَٱللَّهُ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ﴾ على اللَّفِّ والنَّشْرِ حيث قال أوّلاً: «﴿هُوَ﴾: متعلِّقٌ بـ﴿أَتَعۡبُدُونَ﴾(٢)»، فيكونُ حالاً مقرِّرةً لجهةِ الإشكال تهديداً ووَعيداً، وإليه الإشارةُ بقولِه: «أتُشرِكونَ بالله ولا تَخشَوْنَه وهُو الذي يَسمَعُ ما تقولون؟»، وقال ثانياً: «أتعبُدونَ العاجزَ؟» فيكونُ حالاً من معنى ﴿لَا يَمۡلِكُ﴾، ولهذا قال: «أتعبُدونَ العاجِزَ واللهُ هُو السميعُ العليم؟» تعييراً وتجهيلاً، ألا تَرى كيف صَرَّح بقولِه: «العاجِزَ»؟ ليُرشِدَكَ بأنّ ﴿مَا﴾ يُرادُ بها الوَصْفُ.

فإنْ قلتَ: هَبْ أنّ قولَه: ﴿ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ﴾ دَلَّ على التهديد؛ لأنّ السامِعَ العالِمَ إذا سَمِعَ وعَلِمَ ما يَفعَلُه المُجرِمُ يُجازِيهِ عليه، فكيف دَلَّ على التعيير؟ قلتُ: إذا دَلَّ على القُدرة كما قال: «ولن يكونَ كذلك إلّا وهُو حَيٌّ قادر» جاء التعييرُ كقولِه تعالى: ﴿أَتَدۡعُونَ بَعۡلٗا وَتَذَرُونَ أَحۡسَنَ ٱلۡخَٰلِقِينَ﴾ [الصافات: ١٢٥]، ومثل هذَيْنِ الوجهَيْنِ سَبَقَ في البقرة عندَ قولِه تعالى: ﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدٗاۗ سُبۡحَٰنَهُۥۖ بَل لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ [البقرة: ١١٦].

---

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٣٥٤).

(٢) زاد في الأصول الخطية هنا لفظ الجلالة: «الله»، وليس في كلام الزمخشري، ولم يظهر لي وجهه.

والمنافع فبإقدار الله وتمكينِه، فكأنه لا يَمْلكُ منه شيئًا، **وهذا دليلٌ قاطعٌ على أنَّ أمْرَه مُنافٍ للرُّبوبيَّةِ** حيثُ جعلَه لا يستطيعُ ضَرًّا ولا نَفعًا، وصفةُ الرَّبِّ أن يكونَ قادرًا على كلِّ شيءٍ، لا يَخرجُ مقدُورٌ عن قُدرتِه.

﴿وَٱللَّهُ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ متعلِّق بـ﴿تَعْبُدُونَ﴾ أي: أتشركون بالله ولا تَخشونه وهو الذي يسمعُ ما تقولون ويعلمُ ما تَعتقدونَ؟ أو أتعبُدون العاجزَ واللهُ هو السَّميعُ العليمُ الذي يَصحُّ منه أن يَسمعَ كلَّ مَسموعٍ، ويَعلمَ كلَّ معلومٍ، ولن يكونَ كذلك إلّا وهو حيٌّ قادرٌ.

[﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا تَغْلُوا۟ فِى دِينِكُمْ غَيْرَ ٱلْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعُوٓا۟ أَهْوَآءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا۟ مِن قَبْلُ وَأَضَلُّوا۟ كَثِيرًا وَضَلُّوا۟ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ﴾ ٧٧]

﴿غَيْرَ ٱلْحَقِّ﴾ **صفةٌ للمصدرِ**؛ أي: لا تَغلُوا في دينِكُم غُلُوًّا غيرَ الحقِّ؛ أي: غُلُوًّا باطلًا؛ لأنّ الغُلُوَّ في الدِّين غُلُوّانِ:

غُلُوٌّ حقٌّ: وهو أن يَفحَصَ عن حقائقِه ويُفتِّشَ عن أباعِدِ مَعانيه، ويَجتهدَ..........

قولُه: (**وهذا دليلٌ قاطعٌ على أنّ أمرَه مُنافٍ للرُّبُوبيّة**)؛ لأنّ الإلهَ هُو الضارُّ النافعُ، وهما اللذانِ يُصحِّحانِ العُبُوديةَ؛ لأنّ المكلَّفَ إنّما يَعبُدُه ليَدفعَ عنه الضَّرَّ ويَجلِبُ له النَّفْعَ دُنيا وعُقْبى، والتكريرُ في الضَّرِّ والنَّفْع للاستيعابِ كما في قولِه: ﴿بُكْرَةً وَعَشِيًّا﴾ [مريم: ١١]، ومِن ثَمّ قال: «وصِفةُ الربِّ أن يكونَ قادراً على كلِّ شيء».

قولُه: (﴿غَيْرَ ٱلْحَقِّ﴾: **صفةٌ للمصدر**). قال أبو البقاء: يَجوزُ أن يكونَ حالاً مِن ضميرِ الفاعل، أي: لا تَغلُوا مُجاوِزينَ[1].

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٤٥٤).

في تَحصيل حُجَجِه كما يفعلُ المتكلِّمون من أهل العَدْل والتَّوحيدِ رضوانُ الله عليهم.

قولُه: (**كما يفعلُ المتكلِّمونَ مِن أهلِ العَدْلِ والتوحيد**)، **الانتصاف**: يعني بهِم المُعتزلةَ الذين غَلَوْا في التوحيد، فجَحَدوا الصِّفات، وغَلَوْا في العَدْل فجَعلوا إرادةَ الحقِّ جَلَّ جلالُه مغلوبةً بإرادةِ العبد، يعني بأهلِ البِدَع مَن عَداهم، الذين أثبَتوا الصِّفاتِ ولم يُثبِتوا خالقاً سوى الله تعالى[1].

وقلتُ: معنى قولِه تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا تَغْلُوا۟ فِى دِينِكُمْ غَيْرَ ٱلْحَقِّ﴾ ومعنى قولِه في النِّساء: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا تَغْلُوا۟ فِى دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾ [النساء: ١٧١] واحدٌ، وقد قال المصنِّفُ: «غَلَتِ اليهودُ في حَطِّ المسيح مِن منزِلَتِه حيثُ جعَلوه مولوداً لغيرِ رِشْدة، وغَلَتِ النَّصارى في رَفْعِه عن مِقدارِه حيث جعَلوه إلها»[2]، والطريقُ القَصْدُ هُو ما عليه المسلمونَ، كذلك القَدَريّةُ يُثبتونَ القُدرةَ لغيرِ الله مُطلَقاً، والجَبْرِيّةُ يَسلِبونَ القُدرةَ منَ الغيرِ رأساً، وأهلُ السُّنة على الصِّراط المستقيم، وكذلك المُعطِّلةُ لا يُثبِتونَ لله تعالى صفاتٍ، والمُجسِّمونَ يُشَبِّهونَه بالخَلْق، وأهلُ السُّنة اختاروا القَصْدَ والطريقَ السَّوي، فالمناسبُ أن يُجعَلَ ﴿غَيْرَ ٱلْحَقِّ﴾: مَصْدَراً مؤكِّداً من حيث المعنى لا صفةً للمصدر، لأنّ الغُلوَّ لا يكونُ حقّاً.

قال الراغب: الغُلوُّ: تَجاوُزُ الحدِّ، من قولِهم: غَلا السَّهمُ وغَلا السِّعر، ويُستعمَلُ في الإفراطِ دونَ التفريط، وكلاهما مذمومانِ، والخِطابُ لليهودِ والنَّصارَى[3]، فالنَّصارى غَلَوْا في رَفْعِه، واليهودُ في وَضْعِه، وإنّما جَمَعَ الهوى بينَهما، على أنهم مُتفاوِتو المرادِ في باطِلِهم[4].

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٦٦٦).

(٢) انظر: (٥: ٢٣٨).

(٣) لفظ الراغب في «تفسيره»: «والخطاب: قيل: هو للنصارى؛ حيث تجاوزوا القصد في عيسى عليه الصلاة والسلام، فادَّعَوا له الربوبية، وقيل: هو خطاب لهم ولليهود».

(٤) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٥: ٤١٤)، وانظر: «مفردات القرآن» ص٦١٣.

وغُلُوٌّ باطِلٌ: وهو أن يَتجاوَزَ الحقَّ ويَتخطّاهُ بالإعراض عن الأدلَّةِ واتِّباعِ الشُّبَهِ كما يفعل أهلُ الأهواءِ والبِدَعِ.

﴿قَدۡ ضَلُّواْ مِن قَبۡلُ﴾ هُم أئمَّتُهم في النَّصرانيةِ كانوا على الضَّلال قبلَ مَبعثِ النبيِّ ﷺ. ﴿وَأَضَلُّواْ كَثِيرٗا﴾ ممَّن شايَعَهُم على التَّثْليثِ. ﴿وَضَلُّواْ﴾ لـمّا بُعث رسولُ الله ﷺ ﴿عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ﴾: حين كذَّبوه وحَسَدوه وبَغَوا عليه.

[﴿لُعِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۢ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُۥدَ وَعِيسَى ٱبۡنِ مَرۡيَمَۚ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَواْ وَّكَانُواْ يَعۡتَدُونَ * كَانُواْ لَا يَتَنَاهَوۡنَ عَن مُّنكَرٖ فَعَلُوهُۚ لَبِئۡسَ مَا كَانُواْ يَفۡعَلُونَ * تَرَىٰ كَثِيرٗا مِّنۡهُمۡ يَتَوَلَّوۡنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْۚ لَبِئۡسَ مَا قَدَّمَتۡ لَهُمۡ أَنفُسُهُمۡ أَن سَخِطَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡ وَفِي ٱلۡعَذَابِ هُمۡ خَٰلِدُونَ * وَلَوۡ كَانُواْ يُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلنَّبِيِّ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مَا ٱتَّخَذُوهُمۡ أَوۡلِيَآءَ وَلَٰكِنَّ كَثِيرٗا مِّنۡهُمۡ فَٰسِقُونَ﴾ ٧٨-٨١]

قولُه: (﴿وَضَلُّواْ﴾: لـمّا بُعِثَ رسُولُ الله ﷺ). أسنَدَ ﴿ضَلُّواْ﴾ أوّلاً إلى أسلافِهم، وثانياً إلى أعقابِهم لئلّا يَلزَمَ التَّكرارُ فيكونَ المخاطَبونَ غيرَهم، وقال الراغبُ: فيه وجوهٌ: الأوّلُ: أُريدَ: قد ضَلُّوا عن سَواءِ السبيل، فلمّا فَصَلَ بينَه وبينَ ما يتعلَّقُ به أُعيدَ ذِكْرُه، كقولِه تعالى: ﴿لَا تَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفۡرَحُونَ بِمَآ أَتَواْ وَّيُحِبُّونَ أَن يُحۡمَدُواْ بِمَا لَمۡ يَفۡعَلُواْ فَلَا تَحۡسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٖ مِّنَ ٱلۡعَذَابِ﴾ [آل عمران: ١٨٨]، الثاني: أنّ الضالَّ قد يَعتقِدُ أنه لا يُضِلُّ غيرَه، وهُو ضالٌّ بذلك، فبيَّنَ اللهُ تعالى أنّ هؤلاءِ ضَلُّوا في أنفُسِهم وضَلُّوا بإضلالِهم غيرَهم، كقولِه تعالى: ﴿لِيَحۡمِلُوٓاْ أَوۡزَارَهُمۡ كَامِلَةٗ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ وَمِنۡ أَوۡزَارِ ٱلَّذِينَ يُضِلُّونَهُم بِغَيۡرِ عِلۡمٍ﴾ [النحل: ٢٥]، والثالثُ: أنّ الله تعالى هادِيَين: العَقْلَ والرسُولَ، والعقلُ مُقدَّمٌ على الرسُولِ مِن حيث إنه بالعَقْل يَهتدِي إلى معرفةِ الرسُول، فقولُه: ﴿قَدۡ ضَلُّواْ مِن قَبۡلُ﴾ إشارةٌ إلى ضَلالِهم عن مقتضَى العقل، ﴿وَضَلُّواْ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ﴾: إلى ما أتَى به الرّسُولُ[1].

---

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٥: ٤١٥-٤١٦)، وذكر هناك خمسة وجوه.

نزَّل الله لَعْنَهُم في الزَّبور ﴿عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُۥدَ﴾ وفي الإنجيلِ على لسان عيسى.

وقيل: إنّ أهلَ أَيْلَةَ لمـّا اعتَدَوا في السَّبت قال داودُ عليه السَّلام: اللَّهمَّ العَنْهُم واجعَلْهم آيةً؛ فمُسِخوا قِردةً، ولمـّا كَفر أصحابُ عيسى عليه السلام بعدَ المائدة قال عيسى عليه السَّلامُ: اللَّهمَّ عذِّبْ مَن كَفر بعدَ ما أكَل منَ المائدةِ عذابًا لم تُعذِّبْهُ أحدًا من العالمينَ والْعَنُهم كما لَعنتَ أصحابَ السَّبتِ، فأصبَحوا خنازيرَ، وكانوا خمسة آلافِ رجلٍ، وما فيهم امرأةٌ ولا صبيٌّ.

﴿ذَٰلِكَ بِمَا عَصَواْ﴾ أي: لم يكنْ ذلك اللَّعْنُ الشَّنيعُ الذي كان سببَ المَسْخِ **إلّا لأجْلِ المعصيةِ والاعتِداء، لا لشيءٍ آخر**، ثم فسَّر المعصيةَ والاعتداءَ بقوله: ﴿كَانُواْ لَا يَتَنَاهَوْنَ﴾: لا ينهى بعضُهم بعضًا ﴿عَن مُّنكَرٍ فَعَلُوهُ﴾. ثم قال: ﴿لَبِئْسَ مَا كَانُواْ يَفْعَلُونَ﴾ للتَّعجيب من سُوء فِعْلَهم مؤكِّدًا لذلك بالقَسَم. فيا حَسْرةً على المسلمينَ في إعراضهم عن باب التَّناهي عن المناكيرِ **وقِلةِ عَبْئِهم به**، كأنه ليس من مِلَّة الإسلام في شيءٍ مع ما يَتْلُون من كلام الله وما فيه منَ المُبالغاتِ في هذا الباب.

فإن قلتَ: كيف وَقع تَرْكُ التَّناهي عنِ المُنكَرِ تفسيرًا للمَعصية والاعتداءِ؟ قلت:..

قولُه: (**إلّا لأجْلِ المعصية [والاعتداء] لا لشيءٍ آخَرَ**). الحَصرُ مُستفادٌ مِن إيقاع اسم الإشارةِ استئنافاً والجارِّ والمجرورِ خبراً لهُ بعدَ إثباتِ اللَّعن والطَّرد لهم على المبالِغة، كأنّ السامعَ لـمّا وقفَ على ما فُعِلَ بهم منَ اللَّعن والطَّرد على لسانِ نبيَّيْنِ مُعَظَّمَيْن، استَعظَمَ ذلك وتَوهَّم أنّ له أسباباً شتَّى فقال: ما سببُ ذلك الأمرِ الفَظيع والخَطْبِ الهائل؟ فقيل: ذلك بسببِ عِصيانِهم واعتدائهم، وهُو عَدَمُ التَّناهي عنِ المناكير.

قوله: (**وقلّة عَبْئِهم به**) أي: عدم مبالاتهم، ما عبئت بفلانٍ؛ أي: ما باليتُ به[١].

---

(١) هذه الفقرة أثبتها من (ط).

من قِبَلِ أنّ اللهَ تعالى أمرَ بالتَّناهي، فكان الإخلالُ به معصيةً وهو اعتداءٌ؛ لأنَّ في التَّناهي حَسْمًا للفساد، فكان تَركُه على عكسِه.

فإن قلتَ: **ما معنى وَصْفِ المُنكرِ بـ﴿فَعَلُوهُ﴾** ولا يكون النهي بعد الفعلِ؟ قلت: **معناه لا يَتناهَوْنَ عن مُعاوَدة مُنكرٍ فَعَلوه**، أو عن مثل مُنكرٍ فَعَلوه، أو عن مُنكرٍ أرادوا فِعْلَه، كما ترى أماراتِ الخَوْضِ في الفِسْق وآلاتِه تُسوّى وتُهيّأُ فتُنكَر، **ويجوز أن يُراد:** لا يَنْتَهُون ولا يَمتَنِعُون عن منكرٍ فَعَلُوه، بل يَصبرون عليه ويُداومون على فِعْلِه،....

قولُه: (**ما معنى وَصْفِ المنكَر بـ﴿فَعَلُوهُ﴾؟**) يعني: لا يَصحُّ أن يكونَ ﴿فَعَلُوهُ﴾ صفةً لـ﴿مُّنكَرٍ﴾؛ لأنّ التناهيَ عن مُنكرٍ قد سَبَقَ ومَضَى مُحَال.

قولُه: (**معناهُ: لا يتَناهَوْنَ عن مُعاوَدةِ مُنكَرٍ فَعَلُوه**). قال صاحبُ «الانتصاف»: وفي توبيخِهم إشعارٌ بأنهم فَعَلوا المُنكَر، وبأنهم لم يَنهَوْا عن أمثالِه في المستقبل، ولولا زيادةُ ﴿فَعَلُوهُ﴾ لَـمَا صَرَّحَ بوقوعِها منهم، ودَلَّتِ الآيةُ على أنّ متعلَّقَ النَّهي فعلُ ضدِّ المَنْهيِّ عنه؛ لأنه عَبَّرَ عن تَـرْكِ التناهي بقولِه: ﴿لَبِئْسَ مَا كَانُواْ يَفْعَلُونَ﴾، فسَمَّـاهُ فعلاً، وخالَفَ في ذلك أبو هاشم المُعتزِليُّ، وكذلك سَمَّى تَـرْكَهم النَّهيَ عن المنكَرِ صَنيعاً بقولِه: ﴿لَوْلَا يَنْهَىٰهُمُ ٱلرَّبَّـٰنِيُّونَ﴾، إلى قولِه: ﴿يَصْنَعُونَ﴾ [المائدة: ٦٣]، وهو أبلَغُ؛ لأنّ الصُّنعَ أبلغُ. تَمّ كلامُه[١].

ويَجوزُ أن يَجرِيَ ﴿لَا يَتَنَاهَوْنَ﴾ على حكايةِ الحالِ الماضيةِ لاكتنافِه بالماضِيَيْنِ، كقولِه تعالى: ﴿وَٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَـٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَـٰهُ﴾ [فاطر: ٩]؛ تصويراً لتَناهِيهم في التواني عن التناهي عن الأفعالِ الشَّنيعة، وهِي تَرْكُهمُ الأمرَ بالمعروف والنَّهيَ عن المنكر، ليَنزَجِرَ السامعُ عن ارتكابِ مِثلِها.

قولُه: (**ويجوزُ أن يُرادَ**) عطفٌ على معنى قولِه: «لا يَنْهَى بعضُهم بعضاً»، فوضَعَ يتفاعَلونَ

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٦٦٧).

يقال: تَناهى عن الأمرِ وانْتَهى عنه: إذا امتنَع منه وتَـركَه.

﴿تَرَىٰ كَثِيرًا مِّنْهُمْ﴾: هُم منافقو أهلِ الكتابِ، كانوا يُوالون المشركين ويُصافُونهم. ﴿أَن سَخِطَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ هو المخصوصُ بالذَّمِّ، ومحلُّه الرَّفعُ، كأنه قيلَ: لبئسَ زادُهم إلى الآخرة سَخطُ الله عليهم، والمعنى: مُوجِبُ سَخطَ الله ﴿وَلَوْ كَانُوا۟ يُؤْمِنُونَ﴾ إيمانًا خالصًا غيرَ نفاقٍ ما اتَّخذوا المشركين ﴿أَوْلِيَآءَ﴾ يعني: إن موالاةَ المشركينَ كفى بها دليلًا على نفاقهم، وإن إيمانَهم ليس بإيمانٍ. ﴿وَلَٰكِنَّ كَثِيرًا مِّنْهُمْ فَٰسِقُونَ﴾: مُتمرِّدون في كُفرهم ونفاقِهم. **وقيل: معناه: ولو كانوا يؤمنون بالله وموسى** كما يدَّعون ما اتَّخذوا المشركين أولياءَ كما لم يُوالِهم المسلمونُ.

[﴿لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ ٱلنَّاسِ عَدَٰوَةً لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱلْيَهُودَ وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ۖ وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُم مَّوَدَّةً لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّا نَصَٰرَىٰۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّ مِنْهُمْ قِسِّيسِينَ وَرُهْبَانًا وَأَنَّهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ ❁ وَإِذَا سَمِعُوا۟ مَآ أُنزِلَ إِلَى ٱلرَّسُولِ تَرَىٰٓ أَعْيُنَهُمْ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ مِمَّا عَرَفُوا۟ مِنَ ٱلْحَقِّۖ يَقُولُونَ رَبَّنَآ ءَامَنَّا فَٱكْتُبْنَا مَعَ ٱلشَّٰهِدِينَ ❁ وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَمَا جَآءَنَا مِنَ ٱلْحَقِّ وَنَطْمَعُ أَن يُدْخِلَنَا رَبُّنَا مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلصَّٰلِحِينَ ❁ فَأَثَٰبَهُمُ ٱللَّهُ بِمَا قَالُوا۟ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَاۚ وَذَٰلِكَ جَزَآءُ ٱلْمُحْسِنِينَ ❁ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَكَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَآ أُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلْجَحِيمِ﴾ ٨٢-٨٦]

مَوضِعَ يَفْعلونَ للمبالغة، كما سَبَقَ في ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ﴾، كأنهم كانوا في ارتكابِهمُ المناكيرَ مع دَواعيهم وآرائهم بمنزلةِ الأمرِ الراكِب، وإلى المبالغةِ أشار بقولِه: «بل يَصبرونَ ويُداوِمون».

قولُه: (**وقيل: معناه: ولو كانوا يؤمنونَ بالله وموسى**): عطفٌ على قولِه: «﴿وَلَوْ كَانُوا۟ يُؤْمِنُونَ﴾ إيماناً خالصاً»، والمرادُ بـ«النبيِّ»: محمدٌ ﷺ، وبـ«ما أُنزِلَ»: القرآنُ، وعلى هذا المرادُ بـ«النبيِّ»: موسى، وبـ«ما أُنزِلَ»: التَّوراةُ.

وَصَف اللهُ شدَّةَ شَكيمةِ اليهودِ وصُعوبةَ إجابتِهم إلى الحقِّ، ولِيْنَ عَريكَة النَّصارى، وسُهولةَ ارْعِوائهم ومَيْلِهم إلى الإسلامِ، وجَعل اليهودَ قُرناءَ المشركينَ في شدَّة العَداوة للمؤمنين، بل نَبَّه على تقدُّم قَدَمِهم فيها بتقديمِهم على الذين أشركوا، وكذلك فَعَل في قوله: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟﴾ [البقرة: ٩٦]، ولَعَمْري إنهم لَكذلكَ وأشدُّ. وعنِ النبيِّ ﷺ: «ما خلا يهوديّانِ بمسلمٍ إلّا همّا بقَتْلِه».

وعَلَّل سُهولةَ مأْخَذِ النَّصارى وقُرْبَ مَودَّتِهم للمؤمنين ﴿بِأَنَّ مِنْهُمْ قِسِّيسِينَ وَرُهْبَانًا﴾ أي:..

قولُه: (**وعَلَّل سُهولةَ مَأْخَذِ النَّصارى وقُربَ مَودَّتِهم للمؤمنينَ ﴿بِأَنَّ مِنْهُمْ قِسِّيسِينَ﴾**). وقلتُ: وفي وَضْعِ ﴿مَا﴾ الموصُولةِ مَع صِلَتِها موضِعَ «النَّصارى»؛ لأنه في مقابلةِ ذكْرِ اليهودِ تتميمٌ لذلك المعنى. فإنْ قلتَ: أيُّ فَرْقٍ بينَ هذا المعنى في هذا المقام وبينَه في قولِه تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّا نَصَـٰرَىٰٓ أَخَذْنَا مِيثَـٰقَهُمْ فَنَسُوا۟ حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦ﴾ [المائدة: ١٤]؟ قلتُ: ولا ارتيابَ أنّ المعانيَ تتفاوَتُ بحَسَبِ تفاوُتِ المقامات، فإنّ مقامَ المَدْحِ يقتضي أن يُفسَّرَ بما يُنبئُ عن المَدْحِ وبالعكس، ولـمّا كان ذلك المقامُ مقامَ نَقْضِ الميثاق، كان المعنى على التعييرِ والتأنيب، وأن يُقالَ: مِنَ الذين ادَّعَوا على أنفُسِهم هذا الوَصْفَ الفاضِلَ: أخَذْنا مِيثاقَهم فنَسُوا، وقد ذكَرْنا أنّ نسبةَ النِّسيانِ إليهم ونَقْضِ الميثاقِ إلى اليهودِ مراعاةٌ لهذا المعنى، وهُو سُهولةُ مَأْخَذِهم وشدةُ شَكيمةِ اليهود، ولكنْ في قولِ المصنِّف في ذلك المقام: «إنّما سَمُّوا أنفُسَهم بذلك ادّعاءً لنُصرةِ الله» تَسامُحٌ لِـما كان ينبغي لهُ أن يقولَ: إنّما حَكَى اللهُ تعالى قولَهم ذلك تعييراً لهم وتذكيراً لِما نَسَبوا إلى أنفُسِهم ثُمّ نَسُوه[1]، قال صاحبُ «الانتصاف»: إنّما قال: ﴿ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّا نَصَـٰرَىٰ﴾ تعريضاً لشدّةِ ضَلالةِ اليهودِ في الكُفر إذْ قيلَ لهم: ﴿يَـٰقَوْمِ ٱدْخُلُوا۟ ٱلْأَرْضَ ٱلْمُقَدَّسَةَ﴾ الآية [المائدة: ٢١]، فقالوا: اذهَبْ أنت

(١) كذا في (ط)، وتحرف في سائر الأصول الخطية إلى: «فسّره».

علماءَ وعُبّادًا ﴿وَأَنَّهُمْ﴾ قومٌ فيهم تواضُعٌ واستِكانةٌ، ولا كِبْرَ فيهم، واليهودُ على خلافِ ذلك. وفيه دليلٌ بَيِّنٌ على أنّ العِلمَ أنفعُ شيءٍ وأهداهُ إلى الخير، وأَدَلُّه على الفوزِ حتّى عِلْمَ القِسِّيسينَ، وكذلك غَمُّ الآخرةِ والتَّحدُّثُ بالعاقبةِ، وإنْ كان في راهبٍ، والبَراءةُ منَ الكِبْرِ وإن كانت في نصرانيٍّ، ووَصفَهُمُ اللهُ برِقَّة القلوبِ وأنهم يبكون عند استماعِ القرآنِ، وذلك نحو ما يُحكى عن النَّجاشيِّ رضي الله عنه أنه قال لجعفرِ بنِ أبي طالبٍ ـ حين اجتمع في مجلسه المهاجرون إلى الحبشة.........

وربُّك، وقالتِ النَّصارى: نحن أنصارُ الله، وأما التي مَرَّت ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّا نَصَٰرَىٰٓ﴾ [المائدة: ١٤] فللتنبيهِ على أنهم ما وَفَّوا بما عاهَدوا عليه، وهاهُنا لبيانِ أنهم أقربُ حالاً منَ اليهود[١].

قولُه: (﴿وَأَنَّهُمْ﴾ قومٌ فيهم تَواضُعٌ واستِكانةٌ ولا كِبْرَ فيهم) تفسيرٌ لقولِه: ﴿وَأَنَّهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾، وكان منَ الظاهرِ أن يُقالَ: بأنّ بعضَهم قِسِّيسينَ ورُهْباناً وكلَّهم مُتَواضِعون، فعَدَلَ إلى ما عليه التِّلاوةُ مِن إعادةِ «أنّ» والإتْيانِ بالمضارع لمَزيدِ التحقيق والدِّلالةِ على الاستمرار، وأنهم قومٌ عادتُهمُ التواضُع، نحو: فلانٌ يَقْرِي الضَّيفَ.

قولُه: (وكذلك غَمُّ الآخِرة) عطفٌ على «أنّ العِلمَ»، «والبراءةُ منَ الكِبْرِ» عَطفٌ على «غَمُّ الآخِرة»، وذلك وَصْفٌ لـ﴿قِسِّيسِينَ﴾، وذاك لـ«رُهْباناً»، وهذا لعامّتِهم، أي: فيه دليلٌ بيِّنٌ على أنّ العِلمَ وغَمَّ الآخِرة والبراءةَ منَ الكِبر أنفعُ شيءٍ وأهداهُ إلى الخير وأدَلُّه على الفَوْز.

قولُه: (ما يُحكى عن النَّجاشِيِّ) ستجيءُ قصّتُه معَ جعفرِ بن أبي طالبٍ رضيَ اللهُ عنهما[٢] في سُورةِ التّوبة عندَ قولِه: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ﴾ [التوبة: ١٠٠].

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٦٦٨).

(٢) قصة جعفر بن أبي طالب مع النجاشي، أخرجها أحمد (١٧٤٠) وابن خزيمة (٢٢٦٠) عن أم سلمة والحاكم في «المستدرك» (٣٢٠٨) عن أبي موسى.

والمشركون وهم يُغْرونَه عليهم ويَتطلَّبون عَنَتَهُم عندَه ـ: هل في كتابكم ذِكْرُ مريمَ؟ قال جعفرٌ: فيه سورةٌ تُنسَب إليها، فقرأَها إلى قوله: ﴿ذَٰلِكَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾ [مريم: ٣٤] وقرأ سورةَ طه إلى قوله: ﴿وَهَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ مُوسَىٰٓ﴾ [طه: ٩] فبكى النَّجاشيُّ، وكذلك فعل قومُه الذين وَفَدوا على رسول الله ﷺ وهم سبعون رجلًا حين قرأ عليهم رسولُ الله ﷺ سورةَ يس، فبكَوا.

فإن قلتَ: بمَ تعلَّقتِ اللّامُ في قوله: ﴿لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾؟ قلت: بـ﴿عَدَٰوَةً﴾ و﴿مَّوَدَّةً﴾ على أنّ عَداوةَ اليهودِ التي اختصَّتِ المؤمنينَ أشدُّ العَداواتِ وأظهَرُها، وأنّ مودّةَ النَّصارى التي اختَصَّتِ المؤمنينَ أقربُ المَودّاتِ وأدناها وُجودًا، وأَسهَلُها حُصولًا، ووَصْفُ اليهودِ بالعَداوةِ، والنَّصارى بالمَودَّة مما يُؤذِنُ بالتَّفاوُت، **ثم وَصْفُ العَداوة والمَودَّة بالأشَدِّ والأقرَبِ**.

فإنْ قلتَ: ما معنى قولِه: ﴿تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ﴾؟ قلتُ: معناه تمتلئ منَ الدَّمع حتّى تَفيضَ؛ لأنّ الفَيضَ: أنْ يمتلئَ الإناءُ أو غيرُه حتّى يَطلُعَ ما فيه من جَوانبه، فوُضِع الفَيضُ الذي هو منَ الامتلاء موضِعَ الامتلاءِ، وهو من إقامة المُسبَّبِ مَقامَ السَّببِ، **أو قُصِدَت المبالغةُ** في وَصْفِهم بالبُكاء فجُعلتْ أَعيُنُهم كأنها تَفيضُ بأَنْفُسِها؛ أي: تَسيلُ منَ الدَّمع من أجل البُكاءِ، من قولك: دَمَعَت عَينُه دمعًا.

قولُه: (**ثُم وصف العَداوة والمَوَدّة بالأشَدِّ والأقربِ**) يريدُ أنّ هذا الوَصْفَ تتميمٌ لذلك المعنى، على أنّ «أقرَبَ» محمولٌ على قُربِ الحال لا التفضيل؛ لأنّ اليهودَ ليسوا منَ المَوَدّةِ في شيءٍ.

قولُه: (**أو قُصِدَتِ المبالغةُ**) هذا يُوهِمُ أنّ الوَجْهَ الأوّلَ ليس فيه مبالغةٌ، وكيفَ بِهِ وإنه منَ المجازِ المرسَلِ؟ لكنّ مُرادَه أنّ الثانيَ أبلغُ؛ لأنه منَ الإسنادِ المَجازيِّ، مِن قولِك: نَهَرٌ جارٍ وطريقٌ سائر. **الانتصاف**: هذه العبارةُ أبلغُ العبارات، فأوّلُها: فاضَ دمعُ عَيْنِه، وهُو الأصلُ،

فإن قلتَ: أي فَرْقٍ بينَ «مِن» و«مِن» في قوله: ﴿مِمَّا عَرَفُوا مِنَ الْحَقِّ﴾؟ قلت: الأُولى: لابتداء الغايةِ على أن فَيْضَ الدَّمعِ ابتدأ ونَشأ من معرفة الحقِّ، وكان من أجلِه وبسَببِه، والثانيةُ: لِتَبيينِ الموصُولِ الذي هو «ما عرفوا»، وتَحتملُ معنى التَّبعيض على أنهم عَرَفوا بعضَ الحقِّ فأَبكاهُم وبلغ منهم، فكيف إذا عَرَفوه كلَّه وقرؤوا القرآنَ وأحاطُوا بالسُّنة؟

وقرئ: (تُرى أَعيُنُهم) على البناء للمفعول.

﴿رَبَّنَآ ءَامَنَّا﴾ المراد به إنشاءُ الإيمانِ والدُّخولُ فيه. ﴿فَاكْتُبْنَا مَعَ الشَّاهِدِينَ﴾: معَ أُمّة محمّدٍ ﷺ الذين هم شهداءُ على سائر الأُممِ يومَ القيامةِ. ﴿لِتَكُونُوا شُهَدَآءَ عَلَى النَّاسِ﴾ [البقرة: ١٤٣] وقالوا ذلك؛ لأنهم وَجَدوا ذِكْرَهم في الإنجيل كذلك.

﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ﴾: إنكارٌ واستبعادٌ لانتفاءِ الإيمانِ معَ قيام مُوجَبِه وهو الطَّمعُ في إنعام الله عليهم بصُحبة الصالحينَ. وقيل: لـمّا رَجعوا إلى قومهم لامُوهم فأجابُوهم بذلك، أو أرادوا: وما لنا لا نؤمن بالله وحدَه، لأنهم كانوا مُثَلِّثِينَ، ....

والثانيةُ: المُحوَّلة: فاضَتْ عَيْنُه دمعاً، حَوَّلَ الفاعلَ تمييزاً مبالغةً، والثالثةُ: فاضَتْ عَيْنُه من الدَّمعِ فلم يُنبِّهْ على الأصل كما في الثانية، بل أبرزَ به تعليلاً، وهذا أبلغُ؛ لأنّ التمييزَ قدِ اطَّرَدَ وضْعُه في هذا البابِ مَوضِعَ الفاعلِ، نحوَ: تَصَبَّبَ زيدٌ عَرَقاً، واشتَعَلَ الرأسُ شَيْباً، وتفَجَّرتِ الأرضُ عُيوناً، والتعليلُ لم يُعهَدْ فيه ذلك، فيجوزُ: فاضَتْ عَيْنُه مِن ذكْرِ الله، كما تقولُ: فاضَتْ منَ الدَّمع[1]، وقد نَبَّه المصنِّفُ بقولِه: «مِن أجلِه وبسببِه» على أنّ منَ الابتدائيةَ سبَبيّة.

قولُه: (وقيل: لـمّا رَجَعوا). الضَّميرُ للوَفْدِ الذين قَدِموا على رسُولِ الله ﷺ من عندِ النَّجاشِي.

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٦٦٩).

وذلك ليس بإيمانٍ بالله، ومَحَلُّ ﴿لَا نُؤْمِنُ﴾ النَّصبُ على الحال، بمعنى: غير مؤمنينَ، كقولك: ما لَكَ قائمًا، **والواوُ في ﴿وَنَطْمَعُ﴾ واوُ الحالِ**. فإنْ قلتَ: ما العاملُ في الحال الأُولى والثانية؟ قلت: العاملُ في الأُولى ما في اللام من معنى الفعل، كأنه قيلَ: أيُّ شيءٍ حَصَل لنا غيرَ مؤمنينَ، وفي الثانية معنى هذا الفعل، لكن **مقيَّدًا بالحال الأُولى**، لأنك لو أَزلْتَها وقلتَ: وما لنا ونَطمَع، لم يكن كلامًا، **ويجوز أن يكونَ ﴿وَنَطْمَعُ﴾ حالًا** من ﴿لَا نُؤْمِنُ﴾، على أنهم أنكروا على أنفُسهم أنهم لا يُوحِّدون اللهَ ويَطمعون مع ذلك أن يَصْحَبوا الصالحين، وأن يكون معطوفًا على ﴿لَا نُؤْمِنُ﴾ على معنى: **وما لنا نجمعُ بين التَّثليث** وبينَ الطَّمع في صُحبة الصالحينَ، أو على معنى:...............

قولُه: (**والواوُ في ﴿وَنَطْمَعُ﴾ واوُ الحال**)، أي: ونحن نَطمَعُ؛ لأنّ المضارعَ المُثبَتَ لا يَحتاجُ إليها.

قولُه: (**مقيَّداً بالحالِ الأُولى**) فيعودُ المعنى: أيُّ شيءٍ حَصَلَ لنا غيرَ مؤمنينَ طامِعين؟ أي: لِـمَ[1] لمْ نكنْ مؤمنينَ طامِعين؟ وهُو مُوافِقٌ للوَجْهِ الثاني في العَطْفِ كما سيأتي، وهُو لـ«ما لنا نجمَعُ بينَهما بالدخولِ في الإسلام».

قولُه: (**ويجوزُ أن يكونَ ﴿وَنَطْمَعُ﴾ حالاً مِن ﴿لَا نُؤْمِنُ﴾**)، فعلى هذا الوَجْهِ يكونانِ حالَيْن متداخِلَتَيْنِ كما كانَتا على الأوّلِ مترادِفَتَيْنِ، والمعنى: أيُّ شيءٍ حَصَلَ لنا غيرَ مُؤمنينَ في حالِ الطَّمَع؟ وتحريرُه: ما لنا لا نوحِّدُ اللهَ ونطمَع معَ ذلك مصاحبةَ الصّالحين.

قولُه: (**وما لنا نجمَعُ بينَ التثليث**) إلى آخِرِه، أيْ: أيُّ شيءٍ لنا نجمَعُ بينَ عدَم الإيمان والطَّمَع؟ أو: لِـمَ لا نجمَعُ بينَ الإيمانِ والطَّمَع؟ قال صاحبُ «التقريب»: فعلى الأوّلِ وَرَدَ الجمعُ على النَّفْي، وعلى الثاني وَرَدَ النَّفيُ على الجَمْع.

(١) قوله: «لِـمَ» أثبته من (ط)، وسقط من غيرها من الأصول الخطية.

وما لنا لا نَجمع بينَهما بالدُّخول في الإسلام؛ **لأنَّ الكافرَ ما ينبغي له أن يطمعَ في صُحبة الصالحين.**

قرأ الحسن: (فآتاهم الله).

﴿بِمَا قَالُوا۟﴾: بما تكلَّموا به عنِ اعتقادٍ وإخلاصٍ، من قولك: هذا قولُ فلانٍ، أي: اعتقادُه وما يذهبُ إليه.

[﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تُحَرِّمُوا۟ طَيِّبَٰتِ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوٓا۟ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ * وَكُلُوا۟ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ حَلَٰلًا طَيِّبًاۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِىٓ أَنتُم بِهِۦ مُؤْمِنُونَ﴾ ٨٧-٨٨]

﴿طَيِّبَٰتِ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكُمْ﴾: ما طاب ولَذَّ منَ الحلال، ومعنى ﴿لَا تُحَرِّمُوا۟﴾: لا تَمنَعُوها أنفُسَكم كمَنْع التَّحريمِ، أو لا تقولوا: حرَّمناها على أنفُسنا مبالغةً منكم في العَزْم على تَرْكها تزهُّدًا منكم وتَقشُّفًا. **وروِيَ أنّ رسولَ الله ﷺ وَصَف القيامةَ** لأصحابه يومًا فبالَغَ وأشبَعَ الكلامَ في الإنذار،..........................

قولُه: (**لأنّ الكافِرَ لا ينبغي لهُ أن يَطمَعَ**) تعليلٌ لقولِه: «لا نجمَعُ بينَهما بالدخولِ في الإسلام»، ويمكنُ أن يُنزَّلَ على الوجوهِ بأسْرِها.

قولُه: (**وتقشُّفاً**)، **النِّهاية**: التقشُّفُ: يَبَسُ العَيْش، وقد قَشِفَ يَقْشَفُ، ورجُلٌ متقشِّفٌ أي: تاركٌ للنظافةِ والتَّرفُّه.

قولُه: (**ورُوِيَ أنّ رسُولَ الله ﷺ وَصَفَ القيامَةَ**) إلى آخِره، نحوَه رَوَينا عنِ البخاريِّ ومسلم، عن أنَس، قال: سَمِعَ رسُولُ الله ﷺ أنّ نَفَراً مِن أصحابِ رسُولِ الله ﷺ، قال بعضُهم: لا أتزوَّجُ النِّساءَ، وقال بعضُهم: لا آكُلُ اللَّحمَ، وقال بعضُهم: لا أنامُ على فِراش، قال: «ما بالُ أقوام قالوا كذا وكذا؟ ولكنّي أُصَلِّي وأنامُ وأَصُومُ وأُفطِر وأتزوَّجُ النِّساء، فمَن

فرَقُّوا واجتَمعوا في بيت عثمانَ بنِ مَظْعون، واتَّفقوا على أن لا يزالوا صائمينَ قائمينَ، وأنْ لا يناموا على الفُرُش، ولا يأكلوا اللَّحمَ والوَدَكَ، ولا يَقربوا النساءَ والطِّيبَ، ويَرفُضُوا الدُّنيا ويَلْبَسُوا المُسُوحَ، ويَسِيحُوا في الأرض، وَيُجبُّوا مَذاكِيرَهُم،.........

رَغِبَ عن سُنّتي فليس منِّي»[1]، وأمّا قولُه: «إنّ لأنفُسِكم عليكم حَقّاً» فَرَوى أحمدُ بنُ حَنْبل وأبو داودَ والدارِميُّ، عن عائشةَ رضيَ اللهُ عنها؛ قال رسُولُ الله ﷺ لعثمانَ بن مَظْعونٍ في حديثٍ طويل: «إنّ لأهلِكَ عليك حَقّاً، وإن لِضَيفِك عليك حقّاً، وإنّ لنفسِكَ عليك حَقّاً، فصُمْ وأفطِرْ، وصَلِّ ونَمْ»[2].

قولُه: (في بيتِ عثمانَ بن مَظْعون)[3]، قال صاحبُ «الجامع»: هُو أبو السائِب عثمانُ بنُ مَظْعونٍ الجُمَحيُّ القُرَشيُّ، أسلَمَ بعدَ ثلاثةَ عَشَرَ رجُلاً، وهاجَرَ الهِجرَتَيْن، وشهِدَ بَدْراً، وكان حَرَّمَ الخَمْرَ في الجاهلية، وهُو أوّلُ مَن ماتَ مِنَ المهاجِرينَ بالمدينةِ على رأس ثلاثينَ شهراً منَ الهجرة، وقيل: بعدَ اثنين وعشرينَ شهراً، وقَبَّلَ النبيُّ ﷺ وَجْهَه بعدَ موتِه، ولما دُفِنَ قال: «نِعْمَ السَّلَفُ هُو لنا»، ودُفِنَ بالبَقِيع[4].

قولُه: (المُسوح)، الجَوهري: المِسْحُ: البَلاس، والجمعُ أمساحٌ ومُسُوح.

والمَذاكيرُ: جمعُ الذَّكَرِ على غيرِ قياس، كأنهم فـرَّقوا بينَ الذَّكَرِ الذي هُو العُضوُ في الجَمْع وبينَ الذَّكَر الذي هُو خلافُ الأُنثى.

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) أخرجه أحمد (٢٦٣٥١) وأبو داود (١٣٧١) والدارمي (٢١٦٩) عن سعد بن أبي وقاص.

(٣) زاد في (غ): «الجمحي القرشي».

(٤) تتمة جامع الأصول (١٢: ٥٩٨)

والحديث أخرجه أبو داود (٣١٦٥) والترمذي (٩٨٩) وابن ماجه (١٤٥٦) والبيهقي في «السنن الكبرى» (٣: ٤٠٧) عن عائشة، وأخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٨٣٥) عن الأسود بن سريع، وأخرجه أحمد (٢١٢٧) عن ابن عباس.

فبلغ ذلك رسولَ الله ﷺ فقال لهم: «إنِّي لم أُؤمَرْ بذلك، إنَّ لأنفُسِكم عليكم حقًّا، فصُوموا وأفطِرُوا، وقُوموا وناموا، فإنِّي أقومُ وأنامُ، وأصومُ وأُفطِرُ وآكلُ اللَّحمَ والدَّسَمَ، وآتي النِّساءَ، فَمن رَغِبَ عن سُنَّتي فليس منِّي» ونزلت.

ورُوِيَ أنَّ رسولَ الله ﷺ كان يأكلُ الدَّجاجَ والفالُوذَ. **وكان يُعجِبُه الحَلْواءُ والعَسَلُ**، وقال: «إنَّ المؤمنَ حُلْوٌ يُحِبُّ الحَلاوَةَ»، وعن ابن مسعود: أن رجلاً قال له: إني حرّمتُ الفراشَ، فتلا هذه الآية، وقال: نَمْ على فراشِك وكفِّرْ عن يمينك. وعنِ الحَسَن: أنه دُعِيَ إلى طعامٍ ومعَه فَرْقَدٌ السَّبَخِيُّ وأصحابُه، فقَعَدوا على المائدة وعليها الألوانُ منَ الدَّجاج المُسَمَّنِ والفالُوذِ وغيرِ ذلك، فاعتَزل فَرْقَدٌ ناحيةً، فسأل الحسنُ: أَهُوَ صائمٌ؟ قالوا: لا، ولكنّه يَكرَهُ هذه الألوانَ، فأقبَلَ الحَسَنُ عليه وقال: يا فُرَيْقِدُ، أترى لُعابَ النَّحْل بلُباب البُرِّ، بخالِصِ السَّمنِ يَعِيبُه مسلمٌ؟! وعنه: أنه قيلَ له: فلانٌ لا يأكلُ الفالُوذَ ويقول: لا أُؤَدِّي شُكرَه، قال: أَفيَشْربُ الماءَ الباردَ؟ قالوا: نعم، قال: إنه جاهلٌ، إنَّ نعمةَ الله عليه في الماء الباردِ أكثرُ من نعمتِه عليه في الفالُوذِ. وعنه: إنّ اللهَ تعالى أدَّبَ عبادَه فأحسَنَ أدبَهم، قال الله تعالى: ﴿**لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ**﴾ [الطلاق: ٧] ما عاب اللهُ قومًا وسَّع عليهم الدُّنيا فتَنعَّموا وأطاعوا، ولا عَذَر قومًا زواها عنهم فعَصَوْهُ.

﴿**وَلَا تَعۡتَدُوٓاْ**﴾: **ولا تتعدَّوا** حُدودَ ما أحلَّ اللهُ لكم إلى ما حرَّم عليكم،.......

قولُه: (**وكان يُعجِبُه الحَلْواءُ والعَسَلُ**)، رَوَينا عن البُخاريِّ ومسلم والتِّرمذيّ، عن عائشةَ، قالت: كان رسُولُ الله ﷺ يُحبُّ الحَلْواءَ والعَسَلَ(١).

قولُه: (**ولا تتعدَّوْا**). اعلَمْ أنّ «لا تَعتَدوا» إمّا منَ المُجاوَزَة، وإمّا منَ الظُّلم، قال الجَوهري: التَّعدِّي: مُجاوَزةُ الشيءِ إلى غيرِه، يقال: عدَّيتُـهُ فتعدَّى، أي: تجاوَزَ، وعَدَا عليه: مِنَ الظُّلم،

---

(١) أخرجه البخاري (٥٦١٤) ومسلم (١٤٧٤) والترمذي (١٨٣١).

أو ولا تُسرفوا في تَناوُلِ الطَّيباتِ، أو جعل تَحريمَ الطَّيباتِ اعتداءً وظُلمًا، فنَهى عنِ الاعتداءِ ليَدخُلَ تحتَه النَّهيُ عن تحريمها دُخولًا أوَّليًّا لوُرودِه على عَقِبه، أو أراد: ولا تَعْتدوا بذلك ﴿وَكُلُوا۟ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ﴾ أي: منَ الوُجوه الطَّيبةِ التي تُسمّى رزقًا.

يَعْدو عَدَاءً واعتَدى عليه بمعنًى، فعلى الأوّلِ فيه وَجْهانِ، أحَدُهما: لا تَجاوَزوا حُدودَ ما عَيَّنَ اللهُ لكم، يعني: مَن أحَلَّ اللهُ لهُ تناوُلَ الطِّيِّباتِ ينبغي أن يكونَ في حَيِّزه، فإذا تجاوَزَ عنهُ وقَعَ في حيِّزِ ما حَرَّمَه عليه، كذا فَسَّرَ قولَه: ﴿تِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا﴾ في البقرة [الآية: ٢٢٩]، وقال: «مَن كان في طاعةِ الله والعَمَل بشرائعِه فهُو مُتصرِّفٌ في حَيِّزِ الحق، فنُهِيَ أن يتَعَدَّاه؛ لأنّ مَن تعَدَّاهُ وقَعَ في حَيِّزِ الباطل»، وثانيهما: لا تُسرفوا؛ لأنّ الإسرافَ أيضاً تجاوُز الحَدِّ، والمعنى ظاهرٌ، وعلى أن يكونَ بمعنى الظُّلم فيه وَجْهانِ أيضاً، أحَدُهما: ألا يُقدَّرَ للاعتداءِ مُتعلِّقٌ ليكونَ مطلقاً فيتناولُ جميعَ ما يُسَمَّى اعتداءً، ويَدخُلُ فيه هذا الاعتداءُ الخاصُّ دخولاً أوّلياً لورودِه عَقِيبَه، وثانيهما: أن يُقَدَّرَ ما يُنبئُ عنهُ السِّياق، وإليه الإشارةُ بقولِه: «ولا تعتَدوا بذلك» أي: بتحريم الطيِّبات.

قولُه: (التي تُسَمَّى رِزْقاً)، يعني الحلالَ، فإنّ الحرامَ لا يُسَمَّى رِزْقاً عندَه، قال القاضي: ﴿حَلَٰلًا﴾ إمّا مفعولُ «كُلُوا»؛ و﴿مِمَّا﴾: حالٌ منهُ تَقَدَّمت عليه، أو: حالٌ منَ الموصُولِ، أو: صفةٌ لمصدَرٍ محذوف، وعلى الوجوهِ: لو لمْ يقَعْ الرِّزقُ على الحرام لم يكنْ لذِكْر الحلالِ فائدةٌ زائدة[1].

الراغبُ: الرِّزقُ: يقالُ لِما يُجعَلُ غِذاءً، ويقالُ للعَطيّةِ جميعاً، قال تعالى: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُهَا﴾ [هود: ٦] أي: ما تتَغذّى به، وقال تعالى: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾ [السجدة: ١٦] أي: ما[2] أعطَيْناهم، قال بعضُهم: هذه الآيةُ تقتضي أنّ الرِّزقَ يقَعُ على الحرام

---

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٣٥٩).

(٢) كذا في الأصول الخطية، وفي «تفسير الراغب»: «مما».

﴿حَلَٰلًا﴾: حالٌ مما رزقكمُ الله..........................

أيضاً؛ لأنه خَصَّ فقال: ﴿مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ حَلَٰلًا طَيِّبًا﴾، فلولا أنه يتناوَلُهما لَـما كان لتخصيصِه فائـدة، وقال مُـخالِفُه: ﴿حَلَٰلًا طَيِّبًا﴾، انتصابُه على أنه حالٌ مؤكِّدةٌ، كأنه قيل: كُلُوا مـمّا رَزَقَكُم اللهُ وهُو حلالٌ طيِّب[1].

قولُه: (﴿حَلَٰلًا﴾: حالٌ مما رَزَقكمُ الله)، وقال في البقرة [الآية: ١٦٨]: «﴿حَلَٰلًا﴾: مفعولُ ﴿كُلُوا﴾، أو حالُ ﴿مِمَّا فِي ٱلْأَرْضِ﴾[2]»، لعلّ اختصاصَ الحالِ بهذا المقام دونَ ذلك المقام؛ لأنّ الخِطابَ هنالك عامٌّ يدُلُّ عليه مجيءُ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُلُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْنَٰكُمْ﴾ [البقرة: ١٧٢] بعدَه، وهاهنا خاصٌّ بالمؤمنينَ الذين ضَيَّقوا على أنفُسِهم وتَحَرَّجُوا منَ الحلال، فاقتَضَى لذلك حالًا مؤكِّدة، ولهذا أكَّدَ بقولِه: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ﴾ وبقولِه: ﴿ٱلَّذِىٓ أَنتُم بِهِۦ مُؤْمِنُونَ﴾.

وقلتُ: الأَوْلى ما قالهُ أبو البقاء: أنّ ﴿حَلَٰلًا﴾: صفةُ مصدرٍ محذوف، أي: أكلاً حَلالاً[3]، ليكونَ توسِعةً في الأكلِ ورَفْعاً للتضييق، سيَّما إذا اعتبَر معنى ﴿طَيِّبًا﴾ معَه، وذلك أنّ ورودَ هذا الأمرِ عَقِيبَ النَّهي عنِ التحريم للطَّيِّباتِ والتشديدِ فيه بقولِه: ﴿لَا تُحَرِّمُواْ طَيِّبَٰتِ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ﴾ يقتضي ما يُقابِلُه من التوسِعة.

وبيانُ النَّظْم ما أشار إليه الراغبُ، قال: لَمّا ذَكَرَ حالَ الذين قالوا: إنّا نَصارى، ذَكَر أنَّ مِنهم[4] قِسِّيسينَ ورُهباناً، فمَدَحهم بذلك، وكانتِ الرَّهبانيّةُ قد حَرَّموا على أنفُسِهم طيِّباتِ ما أحَلَّ اللهُ لهم، ورأى اللهُ قوماً تشَوَّفوا إلى حالِهم وهَمُّوا أن يَقتَدوا بهم، نَهاهم عن ذلك، وقولُه

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٥: ٤٢٥- ٤٢٦)، وانظر: «مفردات القرآن» ص٣٥١.

(٢) انظر: (٣: ١٨٩).

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٤٥٧).

(٤) كذا في (ط)، وهو الموافق لما في «تفسير الراغب»، وفي غيرها من الأصول الخطية: «إنا نصارى ذلك بأن منهم».

﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾: **تأكيدٌ للتَّوصية بما أمرَ به**، وزادَه تأكيدًا بقولِه: ﴿الَّذِي أَنتُم بِهِ مُؤْمِنُونَ﴾، لأن الإيمانَ به يُوجبُ التقوىٰ في الانتهاء إلىٰ ما أمرَ به وعما نهىٰ عنه.

[﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَّدتُّمُ الْأَيْمَانَ ۖ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ۖ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ۚ ذَٰلِكَ كَفَّارَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ ۚ وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ ۚ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ ٨٩]

تعالى: ﴿وَلَا تَعْتَدُوا﴾ يجوزُ أن يكونَ حُكماً لِما دَلَّ عليه قولُه: ﴿لَا تُحَرِّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا﴾ إلى تناولِ المحظورات، وأن يكونَ نَهْياً عن الطَّرَفَيْنِ في التفريطِ والإفراط وحَمْلاً على القَصْد، فإنْ قيلَ: لِمَ لمْ يقُلْ: واللهُ يُبغِضُ المعتَدين، ليكونَ أبلغ؟ قيل: بل المذكورُ أبلغ؛ لأنّ منَ المعتَدين مَن لا يوصَفُ بأنّ اللهَ يُبغِضُه ويوصَفُ بأنّ اللهَ لا يُحِبُّه، وهُو مَن لم يكنِ اعتداؤه كبيراً[(١)].

قولُه: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾: **تأكيدٌ للتوصِيةِ بما أَمَرَ بهِ**)؛ لأنّ الأمرَ بالتقوى أمرٌ بالامتثالِ بجميع ما يجبُ أن يأتَـمرَ به المكلَّفُ ونَهْيٌ عن جميع ما يجبُ أن يَحترِزَ منه، فمنهُ الأمرُ بأكلِ الحلال، أو ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ في ذلك كما سَبَقَ في ﴿وَلَا تَعْتَدُوا﴾، ولأنه مِثلُه في الإطلاقِ والتقييد، وكذا في ترتُّبِ هذا الحُكم على قولِه: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي أَنتُم بِهِ مُؤْمِنُونَ﴾ مَزيدُ توكيدٍ لذلك الأمرِ، يعني: اختصاصُ الله بإيْمانِكم يوجِبُ الامتثالَ بما أَمَرَ به والانتهاءَ عمّا نَهَى عنه، ومِن جُملتِها هذا المأمورُ، وإنّما قَدّرنا الانتهاءَ ثانياً ولم يُقدِّرِ المصنِّفُ، بل عَدّى الانتهاءَ الواحدَ تارةً بـ«إلى»، وأُخرى بـ«عَن» صورة[(٢)]، ومُرادُه بالثاني غيرُ الأوّل؛ لأنّ الأوّلَ بمعنى الإفضاء، والثاني مُطاوع نَهاه فانتَهى، فلا بُدَّ مِن إضمارٍ؛ لأنه ليس مِن قَبيل: شهِدَ لزيدٍ على عَمْرو، ورَغِبَ عنهُ إليه، بل مِن بابِ قولِه:

---

(١) «تفسير الراغب» (٥: ٤٢٣- ٤٢٥).

(٢) قوله: «صورة» أثبته من (ط) فقط.

اللَّغْوُ في اليمين: الساقطُ الذي لا يتعلَّق به حُكمٌ. واختُلف فيه؛ فعن عائشةَ رضي الله عنها: أنها سُئلت عنه فقالت: هو قولُ الرَّجل: لا والله، وبلى والله، وهو مذهبُ الشافعيِّ.

وعن مجاهدٍ: هو الرَّجلُ يَحلِفُ على الشيء يَرى أنه كذلك، وليس كما ظنَّ، وهو مذهبُ أبي حنيفة رحمه الله.

و﴿بِمَا عَقَّدتُّمُ ٱلْأَيْمَٰنَ﴾: بتعقيدكم الأيمانَ، وهو تَوثيقُها بالقَصْد والنِّـيَّـةِ.

ورُويَ أنَّ الحسَنَ رضي الله عنه سُئل عن لَغْو اليمينِ، وكان عندَه الفَرَزْدقُ فقال: يا أبا سعيد، دَعْني أُجِبْ عنك، فقال:

ولستَ بمأْخُوذٍ بلَغْوٍ تُقولُهُ إذا لم تَعَمَّدْ عاقِداتِ العَزائمِ

وقرئ: (عَقَدْتُم) بالتَّخفيف، و(عاقَدْتُم)، والمعنى: ولكنْ يؤاخذُكم بما عَقَدْتُم إذا حَنِثْتُم، فحُذف وَقتُ المؤاخَذة؛ لأنه كان معلومًا عندهم، أو بنَـكْثِ ما عَقَدتُم، فحُذف المضافُ. ﴿فَكَفَّٰرَتُهُۥٓ﴾: فكفّارةُ نَـكْثِه،..............................

مُتقلِّداً سَيْفاً ورُمحا[١]

قولُه: («عَقَدتُم»، بالتخفيف): حَمزةُ والكسائيُّ وابنُ عيّاشٍ عن عاصم: بالتخفيف، وابنُ عامر: «عاقَدتُم»[٢]، وهُو مِن فاعَلَ بمعنى فَعَلَ.

قولُه: (فكفّارةُ نَكْثِه) يَجوزُ أن يكونَ الضَّميرُ منهُ عائداً إلى العَقْدِ المدلولِ عليه بالفعل المتقدِّم، ويَجوزُ أن يعودَ إلى الأَيمان، قال صاحبُ «الكشف»: ولم يقُـلْ: فكفّارتُها؛ لأنّ أفعالاً

---

(١) البيت بتمامه، كما في «لسان العرب» (زجج) و(مسح) و(قلد):

يا ليتَ زَوْجَكِ قد غدا مُتقلِّداً سيفاً ورُمـحا

أي: مُتقلداً سيفاً وحاملاً رمحاً.

(٢) انظر: «التيسير في القراءات السبع» ص٧٥، و«النشر في القراءات العشر» (٢: ٢٨٨).

والكَفّارةُ: الفَعْلَـةُ التي من شأنها أن تكفِّرَ الخطيئةَ؛ أي: تَسْتُرها.

﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ﴾: من أقصَـدِه، لأنّ منهم من يُسرف في إطعام أهلِـه، ومنهم من يُقتِّـرُ. وهو عند أبي حنيفةَ رحمه الله نِصفُ صاعٍ من بُـرٍّ، أو صاعٌ من غيرِه لكلِّ مسكينٍ، أو يُغدِّيهم ويُعشِّيهم.

إن كان جَمْعاً فهُو في حُكم المُفرَد[1]، كقولِه تعالى: ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي ٱلْأَنْعَـٰمِ لَعِبْرَةً نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِى بُطُونِهِۦ﴾ [النحل: ٦٦]، وقال المصنِّفُ في سُورةِ النَّحل: ذكَـرَ سِيبويهِ[2] الأنعامَ في بابِ ما لا ينصرِفُ في الأسماءِ المفرَدة الواردة على أفعال، كقولِهم: ثوبٌ أكْياس، ولذلك رَجَعَ الضميرُ إليه مُفرَداً، وأمّا في ﴿فِى بُطُونِهَا﴾ في سُورةِ المؤمنينَ[3] فلأنّ معناه الجَمْع[4].

قولُه: (﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ﴾: مِن أقصَدِه؛ لأنّ مِنهم مَن يُسرِفُ...، ومنهم مَن يُقتِّر)، الأساس: منَ المجاز: قَصَدَ في مَعيشتِه واقتَصَدَ، وقَصَدَ في الأمر: إذا لم يُجاوِزْ فيه الحَدَّ ورضيَ بالتوسُّط، وهُو يَحتمِلُ أن يكونَ بياناً للنّوع كما رَوَى مُحيي السُّنة، عن عَبيدةَ السَّلْمانيِّ: الأوسَطُ: الخُبزُ والـخَلّ، والأعلى: الخُبزُ واللّحم، والأدنَى: الخُبزُ البَحْت، والكلُّ مُجزِ[5]، أو للمقدار، كما قال القاضي: مِن أقصَدِه في النَّوع أو القَدْرِ معاً[6]، والذي ذكرَه المصنِّف: «وهُو عندَ أبي حنيفةَ نصفُ صَاع مِن بُـرّ، أو صاعٌ مِن غيرِه» جامعٌ لهما[7] ؛ لأنّ المرادَ مِن قولِه: «مِن بُـرٍّ أو غيرِه» بيانُ النَّوع، ومِن قولِه: «نصفُ صَاع أو صاعٌ» بيانُ المقدار، وهُو القَصْدُ أيضاً.

---

(١) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ٣٦٨- ٣٦٩).

(٢) انظر: «كتاب سيبويه» (٣: ٢٣٠).

(٣) وهي قوله تعالىٰ: ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِى ٱلْأَنْعَـٰمِ لَعِبْرَةً نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِى بُطُونِهَا﴾ [المؤمنون: ٢١].

(٤) انظر: (٩: ١٤٧).

(٥) «معالم التنزيل» (٣: ٩١) وانظر: «جامع البيان» (٨: ٦٢٥).

(٦) «أنوار التنزيل» (٢: ٣٦٠).

(٧) انظر: «حاشية الكشاف» (١: ٦٧٣) و«حاشية الشهاب الخفاجي على البيضاوي» (٣: ٢٧٦).

وعند الشافعيِّ رحمه الله مُدٌّ لكلِّ مسكينٍ. وقرأ جعفرُ بن محمّدٍ: (أَهالِيْكُم) بسُكون الياء. والأهالي: اسمُ جَمعٍ لأهلٍ، كالليالي في جَمع ليلةٍ، والأراضي في جَمع أرضٍ. وقولُهم: (أَهْلُون) كقولهم: (أَرْضُون) بسُكون الراء. وأمّا تسكينُ الياء في حال النَّصبِ فللتَّخفيف كما قالوا: رأيتُ مَعْديْ كَرِبَ تشبيهًا للياء بالألف.

﴿أَوۡ كِسۡوَتُهُمۡ﴾: عطفٌ على محلِّ ﴿مِنۡ أَوۡسَطِ﴾. وقرئ: بضَمِّ الكافِ، ونحوَه: قُدْوَةٌ في: قِدْوَةٍ، ....

قولُه: (﴿أَوۡ كِسۡوَتُهُمۡ﴾: عطفٌ على محَلِّ ﴿مِنۡ أَوۡسَطِ﴾)، ونقلَ في الحواشي عن المصنِّف: وجهُه أن يكونَ ﴿مِنۡ أَوۡسَطِ﴾: بَدَلاً منَ «الإطعام»، والبدَلُ هُو المقصُودُ، ولذلك كان المُبدَلُ منهُ في حُكم المُنَحَّى، فكأنه قيل: فكَفَّارتُه مِن أوسَطِ ما تُطعِمُون[1].

وقال القاضي: محلُّه النَّصبُ؛ لأنه صفةُ مفعولٍ محذوف، أي: إن تُطعِموا عَشَرةَ مساكينَ طعاماً مِن أوسَطِ ما تُطعِمون، أو الرَّفعُ على البَدَلِ مِن ﴿إِطۡعَامُ﴾، ﴿أَوۡ كِسۡوَتُهُمۡ﴾: عطفٌ على ﴿إِطۡعَامُ﴾ أو على ﴿مِنۡ أَوۡسَطِ﴾ إن جُعِلَ بَدَلاً[2].

وقال صاحبُ «التقريب»: قولُ صاحبِ «الكشّاف»: إنّما يصحُّ إذا كان محلُّه مرفوعاً إمّا بَدَلاً مِن ﴿إِطۡعَامُ﴾ على حَذْفِ موصُوف، أي: إطعامٌ مِن أوسَط، أو خَبَرَ مبتدأٍ محذوف، أو خَبَراً بعدَ خبر، والأظهَرُ أنّ ﴿كِسۡوَتُهُمۡ﴾: عطفٌ على ﴿إِطۡعَامُ﴾؛ لأنّ المشهورَ التخييرُ بينَ الخِصَالِ الثلاثِ وعَدُّوا الكِسوةَ منها، و﴿مِنۡ أَوۡسَطِ﴾: إمّا منصُوبٌ على صفةِ المصدرِ المقدَّر، أي: إطعاماً مِن أوسَطِ، أو على المفعول بإضمارِ: أعني، أو على المفعولِ الثاني لـ﴿إِطۡعَامُ﴾، أي: أن تُطعِمَهم منَ الأوسَط، أو مرفوعٌ كما سَبَق، ولعلّه إنّما عدَلَ عن الأظهرِ لأنّ الكِسوةَ اسمٌ ظاهرٌ لا مصدر.

---

(١) انظر: «البحر الرائق» (٤: ٣١٤) و«المبسوط» (٨: ٢٦٧).

(٢) «أنوار التنزيل» (٢: ٣٦٠).

وأُسْوَة في: إسْوَة. والكِسْوَةُ: ثَوبٌ يُغطِّي العَورةَ. وعنِ ابنِ عبّاسٍ رضي الله عنهما: كانت العَباءَةُ تُجزئُ يومئذٍ. وعنِ ابنِ عُمرَ رضي الله عنهما: إزارٌ، أو قَميصٌ، أو رداءٌ، أو كِسَاءٌ. وعن مجاهدٍ: ثَوبٌ جامعٌ. وعنِ الحَسنِ: ثَوبانِ أبيَضانِ.

قال الراغبُ: والكساءُ والكِسوةُ: اللِّباسُ[1]، فلا يَليقُ عطفُه على المصدر، أو لأدائه إلى تَرْكِ ذكْرِ كيفيّةِ الكِسوة، وهُو كونُها أوسَطَ، ويُمكنُ أن يُجابَ عنِ الأوّلِ بأنّ الكِسوةَ إمّا مصدرٌ، قال الزّجّاجُ في «تفسيره»: والكسوةُ: أن يَكسُوَهم نحوَ إزاره[2]، أو يُضمِرَ مصدراً نحوَ: وإلباسُ الكِسوة، وعلى الثاني بأنْ يقدَّرَ: أو كِسوتُهم مِن أوسطِ ما تَكسُونَ، فَحَذَفَ لقرينةِ ذكَرِها في المعطوفِ عليه، أو بأن تُترَكَ على إطلاقِها إمّا بإرادةِ إطلاقِها أو بإحالةِ بيانِها إلى غيرِه، أي: غير ما ذكر[3]، وأيضاً، العطفُ على محلِّ ﴿مِنْ أَوْسَطِ﴾ لا يُفيدُ هذا المقصُودَ، وهُو تقديرُ الأوسَطِ في الكِسوة، فالإلزامُ مشترَكٌ ويؤدِّي إلى صحةِ إقامتِه مقامَ المعطوفِ عليه، وهُو غيرُ سَديد، تَمّ كلامُ صاحبِ «التقريب».

ويُمكنُ أن يُقال: إنّما يُصارُ إلى البَدَل إذا اعتُبِرَ معنى المُبدَل، على نحوِ: زَيْدٌ رأيتُ غُلامَه رجُلاً صالحاً، لا أن يُنَحَّى معناه كما في الحواشي، ولأنّ أهلَ المعاني يعتبِرونَ معنى المُبدَل وجوباً، والنَّحويُّ يقولُ: إنّ البَدَلَ ليس في حُكمِ المُنَحَّى مِن جميع الوجوه، وكذا يوجبونَ ضميرَ المُبدَل في بَدَلِ البعضِ والاشتمال، فالتقديرُ: فكفّارتُه إطعامُ مِن أوسَطِ ما تُطعِمونَ أهليكُم لعَشَرةِ مساكينَ أو كِسوةُ عَشَرةِ مساكينَ من أوسَطِ ما تَكْسُونَ أهليكم، هذا وإنّ المصيرَ إلى البَدَل يورِثُ الكلامَ إبهاماً وتبييناً وتوكيداً وتقريراً بخلافِه إذا خَلا عنه.

قولُه: (وأُسوة في: إسوة)، **النِّهاية**: الأُسوة، بكسرِ الهمزة وضمِّها: القُدوةُ، والمُواساة: المشاركةُ والمساهمةُ في المَعَاش.

---

(١) «مفردات القرآن» ص ٧١١.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢٠٢).

(٣) قوله: «أي غير ما ذكر» أثبته من (ط) و(ص).

وقرأ سعيدُ بنُ المسيِّبِ واليمانيُّ: (أو كأُسْوَتِهم) بمعنى: أو مثل ما تُطعمون أهلِيكُم إسرافًا كان أو تَقتيرًا لا تَنقُصُونَهم عن مقدار نَفقَتِهم، ولكن تُواسون بينَهم وبينَهم.

فإن قلتَ: ما محلُّ الكافِ؟ قلتُ: الرَّفعُ، تقديرُه: أو إطعامُهم كأُسْوَتِهم؛ بمعنى: كمثلِ طعامِهم إن لم يُطعموهم الأوسَطَ.

﴿أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾: شَرطَ الشافعيُّ رحمه الله الإيمانَ قياسًا على كَفّارةِ القتلِ، وأمّا أبو حنيفةَ وأصحابُه فقد جوَّزوا تحريرَ الرَّقبة الكافرةِ في كلِّ كفّارةٍ سوى كفّارةِ القَتْلِ.

فإن قلتَ: ما معنى ﴿أَوْ﴾؟ قلت: التَّخييرُ وإيجابُ إحدى الكَفَّاراتِ الثّلاثِ على الإطلاقِ، بأيَّتِها أخذَ المُكفِّرُ فقد أصاب.

﴿فَمَن لَّمْ يَجِدْ﴾ إحداها ﴿فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ﴾ مُتَتابعاتٍ عند أبي حنيفةَ رحمه الله تمسُّكًا بقراءة أُبيٍّ وابنِ مسعود رضي الله عنهما «فصيام ثلاثة أيام متتابعات»، وعن مجاهد: كلُّ صوم مُتَتابِعٍ إلّا قضاءَ رمضانَ ويُخيَّر في كَفّارة اليمينِ. ﴿ذَٰلِكَ﴾ المذكور ﴿كَفَّٰرَةُ أَيْمَٰنِكُمْ﴾ ولو قيل: تلك كفّارةُ أيمانِكُم لكان صحيحًا بمعنى تلك الأشياءِ، أو لتأنيث الكَفّارة. والمعنى: ﴿إِذَا حَلَفْتُمْ﴾ وحَنِثْتُم. فتَرَكَ ذِكرَ الحِنْثِ لوُقوع العلمِ بأنّ الكَفّارةَ إنّما تَجِبُ بالحِنْثِ في الحَلِفِ لا بنَفْس الحَلِفِ، **والتَّكفيرُ قبلَ الحِنْثِ لا يجوزُ عند أبي حنيفةَ** وأصحابِه، **ويجوزُ عند الشافعيِّ بالمال إذا لم يَعْصِ الحانثُ.**

قولُه: (**والتكفيرُ قبْلَ الحِنْثِ لا يجوزُ عندَ أبي حنيفة...**[1]، **ويجوزُ عندَ الشافعيِّ بالمالِ إذا لم يَعصِ الحانثُ**[2])، أي: بالحنْثِ، كما إذا حَلَفَ أن يَترُكَ الصَّلاة، قال الإمام: الآيةُ دَلَّت على أنّ كلَّ واحدٍ مِن هذه الأشياءِ كَفّارةٌ لليمين عندَ وجودِ الحَلِف، فإذا أدّاها قبْلَ الحِنْث أو بعدَه

(١) انظر: «الهداية شرح بداية المبتدي» (٢: ٧٥) و«شرح فتح القدير» (٥: ٨٣) و«اللباب في شرح الكتاب» (١: ٣٥٣).

(٢) انظر: «الأم» (٧: ٦٣).

﴿وَٱحۡفَظُوٓاْ أَيۡمَٰنَكُمۡ﴾: فبَرُّوا فيها ولا تَحنَثُوا، أراد الأيمانَ التي الحِنْثُ فيها معصيةٌ، **لأنّ الأيمانَ اسمُ جنسٍ** يجوز إطلاقُه على بعض الجنسِ وعلى كلِّه. وقيل: احفَظُوها بأنْ تُكفِّروها. وقيل: احفَظُوها كيف حَلَفتُم بها ولا تَنسَوْها تهاوُنًا بها.

وجَبَ أن يَخرُجَ عن العُهدة. نَعْم، فيها أنّ تقديمَ الكفّارة على اليمين غيرُ جائز[1]، ويؤيِّدُ هذا ما رَوَينا عن البخاريِّ ومسلم وأبي داودَ والنَّسائيِّ، عن أبي موسى: أنّ النبيَّ ﷺ قال: «إنّي واللهِ ـ إن شاء اللهُ ـ لا أحلِفُ على يمينٍ فأرى غيرَها خَيْراً منها إلّا كفَّرتُ عن يميني وأتَيْتُ الذي هُو خير»[2].

قولُه: (**لأنّ الأيمانَ اسمُ جِنس**) تعليلٌ لقولِه: «أراد الأيمانَ التي الحِنْثُ فيها معصية»، يعني: لـمّا قيَّد المُطلقَ بقوله: ﴿وَٱحۡفَظُوٓاْ﴾ علمَ خصوصية الأيمان، وأنّ المرادَ بها ما الحنثُ فيها معصية[3]، وذلك ما يَلزَمُ منَ الحِنْثِ فيها تحليلُ حرام الله أو تحريمُ حَلالِه. واعلَمْ أنّ حِفظَ الأيمانِ هُو مراعاةُ حقِّها وتعظيمُ شأنِها، فيتفرَّعُ عليها جميعُ ما ذُكِر، قال القاضي: ﴿وَٱحۡفَظُوٓاْ أَيۡمَٰنَكُمۡ﴾: بأنْ تَضِنُّوا بها ولا تَبذُلوها لكلِّ أمر[4]، وقالوا: معنى ﴿وَٱحۡفَظُوٓاْ أَيۡمَٰنَكُمۡ﴾: أمْرٌ بتَرْكِ اليمين بالكُلِّية، وقال الشاعر:

قليـلُ الألَايـا حـافظٌ ليمينِـهِ ... وإنْ بَدَرتْ منه الأليَّةُ بـرَّتِ[5]

الراغب: وجُملةُ الأمر: أنّ الإنسانَ مندوبٌ إلى أنْ لا يَحلِفَ، ومتى حَلَفَ على ألّا يفعَلَ فعلاً يجبُ أو يُستحَبُّ أن يُفْعَلَ فحقُّه ألّا يَحنَث، ومتَى حَلَفَ على ما يجبُ ألّا يفعَلَ أو يُستحبُّ

---

(١) «مفاتيح الغيب» (١٢: ٤٢٢).

(٢) أخرجه البخاري (٦٦٢٣) ومسلم (١٦٤٩) وأبو داود (٣٢٧٨) والنسائي (٧: ١٣) عن أبي موسى.

(٣) من قوله: «يعني: لما قيد» إلى هنا أثبته من (ط)، ولم يرد في غيرها من الأصول.

(٤) «أنوار التنزيل» (٢: ٣٦٢).

(٥) البيت لكثيّر عزة في «ديوانه»، ص٣٢٥.

﴿كَذَٰلِكَ﴾: مثلَ ذلك البيانِ ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَايَٰتِهِۦ﴾: أَعلامَ شَريعتِه وأحكامَه ﴿لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ نعمتَه فيما يعلِّمكُم ويُسهِّل عليكم المَخرَجَ منه.

[﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّمَا ٱلْخَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ وَٱلْأَنصَابُ وَٱلْأَزْلَٰمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَٰنِ فَٱجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ * إِنَّمَا يُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَن يُوقِعَ بَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ فِى ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ وَعَنِ ٱلصَّلَوٰةِ فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ﴾ ٩٠-٩١]

أكَّد تحريمَ الخمرِ والـمَيسِرِ وُجوهًا من التأكيدِ، منها: تَصديرُ الجُملةِ بـ﴿إِنَّمَا﴾، ومنها: أنه قَرَنَهما بعبادة الأصنام، ومنه: قولُه عليه الصَّلاة والسَّلامُ:.................

فحَقُّه أن يَحنَثَ في يمينِه ويُكفِّر، ومتى حَلَفَ على ما يَستوي فعلُه وترْكُه فإن شاء حَنِثَ وكفَّر، وإن شاء حَفِظَ اليمينَ(١).

قولُه: (ويُسهِّلُ عليكمُ المَخْرَجَ منه) قيل: الضَّميرُ المجرورُ عائدٌ إلى ما هُو عبارةٌ عن الحِنْث، وقولُه: «فيما يُعلِّمُكم» تقييدٌ لمفعولِ ﴿تَشْكُرُونَ﴾ به، والظاهرُ أنه مطلقُ النِّعمة، وتقييدُه إنَّما يُعْلَمُ من مفهوم قولِه: ﴿كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَايَٰتِهِۦ﴾؛ لأنَّ هذه الخاتمةَ كالتذييل للكلام السابق، أي: تَشكرونَ نعمةَ بياناتِه الشافية في أمورِ دينِكم.

قولُه: (أكَّدَ تحريمَ الخَمْرِ والمَيسِر وجوهاً) نصْبٌ على المصدر، نحوَ: ضَرَبْتُ أنواعاً.

قولُه: (ومِنه قولُه ﷺ)(٢) أي: مِن بابِ قِرانِ الخَمْرِ بعبادةِ الأصنام، وليس بوَجْهٍ آخَرَ(٣).

---

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٥: ٤٣٤- ٤٣٥).

(٢) حديث «مدمن الخمر كعابد وثن» جاء من طرق، فعن أبي هريرة أخرجه ابن ماجه (٣٣٧٥) والبزار (٥٠٨٥)، وعن ابن عباس أخرجه أحمد (٢٤٥٣) وابن حبان (٥٣٤٧) وعن عبد الله بن عمرو أخرجه البزار (٢٣٨٢).

(٣) زاد في (ط) هنا: «الحديث أخرجه الدارمي عن أبي هريرة»، ولم ترد هذه العبارة في غيرها من الأصول، ولم أقف على الحديث عند الدارمي، والله أعلم.

«شارِبُ الـخَمرِ كعابِدِ الوَثَنِ»، ومنها: **أنه جَعَلَها رِجْساً**، كما قال: ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَـٰنِ﴾ [الحج: ٣٠]، ومنها: أنه جَعلَهُا من عَمَلَ الشَّيطانِ، والشَّيطانُ لا يأتي منه إلّا الشَّرّ البَحْتُ، ومنها: أنه أَمَرَ بالاجتنابِ، ومنها: أنه جَعل الاجتنابَ منَ الفلاحِ، وإذا كان الاجتنابُ فلاحًا كان الارتكابُ خَيبةً ومَحَقَةً، ومنها: أنه ذَكَر ما يَنتُج منهما منَ الوَبَالِ، وهو وُقوعُ التَّعادي والتَّباغُضِ بين أصحاب الخمرِ والقَمْرِ وما يؤدِّيان إليه **منَ الصَّدِّ عن ذِكْر الله** وعن مُراعاةِ أوقاتِ الصَّلاةِ.

وقولُه: ﴿فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ﴾ من أبلَغ ما يُنهى به، كأنه قيل: قد تُلِيَ عليكم ما فيهما من أنواع الصَّوارِفِ والموانِع، فهل أنتم مع هذه الصَّوارِفِ مُنتَهونَ؟ أَمْ أنتم على ما كنتُم عليه كأنْ لم تُوعَظُوا ولم تُزجَروا.

فإن قلتَ: إلامَ يرجعُ الضَّميرُ في قوله: ﴿فَٱجْتَنِبُوهُ﴾؟ قلت:.......................

قولُه: (**أنه جعلَها رِجْساً**)، **الراغبُ**: النَّجَسُ والرِّجْسُ متقارِبان، لكنّ النَّجَس يُقالُ فيما يُستقذَرُ بالطَّبع، والرِّجزُ والرِّجسُ أكثرُ ما يقالُ فيما يُستقذَرُ بالعقل، ولهذا فُسِّر بالإثم والسُّخْط(١).

قولُه: (**مِنَ الصّدِّ عن ذكرِ الله**)، **الراغبُ**: إن قيلَ: الذي يَصُدُّ عن ذكْرِ الله هُو الشُّربُ الكثيرُ دونَ القليل، كما قال تعالى: ﴿لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَـٰرَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا۟ مَا تَقُولُونَ﴾ [النساء: ٤٣]، فيجبُ أن يكونَ هُو المحرَّمَ، قيل: بل ذلك مِنهما، فإنّ القليلَ داعٍ إلى الكثير، وشُرْبُ الكثيرِ داعٍ إلى ذلك(٢).

---

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٥: ٤٣٥)، وانظر: «مفردات القرآن» ص٣٤٢.

(٢) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٥: ٤٣٨).

إلى المُضاف المحذوفِ، كأنه قيل: إنّما شأنُ الخمرِ والمَيسِر، أو تعاطِيهما، أو ما أشبَهَ ذلك، **ولذلك قال:** ﴿رِجۡسٞ مِّنۡ عَمَلِ ٱلشَّيۡطَٰنِ﴾.

فإن قلتَ: لـمَ جمعَ الخمرَ والميسِرَ مع الأنصابِ والأَزْلامِ أوّلًا، ثم أفرَدَهما آخِرًا؟ قلت: لأنّ الخطابَ مع المؤمنينَ، وإنّما نُهُوا عمّا كانوا يتَعاطَوْنَه من شُرب الخمرِ واللَّعبِ بالميسِر، وذكر الأنصابَ والأزلامَ لتأكيد تحريمِ الخمرِ والمَيسِرِ وإظهارِ أنّ ذلك جميعًا من أعمالِ الجاهليّةِ وأهلِ الشِّركِ، فوَجَب اجتنابُه بأَسْرِه، وكأنه لا مبايَنَةَ بينَ منَ عَبد صنمًا **وأشرَك بالله في علم الغَيب**، وبينَ مَن شَرب الخمر أو قامَرَ،.......

قولُه: (**ولذلك قال:** ﴿رِجۡسٞ مِّنۡ عَمَلِ ٱلشَّيۡطَٰنِ﴾) أي: ولأنّ المقدَّرَ: الشأنُ أو التعاطي أو ما يُشبِهُه قال: ﴿مِّنۡ عَمَلِ ٱلشَّيۡطَٰنِ﴾ ليصحَّ الحملُ، قال أبو البقاء: إنّما أُفرِدَ لأنّ التقديرَ: إنّما فِعلُ هذه الأشياءِ رِجْس[1]. قال القاضي: إفرادُه لأنه خبرُ الخَمْر، وخبَرُ المعطوفاتِ محذوف، أو كأنه قال: إنّما تعاطي الخَمْرِ على الأوّل يُلزِمُ المبالغةَ، لأنه تعالى أَمَرَ بالاجتنابِ عن أعيانِها، وإنّما قال: ﴿مِّنۡ عَمَلِ ٱلشَّيۡطَٰنِ﴾ لأنه مسبَّبٌ عن تسويلِه وتزيينِه[2].

قولُه: (**وأشرَكَ بالله في عِلم الغَيْب**)، وفي الحاشية: أنه متعلِّقٌ بقولِه: «لا مُبايَنَةَ»، أي: لا فَرْقَ بيْنَ الشِّركِ وشُربِ الخَمْرِ في عِلمِ الله تعالى، والتحقيقُ أنه متعلِّقٌ بقولِه: «أشرَكَ بالله»، والمرادُ به الأزْلامُ، وذَكَرَ في أوّلِ السُّورة: «أنّ الاستقسامَ هُو: طلبُ ما قُسِمَ للشَّخصِ مما لم يُقسَمْ لهُ بالأزلام»، وهُو الإشراكُ بالله في عِلم الغَيْب، وقال أيضاً: «إنّ الاستقسامَ بالأزْلام دخولٌ في عِلم الغَيْبِ الذي استأثَرَ بهِ عَلّامُ الغُيوب»[3].

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٤٥٨).

(٢) «أنوار التنزيل» (٢: ٣٦٢).

(٣) انظر: (٥: ٢٧٠-٢٧١).

ثم أفرَدَهُما بالذِّكر لِيُرِيَ أنّ المقصودَ بالذِّكر الخمرُ والميسرُ. وقولُه: ﴿وَعَنِ ٱلصَّلَوٰةِ﴾ **اختصاصٌ للصَّلاة** من بينِ الذِّكرِ، كأنه قيل: وعن الصّلاة خُصوصًا.

[﴿وَأَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَٱحْذَرُوا۟ ۚ فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا ٱلْبَلَـٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾ ٩٢]

﴿وَٱحْذَرُوا۟﴾: **وكونوا حَذِرِينَ خاشِينَ؛ لأنهم إذا حَذِرُوا دَعاهُم الحَذَر.........**

قولُه: (**ثُمّ أفرَدَهما بالذِّكْر**): عطفٌ على «ذكَرَ الأنصابَ والأزلام» يعني: أنّ الكلامَ إنّما سِيقَ لبيانِ تحريم الـخَمْر والميسِر، لا بيانِ الأنصابِ والأزلام؛ لأنّ حُرمَتهما ضَروريٌّ عندَ المسلمين، وإنّما قَرَنَهما معَهما لتأكيدِ تحريمِهما بناءً على أنّ المعطوفَ عليه يَكتسِبُ مِن معنى المعطوف، وإليه الإشارةُ بقولِه: «وكأنهُ لا مُبايَنةَ بينَ مَن عَبَدَ صَنَماً وأشرَكَ بالله، وبينَ مَن شَرِبَ الخَمْرَ أو قامَرَ»، والذي يَدُلُّ على أنّ ذكْرَ الخَمْرِ والميسِر هُو الأصلُ، وذِكْرَ الأنصابِ والأزلامِ تابعٌ: إفرادُ ذكْرِهما بعدَ ذلك، وهُو قولُه: ﴿أَن يُوقِعَ بَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ فِى ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ﴾.

قولُه: (**اختصاصٌ للصَّلاة**) هذا مِن بابِ قولِه تعالى: ﴿إِنِّى رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِى سَـٰجِدِينَ﴾ [يوسف: ٤] من حيث الاختصاصُ بالذِّكْرِ ومِن حيث التكريرُ؛ لأنّ تكريرَ ﴿عَنِ﴾ في قولِه: ﴿عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ وَعَنِ ٱلصَّلَوٰةِ﴾ كتكريرِ ﴿رَأَيْتُهُمْ﴾، وقال القاضي: خَصَّ الصَّلاةَ للإشعارِ بأنّ الصّادَّ عنها كالصّادِّ عن الإيمانِ من حيثُ إنها عِمادُه، والفارقُ بينَه وبينَ الكُفْر[1]، وهُو المرادُ مِن قولِه: «وعن الصَّلاةِ خصوصاً».

قولُه: (﴿وَٱحْذَرُوا۟﴾: **وكونوا حَذِرينَ**)، اعلَمْ أنّ ﴿وَٱحْذَرُوا۟﴾ مُطلَق، فاعتُبِرَ فيه الوجوهُ الثلاثةُ مِن كونِ معمولِه غيرَ مَنْويٍّ تارَةً، وعامّاً تارَةً، وخاصّاً أُخرى، فلْيُتأَمَّلْ[2].

---

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٣٦٣).

(٢) هذه الفقرة سقطت من(ط).

إلى اتِّقاء كلِّ سيِّئةٍ، وعَمَل كلِّ حسنةٍ، ويجوز أن يُرادَ: واحذَرُوا ما عليكم في الخمر والميسِر، أو في تَرْك طاعة الله والرَّسولِ. ﴿فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَاعْلَمُوٓا۟﴾ أنكم لم تَضُرُّوا بتولِّيكم الرَّسولَ؛ لأنَّ الرَّسولَ ما كُلِّف إلّا البلاغَ المُبينَ بالآيات، وإنّما ضَرَرْتُم أنفُسَكُم حينَ أعرضتُم عمّا كُلِّفتُمُوهُ.

[﴿لَيْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوٓا۟ إِذَا مَا ٱتَّقَوا۟ وَّءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ثُمَّ ٱتَّقَوا۟ وَّءَامَنُوا۟ ثُمَّ ٱتَّقَوا۟ وَّأَحْسَنُوا۟ ۗ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ ٩٣]

رَفَعَ الجُناحَ عن المؤمنين في أيِّ شيءٍ طَعِمُوه من مُستَلَذّات المَطاعِمِ ومُشتَهياتِها ﴿إِذَا مَا ٱتَّقَوا۟﴾ ما حَرَّمَ الله عليهم منها ﴿وَّءَامَنُوا۟﴾: وثَبتوا على الإيمان والعملِ الصّالحِ وازدادُوه ﴿ثُمَّ ٱتَّقَوا۟ وَّءَامَنُوا۟﴾ ثُمَّ ثَبَتوا على التَّقوى والإيمان ﴿ثُمَّ ٱتَّقَوا۟ وَّأَحْسَنُوا۟﴾ ثُمَّ ثَبَتوا على اتِّقاء المعاصي وأحسَنوا أعمالَهم، أو أَحسَنوا إلى الناسِ: واسَوهُم بما رزَقَهمُ اللهُ منَ الطيِّباتِ. **وقيل: لـمّا نزل تحريمُ الخمرِ قالتِ الصَّحابةُ**: يا رسولَ الله،...

قولُه: (﴿وَّءَامَنُوا۟﴾ وثَبتوا)، وتكريرُ الثَّباتِ على الإيمانِ والتَّقوى مؤْذِنٌ بأنَّ التكريرَ في الآية ليس لتعليقِ ما عَلَّقَ بها مرَّةً بعدَ أُخرى على ما قَـرَّرناه، بل لمجرَّدِ التأكيد، وقال القاضي: ويَحتمِلُ أنْ يكونَ هذا التكريرُ باعتبارِ الحالاتِ الثلاث: استعمالِ الإنسانِ التَّقوى والإيمانِ بينه وبينَ نفْسِه، وبينه وبينَ الناس، وبينَه وبينَ الله تعالى، ولذلك بَـدَّلَ الإيمانَ بالإحسانِ في الكَرَّةِ الثالثة إشارةً إلى ما قال ﷺ في تفسيره، أو باعتبارِ المراتِبِ الثلاث: المبدَأ والمُنتهَى والوسَط، أو باعتبارِ ما يُتَّقى، فإنه ينبغي أنْ يَترُكَ المحرَّماتِ توَقِّياً منَ العقابِ، والشُّبُهات تحرُّزاً عنِ الوقوع في الحرام، وبعضَ المباحات تحفُّظاً للنَّفس عن الخِسّةِ وتهذيباً لها عن دَنَس الطبيعة[1].

قولُه: (**وقيل: لـمّا نزَلَ تحريمُ الخَمْر قالتِ الصَّحابةُ**)[2]: عطفٌ على قولِه: «رَفَعَ الجُناحَ عن

---

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٣٦٤).

(٢) أخرجه الترمذي (٣٠٥٢) وأحمد (٢٠٨٨) والحاكم في «المستدرك» (٧٢٢٥) والطبراني في «المعجم الكبير» (١١٥٦٥) عن ابن عباس.

....

المؤمنين»، وعلى الوجهِ الثاني الآيةُ عامّةً ورَدَت في أمرٍ خاصّ، فيَدخُلُ فيه مَن نَزَلَت بسببِه دخولاً أوّلياً، وعلى الأوّلِ مُطلَقٌ، فيَدخُلونَ فيه كسائرِ الناس، وعلى التقديرَيْنِ الآيةُ مقرِّرةٌ لمعنى التوسِعة في قولِه تعالى: ﴿وَكُلُواْ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ حَلَٰلًا طَيِّبًاۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِيٓ أَنتُم بِهِۦ مُؤۡمِنُونَ﴾ [المائدة: ٨٨]؛ لأنّ معناه: اجمَعُوا بينَ أكلِ الطِّيباتِ والاحترازِ عن المحظُورات، ومعنى هذه الآيةِ على ما فَسَّرَه المصنِّف «رَفعَ الجناحَ عن المؤمنينَ في أيِّ شيءٍ طَعِمُوهُ مِن مُستَلَذّاتِ المطاعِمِ ومُشتَهيَاتِها إذا ما اتّقَوْا ما حُرِّمَ عليهم»، فالمَعنَيانِ متقاربان، وقولُه تعالى بعدَ ذلك: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغۡوِ فِيٓ أَيۡمَٰنِكُمۡ﴾ [المائدة: ٨٩] إرشادٌ إلى طريقِ إزالةِ الحِنْثِ بما عَقَدُوهُ منَ الأيمانِ على ألّا يَزالوا صائمينَ قائمين، كما أورَدْناهُ في الحديثِ الواردِ في بيانِ النزولِ لتلك الآية، أو قولُه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّمَا ٱلۡخَمۡرُ وَٱلۡمَيۡسِرُ﴾ الآية [المائدة: ٩٠]، بيانٌ للنَّهي عن بعضِ ما يجبُ أن يُنتهَى عنه، وهُو الأصلُ في البَواقي لتسميتِهم الخَمرَ بأُمِّ الخبائث[1]، وهدايةٌ إلى بعضِ ما يجبُ أن يُمتَثَلَ به، وهُو أُمُّ العبادات والعَمُودُ والفارِقُ، لقولِه ﷺ: «وعَمُودُه الصَّلاةُ»[2]، ثم كان قولُه: ﴿إِنَّمَا ٱلۡخَمۡرُ وَٱلۡمَيۡسِرُ﴾ الآية، بمنزِلةِ قولِه: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡمَيۡتَةَ وَٱلدَّمَ﴾ في البقرة [الآية: ١٧٣]، لمجيئِها عَقِيبَ تحريم الطَّيِّبات رَدّاً لزَعْمِهم أنّ المُستَلَذّاتِ منَ الأطعِمةِ مُنخَرِطةٌ في سِلْكِ المذكورات، فقَصَرَ التحريمَ عليها دونَها، وقد سَبَقَ تمامُ تقريرِه هناك، وقولُه: ﴿لَيۡسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ الآية، تفصيلٌ لِما مَرّ، إذِ المعنى: ليس المطلوبُ منَ المؤمنينَ الزَّهادةَ عن المستَلَذّاتِ وتحريمَ الطَّيِّبات، وإنّما المطلوبُ مِنهم التَرَقِّي في مَدارجِ التقوى والإيمانِ إلى مراتبِ الإخلاص واليقينِ ومعارجِ القُدُس والكمال،

---

(١) حديث الخمر أم الخبائث، أخرجه النسائي (٥٦٦٦) عن عثمان، وأخرجه ابن حبان (٥٣٤٨) والبيهقي في «السنن الكبرى» (٨: ٢٨٧).

(٢) حديث «وعموده الصلاة»، أخرجه أحمد (٢٢٠٦٩) والترمذي (٢٦١٦) والنسائي في «الكبرى» (١١٣٩٤) وابن ماجه (٣٩٧٣) والبيهقي في «السنن الكبرى» (٩: ٢٠) والحاكم في «المستدرك» (٢٤٠٨) عن معاذ بن جبل.

فكيف بإخواننا الذين ماتوا وهم يَشربون الخمرَ، ويأكلونَ مالَ الميسِرِ؟ فنَزلتْ.

يعني: أنَّ المؤمنين لا جُناحَ عليهم في أيِّ شيءٍ طَعِمُوه منَ المُباحات إذا اتَّقَوُا المحارِمَ، ﴿ثُمَّ اتَّقَوا وَءَامَنُوا ثُمَّ اتَّقَوا وَأَحْسَنُوا﴾، **على معنى: أنّ أولئك كانوا على هذه الصِّفةِ.**

وذلك بأنْ يَثبُتُوا على الاتّقاءِ عن الشِّركِ وعلى الإيمانِ بما يجبُ الإيمانُ به وعلى الأعمال الصّالحات، لتحصُلَ الاستقامةُ التامّةُ فيتَمكَّنَ بالاستقامة منَ الترقِّي إلى مَرْتبةِ الـمُشاهَدة ومَعارج «أن تَعبُدَ اللهَ كأنّك تَراه»، وهُو المَعْنيُّ بقولِه: ﴿وَأَحْسَنُوا﴾، وبها تُـمنَحُ الزُّلفى عندَ الله ومحبّتُه. ﴿وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾، وفي هذا النَّظْم مِسحةٌ مِن معنى قولِه ﷺ: «ليس الزَّهادةُ في الدُّنيا بتحريم الحلال ولا إضاعةِ المال، ولكنّ الزُّهدَ أن تكونَ بما في يدِ الله أوثَقَ منكَ بما في يَدِك»، رَواه التِّرمذيُّ وابنُ ماجَه(١).

قولُه: (**فكيف بإخوانِنا الذين ماتُوا وهم يَشرَبُونَ؟**)، رَوَينا عن التِّرمذيِّ، عن البَراءِ، قال: ماتَ رجالٌ مِن أصحابِ النبيِّ ﷺ قبْلَ أن تُحرَّمَ الخَمْرُ، فلمّا حُرِّمَت، قال رجال: كيف بأصحابِنا وقد ماتوا وهم يَشرَبونَ الخمر؟ فنزَلَت(٢).

قولُه: (**على معنى: أنّ أولئك كانوا على هذه الصِّفة**)، يعني: قولُه: ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ عامّ، وقد وَرَدَ في هذا الوجهِ جَواباً عن سؤالِهم، وكان منَ الظاهِرِ أنْ يُقالَ: ليس عليهم جُناحٌ في أيِّ شيءٍ طَعِمُوه منَ المباحاتِ إذا ما اتقَوُا المحارِمَ، فعَدَلَ إلى ذكْرِ الكلمةِ وبَيانِ أوصَافِهم ليَدُلَّ على رَفْعِ الجُناح عنهم بالطريقِ البُرْهانيِّ، وفيه أنّ مَن يكونُ له أمثالُ هذه الأوصَافِ الفاضلةِ لا جُناحَ عليه منَ المباحات، وإليه ينظُرُ قولُه تعالى: ﴿يَاأَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا﴾ [المؤمنون: ٥١] فقد جَمَع في المثال، وهُو: «ليس على أحدٍ جُناحٌ في المُباح إذا اتّقى المحارِمَ وكان مؤمِناً محُسِناً»، العمومَ والوَصْفَ.

---

(١) أخرجه الترمذي (٢٣٤٠) وابن ماجه (٤١٠٠) عن أبي ذر، وقال الترمذي: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وعمرو بن واقد منكر الحديث.

(٢) أخرجه الترمذي (٣٠٥١) عن البراء، وأخرجه أيضاً أبو يعلى في «مسنده» (١٧١٩) وابن حبان (٥٣٥٠).

ثناءً عليهم وحَمدًا لأحوالهم في الإيمان والتَّقوى والإحسانِ. ومثالُه أن يُقالَ لك: هل على زيدٍ فيما فَعل جُناحٌ؟ فتقول ـ وقد علمتَ أنّ ذلك أمرٌ مباحٌ ـ: ليس على أحدٍ جُناحٌ في المُباحِ إذا اتَّقى المَحارِمَ، وكان مؤمنًا مُحسنًا، تريد: أنَّ زيدًا تقيٌّ مؤمنٌ محسنٌ، وأنه غيرُ مؤاخَذٍ بما فَعل.

[﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَيَبۡلُوَنَّكُمُ ٱللَّهُ بِشَيۡءٖ مِّنَ ٱلصَّيۡدِ تَنَالُهُۥٓ أَيۡدِيكُمۡ وَرِمَاحُكُمۡ لِيَعۡلَمَ ٱللَّهُ مَن يَخَافُهُۥ بِٱلۡغَيۡبِۚ فَمَنِ ٱعۡتَدَىٰ بَعۡدَ ذَٰلِكَ فَلَهُۥ عَذَابٌ أَلِيمٞ ﴾ ٩٤]

نَزلت عامَ الحُدَيبيَةِ، ابتلاهُمُ اللهُ بالصَّيد وهم مُحرِمُون، وكَثُر عندَهم حتّى كان يَغشاهُم في رِحالِهِم، فيَسْتَمْكِنُون من صيدِه أخذًا بأيدِيهم وطعنًا برِماحِهِم. ﴿لِيَعۡلَمَ ٱللَّهُ مَن يَخَافُهُۥ بِٱلۡغَيۡبِ﴾: ليتميَّزَ مَن يخافُ عقابَ الله ـ وهو غائبٌ منتظَرٌ في الآخرةِ فيتَّقي الصَّيدَ ـ ممَّن لا يخافُه فيُقدِمُ عليه. ﴿فَمَنِ ٱعۡتَدَىٰ﴾: فصاد ﴿بَعۡدَ ذَٰلِكَ﴾ الابتلاءِ، فالوعيدُ لاحِقٌ به.

فإن قلتَ: ما معنى التَّقليلِ والتَّصغيرِ في قوله: ﴿بِشَيۡءٖ مِّنَ ٱلصَّيۡدِ﴾؟ قلت: **قَلَّل وصَغَّر لِيُعلمَ أنه ليس بفتنةٍ منَ الفتنِ العِظَامِ** التي تدحَضُ عندَها أقدامُ الثابتِينَ، كالابتلاء ببَذْل الأرواحِ والأموالِ، وإنّما هو شَبيهٌ بما ابتُلِيَ به أهلُ أَيْلَةَ من صيد السَّمكِ، وأنهم إذا لم يَثْبُتوا عندَه، فكيف شأنُهم عند ما هو أشدُّ منه؟ وقرأ إبراهيم: (ينالُه) بالياء.

قولُه: (**قَلَّلَ وصَغَّرَ ليُعْلمَ أنه ليس بفتنةٍ منَ الفِتَنِ العِظَامِ**)، **الانتصاف**: ورَدَت مِثلُ هذه الصِّيغة في الفِتَنِ العظيمة في قولِه: ﴿بِشَيۡءٖ مِّنَ ٱلۡخَوۡفِ وَٱلۡجُوعِ﴾ [البقرة: ١٥٥]، بل هُو إشارةٌ إلى ما يقَعُ به الابتلاءُ مِن هذه الأمور، فهُو بعضٌ مِن كلٍّ بالإضافةِ إلى مقدورِ الله تعالى، فإنهُ تعالى قادرٌ على أن يبتلِيَهم بأعظمَ وأهوَلَ منهُ ليَبعثَهم بذلك على الصَّبْر، ويَدُلُّ على ذلك أنه سَبَقَ الوعدُ به قبْلَ حُلولِه لتوطينِ النفوس عليه، فإنّ المفاجأةَ بالشدائدِ شديدةُ الألم، وإذا فكَّرَ العاقِلُ وَجَدَ ما صرفَ عنهُ منَ البلايا أكثر مما وَقَعَ فيه بأضعافٍ لا تقفُ عندَه غايتُه، فسبحانَ اللطيفِ بعبادِه[1].

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٦٧٧).

[﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقۡتُلُواْ ٱلصَّيۡدَ وَأَنتُمۡ حُرُمٞۚ وَمَن قَتَلَهُۥ مِنكُم مُّتَعَمِّدٗا فَجَزَآءٞ مِّثۡلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ يَحۡكُمُ بِهِۦ ذَوَا عَدۡلٖ مِّنكُمۡ هَدۡيَۢا بَٰلِغَ ٱلۡكَعۡبَةِ أَوۡ كَفَّٰرَةٞ طَعَامُ مَسَٰكِينَ أَوۡ عَدۡلُ ذَٰلِكَ صِيَامٗا لِّيَذُوقَ وَبَالَ أَمۡرِهِۦۗ عَفَا ٱللَّهُ عَمَّا سَلَفَۚ وَمَنۡ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنۡهُۚ وَٱللَّهُ عَزِيزٞ ذُو ٱنتِقَامٍ ﴾ ٩٥]

﴿حُرُمٞ﴾: مُحرِمُون؛ جَمعُ حَرام، كرُدُح في جَمع رَداح. والتَّعمُّدُ: **أنْ يَقتُلَه وهو ذاكِرٌ لإحرامِه، أو عالِمٌ أنّ ما يَقتلُه مما يَحرُمُ عليه قَتْلُه**، فإنْ قَتلَه وهو ناسٍ لإحرامِه، أو رمى صيدًا وهو يَظنُّ أنه ليس بصيدٍ فإذا هو صيدٌ، أو قَصد برَمْيِه غيرَ صَيْدٍ فعَدَل السَّهمُ عن رَميَّتِه فأصابَ صيدًا، فهو مخطئٌ.

قولُه: (في جَمْع رَداح)، الجَوهري: الرَّداحُ: المرأةُ الثقيلةُ الأوراك، والجَفْنَةُ العظيمة، وكتيبةٌ رَدَاح: ثقيلةُ السَّير لكثْرَتِها.

قولُه: (أن يَقتُلَه وهُو ذاكرٌ لإحرامِه أو عالِمٌ أنّ ما يَقتُلُه ممّا يَحرُمُ عليه قَتْلُه)، قيلَ: في هذا التعريفِ إشكالٌ؛ لأنّ الترديد يوهِمُ أنه تعريفانِ مستَقِلان، وليس به؛ لأنّ قولَه: «أن يَقتُلَه وهُو ذاكرٌ لإحرامِه» ليس بمانع؛ لأنه إذا رَمَى غيرَ صَيْد وأصابَ صَيْداً وهُو ذاكرٌ لإحرامِه، ينبغي أن يكونَ عَمْداً، وليس به، فإنْ قيل: قولُه: «أن يَقتُلَه وهُو ذاكرٌ» يُرادُ به القَصْدُ، فلا يَرُدُّ مثلَ هذه الصُّورة، يقالُ: معَ التسليم يَدخُلُ فيه ما إذا لم يَعلَمْ أنّ ما قَتَله ممّا يَحرُمُ عليه قَتْلُه، ولأنّ الفاءَ في قولِه: «فإنْ قَتَلَه وهُو ناس» لتفصيلِ ما أُجمِلَ في التعريف، والذي يقال في العُذْر: إنّ «أو» هاهنا بمنزلةِ واوِ الجَمْع كما في قولِه تعالى: ﴿فَٱلۡمُلۡقِيَٰتِ ذِكۡرًا * عُذۡرًا أَوۡ نُذۡرًا﴾ [المرسلات: ٥-٦] وقولِه تعالى: ﴿يَتَذَكَّرُ أَوۡ يَخۡشَىٰ﴾ [طه: ٤٤] وقولِه: ﴿لَعَلَّهُمۡ يَتَّقُونَ أَوۡ يُحۡدِثُ لَهُمۡ ذِكۡرٗا﴾ [طه: ١١٣]، قال القاضي: واختُلِفَ في هذا النَّهي: هل يُلغي حُكمَ الذَّبحِ فيَلحَق مذبوحُ المُحرِم بالـمَيْتة ومَذْبوحِ الوَثَنيِّ أوْ لا فيكونَ كالشاةِ المغصُوبة إذا ذَبَحَها الغاصِبُ؟[1]، وفي «الحاوي»: ومذبوحُه مَيْتةٌ[2].

---

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٣٦٦).

(٢) «الحاوي الكبير» (٤: ٧٧٧)، وفيه: أنه ميتة لا يحلّ أكلُه لمحلٍّ ولا مُحْرِمٍ وهو قولُه في الجديد، وبه قال أبو حنيفة.

فإن قلتَ: فمَحظُوراتُ الإحرامِ يستوي فيها العَمْدُ والخطأُ، فما بالُ التَّعمُّدِ مشروطًا في الآيةِ؟ قلتُ: لأنّ مَوردَ الآيةِ فيمَن تعمَّد، فقد رُوِيَ **أنه عَنَّ لهم في عُمرة الحُدَيبيةِ حمارُ وَحْشٍ، فحَمَل عليه أبو اليَسَرِ** فطَعَنه برُمحه فقَتَلَه، فقيل له: إنّك قَتلتَ الصَّيدَ وأنتَ مُحرِمٌ؛ فنزَلَت. ولأنّ الأصلَ فِعْل التَّعمُّدِ، والخطأُ لاحقٌ به للتَّغليظِ، **ويدلُّ عليه** قولُه تعالى: ﴿لِّيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِۦ﴾، ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ﴾.

وعنِ الزُّهريِّ: نَزل الكتابُ بالعَمْد ووَردَتِ السُّنةُ بالخطأ. **وعن سعيد بن جُبيرٍ**: لا أرى في الخطأ شيئًا أخْذًا باشتراط العَمْد في الآية. وعن الحَسنِ روايتانِ.

قولُه: (**أنه عَنَّ لهم في عُمْرةِ الحُدَيْبِيَة حمارُ وَحْش، فحَمَلَ عليه أبو اليَسَرِ**)، والصحيحُ أبو قَتادَةَ على ما رَوَيناه عن البُخاريِّ ومسلم ومالكٍ والتِّرمذيِّ[(١)] والنَّسائي، عن أبي قَتادَةَ، قال: كنتُ في منزلٍ في طريقِ مكّةَ والقومُ مُحرِمونَ وأنا غيرُ مُحرِم، عامَ الحُدَيْبِيَة، فأبصَروا حمارَ وَحْشٍ وأنا مشغولٌ، فلم يؤْذِنُوني، فأبصَرْتُه فقُمتُ وركِبتُ الفَرَسَ ونسِيتُ السَّوطَ والرُّمح، فقلتُ لهم: ناوِلوني إياهما، قالوا: لا والله! فنَزَلْتُ فأخَذْتُهما، فشَدَدتُ على الحمارِ فعقَرْتُه فوقَعوا فيه يأكلونَه، فأدرَكَنا رسُولُ الله ﷺ، فقال: «هل معَكم منه شيءٌ منه؟» فناولتُه العَضُدَ فأكَلَها وهُو مُحرِم ... الحديث[(٢)] مختَصَرٌ، وما وجَدتُ حديثَ أبي اليَسَرِ[(٣)] في الأُصُول.

قولُه: (**ويَدُلُّ عليه**) أي: على أنّ الخطأَ مُلحَقٌ بالعَمْد، أنّ الخطأَ لا يتَرتَّبُ عليه الوَبَالُ والانتقامُ ضَرورةً، فحينَ رَتَّبَ عليه الوَبَالَ عُلِمَ أنه مُلحَقٌ بالعَمْدِ تغليظاً للحُكم وتشديداً له.

قولُه: (**وعن سعيد بن جُبير**) جوابٌ آخرُ عن السُّؤال، يعني: إنّما قَيَّدَ بقولِه: ﴿مُّتَعَمِّدًا﴾

---

(١) زاد في (ط) و(ص): «وأبي داود»، وهو في «سننه» (١٨٥٢) بمعناه.

(٢) أخرجه البخاري (٢٥٧٠) ومسلم (١١٩٦)، ومالك (١٢٧٨) والترمذي (٨٤٧) والنسائي (٥: ٢٠٠)، عن أبي قتادة السلمي.

(٣) أخرجه الشافعي في «المسند» (٨٢٨).

﴿فَجَزَآءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ﴾: برَفْعِ (جزاءٌ) و﴿مِّثْلُ﴾ جميعًا، بمعنى: فعَليه جزاءٌ **يُماثِلُ ما قَتَل منَ الصَّيد**. وهو عند أبي حنيفةَ قيمةُ المَصِيدِ يُقَوَّمُ حيثُ صِيْدَ، فإنْ بَلغتْ قيمتُه ثَمنَ هَدْيٍ تَخيَّر بينَ أن يُهديَ منَ النَّعم ما قيمتُه قيمةُ الصَّيد، وبينَ أن يَشتريَ بقيمتِه طعامًا، فيُعطى كلَّ مسكينٍ نصفَ صاعٍ من بُرٍّ، أو صاعًا من غيره، وإن شاء صام عن طعام كلِّ مسكينٍ يومًا، فإنْ فَضَلَ ما لا يبلُغ طعامَ مسكينٍ صام عنه يومًا، أو تصدَّق به. وعند محمّدٍ والشافعيِّ رحمهما الله: مثلُه: نظيرُه منَ النَّعَم، فإنْ لم يوجد له نَظيرٌ منَ النَّعَم عُدِل إلى قول أبي حنيفةَ رحمه الله.

فإن قلتَ: فما يَصنع مَن يفسِّر المِثْلَ بالقيمةِ بقوله: ﴿مِنَ ٱلنَّعَمِ﴾ وهو تفسيرٌ للمِثْل، وبقوله: ﴿هَدْيَۢا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾؟ ....

ليؤْذِنَ أنّ المخطئَ ليس عليه شيءٌ، وهُو مذهبُ داوُدَ، والأوّلُ: مذهبُ الجمهور(١)، ودليلُهم: قولُه تعالى: ﴿وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ ٱلْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا﴾، ولا تَسقُطُ الحُرمةُ بالخطأِ والجهل، كما في حَلْقِ الرأس وضمانِ المال.

قولُه: (**يُماثِلُ ما قَتَلَ منَ الصَّيْد**)، **الراغب**: المِثْلُ يقَعُ على النِّدّ(٢) الذي هُو المماثَلةُ في الجِنس، وعلى الشبيهِ الذي يُماثِلُه في الكيفيّة، وعلى المساواةِ التي هِي المماثَلةُ في الكمِّيّة، وعلى المشاكَلةِ التي هِي المماثَلةُ في الهَيْئة(٣)، فلمّا كانتِ المماثَلةُ لا تختَصُّ، صارَ اللَّفظُ مشترَكاً، فاختُلِفَ فيه، واعتبَرَ ابنُ عبّاس المماثَلةَ في الخِلْقة، واليه ذهبَ سعيدُ بنُ جُبَيْرٍ وقَتادةُ ومالكٌ والشافعيُّ رضيَ اللهُ عنهم، واعتبَرَ عطاءٌ ومجاهدٌ المماثَلَة في القيمة، وإليه ذهبَ أبو حنيفةَ وأبو يوسُفَ رضيَ اللهُ عنهم، واللّفظُ بالأوّلِ أليَقُ لقولِه: ﴿مِنَ ٱلنَّعَمِ﴾.

(١) انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (٦: ٣٠٧) و«أحكام القرآن» لابن العربي (٣: ٣٠٩) و«أحكام القرآن» للجصاص (١: ٢٧٦).

(٢) في الأصول الخطية: «الفداء»، والتصويب من «تفسير الراغب».

(٣) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٥: ٤٤٩)، وانظر: «مفردات القرآن» ص٧٩٦.

قلتُ: **قد خَيَّرَ من أوجَبَ القيمةَ** بينَ أن يشتريَ بها هَدْيًا، أو طعامًا، أو يصوم كما خيَّرَ اللهُ تعالى في الآية، فكان قولُه: ﴿مِنَ ٱلنَّعَمِ﴾ بيانًا للهَدْيِ المُشتَرى بالقيمة في أحد وُجوه التَّخييرِ؛ لأنَّ مَنْ قَوَّم الصَّيدَ واشترى بالقيمة هَدْيًا وأهداهُ، فقد جَزىٰ بمثل ما قَتَل منَ النَّعَم. **على أنّ التَّخييرَ** الذي في الآية بينَ أن يَجزيَ بالهَدْيِ أو يُكفِّر بالإطعام أو الصّوم، إنّما يَستقيمُ استقامةً ظاهرةً بغير تَعسُّفٍ ....

قولُه: (**قد خَيَّرَ مَن أوجَبَ القيمة**)، يعني: مَن فَسَّر قولَه: ﴿جَزَآءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ﴾ بمعنى: جزاءٌ يماثِلُ ما قُتِلَ منَ الصَّيدِ بالقيمة، لم يَقتصِرْ عليه، بل خيَّـرَ بأنْ يَشتريَ بالقيمةِ هَدْياً أو طعاماً أو يَصُومَ كما سَبَق، فالجزاءُ حينَئذٍ أحَدُ هذه الأشياءِ على التخيير، فكان قولُه: ﴿مِنَ ٱلنَّعَمِ﴾ بَياناً للهَدْيِ الذي هُو أحَدُ هذه الأشياءِ المرادةِ مِن قولِه: ﴿جَزَآءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ﴾، والحاصلُ أنّ قولَه: ﴿جَزَآءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ﴾ لـمّا كان مُحتَمِلاً لكلٍّ منَ الثلاثة على البَدَل، ولم يُعلَمْ بعَيْنِه، فجيءَ بقولِه: ﴿مِنَ ٱلنَّعَمِ﴾ بياناً لكوْنِ المرادِ به الـهَدْيَ المُشْتَرى، وإنّما كان منَ النَّعم بياناً لِمثْلِ ما قُتِلَ، وهُو كما قيل، وهُو على ما ذَهَبَ إليه القيمةُ لا الحَيوان، لأنّ مَن قَوَّمَ الصَّيدَ واشتَرى بالقيمة هَدْياً فأهداهُ فقد جَزَى بِمثلِ ما قَتَلَ منَ النَّعم، وهذا البيانُ مِثْلُ البيانِ الذي ذكَره في قولِه تعالى: ﴿يَهْدِيهِمْ رَبُّهُم بِإِيمَـٰنِهِمْ تَجْرِى مِن تَحْتِهِمُ ٱلْأَنْهَـٰرُ﴾ [يونس: ٩]، قال: «قولُه: ﴿تَجْرِى مِن تَحْتِهِمُ ٱلْأَنْهَـٰرُ﴾ بيانٌ لقولِه: ﴿يَهْدِيهِمْ رَبُّهُم بِإِيمَـٰنِهِمْ﴾ يعني: أنّ مَن هَداهُ الله، أي: أقامَهُ على الإيمانِ وسَدَّدَه، سَبَّبَ له الوصُولَ إلى الثّواب»(١)، فكان قولُه: ﴿تَجْرِى مِن تَحْتِهِمُ ٱلْأَنْهَـٰرُ﴾ بياناً لمسبَّبِ قولِه: ﴿يَهْدِيهِمْ رَبُّهُم﴾، وهُو: الوصُولُ إلى الثَّواب، فكذا هاهنا ﴿مِنَ ٱلنَّعَمِ﴾: بيانٌ لمسبَّبِ قولِه: ﴿جَزَآءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ﴾، وهُو الهَدْيُ المُشْتَرى إذا فَسَّرَ الجزاءَ بالقيمة.

قولُه: (**على أنّ التخييرَ**) أي: الجوابُ مع ما ذكَرْتُ: معَ أنّ التخييرَ في الآيةِ يُطابِقُ هذا التقديرَ ويَنْبو عن تقديرِ الخَصْم هذه الخاتمةَ، كالتتميم للجَواب.

(١) انظر: (٧: ٤٢٦).

إذا قوَّم ونَظَر بعدَ التَّقويم: أيَّ الثلاثةِ يختارُ؟ فأمّا إذا عَمَد إلى النَّظير وجعلَه الواجبَ وَحدَه من غير تخييرٍ، فإذا كان شيئًا لا نظيرَ له قوَّم حينئذٍ ثم يُخيَّر بينَ الإطعامِ والصَّومِ، ففيه نُبُوٌّ عمّا في الآية! ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿أَوْ كَفَّـٰرَةٌ طَعَـامُ مَسَـٰكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَٰلِكَ صِيَامًا﴾ كيف خيَّر بينَ الأشياء الثلاثةِ ولا سبيلَ إلى ذلك إلا بالتَّقويم؟

قلتُ: لا خَفاءَ في تعسُّفِ هذا التقريرِ وارتكابِ خلافِ الظاهِر معَ عَدَم الفائدة، وأمّا قولُه: «إذا عَمَدَ إلى النَّظير وجعَلَه الواجبَ وحدَهُ مِن غيرِ تخيير» إلى آخِره، فلا يُعرَفُ هذا مِن مذهبِ الشافعيِّ، والمنقولُ عنَ الأصحاب بخلافِه[1]، قال الإمامُ الرافعيُّ رحمَه الله: الصَّيدُ ينقسمُ إلى مِثْليٍّ، ويعني بهِ: ما لهُ مِثلٌ منَ النَّعَم، وإلى ما ليس بمِثْليٍّ، أمّا الأوّلُ فجزاؤه على التخييرِ والتعديل، فيُخيَّرُ بينَ أن يَذبحَ مِثلَه فيتَصدَّقَ به على مساكينِ الحرم، ولا يجوزُ أن يُخرِجَه حيّاً، وبينَ أن يُقوِّمَ المِثلَ دراهمَ ولا يجوزُ أن يتصدَّقَ بالدراهم، ولكنْ يشتري بها طعاماً ويتَصدَّقُ به على مساكينِ الحَرَم، وإن شاء صَامَ عن كلِّ مُدٍّ منَ الطّعام يوماً، حيث كان، وأمّا غيرُ المِثْليِّ، كالعصافير، فتُقدَّرُ قيمتُه ولا يتَصدَّقُ بثمنِها، بل يَجعَلُها طعاماً، ثُمّ إن شاء تَصَدَّقَ بها وإن شاء صَامَ عن كلِّ مُدٍّ يوماً[2].

وقال صاحبُ «الرَّوضة»: فحَصَلَ مِن هذا أنه في المِثْل مُخيَّـرٌ بينَ الحَيوانِ والطعامِ والصِّيام، وفي غيرِه بينَ الطّعام والصَّوم، هذا هُو المذهبُ الـمقطوعُ به في كتُبِ الشافعيِّ والأصحاب[3].

وقلتُ: الفَرْقُ بينَ قَوْلَي الإمامَيْنِ: هُو أنّ أبا حنيفةَ رضيَ اللهُ عنه ارتكَبَ المجازَ في قولِه تعالى: ﴿مِّثْلُ مَا قَتَلَ﴾ حيث جعَلَه القيمةَ كما سَبَق، وأصحابُ الشافعيِّ في قولِه: ﴿أَوْ كَفَّـٰرَةٌ طَعَـامُ﴾ كما سَبَقَ عن الرافعيِّ، فيُخَيَّرُ بينَ أن يَذبحَ مِثلَه وبينَ أن يُقوِّمَ المِثْلَ دراهم، وروى الإمامُ

(١) انظر: «المجموع شرح المهذب» (٧: ٤٢٨).

(٢) انظر: «الشرح الكبير» للرافعي (٧: ٤٩٩).

(٣) «روضة الطالبين» (٣: ١٥٦).

....

عن الشافعيِّ رضيَ اللهُ عنهُما: تقويمُ مِثلِ الصَّيدِ أدخَلُ في الضَّبطِ مِن تقويم نفْسِ الصَّيد؛ لأنّ هذا عُذرٌ للمجاز، وبيانُ المجازِ أنّ التخييرَ واقعٌ بينَ الجزاءِ الذي هُو المِثْلُ وبينَ كفّارةِ طعام، والكفّارةُ لا يجوزُ أن تكونَ دراهمَ لِما بُيِّنتْ بقولِه: ﴿طَعَامُ﴾، فوجَبَ التأويلُ، والقولُ بأنّ مَن قَوَّمَ الصَّيدَ واشترَى بقيمتِه طعاماً وتصَدَّقَ به أو عَدَلَ الصَّومَ بالطعام فقد كَفَّرَ بقيمةِ المِثل، وعليه ظاهرُ الآية؛ لأنّ ﴿أَوْ كَفَّـٰرَةٌ﴾ عطفٌ على «جزاءٌ»؛ لا على ﴿مِّثْلُ﴾، أو ﴿عَدْلُ ذَٰلِكَ﴾: عطفٌ على ﴿طَعَامُ﴾ لا على ﴿كَفَّـٰرَةٌ﴾، وفيه أنّ معرفةَ كمِّيّةِ الصِّيام موقوفةٌ على معرفةِ كميّةِ الأمداد، ومعرفةُ كميّةِ الأمدادِ متوقِّفةٌ على معرفةِ كميّةِ قيمةِ المِثل، فالثالثُ فَرْعٌ للثاني، والثاني فَرْعٌ للأوّل، وعليه ما رَوى الإمامُ عن الشافعيِّ، أنه قال: إنّ المِثلَ منَ النَّعَم هُو الجزاءُ والطعامُ بناءً عليه، فعَدَلَ بهِ كما عَدَلَ الصَّومَ بالطعام(١)، وهذا هو المرادُ من قولِ الرافعيِّ(٢): فجزاؤه على التخييرِ والتعديل، فحينَئذٍ وقَعَ التخييرُ بينَ ذَبحِ المِثل وبينَ أن يُقَوَّمَ المِثلُ بالدراهم، ثُمّ بينَ الإطعام وبينَ الصِّيام، فكأنهُ قيل: ومَن قَتَلَهُ فعليه جَزاءٌ أو كَفّارةٌ، والكفارةُ إمّا صَدَقةٌ أو صيام. فعلى هذا التخييرُ في الآية ليس مِن باب: جالِسِ الحَسَنَ أو ابنَ سِيرين، بل مِن بابِ قولِك: جالِسِ السُّلطانَ أو الوزيرَ أو العاميَّ.

ونَقَلَ الرافعيُّ أيضاً عن أبي ثَوْر قولاً عن الشافعيِّ(٣): إنها على الترتيب، وهُو أضعفُ الرِّوايَتَيْنِ عن أحمد(٤)، وهذا القولُ أدعَى لاقتضاءِ المقام وأجرَى على سَنَن البلاغة، ومِن ثَمّ فَرَّقَ اللهُ عزَّ شأنُه في العبارةِ بينَ هذه الآيةِ وبينَ ما قبلَها، وهِي قولُه: ﴿وَلَٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَّدتُّمُ ٱلْأَيْمَـٰنَ فَكَفَّـٰرَتُهُۥٓ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَـٰكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ [المائدة: ٨٩]، وذلك أنّ الجِنايةَ هاهنا هِي هَتْكُ ما شَرَعَ اللهُ تعالى لتعظيمِ شأنِ

---

(١) «الأم» (٢: ١٨٨).

(٢) «الشرح الكبير» (٧: ٤٩٩).

(٣) انظر: «الأم» (٢: ١٨٨).

(٤) «الشرح الكبير» (٧: ٥٠٠).

وقرأ عبدُ الله: (فجزاؤه مثلُ ما قَـتَل)، وقرئ: **(فجزاءُ مِثْلِ ما قَـتَل) على الإضافة**، وأصلُه: فجزاءٌ مثلَ ما قَـتَل، بنصب «مثل» بمعنى: فعليه أن يجزي مثلَ ما قَـتَل، ثم أُضيفَ كما تقول: عَجِبتُ من ضربٍ زيداً، ثم: من ضَرْبِ زيدٍ. وقرأ السُّلميُّ على الأصل. وقرأ محمدُ بن مقاتلٍ: (فجزاءً مثلَ ما قَتَل) بنصبهما بمعنى: فلْيَجْزِ جزاءً مثلَ ما قَـتَل. وقرا الحسَنُ: (مِنَ النَّعْم) بسكون العين؛ استَثقَلَ الحركةَ على حرف الحلْق فسَكَّنَه.

الكعبة، فالواجبُ في الـخَبَرِ رعايةُ الترتيبِ فيما يَقرُبُ إلى ما فَوقَه منَ الحيَوان للتعظيم، وهُو المرادُ مِن قولِه تعالى: ﴿هَدْيًا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾، وإليهِ يُلمِحُ قولُ الشافعيِّ رضيَ اللهُ عنه: لا يجوزُ أن يُخرجَه حيّاً. ثُم الإطعامُ؛ لأنه بَدَلٌ منه، ولهذا شَرَطَ الشافعيُّ[1] أن يتَصدَّقَ على مساكينِ الحَرَم، ولمّا كان الصَّومُ لا يناسبُ هذا المعنى جَعَلَه فَرْعاً للفَرْع. انظُرْ إلى هذه الأسرار اللَّطيفة وإلى تدقيقِ نَظَرِ الإمام الشافعيِّ رضيَ اللهُ عنه، واقطَعْ بأنه كان محدَّثاً مُلهَماً مؤيَّداً بتأييدِ الله وتسديدِه.

قولُه: («**فجزاءُ مِثْلِ ما قَـتَـلَ» على الإضافة**)، قال الإمام: قَرَأ عاصمٌ وحَمْزةُ والكسائيُّ: ﴿فَجَزَآءٌ﴾ بالتنوين، و﴿مِّثْلُ﴾ بالرَّفع على أنه صفةٌ لـ«جزاءٌ»، والباقونَ: على الإضافة[2]، والمعنى على الأوّلِ ظاهرٌ، وأمّا على الثاني فيجبُ التأويلُ؛ لأنه ليس عليه جزاءٌ مِثلُ ما قَتَلَ في الحقيقة؛ لأنّ المِثلَ غيرُ مقتول، إنّما عليه جزاءُ المقتول، لأنه قَـتَلَه، فهُو كما تقول: أنا أُكرِمُ مِثْلَك وتريد أنا أُكرِمُك، فالتقديرُ: فجزاءُ ما قَـتَلَ منَ النَّعَم، على الكناية، فالقراءتانِ دلَّتا على مذهبِ الشافعي. وأيضاً، قراءةُ عبد الله بنِ مَسْعود: (فجزاؤه مِثلُ ما قَـتَلَ منَ النَّعَم)[3]، صَريحٌ فيما قُلناه، وحُجّةُ أبي حنيفةَ[4] رضيَ الله عنه هِي: أنْ لا نزاعَ أنّ الصَّيدَ المقتولَ إذا لم يكنْ له مِثلٌ

---

(١) انظر: «الأم» (٢: ١٨٤).

(٢) «مفاتيح الغيب» (١٢: ٤٣٠).

(٣) وانظر القراءة في «التيسير في: القراءات السبع» ص٧٥ و«النشر في القراءات العشر» (٢: ٢٨٨).

(٤) انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (٦: ٣٠٩) و«البحر المحيط» (٤: ٣٦٤).

﴿يَحۡكُمُ بِهِۦ﴾: بمثلِ ما قَـتَل ﴿ذَوَا عَدۡلٖ مِّنكُمۡ﴾: حكمانِ عادلانِ منَ المسلمين. قالوا: **وفيه دليلٌ على أنّ المِثْلَ: القيمةُ، لأنّ التَّقويمَ ممّا يحتاجُ إلى النَّظر والاجتهاد دونَ الأشياءِ المشاهَدةِ. وعن قَبيصةَ: أنه أصاب ظَبْيًا وهو مُحرِمٌ، فسأل عمرَ،** ....

فإنه يضمَنُ بالقيمة، فوجَبَ أن تُحمَلَ الآيةُ عليه ليَشمَلَها، فإنّ اللَّفظَ الواحدَ لا يجوزُ حملُه إلا على المعنى الواحِد، والجوابُ: أنّ المماثَلةَ معلومةٌ، والشارعُ أوجَبَها فوجَبَ رعايتُها بأقصَى الإمكانِ وإن لم يُمكنْ وجَبَ الاكتفاءُ بالغَيْر. تَمَّ كلامُ الإمام(١).

وقال صاحبُ «الكَشْف»: قال قومٌ: إنه إذا قُرِئَ (فجزاءُ مِثْلِ ما قَـتَـلَ)، على تقدير: فجزاءُ مِثلِ المقتول، لا يَدخُلُ تحتَه جزاءُ المقتول، ألا تَرى إلى قولِ الشاعر:

وقـــاكِ اللهُ يـــا ابنــةَ آلِ ســـعدٍ منَ الأخوالِ أمثالي ونفْسي(٢)

فقال: أمثالي وعَطَفَ عليه نفْسي، ولو كان هُو داخلاً في أمثالي لم يُقَلْ: ونفْسي، ألا تَرى أنهم قالوا في رجُلٍ قال لعَبْدِه: إنْ دَخَلَ داري هذه أحَدٌ فأنتَ حُرّ، فدخَلَ هُو: لم يَعتَقْ؛ لأنه لـمّا أضافَ الدارَ إلى نفْسِه خرَجَ عن الحُكم المتعلّق بدخولِ أحد(٣).

قولُه: (**وفيه دليلٌ على أنّ المِثلَ: القيمةُ؛ لأنّ التقويمَ ممّا يحتاجُ إلى النظَر**)، أجابَ الإمام: أنّ وجوهَ المشابَـهةِ بينَ النَّعَم والصَّيدِ مُـختلفة، فلابدَّ منَ الاجتهاد في تـمييزِ الأقوى منَ الأضعَف(٤)، ولهذا احتيجَ إلى الـحَكَمَيْنِ.

قولُه: (**وعن قَبِيصةَ أنه أصابَ ظَبْياً**) الحديث، نحوَه رَوى مالكٌ في «الموطّأ»(٥)، وفيه

---

(١) «مفاتيح الغيب» (١٢: ٤٣٢)، وانظر: «المبسوط» (٤: ١٤٧) و«البحر الرائق» (٧: ٢٤٦) و«الهداية شرح بداية المبتدي» (١: ١٧٠).

(٢) لدريد بن الصمّة، قاله في الخنساء، انظر: «الأمالي» للقالي (٢: ١٦٤).

(٣) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ٣٦٩-٣٧٠).

(٤) «مفاتيح الغيب» (١٢: ٤٣٣).

(٥) أخرجه مالك في «الموطأ» (رواية أبي مصعب الزهري) (١: ٤٨٥) رقم (١٢٤٥)، وأخرجه أيضاً الحاكم (٣: ٣١٠) والبيهقي في «السنن الكبرى» (٥: ١٨١).

=

فشاوَرَ عبدَ الرّحمنِ بنَ عوفٍ، ثم أمَرَه بذَبْح شاةٍ، فقال قَبيصةُ لصاحبه: والله ما عَلمَ أميرُ المؤمنين حتى سأل غيرَه، فأقبَلَ عليه ضربًا بالدِّرَّة وقال: أتَغْمِصُ الفُتْيا وتَقتُلُ الصَّيدَ وأنتَ مُحرِمٌ، قال الله تعالى: ﴿يَحْكُمُ بِهِۦ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ فأنا عمرُ، وهذا عبدُ الرَّحمن.

وقرأ محمّدُ بنُ جعفر: (ذُو عَدْل منكم) أراد: يَحكُم به مَن يَعدِلُ منكم ولم يُرِدِ الوحدةَ. وقيل: أراد الإمام.

دِلالةٌ ظاهرةٌ على مذهبِ الشافعيِّ، وكذا قولُه: هَدْياً بالغَ الكعبة، أي: يُساقُ إليها ويُنحَرُ هناك؛ لأنه إمّا حالٌ عن جزاء، أو بَدَلٌ مِن مِثْلِ كما قُدِّر، فتقييدُ المِثل بها إذا كان نَظيراً للصَّيْدِ ظاهرٌ؛ لأنّ الحالَ مؤكِّدة، وأمّا تقييدُ القيمة بها فبعيدٌ، والهَدْيُ يصحُّ تفسيراً للمِثل إذا كان حَيَواناً لا قيمة؛ لأنها ليست منهُ، وقال الرافعيُّ: إنّ المِثلَ ليس معتبَراً على التحقيق، فإنّما هُو على التقريبِ وليس معتبَراً في القيمةِ بل في الصُّورةِ والخِلْقة؛ لأنّ الصَّحابةَ رِضوانُ الله عليهم حَكَموا في النَّوع الواحِد منَ الصَّيد، بالنوعِ الواحِد منَ النَّعَم معَ اختلافِ البلاد وتفاوُتِ الأزمان واختلافِ القيَم بسَبَبِها[1].

قولُه: (ضَرْباً بالدِّرَّة): حالٌ، قال في قولِه: ﴿فَرَاغَ عَلَيْهِمْ ضَرْبًۢا بِٱلْيَمِينِ﴾ [الصافات: ٩٣]: أي: فضَرَبَهم ضَرْباً، أو «ضَرْباً» بمعنى: ضارباً.

قولُه: (أتغمِصُ الفُتْيا)، النِّهاية: في حديثِ عُمَرَ لِقَبيصةَ: «أتقتُلُ الصَّيْدَ وتَغْمِصُ الفُتْيا؟»[2]، أي: تحتقِرُها وتَستهينُ بها، الفُتيا: هيَ الفَتْوى، يقالُ: أفتاهُ في المسألةِ يُفتيهِ: إذا أجابَه، والاسمُ الفَتْوى والفُتْيا.

قولُه: (وقَرَأ جعفرُ بنُ محمد)، وفي بعضِ النُّسَخ[3]: «محمدُ بنُ جعفر»، والأوّلُ هُو

= وانظر: «الدر المنثور» (٥: ٥١٨) وقال: أخرجه ابن جرير (٨: ٦٩١) وابن المنذر وابن أبي حاتم (٤: ١٢٠٦) والطبراني والحاكم وصححه عن قبيصة بن جابر الأسدي.

(١) انظر: «الشرح الكبير» (٧: ٥٠٢) و«روضة الطالبين» (٣: ١٥٧).

(٢) مرّ تخريجه سابقاً، وانظر: «جامع البيان» (٨: ٦٩٠) و«الدر المنثور» (٥: ٥٢٠).

(٣) وهي ما ورد في الأصل الخطي من «الكشاف»، وفي النسخ المطبوعة.

﴿هَدْيًا﴾ **حالٌ عن (جزاءٌ) فيمَن وَصَفه بـ﴿مِّثْلُ﴾**؛ لأنّ الصِّفةَ خصَّصْتهُ فقرَّبتْهُ من المعرفة، أو بَدَلٌ عن (مثلَ) فيمَن نَصبه، أو عن محَلِّه فيمَن جرَّه، ويجوز أن يُنتصبَ حالًا عنِ الضَّميرِ في ﴿بِهِۦ﴾. ووُصِفَ ﴿هَدْيًا﴾ بـ﴿بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾ لأنّ إضافتَه غيرُ حقيقيَّةٍ. ومعنى بُلُوغِه الكعبةَ: أن يُذبحَ بالحَرَم، فأمّا التَّصدُّقُ به: فحيث شئتَ عند أبي حنيفةَ، وعند الشافعيِّ: في الحَرَم.

فإن قلت: بمَ يَرفع ﴿كَفَّٰرَةٌ﴾ مَن يَنصِبُ (جزاءً)؟ قلت: يَجعلُها خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ، كأنه قيل: أو الواجبُ عليه كفّارةٌ، أو يُقدّر: فعَليه أن يجزي جزاءً، أو كَفّارةً فَيعطِفُها على «أن يجزي». **وقرئ: (أو كفارةُ طعامِ مساكين) على الإضافة**، ....

الصَّحيح، ذكَرَ ابنُ جِنِّي في «المحتسِب»: ومِن ذلك قراءةُ محمدِ بن عليٍّ وجعفرِ بن محمد: «يَحْكُمُ بِهِ ذُو عَدْلٍ مِنكُمْ»، وقال: ولم يوحِّدْ «ذُو» لأنّ الواحدَ يَكفي في الحُكم، لكنْ أرادَ معنى «مَنْ»، أي: يَحكُمُ به مَن يَعدِلُ، و«مَن» تكونُ للاثنينِ كما تكونُ للواحِد، قال:

نكُنْ مِثلَ مَن يا ذئبُ يَصطحِبانِ(١)

قولُه: ﴿هَدْيًا﴾: **حالٌ عن «جَزاءٌ» فيمَن وَصَفَه بـ﴿مِّثْلُ﴾**) هذا إنّما يستقيمُ على مذهبِ الأخفَش(٢)، وهُو أن يكونَ التقديرُ: فعليهِ جزاءٌ مِثلُ ما قتَلَ هَدْياً، فهُو: حالٌ عن فاعل الجارِّ والمجرور من غيرِ اعتماد.

قولُه: (**وقُرِئَ: «أو كَفّارةُ طعامِ مساكينَ» على الإضافة**) نافعٌ وابنُ عامرٍ(٣)، قال الإمام: إنه تعالى لمّا خيَّرَ المكلَّفَ بينَ ثلاثةِ أشياءَ: الهَدْيِ والطعام والصِّيام، حَسُنَت الإضافـةُ، فكأنهُ

---

(١) هو جزءٌ من بيتٍ للفرزدق في «ديوانه» (٢: ٨٧٠) قاله يخاطبُ ذئباً في الصحراء، وروايتُه ثمَّةَ:

تَـعَشَّ فإنْ واثَقْـتني لا تخـونُني تكُنْ مِثْلَ مَن يا ذئبُ يصطحبانِ

(٢) انظر: «معاني القرآن» للأخفش (١: ٢٣٠).

(٣) «التيسير في القراءات السبع» ص٧٥ و«النشر في القراءات العشر» (٢: ٢٨٩).

وهذه الإضافةُ مبيِّنة كأنه قيل: أو كَفّارةٌ من طعامِ مساكينَ، كقولك: خاتَمُ فضَّةٍ، بمعنى: خاتَمٌ مِنْ فِضَّةٍ. وقرأ الأعرج: (أو كفّارةٌ طعامُ مسكينٍ) وإنما وحَّد لأنه **واقعٌ موقعَ التَّبيينِ**، فاكتفى بالواحد الدالِّ على الجنسِ. وقرئ: (أو عِدْل ذلك) بكسر العين، والفَرْقُ بينهما **أنّ عَدْلَ الشيءِ: ما عادَلَه من غير جنسِه** كالصَّوم والإطعام، وعِدْلَه: ما عُدِل به في المقدار، ومنه: عِدْلَا الحِمْل؛ لأن كلَّ واحدٍ منهما عُدِل بالآخر حتّى اعتدَلا، كأنَّ المفتوحَ تسميةٌ بالمصْدَرِ، والمكسورَ بمعنى المفعولِ به، كالذِّبْح ونحوِه، ونحوُهما الحَمْل والحِمْل. و﴿ذَٰلِكَ﴾: إشارةٌ إلى الطعام ﴿صِيَامًا﴾: تمييزٌ للعِدْل كقولك: لي مثْله رجلًا، والخِيارُ في ذلك إلى قاتِلِ الصَّيد عند أبي حنيفةَ وأبي يوسفَ، وعند محمّدٍ إلى الحَكَمين. ﴿لِّيَذُوقَ﴾: متعلِّقٌ بقوله: ﴿فَجَزَآءٌ﴾ أي: فعلَيه أن يُجازيَ أو يُكفِّرَ لِيَذُوقَ سُوءَ عاقبةِ هَتْكِه لِحُرمة الإحرامِ. والوَبالُ: المَكْرُوهُ والضَّررُ الذي يَنالُه في العاقبةِ مَن عَمِلَ سُوءٍ لِثِقَلِه عليه، كقوله تعالى: ﴿فَأَخَذْنَٰهُ أَخْذًا وَبِيلًا﴾ [المزمل: ١٦]: ثقيلًا. والطعامُ الوَبِيلُ: الذي يُثقِلُ على المَعِدَة، فلا يُستَمرأُ.

قيل: كفارةُ طعام لا كَفّارةُ صيام(١)، وإليه الإشارةُ بقولِه: «وهذه الإضافةُ مُبيِّنة»، وأمّا قراءةُ الباقينَ: ﴿كَفَّٰرَةٌ﴾ بالتنوينِ فهو عَطفٌ على ﴿فَجَزَآءٌ﴾، و﴿طَعَامُ مَسَٰكِينَ﴾(٢): عطفُ بَيان.

قولُه: (واقعٌ موقِعَ التبيين) أي: التمييزِ، نحوَ: عشرونَ درهماً.

قولُه: (إنّ عَدْلَ الشيء: ما عادَلَه مِن غيرِ جِنسِه)، الراغبُ: العَدَالةُ والمُعادَلةُ لفظٌ يقتضي المساواة، ويُستعمَلُ باعتبارِ المضايَفة، والعَدْلُ والعِدْلُ متقارِبانِ، لكنَّ العَدْلَ يُستعمَلُ فيما يُدرَكُ بالبصيرة، كالأحكام، وعلى ذلك قولُه: ﴿أَوْ عَدْلُ ذَٰلِكَ صِيَامًا﴾، والعِدْلُ والعَديلُ فيما يُدرَكُ بالحاسّة، كالمَوْزوناتِ والمعدوداتِ والمَكيلات، فالعَدْلُ هو القِسطُ على سواء، وعلى هذا

---

(١) «مفاتيح الغيب» (١٢: ٤٣٥).

(٢) قوله: «عطف على ﴿فَجَزَآءٌ﴾ و﴿طَعَامُ مَسَٰكِينَ﴾» سقط من (ص).

﴿عَفَا ٱللَّهُ عَمَّا سَلَفَ﴾ لكُم منَ الصَّيد في حال الإحرامِ قبلَ أن تُراجعوا رسولَ الله ﷺ وتسأَلوه عن جوازه. وقيل: عمّا سَلَف لكم في الجاهلية منه؛ لأنهم كانوا مُتعبَّدينَ بشرائع مَنْ قبلَهم، وكان الصَّيدُ فيها محرَّمًا. ﴿وَمَنْ عَادَ﴾ إلى قَتْل الصَّيد وهو مُحرِمٌ بعدَ نُزول النَّهي عنه ﴿فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ﴾ يَنتقِمُ: خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ، تقديرُه: فهو يَنتقِمُ الله منه، **ولذلك دَخلتِ الفاءُ**، ونحوُه ﴿فَمَن يُؤْمِنۢ بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ﴾ [الجن: ١٣]؛ يعني: يَنتقِمُ منه في الآخرة.

واختُلف في وُجوب الكفّارة على العائد؛ فعَن عطاءٍ وإبراهيمَ وسعيدِ بن جُبيرٍ والحَسَنِ: وُجوبُها، وعليه عامَّةُ العلماءِ. وعنِ ابنِ عبّاسٍ وشُريحٍ: أنه لا كفّارةَ عليه **تعلُّقًا بالظاهر، وأنه لم يَذكُرِ الكفّارةَ**.

رُوِيَ: بالعَدْلِ قامتِ السماواتُ والأرض(١)، تنبيهاً على أنه لو كان رُكنٌ منَ الأركانِ الأربعةِ في العالَمِ زائداً على الآخَرِ أو ناقصاً عنهُ على خلافِ مقتَضى الحِكمة، لم يكنِ العالَمُ منتظِمًا(٢).

قولُه: (**ولذلكَ دخَلتِ الفاءُ**) يعني: «ينتقم»: خَبَرُ مبتدأٍ محذوف، فهُو جملةٌ اسميّةٌ تَحتاجُ إلى الفاءِ، ولو لم تكنْ خَبَرَ مبتدأٍ محذوفٍ لم يَحتَجْ إلى الفاء؛ لأنّ الشَّرطَ إذا كان ماضياً والجزاءُ مضارعاً جازَ الرفعُ وترْكُ الفاء.

قولُه: (**تعلُّقاً بالظاهِرِ وأنه لم يَذكُرِ الكفّارة**). قال الإمامُ: ودليلُه أنه أعظَمُ مِن أن يُكَفَّرَ

---

(١) من حديث عبد الله بن رواحة حين بَعَثَه رسولُ الله ﷺ لـخَرْص تمرِ خَيْبَر فقال اليهود هذه العبارة لِـما رأوه مِن عَدْلِه، والحديث أخرجه مالك في «الموطأ» (٢٠٥٠) عن سليمان بن يسار، وأخرجه أحمد (٤٧٦٨) عن ابن عمر، وأخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٤: ١٢٣) والدارقطني (٢٠٧٥) عن جابر رضي الله عنهم.

(٢) «مفردات القرآن» ص٥٥١.

[﴿أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ ٱلْبَحْرِ وَطَعَامُهُۥ مَتَٰعًا لَّكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ ۖ وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ ٱلْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا ۗ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِىٓ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾ ٩٦]

﴿صَيْدُ ٱلْبَحْرِ﴾: مَصِيداتُ البحرِ مّما يؤكلُ ومما لا يؤكلُ ﴿وَطَعَامُهُۥ﴾: وما يُطعَم من صَيدِه. والمعنى: أُحِلَّ لكمُ الانتفاعُ بجميع ما يُصاد في البحر، وأُحِلَّ لكم أكْلُ المأكُولِ منه، وهو السَّمكُ وحدَه عند أبي حنيفةَ. وعند ابنِ أبي ليلى: جميعُ ما يُصاد منه، على أنّ تفسيرَ الآيةِ عندَه: أُحِلَّ لكُم صيدُ حيوانِ البحرِ وأنْ تَطْعَمُوه.

﴿مَتَٰعًا لَّكُمْ﴾ مفعولٌ له؛ أي: أُحِلَّ لكم تَمتيعًا لكم، وهو في المفعول له بمنزلة قولِه تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً﴾ [الأنبياء:٧٢] في باب الحالِ؛ ....

بالتصدُّق، بل اللهُ ينتقمُ منهُ؛ لأنّ قولَه: ﴿فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ﴾ جزاءٌ، والجزاءُ كافٍ، وكونُه كافياً يمنَعُ وجوبَ شيءٍ آخَرَ(١).

قولُه: (وعندَ ابنِ أبي ليلى: جميعُ ما يُصادُ منه)(٢). قال القاضي: ﴿صَيْدُ ٱلْبَحْرِ﴾: ما صِيدَ فيه مّما لا يعيشُ إلّا في الماء، وهُو حلالٌ كلُّه، لقولِه ﷺ في البَحْر: «هُو الطَّهُورُ ماؤه، والحِلُّ مَيْتَتُه»، وقيل: يحِلُّ السَّمَكُ وما يؤكَلُ نظيرُه في البَرّ(٣)، وقلتُ: الحديثُ رَواه مالكٌ وأبو داودَ والتِّرمذيُّ والنَّسائيُّ، عن أبي هريرةَ رضيَ اللهُ عنه: سأل رجُلٌ رسُولَ الله ﷺ، فقال: إنّا نركَبُ البحرَ ونحمِلُ معَنا القليلَ منَ الماء، فإن توضَّأنا به عَطِشنا، أفنتوضَّأُ بماءِ البحرِ؟ فقال رسُولُ الله ﷺ: «هُو الطَّهُورُ ماؤه، الحِلُّ مَيْتَتُه»(٤).

---

(١) «مفاتيح الغيب» (١٢: ٤٣٧).

(٢) انظر: «البحر المحيط» (٤: ٣٧٠).

(٣) «أنوار التنزيل» (٢: ٣٦٩).

(٤) أخرجه مالك في «الموطأ» (٤٣) وأبو داود (٨٣) والترمذي (٦٩) والنسائي (١: ٥٣) عن أبي هريرة، وأخرجه أيضاً ابن ماجه (٣٨٦) وأحمد (٧٢٣٢) وابن حبان (١٢٤٣).

لأنّ قولَـه: ﴿مَتَٰعًا لَّكُمۡ﴾ مفعولٌ له مـختصٌّ بالطّعام كما أن ﴿نَافِلَةً﴾ حال مختصَّةٌ بـ(يعقوبَ)؛ يعني: أُحِلَّ لكم طعامُه تمتيعًا لِتُنّائكُم يأكلونَه طَرِيًّا، ولسيّارتِكُم يتزوَّدونه قَديدًا، كما تزوَّد موسى عليه السّلامُ الحوتَ في مَسيرِه إلى الخَضِرِ عليهما السلامُ. وقرئ: (وطُعْمُه).

و﴿صَيۡدُ ٱلۡبَرِّ﴾: ما صِيدَ فيه وهو ما يُفرِّخ فيه، وإن كان يعيش في الماء في بعض الأوقات كطيرِ الماءِ عند أبي حنيفةَ. واختُلف فيه، فمنهم مَن حرَّم على المُحرِم كلَّ شيءٍ يقعُ عليه اسمُ الصَّيد، وهو قولُ عمرَ وابنِ عبّاسٍ. وعن أبي هريرةَ وعطاءٍ ومجاهدٍ وسعيدِ بنِ جُبيرٍ: أنهم أجازوا للمُحرِمِ أكْلَ ما صادَه الحلالُ وإن صادَه لأجلِه إذا لم يَدُلَّ ولم يُشِرْ، وكذلك ما ذَبحَه قبلَ إحرامِه، وهو مذهبُ أبي حنيفةَ وأصحابِه رحمه الله. وعند مالكٍ والشافعيِّ وأحمدَ رحمهم الله: لا يُباح له ما صِيدَ لأجلِه.

قولُه: (**لأنّ قولَه: ﴿مَتَٰعًا لَّكُمۡ﴾... مختَصٌّ بالطعام**)، لعلّ ذلك على التقديرِ الثاني، وهُو «أُحلَّ لكم صَيْدُ حَيَوانِ البحرِ وأن تَطعَموه»؛ لأنّ قولَه: ﴿صَيۡدُ ٱلۡبَحۡرِ﴾ حينَئذٍ توطِئةٌ لِذِكْرِ ﴿وَطَعَامُهُۥ﴾: على طريقةِ: أعجَبَني زيدٌ وكرَمُه، فلا يتعلَّقُ به المفعولُ له، وأمّا على التقديرِ الأولِ فالظاهرُ أنه لا يختَصُّ بالطعام؛ لأنّ كلًّا منَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه مقصُودانِ بالذِّكْر، ولذلك قُدِّرَ «وأُحِلَّ لكُم أكلُ المأكولِ منه». قال أبو البقاء: الضَّميرُ في ﴿وَطَعَامُهُۥ﴾ ضميرُ ﴿ٱلۡبَحۡرِ﴾، وقيل: ضميرُ الصَّيْد، والمعنى: أباحَ لهم صَيْدَ البحرِ وأَكْلَ صيدِه، بخلافِ صَيْدِ البَرّ، و﴿مَتَٰعًا﴾: مفعولٌ له، وقيل: مصدرٌ، أي: مُتِّعتُم بذلك تمتيعاً[1].

قولُه: (**لتُنّائِكم**)، **الجَوْهري**: تَنَأْتُ بالبلد تُنوءاً: إذا قَطَنْتَه، وهم تُنَّاءةُ البلد، والاسمُ: التِّناءة.

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٤٦٢).

فإن قلتَ: ما يَصنع أبو حنيفةَ بعُموم قولِه: ﴿صَيْدُ ٱلْبَرِّ﴾؟ قلتُ: **قد أخذ أبو حنيفةَ رحمه اللهُ بالمفهوم** من قوله: ﴿وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ ٱلْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا﴾ لأنّ ظاهرَه أنه صَيدُ المُحرِمينَ دونَ صيدِ غيرِهم؛ لأنهم همُ المخاطَبون، فكأنه قيل: وحُرِّم عليكم ما صِدتُم في البَرِّ، فيَخرجُ منه مَصِيدُ غيرِهم ومَصِيدُهم حين كانوا غيرَ مُحرِمينَ، ويَدُلُّ عليه قولُه تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَقْتُلُوا۟ ٱلصَّيْدَ وَأَنتُمْ حُرُمٌ﴾.

وقرأ ابنُ عبّاسٍ رضي الله عنه: (وحَرَّمَ عليكم صيدَ البَرِّ)؟ أي: اللهُ عزَّ وجلَّ. وقرئ: (ما دِمْتُم) بكسر الدالِ فيمَن يقولُ: دامَ يَدامُ.

[﴿جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ قِيَـٰمًا لِّلنَّاسِ وَٱلشَّهْرَ ٱلْحَرَامَ وَٱلْهَدْىَ وَٱلْقَلَـٰٓئِدَ ذَٰلِكَ لِتَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ وَأَنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ * ٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ وَأَنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ ٩٧-٩٨]

﴿ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ﴾: **عطفُ بيانٍ على جهة المَدحِ لا على جهة التَّوضيح، كما تجيءُ**

قولُه: (**قد أخَذَ أبو حنيفةَ بالمفهوم**)، قيل: هذا استدلالٌ ضعيف؛ لأنّ المفهومَ عندَه ليس بحُجّةٍ، إلّا أن يُقالَ: ليس المرادُ هاهنا المفهومَ المخالِفَ، بلِ المرادُ ما يُعلَمُ منَ الآية ويُفهَمُ منها، وقلتُ: يَرُدُّه قولُه: «فيَخرُجُ منه مَصِيدُ غيرِهم ومَصِيدُهم حينَ كانوا غيرَ مُحرِمين»، ولو أُريدَ الاستدلالُ بظاهِرِ الآيَةَ لكان مِن بابِ الاستدلالِ بعبارةِ النّص، وهُو العَمَلُ بظاهِرِ ما سِيقَ الكلامُ له، والأوْلى أنه خُصَّ بفعل النبيِّ ﷺ، ولهذا توَقَّفَتِ الصَّحابةُ، رَوينا عن البخاريِّ، عن أبي قَتادَة: فأحرَمُوا ولم أُحرِمْ، فبَصُروا بحمارِ وَحْش، فاستَعنْتُهم فأبَوْا أن يُعينوني، فطَعَنْتُه فأثبتُّه فأكَلْنا منهُ، فقُلنا: يا رسُولَ الله، إنا صِدْنا حمارَ وَحْش، وإنّ عندَنا فاضلةً، فقال رسُولُ الله ﷺ لأصحابِه: «كُلوا» وهُم مُحرِمون[1].

قولُه: ﴿ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ﴾: **عطفُ بيانٍ على جهةِ المَدْح لا على جهةِ التوضيح، كما تَجيءُ**

---

(١) سبق تخريجه.

الصِّفةُ كذلك. ﴿قِيَـٰمًا لِّلنَّاسِ﴾: انتِعاشًا لهم في أمْرِ دينِهم ودُنياهُم، ونُهوضًا إلى أغراضِهم ومقاصِدِهم في معاشِهم ومَعادِهم، لِـما يَتِمُّ لهم من أمْرِ حَجِّهم وعُمرتِهم وتجارتِهم وأنواعِ منافِعِهم. وعن عطاء بن أبي رباحٍ: لو تَركُوه عامًا واحدًا لم يُنظَروا ولم يؤخَّروا. ﴿وَٱلشَّهْرَ ٱلْحَرَامَ﴾: الشهرَ الذي يؤدَّى فيه الحَجُّ، وهو ذُو الحِجَّة؛ لأنّ لاختصاصِه من بينِ الأشهُرِ بإقامة موسمِ الحجِّ فيه شأنًا قد عرَّفه الله تعالى. وقيل: عَنى به جنسَ الأشهُرِ الحُرُمِ. ﴿وَٱلْهَدْىَ وَٱلْقَلَـٰٓئِدَ﴾: والمقلَّدَ منه خُصوصًا، وهو البُدْنُ؛ لأنّ الثَّوابَ فيه أكثرُ، وبهاءُ الحجِّ معه أظهَرُ. ﴿ذَٰلِكَ﴾: إشارةٌ إلى جَعْلِ الكعبةِ قيامًا للناس، أو إلى ما ذَكَر من حِفْظِ حُرْمةِ الإحرامِ بتَرْكِ الصَّيد وغيرِه. ﴿لِتَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ﴾ كلَّ شيءٍ، وهو عالمٌ بما يُصلِحُكم ويُنعِشُكم........................

الصِّفةُ كذلك)، وذلك أنّ الأصلَ في الصِّفة تمييزُ الموصُوفِ عن غيرِه وتخصيصُه عمّا عَداه، اللهُمَّ إلّا إذا كان الموصُوفُ معلوماً مشهوراً، فحينئذٍ يُعدَلُ إلى المدح، ومِن ثَمّ أجرَى صفاتِ الله تعالى على المدح، وعلى هذا قولُ المصنِّف.

قولُه: (انتعاشاً لهم)، الجَوهري: نَعَشَه اللهُ يَنْعَشُهُ نَعْشاً: رَفَعَه، وانتعَشَ العاثرُ: إذا نَهَضَ مِن عثرتِه، قال أبو البقاء: ﴿جَعَلَ ٱللَّهُ﴾ بمعنى: صَيَّر، ﴿قِيَـٰمًا﴾: مفعولٌ ثانٍ، وقيل: بمعنى: خَلَقَ، فـ﴿قِيَـٰمًا﴾: حال[1].

قولُه: (ونُهوضاً إلى أغراضِهم): معطوفٌ على «انتعاشاً» على البيانِ والتفسير، وقولُه: «لِما يَتِمُّ» تعليلٌ لقولِه: «انتعاشاً ونُهوضاً»، كما تقول: جَعلتُ هذا الكتابَ مشتملاً على معرفةِ الإعرابِ لِيتمَّ لـمُقتَبِسه الاحترازُ عن اللَّحن في كلامِهم.

قولُه: (﴿لِتَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ﴾ كلَّ شيءٍ، وهُو عالمٌ بما يُصلِحُكم ويُنعِشُكم): بيانٌ لكيفيّةِ تعليل قولِه: ﴿لِتَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ لقولِه ذلك، أتى بالعامِّ لِيَندرِجَ

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٤٦٣).

ممّا أمركُم به وكلَّفكم. ﴿شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ لِـمَنِ انتهَك محارِمَه ﴿غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ لمن حافَظَ عليها.

[﴿ مَّا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا تَكْتُمُونَ ﴾ ٩٩]

﴿ مَّا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ﴾: تشديدٌ في إيجابِ القيام بما أُمرَ به، وأنّ الرّسولَ قد فَرَغ ممّا وَجَب عليه منَ التَّبليغ وقامَت عليكمُ الحُجَّةُ ولَزِمَتكُمُ الطاعةُ، فلا عُذرَ لكم في التَّفريط.

تحتَه هذا العِلمُ الخاصّ، ويُمكنُ أن يكونَ المعنى: إنّما جعَلْنا الكعبةَ انتعاشاً لهُم في أمرِ دِينِهم ودُنياهم، أو ذكَرْنا حِفظَ حُرمةِ الإحرام ليَعلَموا أنّا نعلَمُ مصَالحَ دُنياهم ودينِهم فيَستدِلُّوا بهذا العِلم الخاصّ على أنه لا يَعزُبُ عن عِلمِه مِثقالُ ذرَّةٍ في السماواتِ والأرض، ويَعلَموا أنه تعالى عالِمٌ بما وراءَ ذلك كلِّه.

قال القاضي: ليَعلَموا أنّ شرعَ الأحكام لدَفْعِ المضارِّ قَبْلَ وقوعِها وجَلْبِ المنافع المترتِّبة عليها دليلٌ على حِكمةِ الشارع وكمالِ عِلمِه، وقولُه: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ تعميمٌ بعدَ تخصيص ومبالغةٌ بعدَ إطلاق(١).

قولُه: (تشديدٌ): خَبَرُ ﴿ مَّا عَلَى ٱلرَّسُولِ ﴾.

قولُه: (وأنّ الرسُولَ ﷺ قد فرَغَ)، قيل: هُو عطفٌ على «تشديد»، أي: تشديدٌ في إيجابِ القيام وإيذانٌ أنّ الرسُولَ، ففي الكلام حَذْف، وقلتُ: الوَجْهُ أن يكونَ عطفاً تفسيريّاً على «إيجابِ القيام»، المعنى: أنّ حِكمةَ بَعْثةِ الرسُلِ هيَ ألّا يكونَ للناس على الله حُجّةٌ، فإنّ اللهَ تعالى أرسَلَه إليكم ليُبلِّغَ إليكُم ما أُرسِلَ به مِن شرائِعِه، ولا سيّما تعظيمُ شعائرِه وأعلام دِينِه، فبَلَّغَ وأنذَرَ، فارتَفَعَ العُذرُ وأُزيحَتِ العِلّة، وبقِيَ الأمرُ مِن جانبِكم؛ إن أطعتُموه فاعلَموا أنّ اللهَ غفورٌ رحيم، وإن عَصَيْتُموه فإنّ اللهَ شديدُ العقاب، هذا هُو المعنيُّ بقولِه: «تشديدٌ في إيجابِ

---

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٣٧٠).

[﴿قُل لَّا يَسْتَوِي ٱلْخَبِيثُ وَٱلطَّيِّبُ وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ ٱلْخَبِيثِ ۚ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ يَـٰٓأُو۟لِي ٱلْأَلْبَـٰبِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ ١٠٠]

البَوْنُ بينَ الخَبيثِ والطَّيِّبِ بعيدٌ عندَ الله تعالى، وإن كان قريبًا عندكم، فلا تُعجَبوا بكثرة الخبيث حتى تُؤثِروه لِكَثرته على الطيِّب القليل، فإنّ ما تَتوهَّمُونَه في الكَثرة من الفَضْل **لا يُوازي النُّقصانَ في الخَبيث وفَواتَ الطيِّب، وهو عامٌّ في حلالِ المالِ وحَرامِه،** وصالِح العَملِ وطالِحِه، وصَحيحِ المذاهبِ وفاسِدِها، وجيِّدِ الناسِ وَرديِّهم. ......

القيام بما أُمِرَ به»، ثُمّ إيقاعُ هذه الجُملة، أعني: ﴿مَّا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَـٰغُ﴾، معترِضةً بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه، وهذه التأكيداتُ في إثباتِ العِلم تدُلُّ دِلالةً ظاهرةً على أنّ جَعْلَ المشارِ إليه بقولِه: «ذلك ما ذكَرَهُ اللهُ تعالى مِن حِفظِ حُرمةِ الإحرام بتَرْكِ الصَّيدِ وغيرِه» أوْلى مِن جَعْل الكعبةِ قياماً، بل كلُّ ما ذَكَره اللهُ مِن أوّلِ السُّورة، بل كلُّ ما بَلَّغَه صَلواتُ الله عليه وسَلامُه وما جاء به منَ الوَحْي وغيرِه ليَدخُلَ فيه ما تضمَّنتْه السُّورةُ بالطريقِ الأوْلى؛ لأنّ التأكيداتِ في إثباتِ العِلم بقولِه: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ ثُم التعميمُ بقولِه: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ [المائدة: ٩٧]، ثُمّ الوعيدُ والوَعْدُ بقولِه: ﴿ٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ وَأَنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [المائدة: ٩٨]، ثُم التخصيصُ بما أجرَى هذه التشديداتِ لأجْلِه مِن قولِه: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا تَكْتُمُونَ﴾، وتوسيطُ هذا الاعتراض، يَدُلُّ على أنّ الخَطْبَ عظيم، وإلى هذا المعنى يُنظَرُ قولُ المصنِّف: «وأنّ الرسُولَ قد فَرَغَ مما قد وَجَبَ عليه منَ التبليغ» إلى آخِرِه.

قولُه: (**لا يُوازي النُّقصانَ [في الخبيث] وفَواتَ الطيِّب**)، يعني: لا يُساوَى بينَ كثْرةِ الخبيثِ وفَواتِ الطيِّب، فإنّ الكثرةَ قوبِلَتْ بالخبيثِ الذي في نفْسِها، وبفَواتِ الطيِّبِ الذي هُو خارجٌ منها، فلن يَغلِبَ الواحدُ الاثنين.

قولُه: (**وهُو عامٌّ في حَلالِ المالِ وحرامِه**)، الراغبُ: الخبيثُ هُو: الباطِلُ في الاعتقادِ والكَذِبُ في المقالِ والطالحُ في الفِعَال، وأصلُه الرديءُ الدِّخْلةِ الذي تَظهَرُ رَداءتُه في الاختبار، ولهذا قال الشاعر:

....

سَبَكناه ونَحْسِبُهُ لُجَيْناً فأبدَى الكِيرُ عن خَبَثِ الحديدِ

ومتَى اعتُبِر الطيِّبُ بالخبيثِ فهُو كالدائرةِ منَ النُّقطة بل كالشيءِ الذي لا قَدْرَ له بالمَرْئي(١)، فبيَّنَ اللهُ تعالى أنَّ الطيِّبَ وإنِ استَقْللتُموهُ فهُو خيرٌ منَ الخبيثِ وإنِ استكْثَرتُموه حتّى يُعجِبَكم كُثْرُهُ، ونبَّهَ أنَّ الاعتبارَ في الأشياءِ ليس بالقِلَّة والكثْرة، بل إنّما ذلك بالجَوْدةِ والرَّداءة، فالمحمودُ القليلُ خيرٌ منَ الذَّميم الكثير، ولهذا قيل: أقلِلْ وأطِبْ. إنْ قيل: كيفَ جعَلَ الخبيثَ هاهنا كثيراً وقد جعَلَه قليلاً في قولِه تعالى: ﴿قُلۡ مَتَٰعُ ٱلدُّنۡيَا قَلِيلٞ﴾ [النساء: ٧٧]؟ قيل: استكثارُه للخبيثِ هُو على نَظَر المغتَرِّينَ بالدُّنيا، واستقلالُه هُو ما عليه حقيقةُ الأمر، وقولُه: ﴿وَلَوۡ أَعۡجَبَكَ﴾ ليس بخِطابٍ للنبيِّ ﷺ فقَطْ، بل هُو خطابٌ لكلِّ مغتَرّ، كقولِ الشاعر:

تَراه إذا ما جئتَهُ متهلِّلاً كأنّك تُعطيهِ الذي أنتَ سائِلُهْ(٢)

ولأجْلِ أنّ الخطابَ عامٌّ من حيث المعنى، قال: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ يَٰٓأُوْلِي ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾ بلفظِ الجَمْع، والمعنى: استَعمِلوا التَّقوى راجينَ أن تَبلُغوا الفلاحَ؛ تنبيهاً على أنّ التقوى هِي التي يُبْلَغُ بها الفلاحُ(٣).

وقلتُ: ينبغي تخصيصُ الجَمْعِ بعدَ تعميم الخطاب؛ يَدُلُّ عليه الفاءُ في ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ﴾، أي: لا يَستوي الخبيثُ والطيِّبُ ولو أعجَبَكَ أيُّها المخاطَبُ كثْرةُ الخبيث، فإذا كان كذلك فقضيةُ ذي اللُّبِّ التمييزُ بَينهما لتحرِّي حصُولِ الفلاح.

الراغبُ: اللُّبُّ: أشرَفُ أوصَافِ العقل، وهُو اسمُ الجُزْءِ الذي بإضافتِه إلى سائرِ أجزاءِ

---

(١) في (ص): «بالمراد»، وفي (غ): «بالمرء».

(٢) البيت لزهير بن أبي سلمى في «ديوانه» ص٢٩.

(٣) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٥: ٤٥٩- ٤٦٠)، وانظر: «مفردات القرآن» ص٢٧٢.

﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ﴾ وآثِرُوا الطيِّبَ وإنْ قلَّ على الخبيثِ وإن كثُر، ومِن حقِّ هذه الآيةِ أن تُكْفَحَ بها وُجوهُ المُجْبِرةِ إذا افتَخَروا بالكَثْرة كما قيل:

وكاثِــرْ بسَعْـدٍ إنَّ سَعـدًا كَثيـرةٌ ... ولا تَرْجُ مِنْ سَعدٍ وَفاءً ولا نَصْرا

وكما قيل:

لا يَدْهَمَنَّك من دَهْمائهم عَدَدٌ ... فـإنَّ جُلَّهُـمُ بـل كُلَّهُـمْ بَقَـرُ

وقيل: نَزلتْ في حُجّاج اليَمامةِ حينَ أراد المسلمون أن يُوقعوا بهم فنُهوا عنِ الإيقاعِ بهم وإن كانوا مشركين.

الإنسان كَلُبٌّ الشيءِ إلى القشور، وباعتبارِه قيلَ لضعيفِ العَقْل: يَراعة، وقصبة، ومنخُوب، وخاوي الصَّدر[1].

قولُه: (تُكفَحَ بها وجوهُ المُجبِرة)، المكافَحةُ: مصادفةُ الوجهِ. الجَوهري: كفَحْتُه كَفْحاً: إذا استَقبَلتَه كَفَّةً كَفَّة، وقال الأصمعيُّ: كافَحُوهم: إذا استَقبَلوهُم في الحربِ بوجوهِهم ليس دونَها تُرسٌ ولا غيرُه.

قولُه: (وكاثِرْ بسَعْدٍ) البيت منَ الحَماسة، بعدَه:

يَرُوعُك مِن سعدِ بنِ عَمْرٍو جُسُومُها ... وتَزهَـدُ فيهـا حـينَ تَقتُلُهـا خُـبْرا[2]

قولُه: (لا يَدهَمَنَّك) البيت لأبي تـمّام[3]، دهَمَه أمرٌ: إذا غَشِيَه، والدَّهماءُ: الجماعةُ الكثيرة، جانَسَ بينَ الكلِمَتَيْن.

وقلتُ: ما أكثرَ مكافحتَه معَ أهلِ السُّنة والجماعة! ألا يردَعُه قولُه صَلواتُ الله وسَلامُهُ

---

(١) «تفسير الراغب» (١: ٤١٩)، وانظر: «مفردات القرآن» ص٧٣٣.

(٢) «ديوان الحماسة» لأبي تمام (٢: ٢١٧).

(٣) المصدر السابق (٢: ١٨٦).

....

عليه: «لا تجتمعُ أُمّةُ محمدٍ على الضَّلالة، ويدُ الله على الجماعة، ومَن شَذَّ شَذَّ في النار» أخرَجه الترمذيُّ[(١)]؟ ألا يَزجُرُه قولُه: «اتَّبِعوا السَّوادَ الأعظمَ، فإنه مَن شَذَّ شَذَّ في النار»[(٢)]؟ أمَا يُنَبِّهُه منَ الرَّقدةِ قولُه: «مَن خرَجَ منَ الجماعة قِيْدَ شِبرٍ فقد خَلَعَ رِبْقَةَ الإسلام مِن عُنُقِه»[(٣)]؟ وما رَوى مسلمٌ عن أبي هريرةَ، عن النبيِّ ﷺ، قال: «مَن خَرَجَ منَ الطاعة وفارَقَ الجماعة ماتَ مِيتةً جاهليّة»[(٤)]؟ والأحاديثُ المنقولةُ منَ الأئمةِ المتْقنينَ فيه لا تُحصَى! أم كيف يتَجاسَرُ على تسميةِ مَن مدَحهم اللهُ في كتابِه العزيز بقولِه تعالى: ﴿كُنتُمۡ خَيۡرَ أُمَّةٍ أُخۡرِجَتۡ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠]، وعلى لسانِ حبيبِه: «مَثَلُ أُمَّتي مَثَلُ المطرِ لا يُدرَى أوّلُه خيرٌ أم آخِرُه»[(٥)] بالخبيثِ!

هذا، وإنّ الآيةَ إن أُجرِيَت على العموم لتكونَ مَبْنيّةً على إرادةِ العموم في قولِه تعالى: ﴿مَّا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلۡبَلَٰغُ﴾، أو على الخصُوص مَبْنيَّةٌ على خصُوصِه، ولا يَدُلُّ على شيءٍ ممّا ذكَرَه، فتقديرُ الكلام على الأوّل: يا أيُّها الذين تَدَّعُونَ أنّكم أربابُ النُّهى وأصحابُ العُقول، انظُروا بعدَ ما بَلَّغْتُكم مِن بيانِ التوحيد ونَفْيِ الشِّركِ، والإرشادِ إلى مكارِمِ الأخلاق وقَلْعِ الرَّذائل: هل يَستوي ما أدعُوكُم إليه وما أنتُم عليه منَ اتّباعِ دِينِ آبائكم وقَطْعِ الأرحام والفسَادِ في الأرض؟ فاستَعمِلوا قُواكم وابذُلوا جُهْدَكُم في التمييزِ بينَ الحقِّ والباطل، واتَّقُوا اللهَ وأنصِفوا

---

(١) أخرجه الترمذي (٢١٦٧) عن ابن عمر وقال: هذا حديثٌ غريبٌ، وأخرجه أحمد (٢٧٢٦٧) والطبراني في «المعجم الكبير» (٢١٢٩) عن أبي بَصْرة الغِفاريّ.

(٢) أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٣٩٧) عن ابن عمر رضي الله عنهما، وابن ماجه (٣٩٥٠) عن أنسٍ، دونَ قولِه: «من شذَّ شذَّ في النار».

(٣) أخرجه بهذا اللفظ الإمام أحمد (١٧٢٠٩) والطبراني في «المعجم الكبير» (٣٣٥١) عن الحارث الأشعري.

(٤) أخرجه مسلم (١٨٤٨).

(٥) أخرجه الترمذي (٢٨٦٩) وأحمد (١٢٣٤٩) عن أنس، وأخرجه أحمد (١٨٩٠١) وابن حبان (٧٢٢٦) عن عمار بن ياسر.

[﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَسْـَٔلُواْ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ وَإِن تَسْـَٔلُواْ عَنْهَا حِينَ يُنَزَّلُ ٱلْقُرْءَانُ تُبْدَ لَكُمْ عَفَا ٱللَّهُ عَنْهَاۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ * قَدْ سَأَلَهَا قَوْمٌ مِّن قَبْلِكُمْ ثُمَّ أَصْبَحُواْ بِهَا كَٰفِرِينَ﴾ ١٠١-١٠٢]

الجملةُ الشَّرطيةُ والمعطوفةُ عليها؛ أعني قولَه: ﴿إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ وَإِن تَسْـَٔلُواْ عَنْهَا حِينَ يُنَزَّلُ ٱلْقُرْءَانُ تُبْدَ لَكُمْ﴾ صفةٌ لـ﴿أَشْيَآءَ﴾. والمعنى: لا تُكثروا مسألةَ رسولِ الله ﷺ حتّى تَسألُوه عن تكاليفَ شاقَّةٍ عليكم، وإن أفتاكُم بها وكلَّفكم إيّاها

مِن نفوسِكم لعلَّكم تَفُوزونَ بالهُدَى عاجلاً وبالفلاح آجلاً، فعلى هذا: الكلامُ في الدَّعوة إلى مُتابعةِ الحقِّ وطاعةِ الله ورسُولِه، وقولُه: ﴿وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ ٱلْخَبِيثِ﴾ كالتتميم لعَدَمِ الاستواءِ، وقولُه: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ يَٰٓأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ مِن بابِ إرخاءِ العِنان والبَعْثِ على التفكير والحثِّ على التدبُّرِ. ونحن نقولُ أيضاً: يا أُمّةَ محمد، هَلُمُّوا إلى النظرِ والتفكُّرِ فيمَن يتَّبعُ سُنّةَ رسُولِ الله ﷺ منّا ومِنكم، ومَن يَنكُصُ على عَقِبَيْه ويَتَّبعُ هَواه الذي يُضِلُّه ولا يَعمَلُ بالأحاديثِ الصَّحيحة المَرْويّةِ عنه حتى يتبيَّنَ الخبيثُ منّا والطيِّبُ!

وأمّا تقريرُ الكلام على الثاني، وهُو أنّ الآيةَ نازِلةٌ في حُجّاج اليَمامةِ كما قال: «وقيل: نَزَلت في حُجّاج اليَمامة حينَ أرادَ المسلمونَ أن يُوقِعوا بهم فنُهُوا»، وقال مُحيي السُّنة: نَـزَلَتْ في شُرَيح بن ضُبَيْعةَ البكْرِيِّ وحُجّاج بكرِ بن وائل، وقد مَضَتِ القصةُ في أوّلِ السُّورة، وفيها: فلمّا كان العامُ القابِلُ خَرَجَ، يعني شُرَيحاً، في حُجّاج بكرِ بن وائل ومَعَه تجارةٌ عظيمة، فهَمُّوا بهِم، فأنزَلَ اللهُ تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُحِلُّواْ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ﴾ [المائدة: ٢](١)، ففيه: النَّهيُ عن التعرُّض للمشركينَ القاصِدينَ لزيارةِ حَرَم الله لغَرَضِ الدُّنيا، فسَمّاهُ خَبيثاً، وإذا كان التعرُّضُ لهم غيرَ جائز في مِثلِ ذلك المقام كيفَ جازَ التعرُّضُ لأعراضِ المسلمينَ في تفسيرِ كلام الله المَجيد؟ تابَ الله علينا وعليه.

---

(١) «معالم التنزيل» (٣: ١٠٥) وانظر: «جامع البيان» (٨: ٣٣).

تَغُمَّكم وتَشُقَّ عليكم، وتَندموا على السؤال عنها، وذلك نحوَ **ما رُوي: أنّ سُراقة بنَ مالكٍ أو عُكّاشة** بنَ مِحْصَنٍ قال: يا رسولَ الله، الحجُّ علينا كلَّ عامٍ؟ فأعرَضَ عنه رسولُ الله ﷺ حتّى أعاد مسألتَه ثلاثَ مرّاتٍ، فقال ﷺ: «**وَيْحك** وما يُؤْمِنُكَ أن أقولَ: نعمْ، والله لو قلتُ: نَعمْ؛ لَوجَبتْ، ولو وَجَبتْ ما استَطعتُم، ولو تَركتُم لكَفَرتُم، فاترُكُوني ما تَركتُكُم، فإنّما هَلَكَ مَن كان قبلَكُم بكَثرة سؤالِهِم واختلافِهِم على أنبيائهم، فإذا أمرتُكم بأمرٍ فخُذوا منه ما استَطعتُم، وإذا نَهيتُكم عن شيءٍ فاجْتَنِبُوه».

﴿وَإِن تَسْـَٔلُواْ عَنْهَا حِينَ يُنَزَّلُ ٱلْقُرْءَانُ﴾: **وإن تَسألوا عن هذه التَّكاليفِ الصَّعبةِ في زمان الوحي**، وهو ما دام الرَّسولُ بين أظهُرِكُم ....

قولُه: (**ما رُوِيَ عن سُرَاقةَ**[١] **بن مالك أو عُكّاشةَ**)، رَوَى أحمدُ بنُ حَنْبل والتِّرمذيُّ وابن ماجَه، عن عليٍّ رضيَ الله عنه، قال: لـمّا نَزَلَت ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ﴾ [آل عمران: ٩٧] الآية، قالوا: يا رسُولَ الله، أفي كلِّ عام؟ فسَكَتَ، فقالوا: يا رسُولَ الله، أفي كلِّ عام؟ قال: «لا، ولو قلتُ: نَعَمْ، لوَجَبَتْ»، فأنزَلَ اللهُ تعالى ﴿لَا تَسْـَٔلُواْ عَنْ أَشْيَآءَ﴾ الآية[٢].

قولُه: (**وَيْحَك**)، **الجَوهريُّ**: وَيْح: كلمةُ رحمة، ووَيْلٌ عكسُه، وقال **اليَزِيديُّ**: هُما بمعنًى واحد، تقولُ: وَيْحٌ لزيد ووَيْلٌ لزيد ترفَعُهما على الابتداء.

قولُه: (**وإنْ تسألوا عن هذه التكاليفِ الصَّعبة في زمانِ الوَحْي**) إلى آخِره، تقريرُه يُؤْذِنُ أنّ المعطوفَ عليه، وهُو قولُه: ﴿إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾، كالتوطِئة والبناء، والثانيةُ كالتفسير للأُولى، ولذلك قال: «﴿إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ وَإِن تَسْـَٔلُواْ عَنْهَا حِينَ يُنَزَّلُ ٱلْقُرْءَانُ﴾: صفةٌ لـ﴿أَشْيَآءَ﴾»، وعَمَّ زمانَ الوَحْي حيث قال: «ما دام الرسُولُ بينَ أظهُرِكم يُوحَى إليه»، قال مُحيي السُّنة:

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «أن سراقة».

(٢) أخرجه أحمد (٩٠٥) والترمذي (٨١٤) وابن ماجه (٢٨٨٤) عن عليّ وأخرجه أيضاً الدارقطني (٢٧٠٣) والحاكم في المستدرك (٣١٥٧).

....

﴿إِن تَسْـَٔلُواْ عَنۡهَا حِينَ يُنَزَّلُ ٱلۡقُرۡءَانُ﴾ معناه: إنْ صَبَرْتُم حتّى ينزِلَ القرآنُ بحُكمٍ مِن فَرْض أو نَهْي، وليس في ظاهِرِه شرحُ ما بِكم إليه حاجةٌ ومسَتَّ حاجَتُكم إليه، فإذا سألتُم عنها حينَئذٍ تُبْدَ لكم(١)، وقَرَّرَ هذا المعنى الإمامُ حيث قال: السؤالُ على نوعَين، أحدُهما: ما لم يَجْرِ ذكْرُه في الكتابِ والسُّنة بوجهٍ ما فهُو مَنْهيٌّ عنه، وثانيهما: ما نَزَلَ به القرآنُ ولكنّ السامِعَ لم يفهَمْهُ كما ينبغي فهاهنا يجوزُ السؤالَ، والفائدةُ في الذِّكرِ أنه تعالى لمّا مَنَعَ السؤالَ أوهَمَ أنّ جميعَ السؤال ممنوع، فذكَرَ ذلك تمييزاً لهذا القِسم. تَمَّ كلامُه(٢).

فإن قيلَ: فإذَنْ يَرِدُ سؤالُ عُكّاشة(٣)، لأنه سأل بعدَ نزولِ آيةِ الحَجِّ كما سيجيءُ في حديثِه، يقال: ما أُنكِرَ عليه لسؤالِه: أنّ الأمرَ يَحتملُ التّكرارَ أو المرةَ في المرادِ منهما، بل لأنه ما تفكَّر في أنّ إفادةَ التّكرارِ مما يَصعُبُ على الأُمة سيَّما على سُكّانِ القاصية، والدِّينُ مَبْنيٌّ على اليُسر: ﴿مَا جَعَلَ عَلَيۡكُمۡ فِي ٱلدِّينِ مِنۡ حَرَجٖ﴾ [الحج: ٧٨]، وكان ذلك مشهوراً عندَهم كما رَوَى الإمامُ، عن أبي ثَعلبة الخُشَنيِّ: «إنّ اللهَ تعالى فَرَضَ فرائضَ فلا تُضيِّعوها، ونَهَى عن أشياءَ فلا تَنتَهِكوها، وحَدَّ حدوداً فلا تَعتَدُوها، وعَفَا عن أشياءَ من غيرِ نسيانٍ فلا تبحَثُوا عنها»(٤).

قال الراغبُ: إنّ الأشياءَ في البحثِ عنها وسؤالِها ثلاثةُ أضرُب: ضربٌ يجبُ السؤالُ عنه، وهُو ما كُلِّفَ الإنسانُ بـه وبـِهِ أُمِـر، وإياه توَجَّه أنْ أفتى الجريحَ بالاغتسال، فقال: «قَتَلْتُموه، هلّا سألتُموني عنه، شفاءُ العِيِّ السؤال»(٥)، وضَرْبٌ يُكرَهُ أو يُحظَرُ السؤالُ عنه،

---

(١) «معالم التنزيل» (٣: ١٠٦).

(٢) «مفاتيح الغيب» (١٢: ٤٤٤).

(٣) انظر: «الدر المنثور» (٥: ٥٤٨) حيث قال: أخرجه ابن جرير (٩: ١٩) وأبو الشيخ وابن مَرْدَوَيْه عن أبي هريرة.

(٤) «مفاتيح الغيب» (١٢: ٤٤٤).

(٥) أخرجه أبو داود (٣٣٦) والدارقطني (٧٢٩) والبيهقي في «السنن الكبرى» (١: ٢٢٧) عن جابر،=

....

وإياه توجَّهَ قولُه ﷺ: «اتـرُكوني ما تَركتُـكم، إنّما هَلَكَ مَن كان قبلَـكم بكثرةِ سُؤالِهِمُ الأنبياءَ»(١)، وضَربٌ يجوزُ السؤالُ والسكوتُ عنه، وهُو ما يُستَحَبُّ أن يُحمَدَ ولا يؤخَذَ به الإنسانُ إن بَحَثَ عنهُ واستكشَفَ(٢).

وقال القاضي: الجُملةُ الشَّرطيةُ وما عُطِفَ عليها صِفَتانِ لـ﴿أَشْيَآءَ﴾، المعنى: لا تَسألوا عن أشياءَ إن تَظهَرْ لكم تَغُمَّكم، وإن تَسألوا عنها في زمانِ الوَحْي تظهَرْ لكم، وهما كمقدِّمتينِ تُنتِجانِ ما يمنَعُ السؤال، وهُو أنه مما يَـغُمُّهم، والعاقِـلُ لا يفعَلُ ما يَغُمُّه(٣).

وقلتُ: وهذا النوعُ عندَ علماءِ البَيَان يُسَمَّى بالكِنايةِ الإيمائيّة، فيُفيدُ القَطْعَ بامتناع السؤال، وليس بوَجْهٍ في الآية، وتقريرُ المصنِّف أقربُ لِما يُفهَمُ مِن دليل الخطابِ، والتقييدُ بالوَصْف: أنّ هناك سؤالاً لا يَغُمُّهم وهُو ما لا يتعلَّقُ بالتكاليفِ الشاقةِ والأمورِ التي إن ظهَرَت أوقعَتْهم في الحَرَج والضِّيق، هذا حَسَنٌ لولا أنّ قولَه: ﴿تُبْدَ لَكُمْ﴾ يقتضي أن يُخَصَّ السؤالُ بما في إخفائه مصَالحُ العباد وفي إبدائه فسَادُهم، فإنّ ما يُقابِلُ الإبداءَ هُو الإخفاء، كقولِـه تعالى: ﴿وَتُخْفِى فِى نَفْسِكَ مَا ٱللَّهُ مُبْدِيهِ﴾ [الأحزاب: ٣٧]، ويَعضُدُه ما رَوَينا عن البخاريِّ ومسلم والترمذيِّ، عن أنس، قال: خَطَبَ رسُولُ الله ﷺ خُطبةً ما سَمِعتُ مِثلَها قَطُّ، فقال: «لو تَعلَمونَ ما أعلَم لَضَحِكتُم قليلاً ولبَكَيْتُم كثيراً»، قال: فغَطَّى أصحابُ رسُول الله ﷺ وجوهَهم ولهم خَنِين، فقال رجل: مَنْ أبي؟ فقال: «فلان»، فنزَلَت هذه الآيةُ:

= وأخرجه ابن ماجه (٥٧٢) وأحمد (٣٠٥٧) والدارمي (٧٧٩) والبيهقي في «السنن الكبرى» (١: ٢٢٧) والدارقطني (٧٣٠) عن ابن عباس.

(١) أخرجه الترمذي (٢٦٧٩) عن أبي هريرة، وأخرجه أيضاً الإمام مالك في «الموطأ» (رواية محمد بن الحسن الشيباني) رقم (٩٩٥) والبزار (٨١٢٨).

(٢) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٥: ٤٦٥-٤٦٦).

(٣) «أنوار التنزيل» (٢: ٣٧١).

يُوحى إليه تُبْدَ لكم تلك التَّكاليفُ الصَّعبةُ التي تَسُوءُكُم، **وتُؤمَروا** بتحمُّلها، فتُعَرِّضون أنفُسَكم لغضب الله بالتَّفريط فيها.

﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنْهَا﴾: عفا الله عمّا سَلَفَ من مسألتِكُم، فلا تعودوا إلى مثلها.

﴿وَٱللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾: لا يُعاجلكم فيما يَفْرُطُ منكم بعُقوبته.

فإن قلتَ: كيف قال: ﴿لَا تَسْـَٔلُوا۟ عَنْ أَشْيَآءَ﴾ ثم قال: ﴿قَدْ سَأَلَهَا﴾..........

﴿لَا تَسْـَٔلُوا۟ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾(١)، وفي رواية: فسَألوا النبيَّ ﷺ حتّى أحْفَوْه في المسألة، فصعِدَ ذاتَ يوم الـمِنبَرَ، فقال: «لا تَسألوني عن شيءٍ إلا بيَّنتُه لكم»، فلمّا سَمِعوا ذلك أزِموا ورَهِبُوا أن يكونَ بينَ يدَيْ أمرٍ قد حَضَر، قال أنس: فجعَلتُ أنظُرُ يميناً وشمالاً فإذا كلُّ رجُل لافٌّ رأسَه في ثوبِه يبكي، فأنشأ رجلٌ كان إذا لاحَى يُدعَى إلى غير أبيه، قال: يا نبيَّ الله، مَن أبي؟ قال: «أبوك حُذافةُ»، ثُمّ أنشَأَ عمرُ رضيَ الله عنه، فقال: رَضِينا بالله رَبّاً وبالإسلام دِيناً وبمحمدٍ نبيّاً، نَعوذُ بالله منَ الفِتَن، قال رسُولُ الله ﷺ: «ما رأيتُ في الخيرِ والشرِّ كاليوم قَطّ، إنه صُوِّرت ليَ الجنةُ والنار حتى رأيتُهما دونَ الحائط»(٢)، قال قَتادةُ: يُذكَرُ هذا الحديثُ عندَ هذه الآية: ﴿لَا تَسْـَٔلُوا۟ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾(٣). وقد رَوَى الإمامُ أحمدُ بن حَنبَل، عن أبي هريرةَ رضيَ اللهُ عنه، وقال فيه: فرجَعَ عبدُ الله بنُ حُذَافة إلى أُمِّه، فقال: وَيْحَكِ! ما حَمَلَكِ على الذي صَنَعْتِ؟ قالت: كنا أهلَ جاهلية وأهلَ أعمالٍ قبيحة(٤).

أَزِموا: مِن أَزِمَ الإنسانُ: إذا أطرقَ ساكتاً مِن خَوْف.

قولُه: **(وتؤمَروا)** عطفٌ تفسيريٌّ على قولِه: «تُبْدَ لكم».

---

(١) أخرجه البخاري (٤٦٢١) ومسلم (٢٣٥٩) عن أنس، والترمذي (٢٣١٣) عن أبي هريرة.

(٢) أخرجه البخاري (٧٠٨٩) ومسلم (٢٣٥٩) عن أنس.

(٣) قول قتادة أخرجه البخاري (٧٠٨٩)، وانظر: «جامع البيان» (٩: ١٤).

(٤) أخرجه أحمد (١٠٥٣٨) وابن حبان (٦٢٤٥) عن أبي هريرة. لكن فيهما: «قالت: ويحك، ما حملك على الذي صنعت، كنا أهل جاهلية...».

ولم يَقُل: قد سأل عنها؟ قلتُ: الضَّميرُ في ﴿سَأَلَهَا﴾ ليس براجع إلى ﴿أَشْيَآءَ﴾ حتّى تَجبَ تَعديتُه بـ«عن»، وإنّما هو راجعٌ إلى المسالة التي دلَّ عليها ﴿لَا تَسْـَٔلُوا۟﴾ يعني: قد سأل هذه المسألةَ قومٌ من الأوّلين، ﴿ثُمَّ أَصْبَحُوا۟ بِهَا﴾ أي: بمَرجُوعها أو...........

قولُه: (راجعٌ إلى المسألة) أي: إلى المصدَر لا إلى المفعول ليُحتاجَ إلى تعديتِه بـ«عَنْ».

الراغبُ: ﴿قَدْ سَأَلَهَا﴾ يَحتمِلُ وجهَيْن، أحَدُهما: أنه استخبارٌ إشارةٍ إلى نَحْوِ قولِ أصحابِ البقرة حيث سألوا عن أوصافِها، فعلى هذا لا فَرْقَ بينَ قولِه: «قد سألها» وبينَ قولِه: «قد سألَ عنها»، والثاني: أنه استعطاءٌ، إشارةً إلى نحوِ المستنزِلينَ للمائدةِ مِن عيسى والسائلينَ مِن صَالح الناقةَ؛ فعلى هذا لا يَصِحُّ أن يقالَ: سألَ عنها، وقولُه: ﴿ثُمَّ أَصْبَحُوا۟ بِهَا كَـٰفِرِينَ﴾ أي: كفَروا ولم يَعترِفوا[1].

واعلَمْ أنّ الطلبَ والسؤالَ والاستخبارَ والاستفهامَ والاستعلامَ[2] ألفاظٌ متقارِبة، ومرتَّبٌ بعضُها على بعض، فالطلبُ أعَمُّها؛ لأنه قد يقالُ فيما تسألُه مِن غيرِك، وفيما تَطلُبُه مِن نفسِك، والسؤالُ لا يقالُ إلّا فيما تَطلُبُه مِن غيرِك، فكل سؤالٍ طلب، وليس كلُّ طلبٍ سُؤالاً، والسؤالُ يقالُ في الاستعطاف، فيُقالُ: سألتُه كذا، ويقالُ في الاستخبارِ فيقالُ: سألتُه عن كذا، وأمّا الاستخبارُ فاستدعاءُ الخبَر، وذلك أخَصُّ منَ السؤال، فكلُّ استخبارٍ سؤالٌ وليس كـلُّ سؤالٍ استخباراً، والاستفهامُ: طلبُ الإفهام، وهُو أخَصُّ منَ الاستخبار، فإنّ قولَ الله تعالى: ﴿ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى﴾ [المائدة: ١١٦] استخبارٌ وليس باستفهام، وكلُّ استفهام استخبارٌ وليس كلُّ استخبارٍ استفهاماً، والاستعلامُ: طلبُ العِلم، فهُو أخَصُّ منَ الاستفهام، إذ ليس كلُّ ما يُفهَمُ يُعلَم، بل قد يُظَنُّ ويخَمَّن، وكلُّ استعلام استفهامٌ وليس كلُّ استفهام استعلاماً.

قولُه: (بمرجوعِها) أي: بما تُؤوِّلُ المسألةُ به وتَرجِعُ إليه عندَ تحقيقِها.

---

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني»(٥: ٤٦٧ - ٤٦٨).

(٢) قوله: «والاستعلام» سقط من (غ).

بسَببها ﴿كَٰفِرِينَ﴾، وذلك أنّ بني إسرائيلَ كانوا يَستفتونَ أنبياءَهُم عن أشياءَ، فإذا أُمروا بها تركُوها فهَلكوا.

[﴿مَا جَعَلَ ٱللَّهُ مِنۢ بَحِيرَةٍ وَلَا سَآئِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ وَلَٰكِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يَفۡتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلۡكَذِبَۖ وَأَكۡثَرُهُمۡ لَا يَعۡقِلُونَ﴾ ١٠٣]

كان أهلُ الجاهليَّةِ إذا نُتِجَت الناقةُ خمسةَ أبطُنٍ آخِرُها ذَكَرٌ، بَحَرُوا أُذنَها ـ أي شَقُّوها ـ وحَرَّموا رُكُوبَها، ولا تُطرَدُ عن ماءٍ ولا مرعًى، وإذا لقِيَها المُعْيِي لم يَركَبْها، واسمُها البَحِيرةُ، وكان يقول الرَّجلُ: إذا قَدِمتُ من سَفَري، أو بَرِئتُ من مرضي فناقتي سائبةٌ. وجَعلَها كالبَحِيرة في تحريم الانتفاع بها.

وقيل: كان الرَّجل إذا أعتَقَ عبدًا قال: هو سائبةٌ فلا عَقْل بينَهما ولا ميراثَ، وإذا وَلدتِ الشاةُ أُنثى فهي لهم، وإن وَلَدت ذَكَرا فهو لآلهتِهم، فإنْ وَلَدت ذكَرًا وأُنثى قالوا: وَصَلتْ أخاها، فلم يَذبحوا الذَّكرَ لآلهتِهم، وإذا نُتِجَت من صُلْب الفَحْل عشرةَ أبطُن قالوا: قد حَمَى ظَهْرَه فلا يُركَبُ، ولا يُحملُ عليه، ولا يُمنع من ماءٍ ولا مرعًى.

ومعنى ﴿مَا جَعَلَ﴾: ما شَرَع ذلك ولا أمرَ بالتَّبحير والتَّسْيِيبِ وغير ذلك، ولكنّهم بتحريمِهم ما حرَّموا ﴿يَفۡتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلۡكَذِبَۖ وَأَكۡثَرُهُمۡ لَا يَعۡقِلُونَ﴾ فلا يَنسِبُون التَّحريمَ إلى الله حتى يَفْتَروا ولكنَّهم يقلِّدون في تَحريمِها كِبارَهم.

قولُه: (نُتِجَت الناقةُ خمسةَ أبطُن)، المغرب: وقد نُتِجَت الناقةُ نَتْجاً: إذا رُبِّيَ نتاجُها حتى وَضَعت، فهُو ناتج، وهُو للبهائم كالقابِلة للنساءِ، والأصلُ: نَتَجَها ولداً، يُعدّىٰ إلى مفعولينِ، فإذا بُنِيَ للمفعولِ الأوّل قيل: نُتِجَت وَلَداً: إذا وَضَعْتُه[1]. النِّهاية: يقال: نُتِجَت الناقةُ: إذا وَلَدَتْ فهِي مَنتوجةٌ، وأنتجَت: إذا حَمَلت فهِي نَتُوج، ولا يقال: مُنتِج بكسرِ التاء.

---

(١) «المغرب في ترتيب المعرب» (٢: ٢٨٥).

[﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَىٰ مَا أَنزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ قَالُوا حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ أَوَلَوْ كَانَ ءَابَآؤُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾ ١٠٤]

الواوُ في قوله: ﴿أَوَلَوْ كَانَ ءَابَآؤُهُمْ﴾ **واوُ الحالِ** قد دَخلت عليها همزةُ الإنكارِ، وتقديرُه: أحسْبُهم ذلك ولو كان ﴿ءَابَآؤُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾؟ والمعنى: **أنّ الاقتداءَ إنّما يَصِحُّ بالعالم المهتدي**، وإنما يُعرفُ اهتداؤه بالحُجَّةِ.

قولُه: (﴿أَوَلَوْ كَانَ ءَابَآؤُهُمْ﴾ واوُ الحال). قال أبو البقاء: وجوابُ «لو» محذوفٌ، أي: أَوَلَو كانوا لا يعلَمونَ يتبَعونَهم[1]، وذهبَ الراغبُ إلى أنّ الواوَ للعطفِ والهمزةُ للتعجُّبِ مِن جَهْلِهم، أي: أيكفيهِم ذلك وإن كان آباؤهم لا يَعلَمونَ فيفعَلونَ ما يقتضيه عِلمُهم ولا يهتَدُونَ بمَن لهُ عِلم؟ وأُشيرَ بأنهم مِن جُملةِ الفرقةِ الثالثة الذين وُصِفوا فيما روي: الناسُ عالمٌ ومتعلِّم وحائرٌ بائرٌ لا يُطيعُ مُرشِداً، ورُوي عن عليٍّ رضيَ اللهُ عنه: الناسُ ثلاثة: عالمٌ ربَّاني، ومتعلِّمٌ على سبيل نَجاة، وهَمَجٌ رعَاعٌ وأتباعُ كلِّ ناعقٍ يَميلونَ معَ كلِّ رِيح، ولم يَستضيئوا بنُورِ العِلم، ولم يَلجؤوا إلى رُكن وثيق فيمتَنِعوا[2].

وقولُه: ﴿لَا يَعْلَمُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾ إشارةٌ إلى أنهم هم الرَّعَاعُ والأتباع.

قولُه: (الاقتداءُ إنّما يَصحُّ بالعالِمِ المُهتَدي)، وفيه معنى قولِ الإمام والقاضي: التقليدُ المذمومُ هُو أنّ المقلَّدَ لا يَعرِفُ بالدّليل أنّ مقلَّدَه على الحقِّ أو على الباطل، وأما مَن عَرَفَ اهتداءَ مقلَّدِه بالدليل فهُو ليس بمقلِّد[3].

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٤٦٥).

(٢) انظر: «مفاتيح الغيب» (٢: ٤١٠) حيث نقله عن عليّ يخاطب كُمَيْل بنَ زياد، وأخرجه الدارمي (٣٢٣) عن خالد بن معدان، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٤٠٢٨) عن أبي الدرداء، و«تفسير الراغب الأصفهاني» (٥: ٤٧٠).

(٣) «مفاتيح الغيب» (١٢: ٤٤٨) و«أنوار التنزيل» (٢: ٣٧٣).

[﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡۖ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهۡتَدَيۡتُمۡۚ إِلَى ٱللَّهِ مَرۡجِعُكُمۡ جَمِيعٗا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ﴾ ١٠٥]

كان المؤمنون تَذهبُ أنفسُهم حَسرةً على أهل العُتُوِّ والعِنادِ من الكَفَرةِ يَتمنَّون دُخولَهم في الإسلام، فقيل لهم: ﴿عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡ﴾ وما كُلِّفتم من إصلاحِها والمشيِ بها في طريق الهدى. ﴿لَا يَضُرُّكُم﴾ الضُّلّالُ عن دِينكم إذا كنتم مهتدينَ، كما قال عزَّ وجلَّ لنبيِّه عليه الصَّلاة والسَّلام: ﴿فَلَا تَذۡهَبۡ نَفۡسُكَ عَلَيۡهِمۡ حَسَرَٰتٍ﴾ [فاطر: ٨]، وكذلك مَن يتأسَّفُ على ما فيه الفَسَقةُ من الفُجور والمعاصي، ولا يزالُ يَذكر مَعايبَهم ومناكيرَهم، فهو مخاطَبٌ به، وليس المراد تَرْكَ الأمرِ بالمعروف والنَّهيِ عنِ المنكرِ، فإنَّ مَن ترَكَهُما معَ القُدرةِ عليهما فليس بُمهتَدٍ، **وإنما هو بعضُ الضُّلّالِ الذينَ فَصَلت الآيةُ بينَهم** وبينَه.

وعنِ ابن مسعودٍ: أنها قُرئت عنده فقال: **إنّ هذا ليس بزمانِها**، إنها اليومَ مقبولةٌ، ولكن يُوشِك أن يأتيَ زمانٌ تأمرون فلا يُقبَلُ منكم، فحينئذٍ عليكم أنفُسَكُم. فهي على هذا تسليةٌ لَمن يأمرُ ويَنهى فلا يُقبل منه، وبَسْطٌ لعُذْرِه........

قولُه: (**وإنّما هُو بعضُ الضُّلّال**) أي: مَن تَركَهما معَ القُدرة فليس بمُهتد. (**بل هُو بعضُ الضُّلّال الذين فَصلتِ الآيةُ بينَهم**)، وذلك أنْ قيل في حقِّ البعض: ﴿مَّن ضَلَّ﴾، وخوطِبَ البعضُ بقولِه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾، وأثبتَ لهمُ الاهتداءَ بقولِه: ﴿إِذَا ٱهۡتَدَيۡتُمۡ﴾، وإنّما يكونونَ مؤمنينَ مهتَدين إذَا قاموا بمَواجِبِهما منَ الأمرِ بالمعروفِ والنَّهي عن المُنكر ولم يُقصِّروا فيهما، بل إنّما يَحسُنُ هذا الخطابُ إذا بَذَلوا جُهدَهم في ذلك وتحسَّروا على فَواتِ الإنجاع في القوم، ولذلك استَشهَدَ بقولِه: ﴿فَلَا تَذۡهَبۡ نَفۡسُكَ عَلَيۡهِمۡ حَسَرَٰتٍ﴾ [فاطر: ٨]، فمَن نَظَرَ إلى ظاهِرِ الآية وأمسَكَ عن الأمرِ بالمعروفِ ابتداءً دَخَلَ في زُمرةِ مَن قيل في حقِّه: ﴿مَّن ضَلَّ﴾.

قولُه: (**إنّ هذا ليسَ بزمانِها**) أي: هذا الزمانُ ليس بزمانِ العمَلِ بمقتَضى ظاهِرِ الآية، وهُو تَـرْكُ الأمرِ بالمعروفِ والنَّهي عن المنكَر، لأنّ الإمرَةَ والحِسبةَ اليومَ مقبولةٌ.

وعنه: ليس هذا زمانُ تأويلِها، قيل: فمتَى؟ قال: إذا جُعل دُونَها السَّيفُ والسَّوطُ والسِّجنُ. **وعن أبي ثَعلبةَ الخُشَنيِّ**: أنه سُئل **عن ذلك** فقال للسائل: سألتَ عنها خبيرًا، سألتُ رسولَ الله ﷺ عنها فقال: «**ائتَمِرُوا بالمعروفِ**، وتَناهَوا عن المُنكَرِ، حتّى إذا ما رأيتَ **شُحًّا مُطاعًا**، وهوًى مُتَّبَعًا، **ودُنيا مُؤثَرَةً**، وإعجابَ كلِّ ذي رأيٍ برأْيِهِ، فعليكَ نفسَك، ودَعْ أمْرَ العَوامِّ، وإنّ مِن ورائكُم أيّامًا الصَّبرُ فيهِنَّ كقَبْضٍ على الجَمْرِ، للعاملِ منهم مثلُ أجرِ خمسينَ رجلًا يعملونَ مثلَ عَملِه».

وقيل: **كان الـرَّجلُ إذا أسلَم قالوا له: سفَّهتَ أباكَ** ولامُوه، فنزلت.

قولُه: (**وعن أبي ثَعلبةَ الخُشَنيِّ**) بضمِّ الخاءِ المعجَمةِ والنون، الحديثُ بتمامِه رَواه التِّرمذيُّ وابنُ ماجَه[1].

قولُه: (**عن ذلك**) أي: عن العَمَلِ بمقتضَى الآية، وقولُه: سألتُ عنها، أي: **عن** الآية، أي: عن العَمَلِ بمُقتضاها.

قولُه: (**ائتَمِروا بالمعروف**) أي: هُمُّوا به ولا تُشاوِروا فيه. **النِّهاية**: قيل لكلِّ مَن فَعَلَ فعلاً مِن غيرِ مشاورة: ائتمَرَ، كأنّ نفسَه أمَرتْه بشيء فائتَمر، أي: أطاعَها.

قولُه: (**شُحّاً مطاعاً**). **النِّهاية**: الشُّحُّ: أشدُّ البُخْل معَ الحِرص، وفيه أنّ الشُّحَّ من جِبِلّة الإنسان، والكاملُ مَن لا يُطيعُه لقولِه تعالى: ﴿**وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِۦ**﴾ [الحشر: ٩].

قولُه: (**ودُنيا مُؤْثَرةً**) أي: مختارة على الآخِرة.

قولُه: (**كان الرجلُ إذا أسلَمَ قالوا له: سَفَّهتَ أباكَ**) أي: نَسبتَهُ إلى السَّفَه. **الراغبُ**: قال أبو بكرٍ رضيَ اللـهُ عنه: إنّي أراكم تَتأوَّلونَ هذه الآيـة: ﴿**عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ**﴾ وقد عَهِدْنا رسُولَ الله ﷺ عامَنا هذا على هذه الأعوادِ وهُو يقول: «إنّ الناسَ إذا تَركوا الأمرَ بالمعروف

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٣٤٣) والترمذي (٣٠٥٨) وابن ماجه (٤٠١٤) وابن حبان (٣٨٥) عن أبي ثعلبة الخشني.

﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ عليكم: من أسماءِ الفعلِ، بمعنى: الْزَمُوا إصلاحَ أنفُسِكم، ولذلك جُزم جَوابُه. **وعن نافعٍ (عليكم أَنْفُسُكُم) بالرَّفع**، وقرئ: ﴿لَا يَضُرُّكُم﴾ وفيه وجهان: **أن يكونَ خبرًا مرفوعًا**، وتَنصُره قراءةُ أبي حَيوةَ: (لا يَضِيرُكم) وأن يكون جوابًا للأمر مجزومًا، وإنما ضُمّت الراءِ إتباعًا لضمَّة الضادِ المنقولةِ إليها منَ الراءِ المُدغَمةِ، والأصل: لا يَضْرُرْكم، ويجوز أن يكونَ نَهيًا، و(لا يَضِرْكُم) بكسر الضادِ وضمِّها، من: ضارَهُ يَضِيرُه ويَضُورُه.

والنَّهيَ عن المُنكَرِ عَمَّهمُ اللهُ بعقابِه، وما بينكم وبينَ أن يَعُمَّكمُ اللهُ بعقابِه إلّا أن تتأوّلوا هذه الآيةَ على غير تأويلِها»، وإنّما المعنى: لا تقتَدوا بآبائكم، واحفَظوا أنفُسَكم، وإذا اهتَدَيْتُم فليس عليكُم مِن ضَلالِ مَن خالَفَكم شيءٌ، كقولِه: ﴿لَّيْسَ عَلَيْكَ هُدَىٰهُمْ﴾ [البقرة: ٢٧٢]، وقولِه: ﴿وَلَا تُسْـَٔلُ عَنْ أَصْحَٰبِ ٱلْجَحِيمِ﴾ [البقرة: ١١٩]. وقلتُ: حديثُ أبي بكرٍ أخرَجه التِّرمذيُّ وأبو داوُدَ، عن قَيْس بن أبي حازم[(١)]، ويَعضُدُه النَّظْمُ، فإنّ قولَه: ﴿قَالُوا۟ حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ أَوَلَوْ كَانَ ءَابَآؤُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾ يَرْمي إلى ذلك.

قولُه: (**وعن نافع: «عليكُم أنفُسُكم»، بالرفع**) هي مِن طريقٍ شاذّة[(٢)].

قولُه: (**أن يكونَ خَبَراً مرفوعاً**)، قال الزجّاجُ: إعرابُ ﴿لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ﴾ الأجودُ أن يكونَ رَفْعاً على جِهةِ الخَبَر، أي: ليس يَضُرُّكم مَن ضَلَّ، ويَجوزُ أن يكونَ جَزْماً، أي: لا يَضرُرْكم، إلّا أنّ الراءَ الأُولى أُدغِمَت في الثانية فضُمَّتِ الثانيةُ لالتقاءِ الساكِنَيْن، ويَجوزُ على جهةِ النَّهي: «لا يَضُرَّكم»، بفتح الراءِ وكسرِها، وهذا نَهْيٌ للغائبِ ويرادُ به المخاطَبونَ، فإذا قلتَ: لا يَضرُرْكُم كفرُ الكافر، معناه: لا تَعُدَّنَّ أنت كفرَه ضَرراً عليكَ[(٣)].

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٣٤٠) والترمذي (٢١٦٨) عن قيس بن أبي حازم عن أبي بكر، وأخرجه أيضاً ابن ماجه (٤٠٠٥) وأحمد (١) وابن حبان (٣٠٤).

(٢) انظر: «البحر المحيط» (٤: ٣٨٨).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢١٤).

[﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ شَهَـٰدَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ حِينَ ٱلْوَصِيَّةِ ٱثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ أَوْ ءَاخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ إِنْ أَنتُمْ ضَرَبْتُمْ فِى ٱلْأَرْضِ فَأَصَـٰبَتْكُم مُّصِيبَةُ ٱلْمَوْتِ ۚ تَحْبِسُونَهُمَا مِنۢ بَعْدِ ٱلصَّلَوٰةِ فَيُقْسِمَانِ بِٱللَّهِ إِنِ ٱرْتَبْتُمْ لَا نَشْتَرِى بِهِۦ ثَمَنًا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ ۙ وَلَا نَكْتُمُ شَهَـٰدَةَ ٱللَّهِ إِنَّآ إِذًا لَّمِنَ ٱلْـَٔاثِمِينَ ۝ فَإِنْ عُثِرَ عَلَىٰٓ أَنَّهُمَا ٱسْتَحَقَّآ إِثْمًا فَـَٔاخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْأَوْلَيَـٰنِ فَيُقْسِمَانِ بِٱللَّهِ لَشَهَـٰدَتُنَآ أَحَقُّ مِن شَهَـٰدَتِهِمَا وَمَا ٱعْتَدَيْنَآ إِنَّآ إِذًا لَّمِنَ ٱلظَّـٰلِمِينَ ۝ ذَٰلِكَ أَدْنَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِٱلشَّهَـٰدَةِ عَلَىٰ وَجْهِهَآ أَوْ يَخَافُوٓا۟ أَن تُرَدَّ أَيْمَـٰنٌۢ بَعْدَ أَيْمَـٰنِهِمْ ۗ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَٱسْمَعُوا۟ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْفَـٰسِقِينَ﴾ ١٠٦-١٠٨]

ارتفع ﴿ٱثْنَانِ﴾ على أنه خبرٌ للمبتدأ الذي هو ﴿شَهَـٰدَةُ بَيْنِكُمْ﴾ على تقدير:.......

قلتُ: وأمّا زيادةُ التقريرِ فهُو أن يقالَ: إنّ قولَه تعالى: ﴿لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ﴾ لا يَخْلو مِن أن يكونَ مجزوماً على جواب الأمر، فالمعنى: احفَظوا أنفُسَكم والزَموا صَلاحَها لا يَضُرَّكم مَن ضَلَّ إذا اهتَديتُم، أي: إذا حَفِظتُموها لا يَضرُّكم مَن ضَلَّ، فإنْ لم تحفَظوها بأنْ تُصِرُّوا على ذكرِ مَثالِبهم يكُنْ سبباً لأنْ تتضَرَّروا بالملازَمةِ عليها، أو أن يكونَ نَهْياً للضُّلّالِ عن إيصالِ الضَّرَرِ إلى المؤمنينَ على مِنوالِ قولِهم: لا أرَيَنَّك هاهنا، أو أن يكونَ خبَراً مرفوعاً على تقديرِ سؤال، كأنه لمّا قيلَ لهم: الزَمُوا أنفُسَكم واحفَظوها عن أن تَشتغِلوا بمَساوئهم قالوا: لِمَ ذا؟ فأُجيبوا: لئلّا يضُرَّكم ضلالُ مَن ضَلَّ، هذا وإنّ الظاهرَ: الزَموا أنفُسَكم ولا تهتَمُّوا بشأنِهم ولا تتأسَّفوا على ما فيه الفَسَقةُ منَ الفُجور، فإنّا لا نُؤاخِذُكم بفعلِهم كأنهم مِن فَرْطِ حِرصِهم وتَهالكِهم على صَلاحِهم حسِبوا أنهم يتَضرَّرونَ بفِسْقِهم، فرَدَّ عليهم، ولهذا ابتَدَأَ بقولِه: «كان المؤمنونَ تذهبُ أنفُسُهم حَسْرةً على أهلِ العُتوِّ»، وعليه قولُه تعالى: ﴿فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَٰتٍ﴾ [فاطر: ٨].

قولُه: (الذي هُو ﴿شَهَـٰدَةُ بَيْنِكُمْ﴾) اتَّسَعَ في «بَيْنَ» وأُضيفَ إليه المصدرُ، كقولِه تعالى: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: ٩٤] بالرَّفْع.

شهادةُ بينِكُم شهادةُ اثنينِ، أو على أنه فاعلُ ﴿شَهَٰدَةُ بَيۡنِكُمۡ﴾ على معنى: فيما فُرِضَ عليكم أن يَشهدَ اثنانِ.

وقرأ الشعبيُّ: (شهادةٌ بينكُم) بالتَّنوين. وقرأ الحسَنُ: (شَهادةً) بالنَّصب والتَّنوين، على: لِيقُم شهادةً اثنانِ، و﴿إِذَا حَضَرَ﴾ ظرفٌ للشَّهادة، و﴿حِينَ ٱلۡوَصِيَّةِ﴾ بَدَلٌ منه، **وفي إبداله منه دليلٌ على وُجوب الوصيَّة**، وأنها من الأمور اللازمةِ التي لا ينبغي أن يتهاوَنَ بها مسلمٌ ويَذْهَلَ عنها. وحُضورُ الموتِ: مُشارَفتُه وظهورُ أماراتِ بُلوغ الأجَلِ. ﴿مِّنكُمۡ﴾: من أقارِبكُم، و﴿مِنۡ غَيۡرِكُمۡ﴾: من الأجانب.

قولُه: (**وفي إبدالِه منه دليلٌ على وجوبِ الوَصيّة**)، قال الإمام: قالوا: قولُه تعالى: ﴿إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلۡمَوۡتُ حِينَ ٱلۡوَصِيَّةِ﴾ دليلٌ على وجوبِ الوَصِيّة؛ لأنه تعالى جَعَلَ زمانَ حضُورِ الموتِ حينَ زمانِ الوَصِيّة، وهذا إنّما يكونُ إذا كانا متلازِمَيْن، وإنّما تحصُلُ هذه الملازمةُ حينَ وجوبِ الوصيّة(١).

وقلتُ: والأظهَرُ أنّ قولَ المؤلِّف: «وأنها منَ الأمورِ اللازِمة التي لا ينبغي أن يُتَهاوَنَ بها» عَطفٌ تفسيريٌّ على قولِه: «وجوبِ الوَصيّة»، ودِلالةٌ على أنّ الإبدالَ فيه للتأكيد والتقريرِ والثبوتِ دونَ الوجوبِ المتعارَف، ولهذا اقتَصَرَ القاضي وصاحبُ «التقريب» على التفسيرِ دونَ المفسِّر، حيث قالا: وفي إبدالِه منه تنبيهٌ على أنّ الوَصِيّةَ مما ينبغي ألّا يُتَهاونَ فيها(٢)، ولم يذكُرْ لفظَ الوجوب، ومِثلُه في دِلالةِ الإخباريِّ المنظورِ فيه المبالغةُ على الوجوبِ قولُه تعالى: ﴿ٱلزَّانِي لَا يَنكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوۡ مُشۡرِكَةً﴾ [النور: ٣]، قال: فيه معنَى النَّهي، ولكنْ أبلغُ وآكدُ من «لا يَنكِحْ»(٣).

---

(١) «مفاتيح الغيب» (١٢: ٤٥١).

(٢) «أنوار التنزيل» (٢: ٣٧٤).

(٣) انظر: (١١: ١٨).

﴿إِنْ أَنتُمْ ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ﴾: يعني: إن وَقع الموتُ في السَّفر ولم يكنْ معكم أحدٌ من عشيرتِكُم فاستَشهِدُوا أجنبيَّينِ على الوصيّة، وجُعل الأقارب أَوْلى لأنهم أعلَمُ بأحوال الميِّتِ وبما هو [له] أصلَحُ، وهم له أنصَحُ. وقيل: ﴿مِّنكُمْ﴾: منَ المسلمين، و﴿مِنْ غَيْرِكُمْ﴾: من أهل الذِّمةِ. وقيل: هو منسوخٌ لا تجوزُ شهادةُ الذِّمِّيِّ على المسلمِ، وإنما جازت في أوَّل الإسلامِ لقلَّةِ المسلمين وتعذُّرِ وُجودِهم في حال السَّفرِ. وعن مَكْحولٍ: نَسخَها قولُه تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَىْ عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [الطلاق: ٢].

ورُوِيَ: أنه خَرج بُدَيلُ بن أبي مريمَ مولى عَمرو بن العاص وكان............

قولُه: (**ورُوِيَ أنه خَرَجَ بُـدَيْلُ بن أبي مريم**)، والصحيحُ: بُـزَيْلُ بن أبي مَرْيَم بالياءِ المنقوطةِ مِن تحت والضمِّ وفتحِ الـزاي في «كتاب التِّرمذيّ»[١]، والذي جاء في «كتاب ابنِ أميرِ ماكولا»[٢]: بُزَيْلُ بن أبي مارية مولى عَمْرِو بن العاص في «الجامع»[٣]، وفي «صحيح البخاريِّ» والتِّرمذيِّ وأبي داوُدَ، عن ابنِ عبّاس رضيَ الله عنهما، قال: خَرَجَ رجُلٌ مِن بني سَهْم معَ تَميمٍ الداريِّ وعَديِّ بن بَدَّاء، فمات السَّهميُّ في أرضٍ ليس بها مسلمٌ، فلمّا قَدِموا فقَدوا جَاماً مِن فضة مُـخَوَّصًا[٤] بذهبٍ، فأحْلَفَهما رسُولُ الله ﷺ، ثُمّ وُجِدَ الجامُ بمكّةَ، فقالوا: ابتَعْناهُ مِن تَميمٍ وعديِّ بن بَدّاء، فقام رجُلانِ مِن أوليائه فحَلَفا: لَشهادتُهما أحقُّ مِن شهادتِهما وإنّ الجامَ لصاحِبِهم، قال: وفيهم نَزَلت هذه الآيةُ[٥].

(١) الذي في «سنن الترمذي» (٣٠٥٩) بالدال وليس بالزاي كما ذكر المصنف.
(٢) هو الأمير سعد الملك أبو نصر علي بن هبة الله، المعروف بابن ماكولا، من أهل عكبرا، قتله غلمانه بجرجان سنة نيف وسبعين وأربع مئة. من كتبه: «الإكمال» تتبع فيه الأسماء المشتبهة في الأسماء والأعلام. وانظر: «الإكمال» لابن ماكولا (١: ٢٦٤).
(٣) «جامع الأصول» (٢: ١٢٩) رقم (٦١٢).
(٤) كذا في (ط)، وهو الموافق لرواية البخاري، وفي غيرها من الأصول الخطية: «مُموَّهًا».
(٥) أخرجه البخاري (٢٧٨٠) وأبو داود (٣٦٠٨) والترمذي (٣٠٦٠) عن ابن عباس.

من المهاجرينَ مع عَدِيٍّ بن زيدٍ وتميمِ بنِ أَوسٍ ـ وكانا نصرانيَّينِ ـ تُـجَّارًا إلى الشام، فمَرض بُديلٌ وكَتب كتابًا فيه ما معه، وطَرحَه في مَتاعه ولم يُخبِر به صاحِبَيْه وأَمرَهُما أن يدفَعا متاعَه إلى أهله، ومات ففَـتَّشا متاعَه فأخذا إناءً من فضَّةٍ فيه ثلاثُ مئةِ مِثْقالٍ مَنقُوشًا بالذَّهب، فغَـيَّباه، فأصاب أهلُ بُدَيلٍ الصَّحيفةَ فطالَـبُوهما بالإناء فجَحَدا، فرَفَعُوهما إلى رسول الله ﷺ؛ فنَزلت.

﴿تَحۡبِسُونَهُمَا﴾: تَقِفُونَهما وتُصبِّرُونَهما للحَلِفِ، ﴿مِنۢ بَعۡدِ ٱلصَّلَوٰةِ﴾: من بعد صلاة العصرِ، لأنه وَقتُ اجتماعِ النّاسِ.

وعن الحسن: بعدَ صلاةِ العصرِ أو الظُّهرِ؛ لأنّ أهلَ الحجازِ كانوا يَقعُدون للحُكومة بعدَهما. وفي حديث بُدَيلٍ أنها لـمّا نَزلت صلّى رسولُ الله ﷺ صلاةَ العصرِ ودَعا بعَديٍّ وتَميمٍ فاستَحْلَفَهُما عندَ المنبرِ فحَلَفا، ثمَّ وجد الإناء بمكّةَ فقالوا: إنّا اشتَريناه من تَميمٍ وعَديٍّ.

وقيل: هي صلاةُ أهلِ الذِّمَّـة وهم يُعظِّمون صلاةَ العصرِ.

﴿إِنِ ٱرۡتَبۡتُمۡ﴾: اعتراضٌ بينَ القَسَمِ والمُقسَمِ عليه. والمعنى: إنِ ارتَـبْتُم في شأنِهما واتَّهمتُموهُما فحَلِّفوهُما.

قولُه: (فيه ثلاثُ مئةِ مثقالٍ) تجريدٌ، نحوَ قولِك: في البَيْضة عشرونَ رِطلاً مِن حديد، أي: هِي نفسُها هذا المقدار.

قولُه: (وتُصَبِّرونَهما للحَلِف). النِّهاية: في الحديث: «مَن حَلَفَ على يمينٍ صَبْراً»(١)، أي: أُلزِمَ بها وحُبِسَ عليها، وكانت لازمةً لصاحِبها مِن جهةِ الحُكم.

---

(١) أخرجه البخاري (٤٥٤٩) ومسلم (١٣٨) عن ابن مسعود.

وقيل: إنْ أُريدَ بهما الشاهدانِ فقد نُسِخ تَحليفُ الشاهدَين، وإنْ أُريدَ بهما الوَصيَّانِ فليس بمَنسُوخٍ تَحليفُهُما.

وعن عليٍّ رضي الله عنه: أنه كان يُحلِّفُ الشاهِدَ والراويَ إذا اتَّهمَهُما.

والضَّميرُ في ﴿بِهِۦ﴾ للقَسَم، وفي ﴿كَانَ﴾ للمُقسَم له، يعني: لا نَستبدلُ بصحَّة القَسَم بالله عَرَضًا من الدُّنيا؛ أي: لا نَحلِفُ بالله كاذبَينِ لأجْل المالِ، ولو كان مَن نُقسِم له قريبًا لنا. على معنى: أنّ هذه عادتُهم في صِدْقهم وأمانتِهم أبدًا، وأنهم داخلون تحت قولِه تعالى: ﴿كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَوِ ٱلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ﴾ [النساء: ١٣٥].

﴿شَهَٰدَةَ ٱللَّهِ﴾ أي: الشهادَةَ التي أمرَ اللهُ بحفظِها وتعظيمِها. وعنِ الشَّعبيِّ: أنه وَقَف على «شهادة» ثم ابتدأ «آلله» بالمدِّ على طَرْح حرفِ القَسَم وتعويضِ حرفِ الاستفهام منه. ورُويَ عنه بغير مَدٍّ، على ما ذَكر سِيبَويه أنَّ منهم من يَحذفُ حرفَ القَسَم ولا يُعوِّض منه همزةَ الاستفهامِ، فيقول: الله لقد كان كذا. وقرئ: (لَـمِلّاثِمِينَ) بحذف الهمزةِ وطَرْحِ حركتِها على اللّام وإدغامِ نُونِ «مِنْ» فيها، كقوله: (عادَ لُّوْلَى).

قولُه: (فقد نُسِخَ تحليفُ الشاهِدَيْن)، قيل: الناسخُ قولُه ﷺ: «البيِّنةُ على المدَّعي واليمينُ على مَن أنكَرَ»(١)، واللهُ أعلم. وقيل: أوّلُ مَن قالَه قُسُّ بنُ سَاعدةَ الإياديُّ.

قولُه: (أنّ هذه عادتُهم في صِدقِهم)، والدِّلالةُ على العادة والتوكيدِ بقولِه: «أبداً»، انضمامُ ﴿وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ﴾ [المائدة: ١٠٦] معَ قولِه: ﴿لَا نَشْتَرِى بِهِۦ ثَمَنًا﴾ تتميماً ومبالغةً، يعني: إذا لم يَحلِفْ لذي القُرْبى فبالطريقِ الأَوْلى ألّا يَحلِفَ للغيرِ أبداً، وهذا إنّما يستقيمُ إذا أُريدَ تحليفُ الشاهِدَيْن دونَ الوَصِيَّيْن، وذلك أنّ الشَّرطيةَ، وهِي قولُه: ﴿وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ﴾ جيءَ بها لتأكيدِ المقسَم به، أي: لم يكنْ مِن عادتِنا أن نشتريَ به ثمناً ولو وُجِدَ ذو قُربى.

---

(١) أخرجه البخاري (٢٥١٤) عن عبد الله بن عمرو، وأخرجه الترمذي (١٣٤٢) وابن ماجه (٢٣٢١) وابن حبان (٥٠٨٢) عن ابن عباس.

فإن قلتَ: ما موقع ﴿تَحْبِسُونَهُمَا﴾؟ قلتُ: هو استئنافُ كلام، كأنه قيل: بعد اشتراط العدالةِ فيهما، فكيف نعملُ إنِ ارتَبْنا فيهما؟ فقيل: تَحْبِسُونَهُما. فإن قلتَ: كيف فسَّرتِ ﴿ٱلصَّلَوٰةِ﴾ بصَلاة العصرِ وهي مُطلَقة؟ قلت: لـمّا كانت معروفةً عندَهم بالتَّحليف بعدَها أغنى ذلك عن التَّقييد، كما لو قلتَ في بعض أئمّة الفقهِ: إذا صلّى أخذَ في الدَّرسِ، عُلم أنها صلاةُ الفجرِ، ويجوز أن تكونَ اللّامُ للجنسِ وأنْ يُقصَدَ بالتَّحليف على إثرِ الصلاةِ أن تكونَ الصلاةُ لُطفًا في النُّطْق بالصِّدق وناهيةً عن الكذبِ والزُّورِ؛ ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ﴾ [العنكبوت: ٤٥].

﴿فَإِنْ عُثِرَ﴾: فإن اطُّلعَ ﴿عَلَىٰٓ أَنَّهُمَا ٱسْتَحَقَّآ إِثْمًا﴾ أي: فَعَلا ما أوجَبَ إثمًا واستوجَبا أن يُقالَ: إنهما لمن الآثمينَ ﴿فَـَٔاخَرَانِ﴾: فشاهدانِ آخرانِ ﴿يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ﴾ أي: منَ الذين استَحقَّ عليهمُ الإثمُ. ومعناه: مِنَ الذين جُنيَ عليهم وهم أهلُ الميِّتِ وعَشيرتُه. وفي قصّة بُدَيلٍ: أنه لما ظَهرت خيانةُ الرَّجلينِ حَلَفَ رجلانِ من وَرَثتِه إنه إناءُ صاحِبِهما وإنّ شهادتَهما أحقُّ من شهادتِهما: و﴿ٱلْأَوْلَيَٰنِ﴾: الأحقّانِ بالشَّهادة لقرابتِهمـا ومعرفتِهمـا، وارتفاعُهما على: هُما الأَوْلَيان، كأنه قيل: ومَن هُما؟ فقيل: الأَوْليانِ.........

قولُه: (﴿فَإِنْ عُثِرَ﴾: فإنِ اطُّلع). **الأساس**: دابّةٌ بها عِثَار: لا تَزالُ تَعثُرُ، وخَرَجَ متعثِّراً في أذيالِه، ومنَ المجاز: عُثِرَ على كذا: اطُّلِعَ عليه، وأعثَرَه على كذا: أطلَعَه.

اعلَمْ أنّ هذه الآيةَ مِن أشكَلِ ما في القرآنِ منَ الإعراب، قالهُ الزجّاجُ[(١)]، وقال الواحِديُّ رحِمَهُ الله: رُوِيَ عن عُمَرَ رضيَ اللهُ عنه: هذه الآيةُ أعضَلُ ما في هذه السُّورة منَ الأحكام، وقال الإمام: اتّفقَ المفسِّرونَ على أنّ هذه الآيةَ في غايةِ الصُّعوبةِ إعراباً ونَظْماً وحُكماً[(٢)].

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢١٦).

(٢) «مفاتيح الغيب» (١٢: ٤٥٦).

....

وقال القاضي: ومعنى الآيتَيْنِ أنّ المحتضَرَ إذا أرادَ الوَصِيَّةَ ينبغي أن يُشهِدَ عَدْلَيْنِ مِن ذوي نَسَبِه أو دينِه على وَصيَّتِه، فإنْ لم يَجِدْهما، بأنْ كان في سَفَر، فآخرانِ مِن غيرِهم، ثُمّ إنْ وَقَعَ نزاعٌ وارتيابٌ أقسَما على صِدقِ ما يقولانِ بالتغليظِ في الوقت، فإنِ اطُّلِعَ على أنهما كَذَبا بأمَارةٍ أو مَظِنّة، حَلَفَ آخرانِ مِن أولياءِ الميِّت، والحُكمُ منسُوخٌ، إن كان الاثنانِ شاهِدَيْن فإنه لا يَحلِفُ الشاهدانِ، ولا تُعارِضُ يمينُهما يمينَ الوارث، وإن كانا وَصِيَّيْنِ تُرَدُّ اليمينُ على الوَرَثةِ إمّا لظهورِ خيانةِ الوصِيَّين، فإنّ تصديقَ الوصيِّ باليمينِ لأمانتِه، أو لتغييرِ الدعوى(١).

وقلتُ: هذا تلخيصُ المعنى، وهُو في غايةٍ منَ الجَوْدة، وأما حَلُّ مشكِلِ الآية فقد أشارَ إليه المصنِّفُ بحيثُ لا مَزيدَ عليه(٢).

قال أبو البقاء: قولُه: ﴿عَلَىٰٓ أَنَّهُمَا﴾، قائمٌ مقامَ الفاعل، و«آخرانِ»: فاعلُ فعلٍ محذوف، أي: فليَشهَدْ آخرانِ، و﴿يَقُومَانِ﴾: صفةُ «آخران»، و﴿مِنَ ٱلَّذِينَ﴾: صفةٌ أُخرى لـ«آخران»(٣).

قلتُ: فعلى هذا ﴿ٱلْأَوْلَيَـٰنِ﴾: خبرُ مبتدأٍ محذوف والجملةُ مُستأنَفةٌ على تقديرِ سؤال، كأنه لّما قيلَ: فإن عُلِمَ أنّ الشاهِدَيْنِ قد خَانا فليَقُمْ شاهدانِ آخرانِ منَ الذين جُنِيَ عليهم فقيل: مَن هما؟ فأُجيبَ: الأحَقّانِ بالشَّهادةِ مِن أقرباءِ المَجْنيِّ عليه.

وقال الزجّاجُ: قيل: معنى ﴿ٱسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ﴾ أي: فيهم، كما في قولِه تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه: ٧١]، وقيل: استَحقَّ منهم كقولِه تعالى: ﴿إِذَا ٱكْتَالُوا۟ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ [المطففين: ٢]، أي: منهم(٤).

---

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٣٧٦).

(٢) من قوله: «اعلم أن هذه الآية من أشكل ما في القرآن» إلى هنا، ورد في (ط) في هذا الموضع، وورد في غيرها من الأصول قبل «قوله: ﴿فَإِنْ عُثِرَ﴾ فإن اطلع»، وكتب قبله: «قوله: فإن اطلع على أنهما استحقا إثماً»، فجعل فقرة مستقلة، وله وجه، لكن الذي في (ط) أنسب.

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٤٦٨).

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢١٦).

....

وقال صاحبُ «الكشف»: أمّا ما يُسنَدُ إليه استَحَقَّ فلا يخلو مِن أن يكونَ الإيصاءَ أو الوَصِيَّةَ أو الإثمَ أو الجارَّ والمجرور، وإنّما جاز استحقَّ الإثمَ لأنّ أَخْذَه إثمٌ فسُمِّي إثماً كما يُسَمَّى ما يؤخَذُ منكَ بغيرِ حقٍّ مَظْلَمة، قال سِيبَويهِ: المَظْلَمة: اسمُ ما أُخِذَ منك[1]، وكذلك سُمِّي هذا المأخوذُ باسم المصدَر، وأمّا معنى ﴿عَلَيْهِمُ﴾ فيَحتمِلُ أن يكونَ بمنزلةِ على في قولِك: استَحَقَّ على زيدٍ مالٌ بالشَّهادة، أي: لَزِمَه ووَجَبَ عليه الخروجُ منه؛ لأنّ الشاهِدَيْنِ لـمّا عُثِرَ على خيانتِهما استَحَقَّ عليهما ما وَلِياه مِن أمرِ الشَّهادة والقيام بها ووَجَبَ عليهما الخروجُ منها وتَرْكُ الوِلايةِ لها، فصار إخراجُهما منها مُستَحِقّاً عليهما كما يَستَحِقُّ على المحكوم عليه الخروجُ مما وَجَبَ عليه، وأن يكونَ بمنزلةِ في، أي: استَحَقَّ فيهم، وأن يكونَ بمنزلةِ مِن، أي: استَحَقَّ مِنهمُ الإثمُ[2].

وقلتُ[3]: الحقُّ أن يكونَ استَحَقَّ مُسنَداً إلى الإثم، وأن يكونَ مِن بابِ المشاكَلةِ والتضمين لقولِه: «ومعناه: منَ الذين جُنِيَ عليهم»، والذي دَعَاه إلى هذا التأويل ابتناءُ قولِه: ﴿فَإِنْ عُثِرَ عَلَىٰٓ أَنَّهُمَا ٱسْتَحَقَّآ إِثْمًا﴾ على قولِه: ﴿إِنَّآ إِذًا لَّمِنَ ٱلْأٓثِمِينَ﴾؛ لأنّ المعنى: إن كتَمْنا الحقَّ كنّا منَ الخائنين، ثُمّ إنِ اطُّلِعَ على أنهما قد خَانا وجَنَيا على المشهودِ عليه واستَحَقّا إثماً بذلك فآخَرانِ يقومانِ مقامَهما بالشَّهادة، فكَنَّى عن قولِه: «قد خَانا وَجَنَيا» بقولِه: ﴿ٱسْتَحَقَّآ إِثْمًا﴾ ليُشاكِلَ الكلامَ السابِقَ وهُو: ﴿إِنَّآ إِذًا لَّمِنَ ٱلْأٓثِمِينَ﴾، يَدُلُّ عليه قولُه: «واستَوْجَبَا أن يقالَ: إنهما لمِنَ الآثِمين»، ثُمّ عَبَّرَ عن المشهودِ عليهم بقولِه: «استَحَقَّ عليهمُ الإثمُ» ليُشاكِلَ ما عَبَّر به عن الجاني، وهُو ﴿ٱسْتَحَقَّآ إِثْمًا﴾؛ لأنّ الجانيَ إذا كُنِّيَ عنه بأنه استَحَقَّ الإثمَ فالمناسبُ أن يُكَنّى عن المَجْنيِّ عليه بقولِه: استَحَقَّ الإثمُ عليه، فقولُ المصنِّف: «منَ الذي جنَى عليهم» تخليصُ المعنى وزُبدتُه.

---

(١) «كتاب سيبويه» (٤: ٩١).

(٢) قوله: «وقلت» سقط من (م).

(٣) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ٣٧٦-٣٧٧).

وقيل: **هُما بَدَلٌ من الضَّميرِ في** ﴿يَقُومَانِ﴾ أو من ﴿ءَاخَرَانِ﴾. **ويجوز أن يرتفعا بـ**﴿ٱسۡتَحَقَّ﴾ أي: منَ الذين استحقَّ عليهم انتدابُ الأَوْلَيَيْنِ منهم للشّهادة لاطِّلاعِهم على حقيقة الحالِ. **وقرئ: (الأوَّلِين) على أنه وَصْفٌ لـ**﴿ٱلَّذِينَ ٱسۡتَحَقَّ عَلَيۡهِمُ﴾ مجرورٌ، أو منصوبٌ على المدح.

ومعنى الأَوَّليّةِ: التقدُّمُ على الأجانب في الشَّهادة لكونهم أحقَّ بها، ....

قولُه: (**هما: بَدَلٌ منَ الضَّميرِ في** ﴿يَقُومَانِ﴾). قال الزجَّاجُ: ﴿ٱلۡأَوۡلَيَٰنِ﴾: في قولِ أكثرِ البَصْريِّين مُرتفعانِ على البَدَلِ منَ الضَّميرِ في ﴿يَقُومَانِ﴾، المعنى: فليَقُمِ الأَوْلَيانِ بالميِّت مقامَ هذَيْنِ الخائنين فيُقسِمانِ بالله(١).

قولُه: (**ويجوزُ أن يرتفِعا بـ**﴿ٱسۡتَحَقَّ﴾) أي: ﴿ٱلۡأَوۡلَيَٰنِ﴾: يكونُ فاعلَ ﴿ٱسۡتَحَقَّ﴾ لا «الإثمُ»، فعلى هذا ﴿ٱسۡتَحَقَّ﴾ بمعنى: استوجَبَ، ولا بدَّ من تقديرِ المضاف؛ لأنّ الواجبَ على أهلِ الميِّت أن يختاروا مِن بينِهم شخصَيْنِ مِن أقارِبِ الميِّتِ موصُوفَيْنِ بالأولَويّةِ مِن غيرِهم لاطّلاعِهم على حقيقةِ الحال، وإليه الإشارةُ بقولِه: «﴿مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسۡتَحَقَّ عَلَيۡهِمُ﴾ انتدابُ الأَولَيَيْنِ».

الجَوهري: نَدَبَه لأمرٍ فانتَدَبَ لهُ، أي: دعاهُ له، فأجاب. **الأساس**: رجلٌ نَدْبٌ: إذا نُدِبَ لأمرٍ خَفَّ لهُ، وفُلانٌ مندوبٌ لأمرِ عظيم ونَدْبٌ لكذا، وإلى كذا، فانتَدَبَ له.

قولُه: (**وقُرِئَ: «الأوَّلِينَ»**) أي: بالجمع: أبو بكرٍ وحَمْزةٌ، والباقونَ: ﴿ٱلۡأَوۡلَيَٰنِ﴾ على التثنية(٢).

قولُه: (**على أنه وَصْفٌ لـ**﴿ٱلَّذِينَ ٱسۡتَحَقَّ عَلَيۡهِمُ﴾)، المعنى: آخَرانِ يقومانِ منَ الذين جُنِيَ عليهم المقدَّمَيْنِ على الأجانب، وقولُه: «مجرور» صفةٌ «لوَصْف».

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢١٦).

(٢) «التيسير في القراءات السبع» ص٧٥ و«النشر في القراءات العشر» (٢: ٢٨٩).

وقرئ: (الأوَّلَين) على التَّثنيةِ، وانتصابُه على المَدْح. وقرأ الحسن: (الأوَّلانِ) **ويَحتجُّ به مَن يَرى ردَّ اليمينِ على المدَّعي، وأبو حنيفةَ وأصحابُه لا يَرَون ذلك، فوَجهُه عندهم** أنّ الورثةَ قدِ ادَّعوا على النَّصرانيَّـين أنهما قد اختانا فحَلَفا، فلمّا ظهر كَذبُهما ادَّعيا الشِّراءَ فيما كَتَما، فأنكرَ الورثةُ، فكانتِ اليمينُ على الورثة لإنكارهم الشراءَ.

فإن قلتْ: فما وجهُ قراءةِ مَن قرأ: ﴿ٱسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْأَوْلَيَـٰنِ﴾ **على البناء للفاعل،** وهو عليٌّ وأُبيٌّ وابنُ عباسٍ؟ ....

قولُه: (**وقُرِئَ: «الأوَّلَيْنِ» بالتثنية**[1]، **وانتصابُـه على المدح**)، فعلى هذا هُو جارٍ على ﴿فَـَٔاخَرَانِ يَقُومَانِ﴾، لا على ﴿ٱلَّذِينَ ٱسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ﴾ لعَدَمِ المطابقة، وإنّما يجعلُه وَصْفاً كما في قراءةِ «الأوَّلِينَ»، لاختلافِهما نكِرةً ومعرفة.

قولُه: (**فوَجهُهُ عندَهم**) أي: أصحابِ أبي حنيفة رحمه الله، فإنَّ ردَّ اليمينِ على المدَّعِي غيرُ سائغ عندَهم، لكنّ قولَه: «فلمّا ظهَرَ كذِبُهما ادَّعيَا الشِّراءَ فيما كتَما، فأنكرَ الورَثةُ فكانتِ اليمينُ على الورَثة»، ليس في روايةِ البخاريِّ والتِّرمذيِّ وأبي داوُدَ[2] ما يُنبئُ عنه، وظاهرُ التنزيل يَأباه؛ لأنّ ترتُّبَ الجزاءِ، وهُو قولُه: ﴿فَـَٔاخَرَانِ﴾، على ﴿فَإِنْ عُثِرَ﴾، ثُمّ ترتُّـبَه على قولِه: ﴿إِنَّآ إِذًا لَّمِنَ ٱلْـَٔاثِمِينَ﴾ مانعٌ من تخلُّل هذا الأجنبيِّ في البَيْن، على أنه تعالى صَرَّحَ بالرّدِّ والتعقيبِ في قولِه: ﴿أَوْ يَخَافُوٓاْ أَن تُرَدَّ أَيْمَـٰنٌۢ بَعْدَ أَيْمَـٰنِهِمْ﴾ وجعْلِه قانوناً لمثلِ هذا الحُكم، واللهُ أعلم.

قولُه: (**مَن قَرَأَ ﴿ٱسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْأَوْلَيَـٰنِ﴾ على البناءِ للفاعل**) قَرَأها حَفص[3]، أي: حَقَّ ووَجَبَ عليهم الإثمُ، حَقَّ واستَحَقَّ بمعنًى في «المعالم»[4].

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «على التثنية».

(٢) سبق تخريجه.

(٣) «التيسير في القراءات السبع» ص٧٥ و«النشر في القراءات العشر» (٢: ٢٨٩).

(٤) «معالم التنزيل» (٣: ١١٤).

قلتُ: معناه: منَ الورثـةِ الذين ﴿ٱسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْأَوْلَيَـٰنِ﴾ من بينِهم بالشهادةِ أن يُجـرِّدُوهما للقيام بالشهادةِ ويُظهروا بها كذبَ الكاذبين، ﴿ذَٰلِكَ﴾ الذي تقدَّم من بيان الحُكم........................

قولُه: (**أن يُجرِّدوهما**) قيل: هو مفعولُ ﴿ٱسْتَحَقَّ﴾، والفاعلُ ﴿ٱلْأَوْلَيَـٰنِ﴾، وقلتُ: معنى هذا يعودُ إلى قولِه: «استَحَقَّ عليهمُ انتدابُ الأَوْلَيَيْنِ» و«مِن بينِهم»: حالٌ منَ الفاعل، و«بالشَّهادة»: متعلِّـقٌ بـ﴿ٱلْأَوْلَيَـٰنِ﴾، أي: الأحَقَّانِ بالشَّهادة، والواوُ في «ويَظهَروا» كالواوِ في قولِه: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ وَسُلَيْمَـٰنَ عِلْمًا ۖ وَقَالَا ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [النمل: ١٥] في إفادةِ تعويلِ الترتيبِ إلى الذِّهنِ على مذهبِ صاحبِ «المفتاح»(١)، أي: لِيَشهَدوا ويَظهَروا بها.

قولُه: (﴿ذَٰلِكَ﴾ **الذي تقدَّم مِن بيانِ الحُكم**) وهُو ما ذَكَرَ مِن ردِّ اليمين أو تغييرِ الحُكم على الاختلافِ أجدَرُ وأحرى أن يأتُوا بالشَّهادةِ على وَجْهِ التحقيق، و﴿عَلَىٰ وَجْهِهَآ﴾: حالٌ منَ الشَّهادة، أي: محقَّقةً، المعنى: أنّ مِن حقِّ الشهادةِ أن تُشهَدَ على ما هِي عليه أو أن تُترَكَ إذا لم تكنْ مُحقَّقةً مخافةَ أن يُفتَضَحَ الشاهدُ إذا ظَهَرَ خلافُها، أو «إلىٰ» مُقدَّرةٌ قبلَ ﴿أَن يَأْتُوا۟﴾، والتقديرُ: ذلك الحُكمُ الذي ذكَرْناهُ أقربُ إلى أن يَأتُوا بالشَّهادة على وَجْهِها مما كنتُم تفعَلونَه، وأقرَبُ إلى خوف الفضيحة، فتَمتَنِعوا مِن ذلك، فعلى هذا ﴿أَوْ يَخَافُوٓا۟﴾: عطفٌ على ﴿أَن يَأْتُوا۟﴾، فيكونُ مِن بابِ قولِه: عَلَفتُها تِبْناً وماءً بارداً(٢)، والمعنى ما قالهُ الواحِدي: ذلك الذي حَكَمْنا به مِن رَدِّ اليمينِ أدنَى إلى الإتيانِ بالشَّهادةِ على ما كانت عليه، أو أقرَبُ إلى أن تُرَدَّ أيمانٌ على أولياءِ الميِّت بعدَ أيمانِهم فيَحلِفوا على خِيانَتِهم وكَذِبِهم فيفتَضِحوا ويَغرَموا فلا يَحلِفونَ كاذِبينَ إذا خافوا هذا الحُكمَ(٣).

---

(١) «مفتاح العلوم» ص١٣٤.

(٢) سبق تخريجُه.

(٣) «الوسيط» (٢: ٢٤٣).

﴿أَدْنَىٰٓ﴾ أنْ يأتيَ الشُّهداءُ على نحو تلك الحادثةِ ﴿بِٱلشَّهَٰدَةِ عَلَىٰ وَجْهِهَآ أَوْ يَخَافُوٓاْ أَن تُرَدَّ أَيْمَٰنُۢ﴾: أن تَـكرَّ أيمانُ شهودٍ آخَرينَ بعد أيمانِهم فيَفتضِحُوا بظُهور كَذِبهم كما جرى في قصّة بُديلٍ. ﴿وَٱسْمَعُواْ﴾ سمعَ إجابةٍ وقَبُول.

[﴿يَوْمَ يَجْمَعُ ٱللَّهُ ٱلرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَآ أُجِبْتُمْ ۖ قَالُواْ لَا عِلْمَ لَنَآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ ۞ إِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ٱذْكُرْ نِعْمَتِى عَلَيْكَ وَعَلَىٰ وَٰلِدَتِكَ إِذْ أَيَّدتُّكَ بِرُوحِ ٱلْقُدُسِ تُكَلِّمُ ٱلنَّاسَ فِى ٱلْمَهْدِ وَكَهْلًا ۖ وَإِذْ عَلَّمْتُكَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ ۖ وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ ٱلطِّينِ كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ بِإِذْنِى فَتَنفُخُ فِيهَا فَتَكُونُ طَيْرًۢا بِإِذْنِى ۖ وَتُبْرِئُ ٱلْأَكْمَهَ وَٱلْأَبْرَصَ بِإِذْنِى ۖ وَإِذْ تُخْرِجُ ٱلْمَوْتَىٰ بِإِذْنِى ۖ وَإِذْ كَفَفْتُ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ عَنكَ إِذْ جِئْتَهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْهُمْ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ ١٠٩-١١٠]

﴿يَوْمَ يَجْمَعُ﴾ بَدَلٌ من المنصوب في قوله: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ﴾ [المائدة: ١٠٨] وهو من بَدَل الاشتمالِ، كأنه قيلَ: واتَّقوا اللهَ يومَ جَمْعِه، أو ظرفٌ لقوله: ﴿لَا يَهْدِى﴾ [المائدة: ١٠٨] أي: لا يهديهم طريقَ الجنّةِ يومئذٍ كما يُفعل بغيرهم، أو يُنصب بإضمارِ: اذكُرْ، أو ﴿يَوْمَ يَجْمَعُ ٱللَّهُ ٱلرُّسُلَ﴾ كان كَيتَ وكَيتَ. ....

قولُه: (أن تكرَّ)، ويُروى «تكرُّ» بغيرِ «أن». الجَوهري: يقالُ كَرَّهُ وكَرَّ بنفسِه، يتعدَّى ولا يتعدَّى.

قولُه: (وهُو مِن بَدَلِ الاشتمال). الانتصاف: يكونُ منصُوباً مفعولاً به لا ظَـرْفاً[1]. الإنصاف: لا يُتَصَوَّرُ هاهنا بدَلُ الاشتمال؛ لانه لا بدَّ منَ اشتمالِ البَدَل أو المُبدَلِ منهُ على الآخَر، وهاهنا يستحيلُ ذلك، وإنّما يَتمُّ ذلك بِبَيانِ المُضمَر، فإنّ تقديرَه: واتَّقُوا عذابَ الله يومَ، وحينَئذٍ يَصحُّ البَدَلُ لاشتمالِ ﴿يَوْمَ﴾ على العذاب.

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٦٨٩).

و﴿مَاذَآ﴾ منتصبٌ بـ﴿أُجِبْتُمْ﴾ انتصابَ مصدرِه على معنى: أيَّ إجابةٍ أُجبتُم، ولو أُريدَ الجوابُ لقيل: بماذا أُجِبتُم؟ فإن قلتَ: ما معنى سؤالِهم؟ قلت: تَوبيخُ قومِهم، كما كان سؤالُ الموؤدَةِ توبيخًا للوائد.

فإن قلتَ: كيف يقولون: ﴿لَا عِلْمَ لَنَآ﴾ وقد عَلِموا بما أُجيبوا؟ قلت: يعلمون أن الغَرَضَ بالسؤال تَوبيخُ أعدائهم، فيَكِلون الأمرَ إلى علمِه وإحاطتِه بما مُنُوا به منهم وكابَدُوا من سُوء إجابتِهم إظهارًا للتشكِّي واللَّجَأِ إلى ربِّهم في الانتقام منهم، وذلك أعظمُ على الكَفَرة وأَفَتُّ في أعضادِهم، وأجلَبُ لِحَسرتِهم وسُقوطِهم في أيديهم؛ إذا اجتَمع توبيخُ الله وتَشكِّي أنبيائه عليهم.

قولُه: (على معنى: أيَّ إجابةٍ أُجبتُم؟ ولو أُريدَ الجوابُ لقيل: بماذا أُجِبتُم؟)، قال صاحبُ «المفتاح»[1]: أي: سؤالٌ عمّا يُميِّزُ أحدَ المتشاركَيْنِ عن أمرٍ يَعُمُّهما بقولِ القائل: عندي ثياب، فيقول: أيُّ ثيابٍ هِي؟ فيَطلُبُ منهُ وَصْفاً يميِّزُها عندَكَ عمّا يشارِكُها في الثَّوبيّة[2]. فالمعنى: أيَّ إجابةٍ أُجبتُم: إجابةَ تصديق أو تكذيب، أو إجابةَ ردٍّ أو قَبُولٍ، طاعةٍ أو عصيان؟ ولو أُريدَ السؤالُ عن مَقُولِهم بمعنى: ما قالوا لكُم؟ لَقيل: بماذا، بإدخالِ الباء، قال القاضي: ماذا: في مَوضعِ المصدَر، أو بأيِّ شيءٍ أُجِبتُم، فحَذَفَ الجارَّ[3]، والمصنِّفُ لم يَلتفِتْ إلى الثاني.

قولُه: (بما مُنُوا به). الجَوْهري: مَنَوتُه ومَنَيْتُه: إذا ابتَلَيْتَه.

قولُه: (وأَفَتُّ في أعضادِهم). الأساس: فَتَّ في عَضُدِه: إذا كسَرَ قوّتَه وفرَّقَ أعوانَه.

قولُه: (وسُقُوطهم في أيديهم)، الأساس: سُقِطَ في يدِه وأُسقِطَ وسَقَطَ على المبنيِّ للفاعل: نَدِمَ، وهُو مسقوطٌ في يَدِه وساقِط في يَدِه: نادِم.

---

(١) «مفتاح العلوم» ص١٥٠.

(٢) كذا في (ط)، وهو الموافق لما في «مفتاح العلوم»، وتحرف في سائر الأصول إلى: «الرتبة».

(٣) «أنوار التنزيل» (٢: ٣٧٨).

ومثالُه **أن يَنْكُبَ** بعضُ الخوارجِ على السُّلطان خاصّةً من خَواصِّه نَكبةً قد عَرفَها السُّلطانُ واطَّلع على كُنْهِها وعَزَم على الانتصار له منه، فيَجمع بينَهما ويقول له: ما فعل بك هذا الخارجيُّ؟ وهو عالمٌ بما فَعل به يُريد توبيخَه وتَبكِيتَه، فيقول له: أنت أعلَمُ بما فَعل بي، تفويضًا للأمر إلى علم سلطانه، واتِّكالًا عليه وإظهارًا **للشِّكاية**، وتعظيمًا لما حلَّ به منه. وقيل: **مِنْ هَوْل ذلك اليومِ** يَفزَعُون ويَذْهَلُون عن الجواب، ثم يُجيبون بعدما تَثُوب إليهم عقولُهم بالشّهادة على أُممهم. وقيل: **معناه: عِلمُنا ساقطٌ مع علمِك** ومَغمورٌ به، لأنّك علّام الغيوبِ، ومَن عَلِمَ الخَفِيّاتِ لم تَخْفَ عليه الظَّواهرُ التي منها إجابةُ الأُممِ لرُسِلِهم، فكأنه لا علمَ لنا إلى جَنْب علمِك. ....

قولُه: (**أن يَنكُبَ**)، **الأساس**: نكبَ عنه ينكُبُ ونكبتِ الريحُ: مالت عن مَهابِّ الرياح، ومنَ المجاز: نكبَ في عدوِّه.

قولُه: (**للشِّكاية**)، **الجَوْهري**: شَكَوْتُ فُلاناً أَشكُوهُ شِكايةً وشَكْوى وشَكَاةً بفَتح الشِّين المعجَمة: إذا أخبَرتَ عنهُ بسوءِ فعلِهِ بك.

قولُه: (**وقيل: مِن هَوْلِ ذلك اليوم**)، ويُروى: «هُو مِن هَوْلِ ذلك اليوم»، الضَّميرُ راجعٌ إلى القول، وهُو ﴿لَا عِلْمَ لَنَآ﴾، أي: وقيل: هذا القولُ صَدَرَ مِنهم مِن هَوْلِ ذلك اليوم، ثم استَأنَفَ بقولِه: «يَفْزَعُون»، فكأنه قيل: ما بالُهم تكَلَّموا به وقد سُئلوا عن شيءٍ وأجابوا بما لم يُطابِقِ السؤال، فأُجيبَ: لأنهم «يَفزَعُونَ ويَذهَلُونَ عن الجواب»، فقولُه: «وقيل: هُو مِن هَوْلِ ذلك اليوم» معطوفٌ على قولِه: «يَعلَمونَ أنّ الغَرَضَ» أي: يَعلَمونَ أنّ الغَرَضَ بالسؤال توبيخُ أعدائهم فيَكِلُونَ الأمرَ إلى عِلمِه قائلينَ: ﴿لَا عِلْمَ لَنَآ﴾، ويجوزُ أنهم يَذهَلُونَ عنِ الجواب ويقولونَ: ﴿لَا عِلْمَ لَنَآ﴾، ثُمّ بعدَ ما تَرجِعُ إليهم عقُولُهم يُجيبونَ بالشَّهادةِ على أُمَمِهم.

قولُه: (**معناه: عِلمُنا ساقطٌ معَ عِلمِك**)، هذا جوابٌ آخَرُ، على طريقةِ الأُسلوبِ الحكيم؛ لأنه جوابٌ بإثباتِ العِلم لله على طريقةٍ يُعلَمُ منها المقصُود، وذلك قولُه: «لم تَخْفَ عليه الظواهرُ التي منها إجابةُ الأُمَم لرُسُلِهم».

وقيل: لا عِلْمَ لنا بما كان منهم بعدَنا، وإنّما الحكمُ للخاتمةِ، **وكيف يَخفى عليهم أمرُهم** وقد رأَوْهم سُودَ الوُجوهِ، زُرْقَ العُيونِ، مُوبَّخِينَ؟

وقرئ: (علّامَ الغُيوبِ) بالنَّصب على أنّ الكلامَ قد تَمَّ بقوله: ﴿إِنَّكَ أَنتَ﴾ **أي: إنّك الموصوفُ بأوصافك المعروفةِ من العلم وغيرِه**، ثم نُصب (علامَ الغُيوب) على الاختصاصِ، أو على النِّداء، **أو هو صفةٌ لاسم «إنّ»**.

قولُه: (**وكيفَ يخفَى عليهم أمرُهم؟**) رَدٌّ واعتراضٌ على القولِ الأخير، وفيه إضمار، وذلك أنه تعالى لمّا سأَلهم بقولِه: أيُّ إجابةٍ أُجِبتُم، إجابةَ قَبُول أم ردٍّ، طاعةٍ أو عِصيان؟ فقالوا: لا عِلمَ لنا بما كان منهم بعدَنا، يعني: ما دُمنا فيهم أجابَ بعضُهم إجابةَ طاعةٍ وقَبُول، وبعضُهم إجابةَ معصية ورَدّ، فلمّا توفَّيْتَنا كنتَ أنت الرقيبَ عليهم، نحنُ لا نَعلَمُ ما كان منهم بعدَنا: هل بَدَّلوا وغَيَّروا أم ثَبَتوا وداموا؟ لأنّ الحُكمَ للخاتمة، وهذا لا يَصحُّ؛ لأنّ أَمَاراتِ سُوءِ الخاتمة لائحةٌ مِن وجوهِهم وعيونِهم، فكيف يقولونَ: نحن لا نَعلَمُ الخاتمةَ؟

قولُه: (**أي: إنك الموصُوفُ بأوصافِك المعروفة منَ العِلم وغيرِه**)، فالتركيبُ حينَئذٍ من بابِ قولِه:

أنا أبو النَّجم وشِعْري شِعْري

قولُه: (**أو هُو صفةٌ لاسم «إنّ»**)، قيل: فيه نَظَر؛ لأنّ اسمَ «إنّ» ضميرٌ، والضميرُ لا يوصَفُ. وأُجيبَ أنّ النّظَرَ مدفوعٌ؛ لأنه يَذكُرُ الأقوالَ المذكورة، وبعضُهم جوَّزَ وصْفَ الضَّمير، وهذا بناءً على ذلك المذهب.

الانتصاف: هُو كقولِه:

أنا أبو النَّجْم وشِعريْ شِعري[1]

الإنصاف: وقَعَ في كلام الزمخشَريِّ أنه منصُوبٌ على النِّداءِ أوِ الاختصاص أو نعتٌ لاسم

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٦٩٠).

﴿إِذْ قَالَ ٱللَّهُ﴾ بَدَلٌ من ﴿يَوْمَ يَجْمَعُ﴾. والمعنى: أنه يُوبِّخ الكافرين يومئذٍ بسؤال الرُّسلِ عن إجابتهم وبتَعديدِ ما أظهرَ على أيديهم من الآياتِ العظامِ، ....

«إنّ» وهُو بعيـدٌ؛ لأنّ الـمُضمَراتِ لا توصَفُ، واسمُ «إنّ» ضميـرٌ واحد. وفَـرَّ صاحبُ «الانتصاف» مِن ذلك ولم يُـنَـبِّـهْ عليه، وهُو منَ المُشكلاتِ.

وقلتُ: ولا ارتيابَ أنّ الكلامَ إذا قُطِعَ عندَ قولِه: ﴿أَنتَ﴾، كما صَرَّحَ به وعقَّبَه بقولِه: «ثُمَّ نُصِب» لم يكنْ لقولِه: «علّامَ الغيوبِ» تعَلُّقٌ إعرابيٌّ به، فلا وجْهَ لجَعْلِه صفةً نَحْويّة، فيكونُ التقديرُ: يا علاَّمَ الغُيوب، على النِّداء، أو: اذكُرْ علامَ الغُيوب، على المدح، أو: أعني علامَ الغيوب، على الوَصْفِ والتفسيرِ. فإذن: الجملةُ الثانيةُ بيانٌ للجُملةِ الأُولى مِن حيث الصِّفةُ التي يَستدعِيها المقامُ، على طريقةِ: أنا أبو النَّجْم، وأنتَ تعلَمُ أنّ نحوَ هذا التركيبِ لا يُفيدُ معنًى بنفسِه ما لم يَستندْ إلى ما يُنبئُ عن وَصْفٍ خاصّ، وهاهنا لـمّا قيلَ: ﴿إِنَّكَ أَنتَ﴾، يعني إنك أنت الموصُوفُ بأوصافِك، لم يُعلَمْ أنّ الصِّفةَ التي يقتضيها المقامُ ما هِيَ؟ فقيل: «علّامَ الغيوب» للكَشْفِ والبيان، والبيانُ يدُلُّ عليه إيقاعُ قولِه: «منَ العِلم وغيرِه» بياناً لقولِه: «بأوصَافِك المعروفة»، ليكونَ شاملاً لجميع الأوصَاف، فيحتاجُ حينَئذٍ إلى تعيينِ ما يقتضيهِ المقام، وكذلك دَلَّ قولُه: «وشِعْرِيَ شِعري» على الوَصْفِ الذي يَستدعيه «أنا»، أي: أنا ذلك المشهورُ بالبلاغة والفَصَاحةِ، وشِعْري هُو البالغُ في الكمال.

قولُه: (﴿إِذْ قَالَ ٱللَّهُ﴾ بدَلٌ مِن ﴿يَوْمَ يَجْمَعُ﴾)، وقلتُ: ولـمّا كان البدَلُ كالتفسيرِ للمُبدَلِ ولم يُعلَمْ مِن قولِه: ﴿مَاذَآ أُجِبْتُمْ﴾ هلِ السؤالُ عن تمييزِ أحدِ المتشارَكَيْنِ عن أمرٍ يعُمُّهما أو عن مَقُولِ الكافِرينَ على تقديرِ الباء، كما قال القاضي(١)، والذي عليه ظاهرُ كلام المصنِّف أنّ قولَه: ﴿مَاذَآ أُجِبْتُمْ﴾ مُبهَمٌ في إجابةِ قَبُولٍ أو رَدٍّ، أتى بقولِه: ﴿إِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ﴾ إلى آخِرِ السورة بياناً وتفصيلاً لذلك المُجمَل، وأوضَحَ أنّ السؤالَ على طريقِ التمييزِ وبيانِ أنّ

---

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٣٧٨).

فكذَّبوهم وسمَّوهم سَحرةً، **أو جاوزوا حَدَّ التَّصديقِ** إلى أنِ اتَّخذوهم آلهةً، كما قال بعضُ بني إسرائيل فيما أُظهر على يدِ عيسى عليه السَّلامُ من البيِّناتِ والمعجزاتِ: ﴿هَٰذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ [الأحقاف: ٧] واتَّخذه بعضُهم وأُمَّه إلهَيْنِ.

﴿أَيَّدتُّكَ﴾: قوَّيتُك. وقرئ (آيَدْتُكَ) على: أَفْعَلْتُكَ. ﴿بِرُوحِ ٱلْقُدُسِ﴾: بالكلام الذي يَحْيَىٰ به الدِّين وأضافه إلى القُدُس، لأنه سببٌ للطُّهر من أوضار الآثام، **والدَّليلُ عليه** قولُه تعالى: ﴿تُكَلِّمُ ٱلنَّاسَ﴾ و﴿فِى ٱلْمَهْدِ﴾ في موضع الحالِ، لأنَّ المعنى: تُكلِّمهم طفلًا وكهلاً، **إلّا أن** ﴿فِى ٱلْمَهْدِ﴾ فيه دليلٌ على حدٍّ منَ الطُّفولة. وقيل: رُوح القُدس: جبريلُ صلوات الله عليه أُيِّـد به لتَثبيتِ الحُجَّةِ.

فإن قلتَ: ما معنى قولِه: ﴿فِى ٱلْمَهْدِ وَكَهْلًا﴾؟ قلت:...................

الجوابَ جوابُ رَدٍّ لا قَبُول، ولهذا قال: «والمعنى: أنه توبيخٌ للكافرينَ يومَئذٍ»، وختَمَ الآيةَ بقولِه تعالى: ﴿فَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْهُمْ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾، وهُو الوجهُ الأوّلُ منَ الوجوهِ المذكورة في جوابِ سؤالِه: «كيف يقولون: ﴿لَا عِلْمَ لَنَآ﴾ وقد علِموا؟» ألا تَرى كيف بيَّنَ معنى التمييزِ بقولِه: «فكذَّبوهم وسَمَّوهم سَحَرةً، أو جاوَزوا حدَّ التصديق»، حيث مَيَّزَ احتمالَ السؤالِ منَ التصديقِ والتكذيب بأحدِهما وهُو التكذيب؟

قولُه: (**أو جاوَزوا حدَّ التصديق**): عطفٌ على «فكذَّبوهم»، وقولُه: «كما قال بعضُ بني إسرائيل» إلى آخِره، نَشْرٌ لهذَين المعنيَيْن.

قولُه: (**والدّليلُ عليه**) أي: على أنّ المرادَ برُوح القُدُس: الكلام: إيقاعُ قوله: ﴿تُكَلِّمُ ٱلنَّاسَ فِى ٱلْمَهْدِ وَكَهْلًا﴾ إمّا بياناً للجُملةِ الأُولى أو استئنافاً.

قولُه: (**إلّا أنّ ﴿فِى ٱلْمَهْدِ﴾**) يعني كان المرادُ مِن قولِه: ﴿فِى ٱلْمَهْدِ﴾: حالَ الطُّفوليّة، لكنْ في تخصيص ذكْرِ المَهْد تتميمٌ ومُبالغة، ولهذا نكَّر قولَه: «على حدٍّ منَ الطُّفولة»، ولو قيل: طفلاً، لم تكنْ تلك المبالغةُ؛ لأنّ الطُّفوليّةَ تنتهي وقتَ البلوغ لقولِه تعالى: ﴿وَإِذَا بَلَغَ ٱلْأَطْفَٰلُ مِنكُمُ ٱلْحُلُمَ﴾ [النور: ٥٩].

معناه: تُكلِّمهم في هاتينِ الحالتَينِ من غير أن يتفاوَتَ كلامُك في حين الطُّفولةِ وحينِ الكُهولةِ الذي هو وقتُ كمالِ العقلِ وبُلوغ الأَشُدِّ، والحَدُّ الذي يُستَنبأُ فيه الأنبياءُ.

﴿وَٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ﴾ خُصّا بالذِّكر مّما تناوَله الكتابُ والحكمةُ؛ **لأنَّ المرادَ بهما جنسُ الكتابِ** والحكمةِ. وقيل: الكتابُ: الخَطُّ، والحكمة: الكلامُ المُحكَم الصَّوابُ. ﴿كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ﴾ هيئةٍ مثل هيئةِ الطَّيرِ. ﴿بِإِذْنِى﴾: بتَسهيلي. ﴿فَتَنفُخُ فِيهَا﴾ الضَّمير للكافِ لأنها صفةُ الهيئةِ التي كان يَخلُقها عيسى عليه السَّلام ويَنفُخ فيها **ولا يَرجع إلى الهيئةِ المُضافِ إليها**، لأنها ليست من خَلْقه ولا من نَفْخه في شيءٍ، وكذلك الضَّميرُ في ﴿فَتَكُونُ﴾. ﴿تُخْرِجُ ٱلْمَوْتَىٰ﴾: تُخرجُهم من القبور وتَبعثُهم. قيل: أَخرجَ سامَ بنَ نوحٍ ورجلين وامرأةً وجاريةً.

﴿وَإِذْ كَفَفْتُ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ عَنكَ﴾ يعني: اليهودَ حين هَمُّوا بقَتلِه. **وقيل: لـمّا قال اللهُ تعالى لعيسى:** ﴿ٱذْكُرْ نِعْمَتِى عَلَيْكَ﴾ كان يَلبَسُ الشَّعر ويأكلُ الشَّجَر...

قولُه: (**معناه: تُكلِّمُهم في هاتَيْنِ الحالَتَيْن**) يعني: فائدةَ انضمامِ «كَهْلاً» معَ ﴿فِى ٱلْمَهْدِ﴾ هنا، فعلى هذا يكونُ الثاني تابعاً للأوّل، والأحسَنُ ما في كلام الإمام[1] أنّ الثانيَ أيضاً مُعجِزةٌ مُستقِلّة؛ لأنّ المرادَ: يُكلِّمُ الناسَ في الطُّفولةِ وفي الكهولةِ حين ينزِلُ منَ السماءِ في آخِرِ الزمان؛ لأنه حين رُفِعَ لم يكنْ كَهْلاً.

قولُه: (**لأنّ المرادَ بهما جِنسُ الكتاب**): تعليلٌ للتخصيص، يعني هُو مِن بابِ عطفِ الخاصِّ على العامِّ لمزيدِ الفَضْل والشَّرَف.

قولُه: (**ولا يَرجعُ إلى الهيئةِ المضافِ إليها**)، يعني: في قولِه: «هيئة مثلَ هيئةِ الطَّير»؛ لأنّ الثانيةَ مشبَّهٌ بها، وهِي مِن خَلْقِ الله، بل إلى الأُولى المشبَّه؛ لأنها مِن تقديرِه ومن نَفْخِه.

قولُه: (**وقيل: لـمّا قال اللهُ لعيسى:** ﴿ٱذْكُرْ نِعْمَتِى﴾): عَطْفٌ على قولِه: «﴿إِذْ قَالَ ٱللَّهُ﴾ بدَلٌ مِن ﴿يَوْمَ يَجْمَعُ﴾»، فيكونُ هذا الخطابُ في الدُّنيا.

---

(١) «مفاتيح الغيب» (١٢: ٤٥٩).

....

وفي كلام المصنِّف لطيفة، وهي أنه تعالى مَنَّ عليه بقولِه: ﴿اذْكُرْ نِعْمَتِي عَلَيْكَ﴾، وما كانت تلك النِّعمةُ نعمةً دُنْيويّةً؛ لأنه كان يَلبَسُ حينئذٍ الشَّعر ويأكُل الشَّجر(١).

وفيه أن هذه النعمةَ أيضاً منَ التأييداتِ القُدُسية والمِنَح الإلهيّة، رُوِيَ أنّ فَتْحاً المَوصِليَّ رحمَه الله رجَعَ ليلةً إلى بيتِه فلم يَجِدْ عَشاءً ولا سِراجاً ولا حَطَباً، فأخذَ يحمَدُ اللهَ تعالى ويتضرَّعُ إليه ويقولُ: إلهي، لأيِّ سببٍ ووَسِيلة واستحقاقٍ عاملتَني بما تُعامِلُ به أنبياءَك وأولياءك؟

وقضيةُ النَّظم على هذا الوَجْه هُو أنه تعالى لـمّا خَوَّف الشاهِدَيْنِ خصُوصاً والناسَ عموماً بقولِه تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاسْمَعُوا﴾ [المائدة: ١٠٨] بمعنى: واتَّقوهُ يومَ جَمْعِه الرُّسُلَ وسؤالِه إيّاهم: بـ﴿مَاذَا أُجِبْتُمْ﴾ في الدُّنيا حينَ أُرسلتُم إلى القوم؟ وقولِ الرسُلِ منَ الهَيْبَةِ والذُّهول: ﴿لَا عِلْمَ لَنَا﴾، اتَّجَهَ لسائل: ما ذاك السؤالُ والجوابُ في الدُّنيا لا عِلمَ لي بذلك؟ فقيل له: اذكُرْ وقتَ بَعْثةِ عيسى عليه الصّلاة والسّلامُ إلى القوم وتأييدِه بالمُعجزاتِ الباهرة، وجوابِ بعض القوم لهُ: هذا سِحرٌ مُبين، وبعضُهم: ثالثُ ثلاثة، ليُعلَمَ ذلك السؤالُ والجواب، يدُلُّ على الأوّلِ قولُه تعالى: ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُبِينٌ﴾، و«مِن» في ﴿مِنْهُمْ﴾: تَبعيضيّة، وعلى الثاني قولُه: ﴿ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَهَيْنِ﴾، ويدُلُّ على أنّ الوَجْهَ هُو الأوّلُ قولُ عيسى عليه الصَّلاةُ والسلامُ: ﴿وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾، وقولُ الله عزَّ وجَلّ: ﴿هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ لَهُمْ جَنَّاتٌ﴾ الآية [المائدة: ١١٦].

وتقريرُ الكلام على هذا الوَجْه: اذكُرْ أيُّها السائلُ ذلك الوقتَ الذي أرادَ اللهُ سبحانَه وتعالى أن يُرسِلَ عيسى عليه الصَّلاةُ والسلام، وحينَ أيَّدَه بالكتابِ والحِكمة وضَمَّ معَه المُعجزات، وأمَرَه بِدعوةِ القوم إلى الحِكمة والعَمَلِ بما في الكتاب، فامتَثَلَ الأمرَ وادَّعى الرسالةَ وأظهَرَ المُعجزاتِ القاهرةَ وأفحمَهم، فأظهَروا العَجْزَ، وقال بعضُهم: إنْ هذا إلا سِحرٌ مُبين، وقال

---

(١) انظر: «الدر المنثور» (٣: ٥٦٥)، و«الكشف والبيان عن تفسير القرآن» للثعلبي (٤: ١٢٤).

ولا يدَّخرُ شيئًا لغَدٍ، يقول: مع كلِّ يومٍ رِزقُه، ولم يكن له بيتٌ فيَخرَب، ولا ولدٌ فيَموتَ، أينما أمسى باتَ.

[﴿ وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى ٱلْحَوَارِيِّـۧنَ أَنْ ءَامِنُوا۟ بِى وَبِرَسُولِى قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا وَٱشْهَدْ بِأَنَّنَا مُسْلِمُونَ ۞ إِذْ قَالَ ٱلْحَوَارِيُّونَ يَـٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَن يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَآئِدَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ۖ قَالَ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ۞ قَالُوا۟ نُرِيدُ أَن نَّأْكُلَ مِنْهَا وَتَطْمَئِنَّ قُلُوبُنَا وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا وَنَكُونَ عَلَيْهَا مِنَ ٱلشَّـٰهِدِينَ ۞ قَالَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ ٱللَّهُمَّ رَبَّنَآ أَنزِلْ عَلَيْنَا مَآئِدَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا وَءَايَةً مِّنكَ ۖ وَٱرْزُقْنَا وَأَنتَ خَيْرُ ٱلرَّٰزِقِينَ ۞ قَالَ ٱللَّهُ إِنِّى مُنَزِّلُهَا عَلَيْكُمْ ۖ فَمَن يَكْفُرْ بَعْدُ مِنكُمْ فَإِنِّىٓ أُعَذِّبُهُۥ عَذَابًا لَّآ أُعَذِّبُهُۥٓ أَحَدًا مِّنَ ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴾ ١١١-١١٥]

﴿أَوْحَيْتُ إِلَى ٱلْحَوَارِيِّـۧنَ﴾: أمرتُهم على ألسِنة الرُّسلِ. ﴿مُسْلِمُونَ﴾: مُخلِصُون. من: أسلَم وجهَه لله.

بعضُهم: ثالثُ ثلاثة على مِنْوالِ هذا، فأفسَحَ في الوجهِ الأوّلِ وراعَى فيه ما يَستدعيهِ المقامُ من الكلام.

قولُه: (لم يكنْ له بيتٌ فَيخرَبَ، ولا وَلَـدٌ فيموت) عَقَدَه المَعَرِّي:

سَعِدَ المسيحُ يَسيحُ في الغَبْراء لا ... وَلَـدٌ يمـوتُ ولا بِنـاءٌ يَخْـرَبُ

قولُه: (﴿أَوْحَيْتُ إِلَى ٱلْحَوَارِيِّـۧنَ﴾: أمَرْتُهم)، قال الزجّاج: وأنشَدوا:

الحمـدُ لله الـذي اسـتَقلَّتِ ... بإذْنِـه الســماءُ واطمأنَّـتِ

وَحَىٰ لها القرارَ فاستَقَرَّتِ(١)

---

(١) الشعر للعجاج، انظر: «ديوانه» ص٢٦٦ و«خزانة الأدب» (٨: ٢٩٨).

﴿عِيسَى﴾: في محلِّ النَّصبِ على إتباع حركته حركةَ الابنِ كقولك: يا زيدَ بنَ عمرٍو، وهي اللغة الفاشيةُ، ويجوز أن يكون مضمومًا كقولك: يا زيدُ بنَ عمرٍو، والدَّليل عليه قولُه:

أحارُ بنَ عمرٍو كأنِّي خَمِرْ

لأنَّ التَّرخيمَ لا يكون إلا في المضموم.

فان قلتَ: كيف قالوا: ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ﴾ بعد إيمانِهم وإخلاصِهم؟ قلتُ: ما وصفَهمُ اللهُ بالإيمان والإخلاص، وإنّما حكى ادِّعاءهم لهما، ثم أتبعَه قولَه: ......

أي: أمَرَها أن تَقَرَّ[1] فامتَثَلَتْ[2].

قولُه: (في محَلِّ النَّصب) أي: الفتح؛ لأنّ حركتَه حركةُ بناء.

قولُه: (أن يكونَ مضموماً كقولِك: يا زيدُ بنَ عَمْرٍو) قيل: هذه لغةٌ قليلة.

قولُه: (أحَارُ بنَ عَمْرٍو كأني خَمِرْ)، بعده:

ويَعْدُو على المرءِ ما يَأْتَمِرْ[3]

الخَمِرُ: الذي ضَرَبَه الخُمار، وقيل: الخَمَرُ: نَبْتٌ طيِّبٌ تَرعى فيه الأنعامُ ويلجَأُ إليه الناسُ إذا لم يَجِدوا طعاماً، ما يأتَـمِر: منَ الائتمار، أي: ما دام يمتثلُ الأمرَ، القائلُ يُعاتِبُ الحارِثَ ويقولُ: كأنّي ذلك النَّبتُ يأكُلُني كلُّ أحَد؛ لأنّي أوافِقُهم فيما يأمُرونَني.

قولُه: (لأنّ الترخيمَ لا يكونُ إلّا في المضموم)، وذلك أنّ المفتوحَ معَ ما بعدَه بمنزلةِ الاسم الواحِد كالمركَّب فلا يُرخَّمُ منه، لأنه لو رَخَّمَ آخِرُ الأوّلِ لكانَ الحذفُ منَ الوَسَطِ وهُو غيرُ سائغ.

---

(١) قوله: «أن تقرَّ» سقط من (غ).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ١٧٨).

(٣) البيت لامرئ القيس، انظر: «ديوانه» ص٥٧.

«إذ قالوا»: فآذَنَ أنّ دَعْواهم كانت باطلةً، وأنهم كانوا شاكِّينَ، وقولُه: ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ﴾ كلامٌ لا يَرِدُ مثلُه عن مؤمنينَ معظِّمينَ لربِّهم، وكذلك قولُ عيسى عليه السَّلامُ لهم معناه: اتَّقوا اللهَ ولا تَشُكُّوا في اقتدارِه واستطاعتِه، ولا تَقترحوا عليه ولا تَتَحكَّموا ما تَشتهون من الآيات، فتَهلكُوا إذا عَصيتُموه بعدَها.

قولُه: (أنّ دَعْواهُم كانت باطلة، وأنهم كانوا شاكِّين)، قال الزجَّاج: يَحتمِلُ أنهم أرادوا أنْ يزدادوا تثبيتاً، كقولِه ﷺ[1]: ﴿أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ الْمَوْتَى﴾ [البقرة: ٢٦٠]، وأنّ استنزالَ المائدةِ كان قبْلَ عِلمِهم أنه أبْـرَأَ الأكْمَهَ والأبْرَصَ، وأمّا قولُ عيسى عليه الصَّلاةُ والسَّلام: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾، فالمرادُ: لا تَـقتَرِحوا الآياتِ ولا تُقدِّموا بينَ يَـدَي الله ورسُولِه[2]، وقال الواحِديُّ: لا يَدُلُّ قولُهم على الشّكِّ، هذا كما تقولُ لصاحبِك: هل تستطيعُ أن تقومَ؟ أي: هل يَسهُلُ عليه إنزالُ هذه المائدة[3]؟

وقال مُحْيي السُّنة: لم يكونوا شاكِّينَ في قُدرةِ الله، ولكنّ معناه: هل يُنزِّلُ أم لا؟ وقيل: ﴿يَسْتَطِيعُ﴾ بمعنى يُطيع، يقال: أطاعَ واستطاع بمعنًى، كقولِهم: أجابَ واستَجاب، معناهُ: هل يُطيعُكَ ربُّك بإجابةِ سُؤالِك؟ وفي الآثار: مَن أطاعَ اللهَ أطاعَه الله، وأجرَى بعضُهم على ظاهِره[4].

الانتصاف: هل تستطيعُ؟: هل تفعَلُ؟ تقولُ للقادر: هل تَستطيعُ كذا؟ مبالغةً في التقاضي، عَبَّرَ عن المسبَّب بالسّبَب؛ لأنّ الاستطاعةَ مِن أسبابِ الإيجاد، ومنهُ تأويلُ أبي حنيفة: ﴿وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلًا أَن يَنكِحَ﴾ [النساء: ٢٥] أي: ومَن لم يملِكْ، وحَمَلَ النِّكاحَ على الوَطْء،

---

(١) يعني إبراهيم عليه السلام.

(٢) «معاني القرآن وإعراب» (٢: ١٧٩).

(٣) «الوسيط» للواحدي (٢: ٢٤٥).

(٤) «معالم التنزيل» (٣: ١١٧).

....

وجَعَلَ الاستطاعةَ نفْسَ المُلك، حتّى إن القادِرَ غيرَ المالك عادمٌ للطَّوْل، وكنتُ أستبعدُ احتمالَ اللَّفظِ حتى وَقَفتُ على هذا القولِ عن الحَواريِّين، وهو قولُ الحَسَن رحِمَه الله[1]، ويقوِّي قَوْلَ الزجّاج والواحِديِّ قولُه: ﴿وَتَطْمَئِنَّ قُلُوبُنَا﴾، ﴿فَمَن يَكْفُرْ بَعْدُ مِنكُمْ﴾؛ ولأنَّ وَصْفَهم بالحَوارِيِّينَ يُنافي أن يكونوا على الباطل، وأنَّ اللهَ تعالى أمَرَ المؤمنينَ بالتشبُّه بهم والاقتداءِ بسُنّتِهم في قولِه: ﴿كُونُوٓاْ أَنصَارَ ٱللَّهِ كَمَا قَالَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ لِلْحَوَارِيِّـۧنَ مَنْ أَنصَارِىٓ إِلَى ٱللَّهِ قَالَ ٱلْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنصَارُ ٱللَّهِ﴾ [الصف: ١٤]، ورسُولُ الله ﷺ مَدَحَ الزُّبَيرَ بقولِه: «إنّ لكلِّ نبيٍّ حَوارِيّاً، وإن حَوارِيَّ الزُّبَيرُ بنُ العَوّام»، أخرجَه التِّرمذيُّ، عن جابر[2]، وقال في الصَّفِّ: «والحَوارِيُّونَ: أصفياؤه، وهُم أوَّلُ مَن آمَنَ به، وكانوا اثنَيْ عشَرَ رجُلاً، وحَوارِيُّ الرجُل: صَفِيُّه وخُلَصاؤه»[3]، وقراءةُ الكسائيِّ فإنه قَرأَ بالتاءِ وإدغام اللام فيها ونَصْبِ الباء، والباقونَ: بالياءِ ورَفْعِ الباء[4]، أي: هل تستطيعُ سؤالَ ربِّكَ كما قال، فحَذَفَ المضافَ وأُقيمَ المضافُ إليه مقامَه.

وقلتُ: ويُمكنُ أن تُنزَّل[5] تلك القراءةُ على هذه، و﴿هَلْ﴾ مِثلُها في قولِه تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ﴾ [الإنسان: ١] تقديرُه: قد يَستطيعُ ربُّك أن يُنـزِّلَ علينا مائدةً فاسأَلْه حتى يُنزِّل؟

فإن قلتَ: كيف يُطابِقُه قولُه تعالى: ﴿ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾؟ قلتُ: لها أُسوةٌ بقراءةِ الكسائيِّ، وبالردِّ على إبراهيمَ مُنكِراً عليه بقوله: ﴿أَوَلَمْ تُؤْمِن﴾ في سؤالِه: ﴿كَيْفَ تُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [البقرة: ٢٦٠]، فحينئذٍ يكونُ قولُهم: ﴿نُرِيدُ أَن نَّأْكُلَ مِنْهَا وَتَطْمَئِنَّ قُلُوبُنَا﴾ مُطابِقاً لقولِه: ﴿بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِى﴾ [البقرة: ٢٦٠]، والله أعلم.

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٦٩٢) وانظر: «الجامع لأحكام القرآن» (٥: ١٣٦).

(٢) أخرجه الترمذي (٣٧٤٥) عن جابر، وأخرجه أيضاً البخاري (٧٢٦١) ومسلم (٢٤١٥).

(٣) انظر: (١٥: ٣٩٨).

(٤) «التيسير في القراءات السبع» ص٧٥ و«النشر في القراءات العشر» (٢: ٢٨٩).

(٥) كذا في (ط) و(ص)، وفي (م) و(غ) و(س): «تدل».

﴿إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾: إن كانت دَعْواكُم للإيمان صحيحةً. وقرئ: (هل تَستطيعُ ربَّك) أي: هل تستطيعُ سؤالَ ربِّك، والمعنى: هل تسأله ذلك من غير صارفٍ يَصرفُك عن سؤاله. والمائدةُ: الخِوانُ إذا كان عليه الطّعامُ، وهي من: مادَهُ: إذا أعطاهُ ورَفَدَه، كأنها تَـميدُ مَن تقدَّم إليه. ﴿وَنَكُونَ عَلَيْهَا مِنَ ٱلشَّـٰهِدِينَ﴾: نشهد عليها عند الذين لم يَحضروها من بني إسرائيلَ، أو نكونَ من الشاهدينَ لله بالوَحدانيّة ولكَ بالنُّبوةِ، عاكفينَ عليها، على أن ﴿عَلَيْهَا﴾ في موضع الحالِ، ....

قولُه: (إنْ كانت دَعْواكم للإيمانِ صَحيحةً)، وقلتُ: على التأويل الصَّحيح: واتَّقُوا اللهَ لأنّكم مؤمنونَ، وسيجيءُ بيانُ أمثالِ هذا الشَّرطِ في قولِه تعالى: ﴿لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ﴾ إلى قولِه تعالى: ﴿إِن كُنتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَـٰدًا﴾ [الممتحنة: ١].

قولُه: (وهِي مِن مادَهُ: إذا أعطاهُ)، رَوى الزجَّاجُ عن أبي عُبَيدةَ: أنها مفعولَةٌ، ولفظُها فاعلةٌ نحوَ: ﴿عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٢١]، قال الزجَّاج: إنها فاعلةٌ مِن مَادَ يَمِيدُ: إذا تحرَّك، فكأنها تَميدُ بما عليها[1].

قولُه: (على أنّ ﴿عَلَيْهَا﴾ في موضع الحال) لا يَخْلو إمّا أن يكونَ حالاً منَ اسم «كان» على رأي مَن يُجوِّزُ إعمالَ «كان» في الحال، كما مَرَّ في قولِه تعالى: ﴿إِن كَانَتْ لَكُمُ ٱلدَّارُ ٱلْـَٔاخِرَةُ عِندَ ٱللَّهِ خَالِصَةً مِّن دُونِ ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة: ٩٤]، أو أن يكونَ حالاً منَ الضَّمير في الظَّرف الذي هُو خبَرُ «كان»، ولا يجوزُ الثاني لِما يَلزَمُ مِن تقدُّم الحالِ على العامل المعنويِّ، فتعيَّنَ الأوّلُ، قال ابنُ الحاجِب: وقدِ اختُلِف في مِثل: زَيْدٌ في الدارِ قائماً، فجَوَّزَ بعضُهم تقديمَه؛ لأنّ التقديرَ: استَقَرَّ، أو: مُستقِرٌّ، وبعضُهم يجعَلونَ المقدَّرَ نَسْياً مَنْسِيّاً والظَّرفَ هُو العاملَ في المعنى، وهُو أرجَح؛ لأنه لم يَثبُتْ مثلُ: زيدٌ قائماً في الدارِ، في فصيح الكلام، ولأنه إذا صَار مِن قَبِيل المَنْسِيِّ صار في حُكم العَدَم وصَارتِ المعاملةُ معَ النائبِ عنه، كذلك مذهبُ

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢٢٠).

وكانت دَعْواهم لإرادة ما ذَكَروا **كدَعْواهمُ الإيمانَ** والإخلاص.

وإنَّما سأل عيسى وأُجيبَ لِيُلزموا الحُجَّةَ بكَمالها، ويُرسل عليهمُ العذابَ إذا خالفوا. وقرئ: (ويُعْلَم) بالياء على البناء للمفعول، (وتَعْلَمَ) (وتَكون) بالتاء، والضميرُ للقُلوب.

﴿ٱللَّهُمَّ﴾ أصلُه: يا الله، فحُذف حرفُ النِّداءِ وعُوِّضت منه الميمُ، و**﴿رَبَّنَآ﴾ نداءٌ ثان. ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا﴾** أي: يكون يوم نُزولها عيدًا. قيل: هو يوم الأحدِ ومن ثَمَّ اتَّخذه..

المحقِّقينَ في قولِك: سُقْيًا زيداً، أنّ «زيداً» معمولُ «سُقْيا» لا الفعلِ المحذوف؛ لأنه في حُكم المَنْسِيّ، بخلافِ قولِك: ضَرْباً زيداً؛ لأنّ حُكمَ الفعل باقٍ[(١)]، فإنْ قلتَ: لمَ لا يجوزُ أن يكونَ حالاً منَ الضميرِ في ﴿ٱلشَّـٰهِدِينَ﴾؟ قلتُ: لا يجوزُ؛ لأنّ ما في حَيِّزِ الصِّلة ومعمولِها لا يَتَقدَّمُ على الموصُول.

قولُه: (**كدَعْواهُمُ الإيمانَ**)، قيل: كما أنّ دَعْواهم للإيمانِ والإخلاصِ كانت باطلةً، كذلك دَعْواهم ما ذَكَرُوا مِن قولِه: ﴿نُرِيدُ أَن نَّأْكُلَ مِنْهَا وَتَطْمَئِنَّ قُلُوبُنَا وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا﴾ باطلةٌ، ثُم أجابَ عن سؤالٍ مقدَّر، وهُو أنه إذا كانت دَعْواهُم باطلةً كدعوتِهم، فلمَ سأَلَ عيسى عليه الصَّلاةُ والسَّلام المائدة؟ ولِمَ أجابَه الله تعالى؟ فأجابَ بأنّ ذلك لإلزام الحُجّة.

قولُه: (و**﴿رَبَّنَآ﴾ نداءٌ ثانٍ**). قال الزجَّاج: زَعَمَ سِيبويهِ أنّ «اللهمَّ» كالصَّوت، وأنه لا يوصَفُ، وأنّ ﴿رَبَّنَآ﴾ منصوبٌ على نداءٍ آخَرَ[(٢)]، وقد سَبَقَ في سُورةِ آل عمرانَ في قولِه: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَـٰلِكَ ٱلْمُلْكِ﴾ [آل عمران: ٢٦] الكلامُ فيه[(٣)].

---

(١) «الإيضاح في شرح المفصل» (١: ١٨٨).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢٢١).

(٣) المصدر السابق (١: ٣٩٤).

النَّصارى عيدًا. **وقيل: العيدُ: السُّرورُ** العائدُ، ولذلك يُقال: يومُ عيدٍ، فكان معناه تكون لنا سُرورًا وفَرَحًا. وقرأ عبدُ الله (تكُنْ) على جواب الأمر، ونظيرُهما ﴿يَرِثُنِي﴾ (ويَرِثْني).

﴿لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾ بَدَلٌ من ﴿لَنَا﴾ بتكرير العامِلِ، أي: لِـمَن في زمانِنا من أهل دِينِنا ولِـمَن يأتي بعدَنا. **وقيل: يأكلُ منها آخِرُ الناسِ** كما يأكلُ أوَّلُهم. ويجوز للمتقدِّمين منّا والأتباعِ. وفي قراءة زيد: (لأُولانا وأُخْرَانا) والتأنيث بمعنى الأُمَّة والجماعةِ. ﴿عَذَابًا﴾ **بمعنى: تعذيبًا، والضَّميرُ في ﴿لَّآ أُعَذِّبُهُۥٓ﴾ للمصدر**، ولو أُريدَ بالعذاب ما يُعذَّب به لم يكن بُدٌّ منَ الباء.

قولُه: (**وقيل: العِيد: السُّرور**)، فعلى هذا الضَّميرُ يعودُ إلى «المائدة»، ولم يحتَجْ إلى تقديرِ المضاف، قال أبو البقاء: يجوزُ أن يكونَ ﴿لَنَا﴾ خبَرَ «كان»، ويكونُ ﴿عِيدًا﴾: حالاً منَ الضَّمير في الظَّرف، أو: حالاً منَ الضَّمير في «كان» على قولِ مَن يقولُ: إنها عاملٌ في الحال[(١)].

قولُه: (**وقيل: يأكُلُ منها آخِرُ الناس**) يريدُ أنّ التكريرَ في ﴿لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾ لرَفْعِ التفاوُتِ بينَ قوم وقوم، يعني: لا تفاوُتَ بينَ مَن يأكُلُ أوّلاً ومَن يأكُلُ آخِراً لإنزالِ الله البركةَ فيها، ولذا قدَّمَ المصنِّفُ آخِرَ الناس على أوّلِهم، ومِثلُه في التكريرِ المعنَويِّ قولُه تعالى: ﴿وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا﴾ [مريم: ٦٢]، قال: «يريدُ الدَّيْمومةَ ولا يقصِدُ الوقتَيْنِ المعلومَيْن»[(٢)].

قولُه: (﴿عَذَابًا﴾ **بمعنى: تعذيباً**)، قال أبو البقاء: ﴿عَذَابًا﴾: اسمُ المصدَرِ الذي هُو التعذيبُ، كالسَّلام بمعنى التسليم فيَقَعُ موقِعَه، ويجوزُ أن يكونَ مفعولاً به على السَّعَة[(٣)].

قولُه: (**والضَّميرُ في ﴿لَّآ أُعَذِّبُهُۥٓ﴾ للمصدَر**)، قال صاحبُ «الكواشي»: المعنى: لا أُعذِّبُ مِثلَ تعذيبِ الكافرِ بالله وبعيسى ـ بعدَ نزولِ المائدة ـ أحَداً منَ العالَمين[(٤)]. وقال أبو البقاء:

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٤٧٤).

(٢) انظر: (١٠: ٥٦).

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٤٧٤).

(٤) «تفسير الكواشي» (٢: ٦٥٦).

رويَ أنّ عيسى عليه السلامُ لـمّا أراد الدُّعاء لَبِسَ صُوفًا ثمَّ قال: اللّهمَّ أنزِلْ علينا، فنَزلتْ سُفْرةٌ حمراءُ بين غَمامَتَينِ؛ غَمامة فوقَها، وأخرى تحتَها وهم ينظرون إليها حتّى سَقطتْ بين أيدِيهم، فبكى عيسى عليه السَّلام، وقال: اللّهمَّ اجعَلْني من الشاكرينَ، اللّهمَّ اجعلْها رحمةً **ولا تجعلْها مُثْلَةً وعُقوبةً**، وقال لهم: لِيَقُمْ أحسَنُكم عملًا يَكشِفُ عنها ويَذكُر اسمَ الله عليها ويأكل منها، فقال شمعونُ رأسُ الحواريِّينَ: أنتَ أَوْلى بذلك، فقام عيسى وتوضَّأ وصلّى وبَكى، ثم كَشَفَ المِنْديلَ وقال: باسمِ الله خير الرَّازقينَ، فإذا سَمكةٌ مَشويَّةٌ بلا فُلُوسٍ ولا شَوْكٍ تَسيلُ دَسَمًا، وعند رأسِها مِلْحٌ، وعند ذَنبِها خَلٌّ، وحولَها من ألوانِ البُقُولِ ما خلا الكُرّاثَ، وإذا خمسةُ أرْغِفَةٍ على واحِدٍ منها زيتونٌ، وعلى الثاني عَسَلٌ، وعلى الثالث سَمْنٌ، ....

يجوزُ أن تكونَ الهاءُ للعَذاب، وفيه وَجْهان: أن يكونَ على حَذْفِ حرفِ الجرِّ، أي: لا أُعذِّبُ به أحَداً، وأن يكونَ مفعولاً به على السَّعَة، ويجوزُ أن يكونَ ضميرَ المصدَر المؤكِّد، نحوَ: ظَنَنْتُهُ زيداً مُنطَلقاً ولا تعودُ الهاءُ على العذاب الأوّل، فإن قلت: ﴿لَآ أُعَذِّبُهُۥٓ﴾ صفةٌ لعذاب، وحينَئذٍ لا راجعَ من الصِّفة إلى الموصُوف، قلت: لمّا وَقَعَ الضَّميرُ موقعَ المصدَر والمصدَرُ جِنسٌ عامّ، و﴿عَذَابًا﴾: نكِرةٌ، كان الأوّلُ داخلاً في الثاني نحوَ: زيدٌ نِعْمَ الرّجُلُ(١).

قولُه: (**ولا تجعَلْها مُثْلةً وعُقُوبة**)، أراد بالمُثْلة: العقوبةَ الغريبةَ مثْلَ المَسْخ، قال في قولِه: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ [البقرة: ١٧]: «لِـما في المَثَل منَ الغَرابة قالوا: فلانٌ مُثْلةٌ في الخيرِ والشّرِّ، فاشتَقُّوا منه صفةً للعجيبِ الشأن»(٢)، ومنهُ أنه ﷺ نَهى عن المُثْلة(٣).

النِّهاية: يقال: مثَلتُ بالحَيَوان أَمثُل به مَثْلاً: إذا قَطَعْتَ أطرافَه وشوَّهتَ به، ومثَلتُ بالقتيل: إذا جَدَعتَ أنفَه وأُذُنـه أو شيئاً من أطرافِه، والاسمُ: الـمُثْلة.

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٤٧٤).

(٢) انظر: (٢: ٢٢٨).

(٣) أخرجه البخاري (٤١٩٢) عن سمرة بن جندب رضي الله عنه.

وعلى الرابع جُبْنٌ، وعلى الخامس قَدِيدٌ، فقال شمعونُ: يا رُوحَ الله، أَمِنْ طعام الدُّنيا أَمْ من طعام الآخرة؟ قال: ليس منهما، ولكنّه شيءٌ اخترَعه اللهُ بالقُدرة العاليةِ، كُلوا ما سألتُم، واشكُروا اللهَ ويَزِدْكُم من فضلِه، فقال الحواريُّون: يا رُوحَ الله، لو أريتَنا من هذه الآية آيةً أخرى، فقال: يا سمكةُ احْيَي بإذن الله، فاضطرَبَتْ ثم قال لها: عُودي كما كنتِ، فعادَتْ مَشْويَّةً، ثم طارتِ المائدةُ، ثم عَصَوا بعدَها فمُسِخوا قِردةً وخنازيرَ.

ورُوِيَ أنهم لـمّا سَمعوا بالشَّريطة وهي قولُه تعالى: ﴿فَمَن يَكْفُرْ بَعْدُ مِنكُمْ فَإِنِّيٓ أُعَذِّبُهُۥ﴾ قالوا: لا نريدُ، فلمْ تَنزلْ. وعنِ الحسَنِ: والله ما نَزلتْ، ولو نَزلتْ لَكان عيدًا إلى يوم القيامةِ؛ لقوله: ﴿وَءَاخِرِنَا﴾. والصحيح أنها نَزلتْ.

[﴿وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّىَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ ۖ قَالَ سُبْحَٰنَكَ مَا يَكُونُ لِيٓ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ ۚ إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ ۚ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ ۚ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ﴾ ١١٦]

قولُه: (وعن الحَسَن: والله ما نَزَلَتْ)، نَقَلَ القاضي عن مُجاهد: أنّ هذا مَثَلٌ ضَرَبَه اللهُ تعالى لِمُقتَرِحي المعجِزات[1].

قولُه: (والصَّحيحُ أنها نَزَلَتْ) أي: المائدةُ، لقولِه تعالى: ﴿إِنِّي مُنَزِّلُهَا عَلَيْكُمْ﴾، ولِما رَوَينا عن التِّرمذيِّ، عن عمّار بن ياسِر، قال: قال رسُولُ الله ﷺ: «أُنزِلَتِ المائدةُ منَ السماء خُبزاً ولحماً، وأُمِروا أن لا يَخُونوا ولا يَدَّخِروا لغَدٍ، فخانُوا وادَّخَروا ورَفَعوا لغَدٍ، فمُسِخُوا قِردةً وخنازيرَ»[2].

---

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٣٨٢)، وانظر: «تفسير ابن أبي حاتم» (٤: ١٢٤٨) و«جامع البيان» (٩: ١٣٠) و«الكشف والبيان عن تفسير القرآن» للثعلبي (٤: ١٢٧) والدر المنثور (٥: ٥٩٩).

(٢) أخرجه الترمذي (٣٠٦١) عن عمار بن ياسر، وقال: هذا حديثٌ غريب، وأخرجه البزار (١٤١٩) وأبو يعلى (١٦٥١).

﴿سُبْحَـٰنَكَ﴾ مِنْ أن يكونَ لكَ شريكٌ. ﴿مَا يَكُونُ لِيٓ﴾: ما ينبغي لي. ﴿أَنْ أَقُولَ﴾ قولًا لا يَحِقُّ لي أن أقولَه، ﴿فِى نَفْسِى﴾: في قلبي، والمعنى: تَعلَم مَعْلُومي ولا أعلمُ معلُومَك، ولكنَّه سَلَكَ بالكلام طريقَ المُشاكَلَةِ، وهو من فَصيح الكلامِ وَبيِّنِه، فقيل:....

قولُه: ﴿سُبْحَـٰنَكَ﴾ مِن أن يكونَ لك شَريكٌ)، فإن قلتَ: قولُه: ﴿ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَـٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ لا يقتَضي الشَّرِكة، بل يقتضي أنهمُ اتَّخذوهُما إلهَيْنِ مِن دُونِ الله، على أنه يُوهِمُ إنكارَ الإفراد، ولأنهم لوِ اتَّخذوهُما إلهَيْنِ معَه لكان جائزاً؛ لأنك إذا قلتَ: اتَّخذتُ فلاناً دُوني حبيباً: جازَ إنكارُ إفرادِه بالاتِّخاذ، وأجابَ الراغبُ: أنّ قولَه: «مِن دُوني» يَحتمِلُ وجهَيْنِ، أحَدُهُما: إنكارُ اتِّخاذِهما معبودَين وعدَمُ اتِّخاذِه معبوداً، وذلك أنهم لمّا عَبَدوهُما معَه كان عبادتُهم له غيرَ معتَدٍّ بها؛ لأنّ اللهَ تعالى لا يَرضَى أن يُعبَدَ معَه غيرُه، والثاني: أنّ دُونَ هاهنا للقاصِرِ عن الشيء، وهُم عَبَدوا المسيحَ وأُمَّه، فهما توصَّلا إلى عبادةِ الله كما عَبَدَ الكفّارُ الأصنامَ حيث قالوا: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣]، فكأنه قيل: ﴿ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَـٰهَيْنِ﴾ متوصِّلينَ بِنا إلى الله؟ ﴿قَالَ سُبْحَـٰنَكَ﴾ متنزِّهَينِ عن ذلك.

قولُه: (سَلَكَ بالكلام طريقَ المُشاكَلة)، يعني: لو لم تُقَلْ: ﴿مَا فِى نَفْسِى﴾، لم يَجُزْ أن يقالَ: ﴿وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِكَ﴾؛ لأنه لا يجوزُ أن يُطلَقَ على الله ابتداءً اسمُ النَّفْس، قال الزجّاج: النَفْسُ في كلامِهم لمعنَيَيْن، أحدُهما: قولُهم: خرجَتْ نفْسُ فُلان، وفي نفْسِ فلانٍ أن يفعَلَ كذا، وثانيهما: جُملةُ الشيءِ وحقيقتُه، تقولُ: فلانٌ قتَلَ نفْسَه، أي: ذاتَه، وليس معناه أنّ القتلَ وقَع ببعضِه، فمعنى ﴿تَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِى﴾ أي: ما أُضمِرُه ولا أعلَمُ ما في حقيقتِك وما عندَك عِلمُه، أي: تَعلَمُ ما أعلَمُ ولا أعلَمُ ما تعلَم[1].

وقلتُ: ولا بدَّ منَ الإقرارِ بالمشاكَلة؛ لأنّ «ما في النفْس» ـ إن أُريدَ المُضمَراتُ ـ فلا مطابقَة من جانب الله، فيجبُ القولُ بالمشاكَلة، وإن أُريدَ ما في الحقيقةِ والذاتِ فالمُشاكَلةُ من حيث

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ١٨٠).

﴿فِي نَفْسِكَ﴾ لقوله: ﴿فِي نَفْسِي﴾. ﴿إِنَّكَ أَنتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾: **تقريرٌ للجُملتينِ معًا، لأنَّ ما انطوَتْ عليه النُّفوسُ من جُملة الغُيوبِ، ولأنَّ ما يَعلمُه علّامُ الغُيوبِ لا ينتهي إليه علمُ أحدٍ.**

[﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنتَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ * إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ ١١٧-١١٨]

﴿أَنِ﴾ في قولِه: ﴿أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾ إنْ جعلتَها مفسِّرة لم يكنْ لها بدَّ من مُفسَّر،...

الإدخالُ في الظَّرفية على أنْ لا بدَّ منَ القولِ به مِن جانبِ العَبْد؛ لأنّ المرادَ ما في الضَّمير؛ لقولِه: ﴿فِي نَفْسِي﴾: في قَلْبي، **الراغبُ**: ويجوزُ أيضاً أن يكونَ القَصْدُ إلى نَفْيِ النّفس عنهُ، فكأنه قال: تَعلَمُ ما في نفْسي ولا نفْسَ لكَ فأعلَمَ ما فيها، كقولِ الشاعر:

لا تَرى الضَّبَّ بها يَنْجَحِرْ(١)

أي: لا ضَبَّ ولا جُحْرَ بها، فيكونَ منَ الضبِّ الانجحار.

قولُه: (﴿إِنَّكَ أَنتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾: **تقريرٌ للجُملتَيْنِ معاً**). قال القاضي: تقريرٌ للجُملَتَيْنِ باعتبارِ مفهومِه ومنطوقِه(٢). وقلتُ: دَلَّ تصَدُّرُ الجُملة بإنّ، وتوسيطُ الفَصْل، وبناءُ المبالغة، والجَمْعُ المُحلَّى باللام، أنّ شيئاً منَ الغَيْبِ لا يَعزُبُ عن عِلمِه البتّةَ.

قولُه: (في قوله: ﴿أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾ **إن جعلتها مفسِّرة**) إلى آخره، قال صاحب(٣) «الفرائد» رحمه الله: قولُه: «لم تخْلُ مِن أن تكونَ بَدَلاً من ﴿أَمَرْتَنِي بِهِ﴾ أو منَ الهاء» مختَلٌّ؛ لأنّ الوجهَ أن

---

(١) سبق تخريجُه.

(٢) «أنوار التنزيل» (٢: ٣٨٣).

(٣) من بداية الفقرة إلى هنا أثبته من (ط)، ولم يرد في غيرها من الأصول.

والمفسِّرُ إمّا فعلُ القولِ، وإمّا فعلُ الأمرِ، وكلاهُما لا وجهَ له، أمّا فِعلُ القولِ فيُحكى بعدَه الكلامُ من غيرِ أن يُتوسَّط بينَهما حرفُ التَّفسير، لا تقولُ: ما قلتُ لهم إلا: أنِ اعبُدوا اللهَ، ولكن: ما قلتُ لهم إلّا: اعبُدوا اللهَ. وأمّا فِعلُ الأمرِ فمُسنَدٌ إلى ضميرِ الله عزَّ وجلَّ، فلو فسَّرتَه بـ﴿أَعْبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾، لم يَستقِمْ، لأنَّ اللهَ تعالى لا يقول: اعبُدوا الله ربِّي وربَّكم، وإنْ جعلتَها موصولةً بالفعل لم تَـخْلُ مِنْ أنْ تكونَ بَدَلًا مِن ﴿مَآ أَمَرْتَنِي بِهِۦ﴾ أو مِنَ الهاءِ في ﴿بِهِۦ﴾ وكلاهُما غيرُ مستقيم، لأنَّ البَدَلَ **هو الذي يقومُ مَقامَ المُبدَلِ منه، ولا يُقال: ما قلتُ لهم إلّا: أنِ اعبُدوا الله، بمعنى: ما قلتُ لهم إلّا عبادتَه؛ لأنّ العبادةَ لا تُقال**، وكذلك إذا جعلتَه بَدَلًا منَ الهاءِ؛ لأنّك لو أقمتَ ﴿أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ﴾ مقامَ الهاءِ، فقلتَ: إلا ما أمرْتَني بأنِ اعبُدوا اللهَ، لم يَصِحَّ لبقاءِ الموصولِ بغيرِ راجعٍ إليه مِنْ صِلَتِه.

يقالَ: إنْ جعلتَها موصُولةً بالفعل لم يَخْلُ مِن أن يكونَ بَدَلاً أو عَطفَ بيان، فإن كان بدَلاً لم يَخْلُ مِن أن يكونَ بَدَلاً مِنْ ﴿مَآ أَمَرْتَنِي﴾ أو منَ الهاء في ﴿مَآ أَمَرْتَنِي بِهِۦ﴾، وكذا إنْ كان عطفَ بيانٍ للهاء، ثُمّ أقولُ: تأويلُ القولِ لا يَصحُّ منه إذا كان في التقسيم قسمٌ يصحُّ، وهُو أن يكونَ عطفَ بيان؛ لأنّ التأويلَ عندَ الضَّرورة، وفائدةُ التقسيم ثُبوتُ الضَّرورة ليَثبُتَ جوازُ التأويل.

قولُه: (**هُو الذي يقومُ مقامَ المُبدَلِ منه**) غيرُ سديد؛ لأنه قال في «المفصَّل»[1] : لا يجبُ ذلك؛ لأنك تقولُ في «زيدٌ رأيتُ غُلامَه رجُلاً صالحاً»: إنّ «رجُلاً صالحاً» بَدَلٌ مِن «غُلامَه»، معَ أنه لا يقومُ مقامَه؛ لأنك لو قلتَ: زيدٌ رأيتُ رجُلاً صالحاً، كان فاسداً. سَلَّمْنا، ولكنْ لمَ لا يجوزُ أن يكونَ بدَلاً من ﴿مَآ أَمَرْتَنِي بِهِۦ﴾، ويصحَّ أن يقومَ مقامه؟

قولُه: (**ولا يقال: ما قلتُ لهم إلّا: أنِ اعبُدوا الله، بمعنى: ما قلتُ لهم إلّا عبادتَه؛ لأنّ العبادةَ لا تقالُ**). قلتُ: لا نُسلِّمُ ذلك، ويُمكنُ أن يقال معناه: ما قلتُ لهم إلّا عبادتَه بالنَّصب، أي:

---

(١) «المفصل في صناعة الإعراب» ص١٥٧.

....

الزَمُوا عبادتَه، ويكونُ هُو المرادَ مِنْ ﴿مَآ أَمَرْتَنِي بِهِۦٓ﴾، وتكونُ الجُملةُ وهي: الزَمُوا عبادتَه: بدَلاً مِنْ ﴿مَآ أَمَرْتَنِي بِهِۦٓ﴾ مِن حيث إنها في حُكم المفرَد؛ لأنها مَقُولةٌ، و﴿مَآ أَمَرْتَنِي بِهِۦٓ﴾ مفرَدٌ لفظاً وجُملةٌ. يعني سَلَّمْنا ولكنْ لِمَ لا يجوزُ أن يكونَ بدَلاً منَ الهاء معَ أنه لم يَصحَّ أن يقالَ: إلّا ما أمَرْتَني بأنِ اعبُدوا الله؛ لِما مَرَّ أنه[1] يَصحُّ أن يُقال: زيدٌ رأيتُ غُلامَه رجُلاً صَالحاً بَدَلٌ مِن غُلامَه، معَ أنه لم يَصحَّ أن يُقالَ: زيدٌ رأيتُ رجُلاً صالحاً، لعَدَم الراجع إلى المبتدأ، وقد ذَكَرَ مختَصَراً منهُ صاحبُ «التقريب».

وقال القاضي: يجوزُ أن يكونَ ﴿أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ﴾: خبَرَ مبتدأٍ محذوف، أو: مفعولَ مُضمَر، أي: هُو، أو: أعني[2].

وقلتُ: في قولِه: «لم يستَقِمْ؛ لأنّ اللهَ تعالى لا يقولُ: اعبُدوا اللهَ ربِّي وربَّكم» نَظَرٌ لِما لا يَجوزُ أنه عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ نَقَلَ معنى كلام الله بهذه العبارة، كأنه قيل: قلتُ لهم شيئاً سِوى قولِك لي: قُلْ لهُم: اعبُدوا اللهَ كما سَبَقَ في قولِه تعالى: ﴿قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُواْ سَتُغْلَبُونَ وَتُحْشَرُونَ﴾ [آل عمران: ١٢] على قراءةِ الياء التَّحتانية[3]، وقد نَصَّ الزجّاجُ أنّ ﴿أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ﴾ يجوزُ أن يكونَ في مَوضِعِ خَفْض على البَدَلِ منَ الهاء، و﴿أَنِ﴾: موصُولةٌ بـ﴿ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ﴾، ومعناه: إلّا ما أمَرْتَني به بأنْ يَعبُدوا الله، ويجوزُ أن يكونَ مَوضِعُها نَصْباً على البَدَلِ مِن ﴿مَآ﴾، المعنى: ما قلتُ لهم شيئاً إلّا أنِ اعبُدوا الله، أي: ما ذَكَرْتُ لهم إلّا عبادةَ الله[4]، وهذا قريبٌ مِن قولِ المصنِّف: «ما أمرْتُهم إلّا بما أمَرْتَني به بأنِ اعبدوا الله»؛ لأنه أيضاً وضَعَ ذكَرْتُ موضعَ القَوْل، قال المصنِّف: كان الأصلُ ما أمرْتُهم إلّا بما أمَرْتَني به، فَوَضَعَ القولَ مَوضِعَ الأمرِ نزولاً على قضيّةِ الأدبِ الحَسَن لئلّا يجعَلَ نفْسَه وربَّه آمِرَيْنِ معاً، ودَلَّ على الأصل بإقحام ﴿أَن﴾ المفسِّرة.

---

(١) قوله: «مرَّ أنه» سقط من (غ).

(٢) «أنوار التنزيل» (٢: ٣٨٣).

(٣) «التيسير في القراءات السبع» ص٦٧ و«النشر في القراءات العشر» (٢: ٢٧١).

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ١٨١).

فإن قلتَ: فكيف يُصنعُ؟ قلتُ: يُحمل فِعلُ القولِ على معناه، لأنَّ معنى ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِي بِهِۦٓ﴾: ما أمرتُهم إلا بما أمرتَني به، حتّى يستقيمَ تفسيرُه بـ﴿أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾. ويجوزُ أن تكونَ ﴿أَن﴾ موصولةً عطفَ بيانٍ للهاء، لا بَدَلًا.

﴿وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا﴾: رقيبًا كالشاهِدِ على المشهودِ عليه، أمنعُهم من أنْ يقولوا ذلك ويَتديَّنُوا به ﴿فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾ تَمنعُهم منَ القول به بما نَصبْتَ لهم منَ الأدِلّة، وأنزلتَ عليهم منَ البيِّناتِ، وأرسَلتَ إليهم منَ الرُّسلِ.

قولُه: (ويجوزُ أن تكونَ ﴿أَن﴾ موصُولةً عطفَ بيانٍ للهاء)، قال في «الانتصاف»: أرادَ بعطفِ البيان السَّلامةَ مِن طَرْحِ الأوّلِ وخُلوَّ الصِّلة مِن عائد، ولم يَفْصِل في «المُفَصَّل»[1] بينَ عطفِ البيان والبَدَل، إلّا في مِثلِ قولِه:

أنا ابنُ التارِك البَكْريِّ بِشْرٍ[2]

وأنّ المعتَمَدَ في عطفِ البيان الأوّل، والثاني موضِّح، وفي البَدَلِ المعتمَدِ الثاني، والأوّلُ بساطٌ له[3].

قولُه: (﴿وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا﴾: رقيباً)، فإن قلتَ: إذا كان «الشهيدُ» بمعنى «الرَّقيب» لِمَ عَدَلَ منهُ إلى «الرَّقيبِ» في قولِه: ﴿كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾ معَ أنه ذَيَّلَ الكلامَ بقولِه: ﴿وَأَنتَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾؟ قلتُ: خُولِفَ بينَ العبارَتَيْنِ ليميِّزَ بينَ الشهيدَيْن والرقيبَيْن، فكونُه عليه الصَّلاةُ والسّلامُ رقيباً ليس كالرَّقيبِ الذي يَمنَعُ ويُلزِم، بل هُو كالشاهِدِ على المشهودِ عليه ومَنْعِه بمجرَّدِ القول، وأنه تعالى هُو الذي يمنعُ مَنْعَ الإلزامِ بنَصْبِ الأدِلّة وإنزالِ البيِّناتِ وإرسالِ الرُّسُل.

---

(١) «المفصل في صناعة الإعراب» ص١٦٠.

(٢) البيت للمرار بن سعيد الأسدي، انظر: «كتاب سيبويه» (١: ١٨٢) و«تاج العروس» (٢٢: ٣٥٢).

(٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٦٩٦).

﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ﴾ **الذيـن عرفتَهم** عاصِينَ جاحِدينَ لآياتك، مكذِّبينَ لأنبيائـك. ﴿وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ﴾: القـويُّ القـادرُ على الثَّـواب والعقـاب ﴿الْحَكِيمُ﴾: الذي لا يُـثِيبُ ولا يُعاقبُ إلا عن حكمةٍ وصوابٍ.

فإنْ قلتَ: قولُه: ﴿فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾ بعدَ قولِه: ﴿وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ﴾، أليس مِن قَبيلِ قولِ المصنِّف قبلَ هذا في تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿قَالُوا لَا عِلْمَ لَنَا إِنَّكَ أَنتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾ [المائدة: ١٠٩]: «لا عِلمَ لنا بما كان منهم بعدَنا وأنّ الحُكمَ للخاتمة»، فكيف رَدَّه هناك بقولِه: «وكيفَ يخفَى عليهم أمرُهم وقد رأَوْهم سُودَ الوجوه»، كما سَبَقَ بيانُه؟ قلتُ: ليس منهُ؛ لأنّ عيسى عليه الصَّلاةُ والسَّلام في صَدَدِ التنصُّلِ والتبرِّي عمّا نُسِبَ إليه منَ الكلمةِ الشَّنْعاءِ وإثباتِها فيهم، يَدُلُّ عليه قولُه: ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ﴾ أي: «الذين عَرَفتَهم عاصِينَ وجاحِدينَ لآياتِك ومكذِّبينَ لأنبيائك»، كما قال، فأين هذا مِن ذلك؟

قولُه: (﴿عِبَادُكَ﴾: **الذين عَرفتَهم**) جعَلَ الإضافةَ في ﴿عِبَادُكَ﴾ بمنزلةِ التعريفِ باللام للعَهْد. **الراغب**: إنْ قيل: كيفَ قال: ﴿عِبَادُكَ﴾ و«العبدُ» أكثرُ ما يقالُ فيمَن عبَدَ لا فيمَن مُلِك، وهُم لم يَعبُدوا اللهَ في الحقيقة، إذ قد عَبَدوا عيسى وأُمَّه؟ قيل: بل «العبادُ» مستعمَلٌ معَ الله، فيقال: الناسُ عبادُ الله ولا يقال: عبادُ الأميرِ إلّا على التشبيه، و«العبيدُ» يقالُ في الله وفي غيرِه، ثُمّ الناسُ كلُّهم يعبُدونَ اللهَ تسخيراً وقَهْراً وإنْ لم يعبُدوهُ طَوْعاً، فإنهم إذا عَبَدوا غيرَه على أنه المُنعِمُ عليهم فهُم يَعبُدونَ اللهَ لأنه هو المُنعِم، وعلى هذا: ﴿إِن كُلُّ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَٰنِ عَبْدًا﴾ [مريم: ٩٣]، فإن قيلَ: لو كانوا يعبُدونَ اللهَ بفعلِهم لَـما ذُمُّوا؟ قيل: إنّـما يُذَمُّونَ بقَصْدِهم فيما يفعَلون؛ لأنهم يقصِدونَ عبادةَ غيرِ الله، والإنسانُ مُثابٌ ومعاقَبٌ بنيَّتِه، ولهذا قال: «الأعمالُ بالنيات»(١).

وإن قيل: كيف قال: ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ﴾، وجوابُ الشَّرط إنّما يَصحُّ فيما يَقَعُ في

---

(١) أخرجه البخاري (١) ومسلم (١٩٠٧) عن عمر بن الخطاب.

فإن قلتَ: المغفرةُ لا تكونُ للكُفّار، فكيف قال: ﴿وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ﴾؟ قلت: ما قال: إنّك تغفِرُ لهم، ولكنَّه بَنى الكلامَ على: إن غَفرتَ، فقال: إن عذَّبْتَهم عَدَلْتَ؛ لأنهم أحِقّاءُ بالعذاب، وإن غَفرتَ لهم معَ كُفرهِم لم تَعدَمْ في المغفرة وَجْهَ حكمةٍ؛ **لأنّ المغفرةَ حسنةٌ لكلِّ مجرمٍ في المَعْقول**، بل متى كان الجُرْمُ أعظمَ جُرمًا كان العَفْوُ عنه أحسَنَ.

وقوع الشَّرط، وقد عُلِمَ أنّ هؤلاءِ عبادُه عَذَّبَهم أو لم يُعذِّبْهم؟ قيل: هذا الكلامُ فيه إيجاز، وتقديرُه: إنْ تُعذِّبْهم فإنك تُعذِّبُ عبادَك، أي: مَن أمَرْتَهم بعبادتِك: تنبيهاً أنهم لم يَعبُدوك فاستحَقُّوا عقابَك، إن قيل: وكيف جازَ أن يقول: ﴿وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ﴾ فيُعَرِّضَ بسؤالِه العفوَ عنهم معَ عِلمِه أنه تعالى قد حَكَمَ بأنه مَن يُشرِكْ بالله فقد حَرَّمَ اللهُ عليه الجَنّةَ؟ قيل: إنّ هذا ليس بسؤال، وإنّما هُو كلامٌ على طريقِ إظهارِ قُدرتِه تعالى على ما يريدُ وعلى مقتضَى حُكمِه وحِكمتِه، ولهذا قال: ﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ تنبيهاً أنه لا امتناعَ لأحدٍ من عِزّتِه، فلا اعتراضَ في حُكمِه وحِكمتِه، ولم يقُل: «الغفورُ الرحيم» وإنِ اقتضاهُما الظاهرُ، قال:

أذنبــتُ ذنبــاً عظــيماً ... وأنــت للعفــوِ أهــلُ
فــإنْ غَفَــرْتَ ففــضلٌ ... وإن جَزَيتَ فعَــدْلُ(١)

قولُه: (**لأنّ المغفرةَ حسَنةٌ لكلِّ مجرمٍ في المعقول**)، قال الإمام: غُفرانُ الشِّركِ جائزٌ عندَنا وعندَ جمهورِ البَصْرِيِّينَ منَ المعتزِلة، قالوا: لأنّ العقابَ حَقُّ الله تعالى على المذنِبِ، وليس في إسقاطِه على الله تعالى مَضَرَّة، فوَجَبَ أن يكونَ حَسَناً، بل دَلَّ الدَّليلُ السَّمعيُّ في شَرْعِنا على أنه لا يقَعُ، فلعلّ هذا الدَّليلَ ما كان موجوداً في شَرْعِ عيسى عليه الصَّلاةُ والسلام(٢).

وقال القاضي: إنْ تُعذِّبْهم فإنّك تُعذِّبُ عبادَك، ولا اعتراضَ على المالكِ المطلَق فيما يفعَلُ بمُلكِه، وإن تَغفرْ لهم فلا عَجزَ ولا استقباحَ، فإنك القادرُ القويُّ على الثوابِ والعقاب،

---

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٥: ٥٠٤-٥٠٦).

(٢) «مفاتيح الغيب» (١٢: ٤٦٠).

[﴿ قَالَ ٱللَّهُ هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ ۚ لَهُمْ جَنَّٰتٌ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴾ ١١٩]

قرئ ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ﴾ بالرَّفع والإضافة، وبالنصب إمّا على أنه ظرفٌ لـ﴿ قَالَ ﴾،...

وأنّ المغفرةَ مُستحسَنةٌ لكلِّ مُجرم، فإنْ عَذَّبتَ فعَدْلٌ، وإن غَفَرتَ ففضلٌ، وعدَمُ غفرانِ الشِّرك بمقتَضَى الوعيدِ فلا امتناعَ فيه لِذاتِه ليُمنعَ الترديدُ والتعليق[1].

الراغب: قيل[2]: هذا ليس بسؤال، وإنّما هُو كلامُ الله تعالى على طريقِ إظهارِ قُدرتِه على كلِّ ما يريدُ وعلى مقتضَى حُكمِه وحِكمتِه، وتنبيهٌ أنه تعالى جَمَعَ القُدرةَ والحِكمةَ، فهُو قادرٌ على أن يفعَلَ أيَّ المقتضَيَيْنِ أرادَ، أي: ولهذا قال: ﴿أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ ولم يقصِدْ سؤالَ الغُفْرانِ للكَفَرةِ مِنهم، وإلى نحوِ هذا قَصَدَ الشاعرُ بقولِه:

أذنبـتُ ذنبـاً عظـيماً ... وأنـت للعفـوِ أهـلُ
فـإن غَفَـرْتَ ففـضلٌ ... وإن جَزَيتَ فَعـدْلُ[3]

الانتصاف: إنه لم يوافِقِ السُّنة؛ فإنهم يُـجَوِّزونَ العفوَ عن الكافرِ عقلاً، لكنِ السَّمعُ يمنَعُ منه، ولا المعتزلةَ؛ إذْ مُعتَقَدُهم امتناعُها على الله عَقْلاً لمُناقَضتِها الحِكمةَ[4].

قولُه: (**وبالنَّصب**[5] **إمّا على أنه ظَرْفٌ لـ﴿ قَالَ ﴾**). أبو البقاء: أي: قال اللهُ تعالى هذا القولَ في يومِ ينفَعُ الصَّادقينَ صِدقُهم[6]، والقولُ هُو: ﴿يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ﴾

---

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٣٨٤).

(٢) من هنا إلى آخر الفقرة: هكذا هو في الأصول الخطية، وقد ورد بلفظه تقريباً آخرَ الفقرة السابقة أيضاً، لكن من غير نسبة إلى الراغب، والله أعلم.

(٣) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٥: ٥٠٥).

(٤) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٦٩٦).

(٥) «التيسير في القراءات السبع» ص٧٥ و«النشر في القراءات العشر» (٢: ٢٨٩).

(٦) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٤٧٧).

وإمّا على أن ﴿هَٰذَا﴾ مبتدأٌ، والظرفُ خبرٌ، ومعناه: هذا الذي ذَكَرنا من كلام عيسى واقعٌ ﴿يَوۡمُ يَنفَعُ﴾. **ولا يجوزُ أن يكونَ فتحًا كقوله تعالى:** ﴿يَوۡمَ لَا تَمۡلِكُ﴾ [الانفطار: ٩] لأنه مضافٌ إلى مُتمكِّنٍ. وقرأ الأعمشُ: (يومٌ ينفع) بالتَّنوين، كقوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ﴾ [البقرة: ٤٨].

فإن قلت: ما معنى قولِه: ﴿يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡ﴾ إن أُريدَ صِدْقُهم في الآخرة، فليستِ الآخرةُ بدارِ عَملٍ، وإن أُرِيدَ صِدْقُهم في الدُّنيا **فليس بمُطابقٍ لِما وَرَد فيه**،........

وجاء على لفظِ الماضي على نحوِ ﴿وَنَادَىٰٓ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِ﴾ [الأعراف: ٤٤]، وليس ما بعدَ ﴿قَالَ﴾ على الحكايةِ في هذا الوَجْهِ كما في الوَجْهِ الآخَر.

قولُه: (**ولا يَجُوزُ أن يكونَ فَتْحاً كقولِه تعالى:** ﴿يَوۡمَ لَا تَمۡلِكُ﴾). رَوَى أبو البقاءِ عن الكوفيِّينَ: ﴿يَوۡمَ﴾ في موضع رَفْع: خَبَرُ «هذا»، ولكنّه بُنِيَ على الفَتْح لإضافتِه إلى الفعل، قال: وعندَهم يجوزُ بناؤه وإن أُضيفَ إلى مُعرَّف، وعندَنا لا يجوزَ إلّا إذا أُضيفَ إلى مَبْني(١)، وأنشَدَ الإمامُ للنابغة:

على حينَ عاتبتُ المَشِيبَ على الصِّبا(٢)

وقال: بُني لإضافتِه إلى الماضي، وكذلك قولُـه: ﴿يَوۡمَ لَا تَمۡلِكُ﴾ لإضافتِه إلى ﴿لَا﴾(٣)، وقياسُ الأسماءِ أن لا تُضافَ إلّا إلى المفرَدات، فلمّا خولِفَ في هذه الأسماءِ القياسُ المذكور، وأُضيفَ إلى الجُمَل، كانت مؤوَّلةً بمصدَرِها فهُو مفرَدٌ في المعنى، والمخالفةُ في الثاني أكثرُ، فلا يُرتكَبُ إلّا عندَ الضَّرورة.

قولُه: (**فليس بمطابِقٍ لِـما وَرَدَ فيه**)، يعني: ورودُ الآية لا يُطابِقُ إرادةَ صِدقِ المكلَّفينَ

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٤٧٧).

(٢) البيت للنابغة الذبياني، انظر: «ديوانه» ص٧٩.

(٣) «مفاتيح الغيب» (١٢: ٤٦٨).

لأنه في معنى الشَّهادةِ لعيسى عليه السلامُ بالصِّدق فيما يُجيب به يومَ القيامة؟ قلت: معناه الصِّدقُ المُستمرُّ بالصادقينَ في دُنياهم وآخرتِهم. وعن قتادةَ: مُتكلِّمان تكلَّما يومَ القيامةِ، أمّا إبليسُ فقال: إنّ اللهَ وعدَكم وعدَ الحقِّ، فصَدقَ يومئذ وكان قبل ذلك كاذبًا، فلم يَنفعْهُ صِدقُه، وأمّا عيسى عليه السلام فكان صادقًا في الحياة وبعدَ المَماتِ، فنَفعَه صِدقُه.

[﴿لِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا فِيهِنَّ ۚ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌۢ﴾ ١٢٠]

فإن قلتَ: في السَّماواتِ والأرضِ العُقلاءُ وغيرُهم، فهلّا غَلَّب العُقلاءَ، فقيل: «ومَن فيهنَّ؟» قلت: «ما» يتناولُ الأجناسَ كلَّها تناوُلًا عامًّا، ألا تراكَ تقولُ إذا رأيتَ شَبحًا من بعيدٍ: ما هو؟ قبل أن تَعرفَ أعاقِلٌ هو أم غيرُه؟ **فكان أَوْلَى بإرادة العُموم**.

الحاصِلِ في الدُّنيا؛ لأنّ قولَه: ﴿يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ في بيانِ شأنِ شهادةِ الله تعالى بصِدقِ عيسى عليه الصّلاةُ والسّلامُ فيما يجيبُ به اللهَ تعالى يومَ القيامة، وهُو قولُه: ﴿سُبْحَٰنَكَ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أَقُولَ﴾ [المائدة: ١١٦] إلى قولِه: ﴿فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [المائدة: ١١٨]، كأنه تعالى يقولُ: صَدقتَ فيما أَجبْتَ به، وهذا لا يكونُ في الدُّنيا فكيف قال: ﴿يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ ولم يقُلْ: «صَدَقْتَ» ليُطابق مقتضى الظاهر؟ وأجابَ: أنّ عيسى عليه الصَّلاةُ والسلامُ لمّا مَهَّدَ عُذرَه بتلك العباراتِ الفائقةِ البالغةِ في التبرِّي عما يُنسَبُ إليه ونزَّهَ اللهَ التنزيهَ، قابَلَه اللهُ تعالى بالشَّهادةِ له بالصِّدق بما هو أبلغُ ممّا أَتى به في التنصُّل حيث عَمَّ المكلَّفين كلَّهم وعَمَّ أوقاتَهم المختَصَّةَ بالصِّدقِ كلَّها ليَدخُلَ عليه الصَّلاةُ والسلامُ في ذلك العامِّ دخولاً أَوّلياً.

قولُه: (**فكان أَوْلَى بإرادةِ العموم**)، يعني: المقامُ يقتضي العمومَ و«ما» أعَمُّ مِن غيرِها، فكان[1] أَوْلَى في الإيرادِ. وبيانُ المقام ما ذَكَره القاضي، قال: في الآية تنبيهٌ على كَذِبِ النَّصارى

---

(١) في (ص): «وكان».

عن رسول الله ﷺ: «مَن قرأ سُورةَ المائدةِ أُعطِيَ منَ الأجرِ عشر حسناتٍ، ومُحِيَ عنه عشرُ سيِّئاتٍ، ورُفع له عشرُ دَرَجاتٍ، بعَدَدِ كلِّ يهوديٍّ ونصرانيٍّ يتنفَّس في الدُّنيا».

وفسادِ دَعْواهم في المسيح وأمِّه، وإنّما لم يقُلْ: ومَن فيهِنَّ تغليباً للعُقَلاء، وقال: ﴿وَمَا فِيهِنَّ﴾ اتّباعاً لهم ـ غير أولي العلم ـ إعلاماً بأنهم في غايةِ القُصُور عن معنى الرُّبوبية والنزولِ عن رُتبةِ العُبودية، وإهانةً لهم وتنبيهاً على المجانَسةِ المُنافية للأُلوهيّة؛ ولأنّ ما يُطلَقُ متناوِلاً للأجناس كلِّها فهُو أَوْلى بإرادةِ العموم[1]، واللهُ تعالى أعلم.

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٣٨٥).

سورة الأنعام
مكيّة، وعن ابن عبّاس: غير ستّ آيات
وهي مئةٌ وستّون آيةً وخمسُ آيات

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

[﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ﴾ ١]

سورةُ الأنعام
مكية، وعن ابن عبّاس: غير ست آيات
وهي مئة وخمس وستون آية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ [1]

قال المصنف[2] رحمه الله: كتبْتُ تفسير[3] هذه السورةِ بالطائف، عند قبرِ ابن عباسٍ رضيَ الله عنهما.

---

(١) زاد في (أ) بعد البسملة: «رب يسّر وتمم الخير».

(٢) أي: الزمخشري، وقد يتبادرُ إلى الذهن أن المراد الطيبي، وليس كذلك.
وانظر ما يُوضِّح ذلك فيما سيأتي في تفسير الآية ١٢٥ من هذه السورة.

(٣) قوله: «كتبت تفسير» سقط من (أ) و(ج).

«جعل» يَتَعدّىٰ إلىٰ مفعولٍ واحدٍ إذا كانَ بمعنى: أحدَثَ وأنشأ، كقوله: ﴿وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾، وإلى مفعولَينِ إذا كانَ بمعنى: صيَّر، كقوله: ﴿وَجَعَلُواْ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا﴾ [الزخرف: ١٩]. والفرقُ بينَ «الخلقِ» و«الجعل»: أنّ «الخلقَ» فيه معنىٰ التقدير، وفي «الجعل» معنى التَّضمين، ....

قولُه: (وفي «الـجَعل» معنى التَّضمين)، ولهذا لا يُتَصَوَّرُ إلا بين شيئين، ومن ثَمَّ قال: «كإنشاء شيءٍ من شيء».

الجوهري: «كلُّ شيء جعلْتَه في وعاءٍ فقد ضمَّنْتَه».

قال الراغب: «جَعَل: لفْظ عامٌّ في الأفعال كلّها، وهو أعمّ من «فعَل»[1]، ويتصرّفُ على خمسة أوْجُه:

أولها: يجري مجرى «صار» و«طفِق»، فلا يتعدَّى. نحو: «جعلَ زيدٌ يقولُ كذا»[2].

وثانيها: يجري مجرى «أوْجَد»، فيتعدَّى إلى واحد. قال تعالى: ﴿وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ﴾ [النحل: ٧٨].

وثالثها: في إيجاد شيءٍ من شيء، وتكوينِه منه. قال تعالى: ﴿جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا﴾ [النحل: ٧٢].

ورابعها: في تصييرِ شيءٍ على حالةٍ دون حالة، نحو: ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا﴾ [البقرة: ٢٢]، و﴿جَعَلَ لَكُم مِّمَّا خَلَقَ ظِلَٰلًا﴾ [النحل: ٨١]، وقال: ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ [الزخرف: ٣].

وخامسها: الحكمُ بالشيءِ على الشيءِ؛ حقّاً، قال تعالى: ﴿إِنَّا رَآدُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [القصص: ٧]، أو باطلاً، قال تعالى: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ ٱلْبَنَٰتِ﴾ [النحل: ٥٧]»[3].

---

(١) في (ط) اسمٌ من «فعلٍ».

(٢) «جعل» هنا: من أفعال الشروع، فتعمل عمل «كان» وأخواتها، ويكون خبرها جملة فعلية فعلها مضارع، يغلب أن يتجرّد من «أن» الناصبة. انظر: «الكتاب» لسيبويه (٣: ١٦٠)، و«همع الهوامع» للسيوطي (٢: ١٣٢).

(٣) «مفردات القرآن» ص١٩٦-١٩٧.

كإنشاءِ شيءٍ من شيء، أو تصييرِ شيءٍ شيئاً، أو نَقْلِهِ من مكانٍ إلىٰ مكان، ومن ذلك: ﴿وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ [الأعراف: ١٨٩]، ﴿وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾؛ لأنّ الظلماتِ من الأجرام الـمُتكاثِفة، والنُّورَ من النار، ﴿وَخَلَقْنَٰكُمْ أَزْوَٰجًا﴾ [النبأ: ٨]، ﴿أَجَعَلَ ٱلْآلِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا﴾ [صَ: ٥].

قولُه: (**كإنشاءِ شيءٍ من شيء، أو تصييرِ شيءٍ شيئاً، أو نَقْلِهِ من مكانٍ إلى مكان**): لفٌّ، وما بعده: نشْر، فقوله: ﴿وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ [الأعراف: ١٨٩]، ﴿وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾ [الأنعام: ١] المثالان: نشْر لقوله: «كإنشاء شيءٍ من شيء»؛ لأنّ حوّاءَ مِن ضِلَع آدم، كما أنّ الظلماتِ من تكاثفِ الأجرام.

قال الإمام: «إن النُّورَ والظُّلمةَ لمّا تعاقَبا كأنّهما تولّد أحدُهما من الآخر»(١).

وقولُه: (**وجعلناكم أزواجاً**(٢)): مثالٌ لتصييرِ شيءٍ شيئاً، وذلك أن كلًّا من الزوجين يفتقر إلى الآخرِ في حال الانفراد، وبعد انضمامِ أحدِهما إلى الآخر يصيران زوجين.

وقولُه: (﴿أَجَعَلَ ٱلْآلِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا﴾ [صَ: ٥]): مثالٌ للنقل، وذلك أنّ الكفّارَ كانوا قد حكموا بالشِّرك والتعدّد في الإلـهية، فلما جاء الإسلامُ أبطل حُكْمَهم بالتعدّد، وألزمهم حكْمَ التوحيد، كأنّه نقلَ الحكْمَ منَ التعدّدِ إلى الوحدة.

فإنْ قلْتَ: لِـمَ كرّر المثال في القسم الأول(٣)، ولَم يكْتفِ بقوله: ﴿وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ [الأعراف: ١٨٩] كما في التَّوالي؟ قلْتُ: ليُوقِفَك على أنّ قولَه: ﴿وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾ [الأنعام: ١] مِن هذا القسم، وأنه المقصودُ في الإيراد.

---

(١) «مفاتيح الغيب» (١٢: ١٢٥).

(٢) كذا في الأصول الخطية، وكذا هو في الأصل الخطي من «الكشاف»، وفي نصِّ «الكشاف» من (ط) أيضاً، وأُصلح في بعض النسخ المطبوعة إلى ﴿وَخَلَقْنَٰكُمْ أَزْوَٰجًا﴾ [النبأ: ٨]، ولا يستقيم، فالكلام «الجعل»، لكن لا توجد آية بهذا اللفظ في كتاب الله تعالى، فلعل المقصود: ﴿جَعَلَكُمْ أَزْوَٰجًا﴾ [فاطر: ١١].

(٣) يعني «إنشاء شيء من شيء».

فإن قلت: لِـمَ أفرَدَ «النُّور»؟ قلت: **للقَصْدِ إلى الجنس**، كقوله تعالىٰ: ﴿وَٱلْمَلَكُ عَلَىٰٓ أَرْجَآئِهَا﴾ [الحاقة: ١٧]، **أو لأنّ الظلماتِ كثيرة**، لأنه ما مِن جنسٍ مِن أجناسِ الأجرام إلّا وله ظِلّ، وظِلُّه هو الظُّلمة، **بخِلافِ النُّورِ** فإنه من جنسٍ واحدٍ وهو النار.

قولُه: (**للقَصْدِ إلى الجنس**)، أي: إلى ما يَعرِفُ كلُّ أحدٍ أن النورَ ما هو، وهو الكيفيةُ الفائضة من نحو النيِّـرَيْن[1] على الأجرامِ الكثيفةِ المُحاذية له. وهو وإنْ كان مفرداً في اللفظ، لكنه متكثِّرٌ بحسبِ حصوله في مَطارِحه، كالظلمات. ومن ثَمّ أفرد «الملَك»، مع تعدّدِ المتنزّلات، في قوله: ﴿وَٱلْمَلَكُ عَلَىٰٓ أَرْجَآئِهَا﴾ [الحاقة: ١٧]. ونحوه قول الشاعر:

ولَقَدْ أَمُرُّ علىٰ اللَّئيمِ يَسُبُّني[2]

لم يُرِدْ لئيماً واحداً في زمانٍ واحد، بل لئاماً لا تنحصرَ في أزمنة لا تُحصَىٰ، لأنه يصفُ نفسه بالحِلْم والأناة، وأنه دأبهُ وعادتُه.

قولُه: ﴿وَٱلْمَلَكُ عَلَىٰٓ أَرْجَآئِهَا﴾ [الحاقة: ١٧][3]، أي: جِنْسُ الملَك على جوانبِ أفقِ السماء.

قولُه: (**أو لأنّ الظلماتِ كثيرة**) إلى قوله: (**بخِلافِ النُّور**)، يعني: جَمَع ﴿ٱلظُّلُمَٰتِ﴾ لكثرةِ أسبابها، والأجرامِ الحاملةِ لها، وأفرد «النور» لإفراد سببه، وهو النار، كما قال: «فإنه من جنسٍ واحد».

لكن أسبابَ النور أيضاً غير واحد، فإن النيِّـرَيْن والكواكبَ، وغيرَها، أسبابٌ شتَّى.

وكذلك قال صاحب «التقريب»: «والظلمةُ أكثر، إذ لكل جِرْمٍ ظلمة، وليس لكل جِرْمٍ نُور، بل لكلِّ نيّر»[4].

وقال الإمام: «إن النورَ هاهنا عبارة عن تلك الكيفية الكاملة القوية، ثم إنها تقبلُ السوادَ[5] قليلاً قليلاً، وهي لها مراتبُ كثيرة؛ فلهذا عبّر عن «الظلمات» بصيغةِ الجمع».

---

(١) يعني الشمس والقمر.
(٢) سبق تخريجُه.
(٣) «الملَك» يراد به الجنس.
(٤) «تقريب التفسير» لقطب الدين الفالي، طلعت: الورقة / ١٣٣.
(٥) وفي «تفسير الرازي»: «التناقص». وهو الأشْبَه بالصواب.

....

وروَى الإمامُ عن الواحدي، عن ابنِ عباس: «الظلمات: ظلمةُ الشِّرك، والنفاق، والكفر. والنور: نور الإسلام»(١).

ونحوه عن الحسن.

وقال الإمام: «حَمْلُ اللفظ على الوجْهِ الأول أَولَىٰ؛ لأن النور والظلمةَ حقيقتان في هاتين الكيفيتين المحسوستين، ولأنهما إذا قُرِنتا بذكْرِ السماواتِ والأرض، لا يُفْهمُ منهما غيرُ ذلك»(٢).

قلت: والذي ينْصرُ مذهبَ الـحَبرِ ابن عباس رضي الله عنه الاستعمالُ والنَّظم، أما الاستعمال: فإنه تعالى كلّما ذكرَ لفظَ «الظلمات» جمْعاً، و«النور» مفرداً، أراد الضلالات والهداية. فمن ذلك قولُهُ تعالى: ﴿ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِۖ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَوْلِيَآؤُهُمُ ٱلطَّٰغُوتُ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ ٱلنُّورِ إِلَى ٱلظُّلُمَٰتِ﴾ [البقرة: ٢٥٧].

وقولُه: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ وَجَعَلْنَا لَهُۥ نُورًا﴾، إلى قوله: ﴿كَمَن مَّثَلُهُۥ فِى ٱلظُّلُمَٰتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا﴾ [الأنعام: ١٢٢]. وقال تعالى: ﴿الٓر ۚ كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ﴾ [إبراهيم: ١]، إلى غيرِ ذلك.

وقال القاضي: «الهدَى واحد، والضلالُ متعدّد»(٣)، قال تعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُۖ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٥٣].

الراغب: «النور: يعبَّرُ به عن العلْمِ والإيمان. والظلمة: عن ضدّيهما. ووجْهُ ذلك أنه لما كان للإنسان بصران: الحاسّةُ التي في الرأس، والبصيرةُ [التي] في القلب، فكما أن البصرَ لا يستغْنِي في إدراك ما يدركُه عن ضوء، كذلك البصيرةُ لا تستغني عن نور التوفيقِ والإيمان. ويقال لفَقْدِ البصرَيْن: عمىً، ولفقدانِ النورَيْن: ظلمة. وأعظمُهمـا ضرراً فقدُ البصيرة. ولهذا

---

(١) «مفاتيح الغيب» (١٢: ١٢٥). وانظر: «الوسيط» للواحدي (٢: ٢٥٢).

(٢) المصدر السابق (١٢: ١٢٥).

(٣) «أنوار التنزيل» (٢: ٣٨٩).

....

قال تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَـٰرُ وَلَـٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِى فِى ٱلصُّدُورِ﴾ [الحج: ٤٦]، فلم يعدّ فـقْدَ البصرِ عمىً بالإضافة إلى فقدِ البصيرة. وقولُه تعالى: ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَـٰتِ وَٱلنُّورَ﴾ يعني بذلك كِلا النورَيْن، وكلتا الظلمتَيْن»[١].

وأما المعنى والنظـم: فإن لفظةُ «ثُم» الاستبعاديـة[٢] في قولِه: ﴿ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَـرُواْ﴾ تقتضي أن يكون ما قبلها مما يُوفّى فيه جميعُ ما يزيلُ الشّبهة عمّا بعدها من الكفرِ والعدولِ عن الحقّ إزالةً تامّة، بحيث لا يبقى معه لأحدٍ مُتمَسَّكٌ يَتَشبَّثُ به[٣]، كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن ذُكِّرَ بِـَٔايَـٰتِ رَبِّهِۦ ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَآ﴾ [السجدة: ٢٢]. وذلك إنما يتمّ إذا حُمِلَ قولُه: ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ على نصبِ الأدلّة على معرفةِ الله وتوحيدِه، وقولُه: ﴿وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَـٰتِ وَٱلنُّورَ﴾ على وضعِ الشـرائع، وإنزالِ الكتب، وإرسالِ الرسل، لبيان طرقِ الضلالات، والإرشادِ إلى الطريق المستقيم[٤].

ومثْله قرّر المصنفُ في قولِه تعالى: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران: ١٨] حيثُ قال: «شبّهت دلالته على وحدانيته بأفعالِه الخاصة، وبما أَوْحَى من آياته الناطقةِ بالتوحيدِ بشهادة الشاهدِ في البيانِ والكشف»[٥].

وتلخيص المعنى: أنه لم يَبْقَ بعد تلك البياناتِ الشافية، والدلائلِ الواضحة، حجّةٌ وتشبّثٌ للراكب على متْنِ الضلال؛ فبعيدٌ من الناظر المهتدي، بعد ذلك، ألا ينخلعَ من ضلالِه وكفره، مع ذلك هؤلاء يعْدِلون به ما لا يقْدرُ على شيءٍ من ذلك.

---

(١) «تفسير الراغب» (١: ٥٣٣).

(٢) المرادُ بالاستبعادِ استبعادُ وقوعِ الفعلِ الذي بعد «ثمَّ»، وفي الآية: استبعاد أن يعْدِل الكافرون بالله غيره بعد وضوح آياتِ قدرته. انظر: «مفاتيح الغيب» (١٢: ١٥١).

(٣) من قوله: «تقتضي أن يكون ما قبلها» إلى هنا أثبته من (ط).

(٤) وهذا لا ينفي إرادة المعنى الحقيقي في الآية.

(٥) انظر: «الكشاف» (٤: ٤٨).

فإن قلتَ: علامَ عُطِفَ قولُه: ﴿ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾؟ قلتُ: إمّا علىٰ قوله: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾، علىٰ معنى: أنّ اللهَ حقيقٌ بالحمدِ علىٰ ما خَلَق؛ لأنه ما خَلَقه إلّا نِعمة، ثمّ الذينَ كفروا به يَعدِلونَ فيكفرونَ نِعمتَه، وإمّا علىٰ قوله: ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾

وقال الإمام: «إنما قدّم الظلماتِ على النور، لأن عدمَ المحْدَثاتِ متقدّمٌ على وجودها. جاء في الحديث: أن الله تعالى خَلَقَ الـخَلْقَ في ظُلمةٍ، ثُمَّ رَشَّ عَلَيْهِم مِن نُورِه»[1].

وقلت: الحديث من روايةِ الإمام أحمدَ بنِ حنبل، والترمذي، عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه قال: سَمِعْتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «إنَّ اللهَ عَزَّ وجَلَّ خَلَقَ الـخلْقَ في ظُلْمةٍ، ثم ألقَىٰ عَلَيْهِم مِن نُورِه يومَئِذٍ، فمَن أصَابَهُ مِن نورِهِ اهتَدى، ومَن أخْطَأَهُ ضَلَّ»[2]. وفي رواية الترمذي: «فلذلك أقول: جَفَّ القَلَمُ بما هُو كائن»[3].

قولُه: (وإما على قوله: ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾). يعني أن الكفرَ يصحّ أن يُحملَ على معنى الشّركِ تارة، وعلى كُفْران النعمةِ أخرى، وبحسب هذين المعنيَين يدورُ معنى ﴿يَعْدِلُونَ﴾ وتعلُّق الباء.

فإذا جُعِل بمعنى «الكُفْران» يجبُ أن يُعطَفَ على ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾، لأن الحمدَ بإزاء[4] النعمة، ولا نعمةَ أعظمُ من إخراجِ الممكناتِ إلى الوجود. و﴿يَعْدِلُونَ﴾ على هذا من العدول، والباءُ صِلَة ﴿كَفَرُواْ﴾ على حذفِ المضاف، أي: كفروا بنعمة ربِّهم، وإليه الإشارة بقولِه: ﴿ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ به، أي: بالله ﴿يَعْدِلُونَ﴾ عن الحقّ، فيكفرون نعمته.

وفي قوله: «إن اللهَ حَقِيقٌ بالحمدِ على ما خَلَق» معنى ترتُّبِ الحكْمِ على الوصف[5]. وإنّما تركَ متعلّقَ ﴿يَعْدِلُونَ﴾ على هذا ليقعَ الإنكارُ على نفس الفعل، وحقيقة العدول.

---

(١) «مفاتيح الغيب» (١٢: ١٢٥).

(٢) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٦٦٤٤) بهذا اللفظ، والترمذي (٢٦٤٢) وحسَّنه، وصحّحه ابن حبان (٦١٧٠) وفيه تمامُ تخريجه.

(٣) الصحيح أنها روايةُ الإمام أحمد في «المسند» (٦٨٥٤)، ولفظُ الترمذي: «جَفَّ القَلَمُ على علْمِ الله».

(٤) في (ج): «بإزال».

(٥) أي: ترتّب استحقاق الله سبحانه الحمد لاتّصافه بالخلْق.

على معنىٰ: أنه خَلَقَ ما خَلَقَ مما لا يَقدِرُ عليه أحدٌ سِواه، ....

وإذا جُعِلَ بمعنى الشّرك[١]، يجبُ أن يعطفَ على ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾، لأن كفرَهم بتسويتهم الأصنامَ بخالق السموات والأرض، كقوله تعالى حكايةً عن قول الكفّارِ يوم القيامة: ﴿تَٱللَّهِ إِن كُنَّا لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ * إِذْ نُسَوِّيكُم بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الشعراء ٩٧-٩٨]. و﴿يَعْدِلُونَ﴾ على هذا بمعنى: «يُسَوُّون»، ليستقيمَ معنى الشّرك، والباءُ متعلقٌ به. وإليه الإشارةُ بقولِه: «خَلَقَ ما خَلَقَ» إلى آخره.

وإلى الوجهين ينظرُ معنى الحديثِ الذي أورده المصنِّفُ في البقرة في قوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُلُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْنَٰكُمْ﴾ [البقرة: ١٧٢]، عن النبيّ ﷺ: «إنِّي والجِنَّ والإِنْسَ في نَبأٍ عظيمٍ: أَخْلُقُ ويُعْبَدُ غَيري، وأَرْزُقُ ويُشْكرُ غَيري»[٢].

وعلى الوجهين قولُه: ﴿رَبِّهِمْ﴾ مُظهَرٌ أُقيمَ مقامَ المضمَر، للعِلِّية.

وعلى الأول معناه: التَّربية، وعلى الثاني: المالكية والقهر، و﴿ٱلْحَمْدُ﴾ على الأول: محمولٌ على الشكر اللِّساني، وعلى الثاني: الثناء على الجميل[٣].

قال صاحب «الانتصاف»: في العطفِ على قولِه: ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ نظر؛ لأن العطفَ على الصّلة يوجبُ الدخولَ في حكمِها. ولو قلت: الحمدُ لله الذي الّذين كفروا بربهم يعدلون؛ لم يستقِم[٤]. ويُحتمل أن يقال: وُضعَ الظّاهرُ موضع المضْمَر تفخيماً، ونظيره: ﴿لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ﴾ [آل عمران: ٨١] فيمَن جعلها موصولةً لا شرطية[٥].

يريد أن «ما» في قولِه تعالى: ﴿لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ

(١) أي: المعنى الثاني للكفر، كما ذكر.
(٢) الحديث أخرجه الطبراني في «مسند الشاميين» (٢: ٩٣)، والبيهقي في «شُعَب الإيمان» (٦: ٣١٠) من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه. انظر: «الكافي الشاف» لابن حجر العسقلاني ص١١، حديث رقم (٩٣).
(٣) قوله: «وعلى الأول معناه التربية» إلى هنا أثبته من (ط).
(٤) في «الانتصاف»: «لم يسند» بالنون، ولعلّ الصواب «يَسْتَدَّ» بالتاء، من السَّداد والاستقامة.
(٥) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٤).

ثمّ هم يَعدِلونَ به ما لا يَقدِرُ علىٰ شيءٍ منه.

فإن قلت: فما معنىٰ ﴿ثُمَّ﴾؟ قلت: استبعادُ أن يَعدِلوا به بعدَ وضوحِ آياتِ قُدرتِه، وكذلكَ ﴿ثُمَّ أَنتُمْ تَمْتَرُونَ﴾ [الأنعام: ٢] استبعادٌ لأنْ يَمترَوا فيه بعدَما ثبتَ أنه مُحييهم ومُميتُهم وباعثُهم.

﴿مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ﴾ [آل عمران: ٨١] إذا جُعلت موصولةً لا بدّ مِن راجعٍ في الصلة، فينبغي أنْ يُجعلَ «ما معَكم» في موضع الضمير الراجع، أي: مصدِّقٌ له(١).

وقلت: ليس بذلك، لأنه من بابِ عطفِ حُصولِ مضمونِ الجملتَيْن، لقوله: «إنه خلق ما خلَق، ثم هم يعْدِلون به». يعني: حصلَ من الله عزَّ وجلَّ خلْقُ السماواتِ والأرض، وجعْلُ الظلماتِ والنّورِ للمكلَّفين، ليعرفوه، ويوحِّدوه ويعبدوه، فحصلَ منهم عكسُ ذلك، حيث سَوَّوا معه غيرَه، نحوَ قولِه تعالى: ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾ [الواقعة: ٨٢]، فموقعُه الفاء في الظاهر، فجِيء بـ﴿ثُمَّ﴾ للاستبعاد، ولأنه ليس من موضعِ وَضْع المُظهَر موضعَ الـمُضمَر، لأنه ابتداءُ كلامِ الكفّار، على أنه لو قيل: ثُم الكافرون والمشركون، كان ظاهراً أيضاً.

فإن قلت: ﴿ٱلْحَمْدُ﴾ هو: الثناءُ على الجميل، من نعمةٍ أو غيرِها، فما معنى هذا الترتيب؟ قلت: معناه بيان فضله، وكمالِ حِلْمِه ورحمتِه، كأنه قيل: ما أَحْلَمَه! وما أرحمه! لِما يَصدُرُ مِنهُ تلك الفضائلُ والإنعام، وتُقابَلُ بذلك الكفر والكفران، ولا يُصَبُّ عليهم العذابُ صبّاً! كما في قوله: ﴿قُلْ أَنزَلَهُ ٱلَّذِى يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [الفرقان: ٦].

قولُه: (**يعْدِلون به**)، **الأساس**: «لا عِـدْلَ له: لا مِثْل له. وما يَعْدِلك عندي شيء: أي ما يُشْبهك».

قولُه: (**وكذلكَ ﴿ثُمَّ أَنتُمْ تَمْتَرُونَ﴾ استبعادٌ**). يعْني: ذيَّلَ كلًّا من الآيتين بكلمةِ «الاستبعاد» بحسب ما تقتضيه من المعنى:

---

(١) أي: حقّ الكلام أن يقال: «مصدِّق له» بدل «لما معكم»، ولكن وُضع المظهر موضع المضمر للعلّية، كما قال.

....

أما الآية الأولى: فلمّا تضمّنت دلائلَ الآفاقِ من الأجْرَام والأعْراض[١]، ذكَر منها أعْظمَها جِرماً في النظر، وأشْملَها تناوُلاً للأعراض، ليَدْخلَ في الأول سائرُ الأجسام، من الكبيرِ والصغير، وفي الثاني جميع الأعراض: الظاهرة والخفيـّة. ولهذا فسّره الزجّاج باللّيلِ والنهار[٢]، والقاضي بالضلالِ والهداية[٣].

والدليلُ على الاستيعاب: الجمعُ في أحد المكرَّرَيْن، والإفرادُ في الآخر، لأن في ذكْر «الأرض» و«النور» مفردَيْن، واقترانِهما بالجمْعَيْن، إشعاراً بإرادةِ الجنسية في الإفراد، والاستغراق في الجمع. وفي ذكْرِ «الخلْق» و«الجعْل» إشارةٌ إلى استيعاب الإنشاءَين.

ثم إن الله تعالى بعدَ هذا الكلامِ الجامع، والبيانِ الكامل، نعَى على الكفارِ بقوله: ﴿ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام: ١] يعني: انظروا إلى هؤلاءِ الكفّار، مع ظهورِ هذه الأدلّةِ كيف يتْركون عبادةَ خالق الأرض والسماوات، ويشْتغلون بعبادةِ الحجارة والـمَوَات! وإليه الإشارة بقوله: «استبعاد أنْ يعْدِلوا به بعد وضوح آيات قدْرته».

وأما الآية الثانية، فلمّا اشتملت على دلائلِ الأنفس، ذكرَ فيها المبدأ والمنتهى تصْريحاً، ولوَّح إلى ما يتوسَّطهُما تلويحاً[٤]: ذكرَ خلْـقَهم مِن طِين، ونصّ على الأجلَيْنِ، وعبّر بـ﴿ثُمَّ﴾ دلالةً على أطوارِ ما في النشْء من النّطفة، والعلَقة، والمضْغةِ المخلّقةِ وغيرِ المخلقة، والنَّشْء حيّاً،

---

(١) جمع عَـرَض، وهو ما قام بغيره، كالبياض، والطول، والقصر، وهو ضدّ الجوهر.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢٢٧).

(٣) «أنوار التنزيل» (٢: ٣٨٩).

(٤) التلويح: بمعنى الإشارة. وقد عدّ السكاكي «التلويح» من أقسام الكناية، وذلك إذا كانت الكناية ذات مسافة بينها وبين المكنَّى عنه متباعدة. «مفتاح العلوم» ص٩٤. والتلويح كذلك من أنواع البديع عند قدامة. انظر: «شرح الكافية البديعية» لصفي الدين الحلِّي ص١٦٠.

[﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن طِينٍ ثُمَّ قَضَىٰٓ أَجَلًا ۖ وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ ۖ ثُمَّ أَنتُمْ تَمْتَرُونَ﴾ ٢]

﴿ثُمَّ قَضَىٰٓ أَجَلًا﴾: أجَلَ الموت، ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ﴾: أجلُ القيامة. وقيل: **الأجَلُ الأوّل: ما بينَ أن يُخلَقَ** إلى أن يموت، والثاني: ما بينَ الموتِ والبَعْث، وهو البَرْزَخ. وقيل: الأوّل النوم، والثاني الموت.

ثُمَّ الطفولة، والشباب، والشيخوخة، إلى الموت(١). ونبّه بذكرِ الامْتراء(٢)، والعدول(٣) من الغَيبةِ في قولِه: ﴿بِرَبِّهِمْ﴾، إلى الخِطَاب في قوله: ﴿أَنتُمْ تَمْتَرُونَ﴾ على التنبيه عن رقْدة الغفلة والجهالة، وأنّ دلائلَ الأنفس أقْربُ الدلائل وأدقّ، وهي التي يضْطرُّ معها الناظر إلى المعرفةِ التامة.

وتلخيصُ المعنى: أنّ دلائلَ الآفاقِ مُوجبةٌ لإزالةِ الشرك وإثباتِ التوحيد، فناسَبَ أن يَستَبعِدَ منهم الشركَ مع وجودها، وأنّ دليلَ الأنفسِ مُقتضٍ لحصولِ الإيمان، فناسَبَ أن يَستَبعِدَ منهم الامتراء(٤).

قولُه: (**وقيل: الأجَلُ الأوّل: ما بين أنْ يُـخْلَق**)، وعلى هذا: الأجلُ عبارةٌ عن جميع المدّة. وعلى الأول عن آخرها. وإنّما لم يُؤْخَذ بهذه الأقْوالِ لأنّه لم يرتبط قولُه تعالى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ تَمْتَرُونَ﴾ بما قبلَه كما ينبْغي أنْ يكون(٥).

---

(١) فيه إيماء إلى قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّنَ ٱلْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِن مُّضْغَةٍ مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ ۚ وَنُقِرُّ فِى ٱلْأَرْحَامِ مَا نَشَآءُ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ثُمَّ لِتَبْلُغُوٓا۟ أَشُدَّكُمْ ۖ وَمِنكُم مَّن يُتَوَفَّىٰ وَمِنكُم مَّن يُرَدُّ إِلَىٰٓ أَرْذَلِ ٱلْعُمُرِ لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِنۢ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْـًٔا﴾ [الحج: ٥].

(٢) أي: الشك.

(٣) هذا ما يعرف في البلاغة بأسلوب الالتفات، وهو: العدول من أسلوبٍ في الكلام إلى أسلوبٍ آخَرَ مخالفٍ للأول لإيقاظ السامع عن الغفلة، وتنشيطه في الاستماع، واستمالته في الإصغاء، كما في هذه الآية. انظر: «الإيضاح» ص٩٥، و«الطراز» (٢: ١٣١).

(٤) من قوله: «وتلخيص المعنى» إلى هنا أثبتُّه من (ط).

(٥) هذه الفقرة سقطت من (ط).

فإن قلتَ: المُبتَدأُ النكرةُ إذا كانَ خَبَرُه ظَرْفًا وجَبَ تأخيرُه، فلِمَ جازَ تقديمُه في قوله: ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ﴾؟ قلتُ: لأنه تَخَصَّصَ بالصِّفة، فقارَبَ المعرفة، كقوله: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾ [البقرة: ٢٢١].

فإن قلتَ: **الكلامُ السائرُ أن يُقال: عندي ثوبٌ جَيِّد**، ولي عبدٌ كَـيِّس، ....

واعلمْ أن قطْب هذه السورةِ الكريمة يـدورُ مع إثباتِ الصّانع، ودلائـل التوحيد وما يتّصلُ بها. انظُر كيف جعلَ احتجاجَ الخليل[1] على قومِه، ومآله إلى قولِه: ﴿إِنِّي بَرِيٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ * إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ حَنِيفًا﴾ [الأنعام: ٧٨-٧٩]. وكيف أوْقَع أمْـرَ حبيبه صلواتُ الله عليه بقولِه تعالى: ﴿فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ﴾ [الأنعام: ٩٠] بعد ذِكْرِ مُعظمِ الأنبياءِ[2] واسطةَ العقـد، ولُجّـةَ بـحْرِ التّوحيد! ثُمَّ تفكَّرْ في قوله: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ * لَا شَرِيكَ لَهُۥ وَبِذَٰلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ [الأنعام: ١٦٢-١٦٣] كيف جاءت خاتمةً لها! فسبحان مَنْ له تَحْتَ كلّ سورةٍ من كتابه الكريم، بل كلّ آيةٍ وكلمةٍ، أسرارٌ ينْفَدُ دُون نفادِ بيانها الأبْحُر[3]!

قولُه: (**الكلامُ السائرُ أن يقال: عندِي ثوبٌ جَيِّد**). هذا السؤالُ غير واردٍ على القياسِ اللغويّ[4]، لأنهم إنما يُوجِبون تقديمَ الظرفِ إذا لم يكن المبتدأ مخصّصاً، كما سبق في الكتاب. وعليه كلامُ صاحب «المفتاح»، حيث قال: «ولا يجب التقديمُ على الـمنكَّرِ إذا كان موصوفاً. قال تعالى: ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ﴾ [الأنعام: ٢]»[5]. ولكن واردٌ على استعمالِ الفصحاءِ فإنّهم أوْجبوا التقديمَ ولو كان مخصَّصاً»، ولهذا قال: «الكلامُ السائر».

---

(١) يعني النبي إبراهيم عليه السلام، وقصّته في الآيات (٧٤-٨٣) من سورة الأنعام.

(٢) راجع الآيات (٨٣-٨٦) من سورة الأنعام، حيث ذُكر فيها ثمانية عشر نبياً.

(٣) فيه إيماءٌ إلى قوله تعالى: ﴿قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّي لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّي﴾ [الكهف: ١٠٩]، وقوله: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ﴾ [لقمان: ٢٧].

(٤) كذا في (ط)، وفي (أ) و(ب) و(ج): «النحوي».

(٥) «مفتاح العلوم» ص١٠٥.

وما أشبَهَ ذلك؛ فما أوجَبَ التقديم؟ قلتُ: أوجَبَه أنّ المعنىٰ: وأيُّ أجَلٍ مُسمًّى عندَه! تعظيماً لشأنِ الساعة، فلمّا جرى فيه هذا المعنى وجَبَ التقديم.

وقريبٌ منه عن صاحبِ «المثَل السّائر»[1].

ورد في التنزيل: ﴿إِنَّ هَٰذَآ أَخِى لَهُۥ تِسۡعٌ وَتِسۡعُونَ نَعۡجَةً وَلِىَ نَعۡجَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾ [ص: ٢٣]. فَلَفْظة: ﴿لِىَ﴾ مقدَّمةٌ جاءت حسنة، وإذا جاءت منقطعةً لا تجِيء لائقة، كقول المتنبي:

تُمْسِي الأمانيُّ صَرْعَىٰ دُونَ مبْلَغِـهِ   فلا يقولُ لشيءٍ: لَيْتَ ذلـك لي[2]

وإذا خُولف الاستعمال، وأُزيل من مقرِّه، دلّ على الاهتمام بشأنه، والاعتناءِ بذكْره، فيُحْملُ التنكيرُ فيه على التعريف والتعظيم. فقال: «وأيُّ أجل مسمّىً عنده»، ليؤْذِنَ بالفَرْق بين الأجلَين. ومِن ثَمَّ أَتَمَّ معنى التخصيصِ بتعظيم قولِه: ﴿عِندَهُۥ﴾ وحسُنَ كذلك أن يوقفَ على ﴿أَجَلًا﴾.

قال صاحب «المُرْشِد»: وحَسُنَ الوقفُ على قوله: ﴿أَجَلًا﴾ ليُفصلَ بينه وبين الآخر، وهو البعثُ والنشور[3].

قولُه: (**وأيُّ أَجَلٍ مسمًّى عنده**): بيان لمعنى التنكيرِ والتهويلِ فيه، لا أنّ الكلامَ متضمّن لمعنى الاستفهام كما ظُنّ. قال المصنِّفُ في قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدٗى مِّن رَّبِّهِمۡۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥]: «نكَّر ﴿هُدٗى﴾ ليُفيدَ ضرْباً مُبْهَماً لا يُبْلَغُ كُنْـهُه، كأنه قيل: على أيّ هدى».

فظهر من هذا الفرقُ بين قول صاحب «المفتاح»: ولا يجب التقديمُ على المنكَّرِ إذا كان موصوفاً[4]، وبين قولِ صاحبِ «الكتاب»: (أَوْجبه أنّ المعنى: وأيّ أجلٍ مسمى عنده! تعظيماً)،

---

(١) انظر: «المثل السائر» (١: ١٧٧).

(٢) «ديوان المتنبي» ص٣٣٨.

(٣) انظر: «المقصد لتلخيص ما في المرشد» للقاضي زكريا ص٢٦٣-٢٦٤ وعبارتُه ثمّة: ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ﴾: أجَلُ ما بينَ الموتِ والبعث. انتهى.

(٤) «مفتاح العلوم» ص١٠٥.

....

لأنه[١] نظر إلى القياس النحْويّ، والمصنِّفُ إلى استعمالِ الفصحاء، كما بيّنّا أن المرادَ هاهنا تعظيم هذا الأجل، للفرقِ بين الأجلين، وما يكون معظَّماً مفخَّماً لا بدّ أن يكونَ مهتمّاً بشأنه، والاهتمام موجبٌ للتقديم. وهو المرادُ بقولِه: «فلمّا جَرَى فيه هذا المعنى وجب التقديم».

وقال صاحب «الانتصاف»: التعظيمُ لا يوجِبُ التقديم. وقد ورد: ﴿وَعِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ﴾ [الزخرف: ٨٥]. والمرادُ: تعظيمها[٢].

وقال صاحب «الإنصاف»: «ولو مثَّل بقوله: ﴿وَلَدَيْنَا كِتَٰبٌ يَنطِقُ بِٱلْحَقِّ﴾ [المؤمنون: ٦٢] كان أحسن، لأنه نكرةٌ موصوفةٌ، و﴿عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ﴾ معرفة»[٣].

وقلت: أمّا تنْظيرُ صاحب «الانتصاف» فبعيدُ المرْمَى لفظاً ومعنىً، أمّا اللفظُ فلِما ذكَر، وأمّا المعنى فلأن ذلك المقامَ يقتضي الاختصاصَ والحصر لا التعظيم، أي: عنده علمُ الساعة لا عند غيره. ونحو قوله: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِىَ دِينِ﴾ [الكافرون: ٦].

وأما التنظيرُ الآخَرُ فإنه واردٌ على مقْتضى الاستعمال، ولا موجِبَ لإزالتِه عن مقرِّه، إذ موجب التقديم في تلك الآية الفرْقُ بين الأجلين، ولا يُرادُ هاهنا الفرقُ بين الكتاب وغيره، يُعلمُ ذلك مِمّا سبقه من قولِه تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْتُونَ مَآ ءَاتَوا۟ وَّقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ أَنَّهُمْ إِلَىٰ رَبِّهِمْ رَٰجِعُونَ * أُو۟لَٰٓئِكَ يُسَٰرِعُونَ فِى ٱلْخَيْرَٰتِ وَهُمْ لَهَا سَٰبِقُونَ * وَلَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۖ وَلَدَيْنَا كِتَٰبٌ يَنطِقُ بِٱلْحَقِّ ۚ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ [المؤمنون: ٦٠ - ٦٢].

قال القاضي: والاستئنافُ به لتعظيمه، ولذلك نكّر، ووُصِفَ بأنه ﴿مُّسَمًّى﴾، أي: مثبّتٌ

---

(١) يعني السكاكي صاحب «المفتاح».

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٤).

(٣) «الإنصاف» لعلم الدين العراقي ق/ ٩٠.

[﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ﴾ ٣]

﴿فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ **مُتعلِّقٌ بمعنى اسم «الله»**، كأنه قيل: وهو المعبودُ فيها، ومنه قولُه: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِي ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِي ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤]، أو وهو المعروفُ بالإلهيّةِ أو المُتوحِّدُ بالإلهيةِ فيها، أو هو الذي يُقالُ له: «الله» فيها، لا يُشرَكُ به في هذا الاسم، ويجوزُ أن يكونَ ﴿ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ خبراً بعدَ خبر؛ علىٰ معنى: أنه الله، وأنه في السماواتِ والأرض، بمعنى أنه عالمٌ بما فيهما لا يخفىٰ عليه منه شيء، كأنّ ذاتَه فيهما.

معيَّن، لا يقْبلُ التغيير، وأُخْبر عنه بأنه «عند الله»، ولا مدْخلَ لغيره فيه بعلْمٍ ولا قدْرة، ولأنه المقصود ببيانه(١).

قولُه: (﴿فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ **متعلِّقٌ بمعنى اسم «الله»**). قال الزجّاج: لو قلت: «هو زيدٌ في المدينة»، لم يجُز، إلا أن يكونَ في الكلامِ دليلٌ على أن زيداً قد يُدَبِّر أمر المدينة(٢).

ونقل أبو البقاء عن أبي عليّ(٣) أنه قال: لا يجوزُ أن يتعلّقَ باسم «الله»، لأنه صار بدخولِ الألف واللام، والتغييرِ الذي دخلَه، كالعلَم. ولهذا قال تعالى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥](٤).

والمصنِّف اختار مذْهبَ الزجّاج، وزاد عليه في الاعتبار، وأوّلَ التركيبَ على وجوه؛ **أحدها**: جَعَلَ اسم «الله» مشتقّاً من «أَلَهَ يَأْلَه»: إذا عَبَد. فالإلٰه: فِعَالٌ في معنى المفعول، أي: المأْلوه، وهو المعْبود. ثم تُصُرِّف فيه، فصار «الله» كما سبق. هذا هو المراد من قوله: «وهو المعبود فيها».

---

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٣٩٠).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢٥٠).

(٣) يعني أبا علي الفارسيَّ، سبقت ترجمته.

(٤) انظر: «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٤٨٠).

....

ثانيها: جعل معنَى شهْرتِه في الإلـٰهية عاملاً في الظرف(١). قال: هو كما تقول: «هو حاتم في طيِّئ»، على تضْمين معنى الـجُودِ الذي اشْتُهِر به، كأنّك قلت: «هو جوادٌ في طيِّئ».

ومنه قول أبي النَّجْم:

أَنا أبو النَّجْمِ وشِعْرِي شِعْرِي(٢)

أي: أنا ذلك المشهورُ في الفصاحة، وشِعْرِي هو المعروفُ بالبلاغة. وهو الذي عنَاه بقولِه: «وهو المعروفُ بالإلـٰهية».

وقال صاحب «الفرائد»: يمْكنُ أنْ يقال: ﴿فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾: حالٌ مؤكِّدة، أي: وهو الله معروفاً في السمواتِ والأرض، كقولك: «هو زيدٌ معروفاً في العالم».

وقال المالكيّ: لا تكون الحالُ المؤكَّد بها خبرَ جملة جُزْآها معرفتان جامدتان، إلا بلفظٍ دالٍّ على معنىً لازم، أو شبيه باللازم، في تقدّم العلْم، والعامل فيها: «أُحِقُّه» أو «أعْرِفُه». وهذا أَوْلى من قول الزجّاج: العاملُ هو الخبر لتأويلِه بمسمًّى، ومن قولِ ابن خَروف(٣): «إن العامل هو المبتدأ» لتضمنِه معنى التنبيه(٤).

وثالثها: أن يكونَ ردّاً للمشركين في إثباتِ إلـٰهٍ غيره. قال الزجّاج: والمعْنى: هو الـمُتفَرِّدُ في التدبير في السّمٰوات والأرض(٥)، خلافاً للقائلِ المخذول بأن المدبّرَ فيهما غيرُه. وإليه الإشارةُ بقوله: «المتوحِّد بالإلـٰهية فيها».

---

(١) أي ﴿فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ وعمل فيه الجرّ معنى شهرة الله في الإلهية.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) أبو الحسن علي بن محمد الإشبيلي النحوي، من كبار نحاة الأندلس وصاحب «شرح كتاب سيبويه» و«شرح الجمل للزجاجي». مات سنة ٦٠٩ أو ٦١٠هـ. انظر: «وفيات الأعيان» (٣: ٣٣٥)، و«فوات الوفيات» للكتبي (٢: ١٦٠)، و«معجم الأدباء» (١٥: ٧٥).

(٤) «شرح الكافية»، للإستراباذي (١: ٢١٥)، بشيء من التصرف.

(٥) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢٢٨).

....

قال ابن الحاجب: وفائدةُ قولك: «أنا زيد»، أو: «هو زيد» الإخبارُ عمّا كان يجوزُ أنه متعدّد، بأنه واحدٌ في الوجود. وهذا إنما يكونُ إذا كان المخاطَبُ قد عَرف مسمَّيَيْن في ذهنه، أو أحدُهما في ذهنه، والآخر في الوجود، فيجوزُ أن يكونا متعدِّدَيْن. فإذا أَخبر المخْبِرُ بأحدِهما عن الآخر، كان فائدتُه أنهما في الوجودِ ذاتٌ واحدة[1].

ورابعها: أن يكون مأخوذاً من قولِه تعالى: ﴿هَلۡ تَعۡلَمُ لَهُۥ سَمِيّٗا﴾ [مريم: ٦٥]. وهو المرادُ من قولِه: «وهو الذي يُقال له: «الله» فيها، لا يُشْرَك به في هذا الاسم». وهو اخْتيارُ أبي عليّ[2].

وخامسها: ألاّ يكون ﴿فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ متعلِّقاً بالاسم، وذلك بأن يكونَ خبراً بعد خبر، وهو المرادُ من قولِه: «أنه الله، وأنه في السموات». أما قولُه: «أن يكون ﴿ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ خبراً بعد خبر»[3] فمعناه أنهما خبران متعاقِبان؛ لأنّ قولَه: ﴿فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ وحده خبرٌ بعد خبر، لا كليهما.

قال صاحبُ «الفرائد»: إذا كان خبراً بعد خبر، كان معناه أنه عالمٌ بما فيها، كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمۡ أَيۡنَ مَا كُنتُمۡ﴾ [الحديد: ٤] أي: بالعلْمِ والقدرة. فإذا جاز هذا فأيُّ ضرورةٍ في ما ذكر من التقديرِ البعيد؟ أي: كأنّ ذاتَه فيها.

قلت: الضرورةُ بيان فائدةِ العدول عن إثبات العلْم، إلى هذه العبارة، والإشعارُ بأنها من بابِ الكناية، وأنّ علْمَه الكاملَ شاملٌ لما ظهرَ فيها وما بطن.

ومِن ثَمّ فصَّلَ قولَه تعالى: ﴿يَعۡلَمُ سِرَّكُمۡ وَجَهۡرَكُمۡ وَيَعۡلَمُ مَا تَكۡسِبُونَ﴾ بياناً موضحاً لهذه الجملة. وعلى هذا قولُه تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمۡ أَيۡنَ مَا كُنتُمۡ﴾ الآية [الحديد: ٤].

---

(١) انظر: «الإيضاح في شرح المفصَّل» لابن الحاجب (١: ٢٠١).
(٢) انظر: «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٤٨٠).
(٣) وهذا القولُ قد سبق إليه الزجاج في «معاني القرآن» (٢: ٢٢٨).

فإن قلت: كيفَ مَوقِعُ قولِه: ﴿يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾؟ قلت: إن أردتَ المُتوحِّدَ بالإلهيةِ كانَ تقريراً له؛ لأنّ الذي استَوى في عِلمِهِ السِّرُّ والعَلانيةُ هو اللهُ وحدَه، وكذلكَ إذا جَعلتَ ﴿فِي السَّمَاوَاتِ﴾ خبراً بعدَ خَبَر، **وإلّا فهو كلامٌ مُبتَدأ**؛ بمعنى: هو يَعلَمُ سِرَّكم وجَهْرَكم، أو خَبرٌ ثالث.

﴿وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ﴾ من الخير والشرّ، فيثيب عليه، ويعاقب.

[﴿وَمَا تَأْتِيهِم مِّنْ آيَةٍ مِّنْ آيَاتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ * فَقَدْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ فَسَوْفَ يَأْتِيهِمْ أَنبَاءُ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾ ٤-٥]

﴿مِّنْ﴾ في ﴿مِّنْ آيَةٍ﴾ للاستِغراق، وفي ﴿مِّنْ آيَاتِ رَبِّهِمْ﴾ للتبعيض، يعني: وما يظهرُ لهم دليلٌ قَطُّ من الأدلّةِ التي يجبُ فيها النَّظَرُ والاستِدلالُ والاعتبار، .....

قولُه: (**وإلّا فهو كلامٌ مُبتَدأ**)، أي: وإنْ لم يُرَدْ بقولِه تعالى: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ﴾ [الأنعام: ٣] المُتوحِّد بالإلـهية فيها، وأنه الله، ولا أنه عالمٌ بما فيها، فكان كلاماً مبتدأ مستأنَفاً، لأنه على التقديرين تأكيدٌ وتقريرٌ لمعناهما، كما قرّره، بقي أنْ يُراد: هو المعبودُ فيها، أو هو المعروف، أو هو الذي يقالُ له: الله فيها. فهو[1] على هذه الوجوه استئناف.

وبيانُ السؤالِ علىٰ الأولِ أنه لمّا قيل: هو المعبودُ فيها، اتّجه لسائلٍ أن يسأل: فما شأنُه مع عابده حينئذ؟ فأجيب: يعْلمُ سرّهم وجَهْرَهم، ويعْلمُ ما يكْسِبون، فيجازيهم على أعمالهم: إنْ خيراً فخير، وإنْ شرّاً فشرّ.

وعلى الثاني والثالث: السؤال: بماذا عُرِف فيهما؟ وما وصْفُه فيهما؟ فقيل: وصْفُه فيهما بالعلْم الشاملِ الكلّيّ والجزْئيّ، كما سبق في آخرِ «المائدة»، في قولِه تعالى: ﴿إِنَّكَ أَنتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾ [المائدة: ١٠٩]. قال المصنِّف: «(علاَّم الغُيوبِ) قرئ بالنصبِ على أنّ الكلامَ قد تمّ بقوله: ﴿إِنَّكَ أَنتَ﴾، أي: إنك موْصوفٌ بأوصافِك المعروفةِ من العلم وغيره».

(١) أي: قوله تعالى: ﴿يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾.

﴿إِلَّا كَانُواْ عَنْهَا مُعْرِضِينَ﴾: تاركينَ للنَّظَرِ لا يَلتَفِتُونَ إليه ولا يَرفَعونَ به رأساً، لقِلّةِ خوفِهم وتَدبُّرِهم للعواقب.

﴿فَقَدْ كَذَّبُواْ﴾ مردودٌ علىٰ كلامٍ محذوف، كأنه قيل: إن كانوا مُعرِضينَ عن الآياتِ فقد كَذَّبوا بما هو أعظَمُ آيةٍ وأكبَرُها، وهو الحقّ، ﴿لَمَّا جَآءَهُمْ﴾ يعني: القُرآنَ الذي تُحدُّوا به علىٰ تَبالُغِهم في الفَصاحةِ فعَجَزوا عنه، ﴿فَسَوْفَ يَأْتِيهِمْ أَنۢبَٰٓؤُاْ﴾ الشيءِ الذي ﴿كَانُواْ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾ وهو القُرآن، أي: أخبارُه وأحوالُه، بمعنى: سيعلمونَ بأيِّ شيءٍ استَهزَؤوا، وسيظهرُ لهم أنه لم يكن بمَوضِعِ استِهزاء، وذلكَ عندَ إرسالِ العذابِ عليهم في الدُّنيا، أو يومَ القيامة، أو عندَ ظُهورِ الإسلامِ وعُلُوِّ كلمتِه.

[﴿أَلَمْ يَرَوْاْ كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ مَّكَّنَّٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّن لَّكُمْ وَأَرْسَلْنَا ٱلسَّمَآءَ عَلَيْهِم مِّدْرَارًا وَجَعَلْنَا ٱلْأَنْهَٰرَ تَجْرِى مِن تَحْتِهِمْ فَأَهْلَكْنَٰهُم بِذُنُوبِهِمْ وَأَنشَأْنَا مِنۢ بَعْدِهِمْ قَرْنًا ءَاخَرِينَ﴾ ٦]

قولُه: (مرْدودٌ على كلامٍ محذوف)، أي: شَرْطٍ محذوف، ونحوه قول الشاعر:

قالُوا: خُراسانُ أقْصَىٰ ما يُرادُ بنـا ... ثُمَّ القُفُولُ، فقد جئْنا خُراسَـانا[1]

أي: إنْ صحّ ما قلْتم مِن أنّ خُراسانَ المقْصِد، فقد جئنا، وأين لنا الخلاص؟

قولُه: (أو عندَ ظُهورِ الإسلام). فإنْ قلت: اتّصالُ قولِه تعالى: ﴿أَلَمْ يَرَوْاْ كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم﴾ بما قبله على أن المرادَ بالأنباءِ في قولِه: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِيهِمْ أَنۢبَٰٓؤُاْ مَا كَانُواْ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾ ظاهر، لمناسبةِ الاعتبار بنزولِ العذاب على الأمم السالفةِ بالتهديد والوعيد. فما وجْه اتّصاله به إذا أُرِيد به ما قال: «عند ظهور الإسلام»؟

---

(١) سبق تخريجُه.

مَكَّنَ له في الأرض: جَعَلَ مكانًا له فيها، ونحوُه: أَرَّضَ له، ومنه قولُه: ﴿إِنَّا مَكَّنَّا لَهُۥ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [الكهف: ٨٤]، ﴿أَوَلَمْ نُمَكِّن لَّهُمْ﴾ [القصص: ٥٧]، وأمّا «مكَّنتُه في الأرض»: فأثبتُّه فيها. ومنه قولُه: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّٰهُمْ فِيمَآ إِن مَّكَّنَّٰكُمْ فِيهِ﴾ [الأحقاف: ٢٦]، **ولتَقارُبِ المَعنيَيْنِ جَمَعَ بينَهما** في قولِه: ﴿مَّكَّنَّٰهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّن لَّكُمْ﴾، والمعنى: لم نُعطِ أهلَ مكّةَ نحوَ ما أعطَيْنا عاداً وثمودَ وغيرَهم؛ من البَسْطةِ في الأجسام، والسَّعةِ في الأموال، والاستِظهارِ بأسبابِ الدُّنيا.

و﴿ٱلسَّمَآءَ﴾: المُظِلّة؛ **لأنّ الماءَ ينزلُ منها إلىٰ السَّحاب،** ....

قلت: معناه: فسوف يأتيـهم أنـباءُ القرآن، ومَن نزل عليه عندَ تباشيـرِ الظَّـفَر[1]، ونُصْرَةِ الله الإسلامَ، وقهرِ أعداءِ الدين، وغلَبَةِ أوليائه، أوَلمْ يَرَوا كمْ أهلكْنا مِن قبلِهم مِن المكذِّبين، ونصَرْنا الأنبياءَ وضَعفَةَ المؤمنين على مَن هم أشدُّ مِن هؤلاء!

قولُه: (**ولِتَقارُبِ المعنيَيْن جَمَع بينَهما**). يعني: قوله: «مكَّنَ له في الأرض»، وقوله: «مكَّنْته في الأرض» بعد التفرقة بينهما من حيثُ اللفظ والمعنى مُنزَّلان منزلةَ معنىً واحدٍ في إعطاء معنى الكتابة، ويجمعُهما كونُ الموصوفِ بهما في مَنَعةٍ من الرجال، والسَّعةِ في الأموالِ والمآلِ والأحوال.

وإليه الإشارة بقوله: «لم نُعْطِ أهلَ مكّةَ نحو ما أعطينا عاداً وثَمُودَ وغيرَهم، مِن البسْطة، والسَّعة، والاستظْهار».

وتحريرُه: أن كونَهم ثابتين في الأرض يدلّ على أنها جُعِلت مكاناً لهم، وهو يدلُّ على كونِهم في الاستظهار بأسبابِ المُلْك، في غايةٍ من الكمال.

ويعْضُدُه قولُه تعالىٰ: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَن ذِى ٱلْقَرْنَيْنِ قُلْ سَأَتْلُوا۟ عَلَيْكُم مِّنْهُ ذِكْرًا * إِنَّا مَكَّنَّا لَهُۥ فِى ٱلْأَرْضِ﴾، ثم بيّنه بقولِه: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ مِن كُلِّ شَىْءٍ سَبَبًا * فَأَتْبَعَ سَبَبًا﴾ [الكهف: ٨٣ – ٨٥].

قولُه: (**لأن الماءَ ينزلُ منها إلى السَّحاب**). يعني: قال تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَا ٱلسَّمَآءَ عَلَيْهِم مِّدْرَارًا﴾

---

(١) في (ج): «ظهور الإسلام بتأثير الظفر».

أو السَّحاب، أو المَطَر. و«المدرار»: المِغزار.

فإن قلت: أيُّ فائدةٍ في ذِكْرِ إنشاءِ قَرْنٍ آخَرينَ بعدَهم؟ قلت: الدَّلالةُ علىٰ أنه لا يَتَعاظمُه أن يُهلِكَ قَرْناً، ويُخرِّب بلادَه منهم[1]؛ فإنه قادرٌ علىٰ أن يُنشِئَ مكانَهم آخَرينَ يَعمُرُ بهم بلادَه، كقولِه تعالى: ﴿وَلَا يَخَافُ عُقْبَٰهَا﴾ [الشمس: ١٥].

[الأنعام: ٦]، وإنّما المرسَلُ هو السحاب، لأن الماءَ ينزل من المظلّةِ إلى السحاب[2].

قولُه: (والمِدْرار: المِغْزار). قال الزجّاج: ﴿مِّدْرَارًا﴾: أي داراً ذات غيْثٍ كثير. و«مفعال» من أسماءِ المبالغة، كقولهم: «امرأة مِذْكار»: إذا كانت كثيرةَ الولادةِ للذكور. وكذلك «مِئْناث» من الإناث[3].

قولُه: (إنْشاء قَرْنٍ آخرين بَعدَهم). قال الزجّاج: القَرْن: أهْلُ كلِّ مدةٍ كان فيها نبيّ، أو كان فيها طبقةٌ من أهلِ العلْم، قلَّت السُّنونُ أو كَثُرت. يدلّ عليه قوله ﷺ: «خَيْرُكُمْ قَرْنِي ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهم، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ»[4].

قولُه: (ويُخَرِّب بلادَه منهم). ضمّن «خرَّب» معنى «أخْلَى»، وعداه بـ«مِن»، أي: أخْلَى الله تعالى بلاده منهم، فهي خَرِبة.

قولُه: (كقولِه تعالى: ﴿وَلَا يَخَافُ عُقْبَٰهَا﴾ [الشمس: ١٥]). يعني: وِزَانُ قولِهِ تعالىٰ: ﴿وَأَنشَأْنَا مِنۢ بَعْدِهِمْ قَرْنًا ءَاخَرِينَ﴾ [الأنعام: ٦]، وزانُ قولِه: ﴿وَلَا يَخَافُ عُقْبَٰهَا﴾ [الشمس: ١٥] في كونه تقْريراً للكلام السابق، وتتميماً لمعنى عدمِ المبالاة. كأنه قيل: فأهلكْناهم بذنوبِهم، وما خِفْنا

---

(١) في الأصل الخطي: «يهلك قرناً ويحدث بدلاً منهم»، والمثبت من نصِّ «الكشاف» من (ط)، وكذا هو في النسخ المطبوعة.

(٢) أي: في العبارة مجاز مرسل علاقته المحلّية، إذ أطلق لفظ السماء، وأراد السحاب.

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢٢٩).

(٤) المصدر السابق (٢: ٢٢٩). والحديث أخرجه البخاري (٢٦٥١) ومسلم (٢٥٣٥) من حديث عمران ابن حصين رضي الله عنه.

[﴿وَلَوْ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ كِتَٰبًا فِى قِرْطَاسٍ فَلَمَسُوهُ بِأَيْدِيهِمْ لَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ ۝ وَقَالُوا۟ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ ۖ وَلَوْ أَنزَلْنَا مَلَكًا لَّقُضِىَ ٱلْأَمْرُ ثُمَّ لَا يُنظَرُونَ ۝ وَلَوْ جَعَلْنَٰهُ مَلَكًا لَّجَعَلْنَٰهُ رَجُلًا وَلَلَبَسْنَا عَلَيْهِم مَّا يَلْبِسُونَ﴾ ٧-٩]

﴿كِتَٰبًا﴾: مكتوباً، ﴿فِى قِرْطَاسٍ﴾: في رَقٍّ، ﴿فَلَمَسُوهُ بِأَيْدِيهِمْ﴾ ولم يَقتَصِرْ بهم على الرُّؤية، لِئلّا يقولوا: سُكِّرَتْ أبصارُنا، فيبقىٰ لهم عِلّة. لقالوا: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ تعنُّتاً وعِناداً للحَقِّ بعدَ ظُهورِه.

﴿لَّقُضِىَ ٱلْأَمْرُ﴾: لَقُضِيَ أمرُ هَلاكِهم، ﴿ثُمَّ لَا يُنظَرُونَ﴾ بعدَ نزولِه طَرْفةَ عَيْن، ..

عُقْباهم، وذلك أن المتسلّطَ على تخريب الديار، وقلْعِ الآثار، إنما يخاف مِن عُقْبَى الأمرِ إذا لم يقْدر على إنشاءِ مثْل ما خرّبَه ودمّره، وأما مَن هو قادرٌ على إنشاء مثله، فلا يخافُ عقباها. قال: «فلا يخافُ عاقبتَها وتبعتها، كما يخافُ كل معاقِبٍ من الملوك، فيُبْقِي بعض الإبقاء».

قولُه: (ولم يَقتَصِرْ بهم على الرُّؤية): عطف على محذوف، يعني: ضَمَّ معَ قولِه تعالى: ﴿كِتَٰبًا فِى قِرْطَاسٍ﴾، قولَه: ﴿فَلَمَسُوهُ﴾، ولم يقتصر على الرؤية، للتتميم والمبالغة.

قولُه: (لقالوا: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾) إنما أتى بالضمير، وفي التنزيل: ﴿لَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟﴾ ليؤْذِنَ أن قولَه: ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟﴾ مُظهَر وُضعَ مَوْضعَ المضمَرِ للعلّيّة[(١)].

قولُه: (سُكِّرَتْ أبصارُنا) أي: حُبِست من النظرِ، على المجاز. كذا في «الأساس».

قولُه: (لَقُضِيَ أمْرُ هَلاكِهم). قال الزجّاج: «أي: لتمّ إهلاكُهم. و«قَضَى» على ضُروب، ومرْجِعها إلى معنى انقطاعِ الشيء وتمامِه»[(٢)].

---

(١) أي: أصل الكلام أن يقال: «لقالوا» بدل «لَقَالَ الَّذِين كَفَرُوا»، ولكن وُضع المظهرُ موضعَ المضمر للعلّية كما قال.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢٣٠).

إمّا لأنهم إذا عاينوا المَلَكَ قد نَزَلَ علىٰ رسولِ الله ﷺ في صُورتِه، **وهي آيةٌ لا شيءَ أبيَنُ منها وأيقَن**، ثم لا يُؤمِنون ـ كما قال: ﴿وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [الأنعام: ١١١] ـ لم يكن بُدٌّ من إهلاكِهم، كما أُهلِكَ أصحابُ المائدة، وإمّا **لأنه يزولُ الاختيارُ الذي هو قاعدةُ التكليف** عندَ نزولِ المَلَك، فيجبُ إهلاكُهم، وإمّا لأنهم إذا شاهدوا مَلَكاً في صُورتِه زَهَقَتْ أرواحُهم من هَوْلِ ما يُشاهِدون.

ومعنىٰ ﴿ثُمَّ﴾: بُعْدُ ما بينَ الأمرَيْن؛ قضاءِ الأمر، وعَدَمِ الإنظار. جَعَلَ عَدَمَ الإنظارِ أشَدَّ من قضاءِ الأمر؛ لأنّ مُفاجأةَ الشِّدّةِ أشدُّ من نفسِ الشِّدّة.

﴿وَلَوْ جَعَلْنَٰهُ مَلَكًا﴾: ولو جَعَلْنا الرَّسولَ مَلَكاً كما اقترحوا ـ لأنهم كانوا يقولون: لولا أُنزِلَ علىٰ محُمَّدٍ مَلَك! **وتارةً يقولون**: ﴿مَا هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ [المؤمنون: ٣٣]، ...

قولُه: (**وهي آيةٌ لا شيءَ أبْيَنُ منها وأيْقَنُ**). فإن قيل: هذا يؤْذِنُ أن هذه الآيةَ أبيَنُ مِن سائرِ المعْجزات، مِثْلِ: انْشقاقِ القمر، وفَلْقِ البحر، وإحياءِ الموتَى، قلْتُ: نَعَم، لأنه أراد بقولِه: «لأنهم إذا عاينوا الملَك»: الملَكَ المطلوب، والآيةَ المقْتَرَحة، ولا ارتيابَ أنه لا شيءَ أبْيَنُ منها في إزاحة العِلل، وأيْقنُ لنزولِ العذاب. ولذلك أتَى بقولِه: «كما أهْلَكَ أصْحابَ المائدة» مستشْهداً به، لأنها أيضاً كانت مقْتَرَحة، فأُهْلِكوا بالمسْخ.

قولُه: (**لأنه يزولُ الاختيارُ الذي هو قاعدةُ التكليف**)، يعني: إذا نزلت الملائكة، اضطرّوا إلى الإيمان، وقاعدةُ التكليفِ الاختيار.

هذا في حقّ الكفارِ عند نزولِ العذابِ بعد الإنذار، كما قال تعالى: ﴿فَلَمْ يَكُ يَنفَعُهُمْ إِيمَٰنُهُمْ لَمَّا رَأَوْا۟ بَأْسَنَا﴾ [غافر: ٨٥]. وأمّا المؤمنونَ إذا رأَوُا الملائكة، فيزيدُ إيمانُهم، ﴿وَمَا جَعَلَهُ ٱللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ لَكُمْ وَلِتَطْمَئِنَّ قُلُوبُكُم بِهِۦ﴾ [آل عمران: ١٢٦].

قولُه: (**وتارةً يقولون**). اعلم أن «تارة» مقتضيةٌ مقارِنَتَها[1]، وهي محذوفة، إذ التقدير:

---

(١) أي «تارة» مكررة، إذ لا تستعمل إلا كذلك، كقولنا: المجتهد تارة يصيب، وتارة يخطئ.

﴿لَوْ شَآءَ رَبُّنَا لَأَنزَلَ مَلَـٰٓئِكَةً﴾ [فصلت: ١٤] - ﴿لَّجَعَلْنَـٰهُ رَجُلًا﴾: لأرسَلْناه في صُورةِ رَجُل، كما كانَ يَنزِلُ جبريلُ علىٰ رسولِ الله صلّى اللهُ عليهما في أعمِّ الأحوالِ في صُورةِ دِحْية، لأنهم لا يَبْقَونَ معَ رؤيةِ الملائكةِ في صُورِهم، ﴿وَلَلَبَسْنَا عَلَيْهِم﴾: ولخلطنا عليهم ما يَخلِطونَ علىٰ أنفسِهم حينَئذ، ....

لأنهم تارةً كانوا يقولون: لولا أُنزِلَ على محمدٍ ملَك، وتارةً يقولون: ﴿مَا هَـٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ﴾ [المؤمنون: ٢٤]، فأوجب ذلك أن يجعلَ الضميرَ في قوله: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَـٰهُ مَلَكًا﴾ لما يقالُ له: الرسول، سواءٌ كان مبعوثاً إليهم لما قالوا: ﴿مَا هَـٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ [المؤمنون: ٢٤]، أو إلى من هو مبعوثٌ إليهم لما قالوا: لولا أُنزِل على محمدٍ ملَك.

فلذلك فسَّر الضميرَ(١) بالرسولِ المطْلَقِ في قوله: «ولو جَعَلْنا الرسولَ مَلَكاً»، وعلّله بقولِه: «لأنهم كانوا يقولون» إلى آخره.

فقولُه تعالى: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَـٰهُ﴾: عطفٌ على: ﴿وَلَوْ نَزَّلْنَا﴾، فأردف الجوابَ بجواب آخر، أعمَّ منه، قلْعاً لشُبَهِهم من سِنْخها(٢).

قال القاضي: «﴿وَلَوْ جَعَلْنَـٰهُ مَلَكًا﴾: جوابٌ ثانٍ إن جُعل الهاءُ للمطلوب، وإن جُعلَ للرسول فهو جوابُ اقتراحٍ ثان، فإنهم تارةً يقولون: ﴿لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ﴾، وتارة يقولون: ﴿لَوْ شَآءَ رَبُّنَا لَأَنزَلَ مَلَـٰٓئِكَةً﴾ [فصلت: ١٤]»(٣).

وما ذهب إليه المصنفُ أقضى لحقِّ البلاغة، لاشتمال الجوابِ على المطلوب، وعلى غيره.

قولُه: (في صُورةِ دِحْيَة)(٤). قال صاحبُ «الجامع»: «دِحْية: بكسرِ الدال وسكونِ الحاء

(١) أي الهاء في «جعلناه» الأولى.

(٢) بكسر السين وسكون النون، وهو الأصلُ والجِذْر.

(٣) «أنوار التنزيل» (٢: ٣٩٣).

(٤) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٥٨٥٧) من حديثِ ابن عمر رضي الله عنهما، والبزار في «المسند» (٤٠٢٥) من حديث أبي ذرٍّ وأبي هريرة رضي الله عنهما.

فإنهم يقولون إذا رأَوا المَلَكَ في صورةِ الإنسان: هذا إنسانٌ وليس بمَلَك، فإن قالَ لهم: الدليلُ علىٰ أنّي مَلَكٌ أنّي جئتُ بالقُرآنِ المُعجِز، وهو ناطقٌ بأنّي مَلَكٌ لا بَشَر، كذَّبوه كما كذَّبوا مُحَمَّداً ﷺ، فإذا فَعَلُوا ذلكَ خُذِلوا كما هُم مخذولونَ الآن، فهو لَبْسُ الله عليهم.

ويجوزُ أن يُراد: **ولَلَبَسْنا عليهم حينَئذٍ** مِثلَ ما يَلبِسونَ علىٰ أنفسِهم الساعةَ في كُفرِهم بآياتِ الله البيِّنة، وقرأَ ابنُ مُحَيصِن: «ولَبَسْنا عليهم»؛ بلامٍ واحدة. وقرأ الزُّهريّ: «ولَلَبَّسْنا عليهم ما يُلبِّسونَ»؛ بالتشديد.

[﴿وَلَقَدِ ٱسْتُهْزِئَ بِرُسُلٍ مِّن قَبْلِكَ فَحَاقَ بِٱلَّذِينَ سَخِرُواْ مِنْهُم مَّا كَانُواْ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾ ١٠]

المهملة، كذا يَرْويهِ أكثرُ أصحاب الحديث، وأهل اللغة، وقال الأميرُ أبو نصرِ بن مَاكُولا: هو بالفتح»[1]، وهو الذي كان ينْزِلُ جبريلُ عليه السلام في صورتِه.

قولُه: (**ويجوزُ أن يُراد: ولَلَبَسْنا عليهم حينَئذٍ**)، اعلم أن ﴿مَا﴾ في قولِه: ﴿مَّا يَلْبِسُونَ﴾: إما موصولة، والعائدُ محذوف، وهو مفعول ﴿وَلَلَبَسْنَا﴾، كما ذكَرَهُ أبو البقاء[2]. وعليه الوجهُ الأول في الكتاب، ومن ثَمّ قدّرَ «حينئذٍ» بعد تمامِ الكلام.

والمرادُ باللَّبْسِ: الخلطُ في أمرِ الرسولِ ﷺ. المعنى: لخلطْنا عليهم الذي يخْلطونه على أنفسِهم، في كونِ الرسول ينبغي أن يكون مَلَكاً لا بشراً. هذا على مذهبِ أهل السنّة ظاهر، دون مذهبِهم، ولهذا أوّل اللَّبْسَ بالخذلان، حيث قال: «خُذِلوا كما هم مخذولون الآن، فهو لَبْس الله عليهم».

---

(١) «جامع الأصول» لابن الأثير (١٢: ٣٦٥) وانظر كلامَ ابن ماكولا في «الإكمال» (٣: ٣١٤).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٤٨٢).

﴿وَلَقَدِ ٱسْتُهْزِئَ﴾ تسليةٌ لرسولِ الله ﷺ عمّا كانَ يَلقىٰ من قومِه، ﴿فَحَاقَ﴾ بهم: فأحاطَ بهم الشيءُ الذي كانوا يَستَهزِئونَ به، وهو الحقّ، **حيثُ أُهلِكوا من أجلِ الاستِهزاءِ به**.

[﴿قُلْ سِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ ٱنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُكَذِّبِينَ﴾ ١١]

فإن قلت: **أيُّ فَرْقٍ بينَ قوله: ﴿فَٱنظُرُوا۟﴾** وبينَ قوله: ﴿ثُمَّ ٱنظُرُوا۟﴾؟ قلت: جَعَلَ النَّظَرَ مُسبَّباً عن السَّيرِ في قوله: ﴿فَٱنظُرُوا۟﴾، فكأنه قيل: سِيروا لأجلِ النَّظَر، ولا تسيروا سَيْرَ الغافِلين، وأمّا قولُه: ﴿سِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ ٱنظُرُوا۟﴾ ....

أو مصدرية(١)، وهو مفعولٌ مطلق، والكلامُ فيه تشبيه، وحينئذ لَبْسُ الله غَيْرُ لَبْسِهم. ولهذا كررَ الظرف، حيث قال أولاً: «حينئذٍ»، وثانياً: «الساعةَ». والمرادُ باللَّبس: الكفر في أمرِ آيات الله، وهو ما يُعْلمُ من قولِه: ﴿لَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ [الأنعام: ٧]. وإليه الإشارةُ بقولِه: «في كفرهم بآيات الله البينة».

قولُه: (**حيثُ أُهلِكوا من أجلِ الاستِهزاءِ به**). يعني أن قولَه: ﴿مَا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾ من باب إطلاق السّببِ على المسبَّب(٢)، لأن المحيطَ بهم هو العذاب، لا المستهزأ به، ولمّا كان سبباً له وُضع موضعَه للمبالغة.

قولُه: (**أيُّ فَرْقٍ بينَ قولِه: ﴿فَٱنظُرُوا۟﴾**)، أي: في قوله تعالى: ﴿قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُوا۟﴾ [آل عمران: ١٣٧].

---

(١) أي: «ما» في ﴿مَّا يَلْبِسُونَ﴾، وهي في هذه الحالة لا تحتاج إلى ضمير عائد في بعض الأقوال. انظر: «رصف المباني» للمالقي ص٣١٣، و«معاني الحروف» للرماني ص٨٧، و«الجنى الداني» للمرادي ص٢٣٠.

(٢) أي: أن في الكلام مجازاً مرسلاً علاقته السببية.

فمعناه: **إباحةُ السَّيرِ في الأرضِ للتِّجارةِ** وغيرِها من المنافع، **وإيجابُ النَّظَرِ في آثارِ** الهالكين. ونبَّهَ علىٰ ذلك بـ﴿ثُمَّ﴾، لتباعُدِ ما بينَ الواجبِ والمُباح.

[﴿قُل لِّمَن مَّا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ قُل لِّلَّهِ ۚ كَتَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ ۚ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ ۚ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ ١٢]

﴿لِّمَن مَّا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ **سؤالُ تبكيت**، ....

قولُه: (**إباحةُ السيرِ في الأرضِ للتجارة...، وإيجابُ النظر**). يريد: الأمرُ على الأوّلِ واحدٌ مقيَّد، وعلى الثاني شيئان[1]: فالأولُ مباح، والثاني واجب، بِدلالةِ ﴿ثُمَّ﴾.

قال صاحب «التقريب»: «إنما لم يحملْ على التراخي، وعدلَ إلى المجاز، إذ واجبُ النظرِ في آثارِ الهالكين حقّه ألّا يَتراخَى عنه السير»[2].

وقلت: يمكنُ أن يأْمرهم بالسير أولاً، وبالنظرِ ثانياً على الوجوب، ويكون الثاني أعلى رتبة، لأن الكلامَ مع المنكرين، كما تقول: «توضأْ ثم صَلِّ»، والآيةُ مع الفاء متضمّنةٌ للتنبيه على الغفلة، أو للتوبيخِ على التغافل، ومع «ثم» للتعبيرِ على التوانِي والتقاعد. وإلى الأول الإشارةُ بقولِه: «ولا تسيروا سير الغافلين».

الراغب: «قيل: حثَّ على السياحة في الأرضِ بالجسم، وقيل: على إجالةِ الفكر، ومراعاة أحواله، كما رُوي في وصف الأنبياء عليهم السلام: أبدانُهم في الأرض سائرة، وقلوبُهم في الملكوتِ جائلة»[3].

قولُه: (**سؤالُ تَبكيت**)، **الأساس**: «ومن المجاز: بكَته بالحجة، أي: غلبه. وبكَّتَهُ: أَلْزمه ما عَيِي بالجواب عنه».

---

(١) الأول قوله: ﴿فَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُوا۟﴾. أي: السير لأجل النظر. والثاني: ﴿سِيرُوا۟ ... ثُمَّ ٱنظُرُوا۟﴾، فالسير مباح، والنظر واجب.

(٢) «تقريب التفسير»، الورقة: ١٣٤، وليس فيه قوله: «وعدل إلى المجاز».

(٣) «مفردات القرآن» ص٤٣٣ ولتمام الفائدة انظر: «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٨).

و﴿قُلْ لِلَّهِ﴾ تقريرٌ لهم، أي: هو لله، لا خِلافَ بيني وبينكم، ولا تَقدِرونَ أن تُضيفوا شيئاً منه إلىٰ غيره، ﴿كَتَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾ أي: **أوجَبَها علىٰ ذاتِه؛ في هدايتِكم إلىٰ مَعْرِفتِه**، ونَصْبِ الأدلّةِ لكم علىٰ توحيدِه بما أنتُم مُقِرُّونَ به من خَلْقِ السماواتِ والأرض، ثم أوعَدَهم علىٰ إغفالِهِمُ النَّظَرَ وإشراكِهم به مَن لا يَقدِرُ علىٰ خَلْقِ شيءٍ بقوله: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ فيُجازيكم علىٰ شِركِكم.

يعني: إذا سئلوا عن قولِه تعالى: ﴿قُل لِّمَن مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الأنعام:١٢]، لا مَحيدَ لهم إلا أن يقولوا: لله، ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [لقمان: ٢٥].

قولُه: (و﴿قُلْ لِلَّهِ﴾: **تقْرير**)، قيل: أي إلجاءٌ إلى الإقرار. **الجوهري**: «تقريرُ الإنسانِ بالشيء: حَمْلُه على الإقرارِ به»، والأَوْلَى أن يكونَ من تقريرِ الشيء: إذا جُعل في مكانه.

الجوهري: «قرَّرْتُ عنده الخبرَ حتى استقر».

أي: قرّر الجواب لأجلِهم، فكأنّ قولَه قولُهم، لأنه لا خلافَ بينه وبينهم. وهذا هو المرادُ من قوله: «لا خلافَ بيني وبينكم».

قال الإمام: «أمر الله تعالىٰ رسولَه ﷺ بالسؤال أولاً، وبالجوابِ ثانياً. وهذا إنما يحسُنُ في الموضعِ الذي يكون الجوابُ قد بلغ من الظهور إلى حيثُ لا يَقْدِر على إنكارِه منكِر، ولا على دفعه دافع»(١).

قولُه: (**أوْجَبها على ذاتِه؛ في هدايتِكم إلى مَعرفتِه**) إلى آخره. قال القاضي: «﴿كَتَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾: التزمَها فضلاً وإحساناً. والمرادُ بالرحمة: ما يعمُّ الدّارين، ومن ذلك: الهدايةُ إلى معرفته، والعلْمُ بتوحيده، بنصْب الأدلّة، وإنزالِ الكتب، ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ﴾:

---

(١) «مفاتيح الغيب» (١٢: ١٣٦).

....

استئنافٌ وقَسَم للوعيدِ في إشراكهم وإغفالهم النظر، أي: لَيَجْمَعَنَّكم في القبورِ مبعوثين إلى يومِ القيامة، أو في يومِ القيامة. و«إلى» بمعنى: في»[١].

وقال الزجّاج: يجوز أن يكونَ تمامُ الكلام: ﴿كَتَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ﴾، ثم استأنف ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ﴾، ويجوزُ أن يكونَ ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ﴾ بدلاً من ﴿ٱلرَّحْمَةَ﴾، وفسّر رحمتَه بأنه يُمْهلُهم إلى يومِ القيامة[٢]. والإمهال: الرحمة.

وقلت: تفسيرُ الرحمة بالعمومِ أولَى، لِما رَوَيْنا عن البخاريِّ ومسلم والترمذي وابن ماجه، عن أبي هريرة، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «لـمَّا قَضَى اللهُ الـخَلْقَ كَتَبَ كِتاباً، فهُوَ عندَهُ فَوْقَ عَرْشِه: إنَّ رَحمتي سَبَقَتْ غَضَبي»، وفي رواية: «غَلَبَتْ غَضَبي»[٣].

والحملُ على الاستئناف[٤] أقضىٰ لحقِّ البلاغة، وذلك أن للكفّار ـ عند ذلك السؤالِ المُبْكِت، والجواب المقرِّر المُسكِت ـ أن يزْعموا: ما بالُ هذا العزمِ القويّ والتشديدِ فيه؟ فيقال لهم: لأنكم ما خُلِقْتُم سُدىً، ما خلقكم الله إلا لرحمته، تعْرِفونه، وتعْبُدونه، وتفعلون ما تستأهلون به رحمته، لأنه واسعُ الرحمة، والله يدعو إلى دارِ السلام.

ويؤيدُه قول محيي السنة: ﴿كَتَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ﴾: استعطافٌ منه للمتولِّين عنه إلى الإقبالِ عليه، وإخبار بأنه رحيمٌ بالعباد، ولا يعجِّل العقوبة، ويقبل الإنابةَ والتوبة[٥].

---

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٣٩٥).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢٥٥).

(٣) أخرجه البخاري (٧٤٢٢) ومسلم (٢٧٥١) والترمذي (٣٥٤٣) وابن ماجه (٤٢٩٥).

(٤) أي: حمل قوله تعالى: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ﴾.

(٥) «معالم التنزيل»، للبغوي (٣: ١٣٠).

وقولُه: ﴿ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمْ﴾ نَصْبٌ على الذَّمّ، أو رَفْع؛ أي: أُريدُ الذينَ خَسِروا أنفسهم، أو أنتُمُ الذينَ خَسِروا أنفسَهم.

فإن قلتَ: كيفَ جَعَلَ عَدَمَ إيمانهم مُسبَّباً عن خُسْرانِهم، والأمرُ على العكس؟ قلتُ: **معناه: الذينَ خَسِروا أنفسَهم في عِلمِ الله لاختيارِهمُ الكفر، فهم لا يُؤمنون.**

ثم إن القومَ لمّا كانوا ممن طُبِعَ على قلوبهم، لهم أن يقولوا عند الأمرِ بالتكليف، وترْك العبادات، وأنهم خُلِقوا ليعملوا فيُجازَوا به[(١)]: ليس الأمرُ كذلك، بل ﴿نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهْرُ﴾ [الجاثية: ٢٤][(٢)]. فوُبِّخوا عند ذلك بقولِه: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمْ﴾، كقوله: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَٰكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٥].

وإدخالُ لام القسم[(٣)] دلّ على الترقِّي في الإنكار، كقولِ الرسل: ﴿إِنَّآ إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ﴾ [يس: ١٦] في الكرّة الثانية.

قولُه: (**معناه: الذينَ خَسِروا أنفسَهم في عِلْمِ الله تعالى**). قال الإمام: هذا يدلُّ على أنّ سبْقَ القضاءِ بالخُسرانِ هو الذي حملهم على الامتناعِ من الإيمان. وذلك عَينُ مذهب أهل السنّة[(٤)].

وقال صاحب «الفرائد»: «ويمكن أنْ يقال: من أضاعَ رأسَ المال، لم يحصُلْ له الربح. ورأسُ المال هو نفسُ الحياة، والربحُ الإيمان، فإذا أضاعها فيما لا يعنيه فقد أهلكها، فلم يحصل له الربح».

هذا أقربُ إلى أصولِ المعتزلة. كما أنّ قولَ المصنِّف عينُ مذهبِ أهل السنة.

---

(١) في (ج): «ليعلموا فيجازوا».

(٢) اقتباس من قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهْرُ﴾ [الجاثية: ٢٤].

(٣) في قوله: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ﴾.

(٤) «مفاتيح الغيب» (١٢: ١٣٨).

....

وقلتُ: مدارُ هذَيْن القولَيْن على معنى الذمّ في قوله: ﴿ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمْ﴾، فإذا حُمِلَ على قولِه: «أريدُ الذين خسروا أنفسهم» كان الأَوْلَى أن يجريَ على العموم، ليدخلَ هؤلاء فيه دخولاً أوليّاً[١]. فحينئذٍ يتوجّه عليه سؤالُ المصنف، وينطبق عليه جوابه.

وإذا حُمل على «أنتم الذين خسروا أنفسهم» ليختصّ بالمخاطَبين، كان المناسبُ ما ذهب إليه صاحبُ «الفرائد».

والذي يقتضيه النظم أن الآيةَ كالتذييل[٢] لما سبق، وذلك أن الكلامَ من ابتداءِ السورة في حقّ المعاندين الـمُمْترين، ذكَّرهم آياتِ الآفاقِ والأنفس، ثم أنذرهم بإهلاكِ مَن هُم أشدُّ منهم تمكُّناً في الأرض، ثم وبّخهم على قولهم في الكتاب: إنه ﴿سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾، وعلى اقتراحِهم: ﴿لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ﴾، وأرشدَهم إلى السيرِ في الأرض للاعتبار، ومكّنهم، وقرّرهم، وعرّضَهم لرحمةِ الله الواسعة، ثم بعد الإياسِ من إيمانهم أتىٰ بقوله: ﴿ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمْ﴾، أي: في علمِ الله ﴿فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ ذمّاً لهم، وتسليةً للرسول ﷺ لئلّا تذهبَ نفسُه عليهم حَسَرات.

نحوه ما سبق في قوله تعالى: ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ﴾ [البقرة: ٧] بقولِه: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦][٣]. ولهذا أَوْقَعَ الفاصلة[٤] بين

---

(١) ليشمل عموم الكافرين، فيندرج تحته كفار مكّة المشار إليهم بـ«هؤلاء».

(٢) التذييل: من طرق الإطناب، وهو عبارة عن الإتيان بجملة مستقلّة، بعد إتمام الكلام، لإفادة التوكيد، ولتقرير حقيقة الكلام بمنطوقه أو بمفهومه. انظر: «الطراز» (٣: ١١١).

(٣) والمقصود: أن قوله تعالى: ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾ [البقرة: ٧] كالتذييل لقوله سبحانه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦].

(٤) يعني قوله تعالى: ﴿كَتَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾.

[﴿وَلَهُۥ مَا سَكَنَ فِي ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ﴾ ١٣]

﴿وَلَهُۥ﴾ عطفٌ على ﴿لِلَّهِ﴾، ﴿مَا سَكَنَ فِي ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ مِنَ السُّكنى، وتَعدِّيه بـ«في»، كما في قوله: ﴿وَسَكَنتُمۡ فِي مَسَٰكِنِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ﴾ [إبراهيم: ٤٥]. ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ﴾ يَسمَعُ كلَّ مسموع، ويَعلَمُ كُلَّ معلوم، فلا يخفى عليه شيءٌ مما يَشتَمِلُ عليه المَلَوان.

قوله: ﴿وَلَهُۥ مَا سَكَنَ فِي ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ الآية، وبين المعطوف عليه، لأن لهما[1] مدخلاً في التسلِّي.

قولُه: (﴿وَلَهُۥ﴾ عطفٌ على: ﴿لِلَّهِ﴾) أي: قل: لله ما في السمواتِ والأرض، ﴿وَلَهُۥ مَا سَكَنَ فِي ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ﴾.

قولُه: (وتَعدِّيه بـ«في» كما في قولِه: ﴿وَسَكَنتُمۡ فِي مَسَٰكِنِ﴾). يعني: «سكَن» من السُّكْنَى، جاء متعدّياً بنفسه وبـ«في».

وقال في «الأساس»: «وسكَنوا الدار، وسكَنوا فيها. وأَسْكَنْتُهُم الدار، وأسكنتُهم فيها».

ومقصودُه مِنْ جَعْلِه منَ «السُّكْنَى» دون «السكون»: التعميمُ والشمول، إذ لو جُعل من السكونِ الذي يقابل الحركة، لفات الشمولُ الذي عناه بقوله: «ممّا يشتملُ عليه الملَوان»، واقْتضاه عطفُ ﴿لَهُۥ﴾ على ﴿لِلَّهِ﴾. كما قال صاحبُ «التقريب»: وإنما أدرجَه، يعني: قوله: ﴿وَلَهُۥ مَا سَكَنَ﴾ تحت قولِه: ﴿قُل﴾، ولم يجْعلْه مستأنفاً، كما هو السابق إلى الفهم، ليكونَ احتجاجاً ثانياً على المشركين إيذاناً بأنّ له ما استقرّ في الأمكنة، وما استقرّ في الأزمنة[2]. وعليه معنى كلامُ الزجّاج[3].

---

(١) يعني: المعطوف «له ما سكن»، والمعطوف عليه «لله».

(٢) «تقريب التفسير» ق ١٣٤.

(٣) انظر: «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢٥٥) وفيه: «هذا أيضاً احتجاج على المشركين، لأنهم لم ينكروا أن ما استقرّ في الليل والنهار لله».

[﴿قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ * قُلْ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ * مَنْ يُصْرَفْ عَنْهُ يَوْمَئِذٍ فَقَدْ رَحِمَهُ وَذَلِكَ الْفَوْزُ الْمُبِينُ﴾ ١٤-١٦]

﴿أَ﴾ وَلِيٌّ ﴿غَيْرَ اللَّهِ﴾؟ همزةُ الاستفهام دونَ الفِعلِ الذي هو ﴿أَتَّخِذُ﴾؛ **لأنّ الإنكارَ في اتخاذِ غيرِ الله وليًّا**، لا في اتخاذِ الوليّ، فكانَ أَوْلىٰ بالتقديم، ونَحوُه: ﴿أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ﴾ [الزمر: ٦٤]، ﴿ءَاللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾ [يونس: ٥٩]. وقُرِئ: ﴿فَاطِرِ السَّمَوَاتِ﴾ بالجرِّ صفةً لله، وبالرَّفعِ على المَدْح. وقرأ الزُّهريّ: «فَطَرَ».

وقال القاضي: «ويجوزُ أن يكون من السكونِ أيضاً، أي: وله ما سكنَ فيهما، أو تحرك. فاكتفى بأحد الضدّيْن عن الآخر»(١).

وقلت: ثم المناسبُ أن يكونَ قولُه: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ مردوداً إلى المعطوفِ والمعطوف عليه، أي: يعلمُ كلَّ معلوم من الأجناس المختلفةِ في السموات والأرض، ويسمعُ هواجسَ كل ما سكن في الملَوَيْن من الحيوان وغيره. وعلى ما ينْبِئُ عنه كلامُ المصنِّف أنه(٢) من تتمَّةِ قولِه: ﴿وَلَهُ مَا سَكَنَ﴾ لقولِه: «مما يشْتملُ عليه الـمَلَوان».

قولُه: (**لأنّ الإنكارَ في اتِّخاذِ غيرِ الله**) سيجيءُ تحقيقُه في قولِه: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ﴾ [الأنعام: ١٠٠].

قولُه: (﴿ءَاللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾)(٣). إيرادُه هاهنا يُوهمُ أن تقديمَ اسم «الله» على

---

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٣٩٥).

(٢) يعني قوله تعالى: ﴿فِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾.

(٣) وقد استشهد الزمخشري بهذا الجزء من الآية لبيان علة دخول همزة الاستفهام على الاسم دون الفعل، كما في ﴿أَغَيْرَ اللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا﴾، وتقديم الاسم على الفعل في كلا الموضعين. وقد أبان الطيبي عن الفرق الدقيق بين التقديم فيهما.

....

الفعل كتقديمِ «غير الله» على الفعلِ في الموضعين. وليس بذلك، إذ المرادُ أن إيلاءَ هذا الاسمِ حَرْفَ الإنكار، وبناء الخبر عليه، دون العكس، وأن يقال: أَأَذِن الله لكم؟ لأنه الأصلُ في الاستفهام، لا سيما وقد عُطِف عليه: ﴿أَمْ عَلَى ٱللَّهِ تَفْتَرُونَ﴾ [يونس: ٥٩]، وهي فعلية، إِذْنٌ[١] بتقوية حكمِ إنكار أن الله هو الآذن، لا حصولَ الإذن مطلقاً. ألا ترى كيف استشهدَ به لقوله: «لأن الإنكارَ في اتخاذ غير الله، لا في اتّخاذ الوليّ»؟ وكيف يوهمُ تقديمُ المعمول؟[٢].

والتركيبُ من بابِ تقوِّي الحكْم، مثلُه في قولِه تعالى: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ﴾ [الزمر: ٢٣]. وقال فيه المصنف: «إيقاعُ اسمِ ﴿ٱللَّهُ﴾ مبتدأ، وبناء ﴿نَزَّلَ﴾ عليه، فيه تفخيمٌ لـ﴿أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ﴾، وتأكيدٌ لإسناده إلى الله، وأن مثلَه لا يجوز أن يصدرَ إلا منه»[٣].

فظهر أن المرادَ بالتقديم في قولِه: «فكان أوْلَى بالتقديمِ» الاهتمام دون التخصيص[٤].

وإلى هذا يُنظرُ قولُ صاحب «المفتاح»: «فلا يُحمل قولُه تعالى: ﴿ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾ [يونس: ٥٩] على التقديم، فليس المرادُ أن الإذنَ يُنْكَرُ من الله دون غيره، ولكن احملْه على الابتداء، مُراداً منه تقويةُ حكمِ الإنكار»[٥]. تمّ كلامُه.

هذا التقديرُ مبنيٌّ على أن تكونَ[٦] ﴿أَمْ﴾[٧] منقطعة، والهمزةُ فيها للتقرير، وفي ﴿ءَآللَّهُ﴾

---

(١) إذن وإيذان بمعنى إعلام. والكلمة خبر «إن» في قوله: «أن إيلاء هذا الاسم...» وقد طال الفصل بينهما.

(٢) أي: «الله» في قوله تعالى: ﴿ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾ [يونس: ٥٩].

(٣) «الكشاف» (١٣ : ٣٦٨).

(٤) أي: أن التقديم في: ﴿أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا﴾ للاهتمام لا للتخصيص، بينما هو للتخصيص في قوله: ﴿ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾ [يونس: ٥٩].

(٥) «مفتاح العلوم» ص١٥١-١٥٢.

(٦) كذا في (ط)، وفي غيرها من الأصول: «توكيد».

(٧) «أم» المنقطعة هي التي لا يكون قبلها همزة التسوية، أو همزة الاستفهام التي يطلب بها وبـ«أم» ما يطلب بـ«أي». انظر: «الجنى الداني» ص٢٢٦.

وعن ابنِ عباسٍ رضيَ الله عنهما: ما عَرَفتُ ما «فاطرُ السماواتِ والأرض» حتّى أتاني أعرابيّانِ يختصمانِ في بئر، فقالَ أحدُهما: أنا فَطَرْتُها، أي: ابتَدأتُها.

﴿وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ﴾: وهو يَرْزُقُ ولا يُرْزَق، كقوله: ﴿مَآ أُرِيدُ مِنْهُم مِّن رِّزْقٍ وَمَآ أُرِيدُ أَن يُطْعِمُونِ﴾ [الذاريات: ٥٩]، والمعنىٰ: **أنّ المنافعَ كلَّها مِن عندِه، ولا يجوزُ عليه الانتِفاع.**

وقُرِئَ: «ولا يَطعَم»؛ بفَتحِ الياء. وروىٰ ابنُ المأمونِ عن يعقوب: «وهو يُطعَمُ ولا يُطعِم»؛ علىٰ بناءِ الأولِ للمفعول والثاني للفاعل، ....

للإنكار، فيفيدُ توكيدَ الافتراء ومزيدَ تقريره[1]، والله أعلم.

قولُه: (**أنَّ المنافعَ كلَّها مِن عندِه، ولا يجوزُ عليه الانتفاع**). يريد أن قوله تعالى: ﴿وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ﴾ من إطلاقِ أعظمِ الشيءِ على كلّه[2]، كقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ﴾ [النساء: ١٠]، لأن أعظمَ المنافع عند الحيوانِ الطعم. وإنما عبر عن المنافع بالطعم، لأن قوله: ﴿قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ﴾ جاء تقريراً للجوابِ السابق، وهو قولُه: ﴿قُل لِّلَّهِ ۚ كَتَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾ إلى قوله: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾.

يعني: قل لهم بعد ذلك التقرير: أَغَيْرَ الذي ذكَرتُهُ مَن له ما في السموات وما في الأرض، والذي منه الرحمةُ العظمى أتّـخِذُ وليّاً؟ فوضع: ﴿يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ﴾، موازياً لـ﴿كَتَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾ تعيْـيراً لهم، وأنهم لا يعرجون إلّا إلى المعارفِ الوارفةِ من الطَّعم، واستيفاء الشهواتِ واللّذاتِ الجسمانية، كالبهائم.

---

(١) كذا في (ط)، وفي غيرها من الأصول الخطية: «لتفيد توكيد الإقرار بمزيد توكيده».
والمعنى: أن الاستفهام في ﴿أَغَيْرَ اللَّهِ﴾ للتقرير، وفي ﴿ءَآللَّهُ أَذِنَ﴾ [يونس: ٥٩] للإنكار، وهما من المعاني البلاغية التي يخرج إليها الاستفهام. انظر: «الإيضاح» ص٢٣٤.

(٢) أي: أن في الآية مجازاً مرسلاً علاقته الجزئية، إذ أطلق الجزء «الطعم» لأهمّيته، وأراد الكل «المنافع».

والضميرُ لـ«غير الله»، وقرأ الأشهَب: «وهو يُطعِمُ ولا يُطعِم»، علىٰ بنائهما للفاعل، وفُسِّرَ بأنّ معناه: وهو يُطعِمُ ولا يَسْتَطعِم. وحكى الأزهريّ: أطعَمْتُ، بمعنىٰ: استَطعَمت، **ونحوُه: أفَدْت**. ويجوزُ أن يكونَ المعنىٰ: وهو يُطعِمُ تارةً ولا يُطعِمُ أخرىٰ؛ علىٰ حَسَبِ المصالح، كقولك: وهو يُعطي ويَمنَع، ويَبسُطُ ويَقدِر، ويُغني ويُفقر.

﴿**أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ**﴾ لأنّ النبيَّ سابقُ أُمّتِه في الإسلام، كقوله: ﴿وَبِذَٰلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ [الأنعام: ١٦٣] وكقول موسىٰ: ﴿سُبْحَٰنَكَ تُبْتُ إِلَيْكَ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٣].

قولُه: (**الضمير لـ«غير الله»**) [١]، أي: في قوله: «وهو يُطعَم» على البناء للمفعول. وفيه إشكال، لأنّ الأصنامَ لا توصفُ بأنّها تُطعَم ولا تُطعِم، وليس الكلامُ مع اليهود والنصارى، ليقال: إن المسيحَ أو عُزَيْراً يُطْعَم ولا يُطْعِم.

والجواب: أن المقصودَ من قولِه: ﴿وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ﴾، إذا أخذ بزبدتِه على سبيل الكناية[٢]، أنها تُربَّى ولا تُربِّي، كقوله: ﴿لَا يَخْلُقُونَ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ [النحل: ٢٠].

قولُه: (**ونحوه: أفدت**)، أي: استفدْت. **الأساس**: «أفدْتُ منه خيراً واستفدْتُه».

قال الشمّاخ:

أفـادَ سـماحةً وأفـادَ حَمْـداً ... فَلَيسَ بجامدٍ لَـحِزٍ ضَـمينِ[٣]

أي : استفاد حمداً.

---

(١) وتوجيهُ ذٰلك علىٰ قراءةِ «وهو يُطْـعَمْ ولا يُطْعِمْ»، والمراد الأصنام. وهذه القراءة عكس القراءة المشهورة.

(٢) أي: كناية عن قيام الآخرين بأمر الأصنام وعجزها عن القيام بأمر نفسها، فضلاً عن قيامها بأمر غيرها. والكناية هنا عن صفة.

(٣) انظر: «ديوان الشمّاخ» ص٣٣٦.
والجامد: البخيل. واللَّحزُ: ضَيِّقُ الخُلُقِ شحيح النفس.

﴿وَلَا تَكُونَنَّ﴾ وقيل لي: لا تكونَنَّ ﴿مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ ومعناه: أُمِرْتُ بالإسلامِ ونُهيتُ عن الشِّركِ.

و﴿مَّن يُصْرَفْ عَنْهُ﴾ العذابُ ﴿يَوْمَئِذٍ فَقَدْ رَحِمَهُۥ﴾ **اللهُ الرَّحمةَ العُظمىٰ**، وهي النَّجاة، كقولك: إن أطعَمْتَ زيداً من جُوعِه فقد أحسَنْتَ إليه، تُريد: فقد أتـمَمْتَ الإحسانَ إليه، أو: **فقد أدخَلَه الجنّة**، لأنّ مَن لم يُعَذَّبْ لم يكنْ له بُدٌّ من الثواب.

قولُه: (﴿فَقَدْ رَحِمَهُۥ﴾ **اللهُ الرحمةَ العُظمىٰ**). فسّر مطْلَق الرحمة بالرحمة العظمى[1]، لأن الشرط والجزاء إذا اتّحدا معنى، وكان الجزاءُ مطْلقاً، دلّ على عِظَم شأنِ الجزاء.

أصل الكلام: مَن يُصْرَف عنه العذاب يومئذٍ فقد نجا، فوضع موضعَه: ﴿فَقَدْ رَحِمَهُۥ﴾. وإليه الإشارة بقوله: «هي النجاة». نظيره قوله تعالى: ﴿فَمَن زُحْزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ وَأُدْخِلَ ٱلْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ﴾ [آل عمران: ١٨٥]، أي: فقد حصلَ له الفوزُ المطلقُ المتناوِل ما يقاربه. وقوله تعالى: ﴿إِنَّكَ مَن تُدْخِلِ ٱلنَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُۥ﴾ [آل عمران: ١٩٢]. قال المصنف: «فقد بالغتَ في إخزائه».

قولُه: (**أو فقد أدخَلَه الجنّة**) فهو من التقسيم الحاصر، لأنه لا ثالث. وإليه الإشارة بقوله: «لم يكن له بُدٌّ من الثواب».

قال في «الانتصاف»: «لو بَقِيتِ الرحمةُ على إطلاقِها، لَمَا زاد الجزاءُ على الشرط، لأنّ صرفَ العذاب رحمة، فاحتاج إلى أحدِ التأويلين، فصحّحه الزمخشريُّ بأنّ صرفَ العذاب يستلزم الثواب. ولعمري، قاعدةُ الاعتزال تلجئُه إلى التأويل. وقال القونويُّ: إن صرفَ العذابِ لا يستلزمُ الثواب، فأفاد الجزاءُ إذن فائدةً لم تُفْهمْ من الشرط»[2].

وقلت: لا يلجئُه إلى التأويلِ سوى اتّحادِ الجزاء مع الشرط، وكونِه مطلقاً، فتارةً قيّد الرحمةَ بالعظْمى، وأخرى بالجنّة.

---

(١) قوله: «فسّر مطلق الرحمة بالرحمة العظمى» سقط من (ج).

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف»: (٢: ٩).

وقُرِئَ: «مَن يَصْرِفْ عنه» علىٰ البناء للفاعل، والمعنىٰ: من يَصْرِفِ اللهُ عنه في ذلكَ اليوم فقد رَحِمَه، بمعنى: مَن يَدفَعِ اللهُ عنه ويَحفَظْه، وقد عُلِمَ مَن المدفوعُ عنه، وتَرَكَ ذِكْرَ المصروف؛ لكونهِ معلوماً أو مذكوراً قبلَه، وهو العذاب. ويجوزُ أن يَنتَصِبَ ﴿يَوۡمَئِذٍ﴾ بـ«يَصْرِفْ» انتصابَ المفعول به، أي: مَن يَصرِفِ اللهُ عنه ذلكَ اليومَ ـ أي: هَوْلَه ـ فقد رَحِمَه. ويَنصُرُ هذهِ القِراءةَ قراءةُ أُبيٍّ رضيَ اللهُ عنه: «من يَصْرِفِ اللهُ عنه».

[﴿وَإِن يَمۡسَسۡكَ ٱللَّهُ بِضُرّٖ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَۖ وَإِن يَمۡسَسۡكَ بِخَيۡرٖ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ﴾ ١٧]

﴿وَإِن يَمۡسَسۡكَ ٱللَّهُ بِضُرّٖ﴾ مِن مَرَضٍ أو فَقْرٍ أو غيرِ ذلك مِن بَلاياه، ....

قولُه: (وقُرِئ: «مَنْ يَصْرِفْ عَنهُ» على البناء للفاعل)(١) أبو بكر، وحمزة، والكسائي.

قولُه: (وقد عُلِمَ مَن المدفوعُ عنه) يعني: مَن مِنهم، ولم يبيِّنْه، لأنه علمَ أن الذي يُدْفَعُ عنه العذابُ لا يكون غيرَ المكلَّف، ولذا ترك ذكرَ المصروف، وهو العذاب، لأن المقامَ لا يقتضي غيرَه.

قولُه: (﴿بِضُرّٖ﴾ من مرضٍ أو فقرٍ، أو غير ذلك)، الراغب: «الضرّ: سوءُ الحال، إمّا في النفْس، لقلّةِ العلمِ والفضلِ والعفّة، وإمّا في البدن، لعَـدَمِ جارحة، ونقص، ومرض، وإمّا في حالة ظـاهرة مِن قلّـةِ مالٍ وجاه. وقوله تعالى: ﴿فَكَشَفۡنَا مَا بِهِۦ مِن ضُرّٖ﴾ [الأنبياء: ٨٤]

---

(١) وانظر: كتابَ «السبعة في القـراءات» لابن مجاهد ص٢٥٤، و«الكشف عن وجوه القراءات السبع»، لمكيّ (١: ٤٢٥)، و«حجة القراءات» لابن زنجلة ص٢٤٣، و«النشر» لابن الجزري (٢: ٢٥٧). وحجّة من قرأ «يَصْرِفْ» بالبناء للفاعل أنه أخبر بالفعل عن الفاعل المتقدّم الذكر. وإضماره مستتر في «يصرف». وشاهده قراءة «أُبَيّ» ـ في رواية عنه ـ: «مَن يَصْرِفه الله عنه»، وقراءة أُبيّ ـ في رواية أخرىٰ عنه ـ وابن مسعود: «يَصْرف الله عنه». فالمعنى: من يَصْرف الرب عنه يومئذ العذاب فقد رحمه. فالمفعول محذوف، وهو «العذاب» لدلالة الكلام عليه.

فلا قادرَ علىٰ كَشْفِه إلّا هو، ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ﴾ مِن غِنًى أو صِحّة، ﴿فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ فكانَ قادراً علىٰ إدامتِهِ أو إزالتِه.

[﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ ۚ وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْخَبِيرُ﴾ ١٨]

﴿فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ تصويرٌ للقَهْرِ والعُلُوِّ بالغَلَبَةِ والقُدرة، كقوله: ﴿وَإِنَّا فَوْقَهُمْ قَٰهِرُونَ﴾ [الأعراف: ١٢٧].

[﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَٰدَةً ۖ قُلِ ٱللَّهُ ۖ شَهِيدٌۢ بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ ۚ وَأُوحِىَ إِلَىَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَ ۚ أَئِنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ أَنَّ مَعَ ٱللَّهِ ءَالِهَةً أُخْرَىٰ ۚ قُل لَّآ أَشْهَدُ ۚ قُلْ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ وَإِنَّنِى بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ﴾ ١٩]

«الشيء»: أعمُّ العامِّ لوقوعهِ علىٰ كُلِّ ما يَصِحُّ أن يُعلَمَ ويُخبَرَ عنه، فيقعُ علىٰ القديمِ والجِرْمِ والعَرَضِ والمُحالِ والمستقيم، ....

يُحملُ عليها. ورجلٌ ضرير: كناية عن فقد بصره. والضَّرَّة: أصلُها الفِعلة التي تضرّ، لاعتقادِهم أنها تضرّ بالمرأة الأخرى. والإضرار: حمْل الإنسان على ما يضرّه. وهو في التعارف[١]: حملُه على أمرٍ يكْرَهه»[٢].

قولُه: (فكانَ قادراً على إدامتِهِ أو إزالتِه). يريد أن قولَه: ﴿فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ جوابٌ للشرط[٣] مقابلٌ لقوله: ﴿فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ﴾. وكان من الظاهر أنْ يقال: فلا رادَّ لفضله، كما جاء في قوله تعالى: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ ۖ وَإِن يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَآدَّ لِفَضْلِهِۦ﴾ [يونس: ١٠٧]. لكن جِيءَ به هاهنا عامّاً ليشملَ ذلك وغيرَه، وليتّصلَ به قولُه: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾.

---

(١) أي: في استعمالِ الناس وعُرْفِهم.

(٢) «مفردات القرآن» ص٥٠٣.

(٣) يعني في قوله: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ﴾.

ولذلكَ صَحَّ أن يُقالَ في الله عزَّ وجلّ: شيءٌ لا كالأشياء، كأنك قلت: مَعلومٌ لا كسائرِ المعلومات، ولم يَصِحّ: جسمٌ لا كالأجسام.

وأراد: أيُّ شهيدٍ ﴿أَكْبَرُ شَهَٰدَةً﴾، فوضعَ «شيئاً» مقامَ «شهيدٍ» **ليُبالغَ بالتعميم، ﴿قُلِ ٱللَّهُ شَهِيدٌۢ بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ﴾** ....

قولُه: (**ولذلكَ صحَّ أن يُقالَ في الله تعالى: شَيْءٌ لا كالأشياء**). نقل الإمام عن جَهْم[1] أنه كان ينكرُ كونَه تعالى شيئاً، ويحْتجُّ بقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الأعراف: ١٨٠]، ويقول: «إذا دلّ اسمٌ على صفةٍ من صفات الكمال، يُطلَقُ عليه، والشيء ليس كذلك، فلا يجوز إطلاقُه عليه»[2].

دليلُ الجمهورِ[3] هذه الآية، وقولُه تعالى: ﴿كُلُّ شَىْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨]، استثْنَى من ﴿كُلُّ شَىْءٍ﴾ ذاتَه، ولأن لفْظَ «الشيء» أعمُّ الأشياء، فيشمل الواجبَ والممكن[4]. فالنّزاع لفظيّ.

قولُه: (**ليُبالغَ بالتعميم**)، وذلك أنه لو قيل: أيّ شهيدٍ أكبر شهادة؟ خُصَّ بالشاهِدِ المتعارَف، ومَنْ يقال له: «شهيد» فيعمّ، ليعرضَ ما يصْلحُ للشهادة من أيّ جنس كان، متعارَفاً وغيرَ متعارف، فيكون أَدخَلَ في المبالغة.

---

(١) هو: جهم بن صفوان الراسبيّ، من الجبريّة الخالصة. وإليه تنسب فرقة الـجَهْميّة، وافق المعتزلةَ في نفْي الصفات الأزليّة، وزاد عليهم بأشياء. قُتِل بمرو في آخر مُلك بني أمية. انظر: «الملل والنحل» (١: ٨٦)، و«مقالات الإسلاميين» للأشعري (١: ٣١٢).

(٢) «مفاتيح الغيب» (١٢: ١٤٧). وانظر: «مقالات الإسلاميين» (١: ٣١٢).

(٣) يعني: أهل السنّة، انظر: كتاب «الفِصل في المِلل والأهواء والنِّحل» لابن حزم (٢: ١١٨).

(٤) الواجب، هو الذي يكون وجوده من ذاته، ولا يحتاج إلى شيء أصلاً. والممكن: هو ما يقتضي لذاته ألا يقتضي شيئاً من الوجود والعدم. كتاب «التعريفات» للجرجاني ص٢٣٠، ٢٤٩.

يحتملُ أن يكونَ تمامُ الجوابِ عندَ قوله: ﴿قُلِ ٱللَّهُ﴾، بمعنىٰ: اللهُ أكبرُ شهادة، ثم ابتُدِئ: ﴿شَهِيدُۢ بَيۡنِي وَبَيۡنَكُمۡ﴾ أي: هو شهيدٌ بيني وبينكم، ....

قولُه: (أنْ يكونَ تمامُ الجوابِ عندَ قولِهِ تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُ﴾)، فهو أيضاً من باب قوله: ﴿قُل لِّمَن مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ قُل لِّلَّهِ﴾ [الأنعام: ١٢][1].

وأما قضيةُ النَّظم علىٰ هذا، فهي أنه تعالى لمّا افتتح السورةَ بدلائلِ الآفاق والأنفُس، وقرن معهما حُججاً شتَّى، نبّه بهذه الآيةِ على أنّ كل ذلك شهادةٌ من الله على إثباتِ توحيده، وعلْمه، وقدرته، وسائرِ الصفات المستتبعة، لأنّ نصْبَ الأدلة، وإقامة البراهين والحجج، هو الأصل فيها. ولهذا فصَلَ شهادةَ الله عن شهادةِ الغير في قولِه تعالى: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلۡعِلۡمِ﴾ [آل عمران: ١٨]. يعني: مَن يقْدرُ على مثل هذه الأشياءِ إلا الله، حتَّى يكونَ أكبرَ شهادةً منه؟

ثم جعل ذلك مُخْلصاً ووسيلةً إلى إثبات رسالتِه صلوات الله عليه بقولِه: ﴿ٱللَّهُۖ شَهِيدُۢ بَيۡنِي وَبَيۡنَكُمۡ﴾. يعني: مثْلُ هذا الشاهِدِ العظيم الشأن، الباهِرِ القدرة، يشهدُ بيني وبينكم، وهو مصدِّق لدعْوايَ بأنّي رسولٌ حقّ، وكلامي صدْق، وشهادتُه لي بأنْ أنزَلَ عليَّ هذا الكتابَ الكريم، المعجز، الفائق، الهادي إلى الطريقِ المستقيم. وإليه الإشارةُ بقوله: ﴿وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانُ لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَ﴾، أي: لأُثْبِت دعوايَ به، وأنذرَكم؛ فأعْظِمْ بمشهودٍ له مَن هذه صفاتُ شاهِده!

ثم أنكر عليهم الإنكارَ البليغَ بقوله: ﴿أَئِنَّكُمۡ لَتَشۡهَدُونَ أَنَّ مَعَ ٱللَّهِ ءَالِهَةً أُخۡرَىٰ﴾ [الأنعام: ١٩]، يعني: بعد توضيحِ هذه الدلالات، وتبيينِ هذه الآياتِ البيّنات، أنتم ثابتون مستقرون على ما كنتم عليه؟ ما أشدَّ شكيمتكم، وأعْظَم عنادَكم! وإليه الإشارة بقوله: ﴿أَئِنَّكُمۡ لَتَشۡهَدُونَ﴾ تقرير لهم، مع إنكارٍ واستبعاد.

---

(١) والمقصود أن الاستفهام في كلتا الآيتين للتقرير.

وأن يكونَ ﴿ٱللَّهُ شَهِيدُۢ بَيۡنِي وَبَيۡنَكُمۡ﴾ هو الجوابَ، لدلالتِهِ علىٰ أنّ اللهَ عزَّ وجلَّ إذا كان هو الشهيدَ بينَه وبينَهم، فأكبرُ شيءٍ شهادةً شهيدٍ له.

﴿وَمَنۢ بَلَغَ﴾ عطفٌ علىٰ ضميرِ المُخاطَبينَ من أهلِ مكّة، أي: لأُنذِرَكم به وأُنذِرَ كُلَّ مَنْ بَلَغَه القُرآنُ من العَرَبِ والعَجَم. وقيل: من الثَّقَلَين. وقيل: مَنْ بَلَغَه إلىٰ يومِ القيامة. وعن سعيدِ بنِ جُبَير: مَنْ بَلَغَهُ القُرآنُ فكأنما رأىٰ مُحمَّداً ﷺ.

﴿أَئِنَّكُمۡ لَتَشۡهَدُونَ﴾ تقريرٌ لهم مع إنكارٍ واستبعاد، ﴿قُل لَّآ أَشۡهَدُ﴾ شهادَتَكم.

[﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيۡنَٰهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ يَعۡرِفُونَهُۥ كَمَا يَعۡرِفُونَ أَبۡنَآءَهُمُ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ فَهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ * وَمَنۡ أَظۡلَمُ مِمَّنِ ٱفۡتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوۡ كَذَّبَ بِـَٔايَٰتِهِۦٓۚ إِنَّهُۥ لَا يُفۡلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ ٢٠- ٢١]

ثم قوله: ﴿قُل لَّآ أَشۡهَدُۚ قُلۡ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ وَإِنَّنِي بَرِيٓءٌ مِّمَّا تُشۡرِكُونَ﴾ [الأنعام: ١٩] أمْرٌ للرسولِ ﷺ بالإعراض عنهم، والتبرِّي مِن شرْكِهم، والتبتّل إلى الله تعالى، لأن ذلك سنّةُ أبيه إبراهيم، فإنه بعد ما أنذرَ وبالغَ فيه، قال: ﴿وَأَعۡتَزِلُكُمۡ وَمَا تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَأَدۡعُواْ رَبِّي﴾ [مريم: ٤٨].

وبعد الاحتجاج عليهم بالكواكب، قال: ﴿إِنِّي بَرِيٓءٌ مِّمَّا تُشۡرِكُونَ * إِنِّي وَجَّهۡتُ وَجۡهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ﴾ [الأنعام: ٧٨-٧٩].

قولُه: (وأنْ يكونَ ﴿ٱللَّهُ شَهِيدُۢ بَيۡنِي وَبَيۡنَكُمۡ﴾ هو الجوابَ)، أي: المجموع. فعلى هذا هو من الأسلوبِ الحكيم. يعني: شهادته معلومة، كما سبق، لا كلامَ فيه، وإنما الكلام في أنه شاهدٌ لي عليكم، مُبيِّن لدعْوايَ بإنزال هذا الكتابِ الكريم. وإذا ثبت أن الله تعالى شاهدٌ لي، يلزم ما قال المصنف: «فأكْبرُ شيء شهادةً شهيدٌ له».

قولُه: (وقيل: مَن بَلَغَه إلى يومِ القيامة). قال القاضي: «هو دليلٌ على أنّ أحكامَ القرآنِ تعمّ الموجودين وقْتَ نزولِه، ومَن بعدهم، وأنه لا يؤاخَذُ بها مَن لم تبْلغْه»[1].

---

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٣٩٩).

﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيۡنَٰهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ﴾ يعني: اليهودَ والنَّصارىٰ، يَعرِفونَ رسولَ الله ﷺ بحِليَتِهِ ونَعْتِـهِ الثابتِ في الكِتابَينِ معرفةً خالصة، ﴿كَمَا يَعۡرِفُونَ أَبۡنَآءَهُمُ﴾ بحُلاهُم ونُعوتِهم، لا يَخفَوْنَ عليهم ولا يَلتَبِسُونَ بغيرِهم. **وهذا استِشهادٌ لأهلِ مكّةَ** بمعرفةِ أهلِ الكِتابِ به وبصِحَّةِ نُبوَّتِه.

ثمّ قال: ﴿ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ﴾ من المُشركينَ ومن أهلِ الكتابِ الجاحِدينَ ﴿فَهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾ به، ....

قولُه: (**وهذا استِشهادٌ لأهلِ مكّة**)، أي: هذا الكلامُ استشهادٌ لأجْل أهل مكة.

وَوِزانُ هذا مع ما قبلَه وِزانُ قولِه تعالىٰ: ﴿وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَسۡتَ مُرۡسَلٗاۚ قُلۡ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدَۢا بَيۡنِي وَبَيۡنَكُمۡ وَمَنۡ عِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ [الرعد: ٤٣]. قال: «﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدَۢا﴾، لِما أظهرَ من الأدلّةِ على رسالتي، ﴿وَمَنۡ عِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ من علماء أهلِ الكتاب الذين أسْلموا».

ولكن هذا خاصٌّ ابتداءً، وما نحن بصددِه عامٌّ مخصَّص بقولِه: ﴿ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ﴾. وبيانه: أنه تعالى أمرَ رسولَه ﷺ أولاً بأن يقولَ للكافرين: ﴿قُلۡ أَيُّ شَيۡءٍ أَكۡبَرُ شَهَٰدَةٗۖ قُلِ ٱللَّهُۖ شَهِيدُۢ بَيۡنِي وَبَيۡنَكُمۡۚ وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانُ﴾ إثباتاً لنبوّته، بكونه تعالى أظهرَ هذا الكلامَ المعجز دلالةً عليها، ثُمَّ ثنَّى بقوله: ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيۡنَٰهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ يَعۡرِفُونَهُۥ كَمَا يَعۡرِفُونَ أَبۡنَآءَهُمۡ﴾ [البقرة: ١٤٦] تقريراً وتوكيداً، ثم قدَّر للمشركين أن يقولوا: إنّ أكثرَ أهل الكتابَيْن لا يشْهدون بذلك، فيُجابوا بقولِه: ﴿ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ﴾، أي: الذين عاندوا وحَرَمُوا أنفسَهم الخيراتِ، منكم ومنهم، لا يؤمنون.

وإليه الإشارةُ بقولِه: «﴿ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ﴾: من المشركين ومن أهلِ الكتاب»، يعني كما أن الكفارَ عَرَفوه حق معرفتِه، بالمعجزات القاهرة، أنه رسولٌ من الله، صادق فيما جاء به، ثم كابروا وعاندوا، كذلك أكثرُ أهل الكتابين: عرفوه بحِلْيَته ونعْتِه الثابتِ في الكتابين، فهم فيه سواء. والله أعلم.

جَمَعوا بينَ أمرَينِ مُتناقِضَين، فكَذَبوا علىٰ الله ما لا حُجَّةَ عليه، وكَذَّبوا بما ثَبَتَ بالحجّةِ البيِّنة والبُرهانِ الصحيح، حيثُ قالوا: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨]، وقالوا: ﴿وَٱللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا﴾ [الأعراف: ٢٨]، وقالوا: «الملائكةُ بَناتُ الله»، و﴿هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ [يونس: ١٨]، ونَسَبوا إليه تحريمَ البَحائرِ والسَّوائب، ...

قولُه: (**جَمَعوا بين أمْرَيْن مُتناقضَيْن**)، فيه جمع[١]، وتقسيم[٢]، وتفسيرٌ[٣]، فالجمعُ قوله: «جَمَعوا بين أمْرين متناقضين»، والتقسيم: قوله: «فكذَبوا على الله ما لا حجة عليه، وكذّبوا بما ثبت بالحجّة البيّنة». وقوله: «حيثُ قالوا: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا﴾» [الأنعام: ١٤٨]، إلى قوله: «تحريمَ البَحائِر والسَّوائب»[٤] تفسيرٌ لقولِه: «فكذبوا على الله». وقولُهُ: «وذهبوا فكذَّبوا القُرآنَ والمُعجِزات، وسَمَّوها سِحراً، ولم يُؤمنوا بالرَّسول ﷺ» تفسير لقولِه: «وكـذَبوا بما ثبت بالحجّة».

(١) الجمع: هو أن تُدْخل نوعَيْن فصاعداً في نوعٍ واحدٍ، كقوله تعالى: ﴿ٱلْمَالُ وَٱلْبَنُونَ زِينَةُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [الكهف: ٤٦]. انظر: «شرح الكافية البديعية» لصفيِّ الدين الحِلّيِّ ص١٦٦.

(٢) التقسيم: أن تذكر شيئاً ذا جزأين فصاعداً، ثم تضيف إلى كل واحد من أجزائه ما هو له عندك. واشترط فيه البديعيون أن تسْتوفي أقسام القسمة، فلا تغادر منها قسماً، كقوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [الرعد: ١٢]، المصدر السابق ص١٦٩.

(٣) التفسير: هو أن يؤتَى في أول الكلام أو بيت من الشعر بمعنى لا يستقل الفهم بمعرفة فحواه دون أن يفسّر إما في البيت الآخر أو في بقية البيت. كقول أبي مُسْهر:

غَيْثٌ وَلَيْثٌ: فَغَيْثٌ حين تسألُهُ ... عرفاً، ولَيْثٌ لدى الهيجاء ضِرْغَامُ

المصدر السابق ص٢٨١.

(٤) البحائر: جمع بَحِيرة، وهي: الشاة أو الناقة إذا نُتجت عشرة أبْطُن فلا يُنتفع بها، فتُشقّ أذنها بنِصْفَيْن وتُتْرَك. والسوائب: جمع سائبة، وهي: أُمّ البحيرة أو الناقة التي يسيّبها صاحبها لِبُرْئه من علة أو غير ذلك فلا يُنتفع بها ولا تُمنع من كلأ. انظر: «لسان العرب»، مادتي (بحر) و(سيب).

....

وبيانُ التناقضِ أنهم نسَبوا إلى الله تعالى ما لم ينزِّلْ به سلطاناً، فصدّقوه، وعزلوا عن الله تعالى ما كان منسوباً إليه، من القرآنِ والآيات والرسول، فكذّبوا بها.

وفي قوله: «بين أمْرَيْنِ مُتناقضين» تسامح. قال القاضي: «إنما ذكر: ﴿أَوْ﴾ وهم قد جمعوا بين الأمرين، تنبيهاً على أن كلًّا منهما وحدَه بالغٌ غايةَ الإفراطِ في الظلمِ على النفس»(١).

يعني: في مجيء ﴿أَوْ﴾ وهم قد جمعوا بين الكذبِ والتكذيب، إشارةٌ إلى أن كل واحدٍ منهما بلغ في الفظاعة بحيثُ لا يمكن الجمع(٢) بينهما، وأن الثابتَ أحدُ الأمرين. وهم في الجمعِ بينهما، كمن جمعَ بين أمرين متناقضين. ويجوز أن تكونَ ﴿أَوْ﴾ بمعنى الواو(٣)، كقولِه تعالى: ﴿عُذْرًا أَوْ نُذْرًا﴾ [المرسلات: ٦].

وفي كلامِه رائحةٌ من الاعتزال.

ثُمَّ الأحسَنُ والأوفَقُ لتأليفِ النظم أن تُستنبطَ هذه المعاني من الآياتِ الثلاث(٤)، فقوله: ﴿إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ أصلُه: لا يفلحُ الكافرون، لأنه تذييل(٥) وتأكيدٌ لما سبق، وليس فيه إلا حديثُ الكذب والتكذيب، فعُلم منه أن دأبَهم الكذب(٦)، وأنهم ليسوا من الصدقِ في شيء.

ثم قوله: ﴿وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾: بيانٌ لدأبِهم وعادتِهم. وقوله: ﴿أَيْنَ شُرَكَآؤُكُمُ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾، وقولُه: ﴿وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَفْتَرُونَ﴾: بيانٌ لكذبِهم على الله، كقولِه: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ [يونس: ١٨]. وقولُه: ﴿وَإِن يَرَوْا۟ كُلَّ ءَايَةٍ لَّا يُؤْمِنُوا۟ بِهَا﴾، إلى قولِه: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾: بيانٌ لتكذيبهم بآيات الله.

---

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٣٩٩).
(٢) كذا في (ط)، وفي (أ) و(ب) و(ج): «بلغ في انقطاعه الحد الأعلى بالجمع».
(٣) هذا رأي بعض الكوفيين، ولا يجوز ذلك عند البصريين. انظر: «معاني الحروف» للرماني ص٧٩.
(٤) يعني الآيات (٢١، ٢٢، ٢٣).
(٥) كذا في (ط)، وفي غيرها من الأصول الخطية: «لا تذييل».
(٦) قوله: «والتكذيب، فعلم أن دأبهم الكذب» سقط من (ط).

وذهبوا فكذَّبوا القُرآنَ والمُعجِزات، وسَمَّوْها سِحراً، ولم يُؤمنوا بالرَّسول ﷺ.

[﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوٓا۟ أَيْنَ شُرَكَآؤُكُمُ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ۞ ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا۟ وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ ۞ ٱنظُرْ كَيْفَ كَذَبُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ ۚ وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَفْتَرُونَ﴾ ٢٢-٢٤]

﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ﴾ ناصِبُه محذوف، تقديرُه: ويومَ نَحشُرُهم كانَ كَيْتَ وكَيْت، فتُرِكَ ليبقىٰ علىٰ الإبهامِ الذي هو داخلٌ في التخويف، ﴿أَيْنَ شُرَكَآؤُكُمُ﴾ أي: آلهتُكم التي جَعَلتُموها شُركاءَ لله.

قوله: (وذهَبوا فكذَّبوا القرآن)، الأساس: «ومن المجاز: ذهب عليَّ كذا: نسيتُه. وذهب الرجُل في القوم، والماء في اللَّبَن: ضلّ».

قوله: (﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ﴾: ناصِبُه محذوف)، إلىٰ قوله: (كانَ كَيْتَ وكَيْت)، أي: مما لا يدخل تحت الوصف.

ورأيت أيها المخاطَبُ أمراً فظيعاً، يسلِّي رسولَ الله ﷺ، وذلك أنه تعالى لـما أرشده صلواتُ الله عليه إلى توبيخِ المشركين، بقوله: ﴿أَئِنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ أَنَّ مَعَ ٱللَّهِ ءَالِهَةً أُخْرَىٰ﴾، ثم أمره بأن يواجهَهم بكلمة المُتاركةِ والموادعة[1]، وهي قولُه: ﴿وَإِنَّنِى بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ﴾، شَرَع يسلِّيه بقولِه: ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ﴾، إلىٰ قولِه: ﴿ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾. يعني: إنْ كان أولئك الخاسرون لا يعرفونك، ولا يؤمنون بما جئتَ به، فالمؤمنون من أهل الكتابين يعرفونك حقَّ المعرفة. وفي قوله: «هذا استشهادٌ لأهل مكةَ بمعرفة أهل الكتابِ به» إيماءٌ[2] إلى ذلك.

---

(١) في (ج): «المتاركة والمرادعة».

(٢) الإيماءُ من أقسامِ الكناية عند السكاكي، كقول أبي تمام يصف إبلاً:

أَبَيْنَ فما يَزُرْنَ سوى كريمِ وحسْبُك أنْ يَزُرْنَ أبا سعيدِ

فإنه في إفادة أن أبا سعيد كريم غير خاف. انظر: «الإيضاح» ص٤٦٧.

وقولُه: ﴿ٱلَّذِينَ كُنتُمۡ تَزۡعُمُونَ﴾ معناه: تَزعُمونَهم شُركاء، فحُذِفَ المفعولان.

وقُرِئَ: «يَحشُرُهم»، «ثمّ يقول»؛ بالياء فيهما. وإنما يُقالُ لهم ذلك علىٰ جِهةِ التوبيخ.

ويجوزُ أن يُشاهِدوهُم، إلّا أنهم حينَ لا ينفعونهم، ولا يكونُ منهم ما رَجَوا من الشفاعة، **فكأنهم غُيَّبٌ** عنهم، **وأن يُحالَ بينَهم** وبينَهم في وقتِ التوبيخِ ليَفقِدُوهُم في الساعةِ التي عَلَّقوا بهم الرجاءَ فيها، فيَرَوْا مكانَ خِزيِهم وحَسْرتِهم.

ثم قال: ﴿إِنَّهُۥ لَا يُفۡلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾، أي: لا يفوزون في الدنيا بمباغيهم[(١)]، بل يخسرون أنفسَهم، وتستأصلون شأفتَهم بأيديكم، ثم يومَ القيامة أَدْهَى وأمرّ.

قولُه: (**فكأنهم غُـيَّبٌ**). الغَيْب: ما غاب عنك. وجمع الغائب: غُـيَّب، وغُـيَّاب، وغَيَبٌ أيضاً. وإنما تثبتُ فيه الياء مع التحريك، لأنه شُبِّه بـ«صَيَد»، وإنْ كان جمعاً. وصيد: مصدرُ قولك: بعيرٌ أصْيد[(٢)].

قولُه: (**وأن يُـحَالَ بينَهم**) عطف على «أن يُشاهِدوهُم». وقوله: «ويجوز أن يشاهدوهم» على قوله: «وإنما يُقالُ لهم ذلك على جِهةِ التوبيخ».

يعني: إنما يقال للمشركين: ﴿أَيۡنَ شُرَكَآؤُكُمُ﴾ على سبيلِ التوبيخ، كقولِه تعالى: ﴿وَلَقَدۡ جِئۡتُمُونَا فُرَٰدَىٰ كَمَا خَلَقۡنَٰكُمۡ أَوَّلَ مَرَّةٖ﴾، إلى قولِه: ﴿وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمۡ شُفَعَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ زَعَمۡتُمۡ أَنَّهُمۡ فِيكُمۡ شُرَكَٰٓؤُاْ﴾ [الأنعام: ٩٤].

أو يقالُ لهم وهم يشاهدونهم على سبيلِ التعيير، أي: ادّعيتم أنّ هؤلاء شركاؤنا، فيشفعون لنا عند الله، فأين شفاعتُهم؟ كما تقول للمهدَّد، ومعه صاحبُه، وقد ادَّعَى أنه يعينُه في الشدائد، وقد وقع فيها وخذلَه: «أين زيد؟» فجعلْتَه، لعدمِ نفعِه وإن كان حاضراً، كالغائب.

---

(١) أي: بمطالبهم.

(٢) والأصيد: هو الذي يرفع رأسه كِبراً. وأصله في البعير يكون به داء في رأسه فيرفعه. «الصحاح» (٢: ٤٩٩)، مادة «صيد».

﴿فِتْنَتُهُمْ﴾: كُفْرُهم، والمعنىٰ: ثمّ لم تَكُنْ عاقبةُ كُفرِهم ـ الذي لَزِمُوهُ أعمارَهم، وقاتلوا عليه، وافتَخَروا به، وقالوا: دينُ آبائنا ـ إلا جُحُودَه والتَّبرُّؤَ منه، والحَلِفَ علىٰ الانتِفاءِ من التَّدَيُّنِ به. ويجوزُ أن يُراد: ثم لم يَكُنْ جوابُهم إلّا أن قالوا، فسُمِّيَ فِتنةً لأنه كَذِب.

أو يقال لهم حين يُحالُ بينهم وبينهم، كما تقول لمن ادعى أن له ناصراً ينصرُه، ويدفعُ عنه المكاره، وقد جاء لنصْرتِه، فطمع في ذلك، فضُربت الحيلولةُ بينه وبينه، ثم قلت: أين ناصرُك الذي علّقتَ به الرجاء؟ ادْعُه! لتُرِيَه تحسُّره وخَيبتهُ.

ومنه قول الشاعر:

كما أَبرقَتْ قوماً عِطاشاً غَمامـةٌ فلمّا رَأَوْها أَقْشَعتْ وتجلَّـتِ[1]

لذلك قال: «علَّقوا بهم الرجاء فيها».

الوجه الأول حقيقة، والثاني مجاز، والثالثُ كالأول.

قولُه: (لأنّه كَذِب). يعني: إنّما سُمِّيَ الجوابُ فتْنةً، لأن قولَهم: ﴿مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ كان كذباً، والكذبُ سببٌ لإيقاع الإنسان في الفتنةِ وورْطةِ الهلاك. فعلى هذا، قولُـهم: ﴿وَاللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ مُجْرىً على ظاهره[2]. و«ثم» للتراخي في الرتبة.

يعني: أن جوابَهم هذا أعظمُ في تصوُّرهم[3] من توبيخِنا إياهم بقولنا: ﴿أَيْنَ شُرَكَآؤُكُمُ﴾؟ وهذا هو الدّاعِي إلى وضع الفتنةِ موضعَ الجواب.

---

(١) هو لكُثَيِّر عزَّة في «ديوانه» ص١٠٧.

(٢) أي: أن قولهم هذا على حقيقته، لا مجاز فيه ولا كناية. و«ثم» تفيد التراخي في الرتبة.

(٣) في (ط): «في تسورهم» ولم ينقط فيها شيء، وفي: «تصويرهم»، والمثبت هو الموافق للسياق.

وقُرِئَ: ﴿تَكُن﴾ بالتاءِ، و«فِتنَتَهم» بالنصب، وإنما أَنَّثَ ﴿أَن قَالُوا۟﴾ لوقوعِ الخبرِ مُؤنَّثاً، كقولهم: مَنْ كانت أمَّك؟ وقُرِئَ بالياءِ ونَصْبِ «الفتنة»، وبالياءِ والتاءِ مع رَفْعِ «الفتنة»، ....

وعلى الأول[1] قولُهم: ﴿وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ كنايةٌ عن التبرِّي عنهم، وانتفاءِ التديّن به، و«ثم» مُجرىً على ظاهره، لقوله: «ثُمّ لم تكن عاقبةَ كفرهم».

قولُه: (وقُرِئَ: ﴿تَكُن﴾ بالتاء) ـ المنقوطة فوقها نقطتان ـ (و«فِتْنَتَهُم» بالنصب). ذَكَر فيه ثلاثَ قراءات[2]، أولُها: لحمزةَ والكسائي، وثانيتها: شاذَّة، وثالثتها: لحفْص، وابنِ كَثير، وابن عامر.

قال الزجّاج: «إنّ نصْبَ «فتنة» على خبرِ ﴿تَكُن﴾، و﴿أَن قَالُوا۟﴾: الاسم، فأُنثت ﴿تَكُن﴾، وفاعلُه: ﴿أَن قَالُوا۟﴾، لأن ﴿أَن قَالُوا۟﴾ هو الفتنة، ويجوز: «إلا مقالتهم» وهو مؤنث. ويجوزُ رفعُ «الفتنة» على اسم ﴿تَكُن﴾، و﴿أَن قَالُوا۟﴾: الخبر. ويجوز: «لم يَكُنْ» على التذكير، والفاعل ﴿أَن قَالُوا۟﴾. ويجوزُ على التذكير، والفاعل «فتنتُهم» على تأويلِ الافتتان. وتأويلُ الآية حسنٌ لطيف، لا يعرفُه إلا مَن عرف معاني الكلام، وتصرُّف العرب.

ومثْلُها أنْ ترى إنساناً يحبّ غاوياً، فإذا وقع في هلَكَةٍ تبرَّأ منه، فيقالُ له: ما كانت محبتُك لفلانٍ إلاّ أنْ تبرَّأْتَ منه»[3].

وقال صاحبُ «التقريب» في الاستشهادِ بقوله: «مَنْ كانت أمّك» نظر، لأنّ «مَن» يُذكَّر ويؤنَّث[4].

---

(١) أي: على تفسير الفتنة بالكفر.

(٢) انظر: «الكشف عن وجوه القراءات» (١: ٤٢٦)، و«حجة القراءات» لابن زنجلة ص٢٤٣، وكتاب «السبعة» لابن مجاهد ص٢٤٣.

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢٥٨-٢٥٩) باختصارٍ غير مُـخِلٍّ بالمعنى.

(٤) «تقريب التفسير» ق١٣٥.

وقُرِئ: «ربَّنا» بالنَّصْبِ علىٰ النداء.

﴿وَضَلَّ عَنْهُم﴾: وغابَ عنهم، ﴿مَّا كَانُواْ يَفْتَرُونَ﴾ أي: يَفتَرونَ إلٰهيَّتَه وشفاعتَه.

فإن قُلتَ: كيف يَصِحُّ أن يَكْذِبوا حينَ يَطَّلِعونَ علىٰ حَقائقِ الأمور، وعلىٰ أنّ الكذبَ والجحودَ لا وَجْهَ لمنفعتِه؟ قلتُ: المُمْتَحَنُ يَنطِقُ بما يَنفَعُه وبما لا يَنفَعُه من غيرِ تمييزٍ بينَهما حَيْرةً ودَهَشاً؛ ألا تراهُم يقولون: ﴿رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا مِنْهَا فَإِنْ عُدْنَا فَإِنَّا ظَٰلِمُونَ﴾ [المؤمنون: ١٠٧]، وقد أيقنوا بالخلودِ ولم يَشُكُّوا فيه، وقالوا: ﴿يَٰمَٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧]، وقد عَلِموا أنه لا يُقضىٰ عليهم.

وأجيب: أن «مَن» إنما يُؤنَّث ويُذكَّر باعتبارِ مدلولِه، وإبهامِهِ، وشيوعِهِ، كالمشْتَرَك. وأمّا لفظُهُ فليس إلا مذكَّراً.

روى المصنف عن سيبويه: «إنما يَخْرجُ التأنيثُ من التذكير، ألا ترى أنّ «الشيء» يقعُ على ما أخبر عنه مِن قبلِ أن يُعْلَمَ أذَكَرٌ هو أم أنثى! والشيءُ مذكّر وهو أعمُّ العام»[1].

قولُه: (وقُرِئ: «ربَّنا» بالنَّصْب[2]): حمزة والكسائي.

قولُه: (أي: يفتَرونَ إلٰهيّته وشفاعتَه). خصّ هذا التقدير، لأن قولَهم: ﴿وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ جوابٌ عن قولِه تعالى: ﴿أَيْنَ شُرَكَآؤُكُمُ﴾، أي: أين آلهتُكم التي جعلْتموها شركاءَ لله، وزعمْتم أنهم يشْفعون لكم؟ حتَّى يخلِّصوكم[3] الآن ممّا أنتم فيه من ورطاتِ الهلاك. و﴿مَّا﴾ في ﴿مَّا كَانُواْ يَفْتَرُونَ﴾ موصولة، فحذفَ المضافُ أولاً، فصار: «يفترونه»، ثم حذفَ الضميرُ الراجع.

---

(١) انظر: «الكتاب» لسيبويه (٣: ٢٤١).

(٢) هذه القراءة على النداء المضاف، وفُصِل به بين القسم ﴿وَٱللَّهِ﴾ وجوابه: ﴿مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾. وقد حسَّنه مكّي لأنّ فيه معنى الخضوع والتضرُّع حين لا ينفع ذلك. انظر: «الكشف عن وجوه القراءات» (١: ٤٢٦) و«حجّة القراءات» ص٢٤٤.

(٣) في الأصول الخطية: «حتى يخلصونكم»، ولا يستقيم.

وأمّا قولُ مَنْ يقول: معناه: ما كنّا مُشرِكينَ عندَ أنفسِنا، وما عَلِمْنا أنّا علىٰ خَطأٍ في مُعتَقَدِنا، وحَمْلُ قولِه: ﴿انظُرْ كَيْفَ كَذَبُوا عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ﴾ يعني: في الدنيا، فتَمَحُّلٌ وتَعسُّفٌ وتحريفٌ لأفصَحِ الكلام إلىٰ ما هو عَيٌّ وإفحام؛ لأنّ المعنىٰ الذي ذهبوا إليه ليسَ هذا الكلامُ بمُتَرْجِمٍ عنه، ولا مُنطَبِقٍ عليه، وهو نابٍ عنه أشدَّ النُّبوّ، ....

قولُه: (**وأمّا قولُ مَن يقول: معناه: ما كُنّا مُشركينَ**) إلى آخره: إشارةٌ إلى خلاف. قال الإمام: «للناسِ فيه قولان، الأول: قولُ أبي عليّ الـجُبّائيّ والقاضي[1]: أن أهلَ المحشر لا يجوز إقْدامُهم على الكذب، لأنهم يعرِفون الله بالاضطرار، فيَلْجؤون إلى ترك القبيح، وأقبحُ القبائح القولُ بالكذب، وأتَـمُّه الحَلِفُ عليه. فإذاً يُحمل قولُه تعالى: ﴿وَاللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ على: ما كنّا في اعتقادِنا وظنونِنا مشركين، لأنهم كانوا معتقدين أنهم كانوا موحِّدين. ويُحملُ قولُه: ﴿انظُرْ كَيْفَ كَذَبُوا عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ﴾ [الأنعام: ٢٤] في الدنيا في أمورٍ كانوا يُـخبِرون عنها، كقولهم: إنهم على صواب، وإنّ ما هم عليه ليس بشرْك، والكذبُ يصحّ عليهم في الدنيا.

والثاني قولُ الجمهور: إن الكذبَ عليهم في الآخرة جائز، بل واقع. واستدلُّوا بآيات كثيرة[2].

وأما حملُ هذه الآية على أن المراد: ما كنّا مشركين في ظنونِنا واعتقادِنا، فمخالَفةٌ للظاهر، وقولُه: ﴿انظُرْ كَيْفَ كَذَبُوا عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ﴾ على أنهم كذَبوا في الدنيا، يوجِب تفكُّكَ النظم، وصرْفَ أول الآيةِ إلى أحوال القيامة، وآخرها إلى أحوال الدنيا»[3].

وهو المرادُ من قول المصنف: «وتحريفٌ لأفصحِ الكلام إلى ما هو عيٌّ وإفْحام».

---

(١) يعني: أبا الحسين القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمذاني، شيخ المعتزلة في عصره. سبقت ترجمته.

(٢) منها: ﴿يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ جَمِيعًا فَيَحْلِفُونَ لَهُۥ كَمَا يَحْلِفُونَ لَكُمْ ۖ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ عَلَىٰ شَىْءٍ ۚ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْكَٰذِبُونَ﴾ [المجادلة: ١٨].

(٣) «مفاتيح الغيب» (١٢: ١٥١) والنقل بتصرف وتلخيص.

وما أدري ما يَصنَعُ مَنْ ذلك تفسيرُه بقوله تعالىٰ: ﴿يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ ٱللَّهُ جَمِيعًا فَيَحْلِفُونَ لَهُۥ كَمَا يَحْلِفُونَ لَكُمْ ۖ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ عَلَىٰ شَىْءٍ ۚ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْكَٰذِبُونَ﴾ [المجادلة: ١٨]، بعدَ قوله: ﴿وَيَحْلِفُونَ عَلَى ٱلْكَذِبِ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [المجادلة: ١٤]، فشَبَّهَ كَذِبَهم في الآخِرةِ بكَذِبِهم في الدُّنيا؟!

[﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ ۖ وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ وَفِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرًا ۚ وَإِن يَرَوْا۟ كُلَّ ءَايَةٍ لَّا يُؤْمِنُوا۟ بِهَا ۚ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوكَ يُجَٰدِلُونَكَ يَقُولُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ إِنْ هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ۞ وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْـَٔوْنَ عَنْهُ ۖ وَإِن يُهْلِكُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾ ٢٥-٢٦]

﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾ حينَ تَتْلو القُرآن، رُوي: أنه اجتَمَعَ أبو سُفيانَ والوليدُ والنَّضْرُ وعُتبةُ وشَيْبةُ وأبو جَهْلٍ وأضرابُهم يَستَمِعونَ تلاوةَ رسولِ الله ﷺ، فقالوا للنَّضْر: يا أبا قُتَيْلة، ما يقولُ مُحمَّد؟ فقال: والذي جَعَلَها بيتَه ـ يعني: الكعبة ـ ما أدري ما يقول، إلّا أنه يُحرِّكُ لِسانَه ويقولُ أساطيرَ الأوّلين، مِثلَ ما حَدَّثتُكم عن القُرونِ الماضية، فقال أبو سُفيان: إني لأراهُ حقاً. فقال أبو جَهْل: كلّا! فنزَلَت.

والأكِنّةُ علىٰ القُلوب، والوَقْرُ في الآذان: مَثَلٌ في نُبُوِّ قُلوبِهم ومَسامِعِهم عن قَبولِهِ واعتِقادِ صِحّتِه. ....

قولُه: (ما يَصْنَعُ مَن ذلك تفسيرُه بقوله: ﴿يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ ٱللَّهُ﴾). «مَـن»: موصولة، وهو فاعل «يصنع»، وذلك أنه تعالى قال في حقِّ المنافقين: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ تَوَلَّوْا۟ قَوْمًا غَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مَّا هُم مِّنكُمْ وَلَا مِنْهُمْ وَيَحْلِفُونَ عَلَى ٱلْكَذِبِ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [المجادلة: ١٤]. يعني: تَوَلَّوُا اليهود وناصحوهم، ثم قالوا للمسلمين: والله إنا لمسلمون. ثم قال بعده: ﴿يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ ٱللَّهُ جَمِيعًا فَيَحْلِفُونَ لَهُۥ كَمَا يَحْلِفُونَ لَكُمْ﴾ [المجادلة: ١٨]. قال المصنف: «فيحلفون لله على أنهم مسلمون في الآخرة، كما يحلفون لكم في الدنيا»، وهو المرادُ من قوله هاهنا: «فشبّه كذبهم في الآخرة بكذبهم في الدنيا».

قولُه: (والوَقْرُ في الآذان: مَثَلٌ في نُبُوِّ قُلوبِهم)، أي: استعارة. قال الزجّاج: «الوَقر بالفتح: ثقلٌ في السمع. يقال: فلان في أذنه وَقْر. وقد وَقِرت الأُذُنُ تَوْقَر. قال الشاعر:

ووَجْهُ إسنادِ الفِعلِ إلىٰ ذاتِه ـ وهو قولُه: ﴿وَجَعَلْنَا﴾ ـ للدَّلالةِ علىٰ أنه أمرٌ ثابتٌ فيهم لا يَزولُ عنهم، كأنهم مجبولونَ عليه، **أو هيَ حِكايةٌ** لِـمَا كانوا يَنطِقُونَ به من قولِهم: ﴿وَفِىٓ ءَاذَانِنَا وَقْرٌ وَمِنۢ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ﴾ [فصلت: ٥].

وقرأ طلحة: «وِقْراً»؛ بكسرِ الواو.

﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوكَ يُجَٰدِلُونَكَ﴾ هي «حتّىٰ» التي تقعُ بعدَها الـجُمَل، والجملةُ قولُه: ﴿إِذَا جَآءُوكَ... يَقُولُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟﴾، ....

وكــلامِ ســيِّئٍ قــد وَقِــرتْ أُذُني منـهُ ومـا بِي مِـن صَـمَمْ[1]

والوِقرُ بكسر الواو: أنْ يحملَ البعيرُ أو غيره مقدارَ ما يطيق. تقول: عليه وِقر»[2].

قولُه: (**ووَجْهُ إسنادِ الفِعلِ إلى ذاتِه ـ وهو قولُه: ﴿وَجَعَلْنَا﴾ ـ للدلالةِ على أنه أمْرٌ ثابت**)، وهذا هو أولُ الوجوهِ المذكورةِ في إسناد ﴿خَتَمَ﴾ إلى ﴿ٱللَّهُ﴾ في «البقرة»[3].

وقولُه: (**أو هي حكاية**) هو من آخر الوجوهِ المذكورة هناك، وهو من بابِ المشاكلة[4]، وقد حققنا القولَ فيها.

قولُه: (**والجملةُ قولُه**: ﴿إِذَا جَآءُوكَ... يَقُولُ﴾)، أي: الجملة: ﴿إِذَا جَآءُوكَ﴾، وجوابُه وهو: ﴿يَقُولُ﴾. وقولُه: «﴿يُجَٰدِلُونَكَ﴾: حال»، أي: لمجيئهم.

---

(١) البيت من قصيدة للمثقَّب العَبْديِّ في «ديوانه» ص٣٣٠.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢٥٩-٢٦٠).

(٣) في قوله تعالى: ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾ [البقرة: ٧]. وقد ذكر الزمخشري ثلاثة أوجه في ذلك هي: التمثيل بالجملة لحال قلوب الكافرين فيما كانت عليه من التجافي عن الحق بحال قلوبٍ ختم الله عليها. وإسناد الختم إلى الله على سبيل المجاز وهو لغيره حقيقة، والتعبير عن ترك القسر والإلجاء بالختم.

(٤) المشاكلة: هي ذكر الشيء بلفظ غيره، لوقوعه في صحبته، أو ذكره بلفظ مضادٍّ للصاحب له، أو مناسب له، تحقيقاً أو تقديراً. انظر: «الإيضاح» ص٤٩٣ والمشاكلة في الآية في قوله: ﴿وَفِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرًا﴾ إذ لـمّا ذكر أن الكفار كانوا يقولون: ﴿وَفِىٓ ءَاذَانِنَا وَقْرٌ﴾ [فصلت: ٥] حسُن أن يُقال فيهم: ﴿وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ وَفِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرًا﴾، فذكَر لفظ «الوقر»، والمراد العناد.

و﴿يُجَٰدِلُونَكَ﴾ في مَوضِعِ الحال، ويجوزُ أن تكونَ الجارّة، ويكونَ ﴿إِذَا جَآءُوكَ﴾ في محلِّ الجرّ، بمعنىٰ: **حتّىٰ وقتِ مجيئهم**، و﴿يُجَٰدِلُونَكَ﴾ حال.

وقولُه: ﴿يَقُولُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾ تفسيرٌ له، والمعنىٰ: أنهُ بلغَ تكذيبُهم الآياتِ إلى أنهم يُجادِلونَكَ ويُناكِرونَك، وفَسَّرَ مُجادَلتَهم بأنهم يقولون: ﴿إِنۡ هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ﴾، فيَجعَلونَ كلامَ الله ـ وهو أصدَقُ الحديث ـ **خُرافاتٍ وأكاذيب**، وهي الغايةُ في التكذيب.

المعنى: حتى إذا جاؤوك مجادلين يقولون: ﴿إِنۡ هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ﴾. فوضع ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾ موضعَ الضمير[١]، ليُشْعِرَ بأن مجيئَهم على تلك الحالةِ كُفْر وعناد، وقولَهم كذبٌ بحْت.

قولُه: (**حتى وقتِ مجيئهم**)، يعني: «حتى»: إمّا حرفُ ابتداء[٢]، وبعده الجملةُ الشرطية. قال أبو البقاء: «﴿إِذَا﴾ في موضعِ نصب بجوابِها، وهو ﴿يَقُولُ﴾، وليس لـ﴿حَتَّىٰٓ﴾ هاهنا عمل، وإنما أفادت معنى الغاية، كما لا تعملُ في الجمل»[٣].

أو حرفُ جرٍ بمنـزلة «على»، فعلى هذا لـها عمل. و﴿يَقُولُ﴾ جملةٌ مفسـرة لقوله: ﴿يُجَٰدِلُونَكَ﴾، لأن المجادلةَ هي قولُهم: ﴿إِنۡ هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ﴾، و«حتى» غايةُ هذه الحالة الفظيعة[٤].

يعني بلغ تماديهم في الطغيان، وتكذيبِ آياتِ الله في الأزمنةِ الماضية، على سبيلِ التدرج والاستمرار، إلى حدٍّ انتهى إلى هذا الزمان، وهذا الطغيان، وهو مجيئُهم إليك، وتكذيبُهم هذه الآية البيّنة، والحجّةَ الساطعة.

قولُه: (**خُرافاتٍ وأكـاذيب**)، العطف تفسيريّ. **الجوهريّ**: «خرافـة: اسم رجُـلٍ مِن

---

(١) أي: كان ظاهر الحال يقتضي أن يقال: «حتَّى إِذا جاؤُوك يُجادِلُونَك يَقُولُون» ، لكن وضع ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾ موضع الضمير للسبب الذي ذكره.

(٢) انظر: «الجنى الداني» للمرادي ص ٤٩٨.

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٤٤٨).

(٤) في (ج): «القطيعة».

﴿وَهُمْ يَنْهَوْنَ﴾ الناسَ عن القُرآنِ أو عن الرَّسولِ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ واتِّباعِه، ويُثبِّطونَهم عن الإيمانِ به، ﴿وَيَنْـَٔوْنَ عَنْهُ﴾ بأنفسِهم، فيَضِلُّونَ ويُضِلُّون، ﴿وَإِن يُهْلِكُونَ﴾ بذلك ﴿إِلَّآ أَنفُسَهُمْ﴾، ولا يتعَدّاهُم الضَّرَرُ إلىٰ غيرِهم، وإن كانوا يَظُنُّونَ أنهم يَضُرُّونَ رسولَ الله ﷺ. وقيل: هو أبو طالب، لأنه كانَ ينهىٰ قُريشاً عن التعرُّضِ لرسولِ الله ﷺ، وينأىٰ عنه فلا يُؤمِنُ به. ورُوِي: أنهم اجتَمَعوا إلى أبي طالبٍ وأرادوا برسولِ الله ﷺ سُوءاً، فقال:

والله لَنْ يَصِلُوا إلَيْكَ بِجَمْعِهِمْ حَتَّى أُوَسَّدَ في التُّرَابِ دَفِينَا
فاصْدَعْ بأمْرِكَ مَا عَلَيْكَ غَضاضةٌ وابشِرْ بِذَاكَ وقَرَّ مِنْهُ عُيُونَا
وَدَعَوتَنِي وزَعَمْتَ أَنَّكَ نَاصِحٌ ولَقَدْ صَدَقْتَ وَكُنْتَ ثَمَّ أَمِينَا

عُذرة[1] استهوتْه الجنّ، فكان يحدِّث ما رأى، فكذَّبوه، وقالوا: حديثُ خُرافة. والرّاء فيه مخفَّفة»[2].

قولُه: (وقيل: هو أبو طالب): عطف على قولِه: (﴿وَهُمْ يَنْهَوْنَ﴾ الناس)، أي: الناهون إمّا جميعُ المشركين، وإمّا أبو طالب، وإنها أتى بضميرِ الجماعةِ استعظاماً لفعله.

قولُه: (والله لَنْ يَصِلُوا إليكَ بِجَمْعِهِمْ)، الأبيات[3].

---

(١) عذرة: اسم قبيلة من اليمن.

(٢) انظر: «مجمع الأمثال» (١: ٣٤٦). وقد ذُكر في الحديث الذي أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٥٢٤٤) والترمذي في «الشمائل» (٢٥٠) والبزّار في «المسند» (٢٤٧٥) وأبو يعلى في «مسنده» (٤٤٤٢) والطبراني في «المعجم الأوسط» (٦٠٦٨) من حديثِ عائشة رضي الله عنها بإسنادٍ ضعيفٍ لضعفِ مجالد بن سعيد، وللاختلاف عليه في الوصل والإرسال، والمرسَلُ أشبَه بالصواب.

(٣) سبق تخريج الأبيات.

وعَرَضْتَ دِيناً لا مَحالَةَ أَنَّهُ مِنْ خَيْرِ أدْيانِ البَرِيَّةِ دِينَا
لَوْلا الملامَةُ أوْ حَذارِيَ سُبَّةً لَوَجَدْتَني سَمْحاً بِذاكَ مُبِينَا

فنزلت.

[﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ فَقَالُوا۟ يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ * بَلْ بَدَا لَهُم مَّا كَانُوا۟ يُخْفُونَ مِن قَبْلُ ۖ وَلَوْ رُدُّوا۟ لَعَادُوا۟ لِمَا نُهُوا۟ عَنْهُ وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ﴾ ٢٧-٢٨]

﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ﴾ جوابُه محذوف، تقديرُه: ولو ترىٰ لرأيتَ أمراً شنيعاً، ﴿وُقِفُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ﴾: أُروها حتّى يُعاينُوها، أو أُطْلِعوا عليها إطْلاعاً هي تحتَهم، أو أُدخِلوها فعرَفوا مِقدارَ عذابِها؛ من قولك: وَقَّفْتُه علىٰ كذا؛ إذا فَهَّمْتَه وعرَّفتَه، وقُرِئ: «وَقَفُوا» علىٰ البناء للفاعل، مِن: وَقَفَ عليه وقوفاً، ﴿يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ﴾ تمَّ تمنِّيهم، ثمّ ابتدَؤُوا ....

أُوسَّد: من الوسادة، أي: أوسَّد يميني في رَمْسِي[1]. دفيناً: منصوبٌ على الحال. فاصدعْ بأمرك: أي: اظهَرْ بأمرِك، أي: بدِينك. غضاضة: مَنْقصة، وهي: ما إذا سمعه الإنسانُ غضّ عليه بصرَه. وقَرَّ منه: أي: من أجلِ ذلك. أراد بالعيون: العينين، على أنّ أقلَّ الجمعِ اثنان، أو عيون المسلمين.

قولُه: (تمَّ تـمنِّيهم ثُمّ ابتدَؤُوا)، قال صاحب «المرشد»: التقدير: يا لَيْتَنا نُرَدُّ ونحن لا نكذِّب، ونحن من المؤمنين رُدِدْنا أوْ لم نُرَدّ. فلا يدْخلان[2] في جملة التمنِّي، ويرْتفعان على استئنافِ خبر. وعلى هذا يجوزُ أن تقفَ على قوله: ﴿نُرَدُّ﴾، ثم تَبتدئ، فتقول: «ولا نكذِّب» أي: لا نكذِّبُ أبداً، ونكون من المؤمنين أبداً. وهو وقفُ بيان[3]. ووجهٌ آخر: وهو أن يكونَ

(١) يعني: القبر.
(٢) يعني: «نكذّبُ» و«نكونُ».
(٣) وقف البيان: هو الوقف الذي يبين معنى لا يفهم بدونه، كالوقف على «وتُوَقِّروه» في قوله تعالى: ﴿لِّتُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ [الفتح: ٩]، للفرق بين الضميرين في «لتوقِّروه» للنبي ﷺ، وفي «تسبّحوه» لله تعالى. والوقف أظْهَرَ هذا المراد. انظر: «منار الهدى» للأشموني ص١٠.

﴿وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَـٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ **واعِدينَ الإيمان**، كأنهم قالوا: ونحنُ لا نُكذِّبُ، ونُؤمِنُ علىٰ وَجْهِ الإثبات. وشَبَّهَه سِيبَويهِ بقولِهم: **دَعْني ولا أعود**، بمعنىٰ: دَعْني وأنا لا أعود، تَرَكْتَني أو لم تَترُكْني، ويجوزُ أن يكونَ معطوفاً علىٰ ﴿نُرَدُّ﴾، أو حالاً؛ علىٰ معنىٰ: يا ليتَنا نُرَدُّ غيرَ مُكذِّبينَ وكائنينَ من المُؤمنين، فيدخلَ تحتَ حُكمِ التَّمنِّي.

التقدير: يا ليْتنا نُرَدّ، ويا ليتنا لا نكذِّب، ويا ليْتنا نكونُ من المؤمنين، أي: نُوَفَّقُ للتَّصْديق، وألا نكذِّب. ولا وقف على هذا إلى قوله: «مؤمنين»[(١)].

قولُه: (**واعِدِينَ الإيمان**): حالٌ من فاعل «ابتدؤوا»، أي: ثُمّ ابتدؤوا قائلين: نحن لا نكذِّبُ بآيات ربِّنا، على سبيلِ الوعد. يقال: كذَّبه، وكذب به.

قولُه: (**دَعْني ولا أعود**)[(٢)]، قال صاحبُ «الإقليد»، وهو كالشرحِ لكلامِ ابنِ الحاجب: «إنما ذكر هذا الرفع، لتعذّرِ النصبِ والجزم على العطف، أما النصبُ فيُفْسِد المعنى، إذ المعنى على هذا: ليجتمعَ تَرْكُك لي وتَرْكِي لما تنهانِي عنه. وقد علم أن طلبَ هذا المتأدّبِ لترك المؤدِّب إيّاه، إنما هو في الحال بقرينةِ ما عراه من ألمه بتأديبِ مؤدّبه، وغرض المؤدّبِ الترك لما نهىٰ عنه في المستقبل. ولا يحصل هذا الغرضُ بترك المتأدّب المنْهيِّ عنه في الحال، وإنما يحصلُ بالتركِ للعَوْد في المستقبل، ولا يستقيمُ الجزم، لأنه إذا جزم عطف، أدّى إلى عطفِ المعْرب على المبنيّ[(٣)]، وهو ممتنع، إذ العطفُ لاشتراك الشيئين في الإعراب، ولا موضعَ للأول حتى يُحملَ عليه.

وأما امتناعُ الجزمِ في «ولا أعود»، فلِما فيه من عطفِ الجملةِ المَنْهيّةِ على الأمْريّة. فكأنه قال: «دَعْنِي» ثم شرع في جملةٍ أخرى ناهياً لنفسِه عن العَوْد، لأنه لا يلزمُ من النهي تحقّقُ الامتناع، ولذا لم يأتِ التناقُض في قولِك: أنا أنهى نفسي عن كذا في كل وقتٍ ثم أفعله، كما أتى

---

(١) انظر: «المقصد لتلخيص المرشد» ص١٢٩.

(٢) هذا من أقوال العرب، وتمامه: «تركتني أو لم تتركني» استشهد به الزمخشري في هذا الموضع.

(٣) أي: عطف الفعل المضارع «أعود» على الأمر «دع».

فإن قلت: يدفعُ ذلك قولُه: ﴿وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ﴾؛ لأنّ المتمنِّي لا يكونُ كاذباً.

قلت: هذا تـمَنٍّ قد تَضَمَّنَ معنى العِدَة، فجازَ أن يَتَعلَّقَ به التكذيب، كما يقولُ الرَّجل: ليتَ اللهَ يرزقُني مالاً فأُحسِنَ إليكَ وأُكافِئَكَ علىٰ صَنيعِك، فهذا مُتَمَنٍّ في معنى الواعِد، فلو رُزِقَ مالاً ولم يُحسِنْ إلى صاحِبه ولم يُكافِئْهُ كَذَب، كأنه قال: إن رَزَقَني اللهُ مالاً كافأْتُكَ علىٰ الإحسان.

وقُرِئَ: ﴿وَلَا نُكَذِّبَ... وَنَكُونَ﴾ بالنَّصْبِ بإضمارِ «أنْ» علىٰ جوابِ التَّمنّي، ومعناه: إنْ رُدِدْنا لم نُـكذِّبْ ونَـكُنْ من المُؤمنين.

التناقض في قولك: أنا لا أفعلُ كذا في كل وقتٍ ثم أفعله، والمقصودُ نفي وقوع العود في المستقبل. ولا يحصل هذا إلا بالخبر»[1].

قولُه: (وقُرِىء: ﴿وَلَا نُكَذِّبَ... وَنَكُونَ﴾ بالنَّـصْب): حمزة وحفص. قال الـزجاج: «النَّصب على ﴿يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ... وَنَكُونَ﴾ على الجوابِ بالواو في التمنِّي، كما تقول: «ليتك تصيرُ إلينا ونُـكْرِمَك» أي: ليت مصيرَك يقعُ وإكرامَك. المعنى: ليت ردَّنا وقع وألّا نكذِّبَ، أي: إنْ رُدِدْنا لم نكذِّب»[2].

وقال القاضي: «والجوابُ بإضمارِ «أن» بعد الواو، إجراء لها مُجْرَى الفاء. وقرأ ابنُ عامر برفعِ الأولِ على العطف، ونَصْبِ الثاني على الجواب»[3].

---

(١) «الإقليد شرْح المفصّل» للجَنْديّ، تحقيق ودراسة، رسالة دكتوراه، إعداد د. محمود أبو كتّة، محفوظة لدى كلية اللغة العربية بالقاهرة، تحت رقم (٣٢٨٣) قسم التحقيق، ص١٢٣٤-١٢٣٥. بتصرّف يسير أحياناً. وانظر كذلك: «الإيضاح في شرح المفصل» لابن الحاجب (٢: ٢٦-٢٧).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢٦٣) بتصرف يَسير.

(٣) «أنوار التنـزيل» (٢: ٤٠٢) وانظر: «حجة القراءات» ص٢٤٥، والمعنى أنه جعل «نكذب» نسقاً لقوله: «نرد»، وجعل «نكون» جواباً لـ«ليست».

﴿بَلۡ بَدَا لَهُم مَّا كَانُواْ يُخۡفُونَ مِن قَبۡلُۖ﴾ من قَبائِحِهم وفَضائِحِهم في صُحُفِهم **وبشهادةِ جَوارِحِهم عليهم**؛ فلذلك تَمَنَّوْا ما تَمَنَّوْا ضَجَراً، **لا أنّهم عازِمون علىٰ أنهم لو رُدُّوا لآمنوا**. وقيل: هو في المُنافقين، وأنه يَظهَرُ نفاقُهم الذي كانوا يُسِرُّونه. وقيل: هو في أهلِ الكِتاب، وأنه يَظهَرُ لهم ما كانوا يُخفُونَه من صِحّةِ نُبوّةِ رسولِ الله ﷺ.

﴿وَلَوۡ رُدُّواْ﴾ إلىٰ الدُّنيا بعدَ وقوفِهم علىٰ النار، ﴿لَعَادُواْ لِمَا نُهُواْ عَنۡهُ﴾ من الكُفرِ والمعاصي، ﴿وَإِنَّهُمۡ لَكَٰذِبُونَ﴾ **فيما وَعَدوا من أنفسِهم لا يَفونَ به.**

[﴿وَقَالُوٓاْ إِنۡ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنۡيَا وَمَا نَحۡنُ بِمَبۡعُوثِينَ﴾ ٢٩]

قولُه: (وبشهادة جَوارِحِهم) عطفٌ على قولِه: «في صُحُفِهم»، وهو ظرفٌ لقوله: ﴿بَدَا لَهُم﴾. المعنى: بل بدا لهم في صحفِهم، وبسببِ شهادةِ جوارِحِهم عليهم، ما كانوا يُخْفون من الناس.

قولُه: (لا أنهم عازِمون على أنهم لو رُدُّوا لآمنوا)، يعني: ﴿بَلۡ﴾: إضرابٌ عن معنى تمنّيهم الباطلِ الناشئِ من إبداء ما يفضحُهم، وهو: إن رُدِدْنا لم نُكَذِّب، أي: ليس ذلك مِن عزْم صحيح، بل هو من إبداءِ ما افْتُضِحوا به.

قال الواحديّ: «﴿بَلۡ﴾: هاهنا ردٌّ لكلامِهم؛ يقول الله: ليس الأمرُ كما قالوا من أنهم لو رُدُّوا لآمنوا»[1].

قولُه: (﴿وَإِنَّهُمۡ لَكَٰذِبُونَ﴾ فيما وَعَدُوا من أنفسِهم لا يَفُونَ به)، قال الزجّاج: «المعنى: أن أكثرَ من عاند[2] من اليهود والمشركين قد علمَ أن أمرَ الله حق، فركَن إلى الرفاهية، وأن الشيءَ متأخِّرٌ عنهم إلى أمد، كما فعلَ إبليس، فأَعْلَم الله أنهم لو رُدّوا لعادوا، لأنهم قد كفروا بعد وضوحِ الحجة.

---

(١) «الوسيط» (٢: ٢٦٣).

(٢) في «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج: «عاين»، وقد تصرَّف الطيبي بالنصّ على المعهود من منهجِه.

﴿وَقَالُوٓاْ﴾ عطفٌ علىٰ ﴿لَعَادُواْ﴾، أي: ولو رُدُّوا لكفَروا ولَقالوا: ﴿إِنۡ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنۡيَا﴾، كما كانوا يقولون قبلَ مُعاينةِ القيامة. ويجوزُ أن يُعطَفَ علىٰ قولِه: ﴿وَإِنَّهُمۡ لَكَٰذِبُونَ﴾، علىٰ معنى: وإنهم لَقومٌ كاذبونَ في كلِّ شيء، وهمُ الذينَ قالوا: ﴿إِنۡ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنۡيَا﴾، وكفىٰ به دليلاً علىٰ كذِبهم.

[﴿وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذۡ وُقِفُواْ عَلَىٰ رَبِّهِمۡۚ قَالَ أَلَيۡسَ هَٰذَا بِٱلۡحَقِّۚ قَالُواْ بَلَىٰ وَرَبِّنَاۚ قَالَ فَذُوقُواْ ٱلۡعَذَابَ بِمَا كُنتُمۡ تَكۡفُرُونَ * قَدۡ خَسِرَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِلِقَآءِ ٱللَّهِۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَتۡهُمُ ٱلسَّاعَةُ بَغۡتَةً قَالُواْ يَٰحَسۡرَتَنَا عَلَىٰ مَا فَرَّطۡنَا فِيهَا وَهُمۡ يَحۡمِلُونَ أَوۡزَارَهُمۡ عَلَىٰ ظُهُورِهِمۡۚ أَلَا سَآءَ مَا يَزِرُونَ﴾ ٣٠-٣١]

﴿وُقِفُواْ عَلَىٰ رَبِّهِمۡ﴾ مجازٌ عن الحَبْسِ للتوبيخِ والسُّؤال، ....

وروى بعضُهم أنه صلواتُ الله عليه سُئل، فقيل له: ما بالُ أهل النار، عملوا في عُمر قصير، فخُلِّدوا في النار، وأهل الجنة كذا، فخُلِّدوا في الجنة؟ فقال: «إنّ الفريقَيْنِ كان كُلُّ واحدٍ مِنْهُما لو أنّه عاشَ أبداً عَمِلَ بذلك العَمَل»(١).

قولُه: (ويجوزُ أن يُعطَفَ على قولِه: ﴿وَإِنَّهُمۡ لَكَٰذِبُونَ﴾)(٢)، هو من عطفِ الخاصِّ على العام، وإنما قدرَ المبتدأ، وأوقع «قالوا» صِلة للموصول، وجعل الصِّلةَ مع الموصولِ خبراً، ليوازيَ المعطوفَ عليه المؤكد، وليُشَنِّعَ(٣) عليهم هذا الكذبَ الخاصّ.

قولُه: (﴿وُقِفُواْ عَلَىٰ رَبِّهِمۡ﴾: مجازٌ عن الـحَبْس)، يعني: لا يـجوز أن يقال: وُقِف على الله

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢٦٣-٢٦٤). ولم أقف على الحديث فيما رجعتُ إليه من مصادر.

(٢) المقصودُ أنه يجوز عطف ﴿وَقَالُوٓاْ﴾ على ﴿وَإِنَّهُمۡ لَكَٰذِبُونَ﴾ بعد أن قرّر أنه عطف على ﴿لَعَادُواْ﴾. وقولهم: ﴿إِنۡ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا﴾ خاص ينْدرج تحت العامّ، وهو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُمۡ لَكَٰذِبُونَ﴾. وتمام عبارة الزمخشري: «ويجوز أن يعطف، أي قوله تعالى: ﴿إِنۡ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنۡيَا﴾ على قوله: ﴿وَإِنَّهُمۡ لَكَٰذِبُونَ﴾، على معنى: وإنهم قوم كاذبون في كل شيء، وهم الذين قالوا: ﴿إِنۡ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنۡيَا﴾، وكفى به دليلاً على كذبهم». وقد بيّن الطيبيُّ بعد ذلك أن في الآية إطناباً بذكر الخاص بعد العام: أي في قوله تعالى: ﴿وَقَالُوٓاْ إِنۡ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنۡيَا وَمَا نَحۡنُ بِمَبۡعُوثِينَ﴾.

(٣) في (ج): «وليسع».

كما يُوقَفُ العبدُ الجاني بينَ يَدَيْ سَيِّدِه ليُعاتِبَه. وقيل: وُقِفُوا علىٰ جَزاءِ ربِّهم. **وقيل: عُرِّفوهُ حقَّ التعريف**، ﴿قَالَ﴾ مردودٌ علىٰ قولِ قائلٍ قال: ماذا قالَ لهم ربُّهم إذ وُقِفوا عليه؟ فقيل: ﴿قَالَ أَلَيْسَ هَٰذَا بِٱلْحَقِّ﴾، وهذا تعييرٌ من الله تعالى لهم علىٰ التكذيب وقولهم لِما كانوا يَسمَعونَ من حديثِ البَعْثِ والجزاء: **ما هو بحَقٍّ، وما هو إلّا باطِل**.

﴿بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ﴾: بكُفرِكم بلِقاء الله ببُلوغِ الآخرةِ وما يتَّصل بها. **وقد حُقِّقَ الكلامُ فيه** في مواضعَ أُخر.

حقيقةً ولا كناية، لأنّ الكنايةَ لا تنافي إرادةَ الحقيقة، كما سبق في «آل عمران»، عند قولِه: ﴿وَلَا يَنظُرُ إِلَيْهِمْ﴾ [آل عمران:٧٧] فوَجبَ الحملُ على المجازي: أي الاستعارة التمثيلية[١].

قولُه: (**وقيل: عُـرِّفُوه حقَّ التعريف**)، هذا مثلُ تفسيرِه في قوله: ﴿إِذْ وُقِفُواْ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ [الأنعام: ٢٧]: «هو من قولك: وَقَفْتُه على كذا: إذا فَهَّمتَه وعرَّفتَه». والضمير في «عُرِّفوه» للجزاء.

قولُه: (**مردودٌ**)، أي: متعلقٌ أو متوقفٌ على سؤالِ سائل.

قولُه: (**ما هو بحَقٍّ، وما هو إلّا باطِل**)، وإنما قدرَ كذلك، لأن قولَه: ﴿أَلَيْسَ هَٰذَا بِٱلْحَقِّ﴾ [الأنعام: ٣٠] سؤالُ تقرير[٢]، وقد أتى الـمُنكِرُ باسم الإشارة لمزيد التقرير، فيقتضي أن يكون مسبوقاً بإنكارٍ قويّ.

قولُه: (**وقد حُقِّقَ الكلامُ فيه**): أي في سورة «يونس». قال المصنفُ في قولِه تعالى: ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا﴾ [يونس: ١٥]: «فإن قلت: كيف جاز النظرُ على الله وفيه معنى المقابلة؟ قلت: هو مستعارٌ للعلم المحقَّق الذي هو العلمُ بالشيء موجوداً، شُبِّه بنظر الناظرِ في تحقّقه»[٣]. وفي «العنكبوت» أبسطُ منه.

---

(١) أي: في قوله تعالى: ﴿وُقِفُواْ عَلَىٰ رَبِّهِمْ﴾ إذ شبّه حال حبس الكافرين للتوبيخ والمساءلة بحال وقْف العبد الجاني بين يدي سيده للمعاتبة، على سبيل الاستعارة التمثيلية.

(٢) أي: للتقرير بما دخله النفي، لا للتقرير بالانتفاء. والمعنى: هذا الحق: انظر: «الإيضاح» ص٢٣٨.

(٣) الصحيح أن قول الزمخشري هذا وارد في معرض تفسير ﴿لِنَنظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾ [يونس: ١٤].

و﴿حَتَّىٰٓ﴾ غايةٌ لـ﴿كَذَّبُواْ﴾ لا لـ﴿خَسِرَ﴾، **لأنّ خُسْرانَهم لا غايةَ له**، أي: ما زالَ بهم التكذيبُ إلىٰ حَسْرَتِهم وقتَ مجيءِ الساعة.

فإن قلت: أما يَتَحسَّرونَ عندَ مَوْتِهم؟ قلت: لما كانَ الموتُ وقوعاً في أحوالِ الآخِرةِ ومُقدِّماتِها جُعِلَ من جنسِ الساعة، وسُمِّيَ باسمِها، ولذلكَ قالَ رسولُ الله ﷺ: «مَن ماتَ فقد قامت قيامتُه»، **أو جُعِلَ مجيءُ السّاعةِ بعدَ الموتِ لسُرْعتِه** كالواقعِ بغيرِ فَتْرة.

قولُه: (**لأن خُسْرَانهم لا غايةَ له**)، ويمكنُ أن يُحملَ على معنى قولِه تعالى: ﴿وَإِنَّ عَلَيْكَ لَعْنَتِيٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ [ص: ٧٨]: أي: إنّك مذموم، مدعوٌّ عليك باللعنةِ إلى يومِ الدين، ثم إذا جاء ذلك اليومُ لقيت ما تَنْسَى اللعنَ معه. أي: خسر المكذِّبون إلى قيامِ الساعة، بأنواع من المِحَنِ والبلاء، فإذا قامت الساعةُ يقَعون فيما يَنْسَوْن معه هذا الخسران، وذلك هو الخسرانُ المبين[1]، يؤيدُه قولُه: «يا حسرتنا».

قال سيبويه: «كأنه يقول: أيّتها الحسرة، هذا أَوَانُك». وقال أبو البقاء: «يا حسرةُ احْضُري، هذا أَوَانُك»[2].

والمعنى: تنبيه أنفسِهم لتذكُّرِ أسبابِ الحسرة.

وقلت: هذا أقربُ من قول المصنف بوجهين: **أحدهما**: سلامتُه من ذلك السؤال، **وثانيهما**: أنّ قوله: ﴿وَهُمْ يَحْمِلُونَ أَوْزَارَهُمْ عَلَىٰ ظُهُورِهِمْ﴾ مقارَنٌ بهذا التحسّر، وهو غيرُ مناسبٍ إلا بالحشر.

قولُه: (**أَوْ جُعِل مجيءُ السّاعةِ بعدَ الموتِ لسُرْعتِه**)، أي: وضعَ الساعةَ موضعَ الموت، لسرعةِ مجيئها.

---

(١) أي: أن الطيبي يخالف الزمخشري، فيجعل «حتى» غاية «خسر» لا غاية «كفروا»، ورأيه أرجح كما سترى.
(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٤٩٠).

﴿بَغۡتَةً﴾: فَجْأة، وانتصابُها علىٰ الحال؛ بمعنىٰ: باغِتة، أو علىٰ المَصدَر، كأنه قيل: بَغَتَتهُمُ الساعةُ بَغْتة.

﴿فَرَّطۡنَا فِيهَا﴾ **الضميرُ للحياةِ الدُّنيا، جِيءَ بضَميرِها وإن لم يَجْرِ لها ذِكْرٌ** لكونها معلومة، أو «للساعة»؛ علىٰ معنىٰ: قَصَّرْنا في شأنِها وفي الإيمانِ بها، كما تقول: فَرَّطتُ في فُلان، ومنه: ﴿فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٦].

﴿وَهُمۡ يَحۡمِلُونَ أَوۡزَارَهُمۡ عَلَىٰ ظُهُورِهِمۡ﴾ كقولِه: ﴿فَبِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِيكُمۡ﴾ [الشورى: ٣٠]؛ لأنه اعتيدَ حَمْلُ الأثقالِ علىٰ الظُّهور، كما أُلِفَ الكَسْبُ بالأيدي، ﴿سَآءَ مَا يَزِرُونَ﴾: بِئسَ شيئاً يَزِرُونَ وِزْرُهم، **كقوله:** ﴿سَآءَ مَثَلًا ٱلۡقَوۡمُ﴾ [الأعراف: ١٧٧].

قولُه: (**الضميرُ للحياةِ الدُّنيا، جِيءَ بضَميرِها وإن لم يَجْرِ لها ذِكْرٌ**). فإن قلتَ: أمَا سَبَق قُبَيلَ هذا: ﴿وَقَالُوٓاْ إِنۡ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنۡيَا﴾ [الأنعام: ٢٩] لِمَ لا يجوزُ أن يعودَ إليها، ويكونَ قولُه: ﴿قَدۡ خَسِرَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِلِقَآءِ ٱللَّهِ﴾ مِن وضْعِ الظاهرِ موضعَ المضمر؟

قلتُ: ولا ارتيابَ أن القائلين لقوله: ﴿إِنۡ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنۡيَا﴾ [الأنعام: ٢٩] هم الناهون عن رسولِ الله ﷺ مِن كُفّارِ قريش، كما مرّ، وأن قولَه: ﴿قَدۡ خَسِرَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِلِقَآءِ ٱللَّهِۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَتۡهُمُ ٱلسَّاعَةُ﴾ إلى قوله: ﴿وَلَلدَّارُ ٱلۡأٓخِرَةُ خَيۡرٞ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَۚ أَفَلَا تَعۡقِلُونَ﴾ [الأنعام: ٣١-٣٢] كالاعتراضِ والتوكيدِ لما يتضمّن معنى الكلام السابق واللاحق من التهديدِ والوعيد، لاشتماله على جميعِ من أنكرَ الحشر، وسوء مغَبَّتِهم، وإظهار حسرتهم وندامتِهم، ووخامة[1] أمر حياة الدنيا.

وليس المقامُ من مجاز وضْع المظهر موضعَ المضمر[2]، لأن الاعتراضَ مستقلٌّ بنفسه، لا تعلُّقَ له بالسابقِ إلا من حيثُ المعنى.

قولُه: (**كقوله:** ﴿سَآءَ مَثَلًا ٱلۡقَوۡمُ﴾)، أي: مثلُه في تقديرِ المخصوص، أي: «ساء مثلاً

---

(١) الوخامة: سوء العاقبة.

(٢) رأي الطيبي أن يكون ﴿قَدۡ خَسِرَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِلِقَآءِ ٱللَّهِ﴾ من وضع المظهر موضع المضمر، ويؤكد أنه من باب الاعتراض، كما سبق، ورأيه سديد.

[﴿وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَلَلدَّارُ ٱلْآخِرَةُ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ ٣٢]

جَعَل أعمالَ الدُّنيا لَعِباً ولهواً واشتِغالاً بما لا يُغني ولا يُعقِبُ منفعة، كما تُعقِبُ أعمالُ الآخِرةِ المنافعَ العظيمة. وقولُه: ﴿لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَ﴾ **دليلٌ علىٰ أنّ ما سِوىٰ أعمالِ المتّقينَ لَعِبٌ ولَهْو**. وقرأ ابنُ عباسٍ رضيَ اللهُ عنه: «ولَدارُ الآخِرة»، وقُرِئ: ﴿تَعْقِلُونَ﴾ بالتاءِ والياء.

مثلُ القوم» ليحصل التطابق بين الفاعلِ والمخصوصِ بالذم، لأن ﴿مَثَلًا﴾ تمييزٌ، والفاعل مضمر.

قولُه: (﴿لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَ﴾ **دليلٌ على أن ما سوى أعمالِ المتّقينَ لعبٌ ولَهْو**). وذلك أن الظاهرَ أن يقال: ﴿وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا لَعِبٌ وَلَهْوٌ﴾، وما الدارُ الآخرة إلا جِدّ وحقّ، لا باطلَ زائل. فوضعَ موضعَه: ﴿خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَ﴾ إطلاقاً لاسمِ المسبَّبِ على السبب.

يعني: أن حقيقةَ الدارين معلومةٌ محقَّقة عند من يدَّعي النُّهىٰ والحِجَىٰ(١)، لكن العاقل الذي يستأهلُ أن يسمَّى عاقِلاً هو مَن يُؤْثِرُ ما يُعِينه وينْجِيه على ما لا يُعِينُه ويُرْدِيه.

وتلخيصه: أن العاقلَ هو المتَّقي الذي يرغبُ عن الدنيا إلى الآخرة.

وفيه تعريضٌ بِمَن سبق ذكْرُهم في قوله تعالى: ﴿قَدْ خَسِرَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِلِقَآءِ ٱللَّهِ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَتْهُمُ ٱلسَّاعَةُ بَغْتَةً قَالُواْ يَٰحَسْرَتَنَا عَلَىٰ مَا فَرَّطْنَا﴾ [الأنعام: ٣١]، أي: اشتغلْنا بلذّات الدنيا عن الآخرة(٢)، وكذَّبنا بمجيء الساعة. وهو إقْناط كلِّيّ.

ولهذا كانت هذه الآيةُ تتمَّةً للاعتراض، ثم عاد إلى ما سبقَ من ذكْرِ المشركين، مسلِّياً لحبيبِهِ صلواتُ الله عليه: ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُۥ لَيَحْزُنُكَ ٱلَّذِى يَقُولُونَ﴾ [الأنعام: ٣٣].

---

(١) النُّهىٰ: جمع «نهية» وهي العقل، والحِجى: العقل.

(٢) من قوله: «وفيه تعريض بمن سبق» إلى هنا سقط من (ط).

[﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُۥ لَيَحْزُنُكَ ٱلَّذِى يَقُولُونَ فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَٰكِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾ ٣٣]

﴿قَدْ﴾ في ﴿قَدْ نَعْلَمُ﴾ بمعنى «ربما» الذي يجيءُ لزيادةِ الفِعلِ وكثرتِه، كقوله:

أخي ثِقةٍ لا يُهْلِكُ الخَمْرُ مَالَهُ ... ولكنَّـهُ قد يُهْلِكُ المـالَ نائِلُـهْ

قولُه: (﴿قَدْ﴾ في ﴿قَدْ نَعْلَمُ﴾: بمعنى «ربما» الذي يجيءُ لزيادةِ الفعلِ وكثرتِه). يعني: أن لفظةَ «قد» للتقليل، وقد تعني به ضدّه للمجانسةِ بين الضدَّيْن[1]. مِثْله «رُبّ» للتقليل، ثم يرادُ به في بعضِ المواضع ضدُّه، وهو الكثرة، كقوله تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْ كَانُوا۟ مُسْلِمِينَ﴾ [الحجر: ٢][2].

والنكتةُ هاهنا تصْبير رسولِ الله ﷺ مِن أذى قومه وتكذيبِهم، يعني: مِن حقّك، وأنت سيّد أُولِـي العزْم، ألّا تُكْثِرَ الشكْوَى مِن أذى قومِك، وألا تُعْلِمَ اللهَ من إظهارِك الشكوى إلا قليلاً.

أو يكون تهكُّماً بالمكذِّبين، وتوبيخاً لهم، لقوله: ﴿فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَٰكِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾.

قولُه: (ولكنَّـهُ قد يُهْلِكُ المالَ نائِلُـهْ)، أَوَّلُه:

أَخِي ثقةٍ لا تُهْلِكُ الخمرُ مالَهُ

بَعْدَه:

تَـراهُ إِذَا مـا جِئْتَـهُ مُـتَهَلِّلاً ... كأَنَّكَ تُعْطِيهِ الَّذي أَنْتَ سائِلُهْ[3]

---

(١) انظر: «الجنى الداني» ص٢٧٠ وما بعدها.

(٢) الشاهد في الآية قوله: ﴿رُّبَمَا﴾ إذ إنها تفيد التكثير هاهنا.

(٣) البيتان لزهير بن أبي سلمى، من قصيدة مشهورة يمدح بها حِصْن بن حذيفة «ديوان زهير» ص٦٨.
قوله: «أخي ثقة»: أي يُوثَقُ بما عنده من الخير لِـما عُلِم من جُوده وكرمه. والنائل: العطاء. والشّاهد =

والهاءُ في ﴿إِنَّهُۥ﴾ ضميرُ الشأن، ﴿لَيَحْزُنُكَ﴾ **قُرِئَ بفَتْحِ الياء وضَمِّها**. و﴿ٱلَّذِى يَقُولُونَ﴾ هو قولُهم: ساحرٌ كذّاب، ﴿لَا يُكَذِّبُونَكَ﴾ **قُرِئَ بالتشديدِ والتخفيفِ**؛ من: كَذَّبَه؛ إذا جَعَلَه كاذباً في زَعْمِه، وأَكْذَبَه، إذا وَجَدَه كاذباً. والمعنىٰ: أنّ تكذيبَك أمرٌ راجعٌ إلى الله، لأنك رسولُه المُصَدَّقُ بالمُعجِزات، فهم لا يُكذِّبونَكَ في الحقيقة، وإنّما يُكذِّبونَ اللهَ بجُحودِ آياتِهِ والاستِهانةِ بكتابه، **فَالْهَ عن حُزنِكَ** لنفسِك، ....

يقول: جُودُه ذاتِيّ، لا يزيدُ بالسُّكْر، ولا يَنْقُصُ بالصَّحْو. متهلّلاً: أي: ضاحكاً.

قولُه: (﴿لَيَحْزُنُكَ﴾: **قُرِئ بفَتحِ الياء وضَمِّها**). نافع: بالضم، وغيره بالفتح[1].

قولُه: (﴿لَا يُكَذِّبُونَكَ﴾ **قُرِئ بالتشديدِ والتخفيف**). التخفيف: نافعٌ والكسائيّ[2]، والباقون: مشدَّداً[3].

قال الزجّاج: «معنى كذَّبْتَه: قلتُ له: كذبْتَ. وأَكْذبْتَه: أريتُه أن ما أتَى به كذِب»[4].

قولُه: (**فَالْـهَ عن حُزْنِك**)، **الجوهري**: «لَهِيتُ عن الشيء، بالكسر، أَلْـهَىٰ، لَـهْياً ولُـهْيَاناً: إذا سلَوْتَ عنه، وتركْتَ ذكْرَه، وأَضْربْتَ عنه».

= في البيتين قوله: «قد يُهْلِك»، فقد جاءت «قد» لتكثير وقوع الفعل، كما هو الحال في الآية ﴿قَدْ نَعْلَمُ﴾. وانظر: «شرح شواهد الكشاف» (٤: ٤٨٢).

(١) انظر: «كتاب السبعة» ص٢٥٧، و«النشر» (٢: ٢٥٧)، و«حجة القراءات» ص٢٤٦.

(٢) لتمام الفائدة انظر: «حجّة القراءات» ص٢٤٧، و«الكشف عن وجوه القراءات السبع» (١: ٤٣٠).

(٣) انظر: «كتاب السبعة في القراءات» ص ٢٥٧. ومعنى «لا يُكذِبونَكَ» بالتخفيف: أنهم ليسوا يكذِّبون قولك فيما سوى ذلك، أو لا يجْعلونك كذّاباً، أو لا يجدونك كذّاباً. أما القراءة بالتشديد فمعناها: أنهم لا يسمُّونك كذَّاباً، ولا يكذّبونك بقلوبهم، أو لا ينْسبونك إلى الكذب، أولا يصحّحونه عليك. انظر: «حجة القراءات» ص٢٤٧-٢٤٩.

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢٦٦).

فإنّهم كذَّبوكَ وأنتَ صادق، وليَشغَلْكَ عن ذلكَ ما هو أهمّ، وهو استِعظامُك بجُحودِ آياتِ الله تعالى والاستِهانةِ بكتابه. ونحوُه قولُ السَّيِّدِ لغُلامِهِ ـ إذا أهانَه بعضُ الناس ـ: إنهم لم يُهينُوكَ وإنما أهانوني! ومن هذهِ الطريقةِ قولُه تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ﴾ [الفتح: ١٠].

ويقال: اُلْهُ عنِ الشيء: أي: اتْـرُكْه.

والمعنى: أَضْرِبْ عن الاشتغال بحُزْن نفْسِك، إلى الاشتغالِ بحُزْن ما هو أهمّ، وهو استعظامُ جحودِ آيات الله، والاستهانة بها.

فإن قيل: هذا غيرُ مطابقٍ للمثال والعادة، يقال: إذن تأمّل، وقِفْ على المطابقة، فإن قولَه: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجۡحَدُونَ﴾ استدراكٌ، وُضِعَ فيه مُظهَرانِ موضعَ مُضْمَرينِ(١)، لشدةِ الـخَطْب وعِظَم الأمْر! وفيه تهديدٌ للظالمين، وتنبيهٌ لرسول الله ﷺ. كأنّه قيل له: اشْتَغَلْتَ بخاصّة نفْسِك، وذهِلتَ عما هو أهمّ من ذلك، وهو ما تستعْظمُه من جحود آيات الله، والاستهانةِ بكتابه، ومن عادتك أن تؤْثِرَ حقّ الله على حقّ نفسِك.

ويعْضُدُه ما روينا عن البخاريّ ومسلمٍ ومالك وأبي داود، عن عائشةَ رضي الله عنها قالت: «ما خُيِّر رسولُ الله ﷺ بين أمرين قَطّ، إلا أخذ أيْسرَهما، ما لم يكن إثْماً، فإن كان إثماً كان أبعدَ الناس منه. وما انتقم رسولُ الله ﷺ لنفْسِه في شيءٍ قطّ، إلا أن تُنْتهَكَ حُرْمةُ الله فينْتقم»(٢).

وكذلك قول السيد: «وإنّما أهانوني» وإنْ كان تهديداً للجاني، لكنْ فيه ردْعٌ للغلامِ عن تركهِ الأَوْلَى، وهو استعظامُ إهانة السيد.

---

(١) يعني: كان مقتضى الظاهر أن يقال: ولكنهم بها يـجحدون، ولكنه قال: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجۡحَدُونَ﴾ لإبـراز شدة الخطب وعِظَم الأمر، بالإضافة إلى ما في ذلك من تهديد للظالـمين، وتنبيه للرسول ﷺ.

(٢) أخرجه البخاري (٦١٢٦) ومسلم (٢٣٢٧) والإمام مالك في «الموطأ» (٣: ٩٥) وأبو داود (٤٧٨٥).

وقيل: ﴿فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ﴾ بقُلوبِهم، ولكنَّهم يَجحَدونَ بألسِنَتِهم.

وقيل: ﴿فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ﴾ لأنك عندَهم الصادقُ الموسومُ بالصِّدق، ولكنَّهم يَجْحَدونَ بآياتِ الله. وعن ابن عبّاسٍ رضيَ اللهُ عنهما: كانَ رسولُ الله ﷺ يُسمّىٰ الأمين، فعرَفوا أنه لا يَكذِبُ في شيء، ولكنَّهم كانوا يَجحَدون، وكان أبو جَهْلٍ يقول: ما نُكذِّبُك، وإنك عندَنا لَمُصَدَّق، وإنما نُكذِّبُ ما جئتَنا به.

ورُوِي: أنّ الأخنَسَ بنَ شُرَيقٍ قالَ لأبي جَهْل: يا أبا الحكم، أخبِرْني عن مُحمَّد، أصادقٌ هو أم كاذب، فإنه ليسَ عندَنا أحدٌ غيرُنا؟ فقال له: والله إنّ مُحمَّداً لصادق، وما كَذَبَ قطّ، ولكنْ إذا ذَهَبَ بنو قُصيٍّ **باللواءِ والسِّقايةِ والحجابةِ** والنُّبوّة؛ فماذا يكونُ لسائرِ قُريش؟! فنزَلَت.

وقولُه: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ من إقامةِ الظاهرِ مقامَ المُضمَر، للدَّلالةِ علىٰ أنهم ظَلَموا في جُحودِهم.

قولُه: (**وقيل: ﴿فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ﴾ بقُلوبِهم**) عطفٌ على قولِه: «والمعنى: أن تكذيبَكَ أمر راجع إلى الله». فعلىٰ هذا معنى قوله: «يَجْحدون بألسنتهم» هو قولُهم: ﴿سَٰحِرٞ كَذَّابٌ﴾ [ص: ٤].

قولُه: (**وقيل: ﴿فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ﴾**)، معنى قولِهم: ﴿سَٰحِرٞ كَذَّابٌ﴾: لا يريدون به تكذيبَك، «لأنك عندهم الصادق»، ولكن مرادهم به أن ما جئتَ به من الآياتِ سحْر وكذب، وهو المرادُ بقول أبي جهل: إنك عندنا لَمُصَدَّق، وإنما نكذّبُ ما جئتنا به.

والوجهُ هو الأول(١)، لقولِه: ﴿وَلَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٞ مِّن قَبْلِكَ فَصَبَرُواْ﴾، فإنه عزاءٌ وتسليةٌ لرسول الله ﷺ فلا يليقُ بالوجهين الآخرَيْن.

قولُه: (**باللواءِ والسِّقايةِ والحجابة**): أي: والسّدانـة. **النهاية**: «سقايةُ الحاجّ: هي ما كانت

---

(١) أي: أن المقصود بقوله تعالى: ﴿فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ﴾ فهم لا يكذّبونك في الحقيقة، وإنما يكذّبون الله بجحود آياته.

[﴿وَلَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ فَصَبَرُوا۟ عَلَىٰ مَا كُذِّبُوا۟ وَأُوذُوا۟ حَتَّىٰٓ أَتَىٰهُمْ نَصْرُنَا ۚ وَلَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِ ٱللَّهِ ۚ وَلَقَدْ جَآءَكَ مِن نَّبَإِى۟ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ ٣٤]

﴿وَلَقَدْ كُذِّبَتْ﴾ تَسْليةٌ لرسولِ الله ﷺ، وهذا دليـلٌ علىٰ أنّ قولَه: ﴿فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ﴾ [الأنعام: ٣٣] ليسَ بنفيٍ لتكذيبه، وإنما هو من قَولِكَ لغُلامِك: ما أهانُوكَ ولكنَّهم أهانوني، ﴿عَلَىٰ مَا كُذِّبُوا۟ وَأُوذُوا۟﴾: علىٰ تكذيبهم وإيذائهم، ﴿وَلَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِ ٱللَّهِ﴾: لـمواعيدِه؛ من قوله: ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا ٱلْمُرْسَلِينَ * إِنَّهُمْ لَهُمُ ٱلْمَنصُورُونَ﴾ [الصافات: ١٧١-١٧٢].

﴿وَلَقَدْ جَآءَكَ مِن نَّبَإِى۟ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾: بعضُ أنبائهم وقَصَصِهم وما كابدوا من مُصابَرةِ المُشركين.

[﴿وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِىَ نَفَقًا فِى ٱلْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِى ٱلسَّمَآءِ فَتَأْتِيَهُم بِـَٔايَةٍ ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى ٱلْهُدَىٰ ۚ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ * إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ ٱلَّذِينَ يَسْمَعُونَ ۘ وَٱلْمَوْتَىٰ يَبْعَثُهُمُ ٱللَّهُ ثُمَّ إِلَيْهِ يُرْجَعُونَ﴾ ٣٥-٣٦]

كان يَكبُرُ علىٰ النبيِّ ﷺ كُفرُ قومِه وإعراضُهم عما جاءَ به، فنزل: ﴿لَعَلَّكَ بَٰخِعٌ نَّفْسَكَ﴾ [الشعراء: ٣]، ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ [القصص: ٥٦]، ﴿وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ...

قريشٌ تسْقيه الحُجّاجَ من الزبيب المنبوذ في الماء. وكان يليها العباسُ بن عبد المطلب في الجاهليةِ والإسلام».

«واللّواء: الراية، ولا يُمْسِكُها إلا صاحبُ الجيش».

«والسِّدانة: سِدانةُ الكعبَة: وهي خدمتُها، وتولّي أمرها، وفَتْحُ بابها وإغلاقُه».

وفي نسخةٍ بدل «الحجابة»: «السِّدانة». قالت بنو قصيّ: فينا الحجابة، يعنون حجابةَ البيت، وهي: سِدانتُها.

﴿إِعْرَاضُهُمْ فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِىَ نَفَقًا فِى ٱلْأَرْضِ﴾: مَنفَذاً تَنفُذُ فيه إلىٰ ما تحت الأرضِ حتى تُطلِعَ لهم آيةً يُؤمِنونَ بها، ﴿أَوْ سُلَّمًا فِى ٱلسَّمَآءِ فَتَأْتِيَهُم﴾ منها ﴿بِـَٔايَةٍ﴾ فافعَل، يعني: أنك لا تَستَطيعُ ذلك. والمُرادُ: بيانُ حِرصِه علىٰ إسلامِ قَومِهِ وتَهالُكِهِ عليه، وأنه لو استطاعَ أن يأتيَهم بآيةٍ من تحتِ الأرضِ أو من فوقِ السَّماءِ لأتىٰ بها رجاءَ إيمانِهم.

قولُه: (﴿فَتَأْتِيَهُم﴾ [منها] ﴿بِـَٔايَةٍ﴾ فافْعَل). «فافعل»: جوابٌ لقولِه: ﴿فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ﴾، وهو مع جوابِه: جوابٌ لقولِه: ﴿وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ﴾. ثُمّ من الجائزِ أن تعبّرَ عن هذا المحذوفِ بالإخباريّ تارة، وبالإنشائيّ أخرى[1]. ففيه وجوه ثلاثة:

أحدها: المقدَّر: «أَتَيْتَ» على الإخبار. وعَنْه بَنَى قولَه: «لأَتَى بها»، لأنه جَعَل «إنْ» بمعنى «لو»، لِيُؤْذنَ أنّ فيه تعليقَ إسلام قومِه بالمُحال. والمعنى: بلغْتَ من حرصِك على إيمانهم بحيث إنْ قَدِرتَ أنْ تأتي بالمحال لأتيت. وتلخيصه: بيان حرصِه على إسلام قومِه على المبالغة.

وثانيها: المقدَّر: «فافْعل» على الأمر. وفيه نوع توبيخ. وتلخيصُه: بيانُ حِرْصِه على تبنِّي مطلوب القوم من الاقتراحات. وهذا الوجْهُ أبلغ، لأنه إذا وُبِّخ على طلبِ ما اقترحوه من الآيات تعريضاً بهم، كان توبيخُهم على اقتراحِهم الآياتِ أَوْلَى وأجْدَر وأنسبَ إلى قوله[2]: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ لصراحتِه في التعريض[3].

وثالثها: «لفعلْتَ» على الإخبار أيضاً. لكن المعنِيَّ بابْتغاءِ النفَق والسُّلَّم نفْسُ الآيةِ والمعجزة، لإخراجِها منهما.

---

(١) الإخباريّ من الكلام: هو ما يحتمل الصدق والكذب، بغضّ النظر عن القائل. والإنشائي: ما لا يحتمل ذلك، لأنه لا يُخبر به عن شيء. انظر: «الإيضاح» ص٨٦.

(٢) في (أ): «لقوله».

(٣) أي: أن قوله تعالى: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ تعريض صريح بالمشركين لاقتراحهم الآيات، وإن كان الخطاب للرسول ﷺ.

وقيل: كانوا يَقترِحُونَ الآيات، فكانَ يَوَدُّ أن يُجابوا إليها لتمادي حِرْصِه علىٰ إيمانهم، فقيلَ له: إنِ استطَعتَ كذا فافعَل، دلالةً علىٰ أنه بَلَغَ مِن حِرْصِه أنه لو استطاعَ ذلكَ لَفَعَلَه حتى يأتيَهم بما اقترَحوا من الآياتِ لَعَلَّهم يُؤمِنون.

ويجوزُ أن يكونَ ابتغاءُ النَّفَقِ في الأرضِ أو السُّلَّمِ في السماءِ هو الإتيانَ بالآية، كأنه قيل: لو استطَعْتَ النُّفوذَ إلىٰ ما تحتَ الأرضِ أو الرُّقِيَّ إلى السماءِ لَفَعَلت، لَعَلَّ ذلكَ يكونُ لكَ آيةً يُؤمِنونَ عندَها.

وحذَفَ جوابَ «إن» كما تقول: **إن شِئتَ أن تقومَ بنا إلى فُلانٍ نَزُورَه.**

﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى ٱلْهُدَىٰ﴾ بأن يأتيَهم بآيةٍ مُلجِئة، ولكنَّه لا يَفعَلُ، لخروجِهِ عن الحِكمة، ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾: من الذينَ **يجهلونَ ذلكَ** ويَرُومُونَ ما هو خِلافُه.

﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ ٱلَّذِينَ يَسْمَعُونَ﴾ يعني: أنّ الذينَ تَحرِصُ علىٰ أن يُصدِّقوكَ بمنزلةِ الموتى الذينَ لا يَسمَعون، وإنّما يَستَجيبُ مَن يَسمَع، كقوله: ﴿إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [النمل: ٨٠].

قولُه: (**إنْ شِئْتَ أنْ تقومَ بنا إلى فُلانٍ نَزُورَه**). جوابه: «كان صواباً»، فدلّ متعلّقُ ما في حيِّز الشرط به على أن الجوابَ ما هو. وكذلك تعلُّق ﴿فَتَأْتِيَهُم﴾ بالشرط، يدلّ على أن الجزاءَ ما قُدِّر، ولذلك ساغَ حذفُه.

قولُه: (**يجْهلونَ ذلك**)، أي: يجهلون أنه لا يفعل ذلك، لخروجِه عن الحكمة. وفيه رَمْزٌ إلى مذهبه[1].

---

(١) أي: مذهب الـمعتزلة في اعتقاد جواز الـخطأ على الأنبياء. انظر: «مقالات الإسلاميين» للأشعري (١: ٢٧٢).

﴿وَالْمَوْتَىٰ يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ﴾ مَثَلٌ لقُدرتِهِ علىٰ إلجائِهم إلىٰ الاستِجابةِ بأنه هو الذي يَبعَثُ الموتىٰ من القُبورِ يومَ القيامة، ﴿ثُمَّ إِلَيْهِ يُرْجَعُونَ﴾ للجَزاء، فكانَ قادراً علىٰ هؤلاءِ الموتى بالكُفرِ أن يُحييَهم بالإيمان، وأنت لا تَقدِرُ علىٰ ذلك.

وقيل: معناه: وهؤلاءِ الموتىٰ ـ يعني: الكَفَرة ـ يبعثُهم الله، ﴿ثُمَّ إِلَيْهِ يُرْجَعُونَ﴾: فحينَئذٍ يَسمَعون، وأما قبلَ ذلكَ فلا سبيلَ إلىٰ استِماعِهم. وقُرِئ: «يَرجِعون»، بفتحِ الياء.

[﴿وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِّن رَّبِّهِ ۚ قُلْ إِنَّ اللَّهَ قَادِرٌ عَلَىٰ أَن يُنَزِّلَ آيَةً وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ ٣٧]

﴿لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ آيَةٌ﴾: ﴿نُزِّلَ﴾ بمعنىٰ: أُنـزِل، وقُرِئَ ﴿أَن يُنَزِّلَ﴾ **بالتَّشديدِ والتخفيف**، وذكَّرَ الفِعْلَ والفاعلُ مُؤنَّث، لأنَّ تأنيثَ «آيةٍ» غيرُ حقيقي، وحَسُنَ للفَصْل، وإنما قالوا ذلكَ معَ تكاثُرِ ما أُنزِلَ من الآياتِ علىٰ رسولِ الله ﷺ، لتَرْكِهم الاعتِدادَ بما أُنزِلَ عليه، كأنه لم يُنزَلْ عليه شيءٌ من الآياتِ؛ عِناداً منهم.

قولُه[1]: (﴿وَالْمَوْتَىٰ يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ﴾: **مَثَلٌ لقُدْرتِه**)، أي: استشهادٌ لتقرير الإنكارِ السابق[2]، وإقْناطٌ كلّي لرسول الله ﷺ عن إيمانِ القوم، يعني: أنّك لا تقْدرُ أن تُسْمِعَهم، لأنهم كالموتى، وإنما القادرُ على ذلك مَنْ يقْدِرُ على تلك القدرة العظيمة، وهي بعثُ الموتى من القبور.

والباء في قوله: «بأنه هو الذي يبعثُ الموتى»، قيل: هو متعلقٌ بـ«مثَل» من حيثُ المعنى، أي: قوله: ﴿وَالْمَوْتَىٰ يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ﴾ مثَل[3] ضَرَبَه الله لقدرتِه، بأنه هو الذي يبعثُ الموتى.

قولُه: (**وقُرِئَ ﴿أَن يُنَزِّلَ﴾ بالتَّشديدِ والتخفيف**): ابن كثير وحده[4].

---

(١) هذه الفقرة والتي بعدها ـ إلى قوله: «ابن كثير وحده» ـ سقطتا من (ط).

(٢) أي: إنكار الله على رسوله حزنه لما يقولون، كما مر سابقاً.

(٣) أي: أنه شبه حال الكفرة الذين لا يسمعون دعوة الحق، فالله هو الذي يهديهم إن شاء، بحال الموتى الذين لا يقْدِر على إحيائهم إلا الله، على سبيل الاستعارة التمثيلية.

(٤) انظر: «إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر» ص ٢٠٨. وفيه أن ابن مُحَيْصِن وافق ابن كثير في قراءته. أما قول الطيبي: «وحده» فلعله يعني من بين القرّاء السبعة.

﴿قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ قَادِرٌ عَلَىٰٓ أَن يُنَزِّلَ ءَايَةً﴾ تَضْطرُّهم إلى الإيمان، كنَتْقِ الجبلِ علىٰ بني إسرائيلَ ونَحْوِه، أو آيةً إن جَحَدوها جاءَهم العذاب، ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ أنّ اللهَ قادرٌ علىٰ أن يُنزِّلَ تلك الآية، وأنّ صارِفاً من الحِكمةِ يَصرِفُه عن إنزالِها.

[﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّآ أُمَمٌ أَمْثَالُكُم مَّا فَرَّطْنَا فِى ٱلْكِتَٰبِ مِن شَىْءٍ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ﴾ ٣٨]

﴿أُمَمٌ أَمْثَالُكُم﴾ مكتوبةٌ أرزاقُها وآجالُها وأعمالُها كما كُتِبَتْ أرزاقُكم وآجالُكم وأعمالُكم، ﴿مَّا فَرَّطْنَا﴾: ما تَرَكْنا وما أغفَلْنا ﴿فِى ٱلْكِتَٰبِ﴾: في اللَّوحِ المحفوظِ ﴿مِن شَىْءٍ﴾ من ذلكَ لم نكتُبْهُ ولم نُثبِتْ ما وَجَبَ أن يُثبَتَ ممّا يختصُّ به، ﴿ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ﴾ يعني الأُمَمَ كلَّها من الدَّوابِّ والطير، فيُعوِّضُها ويُنصِفُ بعضَها من بعض، كما رُوِي: «أنه يأخذُ للجمّاءِ من القَرْناء».

قولُه: (﴿مِّن شَىْءٍ﴾ من ذلكَ لم نكتُبْهُ). قيل: «لم نكتبْه»: حالٌ من ضمير «تركْنا». وليس بذلك، لأنّ «من ذلك» صفة ﴿شَىْءٍ﴾، و«مِن» بيان، فلذلك «لم نكتبْه»: صفةٌ أخرى، أو حال منه. «ولم نُثْبِت»: عطفٌ تفسيريّ.

المعنى: ما تركْنا في اللوحِ من شيءٍ كائنٍ مِن المذكور، ومتّصل به، غير مكتوب، ولا مثبت فيه البتّة. و«من» في «مِمّا يختصُّ به» بيان «ما». والضميرُ في «يختص» يعودُ إلى «ما». والمجرور[1] يعودُ إلى «الكتاب».

قولُه: (يأخذُ للجمّاء مِن القَرْناء). روينا عن مسلمٍ والترمذيّ، عن أبي هريرة، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «لَتُؤَدُّنَّ الحُقُوقَ إلى أهلِها يومَ القيامةِ حتَّى يُقادَ لِلشَّاةِ الجَلْحَاءِ مِنَ الشَّاةِ القَرْناء»[2].

---

(١) يعني الهاء في «به».

(٢) أخرجه مسلم (٢٥٨٢) والترمذي (٢٤٢٠) والبخاري في «الأدب المفرد» (١٨٣).

فإن قلت: كيفَ قيل: ﴿إِلَّآ أُمَمٌ﴾ معَ إفرادِ «الدّابّةِ» و«الطائر»؟ قلت: لـمّا كانَ قولُه تعالىٰ: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا طَٰٓئِرٍ﴾ دالًّا علىٰ معنى الاستِغراق، ومُغنياً عن أن يُقال: وما من دَوابَّ ولا طَيْر، حُمِلَ قولُه: ﴿إِلَّآ أُمَمٌ﴾ علىٰ المعنىٰ.

فإن قلتَ: هلّا قيل: وما من دابةٍ ولا طائرٍ إلا أممٌ أمثالُكم؟ وما معنىٰ زيادةِ قولِه: ﴿فِي ٱلْأَرْضِ﴾ و﴿يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾؟ قلت: **معنىٰ ذلك زيادةُ التعميم والإحاطة**، كأنه قيل: وما من دابة قَطُّ في جميع الأَرضينَ السَّبْع، وما من طائرٍ قطُّ في جَوِّ السماءِ من جميعِ ما يطيرُ بجَناحَيْهِ إلّا أُمَمٌ أمثالُكم محفوظةٌ أحوالُها غيرُ مُهمَلٍ أمرُها.

هذا الحديثُ استشهد به لقولِه: «ويُنْصِف بعضَها من بعض»، لا لقولِه: «فيعوّضها»، لأنه لا يثْبتُ التعويض إلا إلى المكلّفين، لأن قولَه: «يعني الأممَ كلَّها» مُشْتَمِلٌ على المكلَّفينَ وغيرِ المكلفين.

قولُه: (**معنى ذلك زيادةُ التعميم والإحاطة**) فيه أن منـزلةَ ﴿فِي ٱلْأَرْضِ﴾، و﴿يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾ من ﴿دَآبَّةٍ﴾ و﴿طَٰٓئِرٍ﴾ منزلةُ المؤكِّدِ مع المؤكَّدِ للشمول. ولهذا قال: «قطُّ في جميع الأرضينِ السبع، وما من طائرٍ قطّ في جوّ السماء».

قال الزجّاج: «قال: ﴿بِجَنَاحَيْهِ﴾ على جهةِ التوكيد، لأنك قد تقولُ للرجُل: طِرْ في حاجتي، أي: أسْرِع. وجميعُ ما خلقَ الله ليس يخلو من هاتَين المنزلتين: إما أن يدِبّ أو يطير»[1].

قلت: عَنَى أن تعميمَ الجنسين كما حصل بالتوكيدِ حصل تعميم الحيوانِ بتكرير لفظ الدابة، ولفظِ الطائر. وإلى هذا المعنى ينظرُ قولُ المصنف: «إن المكلَّفين ليسوا بمخصوصين بذلك دون من عَداهم من سائر الحيوان». وقول صاحب «المفتاح»: «ذكَر ﴿فِي ٱلْأَرْضِ﴾ مع ﴿دَآبَّةٍ﴾، و﴿يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾ مع ﴿طَٰٓئِرٍ﴾ لبيان أن القصدَ من لفظِ ﴿دَآبَّةٍ﴾ ولفظِ ﴿طَٰٓئِرٍ﴾

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢٦٩).

فإن قلت: فما الغَرَضُ في ذِكرِ ذلك؟ قلت: الدَّلالةُ علىٰ عِظَمِ قُدرته، ولُطفِ عِلمِه، وسَعةِ سُلطانِهِ وتدبيرِهِ: تلكَ الخلائقَ المتفاوتةَ الأجناس، المُتكاثِرةَ الأصناف، وهو حافظٌ لِـمَا لها وما عليها، مُهَيمِنٌ علىٰ أحوالها، لا يَشغَلُه شأنٌ عن شأن، وأنّ المُكلَّفينَ ليسوا بمخصوصينَ بذلك دونَ مَنْ عداهم من سائرِ الحيوان.

وقرأ ابنُ أبي عَبْلة: «ولا طائرٌ»؛ بالرَّفعِ علىٰ المَحَلّ، كأنه قيل: وما دابةٌ ولا طائرٌ. وقرأ عَلْقمة: «ما فَرَطْنا»؛ بالتخفيف.

إنما هو إلى الجنسين، وإلى تقريرِهما»[1]. قولُه: «وإلى تقريرهما» تفسيرٌ لقوله: «إلى الجنسين». والمراد به التوكيدُ لاغير. وقد يُظن أن قوله: «من هذا الباب من وجه»، أن الوجهَ الآخرَ ما ذكره صاحب «الكشاف»، وهو وهْم، لأن مرادَه أنه لو أطلق ﴿مِن دَآبَّةٍ﴾، ﴿وَلَا طَٰٓئِرٍ﴾ غيرَ مؤكَّدين، ربّما اختلج في ذهن السامعِ إرادةُ غيرِ الجنسين، وأن المرادَ بهما غيرُ المتعارَف، لقوله تعالى بعد ذلك: ﴿إِلَّآ أُمَمٌ أَمۡثَالُكُم﴾، فلا يحصلُ الشمول المقصود، فأزيل الوهمُ بما يفيد أنّ القصدَ إلى الجنسين وإلى تقريرِهما. أي: هو من باب البيانِ من هذا الوجه.

وما عليه أصحاب المعاني غيرُ ما عليه النحويون، فإنهم يحْمِلون سائرَ التوابعِ على البيان والتوضيح. وقد سبق في «الفاتحة» أن البدلَ تفسيرٌ وتوضيحٌ للمبدَل.

وقال المصنف في قراءةِ من قرأ: «أإِزْراً تَتَّخِذُ أصناماً آلهةً»[2]: «[معناه: أتعبدُ][3] على الإنكار، ثم قال: «تتخذُ أصناماً آلهة» تثبيتاً لذلك وتقريراً، وهو داخلٌ في حكمِ الإنكار، لأنه كالبيانِ له».

---

(١) «مفتاح العلوم»، ص٩١، والجنسان هما: جنس الدابة، وجنس الطائر. وقد أورد السكاكي هذه الآية مثالاً على الحالة التي تقتضي بيان المسند إليه وتفسيره، إذا كان المراد زيادة إيضاحه بما يخصه من الاسم.

(٢) أي: في الآية ٧٤ من هذه السورة، وهي قراءة بعضهم، بفتح الهمزة وكسرها بعد همزة الاستفهام، وزاي ساكنة، وراء منصوبة منونة. وهو اسم صنم. ومعناه: أتعبد أزْراً؟ على الإنكار. وانظر في هذه القراءة: «إتحاف فضلاء البشر» ٢١١، و«النشر في القراءات العشر» (٢: ٢٥٩).

(٣) ما بين حاصرتين لم يرد في الأصول الخطية، واستدركته من «الكشاف» في تفسير الآية ٧٤ من هذه السورة.

[﴿وَٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا صُمٌّ وَبُكۡمٌ فِي ٱلظُّلُمَٰتِۗ مَن يَشَإِ ٱللَّهُ يُضۡلِلۡهُ وَمَن يَشَأۡ يَجۡعَلۡهُ عَلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ﴾ ٣٩]

فإن قلتَ: كيفَ أتبعَه قولَه: ﴿وَٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا﴾؟ قلتُ: لـمَّا ذكرَ من خَلائقِه وآثارِ قُدرتِه ما يَشهَدُ لرُبوبيَّته، ويُنادي علىٰ عَظَمتِه، قال: والمُكذِّبونَ ﴿صُمٌّ﴾: لا يَسمَعونَ كلامَ المُنبِّهِ ﴿وَبُكۡمٌ﴾: لا يَنطِقونَ بالحق، خابطونَ في ظُلُماتِ الكفر، فهم غافلونَ عن تأمُّلِ ذلك والتفكُّرِ فيه، **ثم قالَ إيذاناً بأنهم من أهلِ الطَّبْع**: ﴿مَن يَشَإِ ٱللَّهُ يُضۡلِلۡهُ﴾ أي: يَخذُلْهُ ويُخَلِّهِ وضَلالَه لا يَلطُفُ به، لأنه ليسَ من أهلِ اللُّطف، ﴿وَمَن يَشَأۡ يَجۡعَلۡهُ عَلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ﴾ أي: يَلطُفْ به؛ لأنَّ اللُّطْفَ يُجْدي عليه.

ألا ترى كيف جعلَ التأكيدَ بياناً؟ وكيف يعني بقولِه: ﴿يَطِيرُ بِجَنَاحَيۡهِ﴾ أنه من باب عطفِ البيان! والمبيِّن كالترجمةِ والتفسيرِ لما اشتمل عليه المبيَّن من الإبهام، وهو عين التأكيد؟

قال الإمام: «هو كقولِهم: نعجةٌ أنثى، وكلَّمْتُه بِفيَّ، ومشيتُ برجْليّ»[١].

قال صاحب «التقريب»: «في قولِ الـمصنفِ نظر، لأنهما صفتان، فهما بالدلالةِ على التخصيص أوْلَى من التعميم»[٢].

وأجيب: أن التوكيدَ لا ينافِي الصفة، كقولِه تعالى: ﴿لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَٰهَيۡنِ ٱثۡنَيۡنِۖ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞ﴾ [النحل: ٥١]، و﴿نَفۡخَةٞ وَٰحِدَةٞ﴾ [الحاقة: ١٣]، وقولِهم: «أمْسِ الزائـل لا يعود»، وأن التعميمَ نوعٌ من التخصيص.

قولُه: (**ثمَّ قال: إيذاناً بأنهم من أهلِ الطَّبْع**: ﴿مَن يَشَإِ ٱللَّهُ يُضۡلِلۡهُ﴾). ما أظهرَ دلالتَه على مذهب أهلِ السنة[٣]! وذلك أنه تعالى لما أنكرَ على رسولِ الله ﷺ حِرْصَه على إسلام قومِه،

---

(١) «مفاتيح الغيب» (١٢: ١٧٥).

(٢) «تقريب التفسير»، الورقة: ١٣٦. ويعني يقول المصنف تعليل الزمخشري لزيادة ﴿فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ و﴿يَطِيرُ بِجَنَاحَيۡهِ﴾، بعد ﴿دَآبَّةٖ﴾ و﴿طَٰٓئِرٖ﴾.

(٣) أي: في المشيئة والقدرة.

[﴿ قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ ٱلسَّاعَةُ أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ * بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِن شَآءَ وَتَنسَوْنَ مَا تُشْرِكُونَ ﴾ ٤٠-٤١]

﴿أَرَءَيْتَكُمْ﴾ أخبِروني، **والضميرُ الثاني لا محلَّ لهُ مِن الإعراب**؛ لأنك تقولُ: أرأيتَكَ زيداً ما شأنُه؟ فلو جَعَلتَ للكافِ محلاً لكنتَ كأنك تقول: أرأيتَ نفسَك زيداً ما شأنُه؟

وتهالُكه عليه، ذلك الإنكارَ البليغ، وضرب لهم مثلاً بالمَوْتى أتى بقوله: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ الآية [الأنعام: ٣٨]، بياناً لربوبيته، وشاهداً على عظمةِ ألوهيته. وعقّبه بقولِه: ﴿وَٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا صُمٌّ وَبُكْمٌ فِى ٱلظُّلُمَٰتِ﴾ [الأنعام: ٣٩]، ليدُلَّ به على أن هؤلاءِ الكفرةَ، مع هذه الأدلّةِ الظاهرة، والأنوارِ الساطعة، خابطون في ظلمات الكفر، صُمٌّ لا يسمعون كلامَ المُنبِّه، بُكْمٌ لا ينطقون بالحقّ.

يعني أنّه ليس في مقدورِك هدايتُهم ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦] لأن ذلك مبنيٌّ على المشيئة، وعلْمِه السابق. ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَـَٔاتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَىٰهَا وَلَٰكِنْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ مِنِّى لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ﴾ [السجدة: ١٣]. وكم ترى من آياتِ هذا الكتابِ الكريمِ معاضِدةً بعضَها بعضاً في هذا المعنى، كما أشرْنا إليها في أماكنِها.

وأما قول المصنِّف: «﴿يُضْلِلْهُ﴾، أي: يخْذُلْهُ ويخلّه وضلالَه» فهو نابٍ عن مظانّه، كأنّه جاء يرقعُه ليسدَّ ثَلْمَه، هيهات! «اتَّسَعَ الخَرْق على الرّاقع»(١).

قولُه: (**والضميرُ الثاني لا محلَّ لهُ مِن الإعراب**). قال الزجّاج: «ذهب الفرّاء إلى أنّ الكافَ في «أرأيتَك» لفظُها نصب، ومعناها رفع. نحو: «دُونَك زيداً»، الكاف مخفوضٌ لفظاً، مرفوع معنى، لأن المعنى: خذ زيداً(٢). وهذا خطأ، لأن «أرأيت» في قولك: أرأيتَك زيداً ما شأنُه؟

---

(١) هذا مثل يضرب في الأمر الذي لا يستطاع تداركه لتفاقمه. وهو عجز بيت لابن حُمام الأزدي، وصدره:

كُنّا نُداريها وقد مُزِّقَتْ

أو:

لا نَسَبَ اليومَ ولا خُلَّة

انظر: «جمهرة الأمثال» للعسكري (١: ١٦٠)، و«المستقصى في الأمثال» للزمخشري (١: ٣٥).

(٢) انظر: «معاني القرآن» للفراء (١: ٣٣٣).

وهو **خَلْفٌ من القول**، ومُتَعلَّقُ الاستِخبارِ محذوف، تقديرُه: ﴿إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ ٱلسَّاعَةُ﴾ مَنْ تَدْعُون؟ ثم بَكَّتَهُم بقوله: ﴿أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ﴾ بمعنىٰ: أتخصُّونَ آلهتَكم بالدَّعْوةِ فيما هو عادتُكم إذا أصابَكم ضُرّ، أم تَدْعُونَ اللهَ دونَها؟

﴿بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ﴾: بل تخصُّونه بالدُّعاءِ دونَ الآلهة، ﴿فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ﴾ أي: ما تَدْعُونَه إلىٰ كَشْفِهِ ﴿إِن شَآءَ﴾ إن أرادَ أن يَتفضَّلَ عليكم ولم يكنْ مَفسَدة، ﴿وَتَنسَوْنَ مَا تُشْرِكُونَ﴾: **وتتركونَ آلهتَكم، ولا تَذكُرونَها في ذلك الوقت، لأنّ أذهانكم مغمورةٌ بذِكْرِ ربِّكم** وحدَه، إذ هو القادرُ علىٰ كَشْفِ الضُّرِّ دونَ غيره. ويجوزُ أن يَتعلَّقَ الاستِخبارُ بقوله: ﴿أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ﴾ كأنه قيل: أرأيتَكم أغيرَ الله تَدعُونَ إن أتاكُم عذابُ الله؟

تعدّت إلى الكافِ وإلى «زيد»، فصار لها اسمان، والمعنى: أرأيتَ نفسك زيداً ما حالُه؟ وهذا مُحال. والذي يُعتمدُ عليه أن الكافَ زائدةٌ لا موضعَ لها، والمعنى: أرأيت زيداً ما حاله؟ والكاف لبيانِ الخطاب، وهي المعتمدُ عليها في الخطاب، فتقولُ للمؤنث: أرأيتَكِ زيداً ما حاله؟ بفتح التاء على أصلِ خطابِ المذكر، وبكسر الكاف، لأنها صارت مبيِّنةً للخطاب. أَرَأَيْتَكُما، وأرأيتَكُم، وأرأيتَكُنّ زيداً ما حاله؟ فتُوحِّدُ التاء فيها. فإن عدَّيْتَ الفاعلَ إلى المفعولِ في هذا الباب، صارت الكافُ مفعولَه. تقول: أرأيتَني عالماً بفلان؟ أرأَيْتَك، أرأيتَكما، وأرأيتَكُم عالِماً وعالِـمَيْنِ وعالِمِينَ بفلان؟»[١].

قوله: (**خَلْفٌ من القول**) بفتح الخاء المعجمة وسكون اللام، **الجوهري**: يُقالُ في خلف القول: سكتَّ ألفاً ونطقت خَلْفاً، أي: رديئاً[٢].

قولُه: (**وتتركونَ آلهتَكم، أوْ لا تَذكُرونَها في ذلكَ الوقت، لأن أذهانكم مغمورةٌ**[٣] **بذِكرِ ربِّكم**). نقل الإمام «أن بعضَ الزنادقة ـ خذَلَهم الله ـ أنكر الصانعَ عند جعفرٍ الصادق

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢٧٠-٢٧١)، بتصرف يسير.

(٢) هذه الفقرة أثبتُّها من (ط).

(٣) في (أ) و(ج): «معمورة».

فإن قلتَ: إن عَلَّقْتَ الاستِخبارَ به، فما تَصنَعُ بقوله: ﴿فَيَكۡشِفُ مَا تَدۡعُونَ إِلَيۡهِ﴾ مَعَ قوله: ﴿أَوۡ أَتَتۡكُمُ ٱلسَّاعَةُ﴾، ....

رضي الله عنه، فقال جعفر: هل ركِبْتَ البحر؟ قال: بلَىٰ. قال: هل رأيتَ أهْوالَه؟ قال: بلَىٰ، هاجت يوماً رياحٌ هائلة، فكسَّرتِ السفن، وغرِق الملّاحون، فتعلّـقْتُ ببعض ألواحِها، ثم ذهَب عني اللوح، فدُفِعْتُ إلى تلاطم الأمواج، حتى حصلْتُ بالساحل. قال جعفر رضي اللهُ عنه: قد كان اعتمادُك مِن قبلُ على السفينة وعلى الملّاح، وعلى اللوح، فلمّا ذهبَتْ، هل أسلَمْتَ نفسَك للهلاك، أم كنت ترجو السلامةَ بعد ذلك؟ قال: بل رجوْتُ السلامة. قال: مِمَّن؟ فسَكَتَ. فقال جعفر رضي اللهُ عنه: إنّ الصانعَ هو الذي كنتَ ترجوه ذلك الوقت، وهو الذي أنْجاك. فأسْلَم الرجُل»(١).

قولُه: (**فإن عَلَّقْتَ الاستِخبارَ به، فما تَصنَع؟**). قال صاحب «التقريب»: «لم يرد السؤالُ على الأول(٢)، لأنّ الشرطين وهما: ﴿إِنۡ أَتَىٰكُمۡ﴾، ﴿أَوۡ أَتَتۡكُمُ﴾ يتعلّقان فيه بالمُضْمر، وهو «من تدعون؟» وينقطع قوله: ﴿أَغَيۡرَ ٱللَّهِ﴾ عمّا قبله، فلا يُتوهَّمُ تقيدُ الكشف بالشرطين(٣). وفي الثاني(٤) لا يتعلّقان بمضْمر، فيلزم تعليقُ الشرطين بما بعدهما، وهو قوله: ﴿أَغَيۡرَ ٱللَّهِ﴾، فيتوهّم تقييدُ الكشفِ بالشرطين، ولذلك خصّصه بالسؤال. وفيه دقّة»(٥).

وقلت: تحريرُ السؤال: إنْ علّقتَ ﴿أَرَءَيۡتَكُمۡ﴾ بقولِه: «مَنْ تَدْعونَ» المقدَّر، على أنه مفعولُه، والدالُّ عليه ما بعد الاستفهام، فالمعنى: أخْبِروني مَن تدعون ﴿إِنۡ أَتَىٰكُمۡ عَذَابُ ٱللَّهِ أَوۡ أَتَتۡكُمُ ٱلسَّاعَةُ﴾ فيتمُّ الكلامُ عنده، ثم استؤنِف مقرِّراً لذلك المعنى، سائلاً عن الواقع في الدنيا، وما شوهد منهم في الشدائد، سؤالَ تبْكيت: ﴿أَغَيۡرَ ٱللَّهِ تَدۡعُونَ﴾ أي: أتَـخُصُّون آلهتكم بالدّعوة؟

(١) «مفاتيح الغيب» (٢: ٩٠).

(٢) أي: تعلق الشرط بمقدَّر هو «مَنْ تَدْعون؟».

(٣) قوله: «وينقطع قوله ﴿أَغَيۡرَ ٱللَّهِ﴾ عمّا قبله، فلا يتوهم تقييد الكشف بالشرطين» أثبته من (ج).

(٤) أي: تعلق بشرطين بـ﴿أَغَيۡرَ ٱللَّهِ تَدۡعُونَ﴾.

(٥) «تقريب التفسير»، ق (١٣٧) والنقل بالمعنى لا باللفظ.

وقوارعُ السّاعةِ لا تُكشَفُ عن المُشركين؟ قلتُ: قد اشتُرِطَ في الكَشْفِ المشيئة، وهو قوله: ﴿إِن شَآءَ﴾؛ إيذاناً بأنه إنْ فعَلَ كانَ له وَجْهٌ من الحِكمة، إلا أنه لا يَفعَلُ لوَجْهٍ آخرَ من الحِكمةِ أرجَحَ منه.

[﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰٓ أُمَمٍ مِّن قَبْلِكَ فَأَخَذْنَٰهُم بِٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ لَعَلَّهُمْ يَتَضَرَّعُونَ ۞ فَلَوْلَآ إِذْ جَآءَهُم بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا۟ وَلَٰكِن قَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ۞ فَلَمَّا نَسُوا۟ مَا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَٰبَ كُلِّ شَىْءٍ حَتَّىٰٓ إِذَا فَرِحُوا۟ بِمَآ أُوتُوٓا۟ أَخَذْنَٰهُم بَغْتَةً فَإِذَا هُم مُّبْلِسُونَ ۞ فَقُطِعَ دَابِرُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ۚ وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ ٤٢-٤٥]

لا بل أنتم قوم عادتُكم أنكم تخصّون الله بالدعاء عند الكرْبِ والشدائد، فيكشفُ ما تدْعون إليه.

وإنْ علّقْتَه بالاستفهام، أي: بقولِه: ﴿أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ﴾، يكونُ هو الدالَّ على الجزاء. فالمعنى: أخْبِروني إن أتتْكم الساعة: أَدعَوْتُم غيرَ الله، أم دعوتم الله، فيكشفُ ما تدعون؟ ودخلت همزةُ الاستفهام(١) لمزيد التقرير، وحينئذ يلزم كشْف قوارعِ الساعة عنهم، وهي لا تنكشفُ عن الكفار.

قال أبو البقاء: «مفعولُ ﴿أَرَءَيْتَكُمْ﴾ محذوف، أي: أرأيتكم عبادَتكم الأصنام؟ دلَّ عليه قولُه: ﴿أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ﴾. وقيل: الشرطُ والجزاء مفعوله. وأمّا جوابُ الشرط فما دلّ عليه الاستفهام، أي: إنْ أتتْكم الساعةُ دعوتم الله»(٢).

قولُه: (**وقَوارعُ السّاعة**)، **الجوهري**: «القارعة: الشديدةُ من شدائدِ الدهر، وهي الداهية. يقال: قرَعَتْهم قوارعُ الدَّهر، أي: أصابتْهم».

---

(١) أي: في قوله ﴿أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ﴾.

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٤٩٦).

البأساءُ والضَّرّاء: البُؤسُ والضُّرّ، وقيل: البأساء: القَحْطُ والجوع. والضَّرّاء: المَرَضُ ونُقصانُ الأموالِ والأنفُس. والمعنىٰ: ولقد أرسَلْنا إليهم الرُّسُل، فكَذَّبوهُم فأخَذْناهم. ﴿لَعَلَّهُمْ يَتَضَرَّعُونَ﴾: يَتَذَلَّلونَ ويَتَخَشَّعونَ لربِّهم ويتوبونَ عن ذنوبِهم.

﴿فَلَوْلَآ إِذْ جَآءَهُم بَأْسُنَا تَضَرَّعُواْ﴾ معناه: نَفْيُ التّضرُّع، كأنه قيل: فلم يَتَضرَّعوا إذْ جاءَهم بأسُنا، **ولكنَّه جاءَ بـ«لولا» ليُفيدَ أنه لم يكنْ لهم عُذْرٌ** في تَرْكِ التَّضرُّعِ إلّا عِنادُهم، وقَسْوةُ قُلوبِهم، وإعجابُهم بأعمالِهم التي زيَّنَها الشيطانُ لهم.

﴿فَلَمَّا نَسُواْ مَا ذُكِّرُواْ بِهِۦ﴾ من البأساءِ والضَّرّاء، أي: تركوا الاتِّعاظَ به ولم يَنفَعْ فيهم ولم يَزجُرْهم، ﴿فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَٰبَ كُلِّ شَىْءٍ﴾ من الصِّحّةِ والسَّعةِ وصُنوفِ النِّعمة، **ليُراوحَ عليهم** بين نَوْبتَي الضَّرّاءِ والسَّرّاء، ....

قولُه: (**ولكنَّه جاءَ بـ«لولا» ليُفيدَ أنه لم يكنْ لهم عُذْر**)، وذلك أن «لولا» إذا دخلت على المضيّ أفاد التنديمَ والتوبيخ[1]، كأنه قيل: لِمَ لَمْ يتضرَّعوا؟ وليتهم تضرّعوا، وكانوا متمكّنين منه، غير ممنوعين. وإليه الإشارة بقولِه: «لم يكن لهم عُذْرٌ في تَرْكِ التضرّعِ إلا عنادُهم». ولو بقي التضرّعُ صريحاً لم يدلَّ عليه عدمُ المانعِ من التضرع.

قال صاحب «المفتاح»: «فإذا قيل: «هلا أكرمتَ زيداً؟»، فكأن المعنى: ليتك أكرمتَ زيداً، متولّداً منه معنى التنديم»[2].

قولُه: (**ليُراوحَ عليهم**)، الجوهري: «المراوحةُ في العملَين: أن يعمل هذا مرةً وهذا مرة. وتقول: راوَحَ بين رِجْلَيه: إذا قام على إحداهما مرة، وعلى الأخرى مرة».

---

(١) تكون «لولا» في هذه الحالة حرف تحضيض، فيختص بالدخول على الأفعال، فإذا وَليها الماضي كان فيها معنى التوبيخ. «الجنى الداني» ص٥٤٧.

(٢) «مفتاح العلوم» ص١٤٧-١٤٨.

كما يَفعَلُ الأبُ المُشفِقُ بوَلَدِهِ؛ يُحاشِنُه تارةً ويُلاطِفُه أخرىٰ؛ طَلَباً لِصَلاحِه، ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فَرِحُواْ بِمَآ أُوتُوٓاْ﴾ من الخيرِ والنِّعَم، لم يزيدوا علىٰ الفَرَحِ والبَطَر، من غيرِ انتِدابٍ لشُكر

وقولُه: (لِيُرَاوِح عليهم) إلى قوله: (كما يَفْعَلُ الأبُ المُشْفِقُ) لا يصلح أن يكون تعليلاً لقولِه تعالى: ﴿فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَٰبَ كُلِّ شَىْءٍ﴾، لأن هذا مكرٌ واستدْراجٌ من حيثُ لا يعلمون، وذلك تثقيفٌ وتأديب.

روينا في «مسند الإمام أحمدَ بنِ حنبل»، عن عقبةَ بن عامر، عن النبي ﷺ قال: «إذا رأَيْتَ اللهَ عزَّ وجلَّ يُعْطي العَبْدَ مِن الدنيا علَى معاصِيه ما يُحِبّ: فإنّما هو اسْتدراج». ثم تلا رسول الله ﷺ ﴿فَلَمَّا نَسُواْ مَا ذُكِّرُواْ بِهِۦ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَٰبَ كُلِّ شَىْءٍ﴾، الآية[1]، أي: تركوا الاتعاظَ من البأساء والضراء. نعم في قوله تعالى: ﴿فَأَخَذْنَٰهُم بِٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ﴾ رائحةٌ من تأديبِ الأبِ المشفق. ونظيره[2] قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا فِى قَرْيَةٍ مِّن نَّبِىٍّ إِلَّآ أَخَذْنَآ أَهْلَهَا بِٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ لَعَلَّهُمْ يَضَّرَّعُونَ * ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ ٱلسَّيِّئَةِ ٱلْحَسَنَةَ حَتَّىٰ عَفَواْ وَّقَالُواْ قَدْ مَسَّ ءَابَآءَنَا ٱلضَّرَّآءُ وَٱلسَّرَّآءُ فَأَخَذْنَٰهُم بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [الأعراف: ٩٤ – ٩٥].

قولُه: (لم يزيدوا على الفَرَح والبَطَر من غيرِ انتِدابٍ لشُكر، ولا تصدٍّ لتوبة): ليس جواباً لقولِه: ﴿إِذَا فَرِحُواْ بِمَآ أُوتُوٓاْ﴾، بل هو تفسيرٌ له، والجواب: ﴿أَخَذْنَٰهُم بَغْتَةً﴾، وقوله: «من غير انتدابٍ لشكر» قيل: هو حال من المجرورَيْنِ[3]، و«مِن»: ابتدائية، أي: لم يزيدوا على الفرحِ والبطر، كائنين من عدم الشكرِ والتوبة، وذلك أنه تعالى حكَى عن حالِ الأمم الخالية، الذين بطِرت معيشتَهم فأخذَهم بالبأساء، ليتضرّعوا ويتوبوا، فما تضرّعوا، ثم فتَح عليهم أبوابَ

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٧٣١١) والطبراني في «المعجم الكبير» (١٤٣٢٧) و«الأوسط» (٩٢٦٨) والبيهقي في «شعب الإيمان» (٤٥٤٠) وهو حديثٌ حسن، وانظر تمامَ تخريجه وتَنْقيدِه في «مسند أحمد».

(٢) من قوله: «أي: تركوا الاتعاظ» إلى هنا أثبتُّه من (ط)، ولم يرد في غيرها من الأصول، وإنما فيها: «الآية. ويعضده قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا فِى قَرْيَةٍ...﴾».

(٣) يعني «الفرح والبطر».

ولا تَصَدٍّ لتوبةٍ واعتِذار، ﴿أَخَذْنَٰهُم بَغْتَةً فَإِذَا هُم مُّبْلِسُونَ﴾: واجِمونَ مُتحَسِّرونَ آيِسُون.

الخيراتِ ليشْكروا فما شكَروا وداموا على ما كانوا عليه من البطَر، وما غيّروا مِن حالِهم.

وقيل: هو صفة «شيئاً» مفعول «لم يزيدوا». ويدفعُه لفظةُ «غَيـْر»، وقيل: هو حالٌ من فاعل «لم يزيدوا»، و«مِن»: مزيدةٌ، أي: لم يزيدوا على الفرحِ حال كونِهم غيرَ منْتدبين لشكر، ولا متصدِّين لتوبة. ويمكن أن يقال: إنه صفة مصدرٍ محذوفٍ من حيثُ المعنى، وإن القرينتين عبارتان عن عدمِ تغيـيرِ الحال، أي: أخذْناهم بالبأساءِ ليتضرّعوا ويتُوبوا، ثم فتحْنا عليهم أبوابَ السماء ليشكروا، فما نفعَهم ذلك. كأنه قيل: حتى إذا استمروا على البطرِ استمراراً من غير انتدابٍ لشكر، ولا تصدٍّ لتوبةٍ، أخذْناهم بَغْتة. نظيرُه: ما ذكره في «القصص»[1]: «الغابط: هو الذي يتمنَّى مثْل نِعمةِ صاحبه، من غير أن تزولَ عنه»[2]. وفي الحديث: «مَن سَنَّ سُنَّـةً حَسَنةً، فلهُ أجْرُها وأجْرُ مَن عَمِلَ بها، مِن غَيْرِ أنْ يُنْقَصَ مِن أُجُورِهِم شيءٌ»[3].

هذا على تقريرِ المصنف، لكن معنى الآيةِ ما ذكرناه. والله أعلم.

قولُه: «من غيرِ انتدابٍ لِشُكْر»، يقال: نَدَبَهُ لأمْر، فانْتَدب له: أي: دعاه له، فأجاب.

قولُه: (﴿أَخَذْنَٰهُم بَغْتَةً﴾). قال أبو البقاء: «﴿بَغْتَةً﴾: مصدرٌ في موضع الحال من الفاعل، أي: مباغِتين، أو من المفعولين، أي: مبْغوتين. ويجوزُ أن يكونَ مصْدراً على المعنى، لأن ﴿أَخَذْنَٰهُم﴾ بمعنى: «بَغَتْناهم»، و﴿إِذَا﴾ للمفاجأة، وهي ظرفُ مكان، و﴿هُم﴾: مبتدأ، و﴿مُّبْلِسُونَ﴾: خبرُه، وهو العاملُ في ﴿إِذَا﴾»[4].

قولُه: (واجِمون)، الجوهري: «وَجَمَ من الأمر وجوماً، والواجم: الذي اشتدَّ حزْنُه حتى أمسكَ عن الكلام».

---

(١) أي: عند تفسير قصّة قارون، وبغْيِهِ على قومه، وبَطَرِه النعمةَ، ومصيره بعد ذلك (الآيات ٧٦-٨٣ من سورة القصص).

(٢) «الكشاف» (١٢: ١١٣).

(٣) أخرجه مسلم (١٠١٧) وغيرهُ من حديثِ جرير بن عبد الله.

(٤) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٤٩٧).

﴿فَقُطِعَ دَابِرُ ٱلْقَوْمِ﴾: آخرُهم، لم يُترَكْ منهم أحد، قد استُؤصِلَت شَأْفـتُهم، ﴿وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَالَمِينَ﴾ إيذانٌ بوجوبِ الحمدِ لله عند هلاكِ الظَّـلَمة، ....

الراغب: «الإبْلاس: الـحُزْن من شدة البأس، ومنه اشْتُقَّ «إبليس» فيما قيل. ولمّا كان المُبْلِس كثيراً ما يلزم السكوت، وينْسَى ما يعْنِيه، قيل: أبْلَس فلان: إذا سكت وإذا انْقطعت حجّتُه»(١).

قولُه: (**قد استُؤْصِلَت شأفَـتُهم**)، أي: أذهَبَهم الله. **النهاية:** «الشأفةُ بالهمز وغيرِ الهمز: قَرْحَةٌ تَخْرج في أسْفلِ القدم، فتُقْطَع وتُكْوىٰ، فتذهَب. ومنه قولُهم: اسْتأْصَلَ الله شأْفتَه: أي أذْهَبَه».

قولُه: (**إيذانٌ بوجوبِ الحمْدِ [لله] عند هلاكِ الظَّـلَمة**). هذا يؤْذِن أن ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ ـ كما قال في الكواشي ـ إخْبارٌ بمعْنى الأمر: أي: احْمدوا اللهَ. وكذا كلُّ ما ورد في القرآنِ من هذا. ثم «الحمد» على ما سبَق في أوّلِ الكتاب، قد يكون شُكْراً للصنيعة، وقد يكونُ للثناءِ على الفضائل الاختيارية.

أما بذْلُه على الشكرِ فإن قولَه: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰٓ أُمَمٍ مِّن قَبْلِكَ فَأَخَذْنَـٰهُم بِٱلْبَأْسَآءِ﴾ إلى قوله: ﴿فَقُطِعَ دَابِرُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾ واردٌ ليسلّيَ رسولَ الله ﷺ، يعني: هؤلاء المشركون الذين تدْعوهم إلى الله، وهم يعاندون، ويكذّبونك، لا بدّ أن يكونَ لهم أُسْوَةٌ بِمَن قَبْلهم في هلاكِهم وتدميرهم، واستئصالِ شأفتهم، فإذا تمّ عليهم ذلك، فاحمدِ الله على طهارةِ الأرض من عبثِ الظلمة.

فالرب على هذا فيه معنى التربية، لأن في هلاكِهم تخليصاً لأهلِ الأرض من شُؤْم عقائدِهم وإضلالهم، واحتباسِ الخير النازل من السماء. وذلك نعمةٌ جليلة يجب أن يُحمدَ عليها.

وأمّا بذْلُه على الفضائلِ الاختيارية، فإنه تعالى لمّا ذكر إهلاكَ المتمرّدين، وتطهيرَ الأرض

---

(١) «مفردات القرآن» ص١٤٣.

وأنه من أجلِّ النِّعَمِ وأجزَلِ القِسَم. وقُرِئ: «فتَّحْنا»؛ بالتشديد.

[﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ ٱللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَٰرَكُمْ وَخَتَمَ عَلَىٰ قُلُوبِكُم مَّنْ إِلَٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ يَأْتِيكُم بِهِ ٱنظُرْ كَيْفَ نُصَرِّفُ ٱلْءَايَٰتِ ثُمَّ هُمْ يَصْدِفُونَ﴾ ٤٦]

﴿إِنْ أَخَذَ ٱللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَٰرَكُمْ﴾ بأن يُصِمَّكم ويُعمِيَكم، ﴿وَخَتَمَ عَلَىٰ قُلُوبِكُم﴾ بأن يُغطِّيَ عليها ما يَذهَبُ عندَه فهمُكم وعَقْلُكم، ﴿يَأْتِيكُم بِهِ﴾ أي: يأتيكم بذلك، إجراءً للضميرِ مُجْرىٰ اسمِ الإشارة ....

من أدناسِهم، مدح نفْسَه المقدسة بالقهّاريّة والعظمة. فالربُّ على هذا بمعنى المالِك. فالمعنى: الحمدُ لله الملِك القهّار، الذي له الكبْرياءُ والعظمة، وله التصرّفُ في مُلْكه كيف شاء.

وهذا أَحْرى في الإيراد، لأنّ قولَه: ﴿وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ مُجْرًى على ظاهرِ الإخبار. فيكونُ قولُه: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَآ﴾ إلى آخر ﴿وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، على التقْديرين، معترضاً بين قوله: ﴿قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ﴾، وقولِه: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ ٱللَّهُ سَمْعَكُمْ﴾[1]، مؤكِّداً لمضمونِ معنى الكلامين.

قولُه: (وقرئ: «فتَّحْنا» بالتشديد[2]): ابن عامر. والباقون: بالتخفيف.

قولُه: (إجراءً للضَّميرِ مُـجْرى اسم الإشارة)، نحوُ قولِ رُؤبة:

فيها خُطوطٌ مِن سَوادٍ وبَلَـقْ ... كأنّهُ في الجِلْدِ تَوْليعُ البَهَقْ[3]

(١) والاعتراض في الآيات (٤٢-٤٥) من سورة الأنعام، لتأكيد معنى الآيتين (٤٠، ٤٦) منها.

(٢) معنى قراءة التشديد: «فَـتَّحْنا» مرة بعد مرة. وحجة من قرأ بها أنه ذكر ﴿أَبْوَٰبَ كُلِّ شَىْءٍ﴾، و«فتَّح» تشدد مع «الأبواب» كما في قوله: ﴿مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلْأَبْوَٰبُ﴾ [ص: ٥٠]. أما حجّة قراءة التخفيف أنه يصْلح للقليل والكثير. انظر: «حجة القراءات» ص٢٥٠-٢٥١.

(٣) البيت من أرجوزة طويلة لرؤبة في «ديوانه» ص١٠٤ في وصف المفازة.

والهاء في «فيها» للمفازة. والبَلَق: سواد وبياض. والتوليع: ضروب من الألوان من غير بلق. والبهق: بياض يعترِي الجسد بخلاف لونه، وليس من البرص.

أو بما أَخَذَ وخَتَمَ عليه، ﴿يَصۡدِفُونَ﴾: يُعْرِضونَ عن الآياتِ بعدَ ظهورِها.

قال أبو عبيدة: «إن أردْتَ الخطوطَ فقل: كأنّها، وإن أردْت السوادَ والبَلَق فقل: كأنّهما، فقال: أردْتُ: كأنّ ذاك»[١].

قولُه: (**أو بما أَخَذَ وخَتَم عليه**). قال الزجّاج: «الهاء[٢] تعودُ على معْـنَى الفعل: «أي: يأتيكم» بما أَخَذ منكم. ويجوزُ أن يكونَ ﴿يَأۡتِيكُم بِهِ﴾ أي: بسمعِكم، ويكون ما عطفَ على السمعِ داخلاً معه في القصة، إذ كان معطوفاً على السمع: أي ﴿سَمۡعَكُمۡ وَأَبۡصَٰرَكُمۡ﴾ إلى آخره»[٣].

قولُه: (﴿يَصۡدِفُونَ﴾: **يُـعْرِضونَ عن الآيات بعدَ ظُهورها**). قال القاضي: «﴿نُصَرِّفُ ٱلۡأٓيَٰتِ﴾: نكرّرها تارةً من جهة المقدمات العقلية، وتارة من جهة الترغيبِ والترهيب، وتارةً بالتنبيه والتذكيرِ بأحوال المتقدّمين، وهم يُعْرِضون عنها»[٤].

وقلتُ مزيداً للتقرير: إن قولَه: «بعد ظهورها» دلّ على أن «ثُمّ» للاستبعاد، كما في قولِه تعالى: ﴿وَمَنۡ أَظۡلَمُ مِمَّن ذُكِّرَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِۦ ثُمَّ أَعۡرَضَ عَنۡهَآ﴾ [السجدة: ٢٢]. وإنّ التعريفَ في «الآيات» للعهد، وهي الآياتُ الـمكرّرةُ من أول السورة، سيما من قولِه: ﴿قُلۡ أَرَءَيۡتَكُمۡ﴾ [الأنعام: ٤٠] وما يُشْبهه، وإنّ هذه الآيةَ كالمعترضة توكيداً للتذكير والاعتبار.

وأيضاً، إنّ كلمةَ ﴿ٱنظُرۡ﴾ مُعطِيةٌ معنى التعجب، نحو: أَلَـمْ تَـرَ؟ و: أرأيت؟ تعجّب السامع من شدة شكيمةِ أولئك المشركين، وإصرارِهم على العناد، ونفورِهم عن الحق، بعد تكرير الآياتِ الـمنذرة المخوِّفة، كقولِه تعالى: ﴿وَلَقَدۡ صَرَّفۡنَا فِي هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانِ لِيَذَّكَّرُواْ وَمَا يَزِيدُهُمۡ إِلَّا نُفُورٗا﴾ [الإسراء: ٤١].

---

(١) «مجاز القرآن» لأبي عبيدة (١: ٤٣، ٤٤) و(٢: ١٢٣).

(٢) أي في ﴿بِهِ﴾.

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢٧٣).

(٤) «أنوار التنزيل» (٢: ٤٠٩).

[﴿قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَـٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ بَغْتَةً أَوْ جَهْرَةً هَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلظَّـٰلِمُونَ﴾ ٤٧]

لـمّا كانت البَغْتةُ أن يقعَ الأمرُ من غيرِ أن يُشعَرَ به وتَظهَرَ أماراتُه، قيل: ﴿بَغْتَةً أَوْ جَهْرَةً﴾، وعن الحسن: ليلاً أو نهاراً. وقُرِئ: «بَغَتَةً أو جَهَرة»، ﴿هَلْ يُهْلَكُ﴾ أي: ما يُهْلَكُ هلاكَ تعذيبٍ وسَخَطٍ إلّا الظالمون. وقُرِئَ: «هل يَهْلِكُ» بفتحِ الياء.

[﴿وَمَا نُرْسِلُ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ فَمَنْ ءَامَنَ وَأَصْلَحَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ ٤٨]

﴿مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾ مَنْ آمنَ بهم وبما جاؤوا به وأطاعَهم، ومَنْ كَذَّبَهم وعصاهُم،

فإن قلتَ: فلم قُرِنتْ هذه الآيةُ من بين تلك الآيِ المنذرة بهذه[1]؟ قلتُ: لأن تلك واردة في التخويفِ بالعذاب النازلِ من الخارج، وهذه من نفس المخاطب. يعني: إن أنشأْنا العذابَ مِن ذاتكم وما أنتم به أهمّ، مَن إلـهٌ غيرُ الله ينْجيكم منها؟ ﴿ٱنظُرْ كَيْفَ نُصَرِّفُ ٱلْـَٔايَـٰتِ ثُمَّ هُمْ يَصْدِفُونَ﴾. ومن ثَمَّ كان دلائلُ الأنفسِ أدقَّ وأفْيَدَ للناظر من دلائلِ الآفاق.

قولُه: (لـمّا كانت البَغْتةُ[2])، يعني: ﴿جَهْرَةً﴾: لا تـقابل[3] ﴿بَغْتَةً﴾[4] من حيثُ اللفظ، لأن مقابلَ «الجهرة»: «الخُفْية». لكن معنى ﴿بَغْتَةً﴾: وقوعُ الأمرِ من غيرِ الشعور، فكأنها في معنى «خفية»، فحسُن لذلك أن يقال: ﴿بَغْتَةً أَوْ جَهْرَةً﴾.

---

(١) يعني الآيتين (٤٠، ٤٦) من هذه السورة.

(٢) كذا في (ط)، وفي سائر النسخ: «البقية» وهو تصحيف.

(٣) في (أ): «لا يقال»، وفي (ج): «لا يقابل».

(٤) يعني بالمقابلة هنا: الجمع بين المتضادين في الجملة، كقوله تعالى: ﴿وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ﴾ [الكهف: ١٨] انظر: «الإيضاح» ص٤٧٦ وما بعدها.

ولم يُرسِلْهم ليُتَلَهّىٰ بهم ويُقتَرَحَ عليهم الآياتُ بعدَ وضوحِ أمرِهم بالبراهينِ القاطعة، ﴿وَأَصْلَحَ﴾ ما يجبُ عليه إصلاحُه مما كُلِّف.

[﴿ وَٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَـٰتِنَا يَمَسُّهُمُ ٱلْعَذَابُ بِمَا كَانُواْ يَفْسُقُونَ ﴾ ٤٩]

جَعَلَ العذابَ ماسّاً، كأنه حَيٌّ يفعَلُ بهم ما يُريدُ من الآلام، ومنه قولُهم: لَقِيتُ منه الأَمَرَّيْنَ والأَقْوَرِين، حيثُ جُمِعوا جَمْعَ العُقلاء، وقولُه: ﴿إِذَا رَأَتْهُم مِّن مَّكَانٍ بَعِيدٍ سَمِعُواْ لَهَا تَغَيُّظًا وَزَفِيرًا﴾ [الفرقان: ١٢].

قولُه: (لم يُرْسِلْهم ليُتَلَهَّى بهم ويُقْترحَ عليهم الآياتُ): إشارةٌ إلى اتصالِ هذه الآية بقوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ءَايَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ [الأنعام: ٣٧] الآيات. الجوهري: «لَـهَوْتُ بالشيء، أَلْهُو لَهْواً: إذا لعبْتَ به. وتلهّيْتُ به: مثْلُه». يعني: ليُسْخَر بهم.

قولُه: (كأنه حَيٌّ يَفعَلُ بهم ما يُريدُ من الآلام). يـجوز أن يريدَ أن الاستعارةَ واقعة في «المسّ» فتكونُ تبعية، أو في ﴿ٱلْعَذَابُ﴾ فتكونُ مكنية. والظاهر الثاني، بشهادةِ الاستشهاد بـ«الأَمَرِّين».

قولُه: (الأَمَرَّيْن). روى الجوهريُّ عن أبي زيد: «لَقِيتُ مِنْه الأمرِّينَ، بنون الجمع: وهي الدواهي»، وعن الكسائـيّ: «لقيت منه الأقْـوَرِين، بكسرِ الراء، والأَقْوَرِيَّات: وهي الدواهي العظام».

وقال الميدانيّ: «لقيتُ منه الأَقْـوَرِينَ والفَـتَـكْرِينَ والبُـرَحِينَ: إذا لقِي منه الأمورَ العِظام»[1].

والأقْوَرِين: من: قَوَّره، أي: قطَّعَه مُدَوَّراً. والبُرَحِين، بالضمِ والكسر، أي: الشِّدَّة.

---

(١) «مجمع الأمثال» (٣: ١١٣).

[﴿قُل لَّآ أَقُولُ لَكُمْ عِندِى خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ وَلَآ أَقُولُ لَكُمْ إِنِّى مَلَكٌ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَفَلَا تَتَفَكَّرُونَ﴾ ٥٠]

أي: **لا أدَّعي ما يُسْتَبعَدُ في العُقولِ** أن يكونَ لبَشَرٍ من مُلْكِ خزائنِ الله ـ وهي قِسَمُهُ بينَ الخلقِ وأرزاقُه ـ وعِلْمِ الغيب، **وأني من الملائكةِ** الذينَ هم أشرَفُ جِنسٍ خَلَقَه اللهُ تعالىٰ، وأفضَلُه وأقربُه منزلةً منه. **أي: لم أدّعِ إلـٰهيّةً ولا مَلَـكيّة**؛ ....

قولُه: (**أي: لا أدَّعي ما يُسْتَبعَدُ في العُقول**). قيل: المناسب: ما يستحيلُ ويمْتنع، لأن المراد: لا أدَّعِي الإلـٰهية. كأنه يريدُ بالمستبْعَد: المستحيل، لقولِه بعد هذا: «والمحال: وهو الإلهيةُ والملكية».

قولُه: (**وأنّي من الملائكة**) بفتح الهمزة قيل: هو عطفٌ على قولِه: «ما يستبعد». والوجه: العطفُ على قولِه: «أنْ يكون لبشر»، ليكون داخلاً في حكم الاستبعاد، أي: لا أدَّعي ما يستبعدُ في العقول من أن يكون عندي مِلْكُ خزائن الله، وأنّي من الملائكة. والدليلُ عليه قوله: «والمحال: وهو الإلٰهية والملكيّة». وإنما وضع «لِبشر» موضع «أنّي أمْلكُ خزائنَ الله»، ليشْعرَ بالعلّية، وهي: أن البشريةَ مما ينافي الإلٰهية والملكية.

قولُه: (**أي: لم أدَّعِ إلـٰهيةً ولا مَلَكيّة**). جعل مجموعَ قولِه تعالى: ﴿عِندِى خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ﴾ عبارة عن معنى الإلهية، لأنّ قسمةَ الأرزاقِ بين العباد، ومعرفةَ علمِ الغيب، مخصوصتان به، ولهذا كرّر في التنزيلِ لفظَ: ﴿وَلَآ أَقُولُ﴾.

وهذا النسق يهْدِمُ قاعدة استدلالِه في قولِه تعالى: ﴿لَّن يَسْتَنكِفَ ٱلْمَسِيحُ أَن يَكُونَ عَبْدًا لِّلَّهِ وَلَا ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ ٱلْمُقَرَّبُونَ﴾ [النساء: ١٧٢][1] على تفضيل الملَكِ على البشر، لأن الترقِّي لا يكونُ من الأعلى إلى الأدنى، يعني من الإلهيةِ إلى الملَـكية.

وأما قولُه: «الذينَ هم أشرَفُ جِنسٍ خَلَقه اللهُ، وأفضَلُه» فهو بعيد، لأن سياقَ هذه الآيةِ

---

(١) كان الزمخشري قد استدلّ بهذه الآية على تفضيل الملائكة على البشر، ومن ضمنهم الرسل. انظر: «الكشاف» (٥: ٢٤١-٢٤٢). والطيبي يَنْقُضُ كلامه في هذا الموضع.

....

في الردّ على اقتراحِ المشركين على رسولِ الله ﷺ وطلبهم الآياتِ يدلّ عليه إجمالاً قوله: ﴿فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِىَ نَفَقًا فِى ٱلْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِى ٱلسَّمَآءِ فَتَأْتِيَهُم بِـَٔايَةٍ﴾ [الأنعام: ٣٥]، وقولُه: ﴿لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ءَايَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ [الأنعام: ٣٧].

كما قال الزجّاج: «هذه الآيةُ متصلةٌ بقوله: ﴿لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ﴾ [الأنعام: ٨]، وقولِه: ﴿لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ءَايَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ [الأنعام: ٣٧](١)». وهذه الآيةُ كالجوابِ عن تفصيلِ تلك الآيات، فقوله: ﴿لَّآ أَقُولُ لَكُمْ عِندِى خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ﴾: جوابٌ عن قولِهم: إن كنْتَ رسولاً من عند الله فاطلبْ من الله أن يوسّعَ علينا خير الدنيا، وأن يُوقِفَك على ما سيقعُ في المستقبلِ من المصالحِ والمضارّ، حتى تستعدَّ لذلك، وقوله: ﴿وَلَآ أَقُولُ لَكُمْ إِنِّى مَلَكٌ﴾: جوابٌ عن قولِهم: ﴿مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ يَأْكُلُ ٱلطَّعَامَ وَيَمْشِى فِى ٱلْأَسْوَاقِ﴾ [الفرقان: ٧].

والمعنىٰ: لَسْتُ إلٰهاً حتى تطلبوا مني قسمةَ الأرزاق، ومعرفةَ الغيب، فإنّهما يختصان بالله وحده، ولسْتُ ملكاً حتى لا آكلَ ولا أشربَ(٢).

والمقصود من الرسالةِ تلقّي الوحْي من عندِ الله، والتبليغُ إلى الخلق ﴿إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ﴾، هذا على تقديرِ المصنف.

وأما الذي عليه الظاهر، وفي «المعالم»: «فهو أني لسْتُ متصرفاً في ملك الله، حتى تقترحوا منّي خزائنَ رزق الله، فأعطيَكم ما تريدون، ولا أعلمُ الغيب، فأخبرَكم بما غاب مما انْقضى ومما سيكون، ولا أنا مَلَكٌ أقْدرُ على ما لا يقْدِرُ عليه الإنسان، بل أنا رسولٌ من الله مأمور متّبِع لِما يوحَى إليّ»(٣).

---

(١) انظر: «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٢: ٢٧٤).

(٢) هذا الكلام موجود بمعناه في «الانتصاف»، انظر: «حاشية الكشاف» (٢: ٢٠).

(٣) «معالم التنزيل» (٣: ١٤٥).

لأنه ليسَ بعدَ الإلهيّةِ منزلةٌ أرفعُ من منزلةِ الملائكة، حتى تستبعدوا دَعْوايَ وتَستَنكِروها، وإنما أدَّعي ما كانَ مِثْلُه لكثيرٍ من البَشَر، وهو النُّبوّة.

﴿هَلۡ يَسۡتَوِي ٱلۡأَعۡمَىٰ وَٱلۡبَصِيرُ﴾ مَثَلٌ للضّالِّ والمُهْتَدي، ويجوزُ أن يكونَ ....

وإذا كان الكلامُ رداً على المشركين، فمِن أين دلَّ على الأفضلية؟ وكلُّ هذه المعاني مستنبُطَةٌ من كلامِه في سورة «هود» و«بني إسرائيل»[١]، سيّما من قولِه: ﴿لَن نُّؤۡمِنَ لَكَ حَتَّىٰ تَفۡجُرَ لَنَا مِنَ ٱلۡأَرۡضِ يَنۢبُوعًا﴾ إلى قوله: ﴿وَمَن يَهۡدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلۡمُهۡتَدِ﴾ [الإسراء: ٩٠-٩٧].

روى الإمامُ عن الـجُبَّائي: أن الآيةَ دلّت على فضل الملائكة على الأنبياء، لأن المعنى: لا أدّعي منزلة أقْوى من منزلتي. فأجاب القاضي عبد الجبار، منهم[٢]: «إن كان الغرضُ في النفي التواضع، فالأقربُ لزومُ الأفضلية، وإن كان نفْيَ قدْرتِه عن أفعال لا يقْوَى عليها إلا الملائكة، فَلا»[٣].

ثم إني نظرتُ في كلامِ صاحب «الانتصاف»، فوجدت فيه لمحةً من هذه المعاني، وفي آخره: «وفي لفظ الزمخشريِّ قُبْح، فإنه قال: «ليس بعد الإلهيةِ منزلةٌ أرفع من الملائكة». فجعل للألوهية منزلة، ولا يجوز هذا الإطلاق»[٤].

قولُه: (مَثَلٌ للضالِّ والمُهتدِي). يريدُ أنّ هذه الخاتمةَ كالتذييل[٥] الذي يقع في آخر الكلام،

---

(١) يعني سورة الإسراء. وانظر: «الكشاف» (٨: ٢٧) وما بعدها عند تفسير الآيات (١٢-١٧) من سورة «هود»، والمصدر نفسه (٩: ٣٧٥-٣٧٦)، عند تفسير الآيات (٩٠-٩٧) من سورة الإسراء.

(٢) أي: من المعتزلة. وهذه اللفظة زيادة من الطيبي.

(٣) «مفاتيح الغيب» (١٢: ١٩١).

(٤) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٢٠) بتصرف.

(٥) أي: التذييل الجاري مجرى المثل، حيث جاءت هذه الجملة تذييلاً لما سبق من الآية، وفيها تمثيل، إذ شبّه حال من لا يهتدي وحال من يهتدي، والفرق بينهما بعيد، بحال الأعمى والبصير.

لمن اتَّبَعَ ما يُوحىٰ إليه، ومَنْ لم يَتَّبع، أو لمن ادَّعىٰ المُستَقيمَ وهو النُّبوّة، **والمُحالَ وهو الإلـٰهيةُ أو الملَـكية**، ....

على سبيل التمثيل، وقولُه: ﴿أَفَلَا تَتَفَكَّرُونَ﴾ كالتَّتْميمِ للتذييل، والتنبيهِ على مكانِ التذييل.

ثم المذيَّلُ إمّا ما سبق من أول هذه السورة، وجميعُ ما جرى له مع القوم: من الدعوة إلى الحقّ، وإبائهم إلا الباطل. وإليه الإشارةُ بقوله: «فلا تكونوا ضالِّين أشباهَ العميان»: يعني أفلا تتفكّرون في أحوالي وأحوالِكم، لتُميزوا بين الحقّ والباطل، ولتعلموا الضالّ والمهتدي؟ وإما ما سبقَ من قولِه: ﴿إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ﴾. فالبصيرُ مَن يتّبعُ ما يوحى إليه، وهو الرسول ﷺ، والأعمى مَن لا يرفعُ به رأساً. وهو المرادُ بقوله: «فتعْلموا أن اتّباع ما يُوحَى إليَّ ما لا بدّ لِي منه» حتى أكون مهْتدياً لا ضالًّا، أفلا تتفكرون في حالي لتعْلموا أني مهتدٍ حيث أتّبعُ الوحْي، ولسْتُ بضالٍّ في تركه؟ أو من قولِه: ﴿لَّآ أَقُولُ لَكُمۡ عِندِي خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعۡلَمُ ٱلۡغَيۡبَ وَلَآ أَقُولُ لَكُمۡ إِنِّي مَلَكٌ﴾. فالأعمى من يدّعي هذا، والبصيرُ من يتّبعُ الوحي، ويدَّعِي النبوّة. وإليه الإشارةُ بقوله: «فتعْلموا أنّي ما ادّعيت ما لا يليقُ بالبشر»، يعني: أفلا تتفكرون في اهتدائي لطريقِ الحق، ومجانبتي عن الباطل؟

قولُه: (**والمُحال، وهو الإلهيةُ أو الملَكية**)، **الانتصاف**: «دعوى الملَـكية من الممكنات، لأن الجواهرَ متماثلة، والمعاني القائمة ببعضِها يجوز أن تقومَ بكلّها»(١).

قال في «الإنصاف»(٢): «من البيّـنِ فيه قولُه تعالى: ﴿مَا نَهَىٰكُمَا رَبُّكُمَا عَنۡ هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةِ إِلَّآ أَن تَكُونَا مَلَكَيۡنِ﴾ [الأعراف: ٢٠]، أطمَعَ آدمَ في أنْ يصيرَ ملكاً، والنبيُّ لا يطمعُ في المستحيل».

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٢١).

(٢) كذا في (ط)، وهو الصواب، وتحرَّف في غيرها من الأصول الخطية إلى «الانتصاف». انظر: «الإنصاف» للعراقي لوحة ١٠٣-١٠٤.

﴿أَفَلَا تَتَفَكَّرُونَ﴾: فلا تكونوا ضالِّينَ أشباهَ العُمْيان، أو فتَعلَموا أني ما ادَّعَيْتُ ما لا يليقُ بالبشر، أو فتَعلَموا أنَّ اتِّباعَ ما يُوحىٰ إليَّ ممّا لا بُدَّ لي منه.

فإن قلتَ: ﴿أَعۡلَمُ ٱلۡغَيۡبَ﴾ ما محلُّه من الإعراب؟ قلتُ: النصبُ عطفاً علىٰ قوله: ﴿عِندِى خَزَآئِنُ ٱللَّهِ﴾، لأنه من جُملةِ المَقول، كأنه قال: لا أقولُ لكم هذا القولَ ولا هذا القول.

[﴿وَأَنذِرۡ بِهِ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَن يُحۡشَرُوٓاْ إِلَىٰ رَبِّهِمۡ لَيۡسَ لَهُم مِّن دُونِهِۦ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ لَّعَلَّهُمۡ يَتَّقُونَ﴾ ٥١]

﴿وَأَنذِرۡ بِهِ﴾ الضميرُ راجعٌ إلىٰ قوله: ﴿مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ﴾ [الأنعام: ٥٠]، و﴿ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَن يُحۡشَرُوٓاْ﴾ إمّا قومٌ داخلون في الإسلام، مُقِرُّونَ بالبَعْث، إلّا أنهم مُفرِّطونَ في العمل، فيُنذِرُهم بما أُوحِيَ إليه، ﴿لَّعَلَّهُمۡ يَتَّقُونَ﴾ أي: يَدخُلونَ في زُمْرةِ أهل التقوىٰ من المُسلِمين، وإمّا أهلُ الكِتاب، لأنَّهم مُقِرُّون بالبَعْث، وإمّا ناسٌ من المُشرِكينَ عُلِمَ مِنْ حالِهم أنهم يخافونَ إذا سَمِعوا بحديثِ البَعْثِ ....

قولُه: (﴿أَفَلَا تَتَفَكَّرُونَ﴾: فلا تكونوا ضالِّينَ أشباهَ العُمْيان)، الراغب: «الفكرة: قوة[1] مُطرِّقةٌ للعلم إلى المعلوم. والتفكّر: جَوَلانُ تلك القوةِ بحسَبِ نظر العقل. وذلك للإنسان دون الحيوان، ولا يقالُ إلا فيما يمكن أن يحصلَ له صورةٌ في القلب. ولهذا رُويَ: «تَفكَّروا في آلاءِ الله، ولا تتفكَّروا في الله»[2]، إذ كان الله عزّ وجلّ منزَّهاً أن يوصفَ بصورة»[3].

---

(١) تكملة لازمة من «مفردات القرآن» ص٦٤٣.

(٢) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٦٨٣) والبيهقي في «شعبِ الإيمان» (١١٩) من حديثِ ابن عمرو قال: هذا إسنادٌ فيه نظر، وذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١: ١٠٦)، وعزاه للطبراني في «المعجم الأوسط» (٦٣١٩)، وفي إسناده الوازع بن نافع، وهو متروك.

(٣) «مفردات القرآن» ص٦٤٣.

أن يكونَ حقاً فَيَهلِكوا، فهُم ممَّن يُرْجىٰ أن يَنجَعَ فيهم الإنذار، دونَ المُتمرِّدينَ منهم، فأمَرَ أن يُنْذِرَ هؤلاء.

وقولُه: ﴿لَيْسَ لَهُم مِّن دُونِهِۦ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ﴾ في موضعِ الحالِ من ﴿يُحْشَرُوٓاْ﴾، بمعنىٰ: يخافونَ أن يُحْشَروا غيرَ منصورينَ ولا مشفوعاً لهم، **ولا بُدَّ من هذه الحال**، لأنّ كُلًّا محشور، فالمَخوفُ إنما هو الحشرُ علىٰ هذه الحال.

[﴿وَلَا تَطْرُدِ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِم مِّن شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ ٥٢]

قولُه: (**أن ينْجَع**)، **الجوهري**: «نجع فيه الخطابُ والوعظُ والدواء: إذا دخلَ وأثَّر».

قولُه: (**ولا بدَّ من هذه الحال**). قال صاحب «التقريب»: «لأن المخُوفَ هو الحشْرُ على هذه الحال، لا أصلُ الحشر»(١).

وقلت: معنى قولِ المصنف يعودُ إلى مذهبه، يعني: لا بد من القيد، لأن الحشْرَ مطلقاً لا يُخافُ منه، وإنما الذي يُخاف منه هو الحشرُ الذي يعتقد المكلَّف فيه أن لا شفيعَ ولا نصير إلا الله وهو قد فرّطَ في جنب الله، فحينئذ خسرَ خسراناً مبيناً. فإذا خاف هذه الحالةَ نفع معه الإنذار، ونجَع فيه الوعظ، ويفهمُ منه أنّ المتَّقِيَ الذي يتحرَّى رضا الله لا يخافُ حينئذ، وخرجَ من هذا الحكم.

ولهذا قال بعد هذا: «ذكَر غيرَ المتّقين من المسلمين، وأمَر بإنْذارِهم ليتَّقوا، ثم أَردفَهم ذِكْرَ المتّقين»، فاعْتضَدَ المفهوم بدلالةِ النظم والترتيب. ولكن النظمَ الأوفقَ أن قوله تعالى: ﴿أَنذِرْ﴾: أمرٌ واردٌ عقيب قوله: ﴿لَّآ أَقُولُ لَكُمْ عِندِى خَزَآئِنُ ٱللَّهِ﴾ [الأنعام: ٥٠]، وقد عُطفَ عليه النهي، وهو: ﴿وَلَا تَطْرُدِ ٱلَّذِينَ﴾ [الأنعام: ٥٢].

---

(١) «تقريب التفسير»، الورقة: ١٣٧.

ذكرَ غيرَ الـمُتَّقِينَ من المُسلِمينَ وأمرَ بإنذارِهم ليَتَّقوا، ثم أردَفَهم ذِكْرَ الـمُتَّقِينَ منهم، وأمرَه بتقريبِهم وإكرامِهم، وأن لا يُطيعَ فيهم مَنْ أرادَ بهم خِلافَ ذلك، وأثنىٰ عليهم بأنهم يُواصِلونَ دُعاءَ ربِّهم، أي: عِبادتَه، **ويُواظِبونَ** عليها. والمرادُ بذِكْرِ «الغَداةِ» و«العَشيِّ»: الدوام. وقيل: معناه: يُصَلُّونَ صلاةَ الصُّبْحِ والعَصْر، ووَسَمَهُم بالإخلاصِ في عِبادتِهم بقوله: ﴿يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ﴾، والوَجْهُ يُعبَّرُ به عن ذاتِ الشيءِ وحقيقتِه.

والكلامُ مرتبطٌ بعْضُه ببعض: أمرَ الله سبحانه وتعالى نبيَّه أولاً بالإعراضِ عن المتمرِّدِين الذين لا ينجعُ فيهم التذكير، ثم أمره ثانياً بالإنذارِ لمن ينجعُ فيه الوعظ من الكفار، ثم نهاه ثالثاً عن طرد المتقين، يعني: اتركِ المعاندين وإنذارَهم، واشْتغلْ بمن يُرجى منهم الخير، والزمْ مصاحبةَ المؤمنين.

قال في «الانتصاف»: «إنما تلزمُ الحالُ لو قيل: «وأنْذر به الذين يُحْشرون»، إذ لولا الحالُ لعَمَّ الأمرُ بالإنذار، والمقصودُ تخصيصه. وأما وقد قيل: ﴿ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَن يُحْشَرُوٓاْ﴾ فهو مستقلٌّ بتخصيص الإنذار: إما لإقرارهم به، وإما لأخْذِهم بالأحْوَط، دون العُتاة المتمرِّدين، وليس كل خائفٍ من البعث لا شفيعَ له، فإنّ الموحِّدين أجمعين خائفون وهم مشفوعٌ لهم. فإنْ عنَى بأن الحالَ لازمة، كقوله: ﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾ [البقرة: ٩١]، كان بناءً على قاعدتِه في إنكار الشفاعة[١]. فكل خائفٍ عنده غيرُ[٢] مشفوع له، إذ لا يخاف عنده إلا أصحابُ الكبائر غير التائبين، أو الكفار، ولا شفاعةَ لهم عنده، وإنما الشفاعةُ عنده في زيادة الثواب لـمَنِ استوْجبه ـ بزعمِه ـ بعملِه الصالح. وهذا عنده لا يخافُ من البعث، لأنه يستوجب الجنة. فجعل الحالَ لازمة، لأن غير الخائفِ لا تتناوله الآية، والخائفُ مستوجبٌ للعقاب عنده، فلا شفاعةَ له. فتفطَّنْ لدقائقه»[٣].

قولُه: **(ويواظِبونَ)** تفسير «يواصِلون». وفيه إيذانٌ بأنّ ﴿يَدْعُونَ﴾ محمولٌ على الاستمرار.

---

(١) ينكر المعتزلة ـ ومنهم الزمخشري ـ الشفاعة لأهل الكبائر. انظر: «مقالات الإسلاميين» (٢: ١٤٧).

(٢) لفظة «غير» سقطت من (ط).

(٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف»: (٢: ٢١-٢٢) بتصرف أحياناً.

رُوِي: أنّ رؤوساً من المُشرِكينَ قالوا لرسولِ الله ﷺ: لو طَرَدْتَ عنا هؤلاءِ الأعبُدَ ـ يَعنُونَ فُقراءَ المُسلِمين، وهم عَمّـارٌ وصُهَيبٌ وبلالٌ وخَبّابٌ وسَلْمـانُ وأضرابُهم رِضوانُ الله عليهم ـ وأرواحَ جِبابِهم ـ وكانت عليهم جِبابٌ من صوف ـ؛ جَلَسْنا إليكَ وحادَثْناك، فقالَ عليه الصَّلاةُ والسَّلام: «ما أنا بطاردِ المُؤمنين»، فقالوا: فأقِمْهُم عنّا إذا جِئنا، فإذا قُمْنا فأقعِدْهم معَكَ إن شِئت، قال: «نعم»؛ طَمَعاً في إيمـانهم. ورُوِي أنّ عُمَرَ رضِيَ اللهُ عنه قالَ له: لو فَعَلْتَ حتّىٰ إلىٰ ماذا يَصيرون. قالوا: فاكـتُب بذلك كتاباً، فدعا بالصَّحيفة وبعليٍّ رضيَ اللهُ عنه ليَكتُب، فنزلت، فرمىٰ بالصحيفة، واعتَذَرَ عُمَرُ من مَقالتِه.

قال سَلْمانُ وخَبّابٌ وصُهيب: فينا نَزَلَت، وكانَ رسولُ الله ﷺ يَقعُدُ معَنا ويدنو منا، حتى تَمَسَّ رُكَبُنا رُكبتَه، ....

ثم قوله: «والمرادُ بالغَداة والعَشِيّ: الدوام» يُنبي أنّ الدّوامَ هو الزبدةُ من اختصاصِ هٰذَيْن الوقتَيْن، لا لاختصاصِهما بعينهما. وإنهم يقولون: «أنَا عند فلان صباحاً ومساءً»، ويريدون الدوام. فيكون التقدير: يواظبون على ذكْرِ ربِّهم دائمين. فيكونُ حالاً مؤكدة.

قولُه: (رُوِي أنّ رؤوساً مِن المُشركين). الحديث رواه ابن ماجه عن خَبَّاب، وقال: «جاء الأقرع بن حابس التميمي، وعُيَيْنَةُ بنُ حِصْن الفَزَاريّ»[١]. وليس فيه أن عمرَ رضي الله عنه قال شيئاً، ولا فيه قولُه: «الـحَمْدُ لله الَّذِي لم يُمِتْني».

قولُه: (وأرواحَ جِبابِهم): أي: روائحَها الكريهة، وهو عطفٌ على «هؤلاء الأعبد»، على تقدير: وأَبْعدْتَ أَرْواحَ جِبَابِهم، نحو قوله:

عَلَفْتُها تِبْناً ومَاءً بارِدا[٢]

(١) أخرجه ابن ماجه (٤١٢٧).

(٢) سبق تخريجُه.

وكان يقومُ عنا إذا أرادَ القِيام، فنزلت: ﴿وَٱصۡبِرۡ نَفۡسَكَ مَعَ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ رَبَّهُم﴾، فتركَ القيامَ عنا إلىٰ أن نقومَ عنه، وقال: «الحمدُ لله الذي لم يُمِتْني حتىٰ أمرَني أن أصبِرَ نفسي معَ قومٍ من أمَّتي، معكم المَحْيا ومعكم المماتُ».

و﴿مَا عَلَيۡكَ مِنۡ حِسَابِهِم مِّن شَيۡءٖ﴾، كقوله: ﴿إِنۡ حِسَابُهُمۡ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّي﴾ [الشعراء: ١١٣]، وذلكَ أنهم طَعَنوا في دينِهم وإخلاصِهم، فقال: ﴿مَا عَلَيۡكَ مِنۡ حِسَابِهِم مِّن شَيۡءٖ﴾ بعدَ شهادتِه لهم بالإخلاصِ وبإرادةِ وَجْهِ الله في أعمالِهم، علىٰ معنى: وإن كانَ الأمرُ علىٰ ما يقولونَ عندَ الله، فما يَلزَمُكَ إلّا اعتبارُ الظاهرِ والاتِّسامُ بسيرةِ المُتَّقين، وإن كانَ لهم باطنٌ غيرُ مَرْضِيّ، فحسابُهم عليهم لازمٌ لهم لا يَتعدّاهُم إليك، كما أنَّ حِسابَك عليك لا يَتعدّاكَ إليهم، كقوله: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٞ وِزۡرَ أُخۡرَىٰ﴾ [الزمر: ٧].

فإن قُلت: أما كفىٰ قولُه: ﴿مَا عَلَيۡكَ مِنۡ حِسَابِهِم مِّن شَيۡءٖ﴾ حتى ضَمَّ إليه ﴿وَمَا مِنۡ حِسَابِكَ عَلَيۡهِم مِّن شَيۡءٖ﴾؟ قلت: قد جُعِلَت الجملتانِ بمنزلةِ جُملةٍ واحدة، ..

قولُه: (﴿مَا عَلَيۡكَ مِنۡ حِسَابِهِم مِّن شَيۡءٖ وَمَا مِنۡ حِسَابِكَ عَلَيۡهِم مِّن شَيۡءٖ﴾، كقوله: ﴿إِنۡ حِسَابُهُمۡ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّي﴾ [الشعراء: ١١٣]). قال أبو البقاء: ﴿يُرِيدُونَ﴾: حالٌ من ﴿يَدۡعُونَ﴾، و﴿مِّن﴾ في ﴿مِّن شَيۡءٖ﴾: زائدة، وموضعُها رفعٌ بالابتداء، و﴿عَلَيۡكَ﴾: الخبر، و﴿مِنۡ حِسَابِهِم﴾: صفة ﴿شَيۡءٖ﴾ قُدِّم عليه، فصار حالاً، وكذلك الذي بعده[1]، إلا أنه قَدَّم ﴿مِنۡ حِسَابِكَ﴾ على ﴿عَلَيۡهِم﴾، ويجوز أنْ يكونَ الخبر ﴿مِّنۡ حِسَابِكَ﴾ و﴿عَلَيۡهِم﴾ صفة لـ﴿شَيۡءٖ﴾ مقدّمة عليه، ﴿فَتَطۡرُدَهُمۡ﴾. جواب لـ﴿مَا﴾ النافية، فلذلك نصب: ﴿فَتَكُونَ﴾ جوابَ ﴿وَلَا تَطۡرُدِ﴾[2].

---

(١) يعني قوله تعالى: ﴿وَمَا مِنۡ حِسَابِكَ عَلَيۡهِم مِّن شَيۡءٖ﴾.

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٤٩٨-٤٩٩).

....

ويجوزُ أن يكونَ ﴿مِّن شَيۡءٖ﴾: فاعل ﴿عَلَيۡكَ﴾، لاعتمادِه على النفي، و﴿مِّنۡ حِسَابِهِم﴾: حالٌ من الفاعل مقدَّمٌ عليه.

قيل: قوله: ﴿مَا عَلَيۡكَ مِنۡ حِسَابِهِم مِّن شَيۡءٖ﴾ كقولِه: ﴿إِنۡ حِسَابُهُمۡ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّيۖ﴾ [الشعراء: ١١٣]، يخالفُ قولَه: «فحسابُهم عليهم لازم لهم لا يتعدّاهم إليك»، لأن صاحبَ «المفتاح» قال: «﴿إِنۡ حِسَابُهُمۡ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّيۖ﴾ معناه: حسابُهم مقصور على الاتصاف بـ﴿عَلَىٰ رَبِّيۖ﴾ لا يتجاوز[1] إلى أن يتّصفَ بـ«عَلَيَّ»[2]، فيلزم من أول الكلام أن يكونَ «حسابهم» مقصوراً على «الله»، ومن آخرِه ألا يكونَ مقصوراً عليه».

والجواب: أن قولَه: ﴿إِنۡ حِسَابُهُمۡ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّيۖ﴾ نازلٌ في الكفارِ من قوم «نوح»، لما طعنوا في مؤمنيهم بقولهم: ﴿مَا نَرَىٰكَ إِلَّا بَشَرٗا مِّثۡلَنَا وَمَا نَرَىٰكَ ٱتَّبَعَكَ إِلَّا ٱلَّذِينَ هُمۡ أَرَاذِلُنَا بَادِيَ ٱلرَّأۡيِ﴾ [هود: ٢٧]. بمعنى أنهم ما آمنوا عن نظرٍ وبصيرة، كما نص عليه في موضعِه. فهو مثلُ قولِه: ﴿مَا عَلَيۡكَ مِنۡ حِسَابِهِم مِّن شَيۡءٖ﴾، لأنه نازلٌ في طعنِ المشركين في ضعفاء المؤمنين في مثله. يدلُّ عليه قوله: «وذلك أنهم طعنوا في دينِهم وإخلاصهم».

فمعنىٰ هذه الآية ما قال المصنف: «فما يلزمُك إلا اعتبارُ الظاهر، وإن كان لهم باطنٌ غير مَرْضيّ، فحسابُهم عليهم لازم لهم، لا يتعدّاهم إليك»، أي: فحسابُهم عليّ لا عليك.

وهو معنىٰ قولِ نوحٍ عليه السلام وهو ما قال صاحب «المفتاح»: ﴿حِسَابُهُمۡ﴾ مقصورٌ على الله[3]، لا يتجاوزُ أن يتّصفَ بـ«عليّ»، راجعٌ إلى هذا. يعني: إن كان باطنُهم غير مرضيّ، فلا عليّ، ولا يتعدّى ضررُه إليّ.

---

(١) في (أ) و(ج): «يتجاوزه».

(٢) «مفتاح العلوم» ص١٣٩.

(٣) عبارة صاحب «المفتاح» ص١٢٩: «وقولُه تعالىٰ ﴿إِنۡ حِسَابُهُمۡ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّيۖ﴾ فمعناه: حسابُهم مقصورٌ علىٰ الاتّصافِ بـ﴿عَلَىٰ رَبِّيۖ﴾ لا يتجاوزه علىٰ أن يتّصف بـ﴿عَلَيَّ﴾».

وقُصِدَ بهما مُؤدّىً واحد، وهو المَعْنيُّ في قوله: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [الزمر: ٧]، ولا يَستَقِلُّ بهذا المعنىٰ إلا الجُملتانِ جميعاً، كأنه قيل: لا تُؤاخَذُ أنتَ ولا هُم بحِسابِ صاحبه.

وقيل: الضميرُ للمشركين، والمعنىٰ: لا يُؤاخَذونَ بحِسابِكَ ولا أنتَ بحِسابِهم، حتى يَهُمَّك إيمانُهم، ويُحرِّكَ الحِرْصُ عليه إلىٰ أن تَطرُدَ المؤمنين، ﴿فَتَطْرُدَهُمْ﴾ جوابُ النفي، ﴿فَتَكُونَ مِنَ ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾ جوابُ النهي، **ويجوزُ أن يكونَ عطفاً علىٰ ﴿فَتَطْرُدَهُمْ﴾ علىٰ وَجْهِ التَّسْبيب**، لأنّ كونَه ظالماً مُسبَّبٌ عن طَرْدِهم. وقُرِئَ: «بالغُدْوةِ والعَشِيّ».

نعمْ، ضُمّت مع هذه الآية ضميمةٌ أخرى مؤكِّدةٌ لها، وهي قولُه: ﴿وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِم مِّن شَيْءٍ﴾ فصارت بمعنى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [الأنعام: ١٦٤]، ورجع معنى الآيتين إلى أنك غيرُ مؤاخَذٍ بسرائرهم، في كونهم غير مخلصين النيّةَ. كما أن قولَ نوح عليه السلام: ﴿إِنْ حِسَابُهُمْ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّي﴾ [الشعراء: ١١٣] معناه: إني غيرُ مؤاخَذٍ بسرائرِهم وإخلاصهم، لأن المشبَّهَ به حكايةُ قول نوح عليه السلام مع قومِه، والمشبهَ حكايةُ قولِ الله مع رسولِه صلوات الله عليه، وأنه تعالى نهاه عما كان يُشاهَدُ منه من حرصِه على إسلام قومِه[1]، ومن لم يُعيِّن المقامَ قال[2] ما شاء.

قولُه: (ويجوزُ أن يكونَ عطفاً على ﴿فَتَطْرُدَهُمْ﴾ على وَجْهِ التَّسبيب). قال القاضي:

(١) يعني أنّ في عبارة الزمخشري عند قوله تعالى: ﴿مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَيْءٍ﴾ وقوله تعالى: ﴿إِنْ حِسَابُهُمْ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّي﴾ تشبيهاً مركباً (تمثيلياً). حيث شبهت حال حكاية قول الله مع رسوله ﷺ ونهيه عما كان يشاهد من حرصه على إسلام قومه، بحال حكاية قول نوح عليه السلام مع قومه. ووجه الشبه أمر منتزع من متعدّد.

(٢) في عبارة الطيبي هذه تعريضٌ لطيف وردٌّ على الذين نسبوا إلى الزمخشري التناقض والاختلاف في أقواله.

[﴿وَكَذَٰلِكَ فَتَنَّا بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لِّيَقُولُوٓاْ أَهَٰٓؤُلَآءِ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنۢ بَيْنِنَآ ۗ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَعْلَمَ بِٱلشَّٰكِرِينَ﴾ ٥٣]

﴿وَكَذَٰلِكَ فَتَنَّا﴾: **ومِثْلَ ذلكَ الفَتْنِ العظيم، فَتَنّا بعضَ الناسِ ببعض**، أي: ابتَلَيْناهُم بهم، وذلك أنّ المُشركينَ كانوا يقولونَ للمُسلِمين: ....

«وفيه نظر»[(١)]، ووجهُ النظرِ هو أن قولَه: ﴿مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِم مِّن شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ حينئذ مؤْذِن بأن عدم الظلم لعدم تفويض أمرِ الحساب إليه، فيُفهمُ منه أن لو كان حسابُهم عليه وطَرَدَهم، لكان ظالماً. وليس كذلك، لأن الظلم: وضعُ الشيء في غير موضعِه.

والجواب: أنه أراد بذلك المبالغةَ في منع الطرد. يعني: لو قُدِّر تفويضُ الحسابِ إليك مثلاً ليصحّ منك طردُهم لم يصحَّ أيضاً، فكيف والحسابُ ليس إليك؟

نظيرُه في إرادة المبالغةِ قولُ عمر رضي الله عنه: «نِعمَ العبدُ صهيبٌ، لو لم يَخفِ اللهَ لم يَعْصِهِ»[(٢)].

قولُه: (**ومِثْلُ ذلكَ الفَتْنِ العظيم**). المشارُ إليه ما دلَّ عليه التعليلُ[(٣)] والمعلّل، كأنه تعالى

---

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٤١٢).

(٢) ذكر الشوكاني أن هذا الحديث موضوع، واستشهد بقول السيوطي: «لم نظفر به في شيء من كتب الحديث»، وقول ابن حجر: إنه «ظفر به لابن قتيبة، لكن بغير سند». «الفوائد المجموعة» للشوكاني: ص٤٠٩، وانظر: «تذكرة الموضوعات» للهندي ص١٠١ وفيه أن هذا الحديث اشتهر عند الأصوليين والبيانيين من حديث عمر. وذكر السبكي أنه لم يظفر به في شيء من الكتب. وكذا قال جمع من أهل اللغة. وانظر كذلك: «الأسرار المرفوعة» للملّا عليّ القاري ص٣٧٢-٣٧٤ وفيه مناقشة طويلة لهذا الحديث، خلاصتها أنه موضوع.

(٣) التعليل متمثّل في قوله تعالى: ﴿لِّيَقُولُوٓاْ﴾، والمعلّل هو فتنة الناس بعضهم ببعض.

﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ﴾ الذين ﴿مَنَّ ٱللَّهُ عَلَيۡهِم مِّنۢ بَيۡنِنَآ﴾ أي: أنعَمَ عليهم بالتوفيقِ لإصابةِ الحقِّ ولِـمَا يُسْعِدُهم عندَه من دوننا، ونحنُ المُقدَّمونَ والرُّؤساء، وهُم العَبيدُ والفُقراء، إنكاراً لأنْ يكونَ أمثالُهم علىٰ الحقِّ وممنوناً عليهم من بينهِم بالخير، ونَحْوُه ﴿أَءُلۡقِيَ ٱلذِّكۡرُ عَلَيۡهِ مِنۢ بَيۡنِنَا﴾ [القمر: ٢٥]، ﴿لَوۡ كَانَ خَيۡرٗا مَّا سَبَقُونَآ إِلَيۡهِ﴾ [الأحقاف: ١١].

ومعنىٰ «فَـتَنّاهُم ليقولوا ذلك»: خَذَلْناهُم فافتُتِنوا، حتىٰ كانَ افتِتانُهم سَبباً لهذا القول، لأنه لا يقولُ مِثْلَ قولِهم هذا إلّا مخذولٌ مَفْتون.

﴿أَلَيۡسَ ٱللَّهُ بِأَعۡلَمَ بِٱلشَّٰكِرِينَ﴾ أي: اللهُ أعلمُ بمَن يَقَعُ منه الإيمانُ والشكرُ فيُوفِّقُه للإيمان، وبمَن يُصَمِّمُ علىٰ كُفْرِه فيَخْذُلُه ويَمنَعُه التوفيق.

أشار إلى فتنةٍ عظيمة مقدّرة. قال القاضي: «ومثْلَ ذلك الفَتْن ـ وهو اختلافُ أحوالِ الناس في أمورِ الدنيا ـ ﴿فَتَنَّا﴾»(١)، ثم علّله بقوله: ﴿لِّيَقُولُوٓاْ﴾.

وإليه الإشارةُ بقولِه: «خذلْناهم فافتـتنوا حتى كان افتـتانهم سبباً لهذا القول».

قال مُحيي السنة: «﴿فَتَنَّا﴾: أراد: ابتلينا ابتلاءَ الغنيّ بالفقير، والشريفِ بالوضيع، وذلك أن الشريفَ إذا نظر إلى الوضيع قد سبقه بالإيمان، امتنع من الإسلام بسببه ـ فكان فتْنةً له ـ فذلك قوله: ﴿لِّيَقُولُوٓاْ أَهَٰٓؤُلَآءِ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَيۡهِم مِّنۢ بَيۡنِنَآ﴾»(٢).

قولُه: (خَذَلْناهمُ فافتُتنوا)، أي: وَضَعَ الافتتانَ موضعَ الخذْلان، إطلاقاً لاسم المسبَّبِ على السبب، واللام في ﴿لِّيَقُولُوٓاْ﴾: لام «كي»، ولتقديرِه الخذْلانَ علّله بقولِه: «لأنه لا يقول مثلَ قولِهم هذا إلا مخذول»، بناءً على مذهبِه(٣).

---

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٤١٢).

(٢) انظر: «معالم التنزيل» للبغوي (٣: ١٤٧).

(٣) أي: مذهب المعتزلة في خذلان الله للعبد.

[﴿وَإِذَا جَآءَكَ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِـَٔايَٰتِنَا فَقُلْ سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ أَنَّهُۥ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ ٥٤]

﴿فَقُلْ سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ﴾ إمّا أن يكونَ أمراً بتبليغِ سلامِ الله إليهم، وإما أن يكونَ أمراً بأن يَبدَأهم بالسَّلامِ إكراماً لهم وتطييباً لقُلوبِهم، وكذلك قولُه: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ﴾ من جُملةِ ما يقولُ لهم ليَسُرَّهُم ويُبشِّرَهم بسَعَةِ رحمةِ الله وقَبولِهِ التوبةَ منهم. وقُرِئَ: ﴿إِنَّهُۥ ...فَإِنَّهُۥ﴾؛ بالكسرِ علىٰ الاستِئناف، كأنَّ الرحمةَ استُفسِرَت فقيل: ﴿إِنَّهُۥ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ﴾، وبالفَتْحِ علىٰ الإبدالِ من الرَّحمة.

﴿بِجَهَٰلَةٍ﴾ في موضعِ الحال، أي: عَمِلَهُ وهو جاهل، وفيه معنيان:

قال أولاً: «فتنّا بعضَ الناس ببعض: ابتلَيْناهُم بهم» بحسبِ اللغة، وثانياً: «معنى فتنّاهم ليقولوا ذلك: خذلْناهم، فافتتنوا» بحسبِ تلخيصِ المعنى ومغزى الكلام.

قوله: (وقُرِئَ: ﴿إِنَّهُۥ...فَإِنَّهُۥ﴾)، والظاهرُ أنه يعني: «أنه» في قولِه: ﴿أَنَّهُۥ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ﴾، و«فإنه» في قولِه: ﴿فَإِنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾. قرأ عاصمٌ وابنُ عامر: بفتْحِهما، ونافع: بفتح الأولى فقط، والباقون: بكسرهما[1]، ولكنّ المرادَ بقولِه: «﴿فَأَنَّهُۥ﴾ بالكسر على الاستئناف» أي: قُرِئَ: ﴿إِنَّهُۥ﴾ و«أنّه» بالكسر والفتح، فالكسرُ على الاستئناف، والفتحُ على الإبدال، وهو لفّ تقديريّ[2]. والفاءُ في ﴿فَإِنَّهُۥ﴾ تفصيلية[3]، دليلُه تفسيره، ولا يبعدُ أن المصنفَ فتح همزة ﴿أَنَّهُۥ﴾ وكسرَها في الكتابة، وكتب على الهمزة: «معاً»[4].

---

(١) انظر: «حجة القراءات» ص٢٥٢. وحجة قراءة عاصم وابن عامر أن موضع «أنّ» الأولى النصب، والثانية وقعت مؤكِّدة لها. وحجّة قراءة نافع: أن الفاء جواب الشرط «من» واستأنف. والمعنى راجع إلى المصدر، وحجّة الباقين على مذهب الحكاية.

(٢) أي: اللف الذي يكون على غير ترتيب. انظر: «الإيضاح» ص٥٠٤.

(٣) انظر: «الجنى الداني» ص١٢١.

(٤) من قوله: «ولا يبعد أن المصنف» إلى هنا سقط من (ط).

أحدُهما: أنه فاعلٌ فِعْلَ الجهلة، لأنّ مَنْ عَمِلَ ما يُؤدِّي إلى الضَّرَرِ في العاقبةِ وهو عالمٌ بذلك أو ظانٌّ فهو من أهلِ السَّفَهِ والجَهْلِ، لا من أهلِ الحِكمةِ والتدبير، ومنه قولُ الشاعر:

علىٰ أنهـا قالـت عَشِـيّةَ زُرْتُهـا: جَهِلْتَ علىٰ عَمْدٍ ولم تَكُ جاهِلا

والثاني: أنه جاهلٌ بما يَتعلَّـقُ به من المكروهِ والمَضَرّة، ومن حقِّ الحكيمِ أن لا يُقدِمَ علىٰ شيءٍ حتّىٰ يَعلَمَ حالَه وكيفيتَه.

وقيل: إنها نزلَتْ في عُمَرَ رضيَ اللهُ عنه حينَ أشارَ بإجابةِ الكَفَرةِ إلىٰ ما سألوا، ولم يَعلَمْ أنها مَفسَدة.

[﴿وَكَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْآيَٰتِ وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾ ٥٥]

قُرِئَ: ﴿وَلِتَسْتَبِينَ﴾ بالتاءِ والياءِ معَ رَفعِ «السَّبيل»، لأنّها تُذَكَّرُ وتُؤنَّث، وبالتاءِ علىٰ خِطابِ الرسولِ معَ نَصْبِ «السَّبيل». ....

قولُه: (على أنّها قالت) البيت[1]. جَهِلْتَ: سَفِهْتَ، أي: ما تدبَّرْتَ العاقبةَ بهذه الزيارة، فكأنها خافت عليه مِن قومِها حين زارها، فلامتْه على ذلك ونسبتْه إلى الجهل.

قولُه: (أنه جاهلٌ بما يَتعلَّقُ من المكْروه). جعل ﴿بِجَهَٰلَةٍ﴾ في الوجهِ الأول مطلَقةً غيرَ مقيّدة، ليفيدَ المبالغة، وإليه الإشارة بقوله: «فهو من أهْلِ السَّفَهِ والجهل». وفي الثاني قيّدها بما يقتضيه السياق. فالجهالةُ على الأولِ مجاز، وعلى الثاني حقيقة.

قولُه: (﴿وَلِتَسْتَبِينَ﴾): بالياء التحتانية: حمزة وأبو بكر والكسائي، والباقون: بالتاء الفوقانية[2].

---

(١) ذكره في «شواهد الكشاف» (٢: ٢٩) ولم أهتدِ إليه في مصادر التخريج.

وذكر الزمخشري في «أساس البلاغة»، مادة (ثبت)، بيتاً عزاه للنمر بن تولب، ولفظه:

على أنها قالت عشيةَ زرتُها: هُبِلْتَ ألم يَنبُتْ لذا حِلمُه بَعْدي

فيحتمل أن يكون نفسَه مع اختلاف في الرواية، ويحتمل أن يكون غيرَه، والله أعلم.

(٢) لتمامِ الفائدة انظر: «حجة القراءات» ص٢٥٢، و«الكشف عن وجوه القراءات السبع» (١: ٤٣٣).

يقال: استَبانَ الأمرُ وتبيَّن، واستَبَنته وتَبيَّنته. والمعنىٰ: ومِثْلَ ذلك التفصيلِ البَيِّنِ نُفَصِّلُ آياتِ القرآنِ ونُلخِّصُها في صِفةِ أحوالِ المُجرمين؛ مَنْ هو مطبوعٌ علىٰ قَلْبِهِ لا يُرجَىٰ إسلامُه، ومَنْ يُرىٰ فيه أمارةُ القَبولِ وهو الذي يخافُ إذا سَمِعَ ذِكْرَ القيامة، ومَنْ دخلَ في الإسلامِ إلا أنه لا يَحفَظُ حدودَه، ولتَستَوضِحَ سَبيلَهُم فتُعامِلَ كُلًّا منهم بما يجبُ أن يُعامَلَ به، فَصَّلْنا ذلك التفصيل.

[﴿قُلْ إِنِّي نُهِيتُ أَنْ أَعْبُدَ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ ۚ قُل لَّآ أَتَّبِعُ أَهْوَآءَكُمْ ۙ قَدْ ضَلَلْتُ إِذًا وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُهْتَدِينَ * قُلْ إِنِّي عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي وَكَذَّبْتُم بِهِۦ ۚ مَا عِندِي مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِۦٓ ۚ إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ۖ يَقُصُّ ٱلْحَقَّ ۖ وَهُوَ خَيْرُ ٱلْفَٰصِلِينَ * قُل لَّوْ أَنَّ عِندِي مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِۦ لَقُضِيَ ٱلْأَمْرُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ ۗ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِٱلظَّٰلِمِينَ﴾ ٥٦-٥٨]

قولُه: (في صِفةِ أحوالِ المُجْرمين؛ مَنْ هو مطبوعٌ على قَلْبِه): «مَن»: بدل من «المجرمين»، و«من يُرى فيه أمارة» معطوفٌ على «مَن»، وكذلك: «ومَن دخلَ في الإسلام»، يريدُ أن «ذلك» في قوله: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ﴾ إشارةٌ إلى ما سبق من أحوالِ الطوائف الثلاثِ من لدنْ قولِه: ﴿وَٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا يَمَسُّهُمُ ٱلْعَذَابُ بِمَا كَانُواْ يَفْسُقُونَ﴾ [الأنعام: ٤٩] لأن هذه الطائفةَ هي المطبوعُ على قلوبِهم، و﴿ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَن يُحْشَرُوٓاْ إِلَىٰ رَبِّهِمْ﴾ [الأنعام: ٥١] هي الطائفة التي يُرى فيها أمارة القبول، لأنها هي المنذَرةُ التي يُرْجى إسلامُها، لقوله: ﴿يَخَافُونَ﴾، وقوله: ﴿لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: ٥٠]. وإليه الإشارةُ بقولِه: «وهو الذي يخاف إذا سمع ذكر القيامة».

والتي في قوله: ﴿وَإِذَا جَآءَكَ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِـَٔايَٰتِنَا فَقُلْ سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ﴾ هي الطائفةُ التي دخلت في الإسلام، إلا أنها لا تحفظُ حدودَه، ومِن ثَمَّ خُوطِبوا بقوله: ﴿أَنَّهُۥ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَٰلَةٍ﴾ [الأنعام: ٥٤]. فعلىٰ هذا قوله: ﴿وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾ إذا قدَّر المعلَّل فصّلْنا ذلك التفصيلَ بدلالـةِ السابق، عطف جملةٍ على جملة، وقال القاضي: ويجوزُ أن يعطفَ

﴿نُهِيتُ﴾: صُرِفْتُ وزُجِرْتُ ـ بما رُكِّبَ فيَّ من أدلّةِ العقل، وبما أُوتيتُ من أدلّةِ السَّمْعِ ـ عن عبادةِ ما تعبدونَ ﴿مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾، **وفيه استِجهالٌ لهم**، ووَصْفٌ بالاقتحامِ فيما كانوا فيه على غيرِ بصيرة، ﴿قُل لَّآ أَتَّبِعُ أَهْوَآءَكُمْ﴾ أي: لا أَجْري في طريقتِكم التي سَلَكتُموها في دينِكم من اتباعِ الهوىٰ دونَ اتباعِ الدليل، **وهو بيانٌ للسَّببِ الذي منه وقعوا في الضَّلال**، ....

على علّـة مقدّرة، أي: ﴿نُفَصِّلُ ٱلْآيَٰتِ﴾ ليظْهرَ الحق ﴿وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾[1].

قولُه: (**وفيه استجهالٌ لهم**). يعني: أدْمج في هذا الكلامِ معنى الاستدراج، وإرخاء العنان، كقولِه تعالى: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ: ٢٤]، وذلك أنه نسب النهي إلى نفسِه، يعني: كنْتُ على ما أنتم عليه من الضلال، فنهاني عنه دليلُ العقل، وما أوتيتُ من العلم، فانزجَرْتُ عنه وانصرفت، فما بالكم ثابتون عليه لا تستعملون دليلَي: العقل والعلم؟!

فإذا نظروا بعينِ البصيرةِ في هذا الكلام المنْصف، وعلموا أنه صلواتُ الله عليه لم يزَلْ على الحقِّ المبين، والطريقِ المستقيم، ووقَفوا على أنهم على الضلالِ البعيد، رجعوا عن ذلك. فقولُنا: فما بالكم ثابتون عليه.. إلى آخره، معنى قوله: «ووَصفٌ بالاقتحام» أي: الوقوع في الشدائدِ فيما كانوا فيه على غيرِ بصيرة.

قولُه: (**وهو بيانٌ للسَّببِ الذي منه وقعوا في الضَّلال**) يعني: فصّل قولَه: ﴿قُل لَّآ أَتَّبِعُ﴾ للاستئنافِ وبيانِ الموجب، كأنّه قيل: لـمَ نَهيْتَ عمّا نحن فيه من عبادةِ دونَ الله؟ فأجاب: لأن ما أنتم عليه هوىً، ليس بهدىً، فكيف أتّبعُ أهواءكم؟! ﴿قَدْ ضَلَلْتُ إِذًا﴾.

قال الزّجّاج «إذاً: شرط، أي: قد ضلَلْتُ إنْ عَبدْتُها»[2].

---

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٤١٤).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢٠٦).

وتنبيهٌ لكلِّ مَنْ أرادَ إصابةَ الحقِّ ومُجانبةَ الباطل. ﴿قَدۡ ضَلَلۡتُ إِذٗا﴾ أي: إن اتَّبعتُ أهواءَكم فأنا ضالّ، وما أنا من الهُدىٰ في شيء، يعني أنكم كذلك.

قولُه: (**وتنبيهٌ لكلِّ مَن أراد**). يعني: تنبيهٌ لغير هٰؤلاءِ من رَقْدةِ الغفلة، ومتابعةِ الهوى، وإرشادٌ إلى متابعةِ دليلَي العقل والكتابِ المنير.

قولُه: (**وما أنا من الـهُدَى في شيء**)، يعني: اللام في ﴿ٱلۡمُهۡتَدِينَ﴾ للجنس، والمعنى: وما أنا في عدادِهم وزمْرتِهم، تعريضاً بهم، وهو المرادُ بقوله: «أنكم كذلك»، يعني: إذا لم تكونوا من زمرةِ المهتدين، فلا تكونوا من الهدى في شيء، على طريقِ الكناية.

قالوا: في قوله: «وما أنا من الـهُدى في شيء» في تفسير ﴿وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلۡمُهۡتَدِينَ﴾ نظرٌ؛ لأن هذا الأسلوبَ في الآيات يوجبُ أن يكون المدخولُ ليس ممن له حظّ قليل في ذلك الوصف، بل له حظوظ وافية، لا أنه غيرُ محظوظ فيه، وفي السلب يوجبُ أن يكون المدخولُ مِـمّن له حظٌّ ما فيه.

قال في قوله: ﴿إِنِّي لِعَمَلِكُم مِّنَ ٱلۡقَالِينَ﴾ [الشعراء: ١٦٨]: «قولك: فلانٌ من العلماءِ أبلغ من قولك: فلانٌ عالم، لأنك تشهدُ له بكونِه معدوداً في زمرتهم، ومعروفةٌ مساهمتُه لهم في العلم». وأجيب بأن إفادةَ معنى الاستغراقِ في نفْي الهدى ليستْ من هذا القبيل، بل من قبيل كونِ قولِه: ﴿قَدۡ ضَلَلۡتُ إِذٗا وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلۡمُهۡتَدِينَ﴾ جواباً وجزاءً لما دل عليه قولُه: ﴿قُل لَّآ أَتَّبِعُ أَهۡوَآءَكُمۡ﴾ على سبيلِ التعريض، كأنه قيل: إن اتبعتُ أهواءكم قد ضللتُ إذن، وكنتُ مثْلكم متوغّلاً في الضلالِ منْغمساً فيه، ولا أكونُ من الهدى في شيءٍ كما أنتم عليه، وفيه أنّي من زمرةِ المهتدين، ولِي مساهمةٌ معروفة في الهداية. ومن ثَمَّ أتْبعه بقولِه: ﴿إِنِّي عَلَىٰ بَيِّنَةٖ﴾ أي: بيّنة[1] لا يقدرُ قدرُها.

---

(١) قوله: «أي: بيّنة» سقط من (ج).

ولمّا نفىٰ أن يكونَ الهوىٰ مُتَّبعاً نبَّه علىٰ ما يجبُ اتباعُه بقوله: ﴿قُلْ إِنِّي عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي﴾، ومعنىٰ قوله: ﴿قُلْ إِنِّي عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي وَكَذَّبْتُم بِهِۦ﴾: أنّي من معرفةِ ربِّي وأنه لا معبودَ سِواه، علىٰ حُجَّةٍ واضِحةٍ وشاهِدِ صِدْق، ﴿وَكَذَّبْتُم بِهِۦ﴾ أنتُم حيثُ أشرَكْتُم به غيرَه. يُقال: أنا علىٰ بَيِّنةٍ من هٰذا الأمر، وأنا علىٰ يقينٍ منه؛ إذا كانَ ثابتاً عندَك بدليل.

ثُمَّ عَقَّبَه بما دلَّ به علىٰ استِعظامِ تكذيبِهم بالله، ....

قولُه: (﴿وَكَذَّبْتُم بِهِۦ﴾ أنتم حيثُ أشركتُم به غيرَهُ)، أي: كذّبتم بالبيّنة، ولذلك أشركْتم بالله، قال الزجّاج: الهاءُ[1] كناية عن البيان، لأن البيّنةَ والبيانَ في معنى واحد، أو: كذَّبتم ما أتيتكم به، لأنه هو البيان[2].

قال أبو البقاء: ﴿وَكَذَّبْتُم﴾: يجوزُ أن يكونَ مستأنفاً، وأن يكونَ حالاً، و«قد» معه مُرادةٌ[3]، وفي كلام المصنّف إشعارٌ بالثاني[4].

قولُه: (ثمَّ عَقَّبه بما يدلُّ[5] على استِعظامِ تكذيبِهم بالله): بيانٌ لاتّصال قولِه: ﴿مَا عِندِي مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِۦٓ﴾ بقوله: ﴿وَكَذَّبْتُم بِهِۦ﴾، والظاهرُ أنه متّصلٌ بالـمقالاتِ الثلاث،

---

(١) يعني: في ﴿بِهِۦ﴾. وفي «الكشاف» ما يفيد أن الهاء لله ـ عزّ وجل ـ بدليل قوله: «حيث أشركتم به غيره» وقوله: «ثم عقّبه بما دل على استعظام تكذيبهم بالله». وقال العكْبري: «الهاء تعود على «ربّي». ويجوز أن تعود على معنى البيّنة، لأنها في معنى البرهان والدليل». «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٥٠١).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢٨١).

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٥٠١).

(٤) أي: بإعراب «كذَّبتم» حالاً، وهو أقرب.

(٥) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «بما دَلَّ به».

وشِدَّةِ غَضَبِه عليهم لذلك، وأنّهم أحِقّاءُ بأن **يُغافَصوا** بالعذابِ المُستأصِل، فقال: ﴿مَا عِندِى مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِۦٓ﴾ يعني: العذابَ الذي استَعجَلوهُ في قولِهم: ﴿فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [الأنفال: ٣٢]، ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾ في تأخيرِ عذابِكم، (يقضي الحقَّ) أي: القَضاءَ الحقَّ في كُلِّ ما يقضي من التأخيرِ والتعجيلِ في أقسامه، ﴿وَهُوَ خَيْرُ ٱلْفَٰصِلِينَ﴾ أي: القاضِين. **وقُرِئ**: ﴿يَقُصُّ ٱلْحَقَّ﴾، أي: يَتَّبعُ الحقَّ والحِكمةَ فيما يَحكُمُ به ويُقدِّرُه، من: قَصَّ أثَرَه.

أعني قوله: ﴿قُلْ إِنِّى نُهِيتُ﴾، ﴿قُل لَّآ أَتَّبِعُ﴾، ﴿قُلْ إِنِّى عَلَىٰ بَيِّنَةٍ﴾، يعني: دعْوتُكم إياي إلى عبادةِ ما تعبدونه، وإلى متابعتي أهواءكم، وكَوْني على بينة، وأنتم تخالفون بالتكذيب، ممّا يؤذنُ أنكم تستعْجلونني بالعذاب، واستئصال شأفتِكم. ولذلك قال متضجّراً: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾.

قولُه: (**وشِدّةِ غَضَبِه عليهم لذلك**) أي: لتكذيبِهم بالله.

قولُه: (**يُغافَصوا**)، **الجوهري**: «غافصْتُ الرجُل، أي: أخذْتُه على غِرَّة».

قولُه: (**وقرئ**: ﴿يَقُصُّ ٱلْحَقَّ﴾): بالصاد المهملة، مضمومة مشددة، قرأها نافع وابن كثير وعاصم[1]، والباقون: بإسكان القاف وضاد معجمة مكسورة مخففة[2].

قال الزجّاج: «هذه[3] كتبت هاهنا بغير ياءٍ على اللفظ، لأن الياءَ سقطت لالتقاءِ الساكنين، كما كتبوا: ﴿سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ﴾ [العلق: ١٨] بغير واو»[4].

---

(١) كذا في (ط)، وهو الصواب، وفي غيرها من الأصول: «قرأها الحرميان عاصم وابن كثير»، ولا يستقيم، فالحرميان هما نافع وابن كثير، أما عاصم فكوفي. انظر: «السبعة في القراءات» لابن مجاهد ص٥٣ و٦٥ و٧٠.

(٢) وحجّة قراءة الصاد المهملة أنه من القصص. وحجة قراءة الضاد المعجمة أنه من القضاء، بدلالة قوله بعد ذلك: ﴿وَهُوَ خَيْرُ ٱلْفَٰصِلِينَ﴾. انظر: «كتاب السبعة» ص٢٥٩، و«الكشف عن وجوه القراءات» (١: ٤٣٤).

(٣) يعني قوله تعالى: ﴿يَقْضِى﴾.

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢٨١)

﴿لَّوْ أَنَّ عِندِى﴾ أي: في قُدْرتي وإمكاني، ﴿مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِۦ﴾ من العذاب، ﴿لَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ﴾ لأهلَكْتُكُم عاجِلاً غَضَباً لربّي، وامتِعاضاً من تكذيبِكم به، ولتَخلَّصْتُ منكم سريعاً، ﴿وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِٱلظَّٰلِمِينَ﴾ وبما يجبُ في الحِكْمةِ من كُنْهِ عِقابِهم.

وقيل: ﴿عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّى﴾ علىٰ حُجَّةٍ من جِهةِ ربِّي، وهي القُرآن، ﴿وَكَذَّبْتُم بِهِۦ﴾ أي: بالبَيِّنة، وذَكَّرَ الضميرَ علىٰ تأويلِ البيان أو القرآن.

فإن قُلت: بِمَ انتَصَبَ ﴿ٱلْحَقَّ﴾؟ قلت: بأنه صِفةٌ لـمصدرِ «يَقضي»؛ أي: يقضي القَضاءَ الحقّ، ويجوزُ أن يكونَ مفعولاً به؛ ....

قولُه: (وامتِعاضاً)، الجوهري: «مَعِضْتُ من ذلك الأمرِ أَمْعَضُ، وامْتَعَضْتُ منه: إذا غضبتَ وشقّ عليك».

قولُه: (وقيل: ﴿عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّى﴾: على حُجَّةٍ من جهةِ ربِّي): عطف على قوله: «إنّي من معرفةِ ربّي، وأنه لا معبود سواه، على حجّةٍ واضحة».

هذا[1] أشملُ، وللنظم أَوْفقُ، لأنه قال في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنِّى نُهِيتُ﴾: «أي: صُرِفتُ وزُجِرْتُ بما رُكِّب فِيَّ من أدلّةِ العقل، وما أوتيتُ من أدلةِ السمع»، كأنه قيل: إني صُرِفتُ عن الشرْك بدليلَي العقلِ والنقل، وثَبَت عَلَيَّ التوحيد بهما، كما قال: «لمَّا نفى أن يكونَ الهوى مُتَّبَعاً، نبَّهَ على ما يجب اتّباعه».

قولُه: (بمَ انتصَبَ ﴿ٱلْحَقَّ﴾؟). السؤالُ مستدْركٌ لِما سبق «يقْضي الحق»، أي: القضاءَ الحق، لعل إعادتَه لبيان وجه الإعراب بعد سبقِ تلخيص المعنى: أو كرّر ليتعلّقَ به وجهٌ آخر.

---

(١) يعني القول الثاني في معنى ﴿عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّى﴾، وهو: «على حجّة من جهة ربي»، وهذا يتفق مع ما ذهب إليه الطيبي سابقاً من أن ﴿وَكَذَّبْتُم بِهِۦ﴾ يعني: بالبيِّنة.

من قولهم: **قضىٰ الدِّرْع: إذا صَنَعَها**، أي: يَصنَعُ الحقَّ ويُدبِّرُه. **وفي قِراءةِ عبد الله: «يقضي بالحق»**.

فإن قُلت: لِـمَ أُسقِطَتِ الياءُ في الخط؟ قلت: إتباعاً للخطِّ اللفظَ، وسُقوطُها في اللفظِ لالتِقاءِ الساكنَين.

[﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَۚ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِۚ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ ٥٩]

جَعَلَ للغَيْبِ مَفاتِحَ علىٰ طريقِ الاستِعارة، لأنّ المَفاتِحَ يُتوصَّلُ بها إلىٰ ما في المَخازِنِ المُستَوثَقِ منها بالأغلاقِ والأقفال، ومَنْ عَلِمَ مَفاتِحَها وكيفَ تُفتَح، تَوَصَّلَ إليها، ...

قولُه: (**قضى الدِّرْع: إذا صَنَعَها**). قال الزجّاج[١]: أمّا «قَضَى» في معنى «صنع»، فمثْلُه قولِ الهذليّ:

وعلَيْهِما مسْرودَتانِ قَضَاهما ... داوُدُ أو صَنَعُ السّوابغِ تُبَّعُ[٢]

قولُه: (**وفي قراءة عبد الله: «يَـقْضي بالحق»**)[٣]، قال الزجّاج: «القرّاءُ لا يقرؤونه لمخالفةِ المصحف»[٤].

قولُه: (**جَعَلَ للغَيبِ مَفاتِحَ على طريقِ الاستِعارة**). يمكن أن تكون الاستعارةُ مُصرِّحةً تحقيقية، استعيرَ للعلم المفاتح، وجُعلت القرينةُ إضافتَها إلى الغيب، يعني: عنده علومُ الغيب، وقولُه: «لأن المفاتِح» تعليلٌ لبيانِ العلاقة، يعني إنما ساغت استعارةُ المفاتح لعلم الله تعالى لأن

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢٨١).

(٢) انظر: «ديوان الهذليين» (١: ١٩).

(٣) انظر: «الكشف عن وجوه القراءات» (١: ٤٣٤). وعبد الله المذكور هو: عبد الله بن مسعود الهذليّ.

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢٨١). وفيه أن هذه القراءة هي قراءة ابن عباس. وانظر: «البحر المحيط» (٤: ٥٣١).

فأراد أنه هو المُتوصِّلُ إلىٰ المُغيَّباتِ وَحْدَه، لا يَتَوصَّلُ إليها غيرُه، كَمَنْ عندَه مَفاتِحُ أقفالِ المَخازِنِ ويَعلَمُ فَتْحَها، فهو المُتوصِّلُ إلى ما في المَخازِن. و«المفاتح»: جَمْعُ مِفْتَح، وهو المِفتاح، وقُرِئ: «مفاتيح»، وقيل: هي جَمْعُ مَفْتَحٍ -بفتح الميم- وهو المَخْزَن.

المفاتحَ هي التي يَتَوصَّلُ بها مَنْ عَلِمَ بها، وبكيفية فتحِ المخازن المستوْثَق منها بالأغلاق، إلى ما في المخازنِ من المتاع. فعُلِم منه أنه تعالى أراد بهذه العبارةِ أنه هو المتوصِّلُ إلى المغيَّبات وحْدَه، وأن تكونَ استعارة تمثيلية، بأن يجعل الوجهَ منتزعاً من أمور متوهَّمة، وهو ما يتوهَّمُ من تمكين تحصيلِ شيء مستوثَق منه، يختص حصولُه بمن عنده ما يُتوصَّل به، وأنه مركّبٌ من أمور متعدّدة.

وهذا البيانُ ينبّهُك على أنّ «مَن» في «مَن عَلِم» موصولة، والخبر «توصَّل إليها»، والجملةُ معطوفة على اسم «أن» مع خبرِه، على سبيلِ التفسير. والفاءُ في قوله: «فأراد» نتيجة مما حصل من معنى الاستعارة، وبيان كيفيةِ حقيقتها. ولهذا ذكر المشبَّه والمشبَّه به، وصرَّحَ بكافِ التشبيه. يعني إذا كانت استعارة، يكونُ أصلُها كيْتَ وكيت. هذا على تقدير المصنِّف.

وإن شئتَ جعلْتَ الاستعارةَ في «الغيب» على سبيلِ المكنية، والقرينة: إضافة «المفتاح» إليه على التخييلية.

وقيل: جَعْلُ «مَن» موصولةً ضعيف، لأنه يفوتُ الإيهامَ المراد هاهنا، فـ«مَن» شرطية عطفتْ على قولِه: «المفاتح»، وإنْ كان لـ«من» الشرطية صدرُ الكلام، لأنه يجوزُ تقديراً ما لا يجوزُ مصرَّحاً به، نحو: «رُبَّ شاةٍ وسَخْلَتَها»[1]، ولا يجوزُ «ربَّ سَخْلَتَها»[2].

وقوله: «فأراد» إلى آخره عطف على «جعل»، لأن الاستعارةَ فرعُ التشبيه.

قولُه: (**أنه هو المُتوصِّلُ إلى المُغيَّباتِ وَحْدَه، لا يَتَوصَّلُ إليها غيرُه**)، **الانتصاف**: «لا يجوزُ إطلاقُ «التوصل» على الله، لما يُوهِمُ من تجدّدِ الوصول»[3].

---

(١) أي: وسخلة لها، بتقدير اسم نكرة بعد «رب» أو واوها. انظر: «الكتاب» (٢: ٥٥-٥٦).

(٢) قوله: «ولا يجوز ربَّ سَخْلَتها» أثبته من (ط).

(٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٢٤).

﴿وَلَا حَبَّةٍ﴾ ﴿وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ﴾ عَطْفٌ علىٰ ﴿وَرَقَةٍ﴾ وداخلٌ في حُكْمِها، كأنه قيل: وما يَسقُطُ من شيءٍ من هذه الأشياءِ إلّا يَعْلَمُه. وقولُه: ﴿إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ كالتكريرِ لقوله: ﴿إِلَّا يَعْلَمُهَا﴾؛ لأنّ معنىٰ ﴿إِلَّا يَعْلَمُهَا﴾ ومعنىٰ ﴿فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ واحد. و«الكتابُ المُبين»: عِلْمُ الله تعالىٰ، أو اللوح.

وقُرِئَ: «ولا حَبَّةٌ»، «ولا رَطْبٌ ولا يابسٌ»؛ بالرَّفع، وفيه وجهان: أن يكونَ عطفاً علىٰ محلِّ ﴿مِن وَرَقَةٍ﴾، وأن يكونَ رَفْعاً علىٰ الابتداء، وخَبَرُه ﴿إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾، كقولك: لا رجلٌ منهم ولا امرأةٌ إلّا في الدار.

قلت: لا بأسَ إن أُريد الاستمرارُ الدائم.

قولُه: (أنه هو المتوصِّل وَحدَه). هذا التخصيصُ والتأكيدُ فيه يُفْهَم من استعمال الظرفِ وإثباته لله عزَّ وجلَّ على سبيلِ الكناية[1]، وتقديمه على المبتدأ، وتشبيه علم الغيب بمعرفة مَن يَعْلمُ كيفيّة فتح المخازن، ثم إرداف ذلك كلِّه بقولِه: ﴿لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ﴾، وتكريرُ ﴿إِلَّا فِي كِتَٰبٍ﴾ تتميماً للمبالغة، وإزالةً لدفعِ من يتوهمُ أن أحداً يعلم الغيب، وقوله: ﴿وَيَعْلَمُ مَا فِي ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ﴾ إلى آخره، كالتكميل، ليضمَّ مع علمِ الغيب علمَ الشهادة، على منوالِ قولِه: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ﴾ [الأنعام: ٧٣]. كلّ ذلك ترغيماً للمنجِّم المخذول الذي يدّعِي علمَ الغيب، والفلسفيّ المطرودِ الذي يزْعم أنه تعالى لا يعْلمُ الجزئيّات.

قولُه: (كالتكرير): يعني كرّرَ ما في معنى ﴿إِلَّا يَعْلَمُهَا﴾ لتعلُّقِه بقولِه: ﴿وَلَا حَبَّةٍ فِي ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ﴾ للتأكيد.

---

(١) أي: في قوله تعالى: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ﴾ حيث قصر علم الغيب عليه سبحانه وتعالى عن طريق تقديم ما حقُّه التأخير وهو «عنده»، على المبتدأ وهو ﴿مَفَاتِحُ﴾، من باب قصر الصفة على الموصوف. وفي العبارة كناية عن علم الله، وهي كناية عن صفة.

[﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَتَوَفَّىٰكُم بِٱلَّيۡلِ وَيَعۡلَمُ مَا جَرَحۡتُم بِٱلنَّهَارِ ثُمَّ يَبۡعَثُكُمۡ فِيهِ لِيُقۡضَىٰٓ أَجَلٌ مُّسَمًّىۖ ثُمَّ إِلَيۡهِ مَرۡجِعُكُمۡ ثُمَّ يُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ﴾ ٦٠]

﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَتَوَفَّىٰكُم بِٱلَّيۡلِ﴾ والخِطابُ للكفَرة، أي: أنتُم مُنسَدِحونَ الليلَ كُلَّهُ كالجِيَف، ﴿وَيَعۡلَمُ مَا جَرَحۡتُم بِٱلنَّهَارِ﴾ ما كَسَبْتُم من الآثامِ فيه، ....

قال أبو البقاء: «﴿إِلَّا فِى كِتَٰبٍ﴾: إلّا هو في كتاب. ولا يجوزُ أن يكونَ استثناءً يعمل فيه ﴿يَعۡلَمُهَآ﴾، لأنّ المعنى يصير: وما تسقطُ من ورقةٍ إلّا يعلمُها إلّا في كتاب، فينقلبُ معناه إلى الإثبات، أي: إلا يعلمُها في كتاب. وإذا لم يكن يعْلمُها[1] إلا في كتاب وجب أن يعلمَها في الكتاب. فإذاً يكون الاستثناءُ الثاني بدلاً من الأول، أي: وما تسقطُ من ورقة، ولا حبّة، ولا رطب، ولا يابس، إلا هي في كتاب، وما يعلمُها إلا هو»[2].

وقال الزجّاج رحمه الله: «معنى ﴿إِلَّا يَعۡلَمُهَآ﴾ أنه يعلمُها ساقطةً وثابتة. فأنت تقول: ما يجيئُك أحد إلّا وأنا أعرفه. فليس تأويله: إلا وأنا أعرفُه في حال مجيئه فقط»[3].

قلت: لمّا كانت سنّةُ الله في الغالب جاريةً أنْ يضمّ مع ذكرِ دلائل الآفاق، دلائلَ الأنفس، عقَّب هاهنا إثباتَ علْمِ الآفاق علمَ الأنفسِ تكميلاً، وذلك قولُه: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَتَوَفَّىٰكُم بِٱلَّيۡلِ وَيَعۡلَمُ مَا جَرَحۡتُم بِٱلنَّهَارِ﴾. سبحانه! ما أعظمَ شانه، وما أتمّ بيانَه، وأوضحَ برهانَه! ﴿قُتِلَ ٱلۡإِنسَٰنُ مَآ أَكۡفَرَهُۥ﴾، وأشدَّ طغيانَه!

قولُه: (أنتم مُنْسَدِحُون) أي: مُسْتَلْقون. الجوهري: «السدْح: الصَّرْع بطْحاً على الوجه، أو إلقاءً على الظهر».

---

(١) زيادة من «التبيان».

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٥٠٢). وليس فيه «ولا حبّة ولا رطب ولا يابس»، ولا قوله: «إلا هو».

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢٨٢).

﴿ثُمَّ يَبۡعَثُكُمۡ فِيهِ﴾: ثم يَبعَثُكُم من القبورِ في شأنِ ذلك الذي قَطَعْتُم به أعمارَكم، من النومِ بالليلِ وكَسْبِ الآثام بالنهار، ومن أجْلِه، كقَوْلِك: فيمَ دَعَوْتَني؟ فتقول: في أمرِ كذا. ﴿لِيُقۡضَىٰٓ أَجَلٞ مُّسَمّٗىۖ﴾ وهو الأجَلُ الذي سَمّاهُ وضَرَبَهُ لبَعْثِ الموتىٰ وجَزائِهم علىٰ أعمالهم. ﴿ثُمَّ إِلَيۡهِ مَرۡجِعُكُمۡ﴾ وهو المَرجِعُ إلىٰ مَوقِفِ الحِساب، ﴿ثُمَّ يُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ﴾ في لَيْلِكم ونهارِكم.

قولُه: (ومِن أجْله): عطف ـ على سبيلِ البيان ـ على قولِه: «في شأن ذلك»، وفيه إشارةٌ إلى أن الضميرَ في ﴿فِيهِ﴾ واقعٌ موقعَ اسم الإشارة[1].

قولُه: (وهو الأجَلُ الذي سَمّاهُ وضَرَبَهُ لبَعْثِ الموتى) يريدُ أنّ معنى قولِه: ﴿لِيُقۡضَىٰٓ أَجَلٞ مُّسَمّٗىۖ﴾ لينْتهيَ أمدٌ سمّاه الله تعالى لبعثِ الموتى، أو يؤدّيَ ما التزمه الله تعالى بالوعد، لحلول القيامة. قيل: في تفسيره لـ «الأجل المسمَّى» و«البعث» إشكال، لأنّ البعثَ من القبورِ في شأن المذكور لا يكون علّة لقضاء أجلِ مسمًّى إلا أن يقدَّر مضاف، أي: لقضاء[2] أحوالِ أو أمور أجل مسمّى، وفي أكثرِ التفاسير[3]: ﴿يَبۡعَثُكُمۡ فِيهِ﴾: يوقِظُكم في النّهار[4]، ﴿لِيُقۡضَىٰٓ أَجَلٞ مُّسَمّٗىۖ﴾، أي: مدةُ الحياة، ﴿ثُمَّ إِلَيۡهِ مَرۡجِعُكُمۡ﴾ بعْد المات.

وقال القاضي: ﴿يَبۡعَثُكُمۡ﴾: يوقِظُكم، أطلق البعثَ ترشيحاً للتوفِّي، ﴿فِيهِ لِيُقۡضَىٰٓ أَجَلٞ مُّسَمّٗىۖ﴾: ليبْلغَ المتيقّظُ آخرَ أجله المسمّى له في الدنيا. ﴿ثُمَّ إِلَيۡهِ مَرۡجِعُكُمۡ﴾: بالموت، ﴿ثُمَّ يُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ﴾: بالمجازاة عليه. وقيل: الآيةُ خطابٌ للكفرة، والمعنى: أنكم مُلْقَون كالجِيَفِ بالليل[5]. وساق الكلامَ على ما بنَى عليه المصنف.

---

(١) والمقصود أن في قوله: ﴿يَبۡعَثُكُمۡ فِيهِ﴾ وضع الضمير في «فيه» موضع اسم الإشارة، وكان مقتضى الظاهر أن يقال: في ذلك.

(٢) قوله: «أجل مسمًى إلا أن يقدَّر مضاف، أي: لقضاء» أثبته من (ط).

(٣) انظر: «تفسير الطبري» (١١: ٤٠٧)، و«مفاتيح الغيب» (١٣: ١٢)، و«تفسير القرطبي» (٧: ٥).

(٤) قوله: «في النهار» سقط من (ج).

(٥) «أنوار التنزيل» (٢: ٤١٦).

....

وقلت: تفسيرُه أقضى لحقِّ البلاغة، لأنه لو أُريدَ ما اختاره الأكثرون، لقيل: هو الذي يتوفّاكم بالليل، ويبعثكم بالنهار، ليُقْضى أجلٌ مسمّى، ولأن إيرادَ العلْم، واختصاص لفظةِ ﴿يَتَوَفَّىٰكُم﴾، ﴿جَرَحْتُم﴾ دون آثامِكم: كسبتم، وكلمة ﴿فِيهِ﴾، و﴿ثُمَّ﴾، و﴿يُنَبِّئُكُم﴾، وتكريرُ الخطابِ يدلُّ على توبيخٍ شديد، وتهديد عظيم. ولا يليقُ ذلك إلا للمعاند الجاحد، ولهذا فسّر التوفّي بالليل بالانسداحِ كالجيف، ليقابل الاجتراح.

المعنى: أنتم في الليل متساقطون على الفِراش كالموتى، وفي النهار كاسبون للمآثم والمظالم، كالجوارح، فإنّ الله تعالى إن أمهلَكم في الدنيا، فلا بـدَّ أن يميتَـكم، ثم يبعثـكم بعد ذلك من القبور، لإنجازِ ما وَعَدَكم به وليجْزِيَـكم[(١)] بما عملْتم.

هذا، وإنّ المقامَ ينطبق عليه، لأن الله عزَّ وجلَّ في هذه السورة كلما أثبت صفةً من صفاتِ الجلال، عاد إلى تهديدِ الكفار بما يناسب تلك الصفة، فهاهنا لمّا استوفى حقَّ الكلامِ في شأن العلْم، أتى بقولِه: ﴿وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِٱلنَّهَارِ﴾ تـهديداً ووعيـداً، وذلك أنَّ إيرادَ العلم، خصوصاً علم الغيب، استطرادٌ لقولِه تعالى: ﴿قُل لَّوْ أَنَّ عِندِى مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِۦ لَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ﴾ يعني: ليس عندي ما تستعجلون به من العذاب، وأنه متى هو، ولو كان عندي ذلك لأهلكْتُكم عاجلاً، ولتخلّصتُ منكم سريعاً، لكنِ الله أعلمُ بكم وبظلمكم، لأن عنده مفاتح الغيب، لا يعلمُها إلا هو.

ولما فرغَ منه عاد إلى تهديدِ أولئك الكفرة بقولِه: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَتَوَفَّىٰكُم بِٱلَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِٱلنَّهَارِ﴾ ليبعثـكُم فيه، ويجازيكم على النقيـرِ والقِطْميـر[(٢)]. وفي إسـنـاد «التوفّي»

(١) كذا في (ط)، وفي غيرها من الأصول: «من القبور ليجزيكم» دون قوله: «لإنجاز ما وعدكم».

(٢) والنقير: النقرة التي في ظهر النواة. قال تعالى: ﴿لَّا يُؤْتُونَ ٱلنَّاسَ نَقِيرًا﴾ [النساء: ٥٣]. والقِطْمير ـ بكسر القاف وإسكان الطاء ـ: القشرة الرقيقة التي في النواة، أو النكتة البيضاء التي في ظهرها، تنبت منها النخلة. قال تعالى: ﴿مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ﴾ [فاطر: ١٣]. انظر: «مختار الصحاح» مادة «نقر»، ومادة «قطمر».

[﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ وَيُرْسِلُ عَلَيْكُمْ حَفَظَةً حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لَا يُفَرِّطُونَ * ثُمَّ رُدُّوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ مَوْلَىٰهُمُ ٱلْحَقِّ أَلَا لَهُ ٱلْحُكْمُ وَهُوَ أَسْرَعُ ٱلْحَٰسِبِينَ﴾ ٦١-٦٢]

﴿حَفَظَةً﴾: ملائكةً حافِظينَ لأعمالِكم، وهم الكِرامُ الكاتبون.

وعن أبي حاتمٍ السِّجِسْتاني: أنه كانَ يكتبُ عن الأصمعيِّ كُلَّ شيءٍ يَلفِظُ به من فوائدِ العِلم، حتى قالَ فيه: أنت شَبيهُ الحفَظة، تكتبُ لَفظَ اللَّفْظة، فقال أبو حاتم: وهذا أيضاً مما يُكتَب!

إلى الله تعالى، و«الكسب» إليهم، إشعارٌ بأن نومَهم أفضلُ من يقظتهم، لإمساكِهم عن اكتسابِ المآثمِ حينئذ.

وإنما جعل الانسداحَ المسنَدَ إلى أنفسِهم تفسيراً للتوفِّي المسنَدَ إلى ذاتِه تعالى، لأنه مقابلٌ لقولِه: ﴿وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِٱلنَّهَارِ﴾، فجعل فعلَ الله تابعاً لفعل العبد، ولا مناقشةَ في هذا، لأنّ الكسبَ عند أهلِ السُنّة منسوبٌ إلى العبد(١)، وعلى هذا الضميرُ في ﴿فِيهِ﴾ راجع إلى ما دل عليه التوفِّي والجرح.

وأما قول القائل: إن البعثَ من القبور في شأن المذكورِ لا يكون علّةً لقضاء أحوال أجل مسمًّى، فالمصنّف ما ذهب إليه، لأنه جعل البعثَ من القبور علّةً لقضاء الوعد الذي وعده، وهو الأجلُ الذي ضربه لبعثِ الموتى وجزائهم على أعمالِهم، كقوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا وَعْدَ ٱللَّهِ حَقًّا إِنَّهُۥ يَبْدَؤُاْ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ لِيَجْزِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ إلى قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَهُمْ شَرَابٌ مِّنْ حَمِيمٍ﴾ [يونس: ٤](٢).

---

(١) انظر: «الملل والنحل» (١: ٤٥).

(٢) الآية شاهد على أن الوعد هو بعث الخلق ومرجعهم إلى الله.

فإن قُلت: اللهُ تعالىٰ غنيٌّ بعِلمِه عن كِتْبةِ الملائكة، فما فائدتُها؟ قلت: **فيها لُطْفٌ للعباد**، لأنهم إذا عَلِموا أنّ اللهَ رقيبٌ عليهم، والملائكةَ الذين هم أشرَفُ خَلْقِه مُوكَّلون بهم، يحفظونَ عليهم أعمالَهم، ويكتبونَها في صَحائِفَ تُعْرَضُ علىٰ رؤوسِ الأشهادِ في مَواقِفِ القيامة، كانَ ذلكَ أَزْجَرَ لهم عن القَبيح، وأبعَدَ من السُّوء.

﴿تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا﴾ أي: استَوْفَتْ روحَه، وهُم مَلَكُ الموتِ وأعوانُه.

وعن مُجاهِد: جُعِلَت الأرضُ له مِثْلَ الطَّسْتِ يَتَناولُ مَن يَتَناولُه، وما مِن أهلِ بيتٍ إلّا ويطوفُ عليهم في كلِّ يومٍ مرّتَين. **وقُرِئ: (توفّاه)**، ويجوزُ أن يكونَ ماضياً ومُضارعاً بمعنىٰ: تتوفّاه، و﴿يُفَرِّطُونَ﴾ **بالتشديدِ** والتخفيف، فالتفريط: التواني والتأخيرُ عن الحدّ، والإفراط: مجاوزةُ الحدّ، أي: **لا يَنْقُصونَ مما أُمِروا به، أو لا يزيدونَ فيه.**

﴿ثُمَّ رُدُّوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ﴾ أي: إلىٰ حُكْمِه وجَزائه، ﴿مَوْلَىٰهُمُ﴾: مالِكِهم الذي يلي عليهم أمورَهم، ﴿ٱلْحَقِّ﴾: العَدْلِ الذي لا يحكُمُ إلّا بالحقِّ، ....

قولُه: (**فيها لُطْفٌ للعباد**)، قال القاضي: «وذلك أن العبدَ إذا وَثِق بلطفِ سيده، واعتمدَ على سَتْرِه وعَفْوِه، لم يحتشمْ منه احتشامَه مِن خَدَمه المطّلعين عليه»[(١)].

قولُه: (**وقُرِىء: «توفّاه»**)[(٢)] حمزة: بالألفِ ممالة، والباقون: بالتاءِ الفوقانية.

قولُه: (و﴿يُفَرِّطُونَ﴾ **بالتشديد**) الجماعة. والتخفيف شاذّة[(٣)].

قولُه: (**لا يَنْقُصونَ مِمّا أُمِروا به**) معنى القراءة بالتشديد، (**أو لا يزيدون فيه**) معنى التخفيف.

---

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ١٩٢).

(٢) وقراءة حمزة على تذكير الجميع، أي: الملائكة. وقراءة الباقين على تأنيث الجماعة. انظر: «الكشف عن وجوه القراءات» (١: ٤٣٥). و«حجة القراءات»، ص٢٥٤.

(٣) ولتمام الفائدة انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (٧: ٧) و«البحر المحيط» (٤: ٥٤٠).

﴿أَلَا لَهُ ٱلْحُكْمُ﴾ يومَئذٍ لا حُكْمَ فيه لغيرِه، ﴿وَهُوَ أَسْرَعُ ٱلْحَٰسِبِينَ﴾ لا يَشْغَلُه حِسابٌ عن حِساب. وقُرِئ: «الحقَّ» بالنَّصْبِ علىٰ المدح، كقولك: الحمدُ لله الحقَّ.

[﴿قُلْ مَن يُنَجِّيكُم مِّن ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ تَدْعُونَهُۥ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً لَّئِنْ أَنجَىٰنَا مِنْ هَٰذِهِۦ لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّٰكِرِينَ * قُلِ ٱللَّهُ يُنَجِّيكُم مِّنْهَا وَمِن كُلِّ كَرْبٍ ثُمَّ أَنتُمْ تُشْرِكُونَ﴾ ٦٣-٦٤]

﴿ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ﴾ مجازٌ عن مخاوِفِهما وأهوالِهما، يقالُ لليومِ الشديد: يومٌ مُظلِم، ويومٌ بارد، ويومٌ ذو كواكب. أي: اشتَدَّتْ ظُلْمَتُه حتىٰ عادَ كالليل، ويجوزُ أن يُراد: ما يُشْفُونَ عليه من الخَسْفِ في البرِّ والغَرَقِ في البحرِ بذنوبهم، فإذا دَعَوْا وتَضَرَّعوا كَشَفَ اللهُ عنهم الخَسْفَ والغَرَق، فنَجَوْا من ظُلُماتِها، ﴿لَّئِنْ أَنجَيْتَنَا﴾ علىٰ إرادةِ القول ﴿مِنْ هَٰذِهِۦ﴾: من هذه الظُّلمةِ والشِّدَّة.

قولُه: (ويَوْمٌ ذُو كواكب). وأنشد الزجّاج:

فِدىً لِبَنِي ذُهْلِ بنِ شَـيْبانَ نَـاقَتِي ... إذَا كانَ يومٌ ذَا كَواكِبَ أَشْـهَبَا[1]

والعربُ تقولُ لليوم الذي تلْقَى منه شِدّة: «يومٌ مُظْلِمٌ».

قولُه: (ما يُشْفُونَ عليه)، الجوهري: «وأَشْفَى على الشيء: أَشْرف عليه. وأَشْفَى المريض على الموت». فعلى هذا المرادُ بـ﴿ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ﴾: الحقيقة[2].

---

(١) البيت لمَقَّاس العائذيّ مُسْهر بن النعمان، شاعر جاهلي، وقيل: إنه مخضرم. وذهل بن شيبان: من بكر ابن وائل، وكان مقّاس نازلاً فيهم. ويوم ذو كواكب: أي: شديد الحَرّ. وأشْهبُ: شديد، أو أنه أبيض لظهور النجوم فيه. انظر: «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢٨٤) و«الكتاب» (١: ٤٧)، وفيه:

إذا كان يومٌ ذو كواكبَ أشْهَلُ

على أنّ «كان» تامة.

(٢) أي: على التفسير الثاني لـ﴿ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ﴾ وهو ما يُشْفُون عليه من الخَسْف في البر، والغرق في البحر. «الكشاف» (٦: ١٢٢).

وقُرِئَ: ﴿يُنَجِّيكُم﴾ بالتشديدِ والتخفيف، و﴿أَنجَىٰنَا﴾، و(خُفيَةً) بالضَّمِّ والكَسْر.

[﴿قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا وَيُذِيقَ بَعْضَكُم بَأْسَ بَعْضٍ ۗ ٱنظُرْ كَيْفَ نُصَرِّفُ ٱلْءَايَٰتِ لَعَلَّهُمْ يَفْقَهُونَ * وَكَذَّبَ بِهِۦ قَوْمُكَ وَهُوَ ٱلْحَقُّ ۚ قُل لَّسْتُ عَلَيْكُم بِوَكِيلٍ * لِّكُلِّ نَبَإٍ مُّسْتَقَرٌّ ۚ وَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ ٦٥-٦٧]

﴿هُوَ ٱلْقَادِرُ﴾ هو الذي عَرَفتُمُوه قادراً، وهو الكاملُ القُدرة، ﴿عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ﴾ كما أمطرَ علىٰ قومِ لوطٍ وعلىٰ أصحابِ الفيلِ الحجارةَ، ....

قولُه: (وقُرِئ: ﴿يُنَجِّيكُم﴾ بالتخفيف والتشديد). بالتخفيف: نافعٌ وابنُ كثير وأبو عمروٍ وابن ذَكْوان. و﴿أَنجَىٰنَا﴾: عاصمٌ وحمزةُ والكسائيّ، والباقون: «أَنْجَيْتَنا»(١).

قولُه: («وخُفْية» بالضَّمِّ والكَسْر)(٢)، بالكَسْر: أبو بكر. والباقون: بالضم.

قولُه: (﴿هُوَ ٱلْقَادِرُ﴾: هو الذي عَرَفتُموه قادراً). ولمّا كان الخبر معرَّفاً باللام، وهو إمّا للعهد، فهو المراد من قولِه: «الذي عرَفتموه قادراً»، وإمّا للجنس، فهو المرادُ من قولِه: «وهو الكامل القدرة».

وفيه إشعار بمذهبِه، حيث لم يجعل الحصرَ حقيقياً(٣)، وفسّره بالكمـال، كما في ﴿الٓمٓ﴾

(١) انظر: «النشـر في القراءات العشر» (٢: ٢٥٩)، و«حجّة القراءات» ص٢٥٥، و«الكشف عن وجوه القراءات السبع» (١: ٤٣٥).

(٢) وخُفية ـ بضمّ الخاء وكسرها ـ مِن: أخْفَيْت الشيء، وهما لغتان، مثل: «رِشوة» و«رُشوة»، بكسر الراء وضمها. انظر: «حجة القراءات» ص٢٥٥. و«الكشف عن وجوه القراءات السبع» (١: ٤٣٥).

(٣) أي: في قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلْقَادِرُ﴾، وهو من باب قصر الصفة على الموصوف، باعتبار اللام في «القادر» للجنس.

أما كونه فيه إشعارٌ بمذهب الزمخشري، فبيانُه: أنه لو جُعِلَ القصرُ حقيقياً كان وصفُ غير الله بالقادر على سبيل المجاز لا الحقيقة، وهو مذهب أهل السنة، أما المعتزلة فالعبد عندهم قادرٌ على أفعاله حقيقة، على مذهبهم في أفعال ا العباد، لكن ليس له كمال القدرة.

وأرسَلَ علىٰ قومِ نوحٍ الطُّوفان، ﴿أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ﴾ كما أغرَقَ فِرعَونَ وخَسَفَ بقارون. وقيل: ﴿مِّن فَوْقِكُمْ﴾: من قِبَلِ أكابرِكم وسَلاطينكم، و﴿مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ﴾: مِن قِبَلِ سِفْلَتِكُم وعَبيدِكم. وقيل: هو حَبْسُ المطرِ والنبات، ﴿أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا﴾: **أو يَخلِطَكُم** فِرَقاً مُختَلِفينَ علىٰ أهواءٍ شتّىٰ، كلُّ فرقةٍ منكم مُشايعةٌ لإمام. ومعنىٰ خَلْطِهم: **أن يَنْشَبَ القتالُ** بينهم فيَختَلِطوا ويَشتَبِكوا في مَلاحِمِ القِتال، من قوله:

وكَتِيبــــةٍ لَبَّسْـــــتُها بكَتيبــــةٍ حتّىٰ إذا التبسَتْ نَفَضْتُ لها يَدِي

ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ [البقرة: ١-٢][١] و«حاتم الجواد». قال الإمام: «هذا يُفيدُ الحصر، فوجبَ أنْ يكونَ غيرُ الله غيرَ قادر»[٢].

قولُه: (أو يَخْلِطَكُم). قال الزجّاج: «لَبَسْتُ عليه الأمرَ أَلْبِسُه: إذا لم أُبيِّنه، وخلطتُ بعضَه ببعض. ومعنى ﴿شِيَعاً﴾: فِرَقاً، أي: لا يكونُ شيعةً واحدة»[٣]. يعني: يَخْلطُ أمركم خلْطَ اضطراب، لا خلطَ اتّفاق، فإذا كنتم مختلفين قاتَلَ بعضُكم بعضاً.

قولُه: (أن ينْشَبَ القتال)، الجوهري: «يقال: نَشِب الشيءُ في الشيءِ نُشُوباً: عَلِق فيه. وأَنْشَبْتُه أنا فيه: أي أعْلقتُه. ويقال: نَشِبَت الحرْب بينهم».

قولُه: (وكَتيبةٍ) البيت[٤]، ألحق الباءَ بالكتيبةِ لأنه جعله اسمـاً للجيش، وهو من: تكتَّبَتِ

---

(١) انظر: «الكشاف» (٢: ٤٦) وفيه: إن ذلك الكتاب هو الكتاب الكامل.

(٢) «مفاتيح الغيب» (١٣: ٢٠).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه»: (٢: ١٨٥)، بتصرف.

(٤) هذا جزء من بيت للأسعر بن حُمْرانَ الجُعْفيِّ، وتمامه:

وكتيبـــةٍ لَبَّسْـــتُها بكتيبـــةٍ حتى إذا التبَسَتْ نَفَضْتُ لها يَدِي

انظر: «تهذيب اللغة» (١: ٦٠)، (٢: ١٩٥)، (٣: ٣١٧) ورواية العجز فيه:

فيها السَّنور والمغافِر والقَنا

وعن رسولِ الله ﷺ: «سألتُ اللهَ أن لا يبعَثَ علىٰ أُمَّتي عذاباً مِن فوقِهم أو من تحتِ أرجُلِهم، فأعطاني ذلك، وسألتُه أن لا يجعلَ بأسَهم بينهم فمَنَعَني، وأخبَرَني جبريلُ أنَّ فَناءَ أُمَّتي بالسَّيْف».

وعن جابرِ بن عبد الله: لـمّا نزلَ ﴿مِّن فَوۡقِكُمۡ﴾ قال رسولُ الله ﷺ: «أعوذُ بوَجْهك»، فلمّا نَزَل: ﴿أَوۡ مِن تَحۡتِ أَرۡجُلِكُمۡ أَوۡ يَلۡبِسَكُمۡ شِيَعٗا﴾ قال: «هاتانِ أَهْوَن».

ومعنىٰ الآية: الوعيدُ بأحدِ أصنافِ العذابِ المعدودة.

الخيلُ، أي: تجمّعت. يقول: رُبّ جيش خلطْتها بجيش، فلمّا اختلطت نفضْتُ يدي، وتركْتُهم وشأنَهم.

وفي البيت كنايات، إحداها: أنه مهياجٌ للحرب، وثانيها: قوله: «نفَضتُ لها يدي» فإنه يدلُّ على أنه خلّاهم والفتنة، وثالثها: أنه فتّانٌ جبَان.

قولُه: (سأَلْتُ الله). الحديثُ من رواية الترمذي، والنسائي، عن خَبّاب، عن رسول الله ﷺ: «سأَلتُ الله ثلاثاً، فأعطاني اثنتين، ومنعني واحدة. سألته ألا يُهْلكَ أمّتي بِسَنَةٍ فأعْطانيها، وسألتُه ألا يسلّطَ عليهم من غيرهم [عَدُوّاً][(١)] فأعطانيها، وسألتُه ألاّ يُذيقَ بعضهم بأس بعضٍ فمَنَعَنيها»[(٢)].

قولُه: (أعوذُ بوَجْهِكَ) الحديث رواه البخاريُّ وأحمدُ والترمذي عن جابر، مع زيادة يسيرة[(٣)].

---

(١) تكملة من «جامع الترمذي»، لم ترد في الأصول الخطية، لكن في (ط): «ألا يسلط عليهم غيرهم» فتستقيم العبارة.

(٢) أخرجه الترمذي (٢١٧٥) وقال: هذا حديثٌ حسن صحيح غريب. وهو في «مسند أحمد» (٢١٠٩١) وصحّحه ابن حبان (٧٢٣٦) وفيه تمامُ تخريجه.
قلتُ: السّنَةُ: القحط.

(٣) أخرجه البخاري (٧٣١٣) والترمذي (٣٠٦٥)، وانظر تمامَ تخريجه في «مسند الإمام أحمد» (١٤٣١٦).

والضميرُ في قوله: ﴿وَكَذَّبَ بِهِۦ﴾ راجعٌ إلىٰ العذاب، ﴿وَهُوَ ٱلۡحَقُّ﴾ أي: لا بُدَّ أن يَنزِلَ بهم، ﴿قُل لَّسۡتُ عَلَيۡكُم بِوَكِيلٖ﴾: بحَفيظٍ وُكِّـلَ إليَّ أمرُكم، أمنَعُكم من التكذيبِ إجباراً، إنّما أنا مُنذِر.

﴿لِّكُلِّ نَبَإٖ﴾: لكلِّ شيءٍ يُـنبَّـأُ به، يعني: إنبـاءَهُم بأنهم يُعذَّبونَ وإيعادَهم به، ﴿مُّسۡتَقَرّٞ﴾: وقتُ استِقرارٍ وحصولٍ لا بدَّ منه، وقيل: الضميرُ في ﴿نَبَإٖ﴾ للقرآن.

[﴿وَإِذَا رَأَيۡتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا فَأَعۡرِضۡ عَنۡهُمۡ حَتَّىٰ يَخُوضُواْ فِي حَدِيثٍ غَيۡرِهِۦۚ وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ ٱلشَّيۡطَٰنُ فَلَا تَقۡعُدۡ بَعۡدَ ٱلذِّكۡرَىٰ مَعَ ٱلۡقَوۡمِ ٱلظَّٰلِمِينَ * وَمَا عَلَى ٱلَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنۡ حِسَابِهِم مِّن شَيۡءٖ وَلَٰكِن ذِكۡرَىٰ لَعَلَّهُمۡ يَتَّقُونَ﴾ ٦٨-٦٩]

﴿يَخُوضُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا﴾ في الاستِهزاءِ بها والطَّعْنِ فيها؛ وكانت قُريشٌ في أنديتِهم يفعلونَ ذلك، ﴿فَأَعۡرِضۡ عَنۡهُمۡ﴾: فلا تُجالِسْهُم وقُمْ عنهم، ﴿حَتَّىٰ يَخُوضُواْ فِي حَدِيثٍ غَيۡرِهِۦ﴾ فلا بأسَ أن تُجالِسَهم حينئذ، ﴿وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ ٱلشَّيۡطَٰنُ﴾: وإنْ شَغَلَكَ بوَسْوَسَتِه حتّى تَنسىٰ النَّهْيَ عن مُجالستِهم، ﴿فَلَا تَقۡعُدۡ﴾ معَهم ﴿بَعۡدَ ٱلذِّكۡرَىٰ﴾: بعد أن تذكُر النهي. **وقُرِئَ: (يُنَسِّينَّك) بالتشديد.**

ويجوزُ أن يُراد: وإن كانَ الشيطانُ يُنسِيكَ قبلَ النهيِ قُبْحَ مُجالَسةِ المُستَهزِئينَ لأنَّها **مما تُنكِرُه العُقول**، ﴿فَلَا تَقۡعُدۡ بَعۡدَ ٱلذِّكۡرَىٰ﴾: بعدَ أن ذكَّرْناكَ قُبْحَها ونَبَّهْناكَ عليه معَهم.

قولُه: **(وقُرِئ: «يُنَسِّيَنَّك» بالتشديد)**. ابنُ عامر، والباقون: بالتخفيف(١).

قولُه: **(مما تُنْكِرُه العُقول)** يعني: كانت مجالسةُ المستهزئين في آياتِ الله قبحاً في العقول، فكان للشيطان والوهمِ مجال في إيراد الشُّبَه، وكان العقلُ يتحيّرُ ويبقى كالناسِي والساهي، فحين زالت(٢) الموانعُ بالنصّ القامعِ للشبه، والدافع للوهم، فلا تقعُدْ بعد ذلك معهم.

---

(١) انظر: «حجة القراءات» ص٢٥٦. والكشف عن وجوه القراءات السبع (١: ٤٣٦).

(٢) في (ج): «لا زالت».

﴿وَمَا عَلَى ٱلَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَىْءٍ﴾: وما يلزمُ المُتقينَ الذين يُجالِسُونَهم شيءٌ ممّا يُحاسَبونَ عليه مِن ذُنوبِهم، ﴿وَلَٰكِن﴾ عليهم أن يُذكِّروهُم ﴿ذِكْرَىٰ﴾ إذا سَمِعوهُم يخوضون؛ بالقيامِ عنهم، وإظهارِ الكراهةِ لهم، وموعظَتِهم، ....

قال في «الانتصاف»: هذا تنزيلٌ على قاعدة الـحُسن والقُبح[1]، وأن العقلَ مدْرِكٌ للأحكام، والشرعُ مبيّن لمقتضاه. ومما يدل على أن المرادَ خلافُ ذلك ورود ﴿يُنسِيَنَّكَ﴾ مستَقْبلاً، ولو كان المراد نسيانَ ما عَلِمه لقال: وإن أنساك فيما تقدم، فلا تقْعدْ بعد النهي[2].

وقلتُ: المستقبل غيرُ مانع، لأن له أن يقول: معناه: إن استمرَّ ذلك النسيانُ السابق ـ الذي كان سبباً لورود قولنا: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾ ـ فلا تقْعد بعد أن ذكَّرنا به، أي: بقولنا: ﴿فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾. لكن الوجهَ هو الأول، وهو أن يرادَ بقولِه: ﴿بَعْدَ ٱلذِّكْرَىٰ﴾: بعد أن تذْكرَ النهي.

قيل: «الخطابُ بقوله: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ﴾ للرسول ﷺ والمراد غيرُه، أو المراد: إذا رأيتَ أيّها السامع». كذا ذكَره الإمام[3].

وقال الواحدي: «إن المشركين كانوا إذا جالسوا المؤمنين وقَعوا في الرسولِ ﷺ والقرآن، فأمَرهم ألا يقْعدوا معهم»[4].

وفيه: أن التكليفَ ساقطٌ عن الناسي.

قولُه: (بالقيام) يتعلقُ بقولِه: «أن يُذكّروهم ﴿ذِكْرَىٰ﴾».

---

(١) أي عند المعتزلة، وهم يرون أن الحسن والقبيح: ما يستحسنه العقل ويستقبحه. انظر: «الملل والنحل» (١: ٤٥).

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٢٦-٢٧).

(٣) «مفاتيح الغيب» (١٣: ٢١).

(٤) «الوسيط» للواحدي (٢: ٢٨٥).

﴿لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾: لعلَّهم يجتَنبونَ الخَوضَ حَياءً أو كراهةً لِـمَساءتِهم. **ويجوزُ أن يكونَ الضميرُ** لِـ﴿ٱلَّذِينَ يَتَّقُونَ﴾، أي: يُذكِّرونَهم إرادةَ أن يَثبُتوا علىٰ تَقْواهُم ويَزْدادوها.

ورُوي أنَّ المُسلِمينَ قالوا: لَئِنْ كنا نقومُ كلَّما استَهزَؤوا بالقُرآنِ لم نَستَطِعْ أن نَجلِسَ في المسجدِ الحرامِ وأن نطوف، فرُخِّصَ لهم.

فإن قُلت: ما محلُّ ﴿ذِكْرَىٰ﴾؟ قلت: يجوزُ أن يكونَ نَصْباً علىٰ: ولكنْ يُذكِّرونَهم ذِكْرىٰ، أي: تذكيراً، ورفعاً علىٰ: ولكنْ عليهم ذِكْرىٰ. ولا يجوزُ أن يكونَ عطفاً علىٰ محلِّ ﴿مِّن شَيْءٍ﴾، كقولك: ما في الدارِ من أحدٍ ولكنْ زيدٌ، **لأنّ قولَه: ﴿مِنْ حِسَابِهِم﴾ يأبىٰ ذلك.**

قولُه: (لمساءتِهم): أي: الذين يتّقون. وهو مصدر: ساءه يسوؤهُ سَوْءاً - بالفتح - ومَساءةً. وإضافتُها إلى المفعول، وقيل: إلى الفاعل، والأولُ أظْهر.

قولُه: (**يجوزُ أن يكون الضميرُ**) أي: في ﴿لَعَلَّهُمْ﴾.

قولُه: (**لأنّ قولَه: ﴿مِنْ حِسَابِهِم﴾ يأبى ذلك**). قال أبو البقاء: ﴿مِّن﴾ في ﴿مِّن شَيْءٍ﴾: زائدة، و﴿مِنْ حِسَابِهِم﴾: حال، تقديرُه: شيءٌ من حسابهم[1]، يعني: شيءٌ كائنٌ من حسابهم، فإذا عطف ﴿ذِكْرَىٰ﴾ على محل ﴿مِّن شَيْءٍ﴾، رجع المعنى: ما يلزمُ المتّقين الذكْرُ الذي ﴿مِنْ حِسَابِهِم﴾، لأن ﴿مِّن شَيْءٍ﴾ مقيّدٌ بقيد ﴿مِنْ حِسَابِهِم﴾ فإذا عطفَ عليه لا بد من تقييده به.

واعترض صاحب «التقريب» وقال: «لا يلزمُ من وصفِ المعطوفِ عليه بشيء وصف المعطوف»[2].

وأُجيب أن ذلك في عطفِ الجملةِ على الجملة، وأما في عطف مفرداتِ الجمل فملتزَم،

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٥٠٦).

(٢) «تقريب التفسير»، الورقة: ١٣٨.

[﴿ وَذَرِ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ دِينَهُمْ لَعِبًا وَلَهْوًا وَغَرَّتْهُمُ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا ۚ وَذَكِّرْ بِهِۦٓ أَن تُبْسَلَ نَفْسٌۢ بِمَا كَسَبَتْ لَيْسَ لَهَا مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلِىٌّ وَلَا شَفِيعٌ وَإِن تَعْدِلْ كُلَّ عَدْلٍ لَّا يُؤْخَذْ مِنْهَآ ۗ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ أُبْسِلُواْ بِمَا كَسَبُواْ ۖ لَهُمْ شَرَابٌ مِّنْ حَمِيمٍ وَعَذَابٌ أَلِيمٌۢ بِمَا كَانُواْ يَكْفُرُونَ ﴾ ٧٠]

﴿ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ دِينَهُمْ لَعِبًا وَلَهْوًا﴾ أي: دينَهم الذي كانَ يجبُ أن يأخذوا به لَعِباً ولهواً، وذلكَ أنّ عبادةَ الأصنامِ وما كانوا عليه من تحريمِ البَحائرِ والسَّوائبِ وغيرِ ذلك، من بابِ اللعبِ واللهوِ واتباعِ هوىٰ النفسِ والعملِ بالشهوة، ....

كما سيجيء بيانُه على سورة «براءة» في قوله: ﴿ لَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ فِى مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ ۙ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ ۙ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ ﴾ [التوبة: ٢٥][١].

والمُصنِّفُ لـمّا فَرغ من تقريرِ عطف الجملةِ على الجملة بقولِه: «ولكن يذكّرونهم ذكْرَى»، «أو لكنْ عليهم ذكْرَى»، أخذ في تقرير عطفِ المفردِ بقولِه: «على محلّ ﴿مِن شَىْءٍ﴾»، ومنعه.

قولُه: (وذلك أنّ عبادةَ الأصنامِ) هو بيانُ اتخاذهم لَعِباً ولهواً. والمرادُ بالدّين: مطلَقُ الدين وحقيقتُه، يعني: كان يجب على كل مكلَّفٍ أن يتديَّن بدِين، وينْتحلَ بملّة، وهؤلاء تديَّنوا باللَّعب واللهو، فعلى هذا: ﴿لَعِبًا وَلَهْوًا﴾ ثاني مفعولَي «اتخذ»، وعلى قوله: «أو اتّخذوا ما هو لعبٌ ولَـهْوٌ دِيناً لهم» بالعكس. لعل المرادَ أنه من بابِ القلب[٢]، لتصحيحِ أصل المعنى. ولهذا جعل ﴿دِينَهُمْ﴾ نكرة. ونحوه ذكر الزجّاج في «الفرقان» عند قولِه تعالى: ﴿أَن نَّتَّخِذَ مِن دُونِكَ

---

(١) والشاهد في الآية عطف «يوم حنين» على «مواطِنَ كثيرة» من باب عطف المفردات.

(٢) القلب في الاصطلاح: هو أن يُجعل جزء من الكلام مكان آخر يجعل مكانه على وجهٍ يُثبت حُكمَ كل منهما للآخر، وهو من أفانين البلاغة، وفيه دلالة على الاقتدار في الكلام، والإغراق فيه. انظر: «بغية الإيضاح» (١: ١٦)، و«الطراز» (٣: ٩٤).

....

﴿مِنۡ أَوۡلِيَآءَ﴾ [الفرقان: ١٨]، إذا قرئ «نُتَّخذ» مجهولاً[١]، فقال: أجاز الفرّاءُ أن يجعلَ ﴿مِنۡ أَوۡلِيَآءَ﴾ هو الاسم، ويجعلَ الخبر ما في «نتَّخذ» كأنه يجْعلُ على القلْب[٢].

واعلم أن الوجهَ الأول محمولٌ على معنى قولِه تعالى: ﴿أَرَءَيۡتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ﴾ [الفرقان: ٤٣]، لأن الأصل: من اتّخذ هواه كالإله نـزَّل أمْرَ الهوَى والشهواتِ في متابعةِ ما يدعوهم إليه منزلةَ الإلهِ الواجبِ العبادة، ثم قيل: ﴿مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ﴾ فقدّم المشبه به على المشبه، عكْساً للتشبيه[٣]، رَوْماً للمبالغة، وإيذاناً بأنّ الهوى في بابِ استحقاقِ العبادةِ أقوى من الإله. وفي كلام صاحب «المفتاح» إشعارٌ بهذا[٤].

فكذلك حكمُ هذه الآية، شَبَّه أولاً ما بَنَوا عليه نِحْلتَهم من عبادةِ الأصنام، وتحريم البحائرِ والسوائب، بالدين الذي يجب على كل أحدٍ أن ينتحلَ به، فينتفع به عاجلاً وآجلاً، ثم سمّيت تلك النحلةُ باللعب واللهو، لكونها مبْنيّةً على قاعدةِ التشهّي وأنهم لا ينتفعون بها، بل يتضرّرون من أجلِها، ثم قدّم المشبهَ به على المشبه للمبالغةِ المذكورة.

وعلى هذا المنوالِ يُنسَجُ الوجهُ الثاني عند صاحب «المفتاح»[٥]، لأن باب القلبِ عنده

---

(١) القراءة المشار إليها هي قراءة أبي جعفر المدني. انظر: «معاني القرآن» للفراء (٢: ٢٦٤).

(٢) «معاني القرآن» للفرّاء (٢: ٢٦٤)، و«معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٤٨).

(٣) أي: أن التشبيه في الآية من باب التشبيه المقلوب، وهو أن يجعل المشبه به مشبهاً، والمشبه مشبهاً به، للمبالغة، وبعضهم يسمّيه التشبيه المعكوس، أو غلبة الفروع على الأصول. انظر: «المثل السائر» ١٦١-١٦٢، و«الطراز» (١: ٣٠٩).

(٤) انظر: «المفتاح» ص١٦٣ - ١٦٤، حيث جاء فيه أن «قوله عز وجل: ﴿أَرَءَيۡتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ﴾ بدل «أرأيت من اتَّخَذَ هَوَاهُ إلهَهُ» مصبوب في هذا القالب، يعني: كون المشبه به أتمّ من المشبه في وجه التشبيه».

(٥) المقصود بالوجه الثاني قول الزمخشري: «اتّخذوا ما هو لعب ولهو من عبادة الأصنام وغيرها ديناً لهم».

ومن جنسِ الـهَزْلِ دونَ الجِدِّ، أو: اتخذوا ما هو لَعِبٌ ولَهْوٌ من عبادةِ الأصنامِ وغيرِها ديناً لهم، أو: **اتخذوا دينَهم الذي كُلِّفوهُ** ودُعوا إليه ـ وهو دينُ الإسلام ـ لَعِباً ولهواً، حيثُ سَخِروا به واستَهزَؤوا.

وقيل: جَعَلَ اللهُ لكلِّ قومٍ عيداً يُعظِّمونَه ويُصَلُّونَ فيه ويَعْمُرونَه بذِكْرِ الله، والناسُ كلُّهم من المُشرِكينَ وأهلِ الكتابِ اتخذوا عيدَهم لَعِباً ولهواً، غيرَ المُسلِمين، فإنَّهم اتخذوا عيدَهُم كما شَرَعَه الله.

محمول على أصل المعنى، لكن المختارَ أنه جارٍ على أصل التشبيه، مِن تقديمِ المشبه على المشبه به، وإن كان قلباً في اللفظ. والأولُ أبلغ.

وأمّا الوَجْهُ الثالثُ فتقديرُه: جعلوا دينَ الإسلام، والمِلَّةَ الحنيفيةَ التي تستحقُّ كل تبجيل وتعظيم، كاللعب واللهو الذي يستلزم السخريةَ والاستهزاء، فاستهزؤوا به، كقولِه تعالى: ﴿وَإِذَا عَلِمَ مِنْ ءَايَٰتِنَا شَيْـًٔا ٱتَّخَذَهَا هُزُوًا﴾ [الجاثية: ٩].

وأما بيان النظم فإن قولَه تعالى: ﴿وَذَرِ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟﴾: عطفٌ على قوله: ﴿فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ ٱلذِّكْرَىٰ مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾، وهو متّصل بقوله: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾، يعني: فلا تقعدْ بعد الذكرى مع هؤلاءِ الظَّلَمة الذين يخوضون في آياتنا، ودعْ مصاحبةَ من بَنَى دِينَه على اللّعب واللَّهو، وغرَّته الحياةُ الدنيوية. ويجوزُ أن تكونَ الواو استئنافاً، والآيةُ مستطردة.

قولُه: (**أو اتّخذوا دينهم الذي كُلِّفوهُ**) فعلىٰ هذا المرادُ بالدِّين: الدّينُ المقَيَّد[1]، ومن ثَمَّ قال: «وهو دين الإسلام».

قولُه: (**وقيل: قد جَعَلَ اللهُ لكُلِّ قومٍ عيداً**) سمّى العيدَ بالدِّينِ مجازاً، لأن العيدَ مبنيّ على العادات، والدين: العادة. **النهاية**: «وفي الحديث: أنه عليه الصلاةُ والسـلامُ كان على دِيـنِ

---

(١) يعني الإسلام.

ومعنىٰ ﴿ذَرْهُمْ﴾: أعرِضْ عنهم، ولا تُبالِ بتكذيبِهم واستِهزائِهم، ولا تَشغَلْ قلبَكَ بهم، ﴿وَذَكِّرْ بِهِۦٓ﴾ أي: بالقرآن، ﴿أَن تُبْسَلَ نَفْسٌۢ﴾ مخافةَ أن تُسْلَمَ إلىٰ الهَلَكةِ والعذاب، وتُرْتَهَنَ بسُوءِ كَسْبِها. وأصلُ الإبسال: المَنْع، ....

قومه[1]، أي: على ما بقِي فيهم من إرث إبراهيم، من الحجِّ والنكاحِ والميراث، وليس المرادُ الشِّرْكَ الذي كانوا عليه، وقيل: هو من الدين: العادة، يريدُ به: أخلاقَهم في الكرم، والشجاعة، وغير ذلك».

قولُه: (وأصلُ الإبْسال: الـمَنْع). قال الزجّاج: ﴿تُبْسَلَ﴾: تُسْلَم بعملِها غير قادرةٍ على التخلّص، والـمُسْتَبْسِل: المُسْتَسْلِم الذي يعلمُ أنه لا يقدرُ على التخلّص. قال الشاعر:

وإبْسـالي بَنِـيَّ بِغَـيْرِ جُـرْمٍ ... بَعَوْنَـاهُ ولا بِـدَمٍ مُـرَاقِ[2]

أي: إسلامي إيّاهم. والبعْو: الجناية.

«وقيل: أبْسَل: رَهَن، والمعنى واحد. يقال: أسد باسل، أي: معه من الإقْدام ما يَسْتَبْسِلُ له قِرْنه، ويقال: هذا بسْلٌ عليك، أي: حَرام»[3]. تمّ كلامُه.

قائل البيت: عوف بن الأحوص[4]، وكان حمَلَ عن غَنِيٍّ لبني قُشَيْرٍ دمَ ابْنَي السَّجْفِيَّة، فقالوا: لا نرْضَى بك، فرهنهم بَنِيه طلباً للصلح، فقال تحسّراً وتلهّفاً على تسليمِ بنيه إلى الـهَلَكةِ بغير جُرْمٍ جَرَموه، ولا دَمٍ أهْراقوه.

(١) انظر: «دلائل النبوة» للبيهقي (٢: ٣٠).

(٢) البيت لعَوْف بن الأحوص كما سيأتي. والـجُرْم: الذنْب. والـمُراق: المسْفوك. والبيت شاهد على استعمال «إبسال» بمعنى تسليم. انظر: «الصحاح» (٤: ١٦٣٤)، و«لسان العرب» مادة (بسل).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢٨٧).

(٤) شاعر جاهلي، ينتهي نسبه بعامر بن صعْصعة، كان سيداً في قومه. انظر: «معجم الشعراء» للمرزباني ص١٢٣، و«المفضليات» ص١٧٣.

لأنّ المُسْلَمَ إليه يَمنعُ المُسْلَم، قال عوفُ بنُ الأحوص:

وإبْسَالي بَنِيَّ بغَيْرِ جُرْمٍ   بَعَوْنَاهُ ولا بدَمٍ مُرَاقِ

ومنه: هذا عليك بَسْلٌ، أي: حرامٌ محظور. والباسلُ: الشجاعُ لامتناعِه من قِرْنِه، أو لأنه شديدُ البُسور، يُقال: بَسَرَ الرَّجل؛ إذا اشتَدَّ عُبوسُه، فإذا زاد قالوا: بَسَل، والعابس: مُنقَبِضُ الوجه.

﴿وَإِن تَعْدِلْ كُلَّ عَدْلٍ لَّا يُؤْخَذْ مِنْهَآ﴾: وإنْ تَفْدِ كُلَّ فِداء، والعَدْل: الفِدْية، لأنّ الفاديَ يَعْدِلُ المفدِيَّ بمِثْلِهِ. و﴿كُلَّ عَدْلٍ﴾: نَصْبٌ علىٰ المصدَر، ....

قولُه: (لأن المُسْلَمَ إليه يَمْنعُ المُسْلَم). يعني: إذا أسلموا أحداً إلى الهلاك، فالهلاكُ هو المسلَمُ إليه يمنع الشخص المسلَم من الخروج منه.

فالمعنىٰ: ذكِّر بالقرآن، مخافة أن تُسْلَم نفس إلى الـهلَـكة، بسبب ما كسَبت من المآثم، فلا تتخلّصُ منها، كما أن أعمالَها السيئةَ تمنعها من الخلاص، كما أن المسلَمَ إليه يمنع المسلَمَ أن يتخلّصَ منه، نحوه في المعنى قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾ [المدثر: ٣٨][١].

وقال القاضي: «إنّما قيل: أسدٌ باسل، لأن فريسَته لا تُفْلِت منه»[٢].

الراغب: «البَسْل: ضمّ الشيء ومنعُه، ولتضمُّنه لمعنى الضمِّ استُعير لتقطيبِ الوجه، فقيل: هو باسل ومُبْتَسِلُ الوجه. ولتضمّنه لمعنى المنع، قيل للمُحَرَّمِ والمُرْتَهَن: بَسْل. والفرقُ بين الحرامِ والبسْل أن الحرام: عامٌّ للممنوعِ منه حُكْماً أو قهراً. والبسْل هو الممنوع منه قهراً. قال اللهُ تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ أُبْسِلُواْ بِمَا كَسَبُواْ﴾، أي: حُرِموا الثواب، وفُسّر بالارتهان، كقولِه تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾»[٣].

(١) والآية شاهد على قرب معناها من معنى الآية مدار البحث.
(٢) «أنوار التنزيل»: (٢: ٤٢٠). وفي (ج): «يفلت» بالياء، وهو تصحيف.
(٣) «مفردات القرآن» ص١٢٣.

وفاعلُ ﴿يُؤْخَذْ﴾: قولُه: ﴿مِنْهَآ﴾ لا ضميرُ العَدْل، لأنّ العَدْلَ هاهنا مَصدَر، فلا يُسنَدُ إليه الأخذ.

وأما في قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ﴾ [البقرة: ٤٨] فبمعنىٰ المَفْديِّ به، فصحَّ إسنادُه إليه.

﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ إشارةٌ إلىٰ المُتَّخِذينَ دينَهم لَعِباً ولهواً. قيل: نزلت في أبي بكرٍ الصِّدِّيقِ رضيَ اللهُ عنه حينَ دعاهُ ابنُه عبدُ الرحمن إلىٰ عبادةِ الأوثان.

[﴿قُلْ أَنَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُنَا وَلَا يَضُرُّنَا وَنُرَدُّ عَلَىٰٓ أَعْقَابِنَا بَعْدَ إِذْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ كَٱلَّذِى ٱسْتَهْوَتْهُ ٱلشَّيَٰطِينُ فِى ٱلْأَرْضِ حَيْرَانَ لَهُۥٓ أَصْحَٰبٌ يَدْعُونَهُۥٓ إِلَى ٱلْهُدَى ٱئْتِنَا ۗ قُلْ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلْهُدَىٰ ۖ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ ٧١]

قولُه: (**وفاعلُ ﴿يُؤْخَذْ﴾ قوله: ﴿مِنْهَآ﴾**). وهذا كما تقول: «أُخِذ مِنّي» وتسْكت. وتقول: «سِيرَ من البلد». فالفعل لا بدَّ له من فاعل، وفاعله ما يصحُّ السكوتُ عليه.

قولُه: (**لا ضميرُ العَدْلِ**). أي: الضميرُ في ﴿لَّا يُؤْخَذْ مِنْهَآ﴾ لا يرجعُ إلى «العدل»، لأنه مصْدر. فإن قيل: كيف صحّ إسنادُه في تلك الآية(١)، على تأويلِ المفْتدى(٢) به، ولم يصحَّ هاهنا؟

وأُجيبَ: لأنه في تلك الآيةِ لم يقعْ مفعولاً مطلقاً ابتداءً، بخلافِه هاهنا.

قال في «الانتصاف»: «ونظيرُه ما سبق أن الضميرَ في: ﴿فَتَنفُخُ فِيهَا﴾(٣) لا يعودُ إلى «الهيئة» من قوله: ﴿كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ﴾، وأوْجبَ كَوْنَ «العدل» هاهنا مصْدراً يتعدى الفعلُ إليه بغيرِ واسطة، ولو كان مفعولاً به لقيل: بكلّ عدل»(٤).

---

(١) يعني في قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَٰعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾ [البقرة: ٤٨]. وقد أسند الفعل «يؤخذ» فيها إلى «العدل» وهو مصدر.

(٢) في (ط): «المعني به».

(٣) في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ ٱلطِّينِ كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ بِإِذْنِى فَتَنفُخُ فِيهَا فَتَكُونُ طَيْرًۢا بِإِذْنِى﴾ [المائدة: ١١٠].

(٤) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٢٨). وهذه الفقرة ـ من قوله: «قال في الانتصاف» إلى هنا ـ ورد في (ط) قبل سطرين؛ قبل قوله: «فإن قيل: كيف صح إسناده».

﴿قُلْ أَنَدْعُواْ﴾: أنعبُدُ، ﴿مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ الضارِّ النافعِ ما لا يَقدِرُ علىٰ نَفْعِنا ولا مَضرَّتِنا، ﴿وَنُرَدُّ عَلَىٰٓ أَعْقَابِنَا﴾ راجعينَ إلىٰ الشركِ بعدَ إذ أنقَذَنا اللهُ منه وهدانا للإسلام، ﴿كَٱلَّذِى ٱسْتَهْوَتْهُ ٱلشَّيَـٰطِينُ﴾: كالذي ذَهَبَت به مَرَدةُ الجِنِّ والغِيلان، ﴿فِى ٱلْأَرْضِ﴾: في الـمَهْمَه، ﴿حَيْرَانَ﴾: تائهاً ضالًّا عن الجادّةِ لا يَدْري كيفَ يَصنَع! ﴿لَهُۥٓ﴾ أي: لهذا المُستَهوىٰ، ﴿أَصْحَـٰبٌ﴾: رُفْقة، ﴿يَدْعُونَهُۥٓ إِلَى ٱلْهُدَى﴾: إلىٰ أن يَهدُوهُ الطريقَ المُستوي، **أو سُمِّيَ الطريقُ الـمُستَقيمُ بالهدىٰ**، يقولون له: ﴿ٱئْتِنَا﴾ **وقد اعتَسَفَ** المَهْمَهَ تابعاً للجنِّ لا يُـجيبهُم ولا يأتيهم. **وهذا مبنيٌّ علىٰ ما تَـزعُمُه العربُ** وتعتقدُه: أنَّ الجِنَّ تَستَهوي الإنسان، والغِـيلانَ تَستَـولي عليه، كـ﴿ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَـٰنُ مِنَ ٱلْمَسِّ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، فشَبَّه به الضّالَّ عن طريقِ الإسلامِ التابعَ لخطواتِ الشيطان، والمُسلِمونَ يَدعُونَه إليه فلا يَلتَفِتُ إليهم، ﴿قُلْ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ﴾ وهو الإسلام، ﴿هُوَ ٱلْهُدَىٰ﴾ وَحْدَه، وما وراءهُ ضَلالٌ وغَيّ، ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَـٰمِ دِينًا﴾ [آل عمران: ٨٥]، ﴿فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَـٰلُ﴾ [يونس: ٣٢].

قولُه: (**أو سُمِّيَ الطريقُ المُستقيمُ بالـهُدَى**): عطفٌ على «أن يهْدوا»، أي: ﴿ٱلْهُدَىٰ﴾ يجوزُ أنْ يكونَ مصدراً على أصلِه، وأن يسمى الطريقُ المستقيم به.

قولُه: (**وقد اعتَسَفَ**)، **الجوهري**: «العَسْفُ: الأخْذُ على غيرِ الطريق، وكذلك: التعسّفُ والاعتساف».

قولُه: (**وهذا مبنيٌّ على ما تَزْعُمُه العرب**). قال صاحبُ «الانتصاف»: «مَن أنكر استهواءَ الجنّ، واستيلاءهم على بعضِ الناس، بقدرةِ الله، فهو ممن استهْوتْه الشياطينُ في مَهامِه الضلال، والفلسفيُّ حَيْرانُ له أصحاب من الموحّدين يدْعونه إلى الهدى: ائْتِنا، وهو راكبٌ في ضلالِهِ التعاسيفَ»[1].

---

(١) «الانتصاف» (٢: ٢٨) بتصرف. والمهامه: الصحارى المقفرة. والتعاسيف: الضلالات.

فإن قُلت: ما محلُّ الكافِ في قوله: ﴿كَٱلَّذِى ٱسْتَهْوَتْهُ﴾؟ قلت: **النَّصْبُ علىٰ الحالِ من الضميرِ في** «نُرَدّ على أعقابنا» أي: أَنُنكَّصُ مُشبِهينَ مَنِ استَهْوَتْهُ الشَّياطين؟

فإن قُلت: ما معنىٰ ﴿ٱسْتَهْوَتْهُ﴾؟ قلت: هو استِفعال، مِن: هوىٰ في الأرض؛ إذا ذهبَ فيها، كأنَّ معناه: طَلَبَت هُوِيَّه وحَرَصَت عليه.

فإن قُلت: ما محلُّ: «أُمِرْنَا»؟ قلت: النصبُ عطفاً علىٰ محلِّ قوله: ﴿إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلْهُدَىٰ﴾، علىٰ أنَّهما مقولان، كأنه قيل: قُل هذا القولَ وقُل: أُمِرْنا لنُسْلِم.

وقلت: يمكن حملُ قول المصنف على ما ذهب إليه صاحبُ[1] «النهاية» في قوله ﷺ: «لا غُول» ليس نفْياً لعين الغولِ ووجوده، وإنما فيه إبطالُ زعم العرب في تلوّنه بالصورِ المختلفة، فيكون المعنى: أنها لا تستطيع أن تُضِلّ أحداً، ويشهدُ له الحديث الآخر: «لا غُولٌ ولٰكِن السَّعالي»[2]، والسّعالي: سَحَرة الجنّ، أي: ولكن في الجنّ سَحَرة، لهم تلْبيسٌ وتخييل.

قولُه: (**علىٰ الحالِ من الضميرِ في** «نُـرَدُّ»). قال صاحبُ «الفرائد»: «حاصلُ هذا الكلام: نُرد في حال إشباهنا كقولك: جاء زيدٌ راكباً، أي: في حالِ ركوبه. والرد ليس في حالِ الإشباه، كما أن المجيءَ في حال الركوب، ويمكن أن يقال: الكافُ منصوبُ المحلِّ على المصدر، أي: نُرد رداً مثل ردّ الذي استهوتْه».

وقلت: الحال مؤكِّدة، كقولِه تعالى: ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾ [التوبة: ٢٥] فلا يلزمُ ذلك. والتشبيه، على أن يكونَ حالاً، من التمثيلي[3]: شبّه حالَ من خلصَ من الشرك، ثم نكص على

---

(١) قوله: «وقلت يمكن حمل قول المصنف على ما ذهب إليه صاحب» سقط من (أ).

(٢) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٤١١٧) ومسلم (٢٢٢٢) والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٧٨٣) وأبو داود (٣٩١٥).

(٣) أي: في قوله تعالى: ﴿وَنُرَدُّ عَلَىٰٓ أَعْقَابِنَا بَعْدَ إِذْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ كَٱلَّذِى ٱسْتَهْوَتْهُ ٱلشَّيَٰطِينُ فِى ٱلْأَرْضِ حَيْرَانَ﴾.

فإن قلت: ما معنىٰ اللامِ في ﴿لِنُسْلِمَ﴾؟ قلت: **هي تعليلٌ للأمر**، بمعنىٰ: أُمِرْنا وقيلَ لنا: أَسلِموا، لأجلِ أن نُسلِم.

فإن قُلتَ: فإذا كانَ هذا وارداً في شأنِ أبي بكرٍ الصِّدِّيقِ رضيَ الله عنه، فكيفَ قيلَ للرسولِ عليه الصَّلاةُ والسَّلام: ﴿قُلْ أَنَدْعُواْ﴾؟ قلتُ: للاتحادِ الذي كانَ بينَ رسولِ الله ﷺ والمؤمنين، خصوصاً بينَه وبينَ الصِّدِّيقِ أبي بكرٍ رضيَ الله تعالىٰ عنه.

[﴿وَأَنْ أَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱتَّقُوهُ وَهُوَ ٱلَّذِىٓ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ * وَهُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ وَيَوْمَ يَقُولُ كُن فَيَكُونُ قَوْلُهُ ٱلْحَقُّ وَلَهُ ٱلْمُلْكُ يَوْمَ يُنفَخُ فِى ٱلصُّورِ عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْخَبِيرُ﴾ ٧٢-٧٣]

عقبيه، بحالِ من ذهب به الغيلانُ في المَهْمَه، بعدما كان على الجادّةِ المستقيمة، وعلى أن يكون مصْدراً يكون من المركب العقلي(١).

قولُه: (**هي تعليلٌ للأمر**). قال أبو البقاء: «أي: أُمرنا بذلك لنُسْلِم، وقيل: اللام بمعنى الباء، وقيل: هي زائدة، أي: أن نُسْلِم»(٢).

قال الزجّاج: «العربُ تقول: أمرْتُك أن تفعل، وأمرتُك بأن تفعل، وأمرتُك لِتفعل، فعلى الأولى الباءُ محذوفة. فمن قال: أمرتُك بأن تفعل، فالباء للإلصاق، أي: وقع الأمرُ بهذا الفعل. وعلى الثالثِ اللام للتعليل، فقد أخبَرَنا بالعلّةِ التي لها وقع الأمر»(٣).

---

(١) التشبيه المركب العقلي: أحد أنواع التشبيه باعتبار وجه الشبه. انظر: «بغية الإيضاح» (٣: ٣٢-٣٤). وفي الآية إذا اعتبرت الكاف في محل نصب على المصدر، لا على الحال، كان التشبيه مركباً عقلياً، حيث شبه حال ردّ المتكلّمين على أعقابهم بعد هدايتهم، بحال رد من استهوته الشياطين فأضلّتْه. وطرفا التشبيه هنا عقليان.

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٥٠٨).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢٨٨).

فإن قُلتَ: عَلامَ عُطِفَ قولُه: ﴿وَأَنْ أَقِيمُواْ﴾؟ قُلتُ: علىٰ مَوضِع ﴿لِنُسْلِمَ﴾، كأنه قيل: وأُمِرْنا أن نُسْلِمَ وأن أقيموا. ويجوزُ أن يكونَ التقدير: وأُمِرْنا لأَن نُسْلِمَ ولأَن أقيموا، أي: للإسلامِ ولإقامةِ الصلاة.

قال في «الانتصاف»: «قولُه: اللام تعليلٌ للأمر، بناءً على أن الأمر يلزمه الإرادة. وأما أهل السنّةِ فيَرَوْن في هذه اللام، وفي قوله: ﴿إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦] إنْ كانت تعليلاً، أنهم بإزاحة العِللِ عُومِلوا معاملةَ من أُريد منهم ذلك، وإن لم تكن الطاعةُ مُرادة»[١].

قولُه: (على موقع[٢] ﴿لِنُسْلِمَ﴾). قال الزجّاج: ﴿وَأَنْ أَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ فيه وجهان، أحدهما: أنْ يكون: أُمِرْنا لِنُسْلم، ولأنْ نُقِيمَ الصّلاة، وثانيهما: أن يكونَ محمولاً على المعنى، لأن المعنى: أُمِرْنا بالإسلام وبإقامةِ الصلاة، ويجوزُ أن يكونَ محمولاً على قولِه: ﴿يَدْعُونَهُۥٓ إِلَى ٱلْهُدَى ٱئْتِنَا﴾ [الأنعام: ٧١]، ﴿وَأَنْ أَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾، أي: ويدعونه أنْ أَقِيموا الصلاة[٣]، وكذا عن أبي البقاء[٤]. وذكر القاضي[٥] ما ذكره المصنف. فقولُ المصنف: «على موقع ﴿لِنُسْلِمَ﴾»، أي: لو وقع موقعَه «أنْ نُسْلِم»، بحذفِ الجارّ، لصحَّ العطف، فعطف عليه بذلك الاعتبار، كما في ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن﴾ [المنافقون: ١٠].

وقال الإمام: «وكان من الظاهرِ أن يقال: أُمِرْنا لِنُسلم ولأنْ نُقِيم، وإنما عدلَ إلى قوله: ﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ﴾ ﴿وَأَنْ أَقِيمُواْ﴾ ليؤْذِنَ بأن الكافرَ ما دام كافراً كان كالغائبِ الأجْنبيّ، فخُوطِبَ بما يخاطَبُ به الغُيَّب، وإذا أسلم ودخل في زمرةِ المؤمنين، صار كالقريبِ الحاضر، فخُوطِبَ بما يُخاطَبُ به الحاضرون»[٦].

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٢٩).
(٢) كذا في الأصول الخطية، وكذا هو في نصِّ «الكشاف» من (ط)، لكن في الأصل الخطي من «الكشاف»، وفي النسخ المطبوعة: «موضع».
(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢٨٨).
(٤) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٥٠٨).
(٥) «أنوار التنزيل» (٢: ٤١٢).
(٦) «مفاتيح الغيب» (١٣: ٢٦).

﴿قَوْلُهُ ٱلْحَقُّ﴾ مُبتدأ، و﴿وَيَوْمَ يَقُولُ﴾ خَبَرُهُ مُقدَّماً عليه، وانتِصابُه بمعنى الاستقرار، كقولك: يومَ الجُمُعةِ القِتالُ. واليوم: بمعنى الحين، والمعنى: أنه خلقَ السماواتِ والأرضَ قائماً بالحقِّ والحِكمة، وحينَ يقولُ لشيءٍ من الأشياء: «كُن»، فيكونُ ذلك الشيءُ قَوْلَه الحقَّ والحِكمة، أي: لا يكونُ شيئاً من السماواتِ والأرضِ وسائرِ المُكَوَّناتِ إلا عن حِكمةٍ وصواب.

و﴿يَوْمَ يُنفَخُ﴾ ظَرفٌ لقولِه: ﴿وَلَهُ ٱلْمُلْكُ﴾، كقوله: ﴿لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ﴾؟ [غافر: ١٦].

ويجوزُ أن يكونَ ﴿قَوْلُهُ ٱلْحَقُّ﴾ فاعلَ ﴿يَكُونُ﴾، على معنى: وحينَ يقولُ لقولهِ الحقّ ـ أي: لقضائِه الحقّ ـ: ﴿كُن فَيَكُونُ قَوْلُهُ ٱلْحَقُّ﴾. ....

قولُه: (﴿قَوْلُهُ ٱلْحَقُّ﴾: مبتدأ، و﴿وَيَوْمَ يَقُولُ﴾ خبره). قال أبو البقاء: «فعَلى هذا الواو داخلةٌ على الجملة المقدَّم فيها الخبر. و﴿ٱلْحَقُّ﴾ صفة لـ: ﴿قَوْلُهُ﴾، وقولُه: ويجوزُ أن يكونَ الظرفُ متعلقاً بمعنى الجملةِ التي هي ﴿قَوْلُهُ ٱلْحَقُّ﴾، أي: يحِقّ قولُه في يومِ يقول: كُنْ»[1].

قلت: الواو استئنائية، والجملةُ تذييلٌ[2] لقولِه: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ﴾. ولهذا جعل «اليوم» بمعنى «الحِين» ليعمَّ الزمان، ثم قال: «أي: لا يكوِّن شيئاً من السماواتِ والأرضِ وسائرِ المكوَّنات إلا عن حِكْمةٍ وصواب».

قولُه: (ويجوزُ أن يكونَ ﴿قَوْلُهُ ٱلْحَقُّ﴾ فاعلَ ﴿يَكُونُ﴾). قال أبو البقاء: «المعنى: فيوجَد قولُه الحقّ. فعلَى هذا يكون ﴿قَوْلُهُ﴾ بمعنى: «مقُولُه»، أي: فيوجَدُ ما قال له: «كن»[3].

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٥٠٩).

(٢) وغرض التذييل هنا تأكيد المعنى.

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٥٠٩) بتصرف.

وانتِصابُ «اليوم» لمحذوفٍ دلَّ عليه قولُه: ﴿بِٱلۡحَقِّ﴾، كأنه قيل: وحينَ يكونُ ويُقدَّر يقومُ بالحق.

﴿عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ﴾ هو عالمُ الغيب، وارتفاعُه على المدح.

[﴿وَإِذۡ قَالَ إِبۡرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ ءَازَرَ أَتَتَّخِذُ أَصۡنَامًا ءَالِهَةً إِنِّيٓ أَرَىٰكَ وَقَوۡمَكَ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ * وَكَذَٰلِكَ نُرِيٓ إِبۡرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَلِيَكُونَ مِنَ ٱلۡمُوقِنِينَ * فَلَمَّا جَنَّ عَلَيۡهِ ٱلَّيۡلُ رَءَا كَوۡكَبٗاۖ قَالَ هَٰذَا رَبِّيۖ فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَآ أُحِبُّ ٱلۡأٓفِلِينَ * فَلَمَّا رَءَا ٱلۡقَمَرَ بَازِغٗا قَالَ هَٰذَا رَبِّيۖ فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَئِن لَّمۡ يَهۡدِنِي رَبِّي لَأَكُونَنَّ مِنَ ٱلۡقَوۡمِ ٱلضَّآلِّينَ * فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمۡسَ بَازِغَةٗ قَالَ هَٰذَا رَبِّي هَٰذَآ أَكۡبَرُۖ فَلَمَّآ أَفَلَتۡ قَالَ يَٰقَوۡمِ إِنِّي بَرِيٓءٞ مِّمَّا تُشۡرِكُونَ * إِنِّي وَجَّهۡتُ وَجۡهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ حَنِيفٗاۖ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ﴾ ٧٤-٧٩]

﴿ءَازَرَ﴾: اسمُ أبي إبراهيمَ عليه السلام، وفي كتبِ التواريخِ **أنَّ اسمَه بالسُّريانية: تارَح**، والأقربُ أن يكونَ وزنُ ﴿ءَازَرَ﴾: فاعَل، ....

وقلت: قريبٌ منه قول المصنف: «أي: لقضائه الحقّ».

قولُه: (**وانتِصابُ «اليوم»**): أي ﴿وَيَوۡمَ يَقُولُ﴾ ـ على هذا التقدير ـ منْتصبٌ بمحذوف، وهو «يقوم»، والدالُّ عليه: ﴿بِٱلۡحَقِّ﴾، لأنه حال، وتقديرُه كما قال: «قائماً بالحق»، ففيه معنى «يقوم».

قال أبو البقاء: «يجوزُ أن يكونَ عاملُه: اذْكُر»(١).

قولُه: (**أنّ اسمَه بالسُّريانية: تارَح**). قال صاحبُ «الجامع»: «تارَح. التاء فوقها نقطتان، وفتحَ الراء وبالحاء المهملة»(٢).

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٥٠٩). والمقصود عامل نصب «يوم» في «ويَوْمَ يَقُولُ الحَقّ».

(٢) انظر: «تهذيب الأسماء واللغات» للنووي (١: ٩٩)، و«تاج العروس» للزبيدي (٣: ١٢).

مِثل: تارَخ، وعابَر، وعازَر، وشالَخ، وفالَغ، وما أشبهَها من أسمائهم، وهو عَطْفُ بيانٍ لأبيه. وقُرِئ: «آزرُ» بالضمِّ علىٰ النداء.

وقيل: «آزرُ»: اسمُ صَنَم، فيجوزُ أن يُنْبـزَ به للُزومهِ عِبادتَه، كما نُبِزَ ابنُ قيسٍ بالرُّقَـيَّاتِ اللاتي كان يُشَبِّبُ بهنَّ، فقيل: ابنُ قيسِ الرُّقَـيَّات. وفي شِعرِ بعضِ المُحْدَثين:

أُدْعَـى بأسـماءَ نَبْـزاً في قبائِلِهـا ... كأنّ أسماءَ أضحَتْ بَعْضَ أسمائي

أو أُريد: عابدَ آزَر، فحُذِفَ المُضافُ وأُقيمَ المُضافُ إليه مقامَه.

وقُرِئ: «أإزْرًا تَـتَّخِذُ أصناماً آلهةً» بفَتْحِ الهمزةِ وكَسْرِها بعدَ همزةِ الاستفهام وزاي ساكنةٍ وراءٍ منصوبةٍ مُنَوَّنة، وهو اسمُ صَنَم، ومعناه: أتعبدُ إزْراً؟ علىٰ الإنكار، ثمّ قال: تَـتَّخِذُ أصناماً آلهة، تثبيتاً لذلك وتقريراً، وهو داخلٌ في حُكمِ الإنكار، لأنه كالبيانِ له.

﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ ٱلَّيْلُ﴾ عَطفٌ علىٰ ﴿قَالَ إِبْرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ﴾، وقولُه: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُرِىٓ إِبْرَٰهِيمَ﴾ جُمْلةٌ ....

قولُه: (كان يُشَبِّبُ بهِنّ). التشبيب: النسيب. يقال: هو يشبّبُ بفلانة، أي: يذكر صفتَها وحالَه معها، في الشعر.

قولُه: (بعضِ الـمُحدَثين). هو: أبو بكرٍ محمدٌ الأصفـهاني[1]، خازِنُ الصّاحبِ ابن عبّاد[2].

---

(١) الإمام الرحال الحافظ الثقة أبو بكر محمد بن إبراهيم الأصفهاني الخازن، المشهور بابن المقرئ، صاحب المعجم الكبير، كان خازن كتب الصاحب ابن عباد على ما بينهما من افتراق في المذهب، فابن المقرئ محدِّث، والصاحب معتزلي. مات سنة (٣٨١هـ). له ترجمة في «تذكرة الحفاظ» للذهبي (٣: ٩٧٤).

(٢) هو: أبو القاسم إسماعيل بن عباد الطالقاني، وزير غلَب عليه الأدب، له مجموعة رسائل، وديوان شعر، مات سنة ٣٨٥ هـ. انظر: «المنتظم» (٧: ١٧٩)، و«الأعلام»: (١: ٣١٦).

مُعتَرَضٌ بها بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه. والمعنىٰ: **ومِثلَ ذلك التعريفِ** والتبصيرِ نُعَرِّفُ إبراهيمَ ونُبَصِّرُه مَلَكوتَ السماواتِ والأرض، **يعني الرُّبوبيةَ** والإلهية، ونُوفِّقُه لمعرفتِها، ونُرشِدُه بما شَرَحْنا صَدْرَه وسَدَّدْنا نَظَرَه وهَدَيْناهُ لطريقِ الاستدلال، ﴿وَلِيَكُونَ مِنَ ٱلْمُوقِنِينَ﴾ فَعَلْنا ذلك.

قولُه: (**ومِثْلَ ذلك التعريف**)، يريدُ أن المشارَ إليه بقوله: «كذلك» معنى ما سيجيء. وعليه في وجه قوله تعالى: ﴿هَٰذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ﴾ [الكهف: ٧٨]. قال المصنف: «قد تصوَّر فراق بينهما عند حلولِ ميعادِه، فأشار إليه».

كذلك سبحانه وتعالى جعل المشارَ إليه معنى الآياتِ التالية(١)، وهي التعريفُ والتبصير.

ويجوزُ أن يقال: إن الجملةَ معترضة بين المعطوف، وهو ﴿فَلَمَّا جَنَّ﴾، والمعطوفِ عليه، وهو: ﴿قَالَ إِبْرَٰهِيمُ﴾. والجملةُ المعترضةُ مؤكِّدة، فمرتبتُها التأخير، فيكون المشارُ إليه سابقاً في المرتبة وإن تأخَّرَ في اللفظ.

ويجوز أن يكونَ المشار إليه: ما بِهِ أنْذَر أباه، وضلَّل قومَه من المعرفةِ والبصارة، فيكونُ قوله: ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ ٱلَّيْلُ﴾ تفصيلاً وبياناً لمعنى المثلِ في «كذلك».

قولُه: (**يعني الرُّبوبيةَ**) تفسيرٌ لقولِه: ﴿مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾، وقولُه: «ونُوفِّقُه لمعرفتِها»: تفسير للتفسير.

قال القاضي: «﴿مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾: ربوبيتُها ومُلْكُها. وقيل: عجائبُها وبدائعُها، والملكوت: أَعظمُ الملك، والتاء فيه للمبالغة»(٢).

---

(١) يعني الآيات (٧٦-٨٣) من هذه السورة.

(٢) «أنوار التنزيل» (٢: ٤٢٣).

و﴿نُرِيَ﴾ حِكايةُ حالٍ ماضية، وكانَ أبوهُ وقومُه يَعبُدونَ الأصنامَ والشمسَ والقمرَ والكواكبِ، فأراد أن يُنَبِّهَهم علىٰ الخطأِ في دينِهم، وأن يُرشِدَهم إلىٰ طريقِ النظرِ والاستِدلال، ويُعرِّفَهم أنّ النظرَ الصحيحَ مُؤدٍّ إلىٰ أنّ شيئاً منها لا يصحُّ أن يكونَ إلـهاً، لقيامِ دليـلِ الحدوثِ فيها، وأنّ وراءَها مُحْدِثاً أحدَثَها، وصانِعاً صَنَعَها، ومُدَبِّراً دبَّرَ طُلوعَها وأُفولَها وانتِقالَها ومَسيرَها وسائرَ أحوالِها.

﴿هَٰذَا رَبِّي﴾: قولُ مَن يُنْصِفُ خَصْمَهُ مَعَ عِلمِهِ بأنه مُبْطِل، فيَحْكي قَوْلَه كما هو غيرَ مُتَعَصِّبٍ لمذهبه، لأنّ ذلك أدعىٰ إلىٰ الحقِّ وأنجىٰ من الشَّغْب، ثم يَكُـرُّ عليه بعدَ حِكايتِه، فيُبْطِلُه بالحُجَّة.

﴿لَآ أُحِبُّ ٱلْأَفِلِينَ﴾: لا أُحِبُّ عبادةَ الأربابِ المُتغيِّـرينَ عن حالٍ إلىٰ حال، المُنتقِلينَ من مكانٍ إلىٰ مكان، المُحْتَجِبينَ بسَتْر، فإنّ ذلك من صِفاتِ الأجرام.

﴿بَازِغًا﴾: مُبتَدِئاً في الطُّلوع، ﴿لَئِن لَّمْ يَهْدِنِي رَبِّي﴾ تنبيهٌ لقومِهِ علىٰ أنَّ مَن اتَّخذَ القمرَ إلهاً ـ وهو نَظيرُ الكوكبِ في الأُفول ـ فهو ضالّ، وأنّ الهِدايةَ إلىٰ الحقِّ بتوفيقِ الله ولُطْفِه.

﴿هَٰذَآ أَكْبَرُ﴾ من بابِ استِعمالِ النَّصَفةِ أيضاً مَعَ خُصومه، ﴿إِنِّي بَرِيٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ﴾ من الأجرامِ التي تجعلونَها شُركاءَ لخالقِها.

﴿إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ أي: للذي دَلَّتْ هذه المُحدَثاتُ عليه، وعلىٰ أنه مُبتَدِئُها ومُبتَدِعُها.

وقيل: هذا كان نَظَرَه واستدِلالَه في نفسِه، فحكاهُ الله، ....

قولُه: (أنْجَى من الشَّغْب)، الجوهري: «الشَّغْب ـ بالتسكين، والغينُ المعجمة ـ: تهييجُ الشّرّ، ولا يقال: شغَب، بالفتح».

قولُه: (وقيل: هذا كان نظره): معطوفٌ على جملةِ قولِه: «وكانَ أبوهُ وقومُه يَعبُدونَ الأصنام...، فأراد أن يُنبِّهَهم على الخطأ». فعلى هذا الفاءُ في ﴿فَلَمَّا جَنَّ﴾ تفصيليةٌ كما سبق.

والأوّلُ أظهرُ لقوله: ﴿لَئِن لَّمْ يَهْدِنِي رَبِّي﴾، وقولِه: ﴿يَٰقَوْمِ إِنِّي بَرِيٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ﴾.

فإن قُلتَ: لِـمَ احتجَّ عليه بالأُفولِ دون البُزوغ، وكلاهما انتِقالٌ من حالٍ إلىٰ حال؟ قلتُ: الاحتِجاجُ بالأُفولِ أظهَر، لأنه انتِقالٌ مَعَ خفاءٍ واحتِجاب.

فإن قُلتَ: ما وَجْهُ التذكير في قولِه: ﴿هَٰذَا رَبِّي﴾ والإشارةُ للشمس؟ قلتُ: جعلَ المُبتَدأَ مِثْلَ الخبرِ لكونِهما عِبارةً عن شيءٍ واحد، كقولهم: ما جاءَت حاجتُك، ومَن كانت أُمُّك؟ و﴿لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا۟﴾ [الأنعام: ٢٣]، وكان اختيارُ هذه الطريقةِ واجباً لصيانةِ الرَّبِّ عن شُبْهةِ التأنيث. ألا تراهُم قالوا في صفةِ الله: «علّام»، ولم يقولوا: «علّامة»، وإن كان العلّامةُ أبلَغ، احتِرازاً من علامةِ التأنيث.

قولُه: (والأوّلُ أظْهَر) أي: استدلالُه لأجلِ قومه على سبيلِ الاستدراج أقوى لقوله: ﴿لَئِن لَّمْ يَهْدِنِي﴾.

قال الزجّاج: «واحتجّ القائلون بأن قولَه كان على وجهِ النظرِ والاستدلال، بهذه الآية[1]، وهذا لا يوجبُ ذلك، لأن الأنبياءَ تسأل الله أن يثبّتها على الهدَى، وتعْلم أنه لولا هدايةُ الله ما اهتدت، وقد قال: ﴿وَٱجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَن نَّعْبُدَ ٱلْأَصْنَامَ﴾ [إبراهيم: ٣٥]».

والعجبُ أن المصنفَ قلب القضية، فجعل دليلَ الخصم دليلَه، وذلك أن اللام في قوله: ﴿لَئِن لَّمْ يَهْدِنِي رَبِّي﴾ موطِّئةٌ للقسم، بدليلِ قولِه: ﴿لَأَكُونَنَّ﴾. وقد تقرّر أن الجملةَ القسمية[2] إنما يُتَلَقّى بها مَن يُنْكِر ويبالغُ في الإصرار. وعلى تقديرِ أنه عليه الصلاةُ والسلام كان مستدلًّا، واخْتلج في خَلَده تردّدٌ، لم يبلغ تردُّده أن يُنْكر[3] على نفسِه هذا الإنكارَ البليغ، ولأن قولَه: ﴿رَبِّي﴾ تصريحٌ بأنه لم يكن مستدلًّا لنفسِه، ولهذا قال: «الأوّل أظهر».

---

(١) أي قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَءَا ٱلْقَمَرَ بَازِغًا قَالَ هَٰذَا رَبِّي ۖ فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَئِن لَّمْ يَهْدِنِي رَبِّي لَأَكُونَنَّ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلضَّآلِّينَ﴾.

(٢) قوله: «الجملة» سقط من (أ)، و: «القسمية» سقط من (ج).

(٣) كذا في (ط)، وفي غيرها من الأصول الخطية: «واختلج في خلده تردُّد أن لم ينكر».

وقُرِئ: «تُرِي إبراهيمَ مَلَكوتُ السماواتِ والأرض» بالتاء ورَفْعِ «المَلَكوت»، ومعناه: تُبَصِّرُه دلائلَ الرُّبوبية.

[﴿وَحَآجَّهُۥ قَوْمُهُۥ ۚ قَالَ أَتُحَٰٓجُّوٓنِّى فِى ٱللَّهِ وَقَدْ هَدَىٰنِ ۚ وَلَآ أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِۦٓ إِلَّآ أَن يَشَآءَ رَبِّى شَيْـًٔا ۗ وَسِعَ رَبِّى كُلَّ شَىْءٍ عِلْمًا ۗ أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ * وَكَيْفَ أَخَافُ مَآ أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ عَلَيْكُمْ سُلْطَٰنًا ۚ فَأَىُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِٱلْأَمْنِ ۖ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ * ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ * وَتِلْكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيْنَٰهَآ إِبْرَٰهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ ۚ نَرْفَعُ دَرَجَٰتٍ مَّن نَّشَآءُ ۗ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ * وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ ۚ كُلًّا هَدَيْنَا ۚ وَنُوحًا هَدَيْنَا ......

الانتصاف: «إنما عرَّض بضلالِهم في أمر القمر، لأنه قد أَيِس منهم في أمرِ الكواكب، ولو قاله في الأوّل لَما أنْصفوا ولا أَصْغَوْا، ولهذا صرّح في الثالثةِ بالبراءةِ منها، وأنهم على شرك، لّما تبلّجَ الحق، وبلغ الغايةَ في الظهور، ثم قال: «صَدَق صاحب الكشاف، بل يتعيّنُ هذا. وقد جاء في حديثِ الشفاعة: «فيأْتُون إبْراهِيمَ، فيَذكُر كَذِباتِه الثَّلاثَ»[(١)] وهي كلُّها معاريض[(٢)]، فلو صدَر منه أمر أشدّ، لذكره، ولو كان هذا مع نفْسِه لكان شكّاً في الله، ولكان أعظمَ ما صدر عنه، فكان أولى أن يعدّه، والصحيحُ أنّ الأنبياءَ قبل النبوة معصومون من ذلك»[(٣)].

قلت: وأمّا حسنُ التأليف فإن قولَه لأبيه، وإنكاره عليه بقولِه: ﴿أَتَتَّخِذُ أَصْنَامًا ءَالِهَةً ۖ إِنِّىٓ أَرَىٰكَ وَقَوْمَكَ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ إنما ينْتظم انتظاماً مع قوله: ﴿يَٰقَوْمِ إِنِّى بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ﴾ إذا كان الاستدلالُ لأجل القوم، لأنّ صرفَ الخطاب معه إلى القوم يستدعي ألّا يكونَ قد أشرك بالله طرْفةَ عين، يؤيّدُه قوله تعالى: ﴿إِذْ جَآءَ رَبَّهُۥ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾ [الصافات: ٨٤].

(١) هذا جزءٌ من حديثٍ صحيح أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٥٤٦) من حديثِ ابن عباس، وأخرجه البخاري (٤٤٧٦) ومسلم (١٩٣) من حديث أنس رضي الله عنه.

(٢) أي: من قبيل التعريض الذي هو أخفى من الكناية.

(٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٣١)، بتصرف.

مِن قَبْلُ وَمِن ذُرِّيَّتِهِۦ دَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ۚ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُحْسِنِينَ * وَزَكَرِيَّا وَيَحْيَىٰ وَعِيسَىٰ وَإِلْيَاسَ ۖ كُلٌّ مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ * وَإِسْمَٰعِيلَ وَٱلْيَسَعَ وَيُونُسَ وَلُوطًا ۚ وَكُلًّا فَضَّلْنَا عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ * وَمِنْ ءَابَآئِهِمْ وَذُرِّيَّٰتِهِمْ وَإِخْوَٰنِهِمْ ۖ وَٱجْتَبَيْنَٰهُمْ وَهَدَيْنَٰهُمْ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ * ذَٰلِكَ هُدَى ٱللَّهِ يَهْدِى بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ ۚ وَلَوْ أَشْرَكُوا۟ لَحَبِطَ عَنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ * أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ۚ فَإِن يَكْفُرْ بِهَا هَٰٓؤُلَآءِ فَقَدْ وَكَّلْنَا بِهَا قَوْمًا لَّيْسُوا۟ بِهَا بِكَٰفِرِينَ * أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ ۖ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ ۗ قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا ۖ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرَىٰ لِلْعَٰلَمِينَ ﴾ [٨٠-٩٠]

﴿ وَحَآجَّهُۥ قَوْمُهُۥ ۚ قَالَ أَتُحَٰٓجُّوٓنِّى فِى ٱللَّهِ ﴾ وكانوا حاجُّوه في توحيدِ الله ونَفْيِ الشُّركاءِ عنه مُنْكِرينَ لذلك، ﴿وَقَدْ هَدَىٰنِ﴾ يعني: إلىٰ التوحيد، ﴿وَلَآ أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِۦٓ﴾ وقد خَوَّفُوهُ أنّ معبوداتِهم تُصيبُه بسُوء، ﴿إِلَّآ أَن يَشَآءَ رَبِّى شَيْـًٔا﴾: إلّا وَقْتَ مشيئةِ ربي شيئاً يُخاف، فحذفَ «الوَقْت»، يعني: لا أخافُ معبوداتِكم في وقتٍ قَطُّ؛ لأنها لا تَقدِرُ علىٰ مَنْفعةٍ ولا مَضَرَّة، إلّا إذا شاءَ ربِّي أن يُصيبَني بمَخوفٍ من جِهتِها إن أَصَبْتُ ذنباً أستوجِبُ به إنزالَ المكروه، ....

ونحو هذا الخطابِ قولُ الرسل(١): ﴿ وَمَا لِىَ لَآ أَعْبُدُ ٱلَّذِى فَطَرَنِى وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ [يس: ٢٢]. وأما معنى قولِه تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ نُرِىٓ إِبْرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ ٱلْمُوقِنِينَ ﴾ على ما فسّره: «ومثل ذلك التعريفِ والتبصيرِ نعرّفُ إبراهيم»، فالمراد هدايةُ طريقة الاستدلالِ مع الخصوم، ومزيد تسديد النظر لنفسه. ولا شكَّ أن العارف كلّما كرّ إلى الدلائل، وقرّرها مع الخصوم، ازدادَ يقينُه، لا سيما إذا حصل مع ذلك إفحامُ الخصوم، ومن ثَمَّ كرّرها الله سبحانه وتعالى في كتابِه المجيد.

---

(١) كذا في الأصول الخطية بصيغة الجمع، وسياق الآيات من سورة يس يدلُّ على أن القائل واحد، والله أعلم.

مِثلَ أن يَرجُمَني بكوكبٍ أو بشِقّةٍ من الشمسِ أو القمر، أو يَجْعَلَها قادرةً علىٰ مَضرَّتي، ﴿وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ أي: ليسَ بعَجَبٍ ولا مُستبعَدٍ أن يكونَ في عِلمِه إنزالُ المَخوفِ بي من جِهتِها، ﴿أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ﴾ فتُميِّزوا بينَ الصحيحِ والفاسد، والقادِرِ والعاجِز.

﴿وَكَيْفَ أَخَافُ﴾ بتخويفِكم شيئاً مأمونَ الخوفِ لا يَتعلَّقُ به ضَرَرٌ بوَجْه، ﴿و﴾ أنتُم ﴿لَا تَخَافُونَ﴾ ما يَتعلَّقُ به كلُّ خوف، وهو إشراكُكم بالله ﴿مَا لَمْ يُنَزِّلْ﴾ بإشراكِه ﴿سُلْطَانًا﴾ أي: حُجَّة، لأنّ الإشراكَ لا يصحُّ أن يكونَ عليه حُجَّة، كأنه قال: **وما لكم تُنكِرونَ عليَّ الأَمْنَ في مَوضِعِ الأمن،** ....

ويعضدُه ما ذكَره محيي السنّة: «لا يجوزُ أن يكونَ لله رسول، يأتِي عليه وقت من الأوقاتِ إلا وهو لله موحّد، وبه عارف، ومن كل معبودٍ سواه بريء. وكيف يُتَوَهَّمُ هذا على مَن عصمَه الله، وطهّره، وآتاه رُشدَه من قبل، وأخبرَ عنه، فقال: ﴿إِذْ جَاءَ رَبَّهُ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾ [الصافات: ٨٤]، وقال: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُرِيَ إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ﴾! أَفتراه أراه الملكوت ليُوقن، فلمّا أيْقن ﴿رَءَا كَوْكَبًا قَالَ هَٰذَا رَبِّي﴾ معتقداً! هذا لا يكون أبداً، بل أراد أن يستدرجَ القوم بهذا القول، ويعرّفَهم خطأهم وجهْلَهم في تعظيمِ ما عظّموه، وكانوا يعظّمون النجوم، ويعْبُدونها، ويرَون أن الأمورَ كلَّها إليها»[1].

قولُه: (**وما لكم تُنكِرونَ عليَّ الأَمْنَ في مَوضِعِ الأمن؟**) زاد «الموضع» ليشير إلى أنه متمكّنٌ علَى الأَمْن، فلا يحومُ الخوفُ بساحته، وأنهم على عكسِه، تأكيداً لقوله: ﴿وَكَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِاللَّهِ﴾، وإنما زاد «أنتم» لينبّه على أنهم أحقّاءُ بالخوف، فبنَى الكلامَ على تقوّي الحكم.

(١) «معالم التنزيل» للبغوي (٣: ١٦١).

....

وفيه: أن الشركَ مكانُ الخوف ومَعدِنُه، كما أن التوحيدَ موضعُ الأمنِ ومقرّه، ولهذا استؤنف بقولِه: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَـٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾ أي: بشِرْك، بياناً لأمْن مَن تمسّك بالتوحيد، وتبرّأ عن الشرك، كأنه سأل صلواتُ الله عليه: أيُّ الفريقين ـ يعني: فريقَي المشركين والموحّدين ـ أحقّ بالأمْن؟ وأجاب هو: هم الذين آمنوا. وهو من بابِ التبكيت، كقولِه تعالى: ﴿قُلْ أَىُّ شَىْءٍ أَكْبَرُ شَهَـٰدَةً ۖ قُلِ ٱللَّهُ ۖ شَهِيدٌ﴾ [الأنعام: ١٩]، ﴿قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ قُلِ ٱللَّهُ﴾ [الرعد: ١٦]. و«قُلْ» في الآية مقدّر.

فظهر من هذا أن الواجبَ أن يفسّرَ الظلم بالشرك، ولفظ «اللَّبْس» لا يأباه كما سنقرّره، وكان تفسيرُ سيدِ المرسلين، وإمامِ الموحّدين، أوْلَى بالتلقّي[1]، على ما روينا عن البخاريِّ ومسلم وأحمد بن حنبل والترمذي، عن ابن مسعود: لمّا نزلت الآيةُ شقّ ذلك على المسلمين، وقالوا: أيُّنا لا يَظْلمُ نفْسَه؟ فقال رسول الله ﷺ: «ليسَ ذلك، إنَّما هُو الشِّرْكُ، أَلم تَسْمَعُوا قَوْلَ لُقْمانَ لِابنِه: ﴿يَـٰبُنَىَّ لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ ۖ إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣]؟»[2]. وفي رواية البخاريّ: «ليسَ كما تَظُـنُّون»[3]، ولأنّ اسمَ الإشارةِ[4] الواقعَ خبراً للموصول مع صلتِها،

---

(١) هذا تعريض بالزمخشري، لأنه فسّر «الظلم» في الآية بالفسق والمعصية، كما أسلفنا في الملاحظة السابقة، محتجّاً بأن لفظ «اللبس» أبى تفسير الظلم بالكفر. وتفسير الطيبي أرجح، لاستدلاله بالحديث الثابت عن الرسول ﷺ في ذلك.

(٢) أخرجه البخاري (٣٣٦٠) ومسلم (١٢٤) والإمام أحمد في «المسند» (٤٠٣١) والترمذي (٣٠٦٧) وغيرهم.

(٣) «صحيح البخاري» (٦٩٣٧).

(٤) يعني ﴿أُوْلَـٰٓئِكَ﴾ في ﴿أُوْلَـٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ﴾ [الأنعام: ٨٢]. والموصول هو ﴿ٱلَّذِينَ﴾ في ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَـٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾. وإعراب ﴿أُوْلَـٰٓئِكَ﴾ إمّا بدل من الموصول، أو مبتدأ ثان والجملة بعده خبره. والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول: ﴿ٱلَّذِينَ﴾. انظر: «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٥١٤).

....

يشير إلى أن ما بعده ثابت لمن قبله، لاكتسابِه ما ذكر من الصفة، ولا ارتيابَ أن الأمن المذكورَ بعده هو الأمن المذكور قبل، وهو الأمنُ الحاصلُ للموحّدين في قوله: ﴿أَحَقُّ بِٱلْأَمْنِ﴾ لأن المعرّفَ إذا أعيد كان الثاني عَيْنَ الأول، فيجب أن يكون الظلمُ عينَ الشرك، ليَسْلم النظْم، فإذاً ليس الكلامُ في المعصيةِ والفسق.

أما معنى «اللَّبس» فهو ما قال القاضي: «لبْسُ الإيمان بالظلم: أن يصدّقَ بوجودِ الصانع الحكيم، ويخْلط بهذا التصديقِ الإشراكَ به»[(١)].

وقلت: يؤيّدُه قولُه تعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾ [يوسف: ١٠٦]، قال المصنف: «﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم﴾ في إقرارِه ﴿بِٱللَّهِ﴾، وبأنه خلَقه وخلقَ السمواتِ والأرض، إلا وهو مشرك بعبادتِه الوثن، وعن الحسن: هم أهْلُ الكِتاب، معهم شِركٌ وإيمان».

وقال صاحب «التقريب»: «ويحتملُ أن يقال: النفاق: لَبْسُ الإيمـانِ الظاهر بالكفر الباطن»[(٢)].

وقلت: هو نحو قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [النساء: ١٣٦]. قال المصنف: «كأنه قيل: يا أيها الذين آمَنوا نِفاقاً آمِنوا إخْلاصاً»، ويجوزُ أنْ يرادَ بـ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ المصدِّقون بألْسنتِهم، كما قال في قولِه تعالى: ﴿وَٱخْفِضْ جَنَاحَكَ لِمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٥]: «فيه وجْهان: أن يسمّيَهم قبل الدخولِ في الإيمانِ مؤمنين، وأن يريدَ بالمؤمنين المصدّقين بألْسنتِهم، وهم صنفان: صنف صدّقَ واتّبع، وصنفٌ ما وُجِد منه إلا التصديق فحسب».

---

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٤٢٦).

(٢) «تقريب التفسير»، الورقة: ١٤٠.

ولا تُنكِرونَ علىٰ أنفُسِكم الأمْنَ في مَوضِعِ الخوف؟ **ولم يَقُل: فأيُّنا أحقُّ بالأمنِ أنا أم أنتم؟ احترازاً من تزكيةِ نفسِه**، فعَدَلَ عنه إلىٰ قوله: ﴿فَأَيُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ﴾ يعني: فريقي المُشركينَ والمُوحِّدين.

ثم استأنفَ الجوابَ عن السُّؤالِ بقوله: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَـٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾ أي: لم يَخلِطوا إيمانَهم بمَعْصيةٍ تُفسِّقُهم، **وأبىٰ تفسيرَ «الظُّلمِ» بالكُفرِ لَفظُ اللَّبْس**.

﴿وَتِلْكَ﴾ إشارةٌ إلىٰ جميعِ ما احتَجَّ به إبراهيمُ عليه السَّلامُ علىٰ قومِهِ مِن قوله: ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ ٱلَّيْلُ﴾ إلىٰ قولِه: ﴿وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾.

ومعنىٰ ﴿ءَاتَيْنَـٰهَآ﴾: أرشَدْناهُ إليها ووَفَّقْناه لها، ﴿نَرْفَعُ دَرَجَـٰتٍ مَّن نَّشَآءُ﴾ يعني: في العِلمِ والحِكمة. **وقُرِئَ بالتنوين**.

وأما قولُه: «وأَبى تفسيرَ «الظُّلم» بالكُفْرِ لَفْظُ اللَّبْس»: فمبنيٌّ على أنّ لفظَ «اللّبس» موضوعٌ للخلط، وهو يقتضي شيئين، وذلك لا يُتَصَوَّرُ هاهنا، إذ الكفر والإيمانُ لا يجتمعان، وأما المعْصيةُ فيُتصوّرُ فيه الخلْط، كقولِه تعالى: ﴿خَلَطُوا۟ عَمَلًا صَـٰلِحًا وَءَاخَرَ سَيِّئًا﴾ [التوبة: ١٠٢].

قال الجوهري: «اللُّبْس ـ بالضمّ: مصدر قولك: لَبِسْت الثوب، أَلْبَس. واللَّبْس ـ بالفتح: مصدرُ قولِك: لَبَسْتُ عليه الأمرَ أَلْبِس: خلطْت»، والجواب ما سبق.

قولُه: (**ولم يقُل: فأيُّنا أحَقُّ بالأمْن: أنا أم أنتم؟ احترازاً من تزكيةِ نفْسِه**)، لأن الكلامَ مرتّبٌ بالفاء على ﴿أَخَافُ﴾ ولا تخافون، فيجبُ تقدير «أيُّنا: أنا وأنتم» مفْرداً وجماعة، فيلْزمُ منه أمْنُ نفسه وخوفُهم، فكان تزكيته لنفسِه صريحاً.

قولُه: (**وقُرِئ بالتنوين**): عاصمٌ وحمزةُ والكسائي(١). قال أبو البقاء: ﴿دَرَجَـٰتٍ﴾ يقرأُ

---

(١) حجّتهم أن الفعل واقع على ﴿مَن﴾ لأنه المرفوع، وليست «الدرجات» المرفوعة. انظر: «الكشف عن وجوه القراءات» (١: ٤٣٧)، و«حجة القراءات» ص٢٥٨.

﴿وَمِن ذُرِّيَّتِهِۦ﴾ الضميرُ لنوحٍ أو لإبراهيم، و﴿دَاوُۥدَ﴾ عَطْفٌ علىٰ ﴿نُوحًا﴾، أي: وهَدَيْنا داود، ﴿وَمِنْ ءَابَآئِهِمْ﴾ في موضعِ النصبِ عطفاً علىٰ ﴿كُلًّا﴾، بمعنىٰ: وفَضَّلْنا بعْضَ آبائِهم.

﴿وَلَوْ أَشْرَكُوا۟﴾ مَعَ فَضْلِهم وتقدُّمِهم وما رُفِعَ لهم من الدَّرَجاتِ؛ لكانوا كغيرِهم في حُبوطِ أعمالِهم، كما قالَ تعالىٰ وتَقَدَّس: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزمر: ٦٥].

﴿ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ﴾ يُريدُ الجِنْس، ﴿فَإِن يَكْفُرْ بِهَا هَٰٓؤُلَآءِ﴾ بالكِتابِ والحِكمةِ والنُّبوّة، أو بالنُّبوة، ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ يعني: أهلَ مكّة، ﴿قَوْمًا﴾ هم الأنبياءُ المذكورونَ ومَنْ تابعَهُم، بدليلِ قولِه: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ﴾، وبدليلِ وَصْلِ قولِه: ﴿فَإِن يَكْفُرْ بِهَا هَٰٓؤُلَآءِ﴾ بما قبلَه.

بالإضافة، وهو مفعول ﴿نَرْفَعُ﴾[(١)]، ورفْعُ درجةِ الإنسان رفْعٌ له، ويُقرأ بالتنوين، و﴿مَّن﴾ على هذا: مفعول ﴿نَرْفَعُ﴾، و﴿دَرَجَٰتٍ﴾: ظرف. أو حرفُ الجر محذوف، أي: إلى درجات[(٢)].

وقيل: منْتصبٌ انتصاب المصدر: أي نرفعه رفعات. ويجوز أن ينْتصبَ على التمييز من ﴿مَّن نَّشَآءُ﴾، لأنه ما رَفَعَ أنْفسَهم، وإنما رُفِعت درجاتُهم.

قولُه: (﴿وَمِن ذُرِّيَّتِهِۦ﴾ الضميرُ لنوحٍ أو لإبراهيم)، نقَـله من «معاني» الزجّاج[(٣)]. والصحيحُ الأوّل[(٤)].

قال محيي السنّة: ﴿وَمِن ذُرِّيَّتِهِۦ﴾، أي: من ذريّةِ نوح، ولم يُرد: من ذريةِ إبراهيم، لأنه ذكر في جملتِهم يونُس ولُوطاً، ولم يكونا من ذرية إبراهيم[(٥)]، وكذا في «الوسيط» و«الكواشي».

---

(١) في (أ): «الرفع»، وفي (ج): «يرفع».

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٥١٥).

(٣) يقصد «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٢: ٢٩٦)، وفيه: «وجائز أن يكون مِن ذرّية نوح، وجائز أن يكون من ذرية إبراهيم».

(٤) أي أن الضمير في «ذريته» لنوح.

(٥) «معالم التنزيل» (٣: ١٦٥). وانظر: «الوسيط» للواحدي (٢: ٢٩٤).

وقيل: هم أصحابُ النبيِّ ﷺ وكُلُّ مَنْ آمن به. وقيل: كلُّ مُؤمنٍ من بني آدم. وقيل: الملائكة. وادّعىٰ الأنصارُ أنها لهم. وعن مجاهدٍ: هم الفرس.

ومعنىٰ توكيلِهم بها: أنهم وُفِّقوا للإيمانِ بها والقيامِ بحُقوقِها، كما يُوكَّلُ الرجلُ بالشيءِ ليقومَ به، ويَتعهَّدَه ويُحافِظَ عليه.

والباءُ في ﴿بِهَا﴾ صلةُ «كافرين»، وفي ﴿بِكَٰفِرِينَ﴾ تأكيدُ النفي.

وفي «جامع الأصول»: أنّ يونسَ كان من الأسباطِ[1] في زمن شِعْيا[2]، أرْسله الله إلى أَهْل نِيْنَوىٰ[3] من بلد الموصل، وقال: «إن لوطاً كان ابنَ أخِي إبراهيم: هَارَان بن تارح، آمن بإبراهيم، وشَخَصَ معه مهاجراً إلى الشام، فأرسله الله إلى أهلِ سدوم»[4].

وقال الإمام: «لأنَّ نوحاً أقربُ المذكورين»[5]. وذكر ما قالوه، وقال: «ومن قال: إن الضميرَ لإبراهيم، يقدِّر: «ومِن ذرية إبراهيمَ دَاوُدَ وسُلَيْمان هَدَيْنا» لأن إبراهيمَ هو المقصود بالذكر، وذُكِرَ نوحٌ لتعظيم إبراهيم»[6]، ولذلك ختمَ بـ﴿وَيُونُسَ وَلُوطًا﴾. وجعلهما معطوفَين على ﴿نُوحًا هَدَيْنَا﴾ لا على «داود» فيكون من عطف الجملةِ على الجملة.

وصاحبُ «الكشف» أخرج إلياس أيضاً مِن ذريةِ إبراهيم[7]، وليس كذلك، لِما ذكر أبو عبدِ الله الكسائي في «المبتدأ»: أنه ابنُ عيزار بنِ هارونَ[8] بن عمران.

---

(١) الأسباط: جمع سِبط، وهم مِن بني إسرائيل كالقبائل من العرب ـ «الصحاح» (٣: ١١٢٩) مادة: «سبط».

(٢) أحد أنبياء بني إسرائيل.

(٣) نِيْنَوَى ـ بكسر أوله، وسكون ثانيه، وفتح النون والواو ـ: قرية يونس بن متَّى عليه السلام. «معجم البلدان»: (٥: ٣٣٩).

(٤) سدوم: من مدائن قوم لوط. «معجم البلدان»: (٣: ٢٠٠).

(٥) «مفاتيح الغيب» (١٣: ٥٣).

(٦) المصدر السابق (١٣: ٥٣).

(٧) «كشف المشكلات» للباقلاني (٢: ٤١٤).

(٨) قوله: «بن هارون» أثبته من (ط).

....

وقد ذكرنا عن «جامع الأصول» أن يونسَ أيضاً من ذرية إبراهيم، فبقي لوطٌ خارجاً منها، ولمّا كان ابن أخيه، وآمن به، وهاجرَ معه، أمْكن أن يُجعلَ من الذريةِ على سبيلِ التغليب.

وقال صاحبُ «المرشد»: اختلفوا في أنّ الضميرَ في: ﴿وَمِن ذُرِّيَّتِهِۦ﴾ هل يرجعُ إلى إبراهيمَ أو نوح؟ والوجْهان محتملان، ومعناه: وَهَدَيْنا من ذريتِه دَاوُد وسليمان، ثم الوقوفُ على ﴿ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ كافٍ، ثم يبتدئُ ﴿وَزَكَرِيَّا﴾ على أنه معطوفٌ على ما قبله إلى قوله: ﴿وَلُوطًا﴾، ويبتدئ: ﴿وَكُلًّا فَضَّلْنَا﴾.

وقلت: فعلى هذا كلٌّ من الآيات[1] مستقلّةٌ في الدلالة، وهو الوجه، إذ ورود ذكر الأنبياء على غيرِ ترتيب، لا سيما إسماعيل، وهو ولد إبراهيم، أخّر ذكره، يدل دلالةً ظاهرةً على الاستقلال.

قولُه: «بدليلِ قولِه: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُۖ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ﴾، وبدليل وصْل قوله: ﴿فَإِن يَكْفُرْ﴾»، يعني: دلّ نظمُ الآيات على أن المرادَ بقولِه: الأنبياء، فإن الآيتين اللّتين صُدِّرتا بـ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ إنّما عُقّبتا قوله: ﴿وَلَوْ أَشْرَكُواْ لَحَبِطَ عَنْهُم مَّا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾ للتسلّي والتأسّي. وذلك أنه تعالى لـمّا ذكرَ أولئك القادةَ السادة، وبيّن مراتبَهم وطبقاتهم: تارةً بالإحسان، وتارةً بتفضيلهم على العالمين، وأخرى بالاجتباءِ والهداية على صراطٍ مستقيم، وفَذْلَكَ[2] ذلك بقوله: ﴿ذَٰلِكَ هُدَى ٱللَّهِ يَهْدِى بِهِۦ مَن يَشَآءُ﴾ على طريقةِ قول حاتم:

ولله صُعْلُوكٌ...[3]

---

(١) يعني الآيات (٨٤-٨٦) من سورة الأنعام.

(٢) من الفذلكة، وهي الخُلاصة.

(٣) هذا جزء من صدر بيت لحاتم الطائي في «ديوانه» ص ٨٢، يصف صعلوكاً ويمدحه. وتمام البيت: =

....

ثم عدَّد له خصالاً فاضلة، ثم عقَّبَ تعديدَها بقولِه:

فذَلِكَ إنْ يَهْلِكْ فحُسْنَى ثَـنَاؤُهُ(١)

وجعلَ عمدةَ ما مُنحوا، لأجْلِ تلك الخصال، البراءةَ من الشرك، تعريضاً بالمشركين، كما قال: ﴿وَلَوْ أَشْرَكُواْ﴾ مع فضلِهم وتقدّمِهم، وما رفَع لهم من الدّرجاتِ؛ لكانوا كغيرِهم، عقَّب ذلك كلّه بالآيتين، كما ذكرنا، للتسلِّي والتأسِّي.

أما التسلِّي فإن الفاءَ في قوله: ﴿فَإِن يَكْفُرْ بِهَا﴾ إما عاطفة، عَطَفَتِ الجملةَ الشرطيةَ على الأولى على الترتيب(٢)، على معنى: أولئك الكَمَلَةُ المذكورون، هم الذين آتيناهم الكتابَ والحكمة والنبوة، وجعلْناهم أهْلاً لها، ومُضطَلَعاً للقيام بحقِّها وحفظها، فإن يكفرْ بها هؤلاء الحمْقَى فلا بأس، فإن أولئك الموصوفين بتلك الفضائلِ النابهةِ قد آمنوا بها، وصدّقوا بها حقَّ التصديق، وأنت منهم، فقد آمنْتَ بكتابِك، ومن اتّبعك من المؤمنين.

أو جزائية(٣)، لأنّ في ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ﴾ معنى الشرط، والجملةُ الشرطيةُ خبرٌ له، والجملة كما هي خبر ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾.

ولا بدَّ في الجزاء من رابطةٍ بالـمبتدأ، فوضعَ ﴿قَوْمًا لَّيْسُواْ بِهَا بِكَٰفِرِينَ﴾ موضعَ الضمير، للإشعار بالعلية. والمعنى: أنا منَحْناهم الكتابَ والحكمَ والنبوة، ووكَّـلناهم بها،

= ولله صـعْلوكٌ يُسـاوِرُ همَّـهُ ... ويمْضِي على الأحْداثِ والدّهر مُقدِما

والصعلوك: الفقير: يساور: يغالب. الهمّ: الـحُزن.

(١) وتمامه:

وإنْ عاشَ لم يَقْعُدْ ضعيفاً مُذَمَّـما

(٢) أي: عطفت جملة ﴿فَإِن يَكْفُرْ﴾ على ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [الأنعام: ٨٩].

(٣) هذا الوجه الثاني للفاء في ﴿فَإِن يَكْفُرْ﴾.

....

يقومون بحقِّها، ولا يضيّعونها، فإن أضاعها هؤلاءِ الكفَرة، ولم يشكروا حقَّ تلك النعمة، فأولئك الأقوامُ غير موصوفين بذلك، وأنت سيّدهم، فلا تحتفلْ بذلك، كما تقول لصاحبِك: منحْتُك هذا، فإن نازعك فلان فيه، أو أراد إتلافه، فلا بأس، لأنك مَلِيءٌ قادرٌ على حفْظه.

وأما التأسّي فهو قوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُۖ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ﴾. قال الزجّاج: «معنى قولِه: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ﴾ الأنبياءُ الذين ذكرهم ﴿فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ﴾: أي: اصبرْ كما صبروا، فإن قومَهم كذّبوهم، فصبروا على ما كُذّبوا وأُوذُوا، فاقْتَدِ بهِم»[1]. وكذا عن صاحبِ «المرشد».

وقلت: ويعضدُه قوله: ﴿قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾، فإنه مِن أجلّ ما يُتَأَسَّى به وأوْلاه. قال في سورة «هود»: «ما من رسولٍ إلا واجه قومَه بهذا القول، لأن شأنَهم النصيحة، والنصيحةُ لا يمحّصها ولا يمحّضها إلا حسْمُ المطامع، وما دام يُتوهَّم شيءٌ منها لم تنْجعْ ولم تنفع»، وهذا التقريرُ مبنيّ[2] على أن الكلام مبنيّ على التفريقِ والجمع[3]، فرّقهم أوّلاً مع خلائقِهم وخصائلِهم في تلك الآيات[4]، ثم جمع خصائلَهم في قوله: ﴿ذَٰلِكَ هُدَى ٱللَّهِ يَهْدِي بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ﴾، الآية، وجمع ذواتِهم معها في قوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ﴾ وأمر حبيبَه صلواتُ الله عليه بالاقتداءِ بهداهم، والانخراط في سلكهم.

ولذلك قال الإمام: «الآيةُ دالةٌ على فضله صلوات الله عليه على سائرِ الأنبياء، لأنه تعالى

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢٩٧).

(٢) في (ط): «مُنبِئ»، ولو كان بعدها «عن» لاستقامت.

(٣) التفريق: إيقاع تباين بين أمرين من نوع واحد في المدح أو غيره. والجمع: هو أن يجمع بين شيئين أو أشياء في حكم واحد. والجمع والتفريق كلاهما من المحسّنات البديعية. «الإيضاح» ص٥٠٥-٥٠٧.

(٤) يعني الآيات (٨٣ - ٨٧) من سورة الأنعام، وفيها تفريق.

﴿فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ﴾ فاختَصَّ هُداهُم بالاقتِداء، ولا تَقتَدِ إلّا بهم. وهذا معنىٰ تقديمِ المفعول، والمُرادُ بـ«هُداهم»: طريقتُهم في الإيمانِ بالله وتوحيدِه وأصولِ الدينِ دونَ الشرائع، فإنّها مُختلفة، وهي هُدًى ما لم تُنسَخ، فإذا نُسِخَتْ لم تَبْقَ هُدًى، بخِلافِ أصولِ الدِّين فإنها هُدًى أبداً.

والهاءُ في ﴿ٱقْتَدِهْ﴾ للوقف، تَسقُطُ في الدَّرْج، واستُحْسِنَ إيثارُ الوَقْفِ لثباتِ الهاءِ في المُصْحَف.

[﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ إِذْ قَالُوا۟ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَىْءٍ ۗ قُلْ مَنْ أَنزَلَ ٱلْكِتَـٰبَ ٱلَّذِى جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ نُورًا وَهُدًى لِّلنَّاسِ ۖ تَجْعَلُونَهُۥ قَرَاطِيسَ تُبْدُونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيرًا ۖ وَعُلِّمْتُم مَّا لَمْ تَعْلَمُوٓا۟ أَنتُمْ وَلَآ ءَابَآؤُكُمْ ۖ قُلِ ٱللَّهُ ۖ ثُمَّ ذَرْهُمْ فِى خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾ ٩١]

أمره بالاقتداءِ بهداهم، ولا بدَّ من امتثاله لذلك الأمر، فوجب أن يجتمعَ فيه جميعُ خصائلهم وخلائقِهم المتفرقة، ويدخلُ في هذا المقام بحسبِ المقام، الصبر دُخولاً أوّلياً»(١).

واعلمْ أن هذه الفضيلة ـ وهي كونه صلواتُ الله عليه مأموراً باتّباعهم ـ أعْلَى فضائلهم، وأسْنَى مراتبهم المذكورة.

ونحوه قولُه تعالى: ﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً﴾(٢) إلى قولِه: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ أَنِ ٱتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ﴾ [النحل: ١٢٠-١٢٣] قال: «فيه تعظيمُ منزلةِ رسول الله ﷺ وإجلالُ محلـه، والإيذانُ بأن أشْرفَ ما أوتِيَ خليلُ الله من الكرامة اتّباعُ رسول الله ﷺ ملّته».

قولُه: (والهاءُ في ﴿ٱقْتَدِهْ﴾ للوقف). قال أبو البقاء: «يُقرأ بسكون الهاء، وإثباتِها في الوقف دون الوصل، وهي على هذا هاءُ السكت. ومنهم من يثبتُها في الوصل أيضاً لشبهِها

---

(١) «مفاتيح الغيب» (١٣: ٥٧).

(٢) الأُمّة: إما بمعنى أن إبراهيم عليه السلام كامل في جميع صفات الخير، حتى كان وحده أمة. أو بمعنى المأموم، يؤمه الناس ليأخذوا منه الخير، أو بمعنى مؤتمّ به. «الكشاف» (٩: ٢١٨-٢١٩).

﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ﴾: وما عَرَفوهُ حقَّ معرفتِه في الرحمةِ علىٰ عبادِه، واللُّطْفِ بهم، حينَ أنكروا بِعْثَةَ الرُّسُلِ والوَحْيَ إليهم، وذلك من أعظمِ رحمتِهِ وأجَلِّ نِعْمتِه، ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٧]، **أو: ما عَرَفوهُ حقَّ معرفتِه في سُخْطِه علىٰ الكافرين**، وشِدَّةِ بَطْشِه بهم، ولم يخافوهُ حينَ جَسَروا علىٰ تلكَ المقالةِ العظيمةِ من إنكارِ النُّبوّة.

والقائلون هم اليهود، ....

بهاء الإضمار»[1]. وقال الزجّاج: «المختارُ أن يوقفَ عند هذه الهاء»[2]. وروى صاحبُ «الكشف» عن أبي عليّ: «أن الهاءَ كنايةٌ عن المصدر، أي: اقتدِ اقتداءً»[3].

قولُه: (**أو: ما عَرَفوهُ حقَّ معرفتِه في سُخْطِه على الكافرين**)، يريدُ أن كلًّا من المعلَّقِ والمعلَّقِ به، يعني: ﴿إِذْ قَالُواْ﴾، ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ﴾ يحتملُ معنيَين مختلفَين، وذلك أن قولَه: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ﴾ يحتملُ أن يكون صفةَ لطْفٍ وصفة قهر، فإذا فُسّر باللطفِ جعل ﴿إِذْ قَالُواْ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ﴾ إنكاراً منهم لرحمتِه، لأن بعثة الرسلِ من جلائل نعمته، وعظائمِ رأفته، وإذا فسّر بالقهر جعل قولهم جسارةً على جحود حكمته، لحلول نِقمَتِه.

قولُه: (**والقائلون هم اليهود**)، وبيانُ النظم أنه تعالى لما وصف أمةَ محمدٍ صلوات الله عليه بقوله: ﴿فَإِن يَكْفُرْ بِهَا هَٰٓؤُلَآءِ فَقَدْ وَكَّلْنَا بِهَا قَوْمًا لَّيْسُواْ بِهَا بِكَٰفِرِينَ﴾، وأنهم الذين قاموا بحقوق جميع الكتبِ المنزّلة على جميع الأنبياء، ووفّقوا بالإيمان بكلِّها، وبحفظِ مقتضاها، استطرد[4]

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٥١٧).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢٩٧).

(٣) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ٤١٦).

(٤) جواب «لما»، والاستطراد في الآية (٩١) من سورة الأنعام ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ﴾.

بدليلِ قِراءةِ مَنْ قرأ: ﴿تَجْعَلُونَهُۥ﴾ بالتاء، وكذلك ﴿تُبْدُونَهَا وَتُخْفُونَ﴾، وإنما قالوا ذلك مُبالغةً في إنكارِ إنزالِ القُرآنِ علىٰ رسولِ الله ﷺ، ....

ذكر اليهود، وأنهم على ضدِّ ذلك، حيثُ طعنوا على الكتبِ المنزّلة، وحرّفوا التوراةَ وغيّروها، وكتموا بعضَها.

وأما إذا أريدَ بالقوم: الأنبياء، وهو الوجهُ كما سبق[1]، فالمعنى: أنهم الذين يعْرفون الله، وجلالَ سلطانه، وكمال حكْمته في إنشاء خلقه، لأنه تعالى ما خلق السمواتِ والأرضَ وما بينهما إلا بالحق[2]، وهو أن يُعْبدَ حق عبادته، ويُعرفَ حق معرفته، وذلك لا يتمّ إلا بإرسالِ الرسل، وإنزالِ الكتب، لإرشاد الخلْقِ إلى ما خُلقوا لأجله، وهؤلاءِ اليهود ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ إِذْ قَالُواْ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَيْءٍ﴾.

قولُه: (بدليلِ قِراءةِ مَنْ قَرأ: ﴿تَجْعَلُونَهُۥ﴾ بالتاء) الفَوْقانية: كلُّهم إلّا ابنَ كثير وأبا عمرو[3]. واعلم أن القراءةَ بالتاء الفوقانية تدلُّ دلالة ظاهرةً على أن القائلين لقوله: ﴿مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَيْءٍ﴾ هم اليهود، لأنهم هم الذين غيّروا التوراةَ ونَقَضُوها، وأما بالياءِ على هذا فمحمولةٌ على الالتفات[4]، كأنهم جُعِلوا بُعُداً لتلك الفِعلةِ القبيحة، ويكونُ قوله: ﴿وَعُلِّمْتُم مَّا لَمْ تَعْلَمُوٓاْ﴾ في موضعِ الحالِ من ضمير الفاعلِ في ﴿تَجْعَلُونَهُۥ﴾، والمعنى: تجعلونه ذا قراطيسَ والحال من أنكم عُلّمتم على لسان محمدٍ ﷺ، مما أُوحي من تصديقِ كتابكم ﴿مَّا لَمْ تَعْلَمُوٓاْ أَنتُمْ وَلَآ ءَابَآؤُكُمْ قُلِ ٱللَّهُ﴾، كما أومأ إليه المصنف.

---

(١) أي: عند تفسير الآية (٨٩) من سورة الأنعام، سيما قوله تعالى: ﴿فَقَدْ وَكَّلْنَا بِهَا قَوْمًا لَّيْسُواْ بِهَا بِكَٰفِرِينَ﴾.

(٢) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِلَّا بِٱلْحَقِّ﴾ [الحجر: ٨٥].

(٣) حجة القراءة بالتاء الرد على المخاطبة التي قبله ﴿قُلْ مَنْ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ والحمل على ما بعده من الخطاب ﴿وَعُلِّمْتُم مَّا لَمْ تَعْلَمُوٓاْ﴾. «الكشف عن وجوه القراءات» (١: ٤٤٠)، و«حجة القراءات» ص٢٦١.

(٤) أسلوب الالتفات هنا بالانتقال من الخطاب إلى الغيبة، على قراءة «يَجْعلونه» بالياء، ردّاً على لفظ الغيبة في: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ﴾ و﴿إِذْ قَالُواْ﴾.

فأُلزِموا ما لا بُدَّ لهم من الإقرارِ به من إنزالِ التوراةِ علىٰ موسىٰ عليه السَّلام، **وأدْرَجَ تحتَ الإلزامِ توبيخَهم**، وأنْ نَعَىٰ عليهم سوءَ حَمْلِهم لكِتابِهم، وتحريفَهم، وإبداءَ بعضٍ وإخفاءَ بعض، فقيل: ﴿جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ﴾ وهو نورٌ وهُدًى للناس حتّىٰ غَيَّروهُ وبَعَّضُوهُ وجَعَلوهُ قَراطيسَ مُقطَّعةً وورقاتٍ مُتفرِّقة، ليَستَمكِنُوا مما راموا من الإبداءِ والإخفاء.

وإن القراءةَ بالياء التحتانية ظاهرةٌ على أنّ القائلين المشركون، كما قال: «وقيل: القائلون المشركون، وقد أُلزِموا إنزالَ التوراة»، فعلَى هذا: ﴿وَعُلِّمْتُم﴾: عطف على ﴿أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ من حيثُ المعنى، أي: قُل مَن أنزلَ التوراة؟ ومن عَلَّمكم ما لم تعْلموا؟ وتقديرُه أنهم لما قالوا: ﴿مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَىْءٍ﴾ قيل لهم: ما الكِتابُ المنزّلُ على موسى واليهود يفعلون به[1]، ويصنعون ما ذُكِر؟ وما ذلك الكتاب الذي عرَفْتموه؟ حيثُ تُحدِّيتم به وأنتم فُرسانُ البيان، وزعماءُ الحوار، فما قَدَرتم على الإتيانِ بأقصرِ سورةٍ منه، فعرفْتم أنه حقٌّ وصدْق. ثم جيء بقوله: ﴿قُلِ ٱللَّهُ﴾ إلزاماً لهم وتبكيتاً.

وأما توجيهُ القراءةِ بالتاء الفوقانيةِ على هذا[2] فمُشْكِل، لعل القائلَ به يتمحّل[3]، ويقول: إنهم لمّا كانوا يسْمعون من اليهود، وكانوا راضين بفعلِهم، خوطِبوا بذلك، والله أعلم.

قولُه: (**وأدْرَجَ تحتَ الإلزامِ توبيخَهم**) يعني: كان من حقِّ الظاهرِ أن يقال: قل: ما التوراة؟ ثم من أنزل التوراة؟ فإنه كان في الإلزام، فعدل إلى قولِه: ﴿ٱلْكِتَٰبَ﴾، ووصفَه باسمِ الموصول، وجعل صلته ما ينبئ عن التوبيخ والنعي، على سبيلِ الإدماج[4].

وبيانُه أنه تعالى وصف الكتابَ أولاً بالتعظيم والتفخيم، فذكَر النبيَّ المكرّم، وجعله نُوراً وهدى للناسِ كافّة، ثم أتى بقوله: ﴿تَجْعَلُونَهُۥ قَرَاطِيسَ﴾، على سبيل الاستئناف، لبيان

---

(١) في (ج): «وتفعلون به وتصنعون».

(٢) يعني على أن القائلين هم المشركون.

(٣) يتمحّل: يتكلّف ويحتال.

(٤) أي أنه أدمج معنى التوبيخ والنعي في معنى تعظيم الكتاب وتفخيمه.

....

الموجب، على سبيلِ التعكيس، لأن كونه نوراً وهدىً موجب لأن يُجْعل ذريعةً إلى التخلّص من ظلماتِ الجهالات، ووسيلةً إلى النجاة من ورطاتِ الكفر والضلالات، فعكسوا وحقّروه، حيثُ جعلوه ذا قراطيسَ مقطّعة، وورقاتٍ مفرّقة، وبعَّضوه، فأخْفَوا ما أرادوا، وأبْدَوا ما اشتَـهَوه، ليُضِلّوا ويَضِلّوا.

وقد أومأ إلى هذا المعنى بقوله: «وإنْ نَعَى عليهم سوءَ حَمْلِهم لكتابِهم»، يعني كُلِّفوا علمها والعمل بها، لكونها نوراً وهدى، فخاسُوا[١] بها، وظلموا حقَّها. وهو مقْتبسٌ من قوله تعالى: ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا﴾ [الجمعة: ٥].

قال صاحب «المرشد»: «هُدىً لِلناس»: وقفٌ كافٍ، ومنهم من فرَّقَ بين القراءتين، وقال: هو وقْفٌ حَسَن إذا قُرِئ[٢] بالياء التحتاني، ولا فرقَ عندي، وهو وقْفٌ حسن على القراءتين[٣].

وقال أبو البقاء: ﴿نُورًا﴾: حالٌ من الهاء في ﴿بِهِۦ﴾ أو من ﴿ٱلْكِتَـٰبَ﴾، و﴿بِهِۦ﴾: يجوزُ أن تكونَ مفعولاً به، وأن تكونَ حالاً، و﴿تَجْعَلُونَهُۥ﴾: مستأنَفٌ لا موضعَ له[٤].

ولذلك فرق المصنّـفُ حين أخرج ﴿نُورًا وَهُدًى﴾ في صورةِ الجملة الاسمية[٥]، ليُؤْذِنَ بأنها حال مؤكَّـدة، وأبرز تفسيـرَ ﴿تَجْعَلُونَهُۥ﴾ مصدَّراً بكلمةِ[٦] الغاية، ليـدلَّ على القطع،

---

(١) خاسوا: أي: نكثوا.

(٢) أي في: «تَجْعَلُونَه قَرَاطِيسَ».

(٣) انظر: «المقصد لتلخيص المرشد» للقاضي زكريا ص١٣٤. والوقف الحسن: هو الوقف على ما لا يتصل ما بعده بما قبله معنى، بل يتصل به لفظاً. انظر: «منار الهدى» ص١٠.

(٤) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٥١٨).

(٥) بقوله: «وهو نور وهدى للناس».

(٦) هي: «حتى» في قوله: «حتى غيَّروه».

ورُوِي: أنّ مالكَ بنَ الصَّيْفِ ـ من أحبارِ اليهودِ ورؤسائِهم ـ قال له رسولُ الله ﷺ: «أنشُدُكَ بالذي أنزلَ التوراةَ علىٰ موسىٰ هل تجدُ فيها أنّ اللهَ يُبْغِضُ الحَبْرَ السَّمين؟ فأنتَ الحَبْرُ السَّمين، قد سَمِنْتَ من مالِكَ الذي يُطعِمُك اليهود»، فضحك القوم، فغَضِب، ثم التفَتَ إلى عُمَر، فقال: ما أنزَلَ اللهُ علىٰ بشرٍ من شيء، فقال له قومُه: وَيْلَك! ما هذا الذي بَلَغَنا عنك؟ فقال: إنه أغضَبَني، فنزَعوهُ، وجَعَلوا مكانَه كعبَ بنَ الأشرف.

وقيل: القائلون قُريش، وقد أُلزِموا إنزالَ التوراة، لأنّهم كانوا يَسمَعونَ من اليهودِ بالمدينةِ ذِكْرَ موسىٰ والتوراة، وكانوا يقولون: لو أنّا أُنزِلَ علينا الكِتابُ لكُنّا أهدىٰ منهم.

وأن مجيءَ ذلك النور، وتلك الهداية، امتدّ إلى زمنِ أولئك الضالّين المضلِّين، حتى فعَلوا بها ما فعلوا.

ثم وِزانُ هذه الآيةِ مع ما يتلوها من قولِه: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ مُّصَدِّقُ﴾ وِزانُ قوله تعالى في آخرِ السورة: ﴿ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ وَتَفْصِيلًا﴾ [الأنعام: ١٥٤][1] الآية، مع قوله: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ فَٱتَّبِعُوهُ﴾ [الأنعام: ١٥٥][2].

أما قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ يُؤْمِنُونَ بِهِۦ وَهُمْ عَلَىٰ صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ﴾ وقولُه: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا﴾ الآية، فكالتفصيلِ لما يحصلُ من إجمال قولِه: ﴿وَلِتُنذِرَ أُمَّ ٱلْقُرَىٰ وَمَنْ حَوْلَهَا﴾، لأن المعنى: إيذانٌ بإنذار أهلِ أُمّ البلاد، ثم شرعَ في إنذار مَن حولَها مِن المكلَّفين، فهم: إمَا مصدِّقون أو مكذِّبون.

قولُه: (أنْشُدُكَ)، الجوهريّ: «نَشَدْتُ فُلاناً»: إذا قلتَ له: نشدْتُكَ الله، أي: سألْتُك بالله، كأنك ذكَّرْته إياه.

---

(١) تمامها ﴿لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لَّعَلَّهُم بِلِقَآءِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ﴾.

(٢) تمامها ﴿وَٱتَّقُوا۟ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾.

﴿وَعُلِّمْتُم مَّا لَمْ تَعْلَمُوٓاْ أَنتُمْ وَلَآ ءَابَآؤُكُمْ﴾ الخِطابُ لليهود، أي: عُلِّمْتُم على لِسانِ مُحَمَّدٍ ﷺ ممّا أُوحِيَ إليه ما لم تعلموا أنتم، وأنتمُ حَمَلةُ التوراة، ولم يَعلَمْهُ آباؤكم الأقدمونَ الذين كانوا أعلَمَ منكم، ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَقُصُّ عَلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَكْثَرَ ٱلَّذِى هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [النمل: ٧٦]. وقيل: الخِطابُ لمن آمنَ من قُريش، كقوله تعالىٰ: ﴿لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّآ أُنذِرَ ءَابَآؤُهُمْ﴾ [يس: ٦].

﴿قُلِ ٱللَّهُ﴾ أي: أنزَلَهُ الله، **فإنهم لا يَقدِرونَ أن يُناكِروك**، ﴿ثُمَّ ذَرْهُمْ فِى خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾ في باطِلِهم الذي يخوضونَ فيه، ولا عليكَ بعدَ إلزامِ الحجّة. ويُقالُ لمن كانَ في عَمَلٍ لا يُجْدي عليه: إنما أنتَ لاعِب.

و﴿يَلْعَبُونَ﴾ حالٌ مِن ﴿ذَرْهُمْ﴾، أو من ﴿خَوْضِهِمْ﴾، ويجوزُ أن يكونَ ﴿فِى خَوْضِهِمْ﴾ حالاً من ﴿يَلْعَبُونَ﴾، وأن يكون صِلةً له أو لـ﴿ذَرْهُمْ﴾.

[﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ مُّصَدِّقُ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ وَلِتُنذِرَ أُمَّ ٱلْقُرَىٰ وَمَنْ حَوْلَهَا ۚ وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ يُؤْمِنُونَ بِهِۦ ۖ وَهُمْ عَلَىٰ صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ﴾ ٩٢]

قولُه: (**فإنهم لا يَقْدِرونَ أن يُناكِروك**) أي: قوله: ﴿قُلِ ٱللَّهُ﴾، بمعنى: قل: الله ﴿أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِى جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ﴾ إلى آخره، تبكيتٌ وإلزامٌ وإشعارٌ بأنَّ الجوابَ متعيّنٌ لا يمكن غيره، وتنْبيهٌ على أنهم مبْهوتون، لا يقدرون على الجواب، ولهذا عقّبه بقوله: ﴿ثُمَّ ذَرْهُمْ فِى خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾.

قولُه: (**و﴿يَلْعَبُونَ﴾: حال من ﴿ذَرْهُمْ﴾ أو من ﴿خَوْضِهِمْ﴾، أو ﴿فِى خَوْضِهِمْ﴾ حالٌ من ﴿يَلْعَبُونَ﴾**)(١). وفي كلامِه توسّع، لأن المراد: حالٌ من الضمائرِ على التقادير، وهي حال مؤكِّدة، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْثَوْاْ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [البقرة: ٦٠].

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفيه بعضُ اختلاف عن لفظ «الكشاف»، والظاهر أنه اختصار من المؤلف رحمه الله تعالى.

﴿مُبَارَكٌ﴾: كثيرُ المنافعِ والفوائد، ﴿وَلِتُنذِرَ﴾ معطوفٌ علىٰ ما دلَّ عليه صفةُ الكِتاب، كأنه قيل: أنزلناهُ للبركاتِ وتصديقِ ما تَقَدَّمَهُ من الكُتُبِ والإنذار. **وقُرِئَ: (وليُنذِرَ) بالياءِ والتاء.**

وسُمِّيَت مَكَّةُ ﴿أُمَّ ٱلْقُرَىٰ﴾ لأنها مكانُ أوَّلِ بَيْتٍ وُضِعَ للناس، ولأنها قِبْلَةُ أهلِ القُرىٰ كلِّها ومَحَجُّهم، ولأنها أعظمُ القُرىٰ شأناً.

ولبعضِ المُجاوِرين:

فمَنْ يُلقِ فِي بعضِ القُرَيّاتِ رَحْلَهُ ... فأُمُّ القُرَىٰ مُلْقى رِحالي ومُنْتابي

قال أبو البقاء: «﴿فِى خَوْضِهِمْ﴾: يجوزُ أن يتعلّقَ بـ﴿ذَرْهُمْ﴾ على أنه ظرفٌ له، وأن يكون حالاً من ضميرِ المفعول في ﴿ذَرْهُمْ﴾، وأن يكونَ متعلّقاً بـ﴿يَلْعَبُونَ﴾، و﴿يَلْعَبُونَ﴾ حالٌ صاحبُها ضميرِ المفعول في ﴿ذَرْهُمْ﴾ إذا لم تجعل ﴿فِى خَوْضِهِمْ﴾ حالاً منه، وإنْ جعلتَه حالاً منه كانت الحالُ الثانية من ضمير الاستقرارِ في الحال الأولى، ويجوز أن يكونَ حالاً من الضميرِ المجرور في ﴿خَوْضِهِمْ﴾ ويكون العامل: المصْدر، والمجرور: فاعلٌ في المعنى»(١).

قولُه: (**وقُرِئَ: «لِيُنْذر» بالياء والتاء**): كلُّهم بالتاء الفوقانيةِ سوى أبي بكر(٢).

قولُه: (**ولِبَعْضِ المُجاوِرين**)(٣). قيل: عَنَى به نفسَه، وقيل له: لِمَ تجاوِرُ مكّةَ؟ قال: القلب

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٥١٩).

(٢) انظر: «الكشف عن وجوه القراءات» (١: ٤٤٠). وفيه أن قراءة الياء محمولة على إسناد فعل الإنذار للكتاب، وبالتاء على الخطاب للنبيّ ﷺ. ولتمام الفائدة انظر: «حجّة القراءات» ص٢٦١.

(٣) إشارة إلى بيت من قصيدة للزمخشري:

فمَن يُلقِ في بعض القريّات رحْله ... فأمّ القرى مُلقَى رِحالي ومُنتابي

انظر: «ديوان الزمخشري» ص٣٩. والقريّات: جمع قُـرَيّة: تصغير قرْية. وأم القُرى: مكة المكرمة، سمّيت كذلك لأنها مكان أول بيت وضع للناس، ولأنها قِبلة أهْل القرى كلها ومحجُّهم، ولأنها أعظم القرى شأناً.

﴿وَٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡأٓخِرَةِ﴾: يُصدِّقونَ بالعاقبةِ ويخافونَها، ﴿يُؤۡمِنُونَ﴾ بهذا الكِتاب، وذلك أنّ أصلَ الدِّينِ خوفُ العاقبة، فمَنْ خافَها لم يَـزَلْ به الخوفُ حتّىٰ يُؤمِن. وخَصَّ الصَّلاةَ لأنّها عِمادُ الدِّين، ومَنْ حافَظَ عليها **كانت لُطْفاً له** في المُحافظةِ علىٰ أخواتِها.

[﴿وَمَنۡ أَظۡلَمُ مِمَّنِ ٱفۡتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوۡ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمۡ يُوحَ إِلَيۡهِ شَيۡءٞ وَمَن قَالَ سَأُنزِلُ مِثۡلَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُۗ وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ فِي غَمَرَٰتِ ٱلۡمَوۡتِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ بَاسِطُوٓاْ أَيۡدِيهِمۡ أَخۡرِجُوٓاْ أَنفُسَكُمُۖ ٱلۡيَوۡمَ تُجۡزَوۡنَ عَذَابَ ٱلۡهُونِ بِمَا كُنتُمۡ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ غَيۡرَ ٱلۡحَقِّ وَكُنتُمۡ عَنۡ ءَايَٰتِهِۦ تَسۡتَكۡبِرُونَ﴾ ٩٣]

﴿ٱفۡتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا﴾ فزعمَ أنَّ الله بعثَه نبياً، ﴿أَوۡ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمۡ يُوحَ إِلَيۡهِ شَيۡءٞ﴾ وهو مُسَيلِمةُ الحَنَفيُّ الكذّاب، أو كَذّابُ صَنْعاءَ الأسودُ العَنْسيُّ.

وعن النبيِّ ﷺ: «**رأيتُ فيما يرىٰ النائمُ** كأنّ في يَدَيَّ سِوارَيْنِ من ذَهَب، فكَبُرا عليَّ وأهمَّاني، فأوحىٰ اللهُ إليَّ: أنِ انفُخْهما، فنَفَختُهما، فطارا عنّي، فأوَّلْـتُهما الكَذّابَيْنِ اللَّذَيْنِ أنا بينَهما؛ كذّابُ اليمامةِ مُسَيلِمة، وكَذّابُ صَنْعاءَ الأسودُ العَنْسيّ».

الذي أجِدُه ثَمَّةَ لا أجدُه هاهنا. مُنْتابي: مَرْجِعِي، انْتابَ فلانٌ القوم، أي: أتاهم مرَّة بعد أخرى، وهو افتعالٌ من النَّوب.

قولُه: (**كانت لُطْفاً له**). أي: كانت المحافظةُ على الصلاةِ فتحَ بابٍ في المحافظةِ على الصومِ والإنفاقِ والحجِّ وغيرِها، وزجراً عن المعاصي.

قولُه: (**رَأيْتُ فيمـا يرى النَّائمُ**) الحديث أخْرجه الشَّيخان عن أبي هريرة[1]، ولعلّه صلواتُ الله عليه أوَّل السِّوَارَيْنِ بالكذَّابَين، لأن السِّوار، سيّمـا إذا كان ذهباً، ليس من سِمَةِ

---

(١) أخرجه البخاري (٣٦٢١) ومسلم (٢٢٧٤).

﴿وَمَن قَالَ سَأُنزِلُ مِثْلَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾ هو عبدُ الله بنُ سعدِ بنِ أبي سَرْحٍ القُرَشي، كان يكتبُ لرسولِ الله ﷺ، فكانَ إذا أملىٰ عليه: «سميعاً عليماً»، كتب هو: «عليماً حكيماً»، وإذا قال: «عليماً حكيماً»، كتب: «غفوراً رحيماً»، فلما نزلت: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن سُلَٰلَةٍ مِّن طِينٍ﴾ [المؤمنون: ١٢] إلى آخرِ الآية، عَجِبَ عبدُ الله من تفصيلِ خَلْقِ الإنسان، فقال: تباركَ اللهُ أحسَنُ الخالقين. فقالَ النبيُّ ﷺ: «اكتُبْها، فكذلك نَزَلَتْ»، فشَكَّ عبدُ الله وقال: لئِنْ كان مُحمَّدٌ صادقاً لقد أُوحِيَ إليَّ كما أُوحِيَ إليه، ولئن كان كاذباً لقد قُلتُ مِثلَ ما قال، فارتَدَّ عن الإسلام، ولَحِقَ بمَكَّة، ثم رَجَعَ مُسلِماً قبلَ فَتْحِ مكّة.

وقيل: هو النَّضرُ بنُ الحارث والمُستَهزئون.

﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ﴾ جوابُه محذوف، أي: لرأيتَ أمراً عظيماً، ﴿إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ يُريد: الذينَ ذكرَهم من اليهودِ والمُتنبِّئة، فتكونُ اللامُ للعَهْد، ويجوزُ أن تكونَ للجنس، فيدخلُ فيه هؤلاءِ لاشتماله، و﴿غَمَرَٰتِ ٱلْمَوْتِ﴾: شدائده وسَكَراته، وأصلُ الغَمْرة: ما يَغمُرُ من الماء، فاستُعيرت للشِّدّةِ الغالبة.

﴿بَاسِطُوٓاْ أَيْدِيهِمْ﴾: يبسُطونَ إليهم أيديَهم يقولون: هاتوا أرواحَكم، أخرِجوها إلينا من أجسادِكم. وهذه **عبارةٌ عن العُنْفِ** في السِّياق، والإلحاح والتشديدِ في الإزهاق، من غيرِ تنفيسٍ وإمهال، ....

الرجال، خصوصاً الأنبياء، وكونُهما في يديه دلّ على شخصين ينازعانه فيما يَتقوَّى به من الرسالةِ والنبوّة، كقولِه تعالى: ﴿سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ﴾ [القصص: ٣٥]، ولا يكونان إلا كذَّابَيْن. وقال التُّورِبِشتيّ: «نبّه بنفخِهما على استحقارِ شأنهما، وأنهما يُمْحَقان بأدْنَى ما يصيبُهما من بأس الله».

قولُه: (**عبارةٌ عن العُنْف**) أي: كناية، لا أن ثمَّةَ تُبْسَطُ الأيدِي.

وأنَّهم يفعلونَ بهم فِعْلَ الغَريمِ المُلِظّ؛ يَبسُطُ يدَه إلىٰ مَن عليه الحق، ويُعنِّفُ عليه في المُطالَبةِ ولا يُمهِلُه، ويقولُ له: أخرِجْ إليّ ما لي عليك الساعة، **ولا أَرِيمُ مكاني**، حتّىٰ أنزِعَه من أحداقِك. وقيل: معناه: باسِطو أيديهم عليهم بالعذاب.

﴿أَخۡرِجُوٓاْ أَنفُسَكُمُ﴾: خَلِّصوها مِن أيدينا، أي: لا تَقْدِرونَ علىٰ الخلاص، ﴿ٱلۡيَوۡمَ تُجۡزَوۡنَ﴾ **يجوزُ أن يُريدوا وَقْتَ الإماتةِ** وما يُعذَّبونَ به من شِدَّةِ النَّزْع، **وأن يُريدوا الوقتَ المُمتدَّ المُتطاوِلَ** الذي يَلحَقُهم فيه العذابُ في البَرزَخِ والقيامة. والهُونُ والهوان: الشديد، ....

وقولُه: (**أنهم يفْعلونَ بهم فِعْلَ الغَريم**) إلى آخره: بيانٌ لوجْهِ التمثيل، وأن أصل الكنايةِ أخذ الزبدةِ والخلاصة من التمثيل، الذي هو تشبيهُ الحالةِ بالحالة(١).

قولُه: (**الغَريم المُلِظّ**)، **الجوهري**: «أَلَظَّ فلانٌ بِفلان: إذا لزمه، عن أبي عمرو: هو مُلِظٌّ به: إذا لَزِمه لا يفارِقه». الإزهاق: «مِن: زَهَقَت نفْسُه تَزْهَق زُهوقاً، أي: خرجت».

قولُه: (**ولا أَرِيمُ مكاني**)، **الجوهري**: رامه يَرِيمه رَيْماً، أي: بَـرِحَه. يقال: لا تَرِمْه، أي: لا تَبْرَحْه. والسِّياقُ: نزْع الرّوح.

قولُه: (﴿ٱلۡيَوۡمَ تُجۡزَوۡنَ﴾ **يجوزُ أن يريدوا وقتَ الإماتة، ... وأنْ يريدوا الوقتَ الممتدّ المتطاول**): والظاهرُ هذا الثاني، لأن قولَه: ﴿وَلَقَدۡ جِئۡتُمُونَا فُرَٰدَىٰ﴾ [الأنعام: ٩٤] مناسبٌ لحال القيامة، لأن الآياتِ الواردة في معناها هي فيها، وقد عطف من حيثُ المعنى على ﴿تُجۡزَوۡنَ﴾. والتقدير: يقولون: ﴿ٱلۡيَوۡمَ تُجۡزَوۡنَ عَذَابَ ٱلۡهُونِ﴾ واليومَ يقال لهم: ﴿وَلَقَدۡ جِئۡتُمُونَا فُرَٰدَىٰ﴾ [الأنعام: ٩٤].

---

(١) أي أن في قوله تعالى: ﴿وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ بَاسِطُوٓاْ أَيۡدِيهِمۡ أَخۡرِجُوٓاْ أَنفُسَكُمُ﴾ كناية عن صفة العنف. وفي قوله: ﴿وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ فِي غَمَرَٰتِ ٱلۡمَوۡتِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ بَاسِطُوٓاْ أَيۡدِيهِمۡ أَخۡرِجُوٓاْ أَنفُسَكُمُ﴾ استعارة تمثيلية.

وإضافةُ «العذابِ» إليه كقولك: رَجُلُ سوء، يُريدُ العَراقةَ في الهوانِ والتمكُّنَ فيه.

﴿عَنْ ءَايَـٰتِهِۦ تَسْتَكْبِرُونَ﴾ فلا تؤمنون بها.

[﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَٰدَىٰ كَمَا خَلَقْنَـٰكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَتَرَكْتُم مَّا خَوَّلْنَـٰكُمْ وَرَآءَ ظُهُورِكُمْ ۖ وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَـٰٓؤُا۟ ۚ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنكُم مَّا كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ ٩٤]

﴿فُرَٰدَىٰ﴾: مُنفَرِدينَ عن أموالِكم وأولادِكم وما حَرَصتُم عليه، وآثرتُموهُ من دُنياكم، وعن أوثانِـكم التي زَعَمتُم أنها شُفعاؤكم وشركاءُ الله، ﴿كَمَا خَلَقْنَـٰكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾: علىٰ الهيئةِ التي وُلِدتُم عليها في الانفِراد، ﴿وَتَرَكْتُم مَّا خَوَّلْنَـٰكُمْ﴾: ما تَفضّلْنا به عليكم في الدُّنيا فشُغِلتُم به عن الآخرة، ﴿وَرَآءَ ظُهُورِكُمْ﴾: لم ينفعْكُم ولم تَحتملوا منه نَقيراً، ولا قَدَّمتُموهُ لأنفسِكم، ﴿فِيكُمْ شُرَكَـٰٓؤُا۟﴾ في استعبادِكم، لأنهم حينَ دَعَوْهُم آلهةً وعَبَدوها، فقد جَعَلوها لله شركاءَ فيهم وفي استِعبادِهم.

وقُرِئ: «فُرادًا» بالتنوين، و«فُرادَ» مِثل: ثُلاثَ، و«فَرْدىٰ» مثل: سَكْرىٰ.

قولُه: (كقولك: رجُلُ سوء) أي: عذاباً شديداً، فأضيف ليدلَّ على أن العذابَ ملْكٌ له، لأن نسبةَ الإضافة ألصقُ من نسبة الصفة بالموصوف. ومن ثَمَّ قال: «يريد العراقة في الهوان»: أي: الأصالة.

الأساس: «فلان مُعْرِق في الكلامِ أو اللؤم، وهو عَرِيق فيه، واعتَـرقَت الشجرة، واستعْرقَت: ضَرَبت بعروقها».

قولُه: (في استعْبادكم) أي: زعمتم أن الأصنامَ شركاءُ الله في عبادتِكم، لأنهم إذا عبدوا الآلهة، فقد جعلوا الله شركاء، والإضافة إلى الفاعل، أي: استعبادُكم الآلـهة. وقوله: «وفي استعبادهم» عطفٌ تفسيريٌّ على قولِه: «فيهم»، على نحو: «أعْجَبَني زيد وكرمُه».

قولُه: (وقُرِئ: «فُـراداً» بالتنوين)، كـ«رحال» جمع: «رحل»، في الشواذّ[1]. والسبعة:

---

(١) وبها قرأ أبو حَيوَةَ. انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (٧: ٤٢). و«البحر المحيط» (٤: ٥٨٧).

فإن قُلت: ﴿كَمَا خَلَقۡنَٰكُمۡ﴾، في أيِّ محلٍّ هو؟ قلت: في محلِّ النَّصْبِ صِفةً لمصدرِ ﴿جِئۡتُمُونَا﴾، أي: مجيئاً مِثْلَ خَلْقِنا لكم.

﴿تَّقَطَّعَ بَيۡنَكُمۡ﴾: وقعَ التقطُّع بينكم، كما تقولُ: جُمِعَ بين الشيئَين، تُريد: أُوقِعَ الجمعُ بينهما علىٰ إسنادِ الفِعلِ إلىٰ مَصدَرِه بهذا التأويل، ومَنْ رفعَ فقد أسنَدَ الفِعْلَ إلىٰ الظَّرْف، كما تقول: قُوتِلَ خَلْفُكم وأمامُكم. وفي قِراءةِ عبد الله: «لقد تَقطَّعَ ما بَيْنَكم».

«فُرادَى» بالألف بغير تنوين، جمع «فَرْدان»، أي: كـ«سُكَارَى» و«سَكْران».

قولُه: (أي: مجيئاً مِثْلَ خَلْقِنا لكم). المجِيء: عبارةٌ عن خلْقِ الله إيّاهم ثانياً، فهو مثْلُ خلْقِه إياهم أولاً. ونحوه قولُه تعالى: ﴿كَمَا بَدَأَكُمۡ تَعُودُونَ﴾ [الأعراف: ٢٩].

قال القاضي: لقد جئتمونا للحساب والجزاء، منْفردين عن الأموالِ والأولادِ وسائرِ ما آثرْتموه من الدنيا، ﴿كَمَا خَلَقۡنَٰكُمۡ أَوَّلَ مَرَّةٖ﴾، أي: على الهيئة التي وُلِدْتم عليها في الانفراد. فعلى هذا ﴿كَمَا خَلَقۡنَٰكُمۡ﴾: بدل من ﴿فُرَٰدَىٰ﴾ أو حالٌ ثانية إن جُوِّز التعدّد فيها، أو حالٌ من الضمير في ﴿فُرَٰدَىٰ﴾، أي: مُشْبِهين ابتداءَ خلْقِكم عُرَاة حُفاة غُرْلاً. أو صفة مصدر[1]؛ كما قال المصنف، والأحسنُ للتأليف أن يكونَ حالاً من الضميرِ في ﴿فُرَٰدَىٰ﴾ معنى ولفظاً.

قال أبو البقاء: «﴿أَوَّلَ﴾: ظرف لـ﴿خَلَقۡنَٰكُمۡ﴾. والمَرَّة، في الأصل، مصدر مرّ يمرّ، ثم استعمل ظرفاً اتّساعاً. وهذا يدلُّ على قوّةِ شَبَه الزمانِ بالفعل»[2].

قولُه: (وقعَ التقطُّع بينكم). قال القاضي: «البَيْن: من الأضداد، يُستعملُ في الوصلِ والفصل. وقيل: هو الظرفُ أُسْند إليه الفعلُ على الاتساع، والمعنى: وقع التقطعُ بينكم. ويشهد

---

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٤٣٢).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٥٢٢).

[﴿إِنَّ ٱللَّهَ فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ ۖ يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَىِّ ۚ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ ۖ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ﴾ ٩٥]

﴿فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ﴾ بالنَّباتِ والشجر. وعن مُجاهِدٍ: أراد الشِّقَّيْن اللَّذَيْنِ في النَّواةِ والحِنطة، ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ﴾ أي: الحيوانَ والناميَ من النُّطَفِ والبَيْضِ والحبِّ والنَّوىٰ، ﴿وَمُخْرِجُ﴾ هذهِ الأشياءِ الميتةِ من الحيوانِ والنامي.

فإن قلتَ: كيفَ قال: ﴿وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَىِّ﴾ بلفظِ اسمِ الفاعل، بعدَ قوله: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ﴾؟ ....

له قراءة نافعٍ والكسائيِّ وحفص عن عاصم: بالنصب[(١)]، على إضمار الفاعلِ لدلالة ما قبله عليه، أو أقيم مقامَ موصوفه، وأصله: لقد تقطّعَ ما بينكم[(٢)]. وقد قرئ به»[(٣)].

وقال صاحب «الكشف»: ﴿مَا﴾: موصوف، و﴿بَيْنَكُمْ﴾: صفته، وليس بموصول، لأن الموصول لا يحذف[(٤)].

قال صاحب «الفرائد»: قولُه: «﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ على إسناد الفعلِ إلى مصدره» يعني: وقع التقطّع بينكم بعيد، لأن التقطع لازم، وما ذكره من النظر مستبعَدٌ، وهو قوله: «جمع بين الشيئين»، لأنه ليس في الأصلِ مما أسند الفعل فيه إلى مصدرِه، بل هو من قبيلِ ما أُوقع الفعل على مصدره، لأن تقديرَ أصله: «أوقع الجمعَ بين الشيئين»، وهو من قبيلِ ما جعل المفعول به، لنسيانه، بتأويلِ جمعِ الجمع بينهما، أو أوقع الجمعَ بينهما. هذا إذا كان متعدّياً، فأما إذا كان لازماً فليس كذلك. ويمكنُ أن يقال: إن الاستشهادَ لمجرّد إسنادِ الفعل إلى مصدره، سواءٌ كان لازماً أو متعدّياً.

---

(١) انظر: «الكشف عن وجوه القراءات السبع» (١: ٤٤٠)، و«حجة القراءات» ص٢٦١.

(٢) قوله: «ما» سقط من (أ) و(ب).

(٣) «أنوار التنزيل» (٢: ٤٣٢).

(٤) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ٤١٨).

قلتُ: عَطَفَهُ علىٰ ﴿فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ﴾، لا علىٰ الفِعل. ....

قولُه: (**عَطَفَهُ على ﴿فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ﴾ لا على الفِعل**). فإن قلتَ: لِمَ لَمْ يعطف عليه، كما ذهب إليه الإمام[1]، ويكون الغرضُ إرادةَ الاستمرار في الأزمنةِ المختلفة، كما سبق في قولِه تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [البقرة: ١٥]، ليكونَ إخراجُ الحي من الميت أوْلى في القصد من عكسه، ولأن المناسبةَ في الصنعة البديعيةِ تقتضي هذا، لأنه من بابِ العكس[2] والتبديل، كقوله تعالى: ﴿يُولِجُ ٱلَّيْلَ فِى ٱلنَّهَارِ وَيُولِجُ ٱلنَّهَارَ فِى ٱلَّيْلِ﴾ [الحج: ٦١][3]، ولورود سائر ما يشْبه الآية على هذا المنوال؟ قلتُ: يمنعُه ورودُ الجملة الثانية مفْصولةً عن الأولىٰ علىٰ سبيل البيان، ولو عطفت الثالثة على الثانيةِ كانت بيانيةً مثْلها، لكنها غيرُ صالحة له، لأن ﴿فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ﴾ ليس متضمّناً لإخراجِ الميّت من الحي.

فإن قلتَ: فقدِّرْ لها مبيّناً مناسباً لها، كما صنعْت في قولِه تعالى: ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِى ٱلضَّرَرِ﴾ [النساء: ٩٥] على تقدير: ﴿فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ﴾، وخالق الحبِّ والنوى. قلْتُ: يفُوتُ إذن غرض التعميمِ الذي تعطيه الآية، مِن إرادةِ «يخْرج الحيوانَ والناميَ من النُّطَفِ والبَيْضِ والحَبِّ والنّوى»، فإن هذا المعنى إنما يحصل إذا قُدِّر: و﴿وَمُخْرِجُ﴾ معطوفاً على ﴿فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ﴾. ثم يسْري معنى العمومِ إلى قرينتِها، فيصحُّ أن يقال: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ﴾، أي: الحيوانَ والناميَ من النطفِ والبيضِ والحبِّ والنوى، ومخرجُ هذه الأشياءِ الميتةِ من الحيوان والنامي. ولو قدّر معطوفاً على ﴿يُخْرِجُ﴾ اختص بالحَبّ والنوى.

---

(١) «مفاتيح الغيب» (١٣: ٧٦). وقوله: «عليه»: أي على الفعل ﴿يُخْرِجُ﴾.

(٢) هو: أن يُقدَّم في الكلام جُزءٌ، ثم يؤخَّر، ويقع على عدّة وجوه. انظر: «شرح الكافية البديعية» ص١٤٥، و«بغية الإيضاح» (٤: ٢٦).

(٣) في الآية عكس وتبديل واضح.

و﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ﴾ مَوقِعُهُ موقعُ الجملةِ المُبيِّنةِ لقولِهِ: ﴿فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ﴾، لأنّ فَلْقَ الحبِّ والنَّوىٰ بالنَّباتِ والشجرِ النامِيَيْن من جِنسِ إخراجِ الحيِّ من الميِّت، لأنّ الناميَ في حُكمِ الحيوان، ألا ترىٰ إلىٰ قوله: ﴿يُحْىِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَآ﴾ [الروم: ٥٠].

﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ﴾ أي: ذلكُم المُحْيِي والمُميتُ هو اللهُ الذي تَحِقُّ له الرُّبوبية، ﴿فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ﴾: فكيفَ تُصْرَفونَ عنه وعن توَلِّيهِ إلىٰ غيره.

[﴿فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ حُسْبَانًا ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ﴾ ٩٦]

﴿ٱلْإِصْبَاحِ﴾ مَصدَرٌ سُمِّيَ به الصُّبْح. وقرأ الحسنُ بفَتْحِ الهمزة؛ جَمْعَ صُبْح، وأنشَدَ قولَه:

أفْنىٰ رِياحًا وبَنِي رِياحِ تَناسُخُ الإمساءِ والإصباحِ

وقال صاحب «الانتصاف»: «تكررَ في القرآن ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ﴾ [يونس: ٣١]. فيبْعد قطْعُها عن نظيرها، والوجه أن قياسَ الآية أن تكون الصفاتُ باسم الفاعل، كقوله: ﴿فَالِقُ ٱلْحَبِّ﴾، ﴿فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ﴾، ﴿وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ﴾(١)، وإنما عدلَ إلى صيغة المضارع في ﴿يُخْرِجُ﴾ ليدلَّ على تصوير ذلك وتمثيله واستحضاره، وإخراجُ الحي من الميت أوْلَى في الوجود، وأعظمُ في القدرة، فكانت العنايةُ به أتمّ، ولذلك جاء مقدَّماً في مواضعِه، وحسُن عطفُ الاسم على الفعل المضارعِ لأنه في معناه»(٢).

قولُه: (أفْنَى رِياحاً)، رياح: اسمُ قبيلة، أي: أفْناهم تعاقُبُ الدهور والأعصار، ومرورُ الليل والنهار.

---

(١) هذا على قراءة من قرأ «وجاعل» باسم الفاعل، بدل «وجعل».

(٢) «الانتصاف» (٢: ٣٧-٣٨) بتصرف واختصار.

بالكسرِ والفتح؛ مَصدَرين، وجَمعَيْ مُسْي وصُبْح.

فإن قُلت: فما معنىٰ فَلْقِ الصُّبحِ، والظُّلمةُ هي التي تَنفَلِقُ عن الصُّبح، كما قال:

تَرَدَّتْ به ثُـمَّ انفَـرىٰ عـن أديمِهـا   تَفَرِّيَ لَيْلٍ عـن بيـاضِ نَهـارِ

قلت: فيه وَجْهان: أحدُهما: أن يُراد: فالقُ ظلمةِ الإصباح، وهي الغَبَشُ في آخرِ الليل، ومُنقضاهُ الذي يَلي الصُّبح. والثاني: أن يُراد: فالقُ الإصباحِ الذي هو عمودُ الفَجْرِ عن بياضِ النهارِ وإسفارِه.

وقالوا: انشَقَّ عمودُ الفجر، وانصَدَعَ الفجر. وسَمَّوُا الفجرَ فَلَقاً بمعنىٰ: مَفلُوق، وقال الطائي:

وأزرقُ الفَجْـرِ يَبْـدُو قَبْـلَ أبيَضِـهِ   وأوَّلُ الغَيْـثِ قَطْـرٌ ثُـمَّ يَنسَـكِبُ

قولُه: (تَفَرِّيَ لَيْلٍ عن بياضِ نَهارِ)[1] الشعر لأبي نُوَاس يصف الخمر، قبله:

كأنّ بقايا مـا عفَـا مـن حُبابِهـا   تفَـاريقُ شَيْـبٍ في سـوادِ عِـذارِ

تردَّتْ به ثُـمّ انْفَـرى عـن أديمِهـا   تَفَـرّيَ لَيْـلٍ عـن بيـاض نهـارِ[2]

تردّت به، أي: بالحُباب، يعني: أظهرتْه الخمرُ على وجهِها.

فَرَيْتُ الأديم فرْياً، أي: شقَقْتَهُ، وأراد به: تشقّقَ الحبابُ على وجه الخمر.

قولُه: (وأزْرَقُ الفجرِ يَبدُو قَبْلَ أبيَضِهِ) الطّائيّ: هو البحتري[3]، وتمامه:

---

(١) هذا عجز بيت لأبي نواس في ديوانه، ص ٤٣٥، أورده الزمخشري للدلالة على أن الليل هو الذي ينفلق عن الصبح.

(٢) عفا: دَرَس. والحُباب: الفقاقيع التي تعلو الخمر في الكأس. وتفاريق الشيب: ما تفرّق منه. والعذار: جانب اللحية أو الخد. وتردّت: من الرداء. والأديم: الجلد.

(٣) والبيت في «ديوانه» (٢: ٣٤٣).

وقُرِئ: «فالِقَ الإصباحِ وجاعِلَ الليلِ» بالنَّصْبِ علىٰ المَدْح. وقرأ النَّخَعيّ: «فَلَقَ الإصباحَ وجَعَلَ اللَّيل».

السَّكَن: ما يَسكُنُ إليه الرَّجلُ ويَطمَئِنُّ، استِئناساً به واستِرواحاً إليه، من زَوْجٍ أو حَبيب، ومنه قيلَ للنار: سَكَن؛ كأنه يُستأنسُ بها، ألا تراهُم سَمَّوْها المُؤْنِسة؟ والليلُ يَطمَئِنُّ إليه التَّعِبُ بالنهارِ لاستِراحتِه فيه وجَمامِه.

وأوَّلُ الغيْث رَشٌّ ثم ينْسَكِبُ

قبله:

هَذِي مَخَايِلُ[1] بَرْقٍ خلْفَهُ مطَرٌ جَوْدٌ، ووَرْيُ[2] زِنادٍ خلْفَهُ لَهَبُ

استشهد به على أن الصبحَ هو الذي يَنْشقُّ عن بياضِ النهار.

قولُه: (**وقرأ النَّخَعيّ: «فَلَقَ الإصباحَ وجَعَلَ اللَّيل»**). «فلَق»: شاذّ، و﴿جَعَلَ﴾: قرأ بها عاصمٌ وحمزةُ والكسائي، حملُوه على معنى المعطوف عليه، فإن ﴿فَالِقُ﴾ بمعنى: «فلَق»[3].

قولُه: (**والليلُ يَطمَئِنُّ إليه التَّعِبُ بالنّهار**)، **الأساس**: «من المجاز: اطمأنّ إليه: سكَن إليه: ووثِق به»، كأنه ضمّن «اطمأن» معنى «سكن».

وإسنادُ «سكن» إلى الليل من باب: قائمٌ ليلُه، وصائمٌ نهارُه، أي: يسْكُن إليه مَن تَعِبَ في النهار، ولهذا علّله بقوله: «لاستراحتِه فيه».

قولُه: (**وجَمامِه**)، **الجوهري**: «الجَمام ـ بالفتح ـ: الراحة، يقال: جَمَّ الفرَسُ جَمّاً وجَماماً: إذا ذهَب إعياؤه».

(١) المخايل: جمع مَخِيلَة ـ بفتح الميم وكسر الخاء المعجمة ـ: وهي المظنّة. ومخايل البرق تُنْذر بالمطر.

(٢) ورْيُ الزناد: قدْحه. والزناد: حجرٌ يُقدح به الشرر. والجَوْد ـ بفتح الجيم وسكون الواو ـ: المطر الغزير.

(٣) انظر: «الكشف عن وجوه القراءات» (١: ٤٤١)، و«حجة القراءات» ص٢٦٢.

ويجوزُ أن يُراد: وجَعَلَ الليلَ مسكوناً فيه، من قولِهِ: ﴿لِتَسْكُنُواْ فِيهِ﴾ [يونس: ٦٧، غافر: ٦١].

﴿وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ﴾ قُرِئا بالحركاتِ الثلاث:

فالنَّصْبُ علىٰ إضمارِ فِعْلٍ دلَّ عليه «جاعلُ الليل»، أي: وجَعَلَ الشمسَ والقمرَ حُسْباناً، أو يُعطَفانِ علىٰ محلِّ «الليل».

فإن قُلت: كيفَ يكونُ لـ«الليلِ» مَحَلٌّ والإضافةُ حقيقية، لأنّ اسمَ الفاعلِ المُضافَ إليه في معنىٰ المُضِيّ، **ولا تقول: زَيْدٌ ضاربٌ عَمْراً أمسِ؟** قلت: ما هو في معنىٰ المضِيّ، وإنما هو **دالٌّ علىٰ جَعْلٍ مُستَمِرٍّ** في الأزمنةِ المُختَلِفة، وكذلكَ ﴿فَالِقُ ٱلْحَبِّ﴾، و﴿فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ﴾، كما تقول: اللهُ قادرٌ عالم، فلا تَقصِدُ زماناً دونَ زمان.

قولُه: (**﴿وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ﴾: قُرِئا بالحركات الثلاث**). النصب: العامّة، والرفع والجرّ: شاذّتان(١).

قولُه: (**ولا تقولُ: زَيْدٌ ضاربٌ عَمْراً أمسِ**). قال الزجّاج: «ولا يجوز: «جاعِلُ اللّيل سَكَناً»، لأن أسماءَ الفاعلين، إذا كان الفعلُ ماضياً، أضيفت إلى ما بعدَها لا غير. تقول: هذا ضاربٌ زيداً أمس. أجمع البصريون على أنه لا يجوزُ في «زيد» النصب، وبعض الكوفيّين يجيزه. فإذا قلت: هذا معْطِي زيد درهماً، فنَصْبُ «درهماً» محمولٌ على تأويل: أعْطَى»(٢).

قولُه: (**دالٌّ على جَعْلٍ مُستَمِرٍّ**). قال صاحبُ «التقريب»: «فيه نظر، لأنه بخلافِ ما ذكَره في: ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤]»(٣). والجواب: أنه ليس مخالفاً له، بل هو تبيينٌ وتفصيلٌ لما

---

(١) انظر: توجيه القراءتين في «البحر المحيط» (٤: ٥٩٤).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣٠١) بتصرف يسير.

(٣) «تقريب التفسير»، الورقة: ١٤٢.

والجرُّ عَطْفٌ علىٰ لفظِ «الليل».

والرَّفعُ علىٰ الابتداء، والخبرُ محذوف، تقديرُه: والشمسُ والقمرُ مجعولانِ حُسْباناً، أو: محسوبانِ حُسْباناً.

ومعنىٰ جَعْل الشمسِ والقمرِ حُسْباناً: جَعْلُهما علىٰ حُسْبان، لأنّ حِسابَ الأوقاتِ يُعلَمُ بدَوْرِهما وسَيْرِهما.

والحُسْبانُ ـ بالضمِّ ـ: مَصدَرُ حَسَبَ، كما أنّ الحِسْبانَ ـ بالكَسْرِ ـ: مَصدَرُ حَسِب. ونظيرُه: الكُفرانُ والشُّكران. ﴿ذَٰلِكَ﴾ إشارةٌ إلىٰ جَعْلِهما حُسباناً، أي: ذلك التسييرُ بالحِسابِ المعلوم، ﴿تَقْدِيرُ ٱلْعَزِيزِ﴾ الذي قَـهَرهُما وسَخَّرهما، ﴿ٱلْعَلِيمِ﴾ بتدبيرِهما وتدويرِهما.

[﴿وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلنُّجُومَ لِتَهْتَدُوا۟ بِهَا فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۗ قَدْ فَصَّلْنَا ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ ٩٧]

ذكَره هنالك، لأنه قال بعد ما قرّر أنه إضافةُ اسم الفاعل إلى معمولِه: «إنما تكون غيرَ حقيقية، إذا أريد باسم الفاعلِ الحالُ أو الاستقبال، نحو: «مالكُ الساعةِ أو غدٍ»، وأما إذا قُصِد زمانٌ مستمرّ، كقولك: «مالكُ العبيد»، كانت الإضافة حقيقية».

وقد استقْصَيْنا القولَ فيه هناك.

والذي نريده[1] هاهنا هو أن اسمَ الفاعلِ المضاف، إذا كان بمعنى المضيّ فقط، تكونُ إضافته إلى ما بعده حقيقية، لانتفاءِ المشابهة[2] المعنويةِ التي هي جزءُ العلّة في إعمال اسم الفاعل، وإذا كان بمعنى الاستقبالِ أو الحالِ فقط، تكون إضافتُه غير حقيقية، لوجود المشابهة

(١) في (ط): «يؤيده».

(٢) يعني المشابهة بينه وبين فعله.

﴿فِي ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ﴾: في ظُلُماتِ الليلِ بالبرِّ والبحر، وأضافَها إليهما لمُلابستِها لهما، أو شَبَّهَ مُشتَبِهاتِ الطرقِ بالظُّـلُمات.

[﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنشَأَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ فَمُسْتَقَرٌّ وَمُسْتَوْدَعٌ ۗ قَدْ فَصَّلْنَا ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يَفْقَهُونَ﴾ ٩٨]

التامةِ المقْتضيةِ للعمل. وأما إذا كان بمعنى الاستمرار، يعني يكون معناه موجوداً في جميعِ الأزمنة: من الماضي والمستقبلِ والحال، كالعالِـمِ والقادر، فيكون في إضافتِه اعتباران:

أحدُهما: مَحْضةٌ باعتبارِ معنىٰ المضيِّ وبهذا الاعتبارِ[1] يقعُ صفة للمعرفة، **وثانيهما**: غير مَحْضَةٍ[2] باعتبارِ معنى الاستقبال، وبهذا الاعتبارِ يعملُ فيما أضيف إليه، نحو قوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠]، فإنّ ﴿أَيًّا﴾، من جهةِ كونها متضمّنةً لمعنى الشرط، عامل في ﴿تَدْعُواْ﴾، ومن جهةِ كونِها اسماً يتعلق بـ﴿تَدْعُواْ﴾ معمول له.

وقال صاحب «الفرائد» في قولِه تعالى: ﴿وَقَابِلِ ٱلتَّوْبِ شَدِيدِ ٱلْعِقَابِ﴾ [غافر: ٣]: لما كان «القابل» بالنظر إلى أنه شيءٌ له القَبول، لا بالنظر إلى أنه عامل، صلح أن يكونَ صفةً له بالإضافة إلى «التوب»، وكان معرفة، فيصلحُ أن يكونَ «الشديد» من حيثُ إنه شيء له الشدّة، لا بالنظر إلى أنه عامل، صفةً له بالإضافة إلى «العقاب»، فعلى هذا يكونُ ﴿شَدِيدِ ٱلْعِقَابِ﴾ معرفة، فلْيُتأمَّلْ.

وقال صاحب «لُباب التَّفاسير»: «والظاهر في ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤] النكرة، لأنه بمعنى الاستقبال، وإضافةُ اسم الفاعلِ بمعنى الاستقبال لا يفيدُ تعريفاً، ولكنْ حُمِل على الماضي لتحقُّقِ لفظِه»[3].

---

(١) تكملة يقتضيها السياق، غير موجودة في الأصل.

(٢) يعني إضافة اسم الفاعل.

(٣) «لباب التفاسير» للكرماني، مخطوط ـ دار الكتب المصرية ـ تفسير، تيمور ـ ١٣٨، ص٦.

مَنْ فَتَحَ قافَ «المُستَقـرِّ» كانَ «المُستَودَعُ» اسمَ مكانٍ مِثْلَه أو مَصدَراً، ومَنْ كَسَرها كانَ اسمَ فاعل، و«المُستَودَعُ» اسمَ مفعول. والمعنىٰ: فلكم مُستَقَـرٌّ في الرَّحِمِ ومُستَودَعٌ في الصُّلْب، أو مُستَقَـرٌّ فوقَ الأرضِ ومُستَودَعٌ تحتَها، أو: فمِنكُم مُستَقِرٌّ ومنكم مُستَودَعٌ.

فإن قلتَ: لِـمَ قيل: ﴿يَعۡلَمُونَ﴾ مَعَ ذِكْرِ النجوم، و﴿يَفۡقَهُونَ﴾ مع ذِكْرِ إنشاءِ بني آدم؟ قلتُ: كانَ إنشاءُ الإنسِ من نفسٍ واحدة، وتصريفُهم بينَ أحوالٍ مُختَلِفةٍ ألطَفَ وأدقَّ صَنْعةً وتَدْبيراً، فكانَ ذِكْرُ الفِقْهِ الذي هو استِعمالُ فِطْنةٍ وتدقيقُ نَظَرٍ مُطابِقاً له.

قولُه: (مَنْ فَتَحَ قافَ «المُستقَرِّ»). قرأها كلُّهم إلا ابنَ كثير وأبا عمرو[1]، ويُرْوَى: «مَنْ فَتَحَ فاءَ المستقَرّ» أي: فاء فعْله، وهو القاف، لأن أصلَه: «قَرّ». قال الزجّاج: «الأكثرُ في القراءة: «مُستقَرٌّ»، بفتحِ القاف، وقد قرئت بكسرِها، ﴿وَمُسۡتَوۡدَعٞ﴾ بالفتحِ لا غير»[2].

قولُه: (ألطَفَ وأدقَّ صَنْعةً): إشارةٌ إلى أن في دلائلِ الأنْفُس من دقّة النظرِ ما ليس في دلائلِ الآفاق.

ويوافقه ما ذكَره حجّة الإسلام: «الطبيعيون أكْثروا البحثَ عن عجائبِ الحيوانِ والنبات، ورأوا في تشريحِ أعضاء الحيوان من عجائبِ صنْع الله، وبدائعِ حكْمته، ما اضطروا معه إلى الاعترافِ بفاطر حكيم، مطَّلعٍ على غاياتِ الأمور ومقاصدِها»[3].

الانتصاف: «لا يتحقّقُ الفرق[4]، وإنما أُرِيد أن يكون لكل آية فاصلةٌ مستقلّةٌ بالمقصود،

---

(١) لتمام الفائدة انظر: «الكشف عن وجوه القراءات السبع» (١: ٢٤٢) و«حجة القراءات» ص٢٦٢.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣٠١).

(٣) «إحياء علوم الدين» (١: ١٠٥) بتصرف.

(٤) يعني بين «يفْقهون» و«يعلمون» كما سبق.

....

بعْداً عن التكرار، وتفنّناً في البلاغة. ويُحتملُ أن يقال: الفِقهُ أدْنَى درجات العلْم، والجهل بالنجوم جهلٌ بأمرٍ خارج عن الذات، فسُمِّي عارفُه عالِـماً، والآخر[١] لا يخْرج عن أحوال النفْس، وجهلُ الإنسان بأحوالِ نفسه أبشع، فسمِي العارفُ به فقيهاً، لأن «الفقه» هاهنا مِن «فَقِه» ـ بالكسر ـ: إذا فَهِم ولو أدْنَى فهْم، وليس من باب «فقُه» بضمّ القاف، لأنها درجةٌ عالية، أي: صار فقيهاً. قال الـهَرَويّ[٢]: «قال سلمان[٣] لامرأةٍ وقد أجابته عن سؤال: «فَقِهْتِ»، أي: فَهِمْتِ»[٤].

«وقولُنا: «لا يفقه شيئاً»، أَذَمُّ من قولنا: «لا يعْلم»، لأن نفْيَ العلْمِ نفْي حصوله، وقد يكون فقيهاً، ويدل على أن جهلَ الإنسان بأمر نفسِه أقبحُ لإنكاره، بقوله: ﴿وَفِىٓ أَنفُسِكُمْۚ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ [الذاريات: ٢١]».

وقلت: الصحيحُ ما ذهب إليه المصنف، لأن صاحبَ «النهاية» قال: «الفقْهُ في الأصل: الفهْم، يقال: فَقِه الرجُل ـ بالكسر ـ يفْقَه فقهاً: إذا فَهِم وعَلِم. وفقُه ـ بالضم ـ يفْقُه: إذا صار فقيهاً عالماً. وجعَله العُرْفُ خاصّاً بعلْم الشريعةِ وتخْصيصاً بعلْمِ الفروع».

وقال الجوهري: «فَقِه الرجُل ـ بالكسرـ وفلان لا يفْقَه. ثُمَّ خُصَّ بِه علْمُ الشريعة»، وقد تقرّر أن لا بدَّ من رعاية المناسبةِ بين المنقول عنه والمنقولِ إليه. وإنما خُصّ علْم الشريعة بالفقه لأنه علمٌ مستنبط بالقوانين والأدلّة، والأَقْيِسة، والنظرِ الدقيق، بخلاف علمِ اللغة، والنحو، والصرف، وغيرِ ذلك.

---

(١) يعني: الجهل بأحوال النفس.

(٢) هو أبو عبيد الهَرَويّ، أحمد بن محمد، من أهل هَرَاة في خراسان، له كتاب «الغريبين». مات سنة ٤٠١هـ. انظر: «بغية الوعاة» (١: ٣٧١)، و«مقدمة الغريبين» بقلم د. محمود الطناحي ص١٥، و«الأعلام» (١: ٢١٠).

(٣) يعني سلمان الفارسيَّ رضي الله عنه كما سيأتي بيانه.

(٤) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٥٠).

[﴿ وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ نَبَاتَ كُلِّ شَىْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا نُّخْرِجُ مِنْهُ حَبًّا مُّتَرَاكِبًا وَمِنَ ٱلنَّخْلِ مِن طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّٰتٍ مِّنْ أَعْنَابٍ وَٱلزَّيْتُونَ وَٱلرُّمَّانَ مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَٰبِهٍ ۗ ٱنظُرُوٓا۟ إِلَىٰ ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثْمَرَ وَيَنْعِهِۦٓ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكُمْ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾ ٩٩]

﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ﴾: بالماءِ ﴿نَبَاتَ كُلِّ شَىْءٍ﴾: نَبْتَ كُلِّ صِنفٍ من أصنافِ النامي، يعني: أنّ السَّبَبَ واحدٌ وهو الماء، والمُسبَّباتُ صُنوفٌ مُفتَنَّة، كما قال: ﴿يُسْقَىٰ بِمَآءٍ وَٰحِدٍ وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَىٰ بَعْضٍ فِى ٱلْأُكُلِ﴾ [الرعد: ٤]، ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ﴾ من النباتِ ﴿خَضِرًا﴾: شيئاً غَضّاً أخضَرَ، يُقال: أخضَرُ وخَضِر، كأعورَ وعَوِر، وهو ما تَشَعَّبَ من أصلِ النَّباتِ الخارجِ من الحبّة، ﴿نُّخْرِجُ مِنْهُ﴾: من الخضِرِ ﴿حَبًّا مُّتَرَاكِبًا﴾ وهو السُّنْبل.

وأما حديثُ سلمان، فقد رواه صاحب «النهاية»: «أن سلمانَ نزل على نبطيةٍ[1] بالعراق، فقال لها: هل هاهنا مكانٌ نظيف أصلِّي فيه؟ فقالت: طهِّرْ قلْبَك، وصَلِّ حيثُ شئْتَ. فقال: فَقِهْتِ، أي: فهمْتِ وفطنْتِ للحقّ». وقلتُ: لو قال: علمْتِ، لم يقعْ هذا الموقع.

وروينا في «جامع الدارمي» عن عمران[2]، قال: «قلت للحسنِ يوماً في شيءٍ قاله: يا أبا سعيد[3]، ليس هكذا يقولُ الفقهاء، فقال: ويْحَك! هل رأيت فقيهاً قطّ؟ إنما الفقيه: الزاهد في الدنيا، الراغبُ في الآخرة، البصير بأمر دينه، والمُداومُ على عبادة ربّه»[4].

---

(١) نسبة إلى النبط أو النبيط، وهم قوم نزلوا بالبطائح بين العراقين، والجمع: أنباط، انظر: «الصحاح» (٣: ١١٦٢) مادة «نبط».

(٢) هو: عمران بن مسلم المِنْقَريّ، تابعي من رواة الحديث الثقات. انظر: «تهذيب التهذيب» (٨: ١٣٧).

(٣) يعني الحسن البصري.

(٤) «سنن الدارمي» (٢٩٤)، باب «من قال: العلم الخشية وتقْوَى الله».

من قوله: «وروينا في جامع الدارمي» إلى هنا سقط من (أ).

و﴿قِنْوَانٌ﴾ **رفْعٌ بالابتداء**، ﴿وَمِنَ ٱلنَّخْلِ﴾ خبرُه، و﴿مِن طَلْعِهَا﴾ بَدَلٌ منه، كأنه قيل: وحاصِلةٌ من طَلْعِ النَّخْلِ قِنْوان.

ويجوزُ أن يكونَ الخبرُ محذوفاً لدلالةِ «أخرَجْنا» عليه، تقديرُه: ومُخرَجةٌ مِن طَلْعِ النَّخْلِ قِنْوان. ومَنْ قرأ: «يَخرُجُ منه حَبٌّ مُتراكِبٌ»، كانَ ﴿قِنْوَانٌ﴾ عندَه معطوفاً علىٰ «حَبٌّ».

والقِنْوانُ: جمع قِنْو، ونظيرُه: صِنْوٌ وصِنْوان. وقُرِئَ بضَمِّ القافِ وبفَتْحِها، علىٰ أنه اسمُ جَمْعٍ كرَكْب؛ **لأنّ «فَعْلانَ» ليسَ من زِناتِ التكسير**.

﴿دَانِيَةٌ﴾: سَهْلةُ المُجْتَنىٰ **مُعرَضةٌ** للقاطِف، كالشيءِ الداني القريبِ المُتناوَل؛ ...

قولُه: (و﴿قِنْوَانٌ﴾ **رفعٌ بالابتداء**): قرأ بها العامة. **الجوهري**: «القِنْوان: جمع قِنْو، وهو: العِذْق، وهو للتّمْرِ بمنزلةِ العُنْقودِ للعنب».

قولُه: (**ويجوزُ أن يكونَ الخبرُ محذوفاً**). قال صاحب «التقريب»: الخبرُ في الوجهِ الأول عامّ، فلا يفتقرُ إلى القرينة، وفي الثاني خاصّ فافتقر، فلذلك قال فيه: «لدلالة ﴿أَخْرَجْنَا﴾»[(١)]. وذلك أن الخبرَ إذا كان عامّاً، كان المذكورُ نائباً عن المقدَّر، فلا يقال: الخبرُ محذوف، وأما إذا كان خاصّاً فلا يكونُ نائباً عنه، فيقال: الخبرُ محذوف.

قولُه: (**لأن «فَعْلانَ» ليسَ من زِناتِ التكسير**)، أي: بفتح الفاء. قال في «المفصَّل»: «وما كانت زيادتُه ثالثة مَدَّة، فلأسمائه في الجمعِ أَحَدَ عَشَرَ مثالاً»[(٢)]. وذكر منها: فُعْلان وفِعْلان، بضم الفاء وكسرها.

قولُه: (**مُعرَضةٌ**). يقال: أعْرَضَ له كذا: إذا أمْكَنه. وحقيقتُه إبداءُ عُرْضه، والعُرْض ـ بالضم ـ: الجانب.

---

(١) انظر: «تقريب التفسير»، الورقة: ١٤٢.

(٢) «المفصل» بشرح ابن يعيش (٥: ٤٠).

ولأنّ النَّخْلةَ وإن كانت صَغيرةً ينالُها القاعد، **فإنها تأتي بالثمرِ** لا تنتظرُ الطول.

وقال الحسن: ﴿دَانِيَةٌ﴾: قريبٌ بعضُها من بعض. وقيل: ذكرَ القَريبةَ وتركَ ذِكْرَ البعيدة، لأنّ النِّعمةَ فيها أظهَر، أو: دَلَّ بذِكْرِ القريبةِ علىٰ ذِكرِ البعيدة، كقوله: ﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ﴾ [النحل: ٨١].

وقولُه: ﴿وَجَنَّٰتٍ مِّنْ أَعْنَابٍ﴾ فيه وَجْهان: أحدُهما: أن يُرادَ: وثَمَّ جنّاتٌ من أعناب، أي: مَعَ النَّخْل. والثاني: **أن يُعْطَفَ علىٰ** ﴿قِنْوَانٌ﴾؛ **علىٰ معنى: وحاصلةٌ ـ أو: مُخرَجةٌ** ـ من النَّخلِ قِنْوانٌ وجَناتٌ من أعناب، أي: من نباتِ أعناب.

قولُه: (**ولأنّ النَّخْلةَ**) معطوفٌ على قولِه: «سهلة المُجْتَنَى» من حيثُ المعنى، كأنه قال: إنما قال تعالى: ﴿دَانِيَةٌ﴾، لأن النخلةَ سهلةُ المجْتَنَى، ولأن النخلةَ كذا، والأَوْلَىٰ عطفه على «كالشيء الداني»، لأن «الداني»، على هذا الوجهِ يُراد به القريبُ حقيقة، وفي الأول المرادُ: المشابهُ بالشيء القريب، ولهذا قال: «كالشيء الداني».

قولُه: (**فإنها تأتي بالثمر**): خبر «أنّ»، على قول من يجوِّزُ إدخال الفاء في الخبر مطلقاً، والشرط تأكيد، ويمكن أن يقال: إن الفاء جوابُ الشرط، وخبر «أنّ» محذوفٌ بدِلالةِ السياق، والشرطُ المذكورُ عطف عليه، والتقدير: لأن النخلة، إن كانت كبيرةً لا ينالها القاعد، فإنها سهلةُ المجتنى، وإن كانت صغيرة، فكيتَ وكيت. والأوّل أظْهر من حيثُ المعنى؛ لأن أصل الكلام: ولأن النخلةَ تأتي بالثمر، لا تنتظر الطولَ وإن كانت صغيرة. ومثل هذا الشرطِ المذكورِ للمبالغة، لا يحتاجُ إلى الجزاء، ذكره بعضُ الفُضَلاء.

قولُه: (**أنْ يُعْطَفَ على** ﴿قِنْوَانٌ﴾ **على معنى: وحاصلةٌ أو مُـخْرَجةٌ**)، أي: على التقديرين المذكورين، فعلى هذا يكون من عطفِ المفردِ على المفرد. قال صاحب «التقريب»: وفيه نظر، لأنه [إنْ][1] عطف على ﴿قِنْوَانٌ﴾، فـ﴿مِّنْ أَعْنَابٍ﴾ حينئذٍ إما: صفةُ «جَنَّات» فيَفْسدُ المعنى،

---

(١) تكملة لازمة للسياق من «تقريب التفسير»، وهي ساقطة من الأصول الخطية.

....

إذ يَؤُول إلى قولنا: وحاصِلةٌ أو مُـخْرَجة من النخلِ جَنّاتٌ حصلت من أعناب، وإما خبرٌ لـ«جَنّات»، فلا يصحّ، لأنه يكون عطفاً لها على مفرد، ويكون المبتدأ نكرة، بلا مصحّح[1].

وقلت: العذرُ من الأوّلِ: أن المراد حصول هيئة الكروم، وخروجُها من النخل، كما يُرى في البساتين المعروشةِ الكروم، على فروع الأشجار المتدلّيةِ أغصانُها، كأنها مخرجة منها. ومن ثم قال: «أي: من نبات الأعناب»، أي: بأغصانِ الكروم وأوراقِها المخضرّة، ولا تسمَّى الكرومُ جناتٍ إذا كانت مجتثّة من فوقِ الأرض.

وعن الثاني[2]: أن المصحّحَ عطفُهُ على مخصَّص، وأنشد الـخَبيْصِيّ[3]:

عِنْدِي اصْطِبارٌ وَشَكْوىٰ عِنْدَ قـاتِلتِي ... فهلْ بأعْجَبَ مِن هذا امرؤٌ سَـمِعا[4]

وأجاز المالكي أيضاً نحو ذلك.

(١) «تقريب التفسير»، الورقة: ١٤٣.

(٢) أي: والعذر عن الثاني، وهو الابتداء بالنكرة في: ﴿وَجَنَّٰتٌ مِّنْ أَعْنَابٍ﴾.

(٣) أبو بكر محمد بن أبي بكر شمس الدين الخبيصي، صاحب «شرح الكافية» لابن الحاجب، والذي سمّاه «شرح الوشاح» أو «الموشّح». وهو منسوب إلى قرية اسمها «خَبِيص» من قرى كِرْمان. توفي سنة ٦٨١هـ، كما جاء على ظهر كتابه «الـموشح» المخطوط بالمكتبة الأزهرية. وانظر: «بغية الوعاة» (١: ٤٧٥)، و«مفتاح السعادة» (١: ١٨٥).

(٤) البيت لمجهول. والاصطبار: شدة التحمّل والصبر. انظر: «شرح شواهد المغني» للسيوطي (٢: ٨٦٣) شاهد رقم (٧٠٧). و«شرح الموشح» للخبيصي على كافية ابن الحاجب (مخطوط ـ بمكتبة الأزهر ـ نحو ـ رقم (٣٦٤٨) خاص ـ الإمبابي ـ و(٤٨٥٤١) عام) الورقة ١٧. و«حاشية الشهاب» (٤: ١٠٤)، والشاهد في البيت أن «شكوى» نكرة، معطوف على مبتدأ مخصّص في جملة أخرى بتقديم الخبر الظرف عليه. فأخذ المعطوف حكم المعطوف عليه. ورُدّ بأن الجملة معطوفة على مثلها. وقد يُقال: العطف قرينة التخصيص بتقدير التقديم للمناسبة بين المعطوفين. انظر: «الموشح» للخبيصي، الورقة ١٧ ـ الحواشي.

وقُرِئَ: ﴿وَجَنَّٰتٍ﴾ بالنَّصبِ عطفاً علىٰ ﴿نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ﴾ أي: وأخرَجْنا به جناتٍ من أعناب، وكذلك قولُه: ﴿وَٱلزَّيْتُونَ وَٱلرُّمَّانَ﴾، ....

قولُه: (وقُرِئَ: ﴿وَجَنَّٰتٍ﴾ بالنَّصبِ) وهي قراءةُ الجمهور، وجعلها معطوفةً على ﴿نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ﴾. وكذا أبو البقاء(١)، وتبعهما الكَوَاشيّ(٢) والقاضي(٣)، وأما الواحديّ فعطفها على ﴿خَضِرًا﴾ وقال: «فأَخْرجْنا خضِراً وجنّاتٍ من أعناب»، والأظهرُ أن يكونَ عطفاً على ﴿حَبًّا﴾، لأن قوله: ﴿نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ﴾ مفصّلٌ يشتمل على كل صنفٍ من أصنافِ النامي، كما قال: «﴿فَأَخْرَجْنَا﴾ بالماء ﴿نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ﴾: نَبْتَ كلّ صنفٍ من أصناف النامي»، والنامي: الحَبُّ والنَّوى وشبْهُهما(٤).

وقال الراغب: «النبت: يقال لما له نُمُوٌّ في أصل الخِلْقة، يقال: نَبَت الصّبِيُّ والشَّعرُ والسنّ. ويستعمل النباتُ فيما له ساقٌ وما ليس له ساق، وإن كان في التعارفِ قد يختصّ بما لا ساق له»(٥).

وقوله: ﴿فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا﴾ طورٌ آخر لذلك النبات، كما قال: «﴿فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ﴾: من النباتِ ﴿خَضِرًا﴾: شيئاً غضّاً أخْضر». وقال أبو البقاء: «﴿فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا﴾، أي: بسبب الماء، فيكونُ بدلاً من: ﴿فَأَخْرَجْنَا﴾ الأولى»(٦). يعني به: بدلَ الاشتمال، لاكتساءِ النبات بلباسِ الـخضرة والطراوة، ومن هاهنا يقعُ التفصيل، فبعضٌ يخرج منه السنابلُ ذاتُ

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن»: (١: ٥٢٥).

(٢) «كشف الحقائق وشرح الدقائق» (مخطوط)، الورقة: ٤٩.

(٣) «أنوار التنزيل» (٢: ٤٣٥).

(٤) «الوسيط» (٢: ٣٠٥).

(٥) «مفردات القرآن» ص٧٨٧ بتصرف.

(٦) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٥٢٤) بتصرف واختصار.

....

حبوبٍ متكاثرة، كما قال: «﴿نُّخۡرِجُ مِنۡهُ﴾ من الخَضِر ﴿حَبّٗا مُّتَرَاكِبٗا﴾، وهو السنبل».
وبعضٌ خَرَج منه ذاتُ قِنْوان دانية، كما قال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّخۡلِ مِن طَلۡعِهَا قِنۡوَانٞ دَانِيَةٞ﴾
وبعضٌ آخرُ جنّاتٌ معروشات، كما قال: «﴿وَجَنَّٰتٖ مِّنۡ أَعۡنَابٖ﴾، أي: من نباتِ أعناب»،
وبعضٌ يُنْبِتُ زيتوناً ورمّاناً ﴿مُشۡتَبِهٗا وَغَيۡرَ مُتَشَٰبِهٍ﴾، ولكنه أبرز النخلَ والزيتونَ والرمانَ من
صورة الإفراد إلى الجملة تفضيلاً لها ومزية، ولهذا قال: «والأحسنُ أن ينتصبا على الاختصاص».

ومما يدلّ على أن الأصلَ الإفراد، والمعطوف عليه ﴿حَبّٗا﴾ قراءةُ من قرأ «حَبٌّ مُتَراكِبٌ»(١)، ومن ثَمَّ قال: «ومن قرأ به كان ﴿قِنۡوَانٞ﴾ عنده معطوفاً على (حَبّ)». وأحسنَ صاحبُ «المرشد» حيثُ قال: «والوقف على قولِه ﴿قِنۡوَانٞ دَانِيَةٞ﴾ لم أر به بأساً، وكان كافياً، ليعلمَ أن قولَه: ﴿وَجَنَّٰتٖ﴾ ليس عطفاً على ﴿قِنۡوَانٞ دَانِيَةٞ﴾، وأنه معطوفٌ على قولِه ﴿حَبّٗا مُّتَرَاكِبٗا﴾، والوقفُ على ﴿مِّنۡ أَعۡنَابٖ﴾ صالح. وقد أذنَ بتفضيلِ المذكوراتِ على سائرِها ذكرُها مفصّلاً بعد الإجمالِ في قولِه: ﴿نَبَاتَ كُلِّ شَيۡءٖ﴾»(٢).

وقال الإمام: «اعلمْ أن أنواع النبات أكثرُ من أن تَفِيَ بشرحِها المجلّدات، وإنما اكتفى بذكر هذه الأقسامِ التي هي أشرفُ أنواعِها، للتنبيه على البواقي»(٣).

وقلت: هذه الآية كالتفسير لقولِه تعالى: ﴿وَفِي ٱلۡأَرۡضِ قِطَعٞ مُّتَجَٰوِرَٰتٞ وَجَنَّٰتٞ مِّنۡ أَعۡنَٰبٖ وَزَرۡعٞ وَنَخِيلٞ صِنۡوَانٞ وَغَيۡرُ صِنۡوَانٖ يُسۡقَىٰ بِمَآءٖ وَٰحِدٖ وَنُفَضِّلُ بَعۡضَهَا عَلَىٰ بَعۡضٖ فِي ٱلۡأُكُلِۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٖ لِّقَوۡمٖ يَعۡقِلُونَ﴾ [الرعد: ٤]، وكالبيان لتفضيلِ بعضِها على بعض، على أبلغِ ما يكونُ مَن تدبّر ورُزِقَ التوفيق.

---

(١) أي على قراءة ﴿نُّخۡرِجُ مِنۡهُ حَبّٗا مُّتَرَاكِبٗا﴾. انظر: «البحر المحيط» (٤: ٥٩٧).
(٢) انظر: «المقصد لتلخيص المرشد» ص١٣٦.
(٣) «مفاتيح الغيب» (١٣: ٨٩).

والأحسَنُ أن يَنتَصِبا علىٰ الاختِصاص، كقولِهِ: ﴿وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [النساء: ١٦٢] لفَضْلِ هذينِ الصِّنفَين.

﴿مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَٰبِهٍ﴾ يُقال: اشتَبَهَ الشيئانِ وتشابَها، كقولك: استَوَيا وتَساوَيا. والافتِعالُ والتفاعلُ يشتركانِ كثيراً. وقُرِئَ: «مُتَشابِهاً وغيرَ مُتشابه»، وتقديرُه: والزيتونَ مُتشابهاً وغيرَ مُتشابه، والرمّانَ كذلك، كقوله:

.... كُنْتُ مِنهُ ووالدي بريّـــــاً ....

قولُه: (**والأحسَـنُ أن يَنـتَصِبا على الاختِـصاص**) أي: ﴿وَٱلزَّيْتُونَ وَٱلرُّمَّانَ﴾، لأن الظاهرَ العطْفُ على «جَنَّاتٍ»، أي: نُخْرِج منه الزيتونَ والرمان. لكن الاختصاص، كما مر، هو الوجه، ولأن أسلوبَ الاختصاص مشروطٌ بأن يكون المذكورُ صالحاً للمدح، وأن يكون مشهوراً، فإنه تعالى لمّا ذكر الأصنافَ الثلاثة، وصوّر كلًّا منها بما هو أحسنُ أحوالِه، تشويقاً للسامع، وتزييناً، أورد هٰذَين الصنفَيْن على طريقةٍ يظهرُ بها شرفُهما، كأنه قال: الـحَبُّ كذلك، والنخلُ على هذا، والأعنابُ كما ترى، ويذكر ما لا يخفى شأنُهما في الفضل والكمال. هذا التقرير يقوِّي معنى الإجمال والتفصيل، ويخصّص المذكورات لإنافتها على غيرها.

قولُه: (**رماني بأمرٍ[1] كنتُ منه ووالدي بريـاً**)[2]، تمامُه:

.... ومن أجلِ الطويِّ رماني

الطَّويُّ: البئر المبنيّة بالحجرِ والآجرِّ أو غيرهما، والتقدير: كنتُ منه بريئاً، ووالدِي بريئاً.

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وقوله: «رماني بأمر» ليس في «الكشاف».

(٢) البيت لابن أَحْمَر، وهو من شواهد «كتاب سيبويه» (١: ٧٥).

والمعنىٰ: بعضُه مُتشابهاً وبعضُه غيرَ متشابه، في القَدْرِ واللونِ والطَّعْم، وذلك **دليلٌ علىٰ التعمُّدِ دون الإهمال.**

﴿ٱنظُرُوٓاْ إِلَىٰ ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثۡمَرَ﴾: إذا أخرَجَ ثمرَه كيفَ يُخرِجُه ضَئيلاً ضعيفاً لا يُكادُ يُنتَفَعُ به، **وانظُروا إلىٰ حالِ يَنْعِهِ** ونُضْجِه كيفَ يعودُ شيئاً جامِعاً لمنافعَ وملاذَّ، نَظَرَ اعتبارٍ واستبصارٍ واستِدلالٍ علىٰ قُدرةِ مُقدِّرِهِ ومُدَبِّرِهِ وناقِلِهِ من حالٍ إلىٰ حال.

وقُرِئ: «وَيُنعِه» بالضمِّ، يُقال: يَنَعَتِ الثمرةُ يَنْعاً ويُنْعاً. وقرأ ابنُ مُحَيْصِن: «ويانِعِه»، وقُرِئ: «وثُمُرِه» بالضَّمّ.

قولُه: (**دليلٌ على التعمُّدِ دون الإهمال**) أي: الفاعل مختارٌ لا موجب، كقولَةِ بعض الزنادقة.

قولُه: (**وانظُروا إلى حالِ يَنْعِه**). قال المصنِّفُ في «الحاشية»[1]: «فإن قلت: هلّا قيل: مِن غضّ ثمرِه وينعِه؟ قلت: في هذا الأسلوبِ فائدة، وهي أن «الينع» وقعَ فيه معطوفاً على «الثمر»، على سننِ الاختصاصِ على نحو قوله: ﴿وَجِبۡرِيلَ﴾، للدلالة على أن الينعَ أَوْلَى من الغض»[2].

والتحقيقُ فيه أن قولَه تعالى: ﴿ٱنظُرُوٓاْ إِلَىٰ ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثۡمَرَ﴾ عامّ في جميع أحوال الثمر، فيدخل النظرُ في حال بدئه ونضجِه وغيرهما، فعطفَ ﴿وَيَنۡعِهِۦٓ﴾ على ﴿ثَمَرِهِۦٓ﴾، ليؤْذنَ بعموم أحوالِ الثمر، وأن حالة النضجِ مُخْرِجة للثمر اليانع عن أن يُسمَّى ثمراً، ونوعاً داخلاً في ذلك الجنس لشرفِه وفضله. وفيه بحْث، لعدم مطابقتِه لما في المتْن، لأنه جعل ﴿إِذَآ أَثۡمَرَ﴾ قيداً

---

(١) يعني حاشية الزمخشري على «الكشاف».

(٢) يعني في قوله تعالى: ﴿مَن كَانَ عَدُوّٗا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبۡرِيلَ وَمِيكَىٰلَ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَدُوّٞ لِّلۡكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ٩٨]، حيث خص جبريل وميكال عليهما السلام بعد ذكر الملائكة عموماً، وذلك بأسلوب عطف الخاص على العام. قال الزمخشري عند تفسير هذه الآية: «أفرد المكان بالذكر لفضلهما، كأنهما من جنس آخر، وهو مما ذكر أن التغاير في الوصف ينزّل منزلة التغاير في الذات». «الكشاف» (٢: ٩).

[﴿ وَجَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ ۖ وَخَرَقُوا۟ لَهُۥ بَنِينَ وَبَنَٰتٍۭ بِغَيْرِ عِلْمٍ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾ ١٠٠]

إن جَعلْتَ ﴿لِلَّهِ شُرَكَآءَ﴾ مفعولَيْ «جَعلوا»، نَصبْتَ ﴿ٱلْجِنَّ﴾ بَدلاً من ﴿شُرَكَآءَ﴾، وإنْ جَعلْتَ ﴿لِلَّهِ﴾ لغْوًا كانَ ﴿شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ﴾ مفعولَيْن قُدِّمَ ثانيهما على الأول.

فإن قُلت: فما فائدةُ التقديم؟ قلت: فائدتُه استِعظامُ أن يُتَّخَذَ لله شَريكٌ مَن كان؛ مَلَكاً أو جِنِّياً أو إنسياً أو غيرَ ذلك، ولذلك قُدِّمَ اسمُ «الله» على «الشركاء».

لإرادة حالةِ بدئه. يدلُّ عليه قولُه فيما بعد: «لَـمّا أُبيح لهم الأكل من ثمره، قيل: ﴿إِذَآ أَثْمَرَ﴾ ليُعْلَمَ أن أول وقت الإباحةِ وقتُ إطْلاعُ الشجرِ الثمرَ»(١).

قولُه: (إنْ جَعلْتَ ﴿لِلَّهِ﴾ لَغْواً). قال ابنُ الحاجب: «الظرفُ إذا افتقر الكلامُ إليه، ولا يتمّ إلا به، يسمَّى ظرفاً مستقرّاً، يجوزُ أن يكونَ خبراً، أو حالاً، أو صفة. فإذا كان الكلامُ تامّاً بدونه يسمَّى لغواً، نحو: ما كان أحدٌ خيراً منك فيها»(٢).

قولُه: (ولذلك قُدِّم اسمُ «الله») أي: لفائدةِ الاستعظامِ قدّم أيضاً اسم «الله».

والحاصلُ أن في التركيب(٣) تقديمين، لأن الظرفَ إذا جُعِل لغواً كان مكانُه بعد ذكر المفعولين، و﴿ٱلْجِنَّ﴾ إذا جُعلَ مفعولاً أوّل، لأنه معرفة، رجع الأصل إلى قوله: «وجعلوا الجنَّ شركاء لله»، ولا ارتيابَ أن فائدةَ التقديم الاهتمامُ بشأن المقدَّم، والاعتناءُ فيه.

قال سيبويه: «إنهم يقدّمون الذي شأنُه أهمّ، وهم ببيانِه أعْنَى، وإنْ كانا جميعاً مما يهمّانهم»(٤).

---

(١) من قوله: «وفيه بحث، لعدم مطابقته لما في المتن» إلى هنا سقط من (أ).

(٢) «الكافية في النحو» لابن الحاجب (١: ٩٤) بتصرف.

(٣) يعني قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ ﴾ حيث قدم ﴿لِلَّهِ﴾ على المفعولين، وقدم المفعول الثاني ﴿شُرَكَآءَ﴾ على الأول ﴿ٱلْجِنَّ﴾.

(٤) «الكتاب» (١: ٥٦) بتصرف.

....

وتحقيقه: أن المقدّمَ في الكلام هو المقصودُ الأَوْلَى[(١)] في أجزاء الكلام. ولمّا كان تقديمُ المفعول الثاني، وهو ﴿شُرَكَآءَ﴾، أوجبَ أن يكون الكلامُ فيه، قال: «استعظام أن يُتَّخذَ لله شريكٌ مَن كان، ملَكاً أو جِنّيّاً أو إنْسِياً أو غير ذلك»، وتقديمُ الظرفِ على المفعولَين أوجبَ الاهتمام بشأنه، قال: «ولذلك قدّم اسمَ «الله» على الشركاء».

وقال صاحب «المفتاح»: «مثْل أن يكون الشيءُ مُهْتَـمّاً بشأنه بسبب التفاتِ الخاطر إليه، كما تجدُك إذا قال لك أحد: عرفْتُ شركاءَ الله، يقِفُ شعرُك، وتقول: لله شركاء؟!»[(٢)].

فإذاً في تقديم اسمِ «الله» القصد إلى استعظام ذاتِه عزّ سلطانُه أن يُتَصَوَّر لساحةِ جلالـهِ معنى الشريك مطلقاً، من غير نظرٍ إلى جواز إيجادِه أو حظْره، وفي تقديم ﴿شُرَكَآءَ﴾ على ﴿ٱلْجِنَّ﴾ استعظامُ إيجاد الشريك له، من غير نظرٍ إلى كونه جنياً أو إنْسيّاً أو غيرَ ذلك.

قال صاحب «الإيضاح»: «وفيه نظر، لأن الآيةَ مسوقةٌ للإنكار التوبيخي، فيمتنعُ أن يكونَ تعلّق ﴿جَعَلُوا۟﴾ بقوله: ﴿لِلَّهِ﴾ منْـكَراً، من غير اعتبارِ تعلّقِه بـ﴿شُرَكَآءَ﴾، فيتعيّن أن يكونَ إنكارُ تعلّقِه به باعتبار تعلّقه بـ﴿شُرَكَآءَ﴾، وتعلّقه بـ﴿شُرَكَآءَ﴾ كذلك منْكر، باعتبار تعلّقه بالله، فلم يبقَ فرقٌ بين التلاوةِ وعكسها»[(٣)].

واعْلَمْ أنّا على ما قرّرنا مغْـزَى الكلام، وهو أن التقديمَ للاهتمام، سقط هذا السؤالُ بالكلّيّة[(٤)].

---

(١) «الأولى» بفتح الهمزة واللام كليهما، وبينهما واو ساكنة.

(٢) «مفتاح العلوم» ص١١٣.

(٣) «الإيضاح في علوم البلاغة» للقزويني ص٧٠.

(٤) يعني اعتراض القزويني على السكاكي.

وقُرِئَ: «الجنُّ» بالرفع، كأنه قيل: مَن هم؟ فقيل: الجنُّ. وبالجرِّ علىٰ الإضافةِ التي للتبيين.

والمعنىٰ: أشرَكوهم في عِبادته، لأنهم أطاعوهُم كما يُطاعُ الله. **وقيل: هم الذينَ زَعَموا أنّ اللهَ خالقُ الخيرِ وكلِّ نافع، وإبليسَ خالقُ الشَّـرِّ وكلِّ ضارّ.**

قولُه: **(وقيل: هم الذينَ زَعَموا أنّ اللهَ تعالى خالقُ الخيرِ وكلِّ نافع، وإبليسَ خالقُ الشرّ، وكلِّ ضارّ)** عطف على قولِه: «المعنى: أشْرَكُوهم»، ففاعل «جعلوا لله شركاء»، على الأول، عامّ، وعلى الثاني خاصّ[١].

روى مُحْيي السنّةِ عن الكلْبيّ أن الآية: «نزلت في الزنادقة، أثبتوا الشركةَ لإبليسَ من الخَلْق، فقالوا: الله خالقُ النور والناس والدوابّ والأنعام، وإبليسُ خالقُ الظُّلمة والسّباع، والحيّات والعقارب»[٢].

وقال الإمام: «القائلون بِيَزْدَان وأَهْرَمِنَ[٣] قالوا: إن الجنَّ شركاءُ الله، وهم قد اعترفوا بأن أهْرَمِن مُحْدَث. وفي المجُوس مَن يقول: إن الله تعالى فكَّر في مملكةِ نفْسِه واستعظمَها، فحصل نوعٌ من العَجَب، فتولّد الشيطان منه، ومنهم من يقول: شكَّ في قدرةِ نفسه، فتولّدَ منه الشيطان، فأقرُّوا بحدوثِه، وذلك قوله: ﴿وَخَلَقَهُمْ﴾»[٤].

وهذا القولُ اختاره الإمام، ورَوَى في الآيةِ وجهَين آخرين، وضعَّفهما: **أحدهما**: قالوا: إن الكافرين كانوا يقولون: الملائكةُ بنات الله، فسُمُّوا بالجن، كما سُمُّوا في قوله: ﴿وَجَعَلُواْ بَيْنَهُۥ وَبَيْنَ

---

(١) يريد بالأول قول الزمخشري: «المعنى: أشركوهم في عبادته»، فلا فاعل محدد للفعل «جعل»، وبالثاني: قوله: «هم الذين زعموا..» فيكون فاعل «جعل» محدداً وهو المشركون.

(٢) «معالم التنزيل» (٣: ١٧٣).

(٣) ويزدان ـ بالياء والزاي المعجمة ـ: هو إله الخير عند المجوس. أما أَهْرَمِن: فهو إله الشرّ عندهم. انظر: «مفاتيح الغيب» للرازي (١٣: ١١٣).

(٤) «مفاتيح الغيب» (١٤: ١١) بتصرف ملحوظ حذفاً وزيادة.

﴿وَخَلَقَهُمْ﴾: وخَلَقَ الجاعِلينَ لله شركاءَ. ومعناه: **وعَلِموا أنّ اللهَ خالقُهم دونَ الجِنِّ**، ولم يَمنَعْهُم عِلمُهم أن يَتَّخِذوا مَنْ لا يَخْلُقُ شريكاً للخالق. **وقيل: الضميرُ للجنّ**. وقُرِئَ: «وخَلْقَهم»، أي: اختلاقَهم للإفك، يعني: وجَعَلوا لله خَلْقَهم حيثُ نَسَبوا قبائحَهم إلىٰ الله في قولهم: ﴿وَٱللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا﴾ [الأعراف: ٢٨].

ٱلْجِنَّةِ نَسَبًا﴾ [الصافات: ١٥٨]. ومعنى الشركة أنها، مع كونها بنات الله، مدبّرةٌ لأحوال هذا العالَم. **وثانيهما**: قال الحسنُ وطائفةٌ من المفسّرين: إن الجن لمّا دَعَوا الناس إلى عبادةِ الأصنام، والقولِ بالشّرك، وكانوا مُطَاعين فيه، صحّ معنى الشركاء[1].

وقال الزجاج: «إنهم أطاعوا الجِنَّ فيما سوَّلت لهم مِن شِرْكِهم، فجعلوهم شركاءَ لله تعالى»[2].

قولُه: (**وعَلِموا أنَّ اللهَ تعالىٰ خالقُهم دونَ الجِنّ**). قال القاضي: «﴿ وَخَلَقَهُمْ ﴾ حال، بتقدير «قد»، أي: وقد علموا أن الله خالقُهم دون الجن، وليس من يَخْلُقُ كمن لا يخلق»[3]. يعني: هي حال مقدّرةٌ لجهة الإشكال، ولهذا قدّر المصنفُ «العلْم» على نحو قوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨] كما مرّ في موضعه.

قولُه: (**وقيل: الضميرُ للجِنّ**): عطف على قولِه: «وخَلَقَ الجاعِلينَ لله شركاء».

وذكر الزجّاج الوجهين، وقرّر الثاني بقولِه: «﴿ وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ ﴾ والله خالقُ الجن، فكيف يكون الشريكُ لله عزَّ وجلَّ المُحْدَث الذي لم يكن ثم كان؟»، واختار الإمام[4] الأول[5].

---

(١) «مفاتيح الغيب» (١٤: ١١).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣٠٤).

(٣) «أنوار التنزيل» (٢: ٤٣٦).

(٤) انظر: «مفاتيح الغيب» (١٤: ١١). والوجه الأول هو أن معنى ﴿وَخَلَقَهُمْ﴾ وخلق اللهُ الجاعلين له شركاء. والثاني هو أن الضمير في «خَلَقَهم» للجن.

(٥) قوله: «واختار الإمام الأول» سقط من (ط).

....

وقلت: الذي عليه النظم: الوجه الثاني، لِـما عُلِم من قولِه: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنشَأَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ﴾ هذا المعنى: أي: «خلَقَ الجاعلين لله شركاءَ»، فالواجبُ أن يُحْملَ على معنى زائد، لكن يجب تفسيرُ الآية بما ذكره من قولِه: «والمعنى: أشرَكوهم في عبادته»، ليعمَّ جميعَ من اتّخذ شريكاً لله عزّ وجلّ من المجوس وغيرهم، وجميعَ مَن جعلوه شركاءَ لله، من الملائكة والجنِّ وأهرمن، لأن السورةَ إلى سياقِها في شأن مشركي مكة، واختصاصها بالمجوس، مما يَخْرم[1] النَّظْم.

وأما بيانُ النظم فإن الآياتِ من لدن قوله: ﴿فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ﴾ إلى خاتمةِ ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ﴾ [الأنعام: ٩٥-١٠٢] كالتفسير لسورةِ الإخلاص، والتفصيل لِمجملها، وإن قولَه: ﴿وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ﴾: عطفٌ على الجمل السابقةِ من قولِه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ﴾ من باب حصولِ مضمونِ الجملتين، على منوالِ ما سبق في فاتحة السورة[2] التي هي كبراعةِ الاستهلال. يعني حصل من الله ـ عزَّ شأنه، وجلَّ سلطانُه ـ تلك النعمُ العظمى، والآياتُ الباهرات، ليُعْبَدَ ويُوَحَّد، وحصل من بني آدمَ ما ينافيه ويناقضه.

نحوه ما رواه المصنف: «إنِّي والجِنُّ والإنْسُ في نبأٍ عَظيم، أَخلـُقُ ويُعْبَدُ غيري، وأَرْزُقُ ويُشْكَرُ غيري!»[3]. وعلى هذا المنوالِ نسج المصنفُ في قولِه تعالى: ﴿قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ قُلِ ٱللَّهُ قُلْ أَفَٱتَّخَذْتُم مِّن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ﴾ [الرعد: ١٦] حيث قال: «أَبَعْدَ أن علمتموه ربَّ السموات والأرضِ اتّخذتم من دونه أولياء، فجعلْتم ما كان يجبُ أن يكون سبب التوحيد، من عِلْمِكم وإقرارِكم، سببَ الإشْراك ؟».

(١) أي: يقطعه، ويجعله مختلاً.

(٢) يعني بذلك قوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام: ١]. حيث جعل الطيبي ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ معطوفاً على ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ من باب عطف حصول مضمون الجملتين.

(٣) سبق تخريجه.

﴿وَخَرَقُوا۟ لَهُۥ﴾: وخَلَقوا له، أي: افتَعَلوا له، ﴿بَنِينَ وَبَنَٰتٍۭ﴾ وهو قولُ أهل الكتابَيْن في المسيح وعُزَيْر، وقولُ قُرَيشٍ في الملائكة. يُقال: خَلَقَ الإفكَ وخَرَقَه، واختَلَقَه واختَرَقَه، بمعنىً. وسُئِلَ الحسنُ عنه، فقال: كلمةٌ عربيةٌ كانت العربُ تقولُها: كان الرجلُ إذا كذبَ كِذْبةً في نادي القومِ يقولُ له بعضُهم: قد خَرَقَها والله.

ويجوزُ أن يكونَ من: خَرَقَ الثوبَ؛ إذا شقَّه، أي: **اشتقُّوا له بنينَ وبناتٍ**.

وقلت: وما أحسن موقع قوله: ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكُمْ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾[1] خاتمة لتلك الآياتِ الباهرات، وتخلّصاً إلى هذا التقريع، وتعريضاً بالمشركين! ومن حقِّ التقريع أن يجعل: ﴿وَخَرَقُوا۟﴾: مِن خَرَق الثّوب، لينبّهَ على التباين الشديد بين طرفي الإفراطِ والتفريط.

ويؤيّد العموم عطف قوله: ﴿وَخَرَقُوا۟ لَهُۥ بَنِينَ وَبَنَٰتٍۭ﴾[2]، لأن القائلين بالبنين: اليهودُ والنصارى، وبالبنات: المشركون. يعني: جَمَعَ مَن مَالَ من الدين الحنيف بين هاتين العظيمتين، فَوِزانُ المعطوفِ[3] عليه كلّه وزانُ قولِه: ﴿ٱللَّهُ أَحَدٌ * ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾ [الإخلاص: ١-٢]، ووزانُ قولِه: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ * وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص: ٣-٤]، وزانُ قولِه: ﴿وَجَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ﴾. ووزانُ قولِه: ﴿لَمْ يَلِدْ﴾ وزانُ قوله: ﴿وَخَرَقُوا۟ لَهُۥ بَنِينَ وَبَنَٰتٍۭ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾.

﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى هَدَىٰنَا لِهَٰذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِىَ لَوْلَآ أَنْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ﴾ [الأعراف: ٤٣].

قولُه: (**اشتقُّوا له بنين**)، **النهاية**: «وفي الحديث: «النِّسَاءُ شَقَائِقُ الرِّجالِ»[4]، أي: نظائرُهم

---

(١) في الآية ثلاثة ألوان بلاغية كما أشار الطيبي بعد ذلك: الأول: حسن الانتهاء، وهو ما أشار إليه بقوله: «خاتمة لتلك الآيات الباهرات» . والثاني: حسن التخلص، وهو ما أشار إليه بقوله: «وتخلّصاً إلى هذا التقريع». والثالث: التعريض، وهو ما أشار إليه بقوله: «وتعريضاً بالمشركين».

(٢) وخرقوا: بمعنى افتعلوا.

(٣) يعني به الآيات (٩٥-٩٩) من سورة الأنعام.

(٤) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٦٢٣٨) وأبو داود (٢٣٦) والترمذي (١١٣).

وقُرِئَ: «وخَرَّقوا» بالتشديدِ للتكثير، لقوله: ﴿بَنِينَ وَبَنَٰتٍۭ﴾، وقرأ ابنُ عُمَرَ وابنُ عباسٍ رضيَ اللهُ عنهما: «وحَرَّفوا» له، بمعنىٰ: وزوَّروا له أولاداً، لأنّ الـمُزوِّرَ مُحرِّفٌ مُغيِّرٌ للحقِّ إلىٰ الباطل.

﴿بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ من غيرِ أن يَعلَموا حقيقةَ ما قالوه من خطأٍ أو صواب، ولكنْ رمياً بقَوْلٍ عن عَمًى وجَهالة، من غيرِ فِكرٍ ورَوِيَّة.

[﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ صَٰحِبَةٌ ۖ وَخَلَقَ كُلَّ شَىْءٍ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ ١٠١]

﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ من إضافةِ الصِّفةِ المُشبَّهةِ إلىٰ فاعلِها، كقولك: فُلانٌ بديعُ الشِّعْر، أي: بَديعٌ شِعْرُه، أو هو بديعٌ في السماواتِ والأرض، كقولك: فُلانٌ ثَبْتُ الغَدْر، أي: ثابتٌ فيه، والمعنىٰ: أنه عَديمُ النظيرِ والمِثْلِ فيها.

وقيل: البديعُ بمعنىٰ: المُبدِع، وارتفاعُه علىٰ أنه خَبَرُ مُبتَدأٍ محذوف، أو هو مبتدأٌ وخبرُه: ﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٌ﴾، أو فاعلُ «تعالىٰ». وقُرِئَ بالجرِّ ردّاً علىٰ قوله: ﴿وَجَعَلُوا۟ لِلَّهِ﴾، أو علىٰ ﴿سُبْحَٰنَهُۥ﴾، وبالنَّصْبِ علىٰ المدح.

وفيه إبطالُ الوَلَدِ من ثلاثة أوجُه:

وأمثالُهم في الأخلاق والطباع، كأنهن شُقِقْن منهم، ولأن حوّاءَ خُلِقت مِن آدم».

وقال في تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿وَجَعَلُوا۟ لَهُۥ مِنْ عِبَادِهِۦ جُزْءًا﴾ [الزخرف: ١٥]: «قالوا: الملائكةُ بناتُ الله، فجعلوهم جزءاً له، وبعضاً منه، كما يكون الولدُ بعضاً من والده[(١)]، وجزءاً له».

قولُه: (ردّاً على قوله: ﴿وَجَعَلُوا۟ لِلَّهِ﴾) أي: بدلاً منه.

قولُه: (**فيه إبطالُ الوَلَدِ من ثلاثة أوجُه**). قال صاحب «التقريب»: «ولا يخفىٰ افتقارُ الوجوهِ إلى مقدّمات»[(٢)].

---

(١) لفظة: «بعضاً» سقطت من (ط)، ولفظ الزمخشري في «الكشاف» في الموضع المذكور: «بضعة من والده».

(٢) «تقريب التفسير»، الورقة: ١٤٣.

أحدُها: أنّ مُبْتَدِعَ السماواتِ والأرضِ ـ وهي أجسامٌ عظيمةٌ ـ لا يستقيمُ أن يُوصَفَ بالولادة، لأنّ الولادةَ من صفاتِ الأجسام، ومخترعُ الأجسامِ لا يكونُ جِسْماً، حتىٰ يكونَ والداً.

والثاني: أنَّ الولادةَ لا تكونُ إلا عن زوجَيْنِ من جِنسٍ واحد، وهو مُتعالٍ عن مُجانِس، فلم يَصِحَّ أن تكونَ له صاحبة، فلم تصحَّ الولادة.

والثالث: أنه ما من شيءٍ إلا وهو خالقُه والعالِمُ به، ومَنْ كان بهذهِ الصِّفةِ كانَ غنِياً عن كلِّ شيء، والولدُ إنما يطلبُه المُحتاج.

وقلت: أما الوجه **الأول:** فتقديرُه ـ على ما قال المصنف ـ أنَّ مبدعَ الأجسامِ لا ينبغي أن يتصفَ بصفةِ الولادة، لأنه إن اتصف بها يكون جسماً مثلَها، لأن الولادةَ من صفات الأجسام، والله تعالى منزّهٌ عن أن يكون جسماً، لأن الأجسامَ مُمكِنة، محتاجةٌ في إنشائها إلى مخترع منشِئ.

والقاضي قرّر هذا الوجهَ بأن قال: «إن مِن مبدَعاتِه السموات والأَرَضِين، وهي، مع أنها من جنسِ ما يوصفُ بالولادة، مبرَّأَةٌ عنها، فهو أولى بأن يتعالى عنها، أو أنّ وَلَدَ الشيءِ: نظيرُه، ولا نظير له، فلا ولد له»[1].

والثاني: قوله: «إن الولادةُ لا تكون إلا بين زوجَيْن»، وتحريرُه: أنه ثبت بالدليلِ أنه تعالى خالِقُ الأجسام كلّها، ومبدعُها، ومنشِئها، والخالق لا يجانسُ المخلوق، والزوجيةُ تقتضي المجانسة، والولادةُ متوقّفةٌ على الزوجين، فإذاً لا ولدَ له.

وقال القاضي: «والمعقولُ من الولدِ ما يتولّد من ذكَر وأنثى متجانسَين، والله تعالى منزّهٌ عن المجانسة»[2].

والثالث: قوله: «إنه ما مِن شيءٍ إلا وهو خالِقُه والعالِمُ به». وهذا ظاهر.

---

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٤٣٧).

(٢) المصدر السابق (٢: ٤٣٧).

وقُرِئ: «ولم يكُنْ له صاحبة» بالياء، وإنما جازَ للفَصْل، كقوله:

لقد وَلَدَ الأُخَيْطِلَ أُمُّ سُوءٍ

فعُلِم من هذا التقريرِ أن قولَه: ﴿وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ صَٰحِبَةٌ﴾: عطفٌ على قوله: ﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٌ﴾؟ فعلى هذا لا يتمّ الوجهُ الثاني دليلاً إلا بأن يُضَمَّ إليه مقدّمةٌ من الدليلِ الأول، وفي الفاءين في قوله: «فلم يصحّ» مكرّراً، إشعارٌ بذلك. والوجهُ الثالث دليلٌ مستقلّ كالأول، والجملةُ[1] معطوفة على جملة قولِه: ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾. وإنما كرّر ﴿كُلِّ شَىْءٍ﴾ [البقرة: ٢٠][2]، ولم يكْتفِ بقولِه: وهو به عليم، ليشيرَ به إلى استقلال كلّ من القدرةِ والعلْم، بالإحاطةِ التامّة، والقدرة الكاملة. ولهذا عطف الجملةَ الاسميةَ على الفعلية[3].

قال القاضي: «إن الولدَ كفؤ الوالد، ولا كفُـؤَ له، بوجْهين: **الأول**: أن كلَّ ما عداه مخلوقُه فلا يكافئُه، **والثاني**: أنه لِذَاته عالـمٌ بكل المعلومات، ولا كذلك غيرُه بالإجماع»[4].

وقال الإمـام بعدما طـوّل في تـقريرِ الوجوهِ على غيـرِ هذا النمط: «ولو أن الأوّلين والآخرين اجتمعوا على أن يذْكروا في هذه المسألةِ كلاماً، يساويه أو يدانيه في القوّةِ والكمال، لعَجَزوا عنه»[5]، والله أعلم.

قوله: (**لَقَدْ وَلَدَ الأُخَيْطِلَ أُمُّ سُوءٍ**)[6]، تمامُه:

---

(١) يعني قوله تعالى: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَىْءٍ﴾.

(٢) يعني في قوله: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾، وهو ـ على هذا ـ من قَبيل وضع الـمُظهَر موضعَ الـمُضمَر.

(٣) الجملة الاسمية هي: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾، والجملة الفعلية هي: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَىْءٍ﴾.

(٤) «أنوار التنزيل» (٢: ٤٣٧).

(٥) «مفاتيح الغيب» (١٣: ٩٨). وليس فيه قوله: «أو يدانيه».

(٦) هذا صدر بيت لجرير في «ديوانه» ص ٩١٣.

[﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ فَٱعْبُدُوهُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ﴾ ١٠٢]

﴿ذَٰلِكُمُ﴾ إشارةٌ إلىٰ الموصوفِ بما تَقدَّمَ من الصِّفات، وهو مُبتَدأ، وما بعدَه أخبارٌ مُترادِفة، وهي ﴿ٱللَّهُ رَبُّكُمْ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ ....

عَلَىٰ قِمْعِ اسْتِها صُلُبٌ وَشَامُ

ويُروَى: بابِ اسْتِها.

وقيل: كان الأخطل[1] من نصارى العرب. واسمُه: غياث. وزعموا أنّ جريراً لقبَه. وصُلُب: جمع صليبِ النصارى. والشام: النقوش. أراد أن هذه المرأةَ تفعل فعلَ الموسمات[2]. والقياس: «وَلَدت»، لأن الفاعلَ مؤنثٌ حقيقي.

قال ابنُ جِنّي: «وهي[3] قراءةُ إبراهيمَ النّخَعِيّ. مثله ما حكاه سيبويه من قولهم: «حضَرَ القاضِيَ اليومَ امرأةٌ». وأنا أرىٰ أنّ تذكير «كان» مع تأنيث اسمِها أسهلُ من تذكير سائرِ الأفعال وتأنيثِ فاعليها، فـ: «كان في الدارِ هند» أَسْوغ من: «قام في الدار هند»، وذلك أنه إنما احتيج إلى تأنيثِ الفعل عند تأنيثِ فاعله لأنهما يجْريان مجرى الجزءِ الواحد، لأن كلَّ واحد منهما لا يستغْنِي عن صاحبِه، فإنك لو حذفت الفعلَ لانفرد الفاعل، فلم يفد شيئاً، فأُنِّث الفعلُ إيذاناً بأن الفاعلَ المتوقّع[4] بعده مؤنّث، بخلافِ «كان» وأخواتها، لأنك لو حذفتَها لاسْتقلّ ما بعدها برأسِه، فلم تَقْوَ حاجتُه إلى الفعل، فانحطّت رتبتُه، ولم يذكر أحدٌ من أصحابنا هذا، فافهمْه»[5].

---

(١) في (ط): «الأخيطل»، موافقةً لما ذكر به في البيت.

(٢) في (أ) و(ج): «المؤمنات».

(٣) يعني قراءة من قرأ: «ولم يكن له صاحبة» بالياء التحتانية، أي: بتذكير الفعل، مع أن فاعله مؤنث.

(٤) في «المحتسب»: «الموقع».

(٥) «المحتسب» (١: ٢٢٤-٢٢٥) بتصرف شديد.

أي: **ذلكم الجامعُ لهذهِ الصفات**، ﴿فَٱعۡبُدُوهُ﴾ مُسَبَّبٌ عن مضمونِ الجملةِ، علىٰ معنىٰ: أنَّ مَن استَجمَعَت له هذهِ الصِّفاتُ كان هو الحقيقَ بالعبادة، فاعبُدوهُ ولا تَعْبُدوا مَنْ دُونَه مِن بعضِ خَلْقه. ثم قال: ﴿وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ وَكِيلٞ﴾ يعني: وهو مَعَ تلكَ الصِّفاتِ مالكٌ لكلِّ شيءٍ من الأرزاقِ والآجال، رقيبٌ علىٰ الأعمال.

[﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ وَهُوَ يُدۡرِكُ ٱلۡأَبۡصَٰرَۖ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلۡخَبِيرُ﴾ ١٠٣]

البَصَر: هو الجوهَرُ اللطيفُ الذي ركَّبه اللهُ في حاسَّةِ النَّظَر، به تُدْرَكُ المُبْصَرات، فالمعنىٰ: **أنَّ الأبصارَ لا تَتعلَّقُ به ولا تُدْرِكُه**؛ لأنه مُتعالٍ عن أن يكون مُبْصَراً في ذاتِه، ..

قولُه: (**أي: ذلكم الجامعُ لهذهِ الصفات**): إشارةٌ إلى الصفاتِ السابقة[١]، وقولُه: ﴿فَٱعۡبُدُوهُ﴾: حكْم ترتّب على تلك الأوصاف، وهي علّةٌ مناسبةٌ له، فحيثُ وُجدت وُجِد، وحيث فُقِدت فُقِد، ولهذا قال: «فاعبدوه ولا تعبدوا مَن دُونه مِن بعضِ خلْقه»، خصّ «البعض» لأن الكلامَ في الملائكةِ والجنّ، لقوله: ﴿وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلۡجِنَّ﴾ [الأنعام: ١٠٠]. وقولُه: ﴿وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ وَكِيلٞ﴾: تتميمٌ للصفات، أو تكْميلٌ لأمر العبادة، فقوله: «وهو، مع تلك الصفات، مالِكٌ لكلِّ شيءٍ من الأرزاق والآجال، رقيبٌ على الأعمال» يحتملهما[٢]، أي: هو الحقيقُ بالعبادة، لأنه المنزّهُ عن النقائص، والمنفردُ بالإلهية، والمختصّ بالخالقيّة، ومع ذلك متكفّلٌ لأرزاق العباد، رقيبٌ على أعمالهم، بيده آجالُهم وسائر ما يرْتَفِقون، ويحتاجون إليه، فلِمَ لا يخصّونه بالعبادة؟!

قولُه: (**أنّ الأبصارَ لا تَتعلَّقُ به ولا تُدْرِكُه**): ردٌّ علىٰ أهلِ السنّة، لأنه يفيدُ أن الأبصارَ لا تتعلقُ به لا بالإحاطةِ ولا بغيرِ الإحاطة، لأن أهلَ السنّة قالوا بالثاني دون الأول[٣].

---

(١) يعني في الآية (١٠١) من سورة الأنعام.

(٢) أي: تتميم الصفات، وتكميل العبادة معاً.

(٣) وأهل السنة يعتقدون برؤية الله ـ عز وجل ـ بينما ينكر المعتزلة ذلك. انظر: «مقالات الإسلاميين» (١: ٢١٨).

....

قال الزجّاج: «معنى هذه الآية: معنى إدراك الشيءِ[١] والإحاطةِ بحقيقتِه. وهذا مذْهب أهلِ السنّة والحديث، لأن أحداً مِن خلْقِه لا يدركُ المخلوق بكُنْهه[٢]، فكيف به جلّ وعزّ؟ فالأبصار لا تحيط به»[٣].

وقال الإمام: «المرئيّ إذا كان له حدٌّ ونهاية، وأدركه البصرُ بجميعِ حدوده، سُمِّيَ إدراكاً، فالحاصل أن الرؤيةَ جنس تَحْتَه نوعان: رؤيةٌ مع الإحاطة، ورؤيةٌ لا معها، فنَفْيُ الإدراكِ يفيد نوعاً واحداً، وهو لا يفيد نَفْيَ الجنس»[٤].

قال الواحدي: «يصحّ أن يقال: رآه وما أدركه، فالأبصارُ ترَى الباري ولا تحيط به، كما أن القلوبَ تعرفُه ولا تحيطُ به»[٥].

وقال الإمام: «هبْ أن الإدراكَ بالبصرِ عبارةٌ عن الرؤية، لكن قوله: ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ﴾ يفيدُ عمومَ النفي عن جميع الأشخاص، في كلِّ الأوقات، وفي كل الأحوال، فإن نفيَ العموم غيرُ عموم النفي، ونفي العموم يوجب ثبوتَ الخصوص. ألا ترى أنه إذا قيل: إنّ زيداً ما ضربه كلُّ الناس، فإنه يفيدُ أنه ضربه بعضُ الناس؟»[٦].

ومثْلُه ذكر المصنف في قولِه تعالى: ﴿إِنِّي وَهَنَ ٱلۡعَظۡمُ مِنِّي﴾ [مريم: ٤][٧].

ويُقال: إنّ التعريف في ﴿ٱلۡأَبۡصَٰرَ﴾ إما للاستغراق، أو للعهد، أو للجنس.

---

(١) زيادة من «معاني القرآن».

(٢) كنه الشيء: حقيقته.

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣٠٦) بتصرّف بالتقديم والتأخير.

(٤) «مفاتيح الغيب» (١٣: ١٠٤).

(٥) «الوسيط» للواحدي (٢: ٣٠٦).

(٦) «مفاتيح الغيب» (١٣: ١٠٥) وليس فيه قوله: «ألا ترى... بعض الناس».

(٧) وقال الزمخشري: «ووحّده ـ يعني العظم ـ لأن الواحد هو الدالّ على معنى الجنسية... ولو جمع لكان قصداً إلى معنى آخر، وهو أنه لم يهِن منه بعض عظامه، ولكن كلها». «الكشاف»: (٩: ٥٦٣).

....

أما الاستغراق: فيُـفيد أنّ جميعَ الأبصار لا تُـدرِكُه، ودليل الخطاب ـ على ما قاله الإمام[١] ـ يُفيدُ أنّ البعضَ يُدركه.

وأما العهد: فأُريدَ بها أبصار الكفار، على ما روى محيي السنّة عن مالك: لو لم يرَ المؤمنُونَ رَبَّهم يومَ القيامة، لم يُعيَّرِ الكُفّارُ بالحِجاب[٢].

وأما الجِنس: فهو أنّ البصر: ما يعلمُه كل أحدٍ أنه ما هو، وهي حاسّةُ النظر، فلا شكَّ أن الحاسّةَ على ما هي الآن لا تُدركُه، وأما إذا طهّرها اللهُ من الكُدُورات، وأحدثَ فيها بلُطفِه ما يستعينُ به العبد على رؤيةِ الله تعالى في دار الثواب، كما أراده، ويليق بحاله، بحيث لا تُدركُه الأذهان، فأيُّ بُعْدٍ منه؟!

نقل الإمام عن ضرار بن عمرو[٣] أنّ الله تعالى لا يُرى بالعين، وإنما يُرى بحاسة سادسة يخلقُها الله تعالى يوم القيامة، بها تحصلُ رؤية الله وإدراكُه[٤].

وروى محيي السنّة عن ابن عباس ومقاتل: ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ﴾ في الدنيا، وهو يُرى في الآخرة ﴿وَهُوَ يُدۡرِكُ ٱلۡأَبۡصَٰرَ﴾، ولا يخفَى عليه شيءٌ ولا يَفوتُه»[٥].

وقال الواحدي: «والدليل على أنّ هذه الآية مخصوصةٌ بالدنيا قوله: ﴿وُجُوهٞ يَوۡمَئِذٖ نَّاضِرَةٌ * إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٞ﴾ [القيامة: ٢٢ -٢٣]، فقيّدَ النظرَ إليه بيوم القيامة، وأطلقَ في هذه الآية، والمُطلَقُ يُحمَلُ على المُقيَّد»[٦].

---

(١) «مفاتيح الغيب» (١٣: ١٠٥).

(٢) «معالم التنزيل» (٣: ١٧٤).

(٣) قاض من كبار المعتزلة، لكنه خالفهم، فكفَّروه وطردوه، مات نحو سنة ١٩٠هـ. انظر: «الفهرست» لابن النديم ص٢١٤، و«لسان الميزان» (٣: ٢٠٣)، و«الأعلام» (٣: ٢١٥).

(٤) «مفاتيح الغيب» (١٣: ١٠٣).

(٥) «معالم التنزيل» (٣: ١٧٤).

(٦) «الوسيط» (٢: ٣٠٧).

....

وقال السَّجاوَندي: «﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَـٰرُ﴾ ليس بمدح، لعدم كونه مرئيّاً، بل بيانُ أنه لا يُرى في الدنيا، وهو يَرى»(١).

وقلت: قضيةُ النظم تساعدُ قولَ ابن عباس رضي الله عنه، وذلك أنّ عَطْفَ قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ﴾ [الأنعام: ١٠٠] كما سبق، على قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ﴾ [الأنعام: ٩٥] على معنى: نحن أنعمنا عليهم بالنِّعم المُتكاثرة، وأَرَيْناهم الآياتِ المُتظاهرة، ليشكرونا، ولا يعبدوا غيرَنا، وهم قد عكَسوا؛ إذ عبَدوا الجن، وجعلوا لله بنينَ وبنات: دلَّ على استحقاق العبادة لله تعالى وعلى أنه ما خلَق الخلقَ إلا للعبادة، فلمّا أراد أن يُبْطِلَ ما نسبوا إليه مِن اتخاذ بنينَ وبنات، على وجهٍ يَستتبعُ المقصودَ من اختصاص العبادةِ به عز وجل قال: ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ صَـٰحِبَةٌ ۖ وَخَلَقَ كُلَّ شَىْءٍ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الأنعام: ١٠١]، ورتَّبَ عليه قوله: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ ۖ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ خَـٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ فَٱعْبُدُوهُ﴾ [الأنعام: ١٠٢].

ومن المُقرَّر أنّ العبادةَ لا تكون مُعتَدّاً بها، مقبولةً، حتى تكون مصحوبةً بالإخلاص، غيرَ مشُوبةٍ بالرياء، فنبّه بقوله: ﴿وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ وَكِيلٌ﴾ [الأنعام: ١٠٢] على أنه بذاتِه الأقدس مُراقِبٌ لأحوالهم، حافظٌ لِما يصدرُ منهم، كقوله تعالى: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِىٓ﴾ [طه: ٣٩]، وأنّ مُراقَبتَه على خلاف ما عليه المراقِب في الشاهد، لأنه مُراقِبٌ بحيثُ لا تُدرِكُه الأبصار، وهو يُدرِكُ الأبصار، لئلا يَبْطُلَ غرضُ التكليف، لأنّ العابدَ إذا رآه يضطرُ إلى العبادة.

وفي تخصيص ذِكر إدراكِه الأبصارَ التلويحُ إلى المحافظة التامة، لئلا يَسْتَرِقَ المرائي النظرَ إلى الخلق، وفي ذكر ﴿ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾ الرمزُ إلى المراقبةِ الكاملة لخَبيئاتِ الصدور،

---

(١) «عين المعاني في تفسير الكتاب العزيز» للسجاوندي ـ لوحة: ٢٣٨ ـ بتصرف.

لأنَّ الأبصارَ إنَّما تَتعلَّقُ بما كانَ في جِهةٍ أصلاً أو تابعاً، كالأجسامِ والهيئات.

﴿وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَـٰرَ﴾: وهو لِلُطفِ إدراكِهِ للمُدْرَكاتِ يُدْرِكُ تلكَ الجواهرَ اللطيفةَ التي لا يُدرِكُها مُدْرِك، ﴿وَهُوَ ٱللَّطِيفُ﴾ يَلطُفُ عن أن تُدْرِكَه الأبصار، ﴿ٱلْخَبِيرُ﴾ بكلِّ لطيفٍ فهو يُدركُ الأبصار، لا تَلطُفُ عن إدراكِه، وهذا من بابِ اللَّفّ.

[﴿قَدْ جَآءَكُم بَصَآئِرُ مِن رَّبِّكُمْ ۖ فَمَنْ أَبْصَرَ فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ عَمِىَ فَعَلَيْهَا ۚ وَمَآ أَنَا۠ عَلَيْكُم بِحَفِيظٍ﴾ ١٠٤]

﴿قَدْ جَآءَكُم بَصَآئِرُ مِن رَّبِّكُمْ﴾ هو واردٌ على لسانِ رسولِ الله ﷺ، لقوله: ﴿وَمَآ أَنَا۠ عَلَيْكُم بِحَفِيظٍ﴾، ....

وخَفيّات الهَواجس، ليكون المُريدُ واقفاً على مواقفِ الإخبات والخضوع، آخذاً أُهبةَ الحذر عن الشِّرك الخفيّ. وإلى هذه المعاني لـمَّحَ صلوات الله عليه: «أنْ تَعبُدَ اللهَ كأنكَ تَراه، فإن لم تكُن تَراهُ فإنهُ يَراك»(١).

فظهرَ من هذا البيان أنّ قوله: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَـٰرُ﴾: إما استئنافٌ على تقدير سؤال مَورِدُه قولـه: ﴿وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ وَكِيلٌ﴾، أو صفةٌ لـ﴿وَكِيلٌ﴾، وكالمقابل لمعنى قوله تعالى: ﴿يَـٰبَنِىٓ ءَادَمَ لَا يَفْتِنَنَّكُمُ ٱلشَّيْطَـٰنُ كَمَآ أَخْرَجَ أَبَوَيْكُم مِّنَ ٱلْجَنَّةِ﴾ إلى قوله: ﴿إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُۥ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ﴾ [الأعراف: ٢٧]. قال المصنف: «﴿إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمْ﴾: تعليلٌ للنهي، وتحذيرٌ من فتنتِه، بأنه بمَنزلةِ العدوّ المُداجِي، يَكيدكم ويَغتالُكم مِن حيثُ لا تَشعرون».

قولُه: (﴿قَدْ جَآءَكُم بَصَآئِرُ مِن رَّبِّكُمْ﴾): هو واردٌ على لسان رسول الله ﷺ لدلالة قوله: ﴿وَمَآ أَنَا۠ عَلَيْكُم بِحَفِيظٍ﴾، لأنه إما حالٌ من فاعل «جاء»؛ وهو ﴿بَصَآئِرُ﴾، أو من المفعول؛ وهو الضميرُ المنصوب، ويؤيِّدُ الثاني قولُه: «أحفَظُ أعمالَكم وأُجازيكم عليها».

---

(١) سبق تخريجه.

والبَصيرة: نورُ القلبِ الذي به يَسْتَبصِر، كما أنَّ البَصَرَ نورُ العَينِ الذي به تُبْصِر. أي: جاءكُم من الوحي والبيِّنةِ علىٰ ما يجوزُ علىٰ الله وما لا يجوزُ ما هو للقلوبِ كالبصائر، ﴿فَمَنْ أَبْصَرَ﴾ الحقَّ وآمنَ ﴿فَلِنَفْسِهِۦ﴾ أبصرَ وإياها نَفَع، ﴿وَمَنْ عَمِىَ﴾ عنه فعلىٰ نفسه عَمِيَ وإياها ضرَّ بالعَمىٰ، ﴿وَمَآ أَنَا۠ عَلَيْكُم بِحَفِيظٍ﴾ أحفَظُ أعمالَكم وأُجازيكم عليها، إنما أنا مُنذِر، والله هو الحفيظُ عليكم.

[﴿وَكَذَٰلِكَ نُصَرِّفُ ٱلْأَيَٰتِ وَلِيَقُولُوا۟ دَرَسْتَ وَلِنُبَيِّنَهُۥ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ ١٠٥]

﴿وَلِيَقُولُوا۟﴾ **جوابُه محذوف**، تقديرُهُ: وليقولوا «دَرَسْتَ» نُصَرِّفُها. ومعنىٰ ﴿دَرَسْتَ﴾: قرأتَ وتعَلَّمْت.

قولُه: (**والبَصيرة: نورُ القلبِ الذي به يَسْتَبصِر، كما أنَّ البَصَرَ نورُ العَينِ الذي به تُبْصِر**)، فيه بيانٌ لربط هذه الآية بما قبلَها، يعني: كما نَفى إدراكَ البصر عن المكلَّفين، أثبتَ لهم البصيرة، ومنَّ عليهم بما منَى لهم، وحذَّرهم أن يَغْفُلوا عنها بقوله: ﴿وَمَنْ عَمِىَ فَعَلَيْهَا﴾.

وقلت: والذي يقتضيه النظم أنّ «قُلْ» هاهنا مُقدَّرة، بدليل قوله: ﴿وَمَآ أَنَا۠ عَلَيْكُم بِحَفِيظٍ﴾ فكأنه تعالى يقول: قل يا محمدُ للقوم: قد جاءكم فيما سبق في هذه السورة، من الآيات البيّنات، والبراهين الساطعات، ما يفتحُ به آذاناً صُمّاً، وأعيُناً عُمْياً، وقلوباً غُلْفاً، فمَن أبصرَ الحقَّ فلنفسِه بَصُر، وإيَّاها نَفَع، ومَن عَمِيَ عنه فعلى نفسِه عَمِيَ، وإياها ضرّ، وأنا لا أحفظ أعمالَكم، وإنما أنا منذر، واللهُ هو الحفيظُ عليكم.

ولمّا قلنا: إنّ المراد: جاءكم في السورة من الآيات البيّنات، قال فَذْلَكةً: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُصَرِّفُ ٱلْأَيَٰتِ وَلِيَقُولُوا۟ دَرَسْتَ وَلِنُبَيِّنَهُۥ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾.

قولُه: (**جوابُه محذوف**)، أي: معلّله.

وقُرِئ: (دارَسْتَ)، أي: دارَسْتَ العلماء، و(دَرَسَتْ) بمعنىٰ: قَدُمَتْ هذه الآياتُ وعفَت، كما قالوا: أساطيرُ الأوّلين، و«دَرُسَتْ» بضمِّ الراء، مُبالغةً في «دَرَسَت»، أي: اشتَدَّ دُروسُها. و«دُرِسَتْ» ـ علىٰ البناءِ للمفعول ـ بمعنىٰ: قُرِئَتْ أو عُفِيَت، و(دارَسَت) وفسَّروها بـ: دارستِ اليهودُ مُحمَّداً ﷺ، وجازَ الإضمار؛ لأنّ الشُّهرةَ بالدراسةِ كانت لليهودِ عندهم، ويجوزُ أن يكونَ الفِعلُ للآيات، وهو لأَهْلِها، أي: دارَسَ أهلُ الآياتِ

قولُه: (وقُرِئ: «دارَسْتَ»)[1]: ابنُ كثير وأبو عمرو. و«دَرَسَتْ»: ابن عامر ويعقوب.

قولُه: (أي: اشتَدَّ دُروسُها)، لأنّ «فَعُلَ»، من أوزان أفعال الطبائع والغرائز، ولا شكَّ في إثباتها وتمكُّنها.

قولُه: (بمعنى: قُرِئَتْ)، أي: قرأها النبي ﷺ، كما قالوا: تَعلَّمْتَ من يَسار وحَبْر، وكانا عَبدَيْن من سَبْيِ الروم.

قولُه: (و«دارسَتْ»): أي: وقُرِئ: «ودارَسَتْ».

قال ابن جِنّي: «رَويتُ عن الحسن: «دُرِست»، وعن ابن مسعود، وأُبَيّ: «دَرَس». وأما «دُرِسَتْ» ففيه ضميرُ الآيات، أي: وليقولوا: دَرسْتَها أنت يا محمد، كقراءة العامة: «دارسْتَ». ويـجوزُ أن يكون «دَرِسَتْ»، أي: عفَت وتُـنُوسِيت، كقوله تعالى: ﴿أَسَـٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [الأنعام: ٢٥].

---

(١) انظر: «الكشف عن وجوه القراءات» (١: ٤٤٣)، و«حجة القراءات» ص٢٦٤.
وحجّة من قرأ: «دارسْتَ» بالألف أن المعنى: يقولون: دارسْتَ أهل الكتاب ودارسُوك. أما حجّة من قرأ: «درسَتْ» بإسكان التاء فهي إسناد الفعل إلى الآيات، بمعنى: عفَت وامّحت وتقادمت. انظر: «النشر في القراءات العشر» (٢: ٢٦٢).

وحَمَلَتُها مُحَمَّداً، وهم أَهلُ الكِتاب. و«دَرَسَ» أي: دَرَسَ مُحَمَّد، و«دارِسات»، على: هيَ دارِساتٌ، أي: قديمات، أو ذاتُ دَرْس، كـ﴿عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ [الحاقّة: ٢١، القارعة: ٧].

فإن قلت: أيُّ فَرْقٍ بين اللامَيْنِ في ﴿لِيَقُولُوا﴾، «لِنُبَيِّنَهُ»؟ قلت: الفَرْقُ بينَهما أنّ الأولى مجازٌ، والثانيةَ حقيقة؛ وذلك أنّ الآياتِ صُرِّفَتْ للتبيين، ولم تُصَرَّفْ ليقولوا: دارَسْت، ولكن لأنه حصلَ هذا القولُ بتصريفِ الآياتِ كما حصل التبيين، شُبِّه به، فسِيقَ مَساقَه. وقيل: ليقولوا كما قِيلَ لنُبيِّنَه.

وأما «دَرَس» ففيه ضميرُ النبي ﷺ، وشاهِدُ هذا: «دارَسْتَ»، أي: فإذا جئتهم بهذه القصص والأنباء، قالوا: شيء قرأه، فأتى به، وليس من عند الله تعالى. أي: يفعلُ هذا لتَقوَى أَثَرَةُ التكليف عليهم، زيادةً في الابتلاء لهم، كالحجِّ والغزو وتكليف المشاقّ المُستحَقُّ عليها الثواب. وإن شئت كان معناه: فإذا هم يقولون كذا، كقوله تعالى: ﴿فَالْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨]، أي: فإذا هو عدوٌّ لهم»[(١)].

وقال الزجّاج: «أهلُ اللغة تسمِّي هذه اللام: لامَ الصيرورة»[(٢)].

وقال أبو البقاء: «قصدَ بالتصريف إلى أن يقولوا: ﴿دَرَسْتَ﴾ عقوبةً لهم»[(٣)]، أي: ليعاقبهم به. نحوُه قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا عِدَّتَهُمْ إِلَّا فِتْنَةً لِّلَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [المدثر: ٣١].

قولُه: (شُبِّـه به، فسِيقَ مَساقَه). تحقيقُ تشبيهه سيَجيءُ في «القصص» عند قوله تعالى:

---

(١) «المحتسب» لابن جني (١: ٢٢٥-٢٢٦)، ولتمام الفائدة انظر: «البحر المحيط» (٤: ٦٠٨).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣٠٨).

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٥٢٨).

فإن قلت: إلامَ يرجعُ الضميرُ في قوله: «لِنُبَيِّنَهُ»؟ قلت: إلىٰ ﴿ٱلۡأٓيَٰتِ﴾، لأنّها في معنىٰ القُرآن، كأنه قيل: وكذلك نُصرِّفُ القرآن، أو: إلىٰ القرآنِ وإن لم يَجْرِ له ذِكْر، لكونهِ معلوماً، أو: إلىٰ التبيينِ الذي هو مَصدَرُ الفِعل، كقولِهم: ضَرْبتُه زيداً.

ويجوزُ أن يُرادَ فيمَنْ قرأ: «دَرَسْتَ» و«دارَسْتَ»: دَرَسْتَ الكِتابَ ودارَسْتَه، فيرجعَ إلىٰ «الكِتابِ» المُقدَّر.

﴿فَٱلۡتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرۡعَوۡنَ لِيَكُونَ لَهُمۡ عَدُوّٗا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨](١). المعنى: ولكن شُبّهَ(٢) به، فسيقَ مساقَه، لأنه حصلَ هذا القول.

قولُه: (ضَرْبتُه زيداً). الضميرُ لمصدر «ضَرَب»، كقوله:

هَذَا سُراقةُ للقُرآنِ يَدْرُسُهُ(٣)

ومنه(٤) قوله تعالى: ﴿وَلِكُلّٖ وِجۡهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا﴾ [البقرة: ١٦٣](٥) إذا كان الضميرُ للتولية.

---

(١) قال الزمخشري: «اللام في ﴿لِيَكُونَ﴾ هي لام «كي» التي معناها التعليل، ولكن معنى التعليل فيها وارد على طريق المجاز دون الحقيقة.. وهذه اللام حكمها حكم الأسد، حيث استُعيرت لما يشبه التعليل، كما يُستعار الأسد، لما يشبه الأسد». «الكشاف» (١٢: ١٢).

(٢) أي: شبه قولهم: «دارسْتَ» بتبيين الآيات، وحذف المشبه به وهو التبيين، على سبيل الاستعارة المكنية.

(٣) هذا صدر بيت، وعجزه:

والمرء عند الرُّشا إن يَلْقَها ذِيبُ

«والبيت من أبيات سيبويه الخمسين التي لم يقف على قائلها أحد» ـ كما قال البغدادي ـ والشاهد في البيت أن الضمير في «يدرسه» راجع إلى مضمون «يدرس»، أي: يدرس لدرس، فيكون راجعاً للمصدر المدلول عليه بالفعل. وإنما لم يجُزْ عَوْدُه للقرآن لئلا يلزم تعدِّي العامل إلى الضمير وظاهره معاً. انظر: «كتاب سيبويه» (٣: ٦٧)، و«أمالي ابن الشجري» (١: ٣٣٩)، و«خزانة الأدب» (١: ٢٢٧)، (٢: ٢٨٣)، (٣: ٥٧٢، ٦٤٩)، (٤: ١٧٠). و«همع الهوامع» (٤: ٢٠٥)، و«شرح أبيات المغني» (٦: ٢٩١).

(٤) أي: من عود الضمير إلى المصدر.

(٥) الشاهد في ﴿مُوَلِّيهَا﴾، حيث الضمير عائد للمصدر «التَّولية». ولعل الأظهر أن الضمير عائد إلى «الوجهة».

[﴿ٱتَّبِعْ مَآ أُوحِىَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْمُشْرِكِينَ * وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكُوا۟ ۗ وَمَا جَعَلْنَٰكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا ۖ وَمَآ أَنتَ عَلَيْهِم بِوَكِيلٍ﴾ ١٠٦-١٠٧]

﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ اعتراضٌ أكَّدَ به إيجابَ اتباع الوحي لا محلَّ له من الإعراب. ويجوزُ أن يكونَ حالاً من ﴿رَّبِّكَ﴾، وهي حالٌ مُؤكِّدةٌ كقوله: ﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾ [البقرة: ٩١].

قولُه: (﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾: اعتراضٌ أكَّدَ به إيجابَ اتّباع الوَحي)، وذلك أنّ قولَه: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ كلمةَ التوحيد، اعتراضٌ بينَ قولِه: ﴿ٱتَّبِعْ مَآ أُوحِىَ إِلَيْكَ﴾ وبينَ قوله: ﴿وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾، توكيداً لِـما في كلمة التوحيد [مِن] التمسُّك بحَبل الله، والاعتصام به، والتبرِّي والإعراض عمّا سواه. ولأنّ المُوحَى ليس إلا التوحيد. قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [الأنبياء: ١٠٨][١].

وفيه[٢] تسليةٌ لرسول الله ﷺ والحثُّ على احتمال الأذَى من الكفّار، والصفحُ عن مساوئهم، وذلك أنه تعالى ختمَ الآيات بقوله: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُصَرِّفُ ٱلْءَايَٰتِ وَلِيَقُولُوا۟﴾ [الأنعام: ١٠٥].

وفيه معنى التعكيس[٣]، وهو أنّ تكريرَ الآيات البيّنات ليس إلا ليهتدوا ويتّبعوك، فقد جعلوها وسيلةً إلى الطعن فيك، والقولِ بأنك دَرَسْت وتعلّمْت من اليهود، فاصفَح عنهم، واتّبع ما جاءك من توحيد ربِّك.

قولُه: (وهي حالٌ مُؤكِّدة)، قال صاحبُ «التقريب»: «وفيه نظر، إذ شَرطُ المؤكِّدة تَقدُّم جملةٍ اسمية»[٤]. قلت: هذا شرطٌ لحذف العامل، كما مرّ مراراً.

---

(١) والخلاصة أن قوله تعالى: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ في الآية، جملة معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه، للتوكيد.
(٢) أي: في قوله تعالى: ﴿ٱتَّبِعْ مَآ أُوحِىَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾.
(٣) في (ج): «التنكيت».
(٤) «تقريب التفسير»، الورقة: ١٤٤.

[﴿وَلَا تَسُبُّوا۟ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَيَسُبُّوا۟ ٱللَّهَ عَدْوًۢا بِغَيْرِ عِلْمٍ كَذَٰلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِم مَّرْجِعُهُمْ فَيُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ ١٠٨]

﴿وَلَا تَسُبُّوا۟﴾ الآلهةَ ﴿ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَيَسُبُّوا۟ ٱللَّهَ﴾، وذلك أنهم قالوا عندَ نزولِ قولِه تعالى: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾ [الأنبياء: ٩٨]: لتنتهِيَنَّ عن سَبِّ آلهتنا أو لنَهجُوَنَّ إلهك. وقيل: كان المُسلمونَ يسبُّون آلهتَهم، فنُهوا لئلّا يكونَ سَبُّهم سَبَباً لسبِّ الله تعالىٰ.

فإن قلتَ: سَبُّ الآلهةِ حقٌّ وطاعة، فكيفَ صَحَّ النهيُ عنه، وإنما يصحُّ النهيُ عن المعاصي؟ قلتُ: رُبَّ طاعةٍ عُلِمَ أنها تكونُ مفسدة، فتخرجُ عن أن تكونَ طاعة، فيجبُ النهيُ عنها لأنَّها معصية، لا لأنها طاعة، كالنهيِ عن المُنكَر، وهو من أجَلِّ الطاعات، فإذا عُلِمَ أنه يُؤدّي إلىٰ زيادةِ الشرِّ انقلَبَ معصية، ووَجَبَ النهيُ عن ذلك النهي، كما يجبُ النهيُ عن المُنكَر.

فإن قلت: فقد رُوِيَ عن الحسنِ وابنِ سيرين: أنَّهما حَضَرا جِنازة، فرأىٰ مُحمَّدٌ نِساءً، فرجع، ....

قال أبو البقاء: «﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ يجوزُ أن يكون مُستأنفاً، وأن يكون حالاً مؤكِّدة من ﴿رَّبِّكَ﴾، أي: منفرداً بالإلهية»(١).

قولُه: (أنهم قالوا عندَ نزولِ: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ﴾)، فإن قلتَ: لا يستقيمُ هذا(٢) مع النهي في ﴿وَلَا تَسُبُّوا۟﴾. قلتُ: إذا قصدَ بالتلاوة سَبَّهم وغيظَهم، يستقيمُ النهي عنها.

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٥٢٩).

(٢) يعني قوله: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ﴾.

فقال الحسن: لو تَرَكْنا الطاعةَ لأجلِ المعصيةِ **لأسرَعَ ذلك في ديننا**. قلت: ليسَ هذا ممَّا نحنُ بصَدَدِه، لأنَّ حضورَ الرجالِ الجنازةَ طاعة، وليسَ بسببِ لحضورِ النساء، فإنهنَّ يَحْضُرْنَها، حَضَرَ الرجالُ أو لم يحضروا، بخِلافِ سَبِّ الآلهة. وإنما خُيِّلَ إلىٰ محمدٍ رحمه الله أنه مِثْلُه حتّىٰ نبَّه عليه الحسن.

﴿عَدْوًا﴾: ظُلماً وعُدواناً. وقُرِئ: «عُدُوّاً» بضمِّ العينِ وتشديدِ الواو بمعناه. ويُقال: عدا فُلانٌ عَدْواً وعُدُوّاً وعُدْواناً وعِداءً. وعن ابنِ كثير: «عَدُوّاً»، بفتح العينِ بمعنىٰ: أعداء، ﴿بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾: علىٰ جَهالةٍ بالله وبما يجبُ أن يُذكَرَ به، ﴿كَذَٰلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ﴾ **مِثْلَ ذلك التزيينِ** زَيَّنا لكلِّ أمَّةٍ من أُممِ الكُفّار سُوءَ عَمَلِهم، ....

قولُه: (**لأسرَعَ ذلك في ديننا**): أي لأسرعَ فسادُ ذلك في ديننا، أو: لأسرعَ ذلك في فساد ديننا(١). ضمّن «أسرَعَ» معنى التأثير: أي أثّر التركُ في ديننا سريعاً.

قلت: إن صحَّت الرواية، فالحقُّ مع ابن سيرين، لِـمَا رُوِّينا في «مسند أحمد بن حنبل»، و«سنن ابن ماجه»، عن ابن عمر قال: «نَهى رسولُ الله ﷺ أَنْ تُتبَعَ جِنازةٌ معَها رَانَّةٌ»(٢).

وعن ابن ماجه، عن عِمران بن حُصين وأبي برزة، قالا: خَرَجْنَا مع رسول الله ﷺ في جِنازة، فرأى قوماً قد طرحوا أردِيَتَهم، يَمْشون في قُمُص، فقال رسول الله ﷺ: «أبفِعْلِ الجاهليّة تأخُذُون ـ أو: بصَنِيع الجاهِلِيَّة تَشَبَّهُون ـ؟ لقد همَمْتُ أَن أدعُوَ عَليكُم دَعْوةً تَرجِعُون في غَيْرِ صُوَرِكُم» قال: فأخذوا أردِيتَهم، ولم يعودوا لذلك(٣).

قولُه: (**مِثْلَ ذلك التزيين**) الـمشارُ إليه قولُه: ﴿فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾، وهو أمرٌ

---

(١) كأنه يريد أن يقول: إن في الجملة إيجاز حذف.

(٢) الرانّة: النائحة. والحديثُ أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٥٦٦٨) وابن ماجه (١٥٨٣) والبيهقي في «السنن الكبرى» (٤: ٦٤).

(٣) أخرجه ابن ماجه (١٤٨٥)، وضعّف البوصيري إسناده في «مصباح الزجاجة» (١: ٤٨٢)، وأعلّه بنُفَيع بن الحارث متروك الحديث، وكذا القول في علي بن الـحَزَوَّر، قال البخاري: منكر الحديث.

أي: خلَّيْناهم وشأنَهم، ولم نَكُفَّهم، حتىٰ حَسُنَ عندَهم سُوءُ عملِهم، أو: أمهَلْنا الشيطانَ حتّىٰ زَيَّنَ لهم، أو: زَيَّنَّاهُ في زَعْمِهِم وقَوْلِهِم: إنّ الله أمرَنا بهذا وزيَّنَه لنا، ﴿فَيُنَبِّئُهُم﴾: فيُوبِّخُهم عليه ويُعاتبُهم ويُعاقبُهم.

[﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِن جَاءَتْهُمْ آيَةٌ لَّيُؤْمِنُنَّ بِهَا قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِندَ اللَّهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ ١٠٩]

﴿لَئِن جَاءَتْهُمْ آيَةٌ﴾ من مُقْتَرحاتِهم، ﴿لَّيُؤْمِنُنَّ بِهَا قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِندَ اللَّهِ﴾ وهو قادرٌ عليها، ولكنَّه لا يُنزِّلُها إلّا علىٰ مُوجِبِ الحِكمة، أو: إنما الآياتُ عندَ الله لا عندي، فكيفَ أُجيبُكم إليها وآتيكُم بها، ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾: وما يُدريكم ﴿أَنَّهَا﴾: أنَّ الآيةَ التي تَقتَرِحونَها ﴿إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ بها، ....

عظيم، فاستبعده، حيثُ أشار إليه بقوله: «ذلك»، ولا يُحمَل على مِثل ذلك الأمرِ العظيم إلا التزيين.

قولُه: (أو زيَّنّاه في زَعْمِهم): إشارةٌ إلى أنه هو من باب المُشاكَلة[1]، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَن يَضْرِبَ مَثَلًا﴾ [البقرة: ٢٦][2].

قولُه: (وما يُدْرِيكم أنّ الآيةَ[3] التي تَقتَرِحونَها ﴿إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾). قال أبو البقاء: «﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾: ﴿مَا﴾: استفهامٌ في موضع رفعٍ بالابتداء، و﴿يُشْعِرُكُمْ﴾: الخبر، وهو يتَعدَّى إلى مفعولين»[4].

(١) أي: في قوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ﴾، حيث أطلق لفظ «التزيين» على تخلية الكفار وشأنهم، حتى حسُنَ عندهم سوء عملهم، وإمهال الشيطان حتى زيّن لهم ذلك.

(٢) والمشاكلة في ﴿لَا يَسْتَحْيِي﴾. وكان الكفرة يقولون: أما يستحيي رَبُّ محمد أن يضرب مثلاً بالذباب والعنكبوت؟ فجاء قوله: ﴿لَا يَسْتَحْيِي﴾ على سبيل المقابلة، وإطباق الجواب على السؤال. «الكشاف» (٦: ٢٠٩).

(٣) كذا في الأصول الخطية. وفي «الكشاف»: «﴿أَنَّهَا﴾ أنّ الآية».

(٤) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٥٣٠).

....

وقال صاحبُ «الانتصاف»: «إذا قيل لك: أكرِمْ زيداً يكافئْك، قلتَ في إنكارِه: وما يُدريك أنني إذا أكرمتُه يكافئُني؟ فإن قال: لا تُكْرِم زيداً فإنه لا يكافئُك، قلت في إنكاره: وما يُدريك أنه لا يكافئني؟ تريد: وأنا أعلمُ منه المكافأة. فكان مُقتضى حسن ظنِّ المؤمنين بهؤلاء المعاندين أن يُقال لهم: وما يُدريكم أنها إذا جاءت يؤمنون؟ وإثبات ﴿لَا﴾ يعْكس المعنى إلى أنّ المعلومَ لك الثبوت، وأنت تُنْكرُ على مَن نفَى، فلهذا حملها بعضُ العلماء على زيادة «لا»، وبعضُهم على معنى «لعل»[(١)]، والزمخشريُّ أبقاها على وجهها بطريق نوضحُه بمثالِنا المذكور.

فإذا قيل لك: أكرِم زيداً يكافئُك، فلك حالتان: حالةٌ تنكر عليه[(٢)] ادِّعاءه العلمَ بما يَعلَم خلافَه، وحالة تَعذرُه في عدم العلم أنه لا يكافئ، فإنكارُ الأول بحذف «لا»، وإنكار الثاني يجوزُ معه ثبوتُ «لا»، بمعنى: ومن أين تعلمُ أنت ما عَلمْتُه أنا مِن أنه لا يكافئ؟ فالآية أُقِيم فيها عُذرُ المؤمنين في عدم علمِهم بالغيب[(٣)] الذي علمَه الله، وهو عدم إيمان هؤلاء فاستقام دخول ﴿لَا﴾»[(٤)].

وقلت: الظاهر من تفسير المصنف بقوله: و«ما يدريكم ﴿أَنَّهَآ﴾: أنّ الآيَةَ التي تقترحونها ﴿إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ بها»، وقوله: «يعني: أنا أعلمُ أنها إذا جاءت لا يؤمنون، وأنتم لا تدرون» أنّ الاستفهامَ فيه للإنكار[(٥)]، وفيه معنى النفي، وإن منع صاحب «الكشف»

---

(١) هذا يوهم أن بعض العلماء حمل «لا» على معنى «لعل». وصاحب «الانتصاف» لم يقل ذلك، وإنما قال: «وبعضهم أوّل «أنَّ» بـ: «لعل». وهكذا فقد تصرف الطيبي في النص حتى جاء هذا الخلط بين «أنَّ» و«لا» في تفسير قوله تعالى: ﴿أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾.

(٢) يعني على القائل.

(٣) في «الانتصاف»: «بالمغيَّب»، وهما بمعنى.

(٤) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٤٣-٤٤) بتصرُّف مخلّ أحياناً.

(٥) جملة «أن الاستفهام فيه للإنكار» في محل رفع خبر قوله: «الظاهر». والمقصود بالاستفهام قوله تعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾. حيث أنكر الله سبحانه على المؤمنين حُسنَ ظنهم بالكافرين، وطمَعَهُم في إيمانهم، ونفى أن يكون لهم علمٌ بما سبق به علمُ الله من أنهم لا يؤمنون.

....

ذلك بقوله: «ولا يجوز أن يكون «ما» نفياً، على تقدير: وما يُشعركم اللهُ إيمانَهم، لأنّ الله تعالى قد أعلَمَنا أنهم لا يؤمنون، بقوله: ﴿وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ إلى قوله: ﴿مَّا كَانُواْ لِيُؤْمِنُوٓاْ﴾ [الأنعام: ١١١]»(١)، لأنّ تقريرَه ـ وذلك أن المؤمنين كانوا يَطْمعون في إيمانهم إذا جاءت تلك الآية ويَتمنَّون مجيئَها ـ بيانٌ لمقتضى المقام، يعني: نُـزِّل المؤمنون، لِـحرصِهم على إيمان القوم، منزلةَ من يدّعِي أنّ الآياتِ من عند رسول الله ﷺ البتّة، ومنزلةَ من لا يَدْري أن عِلمَ الله سبقَ بأنهم لا يؤمنون إذا جاءت الآيات. وذلك أن قريشاً لما سألت رسولَ الله ﷺ أن يأتيهم بآية، وحلفوا: ﴿لَّيُؤْمِنُنَّ بِهَا﴾، سألَ المسلمون أيضاً ذلك إظهاراً للحِرصِ على إيمانهم، فقيل له صلوات الله عليه أن يقول لهم: أولاً: ﴿إِنَّمَا ٱلْأَيَٰتُ عِندَ ٱللَّهِ﴾ لا عندي، وثانياً: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ بمعنى: كأنكم لا تدرون سَبْقَ عِلْمي بأنهم لا يؤمنون إذا جاءت الآيات، بسبب طمعِكم هذا. وهو المرادُ من قوله: «وما يُدْرِيكم أنهم لا يؤمنون؟ على معنى: أنكم لا تدرون ما سبَقَ عِلْمي به من أنهم لا يؤمنون».

ولخّصه القاضي حيث قال: «وما يُـدْرِيكُم، استفهامُ إنكار، أي: لا تدرون أنهم لا يؤمنون؛ أنكَر السببَ مبالغةً في نفي المسبَّب»(٢). يعني: أنكرَ الدرايةَ بهذا العلم، وأريدَ إنكارُ إظهار الحِرص على إيمانهم(٣)، أي: أنتم لا تدرون هذه المسألة، فلذلك تطمعون في إيمانهم.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِىَ نَفَقًا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ الآية [الأنعام: ٣٥]، قال: «كانوا يقترحون الآيات، فكان يـودُّ أن يُـجابوا إليها، لتمـادي حرصِـه

---

(١) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ٤٢٣-٤٢٤).

(٢) «أنوار التنزيل» (٢: ٤٤١).

(٣) أي: أنه من قبيل المجاز المرسل الذي علاقته السببية.

يعني: أنا أعلمُ أنها إذا جاءَت لا يُؤمنونَ بها، وأنتُم لا تَدْرونَ بذلك. وذلك أنّ الـمُؤمنينَ كانوا يَطمَعونَ في إيمـانِهم إذا جاءت تلك الآيةُ ويَـتَمنَّوْنَ مجيئَها، فقال عزَّ وجلَّ: وما يُدريكم أنَّهم لا يُؤمنون، علىٰ معنىٰ: أنَّـكم لا تَدرونَ ما سبقَ عِلمي به من أنهم لا يُـؤمنونَ به، **ألا ترىٰ إلىٰ قوله:** ﴿كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِۦٓ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [الأنعام: ١١٠]. وقيل: ﴿أَنَّهَآ﴾ بمعنىٰ: «لعلَّها»، من قولِ العرب: ائتِ السُّوقَ أنَّك تشتري لحمـاً. وقال امرُؤُ القَيْس:

على إيمانهم، فقيل له: إن استطعتَ كذا فافعل، دلالةً على أنه بلغ في حرصِه أنه لو استطاع ذلك لفعلَه».

وقال الإمام نورُ الدين الحكيم الأَبَرْقُوهِيّ[1] رحمه الله: «معنى الآية: وما يُشعركم أيها المؤمنون المُتمنّون مجيءَ الآيات التي اقترحوها أنها إذا جاءت لا يؤمنون؟ أي: أنكم لا تدرون ذلك وأنا أدري». فالاستفهامُ بمعنى النفي. وعلى هذا قال بعضُهم: إنّ قولَه فيما بعد: ﴿كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِۦٓ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [الأنعام: ١١٠] مُتصلٌ بهذا، تدرون أنهم ﴿إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾، ﴿كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِۦٓ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾.

والآيةُ شديدةُ الشبه بقول السيدِ الذي حَبَسَ عبدَه ـ مثلاً ـ للذي يشفعُ إليه من أصحابه في إطلاقه: إنه إذا أُطلقَ لا يَمتثِل، أي: أنا رُزْتُه، وذُقتُ طِباعَه، وأعلَمُ إصرارَه، وأنت لا تعلَم.

قولُه: (**ألا ترى إلى قوله:** ﴿كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِۦٓ﴾) أي: هذه الآية التالية مُؤْذِنةٌ بأنّ ﴿لَا﴾ غيرُ مزيدة[2].

---

(١) لعله: أحمد بن إسحاق الأبرقوهي، عالم بالحديث والقراءات، من أهل أبرقوه بأصفهان. توفي بمكة سنة ٧٠١هـ. انظر: «شذرات الذهب» (٦: ٤)، و«الأعلام» (١: ٩٦).

(٢) في (أ): «يؤيد كون ﴿لَآ﴾ غير مزيدة».

عُوجوا علىٰ الطَّلَلِ المُحِيلِ لأنَّنا نَبْكي الدِّيارَ كما بَكىٰ ابنُ خِذَامِ

وتُقويِّها قراءةُ أُبيٍّ: «لعلَّها إذا جاءَت لا يُؤمنون»، وقُرِئ: (إنها) بالكسرِ علىٰ أنّ الكلامَ قد تمَّ قبلَه، بمعنىٰ: وما يُشعِرُكم ما يكونُ منهم، ثم أخبرَهم بعِلمِهِ فيهم فقال: ﴿أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾ البتَّة.

ومنهم مَن جعَلَ ﴿لَا﴾ مَزيدةً في قِراءةِ الفتح. وقُرِئ: «وما يُشعِرُهم أنها إذا جاءَت لا يؤمنون» أي: يَحلِفونَ بأنَّهم يُؤمنونَ عندَ مجيئها، وما يُشْعِرُهم أن تكونَ قُلوبُهم حينَئذٍ كما كانت عندَ نزولِ القرآنِ وغيرِه من الآياتِ مطبوعاً عليها، فلا يُؤمنوا بها.

[﴿وَنُقَلِّبُ أَفۡـِٔدَتَهُمۡ وَأَبۡصَٰرَهُمۡ كَمَا لَمۡ يُؤۡمِنُواْ بِهِۦٓ أَوَّلَ مَرَّةٖ وَنَذَرُهُمۡ فِي طُغۡيَٰنِهِمۡ يَعۡمَهُونَ﴾ ١١٠]

قولُه: (عُوجُوا على الطَّـلَلِ) البيت[1]، عاجَ من راحلتِه: مال وعطَف، والعَوْج: عطفُ رأس البعير بالزّمام، والطَّـلَل المُحِيل: المَنزِلُ الذي أتى عليه الحَول، أو حال وتغيّر من صفته بِصَوْب الأمطار، وهبوبِ الرياح، وابنُ خِذام، بكسر الخاء المعجمة: قيل: إنه أَوَّلُ مَن بكى من الشعراء على الديار.

قال الزجّاج: «فزعم سيبَويهِ عن الخليل أنّ معناها: «لعلها»، وهي قراءةُ أهل المدينة»[2].

قولُه: (وقُرِئَ «إنّها» بالكسر): ابن كثير وأبو عمرو وأبو بكر بخلافٍ عنه، والباقون: بفتحِها[3].

قولُه: (ومنهم مَن جَعَلَ ﴿لَا﴾ مزيدةً في قِراءةِ الفتح). قال الزجّاج: «المعنى: وما يُشعِرُكم

---

(١) لامرئ القيس في «ديوانه» ص١١٤.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣١٠).

(٣) لتمام الفائدة انظر: «حجة القراءات» ص٢٦٥.

﴿وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَٰرَهُمْ ... وَنَذَرُهُمْ﴾ عطفٌ علىٰ ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾، داخلٌ في حُكمِ ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾، بمعنىٰ: وما يُشعِرُكُم أنهم لا يُؤمنون، وما يُشعِرُكُم أنّا نُقلِّبُ أفئدتَهم وأبصارَهم، أي: نطبعُ علىٰ قلوبِهم وأبصارِهم فلا يفقهونَ ولا يُبْصِرونَ الحقّ، كما كانوا عندَ نزولِ آياتنا.

أو لا يُؤمنونَ بها لكونِهم مطبوعاً علىٰ قلوبهم، وما يُشعركُم أنّا نَذَرهُم في طُغيانِهم، أي: نُخلِّيهم وشأنَهم لا نَـكُفُّهم عن الطغيانِ حتىٰ يَعْمَهوا فيه.

وقُرِئ: «ويُقَلِّبُ»، «ويَذَرُهم» بالياء، أي: الله عزَّ وجلّ. وقرأَ الأعمشُ: «وتُقَلَّبُ أفئدتُهم وأبصارُهم» علىٰ البناءِ للمفعول.

[﴿وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ ٱلْمَوْتَىٰ وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا مَّا كَانُوا۟ لِيُؤْمِنُوٓا۟ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ يَجْهَلُونَ﴾ ١١١]

﴿وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ﴾؛ كما قالوا: ﴿لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [الفرقان: ٢١]، ﴿وَكَلَّمَهُمُ ٱلْمَوْتَىٰ﴾؛ كما قالوا: ﴿فَأْتُوا۟ بِـَٔابَآئِنَآ﴾ [الدخان: ٣٦]، ﴿وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا﴾؛ كما قالوا: ﴿أَوْ تَأْتِيَ بِٱللَّهِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ قَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٩٢].

أنها إذا جاءت يؤمنون، كقوله تعالى: ﴿وَحَرَٰمٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَآ أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ [الأنبياء: ٩٥]»(١).

قولُه: (﴿أَوْ تَأْتِيَ بِٱللَّهِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ قَبِيلًا﴾) يعني: معنى: ﴿وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا﴾: هذا المقترح، وقد مرّ أنّ ﴿كُلَّ شَيْءٍ﴾ من إطلاقِ الكلّ على مُعْظَم الشيء(٢).

(١) انظر: «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣١٠).

(٢) يريد أنه من باب المجاز المرسل الذي علاقته الكلّية.

﴿قُبُلًا﴾: كُفَلاءَ بصِحّةِ ما بَشَّرْنا به وأنذَرْنا، أو جماعاتٍ. وقيل: ﴿قُبُلًا﴾: مُقابَلةً. وقُرِئَ: (قِبَلًا) أي: عِياناً. ﴿إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ مشيئةَ إكراهٍ واضطرار.

﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ يَجْهَلُونَ﴾ فيُقسمونَ بالله جَهْدَ أيمانِهم علىٰ ما لا يَشعُرونَ به من حالِ قُلوبِهم عندَ نزولِ الآيات. ....

قولُه: (**﴿قُبُلًا﴾: كُفَلاء**): شروعٌ في تفسير **﴿قُبُلًا﴾**.

قال القاضي: «**﴿قُبُلًا﴾**: جمع قَبِيل، بمعنى: كفيل، أي: كُفلاءَ بما بَشَّروا به وأَنذروا، أو: جمع «قَبِيل» الذي هو: جمع قَبِيلة، بمعنى: جماعات، أو: مصدر، بمعنى: مُقابَلة. وهو على الوجوه: حالٌ من **﴿كُلَّ﴾**، وإنما جاز ذلك لعمومِه»(١).

قال الجوهري: «رأيته قبلاً ـ بضم القاف وكَسْرها وفتحها ـ أي: مقابلةً وعِيَاناً، وقوله تعالى: **﴿وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا﴾**: قال الأخفش: أي: قَبِيلاً، وقال الحسن: أي: عِياناً».

قولُه: (**وقُرِئ: «قِبَلاً»**) أي: بكسرِ القاف وفتحِ الباء: نافع وابن عامر، والباقون: بضَمِّهما(٢).

قولُه: (**مشيئةَ إكراهٍ واضطرار**): مذهبُه.

قال القاضي: «**﴿إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾**: استثناءٌ من أعمّ الأحوال، أي: لا يؤمنون في حالٍ إلا حالَ مشيئة الله إيمانَهم. وقيل: مُنقطع، وهو حُجّةٌ واضحةٌ على المعتزلة»(٣).

---

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٤٤٣).

(٢) انظر: «حجة القراءات» لابن زنجلة ص٢٦٧. وقراءة الكسر بمعنى: عياناً، أما قراءة الضم فهي جمع قَبِيل، أي: جماعة.

(٣) «أنوار التنزيل» (٢: ٤٤٣)، والاستثناء المنقطع: هو ما لم يكن فيه المستثنى بعضَ المستثنى منه، ومع ذلك لا بد أن يكون هناك نوعُ اتصال معنوي يربط بينهما، كقولنا: اكتمل الطلاب إلا الكتب.

أو: ولكنَّ أكثرَ المسلمينَ يجهلونَ أنَّ هؤلاءِ لا يُؤمنون إلّا أن يَضطرَّهُم فيطمَعونَ في إيمانِهم إذا جاءتِ الآيةُ المُقترَحة.

[﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ ٱلْقَوْلِ غُرُورًا وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ ﴾ ١١٢]

﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا ﴾: **وكما خَلَّيْنا بينَك وبينَ أعدائِك، كذلك فَعَلْنا بمَنْ قبلَك** من الأنبياءِ وأعدائِهم، ....

قولُه: (أو: ولكنَّ أكثرَ المسلمينَ يجهلون). فإن قلتَ: لِمَ نسبَ الجهل إلى المسلمين في هذا الوجه، وإلى المشركين في الوجه السابق؟[1] قلتُ: أما تخصيصُ المسلمين بالذكر فهو مُفرَّعٌ على القراءة المشهورة في الآية السابقةِ في قوله: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[2]، وفسّره بقوله: «إنّ المؤمنين كانوا يطْمعون في إيمانهم إذا جاءت تلك الآية، ويتمنَّون مجيئَها»، فالمعنى كما قال: «أكثرُ المسلمين يجهلون أنّ هؤلاء لا يؤمنون، إلا أن يضطرَّهم، فيطمعون في إيمانهم».

وتخصيصُ المشركين بالذِّكر مبنيٌّ على القراءة الشاذة، وهي: «وما يُشعِرُهُمْ أنّها إذا جاءتهم لا يؤمنونَ»، وفسّره بقوله: «وما يُشعرهم أن تكون قلوبُهم حينئذ كما كانت عند نزول القرآن وغيرِه من الآيات، مطبوعاً عليها». فالمعنى كما قال: «وأكثرهم يَجهلون، فيُقْسمون بالله جهدَ أيمانهم على ما لا يشعرون من حال قلوبهم عندَ نزول الآيات».

والحاصل: أنّ هذا الكلامَ[3] تذييلٌ للكلام السابق بحسب اعتبار القراءتين.

قولُه: (وكما خَلَّيْنا بينَك وبينَ أعدائِك كذلكَ فَعلْنا بمَنْ قَبلك). قال القاضي: «وهو دليلٌ على أن عداوةَ الكفرة للأنبياء بفعل الله وخلْقِه»[4].

---

(١) يقصد في قراءة مَنْ قرأ: «وما يُشعرُهُمْ أنّها إذا جاءتْهم لا يُؤْمنونَ»، وهي قراءة شاذة كما سيأتي.

(٢) والقراءة المشهورة في الآية هي: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾ بضمير الخطاب، فيكون الخطاب للمؤمنين.

(٣) يريد: ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ يَجْهَلُونَ﴾. والتذييل هنا للتوكيد، وهو غير جار مجرى المثل.

(٤) «أنوار التنزيل» (٢: ٤٤٣).

لم نَمنَعْهم من العداوة، لِـمَا فيه من الامتِحانِ الذي هو سَبَبُ ظهورِ الثباتِ والصَّبْر، وكَثْرةِ الثوابِ والأجر.

وانتَصبَ ﴿شَيَٰطِينَ﴾ علىٰ البَدَلِ من ﴿عَدُوًّا﴾، أو علىٰ أنَّهما مفعولانِ كقوله: ﴿وَجَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ﴾ [الأنعام: ١٠٠].

﴿يُوحِى بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ﴾: يُوَسوِسُ شياطينُ الجنِّ إلىٰ شياطينِ الإنس، وكذلك بعضُ الجنِّ إلىٰ بعض، وبعضُ الإنسِ إلىٰ بعض. وعن مالكِ بن دينار: إنّ شيطانَ الإنسِ أشدُّ عليَّ من شيطانِ الجنّ، لأني إذا تعوَّذْتُ بالله ذهبَ شيطانُ الجنِّ عني، وشيطانُ الإنسِ يجيئني فيَجُرُّني إلىٰ المعاصي عِياناً، ﴿زُخْرُفَ ٱلْقَوْلِ﴾: ما يُزَيِّنُه من القولِ والوسوسةِ والإغواءِ والإغراءِ علىٰ المعاصي ويُمَوِّهُه، ﴿غُرُورًا﴾: خَدْعاً وأخذاً علىٰ غِرَّة، ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾: ما فعلوا ذلك، أي: ما عادَوْك، أو ما أوحىٰ بعضُهم إلىٰ بعضٍ زُخرُفَ القولِ، بأن يَكُفَّهم ولا يُخلِّيهم وشأنَهم.

[﴿وَلِتَصْغَىٰٓ إِلَيْهِ أَفْـِٔدَةُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْـَٔاخِرَةِ وَلِيَرْضَوْهُ وَلِيَقْتَرِفُوا۟ مَا هُم مُّقْتَرِفُونَ﴾ ١١٣]

وقلت: الظاهر: أنّ المشارَ إليه بقوله: ﴿كَذَٰلِكَ﴾ ما سبق من الأقوال التي لا تصدُر إلا عن أعداء الأنبياء، تسليةً لرسول الله ﷺ مثلَ قولهم: ﴿دَرَسْتَ﴾ [الأنعام: ١٠٥]، ومثلَ السبّ الذي يُفهَم من قوله: ﴿فَيَسُبُّوا۟ ٱللَّهَ عَدْوًۢا﴾ [الأنعام: ١٠٨]، والأقسام التي نصَّ عليها بقوله: ﴿وَأَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ لَئِن جَآءَتْهُمْ ءَايَةٌ لَّيُؤْمِنُنَّ بِهَا﴾ [الأنعام: ١٠٩]. يدلُّ على أنّ الكلام في هذا[١] قولُه: ﴿يُوحِى بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ ٱلْقَوْلِ غُرُورًا﴾، ثم بيّن أنّ ذلك بتمكين الله إياهم، بقوله: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾.

قولُه: (على غِرّة) أي: «غفلة. والغارّ: الغافل، واغترَّه: إذا أتاه على غفلة». قاله الجوهري.

---

(١) أي: فيما ذكره من أقوال أعداء الأنبياء والسبّ، والأقسام. و«قوله»: فاعل «يدل».

﴿وَلِتَصْغَىٰٓ﴾ جوابُه محذوف، تقديرُه: وليكونَ ذلك ﴿جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا﴾، علىٰ أنَّ اللامَ لامُ الصَّيْرورة، وتحقيقُها ما ذُكِر.

والضميرُ في ﴿إِلَيْهِ﴾ يرجعُ إلىٰ ما رجَع إليه الضميرُ في ﴿فَعَلُوهُ﴾، أي: ولتميلَ إلى ما ذُكِـرَ من عَداوةِ الأنبياءِ ووَسوَسةِ الشياطين، ﴿أَفْـِٔدَةُ﴾ الكفار، ﴿وَلِيَرْضَوْهُ﴾ لأنفسِهم، ﴿وَلِيَقْتَرِفُواْ مَا هُم مُّقْتَرِفُونَ﴾ من الآثام.

[﴿أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْتَغِى حَكَمًا وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ إِلَيْكُمُ ٱلْكِتَٰبَ مُفَصَّلًا ۚ وَٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُۥ مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ ۖ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ﴾ ١١٤]

﴿أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْتَغِى حَكَمًا﴾ علىٰ إرادةِ القول، أي: قُلْ يا محُمَّدُ: أفغَيرَ الله أطلُبُ حاكِماً يحكمُ بيني وبينكم، ويَفصِلُ الـمُحِقَّ مِنّا من المُبْطِل، ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ إِلَيْكُمُ ٱلْكِتَٰبَ﴾ المُعْجِز، ....

قولُه: (جوابُه محذوف)، أي: معلّله، وهو ما قدّره من قوله: ﴿جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا﴾ لدلالة المذكور عليه. ولأن الصَّغْوَ إلى ما ذكره من عداوة الأنبياء لم يصحَّ عندَه أن يكون مطلوباً لله بجعل كلِّ نبيٍّ عدواً، قال: «إنّ اللامَ للصيرورة».

والمعنى عند أهل السنة: وليكون إصغاءُ الأتباع، وميلُ قلوبهم إلى المتبوعين من شياطين الإنس والجنّ، وإلى ما عادَوا به الأنبياء من زُخرف القول والغُرور؛ ﴿جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ﴾، تلخيصُه: إنما جعلنا لكل نبيٍّ عدواً ذا قول مُزخرف، ليميلَ إليه قلوب الذين قدّرنا في الأزل أنهم لا يؤمنون، هذا يؤيدُ قول القاضي: «فيه دليلٌ على أنّ عداوةَ الكفرة للأنبياء بفعل الله»[1].

قولُه: (وليكونَ ذلك) المشارُ إليه: الصَّغْوُ المذكور.

قولُه: (وتحقيقُها ما ذُكِرَ) أي: عند قوله: ﴿وَلِيَقُولُواْ دَرَسْتَ وَلِنُبَيِّنَهُۥ﴾ [الأنعام: ١٠٨].

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٤٤٣). ومن قوله: «والمعنى عند أهل السنة» إلى هنا سقط من (أ).

﴿مُفَصَّلًا﴾: مُبَيَّناً فيه الفَصْلُ بينَ الحقِّ والباطِلِ، والشهادةُ لي بالصِّدقِ وعليكُم بالافتِراء، **ثم عَضَدَ الدلالةَ علىٰ أنَّ القرآنَ حقٌّ بعِلمِ أهلِ الكِتابِ** ....

قولُه: (ثم عَضَدَ الدلالةَ على أنّ القرآنَ حقّ). يعني: احتجَّ بقوله: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ إِلَيْكُمُ ٱلْكِتَـٰبَ مُفَصَّلًا﴾ أنّ القرآن حقّ، ثم أيّده بشهادة أهل الكتاب، فيكون «ثُمّ عضد» عَطْفاً على قوله في الكتاب: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ إِلَيْكُمُ ٱلْكِتَـٰبَ﴾ من حيثُ المعنى. وفيه أنّ قولَه: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَـٰهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ﴾ عطفٌ على قوله: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ إِلَيْكُمُ ٱلْكِتَـٰبَ﴾ حالٌ مثلُه.

هذا يدلُّ على إنكار عظيم من القوم، ولذلك صُدّرت الآيةُ بهمزة الإنكار[1]، مع إضمار فِعل المُنكر، وتقديم المفعول.

وقريبٌ منه قولُه تعالى: ﴿قُلْ أَىُّ شَىْءٍ أَكْبَرُ شَهَـٰدَةً ۖ قُلِ ٱللَّهُ ۖ شَهِيدٌۢ بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ ۚ وَأُوحِىَ إِلَىَّ هَـٰذَا ٱلْقُرْءَانُ﴾ [الأنعام: ١٩]، وهذا أبلغ[2]، وذلك أنهم طعنوا في نبوته، وما عَدُّوا القرآنَ معجزةً عناداً، واتّهموه تارة بقوله: ﴿دَرَسْتَ﴾ وتعلّمت من اليهود، وأنكروا نبوتَه، وأخرى بقوله: ﴿وَأَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَـٰنِهِمْ لَئِن جَآءَتْهُمْ ءَايَةٌ لَّيُؤْمِنُنَّ بِهَا﴾ [الأنعام: ١٠٩]، يعني: أنك لست بنبيّ وأنّ ما جئتَ به ليس بآية، فَأْتِ بآيةٍ حتّى نؤمن بها. فبيّنَ الله تعالى عنادَهم، وأنهم مَختومٌ على قلوبهم، وعلى أبصارهم غِشاوة[3].

وأمثاله في آيات تسليتِه لحبيبه صلواتُ الله عليه.

---

(١) يعني في قوله تعالى: ﴿أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْتَغِى حَكَمًا﴾. فالاستفهام إنكاري.

(٢) لعله يريد أن قوله تعالى: ﴿أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْتَغِى حَكَمًا﴾ أشدُّ تأثيراً في النفس، ووَقْعاً في القلب. فلا يكون الكلام في البلاغة بالمعنى الاصطلاحي، والله أعلم.

(٣) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ ۖ وَعَلَىٰٓ أَبْصَـٰرِهِمْ غِشَـٰوَةٌ ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [البقرة: ٧].

....

ثم أَمَرَهُ أن يُوبّخَهم، ويُنكرَ عليهم بقوله: ﴿أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ﴾؟: أي أأَزِلُّ عن الطريق السويّ بأباطيلكم هذه، فأخصَّ غيرَ الله بالحكم؟ وهو الذي أنزلَ هذا الكتاب المعجِز، الذي أَفحَمَكم، وأَبكَمَ فصُحاءكم! وكفى به حاكماً بيني وبينكم بإنزالِ هذا الكتاب الـمُفصّل بالآياتِ البيّنات؛ من التوحيد، والعدل، والنبوّة، والأمر والنهي، والوعد والوعيد، والقصص والإخبار عن الغيوب، وبما تضمّنَ من الألفاظ الفائقةِ الرائقة، كالعِقْد المُفصَّل الذي أعجزَكم عن آخِرِكم[1].

هذا كلُّه معنى قوله: ﴿مُفَصَّلًا﴾، كأنه تعالى أجابهم على الأسلوب الحكيم، والقول بالموجب[2]، لأنهم طعنوا في معجزته، أي: القرآن، فبكّتَهم به على أحسن وجه، وضمَّ مع ذلك عِلْمَ أهل الكتاب بأنه حقّ، لتصديقِه ما عندهم، وموافقته له، ثم أردفَ كلَّ ذلك، على سبيل التتميم[3] قولُه: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا لَّا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِهِۦ﴾.

قال صاحب «المرشد»: «ولا يوقفَ عند قوله ﴿أَبْتَغِى حَكَمًا﴾، لأنّ ما بعدَه مُتعلّقٌ به، أي: أغَيرَ الله أبتغي حَكماً، وهو الإله، ومُنزّل الكتاب الذي فيه الأحكام، ولا حُكْمَ لغيره؟».

(١) هذا يشير إلى أن القرآن معجز بلفظه ومعناه ونظم موضوعاته.

(٢) القول بالموجب ضربان: أحدهما: أن تقع صِفة في كلام الغير كناية عن شيء أثبت له حكم، فتثبت في كلامك تلك الصفة بغير ذلك الشيء، من غير تعرّض لثبوت ذلك الحكم له أو انتفائه عنه. والثاني: حمل لفظ وقع في كلام الغير على خلاف مراده مما يحتمله بذكر متعلّقه. «الإيضاح» ص٥٣٢. والضرب الثاني منه هو الذي يسمى بالأسلوب الحكيم. «بغية الإيضاح» (٤: ٦٩). وقد ذكر القزويني القول بالموجب في البديع، بينما ذكر الأسلوب الحكيم في المعاني. انظر: «الإيضاح» ص١٦٢. والطيبي جمع بينهما في الآية: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ إِلَيْكُمُ ٱلْكِتَٰبَ مُفَصَّلًا﴾ معتبراً ذلك من الأسلوب الحكيم والقول بالموجب.

(٣) أي: يتمم المعنى السابق في الآية للمبالغة.

أنَّه حقٌّ **لتصديقِه** ما عندَهم ومُوافقتِه له، ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ﴾ من بابِ التهييج **والإلهاب**، كقولِه تعالىٰ: ﴿وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ١٤].

أو ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ﴾ في أنّ أهلَ الكِتابِ يَعلَمونَ أنَّه مُنزَّلٌ بالحق، ولا يَرِبْكَ جُحودُ أكثرِهم وكفرُهم به.

ويجوزُ أن يكونَ ﴿فَلَا تَكُونَنَّ﴾ خطاباً لكلِّ أحد، علىٰ معنىٰ: أنه إذا تعاضَدَتِ الأدلةُ علىٰ صِحَّتِه وصِدْقِه، فما يَنبَغي أن يَمْتَرِيَ فيه أحد. **وقيل: الخِطابُ لرسولِ الله ﷺ خطابٌ لأمّته.**

قولُه: (**لتصديقِه**): تعليلٌ لـ«العِلْم»، وهو «بعلْم» مُتعلّقٌ بـ«عضَد».

قولُه: (**والإلْهاب**)[1]. ويقال: ألهبَه على كذا، أي: حرّضَه عليه. **الأساس**: «ومن المجاز: ألهبتُه على الأمر: أردْتُ بذلك تهييجَه».

قولُه: (**وقيل: الخِطابُ لرسولِ الله ﷺ خطابٌ لأمّته**) يريد: أنّ قوله: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ﴾ من باب تَلْوين الخطاب، فيجوزُ أن يرادَ به رسولُ الله ﷺ خاصةً؛ مَزيداً للثبات على اليقين، والتجنُّب عن الامتراء، تَهْييجاً وإلهاباً، ولأمّته عامة؛ بالطريق الأولى، وأن يراد به جميعُ الناس ابتداءً، وذلك أنه لمّا أُمِر النبيُّ ﷺ أن يقول: أَفَغَيرَ الله أبتغي حاكماً، وهو الذي أنزلَ القول الفَصْل، الفارقَ بين الحق والباطل، المشهودَ له بالصدق، التُفتَ إلى مَن يصحّ أن يُخاطَب بقوله: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ﴾، وهذا لا يُصارُ إليه، إلا أنّ ما يجري لأجله الـخطاب معنيٌّ به جدّاً، فلا يَـختصُّ بواحد دونَ آخر: وإليه الإشارة بقوله: «إذا تعاضدت

---

(١) والإلهاب والتهييج: من فنون البديع، وهما مقولان على كل كلام دالٍّ على الحثّ على الفعل أو تركه، لمن يُتصوّر منه تركه أو فعله، على جهة الإلهاب والتهييج لا غير. انظر: «الطراز» (٣: ١٦٥).
وقوله تعالى: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ﴾ في خطاب نبيه ﷺ هو من هذا القبيل.

[﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا ۚ لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ ۚ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ ١١٥]

﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ أي: تمَّ كلُّ ما أخبرَ به، وأمرَ ونهىٰ، ووعَدَ وأوعد، ﴿صِدْقًا وَعَدْلًا ۚ لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ﴾ ....

الأدلّة على صحّته، فلا ينبغي أن يَمْتريَ فيه أحد»، وأن يراد[1] جميع الناس، لكن على سبيل التبعيّة، تعظيماً للمخاطَب، لأنّ الرسول ﷺ رئيسُ أمته، وعليه تدور رَحَى الأمة، كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾ [الطلاق: ١][2]. والله أعلم.

قولُه: (أي: تَـمَّ كلُّ ما أخبَرَ به وأمرَ ونهى، ووعدَ وأوعد)، خصَّها[3] بالذِّكْر بدلالةِ السابقِ، وهو قوله: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا﴾ [الأنعام: ١١٤]: أي: فصّلَه بمثل تلك الأنواع. واللاحقِ، وهو قوله: ﴿صِدْقًا وَعَدْلًا﴾، على النشْر للَّفِّ[4] التقديري، كما قدّره المصنف؛ فإنّ الصدقَ مناسبٌ للخبر والوعد والوعيد، وإنّ العدلَ موافقٌ للأمر والنهي، لأنه تعالى يأمرُ وينهى بمقتضى حِكمته، ويضع كُلًّا في موضعه، ويتصرّفُ في مُلكه بالأمر والنهي على ما أراد.

وفُسِّرت «الكلمة»[5] بـ«كُنْ»، والمقام يَنْبو عنه كما ترى، ومعنى تمام الإخبار والوعد والوعيد أن يكون صدقاً، وفي الأمر والنهي يكون عدلاً، لأنّ تمامَ الشيء انتهاؤه وكمالُه؛ لا

---

(١) معطوف على قوله: «أن يخاطب».

(٢) والشاهد في الآية عمومية الخطاب للناس، وإن كان موجهاً للرسول ﷺ.

(٣) أي: خص المذكورات من الإخبار، والأمر، والنهي، والوعد، والوعيد.

(٤) أي: في قوله تعالى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾ لف تقديري، نشره الزمخشري بقوله: «تمَّ كل ما أخبرَ به، وأمر ونهى، ووعد وأوعد».

(٥) لعله يريد الكلمة في قوله تعالى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ على قراءة «كلمة» بالإفراد.

....

يحتاج إلى خارج عنه، والناقصُ بخلافه. ومنه ما ورد في الحديث: «أعُوذُ بكَلِمـاتِ الله التَّامّاتِ»(١). أخرجه مسلم.

ويجوز أن يجريَ الصدقُ والعدل على كل واحد من تلك الأنواع، لأنّ الصدقَ قد يعبَّر به مجازاً عن كلِّ فعل فاضل، قال تعالى: ﴿أَنَّ لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ [يونس: ٢](٢)، و﴿مُدْخَلَ صِدْقٍ﴾ و﴿مُخْرَجَ صِدْقٍ﴾ [الإسراء: ٨٠](٣). وجميعُ ما أمر الله تعالى به فَواضل، وما نهى عن أضدادها إلا لتحقُّقِها.

ويستعمل الصدقُ في التحقيق، قال تعالى: ﴿لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّءْيَا بِالْحَقِّ﴾ [الفتح: ٢٧]: أي: حقّق رؤيته، وقال تعالى: ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ﴾(٤) [الزمر: ٣٣]، أي: حقّقَ ما أورده قولاً بما تحرّاه فعلاً. وأوامرُ الله تعالى ونواهيه مُحقِّقةٌ لما رُتِّبَ عليها من الجزاء.

وإنّ العدلَ هو الاستواء والتقسيطُ على السواء، من غير زيادة ونقصان. فالكلمةُ الصادقة عادلة مستقيمة(٥).

و﴿صِدْقًا وَعَدْلًا﴾: مصدَران منصوبان على الحال، إما من ﴿رَبِّكَ﴾ أو من الـ«كلمة» على الإسناد المجازي(٦). ويجوز أن يكون(٧) تمييزاً أو مفعولاً به.

---

(١) هذا جزءٌ من حديثٍ أخرجه مسلم (٢٧٠٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) وفي قوله: ﴿قَدَمَ صِدْقٍ﴾ مجاز لغوي مفرد «استعارة مكنية».

(٣) وفي قوله: ﴿مُدْخَلَ صِدْقٍ﴾ و﴿مُخْرَجَ صِدْقٍ﴾ استعارة مكنيـة أيضاً. وتـمام الآية: ﴿وَقُل رَّبِّ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِي مُخْرَجَ صِدْقٍ وَاجْعَل لِّي مِن لَّدُنكَ سُلْطَانًا نَّصِيرًا﴾.

(٤) وتمام الآية: ﴿أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾.

(٥) زاد في (ط) هنا: «وما فيه ارتياب معوجة منحرفة، قال الله تعالى: ﴿وَلَمْ يَجْعَل لَّهُ عِوَجًا * قَيِّمًا﴾ [الكهف: ١-٢]: مستقيماً»، والعبارة فيها خلل، ولذا لم أُثبتها في الأعلى، والله أعلم.

(٦) الإسناد المجازي أو المجاز العقلي: هو «إسناد الفعل أو معناه إلى ملابسٍ له، غير ما هو له بتأوُّل» «الإيضاح» ص٩٨ وما بعدها. وهو هنا في إسناد «الصدق والعدل»، وهما من صفات الله، إلى ﴿كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾.

(٧) يعني: ﴿صِدْقًا﴾، و«عدلاً» معطوف عليه.

لا أحدَ يُبدِّلُ شيئاً من ذلك مما هو أصدقُ وأعدل. و﴿صِدۡقٗا وَعَدۡلٗا﴾: نَصْبٌ علىٰ الحال. وقُرِئ: ﴿كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾، أي: ما تكلَّم به. وقيل: هي القُرآن.

[﴿وَإِن تُطِعۡ أَكۡثَرَ مَن فِي ٱلۡأَرۡضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِۚ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنۡ هُمۡ إِلَّا يَخۡرُصُونَ﴾ ١١٦]

﴿وَإِن تُطِعۡ أَكۡثَرَ مَن فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ أي: من الناسِ أضلُّوك، لأنَّ الأكثرَ في غالبِ الأمرِ يَتَّبعونَ هَواهُم، ثم قال: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ﴾، وهو ظنُّهم أنّ آباءَهم كانوا علىٰ الحقِّ فهم يُقلِّدونَهم، ﴿وَإِنۡ هُمۡ إِلَّا يَخۡرُصُونَ﴾: يُقدِّرون أنَّهم علىٰ شيء، أو يَكذِبونَ في أنّ اللهَ حَرَّمَ كذا وأحَلَّ كذا.

قولُه: (لا أحدَ يُبدِّلُ شيئاً من ذلك)، قال القاضي: «لا أحدَ يقْدِرُ أن يُحرِّفها تحريفاً شائعاً ذائعاً، كما فُعِل بالتوراة، على أنّ المراد بها القرآن، فيكون ضماناً من الله تعالى بالحفظ، كقوله: ﴿وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]»[1].

قولُه: (وقرئ: ﴿كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾): عاصم وحمزة والكسائي[2]. وفي قوله: «أي: ما تكلّم به» إشارةٌ إلى أنّ هذه القراءة أشملُ من القراءة الـ«كلمات»، حيث قال: «كل ما أخبر به ونهى، ووعد وأوعد»، لأنّ استغراقَ المفرد أشملُ من استغراق الجمع، كما سبق في آخر «البقرة» أن «كتابه» أكثرُ من «كُتبه» عن ابن عباس[3].

---

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٤٤٦) والمستشهد به بعض الآية (٩) من سورة الحجر.

(٢) وحُجّـةُ هذه القراءة أن الواحد هنا يدلّ على الجمع، كقوله تعالى: ﴿وَتَمَّتۡ كَلِمَتُ رَبِّكَ ٱلۡحُسۡنَىٰ﴾ [الأعراف: ١٣٧]. انظر: «الكشف عن وجوه القراءات» (١: ٤٤٧-٤٤٨)، و«حجة القراءات» ص٢٦٨.

(٣) يعني في قوله تعالى: ﴿كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٨٥] حيث روى الزمخشري عن ابن عباس: «الكتاب» أكثر من «الكتب».. لأنه إذا أريد بالواحد الجنس لم يخرج منه شيء، فأما الجمع فلا يدخل تحته إلا ما فيه الجنسية من الجموع. «الكشاف» (٢: ٥٧٤).

[﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِۦ وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ * فَكُلُوا۟ مِمَّا ذُكِرَ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ إِن كُنتُم بِـَٔايَٰتِهِۦ مُؤْمِنِينَ * وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا۟ مِمَّا ذُكِرَ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا ٱضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ ۗ وَإِنَّ كَثِيرًا لَّيُضِلُّونَ بِأَهْوَآئِهِم بِغَيْرِ عِلْمٍ ۗ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُعْتَدِينَ﴾ ١١٧-١١٩]

وقُرِئَ: «من يُضِلُّ» بضمِّ الياءِ، أي: يُضِلُّه الله.

﴿فَكُلُوا۟﴾ مُسَبَّبٌ عن إنكارِ اتباعِ الـمُضِلِّين، الذين يُـحِلُّونَ الحرامَ ويُحرِّمونَ الحلال. ....

قولُه: (وقُرِئ: «من يُضِلُّ» بضمِّ الياء، أي: يُضِلُّه الله). قال القاضي: «﴿مَن﴾ منصوبة بالفعل المُقدّر، أو مجرورة بإضافة ﴿أَعْلَمُ﴾ إليه، أي: أعلمُ المُضلّين، من قوله تعالى: ﴿وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ﴾ [الأعراف: ١٨٦]، أو مِن: أضْلَلْته: إذا وجدته ضالاً. وعلى المشهورة[١]: ﴿مَن﴾ موصولة، أو موصوفة في محل النصب بفعل دلَّ عليه ﴿أَعْلَمُ﴾ لا به، فإن «أفعل» لا ينصب الظاهرَ في مثل ذلك»[٢].

والتفصيلُ في العلْم لكثرته وإحاطته، وبالوجوه التي يمكن تعلُّق العلْم بها، ولزومه، وكونه بالذات، لا بالغير.

وقال الزجّاج: «موضع ﴿مَن﴾: رفعٌ بالابتداء، أي: إنّ ربك هو أعلَم أيُّ الناس يَضلُّ عن سبيله، نحو قوله: ﴿لِنَعْلَمَ أَىُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ﴾ [الكهف: ١٢]»[٣].

قولُه: (﴿فَكُلُوا۟﴾: مُسَبَّبٌ عن إنكارِ اتِّباع المُضِلِّين) بيانٌ لتَرتيبِ النظم، وذلك أنه تعالى

(١) قوله: «وعلى المشهورة» ليس في «تفسير البيضاوي». والقراءة المشهورة: هي بفتح الياء في ﴿يَضِلُّ﴾.
(٢) «تفسير البيضاوي» (٢: ٢٠٥).
(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣١٤). والمستشهد به بعض الآية (١٢) من سورة الكهف.

وذلك أنَّهم كانوا يقولونَ للمسلمين: إنكم تَزعُمونَ أنكم تعبدونَ الله، فما قَتلَ اللهُ أحقُّ أن تأكلوا ممّا قَـتَلتُم أنتُم، فقيلَ للمُسلمينَ: **إن كنتُم مُتحقِّقين بالإيمانِ** ﴿فَكُلُواْ مِمَّا ذُكِرَ ٱسۡمُ ٱللَّهِ عَلَيۡهِ﴾ **خاصةً دونَ ما ذُكِرَ عليه اسمُ غيرِه** من آلهتِهم، أو ماتَ حَتْفَ أَنْفِه، وما ذُكِرَ اسمُ الله عليه هو المُذَكَّىٰ بـ: بسمِ الله.

لـمّا قال: ﴿وَتَمَّتۡ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدۡقٗا وَعَدۡلٗا﴾ [الأنعام: ١١٥]، وأتبَع ذلك قولَه: ﴿وَإِن تُطِعۡ أَكۡثَرَ مَن فِي ٱلۡأَرۡضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [الأنعام: ١١٦]، ليـؤْذنَ بمعنى قوله: ﴿فَمَاذَا بَعۡدَ ٱلۡحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ﴾ [يونس: ٣٢]، أتى بنوْع دعوة الـمشركين المسلمين[1] إلى أهوائهم وأباطيلهم، وهو أنهم كانوا يقولون للمسلمين: فما قتَل اللهُ أحقُّ أن تأكلوا مما قتلتُم أنتم، فقيل للمسلمين: إن كنتم مُتحقّـقين بالإيمان فلا تتّبعوا أهواءهم، وكُلُوا مما ذُكِر اسمُ الله عليه، فالفاء في ﴿فَكُلُواْ﴾ إذاً: نتيجة.

قولُه: (**إن كنتُم مُتحقِّقين بالإيمان**): أي: إن صِرْتُم عالِمِينَ بحقائقِ الأمورِ بسبب إيمانكم بالله، وهذا من جملة ذلك، فالزَموه. ويجوز أن يكون «تَفعَّل» بمعنى «فعّل» للمبالغة، أي: إن كنتم ثابتين في الإيمان، وأن يكون بمعنى «استفعَل»، أي: إن كنتم طالبين الحقَّ بسبب الإيمان.

قولُه: (**خاصةً دونَ ما ذُكِرَ عليه اسمُ غيرِه**) هذا الحصرُ يفيدُه توكيدُ الكلام بالشرط، أي: إن خصصتُم الإيمانَ بآيات الله، فكلوا ما أحلَّتْه الآيات، دون ما أحلُّوه من الميتة، أو ما ذبحوه على النُّصُب. أو أنّ الفاء في قوله: ﴿فَكُلُواْ﴾ لِـما[2] دلَّ على التسبيب وإنكار اتباع الـمُضِلّين

---

(١) من إضافة المصدر إلى فاعله، و«المسلمين» مفعول به للمصدر.

(٢) كذا في (ط)، وفي غيرها من الأصول الخطية: «كما».

﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا﴾: وأيُّ غَرَضٍ لكم في أنْ لا تأكلوا، ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم﴾ وقد بُيِّنَ لكم ما حُرِّمَ عليكم مما لم يُحرَّم، وهو قولُه: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾ [المائدة: ٣]، وقُرِئ: ﴿فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾ **علىٰ تسميةِ الفاعل**، وهو اللهُ عزَّ وجلّ، ﴿إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ﴾ مما حُرِّمَ عليكُم، فإنه حلالٌ لكُم في حالِ الضرورة، ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا لَّيُضِلُّونَ﴾ **قُرِئَ بفتحِ الياءِ وضَمِّها**، أي: يَضِلُّونَ فيُحرِّمونَ ويُحلِّلونَ ﴿بِأَهْوَائِهِم﴾ وشَهَواتِهم من غيرِ تَعَلُّقٍ بشريعة.

[﴿وَذَرُوا ظَاهِرَ الْإِثْمِ وَبَاطِنَهُ ۚ إِنَّ الَّذِينَ يَكْسِبُونَ الْإِثْمَ سَيُجْزَوْنَ بِمَا كَانُوا يَقْتَرِفُونَ﴾ ١٢٠]

﴿ظَاهِرَ الْإِثْمِ وَبَاطِنَهُ﴾: ما أعلنتُم منه وما أسرَرْتُم. وقيل: ما عَمِلتُم وما نَوَيْتُم. **وقيل: ظاهرُه: الزِّنىٰ في الحوانيت، وباطنُه: الصَّدِيقةُ في السِّرّ.**

وقولِهم: كلوا ما قتلَه اللهُ كما تأكلون ما قتلتُم أنتم، فقيل لهم: كلوا ما قتلتم أنتم باسم الله خاصّة، ولا تأكلوا ما أمروكم به[1].

قولُه: (وقُرِئ: ﴿فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾ **على تسميةِ الفاعل**): نافعٌ وحفص[2].

قولُه: (**قُرِئَ بفَتحِ الياءِ وضَمِّها**). بالضمّ: عاصمٌ وحمزةُ والكسائي.

قولُه: (**وقيل: ظاهره: الزِّنى في الحوانيت، وباطنُه: الصَّدِيقةُ في السِّرّ**). فعلى هذا قوله: ﴿وَذَرُوا﴾ معطوفٌ على قوله: ﴿فَكُلُوا﴾ وداخلٌ في حكم التسبيب عن إنكار اتّباع المُضلّين في تحليل ما حرّمه الله، وتحريم ما أحلّه: مِن أكل الميتة، ومن الزنا.

لكنّ الذي يقتـضيه النظمُ أن تكون مُعترضةً بين المعطوف والمعطوف عليه، وهو قوله:

---

(١) من قوله: «أو أن الفاء في قوله» إلى هنا سقط من (أ).

(٢) انظر: «الكشف عن وجوه القراءات» (١: ٤٤٨-٤٤٩)، و«حجة القراءات» ص٢٦٨-٢٦٩.

[﴿وَلَا تَأْكُلُوا۟ مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُۥ لَفِسْقٌ ۗ وَإِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰٓ أَوْلِيَآئِهِمْ لِيُجَٰدِلُوكُمْ ۖ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ ١٢١]

﴿وَإِنَّهُۥ لَفِسْقٌ﴾ الضميرُ راجعٌ إلىٰ مصدرِ الفِعلِ الذي دَخَلَ عليه حرفُ النهي، يعني: وإنَّ الأكلَ منه لَفِسْقٌ، أو إلىٰ الموصولِ علىٰ: إنَّ أكْلَه لَفِسْقٌ، أو جُعِلَ ما لم يُذكَرِ اسمُ الله عليه في نَفسِه فِسقاً.

فإن قُلتَ: قد ذهبَ جماعةٌ من المُجتَهِدينَ إلىٰ جوازِ أكلِ ما لم يُذكَرِ اسمُ الله عليه بنِسيانٍ أو عَمْد؟ قلتُ: **قد تأوَّله هؤلاءِ بالميتةِ** وبما ذُكِرَ غيرُ اسمِ الله عليه، كقوله: ﴿أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٤٥].

﴿وَلَا تَأْكُلُوا۟﴾ ﴿فَكُلُوا۟﴾، معناه: ما قال أولاً: «﴿ظَٰهِرَ ٱلْإِثْمِ وَبَاطِنَهُۥٓ﴾ وما أسررتُم، وقيل: ما عملتم وما نَويتم»، توكيداً للإنكار في قوله: ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا۟ مِمَّا ذُكِرَ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١١٩][١].

قولُه: (**قد تأوَّله هؤلاءِ بالميتة**) قال الإمام: «نُقِل عن عطاء أنه قال: كلُّ ما لم يُذْكَر عليه اسمُ الله من طعام أو شراب فهو حرام، تمسُّكاً بعموم الآية، والفقهاء خصّوا العامَّ بالذّبح»[٢]، ويَعْضدُ قولَ الفقهاء ترتيبُ نظم الآيات.

وروى الإمام أنّ مذهبَ مالك: كلُّ ما ذُبِحَ وتُرِكَ اسمُ الله عليه؛ عَمْداً كان أو خطأ، فهو حرام، وهو قولُ ابن سيرين.

وقال أبو حنيفة: إنْ تركَ عمداً فهو حرام، وإلا فهو حلال.

---

(١) الخلاصة أن الطيبي اعتبر قوله تعالى: ﴿وَذَرُوا۟ ظَٰهِرَ ٱلْإِثْمِ وَبَاطِنَهُۥٓ... يَقْتَرِفُونَ﴾ جملة معترضة بين قوله: ﴿فَكُلُوا۟ مِمَّا ذُكِرَ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ﴾ وقوله: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا۟ مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ﴾ بهدف توكيد الإنكار في الاستفهام بقوله: ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا۟ ...﴾.

(٢) «مفاتيح الغيب» (١٣: ١٣٨) بتصرف.

....

وقال الشافعي رحمه الله: «حلالٌ؛ سواء تركَ عمداً أو نسياناً، إذا كان الذابح أَهْلاً له. وقال: هذا النهي مخصوصٌ بما ذُبح على النُّصُب، أو مات حَتْفَ أنفه»[١].

وقال صاحب «الانتصاف» ـ وكان مالكياً ـ : «مذهبُ مالك كمذهب أبي حنيفة: أنه لا يُعذَر العامدُ فيها[٢]، وأمّا السهو فقول شاذٌّ بجواز أكل مذكّى غير المُتهاوِن في التسمية، والآية تساعد على ذلك مساعدةً بيّنة، فإنّ ذِكره الفسقَ عَقيبه؛ إن كان عن فعل المكلَّف ـ وهو إهمال التسمية ـ فلا يدخل الناسِي لأنه غير مكلّف، فلا يكون فعلُه فسقاً، وإن كان عن نفس الذبيحة التي لم يُسمَّ عليها، وليست مصدراً، فهو منقولٌ من المصدر، فالذبيحةُ المتروك التسميةُ عليها نسياناً لا يصحُّ تسميتها فسقاً، إذ الفعلُ الذي نُقِلَ منه هذا الاسم ليس بفسق.

فإما أن يقول: لا دليلَ في الآية على تحريم المَنسيّ، فبقي على أصل الإباحة، أو يقول: فيها دليلٌ من حيثُ مفهومُ تخصيص النهي بما هو فسق، فما ليس بفسق ليس بحرام. هذا إذا لم تكن الميتةُ مُرادة، فإن ثبتَ أنها مُرادةٌ تعيّن صرفُ الفسق إلى الأكل أو المأكول، وكان الضمير في ﴿إِنَّهُۥ﴾ عائداً إلى المصدر المنهيِّ عنه، أو إلى الموصول، وحينئذ يندرج المنسيُّ في النهي، ولا تبقى ـ على هذا ـ الميتةُ مُندرجةً إلا اندراجَ المنسيّ، إذ يكون الفسقُ إما للأكل أو للمأكول نقلاً من الأكل، ولا ينصرفُ إلى غير ذلك، لأنّ الميتةَ لم يفعل المكلَّف فيها فعلاً يُسمَّى فسقاً سوى الأكل، والمنسيُّ تسميتُها لا يكون ذبحُها فسقاً لأجْل النسيان، فتعيّنَ صرفُه إلى الأكل، فلأجْلِه قَوِيَ عند الزمخشري تعميمُ التحريم في الناسي، لأنه يرى أنّ الميتةَ مرادةٌ من الآية، إذ هي سبب نزول الآية.

---

(١) «مفاتيح الغيب» (١٣: ١٣٨) بتصرف. وفيه: «أن المناظرة في قوله: ﴿لِيُجَٰدِلُوكُمْ﴾ إنما كانت في مسألة المَيْتة، وهي: ما مات حتف أنفه».

(٢) يعني: في ترك التسمية عمداً، سواء كان تهاوناً أو غير تهاون.

....

والظاهر: أن العامّ باقٍ على ظهوره فيما عداها، إذا ثبتَ اندراجُ الميتة لزم اندراجُ المنسيّ، وحينئذ يضطرُ مُبيح المنسيّ إلى مخصّص، فيتمسّكُ بقوله ﷺ: «ذِكرُ الله في قلْبِ كُلِّ مُؤْمن؛ سَمَّى أَو لم يُسَمِّ»[١]، وكان الناسي ذاكراً حُكْماً، وإن لم يكن ذاكراً وجوداً.

وهذا ليس بتخصيص، ولكن مُنعَ لاندراج الناس في العموم، ويؤيّده أنّ العامَّ الوارد على سبب خاصّ ـ وإن قَوِي ـ تناولَه السبب، حتى ينتهض الظاهر فيه نصاً، إلا أنه ضعيفُ التناول لما عداه، حتى يَنحَطّ عن أعالي الظواهر فيه، ويُكتفى في معارضتِه بما لا يُكتفىٰ[٢] به منه لو لا السبب»[٣].

وقلت: هذا الكلام فيه تطويلٌ وتعسُّف، إذ لم يُلتفَت فيه إلى النظم، وتُكُلِّمَ في حواشي المعاني، ولم يُتعمَّق فيها، واستدلالُ الإمام في غاية من الجودة، قال: «والذي يدلُّ على أنّ الآية واردةٌ في أمر خاصٍّ قولُه: ﴿وَإِنَّهُۥ لَفِسۡقٌ﴾، لأنّ الواو للحال، لقُبْح عطف الخبرية على الطلبيّة. والمعنى: لا تأكلوه حالَ كونه فسقاً. ثم إنّ الفسقَ مُجْمل، وقد فُصِّل بما جاء بعدَه؛ وهو قوله: ﴿أَوۡ فِسۡقًا أُهِلَّ لِغَيۡرِ ٱللَّهِ بِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٤٥] فيبقى ما عداه حلالاً؛ إما لمفْهوم تخصيص التحريم في هذه الآية، أو للعمومات المُحلّلة»[٤].

وقلتُ: يؤيد هذا التـأويلَ مضمونُ قوله: ﴿وَإِنَّهُۥ لَفِسۡقٌ﴾، لأنه جملةٌ اسمية مؤكَّـدة[٥]

---

(١) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٩: ٢٣٩-٢٤٠).

(٢) في الأصول الخطية: «يكفي» وصوّبناه من «الانتصاف».

(٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٤٧-٤٨) بتصرف.

(٤) «مفاتيح الغيب» (١٣: ١٣٨).

(٥) التأكيد: تمكين الشيء في النفس وتقوية أَمْره، لإزالة الشكوك، وإماطة الشبهات عما أنت بصدده. ويسمّى كذلك «التكرير». وهو إما باللفظ والمعنى، أو بالمعنى دون اللفظ. «الطراز» (٢: ١٧٦) وما بعدها. والتأكيد في هذه الآية من قبيل التكرير بالمعنى.

....

بـ«إنّ» واللام، ومثلُها لا يليق بترك التسمية، لا سهواً ولا عمداً، وكذا عطف قوله: ﴿وَإِنَّ ٱلشَّيَـٰطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰٓ أَوْلِيَآئِهِمْ لِيُجَـٰدِلُوكُمْ﴾، والمُجادلة: هي قولهم: لِمَ لا تأكلون ما قتله الله، وتأكلون ما قتلتموه أنتم؟ وذلك إنّما يصحُّ في الميتة، فدخل في قوله: ﴿وَإِنَّهُۥ لَفِسْقٌ﴾: ما أُهِلّ لغير الله فيه، وبقوله: ﴿وَإِنَّ ٱلشَّيَـٰطِينَ لَيُوحُونَ﴾، فيتحقّقُ قولُ الشّافعي: هذا النهي مخصوصٌ بما ذُبحَ على اسم النُّصُب، أو مات حَتْفَ أنفِه.

وفي كلام المصنف إشعارٌ بهذا المعنى.

ثم قضيةُ النظم تُساعدهُ مساعدةً ليس بعدَها، فإنّ قوله تعالى: ﴿فَكُلُوا۟ مِمَّا ذُكِرَ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١١٨] كما قال: «مُسبَّبٌ عن إنكار اتباع المُضلِّين؛ الذين يُحِلّون الحرام، ويحرّمون الحلال، وذلك أنهم كانوا يقولون للمسلمين: إنكم تزعمون أنكم تعبدون الله، فما قَتَل الله أحقُّ أن تأكلوا مما قتلتُم أنتم، فقال للمسلمين: إنْ كنتم مُتحققِّين بالإيمان، فكلوا مِمّا ذُكِر اسمُ الله عليه خاصّة، دون ما ذُكر عليه اسمُ غيرِه، أو مات حَتفَ أنفه. وما ذُكر اسمُ الله عليه: هو المذكّى باسم الله».

ثم حثَّ المسلمين بقوله: ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا۟ مِمَّا ذُكِرَ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ﴾ على أكْل ما أحلّ لهم، والاجتناب عما حرّم عليهم، يعني: أيُّ غرض لكم في توقُّفكم فيه بما أوقعوا من الشُّبه، وقد نص الله تعالى في أكل ما أباح أكلَه وتَركِ ما يُحترزُ عنه في قوله تعالى: ﴿كُلُوا۟ مِن طَيِّبَـٰتِ مَا رَزَقْنَـٰكُمْ﴾ إلى قوله: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ وَٱلدَّمَ﴾ الآية [البقرة: ١٧٢-١٧٣]، ثم لـمّا أُريد المزيدُ في التفصيل والبيان قيل: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا۟ مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُۥ لَفِسْقٌ﴾ كأنه قيل: كلوا مما ذُكر اسمُ الله عليه، وما لكم لا تأكلون وقد أزيحت العِلّة بالبيان والتفصيل، وها قد تكرَّر عليكم النهيُ وتجدَّد مرةً أخرى بقوله: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا۟ مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ﴾.

﴿لَيُوحُونَ﴾: ليُوَسوِسونَ ﴿إِلَىٰٓ أَوۡلِيَآئِهِمۡ﴾ من المشركين، ﴿لِيُجَٰدِلُوكُمۡ﴾ بقولهم: ولا تأكلون ممّا قَتلَه الله؟ وبهذا يُرجَّحُ تأويلُ مَنْ تأوَّلَه بالميتة، ﴿إِنَّكُمۡ لَمُشۡرِكُونَ﴾ **لأنَّ مَنِ اتَّبعَ غيرَ الله** تعالىٰ في دينهِ **فقد أشرَكَ به**، ومِن حَقِّ ذي البصيرةِ في دينهِ أن لا يأكلَ ممَّا لم يُذكَرِ اسمُ الله عليه كيفَما كان؛ لِما يَرىٰ في الآيةِ من التشديدِ العظيم، وإن كانَ أبو حنيفةَ رحمه الله مُرخِّصاً في النِّسيانِ دونَ العَمْد، ومالكٌ والشافعيُّ رَحِمَهما اللهُ فيهما.

[﴿أَوَمَن كَانَ مَيۡتٗا فَأَحۡيَيۡنَٰهُ وَجَعَلۡنَا لَهُۥ نُورٗا يَمۡشِي بِهِۦ فِي ٱلنَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُۥ فِي ٱلظُّلُمَٰتِ لَيۡسَ بِخَارِجٖ مِّنۡهَاۚ كَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِلۡكَٰفِرِينَ مَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ۞ وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَا فِي كُلِّ قَرۡيَةٍ أَكَٰبِرَ مُجۡرِمِيهَا لِيَمۡكُرُواْ فِيهَاۖ وَمَا يَمۡكُرُونَ إِلَّا بِأَنفُسِهِمۡ وَمَا يَشۡعُرُونَ﴾ ١٢٢-١٢٣]

ويدلُّ على التوكيد قولُه: ﴿وَإِنَّ كَثِيرٗا لَّيُضِلُّونَ بِأَهۡوَآئِهِم بِغَيۡرِ عِلۡمٍ﴾، وقوله أيضاً: ﴿وَإِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰٓ أَوۡلِيَآئِهِمۡ لِيُجَٰدِلُوكُمۡ﴾، لأنهما في معنى قولِه: ﴿وَإِن تُطِعۡ أَكۡثَرَ مَن فِي ٱلۡأَرۡضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِۚ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ﴾ [الأنعام: ١١٦]، والله أعلم.

قولُه: (لأنَّ مَنِ اتَّبعَ غيرَ الله ... فقد أشرَكَ به) قال الزجّاج: «هذه الآيةُ فيها دليلٌ على أنّ كلَّ مَن أحلّ شيئاً مما حرّم الله، أو حرَّم شيئاً ممّا أحَلَّ الله، فهو مُشرك، وإن أطاعَ الله في جميع أمره، وإنما سُمّي مشركاً لأنه اتبعَ غيرَ الله، فأشركَ به غيرَه»(١).

والذي عليه كلام المصنف أنه من باب التغليظ، كقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلۡبَيۡتِ﴾(٢)، وبعده: ﴿وَمَن كَفَرَ﴾ [آل عمران: ٩٧]، لقوله: «ومِن حقِّ ذي البصيرة في دينه ألا

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣١٦) بتصرف يسير.

(٢) بعده: ﴿مَنِ ٱسۡتَطَاعَ إِلَيۡهِ سَبِيلٗاۚ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [آل عمران: ٩٧]. والشاهد في قوله: ﴿وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾، إذ إنه تغليظ في التهديد.

مَثَلَ الذي هَداهُ الله بعدَ الضلالة، ومنَحه التوفيقَ لليقينِ الذي يُمَيِّزُ به بين المُحقِّ والمُبطلِ والمُهتَدي والضالّ، بِمَنْ كانَ مَيْتاً فأحياهُ الله، وجَعَلَ له نوراً يمشي به في الناسِ مُستَضيئاً به، فيُميِّزُ بعضَهم من بعض، ويَفصِلُ بين حُلاهُم. ومَنْ بقيَ علىٰ الضَّلالةِ بالخابطِ في الظلماتِ لا يَنفَكُّ منها ولا يَتخلَّص.

ومعنىٰ قوله: ﴿كَمَن مَّثَلُهُۥ فِى ٱلظُّلُمَٰتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا﴾ كمَن صِفتُه هذه، وهي قوله: ﴿فِى ٱلظُّلُمَٰتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا﴾، ....

يأكلَ مما لم يُذكر اسمُ الله عليه»، وقولِه: «وإن كان أبو حنيفةَ مرخِّصاً»، إلى آخره.

قولُه: (ومَن بقيَ على الضَّلالة): عطفٌ على قوله: «الذي هداه الله».

وفي الآية استعارتان تمثيليتان[1]، وتشبيهٌ تمثيلي[2]، أما الاستعارة الأولى: فبيانُها ما قال: «مثّل الذي هداه الله تعالى بمَن كانَ مَيْتاً فأحيَيْناه» والثانية: «مثّل مَن بقي على الضلالة بالخابط في الظلمات لا يَنفَكُّ منها» والاستعارة الأولى بجملتها مُشبَّه، والثانية مُشبَّهٌ به، نحوه في التشبيه قولُه: ﴿أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًا ۚ لَّا يَسْتَوُۥنَ﴾ [السجدة: ١٨][3].

قولُه: (كمَن صِفتُه): خبر، والمبتدأ: قوله: «ومعنى قوله»، أيْ: معنىٰ ذلك كمعنى هذه.

---

(١) الاستعارة الأولى في قوله تعالى: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ وَجَعَلْنَا لَهُۥ نُورًا يَمْشِى بِهِۦ فِى ٱلنَّاسِ﴾، حيث شبه حال من هداه الله بعد ضلاله، وجعل له نُوراً يمْشِي به بعد أن كان يخبط في الظلمات، بحال من أحياه بعد موته، على سبيل الاستعارة التمثيلية. والاستعارة الثانية في قوله تعالى: ﴿كَمَن مَّثَلُهُۥ فِى ٱلظُّلُمَٰتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا﴾، حيث شبه حال من بقي على الضلالة فلا يهتدي، بحال الخابط في الظلمات لا يستطيع الخلاص منها، ولا يعرف أين يتجّه، على سبيل الاستعارة التمثيلية.

(٢) التشبيه التمثيلي في مجموع الآية، حاصل من جعل الاستعارة الأولى مشبّهاً، والثانية مشبَّهاً به.

(٣) الشاهد في الآية: ﴿أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًا﴾ [السجدة: ١٨]، حيث أنكر شَبَهَ المؤمن بالفاسق، وفيها تشبيه مفرد.

بمعنىٰ: هو في الظلماتِ ليسَ بخارجٍ منها، كقوله تعالىٰ: ﴿مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ فِيهَا أَنْهَارٌ﴾ [محمد: ١٥]، أي: صِفتُها هذه، وهي قولُه: ﴿فِيهَا أَنْهَارٌ﴾.

﴿زُيِّنَ لِلْكَافِرِينَ﴾ أي: زَيَّنَه الشيطان، أو اللهُ عزَّ وعلا؛ علىٰ قوله: ﴿زَيَّنَّا لَهُمْ أَعْمَالَهُمْ﴾ [النمل: ٤]، ويدلُّ عليه قولُه: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا﴾، يعني: وكما جعَلنا في مكّةَ صناديدَها ﴿لِيَمْكُرُوا فِيهَا﴾، ....

جعل ﴿مَثَلُهُ﴾ مبتدأً خبرُه محذوف.وجعل قوله: ﴿فِي الظُّلُمَاتِ﴾ خبرَ مبتدأٍ محذوف، حيث قَدّر أولاً: «صفته هذه»، ثمّ ثانياً: «هو في الظلمات ليس بخارج منها»، والجملةُ الثانية مبيّنة للأولى، فإنه لما قيل: كمَن صفتُه هذه، اتجهَ لسائل: ومَا صِفَتُه؟ فقيل: هو ﴿فِي الظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِنْهَا﴾.

قال المصنف في قوله تعالى: ﴿مَثَلُ الْجَنَّةِ﴾ [محمد: ١٥]: «ويجوز أن يكون خبرَ مبتدأٍ محذوف؛ هي ﴿فِيهَا أَنْهَارٌ﴾ [محمد: ١٥]، وكأن قائلاً قال: وما مَثَلُها؟ فقيل: فيها أنهارٌ».

فقوله: «هي»: مُبْهَم مُبيَّن بالخبر، كما قال في «المؤمنون» في قوله: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا﴾ [المؤمنون: ٣٧][(١)]: «هذا ضميرٌ[(٢)] لا يُعْلَم ما يُعْنَى به إلّا بما يَتْلوه من الخبر. ومنه: هي النفْسُ ما حَمَّلْتَها تتحمَّل».

قال أبو البقاء: «﴿مَثَلُهُ﴾: مبتدأ، وخبره: ﴿فِي الظُّلُمَاتِ﴾، و﴿لَيْسَ بِخَارِجٍ مِنْهَا﴾ حالٌ من المُستكنّ في الظرف، لا مِن الهاء في ﴿مَثَلُهُ﴾ للفصل بينه وبين الحال بالخبر»[(٣)].

قولُه: (وكما جعَلْنا في مكّةَ صناديدَها) مُشعِرٌ بأنّ قولَه: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتًا﴾ الآية، متّصلة

---

(١) تمام الآية: ﴿نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ﴾.

(٢) أي «هي» في الآية. وأصل هذا الضمير كما قال الزمخشري: «إن الحياة إلا حياتنا الدنيا، ثم وضع «هي» موضع «الحياة» لأن الخبر يدل عليها ويبيّنها». «الكشاف» (١٠: ٥٨٣).

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٥٣٦).

كذلك جعَلْنا في كُلِّ قريةٍ أكابرَ مُجرِميها **لذلك**. ومعناه: خَلَّيناهم ليَمكُروا، وما كَفَفْناهم عن المكر، وخصَّ «الأكابرَ» لأنَّهم هم الحامِلونَ علىٰ الضَّلالِ والماكِرونَ بالناس، كقوله: ﴿أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا﴾ [الإسراء: ١٦]، ....

بقولِه: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾، لأن الضميرَ المرفوعَ للمسلمين، والمنصوب المفعولَ فيه للمشركين[١]، وهم الذين قيل فيهم: ﴿وَإِن تُطِعْ أَكْثَرَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [الأنعام: ١١٦]، وهم الذين قالوا: إنكم تزْعمون أنكم تعْبدون الله، فما قتل الله أحقُّ أن تأكلوا مما قتلْتم أنتم.

فالجملة الشرطيّة، أعني: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ متضمنةٌ لمعنى الإنكارِ العظيم. وقوله: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ﴾ [الأنعام: ١٢٢] إلى آخره: إما حالٌ مقدّرةٌ لجهة الإشكال، وهمزةُ[٢] التوبيخ مقحمةٌ بينها وبين عامِلها، أي: ﴿إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ بسبب إطاعتكم إيَّاهم، والحالُ أنكم متحقّقون أنكم على هدًى مبين، وهم على ضلالٍ بعيد. أو أن يقدّرَ بعد الهمزة معطوفٌ عليه، أي: أتشركون بإطاعتهم[٣] ولا تعلمون أن الموحّدَ والمشركَ لا يستويان؟ أو: أتجمعون بين طاعةِ المبْطِلين، والعلْمِ بأنكم على الحقّ المبين، وهم في الباطلِ مُنْغَمِسون؟

قولُه: (**لذلك**): أي ليمكروا فيها. قال القاضي: «﴿وَجَعَلْنَا﴾ بمعنى: صيَّرْنا، ومفعولاه: ﴿أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا﴾، على تقديم المفعولِ الثاني، أو ﴿فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَٰبِرَ﴾. وقولُه: ﴿مُجْرِمِيهَا﴾ بدل، ويجوزُ أن يكونَ مضافاً إليه، إنْ فُسِّرَ الجعْل بالتمكين»[٤].

---

(١) يريد بالضمير المرفوع واو الجماعة في ﴿أَطَعْتُمُوهُمْ﴾، وبالضمير المنصوب الضمير المتصل «هم» في الفعل نفسه.

(٢) يعني في قوله: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ﴾.

(٣) في (ج): «تشركون بإطاعتكم».

(٤) «أنوار التنزيل» (٢: ٤٤٩).

وقُرِئ: «أكبرَ مُجرِميها»؛ على قولك: هم أكبرُ قومِهم، وأكابرُ قومِهم.

﴿وَمَا يَمْكُرُونَ إِلَّا بِأَنفُسِهِمْ﴾ لأنّ مَكْرَهم يَحيقُ بهم، وهذه تَسْليةٌ لرسولِ الله ﷺ، وتقديمُ مَوعِدٍ بالنُّصْرةِ عليهم.

رُوِيَ: أنّ الوليدَ بنَ المُغيرةِ قال: لو كانتِ النُّبوّةُ حقاً لكنتُ أَوْلىٰ بها منك، لأني أكبرُ منك سِنّاً، وأكثرُ منك مالاً. ورُوِي: أنّ أبا جَهْلٍ قال: زاحَمْنا بني عبدِ مَنافٍ في الشَّرَف، حتّىٰ إذا صِرْنا كفَرَسَيْ رِهانٍ، قالوا: مِنّا نبيٌّ يُوحىٰ إليه، ....

وقول المصنف: «ومعناه: خَلَّيناهم ليمْكروا»: تأويل على مذهبه[1].

قولُه: (وقُرِئ: «أكبَـرَ مُجْرِميها») هذا يقوِّي الإضافةَ في ﴿أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا﴾ في تلك القراءة[2]. قال القاضي: «أفعل التفضيلِ إذا أضيف، جاز فيه الإفرادُ والمطابقة»[3].

وقيل: أما المطابقةُ[4] فعلى المشهورة ﴿أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا﴾، وأما عدمُ المطابقة فعلى غيرها، كقولِه: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ﴾ [البقرة: ٩٦][5]، قال ذو الرّمّة:

وَمَيَّـةُ أَحْسَـنُ الثَّقَلَـينِ جِيـداً وسَـالِفَةً وأَحْسَـنُهُ قَـذَالا[6]

قولُه: (كفَـرَسَيْ رِهان)، النهاية: «وفي حديثِ الضحّاك في رجُل آلَى من امرأتِه، ثم طلّقها، فقال: «هُمَا كَفَـرَسَيْ رِهان: أيُّهما سبَق أخذ به». أي: أن العِدّة، وهي ثلاثةُ أطْهار، أو ثلاثُ حِيَض، إنِ انقضت قبل انقضاءِ وقت إيلائـه، وهي أربعةُ أشهر، فقد بانت الـمرأة بتلك

---

(١) أي مذهب المعتزلة، في المشيئة الإلهية.

(٢) المعنى: أن قراءة الإفراد «أكبر مجرميها» تقوي الإضافة في قراءة الجمع ﴿أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا﴾، وهي القراءة المشهورة. ولتمام الفائدة انظر: «البحر المحيط» (٤: ٦٣٦).

(٣) «أنوار التنزيل» (٢: ٤٤٩).

(٤) يعني: بين المضاف والمضاف إليه، والمطابقة هنا بمعنى الملاءمة بينهما، لا بمعنى التضاد.

(٥) والشاهد في الآية إفراد اسم التفضيل ﴿أَحْرَصَ﴾ مع إضافته إلى الجمع.

(٦) البيت من قصيدة طويلة في «ديوانه» ص٥٢٢.

والله لا نرضىٰ به ولا نتَّبعُه أبداً إلّا أنْ يأتيَنا وَحْيٌ كما يأتيه، فنزلت. ونحوُها قولُه تعالىٰ: ﴿بَلْ يُرِيدُ كُلُّ ٱمْرِيٍٕ مِّنْهُمْ أَن يُؤْتَىٰ صُحُفًا مُّنَشَّرَةً﴾ [المدثر: ٥٢].

[﴿ وَإِذَا جَآءَتْهُمْ ءَايَةٌ قَالُواْ لَن نُّؤْمِنَ حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَآ أُوتِىَ رُسُلُ ٱللَّهِ ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ سَيُصِيبُ ٱلَّذِينَ أَجْرَمُواْ صَغَارٌ عِندَ ٱللَّهِ وَعَذَابٌ شَدِيدٌۢ بِمَا كَانُواْ يَمْكُرُونَ﴾ ١٢٤]

﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ﴾ **كلامٌ مُستأنفٌ للإنكارِ عليهم**، وأن اللهَ لا يَصْطفي للنُّبوّةِ إلّا مَنْ عَلِمَ أنه يَصلُحُ لها، وهو أعلَمُ بالمكانِ الذي يَضَعُها فيه منهم.

التطليقة، ولا شيءَ عليه من الإيلاء، لأن الأشهُرَ تنقضي وليست له بزوجة، وإن مضت الأشهرُ وهي في العدّة بانت منه بالإيلاءِ مع تلك التطليقةِ فكانت اثنتين، فجعلهما كفَرَسَي رهانٍ يتسابقان إلى غاية».

قولُه: (**كلامٌ مستأنفٌ للإنكارِ عليهم**) أي: جوابٌ عن سؤال موردُه قولُه: ﴿لَن نُّؤْمِنَ حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَآ أُوتِىَ رُسُلُ ٱللَّهِ﴾، يعني لما قالوا: والله ما نرضَى به ولا نتّبعُه إلّا أن يأتيَنا وحْيٌ كما يأتيه، سُئِل: فما كان جوابُ البارئ عزّ شأنه لهم؟ قيل: أُجِيبوا بأن النبوّة فضلٌ من الله تعالى يختصُّ بها من يشاء، وليس ذلك بالكِبَر والصِّغَر، بل بفضائلَ نفسانيةٍ يُجْتَبى لها من يصلحُ لها. ثم زيد في الإنكار لاستحقاق النبوةِ بالكِبَر بقولِه: ﴿سَيُصِيبُ ٱلَّذِينَ أَجْرَمُواْ صَغَارٌ﴾، يعني: أن الكبرَ والاستعلاءَ موجبٌ للذلة والقمـاءة والمقْت، لا التعظيمَ والكرامة. فوضعَ ﴿ٱلَّذِينَ أَجْرَمُواْ﴾ موضعَ ﴿أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا﴾، لأنهم هم المرادون في قولِه: ﴿أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا﴾ في الآية السابقة [الأنعام: ١٢٣]. ولهذا بيّنه بقوله: «من أكابرها». وهم القائلون: ﴿لَن نُّؤْمِنَ حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَآ أُوتِىَ رُسُلُ ٱللَّهِ﴾، والمعنى ما ذكر: «قال الوليد: لو كانت النبوّةُ حقّاً لكنْتُ أوْلَى بها منك، وقال أبو جهل: زاحمْنا بني عبدِ منافٍ في الشرف».

﴿سَيُصِيبُ ٱلَّذِينَ أَجۡرَمُواْ﴾ من أكابرِها ﴿صَغَارٌ﴾ وقَماءةٌ بعدَ كِبرِهم وعِظَمِهم، ﴿وَعَذَابٌ شَدِيدُۢ﴾ في الدارَيْن؛ من الأَسْرِ والقَتْلِ وعذابِ النار.

[﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهۡدِيَهُۥ يَشۡرَحۡ صَدۡرَهُۥ لِلۡإِسۡلَٰمِۖ وَمَن يُرِدۡ أَن يُضِلَّهُۥ يَجۡعَلۡ صَدۡرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجٗا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي ٱلسَّمَآءِۚ كَذَٰلِكَ يَجۡعَلُ ٱللَّهُ ٱلرِّجۡسَ عَلَى ٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ * وَهَٰذَا صِرَٰطُ رَبِّكَ مُسۡتَقِيمٗاۗ قَدۡ فَصَّلۡنَا ٱلۡأٓيَٰتِ لِقَوۡمٖ يَذَّكَّرُونَ * لَهُمۡ دَارُ ٱلسَّلَٰمِ عِندَ رَبِّهِمۡۖ وَهُوَ وَلِيُّهُم بِمَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾ ١٢٥-١٢٧]

﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهۡدِيَهُۥ﴾: أن يَلطُفَ به، **ولا يُريدُ أن يَلطُفَ إلّا بمَنْ له لُطف**،..

والحاصل أنّ قولَه: ﴿ٱلَّذِينَ أَجۡرَمُواْ﴾ مُظهَرٌ وُضعَ موضعَ الـمُضمَر(١)، للإيذان بأن استكبارَهم ذلك سببٌ لإيصال الذل والهوان، بالقتل والأسر يوم بدر، وإذاقةِ العذاب الشديد في الآخرة؛ فجُمِعَ لهم خزيُ الدارين.

نحوه قوله تعالى: ﴿وَضُرِبَتۡ عَلَيۡهِمُ ٱلذِّلَّةُ وَٱلۡمَسۡكَنَةُ وَبَآءُو بِغَضَبٖ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ إلىٰ قولِه: ﴿ذَٰلِكَ بِمَا عَصَواْ وَّكَانُواْ يَعۡتَدُونَ﴾ [البقرة: ٦١](٢).

وفيه(٣) أنّ تصديقَ آيات الله، وطاعةَ رسل الله موجبٌ للعزّ والنجاة في الدارين.

قولُه: (**ولا يُريدُ أن يَلطُفَ إلّا بمَنْ له لُطْف**): إشارةٌ إلى مذهبِه. أي: لا يلطفُ ابتداء، بل يلطف بمن يستحقُّ اللطف، وينفعُه، بسبب إحداثِه الإيمان والعمل الصالح(٤).

---

(١) أي: كان مقتضى الظاهر أن يقال: «سيصيبهم»، لكنه قال: ﴿سَيُصِيبُ ٱلَّذِينَ أَجۡرَمُواْ﴾ وضعاً للمُظهر موضع المضمَر، للعلّة المذكورة.

(٢) والآية تشبه الآية (١٢٤) من سورة الأنعام من حيث بيان عاقبة المستكبرين.

(٣) أي: في قوله تعالى: ﴿سَيُصِيبُ ٱلَّذِينَ أَجۡرَمُواْ صَغَارٌ عِندَ ٱللَّهِ وَعَذَابٌ شَدِيدُۢ﴾.

(٤) هذا ملخص مذهب المعتزلة في التوبة والمغفرة. انظر: «الملل والنحل» (١: ٤٥).

﴿يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ﴾: يَلطُفْ به حتّىٰ يَرغَبَ في الإسلام، وتَسكُنَ إليه نفسُه، ويُحبَّ الدخولَ فيه، ﴿وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ﴾: أنْ يَخذُلَه ويُخلِّيَه وشأنَه، وهو الذي لا لُطْفَ له، ﴿يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾: يَمنَعْهُ ألطافَه، حتىٰ يَقسُوَ قَلْبُه، ويَنبُوَ عن قَبولِ الحقِّ ويَنسَدّ، فلا يَدخُلَه الإيمان.

قال القاضي «﴿يَهْدِيَهُۥ﴾: يعرّفه طريقَ الحق، ويوفّقه للإيمان، ﴿يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ﴾، فيَتّسع لَه، ويفْسح فيه مجاله، وهو كنايةٌ عن جعلِ النفْس قابلةً للحق، مهيَّأةً لحلوله فيها، مصفّاةً عما يمنعه وينافيه»(١).

وقال محيي السنّة: «﴿يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ﴾، أي: يفتحْ قلبه، وينوّرْه، حتّى يقبلَ الإسلام. ولما نزلت هذه الآية، سُئِل رسول الله ﷺ عن شرح الصدر، قال: «نُورٌ يَقذِفُه اللهُ في قَلْبِ المؤمن، فينشرحُ لهُ ويَنفسِح» قيل: فهل لذلك أمارة؟ قال: «نَعَم، الإنابةُ إلى دارِ الخُلُود، والتَّجَافي عنِ دار الغُرُورِ، والاستِعدادُ لِلموتِ قَبلَ نُزولِ الموت»»(٢).

وقلت: قد أجمع أكثرُ المفسرين على نقلِ هذا الحديث(٣)، وقد رواه البيهقي في كتاب «شعب الإيمان» عن ابن مسعود(٤)، وقضيةُ النظم تستدعيه، فإن الفاء(٥) رابطةٌ مرتِّبةٌ للكلام

---

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٤٥٠). والكناية في قوله: «يشرح صدره للإسلام»: كناية عن صفة تهيئة النفس للهداية.

(٢) «معالم التنزيل» (٣: ١٨٦).

(٣) انظر مثلاً: «تفسير الطبري» (٢: ٩٨-١٠٠)، وذكر المحقق في الحاشية أن أخباره معلولة واهية. و«تفسير القرطبي» (٧: ٨١)، و«الرازي» (١٣: ١٨٢)، و«المحرر الوجيز» لابن عطية (٦: ٤٥). والحديث أخرجه سعيد بن منصور في «سننه» (٩١٨) وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٥٤٥٦) والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٣٢٤) عن عبد الله بن مِسْور.

(٤) قوله: «وقد رواه البيهقي في كتاب «شعب الإيمان» عن ابن مسعود» أثبته من (ط). والحديث في «شعب الإيمان» (١٠٠٦٨).

(٥) يعني في قوله تعالى: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ﴾.

....

على ما قبله، فإنه تعالى لـمّا ضربَ للمؤمنين والكافرين مثلاً، بقوله: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ﴾ [الأنعام: ١٢٢]، ونصَّ على أنه تعالى هو المزيّنُ للكافرين عملَهم، وأنه صيّر في كلِّ قرية أكابرَ مجرميها، وحكى عنهم أنهم يطلبون ما ليس لهم، رتّبَ على ذلك قولَه: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ﴾ الآية، تسلياً لرسولِ الله ﷺ وإرشاداً إلى تفويضِ الأمور إلى الله، وإعلاماً بأن إرادتَه ومشيئته إذا تعلّقت بهدايةِ بعض العباد ﴿يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ﴾، وإذا تعلّقت بضلالة بعضٍ ﴿يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾.

وهؤلاء المجرمون الذين خَلَقهم للصَّغار والدناءة، وأراد ضلالـهم، لا يـهتدون، ﴿كَذَٰلِكَ يَجْعَلُ ٱللَّهُ ٱلرِّجْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾.

فشَرْحُ الصدرِ يجب أن يُـحْمَل على الانفتـاح والانفساح، لأنه مقابـلٌ لضيقها وصعودها إلى السماء.

وقوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يَجْعَلُ ٱللَّهُ ٱلرِّجْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ كالخاتمة[1] على الختم.

اللهم إني أتضرّعُ إليك بسَوابغِ فضلك، وسَوابقِ أفضالك، وأبتهلُ إلى جنابِك الأقدس، أن تشرحَ صدري، وتقذفَ النور في قلبي، إنك أنت الوهّاب، وأدعوك بما دعا به حبيبُك صلواتُ الله عليه: «اللهمَّ اجعَلْ في قَلبي نُوراً، وفي سَمْعي نُوراً، وفي بَصَري نُوراً، وعَن يَميني نُوراً، وعَن شِمالي نُوراً، وأَمامي نُوراً، وفَوْقِي نُوراً، وتَحتي نُوراً، واجعَلني نُوراً»[2]، وارزُقْني الإنابة إلى دار الخلود، والتَّجافيَ عن دار الغُرور.

---

(١) كأنه يريد أن يقول: إن ذلك من حسن الختام أو الانتهاء.

(٢) هذا جزءٌ من حديثٍ طويلٍ أخرجه البخاري (٦٣١٦) ومسلم (١٨٢٤) وأبو داود (١٣٥٥) وغيرهم من حديثِ ابن عباس رضي الله عنهما.

وقُرِئَ: (ضَيْقاً) بالتخفيفِ والتشديد، (حَرِجاً) بالكسر، و﴿حَرَجًا﴾ بالفَتْحِ وَصْفاً بالمصدر، ﴿كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي ٱلسَّمَآءِ﴾: كأنما يُزاوِلُ أمراً غيرَ مُمكِنٍ، لأنّ صُعودَ السَّماءِ مَثَلٌ فيما يَمتَنِعُ ويَبعُدُ من الاستِطاعة، وتضيقُ عنه المَقدِرة. ....

وقال المصنف: «هذا آخر المرتفَعِ عند قَبـر ابنِ عباس رضي الله عنه»[١]، وفـتح فاء «المرتفَع»، أي: هذا آخر الحاصل.

قولُه: (**وقُرِئَ: «ضَيْقاً» بالتخفيف**)[٢]: ابنُ كثير، والباقون بالتشديد.

قولُه: (**«حَرِجاً» بالكسر**): نافعٌ وأبو بكر، والباقون بفتحها[٣]. قال الزجّاج: «هو بمنزلة: رجُلٌ دَنِف[٤]، بكسر النون، و«حَرِج» بمنزلة: دَنِف، والمعنى: ذو دنَف. وعن ابن عباس، الحَرِج: موضعُ الشجر الملتفّ، كأنّ قلبَ الكافر لا تصل إليه الحِكْمة، كما لا تصل الراعيةُ إلى الموضع الملتفِّ من الشجر، والحَرَجُ في اللغة: أَضْيَقُ الضِّيق»[٥].

قولُه: (**كأنما يُزاوِلُ أمراً غيرَ مُمكِنٍ**) ما بَيّنَ أنّ المشبَّه ما هو؛ فراراً، وصرّح به الواحديُّ حيثُ قال: «﴿وَمَن يُرِدۡ أَن يُضِلَّهُۥ﴾ فإنه في نفورِه عن الإسلام، وثِقَلِه عليه، بمنزلة من يكلَّفُ ما لا يطيقُه، كما أن صعودَ السماء لا يُسْتطاع»[٦].

---

(١) ليس هذا القول في «الكشاف»، وسبق أن ذكر الطيبي في بداية تفسير سورة الأنعام أن الزمخشري نص على أنه كتب تفسيرها عند قبر ابن عباس بالطائف.

(٢) انظُر: «الكشف عن وجوه القراءات» (١: ٤٥٠)، و«حجة القراءات» ص٢٧١.

(٣) انظر: «الكشف عن وجوه القراءات» (١: ٤٥٠)، و«حجة القراءات» ص٢٧١.

(٤) الدَّنِفُ: مَن لازَمَهُ المرض.

(٥) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣١٨-٣١٩).

(٦) «الوسيط بين الوجيز والبسيط» (٢: ٣٢١). والحاصل: أنّ التشبيه في قوله تعالى: ﴿يَجۡعَلۡ صَدۡرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجٗا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ تمثيلي.

وقُرِئَ: «يَصَّعَّدُ»، وأصلُه: يَتَصَعَّد. وقرأ عبدُ الله: «يَتَصَعَّدُ». و(يَصَّاعَد)، وأصلُه: يَتَصاعَد، و(يَصْعَدُ) من: صَعَدَ، و«يُصعِدُ» من: أصعَدَ، ﴿يَجْعَلُ ٱللَّهُ ٱلرِّجْسَ﴾ يعني: الخِذلانَ ومَنْعَ التوفيق، وَصَفَه بنقيضِ ما يُوصَفُ به التوفيقُ من الطيب، ....

وقال ابن عباس: «فكما لا يستطيعُ ابن آدم أن يبلغَ إلى السماء، فكذلك لا يَقْدرُ على أن يُدخلَ التوحيدُ والإيمان في قلبه، حتى يُدْخِلَه الله في قلبه»(١).

وقلت: لا بدَّ من هذا التأويلِ لمقابلةِ الآية، قوله: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ﴾ أي: ومن يُرِد أن يهديَه يفسحْ صدره للإسلام، ومن يُرِدْ أن يضلّه يُضَيِّق صدره، حتى لا يدخلَ فيه؛ فضرب بالممتنع مثَلاً للتوكيد، ولئلا يُفسَّرَ بخلافِ ما عليه القضاء والقدر.

قولُه: (**وقُرِئ «يَصَّعَدُ»**). رُوِي عن الشيخ المعزّي: أنّ مِن عادةِ المصنف إذا قال: قرئ كذا وكذا، وعدّد قراءاتٍ متفاوتة؛ مشهورةً وغير مشهورة، أن يُقدّمَ المشهورةَ كما فعل هاهنا، وفِيه نظر، لأنّ قراءةَ عبد الله: «يَـتَصَعَّد» شاذة، ومقدّمةٌ على قراءةِ أبي بكر وابنِ كثير. قال في «التيسير»(٢): «ابن كثير: «كأنّما يَصْعَدُ»، بإسكانِ الصاد مخفَّفاً من غيرِ ألف، وأبو بكر: «يصَّاعَدُ»، بتشديد الصاد، وألف بعدها، وتخفيفِ العين، والباقون: بتشديد الصادِ والعينِ من غير ألف».

قولُه: (**وصَفَه بنقيضِ ما يُوصَفُ به التوفيق**) يعني: كما وصف المعاني ومنه التوفيق بما يوصفُ به الأعيان، وصف ما يقابلُه من الخِذلانِ بما يناقضُه من الرجس، قال تعالى: ﴿وَهُدُوٓاْ إِلَى ٱلطَّيِّبِ مِنَ ٱلْقَوْلِ﴾ [الحج: ٢٤](٣). **النهاية**: «قد يردُ الطيِّبُ بمعنى الطاهر. قال ﷺ لعمّار:

(١) انظر: «الدر المنثور» للسيوطي (٣: ٤٥).

(٢) «التيسير في القراءات السبع» للداني ص٧٨.

(٣) تمام الآية: ﴿وَهُدُوٓاْ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْحَمِيدِ﴾.

أو أرادَ الفِعلَ المُؤدِّيَ إلىٰ الرِّجْس، وهو العذاب؛ من الارتجاسِ وهو الاضطراب.

﴿وَهَٰذَا صِرَٰطُ رَبِّكَ﴾: وهذا طريقُه الذي اقتَضَتهُ الحِكمة، وعادتُه في التوفيقِ والخِذلان، ﴿مُسْتَقِيمًا﴾: عادِلاً مُطَّرداً، وانتِصابُه علىٰ أنه حالٌ مُؤكِّدةٌ كقوله: ﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾ [البقرة: ٩١].

﴿لَهُمْ﴾: **لقومٍ يـذَّكرون** ﴿دَارُ ٱلسَّلَٰمِ﴾: دارُ الله، يعني: الجنة، أضافَها إلى نفسِه تعظيماً لها، أو دارُ السلامةِ من كلِّ آفةٍ وكَدَر، ﴿عِندَ رَبِّهِمْ﴾: في ضَمانِه، كما تقول: لفُلانٍ عندي حقٌّ لا يُنسىٰ. أو ذخيرةٌ لهم لا يعلمون كُنْهَها، ....

«مَرْحباً بالطَّيِّبِ الـمُطيَّب»[١]، أي: الطاهرُ المطهَّر، و«الطيِّبات» في التحيّات، أي: الطيباتُ من الصلاةِ والدعاء».

وقولُه: (**أو أراد الفعل الـمؤدِّيَ إلى الرجس، وهو العذاب**)[٢]، قال القاضي: «وضع الرجسَ موضع العذاب، وهو من وضع المظهَرِ موضع المضمرِ للتعليل»[٣].

قولُه: (﴿لَهُمْ﴾: **لِقَوْم يَذَّكَّرُون**) يريد: أن قولَه ﴿لَهُمْ دَارُ ٱلسَّلَٰمِ﴾، صفةٌ لـ«قوم»[٤]، ﴿عِندَ رَبِّهِمْ﴾ حالٌ من الضمير في ﴿لَهُمْ﴾، والعامل الاستقرار. وقولُه: ﴿عِندَ رَبِّهِمْ﴾ إما كناية[٥] عن الوعدِ الصادق، أو عن الذخيرة، كقولِه: ﴿أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٣].

---

(١) أخرجه الإمام أحمد (٧٧٩) والترمذي (٣٨٩٨) وابن ماجه (١٤٦) وصحّحه ابن حبان (٧٠٧٦) من حديثِ علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

(٢) «أنوار التنزيل» (٢: ٤٥١).

(٣) انظر: «تفسير البحر المحيط» لأبي حيّان (٤: ٦٤٠).

(٤) يعني في قوله تعالى: ﴿لِقَوْمٍ يَذَّكَّرُونَ﴾.

(٥) وهي كناية عن صفة.

كقوله: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾ [السجدة: ١٧]، ﴿وَهُوَ وَلِيُّهُم﴾: مُواليهم ومُحِبُّهم، أي: ناصِرُهم علىٰ أعدائِهم، ﴿بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾: بسَبَبِ أعمالِهم، **أو مُتولِّيهم بجَزاءِ ما كانوا يعمَلون.**

[﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ قَدِ اسْتَكْثَرْتُم مِّنَ الْإِنسِ ۖ وَقَالَ أَوْلِيَاؤُهُم مِّنَ الْإِنسِ رَبَّنَا اسْتَمْتَعَ بَعْضُنَا بِبَعْضٍ وَبَلَغْنَا أَجَلَنَا الَّذِي أَجَّلْتَ لَنَا ۚ قَالَ النَّارُ مَثْوَاكُمْ خَالِدِينَ فِيهَا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ ۗ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾ ١٢٨]

﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ﴾ منصوبٌ بمحذوف، أي: واذكُرْ يومَ نَحشُرُهم، أو: ويَوْمَ نَحشُرُهم قُلنا: ﴿يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ﴾، أو: ويومَ نَحشُرُهم وقُلْنا: ﴿يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ﴾ كان ما لا يُوصَفُ لِفَظاعتِه! والضميرُ لمن يُحشَرُ من الثَّقَلَيْنِ وغيرِهم، والجِنُّ هم الشياطين.

﴿قَدِ اسْتَكْثَرْتُم مِّنَ الْإِنسِ﴾: أضلَلْتُم منهم كثيراً، وجَعَلتُموهُم أتباعَكم، فحُشِرَ معكم منهم **الجَمُّ الغفير**، كما تقولُ: استكثَرَ الأميرُ من الجنود، واستكثَرَ فلانٌ من الأشياع. ﴿وَقَالَ أَوْلِيَاؤُهُم مِّنَ الْإِنسِ﴾ الذين أطاعوهُم واستَمَعوا إلىٰ وَسوَسَتِهم، ﴿رَبَّنَا اسْتَمْتَعَ بَعْضُنَا بِبَعْضٍ﴾ أي: انتفعَ الإنسُ بالشياطينِ حيثُ دلُّوهُم علىٰ الشَّهَواتِ وعلىٰ أسبابِ التوصُّل إليها، وانتفعَ الجنُّ بالإنسِ حيثُ أطاعُوهُم وساعَدُوهُم علىٰ مُرادِهم وشهوتِهم في إغوائِهم، وقيل: استمتاعُ الإنسِ بالجنِّ: ....

قولُه: (**أو مُتولِّيهم بجَزاءِ ما كانوا يعمَلون**). يريد: أنّ الوليَّ إذا كان بمعنى المحبِّ والناصر، فالوجهُ أن تكون الباء سببية، أي: يحبّهم وينصرُهم بسبب عملِهم، وإذا كان بمعنى متولِّي الأمور، فالباءُ للمُلابَسة، والمعنى: يتولّاهم(١) مُلْتبساً بجزاءِ عملِهم، أي: يُعِدّ لهم الثواب.

قولُه: (**الـجَمُّ الغفير**)، **النهاية**: «يقال: جاء القومُ جَمّاً غفيراً، والجمّاءَ الغفير، أي: مجتمعين كثيرين. ويقال: جاؤوا الـجَمَّ الغفير: اسم وُضِع موضع المصدر».

(١) في (أ): «بتوليهم»، وفي (ج): «بقولهم»، وأثبتنا المناسب للسياق.

ما في قوله: ﴿وَأَنَّهُۥ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ ٱلْإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ ٱلْجِنِّ﴾ [الجن: ٦]، وأنّ الرجلَ كانَ إذا نزلَ وادياً وخافَ قال: أعوذُ بربِّ هذا الوادي، يعني به: كبيرَ الجنّ. واستمتاعُ الجنِّ بالإنس: اعترافُ الإنسِ لهم بأنهم يَقدِرونَ علىٰ الدفعِ عنهم **وإجارتِهم لهم**، ﴿وَبَلَغْنَآ أَجَلَنَا ٱلَّذِىٓ أَجَّلْتَ لَنَا﴾ يعنون: يومَ البعث، **وهذا الكلامُ اعترافٌ** بما كان منهم من طاعةِ الشياطين واتباعِ الهوىٰ والتكذيبِ بالبعث، واستِسلامٌ لربِّهم، **وتحسُّرٌ علىٰ حالِهم**.

قولُه: (**وإجارتِهم لهم**)، **الجوهري**: «الجارُ: الذي أَجَرْته من أنْ يظلمَه ظالم. وأجارَه الله من العذاب: أنقذه». وأنشد لمروانَ بنِ أبي حفصة:

هُمُ المانعونَ الجارَ حتَّى كأنهُ ... لِجارِهُمُ فوقَ السِّماكَيْنِ مَنزِلُ [(١)]

قولُه: (**وهذا الكلامُ اعتراف**) إلى قولِه: (**وتحسُّرٌ على حالِهم**)، يعني قوله: ﴿رَبَّنَا ٱسْتَمْتَعَ بَعْضُنَا بِبَعْضٍ وَبَلَغْنَآ أَجَلَنَا ٱلَّذِىٓ أَجَّلْتَ لَنَا﴾ متضمنٌ للاعتراف بأشياءَ ثلاثة[(٢)] وللاستسلام والتحسّر[(٣)] أيضاً، وهو جوابٌ عن قولِه تعالى: ﴿يَٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ قَدِ ٱسْتَكْثَرْتُم مِّنَ ٱلْإِنسِ﴾، فإنه من جوامع الكلم، وهو سؤالُ توبيخ وتعريض[(٤)]، ولهذا أجاب الإنسُ عنه، وطابقوا، لأن معنى: ﴿ٱسْتَكْثَرْتُم﴾: «أَضْلَلْتم كثيراً منهم وجعلتُموهم أتباعَكم» كما قال.

يعني: أنتم، يا معشرَ الجن، اجتهدتم في تزيين الشهواتِ وأسبابِها، وما قصّرتم في الإغواء، وإنهم أيضاً ما تهاونوا في القَبولِ والطاعة، فركَنوا إلى الخلودِ في الأرض، ومُتابعةِ الهوى، حتى جحدوا لقاءَ يومِهم هذا.

وإليه الإشارةُ بقوله: «اتّباع الهوى، والتكذيب بالبعث»، نظيرُه قوله: ﴿فَأَتْبَعَهُ ٱلشَّيْطَٰنُ فَكَانَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ﴾ إلى قولِه: ﴿أَخْلَدَ إِلَى ٱلْأَرْضِ وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ﴾ [الأعراف: ١٧٥-١٧٦].

---

(١) البيت من قصيدة لمروان في «مجموع شعره» ص ٨٨.

(٢) هي: طاعة الشياطين، واتباع الهوى، والتكذيب بالبعث.

(٣) أي: أن النداء ﴿رَبَّنَا﴾ أفاد معنى التحسُّر.

(٤) أي: في قوله: ﴿قَدِ ٱسْتَكْثَرْتُم﴾.

﴿خَٰلِدِينَ فِيهَآ إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ﴾ أي: يَخلُدونَ في عذابِ النارِ الأبدَ كلَّه، ﴿إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ﴾: إلّا الأوقاتَ التي يُنْقَلونَ فيها من عذابِ النارِ إلىٰ عذابِ الزَّمْهَرير، فقد رُويَ أنهم يدخلونَ وادياً فيه من الزَّمهَريرِ ما يُمَيِّزُ بعضَ أوصالِهم من بعض، فيَتَعاوَوْنَ ويطلبونَ الردَّ إلىٰ الجحيم. أو يكونُ من قولِ المَوتُورِ الذي ظَفِرَ بواتِره، ....

ومعنى قولِه: ﴿رَبَّنَا ٱسْتَمْتَعَ بَعْضُنَا بِبَعْضٍ﴾ كما قال: «استمتع الإنسُ بالشياطين، حيثُ دلّوهم على الشهوات، وعلى أسباب التوصّلِ إليها، وانتفع الجنُّ بالإنس، حيث أطاعوهم، وساعدوهم على مُرادِهم وشهوتِهم في إغوائهم».

وهذا معنى الاستكثارِ بعينِه، كما شرحناه، ولذلك كان اعترافاً، ولهذا عقّب بقولِه: ﴿قَالُوا۟ شَهِدْنَا عَلَىٰٓ أَنفُسِنَا﴾ الآية.

وأما الاستسلام: فقولُهم: ﴿وَبَلَغْنَآ أَجَلَنَا ٱلَّذِىٓ أَجَّلْتَ لَنَا﴾، أي: جاء اليومُ الذي لا مُلْكَ إلا للواحد القهّار، وما لنا من ناصرين.

وأما التحسُّر: فمِن لفظةِ ﴿رَبَّنَا﴾، قالوها تحسّراً على ما فرّطوا في جنبِ الربِّ الغفور الرحيم. نظيرُه قولهم: ﴿يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِى جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٦]، والله أعلم.

قولُه: (**أي: يَخلُدونَ فيها من عذابِ النارِ**) قيل: «مِن» بيان الهاء في «فيها». وفي نسخة: «في عذاب النار»، بدلٌ من «فيها» بإعادةِ العامل.

قولُه: (**﴿إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ﴾: إلّا الأوقاتَ**). ﴿مَا﴾ في ﴿مَا شَآءَ ٱللَّهُ﴾: مصدرية، ويقدّر معه مضاف، أي: إلا أوقاتَ مشيئـةِ الله تعالى، خصّ مشيئةَ الله بقولِه: «إلا الأوقات التي يُنـقَلون فيها من عذاب النار إلى عذاب الزمهرير». وسيجيء تحقيق هذا الاستثناء في قوله تعالى: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ﴾ [هود: ١٠٧].

قولُه: (**الـمَوْتُور**)، **الأساس**: «يقال: وَتَرتُ الرجُل: قَتلْتُ حَميمَه، وأفرَدْتُه، وطَلَب وِتْرَه، أي: ثأره».

ولم يَزَلْ يَحرِقُ عليه أنيابَه، وقد طَلَبَ إليه أن يُنَفِّسَ عن خِناقِه: أهلكَني اللهُ إن نَفَّسْتُ عنك إلّا إذا شئتُ! وقد علِمَ أنه لا يشاءُ إلّا التَّشفِّيَ منه بأقصىٰ ما يَقدِرُ عليه من التعنيفِ والتشديد، فيكونُ قولُه: «إلّا إذا شِئتُ» من أشدِّ الوعيد، مَعَ تَهكُّمٍ بالمُوْعَدِ، لخروجِهِ في صورةِ الاستثناءِ الذي فيه إطماع.

﴿إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ﴾: لا يفعلُ شيئاً إلّا بمُوجبِ الحِكمةِ ﴿عَلِيمٌ﴾ بأنَّ الكفارَ يَستوجِبونَ عذابَ الأبد.

[﴿وَكَذَٰلِكَ نُوَلِّي بَعْضَ ٱلظَّـٰلِمِينَ بَعْضًۢا بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾ ١٢٩]

﴿نُوَلِّي بَعْضَ ٱلظَّـٰلِمِينَ بَعْضًا﴾: نُخلِّيهم حتّىٰ يَتولّىٰ بعضُهم بعضاً، كما فعلَ الشياطينُ وغُواةُ الإنس، أو نجعلُ بعضَهم أولياءَ بعضٍ يومَ القيامة وقُرَناءَهم، كما كانوا في الدُّنيا، ﴿بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾: بسَبَبِ ما كَسَبوا من الكُفرِ والمعاصي.

[﴿يَـٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ ءَايَـٰتِى وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَآءَ يَوْمِكُمْ هَـٰذَا ۚ قَالُوا۟ شَهِدْنَا عَلَىٰٓ أَنفُسِنَا ۖ وَغَرَّتْهُمُ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا وَشَهِدُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَنَّهُمْ كَانُوا۟ كَـٰفِرِينَ﴾ ١٣٠]

قولُه: (يَحرِقُ عليه أنيابَه)، الأساس: «لَيَحْرِقَ عليه الأُرَّم: أي يسْحقُ بعض الأضراسِ ببعضٍ للغيظ فعلَ الحارِق بالمِبْرد».

الأُرَّم، بالهمزِ وتشديدِ الراء: الأضراس، جمع آرِم[1].

فعلى هذا: الاستثناءُ للتأبيد، كما نص عليه في قولِه تعالى: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَا۟ىْءٍ إِنِّى فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ۝ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الكهف: ٢٣-٢٤]، ونحوُه قولُه: ﴿وَمَا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّعُودَ فِيهَآ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الأعراف: ٨٩].

---

(١) في (ط): «كأنه جمع آرم».

يُقالُ لهم يومَ القيامةِ علىٰ جِهةِ التوبيخ: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ﴾؟

واختُلِفَ في أنَّ الجِنَّ هل بُعِثَ إليهم رُسُلٌ منهم؟ فتَعَلَّقَ بعضُهم بظاهرِ الآية، ولم يُفرِّقْ بين مُكَلَّفِينَ ومُكَلَّفِينَ أَن يُبْعَثَ إليهم رسولٌ من جنسِهم، لأنَّهم به آنَسُ وله آلَف. وقال آخرون: الرسلُ من الإنسِ خاصة، وإنما قيل: ﴿رُسُلٌ مِّنكُمْ﴾، لأنه لما جُمِعَ الثقلانِ في الخِطابِ صَحَّ ذلك، وإن كانَ من أحدِهما، كقولِه: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ﴾ [الرحمن: ٢٢]، وقيل: أراد رُسُلَ الرُّسُلِ من الجنِّ إليهم، كقوله تعالى: ﴿وَلَّوْا۟ إِلَىٰ قَوْمِهِم مُّنذِرِينَ﴾ [الأحقاف: ٢٩]. وعن الكَلْبي: كانتِ الرسلُ قبل أن يُبْعث محمدٌ ﷺ يُبعَثونَ إلىٰ الإنس، ورسولُ الله ﷺ بُعِثَ إلى الإنسِ والجِنّ.

﴿قَالُوا۟ شَهِدْنَا عَلَىٰٓ أَنفُسِنَا﴾ حِكايةٌ لتصديقهم **وإيجابِهم** قولَه: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ﴾، لأنّ الهمزةَ الداخلةَ علىٰ نَفْيِ إتيانِ الرُّسُلِ للإنكار، فكانَ تقريراً لهم.

وقولُهم: ﴿شَهِدْنَا عَلَىٰٓ أَنفُسِنَا﴾ إقرارٌ منهم بأن حُجَّةَ الله لازمةٌ لهم، وأنهم محجوجون بها.

قولُه: (﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ﴾) قال الزجّاج: «وإنما جاز ذلك[1] لأنّ الجماعةَ تَعْقِل وتخاطَب؛ فالرسلُ هم بعضُ من يعْقِل، نحوُه: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ﴾ [الرحمن: ٢٢]، وإنما يخرجُ من المالح دون العذب، فقال: ﴿مِنْهُمَا﴾، لأنّ ذكْرَهما قد جُمِع، وهذا جائز في كلِّ ما اتفق في أصلِه، كما اتفق الجنُّ مع الإنسِ في باب التمييز»[2].

قولُه: (وإيجابِهم) تفسيرٌ لقوله: «لتصديقهم»، أي: يُقِرّون بالاستفهام الداخلِ على النفي[3]، ويُقرّون أنّ الحجةَ لازمةٌ لهم، وأنهم محجوجون بالإيجاب، هو الذي في مقابلِ النفي.

---

(١) يعني نسبة الرسل إلى الجن والإنس معاً.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣٢١) بتصرف يسير.

(٣) يعني في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ﴾.

فإن قُلْتَ: ما لهم مُقِرِّينَ في هذه الآيةِ جاحِدينَ في قوله: ﴿وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ٢٣]؟ قلتُ: تتفاوتُ الأحوالُ والمواطنُ في ذلك اليومِ المُتطاول، فيُقِرُّونَ في بعضِها، ويَجحَدونَ في بعضها.

أو أُريدَ شهادةُ أيديهم وأرجُلِهم وجُلودِهم حينَ يُختَمُ علىٰ أفواهِهم.

فإن قلتَ: لِمَ كرَّرَ ذِكْرَ شهادتِهم علىٰ أنفسِهم؟ قلتُ: الأُولىٰ: حِكايةٌ لقولِهم كيفَ يقولون ويَعتَرفون؟ والثانية: ذمٌّ لهم، وتخطئةٌ لرأيهم، **ووَصْفٌ لِقِلّةِ نَظَرِهم لأنفسِهم**، وأنَّهم قومٌ غَرَّتْهُمُ الحياةُ الدُّنيا واللَّذّاتُ الحاضِرة، وكان عاقبةُ أمرِهم أنِ اضطروا إلىٰ الشهادةِ علىٰ أنفسِهم بالكُفرِ والاستِسلامِ لربِّهم، واستيجابِ عذابِه، وإنما قالَ ذلكَ تحذيراً للسامعين مِن مِثلِ حالِهم.

[﴿ذَٰلِكَ أَن لَّمْ يَكُن رَّبُّكَ مُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا غَٰفِلُونَ * وَلِكُلٍّ دَرَجَٰتٌ مِّمَّا عَمِلُوا۟ وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ ١٣١-١٣٢]

قولُه: (ووَصْفٌ لقلّةِ نظرِهم لأنفُسِهم) إشارةٌ إلى أنَّ قولَه: ﴿وَغَرَّتْهُمُ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا﴾ بعد قولِه: ﴿قَالُوا۟ شَهِدْنَا﴾ من بابِ ترتيبِ الحكم على الوصف المناسب، يعني: أنهم قالوا: ﴿شَهِدْنَا عَلَىٰٓ أَنفُسِنَا﴾، إقراراً منهم بأنّ حجةَ الله لازمةٌ لهم، وأنهم محجوبون[1] لقلّةِ نظرهم، وأنّهم قومٌ غرّتهم الحياة الدنيا، واللذاتُ الدنيوية. فعلى هذا عطَفَ قولَه: ﴿وَغَرَّتْهُمُ﴾ على ما قبله، من باب الإخبارِ عن وجود شيئَين مترتّبين، وقد عوّلَ الترتيب إلى الذهن.

وأما الواو الداخلةُ على ﴿وَشَهِدُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ﴾ فاستئنافيةٌ مصدّرةٌ على الجملةِ التذييلية[2]؛ نعىٰ عليهم، بعد الفراغِ من أخبار القيامة، سوءَ صنيعِهم، تقبيحاً وفضيحة لهم، وتحذيراً للسامعين من مثْلِ حالِهم.

---

(١) من قوله ـ آخر الفقرة السابقة ـ: «وأنهم محجوجون بالإيجاب» إلى هنا، سقط من (ط).

(٢) يعني ﴿ذَٰلِكَ أَن لَّمْ يَكُن رَّبُّكَ مُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا غَٰفِلُونَ﴾.

﴿ذَٰلِكَ﴾ إشارةٌ إلىٰ ما تَقدَّمَ من بعثةِ الرُّسُلِ إليهم وإنذارِهم سوءَ العاقبة، وهو خبرُ مُبتدأٍ محذوف، أي: الأمرُ ذلك، و﴿أَن لَّمْ يَكُن رَّبُّكَ مُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ﴾ تعليل، أي: الأمرُ ما قَصَصْناهُ عليكَ لانتِفاءِ كَوْنِ ربِّكَ مُهلِكَ القُرىٰ بظُلم، علىٰ أنَّ ﴿أَن﴾ هي التي تَنصِبُ الأفعال، ويجوزُ أن تكونَ مُخفَّفةً من الثقيلة، علىٰ معنىٰ: لأنّ الشأنَ والحديثَ: ﴿لَّمْ يَكُن رَّبُّكَ مُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ بِظُلْمٍ﴾. ولك أن تجعلَه بَدَلاً من ﴿ذَٰلِكَ﴾، كقوله: ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَيْهِ ذَٰلِكَ ٱلْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَٰٓؤُلَآءِ مَقْطُوعٌ﴾ [الحجر: ٦٦].

﴿بِظُلْمٍ﴾: بسَبَبِ ظُلْمٍ أقدَموا عليه، **أو ظالماً**، علىٰ أنه لو أهلكَهم وهم غافِلونَ ولم يُنَبَّهوا برسولٍ وكتاب، لكان ظلماً، وهو مُتعالٍ عن الظلمِ وعن كلِّ قبيح.

﴿وَلِكُلٍّ﴾ من المُكلَّفين ﴿دَرَجَٰتٌ﴾: منازلُ ﴿مِّمَّا عَمِلُوا۟﴾: من جَزاءِ أعمالِهم،

قولُه: (أو ظالماً) أي: مُلْتبساً بظلم. فعلى هذا: ﴿وَأَهْلُهَا غَٰفِلُونَ﴾ حالٌ متداخلة.

هذا الوجه قريبٌ إلى مذهبِه، بعيدٌ من النظم، لأنّ قولَه تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِى﴾ استفهامٌ على سبيل التوبيخ والتقريرِ يومَ القيامة. وقد آذن أنّ الحُجةَ قد لزمتهم، وهي أنه تعالى لا يُهلِك قريةً ظالمة ابتداء، بل يبعثُ إليهم مَن يُنْذرُهم ويُخوّفُهم عذابَ الآخرة، فإذا لم يُقلِعوا عمّا هم فيه، أنحى عليهم بالقلْع والدمارِ فيهم، فقولُه: ﴿ذَٰلِكَ أَن لَّمْ يَكُن رَّبُّكَ مُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ بِظُلْمٍ﴾ كالتذييلِ[1] والتأكيدِ للآيةِ السابقة، ولا بدَّ من إثبات الظلم لهم، ولا يستقيمُ هذا المعنى استقامةً من غير تعسّف إلا بذلك الوجه[2].

قولُه: (﴿وَلِكُلٍّ﴾ من المكلَّفين ﴿دَرَجَٰتٌ﴾)، أي: للمطيعين والعاصين درَجاتٌ ودرَكات، فغلّب. وهو قولُ أبي مسلم[3]. قال الإمام: «وفيه قولان؛ **أحدهما**: لكلِّ عاملٍ عمله،

---

(١) هو تذييل جار مجرى المثل، بهدف التوكيد.

(٢) يعني إثبات الظلم لهم ما قاله الزمخشري أولاً: «بسبب ظلم قدموا عليه».

(٣) الأصفهاني، محمد بن بحر. معتزليّ من كبار الكتّاب. سبقت ترجمته.

﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا يَعۡمَلُونَ﴾: بساهٍ عنه يخفى عليه مقاديـرُه وأحوالُه وما يُستَحَقُّ عليه من الأجر.

[﴿وَرَبُّكَ ٱلۡغَنِيُّ ذُو ٱلرَّحۡمَةِۚ إِن يَشَأۡ يُذۡهِبۡكُمۡ وَيَسۡتَخۡلِفۡ مِنۢ بَعۡدِكُم مَّا يَشَآءُ كَمَآ أَنشَأَكُم مِّن ذُرِّيَّةِ قَوۡمٍ ءَاخَرِينَ * إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَأٓتٖۖ وَمَآ أَنتُم بِمُعۡجِزِينَ﴾ ١٣٣-١٣٤]

﴿وَرَبُّكَ ٱلۡغَنِيُّ﴾ عن عبادهِ وعن عبادتِهم، ﴿ذُو ٱلرَّحۡمَةِ﴾ يَترحَّمُ عليهم بالتكليـفِ ليُعـرِّضَهم للمنافعِ الدائمة، ....

فله في عملِه درجات، يعني في الثواب والعقاب، على قدْرِ أعمالهم في الدنيا، وإنه عالـمٌ بها على التفصيل، فرتّب على كل درجةٍ ما يليقُ به من الجزاء». هذا تقريرُ ما ذكره المصنف. «والثاني: أنّ هذا مختصٌّ بأهل الطاعة، لأنّ لفظة «الدرجة» لا تليقُ إلا بهم»(١).

وقلت: فعلَى هذا: الجملة(٢) معطوفةٌ من حيثُ المعنى على قوله: ﴿ذَٰلِكَ أَن لَّمۡ يَكُن رَّبُّكَ مُهۡلِكَ ٱلۡقُرَىٰ بِظُلۡمٍ﴾، يعني: إرسالُ الرسلِ لم يكن إلا لتنبيهِ الغافلين، لتَلزمَهم الحُجة، ولظهور طاعةِ المطيعين، وثبوتِ درجاتِهم لأعمالهم الصالحة، ليجازيَهم الله على ذلك.

قولُه: (﴿وَرَبُّكَ ٱلۡغَنِيُّ﴾ عن عبادِه). قال الإمام: «اعلم أنه تعالى لمّا بيّن ثوابَ أصحاب الطاعات، وعقابَ أصحاب المعاصي، وذكَر أنّ لكل قوم درجةً مخصوصة، ومرتبةً معينة، بيَّن أنّ تخصيصَ المطيعين بالثواب، والمذنبين بالعذاب، ليس لأجل أنه يحتاجُ إلى طاعة المطيعين، أو ينتقصَ لمعصية المذنبين، فإنه تعالى غنيٌّ لذاته عن جميع العالمين، ومع كونه غنياً، فإنّ رحمتَه عامةٌ

(١) «مفاتيح الغيب» (١٣: ١٦٢).

(٢) يعني قوله: ﴿وَلِكُلّٖ دَرَجَٰتٞ﴾.

﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾ أيُّها العُصاةُ ﴿وَيَسْتَخْلِفْ مِنْ بَعْدِكُم مَّا يَشَآءُ﴾ من الخلقِ المُطيع، ﴿كَمَآ أَنشَأَكُم مِّن ذُرِّيَّةِ قَوْمٍ ءَاخَرِينَ﴾ من أولادِ قومٍ آخرينَ لم يكونوا علىٰ مِثلِ صِفتِكم، وهم أهلُ سفينةِ نوحٍ عليه السلام.

كاملة، ولا سبيلَ إلى تربية المكلّفين، وإيصالِهم إلى درجات الأبرار، إلا بعد الترغيبِ في الطاعات، والترهيبِ عن المحظورات»[١].

وإلى هذا المعنى أشار المصنّف بقولِه: «يترحّمُ عليهم بالتكليف، ليعرِّضَهم للمنافعِ الدائمة». وقال القاضي: «وفيه تنبيهٌ على أنّ ما سبق ذِكرُه من الإرسال ليس لنفْعِه، بل لترحّمه على العباد، وتأسيسٌ لما بعده؛ وهو قولُه: ﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾، أي: ما به إليكم حاجة، إن يَشأ يُذهبْكم أيها العصاة»[٢].

قلت: هذا أحسنُ لتأليفِ النظم، يعني أنه تعالى إنما ذكَر «الرحمة»، وقرنَ به[٣] «الغِنَى» في قولِه: ﴿وَرَبُّكَ ٱلْغَنِيُّ ذُو ٱلرَّحْمَةِ﴾ لأمرين: أحدهما: ليشيرَ إلى أنّ ذلك الإرسالَ المذكور لم يكن إلا لمحْض رحمةِ العباد، لأنه غنيٌّ مطلقاً، وثانيهما: أن يكون تخلّصاً إلى خطاب العصاةِ من أمة محمدٍ صلواتُ الله عليه بقوله: ﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾ لأجل ذلك الاقتران، يعني أنه تعالى مع كونِه ذا الرحمة، بإرسالِ الرسل، كذلك غنيٌّ عن العالمين، وعنكم خاصةً أيّها العصاة، إنْ يَشَأْ يُذهبْكم[٤] ويأتِ بآخرين، ولذلك عقّبَه بقولِه: ﴿إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَأَتٍ﴾.

قولُه: (وهم أهلُ سفينةِ نوحٍ) شبّه إذهابَ المخاطَبين من عصاةِ الأمّة واستبدالَهم، وإنشاءَ

---

(١) «مفاتيح الغيب» (١٣: ١٦٣).

(٢) «أنوار التنزيل» (٢: ٤٥٤).

(٣) أي: بذكر الرحمة.

(٤) من قوله: «لأجل ذلك الاقتران» إلى هنا سقط من (ج).

[﴿قُلْ يَٰقَوْمِ ٱعْمَلُوا۟ عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ إِنِّى عَامِلٌ ۖ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَن تَكُونُ لَهُۥ عَٰقِبَةُ ٱلدَّارِ ۗ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ ١٣٥]

«المكانة»: تكونُ مَصدَراً، يُقال: مَكُنَ مكانةً إذا تمكَّنَ أبلغَ التمكُّن، وبمعنىٰ المكان، يُقال: مكانٌ ومكانة، ومَقامٌ ومَقامة. وقولُه: ﴿ٱعْمَلُوا۟ عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ﴾ يحتمل: اعمَلوا علىٰ تمكُّنِكم من أمرِكم وأقصىٰ استطاعتِكم وإمكانِكم، **واعمَلوا علىٰ جِهَتِكم** وحالِكم التي أنتُم عليها. يُقالُ للرجلِ إذا أُمِرَ أن يَثبُتَ علىٰ حالِه: علىٰ مَكانتِكَ يا فُلان، أي: اثبُتْ علىٰ ما أنتَ عليه لا تَنحَرِفْ عنه، ﴿إِنِّى عَامِلٌ﴾ أي: عاملٌ علىٰ مكانتي التي أنا عليها. والمعنىٰ: اثبُتوا علىٰ كُفرِكم وعَداوتِكم لي، فإني ثابتٌ علىٰ الإسلامِ وعلىٰ مُصابَرتِكم، ﴿فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ أيُّنا تكونُ له العاقبةُ المحمودة. ....

قومٍ آخرين من بقايا صالحيهم، باستئصالِ طالحي قوم نوح، وإنشاءِ آباءِ المخاطبين من بقايا صالحيهم، وهم أهلُ سفينتِه عليه السلامْ[1].

قولُه: **(واعمَلوا على جِهَتِكم)** هذا تقريرُ الاحتمالِ الثاني، على سبيلِ الكناية[2]، لأنّ المكانةَ بمعنى المكان، وفي تقريرِه لَفٌّ ونَشْر[3]. أما قوله: «إنّي عاملٌ على مكانتي» فمتفرّعٌ على الوجهين[4] في ﴿مَكَانَتِكُمْ﴾.

---

(١) التشبيه في قوله تعالى: ﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَسْتَخْلِفْ مِنۢ بَعْدِكُم مَّا يَشَآءُ كَمَآ أَنشَأَكُم مِّن ذُرِّيَّةِ قَوْمٍ ءَاخَرِينَ﴾. وهو تشبيه تمثيلي.

(٢) توضيح الكناية: أنه أطلق لفظ ﴿ٱعْمَلُوا۟ عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ﴾ وأراد به لازم معناه، وهو البقاء على حالتهم من الكفر والعداوة للرسول ﷺ، وهي كناية عن نسبة.

(٣) اللف في قوله: ﴿ٱعْمَلُوا۟ عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ﴾. والنشر في قوله: ﴿فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَن تَكُونُ لَهُۥ عَٰقِبَةُ ٱلدَّارِ ۗ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾.

(٤) أي: يكون معناه: إما إني عامل على تمكّني من أمري، وأقْصَى استطاعتي وإمكاني. أو: إني عامل على جهتي وحالتي التي أنا عليها.

وطريقةُ هذا الأمرِ طريقةُ قولِه: ﴿ٱعْمَلُواْ مَا شِئْتُمْ﴾ [فصلت: ٤٠]، وهي التخليةُ والتسجيلُ علىٰ المأمورِ بأنه لا يأتي منه إلّا الشرّ، فكأنَّه مأمورٌ به وهو واجبٌ عليه حَتْمٌ ليسَ له أن يَتَفصّىٰ عنه ويعملَ بخِلافِه.

فإن قُلت: ما موضع ﴿مَن﴾؟ قلت: الرفُع إذا كان بمعنىٰ «أيٌّ»، وعُلِّقَ عنه فِعْلُ العلم، أو النَّصْبُ إذا كان بمعنىٰ «الذي».

و﴿عَـٰقِبَةُ ٱلدَّارِ﴾: **العاقبةُ الحُسنىٰ التي خلقَ اللهُ تعالىٰ هذه الدارَ لها.**

وهذا طريقٌ من الإنذارِ لطيفُ المَسْلَك، ....

قولُه: (**العاقبةُ الحُسنى التي خلَقَ اللهُ هذه الدارَ لها**) تفسيره ما ذكره في «القصص»: «أنّ اللهَ وضعَ الدنيا مَجازاً إلى الآخرة، وأراد بعبادِه ألّا يعملوا فيها إلا الخير، ليتلقَّوا خاتمةَ الخير، ومَن عَمِل خلافَ ما وضعه الله تعالى فقد حرّف، فإذاً عاقبتُها الأصلية هي الخير، وأما عاقبةُ الشر فلا اعتدادَ بها، لأنها من نتائج تحريف الفجّار» هذا بناءً على مذهبِه[١].

والحقُّ أنّ ﴿عَـٰقِبَةُ ٱلدَّارِ﴾ كنايةٌ عن خاتمة الخير، فكأنه قيل: مَن يكون له عاقبةُ الخير، سواء كان الظَّفرُ في الدنيا، كما قال الإمام: «العاقبةُ تكون على الكافرِ ولا[٢] تكون له. كما يقال: لهم الكَرّة[٣]، ولهم الظَّفر. وفي ضدّه: عليهم الكرّةَ، وعليهم الظفر»[٤]، أو الجنةُ في العقبى، كما قال محيي السنّة: «﴿عَـٰقِبَةُ ٱلدَّارِ﴾: الجنة»[٥].

قولُه: (**وهذا طريـقٌ من الإنذارِ لطيفُ المَسْلَك**) يريدُ أنّ في تعقيبِ قولِه: ﴿إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ

---

(١) يعني في اعتقاد المعتزلة بأن العبد خالق لأفعاله، وأن الله لا يخلق إلا الخير. انظر: «الملل والنحل» (١: ٤٥).

(٢) لفظة «لا» أثبتُّها من «تفسير الرازي»، ولم ترد في الأصول الخطية.

(٣) في «تفسير الرازي»: «لهم الكثرة» ـ تحريف.

(٤) «مفاتيح الغيب» (١٣: ١٦٧).

(٥) «معالم التنزيل» (٣: ١٩٢).

فيه إنصافٌ في المَقالِ وأدبٌ حَسَن، مَعَ تَضَمُّنِ شِدَّةِ الوعيد، والوثوقِ بأنَّ المُنذِرَ مُحِقٌّ وأنّ المُنذَرَ مُبطِل.

[﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ الْحَرْثِ وَالْأَنْعَامِ نَصِيبًا فَقَالُوا هَٰذَا لِلَّهِ بِزَعْمِهِمْ وَهَٰذَا لِشُرَكَائِنَا ۖ فَمَا كَانَ لِشُرَكَائِهِمْ فَلَا يَصِلُ إِلَى اللَّهِ ۖ وَمَا كَانَ لِلَّهِ فَهُوَ يَصِلُ إِلَىٰ شُرَكَائِهِمْ ۗ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ ١٣٦]

كانوا يُعَيِّنونَ أشياءَ من حَرْثٍ ونِتاجٍ لله، وأشياءَ منها لآلهتِهم؛ فإذا رَأَوْا ما جَعَلوهُ لله زاكياً نامياً يزيدُ في نفسِه خيراً، رَجَعوا فجعَلوه للآلهة، وإذا زكا ما جَعَلوهُ للأصنامِ تركوهُ لها، واعتلُّوا بأنَّ اللهَ غنيّ، وإنما ذاك لحُبِّهم آلهتَهم وإيثارِهم لها.

وقولُه: ﴿مِمَّا ذَرَأَ﴾ فيه أنَّ الله كان أَوْلَىٰ بأن يُجعَلَ له الزاكي، ....

﴿الظَّالِمُونَ﴾، من العدول من المضمرِ(١) إلى المظهر، حيثُ لم يُصرّح بنفي الفلاحِ عنهم قولُه: ﴿مَن تَكُونُ لَهُ عَاقِبَةُ الدَّارِ﴾، مع التعميمِ فيه المبني على الأمر في قوله: ﴿اعْمَلُوا عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ﴾: طريقاً(٢) من الكلام المنصف، وإرخاءِ العِنان، لطيفَ المسلك، حيثُ ضمّن ذلك «شدّةَ الوعيد، والوثوق بأن المنذِرَ مُحِقّ، والمنذَر مُبطِل».

قولُه: (فيه أنّ الله كان أولَى) أي: في إتيان ﴿مِمَّا ذَرَأَ﴾، وبيانُه بقولِه: ﴿مِنَ الْحَرْثِ وَالْأَنْعَامِ﴾ إشعارٌ وإدماجٌ لمعنى أنّ الله كان أولَى بأنْ يُجْعَل له الزاكي، لأنه الخالقُ والمزكّي، وإلا فكان من الظانّين: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ الْحَرْثِ وَالْأَنْعَامِ نَصِيبًا﴾.

---

(١) المقصود أن مقتضى الظاهر أن يقال: «لا يُفلحون»، ولكنه قال: ﴿لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ﴾ وضعاً للمظهر موضع المضمر.

(٢) اسم «أنّ» في قوله: «يريد أنّ في تعقيب...».

لأنه هو الذي ذَرَأه وزكَّاه، ولا يُرَدَّ إلىٰ ما لا يَقدِرُ علىٰ ذَرْءٍ ولا تَزْكية، ﴿بِزَعۡمِهِمۡ﴾ وقُرِئَ بالضمِّ، أي: **قد زَعَموا أنه لله، واللهُ لم يأمُرْهم بذلك، ولا شَرَعَ لهم تلك القِسمةَ** التي هي من الشِّرك، لأنهم أشركوا بينَ الله وبينَ أصنامِهم في القُرْبة، ﴿فَلَا يَصِلُ إِلَى ٱللَّهِ﴾ أي: لا يَصِلُ إلىٰ الوجوهِ التي كانوا يَصرِفونَه إليها من قِرىٰ الضِّيفانِ والتَّصَدُّقِ علىٰ المساكين، ﴿فَهُوَ يَصِلُ إِلَىٰ شُرَكَآئِهِمۡ﴾ من إنفاقٍ عليها؛ بذَبْحِ النَّسائكِ عندَها، والإجراءِ علىٰ سَدَنَتِها، ونحوِ ذلك، ﴿سَآءَ مَا يَحۡكُمُونَ﴾ في إيثارِ آلهتِهم علىٰ الله تعالىٰ، وعَمَلِهم علىٰ ما لم يشرَعْ لهم.

[﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ قَتۡلَ أَوۡلَٰدِهِمۡ شُرَكَآؤُهُمۡ لِيُرۡدُوهُمۡ وَلِيَلۡبِسُواْ عَلَيۡهِمۡ دِينَهُمۡۖ وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَا فَعَلُوهُۖ فَذَرۡهُمۡ وَمَا يَفۡتَرُونَ﴾ ١٣٧]

﴿وَكَذَٰلِكَ﴾ **ومِثلُ ذلكَ التزيينِ وهو تزيينُ الشِّرْكِ في قِسمةِ القُرُباتِ ....**

قولُه: (ذَرَأَه) قال الزجّاج: «يقال: ذَرَأَ اللهُ الخلْقَ ذَرْءاً: إذا خَلقَهم»[1]. **النهاية**: «في الحديث: «أعُوذُ بِكلِماتِ الله التّامّاتِ مِن شَرِّ كُلِّ ما خَلقَ وَذَرأَ وبَرأ». ذرأ الله الخَلْقَ يَذْرؤُهم ذرءاً: إذا خلقهم، وكأنَّ الذرْءَ مختصٌّ بخلْقِ الذُّرّية».

قولُه: (**وقُرِئَ بالضَّمِّ**) أي: «بزُعْمهم»: الكسائي، وهو لغة[2].

قولُه: (**أي: قد زَعَموا أنه لله، واللهُ لم يأمُرهم بذلك، ولا شَرَعَ لهم تلك القِسمة**) **النهاية**: «إنما يقال: «زعموا» في حديث لا سندَ له، ولا تَثَبُّتَ فيه، وإنما يُحكَى على الألسُن».

قولُه: (**ومِثْلُ ذلكَ التزيين، وهو تزيينُ الشِّرْكِ في قِسمةِ القُرُباتِ بينَ الله والآلهة**) يعني

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه»: (٢: ٣٢٢) ولفظه: «نَشأ الله الخلْق: إذا خلقه وأبداه».

(٢) انظر: «حجة القراءات» ص٢٧٣، و«الكشف عن وجوه القراءات السبع» (١: ٤٥٣).

بينَ الله تعالىٰ والآلهة، أو: ومِثلُ ذلك التزيينِ البليغِ الذي عُلِمَ من الشياطين.

والمعنىٰ: أنّ شركاءَهم من الشياطين، أو من **سَدَنةِ الأصنام** زَيَّنوا لهم قَتْلَ أولادِهم **بالوأدِ** وبنَحْرِهم للآلهة، وكان الرجلُ في الجاهلية يَحْلِفُ: لَئِنْ وُلِدَ له كذا غُلاماً **لَيَنحَرَنَّ أحدَهم، كما حَلَفَ عبدُ المطلب.**

المشار إليه بقولِه: «ذلك» ما يُعْلَم من قوله: ﴿وَجَعَلُوا۟ لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ ٱلْحَرْثِ وَٱلْأَنْعَـٰمِ نَصِيبًا﴾ الآية.

قولُه: (**أو ومِثْلُ ذلك التزيين البليغ**) هذا على أنْ يكونَ المشارُ إليه ما في الذهن، ولذلك قال: «الذي هو علم من الشياطين»، وسيجيءُ بيانُه في قولِه: ﴿هَـٰذَا فِرَاقُ بَيْنِى وَبَيْنِكَ﴾ [الكهف: ٧٨]، والمبالغةُ إنما يفيدُها الإبهام[1] الذهني، والتفسيرُ بقوله: ﴿زَيَّنَ﴾ وهو ما يعْلمُه كلُّ أحد أن المزيِّن مَن هو، وهو الشيطان.

قولُه: (**سَدَنـةِ الأصنام**)، **الجوهري**: «السادن: خادِمُ الكعبةِ وبيتِ الأصنام. والجمع: السَّدَنة».

قولُه: (**بالوَأْد**)، **الجوهري**: «وَأَد ابنتَه، يئدُها وَأْداً، وهي موءودة، أي: دَفـنَها في القبرِ وهي حيّة».

قولُه: (**لَيَنحَرَنَّ أحَدَهم، كما حَلفَ عبدُ المطلب**) روَىٰ ابن الـجَوزِيّ في كتاب «الوفا»: «كان عبدُ المطلب قد رأى في المنام: «احفُر زمزم»، ونُعِت له موضعُها. وقام يحفِرُ وليس له ولدٌ يومئذ إلا الحارث، فنازعَته قريش، فنذر: لئن وُلِدَ له عَشَرةُ نَـفَرٍ، ثم بلَغوا، لينحرنَّ أحدَهم لله

---

(١) الإبهام (أو التوجيه): هو أن يقول المتكلّم كلاماً يحتمل معنيين متضادّين، لا يتميز أحدهما عن الآخر. ولا يأتي في كلامه بما يحصل به التمييز فيما بعده، بل يقصد إبهام الأمر فيهما. انظر: «شرح الكافية البديعية» ص٨٩، و«بغية الإيضاح» (٤: ٦٤). والإبهام في الآية هو قوله: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾.

وقُرِئَ: ﴿زَيَّنَ﴾ علىٰ البناءِ للفاعل الذي هو ﴿شُرَكَآؤُهُمْ﴾، ونَصْبِ ﴿قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ﴾، و(زُيِّنَ) علىٰ البناءِ للمفعول الذي هو «القَتْلُ»، ورَفْع ﴿شُرَكَآؤُهُمْ﴾ بإضمارِ فِعْلٍ دلَّ عليه «زُيِّنَ»، كأنه قيلَ ـ لـمّا قيلَ: زُيِّنَ لهم قَتْلُ أولادِهم ـ: مَنْ زَيَّنَه؟ فقيل: زَيَّنَه لهم شُركاؤهم.

تعالىٰ عند الكعبة. فلمّا تمّوا عشَرة، وعرَفَ أنهم سيمنعونه، أخبرَهم بنَذره، فأطاعوه، وكتبَ كلٌّ منهم اسمَه في قِدْح[1]، فخرج على عبدِ الله، فأخذ الشَّفْرَةَ لينحَره، فقامت قريشٌ من أنديتِها، وقالوا: لا تفعلْ حتى ننظر فيه. فانطلق به إلى عرّافة. فقال: قرِّبوا عشَرةً من الإبل، ثم اضرِبوا عليه وعليها القِداح، إنْ خرجَت على صاحبِكم، فزيدوا من الإبلِ حتى يرضَى ربُّكم، فإذا خرجت على الإبل فقد رضِي، ونجا صاحبُكم. فقرَّبوا عبدَ الله وعشْراً، فخرجت على عبدِ الله، فلم يزالوا كذلك حتى جعلوها مئة، فخرج القِدْح على الإبل، فقالوا: قد رضيَ ربُّك. فقال: لا والله حتى أضربَ عليه وعليها مرّات، ففعل، فخرج القِدْحُ على الإبل، فنُحِرت ثم تُرِكت، لا يُصَدُّ عنها إنسانٌ ولا سَبُع»[2].

قولُه: (و«زُيِّنَ» على البناءِ للمفعول...، ورَفْع ﴿شُرَكَآؤُهُمْ﴾) ابنُ عامر: «زُيِّنَ» بضم الزاي، «قَتْلُ» بالرفع، و«أولادَهم» بالنصب، و«شركائِهم» بالخفض، والباقون: بفتح الزاي، و«﴿قَتْلَ﴾ بالنصب، و«﴿أَوْلَٰدِهِمْ﴾ بالخفض، و«﴿شُرَكَآؤُهُمْ﴾ بالرفع»[3].

قال ابنُ جِنّي: «و «زُيِّن» على البناءِ للمفعول، ورفْعُ ﴿شُرَكَآؤُهُمْ﴾: قراءةُ أبي عبد الرحمن السُّلَمي. والوجهُ أن يكونَ مرفوعاً بفعل مضمر، دلَّ عليه هذا الظاهر، ولا يرتفعُ بهذا الظاهر، لأنّ الفعلَ الواحدَ لا يرفعُ إلا الواحد، ونحوه بيتُ «الكتاب»[4]:

---

(١) القِدح؛ بكسر القاف وإسكان الدال: سهم الميسر.

(٢) «الوفا بفضائل المصطفى» (١: ٧٥-٨٦) (باب: في ذكر عبد الله أبي نبيّنا ﷺ).

(٣) انظر: «الكشف عن وجوه القراءات» (١: ٤٥١-٤٥٢). و«حجة القراءات» ص٢٧٣.

(٤) يعني «كتاب سيبويه». والبيت مختلف في نسبته. =

وأما قِراءةُ ابن عامر: (قَتْلُ أولادَهم شركائِهم) ـ برفعِ «القَتْل» ونَصْبِ «الأولادِ» وجَرِّ «الشركاء» علىٰ إضافةِ «القتلِ» إلى «الشركاء»، والفَصْلِ بينهما بغيرِ الظرف ـ: فشيءٌ لو كانَ مكان الضروراتِ وهو الشِّعرُ، لكان سَمْجاً مردوداً، كما سَمُجَ ورُدَّ:

زَجَّ القَلوصَ أبي مَزادَهْ

فكيفَ به في الكلامِ المنثورِ؟ فكيفَ به في القُرآنِ المُعْجِزِ بحُسْنِ نَظْمِهِ وجزالته؟! **والذي حَمَلَه علىٰ ذلك أنْ رأىٰ في بعضِ المصاحفِ «شركائهم» مكتوباً بالياء.** ولو قرأ بجَرِّ «الأولاد» و«الشركاء» ـ لأنّ الأولادَ شُركاؤُهم في أموالهم ـ لوَجَدَ في ذلك مَنْدوحةً عن هذا الارتكاب.

لِيُبْـكَ يزيـدُ ضـارِعٌ لخصـومةٍ ومُـخْتَبِطٌ مِمّـا تُطِيحُ الطَّـوائِحُ

كأنه لما قيل: لِيُبْك يَزِيدُ، قيل: مَن يَبكيه؟ قال: ليبْكِه ضارعٌ لخصومة. ويشهدُ له قراءةُ العامة، لأنّ الشركاءَ هم المزيِّنون»[1].

قولُه: (والذي حَمَلَه على ذلك أنْ رأى في بعضِ المصاحفِ «شركائِهم» مكتوباً بالياء) قال موفّق الدين الكواشي: «هذا[2] يُشْعِرُ أنّ ابنَ عامر قد ارتكب محظوراً، وأنّ قراءتَه قد بلغت من الرداءةِ مَبلغاً لم يبلغْه شيءٌ مِن جائز كلامِ العرب وأشعارِهم، وأنه غيرُ ثقة، لأنه يأخذ القراءةَ من المصحف لا من المشايخ، ومع ذلك أسندَها إلى النبيِّ ﷺ وهو جاهلٌ بالعربية. وليس الطعنُ في ابن عامر طعناً فيه، وإنمـا هو طعنٌ في علمـاء الأمصار، حيثُ جعلوه أحدَ

= والضارع: الذليل. والمختبط: الرجل يسألك من غير معرفة بينكما.
وتُطِيح: تهلك. والطوائح: الحادثات، جمع طائحة. والجارّ والمجرور «لخصومة» متعلقان بـ«ضارع».

(١) «المحتسب» لابن جني (١: ٢٢٩-٢٣٠) بتصرف وإيجاز.

(٢) يعني قول الزمخشري في قراءة ابن عامر، وطعنه فيها.

....

القراء السبعةِ المرضيّة، وفي الفقهاء، حيثُ لم ينكروا عليهم إجماعَهم على قراءته، وأنهم يقرؤونها في محاريبهم. واللهُ أكرمُ من أن يجمعَهم على الخطأ».

وذكر قريباً منه صاحب «الانتصاف»، وفيه: «ولولا العذْرُ أنّ المنكِرَ[(١)] ليس من أهلِ عِلْمَي القراءةِ والأصول، لَـخِيف عليه الخروجُ من رِبْقَة[(٢)] الإسلام بذلك. ثم مع ذلك، هو في عُهْدةٍ خَطِرة، وزلّةٍ مُنكَرة»[(٣)].

قلت: إنه ذهب في هذا المقام أنّ مثل هذا المرْكبِ مُـمْتَنع، وخطّأ إمامَ أئمة الإسلام، وضعّفه في قولِه: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِۦ رُسُلَهُۥٓ﴾ [إبراهيم: ٤٧][(٤)] فبينَ كلامَيه تخالُف.

وقال أبو محمد المكّي: «لم أرَ أحداً يَحْمِلُ قراءتَه إلا على الصحّةِ والسلامة، وقراءتُه أصلٌ يُسْتَدَلّ به لا له».

وقال الإمامُ في «تفسيره»: «وكثيراً أرى النحويين مُتحيّرين في تقريرِ الألفاظِ الواردة في القرآن، فإذا استشهدَ في تقريره ببيتٍ مجهول، فَرِحوا به، وأنا شديدُ التعجّب منهم، لأنهم إذا جعلوا ورودَ ذلك البيت المجهولِ على وَفقِه دليلاً على صحّته، فَلَأنْ يجعلوا ورودَ القرآن به دليلاً على صحتِه كان أَولى»[(٥)].

---

(١) يعني الزمخشري لإنكاره قراءة ابن عامر.

(٢) الربقة: الحبل.

(٣) «الانتصاف» (٢: ٥٣).

(٤) علّق الزمخشري على قراءة: «مُـخلِفَ وَعْدَه رُسُلِه» بجر «الرسل»، ونصب «الوعد»، بقوله: «وهذه في الضعف كمن قرأ: «قَتْلُ أولادَهُمْ شُرَكائِهم». «الكشاف» (٨: ٦٣٣)، وبين كلاميه تناقض، لأنه رفض الفصل بين المعمول وعامله بغير الظرف في آية «الأنعام»، وقَبِل ذلك في آية «إبراهيم».

(٥) «مفاتيح الغيب» (٩: ٤٥).

....

قال السكاكي: «لا يجوزُ الفصلُ بين المضاف والمضافِ إليه بغير الظرف، ونَحْوُ قوله:

بَيْنَ ذِرَاعَيْ وجَبْهةِ الأَسَدِ

محمولٌ على حذف المضاف إليه من الأول. ونَحْوُ قراءة من قرأ: «قَتْلُ أَوْلادَهُمْ شُرَكائهم»، و«مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِهِ» لإسنادِها إلى الثقات وكثْرةِ نظائرِها من الأشعار، ومن أرادها فعليه بخصائصِ ابنِ جنّي، محمولة عندي على حذف المضافِ إليه من الأول، وإضمار المضافِ في الثاني، على قراءةِ من قرأ: «واللهُ يُرِيدُ الآخِرَةِ»[١] بالجرِّ، أي: عرَضَ الآخرة، وما ذكرْت ـ وإن كان فيه نوعُ بُعْدٍ ـ فتخْطِئةُ الثقاتِ والفصحاءِ أبعد»[٢].

روَى الواحدي عن أبي عليّ: أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه قبيح، قليلٌ في الاستعمال، ولكنه قد جاء في الشعر، كما أنشده أبو الحسن الأخفش:

فزَجَجْتُها مُتَمَكِّناً ... زَجَّ القَلوصَ أَبِي مَزادهْ[٣]

وفي «المفصّل»: «فزججْتها بِمِزَجَّة. الزَّجُّ: الطَّعْن. والمِزَجّة ـ بكسر الميم ـ: الرمح القصير كالمِزْراق[٤]. وأبي مزادة: كنية رجُل».

---

(١) هذه قراءة ابن جمّاز. انظر: «المحتسب» (١: ٢٨١).

(٢) «مفتاح العلوم» ص٦٢.

(٣) البيت يروى لبعض المولدين، إلا أنه مجهول القائل. وضمير المؤنث في «فزججْتها» يرجع إما إلى الكتيبة أو إلى زوجة الشاعر. والقلوص: الناقة الشابة. والبيت شاهد على جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول، على رواية «القلوص» بالنصب، وعلى روايتها بالجر لا شاهد فيه. انظر: «شرح المفصل» لابن يعيش (٣: ١٩، ٢٢)، و«معاني القرآن» للفراء (١: ٣٥٨)، و«مجالس ثعلب» (١: ١٢٥)، وفيه: «الصعاب» موضع «القلوص». و«خزانة الأدب» (٢: ٢٥١)، و«الخصائص» (٢: ٤٠٦)، و«الوسيط» (٢: ٣٢٧).

(٤) المزراق: الرمح القصير.

....

ونقل صاحبُ «الإقليد» عن المصنف: «ووجْهُه أن يُجرّ «القلوص» على الإضافة، ويُقدَّرُ مضافٌ إلى: «أبي مزادة» محذوفاً بدلاً عن «القلوص»، تقديرُه: زجّ القلوصِ قلوصِ أبي مزادة. والقلوص: الشابّة من النوق»(١).

وقال صاحب «الانتصاف»: «إن إضافةَ المصدر إلى معمولِه مقدّرٌ بالفعل، ولهذا عمل. وهو وإن كانت إضافتُه محضة، مُشَبَّهٌ بها إضافته غير محْضة، حتى قال بعضُ النحاة: هي غيرُ محضة. والحاصل أن اتّصالَه بالمضاف إليه، ليس كاتصال غيره، وجاء الفصلُ في غيره بالظرف، فتميز المصدرُ عن غيره، لجوازِه بغير الظرف. وكأنه فكَّه، وقدّم المفعولَ على الفاعل». ثم ذكر شواهد. وقال: «وليس القصدُ تصحيح القراءة بالعربية، بل تصحيحَ العربية بالقراءة»(٢).

وأنشد السّجاونْديّ:

تَـمُرُّ عَـلَى مَـا تَسْـتَمِرُّ، وَقَـدْ شَـفَتْ ... غَلائِلَ عَبْدُ الْقَيْسِ مِنْها صـدورِها(٣)

ومِثْلُه في شعر المتنبي:

حَمَلْـــتُ إليـــه مِـــن لســـاني حديقـــةً

سقَاها الحِجَى سَقْيَ الرّيـاضَ السّـحائبِ(٤)

---

(١) «الإقليد شرح المفصل»، قسم التحقيق ص٥٣٨، وانظر كذلك: «المفصل» للزمخشري بشرح ابن يعيش (٣: ١٩).

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٥٣-٥٤) بتصرف.

(٣) البيت لا يعرف قائله. وقوله «تمرّ»: من المرور. وتستمرّ: من الاستمرار. وشفت: مجاز من شفى الله المريض: إذا أذهب عنه ما يشكو، والغلائل: جمع غليل: وهو الضّغن والحقد. وعبد القيس: قبيلة. انظر: «عين المعاني» للسجاوندي لوحة رقم (٢٤١) وخزانة الأدب (٤: ٣٧٩).

(٤) البيت من قصيدة للمتنبي في مدح طاهر بن الحسين العلوي. والسحائب: الغيوم. والشاهد فيه الفصل بين المضاف والمضاف إليه والمفعول. انظر: «ديوان المتنبي» بشرح العكبري (١: ١٥٨).

﴿لِيُرْدُوهُمْ﴾: ليُهلِكوهم بالإغواء، ﴿وَلِيَلْبِسُواْ عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ﴾: وليُخلِّطوا عليهم ويُشبِّهوه. ودينُهم: ما كانوا عليه من دينِ إسماعيلَ عليه السلامُ حتى زلُّوا عنه إلىٰ الشرك. وقيل: دينُهم الذي وَجَبَ أن يكونوا عليه. وقيل: معناه: وليُوقِعوهُم في دينٍ مُلتَبِس. فإن قُلتَ: ما معنىٰ اللام؟ قلتُ: إن كانَ التزيينُ من الشياطينِ فهيَ علىٰ حقيقةِ التعليل، وإن كانَ من السَّدَنةِ فعلىٰ معنىٰ **الصَّيْرورة**.

﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ﴾ مشيئةَ قَسْر، ﴿مَا فَعَلُوهُ﴾: ما فعلَ المُشركونَ ما زُيِّنَ لهم من القَتْل، أو ما فعلَ الشياطينُ أو السَّدَنةُ التزيينَ أو الإرداءَ أو اللَّبْسَ أو جميعَ ذلك، **إن جَعَلْتَ الضميرَ جارياً مَجْرىٰ اسمِ الإشارة**، ﴿وَمَا يَفْتَرُونَ﴾: وما يفترونَه من الإفك، أو: وافتراءَهم.

جعل القصيدةَ كالروضة التي يُحدِق بها حاجز، وجعل العقلَ ساقياً لها، وفصلَ بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول(١).

قولُه: (فعلى معنى الصَّيْرورة)، نحوه قوله تعالى: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾(٢) [القصص: ٨].

قولُه: (إنْ جَعَلْتَ الضميرَ جارياً مَجْرى اسم الإشارة). أي: الضميرُ في ﴿فَعَلُوهُ﴾، كقولِه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء: ٣٦](٣). وأنشد ابنُ جِنّي:

مثْلَ الفِراخِ نُتِفَتْ حَواصِلُهْ(٤)

---

(١) العبارة في شرح العكبري لـ«ديوان المتنبي» (١: ١٥٩).

(٢) وقد سبق توضيح معنى اللام على المجاز في هذه الآية. وانظر: «الكشاف» (١٢: ١٢).

(٣) والشاهد في الآية إجراء الضمير في ﴿عَنْهُ﴾ مجرى اسم الإشارة «ذلك»، وإفراده وإن كان عائداً على مجموع.

(٤) هذا شطر (من الرجز) استشهد به ابن جني ـ دون أن ينسبه ـ على إجراء الضمير مَجْرى اسم الإشارة، وموطن الشاهد قوله: «حواصله»، وقد أفرد الضمير وإن كان عائداً على مجموع، لملاحظة المعنى. والفراخ: =

[﴿وَقَالُواْ هَٰذِهِۦٓ أَنْعَٰمٌ وَحَرْثٌ حِجْرٌ لَّا يَطْعَمُهَآ إِلَّا مَن نَّشَآءُ بِزَعْمِهِمْ وَأَنْعَٰمٌ حُرِّمَتْ ظُهُورُهَا وَأَنْعَٰمٌ لَّا يَذْكُرُونَ ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَيْهَا ٱفْتِرَآءً عَلَيْهِ ۚ سَيَجْزِيهِم بِمَا كَانُواْ يَفْتَرُونَ ﴾ ١٣٨]

﴿حِجْرٌ﴾: فِعْلٌ، بمعنىٰ: مَفْعول، كالذِّبْحِ والطِّحْن، ويَستَوي في الوَصْفِ به المُذكَّرُ والمُؤنَّث، والواحدُ والجمع؛ لأنّ حُكْمَه حكمُ الأسماءِ غيرِ الصفات. وقرأَ الحسنُ وقَتادةُ: «حُجْر» بضمّ الحاء. وعن ابنِ عبّاس: «حَرْجٌ»، وهو من التضييق، وكانوا إذا عَيَّنوا أشياءَ من حَرْثِهم وأنعامِهم لآلهتِهم قالوا: ﴿لَّا يَطْعَمُهَآ إِلَّا مَن نَّشَآءُ﴾، يَعْنونَ خَدَمَ الأوثان، والرجالَ دونَ النساء، ﴿وَأَنْعَٰمٌ حُرِّمَتْ ظُهُورُهَا﴾ وهي البَحائرُ والسَّوائبُ والحوامي، ﴿وَأَنْعَٰمٌ لَّا يَذْكُرُونَ ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَيْهَا﴾ في الذبح، وإنما يذكرونَ عليها أسماءَ الأصنام. وقيل: لا يَحُجُّونَ عليها ولا يُلبّونَ علىٰ ظهورها. والمعنى: أنهم قَسَّموا أنعامَهم، فقالوا: هذه أنعامٌ حِجْر، وأنعامٌ مُحَرَّمةُ الظُّهور، وهذه أنعامٌ لا يُذكَرُ عليها اسمُ الله، فجَعَلوها أجناساً بهواهم، ونَسَبوا ذلك التجنيسَ إلىٰ الله ﴿ٱفْتِرَآءً عَلَيْهِ﴾ أي: فَعَلوا ذلك كُلَّه علىٰ جهةِ الافتراء، تعالىٰ اللهُ عما يقولُ الظالمونَ علواً كبيراً. وانتِصابُه علىٰ أنه مفعولٌ له، **أو حالٌ، أو مصدرٌ مُؤكِّد**، لأنَّ قولهم ذلك في معنىٰ الافتراء.

أي: حواصلُ ذلك، أو حواصل ما ذكرنا، ذهب بالضميرِ إلى ذلك القدرِ والمبلغ، فلاحظَ معنى الواحد فحمل عليه[1].

قولُه: (**أو حالٌ، أو مصدرٌ مُؤكِّد**)، والحالُ أولى الوجوه: لملاءمتِه قوله: ﴿بِزَعْمِهِمْ﴾،

= جمع فَرْخ، وهو ولد الطائر. ونتف الريش: نزعه. والحواصل: جمع حوصل أو حوصلة، وهو من الطائر بمنزلة المعدة من الإنسان. انظر: «المحتسب» (٢: ١٥٣-١٥٤). و«مجالس ثعلب» (٣: ١٠٣).

(١) «المحتسب» (٢: ١٥٣). والحقيقة أن قول ابن جني هذا جاء قبل الرجز، تعقيباً على قراءة: «ما إنّ مفاتحه لينوء» [القصص: ٧٦] بالياء، والمشهورة بالتاء.

[﴿ وَقَالُوا۟ مَا فِى بُطُونِ هَٰذِهِ ٱلْأَنْعَٰمِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِنَا ۖ وَإِن يَكُن مَّيْتَةً فَهُمْ فِيهِ شُرَكَآءُ ۚ سَيَجْزِيهِمْ وَصْفَهُمْ ۚ إِنَّهُۥ حَكِيمٌ عَلِيمٌ ﴾ ١٣٩]

كانوا يقولون في أجنَّةِ البَحائِرِ والسَّوائب: ما وُلِدَ منها حيّاً فهو خالِصٌ للذكورِ لا تأكلُ منه الإناث، وما وُلِدَ منها مَيِّتاً اشتركَ فيه الذكورُ الإناث. وأُنِّثَ ﴿خَالِصَةٌ﴾ للحَمْلِ علىٰ المعنىٰ، لأنّ ﴿مَا﴾ في معنىٰ الأجِنَّة، وذُكِّرَ «مُحَرَّمٌ» للحَمْلِ علىٰ اللفظ. ونظيرُه: ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ حَتَّىٰٓ إِذَا خَرَجُوا۟ مِنْ عِندِكَ ﴾ [محمد: ١٦]. ويجوزُ أن تكونَ التاءُ للمُبالغةِ مِثلُها في روايةِ الشعر، وأن تكونَ مصدراً وقعَ موقع «الخالِص»، كالعاقبة، أي: ذو خالصة. **ويدلُّ عليه** قراءةُ مَنْ قرأ: «خالصةً» بالنَّصْب؛ علىٰ أنّ قولَه: ﴿لِّذُكُورِنَا﴾ هو الخبر، و«خالصةً» مصدرٌ مُؤكِّد، ولا يجوزُ أن يكونَ حالاً مُتقدِّمة، لأنَّ المجرورَ لا يَتقدَّمُ عليه حالُه. وقرأ ابنُ عباس: «خالصةٍ» علىٰ الإضافة، وفي مصحفِ عبدِ الله: «خالص».

لأنه حالٌ من فاعل: ﴿قَالُوا۟﴾ أي: قالوا[1] زاعمين مُفتَرين، قال أبو البقاء: ﴿بِزَعْمِهِمْ﴾ متعلقٌ بـ﴿قَالُوا۟﴾[2].

قولُه: (ويدلُّ عليه) أي: على أن ﴿خَالِصَةٌ﴾ في قراءةِ الرفع، مصدرٌ بمعنى: ذو خالصة، قراءةُ النصب، فإنها مصدرٌ قطْعاً، لعدم جوازِ أن يكونَ حالاً من المجرورِ في ﴿لِّذُكُورِنَا﴾، لأنها لا تتقدّمُ عليه، ولا من الضمير في «لذكورنا» لأنها لا تتقدّمُ على العاملِ المعنوي.

وفيه بحثٌ من وجهين: **أحدهما**: أن التقسيمَ غيرُ حاصر، لجواز أن يكونَ حالاً من ضمير

(١) قوله: «أي: قالوا» سقط من (ج).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٥٤٢).

﴿وَإِن يَكُن مَّيْتَةً﴾: وإن يَكُنْ ما في بُطونِها ميتةً. وقُرِئ: (وإن تكُن) بالتأنيث، علىٰ: وإن تَكُنِ الأجِنَّةُ ميتةً. وقرأ أهلُ مكَّة: (وإن تكُنْ ميتةٌ) بالتأنيثِ والرفع؛ علىٰ «كان» التامة. وتذكيرُ الضميرِ في قولِه: ﴿فَهُمْ فِيهِ شُرَكَآءُ﴾ لأنَّ الميتةَ لكلِّ ميتٍ ذكرٍ أو أنثىٰ، فكأنه قيل: وإن يَكُنْ مَيْتٌ فهم فيه شركاءُ.

الاستقراءِ في: ﴿فِى بُطُونِ هَـٰذِهِ ٱلْأَنْعَـٰمِ﴾. وعليه أبو البقاء[١]، وصاحب «الكشف»[٢]، والكواشي، والقاضي[٣]. ويؤيدُه معنى قراءةِ ابن عباس: «خالِصُه» بالإضافة، أي: حَيُّهُ[٤].

وثانيهما: أن التعليلَ بتقديمِ الحال ضعيف، لأنه يؤذِنُ بأنها لو تأخرت عن المجرورِ لجاز، وأنه لا يجوزُ معنىً، لأن ﴿خَالِصَةٌ﴾ جاريةٌ على ما في بطون هذه الأنعامِ لا على الذكور. يدلُ عليه حَمْلِ ﴿خَالِصَةٌ﴾ عليه في قراءةِ الرفع، وقول المصنف: «ما وُلد منها حيّاً، فهو خالصٌ للذكور، لا تأكل منه الإناث» إلى آخره.

على أن المالكيّ أجاز تقديمَها على المجرور، وذكر شواهدَ ودلائلَ[٥] سنذكرها في «سبأ» إن شاءَ الله تعالى.

قولُه: («وإنْ تَكُنْ» بالتأنيث): أبو بكر وابنُ عامر، والباقون: بالتذكير. وابن كثير[٦] وابنُ عامر: «ميتةٌ» بالرفع، والباقون: بالنصب. و«قَتَّلوا» بالتشديد: ابنُ كثير وابنُ عامر، والباقون: بالتخفيف.

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٥٤٢).

(٢) «الكشف عن وجوه القراءات» (١: ٤٥٥).

(٣) «أنوار التنزيل» (٢: ٤٥٧).

(٤) «المحتسب» (١: ٢٣٣).

(٥) انظر: «الكافية في النحو» بشرح الإستراباذي (١: ٢٠٥).

(٦) الذي ذكره مكي في «الكشف» (١: ٤٥٤) أنها لابن عامر فقط، وانظر: «حجة القراءات» ص٢٧٤.

﴿سَيَجْزِيهِمْ وَصْفَهُمْ﴾ أي: جَزاءَ وَصْفِهِم الكذبَ على الله في التحليلِ والتحريم، من قوله تعالىٰ: ﴿تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ(١) الْكَذِبَ هَٰذَا حَلَالٌ وَهَٰذَا حَرَامٌ﴾ [النحل: ١١٦].

[﴿قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ قَتَلُوا أَوْلَادَهُمْ سَفَهًا بِغَيْرِ عِلْمٍ وَحَرَّمُوا مَا رَزَقَهُمُ اللَّهُ افْتِرَاءً عَلَى اللَّهِ ۚ قَدْ ضَلُّوا وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ﴾ ١٤٠]

نزلت في ربيعةَ ومُضَرَ والعربِ الذين كانوا يَئِدُونَ بناتِهم مخافةَ السَّبْيِ والفقر، ﴿سَفَهًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾: لخِفَّةِ أحلامِهم، وجَهْلِهم بأنّ الله هو رازقُ أولادهم، لا هم.

وقُرِئَ: «قتَّلوا» بالتشديد، ﴿مَا رَزَقَهُمُ اللَّهُ﴾: من البَحائرِ والسوائبِ وغيرِها.

[﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أُكُلُهُ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُتَشَابِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ ۚ كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ۖ وَلَا تُسْرِفُوا ۚ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ ١٤١]

قولُه: (من قوله: ﴿تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ(٢) الْكَذِبَ﴾). قال: «جعل قولَهم كأنه عَيْنُ الكَذِبِ ومَحْضُه(٣)، فإذا نطَقَت به ألسنتُهم، فقد حلَّتِ الكَذِبَ بحِلْيَتِه، وصوَّرَتْه بصورته»، ويجيءُ تمامُ تحقيقِه في موضعه.

قولُه: (لخِفَّة أحلامِهم، وجَهْلِهم بأنّ الله تعالى هو رازقُ أولادهم). الظاهرُ أن «جهْلِهم» عطفٌ على «خفّة»، وتفسيرٌ لقولِه: ﴿بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾، و«لخفة أحلامهم» تفسير لقوله: ﴿سَفَهًا﴾، وأنه مفعولٌ له. ولا يجوزُ أن يكونَ ﴿بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ معطوفاً عليه. قال أبو البقاء: «﴿سَفَهًا﴾: مفعول له، أو مصدرٌ لفعلٍ محذوف. و﴿بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾: حال»(٤).

---

(١) في الأصل الخطي ونصّ «الكشاف» من (ط): «ألستهم»، وفيه خلطٌ بين الآية (٦٢) والآية (١١٦) من سورة النحل، والظاهر أنه وهم من الزمخشري نفسه، ومشى عليه الطيبي.

(٢) في الأصول الخطية: «ألستهم»، مع أن المنقول عن الزمخشري بعد كلمتين هو من تفسيره الآية (١١٦) من النحل، ولفظها: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ﴾.

(٣) المحض: الخالص.

(٤) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٥٤٣).

﴿أَنشَأَ جَنَّـٰتٍ﴾ من الـكروم، ﴿مَّعۡرُوشَـٰتٍ﴾: مسموكاتٍ ﴿وَغَيۡرَ مَعۡرُوشَـٰتٍ﴾: متروكاتٍ علىٰ وجهِ الأرض لم تُعرَّش. وقيل: المعروشاتُ: **ما في الأريافِ** والعُمْرانِ **ممّا** غَرَسَه الناسُ واهتَمُّوا به فعرَّشوه، ﴿وَغَيۡرَ مَعۡرُوشَـٰتٍ﴾ **ممّا أنبَتَه اللهُ** وَحْشياً في البراري والجبال، فهو غيرُ معروش. يُقال: عَرَّشتُ الكَرْم؛ إذا جَعَلتَ له دَعائِمَ وسُمُكاً تُعْطَفُ عليه القُضبان، وسَقْفُ البيت: عَرْشُه.

﴿مُخۡتَلِفًا أُكُلُهُۥ﴾ في اللونِ والطعمِ والحجمِ والرائحة. **وقُرِئ: ﴿أُكُلُهُۥ﴾ بالضمِّ** والسكون، وهو ثَمَرُه الذي يُؤكَل. **والضميرُ للنخل، والزرعُ داخلٌ في حُكمِه،** لكونِهِ معطوفاً عليه. ....

قلت: المعنى: قتلوا أولادَهم في حالِ كونِهم جاهلين بالله، وبأنه هو الرازق ذو القوة المتين، لأجلِ خفةِ عقولِهم.

قولُه: (**ما في الأرياف**). الريف: أرضٌ فيها زرعٌ وخِصْب. والجمع: أرْياف(١).

قولُه: (﴿وَغَيۡرَ مَعۡرُوشَـٰتٍ﴾ **ممّـا أنْبَـتَه الله**) من بيان ﴿وَغَيۡرَ مَعۡرُوشَـٰتٍ﴾، وكان من حقِّ الظّاهر أن يقال: وغير معروشات: ما في البراري والجبالِ مما أنبته اللهُ تعالى؛ ليصحّ التقابلُ مع قولِه: «المعروشات: ما في الأرياف والعُمران، ممّا غرسه الناس» فعلّق «في البراري والجبال» بقوله: «وحشيّاً» وأخّره، ليرتبَ عليه قوله: «فهو غير معروش»، ليؤْذنَ بالفرقِ بين المأهولِ والوحشيّ.

وفيه تنبيهٌ على أنّ من لم يكن تحت سياسةِ سائس، وتأديبِ مؤدّب، ولا ضبط ضابط، يَنْشأ كما ينشأ الوحشيُّ، غيرَ مؤدَّب، كأربابِ البوادِي والجبال.

قولُه: (**وقرئ: ﴿أُكُلُهُۥ﴾ بالضمّ**): كلُّهم إلاّ نافعاً وابنَ كثير، فإنّهما قرآ بالسكون(٢).

قولُه: (**والضميرُ للنخل، والزرعُ داخلٌ في حُكمِه**)، لأن الأصلَ أن يطلقَ «الأُكُـل» على

---

(١) هذه الفقرة وردت في الأصول الخطية بعد التي تليها، وأخرناها إلى هنا مراعاةً لـ«الكشاف».

(٢) انظر: «حجة القراءات» ص١٤٦، و«الكشف عن وجوه القراءات السبع» (١: ٣١٣).

و﴿مُخۡتَلِفًا﴾: حالٌ مُقدَّرةٌ لأنه لم يَكُنْ وقتَ الإنشاءِ كذلك، كقوله تعالىٰ: ﴿فَٱدۡخُلُوهَا خَٰلِدِينَ﴾ [الزمر: ٧٣]. وقُرِئَ: (ثُمُره) بضَمَّتَين.

فإن قلتَ: ما فائدةُ قوله: ﴿إِذَآ أَثۡمَرَ﴾، وقد عُلِمَ أنه إذا لم يُثمِرْ لم يُؤكَلْ منه؟ قلتُ: لـمّا أُبيحَ لهم الأكلُ من ثَمَرِهِ قيل: ﴿إِذَآ أَثۡمَرَ﴾، ليُعْلَمَ أنَّ أولَ وقتِ الإباحةِ وقتُ إطلاعِ الشجرِ الثمرَ، لئلّا يُتوَهَّمَ أنّه لا يُباحُ إلّا إذا أدركَ وأَيْنَع.

﴿وَءَاتُواْ حَقَّهُۥ يَوۡمَ حَصَادِهِۦ﴾ الآيةُ مكّية، والزكاةُ إنّما فُرِضَت بالمدينة، فأُريدَ بـ«الحقّ»: ما كان يُتصدَّقُ به علىٰ المساكينِ يومَ الحصاد، وكانَ ذلك واجباً حتّىٰ نَسَخَه افتِراضُ العُشْرِ ونِصْفِ العُشر. وقيل: مَدَنية، والحقُّ هو الزكاةُ المفروضة، ومعناه: واعزِموا علىٰ إيتاءِ الحقِّ واقصِدوهُ واهتَمُّوا به يومَ الحصاد، حتىٰ لا تُؤخِّروهُ عن أولِ وقتٍ يُمكِنُ فيه الإيتاء.

الثمرة والـجَنَاةِ[1] بالحقيقة، فغُلِّب فيه الزرع. **الأساس**: «يقال: أُكُلُ بستانك دائم، أي: ثَمرُه». ذكره في الحقيقة.

الجوهري: «الأُكُل: ثمرُ النخل والشجر، وكلُّ ما يؤكل فهو أُكُل». ولم يفرّق بين الحقيقة والمجاز، فالضمير إذاً للمذكور.

قولُه: (وقُرِئ: «ثُمُره» بضَمَّتَين): حمزة والكسائي، والباقون: بفَتحتَين[2].

قولُه: (لئلا يُتَوَهَّم أنه لا يُباحُ إلّا إذا أدْرك) قال القاضي: «قيل: فائدةُ قوله: ﴿إِذَآ أَثۡمَرَ﴾: رُخْصةُ الـمالِك في الأكل منه قبل أداء حقِّ الله. وفائدةُ الأمر بالإيتاء يوم الحصاد: اهتمامُ

---

(١) الـجَناة ـ بفتح الجيم ـ: كلُّ ما يُـجْنى.

(٢) انظر: «إتحاف فضلاء البشر» ص٢١٩، و«حجة القراءات» ص٢٦٤، و«الكشف عن وجوه القراءات السبع» (١: ٤٤٣).

﴿وَلَا تُسۡرِفُوٓاْ﴾ في الصَّدَقة، كما رُوِيَ عن ثابتِ بنِ قيسِ بنِ شَمّاس: أنه صَرَمَ خمسَ مئةِ نخلة، ففرَّقَ ثمرَها كلَّه، ولم يُدخِلْ منه شيئاً إلىٰ منزله، ﴿وَلَا تَبۡسُطۡهَا كُلَّ ٱلۡبَسۡطِ فَتَقۡعُدَ مَلُومٗا مَّحۡسُورًا﴾ [الإسراء: ٢٩].

[﴿وَمِنَ ٱلۡأَنۡعَٰمِ حَمُولَةٗ وَفَرۡشٗاۚ كُلُواْ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيۡطَٰنِۚ إِنَّهُۥ لَكُمۡ عَدُوّٞ مُّبِينٞ * ثَمَٰنِيَةَ أَزۡوَٰجٖۖ مِّنَ ٱلضَّأۡنِ ٱثۡنَيۡنِ وَمِنَ ٱلۡمَعۡزِ ٱثۡنَيۡنِۗ قُلۡ ءَآلذَّكَرَيۡنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلۡأُنثَيَيۡنِ أَمَّا ٱشۡتَمَلَتۡ عَلَيۡهِ أَرۡحَامُ ٱلۡأُنثَيَيۡنِۖ نَبِّـُٔونِي بِعِلۡمٍ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ * وَمِنَ ٱلۡإِبِلِ ٱثۡنَيۡنِ وَمِنَ ٱلۡبَقَرِ ٱثۡنَيۡنِۗ قُلۡ ءَآلذَّكَرَيۡنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلۡأُنثَيَيۡنِ أَمَّا ٱشۡتَمَلَتۡ عَلَيۡهِ أَرۡحَامُ ٱلۡأُنثَيَيۡنِۖ أَمۡ كُنتُمۡ شُهَدَآءَ إِذۡ وَصَّىٰكُمُ ٱللَّهُ بِهَٰذَاۚ فَمَنۡ أَظۡلَمُ مِمَّنِ ٱفۡتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبٗا لِّيُضِلَّ ٱلنَّاسَ بِغَيۡرِ عِلۡمٍۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ ١٤٢-١٤٤]

﴿حَمُولَةٗ وَفَرۡشٗا﴾ عطفٌ علىٰ ﴿جَنَّٰتٖ﴾، أي: وأنشأَ من الأنعامِ ما يَحمِلُ الأثقالَ وما يُفرشُ للذبح، أو يُنسَجُ من وَبَرِهِ وصوفِهِ وشَعرِه الفُرُش.

الأداء عند الحصاد حتى لا يؤخَّر عنه، وليُعلَمَ أنّ الوجوبَ بالإدراك لا بالتبقِية»(١).

قولُه: (﴿وَلَا تُسۡرِفُوٓاْ﴾ في الصدقة) علّق ﴿وَلَا تُسۡرِفُوٓاْ﴾ في الصدقة بالقريب، وهو: ﴿وَءَاتُواْ حَقَّهُۥ﴾ على طريقة التنازُع، فيقدّر مثلُه لقوله: ﴿كُلُواْ مِن ثَمَرِهِۦٓ﴾.

قولُه: (﴿حَمُولَةٗ وَفَرۡشٗا﴾ عطف على ﴿جَنَّٰتٖ﴾): والجهةُ الجامعة: إباحةُ الانتفاع بالنوعين في عُرْف الشرع؛ وذلك أنه تعالى لـمّا حَكَى عن المشركين تحريمَ ما في أجِنّة البحائر والسوائب، وسجّل عليهم بالخسران، بسبب تحريمهم ما رزقَهم اللهُ افتراءً على الله، نصَّ على

---

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٤٥٨).

وقيل: «الحمُولة»: الكِبارُ التي تَصلُحُ للحَمْل، «والفَـرْشُ»: الصِّغارُ كالفِصْلانِ والعَجاجيلِ والغنم، لأنها دانيةٌ من الأرضِ لِلَطافةِ أجرامِها، مِثلَ الفَرْشِ المفروشِ عليها. ﴿وَلَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ﴾ في التحليلِ والتحريمِ من عندِ أنفسِكم، كما فَعَلَ أهلُ الجاهلية.

﴿ثَمَٰنِيَةَ أَزْوَٰجٍ﴾ بَدَلٌ من ﴿حَمُولَةً وَفَرْشًا﴾، ﴿ٱثْنَيْنِ﴾: زوجَين اثنَين، يُريدُ الذَّكَرَ والأُنثىٰ، كالجمَلِ والناقة، والثورِ والبقرة، والكبشِ والنَّعْجة، والتَّيْسِ والعَنْز. والواحدُ إذا كان وَحْدَه فهو فَرْد، وإذا كان معَه غيرُه مِن جنسِه سُمِّيَ كلُّ واحدٍ منها زَوْجاً، وهما زَوْجان، بدليلِ قوله: ﴿خَلَقَ ٱلزَّوْجَيْنِ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰ﴾ [النجم: ٤٥]، والدليلُ عليه قولُه تعالىٰ: ﴿ثَمَٰنِيَةَ أَزْوَٰجٍ﴾، ثم فسَّرها بقولِهِ: ﴿مِّنَ ٱلضَّأْنِ ٱثْنَيْنِ وَمِنَ ٱلْمَعْزِ ٱثْنَيْنِ﴾، ﴿وَمِنَ ٱلْإِبِلِ ٱثْنَيْنِ وَمِنَ ٱلْبَقَرِ ٱثْنَيْنِ﴾، ونَحْوُ تَسْمِيَتِهم الفَـرْدَ بالزوجِ بشرطِ أن يكونَ معه آخرُ من جِنْسه: تسميتُهم الزجاجَة كأساً بشَـرْطِ أن يكونَ فيها خمر.

والضأنُ والمَعْز: جَمْعُ ضائنٍ وماعِز، كتاجِر وتَجْر. ....

ما خلقَ للمكلَّفين، فأباح لهم أكْـلَه، وحَمْلَ الأثقال عليه، وقدّم أولاً ذِكْر الجنّاتِ المختلفة، والزروع المتفاوتة، وأمرَهم بالأكل منها، وأداءِ حقوق الله منها، ثم ثنَّى بذِكْر الأنعام المختلفة، ثم عمَّ الخطابَ في إباحة أكلِ سائر ما رزقَهم الله تعالى، ونهى عن اتّباع خُطوات الشيطان؛ مِن تحريم ما أحلَّ اللهُ تعالى.

قولُه: (بدليل قوله: ﴿خَلَقَ ٱلزَّوْجَيْنِ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰ﴾) تعليلٌ لقوله: «سُمِّي كلُّ واحدٍ منهما زَوْجاً، وهما زوجان». وقوله: «والدليلُ عليه»، أي: على أنه يريدُ الذكرَ والأنثى؛ كالجمل والناقة، إلى آخره.

وقُرِئا بفَتْح العين، وقرأ أُبيّ: «ومن المِعْزىٰ»، وقُرِئ: «اثنان» علىٰ الابتداء.

الهمزةُ في ﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ﴾ للإنكار، والمرادُ بالذَّكَرَيْن: الذكرُ من الضأنِ والذكرُ من المَعْز، وبالأُنثيَيْن: الأُنثىٰ من الضأنِ والأُنثىٰ من المَعْز، علىٰ طريق الجنسية. والمعنى: **إنكارُ أن يُحرِّمَ اللهُ** تعالىٰ من جنْسِ الغنمِ ضأنِها ومعزِها شيئاً من نَوعَيْ ذكورِها وإناثِها، ولا مما تَحمِلُ إناثُ الجِنسَيْن، وكذلك الذَّكَرانِ من جِنسَي الإبلِ والبقرِ، والأُنثيانِ منهما، وما تَحمِلُ إناثُهما، وذلك أنَّهم كانوا يُحرِّمون ذكورةَ الأنعامِ تارةً، وإناثَها تارة، وأولادَهما كيفما كانت ذكوراً وإناثاً، أو مُختَلِطةً تارة، وكانوا يقولون: قد حَرَّمَها الله، فأنكَر ذلك عليهم.

﴿نَبِّـُٔونِي بِعِلْمٍ﴾: أخبِروني بأمرٍ معلومٍ من جِهةِ الله تعالىٰ يدلُّ علىٰ تحريمِ ما حرَّمْتُم، ﴿إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ في أنّ اللهَ حَرَّمَه.

قولُه: (**وقُرِئا بفَتْح العَين**) «المعَز» ـ بفتح العين ـ: ابنُ كثير وأبو عمرٍو وابن عامر. والباقون: بإسكانها[1].

قولُه: (**إنكارُ أن يُحرِّمَ الله**). قال صاحب «المفتاح»: «قل في إنكار نفس الضَّرْب: "أزيداً ضربت أم عَمْراً؟"، فإنك إذا أنكرت من يُردّدُ الضربَ بينَهما، تَولّدَ منه إنكارُ الضرب على وجهٍ بُرهاني. ومنه قوله تعالى: ﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾»[2].

قولُه[3]: «على وجه بُرهاني»، يعني به: أنّ الضربَ يَستلْزمُ محلًّا، فإذا نفَيتَ المحلّ، نُفِي اللازم، وانتفاءُ اللازم مُستلزمٌ لانتفاء الملزوم.

---

(١) انظر: «الكشف عن وجوه القراءات» (١: ٤٥٦). و«حجة القراءات» ص٢٧٥.

(٢) «مفتاح العلوم» ص١٥١.

(٣) يعني قول السكاكي.

﴿أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ﴾: بل أكنتُم شهداء؟ ومعنىٰ الهمزةِ الإنكار، يعني: أمْ شاهدتُم ربَّكُم حينَ أمَرَكُم بهذا التحريم؟ وذكَرَ المُشاهَدةَ علىٰ مذهبِهم، لأنهم كانوا لا يُؤمنونَ برسولٍ وهم يقولون: اللهُ حرَّمَ هذا الذي نُحرِّمه، فتَهكَّمَ بهم في قوله: ﴿أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ﴾، علىٰ معنى: أعرَفْتُم التوصيةَ به مُشاهِدين، لأنكم لا تُؤمنونَ بالرسل؟ ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا﴾ فنَسَبَ إليه تحريمَ ما لم يُحرِّم، ﴿لِّيُضِلَّ ٱلنَّاسَ﴾ وهو عَمْرُو بنُ لُحَيّ بنِ قَمْعَةَ الذي بَحَّرَ البَحائرَ وسَيَّبَ السوائب.

فإن قُلت: كيفَ فَصَلَ بينَ بعضِ المعدودِ وبعضِه، ولم يُوالِ بينَه؟ قلت: قد وقعَ ..

قولُه: (وذكَرَ المشاهَدةَ على مذهبِهم) أي: على ما يؤدِّي إليه مذهبُهم، فإنهم كانوا يقولون: الله حرَّمَ هذا. وطريقُ تصحيح هذه الدعوى أن يُقال: إنّ هؤلاء إنما عَلِموا ذلك إما بأن بعثَ اللهُ تعالى رسولاً أخبرَهم به، أو بأنْ كانوا مُشاهِدينَ يسمعون كلامَ الله في التحريم. والأوّل مُنافٍ لمذهبهم، لأنهم لم يكونوا مؤمنين بالرُّسل، فبقي الثاني، وذلك مُحال؛ فتهكَّمَ بهم.

قال الزجّاج: «قد بيّنَ الاحتجاجُ أنهم لا يدّعون بأن نبيّاً أخبرهم عن الله أنّ هذا حرام، ولا أنهم شاهدوا الله قد حرّمَ ذلك. أي: هل شاهدتُم الله قد حرّمَ هذا إذ كنتم لا تؤمنون برسول؟ ثم بيَّن ظُلمَهم فقال: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا﴾، ثُم قال: ﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِى مَآ أُوحِىَ إِلَىَّ مُحَرَّمًا﴾، أعلمَهم أنّ التحليلَ والتحريم إنما يُقبَلُ بالوحي والتنزيل[1]».

قولُه: (فَصَلَ بينَ بعضِ المعدود) وهو قوله: ﴿مِّنَ ٱلضَّأْنِ ٱثْنَيْنِ وَمِنَ ٱلْمَعْزِ ٱثْنَيْنِ﴾، (وبعضِه)، وهو: ﴿وَمِنَ ٱلْإِبِلِ ٱثْنَيْنِ وَمِنَ ٱلْبَقَرِ ٱثْنَيْنِ﴾، والفاصل: ﴿قُلْ ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾ الآية.

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣٢٩).

الفاصلُ بينَهما اعتِراضاً غيرَ أجنبيٍّ من المعدود؛ وذلك أنّ اللهَ عزَّ وجلَّ مَنَّ علىٰ عِبادِه بإنشاءِ الأنعامِ لـمنافعِهم، وبإباحتِها لهم، فاعترضَ بالاحتجاجِ علىٰ مَنْ حَرَّمَها، والاحتجاجُ علىٰ مَنْ حَرَّمَها تأكيدٌ وتشديدٌ للتحليل، والاعتراضاتُ في الكلامِ لا تُساقُ إلّا للتوكيد.

[﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِي مَآ أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطۡعَمُهُۥٓ إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيۡتَةً أَوۡ دَمًا مَّسۡفُوحًا أَوۡ لَحۡمَ خِنزِيرٖ فَإِنَّهُۥ رِجۡسٌ أَوۡ فِسۡقًا أُهِلَّ لِغَيۡرِ ٱللَّهِ بِهِۦۚ فَمَنِ ٱضۡطُرَّ غَيۡرَ بَاغٖ وَلَا عَادٖ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾ ١٤٥]

﴿فِي مَآ أُوحِيَ إِلَيَّ﴾ تنبيهٌ علىٰ أنَّ التحريمَ إنما يثبتُ بوَحْيِ الله تعالىٰ وشَرْعِه، لا بهوىٰ الأنفس، ﴿مُحَرَّمًا﴾: طعاماً مُحرَّماً من المَطاعِمِ التي حَرَّمتُموها، ﴿إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيۡتَةً﴾: إلّا أن يكونَ الشيءُ المُحرَّمُ ميتةً، ....

قولُه: (غيرَ أجنبيٍّ من المعدود) يريدُ أنّ قولَه: ﴿ثَمَٰنِيَةَ أَزۡوَٰجٖ﴾ لـمّا كان بدلاً من قوله: ﴿حَمُولَةٗ وَفَرۡشٗا﴾ على تقدير: أنشأ من الأنعام ما يَحملُ الأثقال، وما يُفْرَش للذَّبح، وكان ذِكرُها للامتنان على المكلَّفين، لينتفعوا بها أنواعَ الانتفاعات، ثم جِيء بقوله: ﴿مِّنَ ٱلضَّأۡنِ ٱثۡنَيۡنِ وَمِنَ ٱلۡمَعۡزِ ٱثۡنَيۡنِ﴾، تفصيلاً لتلك الفَذْلَكة، فصَلَ[1] المعدودَ بقوله: ﴿ءَآلذَّكَرَيۡنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلۡأُنثَيَيۡنِ﴾ الآية، للاحتجاج على من حرَّمها، لأنّ أصلَ الكلام كان مَسوقاً في تحريمهم البحائر والسوائب وما تولَّدَ منها، وفي افترائهم على الله، وتضليلهم فيها[2] يدلُّ عليه قولُهم: ﴿مَا فِي بُطُونِ هَٰذِهِ ٱلۡأَنۡعَٰمِ خَالِصَةٞ لِّذُكُورِنَا﴾، وقوله تعالى: ﴿وَحَرَّمُواْ مَا رَزَقَهُمُ ٱللَّهُ ٱفۡتِرَآءً عَلَى ٱللَّهِۚ قَدۡ ضَلُّواْ وَمَا كَانُواْ مُهۡتَدِينَ﴾.

قولُه: (طعاماً مُحرَّماً من المَطاعِمِ التي حَـرَّمتُموها ... إلا أن يكون الشيءُ الـمحرّمُ مَيتة)،

(١) جواب «لـمّا» في قوله: لما كان بدلاً وقد طال الفصل، ولم يأت بخبر «أنّ» قبلها.

(٢) قوله: «وفي افترائهم على الله، وتضليلهم فيها» سقط من (أ).

....

ظاهر هذا التركيب مُشعِرٌ بأنه ذهبَ إلى أنّ الاستثناءَ مُنقطع، كما سيجيء بيانُه.

وقال أبو البقاء: «﴿يَطْعَمُهُۥٓ﴾ صفةٌ لـ﴿طَاعِمٍ﴾، وقوله: ﴿إِلَّآ أَن يَكُونَ﴾ استثناءٌ من الجنس، وموضعُه نصب، أي: لا أجدُ محرّماً إلا الميتة. ويُقرأ ﴿يَكُونَ﴾ بالياء، و﴿مَيْتَةً﴾ بالنصب، أي: إلا أن يكون المأكول، أو ذلك. ويُقرأ بالتاء، أي: المأكولة»[1].

واعلم أنّ هذا الموضع من المُشكلات، فلا بدَّ من بسطِ الكلام فيه؛ فنقول: المستثنى هاهنا مُخصَّص، لأنّ اسمَ ﴿يَكُونَ﴾ ضميرٌ راجع إلى ما سبق، ومِن ثمَّ قال: «الشيءُ المحرّم»، وقد خُصِّص بقوله: ﴿مَيْتَةً﴾، وما عطف عليها[2]، وقد قيّدَ المستثنى[3] منه بقوله: «من المطاعم التي حرّمتموها»، وما هذا شأنُه لا يكون متّصلاً، فكأنه قيل: لا أجدُ فيما أُوحِي إليَّ من التنزيل، طعاماً مُحرّماً بما قيّدتموه، ولكنّي أجدُ ذلك الطعامَ المحرَّم مقيّداً بهذه القيود المذكورة.

وينكشفُ هذا التقرير بما ذكره في قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أُرْسِلْنَآ إِلَىٰ قَوْمٍ مُّجْرِمِينَ * إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ﴾ [الحجر: ٥٨ - ٥٩]. قال: «﴿إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ﴾: لا يخلو مِن أن يكون استثناءً من ﴿قَوْمٍ﴾، فيكونُ منقطعاً، لأنّ «القوم» موصوفون بالإجرام، فاختَلَفَ لذلك الجنسان، وأن يكون استثناءً من الضمير في ﴿مُّجْرِمِينَ﴾ فيكونُ متّصلاً».

والنظمُ والتركيبُ يُساعدُ الانقطاع، ويأبى الاتصال؛ أما التركيب: فإنّ قولَه: ﴿يَطْعَمُهُۥٓ﴾ صِفةٌ مؤكِّدة لـ﴿طَاعِمٍ﴾ على نحو: ﴿وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾ [الأنعام: ٣٨] فيُفيدُ مزيدَ التعميم والإحاطة، فإذا استثْنى المذكورات، آذنَ بقَصرِ المحرّمات على المذكورات، وليس بذلك؛ فوجبَ الانقطاعُ[4] والتخصيص.

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٥٤٤-٥٤٥).

(٢) يعني قوله تعالى: ﴿أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُۥ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ ۚ فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾.

(٣) أي: في قوله تعالى: ﴿مُحَرَّمًا﴾.

(٤) أي: جعل الاستثناء منقطعاً لا متصلاً. وطريق القصر في الآية النفي بـ«ما» والاستثناء بـ«إلا».

﴿أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا﴾ أي: مَصبوباً سائلاً كالدَّمِ في العُروق، لا كالكَبِدِ والطِّحال. **وقد رُخِّصَ في دَمِ العُروقِ بعدَ الذبح.**

﴿أَوْ فِسْقًا﴾ عَطفٌ علىٰ المنصوبِ قبلَه، سُمِّيَ ما أُهِلَّ به لغيرِ الله فِسْقاً لتوغُّلِهِ في بابِ الفِسق. ومنه قولُه تعالىٰ: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾ [الأنعام: ١٢١]، و﴿أُهِلَّ﴾: صفةٌ له منصوبةُ المَحَلِّ. ويجوزُ أن يكونَ مفعولاً له من ﴿أُهِلَّ﴾، أي: أُهِلَّ لغيرِ الله به فِسْقاً.

وأما النظم: فإنّ هذه الآياتِ وردَت عَقِبَ افترائهم على الله من تحريم ما حرّموه، قالوا: ﴿هَٰذِهِ أَنْعَامٌ وَحَرْثٌ حِجْرٌ﴾ [الأنعام: ١٣٨]، و﴿هَٰذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَىٰ أَزْوَاجِنَا﴾ [الأنعام: ١٣٩]، كأنهم ادّعَوا أنّ ما حرّموه ليس من عند أنفسِهم بل هو من عند الله. فقيل لهم: ليست الأطعمةُ المحرّمة ما وَصفْتموه، ولكنها ما وصَفَه اللهُ تعالى، ومن ثَمَّ قيل: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾، وعقَّبَه بقوله: ﴿قُل لَّا أَجِدُ﴾ الآية، ثم ختَمها بقوله: ﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمُ الَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَ هَٰذَا﴾ [الأنعام: ١٥٠]، ثم شرعَ بعدَ ذلك فيما حرّمَه الله تعالى بقوله: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ﴾ [الأنعام: ١٥١] الآيات.

قولُه: (**وقد رُخِّصَ في دَمِ العُروق بعدَ الذبح**). قال الإمام: «الدمُ المسفوح: السائل. وعن ابن عباس: يريدُ ما خرجَ من الأنعام وهي أحياء، وما يخرجُ من الأوداج[(١)] عندَ الذبح. وعلى هذا التقدير: لا يدخلُ فيه الكَبدُ والطِّحال لجُمودِهما، ولا ما يختلطُ باللحم من الدم، فإنه غيرُ سائل. وسُئل أبو مِـجْلَز[(٢)] عما يتلطّخُ من اللحم بالدم، وعن القِدر يُرَى فيه حُمْرة الدم، فقال: لا بأس به، إنما نُهِيَ عن الدم المسفوح»[(٣)].

---

(١) الأوداج: عروق تكتنف الحلقوم. مفردها: وَدَج.

(٢) هو لاحق بن حُميد السَّدوسي البصري، أحد أئمة التابعين الثقات، روى له الشيخان في «الصحيحين» وأصحاب «السنن» توفي سنة ١٠٦، وقيل: ١٠٩هـ. انظر: «تهذيب التهذيب» (١١: ١٧١-١٧٢).

(٣) «مفاتيح الغيب» (١٣: ١٨٢).

فإن قُلتَ: فعَلامَ تَعطِفُ ﴿أُهِلَّ﴾؟ وإلامَ يرجعُ الضميرُ في ﴿بِهِۦ﴾ علىٰ هذا القول؟ قلتُ: يُعطَفُ علىٰ ﴿يَكُونَ﴾، ويرجعُ الضميرُ إلى ما رَجَعَ إليه المُستكِنُّ في ﴿يَكُونَ﴾.

وقال الشافعي رضي الله عنه: «قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ وَٱلدَّمَ﴾ [البقرة: ١٧٣]: بيانٌ لتحريم الدم مُطلقاً، فوجبَ الحكم بحُرمة جميع الدماء، ونجاستها، سوى الكبد والطِّحال، بالحديث، فيجبُ إزالتُها عن اللحم ما أمكن»(١).

قال صاحب «الجامع»: «أبو مجلز: لاحِقُ بنُ حُمَيدٍ السّدوسِيُّ البصريّ، تابعيّ، سَمِعَ عبدَ الله بنَ عُمَر، وابنَ عباس، وأنسَ بن مالك. وسمع منه قَتادة، وسُليمان التَّيمِيّ، وعِمْرانُ ابنُ حُدَير».

قولُه: (فعَلامَ تَعطِفُ ﴿أُهِلَّ﴾) الفاء(٢): للإنكار؛ يعني: إذا جعل ﴿فِسْقًا﴾ مفعولاً له، من ﴿أُهِلَّ﴾ مُقدَّماً على العامل(٣)، يَنقلبُ مدخولُ حرف العطف من الإفراد إلى الجملة، والضمير(٤) المجرورُ بلا عائد ظاهر، إذ تلك الجملةُ المعطوفُ عليها، وإلامَ يرجع الضمير؟

قولُه: (يُعْطَفُ على ﴿يَكُونَ﴾). وقلت: الأوّل(٥) أولَى، ليحصلَ في الكلام الترقِّي، وليُؤذِنَ بأن ما أُهِلّ لغير الله أقذرُ وأخبَثُ من لحم الخنزير، ولذلك علّل(٦) لحمَ الخنزير بالرِّجس، ثم أتبعَه ذلك، وسمّاه أولاً بنَفْس الفِسق، ثم وصَفَه بما يكشف عن حقيقتِه، كأنّ

---

(١) انظر: «الأم» للشافعي (٢: ٢٤١) وما بعدها، و«أحكام القرآن» للجصاص (١: ١٥١)، و«أحكام القرآن» لابن العربي (١: ٥٣).

(٢) يعني في «فَعَلام»، والمقصود أن الاستفهام يفيد الإنكار.

(٣) هو الفعل ﴿أُهِلَّ﴾.

(٤) يعني الهاء في ﴿بِهِۦ﴾.

(٥) يعني عطف ﴿فِسْقًا﴾ على المنصوب قبله وهو ﴿مَيْتَةً﴾.

(٦) في (ط): «عُلِّمَ».

﴿فَمَنِ ٱضۡطُرَّ﴾: فمَن دَعَتْهُ الضرورةُ إلىٰ أكلِ شيءٍ من هذه المُحرَّمات، ﴿غَيۡرَ بَاغٖ﴾ علىٰ مُضْطَرٍّ مِثلِه تاركٍ لمُواساتِه، ﴿وَلَا عَادٖ﴾: مُتجاوزٍ قَدْرَ حاجتِه من تَناوُلِه، ﴿فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾ لا يُؤاخِذُه.

[﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمۡنَا كُلَّ ذِي ظُفُرٖۖ وَمِنَ ٱلۡبَقَرِ وَٱلۡغَنَمِ حَرَّمۡنَا عَلَيۡهِمۡ شُحُومَهُمَآ إِلَّا مَا حَمَلَتۡ ظُهُورُهُمَآ أَوِ ٱلۡحَوَايَآ أَوۡ مَا ٱخۡتَلَطَ بِعَظۡمٖۚ ذَٰلِكَ جَزَيۡنَٰهُم بِبَغۡيِهِمۡۖ وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ * فَإِن كَذَّبُوكَ فَقُل رَّبُّكُمۡ ذُو رَحۡمَةٖ وَٰسِعَةٖ وَلَا يُرَدُّ بَأۡسُهُۥ عَنِ ٱلۡقَوۡمِ ٱلۡمُجۡرِمِينَ﴾ ١٤٦-١٤٧]

ذو الظُّفُر: ما له أُصبَعٌ من دابةٍ أو طائر، وكان بعضُ ذاتِ الظُّفْرِ حلالاً لهم، فلما ظَلَموا حُرِّمَ ذلك عليهم، فعمَّ التحريمُ كُلَّ ذي ظُفُر، بدليل قوله: ﴿فَبِظُلۡمٖ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمۡنَا عَلَيۡهِمۡ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتۡ لَهُمۡ﴾ [النساء: ١٦٠].

وقولُه: ﴿وَمِنَ ٱلۡبَقَرِ وَٱلۡغَنَمِ حَرَّمۡنَا عَلَيۡهِمۡ شُحُومَهُمَآ﴾ كقولك: من زيدٍ أخذتُ مالَه، **تُريدُ بالإضافةِ زيادةَ الرَّبْط**. ....

الفسقَ تفسيرُه، وبيانه: أنه أُهِلَّ لغيـر الله. فعلَى هذا ففي تأخيـر الدم عن الميتة الإشعارُ بأنه أخبثُ منه، فيجبُ أن يُحْتَرز منه(١) ما أمكن، كما ذهبَ إليه الشافعي.

قولُه: (**ذو الظُّفُر: ما له أُصبَعٌ من دابّةٍ أو طائر**). قال القاضي: «وقيل: كلُّ ذي مِخلَبٍ وحافر. وسُمّي الحافر ظُفُراً مجازاً»(٢).

قولُه: (**تُريدُ بالإضافةِ زيادةَ الرَّبْط**). قيل: الإضافة: لفظٌ مشتركٌ بينَ نسبةِ فعل إلى اسم، أو نسبةِ اسم إلى اسم، بواسطةِ حرف مَلْفوظٍ أو مُقدّر، والأول يسمّى جارّاً ومجروراً، والثاني مضافاً ومضافاً إليه.

---

(١) قوله: «فيجب أن يحترز منه» سقط من (ط).

(٢) «أنوار التنزيل» (٢: ٤٦١).

....

قلت: والمراد هاهنا إضافة الشُّحوم إلى الضمير(١)، لأنّ الظاهرَ أن يقال: ومن البقر والغنم حرّمنا عليهم الشحومَ، وأخذْتُ من زيد المالَ، فأضيفَ لزيادة الربط. وإلى هذا ذهب صاحبُ «التقريب»(٢).

وأما بيانُ نسبة الفعل إلى الاسم فإنّ الظاهرَ أن يُقال: «أخذْتُ مالَ زيد» فأنت في قولك: «مِن زيد أخذتُ» مُـجْمِل، لأنّ المأخوذَ يحتملُ أن يكونَ جميعَ ما يملك، أو يكون شيئاً دون شيء، وإذا قلت: «مالَه»، تعيّنَ المال.

وقريبٌ منه ـ من حيث الإجمالُ والتفصيل ـ قولُه تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الشرح: ١]. هذا، وإنْ اقتضاهُ التركيب، لكنه ليس بمعنِيٍّ هاهنا. وأما الحصرُ في قوله: «لم يحرّم منهما إلا الشحوم الخالصة»، فمن تقديم الـمعمول على العامل، وتخصيصِه(٣) في الثاني، وتأخيرِه وتعميمِه في الأول.

وقال أبو البقاء: «﴿وَمِنَ ٱلْبَقَرِ﴾ معطوفٌ على ﴿كُلَّ﴾، وجعلَ ﴿حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَآ﴾ تبْيـيناً للمُحرّم من البقر. ويجوزُ أن يكون ﴿ٱلْبَقَرِ﴾ مُتعلّقاً بـ﴿حَرَّمْنَا﴾ الثانية»(٤). وقال صاحب «الكشف»: «والتقديرُ حينـئذ: وحرَّمـنا من البقر والغنم عليهم

---

(١) يعني في قوله تعالى: ﴿حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَآ﴾.

(٢) انظر: «تقريب التفسير الورقة»: ١٤٨.

(٣) والثاني هو قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلْبَقَرِ وَٱلْغَنَمِ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَآ إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَآ﴾ فالعامل المؤخر هو ﴿حَرَّمْنَا﴾ والمعمول المؤخر هو ﴿وَمِنَ ٱلْبَقَرِ وَٱلْغَنَمِ﴾، والتخصيص بقوله: ﴿شُحُومَهُمَآ إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَآ﴾ أما الأول فهو قوله تعالى: ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ حَرَّمْنَا كُلَّ ذِى ظُفُرٍ﴾، فالعامل المؤخّر هو ﴿حَرَّمْنَا﴾ والمعمول المقدَّم هو، والتعميم بقوله: ﴿كُلَّ ذِى ظُفُرٍ﴾.

(٤) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٥٤٥).

والمعنىٰ: أنه حَرَّمَ عليهم لَحْمَ كلِّ ذي ظُفُرٍ وشَحْمَه وكلَّ شيءٍ منه، وتركَ البقرَ والغنمَ علىٰ التحليل، لم يُحَرِّم منهما إلّا الشُّحومَ الخاصة، وهي **الثُّروبُ** وشُحومُ الكُلى.

وقولُه: ﴿إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَآ﴾ يعني: إلّا ما اشتَمَلَ علىٰ الظهورِ والجُنوبِ من السَّحْفة، ﴿أَوِ ٱلْحَوَايَآ﴾ أو اشتَمَلَ علىٰ الأمعاء، ﴿أَوْ مَا ٱخْتَلَطَ بِعَظْمٍ﴾ وهو شَحْمُ الإلْية. وقيل: ﴿ٱلْحَوَايَآ﴾ عطفٌ علىٰ ﴿شُحُومَهُمَآ﴾، **و﴿أَوْ﴾ بمنزلتِها في قولهم: جالِسِ الحسَنَ أو ابنَ سيرين.**

شُحومَهما، فتَقِفُ على قوله: ﴿ذِى ظُفُرٍ﴾[1]. فإن حملْتَ ﴿وَمِنَ ٱلْبَقَرِ وَٱلْغَنَمِ﴾ على ﴿ذِى ظُفُرٍ﴾ ـ لأنّ المعنى: مِن كلّ ذي ظُفر ومن البقر والغنم ـ وقفْتَ على قوله: ﴿وَٱلْغَنَمِ﴾. والوجه: الأول»[2].

قوله: (**وهي الثُّروب**)، **الجوهري**: «الثروب: شحمٌ قد غَشِيَ الكَرِشَ والأمعاء، رقيق». و«السَّحْفة» ـ بفتح السّين وسُكُون الحاء المهملة، والفاء ـ: «الشحمةُ التي على الظهر، الملتزقةُ بالجلد، فيما بينَ الكتفَين إلى الوِرْكَيْن».

قولُه: (**و﴿أَوْ﴾ بمنزلتِها في قولهم: جالِسِ الحسَنَ أو ابنَ سيرين**). قال الزجّاج: «يجوزُ أن يكون ﴿ٱلْحَوَايَآ﴾ نسَقاً على ﴿شُحُومَهُمَآ﴾ لا على الاستثناء. المعنى: حرّمنا عليهم شحومَهما أو الحوايا أو ما اختلطَ بعَظم، إلا ما حملت الظهور، فإنه غيرُ محرَّم، ودخلت ﴿أَوْ﴾ على طريق الإباحة، كما قال: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٢٤] أي: هؤلاء أهْلٌ أن يُعْصَى، فاعْصِ هذا أو اعْصِ هذا، و﴿أَوْ﴾ بليغةٌ في هذا المعنى، لأنك إذا قلت: لا تُطِع زيداً وعمْراً، فجائز أن تكون نهيتَني عن طاعتهما معاً في حال، فإنْ[3] أطعْتُ زيداً على حِدتِه،

---

(١) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ٤٣٧-٤٣٨).

(٢) يعني تعليق «من البقر» بـ﴿حَرَّمْنَا﴾ الثانية، والوقف على ﴿ذِى ظُفُرٍ﴾.

(٣) في «معاني القرآن»: «إن».

....

لم أكن عَصيْتُك، وإذا قلتَ: لا تُطِع زيداً أو عَمْراً أو خالداً، أي: هؤلاء كلُّهم أهْل ألا يطاع، فلا تُطِع واحداً منهم، ولا تُطع الجماعة، ومثله: «جالِس الحسنَ أو ابن سيرين أو الشَّعْبيّ» فليس المعنى أنِّي أمرتُك بمجالسة واحد منهم، بل المعنى: كلّهم أهلٌ أن يُجالَس، فإن جالسْتَ واحداً منهم فأنت مُصيب، وإن جالسْتَ الجماعة فأنت مُصيب»(١).

وقال ابنُ الحاجب: «﴿أَوْ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٢٤] بمعناها(٢)، وهو أحد الأمرين، وإنما جاء التعميمُ من النهي الذي فيه معنى النفي، لأنّ المعنى قبل وجود النهي فيهما: تُطِيعُ آثِماً أو كَفُوراً، أي: واحداً منهما، فإذا جاء النهي وردَ على ما كان ثابتاً في المعنى، فيصيرُ المعنى: ولا تُطِع واحداً منهما، فيجيءُ التعميمُ فيهما من جهة النهي الداخل، بخلاف الإثبات، فإنه قد يُفعل أحدُهما دون الآخر. فهو معنىً دقيق» تَمَّ كلامه(٣).

وحاصلُ ذلك أنك إذا عطفْتَ ﴿أَوِ ٱلْحَوَايَآ أَوْ مَا ٱخْتَلَطَ بِعَظْمٍ﴾ على ﴿شُحُومَهُمَآ﴾ دخلَت الثلاثُ(٤) تحتَ حكم النفي، فيحرُم الكلُّ سوى ما استُثنِي منه، وإذا عطفْتَ على المستثنى لم يَحْرم سوى «الشحوم». و﴿أَوْ﴾ على الأول للإباحة، وعلى الثاني للتنويع.

قال أبو البقاء: «﴿أَوْ﴾: هاهنا لتفصيل مذاهبهم، لاختلاف أماكنها، كقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَـٰرَىٰ﴾ [البقرة: ١١١]، فلما لم يُفصّل في قوله: ﴿وَقَالُوا۟﴾ جاء بـ﴿أَوْ﴾ للتفصيل، إذ كانت موضوعةً لأحد الشيئين»(٥).

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣٣١-٣٣٢) بتصرف يسير.

(٢) أي: بمعنى الواو.

(٣) «الإيضاح في شرح المفصل» لابن الحاجب (٢: ٢١١-٢١٢).

(٤) يريد: الشحوم، والحوايا، وما اختلط بعظم.

(٥) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٥٤٦، ١٠٥).

﴿ذَٰلِكَ﴾ الجزاءَ ﴿جَزَيْنَٰهُم﴾، وهو تحريمُ الطيبات، ﴿بِبَغْيِهِمْ﴾: بسَبَبِ ظُلْمِهم، ﴿وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ﴾ **فيما أوعَدْنا به العُصاةَ لا نُخْلِفُه، كما لا نُخلِفُ ما وَعَدْناه أهلَ الطاعة،** فلمّا عَصَوا وبَغَوْا ألحقْنا بهم الوعيدَ، وأحلَلْنا بهم العِقاب.

﴿فَإِن كَذَّبُوكَ﴾ **في ذلك** وزَعَموا أنّ اللهَ واسعُ الرحمة، وأنه لا يُؤاخِذُ بالبغي، ويُخْلِفُ الوعيدَ جُوداً وكَرَماً، ﴿فَقُل﴾ لهم: ﴿رَّبُّكُمْ ذُو رَحْمَةٍ وَٰسِعَةٍ﴾ لأهلِ طاعتِه، ﴿وَلَا يُرَدُّ بَأْسُهُۥ﴾ مَعَ سَعَةِ رحمتِه ﴿عَنِ ٱلْقَوْمِ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾ فلا يُغترُّ برجاءِ رحمتِه عن خوفِ نِقمتِه.

قوله: (﴿وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ﴾ **فيما أوعَدْنا به العُصاةَ لا نُخْلِفُه، كما لا نُخْلِفُ ما وَعَدْناه أهْلَ الطاعة**)، الثاني صحيح[1]، والأول اعتزال.

وأنشد أصحابنا:

وإني إذا أَوعَدتُـــــهُ أو وَعَدْتُـــــهُ لَـمُخلِفُ إِيعادِي ومُنجِزُ مَوعِدِي[2]

وقال الإمام: «﴿وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ﴾: في الإخبار عن بَغيِهم، وفي الإخبار عن تَخصيصِهم بهذا التحريم بسبب بَغْيهم»[3].

قولُه: (﴿فَإِن كَذَّبُوكَ﴾ في ذلك)، أي: في «إنّا لصادقون فيما أوعدْنا به العُصَاة، لا نُخْـلِفه»، وإنمـا فسَّره بقوله: «وزعَموا أنّ الله واسع الرحمة»، لوقوع قوله: ﴿فَقُل رَّبُّكُمْ

---

(١) يعني بالأول: خلود أهل المعصية في العذاب، كما يفهم من كلام الزمخشري، وهو مذهب المعتزلة. وبالثاني: نجاة أهل الطاعة وخلودهم في الجنة. انظر: «الملل والنحل» (١: ٤٥).

(٢) البيت لعامر بن الطفيل العامريّ. سبق تخريجُه.

(٣) «مفاتيح الغيب» (١٣: ٢٢٤).

[﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِنْ شَيْءٍ كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ حَتَّى ذَاقُوا بَأْسَنَا قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ * قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ ١٤٨-١٤٩]

﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾ إخبارٌ بما سوفَ يقولونَه ولِـمَا قالوه، قال: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [النحل: ٣٥]، يَعْنونَ بكُفرِهم وتمرُّدِهم أنَّ شِرْكَهم وشِرْكَ آبائهم، وتحريمَهم ما أحلَّ الله، بمشيئةِ الله وإرادتِه، **ولولا مشيئتُه لم يكن شيءٌ من ذلك، كمذهبِ الـمُجْبِرةِ** بعَيْنه، ﴿كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ أي: جاؤوا بالتكذيبِ المُطلَق؛ لأنّ الله عزَّ وجلَّ ركَّبَ في العقولِ وأنزلَ في الكُتُبِ ما دلَّ على غِناهُ وبَراءتِه من مشيئةِ القَبائحِ وإرادتِها، ....

ذُو رَحْمَةٍ وَاسِعَةٍ﴾ جواباً لتكذيبهم، فقرَّر ما قالوه، وزِيدَ عليه: ﴿وَلَا يُرَدُّ بَأْسُهُ عَنِ الْقَوْمِ الْمُجْرِمِينَ﴾ أي: رحمتُه، وإن كانت واسعة، لكن لأهْل طاعتِه. وهو من أسلوب القول بالمُوجَب(١)، كما سيجيء بيانه في سورة التوبة في قوله: ﴿وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ قُلْ أُذُنُ خَيْرٍ لَكُمْ﴾ [التوبة: ٦١].

قوله: (﴿وَقَالَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾): الآية في سورة «النحل» [٣٥].

قوله: (**ولولا مشيئتُه لم يكن شيءٌ من ذلك، كمذهب المُجبِرة**). قال القاضي: ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا﴾ أي: لو شاء خلافَ ذلك مشيئة ارتضاء، كقوله: ﴿فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾

---

(١) والقول بالموجب هو في قوله تعالى: ﴿رَبُّكُمْ ذُو رَحْمَةٍ وَاسِعَةٍ وَلَا يُرَدُّ بَأْسُهُ عَنِ الْقَوْمِ الْمُجْرِمِينَ﴾، فقد زعم الكفار أن الله واسع الرحمة، فلا يؤاخذ بالبغي، فأثبت الله رحمته للمؤمنين، دون أن ينفيها عن العاصين أو يثبتها لهم، وزاد على ذلك: ﴿وَلَا يُرَدُّ بَأْسُهُ عَنِ الْقَوْمِ الْمُجْرِمِينَ﴾.

....

لَـمَا فعَـلْنا نَحنُ ولا آباؤنا. أرادوا بذلك أنّهم على الـحقّ الـمشروع الـمَرْضِيّ عنـدَ الله، لا الاعتذار عن ارتكاب هذه القبائح بإرادة الله إيّـاها منهم، حتى يَـنْهض ذمُّهم به دليـلاً للمعتزلة»[1].

وقلت: وأَما مقتضى النظم: فهو أنّ الله تعالى مِن ابتداء قوله: ﴿وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ﴾ [الأنعام: ١٠٠]، وقوله: ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُواْ مِمَّا ذُكِرَ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١١٩] وهَلُمَّ جَرّاً، إلى آخر الآيات المتعلّقة بأمر الأنعام، يحتجُّ[2] عليهم في اتّخاذهم شُركاء لله من الجنِّ والملائكة، ويَنعَى عليهم سوءَ صنيعهم في تحريم البحائر والسوائب، ويُعلِّمُ نبيَّه ﷺ طريقـةَ الـردِّ عليهـم بقولـه: ﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِي مَآ أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا﴾ [الأنعام: ١٤٥].

وحين لم تُـجْدِ معهم الآياتُ والنُّـذُر، أخذَ يُسلّيه ﷺ ممّا قاسى من تكذيبهم، بقوله: ﴿فَإِن كَذَّبُوكَ فَقُل رَّبُّكُمْ ذُو رَحْمَةٍ وَاسِعَةٍ﴾ [الأنعام: ١٤٧] وبقوله: ﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ﴾ إلى قولـه: ﴿كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾، أي: لا تـتهاونْ في الإنـذار والاحتجاج، ولا تُبالِ بقولهم: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾، فإنه دأبُهم، ودأبُ مَن سَلَف من أمثالهم عند إلزامِهم، لأن دَيْدَنَ المَحْجوج، إذا لم يبْقَ له حجّةٌ يتمسّك بها، التشبُّثُ بأمثال هذا، فإنهم إذا تفكّروا في الأمر، ورأَوا أنّ الحجةَ قد لزمَتهم، وتَيقّنوا بُطلانَ مذهبهم، لا بدّ أن يقولوا: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾.

ونحوه ما رُوِّينا عن البخاري ومسلم، عن الحسين بن عليّ عليهما السلام، أنّ علياً أخبرَه: أنّ النبي ﷺ طَرَقه ليلاً وفاطمة، فقال: «أَلاَ تُصلِّـيان؟»، قال عليّ: فقلْتُ: يا رسولَ الله، إنّ أنفُسَنا بِيدِ الله، فإذا شَاءَ أنْ يَبعَثَنا بَعَثَنا، فانصَرَفَ رسولُ الله ﷺ حين قلْتُ له ذلك، ولم يَرجِع

---

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٤٦٢).

(٢) جملة «يحتج» خبر «أنّ» في قوله: «أن الله تعالى...».

والرُّسلُ أخبروا بذلك، فمَنْ علَّقَ وجودَ القبائحِ من الكفرِ والمعاصي بمشيئةِ الله وإرادتِه فقد كَذَّبَ التكذيبَ كلَّه، وهو تكذيبُ الله وكُتُبِه ورُسُلِه، ونَبَذَ أدلَّةَ العقلِ والسمعِ وراءَ ظهره، ﴿حَتَّىٰ ذَاقُوا۟ بَأْسَنَا﴾: حتى أنزلنا عليهم العذابَ بتكذيبهم، ﴿قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ﴾: من أمرٍ معلومٍ يصحُّ الاحتجاجُ به فيما قُلتُم ﴿فَتُخْرِجُوهُ لَنَآ﴾، وهذا من التَّهكُّم والشهادةِ بأنَّ مِثلَ قولهم مُحالٌ أنْ يكونَ له حُجَّة.

شيئاً. ثم سَمعْتُه وهو مُنصَرِفٌ يَضْرِبُ فَخِذَه، ويقول: «﴿وَكَانَ ٱلْإِنسَـٰنُ أَكْثَرَ شَىْءٍ جَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٤]»(١).

والحاصل: أنّ هذه كلمةُ حقّ، يريدُ بها هذا القائل في هذا المقام باطلاً. ويعضُدُ ما ذكرْنَاهُ، قولُه: ﴿هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَآ﴾، يعني: هذا الذي قُلْتموه جهلٌ مَحْض، لأنه لازمٌ عليكم، فإنْ كان لكم حُجّةٌ أخرى مما يصحُّ الاحتجاجُ به، فأخرِجوها. وقولُه: ﴿قُلْ فَلِلَّهِ ٱلْحُجَّةُ ٱلْبَـٰلِغَةُ فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴾، يعني: أن المُحِقَّ الصادقَ الدعوى، كأهل السنّة، إذا تمسّكوا بهذا الكلام ابتداءً على إظهار الحق، فللّه ولهم الحجّةُ البالغة، لعلمِهم(٢) بذلك، ومَن تمسّكَ به لمجرّد المُماراة والجدال وإبطال الحقّ، يكون حجّةً عليهم، ودليلاً على إفحامِهم وعَجزِهم.

ونحوه ما ذكره المصنفُ في أول «البقرة»، عندَ قوله تعالى: ﴿وَٱدْعُوا۟ شُهَدَآءَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٣]: «يعني: لا تستشهدوا بالله، ولا تقولوا: اللهُ يشهد أنّ ما ندّعيه حقّ، كما يقوله العاجز عن إقامة الـحُجّة»، وقال: «هذا بيانٌ لتعجيزهم وانقطاعهم».

فإذاً، التكذيبُ واقع في واقعة مُعيّنةٍ وحالة مَخصوصة، فكيف يُقال: «جاؤوا بالتكذيب المُطلَق»، «وقد كذّب التكذيبَ كلَّه»؟! ومراده بالتكذيب المُطلق: قولهم: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا﴾، لأنه يهدمُ جميعَ قاعدةِ التكليف.

---

(١) أخرجه البخاري (١١٢٧) ومسلم (٧٧٥) وغيرهما.

(٢) في (أ): «لعملهم».

﴿إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ﴾ في قولِكم هذا، ﴿وَإِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ﴾: تُـقدِّرون أنّ الأمرَ كما تزعمُون، أو: تكذبون.

وقُرِئ: «كذلك كَـذَبَ الذينَ مِن قَـبْلِهم» بالتخفيف.

ثم إنّي، بعد استخراج هذه المعاني، وقفْتُ على كلام إمام الـحَرَمَيْن في كتاب «الإرشاد»، قال: «إنهم إنما استوجبوا التوبيخ، لأنهم كانوا يَهزؤون بالدِّين، ويَبْغون رَدَّ دعوةِ الأنبياء، وكان قد قرَعَ مسامعَهم من شرائع الرسل تفويضُ الأمور إلى الله تعالى، فلمّا طُولِبوا بالإسلام، والتزام الأحكام، تعلّلوا بما احتجّوا به على النبيّين، وقالوا: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا﴾، ولم يكن غرضُهم ذكْرَ ما يَنطَوِي عليه عَقْدُهم، والدليل عليه قوله: ﴿قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَآ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ﴾، فكيف لا يكون الأمرُ كذلك، والإيمانُ بصفات الله تعالى فرعُ الإيمان بالله تعالى والمقرَّعون بالآية كفَرة ؟!»[1].

قوله: (**وقُرِئ: «كذلك كَذَبَ الذينَ مِن قَـبْلِهم» بالتخفيف**). هذه القراءة شاذّة، بل كادت أن تكون موضوعة، وابن جِنّي ما ذكرها في «المُحْتَسَب»، وردّها الإمام[2] أبلغَ ردّ. والقراءةُ بالتشديد هي المتَّفقُ عليها، والاستدلال بها لا بهذه. ولو أُريد التفصِّي منها يقال: إنّ قولَه: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا﴾ دفعٌ لداعيهم إلى الإيمان. المعنى: إنّ الله تعالى لم يشأ منّا الإيمان على زَعْمِكم، فامضُوا من حيثُ جئْتم منه، واتركونا، فإذا قالوهُ أَجِبْ عنه، وقل: هلْ عندكم مِن علْم أنّ الله تعالى أرادَ منكم الكفر، ولم يُرِد الإيمان ؟ بل هذا الذي تقولونه كذب بَحْت، لأنّ مشيئةَ الله مَخفيـةٌ عن الخلْق، ولا يَعْلمُ أحدٌ ما قُضِي له من الكفر والإيمان، ومن ادَّعَى أنه يَعْلمُ ما قدّره الله تعالى عليه، يكون جاهلاً خارِصاً.

---

(١) انظر كتاب «الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد» للجويني ص٢٥٠-٢٥١.

(٢) انظر: «مفاتيح الغيب» (١٣: ١٨٥).

﴿قُلْ فَلِلَّهِ ٱلْحُجَّةُ ٱلْبَٰلِغَةُ﴾ يعني: فإن كانَ الأمرُ كما زَعَمْتُم أنَّ ما أنتُم عليه بمشيئةِ الله، فللّه الحجَّةُ البالغةُ عليكم علىٰ قَوْدِ مذهبِكم، ﴿فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ منكم ومن مُخالفيكم في الدِّين، فإنّ تعليقَكم دينكم بمشيئةِ الله يَقتَضي أن تُعلِّقوا دينَ مَنْ يُخالِفُكم أيضاً بمشيئتِه، فتُوالوهمُ ولا تُعادوهُم، وتُوافِقُوهُم ولا تُخالِفُوهُم، لأنّ المشيئةَ تجمعُ بينَ ما أنتُم عليه وبينَ ما هُم عليه.

[﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ ٱللَّهَ حَرَّمَ هَٰذَاۖ فَإِن شَهِدُواْ فَلَا تَشْهَدْ مَعَهُمْۚ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا وَٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْـَٔاخِرَةِ وَهُم بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ ١٥٠]

﴿هَلُمَّ﴾ يَستَوي فيه الواحدُ والجَمْع، والمُذكَّرُ والمُؤنَّثُ عند الحِجازيّـين، وبنو تَميمٍ تُؤنِّثُ وتَجمَع. والمعنىٰ: هاتوا شُهَداءَكم وقَرِّبوهُم.

فإن قلتَ: كيف أمرَه باستِحضارِ شُهدائِهم الذينَ يَشهَدونَ أنّ اللهَ حَرَّمَ ما زَعَموهُ مُحرَّماً، ثم أمَرَه بأن لا يَشهَدَ معهم؟ ....

هذا معنى ما رُوِي عنِ الحسن أنهم قالوا: إنّ الله رضِيَ مِنّا ما نحن عليه، وأراده منّا، ولو لم يَرْضَ منا لَـحَالَ بيننا وبين ما نحن عليه، ولعاجَلَنا بالعقوبة.

قوله: (على قَوْدِ مذْهبِكم)، الجوهري: «قُدْتُ الفرسَ وغيره، أقودُه قَوْداً ومَقادَةً وقَيْدُودَةً، وفرس قَؤُودٌ: سَلِسٌ مُنقاد». والقَوْدُ في الكتاب: بمعنَى مفعول.

المعنى: فللّه الـحُجّة البالغةُ على ما يقودهُ مذهبكم، وهو مساواةُ جميع المِلل المخالفة، لأنّ ما خالفَ مذهبكم من الملل يجبُ أن يكون عندكم حقّاً، لأنه بمشيئة الله، فيؤدِي إلى تصحيح الأديان المتناقضة.

هذا تفسيرٌ في نهايةٍ من التعسُّف. والحقُّ ما مرّ.

قلتُ: أمرَه باستِحضارِهم ـ وهم شُهداءُ بالباطل ـ، ليُلزِمَهم الحجَّة، ويُلقِمَهم الحجَر، ويُظهِرَ للمشهودِ لهم بانقِطاعِ الشُّهداءِ أنّهم ليسوا علىٰ شيء، لتساوي أقدامِ الشاهِدينَ والمشهودِ لهم في أنّهم لا يرجعونَ إلىٰ ما يَصِحُّ التمسُّكُ به.

وقولُه: ﴿فَلَا تَشۡهَدۡ مَعَهُمۡ﴾ يعني: فلا تُسَلِّمْ لهم ما شَهِدوا به ولا تُصَدِّقْهم، **لأنه إذا سَلَّمَ لهم فكأنه شَهِدَ معهم** مِثلَ شهادتِهم، وكان واحداً منهم، ﴿وَلَا تَتَّبِعۡ أَهۡوَآءَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا﴾ مِن وَضْعِ الظاهِرِ موضعَ المُضْمَر؛ للدلالةِ علىٰ أنَّ مَنْ كَذَّبَ بآياتِ الله وعَدَلَ به غيرَه فهو مُتَّبِعٌ للهوىٰ لا غير، لأنه لو اتبعَ الدليلَ لم يكن إلا مُصدِّقاً بالآيات، مُوحِّداً لله تعالىٰ.

فإن قُلتَ: هَلّا قيل: قل هَلُمَّ شُهداءَ يَشهَدونَ أنّ اللهَ حَرَّمَ هذا؟ وأيُّ فَرْقٍ بينه وبينَ المُنزَل؟ قلتُ: المُرادُ أن يُحضِروا شُهداءَهم الذينَ عَلِمَ أنَّهم يَشهَدونَ لهم ويَنصُرونَ قَولَهم، وكان المشهودُ لهم يُقلِّدونَهم، ويَثِقونَ بهم، ويَعتَضِدونَ بشهادتِهم ليَهدِمَ ما يقومونَ به، فيُحِقَّ الحقَّ ويُبطِلَ الباطل، فأُضِيفَ الشهداءُ لذلك، وجيء بـ﴿ٱلَّذِينَ﴾ للدلالةِ علىٰ أنهم شهداءُ معروفون موسومونَ بالشهادةِ لهم وبنُصْرةِ مذهبِهم، **والدليلُ عليه** قولُه تعالىٰ: ﴿فَإِن شَهِدُواْ فَلَا تَشۡهَدۡ مَعَهُمۡ﴾، ولو قيل: «هَلُمَّ شُهداءَ يَشهَدونَ»

قولُه: (**لأنه إذا سَلَّمَ لهم، فكأنه شَهِدَ معهم**). تلخيصُه: أنّ قوله: «لاَ تَشهَد مَعَهُم» أبلغ في النهي من قوله: «ولا تُصدِّقهم»، فهو من باب الكناية، ويجوز أن يكون من باب المُشاكَلة.

قولُه: (**والدليلُ عليه**)، أي: على أنهم شهداء معروفون، قولُه تعالى: ﴿فَإِن شَهِدُواْ فَلَا تَشۡهَدۡ مَعَهُمۡ﴾، لأنه لو أُريدَ مطلقُ الشهداء، لم يقل: ﴿فَإِن شَهِدُواْ﴾، فإنّ العاقل لا يشهدُ بالباطل، ومَن يشهدُ بالحقِّ لا يجوز أن يُقال لِـمَن يشهدُ معه: لا تشهد معه، أي: لا تُصدِّقه،

لكانَ معناه: هاتوا أُناساً يشهدونَ بتحريم ذلك، فكان الظاهرُ طَلَبَ شُهداءَ بالحقّ، وذلك ليسَ بالغَـرَض، ويُناقضُه قولُه تعالىٰ: ﴿فَإِن شَهِدُواْ فَلَا تَشْهَدْ مَعَهُمْ﴾.

[﴿قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُواْ بِهِۦ شَيْـًٔا وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُم مِّنْ إِمْلَٰقٍ نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ وَلَا تَقْرَبُواْ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَلَا تَقْتُلُواْ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِى حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ ١٥١]

تعال: من الخاصِّ الذي صار عامّاً، وأصلُه أن يقولَه مَن كانَ في مكانٍ عالٍ لمن هو أسفَلَ منه، ثمّ كَثُرَ واتُّسِعَ فيه حتّىٰ عمَّ. و﴿مَا حَرَّمَ﴾ منصوبٌ بفِعلِ التلاوة، أي: اتْلُ الذي حَرَّمَه ربُّكم، ....

ولا يُقال ذلك إلا في حقِّ مَن عُلِم بُطْلانُ شهادته. وإليه الإشارة بقوله: «ويناقضه قوله تعالى: ﴿فَإِن شَهِدُواْ فَلَا تَشْهَدْ مَعَهُمْ﴾»(١).

قال في «الانتصاف»: «وجهُ مناقضتِه: أنّ قوله: ﴿هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ﴾ يُفهَمُ منه أنّ الطالبَ لذلك ليس على يقين أنّ ثَمَّ شهداء، كما يقول الحاكم: «هاتِ بيّنةً تشهدُ لك» مِن غير أنْ يتحقّق أنّ ثَمَّ بيّنة، ويكون قوله: «هلمَّ شهداءَ يشهدونَ» تحقيقاً أنّ ثَمَّ شهداء»(٢).

وقلت: بل مِثالُه أن يقول الحاكم لمن يدَّعِي أنّ له شهداء، وهو يَعْرِف بأنهم شهداء زُورٍ وباطل، فيقول: «هاتِ شهداءك ليشهدوا لك» فإذا شَهِدوا له، ثم خرَجوا، وعُرِفَ كذبُهم، كان أفْحَم له من أنْ يطلبَ الشهداءَ مطلقاً. وإليه الإشارةُ بقوله: «ويُلْقِمُهم الحجَر».

---

(١) من قوله: «لأنه لو أريد مطلق الشهداء» إلى هنا سقط من (ط).

(٢) «الانتصاف» (٢: ٦٠-٦١) بتصرف لعله أفسد المعنى، وقَلَبه إلى ما لا يريده الطيبي نفسه، فنصّ عبارة «الانتصاف»: «ووجه مناقضته له: أنه لو قيل على خلاف المنزّل، وهو قوله: ﴿هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ يَشْهَدُونَ﴾، يفهم أن الطالب للشهداء ليس على تحقيق من أن ثم شهداء، كما يقول الحاكم للمدعي: هات بينة تشهد بذلك... فالجمع بينهما متناقض كما ترى». والفرق واضح بين عبارة «الانتصاف»، ونقل الطيبي عنه.

أو بـ﴿حَرَّمَ﴾ بمعنىٰ: **أقُلْ**: أيَّ شيءٍ حَرَّمَ ربُّكم، لأنّ التلاوةَ من القول، و«أن» في ﴿أَلَّا تُشْرِكُوا﴾ مُفسِّرة، و«لا» للنَّهْي.

فإن قلت: **هلّا قُلت: هي التي تَنصِبُ الفِعل**، وجَعَلتَ ﴿أَلَّا تُشْرِكُوا﴾ بدَلاً من ﴿مَا حَرَّمَ﴾؟ قلت: وَجَبَ أن يكونَ ﴿لَا تُشْرِكُوا﴾ و﴿لَا تَقْرَبُوا﴾ و﴿لَا تَقْتُلُوا﴾ و﴿لَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ﴾ [الأنعام: ١٥٣] نواهيَ لانعِطافِ الأوامرِ عليها، وهي قولُه: ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾، لأنّ التقدير: وأحسِنوا بالوالِدَيْنِ إحساناً، و﴿أَوْفُوا﴾، ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا﴾ [الأنعام: ١٥٢]، ﴿وَبِعَهْدِ اللَّهِ أَوْفُوا﴾ [الأنعام: ١٥٢].

قولُه: (**أو بـ﴿حَرَّمَ﴾ بمعنى: أقُلْ**). يريد أنّ ﴿مَا﴾ في قوله: ﴿مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ﴾: إما أن تكون موصولةً أو استفهامية، فإن كان الأول كان مفعولاً لـ: ﴿أَتْلُ﴾، «وأنْ» في ﴿أَلَّا تُشْرِكُوا﴾: ناصبةٌ للفعل، و«لا» نافية، والمنصوب ـ وهو: ﴿أَلَّا تُشْرِكُوا﴾ ـ بدلٌ من الهاء المحذوفة.

قال أبو البقاء: «أنْ: مصدرية، وفي موضعِها وجهان؛ أحدهما: أنها منصوبة، وفي ذلك وجهان، أحدهما: هي بدلٌ من الهاء المحذوفة، أو مِن ﴿مَا﴾، و«لا» زائدة؛ أي: حرّم ربّكم أنْ تشركوا، والثاني: أنها منصوبةٌ على الإغراء، والعامل فيها: ﴿عَلَيْكُمْ﴾، والوقفُ على ما قبل ﴿عَلَيْكُمْ﴾ أي: الزَموا تَرْكَ الشرك. والوجه الثاني: أنها مرفوعة، والتقدير: المَتْلُوُّ: هو ﴿أَلَّا تُشْرِكُوا﴾، أو المحرَّم: أنْ تُشْرِكوا، و«لا» زائدة»[1].

وإن كان الثاني ـ أي: «ما» استفهامية ـ كان ﴿حَرَّمَ﴾ عاملاً فيها، و«أن» هي المفسِّرة، و﴿أَتْلُ﴾: في معنى القول، و«لا»: للنهي. التقدير: أَقُلْ: أيَّ شيء حرّم ربُّكم؛ أي: أَقُلْ قولاً فيه تحريمُ أشياء، وهي: ﴿أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ إلى آخره.

قوله: (**هلّا قُلت: هي التي تَنصِبُ الفِعل؟**): أي: لِمَ لا تجعلُ «أنْ» ناصبة، والمنصوبَ بدلاً من ﴿مَا حَرَّمَ﴾؟

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٥٤٨).

فإن قُلتَ: فما تَصنَعُ بقوله: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسۡتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ﴾ [الأنعام: ١٥٣] فيمَن قرأ بالفتح، وإنما يَستَقيمُ عطفُه علىٰ ﴿أَلَّا تُشۡرِكُواْ﴾ إذا جَعَلتَ «أنْ» هي الناصبة للفعل، حتّىٰ يكونَ المعنىٰ: أتْلُ عليكُم نَفْيَ الإشراكِ والتوحيد، وأتلُ عليكم أنّ هذا صراطي مُستقيماً؟ قلتُ: أجعَلُ قولَه: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسۡتَقِيمًا﴾ [الأنعام: ١٥٣] عِلّةً للاتِّباعِ بتقديرِ اللام، كقوله تعالىٰ: ﴿وَأَنَّ ٱلۡمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدۡعُواْ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨]، بمعنىٰ: ولأنّ هذا صراطي مُستَقيماً فاتَّبِعُوه. والدليلُ عليه القراءةُ بالكسر، كأنه قيل: واتَّبِعوا صِراطي لأنه مُستقيم، أو: اتَّبِعوا صِراطي إنه مُستقيم.

وأجاب عنه أنَّ المانعَ من ذلك وجوبُ حَمْل ﴿أَلَّا تُشۡرِكُواْ﴾، ﴿وَلَا تَقۡتُلُوٓاْ﴾، ﴿وَلَا تَقۡرَبُواْ﴾ عَلَى أنْ تكون نواهي، ليَحْسن عطْفُ «أَحْسِنوا»[1] و﴿وَأَوۡفُواْ﴾[2] عليها. ولو جُعِلَت «أنْ» ناصبة، و«لا» نافية، لزِمَ عطْفُ الطَّلبيِّ على الخبريّ، فالواجب أن تُجْعلَ «أنْ» مُفسِّرة، و «لا» ناهية، لتتّفقَ الأوامرُ مع النواهي.

ثم أورَد على القول الذي اختاره سؤالين:

أحدهما: قوله: «فما تَصْنَعُ بقوله: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسۡتَقِيمًا﴾ [الأنعام: ١٥٣]؟». وأجاب بأنّ الواو ليست عاطفة، بل هي استئنافية، والجملةُ[3] معترضةٌ مؤكِّدة لمضمون الجُمَل، واللام مُتعلّقةٌ بقوله: ﴿فَٱتَّبِعُوهُ﴾، أي: فاتّبعوا صراطي لأنه مستقيم، كما قدَّر في قوله: ﴿وَأَنَّ ٱلۡمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدۡعُواْ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨]: أي: «فلا تَدْعُوا مع الله أحداً في المساجد، لأنها لله تعالى خاصّة». والدليل عليها القراءة بكسر «إنَّ»، لأنها صريحة في العِلِّية.

---

(١) مقدّر من قوله تعالى: ﴿وَبِٱلۡوَٰلِدَيۡنِ إِحۡسَٰنًا﴾.

(٢) ﴿وَأَوۡفُواْ ٱلۡكَيۡلَ وَٱلۡمِيزَانَ بِٱلۡقِسۡطِ﴾.

(٣) يعني قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسۡتَقِيمًا﴾، والزمخشري لم يصرّح بذلك، وإنما هذا تفسيرٌ من الطيبي. ويقصد باللام بعد ذلك: اللام المقدّرة في «أنّ». إذ التقدير: «ولأنّ هذا صِراطي».

فإن قلتَ: إذا جَعلتَ «أنْ» مفسِّرةً لِفعلِ التلاوة، وهو مُعلَّقٌ بـ﴿ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ ﴾، وَجَبَ أن يكونَ ما بعدَه مَنهيّاً عنه **مُحرَّماً كلُّه**، كالشِّركِ وما بعدَه ممّا دَخَلَ عليه حرفُ النهي، فما تصنعُ بالأوامر؟ قلتُ: لما وَرَدَتْ هذه الأوامرُ مَعَ النواهي، وتَقَدَّمَهُنَّ جميعاً فِعلُ التحريم، واشتَرَكْنَ في الدخولِ تحتَ حُكمِه، عُلِمَ **أنَّ التحريمَ راجعٌ إلىٰ أضدادِها**، وهي الإساءةُ إلىٰ الوالدَيْن، وبَخْسُ الكَيْلِ والميزان، وتَرْكُ العَدْلِ في القول، ونَكْثُ عَهْدِ الله.

﴿مِّنْ إِمْلَٰقٍ﴾: من أجلِ فَقْرٍ ومن خشيتِه، كقوله تعالىٰ: ﴿خَشْيَةَ إِمْلَٰقٍ﴾ [الإسراء: ٣١]. ﴿مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ﴾ مِثلُ قوله: ﴿ظَٰهِرَ ٱلْإِثْمِ وَبَاطِنَهُۥٓ﴾ [الأنعام: ١٢٠]، ﴿إِلَّا بِٱلْحَقِّ﴾ كالقِصاص، والقَتْلِ علىٰ الرِّدَّة، والرَّجْم.

والسؤال الثاني قوله: «إذا جعَلتَ «أنْ» مُفسّرة». وتقديره: أنك إذا جعلْت «أنْ» مُفسِّرةً لفعل التلاوة، لزمَك أيضاً محذور، وهو وُجوبُ اشتراك النواهي والأوامر في التحريم، لأنّ فِعلَ التلاوة مُعلَّق بـ﴿مَا حَرَّمَ﴾، أي: مفعول له، وأجاب بما أجاب. فتفطَّن له، فإنّه دقيقٌ جدّاً.

قولُه: (**محرَّماً كلُّه**) بالرفع: إما تأكيدٌ لقوله: «ما بعْده»، أو فاعل «مُحرَّماً».

قولُه: (**أنّ التحريمَ راجعٌ إلى أضدادِها**). قال صاحب «الفرائد»: وممّا يُشاكلُ هذا في اعتبار المعطوف عليه مِن حيثُ المعنى: قولُه تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَٰهِـۧمَ﴾ [البقرة: ٢٥٨]، ثم قولُه: ﴿أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، وقوله: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ أَرِنِى كَيْفَ تُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [البقرة: ٢٦٠]، وقولُ الشاعر:

بَدا لِيَ أنِّي لَسْتُ مُدرِكَ ما مَضَى ... وَلا سابِقٍ شَيْئاً إذَا كان جائِيا[1]

---

(١) البيت من قصيدة لزهير بن أبي سلمى في «ديوانه»، ص ١٠٦.

[﴿وَلَا تَقْرَبُوا۟ مَالَ ٱلْيَتِيمِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُۥ ۖ وَأَوْفُوا۟ ٱلْكَيْلَ وَٱلْمِيزَانَ بِٱلْقِسْطِ ۖ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۖ وَإِذَا قُلْتُمْ فَٱعْدِلُوا۟ وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ ۖ وَبِعَهْدِ ٱللَّهِ أَوْفُوا۟ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ ١٥٢]

﴿إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾: إلّا بالخَصْلةِ التي هي أحسَنُ ما يُفعَلُ بمالِ اليتيم، وهي حِفْظُه وتثميرُه، والمعنىٰ: احفظُوه عليه حتّىٰ يَبلُغَ أشُدَّه فادفعُوه إليه، ﴿بِٱلْقِسْطِ﴾: بالسَّويةِ والعَدْل، ﴿لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾: إلّا ما يَسعُها ولا تَعجِزُ عنه. وإنما أتْبَعَ الأمرَ بإيفاءِ الكيلِ والميزانِ ذلك؛ لأنّ مُراعاةَ الحدِّ من القِسْطِ الذي لا زيادةَ فيه ولا نُقصانَ مما يجري فيه الحَرَج، فأمرَ ببلوغِ الوُسْع، وأنّ ما وراءَه معفوٌّ عنه، ﴿وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ﴾: ولو كانَ المقولُ له أو عليه في شهادةٍ أو غيرِها من أهلِ قرابةِ القائل، فما ينبغي أن يزيدَ في القولِ أو ينقُص، كقوله: ﴿وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَوِ ٱلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ﴾ [النساء: ١٣٥].

[﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ ١٥٣]

وقُرِئ: ﴿وَأَنْ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا﴾ بتخفيفِ «أنْ»، وأصلُه: ....

وقلت: تقديرُ الآية: أرأيتَ كالّذي حاجّ إبراهيم، أو كالذي مرَّ علَى قرية[1]. وفائدةُ الاختلاف: أنّ المنهيّات، نحو: الشرك، وقَتْل الأولاد، وقُرْبانِ الزنا، وقتل النفس المُحرّمة، كانت العرب مُستقرّةً عليها، ولا يَستَنكِفُون منها، بل كانوا مُتَديّنين بها. وأما إحسانُ الوالدين، وإيفاءُ الكيل، والقولُ الصدق، والوفاءُ بالعهد، ونحوُها فكانوا يفتخرون بالانتساب إليها، ويذكرونَها في أشعارهم، فأُمِروا بإزالةِ ما كانوا فيه من الرذائل، والثباتِ على ما كانوا عليه من الفضائل.

قولُه: (وقُرِئ: ﴿وأنْهَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا﴾ بتخفيفِ «أنْ»): ابن عامر[2].

---

(١) قوله: «وقلت: تقدير الآية: أرأيت كالذي حاجّ إبراهيم، أو كالذي مرّ على قرية» سقط من (أ).

(٢) انظر: «حجة القراءات» ص٢٧٧، و«الكشف عن وجوه القراءات السبع» (١ : ٤٥٧).

وأنه هذا صراطي، علىٰ أنّ الهاءَ ضميرُ الشأنِ والحديث. وقرأ الأعمش: «وهذا صراطي»، وفي مُصحَفِ عبد الله: «هذا صراطُ ربكم»، وفي مُصحَفِ أُبيّ: «وهذا صِراطُ ربِّك».

﴿وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ﴾: الطرقَ الـمُختَلِفةَ في الدِّين؛ من اليهوديةِ والنصرانيةِ والمجوسيةِ وسائرِ البدعِ والضَّلالات، ﴿فَتَفَرَّقَ بِكُمْ﴾: فتُفَرِّقَكم **أيادي سَبأ**، ﴿عَن سَبِيلِهِۦ﴾: عن صِراطِ الله المُستَقيم، وهو دينُ الإسلام. وقُرِئَ: **(فتَّفَـرَّق) بإدغام التاء**.

وروىٰ أبو وائلٍ عن ابنِ مسعودٍ **عن النبيّ ﷺ: أنه خَطَّ خطّاً** ثم قال: «هذا سبيلُ

قولُه: (**أَيادِي سَبأ**) وقع في الكتاب[1] صفةَ مصدرٍ محذوف، أي: فيفرّقكم اتّباعُ السُّبل تفرُّقاً مثل تفرُّق أيادي سَبأ، والأيدي: كنايةٌ عن الأبناء والأسرة، لأنهم في التقوِّي والبطش بهم بمنزلةِ الأيدِي.

الجوهري: «ذَهَبوا أيدِي سبأ، وأياديَ سبأ، أي: مُتفرّقين، وهما اسمان جُعِلا اسماً واحداً».

النهاية: «سبأ: اسم مدينة بلقيس باليمن، وقيل: هو اسم رجُل وَلَدَ عامّة قبائل اليمن. وكذا جاء مُفسَّراً في الحديث. وسمّيت المدينةُ به».

قولُه: (**«فتَّـفَـرَّقَ بكم» بإدغام التاء**): ابن كثير[2].

قال أبو البقاء: «﴿فَتَفَرَّقَ﴾ جواب النهي، والأصل: فتتفرّق. و﴿بِكُمْ﴾: في موضع المفعول، أي: فتُفرّقكم. ويجوزُ أن يكون حالاً، أي: فتـتفرّقَ وأنتم معها»[3].

قولُه: (**عن النبيّ ﷺ «أنّه خَطَّ خَطّـاً»**). الحديث: رواه أحمد بن حنبـل، والنَّسائي، والدارمي، مع اختلافٍ يسير[4].

---

(١) أي: «الكشاف».

(٢) انظر: «الكشف عن وجوه القراءات» (١: ٣١٤).

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٥٤٩).

(٤) أخرجه البخاري (٦٤١٧) والإمام أحمد في «المسند» (٣٦٥٢) والنسائي (٨٢٩٩) والدارمي (٢٧٢٩) وغيرهم من حديثِ ابن مسعود رضي الله عنه.

الرُّشد»، ثم خَطَّ عن يمينه وعن شمالِه خطوطاً، ثم قال: «هذه سُبُل، علىٰ كُلِّ سبيلٍ منها شيطانٌ يدعو إليه»، ثم تلا هذه الآية: «﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ﴾».

وعن ابن عباسٍ رضيَ اللهُ عنهما: «هذه الآياتُ مُحكَماتٌ لم يَنسَخْهُنَّ شيءٌ من جميعِ الكُتُب». وقيل: إنهنَّ أمُّ الكتاب، مَن عَمِلَ بهنَّ دخلَ الجنة، ومَن تَرَكَهُنَّ دخلَ النار. وعن كعبِ الأحبار: والذي نفسُ كعبٍ بيدِه، إنّ هذه الآياتِ لأوّلُ شيءٍ في التوراة.

فإن قُلتَ: علامَ عطفَ قوله: ﴿ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ﴾ [الأنعام: ١٥٤]؟ قلتُ: علىٰ ﴿وَصَّىٰكُم بِهِۦ﴾.

فإن قلتَ: كيف صَحَّ عطفُه عليه بـ﴿ثُمَّ﴾، والإيتاءُ قبلَ التوصيةِ بدَهْرٍ طويل؟ قلتُ: هذه التوصيةُ قديمة، لم تَزَلْ تُوَصَّىٰ بها كُلُّ أمّةٍ علىٰ لِسانِ نبيِّهم، كما قالَ ابنُ عباسٍ رضيَ اللهُ عنهما: «مُحكماتٌ لم يَنسَخْهُنَّ شيءٌ من جميعِ الكتب»، فكأنه قيل: ذلكم وصَّاكم به، يا بني آدمَ، قديماً وحديثاً.

قولُه: (هذه الآياتُ مُحْكَماتٌ). يعني: من قوله: ﴿قُلْ تَعَالَوْا﴾ إلى قوله: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾.

قولُه: (إنهنَّ أُمُّ الكتاب)، لأنها جامعةٌ لمعظم ما يجب أن يُؤْتَى به، وما ينبغي أن يُتحَرَّز عنه. كما سُمِّيت «الفاتحة» بأمّ القرآن.

قولُه: (وعن كَعْبِ الأحبار). قال صاحب «الجامع»: «هو كَعْبُ بنُ ماتِع، بكسر التاء، فوقَها نقطتان، وبالعين المهملة: من حِمْيَر، أدْرَكَ زمنَ النبي ﷺ ولم يَرَه، وأسلمَ في زمن عُمرَ بن الخطاب»(١).

---

(١) وقد توفي كعب بحمص سنة ٣٢هـ. انظر: «أسد الغابة» (٤: ٤٨٧)، و«الإصابة» (٥: ٦٤٧).

[﴿ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ وَتَفْصِيلًا لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لَّعَلَّهُم بِلِقَآءِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ﴾ ١٥٤]

﴿ثُمَّ﴾ أعظَمُ من ذلك أنَّا ﴿ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ﴾ وأنزَلْنا هذا الكتابَ المباركَ.

النهاية: «الأحْبار: هم العلماء. جَمْع حَبْر وحِبر بالفتح والكسر، والفتحُ أكْثَر».

قولُه: (**﴿ثُمَّ﴾ أعْظَمُ من ذلك أنّا ﴿ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ﴾**). اعلَم أنه أَوْهَم في الجواب بقوله: «هذه التوصية قديمة» أنّ معنى التراخي في ﴿ثُمَّ﴾ زمانيّ، وبقوله: «ثم أَعْظم من ذلك» أنها للتراخي في الرتبة.

وذهب القاضي إلى أن «ثم» للتفاوت في الرتبة[1]. وما يفهم من كلام الزجّاج أنها للتراخي في الزمان، لكن بحسب الإخبار والتلاوة. قال: «أُدْخِلت ﴿ثُمَّ﴾ في العطف على معنى التلاوة. المعنى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا۟ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾، ثُمَّ أَتْلُ عليكم[2] ما آتاه الله موسى»[3].

وقلت: يُمكنُ الجمع بينهما، إذ لا منافاةَ بين الاعتبارين، وذلك أنّ قولَه: ﴿ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ﴾، وقولَه: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ﴾ [الأنعام: ١٥٥] مِن جملةِ ما وصّاه الله تعالى قديماً وحديثاً، ويكون قوله: ﴿ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم﴾ مُشاراً به إلىٰ جميع ما ذُكر من أوّل هذه السورة، لا سيّما هذه المَنهيّاتُ المختَتمَةُ بقوله: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى﴾. فالعطفُ على طريقة: ﴿وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾ [البقرة: ٩٨] لشرفهما على سائر ما وصّاه الله، وأنـزَل فيه كتاباً،

---

(١) انظر: «أنوار التنزيل» (٢: ٤٦٧) وفيه أن «ثم» للتراخي في الإخبار، أو للتفاوت في الرتبة.

(٢) قوله: «ثم أتلُ عليكم» أثبتُّه من (ط)، وهو الموافق لما في «معاني القرآن وإعرابه»، وسقط من غيرها من الأصول الخطية.

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢٤٧).

وقيل: هو معطوفٌ علىٰ ما تَـقَدَّمَ قبلَ شَطْرِ السورةِ من قوله تعالىٰ: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ﴾ [الأنعام: ٨٤]. ﴿تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ﴾: تماماً للكرامةِ والنِّعمة، ﴿عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ﴾: علىٰ مَن كانَ مُحسِناً صالحاً، يُريدُ جِنْسَ المُحسِنين. وتدلُّ عليه قراءةُ عبد الله: «علىٰ الذين أحسنوا»، أو أرادَ به موسىٰ عليه السلام، أي: تَـتِمّةً للكرامةِ علىٰ العبدِ الذي أحسَنَ الطاعةَ في التبليغ وفي كلِّ ما أُمِرَ به، أو تماماً علىٰ الذي أحسَنَ موسىٰ من العلمِ والشرائع، مِن: أحسَنَ الشيءَ؛ إذا أجادَ معرفتَه، أي: زيادةً علىٰ عِلمِه علىٰ وجهِ التتميم. وقرأ يحيىٰ بنُ يَعْمَر: «علىٰ الذي أحسَنُ» بالرفع، **أي: علىٰ الذي هو أحسَن، بحذفِ المُبتَدَأ،**..

فحصلَ التراخي بحسب الزمان، وبحسب الرتبة أيضاً، ثم ربَّى معنى التعظيمِ بالالتفاتِ[(١)] من الغَيْبة إلى التكلم، وإيثار ضميرِ الجمع المؤْذِنِ بالتعظيم.

قولُه: (**وقيل: هو معطوفٌ على ما تَقَدَّم**). فعلى هذا ﴿ثُمَّ﴾ للتراخي بحسبِ الزمان، وهو متعسّف[(٢)].

قولُه: (**أي: على الذي هو أحسَن، بحذفِ المُبتَدَأ**). فعلى هذا الصلةُ والموصول صفةُ موصوفٍ محذوف، وهو: «الدِّين»، والعائدُ محذوف.

قال ابنُ جِنِّي: «هذا مستضعفٌ لحذف المبتدأ العائدِ على ﴿ٱلَّذِىٓ﴾، وذلك إنما يحذفُ في نحو: «مرَرْت بالذي ضربْت» أي: ضربته، لأنّ من المفعولِ بُدّاً، وطالَ الاسمُ بِصِلَتِهِ، وليس المبتدأ بفضْلة، فيحذفَ تخفيفاً، لا سيما وهو عائدٌ إلى الموصول، وقد جاء نحْوه عنهم. حكى سيبويه عن الخليل: ما أنا بالذي قائلٌ لك شيئاً وسوءاً»[(٣)]. و«أحْسَنُ» على هذا على التفضيل.

---

(١) الالتفات في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ﴾ بعد قوله: ﴿ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ﴾.

(٢) ربما لما بين المعطوف والمعطوف عليه في هذا الوجه من فصل بعيد.

(٣) «المحتسب» لابن جني (١: ٢٣٤-٢٣٥).

كقراءةِ مَنْ قرأ: «مَثَلاً مّا بَعُوضَةٌ» [البقرة: ٢٦] بالرفع، أي: علىٰ الدِّينِ الذي هو أحسَنُ دينٍ وأرضاه، **أو آتينا موسىٰ الكِتابَ تماماً** ـ أي: تامّاً كاملاً ـ علىٰ أحسَنِ ما تكونُ عليه الكُتُب، أي: علىٰ الوجهِ والطريقِ الذي هو أحسَنُ، وهو معنى قولِ الكَلْبي: أتمَّ له الكِتابَ علىٰ أحسَنِه.

قولُه: (**أو آتينا موسى الكتاب تماماً**): عطفٌ على قولِه: «تماماً للكرامة». فعلى الوجوه: الأول: ﴿تَمَامًا﴾: مفعولٌ له. قال الزجّاج: «وكذلك ﴿تَفْصِيلًا﴾، أي: إتْيَانه للتمامِ والتفصيل»(١). وعلى الثاني: حالٌ من ﴿ٱلْكِتَٰبَ﴾.

ثم التعريفُ في ﴿ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ﴾: إمَا للجنسِ أو للعهد. فعلى الجنس يوافقُ معناه قوله تعالى: ﴿الٓمٓ ۞ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ١-٢]. وإليه الإشارة بقوله: «على مَن كان محْسِناً صالحاً، يريد جنس المحسنين»(٢).

وعلى العهد: ﴿أَحْسَنَ﴾ إما بمعنىٰ الإحسانِ في الطاعة، والامتثالِ بجميعِ ما أمر به، كقولِه تعالى: ﴿وَأَحْسِنُوٓا۟ ۛ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: ١٩٥]، أو بمعنى الجودةِ في العملِ والإتقان فيه. قال الله تعالى في سورة يوسف: ﴿مِنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [يوسف: ٣٦]: «من الذين يُـحْسِنون عبارةَ الرؤيا، ويجيدونها، أو مِن المحسنين إلى أهلِ السجْن».

وفي هذا الوجهِ من المبالغة ما ليس في الأول، لأن الإحسانَ على الأول نفسُ الطاعة، وفي هذا زيادةٌ عليها. ومن ثم قال: «أي: زيادةٌ على علمه وجه التتميم». والتتميمُ على هذا للاستيعاب(٣)، وعلى الأولِ بمعنى التكميل.

---

(١) والشاهد قوله: «الكتاب» إذ التعريف فيه للجنس.

(٢) والشاهد في قوله: ﴿ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ ويقصد بهم الطائعون الممتثلون لأمر الله.

(٣) الاستيعاب في الاصطلاح البلاغي: «هو أن يتعلّق بالكلام معنى له أقسام متعدّدة، فيستوعبها في الذكر، ويأتي عليها». «الطراز» (٣: ١٠٦). وفي قوله تعالى: ﴿تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ﴾ تتميم للاستيعاب إذا كانت ﴿أَحْسَنَ﴾ بمعنى الجودة والإتقان، وللتكميل إذا كانت بمعنى الطاعة والامتثال.

[﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ فَٱتَّبِعُوهُ وَٱتَّقُوا۟ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ * أَن تَقُولُوٓا۟ إِنَّمَآ أُنزِلَ ٱلْكِتَٰبُ عَلَىٰ طَآئِفَتَيْنِ مِن قَبْلِنَا وَإِن كُنَّا عَن دِرَاسَتِهِمْ لَغَٰفِلِينَ * أَوْ تَقُولُوا۟ لَوْ أَنَّآ أُنزِلَ عَلَيْنَا ٱلْكِتَٰبُ لَكُنَّآ أَهْدَىٰ مِنْهُمْ فَقَدْ جَآءَكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَذَّبَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَصَدَفَ عَنْهَا سَنَجْزِى ٱلَّذِينَ يَصْدِفُونَ عَنْ ءَايَٰتِنَا سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ بِمَا كَانُوا۟ يَصْدِفُونَ﴾ ١٥٥-١٥٧]

﴿أَن تَقُولُوٓا۟﴾: كراهةَ أن تقولوا، ﴿عَلَىٰ طَآئِفَتَيْنِ﴾: يُريدونَ أهلَ التوراةِ وأهلَ الإنجيل، ﴿وَإِن كُنَّا﴾ هي «إنْ» الـمُخفَّفةُ من الثقيلة، واللامُ هي الفارقةُ بينَها وبينَ النافية. والأصل: وإنّه كُنّا عن دِراستِهم غافِلين، علىٰ أنّ الهاءَ ضميرُ الشأن، ﴿عَن دِرَاسَتِهِمْ﴾: عن قِراءتِهم، أي: لم نَعرِفْ مِثلَ دِراستِهم.

﴿لَكُنَّآ أَهْدَىٰ مِنْهُمْ﴾ لِحدَّةِ أذهانِنا، وثقابةِ أفهامِنا، ....

قولُه: (كراهةَ أنْ تَقُولوا). قال الزجّاج: «قال بعضهم: معناه: أنزلْناه لئلا تقولوا: إنما أُنْـزِل الكتاب على الطائفتين، أي: أنزلناه لتنقْطعَ حُجَّتُكم، وإن كانت الحُجّةُ لله. وقال البصريون: معناه: أنزلناه كراهةَ أن تقولوا. ولا يُجيزون إضمار «لا». فالمعنى: هذا كتابٌ أَنْزَلناه إلى العرب، لئلا يحتجّوا فيقولوا: إنما أُنْزِل على اليهودِ والنصارى الكتاب، وما أُنْزِل إلينا كتاب»(١).

قولُه: (مِثْلَ دِراستِهم)، أي: مثلَ قراءتهم. أي: لم يكن على لغتِنا، فلم نقْدرْ على قراءته مثل ما قَدَروا عليها.

قولُه: (وثَقابةِ أفْهامِنا)، النهاية: «ومنه قولُ الحجّاج لابنِ عباس: «إنْ كان لَـمِثقَباً» أي: ثاقبَ العلْمِ مُضِيئَه. والمِثْقب ـ بكسر الميم ـ: «العالم الفَطِن»». ويُرْوَى: «ثقافة»، بالفاء.

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣٣٧-٣٣٨) بتصرف وإيجاز.

وغَزارةِ حِفظِنا لأيامِ العربِ **ووقائعِها**، وخُطَبِها وأشعارِها، وأسجاعِها وأمثالِها، علىٰ أنّا أُمِّـيُّون. وقُرِئ: «أن يقولوا»، «أو يقولوا»، بالياء.

﴿فَقَدْ جَآءَكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ **تبكيتٌ لهم**، وهو علىٰ قراءةِ مَـنْ قرأ: «يقولوا» **علىٰ لفظِ الغَيْبةِ أحسَن، لِـمَا فيه من الالتفات**، والمعنىٰ: إنْ صَدَّقتُكم فيما كُنتُم تَعدُّونَ من أنفسِكم فقد جاءَكم بَـيِّنةٌ من ربكم، فحُذِفَ الشرط، وهُو من أحاسنِ الحذوف، ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَذَّبَ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ﴾ بعدَ ما عرفَ صِحَّتَها وصِدْقَها، أو تمكَّنَ من معرفةِ ذلك، ﴿وَصَدَفَ عَنْهَا﴾ الناسَ، فضَلَّ وأضَلَّ، ﴿سَنَجْزِى ٱلَّذِينَ يَصْدِفُونَ عَنْ ءَايَـٰتِنَا سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ﴾ كقوله: ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَصَدُّوا۟ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ زِدْنَـٰهُمْ عَذَابًا فَوْقَ ٱلْعَذَابِ﴾ [النحل: ٨٨].

النهاية: «وهو غلام ثَقِفٌ: كـ«قَضِبٍ»، أي: ذو فطْنة وذكاء».

قولُه: (**ووقائعِها**): عطفٌ تفسيريٌّ لقولِه: «أيّامِ العرب».

قولُه: (﴿فَقَدْ جَآءَكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾: **تبْكِيتٌ لَـهُم**). فالفاء: جزاءُ شرطٍ محذوف. نحوه قولِ الشاعر(١):

قالُوا: خُراسانُ أَقْـصَى مـا يُـرادُ بنـا ... ثُـمّ القُفُـولُ، فقـد جِئْنَـا خُرَاسَـانا

أي: إن صحّ ما قلتم: إنّ خُراسانَ المقْصد، فقد جئناه، وأينَ الخلاص؟

ولهذا قَدَّر: «إن صدَقْتم فيما كنتم تَعُدون من أنفسكم، فقد جاءكم بيّنةٌ من ربّكم». وقد حقَّقْنا القولَ فيه في «الـحُجُرات».

قوله: (**على لفظِ الغَيبةِ أحسَن، لِـمَا فيه من الالتفات**) لأنه من مجازه، فإنه تعالى لـمّا خاطَبهم بقولِه: ﴿وَهَـٰذَا كِتَـٰبٌ أَنزَلْنَـٰهُ مُبَارَكٌ فَٱتَّبِعُوهُ﴾ الآية، ثم قال على الغيبة: ﴿أَن تَقُولُوٓا۟

---

(١) سبق تخريجه.

[﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ أَوْ يَأْتِىَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِىَ بَعْضُ ءَايَـٰتِ رَبِّكَ ۗ يَوْمَ يَأْتِى بَعْضُ ءَايَـٰتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَـٰنُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِىٓ إِيمَـٰنِهَا خَيْرًا ۗ قُلِ ٱنتَظِرُوٓا۟ إِنَّا مُنتَظِرُونَ﴾ ١٥٨]

﴿ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ﴾: ملائكةُ الموتِ أو العذاب، ﴿أَوْ يَأْتِىَ رَبُّكَ﴾: أو يأتي كلُّ آياتِ ربِّك، بدليلِ قوله: ﴿أَوْ يَأْتِىَ بَعْضُ ءَايَـٰتِ رَبِّكَ﴾. يُريدُ آياتِ القيامةِ والهلاكِ الكُلِّي، وبعضُ الآيات: أشراطُ الساعة، كطلوعِ الشمسِ من مَغرِبِها، وغيرِ ذلك.

إِنَّمَآ أُنزِلَ﴾ الآية، ﴿لَوْ أَنَّآ أُنزِلَ عَلَيْنَا ٱلْكِتَـٰبُ لَكُنَّآ أَهْدَىٰ مِنْهُمْ﴾، جعلَهم بُعداء، أي: أنْزلْنا [الكتاب إليكم] لئلا يقول أولئك البُعَداء المتصلِّفون[(١)]: ﴿لَوْ أَنَّآ أُنزِلَ عَلَيْنَا ٱلْكِتَـٰبُ لَكُنَّآ أَهْدَىٰ مِنْهُمْ﴾. ولـمّا عاد إلى ذكْر المنزَّل عليهم، خاطبهم تبْكِيتاً وإلزاماً؛ أي: أنتم أولئك الذين تصلَّفْتم، وقلتم: كَيْتَ وكَيْتَ! فقد جاء مطلوبكم، فأين مقتضى قولكم؟[(٢)].

وساعد عليه حذف الشرط. يعني: لم يثْبت عنكم مجيء ما طالَبْتموه، مع بلوغه أقْصَى غاياته، وهو كونه بيِّـنَـةً ظاهرة مِن خالِقكم ومالِكِكم، وهادياً إلى طريق مستقيم، ورحمةً مِن الله، كثير البركات. ومن ثَمّ قال: «وهو من أحاسِن الـحُذُوف». وقد سمَّى مثْل هذه الفاء في سورة «الحجرات»: فاء فصيحة، وإن كانت جزائية، لدلالتها على السرعة، كما في قوله تعالى: ﴿ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ ۖ فَٱنفَجَرَتْ﴾ [البقرة: ٦٠][(٣)].

قولُه: (أشْـراطُ الساعة كطُـلوعِ الشمس). روينا عن أحمدَ بنِ حنبل، ومسـلم، والتـرمذي، وابنِ ماجه، عن أبي هريرة، أنّ رسـولَ الله ﷺ قال: «ثـلاثٌ إذا خَـرَجْنَ لا

---

(١) المتصلفون: المتكبّرون.

(٢) انظر: «أي أنتم أولئك» إلى هنا سقط من (أ).

(٣) انظر: «الكشاف» (١: ٥٠٢).

وعن البراءِ بنِ عازب: كُـنّا نَـتَذاكَرُ الساعةَ إذ أشرَفَ علينا رسولُ الله ﷺ، فقال: «ما تَتَذاكَرون»؟ فقُلنا: نَتَذاكَرُ الساعة، ....

يَنْـفَعُ نَفْساً إيمانُها لَمْ تَـكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْل: طُـلُوعُ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِها، والدَّجّالُ، وَدابَّـةُ الأَرْضِ»(١).

وعند هذا البيان، أمر الله تعالى حبيبَه صلواتُ الله عليه أولاً بأن يقولَ لهم: انْتَظِروا ذلك الموعود، إني معكم من المنتظرين(٢)، إقْناطاً له عن إيمانِهم. ثم ثَنّى بما يُنبِئُ عن الإعراضِ عنهم، بقولِه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمۡ وَكَانُواْ شِيَعٗا لَّسۡتَ مِنۡهُمۡ فِي شَيۡءٍ﴾ [الأنعام: ١٥٩]. وثلّثَ بالإقبالِ على من ينْجعُ فيه الإنـذارُ والوعـظ، بقوله: ﴿مَن جَآءَ بِٱلۡحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشۡرُ أَمۡثَالِهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠]. وربّعَ بما يسليه من خاصّةِ نفسِه بقوله: ﴿قُلۡ إِنَّنِي هَدَىٰنِي رَبِّيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ﴾ [الأنعام: ١٦١]. وخمّس بخاتمةٍ شريفةٍ مطابقة لما بُدِئت السورةُ به من المقاصد، وهي قوله: ﴿قُلۡ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحۡيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ * لَا شَرِيكَ لَهُۥۖ وَبِذَٰلِكَ أُمِرۡتُ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلۡمُسۡلِمِينَ﴾ [الأنعام: ١٦٢ - ١٦٣].

فإن الفاتحةَ فُتحت بذكر بدء النشأةِ الأولى، لبيان إثباتِ التوحيد، ونفْيِ الشرك، والخاتمة بذكر بدء النشأةِ الأخرى، والأمر بالإخلاص، ونفْي الشرك. فسبحانه ما أعظمَ شأنَه! وما أعجزَ بيانَه(٣)!

قولُه: (وعن البَـراءِ بن عازِب). الحديث رواه مسْلم وأبو داود والترمذي، عن حُذَيْـفَة

---

(١) أخرجه الإمام أحمد (٩٧٥٢) ومسلم (٥٨) وابن ماجه (٤٠٦٨) والترمذي (٣٠٧٢) وغيرهم.

(٢) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱنتَظِرُوٓاْ إِنَّا مُنتَظِرُونَ﴾.

(٣) من قوله: «قوله: أشراط الساعة» إلى هنا، ورد في (ط) هنا، وهو المناسب لترتيب الكلام في «الكشاف»، وورد في غيرها من الأصول قبل فقرة «قوله: افترقت اليهود»، ولإثباته هناك وجه أيضاً، لأن في الكلام ذكراً للآيات اللاحقة لهذه، والله أعلم.

قال: «إنّها لا تقومُ حتّىٰ تَـرَوْا قبلَها عَشرَ آيات: الدُّخان، ودابّةَ الأرض، وخَسْفاً بالمَغرِب، وخَسْفاً بالمَشرِق، وخَسْفاً **بجزيرةِ العَرَب**، والدَّجّال، وطُلوعَ الشمسِ من مَغرِبها، ويأجوجَ ومأجوجَ، ونزولَ عيسىٰ، وناراً تخرجُ من عَدَن».

﴿لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ﴾ صفةٌ لقوله: **﴿نَفْسًا﴾**، وقولُه: **﴿أَوْ كَسَبَتْ فِيٓ إِيمَٰنِهَا خَيْرًا﴾** عَطفٌ علىٰ **﴿ءَامَنَتْ﴾**. والمعنىٰ: أنّ أشراطَ الساعةِ إذا جاءت ـ وهي آياتٌ مُلجِئةٌ مُضطرَّةٌ ـ ذهَبَ أوانُ التكليفِ عندَها، فلم يَنفَع الإيمانُ حينَئذٍ نَفْساً غيرَ مُقدِّمةٍ إيمانَها من قبلِ ظُهورِ الآيات، أو مُقدِّمةً إيمانَها غيرَ كاسِبةٍ خيراً في إيمانها.

ابن أُسَيْد الغِفَاريّ. وفي موضع: «نَارٌ تَـخْرُجُ مِنْ عَدَن». وآخر ذلك: «نَارٌ تَطْرُدُ النَّاسَ إِلَى مَـحْشَرِهِمْ»(١).

قولُه: **(بجزيرةِ العَرَب)**، **النهاية**: «قال أبو عبيد(٢): هو اسم صُقْعٍ من الأرض، وهو ما بين حَفَر(٣) أبي موسَى الأشعري، إلى أقصى اليمنِ في الطول، وما بين رمل يَبْرِين(٤) إلى منْقطعِ السماوةِ(٥) في العرض. قال الأزهريّ: سميت جزيرةً لأن بحرَ فارس وبحر السودانِ أحاطا بجانبيها، وأحاط بجانبِها الشمالي دِجْلةُ والفرات».

---

(١) أخرجه مسلم (٢٩٠١) وأبو داود (٤٣١١) والترمذي (٢١٨٣).

(٢) هو الوزير عبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي، صاحب كتاب «معجم ما استعجم». لغوي من الطراز الأول. مات سنة ٤٨٧هـ. له ترجمة مفصلة في مقدمة «معجمه»، بقلم مصطفى السقا.

(٣) الحَفَر ـ بفتح أوله وثانيه: موضع بالبصرة. وأبو موسى الأشعري هو الصحابي عبد الله بن قيس، من الشجعان، الولاة الفاتحين. مات بالكوفة سنة ٤٤هـ. انظر: «صفة الصفوة» (١: ٢٢٥)، و«حلية الأولياء» (١: ٢٥٦)، و«غاية النهاية» (١: ٤٤٢).

(٤) رمل معروف في ديار بني سعد بن تميم.

(٥) مغارة بين الكوفة والشام.

فلم يُفَـرِّقْ ـ كمـا ترىٰ ـ بينَ النفسِ الكافرةِ إذا آمنَتْ في غيرِ وقتِ الإيمـان، وبينَ النفسِ التي آمنَتْ في وقتِها ولم تَـكسِبْ خيراً، ليُعلَمَ أنّ قولَه: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ﴾ [البقرة: ٢٥] جَمْعٌ بينَ قَرينتَين، لا ينبغي أن تَنفَكَّ إحداهُما عن الأخرىٰ، حتىٰ يفوزَ صاحبُهما ويَسْعَد، وإلّا فالشِّقْوةُ والهلاك. ﴿قُلِ ٱنتَظِرُوٓا۟ إِنَّا مُنتَظِرُونَ﴾ وعيد.

قوله: (**فلم يُفَرِّق ـ كما ترى ـ بينَ النفسِ الكافرةِ إذا آمنَتْ في غيرِ وقتِ الإيمان، وبينَ النفسِ التي آمنَتْ في وقتِها، ولم تكسِبْ خيراً**)، قال في «الانتصاف»: «يرومُ الاستدلالَ على أن الكافرَ والعاصيَ في الخلود سواء، حيث سُوِّي في الآيةِ بينهما في عدم الانتفاعِ بما يستدركانه بعد ظهورِ الآيات. ولا يتمّ ذلك، فإن هذا الكلامَ في البلاغة يلقّب باللفّ[(١)]. وأصله: يوم يأتي بعض آيات ربك لا ينفع نفْساً ـ لم تكن مؤمنة قَبْلُ ـ إيمانُها[(٢)] بعْدُ، ولا نفْساً ـ لم تكْسِبْ في إيمانِها خيراً قبلُ ـ ما[(٣)] تكسبُه من الخير بعْدُ، ويظْهرُ بذلك أنها لا تخالف مذهب الحقّ، فلا ينفعُ بعد ظهور الآياتِ اكتسابُ الخير، وإن نفع الإيمانُ المتقدّمُ في إسلامه»[(٤)].

وقال ابنُ الحاجب في «الأمالي»: «الإيمان قبل مجيءِ الآيات نافع، وإن لم يكنْ عملٌ صالحٌ غيره. ومعنى الآية: لا ينفعُ نفساً إيمانُها، ولا كسْبُها، وهو العملُ الصالح، لم تكنْ آمنت قبل الآية، أو كان العملُ الصالحُ لا مع الإيمان قبلها، فاختصرَ للعلم به»[(٥)].

---

(١) يعني في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ ءَايَـٰتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَـٰنُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِىٓ إِيمَـٰنِهَا خَيْرًا﴾.

(٢) فاعل: «ينفع» مؤخر.

(٣) «ما» فاعل «ينفع» المقدر.

(٤) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٦٣).

(٥) «أمالي ابن الحاجب» (١: ٢٥٧).

....

قولُه[1]: («﴿لَمْ تَكُنْ﴾ صفة لـ﴿نَفْسًا﴾»)، وإن وقعَ الفصل[2]، لأن المعنى على التأخير[3]، لأنّ: ﴿إِيمَٰنُهَا﴾ فاعلُ ﴿لَا يَنفَعُ﴾، وكان الواجب: لا ينفعُ إيمانُ نفسٍ نفساً لم تكن آمنت من قبْلُ، فلمّا أوْجب الضميرُ[4] التقديمَ ليعودَ إلى النفس، بقيت الصفةُ في محلّها.

وقال صاحب «التقريب»: «وقد ثَبَت أن «مَنْ قال: «لاَ إلهَ إلاّ اللهُ» دخَل الـجَنَّة»[5] فلنؤوّل الآية بأن ﴿أَوْ﴾[6] بمعنى الواو، كـ«جالِس الـحَسَنَ أو ابنَ سيرين». أي: إذا انْتَفَيَا لم ينفع وجودُهما حال ظهورِ الأشراط، أو لا ينفعُ نفعاً مُنْجِياً من دخول النار، بل من الخلود، أو لا ينفعُ مَنْ لا يؤمنُ إيمانها، ولا مَن لم يكْسِب كَسْبُها، فحذف لدلالةِ الكلام عليه. أو الإيمان: هو الاعتقاد، والكسب: هو العمل، والقولُ اللسانيُّ عمل وكسب. فالمرادُ بمنْ لم يكْسِب: من لم يتلفّظْ بالشّهادتين، ونقول بشقاوتِه، أو نقول: ظاهر اللفظ أنّ عند انتفاء أحدِ الأمْرين من الإيمانِ والكسب، ينتفي النفعِ، فلا يُجْزَمُ بانتفاء النفع إلا بالجزم بانتفاء أحدِ الأمرين، ولا يُجزَمُ بانتفاءِ أحد الأمْرين إلا عند انتفائهما جميعاً. فإذا انتفيا جميعاً فلا نزاعَ في أنه لا ينفعُ قطعاً، وأما إذا انتفى أحدُهما دون الآخر، فهو محلُّ الاحتمال. فلا يتمُّ الاستدلال»[7].

---

(١) كذا وقعت هذه الفقرة هنا في الأصول الخطية، وحقُّها أن تتقدَّم على الفقرة التي قبلها.

(٢) يعني بين الصفة والموصوف بالفاعل: ﴿إِيمَٰنُهَا﴾.

(٣) أي: على تأخير الفاعل.

(٤) يعني الضمير في ﴿إِيمَٰنُهَا﴾، وقد أوجب تقديم المفعول على الفاعل، لاشتمال الفاعل على الضمير العائد على المفعول، حتى لا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً.

(٥) جزء من حديث رواه أبو ذر عن رسول الله ﷺ قال: «ما من عبد قال: لا إله إلا الله، ثم مات على ذلك، إلا دخل الجنة وإن زنى وإن سرق على رغم أنف أبي ذر» أخرجه البخاري (٥٨٢٧) ومسلم (٢٨٣) وابن حبان (١٦٩).

(٦) يريد بها ﴿أَوْ﴾ التي في قوله تعالى: ﴿أَوْ كَسَبَتْ فِىٓ إِيمَٰنِهَا خَيْرًا﴾.

(٧) «تقريب التفسير»، الورقة: ١٤٩.

....

وقال القاضي رحمه الله: «﴿أَوْ كَسَبَتْ﴾: عطفٌ على ﴿ءَامَنَتْ﴾. والـمعنى: لا ينفعُ الإيمانُ حينئذ نفْساً غيرَ مقدِّمةٍ إيمانَها، أو مقدّمةً إيمانَها غيرَ كاسبةٍ في إيمانها خيراً. وهو دليل لمن لم يعتبر الإيمان المجرّدَ عن العمل، وللمعتبِر تخصيصُ هذا الحكمِ بذاك اليوم. وحمْل الترديدِ على اشتراط النفعِ بأحد الأمْرين، على معنى لا ينفعُ نفْساً خلَّت عنها إيمانُها، والعطف على ﴿لَمْ تَكُنْ﴾ بمعنى: لا ينفعُ نفساً إيمانُها الذي أحدثَتْه حينئذ، وإن كسبتْ فيه خيراً قبل ذلك»(١).

وقال الإمام: «المعنى: أن أشراطَ الساعةِ إذا ظهرت ذهب أوانُ التكليف عندها فلم ينفع الإيمانُ نفْساً ما آمنَتْ قبل ذلك، وما كسَبت في إيمانِها خيراً قبلَ ذلك»(٢).

وقلتُ ـ والعلم عند الله ـ: والذي يقتضيه البلاغةُ والنظمُ الفائق، ويستدعيه مقامُ الحثّ على الاعتصام بحبلِ الله المجيد، والقرآنِ الكريم، والحض على الاهتداء بهديه، بقدر الوسعِ والإمكان، والاغتنام بالفرصة قبل فواتِ الأوان، ما عليه كلامُ ابن الحاجب، وصاحبُ «الانتصاف» مع تغيير يسير. وبيانُه: أنه تعالى لـمَّا خاطب المعاندين المكذّبين من قومِ رسولِ الله ﷺ بقوله: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ فَٱتَّبِعُوهُ وَٱتَّقُواْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٥]. وعلّل الإنزالَ بقولِه: ﴿أَن تَقُولُوٓاْ إِنَّمَآ أُنزِلَ ٱلْكِتَٰبُ عَلَىٰ طَآئِفَتَيْنِ مِن قَبْلِنَا﴾ [الأنعام: ١٥٦]، وبقولِه: ﴿أَوْ تَقُولُواْ لَوْ أَنَّآ أُنزِلَ عَلَيْنَا ٱلْكِتَٰبُ لَكُنَّآ أَهْدَىٰ مِنْهُمْ﴾ [الأنعام: ١٥٧]، إزاحةً للعذْر، وإلزاماً للحجّة ـ كرَّ(٣) إلى قوله: ﴿فَقَدْ جَآءَكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ﴾ [الأنعام: ١٥٧] تبكيتاً لهم، وتقريراً لِـما سبقَ من طلبِ الاتِّباع والتقْوى.

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٤٦٩) وليس فيه قوله: «قبل ذلك».

(٢) «مفاتيح الغيب» (١٤: ٧).

(٣) جواب «لمّا» في قوله: «لمّا خاطب».

....

يعني: أنزلْنا هذا الكتابَ المبارك الكاشفَ لكلّ ريب، والهادِي إلى طريقٍ مستقيم، والرحمة من الله للخلْق ليجْعلوه زاداً لمسيرِهم إلى الله، في يومٍ لا ينفع فيه شيءٌ سوى ما قدّموه من الإيمان، والعمل الصالح، فجعلوا شكرَ تلك النعمةِ الخطيرةِ الجليلة، أنْ كذّبوا بها، ومنعوا الناسَ عن الانتفاع بها: فَضلُّوا وأَضلُّوا، ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَذَّبَ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ وَصَدَفَ عَنْهَا﴾ [الأنعام: ١٥٧].

يعني: ما ينتظرُ هؤلاء الضّالون المُضِلُّون بما يفعلون إلا أنْ يأتيَهم عذابُ الدنيا، بنزول الملائكة، أو عقابٍ من الله تعالى يستأْصلُ شأفتَهم، كما فُعِلَ بالمكذّبين من الأمم السالفة، أو يأتي عذابُ الآخرة وبأسُها، بأن يأتي بعض قوارعها، فحينئذ تفوت تلك الفرصةُ السابقة، فلا ينفعُهم شيء قطّ ممّا كان ينفعُهم من قبْلُ مِن الإيمان، أو العمل الصالح معَ الإيمان.

فكأنه قيل: ﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ ءَايَـٰتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَـٰنُهَا﴾ أو كَسْبُها في إيمانِها حينئذ، ﴿لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِىٓ إِيمَـٰنِهَا خَيْرًا﴾ من قبل.

ففي الآيةِ لفٌّ[1]، لكن حذف إحدى القرينتين[2] بإعانةِ النشرِ عليه، كما في قولِه تعالى: ﴿وَمَن يَسْتَنكِفْ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيْهِ جَمِيعًا﴾ [النساء: ١٧٢] على ما مرّ بيانُه في موضعِه.

هذا الذي عناه صاحبُ «الانتصاف» بقولِه: «هذا الكلام يلقَّب باللفّ»[3].

---

(١) اللف في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ ءَايَـٰتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَـٰنُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِىٓ إِيمَـٰنِهَا خَيْرًا﴾، والنشر في قوله: ﴿لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِىٓ إِيمَـٰنِهَا خَيْرًا﴾.

(٢) والمقصود بإحدى القرينتين المحذوفة ما يفهم من قوله تعالى: ﴿أَوْ كَسَبَتْ﴾، فالتقدير: «ولا ينفع نفساً كسبُها».

(٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٦٣).

وقُرِئ: «أن يأتيَهم الملائكةُ» بالياءِ والتاء، وقرأ ابنُ سيرين: «لا تَنفَعُ» بالتاء؛ لكونِ الإيمانِ مُضافاً إلىٰ ضميرِ المُؤنَّثِ الذي هو بعضُه، كقولِك: ذَهَبَتْ بعضُ أصابعِه.

[﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍۚ إِنَّمَآ أَمْرُهُمْ إِلَى ٱللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُواْ يَفْعَلُونَ﴾ ١٥٩]

﴿فَرَّقُواْ دِينَهُمْ﴾: اختَلَفوا فيه كما اختَلَفَت اليهودُ والنَّصارىٰ. وفي الحديث: «افتَرَقَتِ اليهودُ علىٰ إحدىٰ وسبعين فِرقة، كلُّها في الهاويةِ إلّا واحدةً وهي الناجية، وافتَرَقتِ النَّصارىٰ على ثِنتَينِ وسبعينَ فِرقة، كلُّها في الهاويةِ إلّا واحدة، وتَفتَرِقُ أُمّتي علىٰ ثلاثٍ وسبعين فِرقة، كلُّها في الهاويةِ إلّا واحدة»، وقيل: ﴿فَرَّقُواْ دِينَهُمْ﴾ فآمنوا ببَعْضٍ وكفروا ببَعْض. ....

ومن فواضلِ نِعم الله المتكاثرة، وسوابغِ آلائه المتتابعة، العثورُ بعد هذا التقرير ـ معنىً ولفظاً، من غير إفراطٍ وتقتير ـ على قولِه تعالى: ﴿وَلَقَدْ جِئْنَٰهُم بِكِتَٰبٍ فَصَّلْنَٰهُ عَلَىٰ عِلْمٍ هُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ۝ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥۚ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُۥ يَقُولُ ٱلَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ قَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِّ فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُواْ لَنَآ أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلَ غَيْرَ ٱلَّذِي كُنَّا نَعْمَلُۚ قَدْ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمْ وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُواْ يَفْتَرُونَ﴾ [الأعراف: ٥٢ - ٥٣]. فوازِن معه، لنَقِف على صنْع الملِك العلّام، ما نقرّ معه بالتحدّث والإلهام، فنقول: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي هَدَىٰنَا لِهَٰذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَآ أَنْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُۖ لَقَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِّ﴾ [الأعراف: ٤٣]، ونستعيذ من أن نتلفّظ بمثل ﴿قَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِّ فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُواْ لَنَآ﴾ [الأعراف: ٥٣].

وظهر منه أن الإيمانَ المجرّد ـ قبل كشف قوارعِ الساعة ـ نافع، وأن الإيمان المقارنَ بالعمل الصالحِ أنْفع، وأمّا بعدها فلا ينفعُ شيءٌ قط.

قولُه: (**افتَرَقَتِ اليهُودُ**) الحديث: من روايةِ عبدِ الله بن عمرو، عن النبيِّ ﷺ: «إنَّ بَني إسْرائيلَ تفرَّقَتْ على ثِنتَيْنِ وسَبْعينَ مِلَّةً، وتَفتَرِقُ أُمَّتي عَلَى ثَلاثٍ وسَبْعينَ مِلَّةً، كُلُّهم في النار،

وقُرِئ: «فارقوا دينَهم»، أي: تـركوه. ﴿وَكَانُوا۟ شِيَعًا﴾: فِرَقاً كلُّ فِرقةٍ تُشَيِّعُ إماماً لها، ﴿لَّسْتَ مِنْهُمْ فِى شَىْءٍ﴾ أي: من السُّؤالِ عنهم وعن تفـرُّقِهم. وقيل: من عِقابِهم. وقيل: هي منسوخةٌ بآيةِ السَّيف.

[﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ۖ وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَىٰٓ إِلَّا مِثْلَهَا وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ ١٦٠]

﴿عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ علىٰ إقامةِ صِفةِ الجنسِ المُميِّزِ مقامَ الموصوف، تقديرُه: عَشرُ حَسَناتٍ أمثالِها، وقُرِئ: «عشرٌ أمثالُها» برَفعِهما جميعاً علىٰ الوَصْف. وهذا أقلُّ ما وُعِدَ من الأضعاف، وقد وَعَدَ بالواحدِ سَبْعَ مئـة، ووَعَـدَ ثواباً بغيرِ حِساب، **ومضاعفةُ الحسناتِ فَضْل، ومكافأةُ السَّـيِّئاتِ عَدْل**، ﴿وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾: لا يُنقَصُ من ثوابِهم، ولا يُزادُ علىٰ عِقابِهم.

[﴿قُلْ إِنَّنِى هَدَىٰنِى رَبِّىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ دِينًا قِيَمًا مِّلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا ۚ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ ١٦١]

إلا مِلَّةً واحِدةً. قَالُوا: ومَنْ هِيَ يا رسولَ الله؟ قال: ما أنا عليه اليومَ وأصحابي»[1]، أخرجه الترمذيّ.

قولُه: (**ومضاعفةُ الحسناتِ فَضْل، ومكافأةُ السَّيِّئات عَدْل**). قال الزجّاج: «معنى الآيةِ غامض، لأن المجازاةَ من الله تعالى على الحسنة بدخولِ الجنّة شيءٌ لا يُبْلَغ وصف مقداره. فإذا قال: ﴿عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾، أو سبعمئة، أو أضعافاً كثيرة، فمعناه أنّ جزاءَ الله على الحسناتِ على التضعيف للمثْلِ الواحد، الذي هو النهايةُ في التقديرِ وفي النفوس»[2].

قلتُ: فعلَى هذا لا يُتصَوَّرُ في الحسنات إلا الفضل.

---

(١) «سنن التـرمذي» (٢٦٤١) وفي الباب عن معاوية بن أبي سفيان في «مسند أحمد» (١٦٩٣٧) و«سنن أبي داود» (٤٥٩٧) والطبراني في «المعجم الكبير» (١٩: ٨٨٤) بإسنادٍ حسن.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣٤١) بإيجاز.

﴿دِينًا﴾ نَصْبٌ علىٰ البَـدَلِ من محلِّ ﴿إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾، لأنّ معناه: هداني صِراطاً، بدليلِ قوله: ﴿وَيَهْدِيَكَ صِرَٰطًا مُّسْتَقِيمًا﴾ [الفتح: ٢]، والقَيِّم: فَيْعِل، مِن: قام، كسَيِّدٍ من: ساد، وهو أبلغُ من القائم. وقُرِئ: ﴿قِيَمًا﴾، والقِيَم: مَصدَرٌ بمعنىٰ: القيام، وُصِفَ به. و﴿مِّلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ﴾ عطفُ بيان. و﴿حَنِيفًا﴾ حالٌ من ﴿إِبْرَٰهِيمَ﴾.

[﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۞ لَا شَرِيكَ لَهُۥ وَبِذَٰلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ ١٦٢-١٦٣]

﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي﴾ وعبادتي وتقرُّبي كُلَّه. وقيل: وذَبْحي. وجَمَع بينَ الصلاةِ والذبحِ كما في قوله: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ﴾ [الكوثر: ٢]، وقيل: صلاتي وحَجّي من مناسكِ الحجّ، ﴿وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي﴾: وما آتيه في حياتي، وما أموتُ عليه من الإيمـانِ والعملِ الصالح، ﴿لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ خالصةٌ لوَجْهه، ﴿وَبِذَٰلِكَ﴾ من الإخلاصِ ﴿أُمِرْتُ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ لأنّ إسلامَ كلِّ نبيٍّ مُتقدِّمٌ لإسلامِ أُمَّته.

قولُه: (وقُرِئ: ﴿قِيَمًا﴾) بكسر القاف وفتح الياءِ مخفَّفة: الكوفيون[1]، والباقون: بفتح القاف وكسرِ الياءِ مشددة.

قولُه: (﴿مِّلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ﴾: عطفُ بيان)، يريدُ أن الدين القيمَ هو ملّة إبراهيمَ بعينه.

قال الراغب: «المِلّة كالدِّين، وهو اسمٌ لما شَرَع الله تعالى على لسانِ الأنبياء عليهم السلامُ ليتوصّلوا به إلى جوارِ الله تعالى. والفرقُ[2] بينها وبين الدين: أن المِلّة لا تُضافُ إلا للنبيّ الذي تُسند إليه، نحو: ﴿فَٱتَّبِعُواْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ﴾ [آل عمران: ٩٥] ولا تكاد توجد مضافة إلى الله تعالى ولا إلى آحادِ أمّة النبي ﷺ، ولا تستعملُ إلا في حَمَلةِ الشرائع. وأصلُها من: أَمْلَلْتُ الكِتابَ»[3].

---

(١) ذكر صاحب «الكشف» أن هذه القراءة قرأها ابن عامر والكوفيون. انظر: «الكشف عن وجوه القراءات» (١: ٤٥٨)، و«حجة القراءات» ص٢٧٨.

(٢) في (ج): «والقرب».

(٣) «مفردات القرآن» ص٧٧٣.

[﴿قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْغِى رَبًّا وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَىْءٍ ۚ وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا ۚ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ۚ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُم مَّرْجِعُكُمْ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾ ١٦٤]

﴿قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْغِى رَبًّا﴾ **جوابٌ عن دُعائِهم له إلىٰ عِبادةِ آلهتِهم**، والهمزةُ للإنكار، أي: مُنكَرٌ أن أبغيَ رباً غيرَه، ﴿وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَىْءٍ﴾ فكلُّ مَنْ دونَه مَرْبوب، ليسَ في الوجودِ مَنْ له الربوبيةُ غيرُه، كما قال: ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّىٓ أَعْبُدُ﴾ [الزمر: ٦٤]، ﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا﴾ جوابٌ عن قولهم: ﴿ٱتَّبِعُوا۟ سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾ [العنكبوت: ١٢].

[﴿وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَكُمْ خَلَٰٓئِفَ ٱلْأَرْضِ وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَٰتٍ لِّيَبْلُوَكُمْ فِى مَآ ءَاتَىٰكُمْ ۗ إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ ٱلْعِقَابِ وَإِنَّهُۥ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌۢ﴾ ١٦٥]

﴿جَعَلَكُمْ خَلَٰٓئِفَ ٱلْأَرْضِ﴾ لأنّ مُحمَّداً ﷺ خاتمُ النبيِّين، فخَلَفَت أُمَّتُه سائرَ الأمم. أو جعَلَهم يَخلُفُ بعضُهم بعضاً، أو هُم خُلفاءُ الله في أرضِه، يَملِكونَها ويَتصرَّفونَ فيها. ﴿وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَٰتٍ﴾ في الشَّرَفِ والرِّزق، ﴿لِّيَبْلُوَكُمْ فِى مَآ ءَاتَىٰكُمْ﴾ من نِعمةِ المالِ والجاه، كيفَ تشكرونَ تلكَ النِّعمة؟ وكيفَ يَصنَعُ الشريفُ بالوضيع، والحرُّ بالعبد، والغنيُّ بالفقير؟ ﴿إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ ٱلْعِقَابِ﴾ لِمَنْ كَفَرَ نِعْمتَه ....

قولُه: (﴿أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْغِى رَبًّا﴾: **جوابٌ عن دُعائِهم له**)، لأن كلَّ تقديمٍ إمّا للاهتمام، أو جوابُ إنكار، وكذا ما فيه أداةُ الحصر[1]. ولهذا قال: «﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا﴾: جوابٌ عن قولِهم: ﴿ٱتَّبِعُوا۟ سَبِيلَنَا﴾ [العنكبوت: ١٢]».

---

(١) يعني قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا﴾، إذ إن الحصر هنا للاهتمام، وطريق الحصر النفي والاستثناء، وهو من قبيل قصر الصفة على الموصوف.

﴿وَإِنَّهُۥ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ لمن قامَ بشُكْرِها. ووَصَفَ العِقابَ بالسُّرعة، **لأنّ ما هو آتٍ قريب.**

عن رسولِ الله ﷺ: «أُنزِلَتْ عليَّ سورةُ الأنعام جُملةً واحدة، يُشيِّعُها سبعونَ ألفَ مَلَكٍ، لهم زَجَلٌ بالتسبيحِ والتحميد، فمَن قرأ الأنعامَ صَلّىٰ اللهُ عليه، واستغفرَ له أولئك السبعونَ ألفَ مَلَك، بعَدَدِ كلِّ آيةٍ من سورةِ الأنعام يوماً وليلة».

قولُه: (**لأنّ ما هو آتٍ قريب**) أي: الموعودُ سريعُ الوصول، فإن سرعةَ العقاب تستدْعِي سرعةَ إنجازِ الوعيد.

تَـمَّت السورة بعوْن الله وحسْن توفيقه، والله أعلم.

سورة الأعراف

مكيَّةٌ غيرَ ثمانِ آياتٍ: ﴿وَسْـَٔلْهُمْ عَنِ ٱلْقَرْيَةِ﴾ [١٦٣] إلى ﴿وَإِذْ نَتَقْنَا ٱلْجَبَلَ﴾ [١٧١]

وهي مئتان وخمس آيات.

[﴿الٓمٓصٓ * كِتَٰبٌ أُنزِلَ إِلَيْكَ فَلَا يَكُن فِى صَدْرِكَ حَرَجٌ مِّنْهُ لِتُنذِرَ بِهِۦ وَذِكْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ ١ - ٢]

﴿كِتَٰبٌ﴾ خبرُ مبتدأٍ محذوف، أي: هو كتابٌ، و﴿أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾ صفةٌ له، والمرادُ بالكتاب: السورة، ﴿فَلَا يَكُن فِى صَدْرِكَ حَرَجٌ مِّنْهُ﴾ أي: شكٌّ منه، كقوله: ﴿فَإِن كُنتَ فِى شَكٍّ مِّمَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ﴾ [يونس: ٩٤] وسُمِّيَ الشكُّ حَرَجًا، لأنَّ الشاكَّ ضَيِّقُ الصدرِ حَرِجُه،

سورة الأعراف

مكيةٌ غيرَ ثمان آيات: ﴿وَسْـَٔلْهُمْ عَنِ ٱلْقَرْيَةِ﴾ إلى ﴿وَإِذْ نَتَقْنَا ٱلْجَبَلَ﴾

وهي مئتان وأربع آيات(١).

بسم الله الرحمن الرحيم

قولُه: (لأنَّ الشاكَّ ضَيِّقُ الصدرِ)، أي: الحَرَج لضيق الشكِّ ولازِمه، فأُطْلِق الحَرَجُ،

(١) من قوله: «مكية غير ثمان آيات» إلىٰ هنا أثبته من (ط).

أما كونها مئتين وخمس آيات أو أربع آيات، فالأول عَدُّ البصريين والشاميين، والثاني عَدُّ المكيين والمدنيين والكوفيين، كما في «البيان في عَدِّ آي القرآن» للداني ص١٥٥.

وانظر في الآيات التي ذكر فيها أنها ليست بمكية «البرهان في علوم القرآن» للزركشي (١: ١٩٣)، و«الإتقان» للسيوطي (١: ٥٧).

كما أنَّ المُتيقِّنَ مُنشَرِحُ الصدرِ مُنفَسِحُه، أي: لا تشكَّ في أنهُ مُنزلٌ منَ الله، أو ﴿حَرَجٌ﴾ من تبليغه، لأنه كان يخافُ قومَه وتكذيبَهم له وإعراضَهم عنه وأذاهم، فكانَ يضيقُ صَدْرُه من الأداءِ ولا ينبسطُ له، فأمَّنه الله ونَهاهُ عن المُبالاةِ بهم.

وأُريد الشكُّ[1]، فيكونُ كناية[2].

قولُه: (أو ﴿حَرَجٌ﴾ من تبليغه). فعلىٰ هذا «الحَرَج» في مَوضعه علىٰ ظاهرِه[3]، والمضافُ محذوف. ويمكن أن يكونَ كناية عن الخَوف، لأن الخائفَ أيضاً غيرُ منْشرِح الصدر. يشهد للأول: «وكان يضِيق صدرُه من الأداء»، وللثاني: «فأَمَّنَه الله».

قال الزجَّاج: معناه: لا يضِقْ صدرك بالإبلاغ، ولا تخافَنْ، يُرْوَىٰ أنه ﷺ قال: «أَخَافُ أَنْ يَثْلَغُوا رَأْسِي»[4].

وقلت: الحديث رواه الإمام أحمدُ بن حنبل ومسلم، عن عِياض المُجَاشِعيّ، عن النبي ﷺ أنه قال: «قال الله تعالىٰ: إنَّما بَعَثْتُكَ لأَبْتَلِيَكَ وأَبْتَلِيَ بِكَ، وأَنْزَلْتُ عَلَيْكَ كِتَاباً لا يَغْسِلُهُ الماءُ، تَقْرَؤُهُ نائِماً ويَقْظَانَ. وإنَّ اللهَ أَمَرَنِي أَنْ أُحَرِّقَ قُرَيْشاً، فقُلْتُ: رَبِّ إذًا يَثْلَغُوا رَأْسِي، فيَدَعُوهُ خُبْزَةً. قال: اسْتَخْرِجْهُمْ كَما اسْتَخْرَجُوكَ، واغْزُهُمْ نُغْزِكَ، وأَنْفِقْ، فَسَنُنْفِقَ عَلَيْكَ، وابْعَثْ جَيْشاً[5] نَبْعَثْ خَمْسةً مِثْلَهُ، وقاتِلْ بمَن أطاعَكَ مَن عَصَاكَ»[6] الحديث.

---

(١) قوله: «فأُطلق الحرج، وأُريد الشك» سقط من (أ).

(٢) الكناية في قوله تعالىٰ: ﴿فَلَا يَكُن فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِّنْهُ﴾ وهي كناية عن صفة.

(٣) أي: إذا فسّر «الحرج» بمعنىٰ «ضيق الصدر» فالمعنىٰ علىٰ حقيقته، ولا كناية فيه.

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣٤٧).

(٥) في «مسند أحمد»: (جُنْداً).

(٦) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٧٤٨٤) ومسلم (٢٨٥٦) وصححه ابن حبان (٦٥٣)، وانظر تمام تخريجه في «مسند أحمد».

....

قولُه: «لَا يَغْسِلُه الماءُ»: إمّا عبارةٌ عن أن يكونَ محفوظاً في الصدور، غير متّكلٍ مما في المَصاحِف، كما جاء في الحديث: «أَناجِيلُهُم في صُدُورِهِم»[(١)]، يؤيّدُه قوله: «تَقْرَؤُهُ نَائِماً ويَقْظَانَ». أو عبارة عن ثباته وبقائه، وأنه يَغْلِبُ ولا يُغْلَب، ويَعْلُو ولا يُعْلىٰ[(٢)].

الثَّلْغ: الشَّدْخ.

قال القاضي: «الفاء في ﴿فَلَا يَكُن﴾ تحتملُ العطفَ والجواب، فكأنه قيل: إذا أُنْزِل إليك لتُنْذِر به، فلا يحْرَج صدْرُك»[(٣)].

وقلت: إنّ الفاء آذنت بترتيب النهي علىٰ كَون الكتابِ منزَّلاً ـ وتقريره علىٰ «الشّكّ» ـ أن يقال: إذا حقّقْت أنّ الكتاب مُنَزَّل من عند الله، فلا ينبغي أن تشكّ فيه، لأن اليقينَ والشكَّ لا يجْتمعان. فالنهيُ من باب التهييج والإلهاب، ليداومَ علىٰ اليقين، ويزيدَ فيه، كقوله تعالىٰ: ﴿فَإِن كُنتَ فِي شَكٍّ مِّمَّآ أَنزَلْنَآ﴾ [يونس: ٩٤]، وقوله: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ﴾ [البقرة: ١٤٧].

وعلىٰ نفي الضِّيق والحرَج أن يقال: إن ﴿الٓمٓصٓ﴾ إمَّا واردٌ علىٰ قَرْع العصا[(٤)] لمن تُحُدِّي بالقرآن وبغرابةِ نظمه، أو هو تقدمةٌ[(٥)] لدلائل الإعْجاز. والمعنىٰ: ﴿الٓمٓصٓ﴾ هو كتاب منزّل من عند الله، بالغٌ حدَّ الإعجاز، فكن منْشرحَ الصدر، فسيحَ البال، قويَّ الجأش، ولا تُبَالِ بهم، وأنذِرْهم به، فإن لك الغلبةَ والسلطان، وهم مقْهورون. وإليه الإشارةُ بقوله: «ونهاه عن المبالاة بهم». فالنهيُ من بابِ التشجيع. هذا هو الوجْهُ معنًى ونظْماً كما سيجيء.

---

(١) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٩٩٠٣) من حديث ابن مسعود، ولتمام الفائدة انظر: «تخريج أحاديث الكشاف» (٣: ٤٨).

(٢) وعَلىٰ الاعتبارَيْن يكون قوله: «لا يغْسله الماء»، كناية عن صفة.

(٣) «أنوار التنزيل» (٣: ٣).

(٤) قرع العصا: كناية عن التنبيه.

(٥) وما ذكره الطيبي هو بعض ما قيل في معاني الحروف في فواتح بعض السور القرآنية. انظر تفصيل ذلك في «الإتقان في علوم القرآن» للسيوطي (٣: ٢١-٣٠).

فإن قلتَ: بم تَعلَّقَ قولُه: ﴿لِتُنذِرَ﴾؟ قلتُ: بـ﴿أُنزِلَ﴾، أي: أُنزِلَ إليك لإنذارِكَ به، أو بالنهي، لأنه إذا لم يَخَفْهُم أنذرَهُم، وكذلك إذا أيقَنَ أنه من عند الله شَجَّعه اليقينُ علىٰ الإنذار؛ لأنَّ صاحبَ اليقينِ جَسورٌ مُتوكِّلٌ علىٰ ربِّه، مُتَّكِلٌ علىٰ عِصْمَتِه.

فإن قلتَ: فما محلُّ «ذِكْرىٰ»؟ قلتُ: يحتملُ الحركاتِ الثلاثَ: النصبَ بإضمارِ فِعْلِها، كأنه قيلَ: لتُنذِرَ به وتُذَكِّرَ تذكيرًا، لأنَّ «الذِّكرىٰ» اسْمٌ بمعنىٰ التذكير، والرفعَ عَطْفًا علىٰ ﴿كِتَٰبٌ﴾، أو بأنه خبرُ مبتدأٍ محذوف، والجرَّ للعطفِ علىٰ محلِّ «أن تُنذِر»، أي: للإنذارِ وللذكرىٰ.

قولُه: (وكذلك إذا أَيْقَنَ): تعليلٌ لتعلّقِ ﴿لِتُنذِرَ﴾ بالنهي علىٰ تأويل الحرج بالشَّك[1].

قوله: (مُتَّكِلٌ علىٰ عِصْمَتِه)، التوكُّل: إظهارُ العجْز، والاعتمادُ علىٰ الغير.

قولُه: (النصبَ بإضمارِ فِعْلِها). رُوِي عن المصنّفِ أنه قال: «لم أَزْعُم معطوفاً علىٰ محلِّ ﴿لِتُنذِرَ﴾، لأن المفعولَ له يجب أن يكون فاعلُه وفاعل الفعل المعلّل واحداً حتىٰ يجوزَ حذف اللام منه».

قولُه: (أو بأنه خبرُ مبتدأٍ محذوف). قال الزجاج: «التقدير: هو ذِكْرىٰ للمؤمنين. كقَولك: هو ذكْرٌ للمؤمنين»[2]. تمّ كلامُه.

فإذا قلتَ: ما الفرق بينه إذا كان عطفاً علىٰ ﴿كِتَٰبٌ﴾ وبينه إذا كان خبرَ مُبتدأ محذوف؟

قلتُ: المعنىٰ علىٰ الأول: هو جامعٌ بين كَوْنِه كتاباً وكونه ذكَرَىٰ للمؤمنين أُنْذِر به.

وعلىٰ الثاني: عطفُ جملةٍ علىٰ جملة، أي: هو كتاب منـزَّل من عند الله، لإنذارِ الكافرين،

---

(١) قوله: «تأويل الحرج بالشَّك» أثبته من (ط).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣٤٨)، وهذا أحد وجوه ثلاثة ذكرها الزجاج في «ذِكْرَىٰ»، وهي جواز الرفع والنصب والجر.

فإن قلتَ: النهيُ في قولهِ: ﴿فَلَا يَكُن﴾ مُتوجِّهٌ إلىٰ الحَرَج، فما وَجْهُه؟ قلتُ: هو مِنْ قولِهِم: لا أَرَيَنَّكَ هاهنا.

[﴿ٱتَّبِعُوا مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ ٣]

﴿ٱتَّبِعُوا مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم﴾ من القرآنِ والسنّة، ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا مِن دُونِهِۦٓ﴾: من دونِ الله ﴿أَوْلِيَآءَ﴾ أي: ولا تتولَّوْا مِنْ دونهِ من شياطينِ الجنِّ والإنس، فيَحْمِلوكم علىٰ عبادةِ الأوثان والأهواءِ والبِدَع، ....

وهو ذكرىٰ للمؤمنين، وبشارةٌ لهم، فيكون كلٌّ من الوصْفين مستقلَّين بنفسِهما، والتركيبان مستبدَّين برأسهما. وهذا يؤيّد الوجهَ الثاني[1] في تفسير الحَرَج، فيكون من إرادةِ التبليغ والتحدِّي، فتكون الآيةُ علىٰ وزانِ قولِهِ تعالىٰ: ﴿فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ﴾ إلىٰ قوله: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا فَٱتَّقُوا ٱلنَّارَ﴾ إلىٰ قولِه: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [البقرة: ٢٣-٢٥] كما سبق تقريرُه في مَوضعه.

قولُه: (هو مِنْ قولِهِم: لا أَرَيَنَّكَ هاهُنا). أي: هو من الكِناية[2]، ظاهرُه يقتضي أن المتكلِّمَ ينهىٰ نفسَه عن أن يَرىٰ المخاطَب هناك، والمرادُ نهْي المخاطَب، أي: لا تكنْ هاهُنا حتىٰ لا أراكَ فيه، فإنّ كينونَتك هاهُنا مستلزمةٌ لرؤيتي إيّاك.

المعنىٰ: أنّ الحرجَ لو كان مما يُنْهَىٰ لنهَيْناه عنك، فانْتَهِ عنه بتركِ التعرُّض له.

قولُه: (﴿ٱتَّبِعُوا مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم﴾ من القرآن والسنّة). أمَر الله سبحانه وتعالىٰ الأمّةَ بمتابعة جميع ما أنزلَ إليهم، بعدما نهىٰ حبيبَه عن ضِيق الصدر، بتبليغِ ما أُوحِي إليه، ليكونَ أدْعَىٰ لانشراحِ الصَّدر.

---

(١) أي: المعنىٰ الحقيقي للحرج وهو الضيق.

(٢) يعني قوله تعالىٰ: ﴿فَلَا يَكُن فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِّنْهُ﴾ إذ أطلق اللفظ لنهي الحرج والمراد نهي الرسول ﷺ، من قبيل الكناية. وكذلك في قول العرب: «لا أَرَيَنَّكَ هاهُنا» كناية، كما وضح الطيبي.

ويُضلّوكُم عن دينِ الله وما أُنزلَ إليكم، وأَمرَكُم باتباعه.

وعن الحسن: «يا ابنَ آدم، أُمِرْتَ باتباعِ كتابِ الله وسنّةِ محمدٍ ﷺ، واللّـهِ **ما نَزلَتْ آيةٌ إلّا وهو يُحِبُّ أن تَعْلمَ فيمَ أُنزِلَت وما معْناها؟**».

وقرأ مالكُ بن دينار: «ولا تَـبْتغوا» من الابتغاء، ﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا ﴾ [آل عمران: ٨٥].

ويجوزُ أن يكونَ الضميرُ في ﴿مِن دُونِهِۦٓ﴾ لـ﴿مَآ أُنزِلَ ﴾، على: ولا تَتّبِعوا مِنْ دونِ دينِ الله دينَ أولياء.

﴿قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴾ حيثُ تتركونَ دينَ الله وتَتَّبعون غَيْرَه. ....

قال الزجاج: «﴿ ٱتَّبِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكُم مِّن رَّبِّكُمۡ ﴾ أي: القرآن، وما أَتَىٰ عن النبي ﷺ لأنّه مما أُنْزِل عليه، لقوله تعالىٰ: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمۡ عَنۡهُ فَٱنتَهُواْ ﴾ [الحشر: ٧]»[1].

قولُه: (**ما نَزَلَتْ آيةٌ إلا وهو يُحِبُّ أنْ تَعْلَمَ فِيمَ أُنْزِلَت وما معْناها؟**). يعني: ما أَنْزَل الله آيةً إلّا لأنْ تُـتَّبَع، حتىٰ يُعْلَمَ معناها، ويُعْمَلَ بمُقْتَضَاها.

رَوَيْنا عن الدّارميّ، عن ابن مسعود: «لَيسَ مِنْ مُؤْدِبٍ إلّا وهُوَ يُحِبُّ أنْ يُؤْتَىٰ أَدَبُه، وإنَّ أَدَبَ الله القُرْآنُ»[2].

قولُه: (**﴿ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴾ حيثُ تتْركونَ دِينَ الله وتَتَّبِعون غَيْرَه**). تخصيصُ الذكْرِ بقوله: «تَتْركون دين الله» يُوهِم أن هذه الفاصلةَ متعلّقةٌ بالتفسير الثاني: يعني أن الضميرَ في ﴿مِن دُونِهِۦٓ﴾ لِـمَا أَنْـزَل الله تعالىٰ، لقولـِه: «ولا تَـتَّبِعوا مِن دُون دِين الله دِينَ أَوْلـياء» لكنها

---

(١) انظر: «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣٤٨).

(٢) انظر: «سنن الدارمي» (٣٣٢١)، وقوله: «يُحبّ أنْ يُـؤْتَىٰ أدبه» بمعنىٰ: يُـحِبّ أن يُعْمَل بمقتضىٰ أدبه، وهذا هو الشاهد في الحديث. والـمُؤْدِب: بضمّ الميم وتسكين الهمزة وكسر الدال: صاحب المأدبة، الداعي إليها.

وقُرِئَ: ﴿تَذَكَّرُونَ﴾ بحَذْفِ التاء، (ويَتَذَكَّرون) بالياء. و﴿قَلِيلًا﴾: نَصبٌ بـ﴿تَذَكَّرُونَ﴾، أي: تَذكَّرونَ تذكرًا قليلًا. و﴿مَّا﴾ مَزيدةٌ لتوكيدِ القِلَّة.

تذييل(١) علىٰ التفسيرَين، لأنّ معنىٰ: ﴿ٱتَّبِعُوا۟ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكُم مِّن رَّبِّكُمۡ﴾: هو دينُ الله. وعقّب بقولِه: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَ﴾. فيرجعُ معناه ـ علىٰ تقدير أن يكونَ الضمير لله أيضاً ـ إلىٰ دين الله. ويؤيّدُه قوله: «ويُضِلُّوكم عن دِينِ الله»، فيكون في قوله: ﴿ٱتَّبِعُوا۟﴾، وتوكيدُه(٢) بقوله: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا۟﴾ دلالة علىٰ التقريع(٣) علىٰ توانيهم وتقاعدِهم عن متابعة دِين الله إلىٰ اتِّباع غيرِه، فجِيءَ بقولِه: ﴿قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ توكيداً لذلك. ثم أتْبعه قولَه: ﴿وَكَم مِّن قَرۡيَةٍ أَهۡلَكۡنَٰهَا﴾ [الأعراف: ٤] يعني: إنْ كانَ مواعظُ الله لا تنْجَعُ فيكم، فاعْتَبِروا بأحوالِ الأممِ السالفة، الذين ظلَموا أنبياءهم، وانْظُروا كم أهْلكْنا؟ فعلىٰ هذا قولُه: و﴿ٱتَّبِعُوا۟﴾ شروعٌ في تفصيلِ ما أُجْمِل في قوله: ﴿لِتُنذِرَ﴾ أي: كيف أُنْذِرُهم؟ فقيل: قُل اتَّبعوا وانْظُروا.

قولُه: (و«يَتَذَكَّرون» بالياء): ابنُ عامر، والباقون: بغيرِ ياء(٤).

قال الزَّجاج: «﴿تَذَكَّرُونَ﴾: أصله: تتَذَكَّرون، حُذِفت التاء الثانيةُ لا الأولىٰ، فإنها تدلّ علىٰ الاستقبال، فلا يجوزُ حذفُها. والثانية إنما دَخلت علىٰ معنىٰ: فعلْتُ الشيء علىٰ تَـمَهُّل، نحو: تفهَّمْت الشيء وتعلَّمْت، أي: أخذْت الشيءَ علىٰ مهْل، وعلىٰ معنىٰ إظهارِ الشيء والحقيقةُ غيره، نحو: تقيَّسْتُ، أي: أظهرتُ أنِّي قَيْسِيّ. والمحذوفُ التاء الثانية، لأن الباقيَ في الكلمة من تشديدِ العين يدلُّ علىٰ المعنىٰ، ولو حُذِفتِ الأولىٰ لبطَلَ معنىٰ الاستقبال»(٥).

قولُه: (و﴿مَّا﴾ مَزيدةٌ لتوكيدِ القِلَّة) فيُؤْذِن بالعَدَم، كقولِه:

---

(١) والتذييل في قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَ﴾ وهو غير جارٍ مجرى المثل.

(٢) التوكيد هنا لفظي، وإن اختلفت الصيغتان.

(٣) قوله: «علىٰ التقريع» سقط من (ج).

(٤) انظر: «الكشف عن وجوه القراءات» (١: ٤٦٠)، و«حجة القراءات» ص٣٨٠.

(٥) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣٤٩).

[﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ﴾ ٤]

﴿فَجَآءَهَا﴾: فجاءَ أهْلَها، ﴿بَيَٰتًا﴾ مصدرٌ واقعٌ موقعَ الحال، بمعنىٰ: بائتين. يُقال: باتَ بَياتًا حَسَنًا، وبَيْتَةً حَسَنة، وقولُه: ﴿هُمْ قَآئِلُونَ﴾ حالٌ معطوفةٌ علىٰ ﴿بَيَٰتًا﴾، كأنه قيل: فجاءَهم بأسُنا بائتينَ أو قائلين.

فإن قُلتَ: هل يُقَدَّرُ حَذْفُ المُضافِ الذي هو «الأهلُ» قبلَ ﴿قَرْيَةٍ﴾ أو قبلَ الضميرِ في ﴿أَهْلَكْنَٰهَا﴾؟ قلتُ: إنما يُقدَّرُ المضافُ للحاجة، ولا حاجةَ، ....

قَلِيلُ التَّشَكِّي ...[1]

البيت.

وقال القاضي: «أو: زماناً قَلِيلًا تَذَكَّرون. وإنْ جُعِلت ﴿مَّا﴾ مصدريّةً لم ينتصبْ ﴿قَلِيلًا﴾ بـ﴿تَذَكَّرُونَ﴾»[2].

وقال أبو البقاء: «لا يجوزُ أن تكونَ ﴿مَّا﴾ مصدرية، لأنّ ﴿قَلِيلًا﴾ لا يبقىٰ له ناصب»[3].

---

(١) لعلّه يريد قول دريد بن الصمّة في رثاء أخيه عبد الله:

قليـلُ التَشَـكّي للمصـائب ذاكِـراً ... مِن اليومِ أعقابَ الأحاديثِ في غَدِ

أو قول تأبّط شراً:

قليـــلُ التشـــكّي للمُلِـــمِّ يُصِيبُـــهُ ... كثيرُ النَّوَىٰ، شَتَّىٰ الـهَوَىٰ والـمَسَالِكِ

وأعقاب الأحاديث: أواخرها ونتائجها. والتشكّي: الشكوىٰ، والمُلِمّ: المصيبة، والنوىٰ: البعد. وشتّىٰ: مختلف. انظر: «العقد الفريد» لابن عبد ربه (٣: ٢٠٣-٢٠٤). والشاهد فيه «قليل التشكي» بمعنىٰ أنه عديم الشكْوَىٰ. وانظر: «شرح شواهد الكشاف» (٤: ٤٧١).

(٢) «أنوار التنزيل» (٣: ٤).

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٩٠) في معرض إعراب الآية (٨٨) من سورة البقرة، لا في إعراب الآية (٣) من سورة الأعراف.

فإنَّ القريةَ تَهلِكُ كما يَهلِكُ أهلُها، وإنما قدّرْناهُ قبلَ الضميرِ في ﴿فَجَآءَهَا﴾ لقولِه: ﴿أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ﴾.

فإن قُلتَ: لا يُقال: جاءَني زيدٌ هو فارسٌ، بغير واو، فما بالُ قوله: ﴿هُمْ قَآئِلُونَ﴾؟ قلتُ: قدَّرَ بعضُ النَّحْويِّين الواوَ محذوفة، وردَّه الزجّاجُ وقال: لو قلتَ: جاءَني زيدٌ راجلًا، أو هو فارس. أو: جاءَني زيدٌ هو فارسٌ، لم تَحتَجْ فيه إلى «واو»، لأنّ الذِّكْرَ قد عادَ علىٰ الأول. والصحيحُ أنَّها إذا عُطِفَتْ علىٰ حالٍ قبلَها حُذِفَت الواوُ استثقالًا، .....

قولُه: (**فإنَّ القريةَ تَهْلِكُ كما يَهْلِكُ أهلُها**). يعني: أن الهلاكَ كما يُطْلَق علىٰ الحيوانِ حقيقة، كذا يُطْلَقُ علىٰ الجماد.

الجوهريّ: «هَلَكَ الشيء يَهْلِك هَلَاكاً وهُلُوكاً ومَهْلِكاً وتَهْلُكَةً»، قال الله تعالىٰ: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ﴾ [القصص: ٨٨].

قولُه: (**وإنّما قدَّرْناهُ قبلَ الضميرِ في ﴿فَجَآءَهَا﴾**) يعني: إنما يقدَّرُ المضافُ ضرورةَ طلبِ الراجع، ولولاه لكان لنا مندوحةٌ[١] عن التقدير، لصحّة إطلاقِ الهلاكِ علىٰ القرية نفسِها.

قال صاحبُ «الفرائد»: «إرادةُ الحقيقة مانعةٌ من إرادة المجاز، وهو «الأهل» هاهُنا. فإنْ كان المرادُ من ذكْر القريةِ هنا الأهل بدليل قوله: ﴿أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ﴾ امتنع أنْ يكونَ مفهوم القرية مُراداً، وأنْ يكونَ داخلاً في الإرادة».

والجواب: إرادةُ الحقيقة والمجاز إنما تلزم إذا أُريدَ بالقرية أهلُها ونفسها معاً، وليس بذاك، فإنّا نقدّرُ المضافَ في الثاني لا في الأول[٢]. فعلىٰ هذا توجَّه الإهلاك إلىٰ الأهْلِ أصالةً، ليستلزمَ إهلاكَ القريةِ علىٰ الكناية. فكأنه قيل: وكم من قريةٍ أردْنا إهلاكها، فأهلكْنا أهْلَها

(١) المندوحة: السّعة والفسحة.

(٢) يريد بالثاني الضمير «الهاء» في: ﴿فَجَآءَهَا﴾، وبالأول الضمير «الهاء» في ﴿أَهْلَكْنَٰهَا﴾.

لاجتماعِ حَرفَي عَطْف، لأنّ واوَ الحالِ هي واوُ العطفِ استُعيرَت للوصل، فقولُك: جاءَني زيدٌ راجلًا أو هو فارس، كلامٌ فصيحٌ واردٌ علىٰ حَدِّه، **وأما: جاءَني زيدٌ هو فارسٌ، فخَبيث.**

لتبقَىٰ معطَّلةً خاوية عَلىٰ عروشها، لتكونَ عبرةً لمن بعدها. فالضمير في ﴿أَهۡلَكۡنَٰهَا﴾ وفي ﴿فَجَآءَهَا﴾ راجعٌ إلىٰ «القرية»، وفي ﴿أَوۡ هُمۡ﴾ راجعٌ إلىٰ الأهلِ المقدّر في ﴿فَجَآءَهَا﴾.

قال ابن الحاجب: «وفي إعادة الضمائر عَلىٰ «القرية» وجهان؛ أحدهما: أنك أقَمْته مقام المحذوف، فصارت المعاملةُ معه»، يعني[1]: أنّ الضمائر الثلاثةَ راجعة إلىٰ «القرية» تارة باعتبار لفظِها، وأخرىٰ باعتبارِ المحذوف. «وثانيهما: أن يُقدَّر في الثاني حذفُ المضاف، كما قُدِّر في الأول»[2]، أي: وكم مِن قريةٍ أهلكنا أهلَها، فجاء أهلَها ﴿بَأۡسُنَا بَيَٰتًا أَوۡ هُمۡ قَآئِلُونَ﴾.

قولُه: (**وأما: «جاءَني زيدٌ هو فارِسٌ» فخَبيث**)، قال صاحبُ «الفرائد»: فيه نظر، لأنه يُشْكِلُ بقولِه: ﴿ٱهۡبِطُواْ بَعۡضُكُمۡ لِبَعۡضٍ عَدُوّٞ﴾ [البقرة: ٣٦][3]، والجملةُ حال بدونِ الواو. وإنما صحّ ذلك لمكانِ العائد[4]، وقد حصل به الارتباطُ المطلوب بالواو.

فعلىٰ هذا لا وجْه لِمَا ذَكَر أنّ الحال المعطوفةَ علىٰ الحال صحّت بدون الواو لاستثقالِ حرفَي العطف، وأن الحال التي لم يعطف عليها لم تصحْ بدون الواو، فلم يمتنعْ صحّة قولنا: «جاءني زيد هو فارس» ـ لتحقيق العائد». والجواب أنّ المصنِّفَ قابل قوله: «خبيث» بقولِهِ: «فصيح»، فلا يلزمُ منه الامتناع، بل عدمُ الفصاحة[5].

---

(١) قوله: «يعني... باعتبار المحذوف» توضيح من الطيبي، لا من كلام ابن الحاجب.

(٢) «الإيضاح في شرح المفصل» (١: ٤٢٥).

(٣) والشاهد في الآية جملة ﴿بَعۡضُكُمۡ لِبَعۡضٍ عَدُوّٞ﴾: حال بدون الواو.

(٤) يعني الضمير في ﴿بَعۡضُكُمۡ﴾.

(٥) هذا تسويغ مقبول من الطيبي لرأي الزمخشري، ينمّ عن دقة فهم.

فإن قُلتَ: فما معنىٰ قولِه: ﴿أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا﴾، والإهلاكُ إنّما هو بعدَ مجيءِ البأس؟ قلتُ: معناهُ: أرَدْنا إهلاكَها، كقولِه: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [المائدة: ٦]،

وقال صاحب «المفتاح»: «الأصل في غيرِ الحال المؤكّدةِ أن يكونَ وصفاً غير ثابت من الصفات الجارية، وكالجملةِ الفعلية. وأما الاسميةُ فالوجه الواو، لأنها دالّةٌ علىٰ الثبوت، إلّا صوراً معْدُودة»[1].

وأمّا قوله تعالىٰ: ﴿ٱهْبِطُواْ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ فعَلىٰ تأويلِ متعادِيَيْن يعاديهما إبليسُ ويعادِيَانِه، كما قال ابنُ الحاجب: «معنىٰ قولهم: كلَّمْتُه فُوهُ إلىٰ فِـيَّ: كلَّمْتُـه مشافِهًا. والوجهُ أنه لـمّا كثُر استعمالُه حتىٰ عُلِم منه معنىٰ المشافهة، مِن غير نظرٍ إلىٰ التفصيل؛ حتىٰ يفْهَم ذلك مَن لا يُـخْطِر بباله فَاهَ المتكلم، ولا فاهَ [غير] المتكلّم، ولا مدلولَ الحال، فصارَ كالمفردات»[2]. فعلم أنّ التأويلَ إنما يصحّ في جملة يمكن أن ينتزعَ من طَرَفَي الجملةِ هيئة تدلّ علىٰ معنًى مفرد، ولا كذلك: جاءني زيدٌ هو فارس. فعلىٰ هذا معنىٰ قوله: «حُذِفت الواو استثقالاً» أنّ الواو المحذوفةَ مرادة، لأن الذكر وحده غيرُ رابط، ولولا الاستثقالُ لم يـجُز حذفها.

الانتصاف: «الاكتـفاءُ بالضمير في الجملة الاسميةِ الواقعة حالاً ضعيف، والأفصحُ دخولُ الواو، كما اختاره الزمخشريّ، ولكن في قوله: «إن واو الحال واو عطف» نظر، فإنها امتازت بدخولها علىٰ جملة اسميةٍ بعد جملة فعلية. تقول: جاءني زيدٌ وهو راكب. ويقبحُ ذلك

---

(١) «مفتاح العلوم» ص١٣١-١٣٢ بتصرّف شديد أدّى إلى اللّبس. قال السكاكي: «الحال نوعان: حال بالإطلاق، وحال تسمّىٰ مؤكّدة... فأصل النوع الثاني أن يكون وصفاً ثابتاً... وأصل النوع الأول هو أن يكون وصفاً غير ثابت من الصفات الجارية، كاسم الفاعل، واسم المفعول... والأصل في الجملة إذا وقعت موقع الحال ألا يدخلها الواو... والضابط أن الجملة متىٰ كانت واردة علىٰ أصل الحال، وذلك أن تكون فعلية لا اسمية... فالوجه ترك الواو جرياً علىٰ موجب الحال... ومتىٰ لم تكن واردة علىٰ أصل الحال، وذلك أن تكون اسمية في الحال غير المؤكّدة فالوجه الواو... ما جاء بخلاف هذا إلّا صور معدودة أُلحقت بالنوادر، وهي: كلَّمْتُه فُوهُ إلىٰ فِيَّ، ورجَع عَوْدُه عَلىٰ بَدْء».

(٢) «الإيضاح في شرح المفصل» لابن الحاجب (١: ٣٣٩-٣٤٠) بتصرّف.

....

في العاطفة، فلامتيازِها يصحّ اجتماعُها معها، وإنْ كان معنىٰ العطفِ فيها. ولهذا لم يقبحْ دخولُها كما يقبح الجمع بين حَرْفَي عطف، فنقول: سبِّح الله وأنت راكع، أو: وأنت ساجد. والتحقيق أنّ المصحِّح لوقوع الجملةِ المعطوفة علىٰ الحالِ حالاً [من غير واو][1] هو العطف[2] المقتضِي للمشاركة، واستُغْنِيَ به عن واو الحال، كما تعطفُ علىٰ الـمُقْسَم به، فتُدخِله في حكمِ[3] القَسَم من غير حرفِ قَسَم في مثل: ﴿وَٱلضُّحَىٰ * وَٱلَّيۡلِ﴾ [الضحى: ١-٢][4]، ولَو قلت في غير التلاوة: «وبالليل» لصَحَّ. والحاصلُ أنه لو جاءت واو الحالِ مع العاطفِ لم يكنْ مستكْرَهاً، بل مؤكّداً، وإنْ لم تأتِ بها كان فصيحاً مختَصراً»[5].

قال في «الإنْصاف»: «تنظيره بالقسَم فاسد، لأنّ حرف القسمِ لا يشاركُ حرف العطفِ في معناه، بخلافِ واو الحال. والعلّة التي علّل بها مفقودة في القَسَم»[6].

وقلت: الجوابُ عن «الانتصاف» أنّ قولَ المصنّف: «واو الحال هي واو العطفِ استُعِيرت للوصول» صريحٌ في أن واو الحال غيرُ العاطفةِ الصرفة. وكذا قوله: «استثقالاً» ليس غير ما قال: «وإنْ لم تأتِ بها لكان فصيحاً مختَصراً»[7].

وتحقيقُ ذلك ما قال صاحب «المفتاح»: «وحقّ النوعَين ـ أي: الحال بالإطلاقِ والحال المؤكّدة[8] ـ ألّا يدخلَهما الواو، نظراً إلىٰ إعرابِهما الذي ليس بتَبَع، لأنّ هذه الواو، وإن كنّا

(١) تكملة من «الانتصاف».

(٢) في «الانتصاف»: العاطف.

(٣) زيادة من «الانتصاف».

(٤) والشاهد عطف «الليل» علىٰ «الضحىٰ» دون إعادة حرف القَسَم اكتفاءً بواو العطف.

(٥) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٦٧-٦٩).

(٦) «الإنصاف» ق/ ١٠٣.

(٧) من قوله: «وكذا قوله: «استثقالاً» ليس غير ما قال» إلىٰ هنا سقط من (ط).

(٨) جملة تفسيرية من الطيبي.

وإنما خُصَّ هذانِ الوقتانِ ـ وقتُ البَياتِ ووقتُ القَيْلولة ـ لأنَّهما وقتُ الغَفْلةِ **والدَّعة**، فيكونُ نزولُ العذابِ فيهما أشدَّ وأفظَع، وقَوْمُ لوطٍ أُهْلِكوا بالليلِ وَقْتَ السَّحَر، وقومُ شُعيبٍ وَقْتَ القَيْلولة.

[﴿ فَمَا كَانَ دَعْوَىٰهُمْ إِذْ جَآءَهُم بَأْسُنَآ إِلَّآ أَن قَالُوٓا۟ إِنَّا كُنَّا ظَٰلِمِينَ ﴾ ٥]

﴿ فَمَا كَانَ دَعْوَىٰهُمْ ﴾: **ما كانوا يدَّعونَه من دينِهم**، ويَنتَحِلونَه من مذهبِهم، إلّا اعترافَهم ببُطلانِه وفسادِه، وقولَهم: ﴿إِنَّا كُنَّا ظَٰلِمِينَ﴾ فيما كُنا عليه. ويجوزُ: فما كانَ استغاثتُهم إلّا قولَهم هذا، لأنه لا مُستغاثَ من الله بغيرِه، ....

نسمّيها واو الحال ـ أصلُها العطْف»، وقال أيضاً: «إنّ الأصلَ في الجملة إذا وقعت مَوقع الحال ألا يدخلَها الواو، ولكنّ النظر إليها من حيثُ كونها جملة مفيدة مستقلّة بفائدة، غير متّحدة بالأولىٰ، وغير منقطعةٍ عنها كجهات جامعةٍ بينهما، يبسط العذر في أن يدْخلَها واو للجمعِ بينها وبين الأولىٰ. مثلُه في نحو: قام زيدٌ وقعد [عمرو]»(١).

قولُه: (**والدَّعَـة**)، **الجوهري**: «الدعة: الخفض، والهاء: عِـوَض من الواو. تقول: وَدُعَ الرجُل ـ بالضم ـ فهو ودِيع، أي: ساكن، ووادِعٌ أيضاً. مثل: حَمُضَ فهو حامِض».

وإنما خُولف بين العبارَتين(٢)، وبنيت الحالُ الثانية(٣) علىٰ تقوِّي الحكْم، والدلالةُ علىٰ قوّة أمرِهم فيما أسند إليهم، لأن القيْلولةَ أظْهَرُ في إرادة الدّعة، وخفْضِ العيش، فإنها من دأب المتْرفين والمتنعّمين، دون منِ اعتاد الكَدْحَ والتعب. وفيه إشارةٌ إلىٰ أنهم كانوا أربابَ أشَرٍ وبطَر.

قولُه: (﴿ فَمَا كَانَ دَعْوَىٰهُمْ ﴾: **ما كانوا يدَّعونَه مِن دينِهم**). اعلمْ أنّ ﴿دَعْوَىٰهُمْ﴾ إما مِن الدَّعْوى، أو مِن الدُّعاء. وعلىٰ الأول: قوله: ﴿إِنَّا كُنَّا ظَٰلِمِينَ﴾: كناية عن اعترافِهم ببطْلان

---

(١) «مفتاح العلوم» ص١٣٢. وما بين الحاصرتين زيادة منه.

(٢) يعني بالعبارتين قوله تعالىٰ: ﴿بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ﴾.

(٣) يعني ﴿ هُمْ قَآئِلُونَ﴾.

مِن قولهم: **دَعْواهُم: يا لَكَعْبٍ**. ويجوزُ: فما كانَ دعاؤهُم رَبَّهم إلّا اعترافَهم؛ لعِلمِهم أنَّ الدعاءَ لا ينفعُهم، **وأنْ لاتَ حينَ دُعاء**، فلا يزيدونَ علىٰ ذمِّ أنفُسِهم وتحسُّرِهم علىٰ ما كانَ منهم. ....

ما كانوا يدّعونه، أي: وضَعْنا الشيء في غير مَوضعه، وعلىٰ الثاني: الدعاء، إما محْمولٌ علىٰ الاستغاثة، أي: فما كان استغاثتُهم إلا عن أنفسهم، والإقرارُ بالعَجْز، فيكون قوله: ﴿إِنَّا كُنَّا ظَٰلِمِينَ﴾ كناية عن أنهم رَجعوا مما كانوا يستغيثون إليه قبل ذلك، لأنهم عَلِموا حينئذٍ أنْ لا مستغاثَ من الله بغيره. وإمّا هو مُجْرًى علىٰ ظاهره. فقولُه: ﴿إِنَّا كُنَّا ظَٰلِمِينَ﴾ أيضاً كناية عن اعترافهم، لكن بالظلمِ علىٰ أنْفُسهم، بسببِ المعاصي، مِن قوله: ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا﴾ [الأعراف: ٢٣]، وقوله: ﴿فَٱعْتَرَفْنَا بِذُنُوبِنَا﴾ [غافر: ١١]. وإليه الإشارةُ بقوله: «فلا يَزيدون علىٰ ذمّ أنفسِهم، وتحَسُّرِهم علىٰ ما كان منهم».

قولُه: (**دَعْوَاهُم: يا لَكَعْبٍ**). قيل: إنَّما أدْخَلوا اللامَ علىٰ المستغاث، لأن النداءَ حينئذٍ اضطراريّ، نحو: يا لَكَعْب، فلا بدَّ من نصب علامةٍ ليتميَّزَ من النداءِ الاختياريّ، نحو: يا غلام، وعُيِّنت اللامُ للاختصاص، والموضِعُ موضعُه.

قولُه: (**وأَنْ لاتَ حينَ دُعاء**)، قال صاحبُ «المقتبس»: «إنّ التاءَ إنما أُرْدِفت بـ«لا» المشبَّهة بـ«ليس» لتصيرَ بها مشبَّهاً بـ«ليس» صورةً، كما لها شبَـهُ معْنًى، فيحسنُ فيها إضمارُ اسمها، لأن إضمارَ الاسم لا يكونُ في الحروف. والإضمارُ في «لات» كما في «ليس» ذكَره سيبويه[1]. وإنما اختصّت بالأحيانِ لِـمَا في دخولِها علىٰ غيرِها مِن إلباس، لأن «لا» ليست لنفي الحالِ صريحاً، فتختصّ بالدخولِ علىٰ الأحيان، بخلافِ «ليس» فهي أينما وقعَت: لنفي الحال، فلا تختصُ بالأحيان».

(١) انظر: «الكتاب» لسيبويه (١: ٥٧).

و﴿دَعْوَىٰهُمْ﴾ نَصْبٌ؛ خَبَرٌ لـ﴿كَانَ﴾، و﴿أَن قَالُوٓا۟﴾ رَفْعٌ اسمٌ له، ويجوز العكس.

قولُه: (**ويجوز العكس**). أي: يكونُ ﴿دَعْوَىٰهُمْ﴾ الاسم، و﴿أَن قَالُوٓا۟﴾ الخبر. وفيه إشعارٌ بأنّ الوجهَ هو الأوّل.

قال أبو البقاء: «جعْلُ ﴿أَن﴾ مع ما بعدَها اسمـاً أَوْلىٰ، لأنه يُشْبه الـمضْمَرَ في أن لا يوصف»(١). ولا يُعْلَمُ الفرقُ بين الوجهَين من أداةِ الحصرِ، لأنك سواءٌ جعلْت ﴿دَعْوَىٰهُمْ﴾ اسماً أو خبراً لـ﴿كَانَ﴾ أفاد معنىٰ الدَّعْوَىٰ، علىٰ هذا القَول، لأنّ التقدير: فما كان دعواهم قولاً مِن الأقوالِ إلّا هذا القولَ المخصوص، أو: ما كان دعواهم قولًا مِن الأقوالِ إلّا هذا، لأنه مِن قَصْرِ المطْلَق علىٰ المقيَّد(٢). مثاله: «ما كان كلامُهم إلّا أن قالوا: كَيت وكَيت».

وإيَّاك أنْ تأتيَ بمثال علىٰ غير هذا المنوال، فتزلَّ عن الصواب.

نَعَم، التفاوت فيه من كَون الاسم والخبرِ معرفتَيْن، وفيهما التقديمُ والتأخير. أما الأول: فإنّك إذا قلت: كان زيدٌ أخاك، أو: كان زيداً أخوك، وجدتَّ الفرق، فإن الأولَ يقال لمن عرفَ زيداً، لكنه متردّد: هل هو أخوه أم لا، والثاني لمن عرفَ أخاً له، لكنه شاكٌّ في أنه زيد أم غيرُه. فإذا أتيت بالنفْي والإثْبات، أشرْتَ إلىٰ أن ذلك الترددِ ارتقَىٰ إلىٰ الإنكار، فأنت تقصدُ ردَّه إلىٰ الصواب بما أمكن لكونِ «ما» و«لا» إنما يُتَلَقَّىٰ بهما من يُصِرّ علىٰ الإنكار.

---

(١) انظر: «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣٠٠) في إعراب الآية (١٤٧) من سورة آل عمران. وفي نقل الطيبي خلط بين موضعين، إذ إن العبارة الأخيرة في «التبيان»: «أنْ قَالُوا: يُشْبِه المضمر في أنه لا يضمر، فهو أعْرَف» يعني أعرف من ﴿دَعْوَىٰهُمْ﴾. وجاء في موضع آخر من «التبيان»: ﴿أَن تُوَلُّوا۟﴾: أعرف من ﴿ٱلْبِرَّ﴾، إذ كان كالمضمر في أنه لا يوصف، والبِرّ يُوصَف». «التبيان» (١: ٤٣) في إعراب ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ﴾ [البقرة: ١٧٧].

(٢) القصر هنا حقيقي، وطريقه النفي والاستثناء، لتمكين الكلام وتقريره في الذهن لدفع ما فيه من إنكار أو شك.

[﴿ فَلَنَسْـَٔلَنَّ ٱلَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ وَلَنَسْـَٔلَنَّ ٱلْمُرْسَلِينَ ۝ فَلَنَقُصَّنَّ عَلَيْهِم بِعِلْمٍ وَمَا كُنَّا غَآئِبِينَ ﴾ ٦-٧]

﴿ فَلَنَسْـَٔلَنَّ ٱلَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ ﴾: ﴿أُرْسِلَ﴾ مُسنَدٌ إلى الجارِّ والمجرور، وهو ﴿إِلَيْهِمْ﴾، ومَعناه: فلنسألنَّ الذين المُرسَلَ إليهم، وهم الأمم، يسألُهم عمّا أجابوا عنه رُسُلَهم، كما قال: ﴿ وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ مَاذَآ أَجَبْتُمُ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾ [القصص: ٦٥] ونسألُ المُرسلين عمّا أُجيبوا به كما قال: ﴿يَوْمَ يَجْمَعُ ٱللَّهُ ٱلرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَآ أُجِبْتُمْ ﴾ [المائدة: ١٠٩].

كذا هاهُنا إذا جعلْتَ «الدَّعْوَىٰ» اسماً، وقع التردُّدُ في القول، أي: الدعوىٰ هي القولُ ليست غيره، فيتّفقُ معنىٰ هذا مع معنىٰ القَصْر، فكان توكيداً مثله. وإذا عكَسْتَ وقع التردُّد في «الدّعوىٰ»، أي: القَول هو هذه الدعوىٰ ليس غيرَها. وفيه إشكال[1].

وأما اعتبارُ التقديم، فإنك إذا جعلْت «الدعوىٰ» خبراً، فقد أزلْتَها عن مَقرّها، فكان الاهتمامُ بشأنها، والمقامُ يقتضيه، لأن المقصود من الإيراد إظهارُ عجزهم، وإبداءُ تضرعهم واستغاثتِهم. وأمّا تخصيصُ القول فتابع، والله أعلم.

قولُه: (كما قال: ﴿ وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ مَاذَآ أَجَبْتُمُ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾): دليلٌ علىٰ أنّ قولَه: ﴿ فَلَنَسْـَٔلَنَّ ٱلَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ ﴾ واقعٌ في الحشر، كما يدلّ عليه في هذا المقامِ قوله: ﴿وَٱلْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ ٱلْحَقُّ ﴾ الآية [الأعراف: ٨]، وقولُه: ﴿ فَمَا كَانَ دَعْوَىٰهُمْ ﴾: واردٌ في الدنيا، لأنه متعقِّبٌ لقولِه: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا﴾ الآية. فالفاءُ في ﴿ فَلَنَسْـَٔلَنَّ ﴾ فصيحة[2]، كأنه قيل: فما كان دعواهم إذ جاءهم بأسُنا في الدُّنيا إلّا أنْ قالوا: إنّا كُنّا ظالمين، فقطَعْنا دابرَهم، ثم لَنَحْشُرَنَّهم فلنَسْأَلَنّهم، فجيء بالجملةِ القسَمية، ووضِع ﴿ٱلَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ ﴾ مَوضع الضمير، لمزيدِ التقرير.

---

(١) الإشكال هو في قصر «قولهم» علىٰ ﴿دَعْوَىٰهُمْ﴾ هذه.

(٢) أي: أن ما بعدها نتيجة لما قبلها، ويقدّر قبلها كلام محذوف إيجازاً.

﴿ فَلَنَقُصَّنَّ عَلَيْهِم ﴾: علىٰ الرُّسُلِ والمُرسَلِ إليهم ما كان منهم، ﴿بِعِلْمٍ﴾: عالـمينَ بأحوالهم الظاهرةِ والباطنةِ وأقوالِهم وأفعالِهم، ﴿وَمَا كُنَّا غَآئِبِينَ ﴾ عنهم وعما وُجِد منهم.

فإن قُلتَ: فإذا كان عالمًا بذلك، وكان يقصُّه عليهم، فما معنىٰ سؤالهم؟ قلتُ: معناه التوبيخُ والتقريعُ والتقريرُ **إذا فَاهُوا** به بألسنتِهم، وشَهِدَ عليهم أنبياؤهم.

[﴿وَٱلْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ ٱلْحَقُّ ۚ فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ۞ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُم بِمَا كَانُواْ بِـَٔايَٰتِنَا يَظْلِمُونَ ﴾ ٨- ٩]

﴿وَٱلْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ ٱلْحَقُّ ﴾ يعني وَزْنَ الأعمالِ والتمييزَ بين راجِحها وخفيفها، ورَفعُه علىٰ الابتداء، وخَبَرُه: ﴿يَوْمَئِذٍ ﴾، و﴿ٱلْحَقُّ ﴾ صِفَتُه، أي: والوزنُ يومَ يسألُ اللهُ الأُمَمَ ورُسُلَهم الوزنُ الحقُّ، أي: العَدْلُ. وقُرِئَ: «القِسْط».

واختُلفَ في كيفيةِ الوزن: فقيل: تُوزَنُ صُحُفُ الأعمالِ بميزانٍ له لسانٌ وكِفَّتان، تنظرُ إليه الخلائق، تأكيدًا للحُجَّة، وإظهارًا للنَّصَفة، وقَطعًا للمَعذِرة، كما يسألُهم عن أعمالِهم فيعترفون بها بألسنتِهم، وتشهدُ بها عليهم أيديهم وأرجلُهم وجلودُهم، ....

وكذا الفاءُ في ﴿ فَلَنَقُصَّنَّ﴾، وذلك أنه لمّا سأل المرسَلين عمّا أُجيبوا به، والمرسَل إليهم عمّا أجابوا به رسلهم، وكلٌّ منهم أجابوا بما له وعليه إجمالاً، فيقصُّ الله تعالىٰ تفصيلَ ما أقرّوا به مجملاً بالنقير والقطمير لا يغادرُ صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها، وإليه أشار بقوله: ﴿بِعِلْمٍ﴾، ثم تتميمُه بقوله: ﴿وَمَا كُنَّا غَآئِبِينَ ﴾، فيكونُ أدخل في التقريع والتوبيخ(١).

قولُه: (إذا فَاهُوا): متعلّقٌ بقوله: «والتقرير». يعني: تكلَّموا بألسنتِهم، فكان تقريراً لاستحقاقِ الوعيد.

---

(١) قوله: «وكذا الفاء في ﴿ فَلَنَقُصَّنَّ﴾» إلىٰ هنا أثبته من (ط).

وتشهدُ عليهم الأنبياءُ والملائكةُ والأشهاد، وكما تثبتُ في صحائِفهم فيقرؤونها في موقفِ الحساب. وقيل: هي عبارةٌ عن القضاءِ السَّوِيِّ والحكمِ العادل.

قولُه: (**وقيل: هي عبارةٌ عن القضاءِ السَّويِّ والحكْمِ العادل**). قال الإمام: «هذا قولُ مجاهد، والضحّاك، والأعمش. وهو كنايةٌ عن العدل، كما يقال في رجُل لا قدْرَ له: فلان لا يُقِيم لفُلان وزناً»(١).

وقلت: الأولُ(٢) هو الصحيح، وعليه الاعتقاد، وهو قولُ ابنُ عباس. قال: «يُؤْتَىٰ بالأعمال الحسنةِ علىٰ صورة حسنة، وبالأعمال السيئةِ علىٰ صورة قبيحة، فتوضَعُ في الميزان». ذكره مُحْيِي السنّة(٣).

والأحاديث الصحيحةُ متعاضِدة له، منها: ما رَوىٰ أبو داود، عن عائشةَ رضي الله عنها قالت: ذَكَرتُ النَّارَ فبكَيتُ، فقال رسول الله ﷺ: «ما يُبكِيكِ؟» قالت: ذَكَرتُ النَّارَ فبكَيتُ. فهل تَذكُرُونَ أَهلِيكُم يومَ القِيامةِ؟ قال رسول الله ﷺ: «أمَّا في ثلاثةِ مَواطِنَ فلَا يَذكُرُ أَحَدٌ أَحَداً: عِندَ المِيزَانِ حتىٰ يَعلَمَ أَيخِفُّ مِيزانُه أم يثقُل» الحديث(٤).

روىٰ صاحبُ «جامع(٥) الأصول»، عن رَزِيْن العَبْدَرِيّ، عن عائشةَ رضي الله عنها أنّ أبا بكرٍ رضي الله عنه حين حضرتْه الوفاة، دعا عمرَ رضي الله عنه فقال: «إنِّي مُسْتَخْلِفُك علىٰ

(١) «مفاتيح الغيب» (١٤: ٢٢).

(٢) يعني ما ذكره الزمخشري أولاً من أن الوزن هو وزْن الصّحف بميزان له لسان وكفّتان.

(٣) «معالم التنزيل» (٣: ٢١٥).

(٤) أخرجه أبو داود (٤٧٥٧) والحاكم في «المستدرك» (٤: ٦٢٢) وقال: هذا حديثٌ صحيح على شرط الشيخين لولا إرسالٌ فيه بين الحسن ـ يعني البصري ـ وعائشة على أنّه قد صحّت الروايات أنّ الحسنَ كان يدخلُ وهو صبيٌّ منزل عائشة رضي الله عنها وأم سلمة.

(٥) قوله: «جامع» سقط من (ج).

....

أصْحابِ رسول الله ﷺ. يا عمر، إنّما ثقُلتْ موازينُ مَن ثَقُلَت موازينُه يومَ القيامة باتّباعهم الحقَّ، وثِقَلِه عليهم، وحُقَّ لميزانٍ لا يوضَعُ فيه إلّا الحقّ أنْ يكون ثقيلاً. يا عمر، وإنما خفّتْ موازينُ مَن خفَّت موازينُه يومَ القيامة باتّباعِهم الباطل، وخِفَّتِه عليهم، وحُقَّ لميزانٍ لا يُوضَعُ فيه سوىٰ الباطلِ أن يكونَ خفيفاً»(١).

وقال الزجَّاج: «الأولىٰ أن يُتَّبَعَ ما جاء في الإسنادِ الصحيح، أنه ميزانٌ له كِفّتان، من حيث يُنْقَل عن أهل الثقة»(٢).

وقال القاضي: «والجمهورُ علىٰ أن صحائفَ الأعمال تُوزَن بميزانٍ له لِسان وكفّتان، يَنْظرُ إليه الخلائقُ إظهاراً للمعْدلة، وقطْعاً للمعذرة»(٣).

ويؤيّدُه ما رُوِي أن «الرجل يُؤْتَىٰ به إلىٰ الميزان، فيُنْشَر عليه تسعة وتسعون سجِلًّا، كلُّ سِجلّ مِثْلُ مدّ البصر، فيُخْرَج له بطاقة فيها كلمتا الشّهادة، فتوضع السجلّات في كفّة، والبِطاقة في كفّة، فطاشت السجلّات، وثقُلت البِطاقة»(٤).

وقلت: الحديث أخرجه الترمذي، عن عبدِ الله بن عمرِو بن العاص، مع تغييرٍ يسير.

البِطاقة: رُقَيْعةٌ صغيرة، وهي ما يُجعلُ في طيّ الثوبِ يُكْتَب فيها ثمنه.

---

(١) «جامع الأصول» (٤: ١٠٩).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢٥٨) ـ بتصرف ـ ولفظ الزجاج: «إلّا أن الأَوْلىٰ من هذا أنْ يُتَّبَع ما جاء بالأسانيد الصحاح، فإن جاء في الخبر أنه ميزان له كفتان من حيْث يَنْقل أهل الثقة فينبغي أن يُقبل ذلك. وقد رُوي عن جرير، عن الضحّاك أن الميزان: العدْل. والله أعْلَمُ بحقيقة ذلك».

(٣) «أنوار التنزيل» (٣: ٦).

(٤) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٦٩٩٤) وابن ماجه (٤٣٠٠) والترمذي (٢٦٣٩) وصححه ابن حبان (٢٢٥) من حديثِ عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه.

﴿فَمَن ثَقُلَتۡ مَوَٰزِينُهُۥ﴾ جَمْعُ «ميزانٍ» أو «مَوْزون»، أي: فمَنْ رَجَحَتْ أعمالُه الموزونةُ التي لها وَزْنٌ وقَدْر، وهي الحسنات، **أو ما تُوْزَنُ به حسناتُهم**. وعن الحسن: «وحُقَّ لميزانٍ تُوضَعُ فيه الحسناتُ أن يَثْقُلَ، وحُقَّ لميزانٍ تُوضَعُ فيه السيئاتُ أن يَخِفَّ».

﴿بِـَٔايَٰتِنَا يَظۡلِمُونَ﴾: **يُكذِّبون بها ظُلمًا**، كقوله: ﴿فَظَلَمُواْ بِهَا﴾ [الإسراء: ٥٩].

[﴿وَلَقَدۡ مَكَّنَّٰكُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَجَعَلۡنَا لَكُمۡ فِيهَا مَعَٰيِشَۗ قَلِيلٗا مَّا تَشۡكُرُونَ﴾ ١٠]

﴿مَكَّنَّٰكُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾: جعلنا لكم فيها مكانًا وقرارًا، **أو ملَّكناكم فيها** وأقدَرْناكم علىٰ التصرُّفِ فيها، ....

قولُه: (**أو ما تُوْزَنُ به حسناتُهم**) عطفٌ علىٰ قوله: «أعمالُه الموزونة». هذا علىٰ أن يُرادَ بقولِه: (موازينه) جمع: ميزان.

فقولُه: «فمَنْ رَجَحَتْ...» إلىٰ آخره نشْر لقولِه: «جمْع مِيزان أو مَوْزُون» من غيرِ ترتيب، بناءً علىٰ تفسيرِ الميزان، علىٰ الخلاف.

قال القاضي: «﴿فَمَن ثَقُلَتۡ مَوَٰزِينُهُۥ﴾ أي: حسناتُه، أو ما يوزَنُ به حسناتُه فهو جمع «مَوْزُون» أو «ميزان»(١)، وجَـمَعَه باعتبارِ اختلاف الموزونات، وتعدّدِ الوزن»(٢).

قولُه: (**يُكذِّبون بها ظُلْماً**). يريدُ أن قولَه: ﴿يَظۡلِمُونَ﴾ ضُمِّن معنىٰ التكذيب، فعُدِّيَ بالباء.

قولُه: (**أو ملَّكناكُم فيها**): يعني: ﴿مَكَّنَّٰكُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾، إمّا: مُجْرًى علىٰ ظاهره، أي: «جعلْنا لكم فيها مكاناً وقراراً»، أو: هو كنايةٌ عن: «أقدَرْناكم علىٰ التصرف فيها».

---

(١) قوله: «فهو جمع «موزون» أو «ميزان»» سقط من (ط).

(٢) «أنوار التنزيل» (٣: ٧).

....

فإن قلتَ: قد ذكَر في «الأنعام» عند قولِه: ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ مَّكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّن لَّكُمْ﴾ [الأنعام: ٦]، أنّ كلتا العبارتَين كناية[١]، وخالف هاهُنا[٢]. قلت: الخطابُ في «الأنعام» مع أهلِ مكة، كما صرّح به[٣]، وتضمينُ الكلام معنىٰ الاعتبار بالأمم السالفة، فالمناسبُ سلوكُ طريق الكناية، ليكون أبلغ. يعني: أن أهل مكّةَ لم يكونوا متمكّنين في الأرض تمكّنَهم من البسطةِ في الأجسام، والسَّعة في الأموال، والاستظهار بالدنيا، وهاهُنا الخطاب عامّ، والكلامُ متضمّنٌ للامتنان، لدلالة قوله: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ﴾ [الأعراف: ١١]، فالمناسب الإجراءُ علىٰ الظاهر، لأن جميعَ بني آدمَ لم يكونوا متصرّفين في الأرض، مملَّكين، وكذلك عطْفُ قولِه: ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ﴾ عليه، وأخّر المصنِّفُ الكنايةَ عن التصريح[٤].

واعلمْ أن هذا نوع آخرُ من أنواع الإنذار. فإن قوله: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ﴾ جملةٌ قَسمية معطوفةٌ علىٰ جملةِ قوله: ﴿اتَّبِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [الأعراف: ٣] علىٰ تقدير: قُلِ اتّبعوا، وقُل: والله لقد مَكّـنّاكم، ولهذا ذيّلَه بقوله: ﴿قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ﴾[٥]، كما ذيّلَ ذلك بقوله: ﴿قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾، فإنّ الشكرَ مناسبٌ لتمكنهم في البلاد، والتصرفِ فيها، كما أن التذكّرَ موافق للتمييز بين اتّباعِ دينِ الحق ودينِ الباطل.

---

(١) المقصودُ بالعبارتين قوله تعالىٰ في الآية السادسة من سورة الأنعام: ﴿مَّكَّنَّاهُمْ﴾ و﴿لَمْ نُمَكِّن لَّكُمْ﴾.

(٢) يعني في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ في سورة الأعراف، حيث قدّم المعنىٰ الحقيقي علىٰ المعنىٰ الكنائي.

(٣) أي: بقوله: «لم نعط أهل مكة»، «الكشاف» (٦: ٢٤).

(٤) أي: في تفسير ﴿مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ﴾.

(٥) أي: أن قوله تعالىٰ: ﴿قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ﴾ تذييل لقوله: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ﴾. وهو تذييل جارٍ مجرىٰ المثل، لأن الكلام عام.

﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ﴾ جَمْعُ معيشة، وهي ما يُعاشُ به من المطاعمِ والمشاربِ وغيرِها، أو ما يُتَوصَّلُ به إلىٰ ذلك. **والوجهُ تصريحُ الياء، وعن ابنِ عامرٍ أنه هَمَز؛ علىٰ التشبيهِ بـ«صحائف»**.

[﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ لَمْ يَكُنْ مِنَ السَّاجِدِينَ﴾ ١١]

﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ﴾ يعني: خلَقْنا أباكُم آدم طينًا غيرَ مُصوَّر، ثم صوَّرْناهُ بعد ذلك، **ألا ترىٰ إلى قوله**: ﴿ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ﴾ الآية؟

﴿مِنَ السَّاجِدِينَ﴾: ممَّن سجدَ لآدم.

قولُه: (**والوجهُ تصريحُ الياء، وعن ابنِ عامرٍ أنه هَمَز؛ تشبيهاً بالصحائف**[1]).

قال الزجاج: «قرأ نافع بالهمز، وأجْمع البصريون علىٰ أن الهمزَ لا يكونُ إلا إذا كانت الياءُ زائدة، نحو: صحيفةٌ وصحائف، لأنها مِن «الصحف»، وأما «معايش» فمِن «العيش»، فالياءُ أصلية، وإنما هُمِزت الزائدة، لأنها لا حظّ لها في الحركة، وقد قَرُبت من آخرِ الكلمة، ولَزِمَتْها الحركة، فأوجبوا الهمز. وحَكَوْا في «مصائب» الهمزَ في جمع «مصيبة»، وأجمعوا علىٰ أنّ الاختيارَ «مَصَاوِب» ولا أعرفُ وجْه «معائِش» إلا أن هذه الياءَ أسْكِنت في «معيشة»، فصارتْ علىٰ لفظ «صحيفة». فحُملَ الجمعُ علىٰ ذلك»[2].

قولُه: (**ألَا ترىٰ إلىٰ قوله**: ﴿ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ﴾؟). يعني: لا يجوزُ أنْ يُحمَل قوله: ﴿خَلَقْنَاكُمْ﴾ علىٰ «خلقناكم يا بني آدم» بل علىٰ خلقْنا أباكم، لأنّ التعقيبَ بقولِه: ﴿ثُمَّ قُلْنَا﴾ يأباه.

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وكذا هو في نص «الكشاف» من (ط)، لكن في الأصل الخطي من «الكشاف»، وفي النسخ المطبوعة منه: «على التشبيه بصحائف».

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣٥٣-٣٥٤) باختصار.

....

قال الزجاج: «زعم الأخفشُ أن ﴿ثُمَّ﴾ هاهُنا[١] بمعنىٰ الواو، يعني في قوله: ﴿ثُمَّ قُلْنَا﴾، لأنه يستدْعي أن يعْقُبَ القولُ خلْقَ المخاطَبين بعد زمانٍ متراخٍ، وليس كذلك، والواو ليست للترتيب، فـ﴿ثُمَّ﴾ بمعنىٰ الواو». ثم قال الزجاج: «وهذا خطأٌ كبيرٌ لا يجيزه الخليلُ وسيبوَيْه، ولا مَن يُوثَق بعلْمِه. وإنما المعنىٰ إنّا بدأنا خلْقَ آدمَ من تراب، ثم صوّرناه. أي: هذا أصل خلْقِكم، ثم بعد الفراغ من أصلِكم أُمِرت الملائكةُ بالسجود»[٢].

ولخصّه القاضي حيثُ قال: «ابتدأنا خلْقكم ثم تصويرَكم بأنْ خلقْنا آدم ثم صوَّرناه، ثم قُلْنا للملائكة: اسجدوا، وقيل: ﴿ثُمَّ قُلْنَا﴾ لتأخير الإخبار»[٣].

وقال السجاوندي: «المرادُ بهما[٤] آدم. يقال: ضربْناكم وهزَمْناكم. كقولِه تعالىٰ: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَـٰقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ ٱلطُّورَ﴾ [البقرة: ٦٣]. وفائدتُه الامتنانُ عَلىٰ المخاطبين»[٥].

وقلْت: يمْكن أن تُحْملَ ﴿ثُمَّ﴾ عَلىٰ التراخي في الرتبة، لأنّ مقام الامتنانِ يقتضي أن يقال: إنّ كَونَ أبيهم مسجوداً للملائكة، أرفعُ درجة من خلْقِهم وتصويرهم. وفيه تلويحٌ إلىٰ شرفِ العلم، وتنبيه للمخاطَبين عَلىٰ تحصيل ما فاز به أبوهم من تلك الفضيلة، ومن ثَمَّ عقّبَ في «البقرة» الأمرَ بالسجود مسألةَ التحدِّي بالعلم[٦].

---

(١) انظر: «معاني القرآن» للأخفش (٢: ٢٩٤).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣٥٤-٣٥٥) باختصار.

(٣) «أنوار التنزيل» (٣: ٧).

(٤) أي: بقوله تعالىٰ: ﴿خَلَقْنَـٰكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَـٰكُمْ﴾.

(٥) «عين المعاني» لوحة رقم (٢٤٩).

(٦) يريد قوله تعالىٰ: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى ٱلْمَلَـٰٓئِكَةِ فَقَالَ أَنۢبِـُٔونِى بِأَسْمَآءِ هَـٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ﴾ [البقرة: ٣١].

[﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ قَالَ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِي مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ ﴾ ١٢]

﴿أَلَّا تَسْجُدَ﴾ «لا» في «أن لا تَسْجُدَ» صلةٌ، بدليلِ قوله: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، ومِثْلُها: ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾ [الحديد: ٢٩] بمعنىٰ ليعلَم.

فإن قُلتَ: ما فائدةُ زيادتِها؟ قلتُ: **توكيدُ معنىٰ الفعلِ** الذي تدخلُ عليه وتحقيقُه، كأنه قيل: ليَتحقَّقَ عِلمُ أهلِ الكتاب، وما مَنَعَكَ أن تُحقِّقَ السُّجودَ وتُلزِمَه نَفسَك، ﴿إِذْ أَمَرْتُكَ﴾ **لأنَّ أمري لك بالسُّجودِ أوجِبُه عليك إيجابًا**، وأَحتِمُه عليك حَتْمًا لا بُدَّ لك منه.

قوله[١]: (**توكيد معنى الفعل**): قال صاحب «المفتاح»: «وللتعليق بين الصارف عن فعل الشيء وبين الداعي إلىٰ تركه يحتمل عندي أن يكون ﴿مَنَعَكَ﴾ في قوله عَلَت كلمتُه: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾ مُراداً به: ما دعاك إلى أن لا تسجد، وأن تكون «لا» غير صلة قرينة للمجاز»[٢]. وقال الراغب: «المنع يقال في ضد العطية، وقد منع، وفلان ذو مَنَعة، أي: عزيز ممتنع على من[٣] يرومه، وقوله: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾ ما حملك، وقيل: ما الذي حملك على ترك ذلك»[٤].

قولُه: (﴿إِذْ أَمَرْتُكَ﴾، **لأنَّ أمري لك بالسُّجودِ أُوْجِبُه عليك إيجاباً**). قال القاضي: «هذا دليل عَلىٰ أن مُطلَق الأمرِ للوجوبِ والفور»[٥].

(١) هذه الفقرة إلىٰ آخرها أثبتها من (ط).

(٢) «مفتاح العلوم» ص٣٦٧.

(٣) في (ط): «أن»، والتصويب من «مفردات القرآن» للراغب.

(٤) «مفردات القرآن» ص٧٧٩.

(٥) «أنوار التنزيل» (٣: ٧).

فإن قُلتَ: لِمَ سأله عن المانعِ من السُّجود، وقد عَلِمَ ما مَنَعَه؟ قلتُ: للتوبيخ، ولإظهارِ مُعاندتِه وكُفْرِه وكِبْرِه وافتخارِه بأصلِه وازدرائِه أَصْلَ آدمَ، **وأنه خالفَ أمرَ ربِّه** مُعتَقِدًا أنه غيرُ واجبٍ عليه، لما رأىٰ أنَّ سجودَ الفاضلِ للمفضولِ خارجٌ من الصواب.

فإن قُلتَ: **كيفَ يكونُ قولُه: ﴿أَنَا۠ خَيۡرٞ مِّنۡهُ﴾ جوابًا لـ﴿مَا مَنَعَكَ﴾**، وإنَّما الجوابُ أن يقول: منعني كذا؟ قلتُ: قد استأنفَ قِصَّةً أخبرَ فيها عن نَفسِه بالفضلِ علىٰ آدمَ، وبعِلَّةِ فَضْلِه عليه، وهو أنَّ أصْلَه من نارٍ، وأصل آدمَ من طين، فعُلِمَ منه الجوابُ وزيادةٌ عليه، وهي إنكارٌ للأمرِ، واستبعادٌ أن يكونَ مِثْلُه مأمورًا بالسُّجودِ لمِثْلِه، كأنه يقول: مَنْ كانَ علىٰ هٰذه الصفةِ كان مُستَبعَدًا أن يُؤمَرَ بما أُمِرَ به.

قولُه: (**وأنه خالَف أمرَ ربِّه**): عطفٌ تفسيريٌّ علىٰ قولِه: «معانَدتِه وكُفْرِه». وقال الزجاج: «كلُّ مَن خالَف الله في أمرِه، ولم يرَه واجِباً عليه، فهو كافرٌ بالإجماع».

قولُه: (**كيفَ يكونُ [قوله:] ﴿أَنَا۠ خَيۡرٞ مِّنۡهُ﴾ جواباً؟**): قال الزجاج: «مَوضعُ ﴿مَا﴾ في قوله تعالىٰ: ﴿مَا مَنَعَكَ﴾ رفع. المعنى: أيُّ شيءٍ منعك مِن السجود؟ والجواب: مَنَعَنِي كذا وكذا. لكن أتىٰ بشيءٍ في معنىٰ الجواب، ولفْظُهُ غير جواب، لأن قوله: ﴿أَنَا۠ خَيۡرٞ مِّنۡهُ﴾ إنما هو جوابُ أيُّكما خير؟ المعنى: منعني مِن السجودِ فضلي عليه»[1].

وقلت: فالجوابُ مِن الأسلوب الأحمق، كقول نُمْروذ: ﴿أَنَا۠ أُحۡيِۦ وَأُمِيتُ﴾ [البقرة: ٢٥٨][2].

قال القاضي: «قد غلِط إبليسُ فيما قال، لأنه رأىٰ الفضل كلَّه باعتبار العُنصر، وغفلَ عما يكونُ باعتبارِ الفاعل، قال: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، وباعتبارِ الصورة،

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣٥٧) بتصرف يسير.

(٢) نُمروذ ـ بالنون المضمومة والميم الساكنة، وآخره ذال معجمة ـ: هو الذي حاجّ إبراهيم عليه السلام في ربه، وكان مِلكاً جبّاراً ببابل، وينتهي نسبه بِسام بن نوح. انظر: «تفسير الطبري» (٥: ٤٣٠-٤٣١).

[﴿ قَالَ فَاهْبِطْ مِنْهَا فَمَا يَكُونُ لَكَ أَن تَتَكَبَّرَ فِيهَا فَاخْرُجْ إِنَّكَ مِنَ الصَّاغِرِينَ ﴾ ١٣]

﴿فَاهْبِطْ مِنْهَا﴾: من السماءِ التي هي مكانُ المُطيعينَ المتواضِعين من الملائكة، **إلىٰ الأرضِ التي هي مقرُّ العاصين المُتكبِّرين من الثَّقلَيْن**، ﴿فَمَا يَكُونُ لَكَ﴾: فما يصحُّ لك، ﴿أَن تَتَكَبَّرَ فِيهَا﴾ وتَعْصي، ﴿فَاخْرُجْ إِنَّكَ مِنَ الصَّاغِرِينَ﴾: من أهلِ الصَّغارِ والهَوانِ علىٰ الله وعلىٰ أوليائِه لتكبُّرِك، كما تقولُ للرجل: قُمْ صاغرًا؛ إذا أهنتَه. وفي ضِدِّه: قُمْ راشدًا، وذلك أنه لما أَظهَرَ الاستكبارَ أُلبِسَ الصَّغار.

قال: ﴿وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِي فَقَعُوا لَهُ سَاجِدِينَ﴾ [الحجر: ٢٩](1)، وباعتبار الغاية وهو مِلاكُه، ﴿قَالَ يَا آدَمُ أَنبِئْهُم بِأَسْمَائِهِمْ﴾ [البقرة: ٣٣]. وفي الآية(2) دليل عَلىٰ أنّ الشياطينَ أجسامٌ كائنة. وفيه أن إبليسَ بنىٰ كلامه عَلىٰ كون الحُسْنِ والقبح عقْلِيَّيْن»(3).

قولُه: (**إلىٰ الأرضِ التي هي مقرُّ العاصِين الـمُتكبِّرين**). وفيه أن مكان المتكبِّر السُّفْل وإنِ استعْلىٰ، ومكان المتواضعِ العلُوّ وإن سَفُل، ومن ثَمَّ قال: ﴿أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْمُتَكَبِّرِينَ﴾ [الزمر: ٦٠](4).

وروينا عن الترمذيّ، عن عَمْرِو بن شعيب، عن أبيه، عن جدِّه: أنّ رسولَ الله ﷺ قال: «يُـحْشَرُ الـمُتكَبِّرونَ يَوْمَ القِيامة أمثالَ الذَّرِّ في صُوَرِ الرِّجَال، يَغْشَاهُمُ الذُّلُّ مِن كُلِّ مكانٍ، يُسَاقُونَ إلىٰ سِجْنٍ في جَهَنَّمَ يُقالُ لهُ: بُولُس» الحديث(5).

---

(١) أوّلها: ﴿ فَإِذَا سَوَّيْتُهُ ﴾.

(٢) أي: في الآية (١٢) من سورة الأعراف.

(٣) «أنوار التنزيل» (٣: ٨).

(٤) والآية شاهد عَلىٰ أن مكان المتكبّرين السفل.

(٥) أخرجه الترمذي (٢٤٩٢) وهو في «مسند أحمد» (٦٦٧٧) و«الأدب المفرد» للبخاري (٥٥٧) بإسنادٍ حسن.

وعن عُمرَ رضيَ الله عنه: مَنْ تواضعَ لله رَفَعَ الله حَكَمَتَه، وقال: انتَعِشْ نَعشَك الله، ومَنْ تكبَّر وعَدا طَوْرَهُ وَهَصَهُ اللهُ إلىٰ الأرض.

[﴿ قَالَ أَنظِرۡنِيٓ إِلَىٰ يَوۡمِ يُبۡعَثُونَ * قَالَ إِنَّكَ مِنَ ٱلۡمُنظَرِينَ ﴾ ١٤-١٥]

فإن قُلتَ: لِمَ أُجيبَ إلىٰ استنظارِه، وإنما استَنظَرَ ليُفسِدَ عبادَه ويُغوِيَهم؟ قُلتُ: لِما في ذلك من ابتلاءِ العباد، وفي مُخالفتِه من أعظمِ الثواب، وحُكْمُه حُكْمُ ما خُلِقَ في الدنيا من صنوفِ الزخارفِ وأنواعِ الملاذِّ والملاهي، وما رُكِّبَ في النفوسِ من الشهوات؛ ليَمتَحِنَ بها عبادَه.

قولُه: (رَفَعَ اللهُ حَكَمَتَـهُ). أي: قدْرُه ومنزلتُه.

النهاية: «يقال: له عندنا حَكَمة، أي: قدْر».

الأساس: «يقال: لا يقْدرُ علىٰ الله مَن هو أعْظمُ حَكَمةً منك».

الراغب: «الـحَكَمةُ مِن الإنسان: أسْفلُ وجهه. ورفْع الـحَكَمة: كنايةٌ عن الاعتزاز، لأنَّ مِن صفة الذليلِ أن ينْتكس، ويضرب بذقْنه صدْره. وقيل: الـحَكَمة: القدْرُ والمنزلة، مِن قولهم: لا يقدْر علىٰ هذا مَن هو أعْظَم حَكَمةً منك»(١).

قولُه: (انْتَعِشْ). أي: ارْتَفِع. يقال: نَعَشَه الله ينْعَشُه: إذا رفعه. وانْتَعَش العاثِر: إذا نهض مِن عثْرته. وهو اعتراضٌ بين المعطوف والمعطوف عليه من قول عمرَ رضي الله عنه، أو هو عطفٌ علىٰ «رَفَعَ الله»، أي: أراد الله رفْعَه. قال: «انْتَعِش نَعَشَك الله» أي: رفَعَك. ولا قول ثَمَّة(٢)، كقوله تعالىٰ: ﴿ كُن فَيَكُونُ ﴾ [البقرة: ١١٧].

قولُه: (وَهَصَهُ الله)، **النهاية:** «وَهَصَه الله إلىٰ الأرض، أي: رماه رمْياً شديداً. والوَهَص(٣) أيضاً: شدّةُ الوطْء، وكسْرُ الشيءِ الرِّخو».

---

(١) لم أجده في مَظِنّتِه من «المفردات»، فلعلّه قاله في «تفسيره».

(٢) أي: إذا رفعه الله فلا مجال لقول قائل، كما في قوله تعالىٰ: ﴿ كُن فَيَكُونُ ﴾.

(٣) في (أ): «والوهض»، وفي (ج): «والرهص».

[﴿قَالَ فَبِمَآ أَغْوَيْتَنِي لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَٰطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ * ثُمَّ لَآتِيَنَّهُم مِّنۢ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَٰنِهِمْ وَعَن شَمَآئِلِهِمْ ۖ وَلَا تَجِدُ أَكْثَرَهُمْ شَٰكِرِينَ﴾ ١٦-١٧]

﴿فَبِمَآ أَغْوَيْتَنِي﴾: فبسبَب إغوائك إيّايَ ﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ﴾، **وهو تكليفُه إيّاهُ ما وقعَ به في الغيِّ**، ولم يَثبُتْ كما ثَبَتَت الملائكةُ مع كَوْنِهم أفضَلَ منه ومِن آدمَ أنفُسًا ومَناصِبَ.

وعن الأصمِّ: أمرتَني بالسجودِ **فحَمَلَني الأَنَـفُ** علىٰ معصيتك. والمعنىٰ: فبسَبَبِ وقوعي في الغَيِّ لأَجتَهِدَنَّ في إغوائِهم حتى يَفسُدوا بسببي، كما فَسَدتُ بسببهم.

فإن قُلت: بمَ تَعَلَّقَتِ الباء، فإنَّ تَعلُّقَها بـ﴿لَأَقْعُدَنَّ﴾ يصدُّ عنه لامُ القَسَم، **لا تقولُ: واللـهِ بزَيْدٍ لأَمُرَّنَّ**؟ قلتُ: تَعَلَّقَت بفِعْلِ القَسَمِ المحذوف، تقديرُه: فبما أغوَيْتني أُقسِمُ بالله لأقعُدَنَّ، أي: فبسَبَبِ إغوائِك أُقسِم.

ويجوزُ أن تكونَ الباءُ للقَسَم، أَي: فأُقسِمُ بإغوائِك لأقعُدَنَّ، ....

قولُه: (**وهو تكليفُه إيّاهُ**): بيانٌ للسَّبب، و(**ما وقعَ به في الغَيِّ**): ثاني[١] مفعولَي التكليف. يعني: إغواءُ الله هو تكليفُه إياه ما وقع به في الغيّ من أمْره بالسجود. وفيه مَيْلٌ إلىٰ مذهبه[٢].

قال الزجّاج: «في ﴿أَغْوَيْتَنِي﴾ قولان، أحدُهما: فَبِما أَضْلَلْتني. وثانيهما: فَبِما دَعَوْتَني إلىٰ شيءٍ غَوِيتُ به»[٣].

قولُه: (**فَحَمَلَني الأَنَـفُ**)، **النهاية**: «الأنَف: الـحَمِيَّة، من الغَيْرةِ والغضَب».

قولُه: (**لا تقولُ: والله بِزَيْدٍ لأَمُرَّنَّ**)، لأنّ معمولَ المُقْسَم عليه لا يتقدّمُ عليه.

---

(١) المفعول الأول هو الضمير المنفصل «إيَّاه».

(٢) يعني مذهب المعتزلة في اعتبار التكاليف ألطاف الله أرسلها علىٰ عباده بواسطة الأنبياء. انظر: «الملل والنحل» (١: ٤٥).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣٥٧).

وإنما أَقسَمَ بالإغواء؛ لأنه كان تكليفًا، والتكليفُ من أحسنِ أفعالِ الله، لكونِه تعريضًا لسعادةِ الأبد، فكان جديرًا بأن يُقسَمَ به.

ومن تكاذيبِ المُجبِرَة ما حَكَوْا عن طاووسَ: «أنه كانَ في المسجدِ الحرام، فجاءَ رجلٌ من كبارِ الفقهاءِ يُرْمَىٰ بالقَدَر، فجلسَ إليه، فقال له طاووسُ: تَقومُ أو تُقامُ؟ فقامَ الرجل، فقيلَ له: أتقولُ هذا لرجلٍ فقيه؟ فقال: إبليسُ أفقَهُ منه، قال: ﴿رَبِّ بِمَآ أَغْوَيْتَنِى﴾ [الحجر: ٣٩]، وهذا يقول: أنا أُغوي نفسي»، وما ظنُّكَ بقومٍ بلغَ من تهالُكِهم علىٰ إضافةِ القبائحِ إلى الله سبحانه، أنْ لفَّقوا الأكاذيبَ علىٰ الرسولِ والصحابةِ والتابعين.

وقيل: ﴿مَا﴾ للاستفهام، كأنه قيلَ: بأيِّ شيءٍ أغوَيْتَني، ثمَّ ابتُدِئَ: ﴿لَأَقْعُدَنَّ﴾، وإثباتُ الألِفِ إذا أُدخِلَ حرفُ الجرِّ علىٰ «ما» الاستفهامية: قليلٌ شاذ.

وأصلُ الغَيِّ: الفسادُ. ومنه: غوىٰ الفَصِيلُ؛ إذا بَشِمَ، والبَشَم: فَسادٌ في المَعِدة.

قولُه: (وإنما أَقْسَمَ بالإغواء؛ لأنه كان تكليفاً) خلاصتُه: أنه إقْسامٌ بفعل الله. وللفقهاءِ فيه خلافٌ ذكرْناه في سورة «الحِجْر»(١).

قولُه: (يُرْمَىٰ بالقَـدَر)، أي: بالاعتزال. وقولُه هذا حكايةٌ عن لسانِ أهل السنّة، لأنه لا يسمِّي أصحابَه قَدَريّة، فكيف وقد سمّىٰ أهلَ السنّة بالقَدريةِ في «حم» السجدة؟ ويعيد هذا في قوله: ﴿وَإِذَا فَعَلُوا۟ فَـٰحِشَةً﴾ [الأعراف: ٢٨].

قولُه: (وأصلُ الغَيِّ: الفسادُ)، الراغب: «الغَيّ: جَهْلٌ مِن اعتقادٍ فاسد، وذلك أنّ الجهل قد يكونُ مِن كَوْن الإنسان غيرَ معتقِدٍ اعتقاداً لا صالحاً ولا فاسداً، وقد يكون مِن اعتقادِ شيءٍ فاسد. وهذا الثاني يقال له: الغَيّ. قال تعالىٰ: ﴿مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ﴾ [النجم: ٢]. وقال تعالىٰ: ﴿فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيًّا﴾ [مريم: ٥٩] أي: أثَر الغَيّ. وقوله: ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ﴾ [طه: ١٢١] أي: خاب. قال:

---

(١) أي عند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿قَالَ رَبِّ بِمَآ أَغْوَيْتَنِى لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الحجر: ٣٩].

﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَٰطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾: لأعترِضَنَّ لهم علىٰ طريقِ الإسلام، كما يعترضُ العدوُّ علىٰ الطريق ليقطعَه علىٰ السابلة. وانتِصابُه علىٰ الظرف، كقوله:

... كما عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعلَبُ

ومَن يَغْوِ لا يَعدَمْ عَلىٰ الغَيِّ لائِما(١)

وقيل: فَسَدَ عَيْشُه. مِن: غَوَىٰ الفَصِيل»(٢).

قولُه: (وانتِصابُه عَلىٰ الظرف): وقيل: فيه إشكال، لأنّ حُكمَ مؤقّت المكانِ كحكْم غير الظروف، فلا يُحذفُ «في» والبيت شاذ(٣). وعذرُه ما قاله الزجاج: «لأقعُدَنّ لهم على صراطك المستقيم. ولا اختلافَ بين النحْويين في أن «علىٰ» محذوفة. ومثلُه قوله: ضرب زيدٌ الظهْرَ والبطنَ، أي: عَلىٰ الظهرِ والبطْن»(٤).

قوله: (كَمَا عَسَل الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ)

أوله:

لَـدْنٌ بِهـزِّ الكـفِّ يَعسُـلُ متنَـهُ   فيـهِ كـما عَسَـل............(٥)

---

(١) هذا عجز بيت من قصيدة للمرقِّش الأصغر، واسمه: ربيعة بن سفيان، أو عمرو بن حرملة، من بني سعد ابن مالك، أحد عشاق العرب المشهورين، والقصيدة قالها في عشيقته فاطمة بنت المنذر. وصدر البيت:

فمَن يَلْقَ خيْراً يَـحْمَدِ الناسُ أمْرَهُ

وقوله: يَغْوِ: يضلّ. والغي: الضلال والخيبة. والشاهد فيه قوله: «الغي» بمعنىٰ الخيبة. انظر: «الصحاح» (٦: ٢٤٥٠) مادة (غَوَىٰ)، و«لسان العرب» (٤: ٣٣٢٠) مادة (غَوَىٰ) كذلك، و«الشعر والشعراء» (١: ٢٢١). وفيه أن هذا البيت مما سبق إليه المرقّش. و«المفضليات» (٢٢٧).

(٢) «مفردات القرآن» ص٦٢٠.

(٣) يريد قول الشاعر: «كَمَا عَسَل الطريقَ الثعلبُ».

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣٥٨).

(٥) البيت لساعدة بن جُؤَيَّة من قصيدة طويلة له. ويروىٰ صدره.

لَذٌّ بِهَزِّ الكَفِّ يَعْسَل متْنَـهُ =

وشبَّهه الزجَّاجُ بقَوْلهم: ضُرِبَ زيدٌ الظَّهْرَ والبَطْنَ، أي: علىٰ الظهرِ والبطن.

وعن رسولِ الله ﷺ: «**إنَّ الشَّيطانَ قَعَدَ لابنِ آدمَ بأَطرُقِه؛ قعدَ له بطريقِ الإسلامِ فقال له: تَدَعُ دينَ آبائِك، فعصاهُ فأسلم، ثم قعدَ له بطريقِ الهجرة فقال له: تَدَعُ دِيارَكَ وتَتَغرَّب، فعصاهُ فهاجر، ثمَّ قعدَ له بطريقِ الجهادِ فقال له: تُقاتِلُ فتُقتَلُ فيُقْسَمُ مالُك وتُنكَحُ امرأتُك، فعصاه فقاتل**».

يصف الرمح.

لَدْن، أي: ليّن. عَسَلَ الذئبُ، يَعْسُلُ عَسْلاً وعَسَلاناً، أي: أَسْرَع. وعَسَلَ الرمحُ: اهتزّ واضْطَرب. والضمير في «فيه» للهزِّ أو الكفّ.

قولُه: (**إنَّ الشَّيْطانَ قَعَدَ لابْنِ آدَمَ بأَطْرُقِه**)[1]. الحديث: أخرجه النَّسائيُ عن سَبْرة بنِ معبد[2]، مع زيادةٍ ونقصان.

النهاية: «الطريقُ يُذكّر ويؤنّث، فجمْعُه عَلىٰ التذكير: أَطْرِقَة، كرغيفٍ وأرغِفة، وعَلىٰ التأنيث: أَطْرُق، كيَمِين وأَيْمُن».

= كما يُرْوَىٰ: «نصله» موضع «متنه».

والشاهد في البيت نصب «الطريق» على الظرف كما في نصب «صراط» في الآية. انظر: «ديوان الهذليين» ص١٩٠، و«همع الهوامع» (٣: ١٥٤)، و«الخصائص» (٣: ٣١٩).

(١) أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» (١٥٩٥٨) والنسائي في «السنن» (٦: ٢١) وابن حبان (٤٥٩٣) والطبراني في «المعجم الكبير» (٦٥٥٨) وغيرهم بإسنادٍ قوي.

(٢) كذا قال المصنِّفُ. والصحيح أن الحديث رواه سَبْرة بن أبي فَاكِه أو الفاكِه، وليس سَبْرة بن معبد، وسبرة: بفتح السين وإسكان الباء وفتح الراء. وسَبْرة بن أبي فاكه: صحابي مخزومي من بني أسد، يعدّ في الكوفيين. أمّا سَبْرة بن معبد فهو صحابي آخر، ويكنىٰ أبا الربيع أو أبا ثُريّة. انظر: «أسد الغابة» (٢: ٣٢٤-٣٢٥)، و«الاستيعاب» (٢: ٥٧٨)، و«الإصابة» (٣: ٣١).

﴿ ثُمَّ لَآتِيَنَّهُم ﴾ من الجهاتِ الأربعِ التي يأتي منها العدوُّ في الغالب. وهذا **مَثَلٌ لوَسْوَسَتِهِ إليهم وتسويلِه** ما أمكنه وقَدِرَ عليه، كقوله: ﴿ وَٱسْتَفْزِزْ مَنِ ٱسْتَطَعْتَ مِنْهُم بِصَوْتِكَ وَأَجْلِبْ عَلَيْهِم بِخَيْلِكَ وَرَجِلِكَ ﴾ [الإسراء: ٦٤].

فإن قُلتَ: كيفَ قيل: ﴿مِّنۢ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ﴾ بحَرْفِ الابتداء، ﴿وَعَنْ أَيْمَٰنِهِمْ وَعَن شَمَآئِلِهِمْ﴾ بحرفِ المُجاوزة؟ قلتُ: المفعولُ فيه عُدِّيَ إليه الفِعْلُ نَحْوَ تَعدِيَتِه إلىٰ المفعولِ به، فكما اختَلَفَت حروفُ التعديةِ في ذاك اختَلَفَت في هذا، **وكانت لُغَةً تُؤْخَذُ** ولا تُقاس، وإنما يُفَتَّشُ عن صِحَّةِ مَوقِعِها فقط، فلما سَمِعْناهم يقولون: جلسَ عن يمينِه وعلىٰ يمينِه، وعن شِماله وعلىٰ شِماله، قُلنا: معنىٰ «علىٰ يمينِه»: أنه تمكَّنَ من جهةِ اليمين تمكُّنَ المُستَعلي من المُسْتعلىٰ عليه.

قولُه: (**مَثَلٌ لوَسْوَسَتِهِ إليهم**)، أي: استعمالُ هذه الألفاظِ علىٰ التمثيلِ والتخييل[1]، وهو أن يؤخذَ الزبدة والخلاصة من المجموع، وهي تسويلُه ما أمكنه، وقَدِرَ عليه، من غير تصوُّر الجهات.

قال القاضي: «من أي وجْه يمكنُه، كإتْيان العدوّ من الجهاتِ الأرْبع، ولذلك لم يقُلْ: مِن فوقهم ومن تحت أرْجُلهم»[2].

قولُه: (**وتسويلِه**)، **النهاية**: «التسويل: تحسينُ الشيء وتزْيينهِ إلىٰ الإنسان ليفعلَه أو يقوله».

قولُه: (﴿ وَٱسْتَفْزِزْ ﴾). استفزّه الخوف: استخفّه، وأفْزَزْتُه، أي: أَزعجْتُه.

قولُه: (**وكانت لُغَةً تُؤْخَذُ**)، «لغة»: خبر «كان»، و«تؤخذ»: صفته.

---

(١) أي: أن قوله تعالىٰ: ﴿لَآتِيَنَّهُم مِّنۢ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَٰنِهِمْ وَعَن شَمَآئِلِهِمْ﴾ استعارة تمثيلية، إذ شبّه حال من يوسوس له الشيطان في كل موضع ليضله بحال من يأتيه عدوّه من الجهات الأربع فلا ينجو. والتخييل في البلاغة: هو «اللفظ الدال بظاهره علىٰ معنًى، والمراد غيره علىٰ جهة التصوير». «الطراز» (٣: ٣).

(٢) «أنوار التنزيل» (٣: ١٠) بتصرفٍ ملحوظٍ في عبارة القاضي البيضاوي.

ومعنىٰ «عن يمينِه»: أنه جلسَ مُتجافيًا عن صاحبِ اليمين مُنحَرِفًا عنه غيرَ مُلاصِقٍ له، ثم كَثُرَ حتىٰ استُعمِلَ في المُتجافي وغيره، كما ذكرنا في «تعالَ».

ونَحوُهُ من المفعول به قولُهم: «رَمَيْتُ عن القوسِ»، و«علىٰ القوسِ»، و«من القوس»؛ لأنَّ السَّهْمَ يَبعُدُ عنها، ويَسْتَعليها إذا وُضِعَ علىٰ كَبِدِها للرمي، ويَبتَدِئُ الرميُ منها. وكذلك قالوا: «جلسَ بينَ يَدَيهِ وخَلْفَه»، بمعنىٰ: في؛ لأنهما ظَرْفانِ للفِعل، و«مِنْ بين يدَيْه ومِن خلفه»، لأنَّ الفِعلَ يقعُ في بعضِ الجهتَين، كما تقولُ: جئتُه من الليل، تُريد: بَعْضَ الليل.

وعن شَقيق: «ما مِن صباحٍ إلّا قعدَ ليَ الشيطانُ علىٰ أربعِ مَراصِد: مِن بينِ يَدَيَّ، ومِن خلفي، وعن يميني، وعن شمالي. ....

وقيل: «لغة»: تمييز، و«تُؤْخذ» خبر «كان»، واسمُه ضميرِ «الحروف».

وزبدة الجواب: أن اختصاصَ كُلٍّ من المفعول فيه والمفعول به بما اختصَّ به من الحرف، إنما كان بوضْع الواضع، فلا يسأَلُ عن علّة ذلك، وإنما يسأَلُ عن حُسْنِ موقع كل واحدٍ عند الاستعمال. كأن الجوابَ من الأسلوبِ الحكيم(١).

قولُه: (كما ذكَرْنا في «تعَالَ») أي: «تَعالَ» مِن الخاصّ الذي صارَ عامًّا. وقد مرَّ في قوله: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ﴾ [الأنعام: ١٥١].

قولُه: (علىٰ كَبِدها)، الجوهري: «كَبِد القَوس: مَقْبِضُها. يقال: ضَعِ السّهمَ علىٰ كَبِدِ القوس، وهي: ما بين طَرَفَيْ مَقْبِضِها ومجرىٰ السّهم منها».

---

(١) في (أ): «والجواب الأسلوب الحكيم». والأسلوب الحكيم هنا في قول الزمخشري: «وكانت لغةً تؤخذ ولا تقاس» جواباً عن سؤال من سأل عن علّة استخدام «من» الابتدائية أولاً، و«عن» التجاوزية ثانياً في ﴿لَآتِيَنَّهُم مِّنۢ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَـٰنِهِمْ وَعَن شَمَآئِلِهِمْ﴾.

أمّا مِن بَين يَدَيَّ، فيقول: لا تخف، فإنَّ الله غفورٌ رحيم، فأقرأُ: ﴿ وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا ﴾ [طه: ٨٢]، وأمّا مِن خَلْفي، فيُخوِّفُني الضَّيْعةَ علىٰ مُخَلَّفِيَّ، فأقرأُ: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُهَا﴾ [هود: ٦]، وأمّا مِن قِبَلِ يَميني، فيأتيني من قِبَلِ الثناء، فأقرأُ: ﴿وَٱلْعَٰقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ ﴾ [الأعراف: ١٢٨]، وأمّا مِن قِبَلِ شِمالي، فيأتيني من قِبَلِ الشهوات، فأقرأُ: ﴿ وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ ﴾ [سبأ: ٥٤]».

﴿وَلَا تَجِدُ أَكْثَرَهُمْ شَٰكِرِينَ ﴾ قاله تظنِّينًا، بدليلِ قوله: ﴿ وَلَقَدْ صَدَّقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُۥ ﴾ [سبأ: ٢٠]، وقيل: سمِعَه من الملائكةِ بإخبارِ الله تعالىٰ لهم.

[﴿ قَالَ ٱخْرُجْ مِنْهَا مَذْءُومًا مَّدْحُورًا لَّمَن تَبِعَكَ مِنْهُمْ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ ١٨]

قولُه: (أمّا مِن بَيْن يَدَيَّ). تقديرُه: أما إذا جلس بين يدَيّ فيقول.

قولُه: (فأقرأُ: ﴿ وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ ﴾): أي: أدْفعُ هذه الوسوسةَ بهذه الآية، لأنها تدلُّ علىٰ أنَّ الغُفران مَنُوط بالتوبةِ والإيمانِ والعملِ الصالح، فمن ليس له هذا المجموعُ كيف يَأمَن؟!

قولُه: (علىٰ مُخَلَّفِيَّ) بفتحِ اللام وتشديدِها، وتشديدِ الياء، علىٰ الجمعِ المضاف. مُخَلَّفُ الرجُل: مَنْ يخْلُفُ بعده، كالأولاد.

النهاية: «الخلف ـ بالتحريك والسكون ـ: مَن يجيءُ مِن بعد مَن مضىٰ، إلا أنه بالتحريكِ في الخير، وبالتَّسكين في الشرّ. يقال: خَلَفُ صِدْق، وخَلْفُ سوء».

قولُه: (قاله تظْنِيناً، بدليلِ قوله: ﴿ وَلَقَدْ صَدَّقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُۥ ﴾)، قال القاضي: «لـمّا رأىٰ فيهم مبدأ الشَّرِّ متعدّداً، ومبدأ الخيرِ واحداً، قاله»[1].

---

(١) «أنوار التنزيل» (٣: ١١).

﴿مَذْءُومًا﴾ مِن: ذَأَمَه: إذا ذمَّه. وقرأ الزُّهري: «مَذومًا» بالتخفيف، مِثلَ: مَسولٍ، في: مسؤول. واللامُ في ﴿لَّمَن تَبِعَكَ﴾ مُوطِّئةٌ للقَسَم، و﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾ جوابُه، وهو سادٌّ مَسَدَّ جوابِ الشرط، ﴿مِنكُمْ﴾: منكَ ومنْهم، فغلَّبَ ضميرَ الـمُخاطَب، كما في قوله: ﴿إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٣٨].

وروىٰ عِصْمةُ عن عاصم: «لِـمَنْ تبِعَـكَ» بكَسْرِ اللام، بمعنىٰ: لِـمَنْ تَبِعَك منهم هذا الوعيد، وهو قولُه: ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكُمْ أَجْمَعِينَ﴾، علىٰ أنَّ ﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾ في محلِّ الابتداء، و«لِـمَنْ تَبِعَـكَ» خبرُه.

[﴿وَيَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ فَكُلَا مِنْ حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ۞ فَوَسْوَسَ لَهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ لِيُبْدِيَ لَهُمَا مَا وُۥرِيَ عَنْهُمَا مِن سَوْءَٰتِهِمَا وَقَالَ مَا نَهَىٰكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةِ إِلَّآ أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ ٱلْخَٰلِدِينَ ۞ وَقَاسَمَهُمَآ إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ ٱلنَّٰصِحِينَ ۞ فَدَلَّىٰهُمَا بِغُرُورٍ فَلَمَّا ذَاقَا ٱلشَّجَرَةَ بَدَتْ لَهُمَا سَوْءَٰتُهُمَا وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِن وَرَقِ ٱلْجَنَّةِ وَنَادَىٰهُمَا رَبُّهُمَآ أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَن تِلْكُمَا ٱلشَّجَرَةِ وَأَقُل لَّكُمَآ إِنَّ ٱلشَّيْطَٰنَ لَكُمَا عَدُوٌّ مُّبِينٌ﴾ ١٩-٢٢]

﴿وَيَٰٓـَٔادَمُ﴾ وقُلْنا: يا آدمُ. ....

قولُه: (منْك ومنْهم): تفسير لقوله: ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكُمْ﴾.

قولُه: (كما في قوله: ﴿إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾) الأصل: «يَجْهلون» بالياء التَّحتاني، علىٰ الغيبة، لأنه صفةُ ﴿قَوْمٌ﴾، فغلَّب المخاطَبين.

قولُه: (﴿وَيَٰٓـَٔادَمُ﴾: وقُـلْنَا: يا آدمُ)، إنّما قدّر: «قلْنا»، ليؤْذِنَ بأنّ هذه القصّةَ بتمـامها معطوفةٌ علىٰ مثلِها، وهي قولُه: ﴿قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا﴾ [الأعراف: ١١] لا علىٰ ﴿قَالَ﴾[1]، وهو أقرب. وأنها كرامةٌ أخرى، مُنِحت أبا البشر، امتناناً علىٰ المخاطَبين من أولادِه، ومن ثم

---

(١) أي: في الآية (١٨) من سورة الأعراف.

وقُرِئ: «هَـٰذِي الشَّجَرَةَ»، والأصلُ الياء، والهاءُ بَدَلٌ منها، ويقال: وَسْوَسَ، إذا تكلَّم كلامًا خَفيًّا يُكرِّرُه، ومنه: وَسْوَسَ الحُلِيُّ، وهو فِعْلٌ غيرُ متعدٍّ، ....

أتىٰ بصيغةِ التعظيم(١). وأنّ قوله: ﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾ [الأعراف: ١٢] إلىٰ آخرِه، وارد علىٰ الاستطرادِ لحديث الأمرِ بالسجدة، وامتناع إبليسَ منه، كما أن قوله: ﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ قَدْ أَنزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا﴾ [الأعراف: ٢٨] مُستطردٌ لذكرِ بدوِّ السوآت. وقوله: ﴿وَإِذَا فَعَلُواْ فَٰحِشَةً﴾ [الأعراف: ٢٦] استطرادٌ في استطراد، لأنه حكايةٌ عن فعل قبيحٍ كانوا يفعلونه، ويزْعمون أنه نُسُكٌ مِن المناسك، وهو طوافُهم بالبيت عُراةً، فشنّع عليهم بتسميته فاحشة.

والدليل علىٰ كَونه مستطرداً: العَودُ إلىٰ حديث الاستطرادِ الأول، بقوله: ﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ خُذُواْ زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف: ٣١]. وفائدةُ تأخيرِه عنه الأمرُ بالتستّر، وأكلِ المباحات، بعد تقبيحِ تلك الفِعلة، والتزيِّي بِزيِّ المتّقين، ولذلك صرّحَ بذِكر ﴿كُلِّ مَسْجِدٍ﴾.

ويؤيّده قولُ الإمام: «إنّ أهل الجاهليةِ كانوا لا يأكلون الطعامَ في الموسم إلّا القليل، ويحْترِزون عن الدّسمِ تعظيماً، فأنْزل الله تعالى: ﴿وَكُلُواْ وَٱشْرَبُواْ﴾ [الأعراف: ٣١] بياناً لفسادِ تلك الطريقة»(٢).

وسبيل هذا الاستطرادِ سبيلُ قولهِ تعالى: ﴿وَلَيْسَ ٱلْبِرُّ بِأَن تَأْتُواْ ٱلْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ ۗ وَأْتُواْ ٱلْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَٰبِهَا﴾ [البقرة: ١٨٩] سواءٌ بسواء.

قولُه: (وقُرِئ: «هَـٰذِي الشَّجَرَةَ»)، قال ابنُ جِنّي: «قرأها ابنُ مُحَيْصِن(٣). والهاء في «ذه»: بدلٌ من الياء في «ذِي». ويدلُّ علىٰ أن الياءَ الأصل قولهم في المذكّر: «ذا»، فالألف: بدل

---

(١) أي: أن الزمخشري أتىٰ بصيغة التعظيم في تقدير: «وقُلنا» قبل ﴿يَٰٓـَٔادَمُ﴾، لتتّفق مع ما سبق من المعطوف عليه الذي يشتمل على التعظيم والامتنان.

(٢) «مفاتيح الغيب» (١٤: ٥١).

(٣) في (أ): «ابن محيض»، وفي (ج): «أبو محيض».

كوَلْوَلَتِ المرأةُ ووَعْوَعَ الذئب، ورجلٌ مُوَسوِسٌ - بكسرِ الواو - ولا يُقال: مُوَسوَسٌ - بالفَتْح -، ولكن: مُوَسوَسٌ له، ومُوَسوَسٌ إليه، وهو الذي تُلْقىٰ إليه الوَسْوَسة. ومعنىٰ «وَسْوَسَ له»: فَعَلَ الوَسْوَسةَ لأَجْلِه، و«وَسْوَسَ إليه»: ألقاها إليه.

﴿لِيُبْدِيَ﴾ جعلَ ذلك غَرَضًا له ليسوءَهما ....

من الياء، فإن أصلَه عندنا «ذَيّ» مثل «حَيّ» فحذفت الياءُ الثانية، فبقيَ «ذَيْ». قال أبو عليّ: فكرِهوا أن يشْبِهِ آخرُه آخر «كَيْ» و«أَيْ» فأبدلوها ألِفاً. والذي يدلُّ علىٰ أن «ذا»: «ذَيّ»، وأنه ثلاثيّ، جواز تحقيرِه في قولك: «ذَيّا»، ولو كان ثنائياً لَـمَا جاز تحقيرُه، كما لا تحقّرُ «ما» و«مَن»»[(١)].

قولُه: (﴿لِيُبْدِيَ﴾ جعلَ ذلك غَرَضاً له)، قال القاضي: «وقيل: اللام للعاقبةِ أو للغَرَض، علىٰ أنه أراد أيضاً بوسْوستِه أن يسوءَهما بانكشاف عورتَيهما، ولذلك عبّر عنهما بالسَّوْأة»[(٢)].

وقيل: إنّ اللام، علىٰ هذا، غير واقعةٍ موقعَها، لأن شرائطَ الإضمار موجودة، وهو كَونه: مصْدراً، وفعلاً لفاعلِ الفعلِ المعلّل، ومقارَناً في الوجود.

وأجيب: أن عند فقدانِ الشرط ينْعدمُ المشروط، ولا يجب عند وجوده، كما أنّ الوضوء شرْطٌ للصلاة، ولا يجبُ مِن وجودِه وجودُ الصلاة.

والدليلُ علىٰ أنه شرطٌ قولُه في «المفصّل»: «وفيه ثلاثُ شرائط. واللام هاهُنا للتأكيد، ليؤْذَن أن هذا الغرضَ كان مهتمّاً بشأنه في الوَسوسة»[(٣)].

---

(١) «المحتسب» (١ : ٢٤٤).

(٢) «أنوار التنزيل» (٣: ١٢).

(٣) انظر: «المفصل» للزمخشري (١ : ٨٧).

إذا رَأَيا ما يُؤْثِرَانِ سَتْرَه، وأنْ لا يُطَّلَعَ عليه مكشوفًا. وفيه دليلٌ علىٰ أنَّ كشفَ العورةِ من عظائمِ الأمور، وأنه لم يَزَلْ مُستَهجنًا في الطباعِ مُستَقبَحًا في العقول.

قال صاحبُ «المفتاح»: «والأصلُ فيه اللام، فإذا لم يجتمعْ ما ذُكِر، الْتَزِم الأصل. ويُعْلَم مِن المفهومِ أنه إذا اجتمعَ لا يُلْتَزم الحذف»[(١)].

قولُه: (**مَا يُؤْثِرَانِ سَتْرَه**)، «ما»: موصولة، وهي عبارةٌ عن العَورة، أي: الذي يختارُ أنّ سَتره، لأنّ كلَّ أحد ـجتهدُ في سَتْر عورته، و«أن لا يطّلع» معطوفٌ علىٰ «سَتْره» علىٰ سبيل التفسير.

قولُه: (**وفيه دليلٌ علىٰ أن كشفَ العورةِ من عظائمِ الأمور**): أي: في جعل الإبداءِ غرضاً للشيطان في الوَسوسة، دليلٌ علىٰ أنه المطلوبُ الأوّليّ منه، وأنه مهتمّ بشأنِه، لكونه مستَتْبِعاً للإخراج من الجنّة، وموجِباً للفضيحةِ وشَماتة العدوّ، ثم في إيقاعِ الصلة والموصولة، وهي ﴿مَا وُۥرِىَ عَنْهُمَا﴾، موضع العَورة، علىٰ نحْو قولِه تعالى: ﴿وَرَٰوَدَتْهُ ٱلَّتِى هُوَ فِى بَيْتِهَا﴾ [يوسف: ٢٣]، إشعارٌ[(٢)] بزيادةِ التقبيح، وفي جعلِ ﴿سَوْءَٰتُهُمَا﴾ بياناً له إيذانٌ بمزيد الشَّناعة والقُبح، علىٰ منوالِ قولِه تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧]. وإنّما كان[(٣)] مستقْبَحاً في الطِّباع والعقول، لأنه لم يكنْ في الجنّة تكليفٌ سوىٰ المنعِ من قُرْبانِ الشجرة، وإنّما عُلِم قُبحُه من جهة العَقل[(٤)].

قال في «الانتصاف»: «فيه مَيْـلٌ إلىٰ الاعتزال، وأنّ العقلَ يقبِّح ويحسّن. وهذا اللفظُ لو

---

(١) «مفتاح العلوم» ص٣٩.

(٢) مبتدأ مؤخر، خبره: «في إيقاع الصلة» المقدم.

(٣) أي: إبداء السوآت.

(٤) هذا تعليل الطيبي لقول الزمخشري عن إبداء السوآت: «لم يَزَل مستهجَناً في الطباع ومستقبَحاً في العقول» ليبين أن قاعدة القُبْح والـحُسْن لا تقوم علىٰ العقل، كما يعتقد المعتزلة.

فإن قُلتَ: ما للواوِ المضمومةِ في ﴿وُرِيَ﴾ لم تُقْلَبْ همزةً كما قُلِبَت في «**أُوَيْصِل**»؟ قلتُ: **لأنَّ الثانيةَ مَدَّةٌ** كألفِ «وارىٰ». وقد جاءَ **في قراءةِ عبد الله: «أُوريَ» بالقَلْب**.

﴿إِلَّآ أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ﴾: إلّا كراهةَ أن تكونا ملكَيْن. وفيه دليلٌ علىٰ أن الملَكيةَ بالمنظرِ الأعلىٰ، وأنَّ البَشَرِيةَ **تُلمَحُ مَرْتبتُها كـ«لا» و«لا»**. وقُرِئَ: «مَلِكَيْن» بكسرِ اللام، كقوله ﴿وَمُلْكٍ لَّا يَبْلَىٰ﴾ [طه: ١٢٠]. ﴿مِنَ ٱلْخَٰلِدِينَ﴾: من الذين لا يموتونَ ويبقَون في الجنةِ ساكنينَ. وقُرِئَ: «مِن سَوْأَتِهِا» بالتوحيد، «وسَوَّاتِها» بالواو المُشدَّدة.

صَدَر من السنِّي، كان تأويلُه أن العقلَ أدرك المعنىٰ الذي لأجله حسّن المشرِّعُ السَّتْر، وقبّح الكشْف»(١).

قولُه: (في «**أُوَيْصِل**») وهو تصغير: واصل، والأصل: وُوَيْصِل.

قولُه: (**لأن الثانية مَدَّة**). أي: إنّما تُقلَبُ إذا كانت الثانيةُ متحركة. شبّه الواوَ الثانية بالألف لسكونِها في أنْ لا أثرَ لها. أمّا «أُوَيْصِل»: فحركتُها أخرجتْها من ذلك الحكْم.

قولُه: (**في قراءة عبد الله: «أُورِيَ» بالقلب**). قال الزجّاج: «﴿وُرِيَ﴾: يجوزُ فيه «أُورِي»، لأن الواوَ مضمومة، فإن شئتَ أبدلْت منها همزة، إلّا أن القراءةَ المشهورة تُتَّبع، لأنها موافقة لخطِّ المصحف»(٢).

قولُه: (**تُلْمَحُ مَرْتبتُها كـ«لَا» و«لَا»**): أي: يُنْظَر إلىٰ مَرْتَبتها العُليا لـمْحاً، كـ: «لَا لَـمْح ولَا لَـمْح»، والثاني تأكيد.

قال الـمُطَرِّزيّ: «وفي الأمثال: أَسْرَع مِن «ها» و«لا»، وأقلّ من لفْظ (لا)». وأنشد:

يكُـونُ نـزولُ الركْـبِ فيهـا كَـلَا ولَا غِشَاشاً ولاَ يُدْنونَ رَحْلاً علىٰ رَحْلِ(٣)

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٧٢).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣٦٢)، وانظر: «البحر المحيط» (٥: ٢٥).

(٣) لم أجد كلامَ المطرّزي في مظِنّته من «الـمُغْرب في ترتيب المعرب».

....

أي: ما كان بُطؤُهم إلّا مدَّةً يَسيرة، كالتفوّه بـ «لا» و«لا». غِشاشاً، بالكسر، أي: علىٰ عجَلَةٍ.

قال القاضي: «واستَدَلّ علىٰ فضْل الملائكةِ علىٰ الأنبياء بهذه الآية. وجوابُه: أنه كان مِن المعلوم أن الحقائقَ لا تنقلب، وإنّما كانت رغبتُهما في أن يحصلَ لهما أيضاً ما للملائكة من الكمالات الفطرية، والاستغْناءِ عن الأطعمة والأشربة. وذلك لا يدلُّ علىٰ فضلهم مطلقاً»[1].

وقلتُ: بل كان رغبتُهما في الأكل لأجل القَسَم، لا لإخباره المتقدّم، لِما عُلِم أنه لا يحْتمل الصدق، كما قال المصنّف: «فنزّلهما إلىٰ الأكل من الشجرة بما غرّهما به مِن القَسَم بالله»، وقوله بُعَيدَ هذا: «بَلىٰ وعِزّتِك، ولكنْ ما ظَنَنْتُ أن أحداً مِن خَلْقِك يحْلِف بك كاذباً»، لا لأنْ يصيرا مَلَكَيْن بالأكل، لأنه علىٰ خلافِ ما عليه الملَك، ولا لطلب المرْتَبة، لأن كَونَه مسجوداً للملائكة كَفَاه دلالةً علىٰ أنه أفضلُ منهم، ومن ثَمَّ امتنع إبليسُ من السجود. نَعَم، قد يمكنُ أن تكون رغبتُه لأجل الخلود، لقوله: ﴿هَلْ أَدُلُّكَ عَلَىٰ شَجَرَةِ ٱلْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَّا يَبْلَىٰ﴾ [طه: ١٢٠].

وقال الإمام: «المحقّقون أنْكروا حصولَ التصديق، وقالوا: إنّما أقْدَمَا علىٰ الأكْلِ لغلَبة الشهوة، لا أنَّهما صدَّقاه عِلْماً أو ظنّاً كما نجِد من أنفسنا عند الشَّهوة نُقْدِم علىٰ الفعلِ إذا زيّنه الغير، وإنْ لم نعتقدْ أن الأمرَ كما قال»[2].

وقال صاحب «الانتصاف»: «لا يلزمُ من اعتقاد إبليسَ ذلك أن يكون الأمرُ علىٰ ما اعتقده، ووسْوَس به، فقد علّل إبليسُ منْعَ الشجرة بأنه كراهةُ أن يخْلُدا أو يكونا مَلَكَين، وهو كاذبٌ فيه، فلم يقرّرِ الله قوله، بل أشار إلىٰ كذبِه بقوله: ﴿فَدَلَّىٰهُمَا بِغُرُورٍ﴾، فلعلّ تفضيلَه الملائكةَ من الغرور»[3].

---

(١) «أنوار التنزيل» (٣: ١٢).

(٢) «مفاتيح الغيب» (١٤: ٤١).

(٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٧٢).

﴿وَقَاسَمَهُمَآ﴾: وأقسمَ لهما ﴿إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ ٱلنَّٰصِحِينَ﴾.

فإن قُلتَ: المُقاسَمةُ: أن تُقسِمَ لصاحبِك ويُقسِمَ لك، تقول: قاسَمْتُ فُلانًا: حالفتُه، وتقاسما: تحالفا. ومنه قوله تعالىٰ: ﴿تَقَاسَمُواْ بِٱللَّهِ لَنُبَيِّتَنَّهُۥ﴾ [النمل: ٤٩]؟ قلتُ: **كأنَّه قال لهما: أُقسِمُ لكما إنِّي لَمِن الناصِحين، وقالا له: أتُـقسِمُ بالله إنَّك لمن الناصِحين، فجعلَ ذلك مُقاسَمةً بينهم، أو أقسَم لهما بالنَّصيحةِ وأقسما له بقَبولها، أو أُخرِجَ قَسَمُ** إبليسَ علىٰ زِنَةِ المُفاعَلة، لأنه اجتهدَ فيه اجتهادَ المُقاسِم.

قولُه: (**كأنَّه قال لهما: أُقْسِمُ لكما إنِّي لَـمِن الناصِحين. وقالا له: أَتُقْسِمُ بالله إنَّك لمن الناصِحين؟**)، جعل تقريرَهما بقَسَم إبليسَ بمنزلة قَسَمِهما، فإنّ الهمزة في: «أَتُقسِم بالله» للتقرير.

قال صاحب «الانتصاف»: «فيكون في الكلام لفٌّ، لأن آدمَ وحَواءَ لا يُقْسِمان بلفظ المتكلّم، بل بلفظ الخطاب»[(١)].

وقلت: كلام المصنّف إلىٰ التغليب أقرب.

قولُه: (**أو أقسَم لهما بالنَّصيحةِ، وأقسما له بقَبولها**)، **الانتصاف**: «إنّما يتمّ هذا لو لم يذْكر المقْسَم عليه، أمّا إذا ذكره، فلا يتمّ إلّا بأن يسمَّىٰ قَبول النُّصْحِ نُصْحاً، للمقابلة، كما قرئ: ﴿وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ﴾ [الأعراف: ١٤٢]، جعـل التزامه بالوعدِ وحضورِه: وعداً، وكلامه مِن أوّله إلىٰ آخره مدخول، لأن الكلامَ لـمّا دلّ علىٰ القَسَمِ مِن الطرفين، فيجب تقدير المقْسَمِ والمقْسَم عليه بغير المذكور»[(٢)].

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٧٢).

(٢) المصدر السابق (٢: ٧٣)، وليس فيه قوله: «وكلامه... بغير المذكور»، ولعلّه من كلام الطيبي نفسه في الرد علىٰ صاحب «الانتصاف».

﴿فَدَلَّىٰهُمَا﴾: فنزَّلـهُما إلىٰ الأكلِ من الشجرة، ﴿بِغُرُورٍ﴾: بما غرَّهما به من القَسَم بالله. وعن قَتادة: وإنَّما يُخدَعُ المؤمنُ بالله. وعن ابنِ عُمرَ رضيَ الله عنهما: أنه كان إذا رأىٰ من عبدِه طاعةً وحُسْنَ صلاةٍ أعتقَه، فكان عبيدُه يفعلون ذلكَ طلبًا للعِتق، فقيل له: إنهم يَـخْدعونك، فقال: مَنْ خدَعَنا بالله انخدَعْنا له.

﴿فَلَمَّا ذَاقَا ٱلشَّجَرَةَ﴾: وَجَدا طَعْمَها آخِذَيْنِ في الأكلِ منها. وقيل: الشجرةُ هي السُّنبلة. وقيل: شجرة الكَرْم، ﴿بَدَتْ لَهُمَا سَوْءَٰتُهُمَا﴾ أي: تَهافَتَ عنهما اللِّباس، وظهرَتْ لهما عوراتُهما، وكانا لا يَريانِها من أنفُسِهما، ولا أحدُهما من الآخَر. وعن عائشةَ رضيَ الله عنها: «ما رأيتُ منه ولا رأىٰ مني». وعن سعيد بن جُبير: «كان لباسُهمـا من جِنسِ الأظفار». وعن وَهْب: «كان لباسُهما نورًا يحولُ بينهما وبينَ النظر».

ويُقال: طَفِقَ يَفعَلُ كذا، بمعنىٰ: جَعَلَ يفعَلُ كذا. وقرأ أبو السِّمالِ: «وطَفَقا» بالفَتح، ﴿يَخْصِفَانِ﴾ ورقةً فوقَ وَرَقةٍ علىٰ عوراتِهما ليَستَتِرا بها، كما تُخصَفُ النَّعْلُ، **بأن تُجعَلَ طَرَقَةً علىٰ طَرَقةٍ وتُوَثَّقَ بالسُّيور.**

قولُه: (﴿فَدَلَّىٰهُمَا﴾: فنزَّلـهُما)، روىٰ الإمامُ عن الأزهريّ: «أن الرجُل العطشانَ يُدَلِّي رِجْلَيْه في البئر، ليأخذَ الماء، فلا يجد فيها ماء، فوُضِعت التدليةُ موضع الطَّمعِ فيما لا فائدة فيه. فيقال: دلَّاه: إذا أطْمَعه، أو بمعنى: جَرَّأهما، مِن الدالّ والدَّالّة، أي: الجُرْأة»(١).

السَّجاونديّ: «﴿فَدَلَّىٰهُمَا﴾: حطَّهما عن درجتِهما، وأجرأهما. والدالّة: الجُرأة»(٢).

قولُه: (**بأن تُـجْعَلَ طَرَقةً علىٰ طَرَقةٍ**)، **الجوهري**: «الطَّرَقة: مثل العَرَقة والصفّ».

الأساس: «وَضَعَ الأشياءَ طَرَقةً طَرَقةً وطريقةً طريقة، أي: وضَعَ بعضَها فوق بعض».

قولُه: (**وتُوَثَّقَ بالسُّيور**)، **الجوهري**: «السَّيْر: ما يُقَدّ من الجِلْد. والجمع: السيور».

---

(١) «مفاتيح الغيب» (١٤: ٤١). وانظر كذلك: «تهذيب اللغة» للأزهري (٤: ١٧٢).

(٢) «عَيْن المعاني» لوحة رقم (٢٥١)، ونصه: «فدلّاهما: أَوْقَعهما». وفرْق بين النصين.

وقرأ الحسن: «يَخِصِّفانِ» بكسرِ الخاء وتشديدِ الصاد، **وأَصلُه: يَخْتَصِفان**. وقرأ الزُّهريُّ: «يُخصِفان»، من: أَخْصَف، **وهو منقولٌ من: خَصَفَ**، أي: يُخصِفانِ أنفُسَهما، وقُرِئ: «يُخَصِّفان»، مِن: خَصَّفَ بالتشديد. ﴿مِن وَرَقِ ٱلْجَنَّةِ﴾ قيل: كان وَرَقَ التين، ﴿أَلَمْ أَنْهَكُمَا﴾ عتابٌ من الله تعالىٰ وتوبيخٌ وتنبيهٌ علىٰ الخطأ، حيثُ لم يَتحذَّرا ما حَذَّرَهُما اللهُ من عَداوةِ إبليس. ورُوي: أنه قال لآدمَ: ألم يكُنْ لك فيما منَحْتُكَ من شَجَرِ الجنةِ مندوحةٌ عن هذه الشجرة؟ فقال: بلىٰ وعزَّتِك، ولكنْ ما ظَننْتُ أنَّ أحدًا مِن خَلْقِكَ يَحلِفُ بك كاذبًا. قال: فبِعزَّتي لأُهبِطَنَّكَ إلىٰ الأرضِ، ثم لا تنالُ العَيْشَ إلّا كَدًّا. فأُهْبِطَ وعُلِّم صَنْعةَ الحديد، وأُمِرَ بالحَرْث، فحَرثَ وسقىٰ، **وحَصَدَ وداسَ وذَرّىٰ وعَجَنَ** وخَبَز.

قولُه: (**وأَصلُه: يـخْتَصِفان**)، قال ابنُ جِنّي: «آثر إدغامَ التاء في الصاد، فأسْكنها، والخاء قبلَها ساكنة، فكسرها لالتقاءِ الساكنين، فصار «يَـخَصِّفانِ»»[1].

قولُه: (**وهو منقولٌ من «خَصَفَ»**)، قال أبو البقاء: «﴿يَخْصِفَانِ﴾»: ماضيه «خَصَفَ»، وهو متعدٍّ إلىٰ مفعول واحد، والمفعول[2]: شيئاً من وَرَق الجنّة. وقُرِئ بضمِّ الياء وكَسْرِ الصاد مخفّفاً، وماضيه «أخْصَفَ»، وبالهمزة يتعدّىٰ إلىٰ اثنين. والتقدير: يُخْصِفان أَنْفُسَهما»[3].

قولُه: (**حَصَدَ ودَاسَ وذرَّىٰ**[4] **وعَجَن**)، يقال: ذَرَتِ الريحُ الترابَ. ومنه ذرَّىٰ الناسُ الحِنطةَ. اختصر في الكلام[5]، لأنَّ بين التذريةِ والعَجْنِ أموراً كثيرة.

---

(١) «المحتسب» (١: ٢٤٥). وانظر: «الجامع لأحكام القرآن» (٧: ١٨٠) و«البحر المحيط» (٥: ٢٧).

(٢) في «التبيان»: «والتقدير» موضع «والمفعول»، ولعله أصحّ.

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٥٦١).

(٤) زاد في بعض النسخ المطبوعة من «الكشاف» في هذا الموضع: «وطحن»، وليس ذلك في الأصل الخطي منه، ولا في الأصول الخطية من «حاشية الطيبي».

(٥) قوله: «اختصر في الكلام» إشارة إلىٰ أن في عبارة الزمخشري إيجازاً بالحذف، الذي هو: «أداء المقصود من الكلام بأقل من عبارات مُتعارَفِ الأوساط، بحذف جملة أو أقلّ أو أكثر». «الإيضاح» ص ٢٨٠ وما بعدها. وهو في هذا الموضع إيجاز بحذف أكثر من جملة، إذ التقدير: «ذرّى، وفصل، ونقّىٰ وطَحَن، وعجَن».

[﴿قَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَـٰسِرِينَ﴾ ٢٣]

وسَمَّيَا ذَنْبَهُما وإن كان صغيرًا مغفورًا ظُلْمًا لأنفسهما، وقالا: ﴿لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَـٰسِرِينَ﴾ علىٰ عادةِ الأولياءِ والصالحين في استِعظامِهم الصغيرَ من السَّيِّئات، واستِصغارِهم العظيمَ من الحسنات.

[﴿قَالَ ٱهْبِطُوا۟ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ۖ وَلَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَـٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ ۞ قَالَ فِيهَا تَحْيَوْنَ وَفِيهَا تَمُوتُونَ وَمِنْهَا تُخْرَجُونَ﴾ ٢٤-٢٥]

﴿ٱهْبِطُوا۟﴾ الخِطابُ لآدمَ وحَوّاءَ وإبليسَ، و﴿بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ في موضعِ الحال، أي: مُتعادِين؛ يُعاديهما إبليسُ ويُعادِيانه، ﴿مُسْتَقَرٌّ﴾: استقرار، أو موضِعُ استقرار، ﴿وَمَتَـٰعٌ﴾: وانتفاعٌ بعَيْشٍ ﴿إِلَىٰ حِينٍ﴾: إلىٰ انقضاءِ آجالِكم. وعن ثابتٍ البُنانيِّ: لمّا أُهْبِطَ آدمُ وحَضَرَتْهُ الوفاةُ، أحاطَتْ به الملائكة، فجَعَلَتْ حَوّاءُ تدورُ حَوْلَهم، ......

قولُه: (وسَمَّيَا ذَنْبَهُما) إلىٰ قوله: (ظُلْماً) أتىٰ بالواو ليدلّ علىٰ معطوف عليه، فإنه تعالىٰ لمّا وبّخهما بقوله: ﴿أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَن تِلْكُمَا ٱلشَّجَرَةِ وَأَقُل لَّكُمَآ إِنَّ ٱلشَّيْطَـٰنَ لَكُمَا عَدُوٌّ مُّبِينٌ﴾ اسْتكانا(١) إلىٰ الله، واعترفا بالتقصير، وقالا: ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا﴾، وسمَّيا ذنبهما ظُلْماً، هضْماً لأنْفُسِهما، علىٰ عادة الأنبياء.

قال الإمام: «كان ذلك قبلَ النبوّة، لأنه بعد النبوّة لا يجوز عليهم صغيرةٌ ولا كبيرة»(٢).

وقيل: إنّ ذلك صدرَ منه سهْواً، لقوله تعالى: ﴿فَنَسِىَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُۥ عَزْمًا﴾ [طه: ١١٥]، وعليه ظاهرُ كلام المصنِّف. وقيل: عن قصد، لأن قولَه: ﴿مَا نَهَىٰكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَـٰذِهِ ٱلشَّجَرَةِ﴾، إلىٰ قوله: ﴿وَقَاسَمَهُمَآ إِنِّى لَكُمَا لَمِنَ ٱلنَّـٰصِحِينَ﴾ صَدَر عن إبليسَ حالَ إقدامِه علىٰ الذنب.

---

(١) جواب: «لـمّا» الشرطية. والاستكانة: الخضوع والانقياد.

(٢) «مفاتيح الغيب» (١٤: ٤٢).

فقال لها: خَلِّي ملائكةَ رَبِّي، فإنَّما أصابَني الذي أصابَني فيك، فلما تُوفِّي غَسَلَتْهُ الملائكةُ بماءٍ وسِدْرٍ وِتْرًا، وحَنَّطَتْهُ وكَفَّنَتْهُ في وِتْرٍ من الثياب، وحَفَروا له ولَحَدوا، ودَفَنوهُ بسَرَنديبَ بأرضِ الهِند، وقالوا لبنيه: هذه سُنَّتُكم بَعْدَه.

[﴿ يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ قَدۡ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكُمۡ لِبَاسٗا يُوَٰرِي سَوۡءَٰتِكُمۡ وَرِيشٗاۖ وَلِبَاسُ ٱلتَّقۡوَىٰ ذَٰلِكَ خَيۡرٞۚ ذَٰلِكَ مِنۡ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ لَعَلَّهُمۡ يَذَّكَّرُونَ ﴾ ٢٦]

قولُه: (أصابَني فيك): أي لأجْلِكِ وسببِك.

الجوهري: «ربّما استعمل «في» بمعنىٰ الباء. قال زيد الخيل[١]:

ويَرْكَبُ يومَ الرَّوْعِ فيها فوارِسٌ بَصِيرونَ في طعنِ الكُلىٰ والأَباهِرِ[٢]

أي: بطَعْنِ الكُلىٰ والأباهر».

لعله أراد ما رواه الإمام في سورة «البقرة»: «رأيتُ في بعض التفاسيرِ أن حوّاءَ سَقَتْهُ في الجنَّة خمراً، فَسَكِر، فتناول الشجرة»[٣]. ويردّه قوله: ﴿لَا فِيهَا غَوۡلٞ﴾ [الصافات: ٤٧][٤].

قولُه: (حَنَّطَتْهُ)، النهاية: «الحَنوط: ما يُخْلَط من الطِّيب لأكْفان الموتىٰ».

---

(١) زيد بن مُهَلْهِل، سمّاه الرسول ﷺ «زيد الخير». شاعر مخضرم. مات سنة ٢٩هـ. انظر: «أسد الغابة» (٢: ٣٠١)، و«الاستيعاب» (٢: ٥٥٩)، و«الشعر والشعراء» (١: ٢٩٢).

(٢) البيت لزيد الخير. ورواية الصحاح بتقديم «الأباهر» علىٰ «الكُلىٰ».

الروع: الفزع. والكُلىٰ: جمع كُلْيَة ـ معروفة. والأباهر: جمع أَبْهَر، وهو: عرْق مستبْطِن الصّلب، متّصل بالقلب، والشاهد في البيت قوله: «في طعن» والمعنىٰ: «بطعن».

انظر: «الصحاح» (٦: ٢٤٥٨)، مادة (طعن)، و«أمالي ابن الشجري» (٢: ٢٦٨).

(٣) «مفاتيح الغيب» (٣: ١٣) بتصرف، عند تفسير ﴿فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيۡطَٰنُ﴾ [البقرة: ٣٦].

(٤) وتمام الآية: ﴿وَلَا هُمۡ عَنۡهَا يُنزَفُونَ﴾.

جعلَ ما في الأرضِ مُنَزَّلًا من السماء، لأنه قُضِيَ ثَمَّ وكُتِبَ، ومنه ﴿وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْأَنْعَٰمِ ثَمَٰنِيَةَ أَزْوَٰجٍ﴾ [الزمر: ٦]، والريشُ: لباسُ الزينة، استُعيرَ من ريشِ الطير، لأنه لباسُه وزِينتُه، أي: أنزَلْنا عليكم لِباسَين: لباسًا يُواري سَوْآتِكم، ولباسًا يُزيِّنُكم؛ **لأنَّ الزِّينةَ غَرَضٌ صحيح**، كما قال: ﴿لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً﴾ [النحل: ٨]، ﴿وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ﴾ [النحل: ٦]. وقرأ عثمانُ رضيَ الله عنه: «ورِياشًا» جَمْعُ ريش، كشِعْبٍ وشِعاب.

﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ﴾: ولباسُ الوَرَعِ والخشيةِ مِنَ الله تعالىٰ، وارتفاعُه علىٰ الابتداء، وخبَرُه: إمّا الجملةُ التي هي ﴿ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾، كأنه قيل: ولباسُ التقوىٰ هو خير، لأنَّ أسماءَ الإشارةِ تَقرُبُ من الضمائرِ **فيما يَرجِعُ إلىٰ عَوْدِ الذِّكْر**، وإمّا المُفرَدُ الذي هو ﴿خَيْرٌ﴾، و﴿ذَٰلِكَ﴾ **صفةٌ للمبتدأ**، ....

قولُه: (**لأنَّ الزِّينةَ غَرَضٌ صحيح**). يعني إنّما عطفَ ﴿وَرِيشًا﴾ علىٰ ﴿لِبَاسًا﴾، ليؤْذن بأن الزينةَ أيضاً غرضٌ صحيح، كقوله تعالى: ﴿وَٱلْخَيْلَ وَٱلْبِغَالَ وَٱلْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً﴾ [النحل: ٨]. وكما أن سِتْر العورة(١) مأمورٌ به، كذلك أخذُ الزينة مأمورٌ به. قال تعالى: ﴿خُذُوا۟ زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف: ٣١].

قولُه: (**فيما يَرجِعُ إلىٰ عَوْدِ الذِّكْر**)، قال الزّجاج: «﴿ذَٰلِكَ﴾ بمنزلة «هو»: أي: لباس التقوىٰ هو خير، لأن أسماءَ الإشارة تقرب فيما يعودُ من الذِّكر من المضمر»(٢).

قولُه: (و﴿ذَٰلِكَ﴾: **صفةٌ للمبتدأ**)، قال نورُ الدّين الحكيم: «الوَصفُ بـ«ذلك» غير سديدٍ علىٰ الظاهر، لأن حق الموصوفِ أن يكونَ أخصّ، و«ذلك» أخصّ من ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ﴾. وقد صرّحوا بأن عامَّهم هذا جائـز. والمضافُ إلىٰ الـمعرَّفِ باللام أحطّ درجةً من المعرَّفِ باللام»(٣).

---

(١) زاد في (أ): «غرض صحيح»، بعد «العورة»، وسقط قوله: «كذلك أخذ الزينة مأمور به».

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣٦٣). وهذا أحد الوجوه في ﴿ذَٰلِكَ﴾.

(٣) قوله: «المضاف... من المعرف باللام» لا علاقة له بموطن الاستشهاد.

كأنه قيل: ولباسُ التقوىٰ المُشارُ إليه خير. ولا تخلو الإشارةُ مِنْ أن يُرادَ بها **تعظيمُ لباسِ التقوىٰ، أو أن تكونَ إشارةً إلىٰ اللباسِ المُوارِي** للسَّوْأة، لأنّ مُواراةَ السَّوْأةِ من التقوىٰ، **تفضِيلًا له** علىٰ لباس الزينة.

وقيل: «لباسُ التقوىٰ» خَبَرُ مبتدأ محذوف، أي: وهو لباسُ التقوىٰ، ثم قيل: ﴿ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾. وفي قراءةِ عبدِ الله وأُبيّ: «ولباسُ التقوىٰ خيـرٌ»، وقيل: المرادُ بلباسِ التقوى: ما يُلبَسُ من الدُّروعِ والجَواشِنِ والمغافِرِ وغيرِها مما يُـتَّقىٰ به في الحروب. وقُرِئ: «ولباسَ التقوىٰ» بالنَّصْبِ عَطْفًا علىٰ ﴿لِبَاسًا وَرِيشًا﴾.

قال أبو البقاء: «يجوزُ ذلك علىٰ تأويلِ المذكور أو المشارِ إليه»(١).

وقال صاحب «الكشف»: «كأنه قيل: المشارُ إليه خَير، كما تقول: زيد هذا قائم»(٢).

قولُه: (**تعظيمُ لباسِ التقوى**)، لأن المشارَ إليه قريب، و«ذلك» مَوضوعٌ للبعيد، كقوله: ﴿الٓمٓ * ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ [البقرة:١-٢].

قولُه: (**أو أن تكون إشارةً إلىٰ اللباسِ الـمُوارِي**)(٣): عطفٌ علىٰ مجموعِ قَوله: «وارتفاعه» إلىٰ آخره، من حيثُ المعنى، أي: يجوز أنْ يكونَ ﴿ذَٰلِكَ﴾ إشارة إلىٰ ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ﴾ علىٰ الوجهَين المذكورَين، أو أنْ يكون إشارة إلىٰ اللباسِ الـمُوارِي، ويكونُ إمّا صفة والخبرُ: ﴿خَيْرٌ﴾، أو الجملة خبر. وصحّ لأنّ اللباسَ الـمُوارِي عَينُ لباسِ التقوى. وإليه الإشارة بقوله: «لأن مواراةَ السوأةِ من التقوىٰ».

قولُه: (**تفضِيلاً له**): مفعولٌ له. والفعلُ المعلّلُ معنىٰ قوله: «أن تكون إشارة» أي: أشير إلىٰ اللِّباسِ الـمُوارِي تفضيلاً له علىٰ لباسِ الزينة.

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٥٦٢) بتصرف.

(٢) «الكشف عن وجوه القراءات» (١: ٤٦١). والنقل بالمعنى.

(٣) قد جعل الطيبي هذه الجملة عطفاً من حيث المعنىٰ علىٰ قول الزمخشري قبل ذلك: «وارتفاعه ـ أي «لباس التقوى» ـ على الابتداء»، ولعل الأقرب أن تكون عطفاً علىٰ قوله: «ولا تخلو الإشارة ـ أي في: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ ـ من أن يراد بها تعظيم لباس التقوى».

﴿ذَٰلِكَ مِنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ الدالّةِ علىٰ فَضْلِه ورحمتِه علىٰ عباده، يعني إنزالَ اللباس، ﴿لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ﴾ فيعرِفوا عظيمَ النعمةِ فيه.

وهذه الآيةُ واردةٌ علىٰ سبيلِ الاستطرادِ عَقيبَ ذِكْرِ بُدُوِّ السَّوْآتِ وخَصْفِ الوَرَقِ عليها، إظهارًا للمِنَّـةِ فيما خُلِقَ من اللباس، ولما في العُرْيِ وكَشْفِ العَوْرةِ من المهانةِ والفضيحةِ، وإظهارًا بأنّ التستُّرَ بابٌ عظيمٌ من أبوابِ التقوىٰ.

[﴿ يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ لَا يَفْتِنَنَّكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ كَمَآ أَخْرَجَ أَبَوَيْكُم مِّنَ ٱلْجَنَّةِ يَنزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا لِيُرِيَهُمَا سَوْءَٰتِهِمَآ ۗ إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُۥ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ ۗ إِنَّا جَعَلْنَا ٱلشَّيَٰطِينَ أَوْلِيَآءَ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ ٢٧]

﴿لَا يَفْتِنَنَّكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ﴾: لا يمتحِنَنَّـكُم بأن لا تدخلوا الجنَّة، كما مَحَنَ أبوَيْكُم بأنْ أخرَجَهُما منها، ﴿يَنزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا﴾ حال، أي: أخرَجَهُما نازِعًا لباسَهما، ....

قولُه: (وهذه الآيةُ واردةٌ علىٰ سبيلِ الاستطرادِ) يعني: ﴿ يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ قَدْ أَنزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُوَٰرِى سَوْءَٰتِكُمْ ﴾ جاءت تابعةً لحديث آدمَ والشيطان، وإظهار عداوتِه له، والتحذير عن متابعته. فجَرَىٰ فيه حديثُ كشْفِ العورة وقُبحِه، فاستطرد حديث سَتْر العَورةِ وحُسْنِه، حتىٰ أنكرَ علىٰ من أعْرَضَ عنه، وقال بتحريمِه، الدالّ عليه قوله: ﴿ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ ٱللَّهِ﴾ الآية [الأعراف: ٣٢]. ثم عاد إلىٰ بيانِ الزَّجْرِ عن متابعةِ الشيطان بقوله: ﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ إِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ﴾ الآيات [الأعراف: ٣٥](١).

قولُه: (كما مَحَن أبويْكُم بأنْ أخرَجَهُما منها)، يريدُ أنّ قولَه: ﴿كَمَآ أَخْرَجَ أَبَوَيْكُم﴾ وُضِع مَوضع مصدرِ ﴿يَفْتِنَنَّكُمُ﴾، وضعاً للسبب مَوضع المسبَّب، أي: أوقعه في الـمِحَن والبلاء بسبب الإخراج.

---

(١) وتمام الآية: ﴿يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِى فَمَنِ ٱتَّقَىٰ وَأَصْلَحَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾.

بأن كان سببًا في أن نُزِعَ عنهما، ﴿إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمْ هُوَ﴾ تعليلٌ للنَّهْي، وتحذيرٌ من فِتنتِه، بأنه بمنزلةِ **العَدُوِّ المُداجِي** يَكيدُكم ويَغْتالُكم من حيثُ لا تشعرون.

وعن مالكِ بن دينار: إنَّ عدوًّا يراكَ ولا تراهُ، لشديدُ المُؤْنة **إلَّا مَنْ عَصَم الله**.

﴿وَقَبِيلُهُۥ﴾: وجنودُه من الشياطين، وفيه دليلٌ بَيِّنٌ أن الجنَّ لا يُرَوْنَ ولا يَظْهرونَ للإنس، وأن إظهارَهُم أنفُسَهم ليسَ في استطاعتِهم، **وأَنَّ زَعْمَ مَنْ يدَّعي رُؤيَتهم زُورٌ**

قولُه: (**العَدُوِّ المُداجِي**)، **الجوهري**: «المداجاة: المداراة. يقال: داجَيْتُه، أي: دارَيْتُه، كأنك ساتَرْتَه العداوة».

قولُه: (**إلَّا مَنْ عَصَم الله**). يجوز أن يكونَ الاستثناءُ متَّصلاً، أي: لا يَخْلصُ من مُؤْنَتِه وكَيْدِه، إلّا مَن عَصَمه الله. ويمكن أن يكونَ منْقطعاً، أي: لكن من عَصَمه الله خفيفُ المُؤْنة.

قولُه: (**وأنَّ زَعْمَ مَنْ يدَّعِي رُؤيَتهم زُورٌ ومَخْرَقة**)، هذا يناقض ما رواه في «الأحقاف»[(١)]، عن عبدِ الله بنِ مسعود، في قصّة الجِنّ، وفيها: «غَشِيَتْهُ ـ أي: رسولَ الله ﷺ ـ أَسْوِدةٌ[(٢)] كثيرةٌ، حالَتْ بيني وبَيْنَهُ، إلىٰ قوله ﷺ: «هل رَأيتَ شيئاً؟» قلت: نعَم، رِجَالاً سُوداً، مُسْتَثْفِرِي[(٣)] ثيابٍ بِيض، فقال: «أُولٰئك جِنُّ نَصِيبين»[(٤)].

وأَوْرده الإمام أحمد في «مُسْنده»[(٥)].

---

(١) أي: في معرض تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذْ صَرَفْنَآ إِلَيْكَ نَفَرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقُرْءَانَ﴾ [الأحقاف: ٢٩]. وقد ذكر الزمخشري قصة الجن هذه كاملة في «الكشاف» (١٤: ٣١٣)، وصدّر روايته لها بقوله: «وقيل»، وهي صيغة من صيغ التضعيف.

(٢) جمع سواد: وهو خلاف البياض، والشبح.

(٣) جمع: مُسْتَثْفِر: من اسْتَثْفَر ثوبه: إذا لَوَىٰ بطرفه بين رجْليه إلىٰ حُجْزَتِه، أي: وسطه.

(٤) نصيبين ـ بالفتح ثم الكسر ثم ياء علامة الجمع الصحيح ـ: «مدينة علىٰ جادّة القوافل من الموصل إلىٰ الشام»، كما في «معجم البلدان» (٥: ٢٨٨)، وهي إحدىٰ المدن التركية حالياً.

(٥) هو جزءٌ من حديثٍ طويلٍ أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٤٣٨١) والطبراني في «المعجم الكبير» (٩٩٦٦) بإسنادٍ ضعيف لجهالةِ بعضِ رواته.

ومَخْرَقة. ﴿إِنَّا جَعَلْنَا ٱلشَّيَٰطِينَ أَوْلِيَآءَ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ أي: خَلَّيْنا بينَهم وبينَهم، لم نكُفَّهُم عنهم حتّىٰ تولَّوْهُم ....

والحقّ أن الآيَةَ واردةٌ في التحذير منهم ومن مكائـدهم، والخطاب عامّ، ويمكن أن يمكِّنَ الله بعضَ البشر علىٰ رؤيتهم. وقد ورد في «الصحاح» أحاديثُ في ذلك؛ منها: ما رواه البخاري، عن أبي هريرة: «وَكَّـلَني رسولُ الله ﷺ بحِفْظ زكاةِ رمضانَ، فأتاني آتٍ، فجَعَلَ يَحْثُو...» إلىٰ أن ساق الحديث إلىٰ قوله ﷺ: «تَعْلَمُ مَن تُخاطبُ مُنذُ ثلاثِ ليالٍ يا أبا هريرة؟» قلت: لا، قال: «ذَلِك شيطان»[(١)].

قولُه: (**مَخْرَقة**)، **الأساس**: «خَرَق الكذبَ واخْتَرَقه وتخرَّقه: افتراه»، والمَخْرَقة: الكذب.

قولُه: (**﴿إِنَّا جَعَلْنَا ٱلشَّيَٰطِينَ أَوْلِيَآءَ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾، أي: خَلَّيْنا بينَهم وبينَهم، لم نكُفَّهُم عنهم حتّىٰ تولَّوْهُم**). جَعَلَ «الجعْلَ» تخْلِيةً، بناءً علىٰ مذهبه[(٢)].

قال الزجّاج: «جَعَلَ: علىٰ ضروب منها: جعلْتُ بعضَ الشيء فَوق بعض، أي: عمِلْته وهيَّأْته. ومنها: جعل زيدٌ فلاناً عاقلاً، أي: سمّاه عاقلاً. ومنها: بمعنى: أَخَذَ وطَفِق»[(٣)].

وما في الآية علىٰ الأول[(٤)]، أي: أنهم عُوقِبوا بأنْ سُلِّطت عليهم الشياطين، تزيدُهم في غيِّهم، كقوله تعالى: ﴿أَنَّآ أَرْسَلْنَا ٱلشَّيَٰطِينَ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا﴾ [مريم: ٨٣][(٥)] أي: تـحْملُهم علىٰ المعاصي حملاً شديداً.

---

(١) أخرجه البخاري (٢٣١١).

(٢) يعني مذهب المعتزلة في أن الله لا يفعل إلّا الصلاح والخير، وأنّه منزّه عن إضافة القبح والظلم إليه، وأن العباد خالقون لأفعالهم. انظر: «الملل والنحل» (١: ٤٥).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣٦٣-٣٦٤) بتصرف مع الحِفاظ علىٰ المعنى.

(٤) أي: علىٰ ﴿جَعَلْنَا﴾: بمعنىٰ عملنا وهيَّأْنا.

(٥) وبداية الآية: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّآ أَرْسَلْنَا ....﴾.

وأطاعوهُم فيما سَوَّلوا لهم من الكُفر والمعاصي، **وهذا تحذيرٌ آخَرُ أبلَغُ من الأول.**

فإن قُلتَ: علامَ عَطَف ﴿وَقَبِيلُهُۥ﴾؟ قلتُ: **علىٰ الضميرِ في ﴿يَرَىٰكُمْ﴾ الـمؤكَّد بـ﴿هُوَ﴾**، والضميرُ في ﴿إِنَّهُۥ﴾ للشأنِ والحديث، وقرأ اليزيديّ: «وقَبيلَه» بالنَّصْب.

قولُه: (**وهذا تحذيرٌ آخَرُ أبلَغُ من الأول**)؛ لأنّ فيه التسلّطَ والإطاعة والتسويل، لقوله: «تولَّوْهم وأطاعوهم».

وقلت: ليس بتحذيرٍ آخر، إذ لو كان لوجب العطفُ عليه، بل هو تعليلٌ للتعليل، ولذلك فصَّل بياناً للموجب. فإنه تعالىٰ لَمّا حذَّر بني آدم مِن فتنة الشيطان، ونهاهم عنها نَهْياً بليغاً، اتَّجه لهم أنْ يسألوا: لِـمَ هذا التحذير والنهي البليغ؟ فقيل: لأنه بمنزلةِ العدوّ الـمُدَاجِي يراكم ولا ترونه. ثم قيل: كيف تمكَّن هذا التمكّن؟ ومن أين تسنَّىٰ له ذلك؟ فقيل: لأنّا جعلْناه متولِّياً علىٰ أوليائه، ومسلَّطاً عليهم، كما قال: ﴿وَٱسْتَفْزِزْ مَنِ ٱسْتَطَعْتَ مِنْهُم بِصَوْتِكَ وَأَجْلِبْ عَلَيْهِم بِخَيْلِكَ وَرَجِلِكَ وَشَارِكْهُمْ فِى ٱلْأَمْوَٰلِ وَٱلْأَوْلَـٰدِ﴾ [الإسراء: ٦٤].

وعلَيْه كلامُ الزجّاج، كما مرّ آنفاً.

وقال الإمام: «احتجّ أصحابُنا بهذا النص علىٰ أنه تعالىٰ هو الذي سلَّط الشيطانَ عليهم حتى أضلَّهم وأغْواهم»(١).

قولُه: (**علىٰ الضميرِ في ﴿يَرَىٰكُمْ﴾ المؤكَّد بـ «هو»**)، قال المصنِّف: «فإنْ قيل: لِـمَ امْتنع العطفُ علىٰ الضمير المنفصل؟ قلت: لأنّ العاطفَ يجعلُ ما بعده شريكاً لِما قبله من معمولِ الفعل، والذي هو معمولُ الفعل «هو» المستكنّ دون البارز، فوجب العطف عليه».

قالوا: لعلّ هذا النقلَ خطأ، لأنّ القول بالانسحاب في التوابع هو الـمختارُ عنده وعند ابن الحاجب(٢).

---

(١) «مفاتيح الغيب» (١٤: ٤٦).

(٢) انظر: «الإيضاح في شرح المفصل» (١: ٤٥٥) وما بعدها.

وفيه وَجْهان: أن يَعطِفَه علىٰ اسم «إنّ»، وأن تكونَ الواو بمعنىٰ «مع»، **وإذا عُطِفَ علىٰ اسم «إنَّ» وهو الضميرُ في ﴿إِنَّهُۥ﴾، كان راجعًا إلىٰ إبليس.**

[﴿ وَإِذَا فَعَلُوا۟ فَٰحِشَةً قَالُوا۟ وَجَدْنَا عَلَيْهَآ ءَابَآءَنَا وَٱللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا ۗ قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ ۖ أَتَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ ٢٨]

الفاحشةُ: ما تَبالَغَ في قُبْحِه من الذنوب، أي: إذا فَعلوها اعتَذَروا بأنَّ آباءَهم كانوا يَفْعلونَها فاقتَدَوْا بهم، وبأنَّ اللهَ تعالىٰ أمرَهُم بأن يفعلوها، وكِلاهما باطلٌ من العُذْر، لأنَّ أحدَهما تقليد، والتقليدُ ليس بطريقٍ للعلم. والثاني: افتراءٌ علىٰ الله وإلحادٌ في صِفاتِه، كانوا يقولون: لو كرِهَ اللهُ مِنّا ما نَفْعَلُه لنَقَلَنا عنه.

وقلت: إنّما لم يَحْسُنْ هاهُنا، لأن اعتبارَ الفرع مع وجودِ الأصل بعيد، لأن استجلابَ الثاني لتصحيحِ العطف عليه، فلا تنقلبُ الوسيلةُ أصلاً[1].

قولُه: (وإذا عُطِفَ[2] علىٰ اسم «إنّ» وهو الضميرُ في ﴿إِنَّهُۥ﴾ كان راجعاً إلىٰ إبليس)، لأن هذا العطفَ يأبَىٰ أن يكون الضميرُ للشأن، بخلاف الرفع والعطفِ علىٰ الضمير في ﴿يَرَىٰكُمْ﴾ فإنه غير مانع، وإنّما جعل الضمير للشأن، وإنْ جاز أن يكونَ للشيطان، لأن مقامَ التفخيم يقتضيه، لأن قولَه: ﴿إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمْ﴾ تعليل للنهي، وتحذيرٌ من فتنة الشيطان، كأنه قيل: لا يفتننّكم الشيطان، لأن الشأنَ والأمرَ كَيْت وكَيْت.

وعلىٰ النصب لا يبقىٰ لضميرِ المرفوع المؤكدِ مزيدُ فائدة.

---

(١) أي: لم يحسن عطف ﴿وَقَبِيلُهُۥ﴾ علىٰ ﴿هُوَ﴾ لأن هذا الضمير فرع للضمير المستتر في ﴿يَرَىٰكُمْ﴾ ومؤكِّد له، وقد جيء به لتصحيح العطف علىٰ ذلك الضمير، فإذا عطف عليه، ولم يعطف علىٰ الأصل، انقلبت الوسيلة هدفاً.

(٢) أي: ﴿وَقَبِيلُهُۥ﴾.

وعن الحسن: إنَّ اللهَ تعالىٰ بَعَثَ محمدًا ﷺ إلىٰ العرب، وهم **قَدَرِيَّةٌ مُجْبِرَةٌ يحمِلون ذنوبَهم علىٰ الله.** وتصديقُه قولُ الله تعالى: ﴿وَإِذَا فَعَلُواْ فَٰحِشَةً قَالُواْ وَجَدْنَا عَلَيْهَآ ءَابَآءَنَا وَٱللَّهُ أَمَرَنَا بِهَاۗ قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ﴾، **لأنَّ فعلَ القَبيحِ مستحيلٌ عليه لعَدَمِ الداعي ووجودِ الصارف**، فكيفَ يأمرُ بفِعْلِه؟!

﴿أَتَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ إنكارٌ لإضافتِهم القبيحَ إليه، وشهادةٌ علىٰ أنَّ مَبْنىٰ قولِهم علىٰ الجهلِ المُفْرِط. **وقيل: المرادُ بالفاحشة: طوافُهم بالبيتِ عُراةً.**

قولُه: (**هم قَدَرِيّة مُجْبِرَةٌ يحْمِلون ذنْبَهم**[1] **علىٰ الله تعالى**)، هذه فِرْية[2] علىٰ الحسن، فإنّ القَدَرية مَن يُثْبِت خالقاً غيرَ الله. ووجْه المناسبة بين هذا الاسمِ والمسمَّى يجيء في ﴿حمٓ﴾ السجدة، علىٰ وجْه يُلْزِمُ طائرَهم في عنقهم.

قولُه: (**لأنَّ فعْلَ القَبيحِ مستحيلٌ عليه، لعَدَمِ الداعي، ووجودِ الصارف**)، قال القاضي: «إنّ الله لا يأمرُ بالفحشاء، لأن عادتَه جَرَت علىٰ الأمر بمحاسنِ الأفعال، والحثّ علىٰ مكارم الخِصال، ولا دِلالةَ فيه علىٰ أن قُبْحَ الفعل ـ بمعنىٰ ترتّب الذمّ عليه آجلاً ـ عقليّ»[3].

قولُه: (**وقيل: المراد بالفاحشة: طوافُهم بالبيتِ عُراةً**)، هذا قول ابن عباس ومجاهد. كذا في «معالم التنزيل»[4]. ويساعد عليه السياقُ والسباق. أمّا السياقُ فإن قولَه: ﴿يَنزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا لِيُرِيَهُمَا سَوْءَٰتِهِمَآ﴾ يدلُّ علىٰ وجهِ التشبيه في قولِه: ﴿لَا يَفْتِنَنَّكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ كَمَآ أَخْرَجَ أَبَوَيْكُم مِّنَ ٱلْجَنَّةِ﴾ [الأعراف: ٢٧] أي: لا تتَّصِفوا بصفةٍ يوقعُكم الشيطانُ بسببها في الفتنة، وهي: العُرْي

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «ذنوبهم».

(٢) أي: كذبة. والطيبي يرد علىٰ الزمخشري، ويومئ إلىٰ أن المعتزلة ـ وفيهم الزمخشري ـ أحرىٰ بالوصف بالقدرية، لأنهم يعتقدون بأن العبد قادر خالق لأفعاله.

(٣) «أنوار التنزيل» (٣: ١٥).

(٤) انظر: «معالم التنزيل» (٣: ٢٢٣).

[﴿ قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ ﴾ ٢٩]

﴿بِالْقِسْطِ﴾: بالعَدْلِ وبما قامَ في النفوسِ أنه مُستَقيمٌ حَسَنٌ عندَ كُلِّ مُميِّز. وقيل: بالتوحيد، ﴿وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ﴾: وقل: أقيموا وجوهكم، أي: اقصِدوا عِبادتَه مُستقيمينَ إليها غيرَ عادلينَ إلى غيرِها، ....

في الطواف، فتُحرَموا دخولَ الجنّة، كما حرَّمها علىٰ أبوَيْكم، حين أخرَجهما من الجنّة، ونزعَ عنهما لباسَهما، بسبب وسْوستِه[(١)].

وأمّا السباق فقوله: ﴿يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف: ٣١]. فعلىٰ هذا: المرادُ بقولهم: ﴿وَاللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا﴾: نحن متديّنون بالطّواف عُراةً، وهو شرْعٌ شرعه الله لنا.

قولُه: (وبما قامَ في النفوسِ أنه مُستَقيمٌ)، «أنَّه»: فاعل «قام»، والضميرُ المنصوب عائدٌ إلىٰ «ما»، أي: بما قام في النفوسِ استقامتُه وحسْنُه.

قولُه: (وقُلْ: أقيموا وُجوهَكم)، يريد: أنّ ﴿وَأَقِيمُوا﴾ عطفٌ علىٰ ﴿أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ﴾ علىٰ تقديرِ العامل[(٢)]، لا الانسحاب، لئلا يلزمَ عطفُ الإنشائيِّ علىٰ الإخباريّ.

وقال أبو البقاء: «في ﴿وَأَقِيمُوا﴾ وجهان: أحدُهما: هو معطوفٌ علىٰ مَوضع «القسط»، أي: أَمَر ربِّي، فقال: «أقْسِطوا وأقِيموا». وثانيهما: في الكلام حذف[(٣)]، أي: فأَقْبِلوا وأقيموا»[(٤)].

---

(١) أي: أن في الآية تشبيهاً تمثيلياً، إذ شبه حال فتنة الشيطان لبني آدم عراة وما ينتج عن ذلك، بحال إخراج الشيطان آدم وحواء من الجنة بوسوسته لهما وإغرائهما بالمحظور، وما ينتج عن ذلك من متاعب لهما، والأداة الكاف، ووجه الشبه صورة الغواية والإفساد وما ينجم عنهما.

(٢) أي: علىٰ تقدير: «قل».

(٣) في (ج): «عطف».

(٤) «التبيان في إعراب القرآن» (١ : ٥٦٣).

﴿عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾: في كلِّ وقتِ سُجود، أو في كلِّ مكانِ سجود، وهو الصلاة، ﴿وَٱدْعُوهُ﴾: واعبُدوه، ﴿مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ أي: الطاعة، مُبتَغين بها وَجْهَ الله خالصًا، ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾: كما أنشأكم ابتداءً يُعيدُكم. احتجَّ عليهم في إنكارِهم الإعادةَ بابتداءِ الخَلْق، والمعنىٰ: أنه يُعيدُكم فيُجازيكم علىٰ أعمالِكم، فأخلِصوا له العبادة.

[﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ ۗ إِنَّهُمُ ٱتَّخَذُوا۟ ٱلشَّيَٰطِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ﴾ ٣٠]

﴿فَرِيقًا هَدَىٰ﴾ وهم الذين أسلموا، أي: وَفَّقَهم للإيمان، ﴿وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ﴾ أي: كَلِمةُ الضَّلالة، وعلِمَ الله أنهم يَضِلُّون ولا يهتَدون. وانتِصابُ قوله: ﴿وَفَرِيقًا﴾ بفِعْلٍ مُضْمَرٍ يُفَسِّرُه ما بَعْدَه، كأنه قيل: وخَذَلَ فريقًا حقَّ عليهم الضَّلالة، ﴿إِنَّهُمُ﴾: إن الفريقَ الذي حقَّ عليهم الضلالةُ ﴿ٱتَّخَذُوا۟ ٱلشَّيَٰطِينَ أَوْلِيَآءَ﴾ أي: تَوَلَّوْهم بالطاعةِ فيما أمروهُم به، **وهذا دليلٌ علىٰ أنَّ عِلمَ الله لا أثرَ له في ضَلالِهم**، وأنهم هم الضالونَ باختيارِهم وتَوَلِّيهم الشياطينَ دونَ الله.

قولُه: (**في كلِّ وقتِ سُجود**): إشارة إلىٰ أنّ قولَه: ﴿مَسْجِدٍ﴾ مصدرٌ ميمي والوَقت مقدّر، أو اسمُ مكانٍ كنّىٰ به عن الصلاة. وإليه الإشارةُ بقوله: «وهو الصلاة».

قولُه: (**وهذا دليلٌ علىٰ أنَّ عِلمَ الله لا أثرَ له في ضَلالِهم**)، وجهُ الاستدلالِ أن قوله: ﴿إِنَّهُمُ ٱتَّخَذُوا۟ ٱلشَّيَٰطِينَ﴾: جملةٌ استئنافيةٌ علىٰ سبيلِ التعليل، كأنه قيل: لِـمَ حقّ عليهم الضلالة؟ أي: لِـمَ ثَبَت في عِلْم الله أنهم يَضِلّون ولا يهْتدون؟ فأجِيب: لأنهم اتَّخذوا الشياطين أولياءَ من دون الله.

فيكون عِلمُه تعالى تابعاً لضلالتهم وتولّيهم الشياطين؛ فلا يكونُ مؤثِّراً فيها.

وقلتُ: إذا أُجْري قولُـه تعالى: ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾ علىٰ ما يقتضيه النظم، ووَرَدَ فيه

....

الآثارُ من السلفِ الصالح، نُظِر: هل يستقيم دليله أمْ لا؟ كما رَوَىٰ محيي السنّة عن ابن عباس: «إنّ اللهَ بَدَأَ خَلْقَ بَنِي آدَمَ مُؤْمناً وكافراً كما قال اللهُ تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ فَمِنكُمْ كَافِرٌ وَمِنكُم مُّؤْمِنٌ﴾ [التغابن: ٢] ثم يعيدُهم يومَ القيامة علىٰ ما خلَقهم: مؤمناً وكافراً»، وقال سعيد بن جُبَيْر: «كما كُتِب عَلَيْكم تكونون». وقال محمدُ بنُ كعب: «مَن ابتدأ اللهُ خلْقَه علىٰ الشقاوة صار إليها، وإنْ عَمِل بأعمال أهل السعادة، ومَن ابتدأ خلْقَه علىٰ السعادة صار إليها، وإن عمل بأعمال أهل الشقاوة»(١).

ويؤيّدُهُ ما روينا عن الترمذي، عن عمرِو بنِ العاص، قال: خَرَجَ عَلَيْنا رسولُ الله ﷺ وفي يده كتابان، فقال: «أَتَدْرُونَ ما هذانِ الكتابان؟» قُلْنا: لا يا رسولَ الله. فقال لِلّذي في يده اليُمْنَى: «هَذَا كِتابٌ مِن رَبِّ العالَمِين، فِيه أسماءُ أهلِ الجنَّة، وأسماءُ آبائهم وقَبائلهم، ثُمَّ أُجْمِل علىٰ آخِرِهم، فلا يُزادُ فِيهم، وَلا يُنْقَصُ مِنْهُم أبداً». ثم قال لِلذي في شماله: «هَذَا كِتابٌ مِن رَبِّ العالَمِين، فِيه أسماءُ أهلِ النَّارِ، وأسماءُ آبائِهم وقَبائِلِهم، ثُمَّ أُجْمِل عَلىٰ آخِرِهم، فلا يُزاد فِيهم، ولا يُنْقَصُ مِنْهُم أبداً». فقال أصحابه: فَفِيمَ العملُ يا رسولَ الله، إنْ كانَ الأمْر قد فُرِغَ منه؟ فقال: «سَدِّدُوا وَقَارِبُوا، فَإنَّ صَاحِبَ الجنّة يُختَمُ لهُ بعَمَل أهْلِ الجنّة، وإنْ عَمِل أيَّ عَمَل. وإنّ صاحِبَ النّار يُخْتَمُ لهُ بِعَمَلِ أهلِ النار، وإنْ عَمِلَ أيَّ عَمَل». ثم قال ـ أي: أشار ـ رسول الله ﷺ بيديه، فنبَذَهما، ثم قال: «فَرَغ رَبُّكُم منَ العِبادِ: فَريقٌ في الجَنّةِ، وفَريقٌ في السَّعير»(٢).

---

(١) «معالم التنزيل» (٣: ٢٢٤).

(٢) أخرجه الترمذي (٢١٤١) والنسائي في «السنن الكبرى» (١١٤٧٣) وأبو نُعَيم في «حلية الأولياء» (٥: ١٦٨) وهو في «مسند أحمد» (٦٥٦٣) بإسنادٍ ضعيفٍ لأجل أبي قبيل المعافري، مختلفٌ فيه، وكان يكثر من النقلِ عن الكتب القديمة.

....

والظاهرُ أن قولَه: «هَذا كِتابٌ مِن رَبِّ العالَـمِينَ» صار على طريقِ التمثيل والتصوير[(١)].
و«أُجْمِلَ عَلىٰ آخِرِهم»: من قولهم: أجْمِل الحِساب: إذا تُـمِّم، ورُدَّ من التفصيل إلىٰ الجملة، فأثبتَ في آخرِ الورقة مجموعَ ذلك وجملته. و«فَرَغَ رَبُّـكُمْ»: فَذْلكةُ الكلامِ ونتيجته. قاله القاضي[(٢)].

وأمّا النظم، فإنهم لـمّا ادَّعُوا أنّ الله شرعَ لهم الطوافَ عرايا، وأمَر به كما سبق، وردّ الله عليهم بأنه لا يُشرِّع ولا يأمر بما فيه الفحشاءُ والمنكر، بل يشرع بما فيه القِسطُ والعدل من التوحيد والإخلاصِ في العمل، نبّههُم علىٰ دقيقةٍ جليلة، وهي التنبيه علىٰ خطأ رأيِ من لا يفرّقُ بين الأمرِ والإرادة. يعني: أن الله تعالىٰ وإن أمرَ بالقِسْط، لكن لا يهْدِي إليه إلّا من أراده له، وسبقَ حُكْمه به، وأبرمَ قضاءه له، لأنه ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾. ومِن قضائه وقدَره أن هؤلاء الكفرَة اتّخذوا الشياطين أولياءَ من دون الله، وزيّن لهم سوءَ عملِهم، حيث افترَوا علىٰ الله الكذب، ومعَ ذلك يحسَبون أنهم مهتدون. ويجوزُ الاستئناف، كأنه قيل: فإذاً ما حكمُ هؤلاء الضُلّال؟ فأجيب: ﴿إِنَّهُمُ ٱتَّخَذُواْ ٱلشَّيَٰطِينَ أَوۡلِيَآءَ﴾.

وحاصل التقريرِ أن قولَه: ﴿كَمَا بَدَأَكُمۡ تَعُودُونَ﴾ متّصلٌ بالأمر علىٰ ما سبق، لا علىٰ ما قال: «كما أنشأكم ابتداءً يُعِيدُكم»، احتُجَّ عليهم في إنكارِهم الإعادة؛ لأنه لا مدخلَ له في هذا المقام.

وأن قولَه: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيۡهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ﴾: بيانٌ وتفصيلٌ لقوله: ﴿كَمَا بَدَأَكُمۡ

---

(١) والمقصود أن في قوله ﷺ: «هذا كتاب من رب العالمين» تشبيهاً مركّباً، إذ شبه صورة تقدير أعمال الخلْق وحفظها إلىٰ يوم القيامة وعاقبة كل منهم دون نقص أو زيادة بصورة كتاب التاجر الذي يشتمل علىٰ حساب مفصل وثابت لا يُغيّر، علىٰ سبيل التشبيه التمثيلي.

(٢) لم أجده في «أنوار التنزيل»، فلعلّه في «شرح مصابيح السنة» للبيضاوي.

....

﴿تَعُودُونَ﴾. ومَوقع هذا البيانِ مع هذا المبيَّن مَوقع قوله تعالى: ﴿خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ مَع قولِه: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ﴾ [آل عمران: ٥٩].

هاهُنا نكتة سَرِيّة[١]، وهي أنه تعالىٰ قَدَّمَ في قولِه ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾: المشبهَ به علىٰ المشبه[٢]، لينبهَ العاقل علىٰ أن قضاءَ الشؤون لا يخالف القدَر والعِلْمَ الأزليّ البتّة.

وكما رُوعي هذه الدقيقةُ في المفسَّر، روعيت في التفسير[٣]، وزيدت عليها، وهي أنْ قُدِّم مفعول ﴿هَدَىٰ﴾ للدِّلالة علىٰ الاختصاص[٤]، وأنّ فريقاً آخرَ ما أراد الله هدايتهم، وقرّر ذلك بأنْ عطفَ عليه ﴿وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ﴾، وأبرزه في صورة الإضمارِ[٥] علىٰ شريطةِ التفسير، أي: أضلَّ فريقاً حَقَّ عليهم الضلالة[٦].

وفيه مَع الاختصاص التوكيدُ، كما قرّره صاحب «المفتاح» في كتابه[٧]، ليقلعَ رِيبةَ المخالِف من سِنْخها[٨]، ولا يقول: إنّ علْمَ الله لا أثرَ له في ضلالهم.

فانظر إلىٰ هذا الطريقِ الواضح، ثم انظرْ كيف تعسّفَ أولاً بقوله: «كما أَنْشَأَكُم ابتداءً يعيدُكم»، ثم ثَـنَّىٰ بقوله: «وخَذَل فريقاً حقَّ عليهم الضلالة»، كأنه ما التفتَ إلىٰ تلك

(١) بكسر الراء المخفّفة، وهي الشريفةُ النفيسة.

(٢) أي: شبّه إعادة الله الخلق ببدئه إياهم، علىٰ سبيل التشبيه المفرد.

(٣) المفسر: هو قوله تعالى: ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾، والتفسير قوله: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ﴾.

(٤) الاختصاص هو في قوله تعالى: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ﴾ بتقديم المفعول علىٰ الفعل وفاعله.

(٥) يعني إضمار الفعل العامل في ﴿فَرِيقًا﴾.

(٦) من قوله: «وأبرزه في صورة الإضمار» إلىٰ هنا سقط من (ط).

(٧) انظر: «مفتاح العلوم» ص١٠٠، ١١١-١١٢.

(٨) يقصد بالمخالف الزمخشري، لإنكاره أثر علم الله في ضلالة الضالين. وسِنْخُ الشيء ـ بالسين المكسورة والنون الساكنة والخاء المعجمة ـ: أصله.

[﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ خُذُواْ زِينَتَكُمۡ عِندَ كُلِّ مَسۡجِدٖ وَكُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ وَلَا تُسۡرِفُوٓاْۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُسۡرِفِينَ﴾ ٣١]

﴿خُذُواْ زِينَتَكُمۡ﴾ أي: ريشَكُم ولباسَ زينتِكم، ﴿عِندَ كُلِّ مَسۡجِدٖ﴾ كلَّما صَلَّـيْتُم أو طُفْتُم، وكانوا يطوفونَ عُراة. وعن طاووس: لم يَأمُرْهم بالحريرِ والديباج، وإنما كانَ أحدُهم يطوفُ عُريانًا ويَدَعُ ثيابَه وراءَ المسجد، وإن طافَ وهي عليه ضُرِبَ وانتُزِعَتْ عنه، لأنهم قالوا: لا نعبدُ الله في ثيابٍ أذنَبْنا فيها، وقيل: تفاؤلًا ليَتَعَرَّوْا من الذنوبِ كما تَعَرَّوْا من الثياب. وقيل: الزينةُ: المُشْط. وقيل: الطِّيب. والسُّنةُ أن يأخُذَ الرجلُ أحسَنَ هيئتِه للصلاة.

وكان بنو عامرٍ في أيام حَجِّهم لا يأكلونَ الطعامَ إلّا قوتًا، ولا يأكلون دَسَمًـا؛ يُعظِّمونَ بذلك حَجَّهم، فقال المسلمون: فإنّا أحقُّ أن نفعل، فقيلَ لهم:«كُلوا واشرَبوا ولا تُسْرِفوا». وعن ابنِ عباسٍ رضيَ الله عنه: «كُلْ ما شِئْتَ، والبَسْ ما شِئتَ، ما أخطَأَتْكَ خَصْلتان: سَرَفٌ ومَخِيلة».

الروايات، ولا إلىٰ هذه الإشارات، معَ دقَّةِ نظره، حُبّاً لمذهبه، ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾ [الأحزاب: ٤].

قولُه: (وعن ابن عباسٍ: «كُلْ مَا شِئْتَ») الحديث: رواه البخاري عنه تعليقاً(١).

الـمَخِيلَةُ: الكِبْر.

النهاية: «اخْتَال، فهو مُخْتال، وفيه خُيَلاءُ ومَخِيلَةٌ، والمخيلةُ: الكِبْر».

يقال: أخطأَ فُلانٌ كذا: إذا عَدِمه.

الأساس: «ومِن المجاز: لن يُـخْطِئَك ما كُتِبَ لك. وأخْطَأَ المطَرُ الأرض: لم يُصِبْها. وتخاطأته النَّبْل: تجاوَزَتْه».

---

(١) «صحيح البخاري» قبل الحديث (٥٧٨٣).

ويُحكىٰ: أنَّ الرشيدَ كان له طبيبٌ نَصْرانيٌّ حاذِق، فقال لعليِّ بنِ الحسين بن واقد: ليسَ في كتابِكم من عِلمِ الطبِّ شيء. والعِلْمُ عِلمان: علمُ الأبدان، وعِلمُ الأديان، فقال له: قد جَمَعَ اللهُ الطبَّ كلَّه في نصْفِ آيةٍ من كتابه. قال: وما هي؟ قال: قولُه تعالىٰ: ﴿وَكُلُواْ وَاشْرَبُواْ وَلَا تُسْرِفُوٓاْ﴾، فقال النصرانيُّ: ولا يُؤثَرُ من رسولِكم شيءٌ في الطب؟ فقال: قد جَمَعَ رسولُنا ﷺ الطبَّ في ألفاظٍ يَسيرة، قال: وما هي؟ قال: قوله: «**المَعِدَةُ بيتُ الدَّاءِ**، والحِمْيةُ رأسُ كلِّ دواءٍ، وأَعْطِ كلَّ بَدَنٍ ما عَوَّدْتَه»، فقال النصرانيُّ: ما تركَ كتابُكُم ولا نَبيُّكم لجالينوسَ طِبًّا.

قولُه: («**المَعِدَةُ بَيْتُ الدَّاءِ**»)[١]، معنىٰ الحديث ما رواه البَيْهَقيُّ في «شُعَب الإيمان» وابنُ الجوزيّ في «لقط المنافع»[٢] عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «المَعِدةُ حَوْضُ البَدَن، والعُرُوقُ إليها واردةٌ، فإذا صَحَّت المَعِدَةُ، صَدَرَت العُروقُ بالصحة، وإذا فسدت المَعِدةُ صَدَرَت العُروقُ بالسُّقْم»[٣].

شبَّه ﷺ المعِدةَ بالحوض، والبدَنَ بالشجرة، والعروقَ الواردة إليها بعروق الشجر الضاربةِ إلىٰ الحَوض، الجاذبةِ ماءَه إلىٰ الأغصان والأوراق، فمتىٰ كان الماءُ صافياً، ولم يكن مِلْحاً أجاجاً[٤]، كان سبباً لنضارةِ الأشجار وغضارتِها، وإلّا كان سبباً لذُبولها وجَفافها. فكذا حكم البدَنِ مع المعِدة[٥]. وذلك أن الله تعالىٰ بلطفِ حكْمته، وبديع فِطْرته، جعل

---

(١) لا يصحّ مرفوعاً، وهو من كلام بعضِ أطباء العرب. انظر: «الأسرار المرفوعة» لملّا علي القاري (٣٢٠).

(٢) قوله: «وابن الجوزي في لقط المنافع» أثبته من (ط). و«لقط المنافع» كتاب في الطب لابن الجوزي، جعله علىٰ سبعين باباً، ثم اختصره وسماه: «مختار المنافع»، كما في «كشف الظنون» (٢: ١٥٦٠).

(٣) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٥٤١٤) والطبراني في «المعجم الكبير» (٨١٩) و«الأوسط» (٤٣٤٣)، وأعلّه الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥: ١٠٥) بيحيىٰ بن عبد الله البابلتي، ضعيف الحديث. وجعله العقيلي في «الضعفاء» من الأباطيل التي لا أصل لها.

(٤) أجاجاً: مُرّاً.

(٥) أي: جعل الطيبيُّ الحديثَ من التشبيه التمثيلي، مع أنه ليس ثمة أداة، فشبه صورة المعدة وهي تغذّي =

[﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِىٓ أَخْرَجَ لِعِبَادِهِۦ وَٱلطَّيِّبَٰتِ مِنَ ٱلرِّزْقِ ۚ قُلْ هِىَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۗ كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ ٣٢]

﴿زِينَةَ ٱللَّهِ﴾ من الثيابِ وكلِّ ما يُتَجَمَّلُ به، ﴿وَٱلطَّيِّبَٰتِ مِنَ ٱلرِّزْقِ﴾ المُستلذّاتِ من المآكلِ والمشارب. ومعنىٰ الاستفهام في ﴿مَنْ﴾: إنكارُ تحريمِ هذه الأشياء. وقيل: كانوا إذا أَحْرَموا حَرَّموا الشاةَ وما يخرجُ منها من لحمِها وشَحْمِها ولَبنها.

﴿قُلْ هِىَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ غيرُ خالصةٍ لهم؛ لأنّ المشركينَ شُركاؤُهم فيها، ﴿خَالِصَةً﴾ لهم ﴿يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ لا يَشْرَكُهم فيها أحد.

الحرارة الغريزيةَ في بدَنِ الإنسان مسلَّطةً عليه، تحلِّل الرطوبات، تسليطَ السراج علىٰ السليط[1]، وخلَق فيه أيضاً قوة جاذبةً ساريةً في مجاري عروق واردةٍ إلىٰ الكبد، طالبة منه ما صفا فيها من الأَخْلاطِ التي حصلت فيه، بسبب عُروقٍ واردةٍ منه إلىٰ المِعدَة، جاذبةٍ منها ما انْهَضَم فيها من المشروبِ والمطعوم، لينطبخَ في الكَبدِ مرة أخرى، فيصيرَ بدلاً لِما تحلَّل منه.

هذا معنىٰ الصدورِ بعد الورود، لأن العروقَ مجارٍ لِـما يَرِد فيها ويصْدر منها، كعُروق الشجر. فالأسلوب من باب: سَالَ الوادِي، وجَرَىٰ المِيزاب[2].

فإذا كان ما في المعدة غذاءً صالحاً، وانحدر في تلك العروق إلىٰ الكَبِدِ يحصل منه الغذاءُ المحمود للأعضاء، خلَفاً لما تحلّل منها، وإذا كان فاسداً، إمّا لكثرة أكْلٍ وشُرْب، أو إدْخالِ

= أعضاء البدن عن طريق العروق الصادرة والواردة فيصح البدن أو يسْقم تبعاً للغذاء، بصورة حوض الماء الذي تُسْقَىٰ منه الأشجار بعروقها أو جذورها، فتُزْهر أو تذبل تبعاً لنوع الماء.

(١) السليط: الزيت.

(٢) أي: قوله: «صدرت العروق» من باب المجاز العقلي الذي يكون فيه إسناد الفعل لغير فاعله الحقيقي للملابسة المكانية، كقول العرب: سالَ الوادِي، وجَرَىٰ المِيزاب. والميزاب: القناة يجري فيها الماء. وفي الحديث أسند «الصدور» إلىٰ «العروق» لملابسة المكان، إذ إن «العروق» مكان لجريان الغذاء فيها، ومن ثم حصول الصحّة أو السقم، بإرادة الله سبحانه وتقديره.

فإن قُلتَ: هلّا قيل: هي للذين آمنوا ولغيرِهم. قلتُ: ليُنبِّهَ علىٰ أنّها خُلِقَتْ للذين آمنوا علىٰ طريقِ الأصالة، وأنَّ الكَفَرةَ تبعٌ لهم، كقوله تعالىٰ: ﴿وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُۥٓ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلنَّارِ﴾ [البقرة: ١٢٦].

وقُرِئَ: ﴿خَالِصَةً﴾ بالنصْبِ علىٰ الحال، وبالرَّفْع علىٰ أنها خَبرٌ بعدَ خَبَر.

[﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْيَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ ٣٣]

طعام علىٰ طَعام، أو غير ذلك، كان سبباً لتولّد الأخلاطِ الرديئة، المؤدّيةِ للأمراض الـمُردِية. وذلك بتقديرِ العزيزِ العليم.

وهذا الحديث أجْمَعُ وأعْرَفُ وأبْيَنُ مِمّا أورده المصنِّف.

قولُه: (كقوله: ﴿وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلًا﴾)، وذلك أن إبراهيم عليه السلام لـمّا قال: ﴿وَٱرْزُقْ أَهْلَهُۥ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ مَنْ ءَامَنَ مِنْهُم﴾ [البقرة: ١٢٦] لقّنه سبحانه وتعالى: ﴿وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلًا﴾.

والاستشهادُ على قراءة ابنِ عباس[(١)]: «فأَمْتِعْهُ» ـ بلفظ الأمر ـ أظْهرُ.

قال[(٢)] السَّجاونديّ: «الذين آمنوا»: الأصلُ في ضيافة الدنيا، لكن التَّبَع أكثر تـمتُّعاً، والمتبوعُ أقربُ تشرّفاً. ولهذا قال: ﴿وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ وَلَا تُسْرِفُوٓا۟﴾ [الأعراف: ٦].

قولُه: (وقُرِئَ: ﴿خَالِصَةً﴾ بالنصْبِ)، نافع: بالرفع، والباقون: بالنصب[(٣)].

---

(١) انظر: «تفسير الطبري» (٣: ٥٣-٥٤). وهذه القراءة علىٰ اعتبار أن إبراهيم عليه السلام يسأل ربّه علىٰ وجه الدعاء «أن يرْزق الكافر أيضاً من الثمرات...». فيكون الاستشهاد لما ذكره الزمخشري علىٰ هذه القراءة أظْهر وأبْيَن فعلاً.

(٢) من هنا إلىٰ قوله: «والباقون: بالنصب» سقط من (ط).

(٣) وحجّة قراءة الرفع أن «خالصةٌ» خبر ﴿هِىَ﴾. أمّا حجّـة قراءة النصب فهي أن ﴿خَالِصَةً﴾ حال من المضمر في قوله: ﴿لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾. انظر: «حجة القراءات» ص٢٨١ و«الكشف عن وجوه القراءات السبع» (١: ٤٦١).

﴿ٱلْفَوَٰحِشَ﴾: ما تَفاحَشَ قُبْحُه، أي: تَزايَد، وقيل: هي ما يَتعلَّقُ بالفروج، **﴿وَٱلْإِثْمَ﴾** عامٌّ لكلِّ ذَنْب، وقيل: شُرْبُ الخَمْر، ....

قال السَّجاونديّ: «﴿خَالِصَةً﴾: حال. نحْو: «صائداً به غداً»(١). وعاملُه اللام المحذوفة، أي: في الحياةِ الدنيا مشتركة، وهم في الآخرةِ خالصة»(٢).

وقال أبو البقاء: «العامل فيها ﴿لِلَّذِينَ﴾ أو ﴿فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ إذا جعلتَه خبراً أو حالاً. أي: هي للذين آمنوا في الحياةِ الدنيا، في حال خُلوصها لهم يَوم القيامة. أي: [أن](٣) الزينة يُشَارَكون فيها في الدنيا، وتَخْلصُ لهم في الآخرة. ولا يجوز أن يعملَ في ﴿خَالِصَةً﴾ ﴿زِينَةَ ٱللَّهِ﴾، لأنه قد وصفها بقَوله ﴿ٱلَّتِىٓ﴾، والمصدر إذا وُصِفَ لا يعمل. ولا قوله: ﴿أَخْرَجَ﴾ لأجْل الفَصْل الذي بينهما، وهو قوله: ﴿قُلْ﴾. وأجاز أبو عليٍّ أن يعملَ فيها ﴿حَرَّمَ﴾، وهو بعيد، لأجلِ الفَصْل أيضاً»(٤).

قولُه: (﴿ٱلْفَوَٰحِشَ﴾: **ما تفَاحَشَ قُبْحُه، أي: تَزايَد**)، والظاهرُ أنه أراد أنه تكرارٌ لقوله قُبَيْل هذا: «الفاحشة: ما تَبالغَ في قُبْحِه من الذَّنْب»، لأن الفواحش: جمع فاحشة.

وأمّا في التنزيل فإن هذه أعمُّ وأشْمل من الأولىٰ، كما تقرَّر أن المراد بالأولىٰ طوافُهم بالبيت عَرَايَا، ومن ثم جمَعَها، ثم فصَّلها بقوله: ﴿مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ﴾، وعطف عليه «الإثْمَ والبغْيَ والشِّرْكَ»، لأن هذه الآيةَ كالخاتمة للآيات السابقة، وما يعقبُها كالأخذ في مَشْرعٍ آخر، وتلك مستطْردةٌ لحديث قُبْح كشْف العَورة(٥)، كما سبق.

(١) يعني به أن الحال مثقلة غير مقارنة بل منتظرة كقولك: مررتُ برجلٍ معه صَقْرٌ صائداً به غداً. فالصيدُ غير مقارنٍ لمرورك بل مُقَدَّر. انتهى من «اللباب في علل البناء والإعراب» لأبي البقاء العكبري (١: ٢٩٥).

(٢) «عين المعاني» ـ لوحة رقم (٥٣).

(٣) زيادة من «التبيان» للعكبري.

(٤) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٥٦٥).

(٥) الحاصلُ أنّ الطيبي جعل الآية (٣٣) خاتمة لما قبلها، والآية (٢٨) استطراداً لحديث كشف العورة كما ذكر، ولهذا ليس ثمة تكرار كما يظهر من كلام الزمخشري.

﴿وَٱلْبَغْىَ﴾: الظُّـلْمَ والكِبْر، أفرَدَه بالذِّكْرِ كما قال: ﴿وَيَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ وَٱلْبَغْىِ﴾ [النحل: ٩٠]. ﴿مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا﴾ فيه تهَكُّم، لأنه لا يجوزُ أن يُنزِّلَ بُرهانًا بأن يُشرَكَ به غيرُه، ﴿وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ﴾: وأن تَتَقوَّلوا عليه وتَفتَروا الكَذِبَ من التحريمِ وغيرِه.

قولُه: (﴿وَٱلْبَغْىَ﴾: الظُّلْمَ والكِبْر، أفْرده بالذِّكْر)، قال القاضي: «أفْردَه بالذكر للمبالغة. وعلَّق به قوله: ﴿بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ﴾ توكيداً»(١). قلت: هو مِثْلُ قَولك: أخذْتُه بِيَدِي، ونظرْته بِعَيْني(٢).

وقال أبو البقاء: «﴿بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ﴾: حال من الضمير الذي في المصدر، أي: وأنْ تَبْغُوا بغير الحق(٣)».

وقلت: الحال مؤكّدة، كما مرّ في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾ [التوبة: ٢٥].

ذكَر «الإثم» في هذه الآية، وهو عامٌّ لكل ذنْب، ثم عطَف عليه «البغْيَ» المقيَّد، كما ذَكر «المنْكَر» في تلك الآية(٤)، وهو عامّ، وعطف عليه «البغْي»، ليؤذِنَ بأن الكِبْرَ أفْحَشُ الإثم وأقبَحُ المنكر، ولذلك ورد: «الكِبرِيَاءُ رِدَائِي، والعَظَمَةُ إزاري، فمَن نازَعَني واحِداً منْهما قَذَفتُه في النَّار». أخرجه أبو داود عن أبي هريرة(٥).

فالمتكبّر يبْغي علىٰ ربّه وينازعُه، ويبغِي علىٰ الخَلْق، لأنه يُنزِّل نفسَه فوق منزلته، ويرىٰ الناس دونه، فيهْضِمُ حقَّهم، والله أعلم.

قولُه: (﴿مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا﴾: فيه تهَكُّم، لأنه لا يجوزُ أن يُنزِّلَ به(٦) برهاناً بأن يُشرَكَ به غيرُه)، قال في «الانتصاف»: قياسه أن يكون كقوله:

---

(١) «أنوار التنزيل» (٣: ١٨) بتصرف.

(٢) من قوله: «قال القاضي: «أفرده بالذكر» إلى هنا، زيادة من (أ).

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٥٦٥).

(٤) يعني قوله تعالى: ﴿وَيَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ﴾ [النحل: ٩٠].

(٥) أخرجه مسلم (٢٦٢٠) وأبو داود (٤٠٩٢) وابن ماجه (٤١٧٤) وغيرهم من حديثِ أبي هريرة رضي الله عنه.

(٦) كذا في الأصول الخطية، ولم ترد لفظة «به» في «الكشاف».

[﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ﴾ ٣٤]

﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ﴾ وعيدٌ لأهلِ مكَّةَ بالعذابِ النازلِ في أجلٍ معلومٍ عندَ الله كما نَزَلَ بالأُمم، وقُرِئ: «فإذَا جاءَ آجالُـهُم».

علىٰ لاحِبٍ لا يُهتَدَىٰ بمَنَارِهِ[1]

وقلت: هذا هو الحقّ، لأن المعنى: حرَّم ربيَ أن تشركوا بالله شركاءَ لا ثبوتَ لها، ولا أنزل الله بإشراكِها سلطاناً.

بالَغَ في نفْي الشريك، فنَفَىٰ لازمه، لينتَفِي ملزومه بالطريق البرهانيّ[2].

قولُه: (وقُرِئ: «فإذَا جَـاءَ آجَـالُـهُم»)، قال ابنُ جِنّي: «قرأها ابنُ سيـرين. هذا هو

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٧٧). و«لا» في «لا يُهْتَدَى» ساقطة من «الانتصاف». والمذكور صدر بيت من قصيدة طويلة لامرئ القيس، قالها حين توجّه إلىٰ القيصر مستنْجداً علىٰ بني أسد. وعجز البيت:

إذا سافَه العَوْدُ النُّبَاطِيُّ جَرْجَرَا

واللاحب: الطريق الواضح. والمنار: العلَم علىٰ الطريق، أو محجّة الطريق. وسافه: شمّه. والعَوْد: الجَمَل الـمُسِنُّ الذي جاوز في السنِّ البازلَ. وجَرْجَر: صوَّت. والنُّباطِي: المنسوب إلىٰ النَّبط، وهو الضخم. والشاهد في البيت قوله: «لا يُهْتَدَىٰ بمناره» أي: ليس به منار فيُهْتَدَىٰ به، فنَفَىٰ لازم الهداية وهو «المنار»، لينتفي ملزومه وهو «الاهتداء»، فنَفَىٰ المنار والاهتداء معاً. انظر: «ديوان امرئ القيس» ص٩٣، و«الخصائص» (٣: ١٦٥، ٣٢١)، و«أمالي ابن الشجري» (١: ١٩٢)، و«لسان العرب» مادة (سوف).

(٢) أي: أن الطيبي يرجِّح تفسير صاحب «الانتصاف» علىٰ تفسير الزمخشري، لقوله تعالى: ﴿مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَـٰنًا﴾ كما ترى، لأن فيما ذهب إليه صاحب «الانتصاف» مبالغة حسنة لا توجد فيما ذهب إليه الزمخشري، وهي نفي لازم الشريك وهو السلطان، الذي يقتضي نفْي ملزومه وهو الشرك، وكأنه يريد أن يقول: إن في الآية كناية.

وقال: ﴿سَاعَةً﴾ لأنها **أقَلُّ الأوقاتِ في استعمالِ الناس**، يقولُ المُستعجِلُ لصاحبِه: في ساعة، يُريد: أقصَرَ وقتٍ وأقربَه.

[﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ إِمَّا يَأۡتِيَنَّكُمۡ رُسُلٞ مِّنكُمۡ يَقُصُّونَ عَلَيۡكُمۡ ءَايَٰتِي فَمَنِ ٱتَّقَىٰ وَأَصۡلَحَ فَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ * وَٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا وَٱسۡتَكۡبَرُواْ عَنۡهَآ أُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ ٣٥-٣٦]

﴿إِمَّا يَأۡتِيَنَّكُمۡ﴾ هي «إنْ» الشَّرطية **ضُمَّتْ إليها «ما» مُؤكِّدةً** لمعنىٰ الشرط، ولذلك لَزِمَتْ فِعْلَها النونُ الثقيلةُ أو الخفيفة.

فإن قلتَ: فما جزاءُ هذا الشرط؟ قلتُ: الفاءُ وما بَعْدَه من الشرطِ والجزاء، والمعنىٰ: فمن اتقىٰ وأصلَحَ منكم، والذين كَذَّبوا منكم. وقُرِئ: «تأتينَّكُم» بالتاء.

الظاهر، لأن لكلِّ إنسان أجلاً. وأمّا إفرادُه فإنه جنْس، أتتْه الجنْسيةُ مِن قِبَل المصدَر. وحَسُن الإفرادُ أيضاً لإضافته إلىٰ الجماعة. وقد عُلِم أن لكل إنسانٍ أجلاً»(١).

قولُه: (**أقَلُّ الأوقاتِ في استعمالِ الناس**)، يريدُ أن تقديرَ «الساعة» ليس للتحديد، بل للمَثلِ لأقْصَرِ وقْت، لأن التأخيرَ والتقديم لا يُتصَوَّر ثَمَّة.

قال الزجّاج: «ولا أقلّ مِن ساعة، ولكن ذُكِرَت الساعة، لأنها أقلّ أسماء الأوقات»(٢).

قولُه: (**ضُمَّت إليها «ما» مُؤكِّدةً**)، قال الزجّاج: «إنما تلزمُ «ما» النون، لأنّ «ما» تدخل مؤكّدة، كما تلزمُ اللام النون في القسَم، إذا قلت: والله لتفعَلَنّ. فـ«ما» توكيد، كما أنّ اللامَ توكيد، فلزِمت النون»(٣).

---

(١) «المحتسب» (١: ٢٤٦) بتصرف، وانظر: «البحر المحيط» (٥: ٤٥) و«الجامع لأحكام القرآن» (٧: ٢٠٢).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣٦٨).

(٣) المصدر السابق (٢: ٣٦٩).

[﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِـَٔايَٰتِهِۦٓ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ يَنَالُهُمْ نَصِيبُهُم مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ ۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَتْهُمْ رُسُلُنَا يَتَوَفَّوْنَهُمْ قَالُوٓا۟ أَيْنَ مَا كُنتُمْ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ ۖ قَالُوا۟ ضَلُّوا۟ عَنَّا وَشَهِدُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَنَّهُمْ كَانُوا۟ كَٰفِرِينَ ﴾ ٣٧]

﴿فَمَنْ أَظْلَمُ﴾: فمَنْ أشنَعُ ظُلْمًا ممَّن تَقَوَّلَ علىٰ الله ما لم يَقُلْه، أو كَذَّبَ ما قاله. ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ يَنَالُهُمْ نَصِيبُهُم مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ﴾ أي: ممّا كُتِبَ لهم من الأرزاقِ والأعمار، ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَتْهُمْ رُسُلُنَا﴾: ﴿حَتَّىٰٓ﴾ غايةٌ لنَيْلِهم نَصيبَهم واستيفائِهم له إلىٰ وَقْتِ وفاتهم، وهيَ «حتّىٰ» التي يُبْتَدَأُ بعدَها الكلام، والكلامُ هاهنا الجملةُ الشرطية، وهي ﴿إِذَا جَآءَتْهُمْ رُسُلُنَا ... قَالُوٓا۟﴾، و﴿يَتَوَفَّوْنَهُمْ﴾ حالٌ من الرسل، أي: مُتوفِّيهم. والرُّسُلُ: مَلَكُ الموتِ وأعوانُه.

و«ما» وقعَتْ موصولةً بـ«أين» في خطِّ المُصحَف، وكان حَقُّها أن تُفْصَل؛ لأنها موصولةٌ بمعنىٰ: أينَ الآلِهةُ الذين تَدَّعون، ﴿ضَلُّوا۟ عَنَّا﴾: غابوا عنا فلا نَراهُم ولا نَنتَفِعُ بهم، اعتِرافًا منهم بأنَّهم لم يكونوا علىٰ شيءٍ فيما كانوا عليه، وأنَّهم لم يَحْمَدُوهُ في العاقبة.

[﴿قَالَ ٱدْخُلُوا۟ فِىٓ أُمَمٍ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُم مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ فِى ٱلنَّارِ ۖ كُلَّمَا دَخَلَتْ أُمَّةٌ لَّعَنَتْ أُخْتَهَا ۖ حَتَّىٰٓ إِذَا ٱدَّارَكُوا۟ فِيهَا جَمِيعًا قَالَتْ أُخْرَىٰهُمْ لِأُولَىٰهُمْ رَبَّنَا هَٰٓؤُلَآءِ أَضَلُّونَا فَـَٔاتِهِمْ عَذَابًا ضِعْفًا مِّنَ ٱلنَّارِ ۖ قَالَ لِكُلٍّ ضِعْفٌ وَلَٰكِن لَّا تَعْلَمُونَ ۞ وَقَالَتْ أُولَىٰهُمْ لِأُخْرَىٰهُمْ فَمَا كَانَ لَكُمْ عَلَيْنَا مِن فَضْلٍ فَذُوقُوا۟ ٱلْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْسِبُونَ ﴾ ٣٨-٣٩]

وقيل: إنّ «ما» تفيد زيادةَ عموم، فمعنىٰ قولِك: «إما تَفْعَلَنّ»: إن اتَّفقَ منْك وجود الفعلِ بوجهٍ من الوجوه.

قولُه: (أي: مُتَوفِّيهم)، الياء فيه: ياء الجمْع، لا ياء التوفِّي، أي: مُتَوفِّين لهم.

قولُه: (لم يَحْمَدُوهُ) الضمير راجع إلىٰ «ما» في «فيما كانوا عليه».

﴿قَالَ ٱدۡخُلُواْ﴾ أي: يقولُ اللهُ تعالىٰ يومَ القيامةِ لأولئك الذينَ قال فيهم: ﴿فَمَنۡ أَظۡلَمُ مِمَّنِ ٱفۡتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوۡ كَذَّبَ بِـَٔايَٰتِهِۦٓ﴾ [الأعراف: ٣٧]، وهم كفّارُ العرب، ﴿فِيٓ أُمَمٖ﴾ في موضعِ الحال، أي: كائنِينَ في جُملةِ أُمَم، وفي غِمارِهم مُصاحِبينَ لهم، أي: ادخُلوا في النارِ مع أُمَم، ﴿قَدۡ خَلَتۡ مِن قَبۡلِكُم﴾ وتقَدَّمَ زمانُهم زَمانكُم، ﴿لَّعَنَتۡ أُخۡتَهَا﴾ التي ضَلَّتْ بالاقتداءِ بها، ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ٱدَّارَكُواْ فِيهَا﴾ أي: تَداركوا، بمعنىٰ: تلاحقوا واجتَمَعوا في النار، ﴿قَالَتۡ أُخۡرَىٰهُمۡ﴾ مَنْزلةً وهي الأتباعُ والسِّفْلَـةُ، ﴿لِأُولَىٰهُمۡ﴾ منزلةً وهي القادةُ والرؤوس. ....

قولُه: (وفي غِمارِهم)، الجوهري: «الغَمْرة: الزَّحمةُ من الماء والناس، والجمع: غِمار. ودخلْتُ في غُـمار الناس ـ يضم ويفتح ـ، أي: في زَحْمتهم وكثْرتهم».

روي عن المصنف أنه قال: ﴿فِيٓ﴾ في هذه الآية: مِثْلُ «في» في قول عُرْوَة بن أُذَيْنَة[(١)]:

إنْ تَـكُ عَــنْ أحْسَـنِ الصَّـنيعةِ مَـأْ ... فُوكـاً فَفِـي آخَـرِينَ قـد أُفِكُـوا[(٢)]

أي: في جملة آخرين هم في مثل حالك.

أَفَـكَه يأْفِكُه أَفْكاً، أي: قلَبه وصرفَه عن الشيء.

يقول: إنْ لم تُوفَّق للإحْسان، فأنْتَ في قَوْمٍ قد صُرِفوا عن الإحسان.

قولُه: (﴿ٱدَّارَكُواْ فِيهَا﴾ أي: تَدَاركوا)، قال الزجاج: «﴿ٱدَّارَكُواْ﴾: تَدَاركوا، فأُدْغمتِ التاءُ في الدال. ﴿جَمِيعٗا﴾: حال، أي: إذا تَدَاركوا فيها مجْتَمِعين»[(٣)].

---

(١) هو عروة بن يحيىٰ، ولقبه: أذينة. شاعر غزل، مقدَّم، من أهل المدينة، وهو معدود من الفقهاء، والمحدّثين أيضاً، ولكن الشعر غلب عليه. مات سنة ١٣٠هـ. انظر: «الشعر والشعراء» (٢: ٥٨٣)، و«سمط اللآلئ» (١: ١٣٦)، و«الأعلام» (٤: ٢٢٧).

(٢) في «مجموع شعر عروة بن أذينة» ص٣٤٣. وانظر كذلك: «شرح شواهد الكشاف» (٤: ٤٧١). والشاهد في البيت قوله: «ففي آخرين»، أي: في جملتهم، كما في الآية ﴿فِيٓ أُمَمٖ﴾.

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣٧١) بإيجاز.

ومعنىٰ ﴿لِأُولَىٰهُمۡ﴾: لأَجْلِ أُولاهم؛ لأنَّ خِطابَهم مَعَ الله لا مَعَهم، ﴿عَذَابًا ضِعۡفًا﴾: مُضاعَفًا، ﴿لِكُلّٖ ضِعۡفٞ﴾ لأنَّ كلًّا من القادةِ والأتباعِ كانوا ضالِّين مُضِلِّين، ﴿وَلَٰكِن لَّا تَعۡلَمُونَ﴾ قُرِئَ: بالياءِ والتاء.

﴿فَمَا كَانَ لَكُمۡ عَلَيۡنَا مِن فَضۡلٖ﴾ عَطَفُوا هذا الكلامَ علىٰ قولِ الله تعالى للسِّفْلَة: ﴿لِكُلّٖ ضِعۡفٞ﴾، أي: فقد ثبتَ أنْ لا فَضْلَ لكم علينا، وأنا مُتساوُونَ في استِحقاقِ الضِّعْف، ﴿فَذُوقُواْ ٱلۡعَذَابَ﴾ من قولِ القادةِ أو من قولِ الله لهم جميعًا.

قولُه: (لأنَّ كلًّا من القادةِ والأتباعِ كانوا ضالِّين مُضِلِّين)، هذا في حقِّ القادةِ ظاهر، وأمّا الأتباعُ فلأنهم لمّا اتّخذوهم رؤساءَ عظماء، ورَضُوا بذلك، كأنهم أضلُّوهم. كقوله تعالى: ﴿ ٱتَّخَذُوٓاْ أَحۡبَارَهُمۡ وَرُهۡبَٰنَهُمۡ أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣١].

والأحسن أن يقال: إنّ ضِعفَ الأتباع لإعراضهم عن الحق الواضح وتولّي الرؤساء لينالوا منهم عَرَض الدنيا اتباعاً للهوى، يدلّ عليه قوله تعالى: ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ ٱسۡتَكۡبَرُواْ لِلَّذِينَ ٱسۡتُضۡعِفُوٓاْ أَنَحۡنُ صَدَدۡنَٰكُمۡ عَنِ ٱلۡهُدَىٰ بَعۡدَ إِذۡ جَآءَكُمۖ بَلۡ كُنتُم مُّجۡرِمِينَ﴾ [سبأ: ٣٢][١].

قولُه: (قُرِئَ: بالياءِ والتاء): بالياء التحتانية: أبو بكر[٢].

قال الزجّاج: «مَن قرأ بالتاء، فمعناه: لا تَعْلَمون، أيها المخاطَبون، ما لِكُلّ فريقٍ منكم من العذاب، ومن قرأ بالياء فالمعنى: لا يعْلم كلُّ فريق مقدارَ عذاب الفريق الآخر»[٣].

قولُه: (عَطَفُوا هذا الكلامَ علىٰ قولِ الله تعالى): أي: رتَّبوا كلامَهم علىٰ كلامِ الله، علىٰ وجه التسْهيب، لأنّ إخبارَ الله بقوله: ﴿لِكُلّٖ ضِعۡفٞ﴾ سببٌ لعلْمِهم بالمساواة، وحمْلِهم علىٰ أنْ يقولوا: وإذا كان كذلك فقد ثبت أنْ لا فضلَ لكم علينا في استحقاق الضعْف.

---

(١) من قوله: «والأحسن أن يقال: إن ضعف» إلىٰ هنا أثبته من (ط).

(٢) انظر: «الكشف عن وجوه القراءات» (١: ٤٦٢)، و«حجة القراءات» ص٢٨١، والقراءة بالياء محمولة علىٰ لفظ «كلّ» في الآية، وبالتاء محمولة علىٰ معنىٰ ما قبله من الخطاب.

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣٧٢).

[﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا وَٱسۡتَكۡبَرُواْ عَنۡهَا لَا تُفَتَّحُ لَهُمۡ أَبۡوَٰبُ ٱلسَّمَآءِ وَلَا يَدۡخُلُونَ ٱلۡجَنَّةَ حَتَّىٰ يَلِجَ ٱلۡجَمَلُ فِي سَمِّ ٱلۡخِيَاطِۚ وَكَذَٰلِكَ نَجۡزِي ٱلۡمُجۡرِمِينَ * لَهُم مِّن جَهَنَّمَ مِهَادٞ وَمِن فَوۡقِهِمۡ غَوَاشٖۚ وَكَذَٰلِكَ نَجۡزِي ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ ٤٠-٤١]

﴿لَا تُفَتَّحُ لَهُمۡ أَبۡوَٰبُ ٱلسَّمَآءِ﴾: لا يَصْعَدُ لهم عَمَلٌ صالح؛ ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠]، ﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلۡأَبۡرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ﴾ [المطففين: ١٨]، وقيل: إنَّ الجنةَ في السماء، فالمعنىٰ: لا يُؤذَنُ لهم في صُعودِ السماء، ولا يُطرَّقُ لهم إليها ليَدخُلوا الجنة. وقيل: لا تَصعَدُ أرواحُهم إذا ماتوا كما تَصعَدُ أرواحُ المؤمنين. وقيل: **لا تَنْزِلُ عليهم البرَكةُ** ولا يُغاثون، ﴿فَفَتَحۡنَآ أَبۡوَٰبَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [القمر: ١١].

وقُرِئَ: ﴿لَا تُفَتَّحُ﴾ بالتشديد، «ولا يُفْتَحُ» بالياء، «ولا تَفْتَحُ» بالتاءِ والبناءِ للفاعلِ ونَصْبِ «الأبواب» علىٰ أنَّ الفِعْلَ للآيات، وبالياء علىٰ أنَّ الفِعْلَ لله عزَّ وجلّ.

وقرأ ابنُ عباس: «الجُمَّل» بوَزْنِ «القُمَّل»، وسعيدُ بنُ جُبَير: «الجُمَل» **بوَزْنِ النُّغَر.** وقُرِئَ: «الجُمْل» بوزن «القُفْل». «والجُمُل» بوزن «النُّصُب». «والجَمْل» بوَزْن «الحَبْل». ومعناها: القَلْسُ الغليظُ لأنَّه حِبالٌ جُمِعَتْ وجُعِلَتْ جُملةً واحدة، ....

قولُه: (**لا تنْزِل عليهم البَركةُ**)، هذا أَوْلىٰ الوجوه، لظهورِ فائدة قَوله: ﴿وَلَا يَدۡخُلُونَ ٱلۡجَنَّةَ﴾. كأنه قيل: ينْسَدُّ عليهم طريقُ خير الدارَيْن، وتنْغلق سبيلُ بركة المنْزِلين.

قولُه: (**وقرئ: ﴿لَا تُفَتَّحُ﴾ بالتشديد**): نافع وابن كثير وابن عامر وعاصم. وبالتخفيف والتاء: أبو عمرو. والياء: حمزة والكسائي(١).

قولُه: (**بوَزْنِ النُّغر**)، وهو طَيرٌ كالعصافيرِ حُمْر المناقير.

---

(١) انظر: «الكشف عن وجوه القراءات» (١: ٤٦٢)، و«حجة القراءات» ص٢٨٢.

وعن ابنِ عباسٍ رضيَ الله عنه: إنَّ الله تعالىٰ أحسَنُ تَشْبيهًا من أن يُشَبِّه بالجَمَل، يعني: أنَّ الحَبْلَ مُناسِبٌ للخَيْطِ الذي يُسْلَكُ في سَمِّ الإِبْرة، والبعيرُ لا يُناسبه؛ إلّا أنَّ قراءةَ العامّة أَوْقَعُ لأَنَّ سَمَّ الإِبرةِ مَثَلٌ في ضِيقِ المَسلَك. يُقال: أضيَقُ مِن خَرْتِ الإِبرة، وقالوا للدليلِ الماهر: خِرِّيت، لاهتدائه في المضايقِ المُشَبَّهةِ بأَخْراتِ الإِبَر.

والجَمَل: مَثَلٌ في عِظَمِ الجِرْم، قال:

جِسْمُ الجِمالِ وأحلامُ العَصافيرِ

إنَّ الرِّجَالَ لَيْسُوا بِجُزُرٍ ....

قولُه: (لأَنَّ سَمَّ الإبرةِ مَثَلٌ في الضِّيق)[1]، الراغب: «السَّم والسُّم: كل ثَقْب ضَيِّق، كَخَرْت[2] الإبرة، وثَقْب الأنْف. وجمعه: سَموم. وقد سَمَّه: أدخله فيه. قال تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَلِجَ ٱلْجَمَلُ فِى سَمِّ ٱلْخِيَاطِ﴾. والسُّمُّ: القاتل، هو مصدرٌ في معنىٰ الفاعل، فإنّه يلْطُفُ تأثيره، ويدْخلُ في بواطنِ البَدن. والسَّمُوم: الريحُ الحارة، التي تؤثّر تأثير السّم»[3].

قولُه: (جِسْمُ الجِمالِ وأحلامُ العَصافيـرِ) أوّله لحسّان[4]:

لا بَأْسَ بِالقَوْمِ مِن طولٍ ومِن عِظَمِ

يقول: لا يُعجِبنَّك مِن القَوم عِظَمُ أجسامِهم، وطولُ قامتهم، إنّما المرء بالحِلْم والعلْم، لا بالشّحم واللَّحم.

قولُه: (إنَّ الرِّجَالَ لَيْسُوا بِجُزُرٍ)، الجزر: جمع الـجَزُور، وهو الإبل.

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «مَثَل في ضيق المسلك».

(٢) في «المفردات»: «كخرق» بالقاف، وهما بمعنى.

(٣) «مفردات القرآن» ص٤٢٤.

(٤) في «ديوانه» ص٢١٤.

تُرادُ منهم الأجسام.

قال الميدانيّ: «قاله شِقَّةُ بن ضَمْرَة[١]، وكان المنذرُ[٢] يسْمع قوله، ويعجبُه ما يبلغُه عنه، فلمّا رآه قال: «تَسْمَعُ بِالْمُعَيْدِيّ خَيْرٌ مِن أنْ تَراه»[٣]. فأرْسَلَها مَثَلاً. قال شِقَّةُ: أَبَيْتَ اللَّعْن[٤]، وأسعَدَكَ إلَـهُكَ، إنَّ القَوْمَ لَيْسُوا بِجزُر، وإنّما الرَّجُلُ بِأَصْغَرَيْه: لسانِه وقلبِه. فأعْجَبَ المنذرَ كلامُه، وسرَّه كلُّ ما رأىٰ مِنْه»[٥].

قولُه: (**تُرادُ منهم الأجسام**)، قيل: هو صفة «جُزُر»[٦] وليس بذلك، إذ لا عائد. وهو إما حالٌ من اسم «ليسوا»، أو علىٰ تقدير: لَيْسوا بجُزُرٍ لأنْ تُرادَ منهم الأجسامُ كما يراد منها، ثم حذف «أن» كما في قوله:

أَحْضُرَ الْوَغَىٰ[٧]

---

(١) هو: شِقّة بن ضَمْرة بن جابر، من بني نَهْشل، سمّاه المنذر ابن ماء السماء ضَمْرَة باسم أبيه بعدما مات. وشِقّة: شاعر جاهلي من الشعراء الشجعان، ولا تعرف سنة وفاته. انظر: «سمط اللآلئ» (٢: ٩٢٢)، و«مجمع الأمثال» (١: ٢٢٨-٢٣٠)، و«الأعلام» (١: ١٤٨).

(٢) هو: المنذر بن امرئ القيس الثالث بن النعمان اللَّخمي، المعروف بابن ماء السماء، وهو ثالث المناذرة، قُتِل في يوم حليمة، نحو سنة ٦٠ ق.هـ. انظر: «نهاية الأرب» (١٥: ٣٢١)، و«الكامل في التاريخ» (١: ٣٢٥)، و«الأعلام» (٧: ٢٩٢).

(٣) «مجمع الأمثال» (١: ٢٢٧). و«المعيديّ»: تصغير رجل منسوب إلىٰ معدّ. يضرب مثلاً لمن خَبَره خير من مَرآته.. وكان الكسائي يرىٰ التشديد في الدال. وقال ابن السكيت: إذا اجتمعت تشديدة الحرف وتشديدة ياء النسبة مع ياء التصغير، خففت تشديدة الحرف». «تهذيب اللغة» (٢: ٢٦١).

(٤) كلمة تقال للدعاء للشخص.

(٥) «مجمع الأمثال» للميداني (١: ٢٣٠)، وانظر كذلك: «الفاخر» للمفضل ص٦٥-٦٨، والشاهد أن الزمخشري أخذ قوله: «إنّ الرجال لَيْسُوا بجُزُر» من قول شِقّة: «إنَّ القوم ليسوا بجُزر».

(٦) أي: في قوله: «لَيْسُوا بِجُزُر، تُراد منهم الأجسام».

(٧) هذا جزء من بيت لطرفة بن العبد من معلّقته المشهورة، وتمام البيت:

أَلا أَيُّهذا اللاّئمي أَحْضُرَ الوَغَىٰ وأنْ أَشْهَدَ اللَّذّاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي =

فقيل: **لا يَدْخُلونَ الجنَّة**، حتى يكونَ ما لا يكونُ أبدًا من ولوجِ هذا الحيوان ـ الذي لا يلجُ إلّا في بابٍ واسع ـ في ثُقْبِ الإبرة. وعن ابنِ مسعودٍ أنه سُئِلَ عن الجمَل، فقال: زَوْجُ الناقة، استجهالًا للسائل، وإشارةً إلىٰ أنَّ طَلَبَ معنىً آخر تَـكَلُّف.

وقُرِئَ: ﴿فِي سَمِّ﴾ بالحركاتِ الثلاث، وقرأ عبدُ الله: «في سَمِّ الـمِخْيط»، والخِياطُ والمِخْيطُ ـ كالحِزامِ والمِحْزَمِ ـ : ما يُخاطُ به، وهو الإبرة، ﴿وَكَذَٰلِكَ﴾: ومِثْلَ ذلك الجزاءِ الفَظيعِ ﴿نَجْزِي ٱلْمُجْرِمِينَ﴾ **ليُؤْذِنَ أنَّ الإجرامَ هو السببُ المُوصِلُ إلىٰ العِقاب**، وأنَّ كلَّ مَنْ أجرمَ عُوقِب، ....

والوجْهُ أن يكونَ خبَراً بعد خبر لقوله: «لَيْسُوا».

قولُه: (**فقيل: لا يدْخُلونَ**) مترتّب علىٰ قوله: «لأنّ سَمّ الإبرة مَثَل... والجملَ مَثَل» أي: أريدَ أن يوقعَ التمثيلَ فيهما[1]، فقيل: «لا يدخلون» إلىٰ آخره.

قولُه: (**ليُؤْذِنَ أنَّ الإجْرامَ هو السببُ المُوصِلُ إلىٰ العِقاب**)، يريد أنه من بابِ ترتّبِ الحكم الذي هو الجزاءُ بالعقاب، علىٰ الوصف المناسب الذي هو الإجرام[2].

= الوغَىٰ: أصله صوْتُ الأبطال في الحرب، ثم جُعِل اسماً للحرب. اللذات: جمع لذّة. مُخْلِدي: من الخلود بمعنىٰ البقاء، اسم فاعل من: أَخْلَدَ. انظر: «ديوان طرفة» ص٣٢. والشاهد في البيت قوله: «أحْضُرَ الوغَىٰ» إذ إن الفعل منصوب بـ«أنْ» مقدّرة، وكذا قول الزمخشري: «تُراد» في بعض تخريجات الطيبي. والوجه الذي ذكره أخيراً أفضل، وهو «أن يكون خبراً بعد خبر لقوله: ليسوا».

(١) التمثيل الأول: «أضيَق من خَرْت الإبرة» يضرب للشيء المتناهِي في الضّيق والدقّة.

والتمثيل الثاني: «جِسم الجِمال وأحلام العصافيرِ» يضرب لمن يروعك عِظَمُ أجرامهم ولكن عقولهم متناهِيَةٌ في الصغر.

وكلاهما استعارة تمثيلية.

(٢) من قوله: «يريد أنه من باب ترتّب الحكم» إلىٰ هنا زيادة من (أ).

وقد كرَّرهُ فقال: ﴿وَكَذَٰلِكَ نَجۡزِي ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ لأنَّ كلَّ مُجرمٍ ظالمٌ لنفسه.

قولُه: (**وقد كرَّرهُ، فقال: ﴿وَكَذَٰلِكَ﴾**)(١)، يعني: أوْقَع قولَه: ﴿وَكَذَٰلِكَ نَجۡزِي ٱلۡمُجۡرِمِينَ﴾ تذييلاً لِلكلام السابق(٢)، لتلك العلّة، لأنّ فائدةَ التذييل غالباً توكيدُ المُذيَّل، وإبراز حُكْمِه في صورةٍ كُلِّية. ومن ثَمَّ فسّره لك بقوله: «وأنّ كل مَن أَجْرمَ عُوقِب، لأنّ كلَّ مجرمٍ ظالمٌ لنفسه».

ونحوُه قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلۡمُلُوكَ إِذَا دَخَلُواْ قَرۡيَةً أَفۡسَدُوهَا وَجَعَلُوٓاْ أَعِزَّةَ أَهۡلِهَآ أَذِلَّةٗۚ وَكَذَٰلِكَ يَفۡعَلُونَ﴾ [النمل: ٣٤](٣) أي: الإفساد. أي: كلُّ مَن مَلَكَ دَأْبُهُ الإفساد، إذا دخل أرضَ العدوّ.

وقولُه: (**لأنَّ كلَّ مُجرمٍ ظالمٌ لنفسه**) مُشْعِر بأنّ قولَه: ﴿ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ وضِعَ موضعَ الضمير(٤)، وكَرّر التذييل(٥)، لِيُناطَ بها لم يُنَطْ به أولاً، فآذَن أولاً بحِرمانهم مِن دخول الجنّة(٦)، وثانياً بحِرْمان خروجِهم(٧) من النار، لأنهم في بحْبوحتِها.

قال القاضي: «عبّر عنهم بالمجْرمين تارة، وبالظالمين أخرى، إشْعاراً بأنهم بتكذيبِهم

---

(١) من قوله: «يريد أنه من باب ترتيب الحكم» إلىٰ هنا سقط من (ط).

(٢) وهذا من باب التذييل الذي يجري مجرىٰ المثل، لأن الجزاء هنا عامّ بمعنىٰ العقاب. انظر: «بغية الإيضاح» (٢: ١٣٩) وما بعدها.

(٣) والشاهد في الآية قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ يَفۡعَلُونَ﴾ فهو تذييل مؤكّد لِما قبله، ويبْرز حكمه في صورة كلّية، وبالتالي فهو جار مجرىٰ المثل.

(٤) أي: في قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ نَجۡزِي ٱلۡمُجۡرِمِينَ﴾، إذ كان مقتضىٰ الظاهر أن يقال: «وكذلك نجزيهم» لكنه وضع الظاهر موضع الضمير للتأكيد.

(٥) أي: بقوله: ﴿وَكَذَٰلِكَ نَجۡزِي ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ بعد أن قال في الآية التي قبلها: ﴿وَكَذَٰلِكَ نَجۡزِي ٱلۡمُجۡرِمِينَ﴾.

(٦) يعني في الآية (٤٠).

(٧) يعني في الآية (٤١): ﴿لَهُم مِّن جَهَنَّمَ مِهَادٞ وَمِن فَوۡقِهِمۡ غَوَاشٖۚ وَكَذَٰلِكَ نَجۡزِي ٱلظَّٰلِمِينَ﴾.

﴿مِهَادٌ﴾: فِراشٌ، ﴿غَوَاشٍ﴾: أغطية. وقُرِئ: «غَواشٌ» بالرفع، كقوله تعالىٰ: «ولَهُ الجوارُ المُنشآتُ» [الرحمن: ٢٤] في قراءةِ عبد الله.

[﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ ٤٢]

﴿لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ جُملةٌ مُعتَرِضةٌ بينَ المبتدأ والخبر، للترغيبِ في اكتسابِ ما لا يَكْتَنِهُه وَصْفُ الواصفِ من النعيمِ الخالد، مع التعظيم بما هو في الوُسْع، وهو الإمكانُ الواسعُ غيرُ الضَّيِّقِ من الإيمانِ والعملِ والصالح. وقَرَأ الأعمشُ: «لا تُكَلَّفُ نَفْسٌ».

الآيات، اتَّصفوا بهذه الأوصافِ الذميمة. وذكَرَ الجُرمَ مع الحِرمَانِ مِن الجنّة، والظّلمَ مع التعذيب بالنّار، تنبيهاً علىٰ أنه أعْظم الإجرام»(١).

قولُه: (وقُرِئ: «غَواشٌ» بالرفع) جعل عينَ الفعل معْتَقِباً للإعراب.

قولُه: (ما لا يَكْتَنِهُه وَصْفُ الواصفِ): مقتبَسٌ مِن معنىٰ قولِه: «فيها مَا لا عَيْنٌ رَأَتْ، ولا أُذُنٌ سَمِعَتْ، ولا خطَرَ علىٰ قَلْبِ بَشَر»(٢).

وفائدة الاعتراض(٣) توكيدُ الترغيب، وذلك أنّ في جعْلِ ﴿ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ صلة للموصول، وإيقاع ﴿أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ﴾ خبراً له، إشعارًا بأنّ العملَ الصالح سبب لدخولِ الجنّة، وأنّ اسم الإشارة دلَّ علىٰ أن ما بعده جديرٌ بما قبله، بما اكتسب من الخِصال الفاضلة. فإذا سمع المكلَّفُ هذا الترغيب، نَشِط لاكتسابها، ثُمّ إذا سمع أنّ ذلك علىٰ السَّعةِ لا الضيق، يزيدُ في نشاطه ورغبتِه.

---

(١) «أنوار التنزيل» (٣: ٢٠).

(٢) هو جزءٌ من حديثٍ صحيح أخرجه البخاري (٣٢٤٤) ومسلم (٢٨٢٤)، وغيرهما من حديثِ أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) أي: في ﴿لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾.

[﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ تَجْرِي مِن تَحْتِهِمُ الْأَنْهَارُ ۖ وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَٰذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ ۖ لَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ ۖ وَنُودُوا أَن تِلْكُمُ الْجَنَّةُ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ ٤٣]

مَنْ كانَ في قَلْبِهِ غِلٌّ علىٰ أخيه في الدنيا نُزِعَ منه، فسَلِمَتْ قلوبُهم وطَهُرَت، ولم يكُن بينَهم إلّا التوادُّ والتعاطُف، وعن عليٍّ رضيَ الله عنه: إنّي لأرجو أن أكونَ أنا وعثمانُ وطَلْحةُ والزُّبيرُ منهم.

﴿هَدَانَا لِهَٰذَا﴾ أي: وفَّقْنا لموجِبِ الفوزِ العظيم، وهو الإيمـانُ والعملُ الصالح، ﴿وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ﴾ **اللامُ لتوكيدِ النفي**، ويَعْنونَ: وما كان يَستَقيمُ أن نكونَ مُهتَدينَ لو لا هدايةُ الله وتوفيقُه. وفي مَصاحِفِ أهلِ الشام: «ما كنّا لنَهتَدِيَ» بغيرِ واو، علىٰ أنها جُملةٌ مُوضِّحةٌ للأُولىٰ، ﴿لَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ﴾ **فكان لنا لُطْفًا وتنبيهًا علىٰ الاهتِداءِ فاهتَدَيْنا**،

قولُه: (**اللامُ لتوكيد النفي**)، وقد سبق تقريرُه في آخر سورة «النساء»[1].

قولُه: (﴿لَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ﴾ **فكان لنا لُطْفاً وتنبيهاً علىٰ الاهتِداءِ، فاهتَدَيْنا**).

جعل الجملة[2] القَسَمية علّةً لهدايتهم، وهي إلىٰ إثباتِ صدْق وعْدهم بالجنّة أقْربُ وأوْلىٰ، لتبْقىٰ الهدايةُ منْحةً من الله، وفضْلاً منه، لأن الهدايةَ عقليّة، ونبَّهْنا عليها، كما قال في «الانتصاف»: «هذه الآية تشْهد بنفْي الهدىٰ عمَّن لم يهْدِه الله، لا كَمَن يزْعم أنه يخْلُق لنفسِه الـهُدَى، وإنْ لم يهْدِه الله. فحرّفَ الزمخشريُّ «الـهُدَىٰ» إلىٰ «اللُّطْف»، فانظرْ أيُّ المعْنيَيْن أقربُ إلىٰ لفظ: ﴿وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ﴾ المقولُ في دار الجزاء، بعد تحقّق الحقّ، وهُم في مَقعدِ صِدْق»[3].

---

(١) أي: في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَظَلَمُوا لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ طَرِيقًا﴾ [النساء: ١٦٨]. وانظر: «الكشاف» (٥: ٢٣٥-٢٣٧).

(٢) الجملة القَسَمية هي قوله تعالى: ﴿لَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ﴾.

(٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٧٩-٨٠)، باختصار وتصرف شديدين.

يقولون ذلك سُرورًا **واغْتِباطًا** بما نالوا، وتلذُّذًا بالتكلُّم به، لا تقرُّبًا وتعبُّدًا، كما نرىٰ مَن رُزِقَ خيرًا في الدُّنيا يتكلَّمُ بنَحْوِ ذلك، ولا يَتَمالَكُ أن لا يقولَه للفَرَحِ لا للقُرْبة.

﴿وَنُودُوٓاْ أَن تِلۡكُمُ ٱلۡجَنَّةُ﴾ ﴿أَن﴾ مُخفَّفةٌ من الثقيلة، ....

قولُه: **(واغْتِباطاً)**، **النهاية**: «يقال: غَبَطْتُ الرجُل أَغْبِطه غَبْطاً: إذا أنت تَمَنَّيْتَ[1] أن يكون لك مثْلُ ما لَهُ، وأنّ يدومَ عليه ما هو فيه»[2].

الجوهري: «الغِبْطة: أن تتمَنَّىٰ مثْلَ حالِ المغبوط، مِن غير أن تريد زوالها عنه، وليس بحَسَد. وتقول منه: غَبَطْتُه بما نال، أغْبِطُه غَبْطاً وغِبْطَةً، فَاغْتَبَطَ، هو كقولك: منعْتُه فامْتَنَع، وحبسْتُه فاحْتَبَس.

قال الشاعر:

وبَيْـنَما الـــمَرْءُ في الأَحْيـاءِ مُغْتَـبِطٌ   إذا هُو الـرَّمْسُ تَعْفُـوهُ الأعاصِـيرُ[3]

أي: هو مُغتَبِط».

فقولُه: «اغتباطاً بحالهم»[4] معناه: المبالغة، وأنهم يغْتَبِطون بحالِ أنفسِهم، وبما نالوا من الكرامة، فهم مُغْتَبِطون.

---

(١) في «النهاية»: اشتهيت، ولا خلاف.

(٢) كلام صاحب «النهاية» سقط من (ط).

(٣) البيت في «لسان العرب» (٤: ٣٥٩) مادة (غبط)، وهو منسوب لـحُرَيْث بن جَبَلة العذْرِيّ، وقيل: هو لعثّ بن لبيد العذْريّ. وأورده الأزهري في «تهذيب اللغة» (٢: ١٦، ١٢: ٤٢٣) دون أن ينسبه. مغتبط ـ بكسر الباء ـ أي: مغبوط. الرّمس: تراب القبر. تعفوه: تـمحوه وتدْرسه. والأعاصير: جمع إعصار: الريح الشديدة.

(٤) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «اغتباطاً بما نالوا».

تقديرُه: ونُودُوا بأنه تِلْكُمُ الجنَّة، ﴿أُورِثْـتُمُوهَـا﴾ والضميرُ ضميرُ الشأنِ والحديث، أو تكون بمعنىٰ: أي؛ لأنَّ المُناداةَ من القول، كأنه قيلَ: وقيلَ لهم: تلكُم الجنةُ أُورِثتُموها، ﴿بِمَاكُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾: بسَبَبِ أعمالِكم، لا بالتفضُّل، كما تقولُ المُبْطِلة.

قولُه: (**ونُودُوا بأنه تِلْكُمُ الجنَّـة**)، ذكَّر ضميرَ الشأن، معَ أن في الكلامِ مؤنَّثاً، كقولهم: وأنَّهُ أُمَّة الله ذاهبة.

قال ابنُ الحاجب: «كأنهم قصدوا بقولهم: يجيء مؤنَّثاً إذا كان في الكلام مؤنَّث، إلىٰ المناسبة، وإلّا فالمعنىٰ سواء، سواءٌ كان مذكَّراً أو مؤَنَّثاً»(١).

وقال الزجّاج: «إنّما قيل: ﴿تِلْكُمُ﴾ لأنهم وُعِدوا بها في الدنيا، وجائزٌ أن يكونَ عايَنُوها، فقيل لهم مِن قَبْل دخولها، إشارة إلىٰ ما يرونه، كما تقولُ لِـمَن تراهُ: ذلك الرجُلُ أخوك. ولو قلت: هذا الرجُل، لأنه يراك، جاز»(٢).

قولُه: (**بسَبَبِ أعمالِكم، لا بالتفضُّل كما تقولُ الـمُبْطِلة**)(٣)، هذا قولٌ باطل، مناقِضٌ لِما روينا عن البخاريّ ومسلم، عن أبي هريرةَ وجابر قالا: قالَ رسولُ الله ﷺ: «قَارِبُوا وسَدِّدُوا، واعْلَمُوا أَنَّهُ لنْ يَنْجُوَ أحَدٌ مِنْكُم بِعَمَلِه». قَالوا: ولا أنْتَ؟! قال: «ولا أنَا، إلّا أنْ يَتَغَمَّدَنيَ اللهُ برَحْمَتِه»(٤).

---

(١) «الإيضاح في شرح المفصل» (١: ٤٧٣) بتصرف، وقوله: «إلىٰ المناسبة» متعلّق بقوله: «قصَدوا».

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣٧٥).

(٣) يعني بالمبطلة أهل السنّة ـ كما قال صاحب «الانتصاف» ـ لأنهم قالوا: «الله تفضّل بأنْ جعل الجنّة جزاء العمل فضلاً منه ورحمة، لا أنّ ذلك مستحقّ عليه، وواجب للعباد وُجوبَ الديون التي لا اختيار في أدائها». والطيبي ينقض تفسير الزمخشري لقوله تعالى: ﴿بِمَاكُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾: «أي: بسبب أعمالكم لا بالتفضّل» كما يأتي تالياً.

(٤) أخرجه البخاري (٥٦٧٣) ومسلم (٢٨١٦) وغيرهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

[﴿وَنَادَىٰٓ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِ أَصۡحَٰبَ ٱلنَّارِ أَن قَدۡ وَجَدۡنَا مَا وَعَدَنَا رَبُّنَا حَقّٗا فَهَلۡ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمۡ حَقّٗاۖ قَالُواْ نَعَمۡۚ فَأَذَّنَ مُؤَذِّنُۢ بَيۡنَهُمۡ أَن لَّعۡنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ * ٱلَّذِينَ يَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَيَبۡغُونَهَا عِوَجٗا وَهُم بِٱلۡأٓخِرَةِ كَٰفِرُونَ﴾ ٤٤-٤٥]

﴿أَن﴾ في ﴿أَن قَدۡ وَجَدۡنَا﴾ يحتملُ أن تكونَ مُخفَّفةً من الثقيلة، وأن تكونَ مُفسِّرةً كالتي سَبقَت آنفًا، وكذلك ﴿أَن لَّعۡنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾، وإنما قالوا لهم ذلك اغتباطًا بحالِهم، وشماتةً بأصحابِ النار، وزيادةً في غمِّهم، **ولِتكونَ حِكايتُه لُطْفًا لمن سَمِعَها**، ...

وفي رواية أخرىٰ لأبي هريرة: «لنْ يُدْخِلَ أحداً مِنْكُم عَمَلُهُ الـجَنَّـةَ». ذكره الحُمَيْديُّ في «الجمْع بين الصحيحين»(١).

النهاية: «أنْ يتغمدَّنيَ الله برحمته، أي: يُلْبِسَنيها، ويَسْتُرَني بها. مأخوذٌ من«غِمْد السّيف» وهو: غلافه، «سَدِّدُوا وقَارِبوا» أي: اقْتَصِدوا في الأمور كلّها، واترُكوا الغلُوَّ فيها والتقصير. قارب فلانٌ في أمورِه: إذا اقْتَصَد».

الانتصاف: «الآية جعَلت الجنّة جزاءً للعمل فضْلاً ورحمة، لا أنه واجبٌ لهم وجُوب الدُّيون. والذين كذّبوا الخبر، وأوجبوا علىٰ الله ما لا يوجِبُه علىٰ نفسه، هم الـمُبْطِلون»(٢).

قولُه: (**ولِتكونَ حكايتُه**): معطوفٌ علىٰ قولِه: «اغتباطاً». وصرّحَ باللّام لعدم كَونه فعلاً لفاعل الفعل المعلّل، أي: لتكون حكايةُ الله قولَهم الذي هو بمنزلة الكائن لُطفاً لمن سمعها، ليزْجرَهم عما يبعدُهم عن تلك المنزلة، وترغيباً في حصولها.

فالظاهر أن معلّله محذوف، والجملةُ عطفٌ علىٰ الجملة، أي: إنّما قالوا لهم ذلك اغتباطاً، وحكىٰ الله عنهم ذلك ليكونَ لُطفاً لمن سمعها.

---

(١) «الجمع بين الصحيحين» (٢٢٩٤).

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٨٠).

وكذلك قولُ المُؤذِّنِ بينَهم: «لعنةُ الله علىٰ الظالمين»، وهو مَلَكٌ يأمرُه اللهُ فيُنادي بينَهم نِداءً يُسمِعُ أهلَ الجنةِ وأهلَ النار. **وقُرِئ: (أنَّ لَعْنَةَ الله) بالتشديدِ والنَّصب**، وقرأ الأعمش: «إنَّ لَعْنَةَ الله» بكسرِ «إنَّ» علىٰ إرادةِ القول، أو علىٰ إجراءِ ﴿أَذَّنَ﴾ مُجْرىٰ «قال».

فإن قُلت: هلّا قيل: ما وَعَدَكُم ربُّكم، كما قيل: ما وَعَدَنا ربُّنا؟ قلت: حُذِفَ ذلك تخفيفًا لدَلالةِ ﴿وَعَدَنَا﴾ عليه، ولقائلٍ أن يقول: **أُطلِقَ ليتناولَ كلَّ ما وَعَدَ اللهُ** من البعثِ والحسابِ والثوابِ والعقابِ وسائرِ أحوالِ القيامة؛ لأنهم كانوا مُكَذِّبينَ بذلك أجمَع، ولأنَّ الموعودَ كلَّه مما ساءَهُم، وما نعيمُ أهلِ الجنةِ إلّا عذابٌ لهم، فأُطلِقَ لذلك.

[﴿ وَبَيْنَهُمَا حِجَابٌ وَعَلَى ٱلْأَعْرَافِ رِجَالٌ يَعْرِفُونَ كُلًّا بِسِيمَـٰهُمْ وَنَادَوْا أَصْحَـٰبَ ٱلْجَنَّةِ أَن سَلَـٰمٌ عَلَيْكُمْ لَمْ يَدْخُلُوهَا وَهُمْ يَطْمَعُونَ ﴾ ٤٦]

﴿ وَبَيْنَهُمَا حِجَابٌ ﴾ يعني: بينَ الجنةِ والنار، أو بين الفريقَين، وهو السُّورُ المذكورُ في قولِه تعالىٰ: ﴿فَضُرِبَ بَيْنَهُم بِسُورٍ﴾ [الحديد: ١٣].

﴿وَعَلَى ٱلْأَعْرَافِ﴾: وعلىٰ أعرافِ الحِجابِ ـ وهو السُّورُ المضروبُ بين الجنةِ والنار ـ، وهي أعاليه، جَمْعُ «عُرْفٍ»، استُعيرَ من عُرْفِ الفَرَس وعُرْفِ الدِّيك،.......................

قولُه: (وقرئ: «**أنَّ لَعْنَةَ الله» بالتشديدِ والنَّصب**): ابن عامر وحمزة والكسائي[١].

قولُه: (**أُطلِقَ ليتناولَ كلَّ ما وَعَدَ الله**)، يعني أنّ الله تعالىٰ وعدَ المؤمنين الثواب، والكافرين العقاب، فلو قيل: «وَعَدَكم» لاختَصَّ بالعقاب، لأنّ المخاطَبين أصحابُ النار، كما أن ﴿وَعَدَنَا﴾ مختصٌّ بالثواب، يدلُّ عليه ذِكْرُ الجنّة والنار في قولِه: ﴿وَنَادَىٰٓ أَصْحَـٰبُ ٱلْجَنَّةِ أَصْحَـٰبَ ٱلنَّارِ﴾. فأطلق ليتناولَ الثوابَ والعقاب، وما يَتَّصِلُ بهما. يعني: هل وجدْتُم الوعودَ كلَّها صدْقاً؟ توبيخاً وتقريعاً. أو قالوا كذلك شماتةً بهم.

---

(١) انظر: «الكشف عن وجوه القراءات» (١: ٤٦٣)، و«حجة القراءات» ص٢٨٣.

﴿رِجَالٌ﴾ من المسلمينَ من آخرِهم دخولًا في الجنةِ لقُصورِ أعمالهم، كأنهم المُرْجَوْنَ لأَمْرِ الله، يُحبَسونَ بينَ الجنةِ والنارِ إلىٰ أن يأذنَ اللهُ لهم في دخولِ الجنة، ﴿يَعْرِفُونَ كُلًّا﴾ من زُمَرِ السُّعَداءِ والأشقياءِ ﴿بِسِيمَاهُمْ﴾: بعلامتِهم التي أعلَمَهُم اللهُ تعالىٰ بها، يُلهِمُهم اللهُ ذلك، أو تُعرِّفُهم الملائكة.

[﴿وَإِذَا صُرِفَتْ أَبْصَارُهُمْ تِلْقَاءَ أَصْحَابِ النَّارِ قَالُوا رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ * وَنَادَىٰ أَصْحَابُ الْأَعْرَافِ رِجَالًا يَعْرِفُونَهُم بِسِيمَاهُمْ قَالُوا مَا أَغْنَىٰ عَنكُمْ جَمْعُكُمْ وَمَا كُنتُمْ تَسْتَكْبِرُونَ * أَهَٰؤُلَاءِ الَّذِينَ أَقْسَمْتُمْ لَا يَنَالُهُمُ اللَّهُ بِرَحْمَةٍ ادْخُلُوا الْجَنَّةَ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ وَلَا أَنتُمْ تَحْزَنُونَ﴾ ٤٧-٤٩]

قولُه: (الـمُرْجَوْنَ لأَمْرِ الله) بفتح الجيم، وسكون الواو.

النهاية: «الإرجاء: التأخير. وهو مهْموز، يقال: أَرْجأْتُ الأمر، وأَرْجَيْتُه: إذا أَخَّرْتَه».

هذا تفسير بَـيِّنٌ، يؤيِّـدُه قوله: ﴿وَبَيْنَهُمَا حِجَابٌ وَعَلَى الْأَعْرَافِ رِجَالٌ﴾ أي: علىٰ أعرافِ الحجاب، وهو الأعالي منه.

روىٰ الإمام أنه قيل للحسن: هم قَوم استوت حسناتُهم وسيئاتهم فضرب علىٰ فَخِذِه، وقال: هُمْ قَوْمٌ جعَلَهم الله علىٰ تَعرُّفِ أهل الجنّة وأهْلِ النار، يميزون البعض من البعض. والله لا أدْري، لعل بعضَهم الآن معنا[1]. ثم أتىٰ الإمامُ بوجوه ثلاثة[2] متضمّنة علىٰ أنهم: الأشرافُ من الملائكة، والأنبياء، والشهداء، وأطال فيها[3].

---

(١) «مفاتيح الغيب» (١٤: ٧٢).

(٢) ذكر الرازي أن الأقوال كثرت في أصحاب الأعراف مَنْ هم؟ ومع ذلك حصرها في قولين: «أحدهما: أنهم الأشراف من أهل الطاعة وأهل الثواب. والثاني: أنهم أقوام في الدرجة السافلة من أهل الثواب»، وأشار إلىٰ أن القول الأول فيه وجوه «أحدها: أنهم ملائكة يعْرِفون أهل الجنّة وأهل النار... وثانيها: قالوا: إنهم الأنبياء... وثالثها: قالوا: إنهم الشهداء».

(٣) «مفاتيح الغيب» (١٤: ٧٢). حيث ذكر وجوهاً مختلفة في مَنْ هم أصحاب الأعراف.

....

والذي يقتضيه النظمُ ما ذهب إليه المصنف، فإنه تعالىٰ بعد أن ذكرَ الفريقَين: أصحاب الجنّة، وأصحابَ النار، أتىٰ بمقاولاتِهم ومناظراتِهم، وما جَرَىٰ بينهم، فقال أولاً: ﴿وَنَادَىٰٓ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِ أَصۡحَٰبَ ٱلنَّارِ أَن قَدۡ وَجَدۡنَا مَا وَعَدَنَا رَبُّنَا حَقّٗا﴾ [الأعراف: ٤٤].

ثم حَكىٰ نداءَ أصحابِ النار أصحابَ الجنّة، بقوله: ﴿وَنَادَىٰٓ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِ أَصۡحَٰبَ ٱلۡجَنَّةِ أَنۡ أَفِيضُواْ عَلَيۡنَا مِنَ ٱلۡمَآءِ﴾ [الأعراف: ٥٠]. فوسَّط بين المقالتَيْن ذكْرَ قَوم توسَّطت حالُهم بين حالَيْهما في المكانِ والمقام:

أمّا المكانُ فقوله: ﴿وَبَيۡنَهُمَا حِجَابٞۚ وَعَلَى ٱلۡأَعۡرَافِ رِجَالٞ﴾. وأمّا المقامُ فهو الخَوف والرجاء، فقد أشار إليه بقوله تعالىٰ: ﴿لَمۡ يَدۡخُلُوهَا وَهُمۡ يَطۡمَعُونَ﴾، وقوله: ﴿لَا تَجۡعَلۡنَا مَعَ ٱلۡقَوۡمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾.

ويؤيِّدُ هذا التقسيمَ قولُه تعالىٰ في التوبة: ﴿وَءَاخَرُونَ مُرۡجَوۡنَ لِأَمۡرِ ٱللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمۡ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيۡهِمۡ﴾ [التوبة: ١٠٦] بعد ذِكر الفريقَين مِن أهل الثوابِ والعقاب.

وإليه الإشارة بقولِه: «كأنّهم المُرجَوْن». وإنّما لم يجْزم لاختلاف المفسِّرين.

وقوله: «يعرفون كلًّا من زُمْرة[1] السُّعداء والأشقياء بسيماهم»، **الراغب**: «المعرفة والعرفان: إدراكُ الشيء بتفكّرٍ وتدبُّرٍ لأثره، فهو أخصُّ من العلم، يقال: فلان يَعْرفُ الله، ولا يقال: يَعلَمُ الله، متعديّاً إلى مفعول واحد، لما كان معرفة البشر لله تعالى هي بتدبُّر آثاره دون إدراك ذاته، ويقال: الله يعلم، ولا يقال: يعرف، لأن المعرفة تستعمل في العلم القاصر المتوصَّل إليه بتفكُّرٍ، وأصله من عرفت، أي: أصَبْت عَرْفَه، أي: رائحته، أو من أصَبْت عَرْفَه، أي: خدَّه، قال تعالى: ﴿تَعۡرِفُهُم بِسِيمَٰهُمۡ﴾، ويُضادُّ المعرفةَ الإنكار، كالعلم الجهل، قال تعالى: ﴿يَعۡرِفُونَ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُنكِرُونَهَا﴾، ﴿فَعَرَفَهُمۡ وَهُمۡ لَهُۥ مُنكِرُونَ﴾، والعارف في تعارف القوم: هو المختص بمعرفة الله تعالى، ومعرفة ملكوته، وحسن معاملته لله تعالى»[2].

---

(١) كذا في (ط)، ولفظ «الكشاف»: «من زُمَر».

(٢) من قوله: «وقوله: يعرفون كلًّا من زمرة السعداء» إلىٰ هنا أثبتُّه من (ط).

إذا نَظَروا إلىٰ أصحابِ الجنّةِ نادَوْهُم بالتسليمِ عليهم، ﴿وَإِذَا صُرِفَتْ أَبْصَٰرُهُمْ تِلْقَآءَ أَصْحَٰبِ ٱلنَّارِ﴾ ورأَوْا ما هم فيه من العذابِ استَعاذوا بالله، وفَزِعوا إلىٰ رحمتِه أن لا يَجعَلَهم معهم.

ونادَوْا رجالًا من رؤوسِ الكَفَرة، يقولون لهم: ﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَقْسَمْتُمْ لَا يَنَالُهُمُ ٱللَّهُ بِرَحْمَةٍ﴾ إشارةً إلىٰ أهلِ الجنة، الذين كان الرؤساءُ يستهينونَ بهم ويحتقِرونهم لفَقْرِهم وقلّةِ حُظوظِهم من الدُّنيا، وكانوا يُقسِمونَ: إنَّ اللهَ لا يُدخِلُهم الجنة، ﴿ٱدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ﴾ يُقالُ لأصحابِ الأعراف: ﴿ٱدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ﴾، وذلك بعد أن يُحبَسوا علىٰ الأعرافِ ويَنْظُروا إلىٰ الفَريقَين، ويعرفوهُم بسِيماهُم، ويقولوا ما يقولون. وفائدةُ ذلك: بيانُ أنَّ الجزاءَ علىٰ قَدْرِ الأعمال، وأن التقدُّمَ والتأخُّرَ علىٰ حَسَبِها، وأن أحدًا لا يَسبِقُ عندَ الله إلا بسَبْقِه في العمل، ولا يَتخلَّفُ عندَه إلا بتَخَلُّفِه فيه، وليرغبَ السامعونَ في حالِ السابقين، ....

قولُه: (إذا نَظَروا إلىٰ أصحابِ الجنّةِ نادَوْهُم)، إشارة إلىٰ أنّ قولَه: ﴿وَنَادَوْا۟ أَصْحَٰبَ ٱلْجَنَّةِ﴾ [الأعراف: ٤٦] جزاءُ شرطٍ محذوف، لِدلالةِ قوله: ﴿وَإِذَا صُرِفَتْ أَبْصَٰرُهُمْ تِلْقَآءَ أَصْحَٰبِ ٱلنَّارِ قَالُوا۟ رَبَّنَا﴾. وكلاهما كالتفصيلِ لقوله: ﴿يَعْرِفُونَ كُلًّۢا بِسِيمَىٰهُمْ﴾ [الأعراف: ٤٦].

وإنّما قدّر: «نَظَروا» دون ﴿صُرِفَتْ﴾ للمقابلة[1]، ليؤْذِنَ بأن النظرَ إلىٰ أصحابِ الجنة وُجِد منهم علىٰ الرغبة، وميل النفس، وإلىٰ أصحابِ النار بخلافِه. وإلىٰ هذا المعنىٰ أشار بقوله: «وفيه أن صارفاً يصْرِف أبصارهم»[2].

قولُه: (ونادَوْا رجالاً من رؤوسِ الكَفَرة، يقولون لهم: ﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَقْسَمْتُمْ﴾)، وفي التنزيل: ﴿وَنَادَىٰٓ أَصْحَٰبُ ٱلْأَعْرَافِ رِجَالًا يَعْرِفُونَهُم بِسِيمَىٰهُمْ قَالُوا۟ مَآ أَغْنَىٰ عَنكُمْ جَمْعُكُمْ وَمَا كُنتُمْ تَسْتَكْبِرُونَ ۝ أَهَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَقْسَمْتُمْ﴾.

---

(١) المقابلة هنا بين ﴿صُرِفَتْ﴾ في الآية (٤٧) من سورة الأعراف وبين قول الزمخشري: «نظروا».

(٢) هذه الفقرة ـ من «قوله: إذا نظروا إلىٰ أصحاب الجنة» إلىٰ هنا ـ سقطت من (ط).

....

أخَّر تفسيرَ قوله: ﴿مَآ أَغۡنَىٰ عَنكُمۡ جَمۡعُكُمۡ﴾ لينبّهك علىٰ مكانِ نُكْتة، وهي: أن أصلَ الكلام جارٍ في شأن أصحابِ الجنة وتكريمِهم، وتقريعُ أصحاب النار وتعْيِيرُهم متفرّعٌ عليه، وذلك أن أصحابَ الأعرافِ لـمّا سلّموا علىٰ أصحابِ الجنة[١]، أقبلوا إلىٰ أعدائهم ومَن كانوا يستهينون بهم، ويحتقرونهم لفقرِهم، قائلين: أَهؤلاءِ الذين أقْسَمْتم: إنّ الله لا يُدخلُهم الجنة؟ ثم لمزيد التوبيخِ أدخَلوا: ﴿مَآ أَغۡنَىٰ عَنكُمۡ جَمۡعُكُمۡ وَمَا كُنتُمۡ تَسۡتَكۡبِرُونَ﴾ بين الكلامين اعتراضاً[٢].

ويمكن أن يقال: إنّ قولَه: ﴿مَآ أَغۡنَىٰ عَنكُمۡ جَمۡعُكُمۡ وَمَا كُنتُمۡ تَسۡتَكۡبِرُونَ﴾ في مقابل قولهم لأصحاب الجنّة: ﴿سَلَٰمٌ عَلَيۡكُمۡ﴾. وكلٌّ من المتقابِلَيْن مضادّ لمعنىٰ الآخر[٣]، فقيل لهم: ﴿سَلَٰمٌ عَلَيۡكُمۡ﴾، أي: سَلِمْتُم من متاعبِ الدنيا، وتَبِعاتها، وما كنتم تسْمَعون من أذىٰ المتكبّرين الذين كانوا يفتخِرون عليكم، ويستضعِفونكم، ويستقِلّون بأحوالكم، وقيل لِهَؤلاء: ما أغْنَىٰ عنكم أموالُكم وما كنتم به تتنعّمون، وتفتخِرون علىٰ فقرائكم، فقد وقَعْتُم في العذاب. ثم زِيدَ فيما يزيد في حَسْرتهم وغَيْظهم، بقوله: ﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَقۡسَمۡتُمۡ لَا يَنَالُهُمُ ٱللَّهُ بِرَحۡمَةٍ﴾ لأن الإحسانَ إليهم نكالٌ لهم فوق النكال.

ويؤيّده قولُ الإمام: «قوله: ﴿وَمَا كُنتُمۡ تَسۡتَكۡبِرُونَ﴾ كالدِّلالة علىٰ شماتةِ أصحاب الأعراف

---

(١) قوله: «لمّا سلّموا علىٰ أصحاب الجنة» سقط من (ج).

(٢) جعل الطيبي قوله تعالىٰ: ﴿مَآ أَغۡنَىٰ عَنكُمۡ جَمۡعُكُمۡ وَمَا كُنتُمۡ تَسۡتَكۡبِرُونَ﴾ اعتراضاً لتقرير التوبيخ وتوكيده. وإذا كانت ﴿مَآ﴾ في ﴿مَآ أَغۡنَىٰ﴾ استفهامية، فالاستفهام للتوبيخ والتقريع أيضاً.

(٣) قد جعل الطيبي قوله تعالىٰ: ﴿مَآ أَغۡنَىٰ عَنكُمۡ﴾ مقابلاً لقوله: ﴿سَلَٰمٌ عَلَيۡكُمۡ﴾. وقد يكون بين العبارتين تدبيج بقصد الكناية، والتدبيج: هو أن يذكر في الكلام ألوان بقصد الكناية. فيكون قوله: ﴿سَلَٰمٌ عَلَيۡكُمۡ﴾ كناية عن الراحة والطمأنينة. وقوله: ﴿مَآ أَغۡنَىٰ عَنكُمۡ جَمۡعُكُمۡ﴾ كناية عن العذاب.

ويَحرِصوا علىٰ إحرازِ قَصَبتِهم، وليَتصوَّروا أنَّ كلَّ أحدٍ يُعرَفُ ذلك اليومَ بسِيماهُ التي استوجَبَ أن يُوسَمَ بها من أهل الخيرِ والشرّ، فيَرتَدِعَ المُسيءُ عن إساءتِه، ويزيدَ المُحسِنُ في إحسانِه، وليُعلَمَ أنَّ العُصاةَ يُوبِّخُهم كلُّ أحدٍ حتّىٰ أقصَرُ الناسِ عَمَلًا.

وقولُه: ﴿وَإِذَا صُرِفَتۡ أَبۡصَٰرُهُمۡ﴾ فيه: أنَّ صارفًا يَصرِفُ أبصارَهُم لينظروا فيَسْتَعيذوا ويُوبِّخوا، وقرأ الأعمَش: «وإذا قُلِبَتْ أبصارُهم»، وقُرِئ: «أُدخِلُوا الجنّة» علىٰ البناءِ للمفعول، وقرأ عِكرِمة: «دَخَلوا الجنة».

فإن قُلت: كيفَ لاءمَ هاتَينِ القِراءتَينِ قولُه: ﴿لَا خَوۡفٌ عَلَيۡكُمۡ وَلَآ أَنتُمۡ تَحۡزَنُونَ﴾؟ قلتُ: تأويلُه: أُدْخِلُوا الجَنَّـةَ، أو دخَلوا الجنةَ مقولًا لهم: لا خوفٌ عليكم ولا أنتُم تحزنون.

بوقوعِ أولئك في العقاب، وعلىٰ تبكيتٍ عظيم. ثم زادوا علىٰ هذا التبكيتِ بقولهم: ﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَقۡسَمۡتُمۡ﴾، لأنهم كانوا يستضعفونهم، ويستهزئون بهم، وأَنِفوا مِن مشاركتِهم في دينهم»[(١)].

قولُه: (فيه: أنَّ صارفاً يصرِفُهم[(٢)])، يعني: في بناء الفعل[(٣)] للمفعول إشارةٌ إلىٰ هذه الرَّمزة، وهي الإلجاءُ إلىٰ النظر وإلىٰ الاستعاذةِ وإلىٰ التوبيخ: أمّا الاستعاذةُ فهي قولُهم: ﴿رَبَّنَا لَا تَجۡعَلۡنَا مَعَ ٱلۡقَوۡمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[(٤)]، وأمّا التوبيخُ فهو قولهم: ﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَقۡسَمۡتُمۡ لَا يَنَالُهُمُ ٱللَّهُ بِرَحۡمَةٍ﴾.

قولُه: (كيفَ لاءمَ هاتينِ القِراءتَينِ؟) أي: «أُدْخِلُوا» علىٰ البناء للمفعول، و«دَخَلوا» علىٰ الماضي، لأن مقتضاهما أنْ يقال: «لا خَوفٌ عليهم ولا هم يحزنون».

---

(١) «مفاتيح الغيب» (١٤: ٧٥).

(٢) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «يصرف أبصارهم».

(٣) يعني: ﴿صُرِفَتۡ﴾.

(٤) والغاية أن النداء والنهي في الآية (٤٧) من سورة الأعراف يفيدان الدعاء والتضرع والاستعاذة. أمّا الاستفهام في قوله: ﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ﴾ فهو للتوبيخ والتقريع، كما سبق.

فإن قُلتَ: ما محلُّ قوله: ﴿لَمْ يَدْخُلُوهَا وَهُمْ يَطْمَعُونَ﴾؟ قلتُ: لا محلَّ له، لأنه استِئناف؛ كأنَّ سائلًا سأَل عن حالِ أصحابِ الأعراف، فقيل: لم يَدخُلوها وهم يَطمَعون، يعني: حالُهم أنَّ دخولَهم الجنةَ استأخرَ عن دخولِ أهلِ الجنة، فلم يَدخُلوها لكونِهم محبوسين، وهم يَطمَعون لم ييأسوا. ويجوزُ أن يكونَ له محلّ، بأن يَقعَ صفةً لـ﴿رِجَالٌ﴾.

﴿مَآ أَغْنَىٰ عَنكُمْ جَمْعُكُمْ﴾ المالَ، أو كَثرتُكُم واجتماعُكم، ﴿وَمَا كُنتُمْ تَسْتَكْبِرُونَ﴾: واستكبارُكُم على الحقِّ وعلى الناس، وقُرِئ: «تستكثِرون»؛ من الكَثْرة.

[﴿وَنَادَىٰٓ أَصْحَـٰبُ ٱلنَّارِ أَصْحَـٰبَ ٱلْجَنَّةِ أَنْ أَفِيضُوا۟ عَلَيْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ أَوْ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ ۚ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ حَرَّمَهُمَا عَلَى ٱلْكَـٰفِرِينَ ۝ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ دِينَهُمْ لَهْوًا وَلَعِبًا وَغَرَّتْهُمُ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا ۚ فَٱلْيَوْمَ نَنسَىٰهُمْ كَمَا نَسُوا۟ لِقَآءَ يَوْمِهِمْ هَـٰذَا وَمَا كَانُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا يَجْحَدُونَ﴾ ٥٠-٥١]

﴿أَفِيضُوا۟ عَلَيْنَا﴾ فيه دليلٌ على أنَّ الجنَّـةَ فوقَ النار، ﴿أَوْ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ﴾ مِن غيرِه من الأشربة؛ لدُخولِه في حُكمِ الإفاضة، ويجوزُ أن يُراد: أو أَلقُوا علينا ممَّا رزقكُم اللهُ من الطعامِ والفاكهة، كقوله: ....

قولُه: (كأن سائلاً سأل) أي: قال: ما حالُ أصحاب الأعرافِ حينئذ؟ وأجيب: لم يَدْخلوا الجنّة، لكنهم طامعون أنْ يَدْخلوها لم ييْأسوا عن دخولِها(١).

قولُه: (﴿أَوْ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ﴾ من غيـرِه من الأشـربة)، يعني: عطف قوله: ﴿مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ﴾ على ﴿ٱلْمَآءِ﴾، فدخل تحت حكمِ الإفاضة، فيُحْمَلُ على غيرِ الماء من الأشربة، ليصحّ.

---

(١) قوله: «لم ييأسوا عن دخولها» أثبتُّه من (أ)، ولم يرد في غيرها.

عَلَفْتُهَا تِبْنًا وماءً بارِدا

وإنما يطلبونَ ذلك مَعَ يأسِهم من الإجابةِ إليه حَيْرةً في أمرِهم، كما يفعلُ المُضطرُّ المُمْتحَن.

﴿حَرَّمَهُمَا عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾: مَنَعَهُم شرابَ الجنةِ وطعامَها، كما يُمنَعُ المُكلَّفُ ما يُحرَّمُ عليه ويُحْظَر، كقوله:

حَرامٌ علىٰ عَيْنَيَّ أنْ تَطعَمَ الكَرَىٰ

﴿فَٱلْيَوْمَ نَنسَىٰهُمْ﴾: نفعلُ بهم فِعْـلَ الناسينَ الذين يَنسَونَ عَبيدَهم من الخيرِ لا يَذكُرونَهم به، ....

قوله: (عَلَفْتُـهَا تِبْـناً وماءً بارِدا)(١)، أنشد تمامَه ابن قتيبة الدينوري في كتاب «مشكل القرآن»(٢) عن الفراء:

حتىٰ شَكَتْ همّالةً عَيْنَاهَا

وفي الحواشي أن هذا المصراع تمام قوله:

حَرَامٌ عَلىٰ عَيْنَيَّ أنْ تَطْعَـمَا الكَرَىٰ

قولُه: (نفعلُ بهم فِعْلَ الناسينَ)، يعني: أنه تمثيل، لأنه مُتَعالٍ أنْ ينسىٰ شيئاً، لكنْ شبّه معاملته مع هؤلاء المنكِرين بمعاملة مَن ينسىٰ عَبده من الخير، فلا يلتفتُ إليه(٣).

---

(١) سبقَ تخريجُه.

(٢) «تأويل مشكل القرآن» ص٢١٣.

(٣) الظاهر من كلام الطيبي أنه يعتبر قوله تعالى: ﴿فَٱلْيَوْمَ نَنسَىٰهُمْ﴾ من باب الاستعارة التمثيلية، فالله سبحانه شبه حاله في معاملته مع المنْكرين وعدم التفاته إليهم، بحال من ينسىٰ عبده من الخير فلا يلتفت إليه، متابعاً بذلك الزمخشري. =

﴿كَمَا نَسُوا۟ لِقَآءَ يَوْمِهِمْ هَـٰذَا﴾: كما فَعَلوا بلِقائِه فِعْلَ الناسين، فلم يُخطِروهُ ببالِهم، ولم يهتمُّوا به.

[﴿وَلَقَدْ جِئْنَـٰهُم بِكِتَـٰبٍ فَصَّلْنَـٰهُ عَلَىٰ عِلْمٍ هُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ * هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ ۚ يَوْمَ يَأْتِى تَأْوِيلُهُۥ يَقُولُ ٱلَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ قَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِّ فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُوا۟ لَنَآ أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلَ غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ ۚ قَدْ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَفْتَرُونَ﴾ ٥٢-٥٣]

﴿فَصَّلْنَـٰهُ عَلَىٰ عِلْمٍ﴾: عالمِينَ كيفَ نُفَصِّلُ أحكامَه ومَواعِظَه وقَصَصَه وسائرَ معانيه، حتّىٰ جاءَ حكيمًا قيِّمًا غيرَ ذي عِوَجٍ؟

قولُه: (كما فَعَلوا بلِقائِه فعل الناسين)، يعني: أنّ وصْفَهم بالنسيانِ أيضاً تمثيل، لأنهم في الدنيا لم يكونوا ذاكري الله حتىٰ نَسُوا، فشبّه عَدَم إخْطارِهم لقاءَ الله، أي: القيامة، ببالهم، وقلّة مبالاتِهم، بحالِ مَن عرف شيئاً ثم نسيَه[(١)].

قولُه: (عالمِينَ كيفَ نُفَصِّلُ أحكامَه؟)، يعني: أوْقَع ﴿عَلَىٰ عِلْمٍ﴾ حالاً عن ضميرِ الفاعلِ في ﴿فَصَّلْنَـٰهُ﴾، ليكونَ كنايةً عن كون الكتاب حكيماً غيرَ ذي عِوَج، لأن الفاعل إذا كان عالماً بما يفعل، متْقِناً فيه، جاء فعله محكماً مستقيماً[(٢)].

قولُه: (كيفَ نُفَصِّلُ أحكامَه ومَواعِظَه وقَصَصَه وسائرَ معانيه؟)، كأنه يشيرُ إلىٰ أن هذه

= وهذا صحيح إذا كان النسيان بمعناه الحقيقي، أمّا إذا كان بمعنىٰ «الترك» فيمكن أن يكون في الآية استعارة تصريحية أو مجاز مرسل، كما ذكر الشهاب الخفاجي. انظر: «حاشية الشهاب علىٰ تفسير البيضاوي» (٤: ١٧٣).

(١) أي: أن في قوله تعالى: ﴿كَمَا نَسُوا۟ لِقَآءَ يَوْمِهِمْ هَـٰذَا﴾ استعارة تمثيلية كما وضح، مع الأخذ بعين الاعتبار معنىٰ ﴿نَسُوا۟﴾ كما سبق في ﴿نَنسَىٰهُمْ﴾.

(٢) أي: أن قوله تعالى: ﴿عَلَىٰ عِلْمٍ﴾ كناية عن كون الكتاب محكماً، وهي كناية عن صفة.

....

الآيةَ كالخاتمة لجميع ما سبق، والتخلّص إلىٰ مشرع[١] آخرَ من التذكيرِ بالدَّلائل الدالةِ علىٰ القدرة الباهرة، وتَعداد أحوال الأمم السّالفة، تنبيهاً للغافلين، وتبصرةً للمتذكِّرين، وعِبْرة للمعتبرين.

فإذن الآية متصلةٌ بفاتحة السورة وبما بعدها، علىٰ سبيلِ الاعتراض والتَّخلُّص، وذلك أنه تعالىٰ لمّا نهاه عن ضِيق الصدر، وعلَّله بإنزالِ هذا الكتاب المعْجز، كما سبق، ثم أمره بأن ينْذرَهم، بقولِه: ﴿ٱتَّبِعُوا۟ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكُم مِّن رَّبِّكُمۡ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَ﴾ [الأعراف: ٣]، ويذكّرَهم بقولِه: ﴿وَلَقَدۡ مَكَّنَّـٰكُمۡ فِى ٱلۡأَرۡضِ﴾ الآية [الأعراف: ١٠] ما أوْلاهم مِن نعمةِ التمكين، وما خوَّلَهم من الكرامة، بأنْ جعل أباهم مسجوداً للملائكة، وطرد الشيطانَ بسبب امتناعِه عن السجود، وحذَّرهم عن متابعته، وأدْمجَ الكلامَ بعضَه في بعض، علىٰ أساليبَ عجيبة، وفنونٍ غريبة ـ عقّبه[٢] بقوله: ﴿وَلَقَدۡ جِئۡنَـٰهُم بِكِتَـٰبٍ فَصَّلۡنَـٰهُ عَلَىٰ عِلۡمٍ﴾ أي: جئناهم بمثل هذا الكتابِ الظاهرِ التفصيل، البيِّن التأويل، الهادي السعداءَ إلىٰ الصراط المستقيم. ثم بقوله: ﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأۡوِيلَهُۥ﴾ أي: ما لهم بعد هذا التفصيلِ والتوضيح لا يؤمنون، وينْتظِرون فيما ينْتظِرون، إلّا يوم يأتي عاقبةُ أمره، وما نطقَ به من قوارعِ الساعة، حتىٰ «لا ينفعَ نفْساً إيمانُها لم تكنْ آمنَتْ من قبلُ»[٣]، وحينئذٍ يقولون متحسّرين نادمين: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشۡفَعُوا۟ لَنَآ أَوۡ نُرَدُّ فَنَعۡمَلَ غَيۡرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعۡمَلُ﴾!

فما أخْسَرَهم! وما أَوْخَمَ مآلَ أمرِهم!

ثم قال: ﴿وَضَلَّ عَنۡهُم مَّا كَانُوا۟ يَفۡتَرُونَ﴾ أي: يفترونه في إبطالِ ما أُنْزِل عليهم.

---

(١) في (ط): «منتزع».

(٢) الفعل «عقب» جواب الشرط السابق «لمّا» في قوله: «لما نهاه».

(٣) اقتباس من سورة الأنعام، آية رقم ١٥٨.

وقرأ ابنُ مُحيْصِن «فضَّلْناه» بالضادِ المُعْجَمة، بمعنىٰ: فضَّلْناهُ علىٰ جميعِ الكتب، عالمينَ أنه أهلٌ للتفضيلِ عليها، و﴿هُدًى وَرَحْمَةً﴾ حالٌ من منصوب ﴿فَصَّلْنَٰهُ﴾، كما أنَّ ﴿عَلَىٰ عِلْمٍ﴾ حالٌ من مَرْفوعِه.

﴿إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ﴾: إلّا عاقبةَ أمرِه وما يَؤُولُ إليه من تَبيُّنِ صِدقِه وظهورِ صِحَّةِ ما نَطَقَ به من الوَعْدِ والوعيد، ﴿قَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِّ﴾ أي: تَبيَّنَ وصَحَّ أنهم جاؤوا بالحق، ﴿نُرَدُّ﴾ **جملةٌ معطوفةٌ علىٰ الجملةِ التي قبلها**، داخلةٌ معَها في حُكْمِ الاستفهام، كأنه قيل: هل لنا مِن شُفَعاءَ أو هل نُردُّ؟ **ورافعُه: وقوعُه مَوقِعًا يَصلُحُ للاسم**، كما تقولُ ابتداءً: هل يُضرَبُ زيد؟ ولا يُطلَبُ له فِعْلٌ آخَرُ يُعطَفُ عليه، **فلا يُقدَّر: هل يَشْفَعُ لنا شافعٌ** أو نُردّ؟

وقوله: ﴿ٱلَّذِينَ نَسُوهُ﴾: مُظهَرٌ وُضِعَ موضعَ الضمير(١). والمراد بالنسيان: الترك، وطلب التأويل.

قولُه: (﴿نُرَدُّ﴾: **جملةٌ معطوفةٌ علىٰ الجملةِ التي قبلها**)، وهي قوله: ﴿لَّنَا مِن شُفَعَآءَ﴾ وهي: مبتدأ وخبر، و﴿مِن﴾: زائدة، لأن الكلامَ منفيٌّ معْنىً.

قولُه: (**ورافِعُه: وقوعُه مَوقِعاً يَصلُحُ للاسم**).

يعني به في ابتداء الكلام، لأنّ الابتداءَ صالح لأنْ يقعَ فيه الاسم أو الفعلُ المضارع. وأمّا الماضي لمّا انتفىٰ استحقاقه الإعراب، انتفىٰ ما هو مبنيّ عليه، وهو استحقاقُه الرفعية.

قولُه: (**فلا يُقدَّر: هل يَشْفَعُ لنا شافعٌ**).

يعني: لا يجوز تقديرُ «يَشْفَع» ليعطفَ ﴿نُرَدُّ﴾ عليه فيطابقه، لأنّ جوابَ الاستفهام، وهو ﴿فَيَشْفَعُواْ﴾ يأبىٰ ذلك، لِـمَا يؤدي هذا العطفُ إلىٰ الانسحابِ والاشتراك فيه، إذ التقدير:

---

(١) يعني: كان من مقتضىٰ الظاهر أن يقال: «يقولون» بدل ﴿يَقُولُ ٱلَّذِينَ نَسُوهُ﴾ بعد قوله: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ﴾، ولكنه وضع المظهر موضع المضمر لإبراز المعنىٰ وتأكيده.

وقرأ ابنُ أبي إسحاقَ: «أو نُـرَدَّ» بالنَّصبِ عَطْفًا علىٰ ﴿فَيَشْفَعُواْ لَنَآ﴾، أو تكونُ ﴿أَوْ﴾ بمعنىٰ «حتّىٰ أن»، أي: يشفعوا لنا حتّىٰ نُرَدَّ فنعمَلَ، وقرأ الحسنُ بنَصْبِ «نُرَدَّ» ورَفْعِ «فنَعْمَلُ»؛ بمعنىٰ: فنحنُ نَعْمَل.

[﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يُغْشِى ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَارَ يَطْلُبُهُۥ حَثِيثًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ وَٱلنُّجُومَ مُسَخَّرَٰتٍۭ بِأَمْرِهِۦٓ ۗ أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ ۗ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ ٥٤]

«هل نُـرَدّ، فيشفعوا لنا؟»، فيفسُـدُ المعنى، ويُعَطِّـلُ أيضاً ﴿فَنَعْمَلَ﴾، لأنه جواب، أي: للاستفهام الثاني[1]، بخلافِ ما عليه الظاهر، فإنه عطَفَ الفعلَ مع جوابه، علىٰ مثْلها من الجملة، وإنْ لزِمَ عطف الجملةِ الفعلية علىٰ الاسمية، علىٰ أن «هل» تسْتدعِي الفعلية، فكأنه عطَفَ الفعليةَ علىٰ مِثلِها.

وفائدة العدول[2] إظهارُ القصدِ إلىٰ توخي الشفعاء، وأنه أهمُّ شيءٍ عندهم حينئذ، ليتخلّصوا من تلك الورطة، بخلافِ الردّ.

قال صاحب «المفتاح»: «﴿فَهَل﴾: أدْعَىٰ للفِعل مِن الهمزة. فترْكُ الفعل معه يكونُ أدْخل في الإنباءِ عن استدعاء المقامِ عدم التجدد»[3]. ومن ثَمَّ أدخل ﴿مِن﴾ الاستغراقية علىٰ «الشفعاء».

قولُه: («أو نُرَدَّ» بالنَّصْبِ: عَطْفاً علىٰ ﴿فَيَشْفَعُواْ﴾).

قال ابن جنّي: «﴿فَيَشْفَعُواْ﴾: منصوب لأنه جوابُ الاستفهام، وفيه معنىٰ التمنّي. كأنهم

---

(١) كذا في (ط)، وفي غيرها من الأصول الخطية: «لأنه جوابه» دون قوله: «أي: للاستفهام الثاني».
(٢) المقصود بالعدول: العدول من التعبير بالجملة الفعلية إلى الجملة الاسمية.
(٣) «مفتاح العلوم» ص١٤٩.

﴿يُغۡشِي ٱلَّيۡلَ ٱلنَّهَارَ يَطۡلُبُهُۥ حَثِيثٗا﴾ وقُرِئَ: (يُغَشِّي) بالتشديد، أي: يُلْحِقُ الليلَ بالنهار، أو النهارَ بالليل، يحتَمِلُها جميعًا، والدليلُ علىٰ الثاني قراءةُ حُمَيدِ بنِ قَيْس: «يَغْشَىٰ الليلَ النهارُ»، بفتحِ الياءِ ونَصْب «الليل» ورفعِ «النهار»، أي: يُدْرِكُ النهارُ الليلَ، و﴿يَطۡلُبُهُۥ حَثِيثٗا﴾ حَسَنُ المُلاءمةِ لقراءةِ حُمَيد.

قالوا: أَنُرْزَقُ شُفَعاءَ فيشفعوا لنا، أو نُرَدَّ به فَنَعْمَلَ غير الذي كنَّا نعمل؟ وذلك أنهم مع نصب «نُرَدَّ» تَمَنَّوا الشفعاءَ وحدَهم، وقطعوا بالشفاعة والرد. وعلىٰ قراءة الجماعة برفع ﴿نُرَدُّ﴾: تمنَّوا الشفعاء، وقطعوا بالشفاعة[١]، وتمنَّوا الردَّ أيضاً، كأنه قال: أو هل نُرَدُّ فنعْمَلَ»[٢].

قولُه: (وقُرِئَ: «يُغَشِّي اللَّيلَ»[٣] بالتشديد): أبو بكر وحمزة والكسائيّ، والباقون: بالتخفيف[٤].

قولُه: (يَحْتَمِلُها جميعاً)، أي: يُحتَمَلُ أن يكون النهارُ مُلْحَقاً بالليل، وأن يكونَ الليل ملحقاً بالنهار.

قولُه: (والدليلُ علىٰ الثاني) أي: علىٰ أنْ يكون الليلُ مُلْحقاً بالنهار، قراءة حُمَيْد[٥]: «يَغْشَىٰ اللَّيْلَ النَّهَارُ» بنصبِ «الليل» ورفعِ «النهار». فقولُه: ﴿يَطۡلُبُهُۥ حَثِيثٗا﴾ مبتدأ، وقوله: «حَسَنُ الملاءَمة» خبره.

---

(١) من قوله: «وعلى قراءة الجماعة» إلىٰ هنا سقط من (أ).

(٢) انظر: «المحتسب» (١: ٢٥٢)، والكلام منقول بتصرف كبير مع تقديم وتأخير.

(٣) كذا في الأصول الخطية، ولفظ «الليل» ليس في «الكشاف»، والأمر فيه سهل.

(٤) انظر: «الكشف عن وجوه القراءات» (١: ٤٦٤) و«حجة القراءات» ص٢٨٤، وأَغْشَىٰ وغَشَّىٰ لغتان. والقراءتان تستويان، مع حصول التكثير والمبالغة في قراءة التشديد.

(٥) هو أبو صفوان حميد بن قيس المكي الأعرج، قرأ على مجاهد ختمان وتصدَّر للإقراء، توفي في حدود سنة ١٤٠هـ ترجمته في «الوافي بالوفيات» (١٣: ١١٩).

....

يعني: يلزم علىٰ قراءة حُميد، أن يكون الطالبَ النهارُ، والليلُ مُلْحق به، والطّلب بالنهار أوْلىٰ، والليل أحسن أن يكون مُلْحقاً به.

قال ابنُ جِنّي: «يَغْشَىٰ الليلَ النهارُ» ـ علىٰ قراءةِ حُمَيْد ـ حال من قولِه: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾، والعائدُ محذوف، أي: يغشىٰ الليلَ النهارُ بأمرِه أو بإذنه، وإنّما التزم هذا الحذف لتتّفق القراءتان. فقولُه: ﴿يَطْلُبُهُۥ حَثِيثًا﴾: بدلٌ من قولِه: «يَغْشَىٰ الليلَ النهارُ» للتوكيد. وعلىٰ قراءة الجماعة: حالٌ من ﴿ٱلَّيْلَ﴾، أي: يُغَشِّي الليلَ النهارَ طالباً له حثيثاً، و﴿حَثِيثًا﴾: حال من الضميرِ في ﴿يَطْلُبُهُۥ﴾. ووجهُ التقاء القراءتَين أن الليل والنهار يتعاقبان، وكلُّ واحد منهما فاعل، وإنْ كان مفعولاً فإن كل واحدٍ منهما مُزِيلٌ لصاحبه، علىٰ أن الظاهرَ في الاستحثاث هو النهار، لأنه بسفوره وشروقه يَظْهرُ أثـرُ الاستحثاث، لأن ضَوء النهار هو الهاجمُ علىٰ الظّلمة، ويطالبه حثيثاً، وقوله: ﴿يَطْلُبُهُۥ حَثِيثًا﴾ علىٰ هذا: حالٌ من ﴿ٱلنَّهَارَ﴾، وإنْ كان مفعولاً، كقولك: «ضَربَتْ هندٌ زيداً مؤلمةً له». فإنّ «مؤلمةً له» يجوزُ أن يكونَ حالاً من كلِّ واحد منهما، لما اشتمل علىٰ ضميرِهما. وهو نظيرُ قولِه: ﴿فَأَتَتْ بِهِۦ قَوْمَهَا تَحْمِلُهُۥ﴾ [مريم: ٢٧]، ﴿تَحْمِلُهُۥ﴾ يجوزُ أن يكون حالاً من كل واحد منهما، ومنهما معاً[(١)].

قلت: قوله: «علىٰ أن الظاهرَ في الاستحْثاث هو النهار»: هو المرادُ من قول المصنف: «﴿يَطْلُبُهُۥ حَثِيثًا﴾: حَسَنُ الملاءمة لقراءة حُمَيْد». هذا هو التحقيق، لا ما قال صاحب «التقريب»: «حسَّن الملاءمةَ اتّحاد الإسناد، ورجوعُ الضمير إلىٰ الأقرب»[(٢)]، وتبعَه الجمهور.

والذي يؤيّد قَولَ ابنِ جِنّي قولُه تعالى: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ﴾ [يس: ٣٧][(٣)].

(١) «المحتسب» (١: ٢٥٣-٢٥٤). وانظر: «الجامع لأحكام القرآن» (٧: ٢٢١) و«البحر المحيط» (٥: ٦٦).

(٢) «تقريب التفسير» الورقة ١٥٤، وتمام عبارته: «ويقوّي الثاني: بفتح الياء، ونصب «الليل»، ورفع «النهار»: أي: يدركُ النهارُ الليلَ. ويلائم هذه القراءة «يطلبه» لأن الضمير الفاعل للأقرب وهو النهار».

(٣) والآية شاهد علىٰ أن الليل قبل النهار، وأن النهار هو الذي يطلب الليل. وتمام الآية: ﴿فَإِذَا هُم مُّظْلِمُونَ﴾.

﴿بِأَمۡرِهِۦٓ﴾: بمشيئتِه وتَصْريفه، وهو مُتعلِّقُ ﴿مُسَخَّرَٰتِۭ﴾، أي: خَلَقَهُنَّ جارياتٍ بمُقتضىٰ حِكمتِه وتدبيرِه، وكما يُريدُ أن يُصرِّفَها، سَمَّىٰ ذلك «أَمْرًا» علىٰ التشبيه، ....

قال المرزوقيّ: «يُعْلَم منه أنّ الليل قبلَ النهار، لأن المسلوخَ منه يكونُ قبل المسلوخ».

وقال الفرّاء: «الأصل هي الظُّلْمة، والنهارُ داخل عليها»[1].

وفي معناه أنشد بعضهم:

كأَنَّا وضَوْءُ الصُّبْحِ يَسْتَعْجِلُ الدُّجَى ... نُطِيرُ غُراباً ذَا قَوَادِمَ جُوْنِ[2]

النهاية: «حُثَّ وأُسْرِعَ[3]. يقال: حثّه على الشيء، وحَثْحَثَهُ بمعنىً».

قولُه: (**وكما يُريدُ أن يُصَرِّفها**): عطفٌ علىٰ قولِه: «بمقتضىٰ حكمته»، أي: خلقَهُنّ جارياتٍ كما يريد أن يصرّفَها.

قولُه: (**سَمَّىٰ ذلك «أمْراً» علىٰ التشبيه**)، أي: علىٰ الاستعارة[4]، فإنها مسبوقة به.

بيانه: أنه تعالىٰ جعَل هذه الأشياءَ في كَونها تابعةً لتكوينه، وتصرّفه فيها بما شاء، غير ممتنعة عليه، كأنها عقلاءُ يميزون، قد عَرَفوا عظَمَته وجلالَته، فكما يَرِدُ عليهم أمرُه لا يتوقّفون عن الامتثال.

---

(١) «معاني القرآن» (٢: ٣٧٨). والكلام مأخوذ بمعناه.

(٢) البيت من قصيدة لابن المعتز، في وصف ليلة سُكْر، وذكره عبد القاهر الجرجاني في «أسرار البلاغة» مثالاً علىٰ الاستقصاء. انظر: «ديوان ابن المعتز» ص٤٤٠، و«أسرار البلاغة» ص١٦٢.

(٣) العبارة شرح لمعنىٰ «حُثْحِث» في الحديث: «كأنّما حُثْحِثَ من حِضْنَيْ ثَكَن». وثكن: اسم جبل حجازي. انظر: «النهاية في غريب الحديث والأثر» (١: ٢١٨). وقد أورد الطيبي هذا لتفسير قوله تعالى: ﴿يَطۡلُبُهُۥ حَثِيثٗا﴾.

(٤) أي: في قوله تعالى: ﴿مُسَخَّرَٰتِۭ بِأَمۡرِهِۦٓ﴾: استعارة، حيث شبّه تدبير الله وتصرّفه كيف شاء بالشمس والقمر والنجوم، بالأمر، علىٰ سبيل الاستعارة التصريحية.

كأنهُنَّ مأموراتٌ بذلك. وقُرِئ: (والشَّمْسُ والقَمرُ والنّجومُ مُسَخَّراتٌ) بالرفع.

ولمّا ذكَرَ أنه خَلقَهنَّ مُسخَّراتٍ بأمرِه، قال: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾، أي: هو الذي خلقَ الأشياءَ كلَّها، وهو الذي صَرَّفَها علىٰ حَسْب إرادتِه.

قولُه: (وقرئ: «والشَّمْسُ والْقَمرُ والنّجومُ مُسَخَّراتٌ» بالرفع): ابنُ عامر، والباقون بالنصب[(١)].

قولُه: (ولمّا ذكر أنه خلَقَهنَّ مسخّرات بأمره قال: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾)، يعني: هذه الآية[(٢)] كالتذييل للكلام السابق. واللام في ﴿ٱلْخَلْقُ﴾ و﴿ٱلْأَمْرُ﴾ للجنس، فيدخلُ في ﴿ٱلْخَلْقُ﴾ قولُه: ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ وفي ﴿ٱلْأَمْرُ﴾ قولُه: ﴿مُسَخَّرَٰتٍۭ بِأَمْرِهِۦٓ﴾. وإلىٰ الأول الإشارةِ بقوله: «هو الذي خلَق الأشياء». وإلىٰ الثاني بقولِه: «وهو الذي صرَّفها علىٰ إرادته».

وأمّا توجيهُ النظم فهو ما ذَكَره القاضي، قال: «﴿تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ معناه: تعالىٰ بالوحدانية في الألوهية، وتعظّمَ بالتفرُّد في الربوبية».

وتحقيقُ الآية ـ والله أعلم ـ أنَّ الكفرةَ كانوا متّخِذين أرباباً، فبيَّن لهم أن المستحقَّ للربوبية واحد، وهو الله تعالىٰ؛ لأنه الذي له الخَلْقُ والأمر، فإنه تعالىٰ خَلَقَ العالَـمَ علىٰ ترتيب قَويم، وتدبيرٍ حكيم، فأبْدَعَ الأفلاك، ثم زيّنها بالكواكب، كما أشارَ إليه بقولِه: ﴿فَقَضَىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَاتٍ فِى يَوْمَيْنِ﴾ [فُصّلت: ١٢]، وعَمَدَ إلىٰ إيجاد الأجرامِ السُّفْلية، فخَلق جِسماً قابلاً للصُّور المتبدّلة، والهيئات المختلفة، ثم قسّمها بصُوَرٍ مختلفة، متضادّةِ الآثار والأفعال. وأشار

---

(١) انظر: «الكشف عن وجوه القراءات» (١: ٤٦٥) و«حجة القراءات» ص٢٨٤، وحجة القراءة بالرفع: الاستئناف علىٰ المبتدأ والخبر، وحجة من قرأ بالنصب، أن الكلمات الثلاث: «الشمس، والقمر، والنجوم» معطوفة علىٰ ﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾، وأن ﴿مُسَخَّرَٰتٍ﴾: حال.

(٢) يقصد أن قوله تعالى: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾ لا الآية كلها، تذييل لما قبله من الكلام، وهو جارٍ مجرىٰ المثل.

[﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ * وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ * وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَاحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ حَتَّى إِذَا أَقَلَّتْ سَحَابًا ثِقَالًا سُقْنَاهُ لِبَلَدٍ مَيِّتٍ فَأَنْزَلْنَا بِهِ الْمَاءَ فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ كَذَلِكَ نُخْرِجُ الْمَوْتَى لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ * وَالْبَلَدُ الطَّيِّبُ يَخْرُجُ نَبَاتُهُ بِإِذْنِ رَبِّهِ وَالَّذِي خَبُثَ لَا يَخْرُجُ إِلَّا نَكِدًا كَذَلِكَ نُصَرِّفُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَشْكُرُونَ﴾ ٥٥-٥٨]

﴿تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾ نَصْبٌ علىٰ الحال، أي: ذَوي تَضَرُّعٍ وخُفْية، وكذلك: ﴿خَوْفًا وَطَمَعًا﴾، والتضرُّع: تفعُّلٌ من الضَّراعة، وهي الذلّ، أيّ: تـذلُّلًا وتملُّقًا. وقُرِئَ: «خِفْيَةً»، وعن الحسنِ رحمه الله: «إنَّ اللهَ يعلمُ القلبَ التقيَّ والدعاءَ الخفيَّ، **إنْ كانَ الرجُلُ**

إليه بقولِه: ﴿خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ﴾ [فُصّلت: ٩] أي: ما في جهة السُّفْل، ثم أنشأ أنواعَ المواليد الثلاثة، بتركيبِ موادّها أولاً، وتصويرِها ثانياً.

كما قال بعد قوله: ﴿خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ﴾: ﴿وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِنْ فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ﴾ [فُصّلت: ١٠] أي: معَ اليومين الأولَيْن، لقوله في سورة «السجدة»: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ﴾ [السجدة: ٤].

ثم لمّا تمّ له عالَمُ المُلْك، عمَد إلىٰ تدبيره، كالمَلِك الجالسِ علىٰ عرشه لتدبيرِ المملكة، فدبّر الأمرَ من السماء إلىٰ الأرض، بتحريكِ الأفْلاك، وتسْيير الكواكب، وتكْويرِ الليالي والأيام.

ثم صرّح بما هو فذْلَكة التقرير ونتيجته، فقال: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾. ثم أمرهم بأنْ يدعوه متذلّلين مخْلِصين، فقال: ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾ [الأعراف: ٥٥].

قولُه: (**إنْ كانَ الرجُلُ**)، هي: «إنْ»: المخففة من الثقيلة، وفيه ضميرُ الشأن. يعني: إنّ الرجُلَ كان يحفظُ القرآن.

لقد جمعَ القرآنَ وما يشعرُ به جارُه، وإن كان الرجلُ لقد فَقِهَ الفِقْهَ الكثيرَ ولا يَشعُرُ الناسُ به، وإن كانَ الرجلُ ليُصلِّي الصلاةَ الطويلةَ **وعندَه الزَّوْرُ** وما يَشْعُر به، ولقد أدرَكْنا أقوامًا **ما كانَ علىٰ الأرضِ من عَمَلٍ** يَقدِرونَ علىٰ أن يَعمَلوهُ في السِّرِّ، فيكونُ علانيةً أبدًا، ولقد كانَ المسلمونَ يجتهدونَ في الدُّعاءِ وما يُسمَعُ لهم صَوْت، إن كان إلّا هَمْسًا بينَهم وبينَ ربِّهم، وذلك أنَّ الله تعالىٰ يقول: ﴿ٱدْعُوا۟ رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾، وقد أثنىٰ علىٰ زكريا فقال: ﴿إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥ نِدَآءً خَفِيًّا﴾ [مريم: ٣] وبينَ دعوةِ السِّرِّ ودعوةِ العَلانيةِ **سَبْعونَ ضِعْفًا**».

﴿إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ﴾ أي: المُجاوزينَ ما أُمِروا به في كلِّ شيءٍ من الدُّعاءِ وغيرِه، وعن ابنِ جُرَيْجٍ: هو رَفْعُ الصَّوتِ بالدعاء، وعنه: الصِّياحُ في الدعاءِ مكروهٌ وبِدْعة. وقيل: هو الإسهابُ في الدعاءِ. وعن النبي ﷺ: «**سيكُونُ قَوْمٌ يَعْتَدُونَ في الدُّعاء**، وحَسْبُ المرءِ أن يقول: اللّهمّ إنّي أسألُكَ الجنَّةَ وما قَرَّبَ إليها من قولٍ وعَمَل، وأعوذُ بكَ من النارِ وما قرَّبَ إليها من قولٍ وعَمَل»، ثم قرأ قولَه تعالىٰ: ﴿إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ﴾.

قولُه: (**وعنده الزَّوْرُ**). **الجوهري**: «رجُل زائر، وقوْم زَوْرٌ وزُوَّار، مثل: سافِر وسَفرٍ وسُفَّار».

قولُه: (**ما كانَ علىٰ الأرضِ مِن عَمَلٍ**): معناه: لا يوجدُ علىٰ وجْه الأرضِ عمَلٌ يقْدِرون علىٰ أنْ يعملوه في السر، فيعملونه علانية أبداً. يعني: ما أمْكَنَهم أن يعْملُوه سرّاً لا يعملونه جهْراً اجتناباً عن الرِّيَاء.

قولُه: (**سَبْعُونَ ضِعْفاً**): **الأزهري**: «الضِّعْف في كلام العرب: المِثْل فما زاد، وليس بمقصورٍ علىٰ مِثْلَين. فأقلّ الضِّعْف محصورٌ في الواحد، وأكثَرُه غير محصور»(١). ذكره في «النهاية».

قولُه: (**سيكُونُ قَوْمٌ يَعْتَدُونَ في الدُّعاء**): روينا في «مسند أحمد بن حنبل»، عن سعدِ بن

---

(١) «تهذيب اللغة» للأزهري (١: ٤٨٠-٤٨١) ـ مادة «ضعف». و«النهاية في غريب الحديث» (٣: ١٨٩).

﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾: كقوله: ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا﴾ [طه: ٨٢]، وإنما ذَكَّرَ ﴿قَرِيبٌ﴾ ....

أبي وقّاص: أنه سمع ابْناً له يدعو ويقول: اللَّهُمَّ إنّي أسألك الجنّةَ ونعيمَها وإسْتبْرَقَها، ونَحْواً من هذا، وأعوذ بك من النار وسلاسِلها وأغْلالـها، فقال: لقد سألْتَ اللهَ خيْـراً كثيراً، وتعوَّذْتَ بالله من شرٍّ كثير. فإنّي سمعْت رسول الله ﷺ يقول: «إنَّهُ سَيكُونُ قَوْمٌ يَعْتَدونَ في الدُّعَاء» وقرأ هذه الآية[1]، وقال: «وإنَّ حَسْبَكَ أن تقول: اللَّهُمَّ إنّي أسْأَلُكَ الـجَنَّة»[2] الحديث.

قولُه: (﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ **كقوله تعالى:** ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ﴾ [طه: ٨٢]).

يعني: هذه الجملة تذييلٌ[3] للكلام السابق، وتعْميمٌ[4] بعد تخصيص، وتعليقٌ لرحمته بإحسانِ عبادته، فإنه تعالىٰ لمّا أمرَهم بأنْ يدْعوا الله متضرّعين في الـخُفْية، خائفين راجِين، وكرّر الأمرَ به، وذمَّ الاعتداء فيه، ثمّ نهاهم عن الإفسادِ في الأرض، عُلِم أنّ مَن أتىٰ بهذا المأمور، وكَفَّ عن هذا المنهيّ، كان محْسِناً، فجاء بخاتمةٍ تذييلاً له، كما أنّ قولَه تعالى: ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٌ﴾ تذييل لقوله تعالى: ﴿يَٰبَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ قَدْ أَنجَيْنَٰكُم مِّنْ عَدُوِّكُمْ﴾ إلىٰ قوله تعالى: ﴿كُلُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْنَٰكُمْ وَلَا تَطْغَوْاْ فِيهِ﴾ [طه: ٨٠-٨١]. وتعميمٌ بعد تخصيص، وتعليقٌ لغفرانِه بتوبة عباده.

---

(١) يعني قوله تعالى: ﴿ٱدْعُواْ رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ﴾.

(٢) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٥٨٤) وأبو داود بنحوه (١٤٨٠) والطبراني في «الدعاء» (٥٦) بإسنادٍ حسنٍ لغيره.

(٣) يعني أن قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ تذييل لما قبله من الآية، وللآية (٥٥) أيضاً، وهو تذييل جارٍ مجرىٰ المَثَل.

(٤) ويُفهم من كلام الطيبي هذا أن في الآية كذلك إطناباً بطريق ذكر العام بعد الخاص.

علىٰ تأويلِ الرحمةِ **بالرُّحْمِ** أو الترحُّم، أو لأنه صفةُ موصوفٍ محذوف، أي: شيءٌ قريب، **أو علىٰ تشبيهِه بـ«فَعيلٍ» الذي هو بمعنىٰ: «مفعول»، كما شُبِّهَ ذاكَ به**، فقيل: قُتَلاءُ وأُسَراء، أو علىٰ أنه بزِنةِ المَصدَر، الذي هو **النقيضُ** والضَّغيب، **أو لأنّ تأنيثَ «الرحمةِ» غيرُ حقيقي.**

قولُه: (**بالرُّحْم**). الرُّحم ـ بالضم ـ: الرَّحمة. قال الله تعالى: ﴿وَأَقْرَبَ رُحْمًا﴾ [الكهف: ٨١].

قولُه: (**أو علىٰ تَشْبيهِه بـ«فَعيلٍ» الذي هو بمعنىٰ: «مفعول»**). فإنه يسْتَوي فيه المذكّر والمؤنث، كجريحٍ وأسيرٍ وقتيل.

قولُه: (**كما شُبِّـهَ ذاكَ به**) أي «الفعيل» الذي بمعنىٰ «مفعول»، بالفعيل الذي بمعنىٰ «فاعل»، فجُمِعَ: قتيل وأسير، على: قُتَلاء، وأُسَراء، كما جُمع: كريم، ورحيم، على: كُرَماء، ورُحَماء. ونَجِيب وعَلِيم، على: نُجَباء، وعُلَماء.

قولُه: (**النـقيضُ**): الجوهري: «النقيض: صوت الـمَحامِلِ والـرِّحَال». «والضغيب: صوت الأرنب».

قولُه: (**أو لأنّ تأنيثَ «الرحمة» غيرُ حقيقي**): قال صاحب «الفرائد»: «المتضمّنُ لضمير المؤنث لم يَـحْسُنْ تذكيرُه علىٰ ما قيل. فهذا الوجه بعيد».

وقال الزجّاج: «إن الرحمةَ والغُفران والعفوَ في معنىً واحد. وكذلك كلُّ تأنيث ليس بحقيقي. وقال الأخفش: إنَّ الرحمةَ في معنى المطر»(١).

وقال أبو البقاء: «إن الرحمةَ والترحُّمَ بمعنى. وقيل: هو علىٰ النّسَب، أي: ذاتُ قرب(٢). وقيل: هو «فعيل» بمعنىٰ «مفعول». وقيل: فـرَّق بين القريبِ من النَّسبِ وبين القريبِ من غيرِه»(٣).

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣٨٠). وانظر كذلك: «معاني القرآن» للأخفش الأوسط (٢: ٣٠٠).

(٢) في الأصول الخطية «قريب» والتصويب من «التبيان» للعكبري.

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٥٧٥).

قُرِئ: (نَشْرًا)، وهو مصدرُ نَشَرَ، وانتصابُه إمّا لأنَّ «أرسلَ» و«نشَرَ» متقاربان، فكأنه قيل: نَشَرها نَشْرًا، وإمّا على الحال بمعنىٰ: مُنْتِشرات، و«نُشُرًا» جَمْعُ نُشور، و«نُشْرًا» تخفيفُ «نُشُر»، كرُسُلٍ ورُسْل. وقرأ مسروق: «نَشَرًا»، بمعنىٰ: منشورات، فَعَلٌ بمعنىٰ: مفعول، كنَقَضٍ وحَسَبٍ، ومنه قولُهم: «ضَمَّ نَشَرَهُ»، و«بُشُرًا» جَمْعُ «بَشير»، و«بُشْرًا» بتَخْفيفِهِ، و«بَشْرًا» ـ بفَتْحِ الباءِ ـ مَصدَرٌ من: بَشَرَهُ بمعنىٰ: بَشَّره، أي: باشرات، و«بُشْرى».

﴿بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦ﴾: أمَامَ نعمتِه، وهي الغيثُ الذي هو من أتمِّ النِّعَم وأجلِّها وأحسنِها أثرًا، ﴿أَقَلَّتْ﴾: حَمَلَتْ ورَفَعَتْ، واشتقاقُ الإقلالِ من القِلَّة، **لأَنَّ الرافعَ المُطيقَ يرىٰ ما يرفعُه قليلًا**، ﴿سَحَابًا ثِقَالًا﴾: سَحائبَ ثقالًا بالماء، جَمْعُ «سَحابة».

قال الزجاج: «هذا غَلَط؛ لأنّ كلَّ ما قُرب من مكان أو نَسَب فيجوزُ فيه التأنيث والتذكير»(١).

قولُه: (قُرئ: «نَشْراً»): قرأ عاصِم: ﴿بُشْرًا﴾ بالباء الموحَّدة مضمومة، وإسكانِ الشين حيثُ وقع. وابنُ عامر: بالنون مضمومة وإسكان الشينِ، وحمزة والكسائي: بالنون مفتوحة وإسكان الشين(٢). والباقون: بالنون مضمومة، وضمّ الشين(٣).

والبواقي شواذّ.

قولُه: (**لأنّ الرافعَ المُطِيقَ يرىٰ ما يرفَعُه قليلاً**): قال المصنف: «حقيقة «أَقَلَّهُ»: جعله قليلاً، في زعْمه، كقولك: أَكْذَبَه: إذا جعله كاذباً في زعْمه».

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣٨١).

(٢) من قوله: «وابن عامر: بالنون مضمومة» إلىٰ هنا سقط من (أ).

(٣) انظر في قراءات هذه الآية: «الكشف عن وجوه القراءات» (١: ٤٦٥) و«حجة القراءات» ص٢٨٥.
والقراءة بالباء علىٰ أن «بُشْرَىٰ» جمع «بَشِير»، مع تسكين الشين في الجمع للتخفيف. وبالنون المضمومة مع إسكان الشين علىٰ أن «نُشْراً» جمع «نشور» بمعنىٰ ناشر، أي: محْيِي، مع تسكين الشين في الجمع للتخفيف كذلك. وبالنون والشين المضمومتين كسابقتها.

﴿سُقۡنَٰهُ﴾ الضميرُ للسَّحابِ علىٰ اللفظ، **ولو حُمِلَ علىٰ المعنىٰ كالثِّقالِ لأُنِّثَ**، كما لو حُمِلَ الوصفُ علىٰ اللفظِ لقيل: ثقيلًا، ﴿لِبَلَدٖ مَّيِّتٖ﴾: **لأجل بلدٍ ليسَ فيه حَيًا** ولسَقْيِهِ. وقُرِئ: «مَيْت».

﴿فَأَنزَلۡنَا بِهِ﴾: **بالبلدِ** أو بالسحابِ أو بالسَّوْقِ، وكذلك ﴿فَأَخۡرَجۡنَا بِهِۦ﴾.

﴿كَذَٰلِكَ﴾ مِثْلَ ذلك الإخراج ـ وهو إخراجُ الثمرات ـ ﴿نُخۡرِجُ ٱلۡمَوۡتَىٰ لَعَلَّكُمۡ تَذَكَّرُونَ﴾، فيؤدِّيكم التذكُّرُ إلىٰ أنه لا فَرْقَ بين الإخراجَيْن، إذ كلُّ واحدٍ منهما إعادةٌ للشيءِ بعدَ إنشائِه.

﴿وَٱلۡبَلَدُ ٱلطَّيِّبُ﴾: الأرضُ **العَذَاةُ** الكريمةُ التُّرْبة، ﴿وَٱلَّذِي خَبُثَ﴾: الأرضُ السَّبِخةُ التي لا تُنبتُ ما يُنتفَعُ به، ﴿بِإِذۡنِ رَبِّهِۦ﴾: بتَيْسيره، وهو في موضعِ الحال، ......

قال الفاضل نورُ الدين الحكيم: «أقلَّه: وجده قليلاً، أو اعتقده قليلاً، من الجعْل الاعتقادي كالكذْبة».

قولُه: (**ولو حُمِلَ علىٰ المعنى، كالثِّقالِ، لأُنِّثَ**). يعني: اعْتُبر في «سُقْناه» لفظ «السحاب»، فذكّر الضمير، كما اعْتُبِر المعنىٰ في قوله: ﴿ثِقَالٗا﴾ فوصفَ «السّحاب» بالجمْع، ولو اعتبرَ اللفظَ لقيل: ثقيلاً، لأنّ ﴿سَحَابٗا﴾ لفظُه مفرد.

قولُه: (**لأجْل بلَدٍ ليسَ فيه حَيًا**): حيَا ـ مقصور ـ وهو الخِصْب. **الجوهري**: «أحْيَا القومُ: صاروا في الحَيَا، وهو الخِصْب. وأحْيَيْتُ الأرضَ: وجدتها خِصْبةً».

قولُه: (﴿فَأَنزَلۡنَا بِهِ﴾ **بالبلدِ**). أي الضميرُ في ﴿بِهِ﴾ إما راجعٌ إلىٰ «البلد»، فتكون الباء بمعنىٰ «في»، أو إلىٰ «السحاب»، فالباءُ إذاً كما في قولِك: «كتبْتُ بالقلَمْ»، وكذا إذا رجع إلىٰ «السَّوْق».

قولُه: (**العَذَاةُ**)، وهي: «الأرض الطَّيِّبةُ التربة، والجمع: عَذَوات».

كأنه قيل: يـخْرُجُ نباتُه حَسَنًا وافيًا، **لأنه واقعٌ في مُقابلةِ** ﴿نَكِدًا﴾، والنَّكِدُ: الذي لا خَيْرَ فيه. وقُرِئ: «يُخرِجُ نباتَه» أي: يُخرِجُه البلدُ ويُنبتُه. وقولُه: ﴿وَٱلَّذِى خَبُثَ﴾ صفةٌ للبلد، ومعناه: والبلدُ الخبيثُ لا يُخرِجُ نباتَه إلا نكِدًا، فحُذِفَ المُضافُ الذي هو «النباتُ»، وأُقيمَ المُضافُ إليه الذي هو الراجعُ إلىٰ «البلد» مُقامَه؛ إلّا أنه كانَ مجرورًا بارزًا، فانقَلَبَ مرفوعًا مُسْتكِنًّا لوقوعِه موقعَ الفاعل، أو يُقدَّر: ونباتُ الذي خَبُثَ. وقُرِئَ: «نَكَدًا» بفتحِ الكافِ علىٰ المصدر، أي: ذا نكَد، و«نَكْدًا»، بإسكانِها للتخفيف، كقوله:

... نَزْهٍ عن الرِّيَبِ

بمعنىٰ: نَزِهٍ.

وهذا مَثَلٌ لمن يَنجَعُ فيه الوعظُ والتنبيهُ من المكلَّفين، ولِـمَنْ لا يُؤثِّرُ فيه شيءٌ من ذلك. وعن مجاهدٍ: آدمُ وذرّيتُه منهم خبيثٌ وطيِّب. وعن قَتادة: المؤمنُ سَمِعَ كتابَ الله فوَعاه بعَقْلِه وانتفعَ به، كالأرضِ الطيبةِ أصابَها الغيثُ فأنبَتَت، والكافرُ بخلافِ ذلك. **وهذا التمثيلُ واقعٌ علىٰ إثرِ ذِكْرِ المطرِ** وإنزالِه بالبلدِ الميِّت، وإخراجِ الثمراتِ به، **علىٰ طريقِ الاستِطراد.**

قولُه: (**لأنه واقعٌ في مُقابل**[1] ﴿نَكِدًا﴾). أي: إنّما فسَّر: ﴿بِإِذْنِ رَبِّهِۦ﴾ بقوله: «حَسَناً وافِياً»، وإنْ كان معناه: بتيسيره وتسهيله، لكونه واقعاً في مقابلةِ ﴿نَكِدًا﴾. فالمطابقةُ إذاً معنوية[2].

الجوهري: «نَكِدت الرَّكِيَّةُ: قَلَّ ماؤُها. ورجُل نَكِد: عَسِر».

قولُه: (**وهذا التمثيلُ واقعٌ علىٰ إثرِ ذِكْرِ المطرِ... علىٰ طريقِ الاستِطراد**). يعني: أن قولَه:

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «مقابلة».

(٢) أي: أن بين قوله تعالى: ﴿بِإِذْنِ رَبِّهِۦ﴾ وقوله: ﴿نَكِدًا﴾ مطابقة معنوية، لأن ﴿بِإِذْنِ رَبِّهِۦ﴾ سبب في خروج النبات حسناً وافياً، وذلك ضد قوله: ﴿نَكِدًا﴾.

....

﴿وَٱلْبَلَدُ ٱلطَّيِّبُ﴾ الآية، بالنظر إلىٰ قوله: ﴿كَذَٰلِكَ نُخْرِجُ ٱلْمَوْتَىٰ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ تمثيل. وتقديره: إنّا بيَّنّا تلك الآياتِ الدّالةَ علىٰ القدْرة الباهرة، والعلْمِ الكامل، لعلّكم تتفكّرون فيها، أيّها النُّظّار، لتعْلموا أنكم إلينا تُرْجعون، لكن لا تنْجعُ تلك الآيات إلّا فيمن شرحَ الله صدرَه، فيخْرج نبات فكْرِه طيِّباً، ومَن جعل صدرَه ضيّقاً لا يَخْرجُ نباتُ فكره إلّا خبيثاً، فلا يرفعُ بها رأساً، ﴿كَذَٰلِكَ نُصَرِّفُ ٱلْأَيَٰتِ لِقَوْمٍ يَشْكُرُونَ﴾.

روينا عن البخاري ومسلم، عن أبي موسى، قال: قال رسول الله ﷺ: «إنَّ مَثَل ما بَعَثَني الله بِهِ من الـهُدىٰ والعِلم، كمَـثَل غَيثٍ أَصَاب أرضاً، فكانَت منها طائفةٌ طَـيِّبةٌ، قَبِلَت الماء، فأنبَـتَت الكَلأ والعُشب الكَثير. وكانَت مِنها أجادِبُ أمسَكَت الماء، فنَـفَع الله بِها النَّاس، فشَرِبُوا مِنها وسَقَوا وزَرَعُوا، وأصَاب طَائِفَةً مِنها أخرىٰ، إنَّما هِي قِيعَانٌ، لا تُمسِكُ ماء، ولا تُنبِت كَلأً. فذَلِك مَثَل مَن فَقُهَ في دِينِ الله عَزّ وَجَلّ ونَفَعَهُ ما بَعَثَني الله به، فعَلِم وعَلَّم، ومَثَل مَن لم يَرفَعْ بذلِك رَأساً، ولم يَقبَل هُدىٰ الله الَّذي أُرسِلتُ به»[1]. وسيجيء شرحُه في سورة الأنبياء[2].

وإليه أشار المصنف بقوله: «هذا مَثَلٌ لمن يَنْجَعُ فيه الوعظُ والتنبيهُ من المكلَّفين، ولمنْ لا يُؤثِّرُ فيه شيءٌ من ذلك».

ثم في إيثار «الطَّيِّبِ» وهو صفةٌ مشبَّهةٌ في مقابل «الذي خَبُث» الدَّالِّ علىٰ تجدُّد الفعل إيماءٌ إلىٰ معنىٰ ما ورد في «صحيح مسلم»[3] عن عِياضٍ المجاشعي: أن رسول الله ﷺ قال في خطبته عن الله عز وجل: «إني خلقتُ عبادي حنفاءَ كلّهم، وإنهم أتـتهم الشياطينُ فاجْتالَتْهم

---

(١) أخرجه البخاري (٧٩) ومسلم (٢٢٨٢) وغيرهما.

(٢) قوله: «وسيجيء شرحه في سورة الأنبياء» أثبته من (ط).

(٣) برقم (٢٨٦٥).

﴿كَذَٰلِكَ﴾: مِثْلَ ذلك التصريفِ ﴿نُصَرِّفُ ٱلْآيَٰتِ﴾: نُرَدِّدُها ونكرِّرُها ﴿لِقَوْمٍ يَشْكُرُونَ﴾ نِعمةَ الله، وهم المؤمنون، لِيَتَفَكَّروا فيها ويَعْتَبِروا بها.

وقُرِئ: «يُصَرِّفُ» بالياء، أي: يُصَرِّفُها الله.

[﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦ فَقَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ إِنِّىٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ ٥٩]

﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا﴾ جوابُ قَسَمٍ محذوف.

فإن قُلْتَ: ما لهم لا يكادونَ يَنطِقونَ بهٰذه اللام، إلّا مع «قد»، وقلَّ عنهم نَحْوُ قوله:

عن دينهم»، وفي «صحيح البخاري»(١) عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «ما من مولودٍ إلا يولَدُ على الفِطْرَةِ، فأبواه يُهوِّدانه أو يُنصِّرانه»(٢).

وبالنظر إلىٰ قوله تعالى: ﴿أَقَلَّتْ سَحَابًا ثِقَالًا سُقْنَٰهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ﴾ إلىٰ آخره: استطراد. ولمّا كان هذا أصلاً للكلام، جيء به في المستطرَدِ بالواو، للمناسبةِ بينهما.

وأمّا قولُه تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ نُصَرِّفُ ٱلْآيَٰتِ لِقَوْمٍ يَشْكُرُونَ﴾، بعد قولِه تعالى: ﴿لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾، فمن بابِ الترقِّي، لأنّ مَن تذكَّر آلاءَ الله، عرفَ حقّ النعمةِ فشكَر.

قولُه: (مثْل ذلك التصريف ﴿نُصَرِّفُ ٱلْآيَٰتِ﴾: نُردِّدُها ونكرّرها). يعني: ما ذكَرنا من الآيات المتعددةِ المفصّلةِ المبيّنة من أول هذه السورة، نصرّفُ ونكرّر ونبيِّنُ سائر الآيات التي اشتمل عليها هذا الكتابُ الكريم أو غيره.

---

(١) برقم (١٣٥٨)، وأخرجه مسلم أيضاً (٢٦٥٨).

(٢) من قوله: «ثم في إيثارِ الطيّب وهو صفة مشبهة في مقابل الذي خبث» إلىٰ هنا أثبته من (ط).

حَلَفْتُ لَـهَا باللّـه حَلْفَةَ فَاجِرٍ لَـــنامُوا ....

قلتُ: إنما كانَ ذلك لأنَّ الجملة القَسَميَّةَ لا تُساقُ إلّا تأكيدًا للجملةِ المُقْسَمِ عليها، التي هي جوابُها، فكانت مَظِنّةً لِـمَعْنَىٰ التَّوَقُّعِ ـ الذي هو معنىٰ «قد» ـ عندَ استماعِ المُخاطَبِ كلمةَ القَسَم.

قيل: أُرْسِلَ نوحٌ عليه السَّلامُ وهو ابنُ خمسينَ سنة، وكان نَجّارًا وهو نوحُ بنُ لَـمَكَ بن مُتَوَشْلخ بن أُخْنوخَ، وأُخْنوخُ: اسمُ إدريسَ النبيِّ عليه السلام.

قولُه: (حَلَفْتُ لَـهَا بالله حَلْفَةَ فَاجِرٍ لَنامُوا)[1]، تمامه:

فما إنْ مِن حَدِيثٍ ولا صَالِ

حَلْفَةَ فاجر، أي: كاذب أو عاهر. واللام[2] جواب القسم. من حديث، أي: من ذي حديث. ويجوز أن يكونَ الحديثُ بمعنىٰ المحادِث، كالخليل والعشير. والصَّالي: المصْطَلي[3]. و«إنْ»: زائدة.

يقول: طرقْتُ المحبوبة، فاسْتَشْعرتْ من الرُّقباء، فحلفْتُ لها أنّ القومَ الذين كانوا يتحدّثون، ويَبِيتون في السَّمَرِ مصْطَلِين، نِيَامٌ.

والقائل: امرؤ القيس.

قولُه: (لِـمَعْنَىٰ التَّوقُّعِ). يعني: أن الجملةَ إذا أُكِّدت بالقسم، فالمخاطَبُ لا بد أن يتوقعَ حصولَ المقْسَم عليه، وينتظرَ وقوعَه، فناسب إدخال «قد».

---

(١) البيت من قصيدة طويلة لامرئ القيس في ذكر ابنة قيصر وقد عشقته بعد ما رأته. انظر: «ديوان امرئ القيس» ص١٤١، و«شرح المفصل» لابن يعيش (٩: ٢٠-٢١ و٩٧).

(٢) يعني اللام في «لَنَامُوا»، والقسم هو قوله: «حلفْتُ لَهَا بالله».

(٣) أي: المستدفئ بالنار.

وقُرِئ: ﴿غَيْرُهُۥ﴾ بالحركاتِ الثلاث؛ فالرفعُ علىٰ المحلِّ، كأنه قيل: ما لكُم إلهٌ غيرُه. والجرُّ علىٰ اللفظ، والنَّصْبُ علىٰ الاستثناء، بمعنىٰ: ما لكُم من إلهٍ إلّا إياه، كقولك: ما في الدارِ من أحدٍ إلّا زيدًا أو غيرَ زيدٍ.

قولُه: (وقُرِئ: ﴿غَيْرُهُۥ﴾ بالحركاتِ الثلاث). الكسائي: بالخفض حيث وقع[1]، إذا كان قبل «الإله» «مِن» الجارّة. والباقون[2]: بالرفع، والنصب[3]: شاذّة.

قولُه: (ما في الدارِ مِن أحدٍ إلّا زيداً أو غيرَ زيدٍ). أي: سواء قلت: ما في الدارِ من أحدٍ إلّا زيداً، أو قلت: مِن أحدٍ غيرَ زيد.

وقال في «المفصّل»: «وحكْم «غَيْر» حكْمُ الاسم الواقعِ بعد «إلّا» تنصبُه في الموجب والمنقطع»[4].

وقال الزجّاج: «النصب[5] جائزٌ في غير القرآن، علىٰ الاستثناء، وعلىٰ الحالِ من النَّكرة. وأجاز الفَرّاء[6]: «ما جاءنِي غيرَك». وهو خطأ. وإنما أنشد الخليل وسيبويه قوله:

---

(١) يعني في هذه الآية، وفي قوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ [فاطر: ٣]، علىٰ جعل «غير» صفة لـ ﴿إِلَٰهٍ﴾، و﴿خَٰلِقٍ﴾، علىٰ اللفظ، انظر: «الكشف عن وجوه القراءات» (١: ٤٦٧)، و«حجة القراءات» ص٢٨٦.

(٢) يعني من القراء السبعة. والرفع علىٰ جعل «غير» بدلاً من ﴿إِلَٰهٍ﴾ علىٰ الموضع، أو صفة له علىٰ الموضع كذلك. انظر: «الكشف» (١: ٤٦٧).

(٣) أي: علىٰ الاستثناء، بمعنى: ما لَكُم مِنْ إِلَه إلّا الله. وهذه القراءة هي قراءة عيسىٰ بن عمر الثقفي. انظر: «البحر المحيط» (٥: ٨٢)، و«الجامع لأحكام القرآن» (٧: ٢٣٣).

(٤) «شرح المفصل» لابن يعيش (٢: ٨٧)، وليس في هذا القول حجة للطيبي، وكان الأَوْلىٰ أن يكمل كلام الزمخشري في هذا الموضع، حيث يقول بعد ذلك: «وعند التقديم، وتجيز فيه البدل والنصب في غير الموجب» وقوله: «وتـجيز فيه البدل والنصب في غير الموجب» هو المقصود بالاستشهاد، لا ما ذكره الطيبي.

(٥) يعني نصب «غير».

(٦) انظر: «معاني القرآن للفرّاء» (١: ٣٨٢). وذكر هذا المثال علىٰ أنه في لغة بعض بني أسد وقضاعة.

فإن قُلت: ما مَوقِعُ الجملتَينِ بعدَ قولِه: ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ﴾؟ قلتُ: الأُولىٰ بيانٌ لوَجْهِ اختِصاصِه بالعبادة. والثانيةُ: بيانٌ للداعي إلىٰ عبادتِهِ، لأنه هو المحذورُ عِقابُه دونَ من كانوا يعبدونَه من دونِ الله.

واليومُ العظيم: يومُ القيامةِ، أو يومُ نزولِ العذابِ عليهم، وهو الطُّوفان.

[﴿قَالَ الْمَلَأُ مِن قَوْمِهِۦٓ إِنَّا لَنَرَىٰكَ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ * قَالَ يَٰقَوْمِ لَيْسَ بِي ضَلَٰلَةٌ وَلَٰكِنِّي رَسُولٌ مِّن رَّبِّ الْعَٰلَمِينَ * أُبَلِّغُكُمْ رِسَٰلَٰتِ رَبِّي وَأَنصَحُ لَكُمْ وَأَعْلَمُ مِنَ اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ ٦٠-٦٢]

لَمْ يَمْنَعِ الشُّرْبَ منها غيرَ أنْ نَطَقَتْ حمامةٌ في غُصُونٍ ذاتِ أوْفالِ(١)

وأجازا فيه نصب «غير»، فاستشهد هو به، واستهواه اللَّفظُ في قولِها: «إن الموضعَ موضعُ رفع، وإنّما أضيفت «غير» في البيت إلىٰ شيءٍ غير متمكّن، فبُنِيَت علىٰ الفتح، كما يُبْنَىٰ «يَوم» إذا أُضِيف إلىٰ «إذ» علىٰ الفتح»(٢).

قولُه: (ما مَوقِعُ الجملتَينِ). يعني: ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾ و﴿إِنِّيٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾.

قولُه: (الأُولىٰ بيانٌ لوَجْهِ اختِصاصِه). وذلك أن نوحاً عليه السلام لمّا قال لقَومِه وهم مشركون: ﴿يَٰقَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾ فُهِم منه الاختصاص، لأنهم كانوا يُشْرِكون [غير](٣) الله في

---

(١) البيت من قصيدة لأبي قيس بن الأسلت الأنصاري في وصف ناقته.

والشاهد في البيت مجيء «غير» بالنصب لأنها بمعنىٰ «إلّا» علىٰ الرغم من كون الكلام قبلها منفيّاً والاستثناء منقطعاً، هذا علىٰ ما ذكر الفرّاء في «معاني القرآن» (١: ٣٨٣). بينما ساقه سيبويه في «الكتاب» (٢: ٣٢٩) علىٰ أنه «سُمِع من العرب الموثوق بهم من ينشد هذا البيت رفعاً» أي: برفع «غير». ونسب البيت للكناني دون تحديد.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣٨٥). وانظر كذلك: «الكتاب» لسيبويه (٢: ٣٣٠).

(٣) زيادة يقتضيها سياق الكلام.

﴿ٱلْمَلَأُ﴾: **الأشرافُ والسادة**، وقيل: الرجالُ ليسَ معهم النِّساء، ﴿فِى ضَلَٰلٍ﴾: في ذهابٍ عن طريقِ الصوابِ والحق. ومعنىٰ الرؤية: رؤيةُ القلب.

فإن قُلت: لمَ قال: ﴿لَيْسَ بِى ضَلَٰلَةٌ﴾، ولم يَقُلْ: «ضلالٌ» كما قالوا؟ قلتُ: «الضلالةُ» أخصُّ من «الضَّلال»، فكانت أبلغَ في نَفْيِ الضلالِ عن نفسِه، كأنه قال: **ليسَ بي شيءٌ من الضَّلال**، كما لو قيل لك: ألكَ تَمْرٌ؟ فقُلتَ: ما لي تَمْرة.

عبادته، فقال: ﴿ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ﴾ يعني: لا تصحُّ عبادةُ الله مع عبادة غيره، فكأنكم ما عبدتُم الله حين أشركْتم به غيرَه في العبادة. ثم لَمّا أراد بيانَ هذا المعنىٰ قال: ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾ ثم أتىٰ بقوله: ﴿إِنِّىٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ﴾ مستأنِفاً معلِّلاً لدعواه، أي: إنّما دعوتُكم إلىٰ ما دعوتُكم، لأني أخافُ عليكم عذاب يوم عظيم، إظهاراً للشفقة والمرحمة.

قولُه: (﴿ٱلْمَلَأُ﴾: **الأشرافُ والسادة**): سُمُّوا ملأً لأنهم يملؤون العيونَ والقلوب، أو لأنهم مليئون قادرون بما يُرادُ منهم مِن كفايةِ الأمور.

قولُه: (**ليس بي شيء من الضلال**): رُوِي عن المصنف أنه قال: نفَىٰ أن يكون معه طرف من الضلال، وأثْبَت أنه في الغاية القصوىٰ من الهدى، حيث كان رسولاً من رب العالمين. وفيه إظهار لمكابرتهم وفَرْط عنادهم، حيث وصفوا من هو بهذه المنزلة مِن الهدىٰ بالضلال المبين الظاهِرِ شأنُه، لا ضلالَ بعده.

قال صاحب «الفرائد»: «جعل التاء في «الضلالة» بمنزلة التاء في التمرة والفِعلة، في أنها للوحدة».

وقد قال صاحبُ «الـمُجْمَل»[1]: «الضّلالُ والضلالة بمعنىً واحد»[2].

---

(١) يعني: «مجمل اللغة» لابن فارس، المتوفىٰ سنة ٣٩٥هـ وهو معجم لغوي «اعتبر فيه صاحبه الأبواب في أوّله، والفصول في غيره... والتزم فيه الصحيح والواضح من كلام العرب... وآثر فيه الإيجاز»، «كشف الظنون» (٢: ١٦٠٥).

(٢) «مجمل اللغة» لابن فارس (٢: ٥٦٠)، مادة (ضل).

....

وقال صاحب «المثل السائر»: «الأسماء المفردة الواقعة علىٰ الجنس، التي يكون بينها وبين واحدها تاء التأنيث، فإنه متىٰ أُريد النفي، كان استعمال واحدها أبلغ، ومتىٰ أريد الإثبات كان استعمالها أبلغ، كما في الآية، ولا تظنّن أنه لما كان الضلال والضلالة مصْدرَيْن، من قولك: ضلّ يضِلّ ضَلالاً وضلالَةً، كان القَوْلان سواء، لأن الضلالة هنا ليست عبارة عن المصدر، بل عن المرّة الواحدة. فإذا نفىٰ نوح عليه السلام عن نفسه المرّة الواحدة من الضلال، فقد نفىٰ ما فوقها من المرّتين والمرات الكثيرة»[١].

وقال صاحب «الفلك الدائر علىٰ المثل السائر»[٢]: «الذي ذكره غير صحيح، لا أنْ كانت «الضلالة» مصْدراً، ولا أن كانت المرة الواحدة. أمّا الأوّل فلأنهما لّما دلّا علىٰ المصدر، لم يكن دلالة أحدهما أبلغ من الآخر، لأن المصدر يدل علىٰ الماهية فقط، فإذا نُفِي نفيت الماهية، وأمّا الثاني فلا يصح أيضاً، لأنه لو قال القائل: ما عندي تمرة، بمعنىٰ تمرة واحدة، وعنده تمر كثير، يصحّ ذلك، لأنه لو أظهر ما أضمر، فقال: ليس عندي تمرة واحدة بل تمرات، لم يكن متناقضاً[٣]. وقول نوح عليه السلام: ﴿لَيْسَ بِي ضَلَٰلَةٌ﴾ بمعنىٰ: ضلالة واحدة، لم يكن نافياً لكونه ضالًّا، لأنه إذا كانت الضلالات مختلفةَ الأنواع لم يفدْه قوله، لجواز ألا يكون ضلالةً واحدة، بل ضلالات مختلفة متنوّعة. ومَن وجدت عنده ضلالات كثيرة، فقد صدق عليه أنه قد انتفت عنه ضلالة واحدة»[٤].

وقال صاحب «التقريب»: «في قول المصنف نظر، لأن الضلال إما أن يراد به الكثير أو الجنس، فعلىٰ الأول لا نسلّم أن الواحد أخصّ، بل الصحيح العكس، لأنه كلّما وُجد الكثير

(١) «المثل السائر»، ص١٧٦ بتصرّف أحياناً.

(٢) المشهور بابن أبي الحديد، شارح «نهج البلاغة» سبقت ترجمتُه.

(٣) كذا في (ط)، وهو الموافق لما في «الفلك الدائر»، وفي غيرها من الأصول الخطية: «مناقضاً».

(٤) «الفلك الدائر علىٰ المثل السائر» لابن أبي الحديد (ص١٢٨-١٢٩) بتصرف مع تأدية المعنىٰ المقصود.

....

وجد الواحد، ولا ينعكس، فالواحد أعمّ. ويتمّ الجواب، إذْ يلْزم مِن نفْي العامِّ نفْي الخاصّ من غير عكس، فكان نفيها أبلغ، أي: ليس بي شيء من الضلال. وعلىٰ الثاني: يصحّ أن الضلالة أخصّ، ولكن لا يتمّ الجواب، إذ لا يلزم من نفْي الخاص نفي العام. ولمّا تضمّن كونه رسولاً، بمعنىٰ كونه مهتدياً، صحّ الاستدلال به علىٰ انتفاء الضلالة»[1].

وقريبٌ من هذه المعاني ما ذكره صاحب «الانتصاف»[2].

وقلْت ـ وبالله التوفيق ـ : العجب من هؤلاء الفُضَلاء كيف يتكلّمون بما لا جدْوَىٰ معه؟! أين تفسير كلام الله المجيد المقدّس عن العِوَج، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، من اصطلاح المنطقيّ[3]؟! فإن المصنف إنّما يتكلم لمقتضىٰ الحال، ومطابقة الجواب للسؤال، ولا يعتبر مفردات اللفظ[4].

بيانُه: أن القوم لـمّا أثبتوا له نوعاً من الضلال، وهو كونه ضلالاً مبيناً، لا مطلق الضلال كما توهموه، يدل عليه ما رويناه عنه: وصفوه بالضلال البيّن الظاهر شأنه، لا ضلال بعده. فالجواب إنّما يطابق إذا كان أبلغ منه، فإذا لم تحمل «الضلالة» علىٰ ما قدّره، فمن أين يفيد

---

(١) «تقريب التفسير»، الورقة (١٥٤).

(٢) أي: بقوله: «نفْي الأخص أعمّ من نفي الأعمّ، فلا يستلزمه ضرورة أن الأعمّ لا يستلزم الأخص، بخلاف العكس... والتحقيق أن يقال: الضلالة أدنىٰ من الضلال وأقل... ونفْي الأدنىٰ أبلغ من نفْي الأعلى». «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٨٥).

(٣) من قوله: «أين تفسير كلام الله المجيد المقدس عن العوج» إلىٰ هنا لم يرد في (ط).

(٤) هذه لفتة طريفة من الطيبي، تدل علىٰ ذوق أدبي، وحس بلاغي، إذا إنه نظر إلىٰ الموضوع من جهتين:
الاولىٰ: مطابقة الكلام لمقتضىٰ الحال، ومراعاة حال المتكلم وحال المخاطب، مع فصاحة الكلام. وهذه هي البلاغة، كما يقول الخطيب المقريزي. انظر: «الإيضاح» ص٨٠ وما بعدها.
والثانية: النظر إلىٰ الكلمة في السياق اللغوي، لا باعتبارها مفردة. وهذا مع ما قبله هو ما يقصد بالنظم، كما قال الشيخ عبد القاهر الجرجاني. انظر: «دلائل الإعجاز» ص٤٢ وما بعدها.

....

الأبلغية؟ ولو لم تُرَدِ المبالغة، لكان مقتضىٰ الظاهر أن يقال في جواب ﴿إِنَّا لَنَرَىٰكَ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾: ليس بي ضلال، فلمّا أثْبَتوا النوع نفَىٰ الوحدة.

فإن قيل: لِمَ لا يجوز أن يقال: إنه عليه السلام نفَىٰ الجنس[1] لتنتفي الماهيّة، فيحصل المقصود؟

قلت: فإذن يفوت مقتضىٰ العدول من لفظ «الضلال» إلىٰ «الضلالة» وإرادةِ التَّردة[2] منها، لأن نفي الشّيء مع الصفةِ في مقام نفيـهِ أبلغُ من نفيهِ وحدَه، كما ستقفِ عليه في قولِه تعالى: ﴿وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾ [غافر: ١٨][3]، ولأن نفي الوحدة لإرادة انتفاء الماهية أبلغ من العكس، لمكان الكناية، واستلزام الاستغراق بحسب أفراد الجنس، كما قال صاحب «المثل السائر»: «فإذا نفىٰ نوح عليه السلام عن نفسه المرة الواحدة من الضلال، فقد نفىٰ ما فوقها من المرتين والمرات الكثيرة، فظهر أن التركيب إنّما يفيد المطلوب إذا وقع جواباً مع إرادة المبالغة، لا بالنظر إلىٰ اللفظ من حيث هو هو.

ألا ترىٰ إلىٰ أن قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [البقرة: ١٥] إنّما كان أبلغ من قوله: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾ [البقرة: ١٤] حيث وقع جواباً له؟ ولو نُظِر إلىٰ اللفظ فقط كان هو أحطَّ منه بدرجاتٍ كثيرة»[4].

---

(١) أي: علىٰ إرادة الجنسية في «ضلال» أو «ضلالة».

(٢) كذا رسمت هذه الكلمة في (ط)، ولم يظهر لنا وجهها، ولعل صوابها: «المرة»، كما هو سياقُ الكلام في الصفحتين السابقتين.

(٣) من قوله: «وإرادة التَّردة منها لأن نفي الشيء» إلىٰ هنا أثبته من (ط).

(٤) إذا كان يقصد أن بعض القرآن أبلغ من بعض ففي ذلك نظر، وإن قال به بعض الباحثين في إعجاز القرآن ـ من جهتين:

الأولى: أن هذا القول لا يصحّ في القرآن الكريم. =

فإن قلت: كيفَ وقعَ قوله: ﴿وَلَٰكِنِّي رَسُولٌ﴾ استِدراكًا للانتفاءِ عن الضلالة؟ قلت: كَونُه رسولًا من الله مُبلِّغًا رسالاتِهِ ناصِحًا، في معنىٰ كَوْنِهِ علىٰ الصِّراطِ المُستقيم، فصَحَّ لذلك أن يكونَ استِدراكًا للانتفاءِ ....

وأمّا مسألة التمرة[١]، فإذا قال القائل: ليس عندي تمرة ابتداءً، لصحّ ما قاله الزاعم[٢]، أمّا لو قاله إنكاراً لمن يتّهمه بادّخار التمر، كيف يصح ما قال؟

والحاصل أن اقتضاء المقام يُنحي بالهدم لجميع ما بَنَوْه.

ولمّا كان الإمام[٣] الداعي إلىٰ الله ذا حظٍّ وافر من علم البيان، قال في تفسيره: «فإن قيل: إن القوم قالوا: ﴿إِنَّا لَنَرَىٰكَ فِي ضَلَٰلٍ﴾، وجوابه أن يقال: ليس بي ضلال، فلِمَ ترك هذا، وعدل إلىٰ قوله: ﴿لَيْسَ بِي ضَلَٰلَةٌ﴾؟ قلنا: لأن المراد بقوله: ﴿لَيْسَ بِي ضَلَٰلَةٌ﴾ أي: ليس بي نوع من أنواع الضلالة البتّة، فكان أبلغ في عموم السلب[٤].

وقال القاضي: «﴿لَيْسَ بِي ضَلَٰلَةٌ﴾ أي: شيء من الضلال، بالَغ في النفي كما بالغوا في الإثبات»[٥].

قولُه: (**فصحّ لذلك أن يكون استدراكاً**). تلخيص السؤال أن «لكن» حقّها أن تتوسط بين كلامين متغايرين نفياً وإيجاباً. وأين هذا المعنىٰ في الآية؟

= الثانية: أن الطيبي يتنكّر لما أكد عليه من اعتبار اللفظ في السياق والتركيب، لا بالنظر إليه من حيث هو هو، كما قال. ولست أدري كيف يصف الطيبي بعض ألفاظ القرآن بأنه «أحطُّ منه ـ أي: من بعضه ـ بدرجات كثيرة»، إذا كان يقصد بذلك ألفاظ القرآن فعلاً؟! ولكن لعله يقصد الألفاظ في غير التنزيل.

(١) أي: في قول الزمخشري: «كما لو قيل لك: أَلَكَ تَمْرٌ؟ فقلت: ما لِيَ تَمْرة».

(٢) يعني: ابن أبي الحديد في اعتراضه السابق.

(٣) يعني: الفخر الرازي.

(٤) «مفاتيح الغيب» (١٤: ١٢٢) بتصرّف.

(٥) «أنوار التنزيل» (٣: ٣٠).

....

وأجاب: إن التغايرَ حاصل من حيثُ المعنى، لأن معنىٰ قولِه تعالى: ﴿رَسُولٌ مِّن رَّبِّ الْعَالَمِينَ﴾ أي: علىٰ صراطٍ مستقيم، كأنه قال: ليس بي ضلالة قط، لكنِّي علىٰ الهداية البيّنة. كقولك: جاءني زيد لكنّ عمْراً غائب.

فإن قلتَ: ما فائدة العُدول عن الظاهر؟[1] قلتُ: إرادةُ المبالغة في إثباتِ الهداية، علىٰ أقصىٰ ما يمكن، كما نفىٰ الضلالة كذلك. فكَوْنُه رسولاً مِن ربّ العالمين يوجبُ أن يكونَ مهتدياً، لا غايةَ بعده، لكَونِها انتهاءَ مراتب البشرية، وكمال الرسالة، وكَونه ناصحاً للأمّة، وأميناً في أداءِ الرسالة إليهم ـ كما سنقرّره ـ يقتضي أن يكونَ هادياً، مُرشداً، ليس بعده. ومَنْ شأنُه هذا كيف يقال في حقّه: ﴿إِنَّا لَنَرَىٰكَ فِي ضَلَٰلٍ﴾؟

وهذا التقرير يؤيد ما ذهب إليه المصنِّفُ في تفسيرِ الضَّلالة، لأن المعنى: ليس فيّ شيء مِن الضلالة، لكني علىٰ هدى لا يُكْتَنَه كُنْهه.

وعلىٰ منواله قول القائل:

لــــهُ حاجِـــبٌ في كـــلِّ أمْـــرٍ يَشِينُـــهُ   وليس لهُ عن طَالِبِ العُرْفِ حاجِبُ[2]

---

(١) أي: في قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنِّي رَسُولٌ مِّن رَّبِّ الْعَالَمِينَ﴾، وكان الظاهر أن يقال: ولكني علىٰ صراط مستقيم، ليكون التغاير بينه وبين قوله قبل ذلك: ﴿لَيْسَ بِي ضَلَٰلَةٌ﴾.

(٢) البيت لمروان بن أبي حفصة، وقد نسبه صاحب «معاهد التنصيص» لابن أبي السمط، ولعله يريد مروان، لأنه يكنىٰ «أبا السمط»، ورواية «المعاهد»: «حاجب عن» بدل «في». ونسبه أبو هلال العسكري في «ديوان المعاني» إلىٰ أبي الطمحان مولىٰ ابن أبي السمط. ولم يَرِد البيت في المجموع من شعر مروان. انظر: «ديوان المعاني» (١ : ٢٣)، و«معاهد التنصيص» (١ : ١٢٧)، و«معجم الشواهد اللغوية» (١ : ٣٨).

والضمير في «له» يعود إلىٰ الممدوح في بيت قبل هذا البيت. والحاجب: المانع. يشينه: يعيبه. والعُرف: المعروف والإحسان.

والشاهد فيه تنكير الحاجب الأول للتعظيم، والثاني للتخيير.

....

فإن قلتَ: إنْ كان المعنىٰ علىٰ ما ذكرْت: لكني علىٰ هُدىً لا يُكْتَنه كُنْهه، فلِمَ تَرك الاختصار، وسلك طريق الإطناب؟[(١)].

قلتُ: لا ارتيابَ أن هذا الاستدراكَ زيادة علىٰ الجواب، لأن قولَه: ﴿لَيۡسَ بِي ضَلَٰلَةٞ﴾ كان كافياً كما مرّ، فيكونُ من الأسلوب الحكيم[(٢)] الواردِ علىٰ التخلُّصِ إلىٰ الدعوة علىٰ وجه الترجيعِ[(٣)] المعنويّ، لأنه بدأ[(٤)] بالدعوة إلىٰ إثباتِ التوحيد، وإخلاصِ العبادة لله تعالى. فلمّا أراد إثبات الرسالةِ لم يتمكن، لـمّا اعترضوا عليه مِن قَولهم: ﴿إِنَّا لَنَرَىٰكَ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ﴾ فانتهز الفرصةَ وأدمج[(٥)] مقصودَه في الجواب علىٰ أحسن وجه، حيثُ أخرجه مخرجَ الملاطفة والكلام المنصف. يعني: دَعُوا نسبةَ الضلالة إليّ، وانظروا ما هو أهمّ لكم من متابعةِ ناصحِكم، وأمينِكم، ورسولِ ربِّ العالمين.

---

(١) يعني الاستدراك في قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنِّي رَسُولٞ مِّن رَّبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾.
والاستدراك يعدّ من الأساليب البلاغية إذا كانت فيه نكتة، أو ظريفة زائدة علىٰ المعنىٰ لتحسّنه وتزيّنه. انظر: «شرح الكافية البديعية» ص١١٠.
والاستدراك في هذا الموضع فيه نكتة ظريفة كما مر، وكما سيأتي بيانه أيضاً، وهي المبالغة في إثبات الهداية له، بحيث يكون مهتدياً لا غاية بعده، وناصحاً هادياً مرشداً، ليس بعده كذلك.

(٢) أي: لـمّا قالوا له: ﴿إِنَّا لَنَرَىٰكَ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ﴾ اقتضىٰ المقام أن ينفي عن نفسه الضلال، فقال: ﴿لَيۡسَ بِي ضَلَٰلَةٞ﴾، ولكنه زاد علىٰ ذلك ﴿وَلَٰكِنِّي رَسُولٞ مِّن رَّبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ علىٰ طريقة «الأسلوب الحكيم».

(٣) الترجيع أو المراجعة: هو «أن يحْكِيَ المتكلّم مراجعة في القول، ومحاورة جرَت بينه وبين غيره، بأوجز عبارة، وأخصر لفظ، فينزّل في البلاغة أحسن المنازل، وأعجب المواقع». انظر: «الطراز» (٣: ١٥١-١٥٣).
والترجيع في الآية هو في جواب نوح عليه السلام لقومه حين اتهموه بالضلال.

(٤) قوله: «بدأ» سقط من (ج).

(٥) أي: أن في جواب نوح عليه السلام واستدراكه بقوله: ﴿وَلَٰكِنِّي رَسُولٞ مِّن رَّبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ إدماجاً، حيث أدمج صدق نبوته ورسالته وإثبات هدايته، في نفي الضلالة عن نفسه.

عن الضلالة. **وقُرِئ: (أُبلِغُكُم) بالتخفيف.**

فإن قُلتَ: كيفَ موقعُ قولِه: ﴿ أُبَلِّغُكُمْ ﴾؟ قلتُ: فيه وجهان: أحدُهما: أن يكونَ كلامًا مُستأنفًا بيانًا لكونِه رسولَ ربِّ العالمين. والثاني: أن يكونَ صفةً لـ﴿رَسُولٌ ﴾.

فإن قُلتَ: كيفَ جازَ أن يكونَ صفةً، والرسولُ لفظُه لفظُ الغائب؟ قلتُ: جازَ ذلك، **لأنّ «الرسولَ» وقعَ خبرًا عن ضميرِ المُخاطِب**، وكانَ معناه، كما قال:

أَنا الَّذِي سَمَّتْني أُمِّي حَيْدَرَهْ

ألا ترىٰ أنّ صالحاً عليه السلام لـمّا لم يعْترضوا عليه، عقّب بإثباتِ الرسالة إثباتَ التوحيد في قوله: ﴿ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ ﴾ إلى: ﴿قَدۡ جَآءَتۡكُم بَيِّنَةٞ مِّن رَّبِّكُمۡ﴾ [الأعراف: ٧٣].

ففيه[1] خمسةُ أنواع من الأنواع البديعيَّة. فإذا اقتضىٰ المقامُ هذا الإطناب، كان الاقتصار علىٰ تلك العبارةِ تقصيراً، والله أعلم.

قولُه: (**وقُرِئ: «أُبلِغُـكُمْ» بالتخفيف**): أبو عمرو[2].

وقوله: (**لأنّ «الرسولَ» وقعَ خَبراً عن ضميرِ المُخاطِب**) بكسر الطاء، أي: المتكلِّم، في قوله: «لَـكِنِّي»، كأنه قال: لكنّي أبلّغكم رسالاتِ ربّي. فأقْحَم ﴿رَسُولٞ مِّن رَّبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ للإبهام[3]، ثم بيّنه بقوله: ﴿ أُبَلِّغُكُمۡ رِسَٰلَٰتِ رَبِّي﴾ تفخيماً وتعظيماً. ومِن ثَمَّ زيد قوله: ﴿رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾.

---

(١) أي: في قوله: ﴿ وَلَٰكِنِّي رَسُولٞ مِّن رَّبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾، وخمسة الأنواع البديعية المقصودة هي كما مر: الاستدراك، والأسلوب الحكيم، وحسن التخلص، والترجيع، والإدماج.

(٢) انظر: «الكشف عن وجوه القراءات» (١: ٤٦٧). و«حجة القراءات» ص٢٨٦، وقراءة التخفيف هذه علىٰ أنها من «أَبْلَغَ الرسالَةَ»، كقوله تعالى: ﴿فَقَدۡ أَبۡلَغۡتُكُم مَّآ أُرۡسِلۡتُ بِهِۦٓ﴾ [هود: ٥٧].

(٣) لعل الطيبي لم يقصد المعنىٰ الاصطلاحي للإبهام، وإنّما أراد معنىٰ التعميم في الجملة، ثم التبيين والتخصيص عن طريق وصف «الرسول» بجملة ﴿أَبۡلَغۡتُكُمۡ﴾.

....

وكذلك قوله: «أَنَا الَّذِي سمَّتْني أُمِّي حَيْدَرَهْ»(١) أصلُه: أنا سمَّتْني أُمّي حَيْدَرة، فأقحَمَ الموصولة للتفخيم.

ويعضُدُه ما بعده:

كليْثِ غاباتٍ كرِيهِ الـمَنْظَـرهْ
أُوفِيهُمُ بِالصَّاعِ كَيْلَ السَّنْدَرَهْ(٢)

أي: أنا ذلك المشهور، المعروفُ في الشجاعة، الذي لا يخفىٰ علىٰ كلِّ أحد. ولا يريدُ مجرّد الإخبارِ عن أن أمَّه سمَّتْه بهذا الاسم؛ إذ لو أريد ذلك لقال: أنا الذي سمَّتْه أُمُّه حَيْدرة.

قائلُه أميرُ المؤمنين عليّ رضي الله عنه.

الجوهري: «سمَّتْه أمه فاطمةُ بنتُ أسد باسم أبيها، وأبو طالب غائب، فلمّا قَدِم كرِهَه، وسماه عليّاً».

وكان القياس: أنا الذي سمَّتْه، ليرجعَ الضميرُ إلىٰ الموصول، ولكنه ذهب إلىٰ المعنى، لأن خبرَ المبتدأ هو الموصول مع الصلة، وفيه ضمير «أنا» الراجعُ إلىٰ المبتدأ، كأنه قال: أنا سمَّتْني.

---

(١) في «لسان العرب»: «الـحَيْدَرَة» بأل التعريف، وما هو مذكور موافق لما في «صحيح مسلم».

(٢) الأبيات لعلي بن أبي طالب كرم الله وجهه قالها حينما نزل لمبارزة «مَرْحَب» فارس خيبر، كما سيأتي.
ويروى البيتان الأخيران في بعض المصادر:

كَلَيْثِ غابـات غليـظ القَصَرَهْ
أَكِيلُكُم بالسّيف كيْلَ السنْدَرَهْ

الغابات: جمع غابة، وهي الشجر الملتفّ، وتطلق علىٰ عرين الأسد.
وهذا الخبر أخرجه مسلم (١٨٠٧) وأبو عوانة (٤: ٢٦١) وابن حبان (٦٩٣٥) وفيه تمامُ تخريجه.

﴿رِسَٰلَٰتِ رَبِّي﴾: ما أُوحِيَ إليَّ في الأوقاتِ المُتطاوِلة، أو في المعاني المُخْتَلِفةِ من الأوامرِ والنواهي والمواعظِ والزواجرِ والبشائرِ والنذائر.

ويجوزُ أن يريدَ رسالاتِه إليه وإلىٰ الأنبياءِ قبلَه من صُحُفِ جَدِّه إدريس، وهي ثلاثونَ صحيفة، ومن صُحُفِ شيثَ وهي خمسونَ صحيفة.

﴿وَأَنصَحُ لَكُمْ﴾ يقال: نَصَحْتُه ونَصَحْتُ له، وفي زيادةِ اللامِ مبالغةٌ ودَلالةٌ علىٰ إمحاضِ النصيحةِ وأنَّها وقعَت خالصةً للمنصوحِ له مقصودًا بها جانِبُه لا غير، فرُبَّ نصيحةٍ ينتفعُ بها الناصح، فيَقصِدُ النفعَيْن جميعًا، **ولا نَصيحةَ أمحَضُ من نصيحةِ الله تعالىٰ ورسلِه** عليهم السلام.

والحيدَرَة: من أسماءِ الأسد. والسَّنْدَرة: مِكْيال ضخْم.

أي: أقتلُهم قتلاً سريعاً.

وفي رواية مسلم: «قالها ـ أي: الأبيات ـ في مبارَزَةِ المَرْحب، ثم ضرب رأسَه، فقتله».

قولُه: (﴿رِسَٰلَٰتِ رَبِّي﴾: **ما أُوحِيَ إليَّ**). يعني: إنّما جَمَع: ﴿رِسَٰلَٰتِ رَبِّي﴾ لاختلافِ أوقاتها، أو لتنوُّعِ معانيها، أو لكثرةِ المُنزَّل عليهم من الرسل.

قوله: (**ولا نصيحة أمحَضُ من نصيحة الله ورسله**)، لاجتماع الرسُل قاطبةً علىٰ نحو قوله: «قل ما سألتكم عليه أجراً فهو لكم إن أجري إلا علىٰ الله»، وأصل النُّصح في اللغة: الخُلوص، يقال: نصحتُ العَسَل: إذا خلّصتَـهُ من الشَّمع، ويقال: هو مأخوذٌ من: نَصَح الرجل ثوبَه، أي: خاطَه، شبَّهوا فعل النّاصِح فيما يتحرّاه من صلاح المنصوح له بفعل الخياط فيما يَسُدُّ مِن خَلَل الثوب.

واعلم أن النصيحة بابٌ عظيمٌ في الدين، روينا عن مسلم وأبي داود والنسائي عن تميم الداريّ: أن رسول الله ﷺ قال: «إن الدين النصيحة» ثلاثاً، قلنا: لمن يا رسول الله؟ قال: «لله

....

ولكتابه ولرسوله، ولأئمة المسلمين وعامتهم»[١] هذا رواية مسلم. وأخرج نحوه الترمذي[٢] عن أبي هريرة.

قال أبو سليمان الخطّابي: «النصيحة: كلمةٌ جامعةٌ يُعبَّر بها عن جملة إرادة الخير، وليس يمكن أن يعبَّر بهذا المعنىٰ بكلمة وجيزة يحصرها ويجمع معناها غيرها، كما قالوا في «الفَلَاح»: ليس في كلامهم كلمة أجمع لخير الدنيا والآخرة منه.

فقوله ﷺ: «الدين النصيحة» يريد: عمادُ أمرِ الدين إنما هو النصيحة، وبها ثباتُه، كقوله ﷺ: «الأعمال بالنيات»[٣]، أي: صحّتُها وثباتُها بالنِّية.

فمعنىٰ نصيحة الله: الإيمان به وصحة الاعتقاد في وحدانيته، وتركُ الإلحاد في صفاتِه، وإخلاص النية في عبادته، وبذل الطاعة فيما أمر به ونهىٰ عنه، والاعتراف بنعمته والشكر له عليها، وموالاة من أطاعه، ومعاداة من عصاه، وحقيقةُ هذه الإضافة راجعةٌ إلى العبد في نصيحة نفسه، والله غنيٌّ عن نُصْحِ كلِّ ناصحٍ.

ومعنىٰ نصيحة الكتاب: الإيمان به، وبأنه كلام الله ووحيُه وتنزيلُه، لا يقدر علىٰ مثله أحدٌ من المخلوقين، وإقامة حروفه في التلاوة، والتصديق بوعده ووعيده، والاعتبار بمواعظه، والتفكُّر في عجائبه، والعمل بمُحكمِه، والتسليم لمتشابهه.

وأما النصيحة لرسول الله ﷺ: فهو التصديق بنبوَّته، وقَبول ما جاء به ودعا إليه، وبذلُ الطاعة فيما أمر ونهىٰ، والانقياد له، وإيثاره بالمحبة فوق نفسه، ووالده، وولده، والناس أجمعين.

---

(١) أخرجه مسلم (٥٥)، وأبو داود (٤٩٤٤)، والنسائي (٤١٩٧-٤٢٠٠).

(٢) برقم (١٩٢٦).

(٣) أخرجه البخاري (١)، ومسلم (١٩٠٧).

﴿وَأَعْلَمُ مِنَ ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ أي: مِن صفاتِ الله وأحوالِه، يعني: قدرتَه الباهرةَ وشِدَّةَ بَطْشِه علىٰ أعدائِه، وأنَّ بأسَه لا يُردُّ عن القومِ المُجرِمين.

وقيل: لم يَسمَعوا بقومٍ حلَّ بهم العذابُ قَبْلَهم ....

ونصيحة الأئمة: أن تطيعهم في الحقِّ، ولا ترىٰ الخروج عليهم إذا جارُوا.

ونصيحة عامة المسلمين: إرشادُهم إلىٰ مصالحهم في الدنيا والدين»(١).

وجماع القول فيه: أن النصيحة هي خلوصُ المحبةِ للمنصوحِ له، والتحرِّي فيما يستدعيه حقُّه، فلا يبعُدُ أن يدخلَ في المعنىٰ ما رويناه عن البخاري ومسلم والترمذي عن معاذ، عن رسول الله ﷺ: «حق الله علىٰ العباد أن يعبدوهُ ولا يُشركوا به شيئاً، وحق العبادِ علىٰ الله أن لا يعذِّب من لا يشرك به شيئاً» فقلت: يا رسول الله، أفلا أُبشِّر به الناس؟ قال: «لا تُبشِّرهم فيتَّكلوا»(٢). ويدخل فيه أيضاً قوله تعالى: ﴿تُوبُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ تَوْبَةً نَّصُوحًا﴾ [التحريم: ٨]، قال: «التوبة النّصوحُ: هي أن ينصحوا بالتوبة أنفسَهم فيأتوا بها على طريقتها، متداركةً للفرطات، ماحيةً للسيئات»، وعلىٰ هذا جميع أعضاء الإنسان، كلٌّ علىٰ حسب ما خُلق لأجلِه(٣).

قولُه: (أي: مِن صفاتِ الله وأحوالِه). قيل: فيه نظر، لأن الحالَ صفةٌ سريعةُ الزوال، وشيكةُ الانتقال، تدلُّ علىٰ التغيُّر والانفعال، تعالىٰ الله عن ذلك عُلُوّاً كبيراً.

والجواب أنّ المرادَ بالأحوال: الشؤونُ التي يبديها، كقولِه تعالى: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ [الرحمن: ٢٩].

وإليه الإشارة بقوله: «وشدة بطشِه علىٰ أعدائه».

(١) «معالم السنن» للخطابي (٤: ١٢٥-١٢٦).

(٢) أخرجه البخاري (٢٨٥٦)، ومسلم (٣٠)، والترمذي (٢٦٤٣)، وابن ماجه (٤٢٩٦).

(٣) من قوله: «قوله: ولا نصيحة أمحض من نصيحة الله ورسله» إلىٰ هنا أثبتُّه من (ط)، ولم يرد في غيرها من الأصول الخطية.

فكانوا آمنين لا يعلمونَ ما عَلِمَه نوحٌ بوَحْيِ الله إليه، **أو أراد: وأعلَمُ من جهةِ الله** أشياءَ لا عِلمَ لكم بها قد أُوحِيَ إليّ بها.

[﴿ أَوَعَجِبْتُمْ أَن جَآءَكُمْ ذِكْرٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنكُمْ لِيُنذِرَكُمْ وَلِتَتَّقُوا۟ وَلَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾ ٦٣]

﴿ أَوَعَجِبْتُمْ ﴾ الهمزةُ للإنكار، والواوُ للعطف، والمعطوفُ عليه محذوف، كأنه قيل: أَكَذَّبتُم وعَجِبتُم. ﴿أَن جَآءَكُمْ﴾: مِنْ أنْ جاءَكم ﴿ذِكْرٌ﴾: موعظةٌ، ﴿ مِّن رَّبِّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنكُمْ ﴾: علىٰ لِسانِ رجلٍ منكم، كقوله: ﴿مَا وَعَدتَّنَا عَلَىٰ رُسُلِكَ ﴾ [آل عمران: ١٩٤]، وذلك أنَّهم كانوا يتعجَّبونَ من نُبوَّةِ نوحٍ عليه السلامُ ويقولون: ﴿مَّا سَمِعْنَا بِهَٰذَا فِىٓ ءَابَآئِنَا ٱلْأَوَّلِينَ ﴾ يَعْنونَ إرسالَ البَشَر، ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَأَنزَلَ مَلَٰٓئِكَةً ﴾ [المؤمنون: ٢٤].

﴿لِيُنذِرَكُمْ وَلِتَتَّقُوا۟﴾: ليُحذِّرَكُم عاقِبةَ الكُفرِ **ولِيُوجِدَ منكم التَّقْوىٰ**، وهي الخشيةُ بسببِ الإنذار، ﴿وَلَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾: ولتُرْحَموا بالتقوىٰ إن وُجِدَت منكم.

قولُه: (**أو أراد: وأعْلَمُ من جهةِ الله**). يريد: أنّ ﴿مِنَ﴾ في قوله: ﴿وَأَعْلَمُ مِنَ ٱللَّهِ﴾: إما بيانُ ﴿مَا﴾ حال منه، أو من العائدِ المحذوف في الصِّلة[1]. فالمعنى: وأعلمُ ما لا تعلمون مِن صفات الله تعالىٰ، وهي: شدةُ بطشِه علىٰ أعدائه. وإنّما لم يعْلموا لأنهم أوّل الأمم الهالكة، لم يسمعوا بقَوم حلّ بهم العذاب قبلهم. أو هو[2] متعلّق بقوله: «أَعْلَمُ»، ابتدائية. فالمعنىٰ ما قال: «وأعلمُ من جهة الله أشياءَ لا علمَ لكم بها»، لأن الوحيَ إنّما يختصُّ بالأنبياء.

قولُه: (**ولِيُوجِدَ منكم التّقْوى**). أي: ليُوجِدَ منه الإنذار، وليُوجِدَ منكم التَّقوى.

نَزّلها منزلةَ اللازم، وجعل العطفَ علىٰ مجموع ﴿لِيُنذِرَكُمْ﴾ مع اللام، علىٰ مِنوالِ قوله

---

(١) أي في ﴿تَعْلَمُونَ﴾، والتقدير «تعلمونه». وهذان الوجهان في ﴿مِنَ﴾ منقولان من «التبيان في إعراب القرآن» للعكبري (١: ٥٧٨).

(٢) يعني: ﴿مِنَ﴾ في ﴿مِنَ ٱللَّهِ﴾، وهذا الوجه منقول من «التبيان» كذلك.

[﴿ فَكَذَّبُوهُ فَأَنجَيْنَـٰهُ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥ فِى ٱلْفُلْكِ وَأَغْرَقْنَا ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَآ ۚ إِنَّهُمْ كَانُوا۟ قَوْمًا عَمِينَ ﴾ ٦٤]

﴿وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥ﴾ قيل: كانوا أربعينَ رجلًا وأربعينَ امرأة. وقيل: تسعة، بنوهُ: سامٌ وحامٌ ويافِث، وسِتّةٌ ممَّن آمَنَ به.

فإن قُلت: ﴿فِى ٱلْفُلْكِ﴾ بمَ يتعلَّق؟ قلتُ: هو مُتعلِّقٌ بـ﴿مَعَهُۥ﴾، كأنه قيل: والذينَ استَقَرُّوا معَه في الفُلْك، أو صَحِبوه في الفُلْك. ويجوزُ أَن يتعلَّقَ بفِعْلِ الإنجاء، أي: أنجَيْناهُم في السَّفينةِ من الطوفان، ﴿عَمِينَ﴾: عُمْيَ القُلوبِ غيرَ مُستَبصِرين، وقُرِئ: «عامِين»، والفرقُ بينَ العَمِي والعامِي: **أنَّ العَمِيَ يدلُّ علىٰ عَمًى ثابت، والعامِي علىٰ عَمًى حادِث**. ونَحْوُه قولُه: ﴿وَضَآئِقٌۢ بِهِۦ صَدْرُكَ﴾ [هود: ١٢].

[﴿وَإِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا ۗ قَالَ يَـٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَـٰهٍ غَيْرُهُۥٓ ۚ أَفَلَا تَتَّقُونَ * قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦٓ إِنَّا لَنَرَىٰكَ فِى سَفَاهَةٍ وَإِنَّا لَنَظُنُّكَ مِنَ ٱلْكَـٰذِبِينَ * قَالَ يَـٰقَوْمِ لَيْسَ بِى سَفَاهَةٌ وَلَـٰكِنِّى رَسُولٌ مِّن رَّبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ * أُبَلِّغُكُمْ رِسَـٰلَـٰتِ رَبِّى وَأَنَا۠

تعالى: ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ وَسُلَيْمَـٰنَ عِلْمًا ۖ وَقَالَا ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [النمل: ١٥][1]، علىٰ رأي صاحب «المفتاح»[2]. ولهذا قال: «وهي الـخَشيةُ بسبب الإنذار»، لأن إنذارَه مُقدَّم علىٰ خشيتِهم.

قال القاضي: «لِيُنْذِركم عاقبةَ الكفرِ والمعاصي، ولتتقوا منها بسببِ الإنذار»[3].

قولُه: (**أنَّ العَمِيَ يدلُّ علىٰ عَمىً ثابت**) لِدلالة الصفة المشبهةِ علىٰ الثُّبوت، (**والعَامِي علىٰ عَمىً حادث**) لأن اسمَ الفاعل دونها في الدَّلالةِ علىٰ الثبوت.

---

(١) والشاهد في الآية عطف قوله: «قالا الحمد لله» علىٰ مجموع قوله: ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ وَسُلَيْمَـٰنَ عِلْمًا﴾.

(٢) انظر: «مفتاح العلوم»، ص١٢٣.

(٣) «أنوار التنزيل» (٣: ٣١)، وفيه: «منهما» موضع «منها»، أي: من الكفر والمعاصي.

لَكُمْ نَاصِحٌ أَمِينٌ ۞ أَوَعَجِبْتُمْ أَن جَآءَكُمْ ذِكْرٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنكُمْ لِيُنذِرَكُمْ وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَآءَ مِنۢ بَعْدِ قَوْمِ نُوحٍ وَزَادَكُمْ فِى ٱلْخَلْقِ بَصْۜطَةً فَٱذْكُرُوٓاْ ءَالَآءَ ٱللَّهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [٦٥ -٦٩]

﴿أَخَاهُمْ﴾: واحِدًا منهم، من قولك: يا أخا العَرَب؛ للواحدِ منهم، وإنما جُعِلَ واحدًا منهم، **لأنَّهم أفهَمُ عن رجُلٍ منهم** وأعرفُ بحالِه في صدْقِه وأمانتِه، وهو هودُ بن شالَخ بن أرْفَخْشَذ بنِ سامِ بن نُوح، و﴿أَخَاهُمْ﴾ عطفٌ علىٰ ﴿نُوحًا﴾ [الأعراف: ٥٩]، و﴿هُودًا﴾ عطفُ بَيانٍ له.

فإن قُلت: لِمَ حذفَ العاطفَ من قوله: ﴿قَالَ يَٰقَوْمِ﴾، ولم يقل: «فقال» كما في قِصَّةِ نوح؟ قلتُ: هو **علىٰ تقديرِ سُؤالِ سائلٍ** قال: فما قالَ لهم هود؟ فقيل: قال: يا قومِ اعبُدوا الله، وكذلك ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ﴾.

قولُه: (**لأنَّهم أفْهَمُ عن رجُلٍ منهم**): أي: أَفْهَمُ للكلام الصادرِ عن رجُلٍ هو من أنْفُسِهم، مِن رجُلٍ مِن غيرهم، وأعْرف بحالِه من حال غيرِه، كقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِۦ﴾ [إبراهيم: ٤]، وقوله: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾ [التوبة: ١٢٨].

قولُه: (**علىٰ تقديرِ سُؤالِ سائلٍ**): وحاصله: إنْ كان الفاء رابطاً لفظياً، فالاستئناف رابط معنويّ، كما سبق في أوّل «البقرة».

قال صاحب «الفرائد»: «إنّما حسُن هذا لأن قصةَ نوح عليه السلام ابتداءُ كلام، فالسؤال غير مقتضىٰ الحال. وأمّا قصةُ «هود» فكانت معطوفة علىٰ قصة «نوح»، فيمكن أن يقعَ في خاطرِ السامع: أقال هودٌ ما قال نوح، أم قال غيرَه؟ فكانت مظنّةَ أن يسأل: ماذا قال هود لقومه؟ فقيل: قال ما قاله نوحٌ لقومه: ﴿يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ﴾.

فإن قُلتَ: لم وُصِفَ الملأُ بـ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ دون الملأِ من قومِ نوح؟ قلتُ: كانَ في أشرافِ قوم هودٍ مَنْ آمنَ به، منهم مَرْثَدُ بنُ سعدٍ الذي أسلمَ وكان يكتُمُ إسلامَه فأُريدَتِ التفرقةُ بالوَصْف، ولم يكُنْ في أشرافِ قومِ نوحٍ مُؤمِن، ونَحْوُه قولُه تعالىٰ: ﴿وَقَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ بِلِقَآءِ ٱلْأٓخِرَةِ﴾ [المؤمنون: ٣٣]، ويجوزُ أن يكونَ وَصْفًا واردًا للذمِّ لا غَيْر.

﴿فِى سَفَاهَةٍ﴾: في خِفَّةِ حِلْمٍ وسَخافةِ عَقْل، حيثُ تَهجُرُ دينَ قومِك إلى دينٍ آخر، وجُعِلَت السَّفاهةُ ظَرْفًا علىٰ طريقِ المجاز. أرادوا أنه متمكِّنٌ فيها غيرُ مُنْفَكٍّ عنها.

قولُه: (فأُرِيدَت التفرقةُ بالوَصْف): يعني: إنّما وصفَ الملأ من قَوم هود، دون قَوم نوح، ليمتازَ الذين كفروا من الذين آمنوا منهم. ولمّا لم يكنْ في أشراف قَوم نوح مؤمن، لم يفتقرْ إلىٰ التفرقة.

قال مولانا الإمامُ بهاء الدين الكاشيّ، تغمّده الله برحمته: «وفيه نظر، لأنّ قولَه تعالىٰ في سورة «المؤمنين»: ﴿فَقَالَ ٱلْمَلَؤُاْ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن قَوْمِهِۦ مَا هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ [المؤمنون: ٢٤] واردٌ في قَوم نوح، وهو لا يساعدُ هذا الجواب[1]. بقي أن يكونَ وَصْفَ ذم». يعني الجواب الأول مدخول[2]، فتعيّن الجواب الثاني، وهو قولُه: «ويجوزُ أن يكونَ وصفاً وارداً للذم».

وقلت: ويمكن أنْ يقال: إن اختصاصَ هذا المقامِ بالذمّ دون الأوّل[3]، لأن هوداً كان

---

(١) يعني أن الكاشي لا يسلّم بما ذهب إليه الزمخشري من أن وصف «الملأ بـ ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ من قوم هود للتفرقة بينهم وبين قوم نوح كما سبق، لورود مثل هذا الوصف للملأ من قوم نوح في الآية (٢٤) من سورة المؤمنون. ويقبل الوجه الثاني، وهو: «أن يكون وصفاً وارداً للذمّ» مع زيادة طريفة تنمّ عن دقّة فهم الكاشي، وقدرته الفائقة علىٰ استخراج اللطائف من النصوص، والربط بينها ربطاً محكماً.

(٢) مِن الدَّخَل بالتحريك، وهو العيبُ والفساد.

(٣) يعني بالأول هنا ذكر الملأ من قوم نوح دون وصفهم بـ «الذين كفروا»، وذلك في قوله تعالى: ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِهِۦٓ﴾ [الأعراف: ٦٠].

وفي إجابةِ الأنبياءِ عليهم السلامُ مَنْ نَسَبَهُم إلىٰ الضلالِ والسَّفاهة، بما أجابوهم به؛ من الكلامِ الصادرِ عن الحِلْمِ والإغضاءِ وتَرْكِ المُقابلةِ بما قالوا لهم، مَعَ عِلْمِهم بأنَّ خُصومَهم أضلُّ الناسِ وأسفَهُهُم: أدبٌ حَسَنٌ وخُلُقٌ عظيم، وحكايةُ الله عزَّ وجلَّ ذلك تعليمٌ لعبادِه كيف يُخاطبون السفهاء، وكيف يُغْضونَ عنهم ويُسْبِلونَ أذيالَهم علىٰ ما يكونُ منهم.

﴿نَاصِحٌ أَمِينٌ﴾ أي: عُرِفْتُ فيما بينكم بالنُّصْحِ والأمانة، فما حَقِّي أن أُتَّهم، أو: أنا لكم ناصحٌ فيما أدعوكُم إليه، أمينٌ علىٰ ما أقولُ لكم لا أكذِبُ فيه.

منهم، لقوله تعالى: ﴿أَخَاهُمْ﴾، وكانوا أعْرف بحاله أنه أحلَمُ الناس، وأرْشَدُهُم[1] سَجيّةً، وأصدقُهم لهجة، فكان جوابهم: ﴿إِنَّا لَنَرَىٰكَ فِى سَفَاهَةٍ وَإِنَّا لَنَظُنُّكَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾ كفراً وعناداً، وستْراً للحقّ، بخلاف قَول الملأ من أشراف قَومِ نوحٍ في هذا المقام.

ألا ترىٰ كيف ذمَّهم في سورة «المؤمنين»، حيث قالوا: ﴿مَا هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُرِيدُ أَن يَتَفَضَّلَ عَلَيْكُمْ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَأَنزَلَ مَلَٰٓئِكَةً مَّا سَمِعْنَا بِهَٰذَا فِىٓ ءَابَآئِنَا ٱلْأَوَّلِينَ * إِنْ هُوَ إِلَّا رَجُلٌۢ بِهِۦ جِنَّةٌ فَتَرَبَّصُوا۟ بِهِۦ حَتَّىٰ حِينٍ﴾ [المؤمنون: ٢٤-٢٥].

قولُه: (في إجابة الأنبياء) خبر، وقولُه: «أدَبٌ حَسَن» مبتدأ، «وتَرْكِ المُقابلةِ» عطف علىٰ «إجابة»، و«بما أجابوهم به» متعلق بـ «إجابة»، والكلام فيه الإدماج المسمّىٰ بإشارة النَّص في الأصول[2].

قولُه: (﴿نَاصِحٌ أَمِينٌ﴾: أي عُرِفْتُ فيما بينكم): يشيرُ بهذا إلىٰ أن قولَه: ﴿وَأَنَا۠ لَكُمْ نَاصِحٌ أَمِينٌ﴾ جملة مستأنَفة، وقعت معترِضة[3]. ثم قوله: «وأنا لكُم ناصحٌ فيما أدعوكم إليه، أمين»

---

(١) في (ج): «وأشدهم».

(٢) قوله: «والكلام فيه الإدماج المسمّىٰ بإشارة النَّص في الأصول» أثبته من (ط).

(٣) يبدو من هذا أن الطيبي، شأنه شأن الزمخشري، «لا يشترط أن يكون الاعتراض واقعاً في أثناء كلام، أو بين كلامين متّصلين معنى، بل يجوز أن يقع في آخر كلام يليه كلام، أو يليه كلام غير متصل به =

﴿خُلَفَآءَ مِنۢ بَعۡدِ قَوۡمِ نُوحٖ﴾ أي: خلفتموهُم في الأرض، أو: جعلَكُم مُلوكًا في الأرض قد استخلَفَكُم فيها بعدهم، ﴿فِي ٱلۡخَلۡقِ بَصۜۡطَةٗ﴾ فيما خلق من أجْرامِكم ذَهابًا في الطُّولِ والبَدانة، قيل: كان أقصرُهم سِتِّين ذراعًا، وأطولُهم مئةَ ذراع، ﴿فَٱذۡكُرُوٓاْ ءَالَآءَ ٱللَّهِ﴾ في استِخلافِكم وبَسْطةِ أجرامِكم وما سِواهما من عطاياه. ....

يؤْذِن أنّ الواوَ للحال. ونحْوه صرّح به في «البقرة» في قوله: ﴿أَتَّخَذۡتُمُ ٱلۡعِجۡلَ مِنۢ بَعۡدِهِۦ وَأَنتُمۡ ظَٰلِمُونَ﴾ [البقرة: ٩٢] اعتراضاً وحالاً.

قولُه: (فيما خلقَ من أجْرامِكم): جعل قوله: ﴿فِي ٱلۡخَلۡقِ﴾ ظرفاً لقوله: ﴿وَزَادَكُمۡ﴾، ﴿بَصۜۡطَةٗ﴾: مفعول به. وفسّر «البسطة»: بالطولِ والبَدانة.

قال أبو البقاء: ﴿فِي ٱلۡخَلۡقِ﴾ يجوز أن يكونَ حالاً من ﴿بَصۜۡطَةٗ﴾، وأن يكونَ متعلّقاً بـ«زادكم»[(١)].

واختار القاضي أن يكون حالاً، حيث قال: «﴿وَزَادَكُمۡ فِي ٱلۡخَلۡقِ بَصۜۡطَةٗ﴾: قامةً وقوة. وهو تعميمٌ بعد تخصيص»[(٢)].

قولُه: (﴿فَٱذۡكُرُوٓاْ ءَالَآءَ ٱللَّهِ﴾: في استِخلافِكم، وبَسْطةِ أجرامِكم): يعني: أن المراد بـ﴿ءَالَآءَ ٱللَّهِ﴾ ما ذكره في قوله تعالى: ﴿وَٱذۡكُرُوٓاْ إِذۡ جَعَلَكُمۡ خُلَفَآءَ مِنۢ بَعۡدِ قَوۡمِ نُوحٖ وَزَادَكُمۡ فِي ٱلۡخَلۡقِ بَصۜۡطَةٗ﴾. كرّره[(٣)] تقريراً وتوكيداً، ليشكروا تلك النعمة، بتصديقِ رسولِه، وما

= معنى... فيشمل التذييل، ومن التكميل ما لا محل له من الإعراب جملة كان أو أكثر من جملة». انظر: «الإيضاح» (٣١٧).

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٥٧٩).

(٢) «أنوار التنزيل» (٣: ٣٣). وفي نقل الطيبي للجملة الأخيرة إيهام بأن ﴿وَزَادَكُمۡ فِي ٱلۡخَلۡقِ بَصۜۡطَةٗ﴾: هو تعميم بعد تخصيص. والحقيقة أن هذه الجملة جاءت تعقيباً علىٰ قوله تعالىٰ بعد ذلك: ﴿فَٱذۡكُرُوٓاْ ءَالَآءَ ٱللَّهِ﴾، فهو تعميم بعد تخصيص، كما ترى.

(٣) وهو تكرار بالمعنىٰ دون اللفظ سوىٰ قوله: ﴿فَٱذۡكُرُوٓاْ﴾، ولو قال: إنه «تعميم بعد تخصيص» كما قال البيضاوي قبل ذلك، لكان أدق، أي: أن في الكلام إطناباً بطريق ذكر العام بعد الخاص، لا بالتكرار.

وواحدُ «الآلاء»: «إِلًى» ونحو: إنًى وآناء، وضِلَعٍ وأضلاع، وعِنَبٍ وأعناب.

فإن قُلت: ﴿إِذْ﴾ في قوله: ﴿إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَآءَ﴾، ما وَجْهُ انـتِصابِه؟ قلت: هو مفعولٌ به وليس بظَرْف، أي: اذكُروا وَقْتَ استِخلافِكم.

جاء به، فيعبدوا الله، ويوحّدوه، ويتركوا العِنادَ والتعجّب.

وفي ذِكْرِ نوح إشارةٌ إلىٰ دَفْع التعجُّب، يعني: هذا الذي جئتُ به ليس بِبِدْع، فاذكروا نوحاً وإرسالَه إلىٰ قومه، وإلىٰ الوعيدِ والتهديد. أي: اذكروا إهلاكَ قومه لتكذيبهم رسولَ ربهم.

قولُه: (**وواحدُ «الآلاء»: «إِلًى»**): قال الزجّـاج: «آلاء الله: نِعَمُ الله. واحدها: إِلًى. قال الأعشى:

أبيضَ لا يَرْهَبُ الـهُزَالَ، ولا ... يَقْطَعُ رِحْمـاً، ولا يخـونُ إِلا[(١)]

واحدها: إِلًى، وألًا، وإِلْـيٌ[(٢)].

قولُه: (**هو مفعولٌ به وليس بظَرْف**): قال صاحب «الفرائد»: «يُشْكِلُ هذا بقولهم: «إذ» و«إذا»، وقوعهما ظرفَين لازم». وأجيب: أن بابَ الاتّساعِ واسع.

---

(١) البيت من قصيدة قالها الأعشىٰ يمدح «سلامة ذا فائش»، أحد أذواء (أمراء) اليمن آنذاك.
أبيض: صفة للممدوح، أي: ميمون. لا يرهب: لا يخاف، الهُزال: الضعف، والمقصود أنه لا يخشىٰ الفقر، الرِّحْم ـ بكسر فسكون ـ: القرابة، ومثْلها الرَّحِم ـ بفتح فكسر ـ. يخون: يكفر. إلا: يجوز أن يكون واحد آلاء ـ وهو ما قصد إليه الزجاج بالاستشهاد بهذا البيت، وأن يكون مخففاً من الإِلّ: بمعنىٰ العهد والميثاق، فلا يكون ثمة شاهد في البيت. انظر: «ديوان الأعشىٰ»، شرح د. محمد محمد حسين ص٢٧١، و«لسان العرب» (١: ١١٩) مادة (ألا).
والشاهد في البيت قوله: «إِلَا» علىٰ أنه مفرد «آلاء» بمعنىٰ «نِعَم».

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣٨٤). والعبارة الأخيرة فيه: «ويجوز أن يكون واحدها: إِلْيٌ وإِلًى»، ولم يذكر «أَلًا» بالألف العصوية (القائمة).

[﴿ قَالُوٓاْ أَجِئۡتَنَا لِنَعۡبُدَ ٱللَّهَ وَحۡدَهُۥ وَنَذَرَ مَا كَانَ يَعۡبُدُ ءَابَآؤُنَا فَأۡتِنَا بِمَا تَعِدُنَآ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ۞ قَالَ قَدۡ وَقَعَ عَلَيۡكُم مِّن رَّبِّكُمۡ رِجۡسٞ وَغَضَبٌۖ أَتُجَٰدِلُونَنِي فِيٓ أَسۡمَآءٖ سَمَّيۡتُمُوهَآ أَنتُمۡ وَءَابَآؤُكُم مَّا نَزَّلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلۡطَٰنٖۚ فَٱنتَظِرُوٓاْ إِنِّي مَعَكُم مِّنَ ٱلۡمُنتَظِرِينَ ۞ فَأَنجَيۡنَٰهُ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥ بِرَحۡمَةٖ مِّنَّا وَقَطَعۡنَا دَابِرَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَاۖ وَمَا كَانُواْ مُؤۡمِنِينَ ﴾ ٧٠- ٧٢]

﴿أَجِئۡتَنَا لِنَعۡبُدَ ٱللَّهَ وَحۡدَهُۥ﴾ أنكروا واستَبْعَدوا اختِصاصَ الله وَحْدَه بالعبادة، وتَرْكَ دينِ الآباء في اتخاذِ الأصنامِ شركاءَ معه، حُبًّا لِـما نَشؤوا عليه، وإِلْفًا لِما صادَفوا آباءَهم يَتَديَّنونَ به.

فإن قُلتَ: ما معنىٰ المجيءِ في قولِه: ﴿أَجِئۡتَنَا﴾؟ قلتُ: فيه أوجُه: أن يكونَ لهودٍ عليه السلام مكانٌ مُعْتَزَلٌ عن قومِهِ يَتَحَنَّثُ فيه، كما كان يفعلُ رسولُ الله ﷺ بحِراءٍ قبلَ المَبعَث، فلمّا أُوحِيَ إليه جاءَ قومَه يدعوهم.

وأن يُريدوا به الاستهزاء، لأنَّهم كانوا يَعتَقِدونَ أنَّ الله تعالىٰ لا يُرسِلُ إلّا الملائكة، **فكأنهم قالوا: أجئتَنا من السماءِ** كما يجيءُ المَلَك. وأن لا يُريدوا حقيقةَ المجيء، ....

قولُه: (**يَتحَنَّثُ فيه**)، النهاية: «أي: يتعبّد. يقال: فلانٌ يتحنّث، أي: يفعلُ فعلاً يخرجُ به من الإثم[1]، كما يقال: يتأثّمُ ويتحرّج: إذا فعل ما يخرجُ به من الإثمِ والحرج».

قولُه: (**فكأنهم قالوا: أجئتَنا من السماءِ؟**): فإن قلت: أين قرينةُ هذا المجيء؟ قلت: إنهم لّما استبعدوا اختصاصَ الله وحدَه بالعبادة، بَنَوُا الأمرَ علىٰ المُحال، كقوله تعالىٰ: ﴿كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الأنعام: ١٢٥][2]، فإثبات المجيء حينئذٍ علىٰ الحقيقة استهزاء[3].

(١) في «النهاية» زيادة: «والحرج».

(٢) والآية شاهد علىٰ أن أمر الصعود في السماء مبنيّ علىٰ المحال.

(٣) أي: علىٰ المعنىٰ الثاني للمجيء وهو «أجئتنا من السماء» حقيقة، لا مجاز فيه، بقصد الاستهزاء.

ولكنِ التعرُّضَ بذلك والقَصْد، كما يقال: ذَهَبَ يَشتُمُني، ولا يُرادُ حقيقةُ الذهاب، كأنهم قالوا: أقصَدْتَنا لنَعبُدَ اللهَ وَحْدَه، وتَعرَّضْتَ لنا بتكليفِ ذلك؟

﴿فَأْتِنَا بِمَا تَعِدُنَآ﴾ استعجالٌ منهم للعذاب.

﴿قَدْ وَقَعَ عَلَيْكُم﴾ أي: حَقَّ عليكم ووَجَب، أو قد نَزَلَ عليكم. جَعَلَ المُتَوقَّعَ الذي لا بُدَّ من نُزولِه بمنزلةِ الواقع، ....

قولُه: (﴿قَدْ وَقَعَ عَلَيْكُم﴾: أي: حَقَّ عليكم ووَجَب): يعني: استعمال ﴿وَقَعَ﴾ في الرِّجْسِ والغَضَبِ مجازٌ من[1] الوجوب الذي هو اللزوم، من إطلاق السبب، كاستعمال[2] الوجوبِ الشرعيّ، لأنه في الأصلِ للوقوع.

قال تعالى: ﴿فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا﴾ [الحج: ٣٦][3].

قال المصنف: «وجوب الجنوب: وقوعُها علىٰ الأرض».

ويجوز أن يكونَ[4] استعارة تَبَعية، شبه تعلّقَ الغضب والرِّجْسِ بهم، بنزول جسم من علوّ إلى سُفْل. وهو المراد من قولِه: «أو قد نَزَلَ عليكم».

---

(١) أي أن في لفظ ﴿وَقَعَ﴾ في قوله تعالى: ﴿قَدْ وَقَعَ عَلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ رِجْسٌ وَغَضَبٌ﴾، مجازاً مرسلاً علاقته السببية، إذ أطلق لفظ ﴿وَقَعَ﴾ وأراد «وجب» بمعنىٰ «لَزِم»، لأن وقوع الشيء سبب في وجوبه.

(٢) من قوله: ««وقع» في الرجس، والغضب» إلىٰ هنا سقط من (ج).

(٣) والجُنوب: جمع جَمْع. ومعنىٰ ﴿وَجَبَتْ جُنُوبُهَا﴾، أي: وقعت علىٰ الأرض. وجواب الشرط في الآية: ﴿فَكُلُوا۟ مِنْهَا وَأَطْعِمُوا۟ ٱلْقَانِعَ وَٱلْمُعْتَرَّ﴾.

(٤) يعني قوله: ﴿وَقَعَ﴾ في الآية يجوز أن يكون من قبيل الاستعارة التبعية، والاستعارة هنا وقعت في الفعل ﴿وَقَعَ﴾ فهي تبعية، حيث شبه تعلّق الرجس والغضب بهم، بنزول جسم من علوّ أو وقوعه عليهم، فحذف المشبه، وصرح بالمشبه به، مع وجود قرينة مانعة من إرادة المعنىٰ الحقيقي وهي قوله: ﴿مِّن رَّبِّكُمْ رِجْسٌ﴾، علىٰ سبيل الاستعارة التصريحية التبعية.

ونَحْوُه قوْلُك لِـمَن طَلَبَ إليك بعضَ المطالب: قد كان ذلك.

وعن حَسّان: أنَّ ابنَه عَبْدَ الرحمٰن لَسَعَه زُنْبورٌ وهو طفل، فجاءَ يبكي، فقال له: يا بُنيَّ ما لَك؟ قال: لَسَعَني طُوَيِّرٌ كأنَّه مُلتَفٌّ في بُرْدَيْ حِبَرة، فضَمَّه إلىٰ صَدْرِه، وقال: يا بُنيَّ، قد قُلْتَ الشِّعْر.

والرِّجْسُ: العذاب، من الارتجاس، وهو الاضطراب، ﴿فِيٓ أَسۡمَآءٖ سَمَّيۡتُمُوهَآ﴾: في أشياءَ ما هيَ إلّا أسماءٌ ليسَ تحتها مُسَمَّيات، لأنكم تُسمُّونَها آلهة، ومعنىٰ الإلهيةِ فيها معدومٌ مُـحالٌ وُجودُه، وهذا كقولِه تعالىٰ: ﴿مَا يَدۡعُونَ مِن دُونِهِۦ مِن شَيۡءٍ﴾ [العنكبوت: ٤٢]، ومعنىٰ ﴿سَمَّيۡتُمُوهَآ﴾: سَمَّيْتُم بها، من قولك: سَمَّيْتُه زَيْدًا.

قولُه: (لِمَن طَلَبَ إليك بعض المطالب): أي: احتاج إليك في الطَّلب. وفيه تضمين[1].

قولُه: (فِي بُرْدَيْ حِبَرة): النهاية: «الحبيرُ من البُرود: ما كان مَوْشِيّاً مخَطَّطاً. يقال: بُرْد حَبير[2]، وبُرْدُ حِبَرة ـ بوزن: عِنَبَة ـ علىٰ الوصف والإضافة، وهو بُرْد يَمانٍ».

قولُه: (قد قُلْتَ الشِّعْر): لـمّا لفّق ابنُه[3] هذه الألفاظ، توقّع منه أنه سيقوله. فجعل المتوقَّع كالواقع[4]، فقال: «قد قلت» علىٰ الماضي.

---

(١) التضمين هنا في كلام الطيبي هو التضمين النحوي، لا البلاغي.
والتضمين النحوي هو: أن يُشرَّب فعلٌ معنى فعل آخر فيعمل عمله، راجع «حاشية الصبان» (١: ١٤).
فـ«طلب» هنا ضمِّن معنى «احتاج» فعدّيَ بـ«إلى».

(٢) كذا في (ط): «الحبير من البرود... برد حبير»، وهو الموافق لما في «النهاية»، وفي غيرها من الأصول الخطية: «الحِبر من البرود... برد حِبر».

(٣) يعني عبد الرحمن بن حسان.

(٤) يقصد أن في قول حسان هذا لابنه استعارةً تبعية، إذ شبه المتوقّع بالواقع فعلاً، كما في قوله تعالى: ﴿قَدۡ وَقَعَ عَلَيۡكُم﴾، مع ما يفيده التعبير بالماضي عن المستقبل من تأكيد وتحقيق.

وقَطْعُ دابرِهم: استِئصالُهم وتدميرُهم عن آخرِهم، وقِصَّتُهم: أنَّ عادًا قد تَبسَّطوا في البلادِ ما بين عُمـانَ وحَضْرَمَوْتَ. وكانَ لهم أصنامٌ يعبدونها، صُـداءٌ وصَمودٌ والهَباءُ، فبعَثَ الله إليهم هودًا نبيًّا، وكان مِن أوسَطِهم وأفضلِهم حَسَبًا، فكَـذَّبوهُ وازدادوا عُتوًّا وتجبُّـرًا، فأمسَكَ اللهُ عنهم القَطْرَ ثلاثَ سِنينَ حتّىٰ جَهِدوا، وكان الناسُ إذا نزلَ بهم بلاءٌ طَلَبوا إلىٰ الله تعالىٰ الفَـرَجَ منه عندَ بيتِهِ المُحرَّم، مُسلِمُهم ومُشرِكُهم، وأهلُ مكَّـةَ إذ ذاك العَمـاليق؛ أولادُ عِمْليقِ بنِ لاوَذ بنِ سام بن نوح، وسَيِّدُهم معاويةُ بنُ بكر، فجَهَّزَت عادٌ إلى مكّةَ من أماثِلهم سبعين رجلًا، منهم قَيْلُ ابنُ عَنْز، ومَرْثِدُ بنُ سعد الذي كان يكتُم إسلامَه، فلمّا قدِموا نزلوا علىٰ مُعاويةَ بنِ بكر، وهو بظاهرِ مكَّة خارجًا من الحرَم، فأنزلَهم وأكرمَهُم، وكانوا أخوالَه وأصهارَه، فأقاموا عندَه شهرًا يشربون الخَمْرَ وتُغنِّيهم الجرادتانِ ـ قَيْنتانِ كانتا لمعاوية ـ، فلما رأىٰ طولَ مُقامِهم وذُهولَهم باللَّهْو عمّا قدِموا له أهَمَّه ذلك، وقال: قد هَلَكَ أخوالي وأصهاري، وهؤلاءِ علىٰ ما هُم عليه، وكان يَسْتَحي أن يُكلِّمَهم؛ خيفةَ أن يظنُّوا به ثِقَلَ مُقامِهم عليه، فذكر ذلك للقَينَـتَين، فقالتا: قُلْ شِعرًا نُغنِّيهم به لا يَدرون من قاله، فقال معاويةُ:

ألا يا قَيْـلُ وَيْحَـكَ قُـمْ فَهَيْـنِمْ ... لَعَـــلَّ اللهَ يَسْـــقِينا غَمامـــا
فيَسْــقي أرْضَ عَــادٍ إنَّ عــادًا ... قَدَ امْسَوا مَـا يُبِينُـونَ الكلامـا

قولُه: (فَهَيْنِمْ)، الـهَيْنَمة: إخفاء الكلام. وهاهُنا: عبارةٌ عن الدُّعاء.

قولُه: (يَسْقِينا غماماً): أي: غيثاً.

قولُه: (مَا يُبِينُونَ الكلامَا) أي: لا يفقهون قولاً مِن ضَعْفهم.

فلما غَنَّتا به قالوا: إنَّ قومَكم يَتَغَوَّثونَ من البلاءِ الذي نزلَ بهم، وقد أبطَأتُم عليهم، فادخُلوا الحَرَمَ واستَسْقُوا لقومكم، فقال لهم مَرْثدُ بنُ سَعْد: والله لا تُسْقَوْنَ بدُعائِكم، ولكن إن أطَعْتُم نبيَّكُم وتُبْتُم إلىٰ الله سُقِيتُم، وأظهرَ إسلامَه، فقالوا لمعاويةَ: احبِسْ عنا مَرْثِدًا لا يَقْدَمَنَّ معنا مكَّة، فإنه قد اتَّبعَ دينَ هود، وترك دينَنا، ثم دخلوا مكة، فقالَ قَيْل: اللَّهمَّ اسقِ عادًا ما كُنتَ تَسْقيهم، فأنشَأَ اللهُ تعالىٰ سَحاباتٍ ثلاثًا: بيضاءَ وحمراءَ وسوداء، ثم ناداهُ مُنادٍ من السماء: يا قَيْل، اختَرْ لنفسِك ولقومِك، فقال: اختَرْتُ السوداءَ فإنها أكثرُهُنَّ ماءً، فخَرَجَتْ علىٰ عادٍ من وادٍ لهم يُقالُ له: المُغيث، فاستَبْشَروا بها وقالوا: هذا عارضٌ مُمْطِرُنا، فجاءَتْهُم منها ريحٌ عقيمٌ فأهلكَتْهُم، ونجا هودٌ عليه السلام والمؤمنون معه، فأتَوْا مكَّة، فعبدوا الله فيها حتىٰ ماتوا.

فإن قُلت: ما فائدةُ نَفْي الإيمانِ عنهم في قوله: ﴿وَمَا كَانُواْ مُؤْمِنِينَ﴾، مَعَ إثباتِ التكذيبِ بآياتِ الله؟ قلت: **هو تعريضٌ بمَنْ آمنَ منهم**، كمَرْثِدِ بنِ سعد، ومَنْ نجا مَعَ هودٍ عليه السلام، كأنه قال: وقطَعْنا دابرَ الذين كذَّبوا منهم، ولم يكونوا مِثْلَ مَنْ آمنَ منهم، ليُؤذِنَ أنَّ الهلاكَ خصَّ المُكذِّبين، ونَجّىٰ اللهُ المؤمنين.

قولُه: (**هو تعريضٌ بمَنْ آمنَ منهم**): يعني: إذا سمع المؤمنُ أن الهلاكَ اختصَّ بالمكذِّبين، وعلم أن سببَ النجاة هو الإيمان، تزيد رغبتُه فيه، ويعْظُم قدْرُه عنده.

ونظيرُه في اعتبار شرفِ الإيمانِ قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَحۡمِلُونَ ٱلۡعَرۡشَ﴾ إلىٰ قوله: ﴿وَيُؤۡمِنُونَ بِهِۦ﴾ [غافر: ٧][1]. وحَملةُ العرش ليسوا ممن لا يؤمنون، لكن ذُكِرَ الإيمانُ لشرفه والترغيبِ فيه.

---

(١) وتمام المقتبس من الآية: ﴿ٱلَّذِينَ يَحۡمِلُونَ ٱلۡعَرۡشَ وَمَنۡ حَوۡلَهُۥ يُسَبِّحُونَ بِحَمۡدِ رَبِّهِمۡ وَيُؤۡمِنُونَ بِهِۦ﴾.

[﴿وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَٰلِحًا ۗ قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ ۖ قَدْ جَآءَتْكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ ۖ هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً ۖ فَذَرُوهَا تَأْكُلْ فِىٓ أَرْضِ ٱللَّهِ ۖ وَلَا تَمَسُّوهَا بِسُوٓءٍ فَيَأْخُذَكُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ * وَٱذْكُرُوٓا۟ إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَآءَ مِنۢ بَعْدِ عَادٍ وَبَوَّأَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ تَتَّخِذُونَ مِن سُهُولِهَا قُصُورًا وَتَنْحِتُونَ ٱلْجِبَالَ بُيُوتًا ۖ فَٱذْكُرُوٓا۟ ءَالَآءَ ٱللَّهِ وَلَا تَعْثَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ ٧٣-٧٤]

قُرِئ: ﴿وَإِلَىٰ ثَمُودَ﴾ بمَنْع الصرفِ بتأويلِ القبيلة، و«إلىٰ ثمودٍ» بالصَّرفِ بتأويلِ الحيِّ، أو باعتبارِ الأصل؛ لأنه اسمُ أبيهم الأكبر، وهو ثمودُ بنُ عابرِ بنِ إرَمَ بنِ سامِ بنِ نوح. وقيل: سُمِّيَت ثمودَ لقِلَّةِ مائِها، من الثَّمَد، وهو الماءُ القليل، وكانت مساكنُهم الحِجْرَ بينَ الشامِ والحجازِ إلىٰ وادي القُرىٰ.

﴿قَدْ جَآءَتْكُم بَيِّنَةٌ﴾: آيةٌ ظاهرةٌ وشاهدٌ علىٰ صِحَّةِ نُبوّتي، وكأنه قيل: ما هذه البيِّنة؟ فقال: ﴿هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً﴾، و﴿ءَايَةً﴾ نَصْبٌ علىٰ الحال، والعاملُ فيها ما دلَّ عليه اسمُ الإشارةِ من معنىٰ الفِعل، كأنه قيل: أُشيرِ إليها آيةً.

و﴿لَكُمْ﴾ بيانٌ لِـمَن هي له آيةٌ مُوجِبةٌ عليه الإيمانَ خاصَّة، وهم ثمود؛ لأنَّهم عايَنوها وسائرُ الناس أُخبِروا عنها، وليس الخَبَرُ كالـمُعاينة، كأنه قال: لكُم خصوصًا.

قولُه: (أخو إدريس) في بعض النُّسخ[١] بعد ذكر نَسَبِ ثمود، وهو خطأ. ويُعْلَمُ من انتسابه نوحاً قبيل هذا.

قولُه: (لِـمَن هي له آيةٌ موجِبةٌ عليه): اللام في «لِـمَن» صلةُ «بيان»، و«مَن» مَوصولة، وصِلَتُها الجملة، وقولُه: «هي»: مبتدأ، «آية موجبة»: خبر، و«له»: حالٌ من «آية»، والجملةُ صلة الموصول.

---

(١) أي: هذا القولُ واردٌ في بعض النسخ، وليس هو في النسخة التي بين أيدينا من «الكشاف».

وإنما أُضِيفَت إلىٰ اسمِ الله تعظيمًا لها وتَفْخيمًا لشأنها، وأنها جاءَت من عندِه **مُكوَّنةً من غيرِ فَحْلٍ وطَرُوقةٍ آيةً من آياته**، كما تقولُ: آيةُ الله.

ورُوِيَ أنَّ عادًا لما أُهلِكَت عَمَرَت ثَمودُ بلادَها، وخَلَفوهُم في الأرض، وكَثُروا، وعُمِّروا أعمارًا طِوالًا، حتّىٰ إنَّ الرجلَ كان يَبْني المَسكَنَ المُحكَمَ فيَنهَدِمُ في حياتِه، فنَحَتوا البيوتَ من الجبال، وكانوا في سَعَةٍ ورَخاءٍ من العيش، فعَتَوْا علىٰ الله، وأفسدوا في الأرض، وعَبَدوا الأوثان، فبعثَ اللهُ تعالىٰ إليهم صالحًا عليه السلام، ....

قولُه: (**مُكوَّنةً**) أي: موجودة، لكن من غَير واسِطة، كما قِيل لعِيسَىٰ «كلمة»[1].

قولُه: (**وطَرُوقةٍ**)، **الجوهري**: «يقال: ناقة طَروقة الفحل، لِلّتي بلَغَت أن يضْربها الفحل»، «وناقةٌ مُـخْتَرِجَة: إذا خرجت علىٰ هيئة الجمل».

الراغب: «الطرقُ في الأصل: الضّـرب[2]، إلّا أنه أخصّ، لأنه ضَـرْب يُوقَع بِطَـرْق الحديد بالمِطرقة، ويُتَوسَّع فيه توسُّعَهُم في الضرب. ومنه قيل: طَرَق الفحلُ الناقة، وأطْرَقَها، واستَطْرَقْتُ فلاناً فَحْلاً. ويقال للناقة: طَرُوقَة»[3].

قولُه: (**آيةً من آياته**): حالٌ من ضمير «جاءت»، وكذا «مكوَّنة»، والظاهرُ أنها حالٌ من ضمير «مكوَّنة» متداخلة.

وذكر المصنِّفُ في سورة «هود»[4] «أن ﴿لَكُمْ﴾: حالٌ من ﴿ءَايَةً﴾، وكانت: صفة، فقُدِّمت، وصارت حالاً».

---

(١) وهذا إشارة إلىٰ قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِّنْهُ ٱسْمُهُ ٱلْمَسِيحُ﴾ [آل عمران: ٤٥]، وقوله: ﴿إِنَّمَا ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ ٱللَّهِ وَكَلِمَتُهُۥ﴾ [النساء: ١٧١].

(٢) في «المفردات»: «كالضرب».

(٣) «مفردات القرآن» ص٥١٨.

(٤) انظر: «الكشاف» (٨: ١٢١) في معرض تفسير: ﴿وَيَٰقَوْمِ هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ﴾ [هود: ٦٤].

وكانوا قومًا عَرَبًا، وصالحٌ من أوسَطِهم نَسَبًا، فدعاهُم إلىٰ الله تعالىٰ، فلم يَتَّبِعْهُ إلّا قليلٌ منهم مُستَضعَفون، فحَذَّرَهُم وأنذَرَهُم، فسألوه آيةً، فقال: أَيَّـةَ آيةٍ تُريدون؟ قالوا: تَخْرُجُ معنا إلى عيدِنا في يومٍ معلومٍ لهم من السَّنة، فتدعو إلـهك، ونَدْعو آلـهتنا، فإن استُجيبَ لك اتَّبعناك، وإن استُجيبَ لنا اتبَعْتَنا، فقال صالح: نعم، فخرجَ معهم ودَعَوْا أوثانَهم **وسألوها** الاستِجابةَ فلم تُجِبْهُم، ثم قال سَيِّدُهم جُنْدَعُ بنُ عمرو ـ وأشارَ إلىٰ صخرةٍ مُنفَرِدةٍ في ناحيةِ الجبلِ يُقالُ لها: الكاثِبة ـ : أخرِجْ لنا من هذه الصَّخرةِ ناقةً مُختَرَجةً جَوْفاءَ وَبْراء ـ والـمُختَرَجةُ: التي شاكَلَت البُخْتَ ـ ، فإن فَعَلْتَ صدَّقْناك وأَجَبْناك، فأخذَ صالحٌ عليه السلام عليهم المواثيقَ: لئن فَعَلْتُ ذلك لتُؤمِنُنَّ ولتُصَدِّقُنَّ! قالوا: نعم، فصَلّىٰ ودعا رَبَّه فتَمَخَّضَتِ الصخرةُ تَمَخُّضَ النَّـتُوجِ بوَلَدِها، فانصَدَعَت عن ناقةٍ عُشَراءَ جَوْفاء وَبْراء، كما وصَفوا، لا يَعلَمُ ما بينَ جَنبَيْها إلّا اللهُ تعالىٰ، وعظماؤهم ينظرون، ثم نَتَجَتْ ولدًا مِثْلَها في العِظَم، فآمَنَ به جُنْدَعٌ ورَهْطٌ من قومه، ومنع أعقابَهم ناسٌ من رؤوسِهم أن يُؤمنوا، فمَكَثَتِ الناقةُ معَ ولدِها ترعىٰ الشجرَ وتشربُ الماء، وكانت تَرِدُ غِبًّا، فإذا كان يومُها وَضَعَتْ رأسَها في البئرِ ....

وقريبٌ منه معنىٰ ما قاله هنا: «و﴿لَكُمْ﴾: بيان لِمَن هي له آية».

قال أبو البقاء: «ويجوز أنْ يكونَ ﴿لَكُمْ﴾ حالاً من ﴿ءَايَةً﴾. ويجوز أنْ يكونَ ﴿نَاقَةُ ٱللَّهِ﴾ بدلاً من ﴿هَٰذِهِۦ﴾، أو عطفَ بيان، و﴿لَكُمْ﴾ الخبر. ويجوز أن يعملَ في ﴿ءَايَةً﴾: ﴿لَكُمْ﴾. وجاز أن يكون ﴿ءَايَةً﴾ حالاً، لأنها بمعنىٰ علامة ودليلاً»(١).

قولُه: (**وسألوها**) أي: سألوا الأصنامَ أنْ تستجيبَ دعاءهم، أي: تجيب. قال تعالى: ﴿فَٱسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ﴾ [آل عمران: ١٩٥](٢).

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٥٨٠). وقد سقط من (أ) قوله: «ودليلاً».

(٢) والآية شاهد علىٰ أنّ «استجاب» بمعنى: أجاب.

فما تَرفَعُه حتى تشربَ كلَّ ماءٍ فيها، ثم تَتَفَحَّجُ فيَحتَلِبونَ ما شاؤوا حتى تمتلئَ أوانيهم، فيشربونَ ويَدَّخِرون.

قال أبو موسىٰ الأشعري: أتيتُ أرضَ ثَمود، فذَرَعْتُ مَصدَرَ الناقة، فوَجَدْتُه سِتِّين ذِراعًا.

وكانت الناقةُ إذا وقعَ الحرُّ تَصَيَّفَتْ بظَهرِ الوادي، فتَهرُبُ منها أنعامُهم، فتَهبِطُ إلىٰ بَطْنِه، وإذا وقعَ البَرْدُ تَشَتَّتْ ببَطْنِ الوادي، فتَهرُبُ مواشيهم إلىٰ ظَهْرِه، فشقَّ ذلك عليهم، وزَيَّنَتْ عقْرَها لهم امرأتان: عُنيزةُ أُمُّ غَنْم، وصَدَقةُ بنتُ المختار، لِما أَضَرَّتْ به من مواشيهما، وكانَتا كثيرتَي المواشي، فعَقَروها واقتَسَموا لَحْمَها وطَبَخوه، فانطلقَ سَقْبُها حتّىٰ رَقِيَ جَبَلًا اسمه قارة، فرغىٰ ثلاثًا، وكان صالحٌ قال لهم: أَدْرِكوا الفَصيلَ عسىٰ أن يُرفَعَ عنكم العذاب، فلم يَقدِروا عليه، وانفَجَّتِ الصخرةُ بعدَ رُغائِه، فدخَلَها، فقال لهم صالح: تُصبِحونَ غَدًا ووجوهُكم مُصفَرَّة، وبعدَ غَدٍ ووجوهُكم مُحمَرَّةٌ، واليومَ الثالثَ ووجوهُكم مُسوَدَّة، ثم يُصَبِّحُكُم العذاب، فلما رَأَوا العلاماتِ طَلَبوا أن يَقتُلوه، فأنجاهُ الله إلىٰ أرضِ فِلَسْطين، ولما كانَ اليومُ الرابعُ وارتفعَ الضُّحىٰ تحنَّطوا بالصَّبْر، وتكفَّنوا بالأنطاع، فأتتْهم صَيْحةٌ من السماء، فتَقَطَّعَتْ قلوبُهم، فهَلكوا.

قولُه: (ثم تَتَفَحَّجُ) بالفاء، والحاء المهملة، والجيم بعدها.

نقل الجوهري عن أبي عمرو: «والتَّفَحُّج مثلُ: التَفَشُّج[1]: وهو أن يفرّجَ بيْن رِجْليه».

قولُه: (تَصَيَّفَتْ): أي: تلبَّثت بالصَّيْف. و«تَشَتَّتْ»: إذا تلبَّثت بالشتاء.

قولُه: (سَقْبُها). السَّقْب: الذَّكَر من أولادِ الإبل. «تحنَّطُوا»: أي: اتخذوا حَنُوطاً. والحَنوط: الذَّرِيرة. «لا تَرِيبُوها»، من قولهم: «رَابَنِي فلان: إذا رأَيْتَ منه ما يَسُوؤُكَ وتَـكْرَهُه».

---

(١) في (أ): «التفسح»، وفي (ج): «التفشح».

﴿تَأۡكُلۡ فِيٓ أَرۡضِ ٱللَّهِۖ﴾ أي: **الأرضُ أرضُ الله، والناقةُ ناقةُ الله**، فذَرُوها تأكُلْ في أرضِ رَبِّها، فليسَت الأرضُ لكم، ولا ما فيها من النباتِ من إنباتِكم، ﴿وَلَا تَمَسُّوهَا بِسُوٓءٖ﴾: لا تَضرِبوها ولا تَطرُدوها ولا تَريبوها بشيءٍ من الأذىٰ، إكرامًا لآيةِ الله.

ويُرْوَىٰ: أنَّ رسولَ الله ﷺ حينَ مرَّ بالحِجْرِ في غزوةِ تَبوك قال لأَصحابه: «لا يَدخُلَنَّ أحدٌ منكم القرية، ولا تَشرَبوا من مائِها، ولا تَدخُلوا علىٰ هؤلاءِ المُعذَّبين، إلّا أن تكونوا باكين أنْ يُصيبَكم مِثلُ الذي أصابَهم». وقال ﷺ: «**يا عَليُّ، أتدْري مَنْ أَشقَىٰ الأوَّلِينَ؟**» قال: اللهُ ورسوله أعلم، قال: «عاقرُ ناقةِ صالح. أتدري مَن أشقىٰ الآخِرين؟» قال: الله ورسوله أعلم، قال: «قاتِلُك».

قولُه: (**أي: الأرضُ أرضُ الله، والناقةُ ناقةُ الله**): فإن قلتَ: هذه الإضافةُ آذنت بالاختصاص، وقد قدّر فيما سبق أنّ الإضافةَ في ﴿نَاقَةُ ٱللَّهِ﴾ للتعظيمِ والتفخيم، ولا ارتيابَ أن الإضافة في ﴿أَرۡضِ ٱللَّهِ﴾ غيرُ مطلوبٍ منها التعظيم، بل الاختصاص، فأين التطابق؟ قلتُ: الاختصاص لا يدفعه التعظيم.

قولُه: (**ويُرْوَىٰ: أن رسولَ الله ﷺ**): الحديثُ من رواية البخاريِّ ومسلم، عن ابن عمرَ قال: «لـمّا مَرَّ رسولُ الله ﷺ بالحِجْر»[1]، قال: «لا تَدْخُلُوا مَسَاكِنَ الّذِينَ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُم، أنْ[2] يُصِيبَكُم مِثْلُ مَا أَصَابَهُمْ، إلّا أنْ تَكُونُوا باكِينَ». ثم قَنَّعَ رأسه، وأسْرعَ السير، حتىٰ جازَ الوادِي[3].

أمّا روايةُ الكتاب[4]: «بَاكِينَ أَنْ يُصِيبَكُم» فمعناه: خائفين أنْ يُصيبَكم مثْلُ ما أصابَهم.

قولُه: (**يَا عَلِيُّ، أتدْري مَنْ أَشْقَىٰ الأوَّلِينَ؟**): ورَوىٰ ابنُ عبدِ البرّ في «الاستيعاب» عن

---

(١) الحِجْر: مساكن ثمود قوم صالح.

(٢) أي: حذَرَ أن يُصيبَكم، وفي رواية: «حذراً أن يصيبكم».

(٣) أخرجه البخاري (٣٣٨٠) ومسلم (٢٩٨٠) وغيرهما.

(٤) يعني: «الكشاف».

وقرأ أبو جعفرٍ ـ في رواية ـ: «تأكُلُ في أرضِ الله»، وهو في موضعِ الحالِ بمعنىٰ: آكلةً.

﴿وَبَوَّأَكُمْ﴾: ونَزَّلكُم، والمَباءَةُ: المَنزِل، ﴿فِى ٱلْأَرْضِ﴾: في أرضِ الحِجْرِ بينَ الحجازِ والشام، ﴿مِن سُهُولِهَا قُصُورًا﴾ أي: تَبْنونَها من سُهولةِ الأرضِ بما تَعْملون مِنها من الرِّهْصِ واللَّبِنِ والآجُرِّ. وقرأ الحسن: «وتَنْحَتون» بفَتْحِ الحاء، و«تَنْحاتون» بإشباعِ الفتحة، كقوله: ....

النِّسائي، من حديث عمّارِ بنِ ياسر، عن النبي ﷺ أنه قال لِعَليٍّ رضي الله عنه: «أَشْقَىٰ النَّاسِ الَّذِي قَتَلَ النَّاقَةَ، والَّذي يَضْرِبُكَ عَلىٰ هَذا» ـ ووضع يده علىٰ رأسه ـ «حتىٰ يُخَضِّبَ هَذِهِ» يعني: لحيته[1].

قولُه: (من الرِّهْصِ واللَّبِنِ): الرِّهص: «العِرْق الأسفل من الحائط. كذا في «الأساس». والذي يوافقُ قولَ المصنف ما في «المُغرب»: «الرِّهص: الطين الذي يُجْعل بعضه علىٰ بعض»[2].

«مِن» ـ في «مِن سُهولة الأرض» ـ: بيان «ما» في «بما تعْملون منها»، والباء ـ في «بما تعملون» ـ متعلّقة بـ«تبْنونها»، كما تقول: بنيت الدار بالجصّ والآجُرّ والطِّين[3].

قال أبو البقاء: «﴿مِن سُهُولِهَا﴾: حال من ﴿قُصُورًا﴾، أو مفعولاً ثانياً لـ﴿تَتَّخِذُونَ﴾»[4].

(١) «الاستيعاب» (٣: ١١٢٦) والحديث أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٨٤٨٥) والبزّار في «المسند» (١٤٢٤)، وانظر تمامَ تخريجه في «مسند أحمد» (١٨٣٤٧).

(٢) «المغرب في ترتيب المعرب» (١: ٣٥٥).

(٣) والجص ـ بكسر الجيم وفتحها، وتشديد الصاد ـ ما يبنىٰ به. والآجُرّ ـ بالراء المشددة ـ الطين المشوي، ويستعمل في البناء.

(٤) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٥٨٠)، بتصرّف.

يَنْبَاعُ مِنْ ذِفْرَىٰ أَسِيلٍ حُرَّةٍ

فإن قُلتَ: عَلامَ انتصَبَ ﴿بُيُوتًا﴾؟ قلتُ: علىٰ الحال، كما تقولُ: خِطْ هذا الثوبَ قَميصًا، وابْرِ هذه القَصَبةَ قَلَمًا، وهي من الحالِ المُقدَّرة، لأنَّ الجبلَ لا يكونُ بيتًا في حالِ النَّحْت، ولا الثوبُ ولا القَصَبةُ قَميصًا وقَلَمًا في حالِ الخياطةِ والبَرْي.

وقيل: كانوا يسكنونَ السُّهولَ في الصَّيف، والجبالَ في الشتاء.

[﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ أَتَعْلَمُونَ أَنَّ صَٰلِحًا مُّرْسَلٌ مِّن رَّبِّهِۦ ۚ قَالُوٓا۟ إِنَّا بِمَآ أُرْسِلَ بِهِۦ مُؤْمِنُونَ * قَالَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوٓا۟ إِنَّا بِٱلَّذِىٓ ءَامَنتُم بِهِۦ كَٰفِرُونَ * فَعَقَرُوا۟ ٱلنَّاقَةَ وَعَتَوْا۟ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِمْ وَقَالُوا۟ يَٰصَٰلِحُ ٱئْتِنَا بِمَا تَعِدُنَآ إِن كُنتَ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ * فَأَخَذَتْهُمُ ٱلرَّجْفَةُ فَأَصْبَحُوا۟ فِى دَارِهِمْ جَٰثِمِينَ * فَتَوَلَّىٰ عَنْهُمْ وَقَالَ يَٰقَوْمِ لَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ رِسَالَةَ رَبِّى وَنَصَحْتُ لَكُمْ وَلَٰكِن لَّا تُحِبُّونَ ٱلنَّٰصِحِينَ﴾ ٧٥-٧٩]

قولُه: (يَنْبَاعُ مِنْ ذِفْرَىٰ أَسِيلٍ حُرَّةٍ): تمامه:

زَيَّافَةٍ مِثْلِ الفَنِيقِ الـمُكْدَمِ

البيت لعنترة.

يَنْبَاع: أصله: ينْبُع، فأَشْبع الفتحة لإقامة الوزن، فتولّدت ألِف، أي: يسيل.

والذِّفْرَىٰ(١) مِن القَفا: هو الموضعُ الذي يَعْرَق من البعير خلْف الأذُن، ولا ينوَّن، لأنّ ألِفها للتأنيث.

والأَسِيل: صفة الناقة. يقال: خَدٌّ أَسِيل، إذا كان ليِّناً طويلاً. والـحُرُّ من كل شيء: خالِصه وجيِّده.

---

(١) بكسر الذال المعجمة وتشديدها، وتسكين الفاء، بعدها راء مفتوحة.

﴿لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟﴾: للذين استَضْعَفَهم رُؤَساءُ الكفارِ واستَذَلُّوهم، و﴿لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ﴾ بَدَلٌ من «الذين استُضعِفوا».

فإن قلت: الضميرُ في ﴿مِنْهُمْ﴾ راجعٌ إلىٰ ماذا؟ قلتُ: إلىٰ ﴿قَوْمِهِۦ﴾ أو إلىٰ «الذين استُضعفوا».

فإن قُلت: هل لاختِلافِ المَرجِعَيْن أثرٌ في اختلافِ المعنىٰ؟ قلتُ: نعم، وذلك أنَّ الراجعَ إذا رجعَ إلىٰ ﴿قَوْمِهِۦ﴾ **فقد جعَلَ** «مَنْ آمَنَ» **مُفَسِّرًا لـ**«من **استُضْعِفَ منهم**»، فدلَّ أنَّ استِضعافَهم كان مقصورًا علىٰ المؤمنين، وإذا رجَع إلىٰ «الذينَ استُضْعِفوا»، لم يكُن الاستِضعافُ مقصورًا عليهم، ودلَّ أنَّ المُستَضعَفينَ كانوا مؤمنينَ وكافرين.

﴿أَتَعْلَمُونَ أَنَّ صَٰلِحًا مُّرْسَلٌ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ شيءٌ قالوهُ علىٰ سبيلِ الطَّنْزِ والسُّخرية، كما تقول للمُجَسِّمَة: أتعلمونَ أنَّ الله فوقَ العرش؟

والزَّيَّافَة من النُوق: المُختالَة. والزَّيف: التَّبَخْتُر.

الفَنِيق: الفحْل المكرم، والمُكْدَم: المعْضُوض. يقال: ما بالبَعِير كَدَمَةٌ، أي: لم يكنْ به وَسْم ولا أثر.

يصف ناقةً يسيل العَرَق من خلفِ أُذُنَيْها، مؤثَّقَةَ الخلْق، شديدةَ التبختر، مثْل فحْل الإبل قد كَدَمَتْه الفُحول.

قولُه: (**فقد جعَلَ** «مَنْ آمَنَ» **مفسِّراً لِـ**«مَن **استُضْعِفَ منهم**»): قال القاضي: «﴿لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ﴾: بدلٌ من ﴿لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟﴾، بدل الكلّ، إذا رجع الضميرُ إلىٰ ﴿قَوْمِهِۦ﴾، وإذا رجع إلىٰ ﴿لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟﴾ بدلُ البعض»[1]، لوجود الضمير حينئذ.

---

(١) «أنوار التنزيل» (٣: ٣٥).

فإن قُلتَ: كيفَ صَحَّ قولُهم: ﴿إِنَّا بِمَآ أُرۡسِلَ بِهِۦ مُؤۡمِنُونَ﴾ جوابًا عنه؟ قلتُ: **سألوهُم عن العِلمِ بإرسالِه**، فجَعلوا إرسالَه أمرًا معلومًا مكشوفًا مُسَلَّمًا لم يدخُلْه رَيْب، كأنهم قالوا: العِلْمُ بإرسالِه وبما أُرسِلَ به مما لا كلامَ فيه ولا شُبْهَةَ تدخُلُه لوضوحِه وإنارتِه، **وإنّما الكلامُ في وجوبِ الإيمانِ به**، فنُخْبِرُكم أنّا به مؤمنون، **ولذلك كانَ جوابُ الكَفَرَة**: ﴿إِنَّا بِٱلَّذِيٓ ءَامَنتُم بِهِۦ كَٰفِرُونَ﴾ فوضعوا ﴿ءَامَنتُم بِهِۦ﴾ موضِعَ ﴿أُرۡسِلَ بِهِۦ﴾ ردًّا لما جعَلَه المؤمنون معلومًا، وأخذوه مُسَلَّمًا.

قولُه: (**سألوهُم عن العِلْمِ بإرسالِه**): حاصل الجوابِ أنه من بابِ الأسلوبِ الحكيم(١)، وهو تَـلَقِّي المخاطَب بغير ما يترقَّب.

قوله: (**إنَّما الكَلامُ في وَجوبِ الإيمانِ به**) أي: لا تسألوا عن العِلم بإرسالِه، بل سَلُوا: هل يجبُ الإيمانُ به لأنه الأهمُّ بشأنِكم؟ فإن قلتَ: من أين دلَّ الجوابُ على وجوبِ الإيمانِ به؟ قلتُ: من حيثُ إنّ أصلَ السؤال: أتعلمون أن صالحاً مُرسَلٌ ثابتُ الرسالةِ بالدليل، فيجب الإيمـان به عليكم وعلينا؟ فالجواب: نعم: عَلِمنا وحقّقنا ثبوتَ رسالته بدعواه وإظهار المعجزة عليها، فنحن آمنَّا به وبما أُرسل به من البيِّنات، فأنتم أيضاً آمِنوا به، فعدلوا عن ظاهر الجوابِ إلى ما تراه لتلك النكتةِ التي ذكرها المصنِّف، والقوم لّما كانوا منكرين رسالة البشر تكبُّراً وعناداً، كما قالوا: ﴿أَنُؤۡمِنُ لِبَشَرَيۡنِ مِثۡلِنَا﴾ [المؤمنون: ٤٧] ما أنصفوا، وقالوا: ﴿إِنَّا بِٱلَّذِيٓ ءَامَنتُم بِهِۦ كَٰفِرُونَ﴾(٢).

قولُه: (**ولذلك كان جواب الكفرة**): أي: ولأجلِ أنهم ساقوا الكلامَ في وجوب الإيمان به، دون الإرسال، وكونه مُـرْسَلاً، قالت الكفرة: ﴿إِنَّا بِٱلَّذِيٓ ءَامَنتُم بِهِۦ كَٰفِرُونَ﴾. فإنهم

---

(١) أي: في قوله تعالى: ﴿إِنَّا بِمَآ أُرۡسِلَ بِهِۦ مُؤۡمِنُونَ﴾ كما وضح ذلك الطيبي، ويلاحظ أن هذه هي المرة الأولىٰ التي يعرّف فيها الطيبي بعض المصطلحات البلاغية.

(٢) هذه الفقرة أثبتُّها من (ط).

﴿فَعَقَرُواْ ٱلنَّاقَةَ﴾ أُسنِدَ العَقْرُ إلىٰ جميعِهم، لأنه كانَ برِضاهُم، وإن لم يُباشِرْهُ إلّا بعضُهم، وقد يُقالُ للقبيلةِ الضَّخْمة: أنتُم فَعَلتُم كذا، وما فَعَلَه إلّا واحدٌ منهم، ﴿وَعَتَوۡاْ عَنۡ أَمۡرِ رَبِّهِمۡ﴾: وتولَّوْا عنه واستكبروا عن امتِثالِه عاتِين. و«أمْرُ رَبِّهم»: ما أمَرَ به علىٰ لِسانِ صالحٍ عليه السلام من قوله: ﴿فَذَرُوهَا تَأۡكُلۡ فِيٓ أَرۡضِ ٱللَّهِ﴾ [الأعراف: ٧٣]، أو شَأنُ ربِّهم وهو دينُه. **ويجوزُ أن يكونَ المعنىٰ: وصَدَرَ عُتُوُّهم عن أمرِ ربِّهم**، كأنَّ أمْرَ رَبِّهم بتَرْكِها كانَ هو السببَ في عُتوِّهم. ونَحْوُ «عن» هذه ما في قوله: ﴿وَمَا فَعَلۡتُهُۥ عَنۡ أَمۡرِي﴾ [الكهف: ٨٢].

أيضاً عدَلوا عن الظاهر، لأنّ جوابَهم المطلق: إنَّا بالذي أُرْسِل به كافرون. أي: ليس الأمرُ كما قُلْتم بأن الكلامَ في وجوبِ الإيمان به.

قال في «الانتصاف»: «لو طابقوا، لقالوا: إنّا بالذي أُرْسِلَ به لكافرون، لكن عَدَلوا عن ذلك، لما فيه من إثباتِ رسالتِه، وهم يجْحدونها، وقد ثَبت مثْلُ ذلك علىٰ وجه التهكّم، كما قال: ﴿إِنَّ رَسُولَكُمُ ٱلَّذِيٓ أُرۡسِلَ إِلَيۡكُمۡ لَمَجۡنُونٞ﴾ [الشعراء: ٢٧]. لكنّ هؤلاءِ بالغوا في التحرّز حذراً من النطق بثبوت الرسالة»[1].

قولُه: (**ويجوزُ أن يكونَ المعنى: وصَدَرَ عُتُوُّهم**): عطف علىٰ قوله: «وتَوَلَّوْا عنه». يريد أنّ الأمرَ في قوله: ﴿عَنۡ أَمۡرِ رَبِّهِمۡ﴾ إمّا بمعنىٰ واحد الأوامر، أو واحد الأمور. فإنْ كان الأول، ﴿فَعَتَوۡاْ﴾ إمّا مضمّن لمعنى«التولّي»، فالمعنى: تولَّوْا واستكبروا عن امتثال أَمْرٍ عاتين. أو مضمّن لمعنىٰ الإصدار، فالمعنى: صدَر عتوُّهم عن أمرِ ربهم. وسببُه لأنه تعالىٰ لمّا أمرهم بقوله: ﴿فَذَرُوهَا تَأۡكُلۡ فِيٓ أَرۡضِ ٱللَّهِ﴾ ابتلاءً، وهم ما امتـثلوا الأمر، فصاروا عاتين لذلك. ولولا ذلك الأمرُ ما ترتّب العتوُّ.

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٩١).

﴿ٱئۡتِنَا بِمَا تَعِدُنَآ﴾ أرادوا: من العذاب، وإنما جازَ الإطلاقُ لأنه كان معلومًا، **واستعْجالُهم له** لتكذيبهم به، ولذلك عَلَّقوهُ بما هم به كافرون، وهو كونُه من المُرسَلين.

﴿ٱلرَّجۡفَةُ﴾: الصَّيْحةُ التي زُلْزِلَت لها الأرضُ واضطربوا لها، ﴿فِي دَارِهِمۡ﴾: في بلادِهم أو في مساكنِهم، ﴿جَٰثِمِينَ﴾: هامِدينَ لا يَتحرَّكونَ مَوْتىٰ. يُقال: الناسُ جُثَّمٌ، أي: قُعودٌ لا حِراكَ بهم **ولا يَنْبِسُون** نَبْسة، ومنه: **المُجَثَّمَةُ** التي جاء النَّهْيُ عنها، وهي البَهيمةُ تُربَطُ وتُجمَعُ قوائمُها لتُرْمىٰ.

وإنْ كان الثاني، فالمعنى: تولَّوا واستكْبَروا عن شأنِ الله، أي: دينه.

قولُه: (**واستعْجالُهم له**) أي: للعذاب، لأجلِ تكذيبِهم بالعذاب، لأنّ مِن حقّ مَن خاف النازلة، حَذِرَ واحترز، فضلاً عن أن يستعجل نزولها.

والدليل عَلىٰ أن استعجالَهم كان للتكذيب تعليقُهم استعجالَ العذاب، أي: بقوله: ﴿إِن كُنتَ مِنَ ٱلۡمُرۡسَلِينَ﴾، وقد أنكروا أنه مِن الـمرسَلين، في قولهم: ﴿إِنَّا بِٱلَّذِيٓ ءَامَنتُم بِهِۦ كَٰفِرُونَ﴾.

قولُه: (**لا يَنبِسُون**)، **الجوهري**: «ما نَـبَس بكلمة، أي: ما تكلَّم».

قولُه: (**الـمُجَثَّمَة**) بفتح الثاء المثلّثة.

الـمُغرب: «هي بالفتح: ما يُـجْثَم، ثم يُرْمَىٰ حتىٰ يُقْتل. وعن عكرمة: هي الشاة تُرْمَىٰ بالنَّبْل. وعن شَمِر[1]: بالحجارة. وقيل: إنها في الطير خاصة، والأرانب، وأشباه ذلك[2].

---

(١) شَمِر بن حَمْدَوَيْه الهروي، أبو عمرو، لغويّ أديب، له عناية بالحديث. وله كتاب كبير في اللغة، لكنه مفقود، ومن كتبه: «غريب الحديث». مات سنة ٢٥٥هـ. انظر: «إنباه الرواة» (٢: ٧٧)، و«معجم الأدباء» (١١: ٢٧٤)، و«الأعلام» (٣: ١٧٥).

(٢) «المغرب في ترتيب المعرب» (١: ١٣١).

وعن جابر: أن النبيَّ ﷺ لمّا مرَّ بالحِجْرِ قال: «لا تسألوا الآيات، فقد سألها قومُ صالحٍ فأخَذَتْهُم الصَّيْحة، فلم يَبْقَ منهم إلّا رجلٌ واحدٌ كان في حَرَمِ الله. قالوا: مَن هو؟ قال: ذاك أبو رِغال، فلما خَرَجَ من الحَرَمِ أصابَه ما أصابَ قومَه». وُرِويَ: أنَّ صالحًا كان بعثَه إلىٰ قوم، فخالفَ أمْرَه. ورُوي: أنه عليه السَّلامُ مرَّ بقَبْرِ أبي رِغالٍ فقال: «أتدرونَ مَنْ هذا»؟ قالوا: اللهُ ورسولُه أعلم. فذكرَ قِصَّةَ أبي رِغال، وأنه دُفِنَ هاهنا ودُفِنَ معه غُصْنٌ من ذَهَب، فابتَدَروهُ وبَحَثوا عنه بأسيافِهم، فاستَخرَجوا الغُصْن.

﴿فَتَوَلَّىٰ عَنْهُمْ﴾ الظاهرُ أنه كان مُشاهِدًا لِما جرىٰ عليهم، وأنه تَولّىٰ عنهم بعدَما أبصرَهُم جاثِمين، تَوَلّيَ مُغتَمٍّ مُتَحَسِّرٍ علىٰ ما فاتَه من إيمانِهم، يَتَحزَّنُ لهم ويقولُ: يا قومِ لقد بَذَلْتُ فيكم وُسْعي، ولم آلُ جُهْدًا في إبلاغِكم والنصيحةِ لكم، ولكنكم ﴿لَّا تُحِبُّونَ ٱلنَّٰصِحِينَ﴾، ....

قولُه: (قال: أبو رِغـال)(١). روىٰ أبو داود عن ابن عمرو بن العاص قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول حين خرجْنا معه إلىٰ الطائف، فمررْنا بقبْر، فقال ﷺ: «هذا قَبْرُ أَبِي رِغَال، وكان بِهذَا الحَرَمِ يَدْفَعُ عَنْه، فَلَمَّا خَرَجَ أَصَابَتْهُ النِّقْمَةُ الَّتي أَصَابَتْ قَوْمَهُ بِهذا المكانِ، فَدُفِنَ فِيه. وآيَةُ ذَلِكَ أَنَّهُ دُفِنَ مَعَهُ غُصْنٌ مِنْ ذَهبٍ، إنْ أَنْتُم نَـبَشْتُم عَنْهُ أَصَبْتُمُوه» فابْتَدَر النَّاسُ، فَاسْتَخْرَجوا الغُصْن(٢).

قولُه: (ولم آلُ جُهْداً)، الجوهري: «أَلا يَأْلُو، أي: قصّر. وفلان لا يَأْلُوك نُصْحاً، فهو آلٍ، والمرأة آلِيـةٌ».

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وكذا هو في نصِّ «الكشاف» من (ط)، لكن في الأصل الخطي من «الكشاف» وفي المطبوع: «قال: ذاك أبو رغال».

(٢) أخرجه أبو داود (٣٠٩٠) والبيهقي في «السنـن الكبرى» (٤: ١٥٦) والطبراني في «المعجم الكبير» (١٤٤٤) و«الأوسط» (٢٧٨٨) والبيهقي في «دلائل النبوة» (٦: ٢٩٧).

ويجوزُ أن يتولّىٰ عنهم تَولِّيَ ذاهبٍ عنهم، مُنكِرٍ لإصرارِهم حينَ رأىٰ العلاماتِ قبل نزولِ العذاب.

ورُوي: **أنَّ عَقْـرَهُم** الناقةَ كان يومَ الأربعاء، ونزلَ بهم العذابُ يومَ السبت. ورُوِيَ: أنه خرجَ في مئـةٍ وعَشَرةٍ من المسلمينَ وهو يَبكي، فالتَفَت، فرأىٰ الدُّخانَ ساطِعًا، فعَلِمَ أنَّهم قد هَلَـكوا، **وكانوا ألفًا وخَمْسَ مئةِ دار**. ورُوِيَ: أنه رجَعَ بمَنْ معَه، فسَكَنوا ديارَهم.

فإن قُلتَ: كيفَ صَحَّ خِطابُ الموتىٰ وقولُه: ﴿وَلَٰكِن لَّا تُحِبُّونَ ٱلنَّٰصِحِينَ﴾؟ قلتُ: قد يقولُ الرجلُ لصاحبِه وهو مَيِّتٌ ـ وكان قد نَصَحَه حَيًّا فلم يَسمَعْ منه حتّىٰ ألقىٰ بنَفْسِه في التَّهلُكة ـ: يا أخي، كم نَصَحتُكَ، وكم قُلْتُ لك فلم تَقبَلْ مني! وقولُه: ﴿وَلَٰكِن لَّا تُحِبُّونَ ٱلنَّٰصِحِينَ﴾ **حِكايةُ حالٍ ماضية**.

قولُه: (**ويجوزُ أن يتولّىٰ عنهم تولِّيَ ذاهبٍ عنهم، منْكِرٍ**) فعَلىٰ هذا: الخطاب مع القوم، يؤيّده قوله: «حين رأىٰ العلاماتِ قبل نزولِ العذاب». والأول[1] هو الظاهر، لترتّبِ التولّي بالفاء علىٰ ﴿فَأَصْبَحُواْ فِي دَارِهِمْ جَٰثِمِينَ﴾ وهو المناسب منه عليه السلام، وأنه من العرب، ومن عادتهم البكاءُ علىٰ الديارِ وأهْلها. وعليه يَرِدُ السؤال الآتي: «كيف صحّ خِطاب الموتَىٰ؟».

قولُه: (**وكانوا ألفاً وخمْسَ مئةِ دار**) أي: كانت دورهم ألفًا وخمْسَ مئة، فحذف المضاف، فانقلب الضميرُ المجرورُ مرفوعاً. كما مرّ في قوله: ﴿وَٱلَّذِى خَبُثَ لَا يَخْرُجُ إِلَّا نَكِدًا﴾ [الأعراف: ٥٨]، أي: لا يخرج نباته.

قوله: (**حِكايةُ حالٍ ماضية**) وكان من حقِّ الظاهر أن يقال: نصحتُ لكم ولكن ما قبلتُم نُصحي، فعدَلَ من الماضي إلىٰ المضارعِ لاستحضارِ تلك الحالةِ التي وقَعتْ فيها النَّـصيحَةُ،

---

(١) يعني المعنىٰ الأول بقوله: ﴿فَتَوَلَّىٰ عَنْهُمْ﴾، وقد ذكره الزمخشري بقوله: «الظاهر أنه كان مشاهداً لما جرىٰ عليهم، وأنه تولّىٰ عنهم بعدما أبصرهم جاثمين، تولِّيَ مغتمٍّ متحسّر علىٰ ما فاته من إيمانهم يتحزّن لهم...».

[﴿وَلُوطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِۦٓ أَتَأْتُونَ ٱلْفَٰحِشَةَ مَا سَبَقَكُم بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ * إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلرِّجَالَ شَهْوَةً مِّن دُونِ ٱلنِّسَآءِ ۚ بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ * وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓا۟ أَخْرِجُوهُم مِّن قَرْيَتِكُمْ ۖ إِنَّهُمْ أُنَاسٌ يَتَطَهَّرُونَ * فَأَنجَيْنَٰهُ وَأَهْلَهُۥٓ إِلَّا ٱمْرَأَتَهُۥ كَانَتْ مِنَ ٱلْغَٰبِرِينَ * وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِم مَّطَرًا ۖ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾ ٨٠-٨٤]

﴿وَلُوطًا﴾ وأرسَلْنا لوطًا، و﴿إِذْ﴾ ظَرْفٌ لـ﴿أَرْسَلْنَا﴾. أو: واذكُرْ لوطًا، و﴿إِذْ﴾ بدَلٌ منه، بمعنىٰ: واذكُرْ وَقْتَ ﴿قَالَ لِقَوْمِهِۦٓ أَتَأْتُونَ ٱلْفَٰحِشَةَ﴾: أتفعلونَ السَّيِّئةَ المُتَمادِيةَ في القُبْحِ؟ ﴿مَا سَبَقَكُم بِهَا﴾: ما عَمِلها قبلَكُم، والباء للتعدية، ....

فأبَوْا إلّا بغضَها؛ تَعجُّباً منه وتعجيباً لغيره من عدم القبول إلى المحبة، مبالغاً في الإصرارِ على الكفرِ، ومن الإفراد إلى الجمع المحلّى باللام إيذاناً بأن ذلك كان دأبَهم وعادتَهم، وأنّهم لا يَقْبلون نُصحَ ناصحٍ، ومن ثمَّ ما قَبِلوا نُصحَه[١].

قولُه: (أَوْ: واذْكُر لُوطاً) عَلىٰ هذا عطف جملة القصة عَلىٰ مِثْلِها. وعَلىٰ الأول: هو من عَطْفِ بعضِ مفردات الجملة عَلىٰ مِثله، أي: لقد[٢] أرسلْنا نوحاً ولوطاً.

وقولُه: «﴿إِذْ﴾ ظرف لـ﴿أَرْسَلْنَا﴾» معناه: الزمانُ أو القَرن الذي أُرْسِل فيه لوط.

وقيل: إن الوقتَ الحقيقي لقوله: ﴿أَتَأْتُونَ ٱلْفَٰحِشَةَ﴾ هو الجزء المعيّن من الزمان الذي وقع فيه هذا الكلام. وذلك الجزء لا يصحّ أن يكون ظرفاً للإرسال. لكن كما أن ذلك الجزءَ زمان هذا القول، فكذلك ذلك اليوم، وذلك الشَّهر، وتلك السَّنَة، وذلك القَرْن، فيتحقَّق من هذا التقريرِ معنىٰ الأثرِ الحقيقيّ وغير الحقيقيّ.

وعَلىٰ عطفِ القصةِ عَلىٰ القصة، و﴿إِذْ﴾ بدل، يكون أَفْيَد، وذلك أن ذِكْرَ الأنبياء لتثبيت

(١) هذه الفقرة أثبتُّها من (ط).

(٢) من قوله: «علىٰ هذا عطف جملة القصة» إلىٰ هنا سقط من (ج).

من قولك: سَبَقْتُه بالكُرة، إذا ضَرَبتَها قَبْلَه، ومنه قولُه عليه الصلاة والسلام: «**سَبَقَكَ بها عُكَّاشَةُ**». ﴿**مِنْ أَحَدٍ مِّنَ ٱلْعَـٰلَمِينَ**﴾ ﴿**مِنْ**﴾ الأُولىٰ: زائدةٌ لتوكيدِ النفي، وإفادةِ معنىٰ الاستِغراق، والثانية: للتبعيض.

قلبِ الرسول ﷺ بتسليته مما يقاسِي عن قَومه. أي: اذكر تلك الحالة، وصوِّرْها في نفْسِك، لتعْلم أن الأنبياء السالفة درجوا عَلىٰ ما أنت عليه مع القوم.

قولُه: (**سَبَقَكَ بِهَا عُكَّاشَةُ**): عن البخاري ومسلم، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «يَدْخُلُ مِنْ أُمَّتِي زُمْرَةٌ هُمْ سَبْعُونَ أَلْفاً، تُضِيءُ وُجُوهُهُمْ إِضَاءَةَ الْقَمَرِ لَيْلَةَ البَدْرِ». فقام عكَّاشة بنُ مِحْصَن الأسدي، فقال: يَا رَسُول الله، ادْعُ اللهَ أن يَجْعَلَنِي منهم. فقال ﷺ: «اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ مِنْهُمْ». ثم قام رجل من الأنصار، فقال: يا رسول الله، ادْعُ الله أن يَجْعَلَنِي منهم. فقال: «سَبَقَك بِهَا عُكَّاشَةُ»(1).

قال صاحب «الجامع»: عُكَّاشة: بضم العين وتشديد الكاف وتخفيفها، والتشديد أكثر، ومِحْصَن: بكسر الميم»(2).

قولُه: (**والثانية للتبعيض**). فتكونُ بدلاً من محلّ ﴿مِنْ أَحَدٍ﴾، أي: ما سَبَقكم بها بعضُ العالمين، أي: أنتم تفرَّدْتم بهذا الفعل مِن بين مَن عَدَاكم من العالَمين.

قال في قوله تعالى: ﴿أَتَأْتُونَ ٱلذُّكْرَانَ مِنَ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ [الشعراء: ١٦٥]: «أراد بالعالمين: الناس. أي: أتأتون مِن بين أولاد آدم ـ عَلىٰ فرط كثْرتهم، وغلبة إناثهم ـ ذُكْرانَهم؟ أو: أتأتون أنتم مِن بين مَنْ عَدَاكم مِن العالمين الذُّكْران؟».

---

(١) أخرجه البخاري (٦٥٤٢) ومسلم (٢١٦).

(٢) انظر: «جامع الأصول» (٩: ١٩٠).

فإن قُلتَ: ما مَوقِعُ هذه الجملة؟ قلتُ: **هي جُملةٌ مُستأنفة**، أنكَرَ عليهم أوّلًا بقوله: ﴿أَتَأْتُونَ ٱلْفَـٰحِشَةَ﴾، ثُم وَبَّخَهم عليها فقال: أنتُم أوَّلُ مَنْ عَمِلَها.

أو علىٰ أنه جوابٌ لسُؤالٍ مُقَدَّر، كأنهم قالوا: لِمَ لا نأتيها؟ فقال: ﴿مَا سَبَقَكُم بِهَا مِنْ أَحَدٍ﴾، فلا تفعلوا ما لم تُسبقوا به.

﴿إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلرِّجَالَ﴾ بيانٌ لقولِهِ: ﴿أَتَأْتُونَ ٱلْفَـٰحِشَةَ﴾، والهمزةُ مِثلُها في ﴿أَتَأْتُونَ﴾ للإنكارِ والتعظيم. **وقُرِئ: ﴿إِنَّكُمْ﴾ علىٰ الإخبارِ** المُستأنفِ. ﴿لَتَأْتُونَ ٱلرِّجَالَ﴾، من: أتىٰ المرأة؛ إذا غَشِيَها.

﴿شَهْوَةً﴾ مفعولٌ له، أي: للاشتهاءِ لا حاملَ لكم عليه إلّا مُجَرَّدُ الشهوةِ من غيرِ داعٍ آخر، ولا ذمَّ أعظَمُ منه، لأنه وَصْفٌ لهم بالبَهيمية، وأنه لا داعيَ لهم من جهةِ العقلِ البتَّة، كطلبِ النَّسْلِ ونَحْوِه، **أو حالٌ بمَعنىٰ مُشْتَهين** تابعينَ للشهوةِ غيرَ مُلتفتينَ ....

قولُه: (**هي جُملةٌ مستأنفة**) أي: مبتدأة، مؤكِّدة لمعنىٰ الإنكار، عَلىٰ سبيل التتميم والمبالغة فيه. أي: ما كفاكم ارتكابُ هذه الفاحشة، حتىٰ كنتم مُقْتَدَيْنَ فِيها؟ كقولها[1]:

وإنَّ صَخْراً لَتَأتَمُّ الهُداةُ بهِ ... كأنَّهُ عَلَمٌ في رَأسِهِ نارُ

وإنّما قلنا: مبتدأة، ليُعْلَمَ أن معنىٰ قوله: «مستأنفة» واردٌ عَلىٰ اللغة لا عَلىٰ الاصطلاح، لقوله بعد ذلك: «أو عَلىٰ أنه جوابٌ لسؤال مقدّر»، وذلك هو المستأنفة المصطَلَحة.

قولُه: (**وقرئ: ﴿إِنَّكُمْ﴾ عَلىٰ الإخبارِ**): نافع وحفص[2].

قولُه: (**أو حالٌ بمَعنى: مُشْتَهين**): وفرْق بين أن يكون ﴿شَهْوَةً﴾ حالاً، وبين أن يكون مفعولاً له؛ وذلك أن قضاءَ الشهوة في نفسه مُسْتَرْذَلٌ سَمِج، لكن إذا جُعل وسيلة إلىٰ طلب

---

(١) يعني الخنساء، والبيت في «ديوانها» ص٤٩.

(٢) انظر: «حجة القراءات» ص٢٨٧، و«الكشف عن وجوه القراءات السبع» (١: ٤٦٨).

إلىٰ السماجة، ﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ﴾ أضرَبَ عن الإنكارِ إلىٰ الإخبارِ عنهم بالحالِ التي تُوجِبُ ارتكابَ القبائحِ وتَدْعو إلىٰ اتباعِ الشهوات، وهو أنَّهم قومٌ عادتُهم الإسرافُ وتجاوزُ الحدودِ في كلِّ شيء، فمِنْ ثَمَّ أسرفوا في بابِ قضاءِ الشهوة، حتى تجاوزوا المُعتادَ إلىٰ غيرِ المُعتاد، ونَحوُه: ﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ﴾ [الشعراء: ١٦٦].

﴿وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ﴾ يعني: ما أجابوهُ بما يكونُ جوابًا عمّا كَلَّمهُم به لوطٌ عليه السلام؛ من إنكارِ الفاحشة، وتعظيمِ أمرِها، ووَسْمِهم بسِمَةِ الإسرافِ الذي هو أصلُ الشرِّ كلِّه، ....

الولد، وتكثيرِ النسل، وذريعة إلىٰ التعفُّفِ والتَّخلِّي للعبادة، كان محموداً.

فإذا قدّر أنها حال، كان المطلوب مجرّد الذمّ، والـجَرْي عَلىٰ الطبيعة. ولهذا قال: «تابعين الشهوة، غير ملتفتين إلىٰ السماجة».

وإذا قُدّر أنها مفعولٌ له، يعود معناه إلىٰ تقبيحِ توخِّي قلْب الحكْمة، لأن الحكمةَ في وضْعِها: أن تكون ذريعةً إلىٰ بقاء النوع، وتكثير النسل، ووسيلةً إلىٰ التعفّف، والتخلِّي للعبادة. فإذا جعل الغرضُ الأصليُّ هو الشهوة، كان أسمجَ وأقبحَ من طلب مجرد الشهوة. ولذلك قال: «ولا ذمَّ أعْظم منه»(١).

وقيل: قوله: «لأنه وصفٌ لـهم بالبهمية» يوهم ألّا يكون عَلىٰ الحال وصْفاً، وليس كذلك.

وأجيب: بأن المرادَ ـ عَلىٰ الأول ـ أنهم جمعوا بين الوَصْفِ بالبهمية، والوصْفِ بأنه «لا داعي لهم مِن جهةِ العقل البتّة» بخلاف الثاني(٢)، فإنه ساكتٌ عن القصد وعدمِه.

---

(١) ونَخرُج من هذا التفصيل بأن الطيبي يرجّح كون ﴿شَهْوَةً﴾ مفعولاً لأجله لما ذكره، وهذا ما يُشعِر به كلام الزمخشري كذلك.

(٢) أي: إعراب ﴿شَهْوَةً﴾ حالاً.

ولكنّهم جاؤوا بشيءٍ آخرَ لا يَتعلَّقُ بكلامِه ونصيحتِه؛ من الأمرِ بإخراجِه **ومَنْ معه من المؤمنينَ** من قريتهم، ضَجَرًا بهم وبما يُسمِعونَهم مِن وَعْظِهم ونُصْحِهم.

وقولُهم: ﴿إِنَّهُمۡ أُنَاسٌ يَتَطَهَّرُونَ﴾ سُخْريةٌ بهم وبتَطَهُّرِهم من الفواحش، وافتخارًا بما كانوا فيه من القَذارة، كما يقولُ الشُّطَّارُ من الفَسَقةِ لبعضِ الصُّلَحاءِ إذا وَعَظَهم: أَبعِدوا عنا هذا المُتقشِّف، وأريحونا من هٰذا المُتزهِّد.

﴿وَأَهۡلَهُۥٓ﴾: ومَنْ يختصُّ به من ذَويه، أو منَ المؤمنين، ﴿مِنَ ٱلۡغَٰبِرِينَ﴾: من الذين غَبَروا في ديارِهم، أي: بَـقُوا فهلكوا، والتذكيرُ لتغليبِ الذكورِ علىٰ الإناث، **وكانت كافرةً مُواليةً** لأهلِ سَدوم. **ورُوِيَ: أنها التَفَتَتْ فأصابَها حَجَرٌ فماتت.**

وقيل: كانت المُؤتَفِكةُ خمسَ مدائن. وقيل: كانوا أربعةَ آلافٍ بين الشامِ والمدينة، فأمطَرَ اللهُ عليهم الكِبْريتَ والنار. ....

قولُه: (**وَمَنْ معه من المؤمنينَ**) عطفٌ عَلىٰ الضمير المجرور[١] من غيرِ إعادة الجارّ. وإنّما جاز لأنه عطف عَلىٰ محلِّ الضمير، لأنه منصوبٌ عَلىٰ المفعولية، فليس بمتَّصلٍ بالمضاف اتّصالَ الضمير المجرور في قوله تعالى: ﴿تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَ﴾ [النساء: ١] وسبق الكلام فيه، في قوله تعالى: ﴿كَذِكۡرِكُمۡ ءَابَآءَكُمۡ أَوۡ أَشَدَّ ذِكۡرٗا﴾ [البقرة: ٢٠٠].

قولُه: (**وكانت كافرةً مُواليةً**): الواو: للحال. و«قد»: مقدّرة، والعامل: «تغْليبُ الذكور». ويُرْوَىٰ: «فكانت» بالفاء، والمعنى: قدَّرْناها بين الّذين غَبَروا، فالحال أنها كافرة[٢].

قولُه: (**ورُوِيَ أنّها الْتَفَتَتْ، فأصابَها حَجَرٌ، فماتت**): عطف عَلىٰ قوله: «مِن الذين غبَروا في ديارهم، أي: بَقُوا فهَلَكُوا».

---

(١) يعني عطف «مَن» عَلىٰ الهاء في «إخراجه».

(٢) قوله: «والمعنى: قدّرناها بين الذين غبروا، فالحال أنها كافرة» سقط من (ط) و(ب) و(ج).

وقيل: خَسَفَ بالمُقيمينَ منهم، وأُمطِرَتِ الحِجارةُ علىٰ مُسافريهم **وشُذّاذِهم**. وقيل: أمطَرَ عليهم ثم خَسَفَ بهم. ورُوِي: أنَّ تاجرًا منهم كان في الحَرَم، فوقفَ له الحجَرُ أربعين يومًا، حتىٰ قضىٰ تجارتَه، وخرجَ من الحرَم، فوقع عليه.

فإن قُلتَ: أيُّ فَرْقٍ بين «مَطَر» و«أَمْطَر»؟ قلتُ: يُقال: مَطَـرَتْهُمُ السماء، ووادٍ مَمْطور. وفي «نوابغِ الكَلِم»: **حَرىً غَيرُ مَطُور**. حَرِيٌّ أن يكونَ غيرَ مَمْطُور. ومعنىٰ مَطَرَتْهُم: أصابَتْهُم بالمطر، ....

هذا مبنيٌّ علىٰ ما قاله في سورة «هود»: «وفي إخراجِها مع أهلِه روايتان: رُوِي أنه أخرجها معهم، وأُمِر ألّا يلْتفتَ منهم أحدٌ إلّا هي، فالتفتت، فأصابها[1] الحجَر. ورُوِي أنه أُمِر بأن يخلِّفَها مع قَومها، فلم يَسْرِ بها».

وفيه بحث سنذكره في موضعه إن شاء الله تعالى.

قولُه: (**وشُذّاذِهم**)، **الجوهري**: «شُذَّاذ الناس: الذين يكونون في القَوم وليسوا من قبائلهم».

قلت: يعني قولَه: «أمْطَرت عليهم كذا» مُطْلق، يحتملُ الخير والشر، وليس كذلك، لأن المصنِّفَ جعل هذا المثال مقدّمةٌ للأمثلة بعده، وهي في الشر[2].

قولُه: (**حَرًى**)، **الجوهري**: «الـحَرَى ـ بفتح الحاء، مقصوراً ـ الساحة، والعَقْوة، والناحية. ويقال: هو حرًى أن يفْعل ذلك ـ بالفتح ـ أي: خَلِيق جدير. لا يُثـنّىٰ ولا يُجْمَع».

قولُه: (**غيرُ مَطُور**) هو: من قولهم: لا يطُور حوله، أي: لا يأتيه.

---

(١) من قوله: «حجر فماتت» إلىٰ هنا سقط من (ط).

(٢) الأمثلة التي أوردها هي: ﴿فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ السَّمَاءِ﴾ [الأنفال: ٣٢]، ﴿وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهَا حِجَارَةً مِّن سِجِّيلٍ مَّنضُودٍ﴾ [هود: ٧٤]. ﴿وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِم مَّطَرًا﴾ [الأعراف: ٨٤].

كقولِهِم: غاثَتْهُم ووبَلَتْهُم وجادَتْهُم ورَهَمَتْهُم. **ويُقالُ: أَمْطَرَت عليهم كذا،** بمعنىٰ: أَرسَلتهُ عليهم إرسالَ المطر. ﴿فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [الأنفال: ٣٢]، ﴿وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ حِجَارَةً مِّن سِجِّيلٍ﴾ [الحجر: ٧٤].

ومعنىٰ ﴿وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِم مَّطَرًا﴾: وأرسَلْنا عليهم **نوعًا من المَطَرِ عَجيبًا، يعني: الحِجارة**، ألا ترىٰ إلى قوله: ﴿فَسَآءَ مَطَرُ ٱلْمُنذَرِينَ﴾ [الشعراء: ١٧٣].

[﴿وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا ۗ قَالَ يَـٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَـٰهٍ غَيْرُهُۥ ۖ قَدْ جَآءَتْكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ ۖ فَأَوْفُوا۟ ٱلْكَيْلَ وَٱلْمِيزَانَ وَلَا تَبْخَسُوا۟ ٱلنَّاسَ أَشْيَآءَهُمْ وَلَا تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَـٰحِهَا ۚ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ * وَلَا تَقْعُدُوا۟ بِكُلِّ صِرَٰطٍ تُوعِدُونَ وَتَصُدُّونَ عَن

النهاية: «وفي حديث عليّ رضي الله عنه: «والله لاَ أَطُورُ بِهِ مَا سَمَرَ سَمِيرٌ»، أي: لا أَقْرَبُه أبداً».

قولُه: (**ورَهَمَتْهُم**)، **الأساس**: «وقَعَت رِهْمَةٌ: مَطْرَةٌ لَـيِّـنَةٌ صغيرة القَطْر».

قولُه: (**ويُقالُ: أَمْطَرَتْ عليهم كَذَا**): عطف علىٰ: «يقال: مَطَرَتْهُم السماءُ».

الانتصاف: «قصده الرد علىٰ من قال: «مطَر» في الخير، و«أمْطَر» في الشر. فبيّن أن «أمْطَر» بمعنىٰ أرْسَل إرسال المطر، خَيْراً كان أو شراً، لكن اتّفق أن السماء لم ترسل شيئاً يشبه المطر، إلا كان عذاباً، فمن هاهُنا وقع الوهم لذلك القائل»(١).

قولُه: (**نوعاً من المَطَرِ عَجيباً، يعني الحِجارة**): قال أبو البقاء: «﴿مَّطَرًا﴾: هو مفعول «أمطَرْنا»(٢). والمطر هنا: الحجارة، كما جاء في الآية الأخرى: ﴿وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ حِجَارَةً﴾ [هود: ٨٢، والحجر: ٧٤].

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٩٣) بتصرّف واختصار.

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٥٨٢).

سَبِيلِ ٱللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِهِۦ وَتَبْغُونَهَا عِوَجًا ۚ وَٱذْكُرُوٓا۟ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا فَكَثَّرَكُمْ ۖ وَٱنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُفْسِدِينَ * وَإِن كَانَ طَآئِفَةٌ مِّنكُمْ ءَامَنُوا۟ بِٱلَّذِىٓ أُرْسِلْتُ بِهِۦ وَطَآئِفَةٌ لَّمْ يُؤْمِنُوا۟ فَٱصْبِرُوا۟ حَتَّىٰ يَحْكُمَ ٱللَّهُ بَيْنَنَا ۚ وَهُوَ خَيْرُ ٱلْحَٰكِمِينَ ﴾ [٨٥-٨٧]

كان يُقالُ لشُعيبٍ عليه السلام: خطيبُ الأنبياء؛ لحُسْنِ مُراجَعَتِهِ قَوْمَه، وكانوا أهلَ بَخْسٍ للمكاييلِ والموازين، ﴿قَدْ جَآءَتْكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾: مُعجِزةٌ شاهدةٌ بِصِحَّةِ نُبوّتي أوجَبَتْ عليكم الإيمانَ بي، والأَخْذَ بما آمرُكم به، والانتهاءَ عما أنهاكم عنه، فأَوْفوا ولا تَبْخَسوا.

فإن قُلتَ: ما كانت مُعجِزتُه؟ قلتُ: قد وقعَ العلمُ بأنه **كانت له مُعجِزةٌ، لقوله:** ﴿قَدْ جَآءَتْكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾، ولأنه لا بُدَّ لُمدَّعي النُّبوّةِ من مُعجِزةٍ تَشهدُ له وتُصَدِّقُه، وإلّا لم تَصِحَّ دَعْواه، وكان مُتنبِّـئًا لا نبيًّا، غيرَ أنَّ مُعجِزتَه لم تُذكَرْ في القُرآن، كما لم تُذكَرْ أكثرُ مُعجزاتِ نبيِّنا ﷺ فيه.

قولُه: (**كانت له مُعجِزةٌ، لقوله:** ﴿قَدْ جَآءَتْكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾): قال الزجّاج: «قال بعض النحْويّين: لم يكن لشُعَيْبٍ معجزةٌ. وهذا غلَط فاحش، لأنه تعالىٰ قال: ﴿قَدْ جَآءَتْكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ ۖ فَأَوْفُوا۟﴾ فجاء بالفاء، أي: أمرهم بالإيفاء بعد مجيء البيّنة، ولو ادّعىٰ مُدَّعٍ النبوَّةَ بغير آية، لم يُقْبَل منه، لكن الله لم يذكرها، فلا يدل علىٰ عدمها»[1].

يريد الزجّاج أن الفاء في ﴿فَأَوْفُوا۟﴾ سببية فيما يلزم من قوله: ﴿قَدْ جَآءَتْكُم بَيِّنَةٌ﴾.

وإلىٰ هذا المعنىٰ أشار المصنف بقوله: «﴿قَدْ جَآءَتْكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾: معجِزة شاهدة بصحّة نبوّتي، أوْجَبَت عليكم الإيمانَ بي، والأخذَ بِما آمرُكم به، ﴿فَأَوْفُوا۟﴾».

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢٨٦).

ومن مُعجِزاتِ شُعيبٍ عليه السلام: ما رُوِيَ من مُحاربةِ عصا موسىٰ عليه السلام التِّنِّينَ حينَ دفعَ إليه غنَمَه، وولادةِ الغَنَمِ الدُّرْعَ خاصَّةً حين وعدَه أن تكونَ له الدُّرْعُ من أولادِها، ووقوعِ عصا آدمَ عليه السلام علىٰ يدِه في المراتِ السبع، وغير ذلك من الآيات؛ لأنَّ هذه كلَّها كانت قبلَ أن يُستَنْبأ موسىٰ عليه السلام، فكانت مُعجِزاتٍ لشُعيب.

قولُه: (**ومن مُعجِزاتِ شُعيبٍ عليه السلام: ما رُوِيَ من مُحاربةِ عصا موسىٰ عليه السلام التِّنِّينَ**)[١]: قال القاضي: «ما ذكره محتمِل أن يكون كرامة لموسى، أو إرْهاصاً لنبوّته»[٢].

قال الإمام: «كلامُ صاحب «الكشّاف» مبنيٌّ علىٰ أصلٍ مختلَف فيه، لأنه عندنا أنّ ذلك إرهاص، وهو أن يُظْهِر الله تعالىٰ علىٰ يدِ من سيصيرُ نبيّاً خوارقَ العادات، وعند المعتزلة غير جائز»[٣].

وفيه نظر، لأنه قال في سورة «آل عمران» في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَٰمَرْيَمُ﴾ [آل عمران: ٤٢][٤]: «إنّهم كلَّموها شِفاهاً معْجزة لزكريَّا، أو إرهاصاً لنبوّة عيسىٰ عليه السلام»[٥].

قولُه: (**أن تكونَ له الدُّرْعُ**)، الجوهري: «الأَدْرَع من الخيل والشاء: ما اسْوَدَّ رأسه، وابْيَضَّ سائره. والأنثى: دَرْعاء. ومنه قيل لثلاث ليال من الشهر اللّاتِي يَلِين البِيض: «دُرَع» لظلمةِ أوائلها، وظاهرٌ بظهورِ القمرِ في سائرها»[٦].

---

(١) التنين: الحوت، أو ضرْب من الحيّات عظيم.

(٢) «أنوار التنزيل» (٣: ٣٩). والإرهاص: التهيئة والإعداد.

(٣) «مفاتيح الغيب» (١٤: ١٤١).

(٤) ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰكِ وَطَهَّرَكِ وَٱصْطَفَىٰكِ عَلَىٰ نِسَآءِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾.

(٥) «مفاتيح الغيب» (٨: ٣٨).

(٦) من قوله: «ومنه قيل لثلاث ليال من الشهر» إلىٰ هنا سقط من (ط).

فإن قلتَ: كيفَ قيل: ﴿ٱلْكَيْلَ وَٱلْمِيزَانَ﴾، وهلّا قيل: المكيالَ والميزان، كما في سورةِ هودٍ عليه السلام؟ قلتُ: أُريدَ بالكيل: آلةُ الكَيْل، وهو المكيال، أو سُمِّيَ ما يُكالُ به بالكَيْلِ، كما قيل: العَيْش، لما يُعاشُ به، أو أُريد: فأَوْفوا الكَيْلَ ووَزْنَ الميزان، ويجوزُ أن يكونَ الميزانُ كالميعادِ والميلادِ بمعنىٰ المصدر.

ويقال: بَخَسْتُه حَقَّه: إذا نَقَصْتَه إياه. ومنه قيل لِلمَكْس: **البَخْسُ**، وفي أمثالِهم: **تَحْسَبُهَا حَمْقاءَ وَهي بَاخِسٌ**. وقيل: ﴿أَشْيَآءَهُمْ﴾ لأنهم كانوا يَبْخسونَ الناسَ كلَّ شيءٍ في مُبايعاتِهم، أو كانوا مَكَّاسِينَ لا يَدَعونَ شيئًا إلّا مَكَسُوه، كما يفعلُ أُمراءُ الحرمَيْن. ورُوِي: أنَّهم كانوا إذا دخلَ الغريبُ بَلَدَهم أخذوا دراهمَه الجِياد، وقالوا: هي زُيوف! فقَطَّعوها قُطاعًا، ثم أخذوها بنقصانٍ ظاهرٍ وأعطَوْهُ بدَلها زُيوفًا.

قولُه: (**ومنه قيل لِلْمَكْس: البَخْسُ**)، **المغرب**: «المكْس في البَيْع: استنْقاص الثَّمَن. والـمَكْس أيضاً: الجِبَايَة، وهو فعْل الـمَكَّاس العَشَّار. ومنه: «لاَ يَدْخُلُ صَاحِبُ مَكْسٍ الْـجَنَّـةَ»[1].

فقولُه: «أو كانوا مَكَّاسِينَ» مبنيٌّ عَلىٰ الوجه الثاني، وقولُه: «لأنهم كانوا يبْخسون الناس كلّ شيء في مبايعاتهم» عَلىٰ الأول.

قولُه: (**تَحْسَبُهَا حَمْقَاءَ وَهي بَاخِسٌ**) وفي رواية: «باخِسَة». فعَلىٰ الأول[2] تأويله: إنسانٌ باخس، أو عَلىٰ النسب، كـ: «لابِن» و«تَامِر»[3].

---

(١) «الـمُغرب في ترتيب المعرب» (٢: ٢٧٢)، وقولُه ﷺ: «لا يدخُل صاحب مكْسٍ الـجنَّة» أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٧٣٥٤) وأبو داود (٢٩٣٧) وأبو يعلىٰ (١٧٥٦) وصحَّحه ابن خزيمة (٢٣٣٣) وهو حديثٌ حسن لغيره.

(٢) أي: عَلىٰ رواية «باخس».

(٣) أي: ذو لَبَن وتَـمْر. أو اسْمَا فاعل من: لَبَنَ القومَ وتَـمَرَهُمْ: إذا سَقاهم اللبن، وأطعَمَهم التمر.

﴿بَعۡدَ إِصۡلَٰحِهَا﴾: بعدَ الإصلاحِ فيها، أي: لا تُفسِدوا فيها بعدَما أصلَحَ فيها الصالحون من الأنبياءِ وأتباعِهم العاملين بشرائعِهم، وإضافتُه كإضافةِ قوله: ﴿بَلۡ مَكۡرُ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [سبأ: ٣٣]، بمعنىٰ: بل مَكْرُكُم في الليلِ والنهار، أو بعد إصلاحِ أهلِها؛ علىٰ حذفِ المُضاف.

﴿ذَٰلِكُمۡ﴾ إشارةٌ إلىٰ ما ذُكِرَ من الوفاءِ بالكيلِ والميزانِ وتَرْكِ البَخْسِ والإفسادِ في الأرض، أو إلىٰ العملِ بما أمرَهُم به ونهاهُم عنه.

ومعنىٰ: ﴿خَيۡرٞ لَّكُمۡ﴾ **يعني: في الإنسانيةِ وحُسْنِ الأُحدوثة**، وما تَطلُبونَه من التكسُّبِ والتربُّح، لأن الناسَ أرغبُ في مُتاجَرَتِكم إذا عَرَفوا منكم الأمانةَ والسَّوِيَّة، ﴿إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ﴾: إن كنتُم مُصدِّقينَ لي في قولي: ﴿ذَٰلِكُمۡ خَيۡرٞ لَّكُمۡ﴾.

قال الميدانيّ: «أصلُ المثَل أنّ رجُلاً مِن بني العنْبَر جاورتْه امرأة، فنظَر إليها، فحسِبها حَمْقاء لا تعْقل، ولا تحْفظ مالَها. فقال العنبريّ: ألا أخلِطُ مالي ومتاعي بمالها ومتاعها، ثم أقاسِمُها، فآخذ خيرَ متاعها، وأعطيها الرديءَ من مَتاعي؟ فقاسَمَها بعدما خلط متاعه بمتاعها، فلم ترْضَ عند المقاسَمة، حتىٰ أخذت متاعها، ثم نازعتْه، وأظْهرتْ له الشكْوَىٰ، حتىٰ افْتَدَىٰ منها بما أرادت، فعُوتِب عند ذلك، فقال: «تحْسَبُها حَمْقَاءَ وهي باخِسةٌ»، يُضرَب لِـمَنْ يتبالَهُ[1] وفيه دَهَاء»[2].

قولُه: (**يعني في الإنسانيةِ وحُسْنِ الأُحدوثة**) أي: ما يتحدّثُ به الناس، وهو من باب الاستدراج، وإرخاءِ العِنان، لأن الكلامَ مع الكفّار، ولو كان معَ المؤمنين لقيل: لكان خيراً لكم عندَ الله من الثواب والدرجات، ولذلك فسّر قولَه: ﴿إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ﴾ بقوله: «إن كنتم مصدِّقين»، وإنّمـا قال: «مصدّقين»، لأنهم ما كانوا مؤْمنين مسْلمين، وإنّ مثْل هذا الشرط

---

(١) أي: يتظاهر بالبَلَه والـحُمْق.

(٢) «مجمع الأمثال» (١ : ١٢٣).

﴿وَلَا تَقْعُدُوا بِكُلِّ صِرَٰطٍ﴾: ولا تقتَدُوا بالشيطانِ في قوله: ﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَٰطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ [الأعراف: ١٦]، فتَقْعُدوا بكلِّ صِراطٍ، أي: بكلِّ مِنهاجٍ من مَناهجِ الدِّين. والدليلُ علىٰ أنَّ المرادَ بالصِّراطِ سبيلُ الحقِّ قولُه: ﴿وَتَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾، ومحلُّ ﴿تُوعِدُونَ﴾ وما عُطِفَ عليه: النَّصْبُ علىٰ الحال، أي: ولا تَقعُدوا مُوعِدينَ وصادِّينَ عن سبيلِ الله وباغيها عوجًا.

إنّما يجاءُ به في آخر الكلام للتوكيد، فعُلِم منه أنّ شعيباً عليه السلام كان مشهوراً عندهم بالصِّدقِ والأمانة، كما كان رسول الله ﷺ مشهوراً عند قَومه بالأمين.

قولُه: (ولا تقْتَدُوا بالشيطانِ في قوله: ﴿لَأَقْعُدَنَّ﴾): يعني: القعودُ علىٰ الصراط [1]: تمثيل، كما في تلك الآية. مثّلَ إغْواءَهم الناسَ عن دين الحقِّ بكلّ ما يمْكن من الحِيَل، بمن يريد أن يقْطعَ الطريق عَلىٰ السابلة[2]، فيَكمُنُ لهم من حيثُ لا يدْرُون. ونحْوه في التمثيل قول الشيطان: ﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَٰطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾[3]، أي: لأعترضنَّ عَلىٰ طريقِ الإسلام، كما يعترض العدو عَلىٰ الطريق ليقطَعَه على السابلة.

فلمّا أشبه هذا التمثيلُ ذلك، وكان مقدَّماً عليه، قال: «ولا تَقْتَدُوا بالشيطان فتقْعدوا بكل صِراط».

قولُه: (والدليلُ علىٰ أنَّ المرادَ بالصِّراطِ: سبيلُ الحقِّ، قولُه: ﴿وَتَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾): يعني: أنّ قولَه تعالى: ﴿وَلَا تَقْعُدُوا بِكُلِّ صِرَٰطٍ﴾ محْتَمِل لأن يُرادَ بها سبيل

---

(١) التمثيل في قوله: ﴿وَلَا تَقْعُدُوا بِكُلِّ صِرَٰطٍ﴾ حيث شبّه حالهم وهم يُغْوُون الناس، ويضلّونهم عن دِين الحق، بما أوتوا من الحيل، بحال من يقعد عَلىٰ الطريق يقطعها عَلىٰ السائرين، فيكمن لهم من حيث لا يدْرون، عَلىٰ سبيل الاستعارة التمثيلية.

(٢) أي: المارة، وأبناء السبيل في الطرقات.

(٣) في هذا الجزء من الآية أيضاً استعارة تمثيلية، حيث شبّه حال إبليس يعترض عَلىٰ طريق الإسلام ليصدّ الناس عنه، بحال العدو يعترض عَلىٰ الطريق ليقطعه.

فإن قُلتَ: صراطُ الحقِّ واحد، ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٥٣]، فكيفَ قيل: ﴿بِكُلِّ صِرَٰطٍ﴾؟ قلتُ: صراطُ الحقِّ واحد، ولكنه يَتَشعَّبُ إلىٰ مَعارِفَ وحُدودٍ وأحكامٍ كثيرةٍ مختلفة، فكانوا إذا رأَوْا أحدًا يَشرَعُ في شيءٍ منها أَوْعدوهُ وصَدُّوه.

فإن قُلْتَ: إلامَ يرجِعُ الضميرُ في ﴿ءَامَنَ بِهِۦ﴾؟ قلتُ: إلىٰ «كلِّ صراطٍ»، تقديرُه: تُوعِدونَ مَنْ آمن به وتَصُدُّون عنه، فوضع الظاهرَ الذي هو ﴿سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ موضعَ الضمير، زيادةً في تقبيحِ أمرِهم، ودَلالةً علىٰ عِظَمِ ما يصدّون عنه.

وقيل: كانوا يجلسونَ علىٰ الطرقِ والمَراصِدِ ....

الحقّ لوقوعه في التَّنزيل، وأن يُراد بها الجادّة[1] المتعارفة. ودلّ إيقاعُ ﴿وَتَصُدُّونَ﴾ قَيْداً للفعل عَلىٰ أنّها سبيلُ الحقّ[2]، كقوله تعالى: ﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَٰطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ [الأعراف: ١٦] لا سيما وقد عطفَ عليه: ﴿وَتَبْغُونَهَا عِوَجًا﴾.

والمعنى: لا تقْعُدوا في كلِّ مِنْهاجٍ من مناهجِ الدِّين تصدّون الناس عنها، وتصِفُونها بالاعوجاج.

هذا هو الظاهر، ولهذا إذا حُمِل عَلىٰ الظاهر، وجبَ قطْع[3] ﴿تُوعِدُونَ﴾ والذهاب إلىٰ الاستئناف.

قولُه: (وقيل: كانوا يجلسونَ علىٰ الطرقِ) عطف عَلىٰ قولِه: «ولا تـقْتدوا بالشيطان» من

---

(١) الجادة: معظم الطريق.

(٢) كأن الطيبي يريد أن يقول: إن قوله: ﴿وَلَا تَقْعُدُوا بِكُلِّ صِرَٰطٍ﴾ يحتمل المعنيين: الحقيقي والمجازي. إلّا أن وجود قرينة، هي ﴿تَصُدُّونَ﴾، دلَّ عَلىٰ أن المقصود هو المعنىٰ المجازي، عَلىٰ سبيل الاستعارة التمثيلية، كما سبق بيانه.

(٣) القطع بمعنىٰ الوقف، والمقصود بالظاهر المعنىٰ الحقيقي للصراط.

فيقولونَ لمن مَرَّ بهم: إنَّ شُعَيبًا كذّابٌ فلا يَفتِنَنّكم عن دينِكم، كما كان يَفعلُ قريشٌ بمكَّة. وقيل: كانوا يقطعونَ الطُّرقَ. وقيل: كانوا عَشَّارين.

حيثُ المعنى، أي: كانوا يُضِلُّون الناس عن مناهجِ الحقّ ودِينِ الحقّ، وقيل: كانوا يَجْلسون عَلىٰ الطرق، ويمْنعون الناس أن يقْصِدوا شعيباً عليه السلام.

فعَلىٰ هذا[1] لا يكون تمثيلاً، ولا يكون ﴿تَصُدُّونَ﴾ حالاً، ولا يكون ﴿سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ من وَضْعِ الظاهر مَوضعَ المضمر، كما في الوَجه السابق.

قولُه: (**فيقولونَ لمن مَرَّ بهم: إنَّ شُعَيباً كذّابٌ**): دلَّت الفاء[2] عَلىٰ أن: ﴿تُوعِدُونَ﴾ استئناف لبيان المقتضى، فكأنه لَّما قيل لهم: ﴿وَلَا تَقْعُدُواْ بِكُلِّ صِرَٰطٍ﴾، قالوا: لِمَ ذلك؟ فأجيب: لأنكم تُوعِدُون وتصُدُّون عن سبيل الله.

قال القاضي: «﴿مَنْ ءَامَنَ بِهِۦ﴾: الضمير يعود إلىٰ «الصِّراط» عَلىٰ الأول، وإلىٰ «الله» عَلىٰ الثاني. و﴿مَنْ﴾: مفعول ﴿تَصُدُّونَ﴾ عَلىٰ إعمـال الأقْرب. ولو كان مفعول ﴿تُوعِدُونَ﴾ لقال: تصُدُّونَهم»[3]. وكذا عن أبي البقاء[4]. فظاهر الآية مع الكوفيـين.

قولُه: (**وقيل: كانوا يقطعون الطريق**[5]): فعَلىٰ هذا الآيةُ مبالغةٌ في الوعيد وتغليـظِ ما

---

(١) أي: علىٰ معنى: «كانوا يجلسون عَلىٰ الطرق»، يكون قوله: ﴿وَلَا تَقْعُدُواْ بِكُلِّ صِرَٰطٍ﴾ حقيقة لا مجاز فيه.

(٢) أي في قوله: «فيقولون».

(٣) «أنوار التنزيل» (٣: ٤٠) بتصرّف، لا سيما في القسم الأول من العبارة، ولفظ القاضي: «﴿مَنْ ءَامَنَ بِهِۦ﴾: أي: بالله أو بكلّ صراط عَلىٰ الأول...».

(٤) انظر: «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٥٨٢)، وفيه: «﴿مَنْ ءَامَنَ﴾: مفعول ﴿وَتَصُدُّونَ﴾، لا مفعول ﴿تُوعِدُونَ﴾، إذ لو كان مفعول الأول لكان: تصدّونهم».

(٥) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «الطرق».

﴿وَتَبْغُونَهَا عِوَجًا﴾: وتطلبونَ لسبيلِ الله عِوَجًا، أي: تَصِفونها للناسِ بأنها سَبيلٌ مُعْوَجَّةٌ غيرُ مُستقيمة، لتَصُدُّوهُم عن سُلوكِها والدخولِ فيها، **أو يكونُ تهكُّمًا بهم**، وأنَّهم يطلبونَ لها ما هو مُحال، لأنَّ طريقَ الحقِّ لا يَعْوَجّ.

كانوا يرومونه مِن قطع السبيل، لأن قاطعَ الطريق ساعٍ في الأرض بالفساد، وإخراجِها عن أن تكونَ مُنْتَفَعاً بها، لأنّ ضررَ ذلك يسْرِي إلىٰ الدِّين.

ألا ترىٰ كيف أنزلَ الله فيهم: ﴿إِنَّمَا جَزَٰٓؤُا۟ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ [المائدة: ٣٣] تمهيداً لمحاربةِ المؤمنين؟

وعَلىٰ هذا حكْمُ العُشَّارِ والـمَكَّاسين(١).

ولهذا اشتُرِط في إيجابِ الحجّ أمْنُ الطّريق من نحو الرَّصَديّ(٢).

وعَلىٰ هذا لا يُرادُ بقوله: ﴿تَبْغُونَهَا عِوَجًا﴾ التَّهكُّم ولا التوبيخ، بل المعنى: تقْطعون السبيل، لتفْسُدَ الأرض، وتخْرُجَ عن أن تكونَ مُنْتَفَعاً بها، فعبّر عن الإفساد بطَلَبِ الاعْوِجاج. ويؤيّدُه قوله: ﴿وَٱنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾. ومعنىٰ هذا الطلب معنىٰ اللّامِ في قوله: ﴿لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨].

قولُه: (**أو يكونُ تهكُّماً بهم**): عطف عَلىٰ قولِه: «تَصِفونها للناس»، فعَلىٰ الأولِ يكونُ قَوله: ﴿وَتَبْغُونَهَا عِوَجًا﴾ كناية عن وصفِهم لهم بالاعوِجاج. فإنه تعالىٰ عبّر عن وصفِ الكافرين سبيلَ الله بالاعوجاج، بقوله: ﴿تَبْغُونَهَا عِوَجًا﴾ عَلىٰ سبيل التَّوبيخ. يعني: ما يريدون بهذا الوصفِ إلا الـمُحال، وهو اعوِجاجُ ذاتها. فهو إخبار فيه معنىٰ التَّوبيخ، كما في قوله تعالى: ﴿ءَامَنتُمْ لَهُۥ قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ﴾ [طه: ٧١، والشعراء: ٤٩]. فقولُه: «وأنهم يطْلبون لها ما هو محال» تفسير للوَجهَين: التَّوبيخ(٣) والتهكّم.

---

(١) العُشّار: آخذو العشر. والمكّاسون: مثلهم، آخذو الـمَكْس.

(٢) كذا في (ط) و(ج)، وفي (أ): «الزهري»، وفي (ب): «التصدي».

(٣) من قوله: «يعني ما يريدون بهذا الوصف إلا المحال...» إلىٰ هنا سقط من (ط).

﴿وَاذْكُرُوا إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا﴾: ﴿إِذْ﴾ مفعولٌ به غيرُ ظَرْف، أي: واذكروا علىٰ جِهةِ الشكرِ وَقْتَ كونِكم قليلًا عددُكم، ﴿فَكَثَّرَكُمْ﴾ اللهُ ووَفَّرَ عددَكم. قيل: إنَّ مَدْيَنَ بنَ إبراهيمَ تَزوَّجَ بنتَ لوطٍ فوَلَدَت، فرمىٰ اللهُ في نَسْلِها بالبركةِ والنماء، فكَثُروا وفشَوْا. ويجوزُ: إذ كُنْتمُ مُقِلِّينَ فُقراءَ فكثَّركم، فجعَلَكم مُكثِرينَ مُوسِرين، أو كُنْتمُ أَقِلّةً أذِلّةً فأعزَّكم بكَثْرةِ العَدَدِ والعُدَد. ﴿عَٰقِبَةُ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾ آخرُ أمرِ مَنْ أفسدَ قَبْلَكم من الأُمم، كقومِ نوحٍ وهودٍ وصالحٍ ولوط، وكانوا قريبي العهدِ **ممّا أصابَ المؤتَفِكة**.

﴿فَاصْبِرُوا﴾: فتَربَّصوا وانتظروا، ﴿حَتَّىٰ يَحْكُمَ ٱللَّهُ بَيْنَنَا﴾ أي: بين الفَريقَيْن، بأن يَنصُرَ المُحِقِّينَ علىٰ المُبْطِلين، ويُظهِرَهم عليهم. **وهذا وَعيدٌ للكافرينَ** بانتقامِ الله منهم، كقوله: ﴿فَتَرَبَّصُوٓاْ إِنَّا مَعَكُم مُّتَرَبِّصُونَ﴾ [التوبة: ٥٢]، أو هو عِظَةٌ للمؤمنين، وحثٌّ علىٰ الصبرِ واحتمالِ ما كانَ يَلحَقُهم من أذىٰ المشركينَ إلىٰ أن يحكُمَ اللهُ بينَهم ويَنتَقِمَ لهم منهم. ويجوزُ أن يكونَ خطابًا للفريقَين، أي: ليصبرَ المؤمنونَ علىٰ أذىٰ ......

وفي الكلام تَـرَقٍّ، يعني: ما كفَاكم أنكم تُوعِدُون الناس عن متابعته، وتصدّونهم عن سبيله، حتىٰ تصفونه بالاعوجاج، ليكونَ الصَّدُّ بالبُرهان والدليل؟!

قولُه: (**ممّا أصابَ الـمُؤتَفِكة**): الـمُؤْتَفِكات: قُرَيّات[1] لُوط، لأنها ائتفكَت وانْقَلَبَت[2].

الجوهري: «الأَفْك ـ بالفتح ـ مصدر: أَفَكَه يأْفِكُه، أي: قَلَبَه وصرفه عن الشيء».

قولُه: (**وهذا وَعيدٌ للكافرينَ**): وفي إتيانِ حرف الشَّرط[3] دِلالة عَلىٰ تناهي إقناطِه من رجوعهم، والإقلاع عن تـماديهم، وأن البلاءَ لا بد أن ينزلَ عليهم، وإن كان فيهِم الـصُّلَحاءُ

---

(١) قُرَيَّات: جمع «قُرَيَّة» بالتصغير.

(٢) انظر: «الغريبين» لأبي عبيد الهروي (١: ٥٦)، و«النهاية في غريب الحديث والأثر» (١: ٥٦)، و«الصحاح» (٤: ١٥٧٣) مادة (أفك).

(٣) يعني «إنْ» في قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ طَآئِفَةٌ مِّنكُمْ ...﴾.

الكفار، وليصبرَ الكفارُ علىٰ ما يَسُوؤُهم من إيمانِ مَنْ آمنَ منهم، حتى يحكُمَ الله، فيُميِّزَ الخبيثَ من الطيِّب، ﴿وَهُوَ خَيْرُ ٱلْحَٰكِمِينَ﴾ لأنَّ حُكْمَه حقٌّ وعَدْل، لا يُخافُ فيه الحَيْف.

[﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ لَنُخْرِجَنَّكَ يَٰشُعَيْبُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَكَ مِن قَرْيَتِنَآ أَوْ لَتَعُودُنَّ فِى مِلَّتِنَا ۚ قَالَ أَوَلَوْ كُنَّا كَٰرِهِينَ * قَدِ ٱفْتَرَيْنَا عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا إِنْ عُدْنَا فِى مِلَّتِكُم بَعْدَ إِذْ نَجَّىٰنَا ٱللَّهُ مِنْهَا ۚ وَمَا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّعُودَ فِيهَآ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّنَا ۚ وَسِعَ رَبُّنَا كُلَّ شَىْءٍ عِلْمًا ۚ عَلَى ٱللَّهِ تَوَكَّلْنَا ۚ رَبَّنَا ٱفْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِٱلْحَقِّ وَأَنتَ خَيْرُ ٱلْفَٰتِحِينَ﴾ ٨٨- ٨٩]

أي: ليكونَنَّ أحدُ الأمرين: إمّا إخراجُكم؛ وإمّا عَوْدُكم في الكفر.

فإن قُلتَ: كيفَ خاطبوا شُعيبًا عليه السلام بالعَوْدِ في الكفرِ في قولِهم: ﴿أَوْ لَتَعُودُنَّ فِى مِلَّتِنَا﴾ وكيف أجابَهم بقوله: ﴿إِنْ عُدْنَا فِى مِلَّتِكُم بَعْدَ إِذْ نَجَّىٰنَا ٱللَّهُ مِنْهَا ۚ وَمَا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّعُودَ فِيهَآ﴾، والأنبياءُ عليهم السلام لا يجوزُ عليهم من الصغائرِ إلّا ما ليس فيه تنفير، فَضْلًا عن الكبائر، فَضْلًا عن الكُفر؟ قلتُ: لمّا قالوا: ﴿لَنُخْرِجَنَّكَ يَٰشُعَيْبُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَكَ﴾ فعَطَفوا علىٰ ضَميرِه الذين دَخلوا في الإيمـانِ منهم بعدَ كُـفْرِهم، قالوا: ﴿لَتَعُودُنَّ﴾، فغَلَّبوا الجماعةَ علىٰ الواحد، فجَعَلوهم عائدينَ جميعًا، إجراءً للكلامِ علىٰ حُكمِ التغليب، وعلىٰ ذلك أجرىٰ شُعيبٌ عليه السلامُ جوابَه فقال: ....

الذين يُدْفَعُ بهم البلاء، ولبلوغِهم في التَّمادي ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ لَنُخْرِجَنَّكَ يَٰشُعَيْبُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَكَ مِن قَرْيَتِنَآ﴾.

قولُه: (وعَلىٰ ذلك أجرَىٰ شُعيبٌ عليه السلامُ جوابَه): أي: أجابَهم بما أَوْرَدُوا عليه السُّؤالَ من التَّغليب(١) ليتطابقا. ويجوزُ أن يكون عَلىٰ المشاكلة، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا

---

(١) أي: لـما قالوا: ﴿لَنُخْرِجَنَّكَ يَٰشُعَيْبُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَكَ مِن قَرْيَتِنَآ أَوْ لَتَعُودُنَّ فِى مِلَّتِنَا﴾ بصيغة الجمع، عاطفين ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ من قوم شعيب بعد كفرهم عَلىٰ ضميره، فغلّبوا الجماعة عَلىٰ الواحد، فجعلوهم عائدين جميعاً، إجراءً للكلام عَلىٰ حكم التغليب، لمّا قالوا ذلك أجابهم شعيب عليه السلام بصيغة =

﴿إِنْ عُدْنَا فِي مِلَّتِكُم بَعْدَ إِذْ نَجَّانَا ٱللَّهُ مِنْهَا﴾، وهو يُريدُ عَوْدَ قَوْمِه، إلّا أنه نَظَمَ نفسَه في جُملتِهم وإن كان بريئًا من ذلك، إجراءً لكلامِه علىٰ حُكمِ التغليب.

فإن قُلتَ: فما معنىٰ قوله: ﴿وَمَا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّعُودَ فِيهَآ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾، واللهُ تعالىٰ مُتعالٍ أن يشاءَ رِدَّةَ المُؤمنينَ وعَوْدَهُم في الكفر؟ قلتُ: معناه: إلّا أن يشاءَ اللهُ خِذْلانَنا ومَنْعَنا الألطافَ، لعِلمِه أنها لا تَنفَعُ فينا وتكونُ عَبَثًا، والعَبَثُ قبيحٌ لا يَفعَلُه الحكيم، **والدليلُ عليه قوله:** ﴿وَسِعَ رَبُّنَا كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ أي: هو عالمٌ بكلِّ شيءٍ مما كانَ وما يكون،

﴿يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا﴾ [البقرة: ٢٦] في أحدِ وجْهَيْه.

قال في «الانتصاف»: «وقد يُستعمَلُ «عاد» ـ من أخوات «كان» ـ بمعنىٰ «صار»، فلا يستدْعِي الرجوع إلىٰ حالةٍ سابقة، بل عكس ذلك: وهو الانتقالُ من حال سابقة إلى حالٍ مستأنَفةٍ كأنهم قالوا: أو لتصيرُنّ كفّاراً في مِلّتنا»(١).

قولُه: (**والدليلُ عليه قوله تعالى:** ﴿وَسِعَ رَبُّنَا كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾): أي: والدليلُ عَلىٰ أن المرادَ بقوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾: إلا أن يشاءَ الخِذْلان، ومنْعَ الألطاف، لا الردّة، لأنّ مَنْع الألطاف لازم لسبْق عِلْمه أن الألطاف لا تُـجْدي، وتابعٌ له، ولو أريد: أن يشاءَ العَوْد إلىٰ الكفر لم يكنْ لمجيءِ العلْمِ فائدة(٢).

والجواب: أن في ذِكر العلْمِ فائدةً جليلة، لأن المعنى: ﴿وَمَا يَكُونُ لَنَآ﴾ أي: ما يصحُّ ولا يستقيم منّا عَلىٰ ما نحن عليه من الثَّبات عَلىٰ الدِّين، بعد وضوحِ الآيات البيّـنات، وشرْحِ الله

= الجمع بقوله: ﴿إِنْ عُدْنَا...﴾ وهو يريد عود قومه، إلّا أنه نظم نفسه في جملتهم، وإن كان بريئاً من ذلك، إجراءً لكلامه عَلىٰ حكم التغليب.

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٩٥) بتصرّف. وفيه «مثلنا» بدل «في ملتنا».

(٢) هذا عَلىٰ مذهب الزمخشري والمعتزلة «في اعتقاد جوب رعاية الصلاح والأصلح»، كما قال صاحب «الانتصاف» (٢: ٩٦). والطيبي ينقض قول الزمخشري ومعتقده في هذا.

فهو يعلمُ أحوالَ عبادِه كيفَ تَتحوَّل؟ وقلوبَهم كيفَ تَتقلَّب؟ وكيفَ تقسو بعدَ الرِّقّة، وتمرضُ بعد الصِّحّة، وترجعُ إلى الكفرِ بعد الإيمان؟

﴿عَلَى ٱللَّهِ تَوَكَّلْنَا﴾ في أن يُثبِّتَنا علىٰ الإيمان، ويُوفِّقَنا لازديادِ الإيقان.

ويجوزُ أن يكونَ قوله: ﴿إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ **حَسْمًا لطَمَعِهم في العَوْد، لأنَّ مشيئةَ الله لعَوْدِهم في الكفرِ مُحالٌ** خارجٌ عن الحِكمة.

الصدورَ أن نعودَ إلىٰ الكفر، إلا أن يشاءَ الله العود، فإن معرفة المشيئةِ غَيْب، ولا يعلم الغيبَ إلا الله. ويؤيّده قولُه: عَلَيْهِ تَوَكَّلْنَا، أي: في أن ثبَّتَنا علىٰ الإيمان. نحْوه قوله تعالىٰ: ﴿وَمَآ أَدْرِى مَا يُفْعَلُ بِى وَلَا بِكُمْ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ﴾ [الأحقاف: ٩].

قولُه: (﴿إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ **حَسْماً لطَمَعِهم في العَوْد، لأنَّ مشيئةَ الله لِعَوْدِهم في الكفرِ مُحالٌ**): هذا علىٰ أن يكون معنىٰ ﴿أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ التأبيد، كما نص عليه في «الكهف»(١).

قال الزجّاج: «قال قوم: ﴿إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّنَا﴾، واللهُ لا يشاءُ الكُفْر، مِثْل قولك: لا أكلِّمُك حتىٰ يَبيضَ الفَأْر، ويَشِيبَ الغُرَابُ. والغرابُ لا يشيب، والفأرُ لا يبيض. وهذا خطأٌ لمخالفته كثيراً من النصوص الواردةِ في الكتاب والسنّة، في أن الكائناتِ تابعة لمشيئة الله، ولكن الله تعالىٰ غيَّبَ عن الخلْق عِلْمَهُ فيهم، ومشيئتَـهُ من أعمالهم، فأمَرَهُم ونهَاهم، لأن الـحُجّة إنّما تثبتُ من جهة الأمر والنهي. وكلّ ذلك جارٍ علىٰ ما سبق من العِلْم، وجَرَتْ به المشيئة، فعليهم السمعُ والطاعةُ للأمر إذا أُمِروا، وهم جارُون علىٰ ما عُلِم منهم أنهم يختارون الطاعة أو المعصية»(٢).

---

(١) أي: في قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىْءٍ إِنِّى فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ۝ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الكهف: ٢٣-٢٤]. وقد أورد الزمخشري ثلاثة أوجه في معنىٰ ﴿إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾. ثالثها: «أن يكون في معنىٰ كلمة تأبيد، كأنه قيل: ولا تقولنّه أبداً. ونحوه قوله: ﴿وَمَا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّعُودَ فِيهَآ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾، لأن عودَهم في ملّتهم مما لن يشاء الله». «الكشاف» (٩: ٤٤٩).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣٩٤-٣٩٥) باختصار.

﴿أَوَلَوْ كُنَّا كَٰرِهِينَ﴾ الهمزةُ للاستفهام، والواوُ واو الحال، تقديرُه: أتعيدونَنا في مِلَّتِكم في حالِ كراهتِنا، ومع كونِنا كارهينَ. ﴿وَمَا يَكُونُ لَنَآ﴾: وما يَنْبغي لنا، وما يصحُّ لنا، ﴿رَبَّنَا ٱفْتَحْ بَيْنَنَا﴾: احكُمْ بيننا، والفُتاحةُ: الحكومة، أو أظهِرْ أَمْرَنا حتى ينفتِحَ ما بيننا ﴿وَبَيْنَ قَوْمِنَا﴾ وينكشفَ؛ بأن تُنَزِّلَ عليهم عذابًا يتبيَّنُ معه أنهَّم علىٰ الباطل، ﴿وَأَنتَ خَيْرُ ٱلْفَٰتِحِينَ﴾ كقوله: ﴿وَهُوَ خَيْرُ ٱلْحَٰكِمِينَ﴾ [يونس: ١٠٩].

فإن قُلتَ: كيفَ أسلوبُ قولِه: ﴿قَدِ ٱفْتَرَيْنَا عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا إِنْ عُدْنَا فِى مِلَّتِكُم﴾؟ قلتُ: هو إخبارٌ مُقَيَّدٌ بالشرط، وفيه وَجْهان: أحدُهما: أن يكونَ كلامًا مُستأنَفًا فيه معنى التعجُّب، كأنهم قالوا: ما أكذَبَنا علىٰ الله إن عُدْنا في الكفرِ بعد الإسلام! لأنَّ المُرتدَّ أبلَغُ في الافتراءِ من الكافر، لأنَّ الكافِرَ مُفْترٍ علىٰ الله الكذبَ، حيثُ يَزعُمُ أنَّ لله نِدًّا، ولا نِدَّ له، والمرتدُّ مِثْلُه في ذلك وزائدٌ عليه، حيثُ يزعمُ أنه قد تبَيَّنَ له ما خَفِيَ عليه من التمييزِ بين الحقِّ والباطل. والثاني: أن يكوَن قَسَمًا علىٰ تقديرِ حذفِ اللام، بمعنىٰ: والله لقد افترَيْنا علىٰ الله كذبًا.

قولُه: (والفُتَاحةُ: الحكومة): قال الزجّاج: «وأهْل عُمان يُسَمُّون القاضي: الفَتَّاح والفاتح»(١).

قولُه: (كيفَ أسلوبُ قوله: ﴿قَدِ ٱفْتَرَيْنَا﴾؟): يعني: ما معنىٰ التأكيدِ الذي تعطيه ﴿قَدِ﴾ مع مَدْخُولِها الماضي، ثم انضمام ﴿إِنْ﴾ الشَّرطية معها؟

يدلّ علىٰ هذا التلخيصِ الجوابان. وأجاب أنه مِن باب إخراجِ الكلام لا عَلىٰ مقتضىٰ الظاهر(٢)، لأن ظاهره إخبارٌ مقيَّد بالشرط. وتأويلُه من وَجهَين:

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣٩٦).

(٢) أي: يجعله كلاماً مستأنفاً فيه معنىٰ التعجب، أو قَسَماً عَلىٰ تقدير حذف اللام كما سبق، في حين أن ظاهر الآية أنها إخبار مقيّد بالشرط.

[﴿ وَقَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ لَئِنِ ٱتَّبَعْتُمْ شُعَيْبًا إِنَّكُمْ إِذًا لَّخَٰسِرُونَ * فَأَخَذَتْهُمُ ٱلرَّجْفَةُ فَأَصْبَحُوا۟ فِى دَارِهِمْ جَٰثِمِينَ * ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ شُعَيْبًا كَأَن لَّمْ يَغْنَوْا۟ فِيهَا ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ شُعَيْبًا كَانُوا۟ هُمُ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴾ ٩٠-٩٢]

﴿ وَقَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ ﴾ أي: أشرافُهم للذين دونَهم يُثبِّطونَهم عن الإيمان: ﴿لَئِنِ ٱتَّبَعْتُمْ شُعَيْبًا إِنَّكُمْ إِذًا لَّخَٰسِرُونَ ﴾ لاستبدالِكم الضلالةَ بالهدىٰ، كقوله تعالىٰ: ﴿ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُا۟ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمْ ﴾ [البقرة: ١٦]، وقيل: تخسرونَ باتباعِه فوائدَ البَخْسِ والتطفيف، لأنه ينهاكم عنهما ويَحمِلُكم علىٰ الإيفاءِ والتسوية.

فإن قُلتَ: ما جوابُ القَسَمِ الذي وطَّأتْهُ اللامُ في ﴿لَئِنِ ٱتَّبَعْتُمْ شُعَيْبًا ﴾، وجوابُ الشرط؟ قلتُ: قوله: ﴿إِنَّكُمْ إِذًا لَّخَٰسِرُونَ﴾ سادٌّ مَسَدَّ الجوابَيْن.

أحدهما: أن يكون من باب التَّعجُّب، يعني رَوْمَ[(١)] إيقاعِ النفس في ورطة المَهالِك، مِن أُوْلي النُّهْيَة، بعد المزاولةِ الطويلةِ في الإخراج منها، مما يقتضي منه العَجَب. واليه الإشارة بقوله: «ما أَكْذَبنا علىٰ الله إنْ عدْنا في الكفر بعد الإسلام!». فكأنه عليه السلامُ لـمّا سمع كلامهم ما التفت إلىٰ الجواب، وأنشأ التعجّب من نفسه، قائلاً: ﴿ قَدِ ٱفْتَرَيْنَا عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا إِنْ عُدْنَا فِى مِلَّتِكُم﴾. ولهذا قال: «كلاماً مستأنَفاً فيه معنىٰ التَّعجُّب».

قال أبو البقاء: «﴿ قَدِ ٱفْتَرَيْنَا ﴾، هو معنىٰ المستقبَل، لأنه لم يقع، وإنّما سدّ مَسَدّ جوابِ ﴿إِنْ عُدْنَا﴾. وساغَ دخول ﴿ قَدِ ﴾ لأنهم نزَّلوا الافتراءَ عند العَود منزلة الواقع، فقَرنُوه بـ﴿ قَدِ ﴾. وكأن المعنى: قد افْترينا الآن، إنْ هَمَمْنا بالعَوْد»[(٢)]، علىٰ أنْ يكونَ قَسَماً، لا يكون مستأنَفاً، بل يكون ردّاً لكلامهم بأبلغِ وَجْه.

---

(١) رام الشيء: طلبه وأراده.

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٥٨٣) وليس فيه قوله: «علىٰ أن يكون... بأبلغ وجه»، ولعلها من تصرفات الطيبي في النصوص زيادة وحذفاً.

﴿ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ شُعَيۡبٗا﴾ مُبتدأ، خَبَرُه: ﴿كَأَن لَّمۡ يَغۡنَوۡاْ فِيهَا﴾، وكذلك ﴿كَانُواْ هُمُ ٱلۡخَٰسِرِينَ﴾. **وفي هذا الابتداءِ معنىٰ الاختصاص،** كأنه قيل: الذين كذَّبوا شعيبًا هم المخصوصونَ بأن أُهلِكوا واستُؤْصِلوا، كأن لم يُقيموا في دارهم؛ لأنَّ الذينَ اتَّبعوا شُعيبًا قد أنجاهُم الله، الذين كذَّبوا شُعيبًا هم المخصوصونَ بالخُسْرانِ العظيم، دون أتباعِه فإنَّهم الرابحون. **وفي هٰذا الاستئنافِ والابتداءِ وهذا التكريرِ مبالغةٌ في ردِّ مقالةِ الملأ لأشياعِهم، وتَسْفيهٌ لرأيِهم، واستِهزاءٌ بنُصْحِهم لقومِهم، واستِعظامٌ لما جَرىٰ عليهم.**

قولُه: (**وفي هذا الابتداءِ معنىٰ الاختصاص**): كما في قَولِه تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَبۡسُطُ ٱلرِّزۡقَ لِمَن يَشَآءُ وَيَقۡدِرُ﴾ [الرعد: ٢٦] في سورة «الرعد»، «أي: الله وحده هو يبْسُطُ الرزق، ويقدِرُه دون غيره».

ولو حمل الجملةَ الأولىٰ علىٰ تقوِّي الحكْم، كما عليه كلامُ صاحبِ «المفتاح»[(١)]، والثانية علىٰ التخصيص[(٢)]، لتوسيطِ ضمير الفَصْل، وتعريف الخبر باللام، ويكون التَّكرير[(٣)]، ليُناطَ[(٤)] به كلُّ مرة معنىٰ زائد: لكان أَوْجَه، كما سنقررُه.

قولُه: (**وفي هذا الاستئنافِ والابتداءِ**[(٥)]**، وهذا التكريرِ، مبالغةٌ في ردِّ مقالةِ الملأ لأشياعِهم، وتَسْفيهٌ لرأيِهم، واستِهزاءٌ بنُصْحِهم لقومِهم، واستِعظامٌ لما جَرىٰ عليهم**): أمّا الاستئنافُ

---

(١) انظر: «مفتاح العلوم» ص١٠٦، والمقصود بالجملة الأولىٰ قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ شُعَيۡبٗا كَأَن لَّمۡ يَغۡنَوۡاْ فِيهَا﴾. والجملة الثانية: ﴿ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ شُعَيۡبٗا كَانُواْ هُمُ ٱلۡخَٰسِرِينَ﴾.

(٢) أي: تخصيص الذين كذّبوا شعيباً بالخسران. وضمير الفصل هو ﴿هُمُ﴾، والخبر هو ﴿ٱلۡخَٰسِرِينَ﴾ فهو خبر «كان».

(٣) أي: تكرير ﴿ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ شُعَيۡبٗا﴾.

(٤) أي: يُعلَّق ويُرْبط.

(٥) قوله: «والابتداء» سقط من (ط)، وفي غيرها من الأصول: «وفي هذا الاستئناف وهذا الابتداء»، والمثبت لفظُ «الكشاف».

....

والتكرير، فإنه تعالىٰ لـمّا رتّب العقابَ بأخْذِ الرَّجفة علىٰ التكذيب والعِناد، وترْكهم هامدين لا حراك بهم، اتّجه لسائلٍ أن يسأل: إلىٰ ماذا صار مآلُ أمرهم بعد الجُثوم؟ فقيل: ﴿ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ شُعَيۡبٗا كَأَن لَّمۡ يَغۡنَوۡا۟ فِيهَا﴾ أي: استُؤْصِلوا، وتلاشَتْ جُسومُهم، كأنْ لم يُقيموا في ديارهم.

ثم سأل: أَخُصِّص الدَّمارُ بهم، أم تعدَّىٰ إلىٰ غيرِهم؟ فقيل: ﴿ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ شُعَيۡبٗا كَانُوا۟ هُمُ ٱلۡخَٰسِرِينَ﴾ أي: اختصّ الدمارُ بهم. فجُعِلت صلةُ الأولىٰ ذريعةً إلىٰ تحقيقِ الخبر. كقول الشاعر:

إنَّ الَّتـي ضَرَبَـتْ بَيْتـاً مُهَـاجِرَةً ... بِكُوفَةِ الـجُنْدِ غَالَـتْ وُدَّهَـا غُـولُ[1]

ولذلك بُولِغ في الإخبار عن دمارِ القَوم بقوله: ﴿كَأَن لَّمۡ يَغۡنَوۡا۟ فِيهَا﴾[2]، وأُوثِر تَقَوِّي الـحُكْم علىٰ التخصيص.

وجُعلت صلةُ الثانية[3] علّةً لوجود الخبر، نحو قَولك: الذين آمنوا لهم جنّاتُ النعيم، والذين كفروا لهم دركاتُ الجحيم.

---

(١) هذا البيت من قصيدة لعَبْدة بن الطبيب، شاعر مخضرم، أدرك الإسلام فأسلم. وقد قال هذه القصيدة بعد وقعة القادسية. وللبيت رواية أخرىٰ هي:

إن الّتي وَضَـعَتْ بيْتـاً مُهَـاجِرَةً ... بكوفَةِ الـخُلْدِ قَدْ غَالَتْ بها غُـولُ

والتي يتحدث عنها هي «خولة» التي ذكرها في مطلع قصيدته. ضربَتْ بيتاً: ابْتَنَتْه. كوفة الـجُنْد: اسم موضع. غالت ودّها غول: ذهبت به، والغول: اسم ما اغتال. انظر: «المفضّليات» ص٣٦، و«النوادر في اللغة» لأبي زيد ص١٥٦، و«معجم ما استعجم» للبكريّ (٤: ١١٤٢). والشاهد في البيت جعل صلة «التي» ذريعة إلىٰ تحقيق الخبر «غالت ودّها غول».

(٢) أي: أن في قوله تعالى: ﴿كَأَن لَّمۡ يَغۡنَوۡا۟ فِيهَا﴾ مبالغةً مقبولة، حيث أظهر الله إهلاكهم بصورة شديدة جداً، وهي إهلاكهم وطمس آثارهم كأنهم لم يكونوا أصلاً.

(٣) يعني قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ شُعَيۡبٗا كَانُوا۟ هُمُ ٱلۡخَٰسِرِينَ﴾.

[﴿ فَتَوَلَّىٰ عَنْهُمْ وَقَالَ يَٰقَوْمِ لَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ رِسَٰلَٰتِ رَبِّي وَنَصَحْتُ لَكُمْ فَكَيْفَ ءَاسَىٰ عَلَىٰ قَوْمٍ كَٰفِرِينَ ﴾ ٩٣]

الأسىٰ: شِدَّةُ الحُزْن، قال العَجّاج:

وانحَلَبَتْ عَيْناهُ مِن فَرْطِ الأَسى

وأمّا تسفيه(١) رأيهم، فهو أنهم لـمّا أظهروا مَحْضَ النُّصح لقومِهم، بقولهم: ﴿لَئِنِ ٱتَّبَعْتُمْ شُعَيْبًا إِنَّكُمْ إِذًا لَّخَٰسِرُونَ﴾، حيث أَتَوْا فيه بالجملةِ القَسَمية، وأقحَموا فيها ﴿إِذًا﴾، ردّ عليهم، يعني: ما تلفّظوا به في قَوله تعالى: ﴿كَانُوا۟ هُمُ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ ليكونَ مُدْمَجاً فيه(٢) معنىٰ الاستهزاء، يعني: نِعْم النصيحةُ التي نصحوهم، نَسَبوا الخسرانَ إلىٰ متابعتِه، والربحَ إلىٰ مخالفته. كانَ ذلك، لكنْ بالعكس، وهو المرادُ من قَوله: «واستهزاءٌ بنصحهم».

وحينئذٍ يقع الاختصاص في مَوقعِه، كما قال: «الذين كذّبوا شُعَيْباً هم المخْصوصون بالخُسران، دون أتباعِه، فإنهم الرابحون».

ويُستَفاد عِظَم الخُسرانِ من تعريف الخبرِ بلام الجنس، أي: هم الكاملون في الخُسران.

وأمّا استعظامُ ما جرىٰ عليهم فمِن قَوله: ﴿كَأَن لَّمْ يَغْنَوْا۟ فِيهَا﴾ أي: لم يبْقَ عيْنٌ ولا أثر، ولا جالِيةُ خبر. وكذا من مجموعِ الكلام، والله أعلم.

قولُه: (**وانحَلَبَتْ عَيْناهُ مِن فَرْطِ الأَسىٰ**)(٣): وأنشدَ الشارحُ(٤) تمامَ البيت:

---

(١) في (ج): «تسقيه» بالقاف.

(٢) يعني: في قوله تعالى: ﴿كَانُوا۟ هُمُ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ إدماج، إذ ضمّن الله هذا الكلام المسوق للحكْم علىٰ كفّار قوم شعيب بالخسران معنىً آخَرَ هو الاستهزاء بنصحهم لمن آمن به واتّبعه.

(٣) البيت من أرجوزة طويلة للعجاج، سيأتي شرحه.
والفرْط: ما سبق من شيء. والأسى: الحُزن.
انظر: «ديوان العجاج» برواية الأصمعي وشرحه، ص١٢٣، و«شرح شواهد الكشاف» (٤: ٤٢٩).

(٤) لعله يريد الأصمعي، شارح «ديوان العجاج».

اشتَدَّ حُزنُه علىٰ قومِه، ثم أنكَر علىٰ نفْسه، فقال: فكيفَ يشتدُّ حُزني علىٰ قومٍ ليسوا بأهلٍ للحُزنِ عليهم لكُفْرِهم واستِحقاقِهم لما نزلَ بهم! ويجوزُ أن يُريدَ: لقد أعذَرْتُ إليكُم في الإبلاغِ والنصيحةِ والتحذيرِ مما حَلَّ بكم، فلم تَسمَعوا قولي ولم تُصَدِّقوني، ...

وكِيفَ غَرْبَـيْ دَالِجٍ تبَجَّسا(١)

انحلبت عيناه، أي: سال دمعُ عينَيه. والوَكِيف: القَطْر. وغَرْبَيْ: تثنية الغَرْب، وهو الدَّلو العظيم. والدالج ـ بالجيم ـ: الذي يأخذ الدَّلْوَ من البئر، فيُفرِغُها في الحوض. تبجّس: انفجر بسَعَة وكَثْرة.

يقول: سالَ دمعُ عينيه من الـحُزن، ووَكَفتا وَكيفَ دَلْوَيْ دالِجٍ تفجَّر وسال.

قولُه: (ثم أنكَر علىٰ نفْسه): أي: جرّدَ من نَفْسِه شخصاً، وأنكر عليه حُزنه عَلىٰ قَوم لا يستحقونه، كما فعل امرؤ القَيْسِ في قولِه:

تَطـاوَلَ لَيْلُـكَ بالأَثْمُـدِ ... ونامَ الـخَلِيُّ ولم تَرْقُـدِ(٢)

وكان من حقِّ الظاهرِ أن يقول: وكَيْفَ يشتدُّ حزنُك؟ لقوله: «ثم أنكر عَلىٰ نفسه»، لكن التَـفَت، وقال: «وكيف يشْتَـدُّ حُزني!». هذا إذا كان الخطابُ مع نفسه. أمّا إذا كان مع غيره فلا يكونُ من التجريد.

قولُه: (ويجوزُ أن يُريدَ: لقد أَعذَرْتُ إليكُم في الإبلاغِ): أي: أنهَيْتُ إليكم العذر، وما قصَّرت فيه.

---

(١) هو تمام البيت السابق من أرجوزة العجاج. انظر: «ديوان العجاج» ص١٢٣.

(٢) البيت مطلع قصيدة لامرئ القيس، يتهدد فيها بني أسد. انظر: «ديوان امرئ القيس» ص٨٤. والأثمد ـ بفتح الهمزة وضم الميم، وإسكان الثاء المثلثة ـ: اسم موضع. والـخَلِيّ: خالِي البال. وترقد: تنام. والشاهد في البيت تجريد الشاعر شخصاً آخر من نفسه يخاطبه بقوله: «ليلك»، و«لم ترقدِ».

فكيفَ آسىٰ عليكم؟ يعني: أنه لا يأسىٰ عليهم لأنهم ليسوا أحِقّاءَ بالأسىٰ.

وقرأ يحيى بنُ وَثّاب: «فَكَيفَ إِيسىٰ»، بكَسْرِ الهمزة.

[﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا فِى قَرْيَةٍ مِّن نَّبِىٍّ إِلَّآ أَخَذْنَآ أَهْلَهَا بِٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ لَعَلَّهُمْ يَضَّرَّعُونَ * ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ ٱلسَّيِّئَةِ ٱلْحَسَنَةَ حَتَّىٰ عَفَوا۟ وَّقَالُوا۟ قَدْ مَسَّ ءَابَآءَنَا ٱلضَّرَّآءُ وَٱلسَّرَّآءُ فَأَخَذْنَٰهُم بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ ٩٤-٩٥]

ومنه الحديث: «لَقَدْ أَعْذَرَ اللهُ تعالىٰ إلىٰ مَنْ بَلَغَ به مِنَ العُمْرِ سِتِّينَ سَنَةً»(١)، أي: لم يُبْقِ فيه موضعاً للاعتذار، حيث أمهله طول هذه المدّة.

يقال: أعذر الرجُل: إذا بلغ أقصىٰ الغايةِ في العُذْر.

فعلىٰ هذا لا يكونُ الخِطاب مع نفسِه، بل مع القَوم، تأنيباً وتوبيخاً لهم، مِن أوّلِه إلىٰ مُنتَهاه(٢)، وعلىٰ الأول(٣) قوله: ﴿يَٰقَوْمِ لَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ رِسَٰلَٰتِ رَبِّى﴾ فيه معنىٰ التلهّف والتَّحسُّر، مع إنهاء الندامة إلىٰ القوم، وقوله: ﴿فَكَيْفَ ءَاسَىٰ﴾ فيه معنىٰ الإنكار والتأنيبِ للنفس. وعلىٰ التقديرين قوله: ﴿عَلَىٰ قَوْمٍ كَٰفِرِينَ﴾ إقامةٌ للظاهر مَوضع المضمَر(٤)، للإشْعار بعدم استحقاقهم التأسُّفَ عليهم لكفْرهم.

قولُه: («فَكَيفَ إِيسَىٰ»، بكَسْرِ الهمزة)(٥) يعني: علىٰ لغة مَن يقول: «تِعْلم».

---

(١) قد صحّ الحديثُ بلفظ: «أعذرَ الله إلى امرئٍ أخّر أجَلَه حتى بلّغه ستينَ سنة»، أخرجه البخاري (٦٤١٩) وابن حبان (٢٩٧٩) وغيرهما من حديثِ أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أي: إذا فهم قوله: ﴿فَكَيْفَ ءَاسَىٰ﴾ علىٰ معنى: لقد أعذرْتُ لكم، فلا يكون في قوله تجريد، وإنّما يكون كلامه من أوّله إلىٰ آخره في الآية يفيد التأنيب والتوبيخ.

(٣) أي: إذا فهم كلامه علىٰ أنه تجريد، يفيد النداء فيه معنىٰ التلهف والتحسّر والندامة، والاستفهام يفيد الإنكار علىٰ النفس وتأنيبها.

(٤) أي: كان مقتضىٰ الظاهر أن يقول: «فكيف آسَىٰ عليكم»، ولكنه قال: ﴿عَلَىٰ قَوْمٍ كَٰفِرِينَ﴾ بوضع المظهر ﴿قَوْمٍ كَٰفِرِينَ﴾ موضع المضمر «كاف خطاب الجماعة» في «عليكم»، للسبب الذي ذكره.

(٥) وهي قراءة يحيىٰ بن وثّاب وابن مصرّف والأعمش، علىٰ لغة من يكسر حرف المضارعة. انظر: «البحر المحيط» (٤: ٣٤٧).

﴿إِلَّآ أَخَذۡنَآ أَهۡلَهَا بِٱلۡبَأۡسَآءِ﴾: بالبُؤسِ والفقر، ﴿وَٱلضَّرَّآءِ﴾: بالضُرِّ والمرض؛ لاستكبارِهم عن اتباعِ نبيِّهم وتَعزُّزهم عليه، ﴿لَعَلَّهُمۡ يَضَّرَّعُونَ﴾: ليَتضرَّعوا ويَتَذلَّلوا ويحطُّوا أردِيَةَ الكِبْرِ والعِزّة، ﴿ثُمَّ بَدَّلۡنَا مَكَانَ ٱلسَّيِّئَةِ ٱلۡحَسَنَةَ﴾ أي: أعطَيْناهُم بَدَلَ ما كانوا فيه من البلاءِ والمحنةِ الرخاءَ والصِّحّةَ والسَّعَة، كقولِه: ﴿وَبَلَوۡنَٰهُم بِٱلۡحَسَنَٰتِ وَٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ [الأعراف: ١٦٨]، ﴿حَتَّىٰ عَفَواْ﴾: كَثُروا ونَمَوْا في أنفسِهم وأموالهم، من قولهم: عَفا النباتُ وعفا الشحمُ والوَبَر؛ إذا كَثُرت، ومنه قولُه ﷺ: «وأعفوا اللحىٰ»، وقال الحطيئة:

بمُستَأسِدِ القُرْيانِ عافٍ نَباتُهُ

قولُه: (بمُسْتَأسِدِ القُرْيَانِ)(١) قبله:

فــإِنْ نَظَــرَتْ يومــاً بِمُــؤْخِرِ عَيْنِهــا ... إلىٰ عَلَــمٍ في الغَــوْرِ قالــتْ لــهُ: ابْعَــدِ

بــأَرْضٍ تَــرَىٰ فَــرْخَ الــحُبَارَىٰ كأَنَّــهُ ... بِهَــا رَاكِــبٌ مُــوفٍ عَــلىٰ ظَهْــرِ قَــرْدَدِ

بِمُسْتَأسِــدِ القُرْيَــانِ عَــافٍ نَبَاتُــهُ ... تُسَاقِطُنِي والرَّحْلَ مِــنْ صَــوْتِ هُدْهُــدِ

---

(١) الأبيات من قصيدة للحطيئة، كما سبق. وروايتها في «الديوان» تختلف بعض الاختلاف لفظاً وترتيباً، فقد وردت فيه هكذا:

بأرض تَرَىٰ شَـخْصَ الـحُـبَارَىٰ كأنَّـهُ ... بهـا راكِـبٌ مـُوفٍ عَـلىٰ ظَهْـر قَـرْدَدِ

وإنْ نَظَــرَتْ يومــاً بمُــؤْخِر عينِهــا ... إلىٰ علَــمٍ بــالغور قالــت لــه: ابعَــدِ

وكـادَتْ عَـلىٰ الأطْـواءِ أطـواءِ ضـارجٍ ... تُسَاقِطُني والرَّحْلَ من صـوت هُدْهُـدِ

ومؤخِر العين: طرفها الذي يلي الصُّدْغ. والعلَم: الجبل. والغَور: ما انحدر من الأرض. وأبْعَد: فعْل أمر من: بَعِد ـ بكسر العين ـ بمعنىٰ: هلك ومات. والـحُبارَىٰ: طائر يُضْرب به المثل في البلاهة، وهو أكبر من الدجاج الأهليّ قليلاً. وعافٍ: من عفا النَّبات: إذا كثر. تُساقطني: تسْقِطني. والواو في «والرَّحْلَ»: للمعية. والرَّحْلُ: ما يجعل علىٰ ظهر العير في السفر. والـهُدهُد ـ بضم الهاءين وتسكين الدال بينهما ـ طائر ذو خطوط وألوان كثيرة، ومنقار طويل حادّ.

انظر: «ديوان الحطيئة» (٤٧-٥٠)، «شرح شواهد الكشاف» (٤: ٣٧٢).

وقال:

ولكِنَّـا نُعِـضُّ السَّـيْفَ مِنهـا بأسْوُقِ عافِياتِ الشَّحْمِ كُـومِ

﴿وَقَالُواْ قَدْ مَسَّ ءَابَآءَنَا ٱلضَّرَّآءُ وَٱلسَّرَّآءُ﴾ يعني: وأبطَرَتْهُم النِّعمةُ وأشِروا، فقالوا: هذه عادةُ الدَّهْر، يُعاقِبُ في الناسِ بينَ الضَّرّاءِ والسَّرّاء، وقد مسَّ آباءَنا نحوُ ذلك، وما هو بابتلاءٍ منَ الله لعباده، فلم يَبْقَ بعدَ ابتلائهم بالسَّيِّئاتِ والحسناتِ إلّا أن نأخُذَهم بالعذاب، ﴿فَأَخَذْنَٰهُم﴾ أشدَّ الأَخْذِ وأفظَعَهُ، وهو أَخْذُهم فجأةً من غير شعورٍ منهم.

[﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوْاْ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَٰتٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ وَلَٰكِن كَذَّبُواْ فَأَخَذْنَٰهُم بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ﴾ ٩٦]

اللامُ في ﴿ٱلْقُرَىٰٓ﴾: إشارةٌ إلى القُرىٰ التي دلَّ عليها قولُه: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةٍ مِّن نَّبِيٍّ﴾ [الأعراف: ٩٤]، كأنه قال: ولو أنَّ أهلَ تلك القرىٰ الذين كَذَّبوا وأُهْلِكوا،.....

نَظَرتْ، أي: الناقة. وفي الغَور: حالٌ من الضمير في «نَظَرَت». و«قالَتْ»: جزاءُ الشرط، أو صفة «عَلَم» علىٰ التأويل، أو حالٌ من الضَّميرِ في «نَظَرَت»، و«قد» مقدّرة. وجواب الشرط: «تُسَاقِطُني». وعلىٰ الأول: «تُساقِطُني» حال من الضمير في «نَظَرَت».

استأْسَدَ النبْت: قَوِيَ والْتَفَّ. والقُرْيان: جمْع القَرَىٰ، وهو مجْمَعُ الماء في الرَّوض. مُوفٍ: من أوْفَىٰ الشيء، أي: أشْرَف. والقَرْدَدِ: المكان الغليظ المرتفع.

قولُه: (ولكِنَّا نُعِضُّ السَّيْفَ) البيت[1]، أي: نجعله عاضّاً. والباء في «بأَسْوُق» زائدة، لأنّ «نُعِضّ» يتعدىٰ إلىٰ المفعولين. أَسْوُق: جمع ساق. عافياتُ اللحم، أي: كثيراته. وكُوم: جمع كَوْماء: عظيمة السّنام. يقول: ننْحرُ للأضياف، ونَعْقِرُ لهم النُّوقَ السِّمان.

---

(١) للبيد بن ربيعة في «ديوانه» ص١٨٦.

﴿ءَامَنُواْ﴾ بدَلَ كُفْرِهم ﴿وَٱتَّقَوْاْ﴾ المعاصيَ مكانَ ارتكابِها، ﴿لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَٰتٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾: لأتَيْناهُم بالخيرِ من كلِّ وَجْه، وقيل: أراد المطرَ والنبات، ﴿وَلَٰكِن كَذَّبُواْ فَأَخَذْنَٰهُم﴾ بسوءِ كَسْبِهم. ويجوزُ أن تكونَ اللامُ في ﴿ٱلْقُرَىٰٓ﴾ للجنس.

فإنْ قُلتَ: ما معنىٰ فَتْحِ البركاتِ عليهم؟ قلتُ: تيسيرُها عليهم كما يُـيسَّرُ أمرُ الأبوابِ ....

قولُه: (أراد المطَر والنَّبات): أي: لفَتَحْنا عليهم بركاتٍ من السماءِ بالمطر، وبركاتٍ من الأرضِ بالنبات.

وعلى الأول اعتبر بالجهتَين التكرير واستيعاب وجوهِ الخير كلِّها، كقوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا﴾ [مريم: ٦٢][١]. ولهذا قال: «لأتيناهم بالخير من كلِّ وجه».

قولُه: (كما يُيسَّرُ أمرُ الأبوابِ الـمُسْتَغلِقةِ): يعني: أن الأسلوبَ من الاستعارة التَّبَعيَّة المستلزِمةِ للتمثيلية[٢]، لقوله: «كمـا يُـيسّر أمرُ الأبواب المستغلِقة بفتْحها»، فإنه اعتبر أمر الأبواب وأحوالها، وأطْلق التيسيـرَ علىٰ الفتح بعد تشبيه أحدِهما بالآخر، ثم الإفْضاء من المصْدَرِ إلىٰ الفعل، يدلّ عليه قوله: «ما معنىٰ فَتْح البركات؟» سأل عن المصدر، ليشيرَ إلىٰ أن الاستعارة تَبَعية، والوَجه[٣] سهولة الوصولِ إلىٰ المقصود.

---

(١) والشاهد في الآية قوله: ﴿بُكْرَةً وَعَشِيًّا﴾ إذ المقصود استيعاب الأوقات جميعها لا هذين الوقتين.

(٢) يريد أن في قوله تعالى: ﴿لَفَتَحْنَا﴾ استعارةً تبعية، فقد شبّه تيسير البركات بفتح الأبواب، وصرح بالمشبه به «فتح»، وحذف المشبه «يسّر»، مع وجود قرينة مانعة من إرادة المعنىٰ الحقيقي هي «بركات».
هذا إذا كان الطيبي يقصد بيان الاستعارة في الآية، أمّا إذا كان يريد بيانها في عبارة الزمخشري، فهي أيضاً تبعية، لكن بقلب المشبه مشبهاً به، والمشبه به مشبهاً، مع ملاحظة استلزام الاستعارة التبعية للتمثيلية كما بيّن.

(٣) أي: وجه الشبه في الاستعارة.

المُسْتَغلِقِ بفَتْحها، ومنه قولهم: فتَحْتُ علىٰ القارِئِ؛ إذا تَعذَّرَتْ عليه القِراءةُ فيَسَّرْتَها عليه بالتلقين.

[﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا بَيَـٰتًا وَهُمْ نَآئِمُونَ * أَوَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا ضُحًى وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾ ٩٧-٩٨]

«البياتُ» يكونُ بمعنىٰ: البَيْتُوتَة، يُقال: باتَ بَياتًا، ومنه قولُه تعالىٰ: ﴿فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَـٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ﴾ [الأعراف: ٤]، **ويكونُ بمعنى: التبْييت**، كالسلام بمعنىٰ: التسليم. يُقال: بَيَّته العدوُّ بَياتًا، فيجوزُ أن يُراد: أنْ يأتيَهم بأسُنا بائِتين ـ أي: وَقْتَ بياتٍ ـ أو مُبيَّتًا، أو مُبيَّتين، أو يكونُ بمعنىٰ: تَبْييتًا، كأنه قيل: أن يُبيِّتَهم بأسُنا بَياتًا.

و﴿ضُحًى﴾ نَصْبٌ علىٰ الظرف، يُقال: أتانا ضُحًى، وضُحَيًّا، وضَحاءً. والضُّحىٰ ـ في الأصل ـ: اسمٌ لضَوْءِ الشمسِ إذا أشرقَتْ وارتَفَعَت.

قولُه: (**الـمُسْتَغلِقة**) بكسْرِ اللام، يقال: اسْتَغْلَق البابُ، واستَصْعَب الأمرُ. هذا هو الفصيح المشهور.

قولُه: (**ويكونُ بمعنىٰ التبْييت**): يعني: جواز أنْ يكونَ «بَـيَاتاً» من الثلاثيّ، ومن المزيد[١]، فعَلىٰ الأول: إما حالٌ من المفعول، أو ظَرْف والوقت مقدَّرٌ معه.

وعَلىٰ الثاني: إما حالٌ من الفاعل أو المفعول، أو مصْدَر. والأَوْجَهُ أن يكون ظرفاً ليناسبَ قوله: ﴿بَأْسُنَا ضُحًى﴾.

فإن قلتَ: لِـمَ جَوَّز في الوَجهِ الثاني أن يكون ﴿بَيَـٰتًا﴾ حالاً من الفاعل، ومفعولاً مطلقاً، ولم يجوّزهما في الأول؟

قلتُ: لفساد المعنى؛ إذ لا يجوز أنْ يكونَ البأسُ بائتاً، لأن القومَ هم البائتون.

---

(١) أي: من الثلاثي «بات» أو من الرباعي «بيّت».

والفاءُ والواوُ في ﴿أَفَأَمِنَ﴾ و﴿أَوَأَمِنَ﴾ **حَرْفا عطفٍ دَخَلَتْ عليهما همزةُ الإنكار.**

فإن قلتَ: ما المعطوفُ عليه؟ ولِمَ عُطِفَت الأُولىٰ بالفاءِ والثانيةُ بالواو؟ قلتُ: **المعطوفُ عليه قولُه:** ﴿فَأَخَذْنَٰهُم بَغْتَةً﴾، وقولُه: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ﴾ إلى ﴿يَكْسِبُونَ﴾ وقعَ اعتِراضًا بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه، وإنما عطفَ بالفاء، لأنّ المعنىٰ: فَعَلوا وصَنَعوا فأَخَذْناهم بَغْتةً، أَبَعْدَ ذٰلك أَمِنَ أهلُ القرىٰ أن يأتيَهم بأسُنا بَياتًا، وأمنوا أن يأتيَهم بأسُنا ضُحىً؟..

قولُه: (**حَرْفا عطفٍ دَخَلَتْ عليهما همزةُ الإنكار**): قال صاحبُ «الفرائد»: «ما ذكر يشْكلُ بما قيل: إن لهمزةِ الاستفهام صدْرَ الكلام، فلم يجزْ عطف ما بعدها عَلىٰ ما قبلها. وإنّما الواجبُ أن يقدّرَ المعطوفُ عليه بعد الهمزة وقبل الواو».

وقال صاحب «الإيجاز»: «إنّما تدخل ألفُ الاستفهام عَلىٰ فاء العَطف، مع منافاةِ العطف للاستئناف، لأن التنافيَ في المفرد، إذ الثاني إذا عملَ فيه الأوّلُ كان مِن الكلامِ الأول، والاستئناف يُخْرِجه عن أن يكونَ منه. ويصحّ ذلك في عطفِ جملةٍ عَلىٰ جملة، لأنه عَلىٰ استئناف جملة بعد جملة»[1].

وقلت: الحقُّ أن هذه الهمزة مُقْحَمةٌ مزيدة، لتقرير معنىٰ الإنكارِ والتقرير، فتدخل بين الشَّرطِ والجزاء، والمبتدأ والخبر، والحالِ وعاملها[2]، كما سبقَ مراراً وأطواراً. وقد نصّ عليه أبو إسحٰق الزجّاج في قوله: ﴿أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ ٱلْعَذَابِ أَفَأَنتَ تُنقِذُ مَن فِى ٱلنَّارِ﴾ [الزمر: ١٩][3].

قولُه: (**المعطوفُ عليه قولُه تعالى:** ﴿فَأَخَذْنَٰهُم بَغْتَةً﴾) إلىٰ آخِرِه: اعلمْ أنّ في تمييز مَواقعِ

(١) «إيجاز البيان عن معاني القرآن» لأبي القاسم النيسابوري (١: ٣٣٧).

(٢) قوله: «والحال وعاملها» سقط من (أ).

(٣) وانظر: «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣٩٩).

....

هذه الجمل، كما أشار إليه، موضعَ تأمل؛ فقوله: ﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا بَيَٰتًا﴾، وقوله: ﴿أَوَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا ضُحًى﴾[١] متقابلان، نحْو قَوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُهُۥ بَيَٰتًا أَوْ نَهَارًا﴾ [يونس: ٥٠][٢].

والجملتان[٣] من المعطوفِ والمعطوفِ عليه معطوفتان معاً عَلىٰ قَوله تعالى: ﴿فَأَخَذْنَٰهُم بَغْتَةً﴾ [الأعراف: ٩٥] على التعقيب، لأن المعنى: أأمِنَ أهل هذه القرى بعدما سَمِعوا بما فعل أهلُ تلك القرى من الكفر والكُفْران وما فُعل بهم من الأخذِ فجأةً، من أن يأتيَهم بأسنا بياتاً وهم نائمون، أو ضحًى وهم يلعبون، أي: غافلون؟

والفاء في ﴿فَأَخَذْنَٰهُم﴾ للتسبُّب، يدل عليه قَوله: «فعلوا وصنعوا»، ﴿فَأَخَذْنَٰهُم بَغْتَةً﴾، و«فعلوا وصنعوا»[٤]: كناية عن قَوله: واستكْبَروا عن اتّباعِ نبيّهم، وتعزّزوا عليه، وقالوا بعد ابتلائهم بالحسناتِ والسيئات: هذه عادةُ الدَّهر. فلذلك أخذْناهم أشدَّ الأخذ وأفظعه، وهو أخذهم فجأة.

وأمّا معنىٰ هذه الفاء والاستفهام: فهو أنّ أهلَ القرىٰ بخاصّة، بعدما سمعوا ما فعلَ أولئك، وما فعلْنا بهم، لم يعتبِروا، وأَمِنوا من أن يأتيَهم بأسُنا بياتاً وهم نائمون، أو ضحى وهم غافلون كما فعلْنا[٥].

---

(١) عَلىٰ التوالي. ولا يعني بالتقابل بين الآيتين المقابلة بين جملها، وإنّما يعني الطباق بين ﴿بَيَٰتًا﴾ و﴿ضُحًى﴾ فهما متضادتان، كما هو الحال في الآية التالية.

(٢) والشاهد في الآية التقابل أو الطباق بين ﴿بَيَٰتًا﴾ و﴿نَهَارًا﴾.

(٣) يعني الآيتين (٩٧، ٩٨) من سورة الأعراف.

(٤) أي: أن الزمخشري أطلق لفظ «وفعَلوا وصنعوا» وأراد لازم معناه، وهو: «واستكبروا.. وتعزّزوا.. وقالوا...»، عَلىٰ سبيل الكناية عن صفة.

(٥) من قوله: «وأما معنى هذه الفاء الاستفهام» إلىٰ هنا سقط من (ط).

وقُرِئ: (أَوْ أَمِنَ) علىٰ العطف بـ«أو»، ﴿وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾ يَشتَغِلونَ بما لا يُجدي عليهم كأنَّهم يلعبون.

[﴿أَفَأَمِنُوا۟ مَكْرَ ٱللَّهِ ۚ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْخَـٰسِرُونَ﴾ ٩٩]

ثم لـمّا تضمّن المعطوفُ والمعطوف عليه معنىٰ بعْثِ الرسول، وتعرّض الأمّةِ للابتلاء ليؤْمنوا، ويتْركوا كُفْرانَ النعمة، كان قولَه تعالىٰ: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَـٰتٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾ الآية معترِضةً مؤكّدةً لمضمونِ الجملتَين.

أمّا قولُه في المعترِضة: «اللام في ﴿ٱلْقُرَىٰٓ﴾ إشارة إلىٰ القرىٰ التي دل عليها قوله: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا فِى قَرْيَةٍ مِّن نَّبِىٍّ﴾ [الأعراف: ٩٤]» فإن الظاهرَ أنها للعهد، لكنْ لا ينافي إرادةَ الجنسية؛ لأن ﴿ٱلْقُرَىٰٓ﴾ الأولىٰ مطلقة، ولمّا كان الثاني عينَ الأول، كان أيضاً جنساً.

قال الزجّاج: «هذا ممّا أخبر الله تعالىٰ عن الأمم السالفة، لتعتبرَ أمّةُ محمّد صلواتُ الله عليه»[1].

وأمّا اللام في قَوله: ﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ﴾: فإشارةٌ إلىٰ قُرىٰ معهودة، وهي ما بُعِث إليها رسول الله ﷺ.

قال محيي السنة: «﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ﴾ الذين كفروا وكذّبوا، يعني مكّة وما حَولها»[2].

قولُه: (وقُرِئ: «أوْ أَمِنَ»، علىٰ العطف بـ«أو»): نافعٌ وابنُ كثير وابنُ عامر[3].

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣٩٨).

(٢) «معالم التنزيل» (٣: ٢٦٠).

(٣) انظر: «الكشف عن وجوه القراءات» (١: ٤٦٨-٤٦٩)، و«حجة القراءات» ص٢٨٩. وحجّة من قرأ هذه القراءة أن «أو» للإباحة، أو هي التي لأحد الشيئين، فيكون التقدير في الآية: «أفأمنوا إحدىٰ هذه العقوبات»؟

فإن قلتَ: فلمَ رجعَ فعطَفَ بالفاءِ قولَه: ﴿أَفَأَمِنُواْ مَكْرَ ٱللَّهِ﴾؟ قلتُ: **هو تكريرٌ لقوله:** ﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ﴾ [الأعراف: ٩٧]، «ومَكْرُ الله»: استعارةٌ لأَخْذِه العَبْدَ من حيثُ لا يَشعُر، ولاستِدراجِه، فعلىٰ العاقلِ أن يكونَ في خوفِه من مَكْرِ الله، كالمُحاربِ الذي يخافُ من عَدُوّه الكمينَ والبياتَ **والغِيلَة**.

وعن الربيعِ بن خُثَيْم: أَنَّ ابنَتَه قالت له: ما لي أرىٰ الناسَ ينامون، ولا أراك تنام؟ فقال: يا بِنتاه، إنَّ أباك يخافُ البيات، أرادَ قوله: ﴿أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا بَيَٰتًا﴾.

[﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ ٱلْأَرْضَ مِنۢ بَعْدِ أَهْلِهَآ أَن لَّوْ نَشَآءُ أَصَبْنَٰهُم بِذُنُوبِهِمْ ۚ وَنَطْبَعُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ﴾ ١٠٠]

إذا قُرِئَ: ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ﴾ بالياءِ كان ﴿أَن لَّوْ نَشَآءُ﴾ مرفوعًا بأنه فاعلُه، ....

قولُه: (**هو تكريرٌ لقوله تعالى:** ﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ﴾)، فحينئذٍ ﴿مَكْرَ ٱللَّهِ﴾ عِبارةٌ عمّا ذكَره الله تعالىٰ في قَوله: ﴿أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا بَيَٰتًا﴾ الآيتين[1]. والفاء في ﴿فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ ٱللَّهِ﴾ للعطف علىٰ مقدَّر، والهمزة في ﴿أَفَأَمِنُواْ مَكْرَ ٱللَّهِ﴾ للتقريرِ والتوبيخ. يعني: بعدما عَرَفوا ذلك أَمِنُوا واطمأنُّوا؟ فإذاً خَسِروا، لأنه ﴿فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾.

قال أبو البقاء: «الفاء هاهُنا للتنبيه علىٰ تعقيبِ العذابِ أَمْنَ مكْرِ الله»[2].

قولُه: (**والغِيلَة**)، **الجوهري**: «الغِيلة ـ بالكسر ـ: الاغتيال. يقال: قتله غِيلةً، وهو أن يخدعَه فيذهب به إلىٰ مَوضع فيقتله».

قولُه: (**إذا قُرِئَ: ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ﴾ بالياء**) التحتاني، وهي المشهورة، وبالنون: شاذّة[3].

---

(١) يعني الآيتين (٩٧، ٩٨) من سورة الأعراف.

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٥٨٤).

(٣) انظر: «الجامع لأحكامِ القرآن» (١٤: ١٠٩).

بمعنىٰ: أو لم يَهْدِ للذين يَخلُفونَ مَنْ خَلا قَبلَهم في ديارِهم ويَرِثونَ أرضَهم هذا الشأن؟ وهو أنّا ﴿لَّوْ نَشَآءُ أَصَبْنَٰهُم بِذُنُوبِهِمْ﴾، كما أصَبْنا مَنْ قَبْلَهم، وأهلكنا الوارثينَ كما أهلكنا المُورِّثين.

وإذا قُرِئَ بالنون، فهو منصوب، كأنه قيل: أو لم يَـهْدِ اللهُ للوارثينَ هذا الشأن، بمعنىٰ: أو لم نُبيِّنْ لهم أنا ﴿لَّوْ نَشَآءُ أَصَبْنَٰهُم بِذُنُوبِهِمْ﴾ كما أصَبْنا مَنْ قَبْلهم. **وإنَّما عُدِّي فِعْلُ الهدايةِ باللامِ لأنه بمعنىٰ التبيين.**

فإن قُلتَ: بمَ تَعلَّقَ قولُه تعالىٰ: ﴿وَنَطْبَعُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾؟ قلتُ: فيه أوجُهٌ: أن يكونَ معطوفًا علىٰ ما دلَّ عليه معنىٰ ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ﴾، كأنه قيل: يغفُلونَ عن الهداية، ونَطبَعُ علىٰ قلوبهم، أو علىٰ ﴿يَرِثُونَ ٱلْأَرْضَ﴾، أو يكونَ مُنقَطعًا بمعنىٰ: ونحنُ نَطْبَعُ علىٰ قلوبهم.

فإن قُلتَ: هل يجوزُ أن يكونَ ﴿وَنَطْبَعُ﴾ بمعنىٰ: وطَبَعْنا، كما كان ﴿لَّوْ نَشَآءُ﴾ بمعنىٰ: لو شِئْنا، ويُعطَفَ علىٰ ﴿أَصَبْنَٰهُم﴾؟ قلتُ: لا يساعِدُ عليه المعنىٰ، لأنَّ القومَ كانوا مطبوعًا علىٰ قلوبِهم موصوفينَ بصِفةِ مَنْ قَبلَهم من اقترافِ الذنوبِ والإصابةِ بها،

قال أبو البقاء: «﴿أَوَلَمْ يَهْدِ﴾ بالياء، وفاعله: ﴿أَن لَّوْ نَشَآءُ﴾، و﴿أَن﴾ مخفَّفة من «أنّ» الثقيلة. أي: أَوَلمْ يتبيَّنْ لهم علْمُهم بمشيئتنا؟»(١).

قولُه: (**وإنَّما عُدِّي فِعْلُ الهدايةِ باللّامِ لأنه ضُمِّن معنىٰ التَّبْيين**(٢))، وذلك أنه يتعدَّىٰ إلىٰ المفعولِ الثاني باللام، أو بـ«إلى»، كما سبق، وهاهُنا تعدَّىٰ إلىٰ الأولِ باللام.

قَولُه: (**هل يجوزُ أن يكونَ ﴿وَنَطْبَعُ﴾ بمعنىٰ: وَطَبَعْنا؟**): يشير بهذا السؤالِ إلىٰ ما ذكره الزجّاج: «﴿وَنَطْبَعُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾ ليس بمحمولٍ علىٰ: ﴿أَصَبْنَٰهُم﴾، لأنه لو حُـمِل عليـه

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١ : ٥٨٤).

(٢) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «لأنه بمعنى التبيين».

....

لكان «ولَطَبَعْنا»، لأنه عَلىٰ لفظ الماضي وفي معناه. ويجوز أنْ يكونَ محمولاً عَلىٰ الماضي، ولفظُه لفظُ المستقبَلِ كما قال: ﴿أَن لَّوۡ نَشَآءُ﴾ ومعناه: لو شئنا»(١).

وقلت: هذا وإنْ جاز بحسَبِ اللفظ، لكنّ المعنىٰ لا يساعدُ عليه، لأنه لو عطف عَلىٰ ما في خبر ﴿لَّوۡ﴾ لدخل في حُكْمِه، وهي لامتناعِ الشيء لامتناع غيره، فيلزم أن القَومَ لم يكونوا مطبوعاً عَلىٰ قلوبهم، والحال أنهم مطبوعون.

قال في «الانتصاف»: «يجوز عطفُه عليه، ولا يلزمُ أن يكونَ المخاطبون موصوفين بالطبع، وإنْ كانوا كفّاراً، إذ ليس الطَّبعُ من لوازم الكُفرِ والاقتراف، إذ الطبع هو التمادِي في الكُفْر والإصرار، حتىٰ يُيْأس من قَبول صاحبه للحقّ، وليس كل كافرٍ ولا مُقْتَرِفٍ بهذه المثابة، بل يُهدَّدُ الكافرُ بأن يطبع عَلىٰ قلبه، فيكون معنىٰ الآية: قد هدّدتُهم بأمرين: الإصابةِ ببعضِ الذنوب، والطَّبعِ عَلىٰ القلوب. وهذا الثاني، وإنْ كان نوعاً من الإصابة بالذنوب، فهو أشدّ، كما قال: ﴿فَزَادَتۡهُمۡ رِجۡسًا إِلَىٰ رِجۡسِهِمۡ﴾ [التوبة: ١٢٥]. والآية حُجّةٌ عَلىٰ الزمخشريّ»(٢).

قال صاحب «التقريب»: «وفي كلام جارِ الله نظر، لأن المذكورَ كَونُهم مذنبين دون الطبع. وأيضاً جاز أن يراد: «لو شئنا»: لزِدْنا أو لأَدمْنا»(٣).

قلت: هـذا مردود، لأن الكلامَ وارد عَلىٰ التوبيـخ والتهديـدِ والإهـلاكِ والاستئصال، لقَومٍ ورثوا ديارَ قوم هلكوا بالاستئصال، وهؤلاء استخْلفوهم، واقْتَفَوْا آثارَهم بمثْل تلك الذنوب، وهم أهلُ مكّة، كما سبق، لأن قَولَه تعالى: ﴿لِلَّذِينَ يَرِثُونَ ٱلۡأَرۡضَ﴾ إما مُظْهَرٌ وضِعَ مَوضعَ المضمر(٤)، أو عامّ، فيدخلون فيه دُخولاً أَوّلياً.

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣٩٩-٤٠٠).

(٢) «الانتصاف حاشية الكشاف» (٢: ١٣٤) بتصرّف وتلخيص.

(٣) «تقريب التفسير»، الورقة (١٥٩)، وفيه «لَزِدْنا في طبْعهم أو أدَمْناه».

(٤) أي: كان مقتضىٰ الظاهر أن يقال: «أوَ لَـمْ يهد لهم» أي: أهل القرى، وقد ذُكِروا صريحاً قبل ذلك، إلّا =

وهذا التفسيرُ يُؤدِّي إلىٰ خُلُوِّهم عن هذه الصفة، وأنَّ الله تعالىٰ لو شاءَ لاتَّصفوا بها.

[﴿تِلْكَ ٱلْقُرَىٰ نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنۢبَآئِهَا ۚ وَلَقَدْ جَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَمَا كَانُوا۟ لِيُؤْمِنُوا۟ بِمَا كَذَّبُوا۟ مِن قَبْلُ ۚ كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ ١٠١]

﴿تِلْكَ ٱلْقُرَىٰ نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنۢبَآئِهَا﴾: كقوله: ﴿وَهَٰذَا بَعْلِى شَيْخًا﴾ [هود: ٧٢] في أنه مُبتَدأٌ وخَبـرٌ وحال، ويجوز أن يكونَ ﴿ٱلْقُرَىٰ﴾ صِفةً لـ﴿تِلْكَ﴾ و﴿نَقُصُّ﴾ خبرًا بعدَ خبر.

ولا شكّ أن الطبعَ وازديادَه ليس من الإهلاكِ في شيء، حتىٰ يُـهَدَّدُوا به، وإن أُريد التحقيقُ فلْتُتْلَ الآيات السابقة. ثم المختار أن تكونَ الجملة منقطعة، واردةً عَلىٰ الاعتراض والتذييل، أي: ونحن نطْبعُ عَلىٰ قلوبهم. أي: من شأنِنا وسنَّتِنا أن نَطْبَع عَلىٰ قلوب مَن لمْ نُرِدْ منه الإيمان، حتىٰ لا يعْتَبِرَ بأحوالِ الأمم السالفة، ولا يلْتفتَ إلىٰ الدَّلائل الدالّة، كما شُوهد من هؤلاء، حيث آمنوا واطمأنوا.

فالمصنِّفُ هاهُنا آثر مذهبَ الحقّ، وأعْرَض عن الاعتزال. وهذا مخالفٌ لقول صاحب «المفتاح»: «وهو أن الجملةَ متىٰ نُزِّلت منزلةَ الجملة العاريةِ عن المعطوف عليها، كما إذا أُريد القطْعُ عمّا قَبْلها لم تكن مَوْضِعاً لدخول الواو هذه منقطعة[1]، ومع الواو»[2].

ووجه الجمْعِ: أن قول صاحب «المفتاح» محمولٌ عَلىٰ واو العطف، وقولُ المصنف عَلىٰ أن الواوَ واو الاستئناف الداخلة عَلىٰ الجملة المذيِّلَة والمعترِضة.

= أنه قال: ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ ٱلْأَرْضَ﴾ وضعاً للمظهر موضع المضمر في أحد الوجهين، للتنبيه عَلىٰ فضل الله عليهم، وتحذيرهم من عاقبة أمرهم.

(١) في (ط): «مقتطعة».

(٢) «مفتاح العلوم» ص١٢١ بتصرّف، وليس فيه: «هذه منقطعة ومع الواو»، وهي قلقة في الجملة، وربما كانت من زيادات النساخ.

فإن قلتَ: ما معنىٰ: ﴿تِلْكَ ٱلْقُرَىٰ﴾ حتى يكونَ كلامًا مفيدًا؟ قلتُ: هو مفيد، ولكن **بشَرْطِ التقييدِ بالحال**، كما يُفيدُ بشَرْطِ التقييدِ بالصفةِ في قولك: هو الرجلُ الكريم.

فإن قُلتَ: ما معنىٰ الإخبارِ عن القُرىٰ بـ﴿نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنۢبَآئِهَا﴾؟ قلتُ: معناه: أنَّ تلكَ القُرىٰ المذكورةَ نَقُصُّ عليك بعضَ أنبائِها، ولها أنباءٌ غيرُها لم نَقُصَّها عليك.

قولُه: (**بشَرْطِ التقييدِ بالحال**): قال صاحبُ «التقريب»: «وفيه نَظَر، لأنه جعلَ شرطَ كونِ ﴿تِلْكَ ٱلْقُرَىٰ﴾ كلاماً مُقيَّداً تقييده بالحال. وإذا جُعِل خبراً ثانياً انْتَفَىٰ ذلك الشرط، إلّا أن يريد: «تلك القرىٰ المعلومةُ حالُـها وَصِفَتُها»، عَلىٰ أن اللامَ للعهد، لكنه حينئذٍ يوجب الاستغناءَ عن اشتراط إفادتِه بالحال»[1].

وقلت: هذا وهْم، لأن السؤال واردٌ عَلىٰ الوجه الأول، لأن المشهورَ أن الحال فضلةٌ في فائدة الجملة، بخلافِه إذا كان خبراً بعد الخبر، لأن ﴿ٱلْقُرَىٰ﴾ حينئذٍ بمنزلة «حُلْوٌ» في قولِك: «هَذا حُلْو حامِض»، فلا يكون كلاماً تَامّاً، فلا يَرِد السؤال، ولهذا استشهدَ بالصّفة، لأنها قَيْدٌ كالحال.

والجوابُ مبنيّ عَلىٰ ما قال الزجّاج: «والحالُ هاهُنا من لطيفِ النحو وغامضِه، وذلك أنك إذا قلت: «هذا زيدٌ قائماً»، فإنْ قَصَدْتَ أنْ تُخْبِر به مَنْ لم يعرفْ زيداً أنه زيد، لم يجُزْ أن تقول: «هذا زيدٌ قائماً»، لأنه لا يكونُ زيدٌ ما دام قائماً إذا زال عن القيام وليس بزيد. وإنّما تقول ذلك للذي يعرفُ زيداً، فتعملُ في الحال التنبيه، أي: أنبّه لزيدٍ في حال قيامه، أو أشيرُ إلىٰ زيد في حال قيامه، لأن هذه إشارةٌ إلىٰ ما حضر[2]»[3]. يُريد بقوله: «ما حضر» تقييد الـمشار إليه بالحال، وإلا فلا فائدة في الجملة لأن السامع يعرفها، وكذلك في الآية، المعنىٰ:

---

(١) «تقريب التفسير»، الورقة (١٥٩).

(٢) كذا في (ط)، وهو الموافق لما في «معاني القرآن» للزجاج، وفي غيرها من الأصول: «إشارة إلىٰ مضي».

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٢: ٣٩٩-٤٠٠).

﴿فَمَا كَانُواْ لِيُؤْمِنُواْ﴾ عندَ مجيءِ الرُّسُلِ بالبيِّناتِ بما كَذَّبوهُ من آياتِ الله من قبل مجيءِ الرسل، أو فما كانوا ليُؤمنوا إلىٰ آخرِ أعمارِهم بما كذَّبوا به أوّلًا حينَ جاءَتْهُم الرسل،

نخبرك عن القرى التي عرفتَها في حال أنّا قاصُّون بعض أنبائها، ولها أنباء غيرها لم نقُصَّها عليك، وإذا كان المقصود من الإيراد هذا فلا بد من ذكر الحال، فيبطل[1] قوله: «لكنه يوجب الاستغناء عن اشتراط إفادته بالحال»[2].

وهو الجواب عن قوله[3] أيضاً: «إلّا أن تريد: تلك القرىٰ المعلومةُ حالُها وصفتُها»، لأنه ليس من باب[4]:

أنا أبو النَّجْم وشِعْري شِعْرِي

ولـمّا كان التقييدُ أيضاً فيه إبهام، لأن معناه الظاهر: نُخْبِرُك عن القرىٰ المعهودة، قاصِّين عليك من أخبارها، سأل: «ما معنىٰ الإخبار عن القرىٰ بـ﴿نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنۢبَآئِهَا﴾؟» وأجاب: أنه تعالىٰ أَخْبَرَ أولاً بقوله: ﴿تِلْكَ ٱلْقُرَىٰ﴾ مجْملاً، ثم فصّل بقوله: «﴿نَقُصُّ عَلَيْكَ﴾: أن المرادَ بالأخبار بعض قصّتِهم لا كلُّها». نحوه في الأسلوب: «جاءني القومُ أكثرُهم»[5].

قولُه: (أو فما كانوا ليُؤمنوا إلىٰ آخرِ أعمارِهم): اعلمْ أنه تعالىٰ جعل عدم إيمانِهم مسبَّباً لتكذيبِهم المقيّدِ بقوله: ﴿مِن قَبْلُ﴾. فالفعل المضارع، وهو قولُه: ﴿لِيُؤْمِنُواْ﴾، إما أن يُـجْرَىٰ عَلَىٰ ظاهره، فيكونُ المعنى: ما كانوا ليـؤمنوا الآن، أي: عند مجيءِ الرسل، لما سبقَ

---

(١) في الأصل (ط): «منطل»، هكذا رسمت! ولعل الصواب ما أثبتنا.

(٢) من قوله: «يريد بقوله: ما حضر» إلىٰ هنا أثبته من (ط)، والمراد بـ«قوله»: قول صاحب «التقريب».

(٣) يعني قول صاحب «التقريب»، وقد سبق.

(٤) أي: ليس من باب تساوي المبتدأ والخبر في التعريف. والشّطْرُ التالي من الرجز لأبي النجم العجلي، وقد سبق إيراده وتخريجه.

(٥) من قوله: «وهو الجواب عن قوله» إلىٰ هنا سقط من (ط).

أي: استَمَرُّوا علىٰ التكذيبِ من لَدُنْ مجيءِ الرسلِ إليهم إلىٰ أن ماتوا مُصِرِّين، **لا يَرْعَوُونَ** ولا تَلينُ شَكيمتُهم في كفرِهم وعنادِهم مَعَ تكرارِ المواعظِ عليهم وتتابعِ الآيات.

منهم التكذيبُ قبل مجيئهم. وأمّا أنْ يُحملَ عَلىٰ الاستمرار، فالمعنىٰ أنّهم لم يُؤْمنوا قَطّ، فاستمرَّ تكذيبُهم لـمّا حصل منهم التكذيب، حتىٰ مجيءِ الرسل. ولمّا اشتمل الفعلُ عَلىٰ معنىٰ الاستمرار في الحالات، وتلك الحالاتُ متعاقِبة، صحّ أن يقال: «بما كذّبوا به أولاً».

والوجْهُ الأول مناسب لأصولِهم، يعني: إنّما لم يؤمنوا بالرُّسُلِ لمّا خالفوا، قبل مجيئهم، عقلَهم الهادي، فلمّا أَبطلوا استعدادَهم لم ينفعْهم مجيءُ الرسل.

والثاني موافق لمذهب أهل السنَّة، لأن العقلَ غير مستقلّ، لا بدَّ من انضمام إنزالِ الكتب، وبعثة الرسل معه، فهؤلاءِ لمّا كذبوا الرسلَ والآيات، ولم تؤثّر فيهم دعوتُهم المتطاولة، والآياتُ المتتابعة، لا جرمَ[1] لم يؤمنوا إلىٰ آخرِ أعمارهم.

وهذا أنسبُ مِن الأول، لقولِه تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يَطۡبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِ ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ [الأعراف: ١٠١]، ووضعه المظْهَرَ مَوضعَ المضمر[2] يعني: سبب الطبع كفْرُهم بآيات الله والرسل.

ولهذا قال الزجّاج: «﴿كَذَٰلِكَ يَطۡبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِ ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾: يدلُّ عَلىٰ أنه قد طُبِعَ عَلىٰ قلوبهم بكفرهم، فما كانوا لِيُؤْمِنوا وقد طَبَع الله عَلىٰ قلوبهم»[3].

قولُه: **(لا يَرْعَوُون)**: أي: لا يمْتنعون ولا ينْزَجِرون.

النهاية: «رَعَا يَرْعُو: إذا كفّ عن الأمور. وقد ارْعَـوَىٰ عن القبيح، يَرْعَوِي ارْعِوَاءً».

---

(١) جاء في «الصحاح»: «لا جرم: كلمة كانت في الأصل بمنزلة: لا بد، ولا محالة، فجرت عَلىٰ ذلك وكثُرت حتىٰ تحوّلت إلىٰ معنىٰ القَسَم، وصارت بمنزلة: حقّاً». الصحاح (٥: ١٨٨٦) مادة (جرم).

(٢) يعني في قوله تعالى: ﴿عَلَىٰ قُلُوبِ ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ إذ كان مقتضىٰ الظاهر أن يقال: «عَلىٰ قلوبهم»، ولكنه قال: ﴿عَلَىٰ قُلُوبِ ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ لبيان أن كفرهم بآيات الله ورسله سبب للطبع.

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٤٠٠).

ومعنىٰ اللام: تأكيدُ النفي، وأنَّ الإيمانَ كان مُنافيًا لحالِهم في التَّصْميمِ علىٰ الكفر.

وعن مجاهد: هو كقولِه: ﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ﴾ [الأنعام: ٢٨].

﴿كَذَٰلِكَ﴾ مِثْلَ ذلك الطبعِ الشديدِ نَطبَعُ علىٰ قلوبِ الكافرين.

[﴿وَمَا وَجَدْنَا لِأَكْثَرِهِم مِّنْ عَهْدٍ وَإِن وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾ ١٠٢]

﴿وَمَا وَجَدْنَا لِأَكْثَرِهِم مِّنْ عَهْدٍ﴾ الضميرُ للناسِ علىٰ الإطلاق، أي: وما وَجَدْنا لأكثرِ الناسِ من عهد، يَعْني: أنّ أكثرَهم نَقَضَ عَهْدَ الله وميثاقَه في الإيمانِ والتقوىٰ، ﴿وَإِن وَجَدْنَا﴾ وإنَّ الشأنَ والحديثَ وَجَدْنا أكثرَهم «فاسقينَ» خارجينَ عن الطاعةِ مارقِين، والآيةُ اعتِراض.

قولُه: (ومعنىٰ اللام: تأكيدُ النفي، وأنَّ الإيمانَ كانَ مُنافياً لحالِهم)، قولُه: «وأن الإيمان» تفسيرٌ لقولِه: «تأكيد النفي». يعني: جاء اللام تأكيداً لهذا المعنىٰ الذي يعطيه التركيب. وقد مرّ في «النِّساء» في قوله: ﴿لَّمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٣٧، ١٦٨] تحقيق هذا البحث.

قولُه: (وعن مجاهد: هو كقولِه: ﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ﴾): روىٰ محيي السنّة عنه[١]: «فما كانوا، لو أحْيَيْناهم بعد هلاكِهم، ليؤمنوا بما كذّبوا به قبل هلاكِهم، لقولِه[٢] عزّ وجلّ: ﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ﴾»[٣].

وقلت: المعنى: بلغ تكْذيبُهم الرسلَ وآياتِ الله، بحيثُ لو قُدِّرَ أنهم لَوْ رُدُّوا لَعَادوا لِما نُهوا عنه.

قولُه: (﴿وَمَا وَجَدْنَا لِأَكْثَرِهِم مِّنْ عَهْدٍ﴾): قال أبو البقاء: «﴿لِأَكْثَرِهِم﴾ حال من ﴿عَهْدٍ﴾، و﴿مِّنْ﴾: زائدة. أي: ما وجدنا عهداً لأكثرِهم»[٤].

---

(١) أي: عن مجاهد.

(٢) في (أ) و(ج): «كقوله».

(٣) «معالم التنزيل» (٣: ٢٦١).

(٤) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٥٨٥).

ويجوزُ أن يرجعَ الضميرُ إلىٰ الأممِ المذكورين، وأنَّهم كانوا إذا عاهدوا الله في ضُرٍّ ومخافةٍ: لئن أنجَيْتَنا لَنُؤمِنَنَّ، **ثم نَجَّاهم**، نكَثوا، كما قال قومُ فرعونَ لموسىٰ عليه السلام: ﴿لَئِن كَشَفْتَ عَنَّا ٱلرِّجْزَ لَنُؤْمِنَنَّ لَكَ﴾ إلىٰ قوله: ﴿إِذَا هُمْ يَنكُثُونَ﴾ [الأعراف: ١٣٤-١٣٥].

والوجودُ بمعنىٰ العِلم، من قولك: وجَدْتُ زيدًا **ذا الحِفَاظ**، بدليلِ دخولِ «إنْ» المُخفَّفةِ واللامِ الفارقة، ولا يسوغُ ذلك إلّا في المبتدأ والخبر، والأفعالِ الداخلةِ عليهما.

[﴿ثُمَّ بَعَثْنَا مِنۢ بَعْدِهِم مُّوسَىٰ بِـَٔايَٰتِنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيْهِۦ فَظَلَمُواْ بِهَا ۖ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُفْسِدِينَ * وَقَالَ مُوسَىٰ يَٰفِرْعَوْنُ إِنِّي رَسُولٌ مِّن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ * حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ ۚ قَدْ جِئْتُكُم بِبَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ فَأَرْسِلْ مَعِيَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ ١٠٣-١٠٥]

قولُه: (**ويجوزُ أن يرجعَ الضميرُ إلىٰ الأممِ المذكورين**): فعَلىٰ هذا الجملةُ تكونُ تتميماً لا اعتراضاً.

وعَلىٰ الوجهَين: قوله: ﴿وَمَا وَجَدْنَا لِأَكْثَرِهِم مِّنْ عَهْدٍ ۖ وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾ من بابِ الطَّرْدِ والعكْس(١)، إنْ فسّر «الفاسقين» بالناكثين.

قولُه: (**ثم نَجَّاهم**) معطوفٌ عَلىٰ قولِه: «عاهَدوا الله»، وقولُه: «نكَثوا» معطوفٌ عَلىٰ قوله: «إذا»، وقولُه: «لئن أنجَيْتَنا لَنُؤمِنَنّ»: الجملةُ اعترضت للبيان والتأكيد.

قولُه: (**ذا الحِفَاظ**)، **الجوهري**: «المحافظة: المراقبة: ويقال: إنه لَذُو حِفاظ، وذو محافظة: إذا كانت له أَنَفَة».

---

(١) هو: أن يُؤْتَىٰ بكلامين يقرِّر الأولُ بمنطوقه مفهومَ الثاني، وبالعكس.

﴿مِنۢ بَعۡدِهِم﴾ الضميرُ للرُّسُلِ في قوله: ﴿وَلَقَدۡ جَآءَتۡهُمۡ رُسُلُهُم﴾ [الأعراف: ١٠١]، أو للأمم، ﴿فَظَلَمُواْ بِهَا﴾: فكفروا بآياتنا، أجرىٰ الظلمَ مجْرىٰ الكُفرِ لأنهما من وادٍ واحد؛ ﴿إِنَّ ٱلشِّرۡكَ لَظُلۡمٌ عَظِيمٞ﴾ [لقمان: ١٣]، أو: فظَلَموا الناسَ بسببِها حين أَوْعَدوهم

قولُه: (الضمير للرُّسُل في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدۡ جَآءَتۡهُمۡ رُسُلُهُم﴾ أو للأمم): وفي تأخير العطفِ عن قوله تعالى: ﴿وَلَقَدۡ جَآءَتۡهُمۡ رُسُلُهُم﴾ إشعارٌ بأن الضمير للرسلِ أَوْفَقُ، لأن تلك القصصَ ذُكِرت تسليةً لرسولِ الله ﷺ أصالة: ﴿وَكُلّٗا نَّقُصُّ عَلَيۡكَ مِنۡ أَنۢبَآءِ ٱلرُّسُلِ مَا نُثَبِّتُ بِهِۦ فُؤَادَكَ﴾ [هود: ١٢٠].

يدلُّ عليه قولُه تعالى: ﴿تِلۡكَ ٱلۡقُرَىٰ نَقُصُّ عَلَيۡكَ مِنۡ أَنۢبَآئِهَا﴾ [الأعراف: ١٠١]، وقولُه: ﴿فَٱنظُرۡ كَيۡفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلۡمُفۡسِدِينَ﴾، واعتبار الأمّةِ تَبعاً، يدلُّ عليه قوله تعالى: ﴿أَفَأَمِنَ أَهۡلُ ٱلۡقُرَىٰٓ أَن يَأۡتِيَهُم بَأۡسُنَا﴾ إلىٰ آخره.

ثم لمّا وبّخهم وزجرَهم وعنّفهم، عاد إلىٰ ذِكر نبيٍّ[1] هو أعظمُهم آية، وأكثفهم أمّة، وأُشْبع في بيان أحوالِه مع أمّته. ولهذا أفْرز قصته من قصصِهم، وقال فيهم: ﴿نَقُصُّ عَلَيۡكَ مِنۡ أَنۢبَآئِهَا﴾ أي: بعضَ أخبارها، وأطْنَبَ في قصتِه كلَّ الإطناب.

والذي يُقَوّي أن الضميرَ راجعٌ إلىٰ الرسل، أنه قِيل: ﴿ثُمَّ بَعَثۡنَا مِنۢ بَعۡدِهِم مُّوسَىٰ بِـَٔايَٰتِنَآ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ﴾ ولم يقل: ثم أنشأنا من بعدِهم أمّةَ فِرْعون، وبعثْنا إليهم موسى.

قولُه: (أو: فظَلَموا الناسَ بسببِها): يريد أن «الظلم» هاهُنا إما مضمَّن فيه معنى «الكفر»، بوساطة تعديتِه بالباء، أو علىٰ معناه، والباء سببية[2]، وإنّما كان الثاني ظُلْماً، لأن الآياتِ سببٌ لا يرغبُ الناس إلىٰ الإيمان بها، فقلَبوا، ووضعوا الشيءَ في غير موضعه، حيثُ جعلوها سبباً للصدّ عنها، وإيذاءِ الناس.

---

(١) يعني: موسىٰ عليه السلام.

(٢) أي: علىٰ المعنىٰ الثاني للظلم.

وصَدُّوهم عنها، وآذَوْا مَنْ آمنَ بها، **ولأنه إذا وَجَبَ الإيمانُ بها**، فكفروا كان كفرُهم بدلَ الإيمانِ بها ظلمًا، فكذلك قيل: ﴿فَظَلَمُواْ بِهَا﴾، أي: كَفروا بها واضعينَ الكُفْرَ غيرَ مَوضِعِه، وهو موضعُ الإيمان.

يُقالُ لملوكِ مِصْر: الفَراعِنة، كما يُقالُ لملوكِ فارس: الأكاسِرة، فكأنه قال: يا مَلِكَ مِصْر، وكان اسمُه قابوس، وقيل: الوليد بن مُصعب بن الريان، ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾ **فيه أربعُ قراءات: المشهورة**، ....

قولُه: (**ولأنه إذا وَجَبَ الإيمانُ بها**): قيل: هو وجهٌ ثانٍ لإطلاق «الظلم» علىٰ «الكفر».

وقلت: بل وجْهٌ ثالث. وتقريره: أنّ «الظلم» لا يُعدَّىٰ بالباء، فتعدَّت به، إمّا لكونه عبارة عن الكُـفْرِ بقرينة الباء، وإليه الإشارة بقوله: «أجرىٰ الظلم مجرىٰ الكفرِ لأنهما من وادٍ واحد»، وإما لأن الباءَ للسببية، ومفعول «ظَلَموا» محذوف، وهو المرادُ من قولِه: «فظَلَموا الناس بسببها». وإما أن الباءَ فيه دِلالةٌ علىٰ تضمين «الظلم» معنىٰ «الكفر». وإليه أشار بقوله: «كفروا بها واضعين الكفرَ غير موضعه».

قولُه: (**فيه أربعُ قراءات: المشهورة**) أي: ما اجتمعت عليه القُرّاء، سوىٰ نافع. وقراءةُ عبدِ الله وأُبَيّ تؤيِّدان قراءةَ نافع[١].

قال الزجّاج: «مَنْ قرأ: (حَقيقٌ عَلَيَّ أَلّا أقُولَ)، فالمعنى: واجبٌ عليَّ ترْكُ القول علىٰ الله إلا بالحقّ، ومَن قرأ: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ﴾، فالمعنى: حقيقٌ عليَّ ترْكُ القولِ علىٰ الله إلا الحقّ[٢].

والأولىٰ ظاهرة. ولهذا قال: «وفي المشهورةِ إشكال».

---

(١) يعني «عَلَيَّ» بالياء المشددة.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ١٠٥). وانظر: «حجة القراءات» ص٢٨٩، و«الكشف عن وجوه القراءات السبع» (١: ٤٦٩).

و(حقيقٌ عليَّ أنْ لا أقول)، **وهي قراءةُ نافع**، و«حَقيقٌ أن لا أقولَ» وهي قراءةُ عبد الله، «وحقيقٌ بأنْ لا أقولَ»، وهي قراءةُ أُبيٍّ، وفي المشهورةِ إشكال، **ولا تَخْلو** من وجوهٍ:

أحدها: أن تكونَ مما يُقْلَبُ من الكلامِ لأمنِ الإلباس، كقوله:

وتَشْقى الرِّماحُ بالضَّياطِرةِ الحُمْرِ

ومعناه: وتشقىٰ الضَّياطِرةُ بالرِّماح.

قولُه: (**ولا تخْلو**)، أي: لا تخلو صِحَّةُ القراءةِ المشهورة من وجوه:

أحدها: أن يكونَ من بابِ القلب، كقولهم: «عَرَضْتُ الناقةَ عَلىٰ الحَوْض». فحقُّها: حقيقٌ عليَّ ألّا أقول، كما عليه قراءةُ نافع، فقلبَ كما قلبَ في قول الشاعر:

وتَلْحَـــقُ خَيْـــلٌ لا هَـــوادةَ بَيْنَهـــا وتشْقىٰ الرِّمـاحُ بالضَّـياطِرةِ الحُمْـرِ[1]

البيت لِخَدَاش بن زهير. الهوادة: الصلح والمَيْل. والتهويد: المَشْيُ الرُّوَيْد، مثل الدبيب. الضَّيْطَر: الرجُل الضخم الذي لا غَناء عنده. والحُمر: العجَم، لأنّ الشُّقْرة غلَبت عليهم.

قولُه: (**ومعناه**): أي: معنىٰ كلّ واحدٍ من الآية والبيت. ففيه لفٌّ ونشر[2].

قولُه[3]: (**وهي قراءة نافع**) يعني: معنىٰ المشهورةِ يعودُ إلىٰ قراءةِ نافع، وهي: «حَقيقٌ عَلَيَّ ألّا أقُولَ».

---

(١) البيت لِخداش بن زهير، كما سيذكره الطيبي. والشاهد فيه قلب المعنىٰ بقوله: «وتشْقَىٰ الرماحُ بالضّياطِرةِ الحُمْر» بدل: وتشْقَىٰ الضياطرةُ بالرماح، أي: أنهم يُقْتَلون بها. وهناك قول بأن المعنىٰ «أنهم لا يحسنون حمل الرماح ولا الطعن بها»، فلا يكون في البيت قلب. انظر: «لسان العرب» مادة (ضطر)، وفيه: «وتركب خيلاً» موضع «وتلحق خيل». و«الصحاح» (٢: ٧٢١) مادة (ضطر)، و«مقاييس اللغة» لابن فارس (٢: ١٠٢) مادة (ضطر)، و«شرح شواهد الكشاف» (٤: ٤٠٣).

(٢) اللف في قوله: «ومعناه»، والنشر في قوله: «وتشقَىٰ الضياطرة بالرماح، وحقيق عليَّ ألّا أقُول».

(٣) هنا وردت هذه الفقرة في الأصول الخطية، وحقُّها أن تتقدم قبل فقرتين.

والثاني: **أنَّ ما لَزِمَك فقد لَزِمْتَه**، فلما كانَ قولُ الحقِّ حَقيقًا عليه كان هو حقيقًا علىٰ قول الحق، أي: لازِمًا له.

والثالث: أن يُضَمَّنَ ﴿حَقِيقٌ﴾ معنىٰ: حريص، كما ضُمِّنَ «هَيَّجَني» بمعنىٰ: ذكَّرني، **في بيت «الكتاب»**.

قولُه: (**أنَّ ما لَزِمَك فقد لَزِمْتَه**): قال صاحبُ «التقريب»: «﴿حَقِيقٌ﴾ في هذا الوجه: بمعنىٰ اللازم»[1].

وقلت: بل قولُه: «**أنَّ ما لَزِمك** فقد لزمْتَه» إيماء إلىٰ أنّ الأسلوبَ من الكناية الإيمائية[2]، كقول البحتريّ:

أوَ مَا رأيتَ الجُودَ ألقىٰ رَحْلَهُ ... في آلِ طَلْحةَ ثُمّ لَمْ يَتَحَوَّلِ[3]

وقولِ ابن هانئ[4]:

فما جَازَهُ جُودٌ ولا حَلَّ دُونَهُ ... ولكِنْ يَصِيرُ الجُودُ حَيْثُ يَصِيرُ[5]

يعني: بلغت الملازمة بين الجودِ والممدوح، بحيثُ وجب وحقَّ على الجود أن لا يفارقَ ساحته، فيصير حيث صار.

وهو المراد بقوله: «فلمّا كان قولُ الحق حقيقاً عليه، كان هو حقيقاً علىٰ قولِ الحقّ».

قولُه: (**في بيت «الكتاب»**)، وهو:

---

(١) «تقريب التفسير»، الورقة (١٦٠).

(٢) يريد أن قوله تعالى: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾ كناية إيمائية، ونوعها: كناية عن نسبة، وسمّاها إيمائية لقرب الإشارة بها إلىٰ المطلوب، وليس معها خفاء.

(٣) البيت من قصيدة طويلة للبحتري في «ديوانه» (٢: ٣٦٨).

(٤) هو: أبو نواس الحسن بن هانئ، وقد سبقت ترجمته.

(٥) البيت من قصيدة لأبي نواس في «ديوانه» ص٤٨١.

والرابع: وهو الأوجهُ الأدخَلُ في نُكَتِ القرآن: **أن يُغْرِقَ موسىٰ في وَصْفِ نفسِه بالصِّدْقِ** في ذلك المقام، لا سيَّما وقد رُوِيَ أنَّ عدوَّ الله فرعونَ قال له ـ لما قالَ: ﴿إِنِّي رَسُولٌ مِّن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ ـ: كذَبْت، فيقول: أنا حَقيقٌ عليَّ قولُ الحقِّ، أي: واجبٌ علىٰ قولِ الحقِّ أن أكونَ أنا قائلَه والقائمَ به، ولا يَرْضىٰ إلّا بمِثْلي ناطِقًا به.

﴿فَأَرْسِلْ مَعِيَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾: فخَلِّهم حتىٰ يذهبوا معي راجِعينَ إلىٰ الأرضِ المُقدَّسةِ التي هي وطنُهم ومَولِدُ آبائهم، وذلك أنَّ يوسفَ عليه السلامُ لما تُوفِّي ....

إذا تَغَنَّىٰ الحَمامُ الوُرْقُ هيَّجَني ... ولو تَعَزَّيْتُ عنها أُمَّ عَمّارِ(١)

الوُرْق: جمع أَوْرَق، وهو الذي لونه لون الرماد. تعزَّيْتُ عنها، أي: تسلَّيْت.

«هيّج»: يتعدَّىٰ إلىٰ مفعولٍ واحد، فلمّا ضمّنه معنىٰ «ذكّر» عدّاه إلىٰ المفعولِ الثاني وهو «أمّ عمّار»، أي: إذَا تغنَّىٰ الحمامُ ذكَّرني أمَّ عمّار.

«ولو تَعَزَّيْتُ عنها»(٢): معترضة(٣)، فلا يكون الضميرُ في «عنها» إضماراً قبلَ الذّكْر، كما قيل.

قولُه: (**أنْ يُغرِقَ موسىٰ في وَصْفِ نفسِه بالصِّدْقِ**): أي: يبالغ فيه، يعني: كيف يُنْسَب إلىٰ الكذب؟ إذ لو كان الصدقُ مما يعقل، لكان الواجبُ عليه أن يجعلَني قائـله، أي: يجتهد

---

(١) البيت من قصيدة منحولة، فيما يقال، للنابغة الذبياني. انظر: «ديوان النابغة الذبياني» ص٢٠٣. وفيه «ذكَّرني» موضع «هيَّجني»، فلا يكون ثمة شاهد في البيت. والبيت كذلك في: «الكتاب» لسيبويه (١: ٢٨٦)، وفيه «تغرَّبْت» موضع «تعزّيت»، أي: من الغُرْبة، لا من التعزِّي. وهو في «الخصائص» (٢: ٤٢٥، ٤٢٨). و«جمهرة أشعار العرب» لأبي زيد ص٢٢٥ وفيها: «ذكَّرني إنْ تَغرَّيْت». والشاهد في البيت قوله: «هيَّج» بمعنى: «ذكَّر» المضمن في الفعل «هيج». حيث تعدّىٰ إلىٰ مفعولين هما: ياء المتكلم و«أمّ». وانظر كذلك: «شرح شواهد الكشاف» (٤: ٤٠٤).

(٢) من قوله: «أي: تسليت» إلىٰ هنا سقط من (ط).

(٣) أي: اعترضت بين قوله: «هيَّجني» وبين قوله: «أُمّ عمّار».

وانقَرَضَتِ الأسباطُ، غَلَبَ فرعونُ نَسْلَهم واستَعْبَدَهم، فأنقَذَهم اللهُ بموسىٰ عليه السلام، وكان بينَ اليومِ الذي دخلَ يوسفُ مصرَ واليومِ الذي دخلَه موسىٰ أربعُ مئة عام.

[﴿قَالَ إِن كُنتَ جِئْتَ بِـَٔايَةٍ فَأْتِ بِهَآ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّـٰدِقِينَ * فَأَلْقَىٰ عَصَاهُ فَإِذَا هِىَ ثُعْبَانٌ مُّبِينٌ * وَنَزَعَ يَدَهُۥ فَإِذَا هِىَ بَيْضَآءُ لِلنَّـٰظِرِينَ﴾ ١٠٦-١٠٨]

لتحصيل ما يوجبُ أن أكون أنا قائلهُ، والقائمَ بمَصالحِه، كما يقوم القيّم بمَصالح الطفل علىٰ طريقة قوله: ﴿فَلَا يَكُن فِى صَدْرِكَ حَرَجٌ مِّنْهُ﴾ [الأعراف: ٢][١]. فالآية، علىٰ هذا، من الاستعارةِ المكنية[٢].

وإنما استدعىٰ المقامُ المبالغة[٣]، لأن موسىٰ عليه السلامُ حين ادّعىٰ الرسالةَ بين يدَيْ فِرعون، لم يخْلُ من ارتيابٍ منه، فكان قوله: ﴿إِنِّى رَسُولٌ مِّن رَّبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾، وارداً لإزالة ذلك الارتياب، كقولِ الرسلِ في المرّة الأولى: ﴿إِنَّآ إِلَيْكُم مُّرْسَلُونَ﴾ [يس: ١٤]. ثم لما سمع فرعونُ قولَه: ﴿إِنِّى رَسُولٌ مِّن رَّبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾، أنكره، فزاد موسىٰ عليه السلامُ في المبالغة، بأن قال: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾ كما قال.

---

(١) وقد مرّ أن في الآية كناية عن نسبة من باب قولهم: «لا أرَيَنَّكَ هـٰهنا».

(٢) يعني: «قوله: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾ فيه استعارة مكنية، إذ شبّه «قول الحق» برجُل، وحذف المشبَّه به، مع وجود شيء من لوازمه.

(٣) أي: في قول موسىٰ عليه السلام: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾ وقد سبق أن هذا هو الوجه الرابع في توجيه القراءة المشهورة، فيكون في الآية إغراق، وهو من فنون البديع، ويكون مُمكناً عقلاً لا عادةً، إذ إنه في الآية جعل قوله الحق بمنزلة رجُل يجب عليه شيء كما سبق، ثم جعل نفسه، أي: قابليّته لقول الحق وقيامه به، بمنزلة الواجب علىٰ قول الحق. انظر: «حاشية الشهاب» ـ «عناية القاضي وكفاية الراضي» ـ علىٰ «تفسير البيضاوي» (٤: ٢٠١).

فإن قلتَ: كيفَ قال له: ﴿فَأْتِ بِهَآ﴾ بعد قولِه: ﴿قَالَ إِن كُنتَ جِئْتَ بِـَٔايَةٍ﴾؟ قلتُ: معناه: إنْ كنتَ جِئتَ مِن عندِ مَن أرسَلَك بآيةٍ فأْتِني بها وأحضِرْها عندي لِتَصِحَّ دَعْواكَ ويثبُتَ صِدْقُك.

وقد رُوِي أن عدوَّ الله قال: كذَبْتَ. وكان قولُه: «أَنا حقيق علىٰ قول الحق»، جواباً عن إنكارِه، كقولهم في المرةِ الثانية: ﴿إِنَّآ إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ﴾ [يس: ١٦].

فعُلِمَ من هذا البيان أن قوله: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ﴾ ـ علىٰ هذا ـ يجب أن يكونَ خبرَ مبتدأ محذوف ما، بخلافه علىٰ الوجوهِ السابقة.

قال أبو البقاء: «﴿حَقِيقٌ﴾ هاهُنا علىٰ الصحيح: صفة لـ ﴿رَسُولٌ﴾، أو خبر ثانٍ، كما تقول: أنا حقيقٌ بكذا، أي: أَحَقُّ»(١).

وقال صاحب الكواشي: «قرئ: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ﴾، فـ﴿حَقِيقٌ﴾ علىٰ هذا صفة ﴿رَسُولٌ﴾، فلا تقفْ على﴿ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾. وإن جعلْتَ ﴿حَقِيقٌ﴾ خبرَ مبتدأ ـ أي: أنا حقيق ـ وقفْتَ عليه».

قولُه: (كيفَ قال له: ﴿فَأْتِ بِهَآ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّـٰدِقِينَ﴾): أي: كيف قيّد جزاءَ الشرطِ بالشرط؟(٢) وما معناه؟

خلاصةُ الجواب: أن الشرطَ الثاني كالتأكيد والتعليل(٣). ولهذا قال: «لتصحَّ دعواك، ويَثْبتَ صدْقُك».

وقد مرَّ عن أبي البقاء أن الشرط الثاني جوابُه ما يدل عليه الشرطُ الأول مع جوابه، فالتقدير: إن كنتَ من الصادقين فأتِ بآية إن كنت جئتَ بها(٤).

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٥٨٦).

(٢) جزاء الشرط هو قوله: ﴿فَأْتِ بِهَآ﴾. والشرط المقيِّد هو: ﴿إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّـٰدِقِينَ﴾.

(٣) لأن الشرط الثاني بمثابة التكرير للأول.

(٤) من قوله: «وقد مر عن أبي البقاء» إلىٰ هنا سقط من (أ).

﴿ثُعۡبَانٞ مُّبِينٞ﴾ ظاهرٌ أمرُه لا يُشَكُّ في أنه ثعبان، ورُوِيَ أنه كان ثُعبانًا ذَكَرًا أشعَرَ **فاغِرًا فاهُ**، بينَ لَحْيَيْهِ ثمانون ذراعًا، وَضَعَ لَحْيَهُ الأسفلَ في الأرضِ ولَحْيَهُ الأعلىٰ علىٰ سُورِ القَصْر، ثم تَوجَّهَ نَحْوَ فِرعَونَ ليأخُذَه، فوثَبَ فِرعَونُ من سَريرِه وهرب، **وأحدَث** ولم يكُنْ أحدَثَ قبلَ ذلك! وهربَ الناسُ وصاحوا، وحَمَلَ علىٰ الناسِ فانهزَموا، فماتَ منهم خمسةٌ وعشرون ألفًا قتلَ بعضُهم بعضًا، ودخلَ فرعونُ البيتَ وصاح: يا موسىٰ، خَذْهُ وأنا أومِنُ بكَ وأُرسِلُ معك بني إسرائيل، فأخَذَه موسىٰ فعاد عصًا.

فإن قُلت: بمَ يتعلَّقُ ﴿لِلنَّٰظِرِينَ﴾؟ قلت: يَتعلَّقُ بـ ﴿بَيۡضَآءُ﴾، والمعنىٰ: فإذا هي بيضاءُ للنظَّارةِ، **ولا تكونُ بيضاءَ للنَّظّارةِ إلّا إذا كانَ بياضُها بياضًا عَجيبًا** خارجًا عن العادة، يجتمعُ الناسُ للنظرِ إليه كما تجتمعُ النظَّارةُ للعجائب، ....

ولهذا قال الزجّاج: «قد أَوْجَبَ فرعونُ أنه ليس بإله، كما ادَّعى، لأنه قد أوجب له الصدق إذا أتىٰ بآيةٍ يعجزُ عنها المخْلوقون»(١).

قولُه: (**فاغِراً فاهُ**)، **الجوهري**: «فغَرَ فَاهُ، أي: فتَحَه. وفغر فُوهُ: انفتح. يتعدَّىٰ ولا يتعدَّىٰ».

و«أَحْدَثَ» أي: استطْلَق.

قولُه: (**ولا تكونُ بيضاءَ للنَّظّارةِ، إلّا إذا كانَ بياضُها بياضاً عَجيباً**): يريد: أن قولَه تعالىٰ: ﴿لِلنَّٰظِرِينَ﴾ من التتميم(٢)، كقول امرئ القيس:

حَمَلْتُ رُدَيْنِيّاً كأنَّ سِنانَهُ ... سَنا لَهَبٍ لَمْ يَتَّصِلْ بِدُخانِ(٣)

فإن النارَ الشاعلة إذا لم يتَّصلْ بها دُخَان، كانت أشدّ ثُقُوباً. جلبَ في البيت معنىً لتربية المعنى، كما أثبتَ في الآيةِ معنىً لتربيةِ المعنى.

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٤٠١)، وفيه: «ليس بآية» موضع «ليس بإلـه». ولعله تحريف.

(٢) أي: أن الكلام مُفِيد بقوله: ﴿بَيۡضَآءُ﴾ ولكنه تمّم المعنىٰ بقوله: ﴿لِلنَّٰظِرِينَ﴾ للمبالغة.

(٣) البيت من قصيدة طويلة لامرئ القيس في «ديوانه» ص١٧٧.

وذلك ما يُرْوىٰ: أنه أرىٰ فِرعَونَ يَدَهُ وقال: ما هٰذه؟ قال: يدُك، ثم أدخلَها جَيْبَه وعليه مِدْرَعَةُ صوفٍ ونزعَها، فإذا هي بيضاءُ بَياضًا نورانيًا غلبَ شعاعُها شعاعَ الشمس، **وكان موسىٰ عليه السلام آدمَ شَديدَ الأُدْمة.**

[﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِ فِرْعَوْنَ إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ عَلِيمٌ * يُرِيدُ أَن يُخْرِجَكُم مِّنْ أَرْضِكُمْ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ * قَالُوٓاْ أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَأَرْسِلْ فِى ٱلْمَدَآئِنِ حَٰشِرِينَ * يَأْتُوكَ بِكُلِّ سَٰحِرٍ عَلِيمٍ﴾ ١٠٩ - ١١٢]

﴿إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ عَلِيمٌ﴾ أي: عالمٌ بالسِّحرِ ماهرٌ فيه، قد أخذ عُيونَ الناسِ بخُدْعةٍ من خُدَعِه، حتىٰ خَيَّلَ إليهم العصا حيَّةً، والآدمَ أبيض.

فإن قلتَ: قد عُزِيَ هذا الكلامُ إلىٰ فرعونَ في «سورةِ الشعراء»، وأنه قاله للمَلأ، وعُزِيَ هاهنا إليهم؟ قلتُ: **قد قالَه هو، وقالوه هم**، فحكىٰ قَوْلَه ثَمَّ، وقَوْلَهم هاهنا، أو قالَه ابتداءً فتلَقَّتْهُ منه الملأ، فقالوه لأعقابِهم، أو قالوه عنه للناسِ علىٰ طريقِ التبليغ،.....

قولُه: (**وكان موسىٰ عليه السلام آدمَ شَديدَ الأُدْمة**[1])، روىٰ البخاري عن ابن عمرَ قال: قال النبي ﷺ: «وَأَمَّا مُوسَىٰ فآدَمُ جَسِيمٌ سَبْطٌ[2]، كأنه من رِجَال الزُّطِّ»[3].

النهاية: «الزُّطّ: جِنْس من السودان والهنود».

قولُه: (**قالَه هو، وقالوه هم**) فهو كوقْعِ الحافرِ علىٰ الحافر. يدلُّ عليه قوله: «أو قالَه ابتداء، فتَلقَّته منه الملأ»: يعني قال فرعون ما في سورة «الشعراء»: ﴿قَالَ لِلْمَلَإِ حَوْلَهُۥٓ إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ عَلِيمٌ * يُرِيدُ أَن يُخْرِجَكُم مِّنْ أَرْضِكُم بِسِحْرِهِۦ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ * قَالُوٓاْ أَرْجِهْ وَأَخَاهُ﴾ [الشعراء: ٣٤-٣٦] ابتداءً.

---

(١) والآدم: الأسمر. والأُدمة ـ بضم الهمزة، وتسكين الدال بعدها ميم مفتوحة ـ السُّمْرة. والكلمة من الأضداد. انظر: «الصحاح» (٥: ١٨٥٩) مادة (أدم).

(٢) السبط ـ بتسكين الباء وكسرها بعد سين مفتوحة ـ: صفة للشَّعرِ المسترسل، والجسمِ إذا كان حسن القدّ والاستواء. انظر: «الصحاح» (٣: ١١٢٩) مادة (سبط).

(٣) أخرجه البخاري (٣٤٣٨) ومسلم (١٦٨) وغيرهما.

كما يفعلُ الملوكُ؛ يَرىٰ الواحدُ منهم الرأيَ، فيُكَلِّمُ به مَنْ يليهِ مِن الخاصّة، ثمُ تُبلِّغُه الخاصّةُ العامةَ. والدليلُ عليه أنهم أجابوه في قولِهم: ﴿أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَأَرْسِلْ فِي الْمَدَآئِنِ حَٰشِرِينَ * يَأْتُوكَ بِكُلِّ سَٰحِرٍ عَلِيمٍ﴾، وقُرِئَ: (سَحّار)، ....

وقال الملأ هاهُنا نقلاً لكلامِه ذلك، وهو: ﴿قَالَ الْمَلَأُ مِن قَوْمِ فِرْعَوْنَ إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ عَلِيمٌ يُرِيدُ أَن يُخْرِجَكُم مِّنْ أَرْضِكُمْ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ قَالُوٓا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ﴾، إما علىٰ وجه الإعادةِ لأجل أَعْقابهم، أو علىٰ وجهِ التبليغِ إلىٰ سائر الناس.

قال المصنف: «المناسب أنْ يقال: إنّ الملأ قالوا هذا الكلامَ مع الناس بطريقِ التبليغ، ويكون ﴿فَمَاذَا تَأْمُرُونَ﴾ من تتمّتِه. فلما سمع الناسُ هذا مِن الملأ، أقْبَلوا علىٰ فرعون، وقالوا: ﴿أَرْجِهْ وَأَخَاهُ﴾».

وإليه الإشارةُ بقولِه: «والدليل عليه أنهم أجابوه في قولهم: ﴿أَرْجِهْ وَأَخَاهُ﴾» يعني: أن الدليلَ علىٰ أن الكلام واردٌ علىٰ التبليغ أنه لو كان الجوابُ من القوم للملأ لكان المطابق: أَرْجِئُوا وأَرْسِلوا.

ولأن الظاهرَ أن قولَهم: ﴿فَمَاذَا تَأْمُرُونَ﴾ كان مؤامرةً مع القِبْط ومشاورة، فلا بد أن يحصلَ منهم أيضاً كلامٌ ومشورة، كما قال: «وكانت مؤامرةً مع القبط» إلىٰ قوله: «فأشار عليك برأي».

لكن ما في «الشعراء» تصريحٌ في أن قولَه تعالىٰ: ﴿أَرْجِهْ وَأَخَاهُ﴾ من قولِ الملأ لفرعون، لا من القبطِ له، كأنهم لـمّا أبلغوا إلىٰ الناس رسالةَ فرعون، ما أَصْغَوا إلىٰ مشورتِهم، فأشاروا هم إلىٰ فرعون: ﴿أَرْجِهْ وَأَخَاهُ﴾.

هذا أحسن، ليتجاوبَ الآيتان، ويؤيّدُه قولُه بعد هذا: «كأنه قيل: قال: ﴿فَمَاذَا تَأْمُرُونَ قَالُوٓا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ﴾».

قولُه: (﴿يَأْتُوكَ بِكُلِّ سَٰحِرٍ عَلِيمٍ﴾، وقُرِئَ: «سَحّار»): لـفٌّ، وقولُه: «مثْلِه في العلْم

أي: يأتوك بكلِّ ساحرٍ مِثْلِهِ في العِلمِ والمهارة، أو بخيرٍ منه، وكانت هذه مؤامرةً مَعَ القِبط.

وقولهم: ﴿فَمَاذَا تَأْمُرُونَ﴾ من: أمرْتُه فأمرَني بكذا؛ إذا شاوَرْتَه فأشارَ عليك برأي. وقيل: ﴿فَمَاذَا تَأْمُرُونَ﴾؟ من كلامِ فرعون، قالَه للمَلأِ لَمّا قالوا له: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ عَلِيمٌ * يُرِيدُ أَن يُخْرِجَكُم﴾، كأنه لمّا قيلَ: فماذا تأمُرون؟ قالوا: أرْجِئْهُ وأخاه، ومعنىٰ «أرْجِئْه وأخاه»: أخِّرْهُما وأصدِرْهُما عنك، حتىٰ ترىٰ رأيك فيهما وتُدبِّـرَ أمْرَهما. وقيل: احبِسْهُما. وقُرِئ: «أرجِئْه» بالهمز، و﴿أَرْجِهْ﴾، من أرْجأَهُ وأرجاه.

والمَهارة أو بخير منه» نشر، وذلك أن هذا الجوابَ مقابلٌ لقولِ الملأ: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ عَلِيمٌ﴾. فمن قرأ: ﴿بِكُلِّ سَٰحِرٍ﴾ يكون مثلَه، ومَن قرأ: «سَحَّارٍ» يكونُ خيراً منه.

قولُه: (والمهارة)، الجوهري: «المهارة: الحِذْق في الشيء. وقد مَهَرْتُ الشيءَ مهارةً».

قولُه: (وقيل: ﴿فَمَاذَا تَأْمُرُونَ﴾ من كلامِ فرعون): نحوه قولُ يوسف[1]: ﴿ذَٰلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ﴾ [يوسف: ٥٢] بعد قولِها: ﴿الْآنَ حَصْحَصَ الْحَقُّ أَنَا رَاوَدتُّهُ عَن نَّفْسِهِ وَإِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ﴾ [يوسف: ٥١].

فعلىٰ هذا الظاهر أن قولَ الملأ: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ عَلِيمٌ يُرِيدُ أَن يُخْرِجَكُم مِّنْ أَرْضِكُمْ﴾ ابتداءُ كلام، كما قال المصنِّف: «قد قاله هو، وقالوه هم».

وقولهم: ﴿يُخْرِجَكُم مِّنْ أَرْضِكُمْ﴾ بناءً علىٰ خطاب الملوكِ بلفظِ الجماعة[2].

قولُه: («أَرجِئْه» بالهمز): أبو بكرٍ وأبو عمرٍو وابنُ عامر. والباقون: بتركها[3].

---

(١) علىٰ أحد القولين في الآية المذكورة، والقول الثاني: أنه من كلام امرأة العزيز.

(٢) قوله: «فعلىٰ هذا الظاهر أن قول الملأ» إلىٰ هنا سقط من (ط).

(٣) انظر: «الكشف عن وجوه القراءات السبع» (١: ٤٧٠-٤٧١)، و«حجة القراءات» ص٢٨٩. وفي هذا الفعل لغتان، يقال: أرْجَيْتُه وأرجأْتُه.

[﴿ وَجَآءَ ٱلسَّحَرَةُ فِرۡعَوۡنَ قَالُوٓاْ إِنَّ لَنَا لَأَجۡرًا إِن كُنَّا نَحۡنُ ٱلۡغَٰلِبِينَ * قَالَ نَعَمۡ وَإِنَّكُمۡ لَمِنَ ٱلۡمُقَرَّبِينَ ﴾ ١١٣-١١٤]

فإن قلتَ: هلّا قيلَ: وجاءَ السَّحَرةُ فِرعَونَ فقالوا! قلتُ: هو علىٰ تقديرِ سائلٍ سأل: ما قالوا إذ جاؤه؟ فأجيبَ بقوله: «قالوا أإنّ لنا لأجراً» أي: جُعْلًا علىٰ الغَلَبة، وقُرِئَ: ﴿إِنَّ لَنَا لَأَجۡرًا ﴾ علىٰ الإخبارِ وإثباتِ الأجرِ العظيم وإيجابه، كأنهم قالوا: لا بدَّ لنا من أجر، والتنكيرُ للتعظيم، كقولِ العرب: إنّ له لإبلًا، وإنّ له لغنَمًا، يَقصِدونَ الكثرة.

فإن قلتَ: ﴿وَإِنَّكُمۡ لَمِنَ ٱلۡمُقَرَّبِينَ ﴾ ما الذي عُطِفَ عليه؟ قلتُ: هو معطوفٌ علىٰ محذوفٍ سَدَّ مَسَدَّه حرفُ الإيجاب، كأنه قالَ ـ إيجابًا لقولِهم: ﴿إِنَّ لَنَا لَأَجۡرًا ﴾؟ ـ: ﴿نَعَمۡ ﴾ إنَّ لكم لأجرًا، ﴿وَإِنَّكُمۡ لَمِنَ ٱلۡمُقَرَّبِينَ ﴾، أراد: إني لا أقتَصِرُ بكم علىٰ الثوابِ وحده، وإنَّ لكم مَعَ الثوابِ ما يَقِلُّ معه الثواب، وهو التقريبُ والتعظيم، لأنَّ المُثابَ إنما يَتَهنّأُ بما يَصِلُ إليه ويَغتَبِطُ به إذا نالَ معَه الكرامةَ والرِّفعة.

ورُوِي: أنه قالَ لهم: تكونونَ أولَ مَن يَدخُلُ وآخرَ مَن يخرج. ورُوِي: أنه دعا برُؤساءِ السَّحَرةِ ومُعلِّميهم، فقال لهم: ما صَنعْتُم؟ قالوا: قد عَمِلْنا سِحْرًا لا يُطيقُه سَحَرةُ أهلِ الأرض، إلّا أن يكونَ أمرًا من السماء فإنَّه لا طاقة لنا به.

ورُوِيَ أنهم كانوا ثمانين ألفًا، وقيل: سبعين ألفًا، وقيل: بضعةً وثلاثين ألفًا. واختلفت الرواياتُ فَمِن مُقِلٍّ ومن مُكْثِرٍ! ....

قولُه: (وقُرِئَ: ﴿إِنَّ لَنَا لَأَجۡرًا ﴾): نافع وابن كثير وحفص(١).

قولُه: (فَمِن مُقِلٍّ ومِنْ مُكْثِرٍ) الفاءَ عقيبَ قولِه: «واختلفت الروايات»، مفصّلةٌ له.

---

(١) انظر: «الكشف عن وجوه القراءات السبع» (١: ٤٧٢)، و«حجة القراءات» ص٢٩٢.

وقيل: كان يُعَلِّمُهم مجوسِيّان من أهلِ نِينَوىٰ. وقيل: قال فرعون: لا نُغالِبُ موسىٰ إلّا بما هو منه، يعني: السحر.

[﴿ قَالُواْ يَـٰمُوسَىٰٓ إِمَّآ أَن تُلۡقِيَ وَإِمَّآ أَن نَّكُونَ نَحۡنُ ٱلۡمُلۡقِينَ * قَالَ أَلۡقُواْۖ فَلَمَّآ أَلۡقَوۡاْ سَحَرُوٓاْ أَعۡيُنَ ٱلنَّاسِ وَٱسۡتَرۡهَبُوهُمۡ وَجَآءُو بِسِحۡرٍ عَظِيمٍ * وَأَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ أَنۡ أَلۡقِ عَصَاكَۖ فَإِذَا هِيَ تَلۡقَفُ مَا يَأۡفِكُونَ * فَوَقَعَ ٱلۡحَقُّ وَبَطَلَ مَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ * فَغُلِبُواْ هُنَالِكَ وَٱنقَلَبُواْ صَـٰغِرِينَ * وَأُلۡقِيَ ٱلسَّحَرَةُ سَـٰجِدِينَ * قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِرَبِّ ٱلۡعَـٰلَمِينَ * رَبِّ مُوسَىٰ وَهَـٰرُونَ ﴾ ١١٥-١٢٢]

تخييرُهم إياه أدبٌ حَسَنٌ راعَوْهُ معه، كما يفعلُ أهلُ الصِّناعاتِ إذا التَقَوْا، كالمُتناظِرينِ قبلَ أن يَتَخاوَضوا في الجِدال، والمُتصارِعينِ قبل أن يتآخذوا للصِّراع.

وقولُهم: ﴿وَإِمَّآ أَن نَّكُونَ نَحۡنُ ٱلۡمُلۡقِينَ﴾ فيه ما يدلُّ علىٰ رَغبتِهم في أن يُلْقوا قَبْلَه من تأكيدِ ضميرِهم المتَّصلِ بالمُنفَصلِ وتعريفِ الخبر، **أو تعريفِ الخبرِ وإقحام الفَصْل**، وقد سَوَّغَ لهم موسىٰ ما تَراغَبوا فيه ازدراءً لشأنهم، وقلّةَ مُبالاةٍ بهم، وثِقةً بما كان بصَدَدِهِ من التأييدِ السماوي، وأنَّ المُعجِزةَ لن يَغْلِبَها سِحْرٌ أبدًا.

قولُه: (نِينَوىٰ): رُوِي عن فخر المشايخ(١): أنها قريةٌ بقُربِ المَوْصِل، بُعِث فيها يونس.

قولُه: (أو تعريفِ الخبرِ وإقحام الفَصْل): فإن قلت: ما الفَرْقُ بين أن يكونَ الضميرُ مؤكِّداً، وبين أن يكون فَصْلاً؟ قلت: التوكيدُ يرفع التجوّزَ عن المسنَدِ إليه، فيلزم التخصيص من تعريف الخبر، أي: نحن نفعلُ الإلقاء البتَّة، لا غيرُنا، والفَصْلُ يخصّصُ الإلقاء بهم، لأنه لتخصيصِ المسند بالمسندِ إليه، فيعْرَىٰ عن التوكيد(٢).

---

(١) يعني: الأديب أبا الحسن الخوارزمي ت٦٥٠هـ. سبقت ترجمته.

(٢) معنىٰ ذلك أن الضمير المؤكِّد يفيد تخصيص المسند إليه بالمسند، وضمير الفصل يفيد العكس، أي: تخصيص المسند بالمسند إليه. فالضمير ﴿نَحۡنُ﴾ إذا كان مؤكِّداً للضمير المستتر في ﴿نَّكُونَ﴾، كان المعنىٰ أنهم هم لا غيرهم الذين يُلقون، وإذا كان ضمير فصل فالمعنىٰ أن الإلقاء لا غيره خاص بهم. وعلىٰ الأول يكون من أسلوب قصر الموصوف علىٰ الصفة، وعلىٰ الثاني يكون من قصر الصفة علىٰ الموصوف.

﴿سَحَرُوٓاْ أَعۡيُنَ ٱلنَّاسِ﴾: أرَوْها بالحِيَلِ والشَّعْوَذةِ وخيَّلوا إليها ما الحقيقةُ بخِلافِه، كقوله تعالىٰ: ﴿يُخَيَّلُ إِلَيۡهِ مِن سِحۡرِهِمۡ أَنَّهَا تَسۡعَىٰ﴾ [طه: ٦٦]، رُوِي: أنهم ألقَوْا حِبالًا غِلاظًا وخُشُبًا طِوالًا، فإذا هي أمثالُ الحيَّات، قد مَلأَتِ الأرضَ ورَكِبَ بعضُها بعضًا، ﴿وَٱسۡتَرۡهَبُوهُمۡ﴾: وأرهَبوهم إرهابًا شديدًا، كأنهم استدعَوْا رَهْبتَهم، ﴿بِسِحۡرٍ عَظِيمٍ﴾ في بابِ السِّحْر. رُوِيَ أنهم لوَّنوا حبالَهم وخُشُبَهم وجعلوا فيها ما يُوهِمُ الحركة، قيل: جعلوا فيها الزِّئبق.

﴿مَا يَأۡفِكُونَ﴾: ﴿مَا﴾ موصولةٌ أو مصدرية، بمعنىٰ: ما يَأفِكونَه، أي: يَقلِبونَه عن الحقِّ إلىٰ الباطل ويُزوِّرونَه، **أو إفكَهم**، تسميةً للمأفوكِ بالإفك.

رُوِيَ أنَّها لمّا تلقَّفَتْ مِلْءَ الوادي من الخُشُبِ والحبالِ ورَفَعَها موسىٰ، فرَجَعَت عصًا كما كانت، وأعدَمَ اللهُ بقدرتِه تلكَ الأجرامَ العظيمة، أو فرَّقها أجزاءً لطيفةً، قالت السحرةُ: لو كانَ هذا سِحرًا لبَقِيَت حِبالُنا وعِصِيُّنا، ﴿فَوَقَعَ ٱلۡحَقُّ﴾ **فحصَلَ وثبتَ**، .....

قولُه: (**أو إفْكَهم**) هذا علىٰ أن تكونَ ﴿مَا﴾ مصدرية، والمصدرُ بمعنىٰ اسم المفعول، والمأفوكُ ما جَعَلوا فيه الزئبق.

قال الزجاج: «معنىٰ قوله: ﴿يَأۡفِكُونَ﴾ أي: يأتون بالإفك، وهو الكذب، وذلك أنهم زعموا أن حبالَهم وعِصِيَّهم حيَّات، وكذَبوا في ذلك، وإنما كانوا قد حَشَوْها بالزئبق، وصوَّروها بصُوَر الحيّات»(١).

قال أبو عبيدة: «﴿تَلۡقَفُ مَا يَأۡفِكُونَ﴾ أي: تلْقَمُ ما يسْحرون ويكْذِبون»(٢).

قولُه: (﴿فَوَقَعَ ٱلۡحَقُّ﴾: **حصل**(٣) **وثبت**). استُعير للثبوتِ وللحصولِ الوقْع، لأنه في

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٤٠٥) بتصرّف يسير.

(٢) «مجاز القرآن» لأبي عبيدة (١: ٢٢٥) وفيه «تلهم ما يسحرون ويكذبون، أي: تلقمه».

(٣) كذا في الأصول الخطية، وكذا هو في نصِّ «الكشاف» من (ط)، لكن في الأصل الخطي من «الكشاف»، وفي النسخ المطبوعة منه: «فحصل» بالفاء.

ومِن بِدَعِ التفاسير: فوقعَ قلوبَهم، أي: فأثَّر فيها؛ من قولهم: فَأْسٌ وَقيعٌ، ﴿وَٱنقَلَبُواْ صَٰغِرِينَ﴾: وصاروا أذِلّاءَ مَبْهوتين.

﴿وَأُلْقِيَ ٱلسَّحَرَةُ﴾: وخَرُّوا سُجَّدًا، كأنما ألقاهُم مُلْقٍ لشِدَّةِ خُرورِهم، وقيل: لم يتمالكوا ممَّا رأَوْا، فكأنَّهم أُلْقوا، وعن قَتادة: كانوا أولَ النهارِ كفارًا سَحَرةً، وفي آخرِه شُهداءَ بَرَرة، وعن الحسنِ: تَراهُ وُلِدَ في الإسلام ونَشَأَ بينَ المسلمينَ يبيعُ دينَه بكذا وكذا، وهؤلاء كُفار نَشَؤوا في الكفر، بَذَلوا أنفُسَهم لله.

[﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ ءَامَنتُم بِهِۦ قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ ۖ إِنَّ هَٰذَا لَمَكْرٌ مَّكَرْتُمُوهُ فِى ٱلْمَدِينَةِ لِتُخْرِجُواْ مِنْهَآ أَهْلَهَا ۖ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ ۞ لَأُقَطِّعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُم مِّنْ خِلَٰفٍ ثُمَّ لَأُصَلِّبَنَّكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ ١٢٣-١٢٤]

﴿ءَامَنتُم بِهِۦ﴾ علىٰ الإخبار، أي: فَعَلتُم هذا الفِعْلَ الشنيع، توبيخًا لهم وتَقْريعًا. وقُرِئَ: (أآمنتُم) بحرفِ الاستفهام، ومعناه الإنكارُ والاستبعاد،........................

مقابل «بَطَل»، فإن الباطلَ زائل. وفائدتُها شدة الرسوخ والتأثير، لأنّ الوقْعَ يُستعمل في الأجسام.

الأساس: «وقع الشيء علىٰ الأرض وقوعاً، وأوقعْته إيقاعاً».

وهو كقوله تعالىٰ: ﴿ بَلْ نَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَى ٱلْبَٰطِلِ فَيَدْمَغُهُۥ ﴾ [الأنبياء: ١٨](١)، استُعيرَ القذْفُ لإيراد الحقِّ علىٰ الباطل، والدمغُ لإذهاب الباطل، لأن القذْفَ والدمغ يُستعملان في الأجسام.

ولعل من فَسَّرَ الوقْعَ بالتأثير نظر إلىٰ هذا المعنى.

قولُه: («أآمنتُم» **بحرفِ الاستفهام**): الجماعة كلُّهم إلا حفصاً، فإنه قرأها علىٰ الإخبار(٢).

(١) وفي الآية استعارتان تصريحيتان: الأولىٰ في قوله: ﴿نَقْذِفُ﴾ حيث شبّه إيراد الحق علىٰ الباطل بالقذف، والثانية في ﴿فَيَدْمَغُهُۥ﴾ حيث شبّه إذهاب الباطل بالدمغ، كما هو الحال في آية سورة الأعراف السابقة.

(٢) انظر في توجيه هذه القراءة: «الكشف عن وجوه القراءات السبع» (١: ٤٧٣)، و«حجة القراءات» ص٢٩٣.

﴿إِنَّ هَٰذَا لَمَكْرٌ مَّكَرْتُمُوهُ فِي ٱلْمَدِينَةِ﴾: إنَّ صُنْعَكم هذا لَحيلةٌ احتَلْتُموها أنتُم وموسىٰ في مصرَ قبلَ أن تخرجوا منها إلىٰ هذه الصحراء، قد تَواطَأْتُم علىٰ ذلك لغَرَضٍ لكم، وهو أَن تُخرِجوا منها القِبْطَ وتُسْكِنوها بني إسرائيل، وكان هذا الكلامُ من فِرعَونَ تَمْويهًا علىٰ الناس، لئلا يَتَّبِعوا السَّحَرةَ في الإيمان. **ورُوِيَ أنَّ موسىٰ عليه السلامُ قال للساحرِ الأكبر**: أتؤمِنُ بي إن غَلَبْتُك؟ قال: لآتينَّ بسِحرٍ لا يغلبُه سحر، وإن غَلَبْتَني لأُومِنَنَّ بك، وفِرعَونُ يَسمَع، فلذلك قال ما قال، ﴿فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ وَعيدٌ أَجْمَلَه، ثم فَصَّله بقولِه: ﴿لَأُقَطِّعَنَّ﴾، وقُرِئ: «لأَقْطَعَنَّ» بالتخفيف، وكذلك ﴿ثُمَّ لَأُصَلِّبَنَّكُمْ﴾، ﴿مِّنْ خِلَٰفٍ﴾: من كلِّ شِقٍّ طَرَفًا، وقيل: إن أوَّلَ مَنْ قَطَعَ مِنْ خِلافٍ وصَلَبَ لَفِرعَونُ.

[﴿قَالُوٓا۟ إِنَّآ إِلَىٰ رَبِّنَا مُنقَلِبُونَ * وَمَا تَنقِمُ مِنَّآ إِلَّآ أَنْ ءَامَنَّا بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا لَمَّا جَآءَتْنَا ۚ رَبَّنَآ أَفْرِغْ عَلَيْنَا صَبْرًا وَتَوَفَّنَا مُسْلِمِينَ﴾ ١٢٥-١٢٦]

وفيها[١] أيضاً معنىٰ التوبيخ، كما في الاستفهام. ونحوه قال الحسنُ في قولِه تعالىٰ: ﴿ٱكْتَتَبَهَا فَهِيَ تُمْلَىٰ عَلَيْهِ بُكْرَةً﴾ [الفرقان: ٥] بكسرِ الهمزة: «إنه قول الله يكذّبهم»[٢].

وإنما أفاد الخبرُ التوبيخ، لأن الأصلَ في الإخبار الساذَجِ أن يكون المخاطَبُ خاليَ الذهن، وألا يلزمَ تحصيلُ الحاصل، فإذا ألقىٰ إليه الجملة، وهو عالمٌ بفائدتها، تؤكّد بحسَبِ قرائنِ الأحوال ما ناسبَ المقام.

وهاهُنا[٣]، لما خاطبهم بما فعلوا، مخبِراً إياهم في ذلك المقام، أفاد التوبيخَ والتقريع.

قولُه: (**ورُوِيَ أنَّ موسىٰ عليه السلامُ قال للساحرِ الأكبر**): عطف علىٰ قولِه: «وكان

---

(١) أي: في قراءة حفص: ﴿ءَامَنتُم﴾ علىٰ الإخبار، فيكون الخبر متضمّناً معنىٰ التوبيخ والتقريع، كما في قراءة من قرأ: «أآمنتُم» علىٰ الاستفهام.

(٢) انظر: «الكشاف» (١١: ١٧٤)، و«مفاتيح الغيب» (٢٤: ٥١)، و«البحر المحيط» (٦: ٤٨٢).

(٣) أي: في قوله: ﴿ءَامَنتُم بِهِۦ قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ﴾.

﴿إِنَّآ إِلَىٰ رَبِّنَا مُنقَلِبُونَ﴾ فيه أوجُهٌ: أن يُريدوا: إنّا لا نُبالي بالموتِ لانقِلابِنا إلىٰ لِقاءِ ربِّنا ورحمتِه، وخَلاصِنا منك ومن لِقائِك، أو نَنقَلِبُ إلىٰ الله يومَ الجزاء، فيُثيبُنا علىٰ شدائدِ القطعِ والصَّلْب، أو إنّا جميعًا - يعنونَ أنفُسَهم وفرعونَ - نَنْقلبُ إلىٰ الله فيَحْكُمُ بيننا، أو إنا لا محالةَ ميِّتون مُنقَلبونَ إلىٰ الله، فما تَقدِرُ أن تفعلَ بنا إلّا ما لا بدَّ لنا منه.

﴿وَمَا تَنقِمُ مِنَّآ إِلَّآ أَنْ ءَامَنَّا﴾: وما تَعيبُ منا إلّا الإيمانَ بآياتِ الله، أرادوا: وما تعيبُ منا إلّا ما هو أصلُ المناقبِ والمفاخرِ كُلِّها، وهو الإيمان، ومنه قولُه:

ولا عَيْبَ فيهم غيرَ أنَّ سُيوفَهُم

هذا الكلام من فرعون تمويهاً علىٰ الناس». أي: لم يسمعْ شيئاً من السحرة، وموسىٰ ما شعرَ بهذا المعنى، بل وضعه مِن تلقاء نفسِه تمويهاً علىٰ الناس، أو سمع ما يدلُّ عليه، كما جاء في الرواية: «أن موسىٰ قال للساحرِ الأكبر» إلىٰ آخره، ومِن تمويهِهِ قوله: ﴿قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ﴾ [الأعراف: ١٢٣] أي: آمرُكم. يعني: أن غلبةَ موسىٰ لم تكن غلبةً في الحقيقة، إذْ لو كانت لآذنْـتُـكُم(١) بالإيمان به ﴿إِنَّ هَٰذَا لَمَكْرٌ مَّكَرْتُمُوهُ﴾.

قولُه: (﴿إِنَّآ إِلَىٰ رَبِّنَا مُنقَلِبُونَ﴾: فيه أَوْجُهٌ): إنما احْتَمل الوجوه، لأن هذه القصة في هذه السورة جاءت مختصرة، وفي «الشعراء» أَوْفَىٰ منها، فتُحْمَل هذه علىٰ تلك، والمذكور فيها: ﴿لَا ضَيْرَ إِنَّآ إِلَىٰ رَبِّنَا مُنقَلِبُونَ * إِنَّا نَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لَنَا رَبُّنَا خَطَٰيَٰنَآ أَن كُنَّآ أَوَّلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء: ٥٠-٥١]، علّلوا عدمَ المبالاة الذي يعطيه معنىٰ ﴿لَا ضَيْرَ﴾ بالانقلابِ إلىٰ الله، والطمعِ في الثواب.

وفسّر الآية هناك بوجوه ثلاثة، وزاد هنا، بناءً علىٰ ذلك، وجهاً واحداً:

الوجه الأول: قولُه: «إنا لا نبالِي بالموت، لانقلابنا إلىٰ لقاء ربِّنا ورحمته، وخلاصنا منك»، ومما يقْربُ منه هنالك قوله: «لا ضيرَ علينا في قتْلك، إنك إن قتلْتَنا انقلبنا إلىٰ ربِّنا انقلابَ مَن يطمعُ في مغفرتِه، ويرجو رحمتَه».

---

(١) في (ج): «لآذنكم».

﴿أَفۡرِغۡ عَلَيۡنَا صَبۡرٗا﴾: هَبْ لنا صَبْرًا واسِعًا، وأكثِـرْهُ علَينا، حتّىٰ يفيضَ علينا ويَغْمُرَنا، كما يُفرَغُ الماءُ إفراغًا، وعن بعضِ السلف: إنَّ أحَدَكم ليُفرِغُ علىٰ أخيهِ ذَنـوبًا، ثم يقول: قد مازَحْتُك، أي: يَغمُرُه بالحياءِ والخَجَل. ....

والثاني: قولُه: «ننقلب إلىٰ الله يوم الجزاء، فيُـثِيبنا علىٰ شدائد القطع والصَّلْب»،

ومما يناسبه ثَمَّة قوله: «لا ضررَ علينا في ذلك، بل لنا فيه أعظمُ النفع، لِـما يحصلُ لنا في الصبر عليه لوجهِ الله من تكفيرِ الخطايا، والثوابِ العظيم، مع الأعواض»، لأن المشار إليه بقوله: «ذلك»: «القطع والصلب»[١].

والثالث: قولُه: «إنّا جميعاً ـ يعْنون أنفسهم وفرعون ـ ننقلب إلىٰ الله فيحْكم بيننا» لم يذكره هناك. والمعنى: ننقلبُ إلىٰ الله جميعاً، فيحكمُ بيننا، وينتقمُ لنا منك، بما فعلْت بنا، ويثيبُنا علىٰ ما قاسيناه من البلاءِ والمِحَن.

والرابع: قولُه: «إنا لا محالة ميّتون منقلبون إلىٰ الله»، ومما يدانيه هناك قولُه: «لا ضَيْرَ علينا فيما تتوعّدنا به من القتل، لأنه لا بد لنا من الانقلاب إلىٰ ربنا، بسبب من أسباب الموت، والقتلُ أهْونُ أسبابه».

وقد ذكرنا هناك وجهَ تخريجِ كلٍّ من الوجوه علىٰ التفصيل.

قولُه: (**هبْ لنا صَبْراً واسِعاً، وأكْثِرْهُ علَيْنا**)، هذا أصل المعنى، فاستُعيرَ له قوله تعالىٰ: **﴿أَفۡرِغۡ عَلَيۡنَا صَبۡرٗا﴾**.

فالاستعارةُ في **﴿أَفۡرِغۡ﴾**، والقرينةُ **﴿صَبۡرٗا﴾**، لأن الصبر لا يُستعملُ فيه الإفراغ، وهي استعارة تَبَعية[٢].

---

(١) قوله: «ومما يناسبه ثمّة قوله: لا ضرر علينا» إلىٰ هنا سقط من (ط).

(٢) أي: أنه شبه «هبة الصبر» بـ«الإفراغ»، وصرح بالمشبه به، مع وجود قرينة هي ﴿صَبۡرٗا﴾ علىٰ سبيل الاستعارة التصريحية التبعية.

أو صُبَّ علينا ما يُطهِّرُنا من أوضارِ الآثام، وهو الصبرُ علىٰ ما توعَّدَنا به فِرْعَون، لأنَّهم عَلِموا أنهم إذا استقاموا وصَبَروا كان ذلك مَطْهَرةً لهم، ﴿وَتَوَفَّنَا مُسْلِمِينَ﴾: ثابتين علىٰ الإسلام.

[﴿وَقَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِ فِرْعَوْنَ أَتَذَرُ مُوسَىٰ وَقَوْمَهُۥ لِيُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَيَذَرَكَ وَءَالِهَتَكَ ۚ قَالَ سَنُقَتِّلُ أَبْنَآءَهُمْ وَنَسْتَحْىِۦ نِسَآءَهُمْ وَإِنَّا فَوْقَهُمْ قَـٰهِرُونَ﴾ ١٢٧]

﴿وَيَذَرَكَ﴾ عَطفٌ علىٰ ﴿لِيُفْسِدُوا۟﴾، لأنه إذا تركَهم ولم يَمنَعْهُم، ....

قولُه: (أو صُبَّ علينا ما يُطهِّرُنا). فعلىٰ هذا الاستعارةُ في «الصبر»، والقرينةُ ﴿أَفْرِغْ﴾، وهي استعارة مكنيةٌ مستلْزِمة للتخييلية، لأن الإفراغَ يُستعملُ في الماء، و«الصبر» المكنية، ولذلك قال: «أوْ صُبَّ علينا ما يطهّرنا من أوْضار[1] الآثام، وهو الصبر».

قولُه: (لأنه إذا تركَهم) تعليلٌ لما يؤدّي إليه عطفُ «يذَرَكَ» علىٰ علّةِ[2] الفعل المنْكَر، وهو: ﴿أَتَذَرُ﴾، لأن تركَ فرعونَ موسىٰ وقومَه علىٰ ما أرادوا يؤدّي إلىٰ الفساد في الأرض، وإلىٰ تركِ فرْعونَ ألّا يُعَظَّم، وتركِ الآلهة بألّا تُعْبَد.

فاللام في ﴿لِيُفْسِدُوا۟﴾ كما في قوله تعالىٰ: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨].

ولهذا قال: «فكأنه تركهم لذلك» علىٰ التشبيه.

والإضافة في ﴿وَءَالِهَتَكَ﴾ ليست للتخصيص، لتكون معبودة له، بل لأدنىٰ ملابسة[3]، لأنه صنعها، ودعا القوم إلىٰ عبادتها. يعضده قوله: ﴿أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النازعات: ٢٤].

---

(١) الأوضار: جمع: «وَضَر»، وهو الوسخ من الدَّسَم أو غيره.

(٢) يعني قوله: «يُفْسدوا»، إذ إنه علّة لقولهم ﴿أَتَذَرُ﴾؟

(٣) أي: أن الإضافة هنا غير محضة، فلا تُكْسِب المضاف تخصيصاً أو تعريفاً كما هو الحال في الإضافة المحضة.

وكان ذلك مُؤدّيًا إلىٰ ما دَعَوْهُ فسادًا وإلى تَرْكِه وتَرْكِ آلهته، فكأنه تركَهم لذلك.

أو هو جوابٌ للاستِفهامِ بالواوِ كما يُجابُ بالفاء، نَحْوَ قولِ الحطيئة:

ألم أكُ جارَكُم ويكـونُ بَيْنـي   وبَيْنَـكُمُ المَـوَدَّةُ والإخـاءُ

والنصبُ بإضمـارِ «أن»، تقديرُه: أيكونُ منك تَـرْكُ موسى، ويكونُ تَـرْكُه إيّاك وآلهتَكَ.

وقُرِئ: «ويَذَرُكَ وآلهتَك» بالرفع عطفًا علىٰ ﴿أَتَذَرُ مُوسَىٰ﴾ بمعنىٰ: أتذَرُهُ وأيذَرُكَ، أي: أتُطْلِقُ له ذلك؟ أو يكونُ مُستَأنفًا أو حالًا علىٰ معنى: أتذَرُه **وهو يَذَرُكَ وآلهتَك**. وقرأ الحسن: «وَيَذَرْكَ» بالجَزْم، ....

قولُه: (**أو هو جوابُ الاستفهام**[1] **بالواو**): قال الزجّاج: «المعنى: أَيكُونُ منك أنْ تذَرَ موسى، وأنْ يذَرَك؟»[2] يعني: أتذرُ موسىٰ وقومَه ليغيّروا دينَك، ولنَتْرُكَ عبادتَك وعبادة الأصنام التي أمرْتَنا بعبادتها؟

قولُه: (**والنصبُ بإضمـارِ «أنْ»**) عطفٌ علىٰ قوله: «هو جواب»، أي: هو جواب للاستفهام، والنصبُ بإضمار «أنْ».

قولُه: (**وهو يذَرُكَ وآلهتَكَ**) مثالٌ للاستئنافِ والحال، كقوله تعالىٰ: ﴿ثُمَّ ٱتَّخَذْتُمُ ٱلْعِجْلَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَنتُمْ ظَٰلِمُونَ﴾ [البقرة: ٩٢][3].

أما الاستـئناف، فعلىٰ أن تكونَ الجملةُ معترضة[4] مؤكِّـدةً لمعنىٰ ما سبق، أي: أتـذَر

(١) كذا في الأصول الخطية، وكذا هو في نصِّ «الكشاف» من (ط)، لكن في الأصل الخطي من «الكشاف» وفي النسخ المطبوعة منه: «جوابٌ للاستفهام».

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٤٠٦).

(٣) والشاهد في الآية قوله: ﴿وَأَنتُمْ ظَٰلِمُونَ﴾ حيث يصحّ أن يكون جملة مستأنفة، أو جملة حالية.

(٤) الاعتراض عند الطيبي لا يُشْتَرط فيه أن يكون أثناء الكلام، وقد يكون في آخره كما هو الحال هنا.

كأنه قيلَ: يُفْسِدوا، كما قُرِئ: ﴿وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [المنافقون: ١٠]، **كأنه قيل: «أَصَّدَّقْ».**
وقرأ أنسٌ رضيَ الله عنه: «ونَذَرَكَ» بالنون والنَّصْب، أي: يَصْرِفُنا عن عبادتِك فنذَرَها.
وقُرِئ: «ويَذَرَك وإلاهَتَكَ»، أي: عِبادتَك.

ورُوي أنهم قالوا له ذلك، لأنه وافقَ السَّحَرةَ علىٰ الإيمانِ ستُّ مئـةِ ألفِ نفس،

موسىٰ وعادتُه ترْكُك وآلهتَك؟ فلا بدَّ من تقدير «هو» ليدلَّ علىٰ الدوام.

وأما الحال فكذلك لأن «يذرك» مضارع، لا يجوز مجيءُ الواوِ معه، فتُقدَّرُ الجملة اسمية، ليصحَّ دخولُها عليه. والحال مقدَّرة لجهةِ الإشكال.

قولُه: (**كأنه قيل: يُفْسِدوا**): يعني: لو لم يكنْ في ﴿لِيُفۡسِدُواْ﴾ اللام، لكان يجوزُ فيه الجزمُ علىٰ أنه جوابُ الاستفهام، بإضمار «إن» الشرطية، فيُقدّرُ كأنه ليس فيه اللام، كما في قوله: ﴿وَأَكُن﴾[١].

قال ابنُ جِنِّي: «أما إسْكان «يَذَرْكَ». فهو كقراءةِ أبي عمرو: «إنّ اللهَ يَأْمُرْكُم» بإسكان الراء، استثقالاً للضمةِ علىٰ توالي الحركات، ولم يسكِّن ﴿يَأۡمُرُهُم﴾ [الأعراف: ١٥٧][٢] لخفاءِ الهاء وخفَّتِها، بخلاف الكافِ لثقلها وإظهارِها»[٣].

قولُه: (**وإلاهَتَكَ**): قال ابن جنِّي: «قرأها عليٌّ وابنُ عباسٍ والحسنُ[٤] رضي الله عنهم. أي: عبادتَك. منه سمِّيت الشمس: إلاهة، لأنهم كانوا يعبدونها»[٥].

قولُه: (**ورُوي أنهم قالوا له ذلك**) عطفٌ علىٰ قولِه: «إلىٰ ما دَعَوْه فساداً» من حيثُ المعنى،

---

(١) أي: في قوله: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [المنافقون: ١٠].

(٢) في قوله: ﴿يَأۡمُرُهُم بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَيَنۡهَىٰهُمۡ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ﴾.

(٣) «المحتسب» (١: ٢٥٧) بتصرّف.

(٤) إدراج الحسنِ البصريِّ في هؤلاء القُرّاء لم يذكره ابن جني في «المحتسب».

(٥) «المحتسب» (١: ٢٥٦). «الجامع لأحكام القرآن» (٧: ٢٦٢) و«الدر المصون» (١٩٧١).

فأرادوا بالفسادِ في الأرض ذلك، وخافوا أن **يُغْلَبوا علىٰ المُلْك**، وقيل: صنعَ فرعونُ لقومِه أصنامًا وأمرَهُم أن يعبدوها تقرُّبًا إليه، كما يعبدُ عَبَدةُ الأصنامِ الأصنامَ، ويقولون: ليُقرِّبونا إلى الله زُلْفى، ولذلك قال: ﴿أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النازعات:٢٤].

﴿سَنُقَتِّلُ أَبْنَآءَهُمْ﴾ يعني: سنُعيدُ عليهم ما كنا **مَحَنَّاهُم** به من قَتْلِ الأبناء، ليعلموا أنَّا علىٰ ما كُنّا عليه من الغَلَبةِ والقَهْر، وأنهم مَقهُورونَ تحتَ أيدينا كما كانوا، وأنَّ غَلَبةَ موسىٰ لا أثَر لها في مُلْكنا واستيلائِنا، ولئلّا يَتَوهَّمَ العامَّةُ أنه هو المولودُ الذي تَحَدَّثَ المُنَجِّمونَ والكَهَنَةُ بذهابِ مُلْكِنا علىٰ يدِه، فيُثبِّطهُم ذلك عن طاعتِنا، ويَدْعوهُم إلى اتّباعه، **وأنه مُنْتظرٌ بَعْدُ**.

لأنّ المرادَ بالفساد إما ما هو المتعارف، قال تعالىٰ: ﴿لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ ٱلْحَرْثَ وَٱلنَّسْلَ﴾ [البقرة: ٢٠٥] أو غير المتعارف، وهو إيمانُ ستِّ مئة ألْف نفْس، يدلُّ عليه قوله: «فأرادوا بالفساد في الأرض ذلك».

قولُه: (**أن يُغْلَبوا علىٰ الـمُلك**)، **الأساس**: «غلبْتُه علىٰ الشيء: أخذْتُه، وهو مغلوب عليه».

قولُه: (**مَـحَنَّاهُم**) وهي: من المِحْنة التي هي واحدة المِحَن، الذي يُمْتَحن به الإنسان من بليّة.

قولُه: (**وأنه مُنْتَظَرٌ**)، قيل: هو معطوفٌ علىٰ قوله: «إنه هو المولود» علىٰ أسلوبِ قولِه:

عَلَفْتُهَا تِبْناً وَمَاءً بَارِدا[1]

المعنى: سنقتِّل أبناءهم، ليعْلمَ بنو إسرائيلَ أنّا علىٰ ما كنّا عليه، وأن غَلَبة موسىٰ لا أثَرَ لها، ولئلا يتوهّمَ العامَّة من القبط أن موسىٰ هو المولودُ الذي تحدَّثَ به المنجِّمون، وليُوقِنوا أن ذلك المولودَ مُنْتَظَرٌ بعد، وليس بموسىٰ.

---

(١) لذي الرمّة، وقد سبق تخريجه والتعليق عليه. وتقدير العطف في كلام الزمخشري: «لئلا يتوهّم العامة أنه هو المولود الذي أخبر المنجّمون... بذهاب ملْكنا علىٰ يده.. ويُوقِنوا أنه منتظر بعد» أي: بتقدير «ويوقنوا».

[﴿ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ ٱسْتَعِينُوا۟ بِٱللَّهِ وَٱصْبِرُوٓا۟ ۖ إِنَّ ٱلْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ ۖ وَٱلْعَـٰقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ ۞ قَالُوٓا۟ أُوذِينَا مِن قَبْلِ أَن تَأْتِيَنَا وَمِنۢ بَعْدِ مَا جِئْتَنَا ۚ قَالَ عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يُهْلِكَ عَدُوَّكُمْ وَيَسْتَخْلِفَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ ﴾ ١٢٨-١٢٩]

﴿ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ ٱسْتَعِينُوا۟ بِٱللَّهِ ﴾ قال لهم ذلك ـ حين قالَ فرعون: سنُقتِّلُ أبناءَهم، فجَزِعوا منه وتضجَّروا ـ..........................

يريد: أن قولَه: ﴿سَنُقَتِّلُ أَبْنَآءَهُمْ وَنَسْتَحْىِۦ نِسَآءَهُمْ﴾ من الأسلوبِ الحكيم، وإنْ صدر من الأحمق، لأن الجواب المطابق للملأ عن قولهم: ﴿أَتَذَرُ مُوسَىٰ وَقَوْمَهُۥ﴾: إنّا سنقتله وقومه، ونَسْبِي ذراريهم.

ولو أتىٰ بهذا الجوابِ لظهر عجزُه لبني إسرائيل، لأنه إذا ترك قتلَ الأبناء، وشرع في قتلِ الرجال، لتُوُهِّمَ[(١)] أن ذلك للخوفِ منهم، وأن موسىٰ عليه السلامُ هو الموعود، فلما صرح بالعَودِ إلىٰ ما كانوا عليه من القهر: بإبقاء الرجال، وقتلِ الأولاد، واستحياءِ النساء، دلَّ علىٰ ذلّة بني إسرائيل، وأن موسىٰ غيرُ الموعودِ به.

يعني: لا تلتفتوا إليه أيها القِبط، ودوموا علىٰ ما كنتم عليه مِن قتلِ الأولاد، واستحْياءِ النساء، ولا تعْتمدوا عليه، يا بني إسرائيل، ولا تعتضدوا به، فأنتم بعْدُ أذلّاء مقْهُورون.

فعلىٰ هذا قوله: ﴿وَإِنَّا فَوْقَهُمْ قَـٰهِرُونَ﴾[(٢)] كالتذييلِ للسابق وكذلك كان قولُ موسىٰ لقومِه: ﴿ٱسْتَعِينُوا۟ بِٱللَّهِ﴾ حين ضَجِر القومُ من قولِ فِرعون، من الأسلوب الحكيم، أي: ليس كما قال فرعون: ﴿وَإِنَّا فَوْقَهُمْ قَـٰهِرُونَ﴾، فإن القهر والغلَبةَ لمن صَبَر، واستعان

---

(١) كذا في (ط)، وفي غيرها من الأصول الخطية: «ليوهم»، ولا يستقيم.
(٢) والجملة تذييل لتأكيد المعنىٰ في قوله: ﴿سَنُقَتِّلُ أَبْنَآءَهُمْ وَنَسْتَحْىِۦ نِسَآءَهُمْ﴾ قبل ذلك.

يُسَكِّنُهم ويُسلِّيهم، ويَعِدُهم النُّصْرةَ عليهم، ويَذكُرُ لهم ما وَعَدَ اللهُ بني إسرائيل من إهلاكِ القِبْطِ وتوريثِهم أرضَهم وديارَهم.

فإن قُلتَ: لِـمَ أُخليَت هذه الجملةُ عن الواو، وأُدخِلَت علىٰ التي قَبْلَها؟ قلتُ: هي جُملةٌ مُبتَدأةٌ مُسْتأنفة، وأمّا ﴿ وَقَالَ ٱلْمَلَأُ ﴾ [الأعراف: ١٢٧] فمعطوفةٌ علىٰ ما سَبَقَها من قوله: ﴿ قَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِ فِرْعَوْنَ ﴾. وقولُه: ﴿إِنَّ ٱلْأَرْضَ لِلَّهِ ﴾ يجوزُ أن تكونَ اللامُ للعهد، ويُرادَ أرْضُ مِصْرَ خاصّةً، كقوله: ﴿وَأَوْرَثْنَا ٱلْأَرْضَ﴾ [الزمر: ٧٤]، وأنْ تكونَ للجنس، فيتناولَ أرضَ مِصْرَ لأنَّها من جِنسِ الأرض، كما قال ضَمْرةُ: «إنما الـمرْءُ بأصغَرَيْه»، فأرادَ بالمرءِ الجنْسَ، وغرَضُه أن يَتَناوَلَه تناوُلًا أوّليًا.

بالله، ولمن وعَدَهُ الله توريثَ الأرض، أنّ ذلك الموعودَ الذي وعدكم الله النُّصرةَ به، وقهْر الأعداء، وتوريثَ أرضِهم. فقوله: ﴿إِنَّ ٱلْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَن يَشَآءُ﴾ كناية تلويحية[1].

قولُه: (يُسَكِّنُهم) قيل: حالٌ من المستتر في «قال»[2]. فعلىٰ هذا تركُ الواو ظاهر[3]. وفي بعض النسخ[4] بالواو، إما علىٰ تأويلِ الجملة الاسمية، أي: «وهو يسكّنهم»، أو علىٰ العطف.

قولُه: (وغَرَضُه) أي: غرضُ ضَمْرَةَ بقوله: «المرْءُ بأَصغَريه» نفْسُه، كما سبق في أول السورة أن المنذرَ كان يسمع بشِقَّةَ بن ضمرة، ويعجبُه أخباره، فلما رآه استحقره، وقال: «تَسْمَع بالـمُعَيْـدِيّ خَيـْرٌ مِنْ أَنْ تَـرَاهُ»، فأجابه ضمرةُ: «الـمَرْءُ بِأَصْغَـرَيْهِ»[5]. فأتىٰ بالحكم

---

(١) والمذكور بعض الآية (١٢٨) من سورة الأعراف، وفيه كناية تلويحية، كما قال، إذ أطلق هذا اللفظ، وأراد لازم معناه، وهو غلبة بني إسرائيل أخيراً بقيادة موسىٰ عليه السلام والكناية هنا عن صفة، وقد قيّدها بكونها تلويحية لوجود بعض الخفاء فيها.

(٢) أي: قال لهم ذلك... يسكنهم.

(٣) أي: في قوله: «يسكّنهم».

(٤) يعني: نسخ «الكشاف».

(٥) سبق المثل وقصته وتخريج أعلامه عند تفسير الآية (٤٠) من سورة الأعراف.

﴿وَٱلْعَٰقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ بِشارةٌ بأنَّ الخاتمةَ المحمودةَ للمتَّقين منهم ومن القِبْط، وأنَّ المشيئةَ مُتناوِلةٌ لهم. وقرأ: «والعاقبةَ للمتَّقين» - بالنَّصْبِ - أُبيٌّ وابنُ مسعود، عَطْفًا علىٰ ﴿ٱلْأَرْضَ﴾.

﴿أُوذِينَا مِن قَبْلِ أَن تَأْتِيَنَا وَمِنۢ بَعْدِ مَا جِئْتَنَا﴾ يعنون: قَتْلَ أبنائِهم قبلَ مولدِ موسىٰ عليه السلام إلى أن استُنبِئ، وإعادَته عليهم بعدَ ذلك، وما كانوا يُسْتَعْبَدونُ به ويُمْتَهَنونَ فيه من أنواعِ الخِدَم والمِهَن، ويُمَسُّونَ به من العذاب، ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يُهْلِكَ عَدُوَّكُمْ﴾ **تصريحٌ بما رمزَ إليه من البِشارةِ قَبْلُ، وكَشْفٌ عنه**، وهو إهلاكُ فِرعَونَ واستِخلافُهم بعْدَه في أرضِ مصر، ﴿فَيَنظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾: فيرىٰ الكائنَ منكم من العَمَلِ حَسَنهُ وقَبيحَه، وشُكْرَ النِّعمةِ وكُفْرانَها، ليُجازيَكم علىٰ حَسَبِ ما يوجَدُ منكم. وعن عَمْرِو بنِ عُبيدٍ رحِمَه الله: أنه دخلَ علىٰ المنصورِ قبلَ الخِلافة، وعلىٰ مائدته رغيفٌ أو رغيفان، فطلبَ زيادةً لعمرٍو فلم تُوجَد، فقرأ عمرٌو هذه الآية، ثم دخلَ عليه بعدما استُخْلِف، فذكر له ذلك، وقال: قد بقيَ ﴿فَيَنظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾.

عامًّا[١]، وإن كان الغرضُ نفسَه، ليدْخُل فيه دخولاً أولياً علىٰ سبيلِ الكناية[٢].

قولُه: (﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يُهْلِكَ عَدُوَّكُمْ﴾: **تصريحٌ بما رمزَ إليه من البِشارةِ قَبْلُ، وكَشْفٌ عنه**): أراد به ما قال: «﴿وَٱلْعَٰقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾: بشارةٌ بأن الخاتمةَ المحمودةَ للمتّقين منهم ومن القبط، وأن المشيئةَ متناولة لهم».

وفيه أنه كنايةٌ رمزية[٣]، لأن المسافةَ من المذكور إلىٰ المقصود قريبة، وفيها نوعُ خفاء. ثم

---

(١) يريد أن التعريف في «المرء» للجنس الذي يفيد العموم.

(٢) الكناية في قوله: «المرء بأصغريه» إذ أطلق هذا اللفظ بعمومه، وأراد مدح نفسه وبيان فضله هو، علىٰ سبيل الكناية.

(٣) أي: في قوله: ﴿وَٱلْعَٰقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾، إذ أطلق هذا اللفظ، وأراد لازم معناه، وهو حصول الغلبة =

....

في قوله: «إنّ المشيئةَ متناوِلةٌ لهم» إشارة إلىٰ أن قولَه تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ﴾ أيضاً كناية، والثانية كالتذييل للأولى، فحصل في الكلام كنايتان وتصريح:

أما الكنايةُ الأولىٰ فتلويحيةٌ لتوسيط لوازمِ بين ما عليه التلاوة، وبين ما هو المقصود، وهو توريث أرضِ مصرَ بني إسرائيل، وإهلاكُ عدوِّهم، وبيانها أن المقامَ مقامُ التسلية، كما قال المصنف: «فجزِعوا منه وتضجَّروا يسكِّنهم ويسلِّيهم ويعِدُهم النصرة عليهم».

ولا ارتيابَ أن المراد بالأرض أرضُ مصر[1]، وكان القِبطُ مسلَّطين عليها، مملَّكين فيها، فلمّا قيل: ﴿يُورِثُهَا مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ﴾ عُلِم أنْ لا بدَّ مِن نزْعِها من أيدِي القبط، وإيتائها غيرَهم. ولـمّا لم يكنْ لهم عدوّ يناوئهم وينازعُهم[2] سوىٰ موسى، ومن معه من بني إسرائيل، وضُمَّ إليه مقامُ التسلية، تناولهم تناولاً أوّلياً. وهو المرادُ من قوله: «إن المشيئة متناوِلةٌ لهم» فكأنه قيل: إن الأرضَ لله، يُورِثها إيّاكم يا بني إسرائيل.

وإلىٰ الكناية أشار الواحديُّ بقوله: «أطْمعَهم موسىٰ عليه السلام بقولِه: ﴿إِنَّ ٱلْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ﴾ أن يعطيَهم الله أرضَ فرعونَ وقومِه بعد إهلاكهم»[3].

وكذا الإمام بقوله: «هذا إطماعٌ من موسىٰ عليه السلام لقومه في أن يُورثَهم الله أرضَ فرعونَ بعد إهلاكهم[4]. وذلك معنىٰ الإرث، وهو: جعْلُ الشيءِ للخلَف بعد السلَف»[5].

= والفوز لموسىٰ عليه السلام ومن يتبعه، وهي كناية عن صفة، وفيها نوع خفاء، ولذلك وصفها بأنها كناية رمزية.

(١) وعلىٰ ذلك أغلب التفاسير، وإن كان يستفاد من الآية عموم معناها كذلك.

(٢) قوله: «غيرهم. ولـمّا لم يكن لهم عدوّ يناوئهم وينازعهم» سقط من (ج).

(٣) «الوسيط» (٢: ٣٩٧).

(٤) في «تفسير الرازي»: «إهلاكه» يعني فرعون.

(٥) «مفاتيح الغيب» (١٤: ١٧٣).

....

وأما بيان الكنايةِ الثانية فإن قولَه: «إن المشيئة متناولة لهم» عطفٌ علىٰ قولِه: «إن الخاتمة المحمودة للمتَّقين». ولن تكونَ بشارة بأن المشيئة متناوِلةٌ لهم، إذا لم يؤخذْ مفهوم الكلام الأول معه، وأن يكونَ الثاني كالتذييل للأول، كما سبق في قصةِ شِقَّةَ قُبَيْل هذا.

فكأنه قيل: إن الخاتمة المحمودةَ للمتّقين من بني إسرائيلَ ومن القبط، وإن مشيئةَ الله في قوله: ﴿يُورِثُهَا مَن يَشَآءُ﴾ متناوِلةٌ لبني إسرائيل، فيلزمُ أن يقال: إن الخاتمةَ المحمودة[1] لبني إسرائيل، ولا يبْعدُ أن يُعَدّ هذا من تخصيصِ العامّ[2].

وفي كلام القاضي إشعارٌ بهذا التقرير، قال: «﴿وَٱلْعَٰقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ وعْدٌ لهم بالنصرة، وتذكيرٌ لِمَا وعدهم من إهلاك القبط، وتوريثِهم ديارَهم، وتحقيق له»[3].

وقيل: إن الضميرَ في «لهم» للمتّقين، وإن المعنى: الخاتمةُ المحمودةُ لـمَنِ اتّقىٰ من بني إسرائيلَ ومن القبط، وإن المشيئةَ متناوِلةٌ لهم وللقبط، فيلزم منه أن بعضاً من القبط، ومن بني إسرائيل، حَسُنت خاتمته.

يردُّه[4] قول المصنّف: «﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يُهْلِكَ عَدُوَّكُمْ﴾: تصريح بما رمز إليه من البشارة».

قيل: فكما لا يجوز أن يدخلَ القبطُ في التصريح، فكذا لا يجوز أن يدخلَ فيما هو مكْنِيٌّ عنه[5].

---

(١) من قوله: «للمتقين من بني إسرائيل ومن القبط» إلىٰ هنا سقط من (ط).

(٢) يريد أن قوله تعالى: ﴿وَٱلْعَٰقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ تخصيص للمتقين من بني إسرائيل، بعد قوله: ﴿إِنَّ ٱلْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ﴾ فهو عام.

(٣) «أنوار التنزيل» (٣: ٥٠).

(٤) أي: يردُّ القول بأن المقصود بالمتقين بعض القبط وبعض بني إسرائيل.

(٥) أي: في الخاتمة المحمودة المستفادة من قوله: ﴿وَٱلْعَٰقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾.

....

وإنما قلنا ذلك لأنَّ قولَهم: ﴿أُوذِينَا مِن قَبْلِ أَن تَأْتِيَنَا وَمِنْ بَعْدِ مَا جِئْتَنَا﴾ لا يليق إلا ببني إسرائيل. وأيضاً، الواقع أن بني إسرائيل هم الذين وَرِثوا ديار القِبط بعدهم. يدل عليه قوله تعالىٰ بعد هذا: ﴿وَأَوْرَثْنَا ٱلْقَوْمَ ٱلَّذِينَ كَانُوا۟ يُسْتَضْعَفُونَ مَشَٰرِقَ ٱلْأَرْضِ وَمَغَٰرِبَهَا ٱلَّتِى بَٰرَكْنَا فِيهَا ۖ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ ٱلْحُسْنَىٰ عَلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ بِمَا صَبَرُوا۟ ۖ وَدَمَّرْنَا مَا كَانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ وَقَوْمُهُۥ وَمَا كَانُوا۟ يَعْرِشُونَ﴾ [الأعراف: ١٣٧]، وقولُ المصنف: «الأرض: أرضُ مصرَ والشام، ملكَها بنو إسرائيلَ بعد الفراعنة والعمالقة».

والظاهر أن المرادَ بهذا الصبرِ قولُ موسىٰ عليه السلام: ﴿ٱسْتَعِينُوا۟ بِٱللَّهِ وَٱصْبِرُوٓا۟﴾.

وأما التصريح بقوله: ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يُهْلِكَ عَدُوَّكُمْ وَيَسْتَخْلِفَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ ﴿عَسَىٰ﴾ في هذا المقامِ قطعٌ في إنجازِ الموعود، والفوز بالمطلوب.

فإن قلت: كيف اتّصال التصريح بالكنايتين؟ قلت: إنه عليه السلامُ لما بشّرهم ووعدهم النّصرَ وقهْرَ الأعداء، قالوا: ﴿أُوذِينَا مِن قَبْلِ أَن تَأْتِيَنَا وَمِنْ بَعْدِ مَا جِئْتَنَا﴾. يعني: بحقٍّ لم نَزَلْ مغلوبين مقْهورين تحت أيدِي القبط، استعْبَدُونا قبلَ إرسالِك وبعده، فمِن أين لنا التسلّطُ عليهم، وتوريثُ ديارهم؟ وكيف نفوزُ بالنصرة؟

فأجاب بقوله: ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يُهْلِكَ عَدُوَّكُمْ﴾. وصرح بأنّ الله عزَّ وجلَّ هو وحده يقهرُ عدوَّكم ويهلكهم، من غير أن يحاولوا محاربتَهم. وعدل إلىٰ الـمُظهَر في قوله: ﴿عَدُوَّكُمْ﴾ ليؤْذِنَ أن استحقاقَهم الهلاكَ بسبب كونهم أعداءكم. وفيه إدماج[١] معنىٰ «مَنْ عَادَىٰ وَلِيّاً لله فقد بَارَزَ مَعَ الله».

---

(١) أي: أدمج معنىٰ أنّ مَن عادَىٰ وليّاً لله فقد حارب اللهَ، مع المعنىٰ الظاهر من الآية وهو أن الله سيهلك أعداء بني إسرائيل لا محالة.

وفيه إشارةٌ إلى الحديث الصحيح المشهور: «من عادىٰ لي وليّاً فقد آذَنْـتُه بالحرب» أخرجه البخاري (٦٥٠٢) وابن ماجه (٣٩٨٩) وغيرهما من حديثِ معاذ بن جبل، وانظر تمامَ تخريجه في: «صحيح ابن حبّان» (٣٤٧).

[﴿ وَلَقَدْ أَخَذْنَآ ءَالَ فِرْعَوْنَ بِٱلسِّنِينَ وَنَقْصٍ مِّنَ ٱلثَّمَرَٰتِ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ ﴾ ١٣٠]

﴿بِٱلسِّنِينَ﴾: بسِني القَحْط، و«السَّنةُ»: من الأسماءِ الغالبةِ كالدابةِ والنجمِ ونحوِ ذلك، **وقد اشتـقّوا منها فقالوا: أَسْنَتَ القَومُ**؛ بمعنىٰ: أَقْحَطوا. وقال ابنُ عباسٍ رضيَ الله عنه: أما السِّنونَ فكانت لباديتِهم وأهلِ مواشيهم، وأمّا نَقْصُ الثمراتِ فكانَ في أمصارِهم. وعن كعب: يأتي علىٰ الناسِ زمانٌ لا تَحمِلُ النخلةُ إلّا تَـمْرة، ﴿لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ﴾ فيتنبَّهوا علىٰ أن ذلك لإصرارِهم علىٰ الكفرِ وتكذيبِهم لآياتِ الله، **ولأنَّ الناسَ** في حالِ الشدَّةِ أضْرَعُ خُدودًا، وألْيَنُ أعطافًا، وأرقُّ أفئدة.

وقيل: عاشَ فرعونُ أربعَ مئةِ سنة، ولم يَـرَ مكروهًا في ثلاثِ مئةٍ وعشرين سنة، ولو أصابه في تلك المُدَّةِ وجَعٌ أو جوعٌ أو حُمّى لَمَا ادّعىٰ الربوبية.

قولُه: (**وقد اشتقّوا منها فقالوا: أَسْنَتَ القَـوْمُ**)، **الجوهري**: «السَّنَـة: إذا قلته بالهاء، وجعلْتَ نقصانَه الواو، فهو من هذا الباب، أي: باب «سَنَا»، تقول: أَسْنىٰ القومُ يُسْنُون إسْناء: إذا لَبِثوا في موضعِ سنة. وأَسْنَتُوا: إذا أصابتْهم الـجُدوبة، تُقلبُ الواو تاءً للفرق بينهما. قال المازنيّ: هذا شاذّ، ولا يقاس عليه. وقال الفراء: توهَّموا أنّ الهاءَ أصلية، إذ وجدوها ثالثة، فقلبوها تاء»[(١)].

قولُه: (**ولأنَّ الناسَ**) معلِّلُه محذوف، أي: لعلهم يذَّكَّرون، فيتنبَّـهوا، ويتضرَّعوا، لأن الناسَ في حال الشدّة أضْرَع خُدوداً.

قال القاضي: «﴿لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ﴾: لكي يتنبّهوا علىٰ أنّ ذلك بشؤم كفرِهم ومعاصيهم، فيتَّعظوا، أو ترقَّ قلوبُهم بالشدائد، فيفْزعوا إلىٰ الله، ويرغَبوا فيما عنده»[(٢)].

---

(١) «معاني القرآن» للفرّاء (٣: ٣٨).

(٢) «أنوار التنزيل» (٣: ٥١).

[﴿فَإِذَا جَآءَتْهُمُ ٱلْحَسَنَةُ قَالُواْ لَنَا هَٰذِهِۦ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُواْ بِمُوسَىٰ وَمَن مَّعَهُۥٓ أَلَآ إِنَّمَا طَٰٓئِرُهُمْ عِندَ ٱللَّهِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ ١٣١]

﴿فَإِذَا جَآءَتْهُمُ ٱلْحَسَنَةُ﴾ من الخِصْبِ والرَّخاء، ﴿قَالُواْ لَنَا هَٰذِهِۦ﴾ أي: هذه **مُختَصَّةٌ** بنا ونحنُ مُستَحِقُّوها، ولم نَزَلْ في النِّعمةِ والرَّفاهية، واللامُ مِثْلُها في قولك: الجُلُّ للفَرَس، ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ﴾ من ضِيقةٍ وجَدْب، ﴿يَطَّيَّرُواْ بِمُوسَىٰ وَمَن مَّعَهُۥٓ﴾: يَتَطيَّروا بهم ويتشاءَموا ويقولوا: هذه بشُؤْمِهم، **ولولا مكانُهم لَمَا أصابَتْنا**، كما قالتِ الكفرةُ لرسولِ الله ﷺ: ﴿هَٰذِهِۦ مِنْ عِندِكَ﴾ [النساء: ٧٨].

فإن قُلتَ: **كيفَ قالَ**: ﴿فَإِذَا جَآءَتْهُمُ ٱلْحَسَنَةُ﴾ بـ﴿إِذَا﴾ وتعريفِ ﴿ٱلْحَسَنَةُ﴾، ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ﴾ بـ﴿إِن﴾ وتنكيرِ «السيئة»؟ قلتُ: **لأنَّ جِنْسَ الحسنةِ وقوعُه كالواجبِ** لكَثْرتِه واتِّساعِه، ....

قولُه: (**ولولا مكانُهم لَمَا أصابَتْنا**) أي: لولاهم. كقوله: «ونفيت عنه مقام الذئب».

قولُه: (**كيف قيل**[1]: ﴿فَإِذَا جَآءَتْهُمُ ٱلْحَسَنَةُ﴾؟): أي: كيف أدخَلَ علىٰ الجملة الأولىٰ «إذا»، وهي لا تدخلُ إلا فيما هو متيقَّنُ الوجود؟ وعلىٰ الجملة الثانيةِ «إنْ» وهي لا تدخلُ إلا فيما هو جائزُ الوجود؟

قولُه: (**لأنَّ جِنْسَ الحسنةِ وقوعُه كالواجبِ**): أراد بالجنس: العهد الذهني الشائع، كما قال في تفسير ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ٢]: «التعريف فيه للجنس، وإنّ المرادَ به الإشارةُ إلىٰ ما يعْرِفه كلُّ أحد أن الحمد ما هو».

فالمراد بالحسنة: الحسنةُ التي تحصل في ضمنِ فرد من الأفراد، ويصْدُقُ عليها اسمُ الحسنة، وهي تارةً تكونُ خِصْباً، وأخرىٰ رَفاهية، أو صحّة، أو غير ذلك.

(١) كذا في الأصول الخطية، وكذا هو في نصِّ «الكشاف» من (ط)، لكن في الأصل الخطي من «الكشاف»، وفي النسخ المطبوعة منه: «كيف قال».

....

وإليه الإشارة بقولِه: «﴿فَإِذَا جَآءَتۡهُمُ ٱلۡحَسَنَةُ﴾: من الخِصب والرخاء»، فإن بعضاً منها واقعٌ دائماً لا ينقطع، وهو المرادُ بقولِه: «وقوعه كالواجب لكثرته واتساعه»، وهذا ملائمٌ للمقام، لإمكان حملِه علىٰ الفرد الذي هو حاصل، وعلىٰ الذي يُتَوقَّع حصولُه، وعلىٰ الذي انعدم. ومن ثَمَّ لم يَجُزْ حملُ التعريفِ علىٰ العهد الخارجي لتعيُّنه وتخصُّصه، فلا يكونُ مقطوعاً حصولُه إذا زال، ولا علىٰ الجنس من حيثُ هو هو، فإنّ الحقيقةَ إذا أُريدَ بها شيء بعينِه مجازاً، حُمِل علىٰ المبالغة والكمال فيها.

والمقامُ لا يقتضي ذلك، وهو المعنيُّ بقول صاحب «المفتاح»: «لكونِ الحسنةِ المطْلَقة مقطوعاً بها كثْرَةَ وقوعٍ واتّساعاً. ولذلك عُرِّف ذهاباً إلىٰ كونِها معهودة، أو تعريف جنس، والأول[1] أقْضىٰ لحقِّ البلاغة»[2]، أي: المعهود الذهنيُّ أدعى لاقتضاء المقامِ من تعريف الحقيقة.

هذا هو التوفيقُ بين كلام الشيخَين[3]، وإن دلَّ الظاهر علىٰ التنافي.

فإن قلت: إذا أُريدَ بتعريف الجنس العهدُ الذهنيُّ الشائع، فأيُّ فرقٍ بين الحسنة المعرَّفة والسيئةُ المنكَّرة في الآية، لأن مثل هذا التعريفَ لا توقيتَ فيه، وقد فرَّقتَ بينهما؟

قلت: الفرقُ بين تعريف الحقيقةِ وبين مدلولِ الاسم الموضوع لها، أن الاسمَ لها لا لتعيُّنِها، واللام لتعيُّنها. فالتعيين إذاً بحسَبِ الذّهن، والذيوعُ بحسب الوجود، فيفيد التعريف الذهنيُّ الاعتناءَ بشأن الحقيقة بوجهٍ من الوجوه، إما لأنها عظيمةُ الخطر، أو الحاجةُ إليها ماسّة، أو أن أسباباً بشأنها متأخّرة، فهو لذلك بمنزلةِ المعهودِ الحاضر، بخلاف النكرة، فإنها غيرُ مُلْتَفَتٍ إليها، ولا يُقْصدُ بها إلّا الابتداء.

---

(١) يعني: المعهود الذهني.

(٢) «مفتاح العلوم» ص١٠٣.

(٣) يعني: الزمخشري والسكاكي.

وأمّا السيئةُ فلا تقعُ إلّا في النُّدْرة، **ولا يقعُ إلّا شيءٌ منها**، ومنه قولُ بعضِهم: قد عَدَدْتَ أيامَ البلاء، فهل عَدَدْتَ أيامَ الرَّخاء؟ ﴿طَٰٓئِرُهُمۡ عِندَ ٱللَّهِ﴾ أي: سَبَبُ خيرِهم وشَرِّهم عندَ الله، وهو حُكْمُه ومَشيئتُه، واللهُ هو الذي يشاءُ ما يُصيبُهم من الحسنةِ والسَّيِّئة، وليس شُؤْمُ أحدٍ ولا يُمْنُه **بسببٍ فيه**، كقولِه تعالىٰ: ﴿قُلۡ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ٧٨].

ويجوزُ أن يكونَ معناه: ألا إنَّما سَبَبُ شُؤمِهم عندَ الله، **وهو عَمَلُهم المكتوبُ عندَه الذي يَجْري عليهم ما يَسُوؤُهم لأجْلِه**، ويُعاقَبون له بعدَ موتِهم بما وَعَدَهم اللهُ في قولِه سُبحانه: ﴿ٱلنَّارُ يُعۡرَضُونَ عَلَيۡهَا﴾ الآية [غافر: ٤٦]، ولا طائرَ أشأَمُ من هذا.

وقرأ الحسنُ: «إنما طَيْرُكم عند الله»، وهو اسمٌ لجمعِ طائرٍ غيرُ تكسيرٍ، ونظيرُه: التَّجْرُ والرَّكْبُ. وعند أبي الحسن: هو تكسير.

قولُه: (**ولا يقعُ إلّا شيءٌ منها**) يريدُ بهذه العبارة قلَّتها[1]، لتقابلَ قولَه: «لكثرته واتساعِه»، وقولُه: «إلا في الندرة» مقابلٌ لقوله: «كالواجب».

قولُه: (**بسببٍ فيه**)، الضمير المجرورُ عائدٌ إلىٰ «ما يُصيبهم».

قولُه: (**وهو عَمَلُهم المكتوبُ عندَه الذي يَجْري عليهم ما يَسُوؤُهم لأجْلِه**) هذا عينُ مذهبِ أهل السنّة، وإن دلَّ أول كلامِه علىٰ مذهبه.

اعلمْ أن لفظَ «الطائر» قد يطلق علىٰ الحظِّ والنصيب، سواء كان خيراً أو شراً. وهو المرادُ بقوله: «أي: سببُ خيرِهم وشرهم عند الله»، وعلىٰ التشاؤمِ وحده، وهو الوجهُ الثاني.

قال الزجّاج: «إنما قالت العرب: الطِّيَرة فيما يكْرهون، لأنهم كانوا يزجرون الطير، فإذا كان علىٰ جهةِ ما يكْرهون، جعلوا ذلك أمراً يتشاءمون به. وقال بعضهم: ﴿طَٰٓئِرُهُمۡ﴾: حظُّهم»[2].

---

(١) يعني: قلّة السيئة.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٤٠٧) بتصرّف. وما بين الحاصرتين تكملة منه.

[﴿ وَقَالُواْ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ * فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ ٱلطُّوفَانَ وَٱلْجَرَادَ وَٱلْقُمَّلَ وَٱلضَّفَادِعَ وَٱلدَّمَ ءَايَٰتٍ مُّفَصَّلَٰتٍ فَٱسْتَكْبَرُواْ وَكَانُواْ قَوْمًا مُّجْرِمِينَ ﴾ ١٣٢ - ١٣٣]

﴿مَهْمَا﴾ هي «ما» المُضَمَّنةُ معنىٰ الجزاء، ضُمَّتْ إليها «ما» المزيدةُ المُؤَكِّدةُ للجزاءِ في قولك: متىٰ ما تخرُجْ أخرُجْ، ﴿أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨]، ﴿فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ﴾ [الزخرف: ٤١]، إلّا أنّ الألفَ قُلِبَتْ هاءً استثقالًا لتكريرِ المُتجانِسَيْن، وهو المذهبُ السديدُ البَصْريّ، ومن الناسِ مَنْ زعمَ أنّ «مَهْ» هي الصوتُ الذي نُصَوِّتُ به الكَافَّ، و«مَا» للجزاء، كأنه قيل: كُفَّ، ما تأتِنا به من آيةٍ لتَسْحَرنا بها فما نحنُ لك بمؤمنين.

فإن قلت: ما محلُّ ﴿مَهْمَا﴾؟ قلت: الرفعُ بمعنىٰ: أيُّما شيءٍ تأتِنا به، أو النصبُ بمعنىٰ: أيَّما شيءٍ تُحضِرْنا تأتِنا به، ....

وسيجيء الكلامُ فيه مستوفىً في سورة «النمل»[(١)].

وأما بيانُ النظم فقد قال القاضي: «هذا إغراقٌ في وصفهم بالغباوةِ والقساوة، فإن الشدائدَ ترقِّق القلوب، وتذلِّلُ العرائك[(٢)]، سيما بعد مشاهدةِ الآيات، وهم لم تؤثِّر فيهم، بل زادوا عِناداً وانهماكاً في الغيّ»[(٣)].

قولُه: (هي «ما» المُضَمَّنةُ معنىٰ الجزاء)، أراد به معنىٰ الشرط، ولهذا سمَّىٰ قوله: ﴿إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ﴾ [يوسف: ٩٩] في سورة «يوسف» بالجملة الجزائية.

قولُه: (النصبُ بمعنىٰ: أيَّمـا شيءٍ تُحْضِرْنا تأتِنا به): يريدُ أنه من بابِ الإضمار[(٤)] علىٰ شريطةِ التفسير، نحو: زَيْداً مررتُ به.

(١) أي: في تفسير قوله تعالى: ﴿قَالُواْ ٱطَّيَّرْنَا بِكَ وَبِمَن مَّعَكَۚ قَالَ طَٰٓئِرُكُمْ عِندَ ٱللَّهِ﴾ [النمل: ٤٧]. وانظر تفصيل ذلك في «الكشاف» (١١: ٥٤٠).

(٢) جمع «عريكة» وهي: الطبيعة.

(٣) «أنوار التنزيل» (٣: ٢٤) وفيه: «بل زادوا عندها عتوّاً» موضع «بل زادوا عناداً».

(٤) يعني إضمار العامل الذي يفسره ما بعده.

و﴿مِنْ ءَايَةٍ﴾: تبيينٌ لـ﴿مَهْمَا﴾، والضميران في ﴿بِهِۦ﴾ و﴿بِهَا﴾ راجعانِ إلى ﴿مَهْمَا﴾، **إلّا أنّ أحدَهما ذُكِّرَ علىٰ اللفظ، والثاني أُنِّثَ علىٰ المعنى**، لأنه في معنىٰ الآية، ونحوهُ قولُ زهير:

ومَهْما يَكُنْ عِندَ امْرِئٍ مِنْ خَليقةٍ … وإنْ خالَها تَخْفىٰ علىٰ النّاسِ تُعْلَمِ

وهذه الكلمةُ في عِدادِ الكلماتِ التي يُحرِّفُها مَنْ لا يدَ له في علمِ العربية، فيضَعُها غيرَ موضعِها، **ويَحسبُ «مَهْما» بمعنىٰ: متىٰ ما، ويقول: مَهْما جِئْتَني أعطيتُك**، وهذا من وَضْعِه، **وليسَ من كلامِ واضعِ العربيةِ في شيء**، ....

قولُه: (**أحدَهما ذُكِّرَ علىٰ اللفظ، والثاني أُنِّثَ علىٰ المعنىٰ**) قالوا: اللطيفةُ فيه: هي أنّ الضميرَ الأول لـمّا عاد إلىٰ ﴿مَهْمَا﴾ ـ ولفظه مذكّر ـ ذُكّر، والضميرَ الثاني إنما رجعَ إليه بعدما بُيّن بقوله تعالىٰ: ﴿مِن ءَايَةٍ﴾، فأنّث بهذا الاعتبار.

قولُه: (**ومَهما يَكُنْ عِندَ امْرِىءٍ مِنْ خَليقةٍ**)[1] البيت، والـخُلُق والخليقةُ واحد. والشاعر ذكّر الضميرَ في «يكن» حملاً علىٰ لفظ «مهْما»، وأنّث في الباقي حملاً علىٰ المعنى، لأنه في معنىٰ الخليقة. ومعنىٰ البيت ظاهر.

قولُه: (**ويَحسبُ «مَهْما» بمعنىٰ: متىٰ ما، ويقول: مَهْما جِئْتَني أعطيتُك...، وليسَ من وضعِ العربية**[2] **في شيء**): ألا ترىٰ إلىٰ قولِه تعالىٰ: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ﴾ فإنه ينادي بأن المراد: ما تأْتِنا به، لا: متىٰ تأتِنا، والهاء في ﴿بِهِۦ﴾: مفعولٌ به، لا مفعولٌ فيه، ولو كان مفعولاً فيه لذكَّر

---

(١) هذا صدر بيت من معلّقة زهير المشهورة.
والبيت يعدّ من الحكم. والـخُلُق والخليقة: بمعنىٰ الطبع. وخالها: ظنّها. وتُعلم ـ بالبناء للمجهول ـ: تعرف.
والبيت في «ديوان زهير»، ص٨٨.

(٢) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «وليس من كلام واضع العربية».

ثم يذهَبُ فيُفسِّرُ ﴿مَهۡمَا تَأۡتِنَا بِهِۦ مِنۡ ءَايَةٖ﴾ بمعنىٰ الوقت، فيُلحِد في آياتِ الله وهو لا يَشْعُر، وهذا وأمثالُه مما يوجبُ الجُثُـوَّ بين يَدَيْ الناظرِ في «كتابِ سيبويه».

فإن قُلتَ: كيفَ سَمَّوْها آيةً، ثم قالوا: ﴿لِّتَسۡحَرَنَا بِهَا﴾؟ قلتُ: ما سَمَّوْها آيةً لاعتقادِهم أنها آية، وإنَّما سمَّوْها اعتبارًا لتسميةِ موسىٰ، وقَصَدوا بذلك الاستهزاءَ والتَّلهِّي.

﴿ٱلطُّوفَانَ﴾: ما طافَ بهم وغَلبَهُم من مطرٍ أو سَيْل، قيل: طغىٰ الماءُ فوْقَ حُروثِهم، وذلك أنهم مُطِروا ثمانيةَ أيامٍ في ظلمةٍ شديدةٍ لا يرَوْنَ شمسًا ولا قمرًا، ولا يَقدِرُ أحدُهم أن يَخرُجَ من دارِه. وقيل: أرسَلَ الله عليهم السماءَ حتى كادوا يَهلِكون، وبيوتُ بني إسرائيلَ وبيوتُ القِبْطِ مشتبكةٌ، فامتَلأَتْ بيوتُ القِبْطِ ماءً حتّىٰ قاموا في الماء إلىٰ تراقِيهم، فمَنْ جلس غَرِقَ، ولم تَدْخُلْ بيوتَ بني إسرائيل قَطْرة، وفاضَ الماءُ علىٰ وَجْهِ أرضِهم ورَكَد، فمَنَعهُم من الحَرْث والبناءِ والتصرُّف، ودامَ عليهم سبعةَ أيام.

«في» كما يقال: اليومَ خرجْتُ فيه، لأن الهاء في «فيه» عبارةٌ عن اليوم. أما المفعولُ به فضميرُه تارةً يجيء مع الباء، وأخرىٰ بغيرها، نحو: ذهب به وأذهبَه.

و﴿مَهۡمَا﴾ لو كان بمنزلة «متى» والضميرُ معبّر عن المفعولِ فيه، وهو «متى»، لقال: تأتِنا فيه، فعُلِم أنه ليس بمعنىٰ «متى».

ووجْه آخر، وهو أنّ ﴿مِنۡ ءَايَةٖ﴾ بيانُ ﴿مَهۡمَا﴾، فيكون عبارةً عنها، و«الآية» ليست بزمان.

قال في «الانتصاف»: غرّ هؤلاء من كلام سيبويه قولُه: «وسألت الخليلَ عن «مهما»، فقال: هي «ما» أدْخلْتَ عليها «ما» لغواً، بمنزلتها مع «متى» إذا قلت: متىٰ ما تأْتِني آتِك»[1]. انتهىٰ

---

(١) «الكتاب» (٣: ٥٩-٦٠).

وعن أبي قِلابة: الطوفان: الجُدَريُّ، وهو أوّلُ عذابٍ وقعَ فيهم، فبقيَ في الأرض، وقيل: هو المُوتانُ، وقيل: الطاعون، فقالوا لموسىٰ: ادْعُ لنا ربَّك يكشِفْ عنا ونحنُ نؤمنُ بك، فدعا فَرُفِعَ عنهم، فما آمنوا، فنبَتَ لهم تلك السَّنةَ من الكَلأِ والزَّرْعِ ما لم يُعْهَدْ بمِثْلِهِ، فأقاموا شهرًا، فبعثَ الله عليهم الجراد، فأكلَتْ عامَّةَ زُروعِهم وثمارِهم، ثم أكلَتْ كلَّ شيءٍ حتىٰ الأبوابَ وسُقوفَ البيوتِ والثيابَ ولم يَدخُلْ بيوتَ بني إسرائيلَ منها شيء، ففزِعوا إلى موسىٰ، ووَعَدوه التوبةَ، فكُشِفَ عنهم بَعْدَ سبعةِ أيام، وخرجَ موسىٰ عليه السلامُ إلىٰ الفضاء، فأشارَ بعَصاهُ نحو المشرقِ والمغرب، فرجعَ الجرادُ إلىٰ النواحي التي جاءَ منها، فقالوا: ما نحنُ بتاركي دينِنا، فأقاموا شَهْرًا، فسَلَّطَ اللهُ عليهم القُمَّل - **وهو الـحَمْنَانُ** في قولِ أبي عُبيدة؛ كبارُ القُرْدان، وقيل: **الدَّبَا**، وهو أولادُ الجراد، وقيل: نباتُ أجنحتِها. وقيل: البراغيث، وعن سعيد بن جُبير: السُّوسُ - فأكلَ ما أبقاهُ الجرادُ، ولحَسَ الأرضَ، وكان يدخلُ بينَ ثوبِ أحدِهم وبين جِلْدِه فيمُصُّه، وكان يأكلُ أحدُهم طعامًا فيَمْتلئُ قُمَّلًا، وكان يُخرجُ أحدُهم عَشرةَ أجْرِبةٍ إلىٰ الرَّحىٰ، فلا يردُّ منها إلا يَسيرًا.

كلامُ سيبويه. وكأنّ هذا القائلَ اغترّ بتشبيهِ الخليل لها بـ «متى» فظنّها بمعنىٰ «متى». وإنما شبه الخليلُ بها «ما» الثانية من «مهْما» في لحوقِها زائدةً مؤكّدة(١).

قولُه: (**وهو الـحَمْنَانُ**)، **النهاية**: «الـحَمْنَانةُ من القُرادِ دون الحَلَم، أوّله: قُمْقَامة، ثم حَمْنَانة، ثم قُراد، ثم حَلَمَة، ثم عَلٌّ»(٢). والحَلَمة بالتحريك: القُراد الكبير، والجمع: الـحُلَم.

قولُه: (**الدَّبَا**). الدَّبا - مقصور -: الجرادُ قبل أن يطير. وقيل: نوعٌ يشبه الجراد، واحدتُه: دَبَاة. في «النهاية».

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ١٠٧) بشيء من التصرف.

(٢) والقُمقامة: مفرد قُمقام، وهو صغار القُرْدان. والعَلّ: القُراد المهزول.

وعن سعيدِ بن جُبير: أنه كان إلى جَنْبِهم **كَثيبٌ أعفَرُ**، فضربَه موسىٰ بعَصاهُ، فصار قُمَّلًا، فأخذَتْ في أبشارِهم وأشعارِهم وأشفارِ عُيونهم وحَواجِبهم، ولَزِمَ جُلودَهم كأنه الجُدَريُّ، فصاحوا وصَرَخوا وفَزِعوا إلى موسىٰ، فَرُفِعَ عنهم، فقالوا: قد تحقَّقْنا الآن أنكَ ساحر، وعِزَّةِ فرعونَ لا نُصدِّقُك أبدًا! فأرسلَ الله عليهم بعدَ شهرٍ الضفادعَ، فدَخَلَتْ بيوتَهم وامتَلأَت منها آنِيتُهم وأطعمتُهم، فلا يكشِفُ أحدٌ شيئًا من ثوبٍ ولا طعامٍ ولا شرابٍ إلّا وجدَ فيه الضفادع، وكان الرجلُ إذا أرادَ أن يتكلَّمَ وَثَبَتِ الضِّفْدِعُ إلىٰ فيه، وكانت تمتلئُ منها مضاجعُهم، فلا يقدِرونَ علىٰ الرُّقاد، وكانت تقذِفُ بأنفسِها في القُدورِ وهي تَغْلي، وفي التنانيرِ وهي تَفور.

فشَكَوْا إلىٰ موسىٰ وقالوا: ارْحَمْنا هٰذه المرّة، فما بقيَ إلّا أن نتوبَ التوبةَ النَّصوحَ ولا نعود، فأخذ عليهم العهودَ ودعا، فكشَفَ الله عنهم، ثم نقَضوا العَهْد، فأرسلَ اللهُ عليهم الدَّمَ، فصارَت مياهُهم دمًا، فشكَوْا إلىٰ فرعونَ فقال: إنه سَحَرَكُم، فكان يَجمَعُ بين القِبْطيِّ والإسرائيليِّ علىٰ إناءٍ واحد، فيكونُ ما يلي الإسرائيليَّ ماءً، وما يلي القِبْطيَّ دمًا، ويَسْتَقيانِ من ماءٍ واحدٍ فيخرجُ للقبطيِّ الدمُ، وللإسرائيليِّ الماءُ، حتىٰ إنَّ المرأةَ القِبطيةَ تقول لجارتِها الإسرائيلية: اجعلي الماءَ في فيك، ثم مُجِّيه في فيَّ، فيصيرُ الماءُ في فيها دمًا، وعطِشَ فرعونُ حتىٰ أَشْفىٰ علىٰ الهلاك، فكان يَمُصُّ الأشجارَ الرَّطْبة، فإذا مَضَغَها صارَ ماؤُها الطيِّبُ مِلْحًا أُجاجًا.

وعن سعيد بن المُسيّب: سالَ عليهم النيلُ دمًا. وقيل: سَلَّطَ اللهُ عليهم الرُّعاف. ورُوِي: أنّ موسىٰ عليه السلامُ مكثَ فيهم بعدَما غَلَبَ السَّحَرةَ عشرين سنةً يُريهم هٰذه الآيات، ورُوي: أنه لما أَراهم اليدَ والعصا ونَقْصَ النفوسِ والثمراتِ قال: يا ربِّ،.....

قولُه: (كَثِيبٌ أَعْفَرُ)، الجوهري: «الأعفر: الرملُ الأحمر».

إنَّ عبْدَكَ هذا قد علا في الأرضِ فخُذْهُ بعقوبةٍ تجعلُها له ولقومِه نِقْمة، ولقومي عِظة، ولمن بعدي آية، فحينئذٍ بعثَ اللهُ عليهم الطوفانَ، ثم الجرادَ، ثم ما بعدَه من النِّـقَم.

وقرأ الحسنُ: «والقَمْلَ»، بفَتْحِ القافِ وسكونِ الميم، يُريد: القَمْلَ المعروف.

﴿ءَايَٰتٍ مُّفَصَّلَٰتٍ﴾ نَصْبٌ علىٰ الحالِ، ومعنىٰ ﴿مُّفَصَّلَٰتٍ﴾: مُبيَّناتٍ ظاهراتٍ لا يُشكِلُ علىٰ عاقلٍ أنَّها من آياتِ الله التي لا يَقدِرُ عليها غيرُه، وأنها عِبْرةٌ لهم ونِقْمةٌ علىٰ كُفْرِهم. أو فُصِلَ بين بعضِها وبعضٍ بزمانٍ تُمتحَنُ فيه أحوالُهم، ويُنظَرُ: أيستقيمونَ علىٰ ما وعَدوا من أنفسِهم، أم يَنكُثُون؟ إلزامًا للحُجّةِ عليهم.

[﴿ وَلَمَّا وَقَعَ عَلَيْهِمُ ٱلرِّجْزُ قَالُواْ يَٰمُوسَى ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ بِمَا عَهِدَ عِندَكَ لَئِن كَشَفْتَ عَنَّا ٱلرِّجْزَ لَنُؤْمِنَنَّ لَكَ وَلَنُرْسِلَنَّ مَعَكَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ۞ فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُمُ ٱلرِّجْزَ إِلَىٰٓ أَجَلٍ هُم بَٰلِغُوهُ إِذَا هُمْ يَنكُثُونَ ۞ فَٱنتَقَمْنَا مِنْهُمْ فَأَغْرَقْنَٰهُمْ فِى ٱلْيَمِّ بِأَنَّهُمْ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا وَكَانُواْ عَنْهَا غَٰفِلِينَ ﴾ ١٣٤-١٣٦]

﴿بِمَا عَهِدَ عِندَكَ﴾: «ما»: مصدرية، والمعنىٰ: بعَهْدِه عندَك، وهو النبوّةُ، والباءُ: إمّا أن تَتعلَّقَ بقولِه: ﴿ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ﴾ علىٰ وَجْهَيْن: أحدُهما: **أَسْعِفْنا إلىٰ ما نطلبُ إليك من الدُّعاءِ لنا** ....

قولُه: (**أَسْعِفْنا إلىٰ ما نطلبُ إليك من الدُّعاءِ لنا**)، الجوهري: «أَسْعَفْتُ الرجُل بحاجته: إذا قضَيْتَها».

يريد: أن صيغةَ الأمر، وهو ﴿ٱدْعُ﴾: للاستدعاءِ والتضرّع، لإسعافِ حاجتهم، ولهذا استعطفوه بقوله: ﴿بِمَا عَهِدَ عِندَكَ﴾ أي: بحقِّ ما عندك من عهد الله وكرامته بالنبوة.

وفي كلامِه تضمينان: ضمّن «أَسْعِفْنا» معنىٰ «أَوْصِلْنا»، وضمّن «نطلب» معنىٰ «نتضرع».

بحَقِّ ما عندَك من عَهْدِ الله وكرامتِه بالنبوّة، أو ادعُ الله لنا مُتوسِّلًا إليه بعَهْدِه عندَك. وإمّا أن يكونَ قَسَمًا مُجابًا بـ﴿لَنُؤْمِنَنَّ﴾، أي: أقسَمْنا بعَهْدِ الله عندَك لئنْ كشَفْتَ عنا الرِّجْزَ لنُؤمِنَنَّ لك.

قولُه: (**بحقِّ ما عندَك**). معناه الاستعطاف: وهو طلبُ العطفِ[1] والرحمة، إمّا مِن موسىٰ عليه السلام، أو أن يطلبَ موسىٰ لهم مِن الله متوسّلاً إليه بعهدِه.

ويجوز أن تكونَ[2] قَسَمية صورةً ومعنىً. وإليه الإشارة بقوله: «وإمّا أن يكون قَسَماً».

قال في قولِه: ﴿رَبِّ بِمَآ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ﴾ [القصص: ١٧]: «﴿رَبِّ بِمَآ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ﴾: يجوزُ أنْ يكون قسَماً، أي: أُقْسِمُ بإنعامِك عليَّ، وأنْ يكونَ استعطافاً، أي: رَبِّ اعْصِمْني بحقّ ما أنْعَمْتَ عليَّ».

قالت الفقهاء: إذا قال: «عَلَيْكَ بالله لَتفعَلَنّ»، أي: عزمْتُ، إن أُرِيدَ بمثْل هذا الكلامِ الشفاعة، لا ينعقدُ يمينُ أحدِهما، ولو أُرِيد يمينُ نفْسه انعقد يمينه، ويستحبُّ للمخاطَب إبرارُ[3] يمينِه.

قال القاضي: «﴿بِمَا عَهِدَ﴾: إما صلةُ ﴿ٱدْعُ﴾ أو حالٌ مِن الضمير فيه. أي: ادْعُ الله متوسّلاً إليه بما عهد عندك، أو متعلّقٌ بمحذوف، دلّ عليه التماسُهم، مثل: أَسْعِفْنا إلىٰ ما نطلب منك بحقِّ ما عهد عندك»[4].

---

(١) في (أ): «والعفو».
(٢) يعني الباء في ﴿بِمَا عَهِدَ عِندَكَ﴾. وهذا وجه آخر في معناها، بعد ما ذكر أنها متعلقة بـ﴿ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ﴾.
(٣) إبرار اليمين: تصديقه والاستجابة له. وانظر: «الهداية شرح بداية المبتدي» للمرغيناني (٢: ٧٣).
(٤) «أنوار التنزيل» (٣: ٥٣).

﴿إِلَىٰٓ أَجَلٍ هُم بَٰلِغُوهُ﴾: إلىٰ حدٍّ من الزمنِ هم بالغوهُ لا محالةَ، فمُعذَّبون فيه، لا يَنفَعُهُم ما تقدَّم لهم مِن الإمهالِ وكَشْفِ العذاب إلىٰ حُلولِه، ﴿إِذَا هُمْ يَنكُثُونَ﴾ جواب «لـمّا»، يعني: فلما كَشَفْناهُ عنهم فاجَؤوا النَّكْثَ وبادروا، لم يُؤخِّروه، ولكنْ كما كُشِفَ عنهم نكَثوا.

﴿فَٱنتَقَمْنَا مِنْهُمْ﴾: فأردْنا الانتقامَ منهم، ﴿فَأَغْرَقْنَٰهُمْ﴾، و«اليمُّ»: البَحْرُ الذي لا يُدْرَكُ قَعْرُه، وقيل: هو لُـجَّةُ البحرِ ومُعظَمُ مائه، ....

قولُه: (إلىٰ حدٍّ من الزمان[1] هم بالِغُوه لا محالةَ): يعني: ضربْنا لعذابهم مدّةً معلومةً لا بدّ لهم أن يبلغوه[2]، وهو وقت الغرقِ والموت، فلما كشفنا عنهم الرجزَ بسبب الدعاءِ ليكونوا آمنين، إلىٰ بلوغِ تلك المدّةِ المضروبة، فاجَؤوا النكْثَ وبادروه، ولم يؤخِّروه.

قولُه: (إلىٰ حُلولِه) متعلق بـ«الإمهال».

قولُه: (فاجَؤوا النَّكْثَ) قال المصنف: قيّد وجودَ هذا بوجودِ ذاك، وكأنهما وجدا في جزءٍ واحد من الزمان، فيكون في الحقيقةِ جوابُ «لمّا» ذلك الفعلَ المقدّر، وهو «فاجَؤوا»، ويكونُ «لـمّا» ظرفَه، و«إذا» مفعولاً به.

قولُه: (فأردْنا الانتقامَ منهم): إنما قدر «أردْنا» لأن «الإغراق» عَيْنُ «الانتقام». ويجوزُ أن يكونَ من بابِ قولِه تعالىٰ: ﴿فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ فَٱقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤][3].

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وكذا هو في نصِّ «الكشاف» من (ط)، لكن في النسخ المطبوعة منه: «من الزمن»، أما الأصل الخطي من «الكشاف» فقط سقط منه قوله: «إلىٰ حد من الزمن هم بالغوه».

(٢) لعل الصواب: «يبلغوها» أي: المدة المعلومة. أمّا «يبلغوه» فيحمل علىٰ «حد الزمان».

(٣) الـمقصود أن الفاء الأولىٰ للتسبيب، والثانية للتعقيب، سواء في هذه الآية، أم في قول الزمخشري: «فأردْنا» عقب قوله تعالى: ﴿فَٱنتَقَمْنَا﴾.

واشتِقاقُه من التيمُّم، لأنَّ الـمُستَنفِعينَ به يَقصِدونه، ﴿بِأَنَّهُمْ كَذَّبُواْ بِـَٔايَـٰتِنَا﴾ أي: كان إغراقُهم بسَبَبِ تكذيبِهم بالآيات، وغفلتِهم عنها، وقِلَّةِ فِكْرِهم فيها.

[﴿وَأَوْرَثْنَا ٱلْقَوْمَ ٱلَّذِينَ كَانُواْ يُسْتَضْعَفُونَ مَشَـٰرِقَ ٱلْأَرْضِ وَمَغَـٰرِبَهَا ٱلَّتِى بَـٰرَكْنَا فِيهَا ۖ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ ٱلْحُسْنَىٰ عَلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ بِمَا صَبَرُواْ ۖ وَدَمَّرْنَا مَا كَانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ وَقَوْمُهُۥ وَمَا كَانُواْ يَعْرِشُونَ﴾ ١٣٧]

﴿ٱلْقَوْمَ ٱلَّذِينَ كَانُواْ يُسْتَضْعَفُونَ﴾: هم بنو إسرائيل، كان يَستَضعِفُهم فِرعَونُ وقَوْمُه. و«الأرضُ»: أرضُ مِصرَ والشام، ملكَها بنو إسرائيلَ بعدَ الفَراعِنةِ والعَمالِقة، وتَصرَّفوا كيف شاؤوا في أطرافِها ونواحيها الشرقيةِ والغربية، ﴿بَـٰرَكْنَا فِيهَا﴾ بالخِصْبِ وسَعَةِ الأرزاق، ﴿كَلِمَتُ رَبِّكَ ٱلْحُسْنَىٰ﴾: **قولُه:** ﴿وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُواْ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ إلىٰ قوله: ﴿مَّا كَانُواْ يَحْذَرُونَ﴾ [القصص: ٥-٦]، ....

قولُه: (**واشتِقاقُه من التيمُّم، لأنَّ المُستَنفِعينَ به يَقْصِدونه**): يعني: مَن يبْتَغي النفعَ التامَّ من البحر، يتجاوز عن الساحلِ إلىٰ اللجّة، لأن الغوّاصين إنها يغوصون علىٰ الدُّررِ واللآلئ في اللجّة، وما يؤمّ القاصدون لابتغاءِ فضلِ الله إلا فيها، ليحصلوا منها إلىٰ البلادِ الشاسعة.

قولُه: (﴿كَلِمَتُ رَبِّكَ ٱلْحُسْنَىٰ﴾: **قوله تعالىٰ:** ﴿وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُواْ﴾ [القصص: ٥])، مبتدأ وخبر. أراد به أن «الكلمة» هاهُنا: العلمُ الأزليّ الثابتُ في أُمّ الكتاب، أي: مضت عليهم واستمرّت ما كان مقدّراً عليهم من إهلاكِ عدوّهم، وتوريثِهم مُلْكَهم وديارَهم. ولـما كان قصصُ بني إسرائيـلَ وفرعونَ لـم تكن معلومـةً عنـد رسول الله ﷺ قبـل الوحي، جيء بقوله: ﴿فَٱنتَقَمْنَا مِنْهُمْ﴾، و﴿أَغْرَقْنَـٰهُمْ﴾، و«أورثنا»، و«دمّرنا» علىٰ الحكاية. وخَصَّ هذه اللفظة ـ وهي ﴿كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾[1] بالخطاب علىٰ الالتفات[2]، لكونها

---

(١) قوله: «وهي «كلمة ربك»» سقط من (أ).

(٢) الالتفات هاهُنا حصل من الغيبة إلىٰ الخطاب.

و﴿ٱلۡحُسۡنَىٰ﴾: تأنيثُ الأَحْسن، صفةٌ للكلمة، ومعنىٰ «تمَّت علىٰ بني إسرائيل»: **مَضَتْ عليهم واستَمَرَّت**؛ من قولِك: تمَّ علىٰ الأمر: إذا مضىٰ عليه.

﴿بِمَا صَبَرُواْ﴾: بسَببِ صَبْرِهم، وحَسْبُك به حاثًّا علىٰ الصبر، ودالًّا علىٰ أنّ مَنْ قابَلَ البلاءَ بالجزَعِ وكَله اللهُ إليه، ومَنْ قابَله بالصبر، وانتظارِ النَّصر، ضَمِنَ اللهُ له الفَرَج. وعن الحسن: عَجِبْتُ ممَّنْ خَفَّ كيف خفَّ، وقد سمِعَ قوله، وتلا الآية. ومعنىٰ «خفَّ»: طاشَ جزَعًا وقِلَّةَ صَبْرٍ، ولم يَرْزُنْ رَزانةَ أولي الصبر.

وقرأ عاصمٌ ـ في رواية ـ: ﴿وَتَمَّت كَلِمَاتُ رَبِّكَ ٱلۡحُسۡنَىٰ﴾، **ونظيرُه** ﴿مِنۡ ءَايَٰتِ رَبِّهِ ٱلۡكُبۡرَىٰٓ﴾ [النجم: ١٨].

﴿مَا كَانَ يَصۡنَعُ فِرۡعَوۡنُ وَقَوۡمُهُۥ﴾: ما كانوا يعملونَ ويُسَوُّونَ من العِماراتِ وبناءِ القصور، ﴿وَمَا كَانُواْ يَعۡرِشُونَ﴾ من الجنات؛ ﴿وَهُوَ ٱلَّذِيٓ أَنشَأَ جَنَّٰتٖ مَّعۡرُوشَٰتٖ﴾ [الأنعام: ١٤١]، أو: وما كانوا يَرفَعونَ من الأبنيةِ المُشيَّدةِ في السماء، كصَرْحِ هامانَ وغيرِه، **وقُرِئ**: ﴿يَعۡرِشُونَ﴾ **بالكسرِ والضم**، ....

معلومةً عنده ﷺ، أي: تَـمَّت ما تعرفه من أجزاء كلِّ شيء، بتقدير ربِّك وقضائه ومشيئته.

قولُه: (**مَضَتْ عليهم واستَمَرَّت**)، **الجوهري**: «مرّ عليه وبه، أي: اجتاز[1]. ومـرّ يـمرّ مَرّاً ومرُوراً: ذهب. واستمرّ: مثْله».

قولُه: (**وقرأ عاصمٌ في رواية**) أي: رواية شاذّة.

قولُه: (**ونظيرُه** (﴿مِنۡ ءَايَٰتِ رَبِّهِ ٱلۡكُبۡرَىٰٓ﴾): يعني: في الجمعِ وإرادةِ التعدّد في الكلمات والآيات.

قولُه: (**وقُرِئ**: ﴿يَعۡرِشُونَ﴾ **بالضمِّ والكسر**): بالضمِّ: ابنُ عامرٍ وأبو بكر، والباقون: بالكسر[2].

---

(١) ليس في «الصحاح» لفظ «أي: اجتاز».

(٢) انظر: «حجة القراءات»، ص٢٩٤.

وذكَر اليزيديُّ أنَّ الكَسْرَ أفصَح، وبلغَني أنه قرأ بعضُ الناس: «يَغرِسون»؛ من غَرْسِ الأشجار، وما أحسبُه إلّا تصحيفًا منه.

[﴿وَجَٰوَزۡنَا بِبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱلۡبَحۡرَ فَأَتَوۡاْ عَلَىٰ قَوۡمٖ يَعۡكُفُونَ عَلَىٰٓ أَصۡنَامٖ لَّهُمۡۚ قَالُواْ يَٰمُوسَى ٱجۡعَل لَّنَآ إِلَٰهٗا كَمَا لَهُمۡ ءَالِهَةٞۚ قَالَ إِنَّكُمۡ قَوۡمٞ تَجۡهَلُونَ * إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ مُتَبَّرٞ مَّا هُمۡ فِيهِ وَبَٰطِلٞ مَّا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ * قَالَ أَغَيۡرَ ٱللَّهِ أَبۡغِيكُمۡ إِلَٰهٗا وَهُوَ فَضَّلَكُمۡ عَلَى ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ ١٣٨-١٤٠]

وهذا آخرُ ما اقتصَّ الله من نَبأ فرعونَ والقِبْطِ وتكذيبِهم بآياتِ الله وظُلْمِهم ومعاصيهم، ثم أتبعَه اقتِصاصَ نبأ بني إسرائيلَ وما أحدَثوه ـ بعدَ إنقاذِهم من مَلَكةِ فِرعَونَ واستِعبادِه، ومُعاينتِهم الآياتِ العِظام، ومُجاوزتِهم البَحْرَ ـ من عبادةِ البقر، وطلبِ رؤيةِ الله جَهْرةً، وغيرِ ذلك من أنواعِ الكفرِ والمعاصي، ليُعْلَمَ حالُ الإنسان، وأنه كما وصَفَه: ظَلُومٌ كفّار جَهُولٌ كَنُود، إلّا من عَصَمهُ الله، ﴿وَقَلِيلٞ مِّنۡ عِبَادِيَ ٱلشَّكُورُ﴾ [سبأ: ١٣]، وليُسلِّيَ رسولَ الله ﷺ مما رأىٰ من بني إسرائيلَ بالمدينة.

ورُوِي: أنه عَبَرَ بهم موسىٰ يومَ عاشوراءَ بعدَما أهلَكَ اللهُ تعالىٰ فرعونَ وقومَه، فصاموه شكرًا لله تعالىٰ. ....

قولُه: (مِن مَلَكةِ[١] فِرعَونَ)، النهاية: «فلان حَسَن الـمَلَـكة: إذا كان حسَن الصنيعَ إلىٰ مماليكه. وفي الحديث: «لا يَدخُلُ الـجَنَّةَ سيِّئُ الـمَلَـكة»[٢].

قولُه: (من عبادةِ البقر) متعلّقٌ بقولِه: «أحْدَثُوا».

قولُه: (كَنُود): كَـنَدَ كُـنُوداً: كَفَر النعمة، فهو كَنُود.

---

(١) بفتحتين، أو بكسر الميم وسكون اللام، كما في «لسان العرب» مادة (ملك).

(٢) أخرجه ابن ماجه (٣٦٩١) والترمذي (١٩٤٦) وأبو يعلى (٩٥) وغيرهم بإسنادٍ ضعيفٍ من حديث أبي بكر الصديق رضي الله عنه، وآفتُه فرقد السَّبْخيُّ ضعيف الحديث. وانظر تمامَ تخريجه في «مسند الإمام أحمد» (٣١).

﴿فَأَتَوْا عَلَىٰ قَوْمٍ﴾: فمَرُّوا عليهم، ﴿يَعْكُفُونَ عَلَىٰ أَصْنَامٍ لَّهُمْ﴾: يُواظبونَ علىٰ عِبادتِها ويُلازِمونها. قال ابنُ جُرَيج: كانت تماثيلَ بَـقَر، وذلك أوّلُ شأنِ العِجل، وقيل: كانوا قومًا من لَـخْم. وقيل: كانوا من الكنعانيـين الذين أُمِرَ موسىٰ عليه السلام بقِتالِهم، وقُرِئ: «وجَوَّزْنا» بمعنىٰ: أجَزْنا. يُقال: أجازَ المكانَ وجَوَّزَهُ وجاوَزَه؛ بمعنىٰ: جازه، كقولك: أعلاهُ وعَلاه وعالاه. وقُرِئ: ﴿يَعْكُفُونَ﴾ **بضمِّ الكافِ وكَسْرِها**.

﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَـٰهًا﴾: صَنَمًا نعكُفُ عليه، ﴿كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ﴾: أصنامٌ يعكفون عليها، «وما» كافّةٌ للكاف، ولذلك وقعت الجملةُ بعدَها. وعن عليٍّ رضيَ الله عنه: أنّ يهوديًا قال له: اختلفتُم بعد نبيِّكم قبلَ أن يجفَّ ماؤُه، فقال: قُلْتُم: اجعَلْ لنا إلهًا قبْلَ أن تجفَّ أقدامُكم. ﴿إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ **تَعَجُّبٌ** من قولِهم علىٰ أثرِ ما رأَوْا من الآيةِ العظمىٰ والمُعجزةِ الكُبرىٰ، فوَصَفَهم بالجهلِ المُطْلَقِ وأكَّده، لأنه لا جَهْلَ أعظَمُ ممَّا رأىٰ منهم ولا أشنَع.

قولُه: (**مِن لَـخْم**). اللَّخْم: حيٌّ من اليمن، ومنهم كانت ملوك العرب في الجاهلية. وقيل: لَـخْم: قوم من مُضَر[1].

قولُه: (**وقرئ: ﴿يَعْكُفُونَ﴾[2] بضمِّ الكافِ وكَسْرِها**). بالكسر: حمزة والكسائي. والباقون بالضم.

قولُه: (﴿إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾: **تَعَجُّبٌ**). يعني: في إطلاق الجهل، وإجرائه مجرىٰ اللازم. وتصديرُ الجملة بـ «إنّ»، وتغليبُ الخطابِ علىٰ الغيبة في ﴿تَجْهَلُونَ﴾، وتعقيبُ هذه الجملة لقولِـهم: ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَـٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ﴾ بعد ما رَأَوا من إغراقِ فـرعون، وإنجائـهم منه،

---

(١) هذا الكلام منقول من الصحاح (٥: ٢٠٢٨) مادة (لخم) دون نص علىٰ ذلك. ومضر: قبيلة عربية.

(٢) «يعكفون» بكسر الكاف وضمها لغتان فيه، ومعنىٰ الكلمة: يُقيمُون علىٰ الشيء. انظر: «الكشف عن وجوه القراءات» (١: ٤٧٥)، و«حجة القراءات» ص٢٩٤.

﴿إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ يعني: عَبَدةَ تلك التماثيل، ﴿مُتَبَّرٌ مَّا هُمْ فِيهِ﴾: مُدَمَّرٌ مُكَسَّرٌ ما هُم فيه، مِن قولهم: إناءٌ مُتبَّر، إذا كان فِضاضًا. ويُقالُ لكُسارِ الذَّهَب: التِّبْر، أي: يُتَبِّرُ الله ويهدمُ دينَهم الذي هم عليه علىٰ يديّ، ويُحطِّمُ أصنامَهم هذه ويَتركُها رُضاضًا. ﴿وَبَٰطِلٌ مَّا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾ أي: ما عَمِلوا شيئًا من عبادتِها فيما سَلَفَ إلّا وهو باطلٌ مُضْمَحِلٌّ لا ينتفعونَ به، وإن كان في زَعْمِهم تقرُّبًا إلىٰ الله، كما قال تعالىٰ: ﴿وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُواْ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا﴾ [الفرقان: ٢٣].

وفي إيقاع ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ اسمًا لـ﴿إِنَّ﴾، وتقديم خبرِ المبتدأ من الجملةِ الواقعةِ خَبَرًا لها،

ومجاوزتهم البحر: إشعارٌ[1] بالتعجّبِ العظيمِ من جهلِهم. أي: ما أَجْهَلَهم! كأنهم ما شاهدوا تلك الآيات، وما عرَفوها، فإن العاقلَ العالمَ بحقائق الأمور، بعد ما رأى تلك الآياتِ العظام، لا يصْدرُ منه مثْل تلك الكلمةِ الحمقاء[2]، فصدورها منهم موضعُ تعجّب وتعْجِيب.

قولُه: (وفي إيقاع ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ اسماً لـ﴿إِنَّ﴾ وتقديم خبرِ المبتدأ) إلىٰ قولِه: (وَسْمٌ)، اعلمْ أنّ في تخصيص اسمِ الإشارة بالذِّكر[3]، الدّالّ علىٰ أن أولئك القومَ محقُوقون بالدمار، لأجلِ اتّصافِهم بالعكوف علىٰ عبادةِ الأصنام، ثم في توكيد مضمونِ الجملة بـ﴿إِنَّ﴾ مزيد الدلالة علىٰ ذلك.

وإليه الإشارة بقولِه: «وسْمٌ لعَبَدةِ الأصنام بأنّهم هم المُعرَّضونَ للتَّبار»، وليس «هم» في تركيب المصنِّفِ للفصل، إذ لا موجبَ لأن يقال: إنهم مُتَبَّرون دون غيرهم، بل هو مبتدأ، فيفيد تقوّي الحكْم. وفائدةُ تقديم الخبر[4] الإيذانُ بأنهم لا يتجاوزون عن الدّمارِ إلىٰ ما يضادّه من الفوز والنجاة، علىٰ القَصْر القلبي.

---

(١) «إشعار» مبتدأ مؤخر، خبره: «في إطلاق» في مطلع الجملة.

(٢) يعني: طلبهم آلهة غير الله.

(٣) أي: في قوله: ﴿إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ﴾.

(٤) يعني في قوله تعالى: ﴿مُتَبَّرٌ مَّا.. وَبَٰطِلٌ مَّا ..﴾ فكلاهما خبر تقدّم علىٰ المبتدأ «ما». وقد تقدم الخبر للفائدة التي ذكرها، وملخّصها القصر والتخصيص.

وَسْمٌ لعَبَدَةِ الأصنام بأنَّهم هم المُعرَّضونَ للتَّبار، وأنه لا يَعْدوهُم البتَّةَ، وأنه لهم ضَرْبةُ لازِب، ليُحذِّرَهم عاقبةَ ما طَلَبوا، ويُبغِّضَ إليهم ما أحبُّوا.

﴿أَغَيۡرَ ٱللَّهِ أَبۡغِيكُمۡ إِلَٰهٗا﴾: أغيرَ المُسْتَحقِّ للعبادةِ أطلُبُ لكم معبودًا، وهو فَعَلَ بكم ما فَعَلَ دونَ غيرِه، **من الاختِصاصِ بالنِّعمةِ التي لم يُعْطِها أحداً غيرَكم، لتَختَصُّوهُ بالعبادةِ** ولا تُشرِكوا به غيرَه. ....

وأمّا قولُه: «وأنه لا يعْدُوهم البتَّة، وأنه لهم ضَرْبةُ لازِب» فمِن الكناية، لأنهم إذا لم يتجاوزوا عن الدمارِ إلىٰ النجاة، فيلزمُهم الدمارُ ضربة لازب.

وموجبُ هذه المبالغاتِ إيقاعُ الجملة(١) تعليلاً لإثبات الجهل المؤكَّد للقوم، لاقتراحهم أن يَجْعل لهم إلَهاً. وأبْلغُ مِن ذلك أن المذكورَ ليس جواباً له، بل مقدمةٌ وتمهيد له. وإنما الجواب قولُه: ﴿أَغَيۡرَ ٱللَّهِ أَبۡغِيكُمۡ إِلَٰهٗا وَهُوَ فَضَّلَكُمۡ عَلَى ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ وكَيْتَ وكَيْت، إلىٰ أنْ قال ربُّكم: اذكروا إذْ: ﴿أَنجَيۡنَٰكُم مِّنۡ ءَالِ فِرۡعَوۡنَ﴾.

ومقتضىٰ التقدير وجودُ العاطفِ ولا معطوفَ عليه، فيقدَّرُ ما يمكن تقديرُه، وقد جاء في «البقرة»(٢) معطوفاً علىٰ الإنعامات. وإنما أضمرنا «قَالَ رَبُّكُم»، لأن قوله: ﴿وَإِذۡ أَنجَيۡنَٰكُم﴾ لا يدْخلُ تحت كلامِه عليه الصلاة والسلام لأنه من كلام الله عزَّ وجلّ.

قولُه: (**وَسْمٌ لعَبَدَةِ الأصنام**) أي: علامةٌ شنيعةٌ لاصقة، كالكَيِّ علىٰ الدابّة.

قولُه: (**من الاختِصاصِ بالنِّعمةِ التي لم يُعْطِها أحداً غيرَكم، لتَختَصُّوهُ بالعبادةِ**): فيه نوعان من الاختصاص:

---

(١) يعني الآية: ﴿إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ مُتَبَّرٞ مَّا هُمۡ فِيهِ﴾.

(٢) يعني: ﴿وَإِذۡ نَجَّيۡنَٰكُم مِّنۡ ءَالِ فِرۡعَوۡنَ يَسُومُونَكُمۡ سُوٓءَ ٱلۡعَذَابِ﴾ [البقرة: ٤٩] معطوف علىٰ قوله: ﴿يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ﴾ [البقرة: ٤٧].

ومعنىٰ الهمزة: الإنكارُ والتعجُّبُ من طَلِبَتِهم ـ مَعَ كونِهم مغمورينَ في نِعمةِ الله ـ عبادةَ غيرِ الله.

[﴿ وَإِذْ أَنجَيْنَٰكُم مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ ۖ يُقَتِّلُونَ أَبْنَآءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَآءَكُمْ ۚ وَفِى ذَٰلِكُم بَلَآءٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَظِيمٌ ﴾ ١٤١]

﴿يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ﴾: يَبْغونكم شِدَّةَ العذاب، من: سامَ السِّلْعَةَ؛ إذا طَلَبَها. فإن قُلْتَ: ما محلُّ ﴿يَسُومُونَكُمْ﴾؟ قلتُ: هو استِئنافٌ لا محلَّ له، ويجوزُ أن يكونَ حالًا من المُخاطَبينَ أو من آلِ فِرعَون، و﴿ذَٰلِكُم﴾ إشارةٌ إلىٰ الإنجاءِ أو إلىٰ العذاب.

أحدهما: «وهو فَعَل بكم ما فَعَل دُون غيره»، وهو مستفادٌ من تقديمِ الفاعل المعنويِّ علىٰ الفعل، وهو قوله: ﴿وَهُوَ فَضَّلَكُمْ﴾[1].

وثانيهمـا: «لتختـصُّوه بالعبادة»، فالاختصاصُ من تقديمِ الـمفعولِ في ﴿أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْغِيكُمْ﴾ وإنكارُه بالهمزة. وأما العبادةُ فمن مفهومِ قوله: ﴿إِلَٰهًا﴾، أي: معبوداً. والجملةُ ﴿وَهُوَ فَضَّلَكُمْ﴾ حالٌ مقدّرةٌ لجهة الإشكال[2].

قولُه: (مِن طَلِبَتِهم) من إضافةِ المصدر إلىٰ الفاعل، والطَّلِبَةُ في الأصل: اسم. الجوهري: «الطَّلِبَة ـ بكسر اللام ـ: ما طَلَبْتَه من شيء».

---

(١) أي: أن الاختصاص مأخوذ من قوله: ﴿وَهُوَ فَضَّلَكُمْ﴾، أي: من قصر الصفة علىٰ الموصوف بتقديم ما حقه التأخير، وهو الفاعل المعنوي، أي الضمير «هو» علىٰ فعْله «فضّل» لأن فاعله ضمير عائد علىٰ هذا الضمير.

(٢) والاختصاص الثاني مأخوذ من قوله تعالى: ﴿أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْغِيكُمْ إِلَٰهًا﴾، وهو أيضاً من قصر الصفة علىٰ الموصوف، بطريق تقديم ما حقّه التأخير، إذ قدم المفعول به «غَيْرَ» علىٰ الفعل والفاعل «أبْغِي»، وأدخل عليه همزة الاستفهام التي أفادت الإنكار.

والبلاءُ: النِّعمةُ أو المِحْنة. وقُرِئ: (يَقْتُلون) بالتخفيف.

[﴿وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَٰهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ۚ وَقَالَ مُوسَىٰ لِأَخِيهِ هَٰرُونَ ٱخْلُفْنِى فِى قَوْمِى وَأَصْلِحْ وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾ ١٤٢]

ورُوي: أنَّ موسىٰ عليه السلامُ وَعَدَ بني إسرائيلَ - وهو بِمصرَ - إن أهلكَ اللهُ عدوَّهُم، أتاهُم بكتابٍ من عندِ الله فيه بيانُ ما يأتون وما يَذَرون، فلما هَلَكَ فِرعَونُ سألَ موسىٰ ربَّه الكِتاب، فأمرَهُ بصومِ ثلاثينَ يومًا، وهو شهرُ ذي القَعْدة، فلما أتمَّ الثلاثينَ أنكَر خُلُوفَ فيهِ فتَسَوَّك، فقالتِ الملائكة: كنا نَشُمُّ من فيكَ رائحةَ المِسكِ فأفسَدْتَه بالسِّواك. وقيل: أوحىٰ اللهُ تعالىٰ إليه: أما عَلِمْتَ **أنَّ خُلُوفَ** فَمِ الصائمِ أطيَبُ عندي من ريحِ المِسك؟ فأمرَهُ الله تعالىٰ أن يزيدَ عليها عَشَرةَ أيامٍ من ذي الحِجَّةِ لذلك. وقيل: أمرَهُ اللهُ أن يصومَ ثلاثين يومًا، وأن يعمَلَ فيها بما يُقرِّبُه من الله، ثم أُنزِلَتْ عليه التوراةُ في العَشْرِ وكُلِّمَ فيها. ولقد أجمَلَ ذِكْرَ الأربعينَ في «سورة البقرة»، وفَصَّلَها هاهنا.

قولُه: (**البلاءُ: النِّعمةُ أو المِحْنة**) التنويعُ علىٰ التفسيرين لقوله: ﴿ذَٰلِكُم﴾.

قوله: (**«يَقْتُلون» بالتخفيف**) نافع.

قولُه: (**أنّ خُلُوفَ**). وفي الحديث: «لَـخُلوفُ فَمِ الصَّائِمِ أَطيَبُ مِنَ المِسْك» الحديث متّفق عليه، أخرجه البخاريُّ ومسلمٌ عن أبي هريرة[1].

النهاية: «الـخُلُوف - بالضم -: تغيُّر ريحِ الفم. وأصلُها في النبات: أن ينْبتَ الشيء بعد الشيء، لأنها رائحةٌ حدثت بعد الرائحةِ الأولى. يقال: خَلَفَ فَمُهُ يَـخْلُفُ خِلْفَةً وخُلوفاً»[2].

---

(١) هو جزءٌ من حديثٍ أخرجه البخاري (١٨٩٤) ومسلم (١١٥١) وغيرهما من حديثِ أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) «النهاية في غريب الحديث والأثر» (٢: ٦٧)، إلّا أن العبارة جاءت في شرح معنىٰ «الخِلْفة» بالكسر، والخِلْفة والـخُلُوف: بمعنًىٰ.

و﴿مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ﴾: ما وَقَّتَه له من الوقتِ وضَرَبَه له، و﴿أَرۡبَعِينَ لَيۡلَةٗۚ﴾ نَصْبٌ على الحال، أي: تمَّ بالغًا هذا العدد، و﴿هَٰرُونَ﴾ عطفُ بيانٍ لـ﴿أخيه﴾. وقُرِئَ بالضمِّ على النداء، ﴿ٱخۡلُفۡنِي فِي قَوۡمِي﴾: كُن خَليفتي فيهم، ﴿وَأَصۡلِحۡ﴾: وكُنْ مُصْلِحًا، أو: وأصلِحْ ما يجبُ أن يُصْلَحَ من أمورِ بني إسرائيل، ومَنْ دعاك منهم إلى الإفساد، فلا تَتَّبِعْه ولا تُطِعْه.

[﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ قَالَ رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ قَالَ لَن تَرَىٰنِي وَلَٰكِنِ ٱنظُرۡ إِلَى ٱلۡجَبَلِ فَإِنِ ٱسۡتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوۡفَ تَرَىٰنِيۚ فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلۡجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكّٗا وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقٗاۚ فَلَمَّآ أَفَاقَ قَالَ سُبۡحَٰنَكَ تُبۡتُ إِلَيۡكَ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ ١٤٣]

﴿لِمِيقَٰتِنَا﴾: لوقتِنا الذي وَقَّتْنا له وحَدَّدْناه، ومعنى اللامِ الاختصاصُ، فكأنه قيل: واختصَّ مجيئُه بميقاتِنا، كما تقول: أتيتُه لعَشْرٍ خَلَوْنَ من الشهر، ﴿وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ﴾ من غيرِ واسطةٍ كما يُكَلِّمُ المَلَكَ، وتكليمُه: أن يَخلُقَ الكلامَ منطوقًا به في بعضِ الأجرام، كما خلَقَه مخطوطًا في اللوح.

ورُوِي: أنَّ موسى عليه السلامُ كان يَسمَعُ ذلك الكلامَ من كلِّ جهة.

قولُه: (﴿لِمِيقَٰتِنَا﴾: **لوقتِنا**). قيل: لا بدَّ هاهُنا من تقديرِ مضاف، أي: لآخرِ ميقاتنا، أو: لانْقضاءِ ميقاتنا.

قولُه: (**ورُوِي أنَّ موسى كانَ يَسمَعُ ذلك الكلامَ من كلِّ جهة**): قال القاضي: «وفيه تنبيهٌ على أن سماعَ كلامِه القديم ليس من جنس سماعِ[1] كلام الـمُحْدَثِين»[2].

قال في «الانتصاف»: «صرَّح[3] بخلْقِ الكلام، ويردُّه اختصاصُ موسى عليه السلام

---

(١) ليست في تفسير البيضاوي.

(٢) «أنوار التنزيل» (٣: ٥٦).

(٣) يعني الزمخشري بتفسيره: ﴿وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ﴾ بقوله: «معناه: كلَّمه بغير واسطة».

وعن ابنِ عباس رضيَ الله عنه: كَلَّمَه أربعين يومًا وأربعينَ ليلةً، وكتبَ له الألواح. وقيل: إنما كلَّمه في أوّلِ الأربعين.

﴿أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَ﴾ ثاني مفعولي «أرىٰ» محذوفٌ، أي: أَرِنيَ نَفسَك أنظرْ إليك.

فإن قُلت: **الرؤيةُ عينُ النظر**، فكيف قيلَ: ﴿أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَ﴾؟ قلتُ: معنىٰ «أَرِني نَفسَك»: اجعَلْني مُتمكِّنًا من رُؤيتك بأن تَتَجلّىٰ لي، فأنظرَ إليك وأراك.

فإن قُلتَ: فكيفَ قال: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾، ولم يقل: لن تَنظُرَ إليّ؛ لقوله: ﴿أَنظُرۡ إِلَيۡكَ﴾؟ قلتُ: لـمّا قال: ﴿أَرِنِيٓ﴾ بمَعنىٰ: اجعَلْني مُتمكِّنًا من الرُّؤيةِ التي هيَ الإدراك، عُلِمَ أن الطَّلِبَةَ هي الرؤيةُ لا النَّظَرُ الذي لا إدراكَ معه، فقيل: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾، ولم يُقْل: لن تَنظُرَ إليّ.

بقوله: ﴿بِرِسَٰلَٰتِي وَبِكَلَٰمِي﴾ [الأعراف: ١٤٤]. وكلُّ أحدٍ يساوي موسىٰ عليه السلام فيما ذكره الزمخشريّ. بل كان أصحابُ النبي ﷺ قد سمعوا الكلامَ من أفْضل[١] المخلوقات، فلا بد من اعتقادِ أنه سمع الكلام القديمَ القائم بذاتِ الله تعالىٰ بلا واسطة، كما أجَزْنا في العقول أن تُـرَى ذاتُ الله، وإنْ لم يكن جسْماً، فكذلك يجوز سماعُ كلامِه وإن لم يكنْ حرْفاً»[٢].

قولُه: (**الرؤيةُ عين النظر**): أي: النظر مقدَّمٌ علىٰ الرؤية، فإنه عبارة عن تقليبِ الـحَدَقة نحو المرْئِيِّ التماساً لرؤيته، وقد يتخلّفُ عنه، فكيف جعلَه مؤخّراً عنه؟ ويروىٰ[٣]: «الرؤيةُ عين النظر».

ويؤيد الأول قولُه في «الشعراء»: «الاستماعُ من السمع بمنزلة النظرِ من الرؤية، لأن الاستماعَ جارٍ مجرىٰ الإصغاء». وتقريرُ هذا السؤال: أن ﴿أَرِنِيٓ﴾ تكفي في الطلب، لأنه تعالىٰ

---

(١) يعني: النبي محمداً ﷺ.

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ١١١-١١٢) بتصرّف وتلخيص.

(٣) أي: في نُسَخ «الكشاف»، وهذه النسخة توافق ما بين أيدينا منه.

....

إذا أراه نفسه لا بدَّ له أن ينظر إليه، فما فائدة إردافِه؟ وأجاب بأن فائدتَه التأكيد والكشف التامّ، فإنه لمّا أردفه به أفاد طلب رفعَ المانع، وكشْفَ الحجاب، والتمكينَ من الرؤية، بحيثُ لا يتخلّف عنه النظرُ إليه، نحوه قولك: نظرْتُ بعينيّ، وقبضْتُ بيديّ، فالنظرُ حينئذٍ مسبَّب. فلذلك أدخل المصنِّفُ الفاءَ في قولِه: «فأَنْظُر»، ثم سأل: «فكيف قال: ﴿لَن تَرَىٰنِى﴾» وأتىٰ بالفاء[1]، أي: إذا كان النظرُ هو الغرض، وهو الذي طُلِبَ له الإراءة[2]، كان من الواجبِ أنْ يقال: لن تنظر.

وأجاب: وإن كان الغرضُ النظر، لكن المطلوب، الذي عليه التعويل، طَلَبُ التجلِّي، وكشْفُ الحجاب، إذ به يحصلُ الإدراك التامّ، ولولاه لا يُـجْدِي النظرُ شيئاً. ألا ترىٰ كيف أَتْبَع «وأراك»: «فأَنْظُرَ» في الجواب الأول؟ فكأنه قيل: «اجعَلْني متمكِّناً مِن رؤيـتِك، فأنْظُرَ إليك وأراك».

وقلت: وهاهُنا سؤالٌ آخر، وهو أنه كيف قيل: ﴿لَن تَرَىٰنِى﴾، ولم يقل: لن أُرِيَكَ نَفسي، لقوله: ﴿أَرِنِيٓ﴾؟ والجواب: إنما عدل عن «لن أُرِيَك»، للتفادِي عن الإيـيَاس[3]، وحسْمِ الطَّمَع. يعني: لن تراني ما دمْتَ علىٰ حالة أنت فيها، فإذا ارتفع المانعُ أريك نفسي لتنظرَ إليه. وهذا معنىٰ قول ابن عباس: «لن تَرَاني في الدنيا»[4]. والجواب من الأسلوب الحكيم[5].

(١) أي: في قوله: «فكيف».

(٢) الإراءة: مصدر أَرَىٰ يُرِي.

(٣) الإيْيَاس ـ بهمزة وياء ساكنة، ثم ياء مفتوحة بعدها ألف ـ: مصدر آيَسَ. أو إيْآس ـ بهمزة، بعدها ياء ساكنة، ثم مدّ ـ: مصدر: أيْأَس. وكلاهما من الثلاثي «أَيِسَ» بمعنى: يَئِس.

(٤) انظر: «تفسير القرطبي» (٧: ٢٧٨)، و«البحر المحيط» (٤: ٣٨٢).

(٥) أي: قوله تعالىٰ: ﴿لَن تَرَىٰنِى﴾ جواباً عن طلب موسىٰ عليه السلام: ﴿أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَ﴾ هو من الأسلوب الحكيم، إذ كان مقتضىٰ الظاهر أن يكون الجواب: «لن تَنْظَرَ إليّ»، ولكنه قال: ﴿لَن تَرَىٰنِى﴾ صرْفاً له عن طلب الرؤية إلىٰ ما هو أهمّ، وهو الرؤية نفسها، بطريقة الأسلوب الحكيم.

فإن قُلتَ: كيفَ طَلَبَ موسىٰ عليه السلام ذلك، وهو من أعلمِ الناسِ بالله وصفاته وما يجوزُ عليه وما لا يجوز، وبتعاليهِ عن الرؤيةِ التي هي إدراكٌ ببعضِ الحواسّ، وذلك إنما يصحُّ فيما كان في جهة، وما ليس بجسمٍ ولا عَرَضٍ فمُحالٌ أن يكونَ في جهة، **ومَنْعُ المُجْبِـرَةِ إحالتَه في العقولِ غيرُ لازم، لأنه ليسَ بأوّلِ مُكابَرتِهم وارتكابِهم**، وكيف يكونُ طالبَهُ وقد قال ـ حين أخَذَتِ الرَّجْفةُ الذين قالوا: أرِنا الله جَهْرةً ـ: ﴿**أَتُهۡلِكُنَا بِمَا فَعَلَ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَّآ**﴾ [الأعراف: ١٥٥] إلى قوله: ﴿**تُضِلُّ بِهَا مَن تَشَآءُ**﴾ [الأعراف: ١٥٥]، فتبرّأ مِن فِعْلِهم **ودَعَاهُم سُفهاءَ** وضُلّالًا؟

فإذن معنىٰ قولِه: ﴿أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَ﴾ أن المانعَ من الرؤية كوْني غيرَ متمكّنٍ منها، لاحتِجابِكَ عنّي، فارْفَع الحجابَ بيني وبينك، لأنظرَ إليك وأراك، وذلك حين سمعَ الخطابَ والكلامَ القديمَ بغير واسطة.

ومعنىٰ قوله: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ أن المانعَ ليس إلا من جانبِك، وأنّي غيرُ محجوب، بل متحجّب بحجابٍ منْك، وهو كونك فانِياً في فانٍ، وأنا باقٍ، ووصفِي باقٍ، فإذا جاوزْتَ قَنْطَرَةَ[1] الفَنَاء، ووصلْتَ إلىٰ دارِ البقاء، فزْتَ بمطلوبِك.

قولُه: (**ومَنْعُ المُجبِرَةِ إحالتَه في العقولِ غيرُ لازم، لأنه ليسَ بأوّلِ مُكابَرتِهم وارتكابِهم**) جملةٌ معترضةٌ بين المعطوف والمعطوف عليه[2]. وجوابُه قد سبق بندٌ منه في «الأنعام»[3]، وموضعُ الإطنابِ فيه يُطْلَب في الأصول[4].

قولُه: (**ودَعَاهُم سُفَهاءَ**): أي: سمَّاهم سفهاء.

---

(١) القنطرة ـ بفتح القاف، وإسكان النون، وفتح الطاء والراء ـ: الجِسْر.

(٢) المعطوف عليه هو قوله: «كيف طلب موسىٰ عليه السلام ذلك...؟».

والمعطوف هو قوله: «وكيف يكون طالبَه...؟». وقد اعترضت الجملة التي ساقها بين السؤالين للتوضيح.

(٣) أي: عند تفسير قوله تعالى: ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ وَهُوَ يُدۡرِكُ ٱلۡأَبۡصَٰرَۖ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلۡخَبِيرُ﴾ ـ [الأنعام: ١٠٣].

(٤) يعني: علم أصول الدين.

قلتُ: **ما كان طَلَبُ الرؤيةِ إلّا ليُبكِّتَ هؤلاءِ** الذينَ دَعاهُم سُفَهاءَ وضُلّالًا، وتَبرّأَ مِنْ فِعْلِهِم، وليُلقِمَهم الحَجَر، وذلك أنَّهم حينَ طَلَبوا الرُّؤيةَ أنكرَ عليهم وأعلَمَهُم الخطأَ، ونَبَّهَهم علىٰ الحقّ، فلجُّوا وتَمادَوْا في لجاجِهم وقالوا: لا بُدَّ، ولن نُؤمنَ لك حتىٰ نرىٰ الله جَهْرةً، فأرادَ أن يَسمَعوا النصَّ مِن عندِ الله باستِحالةِ ذلك، وهو قولُه: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾، ليتيقَّنوا ويَنْزاحَ عنهم ما دخَلَهُم من الشُّبْهة، فلذلك قال: ﴿رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَ﴾.

قولُه: (**ما كان طَلَبُ الرؤيةِ إلّا ليُبكِّتَ هؤلاءِ**): الرّواياتُ كلُّها مُفْتَرَيات، وليس هذا بأوّل مكابـرتِه، لأن القـومَ لم يحضروا هذه النَّوبة[1]، وإنما طلب موسىٰ عليه السلام الرؤيةَ لنفسه، وفي النوبةِ الثانية كان القومُ معه، وطلبوا الرؤيةَ فأجابهم، كما سنقرّر هذا عند قوله تعالىٰ: ﴿وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ سَبۡعِينَ رَجُلًا﴾ [الأعراف: ١٥٥].

وقال صاحب «الفرائد»: «إن قولَه: ﴿أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَ﴾ كان وقتَ مجيئِه للميقات، وتكليمُه لله تعالىٰ مطْلق. وما ذكره من قوله: «ما كان طلبُ الرؤية إلا ليبكِّتَ هؤلاء» مقيَّد، ولا دليلَ في هذه الآية علىٰ هذا القيد، فكان هذا حملاً للمطْلقِ علىٰ المقيّد من غيرِ دليل، وهو باطل، لأنه خروجٌ عن الأصل بغير ضرورة.

وأيضاً، لو كان مرادُه من سـؤال الرؤية بيانَ الاستحالـةِ من الله، ليكونَ نصـاً منه لاستحالتها، لوجب[2] أن يقال: لن أُرىٰ، أو: لم تَـجُزْ رؤيتي، إذ كانت ممتنعة، ليتّضح لهم أنه تعالىٰ ليس بجائزِ الرؤية، ويحصل المقصودُ؛ لأن ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ ليس إلا تأكيدَ النفْي، ولم يلزمْ منه عدمُ الجواز.

---

(١) أي: الـمَرَّة.

(٢) في (ب): «فوجب».

فإن قُلتَ: فهلّا قال: «أرِهِمْ يَنْظروا إليك»؟ قلتُ: لأنّ الله سُبحانه إنما كلَّمَ موسىٰ عليه السلام وهم يسمعون، فلما سَمِعوا كلامَ ربِّ العِزّةِ أرادوا أن يرىٰ موسىٰ ذاتَه، فيُبْصِروه معَه، كما أسمَعَه كلامَه، فسَمِعوه معَه، إرادةً مَبنيةً علىٰ قياسٍ فاسِد، فلذلك قال موسىٰ: ﴿أَرِنِىٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَ﴾، ولأنه إذا زُجِرَ عمّا طَلَب، **وأُنكِرَ عليه في نُبوَّته** واختِصاصِه وزُلفتِه عندَ الله تعالىٰ، وقيل له: لن يكونَ ذلك، كان غيرُه أولىٰ بالإنكار، ولأنَّ الرسولَ إمامُ أمَّتِه، فكانَ ما يُخاطِبُ به أو ما يخاطَبُ راجعًا إليهم.

وأيضاً، قوله: «سمّاهم سفهاءَ وضُلّالاً» ـ يعني به قولَه: ﴿أَتُهۡلِكُنَا بِمَا فَعَلَ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَّآ﴾ ـ ممنوع، لِـمَ لا يجوزُ أن يُرادَ بهم السفهاء الذين عبدوا العجل، لا هؤلاء مع أنّ القرآنَ مساعد لإرادةِ ما أردناه؟». تمّ كلامه.

وقلت: وليس هذا من المطْلق، حتىٰ يحتاجَ إلىٰ دليلِ القيْد، فإن الدليلَ قائم علىٰ انتفاء القيد، لأنّ المقامَ غيرُ واحد.

وأما قولُه: «لوجب أن يقال: لن أُرَى، أو: لم تجُزْ رؤيتي» فللمصنِّفِ أنْ يقول: إنه من بابِ أسلوب الحكيم[١]. وإليه الإشارةُ بقوله: «لأنه إذا زُجِر وأُنْكِر على نبوّتِهِ واختصاصه، كان غير أوْلى».

وقولُه: «لِـمَ لا يجوز أن يراد بهم السفهاء الذين عَبَدوا العجل؟» فهو بناءٌ علىٰ حضورِ القومِ في المرة الثانية.

قولُه: (وأُنْكِرَ عليه في نُبوَّته). «في نبوته»: حالٌ من المجرور في: «عليه»، أي: أُنْكِر عليه والحالةُ أنه ثابتٌ في نبوّته مستقرٌّ عليها.

---

(١) سبق بيان ذلك حينما قال: ﴿لَن تَرَىٰنِى﴾ وأنّه من الأسلوب الحكيم.

وقولُه: ﴿أَنظُرۡ إِلَيۡكَ﴾ وما فيه من معنىٰ المُقابَلةِ التي هي مَحْضُ التشبيهِ والتجسيم: دليلٌ علىٰ أنه ترجمةٌ عن مُقْتَرِحِهم وحِكايةٌ لقولهم، **وجلَّ صاحِبُ الجُمَلِ أن يجعلَ اللهَ منظورًا إليه، مُقابَلًا بحاسَّةِ النَّظَر، فكيفَ بمَن هو أعرَقُ في معرفةِ الله تعالىٰ؛ مِن واصلِ ابنِ عطاء، وعَمْرِو بنِ عُبَيْد، والنَّظَّام، وأبي الهُذيل والشَّيْخَيْن، وجميعِ المُتكلِّمين؟**

قولُه: (وجَلَّ صاحِبُ الـجُمَلِ)[1] الجمل ـ في الأصل المُمْلىٰ منه ـ بضمّ الجيم، لكن الميم مهملة لا ضبطَ عليها. ويمكن أن يوجّهَ بأنه أراد الـجَمّالين والمّلاحين، لأن الـجُمَل: حبالُ السفن، والواحد منها جُمْلة، لكونها جُمْلةً من الطّاقاتِ والقِوَى. وفيه نظر، لأن الـجُمَّلَ بمعنى: الحبل، مشدّد الميم، وليس جمعاً، ولا واحدُهُ جملة، وليس بمستبْعَدٍ أن يُزعَمَ أن «جُمَلاً» كتاب صنَّفَه بعضٌ من المعتزلة من تلامذةِ هؤلاءِ المعدودين، واشتمل مضمونه علىٰ أصولهم. وفيه دلائلُهم علىٰ نفْي الرؤية. يعني: عَظُم قدْرُ صاحب هذا الكتابِ أن يجعل الله تعالىٰ منْظوراً إليه، بنصْب الأدلة، وإقامةِ البراهين، فكيف بمن هو أعْرفُ منه في معرفةِ الله تعالىٰ.

وقد عثرتُ بعد ذلك علىٰ نـقلٍ من جانب الإمامِ شمس الأئمـةِ الكردري[2] رحمه الله:

---

(١) يفهم من كلام ابن المنير أن المقصود بـ«صاحب الجمل» هو موسىٰ عليه السلام، انظر: «الانتصاف» (٢: ١١٤). أمّا القطب الرازي فيرجح أن يكن المقصود بـ «صاحب الـجُمَل»، الإمام عبد القاهر الجرجاني، انظر: «حاشية القطب الرازي علىٰ الكشاف» ـ الجزء الثاني ـ دراسة وتحقيق (رسالة دكتوراه)، قسم الدراسة، ص١١٠-١١١. لكن سعد الدين التفتازاني نفىٰ ذلك كله، وذهب إلىٰ أن «صاحب الـجُمَل» في مقابل «المتكلّم»، أي: أنه من يُكْتَـفَىٰ له في معرفة الذات والصفات... بالإجمال من غير اشتغال بتفصيل المسائل والدلائل. انظر: تحقيق الجزء الثاني من «حاشية العلامة سعد الدين التفتازاني علىٰ الكشاف» (رسالة دكتوراه) ـ قسم التحقيق، ص٤٢٢.

(٢) العلامة الفقيه الإمام شمس الأئمة محمد بن محمد بن عبد الستار العمادي الكردري الحنفي (٥٩٩-٦٤٢)، وقيل في اسمه: محمد بن عبد الستار بن محمد. تفقَّه على صاحب «الـهداية» وغيره، وبرع في معرفة المذهب وأحيا علم الأصول والفقه، وتفقّه عليه خلق كثيرون. انظر ترجمته في: «الجواهر المضية» للقرشي (٣: ٢٢٨)، و«الأعلام» للزركلي (٧: ٢٨).

....

صاحبُ الجمل: صاحبُ العقل؛ لأن العقل عندهم عبارةٌ عن علوم هي جُمَلٌ ضروريّةٌ، فقيل: هي اثنا عشر، وقيل: هي أربعة، هي: النفيُ والإثباتُ لا يجتمعان ولا يرتفعان، والكلُّ أعظمُ من الجزء، والشيئان المساويان لشيء واحدٍ متساويان، والشيءُ الواحدُ في زمانٍ واحدٍ لا يكون في مكانَيْن[١].

أراد بالشيخَين أبا عليٍّ الـجُبَّائي، وابنه أبا هاشم[٢].

قال في «الانتصاف»: «وقد صحّ أن الرؤيةَ لا تستلزمُ الجسمية، وأما قناعتُه في تفضيله عليه السلام برُجْحانه علىٰ المذكورين من المبتدعين، فهو غضٌّ عن منصبه العَلِيّ»[٣].

قال الإمام: «هذا كلُّه باطل، لأن الذين طلبوا الرؤيةَ إما أنْ يكونوا مؤمنين بموسىٰ ونُبوّتِه وصدْقه، وكان يكفيهم قولُ موسى: هذا السؤال غيرُ جائز، وإن لم يكونوا فلن ينتفعوا بهذا الجواب. وأيضاً، لو كان السؤالُ طلباً للمُحَال لمنَعَهم عنه، كما منعهم عن سؤالهم: ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَـٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ﴾ بقوله: ﴿إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾. وكيف وهذا عندهم أَصْعَبُ، لأن طلبَ الرؤية مع استحالتِه جهْلٌ في ذات الله، بإثبات صفةٍ تقتضي نقصاً في ذاته، وطلبُ اتخاذِ العجل جهْل في غير الله، باستحقاقِه العبادة له. وأيضاً، كان يجب عليه إقامةُ الدلائل القاطعةِ علىٰ نفْي الرؤية. وكيف يُظَنّ أنه تركَ ما كان واجباً عليه، وطلب ما كان محظوراً بقولِ بعض الجهّالِ وأنّه مِن أُولِي العَزْم»[٤].

---

(١) من قوله: «وقد عثرت بعد ذلك على نقل» إلىٰ هنا أثبته من (ط).

(٢) سبقت ترجمتُهما.

(٣) «الانتصاف بهامش الكشاف» (٢: ١١٤) وفيه: «نقص» موضع «غض»، ولعله أصحّ، إلّا أن يكون «غضٌّ مِنْ» فيستقيم التركيب.

(٤) «مفاتيح الغيب» (١٤: ١٨٧) بتصرّف وتقديم وتأخير.

....

وقلتُ: وفي سؤاله عليه السلام إشعارٌ ببطْلان أن الطلبَ للقوم، وذلك أن قوله: ﴿رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ﴾، أي: اجْعَلْني متمكّناً من رؤيتك، بأن تتجلّىٰ لي، فأنْظرَ إليك وأراك، كما فسّره، وما فيه من المبالغة، والتأكيد، والدعاءِ بقوله: «رَبِّ»، ليس من كلامِ من أُكْرِه علىٰ الشيء، وأُلْزِم به، ومَنْ له طَبْعٌ مستقيم، وذوق سليم، يعْلمُ أن هذا الكلام لا يصدرُ إلا عمّن له قوّة عَزْم، ورسوخُ قدَمٍ في الطلب، ولو كان معْذُوراً لكان في الطلب ما ينبئُ عنه.

وغاية ما يلْزمُنا أنّه عليه السلام توهّم أنه تعالىٰ جائزُ الرؤية في الدنيا. وهذا لا يقدحُ في مرتبَته، ولا يحطّ من منزلتِه، كما قال إبراهيمُ عليه السلام: ﴿أَرِنِي كَيۡفَ تُحۡيِ ٱلۡمَوۡتَىٰۖ قَالَ أَوَلَمۡ تُؤۡمِنۖ قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطۡمَئِنَّ قَلۡبِي﴾ [البقرة: ٢٦٠].

وروينا عن البخاريِّ ومسلم، عن أبي هريرة: «نَحْنُ أَحَقُّ بِالشَّكِّ مِنْ إِبْرَاهِيمَ، إِذْ قَالَ: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيۡفَ تُحۡيِ ٱلۡمَوۡتَىٰ﴾. وَلَوْ لَبِثْتُ فِي السِّجْنِ طُولَ مَا لَبِثَ يُوسُفُ، لَأَجَبْتُ الدَّاعِيَ»(١). علىٰ أن المشتاقَ الذي يتُوقُ إلىٰ محبوبه، المتيقّنَ بحصول مطلوبه، يستعجلُ الوصول، ويتشبّثُ بكلِّ أمَارة، وينتظرُ كل لمحة بارق.

فإنه عليه السلامُ لـمّا وُعِد الميقات، وسمعَ الخطاب، لو لم يتحركْ له أرْيَحيّة الطلب، ويقْنع بالسؤالِ والجواب، لـمّا كان له عليه السلامُ اشتياق.

روىٰ محيي السنّةِ عن الحسن: «هاجَ به الشوق، فسأَلَ الرؤية، وقال: إلهي، سمعْتُ كلامَك، فاشتقْت إلىٰ النظرِ إليك، ولأنْ أنظرَ إليك، ثم أموت أَحَبُّ إلَيَّ من أن أعيش ولا أراك»(٢).

---

(١) أخرجه البخاري (٣٣٨٧) ومسلم (٢١٦) وغيرهما.

(٢) «معالم التنزيل» (٣: ٢٧٥).

فإن قلتَ: ما معنىٰ ﴿لَن﴾؟ قلتُ: تأكيدُ النفي الذي تُعطيه «لا»، وذلك أنَّ «لا» تَنْفي المُستَقبل، تقولُ: لا أفعَلُ غدًا، فإذا أكَّدْتَ نَفْيَها قلتَ: لن أفعلَ غدًا. والمعنىٰ: أنّ فِعْلَه يُنافي حالي، كقوله: ﴿لَن يَخْلُقُواْ ذُبَابًا وَلَوِ ٱجْتَمَعُواْ لَهُۥ﴾ [الحج: ٧٣]، ....

قولُه: (**أنّ فِعْلَه يُنافِي حالي**) يردُّه قوله: «فإذا أكَّدْتَ نَفْيَها، قلتَ: لن أفعلَ غداً» فإنه إخبار عن عدمِ مباشرتِه الفعلَ علىٰ التأكيد، فهو كقولك: هو لا يفعل، لا تفعل، فكما أن هذا لا يدلُّ علىٰ المنافاة، فكذا ذلك، بل يدلُّ علىٰ أن حاله مستدعيةٌ له فينفيه علىٰ التأكيد، لأن ما يؤكَّد نفْيُه يمكنُ وقوعُه.

ويشهد لذلك ما رواه مسلمٌ عن جابر: أن رجُلاً مِمّن هاجر إلىٰ رسول الله ﷺ مَرِض، فَجَزِع، فأخَذَ مَشَاقِصَ[١]، فَقطَع بَرَاجِمَه[٢]، فمات به، فرآه الطُّفَيْل[٣] بن عَمْرو في منامه، وهَيْئَتُه حَسَنَةٌ، ورآه مغطِّياً يدَيْه، فقال له: ما صَنَعَ رَبُّكَ بِكَ؟ قال: غَفَر لي بِهِجْرَتي إلىٰ نبيِّه، فقال: ما لِي أراك مغطِّياً يَدَيْك؟ قال: قِيل لِي: لن نُصْلِحَ منْكَ ما أَفْسَدْتَ، فقصَّها الطفيل علىٰ رسول الله ﷺ فقال ﷺ: «اللهُمَّ وَلِيَدَيْهِ فَاغْفِرْ»[٤].

ولو كان إصلاحُ ما أفسد مما هو منافٍ لحالِه، وكان مفهوماً من هذا التركيب، لأَمْسَكَ مَن هو أفْصَحُ الخَلْقِ عن الدعاء.

وأما قولُه: ﴿لَن يَخْلُقُواْ ذُبَابًا﴾ [الحج: ٧٣][٥] فالمنافاة تُفْهم من دليلٍ خارجي[٦].

(١) جمع مِشْقَص: وهو النّصل أو السهم يكون فيه نصل عريض.

(٢) البراجم: مفاصل الأصابع، أو العظام الصغار في اليد والرجْل.

(٣) الطفيل بن عمرو الدُّوسي، صحابي من الأشراف في الجاهلية والإسلام، كان شاعراً، مضيافاً، مُطَاعاً في قومه، استشهد في اليمامة سنة ١١هـ. انظر: «الاستيعاب» (٢: ٧٥٧)، و«أسد الغابة» (٣: ٧٨)، و«الإصابة» (٣: ٥٢١).

(٤) «صحيح مسلم» (٣٢٦).

(٥) وقد استشهد بها الزمخشري لإثبات أن «لن» تفيد توكيد النفي الذي تعطيه «لا».

(٦) أي: عجزهم عن الخلْق.

فقولُه: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَـٰرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣] نَفْيٌ للرؤيةِ فيما يُسْتَقبَل، و﴿لَن تَرَىٰنِى﴾ تأكيدٌ وبَيان؛ **لأنَّ المَنفيَّ مُنافٍ** لصفاته.

فإن قُلتَ: كيفَ اتَّصلَ الاستِدراكُ في قولِه: ﴿وَلَـٰكِنِ ٱنظُرْ إِلَى ٱلْجَبَلِ﴾ بما قَبْلَه؟ قلتُ: **اتَّصَلَ به علىٰ معنىٰ أنَّ النظرَ إليَّ مُحالٌ، فلا تَطلُبْه**، ولكنْ عليك بنظرٍ آخر، وهو أن تنظُرَ إلىٰ الجبلِ الذي يَرجُفُ بكَ وبمَنْ طَلَبْتَ الرؤيةَ لأجلهم، كيفَ أفعلُ به وكيفَ أجعلُه دكًّا بسَبَبِ طَلَبِكِ الرؤيةَ؟ ....

قال الإمام: «﴿لَن تَرَىٰنِى﴾: يدلُّ علىٰ أنه تعالىٰ جائزُ الرؤية، إذ لو كان مستحيلَ الرؤية، لقال: «لا أُرَى»، ألا ترىٰ أنه لو كان مع إنسانٍ حَجَر، وقال صاحبُه: ناولْني هذا لآكله، فإنه يقول: هذا لا يُؤْكل. ولو قال: لن[1] تأكُل، لم يصحّ. ولو كان معه مما يُؤْكل، فقال: هذا لا يُؤْكل، لم يصح. ولو قال: لن تأكل، عُلِم أنه ممّا يؤكل، ولكنك لا تأْكلُه»[2].

وقال القاضي: «والاستدلالُ بالجواب علىٰ استحالتِها أشدُّ خطأً، إذ لا يدل الإخبارُ عن عدم رؤيـتِه إياه، علىٰ ألا يراه أبداً، وألا يراه غيرُه أصْلاً، فضلاً عن أنْ يدلَّ علىٰ استحالتِها. ودعوىٰ الضرورةِ فيه مكابرة»[3].

قولُه: (**وبَيانٌ، لأنّ المَنفيَّ مُنافٍ**). اللام صلةُ «بيان» لا تعليل[4].

قولُه: (**اتَّصَلَ به علىٰ معنىٰ أنَّ النظرَ إليَّ مُحالٌ، فلا تَطلُبْه**): قال صاحب «الفرائد»: إنّ الاستدراكَ بالمعنىٰ الذي ذكره لا يناسبُ هذا المقام، ولو كان المراد به استحالةَ الرؤية، وجب أن يذكرَ شيئاً يدلُّ علىٰ الاستحالة. ودَكّ الجبل كمـا يصْلحُ لما ذكر يصلحُ لغيره، والمشتركُ لا

---

(١) في تفسير الرازي: «لا تأكل»، وكذا فيما سيأتي في السطر التالي، والمُثْبَتُ أشْبَه بالصّواب.

(٢) «مفاتيح الغيب» (١٤: ١٨٨).

(٣) «أنوار التنزيل» (٣: ٥٧).

(٤) يقصد أن اللام في «لأنّ» ومجرورها المقدّر تعلّق معناهما بالمصدر «بيان» لا علىٰ سبيل التعليل.

لتستعظمَ ما أقدَمْتَ عليه بما أُريكَ من عِظَم أثرِه، كأنه عزَّ وعلا حَقَّقَ عندَ طَلَبِ الرؤيةِ ما مَثَّلَهُ عندَ نسبةِ الوَلَدِ إليه في قوله: ﴿وَتَخِرُّ ٱلْجِبَالُ هَدًّا * أَن دَعَوْا لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدًا﴾ [مريم: ٩١].

﴿فَإِنِ ٱسْتَقَرَّ مَكَانَهُۥ﴾ كما كانَ مُستَقِرًّا ثابتًا ذاهبًا في جهاتِه، ﴿فَسَوْفَ تَرَىٰنِي﴾ تعليقٌ لوجودِ الرؤيةِ بوجودِ ما لا يكونُ من استِقرارِ الجبلِ مكانَه حين يَدُكُّه دكًّا ويُسويه بالأرض، **وهذا كلامٌ مُـدْمَـجٌ بعضُه في بعض**، واردٌ علىٰ أسلوبٍ عَجيبٍ ونَمَطٍ بديع؛ ....

يكون دليلاً. وهو تبعُ الإمام في قولِه: «إنه تعالىٰ علّق الرؤية علىٰ أمرٍ جائز، والمعلَّقُ علىٰ الجائز جائز، فيلزمُ كونُ الرؤية في نفسِها جائزة»[1].

قلت: وأما قولُه: «كأنه عزَّ وعلا حَقَّقَ عندَ طَلَبِ الرؤيةِ ما مَثَّـلَهُ عندَ نسبةِ الوَلَدِ»، فمن الإغراق والمبالغةِ التي تؤدِّي إلىٰ أن طلبَ الرؤية أعظمُ من نسبة الولد إلىٰ الله.

ولعَمْري، إنه كيف ذاق مع هذه الآية قوله: ﴿تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنشَقُّ ٱلْأَرْضُ وَتَخِرُّ ٱلْجِبَالُ هَدًّا﴾ [مريم: ٩٠] من تكرير الأفعال، وإخراج كلٍّ علىٰ ما يناسبه.

وفي إبهامِ الضمير في ﴿مِنْهُ﴾، وإبدالِه لقوله: ﴿أَن دَعَوْا لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدًا﴾ [مريم: ٩١] من الفخامة والهيبةِ ما لا يخفَىٰ علىٰ البليغ، بخلافِ هذا التعليق، فإنه كالتمهيد لإثباتِ الرؤية، كما يعطيه الذوق! وعليه كلامُ الأئمة. وأيضاً إن نسبةَ الولد إلىٰ الله تعالىٰ منسوبٌ إلىٰ أجْهل الخلْق وأضلّهم، وطلبُ الرؤية منسوبٌ إلىٰ أفضل الخلْقِ وأهداهم. فأين هذا من ذاك؟

قولُه: (**وهذا كلامٌ مُدْمَجٌ بعضُه في بعض**)، **الأساس**: «دَمَجَ الشيءُ دُموجاً، وانْدمج اندماجاً: إذا اسْتَحْكَم والْتأم. ومن المجاز: أَدْمجَ كلامه: أَتَىٰ به متراصِفَ النَّظْم».

وفي الاصطلاح: هو أن يُضَمَّن كلامٌ سِيقَ لوصْفٍ وصْفاً آخَرَ.

---

(١) «مفاتيح الغيب» (١٤: ١).

ألا ترىٰ كيفَ تَخلَّصَ من النظرِ إلىٰ النظرِ بكلمةِ الاستدراك؟ ثم كيف بنىٰ الوعيدَ بالرَّجْفةِ الكائنةِ بسَبَبِ طَلَبِ النظرِ علىٰ الشريطةِ في وجودِ الرؤية؟ أعني قولَه: ﴿فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوْفَ تَرَىٰنِي﴾.

قال ابنُ نباتة[1]:

فـلا بُـدَّ لي مِـنْ جَهْلَـةٍ في وِصَـالِهِ فَمَـنْ لي بِخِـلٍّ أُودِعُ الحِلْـمَ عِنْـدَهُ

فإنه تعالىٰ لـمّا منع المشتاقَ الهائم عن مطلوبه، أشار إلىٰ ما لا يقطعُ طمعه، ولا ييأسُ من مُتَوَخَّاه، بطريق يرمزُ إلىٰ الموعد، يعني: إن الدنيا لا تصلحُ لما تطْلبه، لأنها في شرف الزوالِ والهلاك؛ ألا ترىٰ إلىٰ أعظم الأشياءِ فيها رسوخاً، لم يثبت عند بعضِ التجلِّي، وإن الآخرةَ لهي الـحَيَوان، فالموعدُ هناك.

فعُلِم من هذا التقرير أن الكلامَ إنما يكون مُدْمجاً، إذا أشير فيه إلىٰ إثباتِ الرؤية، لا إلىٰ نفيها، فإنه حينئذٍ يكون تذييلاً.

قولُه: (**ألا ترىٰ كيفَ تَخلَّصَ من النظرِ إلىٰ النظرِ**): التخلّص اصطلاحاً: «هو الخروج في الكلام من معنىً إلىٰ معنىً لا يناسبُه، برابطة مناسبة لهما»[2]. وهذا المعنىٰ أنسبُ لتأويلنا من تأويله، فإن الخروجَ من نفي الرؤيةِ إلىٰ إثباتها بواسطةِ الاستدراك، هو المعنيُّ بالتخلّص، لا مِن نفْيها إلىٰ نفيها.

قولُه: (**ثم كيف بَنَىٰ الوعيدَ بالرَّجْفةِ الكائنـةِ؟**): يعني: أراد أن يُوعِدَه بالرّجفةِ التي هي

---

(١) أبو نصر عبد العزيز بن عمر بن نباتة السعدي، من شعراء سيف الدولة، له ديوان شعر مطبوع. مات ببغداد سنة ٤٠٥هـ. انظر: «تاريخ بغداد» (١٠: ٤٦٦)، و«يتيمة الدهر» للثعالبي (٢: ٣٧٩).

(٢) انظر: «الإيضاح» بشرح الصعيدي (٤: ١٥٣)، و«الطراز» (٣: ١٧٩)، و«شرح الكافية البديعية» ص١٣٠، وعلىٰ هذا يكون في قوله: ﴿وَلَٰكِنِ انظُرْ إِلَى الْجَبَلِ﴾ حُسْنَ تخلص من نفي الرؤية إلىٰ إثباتها، كما قال الطيبي.

﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ﴾: **فلما ظَهَرَ له اقتدارُه وتَصدّىٰ له أمرُه وإرادتُه** ﴿جَعَلَهُۥ دَكًّا﴾ أي: مَدْكوكًا، مَصدَرٌ بمعنىٰ: مفعول، كضَرْبِ الأمير.

و«الدكُّ» و«الدقُّ» أَخَوان، كالشَّكِّ والشَّقِّ. ....

مسبَّبةٌ عن طلب الرؤية، ومكافأة عنه، وهي قولُه: ﴿وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقًا﴾، بنَىٰ هذا الوعيدَ علىٰ شريطة وجود الرؤيةِ عند استقرار الجبل، حتىٰ حَرَّضه علىٰ النظرِ إلىٰ ما يحصلُ منه وعيده.

تلخيصُه: لن تراني، ولكن انظر إلىٰ ما يحصُل لك فيه مكافأتُك في هذا الطلب. وفي هذا التحريض والتوكيدِ إشعار بأن الطلبَ لم يكن إلا لنفْسه عليه السلام، ثم إنه تكلَّفَ في الجواب عن معنىٰ الاستدراكِ أساليبَ وفنوناً من البديع: الإغراق[(١)] في الوصف، والإدماج، والتخلّص، وبناء الوعيد علىٰ الشريطة! والمعنى، علىٰ ما سبق من قولِ ابن عبّاسٍ رضي الله عنهما[(٢)].

قولُه: (**فلما ظَهَرَ له اقتدارُه، وتَصدّىٰ له أمرُه وإرادتُه**) أي: مثّلَ لظهورِ اقتدارِه وتعلّق إرادته، بدكِّ الجبلِ قوله: ﴿تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ﴾[(٣)]، لا أنّ ثَمّ تجلِّياً، كما قـرَّرهُ في قوله: ﴿أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢] أن المراد: «ما قضاه وأراد كونَه يدْخلُ تحت الوجود، من غير توقّف»[(٤)]، لا أن ثمة قول[(٥)].

---

(١) وقد مضىٰ في قوله: «كأنه عزّ وعلا حقّق عند طلب الرؤية ما مثْله عند نسبة الولد إليه». وعلّق الطيبي علىٰ ذلك بقوله: «وأمّا قوله ـ يعني هذا القول ـ فمن الإغراق والمبالغة». كما سبق الحديث عن الإدماج حينما قال: «وهذا الكلام مدمج بعضه في بعض»، وتوقّف الطيبي عند هذا القول، وعرّف الإدماج ثم أتىٰ بمثال له. وتحدّث عن التخلُّص في الآية كذلك، وجعله حجّة علىٰ الزمخشري، وكذا بناء الوعيد علىٰ الشريطة في وجود الرؤية.

(٢) وهو: «أنك لن تراني في الدنيا».

(٣) المقصود أن في قوله تعالى: ﴿تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ﴾ مجازاً لغوياً، حيث شبّه حال ظهور قدرة الله وإرادته بدكّ الجبل، بحال من يظهر، علىٰ سبيل الاستعارة التمثيلية.

(٤) «الكشاف» (٣: ٦٣)، لكنْ هو في تفسير الآية ١١٧ من سورة البقرة.

(٥) قوله: «لا أن ثمَّة قول» أثبته من (ط).

وقُرِئ: (دَكّاءَ)، والدَّكّاءُ: اسمٌ للرابيةِ الناشِزةِ من الأرضِ كالدَّكَّة، أو أرضًا دكّاءَ مُستَوية، ومنه قولُهم: ناقةٌ دكّاءُ متواضِعةُ السَّنام، وعن الشَّعْبي: قال لي الربيعُ بنُ خُثَيْم: ابسُطْ يدَكَ دكّاء، أي: مُدَّها مُسْتَوية. وقرأ يحيىٰ بن وثّاب: «دُكًّا» أي: قِطَعًا، دُكًّا؛ جَمْعُ دَكّاء، ﴿وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقًا﴾ من هَوْلِ ما رأى. وصَعِقَ: من بابِ: فَعَلْتُه ففَعِلَ. يُقال: صَعَقْتُه فصَعِقَ، وأصلُه من الصاعِقة. ويقال لها: الصاقِعة؛ من صَقَعَه: إذا ضَرَبَه علىٰ رأسِه، ومعناهُ: خرَّ مَغشِيًّا عليه غِشْيةً كالموت.

قال صاحب «الفرائد»: هذا المعنى[1] غير مفهومٍ من الآية، لأن «تجلَّى» مطاوِع «جَلَّيْتُه» أي: أظْهَرْته. يقال: جلَّيْتُه فتجلَّى، أي: أظهرْتُه فظَهر، ولا يُقدّر: تجلَّىٰ اقْتداره، لأنه خلافُ الأصل.

قال الإمام: «لا يجوز هذا التقدير، لأن المقصودَ من الكلام أن موسىٰ لن يطيقَ رؤيةَ الله، بدليلِ أن الجبل بعظَمته، لمّا رأىٰ الله انْدَكَّ. ويجوز أن يخْلقَ الله تعالىٰ له حياةً وسمْعاً وبصراً، كما جعله محلًّا لخطابِه، بقوله: ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ﴾[2] [سبأ: ١٠]»[3]، وكما جعل الشجرةَ محلًّا للكلام[4]. وكلُّ هذا لا يُحِيله[5] مَنْ يُؤْمن بأن الله علىٰ كلِّ شيءٍ قدير.

قولُه: (وقُرِئ: «دَكّـاءَ»): حمزة والكسائي: بالمدّ والهمز من غير تنوين، والباقون: بالتنوين مِن غيرِ همز[6].

---

(١) يعني قول الزمخشري: «ظَهَر له اقتداره» في تفسير: ﴿تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ﴾.

(٢) ومعنى: ﴿أَوِّبِي مَعَهُۥ﴾ أي: سبّحي معه النهار كله إلىٰ الليل ورجِّعي بالتسبيح. انظر: «الغريبين» (١: ١٠٦).

(٣) «مفاتيح الغيب» (١٤: ١٨٩).

(٤) لعله يشير بذلك إلىٰ قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِىَ مِن شَٰطِيِٕ ٱلْوَادِ ٱلْأَيْمَنِ فِى ٱلْبُقْعَةِ ٱلْمُبَٰرَكَةِ مِنَ ٱلشَّجَرَةِ أَن يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّىٓ أَنَا ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [القصص: ٣٠].

(٥) أي: لا يراه مستحيلاً.

(٦) انظر في هذه القراءة: «الكشف عن وجوه القراءات» (١: ٤٧٥).

ورُوي: أنَّ الملائكةَ مَرَّتْ عليه وهو مغشيٌّ عليه، فجَعلوا يَلكُزونَه بأرجُلِهم ويقولون: يا ابنَ النِّساءِ الحُيَّض، أطمِعْتَ في رُؤيةِ ربِّ العِزَّة؟

﴿فَلَمَّآ أَفَاقَ﴾ من صَعْقَتِه، ﴿قَالَ سُبْحَـٰنَكَ﴾: **أُنـزِّهُكَ مما لا يجوزُ عليكَ من الرؤيةِ** وغيرِها، ﴿تُبْتُ إِلَيْكَ﴾ من طَلَبِ الرؤية ﴿وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ بأنّك لسْتَ بمَرْئيٍّ **ولا مُدْرَكٍ بشيءٍ من الحواسّ**.

فإن قُلتَ: فإنْ كان طَلَبُ الرؤيةِ للغَرَضِ الذي ذَكَرْتَه، فممَّ تاب؟ قلتُ: من إجرائِه تلكَ المقالةَ العظيمةَ ـ وإن كان لغَرَضٍ صحيحٍ ـ علىٰ لِسانِه، من غيرِ إذنٍ فيه من الله تعالىٰ.

قولُه: (﴿سُبْحَـٰنَكَ﴾: **أُنزِّهُكَ مما لا يجوزُ عليكَ من الرؤيةِ**) إلىٰ قوله: (**ولا مُدْرَكٍ بشيءٍ من الحواسّ**): الزيادات[1] التي ذكرها: تقييدٌ من غيرِ دليل.

قال الإمام: «الرؤيةُ كانت جائزة، إلا أنّ موسىٰ عليه السلام سألها بغيرِ إذن، وحسناتُ الأبرار سيّئاتُ المقرّبين، فكانت التوبةُ لهذا المعنى»[2].

قال في «الانتصاف»: «أما تسبيحُ موسىٰ عليه السلام فلمّا تبيَّن له من أن العلْمَ قد سبقَ بعدم وقوع الرؤيةِ في الدنيا، والله تعالىٰ مقدَّسٌ عن وقوع خلاف معلومِه، وأما التوبةُ في حق الأنبياء فلا يلزمُ أن تكون عن ذنب، لأن منزلتَهم العليّة تُصَانُ عن كل ما يحطُّ عن مرتبة الكمال. وكان عليه أن يتوقّفَ في سؤال الرؤيةِ علىٰ الإذن، فتَرَكَ الأَوْلى. وقد ورد: حَسَنَاتُ الأبرار سيِّئات المقرّبين.

---

(١) يعني: بخصوص الرؤية.

(٢) «مفاتيح الغيب» (١٤: ١٩٠) بتصرّف. والمقرَّبون أعلىٰ درجة عند الله من الأبرار، ومعنىٰ «حسنات الأبرار سيئات المقرّبين»: أن ما يُعدّ حسنة من الأبرار، فهو بمثابة السيئة من المقربين.

فانظُرْ إلىٰ إعظام الله تعالىٰ أمْرَ الرؤيةِ في هٰذه الآية، وكيف أرجَفَ الجبلَ بطالِبها وجعَلَه دكًّا، وكيفَ أصْعقَهُم ولم يُخْلِ كَليمَه من نَفَيانِ ذلك؛ مبالغةً في إعظامِ الأمر، وكيفَ سَبَّح ربَّه مُلْتجئًا إليه، وتابَ من إجراءِ تلك الكلمةِ علىٰ لسانِه، وقال: «أنا أوّلُ المؤمنين»، ثم تَعَجَّبْ من الـمُتَّسِمينَ بالإسلامِ المُتَسَمِّينَ بأهل السُّنّة والجماعة، كيفَ اتخذوا هذه العظيمةَ مَذْهبًا، ولا يَغُرَّنَّك تَستُّرُهم بالبَلْكَفة، فإنَّه من منصوباتِ أشياخِهم، والقولُ ما قالَ بعضُ العَدْليّةِ فيهم:

لَجماعــةٌ سَــمَّوْا هَــواهُمْ سُــنَّةً ... وجَماعَــةً حُمُــرٌ لَعَمْــرِي مُوكَفَــهْ

قــد شَــبَّهُوهُ بخَلْقِــهِ وتَخَوَّفُــوا ... شُــنَعَ الـوَرىٰ فتَسَــتَّرُوا بالبَلْكَفَــهْ

وأما دكُّ الجَبَل فلأنّ الله أظْهرَ له أثراً من الملكُوت، ولا تستقرُّ الدنيا لإظهارِ شيء من الملكوت. هذا هو المأثورُ عن السلف»[(١)].

قولُه: (مِنْ نَفَيَانِ ذلك)، الجوهري: «نَفِيُّ الرِّيح: ما تَنْفِي في أصولِ الشجرِ من التراب ونحوه. والنَّفَيَان مثْله. ونَفيّ المطَر: ما ينْفيه ويرشّه، وكذلك ما تطايرَ من الرّشاءِ علىٰ ظهرِ الماتِح».

قولُه: (مِنَ الـمُتَّسِمِينَ بالإسلام) بتشديد التاء: من الاتّسام، و«المتَسَمِّين» بتشديد الميم: من التسمّي، مطاوع التّسْمية.

قولُه: (بالبَلْكَفَة) نحو: البسملة والـحَيْعَلَة، أي: القائلين بأن الرؤيةَ تحصلُ بلا كيف.

وفي بعض الحواشي: البلْكَفَة: قولُ القائل: بَلْ كَفَىٰ في إمكان الرؤيةِ تعليقُها بشرطٍ ممكن، وهو استقرارُ الجبل من حيثُ هو هو.

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ١١٥).

....

«الموكَفة»: من الإكاف: وهو البَرْذَعة(١). أجاب بعضُ أهل السنّة:

عَجَباً لِقَوْمٍ ظَالِمِينَ تَلَقَّبُوا بالعدْلِ ما فِيهِم لَعَمْرِي معْرِفَهْ

قد جاءَهُمْ مِنْ حيْثُ لا يدْرُونَهُ تعْطيلُ ذاتِ الله معْ نَفْيِ الصِّفهْ(٢)

وقال صاحب «الانتصاف»:

وَجَماعَةٍ كَفَرُوا برؤْيةِ ربِّهِمْ هذا(٣) ووعْدُ الله ما لنْ يُخْلِفَهْ

وتلقَّبوا عدْليّةً، قُلْنا: أجَلْ عدَلُوا بربِّهِمُ فَحَسْبُهُمْ سَفَهْ(٤)

وتلَقَّبوا النَّاجِين، كلَّا إنَّهمْ إنْ لَمْ يكونُوا في لَظَى فَعَلىٰ شَفَهْ(٥)

---

(١) البَرذعة ـ بفتح الباء، وإسكان الراء، بعدها ذال معجمة مفتوحة، أو دال مهملة ـ : كساء غليظ يُلْقَىٰ علىٰ ظهر الدابة، لا سيما الحمار.

(٢) هذان البيتان للإمام أحمد بن الحسن الجارْبَرْدِيّ، يعارض فيهما الزمخشري، ويرد عليه مقالته الفاحشة في أهل السنّة والجماعة، ويبيّن انحراف المعتزلة في بعض معتقداتهم، لا سيما في مسألة عدل الله، وذاته، وصفاته.

انظر: «طبقات الشافعية الكبرىٰ» للسبكي (٩: ٨). وقد نسبهما شهاب الدين الخفاجي للسبكي نفسه، وهذا خلْط من الخفاجي بين هذين البيتين للجاربردي، وبيتين آخرين غيرهما للسبكي هما:

لجماعةٌ جَارُوا وقالوا: إنَّهم للعَدْل أهْلٌ، ما لَهُم مِنْ مَعْرِفهْ

لم يعْرِفوا الرَّحْمٰنَ بل جَهِلُوا ومنْ ذا أعرَضُوا للجَهْل عن لَمْح الصِّفَهْ

انظر: «طبقات السبكي» (٩: ١٢).

(٣) في «الانتصاف»: (حقاً).

(٤) العدلية: لقب من ألقاب المعتزلة، نسبة إلىٰ أحد أصولهم في الاعتقاد، وهو «العدل». وعدَلوا بربهم: أي: ساوَوْا معه غيره أو أشركوا، والسَّفَه: الجهْل والطيش.

(٥) الناجين، أي: من النار، ولظَىٰ: من أسماء جهنّم، وهي في اللغة: اللهب الخالص. قال تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهَا لَظَىٰ﴾ =

وتفسيرٌ آخر: وهو أن يُريدَ بقولِه: ﴿أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَ﴾: عَرِّفْني نَفْسَك تعريفًا واضِحًا جَليًّا، كأنها إراءةٌ في جَلائِها، بآيةٍ مِثلِ آياتِ القيامةِ التي تَضْطَرُّ الخَلْقَ إلىٰ معرفتك، ﴿أَنظُرۡ إِلَيۡكَ﴾: أعْرِفْك معرفةَ اضطرار، ....

تاب الله عليهم[(١)].

قولُه: (وتفسيرٌ آخر): وقريبٌ من هذا التفسير ما نقله الزجّاج: «أَرِني أمْراً عظيماً، لا يُرَىٰ مثْله في الدنيا مما لا يحْتملُه أحد. قالوا: فأعْلَمَه الله تعالىٰ أنه لن يَرَىٰ ذلك الأمر، وأنّ معنىٰ ﴿تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلۡجَبَلِ﴾: تجلَّىٰ أَمْـرُ ربّه»[(٢)].

ثم قال الزجاج: «هذا خطأٌ لا يعرفه أهلُ اللغة ولا في الكلامِ دليل علىٰ ذلك، ولأنه قد أراه الله تعالىٰ من الآيات ما لا غايةَ لنا بعده؛ أراه العصا ثُعْباناً، ويدَه بيضاء، وغيرَهما مما يستغني به عن أن يطْلُبَ أمْراً من الله عظيماً لكن لـمّا سمع كلامَ الله، أحبّ أن يراه، فأعْلَم اللهُ تعالىٰ أنه لن يراه»[(٣)].

واعترض عليه أبو علي الفارسيُّ في كـتاب «الإصلاح»[(٤)]، فقال: «أما قولُه: «لا يعرفُه

= [المعارج: ١٥] والشَّـفَة: الحافّة أو الطرف، ولعلها من شَفا الشيءِ: بمعنىٰ طرفِه، وهذا مَثَـل في قرب الإنسان من الهلاك.

وانظر الأبيات في: «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ١١٦).

(١) هذه العبارة تنبئ عن عفّة الإمام الطيبي وورعه.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣١٤). وقد ذكر الزجاج هذا القول بعدما أثبت قول أهل العلم وأهل السنّة في ﴿أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَ﴾، وهو: طلب الرؤية الحقيقية.

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٤١٣-٤١٤). وما بين الحاصرتين تكملة منه. ولفظه: «مِنْ أمْرِ الله عظيماً».

(٤) كذا في الأصول الخطية، والمُراد كتاب «الإغفال» لأبي علي الفارسي، وهو كتاب استدرك فيه أبو علي بعضَ ما ذكره في «معاني القرآن وإعرابه»، وتسميتُه بالإصلاح إيرادٌ لاسم الكتاب بالمعنىٰ، فقد سُمّي في بعض أصوله الخطية: «المسائل الـمُصلَحة من كتاب أبي إسحاق الزجّاج»، وفي بعضها: =

أهل اللغة»، ففاسد. وفُشُوُّ هذا في اللغة، وكثْرتُه واشتهاره أظْهرُ وأوضح، وفي التنزيل ما لا يكاد ينحصر. منه قوله تعالىٰ: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَوْ يَأْتِىَ رَبُّكَ﴾ [الأنعام: ١٥٨] يدل عليه قوله: ﴿أَوْ يَأْتِىَ أَمْرُ رَبِّكَ﴾ [النحل: ٣٣]. وكذا: ﴿فَأَتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا۟﴾ [الحشر: ٢]، ﴿فَأَتَى ٱللَّهُ بُنْيَٰنَهُم مِّنَ ٱلْقَوَاعِدِ﴾ [النحل: ٢٦] يدل عليه قوله: ﴿أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾ [النحل: ١]. وقوله: ﴿فَمَن يَنصُرُنِى مِنَ ٱللَّهِ﴾ [هود: ٦٣] يدل عليه قوله: ﴿فَمَن يَنصُرُنَا مِنۢ بَأْسِ ٱللَّهِ﴾ [غافر: ٢٩].

وما أرىٰ هذا الذي قاله إلا تحامُلاً، ودافعُه في اللغة كدافعِ الضروريات.

وأما دفعُه أن يسألَ موسىٰ أمراً عظيماً، فإن ذلك مما لا يُنْكَرُ منه علىٰ ما آتاه الله من الآيات، لأنهم كانوا يقْترحون عليه الآياتِ مع هذه الآياتِ التي أوتيها ويسألونه إياها. ألا ترىٰ إلىٰ قولهم: ﴿لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾ [البقرة: ٥٥] و﴿لَن نَّصْبِرَ عَلَىٰ طَعَامٍ وَٰحِدٍ﴾ [البقرة: ٦١]. فإذا جاز ذلك فلا وجهَ لإنكار أنّ موسىٰ عليه السلامُ سأل أمْراً عظيماً، لاقتراح القوم، ويكون سؤالُه جائزاً، ليُؤْتَىٰ ما يجوزُ إيتاؤه، ويعْرِفوا ما لا يجوزُ إيتاؤه، فيعْلَموا امتناعَه»[١].

وقلت ـ والله أعلم ـ:

أما الجواب عن الأول[٢]: فإن الزجّاج لا يُنكرُ حذف المضاف، وإنما يُنكرُ أن المضافَ هو أمر عظيم لا يُـرَىٰ مثله في الدنيا مما لا يحتملُه أحد. فالحقّ أن المقامَ يأباه، وذلك أنه بيَّن

= «مسائل إصلاح الإغفال»، ويقول أبو علي نفسُه في مقدمته: «هذه مسائل من كتاب أبي إسحاق... ذكرناها لما اقتضت عندنا من الإصلاح منها للإغفال الواقع فيها». انظر مقدمة التحقيق منه (١: ٢٧).

(١) كتاب «الإغفال» لأبي علي الفارسي (٢: ٢٧٦-٢٧٧ و٢٨٠-٢٨١).

(٢) يعني: حذف المضاف في مثل قوله تعالى: ﴿أَرِنِىٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ﴾.

كأني أنظرُ إليك، كما جاء في الحديث: «سَتَرونَ ربَّكم كما تَرَوْنَ القمرَ ليلة البدر»، بمعنىٰ: ستَعْرِفونَه معرفةً جَلِيَّةً هي في الجَلاءِ كإبصارِكم القمرَ إذا امتلأ واستوىٰ.

المقام، وهو أنه: «لـمَّا سَمِع كلامَ الله، أحبَّ أن يراه»[١] كما نقلنا عن الحسنِ ومحيي السنّة، وبيّنا أنّ ذلك هو اقتضاءُ المقام.

ولا شك أن مقامَ الأنبياء، ونزولَ تجلّيات الجمال، يأبَىٰ طلبَ الأمر العظيم الذي لا يحتمله أحد، ويؤدِّي إلىٰ الوعيد العظيمِ والتهديد، لأن الآياتِ الواردَ فيها الأمر من القوارع والزواجر.

وأما الجواب عن الثاني[٢]: فإن كلامَه مبنيٌّ علىٰ أن القومَ كانوا معه في هذه المرَّة، وقد أبطلْناه غيرَ مرّة.

قولُه: (**كما جاء في الحديث**): اعلمْ أن المصنف أدمج[٣] تأويلَ الحديث في تأويلِ الآية، لئلا يتمسّكَ به مخالِفوه. والحديثُ من رواية البخاريِّ ومسلم والترمذي، عن أبي هريرة: أن الناس قالوا: هل نرىٰ ربَّنا يومَ القيامة؟ قال: «هل تُمارُونَ في الشَّمْسِ، ليسَ دُونَها سَحَابٌ؟» قالوا: لا. قال: «فإنَّكُمْ تَرَوْنَه كذلك»[٤].

وعن البخاريِّ ومسلم والترمذي وأبي داود، عن جريرِ بن عبدِ الله، قال: كنّا عند رسول الله ﷺ، فنظَر إلىٰ القَمَر ليلة البدر، وقال: «سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ عِياناً، كما تَرَوْنَ هذا القَمَرَ، لا تُضامُّونَ في رُؤيتِه»[٥].

---

(١) سبق هذا القول للزجاج، ومثله في «معالم التنزيل» للبغوي (بهامش «تفسير الخازن» ٢: ٢٨٢): «قال الحسن: هاج به الشوق فسأل الرؤية». وقد سبقت الإشارة إليه كذلك.

(٢) يعني أن طلب موسىٰ عليه السلام النظر إلىٰ ربه كان لأجل قومه واقتراحهم عليه ذلك.

(٣) أي: أنه ضمّن معنىٰ الآية معنىٰ هذا الحديث حسب تأويله لهما، علىٰ سبيل الإدماج.

(٤) أخرجه البخاري (٨٠٦) ومسلم (٤٦٩) والترمذي (٢٥٥٤) وغيرهم.

(٥) أخرجه البخاري (٥٥٤) ومسلم (١٤٦٦) وأبو داود (٤٧٣١).

﴿قَالَ لَن تَرَىٰنِى﴾ أي: لن تُطيقَ مَعرِفَتي علىٰ هذه الطريقة، ولن تحتملَ قُوَّتُك تلك الآيَةَ المُضْطَرَّةَ، ﴿وَلَٰكِنِ ٱنظُرْ إِلَى ٱلْجَبَلِ﴾ فإني أُورِدُ عليه وأُظهِرُ له آيةً من تلك الآيات، فإن ثبتَ لتجلِّيها واستَقَرَّ مكانَه ولم يتَضَعْضَعْ فسوفَ تَثبُتُ لها وتُطيقُها، ﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ﴾: فلما ظَهَرَتْ له آيةٌ من آياتِ قُدْرتِه وعَظَمتِه، ﴿جَعَلَهُۥ دَكًّا وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقًا﴾ لعِظَم ما رأىٰ، ﴿فَلَمَّآ أَفَاقَ قَالَ سُبْحَٰنَكَ تُبْتُ إِلَيْكَ﴾ مما اقترَحْتُ وتجاسَرْت، ﴿وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ بعَظَمَتِك وجَلالِك، وأنَّ شيئًا لا يقومُ لبَطْشِك وبأسِك.

وعن مسلم والترمذيّ، عن صهيب، أن رسول الله ﷺ قال: «إذا دخلَ أهلُ الجَنَّةِ الجَنَّةَ، يَقُولُ اللهُ تباركَ وتعالىٰ: «تُرِيدُونَ شَيْئاً أزيدُكُم؟ فيَقُولُونَ: أَلَمْ تُبَيِّضْ وُجُوهَنا؟ أَلَمْ تُدْخِلْنا الجَنَّةَ وتُنَجِّنَا مِنَ النارِ؟ قال: فيَكْشِفُ الحِجابَ، فما أُعطُوا شَيْئاً أَحَبَّ إليهم مِنَ النَّظَرِ إلىٰ رَبِّهِمْ تباركَ وتعالىٰ»[1].

قال صاحب «الجامع»: «إنها الغايةُ القصوىٰ في نعيم الآخرة، بلَّغَنا الله منها ما نرجوه»[2].

ومَنْ ردَّ هذه الرواياتِ الصريحةَ الصحيحة، أو أوَّلَها بمُدْرِكتِه الركيكة، فقد غطَّىٰ عينَ الشمسِ بعينِه الضعيفة.

وسمعْتُ بعضَ العارفين قُدِّس سرُّه: «نحن ـ معاشرَ السنّة ـ هِمَمُنا مصروفةٌ لنيل هذه البُغْية السنيّة. والمعتزلةُ علىٰ العكس، يجتهدون في الدفع، ﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ فَرَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَنْ هُوَ أَهْدَىٰ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٨٤]».

قولُه: (المُضْطَرَّة): هي اسم فاعل، كقولهم: «المُغْتاب ـ فضَّ الله فمَه ـ يأكلُ لحْم المغتاب، ويشربُ دمَه»[3].

---

(١) أخرجه مسلم (١٨١)، والترمذي (٢٥٥٢) و(٣١٠٥)، وابن ماجه (١٨٧).

(٢) «جامع الأصول في أحاديث الرسول» (١٠: ٥٥٧).

(٣) من قوله: «كقولهم: «المغتاب» إلىٰ هنا سقط من (أ).

[﴿قَالَ يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّي ٱصۡطَفَيۡتُكَ عَلَى ٱلنَّاسِ بِرِسَٰلَٰتِي وَبِكَلَٰمِي فَخُذۡ مَآ ءَاتَيۡتُكَ وَكُن مِّنَ ٱلشَّٰكِرِينَ﴾ ١٤٤]

﴿إِنِّي ٱصۡطَفَيۡتُكَ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾: اختَـرْتُـكَ علىٰ أهلِ زمانكِ وآثرتُـكَ عليهم، ﴿بِرِسَٰلَٰتِي﴾ وهي أسفارُ التوراة، ﴿وَبِكَلَٰمِي﴾: وبتكليمي إيّاك، ﴿فَخُذۡ مَآ ءَاتَيۡتُكَ﴾: ما أعطَيْـتُكَ من شَرَفِ النُّبوّةِ والحِكمة، ﴿وَكُن مِّنَ ٱلشَّٰكِرِينَ﴾ علىٰ النِّعمةِ في ذلك فهيَ من أجلِّ النِّعَم. وقيل: خَرَّ موسىٰ صَعِقًا يومَ عرَفَة، وأُعطيَ التوراةَ يومَ النَّحْر.

فإن قلتَ: كيف قيل: ﴿ٱصۡطَفَيۡتُكَ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ وكان هارونُ مُصطفًى مِثلَه ونبيًّا؟ قلتُ: أجلْ، ولكنه كانَ تابعًا له ورِدْءًا ووزيرًا، والكليمُ: هو موسىٰ عليه السلام، والأصيلُ في حَمْلِ الرسالة.

[﴿وَكَتَبۡنَا لَهُۥ فِي ٱلۡأَلۡوَاحِ مِن كُلِّ شَيۡءٖ مَّوۡعِظَةٗ وَتَفۡصِيلٗا لِّكُلِّ شَيۡءٖ فَخُذۡهَا بِقُوَّةٖ وَأۡمُرۡ قَوۡمَكَ يَأۡخُذُواْ بِأَحۡسَنِهَاۚ سَأُوْرِيكُمۡ دَارَ ٱلۡفَٰسِقِينَ * سَأَصۡرِفُ عَنۡ ءَايَٰتِيَ ٱلَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِ بِغَيۡرِ ٱلۡحَقِّ وَإِن يَرَوۡاْ كُلَّ ءَايَةٖ لَّا يُؤۡمِنُواْ بِهَا وَإِن يَرَوۡاْ سَبِيلَ ٱلرُّشۡدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلٗا وَإِن يَرَوۡاْ سَبِيلَ ٱلۡغَيِّ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلٗاۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا وَكَانُواْ عَنۡهَا غَٰفِلِينَ * وَٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا وَلِقَآءِ ٱلۡأٓخِرَةِ حَبِطَتۡ أَعۡمَٰلُهُمۡۚ هَلۡ يُجۡزَوۡنَ إِلَّا مَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾ ١٤٥-١٤٧]

قولُه: (وهي أسفارُ التوراة): أي: مجلّداتها. الأساس: «حَمَلوا أسفارَ التوراة، وله سِفْرٌ من الكتاب، وسَفَر الكتابَ: كَتَبه، والكِرامُ السَّفَرةُ: الكَتَبَة».

قولُه: (فهيَ من أجلِّ النِّـعَم): الفاء للتسبب، لأن قولَه تعالىٰ: ﴿وَكُن مِّنَ ٱلشَّٰكِرِينَ﴾ من باب المبالغة، أي: كُنْ بليغَ الشكر، أي: معدوداً في عدادِ الشاكرين، بأنْ تكونَ لك مساهمةٌ كاملة فيهم، لأن النعمة، وهي شرفُ النبوّة والحكْمة، من أجلّ النِّعَم.

ذكروا في عَدَدِ الألواح وفي جَوهَرِها وطولِها: أنَّها كانت عَشَرَةَ ألواحٍ، وقيل: سبعة، وقيل: لوحَيْن، وأنها كانتْ من زُمُرُّدٍ أخضرَ، جاءَ بها جِبريلُ عليه السلام. وقيل: من زَبَرْجَدةٍ **خضراءَ وياقوتةٍ حمراء**. وقيل: أمرَ الله موسىٰ بقَطْعِها من صخرةٍ صمّاءَ ليَّنَها له، فقَطَعَها بيدِهِ، **وسقَّفَها بأصابِعه**. وعن الحسَن: كانت من خشبٍ نَزَلَتْ من السماء فيها التوراة، وأنَّ طُولَهَا كان **عشرةَ أذرُع**.

قولُه: (**زُمُـرُّد**) بضمّتين، والراءُ مضمومةٌ مشـدّدة، والدالُ معجمة: معرَّب، عن الجوهري[(١)].

قولُه: (**زَبَرْجَدَةٍ خَضراءَ، وياقوتةٍ حمراء**): الواو ليس للجمع، بل بمعنىٰ «أوْ»[(٢)]، لِما رَوَىٰ محيي السنّة: «قال الكلْبيّ: كانت الألواحُ من زَبَرْجدةٍ خضراء، وقال سعيدُ بن جبير: كانت من ياقوت أحمر»[(٣)].

قولُه: (**وسقّفها بأصابِعه**) أي: جعلها سقائف. **الجوهري**: «السقائف: ألواحُ السفينة، كل لوحٍ منها سقيفة».

وفي بعض النسخ: «شقّفها» بالشين المعجمة[(٤)].

قولُه: (**عشرةَ أذْرُع**) الذراع يُذكر ويؤنّث.

---

(١) هذا القول غير وارد في «الصحاح» للجوهري.

(٢) المقصود أن الواو في قوله: «وياقوتة» تفيد التسوية.

(٣) «معالم التنزيل» (٢: ٢٨٧).

(٤) ظاهر كلام الطيبي أن هذه النسخة بالشين والفاء، وهو ما ورد في بعض النسخ المطبوعة من «الكشاف»، وفي الأصل الخطي منه: «وشقّـقها» بقافين، فإن صح كان نسخة ثالثة، وفي بعض النسخ المطبوعة: «وشقَّها» بقاف واحدة.

وقوله: ﴿مِن كُلِّ شَيْءٍ﴾ في محلِّ النصْبِ مفعولُ «كتَبْنا»، و﴿مَّوْعِظَةً وَتَفْصِيلًا﴾ بَدَلٌ منه. والمعنىٰ: كَتَبْنا له كلَّ شيءٍ كان بنو إسرائيلَ مُحتاجينَ إليه في دينِهم من المواعظِ وتفصيلِ الأحكام.

وقيل: أُنزلَتِ التوراةُ وهي سَبْعونَ وِقْرَ بَعير، يُقرأُ الجُزْءُ منه في سنة، لم يَقرَأْها إلّا أربعةُ نَفَر: موسىٰ، ويُوشَعُ، وعُزَيْرٌ، وعيسىٰ، عليهم السلام.

قولُه: (﴿مِن كُلِّ شَيْءٍ﴾ في محلِّ النصْبِ مفعولُ «كتَبْنا»، و﴿مَّوْعِظَةً وَتَفْصِيلًا﴾ بدلٌ منه): قال الإمام: «لا شبهةَ في أنّ قولَه: ﴿مِن كُلِّ شَيْءٍ﴾ ليس علىٰ العموم، لأن المراد: كلُّ شيء كانوا محتاجين إليه: من الحلالِ والحرامِ والمحاسنِ والقبائح، وهو علىٰ ضربين: أحدهما: ما يوجب الرغبةَ في الطاعة والنفرةَ عن المعصية، من الوعدِ والوعيد، وهو الضرب الثاني. ولـمّا قرر ذلك، أتبعه شرحَ أقسامِ الأحكام، وتفصيلَ الحلال والحرام»[1].

قلت: و﴿مِن﴾ علىٰ هذا: ابتدائية، أو زائدة، ويمكنُ أن تُحمَلَ علىٰ التبعيض وتكون ﴿مَّوْعِظَةً﴾ وحدها بدلاً منه، و«تفصيلاً» عطفاً علىٰ محلِّ الجار والمجرور[2]. فيختلفُ جهتا كلّ من قولِه: ﴿كُلِّ شَيْءٍ﴾ و«تفْصِيلاً»، ويأخذُ كلّ من ﴿مَّوْعِظَةً وَتَفْصِيلًا﴾ حقّه، ولا تضيعُ فائدةُ اتّصال لـ﴿كُلِّ شَيْءٍ﴾ الثاني بـ«تفْصِيلاً».

والمعنى: كتبْنا بعضَ كلّ شيء في التوراة: من نحو السُّوَرِ والآياتِ وغيرهما ﴿مَّوْعِظَةً﴾، وكتبْنا فيها تفصيلَ كلِّ شيء يحتاجون إليه من الحلالِ والحرام، ونحوه.

وفيه وجوهٌ من الفوائد، منها: اختصاصُ الإجمال والتفصيلِ بالموعظة، للإيذان بأن الاهتمامَ بها أشدّ، والعنايةَ بها أتمّ، ولعَمْري هو كذلك، ومِن ثَمَّ أكثرُ مدْحِ النبي ﷺ بالبشير النذير.

---

(١) «مفاتيح الغيب» (١٤: ١٩٣).

(٢) يعني: ﴿مِن كُلِّ﴾، ومحلّها النصب علىٰ المفعولية لـ«كَتَبَ»، كما سبق.

وعن مُقاتِل: كُتِبَ في الألواح: إنّي أنا اللهُ الرحمنُ الرحيم، لا تُشرِكوا بي شيئًا، ولا تقطعوا السَّبيل، ولا تَحلِفوا باسمي كاذبين؛ فإنَّ من حَلَفَ باسمي كاذبًا **فلا أُزكِّيه**، ولا تَقْتلوا، ولا تَزْنوا، ولا تَعُقُّوا الوالدَيْن.

﴿فَخُذۡهَا﴾ فقُلنا له: «خُذْها»، عَطفًا علىٰ «كتَبْنا»، ....

ومنها: أن في جَعْلِ ﴿مِن﴾ تبعيضاً إشعاراً بأن الموعظةَ مما يجبُ أن يُرْجعَ إليه في كل أمر، ويُكرَّ به في كلِّ سورة، بل في كل آية؛ ألا ترىٰ أن أكثرَ الفواصل التنزيلية واردٌ علىٰ هذا النمط، نحو: ﴿أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾، ﴿أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾، ﴿أَفَلَا تَعۡقِلُونَ﴾ ونحوها. وإلىٰ سورة «الرحمن» كيف أُعيدَ فيها ذكرُ ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾، بعد كلِّ إشارة، وذلك ليستأنفَ السامعُ به ادّكاراً واتّعاظاً، ويجدّدُ به تنبيهاً واستيقاظاً، وأَنْ تُقْرعَ لهم العَصَا مرَّات، وتُقَعْقَعَ لهم الشِّنانُ تارات(١).

ولما اشتمل الكلامُ علىٰ هذه المطالبِ عقّبها بقولِه: ﴿فَخُذۡهَا بِقُوَّةٖ﴾، أي: بصدْقِ نيّة، وعزيمةٍ ماضية.

قولُه: (**فلا أزكّيه**) أي: فأنا لا أزكّيه. كقوله تعالىٰ: ﴿فَمَن يُؤۡمِنۢ بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ بَخۡسٗا﴾ [الجن: ١٣](٢)، أي: فهو لا يخافُ بخساً.

قولُه: (**فقُلنا له: خُذْها**) يعني: «فَخُذْها»، علىٰ إضمار القول، فيكون عطفاً علىٰ «كَتَبْنَا».

---

(١) الشنان: جمع شَنّ، وهو القِرْبة الـخَلَق اليابسة، وقرعُ العصا، وقعقعة الشنان: مثلان في التنبيه. انظر: «لسان العرب» مادتي (قرع) و(قعقع).

ولتمام الفائدة انظر: «العقد الفريد» (٢: ٢٠) حيث ذكر خطبة الحجاج بن يوسف في تقريع أهلِ العراقِ واستطالته عليهم بالبيان، فكان مما قال في تلك الخطبة الباذخة: «إني والله يا أهل العراق، ومعدِنَ الشقاق والنفاق، لا يُغْمَزُ جانبي كتغمازِ التين، ولا يُقَعْقَعُ لي بالشِّنان». انتهى.

(٢) البخس: الظلم.

ويجوزُ أن يكونَ بَـدَلًا من قوله: ﴿فَخُذْ مَآ ءَاتَيْتُكَ﴾ [الأعراف: ١٤٤]**، والضميرُ في ﴿خُذْهَا﴾ للألواحِ أو لـ﴿كُلِّ شَىْءٍ﴾، لأنه في معنىٰ الأشياء، أو الرسالاتِ، أو للتوراة. ومعنىٰ ﴿بِقُوَّةٍ﴾: بجدٍّ وعَزيمةٍ فِعْلَ أُولي العَزْمِ من الرُّسل، ﴿يَأْخُذُوا۟ بِأَحْسَنِهَا﴾ أي: فيها ما هو حَسَنٌ وأحْسَن،** ....

قولُه: (**ويجوزُ أن يكونَ بَدَلاً من قوله: ﴿فَخُذْ مَآ ءَاتَيْتُكَ﴾**). والعطفُ علىٰ «كَتَبْنَا» أجْرَىٰ علىٰ سنَن البلاغة، لِما يلزم في البدلِ من التعاظل والتراكبِ وفكّ النظم[1]، لأن قولَه تعالىٰ: ﴿وَكَتَبْنَا لَهُۥ فِى ٱلْأَلْوَاحِ﴾ مع ما عُقِّب به من قولِه: ﴿فَخُذْهَا بِقُوَّةٍ﴾ معطوف علىٰ قولِه: ﴿قَالَ يَـٰمُوسَىٰٓ إِنِّى ٱصْطَفَيْتُكَ﴾ مع ما عقّب به وهو: ﴿فَخُذْ مَآ ءَاتَيْتُكَ﴾ علىٰ سبيل البيان والتفصيل، فلو جُعل بدلاً، لدخل بين المعطوفِ والمعطوفِ عليه أجنبيّ.

والذي يدل علىٰ التفصيل بسْطُ ما أجمل. قال أوّلاً: ﴿إِنِّى ٱصْطَفَيْتُكَ﴾ ففصّله بقولِه: ﴿وَكَتَبْنَا لَهُۥ﴾ علىٰ التعظيم. وقال: ﴿بِرِسَـٰلَـٰتِى وَبِكَلَـٰمِى﴾ ففصّله بقولِه: ﴿مِن كُلِّ شَىْءٍ مَّوْعِظَةً وَتَفْصِيلًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾. وقال: ﴿فَخُذْ مَآ ءَاتَيْتُكَ﴾ ففصّله بقوله: ﴿فَخُذْهَا بِقُوَّةٍ وَأْمُرْ قَوْمَكَ﴾. وقال: ﴿وَكُن مِّنَ ٱلشَّـٰكِرِينَ﴾ ففصّله بقوله: ﴿سَأُو۟رِيكُمْ دَارَ ٱلْفَـٰسِقِينَ﴾.

ويؤيده قول الزجّاج: «قال الله تعالىٰ[2]: فَخُذْ مَا أعطيتُك. ثم أعلَمَ أنه أعطاه من كلّ شيء يحتاجُ إلىٰ أمر الدِّين، فقال: ﴿وَكَتَبْنَا لَهُۥ فِى ٱلْأَلْوَاحِ﴾»[3].

قولُه: (**فِعْلَ أُولي العَزْمِ**): نصب مفعول مطلق، أي: خذْها أَخْذاً مثْلَ أخذِ أولي العزم من الرسل، مجدِّين صابرين ثابتين، لأنه إذا أخذها بضعْف، أدّاه ذلك إلىٰ الفتور.

قولُه: (**أيْ: فيها ما هو حَسَنٌ وأحْسَن**): اعلمْ أن كلامَ الله المجيد، بحسب كونِه كلامَه، كلُّه حَسَن.

---

(١) وذلك لوجود فاصل طويل بين البدل والمبدل منه في هذه الحالة، كما سيأتي.

(٢) أورد معنىٰ الآية لا لفظها.

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٤١٤) بتصرّف، وفيه: «مِن أمر الدين» موضع «إلىٰ أمر الدين».

كالاقتصاصِ والعفوِ والانتصارِ والصبر. فمُرْهُم أن يَحمِلوا علىٰ أنفُسِهم في الأَخْذِ بما هو أدخَلُ في الحُسْنِ وأكثرُ للثواب، كقوله تعالىٰ: ﴿وَٱتَّبِعُوٓاْ أَحۡسَنَ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكُم مِّن رَّبِّكُم﴾ [الزمر: ٥٥]. وقيل: يأخذوا بما هو واجبٌ أو نَدْب، لأنه أحسَنُ من المُباح. ويجوزُ **أن يُراد: يأخذوا بما أُمِروا به، دون ما نُهوا عنه،** علىٰ قولك: الصيفُ أحرُّ من الشتاء.

روىٰ محيي السنة عن قُطْرُب(١): «﴿بِأَحۡسَنِهَا﴾ أي: بحَسَنها، وكلُّها حَسَن»(٢).

وقلت: لكن بحسَبِ أحوالِ المكلَّف، تتفاوت إلىٰ الحسَنِ والأَحْسن، والوجوه مَبْنِيّة علىٰ هذا.

قولُه: (**كالاقتصاصِ والعفوِ**): هذا يقوِّي ما أوردْناه علىٰ كلامِه في «البقرة»، عند قوله: ﴿فَمَنۡ عُفِيَ لَهُۥ مِنۡ أَخِيهِ شَيۡءٞ﴾ [البقرة: ١٧٨]: «أن أهلَ التوراةِ كُتِب عليهم القِصاص، وحُرِّم العفو». ويخالف قولَه بعدها في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿وَيَضَعُ عَنۡهُمۡ إِصۡرَهُمۡ وَٱلۡأَغۡلَٰلَ ٱلَّتِي كَانَتۡ عَلَيۡهِمۡ﴾ [الأعراف: ١٥٧]: «نحو بَتِّ القضاء بالقِصاص، عمْداً كان أو خطأً».

قولُه: (**أن يُراد: أن يَأْخذوا بما أُمِروا به، دون ما نُهوا عنه**): يعني: أنّ التوراةَ مشتملةٌ علىٰ الأمر والنهي، وعلىٰ ما يجبُ فعله، وعلىٰ ما ينبغي تركُه. فقال: ﴿بِأَحۡسَنِهَا﴾، أي: بأحسنِ ما فيها من الأمْرين: من الفعل والترك، والمتروكُ لا يكون حسَناً، وإنما هو علىٰ بابِ قولك: «الصيفُ أحَرُّ مِن الشّتاء»، أي: الصيف أبلغُ في بابه من الحرارةِ من الشتاء في بابِه من البرودة. والمعنى: ما أُمروا به أبلغُ في بابه من الـحُسْنِ مما نُهوا عنه في بابه من القُبح.

---

(١) هو: أبو علي، محمد بن المستنير، الشهير بقطرب، من أهل البصرة، نحوي، عالم بالأدب واللغة، مات سنة ٢٠٦هـ. انظر: «تاريخ بغداد» (٣: ٢٩٨)، و«إنباه الرواة» (٣: ٢١٩)، و«شذرات الذهب» (٢: ١٥).

(٢) «معالم التنزيل» (٣: ٢٨١).

﴿سَأُوْرِيكُمْ دَارَ ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ يُريدُ دارَ فِرعَونَ وقومِه وهي مِصر، كيفَ أقفَرَتْ مِنهم ودُمِّروا لِفِسْقِهم، لتعْتَبِروا، فلا تَفسُقوا مِثْلَ فِسْقِهم، فيُنكَّلَ بكم مِثْلَ نَكالهم. وقيلَ: منازلَ عادٍ وثمودَ والقرونِ الذين أهلكَهُم الله لِفِسْقِهِم في ممرِّكم عليها في أسفارِكم. وقيل: دارُ الفاسقين: نارُ جهنَّم. وقرأ الحسَن: «سأُوْرِيكم»، وهي لغةٌ فاشيةٌ بالحجاز. يُقالُ: أَوْرِني كَذا، وأَوْرَيْتُه. ووَجْهُه أنْ تكونَ مِن: أورَيْتُ الزَّنْدَ، كأنَّ المعنىٰ بَيِّنه لي وأَنِـرْهُ لأستبينَه، وقُرِئ: «سأُورِثُـكم»، وهي قراءةٌ حَسَنَةٌ يُصَحِّحُها قولُه: ﴿وَأَوْرَثْنَا ٱلْقَوْمَ ٱلَّذِينَ كَانُوا۟ يُسْتَضْعَفُونَ﴾ [الأعراف: ١٣٧].

قال الزجّاج: «إنهم أُمِروا بالخير، ونُهوا عن الشر، وعُرِّفوا ما لهم وما عليهم، فقيل: ﴿وَأْمُرْ قَوْمَكَ يَأْخُذُوا۟ بِأَحْسَنِهَا﴾»(١).

قولُه: (لتعْتَبِروا فلا تفسُقوا مِثْلَ فِسْقِهم): إشارة إلىٰ أن قوله: ﴿سَأُوْرِيكُمْ دَارَ ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ توكيدٌ لأمر القومِ بالأخذ بأحسنِ ما في التوراة، وبعْثٌ عليه.

وفي وضع الإراءةِ موضعَ الاعتبار إقامة للسبب مقام المسبّب(٢) أيضاً مبالغة، كقوله تعالىٰ: ﴿قُلْ سِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾ [النمل: ٦٩].

---

(١) وانظر: «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣٠٤) بتصرّف، حيث اقتصر الطيبي علىٰ إيراد وجه واحد في هذه الآية، بينما أورد الزجاج وجهين، فقال: «وقوله: ﴿وَأْمُرْ قَوْمَكَ يَأْخُذُوا۟ بِأَحْسَنِهَا﴾: في هذا وجهان... أحدهما: أنهم أُمروا بالخير، ونُهوا عن الشر، وعُرِّفوا ما لهم في ذلك، فقيل: ﴿وَأْمُرْ قَوْمَكَ يَأْخُذُوا۟ بِأَحْسَنِهَا﴾.

ويجوز أن يكون: نحو ما أُمِرْنا به من الانتصار بعد الظلم، ونحو القصاص في الجروح، إذ قال: ﴿وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ﴾ [الشورى: ٤٣] ﴿وَلَمَنِ ٱنتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِۦ فَأُو۟لَٰٓئِكَ مَا عَلَيْهِم مِّن سَبِيلٍ﴾ [الشورى: ٤١]. فهذا كله حسن، والعفو أحسن من القصاص، والصبر أحسن من الانتصار». «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٤١٤-٤١٥).

(٢) أي: أن في قوله تعالىٰ: ﴿سَأُوْرِيكُمْ﴾ مجازاً مرسلاً علاقته السببية، إذ ذكر الإراءة، وأراد الاعتبار والاتّعاظ، والإراءة سبب في الاعتبار، وذلك مبالغة للتأثير في القوم.

﴿ سَأَصْرِفُ عَنْ ءَايَٰتِيَ ﴾ بالطبعِ علىٰ قلوبِ المُتكبِّرين وخِذْلانِهم، فلا يُفكِّرونَ فيها ولا يَعتَبِرون بها، غَفْلةً وانهماكًا فيما يَشغَلُهم عنها من شهواتِهم.

وعن الفُضَيلِ بنِ عِياضٍ: ذُكِرَ لنا عن رسولِ الله ﷺ: «إذا عَظَّمَتْ أُمّتي الدُّنيا نُزِعَ عنها هَيْبةُ الإسلام، وإذا تَركوا الأمرَ بالمعروفِ والنَّهْيَ عن المُنكَرِ حُرِمَتْ بَركةَ الوَحْي».

وقيل: **سأصْرِفُهم عن إبطالِها وإن اجتَهَدوا** كما اجتَهَدَ فِرعَونُ أن يُبطِلُ آيَةَ موسىٰ، بأن جَمَعَ لها السَّحَرة، فأبىٰ اللهُ إلّا عُلُوَّ الحقِّ وانتكاسَ الباطل. ويجوزُ: سأصرِفُهم عنها وعن الطعنِ فيها والاستهانةِ بها وتَسْمِيَتِها سِحْرًا بإهلاكِهم. ....

وفي وضعِ ﴿دَارَ ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ موضعَ «أرض مصر» الإشعار بالعلّية، والتنبيهُ علىٰ أن تحْترزوا، ولا تستَنُّوا بستّتِهم من الفسق، وإليه الإشارة بقوله: «فلا تفْسُقوا مثْل فسقهم». وفيه التفات أيضاً، لأن أصلَ الكلام: ﴿وَأْمُرْ قَوْمَكَ يَأْخُذُواْ بِأَحْسَنِهَا﴾[1]، سأُرِيهم دارَ الفاسقين، ليَجِدُّوا، ولا يتهاونُوا في امتثالِ الأمر.

وعلىٰ قراءة[2]: «سأُورِثُكم» بالثاء المثلثة، يكون تغليباً[3]، لأن المعنى: سأورِثُك وقومَك أرض مصر، فالجملةُ استئنافية، علىٰ سبيلِ التعليلِ للأمر، وعلىٰ المشهورة[4]: الخطابُ مخصوصٌ بالقوم، لأن المعنى: ليعْتَبِروا ولا يفْسُقوا.

قولُه: (**سأصْرِفُهم عن إبطالِها وإن اجتَهَدوا**): فعلىٰ هذا: الكلامُ مع قومِ رسولِ الله ﷺ

---

(١) والمقصود أن في قوله تعالى: ﴿سَأُوْرِيكُمْ﴾ التفاتاً من الغيبة إلىٰ الخطاب، حيث كان الحديث بالغيبة ﴿يَأْخُذُواْ﴾، ثم انتقل إلىٰ الخطاب ﴿سَأُوْرِيكُمْ﴾ للتنبيه.

(٢) وقرأ بها ابن عباس وقسامة بن زهير. انظر: «البحر المحيط» (٤: ٣٩٨).

(٣) أي: أن الخطاب لموسىٰ وقومه علىٰ سبيل التغليب، فتكون الجملة استئنافية لتعليل قوله: ﴿وَأْمُرْ قَوْمَكَ يَأْخُذُواْ بِأَحْسَنِهَا﴾.

(٤) أي: علىٰ القراءة المشهورة، وهي: ﴿سَأُوْرِيكُمْ﴾ بالياء المثناة التحتانية.

وفيه إنذارٌ للمُخاطَبينَ من عاقبةِ الذين يُصْرَفونَ عن الآياتِ لتكبُّرِهم وكُفْرِهم بها، لئلّا يكونوا مِثْلَهم، فيُسلَكَ بهم سَبيلُهم.

فيكون متّصلاً بما سبق من قصّتهم، وهي: ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ ٱلْأَرْضَ مِنۢ بَعْدِ أَهْلِهَآ أَن لَّوْ نَشَآءُ أَصَبْنَٰهُم بِذُنُوبِهِمْ ۚ وَنَطْبَعُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾ [الأعراف: ١٠٠]، فيكونُ إيرادُ قصةِ موسىٰ وفرعونَ للاعتبار كما قال: «وإن اجتهدوا كما اجتهدَ فرعون»، فقولُه: ﴿وَإِن يَرَوْا۟ كُلَّ ءَايَةٍ لَّا يُؤْمِنُوا۟﴾ الآية عطفٌ علىٰ قوله: ﴿يَتَكَبَّرُونَ فِى ٱلْأَرْضِ﴾.

وعلىٰ الأول[1] الآيةُ عامّة، وعطف ﴿وَإِن يَرَوْا۟﴾ علىٰ ﴿سَأَصْرِفُ﴾ للتعليل[2]، علىٰ مِنوالِ قولِه: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ عِلْمًا ۖ وَقَالَا ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [النمل: ١٥][3] علىٰ رأي صاحبِ «المفتاح»[4]، ولذلك جاء بالفاء في «فلا يفكّرون فيها»، أي: سأصرفُ عن آياتي الغافلين المشتغلين بالدنيا، فلذلك لا يتفكَّرون في الآيات، ولا يعتبرون بها، ويجوزُ علىٰ هذا، أن يكونَ متّصلاً بقوله: ﴿وَأْمُرْ قَوْمَكَ يَأْخُذُوا۟ بِأَحْسَنِهَا﴾، أي: الأمرُ كذلك، وأما الإرادةُ فإني سأصرفُ عن الأخذِ بآياتي أهلَ الطبعِ والشقاوة.

قال الإمام: «واحتجّ أصْحابُنا بهذه الآية علىٰ أن الله قد يمنعُ عن الإيمان، ويصدّ عنه»[5].

وفي «الوسيط»: «سأصْرِفهم عن قَبول آياتي، والتصديقِ بها، لعنادِهم الحقّ»[6].

---

(١) يعني: علىٰ المعنىٰ الأول الذي فسر به الزمخشري ﴿سَأَصْرِفُ عَنْ ءَايَٰتِىَ...﴾.

(٢) أي: أن العطف للتعليل، لأن إعراضهم عن الإيمان وسبيل الرشاد سبب لصرفهم عن آيات الله.

(٣) والشاهد في الآية عطف قوله: ﴿وَقَالَا ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ علىٰ قوله: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا...﴾ للتعليل، إذ إن إتيانهما العلم سبب في الحمد.

(٤) انظر: «مفتاح العلوم»، ص١٢٥.

(٥) «مفاتيح الغيب» (١٥: ٣).

(٦) «الوسيط» للواحدي (٢: ٤١٠).

﴿بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ﴾ فيه وَجْهان: أن يكونَ حالًا، بمعنىٰ: يتكبَّرون غيرَ مُحِقِّين، **لأنَّ التكبُّرَ بالحقِّ لله وَحْدَه**، وأن يكونَ صلةً لِفعْلِ التكبُّر، أي: يتكبَّرونَ بما ليسَ بحَقٍّ **وما هم عليه من دينِهم**، ﴿وَإِن يَرَوْاْ كُلَّ ءَايَةٍ﴾ من الآياتِ المُنَزَّلةِ عليهم ﴿لَّا يُؤْمِنُواْ بِهَا﴾، وقرأ مالكُ بنُ دينار: «وإن يُرَوْا» بضَمِّ الياء. **وقُرِئ**: ﴿سَبِيلَ ٱلرُّشْدِ﴾ و«**الرَّشَدِ**» و«الرَّشاد»، كقولهم: السُّقْمِ والسَّقَمِ والسَّقام. وما أسْفَهَ مَنْ رَكِبَ المَفازةَ، فإنْ رأىٰ طريقًا مستقيمًا أعْرَضَ عنه وتركَه، وإن رأىٰ مُعْتَسَفًا مُرْدِيًا أخذَ فيه وسَلَكَه، ففاعِلُ نَحْوِ ذلك في دينِه أسْفَهُ.

وقولُه: (**لأنَّ التكبُّرَ بالحقِّ لله تعالىٰ**): المعنىٰ مقتبسٌ من قولِه صلواتُ الله عليه: «قَالَ اللهُ تعالىٰ: الكِبْرِيَاءُ رِدَائِي، والعَظَمَةُ إِزَارِي. فَمَنْ نَازَعني فِي واحِدٍ مِنْهُما قَذَفْتُهُ فِي النَّارِ». أخرجه أبو داودَ عن أبي هريرة، وقريب منه أخرجه مسلمٌ عن أبي سعيد(١).

قال الزجّاج: «معنىٰ ﴿يَتَكَبَّرُونَ﴾: يرَوْن أنهم أفضل الخلْق، وأن لهم من الحق ما ليس لغيرِهم، وهذه الصفةُ لا تكون إلا لله تعالىٰ خاصّة، لأن الله له القدْرةُ والفضلُ علىٰ الكمال، وليس لأحدٍ أن يتكبر، لأن الناسَ في الحقوق سواء»(٢).

قولُه: (**وما هم عليه من دينهم**) عطفٌ تفسيريّ علىٰ قولِه: «ما ليس بحقّ»، فعلىٰ هذا: ﴿يَتَكَبَّرُونَ﴾ بمعنى: يتعزّزون(٣)، أي: يتعزّزون بالباطل، وبما يؤدّيهم إلىٰ الذل والهوان، ولا يرفعون للحقِّ رأساً. فقوله: ﴿وَإِن يَرَوْاْ كُلَّ ءَايَةٍ لَّا يُؤْمِنُواْ بِهَا﴾ مع ما عطف عليه مناسبٌ بهذا الوجه.

قولُه: (**وقُرِئ: ﴿سَبِيلَ ٱلرُّشْدِ﴾ و«الرَّشَد»**): حمزة والكسائي: بفتحتين، والباقون: بضَمِّ الراء وإسكان الشين(٤)، و«الرشاد»: شاذّ.

---

(١) سبق تخريجُه.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٤١٥) بتصرّف يسير.

(٣) في (أ): «يتعزّرون»، وهي ساقطة من (ج).

(٤) انظر: «الكشف عن وجوه القراءات» (١: ٤٧٦-٤٧٧)، و«حجة القراءات» ص٢٩٥، وفيه أن ﴿ٱلرُّشْدِ﴾ بضم الراء وتسكين الشين و«الرَّشَد» بفتحهما: لغتان في الصلاح والدين.

﴿ذَٰلِكَ﴾ في محلِّ الرفعِ أو النصب؛ علىٰ معنى: ذلك الصَّرْفُ بسببِ تكذيبِهم، أو صَرَفَهُم اللهُ ذلك الصَّرْفَ بسَبَبِه، ﴿وَلِقَآءِ ٱلْأَخِرَةِ﴾ يجوزُ أن يكونَ من إضافةِ المصدرِ إلىٰ المفعولِ به، أي: ولقائِهم الآخرةَ ومشاهدتِهم أحوالَها، ومن إضافةِ المصدرِ إلىٰ الظرف؛ بمعنى: ولقاءِ ما وَعَدَ اللهُ في الآخرة.

[﴿ وَٱتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَىٰ مِنۢ بَعْدِهِۦ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجْلًا جَسَدًا لَّهُۥ خُوَارٌ ۚ أَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّهُۥ لَا يُكَلِّمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا ۘ ٱتَّخَذُوهُ وَكَانُوا۟ ظَٰلِمِينَ ۝ وَلَمَّا سُقِطَ فِىٓ أَيْدِيهِمْ وَرَأَوْا۟ أَنَّهُمْ قَدْ ضَلُّوا۟ قَالُوا۟ لَئِن لَّمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا وَيَغْفِرْ لَنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴾ ١٤٨-١٤٩]

﴿مِنۢ بَعْدِهِۦ﴾: مِن بعدِ فراقِه إيّاهم إلىٰ الطُّور.

قولُه (﴿مِنۢ بَعْدِهِۦ﴾: مِن بعدِ فراقِه إيّاهم إلىٰ الطُّور)، فيكون: ﴿وَٱتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَىٰ﴾ عطفاً علىٰ قوله: ﴿وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ﴾ [الأعراف: ١٤٢] عَطْفَ قصّةٍ علىٰ قصة. وذلك أنه تعالىٰ لما أخبر أن بني إسرائيلَ لما جاوزوا البحر، بعد إغراقِ فرعون، ورَأَوا قوماً يعْكُفون علىٰ أصنامٍ لهم، فطلبوا من موسىٰ عليه السلامُ أن يجعلَ لهم إلـٰهاً، أي: يتخذ لهم أصناماً مثلَ تلك الأصنام، ليعكفوا علىٰ عبادتِها، كما كانوا عاكفين، وأجابهم نبيُّ الله ذلك الجوابَ العنيف، أخبر[1] بعد ذلك عن حاله عليه السلام مع ربِّه عزّ وجلّ وفراقِه إياهم إلىٰ الطّور[2]، وعن حال قومِه بعده، وانتهازهم تلك الفرصة، لتحقيقِ متمنّاهم.

ويؤيّد هذا التأويلَ ما رواه المصنِّفُ عن ابن جريجٍ في وصف تلك الأصنام: «كانت تماثيل بقر»، وذلك أولُ شأنِ العجل، فعلىٰ هذا الوجه يكون ﴿وَٱتَّخَذَ﴾ مما يتعدّىٰ إلىٰ مفعولين، وأنَّ المعنى: «وَاتَّـخَذوا»، أي: العجل الموصوف إلهاً، كما تمنَّوا.

---

(١) جواب الشرط «لـمّا» في «لـمّا أخبر أن بني إسرائيل...».

(٢) الطُّور: «جبل بالقرب من مصر، عند موضع يسمَّىٰ مدين... عليه كان الخطاب الثاني لموسىٰ عليه السلام، عند خروجه من مصر ببني إسرائيل». «معجم البلدان» (٦: ٦٧).

فإن قُلتَ: لِـمَ قيلَ: واتَّخَذَ قومُ موسىٰ عِجْلًا، والـمُتَّخِذُ هو السامريُّ؟ قلتُ: فيه وَجْهان: أحدُهما: أن يُنسَبَ الفِعلُ إليهم، لأنَّ رجُلًا منهم باشَرُه ووُجِدَ **فيما بينَ ظَهْرانَيْهِم**، كما يُقال: بَنو تميمٍ قالوا كذا وفَعَلوا كذا، والقائلُ والفاعلُ واحد، ولأنَّهم كانوا مُريدينَ لاتخاذِه راضينَ به، فكأنَّهم اجتَمَعُوا عليه.

والثاني: أنْ يُرادَ: واتَّخذوه إلـٰهًا وعَـبَدوه. **وقُرِئَ**: ﴿مِنْ حُلِيِّهِمْ﴾ **بضمِّ** الحاءِ والتشديد، جَمْعُ حَلْيٍ، كثَدْيٍ وثُدِيّ، و«**من حِلِيِّهم**» **بالكَسْرِ** للإتباعِ كدِلِيٍّ، و«مِنْ حَلْيِهم» علىٰ التوحيد. والـحَلْيُ: اسمُ لِـما يُتحَسَّنُ به من الذهبِ والفضة.

فإن قُلت: لِـمَ قالَ: ﴿مِنْ حُلِيِّهِمْ﴾، ولم يكُن الحُليُّ لهم، إنما كانَتْ عواريَّ في أيديهم؟ قلتُ: الإضافةُ تكونُ بأدنىٰ مُلابسة، ....

وفي إفراد الضميرِ في ﴿بَعْدِهِۦ﴾ الدلالةُ علىٰ أن موسىٰ عليه السلام فارقَ القومَ إلىٰ الطُّور وحده، ولم يصحبْ معه أولئك السبعين، الذين طلبوا الرؤيةَ كما زعم.

قولُه: (**فيما بينَ ظَهْرانَيْهِم**)، **الجوهري**: «يقال: هو نازلٌ بين ظَهْرَيْهم وظَهْرَانَيْهم، بفتح النون».

النهاية: «وفي الحديث: «فأقَامُوا بينَ ظَهْرَانَيْهِم وبَيْنَ أَظْهُرِهم»، أي: أنهم أقاموا بينهم، علىٰ سبيلِ الاستظهارِ والاستنادِ إليهم.

وزيدت فيه ألفٌ ونون مفتوحة، تأكيداً، وقد مرّ في «البقرة» أبسط منه.

قولُه: (**وقرئ**: ﴿مِنْ حُلِيِّهِمْ﴾ **بالضمّ والكسر**[١]): حمزةُ والكسائيّ: بالكسر، والباقون: بالضم[٢].

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفيه اختلاف عما في «الكشاف».

(٢) انظر: «حجة القراءات»، ص٢٩٦، و«الكشف عن وجوه القراءات السبع» (١: ٤٧٧).

وكَوْنُها عواريَّ في أيديهِم كفىٰ به مُلابسةً علىٰ أنَّهم قد مَلَكوها بعد المُهْلَكين، كما ملكوا غيرَها من أملاكِهم؛ ألا ترىٰ إلىٰ قولِه عزّ وعلا: ﴿ فَأَخْرَجْنَٰهُم مِّن جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ * وَكُنُوزٍ وَمَقَامٍ كَرِيمٍ * كَذَٰلِكَ وَأَوْرَثْنَٰهَا بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾ [الشعراء: ٥٧-٥٩].

﴿ جَسَدًا ﴾: بَدَنًا ذا لحم ودمٍ كسائرِ الأجساد. والخُوارُ: صَوْتُ البقر، قال الحسَن: إنَّ السامِريَّ قَبضَ قَبْضةً من تُرابٍ من أثرِ فَرَسِ جبريلَ عليه السلام يومَ قَطَعَ البَحْر، فقَذَفه في العِجل، فكان عِجْلًا له خُوار. وقرأ عليٌّ رضيَ اللهُ عنه: «جُؤار» بالجيمِ والهمزة، مِنْ جَأَر: إذا صاح، وانتصابُ ﴿ جَسَدًا ﴾ علىٰ البَدَلِ من ﴿عِجْلًا﴾.

﴿أَلَمْ يَرَوْا﴾ حين اتَّخذوه إلهًا أنه لا يَقدِرُ علىٰ كلام ولا علىٰ هِدايةِ سَبيل، حتّىٰ لا يختاروه علىٰ مَنْ لو كانَ البحرُ مِدادًا لكلمـاتِه لنفِدَ البحرُ قَبْلَ أن تَنفَدَ كلماتُه، ....

قولُه: (علىٰ أنَّهم قد مَلَكوها): إعراضٌ عن الجواب، وردّ للسؤال، وأن الحُلِيّ كانت عَوارِيّ في أيديهم، بل كانت مُلْكاً لهم، مَلَكوها كسائرِ ما ملكوا من فرعونَ وقومه.

قوله[1]: (﴿ جَسَدًا ﴾: بدناً ذا لحم ودم)، الراغب: «الجسدُ كالجسم، لكنّه أخصّ، قال الخليل: لا يُقال: الجسدُ، لغيرِ الإنسانِ من خلقِ الأرض ونحوه، وأيضاً فإنّ الجسدَ يقال لِـما لَهُ لَوْنٌ، والجسم يُقالُ لِـما لا يَبينُ له لونٌ، كالماءِ والهواء، وقال تعالىٰ: ﴿ وَمَا جَعَلْنَٰهُمْ جَسَدًا لَّا يَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ ﴾ [الأنبياء: ٨] يشهدُ لِـما قال الخليلُ. وقال: ﴿عِجْلًا جَسَدًا لَّهُۥ خُوَارٌ﴾ وقال: ﴿وَأَلْقَيْنَا عَلَىٰ كُرْسِيِّهِۦ جَسَدًا﴾ [ص: ٣٤]، وباعتبار اللون قيل للزعفران: جِسَادٌ، وثوبٌ مجسَدٌ: مصبوغٌ بالجِساد، والمِجسَد: الثَّوبُ الذي يلي الجسَدَ»[2].

قولُه: (حتىٰ لا يختاروه علىٰ مَنْ لو كانَ البحرُ مِداداً لكلماتِه): يريد: أنّ قولَه: ﴿لَا يُكَلِّمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا ﴾ تعريضٌ بالإلـٰه الحقّ، وبعلْمِه الشامل، وبهدايته الواضحة، ولو

---

(١) هذه الفقرة إلى آخرها أثبتُّها من (ط).

(٢) «مفردات القرآن» للراغب ص١٩٦.

وهو الذي هدىٰ الخَلْقَ إلىٰ سُبُلِ الحقِّ ومناهجِه بما رَكَزَ في العقولِ من الأدِلّة، وبما أنزلَ في كُتبه.

ثم ابتدأ فقال: ﴿ٱتَّخَذُوهُ﴾ أي: أَقدَموا علىٰ ما أقدَموا عليه من الأمرِ الـمُنكَر، ﴿وَكَانُواْ ظَٰلِمِينَ﴾: واضِعينَ كلَّ شيءٍ في غيرِ مَوضِعِه، **فلم يكُنِ اتّخاذُ العِجْلِ بِدْعًا منهم، ولا أوَّلَ مَناكيرِهم.**

جعله تعريضاً بالله تعالىٰ وبكلامِه مع موسىٰ عليه السلام وبهدايتِه لقومه، لأن المقامَ يقتضيه، كان أحسن[1].

قولُه: (**ثم ابتدأ فقال:** ﴿ٱتَّخَذُوهُ﴾): عطفٌ علىٰ مقدّر، يعني: ذكَرَ الله تعالىٰ ظُلْمَ القوم، وإيثارَهم ما لا يكلمُهم ولا يهْديهم، علىٰ من لو كان البحرُ مداداً لكلماته لنفِدَ البحر قبل أن تنْفَد كلماتُه[2]، ومَن هَدَىٰ الخلْـقَ إلىٰ سبيل الحق، ثم أراد أن يوصلَ به قوله: ﴿وَكَانُواْ ظَٰلِمِينَ﴾ تذييلاً وتوكيداً لوضعِ الشيءِ في غير موضعِه ابتداء، فقال: ﴿ٱتَّخَذُوهُ﴾، وعلّق به التذييلَ مزيداً للتبجيل[3]. فقوله تعالىٰ: ﴿ٱتَّخَذُوهُ﴾ كنايةً عن المذكورِ السابق[4]، ولهذا قال: «أَقْدَموا علىٰ ما أقدموا عليه».

وقولُه: (**فلم يكُنِ اتّخاذُ العِجْلِ بِدْعًا منهم، ولا أوَّلَ مَناكيرِهم**) تقدير لمعنىٰ التذييل.

---

(١) غاية الطيبي أن يقول: إن قوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا﴾ تعريضٌ بالله تعالى، وبتكليمِهِ نبيَّه، وهدايتِـهِ قومَه، بدلالة قرينة الحال، لا بدلالة اللفظ.

(٢) ينظُـرُ إلىٰ قوله تعالى: ﴿قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّى لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّى وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا﴾ [الكهف: ١٠٩].

(٣) يريد أن قوله تعالى: ﴿وَكَانُواْ ظَٰلِمِينَ﴾ تذييل لتوكيد ﴿ٱتَّخَذُوهُ﴾، وهو من التذييل غير الجاري مجرىٰ المثل.

(٤) أي: ﴿وَٱتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَىٰ مِنۢ بَعْدِهِۦ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجْلًا جَسَدًا لَّهُۥ خُوَارٌ﴾. ولا يريد بالكناية هنا معناها الاصطلاحي.

﴿ وَلَمَّا سُقِطَ فِىٓ أَيْدِيهِمْ ﴾: ولما اشتدَّ نَدَمُهم وحَسْرتُهم علىٰ عبادةِ العجل، لأنَّ مِنْ شأنِ مَنِ اشتَدَّ نَدَمُه وحَسْرتُه أن يعضَّ يَدَهُ غمًّا، فتصيرَ يَدُه مَسْقوطًا فيها، لأنَّ فاهُ قد وقَع فيها. و﴿سُقِطَ﴾ مُسْنَدٌ إلىٰ ﴿فِىٓ أَيْدِيهِمْ﴾ وهو من بابِ الكِناية.

وقرأ أبو السَّمَيْفَع: «سَقَطَ في أيديهم»، علىٰ تسميةِ الفاعل، أي: وقَعَ العضُّ فيها.

قولُه: (﴿ وَلَمَّا سُقِطَ فِىٓ أَيْدِيهِمْ ﴾: ولما اشتدَّ نَدَمُهم): إنما قال: «اشتدّ» لأنه كنايةٌ عن «نَدِموا»[1]، والكنايةُ أبلغ. والأصل: سقَط فُوهٌ في يده، لأن النادمَ يعَضّ أنامله، ويقْرع أسنانَه عليها، ثم بُنِي للمفعول، نحو مُرَّ بزيدٍ، وسِير بعمرٍو.

وأما قراءة ابن السَّمَيفَع[2]: ﴿سَقَطَ فِىٓ أَيْدِيهِمْ﴾ علىٰ إضمار الفاعل، فوجهُها أن يكونَ الفاعلُ أيضاً الفم، والذي شجّعه علىٰ إضماره استمرارُ الاستعمال فيما لم يُسَمَّ فاعلُه، واشتهاره في معنىٰ الندم، وصيرورتُه مثَلاً فيه. ومن ثَمَّ جسّر الزجّاج، حتىٰ قال: «سَقَطَ الندمُ في أيديهم»[3].

فإن قلتَ: قوله: «تشبيهاً لِـما يحصلُ في القلْب وفي النفس بما يحصلُ في اليد ويُرىٰ بالعين» يؤْذِن بأنه من الاستعارةِ التمثيلية، فهل ينافي قوله: «وهو من بابِ الكناية»؟ قلتُ: لا، لأن الكنايةَ الإيمائية عبارة عن أخذ الزبدةِ من مجموع الأشياءِ المتوهّمة، فهي مسبوقة بالاستعارة التمثيلية، لأن الوجهَ في التمثيلية منتزعٌ من عدّة أمورٍ متوهَّمة، فإذا نُظِر إلىٰ مفردات التركيب، قيل: استعارة، وهي مسبوقةٌ بالتشبيه، وإذا نُظِرَ إلىٰ زبدةِ المجموعِ من حيثُ هي هي، قيل: كنايةٌ إيمائية، وهي مسبوقةٌ بالاستعارة.

---

(١) والمقصود أن قوله تعالى: ﴿سُقِطَ فِىٓ أَيْدِيهِمْ﴾ كناية عن الندم، وهي كناية عن صفة، إذ أطلق لفظ ﴿سُقِطَ فِىٓ أَيْدِيهِمْ﴾ وأراد لازم معناه، وهو الندم.

(٢) هو عبد الرحمن بن وعلة السبئي المصري، ويقال له: ابن أسميفع، روىٰ عن ابن عباس وابن عمر، قال فيه ابن معين والنسائي: إنه ثقة. «تهذيب التهذيب» (٦: ٢٩٣)

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٤١٧).

وقال الزَّجّاج: معناهُ: سقَطَ الندمُ في أيديهم، أي: في قلوبِهم وأنفُسِهم، كما يُقال: حَصَلَ في يدِهِ مكروه، وإن كان مُحالًا أن يكونَ في اليد، تشبيهًا لِـما يحصُلُ في القلبِ وفي النَّفْس، بما يحصُلُ في اليدِ ويُرىٰ بالعين، ﴿وَرَأَوۡاْ أَنَّهُمۡ قَدۡ ضَلُّواْ﴾: وتبيَّنوا ضلالَهم تبيُّـنًا كأنَّهم أبصروه بعيُونِهم. وقُرِئ: «لَئِنْ لم تَرْحَمْنا ربَّنا وتَغفِرْ لنا» بالتاء، و«رَبَّنا» بالنَّصبِ علىٰ النداء، وهذا كلامُ التائبـين، كما قال آدمُ وحوّاءُ عليهما السلام: ﴿وَإِن لَّمۡ تَغۡفِرۡ لَنَا وَتَرۡحَمۡنَا﴾ [الأعراف: ٢٣].

[﴿وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَىٰٓ إِلَىٰ قَوۡمِهِۦ غَضۡبَٰنَ أَسِفٗا قَالَ بِئۡسَمَا خَلَفۡتُمُونِي مِنۢ بَعۡدِيٓۖ أَعَجِلۡتُمۡ أَمۡرَ رَبِّكُمۡۖ وَأَلۡقَى ٱلۡأَلۡوَاحَ وَأَخَذَ بِرَأۡسِ أَخِيهِ يَجُرُّهُۥٓ إِلَيۡهِۚ قَالَ ٱبۡنَ أُمَّ إِنَّ ٱلۡقَوۡمَ ٱسۡتَضۡعَفُونِي وَكَادُواْ يَقۡتُلُونَنِي فَلَا تُشۡمِتۡ بِيَ ٱلۡأَعۡدَآءَ وَلَا تَجۡعَلۡنِي مَعَ ٱلۡقَوۡمِ ٱلظَّٰلِمِينَ * قَالَ رَبِّ ٱغۡفِرۡ لِي وَلِأَخِي وَأَدۡخِلۡنَا فِي رَحۡمَتِكَۖ وَأَنتَ أَرۡحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ﴾ ١٥٠-١٥١]

قولُه: (وقرئ: «لَئِنْ لـمْ تَرْحَـمْنا ربَّنا»)[1]: حمزةُ والكسائيّ: بالتاء علىٰ الخطاب، ونصْب الباء، والباقون: بالياء علىٰ الغيبة، ورفع الباء.

قولُه: (وهذا كلامُ التائبين) لأنّ في ذكرِ الرَّبّ وتخصيصِ الرحمة والغفرانِ الاستعطافَ، وفي ذكرِ الخسرانِ الهضَم، ونحوه قول القائل:

إلَـهِــي، عَبْدُكَ العاصـي أتاكا ... مُقرّاً بالـذُّنُوبِ وقَـدْ دَعاكـا[2]

---

(١) وفي قراءة حمزة والكسائي معنىٰ الاستغاثة والتضرّع والابتهال. أمّا قراءة الباقين ففيها معنىٰ الإقرار بالعبودية، انظر: «الكشف عن وجوه القراءات السبع» (١: ٤٧٧)، و«حجة القراءات» ص٢٩٦.

(٢) البيت لإبراهيم بن أدهم. وقد أورده العباسيّ في «معاهد التنصيص» (١: ١٧٠) شاهداً علىٰ وضع المظهر موضع المضمر في قوله: «عَبْدُك» بدل «أنا» للخضوع والتضرع، وذكر أنه لا يُعْرف قائله. وانظر: «بغية الإيضاح» (١: ١٥٠).

والطيبي يستشهد به هنا لقربه من قراءة حمزة والكسائي السابقة في إفادة معنىٰ الاستعطاف.

الأَسِف: الشديدُ الغَضَب؛ ﴿فَلَمَّآ ءَاسَفُونَا ٱنتَقَمْنَا مِنْهُمْ﴾ [الزخرف: ٥٥]، وقيل: **هو الحزين**، ﴿**خَلَفْتُمُونِى**﴾: قُمْتُم مَقامي وكُنتم خُلفائي مِنْ بعدي.

وهذا الخِطابُ إمّا أن يكونَ لعَبَدةِ العِجْلِ من السامريِّ وأشياعِه، أو لوجوهِ بني إسرائيل، وهم هارونُ عليه السلام والمؤمنونَ معه، ويدلُّ عليه قولُه: ﴿ٱخْلُفْنِى فِى قَوْمِى﴾ [الأعراف: ١٤٢]، والمعنىٰ: بئسَ ما خَلَفْتُموني حيثُ عَبَدْتُم العِجْلَ مكانَ عبادةِ الله، أو حيثُ لم تكفّوا مَنْ عَبَدَ غيرَ الله.

فإن قُلت: أينَ ما تَقتَضيه «بِئْسَ» من الفاعلِ والمخصوصِ بالذَّمّ؟ قلتُ: **الفاعلُ مُضمَرٌ يُفسِّرُه «ما خَلَفْتُموني»**، والمخصوصُ بالذَّمِّ محذوف، تقديرُه: بِئسَ خِلافةً خَلَفْتُمونيها من بعدِ خِلافتِكم.

قولُه: (**الأَسِف: الشديدُ الغَضَب**) إلىٰ قولِه: (هو الحزين)، **الراغب**: «الأَسَف: الحزْن والغضبُ معاً، وقد يقال لكلٍّ منهما علىٰ الانفراد، وحقيقتُه ثَوَران دم القلب شهوةَ الانتقام، فمتىٰ كان علىٰ مَنْ دُونه، انتشر، فصار غضباً، ومتىٰ كان علىٰ مَن فَوْقه، انقبض، فصار حزْناً، ولذلك لما سئل ابنُ عبّاسٍ عن الحزْن والغضب، فقال: مخرجُهما واحد، واللفظُ مختلِف»(١).

قولُه: (**الفاعلُ مُضمَرٌ يُفسِّرُه «ما خَلَفْتُموني»**)، قيل: إنما خُصّ بالمُضمر، لأنّ «مَا خَلَفْتُموني» إما أنْ يكونَ فاعلَ «بئس» أو المخصوص بالذم، أو المفسِّرَ للفاعل المستكنّ في «بئس»، لا يجوز أن يكون فاعل «بِئْس»، لأن «ما خَلَفْتُموني» مفصّل، وفاعل «بئْس» يجب أن يكونَ مبهماً، ولا يجوز أن يكونَ المخصوصَ بالذم، لأنه يُبْقِي «بئْس» بلا فاعل، لأنه إنما يُضْمر فاعل «بئس» بشرطِ أنْ يعقبَه المفسّر، فبقِي أن يكون مفسِّراً لفاعل «بئْس» المضمر.

---

(١) «مفردات القرآن» ص٧٥.

فإن قُلت: أيُّ معنًى لقولِه: ﴿مِنۢ بَعۡدِيٓ﴾ بعد قوله: ﴿خَلَفۡتُمُونِي﴾؟ قلتُ: معناه: مِنْ بعدِ ما رأيتُم مني؛ من توحيدِ الله، ونَفْيِ الشركاءِ عنه، وإخلاصِ العبادةِ له. أو: مِنْ بَعْدِ ما كُنْتُ أحمِلُ بني إسرائيلَ علىٰ التوحيد، وأكفُّهُم عمّا طَمَحَتْ نَحْوَه أبصارُهم من عبادةِ البقر، حين قالوا: ﴿ٱجۡعَل لَّنَآ إِلَٰهٗا كَمَا لَهُمۡ ءَالِهَةٞ﴾ [الأعراف: ١٢٨]. ومن حَقِّ الخُلفاءِ أن يَسيروا بسيرة المُستَخلِفِ مِنْ بَعْدِه ولا يُخالِفوه، ونحوُه: ﴿فَخَلَفَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡ خَلۡفٌ﴾ [مريم: ٥٩] أي: مِن بَعْدِ أولئكَ الموصوفينَ بالصِّفاتِ الحميدة.

قولُه: (**أيُّ معنًى لقوله: ﴿مِنۢ بَعۡدِيٓ﴾، بعد قوله: ﴿خَلَفۡتُمُونِي﴾**)، يريدُ أن الخليفةَ هو الذي يَخْلُفُ الـمَنوبَ فيما كان قائماً فيه بعد تخلّفِه، فلفظ ﴿بَعۡدِيٓ﴾ كالتكرير.

وخلاصةُ الجواب أنه من بابِ قولِهِ تعالىٰ: ﴿فَخَرَّ عَلَيۡهِمُ ٱلسَّقۡفُ مِن فَوۡقِهِمۡ﴾ [النحل: ٢٦][(١)]، ومعلومٌ أن السقف لا يكون إلا مِن فوق، وفائدة ذكرِه تصويرُ حالة الخرور في الذهن وما يتصلُ منه إلىٰ المخرورِ عليه، تهويلاً وتخويفاً، وكذلك قال: ﴿مِنۢ بَعۡدِيٓ﴾ تصويراً لمعنىٰ نيابةِ المستخلِف، ومزاولة سيرته، وسلوك هدْيه. ولذلك قال: «ومن حقّ الخلفاءِ أنْ يسيروا بسيرةِ المستخلِفِ من بعده».

ولما كان جُلّ هدي الأنبياءِ وسمتهم، الدعوةُ إلىٰ التوحيد، والأمرُ بالعبادة بالإخلاص، والنهيُ عن الشرك والرذائل، قال مرة: «ما رأيتم مِنّي من توحيدِ الله وإخلاصِ العبادة له»، وأخرى: «مِنْ بعد ما كنتُ أحْمل بني إسرائيلَ علىٰ التوحيد، والنهي عن عبادة البقر».

ولما كان دَيْدَنُ أصحاب الأنبياء محافظةَ الصلوات، والاعتزالَ عن ملاذِّ الدنيا وشهواتِها، استشهد بقوله: ﴿فَخَلَفَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡ خَلۡفٌ أَضَاعُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱتَّبَعُواْ ٱلشَّهَوَٰتِ﴾ [مريم: ٥٩]. فقولُه:

---

(١) والآية شاهد علىٰ ﴿مِن فَوۡقِهِمۡ﴾ تُضفي علىٰ المعنىٰ صورة لا تحصل بدون هذا اللفظ، كما أن قوله: ﴿مِنۢ بَعۡدِيٓ﴾ تصوير لمعنىٰ النيابة وما تتضمّنه كما قال، وعليه فليس ثمة تكرير في الآيتين.

يُقال: عَجِلَ عن الأمرِ: إذا تركَه غيرَ تامّ، ونقيضُه: **تَمَّ عليه، وأعْجَلَهُ عنه غيرُه،** ويُضَمَّنُ معنىٰ «سبَق» فيَتعدَّىٰ تَعْدِيتَه، فيُقال: عَجِلْتُ الأمْرَ، والمعنىٰ: أعجِلْتُم عن أمرِ ربِّكم، **وهو انتظارُ موسىٰ حافظينَ لعَهْدِه وما وصَّاكم به،** فبَنيْتُم الأمرَ علىٰ أنَّ الميعادَ قد بلغَ آخِرَه، ولم أرْجِعْ إليكم، فحَدَّثْتُم أنفُسَكم بمَوْتي، فغيَّرْتُم كما غَيَّرتِ الأُمَمُ بعدَ أنبيائِهم.

«من بعد ما رأيتم منّي» بناءً علىٰ أن الخطابَ مع عبَدةِ العجل، وقوله: «ومن بعد ما كنت أحمل» بناءً علىٰ أن الخطابَ مع وجوهِ بني إسرائيل[1].

قولُه: (**تَمَّ عليه**)، **الأساس**: «تَمَّ علىٰ أمر: مضىٰ عليه».

ونحوه: عَجِل عنه، في معنى: شرَع فيه، ولم يَتمّ.

«وأعْجَلْته عن استلالِ سيفِه: كلَّفتُه أن يعجّله».

قولُه: (**وأعْجَلَه عنه غيرُه**): عطف علىٰ قوله: «عَجِلَ عن الأمر: إذا تركَه غيرَ تامّ».

قولُه: (**وما وصّاكم به**) عطفٌ علىٰ سبيل البيانِ علىٰ قوله: «عَهدِه». ويؤيدُه روايةُ: «ما وصّيتم به».

وقولُه: «وهو انتظارُ موسىٰ حافظينَ لعَهْدِه» من كلام المصنِّف؛ تفسيرٌ للأمر، اعتراضٌ بين «أعَجِلْتُم» ومتعلِّقِه، وهو: «فبنَـيْتُم». ويجوزُ أن يكونَ «وما وصّاكم به» عطفاً على «أمرِ ربكم» على أن يكون من كلام موسى عليه السلام، وقوله: «وهو انتظار موسى حافظين لعهده» من كلام المصنف؛ معترض بين المعطوف والمعطوف عليه، فـ«الأمر» في ﴿أَعَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ﴾: واحد الأمور والشؤون.

---

(١) يعني بالخطاب قوله: ﴿خَلَفْتُمُونِي﴾.

ورُوي: أنَّ السامِريَّ قالَ لهم ـ حين أخرَجَ لهم العِجْلَ وقال: ﴿هَٰذَآ إِلَٰهُكُمْ وَإِلَٰهُ مُوسَىٰ﴾ [طه: ٨٨]ـ: إنَّ موسىٰ لن يرجع، وإنه قد ماتَ.

ورُوِي: أنهم عدُّوا عشرينَ يومًا بلياليها فجعَلوها أربعين، ثم أحْدَثوا ما أحدثوا.

﴿وَأَلْقَى ٱلْأَلْوَاحَ﴾: وطرحَها لِمَا لحِقَه من فَرْطِ الدَّهَشِ وشدَّةِ الضَّجَرِ عند استماعِه حديثَ العِجل، غَضَبًا لله وحَمِيَّةً لدينِه، وكان في نَفْسِه حَديدًا شديدَ الغضب، وكان هارونُ أَلينَ منه جانبًا، ولذلك كان أحبَّ إلىٰ بني إسرائيلَ مِن موسى.

قال الإمام: ﴿أَعَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ﴾ أي: ميعادَ ربِّكم، فلم تصبروا له. وعن الحسن: وعْدَ ربِّكم الذي وَعَده من الأربعين. وقال عطاء: أعجلْتم سخَطَ ربِّكم؟(١).

وهو المرادُ من قوله: «وهو انتظار موسى حافظين لعهده».

ويجوزُ أن يرادَ به: واحدُ الأوامر، أي: سبقتُم ما أَمَرَ الله تعالى من انتظاري المدةَ المضروبة، يعني قولَ الله تعالى: انتَظِروا موسى أربعين يوماً حافظين لما وصّاكم به، فقوله: «حافظين»، حالٌ من فاعل المصدر المضاف إلى المفعول، وقيل: هو حالٌ من فاعل ﴿أَعَجِلْتُمْ﴾، وليس بشيء.

قولُه: (**ورُوِي أنهم عدُّوا عشرينَ يوماً**): روىٰ الإمامُ عن الحسن: «وَعْدَ ربِّكم الذي وعَدَكم من الأربعين»(٢).

وقلت: هذا الميعادُ غير ميعادِ الله تعالىٰ لموسىٰ عليه السلام في قولِه تعالىٰ: ﴿وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَٰهَا بِعَشْرٍ﴾ [الأعراف: ١٤٢]، لقربِ ميعادِ موسىٰ قبلَ مضيّه إلىٰ الطور، لقولِه تعالىٰ: ﴿فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً وَقَالَ مُوسَىٰ لِأَخِيهِ هَٰرُونَ ٱخْلُفْنِى فِى قَوْمِى﴾ [الأعراف: ١٤٢]. وميعادُ القوم عند مضيّه لقوله تعالىٰ: ﴿بِئْسَمَا خَلَفْتُمُونِى مِنۢ بَعْدِىٓ أَعَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ﴾.

---

(١) «مفاتيح الغيب» (١٥: ١٠-١١).

(٢) المصدر السابق (١٥: ١٠).

ورُوي: أنَّ التوراةَ كانت سَبْعةَ أسباعٍ، فلمّا ألقىٰ الألواحَ تكسَّرت، فرُفِعَ منها سِتَّةُ أسباعِها، وبقيَ منها سُبُعٌ واحد، وكان فيما رُفِعَ تفصيلُ كلِّ شيء، وفيما بقيَ الهُدىٰ والرحمة.

﴿وَأَخَذَ بِرَأْسِ أَخِيهِ﴾ أي: بشَعرِ رأسِه، **﴿يَجُرُّهُۥٓ إِلَيْهِ﴾** بذُؤابتِه، وذلك لشِدَّةِ ما وردَ عليه من الأمرِ الذي استفزَّه وذهبَ بفِطنتِه، وظنًّا بأخيهِ أنه فرَّطَ في الكفّ.

﴿ٱبْنَ أُمَّ﴾ قُرِئَ بالفتح تَشْبيهًا بـ«خَمْسةَ عَشَرَ»، وبالكَسْرِ علىٰ طَرْحِ ياءِ الإضافة، «وابنَ أُميِّ» بالياء، «وابنَ إمِّ» بكَسْرِ الهمزةِ والميم. وقيل: كانَ أخاه لأبيه وأمّه، فإن صَحَّ فإنّما أضافَه إلىٰ الأُم، إشارةً إلى أنهما مِن بطنٍ واحد، وذلك أدعىٰ إلىٰ العطفِ والرِّقه، وأعظمُ للحقِّ الواجب، ولأنها كانت مُؤمنةً فاعتدَّ بنَسَبِها، ولأنها هي التي قاسَتْ فيه المَخاوفَ والشدائد، فذكَّرهُ بحَقِّها.

قولُه: (**وروي أنَّ التوراةَ كانت سَبْعةَ أسباعٍ، فلمّا ألقىٰ الألواحَ تكسَّرت، فرُفِعَ منها سِتَّةُ أسباعِها، وبقيَ منها سُبُعٌ واحد، وكان فيما رُفِعَ تفصيلُ كلِّ شيء، وفيما بقيَ الهُدىٰ والرحمة**)، وروَىٰ محيي السنّة: «فرُفِعَ ما كان فيه من أخبارِ الغيب، وبقي ما فيه من المواعظِ والأحكام»[1].

هذه الرواية منافيةٌ لما رواه قبل هذا: «أُنزِلت التوراةُ وهي سبعون وِقْرَ بعير، يُقْرأ الجزءُ منه في سنَة، لم يقرأها إلا أربعةُ نفر: موسى، ويُوشَع، وعُزَير، وعيسىٰ».

ورواه محيي السنّة[2] عن الربيعِ بن أنس. وما ذلك إلا من قِلّة ضَبْطِ الرواة، وعدمِ إتقانِ الناقلين، جزىٰ الله المحدِّثين خيراً.

قولُه: (**﴿ٱبْنَ أُمَّ﴾ قُرِئَ بالفتح**)، ابنُ عامر وأبو بكرٍ والكسائي: بكسر الميم، والباقون: بفتحها[3].

---

(١) «معالم التنزيل» (٣: ٢٨٤).

(٢) المصدر السابق (٣: ٢٨١).

(٣) انظر: «حُجّة القراءات» ص٢٩٧، و«الكشف عن وجوه القراءات السبع» (١: ٤٧٨).

﴿إِنَّ ٱلْقَوْمَ ٱسْتَضْعَفُونِي﴾ يعني: أنه لم يَأْلُ جَهْدًا في كفِّهم بالوعظِ والإنذار، وبما بلغَتْهُ طاقَتُه من بَذْلِ القُوَّةِ في مُضادَّتِهم حتىٰ قَهروهُ واستَضْعفوه، ولم يَبْقَ إلّا أن يَقتُلوه، ﴿فَلَا تُشْمِتْ بِيَ ٱلْأَعْدَآءَ﴾: **فلا تَفعَلْ بي ما هو أمنيتُهم من الاستهانةِ بي** والإساءةِ إليَّ، وقُرِئ: «فلا تَشمَتْ بيَ الأعداء»، علىٰ نَهْيِ الأعداءِ عن الشماتة، والمرادُ أن لا يُحِلَّ به ما يَشمَتونَ به لأجله، ﴿وَلَا تَجْعَلْنِي مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾: ولا تَجعَلْني **في مَوْجِدَتِك** عليَّ وعقوبتِك لي قَرينًا لهم وصاحبًا. **أو: ولا تَعتَقِدْ أني واحدٌ من الظالمينَ** مع براءَتي منهم ومن ظُلْمِهم.

قال الزجّاج: «مَن قرأ بالفتح، فلأنَ كثرةَ الاستعمال دعا إلىٰ الخفّة، وأن النداءَ مظنّة الحذف، فجعلوا «ابْنَ أُمَّ» شيئاً واحداً. ومن العرب من يقول: يا ابن أمِّي، بإثبات الياء»(١).

قولُه: (**فلا تَفعَلْ بي ما هو أمنيتُهم من الاستهانةِ**)، **الراغب**: «الشماتة: الفرحُ ببليّة مَنْ تُعاديه ويُعادِيك، يقال: شَمِت به، فهو شامت، والتشميت: الدعاءُ للعاطِس، كأنه إزالةُ الشماتةِ عنه بالدعاءِ له، فهو كالتمريضِ في إزالة المرض»(٢).

قولُه: (**في مَوْجِدَتِك**)، **الأساس**: «وَجِدَ عليه مَوْجِدَة: غضِب عليه».

قولُه: (**أو: ولا تَعتَقِدْ أني واحدٌ من الظالمينَ**) من بابِ الكناية، والفرقُ بين الوجهَينِ هو أنّ في الوجهِ الأوّلِ قيَّدَ مطْلَقَ قولِه: ﴿وَلَا تَجْعَلْنِي مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ بحالةِ الغضب، وإرادةِ الانتقام.

وفي الوجهِ الثاني أبقاه علىٰ إطْلاقه، ولكن جعل «الجعْل» بمعنىٰ الاعتقادِ من باب قولِه تعالىٰ: ﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا﴾ [الزخرف: ١٩](٣).

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٤١٨) بتصرّف يسير.

(٢) «مفردات القرآن» ص٤٦٣.

(٣) والآية شاهد علىٰ أن «جعَلوا» بمعنى: اعتقدوا، وهو المعنىٰ الذي يفهم من قول الراغب: «الحكْم بالشيء علىٰ الشيء حقاً كان أو باطلاً». «المفردات» ص٩٤.

لـمّا اعتذرَ إليه أخوهُ وذكرَ له شماتةَ الأعداء ﴿ قَالَ رَبِّ ٱغۡفِرۡ لِي وَلِأَخِي ﴾؛ ليُرْضِيَ أخاه، ويُظهِرَ لأهلِ الشماتة رِضاهُ عنه، فلا تَتِمَّ لهم شماتتُهم، **واستَغفَرَ لنَفسِه مما فَرَطَ منه إلىٰ أخيه، ولأخيهِ إنْ عسىٰ فَرَّطَ في حُسْنِ الخِلافة،** ....

قولُه: (**واستَغفَرَ لنَفسِه... ولأخيهِ إنْ عسىٰ فَرَّطَ في حُسْنِ الخِلافة**)، في التركيب إشكال، وهو أنّ «عَسَى» تقتضي أن يؤتَىٰ لها إما باسمٍ وخبر، وشرطُ الخبر أن يكونَ «أنْ» مع الفعل المضارع. وربما يُستعمَلُ بغير «أن» تشبيهاً لها بـ«كاد»، نحو قوله:

عَسَىٰ الكَرْبُ الذي أمسَيْتُ فيهِ يَكُـونُ وراءَهُ فَـرَجٌ قَريـبُ[1]

وقد يجيء خبرُها اسماً منصوباً، للرجوع إلىٰ أصلِه المتروك، نحو قولِها: «عَسَىٰ الغُوَيْرُ أَبْؤُساً»[2]. وإما بـ«إنْ» والفعلِ خاصة، فيُستغْنَىٰ بذلك عن اسمٍ قبلها، نحو: «عسىٰ أنْ يخرج زيد»، وهي في هذا التركيبِ غيرُ واقعة علىٰ إحدى هذه الصور. فما وجهُه؟ فيقال: لا شكَّ أن أفعال المقاربة[3]، وأفعالَ القلوب[4]، والأفعالَ الناقصة[5]، تشترك في معنىً كونها مِن دواخلِ المبتدأ والخبر.

---

(١) هذا البيت من قصيدة لهدبة بن خشرم، قالها في الحبس.
والشاهد فيه مجيء خبر «عسَى» فعلاً مضارعاً مجرّداً من «أنْ» تشبيهاً لها بـ «كاد» وذلك قليل. انظر: «خزانة الأدب» (٤: ٨١)، و«الكتاب» (٣: ١٥٩).

(٢) وهذا القول مَثَلٌ من قول الزبّاء حين قالت لقومها عند رجوع قَصِير من العراق ومعه الرجال، وبات بالغوير علىٰ طريقه. ومعنىٰ المثل: لعل الشر يأتيكم من قِبل الغار. والغُوَير: تصغير غار. والأبؤس: جمع بأس، وهو الشدّة. والمثل يضرب للرجُل يقال له: لعلّ الشرجاء من قِبَلك.
والشاهد فيه نصب «أبْؤُساً» علىٰ معنى: عسَىٰ الغوير يصير أبؤساً. ويجوز أن يقدّر: عسىٰ الغوير أن يكون أبؤساً. وقال أبو عليّ: جعل «عسىٰ» بمعنىٰ «كان» ونزله منزلته. انظر: «مجمع الأمثال» (٢: ٣٤١)، و«الكتاب» لسيبويه (٣: ١٥٩).

(٣) هي: «كاد» وأخواتها.

(٤) هي: «ظنّ» وأخواتها.

(٥) هي: «كان» وأخواتها.

وطلبَ أن لا يَتَفرَّقا عن رحمتِه، ولا تزالَ مُنتَظِمةً لهما في الدنيا والآخرة.

قال صاحب «اللُّباب»: «ويتصلُ بهذه الأفعالِ «كان» وأخواتها، لأنها لا تتمُّ بالمرفوع كلاماً». تمّ كلامه.

وكما جاز مجيءُ «كان» و«ظننْت» زائدتَين، في نحو قولِ الشاعر:

وَجِيرانٍ لَنَا كانُوا كِرامٍ[1]

وقولُهم: زيْدٌ ظنِّي مُقِيم، كذا هذا[2]، علىٰ أنّ الأخفشَ أجاز زيادَة «كاد» مستدلًّا بقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا﴾ [طه: ١٥][3].

فعلىٰ هذا لا يبعدُ أن تكونَ «عَسَى» في تركيب «الكشاف» زائدة.

المعنى: واستغْفَر موسىٰ لأخيه أنْ فرّط في حسْنِ الخلافة، ثم أقحم «عسى» لإعطاءِ تأكيدِ معنىٰ «إن» الشرطية، وهو الخلوّ عن الجزمِ بوقوعِ الشرط.

قيل: فيه ضميرٌ عائد إلىٰ التفريط، وخبرُه محذوف، أي: عسىٰ التفريط أن يكونَ حاصلاً.

قال ابنُ الحاجب في «شرح المفصّل» في «التنازع»: «إنّ خبرَ «عسى» قد يحذف»[4].

قولُه: (**ولا تزال** ـ أي: الرحمة ـ **مُنتَظِمةً لهما في الدنيا والآخرة**): هذا الدَّوامُ إنما يعطيه جعْـلُ الرحمة كالدار التي يدخلُها أهلها وساكنوها، وتقيـيدُه بالجملةِ الاسمية، وهو قوله:

---

(١) هذا عجز بيت من قصيدة طويلة للفرزدق في مدح هشام بن عبد الملك، وصدره:

فكيف إذا رأيتُ ديار قومِي.

ويروىٰ خلاف ذلك.

انظر: «ديوان الفرزدق» (٢: ٢٩٠)، و«خزانة الأدب» (٤: ٣٧).

(٢) أي: أن «عسىٰ» في قول الزمخشري «إنْ عَسَىٰ فَرَّط...» زائدة.

(٣) انظر: «همع الهوامع» (٢: ١٣٧)، والآية شاهد علىٰ مجيء «كاد» زائدة.

(٤) «الإيضاح في شرح المفصل» لابن الحاجب (١: ١٧٢)، والكلام بمعناه.

[﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ ٱلْعِجْلَ سَيَنَالُهُمْ غَضَبٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَذِلَّةٌ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۚ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُفْتَرِينَ ﴾ ١٥٢]

﴿غَضَبٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَذِلَّةٌ﴾ الغَضَب: ما أُمِروا به من قَتْلِ أنفُسِهم، والذِّلَّة: خروجُهم من ديارِهم، لأنَّ ذُلَّ الغُربةِ مَثَلٌ مَضرُوب. وقيل: هو ما نالَ أبناءَهم ـ وهم بنو قُرَيْظَة والنَّضير ـ من غضبِ الله تعالىٰ بالقتلِ والجلاء، ومن الذِّلَّةِ بضَرْبِ الجِزْيَة.

﴿ٱلْمُفْتَرِينَ﴾: الـمُتكَذِّبين علىٰ الله، ولا فِرْيةَ أعظَمُ من قولِ السامِريِّ: ﴿هَٰذَآ إِلَٰهُكُمْ وَإِلَٰهُ مُوسَىٰ﴾ [طه: ٨٨]. ....

﴿وَأَنتَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ﴾، وهذا من أسلوبِ قولِـه: ﴿وَأَصْلِحْ لِى فِى ذُرِّيَّتِىٓ﴾ [الأحقاف: ١٥].

قولُه: (الغَضَب: ما أُمِروا به مِن قَتْلِ أنفُسِهم): قال محيي السنة: «هو قول أبي العالية»(١).

وقلت: وهو مأخوذٌ من قولِهِ تعالىٰ: ﴿فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ فَٱقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤] وذلك أنه تعالىٰ لما بيّن أنّ القومَ نَدِموا علىٰ عبادةِ العجل بقوله: ﴿ وَلَمَّا سُقِطَ فِىٓ أَيْدِيهِمْ وَرَأَوْاْ أَنَّهُمْ قَدْ ضَلُّواْ﴾، والندمُ توبة، ولذلك عقَّبوه بقوله: ﴿لَئِن لَّمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا وَيَغْفِرْ لَنَا﴾، وذكرَ غضبَ موسىٰ علىٰ أخيه عليهما السلامُ ثم استغفارَه بقولِه: ﴿رَبِّ ٱغْفِرْ لِى وَلِأَخِى﴾ ـ اتّجه(٢) لسائلٍ أن يقول: يا ربِّ إلىٰ ماذا مصيرُ ندمِ القوم وتوبتِهم واستغفار نبيِّ الله؟ وهل قَبِلَ الله توبتهم؟ فأجاب: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ ٱلْعِجْلَ سَيَنَالُهُمْ غَضَبٌ مِّن رَّبِّهِمْ﴾، أي: نعَم، قَبِل توبةَ موسىٰ وأخيه، وغَفَر له ولأخيه خاصة، وكان من تـمامِ توبة القومِ أن أَمَرَهم الله تعالىٰ بقتْلِ أنفسِهم، فوضع ﴿ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ ٱلْعِجْلَ﴾ موضعَ «القوم» إشعاراً بالعلّية(٣)، والله أعلم.

---

(١) «معالم التنزيل» (٣: ٢٨٥).

(٢) جواب «لـمّا» في قوله: «لـمّا بيّن أن القوم...».

(٣) أي: أن غضب الله سينالهم بسبب اتخاذهم العجل.

ويجوزُ أن يَتعلَّقَ ﴿فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ بـ«الذِّلّة» وَحْدَها، ويُراد: سينالُهم غَضَبٌ في الآخرة، وذِلّـةٌ في الحياةِ الدُّنيا، ﴿وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَّةُ وَٱلْمَسْكَنَةُ وَبَآءُو بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٦١].

[﴿وَٱلَّذِينَ عَمِلُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ثُمَّ تَابُوا۟ مِنۢ بَعْدِهَا وَءَامَنُوٓا۟ إِنَّ رَبَّكَ مِنۢ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ ١٥٣]

﴿وَٱلَّذِينَ عَمِلُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ من الكُفرِ والمعاصي كلِّها، ﴿ثُمَّ تَابُوا۟﴾: ثم رَجعوا، ﴿مِنۢ بَعْدِهَا﴾ إلىٰ الله واعتـذروا إليه ﴿وَءَامَنُوٓا۟﴾ وأخلَصوا الإيمـان، ﴿إِنَّ رَبَّكَ مِنۢ بَعْدِهَا﴾: من بعدِ تلك العظائم، ﴿لَغَفُورٌ﴾: لَسَـتورٌ عليهم مَـحَّاءٌ لِـما كانَ منهم، ﴿رَّحِيمٌ﴾: مُنعِمٌ عليهم بالجنة، وهذا حُكْمٌ عامٌّ يدخلُ تحته مُتَّخِذو العِجلِ ومَنْ عَداهم. عَظَّمَ جِنايتَهُم أوّلًا، ثم أرْدَفها تعظيمَ رحمتِه، ....

قولُه: (ويجوزُ أن يَتعلَّقَ ﴿فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ بـ«الذِّلّة» وَحْدَها): عطف من حيثُ المعنىٰ علىٰ قوله: «الغضَب: ما أُمِروا به مِنْ قَتْلِ أنفسِهم»، لأنه ـ علىٰ الأول ـ متعلّقٌ بالغضب والذلّةِ معاً(١).

قولُه: (عَظَّمَ جِنايتَهُم أوّلًا): يعني جمع ﴿ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ وعرّفها باللام الاستغراقيّ، ثم أعادها بعد ذكرِ التوبة في قولِه: ﴿مِنۢ بَعْدِهَا﴾، وعطف «آمَنوا» علىٰ ﴿تَابُوا۟﴾، تعْظيماً للذنب، وعقّب ذلك بوصفِ الربوبية، ثم أعاد لفظَ ﴿بَعْدِهَا﴾ لشدّة العناية، وأرْدَفها بقوله: ﴿لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ ليفيدَ تلك الفائدةَ التي ذكرها.

ومثْـلُه في المعنى، وتكريرِ «بعْد» للطول، قولُه تعالىٰ: ﴿ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ عَمِلُوا۟ ٱلسُّوٓءَ بِجَهَـٰلَةٍ ثُمَّ تَابُوا۟ مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ وَأَصْلَحُوٓا۟ إِنَّ رَبَّكَ مِنۢ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [النحل: ١١٩].

---

(١) يعني: الجار والمجرور «في الدنيا» ـ علىٰ المعنىٰ الأول ـ تعلّقا بالغضب والذلّة.

ليُعْلمَ أنَّ الذُّنوبَ وإنْ جلَّتْ وعَظُمَتْ فإنَّ عفْوَهُ وكرَمَهُ أعظَمُ وأجلُّ، ولكن لا بُدَّ مِنْ حِفظِ الشريطة، وهي وجوبُ التوبة والإنابةِ، وما وَراءَهُ طَمَعٌ فارغٌ وأَشْعَبيَّةٌ باردة، لا يَلتفتُ إليها حازِم.

[﴿ وَلَمَّا سَكَتَ عَن مُّوسَى ٱلْغَضَبُ أَخَذَ ٱلْأَلْوَاحَ وَفِي نُسْخَتِهَا هُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ ﴾ ١٥٤]

﴿ وَلَمَّا سَكَتَ عَن مُّوسَى ٱلْغَضَبُ ﴾ هذا مَثَل، كأنَّ الغَضَبَ كان يُغرِيهِ على ما فَعَلَ ويقولُ له: قُلْ لقومِك كذا، وأَلْقِ الألواح، وجُرَّ برأسِ أخيكَ إليك، فتركَ النُّطقَ بذلك، وقَطَعَ الإغراء. ولم يَستَحْسِنْ هذه الكلمةَ، ولم يَستَفصِحْها ....

قولُه: (ليُعْلمَ أنَّ الذُّنوبَ وإنْ جلَّتْ وعَظُمَتْ فإنَّ عفْوَهُ وكرَمَهُ أعظَمُ وأجلُّ)، أخذ هذا المعنىٰ من أبي نُوَاس:

يـا رَبِّ، إنْ عَظُمَـتْ ذُنـوبيَ كَثْـرةً ... فلَقَدْ عَلِمْـتُ بـأنَّ عفْـوَكَ أعظَـمُ

إنْ كَـانَ لا يَرْجُـوكَ إلّا مُحْسِـنٌ ... فبِمَن يَلُوذُ ويَسْتَجِيرُ الـمُجْرِمُ![1]

قولُه: (وما وَراءَهُ طَمَعٌ فارغٌ) تعريضٌ بأهْلِ السنّة، وهم لا يمتنعون في هذه الآيةِ من حفظ تلك الشَّريطة، لأن التوبةَ فيها مقترنةٌ بالإيمان، مصحوبةٌ به، والآية[2] بجملتها تذييلٌ لحديثِ عَبَدة العجل، وإنما الكلامُ في توبةِ المؤمن الموحّد المرتكبِ للمعاصي.

قولُه: (هذا مَثَل) أي: ليس بحقيقة، وهو استعارةٌ مكنيةٌ مقارنة بالتخيـيلية.

شبه الغضبَ بإنسانٍ يُغرِي موسىٰ عليه السلام ويقول له: افعل كذا وكذا، ثم يتركُ كلامَه، ويترك الإغراء.

(١) البيتان من مقطوعة لأبي نواس قالها في الزهد. انظر: «ديوان أبي نواس» ص٦١٨.

(٢) يعني الآية ١٥٣ من سورة الأعراف تذييل لما قبلها من الآيات (١٤٨-١٥٢) من السورة.

كلُّ ذي طَبْعٍ سَليمٍ وذَوقٍ صحيحٍ إلّا لذلك، ولأنه مِن قَبيل شُعَبِ البلاغة، وإلّا فما لقراءةِ مُعاويةَ بنِ قُرَّةَ: «ولـمّا سَكَنَ عن موسىٰ الغَضَبُ»، **لا تَجِدُ النَّفْسُ** عندَها شيئًا من تِلك الـهِزّة، وطَرَفًا من تلك **الرَّوعة**؟! وقُرِئ: «ولـما سُكِّتَ» و«أُسْكِتَ»، أي: أسْكَتَه الله، أو أخوه باعتذارِه إليه **وتنصُّلِه**، والمعنىٰ: ولـمّا طُفِئَ غَضَبُه. ﴿أَخَذَ ٱلْأَلْوَاحَ﴾ التي ألقاها، ﴿وَفِي نُسْخَتِهَا﴾: وفيمـا نُسِخَ منها، أي: كُـتِبَ، **والنُّسْخة: فُعْلةٌ** بمعنىٰ: مفعول، كالخُطْبة، ﴿لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾ دخلَت اللامُ لتقدُّم المفعول، لأنَّ تأخُّرَ الفِعْلِ عن مفعولِه يُكْسِبُه ضَعْفًا، ونَحْوُه: ﴿لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣] وتقولُ: لك ضَرَبْت.

وجعلها صاحب «المفتاح» استعارةً تَبَعية، لأنه استعار لتفاوتِ الغضب عن اشتداده إلىٰ السكون، إمساكَ اللسانِ عن الكلام(١).

والظاهرُ الأول(٢).

قولُه: (**لا تَـجِدُ النَّفْسُ**): حال من المجرور في «فما لقراءة معاوية»، كقولك: ما لك لا تضرب؟!

قولُه: (**الروعة**)، **الأساس**: «رَعْتُه، ورَوَّعْتُه، وارْتَعْتُ منه، وأصابتْه روعةُ الفِراق. ومن المجاز: فَرَس رائع: يروع الرائِيَ بجماله. وكلام رائع: رائق».

قولُه: (**وتنصُّلِه**) وهو مِن: تنصَّل فلان مِن ذَنْبِه: تَبَرَّأ.

قولُه: (**والنُّسْخة: فُعْلةٌ**)، نَوَّنَ «فُعْلَة» لأنه تابع لموزونها.

---

(١) انظر: «مفتاح العلوم» ص١٨٤. وقد عدّها السكاكي من نوع استعارة المعقول لمعقول.

(٢) ليس المقصود أن الطيبي يرفض رأي السكاكي مطلقاً، وإنّما هو يرجّح القول بالاستعارة المكنيّة في الآية بالنظر إلىٰ بيان الزمخشري السابق لمعنىٰ الآية. ولا يخفىٰ علىٰ الطيبي ولا علىٰ غيره أنه يجوز أن تكون الاستعارة تبعية إذا أجريت في الفعل ﴿سَكَتَ﴾، وأن تكون مكنيّة إذا أجريت في الاسم ﴿ٱلْغَضَبُ﴾، وبالتالي لا خلاف بين الطيبي والسكاكي في ذلك، ولا ترجيح لرأي علىٰ رأي، علماً بأن السكاكي أورد الآية مثالاً لاستعارة معقول لمعقول في معرض الحديث عن أنواع الاستعارة، لا في معرض شرح كلام الزمخشري.

[﴿ وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا لِّمِيقَٰتِنَا ۖ فَلَمَّآ أَخَذَتْهُمُ ٱلرَّجْفَةُ قَالَ رَبِّ لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُم مِّن قَبْلُ وَإِيَّٰىَ ۖ أَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَّآ ۖ إِنْ هِىَ إِلَّا فِتْنَتُكَ تُضِلُّ بِهَا مَن تَشَآءُ وَتَهْدِى مَن تَشَآءُ ۖ أَنتَ وَلِيُّنَا فَٱغْفِرْ لَنَا وَٱرْحَمْنَا ۖ وَأَنتَ خَيْرُ ٱلْغَٰفِرِينَ ۞ وَٱكْتُبْ لَنَا فِى هَٰذِهِ ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ إِنَّا هُدْنَآ إِلَيْكَ ۚ قَالَ عَذَابِىٓ أُصِيبُ بِهِۦ مَنْ أَشَآءُ ۖ وَرَحْمَتِى وَسِعَتْ كُلَّ شَىْءٍ ۚ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلَّذِينَ هُم بِـَٔايَٰتِنَا يُؤْمِنُونَ ۞ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِىَّ ٱلْأُمِّىَّ ٱلَّذِى يَجِدُونَهُۥ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ يَأْمُرُهُم بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَىٰهُمْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَٰٓئِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَٱلْأَغْلَٰلَ ٱلَّتِى كَانَتْ عَلَيْهِمْ ۚ فَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِهِۦ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَٱتَّبَعُوا۟ ٱلنُّورَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ مَعَهُۥٓ ۙ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ ١٥٥-١٥٧]

﴿ وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ ﴾ أي: مِن قومه، فحذفَ الجارَّ وأوْصَلَ الفعل، كقوله:

ومِنَّا الذي اختِيرَ الرِّجالَ سَماحةً

قال ابن الحاجب: «هذه الأمثلةُ وُضِعتْ لموزونِها أعلاماً، علىٰ الإيجاز، نحو: أسامة، علىٰ قول»، إلىٰ قوله: «وإن كان موزونُها مذكوراً معها، كقولك: وَزْنُ قائمة: فاعِلَة، منهم من يجعلُ له حكْم نفسه، فلا يصْرفه، ومنهم من يجعلُ له حكم الموزونِ فيصْرفه»(١). كذا في هذا المقام، لأن «النُّسْخة» مصروفة.

قولُه: (مِنَّا(٢) الذي اختِيرَ الرِّجالَ سَماحةً): وأنشد الزجاج تمامه:

وَجُوداً إذا هَبَّ الرِّياحُ الزَّعازِعُ(٣)

---

(١) «الإيضاح في شرح المفصل» (١: ١٢٧).

(٢) كذا في الأصول الخطية دون واو، وفي «الكشاف»: «ومنا» بواو، وسيتكلم الطيبي في ذلك.

(٣) قوله: «الزَّعازع» سقط من (أ). والبيت مطلع قصيدة طويلة قالها الفرزدق يفخر بقومه، ويهجو جريراً وقومه. =

قيل: اختارَ مِن اثني عَشَرَ سِبْطًا، من كلِّ سِبْطٍ ستّـةً، حتّىٰ تَـتَامُّوا اثنين وسبعين، فقال: ليَتَخلَّفْ مِنكم رجلان، فتشاحُّوا، فقال: إنَّ لِـمَنْ قَعَدَ منِكم مِثْلَ أجْرِ مَنْ خَرَج، فقعدَ كالب ويُوشَع.

والبيت للفرزدق.

والزعازع: الرياحُ الشديدة، والأصل: اخْتِيرَ من الرجال، يصف قومَه بالسماحة والجود، في فصلِ الشتاء، الذي فيه تنْقطع المِيرةُ[1] عن أهل البوادي، وتَعِزُّ الأقوات، ويُعْدمُ المَرْعَى، فمن كان يجودُ في ذلك الوقت، ففي غيرِهِ من الأوقاتِ أَجْوَد.

وهو من أبيات «الكتاب»[2].

وقيل: هذا البيتُ إذا رُوي: «وَمِنّا» بالواو، يكون ظاهرَ التقطيع، وإنْ رُوِي بغيرها يكونُ أخرم[3]. فنقول: وَمِنْ نَلْ / فَعُولُنْ، لَذِي اخْتِيرَرْ / مَفَاعيلن. وكذا نقول: مِنْ نَلْ / فَعْلُن، لَذِي اخْتِيرَرْ / مفاعيلُن. والباقي ظاهر.

قولُه: (حتىٰ تَتَامُّوا)، **النهاية**: «وفي الحديث: «تَتَامَّتْ إِلَيْهِ قُرَيْشٌ»، أي: جاءته متوافرة متتابعة». **الأساس**: «اجتمعوا، فتَـتَامُّوا عشَرة».

= وقوله: «سماحة» يعني: جوداً وكرماً.

انظر: «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٢: ٤٢٠)، و«ديوان الفرزدق» ص٤١٨، وفيه: «وخَيْراً» موضع: «وجُوداً».

وانظر كذلك: «الدرر اللوامع» (١: ١٤٣)، و«شرح ابن يعيش» (٥: ١٢٣).

والشاهد في البيت نصب «الرجال» بنزع الخافض، كما نصب لفظ «قوم» في ﴿ وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ ﴾ في الآية.

(١) الميرة ـ بكسر الميم ـ : الطعام.

(٢) انظر: «الكتاب» لسيبويه (١: ٣٩).

(٣) الأخرم من الشعر: ما كان في صدره وَتَدٌ مجموعُ الحركتين فخُرِم أحدهما وطُرِح. والـخَرْم: من عِلَل الطويل، وهو حذف فاء «فعولن»، ويسمَّىٰ «الثَّلْم». انظر: «لسان العرب» (٢: ١٤٥) مادة (خرم).

ورُوِي: أنه لم يُصِبْ إلّا سِتِّينَ شيخًا، فأوحىٰ اللهُ تعالىٰ إليه أن تختارَ من الشُّبّانِ عَشَرة، فاختارَهُم فأصبحوا شُيوخًا. وقيل: كانوا أبناءَ ما عدا العِشرين، ولم يَتَجاوزوا الأربعين، قد ذهبَ عنهم الجَهْلُ والصِّبا، فأمرَهُم موسىٰ أن يصوموا ويَتَطهَّروا ويُطَهِّروا ثيابَهم، ثم خرجَ بهم إلىٰ طُورِ سَيْنا، لميقاتِ ربِّه، وكانَ أمرَهُ ربُّه أن يأتيَه في سبعينَ من بني إسرائيل، فلما دنا موسىٰ من الجبلِ وقعَ عليه عَمودُ الغَمامِ حتىٰ تَغَشّىٰ الجبلَ كلَّه، ودنا موسىٰ ودخلَ فيه، وقال للقوم: ادنُوا، فدَنَوْا، حتّىٰ إذا دَخَلوا في الغَمامِ وقعوا سُجَّدًا، فسَمِعوه وهو يُكَلِّمُ موسىٰ عليه السلام يأمرُهُ ويَنْهاه: افعَلْ ولا تَفعَل.

ثم انكشفَ الغَمامُ فأقبلوا إليه، فطَلَبوا الرؤية، فوعَظَهُم وزجَرَهُم وأنكرَ عليهم، فقالوا: ﴿يَٰمُوسَىٰ لَن نُّؤۡمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهۡرَةٗ﴾ [البقرة: ٥٥]، **فقال:** ﴿رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَ﴾،

قولُه: (**ثم انكشفَ الغَمامُ، فأقْبلوا إليه، فطَلَبوا الرؤية**) إلىٰ قوله: (**فقال:** ﴿رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَ﴾)، هذا التأويلُ مبنيّ علىٰ أن هذه القصةَ هي القصة الأولى، وهي علىٰ خلافِ نظْم الآيات، وأقوال المفسّرين.

أما نظم الآياتِ فظاهر. قال الإمام: «إنه تعالىٰ ذكر قصةَ ميقاتِ الكلام، وطلب الرؤية، ثم أتبعها بذكر قصةِ العجْل وما يتصلُ بها. وظاهر الحال أن تكون هذه القصةُ مغايرةً للمتقدِّمة. ولا يليقُ بالفصاحة أن يذْكر بعضَ القصة، ثم ينتقل إلىٰ أخرى، ثم يرجعَ إلىٰ القصةِ الأولى، فإنه يوجبُ نوعاً من الاضطراب. والأَوْلىٰ صونُ كلام الله المجيدِ عنه.

وأيضاً، إنه تعالىٰ ذكر في القصةِ الأولىٰ أنه خرَّ موسىٰ صعِقاً، وجعل الجبل دَكّاً. وذكر في الثانيةِ أن القومَ أخذتْهم الرَّجفةُ دُون موسى. وكيف يقال: إنه أخذتْه الرجفة، وهو الذي قال: ﴿لَوۡ شِئۡتَ أَهۡلَكۡتَهُم مِّن قَبۡلُ وَإِيَّٰيَۖ﴾.

وأيضاً، لو كانت الرجفةُ إنما حصلت بسبب طلبِ رؤيتِهم، لقال: أَتُهْلكنا بما يقوله السفهاء؟ ولم يقل: «بما فَعَلَ»، والفعل هو عبادة العجل»[1].

---

(١) «مفاتيح الغيب» (١٥ : ١٦).

يُريدُ: أن يَسمَعوا الرَّدَّ والإنكارَ من جِهتِه، فأُجيبَ ﴿لَن تَرَىٰنِى﴾، ورَجَفَ بهم الجبلُ فصَعِقوا، ولما كانتِ الرَّجْفةُ ﴿قَالَ﴾ موسىٰ: ﴿رَبِّ لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُم مِّن قَبْلُ وَإِيَّىَ﴾، وهذا تـمَنٍّ منه للإهلاكِ قبلَ أن يرىٰ ما رأىٰ من تَبِعةِ طَلَبِ الرؤية، ....

وقلت: وقال في «البقرة»: ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَـٰمُوسَىٰ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْكُمُ ٱلصَّـٰعِقَةُ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ ۝ ثُمَّ بَعَثْنَـٰكُم مِّنۢ بَعْدِ مَوْتِكُمْ﴾ [البقرة: ٥٥-٥٦][1]، ولم يذكرْ فيه صعْقةَ موسىٰ عليه السلام ولا طلبَ الرؤية منه.

وأما أقوال المفسرين، فقد روىٰ محيي السنَّة عن السُّدّي أنه قال: «أمر الله تعالىٰ موسىٰ عليه السلامُ أن يأتيَه في ناس من بني إسرائيل، يعتذرون إليه من عبادةِ العجل، فاختار موسىٰ من قومِه سبعين رجُلاً، فلما أتوا ذلك المكان قالوا: ﴿لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾ [البقرة: ٥٥]، فأخذَتْهم الصاعقة»[2].

وذكر في القصةِ الأولى: «أن الله تعالىٰ أنزل ظُلْمةً في سبعةِ فراسخ: فطَرد عنه الشيطان، وهوامَّ[3] الأرض، وكُشِطتْ له السماء، فرأىٰ الملائكةَ قياماً في الهواء، ورأىٰ العرشَ بارزاً، وكلّمه الله، وناجاه، فاستحلىٰ كلامَ الله، واشتاق إلىٰ رؤيتِه، فقال: ﴿رَبِّ أَرِنِىٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ﴾»[4].

وكذا ذكر الواحدي[5]، وابنُ الأثير في «التاريخ الكامل»[6]. ونعوذُ بالله من إبطالِ الحق، وكيدِ الشيطان، وندعوه تعالىٰ أن يتجاوزَ عن المصنِّفِ بالغفران.

قولُه: (﴿لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُم مِّن قَبْلُ وَإِيَّىَ﴾، **وهذا تـمَنٍّ منه للإهلاكِ**)، وطريقةُ إفادتِه

---

(١) والآيتان شاهدتان علىٰ أن موسىٰ عليه السلام لم يُصْعَق هذه المرة، ولم يطلب الرؤية في هذا الموضع.

(٢) «معالم التنزيل» (٣: ٢٨٦).

(٣) هوامّ: جمع هامة، وهي: اسم لكل مَخوفٍ من الأحناش. «الصحاح» (٥: ٢٠٦٢) مادة (همم).

(٤) «معالم التنزيل» (٣: ٢٧٥).

(٥) قال: «والمعنى: أني قد سمعت كلامك، فأنا أحبّ أن أراك». «الوجيز في التفسير» (١: ٢٩٨).

(٦) انظر القصة مفصلة في: «الكامل في التاريخ» (١: ١٠٨-١١٠).

كما يقولُ النادمُ علىٰ الأمرِ إذا رأىٰ سوءَ المغَـبَّة: لو شاءَ الله لأهلكَني قبلَ هذا.

﴿أَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَّآ﴾ يعني: أتُهْلِكُنا جميعًا؟ يعني: نَفسَه وإيّاهم، لأنه إنما طلبَ الرؤيةَ زَجْرًا للسفهاء، وهم طَلَبوها سَفَهًا وجَهْلًا.

التمنّي أن «لو» لامتناعِ الشيء لامتناع غيره، فناسبت معنىٰ التمني، لأنها لطلبِ غير الواقع واقعاً، وضمّ معها حصولَ ما يوجبُ الندم من تَبِعة طلبِ الرؤية، كما قال، فالمعنى: ليت مشيئتَك تعلّقت بإهلاكِنا قَبْلُ.

وقلت: إنما ذهب إلىٰ هذا المعنىٰ ليوافقَ ما أسّس عليه مذهبَه، وهو خلافُ الظاهر، لأن «لو» للامتناع، وإنما يتولّدُ معنىٰ التمني إذا اقتضاه المقام، وهاهُنا المقامُ يقتضي ألا يهْلكَهم حينئذ، لقوله: ﴿أَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ ٱلسُّفَهَآءُ﴾؟

قال محيي السنة: «لَـمّا رأوا الـهيبة، أخذتْهم الرّعدة، فرَحِمهم موسى، وخاف عليهم الموت، واشتدّ عليه فقدُهم، وكانوا له وزراءَ مطيعين، وذلك قوله: ﴿رَبِّ لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُم مِّن قَبْلُ﴾»[(١)].

وقال القاضي: «عَنَىٰ بقولِه: ﴿لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُم﴾: أنك قدِرْت علىٰ إهلاكِهم قبل ذلك، بحملِ فرعونَ عليهم، أو إغراقِهم في البحر، فترَحَّمْتَ عليهم بالإنقاذ منها، فإن ترَحَّمْتَ عليهم مرة أخرى، لم يبْعدْ من عميمِ إحسانِك»[(٢)].

قولُه: (سوء المغبّـة)، الجوهري: «غِبُّ كلّ شيء: عـاقـبتُه. وقـد غبّـت الأمـورُ، أي: صارت إلىٰ أواخرها».

قولُه: (يعني: أتُهْلِكُنا جميعاً؟ يعني: نَفْسَه وإيّاهم): يريد أنه استبعدَ هَلاكَ نفسه لإهلاك القوم، يدلُّ عليه قوله: «لأنه إنما طلبَ الرؤيةَ زجْراً للسفهاء، وهم طلبوها سفَهاً».

---

(١) «معالم التنزيل» (٣: ٢٨٦).

(٢) «أنوار التنزيل» (٣: ٦٣). وقد ذكر هذا المعنىٰ مع معنًى آخر قبله كالذي ذكره الزمخشري.

﴿إِنْ هِيَ إِلَّا فِتْنَتُكَ﴾ أي: مِحْنتُك وابتِلاؤُكَ حينَ كلَّمْتَني وسَمِعوا كلامَك، فاستَدَلُّوا بالكلام علىٰ الرؤيةِ استدلالًا فاسِدًا، حتى افتُتِنوا وضَلُّوا، **﴿تُضِلُّ بِهَا مَن تَشَآءُ وَتَهْدِى مَن تَشَآءُ﴾**: تُضِلُّ بالمِحْنةِ الجاهلينَ غيرَ الثابتينَ في معرفتِك، وتَهْدي العالِـمينَ بك الثابتينَ بالقولِ الثابت. وجعلَ ذلك إضلالًا من الله وهُدًى منه، لأنَّ مِـحْنَته لما كانت سَببًا لأنْ ضَلُّوا واهتَدَوْا، فكأنه أضلَّهم بها وهَداهُم؛ علىٰ الاتساعِ في الكلام، **﴿أَنتَ وَلِيُّنَا﴾**: مولانا القائمُ بأمورِنا.

قال محيي السنة: «﴿أَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَّآ﴾ يعني: عبَدَةَ العجْل، ظنَّ موسىٰ أنهم عُوقِبوا باتخاذ بني إسرائيلَ العجل»(١).

والظاهر أن الفاء في قوله: ﴿فَلَمَّآ أَخَذَتْهُمُ ٱلرَّجْفَةُ﴾ فصيحة(٢)، إذ التقدير: واختار موسىٰ قومَه سبعين رجُلاً لميقاتنا، فحَضروا الميقات، وقالوا: أَرِنا الله جهرة، فأخذتهمُ الرّجفة، فلما أخذتهم الرَّجْفةُ قال: «ربِّ...».

يدلُّ عليه ما في «البقرة»: ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَٰمُوسَىٰ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْكُمُ ٱلصَّٰعِقَةُ﴾ [البقرة: ٥٥].

قولُه: (**﴿إِنْ هِيَ إِلَّا فِتْنَتُكَ﴾ أي: مِحْنتُك [وابتِلاؤُكَ] حينَ كلَّمْتَني وسَمِعوا كلامَك، فاستَدَلُّوا بالكلام علىٰ الرؤيةِ**): قال محيي السنّة: «﴿إِنْ هِيَ إِلَّا فِتْنَتُكَ﴾، أي: التي وقع فيها السفهاء»(٣).

وقال القاضي: «أَوْجَدْتَ في العجْل خُواراً، فزاغوا به»(٤).

---

(١) «معالم التنزيل» (٣: ٢٨٧).

(٢) أي: جزائية، يترتّب ما بعدها علىٰ ما قبلها، ويكون ما قبلها سبباً في حصول ما بعدها.

(٣) «معالم التنزيل» (٣: ٢٨٧).

(٤) «أنوار التنزيل» (٣: ٦٣).

﴿وَٱكْتُبْ لَنَا﴾: وأثبِتْ لنا واقسِمْ ﴿فِى هَٰذِهِ ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً﴾: عافيةً وحياةً طيِّبةً وتوفيقًا في الطاعة، ﴿وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ﴾ الجنّةَ، ﴿هُدْنَآ إِلَيْكَ﴾: تُبْنا إليك. وهادَ إليه يهودُ: إذا رَجَعَ وتاب، والهودُ: جمعُ هائد، وهو التائب، ولبعضِهم:

يا راكِبَ الذّنْبِ هُدْ هُدْ   واسجُدْ كأنَّـكَ هُدْهُـدْ

وقرأ أبو وَجْزَةَ السَّعْدي: «هِدْنا إليك» بكَسْرِ الهاء، مِن: هادَه يَهيدُه: إذا حرَّكه وأمالَه. ويَحتَملُ أمرين: أنْ يكونَ مبنيّاً للفاعلِ والمفعول، بمعنىٰ: حرَّكْنا إليكَ أنفسَنا وأمَلْناها، أو حُرِّكنا إليك وأُمِلْنا؛ علىٰ تقدير: فُعِلْنا، كقولك: عِدْتَ يا مريضُ، بكسرِ العين، فُعِلْتَ؛ من العِيادة. ويجوز: «عِدتَ» بالإشمام، و«عُدْتَ» بإخلاصِ الضمَّةِ فيمن قال: عُودَ المريضُ، وقُولَ القولُ. ويجوزُ علىٰ هذه اللغةِ أن يكونَ ﴿هُدْنَآ﴾ بالضمِّ: فُعِلْنا؛ من: هادَه يَهيدُه.

﴿عَذَابِىٓ﴾ مِن حالِه وصِفَتِه أنِّي ﴿أُصِيبُ بِهِۦ مَنْ أَشَآءُ﴾ أي: مَن وَجَبَ عليَّ في الحِكمةِ تعذيبُه، ولم يكُنْ في العفوِ عنهُ مَساغٌ لِكونِه مَفسَدةً.

وقلت: ثم قولُه: ﴿أَنتَ وَلِيُّنَا فَٱغْفِرْ لَنَا وَٱرْحَمْنَا ۖ وَأَنتَ خَيْرُ ٱلْغَٰفِرِينَ﴾ شروعٌ فيما جاء به وقومُه من الاعتذار، علىٰ ما سبق قولُه عن السُّدِّي، «إنه أمر الله تعالىٰ موسىٰ عليه السلام أن يأتيَه في ناسٍ من بني إسرائيل، يعتذرون إليه من عبادةِ العجل»(١).

قولُه: (ويَحتَملُ أمْرين)، أي: القراءةُ بكَسْرِ الهاء(٢).

قولُه: (﴿عَذَابِىٓ﴾ مِنْ حالِه وصِفَتِه أنِّي ﴿أُصِيبُ بِهِۦ مَنْ أَشَآءُ﴾) إلىٰ آخره، يشيرُ إلىٰ أن هذا الجوابَ وارد علىٰ الأسلوبِ الحكيم، وهذا ـ أعني قوله: ﴿عَذَابِىٓ أُصِيبُ بِهِۦ مَنْ أَشَآءُ ۖ﴾

---

(١) «معالم التنزيل» (٣: ٢٨٦).

(٢) انظر في هذه القراءة: «المحتسب» (١: ٢٦٠).

وأمّا «رَحْمَتِي» فمِن حالِها وصِفَتِها أنَّها واسعةٌ تبلغُ كلَّ شيء، ما مِن مُسلمٍ ولا كافرٍ ولا مُطيعٍ ولا عاصٍ إلّا وهو مُتقلِّبٌ في نِعمتي.

وقرأ الحسنُ: «مَن أساء» مِن الإساءة، **فسأكتبُ هذه الرحمةَ كِتْبَةً خاصّةً منكم ـ يا بَني إسرائيل ـ** للذينَ يكونون في آخرِ الزَّمان مِن أُمَّةِ مُحمَّدٍ ﷺ، ....

﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ﴾ ـ كالتمهيد للجواب، والجواب: ﴿فَسَأَكْتُبُهَا﴾.

طلب موسىٰ عليه السلام الغفرانَ والرحمة والحسنةَ في الدارين، لنفسِه ولأمّتِه خاصة، بقولِه: ﴿وَاكْتُبْ لَنَا﴾، وتعليله بقولِه: ﴿إِنَّا هُدْنَا إِلَيْكَ﴾. وأجابه تعالىٰ: بأن تقْييدَك المطْلقَ ليس من الحكْمة، فإنّ عذابي من شأنه أنه تابعٌ لمشيئتي، فإن أمّتك، لو تعرضوا لِما اقتضىٰ الحكمة تعذيبَ مَن باشره، لا ينفعُهم دعاؤك لهم، وإنّ رحمتي مِن شأنِها أن تعمّ الخلْق: صالحَهم وطالحهم، مؤمنَهم وكافرهم، فتخصيصُك لأمّتك بقوله: ﴿وَاكْتُبْ لَنَا فِي هَٰذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةً﴾ [الأعراف: ١٥٦] تحجُّرٌ[١] للواسع.

قولُه: (**فسأكتبُ هذه الرحمةَ كِتْبَةً خاصة منكم يا بني إسرائيل**)، «مِنْ» في «مِنْكُم»: للذين يكونون[٢].

وشاهدُ الاختصاصِ ترتُّب ﴿فَسَأَكْتُبُهَا﴾ علىٰ الأوصافِ المتواليات، ومنها قوله: ﴿الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَالْإِنجِيلِ﴾ الآية. ولا شكَّ أن الموصوفَ بها لم يوجدْ إلا في زمن نبيّ الرحمةِ صلوات الله عليه ممن آمن منهم.

وأما تطبيقُ هذا الكلامِ علىٰ دعاء موسىٰ عليه السلام فإن قولَه: ﴿فَسَأَكْتُبُهَا﴾ كالقول بالموجب، لأنه عليه السلامُ جعل العلةَ الوصف بكونِهم تائبين راجعين من الذنوب إليه، بقوله: ﴿إِنَّا هُدْنَا إِلَيْكَ﴾. ولما لم يكن الوصفُ كافياً قرّره وضمّ معه الوصفَ بالتقْوى،

---

(١) بمعنىٰ تقييد وتضييق.

(٢) أي: في قول الزمخشري بعد ذلك: «للذين يكونون في آخر الزمان من أمّة محمد ﷺ».

....

وبأداء الزكاة، والإيمانِ بجميع الكتبِ المنزّلة، وسائرِ الآيات، ومتابعة النبي الأمّي، حبيبه صلوات الله عليه.

يعني: الذي يوجب اختصاصَ الحسَنَتَيْن[1] معاً هذه الصفاتُ المتعدّدة، لا التوبةُ المجرَّدة، وجعل قولَه: ﴿عَذَابِيٓ أُصِيبُ بِهِۦ مَنۡ أَشَآءُۖ وَرَحۡمَتِي وَسِعَتۡ كُلَّ شَيۡءٖ﴾ تمهيداً وتوطئة للجواب.

يعني: أن الحسنةَ الدنيوية عامة، فلا تختصُّ بأمّتِك، فإن المؤمنَ والكافر، والبرّ والفاجر، يعيشون برحمته، وأما الحسنةُ الأخرويةُ فمختصّة بالمتّقين، كما أن عذابي مُصيب[2] لمن لم يكن متّقِياً. ثم رتّب علىٰ هذا التقريرِ بالفاء قوله: ﴿فَسَأَكۡتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ﴾ إلىٰ آخره.

وهو علىٰ مِنوالِ قولِه تعالىٰ جواباً عن قَولِ إبراهيمَ عليه السلام: ﴿وَمِن ذُرِّيَّتِيۖ﴾، أي: اجعلْ مِن ذريتي للناسِ إماماً ﴿قَالَ لَا يَنَالُ عَهۡدِي ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [البقرة: ١٢٤][3].

ويؤيد هذا التقريرَ ما روَىٰ محيي السنّة عن الحسن وقتادة: «وَسِعت رحمتُه في الدنيا البرَّ والفاجر، وهي يومُ القيامةِ للمتَّقِين خاصّة»[4].

وأما قضيةُ النظم فهو أنه تعالىٰ لما أورد في هذه السورةِ قصصَ الأنبياء، وأحوالَ القرون الماضية، ومِن جملتها قصّةُ موسىٰ عليه السلام، وأراد أن يتخلصَ منها إلىٰ مدحِ سيد المرسلين، وقائدِ الغرّ المحجّلين، حكىٰ من موسىٰ هذا الدعاء، ليوردَ عليه الجوابَ علىٰ

(١) يعني: الحسنة الدنيوية والحسنة الأخروية في قوله: ﴿وَٱكۡتُبۡ لَنَا فِي هَٰذِهِ ٱلدُّنۡيَا حَسَنَةٗ وَفِي ٱلۡأٓخِرَةِ﴾.

(٢) في (أ): «يصيب»، وفي (ج): «نصيب».

(٣) في الآية أسلوب القول بالموجب أو الأسلوب الحكيم.

(٤) «معالم التنزيل» (٣: ٢٨٧).

الذينَ هم بجميعِ آياتِنا وكتُبِنا يُؤمنونَ، لا يكفرونَ بشيءٍ منها.

الأسلوبِ الحكيم(١)، ويجعلَه تخلّصاً إلىٰ ذكر أمّته ﷺ ثم يتخلصُ من ذكرهم إلىٰ مدحِه صلوات الله عليه.

ولهذا قال صاحب «المثل السائر»: «هذا من التخلّصاتِ الفائقة التي تسْكرُ العقول، وتحيّرُ الأوهام»(٢).

وقلت: ما أحسَنَ تعقيبَه بقوله تعالىٰ: ﴿قُلۡ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيۡكُمۡ جَمِيعًا﴾!

يعني: اسمعوا، أيها اليهودُ خاصة، هذا الدعاءَ والإجابة، واعْلموا أن نبيَّكم وكتابَكم شاهدان بأن اختصاصَ الحسَنَتَيْن إنما يكون بالتَّقْوَى، وبمتابعة النبيّ الأمي المكتوبِ اسمُه في التوراة والإنجيل، وهو تبكيتٌ لليهود، وتنبيه لسائرِ الناس علىٰ افتراء اليهود أنه مبعوثٌ إلىٰ العرب خاصة. وذلك أن بعض اليهودِ كانوا يقولون: إنه مبعوثٌ إلىٰ العربِ خاصة(٣).

قال الزجّاج: «هذا أبلغُ الاحتجاج عليهم، لأنه إخبارٌ بما في كتبهم. فَمَن لم يكتب، ولم يقرأ، ولم يسمع، فإيتاؤه بما في كتبهم من آياته العظام»(٤).

قولُه: (**هم بجميعِ آياتِنا وكتُبِنا يُؤمنونَ، لا يكفرونَ بشيءٍ منها**) دلّ علىٰ الاختصاص(٥):

(١) أي: بقوله: ﴿فَسَأَكۡتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ﴾ وقد سبق بيانه.

(٢) «المثل السائر» (٢: ٢٥٣)، وفيه: «ويسحر الألباب» موضع «وتحيّر الأوهام».

(٣) قوله: «وذلك أن بعض اليهود كانوا يقولون: إنه مبعوث إلى العرب خاصة» سقط من (ط).

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣٠٩) بتصرّف يسير. وقوله: «مِن آياته» خبر «إيتاؤه».

(٥) يعني في قوله تعالى: ﴿بِـَٔايَٰتِنَا يُؤۡمِنُونَ﴾ قصر أو اختصاص طريقهُ تقديم ما حقه التأخير وهو ﴿بِـَٔايَٰتِنَا﴾، إذ قدّم، وحقه أن يتأخر عن الفعل والفاعل ﴿يُؤۡمِنُونَ﴾، وهو من باب قصر الصفة علىٰ الموصوف، وفي الكلام كذلك استغراق كما وضح بعد ذلك.

﴿ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ﴾ الذي نُوحي إليه كتابًا مُختصًّا به، وهو القرآن، ﴿ٱلنَّبِيَّ﴾: صاحبَ المُعجِزات، ﴿ٱلَّذِى يَجِدُونَهُۥ﴾: يجدُ نَعْتَه أولئك الذينَ يتَّبعونَه مِن بني إسرائيل، ﴿مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ﴾، ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَٰتِ﴾: ما حُرِّمَ عليهم مِن الأشياءِ الطيِّبة، كالشُّحومِ وغيرِها، أو ما طابَ في الشَّريعةِ والحُكم، ....

التقديمُ، وعلىٰ الاستغراق: جمعُ الآيات، وإضافتُها إلىٰ الله، وكونُ الكلام تعريضاً ببعض أمّة موسى، وهم الذين أَوْمَىٰ إليهم بقولِه: ﴿عَذَابِىٓ أُصِيبُ بِهِۦ مَنْ أَشَآءُ﴾ واللهُ أعلم.

قولُه: (﴿ٱلنَّبِيَّ﴾: صاحبَ المُعجِزات)، إشارة إلىٰ أنه تعالىٰ جمعَ بين ذكْرِ الرسول والنبيِّ في الوصف، ولا بدَّ من المخالفةِ بين مفهومَيهما، وذكرَ في سورة «مريم» أن «الرسولَ: هو الذي معه كتاب من الأنبياء، والنبيّ: الذي يُنْبِئ عن الله، وإن لم يكنْ معه كتاب»، وإلىٰ الأولِ الإشارة بقوله: «الذي نُوحِي إليه كتاباً مُخْتصّاً به»(١)، وإلىٰ الثاني بقوله: «﴿ٱلنَّبِيَّ﴾: صاحب المعجزات»، لأنه لا بدَّ لكل من ادَّعَىٰ النبوّةَ من معجزة، ليثْبِتَ دعواه بها.

قال الزجّاج في قصةِ «شعيب»: «وقد أخطأ القائلُ بقوله: لم يكن لشعيبٍ آية. ولو ادّعىٰ مُدَّعٍ النبوة بغير آية، لم يُقْبل منه»(٢).

قال القاضي: «إنّما سمّاه رسولاً بالإضافة إلىٰ الله، ونبيّاً بالإضافة إلىٰ العباد»(٣).

قولُه: (أو ما طابَ في الشَّريعةِ والحُكْم) عطف علىٰ قولِه: «ما حُرِّم عليهم من الأشياء»، والطَّيّبات: إما بحسَبِ ملاءمة الطبعِ من الأشياء المستلذَّة. وهي ما حرّمَ الله عليهم، من

---

(١) يعني بذلك «الرسول»، والفرق بينه وبين النبي: «أن الرسول: إنسان بعثه الله إلىٰ الخلْق لتبليغ الأحكام. والنبي: من أُوحِي إليه بملَك، أو أُلهِم في قلبه، أو نُبِّه بالرؤيا الصالحة. فكل رسول نبي من غير عكس». انظر: «كتاب التعريفات» ص١١٠، ٢٣٩.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣٩١).

(٣) «أنوار التنزيل» (٣: ٦٤).

مما ذُكِرَ اسمُ الله عليه مِن الذبائِح، وما خَلا كَسْبُه من السُّحْت، ﴿وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَٰٓئِثَ﴾: ما يُسْتَخبَثُ مِن نَحْوِ الدَّمِ والمَيْتةِ ولحمِ الخِنزير، وما أُهِلَّ لغيرِ الله به، أو ما خَبُثَ في الحُكْم، كالرِّبا والرِّشْوةِ وغيرِهما من المكاسبِ الخبيثة.

الإِصْرُ: الثِّقْلُ الذي يَأْصِرُ صاحبَه، أي: يَحبِسُه مِن **الحَرَاكِ** لثِقَلِه، وهو مَثَلٌ لثِقَلِ تكليفِهم وصُعوبتِه، نحو: اشتراطِ قَتْلِ الأنفُسِ في صِحَّةِ توبتِهم، وكذلك **الأَغْلال، مَثَلٌ لِمَا كانَ في شَرائِعهم من الأشياءِ الشاقَّة**، نحو: بَتِّ القضاءِ بالقِصاصِ عَمْدًا كان أو خطأً مِن غيرِ شَرْعِ الدِّية، وقَطْعِ الأعضاءِ الخاطئة، وقَرْضِ موضعِ النجاسةِ من الجِلْدِ والثَّوب، وإحراقِ الغنائِم، وتحريمِ العروقِ في اللَّحم، وتحريمِ السَّبْت.

لحومِ الإبل، والشحوم، وغيرها. وإما بحسَبِ الشرعِ والحكْم، وهو إمّا في المأكولِ أو في غيره.

وإلىٰ الأوَّل أشار بقولِه: «مِمّا ذُكِر اسم الله عليه من الذبائح»، وإلىٰ الثاني بقوله: «وما خلا كَسْبه من السُّحْت».

وأما «الخبائث» فهو: إما بحسَبِ استخباثِ العقل، كالدَّمِ والميتة، وإما بحسب الحكْم، كالربا والرِّشوة.

والطِّيبات ـ علىٰ التفسيرِ الثاني ـ هو أحْرَى، لاقتضاءِ المقام، لأن قولَه: ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَٰتِ﴾ عطفٌ علىٰ قولِه: ﴿يَأْمُرُهُم بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَىٰهُمْ عَنِ الْمُنكَرِ﴾. والجملةُ بيانٌ لكونِه صلواتُ الله عليه نبيّاً مكتوباً في التوراةِ والإنجيل، لأنَّ النبي هو الواضعُ للحكْمِ والشريعة.

قولُه: (مِنَ الحَرَاك)، **الجوهري**: «ما به حَرَاكٌ، أي: حركة».

قولُه: (**الأغلال: مَثَلٌ لِمَا كانَ في شَرائِعهم من الأشياءِ الشاقَّة**): قال الزجّاج: «الأغلال: تمثيل. ألا ترىٰ أنك تقول: «قد جعلْتُ هذا طَوْقاً في عنقِكَ، وليس هناك طوق،

وعن عطاء: كانت بنو إسرائيل إذا قامت تُصلِّي لَبِسوا المُسُوحَ وغَلُّوا أيديَهم إلىٰ أعناقِهم، وربّما ثَقَبَ الرجلُ تَرْقُوتَه، وجَعَلَ فيها طَرَفَ السِّلسلةِ وأوثقَها إلى السّاريةِ يَحبِسُ نفسَه علىٰ العبادة. وقُرِئَ: (آصارَهم) علىٰ الجمْع.

﴿وَعَزَّرُوهُ﴾: ومَنَعوه حتىٰ لا يقوىٰ عليه عَدُوّ، وقُرِئَ بالتخفيفِ، وأصْلُ العَزْر: المنع، ومنه: «التعزيرُ»: الضَّرْبُ دونَ الحدّ، لأنه منعٌ عن مُعاودةِ القبيح، ألا ترى إلىٰ تسميتِه الحدَّ، والحدُّ هو المنْع. و﴿ٱلنُّورَ﴾: القُرآن.

فإنْ قلت: ما معنىٰ قولِه: ﴿أُنزِلَ مَعَهُۥٓ﴾، وإنّما أُنزِل معَ جبريل؟ قلتُ: معناه أُنزِل مَعَ نُبوّتِه، لأنّ استِنباءَه كان مَصْحوبًا بالقرآنِ مشفوعًا به. ويجوز أنْ يعلَّق بـ﴿ٱتَّبَعُواْ﴾.

وإنما تأويلُه: إنّي قد ولَّيْتُك هذا، وألْزمتُك القيامَ به، فجعلْت لزومَه لك كالطَّوْق في عنقِك»[(١)].

قولُه: («آصارَهم» علىٰ الجمْع) هذه قراءة ابن عامر[(٢)].

قولُه: (الضَّرْبُ دونَ الحدّ)، أي: الضربُ الذي هو دون الحدِّ[(٣)]، وسُمِّي تعزيراً لكونه مانعاً من المعاودة، كما سُمِّيت العقوبةُ المُعِينة علىٰ ارتكابِ المَناهِي الشرعيةِ «حدّاً»، لكونه مانعاً أيضاً.

قولُه: (معناه: أُنزِل مع نُبوّتِه). علّق ﴿مَعَهُۥٓ﴾ تارةً بـ﴿أُنزِلَ﴾، وأخرىٰ بـ﴿ٱتَّبَعُواْ﴾، فعلىٰ الأول هو حالٌ من الضمير في ﴿أُنزِلَ﴾، والمضافُ مقدّر. المعنى: اتّبعوا النور الذي أُنزِلَ

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٤٢١).
ونقلُ الطيبي كلامَ الزجاج هذا يدل علىٰ موافقته إياه علىٰ أن قوله تعالى: ﴿وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَٱلْأَغْلَـٰلَ﴾ من باب التمثيل كما وضح.

(٢) انظر في توجيه هذه القراءة: «الكشف عن وجوه القراءات السبع» (١: ٤٧٩)، و«حجّة القراءات» ص٢٩٨.

(٣) قوله: «أي الضرب الذي دون الحدّ» أثبته من (ط).

أي: واتَّبَعوا القرآنَ المُنزلَ مع اتّباعِ النبيِّ والعَمَلِ بسُنَّتِهِ وبما أَمَرَ به ونَهىٰ عنه، أو: واتَّبَعوا القرآنَ كما اتَّبعه، مُصاحِبينَ له في اتّباعِه.

فإن قلتَ: **كيف انطبقَ هذا الجوابُ علىٰ قولِ موسىٰ** عليه السَّلامُ ودُعائِه؟ قلتُ: لمـّا دعا لنفسِه ولبني إسرائيل، أُجيبَ بما هو مُنْطَوٍ علىٰ توبيخِ بني إسرائيلَ علىٰ استجازتِهم الرؤيةَ علىٰ الله تعالىٰ وعلىٰ كُفْرهِم بآياتِ الله العِظام التي أَجْراها علىٰ يَدِ موسىٰ، وعُـرِّضَ بذلك في قولِه: ﴿وَٱلَّذِينَ هُم بِـَٔايَٰتِنَا يُؤْمِنُونَ﴾، وأُريدَ أنْ يكونَ استماعُ أوصافِ أعقابِهم الذين آمنوا برسولِ الله ﷺ وما جاءَ به، كعبدِ الله بنِ سَلام وغيرِه مِن أهلِ الكتابَيْنِ لُطفًا لهم وترغيبًا في إخلاصِ الإيمانِ والعملِ الصالح، وفي أنْ يُحشروا معهم، ولا يُفرَّقَ بينهم وبين أعقابِهم عن رحمةِ الله التي وَسِعَت كلَّ شيء.

مصحوباً معه نبوّته. يعني: أن حكْمَ ثبوت نبوّتِهِ نزل من السماء، وهو مشفوعٌ بهذا النُّور، وإنما سُمِّي القرآنُ نوراً لأنه بإعجازه ظاهرٌ في نفسه، مُظْهِر لغيره، كاشفٌ للحقائق، مُـجَلٍّ لظلمات الباطل.

وعلىٰ الثاني يكون ظرفاً لـ﴿ ٱتَّبِعُواْ ﴾، فيكون كلُّ واحد من النورِ والنبيِّ مستقِلاً بالاتّباع. وقد أشير به إلىٰ متابعةِ الكتاب والسنّة. ومن ثَمَّ قال: «مع اتّباع النبي، والعملِ بسنّته».

ويجوز أن يكونَ ﴿مَعَهُۥٓ﴾ حالاً من فاعل: ﴿ ٱتَّبِعُواْ ﴾، أي: اتَّبعوا القرآنَ مصاحبين للرسولِ ﷺ في متابعتِه.

قولُه: (**كيف انطبقَ هذا الجوابُ** ـ يعني: ﴿عَذَابِىٓ أُصِيبُ بِهِۦ مَنْ أَشَآءُ﴾ إلىٰ آخره ـ **علىٰ قول موسى**؟)، يريد: ﴿وَٱكْتُبْ لَنَا فِى هَٰذِهِ ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِى ٱلْـَٔاخِرَةِ إِنَّا هُدْنَآ إِلَيْكَ﴾. بدليلِ قولِه في الجواب: «لـمّا دعا لنفسِه ولبني إسرائيل»، يعني: كيف دعا نبيُّ الله لنفسِه ولبني إسرائيل بالخير، وأجيبَ بما فيه التهديد والتوبيخ؟ فما وجْه المطابقة؟.

[﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ٱلَّذِى لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ يُحْىِۦ وَيُمِيتُ فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِىِّ ٱلْأُمِّىِّ ٱلَّذِى يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَكَلِمَٰتِهِۦ وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ ١٥٨]

﴿إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾ قيل: بُعِثَ كلُّ رسولٍ إلىٰ قومِه خاصّة، وبُعِثَ مُحَمَّدٌ ﷺ إلى كافّةِ الإنسِ وكافةِ الجنّ، و﴿جَمِيعًا﴾ نَصْبٌ علىٰ الحالِ من ﴿إِلَيْكُمْ﴾.

فإن قُلت: ﴿ٱلَّذِى لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ ما محلُّه؟ قلتُ: الأحسَنُ أن يكونَ مُنتصِبًا بإضمارِ «أعني»، وهو الذي يُسمّىٰ النَّصْبَ علىٰ المَدْح، ....

وخلاصةُ الجواب: أنه من الأسلوبِ الحكيم، وأن التهديدَ والتوبيخ توطئةٌ للجواب. والجواب قوله: ﴿فَسَأَكْتُبُهَا﴾، وهو كالقول بالموجب، كما سبق.

وفائدةُ الجواب بعد التوبيخ إرادةُ اللطف في حقّهم، والانزجارُ عن ارتكاب المعاصي، والترغيبُ في إخلاصِ الإيمان، والعمل الصالح، كأعقابِهم الذين اتَّبعوا النبيَّ الأمّي، ليَنْدرجوا في زمرتِهم، حتىٰ لا يفرَّقَ بينهم وبينهم عن رحمة الله.

فالجوابُ منْطوٍ علىٰ الترهيبِ والترغيب، والتخْليةِ بعد التحلية.

فقولُه: «وأُرِيدَ أن يكون» عطفٌ علىٰ قولِه: «أُجِيب»، وكلاهما جواب «لما».

وقولُه: «وعرَّضَ» متعلّق بـ«مُنْطَوٍ علىٰ توبيخ بني إسرائيلَ» يعني: قولُه: ﴿وَٱلَّذِينَ هُم بِـَٔايَٰتِنَا يُؤْمِنُونَ﴾ قرينةٌ لإرادةِ التوبيخ، بقوله: ﴿عَذَابِىٓ أُصِيبُ بِهِۦ مَنْ أَشَآءُ﴾ للذين كفَروا بآياتِ الله، واستجازوا الرؤية، علىٰ سبيلِ التعريض[1].

قولُه: (الأحسَنُ أن يكونَ مُنتَصِباً بإضمارِ «أعني»): فإن قلتَ: القولُ إنما كان أحسن، لأنه لم يلزمْ منه الفصلُ بين الصفةِ والموصوف، كما قيل. قلتُ: لا أُبالِي به، إذا ساعدت عليه

---

(١) سبق ذكر التعريض في هذه الآية.

ويجوز أن يكونَ جَرًّا علىٰ الوصْف، وإنْ حِيلَ بينَ الصِّفةِ والموصوفِ بقوله: ﴿إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾، وقولُه: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ **بَدَلٌ من الصِّلةِ التي هي** ﴿لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾، وكذلك ﴿يُحْيِۦ وَيُمِيتُ﴾، وفي ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ بيانٌ للجملةِ قَبْلها، لأنّ مَن مَلَكَ العالَـمَ كان هو الإلهَ علىٰ الحقيقة، وفي ﴿يُحْيِۦ وَيُمِيتُ﴾ بيانٌ لاختِصاصِه بالإلهية،

الفخامة، وإنما الفخامةُ مع الأول[1]، لاستقلالِهِ جملةً مؤذنة بأن المذكور علَم فيه، أي: اذْكُر من لا يَخْفَىٰ شأنُه عند الـمُوافِق والمخالف، بخلاف الوصف، وإن كانت أوصافُ الله جاريةً علىٰ المدح.

قولُه: (﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾: **بَدَلٌ من الصِّلةِ**): اعلم أن في قوله: «﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ بيانٌ للجملةِ قبلها»، بعد قوله: «﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ بَدلٌ من الصلة»، وكذا قوله: «﴿يُحْيِۦ وَيُمِيتُ﴾ بيانٌ لاختصاصه» بعد قوله: «وكذلك: ﴿يُحْيِۦ وَيُمِيتُ﴾» أي: بدل، إيذاناً[2] بأنَّ البدلَ بيان، وأن قولَه: ﴿لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ مشتملٌ علىٰ معنيَـيها إجمالاً. وذلك أن مالكَ السمواتِ والأرضِ هو الإلـٰه علىٰ الحقيقة، ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [لقمان: ٢٥].

ومَن كان إلهاً علىٰ الحقيقة، كان مُـحْيِياً ومميتاً، لأن غيرَ الإله الحقيقيِّ لا يقْدرُ عليهما، ﴿قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّىَ ٱلَّذِى يُحْىِۦ وَيُمِيتُ﴾ [البقرة: ٢٥٨].

فالوجهُ أن يقال: إن مالكَ السموات والأرض، فيه دلالةٌ علىٰ أنه ينبغي أن يكونَ [متصرّفاً فيهما] تصرُّفاً تامّاً، وألا يكونَ متصرّفاً فيهما غيرُه، لقوله تعالىٰ: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢].

وإلىٰ الأول الإشارةُ بقولِه: ﴿يُحْيِۦ وَيُمِيتُ﴾. وإلىٰ الثاني[3] بقولِه: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾.

(١) يعني إعراب «الذي» منتصباً علىٰ المدح.

(٢) قولُه: «إيذانًا» اسم «إن» في قوله: «اعلم أنّ في قولِه».

(٣) يعني بالأول: تصرُّفَ الله التامَّ في السماوات والأرض، وبالثاني: عدم تصرُّفِ غيرِه فيهما.

لأنه لا يَقدِرُ علىٰ الإحياءِ والإماتةِ غيرُه، ﴿وَكَلِمَـٰتِهِۦ﴾: وما أنزَلَ عليه وعلىٰ مَن تَقَدّمَه من الرُّسُلِ مِن كُتُبِه ووَحْيه ـ وقُرِئ: «وكَلِمتَه» علىٰ الإفراد، وهي القُرآن ـ، أو أرادَ جنسَ ما كلّمَ به. وعن مُجاهد: أراد عيسىٰ ابنَ مريم. وقيل: هي الكلمةُ التي تكوَّنَ عنها عيسىٰ وجميعُ خَلْقِه، وهي قولُه: «كُنْ»، وإنّما قيل: إنَّ عيسىٰ كلمةُ الله، فخُصَّ بهذا الاسم، لأنه لم يكنْ لكونِه سَبَبٌ غيرُ الكلمة، ولم يكنْ مِن نُطفةٍ تُمنىٰ، ﴿لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾: إرادةَ أنْ تهتَدوا.

قولُه: (وعن مُجاهد: أراد عيسىٰ ابنَ مريم): روينا عن البخاريِّ عن عُبادةَ[1] عن النبيِّ ﷺ قال: «مَن شَهِد أَن لا إلَهَ إلا الله، وَحدَه لا شَرِيكَ لَه، وأَنَّ محَمَّداً عَبدُه ورَسولُه، وأنَّ عيسىٰ عَبد الله ورسولُه، وكلمَتُه ألقاهَا إلىٰ مريمَ، ورُوحٌ مِنه، والجَنَّة حَقٌّ، والنَّارَ حَقٌّ، أدخَلَه الله الجَنَّة، علىٰ ما كانَ مِن العَمَل»[2].

وقلت: إن القولَ بأن عيسىٰ كلمةُ الله علىٰ ما هو عليه، مختصٌّ بالمسلم لا غير.

قال القاضي: «أُرِيدُ بالكلمةِ عيسىٰ تعريضاً باليهود، وتنبيهاً علىٰ أنّ من لم يؤمنْ به لم يُعْتَبَر إيمانه»[3].

قولُه: (إرادة أن تهتدوا): قال القاضي: «جعل رجاءَ الاهتداء أثرَ[4] الأمْرين، تنبيهاً علىٰ أن مَن صدّقه، ولم يتابعْه بالتزام شرعِه، فهو يعدُّ في خططِ الضلالة»[5].

---

(١) يعني: ابن الصامت.

(٢) أخرجه البخاري (٣٤٣٥) ومسلم (١٤٩).

(٣) «أنوار التنزيل» (٣: ٦٥).

(٤) أثر، أي: بعد. ويقصد بالأمْرين قوله: ﴿فَـَٔامِنُواْ ... وَٱتَّبِعُوهُ﴾.

(٥) «أنوار التنزيل» (٣: ٦٥).

فإنْ قُلتَ: هَلّا قيل: «فآمِنوا بالله وبي»، بعدَ قولِه: ﴿إِنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيۡكُمۡ﴾؟ قلتُ: عَدَلَ مِن المُضْمَرِ إلىٰ الاسمِ الظاهِرِ لتَجْرِيَ عليه الصِّفاتُ التي أُجْرِيَت عليه، ولِمَا في طريقةِ الالتفاتِ من مَزِيّةِ البلاغة، **وليُعْلَمَ أنّ الذي وَجَبَ الإيمانُ به واتّباعُه هو هذا الشخصُ المُستَقِلُّ** بأنه النبيُّ الأميُّ الذي يُؤمِنُ بالله وكلماتِه، **كائنًا مَن كان**، أنا أو غيري، إظهارًا للنَّصَفة وتفاديًا من العَصَبيّةِ لنفسه.

[﴿وَمِن قَوۡمِ مُوسَىٰٓ أُمَّةٞ يَهۡدُونَ بِٱلۡحَقِّ وَبِهِۦ يَعۡدِلُونَ﴾ ١٥٩]

قولُه: (**وليُعْلَمَ أنّ الذي وَجَبَ الإيمانُ به واتّباعُه هو هذا الشخصُ المُستَقِلُّ**): هذا يجوز أن يكونَ فائدة ثالثة مستقلّة للعدول، فيكونُ من بابِ التجريد[1]، يعني أنه ﷺ خاطبَهم بقوله: ﴿إِنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيۡكُمۡ جَمِيعًا﴾، فلما أراد أن يدعوَهم إلىٰ متابعته، جرّدَ عن نفسِه الزكية ﴿ٱلنَّبِيِّ ٱلۡأُمِّيِّ﴾، الموصوف بما يجبُ علىٰ كلِّ أحدٍ متابعته، كأنه قال: لا أدَّعِي أني ذلك الموصوف[2]، فانظروا مَنْ هو، فاتَّبِعوه كائناً مَن كان، أنا أو غيري.

والخطاب علىٰ سبيل الاستدراج[3].

ومعنىٰ الاستقلالِ يفيده التجريد، كقولِهم: «مررْتُ بالرجُلِ الكريم، والنَّسْمةِ المباركة».

قولُه: (**كائناً من كان**): حالٌ من المشار إليه، وهو «الشخصُ المستقلّ»، والعاملُ معنىٰ اسم الإشارة، ويجوزُ أن يكونَ حالاً من الضميرِ في «المستقلّ».

قال الخطيبُ بن زكريا: الحالُ قد يكون فيها معنىٰ الشَّرطِ، كما أنّ الشَّرطَ فيه معنىٰ

---

(١) أي: جرد من نفسه شخصاً آخر بقوله: ﴿وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِيِّ ٱلۡأُمِّيِّ ...﴾ كما سيوضح.

(٢) من قوله: «بما يجب على كل أحد» إلىٰ هنا سقط من (أ).

(٣) الاستدراج هو في قوله: ﴿فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ...﴾، حيث تلطّف النبي ﷺ بقومه، بهذه العبارة الرقيقة، ليُذْعِنوا له، ويسرعوا إلىٰ قَبول دعوته.

....

الحال، فالأوّلُ: لأفعلَنَّه كائناً من كان، أي: إن كان هذا وإن كان هذا، والثاني: كقول عمرو ابن معدي كرب:

لَيسَ الجَمالُ بمِئزَرٍ فاعلَمْ وإن رُدِّيتَ بُرْدَا[١]

أي: ليس جمالُك بمئزرٍ مُرَدًّى معه بُرداً.

قال بعض الأدباء: كيف يكونُ ذو الحال مشخّصاً محدَّداً والحالُ غير محدّدٍ؟ قلتُ: ليس ذو الحال بمحدّد، إذ المرادُ بقوله: «هذا الشخص المستقلّ» هذا هو الموصوفُ الذي مُيِّزَ بتلك الصفاتِ التي أُجريت عليه، وجعلَتْهُ كالمشخَّصِ المعَيَّن، ونظيرهُ قول الحامد: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ﴾، فإنه بعد إجراء تلك الصفات علىٰ اسمِ الذّاتِ كأنّه اعتمَدَ أنه عزّ وجلّ كالمُشاهَدِ الحاضِرِ يخاطبه بقوله: ﴿إِيَّاكَ﴾، علىٰ أنه من الجائزِ أنْ يقال: اضربْ زيداً كائناً من كان، قلنا: ليس ذو الحال بمحدّدٍ، مع أنّ المرادَ به رسولُ الله ﷺ ليستقيم الذهاب إلى التجريد. وأنشدَ أبو علي:

أفاءت بنو مروانَ ظُلماً دِماءَنا وفي الله إن لم يعدلوا حَكَمٌ عَدْلُ

قال ابن جنّي: «وهو تعالىٰ أعرفُ المعارف، وقد سمّاه الشاعر: حَكَماً عَدْلاً، فأخرجَ اللَّفظَ مخرجَ التَّنكيرِ، فقد ترىٰ كيف آلَ الكلامُ من لفظِ التنكير إلىٰ معنى التّعريفِ»[٢].

وأنشد المصنِّفُ ـ مستشهداً لقراءة من قرأ: «فكانت وردةٌ كالدِّهان» [الرحمن: ٣٧] بالرفع ـ قولَ القائل:

فلئنْ بقيتُ لأرحَلَنَّ بغَزْوةٍ تحوي الغنائِمَ أو يموتَ كريمُ[٣]

---

(١) من أبيات الحماسة. انظر «شرح ديوان الحماسة» للتبريزي (١: ٥٠).

(٢) «المحتسب» لابن جني (١: ٤٢).

(٣) من قوله: «قال الخطيب بن زكريا» إلىٰ هنا أثبته من (ط)، ولم يرد في سائر الأصول.

﴿وَمِن قَوْمِ مُوسَىٰٓ أُمَّةٌ﴾: هُم المُؤمنونَ التائبونَ من بني إسرائيل، **لمـّا ذكَرَ الذين تَزلزَلوا منهم في الدِّينِ** وارتابوا حتىٰ أَقدَموا علىٰ العظيمتَين: عبادةِ العِجْلِ واستِجازةِ رؤيةِ الله تعالىٰ، ذَكَرَ أنّ منهم أمةً مُوقنينَ ثابتينَ يَهدُونَ الناسَ بكلمةِ الحق، ويَدُلّونَهم علىٰ الاستقامةِ ويُرشِدونَهم، وبالحقِّ يَعدِلونَ بينَهم في الحكمِ لا يَجورون، أو أرادَ الذين وَصَفَهم ممَّن أدركَ النبيَّ ﷺ وآمَنَ به مِن أعقابِهم. وقيل: إنَّ بني إسرائيل لـمّا قَـتَلوا أنبياءَهم وكَفَروا وكانوا اثنَي عَشَرَ سِبْطًا تبرَّأَ سِبْطٌ منهم مما صَنَعوا واعتَذَروا، وسَألوا اللهَ أنْ يُفرِّقَ بينهم وبين إخوانِهم، ففَتحَ اللهُ لهم نَفَقًا في الأرض، فساروا فيه سنةً ونِصْفًا حتى خَرَجوا من وراءِ الصِّين، وهُم هنالكَ حُنفاءُ مُسلِمونَ يَستَقبلونَ قِبلَتَنا.

وذُكِر عن النبي ﷺ: أنَّ جِبريلَ ذَهَبَ به ليلةَ الإسراءِ نَحْوَهم، فكَلَّمَهم، فقال لهم جبريل: هل تَعرفونَ مَن تُكلِّمون؟ قالوا: لا. قال: هذا مُحَمَّدٌ النبيُّ الأُميِّ، فآمَنوا به، وقالوا: يا رسولَ الله، إنّ موسىٰ أوصانا: مَن أدركَ منكم أحمَدَ، فليَقرَأ عليه منِّي السَّلامَ،

قولُه: (**لـمّا ذكَرَ الذين تَزَلْزَلوا منهم في الدِّينِ**) إلىٰ آخره: يريد أن قولَه: ﴿وَقَطَّعْنَٰهُمُ ٱثْنَتَىْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا﴾[1] معطوفٌ علىٰ ما سبق من قصصِ بني إسرائيلَ عطفَ نوع قصةٍ علىٰ مثلِه.

وقولُه تعالىٰ: ﴿وَمِن قَوْمِ مُوسَىٰٓ أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِٱلْحَقِّ وَبِهِۦ يَعْدِلُونَ﴾ مستطردٌ[2] لبيـانِ أن بعضَهم ثبتوا علىٰ الحق، كما سبق في «آل عمران»، في قوله تعالىٰ: ﴿وَلَوْ ءَامَنَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُم ۚ مِّنْهُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ [آل عمران: ١١٠][3].

---

(١) الأسباط من بني إسرائيل: كالقبائل من العرب. «الصحاح» (٣: ١١٢٩) مادة (سبط).

(٢) الاستطراد في الآية المذكورة يأتي لبيان ثبات بعض بني إسرائيل علىٰ الحق، بعد ذكر ما كان منهم مع موسىٰ عليه السلام، وما أقدموا عليه من عبادة العجل.

(٣) والشاهد في الآية الاستطراد في قوله: ﴿مِّنْهُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ...﴾ بعد قوله: ﴿وَلَوْ ءَامَنَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ ...﴾.

فردَّ **مُحَمَّدٌ** علىٰ موسىٰ ـ عليهما السَّلامُ ـ السَّلامَ، ثم أقرأَهم عَشْرَ سُوَرٍ من القُرآنِ نَزَلت بمكة، ولم تكنْ نَزَلَتْ فريضةٌ غيرُ الصَّلاةِ والزكاة، وأمَرَهم أنْ يُقيموا مكانَهم، وكانوا يَسْبِتون، فأمَرَهم أنْ يُجَمِّعوا ويَتركوا السَّبْتَ.

وعن مسروقٍ: قُرِئ بين يَدَيْ عبدِ الله، **فقالَ رجُل: إنّي منْهم**، فقال عبدُ الله ـ يعني: لمن كانَ في مَجلِسِه مِن المؤمنينَ ـ وهل يَزيدُ صُلَحاؤُكم عليهم شيئًا؟ **مَن يَهدي بالحقِّ وبه يَعْدِل؟**

وقيلَ: لو كانوا في طَرَفٍ من الدنيا مُتمسِّكينَ بشريعةٍ ولم يَبْلُغْهم نَسْخُها كانوا مَعذورين. وهذا مِن بابِ الفَرْضِ والتقدير، ....

قولُه: (**فقال رجُل: إنّي منْهم**) أي: ممّن عملَ عملَهم، لا: أنا مِن نَسْلِهم.

قولُه: (**مَن يهْدِي بالحق، وبه يعْدِل؟**)، الجملة استفهامية. قال أولاً: «هل يقْدرُ صلحاؤكم أن يزيدوا علىٰ عملِهم شيئاً؟»، ثم استأنف علىٰ الإنكار، قائلاً: مَن الذي علىٰ صفتِهم منكم؟ من يهْدِي بالحقِّ كما هَدَوْا؟ ومَن يعْدِلُ كما عدلوا[(١)]؟

قولُه: (**وقيلَ: لو كانوا في طَرَفٍ من الدنيا**): يعني: يمكن أن تُحملَ الآيةُ علىٰ أنه لو قُدِّرَ وفُرِضَ أن يكونَ من قوم موسىٰ أمّةٌ هذه صفتُهم، لجاز، وكانوا علىٰ الحق، لأنهم معذورون. فقوله: «وقيل: لو كانوا» عطف علىٰ قوله: «وقيل: إنّ بني إسرائيلَ لـمّا قتلوا أنبياءهم».

والحاصل أنه حمَلَ قولَه: ﴿وَمِن قَوۡمِ مُوسَىٰٓ﴾ أنه علىٰ وجوه:

أحدها: أنهم وُجِدوا في زمنِ موسىٰ عليه السلام.

وثانيها: أنهم حَدَثوا في عهدِ رسول الله ﷺ.

---

(١) عد الطيبي ذلك من الاستفهام الإنكاري، ولعله من باب الاستفهام الذي يفيد النفي، أي: لا أحد منكم علىٰ صِفَتهم.

....

وثالثها: حصلوا في زمنٍ من الأزمنة.

ورابعها: ما وُجِدوا، ولكن فَرض لو كانوا في طرف من الدنيا، إلى آخره.

وأقربُ الوجوه ـ والعلم عند الله ـ الثاني[1]، وذلك أنه تعالى لـمّا أجابَ عن دعاءِ موسى عليه السلامُ بقوله: ﴿فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ﴾ إلى قولِه: ﴿يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ﴾ [الأعراف: ١٥٦ – ١٥٧]، وقد سبق أنّ قولَه: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾ تبكيتٌ لليهود، وتنبيهٌ لسائر الناس على افتراءِ اليهود بأنه مبعوثٌ إلى العربِ خاصة، وقولُه: ﴿فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ﴾ [الأعراف: ١٥٨] إظهارٌ للنَّصَفَة[2]، عقّبه[3] بقوله: ﴿وَمِنْ قَوْمِ مُوسَى أُمَّةٌ﴾: يعني أنّ بعضَ هؤلاء الذين حكينا منهم ما حكينا آمَنوا، وأنْصَفوا من أنفسِهم، ويهْدون الناسَ بكلمةِ الحق، من أنه الرسولُ الموعود، النبي الأمّيّ، الذي نجدُه في التوراة. ويعدْلون في الحكم، ولا يجورون، ولكن أكثرهم ما أنصفوا، ولَبَسوا الحقّ بالباطل، وكتَموه، وجاروا في الأحكام، فيكونُ ذكرُ هذه الفرقةِ تعظيماً بالأكثر.

وهاهُنا تمّ الكلامُ في جواب موسى عليه السلامُ عن دعائه وما يتصلُ به، ثم عاد إلى قصةِ القوم، فيكون قوله: ﴿وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا﴾ [الأعراف: ١٦٠] عطفاً على قولِه: ﴿وَجَاوَزْنَا بِبَنِي إِسْرَائِيلَ الْبَحْرَ﴾ [الأعراف: ١٣٨]، وقولِه: ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَى﴾ [الأعراف: ١٤٢]، وقولِه: ﴿وَاتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَى﴾ [الأعراف: ١٤٨][4].

---

(١) وهو حدوث أمّة من قوم موسى يَهْدون بالحق في زمن الرسول ﷺ.

(٢) النصفة ـ بفتح النون والصاد والفاء جميعاً ـ: الاسم من الإنصاف.

(٣) جواب «لـمّا» في قوله: «لما أجاب عن دعاء موسى...».

(٤) وقد سبق أن أشار أن قوله: ﴿وَقَطَّعْنَاهُمُ﴾ عطف على قصص بني إسرائيل، وهي التي يشير إليها بهذه الآيات.

وإلّا فقد طارَ الخبرُ بشريعةِ محمَّدٍ ﷺ إلى كلِّ أُفُق، وتَغلْغَلَ في كلِّ نَفَق، ولم يُبْقِ اللهُ أهلَ مَدَرٍ ولا وَبَر، ولا سَهْلٍ ولا جبَل، ولا بَـرٍّ ولا بَحْر، في مشارقِ الأرضِ ومغاربِها، إلّا وقد أَلقاه إليهِم، ومَلَأَ به مَسامِعَهم، وألزَمَهم به الحجةَ، وهو سائِلُهم عنه يومَ القيامة.

ويعضدُه ما ورد في «البقرة» من قولِه: ﴿وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ ٱلْبَحْرَ﴾ [البقرة: ٥٠]، ﴿وَإِذْ وَٰعَدْنَا مُوسَىٰٓ﴾ [البقرة: ٥١]، وقولِه: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ [يَٰقَوْمِ] إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُم بِٱتِّخَاذِكُمُ ٱلْعِجْلَ﴾، وقولُـه: ﴿وَإِذِ ٱسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرَبَهُمْ﴾ [البقرة: ٦٠] إجمالٌ لقوله: ﴿وَقَطَّعْنَٰهُمُ ٱثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا﴾ [الأعراف: ١٦٠].

وأنت إذا أمعنْتَ النظر، وجدت ما في هذه السورةِ كالتفصيل لما هنالك[(١)]، وعثرْتَ أيضاً على أن مقامَ ﴿لَن تَرَىٰنِى﴾ [الأعراف: ١٤٣] غيرُ مقام: ﴿أَرِنَا ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾ [النساء: ١٥٣][(٢)].

وقد ذكرنا في سورة «هود» قانوناً لوجهِ الموازنة بين القصص المذكورة في التنزيل، فلْيُنْظَرْ هناك، والله أعلم.

قولُه: (تَغلْغَلَ)، الجوهري: «تغلْغَل الماءُ في الشجر: إذا تخلَّلَها».

قولُه: (ولا بَـرٍّ ولا بَحْر): البَرّ: البوادي، والبحر: القُرَىٰ والمدن.

النهاية: «العرب تسمِّي المدن والقرى: البحار».

---

(١) يعني ما جاء في سورة الأعراف من قصص بني إسرائيل كالتفصيل لما جاء منها في البقرة.

(٢) ولعله يريد قوله تعالى: ﴿لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾ [البقرة: ٥٥]، لأن المقام مقام موازنة بين ما ورد من قصص بني إسرائيل في سورتي البقرة والأعراف، وعلى أي حال فالمقصود أن يؤكّد الطيبي ـ كما ذكر ذلك مراراً ـ أن حادثة طلب موسى عليه السلام من ربه رؤيتَهُ والنظرَ إليه، وما تبع ذلك، غير الحادثة التي طلب فيها قومه رؤيةَ اللّـهِ جهرةً.

[﴿وَقَطَّعۡنَٰهُمُ ٱثۡنَتَيۡ عَشۡرَةَ أَسۡبَاطًا أُمَمٗاۚ وَأَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ إِذِ ٱسۡتَسۡقَىٰهُ قَوۡمُهُۥٓ أَنِ ٱضۡرِب بِّعَصَاكَ ٱلۡحَجَرَۖ فَٱنۢبَجَسَتۡ مِنۡهُ ٱثۡنَتَا عَشۡرَةَ عَيۡنٗاۖ قَدۡ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٖ مَّشۡرَبَهُمۡۚ وَظَلَّلۡنَا عَلَيۡهِمُ ٱلۡغَمَٰمَ وَأَنزَلۡنَا عَلَيۡهِمُ ٱلۡمَنَّ وَٱلسَّلۡوَىٰۖ كُلُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقۡنَٰكُمۡۚ وَمَا ظَلَمُونَا وَلَٰكِن كَانُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ يَظۡلِمُونَ﴾ ١٦٠]

﴿وَقَطَّعۡنَٰهُمُ﴾: وصيَّرناهم قِطَعًا، أي: فِرَقًا، ومَيَّزْنا بعضَهم من بعضٍ لقلَّةِ الأُلفةِ بينهم. وقُرِئ: «وقطَعْناهم» بالتخفيف، ﴿ٱثۡنَتَيۡ عَشۡرَةَ أَسۡبَاطًا﴾ كقولك: اثنَتَيْ عَشْرةَ قبيلةً. والأسباط: أولادُ الوَلَد، جَمْعُ سِبْط، وكانوا اثنتَيْ عَشْرةَ قبيلةً من اثني عَشَرَ وَلَدًا مِن وَلَدِ يعقوبَ عليه السَّلام.

فإنْ قلتَ: مُميِّزُ ما عدا العَشَرةِ مُفرَد، فما وَجْهُ مَجيئِه مجموعًا؟ وهَلّا قيل: اثني عَشَرَ سِبطًا؟ قلتُ: لو قيلَ ذلك لم يكنْ تحقيقًا، **لأنّ المُراد**: وقَطَّعْناهم اثنتَي عَشْرةَ قَبيلةً، **وكلُّ قَبيلةٍ أسباطٌ لا سِبْط**، فوضَعَ ﴿أَسۡبَاطًا﴾ مَوضِعَ «قبيلة»، ونظيرُه: ....

قولُه: (**لم يكنْ تحقيقاً، لأنّ المُراد**)، اللام في قوله: «لأن المراد» يجوزُ أن يكونَ صلة «تحقيقاً»، وأنْ يكونَ تعليلاً لقوله: «ولو قيل ذلك لم يكنْ تحقيقاً».

قولُه: (**وكلُّ قبيلـةٍ أسباطٌ لا سِبْط**): توضيحُ ذلك ما ذكره في «الحجرات»: «القبيلةُ تَجْمَع العمائر، والعمائرُ تجمع البطون، والبطنُ تجْمع الأفخاذ، والفَخِذ تجمعُ الفصائل، كِنانة: قبيلة، قريش: عِمارة، وقُصَيّ: بطن، وهاشم: فخذ، والعباس: فصيلة».

فلو قيل: اثنا عشر سِبطاً، لأوْهَم أن المجموعةَ قبيلة واحدة، والمرادُ اثنتا عشرةَ قبيلة، فوضع «أسباطاً» موضعَ قبيلة.

ذهب الجوهري والزجّاج وأبو البقاءِ إلى أن ﴿أَسۡبَاطًا﴾: بدلٌ من ﴿ٱثۡنَتَيۡ عَشۡرَةَ﴾، وليس

....

تفسيراً لها، لأن التفسيرَ لا يكون إلا واحداً منْكوراً، كقولِك: اثني عشر درْهماً، ولا يجوز: دراهم(١).

وقلتُ: نصَّ المصنِّفُ في قوله تعالى: ﴿ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ﴾ [الكهف: ٢٥] في قراءة حمزةَ والكسائيِّ على الإضافة(٢)، أنه «وُضِع الجمعُ موضع الواحد في التميـيز، كقوله تعالى: ﴿بِٱلۡأَخۡسَرِينَ أَعۡمَٰلًا﴾ [الكهف: ١٠٣]».

وقال ابن الحاجب في «شرح المفصل»: «ذهب الزجّاج إلى أن ﴿سِنِينَ﴾ في هذه القراءة: بدلٌ لا تمييز، لما يلزم على التمييز أن يكونوا قد لبثوا تسعَ مئةِ سنة، قال: «ووجْهُهُ أنه فَهِم من لغة العرب أن مميِّزَ المئةِ واحد من مئة، فإذا قلت: مئةُ رجُل، فمميِّزها رجُل، وهو واحدٌ من المئة. وإذا قلت: مئةُ سنين، فيكون «سنين»(٣) واحداً من المئة، وهي ثلاثُ مئة، وأقلُّ السنين ثلاثة، فيجب أن يكونَ لبْـثُهم تِسْعَ مئة سنة. وهذا يطَّرِدُ في ﴿ٱثۡنَتَيۡ عَشۡرَةَ أَسۡبَاطًا﴾ فيلزم على التمييز أن يكونوا ستة وثلاثين سبطاً».

ثم قال ابن الحاجب: «ما ذكره الزجاج غيرُ لازم، لأن ذلك إنّما يلزمُ إذا كان المميِّزُ مُفرداً، وأمّا إذا كان جمعاً، فيكون القصدُ فيه كالقصد في وقوع التمييز جمعاً، في نحو: ثلاثة أثواب، على أنه قد تقرّر أن الأصلَ في جميع المُميِّزات الجمع، وإنّما عُدِلَ إلى المفرد لغرض، فإذاً استُعْمل على الأصل في جميع المميزات، لا على الوجه الذي ألزمه الزجّاج»(٤).

(١) انظر: «الصحاح» (٣: ١١٢٩) مادة (سبط)، و«التبيان في إعراب القرآن» (١: ٥٩٩)، و«معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٤٢٣).

(٢) لتمامِ الفائدة انظر: «الكشف عن وجوه القراءات السبع» (٢: ٥٨) و«حجّة القراءات»، ص٤١٤.

(٣) في «شرح المفصل»: (السنين واحدة).

(٤) «الإيضاح في شرح المفصل» (١: ٦١٢-٦١٣).

بَيْنَ رِماحَيْ مَالِكٍ ونَهْشَلِ

و﴿أُمَمًا﴾ بَدَلٌ من ﴿ٱثْنَتَيْ عَشْرَةَ﴾ بمعنىٰ: وقَطَّعْناهم أُممًا، لأنَّ كلَّ أسباطٍ كانت أُمّةً عظيمةً وجماعةً كثيفةَ العَدَد، وكلَّ واحدةٍ كانت تَؤُمُّ خِلافَ ما تَؤُمُّه الأُخرىٰ، لا تكادُ تأتلِف. وقُرِئ: «اثنَتَي عَشِرةَ» بكسرِ الشين.

قولُه: (بَيْنَ رِماحَيْ مَالِكٍ ونَهْشَلِ): أوّله:

تَـبَقَّلَتْ في أوَّلِ التَّـبَـقُّلِ[١]

تبقّلت الماشية: إذا رَعَت النباتَ أولَ ما نَبت. ومالك: هو ابنُ ضُبَيْعة. ونَهشَل: هو ابنُ دارم، من أمراءِ العرب.

يصفُ رُمكةً[٢] مُرْتاضة، اعتادت ممارسةَ الحرب.

إنّما ثنّى الرماح، وهي جمْع، لأن كلَّ فرد من هذه التثنية يُرادُ به جماعةٌ من الرماح، كما يُرادُ بكل فردٍ من أفراد هذا الجمع ـ وهو ﴿أَسْبَاطًا﴾ ـ قبيلة.

---

(١) البيت من أرجوزة أبي النجم العجْلي المشهورة، والتي تعرف بـ«أمّ الرجز».
ويروى: «من أوّل» موضع «في أوّل». و«مالك ونهشل» في البيت: اسما قبيلتين، وقوله: «بين رماحي مالك ونهشل» يريد به: بين بلاد بكر وبلاد تميم، وكان بين القبيلتين دم وحروب، فتجافَى جميعهم الرعي فيما بينهما حتى عفا الكلأ، ففخَر أبو النجم بأن قبيلته جاءت لعزّها إلى ذلك الموضع، ورعته، دون أن تخاف رماح القبيلتين.
والشاهد في البيت تثنية «رماح»، فوضع الجمع موضع الجماعتين من الرماح، كما هو الشأن في قوله تعالى: ﴿أَسْبَاطًا﴾ حيث وضع ﴿أَسْبَاطًا﴾ موضع القبيلة.
انظر: «خزانة الأدب» (١: ٤٠١-٤٠٣) و«شرح ابن يعيش» (٤: ١٥٣).

(٢) الرمكة ـ بضمّ الراء وتسكين الميم وفتح الكاف ـ : حمرة يخالطها سواد في لون الناقة، والمقصود: الناقة. والمرتاضة: المتمرّسة.

﴿فَٱنۢبَجَسَتۡ﴾: فانفجرت، والمعنى واحدٌ، وهو الانفِتاحُ بسعَةٍ وكثرة، قال العَجّاج:

وَكِيفَ غَرْبَيِ دَالِجٍ تبَجَّسَا

فإنْ قلتَ: فهلّا قيل: فضَرَبَ فانبَجَسَت؟ قلتُ: لعَدَمِ الإلباس، **وليَجْعَلَ الانبجاسَ مُسبَّبًا عن الإيحاءِ بضَرْبِ الحجَر**، للدلالةِ على أنَّ المُوحىٰ إليه لم يَتَوقَّفْ عن اتّباعِ الأمْر، وأنه مِن انتِفاءِ الشكِّ عنه بحيثُ لا حاجةَ إلى الإفصاحِ به.

قولُه: (**وَكِيفَ غَرْبَيْ دَالِجٍ تبَجَّسَا**)[1] أوّله:

وانحَلَبَتْ عَيْناهُ مِنْ فَرْطِ الأَسَىٰ

الوَكِيف: القَطْر. يقال: وَكَفَ البيتُ وَكْفاً ووَكِيفاً، أي: قطَر، وهو صفةُ مصدرٍ محذوف، أي: انْحَلَبت انحِلاباً مثْلَ انْحلابِ وَكيفٍ.

الدالج: الذي يحملُ الراوية. وقيل: الذي يأخذُ الدَّلو ويمْضِي بها من رأس البئر إلى الحوض، حتى يُفرِغَها فيه.

شبّه عينَيه بدَلْوٍ هذه صفتُه، من شدّةِ البكاء والحُزْن.

قولُه: (**وليَجْعَلَ الانبجاسَ مُسبَّبًا عن الإيحاءِ بضَرْبِ الحجَر**): والحاصل أن الفاء في ﴿فَٱنۢبَجَسَتۡ﴾ فصيحة[2]. مضى الكلام فيه في «البقرة»[3].

---

(١) البيت للعجاج، وقد سبق إيراده وتخريجه عند تفسير قوله تعالى: ﴿فَكَيۡفَ ءَاسَىٰ عَلَىٰ قَوۡمٖ كَٰفِرِينَ﴾ [الأعراف: ٩٣]. وغَرْبَيْ: تثنية غرب: وهو الدلو العظيمة. وانحلبت عيناه: سالتا بالدمع. وفرْط الأسَىٰ: شدّة الحزن. انظر: «شرح شواهد الكشاف» (الملحق بالكشاف) (٤: ٤٢٩).

(٢) أي: سببية.

(٣) أي: في قوله تعالى: ﴿وَإِذۡ قُلۡتُمۡ يَٰمُوسَىٰ لَن نُّؤۡمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهۡرَةٗ فَأَخَذَتۡكُمُ ٱلصَّٰعِقَةُ وَأَنتُمۡ تَنظُرُونَ﴾ [البقرة: ٥٥].

وقولُه: ﴿كُلُّ أُنَاسٍ﴾: **نظيرُ قولِه: ﴿ٱثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا﴾**، يُريدُ كلَّ أُمّةٍ مِن تلكَ الأُممِ الثِّنتَيْ عشرة. و«**الأُناس**»: **اسمُ جمعٍ غيرِ تكْسير، نحو: رُخَالٍ، وثُناءٍ، وتُؤام، وأَخَواتٍ لها**. ويجوزُ أنْ يُقال: إنَّ الأصلَ الكسرُ والتكسير، والضَّمّةُ بَدَلٌ مِن الكسرة،

يريد أن الانبجاسَ في الحقيقةِ مُسبَّب عن «فضَرب» الذي هو امتثالُ الأمر، فجُعلَ مُسبباً عن قوله: ﴿فَقُلْنَا ٱضْرِب﴾ الذي هو الإيحاءُ بضرب الحَجَر، ليدلَّ على سرعةِ امتثال المأمور، وأنّ اتّباعَه الأمرَ بحيثُ لا حاجة أن يقال: «فضَرَب».

فالضميرُ في «أنه من انتفاء الشكّ» للضرب، أي: الضربُ استقرَّ وثبتَ من جهة انتفاء الشكّ، بحيثُ لا حاجةَ إلى ذكره.

قولُه: (**﴿كُلُّ أُنَاسٍ﴾ نظير قولِه: ﴿ٱثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا﴾**): يعني: جَمَع ليُبيّنَ أن المرادَ كلّ فرقةٍ وجماعة، كما جمع «أسباطاً»، إذ لو قيل: كُلّ أناس، لم يكن تحقيقاً للمُراد.

قولُه: (**والأُناس: اسمُ جمعٍ**): يعني: ليس «أناس» جمعَ «إنس» على التكسير، بل اسمَ جمع، كالقوم.

قولُه: (**نحو: رُخَالٍ، وثُناءٍ، وتُؤَام، وأَخَواتٍ لها**): وهي: رُذَال، ونُذَال، وبُسَاط، وظُهار، وبُرَاء، ورُبَاب، وظُؤَار، وعُرَاق، وفُرَار، وعُرَام.

وقد نظمها المُصنِّف، فقال(١):

مــا سَــمِعْنا كَلِــماً غَــيْرَ ثَــمانٍ ... هِيَ جمْعٌ، وَهْيَ في الـوزنِ فُعَالْ
فَـــرُبَابٌ وفُـــرَارٌ وتُـــؤَامٌ ... وعُـــرَامٌ وعُـــرَاقٌ ورُخَـــالْ
وظُـــؤَارٌ جَمْـــعُ ظِئْـــرٍ، وبُسَـــاطٌ ... جمـعُ بِسْـط، هَكـذا فـيها يُقـالْ(٢)

---

(١) يعني الزمخشري. وما ورد في هذا النظم لم يتعدّ ثماني كلمات من عشر كلمات كما ذكرها أولاً.

(٢) هذه الأبيات (من الرَّمَل) للزمخشري كما نسبها الطيبي، ولم ترِد في «ديوان الزمخشري»، وقد أنشدها الطيبي استشهاداً على الجموع التي على وزن «فُعَال»، بينما نسبها عمر بن عبد الرحمن الفارسي =

كما أُبدِلَت في نَحْو: سُكارىٰ وغُيارَىٰ، من الفتحة. ﴿وَظَلَّلْنَا عَلَيْهِمُ ٱلْغَمَٰمَ﴾: وجَعَلْناه ظَليلًا عليهم في التِّيه، و﴿كُلُواْ﴾ علىٰ إرادةِ القَوْل، ﴿وَمَا ظَلَمُونَا﴾: وما رَجَعَ إلينا ضَرَرُ ظُلمِهم بكُفرانِهم النِّعَم، ولكنْ كانوا يَضُرُّونَ أنفسَهم، ويَرجِعُ وَبالُ ظُلمِهم إليهم.

[﴿وَإِذْ قِيلَ لَهُمُ ٱسْكُنُواْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ وَكُلُواْ مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ وَقُولُواْ حِطَّةٌ وَٱدْخُلُواْ ٱلْبَابَ سُجَّدًا نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطِيٓـَٰٔتِكُمْ سَنَزِيدُ ٱلْمُحْسِنِينَ ۝ فَبَدَّلَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنْهُمْ قَوْلًا غَيْرَ ٱلَّذِى قِيلَ لَهُمْ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِجْزًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ بِمَا كَانُواْ يَظْلِمُونَ﴾ ١٦١-١٦٢]

الرِّخْل: الأنثَى من ولد الضأن، والجمع: رِخال، بكسر الراء وضمِّها. وثُناء: جمع ثِنْي[1]. وتُؤَام: جمع تَوْأَم، على فَوْعل. ورُذَالُ كلِّ شيء: رَدِيئُه، واحدُه: رَذْل. ونُذال: جمع نَذْل، وهو الخسيس. وبُسَاط: جمع بِسط ـ بكسر الباء ـ وهي: الناقة تُخَلَّىٰ مع ولدها لا يُمْنَع منها. والظُّهار، بالضم: ما جُعل من عَسِيب[2] السِّهام. والبُراء: جَمْعُ البُرْأة، بالضم، وهي: قُتْرةُ الصائد[3]. والرُّباب: جمع رُبَّىٰ، على فُعْلى، بالضم: وهي الشاةُ التي وَضَعَتْ حديثاً، وفي «الصِّحاح»: «رُبَّىٰ» مقصورٌ مُشدّد مضمومُ الراء. وظُؤَار: جمع ظِئْر[4]. والعُرَاق: جمع عَرْق، بفتح العين: العظمُ الذي أُخِذَ عنه اللحم. والعُرام: بمعناه. وفُرار: جمع فَرير: وَلَد البقر الوحشية. وقيل: واحد[5]، مثل: طويل وطُوال.

قولُه: (غُيَارَى)، الجوهري: «جَمْع غَيْران. يقال: غَيْران، وغَيُور».

= لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي. انظر: تحقيق الجزء الأول من «كشف الكشاف» ـ قسم التحقيق، ص٩٨- ٩٩.

(١) الثِّنْي من النوق: التي وضعت بطنين.

(٢) العسيب: جريد النخل.

(٣) قترة الصائد: البئرُ يحتفرها الصائدُ يَكْمُنُ فيها.

(٤) الظئر: المرضع.

(٥) يعني: فَرير، وفُرَار: بمعنى واحد.

﴿وَإِذْ قِيلَ لَهُمُ﴾: واذكُرْ إذْ قيلَ لهم، والقرية: بيتُ المَقدِس.

فإنْ قلتَ: كيف اختَلَفَتِ العبارةُ هاهنا وفي سورةِ البقرة؟ قلتُ: لا بأسَ باختلافِ العبارتَينِ إذا لم يكنْ هناك تَناقُض. ولا تناقُضَ بين قولِه: ﴿ٱسۡكُنُواْ هَٰذِهِ ٱلۡقَرۡيَةَ وَكُلُواْ مِنۡهَا﴾ وبين قولِه: ﴿فَكُلُواْ﴾ [البقرة: ٥٨] لأنهم إذا سَكَنوا القريةَ فتَسَبَّبت سُكْناهم للأكلِ منها، **فقد جَمَعوا في الوجودِ بين سُكْناها والأَكلِ** منها، وسواءٌ قدَّموا «الحِطَّة» علىٰ دُخولِ البابِ أو أخَّرُوها، فهم جامِعونَ في الإيجادِ بينهما، وتَرْكُ ذِكرِ «الرَّغَدِ» لا يُناقِضُ إثباتَه، وقولُه: ﴿نَّغۡفِرۡ لَكُمۡ خَطِيٓـَٰٔتِكُمۡۚ سَنَزِيدُ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾ مَوْعِدٌ بشَيئَين: بالغُفرانِ وبالزيادة، وطَرْحُ الواوِ لا يُخِلّ بذلك، لأنه استئنافٌ مُرتَّبٌ علىٰ تقديرِ قولِ القائل: وماذا بعدَ الغُفران؟ فقيل له: ﴿سَنَزِيدُ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾، وكذلك زيادةُ ﴿مِنۡهُمۡ﴾ زيادةُ بيان، و«أَرْسلنا» و«أَنْزلنا»، و﴿يَظۡلِمُونَ﴾ و﴿يَفۡسُقُونَ﴾ من وادٍ واحدٍ.

وقُرِئ: «يَغْفِرْ لكم خَطِيئاتِـكم»، «وتُغْفَرْ لكم **خَطَاياكُم**»، و«خَطِيئاتُـكم»، و«خطيئتُكم»، علىٰ البناءِ للمفعول.

قولُه: (**فقد جَمَعوا في الوجودِ بين سُكْناها والأَكلِ**)، يعني: إذا تفرَّعَ المسبَّبُ على السبب، فقد اجتمعا في الوجود، فيصحُّ الإخبارُ بالفاء تارة، وبالواو أخرى، لكنّ الواو دلَّ على جودة ذهْن السامع، وأنه ممن يَستغْني في استفادة الترتُّب بمُجرَّدِ الإشارة، أو تكون تلك الآية كالتقييدِ لهذه[١]، لأن الاجتماعَ أعمُّ من السببيةِ والمُسبَّبية.

قولُه: (**خَطَاياكُم**) أي: وقرئ: «خطاياكم»: أبو عمرو، و«خَطيئاتِكم»: نافع، و«خطيئتُكم» ـ برفع التاء ـ: ابن عامر.

---

(١) يشير بـ«تلك» إلى آية البقرة، وبـ«هذه» إلى آية الأعراف.

[﴿ وَسْئَلْهُمْ عَنِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلَّتِى كَانَتْ حَاضِرَةَ ٱلْبَحْرِ إِذْ يَعْدُونَ فِى ٱلسَّبْتِ إِذْ تَأْتِيهِمْ حِيتَانُهُمْ يَوْمَ سَبْتِهِمْ شُرَّعًا وَيَوْمَ لَا يَسْبِتُونَ لَا تَأْتِيهِمْ كَذَٰلِكَ نَبْلُوهُم بِمَا كَانُوا۟ يَفْسُقُونَ * وَإِذْ قَالَتْ أُمَّةٌ مِّنْهُمْ لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا ٱللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا قَالُوا۟ مَعْذِرَةً إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ * فَلَمَّا نَسُوا۟ مَا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦٓ أَنجَيْنَا ٱلَّذِينَ يَنْهَوْنَ عَنِ ٱلسُّوٓءِ وَأَخَذْنَا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ بِعَذَابٍۭ بَـِٔيسٍۭ بِمَا كَانُوا۟ يَفْسُقُونَ * فَلَمَّا عَتَوْا۟ عَن مَّا نُهُوا۟ عَنْهُ قُلْنَا لَهُمْ كُونُوا۟ قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ ﴾ ١٦٣ - ١٦٦]

﴿وسَلْهُمْ﴾: وسَلِ اليَهود، وقُرِئ: ﴿وَسْئَلْهُمْ﴾، وهذا السُّؤالُ مَعناه التقريرُ والتقريعُ بقديمِ كُفْرِهم وتَجاوزِهم لحدودِ الله، والإعلامُ بأنّ هذا مِن علومِهم التي لا تُعلَمُ إلّا بكتابٍ أو وَحْيٍ، فإذا أعلَمَهم به مَن لم يَقرأ كتابَهم، عُلِمَ أنه مِن جهةِ الوَحْي. ونظيرُه همزةُ الاستفهامِ التي يُرادُ بها التقريرُ في قولِك: «أَعَدَوْتُم في السَّبتِ؟».

والقريةُ: أَيْلة. وقيل: مَدْين. وقيل: طَبَرِيّة. والعَرَبُ تُسمّي المدينةَ قَرْية.

وعن أبي عمرو بنِ العلاء: ما رأيتُ قَرَوِيَّيـنِ أفصحَ من الحسَنِ والحجّاج، ....

قوله: (وسَلْهُم)، ابنُ كثير والكسائي[1].

قولُه: (ونظيرُه همزةُ الاستفهام التي يُرادُ بها التقريرُ): أي: ونظيرُ السؤال في قوله: ﴿وَسْئَلْهُمْ﴾ للتقرير والتقريع، قولُك ابتداءً: «أَعَدَوْتُم في السبت؟» كما أن معنى الهمزة هاهُنا للتقرير والتقريع، كذلك السؤال.

قال الزجّاج: «السؤالُ علىٰ ضَربين: أن تسأَلَ عما لا تَعْلم لتعْلم، وأن تسأَلَ علىٰ وجهِ التقرير، فتقول: أنت فَعلْتَ كذا؟ لِمَا فعله، وهو يَعلمُ أنك تَعلمُه، وإنّما تسأله لتقرِّرَه وتوبِّخَه، أمَرَ الله تعالى نبيَّه أن يسأل أهل الكتاب عن أهل هذه القرية، وقد أخبرَه الله تعالى بقصّتِها، ليُقرّرَهم بقديم كُفرهم، وأن يُعْلمَهم بما لا يُعلَم إلا بكتابٍ أو وَحْيٍ»[2].

---

(١) لتمام الفائدة انظر: «الكشف عن وجوه القراءات السبع» (١: ٤٨٠) و«حجة القراءات»، ص٢٩٩.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٤٢٤) بتصرّف.

يعني: رَجُلَينِ من أهلِ المُدن، ﴿كَانَتْ حَاضِرَةَ ٱلْبَحْرِ﴾: قريبةً منه راكبةً لشاطِئِه، ﴿إِذْ يَعْدُونَ فِي ٱلسَّبْتِ﴾: إذْ يَتَجاوَزونَ حَدَّ الله فيه، وهو اصطيادُهم في يومِ السَّبْت، وقد نُهوا عنه. وقُرِئ: «يَعَدُّون» بمعنىٰ: يَعْتدون، أُدْغِمَتِ التاءُ في الدال، ونُقِلَت حركتُها إلى العين، و«يُعِدُّون» من الإعداد، وكانوا يُعِدُّونَ آلاتِ الصَّيدِ يومَ السَّبت، وهُمْ مأمورونَ بأنْ لا يَشتَغلوا فيه بغيرِ العِبادة. و«السَّبْت»: مَصدَرُ سَبَتَتِ اليهود: إذا عَظَّمَت سَبْتَها بتَرْكِ الصَّيدِ والاشتغالِ بالعبادة؛ فمعناه: يَعْدُون في تعظيمِ هذا اليوم، كذلك قولُه: ﴿يَوْمَ سَبْتِهِمْ﴾ مَعناه: يومَ تَعْظيمِهم أمْرَ السَّبت، **ويَدُلُّ عليه قولُه:** ﴿وَيَوْمَ لَا يَسْبِتُونَ﴾، وقراءةُ عُمَرَ بنِ عبدِ العزيز: «يومَ إسباتِهم». وقُرِئ: «لا يَسْبُتون» بضمِّ الباء. وقَرَأ عليّ: «لا يُسْبِتون» بضمِّ الياء، مِن: أَسْبَتوا. وعن الحسن: «لا يُسْبَتون» علىٰ البناءِ للمفعول، أيْ: لا يُدارُ عليهم السَّبت، **ولا يُؤْمَرون بأَنْ يَسْبِتوا.**

وقلت: وعلى هذا قوله: ﴿وَسْئَلْهُمْ﴾ عطفٌ على ﴿وَٱذْكُرْ﴾ المقدّرِ عندَ قوله: ﴿وَإِذْ قِيلَ﴾ [الأعراف: ١٦١]، وإنّما عُدِلَ إلى السؤال لأنه أبلغُ في التحدّي والتوبيخ، كما قال.

قولُه: (**وَيُدلُّ عليه قولُه:** ﴿وَيَوْمَ لَا يَسْبِتُونَ﴾) [أي: ﴿لَا يَسْبِتُونَ﴾] مُشْعرٌ بأن قوله: ﴿فِي ٱلسَّبْتِ﴾ محمولٌ على مصدر سبَتَت اليهود، لا على الاسم(١)، لأنه نَفْيٌ لما أثبتَ أولاً(٢). وهذا مشتقٌّ من المصدر، فيجب أن يُحْمَل ما يقابلُه عليه، ليتطابقا.

قولُه: (**ولا يُؤْمَرون بأن يَسْبِتوا**) عطفٌ على سبيل البيان، على قولِه: «لا يُدارُ عليهم السبت»، وذلك بأن يكون يوماً آخرَ من أيام الأسبوع. وهو من باب قوله:

علىٰ لاحِبٍ لا يُهتَدىٰ بمَنارِهِ(٣)

---

(١) أي: اسم أحد أيام الأسبوع، وهو السبت.

(٢) يعني: قوله: ﴿لَا يَسْبِتُونَ﴾ نفي لقوله: ﴿يَوْمَ سَبْتِهِمْ﴾.

(٣) سبق الاستشهاد به عند تفسير الآية (٣٣) من سورة الأعراف، وهو لامرئ القيس. والشاهد فيه قوله: «لا يهتدى بمناره»، إذ يريد نفي المشار والاهتداء.

فإنْ قلتَ: ﴿إِذْ يَعْدُونَ﴾، و﴿إِذْ تَأْتِيهِمْ﴾، ما محلُّهما من الإعراب؟ قلتُ: أمّا الأوّلُ: فمجرور؛ بدلٌ من ﴿الْقَرْيَةِ﴾، والمُرادُ بالقريةِ أهلُها، كأنه قيل: واسْأَلْهم عن أهلِ القريةِ وقتَ عُدوانِهم في السَّبْت، وهُو مِن بَدَلِ الاشتمال.

ويجوزُ أنْ يكونَ منصوبًا بـ﴿كَانَتْ﴾ أو بـ﴿حَاضِرَةَ﴾.

وأمّا الثاني: فمنصوبٌ بـ﴿يَعْدُونَ﴾، ويجوزُ أنْ يكونَ بَدَلًا بعدَ بَدَل.

والحيتانُ: السَّمَك، وأكثرُ ما تَسْتَعمِلُ العربُ الحوتَ في معنىٰ السَّمَكة. ﴿شُرَّعًا﴾: ظاهرةً علىٰ وجهِ الماء، وعن الحسَن: تَشرَعُ علىٰ أبوابِهم كأنّها الكِباشُ البيض، يُقال: شَرَعَ علينا فُلانٌ: إذا دَنا مِنّا وأشرفَ علينا، وشَرَعْتُ علىٰ فُلانٍ في بيتِه فرأيتُه يَفعلُ كذا، ﴿كَذَلِكَ نَبْلُوهُم﴾ أيْ: مثلَ ذلك البلاءِ الشديدِ نَبْلوهُم بسَبَبِ فِسْقِهم.

﴿وَإِذْ قَالَتْ﴾ معطوفٌ علىٰ ﴿إِذْ يَعْدُونَ﴾، وحُكْمُه حُكمُه في الإعرابِ، ﴿أُمَّةٌ مِّنْهُمْ﴾: جماعةٌ من أهلِ القريةِ من صُلَحائِهم الذين رَكِبوا الصَّعْبَ والذَّلولَ في مَوْعِظتِهم، حتىٰ أَيِسوا مِن قَبولِهم، لآخرينَ كانوا لا يُقْلِعونَ عن وَعْظِهم، ﴿لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا اللَّهُ مُهْلِكُهُمْ﴾ أي: مُختَرِمُهم ومُطهِّرُ الأرضِ منهم، ﴿أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا﴾ لِتَماديهم في الشَّرّ، وإنما قالوا ذلكَ لعِلمِهم أنَّ الوَعْظَ لا ينفعُ فيهم، ....

الراغب: «أصل السبت: قطعُ العمل. ومنه: سَبَتَ السَّيْرَ، أي: قطَّعه، وسبَتَ شعرَه: قطَعه. وسُمّي يوم السبت لأن الله تعالى ابتدأ بخَلْق السموات والأرض يومَ الأحد، فخلَقها في ستة أيام، فقطعَ عملَه يوم السبت. وسَبَت فلان: صارَ في السبت»(١).

قوله: (معطوفٌ على ﴿إِذْ يَعْدُونَ﴾) لا يجوزُ أنْ يكونَ معطوفاً على ﴿إِذْ تَأْتِيهِمْ﴾؛ لأنه إمّا بدلٌ أو ظرفٌ، فيلزم أن يدخُلَ هؤلاءِ في حُكْمِ أهلِ العدوانِ، وليس كذلك(٢).

---

(١) «مفردات القرآن»، ص٣٩٢.

(٢) هذه الفقرة أثبتُّها من (ط).

﴿قَالُواْ مَعْذِرَةٌ إِلَىٰ رَبِّكُمْ﴾ أي: مَوعِظتُنا إبلاءُ عُذرٍ إلىٰ الله، ولئَلّا نُنْسَبَ في النهي عن المُنكَرِ إلى بعضِ التَّفريط، ﴿وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾: ولِطَمَعِنا في أنْ يتقوا بعضَ الاتِّقاء. وقُرِئ: ﴿مَعْذِرَةً﴾ بالنَّصْب، أي: وَعَظناهم مَعذِرةً إلى ربِّكم، أو: اعتَذَرْنا معذرةً.

﴿فَلَمَّا نَسُواْ﴾ يعني: أهلَ القَرْية، فلما تَركوا ما ذَكَّرَهم به الصالحونَ تَرْكَ الناسي لِـمَا يَنْساه، ﴿أَنجَيْنَا ٱلَّذِينَ يَنْهَوْنَ عَنِ ٱلسُّوٓءِ وَأَخَذْنَا﴾ الظالمينَ الراكبينَ للمُنكَر.

فإنْ قلتَ: الأُمَّةُ الذين قالوا: ﴿لِمَ تَعِظُونَ﴾ مِن أيّ الفَريقَينِ هُم؟ أمِنْ فريقِ الناجينَ أم من المُعذَّبين؟ قلتُ: من فريقِ الناجين، لأنهم من فريق الناهين، وما قالوا ما قالوا إلّا سائلينَ عن عِلّةِ الوَعْظِ والغَرَضِ فيه، حيثُ لم يَروْا فيه غَرَضًا صحيحًا لِعلمِهم بحالِ القوم، وإذا عَلِم الناهي حالَ المَنْهيِّ، وأن النهيَ لا يُؤثِّرُ فيه، سَقَطَ عنه النهي، ورُبما وَجَبَ التَرْكُ لدخولِه في بابِ العَبَث، ألا ترى أنَّك لو ذَهَبْتَ إلى المكّاسينَ القاعِدينَ علىٰ المآصِرِ أو الجلّادينَ المُرتَّبينَ للتعذيب؛ لتَعِظَهم وتكفَّهم عمّا هم فيه، .....

قولُه: (إبلاءُ عُذرٍ): أي: إظهارُه. الأساس: «يقال: أبْلَيْتُه عُذْراً: إذا بيَّنتَه له بياناً لا لَومَ عليك بعدَه. وحقيقته: جعلْتَه بالِياً لعُذر، أي: خابراً له، عالِماً بكُنْهه. ومنه: أَبلىٰ في الحرب بلاءً حسناً: إذا أظهرَ بأسَه، حتَّىٰ بلاه الناسُ وخبرَوه».

قولُه: (وقرئ: ﴿مَعْذِرَةً﴾ بالنَّصب): حفص، والباقون: بالرفع(١).

قولُه: (على المآصر)، الجوهري: «أَصَرَه يأْصِرُه أصْراً: حبَسه. والموضع: مَأْصِر ومَأْصَر، والجمع: مآصِر».

الأساس: «هو مَفْعِل من الأصْر، أو فاعل من المِصْر: بمعنى الحاجِز. ولعنَ الله المآصرَ والـمَواصِر». والمكّاسون: الذين يحفظونَ الطرق.

---

(١) انظر: «حجّة القراءات»، ص٣٠٠.

كان ذلك عَبَثًا منك، ولم يكنْ إلّا سببًا للتلهّي بك! وأما الآخَرونَ فإنّما لم يُعْرِضوا عنهم إمّا لأنَ يأسَهم لم يَسْتَحكِمْ كما استَحكَمَ يأسُ الأولين، ولم يَخبُروهم كما خَبَروهم، أو لِفَرْطِ حِرْصِهم وجِدِّهم في أمرِهم، كما وَصَفَ اللهُ تعالىٰ رسولَه عليه الصلاةُ والسلامُ في قوله: ﴿ فَلَعَلَّكَ بَٰخِعٌ نَّفْسَكَ ﴾ [الكهف: ٦]، وقيل: **الأمةُ: هُمُ الموعوظون**، لـمّا وُعِظوا قالوا لِلواعظينَ: **لِـمَ تَعظِونَ منّا قومًا** تزعُمونَ أنّ اللهَ مُهلِكُهم أو مُعذِّبُهم؟ وعن ابنِ عباسٍ رضيَ اللهُ عنهما أنه قال: يا لَيْتَ شِعْري **ما فُعِلَ بهؤلاءِ الذين قالوا**: ﴿لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا﴾؟ قال عِكْرمة: فقلتُ: جعَلَني اللهُ فِـداك، ألا ترىٰ أنَّهم كَرِهوا ما هُم عليه وخالفوهُم وقالوا: ﴿لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا ٱللَّهُ مُهْلِكُهُمْ﴾؟ فلم أزَلْ به حتىٰ عَرَّفْتُه أنَّهم قد نَجَوا. وعن الحسَن: نَجَتْ فِرقتانِ وهَلَكَتْ فِرقة، وهُمُ الذين أخذوا الحيتان.

قولُه: (**وقيل: الأمّةُ: هُمُ الموعوظون**) قيل: هو معطوف على قولِه: «مِن فريقِ الناجين»، والظاهر: أنه عطفٌ علىٰ قولِه: «جماعة من أهل القرية، من صُلحائهم».

والسؤال والجواب[1] مُستدرَك؛ لِـمَا عُلِمَ من تقريره السابق أن القومَ افترقوا فِرَقاً: فرقةً وَعَظُوا، والثانيةَ القائلة: ﴿لِمَ تَعِظُونَ﴾ هم الصُّلحاءُ منهم. وكان حقه أن يقول: الفرقةُ التي قالت: ﴿لِمَ تَعِظُونَ﴾ هل نَجَتْ أم لا[2]؟ كما الْتبَس على ابن عبّاس.

ولعلَّ التكريرَ في السؤال والجواب لتعليق الزياداتِ عليه.

قوله: (**لِـمَ تَعِظونَ مِنّا قوماً؟**): «مِن»: تَجريدية، مثل: رأيتُ منْك أسداً.

قولُه: (**ما فُعِل بهؤلاءِ الذين قالوا**): روى مُحيي السنَّة: أنّ ابن عباس قال: نسمعُ الله يقول: ﴿أَنجَيْنَا ٱلَّذِينَ يَنْهَوْنَ عَنِ ٱلسُّوٓءِ وَأَخَذْنَا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾، فلا أدري ما فعلَت الفِـرقةُ

---

(١) يعني بالسؤال: «الأمّة... من أيّ الفريقين هم؟» وبالجواب: ما سبق ذكره.

(٢) «أم» تستعمل مع الاستفهام بالهمزة، أمّا مع «هل» فقليل.

ورُوي: أنّ اليهود أُمِروا باليومِ الذي أُمِرْنا به وهو يومُ الجمعة، فتَركوه واختاروا السَّبْت، فابتُلوا به وحُرِّمَ عليهم فيه الصَّيْد، وأُمِروا بتعظيمِه، فكانت الحيتانُ تأتيهم يومَ السَّبْتِ شُرَّعًا بِيضًا سِمانًا كأنّها الـمَخاض، لا يُرىٰ الماءُ من كَثْرتها، ويومَ لا يَسْبِتونَ لا تأتيهِم، فكانوا كذلك بُرْهةً من الدَّهْر، ثم جاءَهم إبليسُ فقالَ لهم: إنما نُهيتُم عن أَخْذِها يومَ السَّبْتِ فاتَّخِذوا حِياضًا تَسوقونَ الحيتانَ إليها يومَ السَّبت، فلا تَقدِرُ علىٰ الخروجِ منها، وتأخذونَها يومَ الأحَد، وأخَذَ رجلٌ منهم حُوتًا، ورَبَطَ في ذَنَبِه خَيْطًا إلى خَشَبةٍ في السّاحِل، ثُم شَواهُ يومَ الأحَد، فوجَدَ جارُه رِيحَ السَّمَكِ، فتَطَلَّعَ في تَنُّورِه، فقال له: إني أرىٰ اللهَ سَيُعذِّبُك، **فلمّا لم يَرَه عُذِّبَ** أخذَ في السَّبْتِ القابلِ حُوتَين، فلما رَأَوا أنَّ العذابَ لا يُعاجِلُهم، صادوا وأكلوا ومَلَّحوا وباعوا، وكانوا نَحْوًا من سبعينَ ألفًا، فصار أهلُ القريةِ أثلاثًا: ثُلُثٌ نَهَوْا وكانوا نَحْوًا من اثني عَشَر ألفًا، وثلثٌ قالوا: لِـمَ تعظون قومًا؟ وثُلُثٌ هم أصحابُ الخطيئة.

الساكتة؟ قال عِكرمة: «جعلني الله فِداك، ألا تراهم كيف أنـكروا، وكرِهوا ما هم عليه، وقالوا: ﴿لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا ٱللَّهُ مُهْلِكُهُمْ﴾، وإن لم يقل الله: أنجَيْتُهم، لم يقل: أهلكْتُهم. فأعجبَه قولي، وأمَر لي ببُرْدَيْن، وقال: نَجَتِ الساكتةُ»[1].

قولُه: (**الـمَخاض**)، **الـجَوهري**: «هي بفتح الميم: النُّوقُ الحوامل، ولا واحدَ لها من لفظِها».

قولُه: (**فلّما لم يَرَه عُذِّبَ**)، أي: لم يَرَ نفْسه يعذِّبُه الله، الرؤية بمعنى العلم، نحو قوله تعالى: ﴿أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ﴾ [العلق: ٧].

(١) «معالم التنزيل» (٣: ٢٩٤) دون قوله: «وقال نجت الساكتة».

فلما لم يَنتَهوا قالَ المُسلمون: إنا لا نُساكِنُكم، فقَسَموا القَريةَ بجدار: للمُسلِمينَ باب، وللمُعتَدينَ باب، ولَعَنَهُم داودُ عليه السَّلام، فأصبحَ الناهونَ ذاتَ يومٍ في مَجالِسِهم، ولم يَخرُجْ من المُعتَدين أحد، فقالوا: إنّ للناس شأنًا، فَعَلَوُا الجدارَ فنظروا، فإذا هُم قِردة، ففتحوا البابَ ودخلوا عليهم، فعَرَفَتِ القرودُ أنسِباءَها من الإنس، والإنسُ لا يَعرِفونَ أنسِباءَهم من القُرود، فجَعَلَ القِردُ يأتي نَسيبَه، فيشَمُّ ثيابَه ويبكي، فيقول: ألم نَنْهَك؟ فيقولُ برأسِه: بلىٰ، وقيل: صارَ الشبابُ قِردة، والشيوخُ خَنازير.

وعن الحسَن: أكلوا ـ والله ـ **أوخَمَ أَكْلةٍ أكَلَها أهلُها**، أثقلها خِزيًا في الدنيا، وأطولها عذابًا في الآخرة، هَاهْ! وايْمُ الله ما حوتٌ أَخَذَه قومٌ فأكلوه أعظمَ عندَ الله من قَتْل رجلٍ مُسلِم، **ولكنَّ الله جعلَ مَوْعِدًا**، ﴿وَٱلسَّاعَةُ أَدۡهَىٰ وَأَمَرُّ﴾ [القمر: ٤٦].

قولُه: (**أوخَمَ أَكْلةٍ**)، **الأساس**: «أَوْخَمَه الطعامُ، فوخِم، واتَّخَم، وأصابته التُّخَمَة».

الرواية: «أَكْلة»، بفتح الهمزة، ويجوز ضمّها. فالفتح: المصدر، والضم: الاسم. والضمير في «أكَلَها» يجوز أن يكون مفعولاً به، وأن يكون مفعولاً مطلقاً للتأكيد.

قولُه: (**أكَلَها أهلُها**): صفة «أَكْلَة». وفي الكلام معنى التعجُّب، أي: أكلوا ـ والله ـ أَكْلَةً ما أوخَمها من جهة الأَكل! وما أثقلَها من جهةِ الخِزْي! وما أطولَها من جهةِ العذاب!

قولُه: (**ولكنَّ الله جعلَ مَوْعِداً**)، أي: إن لم يُعذَّب قاتِلُ النفس في الدنيا، على أنّ قتْلَ النفس أعظمُ من تلك الأَكْلة، لكن الله يُعذبه في الآخرة ﴿وَٱلسَّاعَةُ أَدۡهَىٰ وَأَمَرُّ﴾[1]، هذه في الدنيا، وأمّا في الآخرة فالأمرُ أشدُّ وأفظَع[2]. والداهية: الأمرُ المنكر، الذي لا يُهتدىٰ لدوائه.

---

(١) اقتباس من سورة القمر، الآية ٤٦.

(٢) زاد في (أ) قوله: «هذه في الدنيا، وأما في الآخرة فالأمر أشدُّ وأفظع».

﴿بَئِيسٍ﴾: شديد، يُقال: بَؤُسَ يَبْؤُسُ بأسًا: إذا اشتدّ، فهو بَئيس. وقُرِئ: «بَئِسٍ»، بوزن: حَذِر، و(بِئْسٍ) علىٰ تخفيفِ العينِ ونَقْلِ حركتِها إلى الفاء، كما يُقال: كِبْدٌ في: كَبِدٍ، و(بيسٍ) علىٰ قلبِ الهمزةِ ياءً، كَذيبٍ في ذِئْب، و«بَيْـئسٍ» علىٰ: فَيْعِل، بكسر الهمزةِ وفتحِها، و«بَيِّسٍ» بوزن: رَيِّس، علىٰ قلبِ همزةِ «بَيْئِسٍ» ياءً، وإدغامِ الياء فيها، و«بَيْسٍ» علىٰ تخفيفِ «بَيِّس»، كهَيْنٍ في: هَيِّنٍ، و«بائس» علىٰ فاعلٍ.

﴿فَلَمَّا عَتَوْا عَن مَّا نُهُوا عَنْهُ﴾: فلما تكبّروا عن تَرْكِ ما نُهوا عنه، كقوله: ﴿وَعَتَوْا عَنْ أَمْرِ رَبِّهِمْ﴾ [الأعراف: ٧٧]، ﴿قُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً﴾ عبارةً عن مَسْخِهم قِردة، كقولِه: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَن يَقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]، ....

قولُه: (و«بِئْسٍ» على تخفيفِ العينِ): ابن عامر، وعلى قَلب الهمزة ياء: نافع، وعلى «فَعِيل»: أبو بكر.

قولُه: (كقوله: ﴿وَعَتَوْا عَنْ أَمْرِ رَبِّهِمْ﴾) يعني: لم يَنْتهوا عما نُهُوا عنه، وذلك بأن أَتَوا بالفعل المنهيِّ عنه تكبُّراً وعدمَ مُبالاة به، كما أُمِروا بالإتيان بالفعل المأمور به، فتكبّروا عنه، وتركوه. وفيه أن النهيَ عن الشيء أمرٌ بضِدِّه.

قولُه: (﴿كُونُوا قِرَدَةً﴾: عبارةً عن مَسْخِهم) أي: لم يكن ثَمَّة قول.

قال الزجاج: «جائز أن يكون ثَمّةَ قولٌ مسموع، وأن يكون مثْل قوله تعالى: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾[1]، والأول أبْلغ في النازلة بهم»[2].

(١) المقصود قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَن يَقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]، بدليل ورودها هكذا عند الزجاج، كما سيأتي في الحاشية التالية. والشاهد في الآية أن فيها مجازاً لغوياً، وانظر ما قاله الزمخشري في تفسيرها.

وعلى هذا يكون في قوله تعالى: ﴿كُونُوا قِرَدَةً﴾ مجاز لغوي كذلك، من قبيل الاستعارة التمثيلية.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٤٢٧) بتصرّف، وقد ذكر الآية (٨٢) من سورة يس بتمامها وهي المقصودة هنا.

والمعنىٰ: أنّ اللهَ تعالىٰ عَذَّبَهم أوّلًا بعذابٍ شديد، فعَتَوا بعدَ ذلك، فمَسَخَهم. وقيل: ﴿فَلَمَّا عَتَوۡاْ﴾، تكريرٌ لقولِه: ﴿فَلَمَّا نَسُواْ﴾، والعذابُ البئيس: هو المَسْخ.

[﴿وَإِذۡ تَأَذَّنَ رَبُّكَ لَيَبۡعَثَنَّ عَلَيۡهِمۡ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ مَن يَسُومُهُمۡ سُوٓءَ ٱلۡعَذَابِۗ إِنَّ رَبَّكَ لَسَرِيعُ ٱلۡعِقَابِۖ وَإِنَّهُۥ لَغَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾ ١٦٧]

قولُه: (**والمعنىٰ: أنّ اللهَ تعالىٰ عَذَّبَهم أوّلًا بعذابٍ شديد، فعَتَوا بعدَ ذلك**): يريد أن الفاء في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا عَتَوۡاْ﴾ فصيحة، أي: فلمّا نسوا عمّا ذُكِّروا به عذَّبْناهم، ليَتَنبَّهوا[1] ويتَّعِظوا، فما نَجَع فيهم الوعظ، فعتَوْا بعد ذلك، فمسخْناهم. فإذاً العذاب غير المسْخ، والنسيان غير العتوّ[2]. نحوه قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا فِي قَرۡيَةٖ مِّن نَّبِيٍّ إِلَّآ أَخَذۡنَآ أَهۡلَهَا بِٱلۡبَأۡسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ لَعَلَّهُمۡ يَضَّرَّعُونَ * ثُمَّ بَدَّلۡنَا مَكَانَ ٱلسَّيِّئَةِ ٱلۡحَسَنَةَ﴾ إلى قوله: ﴿فَأَخَذۡنَٰهُم بَغۡتَةٗ وَهُمۡ لَا يَشۡعُرُونَ﴾ [الأعراف: ٩٤-٩٥][3].

أو هي تكرير[4]، فيراد بقولِه تعالى: ﴿عَتَوۡاْ عَن مَّا نُهُواْ﴾ قولُه: ﴿نَسُواْ مَا ذُكِّرُواْ بِهِۦٓ﴾، ومعناه: فلمّا تركوا ما ذكَّرهم به الصالحون من أمر ربِّهم، مَسخْناهم، لأنهم كانوا مأمورين بألّا يشتغلوا فيه بغير العبادة، فلمّا اشتغلوا بالصَّيد عَتَوا عن أَمْر ربهم. ويرادُ بقوله تعالى: ﴿كُونُواْ قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ﴾ قوله: ﴿وَأَخَذۡنَا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ بِعَذَابِۭ بَـِٔيسِۭ﴾ وهو المَسْخ، كما سبق.

قال القاضي: «يجوز أن تكون الآيةُ الثانية تقريراً وتفصيلاً للأولى»[5].

---

(١) كذا في (ط)، وفي غيرها من الأصول الخطية: «لينتهوا».

(٢) هذا ردٌّ لِما قيل من أن قوله: ﴿فَلَمَّا عَتَوۡاْ﴾ تكرير لقوله: ﴿فَلَمَّا نَسُواْ﴾، والعذاب البئيس: هو المسخ.

(٣) والشاهد أن الفاء في «فأخذناهم» فصيحة، لأن ما بعدها مترتب على ما قبلها.

(٤) أي: لقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا نَسُواْ مَا ذُكِّرُواْ بِهِۦٓ﴾.

(٥) «أنوار التنزيل» (٣: ٦٩).

﴿تَأَذَّنَ رَبُّكَ﴾: عَزَمَ ربُّك، وهو تَفَعَّلَ؛ مِن الإيذان، وهو الإعلام؛ **لأنّ العازِمَ علىٰ الأمرِ يُحدِّثُ نفسَه** به ويُـؤْذِنُها بفِعْلِه، وأُجرِيَ مُجْرىٰ فِعْلِ القَـسَم، كعَـلِمَ الله، وشَهِدَ الله. ولذلك أُجيبَ بما يُجابُ به القَسَم، وهو قولُه: ﴿لَيَبۡعَثَنَّ﴾، والمعنىٰ: وإذْ حَتَّمَ ربُّك وكَتَبَ علىٰ نفسِه ليبعَثَنَّ علىٰ اليهودِ ﴿إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ مَن يَسُومُهُمۡ سُوٓءَ ٱلۡعَذَابِ﴾، فكانوا يُؤدُّونَ الجِزْيَةَ إلى المجوس، إلى أنْ بَعَثَ اللهُ مُحمَّدًا ﷺ، فضَرَبَها عليهم، فلا تزالُ مضروبةً عليهم إلىٰ آخرِ الدَّهْر. ومعنىٰ ﴿لَيَبۡعَثَنَّ عَلَيۡهِمۡ﴾: لَيُسلِّطنّ عليهم، كقوله: ﴿بَعَثۡنَا عَلَيۡكُمۡ عِبَادًا لَّنَآ أُوْلِي بَأۡسٖ شَدِيدٖ﴾ [الأسراء: ٥].

[﴿وَقَطَّعۡنَٰهُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ أُمَمٗاۖ مِّنۡهُمُ ٱلصَّٰلِحُونَ وَمِنۡهُمۡ دُونَ ذَٰلِكَۖ وَبَلَوۡنَٰهُم بِٱلۡحَسَنَٰتِ وَٱلسَّيِّـَٔاتِ لَعَلَّهُمۡ يَرۡجِعُونَ * فَخَلَفَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡ خَلۡفٞ وَرِثُواْ ٱلۡكِتَٰبَ يَأۡخُذُونَ عَرَضَ هَٰذَا ٱلۡأَدۡنَىٰ وَيَقُولُونَ سَيُغۡفَرُ لَنَا وَإِن يَأۡتِهِمۡ عَرَضٞ مِّثۡلُهُۥ يَأۡخُذُوهُۚ أَلَمۡ يُؤۡخَذۡ عَلَيۡهِم مِّيثَٰقُ ٱلۡكِتَٰبِ أَن لَّا يَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡحَقَّ وَدَرَسُواْ مَا فِيهِۗ وَٱلدَّارُ ٱلۡأٓخِرَةُ خَيۡرٞ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَۚ أَفَلَا تَعۡقِلُونَ﴾ ١٦٨-١٦٩]

قولُه: (**لأنّ العازِمَ علىٰ الأمرِ يُحدِّثُ نفسَه**): تعليلٌ لقولِه: «﴿تَأَذَّنَ رَبُّكَ﴾: عَزَم ربك». يعني: إنّما عبّر عن العزم بالإذن، لأن العازم على الأمر يُشاوِرُ نفسه في الفعل والتَّرْك، ثم يجزمُ على الفعل، ويطلبُ من النفس الإذنَ بالفعل. فكنَّى[1] عن العزم بالإذن، ليُعْلَم أنّ العزمَ لم يكن إلّا بعدَ إتقان ومَشورة. ولـمّا كان العازمُ جازماً على الشيء قاطعاً، كان معنى «عَزَم»: جزَم وقضى، فصار كفعل القسَم في التأكيد، فأُجيب[2] بما يجابُ به القسَم.

قال الزجّاج: «قِيل: ﴿تَأَذَّنَ﴾: تألّى. وقيل: ﴿تَأَذَّنَ﴾: أعلَم. والعربُ تقول: تعلَّمْ أنه كذا وكذا، في معنى: أعلِمْ»[3].

---

(١) أي: في قوله: ﴿تَأَذَّنَ رَبُّكَ﴾ كناية عن صفة، فقد ذكر التأذن، وأراد لازم معناه، وهو العزم والقضاء في الأمر.

(٢) أي: بقوله: ﴿لَيَبۡعَثَنَّ﴾، حيث أوقع اللام في جوابه، كما في جواب القسم.

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٤٢٨).

﴿وَقَطَّعۡنَـٰهُمۡ فِی ٱلۡأَرۡضِ أُمَمࣰا﴾: وفرَّقْناهم فيها، فلا يكادُ يخلو بَلَدٌ من فِرقةٍ منهم، ﴿مِّنۡهُمُ ٱلصَّـٰلِحُونَ﴾: الذين آمَنوا منهم بالمدينة، أو الذينَ وراءَ الصِّين، ﴿وَمِنۡهُمۡ دُونَ ذَ ٰلِكَ﴾: ومنهم ناسٌ دونَ ذلك الوَصْفِ مُنْحَطّونَ عنه، وهم الكَفَرةُ والفَسَقة.

فإنْ قلتَ: ما محَلُّ ﴿دُونَ ذَ ٰلِكَ﴾؟ قلتُ: الرَّفع، وهو صِفةٌ لموصوفٍ محذوف، معناه: ومنهم ناسٌ مُنْحَطُّونَ عن الصَّلاح، ونَحوُه: ﴿وَمَا مِنَّاۤ إِلَّا لَهُۥ مَقَامࣱ مَّعۡلُومࣱ﴾ [الصافات: ١٦٤]، بمعنىٰ: وما منّا أحدٌ إلّا له مقام، ﴿وَبَلَوۡنَـٰهُم بِٱلۡحَسَنَـٰتِ وَٱلسَّیِّـَٔاتِ﴾: بالنِّعَمِ والنِّقَم، ﴿لَعَلَّهُمۡ یَرۡجِعُونَ﴾: فيُنيبون.

﴿فَخَلَفَ﴾ مِن بعدِ المذكورينَ ﴿خَلۡفࣱ﴾ وهمُ الذينَ كانوا في زمَنِ رسولِ الله ﷺ، ﴿وَرِثُوا۟ ٱلۡكِتَـٰبَ﴾: التوراةَ، بَقِيَتْ في أيديهم بعدَ سَلَفِهم يَقْرؤونها، ويقِفونَ علىٰ ما فيها مِن الأوامرِ والنَّواهي والتحليلِ والتَّحْريم، ولا يَعْملونَ بها، ﴿یَأۡخُذُونَ عَرَضَ هَـٰذَا ٱلۡأَدۡنَىٰ﴾ أي: حُطامَ هذا الشيءِ الأدنىٰ، يُريد: الدنيا وما يُتمتَّعُ به منها. وفي قوله: ﴿هَـٰذَا ٱلۡأَدۡنَىٰ﴾ تخسيسٌ وتحقير. والأدنىٰ: إمَّا مِن الدُّنُوِّ بمعنىٰ: القُرْب، لأنه عاجلٌ قريبٌ، وإمّا مِن دُنُوِّ الحالِ وسُقوطِها وقِلّتِها، والمُراد: ما كانوا يأخذونَه مِن الرُّشا في الأحكامِ علىٰ تحريفِ الكَلِم للتسهيلِ علىٰ العامّة، ﴿وَیَقُولُونَ سَیُغۡفَرُ لَنَا﴾: لا يُؤاخِذُنا اللهُ بما أخَذْنا، وفاعلُ ﴿سَیُغۡفَرُ﴾ الجارُّ والمجرور، وهو ﴿لَنَا﴾، ....

قولُه: (﴿مِّنۡهُمُ ٱلصَّـٰلِحُونَ﴾: الذين آمَنوا منهم بالمدينة): والظاهرُ خلافُه، لِـمَا يقتضيه النظم، لقوله: ﴿فَخَلَفَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡ خَلۡفࣱ﴾ كما سيجيء بيانُه.

قولُه: (﴿خَلۡفࣱ﴾)، النهاية: «الـخَلَفُ ـ بالتحريك والسكون ـ: من يجيءُ بعدَ من مَضىٰ، إلّا أنه بالتحريكِ في الخير، وبالتسكينِ في الشرّ، يقال: خَلَفُ صِدْق، وخَلْفُ سُوء، ومعناهما جميعاً: القَرْن من الناس».

ويجوزُ أنْ يكونَ «الأخذَ» الذي هو مَصدَرُ ﴿يَأْخُذُونَ﴾، ﴿وَإِن يَأْتِهِمْ عَرَضٌ مِّثْلُهُۥ يَأْخُذُوهُ﴾ **الواوُ للحال**، أي: يَرْجونَ المغفرةَ وهم مُصِرُّونَ عائدونَ إلى مِثلِ فِعْلِهم غيرُ تائبينَ. وغُفرانُ الذنوبِ لا يَصِحُّ إلّا بالتوبة، والمُصِرُّ لا غُفرانَ له، ﴿أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِم مِّيثَٰقُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ يَعْني قولَه في التَّوراة: مَنِ ارتكبَ ذنبًا عظيمًا فإنه لا يُغفرُ له إلّا بالتوبة، ﴿وَدَرَسُوا۟ مَا فِيهِ﴾: في الكتابِ من اشتِراطِ التوبةِ في غُفرانِ الذُّنوب، **والذي عليه المُجْبِرَةُ هو مذهبُ اليهودِ بعَيْنِه كما تَرىٰ.**

قولُه: (﴿وَإِن يَأْتِهِمْ...﴾: **الواوُ للحال**) أي: من الضمير في «يَقُولُونَ»، والقول: بمعنى الاعتقاد والظنّ. ولذلك قال: «يَرْجُون المغفرةَ وهم مُصِرُّون».

النهاية: «لـمّا رأى رسولُ الله ﷺ الأَخْبِيةَ في المسجد قال: «البِرَّ تَقُولُونَ بِهِنّ»[1]؟ أي: أتظنّون وترَوْن أنّهن أردْنَ البِرّ؟».

قال الزجّاج: «إنهم كانوا يُذنِبونَ بأخذ الرُّشا، ويقولون: سيُغْفَر لنا، من غير أن يتوبوا، لأن قوله تعالى: ﴿وَإِن يَأْتِهِمْ عَرَضٌ مِّثْلُهُۥ يَأْخُذُوهُ﴾ دليلٌ على إصرارِهم على الذّنب»[2].

قولُه: (**والذي عليه الـمُجبِرةُ هو مذْهبُ اليهودِ بعَيْنه**) سقطةٌ منه، لأنّ أهلَ السنّة لا يَتمنَّوْن المغفرةَ مع الإصرار، وهم أحزَمُ من ذلك؛ ألا ترى إلى ما رواه الترمذي عن شدّاد[3]، عن رسول الله ﷺ: «الكَيِّسُ مَن دَانَ نَفْسَهُ وعَمِلَ لِمَا بَعْدَ الـمَوْت، والعَاجِزُ مَنْ أَتبعَ نَفْسَهُ هَوَاهَا، وَتَـمَنَّىٰ عَلَىٰ الله»[4].

---

(١) أخرجه البخاري (٦٩٠)، من حديثِ عائشةَ رضي الله عنها.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٤٢٩).

(٣) شداد بن أوس الأنصاري، يكنى أبا يعلىٰ. مات بفلسطين سنة ٥٨هـ. انظر: «الاستيعاب» (٢: ٦٩٤)، و«أسد الغابة» (٢: ٥٠٧)، و«الإصابة» (٣: ٣١٩).

(٤) أخرجه الترمذي (٢٤٥٩) وابن ماجه (٤٢٦٠) والبيهقي في «السنن الكبرى» (٣: ٣٦٩) والحاكم=

....

«دانَ نفْسه»: حاسبَها في الدنيا قبل أن تُحاسَبَ يومَ القيامة.

فكيف والسينُ في ﴿سَيُغْفَرُ﴾ تدلُّ على القطع في وقوع الخبر عن المستقبل؟ وأهل السنّة لا يَقْطعون في شيءٍ من أمورِهم، لا في الغُفران إن تابوا، ولا في الثَّواب إن عملوا، وأنتم توجِبون على الله الغفران إذا حصلت التوبة، وتقطعون بحصولِ الثواب على العمل؟ فمذهبكم في هذه الصورة مِثْلُ مذهبِهم.

وأيضاً، قولُه: «معنى أخْذِ الميثاق: هو أنّ في التوراة: مَن ارتكب ذنْباً عظيماً، فإنه لا يُغْفَر إلّا بالتوبة». وقولُه: «وفيه أنّ إثباتَ المغفرةِ بغيرِ توبةٍ خروجٌ عن ميثاقِ الكتاب»، وما أدري: أهَوَ منقولٌ من نصِّ التوراة، أو مُستَنبَطٌ من معنى الآية؟ أما الآية فدالّة على التوبيخ على أخذ الرِّشا، وتغيير أوضاع الشريعة، ونسبةِ خلافها إلى الله تعالى، كما فعلوا بصفةِ النبيِّ صلوات الله عليه، وبآية الرَّجْم، وتسويفِ النفس بالأباطيل و«يا ليت» على المغفرة مع عدم التوبة.

ثم إن هذا النقل، إن لم يصحّ، فهو تقوُّلٌ على الله تعالى بما ليس بحقّ، وهو عينُ فعل اليهود، وإن صحّ، فَلِمَ لا يجوز أن يُرادَ به الشرْك، لقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣]، وقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨] أو يكون منسوخاً بالنصوص القاطعةِ من الآياتِ والسنّة بالنسبة إلينا، وثانياً بالنسبة إليكم، فيكون مذهبُكم عينَ مذهبِهم؟ عفا الله عنه.

وأمّا قضية النظم: فهي أنه تعالى لما حكى عن بني إسرائيل أنهم كانوا قبل مَبعَثِ النبي ﷺ أُمَماً: منهم الصّالحون، ومنهم الكفَرة والفَسَقة، ذكر أنهم، بعدَ مبعثِه صلواتُ الله عليه أيضاً، داموا على ما كانوا: فرقةٌ منهم ما تمسّكوا بمقتضى التوراة، مع أنهم كانوا يقرؤونها، ويدرسون

= في «المستدرك» (١ : ١٢٥) بإسنادٍ ضعيفٍ لضعف أبي بكر بن أبي مريم. وانظر تمام تخريجه في «مسند الإمام أحمد» (١٧١٢٣).

....

ما فيها، ويَقِفون على ما أمرَ الله، وما نهاه، من الحلال والحرام، ولا يعملون بها، وكانوا ﴿يَأْخُذُونَ عَرَضَ هَٰذَا ٱلْأَدْنَىٰ﴾، ويُحرّفون الكَلِم عن مواضعِه(١)، ﴿وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ٧٨]، ويَتمنَّون بالأباطيل، وإليه الإشارة بقوله: ﴿فَخَلَفَ مِنۢ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ وَرِثُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ﴾.

وطائفةٌ أخرى منهم تمسّكوا بها، وعملوا بمُقتضاها، وآمنوا بنبيِّ الرحمة، وأقاموا الصلاة، وإليه الإشارة بقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِٱلْكِتَٰبِ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [الأعراف: ١٧٠].

وينصره ما نقله محيي السنّة عن مجاهد: «هم المؤمنون من أهل الكتاب، مثل: عبد الله بن سلام وأصحابه، تمسّكوا بالكتاب الذي جاء به موسى، فلم يحرّفوه ولم يكْتموه، ولم يتّخذوه مأكَلة»(٢).

فظهر من هذا أن تخصيص قوله: ﴿أَن لَّا يَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾ بما قاله المصنف تحكُّم.

فعلى هذا الواجبُ أن يكون قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ﴾ الآية جملةً مبتدأة، معطوفة على قوله: ﴿فَخَلَفَ مِنۢ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ﴾ من حيث المعنى، والجملة من المعطوف والمعطوف عليه مستطرد لذكر قوله: ﴿وَقَطَّعْنَٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ أُمَمًا ۖ مِّنْهُمُ ٱلصَّٰلِحُونَ وَمِنْهُمْ دُونَ ذَٰلِكَ﴾، لأن قوله تعالى: ﴿وَإِذْ نَتَقْنَا ٱلْجَبَلَ فَوْقَهُمْ كَأَنَّهُۥ ظُلَّةٌ﴾ عطف على قوله: ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكَ﴾، و﴿وَإِذْ قَالَتْ أُمَّةٌ﴾، ﴿وَإِذْ قِيلَ لَهُمُ﴾، و﴿إِذِ ٱسْتَسْقَىٰهُ﴾.

فانظر إلى هذا النظم السريّ(٣)، وتعجَّبْ ممَّن يريد تفكيكه!

(١) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾ [النساء: ٤٦]، وإلى قوله: ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾ [المائدة: ١٣].

(٢) «معالم التنزيل» (٣: ٢٩٧).

(٣) السري: الشريف.

وعن مالكِ بنِ دينارٍ رحمَه الله: يأتي علىٰ الناسِ زمانٌ إنْ قَصَّروا عما أُمِروا به، قالوا: سيُغفَرُ لنا، لأنا لم نُشرِكْ بالله شيئًا، كلُّ أمرِهم إلى الطَّمَع، خِيارُهم فيهم المُداهَنة، فهؤلاءِ مِن هذه الأُمّةِ أشباهُ الذين ذكَرَهمُ الله، وتَلا الآية.

﴿وَالدَّارُ الْآخِرَةُ خَيْرٌ﴾ مِن ذلك العَرَضِ الخسيس، ﴿لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ﴾ الرُّشا ومَحارمَ الله.

وقُرِئ: «وُرِّثوا الكتابَ»، و«ألّا تقولوا»، بالتاء، و«ادّارَسوا» بمعنىٰ: تَدارَسوا. و﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾، بالياء والتاء.

وأمّا إذا كان(١) عطفاً على قوله: ﴿لِلَّذِينَ﴾ كما هو عليه الوجه الثاني، يكون المراد: منهم الذين آمنوا مطلقاً، على ما روىٰ محيي السنّة عن عطاء: «هم أمة محمد صلوات الله عليه»(٢).

والأول(٣) هو القول.

قولُه: (﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ بالياء والتاء): بالياء التحتانية: نافعٌ وابنُ عامر وحفص. وبالتاء الفَوقانية: الباقون(٤).

---

(١) يعني قوله: ﴿وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٠].

(٢) انظر: «معالم التنزيل» (٣: ٢٩٧).

(٣) أي: الرفع على الابتداء في ﴿وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ﴾، ويكون المقصود بهم المؤمنين من أهل الكتاب كعبد الله بن سلام.

(٤) والصحيح أن قراءة ابن عامر وحفص بالتاء على الخطاب، وقراءة الباقين بالياء على الغيبة، أي: عكس ما ذكر الطيبي. انظر: «إتحاف فضلاء البشر» ص٢٣٢، و«البحر المحيط» (٤: ٤١٧). ولتمام الفائدة انظر: «حجة القراءات»، ص٣٠١.

فإنْ قلتَ: ما موقعُ قولِه: ﴿أَن لَّا يَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾؟ قلتُ: هو عَطفُ بيانٍ لـ﴿مِّيثَٰقُ ٱلْكِتَٰبِ﴾. ومعنىٰ ﴿مِّيثَٰقُ ٱلْكِتَٰبِ﴾: الميثاقُ المذكورُ في الكتاب، وفيه أنَّ إثباتَ المغفرةِ بغيرِ توبةٍ خروجٌ عن ميثاقِ الكتاب، وافتراءٌ علىٰ الله، وتَقَوُّلٌ عليه ما ليس بحَقّ. وإنْ فُسِّر ﴿مِّيثَٰقُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ بما تَقَدَّم ذِكرُه كان ﴿أَن لَّا يَقُولُواْ﴾ مفعولًا له، ومعناه: لِئلّا يقولوا، ويجوزُ أنْ تكونَ ﴿أَن﴾ مُفسِّرة، و﴿لَّا يَقُولُواْ﴾ نَهْيًا، كأنه قيل: ألم يُقَلْ لهم: لا تقولوا علىٰ الله إلّا الحقّ؟

قولُه: (هو عطفُ بيانٍ لـ﴿مِّيثَٰقُ ٱلْكِتَٰبِ﴾: أجابَ عن السؤال بوجهَين:

أحدهما: أنّ ﴿أَن﴾ في ﴿أَن لَّا يَقُولُواْ﴾ ناصبةٌ للفعل، وهو إما تفسير ﴿مِّيثَٰقُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ والإضافة، بمعنى: في أيّ الميثاق المذكور في الكتاب، وهو ﴿أَن لَّا يَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾. وفي جملةِ ذلك ألّا يقولوا: إنّ اللهَ يَغْفرُ الذنوبَ العِظامَ بغيرِ توبة.

وإمّا مفعولٌ به، و﴿مِّيثَٰقُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ مُبْهَمٌ لا يُعْلَم ما هو. فاخترعَ أن بيانَه وتفسيره: مَن ارتكبَ ذنباً عظيماً، فإنه لا يُغْفر إلّا بالتوبة. أي: أَمَا تقرّر وأُخِذ ميثاقكم أنَّ من ارتكبَ ذنباً عظيماً لا يُغفَرُ له إلّا بالتوبة، لئلا يقولوا على الله إلّا الحق؟

وثانيهما: أن ﴿أَن﴾ مُفسِّرة، لأن في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِم مِّيثَٰقُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ معنى القول، أي: ألم يُقَل لكم: لا تقولوا على الله إلا الحق؟ وهو ذلك القولُ بزعمِه واختراعه.

وقلت: الحقُّ أنّ الإنكار والتوبيخ واردان[1] على ترْكِ استحفاظهم كلامَ الله، والتمادي في التحريف والتغيير، وعليه أخذ الله ميثاقَهم كقوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَا ٱلتَّوْرَىٰةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسْلَمُواْ لِلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلرَّبَّٰنِيُّونَ وَٱلْأَحْبَارُ بِمَا ٱسْتُحْفِظُواْ مِن كِتَٰبِ ٱللَّهِ﴾ [المائدة: ٤٤]، قال المُصنِّف: «بما سألهم أنبياؤهم حِفْظَه من التغيير والتبديل»،

---

(١) في (ج): «وارد».

فإنْ قلتَ: علامَ عطفَ قولَه: ﴿وَدَرَسُوا۟ مَا فِيهِ﴾؟ قلتُ: علىٰ ﴿أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِم﴾، **لأنه تقرير**، فكأنه قيل: أُخِذَ عليهم ميثاقُ الكتابِ ودَرسوا ما فيه.

[﴿وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِٱلْكِتَٰبِ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُصْلِحِينَ﴾ ١٧٠]

﴿وَٱلَّذِينَ يُمسِكونَ بِٱلْكِتَٰبِ﴾ فيه وجهان: أحدُهما: أنْ يكونَ مرفوعًا بالابتداء، وخَبَرُه: ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُصْلِحِينَ﴾، ....

يعني: ألم يؤخَذ عليهم الميثاق، باستحفاظِ كتاب الله من التغيير والتبديل؟ فكيف غيّروا وبدّلوا وأخذوا عليه الرِّشا، فكفروا ونقَضوا ميثاقَ الله، ثم قالوا: استغْفِر لنا؟

فإن قلت: فعلىٰ هذا: المُنكرُ هو التغييرُ والتبديل، والمُنكر هو القول، لِـمَا مَرّ أن قوله: «﴿أَن لَّا يَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾ عطفُ بيان لـ ﴿مِّيثَٰقُ ٱلْكِتَٰبِ﴾».

قلت: إنهم إذا غيّروا وبدّلوا[1]، لا بدَّ أن يقولوا: هو من عند الله، ليأخذوا عليه الرِّشا.

قال المصنفُ في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلْوُۥنَ أَلْسِنَتَهُم بِٱلْكِتَٰبِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمَا هُوَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ٧٨]: «قال ابنُ عباس: هم اليهودُ منَ الذين قَدِموا على كعبِ بن الأشرَف، غيّروا التوراة، وكتبوا كتاباً بدّلوا فيه صفةَ رسول الله ﷺ، ثم أخذَت قُريظة ما كتبوه، فخلطوه بالكتاب الذي عندَهم». والله أعلم.

قولُه: (**لأنه تقرير**) أي: يجب أن يكون ﴿وَدَرَسُوا۟﴾ عطفاً على ﴿أَلَمْ يُؤْخَذْ﴾، وإن اختلفا خَبَراً وطلباً، لأن الاستفهامَ[2] واردٌ على التقرير، فهو بمنزلة الإخبار عن الثابت، فيصحّ العطفُ لعدم المُنافاة. ولهذا قال: «أُخِذَ عليهم الميثاق، ودرسوا».

---

(١) من قوله: «وأخذوا عليه الرِّشا فكفروا ونقضوا ميثاق الله» إلىٰ هنا سقط من (ط).

(٢) يعني في قوله: ﴿أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِم﴾؟ وهو استفهام تقريري.

والمعنىٰ: إنَّا لا نُضيعُ أجرَهم؛ لأنَّ ﴿ٱلْمُصْلِحِينَ﴾ في معنىٰ «الذين يُمسِكونَ بالكتاب»، كقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾ [الكهف: ٣٠]. والثاني: أنْ يكونَ مجرورًا عطفًا علىٰ «الذينَ يَتّقون»، ويكونَ قولُه: ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ﴾ اعتراضًا.

وقُرِئَ: ﴿يُمَسِّكُونَ﴾ بالتشديد. وتَنْصرُه قِراءةُ أُبيٍّ: «والذين مَسَّكوا بالكتاب».

فإنْ قلتَ: التمسُّكُ بالكتابِ يَشتَمِلُ علىٰ كلِّ عبادة، ومنها إقامةُ الصَّلاة، فكيف أُفرِدَت؟ قلتُ: إظهارًا لمزيّةِ الصلاةِ لكونِها عِمادَ الدِّين، وفارِقةً بين الكفرِ والإيمان.

وقرأ ابنُ مسعودٍ رضيَ اللهُ عنه: «والذينَ استَمْسَكوا بالكتاب».

[﴿وَإِذْ نَتَقْنَا ٱلْجَبَلَ فَوْقَهُمْ كَأَنَّهُۥ ظُلَّةٌ وَظَنُّوٓا۟ أَنَّهُۥ وَاقِعٌۢ بِهِمْ خُذُوا۟ مَآ ءَاتَيْنَٰكُم بِقُوَّةٍ وَٱذْكُرُوا۟ مَا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ ١٧١]

﴿وَإِذْ نَتَقْنَا ٱلْجَبَلَ فَوْقَهُمْ﴾: قَلَعْناه ورَفَعْناه، كقوله: ....

قولُه: (والمعنىٰ: إنَّا لا نُضيعُ أجرَهم): يعني: لا بدَّ في الخبر إذا كان جملةً من عائد إلى المبتدأ، فقوله: ﴿أَجْرَ ٱلْمُصْلِحِينَ﴾، وإن لم يكن فيه الضمير، لكنه هو نفسُ المبتدأ، فهو من إقامة الـمُظَهرِ موضعَ الـمُضْمَر، للعِلّية(١).

قولُه: (وقرئ: ﴿يُمَسِّكُونَ﴾ بالتشديد): الجماعةُ إلّا أبا بكر(٢).

---

(١) يعني: كان مقتضى الظاهر أن يقال: إنا لا نضيع أجرهم، لكنه قال: ﴿أَجْرَ ٱلْمُصْلِحِينَ﴾ وضعاً للمظهر موضع المضمر للتعليل.

(٢) وقراءة التشديد من التمسّك، وهي تُفيد معنى التأكيد والتكرير. أمّا قراءة التخفيف فمِن «أمْسَك»، ولا تدلّ على ما تدلّ عليه قراءة التشديد. انظر: «الكشف عن وجوه القراءات» (١: ٤٨٢)، و«حجة القراءات»، ص٣٠١.

﴿وَرَفَعْنَا فَوْقَهُمُ ٱلطُّورَ﴾ [النساء: ١٥٤]، ومنه: نَتَقَ السِّقاء؛ إذا نَفَضَه ليقتَلِعَ الزُّبدةَ منه. و«الظُّلَّة»: كلُّ ما أظلَّكَ مِن سَقيفةٍ أو سحاب. وقُرِئَ بالطاء، مِن: أطلَّ عليه؛ إذا أشرفَ، ﴿وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُۥ وَاقِعُۢ بِهِمۡ﴾: وعَلِموا أنه ساقطٌ عليهم، وذلك أنَّهم أبَوا أنْ يَقْبَلوا أحكامَ التوراة لغِلَظِها وثِقَلِها، فرفعَ اللهُ الطورَ علىٰ رؤوسِهم مقدارَ عَسْكرِهم، وكان فَرْسخًا في فَرْسخ، وقيل لهم: إنْ قَبِلتُموها بما فيها وإلّا ليَقَعنَّ عليكم، فلما نَظَروا إلى الجبلِ خَرَّ كلُّ رجلٍ منهم ساجدًا علىٰ حاجبِه الأيسر، وهو ينظرُ بعَينِه اليُمنىٰ إلى الجبلِ فَرَقًا مِن سُقوطِه، فلذلك لا تَرىٰ يهوديًّا يَسجُدُ إلّا علىٰ حاجبِه الأيسر، ويقولون: هي السَّجْدةُ التي رُفِعَت عنا بها العُقوبة، ولـمّا نَشَر موسىٰ الألواحَ وفيها كتابُ الله، لم يَبْقَ جبلٌ ولا شجرٌ ولا حجرٌ إلّا اهْتَزّ، فلذلك لا تَرىٰ يهوديًا تُقرأُ عليه التوراةَ إلّا اهتزّ وأنغضَ لها رأسَه، ﴿خُذُواْ مَآ ءَاتَيۡنَٰكُم﴾ علىٰ إرادةِ القول، أي: وقلنا: خُذوا ما آتيناكم، أو قائلينَ: خُذوا ما آتيناكم من الكتاب، ﴿بِقُوَّةٍ﴾ وعَزْمٍ علىٰ احتمـالِ مَشاقِّهِ وتكاليـفِه،

قولُه: (ومنه: نَـتَقَ السِّقاء): ابن السكّيت: «السِّقاء: يكون للَّبَن والماءِ، والوَطْب: للَّبَن خاصّة، والنِّحْيُ: للسَّمْن، والقِرْبة: للماء»[1].

قولُه: (ولـمّا نَشَر موسى عليه السلام الألواحَ) إلى آخر القصّة، مُستطرَدٌ[2] لذكر نَـتْق الجبل، وسجودِ القوم على حاجبهم، كما كان قوله: ﴿ فَخَلَفَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡ خَلۡفٌ﴾ الآيتين، مُستطرَداً من المعطوف والمعطوف عليه، على ما سبق.

---

(١) «إصلاح المنطق» ص٣٧٥، وليس فيه: «والقربة للماء»، والوَطْب ـ بفتح الواو، وإسكان الطاء ـ: جِلد الجَذَع فما فوقه. والنِّحْي ـ بكسر النون وإسكان الحاء ـ: زقّ السمن.

(٢) المقصود أن قوله تعالى: ﴿خُذُواْ مَآ ءَاتَيۡنَٰكُم بِقُوَّةٍ...﴾ هو المستطرد لذكرِ نَـتْقِ الجبل. يعني: قَـلْعه ورفعه.

﴿وَٱذْكُرُواْ مَا فِيهِ﴾ من الأوامرِ والنّواهي ولا تَنْسَوه، أو: **اذْكُروا ما فيه من التعريضِ** للثوابِ العظيمِ فارْغَبوا فيه. **ويجوزُ أنْ يُرادَ: خُذُوا ما آتيناكُم من الآيةِ** العظيمةِ بقوّةٍ إنْ كنـتُم تُطيقونَه، كقولِه: ﴿إِنِ ٱسْتَطَعْتُمْ أَن تَنفُذُواْ مِنْ أَقْطَارِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ فَٱنفُذُواْ﴾ [الرحمن: ٣٣]. ﴿وَٱذْكُرُواْ مَا فِيهِ﴾ من الدَّلالةِ على القُدرةِ الباهرةِ والإنذار، ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ ما أنـتُم عليه. وقرأ ابن مسعود: «وتَذْكُـرُوا» وقُرِئَ: «واذَّكَّروا»، بمعنىٰ: وتذكَّروا.

[﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُواْ بَلَىٰ شَهِدْنَآ أَن تَقُولُواْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَٰفِلِينَ * أَوْ تَقُولُوٓاْ إِنَّمَآ أَشْرَكَ ءَابَآؤُنَا مِن قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِّنۢ بَعْدِهِمْ أَفَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ ٱلْمُبْطِلُونَ * وَكَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ وَلَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ ١٧٢ - ١٧٤]

﴿مِن ظُهُورِهِمْ﴾ بَدَلٌ من ﴿بَنِىٓ ءَادَمَ﴾ بَدَلَ البعضِ مِن الكُـلّ، ومعنىٰ «أَخْـذِ ذُرّياتِهم من ظهورِهم»: إخراجُهم من أصلابِهم نَسْلًا وإشهادُهم علىٰ أنفسِهم.

قولُه: (**أو: اذْكُروا ما فيه من التعريضِ**)، **الجوهري**: «عَرَّضْتُ فُلاناً لكذا فتعرَّض هو له».

قولُه: (**ويجوزُ أنْ يُرادَ: خُذُوا ما آتيناكُم من الآيةِ**)، فَعَلىٰ هذا، المراد من نَتْقِ الجبل: إظهارُ العجز لا غير، كما في الآية[1] المستشهَد بها، كما تقول لمن يدّعي الصُّرْعةَ[2] والقوّة بعدما غلبتَه: خُذه منّي، يعني: إن كنتم تطلبون آية قاهرة، وتَقترِحُونها، خذوا ما آتيناكم إن كنتم تُطيقون.

---

(١) يعني قوله تعالى: ﴿إِنِ ٱسْتَطَعْتُمْ أَن تَنفُذُواْ مِنْ أَقْطَارِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ فَٱنفُذُواْ﴾ [الرحمن: ٣٣]. وقد استشهد بها الزمخشري على المعنى المذكور لقوله: ﴿خُذُواْ مَآ ءَاتَيْنَٰكُم بِقُوَّةٍ﴾.
(٢) أي: الشدة والغلبة.

قولُه: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ شَهِدْنَا﴾ مِن بابِ التمثيلِ والتخييل، ومعنىٰ ذلكَ أنه نَصَبَ لهم الأدلةَ علىٰ رُبوبيّتِه ووَحْدانيتِه، وشَهِدَتْ بها عقولُهم وبصائرُهم التي رَكَّبها فيهم، وجَعَلَها مُميِّزةً بينَ الضَّلالةِ والهدىٰ، فكأنه أشهَدَهم علىٰ أنفسِهم وقَرَّرَهم وقالَ لهم: ألستُ بربكم؟ وكأنّهم قالوا: بلىٰ أنتَ ربُّنا، شَهِدْنا علىٰ أنفسِنا وأقرَرْنا بوَحْدانيتِك.

وبابُ التمثيلِ واسعٌ في كلامِ الله تعالىٰ ورسولِه عليه الصلاة والسلام، وفي كلامِ العرب. ونظيرُه قولُه تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَن نَّقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾ [النحل: ٤٠]، ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾ [فصلت: ١١] وقوله:

إِذْ قالَتِ الأَنساعُ للبَطْنِ: الْحَقِ
قالَتْ لَهُ رِيحُ الصَّبا: قَرْقارِ

قولُه: (وشَهِدَتْ بها عقولُهم) عطفٌ على قولِه: «نَصَب لهم الأدلّة»، وكذا «جعَلَها مميّزة»، أي: جمع بين نصْب الأدلّة وبينَ جعْلِ القوةِ مميّزة، وبين شهادتها، لتكون الاستعارة تمثيليةً مركّبة من عدةِ أمور متوهَّمة.

هذا هو المراد من قوله: «من باب التمثيل والتخييل»، لا ما ظُنّ أنها من الاستعارة التخييلية، لأن المشبَّه به في التخييلية أمرٌ واحد مُحقَّق يُطلقُ على المخترَع المتوهَّم، كالأنياب في قولك: أنيابُ الـمَنِيّة نشَبَتْ بُفلان.

قولُه: (إذْ قَالتِ الأَنساعُ)[1] مضى شرحُه في «البقرة».

قولُه: (قَالَتْ لهُ رِيحُ الصَّبا: قَرْقَارِ)، بعده:

واخْتَلَطَ المعروفُ بالإنكارِ[2]

---

(١) سبق تخريجُه.

(٢) البيت من الرجز لأبي النجم العجْليّ. والقرقرة: الهدير.

ومعلومٌ أنه لا قولَ ثَمَّ، وإنَّما هو تمثيلٌ وتصويرٌ للمعنىٰ.

﴿أَوْ تَقُولُوٓاْ﴾ مفعولٌ له، أي: فَعَلْنا ذلك مِن نَصْبِ الأدلةِ الشاهدةِ علىٰ صحّتِها العقولُ كَراهةَ ﴿أَن تَقُولُواْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَـٰذَا غَـٰفِلِينَ﴾ لم نُنبَّهْ عليه، ﴿أَوْ﴾ كراهةَ أنْ ﴿تَقُولُوٓاْ إِنَّمَآ أَشْرَكَ ءَابَآؤُنَا مِن قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِّنۢ بَعْدِهِمْ﴾ فاقتدَيْنا بهم، **لأنَّ نَصْبَ الأدلةِ علىٰ التوحيدِ** وما نُبِّهوا عليه قائمٌ معهم، فلا عُذْرَ لهم في الإعراضِ عنه والإقبالِ علىٰ التقليدِ والاقتداءِ بالآباء، كما لا عُذرَ لآبائِهم في الشِّرك، وأدلةُ التوحيدِ منصوبةٌ لهم.

الضمير المجرور في «له» للسحاب، أي: قالت للسحاب الريحُ: قَرْقِرْ بالرعد. فهو أمرٌ من القَرْقَرة، وهو[1] في الرباعي كـ«نَزَالِ» في الثلاثي.

«واختلط المعروف»، يعني: المطر بلغ كلَّ مكان مما يُعرَف ويُنكَر، أي: عمَّ الأراضي كلَّها.

شبّه الريحَ بالآمر، والسحابَ بالمأمور، والقرقارَ بالمأمور به، وتخيّلَ الحالاتِ على سبيل التمثيل[2].

في «الانتصاف»: «إطلاقُ لفظ «التخييل» على كلام الله مردود»[3].

وقلت: إذا كان القرآن وارداً على أساليب كلام العرب وافتنانهم، فلا بُعدَ في الذهاب إليه.

قولُه: **(لأنّ نصب الأدلة على التوحيد)** علّة لِما فُهِم من المُعلّل مع علّيته، أي: فعلْنا ذلك كراهةَ أن تَعْتذروا بالغفلة والتقليد، «لأن نَصْبَ الأدلّة..» إلى آخره.

---

(١) يعني: قرقار: اسمُ فعلِ أمرٍ من الرباعي «قَرْقَر».

(٢) يعني: الاستعارة التمثيلية.

(٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ١٢٩).

فإنْ قلتَ: بنو آدمَ وذُرِّياتُهم مَنْ هُم؟ قلتُ: عَنىٰ بـ«بني آدم»: أسلافَ اليهودِ الذينَ أشركوا باللهِ، حيثُ قالوا: عُزَيرٌ ابنُ اللهِ. وبـ«ذرِّيّاتِهم»: الذينَ كانوا في عهدِ رسولِ اللهِ ﷺ من أخلافِهم المُقتَدينَ بآبائِهم، والدليلُ علىٰ أنّها في المُشرِكينَ وأولادِهم: قولُه: ﴿إِنَّمَآ أَشۡرَكَ ءَابَآؤُنَا مِن قَبۡلُ﴾، والدليلُ علىٰ أنها في اليَهود: **الآياتُ التي عُطِفَت عليها هِيَ، والتي عُطِفَت عليها وهي علىٰ نَمَطِها وأسلوبِها**، وذلك قولُه: ﴿وَسۡـَٔلۡهُمۡ عَنِ ٱلۡقَرۡيَةِ﴾ [الأعراف: ١٦٣]، ﴿وَإِذۡ قَالَتۡ أُمَّةٌ مِّنۡهُمۡ لِمَ تَعِظُونَ﴾ [الأعراف: ١٦٤]، ﴿وَإِذۡ تَأَذَّنَ رَبُّكَ﴾ [الأعراف: ١٦٧]، ﴿وَإِذۡ نَتَقۡنَا ٱلۡجَبَلَ فَوۡقَهُمۡ﴾ [الأعراف: ١٧١]. ﴿وَٱتۡلُ عَلَيۡهِمۡ نَبَأَ ٱلَّذِيٓ ءَاتَيۡنَٰهُ ءَايَٰتِنَا﴾ [الأعراف: ١٧٥].

ويجوز أن يكون تعليلاً للثاني، كأنه قيل: فعلْنا نصبَ الأدلة كراهةَ أن تقولوا: ﴿إِنَّمَآ أَشۡرَكَ ءَابَآؤُنَا مِن قَبۡلُ﴾، لأنه «قائم معهم» لا يُفارِقُهم(١)، «فلا عُذرَ لهم في الإعراض عنه، والإقبال على التقليد». فلمّا كان هذا التنبيهُ لا يُفارِقُ أحداً من المكلَّفين، قال: «لا عُذرَ لآبائهم في الشرك».

قولُه: (**الآياتُ التي عُطِفَت عليها هي**) أي: عطفت: ﴿وَإِذۡ نَتَقۡنَا ٱلۡجَبَلَ﴾، ﴿وَإِذۡ تَأَذَّنَ﴾ [الأعراف: ١٦٧]، ﴿وَإِذۡ قِيلَ لَهُمُ ٱسۡكُنُواْ﴾ [الأعراف: ١٦١].

قولُه: (**والتي عُطِفَت عليها**) أي: على قوله: ﴿وَإِذۡ أَخَذَ﴾، وهي قوله: ﴿وَٱتۡلُ عَلَيۡهِمۡ نَبَأَ ٱلَّذِيٓ ءَاتَيۡنَٰهُ ءَايَٰتِنَا﴾ [الأعراف: ١٧٥] وسائر الآيات التي تتعلَّقُ بـ«بَلْعَم»(٢).

قولُه: (**وهي على نَمَطِها وأسلوبِها**): أي: ﴿وَإِذۡ أَخَذَ رَبُّكَ﴾: على نمط الآيات المُتقدِّمةِ والمتأخرة.

---

(١) «لا يفارقهم» جملة تفسيرية من الطيبي.

(٢) بَلْعَم أو بَلْعام بن باعوراء، عالم من علمـاء بني إسرائيل، أو من الكنعانيـين، وستأتي قصتُه عند الآية المذكورة.

﴿أَفَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ ٱلْمُبْطِلُونَ﴾ أي: كانوا السَّببَ في شِرْكنا؛ لتأسيسِهم الشِّرك، وتقدُّمِهم فيه، وتَرْكِه سُنّةً لنا.

﴿وَكَذَٰلِكَ﴾: ومِثلَ ذلك التفصيلِ البليغ، ﴿نُفَصِّلُ ٱلْآيَٰتِ﴾ لهم، ﴿وَلَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾: وإرادةَ أنْ يَرجِعوا عن شِرْكهم نُفصِّلُها.

وقُرِئ: «ذُرِّيَّتَهم» على التوحيد، و«أنْ يقولوا» بالياء.

ولقائل أن يقول: لِمَ لا يجوز أن يكون عامّاً كالتذييل للميثاق الخاص، فيدخل فيه اليهود دخولاً أوّلياً، فلا تكون الواو عاطفة؟ ولأن ألفاظها لا تقبل التخصيص إلا بالتعسف، كما أوّل الشرك.

وبيان التذييل أن قوله: ﴿وَإِذْ نَتَقْنَا ٱلْجَبَلَ﴾ [الأعراف: ١٧١] في معنى: أخذ الميثاق، بدليل قوله تعالى في «البقرة»: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ ٱلطُّورَ﴾ [البقرة: ٦٣، ٩٣]، وقول المصنف: «﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ﴾: بالعمل بما في التّوراة ﴿وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ ٱلطُّورَ﴾ حتى قبِلْتم، وأعطيتم الميثاق». أتى بالميثاق الخاص، من حيث الصورة، ثم عقّبه بالعامّ من حيث المعنى، دلالةً على شدة شكيمتهم، وفرط عتوِّهم في أن الإلزام السمعيّ والعقليّ - على رأيه - لا يُجْدِي فيهم.

قال القاضي: «المقصودُ من إيراد هذا الكلام إلزامُ اليهود بمقتضى الميثاق العام، بعد ما ألزمهم بالميثاق المخصوص بهم، والاحتجاج عليهم بالحُجَج السمعية والعقلية، ومنعهم عن التقليد، وحملهم على النظر والاستدلال، كما قال: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْآيَٰتِ وَلَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾، أي: عن التقليد، واتّباع الباطل»(١).

---

(١) «أنوار التنزيل» (٣: ٧٢).

....

وقلتُ: ويؤيده ما روينا عن مالك، وأحمد بن حنبل، والترمذي، وأبي داود، و«شرح السنّة»، عن عمر رضي الله عنه أنه سئل عن هذه الآية، قال: سُئِل عنها رسول الله ﷺ فقال: «إنَّ الله خَلَق آدم، ثُمَّ مَسَح ظَهرَه بيَمينِه، فاستَخرَج مِنه ذُرِّيَّة، فقال: خَلَقت هَؤُلاء للجَنَّة، وبعَمَل أَهل الـجَنَّة يَعمَلُون، ثُمَّ مَسَح ظَهرَه، فاستَخرَج مِنه ذُرِّيَّة، فقال: خَلَقت هَؤُلاء للنَّار، وبعَمَل أهل النَّار يَعمَلُون». فقال رجُل: يَا رَسُول الله، فَفِيم العَمَل؟ فقال رسول الله ﷺ: «إنّ الله تَعالىٰ إذا خَلَق العَبد للجَنَّة، استعمَلَه بعَمَل أهل الـجَنَّة، حَتَّىٰ يَمُوت علىٰ عَمَل مِن أعمَال أهل الـجَنَّة، فَيُدخِلَه به الـجَنَّة، وإذا خَلَق العَبد للنَّار، استَعمَلَه بعَمَل أهل النَّار، حتَّىٰ يَمُوت عَلىٰ عَمَل مِن أعمَال أهل النَّار»[1].

قال الإمام: «أطبقَت المعتزلةُ على أنه لا يجوز تفسيرُ الآية بالحديث، لأن قوله: ﴿مِن ظُهُورِهِمْ﴾ بدلٌ من قوله: ﴿بَنِيٓ ءَادَمَ﴾، فالمعنى: وإذ أخذَ ربُّك من ظهور بني آدم، فلم يذكر أنه أخذ من ظهر آدم[2] شيئاً، ولأنه لو كان المرادُ أنه أخرجَ من ظهر آدم شيئاً، لَمَا قال: ﴿مِن ظُهُورِهِمْ﴾ بل يجبُ أن يقول: من ظهره، وذريّته».

وأجاب الإمام: «أن ظاهر الآية يدلُّ على أنه تعالى أخرجَ الذرّيةَ من ظهور بني آدم. وأمّا أنه أخرجَ كلَّ تلك الذرّيةِ من صُلب آدم، فليس في لفظ الآية ما يدلُّ على ثبوتِه، ولا على نَفيِه، إلّا أن الخبر قد دلّ، فثبتَ إخراجُ الذرّيةِ من ظهور بني آدم بالقرآن، وإخراج الذرّيةِ من ظهرِ آدم بالخبر، ولا مُنافاةَ بينَهما، فوجبَ المصيرُ إليهما معاً، صَوْناً للآيةِ والخبرِ عن الاختلاف»[3].

---

(١) أخرجه الإمام مالك في «الموطأ» (٢: ٨٩٨) والترمذي (٣٠٧٥) وأبو داود (٤٧٠٣) والنسائي في «السنن الكبرى» (١١١٩٠) وابن حبان (٦١٦٦) وهو حديث صحيح لغيره، وانظر تمامَ تخريجه في «مسند الإمام أحمد» (٣١١).

(٢) في (ج): «على بني آدم».

(٣) «مفاتيح الغيب» (١٥: ٤٣).

....

وقال الشيخ شهابُ الدين التوربشتي: وقد ذهبَ كثيرٌ من أهل العلم إلىٰ أن المرادَ من الآية توليدُ بعضهم من بعض، على مرِّ الزمان، ولو أُريدَ استخراجُ الذرِّيةِ من صُلبِ آدم دُفعةً واحدة، لكان من حقِّ القول أن يقول: وإذْ أخذ ربُّك من ظهرِ آدم ذرّيتَه.

فإن قيل: بيانُ الآية في الحديث خلافُ ما ذهبوا إليه، فلهُم أن يقولوا: إنّما تركوا ظاهرَ الآية بالحديث، سيِّما في مثل هذه القضية التي هي إخبارٌ عن الغيب، إذا كان الحديث المبيِّنُ للآية حديثاً صحيحاً، يجبُ به العلم. وهذا الحديث، وإن كان حديثاً حسناً، فإنه من جملة الآحاد، فلا يُترَكُ ظاهر الكتاب بمثل هذا الحديث.

مما يُمكِّننا من التوفيق بين الآية والحديث هو أن نقول: إنّما اقتصر في الحديث على ذِكر آدم، دونَ الذرّيّة، لأنه هو الأصل، فاكتفى بذكر الأصل عن الفرع.

فإن قيل: فقد روى أبو هريرةَ رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «لَـمَّا خَلَقَ اللهُ آدَمَ مَسَحَ ظَهرَهُ، فَسَقَطَ مِنْ ظَهرِهِ كُلُّ نَسَمَة هُوَ خَالِقُهَا مِنْ ذُرِّيَّتِهِ إلىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ»[1] إلى تمام الحديث وهو حديث صحيح، فلِمَ ذهبْتم في حديث عمر رضي الله عنه إلى التأويل الذي ذكرتموه؟

فالجواب: أن حديثَ أبي هريرةَ رضي الله عنه لا تعلُّـقَ له بالآية، ولم يُذْكَر فيه حديثُ الميثاق والإشهاد، وإنّما ذُكِرَ فيه أنّ الله تعالى مثّلَ لآدم ذرّيّته، وعرَضَهم عليه[2]. وهذا غيرُ ذلك.

---

(١) هذا جزءٌ من حديثٍ طويل أخرجه الترمذي (٣٠٧٦) والبزّار في «المسند» (٨٨٩٢) وأبو يعلى (٦٣٧٧) وقال الترمذي: هذا حديثٌ حسن صحيح.

(٢) يشير إلى قوله ﷺ في الحديث المشار إليه: «وَجَعَل بَين عَينَي كُلّ إِنسَان مِنهُم وَبِيصاً ـ يَعني: بَرِيقاً ـ مِن نُور، ثُمَّ عَرَضَهُم عَلىٰ آدَم. فقال: أي رَبّ، مَن هَؤلاء؟ قال: هَؤلاء ذُرِّيّتُك».
أمّا «الميثاق والإشهاد» فيشير بهما إلى قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِيٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُواْ بَلَىٰ﴾ [الأعراف: ١٧٢].

....

وقد ذهبَ أهلُ التأويل إلى أن المرادَ بالإشهاد ما ركّبه اللهُ فِيهم من العقول، وآتاهم من البصائر، فكأنه أشهدَهم على أنفسِهم وقرَّرهم، وقال لهم: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ فكأنهم قالوا: ﴿بَلَىٰ﴾. فذهبوا في معناه إلى أنه تمثيلٌ وتصويرٌ للمعنى.

وهذا الذي ذهبوا إليه في تأويل حديث عمرَ رضي الله عنه تأويلٌ حسنٌ مستقيم، لولا مخالفتُه حديثَ ابن عباس، وهو ما رواه عن النبي ﷺ أنه قال: «أخَذَ اللهُ المِيثاقَ مِنْ ظَهر آدَمَ بِنَعمانَ ـ يعني: عَرَفة ـ فأخرَجَ مِنْ صُلْبِه كُلَّ ذُرِّيَّةٍ ذَرأها، فَنثرَهُم بَينَ يَدَيه كالذَّرّ، ثُمّ كَلَّمَهُم قِبلاً قال: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ شَهِدْنَا أَن تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَافِلِينَ﴾».

وهذا الحديث مُخَرَّجٌ في كتاب أبي عبد الرحمن النَّسائي[1]. فهذا الحديثُ لا يحتملُ من التأويلِ ما يحتملُه حديثُ عمرَ رضي الله عنه، لظهور المرادِ منه.

ولا أراهم يُقابلون هذه الحجّةَ إلا بقولهم: إنّ حديثَ ابن عباسٍ من جُملةِ الآحاد فلا يَلزمُنا إن تركْنا أن نَترُكَ به ظاهرَ الكتاب!

وقال: إنّما جَدّوا في الهربِ عن القول في معنى الآية بما يقتضيه ظاهرُ هذا الحديث لمكان قوله سبحانه: ﴿أَن تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَافِلِينَ﴾. فقالوا: إنْ كان هذا الإقرارُ عن اضطرار، حيث كُوشِفُوا بحقيقة الأمر، وشاهدوه عينَ اليقين، فلهم يوم القيامة أن يقولوا: شهدنا يومئذ، فلمّا زال عنا عِلْمُ الضرورة، ووُكِّلنا إلى آرائنا، كان منّا من أصاب، ومنّا من أخطأ. وإن كان عن استدلال، ولكنهم عُصِموا عنده من الخطأ، فلهم أيضاً أن يقولوا:

(١) يعني «السنن الكبرى» (١١١٩١)، وأخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٢٤٥٥) والحاكم في «المستدرك» (٢: ٥٤٤) والبيهقي في «الأسماء والصفات»، ص٣٢٦ ورجال إسناده ثقات، ورجّح الحافظ ابن كثير في «التفسير» (٣: ٥٠١) كوْنَه موقوفاً على ابن عباس.

....

أُيِّدْنا يوم الإقرار بتوفيق وعِصمة، وحُرِمناهُما من بَعْد، ولو أُمْدِدْنا بهما أبداً، لكانت شهادتُنا في كلِّ حين كشهادتنا في اليوم الأول.

فقد تَبيَّنَ أنّ الميثاق: ما ركَّبَ اللهُ فيهم من العقول، وآتاهم من البصائر، لأنها هي الحجّةُ الباقية، المانعةُ لهم عن قولهم: ﴿إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَٰفِلِينَ﴾؛ لأن اللهَ تعالىٰ جعل هذا الإقرارَ حجة عليهم في الإشراك، كما جعلَ بَعْثَ الرسول حجّةً عليهم في الإيمان، بما أُخبِروا عنه من الغُيوب.

ولهم في ذلك كلامٌ كثير اكتفَينا عنه بهذا المقدار، والغرض منه توقيفُ الطالبين على مواضع الإشكال.

والتوفيقُ بين الآية وحديثِ عمرَ رضي الله عنه ـ على ما ذكرناه ـ مُتيسِّر، والتوفيق بينهما وبينَ حديث ابن عباس ـ على الوجه الذي لا تُعارضُه حجّةٌ أخرى من الكتاب ـ مُشْكِلٌ جداً، إلا أن يُعلَّلَ الحديثُ بما علّلوه»(١). انتهى كلامه.

وقال القاضي في «شرح المصابيح»(٢): «والتوفيقُ بينَ الآية والحديث أن يُقال: إن المراد من ﴿بَنِيٓ ءَادَمَ﴾ في الآية: آدمُ وأولاده، فكأنه صار اسماً للنوع، كالإنسان والبشر، والمراد من الإخراج: توليدُ بعضِهم من بعض، على مرِّ الزمان، واقتُصِرَ في الحديث على ذِكر آدمَ اكتفاءً بذكر الأصل عن ذكر الفرع(٣).

---

(١) الظاهر من السياق أن كلام التوربشتي ينتهي هنا، وقد ورد بعض هذا الكلام في «حاشية الكازروني على البيضاوي» (٣: ٣٤) بقوله: «أورده بعضهم»، ولم يذكر من هو.

(٢) «المصابيح» كتاب في الحديث للبغوي، وقد شرحه القاضي البيضاوي في كتاب سمّاه: «تحفة الأبرار».

(٣) انظر: «حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي» (٤: ٢٣٦). وقد نقل النص من «شرح المصابيح» للبيضاوي، كما ذكر، وانظر كذلك: «حاشية الكازروني علىٰ تفسير البيضاوي» (بهامش «تفسير البيضاوي» ٣: ٣٣).

....

وقلتُ، وما توفيقي إلّا بالله: نُبيِّنُ أولاً أن الأحاديثَ الثلاثةَ كلَّها مُعتمَدةٌ مُتوافِقةٌ مُتعاضِدة، ثم نَشرَعُ في المقصود:

أمّا الحديث الأول: فقد سبقَ أنه اتفقَ على روايتِه الإمامان: مالك، وأحمد، والشيخان: أبو داود، والترمذي، ورواه مُحيي السنّة في «شرح السنّة» و«المصابيح»[1]، وفيه: «فاستَخرَجَ مِنهُ ذُرِّيَّة فقالَ: خَلَقْتُ هؤلاءِ للجنّة، وبعملِ أهلِ الجنّةِ يَعمَلون. ثُم مَسَحَ ظَهرَه، فاستَخرجَ منهُ ذُرِّيَّةً فَقَالَ: خَلَقْتُ هَؤلاءِ للنَّار، وبعَمَل أَهل النَّار يَعمَلُون» إلى آخِر الحديث.

هذا السياق لا يَدعُ لذي لُبٍّ ريباً في أن المرادَ بالاستخراج: استخراجُ الذَّراري كلِّها إلى انقراض العالم، وإلّا فأيُّ معنًى لقوله: فَفِيمَ العَمَل؟، وقولِه صلوات الله عليه: «إنَّ اللهَ تعالىٰ خَلَقَ العَبدَ للجَنَّةِ»، وقوله: «خَلَقَ العَبدَ للنَّار»؟

وروى مُحيي السنّة في «معالم التنزيل»، عن مُقاتل وغيره: وفي آخره: «ثُمَّ أعادَهُم جَميعاً في صُلْبِه، فأهلُ القُبُورِ محبُوسُون، حَتَّىٰ يَخرُجَ أهلُ المِيثاقِ كُلُّهُم مِنْ أصلابِ الرِّجَالِ، وَأرحَامِ النِّسَاءِ»[2].

فإذن لا معنىٰ لقولهم: اقتصر في الحديث على ذكر آدمَ دونَ الذرّيّة، لأنه هو الأصل، فاكتفى بذكر الأصل عن الفرع.

وأمّا الحديثُ الثاني: فتمامُه على ما أوردَه صاحبُ «جامع الأصول» عن الترمذي، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «لَـمَّا خَلَـقَ الله آدَم، مَسَحَ ظَهرَه، فَسَـقَط مِن ظَهره كُـلُّ نَسَمَةٍ هُو خالِقُها مِن ذُرِّيَّـتِه إلىٰ يَوم القِيامَة، وجَعَل بَينَ عَينَي كُـلِّ إنسان مِنهُم وبِيصاً

---

(١) «مصابيح السنّة» للبغوي (١: ٩)، أمّا المصادر المذكورة فقد سبق تخريج الحديث منها.

(٢) «معالم التنزيل» (٣: ٢٩٨).

....

مِن نُور، ثُمَّ عَرَضَهُم عَلَىٰ آدَم، فقال: أي رَبّ، مَن هؤلاء؟ فقال: هؤلاء ذُرِّيَّتُكَ»[١] إلى آخر الحديث.

وأما الحديثُ الثالث: فقد أخرجَه الإمام أحمدُ بنُ حنبل في «مسندِه» عن ابن عباس أيضاً، كما ذكر من غير زيادة ولا نقصان.

فإذا تقرّرَ هذا فالواجبُ على المُفسِّر المُحقِّق ألّا يُفسِّر كلامَ الله المَجيدَ برأيه[٢]، إذا وجد من جانب السلفِ الصالح نقلاً مُعتَمَداً، فكيف بالنصّ القاطع من جَناب حضرةِ الرسالة صلواتُ الله على صاحبها؟ فإنّ الصحابيَّ رضي الله عنه إنّما سأله ﷺ عما أشكَل عليه من معنى الآية: أنّ الإشهادَ هل هو حقيقةٌ أم لا؟ والإخراجَ والمقاوَلةَ بقوله: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا۟ بَلَىٰ﴾: أَهُما على المُتعارَف أم على الاستعارة؟ فلمّا أجابَه صلواتُ الله عليه بما عَرَف منه ما أراده، سكت، لأنه كان بليغاً، ولو أشكل عليه من جهة أخرى لكان الواجبُ بيانَ تلك الجهة.

وكذا فهم الفاروقُ رضوانُ الله عليه.

وأمّا قولهم[٣]: لو كان المرادُ أنه أخرجَ من ظهر آدم، لَمَا قال: ﴿مِن ظُهُورِهِمْ﴾، بل يجب أن يقول: من ظهرِه وذرّيّته، فجوابه: أنّ المرادَ آدمُ وذرّيّته، لكن غلَّبَ إخراجَ الذراري من أصلاب أولاده نَسْلاً بعدَ نسل حينئذٍ علىٰ ذراري نفسه، لأنّ الكلامَ في الاحتجاج علىٰ

(١) «جامع الأصول» (٢: ١٤١)، وقد فسر النَّسَمة بالنفس، وكل دابّة فيها روح فهي نسمة، ولكن لا يخفىٰ أن المقصود هنا هو الإنسان لا غير. وقد سبق تخريج الحديث من مصادره، وحكم الترمذي عليه بأنه حسن صحيح.

(٢) هذا تعريض بالزمخشري لتفسيره الآية ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ ...﴾ برأيه.

(٣) يعني المعتزلة، وقد سبق إيراد ذلك ضمن نص منقول من «التفسير الكبير» للرازي (١٥: ٤٧).

....

الأولاد بشهادةِ قوله: ﴿وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُواْ بَلَىٰ﴾، ونحوه، لكن في إرادة الامتنان، قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَٰكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَٰكُمْ﴾ [الأعراف: ١١] والمراد آدم، بقرينة قوله: ﴿ٱسْجُدُواْ لِءَادَمَ﴾ [الأعراف: ١١].

ويَعضُدُه ما رواه الواحدي عن الكِسائيّ أنه قال: «لم يذكر ظهرَ آدم، وإنّما أُخرِجوا جميعاً من ظهرِه، لأن الله تعالىٰ أخرجَ ذرّيةَ آدمَ بعضَهم من ظهور بعض، علىٰ نحو ما يتوالدُ الأبناءُ من الآباء، واستغنَىٰ عن ذِكرِ ظهر آدم، لـما عُلِمَ أنهم كلَّهم بَنُوه، وأُخرِجوا من ظهرِه»(١).

وقال الإمام المحقِّقُ قُطبُ الدين الشيرازيِّ رحمه الله(٢): «ظواهرُ ألفاظ الآية، من قوله: ﴿مِنۢ بَنِيٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ دافعةٌ لظاهر حديث عمرَ رضي الله عنه، لكن لمّا كان المعلومُ المُقرّرُ في بداية العقول أنّ بني آدمَ من ظهر آدم، فيكون كلُّ ما أُخرج من ظهور بني آدم في «لا يزال» إلى يوم القيامة هم الذَّرّ، قد أخرجَهم الله تعالىٰ في الأزل عن صُلبِ آدم، وأَخَذ منه الميثاق الأول(٣)، ليعرفَ منه أن هذا النسلَ الذي يخرجُ في «لا يزال» من أصلاب بني آدم هو الذرُّ الذي أُخرج في الأزل من صُلبِ آدم، وأُخِذَ منه الميثاقُ الأول، وهو المَقاليُّ الأزليّ، كما أُخِذَ منهم في «لا يزال» بالتدريج، حين أخرجوا الميثاق الثاني، وهو الحاليّ «اللا يزاليّ».

---

(١) «الوسيط» للواحدي (٢: ٤٢٥)، وهو في «معالم التنزيل» (٣: ٢٩٩).

(٢) محمود بن مسعود الفارسي، قطب الدين الشيرازي، قاض، عالم بالعقليات، مفسّر. من كتبه: «فتح المنّان في تفسير القرآن». مات سنة ٧١٠هـ. انظر: «الدرر الكامنة» (٥: ١٠٨)، و«بغية الوعاة» (٢: ٢٨٢) و«مفتاح السعادة» (١: ٢٠٤).

(٣) سيأتي بيانه وبيان الميثاق الثاني فيما يلحق من الكلام، فالأول هو الأَزَليّ الذي لا يهتدي إليه العقل، ولا بد فيه من التوقف، والثاني هو ما يهتدي إليه العقل.

....

والحاصل: أنّ اللهَ تعالىٰ لمّا كان له ميثاقان مع بني آدم؛ أحدُهما: يهتدي إليه العقل مِن نصْبِ الأدلة الباعثةِ علىٰ الاعتراف الحالي، وثانيهما: المَقاليُّ الذي لا يهتدي إليه العقل، بل يتوقّفُ علىٰ توقيف واقف علىٰ أحوال العباد من الأزل إلى الأبد، كالأنبياء عليهم السلام، أراد النبي ﷺ أن يُعْلِمَ الأمّةَ ويُخبِرَهم أنّ مِن وراء الميثاق الذي تهتدون إليه بعقولِكم ميثاقاً آخَرَ أزليّاً، فقال ما قال مِن مسْح ظهرِ آدمَ في الأزل، وإخراج الذريّة والميثاقِ الآخَر».

وقلت: هذا كلام عالي الدرجة لا مزيدَ عليه، وهو قريبٌ من الأسلوب الحكيم، علىٰ منوال قوله تعالىٰ: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَۖ قُلْ مَآ أَنفَقْتُم مِّنْ خَيْرٍ فَلِلْوَٰلِدَيْنِ﴾ [البقرة: ٢١٥][1]، سألوا عن بيان ما يُنفقون، وأجيبوا ببيانِ المَصرف، وضُمِّنَ بيانَ ما يُنفقون. كذا هاهُنا: سألَ الصحابيُّ عن بيانِ الميثاقِ الحالي، فأجيبَ عن المقالي، وضُمِّنَ فيه الحاليُّ علىٰ ألطفِ وجه. والله أعلم.

قلت: مَنْ أبىٰ هذا التقرير قَـرُب أن يَعْدِل إلى مذهب أهل العَدْل، وأمّا الترديد الذي نقله الشيخُ التوربشتي رحمه الله وهو أن «قالوا: إن كان هذا الإقرارُ عن اضطرار» إلى قوله: «وإن كان عن استدلال»[2] إلى آخِره، فخلاصته أنه يلزمُ ألا يكونوا محجوجين يومَ القيامة. فجوابه: أنهم إذا قالوا: شَهِدْنا يومئذ، فلمّا زال علم الضرورة، ووُكِلْنا إلى آرائنا، كان كذا، كذبوا؛ فإنّكم ما وكلتم إلىٰ آرائكم، بل أَرسَلْنا رسلنا تَتْرىٰ لتُوقِظَكم عن سِنةِ الغفلة.

---

(١) والشاهد فيها قوله: ﴿قُلْ مَآ أَنفَقْتُم مِّنْ خَيْرٍ فَلِلْوَٰلِدَيْنِ﴾ إذ كان المتوقع أن يكون الجواب بيان الإنفاق تبعاً للسؤال، لكنه جاء لبيان المصرف، علىٰ الأسلوب الحكيم. وقريب من هذا، حديث الرسول ﷺ الذي رواه عمر، إذ كان المتوقّع الإجابة عن سؤال الصحابي مباشرة، لكنه أجيب بغير ذلك على طريقة الأسلوب الحكيم.

(٢) سبق عند الطيبي نقلُ كلام التوربشتي، وانظر: «حاشية الكازروني» (٣: ٣٤).

....

قال المصنفُ في قوله تعالىٰ: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥]: «الرسلُ مُنبِّهون عن الغفلة، وباعثونَ علىٰ النظر».

وقال مُحيي السنّة: «فإن قيل: كيف تَلزَمُ الحجّةُ واحداً لا يذكرُ ذلك الميثاق؟ قيل: قد أوضحَ اللهُ الدلائل علىٰ وَحدانيته، وصِدْق رسلِه فيما أخبَروا، فمن أنكرَه كان مُعانِداً ناقضاً للعهد، ولزمَته الحجّة، وبنسيانهم، وعدم حِفظِهم لا يَسقُطُ الاحتجاجُ بعدَ إخبار المُخبِرِ الصادق»[1].

وأمّا الجواب عن قولهم: «فلهم أن يقولوا: أُيِّدْنا يومَ الإقرار بتوفيق وعصمة، وحُرِمْناهما من بعد»، فهو أن يقال: إن هذا مُشترَكُ الإلزام، لأنه إذا قيل لهم: ألم نَمنَحْكم العقولَ والبصائر؟ فلهم أن يقولوا: فإذا حُرِمْنا اللُّطفَ والتوفيق، فأيّ منفعةٍ لنا في العقل والبصيرة؟

ولنختم الكلامَ بما ورد عن أرباب الكشف، وأصحاب العِرفان.

روى الشيخ العارفُ أبو عبد الرحمن السُّلَميُّ في «الحقائق» عن بُنانَ[2] أنه قال: «انتَخَبهم للولاية، واستخلصَهم للكرامة، وجعل لهم فتوحاً في غَوامض غُيوب المَلكُوت، أوجدهم لديه في كون الأزل، ثم دعاهم فأجابوا سِراعاً، وعرَّفَهم نفسَه حين لم يكونوا في صورة الإنسية، ثم أخرجَهم بمشيئتِه خلْقاً، وأودعَهم في صُلبِ آدم، فقال: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ [الأعراف: ١٧٢]، فأخبرَ أنه خاطبَهم وهم غير موجودين إلا بوجودِه لهم، إذ كانوا واجدين للحقِّ في غير وجودِهم لأنفسهم، وكان الحقُّ بالحقِّ في ذلك موجوداً»[3].

---

(١) «معالم التنزيل» (٣: ٣٠٠).

(٢) أبو الحسن بُنان بن محمد الحمّال، من المتصوفة. مات بمصر سنة ٣١٦هـ.
انظر: «طبقات الصوفية» (٢٩١)، و«تاريخ بغداد» (٧: ١٠٠)، و«المنتظم» (٦: ٢١٧).

(٣) «حقائق التفسير» للسلميّ (١: ٢٥٠).

....

وأنشد السُّلَميُّ لبعضِهم:

لو يَسْمعون كما سمعْتُ كلامَها ... خَرُّوا لِعَزَّةَ رُكَّعاً وسُجُودا[١]

وقال شيخُنا شيخ الإسلام أبو حفص السُّهْرَوَرْدِي[٢]، قُدِّس سرُّه:

«ورد في الحديث أنّ الله مَسَحَ ظَهْرَ آدَمَ، وأخْرَجَ ذرّيّته منه، كهيئة الذَّرّ، استخْرج الذرَّ من مَسامِّ شعر آدم، فخرج الذرُّ كخُروج العَرَق، وكان ذلك ببَطْن النَّعْمان: وادٍ بجنْب عَرَفة، بين مكّة والطائف»[٣].

وقلت: والغرضُ من هذا الإطناب الإرشادُ إلى التفادي عن القول في الأحاديث الصادرة عن مَنبع الرسالة عن الثقات، بأنها متروكة العمل، لعِلّةِ كونها من الآحاد، لأن ذلك يؤدّي إلى سَدِّ بابِ كثيرٍ من الفتوحات الغَيبية، ويَحرِم قائلَه من عظيم مِنَح الإلٰهية.

روى الإمام أبو بكر البيهقيُّ رحمهُ اللهُ في «المَدخَل»[٤] عن الشافعيّ رضي الله عنه: الذين لقيناهم كلُّهم يُثْبِتون خبرَ واحدٍ عن واحدٍ عن النبي ﷺ، ويجعلونَه سُنّةً، حُمِدَ من تَبِعَها، وعِيبَ مَن خالَفها. وقال الشافعي: مَن فارق هذا المذهبَ كان عندنا مُفارقاً لسبيلِ أصحابِ رسول الله ﷺ وأهل العِلم بعدَهم، وكان من أهل الجَهالةِ. وقال الشافعي: فمهما قلتُ من قولٍ أو أصَّلتُ من أصلٍ فيه عن رسول الله ﷺ خلافُ ما قلتُ، فالقولُ ما قال رسول الله ﷺ.

---

(١) البيت لكثيّر عزّة في «ديوانه»، ص٤٤٢.

(٢) صاحب «عوارف المعارف» سبقت ترجمتُه.

(٣) قاله في «عوارف المعارف» (١: ١١). ولتمامِ الفائدة انظر: «لطائف الإشارات» للقشيري (١: ٥٨٤).

(٤) يعني: «المدخل إلىٰ السنن الكبرى»، ولم أقف عليه فيه.

....

وهو قولي. قال: وجعل يُردِّدُه. وروى الدارميّ[١] عن الشّعبيّ قالَ: ما حدّثك هؤلاء عن النبي ﷺ فخُذْ به، وما قالَهُ برأيهِ فألْقِهِ في الحُشّ[٢].

رُوِّينا عن أبي داود، والترمذي، وابن ماجه، والدارِميّ، عن المِقْدام[٣]، قال: قال رسول الله ﷺ: «ألا إنِّي أُوتِيتُ الكِتابَ ومِثلَه معهُ، ألا يُوشِكُ رَجُلٌ شَبعانُ علىٰ أريكَتِه يَقول: عَليكُم بهذا القُرآن، فما وجَدتُم فيه من حَلالٍ فأحِلُّوهُ، وما وجدتُم فيه مِن حَرامٍ فَحَرِّمُوه»[٤]. وفي رواية: «وإنَّ مَا حَرَّمَ رَسُولُ الله ﷺ كَمَا حَرَّمَ اللهُ» الحديث.

وفي «جامع الأصول» عن رَزينٍ العَبْدَرِيّ، عن أبي رافع[٥]، أنّ رسول الله ﷺ قال: «لا أعرِفَنَّ الرجُلَ منكُم يَأتيه الأمر مِن أمري أنا أمَرتُه، أو نَهَيتُ عنه، وهو مُتَّكِئٌ علىٰ أريكَتِه، فيقُولُ: ما نَدري ما هذا؟ عندَنا كتابُ الله، وليسَ هذا فيه»[٦] الحديثَ.

وقد روى الترمذي وأبو داودَ وابنُ ماجه عنه نحوه، وروايتهم أقصَر[٧].

---

(١) في «سننه» (٢٠٦).

(٢) من قوله: «روىٰ الإمام أبو بكر البيهقي» إلىٰ هنا، أثبته من (ط).

(٣) هو: المقدام بن معد يكرب، يكنىٰ أبا كريمة، من صحابة النبي ﷺ، مات سنة ٨٧هـ. انظر: «الإصابة» (٦: ٢٠٤) وفيه «المقداد» وهو تحريف، و«أسد الغابة» (٥: ٢٥٤)، و«الاستيعاب» (٤: ١٤٨٢).

(٤) أخرجه أبو داود (٤٦٠٦) والترمذي (٢٦٦٤) وابن ماجه (١٢) والدارمي (٦٠٦) وغيرهم، وصحّحه ابن حبّان (١٢) وفيه تمامُ تخريجه.

(٥) هو أبو رافع مولىٰ رسول الله ﷺ، واسمه مختلف فيه، إلّا أن المشهور أن اسمه «أسلم». مات بالمدينة في خلافة عثمان رضي الله عنه، وفي ذلك خلاف أيضاً. انظر: «أسد الغابة» (١: ١٠١).

(٦) «جامع الأصول في أحاديث الرسول» (١: ٢٨٣).

(٧) أخرجه الترمذي (٢٦٦٣) وأبو داود (٤٦٠٧) وابن ماجه (١٣) وانظر تمام تخريجه في «مسند الإمام أحمد» (٢٣٩١٢).

[﴿وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ الَّذِي آتَيْنَاهُ آيَاتِنَا فَانْسَلَخَ مِنْهَا فَأَتْبَعَهُ الشَّيْطَانُ فَكَانَ مِنَ الْغَاوِينَ * وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا وَلَكِنَّهُ أَخْلَدَ إِلَى الْأَرْضِ وَاتَّبَعَ هَوَاهُ فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ الْكَلْبِ إِنْ تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَثْ ذَلِكَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَاقْصُصِ الْقَصَصَ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ ١٧٥ - ١٧٦]

﴿وَاتْلُ عَلَيْهِمْ﴾: علىٰ اليهودِ ﴿نَبَأَ الَّذِي آتَيْنَاهُ آيَاتِنَا فَانْسَلَخَ مِنْهَا﴾: **هو عالِمٌ من عُلماءِ بني إسرائيل**، وقيل: مِن الكنعانيين، اسمُه بَلعَمُ بنُ باعوراء؛ أُوتيَ عِلمَ بعضِ كُتُبِ الله، ﴿فَانْسَلَخَ مِنْهَا﴾: مِن الآياتِ، **بأنْ كفَرَ بها ونبَذَها وراءَ ظهرِه**، ﴿فَأَتْبَعَهُ الشَّيْطَانُ﴾: **فلَحِقَه** الشيطانُ وأدركَه وصارَ قَرينًا له، ....

وقلت: والذي أقضي منه العَجَب أنّ الشيخَ شهابَ الدين التوربشتي كيفَ نقلَ كلامهم هذا، وقرَّره، ولم يردَّ عليه، مع رسوخ علمِه، وعلوِّ مرتَبتِه! والله أعلم.

قولُه: (**هو عالِمٌ من عُلماءِ بني إسرائيل**): روى محيي السنّة عن مجاهد: هو بَلْعامُ بنُ باعِر. وعن ابن عباس: هو بَلعامُ بنُ باعوراء، كان من بني إسرائيل. ورُوِي عن ابن طلحة[١] رضي الله عنه أنه كان من الكنعانيين[٢].

قولُه: (﴿فَانْسَلَخَ مِنْهَا﴾... **بأنْ كفَرَ بها، ونبَذَها وراءَ ظهرِه**): هذه مُبالَغة، لأن السلخَ حقيقةً: كشْطُ الجلد عن المسلوخ، وإزالتُه عنه بالكلّيّة.

قال الإمام: «انسلخ، أي: خرج. يُقالُ لكلِّ من فارقَ الشيء بالكلّيّة: انسلخَ منه»[٣].

قولُه: (﴿فَأَتْبَعَهُ الشَّيْطَانُ﴾: **فلَحِقَه**)، **الجوهري**: «أتبَعت القومَ ـ علىٰ «أفعَلْت» ـ: إذا كانوا قد سبقوك، فلحقتَهم. وأتبَعْتُ أيضاً غيرِي. يقال: أتبَعْتُه الشيءَ فتَبِعه».

---

(١) في «المعالم»: «عليّ بن أبي طلحة» وهو الصحيح، تابعيّ، يكنّىٰ أبا الحسن. له رواية في الحديث. مات سنة ١٤٣هـ. انظر: «ميزان الاعتدال» (٣: ١٣٤)، و«تهذيب التهذيب» (٧: ٣٣٩).

(٢) «معالم التنزيل» (٣: ٣٠١).

(٣) «مفاتيح الغيب» (١٥: ٤٥).

أو: فأَتْبَعَه خُطواتِه. وقُرِئ: «فاتَّبعه»؛ بمعنىٰ: فتَبِعَه، ﴿فَكَانَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ﴾: فصارَ من الضالِّينَ الكافرين. **رُوي: أنّ قومَه طَلَبوا إليه أنْ يَدعُوَ علىٰ موسىٰ** ومَن معَه، فأبىٰ وقال: كيفَ أَدْعو علىٰ مَنْ معه الملائكة، فألحّوا عليه ولم يَزالوا به حتىٰ فَعَل، ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَٰهُ بِهَا﴾: لَعَظَّمْناه ورَفَعْناه إلى مَنازِلِ الأبرارِ من العلماءِ بتلكَ الآيات، ﴿وَلَٰكِنَّهُۥٓ أَخْلَدَ إِلَى ٱلْأَرْضِ﴾: **مالَ إلى الدنيا ورَغِبَ فيها. وقيل: مالَ إلى السَّفالة.** .....

قولُه: (**رُوي: أنّ قومَه طَلَبوا إليه أنْ يَدعُوَ علىٰ موسىٰ**): عن محيي السنّة، عن ابن عباس، والسُّدّي، وغيرهما، «أن موسىٰ، لمّا قصدَ حرب الجبّارين، ونزل أرضَ بني كَنعانَ من[1] أرض الشام، أتىٰ قومُ بَلْعَام [إلى بَلْعم][2]، وكان عندَه اسمُ الله الأعظم، فقالوا: إنّ موسىٰ رجُل حديد، ومعه جنودٌ كثيرة[3]، وإنه قد جاء ليُخْرجنا مِن ديارنا، ويَقتلَنا، وأنت رجُل مُجابُ الدعوة، فاخرُج وادعُ الله أن يرُدَّهُم عنا. فقال: وَيلَكُم، نبيُّ الله، ومعه الملائكةُ والمؤمنون، كيف أدعو عليهم وأنا أعلمُ من الله ما أعلمَ، وإنّي إن فعلتُ هذا ذهبَت دُنياي وآخرتي؟! فراجَعوه، وألحُّوا عليه، فلم يزالوا يتضرّعون إليه، حتى فَتنوه»[4].

قولُه: (﴿وَلَٰكِنَّهُۥٓ أَخْلَدَ إِلَى ٱلْأَرْضِ﴾: **مال إلى الدنيا، ورَغِبَ فيها**)، **النهاية**: «أخلَد إليها، أي: ركَن إليها، ولَزِمَها». وقال الزجّاج: «يقال: أخلدَ فلانٌ إلى كذا وكذا، وخَلَد ـ والأوّل أكثر ـ أي: سَكَن إلى لذّاتِ الأرض»[5].

قولُه: (**وقيل: مالَ إلى السَّفالة**) الرواية بفتح السين.

---

(١) قوله: «بني كنعان من» سقط من (ج).

(٢) تكملة من «معالم التنزيل».

(٣) في (أ) وفي «المعالم»: «كثير»، وكلاهما جائز.

(٤) «معالم التنزيل» (٣: ٣٠١).

(٥) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣١٦).

فإنْ قلتَ: كيف عَلَّقَ رَفْعَه بمشيئةِ الله تعالىٰ ولم يُعَلِّقْ بفعلِه الذي يَسْتَحِقُّ به الرفع؟ قلتُ: المعنى: ولو لَزِمَ العَمَلَ بالآياتِ ولم يَنسلخْ منها لَرَفَعْناه بها؛ وذلك أنَّ مشيئةَ الله تعالىٰ رَفْعَه تابعةٌ للزُومِه الآيات، فذُكِرَت المشيئة. والمُرادُ: ما هي تابعةٌ له ومُسبَّبَةٌ عنه، كأنه قيل: ولو لَزِمَها لرَفَعْناه بها. **ألا تَرى إلىٰ قولِه: ﴿وَلَٰكِنَّهُۥٓ أَخْلَدَ إِلَى ٱلْأَرْضِ﴾، فاستَدرَكَ المشيئةَ بإخلادِه الذي هو فِعْلُه، فوَجَبَ أنْ يكونَ ﴿ وَلَوْ شِئْنَا﴾ في معنىٰ ما هُو فِعْلُه**، ولو كانَ الكلامُ علىٰ ظاهرِه لَوَجبَ أنْ يُقال: ولو شِئنا لَرَفَعْناه ولكنّا لم نَشَأ.

الجوهري: «السُّفالة، بضم السين: نقيضُ العُلوّ، وبالفتح: النذالة».

الأساس: «ومن المجاز: سَفِلَت مَنْزلتُه عند الأمير. وقد سَفُلَ في النسب والعِلْم».

قولُه: (**مالَ إلىٰ الدنيا ورَغِبَ فيها**) مُقابلٌ لقولِه: «رفعْناه إلىٰ منازل الأبرار»، لأنّ الدنيا ليست بمنازلهم، لقوله: «فاعبُروها، ولا تَعمُروها»(١).

وأمّا قوله: (**مال إلىٰ السَّفالة**) فبالنظر إلىٰ لفظ «رفعْنا».

قولُه: (**ألا ترى إلىٰ قولِه تعالىٰ: ﴿وَلَٰكِنَّهُۥٓ أَخْلَدَ إِلَى ٱلْأَرْضِ﴾، فاستَدرَكَ المشيئةَ بإخلادِه الذي هو فِعْلُه، فوَجَبَ أنْ يكونَ ﴿ وَلَوْ شِئْنَا﴾ في معنىٰ ما هُو فِعْلُه**)، قال القاضي: «إنّما علّقَ رفعَه بمشيئةِ الله، ثم استدركَ عنه بفعل العبد، تنبيهاً علىٰ أن المشيئةَ سببٌ لفعلِه الموجِبِ لرفعِه، وأنّ عدمَه دليلُ عدمِها دلالةَ انتفاءِ المُسبَّبِ علىٰ انتفاءِ سببه، وأنّ السببَ الحقيقيَّ هو المشيئة، وأنّ ما نُشاهِدُه من الأسبابِ وسائطُ مُعتَبرةٌ في حصول السبب، من حيث إنّ المشيئةَ تعلَّقَت به.

---

(١) هذا من قولِ المسيح عليه السلام، ذكره الإمام الغزالي في «إحياء علوم الدين» (٤: ٢٢٣).

....

وكان من حقِّه أن يقول: ولكنه أعرضَ عنها، فأوقعَ موقعِه ﴿أَخْلَدَ إِلَى ٱلْأَرْضِ وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ﴾، مبالغةً وتنبيهاً علىٰ أنّ ما حملَه عليه هو هواه، وأن حُبّ الدنيا رأسُ كل خطيئة»[1].

هذا تمام كلام القاضي. وتلخيصُه: أنّ قوله تعالىٰ: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَٰهُ بِهَا﴾ مُجرًى علىٰ ظاهره، وقوله: ﴿وَلَٰكِنَّهُۥٓ أَخْلَدَ إِلَى ٱلْأَرْضِ﴾ محمولٌ علىٰ التأويل، علىٰ عكس ما فعلَه المصنف.

ثم الواجبُ علينا أن نُبيِّن وجْهَ الرُّجحانِ من غير التعصُّب، فنقول، والله أعلم بمُرادِه من كلامه: إنه تعالىٰ لـمّا قال: ﴿ٱلَّذِىٓ ءَاتَيْنَٰهُ ءَايَٰتِنَا فَٱنسَلَخَ مِنْهَا﴾ بمعنى: نحن فعلْنا إيتاءَ الآيات، فعقَّبها هو[2] بفعل الانسلاخ، تَوهُّماً منه أنه مستقلٌّ في إيجاد الفعل، فقيل دفعاً لذلك التوهُّم: لو شئنا أن نَرفعَه بالآياتِ إلى المراتبِ العليّةِ لفعلْنا، فلا يحصلُ منه الانسلاخُ إذاً، لكن تَعلَّقت مشيئتُنا بانحطاطِه إلىٰ الأرض، فحصلَ منه الانسلاخ، فوضع موضعَه ﴿أَخْلَدَ إِلَى ٱلْأَرْضِ﴾ ليُطابقَ الرفع. وإنّما جاءَ قولُ المصنف: «ولكنه أخلَدَ إلى الأرض، فحَطَطْناه»، على عكس هذا التقدير: لأنه جعلَ مشيئةَ الله تابعةً لفعل العبد، فعَدِمَ التوفيق، فأخطأ في التلفيق.

وأمّا قولُه: «ولو كانَ الكلامُ علىٰ ظاهرِه، لَوجبَ أنْ يُقال: ولو شِئنا لَرفَعْناه بها[3]، ولكنّا لم نَشَأ»، فجوابه: أنك لـمّا جعلَت المشيئةَ ابتداءً تابعةً للزوم هذا الإنسان الآيات، لزمَك هذا، فاجعل لزومَه الآياتِ تابعاً للمشيئة، كما فعلْنا، لتنظرَ كيفَ يجيء الكلامُ على سَنَنِه!

---

(١) «أنوار التنزيل» (٣: ٧٣).

(٢) يعني «بلعام».

(٣) كذا في الأصول الخطية، وليس في «الكشاف»: «بها».

﴿فَمَثَلُهُۥ كَمَثَلِ ٱلْكَلْبِ﴾: فِصفتُه التي هي مَثَلٌ في الخِسَّةِ والضَّعةِ كصِفةِ الكلبِ في أخَسّ أحوالِه وأذلِّها، وهي حالُ دوامِ اللَّهْثِ به واتصالِه، سواءٌ حُمِلَ عليه ـ أي: شُدَّ عليه وهُيِّجَ فطُرِدَ ـ أو تُرِكَ غيرَ مُتعرَّضٍ له بالحَمْل عليه. وذلك أنّ سائرَ الحيوانِ لا يكونُ منه اللَّهَثُ إلّا إذا هُيِّجَ منه وحُرّك، وإلّا لم يَلْهَث، والكلبُ يَتَّصِلُ لَـهْثُه في الحالتَيْن جميعًا، **وكانَ حقُّ الكلام** أنْ يقال: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَٰهُ بِهَا وَلَٰكِنَّهُۥٓ أَخْلَدَ إِلَى ٱلْأَرْضِ﴾، فحَطَطْناه ووَضَعْنا منزلتَه، فوُضِعَ قولُه: ﴿فَمَثَلُهُۥ كَمَثَلِ ٱلْكَلْبِ﴾ مَوْضِعَ «**فَحَطَطْناه أبلغَ حَطٍّ**» لأنّ تمثيلَه بالكلبِ في أخسِّ أحوالِه وأذلِّها في معنىٰ ذلك.

قولُه: (**وكانَ حقُّ الكلام**) إلى قولِه: (**فحَطَطْناه أبلغَ حَطٍّ**): اعلَمْ أن التشبيهَ عُدولٌ عن أصل المعنىٰ، ورَوْمٌ للمُبالغة، فإنك إذا أردتَ المبالغةَ في قولك: «زيدٌ شجاع»، قلت: «زيد كالأسد»؛ لأنك في التشبيه تَقصِدُ محاولة إبراز المُشبَّه في صورةِ المُشبَّهِ به، ليثبتَ في النفس خيالُه، فيكونَ أدخَل في الرَّوعة وآكَدَ في الدلالةِ من أصل المعنىٰ[1].

وهاهُنا الأصل ـ كما قال ـ «حططْناه أبلغ حطّ»، فوضع التمثيل[2] مقامَه، ليُخيِّلَ إلى السامع خَيالاً في غايةِ الضَّعةِ والخِسّة. واللهْث: إدلاعُ اللسان من التنفُّسِ الشديد.

فإن قلتَ: نسبةُ التمثيل إلى أصل المعنىٰ من أي قَبيل هو؟ قلتُ: من قَبيل الكناية[3]، وأخذِ الزُّبدةِ والخلاصة من المجموع من غير اعتبار مُفرداتِه، كما سيجيء في قوله تعالىٰ: ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزمر: ٦٧][4].

---

(١) ما ذكره الطيبي ليس تعريفاً للتشبيه، وإنّما هو بيان لبعض أغراضه.

(٢) يعني قوله تعالىٰ: ﴿فَمَثَلُهُۥ كَمَثَلِ ٱلْكَلْبِ...﴾.

(٣) يريد أن التمثيل في الآية يعطي معنى الكناية عن خسة المستكبر على مشيئة الله، وذلّه وهوانه.

(٤) والآية شاهد على أن التخييل فيها كناية عن تصوير عظمة الله، والتوقيف على كنه جلاله وقدْره. انظر تفصيل ذلك في: «الكشاف» (١٣: ٤٣١).

وعن ابنِ عباسٍ رضيَ اللهُ عنهما: الكلبُ مُنقَطِعُ الفُؤاد، يَلْهَثُ إنْ حُمِلَ عليه أو لم يُحمَل عليه. **وقيل: معناهُ: إنْ وَعَظْتَه فهو ضالّ**، وإنْ لم تَعِظْه فهو ضالّ، كالكلبِ إنْ طردتَه فسَعىٰ لَهَث، وإنْ تركتَه علىٰ حالِه لَهَث.

قولُه: (**وقيل: معناهُ: إنْ وَعَظْتَه فهو ضالّ**) عطفٌ علىٰ قوله: «فصفته التي هي مثَل في الخسّة». والتمثيل الأول: مُركَّبٌ عقلي، لأنه اعتُبِرَ من المجموع الضَّعةِ والخِسَّة: شَبَّه بِلْعامَ من حيثُ إنه مالَ من المرتبةِ العالية، ومنازلِ الأبرار من العلماء، إلىٰ أسفل السافلين، والميل إلىٰ الدنيا وحُطامِها، بالكلْب في الحالتين معاً. والوجه: هو الزبدةُ والخلاصةُ مِن الضعة والخِسّة. وإليه أشار بقوله: «لأن تمثيله بالكلب في أخسّ أحواله وأذلّها في معنىٰ ذلك» أي: حططْناه أبلغ حطّ.

وعلىٰ الثاني: مركّب وَهْميّ، لأنه توهّمَ في الوجه متعدِّداً[١]، وهو عدم تغيير حال الضعة في حالتي الإغراء والترك. وهو المراد من قوله: «إنْ وعظْتَه فهو ضال، وإن لم تعِظْه فهو ضال».

وعلىٰ الثالث ـ وهو قوله: «وقيل: لما دعا بلعم علىٰ موسىٰ» إلىٰ آخره ـ: التشبيهُ مُفردٌ حسّي. وقوله: ﴿إِن تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَث﴾ جملة استئنافية مبيِّنةٌ لحال تشبيه بَلعامَ بالكلب. ولهذا قال: «وجعل يَلهَثُ كما يَلهَثُ الكلب».

والدليل علىٰ أنّ هذا التشبيه مُفرَد، والأول والثاني مُركّبان: سؤالُه بقولِه: «ما محلّ الجملة الشرطية؟» بعدَ تمام التشبيهين. وجوابه: «النصب علىٰ الحال»، ليدخلَ حينئذٍ في حيِّز التشبيهَين، لإرادةِ التركيبِ فيهما.

---

(١) من قوله: «والخلاصة من الضعة والخسة» إلىٰ هنا سقط من (ط).

فإنْ قلتَ: ما محلُّ الجملةِ الشرطية؟ قلتُ: النصبُ علىٰ الحال، كأنه قيل: كمَثَلِ الكلبِ ذليلًا دائمَ الذِّلّةِ لاهثًا في الحالتَين.

قولُه: (**النصبُ علىٰ الحال، كأنه قيل: كَمثَلِ الكلبِ ذَلِيلاً دائمَ الذِّلّةِ**): قال صاحب «الضوء»: «الشرطيةُ لا تكادُ تقَعُ بتمامِها موقعَ الحال، ولو أُريدَ ذلك لـجُعِلتَ خبراً عن ضمير ما أُريدَ الحال عنه، نحو: «جاءني زيدٌ وهو إن يُسألْ يُعْطِ». فالحال إذن جملةٌ اسمية، والسِّرُّ فيه أنّ الشرطية، لتَصدُّرِها بما يقتضي الصَّدْرية، لا تكادُ ترتبطُ بها قبلَها، إلا أن يكون هناك فَضْلُ قوّة. نَعَمْ، إنّما يجوزُ إذا أُخْرِجَت عن حقيقة الشرط، ثم هي لم تَخلُ مِن إنْ عُطِفَ عليها ما يُناقِضُها أو لم يُعطَف. والأول: حذفُ الواو فيه مُستَمِرّ، نحو: آتيكَ إن تأتِني أو لم تأتِني؛ لأن النقيضَين في مثْل هذا الموضع لا يَبقيان علىٰ معنى الشرط، بل يتحوَّلان إلى معنى التسوية، كالاستفهامَين المُتناقِضَين في قولِه تعالىٰ: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ﴾ [البقرة: ٦]. وأمّا الثاني: فلا بدَّ فيه من الواو، نحو: آتيك وإن لم تأتني، ولو تَركَ الواوَ لالتبَسَ بالشرطِ حقيقة»[(١)].

قلت: وإنّما تركَ الواوَ في التنزيل[(٢)]، لأنه من باب: آتيك إن تأتِني أو لم تأتني، لأنّ المراد: إنْ حُمِل عليه أو لم يُحمَل عليه.

وأمّا قولُه قبل هذا: «سواء حُمِل عليه ـ أي: شُدَّ عليه وهُيِّج فطُرِد ـ أو تُرِك غير متعرَّض له» فهو كما قاله صاحب «الضوء»: «إن النقيضَين في هذا المقام لا يبقَيان علىٰ معنىٰ الشرط، بل يتَحوَّلان إلىٰ معنىٰ التسوية»[(٣)].

---

(١) «الضوء على المصباح» للإسفراييني (مخطوط بمكتبة الأزهر، رقم خصوصي (٢٢٨)، وعمومي (٢٧١٨٥)، الورقة ٢٨).

(٢) يريد في قوله تعالىٰ: ﴿إِن تَحۡمِلۡ عَلَيۡهِ يَلۡهَثۡ﴾.

(٣) «ضوء المصباح» (مخطوط)، ورقة ٢٨.

وقيل: لمـّا دَعا بَلْعَمُ علىٰ موسىٰ عليه السلامُ خرجَ لِسانُه فوقعَ علىٰ صَدرِه، وجعَلَ يَلهَثُ كما يَلهَثُ الكلب.

﴿ذَٰلِكَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا﴾ مِن اليهودِ بعدما قَرؤوا نَعْتَ رسولِ الله ﷺ في التوراة، وذِكْرَ القرآنِ المُعْجِزِ وما فيه، وبَشَّروا الناسَ باقترابِ مَبعثِه، وكانوا يَسْتَفتِحون به، «فاقْصُصْ» قَصَصَ بَلْعَمَ الذي هو نَحوُ قَصَصِهم، ﴿لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ فيَحْذَرون مِثلَ عاقبتِه، إذا ساروا نَحْوَ سيرته، وزاغوا شِبْه زَيْغه، ويَعْلَمونَ أنكَ عَلِمْتَه من جِهةِ الوحي، فيزدادوا إيقانًا بك، وتزدادَ الحجَّةُ لُزومًا لهم.

قولُه: (﴿ذَٰلِكَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا﴾) يعني: إنّما أتى بقوله: ﴿ذَٰلِكَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ﴾ عقيبَ تمثيل بَلْعامَ لِيُنبِّهَ اليهودَ الذين كذّبوا رسولَ الله ﷺ بعد ما أُوتوا من الآيات، وهو التوراة، وفيها نَعْتُ الرسول ﷺ وذِكْر القرآن، وبشَّروا الناسَ بمَبعثِه، واستفتحوا بنُصرتِه، ثم انسلخوا منها، ومالوا إلى الدنيا، واشتَروا بآيات الله ثمناً قليلاً، وحرَّفوا اسمَه، وكفَروا به، على أنّ حالَهم مِثْلَ حال بَلْعام، حَذْوَ القُذَّةِ بالقُذَّة.

وإليه الإشارة بقولِه: «فاقْصُصْ قَصَص بَلْعَمَ الذي هو نَحوُ قَصَصِهم ﴿لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾»، قلت: مَن تفكَّر في هذا المَثل، وسائرِ الأمثالِ المضروبة في التنزيل، في حقِّ المشركين والأصنام؛ من بيت العنكبوت[1]، والذباب[2]، تَحقَّقَ له أنّ حالَ علماء السوء أسوأُ وأقبحُ من ذلك، فما أنعاه مِنْ مثَلٍ عليهم، وما هم فيه من التهالُك في الدنيا؛ مالِـها

---

(١) يشير إلى قوله تعالىٰ: ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَوْلِيَآءَ كَمَثَلِ ٱلْعَنكَبُوتِ ٱتَّخَذَتْ بَيْتًا ۖ وَإِنَّ أَوْهَنَ ٱلْبُيُوتِ لَبَيْتُ ٱلْعَنكَبُوتِ ۖ لَوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ﴾ [العنكبوت: ٤١].

(٢) يشير إلى قوله تعالىٰ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥٓ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَن يَخْلُقُوا۟ ذُبَابًا وَلَوِ ٱجْتَمَعُوا۟ لَهُۥ ۖ وَإِن يَسْلُبْهُمُ ٱلذُّبَابُ شَيْـًٔا لَّا يَسْتَنقِذُوهُ مِنْهُ ۚ ضَعُفَ ٱلطَّالِبُ وَٱلْمَطْلُوبُ﴾ [الحج: ٧٣].

....

وجاهِها، والرُّكونِ إلى لذّاتها وشهواتها، ومن متابعةِ النفس الأمّارة وإرخاءِ زِمامها في مَرامها!

وكتبَ شيخُنا شيخ الإسلام شهاب الدين أبو حفص السُّهْرَوَرْدِيُّ، إلى الإمام العلّامة فخر الدين الرازي تغمَّدَهما الله برضوانه: «مَنْ تعيَّن في الزمان لنَشْر العلم، عظُمت نعمةُ الله لديه، ينبغي للمُتيقِّظين(١) الحُذَّاق من أرباب الديانات، أن يُمدّوه بالدعاء الصالح، ليُصَفِّيَ الله تعالىٰ مَورِدَ علْمِه بحقائق التقوىٰ، ومصدرَه من شوائب الهوىٰ، إذ قَطْرةٌ من الهوىٰ تُكدِّرُ بحراً من العلْم، ونوازعُ الهوىٰ المركون في النفوس المستصحبة إياه، من مَحْتِدِها، من العالم السُّفلي، إذا شابت العِلْمَ حطّته من أَوْجِه. وإذا صفَت مصادر العلْم ومَوارِدُه من الهوىٰ، أمدَّتْه كلماتُ الله التي يَنفَدُ البحر دون نَفادِها، ويبقى العِلْمُ على كمال قوّتِه، وهذه رُتبةُ الراسخين في العلْم، لا المُترسِّمين به، وهم وُرّاثُ الأنبياء: كـرَّ عملُهم على علمِهم، وكرَّ علْمُهم على عملِهم، وتَناوَبَ العلْمُ والعملُ فيهم، حتى صفَت أعمالهم ولطُفت، فصارت مُسامَراتٍ سريّة، ومُحاوراتٍ رُوحية، وتشكّلت الأعمالُ بالعلوم، لمكان لطافتِها، وتشكّلت العلوم بالأعمال، لقوّة فعْلِها، وسراتها إلى الاستعدادات.

وفي اتّباع الهوىٰ إخلادٌ إلى الأرض، قال الله تعالىٰ: ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَهُ بِهَا وَلَٰكِنَّهُۥٓ أَخْلَدَ إِلَى ٱلْأَرْضِ وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ ﴾، فتطهيرُ نور الفكرة عن رذائل التخيُّلات، والارتهانِ بالمَوهومات، التي اشتركت العقول الصِّغارُ المُداهِنةُ للنفوس القاصرة، وهو من شأن البالغين من الرجال، فتصحب نفوسُهم الطاهرةُ الملأَ الأعلىٰ، فتسرَحُ في مَيادين القُدُس، والنزاهة؛ النزاهةِ من محبّةِ حُطام الدنيا، والفِرار؛ الفرارِ من استحلاء نظر الخَلْق وعقائدِهم، فتلك مَصارعُ الأدوان. فطالِبُ الرفيق الأعْلىٰ مُكـلَّمٌ محدَّث، والتعريفاتُ الإلهية واردةٌ عليه، لمكان علْمِه بصورةِ

---

(١) كذا في (ط)، وفي غيرها من الأصول الخطية: «للمتعظين».

[﴿ سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا وَأَنفُسَهُمْ كَانُوا۟ يَظْلِمُونَ ﴾ ١٧٧]

﴿ سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ﴾ أي: مَثَلُ القَوْم، أو ساءَ أصحابُ مثلِ القوم. وقَرَأ الجَحْدَريُّ: «ساءَ مَثَلُ القوم». ﴿وَأَنفُسَهُمْ كَانُوا۟ يَظْلِمُونَ ﴾ إمّا أنْ يكونَ معطوفًا على ﴿ كَذَّبُوا۟ ﴾، فيدخلَ في حَيِّزِ الصِّلة، بمعنىٰ: الذين جَمَعوا بينَ التكذيبِ بآياتِ الله وظُلْمِ أنفسِهم، وإما أنْ يكونَ كلامًا مُنقَطِعًا عن الصِّلةِ، بمعنىٰ: وما ظَلَموا إلّا أنفسَهم بالتكذيب، وتقديمُ المفعولِ به للاختِصاص، كأنه قيل: وخَصُّوا أنفسَهم بالظُّلْمِ لم يَتعدَّها إلى غيرِها.

[﴿ مَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِى ۖ وَمَن يُضْلِلْ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ ﴾ ١٧٨]

﴿فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِى ﴾ حَمْلٌ على اللفظ، و﴿فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ ﴾ حَمْلٌ على المعنىٰ.

الابتلاء، واستئصال شأفةِ الابتلاء بصدق الالتجاء، وكثرةِ وُلُوجِه في حَريم القُربِ الإلهي، وانغماسِه مع الأنفاس في بحار عَينِ اليقين، وغسْلِه كشْفَ دلائل البرهان بنورِ العِيان، والبرهان للأفكار، والعِيان للأبرار» إلى آخره، والله أعلم.

قولُه: (أي: مَثَلُ القَوْم، أو ساءَ أصحابُ مثلِ القوم) يريد: أنه لا بدَّ أن يكون المخصوص بالذمّ[1] مطابقاً للفاعل، والفاعلُ هاهُنا مُضمَر مميَّزٌ بـ﴿مَثَلًا ﴾، و﴿ٱلْقَوْمُ ﴾ لا يطابقه، فيقدّر المضافُ إما قبلَ ﴿ٱلْقَوْمُ ﴾ وإما قبلَ ﴿مَثَلًا ﴾ ليطابقه.

قولُه: (وإما أنْ يكونَ كلامًا مُنقَطِعًا عن الصِّلةِ) وعلى هذا الكلام[2] تذييلٌ وتأكيد لمضمون الجملة.

قولُه: (﴿فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِى ﴾ حَمْلٌ على اللفظ، و﴿فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ ﴾ حَمْلٌ على المعنىٰ):

---

(١) قوله: «بالذم» زيادة من (أ).

(٢) يعني قوله: ﴿وَأَنفُسَهُمْ كَانُوا۟ يَظْلِمُونَ ﴾ ـ على المعنى الثاني ـ تذييل غير جارٍ مجرىٰ المثل، لتأكيد معنىٰ الجملة قبله.

....

قال القاضي: «في هذا[1] تنبيه على أن المُهتدين كواحد، لاتّحادِ طريقِهم، بخلاف الضالّين. والاقتصارُ في الإخبار عمّن هداه الله بـ ﴿ٱلْمُهْتَدِى﴾ تعظيمٌ لشأن الاهتداء، وتنبيهٌ على أنه في نفسه كمالٌ جَسيم، ونفعٌ عظيم، لو لم يحصلْ له غيرهُ لكفاه، وأنه المستلزِم للفوز بالنِّعم الآجلة»[2].

وقال: «الآية تصريحٌ بأن الهدى والضلالةَ من الله، وأنّ هِدايةَ الله تختصُّ ببعضٍ دونَ بعض، وأنها مُستلزمةٌ للاهتداء»[3].

وقلت: الآيةُ تذييلٌ للتمثيلَين وتأكيد، لأنّ المشيئةَ هي السببُ في فعل العبدِ مِن الاهتداء والضلال، وأنّ لزوم «بلْعام» الآياتِ تابعٌ لمشيئة الله، وأنّ الكلامَ فيه مُـجْرىً على ظاهره.

والآيةُ التالية المُصدَّرة بالقسمية تذييلٌ لقصة الفِرقة الضالّة بعدَ عدِّ قبائحهم، وتسجيلٌ بأنهم لا يؤمنون، تسليةً لرسول الله ﷺ ليُعْرِض عنهم، ويُقْبِلَ إلى من يُجدِي به الإنذار ويَنْجعُ فيه الوعظ. يدلُّ عليه قوله تعالىٰ: ﴿وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَـٰٓئِهِۦ﴾ [الأعراف: ١٨٠]، وقوله: ﴿وَمِمَّنْ خَلَقْنَآ أُمَّةٌ﴾ [الأعراف: ١٨١]، أي: دع هؤلاء الذين يُـحرّفونَ كلام الله، ويميلون بأسمائه الحسنىٰ إلىٰ التأويل الزائغ، واشتغل بأُمّتك الذين يَتمسّكون بكتاب الله، ولا يُلحِدون في أسمائه الحسنىٰ، ولا يتَّبعون ما تشابهَ منها. يدلُّ عليه ما رواه المصنف: «هذه لكُم، وقَد أُعْطيَ القَومُ بينَ أيديكُم مِثلَها».

ويدلُّ علىٰ أنّ هذا الكلامَ تذييلٌ لقصةِ اليهود: قولُه: «والمراد: وصفُ حال اليهود في عِظَم ما أقدَموا عليه، وأنهم من جملة الكثيرين الذين لا يكادُ الإيمان يتأتّى منهم».

---

(١) يعني في إفراد ﴿ٱلْمُهْتَدِى﴾ وجمع ﴿ٱلْخَـٰسِرُونَ﴾.

(٢) «أنوار التنزيل» (٣: ٧٦).

(٣) المصدر السابق (٣: ٧٦).

[﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ ۖ لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَّا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ ءَاذَانٌ لَّا يَسْمَعُونَ بِهَآ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ كَٱلْأَنْعَٰمِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْغَٰفِلُونَ﴾ ١٧٩]

﴿كَثِيرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ﴾ هُم المطبوعُ علىٰ قلوبِهم الذينَ علِمَ اللهُ أنه لا لُطْفَ لهم، وجَعَلَهم في أنَّهم لا يُلْقونَ أذهانَهم إلى معرفةِ الحقّ، ولا يَنْظرونَ بعيونِهم إلى ما خلَقَ اللهُ نظرَ اعتبار، ولا يَسْمَعونَ ما يُتلىٰ عليهم من آياتِ الله سماعَ تدبُّر، كأنَّهم عُدِموا فَهْمَ القلوب، وإبصارَ العُيونِ، واستماعَ الآذان، وجَعَلَهم ـ لإغراقِهم في الكفر، وشدّةِ شكائِمِهم فيه، وأنه لا يأتي منهم إلّا أفعالُ أهلِ النّارِ ـ مخلوقينَ للنار، دلالةً علىٰ توغُّلِهم في المُوجِبات، وتَمكُّنِهم فيما يُؤهِّلُهم لدخولِ النار. ومنه **كتابُ عمرَ رضيَ اللهُ عنه** إلى خالدِ ابنِ الوليد: «بلغَني أنَّ أهلَ الشام اتَّخذوا لك دَلُوكًا عُجِنَ بخَمْر، وإنّي لأظنُّكم آلَ المُغيرةِ ذَرْءَ النار». ويُقالُ لمن كانَ **عَريقًا في بعضِ الأمور**: ما خُلِقَ فُلانٌ إلّا لكذا. والمُرادُ وَصْفُ حالِ اليهودِ في عِظَمِ ما أقدموا عليه مِن تكذيبِ رسولِ الله ﷺ، مَعَ عِلمِهم أنه النبيُّ الموعود، **وأنَّهم مِن جُملةِ الكثيرِ الذينَ** لا يَكادُ الإيمانُ يتأتّىٰ منهم، كأنهم خُلِقوا للنار.

قولُه: (**كتابُ عمرَ رضيَ الله عنه**)، **النهاية**: «الدَّلوك، بالفتح: اسمٌ لِما يُتدلَّك به من الغُسولات، كالعَدس والأُشنان(١) والأشياء المُطيَّبة».

قولُه: (**عريقاً في بعض الأمور**)، **الأساس**: «فلان مُعرِقٌ في الكرمِ أو اللؤم، وهو عريقٌ فيه».

قولُه: (**وأنَّهم مِن جُملةِ [الكثيرِ] الذينَ**) عطفٌ علىٰ قوله: «وصْف» أو «عِظَم ما أقْدموا»، ومحلُّ قوله: «كأنهم خُلِقوا للنار»: إما نصبُ حال من الضمير في خبر «أنّ» بمعنىٰ: مُشبَّهين. وإما رفْعُ خبرٍ بعدَ خبر، وفي كلامه أنهم ما خُلقوا للنار حقيقة، وأنّ المرادَ من قوله تعالىٰ:

---

(١) والأشنان ـ بضمّ الهمزة ويكسرها ـ: حِمْضٌ له رائحة طيبة تغسل به الأيدي. انظر: «لسان العرب» (١: ٨٦) مادة (أشن).

....

﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ﴾ الإغراقُ في وصفهم به. وهو مخالفٌ للظاهرِ والأحاديث الواردة في الباب؛ منها ما رواه الإمامُ أحمد بن حنبلَ في «مسنده»، عن عبد الرحمن بن قتادة[1]، قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «إنَّ الله خَلَقَ آدَم، ثُمَّ أخذَ الـخَلْقَ مِن ظَهره، فقال: هؤلاء في الجنَّةِ ولا أُبالي، وهؤلاءِ في النَّارِ ولا أُبالي». قال قائل: فعلى ماذا نعمل؟ قال: «علىٰ موافقةِ القدَرِ»[2].

ومنها ما رُوِّينا عن مالك وأحمدَ والترمذيِّ وأبي داود، عن عمر رضي الله عنه: الحديث السابق، عند قوله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا۟ بَلَىٰ﴾[3] [الأعراف: ١٧٢].

وغيرُ مُوافقٍ للنصِّ القاطع، والنظم الفائـق، فإنّ قولَه تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ﴾ كالتفريع علىٰ تذييل قصة الفِرقة الضالّة، المُشبَّهةِ بـ«بلعام».

وموقعُ قوله تعالىٰ: ﴿لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَّا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ ءَاذَانٌ لَّا يَسْمَعُونَ بِهَآ﴾ مع ما قبله: موقعُ قوله تعالىٰ: ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ﴾ [البقرة: ٧][4] مع ما قبله، وفصَّل ما نحنُ بصدَدِه عليه أنه مصـدّرٌ بالجملة القسَـمية، أنّ المذكورات هاهُنا مُستقلّـةٌ في كونها جُملاً صِراحاً، واسميّةٌ مكرّرةُ الجار والمجرور، والاستئنافُ

---

(١) صحابي روايته قليلة، وهو شامي، انظر: الاستيعاب (٢: ١٥٨)، و«أسد الغابة» (٣: ٤٨٩)، و«الإصابة» (٤: ٣٥٢).

(٢) «مسند الإمام أحمد» (١٧٦٦) وأخرجه الطبراني في «مسند الشاميين» (٢٠٤٥) والحاكم في «المستدرك» (١: ٣١) وصحّحه ابن حبان (٣٣٨) وهو حديثٌ صحيحٌ لغيره، وانظر تمامَ تخريجه في «مسند أحمد».

(٣) سبق تخريجه.

(٤) وما قبله هو: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟...﴾ [البقرة: ٦]، والشاهد في الآية السابقة أنها تذييل للتي قبلها، كما في الآية (١٧٩) من سورة الأعراف.

﴿أُولَٰئِكَ كَالْأَنْعَامِ﴾ في عَدَمِ الفقهِ والنظرِ للاعتبارِ والاستماعِ للتدبّر، ﴿بَلْ هُمْ أَضَلُّ﴾ مِن الأنعامِ عن الفقهِ والاعتبارِ والتدبّر، ﴿أُولَٰئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ﴾: الكاملونَ في الغَفلة، وقيل: الأنعامُ تُبصِرُ منافعَها ومَضارَّها، فتلزمُ بعضَ ما تُبصِرُه، وهؤلاءِ أكثرُهم يَعْلَمُ أنه مُعانِدٌ فيُقْدِمُ علىٰ النار.

[﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ ١٨٠]

﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾ التي هيَ أحسنُ الأسماء؛ لأنّها تدلُّ علىٰ مَعانٍ حَسَنةٍ من تمجيدٍ وتقديسٍ وغيرِ ذلك، ﴿فَادْعُوهُ بِهَا﴾: فسَمُّوهُ بتلك الأسماء، ﴿وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ﴾ ....

هاهُنا بإعادة اسم مَن استؤنفَ عنه الحديث، كأنه تعالىٰ لـمّا أقسمَ بقوله: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ﴾، قيل: فما يكون لهم حينئذ؟ فقيل: ﴿لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا﴾، وكَيْت وكيت.

وأمّا فائدة القَسمية: فللتنبيه علىٰ قَلْع شُبْهة مَن عَسىٰ أن يتصدَّىٰ لتأويل الآية، ويُحرّفُ النصَّ القاطع، ويقول: «ومعنىٰ ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ﴾: وجَعَلَهم لإغراقِهم في الكفر، وشدّة شكائمِهم، وأنه لا يتأتّىٰ منهم إلّا أفعالُ أهل النار، مخلوقين للنّار».

ومما يؤاخيه ما رَوىٰ المصنّف: «أنّ أعرابياً، لـمّا سمع قولَه تعالىٰ: ﴿وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ ۞ فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ﴾ [الذاريات: ٢٢-٢٣]، قال: مَنِ الذي أغْضَب الجليل، حتى حلَف؟ كأنّهم لم يصدّقوه بقولِه حتى ألجؤوه إلىٰ اليمين».

قال الإمام: «هذه الآيـةُ حُجّـةٌ لصحّة مذهبـنا في مسـألة خلْقِ الأعمـال(١)، وإرادة

(١) في «مفاتيح الغيب»: الأفعال.

واتركوا تَسْمِيةَ الذين يَميلونَ عن الحقِّ والصوابِ فيها فيُسمُّونَه بغيرِ الأسماءِ الحُسنىٰ، وذلك أنْ يُسَمُّوهُ بما لا يجوزُ عليه، كما سَمِعْنا البَدْوَ يقولون بجَهلِهم: يا أبا المكارِم، يا أبيضَ الوَجْه، **يا نَخِيُّ!** أو أنْ يأبَوْا تسميتَه ببعضِ أسمائِه الحسنىٰ، نَحْوَ أنْ يقولوا: يا الله، ولا يقولوا: يا رحمن، وقد قال الله تعالىٰ: ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُواْ ٱلرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠]. **ويجوزُ أنْ يُراد: ولله الأوصافُ الحُسنىٰ**، وهي الوَصْفُ بالعَدْلِ والخيرِ والإحسانِ وانتِفاءِ شَبَهِ الخَلْق، فصِفُوهُ بها، وذَروا الذين يُلْحِدونَ في أوصافِه، فيَصِفونَه بمَشيئةِ القَبائحِ وخَلْقِ الفَحْشاءِ والمُنكَر، وبما يَدْخُلُ في التشبيه، كالرؤية ونَحْوِها، وقيل: إلحادُهم في أسمائِه: تسميتُهم الأصنامَ آلهةً، واشتِقاقُهم «اللاتَ» مِن «الله»، و«العُزَّىٰ» مِن «العزيز».

[﴿ وَمِمَّنْ خَلَقْنَآ أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِٱلْحَقِّ وَبِهِۦ يَعْدِلُونَ ﴾ ١٨١]

الكائنات، لأنه تعالىٰ صرّح بأنه خلَقَ كثيراً من الجِنّ والإنسِ لجهنم، ولا مزيدَ علىٰ بيان الله عزّ وجلّ»[١].

قولُه: (**يا نَخِيُّ!**) بالنون والخاء المعجمة، أي: يا متكبّر. **الأساس**: «وقد يُنْخَىٰ فُلان، وهو مَنْخُوٌّ مَزْهُوّ. وانْتَخَىٰ مِن كذا: استنكف منه، والعرب تنتخِي من الدنايا، ورجُل ذو نَخْوة».

قولُه: (**ويجوزُ أنْ يُراد: ولله الأوصافُ الحُسنىٰ**)، معطوف علىٰ قولِه: «التي هي أحسن الأسماء» لأنها تدل علىٰ معانٍ حسنة. ويتغيرُ بحسب التفسيرَين معنىٰ قولُه تعالىٰ: ﴿يُلْحِدُونَ فِيٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ﴾: فعلىٰ الأول: الإلحاد في التسمية أن يقال: أبو المكارم ونحوه، أو أن يُخَصّ بالله دون الرحمن. وعلىٰ الثاني: الإلحاد في الوصف، وهو ما ذكره من المعاني التي دلّت علىٰ مذهبِه تحكّماً.

---

(١) «مفاتيح الغيب» (١٥: ٥٢).

....

وهو أيضاً مَيْل[١]، لأن المرادَ بأسمائه الحسنىٰ ما ورد عن الشارع، وأُذِن فيه في الكتابِ والسنّة.

أمّا الكتاب فإنّ التعريفَ في «الأسماء»[٢] للعهد، ولا بد من المعهود، ولأنه أَمَر بالدعاءِ بها بقوله تعالى: ﴿فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ فلا بدّ من وجود المأمورِ به، ونَهَىٰ عن الدعاءِ بغيرها في قولِه: ﴿وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَـٰٓئِهِۦ﴾، وأوْعَدَ علىٰ الإلحادِ فيها بقولِه: ﴿سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾، وأكّده بالسين.

وأمّا الحديث فما رويناه عن البخاري، ومسلم، والترمذي، عن أبي هريرةَ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «إنَّ لله تسعَةً وتسعينَ اسماً، مَن حَفِظَها دَخَلَ الجنّةَ»[٣]، وفي رواية: «أحْصَاهَا»، وفي أخرى: «إنّ لله تسعَةً وتسعينَ اسماً، مئةً إلّا واحداً».

قولُه: «مِئةً إلّا وَاحِداً» تأكيدٌ وفذْلكة، لئلا يُزادَ علىٰ ما ورد، كقوله تعالىٰ: ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة ١٩٦][٤].

قال محيي السنّة: «الإلحاد في أسمائه: تسميتُه بما لم ينطقْ به كتابٌ ولا سنّة. وجملته أن أسماءَ الله علىٰ التوقيف»[٥].

---

(١) لعلّه يريد أن الإلحاد ـ بالإضافة إلى ما مضىٰ من تفسير ـ ميل، أي: أنه ميل عن الصواب. والمقصود أن الزمخشري بتفسيره هذه الآية يميل عن الصواب.

(٢) أي: في قوله تعالىٰ: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾.

(٣) أخرجه البخاري (٢٧٣٦) ومسلم (٢٦٧٧) والترمذي (٣٥٠٦).

(٤) المذكور تأكيد وفذلكة لقوله تعالىٰ قبل ذلك: ﴿فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَـٰثَةِ أَيَّامٍ فِى ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ﴾ [البقرة: ١٩٦].

(٥) «معالم التنزيل» (٣: ٣٠٧) بتصرُّفٍ يَسير.

....

وقال الشيخ أبو القاسمِ القُشَيْرِيّ(١) في كتاب «مفاتيح الحجج ومصابيح النهج»: «أسماءُ الله تعالىٰ تُؤْخَذ توقيفاً، ويراعىٰ فيه الكتابُ والسنّة والإجماع. فكلّ اسمٍ ورد به في هذه الأصول وجب إطلاقُه في وصفِه تعالىٰ، وما لم يَرِد فيها لا يجوزُ إطلاقه في وصفِه تعالىٰ وإنْ صحّ معناه».

وقال الزجّاج: «لا ينبغي لأحدٍ أن يدعوَه بما لم يصف به نفْسَه، فيقول: يا الله، يا رحمَنْ، يا جواد، ولا يقول: يا سخِيّ(٢)، لأنه لم يصفْ به نفْسَه، ويقول: يا رحيم، لا: يا رفيق، ويقول: يا قوي، لا: يا جَلْد»(٣).

وقال الإمام: «قال أصحابُنا: ليس كلُّ ما صحّ معناه جاز إطلاقُه عليه سبحانه وتعالىٰ، فإنه الخالقُ للأشياء كلِّها، ولا يجوز أن يقال: يا خالقَ الذئب والقِرَدة. وورد: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا﴾ [البقرة: ٣١]، ﴿وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ﴾ [النساء: ١١٣]، ﴿وَعَلَّمْنَٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا﴾ [الكهف: ٦٥]، ولا يجوز: يا معلّم، ولا يجوز عندي: يا مُحِبّ، وقد ورد: ﴿يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾ [المائدة: ٥٤]». تمّ كلامه(٤).

وأمّا الصفاتُ فكذلك، فكلُّ ما ثبت بالكتاب والسنّة من الصفاتِ والأفعال، كجواز الرؤية، وخلْقِ أفعال العباد(٥)، دون ما تشتهيه النفس، ويميلُ إليه الوهم، هو الذي يجبُ أن يُتّبع.

---

(١) سبقت ترجمته.

هذا، ولم أقف على كتابه المذكور «مفاتيح الحجج» لا مخطوطاً ولا مطبوعاً مع بحثي عنه.

(٢) في «معاني القرآن» للزجاج: «ولا ينبغي أن يقول: «يا سبحان»؛ لأنه لم يصف نفسه بهذه العبارة».

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٤٣٣) بتصرّف يسير.

(٤) «مفاتيح الغيب» (١٥: ٥٩).

(٥) قوله: «كجواز الرؤية، وخلْق أفعال العباد» سقط من (أ).

....

قال الإمام: «ومن الإلحادِ قولُ المعتزلة: لو فَعل كذا لكان سفيهاً، مستحقّاً للذمّ»[١].

والمقامُ لا يقتضي إلا ذلك، لِما تقرّر أن الآيةَ تذييل لقصةِ اليهود، وأنهم كانوا يغيّرون أوضاعَ التوراة، ويحرّفون الكَلِم عن مواضعِه، يعني: تمسَّكْ بما جاءك، في أسماءِ الله وصفاته وأفعالِه، من الله، وذَرِ الذين يغيّرون ما جاءهم من الله تعالىٰ. فإذاً لا مدخلَ للقياس والوهمِ فيه.

تنبيه: ذكر الفاضل برهانُ الدين النسفيُّ[٢] في «شرح أسماء الله الحسنىٰ»: «أن مذهبَ الأشْعَرِيّ[٣] ومَنْ تابعه: أنّ أسماءَ الله تعالىٰ توقيفية. والمعتزلةُ والكَرَّامِيّةُ[٤]: أنها قياسية، لأنه إذا تقرّر في العقلِ أن معنىٰ اللفظِ ثابت في حقه تعالىٰ فقد صحّ الإطلاق. واختيارُ الغزّاليِّ وبعضِ الأصحاب: أن الأسماءَ موقوفةٌ علىٰ الإجازة، وأمّا الصفات فلا.

واعلم أنّ الألفاظَ الدالّة علىٰ الصفاتِ ثلاثةُ أقسام:

الأول: ما يدلُّ علىٰ صفات واجبة، منها ما يصحّ إطلاقُه مفرداً لا مضافاً، نحو: الموجود، والأزليّ، والقديم، ونحوها. ومنها ما يصحُّ إطلاقُه مفرداً ومضافاً، نحو: المِلك، والمولىٰ، والرَّبِّ، والخالق، يجوز: يا خالقَ السموات. دون: يا خالق القِرَدة والخَنازير. ومنها ما يصحُّ مضافاً غير مفرد، نحو: يا منشئَ الرُّفات، ويا مُقيلَ العثَرات.

---

(١) «مفاتيح الغيب» (١٥: ٥٩).

(٢) هو: أبو الفضل محمد بن محمد، برهان الدين النسفي، عالم بالتفسير والأصول والكلام، مات ببغداد سنة ٦٨٧هـ. انظر: «مرآة الجنان» (٤: ٢٠٠)، و«الفوائد البهية» (١٩٤)، و«الأعلام» (٧: ٣١).

(٣) هو أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، وإليه تُنسب الأشعرية. من كتبه: «مقالات الإسلاميين». مات سنة ٣٢٤هـ. انظر: «الملل والنِّحل» (١: ٩٤)، و«البداية والنهاية» (١١: ١٨٧)، و«دائرة المعارف الإسلامية» (٣: ٤٣١).

(٤) الكرّامية ـ بتشديد الراء: هم أصحاب محمد بن كَرَّام، وهم طوائف، يثبتون الصفات لله إلا أنهم يقولون بالتجسيم والتشبيه. انظر: «الملل والنحل» (١: ١٠٨).

....

والثاني: ما يدلّ علىٰ صفاتٍ ممتنعة، نحو: الوجه، واليد، والنزول، والمجيء، ولا يصحُّ إطلاقُه البتّة، وإن ورد به السَّمعُ كان التأويلُ من اللوازم.

والثالث: ما لا يدلّ علىٰ صفاتٍ واجبةٍ ولا ممتنعة، بل يدلّ علىٰ معانٍ ثابتة، نحو: المكْرِ والخداعِ وأمثالهما. فلا يصحّ إطلاقُه، إلّا إذا ورد التوقيف. ولا يقال: يا مكّار، يا خدّاع، البتّة، وإن كان مذكوراً، كقوله: ﴿وَمَكَرُواْ وَمَكَرَ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٥٤](١).

فإن قلت: أليس أن العجمَ يسمّون الله باسمٍ غيرِ وارد، والأمّة قد اتّفقوا علىٰ صحّته؟

فنقول: الأصلُ فيه ألا يصحّ، وأمّا اتّفاقُهم علىٰ الصحّة، فإنه يدلّ علىٰ كونِه وارداً، وأمّا الوصفُ فإنه لا يتوقّف علىٰ التوقيف، فإنّ مدلولَ اللفظ لـمّا كان ثابتاً في حقِّ الله تعالىٰ كان وصفُه به حقّاً، فوجب أن يصحّ، غير أنه إذا كان موهِماً لما لا يليقُ بحضرتِه، فاللازم هو الاحترازُ عنه».

وقال أيضاً: «المتكلّمون قالوا: اللفظُ إما أن يدلّ علىٰ نفسِ الحقيقة من حيثُ هي هي، كالأرض، والسماء، والحجَر، والمدَر(٢)، فهو الاسم، أو يدلّ علىٰ أنها موصوفةٌ بصفةٍ معينة، نحو: العالمِ والقادِرِ والخالِقِ والرازِق، وهو الصفة».

وقلت: هذه القسمةُ التي ذكرها، والفرْقُ الذي نقله، كله علىٰ خلافِ رأي الأصحاب(٣).

والحق أن الاعتمادَ في كل ذلك علىٰ التوقيف، فكلُّ ما أَذِن به الشارعُ أن يُدْعَىٰ به الله عزّ اسمه ـ سواءٌ كان مشتقّاً أو غيرَ مشتقّ ـ فهو اسم، وكل ما نُسِب إليه تعالىٰ من غيرِ ذلك الوجه ـ سواء كان مُؤَوَّلاً أو غير مؤَوّل ـ فهو وصْف، كقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ

---

(١) وانظر هذه الأقسام ملخصة في: «مفاتيح الغيب» للرازي (١٥: ٦٧).

(٢) المدر ـ بفتح الميم والدال ـ الطين.

(٣) هذا ردّ من الطيبي على النسفي.

لـمّا قال: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا﴾ [الأعراف: ١٧٩]، فأخبرَ أنّ كثيرًا من الثَّقَلَيْنِ عامِلونَ بأعمالِ أهلِ النار، أتبعَه قولَه: ﴿وَمِمَّنْ خَلَقْنَآ أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِالْحَقِّ﴾.

﴿فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَٰئِهِ﴾. وقوله ﷺ: «إنَّ لله تسعةً وتسعينَ اسماً، مئةً إلّا وَاحِداً». وقول الأئمة: يقال: يا رحيم، لا: يا رفيق، ويقال: يا قويّ، لا: يا جليد. ولا يقال: يا معلّم، يا محب.

مثالُه حديثُ سلمان رضي الله عنه، عن رسولِ الله ﷺ: «اللهُ حَيِيٌّ كَريمٌ، يستَحيي إذا رَفَعَ إليه العبدُ يدَهُ أنْ يَرُدَّهُ صِفراً، حتّىٰ يَضَعَ فيهما خَيراً»[1]، أخرجه أبو داود والترمذي.

فالاسمُ كريم، والوصف حَيِيّ، فيقال: يا كريم، لا: يا حَيِيّ.

وقوله: «يردّه» و«يضع» مما نُسبَ إليه، فيجوز اعتبارُ لفظِهما فحسب، فلا يقال: يا رادّ، يا واضع[2]، فقِسْ علىٰ ذلك، لا علىٰ العقل. وقل: «لا أُحصِي ثَناءً عليك، أنت كما أثنيتَ علىٰ نَفسِك»[3].

قولُه: (لـمّا قال: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا﴾... أتبعه قولَه: ﴿وَمِمَّنْ خَلَقْنَآ أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِالْحَقِّ﴾): ولخّص القاضي هاهُنا كلامَ الإمام، حيثُ قال: «ذكرَ الله تعالىٰ ﴿وَمِمَّنْ خَلَقْنَآ أُمَّةٌ﴾، بعد ما بيّن أنه خلَق للنارِ طائفةً ضالّين ملْحدين عن الحق، للدلالةِ علىٰ أنه خلقَ أيضاً للجنّة هادِين بالحق، عادلين في الأمر. واستدلّ به علىٰ صحّةِ الإجماع، لأن المرادَ منه أن

---

(١) أخرجه أبو داود (١٤٩٠) والترمذي (٣٥٥٦) وابن ماجه (٣٨٦٥) وغيرهم، وصحّحه ابن حبّان (٨٧٦) وفيه تمامُ تخريجه.

والحديث أورده الطيبي للتطبيق علىٰ ما يصحّ تسمية الله به أو وصفه.

(٢) قوله: «فلا يقال: يا رادّ، يا واضع» أثبته من (ط).

(٣) هذا جزء من حديث أخرجه مسلم في كتاب الصلاة حديث رقم (٢٢٢).

....

في كل قرنٍ طائفةً بهذه الصفة، إذ لو اختصّ بعهدِ الرسول ﷺ أو غيره، لم يكن لِذكره فائدة. فإنه معلوم»[١].

وقلت: قد ظهر من كلامِ المصنّف والإمامَيْن[٢]، أن قولَه تعالىٰ: ﴿وَمِمَّنْ خَلَقْنَآ﴾ عطفٌ علىٰ جملةِ قولِهِ: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا﴾ [الأعراف: ١٧٩]. وقولهُ: ﴿يَهْدُونَ بِٱلْحَقِّ وَبِهِۦ يَعْدِلُونَ﴾، إذا أُخذَ بجملته وزبدتِه، كان كالمقابلِ لقولِه: ﴿لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا﴾ إلىٰ قولِه: ﴿هُمُ ٱلْغَٰفِلُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٩][٣]، وكلتا[٤] الآيتَين كالنشرِ لقوله: ﴿مَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِى ۖ وَمَن يُضْلِلْ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾ وهو[٥] كالتذييلِ لحديث بلعام، الذي أوتِي آياتِ الله، والأسماءَ العِظام، فانسلخ منها، ومال إلى الأرض.

ولـمّا كانت الآياتُ تابعةً لتلك المعاني صحّ أنْ يكون: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الأعراف: ١٨٠] اعتراضاً. وأمّا تعلّقُه بقوله: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْغَٰفِلُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٩] فإنه كالتنبيهِ على أن الموجِبَ لدخولِ جهنمَ هو الغفلة عن ذكر الله، وعن أسمائِه الحسنىٰ.

وأربابُ الذوق والمشاهدةِ يجِدون ذلك من أرواحهم، لأن القلب، إذا غفلَ عن ذكْر الله، وأقبل على الدنيا وشهواتِها، وقع في نارِ الحرص، ولا يزال يترقّىٰ من ظلمةٍ إلى ظلمة، حتىٰ ينتهيَ إلى درَكات الحرْمان. وبخلافِه إذا انفتح على القلب بابُ ذكرِ الله تعالىٰ.

---

(١) «أنوار التنزيل» (٣: ٧٨) والنص تلخيص لِما جاء في تفسير الرازي. انظر: «مفاتيح الغيب» (١٥: ٧٢-٧٣).

(٢) يعني الرازي والبيضاوي.

(٣) وإنّما جعل الطيبي ما بين الآيتين كالتقابل لا مقابلة كاملة لعدم توافر عناصر المقابلة بالكامل بين الآيتين، وإنّما هو تقابل بالنظر إلى زبدة الكلام وخلاصته كما قال.

(٤) والمقصود الآيتان (١٧٩- ١٨٠) وهما كالنشر للآية (١٧٨).

(٥) لعلّ المقصود بقوله: «وهو»: الآية (١٧٨) من سورة الأعراف، حيث سبق بيان التذييل فيها لما قبلها.

وعن النبيِّ ﷺ: أنه كانَ يقولُ إذا قرأَها: «**هذِهِ لكُم، وقد أُعطِيَ القومُ بين أيديكم مثلَها**: ﴿وَمِن قَوْمِ مُوسَىٰٓ أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِٱلْحَقِّ﴾ [الأعراف: ١٥٩]»، وعنه ﷺ: «**إنّ مِن أمّتي قومًا علىٰ الحقِّ** حتىٰ ينزلَ عيسىٰ عليه السَّلام»، وعن الكَلْبي: هُم الذينَ آمنَوا من أهلِ الكتاب. وقيل: هُم العُلماءُ والدُّعاةُ إلى الدِّين.

[﴿ وَٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَـٰتِنَا سَنَسْتَدْرِجُهُم مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ * وَأُمْلِى لَهُمْ إِنَّ كَيْدِى مَتِينٌ * أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُواْ مَا بِصَاحِبِهِم مِّن جِنَّةٍ إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ * أَوَلَمْ يَنظُرُواْ فِى مَلَكُوتِ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ ٱللَّهُ مِن شَىْءٍ وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ فَبِأَىِّ حَدِيثٍۭ بَعْدَهُۥ يُؤْمِنُونَ ﴾ ١٨٢ - ١٨٥]

الاستِدراج: استِفعالٌ من الدَّرَجة؛ بمعنىٰ: الاستصعاد أو الاستنزالِ درجةً بعدَ دَرَجة. قال الأعشىٰ:

قولُه: (**هذِهِ لكُم، وقد أُعطِيَ القومُ بين أيديكم مثلَها**) يعني: قولُه تعالىٰ: ﴿وَمِمَّنْ خَلَقْنَآ أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِٱلْحَقِّ وَبِهِۦ يَعْدِلُونَ﴾ حاصلٌ لكم، ونازلٌ في شأنِكم، فهي مختصّةٌ بكم، وقد أُعْطِي القومُ الذين سبقكم، يعني: بني إسرائيل، مثلَ هذه الآية، وهي قوله تعالىٰ: ﴿وَمِن قَوْمِ مُوسَىٰٓ أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِٱلْحَقِّ﴾ الآية [الأعراف: ١٥٩]، يريد: لا تحْمِلوا هذه الآيَةَ علىٰ بني إسرائيل، فإنّ لهم آيةً أخرى، واردةً في شأنهم.

قولُه: (**إنّ مِن أمّتي قومًا علىٰ الحقِّ**) الحديثُ من رواية البخاريِّ ومسلم، عن معاويةَ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «لا يَزالُ مِن أُمّتي أمّةٌ قائِمَةٌ بأمرِ الله، لا يَضُرُّهُم مَن خذَلَهم، حَتَّىٰ يَأتي أمرُ الله وهم علىٰ ذَلِك»(١).

---

(١) أخرجه البخاري (٣٦٤١)، ومسلم (١٠٣٧).

فَلَوْ كُنْتَ فِي جُبٍّ ثَمانِينَ قَامَةً وَرُقِّيتَ أَسبابَ السَّماءِ بِسُلَّمِ
لَيَسْتَدرِجَنْكَ القَوْلُ حَتَّى تَهُرَّهُ وتَعْلَمَ أني عنكُمُ غَيْرُ مُفْحَمِ

ومنه: دَرَجَ الصبيُّ: إذا قاربَ بينَ خُطاه، وأدْرَجَ الكتابَ: طواهُ شيئًا بعدَ شيء، ودَرَجَ القومُ: إذا ماتَ بعضُهم في أثرِ بَعْض.

ومعنىٰ ﴿سَنَسْتَدْرِجُهُم﴾: سنَسْتَدنيهم قليلًا قليلًا إلىٰ ما يُهْلِكُهم ويُضاعِفُ عقابَهم، ﴿مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ﴾ ما يُرادُ بهم، وذلك أن يُواتِرَ اللهُ نِعَمَه عليهم مَعَ انهماكِهم في الغَيّ، ....

قولُه: (فَلَوْ كُنْتَ في جُبٍّ) البيتين[1]، الجُبّ: البئر. وأسباب السماء: أبوابها. تَهُرُّه: تكْرهه. أفْحَمْتَ فلاناً: إذا لم يُطِق جوابك.

يقول: لو كنْتَ مثلاً تحت الأرض، أو صَعِدت في السماء، ما تخلّصْت منّي، ومن هجائي إيّاك، فإنّي أستصْعِدُك من تحت الأرض، وأستنْزِلك من السماء، بقولٍ تكرهه، لتعْلَم أنّي غير مُفْحَم من جوابك.

والواو في: «ورُقِّيت» بمعنى «أو»؛ لأنه علىٰ وزان قوله تعالىٰ: ﴿فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي ٱلْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الأنعام: ٣٥].

قولُه: (أنْ يُوَاتِرَ اللهُ نِعَمَه) أي: يتابع، من الوتيرة، وهي: الطريقة.

---

(١) البيتان من قصيدة طويلة قالها الأعشىٰ الكبير يهجو عمير بن عبدالله.
والقامة: مقدار طول الرجُل. رُقِّيت: أُصْعِدْت. واستدرجه: خدعه وأدناه. ومُلْجَم: عاجز عن الكلام.
انظر: «ديوان الأعشىٰ الكبير» ص١٥٩، و«كتاب سيبويه» (٢: ٢٨). و«شرح شواهد الكشاف» (ملحق بالكشاف ٤: ٥٢٤). والشاهد قوله: «ليستدرجنْك» بمعنىٰ: ليستنزلنك درجة بعد درجة.

فكلَّما جَدَّدَ عليهم نِعْمةً ازدادوا بَطَرًا وجَدَّدوا معصية، **فيَتَدرَّجونَ في المعاصي بسَبَبِ تَرادُفِ النِّعَم**، ظانِّينَ أنَّ مُواتَرةَ النِّعَم **أَثَـرَةٌ منَ الله** وتَقْريب، وإنَّما هي خِذْلانٌ منه وتَبْعيد، فهو استِدراجُ الله تعالىٰ، نعوذُ بالله منه.

﴿ وَأُمْلِي لَهُمْ ﴾ عَطْفٌ علىٰ ﴿سَنَسْتَدْرِجُهُم ﴾، وهو داخلٌ في حُكْمِ السِّين، ﴿إِنَّ كَيْدِى مَتِينٌ ﴾ سمّاهُ «كَيْدًا» لأنه شَبيهٌ بالكَيد، من حيثُ إنَّه في الظاهرِ إحسان، وفي الحقيقةِ خِذْلان.

الجوهري: «المواترة: المتابعة[1]، ولا تكونُ المواترةُ بين الأشياءِ إلا إذا وقعت بينها فترة، وإلا فهي مداركة».

قولُه: (**فيَتَدرَّجونَ في المعاصي بسَبَبِ تَرادُفِ النِّعَم**)، يمكن أن يُحْمَلَ علىٰ الاستصعاد، باعتبار نظرِهم وزعْمهم أن مواترةَ النِّعم أَثَـرَةٌ من الله، وهو الظاهر، وأن يُحملَ علىٰ الاستنزال، باعتبار الحقيقة؛ فإنّ الجِبلّة[2] الإنسانيةَ في أصل الفطرةِ سليمة، متهيِّئةٌ لقبول الحقّ، لقضية «كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلىٰ الْفِطْرَةِ»[3]، فهو في يفاعِ التمكّن علىٰ الهدَىٰ والدِّين، فإذا أخلد إلىٰ الأرض، واتّبعَ الشهوات، ارتكب المعاصي، فنـزل درجةً درجة، إلىٰ أن يصيرَ إلىٰ أسفلَ السافلين، ومنْزِلُ أولئك ﴿كَٱلْأَنْعَٰمِۚ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا ﴾ [الفرقان: ٤٤].

وإليه يلمحُ قولُه تعالىٰ: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِىٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ۞ ثُمَّ رَدَدْنَٰهُ أَسْفَلَ سَٰفِلِينَ﴾ [التين: ٤، ٥].

قولُه: (**أَثَـرَةٌ مِنَ الله**) من قولهم: استأثر فلان بالشيء: اخْتصّ به. والاسم: الأَثَـرَة، بالتحريك.

---

(١) في (ج): «المتواترة والمتتابعة».

(٢) الجبلّة ـ بكسر الجيم والباء، وفتح اللام مخفّفة ومشدّدة ـ: الخِلْقة.

(٣) أخرجه البخاري (١٣٨٥) ومسلم (٢٦٥٨) وغيرهما.

﴿مَا بِصَاحِبِهِم﴾: بمُحمَّدٍ ﷺ، ﴿مِّن جِنَّةٍ﴾: من جُنون، وكانوا يقولونَ: شاعرٌ مجنون. وعن قَتادة: **أنّ النبيَّ ﷺ علا الصَّفا**، فدَعاهُم فَخِذًا فَخِذًا، يُحذِّرُهم بأسَ الله، فقال قائلُهم: إنَّ صاحبَكم هذا لمجنون، باتَ **يُهَوِّتُ** إلىٰ الصَّباح.

﴿أَوَلَمۡ يَنظُرُواْ﴾ نَظَرَ استدلال، ﴿فِي مَلَكُوتِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ فيما تَدُلّانِ عليه من عِظَمِ المُلْك؟ والمَلَكوت: المُلْكُ العظيم، ﴿وَمَا خَلَقَ ٱللَّهُ مِن شَيۡءٖ﴾ وفيما خَلَقَ اللهُ **مما يقعُ عليه اسمُ الشيءِ** ومن أجناسٍ لا يَحصُرُها العَدَدُ ولا يُحيطُ بها الوَصْف؟

قولُه: (**أن النبيَّ ﷺ علَا الصَّفا**) الحديثُ من رواية البخاريّ، ومسلم، وأحمدَ بن حنبل، والترمذيّ، عن ابنِ عباس: «لـمّا نزَلَت: ﴿وَأَنذِرۡ عَشِيرَتَكَ ٱلۡأَقۡرَبِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٤]، صَعِد النبي ﷺ علىٰ الصَّفَا، فجعل ينادِي: «يا بَني فِهر، يا بَني عَدي»، لبطون قريش، حتىٰ اجتمعوا، فجاء أبو لهب وقريش. فقال: «أرَأيتُكُم لو أخبَرتُكم أنَّ خَيلاً بالوادي، تُريدُ أن تُغيرَ علَيكُم، أكُنتُم مُصَدِّقيَّ؟» قالوا: نعَم، ما جَرَّبنا عليك إلّا صِدقاً. قال: «فإنِّي نَذيرٌ لَكُم بَين يَدي عَذاب شَدِيد»، فقال أبو لهب: تبّاً لَك، ألهذا جَمَعتَنا؟ فنزلت: ﴿تَبَّتۡ يَدَآ أَبِي لَهَبٖ وَتَبَّ﴾ [المسد: ١]»(١).

قولُه: (**يُهَوِّتُ**)، **النهاية**: «يُهَوِّت، أي: ينادِي عشيرته، يقال: هوَّتَ بِهم وهيَّت: إذا ناداهم، والأصلُ فيه حكايةُ الصوت. وقيل: هو أن يقول: ياه ياه. وهو نداء الراعي لصاحبِهِ مِن بُعْد».

قولُه: (**مما يقع عليه اسم الشيء**) يعني: قولُه تعالىٰ: ﴿مِن شَيۡءٖ﴾ بيان «ما» في «ما خَلَقَ الله»، يعني: إنّ فيما خلق الله تعالىٰ أشياءَ ما علَّق عليها أسماءً ويقع عليها اسمُ الشيء.

---

(١) أخرجه البخاري (٤٧٧٠) ومسلم (٢٠٩) والترمذي (٣٣٦٣) وانظر تمامَ تخريجه في «مسند الإمام أحمد» (٢٥٤٤).

﴿وَأَنْ عَسَىٰٓ﴾ «أن» **مُخفَّفةٌ من الثقيلة**، والأصل: أنه عسىٰ، علىٰ أنّ الضميرَ ضميرُ الشأن، والمعنىٰ: أو لم ينظروا في أنَّ الشأنَ والحديثَ: عسىٰ ﴿أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾ ولعلَّهم يموتونَ عمّا قريب، فيُسارِعوا إلىٰ النَّظَرِ وطَلَبِ الحقِّ وما يُنجِّيهم، قبلَ **مُغافَصةِ الأجلِ** وحلولِ العقاب. ويجوزُ أن يُرادَ باقترابِ الأجل: اقترابُ الساعة، ويكونَ مِن «كان» التي فيها ضمير الشأن.

فإن قُلت: بمَ يَتعلَّقُ قولُه: ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثِۭ بَعْدَهُۥ يُؤْمِنُونَ﴾؟ قلتُ: بقوله: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾، **كأنه قيل: لعلَّ أجلَهم قد اقتَرَب، فما لهم لا يُبادِرونَ إلىٰ الإيمانِ بالقرآنِ قبلَ الفَوْتِ**، ....

قولُه: (﴿وَأَنْ عَسَىٰٓ﴾: «أنْ» **مُخفَّفةٌ من الثقيلة**): قال أبو البقاء: «ويجوزُ أنْ تكونَ مصدرية. وعلى الوجهَين[1] هو عطفٌ علىٰ ﴿مَلَكُوتِ﴾، و﴿أَن يَكُونَ﴾: فاعل ﴿عَسَىٰٓ﴾، واسم ﴿يَكُونَ﴾ مُضْمَرٌ فيها، وهو ضميرُ الشأن، و﴿قَدِ ٱقْتَرَبَ﴾ خبر «كان»، والهاء في ﴿بَعْدَهُۥ﴾ ضميرُ القرآن»[2].

وقولُه: «ويكونَ مِن «كان» التي فيها ضميـر الشأن»: ابتـداءُ كلامٍ لا يختصُّ بقوله: «ويجوز أن يراد».

قولُه: (**مُغافَصةِ الأجلِ**)، **الأساس**: «غافَصَه الأمرُ: فاجأه علىٰ غِرَّةٍ منه. ووقاك الله غوافص الدهر، أي: حوادثه».

قولُه: (**كأنه قيل: لعلَّ أجلَهم قد اقتَرَب، فما لهم لا يُبادِرونَ إلىٰ الإيمانِ بالقرآن**)، يدلّ علىٰ أن قولَه تعالىٰ: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾ متّصلٌ بقولِه: ﴿مَا بِصَاحِبِهِم مِّن جِنَّةٍۚ إِنْ

(١) أي: سواء كانت مخففة من الثقيلة أم كانت مصدرية.

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٦٠٥).

....

﴿هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ﴾، وأنّ اتّصال: ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ﴾ بقولِه: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ﴾ اتّصالُ المسبّب بالسبب(١)، لكن علىٰ تقديرِ معطوفات، فإنه قدّر للفاءِ مدخولاً آخر، وعطف ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ﴾ بالواو عليه.

المعنىٰ: أَوَلَمْ يتفكّروا أن الشأنَ والحديثَ أن يكون قد اقترب أجلُهم، فيسارعوا إلىٰ التفكّرِ في القرآن، والإيمان به. وماذا ينتظرون بعد وضوحِ الحقّ؟ وبأيّ حديثٍ أحقَّ منه يريدون أن يؤْمنوا.

والذي يدلّ علىٰ أن الكلامَ في القرآن، وأنه متعلّقٌ بالأول، الضميرُ في قوله تعالىٰ: ﴿بَعْدَهُۥ﴾، وأن أصل الكلامِ في الرسول ﷺ ونفْي الجنونِ عنه، بما يوردُه من الوحْي، لأن وِزانَ الآية وزانُ قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا صَاحِبُكُم بِمَجْنُونٍ﴾، إلىٰ قولِه: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِّلْعَالَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٢-٢٧]، والآيات المشابهة لها.

وإنّما خلط المصنفُ الكلامَ بعضَه مع بعض، لأن قولَه تعالىٰ: ﴿أَوَلَمْ يَنظُرُواْ فِى مَلَكُوتِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ ٱللَّهُ مِن شَىْءٍ﴾ جاء مقرِّراً لقوله: ﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُواْ مَا بِصَاحِبِهِم مِّن جِنَّةٍ إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾.

المعنىٰ: أو لم يتجرّدوا للتفكّرِ في ملكوتِ السموات والأرض، وما خلق اللهُ من شيء، ليعلموا أنّ الله عزّ وجلّ لم يخْلقْهم سُدىً، وإنّما خلقَهم ليعْبدوه، ولا يشركوا به شيئاً، وليحصِّلوا ما به ينالون الزُّلْفَىٰ عند الله، ويتخلّصوا من عقابِ السَّرْمد. ولا يستتبُّ ذلك إلا بإنزالِ كتاب، وإرسالِ رسول. فها هو قد أُنْزِل إليكم هذا الكلامُ المجيد، وأُرْسِل هذا الرسولُ الكريم، فليتفكّروا في أحوالِه، ليعلموا أنه ليس بمجْنون، ولينظروا في أحوالِ أنْفسِهم،

(١) أي: أن اقتراب الأجل يجب أن يكون سبباً في إيمانهم.

وماذا يَنتَظِرون بعدَ وضوحِ الحقّ؟ وبأيِّ حديثٍ أحقَّ منه يُريدونَ أن يُؤمنوا؟

[﴿ مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ وَيَذَرُهُمْ فِى طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ ١٨٦]

ليتحقّقَ الأمر. فما هذا التَّواني والانتظار؟ فانتظروا الفرصة، إذ ليس بعد ذلك حديثٌ مثْله، فآمِنوا به قبل مغافصةِ الأجل، وحلولِ العقاب.

فلمّـا كان قولُه تعالىٰ: ﴿ أَوَلَمْ يَنظُرُوا۟ فِى مَلَكُوتِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ تقريراً لقولِه: ﴿ أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا۟ مَا بِصَاحِبِهِم مِّن جِنَّةٍ ﴾ متّصلاً به، وكان حديثاً في شأن التنزيلِ والرسول، عطف قولَه: ﴿وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾ عليه[1].

روىٰ محيي السنّة عن قتادة: أن النبيَّ ﷺ قام علىٰ الصَّفا لَيْلاً، فجعل يدعو قريشاً فَخِذاً فَخِذاً: «يا بني فلان، يا بني فلان»، يحذِّرُهم بأسَ الله ووقائعه. فقال قائلهم: إن صاحبَكم هذا المجنون. فأنْزَل الله تعالىٰ: ﴿ أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا۟ مَا بِصَاحِبِهِم مِّن جِنَّةٍ إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴾، ثم حثّهم علىٰ النظرِ المؤدّي إلىٰ العلْم، فقال: ﴿ أَوَلَمْ يَنظُرُوا۟ فِى مَلَكُوتِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ ٱللَّهُ مِن شَىْءٍ ﴾ ليستدلّوا به[2] علىٰ وحدانيتِه، ﴿وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾ فيؤْمنوا قبل أنْ يمُوتوا، ويصِيروا إلىٰ العذاب، ﴿فَبِأَىِّ حَدِيثٍۭ بَعْدَهُۥ يُؤْمِنُونَ﴾ أي: بعد القرآن. أي: بأيِّ كتابٍ غير ما جاء به محمدٌ يُصدّقون، وليس بعده نبيٌّ ولا كتاب؟! ثم ذكَر علّة إعراضِهم عن الإيمانِ فقال تعالى: ﴿ مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ﴾ [الأعراف: ١٨٦]»[3].

قولُه: (وبأيِّ حديثٍ أحقَّ منه)، أحقّ منه: تأويل ﴿بَعْدَهُۥ﴾. المغرب: «قولُـه: وإنْ كان

---

(١) أي: على قوله تعالىٰ: ﴿ أَوَلَمْ يَنظُرُوا۟ فِى مَلَكُوتِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾، وهو بالتالي معطوف على قوله سبحانه: ﴿مَا بِصَاحِبِهِم مِّن جِنَّةٍ﴾ كما سبق تقريره.

(٢) في «معالم التنزيل»: «بها»: أي: بالآية. و«به» أي: بقوله.

(٣) المصدر السابق (٣: ٣٠٩).

قُرِئ: ﴿وَيَذَرُهُمْ﴾ **بالياءِ والنون**، والرفعُ علىٰ الاستئناف، و«يَذَرْهُم» بالياءِ والجزم؛ عَطْفًا علىٰ محلِّ ﴿فَلَا هَادِيَ لَهُۥ﴾، كأنه قيل: مَن يُضْلِلِ اللهُ لا يَهْدِه أحدٌ ويَذَرْهُم.

[﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا ۖ قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ رَبِّى ۖ لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَ ۚ ثَقُلَتْ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ لَا تَأْتِيكُمْ إِلَّا بَغْتَةً ۗ يَسْـَٔلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِىٌّ عَنْهَا ۖ قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ ٱللَّهِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ ١٨٧]

﴿يَسْـَٔلُونَكَ﴾ قيل: إن قومًا من اليهودِ قالوا: يا مُحمَّدُ، أخبِرْنا متىٰ الساعةُ إن كُنتَ نبيًّا، فإنا نَعلَمُ متىٰ هي! وكان ذلك امتحانًا منهم، مَعَ عِلمِهم أنَّ اللهَ تعالىٰ قد استأثَر بعِلمِها. وقيل: السائلونَ قُريش. و﴿ٱلسَّاعَةِ﴾ من الأسماءِ الغالبة، كالنَّجْمِ للثُّريا، وسُمِّيَتِ القيامةُ بالساعة، لوقوعِها بَغْتةً أو لسُرْعةِ حِسابِها، **أو علىٰ العكسِ** لِطولِها،.....

ليس بالذي «لا بُعْدَ لَه»، يعني: ليس بنهايةٍ في الجودةِ والرداءة، فكأن محمداً ـ رحمة الله عليه ـ أخذ من قولِهم: هذا مما ليس بعده غايةٌ في الجودةِ والرداءة»[(١)].

قولُه: (**وقرئ: ﴿وَيَذَرُهُمْ﴾ بالياءِ والنون**): بالياء: أبو عمرٍو وعاصم. وبالنون: نافعٌ وابنُ كثير وابنُ عامر، وحمزة والكسائي: بالياء وجزم الراء[(٢)].

قولُه: (**أو علىٰ العكس**): أي: سُمِّيت القيامةُ بالساعة، بناءً علىٰ عكْسِ ما هي عليه من الطول، تمليحاً، كما سمّيت المَهْمَهُ[(٣)] مفازةً، والأَسْوَدُ كافُوراً.

---

(١) كتاب «المغرب في ترتيب المعرب» للمطرزي (١: ٨٠)، وفي عبارته غموض، إلا أن المقصود بيان معنىٰ ﴿بَعْدَهُۥ﴾.

(٢) قوله: «وحمزة والكسائي بالياء، وجَزْمِ الراء» أثبته من (ط).
والقراءة بالياء محمولة على لفظ الغيبة في ﴿مَن يُضْلِلِ﴾، وبالنون على الإخبار من الله عزّ وجلّ عن ذكْر نفسه. انظر: «الكشف عن وجوه القراءات» (١: ٤٨٥)، و«حجة القراءات» ص٣٠٣.

(٣) المهمه: الصحراء البعيدة الأطراف. والكافور: نوع من الطِّيب.

أو لأنّها عندَ الله علىٰ طولِها كساعةٍ من الساعاتِ عند الخلق.

﴿أَيَّانَ﴾ بمعنىٰ: متىٰ. وقيل: اشتقاقهُ منْ «أيٍّ»؛ فَعْلانُ منه، لأنَّ معناهُ: أيُّ وَقْتٍ وأيُّ فِعْل، من: أَوَيْتُ إليه، لأنّ البعضَ آوٍ إلىٰ الكلِّ مُتسانِدٌ إليه، **قاله ابنُ جنّي**، وأبىٰ أن يكونَ من «أيان»؛ لأنهُ زمان، «وأينَ» مكان. وقرأ السُّلَميُّ: «إيّانَ» بكَسْرِ الهمزة، ......

قولُه: (**أوْ لأنّها عندَ الله**) عطفٌ علىٰ قولِه: «لوقوعِها بَغْتة»، يعني: سُمِّيت القيامةُ عُرْفاً بكذا، وعند الله بكذا.

والساعة عُرْفاً: عبارةٌ عن أدْنَىٰ الزمان. قال في قولِه تعالىٰ: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يُقْسِمُ ٱلْمُجْرِمُونَ﴾ [الروم: ٥٥]: «الساعة: القيامة، سمّيت بذلك لأنها تقعُ بغْتة، كما تقول: «في ساعة»، لمن تستعْجِلُه، وجرَت علَماً لها، كالنجم للثريّا».

قولُه: (**قاله ابنُ جنِّي**): ذكر ابنُ جِنّي في «المحتسب»: «أمّا «أيّان» بفتحِ الهمزة: فَفَعْلان، وبكسرِها: فِعلان، والنون فيهما زائدة، حملاً علىٰ الأكثر في زيادةِ النون، في نحو ذلك. ولم تُجْعَل «فِعّالاً» من لفظ «أيْنَ»، لِما يمنعُ منه كونِ «أيّانَ»: ظرف زمان، و«أيْنَ»: ظرفُ مكان. و«أيّ» هذه من لفظ «أَوَيْتُ» ومعناه: أمّا اللفظُ فإن بابَ «طَوَيْتُ» و«شَوَيْتُ» أضعاف باب «حَيِيتُ» و«عَيِيتُ»، وأمّا المعنىٰ فإن البعضَ آوٍ إلىٰ الكل، ومتساندٌ إليه، فأصلها علىٰ هذا: «أَوْيٌ»، ثم قُلِبت الواو ياء، وأُدْغِمت في الياء، فصارت «أيّ»، كقولك: طَوَيْتُ الكتاب طَيّاً، وشَوَيْتُ اللحْم شَيّاً»[1].

قال أبو البقاء: «﴿أَيَّانَ﴾: اسمٌ مبنيّ، لتضمّنه معنىٰ حرفِ الاستفهام، بمعنى «متىٰ»، وهو خبرٌ لـ ﴿مُرْسَىٰهَا﴾، والجملة في موضع جرٍّ بدلاً من الساعة، أي: يسألونك عن زمانِ حلولِ الساعة»[2].

---

(١) «المحتسب» لابن جني (١: ٢٦٨).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٦٠٦).

﴿مُرۡسَىٰهَا﴾: إرساؤُها، أو وَقْتُ إرسائِها؛ أي: إثباتِها وإقرارِها، وكلُّ شيءٍ ثقيلٍ رُسُوُّهُ ثباتُه واستِقرارُه. ومنه: رَسا الجبلُ وأرسىٰ السفينةَ. والمرسىٰ: الأَنْجَرُ الذي تُرْسىٰ به، **ولا أثقَلَ من الساعة**، بدليلِ قولِه: ﴿ثَقُلَتۡ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾، والمعنىٰ: مَتىٰ يُرْسِيها الله، ﴿إِنَّمَا عِلۡمُهَا﴾ أي: عِلْمُ وقتِ إرسائِها عندَه قد استأثرَ به، ولم يُخبِرْ به أحدًا من مَلَكٍ مُقرَّبٍ ولا نبيٍّ مُرْسَل، يكادُ يُخفيها من نفسِه، ليكونَ ذلك أدعىٰ إلىٰ الطاعة، وأزجَرَ عن المعصية، كما أخفىٰ الأجلَ الخاصَّ، وهو وقتُ الموت، لذلك ﴿لَا يُجَلِّيهَا لِوَقۡتِهَآ إِلَّا هُوَ﴾ أي: لا تزالُ خَفِيَّة، لا يُظهِرُ أمرَها ولا يَكشِفُ خَفاءَ عِلمِها إلّا هو وَحْدَه إذا جاء بها في وقتها بَغْتة، لا يُجلِّيها بالخبرِ عنها قبلَ مجيئِها أحدٌ من خلقه، ....

قولُه: (**ولا أثقَلَ من الساعة**): يعني: إنّما استعير ﴿مُرۡسَىٰهَا﴾ لإثبات ﴿ٱلسَّاعَةِ﴾ وإقرارِها[1]، والرُّسُوُّ إنّما يستعملُ في الأجسام الثقيلة: كالجبل، وأنْجر[2] السفينة، لأنّ «الساعة» أيضاً ثقيلة في المعنىٰ، ولا أثقل منها. قال الله تعالىٰ: ﴿وَيَذَرُونَ وَرَآءَهُمۡ يَوۡمٗا ثَقِيلٗا﴾ [الإنسان: ٢٧]. ولهذا قال بعدها: ﴿ثَقُلَتۡ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ فجعل السمواتِ والأرضَ ظرْفاً لها، تشبيهاً للمعاني بالأجسام. ووجهُ التشبيه: أن كلَّ شيءٍ لا يطاق ولا يقام له فهو ثقيل، كما صرح به.

قولُه: (﴿لَا يُجَلِّيهَا لِوَقۡتِهَآ إِلَّا هُوَ﴾)، «اعلَمْ أن قولَه: ﴿لِوَقۡتِهَآ﴾ حالٌ من فاعل ﴿يُجَلِّيهَا﴾[3]، واللامُ فيه ـ أي: في ﴿لِوَقۡتِهَآ﴾ ـ مثْلها في قولِه تعالىٰ: ﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمۡسِ﴾ وهي للتأقيت. قاله القاضي[4].

---

(١) أي في كلمة ﴿مُرۡسَىٰهَا﴾ في الآية استعارة تصريحية، حيث شبّه ثبات الساعة وإقرارها بالإرساء الذي يكون للأجسام الثقيلة.

(٢) الأنْجَر: مرساة السفينة ـ لسان العرب «نَجَر».

(٣) قوله: «علم أن قوله: ﴿لِوَقۡتِهَآ﴾: حال من فاعل ﴿يُجَلِّيهَا﴾» سقط من (ط).

(٤) «أنوار التنزيل» (٣: ٨٠).

لاستمرارِ الخفاءِ بها علىٰ غيرِه إلىٰ وقتِ وقوعِها، ﴿ثَقُلَتْ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ أي: **كلٌّ مِن أهلِها** من الملائكةِ والثَّقَلَيْن أهمَّه شأنُ الساعة، **وبوُدِّه أن يَتجلّىٰ له** عِلمُها، وشَقَّ عليه خَفاؤُها، وثَقُلَ عليه، أو ثَقُلَتْ فيها لأنَّ أهلَها يَتوقَّعونها ويخافونَ شدائدَها وأهوالَها، أو لأنَّ كلَّ شيءٍ لا يُطيقُها ولا يقومُ لها فهي ثقيلةٌ فيها، ﴿إِلَّا بَغْتَةً﴾: إلّا فَجْأةً علىٰ غَفْلةٍ منكم.

وعن النبي ﷺ: «**إنَّ السَّاعَةَ تَهيجُ بالنَّاس**، والرجلُ يُصْلِحُ حَوْضَه، والرجلُ يَسْقي ماشيتَه، والرجلُ يُقوِّمُ سِلعتَه في سُوقه، والرجلُ يَخفِضُ ميزانَه ويَرفَعُه».

قولُه: (﴿ثَقُلَتْ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ أي: **كلٌّ مِن أهلِها**): اعلمْ أن نسبةَ الثقلِ إلىٰ السماواتِ والأرض(١) ـ كما سبق ـ معنويّ، فإمّا أن يقدَّرَ الأهل أوْ لا، والأول: الثقل: إما بحسَبِ الاهتمامِ بشأن معرفتها، وأنها خفيّةٌ لا تُعْلَم، فيشقُّ عليهم، أو بحسَبِ الخوفِ من شدائدِها، والتقدير: ثَـقُل هَمُّ معْرفتها، أو خوف إرسائها علىٰ أهل السماوات والأرض. و﴿فِي﴾ هاهُنا(٢) كما هي في قوله تعالىٰ: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه: ٧١]، ولذلك قال: «شَقَّ عليه».

والثاني: معنىٰ الثقل: هو أن نفسَ السماوات والأرض لا تطيقُها، فإن السماواتِ تنْشقّ عند نزولِها، والأرضَ ترْجف، والجبالَ تنْهدّ.

قولُه: (**وبوُدِّه أن يَتجلّىٰ له**): يقال: بِوُدِّي أن أفعل كذا، أي: أتمنّىٰ، والباء زائدة، مثْلها في: «بحَسْبِك أن تفعل كذا»، وهو مبتدأ وخبر. والجملةُ معطوفةٌ علىٰ خبر «كلّ» وهو «أهمّه».

قولُه: (**إنَّ السَّاعَةَ تَـهيجُ بِالنَّاسِ**): روينا عن أبي هريرة، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «لَـتَقومَنَّ السَّاعـةُ وقَد نَشَـرَ الرَّجُلانِ ثَوبَهُما، فلا يتَبايَعانِه ولا يَطويانِه، ولتَقومَنَّ السَّاعةُ وقَد

---

(١) قوله: «اعلم أن نسبة الثقل إلىٰ السماوات والأرض» سقط من (أ).

(٢) يعني في قوله: ﴿فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾.

﴿كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا﴾: كأنك عالمٌ بها، وحقيقتُه: كأنك بليغٌ في السُّؤالِ عنها، لأنَّ مَنْ بالغَ في المسألةِ عن الشيء والتنقيرِ عنه، استحكَمَ عِلمُه فيه ورَصُنَ، وهذا التركيبُ معناه المُبالغة، ومنه إحفاءُ الشارب، واحتفاءُ البَقْل: استئِصالُه، وأحفىٰ في المسألة: إذا أَلْحفَ، وحَفِيَ بفُلانٍ وتحفّىٰ به: بالغَ في البرِّ به. وعن مُجاهد: استَحفَيْتَ عنها السُّؤالَ حتّىٰ عَلِمْت. وقرأ ابنُ مسعودٍ: «كأنك حَفِيٌّ بها»، أي: عالمٌ بها بَليغٌ في العِلمِ بها. وقيل: ﴿عَنْهَا﴾ متعلِّقٌ بـ﴿يَسْـَٔلُونَكَ﴾، أي: يسألونك عنها كأنك حَفِيٌّ -أي: عالم- بها.

انصَرفَ الرَّجُلُ بلَبَن لَقحَتِه فلا يَطعَمُه، ولَتقومَنَّ السَّاعَةُ وهو يَليطُ حَوضَهُ فلا يَسقي منه، ولَتقومَنَّ السَّاعَةُ وقَد رَفَع أُكلَتَه إلىٰ فيه، فَلا يَطعَمُها»[1] أخرجه البخاري ومسلم.

قولُه: (﴿كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا﴾: كأنك عالمٌ بها): اعلمْ أن ﴿عَنْهَا﴾ في قوله تعالىٰ: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا﴾ إما أن يتعلَّـقَ بقوله: ﴿حَفِيٌّ﴾ أو ﴿يَسْـَٔلُونَكَ﴾. فإذا عُلِّقَ بـ﴿حَفِيٌّ﴾ يكون كنايةً عن علْمٍ رصين، لأن معنىٰ ﴿حَفِيٌّ عَنْهَا﴾: بليغٌ في السؤال عن الساعة. وفيه تضمينُ معنىٰ السؤال، ودلّت المبالغةُ في المسألة عن الشيء علىٰ حصولِ ذلك الشيء علىٰ سبيلِ الاستحكام[2].

قال الزجّاج: «كأنّك أكْثَرْتَ المسألة عنها»[3].

المعنىٰ: يظنّ اليهودُ أنك مبالغٌ في السؤال عن الساعة، حتى منحك الله علْمَها، فيسألون: أيّان ذلك؟

---

(١) أخرجه البخاري (٦٥٠٦) ومسلم (١٥٧).

قوله: «يليط» يعني يُصْلِحُ. والأُكْلَةُ بضم الهمزة: لُقمةُ الطعام.

(٢) خلاصة الكلام أن في قوله: ﴿كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا﴾ كناية، إذ أطلق هذا اللفظ وأراد لازم معناه، وهو التمكّن في العلْم، والكناية عن صفة.

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٤٣٥).

وقيل: إنَّ قريشًا قالوا له: إن بينَـنا وبينَكَ قرابة، فقُـلْ لنا متىٰ الساعة؟ فقيل: يسألونك عنها كأنك حَفِيٌّ تَتحفّىٰ بهم، فتَخْتَصُّهم بتعليم وَقْتِها لأجلِ القَرابة، وتَزْوي عِلمَها عن غيرِهم، ولو أُخْبِرْتَ بوَقْتِها لمصلحةٍ عَرَفَها اللهُ في إخبارِك به، لكنتَ مُبلِّغَه القريبَ والبعيدَ من غيرِ تخصيص، كسائرِ ما أُوحي إليك.

وقيل: كأنك حَفِيٌّ بالسُّؤالِ عنها تُحبُّه وتُؤثِرُه، بمعنىٰ أنَّك تكرَهُ السُّؤالَ عنها، لأنَّها مِن عِلمِ الغيبِ الذي استأثَرَ اللهُ به، ولم يُؤتِهِ أحدًا من خَلقِه.

هذا معنىٰ قول مجاهد: «استحْفَيْتَ عنها السؤال، حتى علِمْت»، لأن «حتَّىٰ» للتدرج. وقراءةُ ابن مسعود[1]: «كأنَّكَ حَفِيٌّ بها» لأنه ضمّنه معنىٰ العلْمِ الذي هو بمعنىٰ الإحاطة، كقولِه: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدۡ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عِلۡمَۢا﴾ [الطلاق: ١٢]، وعدّاه بالباء.

وأمّا إذا عُلّقَ ﴿عَنۡهَا﴾ بـ﴿يَسۡـَٔلُونَكَ﴾، فمتعلّـقُ ﴿حَفِيٌّ﴾ إذاً الباء المقدّرة.

ثم لا تخلو ﴿حَفِيٌّ﴾ إما أن تُضمَّن معنىٰ العلْمِ مع الباء المقدّرة، كقراءةِ ابن مسعود، وهو المرادُ بقوله: «﴿يَسۡـَٔلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنۡهَا﴾: أي عالمٌ بها»، وإما أن تُجعَلَ من قولِهم: حَفِيَ بفلان، وتحفّى به: بالَغَ في البرّ به، ثم مدخول الباء إما ضميرُ السائل فهو المرادُ من قوله: «﴿كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنۡهَا﴾: تَـتَحَفَّىٰ بهم، فتخْتَصّهم بتعليمِ وقْتها»، أو ضميرُ السؤال، وهو المرادُ من قوله: «كأنّك حفي بالسؤال عنها تحبُّه وتختاره».

قال الزجّاج: «كأنك فَرِحٌ بسؤالهم، يقال: تحفَّيْتُ بفلان في المسألة: إذا سألتَ سؤالاً أظْهرتَ فيه المحبّةَ والبرّ به»[2].

قال أبو البقاء: «﴿حَفِيٌّ عَنۡهَا﴾ فيه وجهان: أحدُهما تقديرُه: ﴿يَسۡـَٔلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنۡهَا﴾،

---

(١) انظر: «البحر المحيط» (٥: ٢٣٩). وذكر في «المحتسب» (١: ٢٦٩) أنها قراءة ابن عباس.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٤٣٥).

فإن قلت: لـم كَرّرَ ﴿يَسْـَٔلُونَكَ﴾ و﴿إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ ٱللَّهِ﴾؟ قلتُ: للتأكيد، ولِما جاءَ به من زيادةِ قوله: ﴿كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا﴾، وعلىٰ هذا تكريرُ العلماءِ الحذَّاقِ في كُتُبِهم، **لا يُخلُونَّ المُكـرَّرَ من فائدةٍ** زائدة، منهم محمدُ بنُ الحسنِ صاحبُ أبي حنيفةَ رحمَهما الله، ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ أنه العالم بها، وأنه المختَصُّ بالعِلْم بها.

[﴿قُل لَّآ أَمْلِكُ لِنَفْسِى نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ ۚ وَلَوْ كُنتُ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ لَٱسْتَكْثَرْتُ مِنَ ٱلْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِىَ ٱلسُّوٓءُ ۚ إِنْ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ ١٨٨]

﴿قُل لَّآ أَمْلِكُ لِنَفْسِى﴾ هو إظهارٌ للعُبودية، والانتفاءِ عمـا يختصُّ بالرُّبوبيةِ من عِلمِ الغيب، أي: أنا عَبْدٌ ضعيفٌ لا أملِكَ لنَـفْسيَ اجتِلابَ نَفْعٍ ولا دَفْعَ ضَررٍ كما المماليكُ والعَبيد، ﴿إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ﴾ ربِّي ومالِكي من النفع لي والدَّفْعِ عني، ﴿وَلَوْ كُنتُ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ﴾ لكانت حالي علىٰ خِلافِ ما هي عليه، من استكثارِ الخير، واستِغزارِ المنافع،

أي: مَعْنِيٌّ بطلَبها، فقدّمَ وأخّر. والثاني: أن «عن» بمعنى الباء، أي: حفيٌّ بها، و﴿كَأَنَّكَ﴾ حالٌ من المفعول. ﴿حَفِيٌّ﴾ بمعنى «مَحْفُوٌّ»، و«فعيل» بمعنى: فاعل»[1].

قولُه: (**لا يُخْلُونَّ الـمُكرَّرَ من فائدةٍ**): قال في «الانتصاف»: «وفي التكريرِ نكتةٌ لا توجدُ إلا في القرآن، فإنه إذا بُنِي الكلامُ علىٰ مقْصِد، واعترضَ في أثنائه عارض، وأريد الرجوعُ لتتمّةِ المقْصد الأوّل، وقد بَعُد، طُـرِّيَ[2] لتـتصل النهايةُ بالبداية، فإنه تعالىٰ ابتدأ بقولِه: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ﴾، وطال الكلام، إلىٰ قوله: ﴿بَغْتَةً﴾، وأراد إنكارَ سؤالِـهم بوجهٍ آخر، هو قولُه: ﴿كَأَنَّكَ حَفِيٌّ﴾ وتعلُّـقه قويٌّ بالسؤال، فطُـرِّيَ، وغالب التطريـةِ بإجمال، ولهذا قال: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ﴾ ولم يذكر «الساعة»، اكتفاءً بما تقدَّم، وأعاد: ﴿إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ مجملاً»[3].

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٦٠٦).

(٢) أي: ذكر.

(٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ١٨٤).

واجتنابِ السُّوءِ والمَضارّ، حتّىٰ لا يَمَسَّني شيءٌ منها، **ولم أكُنْ غالبًا مرّةً ومَغلوبًا أُخرىٰ في الحروب**، ورابحًا وخاسِرًا في التجارات، ومُصيبًا ومخطئًا في التدابير، ﴿إِنْ أَنَا۠ إِلَّا﴾ عَبْدٌ أُرسِلتُ نذيرًا وبشيرًا، وما مِن شأني أنّي أعلمُ الغَيْب، ﴿لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ يجوزُ أن يَتعلَّقَ بـ«النذيرِ» و«البشيرِ» جميعًا، لأن النَّذارةَ والبِشارةَ إنما تَنفعان فيهم، أو يَتعلَّقَ بـ«التبشيرِ» وحدَه، ويكونَ المُتعلِّقُ بـ«النذيرِ» محذوفًا، أي: إلّا نذيرٌ للكافرينَ وبَشيرٌ لقومٍ يُؤمنون.

[﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا ۖ فَلَمَّا تَغَشَّىٰهَا حَمَلَتْ حَمْلًا خَفِيفًا فَمَرَّتْ بِهِۦ ۖ فَلَمَّآ أَثْقَلَت دَّعَوَا ٱللَّهَ رَبَّهُمَا لَئِنْ ءَاتَيْتَنَا صَٰلِحًا لَّنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ۞ فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحًا جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَا ۚ فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ ١٨٩ - ١٩٠]

﴿مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ﴾ وهي نَفسُ آدمَ عليه السلام، ﴿وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ وهي حَوّاءُ، خَلَقَها من جَسَدِ آدمَ من ضِلَعٍ من أضلاعِه، أو من جِنسِها، كقوله: ﴿جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا﴾ [النحل: ٧٢]، ﴿لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا﴾: ليطمئنَّ إليها ويميلَ ولا يَنفِر؛ لأنَّ الجنسَ إلى الجنسِ أَميَلُ وبه آنَسُ، وإذا كانت بعضًا منه كان السكونُ والمَحَبَّةُ أبلغ، .....

قولُه: (**ولم أكُنْ غالبًا مرّةً، ومَغلوبًا أُخرىٰ في الحروب**): قلت: ومِنْ ثَمّ سأل هرقلُ أبا سفيان، علىٰ ما روينا عن البخاريِّ ومسلم: هل قاتَلْتُمُوه؟ قال: قلت: نَعَم. قال: فكيف كان قتالُكم إيّاه؟ قال: قلْت: تكون الحَرْب بيننا وبينه سِجالاً: يُصِيب منّا، ونُصِيب منه. قال: كذلك الرُّسُل، تُبْتَلىٰ، ثُمَّ تكونُ لها العاقِبَةُ(١).

---

(١) هذا جزءٌ من حديثٍ طويلٍ أخرجه البخاري (٢٩٤١) ومسلم (١٧٧٣) من حديثِ ابن عباسٍ رضي الله عنهما.

كما يَسكُنُ الإنسانُ إلىٰ وَلَدِه ويُحبُّه محبَّةَ نفسِه لكَوْنِه **بَضْعةً منه**، وقال: ﴿لِيَسۡكُنَ﴾ فذكَّر بعدما أَنَّثَ في قوله: ﴿وَٰحِدَةٖ﴾، ﴿مِنۡهَا زَوۡجَهَا﴾، ذهابًا إلىٰ معنىٰ «النفس» ليُبيِّنَ أنَّ المُرادَ بها آدم، ولأنَّ الذَّكَرَ هو الذي يسكُنُ إلى الأُنثىٰ ويَتَغَشّاها، **فكان التذكيرُ أحسَنَ طِباقًا** للمعنىٰ.

والتغشِّي: كنايةٌ عن الجِماع، وكذلك الغِشْيانُ والإتيان، ﴿حَمَلَتۡ حَمۡلًا خَفِيفٗا﴾ خَفَّ عليها، ولم تَلْقَ منه ما يلقىٰ بعضُ الـحَبالىٰ مِن حَمْلِهنَّ من الكَرْبِ والأذىٰ، ولم تَستَثقِلْهُ كما يَسْتَثقِلْنَه، وقد تَسمَعُ بَعضَهُنَّ تقولُ في وَلَدِها: ما كان أخفَّه علىٰ كَبدي حينَ حَمَلتُه!

قولُه: (بَضْعةٌ مِنه)، **الجوهري**: «البَـضْعة: القطعةُ من اللحْم، هذه بالفتح، وأخواتها بالكسر، مثل: القِطْعة والفِلْذة».

قولُه: (**فكان التذكيرُ أحسَنَ طِباقاً**): قيل: لو أنَّـثَ الضميرَ في ﴿لِيَسۡكُنَ﴾ لتُـوُهِّمَ أن فاعلَه ضميرُ الزوج، والضميرُ المجرور للنفس، وأدىٰ إلىٰ أن الأنثىٰ هي التي تسْكنُ إلىٰ الذكر، والشأنُ خلافُه، وقلت: وفيه نظر.

وإنّما عطف المصنف «ويَتَغَشّاها» علىٰ «ويسكن» ليؤْذِنَ بالبيانِ والتفسيرِ. والسكون علىٰ هذا الوجهِ غير السكون علىٰ الأول، لأنه كالمقدمةِ للجماع، وما به يتوصلُ الرجُل إلىٰ ما يريدُه من المرأة.

فالفاء في ﴿فَلَمَّا تَغَشَّىٰهَا﴾ للتعقيب، كقولِه تعالىٰ: ﴿فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمۡ فَٱقۡتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ﴾ [البقرة: ٥٤][(١)]، فذكّر الضميرَ[(٢)] مراعاةً للفظِ والمعنىٰ.

---

(١) والشاهد قوله: ﴿فَٱقۡتُلُوٓاْ﴾، إذ الفاء فيه للتعقيب.

(٢) أي: في قوله تعالىٰ: ﴿لِيَسۡكُنَ﴾.

﴿فَمَرَّتْ بِهِۦ﴾ فمَضتْ به إلىٰ وقتِ ميلادِه من غير إخداجٍ ولا إزلاق.

وقيل: ﴿حَمَلَتْ حَمْلًا خَفِيفًا﴾ يعني: النُّطفة، ﴿فَمَرَّتْ بِهِۦ﴾: فقامَت به وقَعَدَت.

وقرأ ابنُ عباسٍ رضيَ الله عنه: «فاستَمَرَّتْ به»، ....

وفائدةُ هذا الوجه: بيانُ المقصود الأول من الازدواج للتوالدِ والتناسل، حيثُ أوقع الغِشيان ومقدّمته، أي: السكون، علّة للجعْل.

ومَنْ عنده أدْنىٰ مُسْكةٍ يعْلم أن الجماعَ غير مطلوب بالذّات، وإنّما هو ذريعةٌ إلىٰ تكثير نوع الإنسان، فظهر من هذا أن عطفَ ﴿فَلَمَّا تَغَشَّىٰهَا﴾ علىٰ ﴿لِيَسْكُنَ﴾ مانعٌ عن أن يُحْمَلَ «السكون» علىٰ الأنثىٰ.

قولُه: (إلىٰ وقتِ ميلادِه)، وهو من إضافةِ العامِّ إلىٰ الخاص، نحو: كُلّ الدراهم، لأنّ الميلادَ هو «اسم الوقت الذي وُلِد فيه، والمولد: الموضع الذي ولدَ فيه». قالَه الجوهري.

وأمّا في «الأساس» فهما سِيّان، قال: «مولدُه وميلادُه: وقْتُ كذا».

قولُه: (مِن غير إخداجٍ)، الأساس: «ناقة خادِج: ألقت ولَدَها قبل الوقت، وإن تَمَّ خَلْقُه. ومُخْدِج: جاءت به ناقصَ الخلْق، وإنْ كان لوقْتِه».

قولُه: (ولا إزلاق)، الأساس: «ومن المجاز: أَزْلَقَت الرَّمْكَةُ: أسْقطَتْ، وهي مِزْلاق، وولدها زَلِيق».

قولُه: (﴿فَمَرَّتْ بِهِۦ﴾: فقامت به وقَعَدَت): قال الزجاج: «﴿فَمَرَّتْ بِهِۦ﴾، معناه: استمرّت به، قعدت وقامت، فلم يُثْقِلْها»[(١)].

ومن ثَمَّ عَقَّبه الـمُصنِّفُ بقراءةِ ابن عباس: «واسْتَمَرَّت به»[(٢)].

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٤٣٦).

(٢) انظر: «البحر المحيط» (٥: ٢٤٦)، و«الجامع لأحكام القرآن» (٣٣٨٧).

وقرأ يحيىٰ بنُ يَعْمَر: «فمَرَتْ به» بالتخفيف، **وقرأ غيرُه**، **«فَمارَت به»**؛ من المِرْية، كقوله: ﴿**أَفَتُمَٰرُونَهُۥ**﴾ [النجم: ١٢]، و«أفتُمْرونَه» ومعناه: فوقعَ في نفسِها ظَنُّ الحَمْل، وارتابَتْ به. ﴿**فَلَمَّآ أَثْقَلَت**﴾: حانَ وقتُ ثِقَلِ حَمْلِها، كقولك: أقربَت. وقُرِئ: «**أُثقِلَت**»، علىٰ البناءِ للمفعول، أي: أثقَلَها الحمْل، ﴿**دَّعَوَا ٱللَّهَ رَبَّهُمَا**﴾: دعا آدمُ وحَوّاءُ **رَبَّهما ومالِكَ أمرِهما الذي هو الحقيقُ بأن يُدْعىٰ ويُلْتَجأ إليه**، فقالا: ﴿**لَئِنْ ءَاتَيْتَنَا**﴾: لئنْ وَهَبْتَ لنا، ....

قال ابنُ جنّي: «معنىٰ «استمرّت به»: مرّت مكلِّفةً نفسَها ذلك، لأن «استفعل» إنّما يأتي في أكثرِ الأمرِ للطلب»[1].

قولُه: (**وقرأ غيرُه: «فَمارَتْ به»**): قال ابنُ جني: «وهي قراءةُ عبدِ الله بن عمرو. وهو من: مارَ يَمُورُ: إذا ذهب وجاء. والمعنى واحد. ومنه سُمِّي الطريقُ مَوْراً، للذهابِ والمجيءِ عليه».

وقال: «أصلُ قراءةِ يحيىٰ بن يَعْمَر[2]: ﴿فَمَرَّتْ بِهِۦ﴾ مثقَّلاً، كقراءة الجماعة، فحذف تخفيفاً لثقلِ التضعيف، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿**وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ**﴾ [الأحزاب: ٣٣] إذا أُخِذ من القَرار. ومنه: «ظَلْتَ»، و«مَسْتُ»، في: ظَلِلْتَ، وَمَسِسْتُ»[3].

وهذا الذي ذكره ابنُ جنّي أوفقُ للمشهورة[4] مما ذكره المصنف.

قولُه: (**رَبَّهما ومالِكَ أمرِهما الذي هو الحقيقُ بأن يُدْعىٰ ويُلْتَجأ إليه**): يريد أنهم إذا حَزَبهم أمرٌ خطير دَعَوُا الله. وأمّا تخصيصُ الربّ بالدّعاءِ فللاستعطاف، ولهذا قال: «ومالكَ أمرهما».

---

(١) «المحتسب» (١: ٢٧٠).

(٢) أبو سليمان يحيى بن يعمر العدواني، تابعي جليل. وهو أول من نقّط المصاحف. مات قبل سنة ٩٠هـ. انظر: «غاية النهاية» (٢: ٣٨١)، و«مرآة الجنان» (١: ٢٧١)، وفيه أنه توفي سنة ١٢٨هـ، و«النجوم الزاهرة» (١: ٢١٧).

(٣) «المحتسب» (١: ٢٦٩)، وانظر: «البحر المحيط» (٥: ٢٤٦).

(٤) أي: القراءة المشهورة أو قراءة الجماعة، وهي: ﴿فَمَرَّتْ بِهِۦ﴾ بالتشديد.

﴿صَٰلِحٗا﴾: وَلَدًا سَوِيًّا قد صَلَحَ بَدنُه وبَرِئ. وقيل: وَلَـدًا ذَكَـرًا، لأنَّ الذُّكورةَ مِن الصلاحِ والجَوْدَة. والضميرُ في ﴿ءَاتَيۡتَنَا﴾ و﴿لَّنَكُونَنَّ﴾ لهما ولكلِّ مَنْ يَتناسَلُ مِن ذُرِّيَّتِهما.

﴿فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا﴾ ما طَلَباهُ من الوَلَـدِ الصالحِ السَّوِيِّ، ﴿جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ﴾ **أي: جَعَلَ أولادُهما له شركاء، علىٰ حذفِ الـمُضافِ** وإقامةِ المُضافِ إليه مَقامه، وكذلك ﴿فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَا﴾ أي: آتىٰ أولادَهـما، وقد دلَّ علىٰ ذلك بقوله: ﴿فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشۡرِكُونَ﴾ حيثُ جمعَ الضمير، وآدمُ وحَوّاءُ بريئانِ من الشِّرك، ومعنىٰ «إشراكِهم فيما آتاهُم الله»: تَسْمِيَتُهم أولادَهم بعَبْدِ العزّىٰ، وعَبدِ مناة، وعبدِ شَمْس، وما أشبَهَ ذلك، مكان: عبدِ الله، وعبدِ الرَّحمٰن، وعبدِ الرَّحيم.

قال المصنفُ في قولِه تعالىٰ: ﴿بِرَبِّ ٱلنَّاسِ * مَلِكِ ٱلنَّاسِ﴾ [الناس: ١، ٢]: «كما يستغيثُ بعضُ الموالي إذا اعتراهم خطْبٌ بسيِّدِهم ووالي أمرهم».

قولُه: (﴿جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ﴾ **أي: جَعَلَ أولادُهما له شركاء، علىٰ حذفِ المُضافِ**): روىٰ محيي السنّةِ هذا القولَ عن الحسن وعكرمة، وقال: «فحذف الأولاد، وأقامهما مُقامَهم، كما أضاف فِعلَ الآباءِ إلىٰ الأبناء، فقال: ﴿ثُمَّ ٱتَّخَذۡتُمُ ٱلۡعِجۡلَ﴾ [البقرة: ٥١، ٩٢] ﴿وَإِذۡ قَتَلۡتُمۡ نَفۡسٗا﴾ [البقرة: ٧٢]»[1].

وقال الزجّاج: «والذي عليه التفسيرُ أنّ إبليسَ جاء إلىٰ حواء، فقال: أتَدْرِين ما في بطْنك؟ فقالت: لا أدري! قال: فلعلّه بهيمة! ثم قال: إنْ دعوْتُ الله أن يجعلَه إنساناً، أتسمِّينه باسمِي؟ فسمَّتْه عبدَ الحارث، وهو الحارث»[2].

---

(١) «معالم التنزيل» (٣: ٣١٤).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٤٣٧).

....

وروىٰ نحوه محيي السنّة عن ابنِ زيد[١]، وروىٰ أيضاً عن عكرمةَ أنه قال: «خاطب كلَّ واحدٍ من الخلق بقوله: ﴿خَلَقَكُم﴾، أي: خلَق كلَّ واحدٍ من أبيه، وجعل من جنسِه زوجَه»[٢].

قال محيي السنّة: «وهذا قولٌ حسن، لولا قول السلف، مثل عبدِ الله بن عباس، ومجاهد، وسعيدِ بن المسيب، وجماعةٍ من المفسرين: إنه في آدم وحواء»[٣].

وقلت: ما أقول: إن قولَ السلف أحسنُ الأقوال، لأنه لا قولَ غيره، ولا معوَّلَ إلا عليه[٤]، لأنه مقتبسٌ من مشكاة النبوة، وحضرة الرسالةِ صلواتُ الله وسلامه عليه علىٰ ما روينا عن الإمام أحمدَ بن حنبل والترمذي، عن سَمُرةَ بن جُندب، قال: قال رسول الله ﷺ: «لَـمَّا حَمَلَت حَوَّاءُ، طافَ بها إبليسُ، وكانَ لا يَعيش لَها وَلَد، فَقالَ: سَمّيه عَبد الحارث، فَسَمَّتهُ، فَعاش، وكانَ ذَلكَ مِن وَحي الشَّيطان وَأمره»[٥].

قال محيي السنّة: «لم يكن هذا إشراكاً في العبادة، ولا أنّ الحارثَ ربُّهما، فإن آدم عليه السلام كان نبيّاً معصوماً من الشرْك، ولكن قصدَ إلىٰ أن الحارثَ كان سببَ نجاة الولد، وسلامةِ أمّه، وقد يُطْلق اسم العبدِ علىٰ من لا يُراد به أنه مملوك، كما أن اسمَ الرَّبّ يُطْلق علىٰ

---

(١) هو عبد الرحمٰن بن زيد بن أسلم العدوي المدني ت١٨٢هـ صاحب «التفسير»، و«الناسخ والمنسوخ»، له ترجمة في «طبقات المفسرين» (٢: ٢٧١).

(٢) «معالم التنزيل» (٣: ٣١٤).

(٣) المصدر السابق (٣: ٣١٤).

(٤) في (أ): «ولا يتعود إلا مهمة».

(٥) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٠١١٧) والترمذي (٣٠٧٧) والبزار (٤٥٨٠) والطبراني في «المعجم الكبير» (٦٨٩٥) بإسناد ضعيف، وانظر تمامَ تنقيده في التعليق على «مسند أحمد».

....

من لا يرادُ أنه معبود. فعلىٰ هذا قوله تعالىٰ: ﴿فَتَعَـٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ ابتداءُ كلام، وأراد به إشراك أهْلِ مكَّة، ولئن أراد به ما سبق، فمستقيمٌ من حيثُ كان الأَوْلىٰ بهما ألا يفعلا ما أَتَيا به من الإشراكِ في الاسم»(١).

وقلت: يدفعُ هذا قولُه تعالىٰ: ﴿أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْـًٔا﴾، فإنه في الأصنام قطعاً، بل القول: إنه ابتداءُ كلامٍ، وتمامُ تقريرِه أن يقال: إن قولَه تعالىٰ: ﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ﴾ كلام واردٌ علىٰ النفس الواحدة وزوجِها، مضمَّن للامتنانِ عليهما، وطلب الشكر، والتفادي عن الكفران، ولإلزامِهما علىٰ أنفسِهما الشكر، علىٰ سبيلِ المبالغة، علىٰ ما دلّ عليه قولُه تعالىٰ: ﴿مِنَ ٱلشَّـٰكِرِينَ﴾ أي: من زُمْرتِهم. وقوله تعالىٰ: ﴿فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَـٰلِحًا جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ﴾ الجملة الشرطية مرتبطةٌ بما قبلها بالفاء، وجملة الكلام مفرغٌ في قالب واحد، علىٰ سنن قولِه تعالىٰ: ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ﴾ ـ أي: شكرُ رزقِكم ـ ﴿أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾ [الواقعة: ٨٢](٢). فلو أُجْرِي ﴿جَعَلَا لَهُۥ﴾ علىٰ غيرِ ما أُجْرِي عليه الأوّل، لاختلَّ النظام، وفات المقصودُ من الإيراد.

وأمّا الهربُ من إثبات ذلك الشركِ لآدم وحوّاءَ فبعيد من البليغ المحيطِ بأساليب البلاغة؛ فإن باب التشديدِ والتغليظ غيرُ مسدود، وإنّما لزم الفساد أنْ لو حُمِل علىٰ الشركِ الحقيقيّ.

وأمّا جمعُ الضمير في ﴿عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ فإن الفاء السببيةَ التي تستحقُّ أن تسمىٰ بالفاء الفصيحةِ في قوله تعالىٰ: ﴿فَتَعَـٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ تقتضي أن يجْريَ الكلامُ علىٰ مشركي مكّة، لأنها مع متعلّقِها المحذوف(٣) كالتخلّصِ من قصة آدمَ وحواء، إلىٰ توبيخ المشركين،

---

(١) «معالم التنزيل» (٣: ٣١٣).

(٢) وفي الآية إيجاز بالحذف.

(٣) أي: التقدير: «عما يشركون بالله»، والكلام من باب التخلص ـ كما قال ـ من موضوع إلىٰ آخر.

....

علىٰ ما أشار إليه محيي السنّةِ بقوله: «ابتداءُ كلام، وأراد به إشراكَ أهلِ مكة»[١]. يعني إذا كان الأمر علىٰ ما ذكر، وهو مثْلُ هذه التسميةِ التي لها محاملُ كثيرة في التبرِّي عن الشرك، مأخوذاً علىٰ أبي البشر، ومُسمًّى بالشرك، فما بالُ فعلِ هؤلاء المشركين، من تسميةِ الحجَرِ والخشب بالآلهة، والعكوفِ علىٰ عبادتها، وتصريحِ اسم الشركاء عليها؟ ﴿فَتَعَـٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾.

ثم ابتُدِئ مبيّناً موبِّخاً: ﴿أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ إلىٰ آخرِ الآياتِ الواردةِ في الأصنام[٢].

هذا، وإن هذه السورة الكريمة: من مُفتَتَحِها إلىٰ مختتمها، مفرغةٌ في قالبٍ واحد، علىٰ نمطٍ عجيب، وأسلوبٍ غريب، لأنه تعالىٰ افتتحها بقولِه: ﴿الٓمٓصٓ * كِتَـٰبٌ أُنزِلَ إِلَيْكَ فَلَا يَكُن فِى صَدْرِكَ حَرَجٌ مِّنْهُ﴾ [الأعراف: ١-٢] نهاه صلواتُ الله وسلامهُ عليه عن ضيقِ الصدر، والتحرّجِ عما كان يلْقَىٰ من المشركين من أنواعِ الأذىٰ، لئلّا يتوانىٰ في التبليغِ والإنذار، ثم قصّ عليه قصصَ الأنبياءِ الماضية، والقرونِ السالفة، وما كان مغبّةُ[٣] تكْذيبهم، وعاقبة صبر الأنبياء، تشجيعاً له، وتثبيتاً لقلبِه: ﴿وَكُلًّا نَّقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلرُّسُلِ مَا نُثَبِّتُ بِهِۦ فُؤَادَكَ﴾[٤].

ثم ختم قصصَ الأنبياء بذكْر موسىٰ عليه السلام وأطنبَ في أحوالِ أمّته، إلىٰ أن انتهت إلىٰ قصةِ بلعام وأحواله، وكانت قصتُه شبيهة بقصة اليهودِ الذين أدركوا زمن الرسول ﷺ وآذَوْه، وأورد قوله: ﴿سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا وَأَنفُسَهُمْ كَانُوا۟ يَظْلِمُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٧] علىٰ ما سبق. فكرّ راجعاً إلىٰ ما بُدئتْ به السورة، من: تكذيبِ القوم، وإعراضِهم

(١) «معالم التنزيل» (٣: ٣١٤) وقال البغوي: «وفي الآيةِ قولٌ آخرُ، وهو أنّه راجعٌ إلى جميع المشركين من ذريّةِ آدم».

(٢) يعني الآيات (١٩١-١٩٨) من سورة الأعراف.

(٣) المغبّة: العاقبة.

(٤) اقتباس من سورة هود، الآية ١٢٠.

....

عن آيات الله، وما كان يتحرّجُ منه صدرُه صلوات الله عليه من قوله تعالىٰ: ﴿ وَٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا سَنَسْتَدْرِجُهُم مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ ﴾، وقوله: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ ﴾ أي: يسألونك أيانَ مُرْساها؟ مقترحين، فلا تُبالِ بهم، وأجب عن سؤالِهم وأنت منشرحُ الصدر: ﴿إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي﴾ إلىٰ آخر نيّفٍ وعشر آيات(١)، علىٰ طريقةِ الأسلوبِ الحكيم.

وتحريرُه: أني ما بُعثْت لأن أكشفَ لكم عن أيّانَ الساعة، لأنه من الأمورِ الإلهية، لا اطّلاعَ لي عليه، ﴿لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَ﴾، ﴿إِنْ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ﴾، وإنّما بُعِثْت لأكشفَ لكم عن الاستعدادِ لها، والعمل بما ينفعُكم، ومما هو أهمّ الأشياء، وأدْعَىٰ إليه أنْ أكشفَ لكم عن قبحِ ما أنتم فيه من الشركِ بالله، وأوقفكم ﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣]. ألا ترونَ إلىٰ أبيكم حين سمّىٰ بعضَ بنيه بما يُتوَهَّمُ منه أنه أدنى الشرك، كيف نعَى عليه، وسجّل بقبحِه؟ فكيف بما تفعلون أنتم؟ وهلمّ جراً(٢) إلىٰ آخر الآيات.

ومن هذا الأسلوبِ ما رويناه عن البخاريِّ ومسلم عن أنس: أن رجلاً سأل النبيَّ ﷺ فقال: يا رسولَ الله، متَىٰ السَّاعةُ؟، قال رسول الله ﷺ: «ما أعددتَ لَهَا؟» فكأنَّ الرَّجُل استكانَ، ثُمّ قال: ما أعددتُ لها كثير صِيامٍ ولا صدَقة، ولكنِّي أحِبُّ الله ورسولَه. قال: «أنتَ مَعَ مَن أحببت»(٣)، وفي رواية: قال أنس: «ما فَرحنَا بشَيء فَرَحنا بقول النبيّ عليه الصلاة والسلام: «أنتَ مَع مَن أحببت». قال أنس: فأنا أحِبُّ النبيَّ ﷺ وأبا بَكر وعُمَر، وأرجو أن أكونَ معهم بحُبِّي إيَّاهم، وإنْ لم أعملْ أعمالَهم(٤).

---

(١) ويقصد بها الآيات (١٨٧-٢٠٠) من سورة الأعراف، والله أعلم. وهي واردة على الأسلوب الحكيم، حيث سأل المشركون عن وقت الساعة، فصرفهم الله إلى ما هو أهمّ من ذلك، وهو الاستعداد للساعة...».

(٢) تعبير يقال لاستدامة الأمر واتصاله.

(٣) أخرجه البخاري (٧١٥٣) ومسلم (٢٦٣٩).

(٤) وهي مذكورةٌ في «صحيح البخاري» (٣٦٨٨) و«صحيح مسلم» (٢٦٣٩).

ووَجْهٌ آخَر، وهو أن يكونَ الخطابُ لقُريشٍ الذين كانوا في عَهْدِ رسولِ الله ﷺ، ..

الاستكانة: الذل والخضوع.

وقلت ـ والعلم عند الله ـ: انظرْ إلىٰ هذا العلاجِ الصائب لمرضىٰ القلوب، فإن الطبيبَ الحاذق قد يحتاج في علاجِه إلىٰ تدبير دفع الأخلاطِ الرديئة، لإزالة المرض، وقد يحتاجُ إلىٰ تدبيرِ حفظِ الصحّةِ فقط.

والمشركون لمّا سألوا عن وقتِ الساعة، ولم يكنْ أهمَّ شيءٍ إلا قلْع الشرك، فقيل: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم﴾ إلىٰ آخر الآيات، أُدْرِجَ في الجواب الحكيمِ معرفةُ المسؤول عنه، وأنها ممّا استأثر الله تعالىٰ بها. ولم يُحْتَجْ في جوابِ الصحابيِّ إلىٰ هذا القدْر، فلم يُذْكر. يعني: أنك بصدد أنْ يجبَ عليك ألّا يخْطرَ ببالك هذا، لأنك ممن يؤمن أن علْم ذلك مختصٌ بالله تعالى. وأمّا إزالةُ الشرك فإنك قد فرغْت منها، بقي عليك ما يخلّصُك من أهوالِ يوم القيامة من العمل، «فَمَا أعْدَدْتَ لَـهَا؟» فأجاب هو أيضاً بالكلمة الحكيمة الجامعة: لـكِنِّي أحِبُّ اللهَ ورسولَه.

فانظر إلىٰ هذه الرموزِ التي تحيّرُ العقول!

قوله: (**ووَجْهٌ آخَر، وهو أن يكونَ الخطابُ لقُريشٍ**): روىٰ محيي السنّة عن ابن كَـيْسان[1]: «هم الكفّار، سَمَّوْا أولادهم: عبد العُزَّىٰ، وعبد اللّات، وعبد مَناة»[2].

وقال صاحب «الانتصاف»: «وأقربُ من هذين التفسيرَين أنْ يرادَ جِنْسَا الذَّكَرِ والأنثىٰ، من غير قصدٍ إلىٰ معينٍ معلوم. أي: خلَقَكم جنْساً، وجعل أزواجَكم منكم، لتسكنوا إليهن. فلمّا تغشّىٰ الجنْسُ جنسَه الآخر، جرىٰ من هذين الجنسَين كذا وكذا.

---

(١) لعله: صالح بن كيسان المدني، من فقهاء المدينة، ومن رواة الحديث الثقات. مات سنة ١٤٠هـ. انظر: «تهذيب التهذيب» (٤: ٣٩٩)، و«الأعلام» (٣: ١٩٥).

(٢) «معالم التنزيل» (٣: ٣١٤).

وهم آل قُصَيّ،...

ويجوز إضافةُ الكلام إلىٰ الجنس، تقول: «قَتَل بنو تميم فُلاناً»، ومثله قوله تعالىٰ: ﴿وَيَقُولُ ٱلْإِنسَٰنُ أَءِذَا مَا مِتُّ﴾ [مريم: ٦٦][١]، ﴿قُتِلَ ٱلْإِنسَٰنُ مَآ أَكْفَرَهُۥ﴾ [عبس: ١٧]، ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ﴾ [العصر: ٢][٢].

وعلىٰ التفسير الأول أضاف الشركَ إلىٰ أولاد آدمَ وحواء، وهو واقع من بعضهم، وعلىٰ الثاني أضافه إلىٰ قُصَيّ وعَقِبه[٣]، وأراد بعضَهم، ويسْلمُ بهذا مِن حذْف المضافِ اللازمِ للأول، ومن استبعادِ إرادةِ قُصَيّ بهذا. والظاهرُ من قوله: ﴿لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا﴾ أن المراد الجنس»[٤].

تمّ كلامه.

قلت: إنْ لزمَ من التفسيرَين ما ذكرَ من المحذوف، لزم من تفسيرِه أيضاً إجراءُ جميعِ ألفاظ الآيةِ علىٰ الأوجهِ البعيدة. والتأويلُ ما نصّ عليه من أُوحي إليه التنزيل، كما سبق بيانه. والله أعلم.

قوله[٥]: (وهم آل قُصَيّ) أي: الذين كانوا في عهدِ رسولِ الله ﷺ آل قُصَيّ، أي: أولادُهُ، يدلُّ عليه قوله: «ويراد هو الذي خَلقكُم من نفسِ قُصَيّ»، والأقربُ ما ذكَرَهُ في الأنعام: «قال أبو جهلٍ: إذا ذهَبَ بنو قُصَيٍّ باللِّواءِ والسِّقايَةِ والحِجابةِ والنُّبُوَّةِ، فماذا يكون لسائِر قريش؟» لأنه دلَّ علىٰ أنّ قُصياً من قريش.

قال محمد بن هشام صاحب «السِّيَر»: النّضر بن كنانة قريش، فمن كان من ولدِهِ فهو

---

(١) وتمام الآية ﴿لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا﴾.

(٢) والشاهد في الآيات إضافة الفعل إلى «الإنسان» والمراد الجنس.

(٣) أي: أولاده.

(٤) «الانتصاف بحاشية الكشاف»: (٢: ١٨٦).

(٥) هذه الفقرة إلىٰ آخرها (إلىٰ قوله: «شرف مكة كله») أثبتُّها من (ط).

ألا ترىٰ إلىٰ قولِه في قِصَّةِ أُمِّ مَعْبَد:

فيا لَقُصَيٍّ ما زَوَىٰ اللَّـهُ عنكُمُ ... بهِ مِن فَخارٍ لا يُبارىٰ وسُؤدُدِ

قرشيٌّ، وإلّا فلا، وقيل: مَن كان مِن وَلَدِ فهر بن مالِك بن النّضرِ فهو قرشيّ، وسُمّي قريش لتجمُّعِها من تفرُّقِها، كذا في «جامع الأصول»[1]. وفي «الجامع» أيضاً: قيل: أولُ من سُمّي قريشاً قُصَيّ، وفيه بُعد، والأكثر الأوّل[2]، وقال محمد بن هشام: كان قُصَيّ أوّل من بني كعب ابن لؤيّ أصاب مُلكاً أطاع به قومه، وكانت إليه الحجابة والسقاية والرِّفادة واللِّواء، فحاز شَرَفَ مكة كُلَّه.

قولُه: (في قِصَّةِ أُمِّ مَعْبَد)[3]: هذه القصةُ مذكورةٌ في «شرح السنّة»، و«الاستيعاب» لابن عبدِ البرّ، وكتاب «الوفا» لابن الجَوْزي. ونحن نوردُ روايةَ «شرح السنّة»:

قال: إنّ رسولَ الله ﷺ حين أُخْرِج من مكة، خرج مهاجراً إلىٰ المدينةِ هو وأبو بكر رضي الله عنه وعامرُ[4] وعبدُ الله بنُ أُرَيْقِط[5]، فنزلوا خيمةَ أمّ مَعْبَد، فرأى رسول الله ﷺ شاةً خلَّفَها الـجَهْدُ[6] عن الغنم، فدعا بها رسول الله ﷺ فمَسَح بيده ضَرْعَها، وسمَّىٰ اللهَ،

---

(١) «جامع الأصول» لابن الأثير (١٢: ٨٠٥).

(٢) المصدر السابق (١٢: ٨٧).

(٣) أم معبد هي: عاتكة بنت خالد الخزاعية، وهي التي نـزل عليها الرسول ﷺ في هجرته إلى المدينة. انظر: «الاستيعاب» (٤: ١٨٧٦)، و«أسد الغابة» (٧: ٣٩٦)، و«الإصابة» (٨: ٣٠٥).

(٤) هو: عامر بن فهيرة، مولىٰ أبي بكر الصديق، يكنى أبا عمرو، وهو من السابقين إلى الإسلام، مات سنة ٤هـ. انظر: «الاستيعاب» (٢: ٧٩٦)، و«أسد الغابة» (٣: ١٣٦)، و«الإصابة» (٣: ٥٩٤).

(٥) هو دليل النبي ﷺ وأبي بكر رضي الله عنه في هجرتها إلى المدينة. وفي إسلامه خلاف. انظر: «تجريد أسماء الصحابة» (١: ٢٩٦)، و«الإصابة» (٤: ٥).

(٦) الجَهْد ـ بفتح الجيم وإسكان الهاء ـ : الهُزال.

....

ودَعا لها، فتَفَاجَّتْ عليه(١)، ودرَّت(٢)، فدعا بإناء، فحلَبَ فيه ثَجّاً(٣)، ثم سقاها حتى رَوِيت، وسَقَى أصحابَه حتّى رَوُوا، ثم شربَ آخِرَهم، ثُم حَلَبَ فيها ثانياً، ثم غادره عندها وارتحلوا. فجاء زوجُها، فذكرت القصة.

قال أبو مَعبَد: هو، والله، صاحبُ قريشٍ الذي ذُكِر لنا من أمره ما ذُكر!

فأصبح صوتٌ بمكّة عالياً، يسمعون الصوت، ولا يدرون مَنْ صاحبُه، وهو يقول(٤):

جـزَىٰ اللهُ ربَّ النـاسِ خـيرَ جزائـهِ ... رَفيقَـيْن قَـالا خيمَتَـيْ أُمِّ مَعْبَـدِ(٥)
هُمـا نَزَلاهـا بالـهُدَىٰ واهتَـدَتْ بـهِ ... فقـد فَـازَ مَـنْ أمسَـىٰ رفيـقَ محمَّـدِ
فيَـا لَقُصَـيٍّ مـا زَوَىٰ اللهُ عـنكُمُ ... بـه مِـنْ فَعَـالٍ لا يُجـازَىٰ وسُـؤدَدِ(٦)
لِـيَهْنِ بَنِـي كَعْـبٍ مَقـامُ فَتـاتِهِمْ ... ومَقْعَـدُها للمـؤمنينَ بمَرْصَـدِ
سَـلُوا أُختَـكُم عـنْ شـاتِها وإنائهـا ... فإنَّـكُمُ إنْ تَسـألوا الشـاةَ تشـهَدِ
دَعَاهـا بِشـاةٍ حائـلٍ فتَحلَّبَـتْ ... عليـه صَرِيحـاً ضَرَّةُ الشَّـاةِ مُزْبِـدِ(٧)
فغادَرَهـا رَهْنـاً لَـدَيْها لحالِـبٍ ... يُرَدِّدُهـا في مَصـدَرٍ ثُـمّ مَـوْرِدِ(٨)

---

(١) أي: فتحت ما بين رجْليها للحلْب.

(٢) يعني: كثر لبنها.

(٣) الثجّ: السَّيلان.

(٤) هذه الأبيات منسوبة لبعض مسلمي الجن كما سيأتي.

(٥) قالا: من القيلولة.

(٦) فيا لَقُصي ـ بفتح اللام ـ: للتعجّب، أو نداء، والتقدير: يا آل قصي. وقوله: «زَوَىٰ» أي: باعَدَ عنكم الخير والفضل. وفَعال ـ بفتح الفاء ـ: الفعل الحسن. والسؤدد: السيادة.
ويُلاحظ أن رواية الزمخشري في «الكشاف»: «مِنْ فَخَار لا يبارَىٰ» موضع: «من فعال لا يجازَىٰ».

(٧) شاة حائل، أي: لا تحمل. تحلّبت عليه صريحاً، أي: درّت باللبن الخالص. والضرة: لحم الضّرع. والمزبد: الذي يقْذف بالزَّبَد.

(٨) معنىٰ البيت: أنه ترك الشاة عندها مرتهنة بأنها تدرّ.

قال: والصوتُ صوتُ مسلم الجنّ، أقبلَ من أسفل مكة، حتى خرجَ بأعلاها»[١].

وزاد ابنُ عبد البرّ: «فلمّا سمع ذلك حسانُ بن ثابت، أجاب:

لقد خاب قومٌ غابَ عنهُم نبيُّهُمْ ... وقُدِّسَ مَنْ يَسْرِي إليهم ويَغْتدِي[٢]

تَرحَّلَ عن قومٍ فَضَلَّتْ عقولُهُمْ ... وحَلَّ علىٰ قومٍ بنورٍ مُجَدَّدِ

هَدَاهُمْ به بَعْدَ الضَّلالةِ ربُّهمْ ... وأَرشَدَهُمْ، مَن يَتبَعِ الحقَّ يَرْشُدِ

وهل يَستَوِي ضُلَّالُ قومٍ تَسَفَّهوا ... عَمايتَهُم، هادٍ به كُلّ مُهْتَدِ[٣]

لقد نَزَلَت منهُ علىٰ أهلِ يَثْرِبٍ ... رِكابُ هُدىً حلَّتْ عليهم بأسعُدِ

نَبِيٌّ يَرَىٰ ما لا يَرىٰ الناسُ حولَهُ ... ويتلُو كتابَ الله في كلِّ مَشْهَدِ

وإنْ قَالَ في يومٍ مَقالةَ غائبٍ ... فتصديقُها في اليوم أو في ضُحىٰ الغَدِ

لِيَهْنِ أبا بكْرٍ سَعادةُ جَدِّهِ ... بصُحبَتِهِ، مَنْ يُسْعِدِ اللهُ يَسْعَدِ[٤]

لِيَهْنِ بَنِي كَعْبٍ مُقامُ فَتَاتِهِمْ ... ومسعدُها للمؤمنينَ بمَرصَدِ»[٥]

---

(١) «شرح السنّة» للبغوي (١٣: ٢٦١-٢٦٩). وانظر القصة والأبيات في: «الاستيعاب» (٤: ١٩٥٨-١٩٦٢)، و«الوفا» لابن الجوزي (١: ٢٤٢-٢٤٦).

(٢) السُّرىٰ: السير ليلاً. والاغتداء: السير في الصباح الباكر.

(٣) كذا في الأصول الخطية، وكذا ورد في «الاستيعاب» (٤: ١٩٦١)، و«تاريخ دمشق» (٣: ٣٣٠ و٣٣٣)، و«سير أعلام النبلاء» (٢: ٣٧٥ ـ قسم السيرة)، و«تهذيب الكمال» (١: ٣٢٣)، وغيرها. وورد في «ديوان حسان» ص٣٧٦، و«الطبقات الكبرى» لابن سعد (١: ٢٣٢)، و«المستدرك» للحاكم (١: ٢٢٣) بلفظ: «عمًىٰ وهداةٌ يهتدون بمُهتدِ».

(٤) الجَدّ ـ بفتح الجيم ـ: الحظّ.

(٥) «الاستيعاب» (٤: ١٩٦١).

ويُرادُ: هو الذي خلَقكم من نفسِ قُصَيّ، وجعلَ من جِنسِها زوجَها عربيةً قُرَشيَّةً لِيَسكُنَ إليها، فلما آتاهما ما طَلَبا من الوَلَدِ الصالحِ السَّوِيِّ جَعَلا له شُركاءَ فيما آتاهما، حيثُ سَمَّيا أولادَهما الأربعةَ بعَبْدِ منافٍ، وعبدِ العُزّىٰ، و**عَبْدِ قُصيٍّ، وعبدِ الدّار**، وجعلَ الضميرَ في ﴿**يُشْرِكُونَ**﴾ لهما ولأعقابِهما الذين اقتَدَوْا بهما في الشِّرْك، وهذا تفسيرٌ حَسَنٌ لا إشكالَ فيه.

وقُرِئ: (شِرْكًا)، أي: ذوي شِرْك، وهم الشركاء، أو أحدَثا لله إشراكًا في الوَلَد.

قال المصنف في «الفائق»: «معنىٰ البيت: تعالوا يا قُصَيّ، لنتعجَّب منكم فيما أغفَلْتموه من حظّكم، وأضعْتموه من عِزّكم، بعِصْيانكم رسولَ الله ﷺ، وإلجائكم إياه إلىٰ الخروج من بين أظهُرِكم»[1].

«ما»: مبتدأٌ بمعنىٰ الذي، والخبر: «من فَخَار»، و«لا يُجازَىٰ»: صفتُه، ويروىٰ: «لا يُبَارَىٰ»، زَوَىٰ فلانٌ المالَ عن وارثه. والضمير في «به» لرسول الله ﷺ، والباءُ للسببية. «لا يُباريٰ»، مِن: بارَيْتُ الرجُل: إذا فَعلْتَ مثْلَ فِعلِه.

المعنىٰ: تعالَوا، يا لقُصَيّ[2]، لنتعجَّب منكم مِن فَوْت أمرٍ عظيم، وفَخَارٍ لا يُدْرَك، بسببِ رحلة الرسول ﷺ من عندِكم.

قولُه: (**عَبدِ قُصَيٍّ، وعبدِ الدّار**) أضافَ قُصَيٌّ ولَدَيْه إلىٰ صَنَمَيْه: مَناف والعُزَّىٰ، وواحداً إلىٰ نفسه، وآخرَ إلىٰ دارِه، وهي دارُ النَّدوة.

قولُه: (**وقرئ**: «**شِرْكاً**») بكسرِ الشين وسكونِ الراء: نافع وأبو بكر[3].

---

(١) انظر: «الفائق في غريب الحديث» (١: ٩٩).

(٢) أي: يا آل قصيّ.

(٣) انظر: «الكشف عن وجوه القراءات» (١: ٤٨٥). و«حجة القراءات» ص٣٠٤.

[﴿ أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ۞ وَلَا يَسْتَطِيعُونَ لَهُمْ نَصْرًا وَلَآ أَنفُسَهُمْ يَنصُرُونَ ۞ وَإِن تَدْعُوهُمْ إِلَى ٱلْهُدَىٰ لَا يَتَّبِعُوكُمْ ۚ سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَٰمِتُونَ ﴾ ١٩١-١٩٣]

أُجْرِيَت الأصنامُ مُجْرىٰ أُولي العِلمِ في قوله: ﴿وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾، بناءً علىٰ اعتِقادِهم فيها وتَسميتِهم إيّاها آلهة. والمعنىٰ: أيُشْرِكون ما لا يَقدِرُ علىٰ خلقِ شيءٍ كما يخلقُ الله، وهم يُخلقون؟ لأنَّ الله عزَّ وجلَّ خالقُهم، أو: لا يَقدِرُ علىٰ اختِلاقِ شيء، لأنه جَماد، وهم يُخلَقون؛ لأنَّ عَبَدَتَهم يَختَلِقونَهم، فهم أعجَزُ مِن عَبَدَتِهم، ﴿ وَلَا يَسْتَطِيعُونَ لَهُمْ ﴾: لِعَبَدَتِهم، ﴿نَصْرًا وَلَآ أَنفُسَهُمْ يَنصُرُونَ ﴾ فيدفَعون عنها ما يَعْتَريها من الحوادث، بل عَبَدَتُهم هم الذين يَدفَعونَ عنهم ويُحامُونَ عليهم.

قال الزجاج: «(شركاً) مصدر: شَرِكْت الرجُلَ أشرُكه شِرْكاً، أي: جَعَلا له ذا شِرْك»[1].

قولُه: (أوْ لا يَقْدِرُ علىٰ اختِلاقِ شيء)، الجوهري: «خَلَق الإفْكَ، واخْتَلَقَه، وتَخَلَّقه: إذا افتراه، يقال: هذه قصيدةٌ مَخلوقة، أي: مَنحولةٌ إلىٰ غير قائلها».

وإنّما قدَّر: «لا يَقْدرُ علىٰ خَلْق شيء» لتُطابِق قرينتِها: ﴿ وَلَا يَسْتَطِيعُونَ لَهُمْ نَصْرًا ﴾، وهذا أبلغُ مما لو قيل: ما لا يَخْلُقُ شيئاً ولا يَنصُرُهم.

قولُه: (ويُحَامُونَ عليهم)، الجوهري: «حَامَيْتُ علىٰ ضَيفي: إذا احتَفَلْتُ[2] لَه».

قال الشاعر:

حَامَوا علىٰ أضيافِهِمْ فشَوَوا لَـهُمْ[3]

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٤٣٧-٤٣٨) بتصرف يسير.

(٢) في (أ) و(ج): «اختاقت».

(٣) تمامُه: «مِن لحْمِ مُنْقِيَةٍ ومِنْ أكبادِ»، وقائلُه مجهول.

انظر: «ديوان الأدب» للفارابي (٤: ١٢١)، و«معجم مقاييس اللغة» لابن فارس (٥: ٤٦٥).

﴿وَإِن تَدْعُوهُمْ﴾: وإن تَدعُوا هذه الأصنامَ ﴿إِلَى ٱلْهُدَىٰ﴾ أي: إلىٰ ما هو هُدىً ورشاد، وإلىٰ أن يَهْدُوكُم. والمعنىٰ: وإنْ تَطلُبوا منهم كما تَطلُبونَ من الله الخيرَ والهدىٰ، ﴿لَا يَتَّبِعُوكُمْ﴾ إلىٰ مُرادِكم وطَلِبَتِكم، ولا يُجيبوكم كما يُجيبُكم الله، ويدلُّ عليه قولُه: ﴿فَٱدْعُوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُوا۟ لَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [الأعراف: ١٩٤].

﴿سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ﴾ أم صَمَتُّم عن دُعائهم، في أنه لا فلاحَ معهم.

قولُه: (وإلىٰ أنْ يَهدُوكُم) عطفٌ تفسيريٌّ علىٰ قوله: «إلىٰ ما هو هُدىً».

وفي رواية: «أوْ إلىٰ أنْ يَهْدُوكُم» يعني: يجوزُ أن يُحمَل الهُدَىٰ علىٰ الرشاد، وهو الدلالةُ الموصلةُ إلىٰ البُغْية، وأن يُحمَلَ علىٰ مجرّد الدلالة. والظاهر الأول، يدلُّ عليه قولُه: «وإنْ تطلبوا منهم الهُدَىٰ كما تَطْلبون من الله الخيرَ والهدى، ﴿لَا يَتَّبِعُوكُمْ﴾ إلىٰ مُرادِكم».

قولُه: (يدلُّ عليه قوله: ﴿فَٱدْعُوهُمْ﴾) أي: علىٰ أن معنىٰ ﴿لَا يَتَّبِعُوكُمْ﴾: لا يُجيبوكم كما يجيبكم الله، ويمكن أن يراد: والدَّليل على أن الضمير في ﴿وَإِن تَدْعُوهُمْ إِلَى ٱلْهُدَىٰ﴾ للأصنام، والخطاب للمشركين، وأن المعنىٰ: لا يُجيبوكم كما يُجيبُكم الله[(١)]، وفيه إشارةٌ إلىٰ ترجيح هذا القولِ علىٰ قولِ مَن قال: إنّ الضميرَ للمشركين، والخطابَ مع المسلمين.

ذكر الواحِديُّ ومحيي السنّةِ ما ينبئُ عن هذا[(٢)]. وتقرير الاستدلال أنّ قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ﴾، المرادُ منهم: الأصنام، بالاتّفاق، وهو واردٌ علىٰ التعليل السابق، بدليل كلمة ﴿إِنَّ﴾، وقوله: ﴿فَٱدْعُوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُوا۟ لَكُمْ﴾ مرتّب عليه تَرتُّبَ الحُكْم على الوصْفِ المناسب، وفيه معنىٰ الدعاءِ والاستجابة، ولو أُريد به غير ما فسّر لاخْتَلَّ النظْم.

---

(١) من قوله: «ويمكن أن يراد» إلى هنا أثبته من (ط).

(٢) انظر: «معالم التنزيل» (٣: ٣١٥). وقال الواحدي في «الوجيز» (١: ٣١١): ثم خاطب المؤمنين فقال: ﴿وَإِن تَدْعُوهُمْ إِلَى ٱلْهُدَىٰ﴾ يعني المشركين. انتهى.

فإن قُلتَ: هلّا قيل: أم صَمَتُّم؟ ولِـمَ وُضِعَتِ الجملةُ الاسميةُ موضعَ الفِعْلية؟ قلتُ: **لأنَّهم كانوا إذا حَزَبَهم أمرٌ دَعَوا اللهَ دونَ أصنامِهم**، كقولِه: ﴿وَإِذَا مَسَّ ٱلنَّاسَ ضُرٌّ﴾ [الروم: ٣٣]، فكانت حالُهم المُستَمِرَّةُ أن يكونوا صامِتينَ عن دَعْوتِهم، فقيل: إنْ دَعَوتُموهم لم تَفترِق الحالُ بينَ إحداثِكم دُعاءَهم، وبينَ ما أنتُم عليه من عادةِ صَمْتِكم عن دُعائِهم.

[﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ فَٱدْعُوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُوا۟ لَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ۞ أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ أَعْيُنٌ يُبْصِرُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ ءَاذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا قُلِ ٱدْعُوا۟ شُرَكَآءَكُمْ ثُمَّ كِيدُونِ فَلَا تُنظِرُونِ ﴾ ١٩٤-١٩٥]

﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ أي: تَعْبُدونهم وتُسَمُّونَهم آلهةً من دونِ الله ﴿عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ﴾ وقولُه: ﴿عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ﴾ استهزاءٌ بهم، أي: قُصارىٰ أمرِهم أن يكونوا أحياءً عُقلاءَ، فإن ثبتَ ذلك فهم عِبادٌ أمثالُكم لا تفاضُلَ بينكم، ثم أبطلَ أن يكونوا عبادًا أمثالَهم فقال: ﴿ أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَآ﴾ ....

وقوله: (**لأنهم كانوا إذا حَزَبَهم أمرٌ**): تلخيصُه: أن قوله: ﴿أَدَعَوْتُمُوهُمْ﴾: جملةٌ فعلية تدلُّ على التجدّد، وقوله: ﴿أَنتُمْ صَٰمِتُونَ﴾ اسميةٌ تدلُّ علىٰ الثبوتِ والاستمرار، فعُطفت لإرادةِ التجدُّد في الأولى، والثباتِ في الثانية؛ لأنّ كونَهم صامتين عن دعوة الأصنام، إذا نابَهم بلاءٌ أو محِنْة، ثابتٌ مستمرٌّ، ما شُهِدَ منهم قطُّ أنهم: إذا أَلَـمَّ بهم نازلةٌ دَعَوُا الأصنام، بل ﴿دَعَوُا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾.

وفي معنىٰ الآيتين التقابلُ، لأنّ التقدير: إنْ تَطْلبوا منهم الخيرَ والـهُدَىٰ لا يَتَّبِعوكم إلى مُرادِكم، وإن تطلبوا منهم أن يَدفَعوا عنكم الشرّ، لا يُجيبوكم البتّة، ولذلك أنتم صامتون عن دُعائهم، فأدمَجَ في الكلام بطريقِ المفهوم اضطرارَهم إلى الله، والتجاءَهم إليه، تَتْميماً لِذَمِّ آلِـهَتِهم.

وقيل: ﴿عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ﴾: مملوكون أمثالُكم. **وقرأ سعيدُ بن جُبير: «إنِ الذينَ تَدْعُونَ من دون الله عبادًا أمثالَكم»** بتخفيفِ «إن»، ونَصْبِ «عبادًا أمثالَكُم»، والمعنىٰ: ما الذين تَدْعُونَ من دونِ الله عِبادًا أمثالَكم، علىٰ إعمالِ «إن» النافيةِ عملَ «ما» الحِجازية، ﴿قُلِ ٱدْعُواْ شُرَكَآءَكُمْ﴾ واستَعينوا بهم في عَداوتي، ﴿ثُمَّ كِيدُونِ﴾ جميعًا أنتم وشركاؤكم، ﴿فَلَا تُنظِرُونِ﴾ فإني لا أُبالي بكم، ولا يقولُ هذا إلا واثقٌ بعِصْمةِ الله، وكانوا قد خَوَّفُوه آلهتَهم فأُمِرَ أن يخاطبَهم بذلك، كما قال قومُ هُودٍ له: ﴿إِن نَّقُولُ إِلَّا ٱعْتَرَىٰكَ بَعْضُ ءَالِهَتِنَا بِسُوٓءٍ﴾ [هود: ٥٤] فقال لهم: ﴿أَنِّي بَرِيٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ * مِن دُونِهِۦ فَكِيدُونِي جَمِيعًا ثُمَّ لَا تُنظِرُونِ﴾ [هود: ٥٥].

قولُه: (**وقرأ سعيدُ بن جُبَيْر: «إنِ الذينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ الله عباداً أمثالَكم»**)[١].

قال أبو البقاء: «(إنْ) النافية لا تعمل عند سيبويه، وخالفه المبرّد»[٢].

قال ابنُ جِنّي: «(إنْ) هذه بمنزلة «ما»، أي: ما الذين تَدْعون من دون الله عباداً أمثالَكم، فأعْمَلَ «إنْ» إعمالَ «ما» الحجازية[٣]، وفيه ضَعْف، لأن «إن» هذه لم تختصّ بنفْي الحاضر اختصاصَ «ما» به، فتجري مجرىٰ «ليس» في العمل، المعنىٰ: إنّ هؤلاء الذين تدْعون من دون الله إنّما هي حجارة، فهم أقلُّ منكم، لأنكم عُقلاءُ، وهي جَماد[٤]، فكيف تعبدون ما هو دونكم؟

فإن قلت: كيف تصنعُ بقراءة الجماعة: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ﴾، إذ التقدير: أنهم مخلوقون كما أنتم أيها العُبّاد مخلوقون؟ فكيف أثبَتَ في هذه ما نفاه في تلك؟»[٥].

---

(١) لتمام الفائدة انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (٧: ٣٤٢)، و«البحر المحيط» (٥: ٢٥٠).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٦٠٨).

(٣) ليس في «المحتسب»: (الحجازية)، وهي التي تعمل عمل (ليس).

(٤) ليس في «المحتسب» قوله: (وهي جماد) بل فيه بدل ذلك: (ومخاطبون).

(٥) «المحتسب» (١: ٢٧٠). وقوله: «التقدير: أنهم مخلوقون...» هو الجواب عنده، وليس تتمة السؤال.

[﴿إِنَّ وَلِـِّۧىَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْكِتَٰبَ ۖ وَهُوَ يَتَوَلَّى ٱلصَّٰلِحِينَ * وَٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ لَا يَسْتَطِيعُونَ نَصْرَكُمْ وَلَآ أَنفُسَهُمْ يَنصُرُونَ﴾ ١٩٦ - ١٩٧]

﴿إِنَّ وَلِـِّۧىَ ٱللَّهُ﴾ أي: ناصِري عليكُم الله، ﴿ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْكِتَٰبَ﴾: الذي أَوحىٰ إليَّ كِتابَه، وأعزَّني برسالتِه، ﴿وَهُوَ يَتَوَلَّى ٱلصَّٰلِحِينَ﴾: ومن عادتِه أن يَنصُرَ الصالحينَ من عبادِه وأنبيائِه ولا يَخذُلَهم.

قلت: يجوزُ أن يكون الإخبارُ في قراءة الجماعة بمعنىٰ الإنكار، كما سبق في قوله تعالىٰ حكايةً عن فرعون: ﴿ءَامَنتُم بِهِۦ قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ﴾ [الأعراف: ١٢٣]، فيَحسُنُ حينئذ تَرتُّبُ قوله: ﴿فَٱدْعُوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُوا۟ لَكُمْ﴾، أي: ليسوا أمثالَكم، فجرِّبوهم بالدعاء ليستجيبوا لكم إن كانوا أمثالكم. ويكون الاستفهام في قوله تعالىٰ: ﴿أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَآ﴾ للإنكار وتقرير عدم المساواة.

قولُه: (وأعزَّني برسالتِه) هو عَطْفٌ تفسيريٌّ علىٰ قوله: «أوحىٰ إلـيَّ كِتابَه»، يعني قوله تعالىٰ: ﴿نَزَّلَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ وُضع مَوضِعَ: أرسَلَني رَسُولاً، لأنّ النبيّ: صاحبُ المعجزة، والرسول: الذي جمعَ بين المعجزة والكتاب.

وقلت: يمكن أن يُكْشَف عنه بأبسط من هذا، وأن يقال: إنّما خُصّ وصفُ اسم الذات في هذا المقام بإنزال الكتاب، وجُعِلَت الآيةُ تعليلاً لقوله تعالى: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ شُرَكَآءَكُمْ ثُمَّ كِيدُونِ فَلَا تُنظِرُونِ﴾ للدلالة علىٰ تفخيم أمر المُنزَّل، وأنه الفارقُ بين الحقِّ والباطل، وأنه القامعُ لضلالات الكفر، والمُجلِّي لظلماتِ الشرك، والمُفْحِمُ لألسُن أرباب البيان، الـمُعْجِزُ الباقي في كلِّ أوانٍ، وهو النور الـمُبين، والحبلُ الـمتين(١)، وبه أصلحَ الله شؤونَ رسولِه،

---

(١) من قول النبي ﷺ في فضل القرآن: «وَهُوَ حَبْلُ الله الـمَتِينُ، وهو الذِّكْرُ الـحَكيم، وهو الصراطُ المستقيمُ، هو الذِي لا تَزِيغُ به الأهواءُ، ولا تَلْتَبِسُ بِهِ الألْسِنَةُ، ولا يشْبَعُ منْه العلماءُ، ولا يَـخْلَقُ علىٰ كثْرةِ الردِّ، ولا=

[﴿وَإِن تَدۡعُوهُمۡ إِلَى ٱلۡهُدَىٰ لَا يَسۡمَعُواْۖ وَتَرَىٰهُمۡ يَنظُرُونَ إِلَيۡكَ وَهُمۡ لَا يُبۡصِرُونَ﴾ ١٩٨]

﴿يَنظُرُونَ إِلَيۡكَ﴾: يُشبِهونَ الناظرينَ إليك، لأنهم صَوَّروا أصنامَهم بصورةِ مَنْ قَلَبَ حَدَقَتَه إلىٰ الشيءِ يَنظُرُ إليه، ﴿وَهُمۡ لَا يُبۡصِرُونَ﴾: وهم لا يُدرِكونَ المرئيّ.

صلواتُ الله عليه، حيث كمَّل به خُلقَه، وأقامَ به أَوَدَه، وأفسدَ به أباطيلَ المُعطِّلة، وأفحَمَ مُلفَّقات المُعارِضة.

ومن ثَم جيءَ بقولِه تعالى: ﴿وَهُوَ يَتَوَلَّى ٱلصَّٰلِحِينَ﴾[1] كالتذييل والتقرير لِما سبق، والتعريض بمَن فقد الصلاحَ بالخِذلانِ والمَحْق.

المعنىٰ: إنّ وليّيَ الله الذي نزّل الكتابَ المشهور، الذي تَعْرفون حقيقتَه، ومثلُ ذلك يتولّىٰ الصالحين، ويَـخْذُل الظالمين.

وقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِهِۦ﴾ الآيتين كالمقابل لها.

وإلى التذييل أشارَ المصنف بقولِه: «ومِن عادته أن يَنصُرَ الصالحين».

قولُه: (﴿يَنظُرُونَ إِلَيۡكَ﴾: يُشْبِهونَ الناظرينَ): قال الإمام: «إن حمَلْنا هذه الصفات علىٰ الأصنام، قلنا: المرادُ من كونها ناظراً: كونُها مُقابِلةً بوجوهِها وجوهَ القوم، وإن حملْناها علىٰ المشركين، فالمعنىٰ: أنهم وإنْ كانوا يَنْظرون، إلا أنهم لشدّةِ إعراضهم عن الحقِّ، لم ينتفعوا بذلك النظر والرؤية، فصاروا كأنهم عُمْي»[2].

= تَنْقَضي عجائبُه، ...» رواه الترمذي، (٢٩٠٦) وقال: هذا حديث لا نعرفه إلّا من هذا الوجه، وإسناده مجهول»، وأخرجه البزار (٨٣٦) والدارمي (٣٣٣١) والبيهقي في «شعب الإيمان» (٣: ٣٣٥) عن علي بن أبي طالب.

(١) والشاهد في الآية أنها تذييل وتقرير لتوكيد الآيات قبلها، وهي في الوقت نفسه تعريض بغير الصالحين.

(٢) «مفاتيح الغيب» (١٥: ٧٧).

[﴿ خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَٰهِلِينَ ﴾ ١٩٩]

﴿ٱلْعَفْوَ﴾: ضِدُّ الجَهْد، أي: خُذْ ما عفا لك من أفعالِ الناسِ وأخلاقِهم، وما أتىٰ منهم وتَسهَّل، مِن غيرِ كُلْفة، **ولا تُداقَّهم**، ولا تَطلُبْ منهم الجَهْدَ وما يشقُّ عليهم، حتّىٰ لا يَنفِروا، كقوله ﷺ: «يَسِّروا ولا تُعَسِّروا»، قال:

خُذِي العَفْوَ مِنِّي تَسْتَدِيمي مَـوَدَّتِي ولا تَنطِقِي في سَوْرَتي حِينَ أغضَبُ

وقيل: خُذِ الفَضْلَ وما تَسهَّلَ من صدقاتِهم، وذلك قبل نزولِ آيةِ الزكاة، فلما نزلَت أُمِرَ أن يأخذَهم بها طَوْعًا أو كَرْهًا.

و«العُرْفُ»: المعروفُ والجميلُ من الأفعال، ﴿وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾: ولا تكافِئِ السُّفهاءَ بِمِثلِ سَفَهِهم، ولا تُمارِهم، واحلُمْ عنهم، وأَغْضِ علىٰ ما يَسوؤُكَ منهم.

وقيل: لما نزلَت الآيةُ «سأَلَ جبريلَ: ما هذا؟ فقال: لا أدري حتىٰ أسأَلَ، ثم رجعَ فقال: يا مُحَمَّدُ، إنَّ ربَّكَ أمَرَكَ **أن تَصِلَ مَنْ قَطَعَكَ**، ....

قولُه: (**ولا تُداقَّهم**)، أي: لا تُناقِشهم. **الأساس**: «دَاقَّنِي في الحساب، مُدَاقَّة».

قولُه: (**أن تَصِلَ مَنْ قَطَعَكَ**). الحديث رواه أحمد بن حنبل في «مسنده»(١)، عن عُقبةَ بن عامر.

واعلَم أنّ التوفيقَ بينَ الآية والحديث إنّمـا يَستتِبّ إذا أُخِذ الزبدة والخلاصة من المجموع. والزبدةُ في الآية: تَـحرِّي حُسْن المعاشـرة مع الناس، وتَوخِّي بذل المجهود في الإحسان إليهم، والمُداراةُ معهم، والإغضاءُ عن مساوئهم، وعلى هذا معنىٰ الحديث، ولكنه

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٥٦١٨) والحاكم في «المستدرك» (٤: ١٧٨) والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٠: ٤١٣ و٤١٤) بإسناد ضعيف.

وتُعطيَ مَنْ حَرَمَك، وتَعْفُوَ عمَّن ظَلَمَك». وعن جعفرٍ الصادقِ: أَمَرَ اللهُ نَبيَّهُ عليه الصلاةُ والسلام بمكارِمِ الأخْلاقِ، وليس في القرآنِ آيةٌ أجمَعُ لمكارمِ الأخلاق منها.

[﴿ وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ نَزْغٌ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ ۚ إِنَّهُۥ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ ٢٠٠]

أغرَبُ منه، وأصعبُ مُتناوَلاً، وكذلك ينبغي أن يكون، لأنّ القرآن مادّتهُ عامّة، والحديث القُدسيُّ مادّتهُ خاصّة، ﴿قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرَبَهُمْ﴾ [البقرة: ٦٠].

قولُه: (**أمَرَ اللهُ نَبيَّه بمَكارِمِ الأخْلاقِ**): هو من حديثِ مالك، أنّ رسولَ الله ﷺ قال: «بُعِثْتُ لأُتَـمِّمَ مَكارِمَ الأَخلاق»(١). أخرجَه الإمامُ مالك في «الموطّأ».

أمّا بيان أن هذه الآية جامعة لمكارم الأخلاق، فلأن الخُلقَ ـ بضم اللام وسكونها ـ: الطبْع والسجيّـة. وحقيقتـه: أن الإنسان له صورة باطنة، وهي نفْسه، ولها صفات حسَنة، وصفات قبيحة، وعليها يترتّب الثواب والعقاب في الآخرة. والأنبياء بُعِثوا لتغْيير الصفات القبيحة إلىٰ الحسنة، ليتخلَّص الناس من العقاب، ويخْلُصوا إلىٰ الثواب. ولا شكّ أن نبيَّنا صلوات الله عليه خاتمهم، بُعِث لإتمام ما دَعَوُا الناس إليه، و«كانَ خُلُقُهُ القُرْآن»(٢)، كما رُوي عن عائشة رضي الله عنها، فدعا الناس بخلُقه إلىٰ صراط مستقيم. فالمدْعوّ إما: مؤمن موافق، أو مخالِف؛ فالمخالف إما معانِد أو غير معاند، وطريق الدّعوة مع الفِرقة الأولىٰ بأداء العبادات، وتزكية النفس من الرذائل، وتحليتها بالفضائل، وإليه الإشارة بقوله تعالىٰ: ﴿وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ﴾ [الأعراف: ١٩٩]. ومع الثانية بالمداراة والمساهلة وإرخاء العنان، وهو المراد بقوله تعالىٰ: ﴿خُذِ ٱلْعَفْوَ﴾ [الأعراف: ١٩٩].

وقال تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ الآية [آل عمران: ٦٤].

---

(١) أخرجه الإمام مالك بلاغاً في «الموطأ» (٢: ٩٠٤) ووصله البزار في «المسند» (٨٩٤٩) والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٠: ١٩١)، وانظر تمام تخريجه في «مسند الإمام أحمد» (٨٩٣٩).

(٢) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٤٦٠١) وفيه تمامُ تخريجه.

﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ نَزْغٌ﴾: وإما يَنخَسَنَّكَ مِنه نَخْس، بأن يحمِلَك بوَسْوستِه علىٰ خِلافِ ما أُمِرْتَ به، ﴿فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ﴾ ولا تُطِعْه.

النَّـزْغُ والنَّسْغ: الغَـرْزُ والنَّخْس، **كأنه يَنخَسُ الناسَ حين يُغْريهم** علىٰ المعاصي، وجعلَ النَّزْغَ نازِغًا، كما قيل: جِدَّ جَدُّه.

ورَوينا عن مسلم عن أبي موسىٰ، قال: كان النبي ﷺ إذا بَعَثَ أحداً مِن أصْحَابِهِ في بعضِ الأمور قال: «بَشِّروا وَلا تُـنَفِّرُوا، ويَسِّرُوا وَلا تُعَسِّرُوا»(١).

ومع الثالثة بالمتاركة والإعراض. وإليه أومأ بقوله تعالى: ﴿وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ [الأعراف: ١٩٩]. وقال تعالىٰ: ﴿وَقِيلِهِۦ يَٰرَبِّ إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ قَوْمٌ لَّا يُؤْمِنُونَ ۞ فَٱصْفَحْ عَنْهُمْ وَقُلْ سَلَٰمٌ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ [الزخرف: ٨٨-٨٩].

وعلى هذا القسم ينطبق الكلام مع السابق، لأنه كلام في المعاندين من المشركين، فوضع موضع ضميرهم ﴿ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ تسجيلاً عليهم بعدم الارعواء، وإقناطاً كلياً منهم، لأن جهلهم جهْل مُركَّب، ألا ترى كيف أعاد الضمير في قوله: ﴿وَإِخْوَٰنُهُمْ يَمُدُّونَهُمْ فِى ٱلْغَىِّ ثُمَّ لَا يُقْصِرُونَ ۞ وَإِذَا لَمْ تَأْتِهِم بِـَٔايَةٍ قَالُوا۟ لَوْلَا ٱجْتَبَيْتَهَا﴾ [الأعراف: ٢٠٢-٢٠٣]. كل ذلك بيان للعناد والتمرّد.

قولُه: (**كأنه ينْخس الناس حين يُغْرِيهم**). قال القاضي: «شبّه وسوسته للناس، إغراءً لهم علىٰ المعاصي، وإزعاجاً، بِغَرز السائق ما يسوقه»(٢).

قال الزجاج: «النزْغ: أدْنَىٰ حركة من الآدميّ، وأدْنَىٰ وسْوسة من الشيطان»(٣).

---

(١) أخرجه مسلم (١٧٣٢) وأبو داود (٤٨٣٥) وغيرهما، وانظر تـمامَ تخريجه في «مسند الإمام أحمد» (١٩٥٧٢).

(٢) «أنوار التنزيل» (٣: ٨٥)..

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٤٣٨) بتصرّف، ولفظه: «﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ نَزْغٌ﴾ لأدنىٰ حركة تكون. تقول: قد نَزَغْته: إذا حركته. فالمعنىٰ: إن نالك من الشيطان أدنىٰ نزغ، أي: وسوسة».

ورُوِي: أنها لـمّا نزلَت قال رسولُ الله ﷺ: «كيفَ ـ يا رَبُّ ـ والغضبُ؟» فنزل: ﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ نَزْغٌ﴾. ويجوزُ أن يُراد بنَزْغِ الشيطانِ: اعتراءُ الغَضَب، كقولِ أبي بكر رضيَ الله عنه: «إنّ لي شيطانًا يَعْتَريني».

[﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ إِذَا مَسَّهُمْ طَٰٓئِفٌ مِّنَ ٱلشَّيْطَٰنِ تَذَكَّرُوا۟ فَإِذَا هُم مُّبْصِرُونَ * وَإِخْوَٰنُهُمْ يَمُدُّونَهُمْ فِى ٱلْغَىِّ ثُمَّ لَا يُقْصِرُونَ﴾ ٢٠١ - ٢٠٢]

قولُه: (لـمّا نزلت)، أي: قوله تعالىٰ: ﴿خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ [الأعراف: ١٩٩]، قال رسول الله ﷺ: «كَيْفَ، يَا رَبُّ، وَالْغَضَبُ؟!»، أي: كيف أصنع مع الظالم، والغضبُ حامِلٌ علىٰ الانتقام؟ فقيل: إنّ الغضب مِن نزْغ الشيطان ﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ نَزْغٌ فَٱسْتَعِذْ﴾[1].

روينا عن أبي داود، عن عطيّة[2]، قال: قال رسول الله ﷺ: «إنَّ الْغَضَبَ مِنَ الشَّيْطَانِ»[3] الحديث.

قولُه: (ويجوزُ أن يُراد بنَـزْغِ الشيطانِ: اعتراءُ الغضَب)، فالتـقدير: ﴿خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾، وإن اعتـراكَ غضبٌ منه[4] فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم.

رُوِّينا عن البخاريِّ ومسلم وأبي داود، عن سليمـان بن صُرَد[5]، قال: استَـبَّ رجُلان

---

(١) الحديث رواه الطبري من طريق ابن وهب ـ تفسير الطبري (١٣: ٣٣٣).

(٢) هو الصحابي عطية بن عروة السعديّ، من سعد بن بكر. لا تُعرف سنة وفاته. انظر: «أسد الغابة» (٤: ٤٤)، و«الإصابة» (٤: ٥١١)، و«الاستيعاب» (٣: ١٠٧٠).

(٣) هو جزءٌ من حديثٍ أخرجه أبو داود (٤٧٨٦) والطبراني في «المعجم الكبير» (١٣٨٨١) وغيرهما، وانظر تمامَ تخريجه في «مسند الإمام أحمد» (١٧٩٨٥).

(٤) سقط من (ج) قوله: «منه».

(٥) صحابي خيِّر فاضل، سكن الكوفة. مات سنة ٦٥هـ. انظر: «أسد الغابة» (٢ ٤٤٩)، و«الرياض المستطابة» (١٠٦)، و«تجريد أسماء الصحابة» (١: ٢٣٧).

﴿طَيْفٌ مِّنَ ٱلشَّيْطَٰنِ﴾: لَـمَّةٌ منه، مَصدَرٌ من قولهم: طافَ به الخيالُ يَطِيفُ طَيْفًا، قال:

أَنَّىٰ أَلَـمَّ بكَ الخَيالُ يَطِيفُ

أو هو تخفيفُ «طَيِّف» فَيْعِل، مِن: طافَ يَطِيف، كلَيْنٍ، أو مِن: طافَ يَطوف، كهَيْن. وقُرِئ: ﴿طَآئِفٌ﴾، وهو يحتملُ الأمرَيْن أيضًا. وهذا تأكيدٌ وتقريرٌ لِما تقدَّمَ من وجوبِ الاستعاذةِ باللهِ عند نَزْغِ الشيطان، وأنَّ المتَّقين هذه عادتُهم: ....

عندَ رسول الله ﷺ، فبينَما أحدُهما يسبُّ صاحبَه مُغضَباً، قد احمرَّ وَجهُه، قال رسول الله ﷺ: «إني لأعلَم كَلِمَة، لَو قالها، لَذَهَبَ عنه الذي يَجِد، لو قالَ: أعُوذُ بالله مِن الشَّيطان الرَّجيم، لذَهَبَ عَنه»(١) الحديثَ.

قولُه: (أَنَّىٰ أَلَـمَّ بكَ الخَيالُ يَطِيفُ): تمامه:

وَمَطَافُـهُ لكَ ذِكرَةٌ وَشُغُوفُ

البيت لكعبِ بن زُهَير(٢).

أَلَـمَّ: نَزَل، والإلمام: الزيارة. والذِّكرة: ضدُّ النسيان. والشُّغوف: امتلاءُ القلبِ من الحبّ.

قولُه: (وقُرِئ: ﴿طَآئِفٌ﴾)(٣)، نافعٌ وابنُ عامر وعاصم وحمزة، وهو أيضاً يحتملُ أن يكون واويّاً ويائيّاً.

قولُه: (وأنَّ الـمتَّقين هذه عادتُهم) عطفٌ تفسيري علىٰ قوله: «تأكيد»، أي: قولُه تعالىٰ:

---

(١) أخرجه البخاري (٦٠٤٨) ومسلم (٢٦١٠) وأبو داود (٤٧٨٣) والنسائي في «السنن الكبرى» (١٠١٥٣).

(٢) «ديوان كعب بن زهير»، ص١١٣.

(٣) انظر: «الكشف عن وجوه القراءات» (١: ٤٨٦-٤٨٧). و«حجة القراءات» ص٣٠٥.

إذا أصابَهم أدنىٰ نَزْغٍ من الشيطانِ وإلمامٍ بوَسْوستِه، ﴿تَذَكَّرُوا۟﴾ ما أمرَ اللهُ به ونهىٰ عنه، فأبصَروا السَّدادَ ودفَعوا ما وَسْوَسَ به إليهم، ولم يُتْبِعوه أنفُسَهم. وأما «إخوانُ الشياطين» الذين ليسوا بمُتَّقين، فإنَّ الشياطينَ ﴿يَمُدُّونَهُمْ فِى ٱلْغَىِّ﴾، أي: يكونونَ مددًا لهم فيه ويَعْضُدونَهم. وقُرِئ: (يُمِدُّونَهم) من الإمداد، و«يُمادُّونهم»، بمعنىٰ: يُعاوِنونهم، ﴿ثُمَّ لَا يُقْصِرُونَ﴾: ثم لا يُمْسِكونَ عن إغوائهم حتىٰ يُصِرّوا ولا يَرْجِعوا.

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ إِذَا مَسَّهُمْ طَـٰٓئِفٌ مِّنَ ٱلشَّيْطَـٰنِ تَذَكَّرُوا۟﴾[١] تذييلٌ للكلام السابق، وتوكيدٌ لمعناه، ومن ثم صرَّحَ بذكر العادة.

ثم الخطابُ في قوله تعالىٰ: ﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ﴾ إما أنْ يكون مُختصاً برسول الله ﷺ وهو الظاهر، إذ التقدير: ﴿خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَـٰهِلِينَ﴾، وإن اعتراكَ غضبٌ فاستعذ بالله. فالمناسبُ أن يُرادَ بـ«المتَّقين» المرسلُون من أُولي العزْم، كما قال تعالىٰ: ﴿فَٱصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُو۟لُوا۟ ٱلْعَزْمِ مِنَ ٱلرُّسُلِ﴾ [الأحقاف: ٣٥]، أو يكون[٢] عامّـاً علىٰ طريقة: «بَشِّر المَشَّائين إلىٰ المساجدِ بالنُّور التَّامّ»[٣]، أو خاصّاً يُرادُ به العامّ، كنحو: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾ [الطلاق: ١][٤]، فالمتّقون حينئذ: الصالحونَ من عباد الله.

قولُه: (إذا أصابَهم أدنىٰ نَزْغٍ): الجملة من الشرطِ والجزاء بيانٌ للجملةِ قبلَها، وهي: «أنّ المتّقين هذه عادتُهم».

قولُه: (وقُرِئ «يُمِدُّونَـهُم» من الإمداد) نافع[٥]، يقال: مَـدَّ الدَّواةَ وأمدَّها: زادها ما يُصلِحُها. ومدّه الشيطانُ في الغيّ، وأمدّه: إذا أوْصلَه بالوَساوس حتى يتلاحقَ غيُّه.

---

(١) والشاهد فيها أنها تذييل لما قبلها، وتوكيد له.

(٢) معطوف علىٰ «يكون» السابق، والمقصود قوله تعالىٰ: ﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ﴾.

(٣) سبقَ تخريجُه.

(٤) والشاهد في الآية أن الخطاب وإن يكن خاصاً للرسول ﷺ في طلاق نسائه، إلا أنه عام للمسلمين، فهو خاص يراد به العامّ.

(٥) انظر: «حجة القراءات»، ص٣٠٦ و«الكشف عن وجوه القراءات السبع» (١: ٤٨٧).

قوله: ﴿وَإِخْوَانُهُمْ يَمُدُّونَهُمْ﴾ كقوله:

قَوْمٌ إذا الخَيْلُ حَالُوا في كَواثِبِها

في أنّ الخبرَ جارٍ علىٰ غير ما هو له.

قولُه: (قَوْمٌ إذا الـخَيْلُ حالُوا[١] في كَواثِبِها): تمامُه:

فَوَارِسُ الـخَيْلِ لاَ مِيلٌ وَلاَ قَـزَمُ

الـخَيل: الفُرْسان. حَالُوا ـ بالحاء المهملة ـ: وَثَبوا. يقال: حَالَ في ظهْر الفَرَس: وَثَب عليه وركب، والكاثبةُ من الفرس: ما تَقدَّم من قَرَبُوس[٢] السَّرج. والمِيلُ: جمع أميَل، وهو: الذي لا يَثْبتُ علىٰ ظهر الدابّة. والقَزَم[٣]: اللئام.

يقول: هُم فوارسُ الخيل، لا مائلون عن وجوه الأعداء، ولا لئامٌ ضِعافٌ صِغار، أو لا بخلاء، ليجمع لهم صفةَ الشجاعة والسَّخاوة.

قالوا: إنّ الاحتجاجَ بهذا البيت لا يصحّ، لأنّ «الخيل» ليس بمبتدأ، لأن «إذا» لا تدخلُ علىٰ المبتدأ المُتضمِّنِ معنىٰ الشرط.

وتقديرُه: إذا حالَ الخيلُ حَالوا في كواثِبِها، فكان ارتفاعُ «الخيل» بالفاعلية.

وقوله: «حَالُوا في كواثبها» مُفسِّرٌ للقول السابق، والتفسيرُ في حُكْم الساقط، وإنّما نظيرُ الآية: هندٌ زَيدٌ تَضرِبُه.

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وسيضبطه الطيبي بالحاء المهملة، وكذا هو في نص «الكشاف» من (ط)، لكن في الأصل الخطي منه وفي النسخ المطبوعة: «جالوا» بالجيم، وكذا هو في «الصحاح» و«لسان العرب» مادة (قزم)، و«شرح شواهد الكشاف» (٤: ٥٢٥)، والبيت لزياد بن منقذ.

(٢) بفتح القاف والرّاء وضمّ الباء، وهو: حِنْو السّرج، أي: القسم المرتفع من قدام المقعد ومن مؤخّره. وهما قَـرَبوسان. «المعجم الوسيط».

(٣) يستوي فيه المفرد والجمع، والمؤنث والمذكر. «الصحاح» مادة (قزم).

ويجوزُ أن يُرادَ بـ «الإخوانِ»: الشياطين، ويرجعَ الضميرُ المُتعلِّقُ به إلىٰ الجاهلين، **فيكونُ الخبرُ جاريًا علىٰ ما هو له. والأوّل أوْجَه، لأنّ «إخوانَهم» في مقابلةِ ﴿ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوۡا۟﴾.**

فإن قلتَ: لـِمَ جُمِعَ الضميرُ في «إخوانِهم». والشيطانُ مُفرَدٌ؟ قلتُ: المرادُ به الجنس، كقوله: ﴿أَوۡلِيَآؤُهُمُ ٱلطَّـٰغُوتُ﴾ [البقرة: ٢٥٧].

وأُجيب: لِـمَ لا يجوزُ أنّ «إذا» قد انسلخَ عنه معنىٰ الاستقبال، وصار للوقتِ المُجرّد، علىٰ نحو: إذا يقومُ زيدٌ إذا يقومُ عمرو. بل المعنىٰ عليه؟

قولُه: (**فيكونُ الخبرُ جارياً علىٰ ما هو له**): فعلىٰ الأول التقدير: وإخوانُ الشياطين الذين ليسوا بمُتقين، الشياطينُ يَمدُّونَهم. الضميرُ المسندُ إليه الفعل ليس للمبتدأ، بل لمُتعلَّقِه. كما أنّ الضمير في «حَالُوا» لصاحب الخيل.

وعلىٰ الثاني التقدير: وإخوانُ الجاهلين الذين هم الشياطين، يَمُدُّون الجاهلين.

قولُه: (**والأوّل أوْجَه، لأنّ «إخوانَهم» في مقابلةِ ﴿ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوۡا۟﴾**): يعني: في الكلام مُقابَلة[1]، فيجبُ مُراعاتُـها. فإنّ قوله تعالىٰ: ﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيۡطَـٰنِ نَزۡغٌ﴾ أمرٌ للنبي ﷺ بالاستعاذة من نَـزْغِ الشيطان. وقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوۡا۟﴾ إلىٰ آخر الآيتين، كالتعليل للأمر بالاستعاذة، يعني: دأبُ مَن هو علىٰ صفتِك من التقوى الاستعاذةُ عندَ نزْغ الشيطان، ودأبُ من يُخالِفُك بخلافِه.

روىٰ الواحِديُّ عن الضحّاك: «المشركون لا يُقصِرون عن الضلالة، ولا يُبصرونَها، بخلاف ما قال في المؤمنين: ﴿تَذَكَّرُوا۟ فَإِذَا هُم مُّبۡصِرُونَ﴾»[2].

---

(١) يعني المقابلة في المعنى بين الآية: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوۡا۟ إِذَا مَسَّهُمۡ طَـٰٓئِفٌ مِّنَ ٱلشَّيۡطَـٰنِ تَذَكَّرُوا۟ فَإِذَا هُم مُّبۡصِرُونَ﴾، والآية: ﴿وَإِخۡوَٰنُهُمۡ يَمُدُّونَهُمۡ فِي ٱلۡغَيِّ ثُمَّ لَا يُقۡصِرُونَ﴾.

(٢) «الوسيط» للواحدي (٢: ٤٣٩)، وانظر: «معالم التنزيل» (٣: ٣١٨).

[﴿ وَإِذَا لَمْ تَأْتِهِم بِآيَةٍ قَالُوا لَوْلَا اجْتَبَيْتَهَا ۚ قُلْ إِنَّمَا أَتَّبِعُ مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ مِن رَّبِّي ۚ هَٰذَا بَصَائِرُ مِن رَّبِّكُمْ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾ ٢٠٣]

اجتبىٰ الشيءَ، بمعنىٰ: جباهُ لنفسِه، أي: جَمعَهَ، كقولك: اجتَمعَه، **أو جُبِيَ إليه فاجتَباه**، أي: أخذَه، كقولك: جُلِيَتْ إليه العَروسُ فاجتَلاها، ومعنى ﴿لَوْلَا اجْتَبَيْتَهَا﴾:

وأيضاً، الكلامُ في الأصل جارٍ علىٰ المشركين المُعاندين، كما سبق، وأنّ قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا﴾ وقوله: ﴿وَإِخْوَانُهُمْ يَمُدُّونَهُمْ﴾ بعدَ ذِكر العفو، والأمر بالعُرْف، والإعراض، ونزْغ الشيطان، والاستعاذة، كالتخلُّص منه إلىٰ ذكْر ما ابتُدِئ له الحديث.

وفيه: أنه يجبُ عليك، أيها الدَّاعي البشيرُ النذير، إذا لَحِقَك منهم أذًى أن تعفوَ عنهم، وإن اعتراكَ غضبٌ يَحمِلُك علىٰ الانتقام فذاك نَزْغةٌ من الشيطان ونَخْسة، فإنّ الشيطانَ ليس له عليك سُلطان، سوىٰ هذه النَّخسةِ التي إذا استَعذْت بالله بطَلَت، لأنك من المُخْلَصين من عبادِه، لكنّ هؤلاء المشركين هم الذين اتّبعوا الشياطين، فلا يُفارِقونَهم، كالأخ لشقيقِه. والشياطينُ أيضاً لا يُقْصِرون في غيِّهم، يَمُدُّونهم غيّاً بعدَ غيّ.

ومن ذلك أنك إذا أعرضت عنهم، وتركتَهم، ولم تأتِهم بآية، قالوا لك: ﴿لَوْلَا اجْتَبَيْتَهَا﴾ [الأعراف: ٢٠٣] ولا غَيَّ بعدَ اقتراح الآياتِ مع الاستهزاء، قل: إنّ آيتي هذا الكتابُ المعْجِزُ الظاهرُ لِمَن له بصيرة، يُميِّزُ بينَ الحقِّ والباطل، ويُفرِّقُ بين الافتراءِ والصِّدق المَحْض، وهدًى ورحمةً لِمَن آمنَ بأنّه من عندِ الله، وليس بافتراء.

وفيه تعريضٌ بهٰؤلاء الكَفرة أنْ لا بصائرَ لهم ولا هِدايةَ، وأنّهم من أهل غضبِ الله والآيسين من رحمتِه، حيثُ لم يَرْفعوا به رأساً، كقوله تعالىٰ: ﴿يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا ۚ وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ﴾ [البقرة: ٢٦].

قولُه: (**أَوْ جُبِيَ إليه فاجتَباه**)، **الراغب**: «جَبَيْتُ الماءَ في الحوض: جمَعْتُه. والحوض

هلّا اجتَمَعْتَها افتِعالًا من عندِ نَفْسِك؛ لأنهم كانوا يقولون: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّآ إِفْكٌ مُّفْتَرًى﴾ [سبأ: ٤٣]، أو: هلّا أَخَذْتَها مُنَزَّلةً عليك مُقتَرحة؟ ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَتَّبِعُ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ مِن رَّبِّي﴾ ولستُ بمُفتَعِلٍ للآيات، أو لستُ بمُقتَرِحٍ لها. ﴿هَٰذَا بَصَآئِرُ﴾: هذا القرآنُ بصائرُ ﴿مِن رَّبِّكُمْ﴾ أي: حُجَجٌ بَيِّنَةٌ يعودُ المؤمنون بها بُصَراءَ بعد العَمىٰ، **أو هو بمنزلةِ بصائرِ القلوب**.

الجامع له: جابِية، وجمعها: جَوَابٍ. ومنه: جَبَيتُ الخَراج، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿يُجْبَىٰٓ إِلَيْهِ ثَمَرَٰتُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [القصص: ٥٧]. والاجتباء: الجمعُ علىٰ سبيل[(١)] الاصطفاء. واجتباءُ الله العبد: تخصيصُه إياه بفَيْضٍ إلهي، يُتحصَّلُ منه أنواعٌ من النِّعم، بلا سَعْيٍ من العَبْد، وذلك للأنبياء وبعضِ مَن يُقارِبُهم مِن الصدّيقينَ والشهداء»[(٢)].

قولُه: (**اجتَمَعْتَها افْتِعالاً من عندِ نَفْسِك**): «افتعالاً»: حالٌ من الفاعل في «اجتَمَعتها»، وهذا مبنيٌّ علىٰ قوله: «اجتَبىٰ الشيء، بمعنىٰ: جباه لنفسِه»، وقوله: «هلّا أخَذْتَها مُنَزَّلة» مبنيٌّ علىٰ قوله: «أوْ جُبِيَ إليه فاجتباه». و«مُنـزَّلة»: حالٌ من المفعول. ومعنى قوله: «هلّا أخذتَها مُنزّلةً عليك مُقْتَرَحة»: هلا طلبْتَ مِن الله وأنت مُقتَرِح، ليكون اقْتراحُك سبباً لأنْ يأخذُها وهي مُقتَرَحة؟

فعلىٰ هذا هو تَهكُّمٌ من الكفّار، كقوله تعالىٰ حكايةً عنهم: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِى نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾ [الحجر: ٦].

قولُه: (**أو هو بمنزلةِ بصائرِ القلوب**): يريد: أنّ «البصائر» هاهُنا إمّا من إطلاق المُسبَّبِ علىٰ السبب؛ فإنّ المراد: هذا حُجَجٌ وبُرهَان مِن ربّكم، تُفتَحُ بها أعيُنٌ عُمْي، وقلوبٌ صِفْرٌ عن البصيرة. ولـمّا كانت الـحُجَجُ سبباً لإدراك القلب، قيل: ﴿هَٰذَا بَصَآئِرُ﴾، أو أنها استعارة، استُعيرَ لإرشادِ القرآن الخلق إلىٰ دَرْك الحقائقِ البصائرُ.

---

(١) في «مفردات القرآن»: «طريق».

(٢) المصدر السابق ص١٨٦.

[﴿وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥ وَأَنصِتُوا۟ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ ٢٠٤]

﴿وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥ وَأَنصِتُوا۟﴾ ظاهرُه وجوبُ الاستماعِ والإنصاتِ وَقْتَ قراءةِ القُرآنِ في صلاةٍ وغيرِ صلاة. وقيل: كانوا يتكلَّمونَ في الصَّلاةِ فنزَلَت، ثم صارَ سُنّةً في غيرِ الصلاةِ أن يُنصِتَ القومُ إذا كانوا في مجلسٍ يُقرأُ فيه القُرآن.

وقيل: معناه: وإذا تلا عليكم الرسولُ القُرآنَ عندَ نُزولِه فاستَمِعوا له.

وقيل: معنىٰ ﴿فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥ﴾: فاعمَلوا بما فيه ولا تُجاوِزُوه.

قولُه: (وقيل: معنىٰ ﴿فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥ﴾: فاعمَلوا بما فيه، ولا تجاوِزُوه): قال الزّجاج: «لأنّ معنىٰ قول القائل: سَمِعَ اللهُ دعاءَك: أجابُ اللهُ دعاءَك»(١).

الأساس: «ومِن المجاز: «سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَه»: أجابَ وقَبِل، والأميرُ سَمِعَ كلامَ فُلان».

وقلت: هذا أوفَقُ لتأليف النظم سابقاً ولاحقاً، وأجمعُ للمعاني والأقوال. فإنه تعالىٰ لمّا ذَكَر تعريضاً بأنّ المشركين إنّما استهزؤوا بالقرآن، ونبذوه وراءَهم ظِهْرِيّاً، لأنهم فقدوا البصائر، وعَدِموا الهداية والرحمة، وأنّ حالَهم علىٰ خلافِ المؤمنين، أمرَ المؤمنين بمَزيدِ ما كانوا عليه من مُجَرَّدِ الاستماع، وهو العملُ بما فيه، والتمَسُّكُ به، وألا يُجاوِزُوه، تُرتُّباً للحُكْم علىٰ تلك الأوصاف.

ولذلك قيل: ﴿وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ﴾: وَضْعٌ للمُظهَر مَوضِعَ المُضمر، لمزيدِ الدلالة علىٰ العِلّيّة. يعني: إذا ظهَر، أيُّها المؤمنون، أنكم لستُم مِثْلَ هؤلاء المُعاندين، فعليكم بهذا الكتاب الجامع لصفاتِ الكمال، الهادي إلىٰ الطريق المستقيم، المُوصِلِ إلىٰ مَقام الرحمةِ والزُّلفىٰ، ﴿فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥ﴾، وبالِغوا في الأخْذِ منه، والعمل بما فيه، ليحصلَ المطلوب، و﴿لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾.

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٤٤٠)، وتـمام عبارته التي بها يظهر أخذ الزمخشري منها، قوله: «ويجوز أن يكون ﴿فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥ وَأَنصِتُوا۟﴾: اعْملوا بما فيه، ولا تجاوَزوا».

[﴿ وَٱذْكُر رَّبَّكَ فِى نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً وَدُونَ ٱلْجَهْرِ مِنَ ٱلْقَوْلِ بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ وَلَا تَكُن مِّنَ ٱلْغَٰفِلِينَ ﴾ ٢٠٥]

﴿ وَٱذْكُر رَّبَّكَ فِى نَفْسِكَ ﴾ هو عامٌّ في الأذكارِ من قراءةِ القرآنِ والدُّعاءِ والتسبيحِ والتهليلِ وغيرِ ذلك، ﴿تَضَرُّعًا وَخِيفَةً ﴾: مُتَضرِّعًا وخائفًا، ﴿وَدُونَ ٱلْجَهْرِ﴾: ومُتكلِّمًا كلامًا دونَ الجهْرِ، لأنَّ الإخفاءَ أدخَلُ في الإخلاصِ وأقربُ إلىٰ حُسْنِ التفكُّرِ، ﴿بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ﴾ لفَضْلِ هذَيْن الوقتَين، أو أرادَ الدوام. ومعنىٰ ﴿بِٱلْغُدُوِّ﴾: بأوقاتِ الغُدُوِّ، وهي الغَدَواتُ. **وقُرِئ: «والإيصال»**، من: آصَلَ: إذا دخلَ في الأَصيل، **كأقصَرَ وأعتَمَ**،

فيدخلُ فيه وجوبُ الإنصاتِ في الصلاة، بالطريق الأولىٰ، لأنها مقامُ المناجاة، والاستماع مِن المُتكلِّم. وعلىٰ هذا الإنصات عند تلاوةِ الرسول ﷺ، وفيه أنّ رَفْعَ الـجُناحِ[1] في غير الصلاةِ من باب السهولة وضعفِ القوّة.

قولُه: (**وقرئ: «والإيصال»**): قال ابنُ جِنّي: «قرأها أبو مِـجْلَز، وهو مصْدر: آصَلْنا، فنحن مُؤصِلُون، أي: دَخلْنا في وقتِ الأصيل»[2].

قولُه: (**كأقصَرَ**)، **الجوهري**: «أقصَرنا، أي: دخَلنا في قَصْر العَشِيِّ. كما تقول: أمسَيْنا، مِن المساء. وقَصْرُ الظلام: اختلاطُه. ويقال: أتيتُه قَصْراً، أي: عشيّاً».

قولُه: (**وأعتَمَ**): قال الخليل: «العَتَم[3] من الليل: بعدَ غَيبوبةِ الشفق»[4].

---

(١) أي: الإثم.

(٢) «المحتسب» (١: ٢٧١). وانظر: «البحر المحيط» (٥: ٢٦٣)، و«الجامع لأحكام القرآن» (٥: ٣٥٥).

(٣) نصّ الخليل هو: «والعَتَمَة: الثُلث الأوّل مِن اللّيل بعد غيبوبة الشفَق» وهو الصحيح.

(٤) كتاب «العين» للخليل (٢: ٨٢) مادة (عتم).

وهو **مطابقٌ للغُدُوِّ** ﴿وَلَا تَكُن مِّنَ ٱلْغَٰفِلِينَ﴾ من الذين يَغفُلونَ عن ذِكرِ الله ويَلهَوْنَ عنه.

[﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَيُسَبِّحُونَهُۥ وَلَهُۥ يَسْجُدُونَ﴾ ٢٠٦]

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ﴾ هم الملائكةُ صلواتُ الله عليهم، ومعنىٰ ﴿عِندَ﴾: دُنُوُّ الزُّلْفةِ والقُرْبِ مِن رحمةِ الله تعالىٰ وفَضْله، لتَوَفُّرِهم علىٰ طاعتِه وابتغاءِ مرضاتِه، ﴿وَلَهُۥ يَسْجُدُونَ﴾: ويختصُّونَه بالعبادةِ لا يُشرِكونَ به غيرَه، **وهو تعريضٌ بمَنْ سِواهُم من المُكلَّفين.**

عن رسول الله ﷺ: «مَنْ قرأ سورةَ الأعرافِ جعَلَ اللهُ يومَ القيامة بينَه وبينَ إبليسَ سِترًا، وكان آدمُ شفيعًا له يومَ القيامة».

قولُه: (**مُطابِقٌ للغُدُوِّ**) لأنّ الأصلَ أن يُقال: بالغَدَوَات، جمع «غَدْوة»، ليُطابق «الآصال» في الجمع. وأمّا علىٰ هذه القراءة[1] فهما مُفردان.

قولُه: (**وهو تَعْريضٌ بمَنْ سِواهُم من المكلَّفين**): يعني: دلَّ تقديمُ مُتعلَّق ﴿يَسْجُدُونَ﴾ عليه، علىٰ أنّ غيرَهم لا يختصّونه بالسجود، بل يُشركون معه غيرَه[2].

وقلت: يُمكن أن يُقال: إن التقديمَ لمُراعاة الفواصل[3]، وإنّ الآيةَ بتمامِها تعريض، لأنّ وِزانَ قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ﴾ الآية، مع قوله: ﴿وَٱذْكُر رَّبَّكَ فِى نَفْسِكَ﴾ الآية، وِزانُ قولِه: ﴿فَإِنِ ٱسْتَكْبَرُوا۟ فَٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ يُسَبِّحُونَ لَهُۥ بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَهُمْ لَا يَسْـَٔمُونَ﴾ [فصلت: ٣٨]، مع قوله: ﴿وَٱسْجُدُوا۟ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَهُنَّ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ [فصلت: ٣٧] في ترَتُّبِ الثاني علىٰ الأول، والـمُخالفةُ بالفاءِ والاستئناف لا تمنعُ العِلِّيّة.

---

(١) يعني قراءة «الإيصال» بالياء، وقد سبقت الإشارة إليها.

(٢) وهذا هو معنىٰ التعريض في الآية.

(٣) يعني بالفواصل: ما يقابل من القرآن السجع في كلام الناس.

....

المعنىٰ: ايتُوا بالعبادةِ علىٰ سبيل التضرُّع والاستكانة، واستشعار الخَوف سرّاً، والخفْض من الصوتِ جَهْراً، لأنّ المطلوبَ المواطأةُ بينَ السرِّ والعلانية، في التواضع والمُداومة، فإن لم تأتوا بالعبادة علىٰ هذا الوجه، فاعلموا أنّا مُغنونَ عنكم، لأنّ لنا عباداً مُكرمين مُقرّبين، دَأْبُهم وعادَتهم التواضُع وعدمُ الاستكبارِ في جميع أحوالِهم.

وبهذا ظهرَ أنّ القول بالمداومة في الغدوّ والآصال هو الوجه. ويدلُّ عليه قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَكُن مِّنَ ٱلْغَٰفِلِينَ﴾، والتعريضُ بالأفعال المُضارِعة، أي: ﴿يَسْتَكْبِرُونَ﴾، ﴿وَيُسَبِّحُونَهُۥ﴾، ﴿وَلَهُۥ يَسْجُدُونَ﴾ لأنها تدلُّ علىٰ أنّ عدمَ الاستكبار، والتسبيحَ، والسجدةَ، دأبُهم وعادتُهم، كقوله تعالىٰ: ﴿يُسَبِّحُونَ لَهُۥ بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَهُمْ لَا يَسْـَٔمُونَ﴾ [فُصّلت: ٣٨].

وفي الآية الدلالة علىٰ أنّ الأصلَ في الذكر اللساني مراعاةُ سُلوكِ القَصْدِ والاعتدال، ونظيرُه قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا وَٱبْتَغِ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ١١٠].

وأمّا قولُه تعالىٰ: ﴿ٱدْعُوا۟ رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾ [الأعراف: ٥٥] فمُختَصٌّ بالدعاء، واستنـزالِ الإجابة، هذا إذا جُعِلَ الخطاب في قوله: ﴿وَٱذْكُر رَّبَّكَ﴾ عامّاً، نحوُ قولِه صلوات الله عليه: «بَشِّرِ المَشَّائينَ إلىٰ المَساجِدِ بالنُّورِ التامِّ يومَ القيامَة»(١). وأمّا إذا جُعلَ مُختصّاً برسول الله ﷺ، تأديباً له، وتأسّياً لأمّته، وإظهاراً لبيان مَكانتِه ومنزلتِه، فيكون في الآيات إشعارٌ بمَراتب الذِّكر، وبيانُ درجاتِ الذاكرين، بحسب تَفاوُتِ منازلِهم ومقاماتِهم، فقولُه تعالىٰ: ﴿وَٱذْكُر رَّبَّكَ فِى نَفْسِكَ تَضَرُّعًا﴾ إشارةٌ إلىٰ أعلى المراتب، وهو حِصّةُ الواصلين المُشاهِدين، وقوله: ﴿وَدُونَ ٱلْجَهْرِ مِنَ ٱلْقَوْلِ﴾ هي المرتبةُ الوسطىٰ، وهي نصيبُ السائرين إلىٰ مقام المشاهدة، وقوله: ﴿وَلَا تَكُن مِّنَ ٱلْغَٰفِلِينَ﴾ إيماءٌ إلىٰ مرتبة النازلين من السالكين.

---

(١) من قوله: «عامًّا، نحو قوله» إلى هنا سقط من (ج). والحديث سبق تخريجه.

....

فالأمر في قوله تعالىٰ: ﴿وَٱذْكُر رَّبَّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً﴾ للوجوب، وفي ﴿وَدُونَ ٱلْجَهْرِ مِنَ ٱلْقَوْلِ﴾ للترخّص تأسّياً، والنهي بقوله: ﴿وَلَا تَكُن مِّنَ ٱلْغَٰفِلِينَ﴾ للترفع عن هذا المقام، علىٰ سبيل التهييج والإلهاب(١). يعني: ولا تكن من الجاهرين بالصوت، لأن منزلتك فوق هذا المقام، لأنك من الواصلين إلىٰ عين الحقيقة، الماثلين في مقام الشهود، المنخرطين في زمرة المقرَّبين الذين جاهَدوا في قمْع خواطر النفْس، وإمَاطة لَوث الـهَوَىٰ.

وفي ذكر الخوف الإشعار باستشعار هيبة الجلال، قال:

أَشْـتَاقُهُ فـإذا بَـدَا أَطْرَقْتُ مِنْ إجلالِـهِ

لا خِيفَـةً بـل هَيْبَـةً وصِـيانةً لِـجَمالِهِ(٢)

ومن هذا المقام نَهَىٰ صلوات الله عليه أصحابَه، علىٰ ما روينا عن البخاري ومسلم والترمذي وأبي داود، عن أبي موسىٰ، قال: كنّا مع رسول الله ﷺ في سفَر، فجعَل الناس يجْهرون بالتكبير، فقال رسول الله ﷺ: «يا أَيُّها النَّاسُ، ارْبَعُوا(٣) عَلىٰ أَنْـفُسِكُم، إنَّـكُمْ لا تَدْعُونَ أَصَمَّ، وَلا غَائِباً، إنَّكُم تَدْعُونَ سَمِيعاً بَصِيراً، وَهُوَ مَعَكُم، وَالَّذِي تَدْعُونه أَقْرَبُ إلىٰ أَحَدِكُم مِنْ عُنُقِ رَاحِلَتِهِ»(٤). كقوله: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾ [الحديد: ٤](٥) و﴿أَقْرَبُ﴾(٦).

فعلىٰ هذا: حالُ المبتدئ والسالك منوطةٌ برأي الشيخ الـمُرْشد، فإنه قد يأْمره برفْع الصوت في الذكر، لقلْع الخواطر، وحديث النفس، لرسوخها فيه في بدء الأمر.

---

(١) إنّما قال: «على سبيل التهييج والإلهاب» لأن الغفلة لا تتصور من فعل الرسول ﷺ.
(٢) سبق تخريجها من «عوارف المعارف» للسهروردي ص٤٦٥.
(٣) اربَعُوا ـ بهمزة وصل وراء ساكنة وباء مفتوحة بعدها عين مضمومة ـ أي: انتظروا وأَرْفِقوا، أو اخْفضوا أصواتكم.
(٤) سبق تخريجُه.
(٥) ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾.
(٦) ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦]، ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ وَلَٰكِن لَّا تُبْصِرُونَ﴾ [الواقعة: ٨٥].

....

فقوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَكُن مِّنَ ٱلْغَٰفِلِينَ﴾ إشارة إلىٰ هذا المقام.

ووَجدْتُ في بعض كلمات شيخِنا شيخ الإسلام أبي حفْص السُّهرَوَرْدِي، قُدِّس سِرُّه بلا شك[١] أنه قال: «بِنْيةُ العبدِ ووجودُه يحكِي مدينةً جامعة، وأعضاؤه وجوارحُه بمثابة سُكّانِ المدينة وقُطّان البلد. والعبد، في وقت إقبالِه علىٰ الذِّكْر، كمُؤذِّن صَعِدَ منارةً علىٰ باب المدينة، ويَقصِدُ إسماعَ أهل المدينة بالأذان، فهكذا الذاكر المُحقِّق، يَقْصِدُ إيقاظَ قلبه، وإنباهَ أجزائه وأبعاضِه، يَذْكرُ بلسانِه، ويَعِي الذكْر بقلبِهِ ومُتفرِّقاتِ جوارحِه، فتكون مُناداةُ الذِّكر باللّسان، وصَداه في قُبّةِ القالَب، يَستحْضِرُ بالذكْر سكّانَ مدينة النَّفْس، ويَستجْمِعُ شواردَ عَساكِرِ الفهْم والحِسّ، يقولُ ببعضِه، ويستمعُ بكلّه، إلى أن تنتقلَ الكلمةُ من اللسان إلىٰ القلب، فيَتنوَّرُ بها، ويَظفَرُ بجَدوىٰ الأحوال، ثم ينعكسُ نور القلبِ علىٰ القالب، فيَتزيَّنُ بمَحاسنِ الأعمال».

وقال أيضاً في «العَوارف»: «لا يزال العبدُ يُردِّدُ هذه الكلمة علىٰ لسانِه، مع مواطأةِ القلب، حتى تصيرَ الكلمةُ متأصّلةً في القلب، مُزيلةً لحديثِ النفس، ينوبُ معناها في القلب عن كلِّ حديث النفس. فإذا استولَت الكلمة، وسَهُلَت علىٰ اللسان، يَتشرَّبُها القلب، ويصيرُ الذِّكْر حينئذٍ ذِكْر الذات، وهذا الذكرُ هو المُشاهَدةُ والمكاشَفةُ والمُعاينة. وهذا هو المَقصِدُ الأقصىٰ من الخَلْوة. وقد يحصلُ هذا لا بذكْرِ الكلمة بل بتلاوةِ القرآن، إذا أُكثِرَ من التلاوة، واجتُهِدَ في مواطأة القلبِ مع اللسان، حتى تَجرِيَ التلاوةُ علىٰ اللسان، وتقومَ مقامَ حديثِ النفس، فيدخلَ علىٰ العبد سهولةٌ في التلاوة والصلاة»[٢]. والله أعلم.

تـمَّت السورة.

---

(١) كذا في الأصول الخطية!

(٢) «عوارف المعارف» للسهروردي، ص١٩٨-١٩٩، بتصرّف يسير.

سورةُ الأنفال

مدنية، سِتٌّ وسبعونَ آية

بسم الله الرحمن الرحيم

[﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَنفَالِ قُلِ ٱلْأَنفَالُ لِلَّهِ وَٱلرَّسُولِ فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَأَصْلِحُواْ ذَاتَ بَيْنِكُمْ وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ * إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ * ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ * أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَّهُمْ دَرَجَٰتٌ عِندَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾ ١-٤]

النَّـفَلُ: الغَنيمةُ، **لأنها من فَضْلِ الله تعالىٰ** وعطائه، ....

سورةُ الأنفال

مدنية، سِتٌّ وسبعونَ آية[1]

بسم الله الرحمن الرحيم

قولُه: (**لأنها من فَضْلِ الله تعالىٰ**) وهو عِلّةُ التسمية، قال الإمام: «سُمِّيت الغنائمُ أنفالاً؛

---

(١) كذا في (ح) و(ف)، وفي (ط): «وهي خمسٌ وسبعون آية»، وآثرتُ الأول لـمُوافَـقَتِهِ ما في «الكشاف»، وهي في المَصاحِفِ المُتداوَلةِ اليوم، المطبوعةِ وَفْق روايةِ حَفْصٍ عن عاصم: خمسٌ وسبعون آية، ولا إشكالَ في ذلك؛ لأنَّ هذهِ السُّورةَ «في عَدِّ أهلِ المدينةِ وأهلِ مكّةَ وأهلِ البصرة: سِتٌّ وسبعون، وفي عَدِّ أهلِ الشام: سبعٌ وسبعون، وفي عَدِّ أهلِ الكوفة: خمسٌ وسبعون». قاله العلامةُ ابنُ عاشور في «التحرير والتنوير» (٩: ٢٤٦)، وعاصمٌ من أهل الكوفة كما هو معلوم.

قال لَبِيد:

إنَّ تقوىٰ ربِّنا خـيرُ نَفَـلْ

والنَّـفَلُ: ما يُنفَّلَه الغازي، أي: يُعطاهُ زائداً علىٰ سَهْمِهِ من المَغنَم، وهو أن يقولَ الإمامُ تحريضاً **علىٰ البَلاءِ في الحرب: مَنْ قتلَ قتيلاً فله سَلَبُه.** أو قال لسَرِيَّة: ما أصبتُم فهو لكم، أو فلكم نِصفُه أو رُبُعُه. ولا يُخَمَّسُ النَّفَل، ويلزمُ الإمامَ الوفاءُ بها وَعَدَ منه. وعندَ الشافعيِّ رحمه الله ـ في أحدِ قولَيْه ـ: لا يلزم.

لأنَّ المسلمينَ فُضِّلُوا بها علىٰ سائرِ الأممِ الذينَ لم تحلَّ الغنائمُ لهم، وقال تعالىٰ: ﴿ **وَوَهَبۡنَا لَهُۥٓ إِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ نَافِلَةٗ** ﴾ [الأنبياء: ٧٢]، أي: زيادةً علىٰ ما سأل»[1].

قوله: (**إنَّ تقوىٰ ربِّنا خيرُ نَفَلْ**): تمامُه:

....	وبـــإذْنِ اللهِ رَيْثـــي وعَجَـــلْ
أحمــدُ اللهَ فـــلا نِـــدَّ لـــهُ	بيَدَيــهِ الخـيرُ مـا شـاءَ فَعَـلْ
مَنْ هَدَاهُ سُبُلَ الخـير اهتَـدَىٰ	ناعِمَ البالِ ومَنْ شاءَ أَضَلّ[2]

قولُه: (**علىٰ البلاءِ في الحرب**)، **المُغرِب**: «بَلَاهُ وأبْلاهُ: اختبَرَه، ومنه: أبلىٰ في الحرب؛ إذا أظهَرَ بأسَه حتَّىٰ اختبَرَه الناس».

قولُه: (**مَنْ قَتَلَ قتيلاً فله سَلَبُه**) الحديث: مِنْ رواية البخاريِّ ومُسلِمٍ[3] وغيرهما: «مَنْ قَتَلَ قَتيلاً له عليه بيِّنةٌ فله سَلَبُه»، الحديث.

---

(١) «مفاتيح الغيب» للرازي (١٥: ٤٤٧).

(٢) انظر: «ديوان لبيد» ص ١٣٩

وقوله: «رَيْثي وعَجَل»: الرَّيْثُ: خلافُ العَجَل، وهو البُطء.

(٣) البخاري (٣١٤٢) و(٤٣٢١) و(٤٣٢٢) و(٧١٧٠)، ومسلم (١٧٥١) من حديث أبي قتادة.

والسَّلَب: ما يكونُ على المُقاتِل من سلاحٍ وثيابٍ ودابةٍ وغيرها، وهو فَعَلٌ بمعنىٰ مفعول، أي: مسلوب. انظر: «النهاية» (٢: ٣٨٧)، مادة (سلب).

ولقد وقعَ اختِلافٌ بينَ المُسلمينَ في غنائمِ بَدْر، وفي قِسمتِها، فسألوا رسولَ الله ﷺ: كيفَ تُقسَم؟ ولِـمَنِ الحكمُ في قِسمتِها؟ أللمهاجرينَ أم للأنصار؟ أم لهم جميعاً؟ فقيلَ له: قُل لهم: هيَ لرسول الله ﷺ، وهو الحاكمُ فيها خاصَّة، يحكمُ فيها ما يشاء، ليسَ لأحدٍ غيرِهِ فيها حُكم. وقيل: شَرَطَ لمن كانَ له بلاءٌ في ذلكَ اليوم أن يُنفِّلَه، فتسارعَ شُبَّانُهم حتىٰ قَتَلوا سبعين، وأَسَروا سبعين، فلما يَسَّرَ اللهُ لهم الفَتْحَ اختلفوا فيما بينَهم وتنازعوا، فقال الشُّبَّان: نحنُ المُقاتِلون، وقال الشُّيوخُ والوُجوهُ الذينَ كانوا عندَ الرايات: كنا رِدْءاً لكم ....

قوله: (**ولقد وقعَ اختِلافٌ بينَ المسلمين**) إلى آخِرِه: مبنيٌّ على التفسيرِ الأوَّل، وهو أن يُرادَ بالنَّـفَل: الغَنيمة.

وقوله: (**شَـرَطَ لمنْ كانَ له بَلَاء**): مبنيٌّ على التفسيرِ الثاني، وهو أن يُرادَ بالنَّـفَلِ: ما يُنفَّلُه الغازي، فعلىٰ الأول: السُّؤالُ في ﴿**يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَنفَالِ**﴾ للاستِخبار، أي: كيف نُصرِّفُها ومَنِ الحاكِمُ فيها؟ وعلىٰ الثاني: للاستِعطاء، على ما رُوِيَ أنهم كانوا يقولون: يا رسول الله، أعطِنا كذا، وأعطِنا كذا. قاله الإمام(١). فعلىٰ هذا «عن» بمعنىٰ «من»، وقيل: «عن» صِلة، أي: يَسْأَلُونَكَ الأنفالَ، وهكذا قرأه ابنُ مسعود. ذكره مُحيي السُّنَّة(٢).

قوله: (**فقال الشُّبَّان: نحنُ المُقاتِلُون**) الحديث: أخرجه أبو داود(٣) عن ابن عباس. وأما حديثُ سعدِ بنِ أبي وقّاص: فرواه مسلمٌ والترمذيُّ وأبو داود(٤) مع اختِلافٍ أيضاً.

قوله: (**كُنَّا رِدْءاً لكم**) أي: مُعِيناً، الجوهري: «أردأْتُه بنفسي: إذا كنتُ له رِدْءاً، وهو العَوْن».

---

(١) انظر: «مفاتيح الغيب» (١٥: ٤٤٨).

(٢) في «معالم التنزيل» (٢: ٢٢٨).

(٣) في «سننه» (٢٧٣٧).

(٤) مسلم (١٧٤٨)، والترمذي (٣٠٧٩)، وأبو داود (٢٧٤٠).

وفئةً **تنحازونَ إليها** إنِ انهـزَمتُم، وقالوا لرسول الله ﷺ: المَغنَمُ قليل، والناسُ كثير، وإن تُعطِ هؤلاءِ ما شَرَطتَ لهم حَرَمتَ أصحابك، فنزلت.

وعن سعدِ بنِ أبي وَقَّاص: قُتِلَ أخي عُمَيرٌ يومَ بدر، فقَتَلتُ به سعيدَ بنَ العاص، وأخذتُ سَيفَه، فأعجبني، فجئتُ به إلىٰ رسول الله ﷺ، فقلت: إنَّ اللهَ قد شَفَىٰ صَدْري مِنَ المُشركين، فهَبْ لي هذا السَّيف، فقال: «ليسَ هذا لي ولا لك، **اطرَحْهُ في القبَض**»، فطَرَحتُه، وبي ما لا يَعلَمُه إلا اللهُ مِن قَتْلِ أخي، وأَخْذِ سَلَبي، فما جاوزتُ إلا قليلاً حتىٰ جاءني رسولُ الله ﷺ، وقد أُنزِلَتْ سورةُ الأنفال، فقال: «يا سعد، إنك سألتَني السَّيفَ وليس لي، وإنه قد صار لي، فاذهَبْ فخُذْه».

وعن عُبادةَ بنِ الصَّامِت رضي الله عنه: نزلت فينا ـ يا مَعشَرَ أصحابِ بدر ـ حينَ اختَلَفنا في النَّفَل، وساءت فيه أخلاقُنا، فنَزَعَه اللهُ مِن أيدينا، فجَعَلَه لرسولِ الله ﷺ، فقَسَمَه بينَ المُسلمينَ علىٰ السَّواء، **وكان في ذلكَ تقوىٰ الله وطاعةُ رسولِه، وإصلاحُ ذاتِ البَيْن**.

قوله: (**تنحازُونَ إليها**)، **الجوهريُّ**: «الـحَوْزُ: الجمعُ، وكُلُّ مَنْ ضَمَّ إلى نفسِه شيئاً فقد حَازَهُ حَوْزاً، وانحازَ القومُ: تركوا مَنزِلَهم[1]»، إلى آخِرِه.

قوله: (**اطرَحْهُ في القَبَض**): القَبَضُ ـ بالتحريك ـ: ما قُبِضَ مِنَ الغنائم.

قوله: (**وكان في ذلك تقوىٰ الله وطاعةُ رسولِه، وإصلاحُ ذات البَيْن**): أي: في نَزْعِ النَّفَلِ من أيدينا وجَعْلِهِ للرسولِ ﷺ وقِسْمَتِهِ على السَّواء.

وأما كونُه تقوىٰ الله: فإنَّ كُلَّ أحدٍ منَّا كانَ يظنُّ أنَّ حَقَّهُ أوفىٰ من حَقِّ صاحبِه؛ لِـمَا كان يرىٰ من جِهادِه، فيقعُ التشاجُرُ والتنازُع، فلَمَّا نَـزَعَ اللهُ من بين أيدينا ارتَفَعَ الظَّنُّ والاختِلافُ خشيةً مِنَ الله أن نَتَصرَّفَ في مالِهِ بغيرِ إذنِه.

---

(١) تحرَّف في (ط) و(ح) إلى: «مركزهم»، والمُثبَت من (ف)، وهو المُوافِقُ لِـمَا في «الصِّحاح» للجوهري، مادة (حوز).

وقرأ ابنُ مُـحَيصِن: «يسألونكَ عَلَّنفال» بحَذْفِ الهمزة وإلقاءِ حَرَكتِها علىٰ اللام، وإدغامِ نونِ «عن» في اللام. وقرأ ابنُ مسعود: «يسألونك الأنفالَ» أي: يسألُكَ الشُّبَّانُ ما شَرَطتَ لهم مِنَ الأنفال.

فإن قلتَ: ما معنىٰ الجمعِ بينَ ذِكْرِ الله والرسولِ في قوله: ﴿قُلِ ٱلْأَنفَالُ لِلَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾؟ قلتُ: معناه: أنّ حُكمَها مُختصٌّ بالله ورسوله، يأمرُ اللهُ بِقِسمتِها علىٰ ما تَقتَضيهِ حِكمَتُه، ويَمتَثِلُ الرسولُ أمْرَ الله فيها، وليسَ الأمرُ في قِسمتِها مُفوَّضاً إلىٰ رأي أحد. والمُراد: أنّ الذي اقتَضَتْهُ حِكمةُ الله، وأمَرَ به رسولَه: أن يُواسِيَ المُقاتِلةُ المشروطُ لهم التنفيلُ الشُّيوخَ الذينَ كانوا عندَ الرايات، فيُقاسِمُوهُم علىٰ السَّويَّة، ....

وأما كونُه طاعةَ رسولِه ﷺ: فإنه لـمّا قُسِمَ بيننا على السَّويّةِ رَضِينا به.

وأما كونُه إصلاحَ ذاتِ البَيْن: فإنّا لـم نَرَ حينَئذٍ أنَّ لكُلٍّ منّا فَضْلاً على الآخَر، وأنَّ ما نَفَّلَه اللهُ تَفَضُّلٌ منه لا أجْرٌ لسَعْينا، وفيه إشارةٌ إلى أنَّ ثوابَ الآخرةِ على الأعمالِ تَفَضُّل، كما عليه الأصحاب[1]. هذا تفسيرٌ حَسَنٌ للآية، فَسَّرَه صاحبُ رسولِ الله ﷺ.

قوله: (ما معنى الجمعِ بين ذِكْرِ الله ورسولِه[2]؟): ظاهرُه يقتضي أنَّ السُّؤالَ واردٌ على الوجهَين، وهو أنْ يُرادَ بالأنفالِ الغنائمُ، والسُّؤالُ عن القِسْمةِ مَنْ يَقسِمُها[3]: أرسولُ الله أم غيرُه؟ وأنْ يُرادَ بالأنفالِ ما يُعطاهُ الغازي زائداً على سَهْمِه، والسُّؤالُ للاستِعطاء، لكنَّ قولَه بعد ذلك: «والمُرادُ أنَّ الذي اقتَضَتْهُ حِكمةُ الله، وأمَرَ به رسولَه: أن يُواسِيَ المُقاتِلةَ المشروطَ لهم» إلى آخِره، يُخصِّصُه بالوجه الثاني، وأنَّ المُرادَ بالجمعِ اختِصاصُ الله تعالى بالأمْر، واختِصاصُ رسولِه ﷺ بالامتِثال.

---

(١) يُريدُ: أهلَ السنة والجماعة، خِلافاً للمعتزلة حيثُ قالوا: إنّ إثابةَ المُطيع وتعذيبَ العاصي واجبٌ علىٰ الله.

(٢) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «والرسول».

(٣) في (ح) و(ف): «من نفسها»، وأثبتُّ ما في (ط).

ولا يَستأثِروا بما شُرِطَ لهم، فإنهم إن فَعلُوا لم يُؤمَنْ أن يَقدَحَ ذلكَ فيما بينَ المُسلمينَ مِنَ التَّحَابِّ والتَّصافي، ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ في الاختِلافِ والتَّخاصُم، وكونوا مُتَّحِدينَ مُتآخينَ في اللهِ، ﴿وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾ وتآسَوْا وتَساعَدوا فيما رزقكم اللهُ وتَفَضَّلَ به عليكم.

وعن عطاء: كان الإصلاحُ بينَهم أنْ دعاهم وقال: «اقسِمُوا غَنائِمَكُم بالعَدْل»، فقالوا: قد أكَلْنا وأنفَقْنا، فقال: «لِيَرُدَّ بعضُكم علىٰ بعض».

فإن قلتَ: ما حقيقةُ قوله: ﴿ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾؟ قلتُ: **أحوالَ بَيْنِكم**، يعني: ما بينكم مِنَ الأحوال، حتىٰ تكونَ أحوالَ أُلْفةٍ ومَحبَّةٍ واتفاق، كقوله: ﴿بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ [آل عمران: ١١٩] وهي مُضمَراتُها. لـمَّا كانتِ الأحوالُ مُلابِسةً للبَيْنِ قيلَ لها: ذاتُ البَيْن، كقولهم: اسقِني ذا إنائِك، يُريدون: ما في الإناءِ مِنَ الشراب. ....

وعلىٰ الوجهِ الأوَّل: ذِكْرُ الله تعالىٰ لِشَرَفِ الرسولِ ﷺ، كقولِه تعالىٰ: ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ﴾ [التوبة: ٦٢] في وَجْه، يَدُلُّ عليه قولُه فيما سبق: «هيَ لِرسولِ الله ﷺ، وهو الحاكمُ فيها خاصَّة»، وفيه تعظيمٌ لشأنِ رسول الله ﷺ، وإيذانٌ بأنّ طاعتَه طاعةُ الله تعالىٰ، وأنه خليفةُ الله في أرضِه، وكما أنه لا يَنطِقُ عن الهوىٰ كذلك لا يفعلُ بالهوىٰ، صلواتُ الله وسلامُه عليه، والوجهانِ مَبنيّانِ على معنىٰ السُّؤال، هل هو بمعنىٰ استِدعاءِ معرفةٍ أو استِجداءِ عطاء؟

الراغب: «السُّؤالُ: إما لاستِدعاءِ معرفةٍ أو ما يُؤدِّي إليها، وإما لاستِدعاءِ مالٍ أو ما يُؤدِّي إليه، فاستِدعاءُ المعرفة: جوابُه على اللسان، واليدُ خليفةٌ له بالكِتابةِ أو الإشارة، واستِدعاءُ المال: جوابُه على اليد، واللسانُ خليفةٌ لها؛ إما بوَعْدٍ أو رَدٍّ. والسُّؤالُ إذا كان للتعرُّف يُعدَّىٰ بنفسِهِ وبالجار، نحو: سألْتُه كذا، وعن كذا، وبكذا، وبـ«عن» أكثر، وإذا كان لاستِدعاءِ المالِ يتعدَّىٰ بنفسه وبـ«مِنْ»، كقوله تعالىٰ: ﴿وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعًا فَاسْأَلُوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ﴾ [الأحزاب: ٥٣]، وقال: ﴿وَاسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [النساء: ٣٢]»(١).

قوله: (**أحوالَ بَيْنِكم**): قال الزَّجّاج: «معنىٰ ﴿ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾: حقيقةُ وَصْلِكم، أي:

---

(١) «مفردات القرآن» ص٤٣٧.

وقد جَعَلَ التقوىٰ وإصلاحَ ذاتِ البَيْنِ وطاعةَ الله ورسولِهِ مِن لوازمِ الإيمان ومُوجَباته، ليُعلِمَهم أنّ كمالَ الإيمانِ موقوفٌ علىٰ التَّوفُّر عليها.

ومعنىٰ قوله: ﴿إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ﴾: إن كنتُم كاملي الإيمان. واللامُ في قوله: ﴿إِنَّمَا ٱلۡمُؤۡمِنُونَ﴾ إشارةٌ إليهم. أي: إنما الكامِلو الإيمانِ من صِفَتهم كيتَ وكيت، والدليلُ عليه قولُه: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ حَقّٗا﴾. ﴿وَجِلَتۡ قُلُوبُهُمۡ﴾: فَزِعَت، وعن أمّ الدَّرْداء: الوَجَلُ في القلبِ كاحتراقِ السَّعَفة، أما تَجِدُ له قَشْعَريرة؟ ....

فاتقوا اللهَ وكونوا مُجتَمِعينَ على ما أَمَرَ اللهُ ورسولُه، وكذا معنىٰ: «اللهُمَّ أصلِحْ ذاتِ البَيْن» أي: أصلِحِ الحالَ التي لها يجتمعُ المسلمون»[١].

قوله: (﴿إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ﴾: إنْ كنتُم كامِلي الإيمان): وإنما دَلَّ على الكمالِ[٢] ليكونَ الخِطابُ مع مَنْ آمَنَ إيماناً لا شَكَّ فيه، كما أومأَ إليه بقولِه: «ليُعلِمَهم أنَّ كمالَ الإيمانِ موقوفٌ على التَّوفُّر عليها»، وفيه أنَّ الإيمانَ له مراتب، يعني: إن كنتُم من الذين هُمُ المرتبةُ العُليا في الإيمان.

ثم اتَّـجَهَ لهم أن يسألوا: ما لنا خُوطِبْنا بقولِه: ﴿إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ﴾، وهل يُشَكُّ في كوننا كامِلي الإيمان؟ فقيل: ﴿إِنَّمَا ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ﴾ الآيات، وهو المُرادُ مِن قولِه: «واللامُ في قوله: ﴿إِنَّمَا ٱلۡمُؤۡمِنُونَ﴾ إشارةٌ إليهم».

قوله: (السَّعَفة)، الجوهري: «السَّعَفةُ ـ بالتحريك ـ: غُصْنُ النَّخْل، والجمعُ سَعَف».

قوله: (قَشْعَريرة): هي من قولهم: اقشَعَرَّ جِلدُ الإنسانِ اقشِعراراً، يُقال: أَخَذَتهُ قَشعَريرة. كأنه شكىٰ بعضُهم إليها فَزْعةً يجدُها[٣] عند استماعِ الذِّكْر، فقالت: إنَّ تلكَ الفَزْعة تُشبِهُ احتِراقَ الورقةِ اليابسة، وعلامتُها إحساسُ الارتِعادِ في الجِلْد، ثم أرشَدَتهُ بإزالتها بالدُّعاء.

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» للزجّاج (٢: ٤٠٠).

(٢) كذا في (ط) و(ح)، وفي (ف): «وإنما كان الخطابُ دالًّا علىٰ الكمال»، والمعنىٰ واحد.

(٣) في الأصول الخطية: « يجد»، ولم يظهر لي وجهُه، فقدَّرتُه بما تراه. والله أعلم.

قال: بلىٰ، **قالت: فادعُ الله؛ فإنّ الدُّعاءَ يُذهِبُه**. يعني: فَزِعَتْ لِذِكرِهِ استِعظاماً له، وتهيُّباً مِن جَلالِهِ وعِزَّةِ سُلطانِه وبَطْشِهِ بالعُصاةِ وعقابه، وهذا الذِّكرُ خِلافُ الذِّكرِ في قوله: ﴿ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر: ٢٣] لأن ذلكَ ذِكرُ رحمتِهِ ورأفتِهِ وثوابِه. وقيل: هو الرجلُ يُريدُ أن يَظلِم، أو يَـهُمُّ بمعصية، فيُقال له: **اتَّـقِ اللهَ فيَنزِع**. وقُرِئ: «وَجَلَت»، بالفتح، وهي لغة، نحو: «وَبَقَ» في «وَبِقَ»، وفي قِراءةِ عبد الله: «فَرِقَتْ».

﴿زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾: **ازدادوا بها يقيناً وطُمأنينةَ نفس؛ لأنّ تظاهُرَ الأدلةِ أقوىٰ للمدلولِ عليه وأثبتُ لِقَدَمِه**، وقد حُمِلَ علىٰ زيادةِ العَمَل.

قولُه: (**قالت: فادعُ الله؛ فإنّ الدُّعاءَ يُذهِبُه**): يُوهِمُ تَوخِّي إزالةِ الخوفِ عن القلبِ بالكُلِّية، والرُّكُونَ إلىٰ الرَّجاء، لكنَّ المُرادَ أنَّ المُبتدِئَ إذا سمعَ الآياتِ القوارعَ والزواجِرَ لم يُطِقْ فيَنزَعِج، وليس ذلكَ مِن صريحِ الإيمان، بل صريحُ الإيمانِ أن يتداركَ ذلك بآياتِ الرجاءِ ليَحصُلَ له الاطمِئنان، كما أنَّ الخوفَ يَجذِبُـهُ إلى القَلَقِ والاضطِراب، فالرجاءُ يَدعُوهُ إلى السُّكُون، فيَطمَئِنُّ السالِكُ بينَ تَيْنِكَ الـجَذْبَتَين، وهو المُرادُ من قولها: «فإنَّ الدُّعاءَ يُذهِبُه».

قال شيخُنا شيخُ الإسلام أبو حفص السُّهْرَوَرْديُّ قُدِّسَ سِرُّه: لـمَّا رأىٰ أبو بكر الصِّدِّيقُ رضيَ اللهُ عنه الباكيَ عند قِراءةِ القُرآن، قال: هكذا كُنَّا حتى قَسَتِ القُلُوب. أي: أدمَنَتْ سماعَ القرآنِ وأَلِفَت أنوارَه، فما استَغرَبَتْه حتى تَتَغيَّر.

قولُه: (**فيَنزِع**): مِن: نَـزَعتُ الشيءَ مِن مَكانِهِ نَـزْعاً: قَلَعتُه.

قوله: (**ازدادوا به يقيناً وطُمأنينة**): قال الشيخُ مُحيي الدِّين في «شرح صحيح مسلم»: «الأظهرُ أنَّ نفسَ التصديقِ يَزيدُ بكثرة النَّظَر وتظاهُر الأدلة، ولهذا يكونُ إيمانُ الصِّدِّيقين أقوى من إيمانِ غيرِهم، بحيثُ لا تعتريهمُ الشُّبْهةُ، ولا يَتزلزلُ إيمانُهم بعارِض، ولا تزالُ قلوبُهم مُنشَرحة، وإن اختلفت عليهمُ الأحوال، وأما غيرُهم من المُؤلَّفةِ ومَنْ قارَبَهم فليسوا كذلك، فهذا مما لا يُمكِنُ إنكارُه»[1]. وهذا موافقٌ لقولِ مَنْ قال: الأعمالُ غيرُ داخلةٍ في مُسمَّى الإيمان،

---

(١) «شرح صحيح مسلم» للإمام النووي (١: ١٤٨ - ١٤٩).

وعن أبي هُريرةَ: «**الإيمانُ سبعٌ وسبعونَ شُعْبة**، أعلاها: شهادةُ أنْ لا إله إلا الله. وأدناها: إماطةُ الأذىٰ عن الطريق، والحياءُ شُعْبةٌ مِنَ الإيمان».

وعن عُمَرَ بنِ عبد العزيز: «إنّ للإيمانِ سُنَنًا وفَرائِضَ وشرائع، فمَنِ استكمَلَها استكمَلَ الإيمان، ومَنْ لم يَستكمِلْها لم يَستَكمِلِ الإيمان.

كما أنَّ قولَه: «وقد حُمِلَ علىٰ زيادةِ العَمَل» مُناسِبٌ لقولِ القائلينَ بأنَّ الأعمالَ داخلةٌ فيه، ودلالةُ الآياتِ علىٰ الأولِ أظهَرُ، لأنَّ قولَه: ﴿ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾ جملةٌ واردةٌ على المدح، إما بتقدير «أعني» أو «هم».

وقلت: يُمكِنُ أن يُقالَ ـ والله أعلم ـ : نبَّه أولاً بقوله: ﴿وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ على بَدْءِ حالِ المُريدِ في التصقيل[1]، وثانياً بقوله: ﴿زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾ على أخْذِهِ في السُّلُوكِ والتَّجلِّي وعُرُوجِهِ في الأحوال، وثالثاً بقوله: ﴿وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ على صُعُوده في الدَّرَجاتِ والمقامات.

ثم في تقديمِ المعمول: الإيذانُ بالتَّبرِّي عن الـحَوْلِ والقُوَّة، والتفويضُ الكامل، وقَطْعُ النَّظَر عمَّـا سِواه. وفي صيغةِ المُضارع: التلويحُ إلى استيعابِ مراتبِه كُلِّها[2].

قال الشيخُ العارفُ أبو إسماعيلَ الأنصاريّ: «التوكُّلُ: كِلَةُ الأمرِ كُلِّه إلى مَالِكِه والتعويلُ علىٰ وكالته[3]، وهو مِن أصعَبِ المنازل».

قوله: (**الإيمانُ سبعٌ وسبعون شُعْبة**): وفي رواية لمُسلِمٍ والبخاريّ: «بِضْعٌ»[4]. **النهاية**: «البِضْعُ

---

(١) أي: في تزكية نفسِه وتنقيتها من المعاصي والآفات وأمراض القلوب، يُقال: صَقَلْتُ السيفَ صَقْلاً وصِقالاً، أي: جَلَوتُه.

(٢) يُريدُ بتقديم المعمول: تقديمَ الجار والمجرور «على ربهم» على الفعل «يتوكلون»، وهو المُرادُ بقوله: «في صيغة المضارع».

(٣) في (ح): «والتعويل عليه»، والمُثبَت من (ط) و(ف)، وهو المُوافِقُ لِـمَا في «منازل السائرين» للشيخ أبي إسمـاعيل الأنصاري. كما في شَـرْحِه «مدارج السالكين» لابن القيِّم (٢: ١٢٦).

(٤) البخاري (٩)، ومسلم (٣٥) (٥٨) بلفظ: «بضع وستون»، ومسلم (٣٥) (٥٩) بلفظ: «بضع وسبعون».

....

في العَدَد ـ بالكسر، وقد يُفتَحُ ـ: ما بين الثلاثِ إلى التِّسْع، وقيل: ما بين الواحد إلى العشرة، لأنه قِطعةٌ من العَدَد». و«الشُّعْبَةُ: الطائفةُ من كُلِّ شيء والقطعةُ منه».

وفي «الأساس»: «ومن المجاز: أنا شُعْبةٌ من دَوْحَتِك، وغُصْنٌ من سَرْحَتِك»[1].

وقلت: دلالةُ هذا الحديث على أنَّ الأعمالَ داخلةٌ في مُسمَّىٰ الإيمانِ ظاهرة.

قال الشيخُ محيي الدين[2]: «الإيمانُ قولٌ وعَمَل، وهو مذهبُ مالكٍ والثَّوريِّ والأوزاعيِّ ومَنْ بعدَهم من أربابِ العِلمِ الذين كانوا مصابيحَ الهدىٰ وأئمةَ الدِّين، من أهل العِراقِ والشام وغيرِهم، وقولُ ابنِ مسعودٍ وحذيفةَ والنَّخَعيِّ والحسنِ وعطاءٍ وطاووسَ ومُجاهِدٍ وابنِ المُبارَك».

وقال الشيخُ: «المعنىٰ الذي يَستَحِقُّ به العبدُ المدحَ والوِلايةَ من المؤمنين: هو إتيانُه بهذه الأمور: التصديقِ بالقَلْبِ والإقرارِ باللسانِ والعَمَلِ بالجوارح، وذلك أنه إذا أقَرَّ وعَمِلَ على غير عِلمٍ منه ومعرفةٍ بربِّهِ لا يَستَحِقُّ اسمَ المُؤمِن، وكذا لو عَرَفَه وعملَ وجحدَ بلِسانِهِ وكَذَّبَ ما عرف، وكذا إذا أقرَّ ولم يعمل بالفرائضِ لا يُسمَّى مُؤمِناً بالإطلاق، وإن كان في اللغة يُسمَّى مُؤمِناً؛ لأنه غيرُ مُستَحِقٍّ لهذا الاسمِ في قولِهِ تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾».

وقلت: فعلىٰ هذا ﴿ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾ بَدَلٌ مِنَ السابِق؛ لأنَّ في إقامةِ الصَّلاةِ إشارةً إلى تعديلِ أركانِها وتوفيةِ حُدودِها وآدابِها، وذلكَ لا يتأتّىٰ إلا مِنَ

(١) السَّرحُ: كُلُّ شَجَر لا شوكَ فيه، والواحدة: سَرْحة. كما في «لسان العرب»، مادة (سرح).

(٢) يعني: الإمام النووي، وما نقله المؤلفُ عنه هو في مواضع متقاربة من «شرح صحيح مسلم» (١: ١٤٦ - ١٤٨).

ومن هنا إلى قوله: «قوله: وبهذا تعلق من يستثني» ساقطٌ من (ف).

....

المُؤمِنِ المُخلِص، ثمَّ في اقتِـرانِها بأداءِ الزكاةِ ـ وهما أُمَّا العِباداتِ البَدَنيَّةِ والماليَّةِ ـ دلالةٌ على استِجلابِ سائرِها.

وقال الشيخُ أيضاً: «أنكرَ أكثرُ المُتكلِّمين زيادتَه ونُقصانَه، وقالوا: متىٰ قَبِلَ الزيادةَ والنقصانَ كانَ شَكّاً وكُفْراً، وقال المُحقِّقُونَ مِنَ المُتكلِّمين: نفسُ التصديقِ لا يزيدُ ولا ينقص، والإيمانُ الشَّرْعيُّ يزيدُ وينقصُ بزيادةِ ثَمَراتِهِ ونُقصانها، وفي هذا توفيقٌ بينَ ظواهِرِ النُّصُوص».

وقال: «الإيمانُ في اللغة: هو التصديق، فإن عُـنِـيَ به ذلكَ فلا يزيدُ ولا يَنقُص؛ لأنَّ التصديقَ لا يَتَجزَّأُ، فلا يُتَصَوَّرُ كمالُه مرَّةً ونُقصانُه أخرى، وفي لسان الشَّرْع: هو التصديقُ بالقَلبِ والعملُ بالأركان».

وقال الراغبُ في «الذريعة»: «الإيمانُ: هو الإذعانُ علىٰ سبيلِ التصديقِ لله تعالىٰ باليقين، قال تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ ووَجَلُ القَلْب: هو الخشيةُ للحَقِّ على سبيلِ التصديقِ له باليقين. هذا أصلُ الإيمان، ثم صار اسماً لشريعة مُحَمَّدٍ ﷺ كالإسلام، فعلىٰ الثاني يَصِحُّ إطلاقُه علىٰ مَنْ يُظهِرُ ذلك، وإن لم يَتَخصَّصْ بالتصديقِ اليقينيّ، ولأنَّ اشتقاقَ الإيمانِ لا يمنعُ منه، فإنَّ معنىٰ المُؤمِن: مَنْ صارَ ذا أمْن، وبإظهار الشهادتين يَأمَنُ الإنسانُ مِن أن يُهراقَ دَمُهُ ويُباحَ مالُه، علىٰ أنه وَرَدَ أنه ﷺ حين سألَ الجاريةَ عن الله تعالى، فأشارت نحوَ السماء، وعن النُّبوَّة فأشارت إليه، قال: «أعتِقْها فإنها مُؤمِنة»[1]. وقال بعضُ المُعتزلة: لا يَصِحُّ إطلاقُه علىٰ أحدٍ ما لم يُختبَرَ في الأُصُولِ الخمسة».

وقال أيضاً: «اختُلِفَ في الإيمان: هل هو الاعتقادُ المُجرَّد أم الاعتقادُ والعملُ معاً؟ واختلافُهم بسبب اختلافِ نَظَرِهم، فمَنْ قال: هو اعتقادٌ مُجرَّد[2]: فنَظَـرُه إلىٰ اشتِقاقِ اللفظ،

(١) أخرجه مسلم (٥٣٧) من حديث معاوية بن الحكم السُّلَمي.

(٢) من قوله: «أم الاعتقاد والعمل معاً» إلىٰ هنا، سقط من (ح)، وأثبتُّه من (ط)، أما (ف) فالفقرةُ كُلُّها ساقطة منها.

....

وإلىٰ أنه سُبحانه وتعالىٰ فَصَلَ بينهما في عامَّةِ التنزيلِ بالعَطْف[(١)]، لأنَّ النبيَّ ﷺ فـرَّقَ بينهما في خَبَرِ جِبريلَ[(٢)] حينَ سأله عن الإسلامِ والإيمان، ففَسَّرَ الأولَ بالأعمال، والثانيَ بالاعتقاد، ومَنْ قال: هو الاعتقادُ والعمل؛ فلِمَا وَرَد: «الإيمانُ معرفةٌ بالقَلْبِ وإقرارٌ باللسانِ وعملٌ بالأركان»[(٣)].

ولأنّ الإيمانَ ليس بذي منزلةٍ واحدة، قال النبيُّ ﷺ: «الإيمانُ بِضْعٌ وسبعون شُعْبة»[(٤)] الحديث، ومَنْ تأمَّلَه وعَرَفَ حقيقتَه عَلِمَ أنَّ الإيمانَ الواجبَ هو اثنانِ وسبعونَ درجةً، لا أقلَّ ولا أكثر؛ لأنه صلواتُ الله عليه لا ينطق عن الهوىٰ، إنْ هو إلا وَحْيٌ يُوحَىٰ»[(٥)]. إلى آخر كلامه.

وقلت: قد مَرَّ تأويلُ العَطْفِ في البقرة عند قوله تعالىٰ: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [البقرة: ٢٥].

وأما الجوابُ عن حديثِ جبريلَ عليه السَّلام: فما ذكره مُحيي السُّنَّـة في «شرح السُّنَّـة»: «جعل النبيُّ ﷺ في الحديثِ الإسلامَ اسماً لِـمَا ظهرَ من الأعمال، وجعلَ الإيمان اسماً لِـمَا بَطَنَ من الاعتقاد، وليس ذلك لأنَّ الأعمالَ ليست من الإيمان، والتصديقَ بالقلبِ ليس من الإسلام، بل ذلك تفصيلٌ لجملةٍ هي كُلُّها شيءٌ واحد، وجِماعُها الدِّين، ولذلك قال: «ذاك جبريلُ أتاكم يُعلِّمُكُم أمْـرَ دِيـنِكم»»[(٦)].

---

(١) يعني: بعَطفِ قوله: ﴿وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ على قوله: ﴿ءَامَنُواْ﴾ في أكثر الآيات.

(٢) أخرجه مسلم (٨) من حديث ابن عمر.

(٣) أخرجه ابن ماجه (٦٥) من حديث علي بن أبي طالب رضيَ اللهُ عنه، وضَعَّفَه البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٢٢). وانظر: «تنزيه الشريعة المرفوعة» لابن عرَّاق (١: ١٥١).

(٤) أخرجه مسلم (٣٥) من حديث أبي هريرة رضيَ اللهُ عنه.
وأخرجه البخاري (٩)، ومسلم (٣٥) (٥٨) بلفظ: «بضع وستون شعبة».

(٥) «الذريعة إلى مكارم الشريعة» للراغب الأصفهاني ص١٢٦ - ١٢٩ و١٣٤.

(٦) «شرح السنة» للبغوي (١: ١٠).

﴿وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾: ولا يُفوِّضُونَ أمورَهم إلىٰ غير ربهم، لا يَخشَونَ ولا يَرجُونَ إلا إياه. جَمَعَ بينَ أعمالِ القلوبِ مِنَ الخشيةِ والإخلاصِ والتَّوكُّل، وبينَ أعمالِ الجوارحِ مِنَ الصَّلاةِ والصَّدَقة. ﴿حَقًّا﴾ صفةٌ للمَصدَرِ المحذوف، أي: أولئكَ هُمُ المُؤمنونَ إيماناً حقّاً، أو هو مصدرٌ مُؤكِّدٌ للجُملةِ التي هي ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ كقولك: هو عبدُ الله حقاً، أي: حَقَّ ذلكَ حقاً.

وعن الحسن: أنّ رجلاً سأله: أمؤمنٌ أنت؟ قال: الإيمانُ إيمانان، فإن كنتَ تسألُني عن الإيمانِ بالله ومَلائكتِهِ وكُتُبِهِ ورُسُلِهِ واليومِ الآخِرِ والجَنَّةِ والنار والبَعْثِ والحِساب، فأنا مُؤمِن. وإن كنتَ تسألُني عن قوله: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ فوالله لا أدري؛ أمنهم أنا أم لا؟ وعن الثوري: «مَنْ زَعَمَ أنه مُؤمِنٌ بالله حقاً، ثم لم يَشهَدْ أنه مِن أهلِ الجنة، فقد آمَنَ بنصِفِ الآية». وهذا إلزامٌ منه، يعني: كما لا يَقطَعُ بأنه مِن أهلِ ثوابِ المُؤمنينَ حقاً، فلا يَقطَع بأنه مُؤمِنٌ حقاً، وبهذا تَعلَّقَ مَنْ يَستَثني في الإيمان.

قوله: (وبهذا تَعَلَّقَ مَنْ يَستَثني): أي: بإلزام الثَّوريِّ تمسَّكَ مَنْ يقول: أنا مُؤمِنٌ إنْ شاءَ الله، وبيانُه: أنه تعالىٰ عَقَّبَ اسمَ الإشارةِ بقوله: ﴿هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾، وبقوله: ﴿لَّهُمْ دَرَجَٰتٌ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ الآية، بعدَ إجراءِ الأوصافِ الفاضِلةِ على المؤمنين، فيلزمُ أن يكونا حَقَّينِ ثابتَينِ للمُؤمنين، لاتِّصَافِهم بتلكَ الفضائل، وقد تَقَرَّرَ أنَّ اسمَ الإشارةِ في مِثلِ هذا المقامِ مُؤذِنٌ بأنَّ ما يَرِدُ عَقِيبَه: المذكورُون قبلَه أهلٌ لاكتِسابِه مِن أجلِ الخِصالِ التي عُدِّدَت، لا سيَّما على الحصر، فكأنهما مُعلَّلانِ معاً لتلك الصفاتِ الجاريـةِ علىٰ الموصوف، فلا يُفارِقانِه أبداً.

وقد تقرَّر ـ بل أُجمِعَ عليه ـ أنَّ أحداً مِنَ المُسلِمين بعدَ العشرةِ المُبشَّرة[1] لا يَقدِرُ أن يَقطعَ

---

(١) تقييدُ ذلك بالعَشَرةِ المُبشَّرينَ بالجنَّة فقط محلُّ نَظَر، لأنَّ الحكمَ المذكورَ يَشمَلُهم ويَشمَلُ غيرَهم ممَّن ثبتَ تبشيرُه بالجنة من النبيِّ ﷺ، كخديجةَ وعائشةَ وفاطمةَ والحسنِ والحسينِ وعُكّاشةَ وعبدِ الله بنِ سَلَام وعمّارِ بنِ ياسر ووالدَيْه وغيرِهم. =

وكان أبو حنيفةَ رضيَ اللهُ عنه ممن لا يَستَثني فيه، وحُكِيَ عنه أنه قالَ لِقَتادة: لِـمَ تستثني في إيمانك؟ قال: اتباعاً لإبراهيمَ عليه السَّلام في قوله: ﴿ وَٱلَّذِىٓ أَطۡمَعُ أَن يَغۡفِرَ لِى ﴾ [الشعراء: ٨٢] فقال له: **هَلَّا اقتَدَيت به في قوله:** ﴿أَوَلَمۡ تُؤۡمِنۖ قَالَ بَلَىٰ﴾ [البقرة: ٢٦٠].

بأنه مِن أهلِ الثواب، فمَنْ قال: إني مُؤمِنٌ حقاً لا بُدَّ له مِنَ القولِ بأنَّ له درجاتٍ عندَ ربِّه قَطْعاً، وإلا فقد آمَنَ ببعضٍ دونَ البعض، لكنَّه لا يجوزُ القَطْعُ بالثاني، فلا يجوزُ القَطْعُ بالأوَّل، فله أن يقول: أنا مُؤمِنٌ إن شاءَ الله، لا: أنا مُؤمِنٌ حقاً(١)، وإليه الإشارةُ بقوله: «وهذا إلزامٌ منه».

قال الإمامُ: مذهبُ عبدِ الله بنِ مسعودٍ جوازُ الاستِثناء، وأن يقول: أنا مُؤمنٌ إن شاء الله، وتَبِعَه جمعٌ عظيمٌ من الصحابةِ والتابعين، وهو قولُ الشافعيِّ، رضيَ اللهُ عنهم. وأنكره أبو حنيفة رضيَ اللهُ عنه؛ ذهاباً إلى أنَّ الاستِثناءَ شَكٌّ، فلا يجتمعُ مع الإيمانِ الذي هو اليقين. والشافعيُّ يحملُ الاستِثناءَ إما على التبرُّك، كقوله تعالى: ﴿لَتَدۡخُلُنَّ ٱلۡمَسۡجِدَ ٱلۡحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ﴾ [الفتح: ٢٧]، وإما على الإيمانِ المُنتَفَعِ به عند الموت، فإذن لا خِلافَ في أصْلِ المعنىٰ.

قوله: (**هَلَّا اقتَدَيت به في قوله:** ﴿أَوَلَمۡ تُؤۡمِن قَالَ بَلَىٰ﴾ [البقرة: ٢٦٠]): يعني: لِـمَ لم تقتَدِ به(٢) في هذا الجوابِ حيثُ جزمَ به وقطعَه ولم يَتَرَدَّدْ فيه، ولم يقل: بلىٰ إن شاء الله؟

ويُمكِنُ أن يُجابَ: بأنَّ الإيمانَ بأنَّ الله تعالىٰ قادرٌ على إحياءِ الموتى مما الشَّكُّ فيه مُوجِبٌ للكُفر، وليسَ أيضاً مِن مقامِ التبرُّك، بخِلافِه في قولِهِ عليه السَّلام: ﴿ وَٱلَّذِىٓ أَطۡمَعُ أَن يَغۡفِرَ لِى خَطِيٓـَٔتِى يَوۡمَ ٱلدِّينِ﴾ [الشعراء: ٨٢]، فإنه عليه السَّلامُ في مقامِ هَضْمِ النَّفْسِ وتحرِّي الوَسيلةِ إلى إنجاحِ المطلوب. وإليه ينظرُ قول الحسن: «الإيمان إيمانان»(٣).

= وتقييدُ ذلك بالعشرة وقع أيضاً في كلام الزمخشريِّ في قوله الآتي في تفسير الآية ١٠ من سورة الملك (١٥: ٥٤٦): «وعِدّةُ المُبَشَّرينَ مِنَ الصَّحابة: عشرة، لم يُضَمَّ إليهم حادي عشر».

(١) في (ف): «فله أن يقول: أنا مؤمنٌ حقاً»، وفيه سقطٌ أفسَدَ المعنى وقَلَبَه، والمُثبَت من (ط) و(ح).

(٢) في (ح): «يعني: لم تَقتَدِ به»، دون «لِـمَ»، وله وَجْه، والمُثبَت من (ط) و(ف)، وهو الأحسن.

(٣) تحرَّف في (ح) و(ف) إلىٰ: «الإيمان الإيمانان»، والمُثبَت من (ط)، وهو الموافقُ لِـمَا في «الكشاف».

﴿دَرَجَٰتٌ﴾: شرفٌ وكرامةٌ وعُلُوُّ منزلة ﴿وَمَغْفِرَةٌ﴾: وتجاوُزٌ لسيئاتهم ﴿وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾: نعيمٌ في الجنة، يعني: لهم منافعُ حَسَنةٌ دائمةٌ علىٰ سبيلِ التعظيم، وهذا معنىٰ الثواب.

[﴿كَمَآ أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيْتِكَ بِٱلْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ﴾ ٥]

﴿كَمَآ أَخْرَجَكَ رَبُّكَ﴾ فيه وجهان: أحدهما: أن يرتفعَ محلُّ الكافِ علىٰ أنه خبرُ مُبتَدأٍ محذوف، تقديرُه: **هذه الحالُ كحالِ إخراجِك**، ....

قوله: (**هذه الحالُ كحالِ إخراجِك**): قال محيي السُّنَّة: «اختلفوا في تعلُّق الكاف؛ قيل: التقدير: امضِ لأمْر الله ـ يعني: في الأنفال ـ وإن كَرِهُوا، كما مَضَيتَ لأمْر الله في الخروجِ مِنَ البيتِ لطَلَبِ العِيرِ وهم كارهون. وعن المُبرِّد: الأنفالُ لله والرسولِ وإن كرهوا، كما أخرَجَكَ ربُّكَ بالحقِّ وإن كرهوا»[(١)].

قال السَّيِّدُ ابنُ الشَّجَريِّ في «الأمالي»: القولُ بأنَّ الكافَ نعتٌ لمصدر ـ كما في الوجه الثاني ـ ضعيفٌ؛ لتباعُد ما بينهما بعَشْر جُمَل، والوجهُ: الأول، وهو أن يكونَ خبرَ مبتدأ محذوف[(٢)].

وقلت: بل الوجهُ الثاني أدقُّ التِئاماً من الأوَّل، والتشبيهُ فيه أكثرُ تفصيلاً، لأنه حينَئذٍ مِن تتمَّةِ الجملةِ السَّابقةِ داخلٌ في حَيِّزِ المقولِ مع مُراعاةِ الالتِفات[(٣)]، فالفاءُ في ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ﴾ رابطةٌ للوَصْف بالحكم، جاعلةٌ[(٤)] تتمَّةَ الآيـةِ مِن جملةِ حالِ المُشبَّه ومُرتَّبة عليه، فكأنه قيل: قُلِ

(١) «معالم التنزيل» للبغوي (٣: ٣٢٧).
وقوله: «كما أخرجك ربك بالحق وإن كرهوا» سقط من (ح)، وأثبتُّه من (ط) و(ف)، وهو المُوافقُ لِما في «تفسير البغوي».

(٢) قوله: «وهو أن يكون خبر مبتدأ محذوف» سقط من (ح) و(ف).

(٣) نقله العلامةُ الألوسيُّ رحمه الله تعالىٰ في «روح المعاني» (٩: ١٦٩)، وتعقَّبه بقوله: «ولا أُراه سالماً من الاعتراض»، وانظر التفصيلَ هناك.

(٤) في (ح) و(ف): «عاجلة»، وهو تحريف، والمثبت من (ط).

....

الأنفالُ استَقَـرَّ لله مع كراهتِكم، وكانَ خيراً لكم؛ لِـمَا حَصَلَ لكم مِن تقوىٰ الله وطاعةِ الرسولِ وإصلاحِ ذاتِ البَيْن، كما استَقَرَّ إخراجي من المدينةِ إلى القِتالِ مع كراهتِكم إيّاه، وكانَ خيراً لكم[١]؛ لِـمَا نِلتُم مِنَ الفَتْح والغَنيمة. والأوَّلُ مُركَّبٌ عقليٌّ لقوله: «هذه الحالُ كحالِ إخراجِكَ»، والثاني مُركَّبٌ وَهْميّ، فلا بُدَّ من تَصَوُّر جُزئياتِ الكلام، لئلَّا يختَلَّ أمرُ التمثيل، بخِلافِ الأول، فإنه يحصلُ مِن مُجَرَّدِ أخْذِ الزُّبْدةِ والخلاصة، كما مَرَّ مِراراً.

ثم استأنفَ مُستَطرِداً بقوله: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ إلىٰ آخِرِ الآيات، للحَثِّ على طاعةِ الله وطاعةِ رسولِه وقَلْعِ الهوىٰ الكامِنِ في النُّفُوسِ، والإيذان بأنّ المُؤمِنَ الكاملَ مَنْ يجعلُ هواهُ تَـبَعاً لِـمَا جاءَ به الرسولُ ﷺ، على ما روينا في «المصابيح» عن عبدِ الله بنِ عمرٍو عن النبيِّ ﷺ: «لا يُؤمِنُ أحدُكم حتَّىٰ يكونَ هَواهُ تَـبَعاً لِـمَا جِئتُ به»[٢].

ثم في تقديمِ عَجُزِ القِصَّة ـ وهي ذِكْرُ قِسْمَةِ الأنفالِ والسُّؤال فيها ـ علىٰ صَدْرِها؛ وهو الخروجُ مِنَ المدينةِ إلى بَدْرٍ، إلى آخِرِ هذه القِصَّةِ الواردةِ في هذه السُّورة: استِبعادٌ لكراهتِهم هذهِ بعدَما شاهدُوا أمثالَ هذه الحالة، فكرِهُوها، ثم تَبيَّنَ لهم حقيقتُها، واستِحضارٌ لمعنىٰ التأديب في قوله: ﴿لَا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [الحجرات: ١]، ولِـمَا تَبيَّنَ لهم مِن وَجْهِ الحكمة في قوله: ﴿وَٱعْلَمُوٓا أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ ٱللَّهِ ۚ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِى كَثِيرٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ﴾ الآية [الحجرات: ٧].

كأنَّ هذه السُّورةَ الكريمةَ مِن فاتِحتِها إلى خاتِمتِها جوابٌ عن سُؤالٍ واحد، وإرشادٌ للصحابةِ رضوانُ الله عليهم أجمعين في تحرِّي طاعةِ رسولِ الله ﷺ وتوخِّي رِضاه، وامتِنانٌ عليهم بما

---

(١) من قوله: «لِـمَا حَصَلَ لكم» إلى هنا، سقط من (ف).

(٢) أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٣: ٢٨٩)، والبغوي في «شرح السنة» (١: ٢١٢ - ٢١٣) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص. وقال الحافظُ ابنُ حجر في «فتح الباري» (١٣: ٢٨٩): «رجاله ثقات، وقد صَحَّحَه النوويُّ في آخر الأربعين».

يعني: أنّ حالَهم في كراهةِ ما رأيتَ مِن تنفيلِ الغُزاةِ مِثلُ حالهم في كراهة خُروجِكَ للحرب. والثاني: أن يَنتَصِبَ علىٰ أنه صفةُ مَصدَرِ الفِعلِ المُقدَّرِ في قوله: ﴿ٱلْأَنفَالُ لِلَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ [الأنفال: ١] أي: الأنفالُ استقَـرَّت لله والرسول وثبتت، مع كراهتِهم، ثباتاً مِثلَ ثباتِ إخراجِ ربِّكَ إياكَ مِن بَيتِكَ وهم كارهون.

و﴿مِنۢ بَيْتِكَ﴾ يُريدُ بيتَه بالمدينة، أو المدينةَ نفسَها، لأنها مُهاجَرُه ومَسكَنُه، فهي في اختِصاصِها به كاختِصاصِ البيتِ بساكِنِه ﴿بِٱلْحَقِّ﴾ أي: إخراجاً مُلتَبِساً بالحِكمةِ والصوابِ الذي لا مَحيدَ عنه ﴿وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ﴾ في موضع الحال، أي: أخرَجَكَ في حالِ كراهتهم، ....

مَنَّ لهم مِن نِعمةِ الصُّحْبة، وإن شِئتَ فجَرِّبْ ذَوْقَكَ في تكرار «إذ» في التفصيلِ الواردِ في السُّورةِ وإيرادِ القَصَصِ مِن غير ترتيب، ثم في كُلٍّ من تلك الإيراداتِ الرمزُ إلى المقصود، ثم في إدراج تقسيم[1] المسؤولِ عنه في أثناءِ ذلك، يعني قولَه: ﴿وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَىْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ وَلِلرَّسُولِ﴾ [الأنفال: ٤١]: بيانٌ لكيفيَّةِ تَصَـرُّفِ مَنْ وُكِلَ إليه أمرُ الغنائم، فتَفكَّرْ في كُلِّ ذلك تَـرَ العجائب، ويَتَحقَّقْ لك ما ذكرتُ هاهنا، وما أسلفتُ في قِصَّةِ البقرةِ من تقديمِ آخِرِ القِصَّةِ علىٰ أولها، لتقفَ علىٰ شَمَّةٍ مِن أسرار كلام الله تعالىٰ المجيد، واللهُ يقولُ الحَقَّ وهو يهدي السَّبيل.

قوله: (في كراهةِ ما رأيت): قيل: هو مِنَ الرأي الذي في قول الله تعالى: ﴿بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ﴾ [النساء: ١٠٥]، لا مِن رؤيـةِ البصر، ولا مِن رؤيـةِ القَلْبِ المُتعدِّي إلىٰ مفعولين، ويَدُلُّ عليه قولُه ﷺ في فاتحةِ السُّورة: «مَنْ قَتَلَ قَتيلاً فله سَلَبُه»[2]، وقولُ المُصنِّف: «شـرط لمنْ كانَ له بلاءٌ في ذلك اليوم أن يُنفِّلَه».

---

(١) تحرَّف في (ف): «ثم في إدراج تقديم»، والمُثبَت من (ط) و(ح)، والمُراد: إدراجُ حكم تقسيم الأنفال في أثناء هذه القصص.

(٢) تقدَّم تخريجه أولَ السورة.

وذلك أنّ عيرَ قُريشٍ أقبلَتْ مِنَ الشامِ فيها تجارةٌ عظيمة، معها أربعون راكباً، منهم أبو سُفيانَ وعَمْرُو بنُ العاص وعَمْرُو بنُ هشام، فأخبَرَ جِبريلُ رسولَ الله ﷺ، فأخبَرَ المُسلمين، فأعجَبَهم تَلَقِّي العير؛ لكثرةِ الخيرِ وقِلَّةِ القوم، فلما خَرَجُوا بلغَ أهلَ مكَّةَ خبرُ خروجِهم، فنادىٰ أبو جَهْلٍ فوقَ الكعبة: يا أهلَ مكَّة، **النَّجَاءَ النَّجَاء، علىٰ كُلِّ صَعْبٍ وذَلُول، عِيرَكُم أموالَكُم**، إنْ أصابَها مُحَمَّدٌ لن تُفلِحُوا بعدَها أبداً.

وقد رأت أختُ العَبَّاسِ بنِ عبد المُطَّلبِ رؤيا، فقالت لأخيها: إني رأيتُ عَجَباً، ...

قوله: (**وذلكَ أنَّ عِيرَ قُريش**): جملةٌ كالمُبيِّنةِ للأولىٰ وإن دخلتِ الواو؛ لأنَّ المُشارَ إليه ما سَبَق، أي: الإخراجُ في حالِ الكراهية، لأنَّ عِيرَ قُريشٍ، إلى آخره.

قوله: (**النَّجاءَ النَّجاءَ**)، **الجوهري**: «نَجَوتُ نجاءً، ممدودٌ؛ أي: أسرَعتَ»، منصوبٌ بفعلٍ مُضمَر[1]، واللامُ فيهما للجنس.

قوله: (**علىٰ كُلِّ صَعْبٍ وذَلُول**)، أي: أسرِعُوا وبادِرُوا مُجتَمِعين، ولا تقفوا لأن تختاروا للرُّكُوب ذَلُولاً دونَ صَعْب[2].

قوله: (**عِيرَكم أموالَكُم**): «أموالكم» بَدَلُ «عِيركم»، وهو مِثلُ قولـهم: «أهلَكَ فقد أعرَيتَ»، قال الميداني: «أي: بادِرْ أهلَكَ وعَجِّلِ الرُّجُوعَ إليهم، فقد هَاجَتْ ريحٌ عَرِيَّة، أي: باردة، أعرَيتَ: دخلتَ في العَرِيَّة»[3]. وقيل: التقدير: الـزَمُوا عِيرَكم.

قوله: (**وقد رأتْ أختُ العباس**): قال مُحيي السُّنَّة[4]: هي عاتكةُ بنتُ عبد المطلب.

---

(١) أي: اطلبُوا النجاء، أو: اقصدوا النجاء، أو نحو ذلك.

(٢) الصَّعْبُ والذَّلُول: صفتان للبعير، فالصَّعْب: الذي لا ينقادُ لصاحبه، والذَّلولُ: ضِدُّه، ثم استُعملتا في شديدِ الأمورِ وسَهْلِها. انظر: «النهاية» لابن الأثير (٣: ٢٩)، مادة (صعب).

(٣) «مجمع الأمثال» للميداني (١: ٦٢).

(٤) تحرَّف في (ف) إلىٰ: «محيي الدين»، فأوهم أنَّ المُراد النووي، والمُثبَت من (ط) و(ح)، والمُرادُ به: البغويُّ، وانظر: «معالم التنزيل» له (٣: ٣٢٩).

رأيتُ كأنّ مَلَكاً نزلَ مِنَ السماء، فأخَذَ صَخْرةً مِنَ الجبل، ثم **حَلَّقَ بها**، فلم يَبقَ بيتٌ مِن بيوتِ مكَّةَ إلا أصابه حَجَرٌ مِن تلكَ الصخرة. فحَدَّثَ بها العباسُ، فقال أبو جَهْل: ما يرضىٰ رجالُهم أن يَتنبَّؤوا حتىٰ تَتنبَّأَ نِساؤُهم، فخرجَ أبو جَهْلٍ بجميعِ أهلِ مكَّة، وهم النَّفيرُ في المثلِ السائر: «**لا في العِيرِ ولا في النَّفير**»، فقيل له: إنّ العيرَ أخذت طريقَ الساحِلِ ونَجَت، فارجِع بالناسِ إلىٰ مكَّة، فقال: لا والله، لا يكونُ ذلك أبداً، حتىٰ نَنحَرَ الجَزُور، ونَشرَبَ الخمور، ونُقيمَ القَيْناتِ والمعازفَ ببدر، فيَتَسامَعَ جميعُ العربِ بمَخرَجِنا، وأنّ محمداً لم يُصِبِ العير، وأنا قد **أعضَضْناه**. فمضىٰ بهم إلىٰ بدر، وبَدْر: ماءٌ كانتِ العربُ تجتمعُ فيه لِسُوقِهم يوماً في السنة.

قوله: (**حَلَّقَ بها**): التحليقُ بالشيء: الرميُ به إلى فوق[1].

قوله: (**لا في العِيرِ ولا في النَّفير**): قال المُفضَّل: أوَّلُ مَنْ قال ذلك أبو سُفيانَ بنُ حَرْبٍ حين انصَرَفَ بنو زُهْرةَ إلى مكّة: يا بني زُهْرة، لا في العِير ولا في النَّفير! عني بالعِير: عِيرَ قُريشٍ التي أقبلَتْ مع أبي سُفيانَ من الشام، وبالنَّفير: مَنْ خَرَجَ مع عُتْبَةَ بنِ ربيعةَ لاستِنقاذِها من أيدي المؤمنين، وكان ببَدْرٍ ما كان. قال الأصمعيُّ: يُضرَبُ للرجل يُحطُّ أمرُه ويُصغَّرُ قَدْرُه[2].

الجوهري: «النَّفير: القومُ الذين يَتَقدَّمونَ في أمْر»، و«العِيرُ بالكسر: الإبلُ التي تحملُ المِيرة».

قوله: (**أعضَضْناه**): أي: استَخفَفْنا به وشَتَمْناه وقُلنا له: عَضَضتَ بَظْرَ أُمِّك، والبَظْر: لحمةٌ في الفَرْج، وهي التي تُختَن، وهذا مِن شتائم العرب. **النهاية**: «وفي الحديث: «مَنْ تعزّىٰ بعَزَاءِ الجاهلية فأعِضُّوهُ بـهَنِ أبيه ولا تَـكْنُوا»[3]، أي: قولوا له: اعضُضْ بأَيْرِ أبيك، ولا تَـكْنُوا عن الأَيـرِ بالـهَنِ؛ تنكيلاً له». وقول أبي جَهْل لعُتْبَةَ يومَ بَدْر: لو غَيرُكَ يقولُ هذا أعضَضْتُه، أي: شَتَمتُه.

---

(١) هذه الفقرة (مِن: «قوله: حلق بها» إلىٰ هنا) وردت في (ح) و(ف) قبل «قوله: عيركم أموالكم»، أما في (ط) فوردت هنا، وهو الموافقُ لترتيب الكلام في «الكشَّاف».

(٢) القولان (قول المُفضَّل وقولُ الأصمعي) منقولان في «مجمع الأمثال» للميداني (٢: ٢٢٢).

(٣) أخرجه أحمد في «مسنده» (٢١٢٣٣) و(٢١٢٣٦).

فنزلَ جِبريلُ عليه السلام، فقال: يا محمد، إنّ الله وَعَدَكم إحدىٰ الطائفتين: إما العير، وإما قُريشاً، فاستشار النبيُّ ﷺ أصحابه وقال: «ما تقولون؟ إنّ القومَ قد خرجوا مِن مكّةَ علىٰ كُلِّ صَعْبٍ وذَلُول، فالعيرُ أحبُّ إليكم أم النفير؟» **قالوا: بل العيرُ أحبُّ إلينا مِن لقاءِ العدوّ، فتغَيَّر وجهُ رسول الله ﷺ**: ثم رَدَّدَ عليهم فقال: «إنّ العير قد مَضَتْ علىٰ ساحلِ البحر، وهذا أبو جَهْلٍ قد أقبل»، **فقالوا: يا رسول الله، عليكَ بالعير ودَعِ العَدُوّ**، فقام عندَ غَضَبِ النبيِّ ﷺ أبو بكر وعُمَرُ رضيَ اللهُ عنهما، **فأحسَنَا**، ثم قام سعدُ بنُ عُبادة فقال: انظُر أمرَكَ فامض، فوالله لو سِرتَ **إلىٰ عَدَنِ أبيَنَ** ما تخلّفَ عنك رجلٌ مِنَ الأنصار، **ثم قال المِقدادُ بنُ عمرو**: يا رسول الله، امضِ لِـمَا أمَرَكَ الله، ....

وقيل: من الأدب أن يُقال: يعني «أعضَضْناه»؛ أي: جَعَلْناهُ عَاضَّ أنامِلِه، أو قُلنا له: أعضَضْتَ علينا أنامِلَكَ من الغَيْظ، يعني: ما حَصَلَ مطلوبُك، وما ظَفِرتَ إلا بعَضِّ أنامِلِكَ من الغَيْظ، وتحقيقُ هذه الكِناية: أوقَعْناهُ فيما يَصيرُ به نادِماً يَعَضُّ أنامِلَه، فإنه إذا قَصَدَ العِيرَ ولم يَجِدْهُ نَدِمَ على المَسِير، كقوله تعالىٰ: ﴿وَيَوْمَ يَعَضُّ ٱلظَّـٰلِمُ عَلَىٰ يَدَيْهِ﴾ [الفرقان: ٢٨]، أو غَضِبَ كقوله تعالىٰ: ﴿عَضُّواْ عَلَيْكُمُ ٱلْأَنَامِلَ مِنَ ٱلْغَيْظِ﴾ [آل عمران: ١١٩].

قوله: (**قالوا: بلِ العِيرُ أحبُّ إلينا من لِقاءِ العَدُوّ، فتَغيَّـرَ وَجْهُ رسولِ الله ﷺ.... فقالوا**[١]: **يا رسول الله، عليكَ بالعِيـرِ ودَعِ العَدُوّ**): وهذا هو المُرادِ من إيرادِ هذه القِصَّة؛ لأنَّ القِصَّةَ سِيقَتْ لبيانِ أنَّ قولَه: ﴿وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ لَكَـٰرِهُونَ﴾ حال، كما عُلِمَ من كلامِه.

قوله: (**فأحسَنا**): أي: أحسَنا الكَلامَ في اتباعِ مُرادِ رسولِ الله ﷺ.

قوله: (**إلى عَدَنِ أبيَنَ**)، **النهاية**: «عَدَنُ أبيَنَ: مدينةٌ معروفةٌ باليمن، أُضِيفَتْ إلى «أبيَن» بوزن «أبيض»، وهو رجلٌ عَدَنَ بها، أي: أقام».

قوله: (**ثم قالَ المِقدادُ بنُ عمرو**): روينا في «صحيح البخاري»[٢] عن ابن مسعود قال: «أتىٰ

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «فقالوا»، والأمر فيه سهل.

(٢) برقم (٤٦٠٩).

فإنا معك حيثُما أحبَبْت، لا نقولُ لك كما قالت بنو إسرائيلَ لموسىٰ: اذهَبْ أنتَ وربُّكَ فقاتِلا إنا ها هنا قاعدون، ولكنِ اذهَبْ أنت وربُّك فقاتِلا، إنا معكما مُقاتِلون ما دامت عَينٌ منا تَطرُف. فضَحِكَ رسول الله ﷺ، ثم قال: «أشيروا عليَّ أيها الناس»، وهو يُريدُ الأنصار، لأنهم قالوا له حينَ بايعوه علىٰ العَقَبة: إنا بُـرَآءُ من ذِمامِكَ حتىٰ تَصِلَ إلىٰ ديارنا، فإذا وَصَلتَ إلينا فأنتَ في ذِمامِنا، نَمنَعُكَ مما نَمنَعُ منه أبناءَنا ونِساءَنا، فكان النبيُّ ﷺ **يَتَخوَّفُ أن لا تكونَ الأنصارُ لا ترىٰ عليهم** نُصْرتَه إلا علىٰ عَدُوٍّ دَهَمَه بالمدينة.

فقام سعدُ بنُ معاذ فقال: لكأنك تُريدُنا يا رسول الله؟ قال: «أجل»، قال: آمنَّا بك وصَدَّقناك، وشَهِدْنا أنّ ما جِئتَ به هو الحق، وأعطيناكَ علىٰ ذلكَ عُهُودَنا ومَواثيقَنا علىٰ السَّمْعِ والطاعة، فامضِ ـ يا رسول الله ـ لِـمَا أردت، فوالذي بَعَثَكَ بالحق، لو **استَعرَضتَ** بنا هذا البَحرَ فخُضتَه لخضناه معك، ما تخلَّفَ منا رجلٌ واحد، وما نكرهُ أن تلقىٰ ......

المِقدادُ النبيَّ ﷺ وهو يَدعُو على المُشـركين، فقال: يا رسول الله، إنَّا لا نقولُ كما قالت بنو إسرائيل: اذهَبْ أنتَ وربُّكَ فقاتِلا إنَّا هاهنا قاعدون، ولكنِ امضِ ونحنُ معك. فسُـرِّيَ عن رسولِ الله ﷺ».

ورواه أحمدُ بنُ حنبل[1] عن طارقِ بنِ شِهاب، وفي آخره: «ولكنِ اذهَبْ أنت وربُّك فقاتِلا إنَّا معكم مُقاتِلُون».

قوله: (**يَتَخوَّفُ أن لا تكونَ الأنصارُ لا ترىٰ عليهم**): أي: لا تعتقدُ وُجُوبَ نُصْرته عليهم إلا على عَدُوٍّ يَفجَؤُه بالمدينة، و«لا» في «أن لا تكون»: زائدة.

قوله: (**استَعرَضْتَ**): أي: لو عَبَـرْتَ بنا البَحْرَ عَرْضاً. **النهاية**: «في الحديث: «فأتىٰ جمرةَ الوادي فاستَعرَضَها»[2]، أي: أتاها مِنْ جانِبِها عَرْضاً».

---

(١) في «مسنده» (١٨٨٢٧).

(٢) أخرجه مسلم (١٢٩٦) عن عبد الله بن مسعود رَضِيَ الله عنه.

بنا عَدُوَّنا، إنا لَصُبُرٌ عند الحرب، صُدُقٌ عند اللقاء، ولَعَلَّ اللهُ يُريكَ ما يُقِرُّ به عَينَك، فسِرْ بنا علىٰ بركةِ الله. ففرحَ رسولُ الله ﷺ، وبَسَطَه قولُ سعد، ثم قال: «سيروا علىٰ بركةِ الله وأبشِروا، فإنّ اللهَ وَعَدني إحدىٰ الطائفتين، والله **لكأني الآن أنظرُ إلىٰ مَصَارعِ القوم**».

ورُوي: أنه قيلَ لرسول الله ﷺ حينَ فَرَغَ مِن بدر: عليكَ بالعير ليسَ دونها شيء، ...

قوله: (**لكأني الآنَ أنظرُ إلى مَصَارعِ القوم**): روينا عن مُسلِم وأبي داود[1] عن أنسٍ قال: «إنَّ النبيَّ ﷺ شَاوَرَ حينَ بَلَغَه إقبالُ أبي سُفيان، فقام[2] سعدُ بنُ عُبادةَ فقال: يا رسول الله، والذي نفسي بيده، لو أمرتَنا أن نُخيضَها البحرَ لأخَضْناها[3]، ولو أمرتَنا أن نضربَ أكبادَها إلى بَرْكِ الغِمادِ لَفَعَلْنا. قال: فنَدَبَ رسولُ الله ﷺ الناس، فانطَلَقُوا حتَّى نزلوا بدراً، فقال رسولُ الله ﷺ: «هذا مَصرَعُ فُلان»، ويَضَعُ يَدَهُ على الأرضِ هاهنا وهاهنا، قال: فما مَاطَ[4] أحدٌ عن موضعِ يَدِ رسولِ الله ﷺ».

الأساس: «خَاضَ الماءَ خَوْضاً، وأخاضُوا الماءَ إخاضَةً: إذا خَاضُوهُ بدوابِّهم».

النهاية: «في الحديث: «لا تُضرَبُ أكبادُ المَطِيِّ إلا إلى ثلاثةِ مساجِد»[5]؛ أي: لا تُركَبُ ولا يُسارُ عليها، يُقال: ضربتُ في الأرض؛ إذا سافرتَ فيها».

وأما «بَرْكُ الغِماد» بفَتْحِ الباء وكَسْرِها، وضَمِّ الغين وكَسْرِها: فهو اسمُ موضعٍ باليمن، وقيل: هو موضعٌ من وراءِ مكّةَ بخَمْسِ ليال.

---

(١) مسلم في «صحيحه» (١٧٧٩)، وأبو داود في «سننه» (٢٦٨١).

(٢) من أول الفقرة إلى هنا سقط من (ف).

(٣) في (ف) و(ط): «أن نخيض البحر لأخضناها»، وفي (ح): «أن نخوض البحر لخضناه»، والمُثبتُ من «صحيح مسلم»، والضميرُ فيه عائدٌ إلى الخيل.

(٤) أي: تنحَّىٰ. انظر: «النهاية» لابن الأثير (٤: ٣٨١)، مادة (ميط).

(٥) أخرجه بهذا اللفظ الطحاوي في «مشكل الآثار» (٥٨٢)، وأبو يعلىٰ في «مسنده» (٦٥٥٨)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢١٥٩)، وفي «الأوسط» (٢٧٩٠) من حديث أبي هريرة رَضِيَ الله عنه.

فناداه العباسُ وهو في وَثَاقِه: لا يَصلُح، فقال له النبيُّ ﷺ: «لِـمَ»؟ قال: لأنّ اللهَ وَعَدَكَ إحدىٰ الطائفتين، وقد أعطاكَ ما وعدك.

وكانت الكراهةُ مِن بعضِهم لقوله: ﴿وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ لَكَـٰرِهُونَ﴾.

[﴿يُجَـٰدِلُونَكَ فِى ٱلْحَقِّ بَعْدَ مَا تَبَيَّنَ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ وَهُمْ يَنظُرُونَ﴾ ٦]

﴿يُجَـٰدِلُونَكَ فِى ٱلْحَقِّ﴾ والحـقُّ الذي جادلوا فيه رسولَ الله ﷺ: تَـلَقِّي النفير، لإيثارهم عليه تَلَقِّي العير ﴿بَعْدَ مَا تَبَيَّنَ﴾: بعدَ إعلامِ رسولِ الله ﷺ بأنهم يُنصَرون. وجِدالُهم: قَولُهم: ما كان خروجُنا إلا للعير، وهَلّا قلتَ لنا لِنَستَعِدَّ ونتأهَّب! وذلك لِكراهتِهم القِتال.

ثم شَبَّـهَ حالَهم في فَرْطِ فَـزَعِهم ورُعْبِهم، وهم يُسارُ بهم إلىٰ الظَّفَرِ والغَنيمة، .....

قوله: (**فناداه العباسُ وهو في وَثَاقِه**) الحديث: رواه أحمدُ بنُ حنبل والتِّرمذيُّ[1] عن ابن عباس.

قوله: (**لا يَصلُح**): أي: لا يَصلُحُ هذا الرأي، وهو قولُ القائل: «عليكَ بالعِير»؛ لأنه تعالىٰ وَعَدَكَ إحدىٰ الطائفتَين وأنجزَ ما وَعدَه.

قوله: (**وكانتِ الكراهةُ مِن بعضِهم**): عطفٌ علىٰ قوله: «وذلك أنَّ عِيرَ قُريشٍ أقبلَتْ مِنَ الشام» إلىٰ آخرِ القِصَّة، أو حالٌ عاملةٌ معنىٰ الإشارة، وهو كالبيانِ لمضمونِ القِصَّة، لأنَّ القِصَّةَ آذنَتْ بحُصُولِ الكراهةِ من أصحابِ الرسولِ ﷺ لِتلَقِّي النَّفير، والإعجابِ لتَلَقِّي العِير، ولم يُعلَمْ أنَّ كُلَّهم كَرِهُوا ذلك أو بقيَ منهم مَنْ لم يكرَه، يَدُلُّ عليه قولُه: «فاستَشارَ أصحابَه وقال: ما تقولون: «العِيرُ أحبُّ إليكم أم النَّفير؟» قالوا: بلِ العِيرُ، فتَغيَّـرَ وَجْهُ رسول الله ﷺ». فقال: «وكانت الكراهةُ من بعضِهم بدليلِ قولِه: ﴿وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ لَكَـٰرِهُونَ﴾».

قوله: (**ثم شَبَّـهَ حالَهم**): لفظةُ «ثم» تُوهِمُ أنَّ المُشبَّهَ غيرُ ما سبقَ مِن قوله: ﴿يُجَـٰدِلُونَكَ فِى

---

(١) أحمد في «مسنده» (٢٠٢٢) و(٢٨٧٣) و(٣٠٠١)، والترمذي في «جامعه» (٣٠٨٠).

بحالِ مَن يُعْتَلُ إلىٰ القتل، ويُساقُ علىٰ الصَّغارِ إلىٰ الموتِ المُتيقَّن، وهو مُشاهِدٌ لأسبابه، ناظِرٌ إليها، لا يَشُكُّ فيها.

وقيل: كان خَوْفُهم لقِلَّةِ العدد، وأنهم كانوا رَجَّالةً، ورُوِي: أنه ما كان فيهم إلا فارسان.

[﴿ وَإِذْ يَعِدُكُمُ ٱللَّهُ إِحْدَى ٱلطَّآئِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ ٱلشَّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ وَيُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُحِقَّ ٱلْحَقَّ بِكَلِمَٰتِهِۦ وَيَقْطَعَ دَابِرَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ ٧]

﴿ وَإِذْ ﴾ منصوبٌ بإضمار: اذكر. و﴿أَنَّهَا لَكُمْ ﴾ بدلٌ مِن ﴿إِحْدَى ٱلطَّآئِفَتَيْنِ ﴾، والطائفتان: العيرُ والنفير، و﴿غَيْرَ ذَاتِ ٱلشَّوْكَةِ ﴾: العير، ....

ٱلْحَقِّ بَعْدَمَا تَبَيَّنَ ﴾، ولكنْ هو المُشبَّه، لأنَّ مِثلَ هذا الجِدال ـ أعني قولَهم: «ما كان خروجُنا إلا للعِير، وهَلَّا قُلتَ لنا لِنَستَعِدَّ ونتأهَّب»، بعدَ قولِ رسول الله ﷺ: «إنَّ اللهَ وَعَدَني إحدىٰ الطائفتَين»، وقولِه: «والله لكأني الآنَ أنظُرُ إلى مَصارع القوم» ـ يدلُّ علىٰ جُبْنٍ عظيمٍ وإفراطٍ في الرُّعْبِ والفَرَق، فصَحَّ تشبيهُه بقوله: ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ وَهُمْ يَنظُرُونَ ﴾، ثم عُطِفَتْ هذه الجملةُ علىٰ ما سبقَ مِن حيثُ المعنىٰ، يعني: أثبتَ اللهُ لهمُ الجِدالَ بسَبَبِ الكراهةِ بعدما أعلَمَهم رسولُ الله ﷺ بالنُّصْرة، ثم شَبَّه حالَهم.

قوله: (مَنْ يُعتَلُ إلى القَتْل)، الجوهري: «عَتَلتُ الرجلَ أعتِلُه: إذا جَذَبتَه جَذْباً عنيفاً».

قوله: (وقيل: كانَ خوفُهم لقِلَّةِ العَدَد، وأنهم كانوا رَجَّالة): عطفٌ على قوله: «لكراهتهم القِتال»، أي: خافوا العَدُوَّ إما جُبْناً وخَوَراً وكانوا مَعذُورين فيه لقِلَّةِ العَدَد والعُدَد، ولهذا قَدَّرَ وجهَ التشبيه في الأول: «في فَرْطِ فَزَعِهم ورُعْبِهم».

قوله: (إلا فارسان): قيل: هما المِقدادُ بنُ الأسود والزُّبيرُ بنُ العَوّام. وفي «مُسنَدِ الإمام أحمدَ بنِ حنبل»[1] عن عليٍّ رضي الله عنه: «ما كان مِنّا فارسٌ يوم بدر إلا المقداد بن الأسود».

---

(١) برقم (١٠٢٣) و(١١٦١).

لأنه لم يكن فيها إلا أربعون فارساً، والشَّوْكةُ كانت في النَّفير لِعَدَدِهم وعُدَّتِهم، والشَّوْكة: الحِدَّة، مُستَعارةٌ مِن واحدةِ الشَّوْك. ويُقال: شَوْكُ القَنَا؛ لِشَبَاها، **ومنها قولهم: شائكُ السلاح**، أي: تَتَمنَّونَ أن تكونَ لكم العير، لأنها الطائفةُ التي لا حِدَّةَ لها ولا شِدَّة، ولا تُريدونَ الطائفةَ الأخرىٰ ﴿أَن يُحِقَّ ٱلْحَقَّ﴾: أن يُثبِتَه ويُعليَه ﴿بِكَلِمَٰتِهِۦ﴾: **بآيِهِ المُنزلةِ** في مُحاربةِ ذاتِ الشَّوْكة، **وبما أَمَرَ الملائكةَ** مِن نُزولِهم للنُّصْرة، **وبما قَضَىٰ مِن أَسْرِهم** وقَتْلِهم وطَرْحِهم في قَليبِ بدر.

والدَّابِر: الآخِر، فاعلٌ مِن: دَبَـرَ: إذا أدبر، ومنه: **دابرةُ الطائر**. وقَطْعُ الدابر: عبارةٌ عن الاستِئصال، يعني: أنكم تُريدُونَ الفائدةَ العاجِلةَ **وسَفْسافَ الأمور**، وأن لا تَلقَوا ....

قوله: (**لِشَبَاها**)، **الجوهري**: «شَبَاةُ كُلِّ شيء: حَدُّ طَرَفِه، والجمعُ: الشَّبَا والشَّبَوات»[1].

قوله: (**ومنها قولهم: شائكُ السِّلاح**): فعلى هذا «شائك» يكونُ أصلاً و«شاكٍ» مقلوبة، وذكرَ في «الصافّاتِ» عند قوله: ﴿صَالِ ٱلْجَحِيمِ﴾ [الصافات: ١٦٣] عكسَ ذلك، وحُقِّقَ القولُ فيه هنالك.

قوله: (**بآيِـهِ المُنزَلة**)، (**وبما أَمَرَ الملائكة**)، (**وبما قَضَىٰ من أَسْرِهم**): كُلُّها تفسيرٌ لقوله: ﴿بِكَلِمَٰتِهِۦ﴾؛ لأنها جمعٌ يحتملُ المعدوداتِ كُلَّها، لأنَّ الكلمةَ تُطلَقُ على المُنزَل، نحو قوله: ﴿يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَكَلِمَٰتِهِۦ﴾ [الأعراف: ١٥٨]، وعلى «كُنْ» بمعنىٰ الأمر الحقيقيِّ، أو بمعنىٰ «قضىٰ» على المجاز، كقوله تعالىٰ: ﴿إِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [آل عمران: ٤٧، ومريم: ٣٥].

قوله: (**دابرةُ الطائر**)، **الجوهري**: «دابرةُ الطائر: التي يَضرِبُ بها، وهي كالإصبعِ في باطِنِ رِجْلِه».

قولـه: (**وسَفْسـافَ الأمور**)، **النهاية**: «السَّفْسافُ: ضِدُّ الـمكارم والمعالي، وأصلُه ما يطيرُ من غُبار الدَّقيق إذا نُخِلَ، والتُّرابِ إذا نُثِرَ»، والمُصنِّفُ ذهبَ إلى الاقتِباسِ مما رُوِيَ في

---

(١) وعلىٰ هذا: فقولُ الزمخشري: «يُقال: شَوْكُ القَنا؛ لِشَباها»: معناه: أنَّ القَنا ـ وهي الرِّماح، جمعُ قَناة ـ يُطلَقُ علىٰ شَباها ـ أي: أطرافها ـ: شَوْكُ القَنا.

ما يَرزَؤُكم في أبدانِكم وأحوالِكم، واللهُ عَزَّ وعلا يُريدُ معالي الأمور، وما يرجعُ إلىٰ عِمارةِ الدِّين، ونُصْرةِ الحق، وعُلُوِّ الكلمة، والفوزِ في الدارين، وشَتَّانَ ما بينَ المُرادَيْن، ولذلكَ اختار لكم الطائفةَ ذاتَ الشَّوْكة، وكَسَرَ قُوَّتَهم بضَعْفِكم، وغَلَبَ كثرتَهم بقِلَّتِكم، وأعزَّكم وأذلَّهم، وحَصَّلَ لكم ما لا تُعارِضُ أدناهُ العِيرُ وما فيها. وقُرِئ: «بكلمته»، علىٰ التوحيد.

[﴿ لِيُحِقَّ ٱلْحَقَّ وَيُبْطِلَ ٱلْبَٰطِلَ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُجْرِمُونَ ﴾ ٨]

فإن قلت: بِمَ يَتَعلَّقُ قولُه: ﴿ لِيُحِقَّ ٱلْحَقَّ ﴾؟ قلت: بمحذوفٍ تقديرُه: ليُحِقَّ الحقَّ ويُبطِلَ الباطلَ فَعَلَ ذلك، ما فَعَلَه إلا لهما، وهو إثباتُ الإسلامِ وإظهارُه، وإبطالُ الكُفرِ ومَحقُه. فإن قلت: أليسَ هذا تكريراً؟ قلت: لا، لأنَّ المَعنـيَينِ مُتبايِنان، ....

الحديث: «إنَّ اللهَ يُحبُّ معاليَ الأمور ويُبغِضُ سَفْسَافَها»[(١)]، ومِن ثَمَّ ذَكَرَ في المُقابل: «واللهُ تعالىٰ يُريدُ معاليَ الأمور».

قوله: (يَرزَؤُكُم): أي: يَنقُصُكم، والرُّزْء: المُصيبة.

قوله: (أليس هذا تكريراً؟): يعني: أليس قولُه: ﴿ لِيُحِقَّ ٱلْحَقَّ ﴾ بعدَ قوله: ﴿ وَيُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُحِقَّ ٱلْحَقَّ ﴾، مثلَ قولك: أردتُ أن أُكرِمَ زيداً لإكرامِه؟

وتلخيصُ الجواب: أنه ليس نظيراً لذلك، بل هو نظيرُ قولك[(٢)]: أردتَ أن تفعلَ الباطلَ، وأردتُ أن أفعلَ الحق، ففعلتُ ما أردتُه لكذا، لا لمُقتَضىٰ إرادتك، ولهذا قال: «وَجَبَ أن يُقدَّرَ المحذوفُ مُتأخِّراً حتَّىٰ يُفيدَ معنىٰ الاختِصاص»، لأنَّ المقامَ يقتضي نفيَ إرادةِ القوم وإثباتَ

---

(١) أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (٢٠١٥٠)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢٧١٤٩)، والحاكم في «مستدركه» (١: ٤٨)، والبيهقي (١٠: ١٩١) من حديث طلحة بن عبيد الله بن كَرِيز مرسلاً. ووصَلَه الطبراني في «الكبير» (٥٩٢٨)، و«الأوسط» (٢٩٤٠)، والحاكم (١: ٤٨) من حديث سهل بن سعد، والطبراني في «الكبير» (٢٨٩٤) من حديث الحسين بن علي، وفي «الأوسط» (٦٩٠٦) من حديث جابر بن عبد الله. وانظر تعليق شيخنا الأستاذ الشيخ محمد عوامة علىٰ «مصنف ابن أبي شيبة» (٢٧١٤٩).

(٢) من قوله: «يعني: أليس» إلىٰ هنا، سقط من (ف).

وذلكَ أنّ الأوّلَ تمييزٌ بينَ الإرادتَين، وهذا بيانٌ لغَرَضِهِ **فيما فَعَلَ مِنَ اختيارِ ذاتِ الشَّوْكةِ علىٰ غيرها لهم ونُصْرتِهم عليها، وأنه ما نَصَرَهم**، ولا خَذَلَ أولئك، إلا لهذا الغَرَضِ الذي هو سَيِّدُ الأغراض. ويجبُ أن يُقدَّرُ المحذوفُ مُتأخِّراً حتىٰ يُفيدَ معنىٰ الاختِصاص، ويَنطَبِقَ عليه المعنىٰ. وقيل: قد تَعَلَّقَ بـ«يقطع».

[﴿إِذۡ تَسۡتَغِيثُونَ رَبَّكُمۡ فَٱسۡتَجَابَ لَكُمۡ أَنِّي مُمِدُّكُم بِأَلۡفٖ مِّنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ مُرۡدِفِينَ﴾ ٩]

فإن قلت: بِمَ يَتَعلَّق ﴿إِذۡ تَسۡتَغِيثُونَ﴾؟ قلت: هو بَدَلٌ مِن ﴿إِذۡ يَعِدُكُمُ﴾ [الأنفال: ٧]،

إرادةِ الله لينطبقَ عليه المعنىٰ، ولا يحصُلُ ذلك إلا بتأخير المُقدَّر[1]، وكان أصلُ الكلام: تَودُّونَ أنَّ العِيرَ تكونُ لكم، ويُريدُ اللهُ مُلاقاةَ النَّفير، ففَعَلَ اللهُ تعالىٰ ما أراده دونَ ما أردتُم أنتم. فوَضَعَ ﴿أَن يُحِقَّ ٱلۡحَقَّ﴾ موضعَ «مُلاقاة النَّفير» للدَّلالةِ على حُصُولِ الفَوْز في الدارين، ثم وَضَعَ موضعَ «ففعل اللهُ تعالىٰ ما أرادَه دونَ ما أردتُم» قولَه: ﴿لِيُحِقَّ ٱلۡحَقَّ وَيُبۡطِلَ ٱلۡبَٰطِلَ﴾، مع إرادةِ المحذوفِ مُتأخَّراً للدَّلالةِ على تعظيمِ ذلك الفعل.

وإلىٰ الأولِ الإشارةُ بقوله: «وما يرجعُ إلى عِمارةِ الدِّين، ونُصْرةِ الحق، وعُلُوِّ الكلمة، والفوزِ في الدارَين»، وإلىٰ الثاني الإشارةُ بقوله: «وأنه ما نَصَرَهُم، ولا خَذَلَ أولئك، إلا لهذا الغَرَضِ الذي هو سَيِّدُ الأغراض».

وفي وَضْعِ «تودُّون» موضعَ «تُريدُون»، لكونه مُقابِلاً لقوله: ﴿وَيُرِيدُ ٱللَّهُ﴾: إيذانٌ ببُطلانِ إرادتهم، وفي إيثار ﴿غَيۡرَ ذَاتِ ٱلشَّوۡكَةِ﴾ على «العِير»: إيماءٌ إلى جُبْنهم وخَوَرهم، وإنما ترك الفاءَ في جُملةِ قوله: ﴿لِيُحِقَّ ٱلۡحَقَّ﴾ مع مُعَلَّلِهِ كما في المِثال، ليكون الاتصالُ استئنافاً.

قوله: (**فيما فَعَلَ مِنَ اختيارِ ذاتِ الشَّوْكةِ على غيرها لهم، ونُصْـرَتِهم عليها، وأنه ما نَصَـرَهُم**): «مِن» بيانُ «ما فَعَل»، و«أنه» عطفٌ على «غَرَضِه»، أي: هذا بيانٌ لأن ما نَصَـرَهُم ولا خَذَلَ أولئك إلا لهذا الغَرَض.

---

(١) في (ف): «المُقدَّم»، والمُثبتُ من (ط) و(ح).

وقيل: بقوله: ﴿لِيُحِقَّ ٱلْحَقَّ وَيُبْطِلَ ٱلْبَٰطِلَ﴾، واستغاثتُهم: أنهم لَمَّا عَلِمُوا أنه لا بُدَّ مِنَ القتال، طَفِقُوا يَدْعُونَ الله ويقولون: أيْ ربَّنا، انصُرْنا علىٰ عَدُوِّك، يا غِياثَ المُستَغيثِينَ أغِثْنا.

وعن عُمَرَ رضيَ اللهُ عنه: أن رسول الله ﷺ نَظَرَ إلىٰ المُشركين وهم ألفٌ، وإلىٰ أصحابه وهم ثلاثُ مئة، فاستقبَلَ القِبلةَ ومَدَّ يَدَيهِ يدعو: «**اللهُمَّ أنجِزْ لي ما وَعَدتَني**، اللهُمَّ إنْ تَهلِكْ هذهِ العِصابةُ لا تُعبَدْ في الأرض، فما زالَ كذلك حتىٰ سَقَطَ رِداؤُه، فأخَذَه أبو بكر فألقاه علىٰ مَنكِبِهِ والتَزَمَه مِن ورائه، وقال: يا نبيَّ الله، كفاكَ مُناشَدَتُك ربَّك، فإنه سيُنجِزُ لك ما وَعَدَك.

﴿أَنِّي مُمِدُّكُم﴾ أصلُه: بأني مُمِدُّكم، فحذفَ الجارَّ وسَلَّطَ عليه «استجاب» فنُصِبَ مَحلُّه. وعن أبي عمرو أنه قرأ: «إني مُمِدُّكم» بالكسر؛ علىٰ إرادةِ القول، أو علىٰ إجراءِ «استجاب» مجرىٰ «قال»؛ لأنَّ الاستجابةَ مِنَ القول.

قوله: (**وقيل: بقوله**) أي: يَتعلَّقُ ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ﴾ بقوله: ﴿لِيُحِقَّ ٱلْحَقَّ﴾، وقيل: هذا أوجَهُ من أن يكونَ بَدَلاً، لأنَّ زمانَ الوعدِ غيرُ زمانِ الاستِغاثة، إلا علىٰ تأويلِ أنَّ الوعدَ والاستِغاثةَ وَقَعَا في زمانٍ واسع، كما تقول: لَقِيتُه سنةَ كذا. وهذا أبلغُ؛ لتكرير التذكير[1] لمزيد الامتِنانِ والتعبير لِـمَا وُجِدَ منهم من الكراهة والخوف، كما سبق في قوله: ﴿إِذْ يَخْتَصِمُونَ * إِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ في «آل عمران» [الآية ٤٤-٤٥].

قوله: (**اللهُمَّ أنجِزْ لي ما وَعَدتَني**): عن مُسلِمٍ وأحمدَ والتِّرمذيِّ[2] عن عُمَرَ رضيَ اللهُ عنه قال: «لـمَّا كان يومُ بَدْرٍ نَظَرَ رسولُ الله ﷺ إلى المُشركين وهم ألف، وأصحابُه ثلاثُ مئةٍ وتسعةَ عشَرَ رجلاً، فاستَقبَلَ القِبلة، ثم مَدَّ يده، فجعلَ يَهتِفُ بربِّه، يقول: اللهُمَّ أنجِزْ لي ما وَعَدتَني» الحديث.

---

(١) في (ف): «لتنكير التذكير»، والمُثبَت من (ط) و(ح)، وهو الصوابُ، فالمُرادُ بتكرير التذكير: تكرير «إذ» في قوله: ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ ٱللَّهُ﴾، وقوله: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ﴾، والتقدير: واذكُرْ إذ، ففي تكرار «إذ» تكرارُ التذكير.

(٢) مسلم (١٧٦٣)، وأحمد (٢٠٨) و(٢٢١)، والترمذي (٣٠٨١).

فإن قلتَ: هل قاتَلَتِ الملائكةُ يومَ بدر؟ قلتُ: اختُلِفَ فيه؛ فقيل: نزلَ جبريلُ في خمسِ مئةِ مَلَكٍ علىٰ المَيمَنة، وفيها أبو بكر رضي الله عنه، وميكائيلُ في خمسِ مئةٍ علىٰ المَيسَرة، وفيها عليُّ بنُ أبي طالب رضي الله عنه، في صُوَرِ الرجال، عليهم ثيابٌ بِيضٌ وعمائمُ بيض، قد أرخَوْا أذنابَها بينَ أكتافِهم، فقاتلت.

وقيل: قاتَلَتْ يومَ بدر، ولم تُقاتِلْ يومَ الأحزابِ ويومَ حُنَين.

وعن أبي جَهْلٍ أنه قالَ لابن مسعود: مِن أينَ كانَ ذلكَ الصَّوْتُ الذي كنا نَسمَعُ ولا نرىٰ شخصاً؟ قال: مِنَ الملائكة، فقال أبو جَهْل: هم غَلَبونا، لا أنتم. ورُوِي: أنّ رجلاً مِنَ المُسلمينَ بينما هو يَشتَدُّ في أثَرِ رجلٍ مِنَ المُشركين، إذ سَمِعَ صوتَ ضَرْبةٍ بالسَّوْطِ فوقه، فنظر إلىٰ المُشرك قد خَرَّ مُستَلقياً وشُقَّ وجهُه، فحَدَّثَ الأنصاريُّ رسولَ الله ﷺ، فقال: «صَدَقت، ذاكَ مِن مَدَدِ السَّماء». وعن أبي داودَ المازني: تَبِعتُ رجلاً مِنَ المُشركين لأضرِبَه يومَ بدر، فوقعَ رأسُه بينَ يَدَيَّ قبلَ أن يَصِلَ إليه سيفي.

وقيل: لم يُقاتِلوا، وإنما كانوا يُكثِّرونَ السَّواد ويُثبِّتونَ المؤمنين، وإلا فمَلَكٌ واحدٌ كافٍ في إهلاكِ أهلِ الدُّنيا كُلِّهم، فإنّ جبريلَ عليه السَّلامُ أهلَكَ بريشةٍ من جَناحِهِ مدائنَ قومِ لوط، وأهلَكَ بلادَ ثَمُودٍ قومِ صالح بصَيْحةٍ واحدة.

وقُرِئَ ﴿مُرْدِفِينَ﴾ بكَسْرِ الدالِ وفَتْحِها، مِن قولك: رَدِفَه: إذا تَبِعَه، ....

قوله: (**وقُرِئَ: ﴿مُرْدِفِينَ﴾ بكسر الدال وفَتْحِها**): بالفَتْح: نافع، وبالكسر: الباقون(١).

قال الزَّجّاج: «يُقال: رَدِفتُ الرجلَ: إذا رَكِبت خَلفَه، وأردفتُه: إذا أركبتُه خلفي. ويُقال: أردَفتُ الرجلَ: إذا جِئت بعدَه، فمعنىٰ «مُردِفين»: يأتون فِرْقةً بعد فِرقة»(٢).

قال الجوهري: «كُلُّ شيءٍ تَبِعَ شيئاً فهو رِدْفُه، ورَدِفَه ـ بالكسر ـ: أي: تَبِعَه، وأردَفَه: لغةٌ في رَدِفَه، مثل: تَبِعَهُ وأتبَعَه».

---

(١) انظر: «التيسير» ص١١٦، و«حجة القراءات» ص٣٠٧.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» للزجّاج (٢: ٤٠٢).

ومنه قولُه تعالىٰ: ﴿رَدِفَ لَكُم بَعْضُ ٱلَّذِى تَسْتَعْجِلُونَ﴾ [النمل: ٧٢] بمعنىٰ: رَدِفَكم. وأردَفتُه إياه: إذا أتبعتَه، ويُقال: أردَفتُه، **كقولك: اتَّبعتُه**: إذا جئتَ بعدَه، فلا يخلو المكسورُ الدالِ مِن أن يكونَ بمعنىٰ: مُتْبِعين أو مُتَّبِعين، فإن كان بمعنىٰ «مُتْبِعين»: فلا يخلو مِن أن يكونَ بمعنىٰ: مُتْبِعينَ بعضَهم بعضاً، أو مُتْبِعينَ بعضَهم لبعض، أو بمعنىٰ: مُتْبِعينَ إياهم المؤمنين، أي: يَتَقدَّمُونَهم فيُتبِعُونَهم أنفسَهم، ....

الراغب: «الرِّدْف: التابع، ورِدْفُ المرأة: عَجِيزتُها، والترادُف: التتابُع، والرادِف: المُتأخِّر، والمُردِف: المُتقدِّم الذي أردَفَ غيرَه، قال أبو عُبَيدة[1] في قوله تعالىٰ: ﴿بِأَلْفٍ مِّنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ مُرْدِفِينَ﴾: جائين، فجعَلَ «رَدِفَ» و«أردَفَ» بمعنًى واحد، وأنشد:

إذا الـجَوْزاءُ أردَفَتِ الثُّـرَيَّا[2]

وقال غيرُه: معناه: مُردِفينَ ملائكةً أخرىٰ، فعلىٰ هذا يكونون مُمَدِّينَ من الملائكة، وقيل: عَنَىٰ بالمُردِفينَ: المُتقدِّمين للعَسْكَر يُلقُون في قُلُوبِ العِدا الرُّعْب. وقُرِئ: «مُردَفين»، أي: أُردِفَ كُلُّ إنسانٍ مَلَكاً»[3].

قوله: (**كقولك: اتَّبَعتُه**): واعلم أنَّ في كلام المُصنِّفِ دِقَّة، فإنه لـمَّا قَسَمَ المكسورةَ الدالِ على قِسمَين، أخذَ في بيانِ أحدِ القِسمَين، وخَلَطَ القِسمَ الآخَرَ به، وكان الظاهرُ أن لا يأتيَ بالآخَرِ إلا بعدَ الفَراغِ مِنَ الأوَّل، ومن ثَمَّ عَمَدَ إلى إبطالِ سَطرٍ من الكتاب، فعاد الكلامُ

---

(١) في الأصول الخطية: «أبو عُبيد»، والمُثبَت من «المفردات» للراغب، مادة (ردف)، يُريدُ أبا عُبيدةَ مَعْمَرَ بنَ المُثنَّىٰ، فإنه أورَدَ هذا التفسيرَ في «مجاز القرآن» (١: ٢٤١)، ولكنَّه لم يُنشِدِ البيتَ المذكور، وإنما أنشدَه أبو عُبَيد القاسمُ ابنُ سَلَّام في «كتاب الأمثال» (انظر: «فصل المقال في شرح كتاب الأمثال» لأبي عُبَيد البكري ص٤٧٣، و«لسان العرب» لابن منظور، مادة «ردف»)، ولَعَلَّ هذا هو سَبَبُ التباسِ الأوَّلِ بالثاني، والله أعلم.

(٢) صدرُ بيتٍ لخزيمة بن نهد بن زيد، وتمامُه:

ظننتُ بآلِ فاطمةَ الظُّنونا

وله قِصَّة، انظرها في: «مجمع الأمثال» للميداني (١: ٧٥ و٤٢٦).

(٣) «مفردات القرآن» ص٣٤٩ - ٣٥٠.

....

هكذا: «فلا يخلو المكسورُ الدالِ من أن يكونَ بمعنىٰ: مُتْبِعينَ بعضَهم بعضاً أو مُتبِعين بعضَهم لبعض»، إلىٰ آخِرِه.

وأما وَجْهُ استِقامةِ ما في الكِتاب ـ كما جاء في النُّسَخ كُلِّها ـ: فهو أنَّ للبُلَغاءِ في أسلوبِ اللَّفِّ والنَّشْرِ طُرُقاً شَتَّىٰ ـ خِلافَ الظاهر ـ يَسلُكُونها؛ تارةً بإعانةِ[1] اللَّفِّ علىٰ النَّشْر، وأخرىٰ عكسَ ذلك، وهاهنا لـمَّا أتىٰ باللَّفِّ علىٰ ظاهره حيثُ قال: «بمعنىٰ: مُتْبِعينَ أو مُتَّبِعين» عَمَدَ في النَّشْرِ إلى خِلافِ الظاهر، ثقةً بأنَّ السامِعَ يُرتِّبُ النَّشْرَ عليه بالإضمارِ والتقديم والتأخير، كما يقول: «فإنْ كانَ بمعنىٰ: مُتْبِعين» بالتخفيف «فلا يخلو مِن أن يكونَ بمعنىٰ: مُتْبِعين بعضَهم بعضاً»، أي: يُتبِعُونَ بعضَ الملائكة بعضاً منهم، «أو مُتْبِعين إياهُمُ المُؤمنين، أو مُتبِعين أنفسَهم، أو مُتْبِعينَ غيرَهُم مِنَ الملائكة».

وأعجِبْ بنَشْرٍ فيه لَفّ! وإنما ارتكَبَ هذا الصَّعْبَ لِـيُرِيَـكَ أنَّ «مُتْبِعين» و«مُتَّبِعين» عندَ كُلٍّ مِنَ الاختِلافِ مُتَّفِقانِ علىٰ معنىٰ واحد، فقولُه: «مُتْبِعينَ بعضَهم بعضاً، أو مُتْبِعينَ بعضَهم لبعض»[2] يشتركانِ في معنىٰ قولِه: «أردَفتُه إياه: إذا أتبعَتَه» إذا كانَ المفعولانِ منهم[3]، وقولُه: «أو مُتبِعينَ إياهُمُ المُؤمنين، أو مُتَّبِعينَ لهم يُشيِّعُونهم» يشتركانِ في معنىٰ قولِه: «أردَفتُه: إذا اتَّـبَعتَه» إذا كانَ أحدُ المفعولَيْن «المؤمنين»[4]. وكذلك الصورةُ الثالثة، وإنما الفرقُ أن الثالثة واردةٌ في إتباعِ أنفسِهم ملائكةً آخرين، والثانية في إتباعِ أنفسِهم المؤمنين[5].

---

(١) تحرَّف في (ف) إلىٰ: «بإعادة»، والمُثبتُ من (ط) و(ح)، وهو الصواب.

(٢) من قوله: «قوله: كقولك: اتَّـبَعتُه» إلىٰ هنا، أثبتُّه من (ف)، ووقع في (ح) بتقديمٍ وتأخيرٍ في بعضِ الجمل، وإسقاطِ بعضِ الكلمات، بحيثُ لا يُفهَمُ المُرادُ منه.

(٣) أي: من الملائكة، والمعنىٰ: نُتبِـعُ الألفَ مِنَ الملائكةَ ملائكةً آخرينَ بعدَهم، أو نُتبِـعُ الألفَ مِنَ الملائكةِ لملائكةٍ آخرينَ قبلَهم.

(٤) أي: بأن يكونَ المفعولُ الأولُ «الملائكة» والثاني «المؤمنين»، أو يكونَ المفعولُ الأولُ «المؤمنين» والثاني «الملائكة»، ولذلك قال: «مُتْبِعينَ إياهم المؤمنين»، أي: نُتبِعُ الملائكةَ المؤمنين، «أو مُتَّبعينَ لهم يُشيِّعونهم»، أي: نُتبِـعُ المؤمنينَ الملائكة، فالملائكةُ مُتَّبِعُونَ لهم.

(٥) من قوله: «وكذلك الصورة الثالثة» سقط من (ح) و(ف)، وأثبتُّه من (ط).

أو مُتَّبِعينَ لهم يُشيِّعونَهم ويُقدِّمونَهم بينَ أيديهم، وهم علىٰ ساقتِهم، ليكونوا علىٰ أعيُنِهم وحِفظِهم، أو بمعنىٰ: مُتْبِعينَ أنفسَهم ملائكةً آخرين، أو مُتَّبِعينَ غيرَهم مِنَ الملائكة، **ويَعضُدُ هذا الوجهَ** قولُه تعالىٰ في سورةِ آلِ عمران: ﴿بِثَلَٰثَةِ ءَالَٰفٖ مِّنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ مُنزَلِينَ﴾ [آل عمران: ١٢٤]. ﴿بِخَمۡسَةِ ءَالَٰفٖ مِّنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ مُسَوِّمِينَ﴾ [آل عمران: ١٢٥].

ومَنْ قرأ: (مُرْدَفين) بالفتح: فهو بمعنىٰ: مُتْبَعين أو مُتَّبَعين. وقُرِئ: **(مُرَدِّفين)، بكسر الراء وضَمِّها وتشديدِ الدال**، وأصلُه: مُرتَدِفين، أي: مُتَرادِفينَ أو مُتَّبعين، مِن: ارتَدَفَه، فأُدغِمَت تاءُ الافتِعالِ في الدال، فالتقىٰ ساكنان، فحُرِّكَتِ الراءُ بالكسر علىٰ الأصل، أو علىٰ إتباعِ الدال، وبالضَّمِّ علىٰ إتباعِ الميم.

وقريبٌ منه قولُه تعالىٰ: ﴿وَمِنۡ ءَايَٰتِهِۦ مَنَامُكُم بِٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱبۡتِغَآؤُكُم مِّن فَضۡلِهِۦٓ﴾ [الروم: ٢٣]، قال المُصنِّف: «التقدير: منامُكم وابتغاؤُكم بالليل والنهار، فَصَلَ بين القرينتَيْن الأُولَيَينِ بالقرينتَينِ الأُخرَيَين[1]، بإعانة اللَّفِّ»، فعلىٰ هذا يتطابقُ بينَ تفسيرِه القِراءةَ المكسورةَ وبينَ تفسيرِه المفتوحةَ حيثُ قال: «ومَنْ قرأ «مُرْدَفين» ـ بالفَتْح ـ فهو بمعنىٰ: مُتْبَعينَ أو مُتَّبَعين».

قوله: (**ويَعضُدُ هذا الوَجْه**): لأنَّ هذا الوَجْهَ يَدُلُّ علىٰ أنَّ الملائكةَ كانوا أكثرَ من الألف، فيُوافِقُ ما في قوله: ﴿أَن يُمِدَّكُمۡ رَبُّكُم بِثَلَٰثَةِ ءَالَٰفٖ مِّنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ مُنزَلِينَ ۝ بَلَىٰٓۚ إِن تَصۡبِرُواْ وَتَتَّقُواْ وَيَأۡتُوكُم مِّن فَوۡرِهِمۡ هَٰذَا يُمۡدِدۡكُمۡ رَبُّكُم بِخَمۡسَةِ ءَالَٰفٖ مِّنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ مُرۡدِفِينَ﴾ [آل عمران: ١٢٤-١٢٥]، وإنما استَشهَدَ بقوله: ﴿بِخَمۡسَةِ ءَالَٰفٖ﴾ وإن لم يَنزِلُوا للنَّصر ليُقرِّرَ أنهم نَيَّفُوا على الألفِ البتَّة، وأنَّ الكلامَ في الزيادة[2].

قوله: («**مُرِدِّفين» بكسر الراء وضَمِّها وتشديد الدال**)، قال الزَّجّاج: «ويجوزُ في اللغة: مُرِدِّفين ومُرَدِّفين ومُرُدِّفين، يجوزُ في الراء مع تشديدِ الدالِ وكَسْرِها: فتحُها وضمُّها وكَسْرُها.

---

(١) في (ف): «فصل بين القرينتين الأخرىٰ بإعانة اللف»، ولا معنىٰ له، والمُثبَت من (ط) و(ح).

(٢) في (ط): «وإن كان الكلام في الزيادة».

وعن السُّدِّيّ: (بآلافٍ مِنَ الملائكة)؛ علىٰ الجميع، ليُوافقَ ما في سورةِ آلِ عمران.

فإن قلتَ: فبِمَ يُعتَذَرُ لمن قرأ علىٰ التوحيد، ولم يُفسِّر المُردِفينَ بإرداف الملائكةِ ملائكةً آخرين، والمُرَدِّفينَ بارتِدافِهم غيرَهم؟ قلتُ: بأنَّ المُرادَ بالألفِ مَنْ قاتَلَ منهم، أو الوجوهَ منهم الذينَ مَنْ سِواهُم أتباعٌ لهم.

[﴿ وَمَا جَعَلَهُ ٱللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ وَلِتَطْمَئِنَّ بِهِۦ قُلُوبُكُمْۚ وَمَا ٱلنَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِندِ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ ١٠]

فإن قلتَ: إلامَ يرجعُ الضميرُ في ﴿ وَمَا جَعَلَهُ ﴾؟ قلتُ: إلىٰ قوله: ﴿أَنِّي مُمِدُّكُم ﴾ [الأنفال: ٩]، لأنَّ المعنىٰ: فاستجابَ لكم بإمدادِكم.

فإن قلتَ: ففيمَنْ قرأ بالكسر؟ قلتُ: إلىٰ قوله: ﴿أَنِّي مُمِدُّكُم ﴾ لأنه مفعولُ القولِ المُضمَر، فهو في معنىٰ القول، ويجوزُ أن يرجعَ إلىٰ الإمدادِ الذي يَدُلُّ عليه ﴿مُمِدُّكُم ﴾.

قال سِيبَوَيه: أصلُه: مُرتَدِفِين، فأُدغِمَتِ التاءُ في الدالِ فصارت مُرَدِّفين، لأنكَ طرحتَ حركةَ التاء على الراء. قال: وإن شئتَ لم تَطرَحْ حركةَ التاء، وكَسْرُ الراءِ لالتِقاءِ الساكنَين، والذين ضَمُّوا الراءَ جَعَلُوها تابعةً لضَمِّ الميم»(١).

قوله: (لأنَّ المعنى: فاستجابَ لكم بإمدادكم): يعني: ﴿أَنِّي مُمِدُّكُم ﴾ بفَتْح الهمزة: مُفرَدٌ يجوزُ أن يَرجِعَ إليه الضَّمير، وأصلُه: بأني مُمِدُّكم، فحَذَفَ الجارَّ وسَلَّطَ عليه ﴿فَٱسْتَجَابَ ﴾ فنُصِبَ محَلُّه، أي: ما جعلَ إمدادَكم بالملائكةِ لأمرٍ من الأمور، إلا للبُشْـرىٰ وللاطمِئنان، لأنَّ النَّصْـرَ ليس بالملائكة، فإنَّ النَّاصِـرَ هو الله.

قوله: (ففيمَن قرأ بالكسر؟): أي: فما تصنعُ في قراءةِ مَنْ قرأ بكسـر الهمزة، فإنها ليست في تأويلِ المُفرَد، فأجاب: «اجعَلْهُ مقولاً للقول» لأنَّ التقدير: فاستجابَ لكم وقال: إني مُمِدُّكم، كأنه قيل: ما جعلَ اللهُ ذلك القولَ ـ أي: إني مُمِدُّكم ـ إلا بُشْـرىٰ.

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» للزجّاج (٢: ٤٠٣).

﴿إِلَّا بُشْرَىٰ﴾: إلا بِشارةً لكم بالنصر، كالسَّكينةِ لبني إسرائيل، يعني: أنكم استغَثْتُم وتَضرَّعتُم لِقِلَّتِكم وذِلَّتِكم، فكان الإمدادُ بالملائكةِ بِشارةً لكم بالنصر، وتسكيناً منكم، ورَبْطاً علىٰ قلوبكم ﴿وَمَا ٱلنَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ يُريد: ولا تَحسَبُوا النَّصْرَ مِنَ الملائكة، فإنَّ الناصرَ هو الله لكم وللملائكة، أو: ﴿وَمَا ٱلنَّصْرُ﴾ **بالملائكةِ** وغيرِهم مِنَ الأسبابِ ﴿إِلَّا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾، والمنصور: مَنْ نَصَرَهُ الله.

[﴿ إِذْ يُغَشِّيكُمُ ٱلنُّعَاسَ أَمَنَةً مِّنْهُ وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً لِّيُطَهِّرَكُم بِهِۦ وَيُذْهِبَ عَنكُمْ رِجْزَ ٱلشَّيْطَٰنِ وَلِيَرْبِطَ عَلَىٰ قُلُوبِكُمْ وَيُثَبِّتَ بِهِ ٱلْأَقْدَامَ ﴾ ١١]

«إِذْ يغشاكم» بدلٌ ثانٍ مِن ﴿إِذْ يَعِدُكُمُ﴾ [الأنفال: ٧] أو منصوبٌ بـ﴿ٱلنَّصْرُ﴾، أو بما في ﴿مِنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ [الأنفال: ١٠] مِن معنىٰ الفعل، أو بـ﴿جَعَلَهُ ٱللَّهُ﴾، أو بإضمار: اذكر.

وقُرِئ: ﴿يُغَشِّيكُمُ﴾ بالتخفيفِ والتشديدِ.

قوله: (**أو: ﴿وَمَا ٱلنَّصْرُ﴾ بالملائكة**): عطفٌ على لفظ: «لا تحسَبُوا»، و﴿ٱلنَّصْرُ﴾ على هذا مُطلَقٌ شائعٌ في جِنسِه، ولذلك قَدَّرَ «وغيرِهم من الأسباب»، وعلى الأوَّلِ مُقيَّدٌ بالملائكة المُنزَلين بقَرائنِ المقام، والجملةُ داخلةٌ تحت الحِسْبان، نَزَّلَهم لاعتِمادِهم على نُصْرةِ الملائكة منزلةَ مَنْ يَزعُمُ أنَّ الملائكةَ هُمُ الناصرون، فقَصَرَ الحكمَ على أنَّ فاعلَ النَّصر هو الله، فهو إذن من قَصْرِ القَلْب، وعلى الثاني من القَصْرِ الإفرادي، لأنه نفىٰ زَعْمَ مَنْ زَعَمَ الفرقَ بين المُؤثِّرِ المُشاهَدِ، وأنَّ بعضَه مُستَقِلٌّ وبعضَه سَبَبٌ، فقَصَرَ الحكمَ على أنَّ الكُلَّ أسبابٌ لا فرقَ بينها، فقيل: ﴿وَمَا ٱلنَّصْرُ﴾ بالملائكة وغيرِهم مِنَ الأسبابِ ﴿إِلَّا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾.

قوله: (**وقُرِئَ: ﴿يُغَشِّيكُمُ﴾، بالتخفيف والتشديد**): «يَغشَاكُم»: بالألف وفَتْحِ الياء، و«النُّعاسُ» بالرفع: قراءةُ أبي عمرو وابن كثير. وبضَمِّ الياء وتخفيفِ الشِّينِ ونَصْبِ ﴿ٱلنُّعَاسَ﴾: قراءة نافع، وبتشديدِ الشِّين وضَمِّ الياء ـ من التغشية ـ ونَصْبِ ﴿ٱلنُّعَاسَ﴾: قراءةُ ابنِ عامرٍ وعاصمٍ وحمزةَ والكِسائيّ(١).

---

(١) انظر: «التيسير» للداني ص١١٦، و«حجة القراءات» ص٣٠٨ـ٣٠٩.

ونَصْبِ ﴿ٱلنُّعَاسَ﴾، والضميرُ لله عَزَّ وجَلَّ. و﴿أَمَنَةً﴾ مفعولٌ له.

فإن قلتَ: أما وَجَبَ أن يكونَ فاعلُ الفِعلِ المُعلَّلِ والعِلَّةُ واحداً؟ قلتُ: بلىٰ، ولكن لـمّا كان معنىٰ «يغشاكمُ النُّعاسُ»: تَنعَسون، انتصَبَ ﴿أَمَنَةً﴾ علىٰ أنّ النُّعاسَ والأمنةَ لهم. والمعنىٰ: إذ تَنعَسونَ أمَنةً، بمعنىٰ: أمنًا، أي: لأمنِكم، و﴿مِّنْهُ﴾ صفةٌ لها، أي: أمنةً حاصلةً لكم مِنَ الله عَزَّ وجَلَّ.

فإن قلتَ: فعلىٰ غير هذهِ القراءة؟ قلتُ: يجوزُ أن تكونَ الأمنةُ بمعنىٰ الإيمان، أي: يُنعِّسُكم إيماناً منه، أو علىٰ: يُغشيكم النُّعاسَ فتنعَسونَ أمناً.

قوله: (و﴿أَمَنَةً﴾ مفعولٌ له): فإن قلت: لِـمَ قَصَـرَ هاهنا على هذا، وجعَلَ في «آل عمران»: تارةً حالاً، وأخرىٰ مفعولاً به، ومفعولاً له[(١)]؟

قلت: لأنَّ ذلك المقامَ اقتَضَىٰ الاهتمامَ بشأنِ الأمن، ولذلك قَدَّمه وبَسَطَ الكلامَ في الأمْنِ وإزالةِ الخوف، ألا ترىٰ إلى سِياقِ الآية وهو قولُه: ﴿فَأَثَٰبَكُمْ غَمًّۢا بِغَمٍّ لِّكَيْلَا تَحْزَنُواْ﴾ [آل عمران: ١٥٣]، وسياقِها وهو قولُه: ﴿يَغْشَىٰ طَآئِفَةً﴾ إلىٰ آخرِها [آل عمران: ١٥٤]، حيثُ جَعَلَها صفةً لـ﴿نُّعَاسًا﴾ وخَتَمَ الكلامَ بقوله: ﴿لَبَرَزَ ٱلَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ ٱلْقَتْلُ﴾، كيفَ جعلَ الكلامَ كُلَّه في الأمْنِ والخوفِ بخِلافِه هنا، لأنه في مقام تَعْدادِ النِّعَم، فجِيءَ بالقِصَّةِ مُختَصرةً للرَّمْز.

قوله: (لـمّا كان معنىٰ «يَغشَاكُـمُ النُّعاسُ»): هذا الجوابُ على القِراءةِ الأولىٰ، وهي: «يَغشَاكُم» بالألف و«النعاسُ» بالرفع.

قوله: (فعلىٰ غيرِ هذهِ القِراءة؟) يعني: صَحَّ الجوابُ على قِراءةِ «يَغشَاكم»، فما تأويلُه علىٰ

---

(١) يُريدُ ما ذكره الزمخشريّ ـ فيما تقدّم (٤: ٣٠٥) ـ في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنۢ بَعْدِ ٱلْغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاسًا﴾، وهي الآية ١٥٣ من سورة آل عمران، قال: «﴿نُّعَاسًا﴾: بَدَلٌ من ﴿أَمَنَةً﴾، ويجوزُ أن يكونَ هو المفعول، و﴿أَمَنَةً﴾ حالاً منه مُقدَّمةً عليه...، أو مفعولاً له بمعنىٰ: نَعِستُم أمنةً».

فإن قلتَ: **هل يجوزُ أن ينتَصِبَ** علىٰ أنّ الأمنةَ للنعاسِ الذي هو فاعلُ «يغشاكم»؟ أي: يغشاكم النُّعاسُ لأمنِه، علىٰ أنّ إسنادَ الأمنِ إلىٰ النعاسِ إسنادٌ مجازي، وهو لأصحابِ النعاسِ علىٰ الحقيقة، أو علىٰ أنه أنامكم في وقتٍ كانَ مِن حَقِّ النعاسِ في مِثلِ ذلكَ الوقتِ المَخُوفِ أن لا يُقدِمَ علىٰ غِشيانِكم؟ وإنما غَشِيَكم أمنةً حاصلةً له مِنَ الله لولاها لم يَغْشَكُم، **علىٰ طريقةِ التمثيلِ والتخييل**؟ قلتُ: لا تَبعُدُ فصاحةُ القُرآنِ عن احتمالِه، وله فيه نظائرُ، وقد ألـمَّ به مَن قال:

يَـهَابُ النَّوْمُ أنْ يَغـشَىٰ عُيُونـاً تَـــهَابُكَ فَهْــوَ نَفَّــارٌ شَرُودُ

القراءةِ الثانية، يعني: «يُغشِيكُم» بضَمِّ الياءِ وتخفيفِ الشين، والثالثة، أي: ﴿يُغَشِّيكُمُ﴾؛ بالتشديد؟ أجابَ: بأنَّ الفاعلَ على القِراءتَينِ هو اللهُ تعالىٰ، أي: يُنعِّسُكُمُ[١] اللهُ تعالىٰ إيماناً منه، أو يُغشِّيكُمُ اللهُ النُّعاسَ فتنعَسُونَ أمْناً، على أنَّ عامِلَه مُضمَر، و﴿أَمَنَةً﴾ بمعنى: أمْناً.

قوله: (**هل يجوزُ أن ينتَصِبَ؟**): هذا السُّؤالُ أيضاً واردٌ علىٰ القِراءةِ الأولىٰ.

قوله: (**علىٰ طريقةِ التمثيلِ والتخييل**): أي: علىٰ أنه من الاستِعارةِ المَكْنيَّة، شَبَّهَ النُّعاسَ بشخصٍ طالبٍ للأمْن، ثم خَيَّلَ أنه إنسانٌ بعَيْنِه، حيثُ أثبَتَ له علىٰ سبيلِ الاستِعارةِ التَّخييليَّةِ الأمَنَـةَ التي هي من لوازمِ المُشبَّه به، وجعلَ نِسبَتَها إليه قرينةً مانعةً من إرادةِ الحقيقة، وفيه إغراقٌ في الوَصْف، لأنه جعلَ النُّعاسَ الذي هو سَبَبٌ للأمنِ بسَبَبِ غِشيانِه إياهم مُلتَمِساً للأمنِ منهم.

قوله: (**يهابُ النَّوم**) البيت: قيل: إنه للمُصنِّف. «تهابُك»: صفة لـ«عيوناً»[٢].

«نَفَّار»: مبالغةٌ من: نَفَرَتِ الدَّابَّـةُ نِفاراً، و«شُـرُود»: من: شَـرَدَ البعيرُ، أي: مُستَعصًىٰ

---

(١) من قوله: «يُغشِيكم بضَمِّ الياء» إلى هنا، سقط من (ف).

(٢) قوله: («تهابك»: صفة لـ«عيوناً») سقط من (ف).

وقُرِئ: «أمْنة» بسكون الميم، ونظير: أمِنَ أَمَنةً: حَيِـيَ حَيَاة، ونحو: أمِنَ أمْنة: رَحِمَ رَحْمة، والمعنىٰ: أنّ ما كان بهم مِنَ الخوفِ كان يَمنَعُهم مِنَ النوم، فلما طَمْأنَ اللهُ قلوبَهم وأمَّنهم رَقَدُوا. وعن ابنِ عباسٍ رضيَ اللهُ عنهما: «النعاسُ في القِتال أمنةٌ مِنَ الله، وفي الصَّلاة وَسْوَسةٌ مِنَ الشَّيطان».

﴿وَيُنَزِّلُ﴾ قُرِئ بالتخفيفِ والتثقيل، **وقرأ الشَّعْبي: «ما ليُطهِّرَكُم به»، قال ابنُ جِنِّي: «ما» موصولة** وصِلتُها حرفُ الجرِّ بما جَـرَّه، فكأنه قال: ما للطُّهور.

عليك، والضميرُ في «فهو» عبارةٌ عن النوم. المعنىٰ: يخافُ النومُ أن يَدخُلَ عينَ أعدائك، فهو لذلك نَفَّارٌ شَـرُود.

قال في «الانتصاف»[1]: «وفيه بُعْد؛ لأنَّ هذه الاستعارةَ البعيدةَ للنَّوم قد تُستَحسَنُ في الشِّعْرِ لبنائِه علىٰ المبالغة، وغَلَبةِ باطِلِه على حَقِّه، ولا يُوجَدُ مِثلُها في الكِتابِ العزيز الذي لا يأتيهِ الباطلُ من بينِ يَدَيـهِ ولا من خَلْفِه».

قلت: إنْ مَنَعَ[2] استعمالَ المجازَ في كتابِ الله المجيدِ يَتَمَشَّىٰ له هذا المنعُ، وإلا هذا منه غيرُ مُستَحسَن، لأنَّ هذا الأسلوبَ في الدَّرَجةِ القُصْوىٰ من البلاغة، وكلامُ الله إنما كان مُعجِزاً من حيثُ اللفظُ والمعنىٰ إذا استُعمِلَ فيه أمثالُ ذلك.

قوله: (**حَيِيَ حياةً**): أصلُه: حَيَيَةً، قُلِبَت الياءُ ألفاً؛ لتَحَرُّكها وانفِتاحِ ما قبلَها، وكُتِبَت ألفُه واواً للتفخيم[3].

قوله: (**وقرأ الشَّعْبيُّ: «ما ليُطهِّرَكم [به]»، قال ابنُ جِنِّي: «ما» موصولة**)، فالتقدير: ويُنزِّلُ عليكم من السماءِ الذي لِطهارتِـكم أو لتطهيركم. واللامُ التي في قراءة الجماعة هي اللامُ في قولك:

---

(١) كذا في الأصول الخطية، ولم أقف عليه فيه! ولعله «الإنصاف»، أي: كتاب عَلَم الدين العراقي.

(٢) كذا في (ط) و(ح)، وتحرَّف في (ف) إلى: «إن معنىٰ».

(٣) الفقرة كُلُّها سقطت من (ف).

و﴿رِجۡزَ ٱلشَّيۡطَٰنِ﴾: وَسْوَستُه إليهم، وتخويفُه إياهم مِنَ العطش. وقيل: الجنابة، لأنها مِن تخييله. **وقُرِئ: «رِجْسَ الشَّيطَانِ»**.

وذلك أنّ إبليسَ تمثَّلَ لهم، وكان المشركون قد سَبَقوهم إلىٰ الماء، ونزلَ المؤمنون في **كَثيبٍ أعفَرَ** تَسُوخُ فيه الأقدامُ علىٰ غير ماء، وناموا، فاحتَلَمَ أكثرُهم، فقال لهم: أنتمُ ـ يا أصحابَ مُحمَّد ـ تَزعُمونَ أنكم علىٰ الحق، وأنكم تُصَلُّونَ علىٰ غير وضوء وعلىٰ الجنابة، وقد عَطِشتُم، ولو كنتُم علىٰ حَقٍّ ما غَلَبكم هؤلاءِ علىٰ الماء، وما يَنتَظِرونَ بكم إلا أن يَجهَدَكم العطش، فإذا قطعَ العطشُ أعناقَكم مَشَوا إليكم فقَتَلُوا مَنْ أحبُّوا، وساقوا بَقيَّتَكم إلىٰ مكَّة، فحَزِنُوا حُزناً شديداً وأشفقوا، فأنزلَ اللهُ عَزَّ وجَلَّ المطر، فمُطِروا ليلاً حتىٰ جرىٰ الوادي، واتخَذَ رسولُ الله ﷺ وأصحابُه الحِياضَ علىٰ عُدْوةِ الوادي، وسَقَوا الرِّكاب، واغتَسَلوا وتوَضَّؤوا، وتَلبَّدَ الرملُ الذي كانَ بينَهم وبينَ العدو، حتىٰ ثَبَتَت عليه الأقدام، وزالت وَسْوَسةُ الشيطان، وطابتِ النفوس.

زُرتُكَ لتُكرِمَني، وأما اللامُ في القِراءةِ الشاذَّةِ فمُتعلِّقةٌ بمحذوف، كقولك: دفعتُ إليه المالَ الذي له، أي: استَقَرَّ وثبتَ له، وفيها ضميرٌ لتَعَلُّقِها بالمحذوف، ومعنىٰ القراءتَين يرجعُ إلىٰ واحد، والمشهورةُ أفصَحُ لتصـريح التعليل فيها[١].

قوله: (**وقُرِئَ: «رِجْسَ الشَّيطان»**) قال ابنُ جِنِّي: «الرِّجْسُ في القرآن: العذاب، كالرِّجْز، ورِجْسُ الشيطان: وَسوَستُه، الرِّجْسُ في الأصل: كُلُّ ما تَستَقذِرُه النفس، كالخِنزير ونحوِه»[٢].

قوله: (**كَثيبٍ أعفـر**): أي: رملٍ أبيضَ تَعْلُوهُ حُمرة، «تَـسُوخ» أي: تدخلُ فيه الأقدامُ وتغيب[٣].

---

(١) انظر: «المحتسب» لابن جني (١: ٢٧٤ - ٢٧٥).

(٢) المصدر السابق (١: ٢٧٥).

(٣) من «قوله: قرئ: رجس الشيطان» إلى هنا، سقط من (ح).

والضمير في ﴿بِهِ﴾ للماء، ويجوزُ أن يكونَ للرَّبْط، **لأنَّ القلبَ إذا تمكَّنَ فيه الصَّبرُ والجُرأةُ ثَبَتَتِ القَدَمُ في مَواطِنِ القِتال.**

[﴿إِذْ يُوحِى رَبُّكَ إِلَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ أَنِّى مَعَكُمْ فَثَبِّتُوا۟ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ۚ سَأُلْقِى فِى قُلُوبِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلرُّعْبَ فَٱضْرِبُوا۟ فَوْقَ ٱلْأَعْنَاقِ وَٱضْرِبُوا۟ مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ﴾ ١٢]

﴿إِذْ يُوحِى﴾ يجوزُ أن يكونَ بَدَلاً ثالثاً مِن ﴿إِذْ يَعِدُكُمُ﴾ [الأنفال: ٧]، **وأن يَنتَصِبَ بـ«يُثَبِّتَ»**. ﴿أَنِّى مَعَكُمْ﴾ مفعولُ ﴿يُوحِى﴾، وقُرِئ: «إني» بالكسر علىٰ إرادة القول، أو علىٰ إجراءِ ﴿يُوحِى﴾ مجرىٰ: يقول، **كقوله: «إني مُمِدُّكم»**، والمعنىٰ: أني مُعينكم علىٰ التثبيت، فثَبِّتوهم.

قوله: (**لأنَّ القَلْبَ إذا تمكَّنَ فيه الصَّبرُ والجرأة**): يُؤذِنُ بأنَّ ﴿عَلَىٰ قُلُوبِكُمْ﴾ صِلَةٌ لـ«يَربِط»، وعُدِّيَ بـ«علىٰ» مزيداً للتمكُّن، ونحوُه في إرادةِ الاستِعلاءِ: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٥] لمزيد التمكُّن.

قال الواحدي: «الـرَّبْطُ: معناه الشَّدُّ، يُقال لكُلِّ مَنْ صبرَ علىٰ أمر: رَبَطَ قلبَه، و«علىٰ» صِلَةٌ، والمعنىٰ: وليربطَ قلوبكم بما أنزَلَ من الماء، فتَثبُتَ ولا تَضطَرِبَ بوَسْوسةِ الشَّيْطان»[(١)].

قوله: (**﴿إِذْ يُوحِى﴾ يجوزُ أن يكونَ بَدَلاً ثالثاً من ﴿إِذْ يَعِدُكُمُ﴾ وأن يَنتَصِبَ بـ«يُثَبِّتَ»**)، وقد سبقَ أنَّ البَدَلَ أولىٰ للتكرير.

قوله: (**كقوله: «إني مُمِدُّكم»**): يعني: في قراءةِ مَنْ قرأ بكَسْرِ «إنَّ» في قوله: ﴿فَٱسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّى مُمِدُّكُم﴾، والظاهرُ أنه استَشهَدَ به للوجهين[(٢)]، وإنْ ذكرَ في مَوضِعِه أنه مفعولُ القولِ المُضمَر.

---

(١) «الوسيط» للواحدي (٢: ٤٤٧).

(٢) من بداية هذه الفقرة إلى هنا سقط من (ف)، وجاء فيها بدلاً منه: «قوله: (الرعب بالتثقيل)»، وهي زيادة مقحمة هنا، وستأتي في موضعها ص٤٦.

وقوله: ﴿سَأُلْقِي ... فَاضْرِبُوا﴾ يجوزُ أن يكونَ تفسيراً لقوله: ﴿أَنِّي مَعَكُمْ فَثَبِّتُوا﴾ ولا معونةَ أعظمُ مِن إلقاءِ الرُّعْب في قُلوبِ الكَفَرة، ولا تثبيتَ أبلَغُ مِن ضَرْبِ أعناقهم، واجتماعُهما غايةُ النُّصرة. ويجوزُ أن يكونَ غيرَ تفسير، وأن يُرادَ بالتثبيت: أن يُخطِروا ببالِهم ما تَقْوىٰ به قلوبُهم، وتَصِحَّ عزائمُهم ونياتُهم في القِتال، وأن يُظهِروا ما يَتيقَّنونَ به أنهم مُـمَدُّونَ بالملائكة.

قوله: (﴿سَأُلْقِي ... فَاضْرِبُوا﴾: يجوزُ أن يكونَ تفسيراً) اعلم أنَّ في فَصْل قولِه: ﴿سَأُلْقِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ﴾ عمَّا قبلَه[1] وَجْهَين:

أحدهما: أن يكونَ قولُه: ﴿سَأُلْقِي﴾ مع ما تَرتَّبَ عليه بالفاء تفسيراً لقوله: ﴿أَنِّي مَعَكُمْ﴾ مع ما تَـرتَّبَ عليه بالفاء، فقولُه: ﴿ سَأُلْقِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ﴾ تفسيرٌ لقوله: ﴿أَنِّي مَعَكُمْ﴾، وقولُه: ﴿فَاضْرِبُوا فَوْقَ الْأَعْنَاقِ وَاضْرِبُوا مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ﴾ تفسيرٌ لقوله: ﴿فَثَبِّتُوا الَّذِينَ آمَنُوا﴾.

وثانيهما: أن لا يكونَ تفسيراً لذلك، وحينَئذٍ يحتملُ وَجْهَين:

أحدهما: أن يكونَ معنىٰ قولِه: ﴿فَثَبِّتُوا الَّذِينَ آمَنُوا﴾: أخطِرُوا ببالِهم ما تَقْوَىٰ به قلوبُهم، بنحو: أني سمعتُ المُشرِكينَ يقولون: والله لئنْ حَمَلُوا علينا لَـنَنكَشِفَنَّ، وبنحو: أبشِرُوا فإنَّ اللهَ ناصِرُكم، ويكونُ قولُه: ﴿سَأُلْقِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ﴾ استِئنافاً، كأنه لـمَّا قيل: فأوقِعُوا في قلوبِ المُؤمنين ما تَقْوَىٰ به قلوبُهم، وأظهِرُوا ما يَتيقَّنُونَ به أنهم قد أُمِدُّوا بالملائكة، فقالوا: فماذا يكونُ إذن؟ فأُجيبُوا بقوله: ﴿سَأُلْقِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ﴾، وعند ذلك ﴿وَاضْرِبُوا مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ﴾ يعني: مُدُوُّهم أنتم[2]، وأنا أُنجِزُكم وَعْدَكم بإلقاءِ الرُّعْبِ في قلوبهم وآمُـرُكُم بالضَّـرْبَين.

---

(١) يُريد بفَصْلِـهِ عما قبله: تَـرْكَ حرفِ العطفِ بين الجملتين، كما هو اصطلاحُ علماءِ البلاغةِ في مبحث «الفصل والوصل».

(٢) في الأصول الخطية: «عدوهم أنتم»، ولا تَستَقيمُ إلا على وجهٍ بعيد، وما أثبتُّه أولىٰ لتقدُّم «الإمداد» في نظم الآية.

وقيل: كانَ المَلَكُ يَتَشَبَّهُ بالرجلِ الذي يَعرِفونَ وجهَه، فيأتي، فيقول: إني سمعتُ المشركين يقولون: والله لئنْ حَمَلُوا علينا لَـنَنكَشِفَنَّ، ويمشي بينَ الصَّفَّين، فيقول: أبشِروا، فإنَّ اللهَ ناصِـرُكم؛ لأنكم تَعبُدُونَه، وهؤلاءِ لا يَعبُدُونَه.

فقوله: «كان المَلَكُ يَتَشَبَّهُ بالرَّجُل»: كالاستِشهادِ للإخطارِ بالبالِ بما تَقْوَىٰ به القُلوب، وقولُه: «يمشي بين الصَّفَّينِ فيقول» بيانٌ لقوله: «وأن يُظهِروا ما يَتيقَّنُونَ به أنهم مُمَدُّونَ بالملائكة».

وثانيهما: أن يكونَ قولُه: ﴿سَأُلْقِى﴾ إلى آخِرِه، بعَيْنه مُلقَّناً، وهو المُرادُ مِن قوله: «ويجوزُ أن يكونَ قولُه: ﴿سَأُلْقِى﴾ إلىٰ قوله: ﴿كُلَّ بَنَانٍ﴾ تلقيناً للملائكة»، وهذا أيضاً يحتملُ وَجْهَين:

أحدهما: أن يكونَ مَقُولاً للقولِ على سبيلِ البيان، كقوله: ﴿فَثَبِّتُوا۟﴾.

وثانيهما: علىٰ الاستِئنافِ على طريقةِ السُّؤالِ والجواب، كما صَـرَّحَ به قولُه[1]: «فالضاربون على هذا»، أي: علىٰ أن يكونَ ﴿سَأُلْقِى﴾ تلقيناً، وعلى الوُجُوهِ السَّابقةِ هُمُ الملائكة، وفيه دلالةٌ على أنَّ الملائكةَ قاتلت.

فإن قلتَ: التقسيمُ مُختَلٌّ؛ لأنَّ الوَجْهَ الأخيرَ مُشتَمِلٌ علىٰ البيان، وهو تفسير، فكيفَ يكونُ قَسِيمـاً للوَجْهِ الأوَّل؟ قلتُ: ليس كذلك؛ لأنه قال أولاً: «﴿سَأُلْقِى ... فَٱضْرِبُوا۟﴾: يجوزُ أن يكونَ تفسيراً»، فالتقديرُ: أنَّ المجموع: إما تفسيرٌ أو غيرُ تفسير، والثاني: إما أن يكونَ معنىٰ «التثبيت»: الإخطارَ بالبالِ، أو إظهارَ ما يحصلُ به اليقينُ، أو التلقين، ثم التلقين: إما علىٰ البيانِ أو على الاستِئناف.

قوله: (لَـنَنكَشِفَنَّ) أي: لَـنَنهَزِمَنَّ، مِن: كَشَفتُ الشيءَ فانكَشَف.

---

(١) ختم ناسخ (ط) هذه الفقرة عند قوله: «كما صرَّح به»، وجعل (قوله: فالضاربون...) فقرة جديدة، وأخَّرها إلى ما يُقابلُها من «الكشاف» بعد خمس فقرات، وهو خطأ، والمُثبتُ من (ح) و(ف).

وقُرِئ: (الرُّعُبَ) بالتثقيل، ﴿فَوْقَ ٱلْأَعْنَاقِ﴾: أراد أعالي الأعناقِ التي هي المَذَابح، لأنها مَفاصِل، فكان إيقاعُ الضَّـرْبِ فيها حَزّاً وتطييراً للرؤوس.

وقيل: أراد الرؤوسَ لأنها فوقَ الأعناق، يعني: ضَـرْبَ الهام، قال:

وأضْـرِبُ هَامَةَ البَطَلِ المُشِيحِ

و:

غَـشَّيْتُهُ وَهْـوَ في جَـأواءَ باسِـلةٍ   عَضْباً أصابَ سَواءَ الرَّأسِ فانفَلَقا

والبَنَان: الأصابع، يُريدُ الأطراف، والمعنىٰ: فاضربوا المَقَاتِلَ والشَّوَىٰ، ....

قوله: («الرُّعُب» بالتثقيل): أي: بضَمِّ العين، ابنُ عامر والكِسائيّ.

قوله: (وأضـرِبُ هَامَةَ البَطَلِ المُشِيح): أولُه:

وإجشَامي[1] على المكروهِ نَفْسي[2]

إجشامي: تكليفي، والهامُ: وَسَطُ الرأس، والمُشِيحُ ـ بالحاء المُهمَلة ـ: المُجِدُّ المُسْـرِع، ورجلٌ مُشِيح: حَذِرٌ، وأشاحَ الرجل: إذا جَدَّ في القِتال.

قولـه: (غَشَّيتُـه) البيت[3]: الـجأواء: العَسْكَرُ العظيمُ الذي اسوَدَّ من كثرةِ السِّلاح، والـبَسَالة: الشَّجَاعة، والعَضْب: السَّيفُ القاطِع، والسَّوَاء: الوَسَط، يقول: رُبَّ فارسٍ صِفَـتُه كيتَ وكيتَ، أنا ضَـرَبتُه وهو في جَيْشٍ تامِّ السِّلاح، بسَيفٍ قاطِعٍ نالَ وَسَطَ رأسِه، فشَقَّه.

قوله: (والشَّوَىٰ): وهو اليدانِ والرِّجْلانِ والرأسُ من الإنسان، وكُلُّ ما ليسَ مَقتَلاً، يُقال: رَمَاهُ فأشواهُ: إذا لم يُصِبِ الـمَقتَل.

---

(١) من قوله: «على الاستئناف» إلى هنا، سقط من (ف)، فصارت العبارة: «إما على البيان أو على المكروه نفسي»!

(٢) الأبياتُ لعمرو بن الإطنابة الأنصاري، كما في «الكامل» للمبرد (١: ٧٧) و(٤: ٥٧).

(٣) البيتُ لبَلْعاء بن قيس الكِناني، كما في «الحماسة» لأبي تمام ص١٥.

لأنَّ الضَّرْبَ إما واقعٌ علىٰ مَقتَلٍ أو غيرِ مَقتَل، **فأمَرَهُم بأن يجمعوا عليهم النَّوعَين معاً.**

ويجوزُ أن يكونَ قولُه: ﴿سَأُلْقِى﴾ إلىٰ قوله: ﴿كُلَّ بَنَانٍ﴾، عقيبَ قولِه: ﴿فَثَبِّتُواْ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾: تلقيناً للملائكةِ ما يُثبِّتونَهم به، كأنه قال: قولوا لهم قولي: ﴿سَأُلْقِى فِى قُلُوبِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلرُّعْبَ﴾، أو كأنهم قالوا: كيفَ نُثبِّتُهم؟ فقيل: قولوا لهم قولي: ﴿سَأُلْقِى﴾، فالضاربون علىٰ هذا هُمُ المُؤمنون.

[﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ شَآقُّواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ ۚ وَمَن يُشَاقِقِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَإِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ * ذَٰلِكُمْ فَذُوقُوهُ وَأَنَّ لِلْكَٰفِرِينَ عَذَابَ ٱلنَّارِ﴾ ١٣-١٤]

﴿ذَٰلِكَ﴾ إشارةٌ إلىٰ ما أصابهم مِنَ الضَّرْبِ والقَتْلِ والعِقابِ العاجِل، ومحلُّه الرفعُ علىٰ الابتداء، و﴿بِأَنَّهُمْ﴾ خبَرُه، أي: ذلكَ العِقابُ وقعَ عليهم بسَبَبِ مُشَاقَّتِهم، والمُشاقَّة: مُشتَقَّةٌ مِنَ الشِّقّ، لأنَّ كِلا المُتعادِيَينِ في شِقٍّ خِلافِ شِقِّ صاحبه.

وسُئِلتُ في المنامِ عن اشتِقاقِ المُعاداة، فقلت: لأنَّ **هذا في عُدْوة**، وذاك في عُدْوة.

الراغب: «البَنان: الأصابع، سُمِّيَت بذلك لأنَّ بها صَلاحَ الأحوال التي يُمكِنُ للإنسان أن يَبِنَّ بها، يُريدُ: أن يُقيم، ويُقال: أبَنَّ بالمكانِ يَبِنُّ، ولذلك خُصَّ في قوله تعالىٰ: ﴿بَلَىٰ قَٰدِرِينَ عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّىَ بَنَانَهُۥ﴾ [القيامة: ٤]، وقوله تعالىٰ: ﴿وَٱضْرِبُواْ مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ﴾، خُصَّ لأجْلِ أنهم بها تُقاتِلُ وتُدافِع»(١).

قوله: (**فأمَرَهُم بأن يَجمَعُوا عليهمُ النَّوْعَين معاً**): وفائدتُه: الضَّرْبُ المُتواتِرُ بلا تَحاشٍ.

قوله: (**هذا في عُدْوة**): العُدْوة ـ بضَمِّ العين وكَسْرِها ـ: جانبُ الوادي وحَافَّتُه، والجمعُ: عِدَاء، مثل: بُرْمَةٌ وبِرَام، وما يُوافِقُ قولَ المُصنِّف في منامه قولُ ابنِ جِنِّي: «﴿وَلَا تُشْطِطْ﴾ [ص: ٢٢]: أي: لا تُبعِد، وهو من الشَّطِّ، وهو الجانبُ، فمعناه: أَخْذُ جانبِ الشيءِ وتَركُ وَسَطِه وأقربِه، كما قيل: تَجَاوَز، وهو مِنَ الجِيزة، وهو جانبُ الوادي»(٢).

---

(١) «مفردات القرآن» ص١٤٧.

(٢) «المحتسب» لابن جني (٢: ٢٣١).

كما قيل: المُخاصَمةُ والمُشاقَّة؛ لأنَّ هذا في خُصْم ـ أي: في جانب ـ وذاك في خُصْم، وهذا في شِقٍّ وذاك في شِقّ.

والكاف في ﴿ ذَٰلِكَ ﴾ لخِطابِ الرسولِ عليه السَّلام، أو لخِطابِ كُلِّ أحد، وفي ﴿ ذَٰلِكُمْ ﴾ للكَفَرة، **علىٰ طريقةِ الالتِفات**. ومَحَلُّ ﴿ ذَٰلِكُمْ ﴾ الرفعُ علىٰ: ذلكُمُ العِقاب، أو: العِقابُ ذلكم ﴿فَذُوقُوهُ﴾، **ويجوزُ أن يكونَ نَصْباً علىٰ: عليكم** ذلكُم فذُوقُوه، كقولك: زيداً فاضْرِبْه، ﴿وَأَنَّ لِلْكَٰفِرِينَ﴾ عطفٌ علىٰ ﴿ ذَٰلِكُمْ ﴾ **في وَجْهَيه**، ....

قوله: (**على طريقةِ الالتِفات**): التَفَتَ من ﴿شَآقُّواْ ٱللَّهَ﴾ وهو غَيْبة، إلىٰ ﴿ ذَٰلِكُمْ ﴾ وهو خِطاب.

قوله: (**ويجوزُ أن يكونَ نَصْباً علىٰ: عليكم**): قال القاضي: «﴿ ذَٰلِكُمْ ﴾ نَصْبٌ بفِعْل دَلَّ عليه ﴿فَذُوقُوهُ﴾ أو غيره؛ مثل: بَاشِرُوا، أو: عليكم، فتكونُ الفاءُ عاطفة»[1]، وفيه أنَّ الفاءَ على الأوَّلِ شَرْطيَّة[2]. قلت: هو مِثلُ قوله: خَوْلانُ فانكِحْ[3]، أي: هؤلاءِ خَوْلان، المعنىٰ: ذلكم العذابُ الذي تَستَحِقُّونَه، فإذا كان كذلك فذُوقُوه.

قوله: (**في وَجْهيه**): أي: في أن يكونَ مُبتَدأً وخَبَرُه محذوف، أو عكسَه، والمعنىٰ: ذلكمُ الجزاءُ في الدُّنيا وكونُكم في النار في الآخرة، فالعقابُ بمعنىٰ الجزاء. ووَضَعَ ﴿لِلْكَٰفِرِينَ﴾ مَوضِعَ الضمير، واللامُ فيه للعَهْد.

والجملةُ على قراءةِ الحسن تذييلٌ، واللامُ للجِنس، والواوُ للاستِئناف.

---

(١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٩٤).

(٢) لفظة «شرطية» سقطت من (ف).

(٣) طرفٌ من بيت شعر، استشهد به سيبويه في «الكتاب» (١: ١٣٩ و١٤٣)، وهو بتمامه:

وقائلةٍ: خَوْلانُ فانكِحْ فَتاتَهُمْ ... وأُكْرُومَةُ الحيَّينِ خِلْوٌ كما هِيَا

وانظر: «مغني اللبيب» لابن هشام (١: ١٦٥) و(٢: ٤٨٣).

أو **نَصْبٌ** علىٰ أنَّ الواوَ بمعنىٰ «مع»، والمعنىٰ: ذوقوا هذا العذابَ العاجِلَ مَعَ الآجِلِ الذي لكم في الآخِرة، **فوضعَ الظاهرَ موضِعَ الضمير**، وقرأ الحسن: «وإنَّ للكافرين»، بالكَسْر.

[﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ زَحْفًا فَلَا تُوَلُّوهُمُ ٱلْأَدْبَارَ ۞ وَمَن يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُۥٓ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِّقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فِئَةٍ فَقَدْ بَآءَ بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَمَأْوَىٰهُ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ ﴾ ١٥-١٦]

﴿زَحْفًا﴾ حالٌ مِن ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾، والزَّحْف: **الجيشُ الدَّهْم** الذي يُرىٰ لكَثْرتِهِ كأنه يَزحَف، أي: يَدِبُّ دَبِيباً، مِن: زَحَفَ الصَّبيُّ: إذا دَبَّ علىٰ اسْتِهِ قليلاً، سُمِّيَ بالمصدر، والجمع: زُحُوف، والمعنىٰ: إذا لَقِيتُمُوهُم للقِتالِ وهم كثيرٌ جَمٌّ، وأنتُم قليل، فلا تَفِرُّوا، فَضْلاً أن تُدانُوهُم في العَدَدِ أو تُساوُوهُم. أو حالٌ مِنَ الفريقين، أي: إذا لَقِيتُمُوهُم مُتزاحِفِينَ هم وأنتُم، أو حالٌ مِنَ المُؤمنين، كأنهم أُشعِرُوا **بما كان سيكونُ** .....

قوله: (**أو نصب**): عطفٌ علىٰ قوله: «علىٰ ذلكم» مِن حيثُ المعنىٰ، أي: ﴿وَأَنَّ لِلْكَٰفِرِينَ﴾ رفعٌ عطفٌ علىٰ ﴿ ذَٰلِكُمْ ﴾، أو نصبٌ علىٰ أنَّ «الواو» بمعنىٰ «مع».

قوله: (**فوَضَعَ الظاهرَ موضِعَ المُضمَر**[1])‌: أي: فوَضَعَ ﴿لِلْكَٰفِرِينَ﴾ موضِعَ ﴿ ذَٰلِكُمْ ﴾، وفائدتُه: الإشعارُ بأنَّ صفةَ الكُفر هي المُوجِبةُ لإذاقةِ العذابِ في الدارَين، وفائدةُ التذييل[2] أن يُقال: أيها الكفار، إنَّ العذابَ في الدُّنيا مِنْ ضَرْبِ الأعناقِ وقَطْعِ الأطرافِ لكم خاصَّةً فذُوقُوه، ثم الأمرُ في الآخرةِ أن تَدخُلُوا في زُمْرةِ الجاحِدينَ المُخلَّدِينَ في عذابِ النار.

قوله: (**الجيش الدَّهْم**): والدَّهْمُ بفتح الدال، **الجوهري**: «العَدَدُ الكثير».

قوله: (**بما كانَ سيكون**): «كان» زائدة للتأكيد، كقول الفَرَزْدَق:

وجِيرانٍ لنا كانوا كِرامِ[3]

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «الضمير»، والمعنىٰ واحد.

(٢) في (ف): «وفائدتُه التذييل»، والمُثبَت من (ط) و(ح)، والمعنىٰ قريب.

(٣) في (ف): «وإخوانٍ لنا كانوا كرامِ».

=

منهم يومَ حُنَين حينَ تولَّوا مُدبِرين، وهم زَحْفٌ مِنَ الزُّحُوفِ اثني عَشَـرَ ألفاً، **وتَقدِمةُ نَـهْيٍ** لهم عن الفِرارِ يومئذٍ، **وفي قوله:** ﴿وَمَن يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ﴾ **أمارةٌ عليه.**

﴿إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِّقِتَالٍ﴾ هو الكرُّ بعدَ الفَـرِّ، يُخيِّلُ عَدُوَّهُ أنه مُنهَزِم، ثم يَعطِفُ عليه، وهو بابٌ مِن خُدَعِ الحرب ومَكايِدِها، ﴿أَوْ مُتَحَيِّزًا﴾: أو مُنحازاً، ﴿إِلَىٰ فِئَةٍ﴾: إلىٰ جماعةٍ أخرىٰ مِنَ المُسلِمين سِوىٰ الفِئةِ التي هو فيها.

وعن ابنِ عُمَرَ رضيَ اللهُ عنه: «**خَرَجَتْ سَـرِيَّةٌ** وأنا فيهم، ففرُّوا، فلمَّا رَجَعُوا إلىٰ المدينةِ استَحيَوا، فدَخَلُوا البيوت، فقلت: يا رسول الله، نحنُ الفرَّارون؟ فقال: بل **أنتُم العَكَّارون**، وأنا فِئتُـكُم».

قوله: (**وتقدمةُ نهيٍ**): عطفٌ من حيثُ المعنىٰ علىٰ قوله: «كأنهم أُشعِرُوا»، أي: كأنهم أُشعِروا وكأنه تَقدِمَةُ نهيٍ لهم، أي: قولُه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ الآية ـ علىٰ أن يكونَ ﴿زَحْفًا﴾ حالاً مِنَ المؤمنين ـ إشعارٌ بما سيكونُ منهم وتَقدِمَةُ نهي.

قوله: (**وفي قوله:** ﴿وَمَن يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ﴾ **الآية، أمارةٌ عليه**): أي: علىٰ أنه تَقدِمةُ نهيٍ لهم عن الفِرار، وذلك أنَّ التَّحيُّـزَ إلى فئةٍ إنما يَصِحُّ إذا كان للمُسلِمينَ فئةٌ يَنحازُونَ[1] إليها، ويومَ بَدْرٍ لم يكنْ لهم في الأرض فئة، وأما بعدَ ذلك فالمُسلِمونَ كَثُرُوا، يَدُلُّ عليه قولُه تعالىٰ: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ﴾ [التوبة: ٢٥].

قوله: (**وعن ابن عُمَرَ: خَرَجَتْ سَرِيَّـة**) الحديث: أخرجه أحمدُ بنُ حنبل والترمذيُّ وأبو داود[2] مع اختِلافٍ فيه.

قوله: (**أنتم العَـكَّارُون**): أي: الكَرّارُونَ إلىٰ الحربِ والعَطّافُونَ نَحْوَها، يُقالُ للرجلِ يُولِّي عن الحربِ ثم يَكِرُّ راجِعاً إليها: عَكَرَ واعتَـكَـر. قاله صاحبُ «النهاية».

= والبيت تقدَّم عند الزمخشري في تفسير الآية ١٤٣ من سورة البقرة (٣: ١٤٠)، وانظر الكلام عليه هناك.

(١) في (ح) و(ف): «يتجاوزون»، وهو تحريف، وفي (ط): «تتحازون»، والصوابُ ما أثبتُّ، والله أعلم.

(٢) أحمد (٥٣٨٤) و(٥٥٩١) و(٥٧٥٢) و(٥٨٩٥)، والترمذي (١٧١٦)، وأبو داود (٢٦٤٧).

وانهزَمَ رجلٌ مِنَ القادسية، فأتىٰ المدينةَ إلىٰ عُمَرَ رضيَ اللهُ عنه فقال: «يا أمير المُؤمنين هَلَكتُ، فَرَرتُ مِنَ الزَّحْف، فقال عُمَرَ رضيَ اللهُ عنه: أنا فِئتُك».

وعن ابن عباسٍ رضيَ اللهُ عنه: «إنَّ الفِرارَ مِنَ الزَّحْفِ مِن أكبرِ الكبائر».

فإن قلتَ: بِمَ انتصَبَ ﴿إِلَّا مُتَحَرِّفًا﴾؟ قلتُ: علىٰ الحال، و﴿إِلَّا﴾ لغْو، أو علىٰ الاستِثناءِ مِنَ المُولِّين، أي: ومَنْ يُولِّهم إلا رجلاً منهم مُتحرِّفاً أو مُتحيِّزاً.

وقرأ الحسن: «دُبْـرَه» بالسُّكون، ووَزْنُ «مُتحيِّز»: مُتَفيعِل، لا: مُتَفعِّل، لأنه مِن: حاز يحوز، فبناءُ «مُتفعِّل» منه: مُتَحَوِّز.

[﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمْ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ وَلِيُبْلِيَ ٱلْمُؤْمِنِينَ مِنْهُ بَلَآءً حَسَنًا إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ ١٧]

لـمَّا كَسَـرُوا أهلَ مكَّة، وقتَلُوا وأسَـرُوا، أقبَلُوا علىٰ التَّفاخُر، فكانَ القائلُ يقول: قتلتُ وأسَـرْت، ولـمَّا طَلَعَتْ قُريشٌ قال رسولُ الله ﷺ: ....

قوله: (رجلٌ مِنَ القادسية)، المُغرِب: «هو مَوضِعٌ بينَه وبينَ الكوفةِ خمسةَ عشرَ ميلاً».

قوله: (و﴿إِلَّا﴾ لَغْوٌ) أي: لفظةُ ﴿إِلَّا﴾ لغوٌ مِن حيثُ اللفظ، أي: مَزيدة، لأنَّ العامِلَ يعملُ في الحالِ استِقلالاً، لكنَّها مُعطيةٌ في المعنىٰ فائدتَها، والكلامُ في سياقِ النفي، المعنىٰ[(١)]: فلا تُولُّوهُمُ الأدبارَ في حالٍ من الأحوال إلا مُتحرِّفاً.

قوله: (ولـمَّا طَلَعَتْ قُريش) إلىٰ قوله: «خُذْ قُبْضةً من تُرابٍ فارمِهم بها» إلىٰ آخِرِه: يَدُلُّ علىٰ أنَّ هذه الرَّمْيةَ غيرُ الرَّمْيةِ التي وُجِدَت يومَ حُنَين، قال مُحيي السُّنَّة: «قال أهلُ التفسير والمغازي: نَدَبَ رسولُ الله ﷺ أصحابَه، فانطَلَقُوا حتَّىٰ نزلوا بَدْراً»، وساقَ القِصَّةَ إلىٰ قوله: «فلمَّا التقَىٰ الجمْعانِ تناوَلَ كَفًّا من حَصًّى عليها تُرابٌ، فرَمَىٰ به في وُجُوهِ القوم، وقال: «شاهَتِ الوُجُوه»، فلم يبقَ منهم مُشـرِكٌ إلا دخلَ في عَيْنَيهِ وفَمِه ومِنخَرَيْه، فانهزَمُوا»[(٢)].

---

(١) قوله: «والكلام في سياق النفي، المعنىٰ» سقط من (ح) و(ف)، وفيهما مكانه: «أي».

(٢) «معالم التنزيل» للبغوي (٣: ٣٣٩).

....

وقلت: أما أئمةُ الحديث فلم يذكر أحدٌ منهم أنَّ هذه الرَّمْيةَ كانت يومَ بدر[١]، روينا في «صحيح مسلم»[٢] عن سلمةَ بنِ الأكوع قال: «غَـزَوْنا مع رسولِ الله ﷺ حُنيناً، فلمَّا واجَهْنا العَدُوَّ»، وساقَ الحديثَ إلى قوله: «فوَلَّىٰ أصحابُ النبيِّ ﷺ، ومَرَرتُ مُنهَزِماً على رسول الله ﷺ وهو علىٰ بَغْلتِهِ الشَّهْباء، فقال: لقد رأىٰ ابنُ الأكوع فَـزَعاً، فلمَّا غَشَوْا رسولَ الله ﷺ نزلَ عن بَغْلَتِه، ثم قبضَ قَبْضةً من تُراب الأرض، ثم استقبَلَ به وُجُوهَهُم، وقال: «شَاهَتِ الوُجُوه»، فما خَلَقَ اللهُ منهم إنساناً إلا مَلأَ عَينَيهِ تُراباً بتلك القَبْضة، فهَزَمَهُم اللهُ تعالىٰ».

وذكر صاحبُ «المُعتَمد»[٣] حديثَ الرَّمْيِ بعد قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ﴾: ورواهُ مُسلِمٌ[٤] عن العباس، وفيه أنه في يوم حُنَين.

وفي «مُسنَدِ أحمدَ بنِ حنبل»[٥] عن أبي عبد الرحمن الفِهْريِّ: أنَّ الرَّميةَ كانت يومَ حُنَين.

---

(١) تعقَّبه الحافظُ الزيلعيُّ في «تخريج أحاديث الكشَّاف» (٢: ٢٠)، فساق رواياتٍ جاء فيها ذِكرُ ذلك يومَ بدر، وقال بإثرها: «قد ثبت عن غير واحد من الأئمة أن هذه الآيةَ نزلت في يوم بدر، وإن كان النبي ﷺ فعل ذلك يومَ حُنين أيضًا».
ونقل العلامة الألوسيُّ في «روح المعاني» (٩: ١٨٥) عن الحافظ السيوطي تعقُّبَه المؤلفَ في هذا أيضًا، وقال: إن ما جزم به المؤلفُ «ناشئٌ من قلة الاطلاع، فإنه ـ عليه الرحمة ـ لم يبلغ درجة الحفاظ، ومُنتهىٰ نَظَره الكتب الستة و«مسند أحمد» و«مسند الدارمي»، وإلَّا فقد ذكر المحدثون أن الرمي قد وقع في اليومين، فنفيُ وقوعه في يوم بدر ممَّا لا ينبغي». وقال الألوسي: «وذِكرُ ما في حُنين في هذه القصة بعيدٌ جدًا، وما ذكره في تقريب ذلك ليس بشيء، كما لا يخفىٰ علىٰ مَن راجَعَه وأنصف».
وانظر: «الفتح السماوي بتخريج أحاديث القاضي البيضاوي» للمناوي (٢: ٦٥٢).

(٢) برقم (١٧٧٧).

(٣) «المعتمد» في التفسير، لأبي القاسم إسماعيل بن محمد الأصبهاني الحافظ المُلقَّب بقوام السُّنة، المُتوفَّىٰ سنة ٥٣٥هـ، رحمه الله تعالىٰ. كذا في «كشف الظنون» (٢: ١٧٣٢).

(٤) في «صحيحه» برقم (١٧٧٥).

(٥) برقم (٢٢٤٦٧). والراوي المُبهَم ـ الآتي ذكرُه ـ: هو يعلىٰ بن عطاء.

....

وفيه: قال الراوي: «حَدَّثَني أبناؤُهم عن آبائهم أنهم قالوا: لم يبقَ مِنَّا أحدٌ إلا امتلأَتْ عَيْناهُ وفمُه تُراباً».

وللمُفسِّرينَ أن يقولوا: إنَّ هذه الرَّميةَ غيرُ تلك الرَّمية، ثم إنَّ لهم أن يُبيِّنوا صِحَّةَ هذا النَّقْل، وبهذا رَمَزَ مُحيي السُّنَّة: «وقال أهلُ التفسير والمغازي»، وفي إقحام «إذ» في هذهِ القرينةِ[1] دونَ أختِها ـ أي: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾ ـ دلالةٌ على اختِلافِ وُقُوعِهما بحَسَبِ الزَّمان.

وأما قضيَّةُ النَّظْم: فعلىٰ ما سبق أنَّ قوله تعالىٰ: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَنفَالِ﴾ كالفاتحةِ التي يُتخلَّصُ منها إلى تَعْدادِ أحوالِ المؤمنين مع رسول الله ﷺ، وكراهةِ بعضِهم رأيَهُ صَلَواتُ الله عليه[2] في كثيرٍ من الأمْر، كما سبقَ في قوله تعالىٰ: ﴿كَمَآ أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيْتِكَ بِٱلْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ﴾، فبدأ بقِصَّةِ بَدْر، وذكرَ نُبَذاً منها، وخَتَمَها بقوله: ﴿ذَٰلِكُمْ فَذُوقُوهُ وَأَنَّ لِلْكَٰفِرِينَ عَذَابَ ٱلنَّارِ﴾، ثم عَمَّ الخِطابُ بقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ زَحْفًا فَلَا تُوَلُّوهُمُ ٱلْأَدْبَارَ ۞ وَمَن يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُۥٓ﴾ الآية.

وروىٰ مُحيي السُّنَّة عن بعضِهم: أنَّ حُكمَ الآيـةِ عامٌّ في حقِّ كلِّ مَنْ وَلَّىٰ مُنهزِماً[3].

ثم رَتَّبَ النهيَ عن التَّولِّي علىٰ الوَصْفِ المُناسِب، وهو قوله: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمْ ۚ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾، يعني: أتحسَبُونَ أنَّ النُّصْـرَةَ تحصُلُ بفِعْلِكم أو بفِعْلِ الغير، فلم تَقتُلُوهُم حينَ قَتلتُمُوهُم يومَ بدر، ولا هَزَمتُمُوهُم حينَ هَزَمتُمُوهُم يومَ حُنَين، وإذا كان النَّاصِـرُ والمُتولِّي هو اللهَ عَزَّ وجَلَّ، فكيفَ تُولُّونَ الأدبار؟! كأنه قيل: لا تُولُّوهُمُ الأدبار؛ لأنَّ اللهَ تعالىٰ ناصِـرُكم ومُعينُكُم.

---

(١) يعني في قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ﴾.

(٢) في (ح): «رايةَ رسول الله صلواتُ الله وسلامُه عليه»، وهو تحريف.

(٣) «معالم التنزيل» للبغوي (٣: ٣٣٨).

«هذهِ قُريشٌ قد جاءت بخُيَلائِـها وفَخْرِها، يُـكذِّبُونَ رسولَك، اللهُمَّ إني أسألُكَ ما وَعَدتَني»، فأتاه جَبرئيلُ عليه السَّلام، فقال: خُذْ قَبْضةً مِن تُراب، فارمِهم بها، فقال لـمَّا التَـقَىٰ الجمعانِ لعليٍّ رضيَ اللهُ عنه: «أعطِني قَبْضةً مِن حَصْباءِ الوادي»، فرَمَىٰ بها في وُجُوهِهم، وقال: «**شَاهَتِ الوجوه**»، فلم يبقَ مُشرِكٌ إلا شُغِلَ بعَيْنيه، فانهزموا، ورَدِفَهم المُؤمنونَ يَقتُلونَهم ويأسِـرُونَهم، فقيل لهم: ﴿فَلَمۡ تَقۡتُلُوهُمۡ﴾، ....

والذي يُؤيِّدُ أنَّ تَعْدادَ القَصَصِ للاستِذكارِ(١): إيرادُها هكذا علىٰ غير ترتيبٍ على مِنْوالِ ما سبقَ في قِصَّةِ البقرة، ألا ترىٰ كيفَ عَقَّبَه بقوله: ﴿ إِن تَسۡتَفۡتِحُواْ فَقَدۡ جَآءَكُمُ ٱلۡفَتۡحُ ﴾ الآية [الأنفال: ١٩]، وأنه في شأن المُشـركين حينَ خَرَجُوا من مكَّة لقِتالِ المُسلِمين، وبقوله: ﴿ وَٱتَّقُواْ فِتۡنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمۡ خَآصَّةً ﴾ [الأنفال: ٢٥]، وأنه في أمْرِ عليٍّ وعمَّارٍ رضي الله عنهما يومَ صِفِّين، وفي أمْرِهِ وأمْرِ طلحةَ والزُّبيرِ يومَ الـجَمَل، وبقوله: ﴿ وَإِذۡ يَمۡكُرُ بِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِيُثۡبِتُوكَ ﴾ [الأنفال: ٣٠] وأنه في أمْرِ رسول الله ﷺ ونَجاتِهِ من مَكرِ قُريشٍ قبلَ الهجرة، وعلىٰ هذا إلىٰ آخرِ السُّورة. هذا هو النَّظْمُ المُعجِزُ الفائتُ للقُوَىٰ والقُدَر!

ولهذا السِّـرِّ كان التَّحدِّي بالسُّورةِ وإن كانت قصيرةً(٢)، دونَ الآياتِ وإن كانت ذواتِ عَدَد. واللهُ يقولُ الحقَّ وهو يهدي السَّبيل.

قوله: (**شَاهَتِ الوُجُوه**)، **النهاية**: «شاهت، أي: قَـبُحَت، يُقال: شَاهَ يَشُوهُ شَوْهاً، وشَوِهَ شَوَهاً، ورجلٌ أشوَهُ، وامرأةٌ شَوْهاءُ، ويُقالُ للخُطبةِ التي لا يُصَلَّىٰ فيها علىٰ النبيِّ ﷺ: شَوْهاء».

---

(١) تحرَّف في (ف) إلى «للاستكبار».

(٢) يُريد: أنَّ الله تعالى تحدَّىٰ الناسَ في أن يأتوا بمِثلِ هذا القرآنِ في قوله: ﴿ قُل لَّئِنِ ٱجۡتَمَعَتِ ٱلۡإِنسُ وَٱلۡجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأۡتُواْ بِمِثۡلِ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانِ لَا يَأۡتُونَ بِمِثۡلِهِۦ وَلَوۡ كَانَ بَعۡضُهُمۡ لِبَعۡضٖ ظَهِيرٗا ﴾ [الإسراء: ٨٨]، وتحدَّاهم في أن يأتوا بعشر سُوَرٍ مِثلِه في قوله: ﴿أَمۡ يَقُولُونَ ٱفۡتَرَىٰهُۖ قُلۡ فَأۡتُواْ بِعَشۡرِ سُوَرٖ مِّثۡلِهِۦ مُفۡتَرَيَٰتٖ﴾ [هود: ١٣]، وتحدَّاهم في أن يأتوا بسُورةٍ مِثلِه في قوله: ﴿ أَمۡ يَقُولُونَ ٱفۡتَرَىٰهُۖ قُلۡ فَأۡتُواْ بِسُورَةٖ مِّثۡلِهِۦ ﴾ [يونس: ٣٨]، وهو أدنىٰ ما وقع التحدِّي به.

والفاءُ جوابُ شَرْطٍ محذوفٍ تقديرُه: إنِ افتَخَرتُم بقَتْلِهم، فأنتُم لم تقتُلُوهُم ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾، لأنه هو الذي أنزَلَ الملائكة، وألقىٰ الرُّعْبَ في قلوبهم، وشاءَ النَّصْرَ والظَّفَر، وقَوَّىٰ قُلوبَكُم، وأذهَبَ عنها الفَزَعَ والجَزَع.

﴿وَمَا رَمَيْتَ﴾ أنتَ يا مُحَمَّد ﴿إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾، يعني: أنَّ الرَّمْيةَ التي رَمَيتَها لم تَرْمِها أنتَ علىٰ الحقيقة، لأنكَ لو رَمَيتَها، لَـمَا بلغَ أثَرُها إلا ما يَبلُغُه أثَرُ رَمْي البشر، ولكنَّها كانت رَمْيَةَ الله، حيثُ أثَّرَتْ ذلكَ الأثرَ العظيم، **فأثبَتَ الرَّمْيةَ لرسولِ الله ﷺ؛ لأنَّ صُورتَها وُجِدَت منه، ونَفَاها عنه؛ لأنَّ أثرَها الذي لا يُطيقُها البَشرُ فِعلُ الله** عَزَّ وعلا، **فكانَ اللهُ هو فاعلَ الرَّمْيةِ علىٰ الحقيقة**، وكأنها لم تُوجَدْ مِنَ الرسولِ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ أصلاً.

وقُرِئ: «ولكنِ اللهُ قَتَلَهُم»، «ولكنِ اللهُ رَمَىٰ»، بتخفيفِ «لكنْ»، ورَفْعِ ما بعدَه.

﴿وَلِيُبْلِيَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾: وليُعطِيَهم، ﴿بَلَآءً حَسَنًا﴾: عطاءً جميلاً، قال زهير:

فأبْلَاهُما خَيْـرَ البَلاءِ الذي يَبْلُو

قوله: (**فأثبَتَ الرَّميةَ لرسول الله ﷺ؛ لأنَّ صُورَتَها وُجِدَتْ منه، ونَفَاها عنه**) إلىٰ قوله: (**فكانَ اللهُ هو فاعِلَ الرَّميةِ علىٰ الحقيقة**): صَريحٌ في مذهبِ أهلِ السُّنَّة، قال الإمامُ رحمه الله: «أثبَتَ كونَه ﷺ رامياً، ونفىٰ كونَه رامياً، فوَجَبَ حَمْلُه على أنه رَمَاهُ كَسْباً، واللهُ تعالىٰ رَمَاهُ خَلْقاً»(١).

قوله: (**لأنَّ أثرَها الذي لا يُطيقُها البَشَرُ فِعلُ الله**): نَظَرَ إلىٰ لفظِ «الأثر»، فذَكَرَ وَصْفَه في «الذي»، وإلىٰ اكتِسائهِ التأنيثَ بالإضافة، فأنَّثَ الراجِعَ في «لا يُطيقُها».

قوله: (**فأبلاهُما خيرَ البَلاءِ الذي يَبلُو**): أوَّلُه:

جَزَىٰ اللهُ بالإحسانِ ما فَعَلَا بِكُم(٢)

---

(١) «مفاتيح الغيب» للرازي (١٥: ٤٦٦).

(٢) انظر: «ديوان زهير بن أبي سلمىٰ» ص٤٠، لكن فيه: «رأىٰ الله بالإحسان».

والمعنىٰ: وللإحسانِ إلىٰ المُؤمنين فَعَلَ ما فعَل، وما فَعَلَه إلا لذلك، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ﴾ لدُعائِهم ﴿عَلِيمٌ﴾ بأحوالهم.

[﴿ذَٰلِكُمْ وَأَنَّ ٱللَّهَ مُوهِنُ كَيْدِ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ ١٨]

﴿ذَٰلِكُمْ﴾ إشارةٌ إلىٰ البلاءِ الحسن، ومَحلُّه الرَّفع، أي: الغَرَضُ ذلكم، ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ مُوهِنُ﴾ معطوفٌ علىٰ ﴿ذَٰلِكُمْ﴾، يعني: أنَّ الغَرَضَ إبلاءُ المُؤمنينَ وتوهينُ كَيْدِ الكافرين. ....

يقول: جَزىٰ اللهُ الممدوحينَ بالإحسانِ جَزاءَ ما فَعَلَا بكم، وأعطاهما خيرَ العطاءِ الذي يُعطَىٰ لأحد، فـ«ما» موصولة، حُذِفَ منها المُضاف، وأُقيمَتْ مَقامَه.

قلت: الظاهرُ أنْ يُفسَّرَ قولُه: ﴿بَلَآءً حَسَنًا﴾ بالإبلاءِ في الحرب، **النهاية**: «في حديثِ سَعْدٍ يومَ بدر: «عَسَىٰ أن يُعطَىٰ هذا مَنْ لا يُبلي بلائي»، أي: لا يَعمَلُ مِثلَ عملي في الحرب، كأنه يُريد: أفعَلُ فِعْلاً أُختَبرُ فيه، ويظهرُ به خيري وشَرِّي»، لِـمَا أنه في مُقابِل توهين كَيْدِ الكافرين كما قال، لأنَّ الغَرَضَ إبلاءُ المؤمنين وتوهينُ كَيْدِ الكافرين، المعنىٰ: ما فَعَلَ اللهُ القتلَ والرَّميَ إلا ليُعطِيَ المؤمنين منه ـ أي: بسَبَبِ ذلك[١] ـ قُوَّةً ونَجْدةً، وإلا ليُوهِنَ أمْرَ الكافرين ويُبطِلَ كَيْدَهم.

ويُمكِنُ أن يُوجَّهَ قولُ المُصنِّف بحَمْلِ العطاءِ على ما ذكرنا، لأنَّ العطاءَ الحسنَ في مقام الحربِ[٢] النَّجْدةُ والقُوَّة، وأما توسيطُ ﴿ذَٰلِكُمْ﴾ بين الإعطاءِ والتَّوْهين؛ فلبُعْدِهما مِنَ العطاءين.

قوله: (﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ مُوهِنُ﴾ معطوفٌ على ﴿ذَٰلِكُمْ﴾): أي: عطفُ خَبَرٍ على خَبَر، ويجوزُ أن يكونَ عطفَ جُملة، أي: الغَرَضُ ذلكم والغَرَضُ أنَّ اللهَ مُوهِن. وعليه كلامُ أبي البقاء[٣]، لكنَّه قدَّرَ «الأمْر» بَدَلَ «الغَرَض»، وهو أبعَدُ من مَذهَبِ الاعتِزال.

---

(١) قوله: «أي: بسبب ذلك» سقط من (ف)، وهو تفسير لـ«مِن» في قوله: «منه».

(٢) تحرَّف في (ح) إلى: «في مقابل الحرب»، والمُثبَت من (ط) و(ف).

(٣) انظر: «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٦٢٠).

وقُرِئ: (مُوَهِّن) بالتشديد، وقُرِئَ على الإضافة، وعلى الأصلِ الذي هو التنوينُ والإعمال.

[﴿ إِن تَسْتَفْتِحُواْ فَقَدْ جَآءَكُمُ ٱلْفَتْحُ وَإِن تَنتَهُواْ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَإِن تَعُودُواْ نَعُدْ وَلَن تُغْنِيَ عَنكُمْ فِئَتُكُمْ شَيْـًٔا وَلَوْ كَثُرَتْ وَأَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ ١٩]

﴿ إِن تَسْتَفْتِحُواْ فَقَدْ جَآءَكُمُ ٱلْفَتْحُ ﴾ خِطابٌ لأهلِ مكَّةَ علىٰ سبيلِ التَّهكُّم، وذلكَ أنهم حينَ أرادوا أن يَنفِرُوا تَعَلَّقُوا بأستار الكعبة، وقالوا: اللهُمَّ انصُرْ أقرانا للضَّيْف، وأوصَلَنا للرَّحِم، وأفكَّنا للعاني، إنْ كانَ مُحَمَّدٌ علىٰ حَقٍّ فانصُرْه، وإنْ كُنَّا علىٰ حَقٍّ فانصُرْنا. ورُوِي: أنهم قالوا: اللهُمَّ انصُرْ أعلىٰ الجُندَين، وأهدىٰ الفِئتَين، وأكرَمَ الحِزبَين. ورُوِي: أنَّ أبا جَهْلٍ قال يومَ بدر: اللهُمَّ أيُّنا كانَ أهجَرَ وأقطعَ للرَّحِمِ فأَحِنْهُ اليوم. أي: فأهلِكْه.

وقيل: ﴿ إِن تَسْتَفْتِحُواْ ﴾ خِطابٌ للمُؤمنين، ﴿وَإِن تَنتَهُواْ ﴾ خِطابٌ للكافرين، يعني: وإن تَنتَهُوا عن عَداوةِ رسولِ الله ﷺ ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ وأسلَمُ، ﴿وَإِن تَعُودُواْ ﴾ لُمحاربتِه ﴿نَعُدْ ﴾ لِنُصْـرتِهِ عليكم.

﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ ﴾ قُرِئَ بالفتح؛ علىٰ: ولأنَّ اللهَ مُعينُ المُؤمنينَ كانَ ذلك، ....

قوله: (وقُرِئ: «مُوهِّن» بالتشديد): نافعٌ وابنُ كثير وأبو عمرو، وبالإضافة: حَفْصٌ[(١)].

قولـه: (﴿ إِن تَسْتَفْتِحُواْ ﴾ خِطابٌ لأهلِ مكَّةَ على سبيل التَّهكُّم): وذلك أنه تعالىٰ لـمَّا أجمَلَ في قِصَّةِ بدر، ووَصَّىٰ المؤمنين بالثَّباتِ في مُقابلةِ الأعداءِ، عادَ إلى التفصيل، وحَكَىٰ خِطابَه لأهلِ مَكَّةَ قبلَ اللقاء.

قوله: (﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ ﴾ قُرِئَ بالفَتْح): نافعٌ وابنُ عامر وحَفْص[(٢)]، والباقون: بالكسر[(٣)].

---

(١) القراءةُ الأولىٰ: «مُوَهِّنٌ كيدَ»، والقراءةُ الثانية: «مُوهِنُ كيدِ». وانظر: «التيسير» ص١١٦، و«حجة القراءات» ص٣٠٩.

(٢) من بداية فقرة «قوله: (إن تسفتحوا)» إلى هنا، سقط من (ط).

(٣) انظر: «التيسير» ص١١٦، و«حجة القراءات» ص٣١٠.

وقُرِئَ بالكسر، **وهذهِ أوجَه**، ويَعضُدُها قِراءةُ ابنِ مسعود: «واللهُ مَعَ المُؤمنين»، وقُرِئ: «ولن يُغنيَ عنكم»، بالياءِ للفَصْل.

[﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَا تَوَلَّوۡاْ عَنۡهُ وَأَنتُمۡ تَسۡمَعُونَ * وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ قَالُواْ سَمِعۡنَا وَهُمۡ لَا يَسۡمَعُونَ * إِنَّ شَرَّ ٱلدَّوَآبِّ عِندَ ٱللَّهِ ٱلصُّمُّ ٱلۡبُكۡمُ ٱلَّذِينَ لَا يَعۡقِلُونَ * وَلَوۡ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمۡ خَيۡرٗا لَّأَسۡمَعَهُمۡۖ وَلَوۡ أَسۡمَعَهُمۡ لَتَوَلَّواْ وَّهُم مُّعۡرِضُونَ ﴾ ٢٠ - ٢٣]

﴿وَلَا تَوَلَّوۡاْ﴾ قُرِئَ بطَرْحِ إحدىٰ التاءينِ **وإدغامِها**، والضَّميرُ في ﴿عَنۡهُ﴾ لرسولِ الله ﷺ، لأنَّ المعنىٰ: وأطيعوا رسولَ الله، كقوله: ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرۡضُوهُ﴾ [التوبة: ٦٢]، ولأنَّ طاعةَ الرسولِ وطاعةَ الله شيءٌ واحد، ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ [النساء: ٨]، فكانَ رجوعَ الضَّمير إلىٰ أحدِهما كرُجُوعِهِ إليهما، ....

قوله: (**وهذه أوجَه**): أي: القِراءةُ بكسر «إنَّ» في قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ أوجَهُ من القِراءةِ بالفَتْح؛ لأنَّ الجملةَ حينئذٍ تذييلٌ، وكأنه قيل: الغَرَضُ إعلاءُ أمْرِ المؤمنين و**توهينُ كَيْدِ** الكافرين، وكيتَ وكيتَ، وأنَّ سُنَّـةَ الله وعادتَه عَزَّ وجَلَّ جاريةٌ في نَصْـرِ المؤمنين **وخِذْلانِ** الكافرين، كقوله: ﴿وَإِنَّ جُندَنَا لَهُمُ ٱلۡغَٰلِبُونَ﴾ [الصافات: ١٧٣].

ويجوزُ علىٰ قراءة الفَتْح أيضاً هذا التقرير، كما قال أبو البقاء: «﴿ذَٰلِكُمۡ﴾ **أي**: **الأمرُ** ذلكم[١]، والأمرُ أنَّ اللهَ مُوهِنُ كَيْدِ الكافرين، والأمرُ أنَّ اللهَ مَعَ المُؤمنين»[٢]، ولكنَّ **الأوَّلَ** أحسَنُ وأدلُّ على إرادة[٣] التذييل، لأنه نصٌّ فيه.

قوله: (**وإدغامِها**): أي: بتشديد التاء.

---

(١) قوله: «أي: الأمرُ ذلكم» سقط من (ط) و(ح)، وأثبتُّه من (ف)، وهو الموافقُ لِـما في «التبيان» للعكبري.

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٢٠).

(٣) تحرَّف في (ف) إلىٰ: «قراءة».

كقولك: الإحسانُ والإجمالُ لا يَنفَعُ في فُلان، ويجوزُ أن يَـرجِعَ إلىٰ الأمرِ بالطاعة، أي: ولا تولَّوا عن هذا الأمر وامتِثالِـهِ وأنتُم تَسمَعُونَه، أو: **ولا تَتولَّوا عن رسولِ الله ﷺ** ولا تُخالِفُوه، ﴿وَأَنتُمْ تَسْمَعُونَ﴾ أي: تُصَدِّقُون، لأنكم مُؤمنونَ لستُم كالصُّمِّ المُكذِّبينَ مِنَ الكَـفَرة، ﴿وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ قَالُوا۟ سَمِعْنَا﴾ أي: ادَّعَـوُا السَّمـاع، ﴿وَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ﴾ لأنـهم ليسـوا بمُصَدِّقين، فكأنـهم غيرُ سامعين.

والمعنىٰ: أنكُم تُصَدِّقُونَ بالقُرآن والنُّبوَّة، ....

قوله: (**ولا تَتولَّوا عن رسولِ الله ﷺ**) عطفٌ علىٰ قوله: «ولا تَـتولَّوا عن هذا الأمر»، وكلاهما نَشْـرٌ لتقرير عَوْدِ الضمير إما إلىٰ الأمر بالطاعة أو إلىٰ الرسولِ ﷺ، ولكنْ علىٰ غير ترتيب، ومعنىٰ السماع في ﴿وَأَنتُمْ تَسْمَعُونَ﴾ علىٰ أن يعودَ الضميرُ[1] إلى الأمرِ بالطاعة: علىٰ الحقيقة، وعلىٰ العَوْدِ إلى الرسول ﷺ: مجازٌ عن التصديق[2].

واعلَمْ أنه قد سبقَ أنَّ هذه السُّورةَ الكريمةَ مُشتَمِلةٌ علىٰ تشديد أمرِ طاعةِ الرسول ﷺ، وتحريضِ أصحابِه رضوانُ الله عليهم علىٰ الانقِيادِ لأمْرِه والامتِناعِ عن مُخالَفتِه، فلمَّا ذكرَ في مُفتَتَحِ السُّورة: ﴿وَأَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [الأنفال: ١]، وساقَ حديثَ قِصَّةِ بدر، وأطالَ الكلامَ فيها، كَرَّ إلىٰ ما بدأ به، وشَدَّدَ فيه غايةَ التشديد، حيثُ جعلَ طاعةَ الرسول ﷺ طاعةَ الله عزَّ وجلَّ، وعَقَّبَ الأمرَ بالطاعةِ النَّهْيَ عن المُخالَـفَةِ بقوله: ﴿وَلَا تَوَلَّوْا۟ عَنْهُ﴾، ثم أكَّدَه بالتذييلِ التشبيهي، وهو ﴿وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ قَالُوا۟ سَمِعْنَا﴾، ثم تَـمَّمَ المعنىٰ على المُبالَغَةِ بضَـرْبِ الـمَثَل ﴿إِنَّ شَرَّ ٱلدَّوَآبِّ عِندَ ٱللَّهِ ٱلصُّمُّ ٱلْبُكْمُ﴾.

ويُؤيِّد ما ذَكَرْنا أنَّ في الآية كَـرّاً إلىٰ المعنىٰ الأول.

---

(١) من قوله: «إما علىٰ الأمر بالطاعة» إلى هنا، سقط من (ف).

(٢) هذه الفقرةُ أثبتُّها من (ط)، وكذا هي في (ف) سوىٰ ما أشرتُ إليه من السقط، ووردت في (ح) على نحو ذلك، مع اضطراب وخَلَل.

فإذا تَولَّيتُم عن طاعةِ الرسولِ في بعضِ الأمور مِن قِسمةِ الغنائم وغيرِها، كان تصديقُكم كلا تصديق، وأشبَهَ سماعُكم سماعَ مَنْ لا يُؤمِن.

ثم قال: ﴿إِنَّ شَرَّ ٱلدَّوَآبِّ﴾ أي: إنَّ شَرَّ مَنْ يَدِبُّ علىٰ وَجْهِ الأرض، **أو إنَّ شَرَّ البهائمِ الذينَ هم صُمٌّ عن الحقِّ لا يَعقِلُونَه، جَعَلَهم مِن جِنسِ البهائم، ثم جَعَلَهم شَرَّها!**

قوله: (**فإن**[1] **تَولَّيتُم عن طاعةِ الرسول**): من قِسمَةِ الغنائم وغيرِها.

قوله: (**أو: إنَّ شَرَّ البهائم**): هذا محمولٌ علىٰ العُرْفِ العام، وعلىٰ الأول: على عُرْفِ اللغة[2].

قوله: (**هُم صُمٌّ عن الحقِّ لا يَعقِلُونَه**): تفسيرٌ لقوله: ﴿ٱلصُّمُّ ٱلْبُكْمُ﴾، قال أبو البقاء: «إنما جمع الصُّمَّ، وهو خبَرُ ﴿شَرَّ﴾؛ لأنَّ «شراً» هنا يُرادُ به الكثرة، فجَمَعَ الخبرَ على المعنىٰ، ولو[3] قال: «الأصَمّ»، لكان الإفرادُ علىٰ اللفظ»[4].

قوله: (**جَعَلَهُم مِن جِنسِ البهائم، ثم جَعَلَهُم شَرَّها**): آذنَ بهذا الـجَعْلِ بأنه مِن بابِ التشبيه، وأنَّ أصلَ التشبيه: الصُّمُّ البُكْمُ كالبهائم، ثم: الصُّمُّ البُكْمُ كشَرِّ البهائم، ثم: شَرُّ البهائمِ كالصُّمِّ البُكْم، علىٰ التقديم والتأخير، نحوُ قولِ الشاعر:

وبَـدَا الـصَّبَاحُ كـأنَّ غُرَّتَـهُ ... وَجْهُ الخليفةِ حينَ يُمتَدَحُ[5]

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «فإذا».

(٢) العرفُ العامُّ: هو الحقيقةُ العُرفيةُ، وهو ما نَقَلَه العُرفُ عن معناه الأول، كالدَّابَّة، فإنها في أصلِ اللغة لكُلِّ ما يَدِبُّ على الأرض، ثم نَقَلَه العُرفُ العامُّ إلى ذاتِ القوائمِ الأربعِ مِنَ الخيلِ والبغالِ والحمير ـ وهي البهائم في تعبير المُؤلِّف ـ، ويُقابِلُ العُرفَ العام العُرفُ الخاصُّ، وهو ما كان اصطلاحاً لقوم مخصوصين، كالنُّحاة أو الفقهاء أو غيرهم. قاله العلامةُ الشريفُ الجرجاني في «التعريفات» ص٢٣٣ - ٢٣٤.
أما عُرفُ اللغة، فهو المعنىٰ الأول الذي وُضِعَ اللفظُ له.

(٣) لفظة «لو» سقطت من (ح)، وأثبتُّها من (ط) ومن «التبيان»، وقولُ أبي البقاء كُلُّه سقط من (ف).

(٤) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٢٠).

(٥) قائلُه محمدُ بنُ وُهَيب الحِميَري من قصيدة له في مدح المأمون، وهذا البيتُ يَشيعُ ذِكرُه في كتب البلاغة، فقد استَشهَدَ به السَّكَّاكيُّ في «مفتاح العلوم» ص٣٤٣، وتَبِعَه كثيرون ممن أَلَّفَ في البلاغة.

﴿وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ﴾ في هؤلاءِ الصُّمِّ البُكْم ﴿خَيْرًا﴾ أي: انتِفاعاً باللُّطْف، ﴿لَّأَسْمَعَهُمْ﴾: لَلَطَفَ بهم، حتىٰ يَسمَعُوا سماعَ المُصدِّقين، ثم قال: ﴿وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا۟﴾، يعني: ولو لَطَفَ بهم لَـمَا نَفَعَ فيهم اللُّطْف، فلذلكَ مَنَعهم ألطافَه، أو: ولو لَطَفَ بهم فصَدَّقُوا لارتَدُّوا بعدَ ذلك وكَذَّبُوا ولم يَستَقيمُوا.

وفي تعريف الخبر الدلالةُ على الحصر، وأنَّ مَنْ لم يُطِعِ اللهَ ورسولَه هو شَـرُّ خَلْقِ الله تعالىٰ، ولا دابَّـةَ شَـرٌّ منه، وإن كانَ مُطاعاً عندَ الناس.

قوله: (ثم قال: ﴿وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ﴾) يعني: تَمَّ الكلامُ عند قوله: ﴿لَّأَسْمَعَهُمْ﴾، وعُلِمَ منه أنَّ عِلمَه تعالىٰ بعَدَمِ الانتِفاعِ سَبَبٌ لعَدَمِ الإسماع.

ثم ابتَدَأ الكلامَ بناءً علىٰ ما سبقَ، أي: لو قُدِّرَ أنَّ اللهَ تعالىٰ يَلطُفُ بهم ويُسمِعُهم علىٰ ذلك التقدير لكان عبثاً، لأن عِلمَ الله تعالىٰ مُتعلِّقٌ بأنه لا ينفعُهم، فلذلك ما لَطَفَ بهم، وقوله: «أو: ولو لَطَفَ بهم[1] لَـمَا نَفَعَ فيهم، أي: لو لَطَفَ بهم علىٰ ذلكَ التقديرِ وآمنُوا لارتَدُّوا»، ونفيُ العِلمِ هاهنا لنفي المعلوم[2]، كقوله: ﴿أَتُنَبِّـُٔونَ ٱللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ﴾ [يونس: ١٨].

واعلَمْ أنَّ كلمةَ «لو» وَضِعَت للدلالةِ على امتِناعِ الشيءِ لامتِناعِ غيره، فإذا دخلت على النَّفي يصيرُ بمعنىٰ الإثبات، ولو دخل علىٰ الإثباتِ صار بمعنىٰ النفي، فيلزمُ مِن قولِه تعالىٰ: ﴿وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ﴾ أنه تعالىٰ ما أسمَعَهم لأنه ما عَلِمَ فيهم خيراً، ومِنَ الثاني أنهم ما تولَّوا[3] لأنه تعالىٰ ما أسمَعَهم، وعَدَمُ التَّولِّي خيرٌ من الخيرات، فالابتِداءُ يقتضي نفيَ الخير، والانتِهاءُ إثباتَه، ولهذا قَدَّرَ الإمام: «لو حَصَلَ فيهم خيرٌ لأسمَعَهم اللهُ الحُجَجَ سماعَ تفهيمٍ

---

(١) من قوله: «ويُسمِعُهم علىٰ ذلك التقدير» إلىٰ» هنا، سقط من (ح)، والمُثبتُ من (ط)، أما (ف) ففيها: «ثم ابتدأ الكلام بناء علىٰ ما سبق، أي: لو قُدِّر أن الله تعالىٰ يلطف بهم عطف علىٰ: ولو لطف بهم لما نفع فيهم...»، وفيه خلل.

(٢) يعني: أنَّ المُرادَ من نفي العلم في قوله: ﴿وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا﴾: أنه ليس فيهم خير، لأنَّ عِلمَ الله محيطٌ بالمعلومات كلها، فلو كان الخير حاصلًا لَعَلِمَه الله، لاستحالةِ حصوله وعدم تعلُّق العلم به.

(٣) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «أنهم ماتوا»، والمُثبَت من (ط) و(ف).

....

وتعليم، ولو أسمَعَهم بعدَ أنْ عَلِمَ اللهُ أنْ لا خيرَ فيهم لم يَنتَفِعُوا بها وتَولَّوْا وهم مُعرِضُون»[١]، وحاصلُ الكلامين أنَّ «لو» الثانيةَ مجازٌ لُمجَرَّدِ الاستِلزام، لا[٢] لامتِناعِ الشيءِ لامتِناعِ غيرِه[٣].

قال أبو البقاء: لو: في قوله تعالىٰ: ﴿لَوۡ عَلِمَ﴾ إلى آخره كـ«لو»[٤] في قولِ عُمَرَ رضيَ الله عنه: «نِعمَ العبدُ صُهَيب، لو لم يَخَفِ اللهَ لم يَعْصِه»: تُفيدُ المبالغة، وهو أنه لو لم يكنْ عندَه خوفٌ لَـمَا عَصَىٰ الله، فكيفَ يعصي وعندَه خَوفُه؟ ولو لم يُرِدِ المُبالَغةَ لكان معناه: أنه يعصي اللهَ لأنه يخافُه.

وقال صاحبُ «الانتصاف» علىٰ كلام المُصنِّف: «إطلاقُ أنَّ اللُّطفَ يحصلُ مِنَ الله للعَبْدِ ولا يَنفَعُه: قبيحٌ مردود، فاللُّطفُ عندنا: أن يخلقَ في قلبه قَبُولَ[٥] الحقِّ والإصغاءَ له، وهذه عقيدةُ أهل الحق، ولو بُحِثَ معه على مَذهَبه لم يَستَقِمْ قولُه: «ولو عَلِمَ الله فيهم خيراً لَلَطَفَ بهم، ولو لَطَفَ لَـتَولَّوْا»، فيلزمُ تولِّيهم على تقدير عِلمِ الله الخيرَ، فيجبُ أن يُجعَلَ الإسماعُ الوَاقعُ جواباً لـ﴿لَوۡ﴾ غيرَ الإسماع الواقع شرطاً للثاني[٦]، أي: ولو عَلِمَ اللهُ فيهم خيراً لأسمَعَهم إسماعاً يحصُلُ لهم به الهدىٰ والقَبُول، ولو أسمَعَهم لا علىٰ أن يَخلُقَ لهم الهدىٰ إسماعاً مُجرَّداً لَـتَولَّوْا وهم مُعرِضُون»[٧].

---

(١) «مفاتيح الغيب» للرازي (١٥: ٤٧٠).

(٢) سقطت لفظة «لا» من (ح) ففَسَدَ المعنى وانقلب، والمُثبَت من (ف).

(٣) انظر: «الأمالي النحوية» لابن الحاجب (٤: ١٥٨ - ١٥٩)، فكلامُ المُؤلِّف رحمه الله تعالىٰ مُختَصَرٌ منه، وقال ابنُ الحاجب في آخره: «اعلم أنَّ هذا الدَّليلَ حَسَن، إلا أنه علىٰ خِلافِ قولِ الجمهورِ مِنَ الأُدَباء».

(٤) من قوله: «لو: في قوله تعالى» إلى هنا، سقط من (ط) و(ح).

(٥) تحرف في (ح) إلىٰ: «فيقول».

(٦) عبارة: «فيجب أن يجعل... خيراً»، وقع فيها اضطراب وتكرار وسقط وخلل في (ح) و(ف)، بحيثُ لا يستقيمُ أيٌّ منهما، والمُثبتُ من (ط)، ولفظُ «الانتصاف»: «فيلزمُ عدمُ انتفاعِهم باللُّطف علىٰ تقدير عِلمِ الله الخيرَ فيهم، وهذا غيرُ مُستقيم؛ لِـمَا يلزمُ عليه مِن وقوعِ خِلافِ المعلومِ لله تعالىٰ، وذلك مُحالٌ عقلاً، فلا يرتفعُ الإشكالُ إلا بتقديرِ الإسماعِ الواقعِ جواباً أولاً خِلافَ الإسماعِ الواقعِ شَـرْطاً ثانياً، كي لا يتكرَّرَ الوَسَط، فيلزمُ المُحالَ المذكور، وأقربُ وجهٍ في اختِلافِ الإسماعَيْن...»، وذكر العبارة الآتية.

(٧) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ١٥١-١٥٢) بحاشية الكشاف.

وقيل: هم بنو عبدِ الدَّارِ بنِ قُصيّ، لم يُسلِم منهم إلا رجلان: مُصعَبُ بنُ عُمَير، وسُوَيدُ بنُ حَرمَلة، كانوا يقولون: نحنُ صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ عما جاءَ به محُمَّد، لا نَسمَعُه ولا نُجيبُه، فقُتِلُوا جميعاً بأُحُد، وكانوا أصحابَ اللِّواء.

وعن ابن جُرَيج: هُمُ المنافقون. وعن الحسن: أهلُ الكتاب.

[﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱسْتَجِيبُواْ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْۖ وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَقَلْبِهِۦ وَأَنَّهُۥٓ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ ﴾ ٢٤]

﴿إِذَا دَعَاكُمْ﴾ وَحَّدَ الضَّميرَ أيضاً كما وَحَّدَه فيما قبلَه، لأنَّ استِجابةَ رسولِ الله ﷺ كاستِجابتِه، وإنما يُذكَرُ أحدُهما مَعَ الآخرِ للتوكيد، والمُرادُ بالاستجابة: الطاعةُ والامتثال، وبالدَّعْوة: البَعْثُ والتحريض.

وروىٰ أبو هُريرة رضيَ اللهُ عنه: أنَّ النَّبيَّ ﷺ مَرَّ علىٰ بابِ أُبيِّ بنِ كَعْب، فناداه وهو في الصَّلاة، فعَجَّلَ في صَلاتِه، ثم جاء، فقال: «ما مَنَعَكَ عن إجابتي»؟ ....

قوله: (وروىٰ أبو هريرة: أنّ النبيَّ ﷺ مَرَّ على بابِ أُبيِّ بنِ كعب) الحديث: من رواية البخاريِّ وأبي داود وابنِ ماجَهْ والدَّارميِّ والنَّسائيِّ(١) عن أبي سعيدِ بنِ المُعلَّىٰ قال: كنتُ أُصلِّي في المسجد، ودعاني رسولُ الله ﷺ، فلم أُجِبْهُ، ثم أتيتُه وقلت: يا رسولَ الله، إني كنتُ أُصلِّي، فقال: «ألم يَقُلِ الله: ﴿ٱسْتَجِيبُواْ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ﴾؟».

---

(١) البخاري (٤٤٧٤) و(٤٦٤٧) و(٤٧٠٣) و(٥٠٠٦)، وأبو داود (١٤٥٨)، وابن ماجه (٣٧٨٥)، والدارمي (٣٣٧١)، والنسائي (٩١٣).

ولم يُخرِّج الطيبيُّ حديثَ أبي هريرة في قصة أُبيِّ بنِ كعب، وهو عند أحمد (٩٣٤٥)، والترمذي (٢٨٧٥) و(٣١٢٥). ولذا قال الحافظُ الزيلعيُّ في «تخريج أحاديث الكشّاف» (٢: ٢١): «لم يُحسِنِ الطيبيُّ إذ عزاه للبخاري من حديث أبي سعيد بن المعلىٰ، لأنه ليس بحديث الكتاب».

قال الحافظُ ابنُ حجر في «فتح الباري» (٨: ١٥٧): «جمع البيهقيُّ بأنَّ القِصَّةَ وقعت لأُبيِّ بنِ كعب ولأبي سعيدِ بنِ المُعلَّىٰ، ويتَعيَّنُ المصيرُ إلىٰ ذلك لاختِلافِ مَخرَجِ الحديثين، واختِلافِ سياقِهما».

قال: كنتُ أُصلِّي، قال: «ألم تُخبَرْ فيما أُوحِيَ إليَّ: ﴿ٱسْتَجِيبُواْ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ﴾؟!» قال: لا جَرَمَ لا تَدعُوني إلا أجبتُك.

وفيه قولان: أحدهما: أنَّ هذا مما اختُصَّ به رسولُ الله ﷺ، والثاني: أنَّ دُعاءَه كانَ لأمرٍ لم يَحتَمِلِ التأخير، وإذا وقعَ مِثلُه للمُصلِّي فله أن يَقطَعَ صلاتَه. ﴿لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾ مِن عُلومِ الدِّياناتِ والشَّرائع، لأنَّ العِلمَ حياة، كما أنَّ الجهلَ موت، ولبعضِهم:

لا تُعجِبَنَّ الجَهُولَ حُلَّتُهُ فذاكَ مَيْتٌ وثَوبُه كَفَنُ

وقيل: لمُجاهَدةِ الكُفَّار، لأنهم لو رَفَضُوها لَغَلَبُوهُم وقَتَلُوهُم، كقوله: ﴿وَلَكُمْ فِى ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩]، وقيل: للشَّهادة، لقوله: ﴿بَلْ أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ [آل عمران: ١٦٩].

﴿وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَقَلْبِهِۦ﴾ يعني: أنه يُميتُه، فتَفُوتُه الفُرْصةُ التي هو واجِدُها، وهيَ التَّمكُّنُ مِن إخلاصِ القلب، ومُعالجةِ أدوائِه وعِلَلِه، ورَدِّه سَليماً كما يُريدُه الله، فاغتَنِمُوا هذه الفُرْصة، وأخلِصُوا قُلوبَكُم لِطاعةِ الله ورسولِه، ﴿وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّكُمْ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾ فيُثيبُكُم علىٰ حَسَبِ سَلامةِ القُلوبِ وإخلاصِ الطاعة.

وقيل: معناه: أنَّ الله قد يَملِكُ علىٰ العبدِ قلبَه، فيَفسَخُ عَزائِمَه، ويُغيِّرُ نيَّاتِه ومَقاصِدَه، ويُبدِلَه بالخوفِ أمناً، وبالأمْنِ خَوْفاً، وبالذِّكْرِ نسياناً، وبالنِّسيانِ ذِكْراً، وما أشبَهَ ذلكَ مما هو جائزٌ علىٰ الله عَزَّ وجَلَّ، ....

فعلىٰ هذا الوجه: الدُّعاءُ والاستِجابةُ جاريانِ علىٰ الحقيقة، كما كانَ في الوجهِ الأوَّلِ الدُّعاءُ مجازاً عن البَعْثِ والتحريض، والاستجابةُ عن الطاعةِ والامتثال.

قوله: (لا تُعجِبَنَّ الجَهُول) البيت: من قول أبي الطَّيِّب:

لا يُعجِبَنَّ مَضِيماً حُسْنُ بِزَّتِهِ وهل يَرُوقُ دَفيناً جَوْدةُ الكَفَنِ(١)

---

(١) المَضِيم: المظلوم، والبِزَّة: الهيئة الحسنة واللباس الحسن، كما في «شرح ديوان المتنبي» للعكبري (٤: ٢١٣).

فأما ما يُثابُ عليه العبدُ ويُعاقَبُ مِن أفعالِ القُلوبِ فلا. والمُجبِرةُ علىٰ أنه يحولُ بينَ المرءِ والإيمانِ إذا كَفَر، وبينَه وبينَ الكُفْرِ إذا آمن، تعالىٰ عمَّا يقولُ الظالمونَ عُلُواً كبيراً.

قوله[١]: (**والمُجبِرةُ علىٰ أنه يحولُ بينَ المرءِ والإيمانِ إذا كَفَر، وبينَه وبينَ الكُفْرِ إذا آمَن**): روىٰ هذه العبارةَ مُحيي السُّنَّة عن سعيدِ بنِ جُبَير وعطاء، وروىٰ عن السُّدِّيِّ قريباً منه[٢]. وقال الإمام: «إنَّ الأحوالَ القَلْبيَّة: إما العقائدُ وإما الإراداتُ والدَّواعي، فالعقائدُ: إما العِلمُ وإما الجهل، أما العِلمُ فهو من الله، وأما الجهلُ فكذلك، لأنَّ الإنسانَ لا يختارُ الجهلَ لنفسِه، وأما الدَّواعي والإراداتُ فحُصُولُها إن لم يَكُن بفاعلٍ لَزِمَ الحدوثُ لا عن مُحدِث، ولا يجوزُ أن يكونَ مُحدِثَه العبدُ، وإلا لَزِمَ توقُّفُ ذلك القَصْدِ إلىٰ قَصْدٍ آخر، إلىٰ ما لا نهايةَ له، فتَعيَّنَ أن يكونَ الفاعلُ الله»[٣].

وقلت: قَضِيَّةُ النَّظْمِ وسياقُ الآياتِ راجعٌ إلىٰ إثباتِ مسألةِ العِلمِ وخَلْقِ الداعية، كما عليه مذهبُ أهلِ السُّنَّةِ والجماعة، وبيانُه: أنه تعالىٰ لـمّا نَصَّ بقوله: ﴿وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ﴾ الآية [الأنفال: ٢٣]، علىٰ أنَّ الإسماعَ لا ينفعُ فيهم؛ تسجيلاً على أولئك الصُّمِّ البُكْم؛ مَنَّ علىٰ المؤمنين بما مَنَحَهُم من الإيمان، ويَسَّرَ لهم من الطاعاتِ، كما قال ﷺ: «كُلٌّ مُيسَّرٌ لِـمَا خُلِقَ له»[٤]، يعني: أنكم لستُم مِثلَ أولئكَ المطبوعينَ علىٰ قُلُوبِهم، فإنهم إنما امتَنَعُوا عن الطاعةِ لأنهم ما خُلِقُوا إلا للكُفْر، فما تَتَيَسَّرُ لهم الاستِجابة، وأنتم لـمَّا مَنَحتُكمُ الإيمانَ ووَفَّقتُكمُ الطاعةَ فاستَجيبُوا لله وللرسولِ إذا دعاكُم لِـمَا فيه حياتُكُم مِن مُجاهَدَةِ الكُفَّار وطَلَبِ الحياةِ الأبديَّةِ واغتَنِمُوا تلك الفُرْصة، واعلَمُوا أنَّ اللهَ يحولُ بينَ المرءِ وقلبه؛ بأن يحولَ بينَه وبينَ الإيمان، وبينَه وبينَ الطاعة، ثم يُجازيهِ في الآخِرةِ بالنار.

(١) من بداية هذه الفقرة إلى الفقرة الآتية ص٩٦: («قوله: الأحابيش»)، سقط من (ف).

(٢) انظر: «معالم التنزيل» للبغوي (٣: ٣٤٤).

(٣) «مفاتيح الغيب» للرازي (١٥: ٤٧٢).

(٤) أخرجه البخاري (٤٩٤٩)، ومسلم (٢٦٤٧) من حديث علي بن أبي طالب، ومسلم (٢٦٤٨) من حديث جابر بن عبد الله، و(٢٦٤٩) من حديث عمران بن حصين، رَضِيَ الله عنهم.

وقيل: معناه: **أنه يَطَّلِعُ علىٰ كُـلِّ ما يُـخطِـرُه الـمرءُ ببالِـه،** لا يخفىٰ عليه شيءٌ مِن ضَمائِرِه، فكأنه بينَه وبينَ قلبه.

وقُرِئ: «بينَ الـمَرّ» بتشديد الراء، ووجهُه: أنه قد حَذَفَ الهمزة، وألقىٰ حَركتَها علىٰ الراء، كالـخَب، ثم نـوَىٰ الوقفَ علىٰ لُغةِ مَنْ يقول: مَررتُ بعُمَرّ.

[﴿ وَٱتَّقُواْ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَآصَّةً وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴾ ٢٥]

﴿فِتْنَةً﴾: ذنباً؛ قيل: **هو إقرارُ المُنكَرِ بينَ أظهُرِهم.** ....

تلخيصُه: أوليتُكم النِّعمةَ فاشكرُوها ولا تكفرُوها لِئلَّا أُزيلَها عنكم.

ويُؤيِّدُ هذا التأويلَ ما روينا عن التِّرمذيِّ[١] عن شَهْرِ بنِ حَوشَبٍ قال: قلتُ لأُمِّ سَلَمة: يا أُمَّ المؤمنين، ما كانَ أكثرُ دُعاءِ رسولِ الله ﷺ؟ قالت: يا مُقلِّبَ القُلُوبِ ثَبِّتْ قلبي على دِينِك. قالت: فقلتُ له: يا رسولَ الله، ما أكثرُ دُعائِكَ بهذا؟! قال: «يا أُمَّ سَلَمة، إنه ليسَ آدميٌّ إلا وقلبُه بينَ أُصبُعَينِ مِن أصابعِ الله، فمَنْ شاءَ أقام، ومَنْ شاءَ أزاغ».

قلت: وتصديقُه قولُه تعالىٰ: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ [آل عمران: ٨]، والله أعلم.

قولُه: (**أنـه تعالىٰ يَطَّلِعُ علىٰ كُـلِّ مـا يُـخطِرُه المرءُ ببالِه**): فكأنه يحولُ بينه وبين قَلبِه، قال القاضي: «هذا تمثيلٌ لغايـةِ قُرْبِه من العبد، كقوله تعالىٰ: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦]، وتنبيهٌ علىٰ أنه تعالىٰ مُطَّلِعٌ على مَكنُوناتِ القلوبِ مما عَسَىٰ يَغفُلُ عنه صاحبُها، فيكونُ حَثّاً علىٰ المُبادَرة إلىٰ إخلاصِ القُلُوبِ وتصفيتها»[٢] في طاعةِ الله تعالىٰ وطاعةِ رسولِه، ﴿وَأَنَّهُۥٓ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾ فيُحاسِبُكُم بما في قُلُوبِكم من الإخلاصِ والرِّياء.

قولُه: (**هو إقرارُ المنكر**): أي: تمكينُ الفِعلِ[٣] المُنكَر بينَ المُسلمين، مِن: أقرَّهُ في مكانِه فاستَقَرّ.

---

(١) في «جامعه» (٣٥٢٢).

(٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٩٩).

(٣) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «تكرير فعل»، والمُثبتُ من (ط). وهذه الصفحاتُ ساقطة من (ف) كما تَقدَّم.

وقيل: **افتراقُ الكَلِمة**. وقيل: ﴿فِتۡنَةٗ﴾: عذاباً.

وقوله: ﴿لَّا تُصِيبَنَّ﴾ لا يخلو مِن أن يكونَ جواباً للأمر، أو نهياً بعدَ أمر، أو صفةً لـ﴿فِتۡنَةٗ﴾: **فإذا كانت جواباً: فالمعنىٰ: إنْ إصابَتْكُم لا تُصِبِ الظالمينَ** منكم خاصَّة،

قوله: (**افتراقُ الكلمة**): وهي أمرُ الله بالإنفاق، وأن يكونوا يداً واحدةً على غيرهم، مِن قولِهِ تعالىٰ: ﴿وَٱعۡتَصِمُواْ بِحَبۡلِ ٱللَّهِ جَمِيعٗا وَلَا تَفَرَّقُواْ﴾ [آل عمران: ١٠٣]، أي: تمسَّكُوا بعَهْدِهِ ولا تنكُثوا. وفي الحديث: «المُسلِمونَ تتكافأُ دِماؤُهم، وهُم يَدٌ على مَنْ سِواهم»[(١)].

قوله: (**فإذا كانت جواباً فالمعنىٰ: إن أصابَتْكُم لا تُصِبِ الظالمين**): قال صاحبُ «التقريب»: هذا ليسَ بجوابٍ للأمر، بل هو جوابٌ لشَرْطٍ مُقدَّر؛ إذ لا يَستَقيمُ: إنْ تَتَّقُوا لا تُصِبْ، وهو ما يَقتَضيهِ جوابُ الأمر. أراد أنَّ ما في كلامِ الله المجيدِ ليسَ مِن بابِ جوابِ الأمر، إذ لو قُدِّرَ ذلك لرَجَعَ إلىٰ أنْ يُقال: إن تَتَّقُوا لا تُصِبْ، فيَفسُد، بل هو مِن بابٍ آخر، وهو أن يُقدَّرَ الشَّرْطُ بقرينةِ الجزاءِ واقتِضاءِ المقام، كما قال: إنْ أصابَتْكُم لا تُصِبِ الظالمين.

وقال ابنُ الحاجب: «الظاهرُ أنه نهي، والمعنىٰ: واتقوا فِتنةً مَقُولاً فيها: لا تُصِيبَنَّ، والنهيُ في الظاهر للفِتنة[(٢)]، والمعنىٰ للمُتَعرِّضين لها، فكأنه قيل: لا تَتعرَّضُوا للفِتنةِ التي يُصيبُ المُتعرِّضينَ بلاؤُها، فعَدَلَ مِنَ التعرُّضِ الذي هو سببٌ، إلىٰ الإصابةِ[(٣)] التي هو المُسبَّب.

فعلىٰ هذا يكونُ «الظالمون» مخصوصينَ بالإصابة، لأنَّ المعنىٰ: لا يَتعرَّضُ مُتعرِّضٌ للفِتنة، فتُصيبَه خاصَّة، فعَدَلَ إلىٰ ما ذكرنا، فصار: لا تُصيبُ الفِتنةُ مُتَعرِّضاً لها خاصَّة، ثم ذَكَرَ «المُتعرِّض» بلفظِ «الظالم»؛ تشنيعاً عليه للصِّفَةِ التي يكونُ عليها عندَ التعرُّض.

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٥٣٠)، والنسائي (٤٧٣٤) و(٤٧٣٥) و(٤٧٤٥) من حديث علي بن أبي طالب، وأبو داود (٢٧٥١)، وابن ماجَهْ (٢٦٨٥) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص، وابن ماجَهْ (٢٦٨٣) من حديث عبد الله بن عباس، و(٢٦٨٤) من حديث معقل بن يسار، رَضِيَ الله عنهم.

(٢) في (ح): «والنهي للظاهر للفتنة»، والمُثبَت من (ط)، وهو المُوافقُ لِـمَا في «الأمالي النحوية».

(٣) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «الإجابة»، والمُثبَت من (ط)، وهو المُوافقُ لِـمَا في «الأمالي النحوية».

....

ويجوزُ أن تكونَ ﴿لَا﴾ نافية، ودخولُ النُّونِ فيها علىٰ وَجْهٍ ليس بقويّ، أي: اتقُوا فِتنةً غيرَ مُصيبةٍ للظالمين خاصَّة، ولكنَّها تَعُمُّ الظالمَ وغيرَه. فعلىٰ هذا تكونُ الإصابةُ عامَّة.

وقد ذكر الزمخشريُّ هذا الوجه، وجعلَ الإصابةَ أيضاً فيه خاصَّة، وليس بجَيِّد؛ إذ المعنىٰ: وَصْفُها بأنها لا تُصِيبُ الظالمين خاصَّة، وإذا لم تُصِبْهُم خاصَّة فكيفَ يَصِحُّ وَصْفُها بكونها خاصَّة؟!

وقد قيل: إنه يجوزُ أن يكونَ جواباً للأمر، ويُقدَّر: واتقُوا فِتنةً إنْ أصبتُمُوها لا تُصِبِ الظالمينَ خاصَّة، ولكنْ تَعُمُّ فتأخذُ الظالمَ وغيرَه. وهو غيرُ مُستَقيم؛ إذ جوابُ الأمرِ إنما يُقدَّر فِعلُه مِن جِنسِ الأمرِ المُظهَر لا مِن جِنسِ الجواب، وأنْ يُقال: فإنكم إنْ تتقوا لا تُصِبِ الظالمين، فيَفسُدُ المعنىٰ؛ لأنه يُصيرُ الاتِّقاءُ سبباً لانتِفاءِ الإصابةِ عن الظالمِ المُرتَكِب، وهو بالعكسِ أشبه»[1].

وقلت: قوله[2]: «وقد ذكر الزمخشريُّ هذا الوجه، وجعلَ الإصابةَ أيضاً فيه خاصَّة»: منظورٌ فيه؛ لأنه ليسَ في كلامِه أنَّ ﴿لَّا تُصِيبَنَّ﴾ صِفَةٌ لـ﴿فِتْنَةً﴾ و«لا» نافية[3]، بل الظاهرُ في جَعْلِهِ صفةً أنَّ «لا» ناهية[4]، ولذلك قَدَّرَ «مَقُولاً»[5]، وشَبَّهَه بالبيتِ لأنه إنشائيٌّ مِثلُه وقعَ صفة[6].

---

(١) «الأمالي النحوية» لابن الحاجب (١: ٣٩-٤١) (١٢).

(٢) أي: قول ابن الحاجب، وليس قولَ الزمخشري كما قد يَتبادَرُ إلى الذِّهنِ لأوَّلِ وَهْلة، وكذا هو فيما سيأتي بعد أسطر.

(٣) في (ح): «صِفَةٌ لنفسه إلا في المظهر لا من جنس و«لا» نافية»، فتحرَّفت «لـ﴿فِتْنَةً﴾» إلىٰ: «لنفسه»، وقوله: «إلا في المظهر لا من جنس» زيادةٌ مُقحَمةٌ بسَبَبِ انتِقالِ نَظَرِ الناسخِ إلىٰ سَطْرٍ آخر! والمُثبتُ من (ط).

(٤) في (ح): «أنْ لا، و«لا» ناهية»، وله وَجْه، والمُثبتُ من (ط)، وهو أحسن.

(٥) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «قَدَّر مفعولاً»، والمُثبتُ من (ط)، وهو الصواب، فالمُرادُ أنَّ الزمخشريَّ لـمَّا أعرَبَ قولَه تعالىٰ: ﴿لَّا تُصِيبَنَّ﴾ صفةً، قَدَّر قبلها القول، فقال: «واتقوا فِتنةً مقولاً فيها: لا تُصيبَنَّ».

(٦) يُريدُ بـ«البيت» قولَه: «حتىٰ إذا جَنَّ الظلامُ واختَلَطْ» إلىٰ آخره، والإنشاءُ فيه هو الجملةُ الاستفهاميةُ: =

....

ولعلَّ المُصنِّفَ إنما ترك هذا الوجه، لأنَّ نونَ التأكيد قد تجتمعُ مع «لا» النافية في جوابِ الأمر، كما سيجيء، وأما إذا كان وَصْفاً فلا، ولئن سُلِّمَ فليسَ تقديرُ الوَصْفِ ما ذكرَه أخيراً، بل ما ذكرَه أولاً كما سنُقرِّرُه.

وأما قوله: «إنما يُقدَّر فِعلُه مِن جِنسِ المُظهَر لا مِن جِنسِ الجواب» فجوابُه: هذا إذا أُجرِيَ الكلامُ علىٰ ظاهره، وأما إذا جُعِلَ الظاهرُ مهجوراً فيُذهَبُ إلىٰ قُوَّةِ المعنىٰ فلا. ألا ترىٰ إلىٰ قوله في «شرح المُفصَّل»: وقد أجاز الكِسائيُّ مسألة: «لا تَدْنُ» وشِبْهَه، وحُجَّتُه أن يُقَدَّرَ الإثباتُ نَظَراً إلىٰ قوَّة المعنىٰ، فجعلَ القَرينةَ المعنويَّـةَ حاكمةً على اللفظيَّـة، كذا هاهنا. ويجوزُ أن يُحمَلَ علىٰ مسألةِ «لا تَدْنُ»، وأن يُقال: واتقُوا فِتنةً فإنكم إنْ لم تَتَّـقُوها أصابَتْكُم، فإن أصابتكم لا تُصِبِ الظالمينَ منكم خاصَّة، بل تَعُمُّكُم. فاكتَفَىٰ بالمُسبَّبِ عن السَّبَب.

وقال نورُ الدين الحكيم: تقريرُ كلام الزمخشـريِّ أنه مِثلُ قولِ القائل: اتقِ غَضَبَ الله لا يَحلُلْ عليك، فإنَّ مِن شأنِ غَضَبِه إنْ حَلَّ لا يَـحُلُّ بالمُجرِمِ خاصَّة، واتقِ الزُّنبُورَ[1] لا ينزلْ، فإنه إن نزلَ لا ينزلْ بالجاني خاصَّة، بل يَعُمّ. وأقربُ منه: اتقِ غضباً لا يَحْلُلْ علىٰ المُجرِمِ خاصَّة، واتقِ الزُّنبُور لا يَنزِلْ بالجاني خاصَّة[2].

والمنهجُ الذي سَلَكَهُ المُصنِّفُ أوضَح، والبلاغةُ له أدعىٰ، وذلك أنه حينَ ذهبَ إلى أنَّ ﴿لَّا تُصِيبَنَّ﴾ جوابٌ للأمر؛ جعلَ ﴿لَا﴾ نافية، دَلَّ عليه قولُه في الجوابِ عن السُّؤالِ الآتي: «لأنَّ فيه معنىٰ النَّهي».

= «هل رأيتَ الذئبَ قَطْ»، وهي صفةٌ لـ«مَذْق»، وهذا يُؤيِّدُ أنَّ «لا» في قوله: ﴿لَّا تُصِيبَنَّ﴾ ناهية وليست نافية، لأن النهيَ إنشاء، بخِلافِ النفي فإنه خَبَر.

(١) الزُّنبُور: ذبابٌ لسَّاع ـ كما في «القاموس»، مادة (زنبر) ـ، وعلىٰ هذا فالمُراد بالجاني: جاني العَسَل، والله أعلم.

(٢) وقع في (ح) تقديم وتأخير في كلام نور الدين الحكيم، والمُثبتُ من (ط).

....

ولـمَّا أنَّ الجوابَ مُسبَّبٌ عن الأمر، فإذا نُفِيَتِ الإصابةُ علىٰ الخصوص دلَّ بالمفهوم علىٰ العُمُوم، إذ لا بُدَّ مِن إصابةِ العِقابِ لانتِفاءِ ما تَرتَّبَ النفي عليه من الاتِّقاء قال: «إنْ أصابَتْكُم لا تُصِبِ الظالمينَ منكم خاصَّة، لكنَّها تعُمُّكُم».

ولـمَّا جعلَ النهيَ قريناً للأمرِ مُؤكِّداً لمعناهُ علىٰ طريقةِ الطَّـرْدِ والعَكْسِ(١) ـ لِقولِه: «ثم قيل: لا تَتَعرَّضُوا»، بعدَ قولِه: «واحذروا ذنباً» ـ جَعَلَ الإصابةَ خاصَّة، لأنه لـمَّا سَلَّطَ «لا» الناهيةُ على «تَتَعرَّضُوا»، بقيَ «لا تُصيبُ» مُثبَتاً، والأسلوبُ مِن بابِ الكِناية، كقولِه تعالىٰ: ﴿فَلَا يَكُن فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ﴾ [الأعراف: ٢]، فالأمرُ في الظاهِرِ للفتنة وفي الحقيقةِ للمُخاطَبين، يعني: أنَّ الفِتنةَ لو كانت مما يُنهىٰ لَنَهيْناها عنكم، فانتَهُوا أنتم عنها بتَـرْكِ التعرُّض لها، وإليه الإشارةُ بقوله: «لا تَتَعرَّضُوا للظُّلم فيُصيبَ العِقابُ مَنْ ظَلَمَ منكم خاصَّة».

فعلىٰ هذا لا يَفتَقِرُ إلى تقديرِ «مَقُولاً فيه»، كما فعله ابنُ الحاجب، وكذلك التقديرُ علىٰ أن يكونَ صفة، أي: واتقوا فِتنةً يقولُ مَنْ رآها: لا تَـتَعرَّضُوا للفِتنةِ التي يُصيبُ(٢) المُتعرِّضين خاصَّة بلاؤُها.

ويجوزُ أن تُقدَّرَ ـ علىٰ الوَصْف ـ الاستِعارةُ فيها علىٰ سبيلِ المَكْنيَّة، فالمنهيُّ حينَئذٍ الفِتنةُ لا المُخاطَبون، شُبِّهَت الفِتنةُ بإنسانٍ مُطيع إذا ورد عليه أمرُ آمِرٍ مُطَاعٍ أو نهيُ ناهٍ قاهر، امتَثَلَ وانتَهَىٰ،

---

(١) الطَّردُ والعكس: هو أن يُؤتىٰ بكلامَينِ يُقرِّرُ كُلٌّ منهما بمَنطوقِهِ مفهومَ الثاني منهما، وبالعكس، فهو مِنَ الإطناب ذي الفائدة، وفائدتُه تأكيدُ منطوقِ كُلٍّ منهما لمفهوم الآخر، ومن أمثلته قولُه تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ عَلَيْهَا مَلَائِكَةٌ غِلَاظٌ شِدَادٌ لَّا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [التحريم: ٦]، فجملة: ﴿لَّا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ﴾ تُفيدُ بمنطوقِها نفيَ المعصيةِ عنهم، وتُفيدُ بمفهومِها إثباتَ الطاعةِ لهم، وجملة: ﴿وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ تُفيدُ بمَنطوقِها إثبات الطاعة لهم، وتُفيدُ بمفهومِها نفيَ المعصيةِ عنهم. انظر: «التبيان في البيان» للمُؤلِّفِ العلامةِ الطِّيبيِّ ص٣٠٥ – ٣٠٦، و«البلاغة العربية» للشيخ عبد الرحمن حَبَنَّكة (٢: ٩١).

(٢) تحرَّفَ في (ح) إلى: «للفتنة إلى سبب المتعرضين».

....

فعلىٰ هذا قولُه: ﴿لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَآصَّةً﴾ عبارةٌ عن شِدَّتِها وهَوْلِها مِن غير نَظَرٍ إلىٰ مُفرداتِ التركيب، كأنه قيل: واتقُوا فِتنةً هائلةً طامَّةً «لا تُصيبَنَّكُم خاصَّةً علىٰ ظُلمِكم، لأنَّ الظُّلمَ أقبحُ منكم مِن سائرِ الناس»، كما قال[١]، لأنَّ المُخاطَبين أجِلَّاءُ الصحابة، إذ القَصْدُ حينئذٍ الإغراقُ في الوَصْف، ولذلك عَدَلَ إلىٰ الإنشاء، علىٰ طريقةِ قولِه تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَجَّيْنَا بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ مِنَ ٱلْعَذَابِ ٱلْمُهِينِ * مِن فِرْعَوْنَ﴾ [الدخان: ٣٠-٣١] علىٰ الاستفهام[٢].

وإنما جاءَ الفرقُ بينَ الوجهِ الأولِ والثاني؛ لأنَّ الفِتنةَ علىٰ الأول إقرارُ المُنكَر، والمُخاطَبون كُلُّ الأُمة، وقد أُمرَ بعضُهم برفعِها بالإقلاع عنها، فقيل لهم: إنْ لم تَرفَعُوا المُنكَرَ مِن بينِ[٣] أظهُرِكم بنَهْيِ فَاعِلِه، لا تختصُّ الفِتنةُ بالفاعل، بل تَسْري إلىٰ الغير أيضاً، لأنه كما يجبُ علىٰ راكِبه الانتهاءُ عنه، يجبُ علىٰ الباقين رَفْعُه، فإذن كُلُّهم مُستوُون، ومن ثَمَّ أوجَبَ أن يجعلَ «مِن» في ﴿مِنكُمْ﴾ للتبعيض.

ويُؤيِّدُ هذا التأويل ما روىٰ مُحيي السُّنَّة عن ابنِ عباس رضيَ اللهُ عنه: «أمَرَ اللهُ المُؤمنين أن لا يُقِرُّوا المُنكَر بين أظهُرِهم، فيَعُمَّهُمُ اللهُ بعذابٍ يُصيبُ الظالمَ وغيرَ الظالم»[٤]، ويَعضُدُه ما

---

(١) أي: الزمخشري، رحمه الله تعالىٰ.

(٢) يُريدُ أنَّ قولَه تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَجَّيْنَا بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ مِنَ ٱلْعَذَابِ ٱلْمُهِينِ﴾ إخبار، تلاه قولُه: ﴿مِن فِرْعَوْنَ﴾، وهو بدلٌ من ﴿ٱلْعَذَابِ ٱلْمُهِينِ﴾، لكن في قراءة ابن عباس: (مَنْ فرعون)، وهو استفهام، فيكونُ فيه عدولٌ من الخبر إلى الإنشاء، قال الزمخشريُّ في تفسير هذه الآية: «في قراءة ابن عباس: (مَنْ فرعون)، لمَّا وَصَفَ عذابَ فِرعونَ بالشِّدَّةِ والفَظاعةِ قال: مَنْ فرعون؟ على معنىٰ: هل تَعرِفُونَه مَنْ هو في عُتُوِّه وشَيطَنَتِه؟ ثم عَرَّفَ حاله في ذلك بقوله: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ عَالِيًا مِّنَ ٱلْمُسْرِفِينَ﴾».
وعلىٰ هذا فالمُرادُ هنا: أنَّ سياق الآية أولاً كان في وَصْفِ الفتنة أنها هائلةٌ طامَّة، وهو إخبار، ثم تلاهُ نهيُ هذه الفِتنةِ أن تُصيبَ الظالمينَ خاصَّة علىٰ سبيل الاستعارة، وهو إنشاء، فيكونُ في الآية عدولٌ من الخبر إلىٰ الإنشاء، كما في الآية المُستَشهَدِ بها من سورة الدخان.

(٣) في (ح): «من بعد»، وهو خطأ.

(٤) «معالم التنزيل» للبغوي (٣: ٣٤٦).

....

رويـنـا عن الترمذيِّ وأبي داود(١) عـن قيسِ بـنِ أبي حازمٍ عن أبي بكر رضيَ اللهُ عنه قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «إنَّ الناسَ إذا رأوُا الظالمَ فلم يأخُذُوا على يَدِه، أوشَكَ أن يَعُمَّهُمُ اللهُ بعِقابٍ».

وروىٰ الترمذيُّ(٢) أيضاً عن عبدِ الله بنِ مسعودٍ قال: قال رسول الله ﷺ: «لـمَّا وَقَعَتْ بنو إسـرائيلَ في المعاصي نهاهم عُلماؤُهم، فلم يَنتَهُوا، فجَالَسُوهم في مَجالِسِهم، وآكَلُوهم وشَارَبُوهم، فضَـرَبَ اللهُ قُلُوبَ بعضِهم ببعض، ولَعَنَهم على لِسانِ داودَ وعيسىٰ ابنِ مريم، ذلك بما عَصَوْا وكانوا يَعتَدُون».

والفِتنةُ علىٰ القول الثاني: افتراقُ الكلمة، وهو ما حَدَثَ بين أصحابِ بدرٍ يومَ الجمل، والمُخاطَبونَ هُم حينئذٍ خاصَّة، نُـهُوا عن القُرْبان منها، ولذلك كان «مِن» بياناً.

فإذا قيلَ لك: اتقِ فتنةً شأنُها كيتَ وكيت، أُريدَ: أنك إذا تَعرَّضتَ لها أصابَتْكَ ألبتَّة، وإن اتَّـقَيتَ عنها سَلِمْت. وليس معناه: أنَّ تعرُّضَك لها سَبَبٌ لإصابةِ الغير، ولا تعرُّض الغير سببٌ لإصابتِها إياك، كما في الوجهِ الأول.

والواقعُ هذا(٣)؛ لِـمَا روينا عن البخاريِّ ومُسلمٍ وأبي داود(٤) عنِ الأحنفِ قال: خَرَجتُ وأنا أريـدُ هذا الرجـل، فلَقِيَني أبـو بَـكْرةَ(٥)، فقال: أين تُريد؟ قلت: أُريدُ نَصْـرَ ابـنِ عَمِّ رسول الله ﷺ، قال: يا أحنفُ، ارجِع، فإني سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «إذا تَواجَهَ المُسلمانِ بسَيفَيهما فالقاتلُ والمقتولُ في النار». قال: فقلت ـ أو: قيل ـ: يا رسول الله، هذا القاتلُ فما بالُ المقتول؟ قال: «إنه كانَ حريصاً على قَتْلِ صَاحِبِه».

(١) الترمذي (٢١٦٨) و(٣٠٥٧)، وأبو داود (٤٣٣٨). وأخرجه أيضاً ابن ماجه (٤٠٠٥).

(٢) في «جامعه» (٣٠٤٧) و(٣٠٤٨). وأخرجه أيضاً أبو داود (٤٣٣٦)، وابنُ ماجَهْ (٤٠٠٦).

(٣) أي: أن يكونَ المُرادُ مِنَ الفِتنةِ افتراقَ الكلمة، وهو الوجه الثاني.

(٤) البخاري (٧٠٨٣) ومسلم (٢٨٨٨) وأبو داود (٤٢٦٨).

(٥) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «أبو بكر»، والمُثبتُ من (ط)، وهو المُوافقُ لِـمَا في مصادر التخريج.

....

وعن الإمام أحمدَ بنِ حَنبَل[١] عن ابنِ صَيْفي وكان له صُحبة: أنَّ علياً رضيَ اللهُ عنه لـَمّا قَدِمَ البصـرةَ بعثَ إليه: ما يمنعُك أن تتبعني؟! قال: أوصاني خليلي وابنُ عَمِّكَ قال: «إنه ستكونُ فُرقةٌ واختِلافٌ، فاكسِـرْ سَيفَكَ، واقعُدْ في بيتك، حتىٰ تأتيَكَ يدٌ خاطئةٌ، أو مِيتةٌ[٢] قاضية، ففعلتُ ما أمَرَني، فإنِ استطَعتَ أن لا تكون اليدَ الخاطئةَ فافعَل».

والمقامُ يقتضي هذا القول[٣]؛ لأنَّ قوله: ﴿وَٱتَّقُواْ فِتۡنَةً﴾ عطفٌ علىٰ قوله: ﴿ٱسۡتَجِيبُواْ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمۡ لِمَا يُحۡيِيكُمۡ﴾ أي: لمُجاهَدَةِ أعداءِ الدِّينِ واتفاقِ الكلمة فيما بينكم، واتقُوا المُخالَفَةَ لتتَمكَّنوا علىٰ المُجاهَدَة. والمُصنِّفُ راعىٰ هذا الترتيب، وذلك أنه فَسَّرَ الفِتنةَ أوَّلاً بإقرار المُنكَر بينهم وبافتراقِ الكلمة، ذكر القولَ الأول، واستَشهَدَ له بقوله: «يُحكَىٰ أنَّ عُلماءَ بني إسرائيل» إلى آخره، ثم ذكر القولَ الثانيَ وقَـرَّرَه بالوجهَين، ثم عَقَّبَهما بذِكْرِ حديثِ الجملِ وأصحابِ بدرٍ وما يتَّصِلُ به.

فإن قلتَ: لِـمَ خَصَّ الوجهَ الأوَّلَ بإقرار المُنكَرِ الذي يقتضي عُمُومَ الإصابة، والثانيَ بافتراقِ الكلمةِ[٤] التي تقتضي خُصُوصَ الإصابة؟ قلتُ: التنكيرُ في الفِتنةِ أولاً لنوعٍ ما منها، وهو إقرارُ المُنكَر، وفي الثاني لنوعٍ يُوجِبُ التفخيمَ والتهويلَ فيه[٥]، مِنَ افتراقِ الكلمةِ المُوجِبِ للهَرْجِ والمَرْجِ وثَلْمِ الدِّين[٦]، فتختصُّ بمَنْ باشَـرَها، ولذلك أكَّدَ بالنهي الأمرَ بعدَ

(١) في «مسنده» (٢٧٢٠٠).

(٢) كذا في (ط) و(ح)، وفي «المسند»: «مَنِيَّـة»، وكلاهما بمعنىٰ.

(٣) في (ح): «والمقام يقتضي القول»، والمُثبتُ من (ط)، وهو الصواب، يُريد: أنه يقتضي الوجهَ الثاني.

(٤) من قوله: «فيما بينكم واتقوا المخالفة» إلىٰ هنا، سقط من (ط)، وأثبتُّه من (ح).

(٥) قولُه: «التنكير في الفتنة أولاً»: أي: علىٰ الوجه الأول، وهو أنَّ الفتنةَ هي إقرار المنكر، «لنوعٍ ما منها»، أي: لأنَّ المرادَ نوعٌ واحدٌ منها، «وفي الثاني» أي: والتنكيرُ علىٰ الوجه الثاني، وهو افتراقُ الكلمة، «لنوعٍ يُوجِبُ التفخيم»: أي: لأنَّ هذه الفتنةَ من أشَدِّ الفتن وأشنعها.

(٦) في (ح): «الموجبة للمدح والمرح وثلم الدين»، وهو تحريف.

ولكنَّها تَعُمُّكم، وهذا كما يُحكىٰ: «أنَّ عُلماءَ بني إسرائيلَ نَـهَوا عن المُنكَرِ **تعذيراً، فعَمَّهُم اللهُ** بالعذاب». وإذا كانت نهياً بعدَ أمر: فكأنه قيل: واحذروا ذَنْباً أو عِقاباً، ثم قيل: لا تَتعرَّضُوا للظُّلم فيُصيبَ العِقابُ ـ أو أثرُ الذَّنْبِ ووَبالُه ـ مَنْ ظَلَمَ مِنكُم خاصَّة، **وكذلك إذا جَعَلتَه صِفةً** علىٰ إرادةِ القول، كأنه قيل: واتقُوا فِتنةً مَقُولاً فيها لا تُصِيبَنَّ، ونظيرُه قولُه:

حتَّـىٰ إذا جَـنَّ الظَّـلامُ واخـتَلَطْ **جاؤُوا بمَذْقٍ هَلْ رأيتَ الذِّئبَ قَطْ**

إخراجِهِ مُخرَجَ الكِنايـةِ لشِدَّةِ الاهتمام، وعلىٰ هذا تقديرُ الوَصْف و«لا» ناهية. وأما إذا جُعِلَ صفةً و«لا» نافية[1]: فلا يكونُ فيه مُبالغة، فيَنخَرِطُ في الوَجْهِ الأولِ في إفادةِ العُموم.

هذا ما يُمكِنُ أن يُقالَ في هذا المقامِ الصَّعْب، وهو مِن حَيَّاتِ وعقاربِ هذا الكتاب.

قوله: (**تعذيـراً**): أي: وهو نصبٌ علىٰ الحـال، أي: مُقصِّـريـن. **الجوهـري**: «التعذير: التقصير»، وقيل: تعذيراً: من عَذَّر: إذا أزالَ العُذْر، كقَرَّدَ البعير: إذا أزالَ القُراد[2].

قوله: (**وكذلك إذا جَعَلتَه صفة**): أي: كذلك إذا جَعَلتَه صفةً تختصُّ إصابةُ الفِتنةِ بهم، وقيل: كذلكَ إذا جَعَلتَه صفةً فهو نهي، والوجهُ هو الأول؛ لِقولِه: «ويَعضُدُ المعنىٰ الأخيرَ قراءةُ ابنِ مسعود: «لَتُصِيبَنَّ»، علىٰ جوابِ القَسَم»، والنهيُ لا يُفارِقُه.

قوله: (**جاؤوا بمَذْقٍ هل رأيتَ الذئبَ قطْ**): أنشَدَه ابنُ جِنِّيّ في «المُحتسِب»، قبلَه:

ما زلتُ أسعىٰ مَعَهُـمْ وأختَـبِطْ حتىٰ إذا جاءَ الظَّلامُ المُختَلِطْ[3]

جاؤُوا بضَيْحٍ هل رأيتَ الذِّئبَ قَطْ

الضَّيح: هو اللبنُ المخلوطُ بالماء[4]، وهو يَضـرِبُ إلىٰ الخضـرة، أي: جاؤوا بضَيْحٍ يُشبِهُ

---

(١) في (ح): «ناهية»، وفي (ط): «وأما إذا جعل وصفه و«لا» ناهية، وأما إذا جعل وصفه و«لا» نافية»، وفيه تكرار، وأصلحتُه بحَسَب السِّياق.

(٢) القُراد: ما يَتعلَّقُ بالبعير ونحوه، وهو كالقَمْل للإنسان. كذا في «المصباح المنير»، مادة (قرد).

(٣) في (ح): «حتىٰ جاء الظلامُ المختبط»، فسقطت «إذا»، وتحرَّف «المُختَلِط» إلىٰ «المُختبَط».

(٤) والمَذْقُ ـ كما في رواية الزمخشري ـ بمعناه. انظر: «لسان العرب» لابن منظور، مادة (مذق).

أي: بمَذْقٍ مقولٍ فيه هذا القول، لأنه سمارٌ فيه لونُ الورق التي هي لونُ الذئب.

ويَعضُدُ المعنىٰ الأخيرَ قِراءةُ ابنِ مسعود: «لَـتُصِيبَنَّ»، علىٰ جوابِ القَسَمِ المحذوف.

وعن الحسن: **نَزَلَتْ في عَليٍّ وعَمَّـارٍ وطَلْحَةَ والزُّبير**، وهو يومَ الجمَلِ خاصَّة، **قال الزُّبير: نَـزَلَتْ فينا وقرأناها** زماناً، وما أُرانا مِن أهلِها، فإذا نحنُ المَعْنيُّون بها. وعن السُّدِّيّ: نَزَلَتْ في أهلِ بَدْر، فاقتَـتَلُوا يومَ الجمل.

ورُوِي: أنَّ الزُّبيرَ كان يُسايرُ النَّبيَّ ﷺ يوماً، إذ أقبَلَ عليٌّ رضيَ اللهُ عنه، فضَحِكَ إليه الزُّبير، فقال رسولُ الله ﷺ: «كيفَ حُبُّكَ لعليّ؟» فقال: يا رسول الله، بأبي أنتَ وأمي، إني أُحِبُّه كحُبِّي لِوالِديَّ أو أشدَّ حُباً، قال: «فكيفَ أنتَ إذا سِرْتَ إليه تُقاتِلُه؟!».

لونُه لونَ الذئب، و«هل رأيت» جملةٌ استفهاميةٌ وُصِفَ بها «الضَّيْحُ» حَمْلاً علىٰ معناها دونَ لفظِها، لأنَّ الصِّفةَ ضَـرْبٌ من الخبر، والاستِفهامُ والخبرُ مُتدافِعان[1].

قوله: (**ويَعضُدُ المعنىٰ الأخير**): أي: إذا كان نهياً أو وَصْفاً، لأنهما يشتركانِ في تخصيصِ العذابِ بالمُتعرِّضين.

قوله: (**عن الحسن: نزلت في عليٍّ وعمّارٍ وطلحةَ والزُّبير**): كذا في «المعالم»[2].

قوله: (**قال الزُّبير: نزلت فينا وقرأناها**): روينا في «مسند أحمدَ بنِ حنبل»[3] **عن مُطرِّف**، قُلنا للزُّبير: يا أبا عبدِ الله، ما جاء بكم، ضَيَّعتُم الخليفةَ حتىٰ قُتِل، ثم جئتُم تَطلُبُونَ بدَمِه، فقال الزُّبير: إنّا قرأناها علىٰ عَهْدِ رسولِ الله ﷺ وأبي بكر وعُمرَ وعثمانَ ﴿ وَٱتَّقُواْ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَآصَّةً ﴾، ولم نَحسَبْ أنّـا أهلُها حتىٰ وَقعَتْ منَّا حيثُ وَقعَت».

---

(١) «المحتسب» لابن جِنّي (٢: ١٦٥) (الروم: ٤٨).

وقال ابنُ الحاجب في «الأمالي النحوية» (٢: ١٦٣) (١١٦): «معناه: أنه يَصِفُهم بالبُخْل واللُّؤم في تَرْك إكرام مَنْ نَزَلَ بهم، وبالغَ في أنهم لم يأتوا بما أتَوْا به مَعَ ما فيه مِنَ اللُّؤم إلا بعدَ سَعْيٍ واختِباطٍ ومُضِيِّ جانبٍ مِنَ الليل، ثم بعدَ ذلكَ لم يأتوا إلا بلَبَنٍ قد شِيبَ بالماء، حتىٰ صارَ كلَوْنِ الذئبِ لِزُرْقَتِه».

(٢) أي: «معالم التنزيل» للبغوي (٣: ٣٤٥).

(٣) برقم (١٤١٤).

فإن قلتَ: **كيفَ جاز أن تَدخُلَ النُّونُ المُؤكِّدةُ** في جوابِ الأمر؟ قلتُ: لأنَّ فيه معنىٰ النهي، إذا قلت: انزِلْ عن الدَّابَّـةِ لا تَطرَحْك، فلذلكَ جاز: لا تَطرَحَنَّك، و﴿لَّا تُصِيبَنَّ﴾، و﴿لَا يَحْطِمَنَّكُمْ﴾ [النمل: ١٨].

فإن قلتَ: فما معنىٰ «مِن» في قوله: ﴿ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ﴾؟ قلتُ: **التبعيضُ علىٰ الوجهِ الأول**، والتبيينُ علىٰ الثاني، **لأنَّ المعنىٰ**: لا تُصِيبَنَّكُم خاصَّةً علىٰ ظُلمِكُم، لأنَّ الظُّلمَ أقبَحُ منكم مِن سائرِ الناس.

قوله: (**كيف جاز أن تَدخُلَ النونُ المُؤكِّدة**): قال أبو البقاء: «يَضعُفُ ذلك؛ لأنَّ جوابَ الأمرِ للشَّرْط، وجوابُ الشَّـرطِ مُتَـرَدِّد، فلا يليقُ به التوكيد. وأجابَ بقوله: لأنَّ فيه معنىٰ النهي»[(١)]. وهو مِن قولِ الزَّجَّاج، قال: «هذا الكلام جزاءٌ[(٢)]، فيه طَـرَفٌ مِنَ النهي، إذا قلت: انزِلْ عن الدابَّةِ لا تَطرَحْك، يكونُ جواباً للأمرِ بلفظِ النهي، فإذا أتيتَ بالنونِ الثقيلةِ أو الخفيفةِ كان أوكَدَ للكلام»[(٣)]. يعني: لـمَّا عَدَلَ من الإخباريِّ إلىٰ الإنشائيِّ لضَـرْبٍ من المبالغة بالتـأوُّلِ ناسَبَ لذلك إضافةُ التأكيد. وهذا لا يُـقالُ إلا في أمرٍ يَتَـرَدَّدُ فيه القائـلُ لِفظاعتِه، كمـا في الفِتنةِ والدَّابَّـةِ الـجَمُوح.

قوله: (**التبعيضُ علىٰ الوَجْهِ الأوَّل**): أي: علىٰ أن يكونَ جواباً للأمر، ومَحلُّه نَصْبٌ علىٰ أنه بَدَلٌ من ﴿ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾، وعلىٰ أن يكون صفةً أو نهياً: «مِن» بيانية، وهو المرادُ من قوله: «التبيـينُ علىٰ الثاني»، وإلىٰ هذا ذهب القاضي[(٤)] أيضاً.

قوله: (**لأن المعنىٰ**): تعليلٌ لكون «مِن» بيانية، أي: إذا كانَ المرادُ مِنَ التركيب: لا يُصيبَنَّـكم العقابُ خاصَّةً علىٰ ظُلمِكم، كان ﴿مِنكُمْ﴾ تفسيراً لـ﴿ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾، أي: لا يُصيبَنَّ الظالمَ الذي هو أنتُم.

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٢١).

(٢) أي: جواب الأمر.

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٤١٠).

(٤) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٠١).

[﴿وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ مُّسْتَضْعَفُونَ فِى ٱلْأَرْضِ تَخَافُونَ أَن يَتَخَطَّفَكُمُ ٱلنَّاسُ فَـَٔاوَىٰكُمْ وَأَيَّدَكُم بِنَصْرِهِۦ وَرَزَقَكُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ ٢٦]

﴿إِذْ أَنتُمْ﴾ نَصَبَهُ علىٰ أنه مفعولٌ به مذكور، لا ظَرْف، ....

وفي قوله: «لا تُصيبَنَّكُم» إشعارٌ بالتعيير، أي: لا ينبغي أن تختصُّوا بالفِتنةِ وأنتم أصحابُ بدر وعُظَماءُ الصحابةِ ومن السَّابقينَ الأوَّلين، تعلمونَ عِظَمَ شأنِ الفِتنة، فأنتُم أحرياءُ بأنْ لا تَدنُوها، فَضْلاً عن أنْ تَـوَرَّطُوا فيها، لأنَّ الظُّلمَ أقبَحُ منكم من سائرِ الناسِ الذينَ لا يعلمون.

قال صـاحبُ «التقريب»: «وفي تخصيص «مِن» بالتبعيض في الأول، والتبيين في الثاني حَرَازة»(١).

وقلت: إذا حُقِّقَ النَّظَـرُ فيما أسلَفْناه من أنَّ المُخاطَبين في الأولِ كُلُّ الأُمة ورَاكِبُ الفِتنةِ بعضُهم، فُهِمَ لا محالةَ أنَّ «مِن» تبعيض، وأنَّ المُخاطَبين في الثاني بعضُ الأمة الذين باشَـرُوا الفِتنةَ خُصُوصاً، عُلِمَ أنَّ «مِن» بيانٌ لا مَحِيدَ عنه.

وفيه(٢) أيضاً: أنَّ قولَه: ﴿ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ مُظهَرٌ وُضِعَ موضعَ المُضمَر؛ تشنيعاً عليهم، كما قال ابنُ الحاجب(٣).

قوله: (علىٰ أنه مفعولٌ به مذكور): توكيدٌ لقوله: «مفعول به»، لأنه إذا جُعِلَ مفعولاً به، لـ«اذكُر»، كانَ ـ لا مَحالةَ ـ مذكوراً.

---

(١) أي: احتِراز واحتِراس، وهو «أن يُؤتىٰ في كلامٍ يُوهِمُ خِلافَ المقصودِ بمـا يَدفَعُه، أي: يُؤتىٰ بشيءٍ يَدفَعُ ذلكَ الإيهام» ـ كما في «التعريفات» للجرجاني ص١٣ ـ، ووجهُ الاحتِراز هنا أنَّ إصابةَ الفتنة علىٰ الوجهِ الأوَّلِ عامة، فجعل «مِنْ» في قوله: ﴿ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ﴾ تبعيضية، احتِرازاً من أن يكونَ الظلمُ وصفاً للمُخاطَبين جميعاً، أما الوجهُ الثاني فالإصابةُ فيه خاصَّة بمَنْ باشَـرَ الفِتنةِ، فتكونُ «من» بيانية، ويبقىٰ وَصْفُ الظُّلمِ خاصاً أيضاً.

(٢) هذه الفقرة ـ من هنا إلىٰ قوله: «ابن الحاجب» ـ سقطت من (ط).

(٣) تَقَدَّمَ قولُه (ص٦٧): « ذَكَرَ «المُتعرِّض» بلفظِ «الظالم»؛ تشنيعاً عليه للصِّفَةِ التي يكونُ عليها عندَ التعرُّض».

أي: اذكُروا وقتَ كَونِكُم أقِلَّةً أذِلَّةً مُستَضعَفين ﴿فِي ٱلْأَرْضِ﴾: أرضِ مكَّـةَ قبلَ الهِجرةِ تَستَضعِفُكُم قُريش، ﴿تَخَافُونَ أَن يَتَخَطَّفَكُمُ ٱلنَّاسُ﴾ لأنَّ الناسَ كانوا جميعاً لها أعداءً مُنافينَ مُضادِّين، ﴿فَـَٔاوَىٰكُمْ﴾ إلى المدينة، ﴿وَأَيَّدَكُم بِنَصْرِهِۦ﴾: بمُظاهَرةِ الأنصار، وبإمدادِ الملائكةِ يومَ بَدْر، ﴿وَرَزَقَكُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ﴾: مِنَ الغنائم، ﴿لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾: إرادةَ أن تَشكُرُوا هذهِ النِّعَمَ.

وعن قَتادة: كان هذا الحيُّ مِنَ العربِ أذلَّ الناس، وأشقاهم عَيْشاً، **وأعراهُم جِلْداً**، وأبيَنَهم ضَلالاً، **يُؤكَلُون ولا يَأكُلون**، فمَكَّنَ اللهُ لهم في البلاد، ووَسَّعَ لهم في الرزقِ والغنائم، وجَعَلَهم مُلُوكاً.

[﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَخُونُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ وَتَخُونُوٓا۟ أَمَـٰنَـٰتِكُمْ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ ٢٧]

معنى الـخَوْن: النَّـقْص، كما أنَّ معنى الوفاء: التمام، ومنه: تَـخَوَّنَه: إذا تَنقَّصَه، ثم استُعمِلَ في ضِدِّ الأمانةِ والوفاء، ....

قوله: (**وأعراهُم جِلْداً**): كنايةٌ عن فَقْرِهِم، **الجوهري**: «عَرِيَ عن ثيابه يَعرَىٰ عُرْياً، فهو عارٍ وعَرْيانٌ».

قوله: (**يُؤكَلُون ولا يأكلون**)، **الأساس**: «مأكولُ حِمِيَر خيرٌ من آكِلِها، أي: رَعِيَّتُها خيرٌ مِن واليها. وهو مِن ذوي الآكال، أي: مِنَ السَّاداتِ الذين يأكُلونَ المِرْباعَ، ولـمَّا قال المُمزِّق[1]:

فإنْ كُنتُ مأكولاً فكُنْ خيرَ آكِلٍ ... وإلا فـأدرِكْني ولـمَّـا أُمَـزَّقِ

قال له النُّعمان: لا آكُلُكَ ولا أُوكِلُكَ غيري».

المِرباعُ: الرُّبُع، كان الأميرُ في الجاهلية يأكُلُ رُبُعَ الغَنيمة، فخمَّسَتْها الشريعة.

---

(١) في (ح): «المسقب»، وهو تحريف، وفي (ط): «المُثقَّب»، والمُثبتُ من «أساس البلاغة»، مادة (أكل)، واسمُ الـمُمزِّق: شأس بن نهار العبدي، وهو ابنُ أخت الـمُثقِّب. وانظر: «الأصمعيات» ص١٦٦، و«الشعر والشعراء» لابن قتيبة (١: ٣١٤)، و«القاموس» للفيرزآبادي، مادة (مزق).

لأنكَ إذا خُنتَ الرجلَ في شيءٍ فقد أدخلتَ عليه النُّقصانَ فيه، وقد استُعيرَ فقيل: خانَ الدَّلْوَ الكَرَبُ، وخانَ المُشتارَ السَّبَبُ؛ لأنه إذا انقطَعَ به فكأنه لم يَفِ له. ومنه قولُه: ﴿وَتَخُونُوٓاْ أَمَٰنَٰتِكُمۡ﴾، والمعنىٰ: لا تخونوا اللهَ بأنْ تُعطِّلوا فرائِضَه، ورسولَه بأن لا تستَنُّوا به، وأماناتِكم فيما بينكم بأن لا تحفَظُوها، ﴿وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ﴾ تَبِعَةَ ذلكَ ووَبالَه، وقيل: وأنتُم تعلمونَ أنكم تخونون، يعني: أنَّ الخيانةَ تُوجَدُ مِنكُم عن تَعمُّدٍ لا عن سَهْو، وقيل: وأنتُم عُلماءُ تَعلَمُونَ قُبحَ القَبيحِ وحُسْنَ الحسن.

قوله: (خانَ الدَّلْوَ الكَرَب): الكَرَب: حبلٌ قصيرٌ يُوصَلُ بالرِّشاء ويُلوىٰ علىٰ العَرَاقي[1]، سُمِّيَ كَرَباً لأنه يَقرُبُ مِنَ الدَّلْو. **الأساس**: «خانَ الدَّلْوَ الرِّشَاء: إذا انقطَع. قال ذو الرُّمَّة[2]:

كأنها دَلْوُ بئرٍ جَدَّ ماتِحُها   حتىٰ إذا ما رآها خانَها الكَرَبُ»

قوله: (وخانَ المُشتارَ السَّبَبُ): المُشتار: الذي يجني العَسَلَ مِنَ الكُوارة[3]، والسَّبَب: حبلٌ يُتوصَّلُ به إلىٰ اجتِناءِ العَسَل.

قوله: (وأنتم علماءُ تَعلَمُونَ قُبحَ القَبيح): يُريد: أنَّ ﴿تَعۡلَمُونَ﴾ ـ في ﴿وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ﴾ ـ: إما مفعولُه مُقدَّرٌ منويٌّ بقَرينةِ السِّياق، وهو أنكم تخونون وأنتم تعلمونَ تَبِعةَ ذلك، أو غيرُ منويٍّ بمنزلة اللازم، وهو المُرادُ مِن قولِه: «وأنتم علماء»، فقولُه: «تعلمون قُبْحَ القَبيح وحُسْنَ الحسن»: مُقدَّرٌ من جهةِ الالتِزام، لا أنه مفعولٌ منويّ، يعني: إذا كنتُم علماءَ من أهلِ المعرفةِ فلِمَ تُباشِرونَه؟!

(١) الرِّشاء: هو حَبْل الدلو، والعَرَاقي: هما الخشبتان اللتان تعترضان على الدَّلو كالصَّليب. انظر: «لسان العرب» لابن منظور، مادة (عرق) و(رشا)، و«فقه اللغة» للثعالبي ص٢٣٨ (فصل ٣٦: في تفصيل أسماء الحبال وأوصافها).

(٢) انظر: «ديوانه» ص٤٣. والماتح: المُستَقي.

(٣) الكُوارة ـ بضم الكاف وتُكسَر ـ: شيءٌ يُتَّخَذُ للنَّحل من القُضبان أو الطين ضيِّقُ الرأس. كذا في «القاموس»، مادة (كور).

ورُوِي: أنَّ نبيَّ الله ﷺ حاصَـرَ يهودَ بني قُـرَيظةَ إحدىٰ وعشـرينَ ليلة، فسألوا الصُّلْحَ كما صَالَحَ إخوانَـهم بني النَّضِير، علىٰ أن يَسيروا إلىٰ أذرِعَاتٍ وأريحا مِن أرضِ الشَّام، فأبىٰ رسولُ الله ﷺ، إلا أن يَنزِلُوا علىٰ حُكْم سَعدِ بنِ مُعاذ، فأبَـوْا، وقالوا: **أرسِلْ إلينا أبا لُبابةَ مروانَ بنَ [عبد[1]] المُنذِر**، وكان مُناصِحاً لهم، لأنَّ عِيالَهُ ومالَه في أيديهم، فبعَثَه إليهم، فقالوا له: ما ترىٰ؟ هل نَنزِلُ علىٰ حُكْمِ سَعْد؟ فأشار إلىٰ حَلْقِه: إنه الذَّبْح.

قال أبو لُبابة: فما زالت قَدَماي حتىٰ عَلِمتُ أني قد خُنتُ اللهَ ورسولَه، فنَـزَلَت، فشَدَّ نفسَه علىٰ ساريةٍ مِن سَواري المسجد، وقال: والله لا أذوقُ طعاماً ولا شراباً حتىٰ أموتَ أو يتوبَ اللهُ عليّ، فمَكَثَ سبعةَ أيام، حتَّىٰ خَرَّ مَغْشِياً عليه، ثم تابَ اللهُ عليه، فقيل له: قد تِيبَ عليك، فحُلَّ نفسَك، فقال: لا والله، لا أحُلُّها حتَّىٰ يكونَ رسولُ الله ﷺ هو الذي يَـحُلُّني، فجاءه، فحَلَّه بيده، فقال: إنَّ مِن تمامِ توبتي أن أهجُرَ دارَ قوميَ التي أصبتُ فيها الذَّنْب، وأنْ أنخَلِعَ مِن مالي. فقال عليه السَّلام: «يجزيكَ الثُّلُثُ أنْ تَتَصَدَّقَ به».

وعن المُغيرة: نَـزَلَتْ في قَـتْلِ عُثمانَ بنِ عَفَّانَ رضيَ اللهُ عنه.

قوله: (**أرسِلْ إلينا أبا لُبابةَ مروانَ بنَ [عبد] المُنذِر**): وفي «جامع الأصول»[2]: «هو رِفاعةُ ابنُ عبد المُنذِر، صحابيٌّ معروف»، وكذا في «الاستيعاب»[3]، وفيه: «اختُلِفَ في الحالِ التي أوجَبَت فِعلَ أبي لُبابةَ هذا بنفسِه، وأحسَنُ ما قيلَ: إنه ممن تخلَّفَ عن النبيِّ ﷺ في غزوةِ تبوك، فربطَ نفسَه بسارية»، وساقَ القِصَّةَ إلىٰ آخر ما في الكِتاب، مع اختِلافٍ في الألفاظ. وقال أبو عمر[4]: «وقد قيل: إنَّ الذنبَ هو الذي أشارَ به أبو لُبابةَ إلىٰ حُلَفائه: إنه الذَّبْحُ إن نزلتُم علىٰ حُكمِ سعد، وأشار إلىٰ حَلْقِه، فنزلت الآية».

---

(١) لفظة «عبد» لم ترد في الأصل، ولا في نسخة العلامةِ الطِّيبي، وأُثبِتَت في المطبوع من «الكشَّاف»، وإثباتُها هو الصوابُ في اسم أبي لبابة، كما في «أسد الغابة» لابن الأثير (٢: ٧٨)، و«الإصابة» لابن حجر (٧: ٣٤٩).

(٢) لابن الأثير (١٢: ٣٨٧، ٨٣٠).

(٣) لابن عبد البر (٤: ١٦٨) بهامش «الإصابة».

(٤) أي: ابنُ عبد البر في «الاستيعاب» (٤: ١٦٩)، وتحرَّف «أبو عمر» في (ح) إلى: «أبو عمرو».

وقيل: ﴿أَمَٰنَٰتِكُمْ﴾: ما ائتمنكُم اللهُ عليه مِن فَرائِضِه وحُدُودِه.

فإن قلتَ: ﴿وَتَخُونُوٓاْ﴾ جَزْمٌ هو أم نَصْب؟ قلتُ: يحتملُ أن يكونَ جَزْماً داخِلاً في حُكْمِ النَّهْي، وأن يكونَ نَصْباً بإضمار «أنْ»، كقوله: ﴿وَتَكْتُمُواْ ٱلْحَقَّ﴾ [البقرة: ٤٢]، وقرأ مُجاهِد: «وتَخُونُوا أمانَتَكُم»، علىٰ التوحيد.

[﴿وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَآ أَمْوَٰلُكُمْ وَأَوْلَٰدُكُمْ فِتْنَةٌ وَأَنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥٓ أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ ٢٨]

جَعَلَ الأموالَ والأولادَ فِتْنة، لأنهم سَبَبُ الوقوعِ في الفِتنة، وهي الإثمُ أو العذاب، أو مِحنةٌ مِنَ الله تعالىٰ لِيَبلُوكُم كيفَ تُحافِظُونَ فيهم علىٰ حُدُودِه؟ ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥٓ أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ فعليكم أن تَنُوطُوا بطَلَبِه، وبما تُؤدِّي إليه هِمَمُكُم، وتَزهَدُوا في الدُّنيا، ولا تَحرِصُوا علىٰ جَمْعِ المالِ وحُبِّ الوَلَد، حتىٰ تُورِّطُوا أنفُسَكُم مِن أجلِهما، كقوله: ﴿ٱلْمَالُ وَٱلْبَنُونَ﴾ الآية [الكهف: ٤٦].

وقيل: هي مِن جُملةِ ما نَزَلَ في أبي لُبابة، وما فَرَطَ منه لأجلِ مالِهِ ووَلَدِه.

[﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تَتَّقُواْ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّكُمْ فُرْقَانًا وَيُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ۗ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ﴾ ٢٩]

﴿فُرْقَانًا﴾: نَصْراً، لأنه يُفرِّقُ بينَ الحقِّ والباطل، وبينَ الكُفْرِ بإذلال حِزبِه، والإسلامِ بإعزازِ أهلِه، ومنه قولُه تعالىٰ: ﴿يَوْمَ ٱلْفُرْقَانِ﴾ [الأنفال: ٤١]، أو بياناً وظُهوراً يُشهِرُ أمرَكُم ويَبُثُّ صِيتَكُم وآثارَكُم في أقطارِ الأرض، ....

قوله: (أو مِحنةٌ مِنَ الله): عطفٌ علىٰ قوله: «سببُ الوقوع»، كقوله: ﴿ٱلْمَالُ وَٱلْبَنُونَ﴾ [الكهف: ٤٦]، فقولُه: ﴿وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَآ أَمْوَٰلُكُمْ وَأَوْلَٰدُكُمْ فِتْنَةٌ﴾: أي: مِحنةٌ مِنَ الله لِيَبلُوكُم، كقوله: ﴿ٱلْمَالُ وَٱلْبَنُونَ زِينَةُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [الكهف: ٤٦]، وقولُه: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥٓ أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ كقوله: ﴿وَٱلْبَٰقِيَٰتُ ٱلصَّٰلِحَٰتُ خَيْرٌ عِندَ رَبِّكَ ثَوَابًا﴾ [الكهف: ٤٦].

مِن قولهم: بِتُّ أفعَلُ كذا حتَّىٰ سَطعَ الفُرقان، أي: طَلَعَ الفَجْر، أو مَخرَجاً مِنَ الشُّبُهاتِ وتوفيقاً وشَـرْحاً للصُّدُور، أو تَفرِقةً بينكم وبينَ غيركم مِن أهلِ الأديان، وفَضْلاً ومَزِيَّـةً في الدُّنيا والآخرة.

[﴿ وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِيُثْبِتُوكَ أَوْ يَقْتُلُوكَ أَوْ يُخْرِجُوكَ وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ ٱللَّهُ وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلْمَٰكِرِينَ ﴾ ٣٠]

لـمَّا فَـتَحَ اللهُ عليه ذَكَّرَهُ مَكْرَ قُرَيشٍ به حينَ كانَ بمكَّة، ليَشكُرَ نِعْمةَ الله في نَجاتِهِ مِن مَكْرِهِم واستيلائِهِ عليهم، وما أتاحَ اللهُ له مِن حُسْنِ العاقبة، والمعنىٰ: واذكُرْ إذ يَمكُرونَ بك، وذلكَ أنَّ قُرَيشاً ـ لـمَّا أسلَمَتِ الأنصارُ وبايعُوه ـ فَرِقُوا أن يَتَفاقَمَ أمرُه، فاجتَمَعُوا **في دار النَّدْوةِ** مُتَشاوِرينَ في أمرِه، فدَخَلَ عليهم إبليسُ في صُورةِ شَيْخ، ......

قوله: (**أو تفرقةً بينكم**): فإن قلتَ: ذكرَ لقولِه: ﴿فُرْقَانًا﴾ وجوهاً، وهي أن يكونَ نصراً أو بياناً أو مَخرَجاً أو تفرقة، فأيُّها أحسَن؟ قلتُ: الجمعُ بينها، لأنَّ هذه الآيةَ كالخاتمةِ لجميع ما سبق، بدليلِ عَوْدِهِ إلىٰ بدءِ القِصَّة، وهو قوله: ﴿ وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ [الأنفال: ٣٠]، و«أو» في كلام المُصنِّف للتخيير، كما في قولك: جالِسِ الحسنَ أو ابنَ سِيرين.

قوله: (**لـمَّا فَـتَحَ اللهُ عليه ذَكَّرَه مَكْرَ قُرَيش به**): يعني: بعدَ أن فَرَغَ رسولُ الله ﷺ مِن أمرِ قُرَيشٍ بتمامِه ذَكَّرَه بُدُوَّ حالِهم معه لِيَعتَبِـرَ فيَشكُر. وفيه بيانٌ لتوفيق النَّظْم، وتنبيهٌ علىٰ ما أشرنا في فاتحةِ السُّورة وعند تفسير ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ﴾ [الأنفال: ١٧].

قوله: (**في دارِ النَّدْوة**)، **الجوهري**: «النَّدِيّ: مجلسُ القوم ومُتَحَدَّثُهم، وكذلك النَّدْوةُ والنادي والمُنتَدَىٰ، ومنه سُمِّيَت دارُ النَّدْوةِ التي بمكَّة، بناها قُصَيّ، لأنهم كانوا يَندُونَ فيها، أي: يَجتَمِعُونَ للمُشاوَرة».

والحديثُ مذكورٌ في «مُسنَدِ أحمدَ بنِ حنبل»[1] عن ابن عباس، وليس فيه ذِكْرُ إبليسَ رأساً.

---

(١) برقم (٣٢٥١). وجاء بذِكرِ إبليس في رواية ابن إسحاق في «السيرة»، أخرجه من طريقه ابنُ أبي حاتم «تفسيره» (الأنفال: ٣٠)، والطبري في «جامع البيان» (الأنفال: ٣٠).

وقال: أنا شيخٌ مِن نَجْد، ما أنا مِن تِهامة، دَخَلتُ مكَّة، فسَمِعتُ باجتماعِكم، فأردتُ أن أحضُرَكُم، ولن تَعدَمُوا مِنِّي رأياً ونُصْحاً.

فقال أبو البَخْتَري: رأيي أن تَحبِسُوهُ في بيت، وتَشُدُّوا وَثاقَه، وتَسُدُّوا بابَه غيرَ كُوَّةٍ تُلقُونَ إليه طعامَه وشَرابَه منها، وتَتَربَّصُوا به رَيْبَ المَنُون. فقال إبليس: بِئسَ الرأي، يأتيكُم مَنْ يُقاتِلُكُم مِن قَومِه، ويُخَلِّصُه مِن أيديكم.

فقال هِشامُ بنُ عَمْرو: رأيي أن تَحمِلُوه علىٰ جَمَل، وتُخرِجُوهُ مِن بينِ أظهُرِكُم، فلا يَضُرُّكُم ما صَنَع، واستَرَحتُم. فقال: بِئسَ الرأي، يُفسِدُ قوماً غيرَكم ويُقاتِلُكُم بهم.

فقال أبو جَهْل: أنا أرىٰ أن تأخذوا مِن كُلِّ بَطْنٍ غُلاماً، وتُعطُوهُ سيفاً صارماً، فيَضرِبُوهُ ضَرْبَةَ رجلٍ واحد، فيَتَفرَّق دمُه في القبائل، فلا يقوىٰ بنو هاشمٍ علىٰ حَرْبِ قُرَيشٍ كُلِّهم، فإذا طَلَبوا العَقْلَ عَقَلْناه واستَرَحْنا. فقال الشيخ: صَدَقَ هذا الفتىٰ، هو أجوَدُكُم رأياً. فتفَرَّقُوا علىٰ رأي أبي جَهْلٍ مُجمِعينَ علىٰ قَتْله.

فأخبرَ جَبريلُ رسولَ الله ﷺ، وأمرَهُ أن لا يَبيتَ في مَضجَعِه، وأذِنَ له اللهُ في الهِجرة، فأمَرَ علياً رضيَ اللهُ عنه، فنامَ في مَضجَعِه، وقال له: اتَّشِحْ ببُردتي، فإنه لن يَخلُصَ إليكَ أمرٌ تكرهُه، وباتوا مُتَرصِّدين، فلمَّا أصبَحُوا ثاروا إلىٰ مَضجَعِه، فأبصَروا علياً، فبُهِتُوا، وخَيَّبَ اللهُ لهم سَعْيَهم، واقتَصُّوا أثَرَه، فأبطَلَ مَكْرَهُم.

﴿لِيُثْبِتُوكَ﴾: لِيَسجُنُوك، أو يُوثِقُوك، **أو يُثخِنُوكَ** بالضَّرْبِ والجرح، مِن قولهم: ضَرَبُوهُ حتىٰ أثبَتُوه لا حِراكَ به، وفُلانٌ مُثبَتٌ وَجَعاً.

وقُرِئ: «لِيُثَبِّتُوك»، بالتشديد. وقرأ النَّخَعي: «لِيُبَيِّتُوك»، مِنَ البَيَات. وعن ابن عباس رضيَ اللهُ عنهما: «لِيُقَيِّدُوك»، وهو دليلٌ لمن فَسَّرَه بالإيثاق.

قوله: (**أو يُثخِنُوك**): من: أثخَنَتْهُ الجراحةُ، أي: أوهَنَتْهُ.

﴿وَيَمۡكُرُونَ﴾: ويُخفُونَ المكايدَ له، ﴿وَيَمۡكُرُ ٱللَّهُ﴾: ويُخفي اللهُ ما أعَدَّ لهم حتىٰ يأتيَهم بَغْتة، ﴿وَٱللَّهُ خَيۡرُ ٱلۡمَٰكِرِينَ﴾ أي: مَكرُه أنفذُ مِن مَكْرِ غيره وأبلَغُ تأثيراً، أو لأنه لا يُنزِلُ إلا ما هو حَقٌّ وعَدْل، ولا يُصيبُ إلا بما هو مُستوجَب.

قوله: **(أو لأنه لا يُنزِلُ إلا ما هو حق)**: عطفٌ علىٰ قوله: «مَكـرُهُ أنفذُ مِن مَكْرِ غيرِه»، فعلىٰ الأول: التركيبُ مِن بابِ قولِه تعالىٰ: ﴿وَٱلۡبَٰقِيَٰتُ ٱلصَّٰلِحَٰتُ خَيۡرٌ عِندَ رَبِّكَ ثَوَابٗا وَخَيۡرٞ مَّرَدًّا﴾ [مريم: ٧٦]، وقولِهم: «الصَّيفُ أحرُّ من الشِّتاء»، وذلك أنه فَسَّـرَ مَكرَهُم بقوله: «ويُخفُونَ المكايد»، ومَكْرَ الله بقوله[(١)]: «ويُخفي اللهُ ما أعَدَّ لهم حتىٰ يأتيَهم بَغْتة»، ثم جمعهما بقوله: ﴿خَيۡرُ ٱلۡمَٰكِرِينَ﴾، وفَسَّـرَه بقوله: «إنَّ مَكرَه أبلغُ تأثيراً»، ولا شكَّ أنْ لا خيرَ في مَكرِهم، بل هو شَـرٌّ بَحْت، لكنَّ المُرادَ بالـ«خير»: أنَّ مَكرَ الله أبلغُ تأثيراً في بابِه مِنَ الخير، مِن مَكرِهم في بابِه من الشَّـرّ، فالخيرُ علىٰ هذا بمعنىٰ التفضيل. والتعريفُ في ﴿ٱلۡمَٰكِرِينَ﴾ للعهد.

وأما الوجهُ الثاني فلا شِـرْكةَ فيه؛ لأنه مِن باب: «أعْدَلا بني مروان»[(٢)]، وذلك لأنَّ ما يَفعَلُه اللهُ لا يكونُ إلا حقاً وعَدْلاً، وتسميتُه بالمَكرِ علىٰ سبيلِ الاستِعارةِ بجامعِ الإخفاءِ والأخْذِ بَغْتة، فشَبَّهَ صُورةَ صُنْع الله ذلك معهم بصُورةِ صُنْع المُخادِعِ المُحتال، ثم سُمِّيَ مكراً، فالتعريفُ للجنس، يُؤيِّدُه قولُه في «الأعراف»[(٣)]: «ومَكرُ الله استِعارةٌ لأخْذِهِ العبدَ مِن حيثُ لا يَشعُرُ ولاستِدراجِه».

---

(١) قوله: «ويخفون المكايد، ومكر الله بقوله» سقط من (ط).

(٢) هو قولهم: «الناقصُ والأشجُّ أعدَلا بني مروان»، وهو مما استَشهَدَ به النَّحويون علىٰ أنَّ «أفعل» إذا لم يُقصَد به التفضيلُ تَعَيَّنَتِ المُطابقة بينه وبين ما قبله في التذكير والتأنيث وفي الإفراد والتثنية والجمع، فـ«أعدلا» هنا تثنية «أعدَل»، بمعنىٰ: عادل، كأنه قال: «عادلا بني مروان». انظر: «المُفصَّل» للزمخشري ص٨٩، و«شرح ابن عقيل» (٢: ١٨١).

أما الناقص: فهو يزيد بن الوليد بن عبد الملك بن مروان (ت ١٢٦)، لُقِّبَ بالناقص «لكونه نَقَصَ عطاءَ الجند»، كما في «سير أعلام النبلاء» للذهبي (٥: ٣٧٤ - ٣٧٦). وأما الأشج: فهو عمر بن عبد العزيز ابن مروان (ت ١٠١)، فقد كان «بجَبْهتِهِ أثرُ حافر دابَّة، فلذلك سُمِّيَ أشجَّ بني أمية»، كما في «سير أعلام النبلاء» أيضاً (٥: ١١٥ - ١١٦).

(٣) أي: قول الزمخشري فيما تقدَّم في تفسير الآية ٩٩ من سورة الأعراف (٦: ٤٩٠).

[﴿ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا قَالُوا۟ قَدْ سَمِعْنَا لَوْ نَشَآءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَٰذَآ ۙ إِنْ هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ۞ وَإِذْ قَالُوا۟ ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ أَوِ ٱئْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ۞ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ ۚ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ۞ وَمَا لَهُمْ أَلَّا يُعَذِّبَهُمُ ٱللَّهُ وَهُمْ يَصُدُّونَ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَمَا كَانُوٓا۟ أَوْلِيَآءَهُۥٓ ۚ إِنْ أَوْلِيَآؤُهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُتَّقُونَ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ ٣١ - ٣٤]

﴿لَوْ نَشَآءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَٰذَآ﴾ نَفَاجَةٌ منهم، وصَلَفٌ تحتَ الراعِدة، ....

وذهبَ القاضي إلىٰ المشاكلة، قال: «وأمثالُ هذا لا يجوزُ إطلاقُها ابتداءً لِـمَا فيه من إيهام الذَّمّ، وإنما يَحسُنُ بالمزاوجة»(١)، وهو وجهٌ أيضاً.

الجوهري: «المكرُ: الاحتيالُ والخديعة، وقد مَكَرَ به يَمكُرُ فهو ماكِرٌ ومَكّار».

وقال الراغب: «المكر: صَرْفُ الغير عمّا يَقصِدُه بحِيلة، وذلك ضَرْبان: مكرٌ محمود؛ وهو أن يُتحرَّىٰ بذلك فِعلٌ جميل، وعلىٰ ذلك قال: ﴿وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلْمَٰكِرِينَ﴾، ومذموم؛ وهو أن يُتحرَّىٰ به فِعلٌ قبيح، قال: ﴿وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِۦ﴾ [فاطر: ٤٣]. وقال بعضُهم: مِن مكرِ الله تعالىٰ إمهالُ العبد وتمكينُه من أعراضِ الدُّنيا، ولذلك قال عليٌّ رضيَ الله عنه: مَنْ وُسِّعَ عليه دُنياه، ولم يَعلَم أنه مُكِرَ به، فهو مخدوعٌ في عَقْلِه».

قوله: (نَفَاجَةٌ منهم)، الأساس: «نَفَجَتِ الرِّيح: جاءت بقُوَّة، وريحٌ نافِجة، ومن المجاز: فلانٌ نَفّاج، وسمعتُ مَنْ يقول: فيه نَفَاجَة».

الجوهري: «رجلٌ نَفَّاج: إذا كان صاحبَ فَخْر وكِبْر، عن ابنِ السِّكِّيت».

قوله: (وصَلَفٌ تحتَ الراعِدة)، الأساس: «ومن المجاز: صَلَفَتِ السَّحابة: قلَّ مَطَرُها. وفي المثل: رُبَّ صَلَفٍ تحتَ الراعِدة».

(١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٠٤).

فإنهم لم يَتَوانَوْا في مَشِيئتِهم لو سَاعَدَتهُم الاستِطاعة، **وإلا فما مَنَعَهُم**، إن كانوا مُستَطيعين، أن يَشاؤُوا غَلَبَةَ مَن تحدَّاهم وقَـرَعَهم بالعَجْز، حتىٰ يفوزوا بالقِدْحِ المُعلَّىٰ دونَه؟ مع فَـرْطِ أَنَـفَتِهم، واستِنكافِهم أن يُغلَبوا في بابِ البيانِ خاصَّة، **وأن يُمـاتِنَهم** واحد، فيَتَعلَّلُوا بامتِناعِ المشيئة، ....

الميداني: «الصَّلَف: قِلَّةُ النُّزُلِ والخير، والراعِدة: السَّحابة ذات الرَّعْد»[1]، يُضـرَبُ في الرجلِ يَتَوعَّدُ، ثم لا يقومُ به. وفي الحواشي: يُضـرَبُ لمن يُكثِرُ الكلامَ ولا خيرَ عندَه.

قوله: (**وإلا فما مَنَعَهم**): أي: وإن لم يكن نَفَاجَةً فما مَنَعَهم عن أن يشاؤُوا غَلَبَةَ مَنْ تحدَّاهم حتىٰ يفوزوا بالقِدْحِ المُعلَّىٰ دونَ رسولِ الله ﷺ؟ فقولُه: «إن كانوا مُستَطيعين» شَـرْطٌ جزاؤُه ما دَلَّ عليه «ما منعهم»، والجملةُ الشَّرْطيةُ مُعترضة، و«أن يشاؤوا» مفعولُ «مَنَعَهم»، و«قَـرَعَهم» عطفٌ علىٰ «تحدَّاهم»، و«حتىٰ يفوزوا» غايةُ «أن يشاؤوا»، و«مع فَـرْطِ أنَـفَتهم» حالٌ مِن مفعولِ «مَنَعَهم»، أي: فما مَنَعَهم مع أنَـفَتِهم ونَخْوَتِهم المُفرِطة، و«أن يُماتِنَهم» عطفٌ علىٰ «أن يغلبوا».

«فيَتَعلَّلُوا»: قيل: هو جوابُ الاستِفهام، والظاهرُ أنه عطفٌ علىٰ «يُماتِنَهم»، أي: استَنكَفوا أن يَطلُبوا بالمُمـاتَنة، فيتَعلَّلُوا فيها بامتِناع المشيئة، لأنهم ما كانوا مُستَنكِفينَ عن مُجرَّدِ المُمـاتَنة، فكيفَ ودأبُهم المُفاخَرةُ والمُساجَلة، وَرِثُوها كابِراً عن كابر؟ كما قال: «إن أتاهُم أحدٌ بمَفخَرةٍ أتوه بمَفاخِر، وإن رماهُم بمَأثرةٍ رَمَوهُ بمآثِر»، حتىٰ نزلَ فيهم: ﴿أَلْهَىٰكُمُ ٱلتَّكَاثُرُ ۝ حَتَّىٰ زُرْتُمُ ٱلْمَقَابِرَ﴾ [التكاثر: ١ - ٢].

قوله: (**أن يُمـاتِنَهم**)، **الأساس**: «في رأيِه مَتانة، وماتَنَه في الشعر: عارَضَه، وتماتَنا، وتعالَ[2] أُماتِنْك أيـُّنا أمتَنُ شِعراً، وبينهما مُماتَنة: مُعارَضة في كُلِّ أمرٍ ومُباراة».

---

(١) «مجمع الأمثال» للميداني (١: ٢٩٤).

(٢) تحرَّف في (ط) إلىٰ: «يُقال».

ومَعَ ما عُلِمَ وظَهَرَ ظُهورَ الشمس مِن حِرصِهم علىٰ أن يَقهَرُوا رسولَ الله ﷺ، وتَهالُكِهم علىٰ أن يَغمُروه!

وقيل: قائلُه النَّضـرُ بنُ الحارثِ المقتولُ صَبْراً، حينَ سَمِعَ اقتِصاصَ الله أحاديثَ القرون: لو شِئتُ لقُلتُ مِثلَ هذا. وهو الذي جاء مِن بلادِ فارسٍ بنُسْخةِ حديثِ رُسْتُم وإسْفِنديار، فزَعَمَ أنَّ هذا مِثلُ ذاك، وأنه مِن جُملةِ تلك الأساطير، وهو القائل: ﴿إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ﴾ وهذا أسلوبٌ مِنَ الجحودِ بليغ، ....

قوله: (علىٰ أن يَغمُرُوه)، الجوهري: «الغَمْر: الماءُ الكثير، وقد غَمَرَه الماء يَغمُرُه، أي: عَلَاه، ومنه قيلَ للرجل: غَمَرَهُ القوم: إذا عَلَوهُ شَرَفاً».

قوله: (المقتولُ صَبراً)، الجوهري: «يقال: قُتِلَ فلانٌ صبراً، وحَلَفَ صَبْراً: إذا حُبِسَ علىٰ القتل حتىٰ يُقتَل، أو علىٰ اليمينِ حتىٰ يَحلِف». قتلَ النبيُّ ﷺ النَّضْرَ بنَ الحارث صَبْراً، وكانَ يتأذىٰ منه، قال المرزوقيُّ[1]: [قالت] قُتَيلةُ ابنتُه لـمَّا جاءت إلىٰ حَضْرةِ النبيِّ ﷺ، وأنشَدَتْه أبياتاً منها:

ظَلَّـتْ سُـيُوف بنـي أبيـه تَنُوشُـهُ ... لله أرحـــامٌ هُنـــاكَ تـــشقَّقُ

أمُحمَّـــدٌ ولأنـــتَ نَجْـــلُ نجيبـــةٍ ... مِن قومِها والفَحْلُ فَحْلٌ مُعـرِقُ[2]

مـا كـانَ ضَـرَّكَ لـو مَنَنـتَ وربَّـما ... مَـنَّ الفتـىٰ وهـو المَغيظُ المُحْنَـقُ

فالنَّضْرُ أقربُ مَنْ أصبتَ وسيلةً ... وأحَقُّهـم إنْ كـانَ عِتـقٌ يَعتِـقُ

فرقَّ لها النبيُّ ﷺ وبكىٰ، وقال: «لو جِئتِني من قبلُ لعَفَوتُ عنه»، ثم قال: «لا يُقتَلُ قرشيٌّ بعدَ هذا صَبْراً»[3].

قوله: (أسلوبٌ مِنَ الجحودِ بليغ): وهو مِن أسلوبِ قولِه تعالىٰ: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا﴾ [البقرة: ٢٣]، والكلامُ مع المُرتابين، وهذا لا يُصارُ إليه إلا فيما ظَهَرَ خِلافُه ظُهُوراً

---

(١) في «شرح ديوان الحماسة» (٢: ٦٧٩-٦٨٣).

(٢) أي: عريقُ النَّسَب أصيل، كما في «النهاية» لابن الأثير (٣: ٢٢٠).

(٣) أخرجه مسلم (١٧٨٢) دونَ قِصَّةِ قُتَيلة.

يعني: إن كانَ القُرآنُ هو الحقَّ، فعاقِبْنا علىٰ إنكارِهِ بالسِّجِّيل، كما فَعَلتَ بأصحابِ الفيل، أو بعذابٍ آخر، ومُرادُه: نفيُ كَونِهِ حقاً، وإذا انتَفَىٰ كونُه حقاً لم يَستوجِبْ مُنكِرُه عذاباً، فكان تعليقُ العذابِ بكَونِهِ حقاً معَ اعتِقادِ أنه ليسَ بحق، كتعليقِهِ بالمُحالِ في قولك: إن كانَ الباطلُ حقاً فأمطِرْ علينا حِجارة.

وقوله: ﴿هُوَ ٱلْحَقَّ﴾ تَهكُّمٌ بما يقولُ علىٰ سبيلِ التخصيص والتعيين: هذا هو الحق.

وقرأ الأعمشُ: «هوَ الحقُّ» بالرفع، علىٰ أنَّ ﴿هُوَ﴾ مُبتَدأ غيرُ فَصْل، و﴿هُوَ﴾ في القِراءةِ الأولىٰ: فَصْل.

ويُقال: أمطَرَتِ السَّماء؛ كقولك: أثجَمَتْ(١) وأسبَلَتْ، ....

جَليّاً، فيُفرَضُ كما تُفرَضُ المُحالات، وإليه الإشارةُ بقوله: «إن كانَ الباطلُ حقاً فأمطِرْ علينا حِجارة»، فهو مِنَ الكِنايةِ الإيمائية، ولهذا قال: «وإذا انتفىٰ كونُه حقاً لم يَستوجِبْ مُنكِرُه عذاباً».

قوله: (علىٰ سبيلِ التخصيصِ والتعيين): أما التخصيصُ فمِن تعريفِ الخبر وتوسيطِ ضمير الفَصْل، وأما التعيينُ فمِن اسمِ الإشارة، كقوله:

هذا أبو الصَّقْر فَرْداً في محاسِنِهِ(٢)

قوله: (أثجَمَت)، الجوهري: «أثجَمَ المطرُ: إذا كَثُرَ ودام»، و«أسبَلَ: إذا هَطَل»، و«هتَنَ المطرُ

---

(١) تحرَّف في الأصل والمطبوع من «الكشَّاف» إلىٰ: «أنجمت»، وأثبتُّ ما يُوافقُ لفظَ الطِّيبي، وهو الصواب؛ لأنَّ قولك: «أثجَمَ المَطَر»، معناه: كثُر وأسرَع، أما قولك: «أنجَمَ المطر»، فمعناه: أقلَع، كما في «القاموس»، مادة (ثجم) و(نجم)، والمُرادُ هنا الأولُ دونَ الثاني.

(٢) قائلُه ابنُ الرومي ـ كما في «معاهد التنصيص علىٰ شواهد التلخيص» للعباسي (١: ١٠٧) ـ، يمدحُ أبا الصَّقر وزير المُعتَمِد، وتمامُه:

مِن نَسْلِ شَيْبانَ بينَ الضَّالِ والسَّلَمِ

والضَّالُ: جمعُ ضَالَة، من شَجَر السِّدْر، والسَّلَم: جمعُ سَلَمة، نوعٌ من الشَّجَر أيضاً. انظر: «القاموس»، مادة (ضيل) و(سلم).

ومَطَـرَت؛ كقولك: هَتَنَت وهَتَلَت، وقد كَثُـرَ الإمطارُ في معنىٰ العذاب.

فإن قلتَ: ما فائدةُ قوله: ﴿مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾، والإمطارُ لا يكونُ إلا منها؟ قلتُ: كأنه أُريدُ أن يُقال: فأمطِرْ علينا السِّجِّيل، وهيَ الحِجارةُ الـمُسَوَّمةُ للعذاب، فوضع ﴿حِجَارَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ موضعَ السِّجِّيل، كما تقول: صَبَّ عليه مَسْـرُودةً مِن حَدِيد، تُريد: دِرْعاً.

يهتِنُ هَتْناً وهُتُوناً وتَـهْتاناً: قَطَر، والتَّـهْتان: مَطَـرُ ساعة يَفتُـرُ[1] ثم يعود»، وكذلك التَّهْتال[2].

قوله: (موضعَ السِّجِّيل): أي: وُضِعَ هذا اللفظُ موضعَ ذلك اللفظ؛ زيادةً للبيانِ وتصويراً للمُسمَّىٰ، كما يُعبَّر عن الشيءِ بمعناه، فتقولُ في الكِنايـةِ عن الإنسان: حيٌّ مُستَوي القامةِ عريضُ الأظفار. وأصْلُ الكلام: فأمطِرْ علينا السِّجِّيل، وهي الحِجارةُ المُسوَّمةُ للعذابِ المُنَزَّلةُ من السماء، فوَضَعَ قولَه: ﴿حِجَارَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ مَوضِعَه. قال[3] في قوله تعالىٰ: ﴿وَحَمَلْنَٰهُ عَلَىٰ ذَاتِ أَلْوَٰحٍ وَدُسُرٍ﴾ [القمر: ١٣]: «أراد السَّفينة، وهيَ مِنَ الصِّفاتِ التي تقومُ مقامَ الموصوفاتِ فتَنُوبُ مَنابَها، وتُؤدِّي مُؤدَّاها، بحيثُ لا يُفصَلُ بينها وبينها»، فلا يكونُ هذا استِعارةً كما ظُنَّ، فَضْلاً عن أن يكونَ تجريداً لها، ولكنَّ لفظةَ ﴿فَأَمْطِرْ﴾ مُستَعارةٌ لـ«أنزِل»، سواءٌ قلت: حِجارةً من السماء أو سِجِّيلاً، لأنها لا تُستَعمَلُ حقيقةً إلا في الغيث.

قوله: (صبَّ عليه مَسْـرودة): سَـرَدَ الدِّرْع: نَسَجَها، وهو أن يُداخِلَ الحِلَقَ بعضَها في بعض، والمسـرودةُ: الدِّرعُ المثقوبة، وكذا لا فرقَ بين قولك: «مسـرودة مِن حديد»، وبين قولك: «دِرْعاً»، إلا ما سبق.

---

(١) في (ح): «يقطر»، والمُثبتُ من (ط)، وهو المُوافقُ لِـمَا في «الصِّحاح» للجوهري، مادة (هتن).

(٢) في (ط) و(ح): «التهتان»، وهو تكرار لا معنىٰ له، وصَوَّبتُه إلىٰ «التَّهْتال»، لأنه المُناسِبُ لقول الزمخشري: «هَتَنَت وهَتَلَت»، و«التَّهتال» بمعنىٰ «التَّهْتان»، كما في «الصِّحاح»، مادة (هتل).

(٣) أي: الزمخشري، فيمـا سيأتي في تفسير سورة القمر، عند الآية المذكورة (١٥: ١٢٧).

﴿بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ أي: بنَوْعٍ آخرَ مِن جِنسِ العذابِ الأليم، يعني: أنَّ إمطارَ السِّجِّيلِ بعضُ العذابِ الأليم، فعَذِّبْنا به، أو بنَوْعٍ مِن أنواعِه.

وعن معاوية: أنه قالَ لِـرَجُلٍ مِن سَبَأ: ما أجهَلَ قومَكَ حينَ مَلَّكُوا عليهم امرأةً! قال: أجهَلُ مِن قومي قَومُكَ، قالوا لرسولِ الله ﷺ حينَ دعاهُم إلىٰ الحق: إن كانَ هذا هو الحقَّ فأمطِرْ علينا حِجارة، ولم يقولوا: إن كانَ هذا هو الحقَّ فاهْدِنا له.

اللامُ لتأكيدِ النفي، والدلالةِ علىٰ أنَّ تعذيبَهم وأنتَ بينَ أظهُرِهِم غيرُ مُستقيمٍ في الحِكمة، لأنَّ عادةَ الله وقَضِيَّـةَ حِكمتِه أنْ لا يُعذِّبَ قوماً عذابَ استِئصالٍ ....

قال صاحبُ «التخمير»[1]: «اعلَمْ أنَّ الموصوفَ في مِثلِ قوله: «وعليهما مَسْـرُودتان قضاهما داود»[2]، وفي قوله تعالىٰ: ﴿وَعِندَهُمْ قَـٰصِرَٰتُ ٱلطَّرْفِ عِينٌ﴾ [الصافات: ٤٨] مطروحٌ، والجمعُ بينَه وبينَ هذه الصِّفةِ قبيح؛ إذ لو قلت: عليهما دِرْعانِ مَسْـرُودتانِ قضاهما داود، كان مُستَقبَحاً، لأنه من المعلوم أنَّ «مَسْـرُودَتَين قضاهما داود» لا يكونان إلا دِرْعَين، وأنَّ «قاصِراتِ الطَّرْفِ عِين» لم يَكُنَّ إلا حُوراً»[3].

قوله: (أي: بنوع آخر من جِنسِ العذابِ الأليم): يعني: عطفُ ﴿أَوِ ٱئْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ علىٰ ﴿فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ عَطْفُ الجِنسِ علىٰ النوع، فخَصَّ بالعطفِ الجِنسَ، فتناولَ بعضاً آخَرَ عن ما سبق، أي: ائتِنا بعذابٍ أليمٍ سِواه، فهذا من بابِ عطفِ العامِّ الذي خُصَّ بالعطف.

---

(١) «التخمير» لمجد الدين أبي محمد القاسم بن الحسين الخوارزمي الحنفي، المعروف بصدر الأفاضل (٥٥٥-٦١٧)، شـرح فيه كتابَ «المُفصَّل» في النحو للزمخشري، وهو شـرحُه البسيط، وله عليه شـرحٌ آخرُ مُتوسِّط، وثالثٌ مُوجَز. انظر: «كشف الظنون» (٢: ١٧٧٦)، و«الأعلام» للزركلي (٥: ١٧٥).

(٢) قطعة من بيت شعر لأبي ذؤيب الهذلي، وهو من الشَّواهِدِ النَّحْوية؛ استَشهَدَ به أبو عُبيدة في «مجاز القرآن» (١: ٢٧٥) و(٢: ٢٤ و١٤٣)، والزمخشريُّ في «المُفصَّل» ص١١٧، والبيتُ بتمامه:

وعليهما مَسْـرُودتانِ قـضاهما ... داودُ أو صَنَعُ الـسَّوابغِ تُـبَّعُ

(٣) «التخمير» (٢: ١٠٧).

ما دامَ نبيُّهم بينَ أظهُرِهم، وفيه إشعارٌ بأنهم مُرْصَدُونَ بالعذابِ إذا هاجَرَ عنهم، والدَّليلُ علىٰ هذا الإشعارِ قولُه: ﴿وَمَا لَهُمْ أَلَّا يُعَذِّبَهُمُ ٱللَّهُ﴾ وإنما يَصِحُّ هذا بعدَ إثباتِ التعذيب، كأنه قال: وما كانَ ليُعذِّبَهم وأنتَ فيهم، وهو مُعذِّبُهم إذا فارقتَهم، وما لهم أنْ لا يُعذِّبَهم.

﴿وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾ في موضع الحال، ومعناه: نفيُ الاستِغفارِ عنهم، أي: ولو كانوا ممن يُؤمِنُ ويَستَغفِرُ مِنَ الكُفر لَـمَا عذَّبَهم، كقوله: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ﴾ [هود: ١١٧]، ولكنَّهم لا يُؤمِنُونَ ولا يَستَغفِرُون، ولا يُتوقَّعُ ذلكَ منهم.

وقيل: معناه: وما كان اللهُ مُعذِّبَهم وفيهم مَنْ يَستَغفِر، وهم المُسلِمونَ بينَ أظهُرِهم ممَّن تخلَّفَ عن رسولِ الله ﷺ مِنَ المُستَضعَفين.

قوله: (ومعناه: نفيُ الاستِغفار عنهم): يعني: ليست هذه القرينةُ كالقرينةِ الأولىٰ إلا في انتفاءِ[1] العذابِ لوجودِ الاستِغفار، كانتِفائِه لوجود الرسول ﷺ فيهم، لاقترانِها بها؛ إذ المعنىٰ: استِحقـاقُ العذابِ يَـدُلُّ علىٰ عَدَم الاستِغفار، إذ لو استَغفَروهُ ما استَحَقُّـوه، وهو نوعٌ من الكِناية. ونظيرُه: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ﴾ [هود: ١١٧]، يعني: إهلاكُهم دليلٌ علىٰ إفسادهم، إذ لو أصلَحُوا ما أهلكَهُم، لأنَّ اللهَ ليس بظَلَّامٍ للعَبيد.

انظر إلىٰ مرتبةِ الاستِغفارِ وعِظَمِ مَوقِعِه، كيف قُرِنَ حُصُولُه مع وجودِ سَيِّد البَشَـر في استِدفاع البلاء؟

روينا عن أبي داود[2] عن ابن عباس قال: قال رسولُ الله ﷺ: «مَنْ لَـزِمَ الاستِغفـارَ جَعَلَ اللهُ له من كُلِّ ضِيقٍ مَخرَجاً، ومن كُلِّ هَمٍّ فَـرَجاً، ورَزَقَه من حيثُ لا يَـحتَسِب».

قوله: (وقيل: معناه): هذا الوجهُ أبلغُ من الأول؛ لِـمَا دلَّ علىٰ أنَّ استِغفارَ الغير مما يُدفَعُ به العذابُ عن أمثالِ أولئك الكَفَرة.

---

(١) في (ط): «ليست هذه القرينةُ كالقرينة إلا في انتفاء»، وفي (ح): «ليست هذه القرينةُ الأولىٰ كانتفاء»، وهذه الصفحات ساقطة من (ف)، والمُثبتُ مُلفَّقٌ من (ط) و(ف) جميعاً.

(٢) في «سننه» (١٥١٨)، وأخرجه أيضاً ابنُ ماجه (٣٨١٩).

﴿وَمَا لَهُمْ أَلَّا يُعَذِّبَهُمُ ٱللَّهُ﴾: وأيُّ شيءٍ لهم مِن انتِفاءِ العذابِ عنهم؟ يعني: لا حَظَّ لهم في ذلك، وهم مُعذَّبونَ لا مَحالة، وكيفَ لا يُعذَّبُونَ وحالُهم أنهم يَصُدُّونَ عن المسجدِ الحرام، كما صَدُّوا رسولَ الله ﷺ عامَ الحُدَيبِيَة؟! وإخراجُهم رسولَ الله ﷺ والمؤمنينَ مِنَ الصَّدّ، وكانوا يقولون: نحنُ وُلاةُ البيتِ والحَرَم، فنَصُدُّ مَنْ نشاء، ونُدخِلُ مَنْ نشاء.

﴿وَمَا كَانُوٓاْ أَوۡلِيَآءَهُۥٓ﴾: وما استَحقُّوا مَعَ إشراكِهم وعَداوتِهم للدِّينِ أن يكونوا وُلاةَ أمرِهِ وأربابه، ﴿إِنۡ أَوۡلِيَآؤُهُۥٓ إِلَّا ٱلۡمُتَّقُونَ﴾ مِنَ المُسلِمين، **ليسَ كُلُّ مُسلِمٍ أيضاً ممن يَصلُحُ** لأنْ يَلِيَ أمْرَه، إنما يَستأهِلُ ولايتَه مَنْ كان بَرّاً تقياً، فكيفَ بالكَفَرةِ عَبَدةِ الأصنام؟! ﴿وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَهُمۡ لَا يَعۡلَمُونَ﴾ كأنه استثنىٰ مَنْ كانَ يَعلَمُ وهو يُعانِدُ ويَطلُبُ الرِّياسة، أو أراد بالأكثر: الجميع، كما يُرادُ بالقِلَّةِ: العَدَم.

[﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمۡ عِندَ ٱلۡبَيۡتِ إِلَّا مُكَآءٗ وَتَصۡدِيَةٗۚ فَذُوقُواْ ٱلۡعَذَابَ بِمَا كُنتُمۡ تَكۡفُرُونَ﴾ ٣٥]

المُكَاء: فُعَال، بوَزْنِ الثُّغَاء والرُّغَاء، مِن: مَكَا يَمكُو: إذا صَفَر، **ومنه المُكَّاء**، كأنه سُمِّيَ بذلكَ لِكَثْرةِ مُكَائِه، ....

قوله: (وإخراجُهم): مبتدأ، والخبرُ «مِنَ الصَّدِّ»، قيل: هو عطفٌ علىٰ «كما صَدُّوا» مِن حيثُ المعنىٰ، والظاهرُ أنه جملةٌ مُستَطرَدة، يعني: أنهم كانوا يَصُدُّون صَدّاً حقيقياً وغيرَ حقيقي، لأنَّ إخراجَهم رسولَ الله ﷺ مِن مَكَّةَ حينَ هاجَرَ مُلحَقٌ بالصَّدّ.

قوله: (ليس كلُّ مُسلِم ممن يَصلُح): يعني: في تخصيصِ ذِكْرِ «المتقين»، والعُدُولِ إلىٰ «المؤمنين»: إشارةٌ إلىٰ الإيغالِ والمبالغة.

قوله: (ومنه المُكَّاء)، الجوهري: «المُكَّاءُ ـ بالمدِّ والتشديد ـ طائر، والجمعُ: المَكَاكِيُّ، وبالتخفيف: الصَّفير».

وأصلُه الصِّفة، نحو: الوُضَّاء والقُرَّاء، وقُرِئ: «مُكَا» بالقَصْر، ونظيرُهما: **البُكىٰ والبُكاء**.

والتَّصْدية: التَّصْفيق؛ **تَفعِلةٌ مِن الصَّدَىٰ، أو مِن: صَدَّ يَصدّ**، بمعنى: صاح ﴿إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ﴾ [الزخرف: ٥٧]، ....

قوله: (**والقُرَّاء**): أي: المُتنسِّكون(١). **الأساس**: «قارئٌ وقُـرَّاء: ناسِك، أي: عابد». **الجوهري**: «وقد تقرَّأ: تنسَّك، والجمعُ القُرَّاؤون».

قوله: (**البُـكىٰ والبُـكاء**)، **الجوهري**: «إذا مَدَدتَ أردتَ الصَّوتَ مع البُكاء، وإذا قَصَرتَ أردتَ الدُّمُوعَ وخروجَها».

قوله: (**تَفعِلـةٌ مِنَ الصَّدىٰ**)، **الراغب**: «الصَّدَىٰ: صوتٌ يَرجِعُ مِن كُلِّ مكـانٍ صَقيـل، والتَّصْدية: كُلُّ صوتٍ يجري مجرىٰ الصَّدىٰ في أنْ لا غِناءَ فيه. وقوله تعالىٰ: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنـدَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَـآءً وَتَصْدِيَـةً﴾ أي: غِناءُ ما يُورِدُونَه غِناءُ الصَّدىٰ ومُكاءُ(٢) الطير»(٣).

قوله: (**أو مِن: صَدَّ يَصدُّ**)، **الجوهري**: صَدَّ يَصُدُّ ـ بالضَّمِّ والكسر ـ: ضَجَّ(٤)، فالتَّصدِيةُ علىٰ هذا مِن إبدالِ أحدِ حَرفَي التضعيف، كقولهم: تَقَضِّيَ البازي(٥)، ووجهُ رَبْطِ هذه الآية هو أنه تعالىٰ لـمّا عَلَّـلَ التعذيبَ بقوله: ﴿يَصُدُّونَ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [الأنفال: ٣٤]، عَطَفَ

---

(١) كذا قال، وهو يُخالِفُ ما سينقلُه عن الجوهري من أنَّ جمعَه «القُرَّاؤون»، وهذا يعني أنَّ القُرَّاء مُفرَد، وهو ما صَـرَّحَ به صاحبُ «القاموس» حيثُ قال: القُرَّاء «كرُمَّان: النَّاسِكُ المُتعبِّدُ، كالقارئ والمُتقرِّئ، الجمعُ: قُرَّاؤونَ وقَوارِئ». وعلىٰ هذا فكانَ الأَوْلىٰ بالمُؤلِّفِ أن يقول: «أي: المُتنسِّك».

(٢) تحرَّفت في (ح) إلىٰ: «مكان»، والمُثبتُ من (ط)، وهو المُوافقُ لِـمَا في «المفردات» للراغب (صدىٰ).

(٣) «مفردات القرآن» ص ٤٨١.

(٤) أي: صَدَّ يَصُدُّ، وصَدَّ يَصِدُّ، بمعنىٰ: ضَجَّ، ويُقالُ أيضاً: صَدَّ يَصُدُّ ـ بالضَّمِّ لا غير ـ بمعنىٰ: أعرَضَ، وبمعنىٰ: مَنَع. انظر: «القاموس المحيط»، مادة (صدد).

(٥) قال ابنُ منظور في «لسان العرب» (قضض): «يُقال: انقَضَّ البازي علىٰ الصَّيْد، وتَقَضَّض: إذا أسـرَعَ في طيرانه مُنكَدِراً علىٰ الصَّيْد، وربما قالوا: تَقَضَّىٰ يَتقضَّىٰ، وكان في الأصل: تَقَضَّض، ولـمَّا اجتَمَعَتْ ثلاثُ ضاداتٍ قُلِبَت إحداهُنَّ ياءً، كما قالوا: تمطَّىٰ، وأصلُه: تمطَّط، أي: تمدَّد».

وقرأ الأعمش: «وما كانَ صَلاتَهم»، بالنَّصْبِ علىٰ تقديمِ خَبَرِ ﴿ كَانَ ﴾ علىٰ اسمِه.

فإن قلتَ: ما وَجْهُ هذا الكلام؟ قلتُ: هو نحوٌ مِن قوله:

وما كنتُ أخشىٰ أنْ يكونَ عَطاؤُهُ أداهِمَ سُوداً أو مُحَدْرَجةً سُمْرا

والمعنىٰ: أنه وضعَ القُيودَ والسِّياطَ مَوضِعَ العطاء، ووَضَعُوا الـمُكَاءَ والتَّصْدية مَوضِعَ الصَّلاة، وذلكَ أنهم كانوا يطوفون بالبيتِ عُراةً؛ ....

قولَه: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً وَتَصْدِيَةً﴾ علىٰ ﴿وَهُمْ يَصُدُّونَ﴾، لأنه نوعٌ مِنَ الصَّدِّ، وقولُه: ﴿إِنْ أَوْلِيَآؤُهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُتَّقُونَ﴾ مُعتَرِضة، وقولُه: ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ يجوزُ أن يَتعلَّقَ بالمُعتَرِضة وبِما قبلها.

قوله: (علىٰ تقديمِ خَبَرِ ﴿كَانَ﴾ علىٰ اسمِه): فيلزمُ أن يكونَ الخبرُ معرفةً والاسمُ نَكِرة، ذهبَ صاحبُ «المفتاح» إلىٰ أنه مِن بابِ القَلْب، وقال ابنُ جِنِّي: «إنَّ نكرة الجِنسِ تُفيدُ مفادَ مَعرِفَتِه، فإنك لو قلت: خرجتُ فإذا أسدٌ بالباب، أو: إذا الأسدُ بالباب، لم تجِدِ الفرقَ بينهما، لأنك لا تُريدُ بالصُّورَتَين أسداً مُعيَّناً، فكأنه تعالىٰ قال: ما كان صلاتُهم عند البيتِ إلا المُكَاءَ والتَّصْدية، أي: هذا الجِنسَ من الفِعْل، ولم يجرِ هذا مجرىٰ: كان قائمٌ أخاك، وكان جالسٌ أباك، لأنه ليسَ في «قائم» و«جالس» معنىٰ الجِنسيَّةِ التي تُلاقي مُعيَّناً نكرتُها ومعرفتُها علىٰ ما قدَّمناه»[1].

قوله: (وما كنتُ أخشىٰ): «أخشىٰ»، أي: أعلَم، و«أداهِم»: جمعُ أدهَم، وهو القَيْد، و«المُحَدرَجة» بالحاء المهملة: السِّياطُ المفتولةُ مِنَ الجلود، «يُقال: حَدْرَجَه، أي: فَتَلَه وأحكَمَه». كذا ذكره الجوهري.

قوله: (وَضَعُوا[2] المُكَاءَ والتَّصْدِيَةَ مَوضِعَ الصَّلاة): وهو مِن أسلوبُ قولهم في التَّهَكُّم:

---

(١) «المحتسب» لابن جني (١: ٢٧٩).

(٢) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «ووضعوا»، والأمر فيه سهل.

الرجالُ والنِّساء، وهم مُشبِّكُون بينَ أصابِعهم، يَصفِرُونَ فيها ويُصفِّقُون، وكانوا يفعلون نحوَ ذلكَ إذا قرأ رسولُ الله ﷺ في صَلاتِه؛ يُخلِّطونَ عليه.

﴿فَذُوقُواْ﴾ عذابَ القَتْلِ والأسْرِ يومَ بدر، بسَبَبِ كُفْرِكُم وأفعالِكم التي لا يُقدِمُ عليها إلا الكَفَرة.

[﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ لِيَصُدُّواْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِۚ فَسَيُنفِقُونَهَا ثُمَّ تَكُونُ عَلَيْهِمْ حَسْرَةً ثُمَّ يُغْلَبُونَۗ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ يُحْشَرُونَ ❁ لِيَمِيزَ ٱللَّهُ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ وَيَجْعَلَ ٱلْخَبِيثَ بَعْضَهُۥ عَلَىٰ بَعْضٍ فَيَرْكُمَهُۥ جَمِيعًا فَيَجْعَلَهُۥ فِى جَهَنَّمَۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾ ٣٦ - ٣٧]

قيل: نَـزَلَتْ في المُطعِمينَ يومَ بَدْر، كان يُطعِمُ كُلُّ واحدٍ منهم كُلَّ يومٍ عشرَ جَزائِر.

تحيَّةُ بَيْنِهِمُ ضَرْبٌ وَجِيعُ(١)

قوله: (وهُم مُشبِّكُونَ بين أصابِعِهم): الأصمعيُّ: قلتُ لِمُنتَجِع بنِ نَبْهان: ما يكون؟ فشَبَّكَ بين أصابعه، ثم وَضَعَها علىٰ فمه ونَفَخ.

قوله: (عَشْرَ جَزائِر)، النهاية: «الـجَزُور: البعيرُ ذكراً كان أو أنثىٰ، إلا أنَّ اللفظَ مُؤنَّثة، تقول: هذه الـجَزُور، وإن أردتَ ذَكَراً. والجمعُ: جُزُرٌ وجَزائِر»(٢).

---

(١) قائلُه عمرُو بنُ مَعْدي كَرِب، كما في «الكتاب» لسيبويه (٢: ٣٢٣) و(٣: ٥٠)، وهو بتمامه:

وخَيْلٍ قد دَلَفتُ لها بِخَيلٍ ... تحيةُ بينِهِمْ ضَربٌ وَجيعُ

ومعنىٰ «دَلَفتُ»: نهضتُ، والدِّلَفُ: الشُّجاع، كما في «لسان العرب»، مادة (دلف).

وقد استَشهَدَ الزمخشريُّ به فيما تقدَّم (في تفسير الآية ١٠ من سورة البقرة) على أنَّ «وَجيع» بمعنىٰ: مُوجِع. ثم استَشهَدَ به في مواضعَ أخرىٰ (المائدة: ٦٠، ومريم: ٧٦، والشعراء: ٨٩، والجاثية: ٢٥) علىٰ أسلوب التهكُّم، وقد بيَّنه في تفسير الآية المذكورة من سورة الشعراء بما يَحسُنُ الرجوع إليه.

(٢) هنا ينتهي السَّقط الطويل الواقع في النسخة (ف)، وقد تَقدَّم التنبيهُ إليه في بدايته ص٦٥، وعادتِ المُقابلةُ علىٰ الأصول الثلاثة.

وقيل: قالوا لكُلِّ مَنْ كانت له تجارةٌ في العير: أعينُوا بهذا المالِ علىٰ حَرْبِ مُحمَّد، لَعَلَّنا نُدرِكُ منه ثأرَنا بما أُصيبَ مِنَّا ببَدْر، وقيل: نَـزَلَتْ في أبي سُفيان، وقد استأجَرَ ليومِ أُحُدٍ ألفينِ مِنَ الأحابيشِ سِوىٰ مَن استَجاشَ مِنَ العرب، وأنفَقَ عليهم أربعين أُوقيَّة، والأُوقيَّـة: اثنانِ وأربعون مِثقالاً.

﴿لِيَصُدُّواْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ أي: كانَ غَـرَضُهم في الإنفاقِ الصَّدَّ عنِ اتباعِ مُحمَّد، وهو سبيلُ الله، وإن لم يكن عِندَهم كذلك، ﴿ثُمَّ تَكُونُ عَلَيۡهِمۡ حَسۡـرَةً﴾ أي: تكونُ عاقبةُ إنفاقِها نَدَماً وحَسْرة، فكأنَّ ذاتَها تصيرُ نَدَماً وتَنقَلِبُ حَسْرة، ﴿ثُمَّ يُغۡلَبُونَۗ﴾ آخِرَ الأمر، ....

قوله: (الأحابيش)، الأساس: «هُم فِـرَقٌ مُختَلِفةٌ مِن قبائلَ شَتَّىٰ حُلَفاءُ لقُريش، تحالَفُوا عند جَبَلٍ يُسمَّىٰ: حُبَيشاً، ويُقال: عندي أُحبُوشٌ منهم، أي: جماعة».

قوله: (وإن لم يكنْ عندَهم كذلك): يعني: قيل: ﴿لِيَصُدُّواْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾، وإن لم يكونوا يعتقدون أنَّ الذي يُحاوِلُونَه صَدٌّ عن سبيل الله، بلِ اعتقدوا أنه صَدٌّ عنِ اتباع النبيِّ ﷺ، وفائدتُه التنبيهُ علىٰ غَباوَتِـهم وجَهْلِهم، يعني: صَدُّهم عنِ اتباع النبيِّ ﷺ هو صَدٌّ عن سبيلِ الله، وأنهم غافِلونَ عنه، واللامُ في ﴿لِيَصُدُّواْ﴾ لام الصَّيرورة[1].

قوله: (فكأنَّ ذاتَها): يعني: الظاهرُ أنْ يُقال: ثم تكونُ عاقبةُ إنفاقِها حَسْـرةً، فأنَّثَ الفِعلَ ليعودَ الراجعُ إلىٰ الأموال، فتصيـرَ نفسُ الأموالِ حَسْـرةً؛ مُبالغةً.

قوله: (وتَنقَلِبُ حَسْرة): أي: الأموالُ أو النفقة، وتحقيقُ المعنىٰ أنَّ قولَه: ﴿فَسَيُنفِقُونَهَا﴾ جوابٌ عمَّا تَتَضمَّنُه الموصولةُ مع صِلَتِها من معنىٰ الشَّـرْط، كما في قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُواْ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ ثُمَّ لَمۡ يَتُوبُواْ فَلَهُمۡ عَذَابُ جَهَنَّمَ﴾ [البروج: ١٠].

---

(١) وهي لامُ العاقبة. انظر: «مغني اللبيب» لابن هشام (١: ٢١٤).

....

و﴿يُنفِقُونَ﴾ إما حالٌ أو بَدَلٌ مِن ﴿كَفَرُواْ﴾ أو عطفُ بيان، وفي تَضَمُّنِ الجزاءِ مِن معنىٰ الإعلام والإخبار: التوبيخُ علىٰ الإنفاقِ والإنكارُ عليه، كما في قوله: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعۡمَةٖ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣]، وفي تكريرِ الإنفاقِ في الشَّرْطِ والجزاء: الدَّلالةُ على كمالِ سوءِ الإنفاق، كما في قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّكَ مَن تُدۡخِلِ ٱلنَّارَ فَقَدۡ أَخۡزَيۡتَهُۥ﴾ [آل عمران: ١٩٢]، وقوله: مَن(١) أدرَكَ الصَّمَّانَ(٢) فقد أدرَكَ المرعىٰ.

وتلخيصُ المعنىٰ: أنَّ الذينَ يُنفِقُونَ أموالَهم لإطفاءِ نور الله، والصَّدِّ عن مُتابعةِ رسولِ الله ﷺ، فسيعلمونَ عن قريبٍ سُوءَ مَغَبَّةِ تلكَ الإنفاقِ وانقلابَها إلىٰ حَسْرةٍ ما أبعَدَها من الحسَرات، ثم المآلُ إلىٰ القتلِ والأسْرِ في الدُّنيا، والخزي والنَّكالِ في العُقبىٰ. ما أفصَحَها من آية!

قال القاضي: «الأولُ: إخبارٌ عن إنفاقِهم في تلكَ الحالِ وهو إنفاقُ بَدْر، والثاني: إخبارٌ عن إنفاقِهم فيما يُستقبَلُ وهو إنفاقُ أُحُد، ويُحتَملُ(٣) أن يُرادَ بالإنفاقين واحدٌ، علىٰ أنَّ مَسَاقَ الإنفاقِ الأولِ لبيانِ غَرَضِ الإنفاق، ومَسَاقَ الثاني لبيانِ عاقبتِه»(٤). وقال الإمامُ في معنىٰ قوله تعالىٰ: ﴿فَسَيُنفِقُونَهَا ثُمَّ تَكُونُ عَلَيۡهِمۡ حَسۡرَةٗ﴾: «سيقَعُ هذا الإنفاقُ وتكونُ عاقبتُه الخسرانَ والحسْرة، لأنه يُذهِبُ المالَ ولا يُحصِّلُ المقصود، بل يَصيرونَ مغلوبينَ في آخِرِ الأمر»(٥).

---

(١) من قوله: «تكرير الإنفاق في الشرط» إلى هنا، سقط من (ح)، وأثبتُّه من (ط) و(ف).

(٢) الصَّمّان: أرضٌ صُلبة ذاتُ حجارة إلىٰ جَنْبِ رمل، وهي أرضٌ فيها غِلَظٌ وارتفاع، وفيها قِيعانٌ واسعة تُنبِتُ السِّدْرَ والعُشْب، وإذا أخصبت الصَّمّانُ رَتَعَتِ العربُ جميعها. كذا في «لسان العرب»، مادة (صمم).

(٣) في (ط) و(ح): «إنفاق أُحُد، تم كلامه، ويحتمل»، وفي (ف): «إنفاق أُحُد، ثم كلامُه، ويحتمل»، والكلامُ كُلُّه للبيضاوي، فالزيادةُ مُقحَمة. والله أعلم.

(٤) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٠٦ - ١٠٧).

(٥) «مفاتيح الغيب» للرازي (١٥: ٤٨١).

وإن كانتِ الحربُ بينَهم وبينَ المُؤمنينَ **سِجَالاً** قبلَ ذلك، **فيَرجِعُونَ طُلَقاء**، ﴿كَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغۡلِبَنَّ أَنَا۠ وَرُسُلِيٓ﴾ [المجادلة: ٢١]، ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾: والكافرون منهم ﴿إِلَىٰ جَهَنَّمَ يُحۡشَرُونَ﴾ لأنَّ منهم مَنْ أسلَمَ وحَسُنَ إسلامُه.

﴿لِيَمِيزَ اللهُ الخبيثَ﴾ الفريقَ الخبيثَ مِنَ الكُفَّار ﴿مِنَ﴾ الفريقِ ﴿ٱلطَّيِّبِ﴾ مِنَ المُؤمنين، فيَجعَلَ الفريقَ ﴿ٱلۡخَبِيثَ بَعۡضَهُۥ عَلَىٰ بَعۡضٖ فَيَرۡكُمَهُۥ جَمِيعٗا﴾ عبارةٌ عن الجمعِ والضَّمّ، حتىٰ يَتَراكَبُوا، كقوله: ﴿كَادُواْ يَكُونُونَ عَلَيۡهِ لِبَدٗا﴾ [الجن: ١٩]، يعني: لِفَرْطِ ازدِحامِهم، ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ إشارةٌ إلىٰ الفريقِ الخبيث.

وقيل: لِيميزَ المالَ الخبيثَ الذي أنفقَه المُشركونَ في عَداوةِ رسولِ الله ﷺ مِنَ المالِ الطَّيِّبِ الذي أنفقَه المُسلِمون، كأبي بكرٍ وعُثمانَ رضيَ اللهُ عنهما في نُصْرته، ﴿فَيَرۡكُمَهُۥ﴾ فيَجعلَه ﴿فِي جَهَنَّمَ﴾: في جُملةِ ما يُعذَّبُونَ به، كقوله: ﴿فَتُكۡوَىٰ بِهَا جِبَاهُهُمۡ وَجُنُوبُهُمۡ﴾ الآية [التوبة: ٣٥]، **واللامُ علىٰ هذا مُتعلِّقةٌ بقوله:** ﴿ثُمَّ تَكُونُ عَلَيۡهِمۡ حَسۡرَةٗ﴾، **وعلىٰ الأوَّلِ بـ**﴿يُحۡشَرُونَ﴾، و﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ إشارةٌ إلىٰ ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾.

قوله: (**سِجَالاً**)، **النهاية**[1]: «هو مِن قولِ أبي سُفيان: «والحربُ بيننا سِجَال»، أي: مرَّةً لنا ومرَّةً علينا».

قوله: (**فيَرجِعُونَ طُلَقاء**)، **النهاية**: «واحِدُه: طَلِيق، فَعِيل بمعنىٰ: مفعول، وهو الأسيرُ إذا أُطلِقَ سَبيلُه»، والطُّلَقاء: هم الذين خُلِّيَ عنهم يوم فَتْح مكَّة.

قوله: (**واللامُ علىٰ هذا مُتعلِّقةٌ بقوله:** ﴿ثُمَّ تَكُونُ عَلَيۡهِمۡ حَسۡرَةٗ﴾، **وعلىٰ الأولِ بـ**﴿يُحۡشَرُونَ﴾): وذلك أنّ الخبيثَ والطيِّبَ علىٰ الأول وصفُ الأشخاص، فالمُناسبُ أن يكونَ المُعلَّلُ ما يُعلَمُ من قوله: ﴿إِلَىٰ جَهَنَّمَ يُحۡشَرُونَ﴾[2]، والمُشارُ إليه بقوله:

---

(١) تحرَّف في (ف) إلىٰ: «الجوهري»، والمُثبتُ من (ط) و(ح)، وهو الصواب، فإنه في «النهاية» لابن الأثير (٢: ٣٤٤).

(٢) من قوله: «وذلك أن الخبيث والطيب» إلىٰ هنا، سقط من (ح) و(ف).

وقُرِئ: ﴿لِيَمِيزَ﴾ على التخفيف.

[﴿قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِن يَنتَهُواْ يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ وَإِن يَعُودُواْ فَقَدْ مَضَتْ سُنَّتُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ ٣٨]

﴿قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾ مِن أبي سُفيانَ وأصحابه، أي: قُلْ لأجلِهم هذا القول، وهو ﴿إِن يَنتَهُواْ﴾، ولو كان بمعنىٰ: خَاطِبْهم به، لقيل: إنْ تَنتَهُوا يُغفَرْ لكم، وهي قراءةُ ابنِ مسعود، ونحوُه: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَآ إِلَيْهِ﴾ [الأحقاف: ١١]، خاطبوا به غيرَهم لأجلِهم لِيَسمَعُوه، أي: إنْ يَنتَهوا عمَّا هُم عليه مِن عَدَاوةِ رسولِ الله ﷺ وقِتالِه؛ بالدُّخولِ في الإسلام ﴿يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ﴾ لهم مِنَ العَداوة، ﴿وَإِن يَعُودُواْ﴾ لِقِتالِه، ﴿فَقَدْ مَضَتْ سُنَّتُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ ....

﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾: الفريقُ الخبيث، ولذلك قال: «لِيميزَ اللهُ الفريقَ الخبيث»، والفريقُ الخبيث: هم الخاسرون. وعلىٰ الثاني: المرادُ مِنَ الخبيثِ والطَّيِّب: المالُ، فالمُناسِبُ أن يكونَ المُعلَّلُ قولَه: ﴿ثُمَّ تَكُونُ عَلَيْهِمْ حَسْرَةً﴾، لأنَّ الضميرَ فيه للأموال، وليسَ إذن المُشارُ إليه القريبُ سِوىٰ قوله: ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾، والظاهرُ أن يكونَ تعليلاً لـ﴿يُحْشَرُونَ﴾ فيدخلُ فيه أيضاً معنىٰ الحسرة، وذلك أنه تعالىٰ لـمَّا بيَّن أنَّ إنفاقَهم في الصَّدِّ، أثمرَ لهمُ الحسرةَ والمغلوبيةَ في الدُّنيا، ضَمَّ إليهما حُكمَ ما يَلحقُهم في الآخرة، فعطَفَ جملةَ قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ يُحْشَرُونَ﴾ علىٰ جملةِ قولِه: ﴿يُغْلَبُونَ﴾ يعني: في العاقبةِ يُغلَبون جميعاً، ثم بعضُهم يُسلِمُون وبعضُهم يموتون علىٰ الكُفر، أي: بعضُ الذين أنفقوا لِيَصُدُّوا عن سبيلِ الله، ويُحشَرون لِـيَمِيزَ اللهُ الخبيثَ من الطَّيِّبِ مُطلَقاً.

ومعنىٰ ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾: أولئك همُ المخصُوصُونَ بالخسرانِ الكامل، حيثُ خَسِرُوا الدُّنيا والآخرة، ذلك هو الخسرانُ المُبين.

قوله: (وقُرِئَ: ﴿لِيَمِيزَ﴾ علىٰ التخفيف): كلُّهم إلا حمزةَ والكِسائيّ.

منهم الذينَ حَاقَ بهم مَكرُهُم يومَ بدر، أو: فقد مَضَتْ سُنَّةُ الذينَ تَحَزَّبُوا علىٰ أنبيائِهم مِنَ الأُمَمِ فدُمِّرُوا، فليَتَوقَّعُوا مِثلَ ذلكَ إن لم يَنتَهوا.

وقيل: معناه: أنَّ الكُفَّارَ إذا انتَهوا عن الكُفْرِ وأسلَمُوا غُفِرَ لهم ما سَلَفَ لهم مِنَ الكُفْر والمعاصي، وخَرَجُوا منها، كما تَنسَلُّ الشَّعْرةُ مِنَ العجين، ومنه قولُه عليه السَّلام: «**الإسلامُ يَجُبُّ ما قبلَه**»، وقالوا: الحربيُّ إذا أسلَمَ لم تبقَ عليه تَبِعةٌ قطّ، وأما الذِّمِّيُّ فلا يلزمُه قضاءُ حُقُوقِ الله تعالىٰ، وتبقىٰ عليه حُقُوقُ الآدميين.

قوله: (**وقيل: معناه: أنَّ الكُفَّارَ إذا انتَهوا**): عطفٌ علىٰ قوله: «﴿قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾ مِن أبي سُفيانَ وأصحابِه»، والقولُ الأولُ تهديدٌ لكُفَّار قُريشٍ المُرادِينَ بقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ﴾ وهو نَفَقَتُهم يومَ أُحُد، والموصولةُ مع صِلَتِها مُظهَرٌ وُضِعَ مَوضِعَ المُضمَر، وهو علىٰ وجهين:

أحدهما: أن يُحمَلَ التعريفُ في الأوَّلِينَ علىٰ العَهْد، وهو المرادُ من قوله: «الذين حاقَ بهم مَكرُهُم يومَ بَدْر»، أو علىٰ الجِنسِ لِيَدخُلُوا فيه دخولاً أولياً، وهو الذي أراده بقوله: «أو الذين تحزَّبُوا علىٰ أنبيائهم».

والقولُ الثاني ـ أي: قولُه: «وقيل: معناه الكُفَّار» ـ ترغيبٌ في الدُّخُول في الإيمان وحَثٌّ عليه، وهي عامة. ومعناه ما قاله الإمام: إذا انتَهَوا عن الكُفْر لهم ما للمُسلِمين، وعليهم ما علىٰ المُسلِمين، وإنْ عادوا إلىٰ الكُفر فقد رَجَعَ التَّسَلُّط والقَهْر.

وقلت: علىٰ هذا لا يَحسُنُ التقابُلُ بينَ قوله: ﴿وإن يَنتَهُواْ﴾ وبينَ قوله: ﴿وَإِن يَعُودُواْ﴾ حُسْنَه في الوجهِ الأول؛ لأنَّ التقابُلَ الظاهر: إن ينتهوا عن الكُفر يكونُ كذا، وإن لم ينتهوا ـ أي: دامُوا عليه ـ يكونُ كذا، لأن العَوْدَ الرجوعُ إلىٰ ما كان.

قوله: (**الإسلامُ يَجُبُّ ما قبلَه**): روينا عن مُسلِمٍ(١) عن عَمْرِو بنِ العاص: أتيتُ النبيَّ ﷺ

---

(١) في «صحيحه» برقم (١٢١).

وبه احتَجَّ أبو حنيفةَ رضيَ اللهُ عنه في أنَّ المُرتَدَّ إذا أسلَمَ لم يَلزَمْهُ قضاءُ العباداتِ المتروكةِ في حالِ الرِّدَّةِ وقبلَها، وفَسَّرَ ﴿وَإِن يَعُودُواْ﴾ بالارتداد.

وقُرِئ: «يَغفِرْ لهم»، علىٰ أنَّ الضَّميرَ لله عَزَّ وجَلَّ.

[﴿وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ كُلُّهُۥ لِلَّهِۚ فَإِنِ ٱنتَهَوْاْ فَإِنَّ ٱللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ۝ وَإِن تَوَلَّوْاْ فَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ مَوْلَىٰكُمْۚ نِعْمَ ٱلْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ ٱلنَّصِيرُ﴾ ٣٩-٤٠]

﴿وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾: إلىٰ أنْ لا يُوجَدُ فيهم شِرْكٌ قطّ، ﴿وَيَكُونَ ٱلدِّينُ كُلُّهُۥ لِلَّهِ﴾: ويَضمَحِلَّ عنهم كُلُّ دينٍ باطل، ويبقىٰ فيهم دينُ الإسلامِ وحدَه، ﴿فَإِنِ ٱنتَهَوْاْ﴾ عن الكُفْرِ وأسلَمُوا ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ يُثيبُهم علىٰ تَوْبتِهم وإسلامِهم.

وقُرِئ: «تَعمَلون» بالتاء، فيكونُ المعنىٰ: فإنَّ اللهَ بما تَعمَلُونَ مِنَ الجهادِ في سبيله، والدَّعْوةِ إلىٰ دِينِه، والإخراجِ مِن ظُلْمةِ الكُفْرِ إلىٰ نُورِ الإسلام.

فقلت: ابسُطْ يَمينَكَ لأُبايِعَك، فبَسَطَ يمينَه، قال: فقَبَضتُ يدي، فقال: «ما لَكَ يا عَمْرُو؟!» قلت: أردتُ أن أشترط، قال: «تشترطُ ماذا؟» قال: قلتُ: أن يُغفَرَ لي، قال: «أما عَلِمتَ أنَّ الإسلامَ يَهدِمُ ما كان قبلَه، وأنَّ الهجرة تَهدِمُ ما كان قبلَها، وأنَّ الحجَّ يَهدِمُ ما كان قبلَه»، الحديث.

قوله: «يَـجُبُّ» أي: يَقطَع. الجوهري: «المجبوب: المقطوع».

قوله: (وقُرِئ: تَعمَلون) بالتاءِ الفوقانية في الشُّذُوذ، والمعنىٰ علىٰ هذه القِراءة: قاتِلُوهُم حتىٰ لا تكونَ فتنة، فإنِ انتهَوْا عنِ الشِّـرْك، فإنَّ اللهَ يُجازيكُم بما تعملونَ مِنَ الجهادِ في سبيله، فإن لم يَنتَهُوا وتَولَّوا فلا تَتَوانَوا في الجهاد، لأنَّ اللهَ ناصِـرُكم ومُعينُكم.

وعلىٰ المشهورة: فإنِ انتهَوْا فإنَّ اللهَ يُثيبُهم علىٰ توبتِهم وإسلامِهم، وإنْ لم يَنتَهُوا فإنَّ اللهَ يَنصُـرُ أعداءَهم عليهم، وهم أولياءُ الدِّين، حتىٰ يَقهَرُوهم.

﴿بَصِيرٌ﴾ يُجازيكُم عليه أحسَنَ الجزاء.

﴿وَإِن تَوَلَّوْا﴾ ولم يَنتهُوا، ﴿فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَوْلَاكُمْ﴾ أي: ناصِرُكُم ومُعينُكُم، فثِقُوا بولايتِهِ ونُصْرتِه.

[﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ إِن كُنتُمْ آمَنتُم بِاللَّهِ وَمَا أَنزَلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ ۗ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ ٤١]

﴿أَنَّمَا غَنِمْتُم﴾: «ما» موصولة، و﴿مِّن شَيْءٍ﴾ بيانُه، قيل: مِن شيءٍ حتَّىٰ الخَيطِ والمِخيَط، ﴿فَأَنَّ لِلَّهِ﴾ مُبتَدأ خَبَرُه محذوف، تقديرُه: فحَقٌّ - أو: فواجبٌ - أنَّ لله خُمُسَه، ورَوَىٰ الجُعْفيُّ عن أبي عَمْرو: «فإنَّ لله» بالكَسْر، ....

واعلَم أنَّ هذه خاتمةٌ شريفةٌ في أمرِ الجِهاد، ولذلك كانت تخلُّصاً إلىٰ ذِكْرِ ما بُدِئَتِ السُّورةُ به من حديثِ الغنائم وقِسْمَتِها.

قوله: (ما: موصولة، و﴿مِّن شَيْءٍ﴾ بيانُه): قال أبو البقاء: ««ما» بمعنىٰ «الذي»، والعائدُ محذوف، و﴿مِّن شَيْءٍ﴾ حالٌ من المحذوف، أي: ما غَنِمتُمُوهُ قليلاً وكثيراً»(١).

قوله: (﴿فَأَنَّ لِلَّهِ﴾ مُبتَدأ، خَبَرُه محذوف): قال أبو البقاء: «الفاءُ دخلت في خبر «ما» بمعنىٰ: الذي، لِـمَا فيها من معنىٰ المُجازاة، و«أنّ» وما عَمِلَتْ فيه في موضع رفع خبر مبتدأ محذوف(٢)، أي: فالحكمُ أنَّ لله خُمُسَه، وقيل: ويجوزُ أن تكونَ «ما» مصدرية، والمصدر بمعنىٰ المفعول، أي: واعلَمُوا أنَّ غَنيمَتَكُم، أي: مَغنُومَكُم»(٣).

قوله: («فإنَّ لله» بالكسر): في «فإنَّ»، قال أبو البقاء: «فعلىٰ هذا تكونُ «إنَّ» وما عَمِلَتْ فيه مُبتَدأ وخبراً، في موضع خَبَرِ المُبتَدأ»(٤).

(١) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٢٣).
(٢) من قوله: «قال أبو البقاء: الفاء» إلىٰ هنا، سقط من (ح) و(ف).
(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٦٢٤).
(٤) المصدر السابق (٢: ٦٢٤).

ويُقوِّيهِ قِراءةُ النَّخَعيّ: «فلله خُمُسه»، والمشهورةُ آكَدُ وأثبَتُ للإيجاب، كأنه قيل: فلا بُدَّ مِن ثباتِ الخُمُسِ فيه، ولا سبيلَ إلىٰ الإخلالِ به والتفريطِ فيه، مِن حيثُ إنه إذا حُذِفَ الخبرُ واحتَملَ غيرَ واحدٍ مِنَ المُقدَّرات، كقولك: ثابت، واجب، حق، لازم، وما أشبَهَ ذلك، كان أقوىٰ لإيجابه مِنَ النَّصِّ علىٰ واحد. وقُرِئ: «خُمْسَه» بالسُّكون.

فإن قلتَ: كيفَ قِسمةُ الخمس؟ قلتُ: عندَ أبي حنيفةَ رضيَ اللهُ عنه: أنها كانت في عَهْدِ رسولِ الله ﷺ علىٰ خمسةِ أسهُم: سَهْمٌ لرسولِ الله ﷺ، وسَهْمٌ لذوي قُرْباهُ مِن بني هاشِمٍ وبني المُطَّلِب، دونَ بني عبدِ شَمْسٍ وبني نَوفَل، استَحقُّوهُ حينَئذٍ بالنُّصْرةِ والمُظاهَرة، لِـمَا رُوِيَ عن عُثمانَ وجُبير بنِ مُطعِم: أنهما قالا لرسولِ الله ﷺ: «هؤلاءِ إخوتُكَ بنو هاشِم، لا نُنكِرُ فَضْلَهم لمكانِكَ الذي جَعَلَكَ اللهُ منهم، أرأيتَ إخوانَنا بني المُطَّلِبِ أعطيتَهم وحَرَمتَنا، وإنما نحنُ وهُم بمَنزِلةٍ واحدة!»، ....

قوله: (إذا حُذِفَ الخبرُ واحتَملَ غيرَ واحد) إلىٰ قوله: (كان أقوىٰ لإيجابـهِ مِنَ النَّصِّ علىٰ واحد): قال صاحب «التقريب»: هذا مُعارَضٌ بلُزُومِ الإجمال[1]. والجواب: إنْ أُريدَ بالإجمال ما يحتملُ الواجبَ والنَّدْبَ والإباحةَ فالمقامُ يأبىٰ إلا الوجوب، وإن أُريدَ به ما ذكَرَهُ من قوله: «واجبٌ، حقٌّ، لازمٌ، ثابت»، فالتعميمُ يُوجِبُ التفخيمَ والتهويل من شِدّتِها.

قوله: (لِـمَا رُوِيَ عن عثمانَ رضيَ اللهُ عنه وجُبَير) الحديث: أخرجه البخاريُّ وأبو داودَ والنَّسائيُّ وابنُ ماجَهْ[2] مع اختِلافٍ فيه.

قوله: (وإنما نحنُ وهُم بمنزلةٍ واحدة): وذلك أنَّ هاشماً والمُطَّلبَ وعبدَ شمسٍ ونَوفَلاً

(١) أي: أنَّ حذفَ الخبر يلزمُ منه الإجمالُ في العبارة، والعبارةُ المجملةُ ليست أقوىٰ من المُبيَّنة المُفسَّرة، فكيف يستقيمُ ما قال الزمخشري!

(٢) البخاري (٣١٤٠) و(٣٥٠٢) و(٤٢٢٩)، وأبو داود (٢٩٧٨) و(٢٩٨٠)، والنسائي (٤١٣٧)، وابن ماجه (٢٨٨١).

قال الحافظُ الزيلعيُّ في «تخريج أحاديث الكشّاف» (٢: ٣٠): «لم يُحسِنِ الطيبيُّ إذ عزا هذا الحديث للبخاري، فإن قوله: «لم يُفارقوني» إلىٰ آخره: ليس في البخاري».

فقال عليه السلام: «إنهم لم يُفارِقُونا في جاهِليةٍ ولا إسلام، وإنما بنو هاشِمٍ وبنو المُطَّلِبِ شيءٌ واحد»، وشَبَّكَ بينَ أصابعه. وثلاثةُ أسهُم: لليتامىٰ والمساكينِ وابنِ السَّبيل.

وأما بعدَ رسولِ الله ﷺ: فسَهمُه ساقِطٌ بمَوتِه، وكذلك سَهْمُ ذوي القُربىٰ، وإنما يُعطَونَ لِفقْرِهِم، فهم أُسْوةُ سائرِ الفُقَراء، ولا يُعطىٰ أغنياؤُهم، فيُقسَمُ علىٰ اليتامىٰ والمساكينِ وابنِ السَّبيل.

وأما عند الشافعيِّ رحمه اللهُ: فيُقسَمُ علىٰ خمسةِ أسهُم: سَهْمٌ لرسولِ الله ﷺ، يُصرَفُ إلىٰ ما كان يَصرِفُه إليه مِن مَصالِحِ المُسلِمين، كعُدَّةِ الغُزاةِ مِنَ الكُراعِ والسِّلاحِ ونحوِ ذلك، وسَهْمٌ لذوي القُربىٰ مِن أغنيائهم وفُقَرائِهم، يُقسَمُ بينَهم للذَّكَرِ مِثلُ حَظِّ الأُنثيَين، والباقي للفِرَقِ الثلاث.

وعندَ مالكِ بنِ أنسٍ رحمه الله: الأمرُ فيه مُفوَّضٌ إلىٰ اجتِهادِ الإمام، إن رأىٰ قَسَمَهُ بينَ هؤلاء، وإن رأىٰ أعطاه بعضَهم دونَ بعض، وإن رأىٰ غيرَهم أولىٰ وأهمَّ فغيرُهم.

فإن قلتَ: ما معنىٰ ذِكْرِ الله عَزَّ وجَلَّ وعَطْفِ الرسولِ وغيرِه عليه؟ قلتُ: يحتملُ أن يكونَ معنىٰ ﴿لِلَّهِ ... وَلِلرَّسُولِ﴾: ....

أولادُ عبدِ مناف، ونسبةُ رسولِ الله ﷺ مع هؤلاءِ تنتهي إلىٰ عبدِ مناف؛ هو محمدُ بنُ عبدِ الله بنِ عبدِ المُطَّلِبِ بنِ هاشِمِ بنِ عبدِ مناف[1]، صلواتُ الله وسلامُه عليه، وأما عُثمانُ رضيَ اللهُ عنه: فهو ابنُ عفَّانَ بنِ أبي العاصِ بنِ أُميَّـةَ بنِ عبدِ شمسِ بنِ عبدِ مناف، وأما جُبير: فهو ابنُ مُطعِمِ ابنِ عَدِيِّ بنِ نَوفَلِ بنِ عبدِ مناف.

قولُه: (من الكُراع): أي: الخيل. الأساس: «ومِنَ المجاز: أحبِسُ في سبيلِ الله الكُراع، أي: الخيل».

---

(١) من قوله: «ونسبة رسول الله ﷺ» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

لِرسولِ الله ﷺ، كقوله: ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرۡضُوهُ﴾ [التوبة: ٦٢]، وأن يُرادَ بذِكرِه: إيجابُ سَهْمٍ سادسٍ يُصرَفُ إلىٰ وَجْهٍ مِن وُجُوهِ القُرَب، وأن يُرادَ بقوله: ﴿فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ﴾: أنَّ مِن حَقِّ الخُمُسِ أن يكونَ مُتقرَّباً به إليه لا غير، ثم خَصَّ مِن وُجُوهِ القُرَبِ هذه الخمسة؛ تفضيلاً لها علىٰ غيرها، كقوله تعالىٰ: ﴿وَجِبۡرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾ [البقرة: ٩٨].

فعلىٰ الاحتمالِ الأول: مذهبُ الإمامين، وعلىٰ الثاني: ما قال أبو العالية: إنه يُقسَمُ علىٰ سِتَّةِ أسهُم: سَهْمٌ لله تعالىٰ ....

قوله: (إنَّ من حَقِّ الخمُسِ أن يكون مُتقرَّباً به إليه لا غير): الفرقُ بين هذا الوجه والثاني: أنَّ علىٰ الثاني الأصْل إيجابُ التَّسْويةِ بينَ هؤلاء المذكورينَ وبينَ حَقِّ الله، وعلىٰ هذا لا تجبُ المُساواةُ؛ لأنَّ الخمُسَ ثابتٌ لله، وهؤلاءِ اختَصُّوا بالذِّكرِ لمزيد الشَّرَف، فالمصالحُ هي التي أوجَبَ لهم ذلك، فيُقسَمُ عليهم وعلىٰ غيرهم بالاجتهاد.

قال الزَّجّاج: «مذهبُ مالكٍ في هذا الخمُسِ أنه إنما ذكرَ هؤلاءِ لأنه مِن أهمِّ مَنْ هو يُدفَعُ إليهم، فيُجيزُ أن يُقسَمَ بينهم، ويُجيزُ أن يُعطيَ بعضاً دون بعض، ويُجيزُ أن يُخرِجَهم من القَسْم إن كان أمرُ غيرِهم أهمَّ من أمرِهم. وحُجَّتُه أنَّ ذِكْرَ هؤلاءِ إنما وقعَ للخُصُوص، كقوله تعالىٰ: ﴿وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ ... وَجِبۡرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾ [البقرة: ٩٨]، فذِكرُهما لخصوصهما، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿يَسۡـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَۖ قُلۡ مَآ أَنفَقۡتُم مِّنۡ خَيۡرٖ فَلِلۡوَٰلِدَيۡنِ وَٱلۡأَقۡرَبِينَ وَٱلۡيَتَٰمَىٰ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَٱبۡنِ ٱلسَّبِيلِ﴾ [البقرة: ٢١٥]، فللرجل أن يُنفِقَ في البِرِّ علىٰ هذه الأصنافِ كيفَ شاء»(١).

قال في «الانتصاف»: «الأمرُ فيه موكولٌ عندَ مالكٍ إلىٰ رأيِ الإمامِ يَصْرِفُه في مصالح المُسلِمين، والآيةُ مُطابِقةٌ له، والمُرادُ منها بيانُ أنَّ الخمُسَ مصروفٌ في وُجُوهِ القُرُباتِ لله تعالىٰ، وتخصيصُ ما ذُكِرَ تنبيهٌ علىٰ فَضْله»(٢).

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» للزجّاج (٢: ٤١٥-٤١٦).

(٢) «الانتصاف» (٢: ١٥٨) بحاشية «الكشاف».

يُصرَفُ إلىٰ رِتاجِ الكعبة، وعنه: «كان رسولُ الله ﷺ يأخذُ الـخُمُس، فيَضرِبُ بيده فيه، فيأخذُ منه قَبْضةً، فيَجعَلُها للكعبة، وهو سَهْمُ الله، ثم يَقسِمُ ما بقيَ علىٰ خمسة». وقيل: إنَّ سَهْمَ الله لبيتِ المال، وعلىٰ الثالث: مذهبُ مالكِ بنِ أنس.

وعن ابنِ عباسٍ رضيَ اللهُ عنه: أنه كان علىٰ سِتَّة: لله وللرسولِ سَهْمان، وسَهْمٌ لأقاربـه حتىٰ قُبِض، فأجرىٰ أبو بكرٍ الخمسَ علىٰ ثلاثة، وكذلك رُوِيَ عن عُمَرَ ومَنْ بعدَه مِنَ الخلفاء.

ورُوِي: أنَّ أبا بكرٍ رضيَ اللهُ عنه مَنَعَ بني هاشِمِ الخمسَ، وقال: إنما كانَ لكم أن يُعطىٰ فقيرُكم، ويُزوَّجُ أيـِّمُكُم، ويُخدَّمَ مَنْ لا خادِمَ له منكم، **فأما الغنيُّ منكم فهو بمَنزِلةِ ابنِ سبيلٍ غني، لا يُعطىٰ مِنَ الصَّدَقةِ شيئاً، ولا يتيمٌ مُوسِـر**.

قوله: (**إلى رِتاجِ الكَعْبة**)، **الجوهري**: «الرَّتَجُ ـ بالتحريك ـ: البابُ العظيم، وكذلكَ الرِّتاج، ومنه: رِتاجُ الكعبة». **النهاية**: «جَعَلَ مالَه في رِتاج الكعبة[١]، أي: لها، فكُنِّيَ عنها بالباب، لأنَّ منه يُدخَلُ إليها»، وقيل: يُصـرَفُ إلىٰ مَصالِح الكعبةِ مِنَ السَّدَنةِ وغيرهم[٢].

قوله: (**فأما الغنيُّ منكُم فهو بمنزلةِ ابنِ سبيل**): يُريد: أنَّ «ذا القربىٰ» في الآية، وإنْ كانَ مُطلَقاً ظاهِراً، لكنَّه مُقيَّدٌ بقَيْدِ الفقرِ والاحتياج[٣]، لأنه مُقتَـرِنٌ بما يُشتَـرَطُ فيه ذلك، لأنَّ ابنَ السَّبيلِ إنما يُعطىٰ لانقِطاعِه عن مالِه، و«اليتامىٰ» و«المساكين» علىٰ هذا عطفٌ.

قوله: (**ولا يتيمٌ مُوسِر**): عطفٌ علىٰ الضمير المرفوعِ[٤] في قوله: «لا يُعطىٰ من الصَّدَقة شيئاً»، وإنما عُطِفَ من غير تأكيدٍ للفَصْل.

---

(١) قوله: «النهاية: جعل ماله في رتاج الكعبة، سقط من (ح) و(ف).

(٢) ولم يُخرِّج الطيبي الحديث المذكور عند الزمخشري بعد قوله: «إلى رتاج الكعبة» مباشرة ـ وهو عند أبي داود في «المراسيل» (٣٧٤) ـ، وتعقبه في ذلك السيوطي فقال: «لم يُخرِّجه الطيبي لعِزَّتِه، وخرَّج ما بعده لكونه في الأصول المشهورة». نقله عنه المناوي في «الفتح السماوي» (٢: ٦٥٧).

(٣) من بداية الفقرة إلى هنا، سقط من (ف).

(٤) أي: الضمير المُستَتر الذي هو في محلِّ رفع فاعل «يُعطىٰ».

وعن زيدِ بنِ عليٍّ رضيَ اللهُ عنه كذلك، قال: «ليسَ لنا أن نبنيَ منه قُصُوراً، ولا أن نَركَبَ منه **البَراذِين**».

وقيل: الخمسُ كُلُّه للقَرابة، وعن عليٍّ رضي الله عنه أنه قيل له: إنَّ الله تعالىٰ قال: ﴿وَٱلْيَتَـٰمَىٰ وَٱلْمَسَـٰكِينِ﴾؟ فقال: أيتامُنا ومساكينُنا.

وعن الحسنِ في سَهْمِ رسولِ الله ﷺ: أنه لوليِّ الأمرِ مِن بعدِه.

قال محيي السُّنَّة: «الكتابُ ثم السُّنَّةُ يَدُلانِ علىٰ ثُبُوتِهِ للأغنياءِ منهم[1]، والخلفاءُ بعدَ رسولِ الله ﷺ كانوا يُعطُونَه، ولا يُفضَّلُ فقيرٌ علىٰ غنيّ، والنبيُّ ﷺ أعطىٰ العباسَ بنَ عبدِ المُطَّلبِ مع كثرةِ مالِه، والشافعيُّ ألحقَه بالميراثِ الذي يُستَحَقُّ باسم القَرابة، فيُعطىٰ الرجلُ سَهْمَين، والأنثىٰ سَهْماً واحداً».

وقلت: وأما دلالةُ الكِتاب[2]: فلأنه تعالىٰ عَطَفَ «ذا القُربىٰ» علىٰ الرسولِ ﷺ مُطلقاً مِن غير تقييدٍ بالفقر، وأما «ابنُ السَّبيل واليتامىٰ والمساكينُ» فمخصوصٌ بالدليل، ولا يَبعُدُ أن يُجعَلَ الاستِحقاقُ بحَسَبِ مفهومِ الألفاظِ الخمسة.

وفي التنزُّل مِنَ الأعلىٰ إلىٰ الأدنىٰ: التنبيهُ علىٰ الاستِحقاقِ بحَسَبِ الأولويَّـة، وعلىٰ أنَّ المقصودَ من ذِكْرِ الله تعظيمُ رسولِ الله ﷺ، كما ذهبَ إليه الإمامان الشافعيُّ وأبو حنيفة رضيَ اللهُ عنهما، وأنَّ العِلَّةَ في الاستِحقاقِ كونُه ذا القُربىٰ، لا الاحتياجُ والفقر.

قوله: (**البَراذِين**): البِرْذَونُ مِنَ الدابَّـة: خِلافُ الـجَوَاد، **الأساس**: «وبَرْذَنَ الجوادُ: صارَ بِرْذَوناً، قال القُلَاخ[3]:

اللهِ دَرُّ جِيـادٍ أنـتَ سائـسُـها   بَرذَنتَها وبها التحجيلُ والغَرَرُ

---

(١) أي: من ذوي القربىٰ، كما يدلُّ عليه سياقُ كلام محيي السُّنة البغوي في «معالم التنزيل» (٣: ٣٥٩).

(٢) في (ح) و(ف): «الدلالة الكتاب»، ولا يستقيم، والمُثبتُ من (ط).

(٣) ابن حَزْن المِنقَري، وانظر البيت المذكور مع قِصَّتِه في: «الشعر والشعراء» لابن قتيبة (٢: ٦٥)، و«عيون الأخبار» له (٤: ١٦)، و«الكامل في اللغة والأدب» للمبرد (٢: ٥٧).

وعن الكَلْبي: أنَّ الآيةَ نزلت ببَدْر، وقال الواقدي: كان الخمسُ في غَزْوةِ بني قَينُقاعٍ بعدَ بَدْرٍ بشَهْرٍ وثلاثةِ أيام؛ للنِّصفِ مِن شَوَّال، علىٰ رأسِ عشرينَ شهراً مِنَ الهجرة.

فإن قلتَ: بِمَ تَعلَّقَ قولُه: ﴿إِن كُنتُمْ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ﴾؟ قلتُ: بمحذوفٍ يدلُّ عليه ﴿وَٱعْلَمُوٓا۟﴾، المعنىٰ: إن كنتُم آمنتُم بالله فاعلَمُوا أنَّ الخمسَ مِنَ الغَنيمةِ يجبُ التَّقرُّبُ به، فاقطَعُوا عنه أطماعَكم، واقتَنِعُوا بالأخماسِ الأربعة، وليسَ المُرادُ بالعِلم: المُجرَّد، ولكنَّه العِلمُ المُضمَّنُ بالعملِ والطاعةِ لأمرِ الله؛ لأنَّ العِلمَ المُجرَّدَ يَستَوي فيه المُؤمِنُ والكافر.

﴿وَمَآ أَنزَلْنَا﴾ معطوفٌ علىٰ ﴿بِٱللَّهِ﴾ أي: إن كنتُم آمنتُم بالله وبالـمُنزَلِ ﴿عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾، وقُرِئ: «عُبُدِنا»، كقوله: «وعُبُدَ الطّاغوتِ» [المائدة: ٦٠] بضَمَّتين.

﴿يَوْمَ ٱلْفُرْقَانِ﴾: يومَ بَدْر، و﴿ٱلْجَمْعَانِ﴾: الفريقانِ مِنَ المُسلِمينَ والكافرين، والمُراد: ما أنزلَ عليه مِنَ الآياتِ والملائكةِ والفَتْحِ يومَئذ، ﴿وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾: يَقدِرُ علىٰ أن يَنصُرَ القليلَ علىٰ الكثير، والذَّليلَ علىٰ العزيز، كما فَعَلَ بكم ذلكَ اليوم.

قوله: (بِمَ تَعلَّقَ قولُه: ﴿إِن كُنتُمْ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ﴾؟) يعني: ما جزاؤُه.

ولـمَّا كان في هذا الشَّرْطِ ـ المُذيِّلِ به الكلامُ السابقُ ـ التأكيدُ؛ لِـمَا فيه من التكرير[1]، وضُمَّ معه قَيْدُ الإيمان: كان المُرادُ من العِلمِ العملَ، وهو قَطعُ الطَّمَعِ بالكُلِّيَة عن الخمُس، والاقتِناعُ بالأخماس الباقية.

قوله: (وقُرِئَ: «عُبُدِنا») بالضَّمّ، أي: الرسولِ ﷺ وأصحابِه.

قوله: (من الآياتِ والملائكةِ والفَتْح): يعني: لم يَذكُرْ مفعولَ «ما أنزَلَ» ليشملَ جميعَ ما يُناسِبُ أن ينزلَ في ذلك المقام، ثم «الآيات» في قولِ المُصنِّف أيضاً مُطلَقة، فيجوزُ أن يُرادَ بها ما ذهبَ إليه مُحيي السُّنَّة، قال: «وبما أنزلنا علىٰ عبدنا؛ يعني: قولَه: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَنفَالِ﴾»[2]، ويجوزُ أن يُرادَ بها الآياتُ الدَّالةُ علىٰ القُدرةِ الباهِرة، ويكونُ عطفُ «الملائكةِ

(١) في (ط): «التأكيد لما فيه من التأكيد»، ولا يصحّ.

(٢) «معالم التنزيل» للبغوي (٣: ٣٦٢).

[﴿إِذْ أَنتُم بِٱلْعُدْوَةِ ٱلدُّنْيَا وَهُم بِٱلْعُدْوَةِ ٱلْقُصْوَىٰ وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْۚ وَلَوْ تَوَاعَدتُّمْ لَٱخْتَلَفْتُمْ فِى ٱلْمِيعَٰدِ ۙ وَلَٰكِن لِّيَقْضِىَ ٱللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا لِّيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنۢ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَىَّ عَنۢ بَيِّنَةٍۗ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ ٤٢]

﴿إِذْ﴾ بَدَلٌ مِن ﴿يَوْمَ ٱلْفُرْقَانِ﴾، والعُدْوة: شَطُّ الوادي، بالكَسْرِ والضَّمِّ والفَتْح، وقُرِئَ بهِنَّ وبـ«العِدْية»، علىٰ قَلْبِ الواو ياء، لأنَّ بينَها وبينَ الكسرةِ حاجِزاً غيرَ حَصِين، كما في الصِّبْية.

والفَتْح» مِن بابِ عطفِ ﴿وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾ علىٰ ﴿وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ﴾[1] [البقرة: ٩٨]، والذي يُشعِرُ بالثاني قولُه: ﴿وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾، وقراءةُ مَنْ قرأ: «عُبُدِنا»، بالجمع.

وفي إبدال ﴿يَوْمَ ٱلْتَقَى ٱلْجَمْعَانِ﴾ من ﴿يَوْمَ ٱلْفُرْقَانِ﴾ معنىٰ التتميم، وأنَّ المُرادَ بالآياتِ القُدرة، وفيه تصويرُ تلكَ الحالةِ الدالّةِ علىٰ ضَعْفِ أحدِ الفريقَين وقُوَّةِ الآخر، وغَلَبةِ الضعيفِ علىٰ القويِّ بما أنزَلَ اللهُ من أسباب الفَتْح والنُّصْرة، ولو قيل: يومَ بدر، لم يُفِدْ هذا المعنىٰ، والذي يَدُلُّ علىٰ التصوير إبدالُ قولِه: ﴿إِذْ أَنتُم بِٱلْعُدْوَةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [الأنفال: ٤٢] ثم إبدالُ ﴿وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ إِذِ ٱلْتَقَيْتُمْ فِىٓ أَعْيُنِكُمْ قَلِيلًا وَيُقَلِّلُكُمْ فِىٓ أَعْيُنِهِمْ﴾ [الأنفال: ٤٤].

قوله: (وقُرِئَ بهِنَّ): ابنُ كثير وأبو عمرو: بالكسر، والباقون: بالضَّمِّ[2]، والفَتْحُ: شاذّ، وكذلك «العِدْية» بالياء.

قوله: (غير حَصِين): يعني: بينَ الواو وبينَ الكسر وَقَعَ الدال، وهو ساكنٌ، مانعٌ غيرُ قويّ، نحوُ الباءِ السّاكنة في «الصِّبْية»، لأنها حاجزةٌ غيرُ حَصِينٍ[3] بينَ الكسرةِ والواو.

---

(١) أي: من باب عطف الخاص على العام.

(٢) انظر: «التيسير» للداني ص ١١٦، و«حجة القراءات» ص ٣١٠ـ٣١١.

(٣) من قوله: «يعني: بين الواو وبين الكسر» إلىٰ هنا، سقط من (ط).

و﴿ٱلدُّنۡيَا﴾ و﴿ٱلۡقُصۡوَىٰ﴾: تأنيث «الأدنىٰ» و«الأقصىٰ». فإن قلتَ: كلتاهما «فُعْلىٰ» مِن بناتِ الواو، فلِمَ جاءت إحداهما بالياء، والثانيةُ بالواو؟ قلتُ: **القياسُ هو قَلبُ الواو ياء كـ«العُلْيا»**، وأما ﴿ٱلۡقُصۡوَىٰ﴾ **فكـ«القَوَدِ»** في مَجيئِه علىٰ الأصل، وقد جاء «القُصْيا»، إلا أنَّ استِعمالَ «القُصْوىٰ» أكثر، كما كَثُرَ استِعمالُ «استَصوَبَ» مَعَ مجيءِ «استَصاب»، و«أغيَلَت» مَعَ «أغالت»، والعُدْوةُ الدُّنيا: مما يلي المدينة، والقُصْوىٰ: مما يلي مكَّة.

﴿وَٱلرَّكۡبُ أَسۡفَلَ مِنكُمۡۚ﴾ يعني الرَّكْبَ الأربعينَ الذينَ كانوا يَقُودُونَ العِيرَ أسفَلَ منكم بالسَّاحِل. و﴿أَسۡفَلَ﴾ نصبٌ علىٰ الظَّرْف، معناه: مكاناً أسفَلَ مِن مَكانِكُم، وهو مرفوعُ المَحَلّ، لأنه خَبَرُ المُبتَدأ.

قوله: (**القياسُ هو قَلبُ**[١] **الواو ياءً كـ«العُلْيا»**). فإن قلتَ: لا شَكَّ في وقوع ﴿ٱلدُّنۡيَا﴾ و﴿ٱلۡقُصۡوَىٰ﴾ في الآيةِ صفتَيْن[٢] لـ«العُدْوة»، فكيف الجمعُ بينَ هذا القولِ وبينَ ما في «المُفصَّل»: «وفُعْلىٰ: تُقلَبُ واوُها ياءً [في الاسم] دونَ الصِّفة، فالاسمُ نحو: الدُّنيا والعُليا والقُصْيا، وقد شَذَّ: القُصْوىٰ وحُزْوىٰ، والصِّفةُ قولُك ـ إذا بَنَيتَ «فُعْلىٰ» مِن غَزَوْت ـ: غُزْوىٰ»[٣]، صِفةٌ مِن (أفعَلُ ـ فُعْلىٰ)، لا يكادُ يُستَعمَلُ اسماً.

قلتُ: ذكرَ ابنُ جِنِّي: وإنما ذكرَ هذه ـ يعني: «الدُّنيا» و«القُصْيا» ـ في مَوضِع الأسماء، وأنَّ أصلَها الصِّفة، فإنَّ معنىٰ «الدُّنيا» الدانيةُ القَريبة، و«القُصْيا» القاصيةُ البعيدة، و«العُلْيا» بمعنىٰ العالية، لأنها الآن قد ذُهِبَ بها مذهبَ الأسماء بتَرْكِهم إجراءَها وَصْفاً في أكثرِ الأمْر، واستعمالِهم إياها استِعمالَ الأسماء.

قوله: (**كـ«القَوَد»**): يعني: القياسُ أن تُقلَبَ واوُها ألفاً كأشباهِه، فتَركُوهُ علىٰ ما كان، كذلك «القُصْوىٰ».

---

(١) في (ط): «والقياس هو القلب، يعني: قلب»، وفي (ح) و(ف): «والقياس هو القلب هو قلب»، والمثبت من «الكشاف».

(٢) في الأصول الخطية: «صفتان»!

(٣) «المُفصَّل» للزمخشري ص٣٩١، وما بين حاصرتين استدركتُه منه، ولم يرد في الأصول الخطية.

فإن قلتَ: ما فائدةُ هذا التوقيت، وذِكرِ مراكزِ الفريقَين، وأنَّ العِيرَ كانت أسفَلَ منهم؟ قلتُ: الفائدةُ فيه: الإخبارُ عن الحالِ الدَّالَّةِ علىٰ قُوَّةِ شأنِ العَدُوِّ وشَوْكتِه، وتكامُلِ عُدَّتِه، وتمهُّدِ أسبابِ الغَلَبةِ له، ....

قوله: (ما فائدةُ هذا التوقيت؟): أي: التعيين، يعني: حَقُّ الإخبارِ عن الشيءِ ألا يكونَ عندَ المُخاطَب، وكُلُّ هذه الأمورِ المذكورةِ كانت معلومةً مُعيَّنة، فما الفائدةُ في الذِّكْر؟

وخلاصةُ الجواب: أنَّ بعضَ الأخبارِ المُرادُ منه لازمُ الفائدة، وتخصيصُه باقتِضاءِ المقام، والمقامُ هاهنا بيانُ قُدرةِ الله وتصويرُ صُنْعِهِ العجيبِ الشأن، وهو نُصْرةُ الضعيفِ القليلِ مع فُقدانِ الأسبابِ علىٰ القَوِيِّ الكثيرِ مع تهيُّؤِ الأسباب، ولا يحصلُ هذا إلا بأنْ يحكيَ صُورةَ الواقعةِ كما هي، ليتنقلَ إلىٰ لازمِها.

فإن قلتَ: فأيُّ فرقٍ بينَ هذا اللازمِ وبينَ ما وقعَ في كلامِ صاحبِ «المفتاح»: «وفائدةُ الخبر لـمَّا كانت هي الحكمَ أو لازمَ الحكم، وهو أنكَ تَعلَمُ الحكمَ[1] أيضاً»؟ قلتُ: هذا علىٰ مُقتَضىٰ الظاهر، فإنَّ كُلاً من الأخبار أيّاً كان لا يَنفَكُّ عن الفائدةِ ولازمِها، كما قال: «والأولىٰ بدونِ هذهِ تمتنع»[2]، لكن رُبَّما جُعِلَ ذلك ذريعةً إلىٰ التحسُّر والحِرمان كقولها: ﴿إِنِّي وَضَعْتُهَآ

(١) في الأصلين: «حكم»، والمُثبَت من «مفتاح العلوم» ص١٧٨.

(٢) «مفتاح العلوم» ص١٦٦، وقد اختصَرَه المُؤلِّفُ رحمه الله تعالىٰ اختِصاراً شديداً بحيثُ صار غامضاً لا يُفهَم، ولفظُه بتمامه: «مَرجِعُ كَوْنِ الخبر مُفيداً للمُخاطَب علىٰ استِفادةِ المُخاطَبِ منه ذلك الحكم، ويُسمَّىٰ هذا: فائدةَ الخبر، كقولك: زيدٌ عالم؛ لمن ليسَ واقِفاً علىٰ ذلك، أو استِفادتِه منه أنكَ تَعلَمُ ذلك، كقولك لمن حَفِظَ التَّوْراة: قد حَفِظتَ التَّوْراة، ويُسمَّىٰ هذا: لازمَ فائدةِ الخبر، والأُولىٰ بدون هذهِ تمتنع، وهذه بدونِ الأولى لا تمتنع».

فقولُه: «الأُولىٰ بدون هذهِ تمتنع»: أي: إذا أردتَ بالخبر فائدتَه (حُكمَه) فلا بُدَّ مِن حُصُولِ الفائدةِ ولازمِها (أو: الحكم ولازمه) للمُخاطَب، فإذا قلتَ لمَنْ لا عِلمَ له بعِلمِ زيد: زيدٌ عالم، حَصَلَتْ له فائدةُ الخبر، وهي نِسبةُ العِلمِ إلىٰ زيد، ولازمُ الفائدة، وهو أنكَ تَعلَمُ هذه النِّسبة. =

وضَعْفِ شأنِ المُسلِمين، والْتِياثِ أمرِهِم، وأنَّ غَلَبَتهم في مِثلِ هذه الحالِ ليست إلا صُنْعاً مِنَ الله، ودليلاً علىٰ أنَّ ذلكَ أمرٌ لم يَتَيسَّرْ إلا بحَوْلِهِ وقُوَّتِهِ وباهِرِ قُدْرتِه.

وذلكَ أنَّ العُدْوةَ القُصوىٰ التي أناخَ بها المُشركونَ كان فيها الماء، وكانت أرضاً لا بأسَ بها، ولا ماءَ بالعُدْوةِ الدُّنيا، وهيَ خَبَارٌ تَسُوخُ فيها الأرجُل، ....

أُنثَىٰ ﴾ [آل عمران: ٣٦]، أو الامتِنان كقوله: ﴿ إِذْ أَنتُم بِٱلْعُدْوَةِ ٱلدُّنْيَا ﴾، أو إلىٰ التهديد كقولك للجاني: أنتَ الذي فعلتَ كذا، أو إظهارِ التَّحَزُّن نحو قوله:

أنتَ الذي(١) كَلَّفتَني دُلَجَ السُّرَىٰ وجُونُ القَطَا بالـجَلْهَتَين جُثُومُ(٢)

قوله: (والتِياث أمْرِهم)، الجوهري: «الالتِياث: الاختِلاطُ والالتِفاف، يُقال: التَاثَتِ الـخُطُوب، والتاثَ برأسِ القَلَم شَعْرة»(٣).

قوله: (وهي خَبَار)، الجوهري: «هي الأرضُ الرِّخْوةُ ذاتُ الجِحَرة»(٤)، فقوله: «تَسُوخُ فيها الرِّجْلُ ولا يُمشىٰ فيها إلا بتَعَبٍ ومَشَقَّة» تفسيرٌ للخَبار.

= وقوله: «وهذهِ بدونِ الأولى لا تمتنع»، أي: إذا أردتَ بالخبر لازمَ الفائدة، فقد يحصُلُ هذا اللازمُ دونَ الفائدةِ لعِلمِ المُخاطَبِ بها قبل الخبر، كقولك لمنْ حَفِظَ التوراة: قد حَفِظتَ التوراة، أفادَ لازمَ الفائدة دونَ الفائدةِ نفسِها، إذ عِلمُه بذلكَ مُتَحقِّق.

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الحماسة» لأبي تمام ص٢٧١: «أنتِ التي كلَّفتِني ...»، وعَزَاهُ إلى ابنِ الدُّمينة؛ وهو عبدُ الله بنُ عُبيد الله الخثعمي، والدُّمَينة أمُّه.

(٢) قال المرزوقيُّ في «شرح الحماسة» (٣: ٩٦٥): «السُّرَىٰ: سَيرُ الليل، والدُّلَج: السَّيرُ في بعض الليل، وإضافتُه إلى السُّرىٰ من باب إضافة البعض إلىٰ الكل، والشاعرُ يُعدِّدُ على مَنْ يُخاطِبُها ما ناله حالاً بعد حالٍ مِن ضُروبِ المشقات والمتالف فيها. وجون القطا: جمع جونية، نوعٌ من الطيور، وجُثُوم: جمع جاثم، يُقال: جَثَم الطائر: إذا ألصَقَ صدرَه بالأرض، والجلْهة: ما استقبَلَكَ من الوادي». انتهىٰ باختصار وتصرُّف.

(٣) في (ف): «الالتياث: الاختلاط والالتفات، يقال: التاثَ كذا بكذا: إذا اختلط به». والمُثبَت من (ط) و(ح)، وهو الموافق لـمَا في «الصِّحاح» للجوهري، مادة (لوث).

(٤) جمعُ جُحْر، وهو ما يكونُ للضَّبِّ والحية ونحوهما. انظر: «المصباح المنير» للفيُّومي، مادة (جحر).

ولا يُمْشىٰ فيها إلا بتَعَبٍ ومَشَقَّة، وكانتِ العِيرُ وراءَ ظُهُورِ العَدُوِّ معَ كثرةِ عَدَدِهِم، فكانت الحمايةُ دونها تُضاعِفُ حَمِيَّتَهم، وتَشحَذُ في المُقاتَلةِ عنها نيَّاتِهم، ولهذا كانت العربُ تخرجُ إلىٰ الحربِ بظُعُنِهم وأموالِهم، ليبعثَهم الذَّبُّ عن الحريم، والغيرةُ عن الحُرُم، علىٰ بَذْلِ جُهَيْداهُم في القِتال، وأن لا يتركوا وراءَهم ما يُحَدِّثُونَ أنفُسَهم بالانحيازِ إليه، فيَجمَعُ ذلكَ قُلوبَهم، ويَضبِطُ هِمَمَهم، ويُوطِّنُ نفوسَهم علىٰ أن لا يَبرَحُوا مَواطِنَهم، ولا يُخلُوا مَراكِزَهم، ويَبذُلُوا مُنتَهىٰ نَجْدَتِهم وقُصارىٰ شِدَّتِهم.

وفيه تصويرُ ما دَبَّرَ سُبحانَه مِن أمرِ وَقْعةِ بَدْر؛ ليقضيَ أمراً كانَ مفعولاً؛ مِن إعزازِ دِينِه، وإعلاءِ كَلِمَتِه، حينَ وَعَدَ المُسلِمينَ إحدىٰ الطائفتَين مُبهَمةً غيرَ مُبيَّنة، ....

قوله: (وتَشْحَذُ في المُقاتَلة)، الجوهري: «شَحَذتُ السِّكِّينَ أشحَذُهُ شَحْذاً، أي: حَدَدتُه، والمِشحَذُ: المِسَنّ»، وهو من الاستِعارةِ المَكْنيَّةِ أو التَّبَعيَّة.

قوله: (علىٰ بَذْلِ جُهَيْداهُم)، الأساس: «بَلَغَ جَهْدَه ومجهودَه، أي: طاقتَه، ولأبلُغَنَّ جُهَيداي».

قوله: (مُنتَهىٰ نَجْدتِهم)، الأساس: «نَجُدَ الرَّجُل، ورجلٌ نَجِدٌ ونَجِيدٌ، أي: شجاع»[1].

قوله: (وفيه تصويرُ ما دَبَّرَ الله[2]): قيل: هو عطفٌ علىٰ «فيه الإخبارُ عن الحال»، فيكونُ الجوابُ مِن وجهَين[3]. وقلت: بل هيَ واوُ الحال، أي: في التوقيتِ والإخبارِ عن الحالِ الدالَّةِ علىٰ قُوَّةِ شأنِ العَدُوِّ وضَعْفِ شأنِ المسلمين. وفي الإخبارِ علىٰ هذا النَّهج: إدماجُ تصويرِ ما

---

(١) هذه الفقرة ـ من «قوله: منتهىٰ نجدتهم» إلىٰ هنا ـ تَقَدَّمت في (ح) و(ف) قبل «قوله: علىٰ بَذْلِ جُهَيداهم»، ووردت في (ط) في هذا الموضع، وهو الصوابُ الموافقُ لترتيب «الكشاف».

(٢) كذا في الأصول الخطية، ولفظ الجلالة ليس في الأصل الخطي من «الكشاف»، ولا في النسخ المطبوعة منه، لكن ورد في نصِّ «الكشاف» من (ط): «ما دَبَّرَ الله سبحانه»، والأمرُ ـ على كل حال ـ قريب.

(٣) أي: جوابُ الزمخشريِّ عن السُّؤالِ السَّالفِ في قوله: «فإن قلت: ما فائدةُ هذا التوقيت ...؟».

حتىٰ خَرَجُوا لَيأخُذُوا العِيرَ راغبينَ في الخروج، **وشَخَصَ بقُريشٍ مَرْعوبينَ مما بَلَغَهم مِن تَعرُّضِ رسولِ الله ﷺ لأموالهم،** حتىٰ نَفَرُوا ليمنعوا عِيرَهم، وسَبَّبَ الأسبابَ حتىٰ أناخَ هؤلاءِ بالعُدْوةِ الدُّنيا، وهؤلاءِ بالعُدْوةِ القُصْوىٰ ووراءَهم العِيرُ يُحامُونَ عليها، حتىٰ قامت الحربُ علىٰ ساق، وكانَ ما كان.

﴿وَلَوْ تَوَاعَدتُّمْ﴾ أنتُم وأهلُ مكَّة، وتواضَعتُم بينكم علىٰ مَوعِدٍ تَلتَقُونَ فيه للقِتال، لخالَفَ بعضُكم بعضاً، فثبَّطكم قِلَّتُكُم وكثرتُهم عن الوفاءِ بالموعد، وثَبَّطَهم ما في قُلوبهم مِن تَهيُّبِ رسولِ الله ﷺ والمُسلِمين، فلم يَتَّفِقْ لكم مِنَ التَّلاقي ما وَفَّقَهُ اللهُ وسَبَّبَ له.

﴿لِّيَقْضِىَ﴾ مُتعلِّقٌ بمحذوف، **أي: ليقضيَ أمراً كان واجباً أن يُفعَل، وهو نَصْرُ أوليائه، وقَهْرُ أعدائه، دَبَّـرَ ذلك،** ....

دبَّـرَه اللهُ تعالىٰ، أي: صَوِّرُوا في أنفسِكم تلكَ الحالاتِ العجيبةَ الدالَّةَ علىٰ القُدرةِ الباهرةِ من فاتحتِها إلىٰ خاتمتِها، لتعرفوا حُسْنَ تدبيرِ الله فيها، في إعلاءِ كلمتِه، ونُصْرةِ أوليائِه، وقَهرِ أعدائِه، إلىٰ غير ذلك، وإليه الإشارةُ بقوله: «وكانَ ما كان»، وإنما قُلنا: إنَّ الواوَ للحالِ دونَ الإخبار؛ لأنَّ المُرادَ التنبيهُ والتصويرُ كما سبق.

قوله: **(وشَخَصَ بقُرَيش)، الجوهري:** «شَخَصَ من بلدٍ إلىٰ بلدٍ[1] شُخُوصاً، أي: ذهب، وأشخَصَه غيرُه».

قوله: **(أي: ليقضيَ أمراً كانَ واجِباً أن يُفعَل، وهو نصرُ أوليائِه وقَهْرُ أعدائِه):** هذا[2] إنْ كانَ بسَبَبِ الوَعْد ـ كقوله تعالىٰ: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧] ـ فلا نزاع، وإن كان سببُه الاستِحقاقَ أو رعايةَ الأصلَح فلا، قال[3] في «مريم» في قوله تعالىٰ: ﴿وَكَانَ أَمْرًا مَّقْضِيًّا﴾ [مريم: ٢١]: «أي: مُقدَّراً مَسطُوراً في اللَّـوْح، لا بُدَّ من جَرْيِهِ عليك، أو كانَ

(١) في (ط) و(ح): «من بلد كذا إلى بلد»، وفي (ف): «من بلد كذا إلى كذا»، والمُثبَتُ من «الصِّحَاح» للجوهري، مادة (شخص).

(٢) أي: وجوبُ الفِعلِ من سبحانه وتعالىٰ.

(٣) أي: الزمخشريُّ في تفسير الآية المذكورة من سورة مريم (٩: ٥٩٤).

وقوله: ﴿لِّيَهۡلِكَ﴾ بَدَلٌ منه، واستُعيرَ «الهلاكُ» و«الحياةُ» للكُفْرِ والإسلام، أي: لِيَصدُرَ كُفْرُ مَنْ كَفَرَ عن وُضُوحِ بيِّنة، لا عن مُخالَجةِ شُبْهة، حتىٰ لا تبقىٰ له علىٰ الله حُجَّة، ويَصدُرَ إسلامُ مَنْ أسلَمَ أيضاً عن يقينٍ وعِلمٍ بأنه دينُ الحق الذي يجبُ الدُّخُولُ فيه والتَّمسُّكُ به، وذلكَ أنَّ ما كانَ مِن وَقْعة بَدْرٍ مِنَ الآيات الغُرِّ المُحجَّلةِ التي مَنْ كَفَرَ بعدَها كان مُكابِراً لنفسِه مُغالِطاً لها.

وقُرِئ: «لِـيَهلَكَ» بفَتْح اللام، ....

أمراً حقيقاً بأن يكونَ ويُقضَىٰ»، إلىٰ قوله: «وما كان سَبَباً في قوَّةِ الاعتِقادِ والتوصُّلِ إلى الطاعةِ والعمل الصالح، فهو جديرٌ بالتكوين».

قوله: (﴿لِّيَهۡلِكَ﴾ بَدَلٌ منه): قال أبو البقاء: «﴿لِّيَهۡلِكَ﴾: يجوزُ أن يكونَ بَدَلاً من ﴿لِّيَقۡضِيَ﴾ بإعادةِ الحرف، وأن يكونَ مُتعلِّقاً بـ«يقضي»، أو بـ﴿مَفۡعُولٗا﴾»(١).

وقلت: البَدَلُ أَولىٰ؛ لأنَّ المُرادَ بالحياةِ الإيمان، وبالهلاكِ الكُفر، وبالبيِّنة إظهارُ كمالِ القُدرةِ الدالَّةِ علىٰ الحجَّةِ الدامغة، أي: فعلنا ذلك لتَظهرَ حُجَّةُ مَنْ أسلَمَ، ويَدحَضَ باطلُ مَنْ كَفَر، ولا ارتيابَ في أنَّ هذه المعاني في هذا التركيبِ أوضَحُ منها في قوله تعالىٰ: ﴿لِّيَقۡضِيَ ٱللَّهُ أَمۡرٗا كَانَ مَفۡعُولٗا﴾.

قوله: («لِـيَهلَكَ»، بفتح اللام): قال ابنُ جِنِّي في «الأحقاف»(٢): «أما «يَهلَكُ» بفتح الياءِ واللام جميعاً فشاذةٌ مرغوبٌ عنها، لأنَّ ماضِيَه «هَلَكَ» مفتوحُ العين، ولا يأتي: فَعَلَ يَفعَلُ، إلا(٣) إذا كان حرفُ الحلقِ في العينِ أو اللام، فهو من اللغةِ المُتداخِلة».

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٦٢٥).

(٢) تحرَّف في (ح) و(ف) إلىٰ: «الأحقاب»، والمُثبتُ من (ط)، وهو الصواب؛ يُريدُ أنَّ ابنَ جِنِّي ذكرَ ذلكَ في كلامِهِ علىٰ سورةِ الأحقافِ مِنَ «المُحتَسب»، عندَ قولِهِ تعالىٰ: ﴿فَهَلۡ يُهۡلَكُ إِلَّا ٱلۡقَوۡمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ﴾ [الأحقاف: ٣٥].

(٣) حرف «إلا» سقط من (ح) و(ف)، وأثبتُّه من (ط)، ولا بُدَّ منه لتستقيمَ العبارة، ولفظُ ابنِ جِنِّي في «المحتسب» (٢: ٢٦٨-٢٦٩): «ولا يأتي «يَفعَلُ» بفَتْح العين فيهما جميعاً إلا الشاذ، وإنما هو أيضاً لغاتٌ تَداخَلَت، ولكنه يأتي مع حروفِ الحلقِ إذا كانت عيناً أو لاماً، نحو: قَرَأَ يَقرَأ، وسَأَلَ يَسأَل».

و(حَيِيَ) بإظهار التضعيف.

﴿لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾: يَعلَمُ كيفَ يُدبِّرُ أمورَكم ويُسوِّي مَصالحكم، أو: ﴿لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ بكُفْرِ مَنْ كَفَرَ وعِقابِه، وبإيمانِ مَنْ آمَنَ وثوابِه.

[﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِى مَنَامِكَ قَلِيلًا ۖ وَلَوْ أَرَىٰكَهُمْ كَثِيرًا لَّفَشِلْتُمْ وَلَتَنَٰزَعْتُمْ فِى ٱلْأَمْرِ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ سَلَّمَ ۗ إِنَّهُۥ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾ ٤٣]

﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ﴾ نَصبَه بإضمار: اذكُر، أو: هو بَدَلٌ ثانٍ مِن ﴿يَوْمَ ٱلْفُرْقَانِ﴾ [الأنفال: ٤١]، أو مُتعلِّقٌ بقوله: ﴿لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [الأنفال: ٤٢]، أي: يَعلَمُ المصالحَ إذ يُقلِّلُهُم في عَيْنِك، ﴿فِى مَنَامِكَ﴾: في رُؤياك، وذلك أنَّ اللهَ عَزَّ وجَلَّ أَراهُ إياهم في رُؤياهُ قليلاً، فأخبَرَ بذلكَ أصحابَه، فكان تثبيتاً لهم وتشجيعاً علىٰ عَدُوِّهم.

قوله: (و«حَيِيَ») أي: وقُرِئَ : «حَيِيَ» بإظهار التضعيف؛ نافع والبَزِّي وأبو بكر[1]، قال أبو البقاء: «﴿حَيَّ﴾: يُقرأُ بتشديدِ الياء، وهو الأصل، لأنَّ الحرفَينِ مُتماثِلانِ مُتحرِّكان، مثل: شَدَّ ومَدَّ، ويُقرأُ بالإظهار؛ وفيه وجهان:

أحدهما: أنَّ الماضيَ حُمِلَ علىٰ المُستَقبل[2]، وهو يحيا، فكما لم يُدغَمْ في المُستَقبل، لم يُدغَم في الماضي، وليس كذلك: شَدَّ ومَدَّ، فإنه يُدغَمُ فيهما جميعاً.

والثاني: أنَّ حركةَ الحرفَينِ مُختلفة، فالأولىٰ مكسورة، والثانيةُ مفتوحة، واختِلافُ الحركتَينِ كاختِلافِ الحرفَين، ولذلك أجازوا في الاختيار: لَحِحَتْ عَينُه، وضَبِبَ البلدُ: إذا كثُر ضَبُّه»[3].

الجوهري: «لَـحِحَتْ عَينُه: إذا لَصِقَت بالرَّمَص[4]، وهو أحدُ ما جاء علىٰ الأصل».

---

(١) انظر: «التيسير» ص١١٦، و«حجة القراءات» ص٣١١.

(٢) في (ح): «قال أبو البقاء: حيٌ يقرأ المستقبل»، وفيه سقط واضح، أَخَلَّ بالعبارة، والمُثبَت من (ط) و(ف).

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٦٢٥ - ٦٢٦)، وقوله: «إذا كثُر ضَبُّه»، أي: كَثُرَ فيه الضَّبُّ الحيوانُ المعروف.

(٤) الرَّمَص: وَسَخٌ أبيضُ يجتمعُ في المُوق، كما في «القاموس»، مادة (رمص).

وعن الحسن: ﴿فِى مَنَامِكَ﴾: في عَيْنِك، لأنها مكانُ النَّوْم، كما قيلَ للقَطِيفة: المنامة؛ لأنه يُنامُ فيها. **وهذا تفسيرٌ فيه تعسُّف، وما أحسَبُ الروايةَ صحيحةً** فيه عن الحسن، وما يُلائِمُ عِلمَه بكلامِ العربِ وفصاحتَه.

قوله: (**وهذا تفسيرٌ فيه تعسُّف، وما أحسَبُ الروايةَ صحيحةً**): ورواه محيي السُّنَّةِ عن الحسن أيضاً(١).

وقال الزَّجَّاج: «رُوِيَ عن الحسن: أنَّ معناها: في عَينِكَ التي تنام(٢) بها، وكثيرٌ من النَّحْوِيِّين يَـذهبُونَ إليه، يعني: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ﴾ في مَوضِعِ ﴿مَنَامِكَ﴾، أي: في عَينِك، ثم حُذِفَ الموضِع، وأُقيمَ المنامُ مَقامَه، وهذا حَسَن، ولكنْ قد جاءَ في التفسير: أنَّ النبيَّ ﷺ رآهُم في النَّوم قليلاً، وقَصَّ الرُّؤيا علىٰ أصحابِه. وهذا المذهبُ أسوَغُ في العربية، لأنه قد جاءَ ﴿وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ إِذِ ٱلْتَقَيْتُمْ فِىٓ أَعْيُنِكُمْ قَلِيلًا﴾، فدَلَّ بهذا علىٰ أنَّ هذه الرُّؤيةَ(٣) رؤيةُ الالتِقاءِ، وأنَّ تلكَ رؤيةُ النوم»(٤).

قلت: أراد الزَّجَّاج أن هذا الوجهَ حَسَنٌ من حيثُ التأويل، لكنَّ النَّظْمَ يأباه؛ لأنَّ الآيةَ الثانيةَ داعيةٌ إلىٰ المُخالَفةِ بين الرُّؤيَتَين، فيُقال: إنَّ المُخالَفةَ حاصِلة، وهيَ أنَّ الإراءَةَ في الأولِ

---

(١) انظر: «معالم التنزيل» للبغوي (٣: ٣٦٣)، وقد أورده عن الحسن من غير إسناد.
ورواه ابنُ أبي حاتم في «تفسيره» (٥: ١٧٠٩) قال: «حَدَّثنا أبي، حَدَّثنا يوسفُ بنُ موسىٰ التُّسْتَري، حَدَّثنا أبو قُتيبة، عن سَهْل السَّرَّاج، عن الحسن ...».
قلت: سَهْل السَّرَّاج: هو سهلُ بن أبي الصَّلْت، وهو ثقة، إلا أنَّ يحيىٰ بنَ سعيد القَطَّان أنكَرَ له بعضَ ما يرويه عن الحسن، وعلىٰ هذا فيُتوقَّفُ في قبول أفرادِهِ عنه لا سيَّما ما يُستَنكَرُ منها، وبه يَظهَرُ أن ظَنَّ الزمخشريِّ رحمه الله في مَحَلِّه.
(٢) كذا في (ط) و(ح)، وفي (ف): «التي لا تنام بها»، وهو خطأ. وانظر: «معاني القرآن» للنَّحَّاس (٣: ١٦٠)، و«زاد المسير» لابن الجوزي (٣: ٣٦٣).
(٣) تحرَّف في (ح) إلى «الرواية»، والمثبت من (ط) و(ف). ووقع مثل هذا التحريف أيضاً فيما سيأتي بعد قليل في قوله: «الرؤيتين».
(٤) «معاني القرآن وإعرابه» للزجّاج (٢: ٤١٩).

﴿لَّفَشِلۡتُمۡ﴾: لَجَبُنتُم وهِبتُمُ الإقدام ﴿وَلَتَنَٰزَعۡتُمۡ﴾ في الرأي، وتَفرَّقَتْ فيما تَصنَعونَ كَلِمتُكُم، وتَرجَّحتُم بينَ الثَّباتِ والفِرار ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ سَلَّمَ﴾ أي: عَصَمَ وأنعَمَ بالسَّلامةِ مِنَ الفَشَلِ والتنازُعِ والاختِلاف، ﴿إِنَّهُۥ عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾ يَعلَمُ ما سيكونُ فيها مِنَ الجُرْأةِ والجُبْنِ والصَّبْرِ والجَزَع.

[﴿وَإِذۡ يُرِيكُمُوهُمۡ إِذِ ٱلۡتَقَيۡتُمۡ فِيٓ أَعۡيُنِكُمۡ قَلِيلٗا وَيُقَلِّلُكُمۡ فِيٓ أَعۡيُنِهِمۡ لِيَقۡضِيَ ٱللَّهُ أَمۡرٗا كَانَ مَفۡعُولٗاۗ وَإِلَى ٱللَّهِ تُرۡجَعُ ٱلۡأُمُورُ﴾ ٤٤]

﴿وَإِذۡ يُرِيكُمُوهُمۡ﴾ الضَّميران مفعولان، يعني: وإذ يُبصِّرُكُم إياهم، و﴿قَلِيلٗا﴾ نصبٌ على الحال، وإنما قَلَّلَهُم في أعيُنهم تصديقاً لرؤيا رسولِ الله ﷺ، وليُعايِنُوا ما أخبَرَهُم به، فيزدادَ يقينُهم، ويَجِدُّوا ويَثبُتوا.

خُصَّت بالرسولِ ﷺ، وفي الثاني عَمَّت، كأنه صلواتُ الله عليه أُرِيَ في اليقظةِ أنهم قليلونَ ليُشجِّعَ أصحابَه، فأخبَرَهم بما رأىٰ لئلَّا يجبُنوا، كما قال: ﴿وَلَوۡ أَرَىٰكَهُمۡ كَثِيرٗا لَّفَشِلۡتُمۡ وَلَتَنَٰزَعۡتُمۡ﴾، ثم لـمَّا التقَوا حقَّقَ اللهُ تلكَ الإراءةَ في أعيُنِ أصحابِه رضوان الله عليهم أيضاً، حيثُ قال: ﴿وَإِذۡ يُرِيكُمُوهُمۡ إِذِ ٱلۡتَقَيۡتُمۡ فِيٓ أَعۡيُنِكُمۡ قَلِيلٗا﴾ فتَجاوَبَتِ الإراءتان. والله أعلم.

وفائدةُ العُدولِ عن العينِ إلىٰ مكانها: الإشعارُ بحُصُولِ الأمنِ الوافر، وإنزالِ السَّكينةِ التامة، وعَدَمِ المُبالاةِ بهم، وهو كقوله تعالىٰ: ﴿ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيۡكُم مِّنۢ بَعۡدِ ٱلۡغَمِّ أَمَنَةٗ نُّعَاسٗا﴾ [آل عمران: ١٥٤]، قال(١): «أنزَلَ اللهُ الأمنَ علىٰ المؤمنين، وأزالَ عنهمُ الخوفَ الذي كانَ بهم، حتىٰ نَعِسُوا وغلبهمُ النوم».

قوله: (وتَرَجَّحتُم بينَ الثَّباتِ والفِرار)، الأساس: «رَجَحتُ الشيء: وَزَنتُه بيدي، ونظرتُ ما ثِقْلُه».

---

(١) أي: الزمخشريُّ، وذلك فيما تَقَدَّم في تفسير الآية المذكورة من سورة آل عمران (٤: ٣٠٤).

قال ابنُ مسعودٍ رضيَ اللهُ عنه: «لقد قُلِّلُوا في أعيُننا حتىٰ قُلتُ لرجلٍ إلىٰ جَنْبي: أتُراهُم سبعين؟ قال: أُراهُم مئة، فأسَرْنا رجلاً منهم، فقُلنا له: كم كنتُم؟ قال: ألفاً، ﴿وَيُقَلِّلُكُمْ فِىٓ أَعْيُنِهِمْ﴾ حتىٰ قالَ قائلٌ منهم: إنما هُم **أَكَلَةُ جَزُور**.

فإن قلتَ: الغَرَضُ في تقليلِ الكُفَّارِ في أعيُنِ المُؤمنينَ ظاهِر، فما الغَرَضُ في تقليلِ المُؤمنينَ في أعيُنهم؟ قلتُ: قد قَلَّلَهم في أعيُنهم قبلَ اللِّقاء، ثم كثَّرَهُم فيها بعدَه؛ ليَجتَرِئُوا عليهم قِلَّةَ مُبالاةٍ بهم، ثم تَفجَأَهُمُ الكثرةُ فيَبهَتُوا ويهابوا، وتَفُلَّ شَوْكتَهم حينَ يَرونَ ما لم يكن في حِسابِهم وتقديرِهم، وذلكَ قولُه: ﴿يَرَوْنَهُم مِّثْلَيْهِمْ رَأْىَ ٱلْعَيْنِ﴾ [آل عمران: ١٣]، ولِئلَّا يَستَعِدُّوا لهم، ولِيَعظُمَ الاحتِجاجُ عليهم باستيضاحِ الآيةِ البيِّنةِ مِن قِلَّتِهم أولاً، وكثرتِهم آخِراً.

فإن قلتَ: بأيِّ طريقٍ يُبصِرُونَ الكثيرَ قليلاً؟ قلتُ: بأن يَستُرَ اللهُ بعضَه عنهم بسَاتِرٍ، **أو يُحدِثَ في عُيُونِهم ما يَستَقِلُّونَ به الكثير**، كما أحدَثَ في أعيُنِ الحُوْلِ ما يَرَونَ به الواحدَ اثنين. قيل لبعضهم: إنَّ الأحوَلَ يرىٰ الواحِدَ اثنين، وكانَ بينَ يَدَيهِ ديكٌ واحد، فقال: فما لي لا أرىٰ هذينِ الدِّيكَين أربعة؟

قوله: (**أَكَلَةُ جَزُور**): يُضرَبُ في القِلَّةِ والأمرِ الذي لا يُعبأُ به. **الجوهري**: «قولهم: هُم أَكَلَةُ رأس، أي: قليلٌ يُشبِعُهم رأسٌ واحد، وهو جمعُ آكِل».

قوله: (**أو يُحدِثَ في عُيُونهم ما يَستَقِلُّونَ به الكثير**): قال في «الانتصاف»: «فيه دليل بيِّنٌ علىٰ أنَّ اللهَ هو الذي يَخلُقُ الإدراكَ في الحاسَّة، ويكونُ غيرَ موقوفٍ علىٰ سَبَبٍ من مُقابَلةٍ أو ارتفاعِ حُجُبٍ وغيرِها، إذ لو كانت هذه الأسبابُ مُوجِبةً للرُّؤيةِ عقلاً، لَما أمكَنَ أن يَستَتِرَ عنهمُ البعضُ ويُدرِكوا البعض، فيجوزُ خَلْقُ الإدراكِ مع انتِفاءِ هذه الأسباب، وأن لا يَخلُقَه مع اجتماعِها، وهو رَدٌّ علىٰ مَنْ أنكَرَ رؤيةَ الله تعالىٰ»[1]. انتهى كلامُه.

---

(١) «الانتصاف» (٢: ١٦١) بحاشية «الكشاف».

[﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَٱثْبُتُواْ وَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ * وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَا تَنَٰزَعُواْ فَتَفْشَلُواْ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَٱصْبِرُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾ ٤٥-٤٦]

﴿إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً﴾: إذا حاربتُم جماعةً مِنَ الكُفَّار، تركَ أن يَصِفَها؛ لأنَّ المُؤمنينَ ما كانوا يَلقَونَ إلا الكُفَّار. واللِّقاء: اسمٌ للقِتالِ غالِبٌ، ﴿فَٱثْبُتُواْ﴾ لِقِتالِهم ولا تَـفِرُّوا، ﴿وَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ كَثِيرًا﴾ في مَواطِنِ الحربِ مُستَظهِرينَ بذِكرِه، مُستَنصِرينَ به، ......

فإن قلتَ: «لكن» تقتضي أن يكونَ ما قبلَها مُخالِفٌ لِـمَا بعدَها، وقوله: ﴿وَلَوْ أَرَىٰكَهُمْ ... لَّفَشِلْتُمْ ﴾ [الأنفال: ٤٣] معناه: ما أراكهم كثيراً وما فَشِلتُم، فأين مُقتضىٰ ذلك؟

قلتُ: هو استدراكٌ من كلام مُقدَّر، أي: ما فَشِلتُم فسَلِمتُم فلا تحسبوا أنّ تلك السلامةَ المُوجِبةَ للنُّصْرة كانت منكم، لكنَّ اللهَ سَلَّمكم ونَصَركم، كقوله: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمْ ۚ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ ﴾ [الأنفال: ١٧]؛ إن افتخَرتُم بقَتْلهم فإنكم ما قَتَلتُموهم، ولكنَّ اللهَ قتَلَهم، وما رميتَ إذ رميت.

وفي وَضْع اسم الله تعالى مَوضِعَ المُضمَر إشعارٌ بأن الأمرَ عظيمُ الشأن، فلا يَصدُرَنَّ ذلك إلا عن باهِرِ السُّلطان، وفيها رَدٌّ للمعتزلة؛ لأنه نفىٰ أن يكونَ(١) سببُ المُسبَّب سَبَباً.

ويجوزُ أن تُحمَلَ «لو» على معنىٰ: أي: إن فُرِضَ إراءتكم كثيراً لَفَشِلتُم ووقعتُم في العطب، ولكنْ لم يحصل المفروض، أي: الإراءة، فلم يحصل العطب، فوضعَ المُسبَّبَ موضعَ السبب(٢).

قوله: (تَـرَكَ أنْ يَصِفَها): أي: تَـرَكَ وَصْفَ قوله: ﴿فِئَةً﴾، أي: أطلقَها ولم يُقيِّدها بالكُفَّار؛ لقرينةِ قوله: ﴿إِذَا لَقِيتُمْ﴾، لأنَّ المُؤمنينَ ما كانوا يَلقَونَ إلا الكُفَّار، واللقاءُ أيضاً مُبهَم، ولكنَّ أغلَبَ استِعمالِه في القِتال، وعلىٰ هذا ﴿فَٱثْبُتُواْ﴾.

(١) في (ط): «أن لا يكون»، وأصلحتُه بحسب السياق.

(٢) من قوله: «انتهى كلامه» إلىٰ هنا، لم يرد في (ح) و(ف)، وأثبتُّه من (ط).

داعينَ له علىٰ عَدُوِّكم: اللهُمَّ اخذُلْهم، اللهُمَّ اقطَعْ دابِرَهم، ﴿لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾: لعلكم تَظفَرُونَ بمُرادِكم مِنَ النُّصْـرةِ والمَثُوبة.

وفيه إشعارٌ بأنَّ علىٰ العبدِ أن لا يَفتُـرَ عن ذِكرِ ربِّه أشغَلَ ما يكونُ قلباً، وأكثَـرَ ما يكونُ همّاً، وأن تكونَ نفسُه مُجتَمِعةً لذلك، ....

قوله: (**وفيه إشعار بأنَّ [على][1] العبد**): أي: أُدمِجَ[2] في الآية معنىٰ وُجُوبِ ذِكرِ الله في جميعِ المواطن، سِيَّمـا في المواطنِ المُهلِكة، لأنه تعالىٰ جَعَلَ الأمْرَ بالذِّكْر مُسَبَّباً عن لِقاءِ العَدُوِّ في الحرب، ولا مَقامَ أشغَلُ للقَلبِ منه، وأُدمِجَ فيه أيضاً إيجابُ التكلُّف لجمعِ النَّفْسِ[3] لأجل ذِكرِ الله والتوكُّلِ عليه وتفويضِ الأمرِ إليه، وإن كانت أفكارُه مُتوزِّعة، لأنه تعالىٰ قَـرَنَ الأمرَ بالذِّكرِ بقوله: ﴿فَاثْبُتُوا﴾، لِـيُقبِلَ إليه بشَرَاشِرِه[4] فارغَ البالِ واثقاً بأنَّ لُطفَه لا يَنفَكُّ عنه في شيءٍ من الأحوال.

قوله: (**أشغَلَ ما يكونُ قَلْباً**): فيه غرابة؛ لأن «ما» مصدرية، والوقتُ مُقدَّر، فيكونُ إسنادُ «أشغل» إلىٰ الوقتِ مِن باب: «نهارُه صائم»، ويلزمُ منه إثباتُ القلبِ للوقت[5]. والأحسنُ أن يكونَ «أشغَل ما يكون» استعارةً مكنية؛ شَبَّهَ أوقاتَه بالإنسانِ علىٰ التصوير، ثم أثبتَ له الشُّغلَ علىٰ التخييلية، ثم فَـرَّعَ عليه القلبَ علىٰ الترشيح. وقيل: «أشغل» حالٌ من الضمير في «يَفتُـر»، و«ما» بمعنىٰ: شيء، ويكونُ صفتَه، و«قلباً» تمييز. والمعنىٰ: يجبُ علىٰ العبدِ أن لا يَفتُـرَ عن ذِكرِ ربِّه في حالٍ يكونُ أشغَلَ قلباً من أفراد الناس إذا فَصَلَ الناسُ واحداً واحداً.

---

(١) لفظة «علىٰ» ليست في الأصول الخطية، واستدركتُها من «الكشاف».

(٢) سيأتي بيان معنى «الإدماج» في تفسير الآية (١١٧) من سورة التوبة ص٣٨١ تعليقاً.

(٣) في (ط): «إيجاب التكليف لجميع النفس».

(٤) أي: بنفسِه حِرصاً ومحبَّـة. انظر: «لسان العرب» لابن منظور، مادة (شـرر).

(٥) كذا في (ط) و(ف)، وفي (ح): «إثبات الوقت للقلب»، وهو قَلْب.

وإن كانت **مُتوزِّعةً** عن غيره، **وناهِيكَ بما في خُطَبِ** أمير المُؤمنينَ **في أيام صِفِّين وفي مَشَاهِدِهِ** مَعَ البُغاةِ والخوارجِ؛ مِنَ البلاغةِ والبيان، ولطائفِ المعاني، وبليغاتِ المواعِظِ والنَّصائح، دليلاً علىٰ أنهم كانوا لا يَشغَلُهُم عن ذِكرِ الله شَاغِل، وإن تَفاقَم الأمر.

﴿وَلَا تَنَٰزَعُواْ﴾ قُرِئَ بتشديد التاء، ﴿فَتَفْشَلُواْ﴾ منصوبٌ بإضمار «أنْ»، أو مجزومٌ لِدُخُولِهِ في حُكْم النهي، وتدلُّ علىٰ التقديرين قِراءةُ مَنْ قرأ: **«وتذْهَبَ رِيحُكُمْ» بالتاءِ والنَّصْب**، وقراءةُ مَنْ قرأ: «ويُذهِبْ رِيحُكُم» بالياءِ والجزم.

قوله: (**مُتوزِّعة**)، **الجوهري**[١]: «وَزَّعَ المالَ والخراجَ توزيعاً: قَسَمَه، وبها أوزاعٌ من الناس: ضُـرُوبٌ مُتفرِّقُون». **الأساس**: «ومن المجاز: تَوزَّعَتهُ الأفكار، وهو مُتَوزِّعُ القلب».

قوله: (**وناهيكَ بما في خُطَب**): «ما» فاعلٌ أو مُبتَدأ، والباءُ زائدة، و«ناهيك» خبرٌ مُقدَّم، أي: ما في خُطَبِ أميرِ المؤمنينَ من البلاغةِ كافيكَ في الدَّلالةِ علىٰ ما ذكرنا، يعني: أنه في قوَّةِ دلالتِه يَنهاكَ عن تَطَلُّبِ غيره.

قوله: (**في أيامِ صِفِّينَ وفي مَشاهِدِه**): عطفُ العامِّ علىٰ الخاص، نحو: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِي وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ﴾ [الحجر: ٨٧]، وحينئذٍ يلزمُ المُصنِّـفَ تعميمُ ما خَصَّصَ في قوله: ﴿إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً﴾: «إذا حاربتُم جماعةَ الكفار»، بأن يقول: جماعةَ الكُفَّار والبُغاة. ويُمكنُ أن يُقال: إنه غَلَّبَ الكفار علىٰ البُغاةِ تغليظاً.

قوله: (**«وتذْهَبَ رِيحُكُمْ» بالتاء والنصب**): الأئمةُ السبعةُ بالاتفاق، وبالتاء الفوقانية والجزم: شاذة[٢].

---

(١) كذا في الأصول الخطية! والكلامُ للزمخشري في «أساس البلاغة» (وزع)، وليس للجوهري، والأغربُ منه أنَّ المُؤلِّفَ عَطَفَ عليه ما في «الأساس»، مما يُقوِّي الظَّنَّ بأنه ذهولٌ من المُؤلِّف رحمه الله، وليس خطأ في النُّسَخ، ولذا لم أُصلِحْهُ في صُلْب الكتاب.

أما الجوهري فلفظُه في «الصحاح»، مادة (وزع): «التوزيع: القِسمةُ والتفريق، وقولهم: بها أوزاع من الناس، أي: جماعات».

(٢) من قوله: «الأئمة السبعة» إلىٰ هنا، أثبتُّه من (ط)، وورد موضعَه في (ح) و(ف): «قرأ بها البزِّيّ»!

والرِّيح: الدَّوْلة؛ شُبِّهَتْ في نُفُوذِ أمرِها وتمشِّيه بالرِّيحِ وهُبُوبِها، فقيل: هَبَّتْ رياحُ فُلان: إذا دَالَتْ له الدَّولةُ ونَفَذَ أمرُه. ومنه قولُه:

أتنظُرانِ قليلاً رَيْثَ غَفْلَتِهِمْ ... أَمْ تَعْدُوانِ فإنَّ الرِّيحَ للعادي

قوله: (والرِّيحُ: الدَّولة): يعني: استَعار للدَّولة الرِّيحَ بعدما شُبِّهَتِ الدَّولةُ في نُفُوذِ أمْرِها[١] وتمشيته بالريح، ثم أُدخِلَ المُشبَّهُ في جِنسِ المُشبَّه به ادِّعاءً، وأُطلِقَ اسمُ المُشبَّهِ به علىٰ المُشبَّهِ[٢] المتروك، فقيل: هَبَّتْ رياحُ فُلان: إذا دالتْ له الدَّولة. قال:

إذا هَبَّتْ رياحُكَ فاغتَنِمْها ... فإنَّ لكُلِّ خافقةٍ سُكُونُ

فلا تَغفُلْ عن الإحسانِ فيها ... فما تدري السُّكُونُ متىٰ يكونُ[٣]

قوله: (أتنظُرانِ قليلاً)، البيت: قبلَه:

يا صَاحِبَيَّ ألا لا حَيَّ بالوادي ... إلا عَبِيدٌ وآمٌ بينَ أذوادِ[٤]

الذَّوْدُ من الإبل: ما بين ثلاثة إلىٰ عشرة.

«أتنظُران»: مِن: انتَظَرتُه، «ريثَ»: قَدْر، «أم تعدوان»: تَفتِكان، «للعادي»: للفاتك؛ يُخاطِبُ صاحبَيه حينَ اطَّلَعَ علىٰ الحيّ: أتنظُرانِ قليلاً قَدْرَ ما يَغفُلُونَ، فتَسرِقانِ أو تَقتُلانِ من غير انتِظارِ الغفلة، وذلك أنَّ سُلَيكاً مع صاحِبَينِ له أتَوا جَوفَ مُرادٍ من اليمن، فإذا نَعَمٌ كثيرة،

---

(١) قوله: «يعني: استعار ... أمرها»، سقط من (ف).

(٢) قوله: «ادعاءً، وأطلق اسم المشبه به على المشبه»، سقط من (ح).

(٣) البيتان لأبي الفرج علي بن الحسين بن هندو، كما في «غرر الخصائص الواضحة» للوطواط ص٢٤٠.

(٤) انظر البيتين مع قصتهما في «الشعر والشعراء» لابن قتيبة (١: ٢٨٣)، و«عيون الأخبار» له (١: ١٧٦)، و«فصل المقال في شرح كتاب الأمثال» للبكري ص٣٤٠، و«مجمع الأمثال» للميداني (٢: ١١).
وقال مُحقِّقا «فصل المقال» في تعليقهما عليه: «الآم: جمعُ أمة (أي: الجارية المملوكة) إلى العشر، ثم إماء لِـمَا بعد العشر، والذَّوْد: القطيعُ من الإبل، مُختَلَفٌ في عدده».

وقيل: لم يكن قطُّ نَصْـرٌ إلا بريحٍ يَبعَثُها الله، وفي الحديث: «نُصِرتُ بالصَّبَا، وأُهلِكَتْ عادٌ بالدَّبُور».

[﴿وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ خَرَجُواْ مِن دِيَـٰرِهِم بَطَرًا وَرِئَآءَ ٱلنَّاسِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطٌ ﴾ ٤٧]

حَذَّرَهُم بالنهي عن التَّنازُعِ واختِلافِ الرأي،..............................

فخافوا أن يُغِيرُوا، فقال سُلَيك: كُونا قريباً حتىٰ آتيَ الرِّعاء، فأعلَمَ لكما أنَّ الحيَّ قريبٌ أم بعيد، فإن كان قريباً رجعتُ إليكما، وإن كان بعيداً قلتُ لكما قولاً، فأغيرا، فانطَلَقَ حتىٰ استَعلَمَ أنَّ الحيَّ بعيد، فقال للرِّعاء: ألا أُغَنِّيكُم؟ قالوا: بلىٰ[1]، فغنَّىٰ بأعلىٰ صوته: يا صَاحِبَيَّ ألا لا حَيَّ... البيتَين. فأتَـيا، فذهبوا بالإبل، ولم يُدرَكُوا.

قوله: (وقيل: لم يكن قطُّ نصرٌ إلا بريح): فعلىٰ هذا يكونُ ذهابُ الريح حقيقةً، ويجوزُ أن يكونَ كِناية. قال مُحيي السُّنَّة: «والريحُ هنا: كنايةٌ عن نَفَاذِ الأمرِ وجَرَيانِهِ علىٰ المُراد، قال قَتادةُ وابنُ زيد: هو ريحُ النَّصْر، لم يكن نَصْرٌ قَطُّ إلا بريحٍ يَبعَـثُها اللهُ تعالىٰ تَضرِبُ وُجُوهَ العَدُوّ، ومنه الحديثُ: «نُصِرتُ بالصَّبَا وأُهلِكَ عادٌ بالدَّبُور»[2]، وعن النُّعمانِ بنِ مُقرِّن قال: «شهدتُ مع رسول الله ﷺ، فكان إذا لم يُقاتِلْ أوَّلَ النَّهارِ انتظَـرَ حتىٰ تزولَ الشَّمسُ، وتَـهُبَّ الرياحُ، ويَنزِلَ النَّصْر»[3]»[4].

روىٰ البخاريُّ[5] عن عبدِ الله بنِ أبي أوفىٰ: «أنَّ رسولَ الله ﷺ[6] في بعضِ أيامِهِ التي لَقِيَ فيها العَدُوَّ انتظَـرَ حتىٰ مالتِ الشمس»، الحديث.

---

(١) من قوله: «فإن كان قريباً» إلى هنا، سقط من (ح).

(٢) أخرجه البخاري (١٠٣٥) و(٣٢٠٥) و(٣٣٤٣) و(٤١٠٥)، ومسلم (٩٠٠) من حديث ابن عباس.

(٣) أخرجه أبو داود (٢٦٥٥)، والترمذي (١٦١٣). وأخرجه بنحوه البخاري (٣١٦٠).

(٤) «معالم التنزيل» للبغوي (٣: ٣٦٤- ٣٦٥).

(٥) في «صحيحه» (٢٩٦٥)، وأخرجه مسلم أيضاً (١٧٤٢).

(٦) من قوله: «فكان إذا لم يقاتل» إلى هنا، سقط من (ف)، فتداخل الحديثان.

نحوَ ما وقعَ لهم بأُحُدٍ لمُخالَفتِهم رسولَ الله ﷺ مِن فَشَلِهم وذهابِ ريحِهم. ﴿كَالَّذِينَ خَرَجُوا مِن دِيَـٰرِهِم﴾: هُم أهلُ مكَّةَ حينَ نَفَرُوا لحمايةِ العِيرِ، فأتاهُم رسولُ أبي سُفيان، وهُم بالـجُحْفة: أنِ ارجِعُوا، فقد سَلِمَتْ عِيرُكُم، فأبىٰ أبو جَهْل، وقال: حتىٰ نَقدَمَ بدراً نَشـرَبَ بها الخمور، **وتَعزِفَ علينا** القِيان، ونُطعِمَ بها مَنْ حَضَرَنا مِنَ العرب، فذلكَ بَطَرُهم ورِئاؤُهُمُ الناسَ بإطعامهم، فوَافَوْها، فسُقُوا كُؤوسَ المنايا مكانَ الخمر، وناحت عليهمُ النَّوائِحُ مكانَ القِيان، فنهاهم أن يكونوا مِثلَهم بَطِرينَ طَرِبينَ مُرائينَ بأعمالهم، **وأن يكونوا مِن أهلِ التقوىٰ** والكآبةِ والحزنِ مِن خشيةِ الله، مُخلِصينَ أعمالَهم لله.

[﴿وَإِذْ زَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَـٰنُ أَعْمَـٰلَهُمْ وَقَالَ لَا غَالِبَ لَكُمُ ٱلْيَوْمَ مِنَ ٱلنَّاسِ وَإِنِّى جَارٌ لَّكُمْ فَلَمَّا تَرَآءَتِ ٱلْفِئَتَانِ نَكَصَ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ وَقَالَ إِنِّى بَرِىٓءٌ مِّنكُمْ إِنِّىٓ أَرَىٰ مَا لَا تَرَوْنَ إِنِّىٓ أَخَافُ ٱللَّهَ وَٱللَّهُ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴾ ٤٨]

قوله: (**نحوَ ما وَقَعَ لهم بأُحُد**): منصوبٌ علىٰ أنه مفعولٌ به لـ«حَذَّرَهم»، وفيه أنَّ قولَه: ﴿وَأَطِيعُوا ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَا تَنَـٰزَعُوا﴾ الآية [الأنفال: ٤٦]، وإنْ وقعتْ في أثناء قِصَّةِ بدر، لكنها مُعتَـرِضة، والأمرُ عامٌّ في جميع المواطن، لأنَّ حربَ أُحُد وقعتْ بعدَ حربِ بَدْرٍ بزمان.

وهذا يُقوِّي أنَّ هذه السُّورةَ نازلةٌ في بيانِ تَعْدادِ أحوالِ أصحاب النبيِّ ﷺ حالاً فحالاً، من غير ترتيب، ليُكثِّـرَ الحالات، وأنَّ حَمْلَ قولِه: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَـٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾ [الأنفال: ١٧] علىٰ قِصَّةِ بدر، وقولِه: ﴿وَمَا رَمَيْتَ﴾ [الأنفال: ١٧] علىٰ قِصَّةِ حُنَين، صحيحٌ.

قوله: (**وتَعزِفَ علينا**)، **النهاية**: «العَزْف: اللعبُ بالمعازف، وهي الدُّفُوفُ وغيرُها مما يُضـرَب، وقيل: إنَّ كُلَّ لَعِبٍ عَزْف».

قوله: (**وأن يكونوا مِن أهل التقوىٰ**): أي: نهىٰ المُسلِمين أن يكونوا بَطِرين، وأمَرَهُم أن يكونوا متقين، وهو من باب:

عَلفتُها تِـبْناً وماءً بارداً

﴿وَ﴾ اذكُر ﴿إِذْ زَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَعْمَٰلَهُمْ﴾ التي عَمِلُوها في مُعاداةِ رسولِ الله ﷺ، ووَسْوَسَ إليهم أنهم لا يُغلَبُون ولا يُطاقُون، وأوهَمَهم أنَّ اتباعَ خُطُواتِ الشَّيطانِ وطاعتَه مما يُجيرُهم، فلما تَلاقَىٰ الفريقان **نكَصَ الشَّيطانُ** وتبرأ منهم، أي: بَطَلَ كيدُه حينَ نزلت جُنودُ الله، وكذا عن الحسن رحمه الله: كانَ ذلكَ علىٰ سبيلِ الوسوسة، ولم يَتَمَثَّلْ لهم.

وقيل: لـمَّا اجتَمَعَتْ قُريشٌ علىٰ المسير ذَكَرَتِ الذي بينَها وبينَ بني كِنانةَ مِنَ الحرب، فكادَ ذلكَ يُثنيهم، فتَمثَّلَ لهم إبليسُ في صُورةِ سُراقةَ بنِ مالكِ بنِ جُعشُم؛ الشاعرِ الكِناني، وكانَ مِن أشرافِهم، في جُندٍ مِنَ الشَّياطينَ معه راية، وقال: لا غالبَ لكم اليوم، وإني مُجيرُكُم مِن بني كِنانة، فلمَّا رأىٰ الملائكةَ تَنزِلُ، نكَص، وقيل: كانت يَدُه في يَدِ الحارثِ بنِ هِشام، فلمَّا نكَصَ قال له الحارث: إلىٰ أين؟ أتخذُلُنا في هذهِ الحال؟ فقال: إني أرىٰ ما لا ترون، ودفعَ في صَدْرِ الحارث، وانطَلَق، وانهزموا، فلمَّا بَلَغُوا مكَّة، قالوا: هَزَمَ الناسَ سُراقة، فبلغَ ذلك سُراقة، فقال: والله ما شَعَرتُ بمَسيركم، حتىٰ بَلَغَتني هزيمتُكُم، فلما أسلَمُوا عَلِمُوا أنه الشَّيطان.

قوله: (**نَكَصَ الشيطان**)، **الجوهري**: «النُّكُوص: الإحجامُ عن الشيء، يُقال: نَكَصَ علىٰ عَقِبَيهِ يَنكُصُ ويَنكِصُ، أي: رجع»(١).

قوله: (**وقيل: ولـمَّا اجتَمَعَتْ قُريشٌ**): عطفٌ مِن حيثُ المعنىٰ علىٰ قوله: «وَسوَسَ إليه»، فالقولُ في قوله تعالىٰ: ﴿وَقَالَ لَا غَالِبَ لَكُمُ ٱلْيَوْمَ مِنَ ٱلنَّاسِ﴾ مجازٌ عن الوسوسة، والنُّكُوصُ استِعارةٌ تمثيليةٌ كما تقول: أراكَ، أيُّها المُفتي، تُقَدِّمُ رجلاً وتُؤَخِّر أخرىٰ، ولذلك قالَ في تفسير ﴿نَكَصَ﴾: «بطَلَ كَيدُه، يَدُلُّ عليه قولُ الحسن: كان ذلك علىٰ سَبيلِ الوسوسة، ولم يَتَمَثَّلْ لهم»، وعلىٰ الثاني: الكُلُّ مُجراةٌ علىٰ الحقيقة.

---

(١) وجعله الفيروآبادي ـ في «القاموس»، مادة (نكص) ـ خاصاً بالرجوع عن الخير، وقال: «وَهِمَ الجوهريُّ في إطلاقه».

وفي الحديث: «ما رُئيَ إبليسُ يوماً أصغَرَ ولا أدحَرَ ولا أغيَظَ مِن يومِ عَرَفةَ؛ لِـمَا يَرَىٰ مِن نُزولِ الرحمة، إلا ما رُئيَ يومَ بدر».

قوله: (**وفي الحديث: «ما رُئيَ إبليسُ يوماً أصغَرَ ولا أدحَرَ»**) الحديث: من «الجامع»[1] عن مالك في «المُوطَّأ»[2] عن طلحةَ بنِ عُبيدِ الله بنِ كُريز: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «ما رُئيَ الشيطانُ في يومٍ هو فيه أصغَرُ ولا أحقَرُ ولا أدحَرُ ولا أغيَظُ منه في يومِ عَرَفة؛ وما ذاك إلا لِـمَا يَرىٰ من تنزُّلِ الرحمة، وتجاوُزِ الله عن الذُّنوبِ العِظام، إلا ما رُئيَ يوم بدر، فإنه قد رأىٰ جبريلَ يـزَعُ الملائكة».

النهاية: «الدَّحر: الدَّفْعُ بعُنف علىٰ سَبيلِ الإهانةِ والإذلال، وأفعَلُ التفضيل فيه كأشهَرَ وأجَنَّ، من: شُهِرَ وجُنَّ»، «يـزَعُ الملائكة»: أي: يُرتِّـبُهم ويُسَوِّيهم ويَصُفُّهم للحرب، فكأنه يكفُّهم عن التفرُّق والانتشار.

قوله: «في يوم عَرَفة»: في رواية «الموطأ»: متعلِّـقٌ بـ«أفعَل»، فهو يعملُ في المُستَتِرِ والظَّرْف ونحوهما، لأنَّ فيه رائحةَ الفعل. وأما رواية الكتاب[3]: «ولا أغيَظَ من يوم عَرَفة»: فقال صاحبُ «النهاية»: «نُـزِّلَ وَصْفُ الشيطان بأنه أدحَرُ منزلةَ وَصْفِ اليوم به، لوُقُوعِ ذلك فيه، كأنَّ اليومَ نفسَه هو الأدحَر».

قلت: فعلىٰ هذا «أصغر» صفةُ «يوماً»، و«من يوم عرفة»: مُتعلِّق به، وهو مُطابقٌ لروايةِ «الموطأ»، لأنَّ الأصل: ما رُئيَ إبليسُ في يومٍ من الأيامِ هو أصغرُ من نفسِه إلا ما رُئيَ في يومِ عرفة»، ثم عَلَّقَ الظَّرْفَ بـ«أفعل من» علىٰ التوسُّع، كما في قولهم: «زيدٌ نهارُه صائم»، أي: هو في نهارِه صائم[4]، وما قيل: إنَّ «أصغر» مفعولٌ ثانٍ لـ«رُئيَ»، أو حالٌ من «إبليس»: فمُتعسَّف.

---

(١) «جامع الأصول» لابن الأثير (٩: ٢٦٣).

(٢) (١: ٤٢٢).

(٣) أي: هذا الكتاب، وهو «الكشَّاف».

(٤) قوله: «أي: هو في نهاره صائم» زيادة تفسيرية أثبتُّها من (ط) و(ف)، ولم ترد في (ح).

فإن قلتَ: هَلَّا قيل: لا غالباً لكم، كما يُقال: لا ضارباً زيداً عندَنا؟ قلتُ: **لو كان** ﴿لَكُمُ﴾ **مفعولاً لـ**﴿غَالِبَ﴾، بمعنىٰ: لا غالباً إياكُم، لكانَ الأمرُ كما قُلتَ، لكنَّه خَبَر، تقديرُه: لا غَالِبَ كائنٌ لكم.

[﴿إِذْ يَقُولُ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ غَرَّ هَٰٓؤُلَآءِ دِينُهُمْ وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ ٤٩]

﴿إِذْ يَقُولُ ٱلْمُنَٰفِقُونَ﴾ بالمدينة ﴿وَٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ﴾ **يجوزُ أن يكونَ مِن صِفَةِ** «**المُنافقين**»، وأن يُراد: الذين هُم علىٰ حَرْف؛ **ليسُوا بثابتي الأقدام في الإسلام**. وعن الحسن: هم المُشركون، ....

قوله: (**لو كان** ﴿لَكُمُ﴾ **مفعولاً لـ**﴿غَالِبَ﴾) إلىٰ آخره: قال أبو البقاء: «﴿غَالِبَ﴾ هاهنا: مبنية، و﴿لَكُمُ﴾ في مَوضِع رَفْع خبر ﴿لَا﴾، و﴿ٱلْيَوْمَ﴾ معمولُ الخبر، و﴿مِنَ ٱلنَّاسِ﴾ حالٌ من الضَّمير في ﴿لَكُمْ﴾. ولا يجوزُ أن يكونَ ﴿ٱلْيَوْمَ﴾ منصوباً بـ﴿غَالِبَ﴾، ولا ﴿مِنَ ٱلنَّاسِ﴾ حالاً من الضَّمير في ﴿غَالِبَ﴾؛ لأنَّ اسمَ «لا» إذا عَمِلَ فيما بعدَه لا يجوز بناؤُه»[1]، لأنه مُشابِهٌ للمُضاف، فكان منصوباً.

قوله: (﴿وَٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ﴾ **يجوزُ أن يكونَ من صفة** «**المُنافِقين**»)، ويجوز أن تكونَ الواوُ في ﴿وَٱلَّذِينَ﴾ من التي تتوسَّطُ بينَ الصِّفَةِ والموصوف؛ لتأكيدِ لُصُوقِ الصِّفة، لأن هذه الصفةَ في المُنافقينَ لاصِقةٌ لا تَنفَكّ، قال اللهُ تعالىٰ: ﴿فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ﴾، أو تكونَ من التي تَدخُلُ بين المُفسِّرِ و المُفسَّر، نحو: أعجَبَني زيدٌ وكَرَمُه، قال القاضي: «والعطفُ لتغايُر الوَصْفَين»[2].

قوله: (**ليسُوا بثابتي الأقدام في الإسلام**): قال[3] في قوله تعالىٰ: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعْبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ﴾ [الحج: ١١]: «أي: علىٰ طَرَفٍ من الدِّين، لا في وَسَطِهِ وقَلْبه».

(١) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٢٧).
(٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١١٤).
(٣) أي: الزمخشري، فيما سيأتي في تفسير الآية المذكورة من سورة الحج (١٠: ٤٤٩).

﴿غَرَّ هَٰٓؤُلَآءِ دِينُهُمْ﴾ يَعنُون: أنَّ المُسلِمينَ اغتَـرُّوا بدينهم، وأنهم يَتَقوَّونَ به، ويُنصَـرُونَ مِن أجله، فخَرَجُوا وهم ثلاثُ مئةٍ وبِضْعةَ عشـر، إلىٰ زُهَاءِ ألف، ثم قال جواباً لهم: ﴿وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ﴾ غالبٌ يُسلِّطُ القليلَ الضَّعيفَ علىٰ الكثيرِ القوي.

[﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ يَتَوَفَّى ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَٰرَهُمْ وَذُوقُوا۟ عَذَابَ ٱلْحَرِيقِ ۞ ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ ٥٠ - ٥١]

﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ﴾: ولو عاينتَ وشاهدت، لأنَّ «لو» تَرُدُّ المُضارعَ إلىٰ معنىٰ الماضي، كما تُرُدُّ «إنْ» الماضي إلىٰ معنىٰ الاستقبال، و﴿إِذْ﴾ نصبٌ علىٰ الظَّرْف، **وقُرِئ: ﴿يَتَوَفَّى﴾ بالياء والتاء**، و﴿ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ رَفعَها بالفِعل، و﴿يَضْرِبُونَ﴾ حالٌ منهم.

ويجوزُ أن يكونَ في ﴿يَتَوَفَّى﴾ ضميرُ الله عَزَّ وجَلَّ، **و﴿ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ مرفوعةٌ بالابتداء، و﴿يَضْرِبُونَ﴾ خَبَر**. وعن مُجاهِد: ﴿وَأَدْبَٰرَهُمْ﴾: أستاهَهُم، ولكنَّ الله كريمٌ يكني، وإنما خَصُّوهُما بالضَّـرْب؛ لأنَّ الخِزيَ والنَّـكَالَ في ضَـرْبِها أشد.

وبَلَغَني عن أهلِ الصِّين: أنَّ عُقوبةَ الزاني عندَهم أن يُصبَّر، ثم يُعطىٰ الرجلُ القويُّ البَطْشِ شيئاً عُمِلَ مِن حديد، كهيئةِ الطَّبَق، فيه رَزَانة، وله مِقبَض، فيَضرِبُه علىٰ دُبُرِه ضَرْبةً واحدةً بقُوَّتِه، فيَجمُدُ في مكانه. وقيل: يَضرِبُونَ ما أقبَلَ منهم وما أدبر.

﴿وَذُوقُوا۟﴾ معطوفٌ علىٰ ﴿يَضْرِبُونَ﴾ علىٰ إرادةِ القول، أي: ويقولون: ذُوقُوا ﴿عَذَابَ ٱلْحَرِيقِ﴾، أي: مُقدِّمةَ عذابِ النار، أو: وذُوقُوا عذابَ الآخِرة، بِشارةً لهم به، وقيل: كانت معهم مَقامِعُ مِن حديد، كُلَّما ضَـرَبُوا بها التَهَبَتِ النار، **أو: ويُقالُ لهم يومَ القيامة: ذوقوا.**

قوله: (**وقُرِئ ﴿يَتَوَفَّى﴾ بالياء والتاء**): ابنُ عامر: بالتاء الفوقانية، والباقون: بالياء[1].

قوله: (**و﴿ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ مرفوعةٌ بالابتِداء، و﴿يَضْرِبُونَ﴾ خَبَر**): فالجملةُ علىٰ هذا استِئنافية.

قوله: (**أو: ويُقالُ لهم يومَ القيامة: ذُوقُوا**): يعني: قولُه تعالىٰ: ﴿وَذُوقُوا۟ عَذَابَ ٱلْحَرِيقِ﴾

---

(١) انظر: «التيسير» للداني ص١١٦، و«حجة القراءات» ص٣١١.

وجوابُ «لو» محذوف، أي: لرأيتَ أمراً فظيعاً مُنكَراً، ﴿ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ يحتملُ أن يكونَ مِن كلامِ الله ومن كلامِ الملائكة، و﴿ذَٰلِكَ﴾ رفعٌ بالابتداء، و﴿بِمَا قَدَّمَتْ﴾ خبرُه، ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ﴾ عطفٌ عليه، أي: ذلكَ العذابُ بسَبَبين: بسَبَبِ كُفرِكُم ومعاصيكم، وبأنَّ الله ﴿لَيْسَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ **لأنَّ تعذيبَ الكُفَّار مِنَ العَدْل**، .....

إما أنه محمولٌ علىٰ إصابةِ العذابِ في الدُّنيا وأنه مُتصِلٌ بعذابِ النار، بأن يُسَلَّطَ بعد[1] السَّكَراتِ عذابُ القبر، وينتهي ذلك إلىٰ دخولِ النار، أو يَضرِبُونَ وجوهَهم ويُبشِّرُونَهم بعذابِ القيامةِ ليجتمعَ لهم العذابُ في الدُّنيا والخوفُ من النَّكَالِ في الآخرة، أو يقعُ الضَّربُ في الدُّنيا والقولُ في الآخرة.

وعن بعضهم أنه قال: الذَّوْق: وجودُ الطَّعْم بالفم، وأصلُه فيما يَقِلُّ تناولُه دونَ ما يَكثُر، فإنه يُقالُ له: الأكْل، وقد يُعبَّرُ به عن الاختيار، وعن مُطلَقِ الإدراك.

قوله: (**لأنَّ تعذيبَ الكُفَّارِ من العَدْل**): كأنه قيل: ذلك العذابُ بسَبَبِ كُفرِكُم، وبسَبَبِ أنَّ اللهَ عادل، إذ لا بُدَّ مِن جزاءِ المُسيء، كما لا بُدَّ مِن ثوابِ المُحسِن، فوَضَعَ مَوضِعَه ﴿لَيْسَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾، بناءً علىٰ مذهبه[2].

قلت: والذي يقتَضيهِ النَّظْمُ هو: أنَّ قولَه تعالىٰ: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ كالتقريرِ لمعنىٰ قولِه: ﴿ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ﴾، وفائدتُه: الدَّلالةُ علىٰ أنَّ التعذيبَ إنما بلغَ غايتَه لاستِئهالِهم ذلك بسَبَبِ عِظَم جُرْمِهم، وأنه في قوم مخصوصين، وذلك أنَّ قوله: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ يَتَوَفَّى ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ في المُشركينَ الذينَ ناصبُوا الحربَ يومَ بدر، لأنَّ المنافقين لـمَّا طَعَنُوا في المُسلمينَ بقولهم: ﴿غَرَّ هَٰٓؤُلَآءِ دِينُهُمْ﴾ بمعنىٰ: أنَّ المُسلمينَ اغتـرُّوا بدينهم، وأنهم يَتقوَّونَ به ويُنصَرُونَ من أجله، فخرجوا وهم قليلٌ مُستَضعَفُونَ علىٰ الكثير القوي، أجابَ اللهُ تعالىٰ بقوله: ﴿وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ أي: ومَنْ يَتوكَّلْ علىٰ الله فهو يُقوِّيهِ ويَنصُرُه، لأنه عزيزٌ قويٌّ يُقوِّي أولياءَه، حكيمٌ يَنصُرُهم ويَخذُلُ أعداءَهم.

---

(١) من قوله: «القيامة: ذوقوا» إلى هنا، سقط من (ح).

(٢) أي: مذهب الزمخشري، وهو الاعتزال، وهو قولهم بوجوب إثابة المُطيع وتعذيب العاصي؛ تفريعاً علىٰ أصل التحسين والتقبيح العقليين، وتركُ ذلك ظلمٌ عندهم.

كإثابةِ المُؤمنين، وقيل: ظَلَّام، للتكثير لأجلِ العبيد، أو لأنَّ العذابَ مِنَ العِظَمِ بحيثُ لولا الاستِحقاقُ لكان المُعذِّبُ بمِثلِه ظلّاماً بليغَ الظُّلمِ مُتفاقِمَه.

[﴿ كَدَأْبِ ءَالِ فِرْعَوْنَ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ كَفَرُوا۟ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ فَأَخَذَهُمُ ٱللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ إِنَّ ٱللَّهَ قَوِىٌّ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ * ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِّعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَىٰ قَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ وَأَنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ * كَدَأْبِ ءَالِ فِرْعَوْنَ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمْ فَأَهْلَكْنَٰهُم بِذُنُوبِهِمْ وَأَغْرَقْنَآ ءَالَ فِرْعَوْنَ وَكُلٌّ كَانُوا۟ ظَٰلِمِينَ ﴾ ٥٢- ٥٤]

ثم حَقَّقَ ذلك بقوله: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ﴾، والخطابُ مع هذا القائل، أي: لو رأيتَ، أيها القائلُ، إذ يَتَوفّى الملائكةُ المُشركينَ الذين تَعُدُّهم كثيرينَ قَوِيِّينَ، يَضرِبُونَ منهم فوقَ الأعناقِ وكُلَّ بَنَانٍ قائلين: ذُوقُوا عذابَ الخِزي في الدُّنيا وعذابَ الحريقِ في الآخرة، وأنَّ ذلكَ العذابَ بسَبَبِ مُناصَبَتِكم رسولَ الله ﷺ، وأنَّ الله ليسَ بظلام للعَبيد، لرأيتَ قُوَّةَ أوليائِهِ ونَصْرَهم علىٰ أعدائه.

مثاله: إذا نَـكَلَ المُنتَصِرُ من عَدُوِّه ويُعذِّبُه[(١)] بأنواع البلاءِ ويقول: هذا بسَبَبِ ما ارتكبتَ من الظُّلم وأني فيما أفعلُه بكَ من النَّـكَالِ العظيمِ ما تجاوزتُ حَدَّ الإنصاف؛ لأنك تَستَحِقُّه. وهذا لا يُفيدُ أنه إن تركَ التعذيبَ كان ظالماً، كذا [ما][(٢)] نحن بصَدَدِه.

ودَلَّ علىٰ تعظيمِ الذَّنبِ اسمُ الإشارة، وهو عينُ ما قالَه بعدَ ذلك: «أو لأنَّ العذابَ من العِظَمِ بحيثُ لولا الاستِحقاقُ لكانَ المُعذِّبُ بمِثلِه ظلّاماً».

قوله: (وقيل: ظَلَّام، للتكثير لأجلِ العَبيد): يعني: أنَّ ظلّاماً بناءُ مُبالغةٍ يدلُّ علىٰ أنه تعالىٰ ليس بظلّام للعبيد، أي: بكثير الظُّلم، ويُفهَمُ من دليلِ الخِطابِ جوازُ إثبات الظُّلم القليل.

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفيه نَظَر، لأنَّ الفِعلَ «نَـكَلَ» يتعدَّى بحرفي الباء و«عن»، فإذا تعدَّىٰ بالباء أفاد معنىٰ الإصابة والظَّفر، تقول: نكلَ بعدوه، أي: أصابه بنازلة، وإذا تعدَّىٰ بـ«عن» أفاد معنىٰ الجبن، تقول: نكلَ عن عدوِّه، أي: جَبُنَ وتأخَّر. ولم أر تعديتَه بـ«من». وفي عطف «يُعذِّبه» بصيغة المُضارع على «نكل» بصيغة الماضي نَظَر أيضاً.

(٢) زيادة مني لم ترد في الأصول الخطية، والسِّياقُ يقتضيها.

الكافُ في محلِّ الرفع، أي: دأبُ هؤلاءِ مِثلُ دأبِ آلِ فِرعَون، ودأبُهم: عادتُهم وعَمَلُهم الذي دأبوا فيه، أي: داوموا عليه وواظبوا، و﴿كَفَرُواْ﴾ تفسيرٌ لدأبِ آلِ فِرعَون، و﴿ذَٰلِكَ﴾ إشارةٌ إلىٰ ما حَلَّ بهم. يعني: ذلكَ العذابُ ـ أو: الانتِقامُ ـ بسَبَبِ أنَّ اللهَ لم يَنبَغِ له، ولم يَصِحَّ في حِكمتِه، أن يُغيِّـرَ نِعمَتَه عندَ قوم ﴿حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ﴾ ما بهم مِنَ الحال.

فإن قلتَ: فما كانَ مِن تغيير آلِ فِرعَونَ ومُشركي مَكَّة، حتىٰ غَيَّـرَ اللهُ نِعمَتَه عليهم، ولم تكن لهم حالٌ مَرْضِيَّة، فيُغيِّـرُوها إلىٰ حالٍ مَسخُوطة؟ قلتُ: كما تُغيَّـرُ الحالُ المَرْضيَّـةُ إلىٰ المَسخُوطة، تُغيَّرُ الحالُ المَسخُوطةُ إلىٰ أسخَطَ منها، **وأولئكَ كانوا قبلَ بِعثةِ الرسولِ ﷺ إليهم كَـفرةً عَبَدَةَ أصنام،** ....

أجابَ عنه بوجهَين:

أحدهما: أن نفيَ الظُّلمِ الكثير عند وجودِ العِقابِ العظيم من العادل: عبارةٌ عن حُصُولِ الذنبِ العظيمِ من المُعذَّب. مثالُه: أنا إذا نظرنا إلىٰ مَنْ يُعذِّبُ شخصاً بأنواعِ العقاب، ويُبالِغُ في التشديد، وقَطَعْنا النَّظَرَ عن المُوجِب، حَكَمْنا بأنَّ المُعذِّبَ ظالـمٌ كثيرُ الظُّلم، أما لو عَلِمْنا أنه عادلٌ لا يَضَعُ الشيءَ إلا في مَوضِعِه قَطَعْنا بأنَّ المُعذَّبَ مُستوجِبٌ لذلك، لأنه مُتمرِّدٌ مُتجاوِزٌ في الذنبِ حَدَّه.

وثانيهما: أنَّ قوله: «ظلّام» مُقتَـرِنٌ بقوله: ﴿لِّلْعَبِيدِ﴾، وهو جمعٌ مُحلًّى بلام الاستِغراق، فإذا وُزِّعَ نفىٰ الظُّلْمَ عن كُلِّ فَرْدٍ فَردٍ من أفرادِ هذا العام، فصَحَّ أن يُقال: ﴿لَيْسَ بِظَلَّٰمٍ﴾، كما قال[1] في سورة (ق): «هو ظالم لعبده، وظلّام لعبيده»، يعني: المُناسِبُ أن يُـقال: ظالم لعبده وظلامٌ لعبيده[2]، إذ لو عَكَسَ وقال: ظلامٌ لعبده وظالم لعبيده، لم يتطابق، اللهُـمَّ إلا أن يَعتَبِـرَ كثرةَ ذَنبِه أو عِظَمَه.

قوله: (**وأولئك كانوا قبل بعثةِ الرسولِ ﷺ إليهم كَفرةً عَبَدَةَ أصنام**) إلىٰ آخره: قيل: إنهم

---

(١) أي: الزمخشري، في تفسير الآية ٢٩ من سورة ق (١٤: ٥٤٧).

(٢) من قوله: «يعني: المناسب أن يقال» إلىٰ هنا، سقط من (ط).

فلما بُعِثَ إليهم بالآياتِ البيِّنات، فكَذَّبُوه، وعادَوْه، وتَحَزَّبُوا عليه، سَاعِينَ في إراقةِ دَمِه، غَيَّرُوا حالَهم إلىٰ أسوأَ مما كانت، فغَيَّرَ اللهُ ما أنعَمَ به عليهم مِنَ الإمهال، وعاجَلَهم بالعذاب.

﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ﴾ لِـمَا يقولُ مُكذِّبُو الرُّسُل ﴿عَلِيمٌ﴾ بما يَفعَلُون.

﴿كَدَأْبِ ءَالِ فِرْعَوْنَ﴾ تكريرٌ للتأكيد، وفي قوله: ﴿بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمْ﴾ زيادةُ دلالةٍ علىٰ كُفرانِ النِّعَم وجُحُودِ الحق، وفي ذِكرِ الإغراقِ بيانٌ للأخذِ بالذُّنوب، ﴿وَكُلٌّ كَانُوا۟ ظَٰلِمِينَ﴾: وكُلُّهم مِن غَرقَىٰ القِبْطِ وقتلَىٰ قُرَيشٍ كانوا ظالمينَ أنفُسَهم بالكُفْر والمعاصي.

[﴿إِنَّ شَرَّ ٱلدَّوَآبِّ عِندَ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ * ٱلَّذِينَ عَٰهَدتَّ مِنْهُمْ ثُمَّ يَنقُضُونَ عَهْدَهُمْ فِى كُلِّ مَرَّةٍ وَهُمْ لَا يَتَّقُونَ * فَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ فِى ٱلْحَرْبِ فَشَرِّدْ بِهِم مَّنْ خَلْفَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ﴾ ٥٥-٥٧]

لَمّا كانوا مُتمَكِّنينَ من الإيمان، ثم تركوا ذلك ولم يُؤمِنوا، كأنَّ ذلكَ كانَ حاصِلاً لهم فغَيَّرُوه، كقولِه تعالىٰ: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُا۟ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ﴾ [البقرة: ١٦ و١٧٥].

وقلت: تحريرُه: أنَّ بعثةَ الرسولِ ﷺ في نفسِها نعمةٌ دونها كُلُّ نِعَم، فلما نسي[(١)] المُشركونَ هذه النِّعمةَ الأسنىٰ وتلكَ الآياتِ العُظمىٰ، وكانوا مُتمَكِّنين من قَبُولِها والاهتِداءِ بهَدْيها، فلَمّا امتَنَعُوا منه واضطرُّوه إلىٰ المُهاجَرة، ثم استأصَلَ شأفَتهم يومَ بدر، قيل ذلك لهم. وعلىٰ هذا أمرُ فِرعونَ مع موسىٰ عليه السلام، ويُؤيِّدُه قولُه هاهنا: ﴿كَفَرُوا۟ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ فَأَخَذَهُمُ﴾.

قوله: (**﴿كَدَأْبِ ءَالِ فِرْعَوْنَ﴾ تكرير للتوكيد، وفي قوله: ﴿بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ زيادةُ دلالةٍ علىٰ كُفرانِ النِّعَم وجُحُودِ الحق**): قال القاضي: «يعني: كَرَّرَ ﴿كَدَأْبِ ءَالِ فِرْعَوْنَ﴾ للتأكيد، ولِـمَا نِـيطَ به منَ الدَّلالةِ علىٰ كُفرانِ النِّعَم بقوله: ﴿بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمْ﴾، وبيانِ ما أُخِذَ به آلُ فرعون»[(٢)].

---

(١) لفظة «نسي» غير واضحة في (ح) و(ف)، وفي (ط): «مني»، ولعلّ الصواب ما أثبتُّ، والله أعلم.

(٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١١٦).

....

وقلتُ: وازَنَ المُصنِّفُ بين الآيتَين(١)، وقابَلَ بينَ كُلٍّ من القَرينـتَين، فقوله: «﴿بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمْ﴾ زيادةُ دلالةٍ علىٰ كُفرانِ النِّعَم وجُحُودِ الحق»: معناه: أنَّ قولَه: ﴿كَفَرُواْ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمْ﴾ في الآيـةِ السابقةِ مُبْهَمٌ لم يُفهَم منه أنَّ تلكَ النِّعمةَ المكفورةَ من أيِّ نوع من أنواع النِّعَم؟ أهيَ نعمةُ الآياتِ المنصوبةِ أو الآياتِ المُنزَلة؟ وأنَّ الكُفرانَ من أيِّ قبيل كان؟ أهو مِن قَبيلِ(٢) الإعراضِ عنِ الآياتِ المنصوبة، أو هو مِن قَبيلِ التكذيبِ بالآياتِ النازلة؟

فعُلِمَ من هذه الآية: أنَّ تلكَ النِّعمةَ هي نعمةُ الآياتِ المُنزَلة، وأنَّ ذلك الكُفرانَ تكذيبُها وجُحودُ الحق، وقولـه: ﴿فَأَخَذَهُمُ ٱللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ﴾ مُشتَمِلٌ لـجميعِ أنواعِ التعذيب، وقوله: ﴿وَأَغْرَقْنَآ ءَالَ فِرْعَوْنَ﴾ نصٌّ علىٰ تعيينِ العذاب.

قال صاحبُ «الفرائد»: هذا ليسَ بتكرير؛ لأن معنىٰ الأول: حالُ هؤلاءِ كحالِ آل فِرعونَ في الكُفْرِ والتكذيب، فأخَذَهم بالعذاب، ومعنىٰ الثاني: حالُ هؤلاءِ كحالِ آل فِرعونَ في تغييرهمُ النِّـعَم، وتغييرِ الله حالَهم بسَبَبِ ذلك التغيير، وهو أنه أغرَقَهم، بدليل ما تَقدَّمَ عليه، وهو قولُه تعالىٰ: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا﴾ الآية. ولَـخَّصَ المعنىٰ القاضي وقال: «الأولُ: تشبيهُ الكُفْرِ والأخْذ، والثاني: تشبيهُ التغيير في النِّعمةِ بسَبَبِ تغييرهم ما بأنفُسِهم»(٣).

وقلت: النَّظْمُ يأبىٰ هذا القول؛ لأنَّ وجهَ التشبيه في التشبيه الأولِ هو قولُه: ﴿كَفَرُواْ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ فَأَخَذَهُمُ ٱللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ﴾، فشَبَّهَ حالَ كُفَّارِ قُريشٍ بحالِ فِرعونَ ومَنْ قبلَه، والوجهُ للتشبيه: الكفرُ المُرتَّبُ عليه العقابُ، فكذلك ينبغي أن يكونَ الوجهُ في التشبيه الثاني هو قولُه: ﴿كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمْ فَأَهْلَكْنَٰهُم بِذُنُوبِهِمْ﴾، لأنه مِثلُه(٤).

---

(١) في (ط): «وإن المصنف بَيَّنَ الآيتَين»، وضُبِطَت هكذا، والمُثبتُ من (ح) و(ف).

(٢) قوله: «كان أهو من قبيل» سقط من (ح) و(ف).

(٣) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١١٦).

(٤) وقع في هذه الفقرة خلل وسقط ـ في مواضع منها ـ في (ح)، والمُثبتُ من (ط) و(ف).

﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾ أي: أصَرُّوا علىٰ الكُفْرِ ولَـجُّوا فيه، **فلا يُتَوقَّعُ منهم إيمان**، وهم بنو قُرَيظة، ....

بيانُه: أنَّ قولَه: ﴿كَفَرُواْ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ فَأَخَذَهُمُ ٱللَّهُ بِذُنُوبِهِمۡ﴾ جملةٌ مُبتَدَأةٌ بعدَ ذِكْرِ المُشبَّهِ والمُشبَّهِ به، صالحةٌ لأن تكونَ بياناً لوجهِ التشبيه، فوَجَبَ حَملُها عليه، كقولِه تعالىٰ: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَۖ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ﴾ [آل عمران: ٥٩]، قولُه: ﴿خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ﴾ جملةٌ مُفسِّـرةٌ لِـمَا له شُبِّـهَ عيسىٰ بآدم، ولا فرقَ بينَه وبينَ قولِه: ﴿كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمۡ فَأَهۡلَكۡنَٰهُم بِذُنُوبِهِمۡ﴾ في هذا المعنىٰ.

وأما قولُه: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ لَمۡ يَكُ مُغَيِّرٗا نِّعۡمَةً أَنۡعَمَهَا عَلَىٰ قَوۡمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمۡ وَأَنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ كالتعليلِ لحلولِ النَّـكَالِ للكُفْران، لِـمَا تقرَّرَ مِراراً: أنَّ اسمَ الإشارةِ في مِثْلِ هذا المقامِ مُؤذِنٌ بأنَّ ما بعدَه جديرٌ بمَنْ قبله لأجلِ اكتِسابِه مُوجِبَه.

وقد اعتُرِضَ بين التَّشبيهَين، وهو غيرُ مُختَصٍّ بقوم فِرعونَ وقُرَيش، بل هو مُتناوِلٌ لجميعِ مَنْ يُغيِّـرُ نِعمةَ الله منَ الأممِ السَّالفةِ واللاحقة، من الكُفرانِ وتكذيبِ الآيات. فاختِصاصُه بالوجهِ الثاني دونَ الأولِ، وإيقاعُه وجهاً للتشبيه، مع وُجُودِهِ صريحاً كما بيَّنَّا: بعيدٌ عمَّنْ ذاقَ معرفةَ الفَصاحَتَين، ووَقَفَ علىٰ ترتيبِ النَّظْم بينَ الآيتَين.

قوله: (**فلا يُتوقَّعُ منهمُ الإيمان**[1]): يعني: دَلَّ قوله: ﴿فَهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾ ـ لِـمَا فيه مِن بناءِ ﴿لَا يُؤۡمِنُونَ﴾ علىٰ «هم» المُفيدِ لِتَقوِّي الحكم ـ علىٰ عَدَم توقُّع الإيمانِ منهم، وذلكَ لترتُّبِ هـذهِ الجملةِ علىٰ قولـه: ﴿إِنَّ شَرَّ ٱلدَّوَآبِّ عِندَ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ حيثُ أوقعَ ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ ـ وهو معرفةٌ ـ خبراً لـ﴿إِنَّ﴾، وجَعَلَ اسمَه ﴿شَرَّ ٱلدَّوَآبِّ﴾.

قال القاضي: «والفاءُ للعَطْفِ والتنبيهِ علىٰ أنَّ تحقُّـقَ المعطوفِ عليه يَستَدعي تحقُّـقَ المعطوف»[2].

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «إيمان».

(٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١١٦).

عاهَدَهُم رسولُ الله ﷺ أن **لا يُمالِئُوا** عليه، فنَكَثُوا بأن أعانوا مُشركي مَكَّةَ بالسِّلاح، وقالوا: نَسِينا وأخطأنا، ثم عاهَدَهُم فنكَثُوا ومَالُوا معهم يومَ الخندق، وانطَلَقَ كعبُ بنُ الأشرَفِ إلىٰ مَكَّةَ فحالَفَهم.

﴿ٱلَّذِينَ عَٰهَدتَّ مِنۡهُمۡ﴾ بَدَلٌ مِن ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾، أي: الذينَ عاهَدْتَهم مِنَ الذين كَفَرُوا، جَعَلَهم شَرَّ الدَّواب؛ **لأنَّ شَرَّ الناسِ الكُفَّار**، وشَرَّ الكُفَّارِ المُصِرُّونَ منهم، وشَرَّ المُصِرِّينَ النَّاكِثُونَ للعُهُود.

﴿وَهُمۡ لَا يَتَّقُونَ﴾: لا يخافونَ عاقبةَ الغَدْر، ولا يُبالُونَ ما فيه مِنَ العارِ والنار.

﴿فَإِمَّا تَثۡقَفَنَّهُمۡ﴾: **فإما تُصادِفنَّهم وتَظفَرَنَّ بهم** ﴿فَشَرِّدۡ بِهِم مَّنۡ خَلۡفَهُمۡ﴾: ففَرِّقْ عن مُحارَبَتِكَ ومُناصَبَتِك؛ بقَتْلِهم شَرَّ قِتْلة والنِّكايةِ فيهم، مَنْ وراءَهُم مِنَ الكَفَرة، حتىٰ لا يَجسُرَ عليكَ بعدَهُم أحد، اعتباراً بهم واتعاظاً بحالِهم.

قوله: (**لا يُمالِئُوا**): لا يُساعِدُوا. **النهاية**: «المُمالأة: المُساعَدةُ والمُعاوَنة»(١).

قوله: (**لأنَّ شَرَّ الناسِ الكُفَّار**): يعني: أبدَلَ ﴿ٱلَّذِينَ عَٰهَدتَّ مِنۡهُمۡ ثُمَّ يَنقُضُونَ﴾ من ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾، وهُمُ الذينَ أصَرُّوا علىٰ الكُفر، ولَجُّوا فيه، بعدَ أنْ جعَلَهم شَرَّ الدَّوابّ؛ ليدلَّ علىٰ أنَّ شَرَّ الناسِ الكفارُ إلىٰ آخره، لِـمَا عرفتَ في إبدالِ ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾ [الفاتحة: ٧]، من ﴿ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦]، معنىٰ البَدَل.

ثم في عَطْفِ ﴿يَنقُضُونَ﴾ وهو مُضارعٌ، علىٰ ﴿عَٰهَدتَّ﴾ وهو ماضٍ: الدلالةُ علىٰ استِمرارِ النَّقْض، ولذلك قال: «فنكثوا، ثم عاهَدَهم فنكثوا».

قوله: (﴿فَإِمَّا تَثۡقَفَنَّهُمۡ﴾: **فإما تُصادِفنَّهم وتَظفَرَنَّ بهم**)، **الأساس**: «طَلَبْناهُ فثَقِفْناه في مكانِ كذا، أي: أدركناه». **الجوهري**: «ثَقِفْتُه ثَقفاً، أي: صادفتُه».

---

(١) هذه الفقرة ـ من «قوله: لا يُمالئوا» إلىٰ هنا ـ أُخِّرت في (ح) و(ف) بعد التي تليها، ووردت في (ط) في هذا الموضع، وهو الصوابُ الموافقُ لترتيب «الكشاف».

وقرأ ابنُ مسعود: «فشَرِّذْ»، بالذالِ المُعجَمة، بمعنىٰ: ففرِّق، وكأنه مقلوبُ «شَذَرَ»، مِن قولهم: ذَهَبُوا شَذَرَ مَذَر، ومنه: الشَّذْر: المُلتَقَطُ مِنَ المَعدِن؛ لِتَفرُّقِه. وقرأ أبو حَيْوة: «مِن خَلْفِهم»، ومعناه: فافعَلِ التَّشريدَ مِن وَرائِهم، لأنه إذا شَرَّدَ الذينَ وراءَهم فقد فَعَلَ التَّشريدَ في الوراء، وأوقَعَه فيه؛ لأنَّ الوراءَ جِهةُ المُشَرَّدين، فإذا جُعِلَ الوراءُ ظَرْفاً للتَّشْريد فقد دلَّ علىٰ تشريدِ مَنْ فيه، فلم يبقَ فرقٌ بينَ القِراءتَين.

قلت: والظاهرُ أنَّ الفاءَ في قوله: ﴿فَشَرِّدْ بِهِم﴾ فاءٌ فصيحةٌ تقتضي محذوفاً هو سَبَبُ التشريد، كما قَدَّر: «فإما تُصادِفنَّهم وتَظفَرنَّ بهم فشَرِّدْ بهم»، فالتشريدُ مُسبَّبٌ عن الظَّفَرِ بهم لا الإدراكِ فقط. ولا يَبعُدُ أن تُجعَلَ الفاءُ في قوله: ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ منها، ويجوزُ أن يكونَ قولُه: «وتَظفَرنَّ بهم» عطفاً تفسيرياً علىٰ «تُصادِفَنَّ»، كما في قوله: «فإمّا تَثقَفُوني فاقتُلوني»، فيكونُ قولُه: ﴿فَشَرِّدْ بِهِم﴾ جزاءً للشرطِ فقط.

قوله: (ذهبوا شَذَرَ مَذَر)، الجوهري: «تَفرَّقُوا شَذَرَ مَذَر: إذا ذهبوا في كُلِّ وَجْه»، قال ابنُ جِنِّي: «قرأ الأعمش: «شَرِّذ» بالذال المُعجَمة، ولم يَمُرَّ بنا في اللغة تركيبُ (ش ر ذ)، والأوجهُ أن تكونَ الذالُ بدلاً من الدال، والجامعُ بينهما أنهما مجهورانِ ومُتقاربان»[١]. وقال أبو البقاء: «نحو: خراديل وخراذيل، وقيل: هو مقلوبٌ من «شَذَرَ» بمعنىٰ: فَرَّقَ، وكُلُّ ذلك تعسُّفٌ بعيد»[٢].

قوله: (فافعَلِ التشريدَ مِنْ ورائهم): يعني: أُجرِيَ المُتعدِّي مُجرىٰ اللازم، ثم عُدِّيَ تَعدِيَتَه، كقوله:

..... يَجْرَحْ في عَراقيبِها نَصْلي[٣]

---

(١) «المحتسب» لابن جني (١: ٢٨٠).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٢٩).

(٣) جزء من بيت شعر لذي الرُّمّة ـ كما في «ديوانه» ص٥٧٥ ـ، وهو بتمامه:

وإنْ تَعتَذِرْ بالمَحْلِ عن ذي ضُرُوعِها ... إلىٰ الضَّيفِ يَجْرَحْ في عَراقيبِها نَصْلي

وهو من شواهد «المُفصَّل» للزمخشري ص٥٤، و«شرح الكافية» لرضيِّ الدين الأستراباذي (١: ٣٤٤)،=

﴿لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ﴾: لَعَلَّ المُشَـرَّدينَ مِنْ وَرائِهم يَتَّعِظُون.

[﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً فَانْبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَىٰ سَوَآءٍۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْخَآئِنِينَ﴾ ٥٨]

﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ﴾ مُعاهِدِينَ ﴿خِيَانَةً﴾ ونَـكْثاً بأماراتٍ تَلُوحُ لك ﴿فَانْبِذْ إِلَيْهِمْ﴾: فاطرَحْ إليهمُ العَهْدَ ﴿عَلَىٰ سَوَآءٍ﴾: علىٰ طريقٍ مُستَوٍ قَصْد ـ وذلكَ أن تُظهِرَ لهم نَـبْذَ العَهْد، وتُـخبـرَهُم إخباراً مكشوفاً بيِّناً أنكَ قَطَعتَ ما بَينَكَ وبينَهم ـ ولا تُناجِزْهُم الحربَ وهم علىٰ تَوهُّم بقاءِ العَهْد، فيكون ذلكَ خيانةً منك، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْخَآئِنِينَ﴾ فلا يَكُنْ منكَ إخفاءُ نَـكْثِ العَهْدِ والخِداع.

وقيل: علىٰ استِواءٍ في العِلم بنَقْضِ العَهْد، وقيل: علىٰ استِواءٍ في العداوة، والجارُّ والمجرورُ في مَوضِعِ الحال، كأنه قيل: فانبِذْ إليهم ثابتاً علىٰ طريقٍ قَصْدٍ سَوِيّ، ....

وفي إيقاع التشريدِ في المكان وإرادةِ[1] التشريدِ فيمَنْ يَشغَلُ المكانَ: كناية، كقول الشَّنفَرىٰ:

تبيتُ بمَنْجاةٍ مِنَ اللَّوْمِ بيتُها[2]

فإذن صَحَّ قولُه: «فلم يبقَ فرقٌ بينَ القِراءتَين»، اللهُمَّ إلا في المُبالغة.

قال مُحيي السُّنَّةِ في معنىٰ المشهورة: «فَـرِّقْ بهم جَمْعَ كُلِّ ناقض، أي: افعَلْ بهؤلاءِ الذينَ نَقَضُوا عَهْدَكَ وحاربُوكَ فِعْلاً من القَتْلِ والتنكيل، لـيَخافَكَ مَنْ خلفَهم من أهلِ مكَّة»[3].

قوله: (فانبِذْ إليهم ثابتاً): هذا علىٰ أن يكونَ ﴿سَوَآءٍ﴾ صفةَ موصوفٍ محذوف، كما قال:

= و«مغني اللبيب» (٢: ٥٢١)، ومحلُّ الشاهد فيه أنَّ الفِعلَ «يجرح» مُتَعَدٍّ أُجريَ مجرىٰ اللازم، والأصلُ أن يقول: «يجرحُها»، لكنْ لـمَّا ضَمَّنَه معنىٰ الفعل «يُؤثِّر» عَدَّاهُ تعديتَه، أي: عَدَّاه بالحرف «في».
وسيأتي عند الزمخشري في تفسير الآية ١٥ من سورة الأحقاف، وانظر كلام المؤلف عليه هناك.

(١) من بداية الفقرة إلى هنا، سقط من (ف).

(٢) انظر: «المُفضَّليات» ص١٠٩، وفيه: «تحلُّ» بدل «تبيتُ»، وتمامُه:

إذا ما بيوتٌ بالمَذَمَّةِ حَلَّتِ

(٣) «معالم التنزيل» للبغوي (٣: ٣٦٩).

أو حاصِلِينَ علىٰ استِواءٍ في العِلمِ أو العداوة، علىٰ أنها حالٌ مِنَ النَّابِذِ والمنبوذ إليهم معاً.

[﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَبَقُوٓاْۚ إِنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ ﴾ ٥٩]

﴿سَبَقُوٓاْ﴾: فاتوا وأفلَتُوا مِن أن يُظفَرَ بهم ﴿إِنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ﴾: إنهم لا يَفُوتُونَ ولا يجدونَ طالبَهم عاجزاً عن إدراكهم، وقُرِئَ: «أنهم» بالفتح؛ بمعنىٰ: لأنهم، كُلُّ واحدةٍ مِنَ المكسورةِ والمفتوحةِ تعليل، إلا أنَّ المكسورةَ علىٰ طريقةِ الاستِئناف، والمفتوحةَ تعليلٌ صريح، وقُرِئ: «يُعجِّزون» بالتشديد، وقرأ ابنُ مُحيصِن: «يُعجِزونِ» بكَسْرِ النُّون، وقرأ الأعمش: «ولا تَحسَبِ الذينَ كفروا» بكَسْرِ الباء وبفَتْحِها؛ علىٰ حذفِ النُّونِ الخفيفة.

وقرأ حمزة: ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ﴾ بالياء؛ علىٰ أنَّ الفِعلَ لـ ﴿ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾، ....

«علىٰ طريقٍ مُستَوٍ»، فالجارُّ والمجرورُ حالٌ من فاعل ﴿فَٱنۢبِذْ﴾. وقولُه: «أو حاصِلِين» علىٰ أن يكونَ حالاً من المجرور في ﴿إِلَيْهِمْ﴾ أو المرفوع في ﴿فَٱنۢبِذْ﴾ كما في الوجهَين، أي: علىٰ استِواءٍ في العِلم أو علىٰ استِواءٍ في العداوة.

قوله: (ولا يجدونَ طالِبَهم عاجِزاً)، الراغب: «أعجَزتُ فُلاناً وعَجَّزتُه وعاجَزتُه: جعلته عاجِزاً. قال عزَّ وجلَّ: ﴿وَٱلَّذِينَ سَعَوْاْ فِىٓ ءَايَٰتِنَا مُعَٰجِزِينَ﴾ [الحج: ٥١]، وقُرِئَ: «مُعجِّزين»، فـ﴿مُعَٰجِزِينَ﴾ معناه: ظانِّينَ ومُقدِّرينَ أنهم يُعجِزُوننا؛ لأنهم حَسِبُوا أن لا حَشْرَ ولا نَشْر، فيكونَ ثوابٌ وعقاب، و«مُعجِّزين»: يَنسُبُونَ مَنْ تَبِعَ النبيَّ ﷺ إلىٰ العَجْز، نحو: جَهَّلتُه وفَسَّقتُه»[١].

قوله: (وقرئ: «أنهم» بالفَتْح): ابنُ عامر، والباقون: بكسرها[٢].

قوله: (وقرأ حمزة: ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ﴾ بالياء[٣]، علىٰ أنَّ الفِعلَ لـ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾)، وقوله: (واستُدِلَّ)، كأنه أشار إلىٰ ضَعْفِ هذا الوجه؛ إذ لا حاجةَ إلىٰ تقدير «إنْ» المُخفَّفة، قال أبو

---

(١) «مفردات القرآن» ص٥٤٧-٥٤٨.

(٢) انظر: «التيسير» ص١١٧، و«حجة القراءات» ص٣١٢.

(٣) وهي قراءة حفص وابن عامر أيضاً. انظر: «التيسير» ص١١٧، و«حجة القراءات» ص٣١٢، وسيأتي تنبيه المؤلف إلى هذا بعد قليل.

وقيل فيه: أصلُه: أنْ سَبَقُوا، فحُذِفَت «أنْ»، كقوله: ﴿وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ﴾ [الروم: ٢٤]، **واستُدِلَّ** عليه بقِراءةِ ابنِ مسعودٍ رضيَ اللهُ عنه: «أنهم سَبَقُوا»، وقيل: **وقعَ الفِعلُ علىٰ «أنهم لا يُعجِزُون»؛ علىٰ أنَّ ﴿لَا﴾ صِلة**، و﴿سَبَقُوٓاْ﴾ في محلِّ الحال، يعني: سابقين، أي: مُفلِتينَ هاربين، وقيل: معناه: ولا يَحسَبَنَّهم الذينَ كَفَروا سَبَقُوا، فحذفَ الضَّميرَ لِكونِهِ مفهوماً، وقيل: ولا يَحسَبَنَّ **قَبيلُ المُؤمنينَ** الذينَ كَفَروا سَبَقُوا. وهذهِ الأقاويلُ كُلُّها مُتَمحَّلة، **وليسَت هذهِ القراءةُ التي تفرَّدَ بها حمزةُ بنيِّرة.**

البقاء: «في الفاعل وجهان: **أحدُهما:** هو مُضمَر، أي: لا يَحسَبَنَّ مَنْ خلفَهم، أو: يحسَبَنَّ أحد، والمفعولُ الثاني ﴿سَبَقُوٓاْ﴾. **وثانيهما:** أنَّ الفاعلَ ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾، والمفعولُ الأولُ محذوف، أي: أنفسَهم، وقيل: التقدير: أنْ سَبقُوا، و«أن» مصدرية، حُكِيَ عن الفرَّاء، وهو بعيد؛ لأنَّ المصدريةَ موصولة، وحَذفُ الموصولِ ضعيفٌ في القياسِ شاذٌّ في الاستعمال»[(١)].

قوله: (**وَقَعَ الفِعلُ علىٰ «أنهم لا يُعجِزُون»، علىٰ أنَّ ﴿لَا﴾ صِلَة**): قال الزَّجَّاج: «ويجوزُ أن تكونَ ﴿لَا﴾ لَغواً، أي: ولا يحسَبَنَّ الذينَ كفروا أنهم يُعجِزُون، وأن يكونَ بَدَلاً من ﴿سَبَقُوٓاْ﴾، وهو ضعيف؛ لأنَّ «لا» لا تكون لَغْواً في مَوضِعٍ يجوزُ أن تقعَ فيه غيرَ لَغْو»[(٢)].

قوله: (**قَبيلُ المُؤمنين**)، **الجوهري:** «القَبيل: الجماعةُ تكونُ من ثلاثةٍ فصاعداً من قَوْمٍ شتَّىٰ، والجمعُ: قُبُل».

قوله: (**وليسَت هذهِ القراءةُ التي تَفرَّدَ بها حمزةُ بنيِّرة**): يُقال: زَعْمُه ليس بنيِّر، وإنَّ حمزةَ ما تَفرَّدَ بها، وفي «التيسير»: «قرأ حَفصٌ وابنُ عامر وحمزة: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ﴾ بالياء، والباقون بالتاء»[(٣)]، ووجهُها مُستقيم علىٰ وُجُوه كما صَحَّحَه أبو البقاء، ولأنها مُتواتِرة، وما تَواتَرَ فهو نيِّر. علىٰ أنه[(٤)] أجاز حَذْفَ المفعولِ الأولِ من باب «حَسِبَ» في غير مَوضِعٍ من هذا الكتاب؛

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٢٩ - ٦٣٠).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» للزجّاج (٢: ٤٢٢).

(٣) «التيسير في القراءات السبع» لأبي عمرو الداني ص ١١٧.

(٤) أي: الزمخشري.

وعن الزُّهْري: أنها نـزَلَتْ فيمَنْ أفلَتَ مِن فَلِّ المشركين.

[﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَءَاخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعْلَمُهُمْ وَمَا تُنفِقُواْ مِن شَىْءٍ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنتُمْ لَا تُظْلَمُونَ﴾ ٦٠]

﴿مِّن قُوَّةٍ﴾: مِن كُلِّ ما يُتقوَّىٰ به في الحربِ مِن عُدَدِها.

وعن عُقبةَ بنِ عامر: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقولُ علىٰ المنبر: «ألا إنَّ القُوَّةَ الرمي»، قالها ثلاثاً. وماتَ عُقبةُ عن سبعينَ قوساً في سبيلِ الله. وعن عِكرِمة: هي الحصون.

والرِّباطُ: اسمٌ للخَيْلِ التي تُربَطُ في سبيل الله، ويجوزُ أن تُسمَّىٰ بالرِّباطِ الذي هو بمعنىٰ المُرابَطة، ويجوزُ أن يكونَ جمعَ رَبيط؛ كفَصِيل وفِصَال، وقرأ الحسن: «ومِن رُبُطِ الخيل»، بضَمِّ الباءِ وسُكُونِها، جمعُ رباط.

منها: قالَ في قوله: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُواْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًا﴾ [آل عمران: ١٦٩]: «هو في الأصلِ مُبتَدأ، فحُذِفَ كما حُذِفَ المُبتَدأ»[(١)]، إلىٰ غيرِ ذلك كما سيجيء.

قوله: (مِن فَلِّ المشركين)، النهاية: «الفَلُّ: القومُ المُنهَزِمُون، من الفَلِّ: الكَسْر، وهو مصدرٌ سُمِّيَ به، ويقعُ علىٰ الواحدِ والاثنَينِ والجمع».

قوله: (وعن عُقْبَةَ بنِ عامر) الحديث: رواه مُسلِمٌ والترمذيُّ وأبو داودَ وابنُ ماجَهْ والدارميُّ[(٢)]، وليسَ فيه: «ماتَ عُقْبةُ عن سبعينَ قَوْساً»[(٣)].

قوله: (والرِّباط: اسمٌ للخَيْلِ التي تُربَطُ في سبيلِ الله): قيل: فإذن يَلزَمُ من إضافتِه إلىٰ الخيلِ إضافةُ الشيءِ إلىٰ نفسِه، يُقال: الرِّباط: اسمٌ عامٌّ يُطلَقُ علىٰ معان؛ منها ما ذكره، ومنها

---

(١) قاله الزمخشريُّ على قراءة (ولا يحسبنَّ) بالياء، ولا بُدَّ مِنَ الرُّجوعِ إلىٰ كلامِه هناك حتَّىٰ يَتَّضِح.

(٢) مسلم (١٩١٧)، والترمذي (٣٠٨٣)، وأبو داود (٢٥١٤)، وابن ماجه (٢٨١٣)، والدارمي (٢٤٠٤).

(٣) ليس في عبارة الزمخشري ما يدلُّ على أنَّ هذه الجملة من الحديث المذكور، حتى يُقال: إنها ليست فيه، كما توهَّمَ المُؤلِّف رحمه الله تعالىٰ.

ويجوزُ أن يكونَ قولُه: ﴿وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ﴾ تخصيصاً للخَيْلِ مِن بين ما يُتقوَّىٰ به، كقوله: ﴿وَجِبْرِيلَ وَمِيكَـٰلَ﴾ [البقرة: ٩٨]، وعن ابنِ سِيرين: أنه سُئِلَ عمَّنْ أوصَىٰ بثُلُثِ مَالِهِ في الحصون؟ فقال: يُشتَرىٰ به الخيل، فتُرابِطُ في سبيلِ الله ويُغزَىٰ عليها، فقيل له: إنمـا أوصىٰ في الحصون؟ فقال: ألم تَسمَعْ قولَ الشاعر:

إنَّ الـحُصُونَ الخيلُ لا مَدَرُ القُرىٰ

﴿تُرْهِبُونَ﴾ قُرِئَ بالتخفيف والتشديد، ....

انتِظارُ الصَّلاةِ بعدَ الصَّلاة. في «النهاية»: «الرباطُ في الأصل: الإقامةُ علىٰ جِهادِ العَدُوِّ بالحرب، وارتباطُ الخيل: إعدادها، وقيل: الرباطُ: مصدرُ رابطتُ، أي: لازمتُ. وقيل: الرِّباط: اسمٌ لِـمَا يُربَط به الشيء، أي: يُشَدّ»، فأُضيفَ إلىٰ الخيلِ للبيان، كقولك: خاتمُ حديد، فعلىٰ هذا اللامُ في قول المُصنِّف: «الرباط» للعَهْد، أي: الرباطُ المذكورُ في الآية، قال في «الانتصاف»: «المطابقُ للرمي أن يكونَ «الرِّباطُ» علىٰ بابه مصدراً»[1].

قوله: (**إنَّ الحصونَ الخيلُ لا مَدَرُ القُرىٰ**): أوله:

ولقد عَلِمتُ علىٰ تَـوَقِّي الرَّدَىٰ[2]

يعني: عَلِمتُ أنَّ الحصونَ التي يُتَوقَّىٰ بها: الخيلُ، لا قُصُورُ القُرىٰ والمدائنِ التي يُلجأُ إليها.

قوله: (**تُرهِبُون**): بالتخفيف: الجماعة، وبالتشديد: شاذة. **الراغب**: «الرَّهْبةُ والرَّهْبُ: مخافةٌ مع تحزُّن[3] واضطراب، قال عزَّ وجلَّ: ﴿لَأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً فِى صُدُورِهِم﴾ [الحشر: ١٣]، ﴿وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ﴾، والترهُّب: التعبُّد، وهو استعمـالُ الـرَّهْبة،

---

(١) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ١٦٦) بحاشية الكشاف.

(٢) البيتُ للأسعَر بن حُمْران الـجُعْفي، كما في «الأصمعيات» ص١٤١.

(٣) كذا في الأصول الخطية، وفي «المفردات» للراغب، مادة (رهب): «تحرُّز»، والأولُ أحسَن.

وقرأ ابنُ عبَّاسٍ ومُجاهِد: «تُخْزُونَ»، والضَّميرُ في ﴿بِهِۦ﴾ راجعٌ إلىٰ ﴿مَّا ٱسۡتَطَعۡتُم﴾، ﴿عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمۡ﴾: هم أهلُ مكَّة، ﴿وَءَاخَرِينَ مِن دُونِهِمۡ﴾: هم اليهود، وقيل: المُنافِقُون، وعن السُّدِّيّ: هم أهلُ فارس.

وقيل: كَفَرةُ الجن، وجاء في الحديث: «إنَّ الشَّيطانَ لا يَقرَبُ صاحبَ فَرَس، ولا داراً فيها فَرَسٌ عَتيق»، ورُوِي: «إنَّ صَهيلَ الخيل يُرهِبُ الجن».

[﴿وَإِن جَنَحُواْ لِلسَّلۡمِ فَٱجۡنَحۡ لَهَا وَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱللَّهِۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ﴾ ٦١]

جَنَحَ له، وإليه: إذا مال، والسَّلْم: تُؤنَّثُ تأنيثَ نقيضِها، وهي الحرب، قال:

السَّلْمُ تأخذُ منها ما رَضِيتَ بهِ والحربُ تكفيكَ مِن أنفاسِها جُرَعُ

وقُرِئ بفتح السِّينِ وكَسْرِها.

وعن ابنِ عبَّاس رضيَ اللهُ عنه: أنَّ الآيةَ منسوخةٌ بقوله تعالىٰ: ﴿قَٰتِلُواْ ٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٢٩]، وعن مُجاهِد: بقوله: ﴿فَٱقۡتُلُواْ ٱلۡمُشۡرِكِينَ حَيۡثُ وَجَدتُّمُوهُمۡ﴾ [التوبة: ٥]، والصحيحُ أنَّ الأمرَ موقوفٌ علىٰ ما يرىٰ فيه الإمامُ صَلاحَ الإسلام وأهلِه؛ مِن حَرْبٍ أو سَلْم، وليسَ بحَتْم: أن يُقاتَلُوا أبداً، أو يُجابُوا إلىٰ الهُدْنةِ أبداً.

والرَّهْبانيَّة: غُلُوٌّ في تحمُّل الرَّهْبة من فَرْطِ الرهبة، والرُّهْبانُ يكونُ واحداً وجمعاً، وقالوا: رَهَبُوتُ خيرٌ من رَحَمُوت»[١].

قوله: (قال: السِّلمُ تأخُذ) البيت: مضىٰ شرحه في البقرة[٢].

قوله: (إلىٰ الهُدْنة): هادَنَه: صالحه، والاسمُ: الهُدْنة.

---

(١) «مفردات القرآن» ص٣٦٦-٣٦٧.

(٢) في تفسير الآية ٢٠٨ منها (٣: ٣٢٠).

وقرأ الأشهَبُ العُقيلي: «فاجنُحْ» بضَمِّ النُّون، ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ﴾: ولا تَخَفْ مِن إبطانِهِمُ المكرَ في جُنُوحِهم إلىٰ السَّلْم، فإنَّ الله كافيكَ وعاصِمُكَ مِن مَكرِهِم وخَديعتِهم. قال مُجاهِد: يُريدُ قُرَيظة.

[﴿وَإِن يُرِيدُوٓاْ أَن يَخْدَعُوكَ فَإِنَّ حَسْبَكَ ٱللَّهُۚ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَيَّدَكَ بِنَصْرِهِۦ وَبِٱلْمُؤْمِنِينَ ۞ وَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْۚ لَوْ أَنفَقْتَ مَا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مَّآ أَلَّفْتَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ أَلَّفَ بَيْنَهُمْۚ إِنَّهُۥ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ ٦٢-٦٣]

﴿فَإِنَّ حَسْبَكَ ٱللَّهُ﴾ فإنَّ مُحسِبَكَ الله: قال جَرير:

إني وَجَدتُ مِنَ المكارِمِ حَسْبَكُمْ ... أنْ تَلبَسُوا حُرَّ الثِّيابِ وتَشبَعُوا

﴿وَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ﴾ التأليفُ بينَ قُلوبِ مَنْ بُعِثَ إليهم رسولُ الله ﷺ مِنَ الآياتِ الباهرة؛ لأنَّ العربَ لِما فيهم مِنَ الحميَّة، والعَصَبيَّة، والانطِواءِ علىٰ الضَّغينةِ في أدنىٰ شيء، وإلقائِهِ بينَ أعيُنهم إلىٰ أن يَنتقِمُوا، لا يكادُ يأتلِفُ فيهم قلبان،...........

قوله: (إني وَجَدتُ منَ المكارم) البيت، بعده:

فإذا تُذوكِرَتِ المكارمُ مَرَّةً ... في مَجلِسٍ أنتُمْ بِهِ فتَقَنَّعُوا(١)

«حَسْبُكم»: أي: محسبكم، و«الحُرُّ» مِن كُلِّ شيء: أعتَقُه، ويُروىٰ: «خَزَّ الثياب»، والخز: «اسمُ دابَّةٍ، سُمِّيَ الثَّوبُ المُتخَذُ من وَبَرِها خَزّاً». في «المغرب». وفي «النهاية»: «الخز: ثيابٌ تُنسَجُ من إبْرَيسَم وصُوف، وقيل: الخز: الثيابُ المعمولُ من الإبْرَيسَم، وهذا هو المعروفُ الآن».

يَهجُوهُم بأنهم لِئامٌ أراذِلُ هِمَمُهم مقصورةٌ علىٰ المآكل والملابس.

«تَقَنَّعُوا»: أي: غَطُّوا وُجُوهَكم من الحياء، «أن تَلبَسُوا» فاعل: «حَسْبُكُم»، وقيل: وقوعُ «حَسْبُكَ» صفةً للنكرة في قولهم: عندي رجلٌ حَسْبُكَ رجلاً، دليلٌ علىٰ أنه في معنىٰ اسم الفاعل.

---

(١) كذا عزاه الزمخشريُّ إلى جرير، ولم أقف عليه في «ديوانه»، وقد عزاه سيبويه في «الكتاب» (٣: ١٥٣)، وأبو عُبيد البكري في «فصل المقال» ص٢٥١ إلى عبد الرحمن بن حَسَّان، والله أعلم.

ثم ائتَلَفَتْ قُلوبُهم علىٰ اتباعِ رسولِ الله ﷺ، واتـَّحَدُوا، وأنشَؤُوا يَرمُونَ عن قَوْسٍ واحدة، وذلك لِـمَا نَظَمَ اللهُ مِن أُلفَتِهم، وجمعَ مِن كَلِمتِهم، وأحدَثَ بينهم مِنَ التَّحابِّ والتَّوادّ، وأماطَ عنهم مِنَ التباغُض والتمـاقُت، وكَلَّفَهم مِنَ الحبِّ في الله والبُغْضِ في الله، ولا يَقدِرُ علىٰ ذلك إلا مَنْ يَملِكُ القُلوب، فهو يُقلِّبُها كما شاء، ويَصنَعُ فيها ما أراد.

وقيل: هم الأوسُ والخزرج، كانَ بينَهم مِنَ الحروبِ والوقائعِ ما أهلَكَ سادتَهم ورُؤَساءَهم، ودَقَّ جَماجِمَهم، ولم يَكُنْ لبَغْضائِهم أَمَدٌ ومُنتَهى، **وبينهما التجاوُرُ** الذي يُهيِّجُ الضَّغائن، ويُديمُ التَّحاسُدَ والتنافُس، **وعادةُ كُلِّ طائفتَين** كانتا بهذهِ المثابةِ أن تَتجنَّبَ هذه ما آثَـرَتْـهُ أختُها، وتكرهُه وتَنفِرُ عنه، فأنساهُمُ اللهُ تعالىٰ ذلكَ كُلَّه، حتىٰ اتَّفَقُوا علىٰ الطاعة، وتَصَافَوْا، وصاروا أنصاراً، وعَادُوا أعواناً، **وما ذاك إلا بلَطِـيفِ صُنْعه وبليغ قُدْرته.**

[﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَسْبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ ٦٤]

قوله: (**وبينهما التجاوُر**)، **الأساس**: «وهُم جيرتي، وتجاوروا»[١].

قوله: (**وعادةُ كُـلِّ طائفتين**): مُبتدأ، والخبرُ «أن تَـتجَنَّب»، و«كانتا بهذهِ المثابة» صفةُ «طائفتَين».

قوله: (**وما ذاك إلا بلطيفِ صُنْعِهِ وبليغ قُدرته**): ويُمكِنُ أن يُستَنبَط هذا المعنىٰ من قوله: ﴿عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾، فإنَّ العزيزَ دَلَّ على بَليغِ قُدرتِه[٢]، ومن عِزَّتِه: أنْ بَعَثَ النبيَّ ﷺ إليهم، وجعلَ بعثتَه من الآياتِ الباهرةِ والمُعجِزاتِ القاهرة، حيثُ ألَّفَ به قلوبَهم، وأذلَّ صَعْبَهم؛ بأنْ أوقَعَ بينَهمُ الرحمةَ والتواضُع، ورَفَعَ الأنَـفةَ والكِبر، ولا يَقدِرُ علىٰ ذلك إلا مَنْ يكونُ قاهِراً علىٰ الأشياءِ كُلِّها، مالكاً للقُلُوبِ الأبيَّـةِ المجبولةِ علىٰ الحميَّـةِ الجاهلية، كما قال ﷺ: «إنَّ

---

(١) في (ح) و(ف): «هم جيرتي، أي: مرجعي»، والمُثبتُ من (ط)، وهو الموافقُ لِـمَا في «أساس البلاغة» للزمخشري، مادة (جور).

(٢) من قوله: «يمكن أن يستنبط» إلى هنا، سقط من (ح).

﴿وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ﴾ الواوُ بمعنىٰ «مع»، وما بعدَه: منصوب، تقول: حَسْبُكَ وزيداً دِرهَم، ولا تَـجُـرَّ؛ لأنَّ عَطْفَ الظاهِرِ المجرورِ علىٰ المَكْنيِّ مُمتَنِع، قال:

فَحَسْبُكَ والضَّحَّاكَ عَضْبٌ مُهَنَّدُ

والمعنىٰ: كَفَاكَ وكَفَىٰ تُبَّاعَكَ مِنَ المُؤمنينَ اللهُ ناصِـراً، أو يكونُ في محلِّ الرفع، أي: كَفَاكَ اللهُ وكَفَاكَ المُؤمنون.

وهذهِ الآيةُ نَـزَلَتْ بالبَيْداءِ في غَزْوةِ بدرٍ قبلَ القِتال، وعن ابنِ عبَّاسٍ رضيَ اللهُ عنهما: نزلت في إسلامِ عُمَر، وعن سعيدِ بنِ جُبَير: أنه أسلَمَ معَ النَّبيِّ ﷺ ثلاثةٌ وثلاثونَ رجلاً وسِتُّ نِسْوة، ثم أسلَمَ عُمَرُ رضيَ اللهُ عنه، فنزلت.

قُلُوبَ بني آدَمَ كُلَّها بينَ إصبَعَينِ من أصابعِ الرحمنِ كقَلْبٍ واحد، يَصـرِفُها كيفَ يشاء». رواه مُسلِمٌ[1] عن عبد الله بن عمرو، وأحمدُ بنُ حنبل[2] عن أمِّ سَلَمة.

ومن حِكمتِه: أنْ دَبَّـرَ أمورَهم هذا التدبيرَ العجيب، وأحدَثَ فيهم من التَّوادِّ والتَّحابِّ[3]، ونَظَمَ أُلفتَهم وجمعَ كلمتَهم، لأنَّ الفاصِلةَ كالتعليلِ للتأليف، ولا بُدَّ من مناسبةٍ لتخصيص الصِّفتَين.

قوله: (فَحَسْبُكَ والضَّحَّاكَ عَضْبٌ[4] مُهنَّد): أوَّلُه:

إذا كانتِ الهيجاءُ وانشَقَّتِ العَصا[5]

وانشِقاقُ العصا: عبارةٌ عن التفرُّق، ونَصَبَ «الضَّحَّاك» بقوله: «فحَسْبُك»، لأنه في معنىٰ: يكفيك، يقول: إذا كان يومُ الحربِ ووَقَعَ الخِلافُ بينكم فحَسْبُكُم مع الضَّحَّاك سَيفٌ هنديّ.

---

(١) في «صحيحه» (٢٦٥٤)، واللفظُ المذكور له.

(٢) في «مسنده» (٢٦٥١٩) و(٢٦٥٧٦) و(٢٦٦٧٩)، وقد تقدَّم لفظُه عند المُؤلِّف ص٦٦ في تفسير الآية ٢٤ من هذه السُّورة، وخرَّجه هناك من «جامع الترمذي» (٣٥٢٢).

(٣) تحرَّف في (ف) إلى: «البوادر العجاب».

(٤) في (ح) و(ف): «سيف»، والمُثبتُ من (ط)، وهو لفظُ «الكشاف».

(٥) انظر: «الأمالي» لأبي علي القالي (٢: ٢٦٢).

[﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَرِّضِ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَى ٱلْقِتَالِۚ إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَٰبِرُونَ يَغْلِبُوا۟ مِا۟ئَتَيْنِۚ وَإِن يَكُن مِّنكُم مِّا۟ئَةٌ يَغْلِبُوٓا۟ أَلْفًا مِّنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَفْقَهُونَ ۞ ٱلْـَٔـٰنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًاۚ فَإِن يَكُن مِّنكُم مِّا۟ئَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا۟ مِا۟ئَتَيْنِۚ وَإِن يَكُن مِّنكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوٓا۟ أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾ ٦٥- ٦٦]

التحريض: المُبالغةُ في الحثِّ علىٰ الأمر، مِنَ الحَرَض، وهو أن يُنهِكَهُ المرضُ ويَتبالَغَ فيه، حتىٰ يُشفِيَ علىٰ الموت، **أو أن تُسَمِّيَه حَرَضاً**، وتقولَ له: ما أراكَ إلا حَرَضاً في هذا الأمر ومُمرِضاً فيه؛ ليُهيِّجَه ويُحرِّكَ منه، ويُقال: حَرَّكَه وحَرَّضَه وحَرَّشَه وحَرَّبَه؛ بمعنىٰ.

وقُرِئ: «حَرِّص» بالصَّادِ غيرِ المُعجَمة، حكَاها الأخفَش؛ مِنَ الحِرْص.

وهذهِ عِدَةٌ مِنَ الله وبِشارةٌ بأنَّ الجماعةَ مِنَ المُؤمنينَ إن صبَروا غلَبُوا عشرةً أمثالَهم مِنَ الكُفَّار بعوْنِ الله تعالىٰ وتأييده، ثم قال: ﴿بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَفْقَهُونَ﴾ أي: بسَبَبِ أنَّ الكُفَّارَ قومٌ جَهَلةٌ يُقاتِلُونَ علىٰ غيرِ احتِسابٍ وطَلَبِ ثوابٍ كالبهائم، فيَقِلُّ ثباتُهم، ويَعدَمُونَ ـ لجهلِهم بالله ـ نُصْرتَه، **ويَستَحِقُّونَ خِذْلانَه**، ....

قوله: (**أو أن تُسمِّيَه حَرَضاً**): عطفٌ على قوله: «المُبالغةُ في الحث»، يُريد: أنَّ «حَرَضاً» له معنَيان. **الأساس**: «نُـهِكَ فلانٌ مَرَضاً حتىٰ أصبحَ حَرَضاً، أي[1]: أشفىٰ علىٰ الهلاك، وحَرَّضَه علىٰ الأمر، وفيه تحريض»، فإذا حُمِلَ علىٰ المعنىٰ الأولِ فمعناه: يا أيها النبيُّ حُثَّ المؤمنينَ علىٰ القِتال، أي: بالِغْ في الأمرِ بالقِتال، وإذا حُمِلَ علىٰ الثاني فمعناه: سَمِّهم حَرَضاً، كما يُقال: فَسَّقتُه، أي: سَمَّيتُه فاسِقاً، وهذا من بابِ التهييج والإلهاب، ولهذا قال: «ليُهيِّجَه ويُحرِّكَ منه».

قوله: (**ويَستَحِقُّونَ خِذْلانَه**)، وقوله: «ومعه ما يَستوجِبُ به النَّصْـر»: بناءً علىٰ مذهبِه، فإنَّ عندَهم[2] الوُجُوب عقلي، وفِعْل العبدِ مُؤثِّر، وعندنا: الوجوبُ بسَبَبِ الوعد؛ تفضُّلاً منه تعالىٰ، لقوله: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧].

(١) من قوله: «عطف على قوله» إلى هنا، سقط من (ح)، والمُثبَتُ من (ط) و(ف)، وهو الموافقُ لِـمَا في «أساس البلاغة»، مادة (حرض).

(٢) أي: عند المعتزلة.

خِلافَ مَنْ يُقاتِلُ علىٰ بَصيرة، ومعه ما يَستَوجِبُ به النَّصـرَ والإظهارَ مِنَ الله.

وعن ابنِ جُرَيج: كانَ عليهم أن لا يَـفِرُّوا ويَثبُتَ الواحدُ منهم للعشـرة، وكانَ رسولُ الله ﷺ بَعَثَ حمزةَ رضيَ اللهُ عنه في ثلاثينَ راكباً، فلَقِيَ أبا جَهْلٍ في ثلاثِ مئةِ راكب. قيل: ثم ثَقُلَ عليهم ذلكَ وضَجُّوا منه، وذلكَ بعدَ مُدَّةٍ طويلة، فنُسِخَ وخُفِّفَ عنهم بمُقاومةِ الواحدِ الاثنين.

وقيل: كانَ فيهم قِلّةٌ في الابتداء، ثم لَـمَّا كَثُرُوا بعدُ نزلَ التخفيف.

قوله: (**وقيل: كان فيهم قِلّةٌ في الابتِداء**): فإن قلتَ: كيف يَستَقيمُ هذا مع قوله: ﴿ٱلْـَٔـٰنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا﴾، فإنَّ التحويلَ من القِلَّةِ إلىٰ الكثرةِ يَزيدُ القُوَّةَ لا الضَّعْف؟

قلتُ: لـمَّا كانَ مُوجِبَ القُوَّةِ اعتمادُهم علىٰ الله وتوكُّلُهم عليه، لا علىٰ الكثرة، كما في بدر وغيره، أوجَبَ أن يُقاوِمَ واحدٌ منهم عشرةً، ولهذا يُعلَّلُ الأمرُ بما يُقابِلُ قوله: ﴿بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَفْقَهُونَ﴾، وإليه الإشارةُ بقوله: «خِلاف مَنْ يُقاتِلُ علىٰ بصيرة، ومعه ما يَستَوجِبُ به النَّصْـرَ والإظهارَ من الله»، ثم لـمَّا كَثُرُوا واعتمدوا عليها بعضَ الاعتماد، كما في حُنَين، خَفَّفَ اللهُ عنهم بعض ذلك. وقال الإمام: «الكُفَّارُ إنما يُعوِّلونَ علىٰ قُوَّتهم وشَوْكَتِهم، والمُسلِمونَ يَستَعينونَ بالدُّعاء والتَّضـرُّع، ومَنْ كانَ كذلك كانَ النصـرُ والظَّفَـرُ به أليق»(١).

فإن قلتَ: فما معنىٰ عَطْفِ قولِه: ﴿وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا﴾ علىٰ قوله: ﴿خَفَّفَ ٱللَّهُ﴾؟ قلتُ: معناه: الآنَ خَفَّفَ اللهُ عنكم لَـمَّا ظهر مُتعلَّقُ عِلمِه تعالىٰ، أي: كثرتُـكُم التي هي مُوجِبُ ضَعفِكم بعدَ ظُهُور قِلَّتِكم وقُوَّتِكم.

روىٰ السُّلَميُّ عن النَّصْرَاباذي(٢): هذا التخفيفُ كانَ للأُمةِ دونَ الرسولِ ﷺ، ومَنْ لا

---

(١) «مفاتيح الغيب» للرازي (١٥: ٥٠٥).

(٢) أبو القاسم إبراهيم بن محمد (٣٦٧هـ) كان من أجلِّ مشايخ خراسان، صَحِبَ الشِّبليَّ والروذباريَّ وغيرهما. وكلامه في علوم القوم كلامُ متمكنٍ من الحقائق. له ترجمة في: «تاريخ بغداد» (٦: ١٦٩)، و«طبقات الصوفية» ص٤٨٤.

وقُرِئ: ﴿ضَعۡفًا﴾ بالفَتْح والضَّم؛ كالمَكْثِ والمُكْث، والفَقْرِ والفُقْر. و«ضُعُفاً»؛ جمعُ ضَعيف، **وقُرِئَ الفِعلُ المُسنَدُ إلىٰ** «المئة» بالياءِ والتاءِ في الموضعين.

والمُرادُ بالضَّعْف: الضَّعْفُ في البدن، وقيل: في البصيرةِ والاستِقامةِ في الدِّين، وكانوا مُتفاوتينَ في ذلك.

فإن قلتَ: لِـمَ كَرَّرَ المعنىٰ الواحدَ ـ وهو مُقاومةُ الجماعةِ لأكثَـرَ منها ـ مَرَّتَين، قبلَ التخفيفِ وبعدَه؟ قلتُ: للدلالةِ علىٰ أنَّ الحالَ مَعَ القِلَّةِ والكَثْرةِ واحدةٌ لا تَتَـفاوت، **لأنَّ الحالَ قد تَتَـفاوَتُ** بينَ مُقاومةِ العشـرينَ المئتَين، والمئةِ الألفَ، وكذلكَ بينَ مُقاومةِ المئةِ المئتين، والألفِ الألفَيْن.

يُثقِلُه حَملُ أمانةِ النُّبوَّةِ كيفَ يُخاطَبُ بتخفيفِ اللقاءِ للأضداد؟ وكيفَ يُخاطَبُ به الرسولُ ﷺ، وهو الذي يقول: «بك أصُولُ وبك أحُول»[1]، ومَنْ كانَ به كيفَ يُخفَّفُ عنه أو يُثقَّلُ عليه؟

قوله: (**وقُرِئَ: ﴿ضَعۡفًا﴾ بالفتح والضَّمّ**): بالفتح: عاصمٌ وحمزة، والباقون: بضَمِّها[2].

قوله: (**وقُرِئَ الفِعلُ المُسنَدُ إلىٰ المئة**): أي: قولُه: ﴿وَإِن يَكُن مِّنكُم مِّاْئَةٌ﴾، بالياء التحتانية: الثانية[3]: أبو عمرٍو وعاصمٌ وحمزةُ والكِسائيّ، والثالثة[4]: عاصمٌ وحمزةُ والكِسائيُّ. والباقون: بالتاء بلا خِلاف.

قوله: (**لأنَّ الحالَ قد تَتَـفاوَت**): يعني: حالة المُقاومةِ تتفاوت، ترىٰ الواحدَ لا يُقاوِمُ العشـرة، والعشـرةَ المئةَ[5]، فإذا بَلَغَ العددُ إلىٰ مئةٍ مع ألفٍ من العَدُوِّ لا يكونُ الحكمُ كذلك،

---

(١) أخرجه أبو داود (٢٦٣٢) من حديث أنس بن مالك رضيَ اللهُ عنه.

(٢) انظر: «التيسير» ص١١٧، و«حجة القراءات» ص٣١٣.

(٣) يعني: ﴿يَكُن﴾ الثانية، أما الأولىٰ فهي التي في قوله: ﴿إِن يَكُن مِّنكُمۡ عِشۡرُونَ﴾، وليس الكلام فيها هنا، وأما الثانية فهي التي في قوله: ﴿وَإِن يَكُن مِّنكُم مِّاْئَةٌ يَغۡلِبُوٓاْ﴾، وهي المُرادةُ هنا.

(٤) يعني: ﴿يَكُن﴾ الواردة في قوله: ﴿فَإِن يَكُن مِّنكُم مِّاْئَةٌ صَابِرَةٌ﴾.

(٥) في (ح): «ترىٰ الواحدَ لا يُقاوِمُ إلا اثنَين، والعشـرة والمئة»، وفي (ط) و(ف): «ترىٰ الواحدَ لا يُقاوِمُ =

[﴿مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَكُونَ لَهُۥٓ أَسْرَىٰ حَتَّىٰ يُثْخِنَ فِي ٱلْأَرْضِ ۚ تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْـَٔاخِرَةَ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ * لَّوْلَا كِتَـٰبٌ مِّنَ ٱللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَآ أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ ٦٧ - ٦٨]

وقُرِئ: «للنَّبيِّ» علىٰ التعريف، و«أَسَارىٰ»، و«يُـثَخِّنَ» بالتشديد، ومعنىٰ الإثخان: كثرةُ القَتْلِ والمُبالغةُ فيه، مِن قولهم: أثخَنَتهُ الجِراحات: إذا أثبتَتْهُ حتىٰ تَثقُلَ عليه الحركة، وأثخَنَـهُ الـمرض: إذا أثقلَه؛ مِنَ الثَّخَانة التي هي الغِلَظُ والكَـثَافة، يعني: حتىٰ يُـذِلَّ الكُفرَ ويُضعِفَهُ بإشاعةِ القَتْلِ في أهلِه، ويُـعِـزَّ الإسلامَ ويُقوِّيَهُ بالاستيلاءِ والقَهر، ثم الأسْـرُ بعدَ ذلك.

فربما يُقاوِمُونَهم علىٰ هذه الزيادة، ومن ثَمَّ قيل: الجيشُ العَرمَرَمُ أربعةُ آلاف، فلا يُغلَبُ من أجل القِلَّةِ وكثرةِ العدو، ورُوِيَ في الحديث: «خيرُ الجيوشِ أربعةُ آلاف»[1]، لكنَّ حالَ المُسلِمينَ بخِلافِ ذلك، كما أشارَ إليه بقوله: «للدَّلالةِ علىٰ أنَّ الحالَ مع القِلَّةِ والكثرةِ واحدة».

قوله: (**قُرِئ: «للنَّبيِّ»...، و«أَساریٰ»، و«يُثَخِّن» بالتشديد**): وهو في الشَّواذ. قال الزَّجّاج: «قُرِئَ: أَسْـرىٰ وأَساریٰ، فمَنْ قرأ: أَسْـرىٰ، فهو جمعُ أسير؛ وفَعْلىٰ فَعِيل: جمعٌ لكُلِّ مَنْ أُصيبَ في بَدَنِهِ وفي عقله، يقال: مريضٌ ومرضىٰ، وأحمقُ وحمقىٰ، ومَنْ قرأ: أَساریٰ فهو جمعُ الجمع، يقال: أسيرٌ وأَسْـرىٰ وأَساریٰ»[2]، والفتحُ[3] هو الأصل.

قوله: (**ثم الأسْرُ بعد ذلك**): تفسيرٌ لمعنىٰ الغايةِ في قوله تعالىٰ: **﴿حَتَّىٰ يُثْخِنَ فِي ٱلْأَرْضِ﴾** يعني: لا يجوزُ الأسْـرُ إلا بعدَ إذلالِ الكَفَرةِ بالقَتْل، وإعزازِ أهل الإسلام بالغَلَبةِ والقَهْر.

= الاثنين والعشرة والمئة»، ولم يظهر لي وَجْهُ هذا أو ذاك، وما أثبتُّه هو الأوفقُ بالسِّياق، والمعنىٰ: أنَّ الواحدَ لا يُقاوِمُ العشـرةَ، وأنَّ العشـرةَ لا تُقاوِمُ المئة، أما المئةُ فيُقاوِمون الألف. والله أعلم.

(١) أخرجه أبو داود (٢٦١١)، والترمذي (١٥٥٥)، وابن ماجه (٢٨٢٧) من حديث ابن عباس.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٢: ٤٢٤ـ٤٢٥).

(٣) يعني: أنه يجوزُ أن تقول: أَساریٰ وأُساریٰ، بفتح الهمزة وضمِّها، والفتحُ هو الأصل.

ومعنىٰ ﴿ مَا كَانَ ﴾: ما صَحَّ له وما استَقام، وكان هذا يومَ بَدْر، فلما كَثُرَ المُسلِمُونَ نزل: ﴿فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً ﴾ [محمد: ٤].

ورُوِي: أنَّ رسولَ الله ﷺ، أُتِيَ بسبعينَ أَسِيراً فيهمُ العباسُ عَمُّه، وعَقِيلُ بنُ أبي طالب، فاستَشارَ أبا بكرٍ فيهم، فقال: قَومُكَ وأهلُك، استبقِهم، لَعَلَّ اللهَ أن يتوبَ عليهم، وخُذْ منهم فِدْيةً تُقوِّي بها أصحابَك، وقال عُمَر: كَذَّبُوكَ وأخرَجُوك، فقَدِّمْهم واضرِبْ أعناقَهم، فإنَّ هؤلاءِ أئمةُ الكُفْر، وإنَّ اللهَ أغناكَ عنِ الفِداء، مَكِّنْ علياً مِن عَقِيل، وحمزةَ مِنَ العَبَّاس، ومَكِّني مِن فُلانٍ ـ لِنَسِيبٍ له ـ، فلنَضرِبْ أعناقَهم.

فقال عليه السَّلام: «إنَّ اللهَ ليُلَيِّنُ قُلوبَ رجالٍ حتىٰ تكونَ أليَنَ مِنَ اللَّبَن، وإنَّ اللهَ ليُشدِّدُ قُلوبَ رجالٍ حتىٰ تكونَ أشَدَّ مِنَ الحجارة، وإنَّ مَثَلَكَ يا أبا بكرٍ مَثَلُ إبراهيم؛ قال: ﴿فَمَن تَبِعَنِي فَإِنَّهُۥ مِنِّي وَمَنْ عَصَانِي فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [إبراهيم: ٣٦]، ومَثَلَكَ يا عُمَرُ مَثَلُ نوح؛ قال: ﴿رَّبِّ لَا تَذَرْ عَلَى ٱلْأَرْضِ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ دَيَّارًا ﴾ [نوح: ٢٦]»، ثم قالَ لأصحابه: «أنتُمُ اليومَ عالة، فلا يُفلِتَنَّ أحدٌ مِنكُم إلا بفِداءٍ أو ضَـرْبِ عُنُق».

قوله: (أُتِيَ بسَبعينَ أسيراً فيهمُ العباس) الحديث: مُخَرَّجٌ في «مُسنَدِ أحمدَ بنِ حنبل»[1] عن ابنِ مسعودٍ إلىٰ قوله: «إلا بفِداءٍ أو ضَـرْبِ عُنُق» مع اختِلافٍ فيه. ومن قوله: «فإذا هو وأبو بكرٍ يبكيان» إلىٰ قوله: «لِشَجَرةٍ قَريبةٍ منه»: رواه مُسلِمٌ والترمذيُّ[2] عن ابن عباس.

قال القاضي: «الآيةُ دليلٌ علىٰ أنَّ الأنبياءَ مُـجتَهِدُون[3]، وأنه قد يكونُ خطأ، ولكنْ لا يُقَرُّونَ عليه»[4].

---

(١) برقم (٣٦٣٢).

(٢) مسلم في «صحيحه» (١٧٦٣)، ولم أقف عليه عند الترمذي، والله أعلم.

(٣) كذا في الأصول الخطية، وفي «تفسير البيضاوي»: «يجتهدون»، والأمرُ قريب.

(٤) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٢٢).

ورُوِيَ أنه قال لهم: «إن شِئتُم قَـتَلتُمُوهُم، وإن شِئتُم فَادَيتُمُوهُم، واستُشهدَ مِنكُم بعِدَّتِهم، فقالوا: بل نأخذُ الفِداء، فاستُشهدُوا بأُحُد».

وكانَ فِداءُ الأَسَارىٰ عِشـرينَ أُوقيَّة، وفِداءُ العَبَّاسِ أربعين أُوقيَّة. وعن مُحمَّدِ بنِ سِيرين: كان فِداؤُهُم مِئةَ أُوقيَّة، والأُوقيَّة: أربعونَ دِرهماً أو سِتَّةُ دنانير.

ورُوِي: أنهم لـمَّا أخَذُوا الفِداءَ نزلتِ الآية، فدَخَلَ عُمَرُ علىٰ رسولِ الله ﷺ فإذا هو وأبو بكرٍ يبكيان، فقال: يا رسولَ الله، أخبِـرْني، فإنْ وَجَدتُ بُكاءً بَكَيتُ، وإنْ لم أجِدْ بُكاءً تَباكَيْتُ، فقال: «أبكي علىٰ أصحابِكَ في أَخْذِهِمُ الفِداءَ، ولقد عُرِضَ عليَّ عذابُهم أدنىٰ مِن هذهِ الشَّجَرة»، لِشَجَرةٍ قريبةٍ منه.

ورُوِيَ أنه قال: «لو نَـزَلَ عذابٌ مِنَ السَّماءِ لَـمَا نَجَا منه غيرُ عُمَرَ وسعدِ بنِ مُعاذ»، لِقولِه: كانَ الإثخانُ في القَتْلِ أحبَّ إليّ.

﴿عَرَضَ ٱلدُّنۡيَا﴾: **حُطامَها**، سُمِّيَ بذلك لأنه حَدَثٌ قليلُ اللُّبْث، يُريدُ الفِداء.

﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلۡأٓخِرَةَ﴾ يعني: ما هو سَبَبُ الجنَّةِ مِن إعزازِ الإسلامِ بالإثخانِ في القتل، وقُرِئ: «يُريدُون» بالياء، ....

قوله: (﴿عَرَضَ ٱلدُّنۡيَا﴾: **حُطَـامَها**)، **الراغب**: «العَـرَضُ: ما لا ثباتَ له، ومنه استَعارَ المُتكلِّمونَ العَـرَضَ لِـمَا لا ثباتَ له إلا بالجوهر، كاللونِ والطَّعْم، وقيل: «الدُّنيا عَـرَضٌ حاضِر»[١]، تنبيهاً علىٰ أنْ لا ثباتَ لها»[٢].

(١) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير (٧١٥٨)، وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (١: ٢٦٤)، والبيهقي (٣: ٢١٦) من حديث شداد بن أوس. وضعَّفه الحافظ الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢: ١٨٨).

وأخرجه الشافعي في «مسنده» عن إبراهيم بن محمد، عن عمرو مرسلاً. وإبراهيم بن محمد ـ وهو الأسلمي ـ شديدُ الضَّعْف.

(٢) «مفردات القرآن» ص٥٦٠.

وقرأ بعضُهم «واللهُ يُريدُ الآخرةِ» بجرِّ «الآخِرة» علىٰ حَذْفِ المُضافِ وإبقاءِ المُضافِ إليه علىٰ حالِه، كقوله:

ونارٍ تَـوَقَّـدُ باللَّيلِ ناراً

ومعناه: واللهُ يُريدُ عَرَضَ الآخرة؛ علىٰ التَّقابُل، يعني: ثوابَها، ﴿وَٱللَّهُ عَزِيزٌ﴾ يُغلِّبُ أولياءَه علىٰ أعدائه، ويَتَمكَّنُونَ منهم قَتْلاً وأَسْـراً، ويُطلِقُ لهمُ الفِداء، ولكنَّه ﴿حَكِيمٌ﴾ يُؤخِّرُ ذلكَ إلىٰ أن يَكثُروا ويَعِزُّوا، وهم يَعجَلون.

﴿لَّوۡلَا كِتَٰبٌ مِّنَ ٱللَّهِ سَبَقَ﴾ لولا حُكمٌ منه سَبَـقَ إثباتُه في اللَّوْح، وهو أنه لا يُعاقِبُ أحداً بخطأ، وكان هذا خَطَأً في الاجتِهاد، ....

قوله: (ونارٍ توقَّدُ بالليلِ ناراً): أولُه:

أكُلَّ امرئٍ تَـحسَبينَ امْرَأً[١]

يقول: أكُلَّ امرئٍ تَظنِّينَ أنه رجلٌ ذو سماحةٍ وشجاعة، وكُلَّ نارٍ تُرىٰ بالليل تَظنِّينَ أنها نارُ قِرىٰ. قال ابنُ جِنِّي: «هو بيتُ «الكتاب»[٢]، وتقديرُه: «وكُلَّ نار»، فنابَ ذكرُه في أولِ الكلامِ عن إعادتها في آخِرِه، كأنه قال: وكُلَّ نار، هَرَباً من العَطْفِ علىٰ عامِلَين، وهما (كُلّ) و(تحسَبين)»[٣].

وعلىٰ هذا قراءةُ الجر في «الآخرة» بتقدير «عَـرَض»، وإنما جاز للمُشاكَـلة، لأنَّ العَـرَض ـ بالتحريك ـ متاعُ الدُّنيا وحُطامُها، والدارُ الآخرةُ هي الحيَوان، وثوابُه دائمٌ لا ينقطع.

---

(١) البيتُ لأبي داود الأيادي، كما في «الأصمعيات» ص١٩١، وهو من الشواهد النحوية. انظر: «المُفصَّل» للزمخشري ص١٠٦، و«شرح ابن عقيل» (٢: ٧٧).

(٢) يُريدُ كتابَ سيبويه، فقد استَشهَدَ به فيه (١: ٦٦).

(٣) «المحتسب» لابن جني (١: ٢٨١).

لأنهم نَظَروا في أنَّ استِبقاءَهُم ربما كانَ سَبَباً في إسلامِهِم وتَوْبتِهِم، وأنَّ فِداءَهُم يُتقَوَّىٰ به علىٰ الجهادِ في سبيلِ الله، وخَفِيَ عليهم أنَّ قَتْلَهُم أعزُّ للإسلام، وأهيَبُ لمن وراءَهم، وأفلُّ لِشَوْكتِهم.

وقيل: كِتابُه: أنه سيُحِلُّ لهمُ الفِدْيةَ التي أخذوها، وقيل: أنَّ أهلَ بَدْرٍ مغفورٌ لهم، وقيل: أنه لا يُعذِّبُ قوماً إلا بعدَ تأكيدِ الحجَّةِ وتقديمِ النهي، ولم يَتَقَدَّمْ نهيٌ عن ذلك.

[﴿ فَكُلُواْ مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَٰلًا طَيِّبًاۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ ٦٩]

﴿ فَكُلُواْ مِمَّا غَنِمْتُمْ ﴾ رُوِيَ أنهم أمسَكُوا عن الغنائم، ولم يَمُدُّوا أيديَهم إليها، فنزلت. وقيل: هو إباحةٌ للفِداء، لأنه مِن جُملةِ الغنائم، ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ﴾ فلا تُقدِمُوا علىٰ شيءٍ لم يُعهَدْ إليكم فيه.

فإن قلتَ: ما معنىٰ الفاء؟ قلتُ: التَّسبيب، والسَّبَبُ محذوف، معناه: قد أبحتُ لكم الغنائم، فكُلُوا مما غَنِمتُم، و﴿حَلَٰلًا﴾: نصبٌ علىٰ الحالِ مِنَ المغنوم، أو صِفةٌ للمصدر، أي: أكْلاً حلالاً، وقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ معناه: أنكم إذا اتَّقَيتُمُوهُ بعدَما فَرَطَ مِنكُم مِنَ استباحةِ الفِداءِ قبلَ أن يُؤذَنُ لكم فيه، غَفَرَ لكم، ورَحِـمَكم، وتابَ عليكم.

[﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ قُل لِّمَن فِيٓ أَيْدِيكُم مِّنَ ٱلْأَسْرَىٰٓ إِن يَعْلَمِ ٱللَّهُ فِي قُلُوبِكُمْ خَيْرًا يُؤْتِكُمْ خَيْرًا مِّمَّآ أُخِذَ مِنكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ ٧٠]

قوله: (أنَّ أهلَ بدر): بفَتْح «أنَّ»، أي: كتابُه[1] أنَّ أهلَ بدرٍ مغفورٌ لهم، وهو من قوله ﷺ لعُمَرَ رضيَ اللهُ عنه في حديثِ حاطِب: «إنه قد شَهِدَ بدراً، وما يُدريكَ لَعَلَّ الله اطَّـلَعَ علىٰ أهلِ بدرٍ وقال: اعمَلُوا ما شِئـتُم، قد غَفَرتُ لكم» الحديث، أخرجه البخاريُّ ومُسلِمٌ[2] وغيرُهما كما سبق.

---

(١) تحرَّف في (ح) و(ف) إلىٰ: «كناية»، ولا يستقيم، وفي (ط): «كتابة» من غير نقط التاء الأولىٰ، وأصلحتُه من سياق عبارة الزمخشري في «الكشّاف».

(٢) البخاري (٣٠٠٧) و(٣٩٨٣) و(٤٨٩٠)، ومسلم (٢٤٩٤).

﴿فِيٓ أَيۡدِيكُم﴾: في مَلَكَتِكُم، كأنَّ أيديَكُم قابضةٌ عليهم، وقُرِئ: ﴿مِّنَ ٱلۡأَسۡرَىٰٓ﴾، ﴿فِي قُلُوبِكُمۡ خَيۡرٗا﴾: خُلوصَ إيمان، وصِحَّةَ نية، ﴿يُؤۡتِكُمۡ خَيۡرٗا مِّمَّآ أُخِذَ مِنكُمۡ﴾ مِنَ الفِداء، إما أن يُخلِفَكُم في الدُّنيا أضعافَه، أو يُثيبَكُم في الآخرة، وفي قِراءةِ الأعمش: «يُثِبْكُم خيراً».

وعن العَبَّاسِ أنه قال: كنتُ مُسلِماً، لكنَّهُمُ استكرَهُوني، فقال رسولُ الله ﷺ: «إنْ يَكُنْ ما تَذكُرُهُ حقاً فاللهُ يجزيك، فأما ظاهِرُ أمرِكَ فقد كانَ علينا»، وكانَ أحَدَ الذينَ ضَمِنُوا إطعامَ أهلِ بَدْر، وخَرَجَ بالذَّهَبِ لذلك.

ورُوِي: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال للعَبَّاس: «افْدِ ابنَيْ أخيك؛ عَقِيلَ بنَ أبي طالب، ونَوْفَلَ بنَ الحارث»، فقال: يا محُمَّد، تَركتَني أتكَفَّفُ قُريشاً ما بَقِيتُ، فقال له: «فأينَ الذَّهَبُ الذي دَفَعتَه إلىٰ أمِّ الفَضْلِ وقتَ خُرُوجِكَ مِن مكَّة، وقُلتَ لها: لا أدري ما يُصيبُني في وَجْهي هذا، فإن حَدَثَ بي حَدَثٌ فهو لكِ ولعبدِ الله وعُبيدِ الله والفَضْل؟» فقالَ العَبَّاس: وما يُدريك؟ قال: «أخبَرَني به ربي»، قالَ العبَّاس: فأنا أشهَدُ أنك صادق، وأنْ لا إله إلا الله، وأنكَ عَبدُه ورسولُه، والله لم يَطَّلِعْ عليه أحدٌ إلا الله، ولقد دَفَعتُه إليها في سَوادِ الليل، ولقد كنتُ مُرْتاباً في أمرِك، فأما إذْ أخبَرتَني بذلك فلا رَيْب، قال العباس: فأبدَلَني اللهُ خيراً مِن ذلك، لي الآن عِشرونَ عبداً، إنَّ أدناهم لَيَضرِبُ في عِشرينَ ألفاً، وأعطاني زَمزَم، ما أُحِبُّ أنَّ لي بها جميعَ أموالِ أهلِ مكَّة، وأنا أنتَظِرُ المغفرةَ مِن ربي.

قوله: (**وعن العَبَّاسِ أنه قال**): الحديثُ بتمامه مذكورٌ في «مُسنَدِ أحمدَ بنِ حنبل»[1] عن ابن عبّاس مع تغيير، لكنْ ليسَ فيه حديثُ «عشرون عبداً».

قوله: (**لَيَضرِبُ**): أي: لَيضرِبُ الأرض، ويُسافِرُ فيها، ويَتَّجِرُ في عشرينَ ألفاً.

---

(١) برقم (٣٣١٠).

ورُوِي: أنه قَدِمَ علىٰ رسولِ الله ﷺ مالُ البَحْرَين ثمانونَ ألفاً، فتَوضَّأَ لِصلاةِ الظُّهر، وما صَلَّىٰ حتىٰ فـرَّقَه، وأمَرَ العبَّاسَ أن يأخُذَ منه ما قَدِرَ علىٰ حَمْلِه، وكان يقول: هذا خيرٌ مما أُخِذَ مني، وأرجو المغفرة.

وقرأ الحسنُ وشَيْبة: «مما أَخَذَ مِنكُم»، علىٰ البناءِ للفاعل.

[﴿ وَإِن يُرِيدُواْ خِيَانَتَكَ فَقَدْ خَانُواْ ٱللَّهَ مِن قَبْلُ فَأَمْكَنَ مِنْهُمْۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ ٧١]

﴿ وَإِن يُرِيدُواْ خِيَانَتَكَ ﴾: نَكْثَ ما بايعُوكَ عليه مِنَ الإسلام، والرِّدَّةَ واستِحبابَ دِينِ آبائهم ﴿فَقَدْ خَانُواْ ٱللَّهَ مِن قَبْلُ﴾ في كُفْرِهِم به، ونَقْضِ ما أُخِذَ علىٰ كُلِّ عاقِلٍ مِن ميثاقِه، ﴿فَأَمْكَنَ مِنْهُمْ﴾ كما رأيتُم يومَ بدر، فسيُمكِنُ منهم إن أعادوا الخيانة، وقيل: المُرادُ بالخيانة: مَنْعُ ما ضَمِنُوا مِنَ الفِداء.

قوله: (﴿فَأَمْكَنَ مِنْهُمْ﴾): يُقال: مَكَّنَه من الشيءِ وأمكَنَه منه[1]: أقدَرَه عليه. **الأساس**: «مَكَّنتُه منَ الشيءِ وأمكَنتُه منه، فتَمَكَّنَ منه واستَمكَن، ويقولُ المُصارِعُ لصاحبه: مَكِّنِّي من ظَهْرِك».

وفي إيقاعِ قولِه تعالىٰ: ﴿فَقَدْ خَانُواْ ٱللَّهَ مِن قَبْلُ﴾ جزاءً للشَّرْط: معنىٰ قولِهِم: إنْ تُكرِمْني الآنَ فقد أكرَمتُكَ أمس، وهو مُتضَمِّنٌ للتوبيخ والإخبارِ بالوعيد، ومِن ثَمَّ قال: «فسيُمكِنُ منهم»، وهذه الآيةُ قرينةٌ للسابقة، والمعنىٰ: قُلْ للأسارىٰ إن أردتُمُ الإخلاصَ في الإيمان، وصَحَّتْ نيَّاتُكُم لله فيه، فاللهُ تعالىٰ لا يُضيعَ حَقَّكُم في الدُّنيا والآخرة، وإن أردتُمُ الأخرىٰ[2] ـ وهي دأبُكم وعادتُكُم ـ فاللهُ تعالىٰ قادرٌ علىٰ أن يُمكِنَ منكم. فوَضَعَ الخيانةَ مَوضِعَ عَدَمِ الإخلاصِ في الإيمان، ليُؤذِنَ بأنَّ الإيمانَ هو الأمانةُ التي استَودَعَ اللهُ في بني آدم ﴿ إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ عَلَى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلْجِبَالِ ﴾ إلىٰ قوله: ﴿وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَٰنُ﴾ [الأحزاب: ٧٢]، ولذلك قال: «ونَقْضِ ما أُخِذَ علىٰ كُـلِّ عاقلٍ من ميثاقِه» يعني: في قوله: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْۖ قَالُواْ بَلَىٰ﴾ [الأعراف: ١٧٢].

---

(١) من قوله: «حديث: عشرون عبداً» إلى هنا، سقط من (ح).

(٢) أي: ما يُقابِلُ الإخلاصَ في الإيمان وتصحيحَ النية فيه، وليس المُرادُ بـ«الأخرى»: الآخرة.

[﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَهَاجَرُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ ءَاوَوا۟ وَّنَصَرُوٓا۟ أُو۟لَٰٓئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ۚ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يُهَاجِرُوا۟ مَا لَكُم مِّن وَلَٰيَتِهِم مِّن شَىْءٍ حَتَّىٰ يُهَاجِرُوا۟ ۚ وَإِنِ ٱسْتَنصَرُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ فَعَلَيْكُمُ ٱلنَّصْرُ إِلَّا عَلَىٰ قَوْمٍۭ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَٰقٌ ۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ ٧٢]

الذينَ هاجروا: أي: فارقُوا أوطانَهم وقَومَهم حُبّاً لله ورسوله: هم الـمُهاجِرون، والذينَ آوَوْهُم إلىٰ دِيارِهم ونَصَرُوهُم علىٰ أعدائهم: هم الأنصار.

﴿بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ﴾ أي: يَتَولَّىٰ بعضُهم بعضاً في الـميراث، وكان المُهاجِرونَ والأنصارُ يَتوارثُونَ بالهِجرةِ والنُّصْرةِ دونَ ذوي القَرابـات، حتىٰ نُسِخَ ذلكَ بقولِهِ: ﴿وَأُو۟لُوا۟ ٱلْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ﴾ [الأحزاب: ٦].

وقُرِئَ: ﴿مِّن وَلَٰيَتِهِم﴾ بالفَتْحِ والكَسْر، أي: مِن تَولِّيهم في الميراث، ووَجْهُ الكَسْر: أنَّ تَولِّي بعضِهم بعضاً شُبِّهَ بالعملِ والصِّناعة، كأنه بتولِّيهِ صاحبَه يُزاوِلُ أمراً، ويُباشِرُ عَملاً، ﴿فَعَلَيْكُمُ ٱلنَّصْرُ﴾: فواجبٌ عليكم أن تَنصُرُوهُم علىٰ المُشركين ﴿إِلَّا عَلَىٰ قَوْمٍۭ﴾ منهم ﴿بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم﴾ عَهْد، فإنه لا يجوزُ لكم نَصْرُهُم عليهم، لأنهم لا يُبتَدَؤُونَ بالقِتال، إذِ الميثاقُ مانعٌ مِن ذلك.

قوله: (وقُرِئَ: ﴿مِّن وَلَٰيَتِهِم﴾ بالفتح): مصدر، «وبالكسر»: حمزةُ وحدَه، **الجوهري**: «الوِلايةُ بالكسر: السُّلطان، وبالفَتْح: النُّصْرة، ويُقال: هُم علىٰ وَلاية، أي: مُجتَمِعُونَ في النُّصْرة، وقال سِيبَوَيْهِ: الوَلايةُ بالفتح: المصدر، وبالكسر: السُّلطان، والوِلايةُ مِثلُ الإمارةِ والنِّقابة».

قوله: (أنَّ تَوَلِّي بعضِهم بعضاً شُبِّهَ بالعمل): قيل: الظاهرُ أنه أراد أنَّ المصدرَ في الصَّنائع وما يُزاوَلُ فيه ويُعالَج: يجيءُ علىٰ «فِعالة» بالكسر، مِثل: الكِتابةِ والتِّجارةِ والصِّناعة، فشَبَّه تَوَلِّي[1] بعضِهم بعضاً بالعمل والصِّناعة، ثم استُعير.

وقال الزَّجَّاج: وكُلُّ ما كانَ من جِنسِ الصِّناعة فمكسور، مثل: الخِياطة.

---

(١) تحرف في (ح) إلىٰ: «تعالىٰ»، والمثبت من (ط) و(ف).

[﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍۚ إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُن فِتْنَةٌ فِى ٱلْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ ﴾ ٧٣]

﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ﴾ ظاهِرُهُ إثباتُ المُوالاةِ بينَهم، كقولِهِ في المُسلمين: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ﴾ [الأنفال: ٧٢]، ومعناه: نهيُ المُسلِمينَ عن مُوالاةِ الذينَ كَفَروا ومُوارثتِهم، وإيجابُ مُباعَدَتِهم ومُصَارمتِهم، وإنْ كانوا أقارب، وأن يُترَكُوا يَتوارثونَ بعضهم بعضاً.

ثم قال: ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ﴾ **أي: إنْ لا تفعلوا ما أمرتُكُم به** مِن تواصُل المُسلِمين، وتَولِّي بعضِهم بعضاً، حتىٰ في التَّوارُث، تفضيلاً لِنسبةِ الإسلام علىٰ نِسبةِ القَرابة، ولم تَقطَعُوا العَلائقَ بينكم وبينَ الكُفَّار، ولم تجعلوا قَرابتَهم كلا قَرابة، تحصُلْ فِتنةٌ في الأرضِ ومَفسَدةٌ عظيمة، لأنَّ المُسلِمينَ ما لم يَصيروا **يداً واحدةً** علىٰ الشِّرْك، كانَ الشِّرْكُ ظاهراً، والفسادُ زائداً.

وقُرِئ: «كثير» بالثاء.

[﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَهَاجَرُواْ وَجَٰهَدُواْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ ءَاوَواْ وَّنَصَرُوٓاْ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّاۚ لَّهُم مَّغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ * وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنۢ بَعْدُ وَهَاجَرُواْ وَجَٰهَدُواْ مَعَكُمْ فَأُوْلَٰٓئِكَ مِنكُمْۚ وَأُوْلُواْ ٱلْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِى كِتَٰبِ ٱللَّهِۗ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌۢ ﴾ ٧٤-٧٥]

قوله: (**أي: إنْ لا تفعلُوا ما أمرتُكُم به**): يُريدُ أنَّ الضميرَ في ﴿تَفْعَلُوهُ﴾ بمنزلةِ اسم الإشارةِ الذي يُشارُ به إلىٰ جميع ما ذُكِر، والمذكور: قيل: ما دَلَّ علىٰ الأمرِ والنَّهي، لأنَّ معنىٰ ﴿أُوْلَٰٓئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ﴾ الأمرُ بتواصُل المسلمين، وقوله: ﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ﴾ نهيٌ عن تواصُل الكافرين، ومِن ثَمَّ قال: «ومعناه نهيُ المسلمين»، ولذلك صَحَّ أن يجمَعَهما قولُه: ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ﴾ أي: إن لم تَمتثِلُوا ما أُمرتُم به، ولم تَنتَهُوا عما نُهيتُم عنه.

قوله: (**يداً واحدة**): عبارةٌ عن الاتفاقِ والتعاضُد. **النهاية**: «في الحديث: «اجعَل الفُسَّاقَ يداً يداً»: أي: فَـرِّق بينَهم، ومنه قولُهم: تَفرَّقُوا أيادِيَ سبأ، أي: تَفرَّقُوا في البلاد أشتاتاً».

﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾ لأنهم صَدَّقُوا إيمانَهم وحَقَّقُوه، بتحصيلِ مُقتَضياتِهِ مِن هِجرةِ الوَطَن، ومُفارقةِ الأهلِ، والانسِلاخِ مِنَ المالِ لأجلِ الدِّين، **وليسَ بتكرار**؛ لأنَّ هذهِ الآيةَ واردةٌ للثناءِ عليهم، والشَّهادةِ لهم مع المَوعِدِ الكريم، والأُولىٰ للأمرِ بالتَّواصُل.

﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنۢ بَعۡدُ﴾ يرُيدُ اللاحِقينَ بعدَ السَّابِقينَ إلىٰ الهِجرة، كقولِه: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ﴾ [الحشر: ١٠]، ألحقَهم بهم، وجَعَلَهم منهم، تفضُّلاً منه وترغيباً.

﴿وَأُوْلُواْ ٱلۡأَرۡحَامِ﴾: أولُو القَراباتِ أَوْلىٰ بالتَّوارُث، وهو نَسْخٌ للتَّوارُث بالهِجرةِ والنُّصْـرة ﴿فِي كِتَٰبِ ٱللَّهِ﴾ تعالىٰ: في حُكمِهِ وقِسمَتِه، وقيل: في اللَّوْح، وقيل: في القُرآن، وهو آيةُ المواريث، وقد استَدَلَّ به أصحابُ أبي حنيفةَ علىٰ توريثِ ذوي الأرحام.

وعن رسولِ الله ﷺ: «مَنْ قرأ سُورةَ الأنفالِ وبَراءة، فأنا شفيعٌ له يومَ القيامة، وشاهِدٌ أنه بريءٌ مِنَ النِّفاق، وأُعطِيَ عَشْـرَ حَسَناتٍ بعَدَدِ كُلِّ مُنافِقٍ ومُنافِقة، وكانَ العرشُ وحَمَلتُه يَستَغفِرُونَ له أيامَ حياتِهِ في الدُّنيا».

قوله: (وليس بتكرار): يعني: قولُه: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَهَاجَرُواْ﴾ إلىٰ قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَاوَواْ وَّنَصَرُوٓاْ﴾ إنما جِيءَ به أولاً وعُقِّبَ بقوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾، ليُؤذِنَ بأنهمُ السابقونَ في الدِّينِ الفائزونَ بالقِدْح المُعلَّىٰ فيه، فلا يُشَقُّ غُبارُهم، فهُم لذلكَ أحرياءُ بأن يكونوا إخواناً، وأن لا يُؤثِـرَ بعضُهم نفسَه بالمزايا الدُّنيويَّـةِ علىٰ أخيه، وأُعيدَ ثانياً ليُعلِّقَ به ما لهم عندَ الله من المراتبِ السَّنيَّـة، والفوزِ بالرِّضوان والمقاماتِ العَليَّة، فجَمَعَ خيرَ الدارينِ بتَيْنِكَ الخُلَّتَين.

وأنتَ إذا تأمَّلتَ هذه الخاتمة، وحَقَّقتَ النَّظَـرَ في الفاتحة، عندَ قوله: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَأَصۡلِحُواْ ذَاتَ بَيۡنِكُمۡ﴾ [الأنفال: ١]، عرفتَ إيجابَ رعايةِ النَّظْم في المَبْدأ والوَسَطِ والمُنتَهىٰ. واللهُ أعلمُ بالصواب.

تَـمَّتِ السُّورة

* * *

سورةُ التوبة
مدنية، وهي مئةٌ وثلاثونَ ـ وقيل: تسعٌ وعشـرون ـ آية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

لها عِدَّةُ أسماء: بَراءة، التَّوْبة، المُقَشقِشة، المُبعثِرة، المُشَرِّدة، المُخزِية، الفاضِحة، المُثيرة، الحافِرة، المُنكِّلة، المُدَمدِمة، سورةُ العذاب؛ لأنَّ فيها التَّوبةَ علىٰ المُؤمنين، وهي تُقَشقِشُ مِنَ النِّفاق، أي: تُبرئُ منه، وتُبَعثِرُ عن أسرارِ المُنافقين، تَبحَثُ عنها، وتُثيرُها، وتَحفِرُها، وتَفضَحُهم، وتُنكِّلُهم، وتُشَـرِّدُ بهم، وتُخزيهم، وتُدَمدِمُ عليهم.

وعن حُذيفةَ: **«إنكُم تُسَمُّونَها سورةَ التَّـوْبة، وإنما هي سُورةُ العذاب، والله ما تَـرَكَتْ أحداً إلا نالتْ منه»**.

سورةُ التوبة
مدنية، وهي مئةٌ وثلاثونَ أو تسعٌ وعشرون آية[1]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

قوله: **(تُسَمُّونها سورةَ التوبة، وإنما هيَ سورةُ العذاب، والله ما تَـرَكَتْ أحداً إلا نالتْ منه)**، **النهاية**: «وفي الحديث: «أنَّ رجلاً كان ينالُ مِنَ الصحابة»، يعني: الوقيعةَ فيهم»، يعني: ما ذُكِرَ

---

(١) الثاني علىٰ عَدِّ الكوفيين، والأولُ علىٰ عَدِّ غيرهم. قاله الإمامُ النَّسَفيُّ في «تفسيره» (١: ٦٦١).

....

فيها أحدٌ مِن فِـرَقِ الناس؛ كالمُشركينَ والمُنافقينَ وأهلِ الكِتابِ والمُؤمنين، إلا بُولِغَ في شأنهم أقصىٰ الغاية، لا ترىٰ أبلغَ منها.

أما المُشركونَ والمُنافقونَ وأحوالُهم فلا حاجةَ إلىٰ البيان. وأما المؤمنونَ الـخُلَّصُ فورودُ قولِه: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُوٓاْ ءَابَآءَكُمۡ وَإِخۡوَٰنَكُمۡ أَوۡلِيَآءَ ﴾، إلىٰ قوله: ﴿أَحَبَّ إِلَيۡكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَجِهَادٖ فِي سَبِيلِهِۦ فَتَرَبَّصُواْ حَتَّىٰ يَأۡتِيَ ٱللَّهُ بِأَمۡرِهِۦۗ وَٱللَّهُ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلۡفَٰسِقِينَ ﴾ [التوبة: ٢٤]، وهو مِن أشدِّ ما يُخاطَبُ به المُخالِف، فكيفَ المُوافِق؟ ولهذا قال الحسن: عُقوبةٌ آجِلةٌ وعاجِلة، وهذه آيةٌ شديدةٌ لا ترىٰ أشَدَّ منها.

وأما أهلُ الكِتابِ فإنَّ قولَه تعالىٰ: ﴿ قَٰتِلُواْ ٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَلَا بِٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ ٱلۡحَقِّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ حَتَّىٰ يُعۡطُواْ ٱلۡجِزۡيَةَ عَن يَدٖ وَهُمۡ صَٰغِرُونَ﴾ [التوبة: ٢٩]، إلىٰ مُنتهىٰ قوله: ﴿فَبَشِّرۡهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٖ * يَوۡمَ يُحۡمَىٰ عَلَيۡهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ﴾ [التوبة: ٣٤ - ٣٥] جامعٌ لخِزيِ الدُّنيا والصَّغارِ والذِّلَّةِ وخِزيِ الآخرة علىٰ أبلَغ ما يكون.

ويَقـرُبُ مما رُوِيَ عن حُذيفة: ما رَوَىٰ البخاريُّ ومُسلِمٌ[1] عن سعيدِ بنِ جُبَيرٍ قال: «قلتُ لابنِ عباس: سورةُ التوبة، قال: بل هي الفاضِحة، ما زالتْ تقول: ﴿وَمِنۡهُم﴾، ﴿وَمِنۡهُم﴾، حتىٰ ظَنُّوا أنْ لا يبقىٰ أحدٌ إلا ذُكِـرَ فيها».

وأما تسميتُـها بالتوبة: فلقولِـهِ تعالىٰ: ﴿ لَّقَد تَّابَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلنَّبِيِّ وَٱلۡمُهَٰجِرِينَ وَٱلۡأَنصَارِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ ٱلۡعُسۡرَةِ ﴾ [التوبة: ١١٧]، إلىٰ قولِه: ﴿وَعَلَى ٱلثَّلَٰثَةِ ٱلَّذِينَ خُلِّفُواْ﴾ [التوبة: ١١٨]، فغُلِّبَتْ علىٰ العذاب، فسُمِّيَتْ بالتوبة.

وأما ما رواه المُصنِّفُ عن حُذيفة، فمعناه: أنه غَلَّبَ الأغلَبَ الأقوىٰ علىٰ الأقلِّ الأضعف، وغيرُ لازم؛ فإنَّ سورةَ البقرةِ سُمِّيَتْ: بقرة، علىٰ أنَّ حديثَ البقرةِ نَـزْرٌ قليلٌ بالنِّسبةِ إلىٰ غيره.

---

(١) البخاري (٤٨٨٢)، ومسلم (٣٠٣١).

فإن قلتَ: هَلَّا صُدِّرَتْ بآيةِ التَّسْمية، كما في سائر السُّوَر؟ قلتُ: **سأَلَ عن ذلك ابنُ عَبَّاسٍ عُثمانَ رضيَ اللهُ عنهما**، فقال: إنَّ رسول الله ﷺ كانَ إذا نزلت عليه السُّورةُ أو الآيةُ قال: «اجعَلُوها في المَوضِعِ الذي يُذكَرُ فيه كذا وكذا»، وتُوفِّيَ رسولُ الله ﷺ ولم يُبيِّنْ لنا أينَ نَضَعُها، وكانت قِصَّتُها شبيهةً بِقِصَّتِها، فلذلكَ قَرَنتُ بينَهما، وكانتا تُدعَيانِ القَرينتَين،.....

قوله: (**سأَلَ عن ذلك ابنُ عباسٍ عُثمانَ رضيَ اللهُ عنهما**)، الحديث: اعلَمْ أنَّ جَوابَه غيرُ مُطابِقٍ للسُّؤال؛ سألَ عن بيانِ عَدَم تصديرِ السُّورةِ بالبسملة، وأجابَ عن مَوقِعِ السُّورة مع أختِها، ويُمكِنُ أن يُقال: إنَّ السُّؤالَ كان عن شيئين، فاختُصِرَ في السُّؤالِ علىٰ أحدِهما، وفي الجواب(١) علىٰ الآخَر، يدلُّ عليه ما روىٰ أحمدُ بنُ حَنبَلٍ في «مُسنَدِه»، والترمذيُّ وأبو داودَ في «سننهما»(٢)، عن ابنِ عباسٍ قال: قلتُ لعُثمانَ رضيَ اللهُ عنه: ما حَمَلَكُم علىٰ أن عَمَدتُم إلىٰ الأنفالِ وهيَ مِنَ المثاني، وإلىٰ براءةَ وهي مِنَ المِئين، فقَرَنتُم بينهما، ولم تكتُبوا سطرَ ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾؟ ووَضَعتُموها في السَّبْع الطِّوال؟ قال عُثمانُ رضيَ اللهُ عنه: كانَ رسولُ الله ﷺ مما يأتي عليه الزمانُ وهو يَنزِلُ عليه السُّوَرُ ذواتُ العَدَد، وكانَ إذا نزلَ عليه شيءٌ دعا بعضَ مَنْ كانَ يَكتُب، يقول: «ضَعُوا هذه الآياتِ في السُّورةِ التي يُذكَرُ فيها كذا وكذا»، وكانت الأنفالُ مِن أوائلِ ما نَزَلَ بالمدينة، وكانت براءةُ من آخِرِ القُرآنِ نُزولاً، وكانت قِصَّتُها شبيهةً بِقِصَّتِها، فقُبِضَ رسولُ الله ﷺ ولم يُبيِّن لنا أنها منها، فمِن أجلِ ذلكَ قَرَنتُ بينهما، ولم أكتُبْ سطرَ ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، ووضعتُها في السَّبْع الطِّوال.

قلت: في الحديثِ دليلٌ ظاهرٌ علىٰ بيانِ ترتيبِ الآيِ والسُّوَر.

---

(١) في (ف): «وفي السؤال»، والمُثبتُ من (ط)، وجملة: «ويمكن أن يقال ... يدل» كلها ساقطةٌ في (ح).

(٢) أحمد (٣٩٩) و(٤٩٩)، والترمذي (٣٠٨٦)، وأبو داود (٧٨٦) و(٧٨٧). وضعَّفه جماعةٌ من المعاصرين، ولشيخنا العلامة المُحدِّث الأستاذ محمد عوامة كلامٌ في تصحيحه والردِّ على مَن ضعَّفه، لم يُطبَع بعد، وفي نيته أن يُلحِقَه بتعليقاته على «مصنف ابن أبي شيبة» في طبعة قادمة.

وعن أُبيِّ بنِ كعب: «إنما توهَّموا ذلك، لأنَّ في الأنفال: ذِكْرَ العُهُود، وفي براءة: نَبْذَ العُهُود».

وسُئِلَ ابنُ عُيينةَ فقال: اسمُ الله سَلامٌ وأمان، فلا يُكتَبُ في النَّبْذِ والمُحاربة، **قال تعالىٰ: ﴿وَلَا تَقُولُوا۟ لِمَنْ أَلْقَىٰٓ إِلَيْكُمُ ٱلسَّلَٰمَ لَسْتَ مُؤْمِنًا﴾** [النساء: ٩٤]، ....

قوله: (**وعن أُبيِّ بنِ كعبٍ إنما توهَّموا [ذلك]**(١)**؛ لأنَّ في الأنفالِ: ذِكرَ العُهود، وفي براءة: نَـبْذَ العُهُود**): الأولُ إشارةٌ إلىٰ قوله تعالىٰ: ﴿وَإِن جَنَحُوا۟ لِلسَّلْمِ فَٱجْنَحْ لَهَا﴾ [الأنفال: ٦١]، والثاني: ما ذكره في آية السَّيْف(٢).

قوله: (**قال اللهُ تعالىٰ: ﴿وَلَا تَقُولُوا۟ لِمَنْ أَلْقَىٰٓ إِلَيْكُمُ ٱلسَّلَٰمَ لَسْتَ مُؤْمِنًا﴾** [النساء: ٩٤]): روينا عن البخاريِّ ومُسلِم والترمذيِّ(٣) عن ابن عباس: «لَقِيَ ناسٌ مِنَ المُسلِمينَ رجلاً في غُنَيمةٍ له، فقال: السَّلامُ عليكُم، فأخَذُوه، فقتَلُوه، وأخَذُوا تلكَ الغُنَيمـات، فنزلت: ﴿وَلَا تَقُولُوا۟ لِمَنْ أَلْقَىٰٓ إِلَيْكُمُ السَّلَمَ لَسْتَ مُؤْمِنًا﴾ [النساء: ٩٤]، وقرأ ابنُ عباس: ﴿ٱلسَّلَٰمَ﴾».

ووجهُ الاستِدلالِ أنَّ الكُفَّارَ لـمَّا نَـبذُوا العهدَ وأظهَرُوا المُحاربة، فالمُناسِبُ أن لا يُكتَبَ إليهم في صَدْرِ الكتاب البسملة، لأنها أمارةُ أمانٍ وسلامة؛ لِـمَا اشتَمَلَت علىٰ الاسم الجامع والوَصْفِ بما يُنبِئُ عن جلائلِ النِّعَم ودقائقِها، وهو المُرادُ من قوله: «اسمُ الله سلامٌ وأمان»، كما أنَّ المُحاربَ حينَ طَلَبَ الأمانَ بالتسليم كانَ الواجبُ أن لا يُقالَ له: لستَ مؤمناً؛ لأنَّ السَّلامَ طَلَبُ سلامةٍ وأمان.

قال المُصنِّفُ في قوله: ﴿فَسَلِّمُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ تَحِيَّةً مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُبَٰرَكَةً﴾ [النور: ٦١]: «إنَّ التسليمَ والتَّحِيَّةَ طَلَبُ سلامةٍ وحياةٍ للمُسَلَّم عليه».

---

(١) لفظة «ذلك» ليست في الأصول الخطية، وأثبتُّها من «الكشاف».

(٢) وهي قوله تعالىٰ: ﴿قَٰتِلُوا۟ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَلَا بِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ ٱلْحَقِّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ حَتَّىٰ يُعْطُوا۟ ٱلْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَٰغِرُونَ﴾ [التوبة: ٢٩].

(٣) البخاري (٤٥٩١)، ومسلم (٣٠٢٥)، والترمذي (٣٠٣٠). وأخرجه أيضاً أبو داود (٣٩٧٤).

قيل: فإنَّ النَّبيَّ عليه السَّلامُ قد كَتَبَ إلىٰ أهلِ الحرب: «بسم الله الرحمن الرحيم»؟ قال: إنما ذلكَ ابتِداء، يَدعُوهُم ولا يَنبِذُ إليهم، ألا تراهُ يقول: «سَلامٌ علىٰ مَنِ اتَّبَعَ الـهُدىٰ»، فمَنْ دُعِيَ إلىٰ الله فأجاب، ودُعِيَ إلىٰ الجزيةِ فأجاب: فقد اتَّبَعَ الـهُدىٰ، وأما النَّبْذ: فإنما هو البراءةُ واللَّعْنة، وأهلُ الحربِ لا يُسَلَّمُ عليهم، ولا يقال: لا تَفرَقْ ولا تَخَف، ومَتَرْسٌ ولا بأس؛ هذا أمانٌ كُلُّه.

وقيل: سورةُ الأنفالِ والتوبةِ سورةٌ واحدة، كِلتاهما نَـزَلَتْ في القِتال، تُعَدَّانِ السابعةَ مِنَ الطُّوَل، وهيَ سبع، وما بعدَها المِئُون، وهذا قولٌ ظاهر؛ لأنهما معاً مئتانِ وسِت، فهما بمنزلةِ إحدىٰ الطُّوَل. وقيل: اختَلَفَ أصحابُ رسولِ الله ﷺ؛ فقال بعضُهم: الأنفالُ وبَراءةُ سورةٌ واحدة، وقال بعضُهم: هما سورتان، فتُرِكَتْ بينَهما فُرْجةٌ لِقولِ مَنْ قال: هما سُورتان، وتُرِكَتْ ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ لِقولِ مَنْ قال: هما سورةٌ واحدة.

[﴿بَرَآءَةٞ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلَّذِينَ عَٰهَدتُّم مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ * فَسِيحُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ أَرۡبَعَةَ أَشۡهُرٖ وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّكُمۡ غَيۡرُ مُعۡجِزِي ٱللَّهِ وَأَنَّ ٱللَّهَ مُخۡزِي ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ ١-٢]

﴿بَرَآءَةٞ﴾ خبرُ مُبتَدأٍ محذوف، أي: هذهِ براءة، و﴿مِّنَ﴾ لابتِداءِ الغاية، **مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ وليسَ بصِلة**، كما في قولك: بَرِئتُ مِنَ الدَّيْن، والمعنىٰ: هذه براءةٌ واصِلةٌ مِنَ الله ورسوله ﴿إِلَى ٱلَّذِينَ عَٰهَدتُّم﴾، كما تقول: كِتابٌ مِن فُلانٍ إلىٰ فُلان.

ويجوزُ أن يكونَ ﴿بَرَآءَةٞ﴾ مُبتَدأً لِتَخْصيصِها بصِفَتِها، والخبر: ﴿إِلَى ٱلَّذِينَ عَٰهَدتُّم﴾، كما تقول: رجلٌ مِن بني تميمٍ في الدَّار.

قوله: (**قيل: فإنَّ النبيَّ ﷺ**): يعني: اعتَرَضُوا علىٰ ابنِ عُيينةَ بفعلِ النبيِّ ﷺ.

قوله: (**مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ وليس بصِلَة**): أي: ظرفٌ مُستَقِرّ، وليسَ لغواً، كما في قولهم: بَرِئتُ من الدَّيْن، فإنه صِلَة.

وقُرِئ: «براءةً» بالنَّصب؛ علىٰ: اسمَعُوا بَراءة، وقرأ أهلُ نَجْران: «مِنِ الله» **بكَسْرِ النُّون**، والوجهُ الفَتْحُ مَعَ لامِ التعريفِ لكَثْرتِه. والمعنىٰ: أنَّ اللهَ ورسولَه قد بَرِئَا مِنَ العَهْدِ الذي عاهدتُّم به المُشركين، وأنه منبوذٌ إليهم.

فإن قلتَ: لِـمَ عُلِّقَتِ البراءةُ بالله ورسولِه، والمُعاهدةُ بالمُسلمين؟ قلتُ: قد أذِنَ اللهُ في مُعاهَدةِ المُشـركينَ أولاً، فاتفَقَ المُسلمونَ معَ رسولِ الله ﷺ وعاهَدُوهُم، فلما نَقَضُوا العَهْدَ أوجَبَ اللهُ تعالىٰ النَّبْذَ إليهم، فخُوطِبَ المُسلِمونَ بما تَـجَدَّدَ مِن ذلك، فقيل لهم: اعلَمُوا أنَّ اللهَ ورسولَه قد بَرِئَا مما عاهدتُّم به المشركين.

قوله: (**«مِنِ الله»، بكسر النون**): قال ابنُ جِنِّي: «حكاها سِيبَوَيه، وهو أولىٰ القياس، تكسِـرُها لالتِقاءِ الساكنين، غيرَ أنه كَثُـرَ استِعمالُ «مِنْ» مع «لام» المعرفة، فهَـرَبُوا مِن توالي الكَسـرَتَين إلىٰ الفَتْح، وإذا كانوا قد قالوا: «قُمَ الليل» و«قُلَ الحق»، ففتحوا، ولم يَلْقَ هناك كسـرتان، فالفَتْحُ في ﴿مِّنَ ٱللَّهِ﴾ لتوالي الكَسْـرَتَينِ أولىٰ»(١).

قوله: (**لِـمَ عُلِّقَتِ البراءةُ بالله ورسولِه، والمُعاهَدةُ بالمُسلِمين؟**): يعني: كانَ المُناسِبُ أن تُنسَبَ المُعاهَدةُ والبراءةُ كلاهما: إما إلىٰ المُؤمنينَ معاً، أو إلىٰ ذاتِهِ عَـزَّ وجَلَّ معاً، كما قال صاحبُ «التقريب»، وإنما عَلَّـقَ البراءةَ بالله والرسولِ مع أنَّ المُعاهَدةَ من المُسلِمين، وحَقُّ البراءةِ أن تُنسَبَ إلىٰ المُعاهِد؛ لأنَّ اللهَ تعالىٰ أذِنَ في المُعاهَدة، فكأنه عاهَدَ وبَرِئ.

أجابَ المُصنِّفُ بأنَّ ذلكَ إعلامٌ بحَسَبِ الوُقُوع وترتيبِ الوجود، أذِنَ اللهُ لرسولِهِ ﷺ والمُؤمنين أولاً بالمُعاهَدة، فعاهَدُوا، ثم لـمَّا نَقَضَ المُشـركونَ العهدَ جَدَّدَ الله إعلاماً آخَرَ، وقالَ لهم: اعلَمُوا أنَّ اللهَ ورسولَه بَريءٌ منهم، فتَبرَّؤوا أنتم أيضاً.

ويُمكِنُ أن يُقالَ: إنَّ المُعاهَدةَ لم تكنْ إلا بإذنِ الله تعالىٰ وإباحتِه، فلمَّا نَـبَذَ المُشـركونَ العهدَ نَسَبَ اللهُ تعالىٰ البراءةَ إلىٰ نفسه، وضَمَّ مَعَهُ ذِكرَ الرسولِ ﷺ غَضَباً عليهم وتهديداً شديداً، فينطبقُ عليه قولُ المُصنِّف أولاً: «أذِنَ الله»، وثانياً: «أوجَبَ اللهُ النَّـبْذ».

---

(١) «المحتسب» لابن جني (١: ٢٨٣).

رُوِي: أنهم عاهَدُوا المُشـركينَ مِن أهلِ مكَّةَ وغيرِهم مِنَ العرب، فنَكَثُوا إلا ناساً منهم، وهم بنو ضَمْرةَ وبنو كِنانة، فنُبِذَ العَهْدُ إلىٰ الناكِـثين، وأُمِرُوا أن يَسِيحُوا في الأرضِ أربعةَ أشهُرٍ آمِنينَ أين شاؤوا، وألا يُتعرَّضَ لهم، وهي الأشهُرُ الحرمُ في قوله: ﴿ فَإِذَا ٱنسَلَخَ ٱلْأَشْهُرُ ٱلْحُرُمُ﴾ [التوبة: ٥]، وذلكَ لِصيانةِ الأشهُرِ الحرمِ مِن القَتْلِ والقِتالِ فيها.

وكان نزولُها سنةَ تِسعٍ مِنَ الهِجرة، وفَتْحُ مكَّةَ سنةَ ثمانٍ، وكانَ الأميرُ فيها عَتَّابَ بنَ أَسِيد، فأمَّـرَ رسولُ الله ﷺ أبا بكرٍ علىٰ مَوسِمِ سنةِ تِسعٍ، ثم أتبعَه علياً رضيَ اللهُ عنه راكِبَ **العَضْباءِ** لِيقرَأَها علىٰ أهلِ المَوسِم، فقيل له: لو بَعَثْتَ بها إلىٰ أبي بكر؟ فقال: «**لا يُؤدِّي عنِّي إلا رجلٌ مني**»، فلمَّا دَنَا عليٌّ سَمِعَ أبو بكرٍ رضيَ اللهُ عنه الرُّغَاء، فوقف، وقال: هذا رُغَاءُ ناقةِ رسولِ الله ﷺ، فلمَّا لَـحِقَه قال: أميرٌ أو مأمور؟ قال: مأمور.

قال صاحبُ «الانتصاف»: «فيه سِـرٌّ، وذلك أنه لا يُسنَدُ العهدُ إلىٰ الله تعالىٰ في مقامٍ يُوهِمُ شائبةَ النَّـقْضِ إجلالاً وتعظيماً لكِبريائِه، ألا ترىٰ وَصِيَّةَ رسولِ الله ﷺ لأُمَراءِ السَّـرايا: «وإذا نزلتَ بحِصْن، فطَلَبُوا النُّزولَ علىٰ حُكمِ الله تعالىٰ فأنزِلْهم علىٰ حُكمِك، فإنكَ لا تدري أصادَفْتَ حُكمَ الله تعالىٰ أم لا؟ وإنْ طَلَبُوا ذِمَّةَ الله فأنزِلْهم علىٰ ذِمَّتِك، فلأَنْ تَخفِرَ ذِمَّتَكَ خيرٌ مِن أن تَخفِرَ ذِمَّةَ الله»[1]، فتوقيرُ عَهْدِ الله واجب، وقد تحقَّقَ مِنَ المُشركينَ النَّـكْث، وتَـبـرَّأَ اللهُ ورسولُه منه، فأحرىٰ بأنْ لا يُنسَبَ العهدُ المنبوذُ إلىٰ الله تعالىٰ»[2].

قوله: (**العَضْباء**): وهي مشقوقةُ الأُذُن، وقيل: العَضْباءُ لقبٌ لناقةِ رسولِ الله ﷺ، ولم تكنْ مشقوقةَ الأُذُن.

قوله: (**لا يُؤدِّي عنِّي إلا رجلٌ منِّي**): روىٰ أحمدُ بنُ حَنبَل[3] عن أبي جُنادةَ قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقولُ: «عليٌّ منِّي وأنا منه، ولا يُؤدِّي عنِّي إلا أنا أو عليّ».

---

(١) أخرجه مسلم (١٧٣١) من حديث بُريدة رضيَ اللهُ عنه.

(٢) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ١٧٢) بحاشية «الكشاف».

(٣) في «مسنده» (١٧٥٠٥) و(١٧٥١٠-١٧٥١٢)، وأخرجه أيضاً ابن ماجه (١١٩).

ورُوِي: أنَّ أبا بكرٍ رضيَ اللهُ عنه لـمَّا كانَ ببعضِ الطَّريقِ هَبَطَ جِبريلُ عليه السَّلام، فقال: يا مُحمَّد، لا يُبلِّغَنَّ رِسالَتَكَ إلا رجلٌ مِنك، فأرسِلْ علياً، فرَجَعَ أبو بكرٍ إلىٰ رسولِ الله ﷺ، فقال: يا رسولَ الله، أشيءٌ نَـزَلَ مِنَ السَّماء؟ قال: «نعم، فسِـرْ وأنتَ علىٰ المَوسِم، وعليٌّ يُنادي بالآي»، فلما كانَ قبلَ التَّـرْوِيةِ خَطَبَ أبو بكرٍ وحَدَّثَهم عن مَناسِكِهم، وقام عليٌّ يومَ النَّحْرِ عندَ جَمْرةِ العَقَبة، فقال: يا أيها الناس، إني رسولُ رسولِ الله إليكم، فقالوا: بماذا؟ فقرأ عليهم ثلاثينَ أو أربعينَ آية، وعن مُجاهِد: ثلاثَ عشـرة.

ثم قال: أُمِرتُ بأربع: أنْ لا يَقرَبَ البيتَ بعدَ هذا العامِ مُشـرِك، ولا يَطُوفَ بالبيتِ عُرْيان، ولا يَدخُل الجنَّـةَ إلا كُلُّ نفسٍ مُؤمِنة، وأن يُتَمَّ إلىٰ كُلِّ ذي عَهْدٍ عَهْدُه، فقالوا عندَ ذلك: يا علي، أبلِغِ ابنَ عَمِّكَ أنَّا قد نَـبَذْنا العَهْدَ وراءَ ظُهُورِنا، وأنه ليسَ بينَنا وبينَه عَهْد؛ إلا طَعْنٌ بالرِّماح، وضَـرْبٌ بالسُّيوف.

وقيل: إنما أُمِرَ أن لا يُبلِّغَ عنه إلا رجلٌ منه؛ لأنَّ العربَ عادتُها في نَقْضِ عُهُودِها أن يَتَولَّىٰ ذلكَ علىٰ القَبيلةِ رجلٌ منها، فلو تَـوَلَّاهُ أبو بكرٍ لجازَ أن يقولوا: هذا خِلافُ ما يُعرَفُ فينا في نَقْضِ العُهُود، فأُزيـحَتْ عِلَّـتُهم بتَوْليةِ ذلكَ علياً رضيَ الله عنه.

وروىٰ الترمذيُّ(١) عن أنس قال: بَعَثَ النبيُّ ﷺ ببراءةَ مع أبي بكرٍ رضيَ اللهُ عنه، ثم دعاه، فقال: «لا ينبغي لأحدٍ أن يُبلِّغَ هذا إلا رجلٌ مِن أهلي»، فدعا علياً رضيَ اللهُ عنه وأعطاه إيَّاه.

قوله: (أُمِرتُ بأربع): أي: أن أناديَ بأربع. فإن قلتَ: ما فائدةُ النِّداءِ بقولِه: «ولا يَدخُلَنَّ الجنَّةَ إلا كُلُّ نفسٍ مُؤمِنة»؟ قلتُ: الإعلامُ بأنَّ المُشركَ لا يُقبَلُ منه بعدَ هذا غيرُ الإيمان، كقوله تعالىٰ: ﴿ فَإِذَا ٱنسَلَخَ ٱلْأَشْهُرُ ٱلْحُرُمُ فَٱقْتُلُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ ﴾، إلىٰ قوله: ﴿فَإِن تَابُوا۟ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ فَخَلُّوا۟ سَبِيلَهُمْ ﴾ [التوبة: ٥]، وهو من باب: لا أُرينَّكَ هاهنا(٢)، يعني: أُمِرتُ بأن أناديَ بأن يَتَّصِفُوا بما يَستَعِدُّون(٣) به أن يكونوا أهلاً للجنّة، إذ لا يُقبَلُ منهم سِوىٰ هذا.

---

(١) في «جامعه» (٣٠٩٠)، وقال: «حديث حسن غريب».

(٢) سيأتي بيانُه ص٢١٦ تعليقاً عند تفسير الآية ٢٨ من هذه السورة.

(٣) في الأصول الخطية: «يستعدوا».

فإن قلتَ: الأشهُرُ الأربعةُ ما هي؟ قلتُ: عن الزُّهْري: أنَّ براءةَ نـزَلَتْ في شَوَّال، فهيَ أربعةُ أشهُر: شَوَّال، وذو القَعْدة، وذو الحجَّة، والمُحَرَّم. وقيل: هي عِشرونَ مِن ذي الحجَّة، والمُحرَّمُ، وصَفَر، وشهرُ ربيعِ الأول، وعَشرٌ مِن شهرِ ربيعِ الآخِر، وكانت حُرُماً؛ لأنهم أُومِنُوا فيها وحُرِّمَ قَتْلُهم وقِتالُهم، أو علىٰ التغليب؛ لأنَّ ذا الحجَّةِ والمُحرَّمَ منها.

وقيل: لِعَشْرٍ مِن ذي القَعْدةِ إلىٰ عَشْرٍ مِن شهر ربيعِ الأول؛ لأنَّ الحجَّ في تلكَ السَّنَةِ كانَ في ذلكَ الوقتِ للنَّسيء الذي كانَ فيهم، ثم صار في السَّنَةِ الثانيةِ في ذي الحجَّة.

فإن قلتَ: ما وجهُ إطباقِ أكثرِ العُلماء علىٰ جوازِ مُقاتَلةِ المُشركينَ في الأشهُر الحرم، وقد صانَها اللهُ تعالىٰ عن ذلك؟ قلتُ: قالوا: نُسِخَ وُجُوبُ الصِّيانة، وأُبيحَ قِتالُ المُشركينَ فيها.

قوله: (**أو علىٰ التغليب**): عطفٌ علىٰ «لأنهم أُومِنُوا»، أي: أُطلِقَ علىٰ عشرينَ مِن ذي الحجَّةِ[1] إلىٰ عَشـرٍ[2] مِن ربيعِ الآخِرِ اسمُ الأشهُرِ الحرُم، لأنهم أُومِنوا فيها وحُرِّمَ قَتلُهم وقِتالُهم، أو أُطلِقَ هذا الاسمُ علىٰ التغليب، يعني: غُلِّبَ ذو الحجّةِ والمُحَرَّمُ، لأنهما مِنَ الأشهُرِ الحرُمِ بالاتفاق، علىٰ صَفَرٍ وربيعِ الأوَّلِ وبعضِ ربيعِ الآخِر، لأنها ليست مِنَ الأشهُر الحرم، فسُمُّوا بالأشهُرِ الحرم.

قوله: (**وقيل: لعَشْرٍ مِن ذي القعدةِ إلىٰ عشـرٍ مِن ربيعِ الأوَّل**): وهذا أقربُ الأقوال؛ لأنَّ نِداءَ عليٍّ بالآياتِ كان يومَ النَّحْر عند جمرة العَقَبة[3]، كما سبق.

قوله: (**للنَّسيءِ الذي كانَ فيهم**): رُوِيَ أنهم كانوا يُنسِئُون الحجَّ كُلَّ عامَين من شهرٍ إلىٰ شهرٍ آخر، ويجعلونَ الشَّهرَ الذي أنسَؤُوا فيه مُلغىً، فتكونُ تلكَ السَّنةُ ثلاثةَ عشـرَ شهراً،

---

(١) أي: العشرون الأخيرة منه، فتكون البدايةُ من العاشر من ذي الحجة.

(٢) كذا في (ط) و(ف)، وهو الصواب، وفي (ح): «عشرين»، وهو خطأ نشأ عن توهُّم البدء من اليوم العشرين من ذي الحجة، وليس كذلك كما عُلِمَ من الحاشية السابقة.

(٣) ويومُ النَّحْر هو اليومُ العاشر من ذي الحجة، إلا أنه كان في تلك السنة في ذي القعدة؛ للنسيء الذي فعله أهلُ الجاهلية، كما تُفيدُه تتمةُ عبارة الزمخشري.

....

ويتركونَ العامَ الثاني علىٰ ما كانَ عليه الأول، فلا يزالونَ كذلكَ إلىٰ خمسٍ وعشرينَ سنة، ثم يَستَديرُ حينئذٍ الشهرُ الذي بُدِئَ منه، وكانت السَّنةُ التي حَجَّ فيها رسولُ الله ﷺ حَجَّةَ الوداع التي وَصَلَ[1] ذو الحجَّةِ إلىٰ مَوضِعِه، فقال ﷺ في خُطْبَتِه: «إنَّ الزمانَ قد استَدار كهيئتِهِ يومَ خلَقَ اللهُ السَّماواتِ والأرض، السَّنةُ[2] اثنا عشرَ شهراً»، يعني: أنَّ اللهَ تعالىٰ أدحَضَ أمْرَ النَّسيء، فإنَّ حِسابَ السنةِ قد استقامَ ورَجَعَ إلىٰ الأصلِ الموضوعِ يومَ خَلَقَ السَّماواتِ والأرض. قولُه: «السَّنةُ اثنا عشرَ شهراً» تأكيدٌ في إبطالِ أمْرِ النَّسيء.

وروىٰ مُحيي السُّنَّةِ في «شرح السُّنَّة»: «أنَّ العربَ كانت في الجاهليةِ قد بَدَّلَتْ أشهُرَ الحجّ، وذلك أنهم كانوا يَعتَقِدُونَ تعظيمَ هذه الأشهُرِ الحرم، ويَتَحرَّجُونَ فيها عن القِتال، فاستَحَلَّ بعضُهم القِتالَ فيها مِن أجلِ أنَّ عامَّةَ مَعايِشِهم كانت من الصَّيدِ والغارة، وكان يَشُقُّ عليهم الكَفُّ عن ذلكَ ثلاثةَ أشهرٍ علىٰ التوالي، وكانوا إذا استَحَلُّوا شهراً منها، حَرَّمُوا مكانَه شهراً آخر، وهو النَّسيءُ الذي ذكر اللهُ تعالىٰ في كتابه: ﴿إِنَّمَا ٱلنَّسِىٓءُ زِيَادَةٌ فِى ٱلْكُفْرِ﴾ [التوبة: ٣٧]، ومعنىٰ النَّسيء: تأخيرُ تحريمِ رَجَبٍ إلىٰ شعبان، والمُحرَّمِ إلىٰ صَفَر، مأخوذٌ من: نَسَأتُ الشيء[3]: إذا أخَّرتَه، وكانَ ذلكَ في كِنانة، وإذا أخَّرُوا تحريمَ المُحَرَّمِ إلىٰ صَفَر، ومَكَثُوا كذلكَ زماناً، ثم احتاجوا إلىٰ تأخيرِ تحريم صَفَرٍ إلىٰ الربيع، فَعَلُوا هكذا شهراً بعدَ شهر، حتىٰ استَدار التحريمُ علىٰ السَّنَةِ كُلِّها، فقامَ الإسلام، وقد رَجَعَ المُحَرَّمُ إلىٰ مَوضِعِه الذي وَضَعَه الله»[4].

وقد سبقَ في سورةِ البقرةِ عندَ قولِه تعالىٰ: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِى ٱلْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٧] روايةٌ عن بعضِهم علىٰ غير هذهِ الطريقة.

---

(١) كذا في (ف)، فيكون قوله: «التي وصل» هو خبر «كانت»، أي: كانت السَّنَةُ التي حجَّ فيها... السَّنَةَ التي وَصَلَ، إلخ. وفي (ط): «وهي السنة التي وصل...»، ووجهُه أن تُجعَلَ «كان» تامة، والله أعلم.

(٢) من قوله: «التي حَجَّ فيها» إلى هنا، سقط من (ح).

(٣) في (ط) و(ح): «نسأت الشهر»، والمُثبتُ من (ف)، وهو أكثر فائدة.

(٤) «شرح السنة» للبغوي (٧: ٢٢٠-٢٢١).

﴿غَيۡرُ مُعۡجِزِي ٱللَّهِ﴾: لا تَفوتُونَه وإن أمهَلَكُم، وهو مُخزِيكُم، أي: مُذِلُّكُم في الدُّنيا بالقَتْل، وفي الآخرةِ بالعذاب.

[﴿وَأَذَٰنٞ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوۡمَ ٱلۡحَجِّ ٱلۡأَكۡبَرِ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥۚ فَإِن تُبۡتُمۡ فَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ وَإِن تَوَلَّيۡتُمۡ فَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّكُمۡ غَيۡرُ مُعۡجِزِي ٱللَّهِۗ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ ٣]

﴿وَأَذَٰنٞ﴾ ارتفاعُه كارتفاعِ ﴿بَرَآءَةٞ﴾ علىٰ الوجهين، ثم الجملةُ معطوفةٌ علىٰ مِثلِها، ولا وَجْهَ لِقَولِ مَنْ قال: إنه معطوفٌ علىٰ ﴿بَرَآءَةٞ﴾، **كما لا يُقال: «عمرٌو» معطوفٌ علىٰ «زيد»، في قولك: زيدٌ قائمٌ وعمرٌو قاعد**، والأذان: بمعنىٰ الإيذان، وهو الإعلام، كما أنَّ الأمانَ والعطاءَ بمعنىٰ الإيمان والإعطاء.

فإن قلتَ: أيُّ فرقٍ بينَ معنىٰ الجملةِ الأولىٰ والثانية؟ قلتُ: **تلك إخبارٌ بثُبوتِ البراءة**، وهذهِ إخبارٌ بوجوبِ الإعلام بما ثبت.

قوله: (**كما لا يُقال: «عمرٌو» معطوفٌ علىٰ «زيد» في قولك: زيدٌ قائمٌ وعمرٌو قاعد**): ولقائلٍ أن يقول: لِـمَ لا يجوزُ أن يُعطَفَ علىٰ ﴿بَرَآءَةٞ﴾، علىٰ أن يكونَ مِن عطفِ الخبر علىٰ الخبر، كأنه قيل: هذهِ السُّورةُ براءةٌ مِنَ الله ورسولِه إلىٰ الذينَ عاهَدتُم خاصَّة، وأذانٌ مِنَ الله ورسولِه إلىٰ الناسِ عامَّة. نعم، الأحسَنُ الأوجَهُ أن يكونَ عطفَ جملةٍ علىٰ جملة، لئلَّا تَتخلَّلَ بينَ الخبرينِ جملٌ كثيرةٌ أجنبية، ولئلَّا يفوتَ التطابُقُ بينَ المُبتَدأ والخبرِ تأنيساً وتذكيراً[1].

قوله: (**تلك إخبارٌ بثُبوتِ البراءة**): يعني: قولُه: ﴿بَرَآءَةٞ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ﴾ يعني: هذه براءةٌ ثابتةٌ من الله ورسوله[2] ﴿إِلَى ٱلَّذِينَ عَٰهَدتُّم﴾ إخبارٌ مِنَ الله تعالىٰ لـمَنْ خاطبَهم بقولِه: ﴿عَٰهَدتُّم﴾[3]، بثُبُوتِ هذا الحكم في عِلم الله تعالىٰ، وقولُه: ﴿وَأَذَٰنٞ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى

---

(١) نقلَ كلامَ المُؤلِّفِ هذا: العلامةُ الألوسيُّ رحمه الله تعالىٰ في «روح المعاني» (١٠: ٤٦)، ونقل عن بعضهم اعتراضاً عليه، ثم الجوابَ عنه، فانظره إن شئت.

(٢) قوله: «بمعنىٰ: هذه براءة ثابتة من الله ورسوله» سقط من (ف).

(٣) قوله: «إخبار من الله تعالى لمن خاطبهم بقوله: ﴿عَٰهَدتُّم﴾» سقط من (ح).

فإن قلتَ: لِـمَ عُلِّقَتِ البراءةُ بالذين عُوهِدُوا مِنَ المُشركين، وعُلِّقَ الأذانُ بالناس؟ قلتُ: لأنَّ البراءةَ مُختَصَّةٌ بالمُعاهَدِينَ والنَّاكِثين منهم، وأما الأذانُ فعامٌّ لجميعِ الناس؛ مَنْ عاهَدَ ومَنْ لم يُعاهِد، ومَنْ نَكَثَ مِنَ المُعاهِدِينَ ومَنْ لم يَنكُث.

﴿يَوْمَ ٱلْحَجِّ ٱلْأَكْبَرِ﴾: يوم عَرَفة، وقيل: يوم النَّحْر؛ لأنَّ فيه تمامَ الحجِّ ومُعظَمَ أفعالِه؛ مِنَ الطواف، والنَّحْر، والحلق، والرَّمْي. وعن عليٍّ رضيَ اللهُ عنه: أنَّ رجلاً أخذَ بلِجامِ دابَّتِه، فقال: ما الحجُّ الأكبر؟ قال: يومُك هذا، خَلِّ عن دابتي!

وعن ابن عُمَرَ رضيَ اللهُ عنه: أنَّ رسولَ الله ﷺ وَقَفَ يومَ النَّحْرِ عند الجمراتِ في حَجَّةِ الوداع، فقال: «هذا يومُ الحجِّ الأكبر».

ووُصِفَ الحجُّ بالأكبر؛ لأنَّ العُمرةَ تُسمَّىٰ الحجَّ الأصغر، **أو جُعِلَ الوقوفُ بعَرَفةَ هو الحجَّ الأكبر**؛ لأنه مُعظَمُ واجباته؛ لأنه إذا فاتَ فاتَ الحج، وكذلك إن أُريدَ به يومُ النحر؛ لأنَّ ما يُفعَلُ فيه مُعظَمُ أفعالِ الحجِّ فهو الحجُّ الأكبر.

ٱلنَّاسِ﴾ إخبارٌ منه تعالىٰ لأولئكَ الـمُخاطَبينَ واجبُ التبليغ إلىٰ كافَّةِ الناسِ في ذلكَ اليومِ المخصوص، بما ثَبَتَ في حُكمِ الله تعالىٰ مِن تلكَ البراءة.

فقولُه: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِىٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ إجمالٌ لتفصيل ما أخبَرَ أولاً مِن قولِه: ﴿بَرَآءَةٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلَّذِينَ عَٰهَدتُّم﴾، إلىٰ قوله: ﴿فَسِيحُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾، المُشتَمِلِ[1] علىٰ التهديدِ والوعيد، بقوله: ﴿وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِى ٱللَّهِ وَأَنَّ ٱللَّهَ مُخْزِى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [التوبة: ١-٢]، ومِن ثَمَّ رتَّبَ عليه قولَه: ﴿فَإِن تُبْتُمْ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾، فالكلامُ مُدمَجٌ بعضُه في بعض، الثاني مُقرِّرٌ للأوَّلِ مُتضمِّنٌ لمعنىً زائدٍ عليه.

قوله: (**أو جُعِلَ الوقوفُ بعَرَفةَ هو الحجَّ الأكبر**): عطفٌ معنويٌّ علىٰ قوله: «لأنَّ العُمْرة»، كأنه قال: إنما سُمِّيَ مجموعُ الأركانِ بالحجِّ الأكبر، لأنَّ العُمْرةَ حَجٌّ أصغَر، أو سُمِّيَ بعض

---

(١) من قوله: «لتفصيل ما أخبر» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

وعن الحسن: سُمِّيَ يومَ الحجِّ الأكبر؛ لاجتماعِ المُسلمينَ والمُشركينَ فيه، ومُوافقتِه لأعيادِ أهلِ الكتاب، ولم يَتَّفِقْ ذلكَ قبلَه ولا بعدَه، فعَظُمَ في قَلبِ كُلِّ مُؤمِنٍ وكافر.

حُذِفَتِ الباءُ التي هيَ صِلةُ «الأذانِ» تخفيفاً، وقُرِئ: «إنَّ اللهَ» بالكَسْر؛ لأنَّ «الأذانَ» في معنىٰ «القول».

﴿وَرَسُولُهُۥ﴾ عطفٌ علىٰ المَنْويِّ في ﴿بَرِيٓءٌ﴾، أو علىٰ محلِّ «إنَّ» المكسورةِ واسمِها،...

أركانِ الحجِّ ـ وهو الوقوفُ بعَرَفة ـ بالحجِّ الأكبر، لأنه مُعظَمُ أركانِ الحج، وبقيَّةُ الأركانِ دونَه أو أصغرُ منه؛ تسميةً لمُعظَم الشيءِ باسم كُلِّه.

قوله: (**حُذِفَتِ الباءُ التي هي صِلةُ «الأذانِ» تخفيفاً**): قال أبو البقاء: «﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ بفتح الهمزة، وفيه وجهان: **أحدُهما**: هو خبرُ الأذان، أي: الإعلامُ من الله براءتُه من المشركين، **والثاني**: هو صفة، أي: وأذانٌ كائنٌ بالبراءة، وقيل: التقدير: وإعلامٌ مِنَ الله بالبراءة، فالباءُ مُتعلِّقةٌ بنفسِ المصدر»(١).

قوله: (**أو علىٰ محلِّ «إنَّ» المكسورة**): أي: ﴿وَرَسُولُهُۥ﴾ عطفٌ علىٰ محلِّ «إنَّ» المكسورة واسمِها، علىٰ تقديرِ عدَمِها، وذلك لأنَّ المكسورةَ لـمَّا لم تُغيِّـرِ المعنىٰ جاز أن تُقدَّرَ كالعَدَم، فتُعطَف علىٰ محلِّ ما عَمِلَتْ فيه. هذا معنىٰ قولهم: يُعطَفُ علىٰ محلِّها مَعَ اسمِها(٢).

هذا علىٰ ما قُرِئَ في الشاذّةِ بكسر «إنَّ» ظاهر، وأما علىٰ المشهورةِ بفَتْح «أنَّ»؛ فلأنها في تأويل المكسورة، قال أبو البقاء: «هذا عندَ المُحقِّقِينَ غيرُ جائز، لأنَّ المفتوحةَ لها مَوضِعٌ غيرُ الابتِداء، بخِلافِ المكسورة»(٣).

قال ابنُ الحاجب: «﴿وَرَسُولُهُۥ﴾ بالرفع معطوفٌ علىٰ «إنَّ» باعتِبارِ المَحَلِّ، وإنْ كانت مفتوحةً لأنها في حُكم المكسورة، وهذا مَوضِعٌ لم يُنبِّه عليه النَّحْويُّون، فإنهم إذا قالوا: يُعطَفُ

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٣٤).

(٢) في (ح): «على محلِّ اسمها»، وهو خطأ.

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٦٣٥).

....

علىٰ اسم «إنَّ» المكسورةِ دونَ غيرها، تَوهَّـمُوا أنه لا يجوزُ العطفُ علىٰ المفتوحة، والمفتوحةُ تَنقَسِمُ إلىٰ قِسمَين: قسمٌ يجوزُ العطفُ علىٰ اسمِها بالرفع، وقسمٌ لا يجوز.

فالذي يجوز: هو أن تكونَ في حُكمِ المكسورة، كقولك: عَلِمتُ أنَّ زيداً قائمٌ وعمرٌو، لأنه في معنىٰ: إنَّ زيداً قائمٌ وعمرٌو، فكما جاز العطفُ ثَمَّ جاز هاهنا، ألا ترىٰ أن «عَلِمَ» لا يَدخُلُ إلا علىٰ المُبتَدأ والخبر، يَدُلُّ علىٰ ذلك وُجُوبُ الكسرِ في قولك: عَلِمتُ إنَّ زيداً لقائم[1]، وإنما انتَصَبَ بعدَها[2] توفيراً لِـمَا يَقتَضِيهِ «عَلِمتُ» مِن معنىٰ المفعوليَّة، وإذا تحقَّقَ أنها في حُكمِ المكسورةِ جاز العطفُ علىٰ مَوضِعِها.

وإنْ كانت المفتوحةُ علىٰ غير هذهِ الصِّفةِ لم يَـجُزِ العطفُ علىٰ اسمِها بالرَّفْع، مثلُ قولك: أعجَبَني أنَّ زيداً قائمٌ وعَمْراً، فلا يجوزُ إلا النَّصْب، لأنها ليسَت مكسورةً ولا في حُكمِها»[3].

وقال في غير هذا الموضع[4]: «إنمـا لم يُعطَفْ علىٰ المفتوحةِ لفظاً ومعنىٰ؛ لأنها واسمَها وخَبَـرَها بتأويلِ خَبَـرٍ واحد، فلو قَدَّرْتَ أنها في حُكمِ العَدَم لأخَلَّتْ بموضوعِها، بخِلافِ «إنَّ» المكسورة، لأنها لا تُغيِّـرُ المعنىٰ، فجاز تقديرُ عَدَمِها لكونها للتأكيدِ المَحْض، كما جاز تقديرُ عَدَم الباءِ المُؤكِّدةِ في قوله:

فلسنا بالجبال ولا الحديدا»[5]

---

(١) والوجوبُ هنا بسبب دخول اللام، قال الزمخشري في «المُفصَّل» ص٢٩٥: «لأنَّ اللام لا تتأخَّر عن المبتدأ والخبر»، فيجبُ كسرُ همزة «إنَّ» لأنَّ الجملة اسمية، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾ [المنافقون: ١]. وانظر: «شرح ابن عقيل» (١: ٣٥٤ و٣٧٧).

(٢) أي: إنما فُتِحَت همزةُ «أنَّ» في قولك: «علمتُ أنَّ زيداً قائم».

(٣) «الأمالي النحوية» لابن الحاجب (٣: ٦١ - ٦٢) رقم (٦٥).

(٤) المصدر السابق (١: ٦٣) رقم (٣١).

(٥) عَجُز بيت لعُقَيبة بن هُبيرة الأسدي يُخاطِبُ به معاويةَ بنَ أبي سفيان، وأوله:

مُعاوِيَ إننا بَشَـرٌ فأسْجِـحْ =

وقُرِئَ بالنَّصْب؛ عطفاً علىٰ اسم «أنَّ»، أو لأنَّ الواوَ بمعنىٰ «مع»، أي: بَرِيءٌ مَعَهُ منهم، **وبالجرِّ علىٰ الجِوار**، وقيل: علىٰ القَسَم؛ **كقوله:** ﴿لَعَمْرُكَ﴾ [الحجر: ٧٢].

ويُحكَىٰ أنَّ أعرابياً سَمِعَ رجلاً يَقرَؤُها، فقال: إنْ كانَ اللهُ بريئاً مِن رَسُولِهِ فأنا منه بريء، **فلَبَّبَهُ** الرجلُ إلىٰ عُمَر، فحكىٰ الأعرابيُّ قِراءتَه، فعِندَها أمَرَ عُمَرُ رضيَ الله عنه بتعلُّم العربية.

﴿فَإِن تُبْتُمْ﴾ مِنَ الكُفرِ والغَدْر ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَإِن تَوَلَّيْتُمْ﴾ عن التوبة، أو ثبتُّم علىٰ التَّولِّي والإعراضِ عن الإسلامِ والوفاء، فاعلَمُوا أنكُم غيرُ سابقينَ الله، ولا فَائِتِينَ أَخْذَه وعِقابَه.

قوله: (**وبالجرِّ علىٰ الجِوار**): يعني: هو منصوبٌ معطوفٌ علىٰ اسم «أنَّ»، لكنْ مجرورٌ لِجوارِ قولِه: ﴿ٱلْمُشْرِكِينَ﴾، نحوُ قولِهم: جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ(١). وهذا ليسَ بشيء؛ لأنه قد عُلِمَ من قولِهِ تعالىٰ: ﴿وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾ [المائدة: ٦] ومن مواضعَ في «كتابه» أنَّ فائدةَ العطفِ علىٰ الجِوارِ اكتِسابُ المعطوفِ بعضَ معناهُ مِنَ المعطوفِ عليه، ولا يجوزُ ذلكَ هاهنا، وقال أبو البقاء: «ولا يكونُ عطفاً علىٰ ﴿ٱلْمُشْرِكِينَ﴾؛ لأنه يُؤدِّي إلىٰ الكفر»(٢).

قوله: (**كقولِهِ:** ﴿لَعَمْرُكَ﴾): قال ابنُ قُتيبة: لَعَمْرُكَ ولَعَمْرُ الله: هو العُمُر، يقال: أطالَ اللهُ عُمُرَكَ وعَمْرَك، وهو قَسَمٌ بالبقاء، يُريدُ المُصنِّفُ أنه تعالىٰ أقسَمَ به ﷺ هاهنا، كما أقسَمَ به في قولِهِ تعالىٰ: ﴿لَعَمْرُكَ﴾، ويجوزُ مِنَ الله أن يُقسِمَ بأشياءَ غيرِه، كما لا يجوزُ منَّا أن نُقسِمَ بغيرِ الله.

قوله: (**فلَبَّبه**)، **الجوهري:** «لَبَّبْتُ الرجلَ تلبيباً: إذا جمعتَ ثيابَه عندَ صَدْرِهِ ونَحْرِه، ثم جَرَرتَه في الخصومة».

= وانظره مع سياقِه وقِصَّتِه في «العقد الفريد» (١: ٥٢).

والبيتُ من شواهد «الكتاب» لسيبويه (١: ٦٧) و(٢: ٢٩٢ و٣٤٤) و(٣: ٩١)، و«شرح الرَّضِيِّ على الكافية» (١: ٣٨٠) و(٢: ١٩١)، وغيرهما.

(١) فجرُّوا لفظةَ «خَرِبٍ»، مع أنها صفةُ «جُحْر»، وهو مرفوع. وانظر: «مغني اللبيب» لابن هشام (٢: ٦٨٢).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٣٥).

[﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ عَٰهَدتُّم مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ثُمَّ لَمْ يَنقُصُوكُمْ شَيْـًٔا وَلَمْ يُظَٰهِرُوا۟ عَلَيْكُمْ أَحَدًا فَأَتِمُّوٓا۟ إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ إِلَىٰ مُدَّتِهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَّقِينَ ﴾ ٤]

فإن قلتَ: مِمَّ استُثنِيَ قولُه: ﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ عَٰهَدتُّم ﴾؟ قلتُ: **وَجْهُه أن يكونَ مُستَثنىً مِن قوله:** ﴿فَسِيحُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [التوبة: ٢]، لأنَّ الكلامَ خِطابٌ للمُسلِمين، ...

قوله: (**وَجْهُه أن يكونَ مُستَثنىً مِن قولِه:** ﴿فَسِيحُوا۟﴾): يُوهِمُ أنَّ هاهنا[١] وجهاً آخر، قال أبو البقاء: «﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ عَٰهَدتُّم ﴾ في مَوضِعِ نَصْبٍ على الاستِثناءِ مِنَ ﴿ٱلْمُشْرِكِينَ﴾، ويجوزُ أن يكونَ مُبتَدأً، والخبرُ ﴿فَأَتِمُّوٓا۟﴾»[٢].

واختار الأولَ[٣] صاحبُ «الكواشي» والقاضي[٤]، كأنَّ التقدير: براءةٌ مِنَ الله ورسولِهِ إلىٰ المُشركينَ الناكِثينَ للعَهْدِ والذينَ لم يَنقُضُوا العَهْد، سواءٌ كانتْ مُدَّةُ عَهْدِهم أقلَّ مِن أربعةِ أشهُرٍ أو أكثَرَ أو غيرَ محدودة، ثم استَثنىٰ مِنَ الجميعِ الذينَ ضُرِبَ لهم أجَلٌ محدودٌ فوقَ أربعةِ أشهُر، ولم يَنقُضُوا العَهْد، فأُمِرُوا أن يُتِمُّوا عَهْدَهم. وقولُه: ﴿فَأَتِمُّوٓا۟ إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ﴾ جزاءُ شرطٍ محذوف.

وروىٰ مُحيي السُّنةِ عن جماعةٍ من المُفسِّرينَ ما يَقرُبُ مِن هذا الوَجْه[٥].

واختار الزَّجَّاجُ[٦] والمُصنِّفُ الوَجْهَ الثاني، لأنَّ ﴿ إِلَّا ﴾ إذا جُعِلَ استِدراكاً كانَ قولُه: ﴿ٱلَّذِينَ عَٰهَدتُّم﴾ مُبتدأ، وهو مُتضَمِّنٌ لمعنىٰ الشَّرط، فلذلك جِيءَ في الخبر بالفاء، ورَجَّحَ المُصنِّفُ هذا الوَجهَ بأنَّ قولَه: ﴿عَٰهَدتُّم﴾ وقولَه: ﴿فَأَتِمُّوٓا۟﴾ خِطابٌ للمُسلِمين، وقولَه: ﴿فَسِيحُوا۟﴾ أيضاً خِطابٌ لهم علىٰ إضمارِ القول، فالمُناسِبُ أن يكونَ مُستَثنىً منه، ليتطابقا،

---

(١) من أول الفقرة إلى هنا، سقط من (ح).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٣٥).

(٣) وهو أن يكون ما بعد «إلا» منصوباً على الاستثناء.

(٤) انظر: «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٢٩).

(٥) انظر: «معالم التنزيل» للبغوي (٤: ٩-١٣).

(٦) انظر: «معاني القرآن وإعرابه» للزجّاج (٢: ٤٣٠).

ومعناه: براءةٌ مِنَ الله ورَسُولِهِ إلىٰ الذين عاهدتُم مِنَ المُشركين، فقُولُوا لهم: سِيحُوا، إلا الذينَ عاهدتُم منهم، ثم لم يَنقُضُوا، فأتِمُّوا إليهم عَهْدَهُم. والاستِثناءُ بمعنىٰ الاستِدراك، كأنه قيلَ بعدَ أن أُمِرُوا في النَّاكِثين: ولكنِ الذينَ لم يَنكُثُوا فأتِـمُّوا إليهم عَهْدَهُم، ولا تُجرُوهُم مُجرَاهُم، ولا تجعلوا الوَفِـيَّ كالغادر.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ يعنـي: أَنَّ قَضِيّـةَ التقوىٰ أَنْ لا يُسَـوّىٰ بينَ القَبيلَيـن، فاتَّقُوا اللهَ في ذلك.

بخِلافِه إذا جُعِلَ مُستَثنىً مِنَ ﴿ٱلْمُشْرِكِينَ﴾، اللهم إلا أن يُذهَبَ إلىٰ التأويلِ المذكور، وفيه تعسُّفٌ كما قَـرَّرْناه، ولهذا قال: «وجهُه أن يكونَ مُستَثنىً[1] مِن قولِه: ﴿فَسِيحُواْ﴾».

وأيضاً علىٰ هذا يَـحسُنُ عطفُ قولِه: ﴿ وَأَذَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ الآية، علىٰ جملةِ ﴿بَرَآءَةٌ مِّنَ ٱللَّهِ﴾؛ ليُؤذِنَ بالتَّبـرِّي الكُلِّيِّ مِنَ المُشركين، وأنَّ هؤلاءِ المُعاهَدِينَ قد استُدرِكَ منهم ضرورة، وإلا فالحقُّ أن لا يُستَدرَكَ أحدٌ منهم، ولا يَـحسُنُ هذا علىٰ المُتصِل[2].

قال في «الانتصاف»: «ويجوزُ أن يكونَ ﴿فَسِيحُواْ﴾ خِطاباً مِنَ الله، ولا يُضمَرُ قبلَه: «قولوا»، ويكونُ الاستِثناءُ من قوله: ﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ عَٰهَدتُّم﴾، أي: براءةٌ من الله ورسولِهِ إلىٰ المُعاهَدِين، إلا الباقينَ علىٰ العهد، ويكونُ فيه خُروجٌ عن خِطابِ المُسلِمين في ﴿عَٰهَدتُّم﴾ إلىٰ خِطابِ المُشـركينَ في ﴿فَسِيحُواْ﴾، والتِفاتٌ بقوله: ﴿وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي ٱللَّهِ وَأَنَّ ٱللَّهَ﴾، وقياسُه: غيرُ مُعجِزِيَّ وأني مُخزي الكافرين. وفيه افتِنانٌ وتفخيمٌ للشأن، ثم يعودُ إلىٰ الخِطابِ للمُؤمنينَ في قولِه: ﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ عَٰهَدتُّم مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ثُمَّ لَمْ يَنقُصُوكُمْ شَيْـًٔا﴾»[3].

قوله: (**أَنَّ قَضِيّةَ التقوىٰ أَنْ لا يُسَوّىٰ بينَ القَبيلَين**): يُريدُ أنَّ قولَه تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ

---

(١) من قوله: «منه ليتطابقا» إلى هنا، سقط من (ط).

(٢) أي: على الاستثناء المتصل، وهو الوجه الأول.

(٣) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ١٧٤) بحاشية «الكشاف».

﴿لَمْ يَنقُصُوكُمْ شَيْـًٔا﴾: لم يَقتُلُوا مِنكُم أحداً، ولم يَضُرُّوكُم قَطّ، ﴿وَلَمْ يُظَـٰهِرُوا۟﴾: ولم يُعاوِنُوا ﴿عَلَيْكُمْ﴾ عَدُوّاً، **كما عَدَتْ بنو بكرٍ علىٰ خُزاعةَ عَيْبةِ رسولِ الله ﷺ**، وظاهَرَتْهم قُريشٌ بالسِّلاح، ....

ٱلْمُتَّقِينَ﴾ واردٌ علىٰ سبيل التعليل، لأنَّ التقوىٰ وَصْفٌ مُرتَّبٌ علىٰ الحكمَين، أعني قولَه: «فقولوا لهم: سِيحُوا»، وقولَه: ﴿فَأَتِمُّوٓا۟﴾، ومضمونهما عَدَمُ التسويةِ بينَ الغادرِ والوافي.

قوله: (**كما عَدَتْ بنو بكرٍ علىٰ خُزاعة**): مُتعَلِّقٌ بقوله: «أنْ لا يُسَوَّىٰ بينَ القَبيلَين، فاتقوا اللهَ في ذلك»، أي: فاتقوا اللهَ في عَدَم التسوية، كما اتقىٰ رسولُ الله ﷺ، فلم يُسَوِّ بينَ بني بكرٍ وبني خُزاعة، وقال: «لا نُصِرتُ إن لم أنصُرْكُم»(١).

روىٰ مُحيي السُّنَّة: «دَخلَتْ خُزاعةُ في عَهْدِ النبيِّ ﷺ عامَ الحُديبيَة، ودَخَلَ بنو بكرٍ في عَهْدِ قُريش، ثم عَدَتْ بنو بكرٍ علىٰ خُزاعة، فنالتْ منها، وأعانَتْهم قُريشٌ بالسِّلاح»(٢).

قوله: (**عَيْبةِ رسولِ الله ﷺ**)، **الجوهري**: «العَيْبة: ما تُجعَلُ فيه الثِّياب، والجمعُ: عِيَبٌ وعِياب»، **النهاية**: «في الحديث: «الأنصارُ كَرِشي وعَيْبتي»(٣): أي: خاصَّتي ومَوضِعُ سِرِّي، والعربُ تُكني عن الصُّدور بالعِياب؛ لأنها مُستودَعُ السَّرائر، كما أنَّ العِيابَ مُستودَعُ الثياب»(٤). وفي «الفائق»: «استعارَ الكَرِشَ والعَيْبةَ لموضِعِ السِّرِّ والأمانة، لأنَّ المُجتَرَّ يجمعُ عَلَفَه في كَرِشه، والرجلُ يَحمِلُ ثيابَه في عَيْبتِه»(٥).

(١) انظر: «المغازي» للواقدي (٢: ٧٩١)، و«الطبقات الكبرى» لابن سعد (٢: ١٣٤).

(٢) «معالم التنزيل» للبغوي (٤: ٩).

(٣) أخرجه البخاري (٣٧٩٩) و(٣٨٠١)، ومسلم (٢٥١٠) من حديث أنس بن مالك.

والكَرِش: للجَمَلِ ونَحْوِه من المُجتَرَّات كالمعدة للإنسان.

(٤) من قوله: «والجمع عِيَبٌ وعِياب» إلى هنا، سقط من (ط).

(٥) هذه الفقرة أُخِّرت في (ح) و(ف) بعد التي تليها (بعد الآية الكريمة ﴿وَيُذْهِبْ غَيْظَ قُلُوبِهِمْ﴾)، ووردت في (ط) في هذا الموضع، وهو المُوافقُ لترتيب «الكشاف».

حتىٰ وَفَدَ عمرُو بنُ سالمٍ الخزاعيُّ علىٰ رسولِ الله ﷺ، فأنشَدَه:

لاهُمَّ إني ناشِدٌ مُحمَّدا حِلْفَ أبينا وأبيكَ الأتلَدا
إنَّ قُريشاً أخلَفُوكَ المَوعِدا ونَقَضُوا ذِمَامَكَ المُؤكَّدا
هُمْ بيَّتُونا بالحَطيمِ هُجَّدا وقَتَّلُونا رُكَّعاً وسُجَّدا

فقال عليه السَّلام: «لا نُصِرتُ إن لم أنصُرْكُم».

قوله: (**لاهُمَّ إني ناشِدٌ مُحمَّدا**) الأبيات: «لاهُمَّ»: أصله: اللهُمَّ، والميمانِ عِوَضانِ عن حرفِ النِّداءِ عند البصريين، وجوَّزَ سِيبوَيْهِ أن يكونَ «لاه» أصْلُه اسمُ «الله»، ثم أُدخِلَتْ عليه اللام، فجَرَىٰ مَجرىٰ العَلَم كالعَبَّاس، وأصلُه: يا لاه، فأُبدِلَ الميمُ مِن حرفِ النِّداء، فصار: لاهُمَّ.

«ناشِد»: من قولهم في الاستِعطاف: نَشَدتُكَ بالله، أي: سألتُك بالله، وطَلَبتُ إليك بحَقِّه، ومعنىٰ: إني سائلٌ مُحَمَّداً، أي: سائلٌ ربي النُّصْرةَ بمُحمَّدٍ ﷺ.

«الحِلفُ» بالكسر: العهدُ بينَ القوم، والأحلاف: الذين يُحالِفُونَ القومَ علىٰ النُّصْرةِ والوفاء.

«الأتْلَد»: أفعَلُ التفضيل؛ مِنَ التالِد: القديم.

«حِلْفَ أبينا»: منصوبٌ بمُضمَر، أي: اذكُرْ وراعِ[1] الذِّمامَ القَديمَ الذي جَرَىٰ بينَ آبائنا، وكانَ بينَ عبدِ المُطَّلبِ وخُزاعةَ حِلفٌ قديم.

و«الحَطيم»: الذي فيه الميزاب، وهي الحِجْر[2]، وسُمِّيَ به لأنهم كانوا في الجاهلية يَحلِفُونَ فيه، فيُحطَمُ الكاذب.

قيل: فغَضِبَ لهم رسولُ الله ﷺ، وخَرَجَ إلىٰ مكَّة، ونَصَرَ اللهُ رسولَه، وشَفَىٰ اللهُ صُدورَ خُزاعةَ من بني بكرٍ بالنبيِّ ﷺ وبالمؤمنين، كما قال تعالىٰ: ﴿وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُّؤْمِنِينَ * وَيُذْهِبْ غَيْظَ قُلُوبِهِمْ﴾ [التوبة: ١٥].

---

(١) كذا في (ط)، وفي (ح) و(ف): «اذكر أوزاع»، وله وجه؛ يُقال: وَزَعتُه عن الأمر وَزْعاً: أي، منعتُه عنه ـ كما في «المصباح المنير» (وزع) ـ، وعلى هذا: فأوزاع الذِّمام: ما تحفظُه الذِّمَّةُ من الوفاء بالحِلفِ وعَدَم نَقْضِه.
(٢) يعني بالميزاب: ميزابَ الكعبة المُشرَّفة، زادها الله تعظيماً، وبالحِجْر: حِجرَ إسماعيل عليه السلام.

وقُرِئ: «لم يَنقُضُوكُم» بالضَّادِ مُعجَمةً، أي: لم يَنقُضُوا عَهْدَكُم.

ومعنىٰ ﴿فَأَتِمُّوٓاْ إِلَيۡهِمۡ﴾: فأدُّوهُ إليهم تاماً كامِلاً، قال ابنُ عَبَّاس: بَقِيَ لحيٍّ مِن كِنانةَ مِن عَهْدِهِم تِسعةُ أشهُر، فأُتِمَّ إليهم عَهْدُهُم.

[﴿ فَإِذَا ٱنسَلَخَ ٱلۡأَشۡهُرُ ٱلۡحُرُمُ فَٱقۡتُلُواْ ٱلۡمُشۡرِكِينَ حَيۡثُ وَجَدتُّمُوهُمۡ وَخُذُوهُمۡ وَٱحۡصُرُوهُمۡ وَٱقۡعُدُواْ لَهُمۡ كُلَّ مَرۡصَدٖۚ فَإِن تَابُواْ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ فَخَلُّواْ سَبِيلَهُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ﴾ ٥]

انسَلَخَ الشَّهْر: كقولهم: **انجَرَدَ الشَّهْر**، وسنةٌ جَرْداء، و﴿ٱلۡأَشۡهُرُ ٱلۡحُرُمُ﴾: التي أُبيحَ فيها للنَّاكِثِينَ أن يَسِيحُوا. ﴿فَٱقۡتُلُواْ ٱلۡمُشۡرِكِينَ﴾ يعني: الذين نَقَضُوكُم وظَاهَرُوا عليكم، ﴿حَيۡثُ وَجَدتُّمُوهُمۡ﴾ مِن حِلٍّ أو حَرَم، ﴿وَخُذُوهُمۡ﴾ وَأْسِرُوهُم، والأَخِيذ: الأَسِير، ﴿وَٱحۡصُرُوهُمۡ﴾: وقَيِّدُوهُم وامنَعُوهُم مِنَ التَّصَرُّفِ في البلاد، وعن ابنِ عباسٍ رضيَ اللهُ عنهما: حَصْرُهُم: أن يُحالَ بينَهم وبينَ المسجدِ الحرام.

﴿كُلَّ مَرۡصَدٖ﴾: كُلَّ ممرٍّ ومُجتازٍ تَرصُدُونَهم به، **وانتصابُه علىٰ الظَّرْف، كقوله:** ﴿لَأَقۡعُدَنَّ لَهُمۡ صِرَٰطَكَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ﴾ [الأعراف: ١٦]،........................

قوله: (**انجَرَدَ الشَّهر**)، **النهاية**: «في الحديث: «لأُجَرِّدَنَّكَ كما يُجَرَّدُ الضَّبّ»[1]، أي: لأسلَخَنَّكَ كما يُسلَخُ الضَّبُّ، لأنه إذا شُوِيَ جُرِّدَ مِن جِلدِه». **الأساس**: «ومن المجاز: وجَرَّدَهُمُ الجارودُ والجارودة، أي: العامُ والسَّنَة. وسنةٌ جَرْداء: كاملةٌ مُنجَرِدةٌ عن النقصان، وما رأيتُه منذُ أجرَدان وجَريدان، أي: نهاران».

قوله: (**وانتِصابُه علىٰ الظَّرْف، كقوله:** ﴿لَأَقۡعُدَنَّ لَهُمۡ صِرَٰطَكَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ﴾ [الأعراف: ١٦]): أي: علىٰ صِراطِك، وهو من الشَّواذ[2].

---

(١) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٧٠٤) من كلام الحجاج في قِصَّةٍ له مع أنس بن مالك ـ وليس حديثاً مرفوعاً، كما قد يُتوهَّمُ من ظاهر اللفظ ـ، وأورده الحافظُ الهيثميُّ في «مجمع الزوائد» (٧: ٢٧٤)، وقال: «فيه علي بن زيد ضعيف، وقد وُثِّق».

(٢) انظر تفصيلاً في هذا في «البحر المحيط» للإمام أبي حيان الأندلسي (٤: ٢٧٦).

﴿فَخَلُّواْ سَبِيلَهُمْ﴾: فأطلِقُوا عنهم بعدَ الأَسْرِ والحصر، أو: فكُفُّوا عنهم ولا تَتَعرَّضُوا لهم، كقوله:

خَلِّ السَّبيلَ لِـمَنْ يَبني الـمَنـارَ بِهِ

وعن ابنِ عباسٍ رضيَ اللهُ عنه: دَعُوهُم وإتيانَ المَسجِدِ الحرام، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ يَغفِرُ لهم ما سَلَفَ مِنَ الكُفرِ والغَدْر.

[﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُۥ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْلَمُونَ﴾ ٦]

الانتصاف: «ويحتملُ أن يكونَ «المَرصَدُ» مصدراً؛ لأنَّ اسمَ الزمانِ والمكانِ والمصدرَ مِنْ فِعلِه واحد، واقعُدوا: في معنىٰ: ارصُدوا، ويُقرِّبُ الظَّرفيَّةَ قولُه: ﴿حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ﴾، فيُطابِقُ الظَّرفيَّةَ في المكانَين»[1].

قوله: (**فأَطلِقُوا عنهم بعدَ الأسْر**): هذا علىٰ أنَ يكونَ ﴿وَٱحْصُرُوهُمْ﴾ مُفسَّراً بالقَيْدِ والمَنْع مِنَ التصرُّف.

قوله: (**أو: فكُفُّوا عنهُم ولا تَتَعرَّضُوا لهم**): هذا علىٰ أن يكونَ[2] معنىٰ ﴿وَٱحْصُرُوهُمْ﴾: أن يُحالَ بينَهم وبينَ المسجدِ الحرام، وعلىٰ التقديرَين فمعنىٰ: ﴿فَخَلُّواْ سَبِيلَهُمْ﴾ كنايةٌ؛ إما عن الإطلاقِ أو عَدَم التعرُّض.

قوله: (**خَلِّ السَّبيلَ لـمَنْ يبني المَنارَ به**): تمامُه:

وابرُزْ ببَـرْزةَ حيثُ اضطَـرَّكَ القَدَرُ[3]

بَرْزة: اسمُ أمِّ عُمَرَ بنِ لَـجَأ التَّيْميّ[4]، قال الجوهري: «البيتُ لجرير»، يهجو يقول: دَعْ

---

(١) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ١٧٥) بحاشية «الكشاف».

(٢) في (ح): «على أن لا يكون»، وهو خطأ.

(٣) البيتُ لجرير، كما في «ديوانه» ص٢٨٤، إلا أنه فيه: «خَلِّ الطريقَ»، والمعنىٰ واحد.

(٤) في الأصول الخطية: «أم عمرو بن لجأ»، وهو تصحيفٌ شائع. والصواب: عُمَرُ بنُ لجأ، أحد شعراء=

﴿أَحَدٌ﴾ مُرتَفِعٌ بِفعلِ الشَّرْطِ مُضمَراً يُفسِّرُه الظاهر، تقديرُه: وإنِ استَجارَكَ أحدٌ استَجارَكَ، ولا يرتَفِعُ بالابتداء؛ لأنَّ «إنْ» مِن عَوامِلِ الفِعل، لا تَدخُل علىٰ غيره.

والمعنىٰ: **وإنْ جاءَكَ أحدٌ مِنَ المُشركينَ بعدَ انقِضاءِ الأشهُر، لا عَهْدَ بَينَكَ وبينه** ولا ميثاق، فاستأمَنَك؛ لِيَسمَعَ ما تَدعُو إليه مِنَ التوحيدِ والقُرآن، ويَتَبيَّنَ ما بُعِثتَ له، فأمِّنْهُ ﴿حَتَّىٰ يَسۡمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ ويَتَدبَّرَهُ ويَطَّلِعَ علىٰ حقيقةِ الأمر، ﴿ثُمَّ أَبۡلِغۡهُ﴾ بعدَ ذلكَ دارَه التي يَأمَنُ فيها إن لم يُسلِم، ثم قَاتِلْهُ إنْ شِئتَ مِن غير غَدْرٍ ولا خِيانة، وهذا الحكمُ ثابتٌ في كُلِّ وقت.

وعن الحسن: هي مُحكَمَةٌ إلىٰ يومِ القيامة، وعن سعيدِ بنِ جُبَير: جاء رجلٌ مِنَ المُشركينَ إلىٰ عليٍّ رضيَ اللهُ عنه، فقال: إن أرادَ الرجلُ مِنَّا أن يأتيَ مُحَمَّداً بعدَ انقِضاءِ هذا الأجلِ يَسمَعُ كلامَ الله، أو يأتيه لحاجة، قُتِل؟! قال: لا، لأنَّ اللهَ يقول: ﴿وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ﴾ الآية.

سَبيلَ الرَّشادِ لِـمَنْ يَطلُبُه ويتعاناه، وابرُزْ منه إلىٰ الطريقِ الغَيِّ والضَّلال إذا اضطَرَّكَ قضاءُ الله وقَدَرُه، فإنَّ مَنْ يُضِلُّه الله فلا هاديَ له، ولا يَنفَعُ الـحَذَرُ عمَّا قضىٰ وقَدَّر.

قوله: (**وإنْ جاءَكَ أحدٌ مِنَ المُشركينَ بعدَ انقِضاءِ الأشهُرِ لا عَهْدَ بَينَكَ وبينَه**): هذا يُوجِبُ تفسيرَ قوله: ﴿فَٱقۡتُلُواْ ٱلۡمُشۡرِكِينَ حَيۡثُ وَجَدتُّمُوهُمۡ﴾ بالناقِضِين كما قال، وتقديرَ غير المُعاهِدِينَ عند قوله: ﴿فَٱقۡتُلُواْ ٱلۡمُشۡرِكِينَ﴾؛ لأنَّ قولَه: ﴿وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ﴾ عطفٌ علىٰ قوله: ﴿فَإِن تَابُواْ﴾، فالفاءُ تفصيلية، المعنىٰ: اقتُلُوا المُشركينَ الناقِضِينَ وغيرَ الناقِضِين، أما حُكمُ الناقِضِين: فإنهم إنْ تابوا وأقاموا الصَّلاةَ فخَلُّوا سَبيلَهم، وغيرُ المُعاهِدِين: إنْ جاءَكَ أحدٌ منهم فاستَأمَنَكَ لسماعِ ما تَدعُو إليه فأمِّنه، فالآيةُ مِن بابِ قولِه تعالىٰ: ﴿لَّا يَسۡتَوِي ٱلۡقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ غَيۡرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ﴾ [النساء: ٩٥] في أحَدِ وَجهَيه.

= العصر الأموي. انظر: «الشعر والشعراء» لابن قتيبة (٢: ٥٧٠-٥٧١).

وعن السُّدِّيِّ والضَّحَّاك: هيَ منسوخةٌ بقولِه: ﴿فَٱقۡتُلُواْ ٱلۡمُشۡرِكِينَ﴾ [التوبة: ٥].

﴿ذَٰلِكَ﴾ أي: ذلكَ الأمر، يعني: الأمرَ بالإجارةِ في قوله: ﴿فَأَجِرۡهُ﴾ بسَبَبِ أَنَّهُمْ ﴿قَوۡمٞ﴾ جَهلَةٌ ﴿لَّا يَعۡلَمُونَ﴾ ما الإسلام؟ وما حقيقةُ ما تَدعُو إليه؟ فلا بُدَّ مِن إعطائِهم الأمانَ حتىٰ يَسمَعُوا ويَفهَمُوا الحق.

[﴿كَيۡفَ يَكُونُ لِلۡمُشۡرِكِينَ عَهۡدٌ عِندَ ٱللَّهِ وَعِندَ رَسُولِهِۦٓ إِلَّا ٱلَّذِينَ عَٰهَدتُّمۡ عِندَ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِۖ فَمَا ٱسۡتَقَٰمُواْ لَكُمۡ فَٱسۡتَقِيمُواْ لَهُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُتَّقِينَ * كَيۡفَ وَإِن يَظۡهَرُواْ عَلَيۡكُمۡ لَا يَرۡقُبُواْ فِيكُمۡ إِلّٗا وَلَا ذِمَّةٗۚ يُرۡضُونَكُم بِأَفۡوَٰهِهِمۡ وَتَأۡبَىٰ قُلُوبُهُمۡ وَأَكۡثَرُهُمۡ فَٰسِقُونَ﴾ ٧-٨]

﴿كَيۡفَ﴾ استفهامٌ في معنىٰ الاستِنكارِ والاستِبعاد لأنْ يكونَ للمُشركينَ عَهْدٌ عندَ رسولِ الله ﷺ، وهُم أضدادٌ **وَغِرةٌ صُدُورُهم**، يعني: مُحالٌ أن يَثبُتَ لهؤلاءِ عَهْد، فلا تَطمَعُوا في ذلك، ولا تُحدِّثُوا به نُفُوسَكُم، **ولا تُفكِرُوا في قَتْلِهم**.

ثم استَدرَكَ ذلك بقوله: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ عَٰهَدتُّمۡ﴾، أي: ولكنِ الذينَ عاهَدتُم منهم ﴿عِندَ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ﴾ ولم يَظهَر منهم نكْثٌ كبني كِنانةَ وبني ضَمْرة، فتَرَبَّصُوا أمرَهُم، ولا تُقاتِلُوهُم، ﴿فَمَا ٱسۡتَقَٰمُواْ لَكُمۡ﴾ علىٰ العَهْد، ﴿فَٱسۡتَقِيمُواْ لَهُمۡ﴾ علىٰ مِثلِه، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُتَّقِينَ﴾ يعني: أنَّ التَّربُّصَ بهم مِن أعمالِ المُتقين.

قوله: (**وَغِرةٌ صُدُورُهم**)، **الجوهري**: «الوَغْرة: شِدَّةُ توقُّد الحرّ، ومنه قيل: في صَدْرِه عليَّ وَغْر، بالتسكين، أي: ضِغْنٌ وعَداوةٌ وتوقُّدٌ من الغَيْظ، والمصدرُ بالتحريك، تقول: وَغِرَ صَدرُه عليَّ يوغَرُ وَغراً».

قوله: (**ولا تُفكِرُوا في قَتْلِهم**): الروايةُ بتخفيفِ الكافِ المكسورة، **الجوهري**: «أفكرَ في الشيءِ وفكَرَ فيه وتَفكَّر، بمعنىٰ».

﴿كَيْفَ﴾ تكرارٌ لاستبعادِ ثباتِ المُشركينَ علىٰ العَهْد، وحذفَ الفِعلَ لِكَونِهِ معلوماً، كما قال:

وخَبَّرْتُماني أنّما المَوتُ بالقُرىٰ فكيفَ وهَاتَا هَضْبَةٌ وقَليبُ

يُريد: فكيفَ مات؟ أي: كيفَ يكونُ لهم عَهْد، وحالُهم أنهم ﴿وَإِن يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ﴾ بعدَما سَبَقَ لهم مِن تأكيدِ الأَيمانِ والمواثيق، لم يَنظُرُوا في حِلفٍ ولا عَهْد، ولم يُبقُوا عليكم، ﴿لَا يَرْقُبُوا فِيكُمْ إِلًّا﴾ لا يُراعُوا حِلفاً، وقيل: قرابة، وأُنشِدَ لحسَّان:

لَعَمْرُكَ إنَّ إلَّكَ مِن قُرَيشٍ كإلِّ السَّقْبِ مِن رَألِ النَّعامِ

وقيل: ﴿إِلًّا﴾: إلهاً، وقُرِئ: «إِيلاً»؛ بمعناه، وقيل: جَبرَئيل، وجَبْرَئِل، مِن ذلك.

وقيل: منه اشتُقَّ «الآل» بمعنىٰ: القرابة، كما اشتُقَّتِ «الرَّحِم» مِن: الرحمن، والوجهُ أنَّ اشتِقاقَ «الإلِّ» بمعنىٰ «الحِلْف»- لأنهم إذا تَماسَحُوا وتَحالَفوا رَفعُوا به أصواتَهم وشَهَرُوه - مِنَ «الإلِّ»، وهو الجؤار، وله أليل، أي: أنينٌ يَرفَعُ به صَوتَه، ....

قوله: (وخَبَّرْتُماني) البيت: قبله:

لَعَمْرُكما إنَّ البعيدَ الذي مضىٰ وإنَّ الذي يأتي غداً لَقَريبُ

قائلُهما كعبُ الغَنَويُّ[1] يرثي أخاه.

«الهَضْبة»: الجبلُ المُنبَسِطُ علىٰ وَجْهِ الأرض، والجمعُ: هِضَبٌ وهِضاب. و«القَليب»: البِئر؛ لقَلْبِ التُّرابِ منها.

قوله: (لَعَمْرُكَ إنَّ إلَّك) البيت: «السَّقْب»: الذَّكَرُ مِن وَلَدِ الناقة، «الرَّأْل»: وَلَدُ النَّعام.

قوله: (مِنَ الإلِّ، وهو الجُؤَار): خبرُ «إنَّ»، وقوله: «بمعنىٰ الحِلْف»: حالٌ مِنَ «الإلِّ»، والتعليلُ مُعتَرِضٌ بينَ الاسمِ والخبر، يعني: الوجهُ الصَّحيحُ أن يُقال: إنَّ أصلَ «الإلِّ» في

---

(١) انظر: «الأمالي» لأبي علي القالي (٢: ١٥١).

ودَعَتْ ألَـلَيها: إذا وَلوَلَت، ثم قيلَ لكُلِّ عَهْدٍ وميثاق: إلّ، وسُمِّيَت به القَرابة؛ لأنَّ القَرابةَ عَقَدَتْ بينَ الرَّجُلَينِ ما لا يَعقِدُه الميثاق.

﴿يُرْضُونَكُم﴾ كلامٌ مُبتَدأ في وَصْفِ حالِهم مِن مُخالَـفةِ الظاهِرِ الباطن، مُقرِّرٌ لاستِبعادِ الثَّباتِ منهم علىٰ العَهْد، **وإباءُ القُلوب: مُخالَفةُ ما فيها مِنَ الأضغان، لِـمَا يُجرُونه** علىٰ ألسِنَتِهم مِنَ الكلامِ الجميل.

اللغة: الجؤار، وهو رَفْعُ الصَّوت، واشتُقَّ منه الحِلْف؛ لِـمَا فيه من رَفْعِ الصَّوت، ثم كَثُرَ استِعمالُه في الحِلف، حتىٰ اشتهرَ في كُلِّ حِلف، وإن لم يكنْ فيه رَفْعُ الصَّوت، ثم استُعمِلَ في كُلِّ عَقْدٍ مُوثَّق، سواءٌ كانَ فيه الحِلفُ أم لم يكن، ولـمَّا وُجِدَ هذا المعنىٰ في القرابةِ أكثَرَ كانت تسميتُها به أولىٰ، وإليه الإشارةُ بقوله: «لأنَّ القرابةَ عَقَدَتْ بينَ الرجلَينِ ما لا يَعقِدُه الميثاق».

وإنما كانَ هذا الوجهُ أوجَهَ مِن كَونِهِ مُشتَقاً من «الإلِّ» الذي هو بمعنىٰ: الإلٰـه؛ لأنَّ المأخوذَ منه إذا كانَ عربياً كانَ أولىٰ مِن كَونِهِ سُريانياً، قال الزَّجّاج: «وقيل: الإلُّ: اسمٌ من أسماءِ الله تعالىٰ، وهذا ليسَ بالوجه؛ لأنَّ أسماءَ الله معروفةٌ معلومةٌ في الكِتابِ والسُّنَّة، ولم يُسمَع: يا إلّ»(١).

قوله: (**ودَعَتْ ألَـلَيها**): عطفٌ علىٰ قوله: «وله أليل»، أي: يُقالُ كذا ويُقالُ كذا.

الجوهري: «يجوز أن يُريدَ الألَـلَ، ثم ثَنَّىٰ، كأنه يُريدُ صوتاً بعدَ صوت، وأن يُريدَ حِكايةَ أصواتِ النِّساءِ بالنَّبَطيَّـة إذا صَـرَخن».

قوله: (**وإباءُ القُلوب: مُخالَفةُ ما فيها من الأضغان، لِـمَا يُجرُونه**): «إباءُ القلوب» مُبتدأ، و«مُخالَفةُ ما فيها» الخبر، و«لِـمَا يُجرُونه علىٰ ألسِنَتِهم» مُتَعلِّقٌ بالمُخالفة، والجملةُ تفسيرٌ لقوله: ﴿وَتَأْبَىٰ قُلُوبُهُمْ﴾، يعني(٢): تأبىٰ قُلُوبُهم مُخالفةَ الباطنِ الظاهر؛ أما الباطنُ فما في القُلوبِ من الحِقْد، وأما الظاهرُ فهو إجراءُ كلمةِ الرِّضا علىٰ ألسِنَتِهم.

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» للزجّاج (٢: ٤٣٣-٤٣٤).

(٢) في الأصول الخطية: «يعني: معنى»، ولم يظهر لي وجهُه.

﴿وَأَكْثَرُهُمْ فَسِقُونَ﴾: مُتَمَرِّدُونَ خُلَعاءُ، لا مُروءةَ تَزَعُهم، ولا شمائلَ مَرْضيَّةً تَردَعُهم، كما يُوجَدُ ذلكَ في بعضِ الكَفَرة، مِنَ التَّفادي عن الكذبِ والنَّكْث، والتَّعفُّفِ عما يَثلِمُ العِرْض، ويَجُرُّ أُحدُوثةَ السُّوء.

[﴿اشْتَرَوْا بِآيَاتِ اللَّهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَصَدُّوا عَن سَبِيلِهِ إِنَّهُمْ سَاءَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ * لَا يَرْقُبُونَ فِي مُؤْمِنٍ إِلًّا وَلَا ذِمَّةً وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُعْتَدُونَ﴾ ٩-١٠]

﴿اشْتَرَوْا﴾: استبدَلُوا ﴿بِآيَاتِ اللَّهِ﴾: بالقُرآنِ والإسلام ﴿ثَمَنًا قَلِيلًا﴾، وهو اتباعُ الأهواءِ والشَّهوات، ﴿فَصَدُّوا عَن سَبِيلِهِ﴾: فعَدَلُوا عنه، أو صَرَفُوا غيرَهم.

قال أبو البقاء: «﴿يُرْضُونَكُم﴾ حالٌ مِن فاعل ﴿لَا يَرْقُبُوا﴾ عندَ قوم، وليسَ بشيء»(١)، وقال القاضي: «﴿يُرْضُونَكُم بِأَفْوَاهِهِمْ﴾ استئنافٌ لبيانِ حالِهم المُنافيةِ لثباتِهم علىٰ العَهْد، المُؤدِّيةِ إلىٰ عَدَمِ مُراقبَتِهم عندَ الظَّفَر، ولا يجوزُ جَعْلُه حالاً مِن فاعل ﴿لَا يَرْقُبُوا﴾، فإنهم بعدَ ظُهُورِهم لا يُرضُونَ المُؤمنين، ولأنَّ المُرادَ إثباتُ إرضائِهم المُؤمنينَ بوَعْدِ الإيمانِ والطاعةِ والوفاءِ بالعَهْدِ في الحال، واستبطانِ الكُفرِ والمُعاداة، بحيثُ إن ظَفِرُوا لم يُبقُوا عليهم، والحاليَّةُ تُنافيه»(٢). وكذا عن أبي البقاء.

قوله: (﴿وَأَكْثَرُهُمْ فَسِقُونَ﴾ مُتمَرِّدُونَ خُلَعاءُ): والكافرُ إذا وُصِفَ بالفِسقِ دَلَّ علىٰ نهايةِ ما هو فيه مِنَ الكُفر، ودَلَّ بمفهومِه أنَّ بعضَهم ليسوا كذلك، وهو المُرادُ من قوله: «كما يُوجَدُ ذلك في بعضِ الكَفَرةِ مِنَ التفادي عن الكَذِب»، يُقال: تفادىٰ الرجلُ عن كذا: إذا تحاماه. و«مِن» مُتعلِّقٌ بـ«تَردَعُهم».

قوله: (أو صَرَفُوا غيرَهم): يعني: قولُه تعالىٰ: ﴿فَصَدُّوا عَن سَبِيلِهِ﴾: إما لازمٌ مِنَ الصُّدُود، أي: العُدُول، أو مُتَعَدٍّ مِن: صَدَّه: إذا صَرَفَه. الجوهري: «صَدَّ يَصُدُّ صُدُوداً: أعرَضَ، وصَدَّه عن الأمر صَدّاً: مَنَعَه وصَرَفَه عنه، وأَصَدَّه: لغة».

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٣٧).

(٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٣٢).

وقيل: هم الأعرابُ الذينَ جَمَعَهم أبو سُفيانَ وأطعَمَهم. ﴿هُمُ ٱلْمُعْتَدُونَ﴾: المُجاوِزُونَ الغايَةَ في الظُّلمِ والشَّرارة.

[﴿فَإِن تَابُوا۟ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ فَإِخْوَٰنُكُمْ فِى ٱلدِّينِ ۗ وَنُفَصِّلُ ٱلْءَايَـٰتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ ١١]

﴿فَإِن تَابُوا۟﴾ عن الكُفرِ ونَقْضِ العَهْد ﴿فَإِخْوَٰنُكُمْ﴾: فهم إخوانُكم، علىٰ حَذْفِ المُبتدأ، كقوله: ﴿فَإِن لَّمْ تَعْلَمُوٓا۟ ءَابَآءَهُمْ فَإِخْوَٰنُكُمْ﴾ [الأحزاب: ٥]، ﴿وَنُفَصِّلُ ٱلْءَايَـٰتِ﴾: ونُبيِّنُها، وهذا اعتراض، كأنه قيل: وإنَّ مَن تأمَّلَ تفصيلها فهو العالِـم؛ بَعْثاً وتحريضاً علىٰ تأمُّلِ ما فَصَّلَ مِن أحكامِ المُشركينَ المُعاهَدين، وعلىٰ المُحافظة عليها.

قوله: (وقيل: همُ الأعراب): عطفٌ علىٰ محذوف، يدلُّ عليه قولُه: «وهو اتباعُ الأهواءِ والشَّهوات»، لأنَّ الثمنَ القليلَ ـ علىٰ الأول ـ مجازٌ عن استبدالِ مُتابعةِ الشَّهواتِ بالإيمان[1]، والمُشتري جميعُ الكُفَّار أو المُنافقون، وعلىٰ الثاني: الثمنُ القليلُ ما أطعَمَهم أبو سُفيان، والمُشتري الأعراب.

ثم المُناسِبُ علىٰ الأولِ أن يكونَ «صَدُّوا» بمعنىٰ: عَدَلُوا، وعلىٰ الثاني بمعنىٰ: صَرَفُوا، والتفسيرُ الأولُ أقربُ إلىٰ النَّظْم، لأنَّ قولَه: ﴿ٱشْتَرَوْا۟ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ جملةٌ مُستأنفةٌ كالتعليل لقوله: ﴿وَأَكْثَرُهُمْ فَـٰسِقُونَ﴾ [التوبة: ٨]، وفيه: أنَّ مَنْ فَسَقَ وتمرَّدَ كان سَبَبُه مُجرَّدَ اتباع الشَّهَواتِ والرُّكُونِ إلىٰ الدُّنيا ولذَّاتها.

قوله: (﴿وَنُفَصِّلُ ٱلْءَايَـٰتِ﴾: ونُبيِّنُها، وهذا اعتراض): أي: تأكيدٌ لمضمونِ ما سبقَ مِن أولِ السُّورة، وعامٌّ في الإيراد، ومن ثَمَّ قال: «وإنَّ مَنْ تأمَّلَ تفصيلَها».

وقوله: ﴿يَعْلَمُونَ﴾ مُطلَق، نحو: فُلانٌ يُعطي ويَمنَع، ولهذا قال: «فهو العالِـم». وفي كلامه ـ وهو «إنَّ مَنْ تأمَّلَ تفصيلَها فهو العالِـم» ـ إشعارٌ أنَّ ﴿يَعْلَمُونَ﴾ وُضِعَ مَوضِعَ «يَتفكَّرونَ»

---

(١) في الأصول الخطية: «مجازٌ عن استبدال الإيمانِ بمُتابعةِ الشَّهَوات»، ولا يستقيم، لأنَّ الباءَ تدخلُ على المتروك، كما في قوله تعالىٰ: ﴿أَتَسْتَبْدِلُونَ ٱلَّذِى هُوَ أَدْنَىٰ بِٱلَّذِى هُوَ خَيْرٌ﴾ [البقرة: ٦١].

[﴿ وَإِن نَّكَثُوٓاْ أَيۡمَٰنَهُم مِّنۢ بَعۡدِ عَهۡدِهِمۡ وَطَعَنُواْ فِي دِينِكُمۡ فَقَٰتِلُوٓاْ أَئِمَّةَ ٱلۡكُفۡرِ إِنَّهُمۡ لَآ أَيۡمَٰنَ لَهُمۡ لَعَلَّهُمۡ يَنتَهُونَ ﴾ ١٢]

﴿وَطَعَنُواْ فِي دِينِكُمۡ﴾: وثَلَمُوهُ وعابُوه، ﴿فَقَٰتِلُوٓاْ أَئِمَّةَ ٱلۡكُفۡرِ﴾: فقاتِلُوهُم، فوَضَعَ ﴿أَئِمَّةَ ٱلۡكُفۡرِ﴾ مَوضِعَ ضَميرِهِم؛ إشعاراً بأنهم إذا نَكَثُوا في حالِ الشِّرْكِ تَمَرُّداً وطُغياناً وطَرْحاً لعاداتِ الكِرامِ الأوفياءِ مِنَ العرب، ثم آمَنُوا وأقاموا الصَّلاةَ وآتَوُا الزكاةَ وصاروا إخواناً للمُسلِمينَ في الدِّين، ثم رَجَعُوا فارتَدُّوا عن الإسلام، ونَكَثُوا ما بايعوا عليه مِنَ الإيمانِ والوفاءِ بالعُهُود، وقَعَدُوا يَطعُنُون في دِينِ الله، ويقولون: ليسَ دينُ مُحَمَّدٍ بشيء، فهُمْ أئمَّةُ الكُفر، وذَوُو الرِّياسةِ والتَّقدُّم فيه، لا يَشُقُّ كافرٌ غُبارَهُم.

وقالوا: **إذا طَعَنَ الذِّمِّيُّ في دينِ الإسلام طَعْناً ظاهِراً جازَ قَتلُه**؛ لأنَّ العَهْدَ معقودٌ معه علىٰ أنْ لا يَطعَن، فإذا طَعَنَ فقد نَكَثَ عَهدَه، وخَرَجَ مِنَ الذِّمَّة.

﴿إِنَّهُمۡ لَآ أَيۡمَٰنَ لَهُمۡ﴾ جمعُ يمين، وقُرِئ: «لا إيمانَ لهم»، أي: لا إسلامَ لهم، أو: لا يُعطَونَ الأمانَ بعدَ الرِّدَّةِ والنَّكْث، ولا سبيلَ إليه.

فإن قلتَ: كيف أثبَتَ لهمُ الأيمانَ في قوله: ﴿ وَإِن نَّكَثُوٓاْ أَيۡمَٰنَهُم ﴾، ثم نَفَاها عنهم؟ قلتُ: أراد: أيمانَهُم التي أظهَرُوها، ثم قال: لا أيمانَ لهم علىٰ الحقيقة، وأيمانُهم ليسَت بأيمان، وبه استَشهَدَ أبو حنيفةَ رضيَ اللهُ عنه علىٰ أنَّ يمينَ الكافرِ لا تكونُ يميناً،........

و«يَتأمَّلُونَ» وَضْعاً للمُسبَّبِ مَوضِعَ السَّبَبِ بَعْثاً وتحريضاً، لأن العِلمَ مطلوبٌ لذاته، فالسامعُ إذا سَمِعَ ذلك اجتَهَدَ في التأمُّل والتدبُّر، لينخَرِطَ في سِلكِ العالِمين.

قوله: (**إذا طَعَنَ الذِّمِّيُّ في دينِ الإسلامِ طَعْناً ظاهِراً جازَ قَتلُه**): كذا عن الزَّجَّاج ومُحيي السُّنَّة[1].

(١) انظر: «معاني القرآن وإعرابه» للزجّاج (٢: ٤٣٤)، و«معالم التنزيل» للبغوي (٤: ١٧).

وعندَ الشافعيِّ رحمه الله: يمينُهم يمين، وقال: معناه أنهم لا يُوفُون بها، بدليلِ أنه وَصَفَها بالنَّكْث.

قوله: (**وعندَ الشافعيّ**): قال الإمام: «وعندَ الشافعيِّ أنَّ يمينَهم يمين، ومعنىٰ الآية: أنهم لـمَّا لم يَفُوا بها صارت أيمانُهم كأنها ليسَت بأيمان، والدليلُ علىٰ أنَّ أيمانَهم أيمانٌ أنه تعالىٰ وَصَفَها بالنَّكْث»(١).

وقلت: مثلُه قولُه تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٠٢]، قال صاحبُ «المفتاح»: «وَصَفَ أهلَ الكِتابِ في صَدْرِهِ بالعِلمِ علىٰ سَبيلِ التوكيد القَسَمي، وآخِرَهُ نفاه عنهم حيثُ لم يَعمَلُوا بعِلمِهم»(٢).

ويُمكِنُ أن يُقال: إنَّ في وَضْع المُظهَر ـ وهو قولُه: ﴿أَئِمَّةَ الْكُفْرِ﴾ ـ إشعاراً بأنَّ أيمانَهم تلكَ لم تكنْ إلا خَديعةً بالمُؤمنين واستِهزاءً، ولم تكنْ مِنَ الأيمانِ الحقيقية في شيء، ولكنْ لـمَّا أُجرِيَ عليها حُكمُ الأيمانِ الحقيقيةِ بأن قُبِلَت، ورُفِعَ عنهم بسَبَبِها التعرُّضُ بالقَتْل والنَّهْب، وأمِنُوا مِن سائرِ التَّبِعات، سُمِّيَت أيماناً، ووُصِفَت بالنَّكْث، نحوُه مَرَّ في قوله تعالىٰ: ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ [البقرة: ٩]، قال المُصنِّف(٣): «كانت صورةُ صُنْعِهم مَعَ الله ـ حيثُ أظهَروا الإيمانَ وأبطَنوا الكُفرَ ـ صُورةَ صُنْع المُخادِع، وصورةُ صُنْع الله ـ حيثُ أمَرَ بإجراءِ أحكام المُسلمينَ عليهم وهم عندَه في عِدادِ أخبَثِ الكَفَرةِ ـ صورةَ صُنْع الخادع».

فظَهَرَ أنَّ اعتِدادَ الأيمانِ منهم وإن لم يكنْ حقيقةً، إنما هو لأجل فوائدَ دينيَّةٍ ومصالحَ مَنُوطةٍ بها، لا أنها أيمانٌ حقيقة، فلمَّا أظهَروا النَّكْثَ ارتَفَعَ الاعتِدادُ بها ورَجَعَتْ إلىٰ ما كانت، فقيل: ﴿إِنَّهُمْ لَا أَيْمَانَ لَهُمْ﴾، وهكذا مبنىٰ الأيمان، فإنها لقَطْعِ الخصوماتِ والمُطالَباتِ في الحال، لا أنها مُسقِطةٌ للحَقّ، وتحصُلُ بها براءةُ الذِّمَّةِ في المآل.

---

(١) «مفاتيح الغيب» للرازي (١٥: ٥٣٥).

(٢) «مفتاح العلوم» للسَّكّاكي ص١٧٢.

(٣) في تفسير الآية المذكورة من سورة البقرة (٢: ١٦٢).

﴿لَعَلَّهُمْ يَنتَهُونَ﴾ مُتعلِّقٌ بقوله: ﴿فَقَٰتِلُوٓاْ أَيِمَّةَ ٱلْكُفْرِ﴾، أي: ليَكُنْ غَرَضُكُم في مُقاتَلتِهم بعدَما وُجِدَ منهم ما وُجِدَ مِنَ العظائم: أن تكونَ المُقاتَلةُ سَبَباً في انتِهائِهم عمَّا هُم عليه. وهذا مِن غايةِ كَرَمِه، وفَضْلِه، وعَوْدِهِ علىٰ المُسيءِ بالرحمة كُلَّما عاد.

فإن قلتَ: كيفَ لفظُ ﴿أَيِمَّةَ﴾؟ قلتُ: **همزةٌ بعدَها همزةٌ بَينَ بَيْن**، أي: بينَ مَخرَجِ الهمزةِ والياء، ....

روينا عن مُسلِمٍ وأبي داودَ والترمذيِّ[1] عن وائلِ بنِ حُجْرٍ قال: جاءَ رجلٌ مِن حَضْرَمَوتَ ورجلٌ من كِندةَ إلىٰ النبيِّ ﷺ، فقال الحضرميُّ: يا رسول الله، إنَّ هذا قد غَلَبَني علىٰ أرضٍ كانت لأبي، فقال الكِندي: هي أرضي في يدي أزرعُها، ليسَ له فيها حَقّ، فقال النبيُّ ﷺ للحَضْرمي: «ألك بيِّنة؟» قال: لا، قال: «فلَكَ يمينُه»، قال: يا رسول الله، إنَّ الرجلَ فاجرٌ لا يُبالي علىٰ ما حَلَفَ عليه، وليس يَتَورَّعُ عن شيء، فقال: «ليسَ لك منه إلا ذلك». فانطَلَقَ ليَحلِف... الحديث.

وأما حديثُ القَسَامة، وقولُه ﷺ: «فتُبرِئُكُمُ اليهودُ بخمسين، فقالوا: كيفَ نأخُذُ بأيمانِ قومٍ كُفَّار»: فمشهور، أخرَجه الشَّيْخانِ[2] وغيرُهما.

وقيل: ومن فائدةِ الخِلافِ أنه لو أسلَمَ بعدَ انعِقادِ اليمينِ وحَنِثَ فيه: لا كَفّارةَ فيه عندَ أبي حنيفة، وعندَ الشافعيِّ عليه الكَفّارة.

قوله: (**همزةٌ بعدَها همزةٌ بَينَ بَيْن**): قال أبو البقاء: «لا يجوزُ أن تُجعَلَ بينَ بين، كما جُعِلَتْ همزةُ «أإذا»، لأنَّ الكسـرةَ هاهنا منقولة، وهناك أصلية، ولو خُفِّفَت الهمزةُ الثانيةُ هاهنا علىٰ القياسِ لكانت ألفاً؛ لانفِتاحِ ما قبلَها، ولكنْ تُرِكَ ذلك لتَتحرَّكَ بحركةِ الميمِ في الأصل»[3]، وفيه نَظَر[4].

---

(١) مسلم (١٣٩)، وأبو داود (٣٢٤٥) و(٣٦٢٣)، والترمذي (١٣٤٠).

(٢) البخاري (٣١٧٣)، ومسلم (١٦٦٩) من حديث سهل بن أبي حثمة رضي الله عنه.

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٣٧-٦٣٨).

(٤) هذه الفقرة أخّرت في (ح) و(ف) بعد خمس فقرات؛ بعد قوله: «فهو حكاية قول النحويين»، ووردت في (ط) في هذا الموضع، وهو المُوافقُ لترتيب «الكشاف».

وتحقيقُ الهمزتَينِ قِراءةٌ مشهورة، وإن لم تكُنْ بمقبولةٍ عندَ البصـريين، وأما التصريحُ بالياءِ فليسَ بقراءة، ولا يجوزُ أن تكون، ومَنْ صَرَّحَ بها فهو لاحِنٌ مُحرِّف.

قوله: (**قراءةٌ مشهورةٌ وإن لـم تكن مقبولة**[1]): في «التيسير»: «قرأ الكوفيُّونَ وابنُ عامر: ﴿أَيِمَّةَ ٱلْكُفْرِ﴾، بهمزتين حيثُ وقع، وأدخل هشامٌ بينهمـا ألفاً، والباقونَ بهمزةٍ وياءٍ مُختَلَسةِ الكسرةِ مِن غيرِ مَدّ»[2].

وفي «الكواشي»: أصلُ «أئمة»: أءْمِـمَة؛ أفعِلة، جمعُ إمام، كعِماد وأعمِدة، نُقِلَت كسـرةُ الميم الأولىٰ إلىٰ الهمزة، ثم أُدغِمَت في الثانية، فصارت: أئمَّة، ثم قُلِبَت الهمزةُ ياءً فصارت: أيمَّة، وزَعَمَ بعضُهم أنَّ النُّحاةَ لا يُجيزُونَ اجتماعَ همزتَين للثِّقَل، وفي زَعْمِهِ نَظَر؛ لصِحَّةِ نَقْلِها عن النبيِّ ﷺ، بل لتواتُره، فيجبُ لذلك أن تُـجعَلَ لغةً للعربِ استُعمِلَت علىٰ الأصل، وهو أقيَسُ وإن ثَقُل!

وزَعَمَ أيضاً أنَّ التصريحَ بالياءِ ليسَ بقراءة، ولا يجوزُ أن يكونَ قراءة، ومَنْ صَرَّحَ بها فهو لاحِنٌ مُحرِّف! وفي زَعمِهِ نَظَر؛ لأنَّ أكثَرَ القُرَّاءِ يَقرؤونَ بهمزةٍ بعدَها ياءٌ مكسورة.

وقلت: وفي هذا النَّظَرِ نَظَر، لأنَّ قولَه: «فليسَ بقراءة» معناه: أنَّ أحداً مِنَ القُرَّاءِ السبعةِ لم يقرأ بها، وهو كذلك، كما نقلناه عن صاحب «التيسير»، ولكنَّ النَّظَـرَ مِن وجهٍ آخر، وهو أنه ذَكَرَ في «المُفصَّل»: «إذا اجتَمَعَتْ همزتانِ في كلمةٍ فالوَجْهُ قَلبُ الثانيةِ إلىٰ حرفٍ ليِّن، كقولهم: آدم وأيمة»[3].

وقال ابنُ الحاجب في «شرحه»: «يجبُ عند النَّحْويينَ أنْ تُقلَبَ الثانيةُ حرفَ لِينٍ، وقَلبُها حرفَ لينٍ علىٰ حَسَبِ حَرَكَتِها إنْ أمكَنَ ذلك، كقولك: أيمّة، بياء مَحْضة»[4].

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «بمقبولة»، والمعنى واحد.

(٢) «التيسير» لأبي عمرو الداني ص١١٧.

(٣) «المُفصَّل» للزمخشري ص٣٥١.

(٤) «الإيضاح في شـرح المُفصَّل» لابن الحاجب (٢: ٣٤٧).

[﴿ أَلَا تُقَٰتِلُونَ قَوۡمٗا نَّكَثُوٓاْ أَيۡمَٰنَهُمۡ وَهَمُّواْ بِإِخۡرَاجِ ٱلرَّسُولِ وَهُم بَدَءُوكُمۡ أَوَّلَ مَرَّةٍۚ أَتَخۡشَوۡنَهُمۡۚ فَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخۡشَوۡهُ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ ﴾ ١٣]

﴿ أَلَا تُقَٰتِلُونَ ﴾ دخلت الهمزة علىٰ «لا تُقاتِلُونَ»؛ **تقريراً بانتِفاءِ المُقاتَلة**، ومعناه: الحضُّ عليها علىٰ سبيلِ المُبالغة، ﴿نَّكَثُوٓاْ أَيۡمَٰنَهُمۡ﴾ التي حَلَفُوها في المُعاهَدة، ﴿وَهَمُّواْ بِإِخۡرَاجِ ٱلرَّسُولِ﴾ مِن مكَّةَ حينَ تَشاوَرُوا في أمرِهِ بدارِ النَّدْوة، حتىٰ أَذِنَ اللهُ له في الهِجرة، فخَرَجَ بنفسِه، ﴿وَهُم بَدَءُوكُمۡ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ أي: وهُمُ الذين كانت منهم البداءةُ بالمُقاتَلة، لأنَّ رسولَ الله ﷺ جاءهم أولاً بالكِتابِ المُنير، وتَـحَدَّاهُم به، فعَدَلُوا عن المُعارَضة؛ لِعَجْزِهِم عنها، إلىٰ القِتال، فهُمُ البادِئونَ بالقِتال، والبادئُ أظلم، فما يَمنَعُكُم مِن أن تُقابِلُوهُم بمِثلِه؟! وأن تَصدِمُوهُم بالشَّـرِّ كما صَدَمُوكُم؟!

وقال أبو شامةَ[1] في شـرح قوله[2]: «وفي النَّحْوِ أبدِلا»: أي: رأىٰ أهلُ النَّحْوِ إبدالَ الهمزةِ ياءً في «أيمة»، نصَّ عليه أبو علي[3] في «الحجة»، ووَجْهُهُ: النَّظَرُ إلىٰ أصلِ الهمزة، وهو السُّكون، وذلك يقتضي الإبدالَ مُطلَقاً، وتَعيَّـنَتِ الياءُ للكسرة، ولم يُوافِقْ أبو القاسم الزمخشـريُّ أهلَ النَّحْو، واختارَ مَذهَبَ القُرّاءِ في «الكَشّاف». وأما في «المُفصَّل» فهو حِكايةُ قولِ النَّحْويِّين.

قوله: (**تقريراً بانتِفاءِ المُقاتَلة**): قيل: «تقريراً» مِنَ الإقرارِ لا مِنَ القَرار، أي: يجعلُهم مُقرِّينَ بانتِفاءِ القِتال. وقلت: العكس أولىٰ؛ لأنَّ حرفَ الاستِفهامِ دخلَ علىٰ نفي المُقاتَلة[4]، والكلامُ

---

(١) هو الإمام شهاب الدين أبو محمد عبد الرحمن بن إسماعيل المقدسي ثم الدمشقي الشافعي (٥٩٩-٦٦٧)، صاحب التصانيف المشهورة، منها: «الروضتين» و«ذيلها» و«إبراز المعاني من حرز الأماني». ترجمته في «طبقات الشافعية» للسبكي (٨: ١٦٥).

(٢) أي: قول الإمام الشاطبيِّ في منظومته في القراءات «حِرْز الأماني»، المعروفة بـ«الشاطبية»، وذلك في البيت ١٩٩ منها.

(٣) الحسن بن أحمد الفارسي المتوفى سنة ٣٧٧، وانظر: «الحجة للقرّاء السبعة» (٤: ١٦٩).

(٤) من قوله: «قيل: تقريراً» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

وَبَّخَهُم بتَـرْكِ مُقاتَلَتِهم وحَضَّهُم عليها، ثم وَصَفَهم بما يُوجِبُ الحضَّ عليها، ويُقرِّرُ أنَّ مَنْ كانَ في مِثلِ صِفاتِهم مِن نَـكْثِ العَهْد، وإخراجِ الرسول، والبَدْءِ بالقِتالِ مِن غيرِ مُوجِب: حقيقٌ بأنْ لا تُترَكَ مُصادمتُه، وأن يُوبَّخَ مَن فَـرَّطَ فيها.

﴿أَتَخْشَوْنَهُمْ﴾ تقريرٌ بالخشيةِ منهم وتوبيخٌ عليها ﴿فَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَوْهُ﴾ فتُقاتِلُوا أعداءَه ﴿إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ يعني: **أنَّ قَضِيَّةَ الإيمانِ الصحيح أنْ لا يخشىٰ المُؤمنُ إلا ربَّه**، ولا يُبالي بمَنْ سِواه، كقوله تعالىٰ: ﴿وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلَّا ٱللَّهَ﴾ [الأحزاب: ٣٩].

مَعَ الذينَ قَعَدُوا عن الـمُقاتَلة، فمعنىٰ قولِه: ﴿أَلَا تُقَٰتِلُونَ قَوْمًا﴾: أنتُم بعدُ مُستَقِرُّونَ علىٰ ما كنتُم عليه مِن عَدَمِ المُقاتَلة! يُوبِّخُهم علىٰ التمريض(١) عن القِتال، ويُحرِّضُهم عليه علىٰ المبالغة، والاستِفهامُ إذا كانَ للتقرير قَـرَّرَ الفِعلَ الذي دخلَ عليه(٢)، فظنُّوا أنَّ تقريراً لا يُعدَّىٰ بالباء، فقالوا: هو بمعنىٰ الاعتراف، وقد جاء تعديتُه بها، قال الجوهري: «القرارُ في المكان: الاستِقرارُ فيه، وقَرَرتُ بالمكان»، وعليه قولُه بعدَ هذا: «﴿أَتَخْشَوْنَهُمْ﴾ تقريرٌ بالخشيةِ منهم وتوبيخٌ عليها».

قوله: (**وَبَّخَهم بتَـرْكِ مُقاتَلَتِهم وحَضَّهُم عليها، ثم وَصَفَهم بما يُوجِبُ الحضَّ**): يعني: وَلَّدَ ذلك التوبيخُ معنىٰ الحضِّ علىٰ المُقاتَلة، فـرَتَّبَ ذلكَ الحكمَ علىٰ الوَصْفِ المُناسِب، وهو نَـكْثُ العَهْدِ وإخراجُ الرسولِ ﷺ والبَدْءُ بالقِتال.

قوله: (**أنَّ قضيةَ الإيمانِ الصحيح أن لا يخشىٰ المُؤمنُ إلا ربَّه**): وذلك أنَّ المُؤمِنَ إذا اعتَقَدَ أنْ لا ضارَّ ولا نافعَ إلا الله، وأنَّ أحداً لا يَقدِرُ أنْ يَضُرَّه أو يَنفَعَه إلا بإذنِه ومشيئتِه، فلا يخافُ إلا ربَّه.

روينا في «مُسنَدِ أحمدَ بنِ حَنبَل» وفي «سنن الترمذي»(٣) عن ابنِ عباس، عن رسولِ الله ﷺ أنه قال: «إذا سألتَ فاسألِ الله، وإذا استَعَنتَ فاستَعِنْ بالله، فإنَّ العِبادَ لو اجتَمَعُوا علىٰ أن

---

(١) أي: التوهين، قال ابن منظور في «لسان العرب» (مرض): «تمريض الأمور: توهينها».

(٢) من قوله: «من عدم المقاتلة» إلى هنا سقط من (ح).

(٣) «مسند الإمام أحمد» (٢٦٦٩) و(٢٧٦٣) و(٢٨٠٣)، و«سنن الترمذي» (٢٥١٦).

[﴿قَٰتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ ٱللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْزِهِمْ وَيَنصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُّؤْمِنِينَ * وَيُذْهِبْ غَيْظَ قُلُوبِهِمْ ۗ وَيَتُوبُ ٱللَّهُ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ ١٤- ١٥]

لَـمَّا وَبَّخَهُمُ اللهُ علىٰ تَرْكِ القِتال، **جَرَّدَ لهمُ الأمرَ به، فقال:** ﴿قَٰتِلُوهُمْ﴾، ووَعَدَهُم ـ لِيُثَبِّتَ قُلوبَهم ويُصحِّحَ نيَّاتِهم ـ أنه يُعذِّبُهم بأيديهم قَتْلاً، ويُخزيهم أَسْـراً، ويُوليهِمُ النَّصْـرَ والغَلَبَة عليهم، ﴿وَيَشْفِ صُدُورَ﴾ طائفةٍ مِنَ المُؤمنين، وهم خُزاعة، قال ابنُ عباس رضيَ اللهُ عنه: هم بُطُونٌ مِنَ اليمنِ وسَبَأ، قَدِمُوا مَكَّةَ فأسلَمُوا، فلَقُوا مِن أهلِها أذىً شديداً، فبعثوا إلىٰ رسولِ الله ﷺ يَشكُونَ إليه، فقال: «أبشِـرُوا فإنَّ الفَرَجَ قريب»، ﴿وَيُذْهِبْ غَيْظَ﴾ قُلوبِكُم لِـمَا لَقِيتُم منهم مِنَ المكروه، وقد حَصَّلَ اللهُ لهم هذهِ المواعيدَ كُلَّها، فكانَ ذلكَ دليلاً علىٰ صِدقِ رسولِ الله ﷺ، وصِحَّةِ نُبوَّتِه.

﴿وَيَتُوبُ ٱللَّهُ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ﴾ ابتِداءُ كلام، وإخبارٌ بأنَّ بعضَ أهلِ مَكَّةَ يتوبُ عن كُفْره، وكانَ ذلكَ أيضاً، فقد أسلَمَ ناسٌ منهم وحَسُنَ إسلامُهم، **وقُرِئ: «ويَتُوبَ» بالنَّصْب؛ بإضمارِ «أنْ»، ودخولِ التَّوبةِ في جُملةِ ما أُجيبَ به الأمرُ مِن طريق المعنىٰ**، ﴿وَٱللَّهُ عَلِيمٌ﴾: يَعلَمُ ما سيكون، كما يَعلَمُ ما قد كان ﴿حَكِيمٌ﴾: لا يَفعَلُ إلا ما اقتَضَتْهُ الحِكمة.

يَنفَعُوكَ بشيءٍ لم يَكتُبْهُ اللهُ لك لم يَقدِرُوا علىٰ ذلك، ولو اجتَمَعُوا علىٰ أن يَضُـرُّوكَ بشيءٍ لم يَكتُبْهُ اللهُ عليك لم يَقدِرُوا علىٰ ذلك».

قوله: (**جَرَّدَ لهمُ الأمرَ به**): يعني: لـمّا أمرهم بالقتال في ضمن الاستفهام التوبيخي في قوله: ﴿أَلَا تُقَٰتِلُونَ﴾ صَرَّحَ الأمرَ به(١) في قوله: ﴿قَٰتِلُوهُمْ﴾ تقريراً أو تأكيداً.

قوله: (**وقُرِئ: «ويتوبَ»، بالنَّصْب؛ بإضمارِ «أن»، ودخولِ التوبةِ في جُملةِ ما أُجيبَ به الأمرُ مِن طريقِ المعنىٰ**): قال ابنُ جِنِّي: «هي قراءةُ الأعرج وابنِ أبي إسحاقَ وعيسىٰ وعَمْرِو بنِ عُبَيد، ورُوِيَتْ عن أبي عَمْرو، فالتوبةُ داخلةٌ في جوابِ الشـرطِ معنىً، لأنَّ التقدير: إنْ يُقاتِلُوكُم

---

(١) من قوله: «يعني: لما أمرهم» إلى هنا، سقط من (ح) و(ف).

[﴿ أَمۡ حَسِبۡتُمۡ أَن تُتۡرَكُواْ وَلَمَّا يَعۡلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمۡ وَلَمۡ يَتَّخِذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَا رَسُولِهِۦ وَلَا ٱلۡمُؤۡمِنِينَ وَلِيجَةٗۚ وَٱللَّهُ خَبِيرُۢ بِمَا تَعۡمَلُونَ ﴾ ١٦]

﴿ أَمۡ ﴾ منقطعة، ومعنىٰ الهمزةِ فيها التوبيخُ علىٰ وُجُودِ الحِسْبان، والمعنىٰ: أنكم لا تُتـرَكُونَ علىٰ ما أنتُم عليه، حتىٰ نَتَبيَّنَ الـخُلَّصُ منكم، وهم الذينَ جاهدوا في سبيلِ الله لِوَجْهِ الله، ولم يَتَّخِذُوا **وَليجةً ـ أي: بِطانةً ـ مِنَ الذينَ يُصادُّونَ رسولَ الله ﷺ** والمُؤمنين، ﴿وَلَمَّا﴾ معناها التوقُّع، وقد دلَّتْ علىٰ أنَّ تَبيُّنَ ذلكَ واتِّضاحَه مُتوقَّعٌ كائن، وأنَّ الذينَ لم يُخلِصُوا دينَهم لله يُميِّـزُ بينَهم وبينَ المُخلِصين.

تكنْ هذهِ الأشياء، أي: يُعذِّبْـهُمُ اللهُ بأيديكُم، ويُخزِهِم، ويَنصُـرْكُم عليهم، ويَشفِ صُدُورَ قوم مُؤمنين، ويُذهِبْ غَيظَ قُلوبهم، ويتوبَ اللهُ علىٰ مَنْ يشاء. وفيه ضَـرْبٌ من التعسُّف، لأنَّ هذه الحالَ موجودةٌ مِنَ الله تعالىٰ، قاتَلُوهُم أو لم يُقاتِلُوهُم، فلا وَجْهَ لتعليقها بقِتالِهم، إلا أن يُقال: هو كقولك: إنْ تَزُرْني أُحسنْ إليك وأعطيَ زيداً دِرهماً، فتَنصِبُه علىٰ إضمارِ «أن»، أي: إنْ تَزُرْني أجمَعْ بينَ الإحسانِ إليكَ والإعطاءِ لزيد. والوجهُ قراءةُ الجماعةِ علىٰ الاستِئناف»[1]. تَمَّ كلامُه.

ويُمكِنُ أن تُوجَّهُ قراءةُ النَّـصْبِ بوجهٍ آخر، وهو أن يُقال: لا شكَّ أنَّ مُقاتَلتَهم سَبَبٌ لتوهينِ أمرِهم وفَلِّ شَوْكَتِهم[2]، فتَقِلُّ بذلك نَخوَتُهم وحَمِيَّتُهم، ويكونُ ذلك سبباً لاستِكانتِهم وخُضُوعِهم، فيَتَـدَبَّروا ويَتَـأَمَّلُوا أمرَ رسولِ الله ﷺ، وأنه علىٰ الحقِّ الـمُبين، وأنهم علىٰ الباطلِ والـزَّيْغ، فيَرجِعُوا عن كُفرِهم إلىٰ الإسلام، كما شُوهِدَ مِن أبي سُفيانَ وعَمْرِو بنِ العاصِ وخالدِ ابنِ الوليدِ وعِكرمةَ وغيرِهم، وعليه قولُـه تعالىٰ: ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ * وَرَأَيۡتَ ٱلنَّاسَ يَدۡخُلُونَ فِي دِينِ ٱللَّهِ أَفۡوَاجٗا * فَسَبِّحۡ بِحَمۡدِ رَبِّكَ﴾ [النصر: ١-٣]، هذا هو الـمُرادُ مِن كلامِ المُصنِّـف: «ودخولُ التوبةِ في جُملةِ ما أُجيبَ به الأمرُ من طريقِ المعنىٰ».

قوله: (**وَليجةً ـ أي: بِطانةً ـ مِنَ الذينَ يُصادُّونَ رسولَ الله ﷺ**): عن بعضهم: الوليجة: ما

---

(١) «المحتسب» لابن جني (١: ٢٨٤-٢٨٥).

(٢) أي: كَسْـرِها وثَلْمِها.

وقوله: ﴿وَلَمْ يَتَّخِذُواْ﴾ معطوفٌ علىٰ ﴿جَٰهَدُواْ﴾، داخلٌ في حَيِّزِ الصِّلة، كأنه قيل: ولـمَّا يَعلَمِ اللهُ المُجاهِدِينَ مِنكُم المُخلِصِينَ غيرَ المُتَّخِذِينَ وَليجةً مِن دونِ الله. والوَليجة: فَعيلة؛ مِن: وَلَج، كالدَّخيلة؛ مِن: دَخَل، والمُرادُ بنفي العِلمِ نفيُ المعلوم، كقول القائل. ما عَلِمَ اللهُ مِنِّي ما قيلَ فيَّ، يُريد: ما وُجِدَ ذلكَ منِّي.

[﴿مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَن يَعْمُرُواْ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ شَٰهِدِينَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِم بِٱلْكُفْرِ أُوْلَٰٓئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ وَفِى ٱلنَّارِ هُمْ خَٰلِدُونَ ١٧﴾]

﴿مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ﴾: ما صَحَّ لهم وما استقام «أَنْ يَعمُرُوا مَسجِدَ الله»، يعني: المسجدَ الحرام، لِقولِه: ﴿وَعِمَارَةَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [التوبة: ١٩]، **وأما القِراءةُ بالجمع**: ففيها وجهان: أحدُهما: أن يُرادَ المسجدُ الحرام، وإنما قيل: ﴿مَسَٰجِدَ﴾ لأنه قِبلةُ المساجدِ كُلِّها وإمامُها، فعامِرُه كعامِرِ جميعِ المساجد، ولأنَّ كُلَّ بُقْعةٍ منه مسجد. والثاني: أن يُرادَ جِنسُ المساجد، وإذا لم يَصلُحُوا لأَنْ يَعمُرُوا جِنسَها، دَخَلَ تحتَ ذلكَ أن لا يَعمُرُوا المسجدَ الحرامَ الذي هو صَدْرُ الجِنسِ ومُقدِّمتُه، وهو آكَد؛ لأنَّ طريقتَه طريقةُ الكِناية، **كما لو قلتَ: فُلانٌ لا يقرأُ كُتُبَ الله، كنتَ أنفىٰ لِقِراءتِهِ القُرآنَ** مِن تصريحِكَ بذلك.

يَتَّخِذُه الإنسانُ مُعتمداً عليه، وليسَ من أهله، من قولهم: فُلانٌ وليجةٌ[1] في القوم: إذا لحقَ بهم وليسَ منهم، إنساناً كان أو غيره.

قوله: (**وأما القراءةُ بالجمع**): أي: ﴿مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ﴾، كُلُّهم إلا ابنَ كثيرٍ وأبا عَمْرو[2].

قوله: (**كما لو قلت: فُلانٌ لا يقرأ كُتُبَ الله، كنتَ أنفىٰ لِقراءتِه القُرآن**): فإن قلتَ: أليسَ هذا مُخالِفاً لِـمَا سبقَ في آخرِ البقرة[3]: أنَّ «الكِتابَ» أكثرُ مِنَ «الكُتُب»؟ قلت: بلىٰ، لأنَّ الكلامَ هاهنا في كِتابٍ واحد ـ وهو القرآن ـ لا الجِنس، كما أنَّ ظاهرَ الآيةِ في مَسجِدٍ واحد،

---

(١) من قوله: «ما يتخذه الإنسان» إلى هنا، سقط من (ح).

(٢) انظر: «التيسير» ص١١٨، و«حجة القراءات» ص٣١٦.

(٣) في تفسير الآية ٢٨٥ من سورة البقرة (٣: ٥٧٤).

و﴿شَٰهِدِينَ﴾ حالٌ مِنَ الواو في ﴿يَعۡمُرُواْ﴾، والمعنىٰ: ما استقامَ لهم أن يجمَعُوا بينَ أمرَينِ مُتنافِيَين: عِمارةِ مُتعبَّداتِ الله، مَعَ الكُفرِ بالله وبعِبادتِه، ومعنىٰ شهادتِهم علىٰ أنفُسِهم بالكُفْر: ظُهورُ كُفرِهِم، وأنهم نَصَبُوا أصنامهم حولَ البيت، وكانوا يطوفونَ عُراة، ويقولون: لا نطوفُ عليها بثيابٍ قد أصَبْنا فيها المعاصي، وكُلَّما طافوا شَوْطاً سَجَدُوا لها. وقيل: هو قولُهم: لَبَّيكَ لا شَريكَ لك، إلا شَريكٌ هو لك، تملكُه وما مَلَك.

وقيل: قد أقبَلَ المُهاجِرونَ والأنصارُ علىٰ أَسارىٰ بَدْر، فعَيَّرُوهُم بالشِّرْك، فطَفِقَ عليُّ بنُ أبي طالبٍ يُوبِّخُ العَبَّاسَ بقِتالِ رسولِ الله ﷺ وقَطيعةِ الرَّحِم، وأغلَظَ له في القول، فقالَ العباس: تَذكُرُونَ مَساوئَنا، وتكتُمونَ محاسِنَنا! فقال: أوَلَكُم محاسِنُ؟ قالوا: نعم، ونحنُ أفضَلُ مِنكُم أجراً، إنَّا لَنَعمُرُ المسجدَ الحرام، ونَحجُبُ الكعبة، ونسقي الحجيج، ونَفُكُّ العاني، فنزلت.

﴿حَبِطَتۡ أَعۡمَٰلُهُمۡ﴾ التي هيَ العِمارةُ والحِجابةُ والسِّقايةُ وفَكُّ العُناة، وإذا هَدَمَ الكُفرُ **أو الكبيرةُ الأعمالَ الثابتةَ الصَّحيحةَ** إذا تعَقَّبَها، فما ظَنُّكَ بالمُقارِن، وإلىٰ ذلكَ أشار في قوله: ﴿شَٰهِدِينَ﴾، حيثُ جَعَلَهُ حالاً عنهم، ودَلَّ علىٰ أنهم قَارِنُونَ بينَ العِمارةِ والشَّهادةِ بالكُفرِ علىٰ أنفُسِهم في حالٍ واحدة، وذلكَ مُحالٌ غيرُ مُستَقيم.

وهو المسجدُ الحرام، فإذا قيل: أن يَعمُرُوا مَسجِدَ الله، لم يكنْ مِنَ الكِنايةِ في شيء، فلا يَدُلُّ علىٰ المُبالغة، بخِلافِه لو قيل: مساجد الله.

وأما في آخِرِ البقرةِ فكان المُقتضىٰ الجمعَ ليُناسِبَ ﴿وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ﴾ ﴿وَرُسُلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، فعَدَلَ إلىٰ الإفرادِ للمُبالغةِ أيضاً.

قوله: (**أو الكبيرةُ الأعمالَ الثابتةَ الصحيحة**): مذهبُه، والآيةُ لا دلالةَ[1] لها عليه، قال في «الانتصاف»: «أصابَ في حديثِ الكُفر، وأخطأ في الكبيرة، فهو علىٰ قاعِدتِه»[2]، أي: مُعتَقدِه.

---

(١) في (ح): «والآيةُ دلالة»، وهو فاسد.

(٢) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ١٧٩) بحاشية «الكشاف».

[﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا ٱللَّهَ فَعَسَىٰٓ أُو۟لَٰٓئِكَ أَن يَكُونُوا۟ مِنَ ٱلْمُهْتَدِينَ ﴾ ١٨]

﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ﴾ ـ وقُرِئَ بالتوحيد ـ أي: إنما تَستَقيمُ عِمارةُ هؤلاء، وتكونُ مُعتَدّاً بها، والعِمارةُ تَـتناوَلُ رَمَّ **ما استَـرَمَّ منها**، وقَمَّها، وتَنظيفَها، وتَنويرَها بالمصابيح، وتعظيمَها، واعتيادَها للعِبادةِ والذِّكْر ـ ومِنَ الذِّكرِ دَرْسُ العِلم، بل هو أجلُّه وأعظمُه ـ، وصيانتَها مما لم تُبنَ له المساجدُ مِن أحاديثِ الدُّنيا، فَضْلاً عن فُضُولِ الحديث.

وعن النَّبيِّ ﷺ: «يأتي في آخِرِ الزَّمانِ ناسٌ مِن أمتي، يأتونَ المساجد، فيَقعُدُونَ فيها حِلَقاً، ذِكرُهُمُ الدُّنيا وحُبُّ الدُّنيا، لا تُجالِسُوهُم، فليسَ لله بهم حاجة»، وفي الحديث: «الحديثُ في المسجدِ يأكُلُ الحسناتِ كما تأكُلُ البهيمةُ الحشيش»، وقالَ عليه السَّلام: «قال اللهُ تعالىٰ: إنَّ بُيوتي في أرضي المساجد، وإنَّ زُوَّاري فيها عُمَّارُها، فطُوبىٰ لِعَبْدٍ تَطهَّرَ في بيته، ثم زارني في بيتي، فحَقٌّ علىٰ المَزُورِ أنْ يُكرِمَ زائرَه»، وعنه عليه السَّلام: «مَن أَلِفَ المسجدَ أَلِفَهُ الله»، وقالَ ﷺ: «إذا رأيتُم الرجلَ يَعتَادُ المساجدَ فاشهَدوا له بالإيمان»، وعن أنسٍ رضيَ اللهُ عنه: «مَنْ أسرَجَ في مسجدٍ سِراجاً لم تَزَلِ الملائكةُ وحَمَلةُ العَرْشِ تَستَغفِرُ له ما دام في ذلك المسجدِ ضوؤُه».

قلت: وكذلك ما أصابَ في الكُفر الطارئ، لأنه سبقَ في البقرة عند قوله تعالىٰ: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [البقرة: ٢٥] بيانُه.

قوله: **(ما استَـرَمَّ منها)**، **الجوهري**: «استَـرَمَّ الحائط: إذا حانَ له أن يَرِمّ، وذلك إذا بَعُدَ عَهْدُه بالتطيين».

و«قَمَّها»: كَنْسَها، والـمِقَمَّـة: المِكنَسـة، وقَمَمتُ البيت: كَنَستُه، والقُمـامة: الكُناسة، والجمعُ: قُمَـام.

فإن قلتَ: هَلَّا ذكرَ الإيمانَ برسولِ الله ﷺ؟ قلتُ: **لـمَّا عُلِمَ وشُهِرَ أنَّ الإيمانَ بالله قَرينتُه الإيمانُ بالرسولِ عليه السَّلام**؛ لاشتِمالِ كلمةِ الشَّهادةِ والأذانِ والإقامةِ وغيرِها عليهما مُقتَـرِنَيْنِ مُزدَوِجَين، كأنهما شيءٌ واحدٌ غيرُ مُنفَكٍّ أحدُهما عن صاحبه، **انطوىٰ تحتَ ذِكرِ الإيمانِ بالله الإيمانُ بالرسولِ** عليه السَّلام.

وقيل: دلَّ عليه بذِكرِ إقامةِ الصَّلاةِ وإيتاءِ الزكاة.

فإن قلتَ: كيفَ قيل: ﴿وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾، والمُؤمنُ يخشىٰ المحاذير، ولا يَتَمالَكُ أنْ لا يخشاها؟ قلتُ: هي الخشيةُ والتقوىٰ في أبوابِ الدين، وأن لا يختارَ علىٰ رِضَا الله رضا غيره لِتَوقُّعِ مَخوف، وإذا اعتَـرَضَهُ أمران: أحدُهما حَقُّ الله، ....

قوله: (**لـمَّا عُلِمَ وشُهِرَ أنَّ الإيمانَ بالله قَرينتُه الإيمانُ بالرسولِ** ﷺ)، إلىٰ قوله: (**انطوىٰ تحتَ ذِكر الإيمانِ بالله الإيمانُ بالرسول**): وخلاصةُ الجواب: أنَّ في الكلامِ دلالةً علىٰ ذِكرِه، وليسَ فيه بيانُ الفائدةِ في طيِّ ذِكرِه، ويُمكِنُ أن يُقال: إنَّ الكلامَ لـمَّا وقعَ في عَدَمِ استِقامةِ الجمع بينَ عِمارةِ بيتِ الله والإشراكِ بالله، وفي استِقامةِ العِمارةِ مِن رسولِ الله ﷺ، لأنه يدعو الناسَ إلىٰ توحيدِه وعبادتِه، لم يَذكُرْه، ولكنْ ذكرَ لفظاً جامعاً يَجمَعُه ﷺ وغيرَه، كأنه قيل: ما ينبغي لهم أن يَعمُرُوا مساجدَ الله، والحالُ أنهم شاهدون علىٰ أنفُسِهم بالكُفر، وإنما يَستَقيمُ ممن يُؤمِنُ بالله ويأمُرُ الناسَ بالإيمانِ بالله وبالعِبادةِ كائناً مَنْ كان. والمُرادُ الرسولُ ﷺ وأصحابُه، وهو آكَد، لأنَّ طريقَه الكِناية.

ولـمَّا كانَ الرسولُ ﷺ داخِلاً في لفظة «مَنْ»، لم يَحسُنْ أن يُقال: «ورسولِه»، ونحوُه قولُه تعالىٰ: ﴿إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾ إلىٰ قوله: ﴿فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِىِّ ٱلْأُمِّىِّ ٱلَّذِى يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَكَلِمَـٰتِهِۦ﴾ [الأعراف: ١٥٨]، كائناً مَنْ كان، فإذن الكلامُ ليسَ في إثباتِ نُبُوَّتِه والإيمانِ به، بل فيه نفسِه وعِمارتِه المسجدَ الحرامَ واستِحقاقِه لها.

والآخَرُ حَقُّ نفسِه: أن يخافَ الله، فيُؤثِـرَ حَقَّ الله علىٰ حَقِّ نفسِه. وقيل: كانوا يَخشَونَ الأصنامَ ويَرجُونَها، فأُريدَ نفيُ تلكَ الخشيةِ عنهم.

﴿فَعَسَىٰٓ أُوْلَٰٓئِكَ أَن يَكُونُواْ مِنَ ٱلْمُهْتَدِينَ﴾ تبعيدٌ للمُشركيـنَ عن مواقفِ الاهتِداء، وحَسْمٌ لأطماعِهم في الانتِفاعِ بأعمالهم التي استَعظَمُوها، وافتَخَروا بها، وأمَّلُوا عاقبتَها، بأنَّ الذينَ آمنوا وضَمُّوا إلىٰ إيمـانِهم العملَ بالشَّـرائِعِ معَ استِشعارِ الخشيةِ والتقوىٰ، اهتِداؤُهُم دائرٌ بينَ «عَسَىٰ» و«لَعَلّ»، فما بالُ المُشركينَ يَقطَعُونَ أنهم مُهتَدُونَ ونَائِلُونَ عندَ الله الحسنىٰ؟!

وفي هذا الكلام ونَحوِه لُطْفٌ للمُؤمنينَ في ترجيحِ الخشية علىٰ الرجاء، ورَفْضِ الاغتِرارِ بالله.

[﴿أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ ٱلْحَآجِّ وَعِمَارَةَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ كَمَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَجَٰهَدَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ لَا يَسْتَوُۥنَ عِندَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ ١٩]

قوله: (أن يخافَ الله) أي: وأن يخافَ اللـهَ إذا اعتَـرَضَه أمران، والجملةُ معطوفةٌ علىٰ قوله: «وأن لا يختارَ ـ على تقدير: وهي أن لا يختار ـ علىٰ رِضا الله رِضا غيره»(١)، لأنه تفسيرٌ للتقوىٰ في أبوابِ الدِّين.

قوله: (بأنَّ الذينَ آمنوا): الباءُ مُتعلِّقٌ بقوله: «تبعيد»، و«اهتِداؤُهم» خبرُ «أنَّ».

قوله: (اهتِداؤُهم دائرٌ بينَ «عسىٰ» و«لعل»)، إلىٰ قوله: (ورَفْضِ الاغتِرارِ بالله): مُؤذِنٌ بأنَّ «عسىٰ» علىٰ ظاهره، وقد تَقرَّرَ أنَّ اسمَ الإشارةِ في مِثلِ هذا المقام مُؤذِنٌ بالتعظيم، وأنَّ مَنْ قبلَه جديرٌ بما بعدَه؛ لِـمَـا عَـدَّدَ له مِنَ الخِصالِ الفاضِلة، ثم في مزيدِ التعميمِ في قولِه: ﴿مَنْ

---

(١) في (ح): «معطوفة على قوله: وأن يختار على تقدير وهي أن لا يختار على رضا الله عنه»، وفي (ف): «معطوفة على قوله: وأن لا يختار علي وتقدير وهي أن لا يختار على رضا الله عنه غيره»، والمُثبتُ من (ط).

السِّقايةُ والعِمارة: مصدران؛ مِن: سَقَىٰ وعَمَر، كالصِّيانة والوِقاية، ولا بُدَّ مِن مُضافٍ محذوف، تقديرُه: ﴿أَجَعَلْتُمْ﴾ أهلَ سِقايةِ الحاجِّ وعِمارةِ ﴿ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ كَمَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾، تُصَدِّقُهُ قِراءةُ ابنِ الزُّبير وأبي وَجْزَةَ السَّعْدي ـ وكانَ مِنَ القُرَّاء ـ : «سُقاةَ الحاجِّ وعَمَرةَ المسجدِ الحرام»، والمعنىٰ: إنكارُ أن يُشَبَّهَ المُشركونَ بالمُؤمنين،...........

ٱلْمُهْتَدِينَ﴾: الدلالةُ علىٰ الكِنايةِ والمُبالغةِ في التعظيم(١)، علىٰ أنَّ الآيةَ في الرسولِ ﷺ وأصحابِه كما سبق، وكُلُّ ذلك لا يليقُ بما قال.

والقولُ ما قاله مُحيي السُّنَّة: «و«عسىٰ» مِنَ الله واجب، أي: أولئك هُمُ الـمُهتَدُونَ المُتمَسِّكُونَ بطاعتِهِ التي تُؤدِّي إلىٰ جَنَّتِه»(٢).

يُؤيِّدُه ما روينا عن الترمذيِّ وابنِ ماجَهْ والدارميِّ(٣) عن أبي سعيد قال: قال رسولُ الله ﷺ: «إذا رأيتُم الرجلَ يَتعاهَدُ المَسجِدَ فاشهَدُوا له بالإيمان، قال اللهُ تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ﴾»، ولهذا استَدَلَّ مُحيي السُّنَّةِ بهذا الحديثِ علىٰ الوجوب(٤)، فعلىٰ هذا ليسَ الحقُّ مَعَ المُصنِّفِ وصاحبِ «الانتصاف»، فإنه قال: «أكثرُهُم قالوا: إنَّ «عسىٰ» مِنَ الله واجب، ظناً أنَّ استِعمالَها غيرُ مصروفٍ للمُخاطَبين. والحقُّ مَعَ الزمخشري، أي: حالُ هؤلاءِ المُؤمنينَ حالُ مَنْ يطمعُ في الاهتِداء، وإلا فالعاقبةُ عندَ الله معلومة»(٥).

قوله: (وكانَ مِنَ القُرَّاء): قيل: كان أبو وَجْزة مشهوراً بالشعر، فلذلك قال: كانَ مِنَ القُرَّاء(٦).

---

(١) من قوله: «وأن من قبله» إلى هنا، سقط من (ف).

(٢) «معالم التنزيل» للبغوي (٤: ٢٠).

(٣) الترمذي (٢٦١٧) و(٣٠٩٣)، وابن ماجه (٨٠٢)، والدارمي (١٢٢٣).

(٤) انظر: «معالم التنزيل» (٤: ٢١). ويُريدُ بالوجوب: وجوبَ تحقُّق المذكور بعدَ «عسىٰ».

(٥) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ١٧٩) بحاشية «الكشاف».

(٦) قد يُتوهَّمُ من كلام المُؤلِّف رحمه اللهُ تعالىٰ هذا أنَّ أبا وَجْزة ـ واسمُه يزيدُ بنُ عُبيد السَّعْدي ـ لم يكن من القُرَّاء حقيقةً، وإنما ذُكِرَ فيهم لشُهرتِه بالشِّعر، وليس كذلك، فقد قال أبو حاتم ـ كما في «الجرح والتعديل» لابنه (٩: ٢٧٩) ـ: «صاحبُ قرآن»، وقال الدارقطنيُّ في «المُؤتَلِف والمُختَلِف» (٤: ٢٢٩٠)، وابنُ ماكولا في «الإكمال» (٧: ٣٠٠): «من القُرَّاء».

وأعمالُهم المُحبطةُ بأعمالِهم المُثبتة، وأن يُسَوَّىٰ بينهم، **وجَعْلُ تَسْويتهم ظُلماً** بعدَ ظُلمِهم بالكُفر.

ورُوِي: «أنَّ المُشركينَ قالوا لليهود: نحنُ سُقاةُ الحجيجِ وعُمَّارُ المسجدِ الحرام، أفنحنُ أفضلُ أم مُحمَّدٌ وأصحابُه؟ فقالت لهم اليهود: أنتُم أفضل». **وقيل: إنَّ علياً قال للعبَّاس: يا عمُّ، ألا تُهاجِرُون؟ ألا تَلحَقُونَ برسولِ الله ﷺ؟!** فقال: ألستُ في أفضَلَ مِنَ الهجرة؟ أسقي حاجَّ بيتِ الله، وأعمُرُ المسجدَ الحرام! فلما نَزلَتْ قالَ العباس: ما أُراني إلا تَارِكَ سِقايتِنا، فقال عليه السَّلام: «أقيموا علىٰ سِقايتِكُم، فإنَّ لكُم فيها خيراً».

[﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَهَاجَرُواْ وَجَٰهَدُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ أَعْظَمُ دَرَجَةً عِندَ ٱللَّهِۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ * يُبَشِّرُهُمْ رَبُّهُم بِرَحْمَةٍ مِّنْهُ وَرِضْوَٰنٍ وَجَنَّٰتٍ لَّهُمْ فِيهَا نَعِيمٌ مُّقِيمٌ * خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًاۚ إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥٓ أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ ٢٠-٢٢]

هم أعظمُ درجةً عندَ الله من أهل السقايةِ والعِمارةِ عندكم، ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ﴾ لا أنتم، والمُختصُّونَ بالفَوْزِ دونكم. **قُرِئ: ﴿يُبَشِّرُهُمْ﴾ بالتخفيفِ** والتثقيل، ....

قوله: (**وجَعْلُ تَسويَتِهم ظُلماً**): عطفٌ من حيثُ المعنىٰ علىٰ قوله: «إنكارُ أن يُشبَّه»، أي: أنكرَ أن يُشبَّه، وجعَلَ تَسوِيَتَهم ظُلماً، حيثُ وُضِعَ المُظهَرُ مَوضِعَ المُضمَر في قوله: ﴿وَٱللَّهُ لَا يَهْدِي ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾.

قوله: (**وقيل: إنَّ علياً قالَ للعبَّاسِ رضيَ اللهُ عنهما: يا عَمّ، ألا تُهاجِرُون! ألا تَلحَقُونَ برسولِ الله ﷺ**) إلىٰ آخره: يُؤذِنُ أنَّ العباسَ كانَ مُسلِماً، والآيةُ نزلت وهو مُسلِم، وقولُه قبل هذا: «نحنُ أفضَلُ منكُم أجراً، إنَّا لَنعمُرُ المَسجِدَ الحرامَ ونسقي الحجيج» يُشعِرُ بأنه لم يكن مُسلِماً.

قوله: (**قرئ: ﴿يُبَشِّرُهُمْ﴾ بالتخفيف**): أي: بفتح الياء، مِن: بَشَرَ[١]؛ حمزة. والباقون: بالتثقيل[٢].

---

(١) يُقال: بَشَرتُه أبشُرُه بَشْراً، وهي لغةُ تهامة، وعامةُ العرب يقولون: بَشَّرتُه، بالتثقيل، واسمُ الفاعل من المُخفَّف: بَشير، ومن المُثقَّل: مُبشِّر، وكلاهما في كتاب الله. انظر: «المصباح المنير»، مادة (بشر).

(٢) انظر: «التيسير» ص٨٧.

وتنكيرُ المُبشَّر به لوقوعِهِ وراءَ صفةِ الواصِفِ وتعريفِ المُعرِّف، وعن ابن عباسٍ رضيَ اللهُ عنه: هي في المُهاجرينَ خاصّة.

[﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُوٓاْ ءَابَآءَكُمۡ وَإِخۡوَٰنَكُمۡ أَوۡلِيَآءَ إِنِ ٱسۡتَحَبُّواْ ٱلۡكُفۡرَ عَلَى ٱلۡإِيمَٰنِۚ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمۡ فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّـٰلِمُونَ ۞ قُلۡ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمۡ وَأَبۡنَآؤُكُمۡ وَإِخۡوَٰنُكُمۡ وَأَزۡوَٰجُكُمۡ وَعَشِيرَتُكُمۡ وَأَمۡوَٰلٌ ٱقۡتَرَفۡتُمُوهَا وَتِجَٰرَةٞ تَخۡشَوۡنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرۡضَوۡنَهَآ أَحَبَّ إِلَيۡكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَجِهَادٖ فِي سَبِيلِهِۦ فَتَرَبَّصُواْ حَتَّىٰ يَأۡتِيَ ٱللَّهُ بِأَمۡرِهِۦۗ وَٱللَّهُ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلۡفَٰسِقِينَ ﴾ ٢٣-٢٤]

وكانَ قبلَ فَتْح مكَّةَ مَنْ آمَنَ لم يَتِمَّ إيمانُه إلا بأن يُهاجِرَ ويُصارِمَ أقاربَه الكَفَرة، ويَقطَعَ مُوالاتِهم، فقالوا: يا رسول الله: إنْ نحنُ اعتـزَلْنا مَنْ خالَفَنا في الدِّين، قَطَعْنا آباءَنا وأبناءَنـا وعَشائِرَنـا، وذَهَبَتْ تِجارتُنا، وهَلَكَتْ أموالُنا، وخَرِبَتْ دِيارُنا، وبقينا ضائعين، فنزلت، فهاجَروا، فجَعَلَ الرجلُ يأتيه ابنُه أو أبوه أو أخوه أو بعضُ أقربائه، فلا يَلتفِتُ إليه، ولا يُنزِلُه، ولا يُنفِقُ عليه، ثم رُخِّصَ لهم بعدَ ذلك.

وقيل: نزلت في التِّسعةِ الذين ارتَدُّوا ولَحِقُوا بمَكَّة، فنهى اللهُ عن مُوالاتِهم.

وعن النَّبيِّ ﷺ: «**لا يَطعَمُ أحدُكُم طَعْمَ الإيمان، حتى يُحِبَّ في الله، ويُبغِضَ في الله؛** حتى يُحِبَّ في الله أبعَدَ الناس، ويُبغِضَ في الله أقرَبَ الناسِ إليه».

وقُرِئ: «عَشِيرَتُكُم» و«عَشِيراتُكُم»، وقرأ الحسن: «وعَشَائِرُكُم».

﴿فَتَرَبَّصُواْ حَتَّىٰ يَأۡتِيَ ٱللَّهُ بِأَمۡرِهِۦ﴾ وعيد، عن ابنِ عباس: هو فَتْحُ مكَّة، وعن الحسن: عُقوبةٌ عاجِلةٌ أو آجِلة. وهذهِ آيةٌ شديدةٌ لا تَرَى أشَدَّ منها،..............

قوله: (**حتى يُحِبَّ في الله، ويُبغِضَ في الله**): عن أبي داود[1] عن أبي ذر: «أفضلُ الأعمالِ الحبُّ في الله والبُغضُ في الله».

---

(١) في «سننه» (٤٥٩٩).

كأنها تَنعَىٰ علىٰ الناسِ ما هم عليه مِن رَخاوةِ عَقْدِ الدِّين، واضطِرابِ حَبْلِ اليقين، فليُنصِفْ أورَعُ الناسِ وأتقاهُم مِن نفسِه: هل يَجِدُ عندَه مِنَ التَّصَلُّبِ في ذاتِ الله والثباتِ علىٰ دينِ الله **ما يَستَحِبُّ له دينَه** علىٰ الآباءِ والأبناءِ والإخوانِ والعَشَائِرِ والمالِ والمساكِنِ وجميعِ حُظُوظِ الدُّنيا، ويَتَجرَّدُ منها لأجلِه؟ أم **يَـزْوي اللهَ عنه** أحقَرُ شيءٍ منها **لمصلحتِه**، فلا يدري **أيُّ طَرَفَيهِ أطول**؟......................................

قوله: (**ما يَستَحِبُّ له دينَه**): «ما» في «ما يَستَحِبُّ» مفعولُ «يجد»، وفاعلُ «يَستَحِبُّ» ضميرُ «أورع» مُستَـتِرٌ فيه، و«دينَه» مفعولُه، و«يَتَجرَّد» يجوزُ أن يكونَ معطوفاً علىٰ «يجد» أو علىٰ «يَستَحِبّ».

قوله: (**أم يزوي اللهَ عنه**): الجوهري: «زوىٰ فُلانٌ المالَ عن وارثه زَيّاً»، ومنه قوله:

فيا لَقُصَيٍّ ما زَوَىٰ اللهُ عنكُمُ[1]

أي: ما نَحَّىٰ اللهُ وقَبَضَه.

قوله: (**لمصلحتِـه**): أي: للابتِـلاء، كقولـه تعالىٰ: ﴿ وَلَنَبْلُوَنَّكُم بِشَيْءٍ مِّنَ ٱلْخَوْفِ وَٱلْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ ٱلْأَمْوَٰلِ وَٱلْأَنفُسِ وَٱلثَّمَرَٰتِ ﴾ [البقـرة: ١٥٥]، إلـىٰ قـولـه: ﴿ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُهْتَدُونَ ﴾ [البقرة: ١٥٧].

قوله: (**أيُّ طَـرَفَيهِ أطول؟**): قيل: لا تُدرىٰ نِسبتُه مِن قِبَلِ أبيه أطولُ ـ أي: أفضل ـ أم نِسبتُه مِن قِبَلِ أُمِّه، يُضـرَبُ عندَ التحيُّر، هذا قولُ الأصمعي، وقال غيرُه: المُرادُ به الذَّكَرُ واللِّسان، وقيل: وَسَطُ الإنسان: سُـرَّتُه، أي: طَرَفُه الأسفَلُ أطولُ أم أعلاه[2].

---

(١) عَجُزُ بيتٍ قاله أبو مَعبَد في قِصَّةِ أم مَعبَدٍ مع النبيِّ ﷺ في الهجرة، وقد ذكره الزمخشريُّ بتمـامه في تفسير الآية ١٩٠ من سورة الأعراف (٦: ٧٠٨).

(٢) انظر: «مجمع الأمثال» للميداني (٢: ٢١٤)، و«الصحاح» للجوهري، مادة (طرف).

ويُغويـهِ الشَّيطـانُ عـن أجَـلِّ حَظٍّ مِن حُظُوظِ الدِّين، فلا يبالي، **كأنما وقعَ علىٰ أنفِهِ ذُبابٌ، فطَيَّـرَه!**

[﴿ لَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنكُمْ شَيْـًٔا وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ * ثُمَّ أَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَعَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ وَأَنزَلَ جُنُودًا لَّمْ تَرَوْهَا وَعَذَّبَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَذَٰلِكَ جَزَآءُ ٱلْكَـٰفِرِينَ * ثُمَّ يَتُوبُ ٱللَّهُ مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ ٢٥ - ٢٧]

مَواطِنُ الحرب: مقاماتُها ومواقفُها، قال:

وكم مَوْطِنٍ لَوْلايَ طِحْتَ كمـا هَوَىٰ بأجْرامِـهِ مِـن قُلَّـةِ النِّيـقِ مُنْهَـوِي

قوله: (**كأنما وَقَعَ الذُّبابُ في أنفِه**)[1]: قيل: هو عبارةٌ عن الدَّهَشِ والتحيُّر، كما ترىٰ بعضَ المجانين، والظاهرُ أنه كِنايةٌ عن قِلَّةِ الالتِفاتِ وعَدَمِ المُبالاة.

قوله: (**وكم مَوطِنٍ لولاي**) البيت[2]: **الجوهري**: «الوطن: مكانُ الإنسانِ ومحلُّه، والموطِن: المَشهَدُ مِن مشاهدِ الحرب، قال طَـرَفـة:

علىٰ مَوطِنٍ يخشىٰ الفتىٰ عندَه الرَّدَىٰ»[3]

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفيه بعضُ اختلافٍ عن لفظ «الكشاف».

(٢) البيتُ ليزيدَ بنِ الحكمِ الثقفي، كما في «الأمالي» لأبي علي القالي (١: ٦٨)، و«عيون الأخبار» لابن قُتيبة (٣: ٨٣)، و«لسان العرب» لابن منظور، مادة (جرم).

وهو من الشواهد النحوية، كما في «المُفصَّل» للزمخشري ص١٣٥، و«شـرح ابن عقيل» (٢: ٩)، وغيرهما.

(٣) انظر: «ديوان طرفة» بشرح الأعلم الشنتمري، ص ٥٨، وهو من مُعلَّقتِه، وتمامه:

متىٰ تَعتَـرِكْ فيهِ الفَرائصُ تُرعَدِ

وامتِناعُه مِنَ الصَّرْف؛ لأنه جمعٌ وعلىٰ صيغةٍ لم يأتِ عليها واحد، والمواطنُ الكثيرة: وَقَعاتُ بدر، وقُريظة، والنَّضِير، والحديبية، وخَيبَـر، وفَتْح مكَّة.

فإن قلتَ: **كيفَ عُطِفَ الزمانُ والمكانُ ـ وهو «يومَ حُنَينٍ» ـ علىٰ «المواطن»**؟ قلتُ: معناه: ومَوطِنِ يومِ حُنَين، أو: في أيامِ مَواطِنَ كثيرةٍ ويومِ حُنَين، ويجوزُ أن يُراد بالموطن الوقت، كمَقتَلِ الحسين، علىٰ أنَّ الواجبَ أن يكونَ «يومَ حُنَين» منصوباً بفِعلٍ مُضمَرٍ لا بهذا الظاهر، ومُوجِبُ ذلكَ أنَّ قولَه: ﴿إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ﴾ بَدَلٌ مِن «يومَ حُنَين»، ....

«طِحْتَ»: أي: هَلَكْت، هوىٰ مِن جَبَلٍ عالٍ يهوي هَوِيّاً: سَقَط، «بأجرامِه»: بثِقْلِه، و«قُلَّة النِّيق»: رأسُ الجبل، والجمع: نِـياق. يقول: رُبَّ مَوطِنٍ لولايَ هَلَكتَ فيه كما يَهلِكُ الذي يَسقُطُ مِن رأسِ الجبل.

قوله: (**كيفَ عُطِفَ الزمانُ والمكانُ ـ وهو «يومَ حُنَين» ـ علىٰ «المواطن»**؟): قيل: يعني: أنَّ الفِعلَ كما يقتضي ظرفَ المكان[1] يقتضي ظرفَ الزمان، فلا يجوزُ أن يُجعَلَ أحدُهما تابعاً للآخر، كما لا يُعطَفُ المفعولُ به علىٰ المفعولِ فيه، ولا الفاعلُ علىٰ المفعول، ولا المصدرُ علىٰ شيءٍ مِن ذلك، ولا بالعكس.

قال صاحبُ «الانتصاف»: «لا مانعَ مِن عَطفِ ظرفِ الزمانِ علىٰ المكان، كعطفِ أحدِ المفعولَين علىٰ الآخر، تقول: ضَـرَبَ زيدٌ عَمْراً يومَ الجمعة وفي المسجد، كما تقول: ضَـرَبتُ زيداً وعَمْراً، مع أنه لا بُدَّ مِن تغايُرِ الفِعلَين الواقعَين بالمفعولين، فإنك إذا قلت: اضـرِبْ زيداً اليومَ وعَمْراً غداً، لم يُشَكَّ في أنَّ الضَّـربَينِ مُتغايرانِ بتغايُرِ الظَّرْفَين، والفِعلُ واحدٌ[2] في الصِّياغة، فيجوزُ في الآيةِ أن يكونَ كُلُّ واحدٍ مِنَ الظَّرفَين علىٰ حاله.

(١) من أول الفقرة إلىٰ هنا، سقط من (ف).

(٢) في (ط) و(ف): «أنَّ الضَّـربَين مُتغايران، والظَّرفان والفعلُ واحد»، والمُثبَت من «الانتصاف»، والجملة ساقطة في (ح) من قوله: «اضـرب زيداً» إلىٰ قوله: «فيجوز في الآية أن يكون».

....

واستِدلالُ الزمخشريِّ علىٰ وجوبِ إضمارِ فِعْل؛ بأنَّ ﴿إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ﴾ بَدَل، وكثرتُهم لم تكنْ ثابتةً في جميع المواطن: غيرُ لازم، تقول: اضرِبْ زيداً حينَ يقومُ وحينَ يَقعُد، فالناصِبُ للظَّرفَين واحد، وهما مُتغايران، وإنما يَمتَنِعُ أن يَنصِبَ الفِعلُ الواحدُ ظَرفَي زمانٍ مُختَلِفَينِ عند عَدَمِ العَطْف»[1].

وعليه قول القاضي: «ولا يَمتَنِعُ إبدالُ قولِه: ﴿إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ﴾ منه، وأن يُعطَفَ علىٰ مَوضِعِ ﴿فِي مَوَاطِنَ﴾، فإنه لا يقتضي تَشارُكَهما فيما أُضِيفَ إليه المعطوف، حتىٰ يقتضيَ كثرتَهم وإعجابَها إياهم في جميع المواطن»[2].

وقال صاحب «التقريب» ـ تقريباً لقول المُصنِّف ـ: الواجبُ أن يُنصَبَ «يومَ حُنَينٍ» بـ«نَصَرَ» مُضمراً[3]؛ لئلَّا يُعطَفَ زمانٌ علىٰ مكان، بل يكونَ عطفَ جملة، لا بهذا الظاهر، إن جُعِلَ ﴿إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ﴾ بدلاً من «يومَ حُنَينٍ»، لا مُنتَصِباً بـ«اذكُر»[4]؛ إذ التقديرُ علىٰ البَدَليَّة: نَصَرَكُم في مَواطِنَ كثيرةٍ زمانَ أعجبَتكُم كَثْرتُكُم. ولا يَصِحّ؛ لأنَّ الإعجابَ والكثرةَ لم يكونا في جميع تلك المواطن. وقد يُقال: يُمكِنُ أن يَنتَصِبَ بهذا الظاهرِ مُطلَقاً لا مُقيَّداً بالظرف.

---

(١) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ١٨١-١٨٢) بحاشية «الكشاف».

(٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٣٧).

(٣) قوله: «بـ(نَصَرَ)» سقط من (ح) و(ف)، والمُرادُ أنَّ يكونَ قوله: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ﴾ منصوباً بفعلٍ مُضمَرٍ خاصٍّ به، لا بالفعل: ﴿نَصَرَكُمُ﴾ المُتقدِّم في الآية، وهو المُرادُ بقوله بعد قليل: «لا بهذا الظاهر»، أي: لا بهذا الفعل الظاهر المُتقدِّم.

(٤) يعني: يجبُ نَصْبُ ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ﴾ بفعل مضمرٍ لا بالفعل الظاهر ﴿نَصَرَكُمُ﴾ إنْ قُلنا: إنَّ قوله: ﴿إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ﴾ بَدَل، بخِلافِ ما لو قُلنا: إنه منصوبٌ بفعلٍ مُضمَر، والتقدير: اذكُر إذ أعجبتكم كثرتُكم، فلا إشكالَ حينئذٍ أن يَنتَصِبَ قولُه: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ﴾ بالفِعلِ الظاهر ﴿نَصَرَكُمُ﴾.

....

وغايةُ الجواب: أنه إذا تَقَدَّمَ فِعلٌ مُقيَّدٌ بحالٍ علىٰ ظرف، نحو: صَلَّيتُ قائماً في المسجد، فالمعنىٰ: أنَّ الصَّلاةَ المُقيَّدَةَ بالقِيامِ وقعت في المسجد، والحالُ في المعنىٰ ظرفٌ، فيُعتَبرُ في الثاني ذلك الظَّرفُ، كما يُعتَبرُ في الحال. وللبحثِ فيه مجال.

وقلت: تمامُ التقرير أنَّ المُصنِّفَ سأل: كيف يُعطَفُ ظرفُ الزمانِ علىٰ ظرفِ المكان، ومُراعاةُ المُناسَبةِ واجبةٌ عندَ عُلماءِ البيانِ دونَ النَّحْويِّين[١]! علىٰ أنَّ الأُصوليِّين ذَكَرُوا أنَّ الأصلَ اشتراكُ المعطوفِ والمعطوفِ عليه في المُتعلَّقات، كالحالِ والشَّرْطِ وغيرِهما.

هذا هو المُرادُ مِن كلامِ المُصنِّفِ وصاحبِ «التقريب»: لا يُعطَفُ زمانٌ علىٰ مكان، وأنْ لا بُدَّ مِن تقديرِ عاملٍ آخر؛ إما «عندَ يوم حُنين»، لأنَّ ﴿إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ﴾ بَدَلٌ مِن «يومَ حُنَينٍ»، وإما «عند[٢] ﴿إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ﴾»، لأنه لو لم يُقدَّر لَزِمَ أن يكون[٣] ﴿إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ﴾ قَيدَ النَّصرِ المذكور، فيلزمُ الإعجابُ في جميعِ تلك المواطن، والواقعُ بخِلافِه.

وأما تنزيلُ جوابِ المُصنِّف علىٰ هذا التقرير: فهو أنَّ المُناسِبَ أن يُقدَّرَ في الظرفِ الأولِ ما يُناسِبُ الثاني، أو في الثاني ما يُناسِبُ الأول، علىٰ أنَّ الواجبَ أن يُضرَبَ عن هذا صَفْحاً، لأنَّ هذا[٤] ليسَ مِن بابِ عَطفِ المُفرَدِ علىٰ المُفرَد، حتىٰ تراعىٰ فيه المُناسَبةُ المُعتبَرة، أو جوازُ مِثل: ضَرَبَ زيدٌ عَمْراً يومَ الجمعة وفي المسجد، كما ذكره صاحبُ «الانتصاف»، بل هو مِن عطفِ الجملةِ علىٰ الجملة؛ إما علىٰ تقديرِ ناصِبٍ مِن جِنسِ المذكور، أو تقديرِ «اذكُر» من غير إبدال، لئلَّا يَلزَمَ المحذور.

---

(١) كذا في (ط) و(ح)، وفي (ف): «عند علماء النحو والبيان». وانظر المسألة في: «حاشية الصَّبَّان علىٰ شرح الأُشْمُوني لألفيَّة ابن مالك» (٢: ١٩٦-١٩٧).

(٢) لفظة «عند» سقطت من (ف)، والمُثبتُ من (ط)، وهو الصواب.

(٣) من قوله: «وأن لا بد من تقدير» إلى هنا سقط من (ح).

(٤) في (ط): «لأن ما في الآية»، والمعنى واحد.

....

وبيانُه: أنَّ «نَصَـرَ» مطلق، وتقييدُه بحَسَبِ كُـلِّ واحدٍ مِنَ الظَّرفَين، فإنَّ الأحوالَ والظُّرُوفَ كُلَّها تقييداتٌ للفِعلِ المُطلَق، فإذا قُيِّدَ أحدُها بقَيْدٍ لَزِمَ تقييدُ الفِعلِ به، لأنَّ القَيدَ بيانُ المُرادِ مِنَ المُطلَق، فيسري منه إلىٰ الآخر. لعلَّ هذا هو المعنىٰ مِن قولِ صاحبِ «التقريب»: إذا تَقَدَّمَ فِعلٌ مُقيَّدٌ بحالٍ علىٰ ظرف، نحو: صَلَّيتُ قائماً في المسجد، فيُعتَبرُ في الثاني ذلك القيد. هذا البحثُ قريبٌ مِن قولهم المُتعقَّب: الجمعُ للحَمْل[1].

وقيل: عُطِـفَ قولُـه: ﴿وَيَوۡمَ حُنَيۡنٍ إِذۡ أَعۡجَبَتۡكُمۡ كَثۡرَتُكُمۡ﴾ علىٰ ﴿مَوَاطِنَ كَثِيرَةٖ﴾، علىٰ مِنوال: ﴿وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ ... وَجِبۡرِيلَ﴾ [البقرة: ٩٨]، كأنه قيل: نَصَـرَكُمُ اللهُ في أوقاتٍ كثيرة، وهي أوقاتُ وَقْعةِ بدرٍ وقُريظةَ والنَّضِيرِ وفَتْحِ مكّةَ وغيرِها، وفي وقتِ أعجَبَتكُم، فلا يَلزَمُ المحذور. فيُقال: المقامُ لا يُساعِدُ عليه، لأنَّ الكلامَ غيرُ واردٍ لبيانِ أفضليَّةِ بعضِ الوَقَعاتِ علىٰ بعض، ولأنه لم يَذكُر ﴿مَوَاطِنَ كَثِيرَةٖ﴾ توطئةً لِذكرِ «يومَ حُنَينٍ»، كما ذَكَرَ ﴿وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ﴾ توطئةً لِذكرِهما[2]، إذ ليسَ حُنَينٌ بأفضَلَ مِن يوم بدر، وهو فَتحُ الفُتُوح وسَيِّدُ الوَقَعات، وبه نالَ السَّابقون الأوَّلُونَ القِدْحَ المُعلَّىٰ، وفازوا بالدَّرَجاتِ الأسنىٰ، ولأنَّ المقصودَ مِن إفرادِ الذِّكرِ بعدَ الاشتِراك[3] الإيذانُ بأنَّ هذا الفَرْدَ قد خَرَجَ مِن ذلكَ الجِنسِ بسَبَبِ اكتِسابِه الفضائلَ والمزايا، وكأنه جِنسٌ آخَرُ لتَغايُرِه في الوصف.

نعم، يُمكِنُ أن يُقال: إنَّ الكلامَ واردٌ للامتِنانِ علىٰ الصَّحابةِ بنُصـرتِهِ إياهم في المواطنِ الكثيرة، وكانت النُّصرةُ في هذا اليوم المخصوصِ أجلَّ امتِناناً، كما شُوهِدَ منهم ما يُنافي النُّصرةَ

---

(١) في (ح): «الحمل الجمع»، وفي (ف): «للحمل للجمع»، وفي (ط): «المعتقب للحمل للجميع»،ولم يظهر لي وَجْهُ أيٍّ منها، وأثبتُّه بلفظ: «الجمع للحَمْل»، بمعنىٰ: الجمعُ بين الظَّرْفَين، أو بينَ الظَّرْفِ والحال، أو نَحْوِهما، من أجلِ حَمْل المعنىٰ علىٰ ذلك كُلِّه، والله أعلم.

(٢) أي: لِذكرِ جبريل وميكال، في قوله تعالى: ﴿مَن كَانَ عَدُوّٗا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبۡرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾، وقد ذَكَرَها المُؤلِّفُ قبلَ قليل مُختَصَـرة.

(٣) كإفراد ذِكرِ جبريلَ وميكالَ بعد ذِكرِ الملائكة في الآيةِ الكريمةِ السالِفِ ذِكرُها.

فلو جَعَلتَ ناصِبَه هذا الظاهِرَ لم يَصِحّ؛ لأنَّ كَثْرتَهم لم تُعجِبْهم في جميعِ تلكَ المواطن، ولم يكونوا كثيراً في جميعها، فبقيَ أن يكونَ ناصِبُه فِعلاً خاصاً به، **إلا إذا نَصَبتَ** «إذ» بإضمار: اذكُر.

و«حُنَين»: وادٍ بينَ مَكَّةَ والطائف، كانت فيه الوَقْعةُ بينَ المُسلِمين ـ وهم اثنا عَشَرَ ألفاً الذينَ حَضَرُوا فَتْحَ مكَّة، **مُنضَمّاً إليهم** ألفانِ مِنَ الطُّلَقاء ـ، ....

مِنَ الإعجابِ بالكثرة، ولولا فَضْلُ الله وكرامتُه لرسوله ﷺ وللمؤمنين، لتمَّتِ الدائرةُ عليهم، والنُّصرةُ للأعداء.

ألا ترىٰ كيفَ أُقيمَ المُظهَرُ مقامَ المُضمَرِ في قوله: ﴿ثُمَّ أَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَعَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾، ليُؤذِنَ بأنَّ وَصْفَ الرسالةِ والإيمانِ أَهَّلَا الانتِصارَ بعدَ الفِرار، والعفوَ عن الاغتِرار، ومن ثَمَّ عَدَلَ إلىٰ اليوم منَ المواطن، لأنهم إنما يَستَعمِلُونَه فيما يَستكرِهُونَه مِنَ الوَقَعات، نحو: يومِ ذي قارٍ ويومِ بُعاث، وقالوا: أيامُ العرب، وقال تعالىٰ: ﴿أَيَّامَ ٱللَّهِ﴾ [الجاثية: ١٤]، ويَنصُرُه قولُه تعالىٰ: ﴿وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾.

قوله: (**إلا إذا نَصَبتَ**): استثناءٌ مِن قولِه: «الواجبُ أن يكون» إلىٰ آخره؛ أي: الواجبُ أن يكونَ «يومَ حُنَينٍ» منصوباً بفِعلٍ مُضمَر، لأنَّ قولَه: ﴿إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ﴾ بَدَلٌ منه، إلا إذا نَصَبتَ ﴿إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ﴾ بإضمار «اذكُر»، فإنه علىٰ هذا لا يكونُ بَدَلاً منه، فإذن لا يجبُ «يومَ حُنَينٍ» أن يَنتَصِبَ بفِعلٍ مُضمَر، بل يكونُ منصوباً بهذا الظاهر، ولا يلزمُ الإعجابُ والكثرةُ في جميع المواطن، ويجوزُ أن يكونَ مُستَثنىً مِن قوله: «فينبغي أن يكونَ ناصبُه فِعلاً خاصّاً»، والمعنىٰ عائدٌ إلىٰ الأول.

قوله: (**مُنضَمّاً إليهم**): قيل: هو حالٌ مِنَ «الذين»، لا مِن فاعل «حَضَروا»، لأنه يلزمُ منه أن يزيدوا علىٰ اثني عشرَ ألفاً.

وبينَ هَوازِنَ وثقيف ـ وهم أربعةُ آلافٍ فيمَنْ ضَامَّهُم مِن أمدادِ سائرِ العرب، فكانوا الجمَّ الغَفِير ـ ، فلمّا التَقَوا قال رجلٌ مِنَ المُسلِمين: «**لن نُغلَبَ اليومَ مِن قِلَّة**»، فسَاءَتْ رسولَ الله ﷺ ـ وقيل: قائلُها رسولُ الله ﷺ. وقيل: أبو بكر، وذلكَ قولُه: ﴿أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ﴾ ـ فاقتَتلُوا قِتالاً شديداً، وأدركتِ المُسلِمينَ كلمةُ الإعجابِ بالكَثْرة، وزَلَّ عنهم أنَّ اللهَ هو الناصِر، لا كثرةُ الجنود، فانهزموا، حتىٰ بَلَغَ فَلُّهُم مَكَّة.

وقلت: الصَّحيحُ أنه حالٌ منه، وقولُه: «الذين» مع صِلَتِه: بَدَلٌ مِن «اثنا عشرَ ألفاً»، والمعنىٰ: وهُمُ الذين حَضَرُوا مكَّة، وكانوا عشرةَ آلاف، وانضَمَّ إليهم ألفانِ مِنَ الطُّلَقاء، فصاروا اثني عشرَ ألفاً[1].

قال ابنُ الجوزي في كتابِ «الوفا»: «حُنين: وادٍ بينَه وبينَ مكةَ ثلاثُ ليال، وإنَّ رسولَ الله ﷺ لـمَّا فتحَ مكَّةَ حَشَدَتْ هَوازِنُ وثَقيف، فجاؤوا بأموالِهم وأهليهم، وخرجَ رسولُ الله ﷺ مِن مكَّةَ في اثني عشرَ ألفاً»، القِصَّةَ إلىٰ آخِرِها.

قوله: (**لن نُغلَبَ اليومَ مِن قِلَّة**): هو مِثلُ قولِهِ تعالىٰ: ﴿لَمْ يَخِرُّوا عَلَيْهَا صُمًّا وَعُمْيَانًا﴾ [الفرقان: ٧٣]، قال[2]: «﴿لَمْ يَخِرُّوا﴾ ليسَ نفياً للخُرُور، وإنما هو إثباتٌ له ونفيٌ للصَّمَم والعَمَىٰ». كذا «لن نُغلَب» ليسَ نفياً للمَغْلوبيَّة، وإنما هو إثباتٌ له ونفيٌ للقِلَّة، يعني: متىٰ غُلِبْنا كانَ سَبَبُه غيرَ القِلَّة، هذا ـ مِن حيثُ الظاهر ـ ليسَ كلمةَ إعجاب، لكنَّها كنايةٌ عنها، فكأنه قال: ما أكثَرَ عَدَدَنا، مثلُه قول الشاعر:

..... غَلَتْ نابُ كُلَيبٌ بَواؤُها[3]

---

(١) هذه الفقرة ـ من قوله: «وقلت»، إلى هنا ـ سقطت من (ط).

(٢) أي: الزمخشريُّ في تفسير الآية المذكورة من سورة الفرقان (١١: ٣٠٠).

(٣) عَجُزُ بيتٍ، ذكره الزمخشريُّ في «المستقصى من أمثال العرب» (١: ١٧٨) رقم (٧٢٢)، وهو بتمامه:

وجـارةُ جَسّاسٍ أبأنـا بنابِهـا ... كُلَيباً غَلَت نابٌ كُلَيبٌ بَواؤُها

وبقيَ رسولُ الله ﷺ وحدَه، وهو ثابتٌ في مَركَزِه **لا يَتَحَلحَل، ليسَ معَه إلا عَمُّهُ العَبَّاسُ آخِذاً بلِجامِ دَابَّـتِه، وأبو سُفيانَ بنُ الحارث ابنُ عَمِّه**، وناهِيكَ بهذِهِ الواحدةِ شهادةَ صِدْقٍ علىٰ تناهي شجاعتِه، ورَبَاطةِ جَأْشِهِ ﷺ، وما هيَ إلا مِن آياتِ النُّبوة، وقال: يا ربي، ائتِني بما وَعَدتَني.

قوله: (**لا يَتَحَلحَل**): أي: لا يزول، **الأساس**: «وتَـحَلحَلَ عن المكان: تحرَّك».

قوله: (**ليسَ معَه إلا عَمُّهُ العباسُ آخِذاً بلِجام دابتِه، وأبو سُفيانَ بنُ الحارثِ ابنُ عَمِّه**): عن البخاريِّ ومُسلِمٍ والترمذيِّ[1] عن أبي إسحاقَ قال: جاء رجلٌ إلىٰ البراء فقال: أكنتُم وَلَّيتُم مُدبِرينَ يومَ حُنَين يا أبا عُمارة؟ فقال: أشهَدُ علىٰ نبيِّ الله ﷺ ما وَلَّىٰ، ولكنَّه انطلقَ أخفّاءُ مِنَ الناسِ وحُسَّـرٌ[2] إلى هذا الحيِّ مِن هَوازِن، وهُم قومٌ رُماة، فـرَمَوهُم برَشْقٍ مِن نَبْل[3]، كأنها رِجْلٌ مِن جَراد، فانكشفوا، فأقبلَ القومُ إلىٰ رسول الله ﷺ وأبو سُفيانَ بنُ الحارثِ يَقودُ به بَغْلتَه، فنزلَ ودعا واستَنصَر، وهو يقول: «أنا النبيُّ لا كَذِبْ، أنا ابنُ عبدِ المُطَّلِبْ، اللهُمَّ أنزِلْ نَصْـرَك»، ثم صَفَّهم، قال البراء: كُنَّا ـ والله ـ إذا احمرَّ البأسُ نتَّقي به، وإنَّ الشُّجاعَ منا لَلذي يُحاذي به، يعني: النبيَّ ﷺ.

---

(١) البخـاري (٢٨٧٤) و(٢٩٣٠) و(٣٠٤٢) و(٤٣١٥-٤٣١٧)، ومسلـم (١٧٧٦)، والتـرمـذي (١٦٨٨).

(٢) قوله: «أخفّاء»: جمعُ خفيف، و«حُسَّرٌ»: جمعُ حاسر، وهو الذي لا دِرْعَ عليه ولا مِغفَر، كما قال ابنُ الأثير في «النهاية» (١: ٣٨٣) مادة (حسر)، وقال الحافظُ ابنُ حجر في «فتح الباري» (٨: ٢٩): «حُسَّراً: ليسَ عليهم سلاح».

(٣) قال ابنُ الأثير في «النهاية» (٢: ٢٢٥) مادة (رشق): «الرَّشْقُ: مصدر رَشَقَه يَرشُقُه رَشْقاً: إذا رماه بالسِّهام، والـرِّشْقُ ـ بالكسر ـ: الوجهُ من الرَّمْي، وإذا رمىٰ القومُ كُلُّهم دفعةً واحدةً قالوا: رَمَيْنا رِشقاً». انتهىٰ باختصار.

وقال ﷺ للعبَّاس، وكانَ صَيِّتاً: «صَيِّحْ بالناس»، فنادىٰ الأنصار **فَخِذاً فَخِذاً**، ثم نادىٰ: **يا أصحابَ الشَّجَرة، يا أصحابَ البقرة، فكَرُّوا عُنُقاً** واحداً، وهم يقولون: لَبَّيكَ لَبَّيك، ونزلتِ الملائكة، عليهمُ البياض، علىٰ خُيُولٍ بُلْق، فنَظَرَ رسولُ الله ﷺ إلىٰ قِتالِ المُسلِمين، فقال: «**هذا حينَ حَمِيَ الوَطِيس**»، **ثم أخَذَ كفّاً مِن تُراب، فرَمَاهُم به**، ....

وقوله: «رِجْلٌ مِن جَراد»، **النهاية**: «الرِّجْلُ ـ بالكسر ـ: الجرادُ الكثير».

قوله: (**فَخِذاً فَخِذاً**)، **النهاية**: «وهم أقربُ العَشِيرةِ إليه، وأولُ العَشيرة: الشِّعْب، ثم القَبيلة، ثم الفَصِيلة، ثم العِمَارة، ثم البَطْن، ثم الفَخِذ».

قوله: (**يا أصحابَ الشَّجَرة**): وهيَ الشَّجَرةُ التي هي في قولِهِ تعالىٰ: ﴿لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨][(١)].

قوله: (**يا أصحابَ البقرة**): قيل: أُريدَ المذكورون في قولِهِ تعالىٰ: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، وقيل: الذينَ نزلَ عليهم سورةُ البقرة.

قوله: (**فكَرُّوا عُنُقاً**): قال المُصنِّف: أي: جماعة، مِن قولِه: ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَـٰقُهُمْ﴾ [الشعراء: ٤]، أي: رُؤَساؤُهم أو الجماعات.

قوله: (**هذا حينَ حَمِيَ الوَطِيس**)، **النهاية**: «الوَطيس: التَّـنُّور»[(٢)]، وهو كِنايةٌ عن شِدَّةِ الأمرِ واضطِرامِ الحرب، ويُقال: أوَّلُ مَنْ قالَه النبيُّ ﷺ لـمَّا اشتَدَّ البأسُ يومئذ، ولم يُسمَع قبلَه، وهو مِن أحسَنِ الاستِعارات.

قوله: (**ثم أخَذَ كفّاً مِن تُراب، فرماهم به**): عن مُسلِم[(٣)]: عن سَلَمَةَ بنِ الأكوع قال: غَـزَوْنا مَعَ رسولِ الله ﷺ حُنَيناً، فلمّا غَشَوْا رسولَ الله ﷺ نزلَ عنِ البَغْلة، ثم أخَذَ كفّاً من

---

(١) الفقرة كلها ساقطة من (ح).

(٢) في «النهاية» (٥: ٢٠٤): «شِبهُ التَّـنُّور».

(٣) في «صحيحه» (١٧٧٧).

ثم قال: «انهزموا وربِّ الكعبة»، فانهـزمُوا، قال العبَّاس: لكأني أنظُـرُ إلىٰ رسولِ الله ﷺ يَركُضُ خَلفَهم علىٰ بَغْلتِه.

﴿بِمَا رَحُبَتْ﴾: «ما» مصدرية، والباءُ بمعنىٰ «مع»، أي: مَعَ رُحْبِها، وحقيقتُه: مُلتَبِسةً برُحْبِها، علىٰ أنَّ الجارَّ والمجرورَ في مَوضِعِ الحال، كقولك: دخلتُ عليه بثيابِ السَّفَر، أي: **مُلتَبِساً بها لم أحُلَّها**، تعني: مَعَ ثيابِ السَّفَر، والمعنىٰ: لا تجدونَ مَوضِعاً تَستَصلِحُونَه لِـهَرَبِكُم إليه ونجاتِكم لِفَرْطِ الرُّعْب، فكأنها ضاقت عليكم، ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾: ثم انهـزَمتُم.

﴿سَكِينَتَهُۥ﴾: رحمتَه التي سَكَنُوا بها وآمنوا، ﴿وَعَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ الذينَ انهزموا، وقيل: همُ الذينَ ثَبـتُـوا مَعَ رسولِ الله ﷺ حينَ وقعَ الهرب، ﴿وَأَنزَلَ جُنُودًا﴾ يعني: الملائكة، وكانوا ثمانيةَ آلاف، وقيل: خمسةَ آلاف، وقيل: سِتَّـةَ عَشَـرَ ألفاً، ﴿وَعَذَّبَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ بالقتْلِ والأَسْر، وسَبْيِ النِّساءِ والذَّراري.

﴿ثُمَّ يَتُوبُ ٱللَّهُ﴾ أي: يُسلِمُ بعدَ ذلك ناسٌ منهم.

ورُوِي: أنَّ ناساً منهم جاؤوا فبايعوا رسولَ الله ﷺ علىٰ الإسلام، وقالوا: يا رسولَ الله، أنتَ خيرُ الناس، وأبرُّ الناس، وقد سُبِيَ أهلُونا وأولادنا، وأُخِذَتْ أموالُنـا ـ قيل: سُبِيَ يومَئذٍ سِتةُ آلافِ نفس، وأُخِذَ مِنَ الإبلِ والغنَمِ ما لا يُحصىٰ ـ ، فقال: «إنَّ عندي ما تَرون، إنَّ خيرَ القَولِ أصدَقُه، اختاروا: إما ذَراريكُم ونِساءَكُم، ....

تُرابٍ من الأرض، ثم استَقبَلَ به وُجُوهَهُم، فقال: «شَاهَتِ الوُجُوه»، فما خَلَقَ اللهُ منهم إنساناً إلا مَلأَ عَينَيهِ تُراباً بتلك القَبْضة، فوَلَّوا مُدبِرين، فهَزَمَهُم الله.

قوله: (**مُلتَبِساً بها لم أحُلَّها**): بيانٌ لهيئتِه عندَ الدُّخول، وتصويرٌ لتلكَ الحالة، كذلكَ قولُه: ﴿بِمَا رَحُبَتْ﴾، أي: برُحْبِها، بيانٌ لهيئةِ الأرض، وهي مع سَعَتِها ضاقَتْ بهم.

وإما أموالَكم»، قالوا: **ما كُنّا نَعدِلُ بالأحسابِ شيئاً**، فقام رسولُ الله ﷺ فقال: «إنَّ هؤلاءِ جاؤوا مُسلِمين، وإنَّا خَيَّرْناهُم بينَ الذَّراري والأموال، فلم يَعدِلُوا بالأحسابِ شيئاً، فمَنْ كانَ بيَدِهِ شيءٌ وطابتْ نفسُه أن يَرُدَّه فشأنَه، ومَنْ لا فليُعطِنا وليَكُنْ قَرْضاً علينا، حتىٰ نُصِيبَ شيئاً، فنُعطِيَه مكانَه»، قالوا: رَضِينا وسَلَّمنا، فقال: «إني لا أدري، لَعَلَّ فيكم مَنْ لا يرضىٰ، فمُرُوا عُرَفاءَكُم فليَرفَعُوا ذلكَ إلينا»، فرَفَعَتْ إليه العُرَفاءُ أنْ قد رَضُوا.

[﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّمَا ٱلْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُواْ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَـٰذَاۚ وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦٓ إِن شَآءَۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ ٢٨]

قوله: (**ما كُنّا نَعدِلُ بالأحسابِ شيئاً**): **الأساس**: «فُلانٌ لا حَسَبَ له ولا نَسَب، وهو ما يَحسُبُه ويَعُدُّهُ مِن مَفاخِرِ آبائِه». روينا عن البخاريِّ وأبي داود والنَّسائيِّ(١): أنَّ رسول الله ﷺ قال: «اختاروا مِن أموالِكم أو مِن نِساِئكم»، فقالوا: بل نختارُ نِساءَنا. وفي «النهاية»: «قال لهم: «اختاروا إحدىٰ الطائفتَين؛ إما الأموالُ وإما السَّبْي»، فقالوا: أمَا إذا خَيَّرتَنا بينَ الأموالِ والحَسَب، فإنَّا نختارُ الحَسَب، فاختاروا أبناءَهم ونِساءَهم: أرادوا أنَّ فِكاكَ الأسرىٰ وإيثارَه علىٰ استِرجاع المالِ حَسَبٌ وفَعَالٌ حَسَن، فهو بالاختيارِ أجدَر».

---

(١) البخاري (٢٣٠٧ و٢٣٠٨) و(٢٥٣٩ و٢٥٤٠) و(٢٦٠٧ و٢٦٠٨) و(٣١٣١ و٣١٣٢) و(٤٣١٨ و٤٣١٩)، وأبو داود (٢٦٩٣) من حديث مروان بن الحكم والمِسْوَر بن مخرمة، والنسائي (٣٦٨٨) من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جَدِّه.

ولفظُ البخاريِّ وأبي داود: «اختاروا إحدىٰ الطائفتين؛ إما السَّبي وإما المال ...، فقالوا: إنا نختار سَبْيَنا»، ولفظُ النَّسائي: «اختاروا مِن أموالِكُم أو مِن نِسائِكُم وأبنائِكُم، فقالوا: قد خَيَّرتَنا بينَ أحسابنا وأموالنا، بل نختارُ نِساءَنا وأبناءَنا»، وهو أقربُ إلى لفظ المُؤلِّف رحمه اللهُ تعالىٰ، وفيه ذِكرُ «الأحساب» التي هي محلُّ الشاهد من الحديث.

النَّجَس: مصدر؛ يُقال: نَجِسَ نَجساً، وقَذِرَ قَذراً، ومعناه: ذَوُو نَجَس؛ لأنَّ معهم الشِّرْكَ الذي هو بمنزلةِ النَّجَس، ولأنهم لا يَتَطهَّرُونَ ولا يَغتَسِلُونَ ولا يَجتَنِبُونَ النَّجاسات، فهي مُلابِسةٌ لهم، أو: جُعِلُوا كأنهم النجاسةُ بعَيْنها؛ مُبالغةً في وَصْفِهم بها.

وعن ابنِ عباس رضيَ اللهُ عنهما: أعيانُهم نَجِسةٌ كالكِلابِ والخنازير، وعن الحسن: مَنْ صَافَحَ مُشرِكاً تَوضَّأ، وأهلُ المذاهبِ علىٰ خِلافِ هذينِ القَولَين.

وقُرِئ: «نِجْس»، بكَسْرِ النُّونِ وسُكونِ الجيم، علىٰ تقدير حَذْفِ الموصوف، كأنه قيل: إنما المُشركونَ جِنسٌ نِجْس، أو: ضَرْب نِجْس، **وأكثرُ ما جاءَ تابِعاً لـ«رِجْس»**، وهو تخفيفُ «نَجِس»، نحو: كِبْد، في كَبِد.

﴿فَلَا يَقۡرَبُواْ ٱلۡمَسۡجِدَ ٱلۡحَرَامَ﴾: فلا يَحُجُّوا ولا يَعتَمِرُوا، كما كانوا يَفعَلُونَ في الجاهلية، ﴿بَعۡدَ عَامِهِمۡ هَٰذَا﴾: بعدَ حَجِّ عامِهم هذا، وهو عامُ تِسعٍ مِنَ الهِجرة، حينَ أُمِّرَ أبو بكرٍ رضيَ اللهُ عنه علىٰ الموسم، وهو **مذهبُ أبي حنيفة** وأصحابِه رضيَ اللهُ عنهم، ويَدُلُّ عليه قولُ عليٍّ رضيَ اللهُ عنه حينَ نادىٰ بـ(براءة): «ألا لا يَحُجَّ بعد عامِنا هذا مُشرِك»، ولا يُمنَعونَ مِن دخولِ الحرمِ والمسجدِ الحرامِ وسائرِ المساجدِ عِندَهم.

وعند الشافعي: يُمنَعونَ مِنَ المسجدِ الحرام خاصَّة، وعند مالك: يُمنَعونَ منه ومن غيره مِنَ المساجد. وعن عطاء: أنَّ المُرادَ بـ﴿ٱلۡمَسۡجِدَ ٱلۡحَرَامَ﴾: الحرم،..........

قوله: (**وأكثرُ ما جاءَ تابعاً لـ«رِجْس»**): أي: أكثرُ ما جاء «نِجْس» بكسر النون. **الجوهري**: «قال الفَرّاء: إذا قالوهُ مع «الرِّجس» أتبعُوهُ إياه، قالوا: رِجْسٌ نِجْس، بالكسر».

قوله: (**مذهبُ أبي حنيفة**): أي: يحملُ قولَه: ﴿فَلَا يَقۡرَبُواْ ٱلۡمَسۡجِدَ ٱلۡحَرَامَ بَعۡدَ عَامِهِمۡ هَٰذَا﴾ علىٰ: أن لا يَحُجُّوا بعدَ حَجِّ عامِهم هذا، فلا يَدُلُّ حينَئذٍ علىٰ أنهم يُمنَعونَ مِنَ دخولِ المسجدِ الحرام، قال القاضي: «إنما نهىٰ عن الاقتِرابِ للمُبالغةِ أو المَنعِ عن دخولِ الحرم»[1].

---

(١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٣٩).

وأنَّ علىٰ المُسلِمينَ أنْ لا يُمكِّنُوهُم مِن دُخُولِه، **ونهيُ المُشركينَ أن يَقرَبُوهُ راجعٌ إلىٰ نهي المُسلمين عن تمكينهم منه**. وقيل: المُرادُ أن يُمنَعُوا مِن تَولِّي المسجدِ الحرامِ والقيامِ بمَصَالِحِه، ويُعزَلُوا عن ذلك.

﴿وَإِنۡ خِفۡتُمۡ عَيۡلَةٗ﴾ أي: فَقْراً بسَبَبِ مَنْعِ المُشركينَ مِنَ الحجِّ، وما كانَ لكم في قُدُومِهم عليكُم مِنَ الإرفاقِ والمكاسِب، ﴿فَسَوۡفَ يُغۡنِيكُمُ ٱللَّهُ مِن فَضۡلِهِۦٓ﴾: مِن عَطائِه، أو تَفَضُّلِه بوَجْهٍ آخر، فأرسَلَ السَّماءَ عليهم مِدْراراً، فأغزَرَ بها خيرَهم، وأكثَرَ مَيْـرَهُم، وأسلَمَ **أهلُ تَـبَالةَ** وجُرَش، ....

قوله: (ونهيُ المُشـركينَ أن يَقرَبُوهُ راجعٌ إلىٰ نهي المُسلِمينَ عن تمكينهم منه): وهو علىٰ مِنوال: لا أرَيَنَّكَ هاهنا[1]. وأجراه القاضي علىٰ ظاهره، وقال: «فيه دليلٌ علىٰ أنَّ الكُفّارَ مُخاطَبونَ بالفُرُوع»[2]. وقال صاحبُ «الانتصاف»: «وقد يَستَدِلُّونَ بها علىٰ أنَّ الكُفّارَ مُخاطَبونَ بفُروعِ الشرائع، لا سيَّما المناهي، وهو بعيد؛ لأنَّ الظاهرَ مِنَ المُشركينَ أنهم لا يَنزَجِرُونَ بهذا النهي، والمُرادُ خِطابُ المؤمنين، لأنَّ الآية مُصدَّرةٌ بخِطابِهم: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾، وآخِرُها خِطابُهم: ﴿وَإِنۡ خِفۡتُمۡ عَيۡلَةٗ فَسَوۡفَ يُغۡنِيكُمُ ٱللَّهُ مِن فَضۡلِهِۦٓ﴾، وهو مِن باب: لا أرَيَنَّكَ هاهنا»[3]. هذا كلامٌ متين.

قوله: (أهلُ تَبالة)، النهاية: «تَبالة ـ بفتح التاءِ وتخفيفِ الباء ـ: بلدةٌ صغيرةٌ مِن بِلادِ اليمنِ معروفة، وفي المَثَل: أهوَنُ مِن تَبالةَ علىٰ الحجّاج». و«جُرَش»: بضم الجيم وفتح الراء: مِـخلافٌ مِن مخاليفِ اليمن، وبفَتْحِهمـا[4]: بَلَدٌ في الشام، والمِخلافُ في اليمن: كالرُّسْـتاق

---

(١) الأصلُ أن يُنهىٰ المُخاطَبُ عن فِعلِه لا عن فِعلِ غيره، فإذا خُوطِبَ بالنهي عن فِعلِ الغير فإنما هو نهيٌ عن أسبابه، سواءٌ كان الفِعلُ للمُتكلِّم أو لغيره، فيُقال: لا أرينَّكَ تفعل كذا، ولا يَرينَّكَ زيدٌ تفعل كذا، أي: لا تفعل حتى أراك، ولا تفعل حتىٰ يراك زيد.

(٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٣٩).

(٣) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ١٨٣) بحاشية «الكشاف».

(٤) قوله: «مخلاف من مخاليف اليمن، وبفتحهمـا» سقط من (ح).

فحَمَلُوا إلىٰ مَكَّةَ الطعامَ وما يُعاشُ به، فكان ذلك **أعوَدَ عليهم** مما خافوا العَيْلَةَ لِفَواتِه.

وعن ابن عباس: ألقىٰ الشَّيطانُ في قُلوبِهم الخوفَ، وقال: مِن أينَ تأكلون؟ فأمَرَهُم اللهُ بقِتالِ أهلِ الكِتاب، **وأغناهُم بالجِزية، وقيل: بفَتْح البِلادِ** والغنائم.

وقُرِئ: «عائِلة»، بمعنىٰ المصدر، كالعافية، أو: حالاً عائِلة.

في العراق[1]. وقال الميداني: «تَبالة: بلدةٌ صغيرةٌ مِن بلادِ اليمن، قيل: إنَّ أولَ عَمَلٍ وَلِيَه الحجَّاجُ عَمَلُ تَبالة، فلمّا قَرُبَ منها، قالَ للدَّليل: أينَ هي؟ قال: سَتَرَها عنكَ هذه الأكَمة[2]، فقال: أهوِنْ بعَمَلِ بلدةٍ تَستُرُها عني أكَمة، ورجعَ عن مكانه، فقالتِ العرب: أهوَنُ من تَبالةَ علىٰ الحجاج»[3].

قوله: (**أعوَدَ عليهم**)، **الجوهري**: «العائدة: العطفُ والمنفعة، يُقال: هذا الشيءُ أعوَدُ عليكَ مِن كذا، أي: أنفع».

قوله: (**أغناهُم بالجِزية، وقيل: بفَتْح البِلاد**): يَشهَدُ للأولِ قولُه تعالىٰ: ﴿قَٰتِلُواْ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ﴾ الآية، لأنها واردةٌ لبيانِ قولِه: ﴿فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦٓ﴾.

قوله: (**وقُرِئ: «عائلة»**): قال ابنُ جِنِّي: «هذه مِنَ المصادرِ التي جاءت علىٰ «فاعِلة»، كالعافية والعاقبة، ومنه قولُه تعالىٰ: ﴿لَّا تَسْمَعُ فِيهَا لَٰغِيَةً﴾ [الغاشية: ١١]، أي: لَغْواً، ومنه قولُهم: مَرَرتُ به خاصَّة، أي: خصوصاً. وأما قولُه تعالىٰ: ﴿وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَىٰ خَآئِنَةٍ مِّنْهُمْ﴾ [المائدة: ١٣]: فيجوزُ فيه أن يكونَ مصدراً، أي: خيانة، وأن يكونَ علىٰ تقدير: نيَّةٍ خائنة، أو: عقيدةٍ خائنة، وكذا هاهنا، يُقَدَّر: إن خِفتُم حالاً عائلة، والمصدرُ أحسن»[4].

---

(١) وكلاهما بمعنىٰ: الناحية من البلد.

(٢) الأكمة: تلٌّ من حجارة مجتمعة في مكان واحد، أو الموضع الذي ارتفع عمّا حوله، أو ما دون الجبل ـ كما في «القاموس» مادة (أكم) ـ، ولعل المعنىٰ الأول هو الأقرب هنا.

(٣) «مجمع الأمثال» للميداني (٢: ٤٠٨). والأكمة: تلٌّ مرتفعٌ من الأرض دون الجبل، ويكون من حجارة مجتمعة.

(٤) «المحتسب» لابن جِنّي (١: ٢٨٧).

ومعنىٰ قوله: ﴿إِن شَآءَ﴾: إنْ أوجَبَتِ الحِكمةُ إغناءَكم، وكان مصلحةً لكم في دينكم.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ﴾ بأحوالِكم ﴿حَكِيمٌ﴾ لا يُعطي ولا يَمنَعُ إلا عن حِكمةٍ وصواب.

[﴿قَٰتِلُواْ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَلَا بِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ ٱلْحَقِّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ حَتَّىٰ يُعْطُواْ ٱلْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَٰغِرُونَ﴾ ٢٩]

﴿مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ﴾ بيانٌ لـ﴿ٱلَّذِينَ﴾ مَعَ ما في حَيِّزِه، **نَفَىٰ عنهمُ الإيمانَ بالله؛ لأنَّ اليهودَ مُثنية، والنَّصارىٰ مُثلِّثة، وإيمانَـهُم** باليوم الآخر؛ ....

قوله: (**نفىٰ عنهُمُ الإيمان [بالله]؛ لأنَّ اليهودَ مُثنِّيةٌ والنَّصارىٰ مُثلِّثة**): إنما عَلَّلَ قولَه: «نفىٰ عنهُمُ الإيمان» بهذا، لأنَّ قولَه: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَى ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠] جملةٌ مُفسِّرةٌ لقوله: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ﴾؛ علىٰ طريقة: أعجَبَني زيدٌ وكَرَمُه، ولأنَّ الأمرَ بمُقاتلةِ أهلِ الكِتابِ واردٌ علىٰ سبيلِ الاستِطرادِ لِذكرِ المُشركين، لجامعِ الاشتِراك.

ومن ثَمَّ لـمَّا فَرَغَ مِن كلامِهم عادَ إلىٰ نوع آخَرَ مِن قبائح المُشركين، وهو القولُ بالنَّسيء، وجعلَ قولَه: ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِى كِتَٰبِ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٦] توطئةً لِذكرِه، والجامعُ بينَه وبينَ ما قبلَه ـ وهو قولُه: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُواْ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ﴾ [التوبة: ٢٨] ـ أنَّ كُلَّ واحدٍ منهما حديثٌ في الحُرْمة؛ لتعظيم المكانِ والزمان، والمنعِ مِن هَتْكِ المُشركينَ بتينِكَ الحُرْمتَين، وتوبيخِهم بذلك.

قوله: (**وإيمانَـهم**): نصبٌ؛ عطفاً علىٰ «الإيمانَ بالله»، وكذا «تحريمَ ما حَرَّمَ الله»، وكذا «أن يَدينُوا». وقولُه: «وأن يعتقدوا دينَ الإسلام»: عطفٌ تفسيريٌّ لقوله: «أن يَدينُوا».

لأنهم فيه علىٰ خِلافِ ما يجب، وتحريمَ ما حَرَّمَ اللهُ ورسولُه؛ لأنهم لا يُحرِّمُونَ ما حَرَّمَ اللهُ في الكِتابِ والسُّنة، وعن أبي رَوْق: لا يَعمَلُونَ بها في التَّوْراةِ والإنجيل، وأن يَدينُوا دينَ الحق: وأن يَعتَقِدُوا دينَ الإسلامِ الذي هو الحق، وما سِواهُ الباطل. وقيل: دين الله، يُقال: فُلانٌ يَدينُ بكذا: إذا اتخذَهُ دِينَه ومُعتَقَدَه.

سُمِّيَتْ جِزْية؛ لأنها طائفةٌ مما علىٰ أهلِ الذِّمَّةِ **أن يَـجْزُوه**، أي: يَقضُوه، أو: لأنهم يَـجْزُونَ بها مَنْ مَنَّ عليهم بالإعفاءِ عن القتل، ﴿عَن يَدٍ﴾ **إما أن يُراد: يَدُ المُعطي أو الآخِذ**: فمعناه علىٰ إرادةِ يَـدِ المُعطي: حتىٰ يُعطُوها عن يد، ....

قوله: (**أن يَجزُوه**): مُتعلِّقٌ بقوله: «علىٰ أهل الذِّمَّة»، أي: طائفةٌ مِنَ التي وَجَبَتْ علىٰ أهل الذِّمَّة أن يَقضُوه، فالجزيةُ مِنَ الـجُزءِ والتجزئة، وعلىٰ الوجهِ الآتي من الجزاء، يُقال: جَزَيتُه بما صَنَعَ جَزاءً وجازيتُه.

قوله: (**إما أن يُراد: يَدُ المُعطي أو الآخِذ**) إلى آخِرِه: خلاصتُه: أنَّ ﴿عَن يَدٍ﴾: إما أن يُحمَلَ علىٰ يَدِ المُعطي، فهو علىٰ[1] وجهين: أحدهما: أن يُعطُوها مُطيعةً غيرَ مُمتَنِعة. وثانيهما: أن يُعطُوها نَقْداً غيرَ نسيئة. وإما أن يُحمَلَ علىٰ يَدِ الأخذ، فهو أيضاً علىٰ وجهين: إما أن يُعطُوها عن يَدٍ قاهرةٍ مُستَولية، أو عن إنعامٍ مِنَ المُسلمين عليهم.

قال صاحبُ «التقريب»: وفي الوُجُوهِ نَظَر، لأنَّ الكلامَ في «أعطىٰ عن يَدِه»، ولا يُفيدُه كونُ: أعطىٰ يَدَه أو بيده؛ بمعنىٰ: انقاد، إذ لو ورد: «أعطىٰ عن يَدِه» بمعناه، كان كافياً، وأيضاً هذه المُضمَراتُ الثلاثُ لا دلالةَ عليها، اللهُمَّ إلا قرينةُ الجِزية، وأيضاً علىٰ تقديرِ جَعْلِ اليدِ للآخِذِ كان حَقُّه: «إلىٰ يد»، فإما أن يكونَ علىٰ إقامةِ بعضِ الحروفِ مقامَ بعض[2]، أو علىٰ أنَّ التقديرَ: عن جهةِ يدٍ قاهرةٍ أو عن جهةِ إنعام، نحو: كَسَاهُ عن العُرْي.

---

(١) من بداية الفقرة إلى هنا سقط من (ح).

(٢) أي: أنَّ الحرف «عن» أُقيمَ مقام «إلىٰ»، وهو ما يُسمَّىٰ بـ«التناوب في حروف الجر».

....

قلت: وفي كلامِهِ تعقيد، وخُلاصتُه: أنَّ المُضمَراتِ لا دلالةَ عليها في الآية، فيُقال: لا شكَّ أنَّ «أعطىٰ» لا يُعدَّىٰ بـ«عن» إلا علىٰ جهة التضمين، نحوُ قولِه:

يُنهُونَ عن أكلٍ وعن شُـرْبِ[1]

أي: يَتَناهَونَ في السِّمَنِ بسَبَبِ الأكلِ والشُّـرب، وأنَّ «الـيَدَ» تُستَعمَلُ بإعانةِ القرائن:

تارةً في معنىٰ الانقياد، كما قال عثمانُ رضيَ اللهُ عنه: «هذي يدي لعمَّار»[2]، أي: أنا مُستَسلِمٌ له مُنقاد، فليَحكُم عَليّ. وتنزيلُ الآيـةِ علىٰ هذا: حتىٰ يَصدُرَ إعطاؤُهمُ الجِزيةَ عنِ انقيادٍ وطاعةٍ منهم. وأما استشهادُه بقوله: أعطىٰ بيَدِهِ وأعطىٰ يَدَه ـ وهما كِنايتانِ عن الانقياد، وما نحنُ بصَدَدِهِ مِن قَبيلِ المجاز ـ فلمُجرَّدِ المعنىٰ، ولبيانِ العلاقةِ المُعتبَرةِ في المجاز، والتنبيهِ علىٰ الاستعمال.

وتارةً في معنىٰ الحلولِ والأداء، كما ورد في حديثِ أبي سعيد الخدريِّ في الرِّبا: «يداً بيد»[3]، فتنزيلُها عليه: حتىٰ يُعطُوها إياكُم صادرةً عن يـدٍ إلىٰ يـد، أي: نَقْداً.

وأخرىٰ في معنىٰ النِّعمة، أي: بسَبَبِ إنعامٍ منكم عليهم، أو: يُعطُوها صادرةً عن يد، أي: نِعمةٍ حاصلةٍ لهم، وهي إبقاءُ أرواحِهم وأخذُ شيءٍ قليلٍ منهم بَدَلَها، وإطلاقُ اليدِ علىٰ النِّعمةِ بابٌ واسِع.

---

(١) قال ابنُ الأنباري في «الزاهر في معاني كلمات الناس» (٢: ٢٠): «نَـهِيَ الرجلُ مِنَ اللحم وأنهىٰ: إذا اكتفىٰ منه وشَبِـع، قال الشاعر:

يَمشُونَ دُسْمـاً حولَ قُبَّـتِـهِ ... يُنهُونَ عن أكْلٍ وعن شُـرْبِ

فمعنىٰ «يُنهُون»: يَشبَعُونَ ويَكتفُون». ومثلُه في «لسان العرب» لابن منظور، مادة (نهي).

قلت: وقولُه في أول كلامه: «نَـهِيَ الرجل وأنهىٰ» يقتضي صِحَّةَ «يَنهَون» و«يُنهُون» في مُضارِعِه.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٨٨٤٦).

(٣) أخرجه مسلم (١٥٨٤)، وأصله عند البخاري (٢١٧٦) و(٢١٧٧).

أي: عن يدٍ مُؤاتِيةٍ غير مُمتَنِعة، لأنَّ مَنْ أبىٰ وامتَنَعَ لم يُعطِ يَدَه،.....................

وأخرىٰ بمعنىٰ القُدرةِ والغَلَبة، ومما وردَ في حديثِ يأجوجَ ومأجوج: «وقد أخرَجتُ عِباداً لي لا يَدَانِ لأحدٍ بقِتالِهم»(١)، فالتقدير: يُعطُوها إياكم بسَبَبِ قُدرةٍ لكم عليهم، كما يأخذُ القاهرُ المُستولي مِنَ المُستولىٰ منه.

وأمثالُ هذه المعاني لا تخفىٰ علىٰ مَنْ له اليدُ الطُّولىٰ في المعاني والبيان.

علىٰ أنَّ الزَّجّاجَ قد ذكرَ الوُجوهَ فقال: «﴿عَن يَدٍ﴾ أي: عن ذُلٍّ عنِ اعتِرافٍ للمُسلِمينَ بأنَّ أيديَهم فوقَ أيديهم، وقيل: عن يَدِ قَهْر، فهو كما تقول: اليدُ في هذا لفُلان، أي: الأمرُ النافذُ له، وقيل: عن إنعامٍ عليهم بذلك، لأنَّ قَبُولَ الجِزيةِ منهم وتَـرْكَ أنفسِهم عليهم نعمةٌ عظيمة»(٢).

وأما صاحبُ «الانتصاف» فقد أنصَفَ وقَبِلَ الوُجوهَ بأسْـرِها، وقال في قوله: «حتىٰ يُعطُوها عن يدٍ إلىٰ يدٍ [نَقْداً](٣) غيرَ نسيئة»: «هو كقوله ﷺ: (لا تبيعوا الذهب بالذهب ـ إلىٰ قوله ـ يداً بيد)»(٤)، وفي قوله: «عن يدٍ قاهرةٍ مُستَولية، أو المُرادُ باليدِ هاهنا الإنعام»: «هذا الوجهُ أملأُ بالفائدة»(٥).

قوله: **(عن يدٍ مُؤاتية)**: أي: مُوافِقة، **الجوهري**: «تقول: آتيتُه علىٰ ذلك الأمرِ مؤاتاة: إذا وافقتَه وطاوعتَه».

(١) أخرجه مسلم (٢٩٣٧) من حديث النوَّاس بن سمعان رضيَ اللهُ عنه.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» للزجّاج (٢: ٤٤٢).

(٣) لفظة «نقداً» ليست في الأصول الخطية، وهي ثابتة في «الكشاف»، وسيذكرُها المُؤلفُ بعد قليل.

(٤) أخرجه بهذا اللفظ مسلم (١٥٨٤) من حديث أبي سعيد الخدري رضيَ اللهُ عنه، وأصله عند البخاري (٢١٧٦) و(٢١٧٧).

وروي بألفاظ مقاربة عن جماعة من الصحابة في «الصحيحين» وغيرهما.

(٥) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ١٨٤) بحاشية «الكشاف».

بخِلافِ المُطيعِ المُنقاد، ولذلكَ قالوا: أعطىٰ بيده: **إذا انقادَ وأصحَب**، ألا ترىٰ إلىٰ قولهم: نَـزَعَ يدَه عن الطاعة، كما يُقال: خَلَعَ رِبْقَةَ الطاعةِ عن عُنُقِه، أو: حتىٰ يُعطُوها **عن يـدٍ إلىٰ يـدٍ نَقْداً غيرَ نسيئة، لا مبعوثاً** علىٰ يَـدِ أحد، ولكنْ عن يَـدِ المُعطي إلىٰ يَـدِ الآخِذ.

وأما علىٰ إرادةِ يدِ الآخِذ: فمعناه: حتىٰ يُعطُوها عن يـدٍ قاهرةٍ مُستَولية، أو: عن إنعامٍ عليهم، لأنَّ قَبولَ الجِزيةِ منهم، وتَـرْكَ أرواحِهم لهم: نِعمةٌ عظيمةٌ عليهم.

﴿وَهُمْ صَٰغِرُونَ﴾ أي: تُؤخَذُ منهم علىٰ الصَّغَارِ والذُّلّ، وهو أن يأتيَ بها بنفسِه ماشِياً غيرَ راكِب، ويُسَلِّمَها وهو قائم، والمُتسَلِّمُ جالِس، وأن **يُتَلتَلَ تَلْتَلة**، ويُؤخَذَ بتَلْبيبه، ويُقالَ له: أدِّ الجِزْية، وإن كانَ يُؤدِّيها، **ويُزَخَّ في قَفَاه**.

قوله: (**إذا انقاد وأصحَب**)، **الأساس**: «أصحَبَ له الرجلُ والدابَّة: إذا انقادَ له، ومعناه: دخلَ في صُحبَتِهِ بعدَ أن كان نافِراً عنه، أو صارَ ذا صاحب».

قوله: (**عن يَـدٍ إلىٰ يَـدٍ نَقْداً غيرَ نسيئةٍ لا مبعوثاً**): «غير نسيئة» و«لا مبعوثاً» صفتان لـ«نَقْد»؛ الأولىٰ: صفةٌ مُؤكِّدة، والثانية: مُميِّزة، وذلك أنَّ «عن يـدٍ إلىٰ يد» صـريحةٌ أن يأخذَ المُستحِقُّ حَقَّهُ من يَـدِ الغَريمِ إلىٰ يَـدِه، ثم صار كِنايةً عنِ المُنجَزِ مُطلَقاً، سواءٌ أعطاه مِن يَـدِهِ إلى يَـدِه[1]، أو بَعَثَهُ إلىٰ يـدِ غيرِه، فهاهنا لو اقتصَـرَ علىٰ قوله: «نَقْداً غيرَ نسيئة» لاحتَمَلَ المعنىٰ الآخر، فقال: «لا مبعوثاً علىٰ يـدِ غيره»؛ ليشملَهمـا معاً، ومقامُ التحقيرِ والـهَوانِ يَقتَضيه، فوَجَبَ حَملُه عليهما، ونظيرُه قولُه تعالىٰ: ﴿وَلَمَّا سُقِطَ فِىٓ أَيْدِيهِمْ﴾ [الأعراف: ١٤٩] فإنه كنايةٌ عنِ النَّدَم، ولا يَمتَنِعُ مِن إرادةِ عَضِّ اليدِ معه أيضاً، لأنَّ الكِنايةَ لا تُنافي إرادةَ حقيقتِه.

قوله: (**يُتَلتَلُ تَلْتَلة**)، **الأساس**: «تَلتَلَه: أزعَجَه. ولَقُوا منه التلاتِل».

قوله: (**ويُزَخَّ في قَفَاه**)، **الجوهري**: «زَخَّه: دَفَعَه في وَهْدة[2]، وفي الحديث: (ومَنْ يَتَّبِعْهُ القُرآنُ يَزُخُّ في قَفَاهُ حتىٰ يَقذِفَ به في نارِ جهنَّم)»، أخرجه الدارمي[3].

---

(١) من قوله: «ثم صار كناية» إلى هنا، سقط من (ح).

(٢) الوَهْدة: المكان المُنخفِضُ مِنَ الأرض، كأنه حُفرة. انظر: «لسان العرب» لابن منظور، مادة (وهد).

(٣) في «سننه» (٣٣٢٨) عن أبي موسىٰ الأشعري موقوفاً.

وتَسقُطُ بالإسلام عندَ أبي حنيفة رضيَ اللهُ عنه، ولا يَسقطُ به خَرَاجُ الأرض.

واختُلِفَ فيمَنْ تُضـرَبُ عليه، فعندَ أبي حنيفة: تُضـرَبُ علىٰ كُلِّ كافِرٍ؛ مِن ذِمِّيٍّ ومجوسيٍّ وصابـئٍ وحَـرْبيّ، إلا علىٰ مُشـرِكي العـربِ وحـدَهم، رَوَىٰ الزُّهْري: أنَّ رسولَ الله ﷺ صَالَحَ عَبدَةَ الأوثانِ علىٰ الجِزية، إلا مَنْ كانَ مِنَ العرب، وقالَ لأهلِ مَكَّة: «هل لكم في كلمةٍ إذا قُلتُمُوها دانَتْ لكم بها العرب، وأدَّتْ إليكُمُ الجِزيةَ العَجَمُ»، وعندَ الشافعي رحمه الله: لا تُؤخَذُ مِن مُشـرِكي العَجَم.

والمأخوذُ عندَ أبي حنيفةَ رضيَ اللهُ عنه في أوَّلِ كُلِّ سنة: مِنَ الفقيرِ الذي له كَسْبٌ: اثنا عَشَـرَ دِرهماً، ومِنَ المُتوسِّطِ في الغِنىٰ: ضِعفُها، ومِنَ المُكثِر: ضِعفُ الضِّعف؛ ثمانيةٌ وأربعون، ولا تُؤخَذُ مِن فقيرٍ لا كَسْبَ له. وعندَ الشافعي: يُؤخَذُ في آخِرِ السَّنَةِ مِن كُلِّ واحدٍ دينار، فقيراً كانَ أو غنياً، كانَ له كَسْبٌ أو لم يكن.

[﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَى ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِ ذَٰلِكَ قَوْلُهُم بِأَفْوَٰهِهِمْ يُضَٰهِـُٔونَ قَوْلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن قَبْلُ قَٰتَلَهُمُ ٱللَّهُ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴾ ٣٠]

﴿عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾ مُبتدأٌ وخَبَر، كقوله: ﴿ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾، وعُزَير: اسمٌ أعجمي، كعَازَرَ وعِيزَارَ وعُزْرائيل، ولِعُجْمَتِهِ وتعريـفِه: امتنَعَ صَـرْفُه، **ومَنْ نَوَّنَ فقد جَعَلَه عربياً، وأما قولُ مَنْ قال: سقوطُ التنوينِ لالتِقاءِ السَّاكِنَينِ** ـ كقِراءةِ مَنْ قرأ: «أَحَدُ اللهُ» [الإخلاص: ١ ـ ٢]، أو لأنَّ «الابنَ» وقعَ وَصْفاً، والخبرَ محذوف،...........

قوله: (**ومَنْ نَوَّنَ فقد جَعَلَهُ عربياً**): وهو عاصمٌ والكِسائيّ.

قوله: (**وأما قولُ مَنْ قال: سُقُوطُ التنوينِ لالتِقاءِ الساكنَين... فتمحُّل**): قال الزَّجَّاج: «قُرِئَت ﴿عُزَيْرٌ﴾ بالتنوين وبغير تنوين، والوجهُ إثباتُ التنوين، لأن ﴿ ٱبْنُ﴾ خبر، وإنما يُحذفُ التنوينُ في الصِّفة، نحو: جاءني زيدُ بنُ عمرو؛ لالتِقاءِ الساكِنَين، فإنَّ النَّعْتَ والمنعوتَ

وهو معبودُنا ـ فتَمَحُّلٌ عنه مَنْدُوحة.

كالشيء الواحد، وإذا كان خبراً فالتنوين، وقد يجوزُ حذفُ[١] التنوين لالتِقاءِ الساكِنَين علىٰ ضَعْف، نحو: «قل هُوَ اللـهُ أحدُ * اللـهُ الصمدُ» [الإخلاص: ١-٢]، وفيه وجهٌ آخر، وهو أن يكونَ الخبرُ محذوفاً، أي: عُزَيرُ ابنُ الله معبودُنا»[٢].

قوله: (**فتمحُّل**): الجوهري: «تمحَّل: احتال، فهو مُتمحِّل».

قوله: (**عنه مندوحة**)[٣]: «مندوحة» مُبتدأ، و«عنه» خَبَرُه، والجملةُ صِفةُ «تمحُّل».

بيانُ التمحُّلِ ما نَقَلَه الإمامُ عن الشيخ عبد القاهر: أنه طعنَ في هذا الوجهِ في كتاب «دلائل الإعجاز»، وقال: «الاسمُ إذا وُصِفَ بصِفة، ثم أُخبِرَ عنه، فمَنْ كَذَّبَهُ انصَرَفَ التكذيبُ إلىٰ الخبر، وصار ذلكَ الوَصْفُ مُسلَّماً، فلو كانَ المقصودُ بالإنكار قولهم: «عزيرُ ابنُ الله معبودُنا»، لَتَوجَّهَ الإنكارَ إلىٰ كونِهِ معبوداً لهم، وحَصَلَ تسليمُ كَونِه ابناً لله، وذلك[٤] كُفر»[٥].

ثم قال الإمام: «وهذا الطَّعْنُ ضعيف، أما قوله: «إنَّ مَنْ أخبَرَ عن ذاتٍ موصوفةٍ بأمرٍ من الأمور، وأنكرَه مُنكِرٌ تَوجَّه الإنكارُ إلىٰ الخبر»: فهذا مُسَلَّم، وأما قوله: «ويكونُ ذلك تسليماً للوَصْف»، فهذا ممنوع، لأنه لا يلزمُ مِن كَونِهِ مُكذِّباً لذلك الخبر كَونُه مُصدِّقاً لذلك الوَصْف، إلا أن يُقال: تخصيصُ ذلك الخبر يَدُلُّ علىٰ أنَّ ما سِواهُ لا يُكذِّبُه، وهذا بناءٌ علىٰ دليلِ الخِطاب، وهو ضعيف»[٦].

وقلت: هذا الكلامُ يحتملُ أمراً آخر، وهو أن يُقال: إنَّ المُرادَ مِن إجراءِ تلكَ الصِّفةِ

(١) سقطت لفظة «حذف» من (ف)، وهو خطأ يَقلِبُ المعنىٰ.
(٢) «معاني القرآن وإعرابه» للزجّاج (٢: ٤٤٢).
(٣) من قوله: «آخر، وهو أن يكون» إلى هنا، سقط من (ح). وأضفتُ ما بين حاصرتين فيما بعده للتوضيح.
(٤) من قوله: «الوصف مُسلَّماً» إلى هنا، سقط من (ح) و(ف).
(٥) «دلائل الإعجاز» ص٢٨٨، والنقلُ عنه بتصرُّف.
(٦) «مفاتيح الغيب» للرازي (١٦: ٢٩).

وهو قولُ ناسٍ مِنَ اليهود ممن كان بالمدينة، **وما هو بقَولِ كُلِّهم**، عن ابنِ عباس: جاء رسولَ الله ﷺ سَلَامُ بنُ مِشْكَم، ونُعمانُ بنُ أوفىٰ، وشاسُ بنُ قيس، ومالكُ بنُ الضَّيْف، فقالوا ذلك. وقيل: قاله فِنْحاص، وسَبَبُ هذا القول: أنَّ اليهودَ قَتَلُوا الأنبياءَ بعدَ موسىٰ عليه السَّلام، فرَفَعَ اللهُ عنهم التَّوْراة، ومَحَاها مِن قُلوبِهم، فخَرَجَ عُزَيرٌ وهو غُلامٌ يَسِيحُ في الأرض، فأتاه جِبريل، فقال له: إلىٰ أينَ تذهب؟ قال: أطلُبُ العِلم، فحَفَّظَه التَّوراة، فأملاها عليهم عن ظَهْرِ لِسانِه، لا يَخرِمُ حَرْفاً، فقالوا: ما جَمَعَ اللهُ التَّوْراةَ في صَدْرِه، وهو غُلام، إلا أنه ابنُه.

والدليلُ علىٰ أنَّ هذا القولَ كانَ فيهم: أنَّ الآيةَ تُلِيَتْ عليهم، فما أنكَرُوا ولا كَذَّبُوا، مَعَ تَهالُكِهم علىٰ التكذيب.

فإن قلتَ: كُلُّ قَولٍ يُقالُ بالفم، فما معنىٰ قوله: ﴿ذَٰلِكَ قَوْلُهُم بِأَفْوَٰهِهِمْ﴾؟ **قلتُ: فيه وَجْهان:**

علىٰ الموصوفِ بناءُ الخبر عليه، فحينئذٍ يرجعُ التكذيبُ إلىٰ جَعْلِ الوَصْفِ عِلَّةً للخبر، فبَطَلَ ذلك التَّمَحُّل.

قوله: (**وما هو بقَولِ كُلِّهم**): اعتِذارٌ عن نِسبةِ هذه الهيئةِ إلىٰ اليهود، وهم يَتَبَرَّؤونَ عنه. قال الإمام: «القائلُ بهذا المَذهَبِ بعضُ اليهود[1]، إلا أنه نَسَبَ ذلكَ إلىٰ الجميع بناءً علىٰ عادةِ العربِ في إيقاع اسمِ الجماعةِ علىٰ الواحد»، ثم قال: «ولعلَّ هذا المذهبَ كان فاشياً فيهم، ثم انقطع، فحكىٰ اللهُ تعالىٰ عنهم، ولا عبرةَ بإنكارِ اليهودِ لذلك، فإنَّ حكايةَ الله عنهم أصدق»[2].

قوله: (**فيه وجهان**): فإن قلتَ: فهَلَّا يُعتَبَرُ التأكيد، نحو: رأيتُه بعيني، وقُلتُه بفمي، وأخذتُه بيدي؟ قلتُ: يأباه المقام؛ لأنَّ المقصودَ الإخبارُ عن ذلكَ القولِ الشنيع الذي يَخرجُ مِن أفواهِهم، مِن غيرِ تحاشٍ ولا مُبالاة، كقوله تعالىٰ: ﴿وَتَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُم مَّا لَيْسَ لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ

---

(١) من قوله: «وهم يتبرؤون عنه» إلى هنا، سقط من (ف).

(٢) «مفاتيح الغيب» للرازي (١٦: ٢٨).

أحدُهما: أن يُراد أنه قولٌ لا يَعضُدُه بُرْهان، فما هو إلا لفظٌ يَفُوهُونَ به، فارغٌ مِن معنىً تحتَه، كالألفاظِ المُهمَلةِ التي هيَ أجراسٌ ونَغَمٌ لا تَدُلُّ علىٰ معان، وذلكَ أنَّ القولَ الدَّالَّ علىٰ معنىً: لَفظُهُ مَقُولٌ بالفم، ومعناهُ مُؤَثِّرٌ في القَلْب، وما لا معنىً له: مَقُولٌ بالفَمِ لا غير.

والثاني: أن يُرادَ بالقول: المَذهَب، كقولهم: قولُ أبي حنيفة، يُريدُونَ مَذهَبَه وما يقولُ به، كأنه قيل: ذلكَ مَذهَبُهم ودينُهم بأفواهِهم لا بقُلُوبِهم، لأنه لا حُجَّةَ معه، ولا شُبْهة، حتىٰ يُؤثِّرُ في القُلُوب، وذلكَ أنهم إذا اعترَفُوا أنه لا صاحبةَ له، لم تَبقَ شُبْهةٌ في انتِفاءِ الوَلَد.

«يُضَاهُون»: لا بُدَّ فيه مِن حَذْفِ مُضاف، تقديرُه: يُضاهِي قَولُهم قَولَهم، ثم حُذِفَ المُضافُ وأُقيمَ الضَّميرُ المُضافُ إليه مَقامَه، فانقَلَبَ مرفوعاً.

والمعنىٰ: أنَّ الذينَ كانوا في عَهْدِ رسولِ الله ﷺ مِنَ اليهودِ والنَّصارىٰ يُضاهِي قَولُهم قولَ قُدَمائِهم، يعني: أنه كُفرٌ قَديمٌ فيهم غيرُ مُستَحدَث. أو: يُضاهِي قولَ المُشركين: «الملائكةُ بناتُ الله». وقيل: الضَّميرُ للنَّصارىٰ، أي: يُضاهِي قَولُهم: «المسيحُ ابنُ الله»، قولَ اليهود: «عُزَيرٌ ابنُ الله»، لأنهم أقدَمُ منهم.

وقُرِئ: ﴿يُضَٰهِـُٔونَ﴾ بالهمز، مِن قَولِهم: امرأةٌ ضَهْيَأ؛ علىٰ فَعْيَل، وهي التي ضَاهَأَتِ الرِّجالَ في أنها لا تحيض، وهمزتُها مَزيدة، ....

وَتَحۡسَبُونَهُۥ هَيِّنٗا وَهُوَ عِندَ ٱللَّهِ عَظِيمٞ﴾ [النور: ١٥]، ولا يُقالُ ذلك الأسلوبُ إلا في أمرٍ يَعظُمُ مِثالُه، ويَعِزُّ الوُصُولُ إليه، ليُؤذِنَ علىٰ نَيلِهِ وحُصُولِه.

قوله: (وقرئ: ﴿يُضَٰهِـُٔونَ﴾ بالهمزة[1]، مِن قولِهم: امرأةٌ ضَهْيَأ، علىٰ: فَعْيَل) إلىٰ قوله: (وهمزتُها مَزيدة): قيل: الصوابُ أن يُقال: أو همزتُها مَزيدة[2]، وإلا ففي كلامِهِ تناقُض؛

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «بالهمز»، والأمر قريب.

(٢) قوله: «قيل: الصواب أن يقال: أو همزتها مزيدة» سقط من (ط).

كما في «غِرقِئ».

﴿قَـٰتَلَهُـمُ ٱللَّهُ﴾ أي: هُم أحِقَّاءُ بأن يُقالَ لهم هذا؛ تعجُّباً مِن شَناعةِ قَولِهم، كما يُقالُ لقومٍ رَكِبُوا شَنْعاء: قاتَلَهم الله، ما أعجَبَ فِعلَهم! ﴿أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾ كيفَ يُصـرَفُونَ عن الحق؟

[﴿ ٱتَّخَذُوٓاْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَـٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُوٓاْ إِلَـٰهًا وَٰحِدًا لَّآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَـٰنَهُۥ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ ٣١]

اتخاذُهم أرباباً: أنهم أطاعوهم في الأمرِ بالمعاصي، وتحليلِ ما حَرَّمَ الله، وتحريمِ ما حَلَّلَه، كما يُطاعُ الأربابُ في أوامِرِهم، ونحوُه تسميةُ اتِّباعِ الشَّيطانِ فيما يُوَسوِسُ به: عِبادة، ﴿بَلْ كَانُواْ يَعْبُدُونَ ٱلْجِنَّ﴾ [سبأ: ٤١]، ﴿يَـٰٓأَبَتِ لَا تَعْبُدِ ٱلشَّيْطَـٰنَ﴾ [مريم: ٤٤].

لأنَّ «ضَهيأً» همزتُها أصليَّة، ويجوزُ أن تكونَ الواوُ بمعنىٰ «أو»، وقيل: جاء بقوله: «فَعْيَل» لُمجَرَّدِ الوزنِ لا لبيانِ الأصل.

وقال الزَّجَّاج: «و«ضَهْيأ»: فَعْلأ، الهمزةُ زائدة، كما زيدت في «شَمْـأل» و«غِرْقِئ»، ولا نعلمُ زيادةَ الهمزةِ غيرَ أولٍ إلا في هذهِ الأشياء، ويجوزُ أن تكونَ «فَعْيَل»، وإن كانت بِنيةً ليسَ لها في الكلامِ نَظِير، فإنَّا قد نعرفُ كثيراً مما لا يأتي له نَظِير، مِن ذلك قولُهم: كَنَهْبَل، وهو الشَّجَرُ العِظام، وتقديرُه: فَنَعْلَل، وكذلك: قَرَنْفُل، وتقديره: فَنَعْلُل، ويجوزُ أن يكونَ ﴿يُضَـٰهِـُٔونَ﴾ من هذا بالهمز، وتكونَ همزةُ «ضَهْيَأ» أصلاً»[1].

قوله: (كما في غِرْقِئ): قال الفرَّاء: همزتُه زائدة، لأنه مِنَ الغَرَق[2]، وهو قِشـرُ البيضِ الذي تحتَ القَيْض، والقَيْض: ما يَعلَقُ مِن قُشُورِ البيضِ الأعلىٰ.

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» للزجّاج (٢: ٤٤٣)، وانظر: «لسان العرب» لابن منظور (ضها)، فقد توسَّع في بحثه وبيانه.

(٢) قول الفرّاء منقول من «الصحاح» للجوهري، مادة (غرقأ).

وعن عَدِيِّ بنِ حاتِم رضيَ اللهُ عنه: انتهَيتُ إلىٰ رسولِ الله ﷺ، وفي عُنُقي صَليبٌ مِن ذَهَب، فقال: «أليسُوا يُحَرِّمُونَ ما أحَلَّ الله، فتُحرِّمُونَه، ويُحِلُّونَ ما حَرَّمَهُ الله، فتُحِلُّونَه؟» قلت: بلىٰ. قال: «فتلكَ عِبادتُهم».

وعن فُضَيل: ما أُبالي أطعتُ مخلوقاً في معصيةِ الخالق، أو صَلَّيتُ لِغيرِ القِبلة.

وأما المسيح: فحينَ جعَلُوهُ ابناً لله، فقد أهَّلُوهُ للعبادة، ألا ترىٰ إلىٰ قوله: ﴿قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ﴾ [الزخرف: ٨١]، ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَٰهًا وَاحِدًا﴾ أمَرَتْهم بذلك أدلةُ العَقل، والنُّصُوصُ في الإنجيل، ....

قوله: (وعن عَدِيِّ بنِ حاتم) الحديث: مِن روايةِ الترمذيِّ[1] قال: «أتيتُ النبيَّ ﷺ، وفي عُنُقي صَليبٌ مِن ذَهَب، فقال: اطرَحْ عنكَ هذا الوَهْن»[2]، وسَمِعتُه صَلَواتُ الله عليه يقول: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ﴾، قال: «إنهم لم يكونوا يَعبُدُونَهم، ولكنْ كانوا إذا أحَلُّوا لهم شيئاً استحَلُّوه، وإذا حَرَّمُوا عليهم شيئاً حَرَّمُوه».

النهاية: «في حديث عِمرانَ بنِ حُصَين: «أنَّ فُلاناً دخلَ عليه، وفي عَضُدِهِ حَلْقةٌ من صُفْر، فقال: ما هذا؟ قال: هذا مِنَ الواهِنة، قال: أمَا إنها لا تَزيدُكَ إلا وَهْناً»[3]؛ الواهِنة: عِرقٌ يأخذُ في المَنكِب وفي اليدِ كُلِّها، فيرقىٰ منها، وربما عُلِّقَ عليها جِنسٌ من الخَرَز، يُقالُ لها: خَرَزُ الواهِنة، وإنما نهاه عنها، لأنه إنما اتخذها علىٰ أنها تَعصِمُه مِنَ الألم، فكانَ في معنىٰ التمائمِ المنهيِّ عنها».

قوله: (ألا ترىٰ إلىٰ قوله: ﴿قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ﴾ [الزخرف: ٨١]): يعني: معنىٰ الألوهية مُقتَضٍ للعُبُودية، ومَنْ جُعِلَ ابناً للإلٰه الحقِّ فقد استحَقَّ أن يُعبَدَ لـمَّا وُجِدَ فيه ذلكَ المعنىٰ، فإن قُدِّرَ كذا فأنا أوَّلُ مَنْ قامَ بها وَجبَ عليه.

---

(١) في «جامعه» (٣٠٩٥).

(٢) كذا في الأصول الخطية، وفي «جامع الترمذي»: «هذا الوَثَن».

(٣) أخرجه ابن ماجه (٣٥٣١).

والمسيحُ عليه السَّلام: ﴿إِنَّهُۥ مَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ٱلْجَنَّةَ﴾ [المائدة: ٧٢]، ﴿سُبْحَٰنَهُۥ﴾: تنزيهٌ له عن الإشراكِ به، واستبعادٌ له.

ويجوزُ أن يكونَ الضَّميرُ في ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ﴾ للمُتَّخَذِينَ أرباباً، أي: وما أُمِرَ هؤلاءِ الذينَ هُم عِندَهم أربابٌ إلا لِيَعبُدُوا اللهَ ويُوحِّدُوه، فكيفَ يَصِحُّ أن يكونوا أرباباً، وهم مأمورون مُستَعبَدُونَ مِثلهم.

[﴿يُرِيدُونَ أَن يُطْفِـُٔواْ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ ۞ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُشْرِكُونَ﴾ ٣٢-٣٣]

مَثَّلَ حالَهم في طَلَبِهم أن يُبطِلوا نُبوَّةَ مُحمَّدٍ ﷺ بالتكذيب، بحالِ مَنْ يُريدُ أن يَنفُخَ في نُورٍ عظيمٍ مُنبَثٍّ في الآفاق ـ يُريدُ اللهُ أن يَزيدَه ويُبلِّغَه الغايةَ القصوىٰ مِنَ الإشـراقِ والإضاءةِ ـ لِيُطفِئَه بنَفْخِه، ويَطمُسَه.

﴿لِيُظْهِرَهُۥ﴾: لِيُظهِرَ الرسولَ عليه السَّلام ﴿عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ﴾: علىٰ أهلِ الأديانِ كُلِّهم، أو لِيُظهِرَ دينَ الحقِّ علىٰ كُلِّ دين.

قوله: (ويجوزُ أن يكونَ الضميرُ في ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ﴾): عطفٌ مِن حيثُ المعنىٰ علىٰ قوله: «أمَرَتْهُم بذلك»، والضَّميرُ فيه للمُتَّخِذِينَ، بكسر الخاء، وعلىٰ هذا: للمُتَّخَذِين، بفَتْحها.

إنما خَصَّ المُصنِّفُ ما يختصُّ بالنَّصارىٰ بالذِّكْر، والظاهرُ العُمومُ في اليهودِ والنَّصارىٰ، لدلالةِ السِّياقِ عليه، أو لأنَّ النَّصارىٰ أوغَلُ في إثباتِ هذا المعنىٰ(١).

قوله: (مَثَّلَ حالَهم) إلىٰ آخره: وهو استعارةٌ مُصـرِّحةٌ تمثيلية، والمُستَعارُ جُملةُ الكلام، لأنَّ حالَهم في مُحاولةِ إبطالِ نُـبُوَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ بالتكذيبِ هو المُشبَّه، وهو مَطوِيّ، والمُشبَّهُ به حالُ مَنْ يُريدُ أن يَنفُخَ في نُورٍ عظيمٍ مُنبَثٍّ في الآفاقِ، المَعْنيُّ بقولِه: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُطْفِـُٔواْ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ﴾، وهو الطَّـرَفُ المذكور.

---

(١) من قوله: «ويجوز أن يكون الضمير» إلى هنا، سقط من (ف).

فإن قلتَ: كيفَ جاز: «أبىٰ اللهُ إلا كذا»، ....

وقوله: ﴿وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ﴾ ترشيحٌ للاستِعارة، لأنَّ إتمامَ النُّورِ زيادةٌ في استِنارتِه وفُشُوِّ ضوئه، فهو تفريعٌ علىٰ الأصل، أي: المُشبَّه به، وقوله: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ﴾ تجريدٌ للاستِعارة، وتفريعٌ علىٰ الأصل، ورُوعِيَ في كُلٍّ مِنَ المُمثَّلِ والمُمثَّلِ به معنىٰ الإفراطِ والتفريط، حيثُ شَبَّهَ الإبطالَ بالإطفاءِ بالفم، ونَسَبَ النُّورَ إلىٰ الله تعالىٰ، وما شأنُ نورٍ يُضافُ[1] إلىٰ الله تعالىٰ، وكيفَ السَّبيلُ إلىٰ إطفائه، لا سِيَّما بالفم؟! ومِن ثَمَّ قال: «في نورٍ عظيمٍ مُنبَثٍّ في الآفاق»، وتَمَّمَ كُلاً مِنَ الترشيح والتجريدِ بقولِه: ﴿وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾، ﴿وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُشْرِكُونَ﴾، وأوهَمَ التناسُبَ بينَ الكُفرِ والإطفاء، لأنَّ الكُفرَ التغطيةُ والسَّتْر، وبينَ الشِّركِ ودينِ الحق، لأنَّ دينَ الحق التوحيد.

ويجوزُ أن يُجعَلَ ﴿نُورَ ٱللَّهِ﴾ استعارةً تحقيقيةً، والقرينةُ الإضافة، والمرادُ بالنُّور رسولُ الله ﷺ، لقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَٰكَ شَٰهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ۞ وَدَاعِيًا إِلَى ٱللَّهِ بِإِذْنِهِۦ وَسِرَاجًا مُّنِيرًا﴾ [الأحزاب: ٤٥ - ٤٦]، شَبَّهَه صَلَواتُ الله عليه ـ لَـمَّا جَلّىٰ اللهُ تعالىٰ به ظُلُماتِ الشِّرك، وهَدَىٰ به الضالين ـ بالنُّور وبالسِّراج المُنير الذي يحرقُ ظُلُماتِ الليلِ البهيم، فيُهتَدىٰ به، ثم أطلَقَ اسمَ النُّورِ أو السِّراجِ علىٰ المُشبَّهِ المتروك، ثم رشَّحَ الاستِعارةَ بـ﴿يُطْفِـُٔوا۟﴾، لأنه صفةٌ مُلائِمةٌ للمُشبَّه به، وهو السِّراج، ولذلك قال: ﴿بِأَفْوَٰهِهِمْ﴾، وأما قوله: ﴿وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ﴾ وقوله: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ﴾، فكما سبق في الاستِعارةِ الأولىٰ، والله أعلم.

قوله: (**كيفَ جاز: أبىٰ اللهُ إلا كذا**)، أي: كيفَ جازَ أن يكونَ الاستِثناءُ المُفرَّغُ في الكلام المُوجِب؟ قال الزَّجّاج: «زعمَ بعضُ النَّحويِّين أن في «يأبىٰ» طَرَفاً من الجَحْد، والجحدُ والتحقيقُ ليسا بذوي أطراف، وأداةُ الجحد: «لا» و«ما» و«لم» و«لن» و«ليس»، ولا يكون الإيجابُ جَحْداً، ولو جازَ هذا لجاز: كَرِهتُ إلا أخاك، ولا دليلَ هاهنا علىٰ المكروه ما هو؟ لكنَّ معناه: يأبىٰ اللهُ كُلَّ شيءٍ إلا إتمامُ نوره»[2].

(١) في (ف): «لا يُضاف»، وهو خطأ.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» للزجّاج (٢: ٤٤٤-٤٤٥).

ولا يُقال: كَرِهتُ ـ أو: أبغضتُ ـ إلا زيداً؟ قلتُ: قد أجرىٰ «أبىٰ» مجرىٰ «لم يُرِدْ»، ألا ترىٰ كيفَ قُوبِلَ ﴿يُرِيدُونَ أَن يُطْفِـُٔوا﴾ بقوله: ﴿وَيَأْبَى ٱللَّهُ﴾؟ وكيفَ أوقعَ مَوقِعَ «ولا يُريدُ الله»: ﴿إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ﴾.

[﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْأَحْبَارِ وَٱلرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلنَّاسِ بِٱلْبَـٰطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ۗ وَٱلَّذِينَ يَكْنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ * يَوْمَ يُحْمَىٰ عَلَيْهَا فِى نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَىٰ بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ ۖ هَـٰذَا مَا كَنَزْتُمْ لِأَنفُسِكُمْ فَذُوقُوا۟ مَا كُنتُمْ تَكْنِزُونَ﴾ ٣٤- ٣٥]

معنىٰ أكْلِ الأموالِ علىٰ وجهين: إما **أن يُستعارَ الأكلُ للأخذ**،.........

وأجابَ المُصنِّفُ عنه: بأنَّ الدليلَ الدالَّ علىٰ إرادةِ الجحدِ إيقاعُ قولِه: ﴿وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ﴾ مُقابلاً لقوله: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُطْفِـُٔوا۟ نُورَ ٱللَّهِ﴾، يعني: هُم يُريدُونَ الإطفاء، واللهُ تعالىٰ لا يُريدُ إلا الإتمام.

وكأنّ صاحبَ «الانتصاف» ردَّ هذا التأويلَ بقوله: «لا يُقال: إنَّ الإباءَ بمعنىٰ نفي الإرادة، فكما صَحَّ الإيجابُ بعدَ نفي الإرادة، فينبغي أن يَصِحَّ بعدَ ما هو في معناه، لأنا نقول: لوجودِ حرفِ النفي أثـرٌ في تصحيح مجيءِ الإيجاب»[(١)].

وقلت: لعلَّه نَسِيَ قولَ المُصنِّفِ في قوله تعالىٰ: ﴿فَشَرِبُوا۟ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ بالرَّفْع[(٢)]: «هذا مِن مَيلِهم مَعَ المعنىٰ، والإعراضِ عنِ اللفظِ جانباً، لأنَّ المعنىٰ: فلم يُطيعُوهُ إلا قليلٌ منهم».

قوله: (**أن يُستعارَ الأكلُ للأخذ**): وذلك بأن تُشبَّهَ حالةُ أخذِهم أموالَ الناسِ مِن غيرِ تمييزٍ بينَ الحقِّ والباطل، وتفرقةٍ بينَ الحلالِ والحرام، للتهالُكِ علىٰ الدُّنيا والحرصِ علىٰ جَمع

---

(١) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ١٨٦) بحاشية «الكشاف».

(٢) يُريدُ الآيةَ ٢٤٩ من سورة البقرة، وهي قولُه تعالىٰ: ﴿فَشَرِبُوا۟ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾، علىٰ قراءة «قليلٌ» بالرفع.

ألا ترىٰ إلىٰ قَولِهِم: أخَذَ الطَّعامَ وتَناوَلَه. وإما علىٰ أنَّ الأموالَ يُؤكَلُ بها، فهي سَبَبٌ للأكل. ومنه قولُه:

يَأكُلْنَ كُلَّ لَيْلَةٍ إكَافَـا

يُريد: عَلَفاً يُشتَـرَىٰ بثَمَنِ إكاف.

ومعنىٰ أكلِهِم بالباطل: أنهم كانوا يأخذونَ الرِّشَا في الأحكامِ والتخفيفِ والمُسامَحَةِ في الشَّـرائع.

﴿وَٱلَّذِينَ يَكْنِزُونَ﴾ يجوزُ أن يكونَ إشارةً إلىٰ الكثيرِ مِنَ الأحبارِ والرُّهْبان، للدَّلالةِ علىٰ اجتِمـاعِ خَصْلتَينِ مَذْمُومَتَينِ فيهم: **أَخْذِ البَـراطيل**، وكَنْزِ الأموالِ والضَّنِّ بها عن الإنفاقِ في سُبُلِ الخير.

ويجوزُ أن يُرادَ المُسلِمونَ الكانِزونَ غيرُ المُنفِقين، ويُقرَنُ بينَهم وبينَ المُرتَشِينَ مِنَ اليهودِ والنَّصارىٰ؛ تغليظاً ودلالةً علىٰ أنَّ مَنْ يأخذُ منهم السُّحْت، ومَنْ لا يُعطي مِنكُم طَـيِّبَ ماله؛ سواءٌ في استِحقاقِ البِشارةِ بالعذاب الأليم.

حُطامِها، بحالةِ مُنهَمِكٍ جائعٍ لا يُميِّـزُ بينَ طعامٍ وطعامٍ في التناول. ولا طائلَ تحتَ هذه الاستِعارة، واستِشهادُه بقولِهِم: «أخَذَ الطَّعامَ وتَناوَلَه» أسمَج، والوجهُ هو الثاني[١]، وما قال القاضي: «سُمِّيَ أخذُ المالِ أكْلاً لأنه الغَرَضُ الأعظمُ منه»[٢].

قوله: (**أَخْذِ البراطيل**)، **الأساس**: «البِرْطيل: هو الحجرُ المُستَطيل، ومنه: ألقَمَهُ البِرطيل، وهو الرِّشْوة، وبَـرْطَلَ فُلان: أرشىٰ، ومنه قولُهم: إنَّ البراطيل تَنصُـرُ الأباطيل».

قوله: (**ويجوزُ أن يُرادَ المُسلِمونَ الكانِزون**): يُريدُ أنَّ التعريفَ في ﴿وَٱلَّذِينَ يَكْنِزُونَ﴾ للعَهْد، والمعهود: إما الأحبارُ والرُّهْبان، وإما المُسلِمون؛ لـجَرْيِ ذِكرِ الفريقَين، والأَوْلىٰ حَملُه علىٰ العُموم.

---

(١) يُريدُ ما ذكره الزمخشريُّ من «أنَّ الأموالَ يُؤكَلُ بها، فهي سَبَبُ الأكل».

(٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٤٢).

وقال صاحب «المرشد»[١]: ﴿عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ هو وَقفٌ حَسَنٌ[٢] إذا جعلت ﴿وَٱلَّذِينَ يَكۡنِزُونَ﴾ في مَوضِعِ رفعٍ بالابتداء، وخبرُه: ﴿فَبَشِّرۡهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٖ﴾، وإليه ذَهَبَ أبو حاتم[٣]، وإن ذَهَبَ به إلىٰ النَّصْب؛ بالعطفِ علىٰ قوله: ﴿كَثِيرًا﴾، أي: إنَّ كثيراً منهم ليأكلونَ والذينَ يَكنِزُونَ يأكلونَ أيضاً، فالوقفُ علىٰ قوله: ﴿فَبَشِّرۡهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٖ﴾، ولكنْ ليسَ بحَسَن، لأنَّ قوله: ﴿يَوۡمَ يُحۡمَىٰ﴾ يَنتَصِبُ بالظَّرف، والعاملُ فيه ما قبلَه.

وقلت: لا يخفىٰ علىٰ مَنْ له مُسْكَةٌ[٤] أنَّ الثانيَ بعيدٌ عن مُقتَضىٰ البلاغة، والأولُ هو الوجهُ، ليكونَ كالتذييلِ للكلامِ السابق ـ ويُؤيِّدُه إجراؤُه علىٰ العُمُوم، لأنَّ قولَه: ﴿فَبَشِّرۡهُم﴾ أمرٌ لكُلِّ مَنْ تتأتىٰ منه البِشارةُ بالعذاب بأن يُبشِّر؛ علىٰ التهكُّمية، فالتعريفُ في ﴿وَٱلَّذِينَ يَكۡنِزُونَ﴾ إذن للجِنس، فيَدخُلُ في هذا العُمُومِ الأحبارُ والرُّهْبانُ دُخُولاً أولياً ـ، وليُعلَمَ أنَّ قَصْدَهم في أخذِ الرِّشا كانَ كنزَ المالِ والضَّنَّ بها.

وأما قضيةُ النَّظْم: فإنه تعالىٰ لـمَّا أخبَـرَ المُؤمنينَ أنَّ أخْذَ الرِّشا لإبطالِ الحقِّ دأبُ الأحبارِ والـرُّهْبانِ، لئـلّا يَتَّصِفُوا به، بيَّنَ أيضاً أنَّ قَصْدَهم فيه جَمْعُ الأموالِ والمنعُ مِن حُقـوقِ الله،

(١) يُريدُ «المُرشِد في الوقف والابتداء» للعلامة أبي محمد الحسن بن علي بن سعيد العُماني، المُتوفىٰ في حدود سنة ٤٠٠، على ما في «كشف الظنون» (٢: ١٦٥٥)، ولكن ذكر ابنُ الجزري في «غاية النهاية» (١: ٢٠٣) (١٠١٣) أنه نزل مِصـرَ بُعَيد الخمس مئة.
وقد لَـخَّصَ هذا الكتابَ شيخُ الإسلام زكريا الأنصاري في «المقصد لتلخيص ما في المرشد»، وقد طُبِـعَ مرَّات.

(٢) يُريدُ بالحسن أحدَ أقسام الوقف، فإنه «قَسَّمَ الوقفَ فيه إلىٰ التام، ثم الحسن، ثم الكافي، ثم الصالح، ثم المفهوم». كذا في «غاية النهاية» لابن الجزري (١: ٢٠٣) (١٠١٣).

(٣) يعني: السِّجِستانيَّ، سهل بن محمد الـجُشَمي، المُتوفىٰ سنة ٢٤٨، وقيل: ٢٥٠، وقيل: ٢٥٥. وله تصنيفٌ في الوقف والابتداء.

(٤) أي: عَقْل. انظر: «المصباح المنير» للفيُّومي، مادة (مسك).

وقيل: نَسَخَتِ الزكاةُ آيةَ الكَنْز، وقيل: هي ثابتة، وإنما عُنِيَ بتَـرْكِ الإنفاقِ في سبيلِ الله مَنْعُ الزكاة. وعن النبي ﷺ: «**ما أُدِّيَ زكاتُه فليسَ بكَنْزٍ**، ....

فيَعلَموا أنَّ الجمعَ مِنَ الحلالِ مَعَ مَنْعِ الحقوقِ منه داخلٌ في ذلكَ الحكم ومُستَوجِبٌ للبِشارةِ بالعذابِ الأليم.

وفيه أنَّ القَصْدَ في الجمعِ لا ينبغي أن يكونَ إلا للإنفاقِ في سبيلِ الله، ولا يَصلُحُ إلا لذلك، روينا في «مُسنَدِ أحمدَ بنِ حَنبَل»[1] عن أبي هُريرة، عن رسولِ الله ﷺ قال: «هَلَكَ المُكثِرون، إنَّ المُكثِرينَ هُمُ الأقلُّونَ يومَ القيامة، إلا مَنْ قالَ بالمالِ هكذا وهكذا، وقليلٌ ما هم يا أبا هُريرة»، وفي جَعلِهم في الآخرة «الأقلِّين»، وفي الدُّنيا «قليلاً»: لطيفة.

ويَنصُرُ دلالتَها علىٰ العُمُوم: ما روينا عن البخاريِّ[2] عن زيدِ بنِ وَهْب، عن أبي ذر قال: «اختَلَفتُ أنا ومعاويةُ في هذه الآية، فقال: ﴿وَٱلَّذِينَ يَكۡنِزُونَ﴾، فقال معاوية: نَـزَلَتْ في أهلِ الكِتاب، فقلت: نَـزَلَتْ فينا وفيهم، فكان بيني وبينَه كلامٌ في ذلك»، الحديث.

ومـا روينـا عن البخـاريِّ ومُسلِـم وأبي داودَ والنَّسـائيِّ[3] عـن أبي هُريرة قال: قال رسولُ الله ﷺ: «ما مِن صاحبِ ذَهَبٍ ولا فِضَّةٍ لا يُؤدِّي منها حَقَّها إلا إذا كانَ يومُ القيامة، صُفِّحَتْ له صَفائِحُ مِن نارِ جهنَّم، فيُكوىٰ بها جَنبُه وجَبينُه وظَهْرُه، كُلَّما رُدَّتْ أُعيدَتْ عليه، في يومٍ كانَ مِقدارُه خمسينَ ألفَ سنة، حتىٰ يُقضىٰ بينَ العِباد، فيرىٰ سَبيلَه؛ إما إلىٰ الجنة، وإما إلىٰ النار»، الحديث.

قوله: (**ما أُدِّيَ زكاتُه فليسَ بكَنْزٍ**)الحديث عن البخاريِّ ومالكٍ وابنِ ماجه[4] عن ابنِ عُمَر: «قالَ له أعرابي: أخبِرني عن قولِ الله تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ يَكۡنِزُونَ﴾ الآية، فقال ابنُ

---

(١) برقم (٨٠٨٥) و(٩٠٧٥) و(٩٥٢٦) و(١٠٧٩٥).
وأخرجه البخاري (٦٤٤٣) من حديثِ أبي ذر رضيَ اللهُ عنه، ضِمنَ حديث مُطوَّل.
(٢) في «صحيحه» (١٤٠٦) و(٤٦٦٠).
(٣) البخاري (١٤٠٢)، ومسلم (٩٨٧)، وأبو داود (١٦٥٨)، والنسائي (٢٤٤٢).
(٤) البخاري (١٤٠٤)، ومالك (١: ٢٥٦)، وابن ماجه (١٧٨٧).

وإن كانَ باطناً، وما بَلَغَ أن يُزكّىٰ فلم يُزَكَّ فهو كَنْز، وإن كانَ ظاهِراً»، وعن عُمَرَ رضيَ اللهُ عنه: أنَّ رجلاً سأله عن أرضٍ له باعها، فقال: أحرِزْ مالَكَ الذي أخَذْت، **احفِرْ له تحتَ فِراشِ امرأتِك**. قال: أليسَ بكَنْزٍ؟ قال: ما أُدِّيَ زكاتُه فليسَ بكَنْز، وعن ابنِ عُمَرَ رضيَ الله عنهما: كُلُّ ما أُدِّيَـتْ زكاتُه فليسَ بكَنْز، وإن كانَ تحتَ سَبْعِ أرَضِين، وما لم يُؤَدَّ زكاتُه فهو الذي ذَكَرَ الله، وإن كانَ علىٰ ظَهْرِ الأرض.

فإن قلتَ: فما تَصنَعُ **بما رَوَىٰ سالمُ بنُ أبي الجعدِ**: أنها لـمَّا نَزَلَت، قالَ رسولُ الله ﷺ: «تبّاً للذَّهَب، تبّاً للفِضَّة»، قالها ثلاثاً، فقالوا له: أيَّ مالٍ نَتَّخِذ؟ قال: «لِساناً ذاكِراً، وقلباً خاشِعاً، وزوجةً تُعينُ أحدَكُم علىٰ دِينِه»، وبقولِهِ عليه الصَّلاةُ والسَّلام: «مَنْ تَركَ صَفْراءَ أو بَيْضاءَ كُوِيَ بها»، **وتُوفِّيَ رجلٌ فوُجِدَ** في مِئزَرِهِ دينار، فقال رسولُ الله ﷺ: «كَيَّة»، وتُوفِّيَ آخَرُ فوُجِدَ في مِئزَرِهِ ديناران، فقال: «كَيَّتان»؟

عمر: مَنْ كَنـزَها فلم يُؤَدِّ زكاتَها وَيْلٌ له، هذا قبلَ أن تَنزِلَ الزَّكاةُ، فلمَّا نَزَلَتْ جعَلَها اللهُ طُهْرَةَ الأموال».

قوله: (**احفِرْ له تحتَ فِراشِ امرأتِك**): كنايةٌ عن المُبالغةِ في الحِفظِ واختيارِ حِرْزٍ حَريز.

قوله: (**بمـا روىٰ سالـمُ بنُ [أبي] الجعد**)، **الحديث**: مِن روايةِ أحمدَ بنِ حنبل والترمذيِّ وابنِ ماجه[1] عن ثوبانَ قال: لـمَّا نزلتِ الآيةُ قال بعضُ أصحابه: فلو عَلِمْنا أيُّ المالِ خيرٌ اتخذنا، فقال رسولُ الله ﷺ: «أفضَلُه لِسانٌ ذاكِر، وقلبٌ شاكِر، وزوجةٌ صالحةٌ تُعينُ المُؤمِنَ علىٰ إيمانِه».

قوله: (**وتُوفِّيَ رجلٌ فوُجِد**)، الحديث: في «مُسنَدِ أحمدَ بنِ حنبل»[2] عن أبي أُمامة: أنَّ رجلاً مِن أهلِ الصُّفَّةِ تُوفِّيَ وتركَ ديناراً، فقال رسولُ الله ﷺ: «كَيَّة»، قال: ثم تُوفِّيَ آخر، فتركَ دينارين، فقال رسولُ الله ﷺ: «كَيَّتان». وقلتُ: أمرُ أهلِ الصُّفَّةِ كان علىٰ التجريدِ وتَـرْكِ الادِّخار، فلما وُجِدَ خِلافُه رُتِّبَ عليه الوعيد، لأنَّ ذلكَ ظلمٌ منهم.

---

(١) أحمد (٢٢٣٩٢) و(٢٢٤٣٧)، والترمذي (٣٠٩٤)، وابن ماجه (١٨٥٦).

(٢) برقم (٢٢١٧٢) و(٢٢١٧٤) و(٢٢١٧٥) و(٢٢١٨٠) و(٢٢٢٢١).

قلتُ: كانَ هذا قبلَ أن تُفرَضَ الزكاة، فأما بعدَ فَرْضِ الزكاة، فاللهُ أعدَلُ وأكرَمُ مِن أن يجمَعَ عَبدُه مالاً مِن حيثُ أَذِنَ له فيه، ويُؤدِّيَ عنه ما أَوجَبَ عليه فيه، ثم يُعاقِبَه، ولقد كانَ كثيرٌ مِنَ الصَّحابة، كعبدِ الرحمن بنِ عَوْف، وطَلْحةَ بنِ عُبيدِ الله، يَقتَنُونَ الأموال، ويَتَصرَّفُونَ فيها، وما عابَهم أحدٌ ممن أعرَضَ عنِ القُنْية، لأنَّ الإعراضَ اختيارٌ للأفضَلِ والأدخَلِ في الوَرَعِ والزُّهْدِ في الدُّنيا، والاقتِناءُ مُباحٌ مُوسَّعٌ لا يُذَمُّ صاحبُه، ولكُلِّ شيءٍ حَدّ، وما رُوِيَ عن عليٍّ رضيَ اللهُ عنه: «أربعةُ آلافٍ فما دونها نَفَقة، فما زاد فهو كَنْز» كلامٌ في الأفضل.

فإن قلتَ: لِـمَ قيل: ﴿وَلَا يُنفِقُونَهَا﴾، وقد ذُكِرَ شيئان؟ قلتُ: ذهاباً بالضَّمير إلىٰ المعنىٰ دونَ اللفظ؛ لأنَّ كُلَّ واحدٍ منهما جُملةٌ وافية، وعِدَّةٌ كثيرة، ودنانيرُ ودراهِم، ......

قوله: (لِـمَ قيل: ﴿وَلَا يُنفِقُونَهَا﴾، وقد ذُكِرَ شيئان؟)، الراغب: أُعيدَ الضَّميرُ إلىٰ الفِضَّةِ دونَ الذَّهَب؛ لأنَّ حَبْسَ الفِضَّةِ عنِ الناسِ أعظَمُ ضَرَراً[١]؛ إذِ الحاجةُ إليها أمسّ، ومَنعُها للمَضَرّةِ أجلب، وعلىٰ ذلك أيضاً قولُه تعالىٰ: ﴿وَإِذَا رَأَوۡاْ تِجَٰرَةً أَوۡ لَهۡوًا ٱنفَضُّوٓاْ إِلَيۡهَا﴾ [الجمعة: ١١]، أُعيدَ الضَّميرُ إلىٰ التجارةِ دونَ اللهو[٢] لـمَّا كانت سَبَبَ انفِضاضِ الذينَ نزلت الآيةُ فيهم[٣].

وقال الإمام: «إنما خُلِقَ الأموالُ ليُتَوسَّلَ بها إلىٰ دَفْع الحاجات، فإذا حَصَلَ للإنسانِ قَدْرُ ما يَدفَعُ به حاجتَه، ثم جَمَعَ الأموالَ الزائدةَ عليه، فهو لا يَنتَفِعُ بها، لكونِها زائدةً علىٰ قَدْرِ حاجتِه، ومنعُها من الغير لِـيَدفَعَ بها حاجتَه، كأنه منعٌ مِن ظُهُورِ حِكمةِ الله، ومن وُصُولِ إحسانِه إلىٰ عَبيدِه»[٤].

---

(١) في (ط): «لأنَّ جنسَ الفضة عن الناس أعظم».

(٢) في (ط) و(ح): «دون الانفضاض»، وهو خطأ ظاهر.

(٣) لم أقف عليه في «مفردات القرآن»، فلعله في «تفسيره» أو في غيره من كتبه.

(٤) «مفاتيح الغيب» للرازي (١٦: ٧٩).

فهو كقوله: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ﴾ [الحجرات: ٩]، وقيل: ذَهَبَ به إلىٰ الكُنُوز، وقيل: إلىٰ الأموال، وقيل: معناه: ولا يُنفِقُونَها والذَّهَب، كما أنَّ معنىٰ قوله:

فإنِّي وقَـيَّـارٌ بها لَغريبُ

وقَـيَّارٌ كذلك.

فإن قلتَ: لِـمَ خُصَّا بالذِّكْرِ مِن بينِ سائرِ الأموال؟ قلتُ: لأنهما **قانونُ التَّمَوُّلِ** وأثمانُ الأشياء، ولا يَكنِزُهما إلا مَنْ فَضَلَا عن حاجته، ومَنْ كَـثُـرَا عِندَه حتىٰ يَكنِزَهما لم يَعدَمْ سائرَ أجناسِ المال، فكان ذِكرُ كَنْزِهما دليلاً علىٰ ما سِواهما.

فإن قلتَ: ما معنىٰ قوله: ﴿يُحْمَىٰ عَلَيْهَا﴾؟ وهَلَّا قيل: «تُحمَىٰ»، مِن قولِك: حَمِيَ المِيسَمُ وأحمَيتُه، ولا تقول: أحمَيتُ علىٰ الحديد؟ قلتُ: **معناه: أنَّ النارَ تُحمَىٰ عليها**، أي: تُوقَدُ ذاتَ حَمْيٍ وحَرٍّ شديد، مِن قوله: ﴿نَارٌ حَامِيَةٌۢ﴾ [القارعة: ١١]، **ولو قيل: «يومَ تُحمَىٰ»، لم يُعطِ هذا المعنىٰ.**

قوله: (**قانونُ التَّمَوُّل**)، **الجوهري**: «القوانين: الأصول، الواحدُ قانون، وليس بعربي».

قوله: (**معناه: أنَّ النارَ تُحمَىٰ عليها**): قال الواحدي: «يُقال: أحمَيتُ الحديدةَ في النارِ إحماءً حتىٰ حَمِـيَت حَمْياً: إذا أوقدتَ عليها النار»(١)، وهو كقوله تعالىٰ: ﴿فَأَوْقِدْ لِي يَـٰهَـٰمَـٰنُ عَلَى ٱلطِّينِ﴾ [القصص: ٣٨].

قوله: (**ولو قيل: «يومَ تُحمىٰ»، لم يُعطِ هذا المعنىٰ**): لأنك إذا قلت: يوم تُحمىٰ الكُنوزُ في نار جهنَّم، أفاد أنها حَمِيَت، وهي كائنةٌ في النار، كما يُحمىٰ المِيسَمُ(٢) فيها، فلا تُعلَمُ شِدَّةُ وقودِ النارِ فيها. وأما لو قيل: «تُحمىٰ عليها»، وأسنَدَ «تحمىٰ» إلىٰ النار، أفاد أنَّ النارَ بنفسِها تَحمىٰ، فتكونُ كما قال: «تُوقَدُ ذاتَ حَمْيٍ وحَرٍّ شديد»، ثم إذا قيل: «علىٰ الكنوز» دلَّ علىٰ الاستِعلاء،

---

(١) «الوسيط» للواحدي (٢: ٤٩٣).

(٢) هو الآلةُ التي يُكوىٰ بها ويُعلَّم. انظر: «المصباح المنير» للفيومي، مادة (وسم).

فإن قلتَ: فإذا كانَ الإحماءُ للنار، فلِمَ ذَكَّرَ الفِعْلَ؟ قلتُ: لأنه مُسنَدٌ إلىٰ الجارِّ والمجرور، أصلُه: يومَ تُحمَىٰ النارُ عليها، فلما حُذِفَتِ «النار»، قيل: يُحمَىٰ عليها، لانتِقالِ الإسنادِ عن «النار» إلىٰ ﴿عَلَيۡهَا﴾، كما تقول: رُفِعَتِ القِصَّةُ إلىٰ الأمير، فإن لم تَذكُرِ «القِصَّةَ» قُلت: رُفِعَ إلىٰ الأمير.

وعن ابنِ عامرٍ أنه قرأ: «تُحمَىٰ» بالتاء، وقرأ أبو حَيْوة: «فيُكْوىٰ» بالياء.

فإن قلتَ: لِـمَ خُصَّتْ هذهِ الأعضاء؟ قلتُ: لأنهم لم يَطلُبُوا بأموالِهم - حيثُ لم يُنفِقُوها في سبيلِ الله - إلا الأغراضَ الدُّنيويَّة؛ مِن وَجاهةٍ عندَ الناس وتَقَدُّم، وأن يكونَ ماءُ وُجُوهِهم مَصُوناً عِندَهم، يُتَلقَّونَ بالجميل، ويُـحَيَّونَ بالإكرام، ويُبجَّلُونَ ويُحتَشَمُون، **ومِن أكْلِ طَيِّباتٍ يَتضلَّعُونَ منها**، ويَنفُخُونَ جُنُوبَهم، ومِن لُبْسِ ناعمةٍ مِنَ الثِّياب، يَطرَحُونَها علىٰ ظُهُورِهم، كما ترىٰ أغنياءَ زمانِك: هذهِ أغراضُهم وطَلِباتُهم مِن أموالهم، لا يُخطِرُونَ ببالِهم قولَ رسولِ الله ﷺ: «**ذَهَبَ أهلُ الدُّثُورِ بالأُجُور**».

فكان أبلغ. ولهذا أكَّدَ الواحديُّ في قوله: «أحمَيتُ الحديدةَ في النارِ إحماءً حتىٰ حَمِيَتْ حَمْياً: إذا أوقدتَ عليها النار».

قوله: (**ومِن أكْلِ طيِّباتٍ يَتضلَّعُونَ منها**): أي: يأكُلُونَ حتىٰ تمتلئَ أضلاعُهم منها، وهو عطفٌ علىٰ قوله: «مِن وَجاهةٍ عندَ الناس».

قوله: (**ذهبَ أهلُ الدُّثُورِ بالأُجُور**)، **الحديث**: مِن روايةِ البخاريِّ ومُسلِم وأبي داودَ(١) عن أبي هُريرة: أنَّ فُقراءَ المُهاجِرينَ أتَـوْا رسولَ الله ﷺ فقالوا: ذهبَ أهلُ الدُّثُورِ بالدَّرجاتِ العظيم(٢) والنَّعيمِ المُقيم، فقال ﷺ: «وما ذاك؟» قالوا: يُصَلُّونَ كما نُصَلِّي، ويَصومونَ كما نَصُوم، ويَتَصدَّقُونَ ولا نَتَصدَّق، ويُعتِقُون ولا نُعتِق... الحديث. «الدُّثُور»: المالُ الكثير.

---

(١) البخاري (٨٤٣) و(٦٣٢٩)، ومسلم (٥٩٥)، وأبو داود (١٥٠٤).

وأخرجه مسلم (١٠٠٦) من حديث أبي ذر، والترمذي (٤١٠)، والنسائي (١٣٥٣) من حديث ابن عباس.

(٢) كذا في الأصول الخطية، وفي «الصحيحين»: «بالدرجات العلى».

وقيل: لأنهم كانوا إذا أبصَرُوا الفقيرَ عَبَسُوا، وإذا ضَمَّهُم وإياهُ مجلسٌ **ازوَرُّوا عنه، وتَولَّوا بأركانهم**، ووَلَّوْهُ ظُهُورَهم.

وقيل: معناه: يُكوَونَ علىٰ الجِهاتِ الأربعِ مَقَاديمِهم ومآخِيرِهم وجُنُوبِهم.

﴿هَٰذَا مَا كَنَزْتُمْ﴾ علىٰ إرادة القول، وقوله: ﴿لِأَنفُسِكُمْ﴾ **أي: كَنَزتُـمُوهُ لِـتَنتَفِعَ به نُفُوسُكُم**، وتَلتَذَّ وتَحصُلَ لها الأغراضُ التي حَامَتْ حَولَها، **وما عَلِمتُم أنكم كَنَزتُـمُوهُ لِـتَستَضِرَّ به أنفُسُكُم**، وتَتَعذَّب، وهو توبيخٌ لهم، ﴿فَذُوقُوا۟ مَا كُنتُمْ تَكْنِزُونَ﴾، وقُـرِئ: «تَـكنُـزُون»، بضَـمِّ النُّـون، **أي: وَبَـالَ المالِ** الذي كنتُـم تَـكنِزُونَه، **أو: وَبَالَ كَونِكُم** كانِزين.

قوله: (ازوَرُّوا عنه)، الجوهري: «الازوِرارُ عنِ الشيء: العُدُولُ عنه، وقد ازوَرَّ عنه ازوِراراً.

قوله: (وتَولَّوْا بأركانِهم): أي: بالجِباهِ والـجُنوب، لأنها أركانُ مَنْ يَستَقبِلُ الشيء، كقولِهِ تعالىٰ: ﴿فَتَوَلَّىٰ بِرُكْنِهِۦ﴾ [الذاريات: ٣٩]، وراعىٰ الجِناسَ بين «تَولَّوْا» و«وَلَّوْا».

قوله: (وقيل: معناه: يُكوَونَ علىٰ الجِهاتِ الأربع)، يعني: ليسَ هاهنا اختِصاص، بل فيه إشارةٌ إلىٰ الجِهاتِ الأربعِ للاستيعاب.

قوله: (أي: كَنَزتُـمُوهُ لِـتَنتَفِعَ به نفوسُكم) إلىٰ قوله: (وما عَلِمتُم أنكُم كَنَزتُموهُ لِـتَستَضِرَّ به أنفسُكم): إشارةٌ إلىٰ أنَّ اللامَ في ﴿لِأَنفُسِكُمْ﴾ مثلُها في قوله تعالىٰ: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨][١]، وفيه تتميمٌ لمعنىٰ التوبيخِ وتربيةٌ عليه.

قوله: (أي: وَبالَ المال): هذا علىٰ أن تكون ﴿مَا﴾ موصولة.

قوله: (أو: وَبالَ كونِكم): علىٰ أن تكونَ مصدرية.

---

(١) أي: هي لامُ العاقبة، وليست لامَ التعليل.

[﴿ إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِى كِتَٰبِ ٱللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ مِنْهَآ أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ ۚ فَلَا تَظْلِمُوا۟ فِيهِنَّ أَنفُسَكُمْ ۚ وَقَٰتِلُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ كَآفَّةً كَمَا يُقَٰتِلُونَكُمْ كَآفَّةً ۚ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلْمُتَّقِينَ ﴾ ٣٦]

﴿فِى كِتَٰبِ ٱللَّهِ﴾: فيما أثبتَه وأوجبَه مِن حُكمِه، ورآهُ حِكمةً وصواباً. وقيل: **في اللَّوْح**، ﴿أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ﴾: ثلاثةٌ سَرْد: ذو القَعْدةِ وذو الحجَّةِ والمُحرَّم، وواحدٌ فَرْد، وهو رَجَب. ومنه قولُه عليه السَّلامُ في خُطْبتِهِ في حَجَّةِ الوداع: «ألا إنَّ الزمان قد استَدارَ كهَيْئتِهِ يومَ خَلَقَ السَّماواتِ والأرض، والسنةُ اثنا عَشَرَ شَهْراً، منها أربعةٌ حُرُم، ثلاثٌ مُتَواليات: ذو القَعْدةِ وذو الحجَّة والمُحرَّم، **ورَجَبُ مُضَرَ الذي بينَ جُمادىٰ وشَعْبان**».

والمعنىٰ: رَجَعَتِ الأشهُرُ إلىٰ ما كانت عليه، ....

قوله: (**في اللَّوْح**): هذا أقربُ مِنَ الأولِ وأتمُّ فائدة؛ لِذكرِ ﴿شَهْرًا﴾، لأنه تعالىٰ أخبر أنَّ عَدَدَ شُهُورِ السَّنةِ عندَ الله اثنا عشر شهراً، وكانَ يكفي أن يُقال: اثنا عشر، أي: عِدَّةُ الشُّهُور اثنا عشر، فعلىٰ هذا ﴿عِندَ ٱللَّهِ﴾ خبرُ ﴿إِنَّ﴾، و﴿ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ مُبتدأ علىٰ تأويلِ هذا اللفظ، و﴿فِى كِتَٰبِ ٱللَّهِ﴾ خبرُه.

ويجوزُ أن يكونَ ﴿فِى كِتَٰبِ ٱللَّهِ﴾ صفة ﴿ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾، ويكونَ خبرَ مبتدأٍ محذوف، والجملةُ مُستأنفة، أي: ليسَ حُكمُ عِدَّةِ شُهُورِ السَّنةِ عندَكم، وإنما حُكمُها عندَ الله، فكأنه قيل: كيفَ حُكمُها عندَه؟ فأُجيب: حُكمُها اثنا عشرَ شهراً مُثبَتٌ في اللوحِ المحفوظ.

قال أبو البقاء: «﴿عِدَّةَ﴾ مصدرٌ مِثلُ «العدد»، و﴿عِندَ﴾ معمولٌ له، و﴿فِى كِتَٰبِ ٱللَّهِ﴾ صفةٌ لـ﴿ٱثْنَا عَشَرَ﴾، وليسَ بمعمولٍ لـ﴿عِدَّةَ﴾، لأنَّ المصدرَ إذا أُخبِرَ عنه لا يَعمَلُ فيما بعدَ الخبر»(١).

قوله: (**ورَجَبُ مُضَرَ الذي بينَ جُمادىٰ وشَعبان**)، الحديث: مِن روايةِ البخاريِّ ومُسلِم(٢) عن أبي بَكْرة، عن النبي ﷺ قال: «الزمانُ قد استَدارَ كهيئتِه يومَ خَلَقَ اللهُ السَّماواتِ والأرض،

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٤٢).

(٢) البخاري (٣١٩٧) و(٤٤٠٦) و(٤٦٦٢) و(٥٥٥٠) و(٧٤٤٧)، ومسلم (١٦٧٩).

وعاد الحجُّ في ذي الحجَّة، وبَطَلَ النَّسيءُ الذي كانَ في الجاهلية، وقد وَافَقَتْ حَجَّةُ الوداعِ ذا الحجَّة، وكانت حَجَّةُ أبي بكرٍ قبلَها في ذي القَعْدة.

﴿ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ﴾ يعني: أنَّ تحريمَ الأشهُرِ الأربعةِ هو الدِّينُ المُستَقيم، دينُ إبراهيمَ وإسماعيل، وكانتِ العربُ قد تَـمَسَّكَت به وِراثةً منهما، وكانوا يُعظِّمُونَ الأشهُرَ الحرم، ويُحرِّمُونَ القِتالَ فيها، حتىٰ لو لَقِيَ الرجلُ قَاتِلَ أبيه أو أخيه لم يَـهِجْه،.........

السَّنةُ اثنا عشـرَ شهراً، منها أربعةٌ حُرُم؛ ثلاثٌ مُتواليات[1]: ذو القعدةِ وذو الحجَّةِ ومُحرَّم، ورَجَبُ مُضَـرَ الذي بينَ جُمادىٰ وشَعبان».

النهاية: «أضاف رَجَباً إلىٰ مُضر[2]؛ لأنهم كانوا يُعظِّمُونَه بخِلافِ غيرِهم، فكأنهم اختَصُّوا به، وقوله: «بينَ جُمادىٰ وشَعبان» تأكيدٌ للبيانِ وإيضاحٌ؛ لأنهم كانوا يُنسِئُونَه ويُؤَخِّرُونَه مِن شهرٍ إلىٰ شهر، فيَتَحَوَّلُ عن مَوضِعِه المُختَصِّ به، فبيَّنَ لهم أنه الشهرُ المُختَصُّ الذي هو بينَ جُمادىٰ وشعبان، لا ما كانوا يُسَمُّونَه علىٰ حِسابِ النَّسيء».

الحديثُ مُخرَّجٌ في «الصحيحين» وفي «سنن أبي داود» عن أبي بَكْرة.

هذه الآيةُ مُتَّصِلةٌ بقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّمَا ٱلْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُواْ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ﴾ [التوبة: ٢٨]، وما بينَهما مُستَطرَدٌ لِذكرِ آيـةِ السَّيف[3]، وإباحةِ القِتالِ مع أهلِ سائرِ الأديانِ المُختَلِفةِ لمُخالَفَتِهم دينَ الحق.

قوله: (لم يَـهِجْه): لم يُثوِّرْه، **الأساس**: «هاجَ به الدَّمُ والـمِرَّة[4]، وهاجَ الشَّـرُّ بينَ القوم، وهَيَّجَه فُلان».

---

(١) من قوله: «عن النبي ﷺ» إلى هنا، سقط من (ف).

(٢) وهو مُضَـرُ بنُ نزار بن مَعَدِّ بن عدنان، من وَلَد إسمـاعيل عليه السلام، وهو جَدٌّ قديم تُنسَبُ إليه عِدَّةُ قبائل كبيرة، مثل كِنانة وقُضاعة وخُزاعة. انظر: «جمهرة أنساب العرب» لابن حزم ص١٠.

(٣) في تعيين آية السيف عدةُ أقوال عند المُفسِّرين، والذي يُناسبُ سياق كلام المؤلف هنا: أنها قوله تعالىٰ: ﴿قَٰتِلُواْ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَلَا بِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ ٱلْحَقِّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ حَتَّىٰ يُعْطُواْ ٱلْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَٰغِرُونَ﴾ [التوبة: ٢٩].

(٤) أي: القوّة، كما في قوله تعالىٰ: ﴿ذُو مِرَّةٍ فَٱسْتَوَىٰ﴾، أي: ذو قوَّة.

وسَمَّوا رَجباً: **الأصَمَّ** و**مُنصِلَ الأسِنَّة**، حتىٰ أحدَثَتِ النَّسيءَ، فغَيَّـرُوا.

﴿فَلَا تَظۡلِمُواْ فِيهِنَّ﴾: في الـحُرُم، ﴿أَنفُسَكُمۡ﴾ أي: لا تجعلوا حرامَها حلالاً، وعن عطاء: بالله، ما يَـحِلُّ للناسِ أن يَغزُوا في الـحَرَم، ولا في الأشهُرِ الـحُرُم، إلا أن يُقاتَلُوا، وما نُسِخَت. وعن عطاءٍ الخراساني: أَحلَّتِ القِتالَ في الأشهُرِ الـحُرُم ﴿بَرَآءَةٞ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ﴾. **وقيل: معناه: لا تأثَموا فيهن**، بياناً لِعِظَمِ حُرْمتِهن، كما عَظَّمَ أشهُرَ الحجِّ بقوله: ﴿فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلۡحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ﴾ الآية [البقرة: ١٩٧]، وإن كانَ ذلكَ مُحرَّماً في سائرِ الشُّهُور. ﴿كَآفَّةٗ﴾ حالٌ مِنَ الفاعِلِ أو المفعول، ﴿مَعَ ٱلۡمُتَّقِينَ﴾ ناصِرٌ لهم، حَثَّهم علىٰ التقوىٰ بضَمَـانِ النَّصْـرِ لأهلِها.

[﴿إِنَّمَا ٱلنَّسِيٓءُ زِيَادَةٞ فِي ٱلۡكُفۡرِۖ يُضَلُّ بِهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يُحِلُّونَهُۥ عَامٗا وَيُحَرِّمُونَهُۥ عَامٗا لِّيُوَاطِـُٔواْ عِدَّةَ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ فَيُحِلُّواْ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُۚ زُيِّنَ لَهُمۡ سُوٓءُ أَعۡمَٰلِهِمۡۗ وَٱللَّهُ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ ٣٧]

قوله: (**سَمَّوا رجباً: الأصَمّ**): قيل: لأنه لا يُسمَعُ فيه صوتُ مُستَغيث، ولا حركةُ قِتال، ولا قَعقَعةُ سِلاح.

قوله: (**ومُنصِلَ الأسِنّة**)، **الجوهري**: «نَصَلتُ السَّهْم: نَـزَعتَ نَصْلَه، كقولهم: قَـرَدتُ البعير: إذا نزعتَ منه القُراد[1]، وكذلك إذا رَكَّبتَ عليه النَّصْل، وهو مِنَ الأضداد، وأنصَلتُ الرُّمْح: إذا نَـزَعتَ نَصْلَه، وكان يُقالُ لرجبٍ في الجاهلية: مُنصِلُ الأسِنَّة ومُنصِلُ الألِّ، لأنهم كانوا يَنزِعُون الأسِنَّـةَ ولا يَغزُون، ولا يُغيرُ بعضُهم علىٰ بعض». «الألُّ» بالفتح: جمع أَلَّة، وهي الـحَرْبة.

قوله: (**وقيل: معناه: لا تأثَموا فيهن**): معطوفٌ علىٰ قوله: «**لا تجعلوا حَرامَها حلالاً**»، فالظُّلمُ علىٰ الأولِ بمعنىٰ الكُفر والشِّرك، وعلىٰ الثاني بمعنىٰ الإثم، سُمِّي الإثمُ ظُلماً لِيُؤذِنَ أنَّ الإثمَ في هذهِ الأشهُر بمنزلةِ الظُّلم علىٰ النفس، وإليه الإشارةُ بقوله: «**بياناً لِعِظَمِ حُرْمَـتِهن**»، وعليه قولُه تعالىٰ: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلۡحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٧].

---

(١) وهو ما يتعلقُ بالبعير ونحوه، وهو كالقَمْل للإنسان. كذا في «المصباح المنير»، مادة (قرد).

﴿ٱلنَّسِيٓءُ﴾: تأخيرُ حُرْمةِ الشَّهْرِ إلىٰ شَهْرٍ آخر، وذلكَ أنهم كانوا أصحابَ حُرُوبٍ وغارات، فإذا جاءَ الشَّهرُ الحرامُ وهم مُحارِبُون، شَقَّ عليهم تَـرْكُ المُحاربة، فيُحِلُّونه ويُحَرِّمُونَ مكانَه شهراً آخَر، حتىٰ رَفَضُوا تخصيصَ الأشهُرِ الـحُرُمِ بالتحريم، فكانوا يُحَرِّمُونَ مِن شِقِّ شُهُورِ العامِ أربعةَ أشهُر، وذلكَ قولُه: ﴿لِّيُوَاطِـُٔوا۟ عِـدَّةَ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ﴾ أي: لِـيُوافِقُوا العِدَّةَ التي هيَ الأربعة، ولا يُخالِفُوها، وقد خالفوا التخصيصَ الذي هو أحدُ الواجِبَين، وربما زادوا في عَدَدِ الشُّهُور، فيَجعَلُونَها ثلاثةَ عَشَرَ أو أربعةَ عَشَر، لِـيَتَّسِعَ لهم الوقت. ولذلكَ قالَ عَزَّ وعَلَا: ﴿إِنَّ عِـدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾، يعني: مِن غيرِ زيادةٍ زادوها.

والضَّميرُ في: ﴿يُحِلُّونَـهُۥ﴾ ﴿وَيُحَـرِّمُونَـهُۥ﴾ للنَّسيء، أي: إذا أَحَلُّوا شَهْراً مِنَ الأشهُرِ الحرمِ عاماً، رجعوا فحَرَّمُوهُ في العامِ القابِل، يُروىٰ: أنه حَدَثَ ذلكَ في كِنانة؛ لأنهم كانوا فُقَراءَ مَحاوِيجَ إلىٰ الغارة، وكانَ جُنادةُ بنُ عَوْفٍ الكِنانيُّ مُطاعاً في الجاهلية، وكان يقومُ علىٰ جَمَلٍ في المَوسِم، فيقولُ بأعلىٰ صوته: إنَّ آلهتكم قد أحَلَّتْ لكم المُحَرَّم، فأَحِلُّوه، ثم يقومُ في القابل، فيقول: إنَّ آلهتكم قد حَرَّمَتْ عليكم المُحَرَّم، فحَرِّمُوه.

قوله: (مِن شِقِّ شهور)، الأساس: «قعدَ في شِقٍّ مِنَ الدار، أي: في ناحيةٍ منها، وخُذْ مِن شِقِّ الثِّياب: مِن عَرْضِها».

قوله: (أحدُ الواجِبَين): قيل: أحدُهما: تخصيصُ الأشهر، والآخر: حُرمةُ القِتال. وقيل: أحدُهما: العددُ وهو أربعةُ أشهُر، والآخر: تخصيصُها بالأشهُر المذكورة.

قوله: (والضميرُ في ﴿يُحِلُّونَـهُۥ﴾ ﴿وَيُحَـرِّمُونَـهُۥ﴾، للنَّسيء): قال الواحدي: «أي: يُحِلُّونَ التأخيرَ عاماً، وهو العامُ الذي يُريدُونَ أن يُقاتِلُوا في المُحرَّم، ويُحرِّمُونَ التأخيرَ عاماً، وهو العامُ الذي يَدَعُونَ المُحرَّمَ علىٰ تحريمه»(١).

---

(١) «الوسيط» للواحدي (٢: ٤٩٤-٤٩٥) بنحوه.

جُعِلَ النَّسيءُ زيادةً في الكُفْر؛ لأنَّ الكافرَ كُلَّما أحدَثَ معصيةً ازداد كفراً، ﴿فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَىٰ رِجْسِهِمْ﴾ [التوبة: ١٢٥]، كما أنَّ المُؤمنَ إذا أحدَثَ الطاعةَ ازدادَ إيماناً، ﴿فَزَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٤].

وقُرِئ: ﴿يُضَلُّ﴾ علىٰ البناء للمفعول، و«يَضَلُّ» بفَتْحِ الياءِ والضَّاد، و«يُضِلُّ» علىٰ أنَّ الفِعلَ لله عزَّ وجَلَّ. وقرأ الزُّهْري: «لِيُوَطِّئوا» بالتشديد.

والنَّسيء: مَصدَرُ نَسَأَه: إذا أخَّرَه، يُقال: نَسَأَهُ نَسْأً ونَسَاءً ونَسِيئاً، كقولك: مَسَّهُ مَسّاً ومَسَاساً ومَسِيساً، وقُرِئَ بهنَّ جميعاً. **وقُرِئ: (النَّسِيُّ) بوزْن: النَّدِيّ،** و«النَّسْيُ» بوَزْن: النَّهْي، وهما تخفيفُ النَّسيء والنَّسْء.

فإن قلتَ: ما معنىٰ قوله: ﴿فَيُحِلُّواْ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ﴾؟ قلتُ: معناه: فيُحِلُّوا ـ بمُواطأةِ العِدَّةِ وحدَها مِن غير تخصيصٍ ـ ما حَرَّمَ اللهُ مِنَ القِتالِ ....

قال الإمام: «هذا إنما يَصِحُّ لو حَمَلْنا ﴿ٱلنَّسِيٓءُ﴾ علىٰ المفعول(١)، وهو مُشكِل؛ لأنه يقتضي أن يكونَ الشَّهرُ المُؤَخَّرُ كُفراً، اللهُمَّ إلا أن يُقال: إن المراد: العملُ الذي به يَصيرُ الشهرُ نسيئاً زيادةٌ في الكفر، والمعنىٰ: يُحِلُّونَ ذلك الإنساءَ عاماً، ويُحرِّمُونَه عاماً»(٢).

قوله: (**وقُرِئ: ﴿يُضَلُّ﴾ علىٰ البناء للمفعول**): حفصٌ وحمزةُ والكِسائي، والباقون: بفَتحِ الياء وكَسْرِ الضاد(٣). وأما بفَتحِ الياء والضاد، وضَمِّ الياء وكَسْرِ الضاد: فشاذ.

قوله: (**وقُرِئَ: «النَّسِيُّ» بوزن النَّدِيّ**)، ورش: «إنما النَّسِيُّ» بتشديدِ الياءِ بغيرِ همز، والباقون: بالهمزِ وإسكانِ الياءِ مع المد(٤).

---

(١) أي: المنسوء، بمعنىٰ: المُؤَخَّر، وهو الشهرُ الذي أُخِّرَ عن موضعه.

(٢) «مفاتيح الغيب» للرازي (١٦: ٤٦).

(٣) انظر: «التيسير» ص١١٨، و«حجة القراءات» ص٣١٨.

(٤) انظر: «التيسير» ص ١١٨.

أو مِـن تَرْكِ الاختِصاصِ الأشهُرَ بعَيْنها.

﴿زُيِّنَ لَهُمْ سُوٓءُ أَعْمَـٰلِهِمْ﴾: خَذَلَهُمُ الله، فحَسِبُوا أعمالَهم القَبيحةَ حَسَنة، ﴿وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى﴾ أي: لا يَلطُفُ بهم، بل يَـخذُلُهم.

وقُرِئ: «زَيَّنَ لهم سُوءَ أعمالِهم» علىٰ البناءِ للفاعل، وهو اللهُ عزَّ وجَلَّ.

[﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمُ ٱنفِرُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱثَّاقَلْتُمْ إِلَى ٱلْأَرْضِ ۚ أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْـَٔاخِرَةِ ۚ فَمَا مَتَـٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ * إِلَّا تَنفِرُوا۟ يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا وَيَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْـًٔا ۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ * إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَـٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا ۖ فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُۥ بِجُنُودٍ لَّمْ تَرَوْهَا وَجَعَلَ كَلِمَةَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلسُّفْلَىٰ ۗ وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِىَ ٱلْعُلْيَا ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ * ٱنفِرُوا۟ خِفَافًا وَثِقَالًا وَجَـٰهِدُوا۟ بِأَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ ٣٨- ٤١]

قوله: (أو مِن تَـرْكِ الاختِصَاصِ الأشهرَ): «الأشهر»: منصوبٌ بنَزعِ الخافِض، ويُروىٰ: «للأشهر»، و«الاختصاص»: مفعولُ «تَـرْك»(١)، «أو مِن تَـرْك» عطفٌ علىٰ «مِنَ القِتال».

أي: يلزمُهم بمُواطأةِ العِدَّةِ وحدَها مِن غيرِ تخصيصٍ تحليلُ ما حَرَّمَ اللهُ مِنَ القِتال، أو تحليلُ ما حَرَّمَ اللهُ مِن تَـرْكِ الاختِصاصِ للأشهُر بعَيْنها، وهما الواجبانِ المذكورانِ في قوله: «وقد خالفوا التخصيصَ الذي هو أحدُ الواجبَين».

وتحريرُه: أنه تعالىٰ أمَرَهُم بشيء، ونهاهُم عن شيء؛ أمَرَهُم أن يُعظِّموا الأشهُرَ الـحُرُمَ بعَيْنِها، وحَرَّمَ عليهمُ القِتالَ فيها، كما سبقَ في قوله: «وكانت العربُ قد تَـمَسَّكت به وِراثةً

---

(١) كأنه يريد: أنه مفعول من حيث المعنىٰ، وإن كان محلُّه هنا الإضافة.

﴿ٱثَّاقَلۡتُمۡ﴾: تثاقلتُم، وبه قرأ الأعمش، أي: تباطأتُم وتقاعستُم، وضُمِّنَ معنىٰ الميلِ والإخلاد، فعُدِّيَ بـ﴿إِلَى﴾، والمعنىٰ: مِلتُم إلىٰ الدُّنيا وشَهَواتِها، وكرهتُم مَشَاقَّ السَّفَر ومتاعبَه، ونحوُه: ﴿أَخۡلَدَ إِلَى ٱلۡأَرۡضِ وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ﴾ [الأعراف: ١٧٦]، وقيل: مِلتُم إلىٰ الإقامةِ بأرضِكُم وديارِكم.

وقُرِئ: «أثَّاقَلتُم؟» علىٰ الاستفهامِ الذي معناهُ الإنكارُ والتوبيخ.

منهما ـ أي: من إبراهيمَ وإسماعيلَ عليهما السَّلام ـ فكانوا يُعظِّمُونَ الأشهُرَ الـحُرُم، ويُحرِّمُونَ القتال فيها»، وإن استَحفَظُوا الـحُرمةَ بمُواطأةِ العِدَّة، فقد أحَلُّوا ما حَرَّمَ اللهُ مِنَ القِتالِ فيها، أو هَتَكُوا بسَبَبِ تَـرْكِ الاختِصاصِ بالأشهُرِ بعَينِها حُرْمتَها وتعظيمَها، حيثُ أوقعُوا القِتالَ فيها. ولو حُمِل «أو» في قوله: «أو مِن تَـرْكِ الاختِصاص»[١] علىٰ معنىٰ الواو، كقوله تعالىٰ: ﴿عُذۡرًا أَوۡ نُذۡرًا﴾ [المرسلات: ٦]، كان أوجَهَ لـمَّا لَزِمَهُمُ الأمرانِ معاً.

ويُمكِنُ أن يُقال: إنَّ معنىٰ الآية: أنه تعالىٰ أخبَـرَ عنهم أنهم إنما أحَلُّوا النَّسيءَ عاماً وحَرَّمُوهُ عاماً لِـيُواطِئُوا العِدَّة، فيَتَسلَّقُوا بذلكَ علىٰ تحليل ما حَرَّمَه اللهُ تعالىٰ.

قوله: (﴿ٱثَّاقَلۡتُمۡ﴾: تثاقلتُم): قال الزَّجَّاج: «إنَّ التاءَ أُدغِمَت في الثاء، فصارت ثاءً ساكنة، فابتُدِئَتْ بألفِ الوَصْل»[٢].

قوله: (وتَقاعَستُم): تَقاعَسَ عن الأمر: تأخَّرَ ولم يُقدِمْ عليه.

قوله: (مِلتُم إلىٰ الإقامةِ بأرضِكُم): هذا تصـريح، والوجهُ الأولُ كناية، لقولِه: «مِلتُم إلىٰ الدُّنيا وشهواتها»[٣]، واستِشهادِه بقوله: ﴿أَخۡلَدَ إِلَى ٱلۡأَرۡضِ وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ﴾ [الأعراف: ١٧٦]، وهو الوجهُ لمُطابقةِ قولِه: ﴿أَرَضِيتُم بِٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا﴾.

---

(١) من قوله «بالأشهر بعينها» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» للزجّاج (٢: ٤٤٧).

(٣) أي: أنَّ «الأرض» في قوله تعالىٰ: ﴿ٱثَّاقَلۡتُمۡ إِلَى ٱلۡأَرۡضِ﴾ كنايةٌ عن «الدنيا وشهواتها».

فإن قلتَ: فما العاملُ في ﴿إِذَا﴾، وحرفُ الاستِفهام مانعةٌ أن يُعمَلَ فيه؟ قلتُ: ما دلَّ عليه قولُه: ﴿ٱثَّاقَلْتُمْ﴾، أو ما في ﴿مَا لَكُمْ﴾ مِن معنى الفِعل، كأنه قيل: ما تَصنَعونَ إذا قيلَ لكم؟ كما تُعمِلُه في الحالِ إذا قلتَ: ما لك قائماً؟

وكانَ ذلكَ في غَزْوةِ تبوكٍ في سنةِ عشرٍ، بعدَ رُجُوعِهم مِنَ الطائف، استُنفِرُوا في وقتِ عُسْرةٍ وقَيْظٍ وقَحْطٍ مَعَ بُعْدِ الشُّقَّةِ وكثرةِ العَدُوّ، فشَقَّ عليهم. وقيل: ما خَرَجَ رسولُ الله ﷺ في غَزْوةٍ إلا وَرَّىٰ عنها بغيرِها، إلا في غَزْوةِ تبوك؛ لِيَستَعِدَّ الناسُ تمامَ العُدَّة.

﴿مِنَ ٱلْأَخِرَةِ﴾ أي: بَدَلَ الآخِرة، كقوله: ﴿لَجَعَلْنَا مِنكُم مَّلَـٰٓئِكَةً﴾ [الزخرف: ٦٠]، ﴿فِى ٱلْأَخِرَةِ﴾: في جَنْبِ الآخِرة.

﴿إِلَّا تَنفِرُوا﴾ سَخَطٌ عظيمٌ علىٰ المُتثاقِلِينَ حيثُ أوعَدَهُم بعذابٍ أليمٍ مُطلَقٍ يَتناوَلُ عذابَ الدارين، وأنه يُهلِكُهم، ويَستبدِلُ بهم قوماً آخرينَ خيراً منهم وأطوع، وأنه غنيٌّ عنهم في نُصْرةِ دينه، لا يَقدَحُ تَثاقُلُهم فيها شيئاً.

قوله: (وحرفُ الاستِفهام مانعة): أي: مَنَعَ أن يَعمَلَ ﴿ٱثَّاقَلْتُمْ﴾ في الظرف؟ وأجاب: أنَّ العامِلَ معنىٰ ﴿ٱثَّاقَلْتُمْ﴾، وهو: مِلتُم، مثالُه: ﴿أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا أَءِنَّا لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [الرعد: ٥]، أي: أنُعادُ إذا كُنَّا تراباً؟

قوله: (الشُّقَّة): وهي السَّفَر البعيد.

قوله: (وَرَّىٰ عنها): هو مِن: وَرَّيتُ الخبرَ تورية: إذا سَتَرتَه وأظهرتَ غيرَه.

قوله: (وأنه يُهلِكُهم): عطفٌ علىٰ قوله: «عذابٍ أليمٍ» علىٰ سبيلِ التفسير، لِيَصِحَّ عطفُ «ويَستَبدِلُ» عليه، وكذلكَ قوله: «وأنه غنيٌّ عنهم»، يعني: دلَّ جوابُ الشَّرط ـ وهو ﴿يُعَذِّبْكُمْ﴾ ـ وما عُطِفَ عليه، علىٰ الإخبارِ بأنهم إنْ لا يَنفِرُوا يَستَحِقّوا سخطاً عظيماً مِنَ الله تعالىٰ، بأنْ يجمعَ لهم عذابَ الدارَين، وأنه يُهلِكُهم ويَستبدِلُ بهم قوماً آخرين، وأنَّ ذلك لا يَضُرُّ اللهَ شيئاً، لأنه غنيٌّ عنهم في نُصْرةِ دينِه.

وقيل: **الضميرُ للرسول**، أي: ولا تَضرُّوه؛ لأنَّ اللهَ تعالىٰ وَعَدَهُ أن يَعصِمَه مِنَ الناس، وأن يَنصُرَه، ووَعْدُ الله كائنٌ لا محالة، وقيل: يُريدُ بقوله: ﴿قَوْمًا غَيْرَكُمْ﴾ أهلَ اليمن، وقيل: أبناءَ فارس، والظاهرُ مُستَغنٍ عن التخصيص.

فإن قلتَ: كيفَ يكونُ قولُه: ﴿فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ﴾ جواباً للشَّرْط؟ قلتُ: **فيه وَجْهان**: أحدُهما: إلا تَنصُرُوهُ فسيَنصُرُه مَنْ نَصَرَه حينَ لم يَكُنْ معه إلا رجلٌ واحد، ولا أقلَّ مِنَ الواحد، فدلَّ بقوله: ﴿فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ﴾ علىٰ أنه يَنصُرُه في المُستقبل، كما نَصَرَه في ذلك الوقت. والثاني: أنه أوجَبَ له النُّصْرة، وجَعَلَه منصوراً في ذلكَ الوقت، فلن يُخذَلَ مِن بعده.

وأسنَدَ الإخراجَ إلىٰ الكُفَّار، كما أسنَدَهُ إليهم في قوله: ﴿مِّن قَرْيَتِكَ ٱلَّتِىٓ أَخْرَجَتْكَ﴾ [محمد: ١٣]، لأنهم حينَ هَمُّوا بإخراجِه أَذِنَ اللهُ له في الخروج، فكأنهم أخرَجُوه.

قوله: (**وقيل: الضميرُ للرسولِ ﷺ**): أي: لا تَضُرُّوا رسولَ الله ﷺ، قال صاحبُ «الانتصاف»: «يُؤيِّدُ هذا الوَجْهَ قولُه: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ﴾»(١). وقلت: المعنىٰ: إلا تَنفِرُوا مَعَ مَنْ يَستَنفِرُكُم بقوله: «انفِرُوا في سبيل الله»، لا تَضُرُّوه شيئاً، واللهُ ناصرُه، واللهُ علىٰ كُلِّ شيءٍ قدير، ألا تَرَونَ كيفَ نَصَرَهُ اللهُ تعالى حينَ لم يكنْ مَعَهُ إلا رجلٌ واحد؟!

قوله: (**فيه وجهان**)، **الانتصاف**: «الفرقُ بينَ الوَجْهَين عَسِر، وغايتُه: أنه في الأولِ وَعَدَهُ بنُصْرةٍ مُستقبَلةٍ أكَّدَ اللهُ تحقيقَه بوجود نُصْرةٍ مِن قبل، وفي الثاني إخبارٌ باستِمرارِ نَصْرٍ ماض، والأمرُ فيهما مُتقارِب»(٢).

---

(١) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ١٩٠) بحاشية «الكشاف»، ولفظُه: «ويُقرِّبُ إعادة الضمير إلى الرسول ﷺ: أنَّ الضمير في قوله: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ﴾ عقيبَ ذلك عائد إليه اتفاقاً»، وهو أوضح من عبارة المُؤلِّف رحمه الله تعالىٰ المختصرة جداً.

(٢) لم أقف عليه في المطبوع من «الانتصاف» بحاشية «الكشاف»، والله أعلم.

﴿ثَانِيَ ٱثۡنَيۡنِ﴾: أحَدَ الاثنين، كقوله: ﴿ثَالِثُ ثَلَٰثَةٖ﴾ [المائدة: ٧٣]، وهما رسولُ الله ﷺ وأبو بكرٍ الصِّدِّيقُ رضيَ اللهُ عنه، يُروىٰ: «أنَّ جِبريلَ صلواتُ الله عليه لـمَّا أمَرَهُ بالخروج، قال: مَنْ يخرجُ معي؟ قال: أبو بكر»، **وانتصابُه علىٰ الحال، وقُرِئ: «ثاني اثنَينِ» بالسُّكُون.**

و﴿إِذۡ هُمَا﴾ **بَدَلٌ مِن** ﴿إِذۡ أَخۡرَجَهُ﴾، والغار: نَقْبٌ في أعلىٰ «ثَوْر»، وهو جبلٌ في يَمَنيِّ مَكَّةَ علىٰ مَسيرةِ ساعة، مَكَثا فيه ثلاثاً، ﴿إِذۡ يَقُولُ﴾ بَدَلٌ ثان.

وقلت: قوله: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدۡ نَصَرَهُ ٱللَّهُ﴾ مِن بابِ قولك: إنْ تُكرِمْني الآنَ فقد أكرمتُكَ أمسِ. فقولُه: «فسَيَنصُرُه مَنْ نَصَرَه»: إخبارٌ علىٰ سبيلِ التوبيخ، والمقصودُ أنَّ اللهَ ناصِرُه الآنَ كما كانَ ناصِرَه فيما مضىٰ، فهو مُستَغنٍ عنكم، ولا يَضُرُّه خِذلانُكُم.

وقولُه: «أوجَبَ له النُّصْرة»[1] إخبارٌ بأنَّ اللهَ تعالىٰ حَكَمَ بأنه منصور، فالنُّصْرةُ علىٰ الأولِ واقعةٌ تحقيقاً، وهي أمارةٌ للنُّصْرةِ المُستَقبَلة، وعلىٰ الثاني: النُّصْرةُ محتومٌ عليها مُقَدَّرة، وما قَدَّرَهُ اللهُ تعالىٰ واجبُ الوقوع.

قوله: (**وانتِصابُه علىٰ الحال**): قال الزَّجّاج: «المعنىٰ: فقد نَصَرَهُ اللهُ تعالى أحدَ اثنَين، أي: مُنفَرِداً إلا مِن أبي بكر رضيَ اللهُ عنه»[2]، وقال أبو البقاء: «فهو حالٌ مِنَ الهاء، أي: أحدَ اثنين»[3].

قوله: (**وقُرِئ: «ثاني اثنَين» بالسُّكُون**)، قيل: هو علىٰ حَذْفِ الحركة، قال أبو البقاء: «حَقُّها التحريك، وهو مِن أحسَنِ الضَّرُورةِ في الشِّعر، وقال قوم: ليسَ بضَرورة، ولذلك أجازوه في القُرآن»[4].

قوله: (و﴿إِذۡ هُمَا﴾ **بَدَلٌ من** ﴿إِذۡ أَخۡرَجَهُ﴾): قال أبو البقاء: «﴿إِذۡ هُمَا﴾ ظرفٌ لـ﴿نَصَرَهُ﴾، لأنه بَدَلٌ من ﴿إِذۡ﴾ الأُولىٰ، ومَنْ قال: العامِلُ في البَدَلِ غيرُ العامِلِ في المُبدَلِ

---

(١) من قوله: «إخبار على سبيل التوبيخ» إلى هنا، سقط من (ط).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» للزجّاج (٢: ٤٤٩).

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٤٤).

(٤) المصدر السابق (٢: ٦٤٤). ونحوُه في «المحتسب» لابن جني (١: ٢٨٩).

قيل: طَلَعَ المُشركونَ فوقَ الغار، فأشفَقَ أبو بكرٍ علىٰ رسولِ الله ﷺ، فقال: إنْ تُصَبِ اليومَ ذهبَ دينُ الله، فقال عليه الصَّلاةُ والسَّلام: «ما ظَنُّكَ باثنينِ اللهُ ثالثُهما»، وقيل: لـمَّا دَخَلَا الغارَ بعثَ اللهُ حمامتَينِ فباضَتَا في أسفَلِه، والعنكبوتَ فنَسَجَتْ عليه، وقال رسولُ الله ﷺ: «اللهُمَّ أعمِ أبصارَهُم»، فجَعَلُوا يَتَرَدَّدُونَ حولَ الغار ولا يَفطُنون، قد أخَذَ اللهُ بأبصارهم عنه.

وقالوا: مَنْ أنكرَ صُحْبَةَ أبي بكرٍ رضيَ اللهُ عنه فقد كَفَر؛ لإنكارِه كلامَ الله، وليسَ ذلكَ لِسائرِ الصَّحابة.

﴿سَكِينَتَهُۥ﴾: ما ألقىٰ في قَلبِهِ مِنَ الأمَنةِ التي سَكَنَ عِندَها، وعَلِمَ أنهم لا يَصِلُونَ إليه، و«الجنود»: الملائكةُ يومَ بَدْرٍ والأحزابِ وحُنَين، و﴿كَلِمَةَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا﴾: دَعْوتَهم إلىٰ الكُفر، ﴿وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ﴾: دَعْوتُه إلىٰ الإسلام، **وقُرِئ: «كَلِمةَ الله» بالنَّصْب**، ....

قَدَّرَ لها فِعْلاً آخر، أي: نَصَرَهُ إذ هما، ﴿إِذْ يَقُولُ﴾ [بَدَلٌ أيضاً][1]، وقيل: ﴿إِذْ هُمَا﴾ ظرفٌ لـ﴿ثَانِيَ﴾».

قوله: (**وقالوا: مَنْ أنكرَ صُحْبَةَ أبي بكرٍ رضيَ اللهُ عنه فقد كَفَر**): عن الترمذيِّ[2] عن ابن عُمَر: أنَّ رسولَ الله ﷺ قالَ لأبي بكرٍ رضيَ اللهُ عنه: «أنتَ صاحِبي في الحوض، وصاحِبي في الغار».

قوله: (**وقُرِئ: «وكلمةَ الله» بالنَّصب**): قال القاضي: «قرأها يعقوب، عَطْفاً علىٰ ﴿كَلِمَةَ ٱلَّذِينَ﴾»[3].

---

(١) ما بين حاصرتين سقط من الأصول الخطية، واستدركتُه من «التبيان» (٢: ٦٤٤).

(٢) في «جامعه» (٣٦٧٠).

(٣) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٤٦).

والرفعُ أوجَه، و﴿هِيَ﴾ فَصْلٌ أو مُبتَدأ، وفيها تأكيدُ فَضْلِ كلمةِ الله في العُلُوّ، وأنها المُختَصَّةُ به دونَ سائرِ الكَلِم.

﴿خِفَافًا وَثِقَالًا﴾: خِفافاً في النُّفُورِ لِنشاطِكم له، وثِقالاً عنه لِـمَشَقَّتِهِ عليكم،...

قوله: (والرَّفْعُ أوجَه): لأنه يدلُّ علىٰ الثُّبُوتِ والدَّوام، وأنَّ الجعْلَ لم يَتطرَّقْ علىٰ كلمةِ الله، وأنها في نفسِها عالية، وفيه إشارةٌ إلىٰ قِدَمِ كلماتِ الله. قال أبو البقاء: «النَّصْبُ ضعيف[1]؛ لأنَّ فيه دلالةً علىٰ أنَّ كلمةَ الله كانت سُفلىٰ، فصارت عُليا، وليسَ كذلك، وأنَّ التوكيدَ بالضَّميرِ المرفوعِ للمنصوب[2] بعيد، إذِ القياسُ يأباها»[3].

قوله: (خِفافاً في النُّفُورِ لِنشاطِكم)، الراغب: «الخفيف: بإزاء الثقيل، ويُقالُ ذلكَ باعتبارِ

---

(١) وهي قراءةُ يعقوب، كما في «النشر في القراءات العشر» لابن الجزري (٢: ٢٧٩)، و«إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر» للدمياطي ص٢٤٢، و«البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة» للشيخ عبد الفتاح القاضي ص١٣٦.

(٢) يُريدُ بالضمير المرفوع: «هي»، وهو ضميرُ الفَصْلِ الواقعُ بينَ المبتدأ والخبر علىٰ قراءة الرفع، أما علىٰ قراءة النصب فإنه واقعٌ بين المفعولِ الأولِ والمفعولِ الثاني، والغايةُ منه التأكيد، فيلزمُ توكيدُ الاسمِ المنصوبِ بالضَّمير المرفوع.

قلت: وهو غيرُ مُتَّجِه، ويَنقُضُه قولُه تعالىٰ: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُم﴾ [آل عمران: ١٨٠]، وقوله تعالىٰ: ﴿وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا﴾ [المزمل: ٢٠].

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٤٥).

هذا وقد تابع المُؤلِّفُ رحمه الله تعالى أبا البقاء العُكبريَّ في تضعيف قراءة النصب، مع أنها قراءةُ يعقوب، وهو أحدُ القُرَّاء العشرة، وقراءتُه متواترة، فلا يُسلَّمُ تضعيفُها. أما ترجيحُ قراءة الرفع عليها كما فعل الزمخشريُّ فالأمرُ فيه أهون.

وقد وَجَّهَ العلامةُ ابنُ عاشور هذه القراءة فقال في «التحرير والتنوير» (١٠: ٢٠٦): «فتكون كلمةُ الله عُليا بجَعْلِ الله وتقديرِه». قلتُ: ولا يلزمُ مِنْ ذلك أن تكونَ سفلىٰ ثم صارت عُليا، لأنَّ الواو لا تقتضي الترتيب، فيكونُ جَعْلُه سبحانه كلمتَه عُليا أزلياً، وإن كان مُتأخِّراً في الذِّكْر عن جَعْلِه كلمةَ الذين كفروا سُفلىٰ، والله أعلم.

أو: خِفافاً لِقِلَّةِ عِيالِكم وأذيالكم، وثِقالاً لِكَثْرتِها، أو: خِفافاً مِنَ السِّلاحِ وثِقالاً منه، أو: رُكْباناً ومُشاة، أو: شباباً وشُيوخاً، أو مَهازِيلَ وسِمَاناً، أو: صِحَاحاً ومِراضاً.

وعن ابنِ أُمِّ مكتوم أنه قالَ لِرسولِ الله ﷺ: أعليَّ أن أنفر؟ قال: «نعم»، حتىٰ نَـزَلَ قولُه: ﴿لَّيْسَ عَلَى ٱلْأَعْمَىٰ حَرَجٌ﴾ [الفتح: ١٧]، وعن ابنِ عباس: نُسِخَتْ بقوله: ﴿لَّيْسَ عَلَى ٱلضُّعَفَآءِ وَلَا عَلَى ٱلْمَرْضَىٰ﴾ [التوبة: ٩١]، وعن صَفْوانَ بنِ عَمْرٍو: كنتُ والياً علىٰ حِمْص، فلَقِيتُ شَيْخاً كبيراً قد سَقَطَ حاجِباهُ مِن أهلِ دِمَشقٍ علىٰ راحِلتِه يُريدُ الغَزْو. فقلت: يا عَمُّ، **لقد أعذَرَ اللهُ إليك**، فرفعَ حاجِبَيه، وقال: يا ابنَ أخي، استَنفَرَنا اللهُ خِفافاً وثِقالاً، ألا إنه مَنْ يُحِبَّهُ اللهُ يَبتَلِه. وعن الزُّهْري: خَرَجَ سعيدُ بنُ المُسيِّبِ إلىٰ الغَزْو، وقد ذَهَبَتْ إحدىٰ عينَيه، فقيل له: إنكَ عَليلٌ صاحِبُ ضَـرَر، فقال: استَنفَرَ اللهُ الخفيفَ والثقيلَ، فإن لم يُمكنِّي الحربُ كَثَّرتُ السَّواد، وحَفِظتُ المتاع.

﴿وَجَٰهِدُواْ بِأَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ﴾ إيجابٌ للجهادِ بهما إنْ أمكن، أو بأحدِهما، علىٰ حَسَبِ الحالِ والحاجة.

المُضايفة بالوزن، وقياس أحدِ الشَّيئَين إلىٰ الآخَر، نحو: دِرهَمٌ خفيفٌ ودِرهَمٌ ثقيل. وباعتِبارِ مُضايفةِ الزَّمان، نحو: فَـرَسٌ خفيفٌ وفَـرَسٌ ثقيل: إذا عَدَا أحدُهما أكثرَ في زمانٍ واحد، ويُقالُ: خفيف؛ فيما يَستَحليهِ الناس، وثَقيل؛ فيما يَستوخِمُه، فيكونُ الخفيفُ مدحاً، والثقيل ذمّاً، وفي عَكسِهِ يُقال: خفيفٌ؛ فيمَنْ فيه طَيْش، وثقيلٌ؛ فيما فيه وَقار»(١).

قوله: (**لقد أعذَرَ اللهُ إليك**)، **النهاية**: «أعذَرَ اللهُ إليك: معناه: عَذَرَكَ الله، وجَعَلَكَ مَوضِعَ العُذْر، وأسقَطَ عنكَ الجِهاد، ورخَّصَ لك في تَرْكِه».

قوله: (**إيجابٌ للجهادِ بهما إنْ أمكَن، أو بأحدِهما، علىٰ حَسَبِ الحال**): هذا التخيير(٢) يُعطِيهِ عطفُ «جاهِدُوا» علىٰ ﴿ٱنفِرُواْ خِفَافًا وَثِقَالًا﴾، لأنه كالتفسير له.

---

(١) «مفردات القرآن» ص ٢٨٨ـ٢٨٩.

(٢) تحرَّف في (ح) و(ف) إلى: «هذا التحقير»، والمُثبتُ من (ط).

[﴿لَوْ كَانَ عَرَضًا قَرِيبًا وَسَفَرًا قَاصِدًا لَّاتَّبَعُوكَ وَلَٰكِنۢ بَعُدَتْ عَلَيْهِمُ ٱلشُّقَّةُ ۚ وَسَيَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ لَوِ ٱسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ يُهْلِكُونَ أَنفُسَهُمْ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ﴾ ٤٢]

العَرَض: ما عَرَضَ لكَ مِن منافعِ الدُّنيا، يُقال: الدُّنيا عَرَضٌ حاضِرٌ يأكلُ منه البَرُّ والفاجِر، أي: لو كانَ ما دُعُوْا إليه غُنْماً قريباً سَهْلَ المنال، ﴿وَسَفَرًا قَاصِدًا﴾: وَسَطاً مُقارِباً، ﴿ٱلشُّقَّةُ﴾: المسافةُ الشَّاطَّةُ الشَّاقَّة، وقرأ عيسىٰ بنُ عُمَر: «بَعِدَتْ عليهمُ الشِّقَّة»، بكَسْرِ العَينِ والشِّين، ومنه قولُه:

يقولون: لا تَبعِدْ، وهُـمْ يَدفِنُونَـهُ ... ولا بُعْدَ إلا ما تُـواري الـصَّفائِحُ

﴿بِٱللَّهِ﴾ مُتعلِّقٌ بـ﴿وَسَيَحْلِفُونَ﴾، أو هو مِن جُملةِ كلامِهم، ....

قوله: (يقولون: لا تَبعِد) البيت[1]: بَعِدَ وبَعُدَ: لغتان[2]، إلا أنَّ «بَعِدَ» ـ بكَسْرِ العَينِ ـ أخصُّ ببُعْدِ الموت. و«لا تَبعُد»: يُستَعمَلُ في المصائب، وليسَ فيها طَلَبٌ ولا سُؤال، وإنما هو تنبيهٌ علىٰ شِدَّةِ الحاجةِ إلىٰ المفقود[3]، وتناهي الـجَزَعِ علىٰ المُفجَعِ به، وغَلَبَةِ التَّحَسُّرِ عليه، وقال الآخر:

لا يُبعِـدُ اللهَ إخوانـاً لنـا ذَهَبُـوا ... أفناهُمُ حَدَثانُ الدَّهْرِ والأبـدُ[4]

قوله: (﴿بِٱللَّهِ﴾ مُتعلِّق) إلىٰ آخِرِه: فيه لَفٌّ ونَشْرٌ من غيرِ ترتيب، فإنَّ قولَه: «أي: سيَحلِفُون؛ يقولون: بالله» مبنيٌّ علىٰ الوَجْهِ الثاني، وهو أن يكونَ ﴿بِٱللَّهِ﴾ مِن جُملةِ كلامِهم، وقوله: «أو سيَحلِفُونَ بالله يقولون» على الوَجْهِ الأول، وهو أنَّ ﴿بِٱللَّهِ﴾ مُتعلِّقٌ بـ﴿وَسَيَحْلِفُونَ﴾.

---

(١) لم أقف عليه عند غير الزمخشري، ونحوُه قول مالك بن الرَّيْب المازني:

يقولونَ: لا تَبعِدْ وهُم يدفنونني ... وأينَ مكـانُ البُعْـدِ إلا مَكانِـيا

انظره في: «المحرَّر الوجيز» لابن عطية (٣: ٢٠٤)، و«لسان العرب»، مادة (بعد).

(٢) واللغتانِ في كتابِ الله عَزَّ وجَلَّ ـ علىٰ قِراءةِ حَفْص، فَضْلاً عن غيرِها ـ، فمِنَ الأولىٰ: قولُه تعالى: ﴿أَلَا بُعْدًا لِّمَدْيَنَ كَمَا بَعِدَتْ ثَمُودُ﴾ [هود: ٩٥]، ومِنَ الثانية: هذهِ الآيةُ: ﴿بَعُدَتْ عَلَيْهِمُ ٱلشُّقَّةُ﴾.

(٣) تحرف في (ح) إلى: «المقصود»، والمثبت من (ط) و(ف).

(٤) ذكره أبو تمام في «الحماسة» ص١٥٩، ولم يُسَمِّ قائله، وعزاه أبو الفتح المطرزي في «المُعرِب»، مادة (أبد)، إلى خلف بن خليفة. وحَدَثانُ الدَّهْر: نوائبه، كما في «لسان العرب»، مادة (حدث).

والقولُ مُرادٌ في الوجهين، أي: سيَحلِفُونَ ـ يعني: المُتخلِّفينَ ـ عِندَ رُجُوعِكَ مِن غَزْوةِ تبوكٍ مُعتَذِرين؛ يقولون: بالله لوِ استَطَعْنا لَـخَرَجْنا معكم، أو: سيَحلِفُونَ بالله ويقولون: لو استَطَعْنا.

وقولُه: ﴿لَخَرَجْنَا﴾ **سَدَّ مَسَدَّ جوابي القَسَم و﴿لَوِ﴾ جميعاً**، والإخبارُ بها سوفَ يكونُ بعدَ القُفُول؛ مِن حَلِفِهم واعتِذارِهم، وقد كان: مِن جُملةِ المُعجِزات، ومعنىٰ «الاستِطاعة»: استِطاعةُ العُدَّة، أو استِطاعةُ الأبدان، كأنهم تمارضوا.

وقُـرِئ: «لَوُ استَطَـعْنا»، بضَمِّ الواو؛ تشبيهاً لـها بواوِ الجمعِ في قوله: ﴿فَتَمَنَّوُاْ الْمَوْتَ﴾ [البقرة: ٩٤].

﴿يُهْلِكُونَ أَنفُسَهُمْ﴾ إما أن يكونَ بَـدَلاً مِن ﴿سَيَحْلِفُونَ﴾، أو حـالاً بمعنىٰ: مُهلَـكِين، والمعنىٰ: أنـهم يُوقِعُونَـها في الهلاكِ بحَلِفِهم الكاذب، وما يحلفونَ عليه مِنَ التَّخَلُّف، ويحتملُ أن يكونَ حالاً مِـن قولـه: ﴿لَخَرَجْنَا﴾ أي: لَـخَـرَجْنا مَعَـكُم وإنْ أهلَكْنا أنفُسَنا، وألقَيْناها في التَّهلُكة بما نُحمِّلُها مِنَ المسيرِ في تلكَ الشُّقَّة، **وجاء به علىٰ لفظِ الغائب، لأنه مُخبِرٌ عنهم**، ألا ترىٰ أنه لو قيل: سيَحلِفُونَ بالله لو استطاعوا لخـرجوا، لكانَ سَديداً، يُقال: حَلَفَ بالله ليَفعَلَنَّ ولأَفعَلَنَّ، فالغيبةُ علىٰ حُكمِ الإخبار، والتكلُّمُ علىٰ الحكاية.

قوله: (**سَدَّ مَسَدَّ جَوابَيِ القَسَم و﴿لَوِ﴾ جميعاً**): نحوُه: لئنْ أكرَمْتَني لأكرَمْتُك.

قوله: (**وجاءَ به علىٰ لفظِ الغائبِ، لأنه مُـخبِرٌ عنهم**)، يعني: ﴿يُهْلِكُونَ أَنفُسَهُمْ﴾ حالٌ مِن ضميرِ الجماعةِ في ﴿لَخَرَجْنَا﴾، وإنِ اختَلَفا حِكايةً وغَيْبة، لأنه علىٰ سَبيلِ الإخبارِ عنهم، لأنه قال: «﴿بِاللَّهِ﴾ مُتعلِّقٌ بـ﴿وَسَيَحْلِفُونَ﴾، أو هو مِن جُـملةِ كلامِهم، والقولُ مُرادٌ في الوجهَين»، وإذا كانَ هذا مَقُولاً لقولِهم احتَمَلَ الوجهَين، فلو حُكِيَ لفظُهم لقيل: وإنْ أهلَكْنا أنفُسَنا، ولكنْ جِيءَ بمعناه، فقيل: ﴿يُهْلِكُونَ﴾، كما يُقال: حَلَفَ بالله لأفعَلَنَّ وليَفعَلَنَّ، فالغَيبةُ في الآيةِ علىٰ حُكمِ الإخبار، والتكلُّم في المِثال[1] علىٰ حُكمِ الحِكاية.

---

(١) يعني: قوله: «لأفعَلَنَّ» في المثالِ الذي ذَكَرَه.

[﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ وَتَعْلَمَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾ ٤٣]

﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ﴾ كِنايةٌ عنِ الجِنايةِ، لأنَّ العَفْوَ رادِفٌ لها، ومعناه: أخطأتَ وبئسَ ما فعَلت، و﴿لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ﴾ بيانٌ لِـما كُنِيَ عنه بالعفو، ....

قوله: (﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ﴾ كنايةٌ عن الجِنايةِ): وهو كذلك، ونحوُه ما يُعزىٰ إلىٰ الشافعيِّ رضيَ اللهُ عنه في قولِه: «أولُ الوقتِ رضوانُ الله، وآخِرُه عَفْوُ الله»: «إنَّ العَفوَ مُؤذِنٌ بسَبْقِ الذَّنب». لكنَّ قولَه: «أخطأتَ وبئسَ ما فَعَلت» خطأٌ فاحِشٌ، وبئسَ ما فَعَل، ولا أعلَمُ كيفَ ذَهَبَ إلىٰ هذا القولِ الشنيع، وإنه العَلَمُ في استِخراجِ لطائفِ المعاني، وذَهَبَ عنه أنَّ في أمثالِ هذهِ الإشارات ـ وهي تقديمُ العَفْوِ علىٰ الذَّنب ـ إشعاراً بتعظيمِ المُخاطَبِ وتوقيرِه وتوقيرِ حُرْمتِه، قال عليُّ بنُ الجهم يُخاطِبُ المُتوكِّل، وقد أمَرَ بنَفيِه:

عَفـا اللهُ عنـكَ ألا حُرْمـةٌ تجودُ بفَضْلِكَ أن أُبعَدا[1]

ألم تَـرَ عَبْـداً عَـدَا طَـوْرَهُ ومَولىً عَفَاهُ ورُشْداً هَدَىٰ

وعن سُفيانَ بنِ عُيَينة: «انظُروا إلىٰ هذا اللُّطف، بدأ بالعَفوِ قبلَ أن يُعيِّرَه[2] بالذَّنب»، وأمثالُ هذا الذَّنبِ مما يُتَمَنَّىٰ حُصولُه، ألا ترىٰ إلىٰ قولِ بعضِ الصَّحابةِ عندَ نُزُولِ قولِه تعالىٰ: ﴿إِذْ هَمَّت طَّآئِفَتَانِ مِنكُمْ أَن تَفْشَلَا وَٱللَّهُ وَلِيُّهُمَا﴾ [آل عمران: ١٢٢]: «ما يَسُـرُّنا أنَّـا لم نَـهُمَّ بالذي هَـمَمْنا به، وأخبَـرَنا اللهُ بأنه وَلِـيُّنا»[3].

---

(١) في الأصول الخطية: «ابن العلا»، ولم أقف عليه هكذا في مصدر من مصادره، وقافيةُ ما بعده تُحتِّمُ كونَه تحريفاً، والتصويبُ من «عيون الأخبار» لابن قتيبة (١: ١٠١)، و«نفح الطيب» (١: ٥٩٥).
على أنه في «عيون الأخبار» بلفظ: «تعوذُ بعفوك أن أبعدا»، وفي «نفح الطيب»: «ألا رحمة تجود بعفوك».

(٢) كذا في (ط)، وهو المُوافقُ لِـمَا في «معالم التنزيل» للبغوي (٤: ٥٥)، والظاهرُ أنَّ المُؤلِّفَ يَنقُلُ منه، وفي (ح) و(ف): «يسره»، وهو تحريف.

(٣) أخرجه الطبري في «تفسيره» (آل عمران: ١٢٢)، وتَقَدَّمَ عند الزمخشريِّ في تفسير الآية ١٢٢ من سورة آل عمران (٤: ٢٤٧).

ومعناه: ما لَكَ أذِنتَ لهم في القُعُودِ عن الغَزْوِ حينَ استأذنوك، واعتَلُّوا لكَ بعِلَلِهم، **وهَلَّا استأنيتَ بالإذن**، ﴿حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكَ﴾ مَنْ صَدَقَ في عُذْرِهِ ممن كَذَبَ فيه. وقيل: شيئانِ فَعَلَهما رسولُ الله ولم يُؤمَرْ بهما: إذنُه للمُنافِقين، وأخْذُهُ من الأَسارىٰ، فعاتبه الله.

[﴿لَا يَسْتَـْٔذِنُكَ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ أَن يُجَٰهِدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِٱلْمُتَّقِينَ﴾ ٤٤]

﴿لَا يَسْتَـْٔذِنُكَ﴾ **ليسَ مِن عادةِ المُؤمنينَ أن يَستأذِنوكَ في أن يُجاهِدُوا**، ....

قال السَّجَاوَنْدي: ﴿عَفَا ٱللَّهُ﴾: تعليمُ تعظيمِه صَلَواتُ الله عليه، ولولا تصديرُ العَفوِ في العِتاب لَـمَا قامَ بصَوْلةِ الخِطاب، وربما يُستعمَلُ فيما لم يَسبِقْ به ذنب، ولا يُتَصَوَّر، كما تقولُ لـمَنْ تُعظِّمُه: عفا اللهُ عنكَ ما صَنَعتَ في أمري؟ ورضيَ اللهُ عنكَ ما جَوابُكَ عن كلامي؟

ومنه ما روىٰ المُصنِّفُ(١) عن النبيِّ ﷺ: «لقد عَجِبتُ مِن يُوسُفَ وكَرَمِهِ وصَبْرِه، واللهُ يَغفِرُ له، حينَ سُئِلَ عنِ البقراتِ العِجافِ والسِّمان، ولو كنتُ مَكانَه ما أخبرتُهم حتىٰ أشترِطَ أنْ يُخرِجُون»، الحديثُ مذكورٌ في سورة يُوسُف، وهو لا يُشعِرُ إلا بالتعظيم.

قال الإمام: «يُحمَلُ قولُه: ﴿لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ﴾ علىٰ تَـرْكِ الأَوْلىٰ والأكمَل، ولا سِيَّمـا هذه الواقعةُ مِن جِنسِ ما يَتَعلَّقُ بالاجتهاد»(٢)، وغايتُه: أنه صَلَواتُ الله عليه ما أصابَ فيه، فدَخَلَ تحتَ قولِه: «مَنِ اجتَهَدَ وأخطَأَ فله أجر»(٣).

قوله: (**وهَلَّا استَـأنَيتَ بالإِذْن**)، **النهاية**: «استأنيتُ، أي: انتظرتُ وتَـرَبَّصْت. ويُقال: آنيتُ وأنيتُ وتَأنَّيتُ واستأنيت».

قوله: (﴿لَا يَسْتَـْٔذِنُكَ﴾ **ليسَ مِن عادةِ المُؤمنين**): نفيُ العادةِ مُستفادٌ مِن نفي فِعلِ المُستَقبَلِ المُرادِ به الاستِمرار، علىٰ نحو: فُلانٌ يَقري الضَّيفَ ويَـحمي الـحَريم.

---

(١) في تفسير الآية ٥٠ من سورة يوسف (٨: ٣٦٣)، وانظر تخريجه هناك.

(٢) «مفاتيح الغيب» للرازي (١٦: ٥٨).

(٣) أخرجه البخاري (٧٣٥٢) من حديث عمرو بن العاص.

وكانَ الـخُلَّصُ مِنَ المُهاجِرينَ والأنصارِ يقولون: لا نَستأذِنُ النَّبيَّ ﷺ أبداً، ولَنُجاهِدَنَّ أبداً معَه بأموالنا وأنفُسِنا. ومعنىٰ ﴿أَن يُجَٰهِدُواْ﴾: في أن يُجاهِدُوا، ....

قوله: (﴿أَن يُجَٰهِدُواْ﴾: في أنْ يُجاهِدُوا): قال الزَّجَّاج: «مَوضِعُ ﴿أَن﴾ نَصْب، المعنىٰ: لا يَستأذِنُكَ هؤلاءِ في أن يُجاهِدوا، فحَذَفَ الجارَّ وأوصَل»(١)، والمعنىٰ: ليسَ مِن شأنِ المؤمنين أن يَستَأذِنُوكَ في أمرِ الجِهاد، لأنَّ عادتَهم أن يكونوا مُتَـرَصِّدِينَ مُرابِطِينَ باذِلِينَ أرواحَهم في سبيلِ الله.

روينا عن مسلم(٢) عن أبي هُريرة: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «مِن خَيـرِ مَعَاشِ الناسِ لهم رجلٌ مُمسِكٌ بعِنانِ فَرَسِهِ في سبيلِ الله يَطيرُ علىٰ مَتْنِه، كُلَّما سَمِعَ هَيْعةً ـ أو: فَـزَعاً ـ طارَ علىٰ مَتْنِه، يبتغي القَتلَ أو الموتَ مَظانَّه». ومثلُه قولُ الحماسيّ:

لا يَسألونَ أخاهُمْ حيـنَ يَنـدُبُهمْ ... في النائباتِ علىٰ ما قالَ بُرْهانـا(٣)

وعلىٰ هذا معنىٰ قوله: «كراهةَ أن يُجاهِدُوا»: يعني: لا يَستأذِنُونَكَ لأجل كراهةِ المجاهَدة، فإن مَن يستأذنُ إنما يستأذنُ لأنه يكرهُ المجاهَدة، فالنفيُ داخلٌ على الفعل المُعلَّل، ثم أكَّدَ اللهُ المعنى بقوله: ﴿إِنَّمَا يَسْتَـْٔذِنُكَ(٤) ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ(٥)﴾ [التوبة: ٤٥].

(١) «معاني القرآن وإعرابه» للزجّاج (٢: ٤٥٠).

(٢) في «صحيحه» (١٨٨٩).

(٣) البيتُ لقُرَيط بن أُنَيف العنبري، انظر: «الحماسة» ص١١.

(٤) من قوله: «لأجل كراهة المجاهدة» إلى هنا، سقط من (ح) و(ف).

(٥) الذي يَتَلَخَّصُ من التفاسير في هذه الآية: أنَّ قولَه تعالىٰ: ﴿لَا يَسْتَـْٔذِنُكَ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِـرِ أَن يُجَٰهِدُواْ﴾، إما أن يكونَ مُتعلَّقُ الاستئذانِ قولَه: ﴿أَن يُجَٰهِدُواْ﴾، والتقدير: لا يَستأذِنُكَ المؤمنون في الجهاد، أو يكونَ مُتعلَّـقُ الاستِئذانِ محذوفاً، والتقديرُ: لا يَستأذِنُكَ المؤمنون في التخلُّفِ كراهةَ الجهاد، أو: لا يَستأذِنُكَ المؤمنون في الخروج ولا القعود كراهةَ الجهاد. انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٥: ٤٩)، و«أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٤٨)، و«روح المعاني» للألوسي (١٠: ١١٠).

أو: كراهةَ أن يُجاهِدُوا، ﴿وَٱللَّهُ عَلِيمُۢ بِٱلْمُتَّقِينَ﴾ **شهادةٌ لهم بالانتِظامِ في زُمْرةِ المتقين، وعِدَةٌ لهم بأجزَلِ الثواب.**

[﴿إِنَّمَا يَسْتَـْٔذِنُكَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ وَٱرْتَابَتْ قُلُوبُهُمْ فَهُمْ فِى رَيْبِهِمْ يَتَرَدَّدُونَ * وَلَوْ أَرَادُوا۟ ٱلْخُرُوجَ لَأَعَدُّوا۟ لَهُۥ عُدَّةً وَلَـٰكِن كَرِهَ ٱللَّهُ ٱنۢبِعَاثَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ وَقِيلَ ٱقْعُدُوا۟ مَعَ ٱلْقَـٰعِدِينَ * لَوْ خَرَجُوا۟ فِيكُم مَّا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا وَلَأَوْضَعُوا۟ خِلَـٰلَكُمْ يَبْغُونَكُمُ ٱلْفِتْنَةَ وَفِيكُمْ سَمَّـٰعُونَ لَهُمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمُۢ بِٱلظَّـٰلِمِينَ * لَقَدِ ٱبْتَغَوُا۟ ٱلْفِتْنَةَ مِن قَبْلُ وَقَلَّبُوا۟ لَكَ ٱلْأُمُورَ حَتَّىٰ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَظَهَرَ أَمْرُ ٱللَّهِ وَهُمْ كَـٰرِهُونَ﴾ ٤٥-٤٨]

قال صاحبُ «الانتصاف»: «لا ينبغي لأحدٍ أن يَستأذِنَ أخاه في فِعلِ معروف، ولا للمُضيفِ أن يَستأذِنَ ضَيفَه في تقديم الطعام إليه، وذلك أمارةٌ علىٰ التكلُّف، ووَصَفَ اللهُ الخليلَ عليه السَّلامُ بقوله: ﴿فَرَاغَ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ﴾ [الذاريات: ٢٦]، أي: ذَهَبَ خُفْيةً، فأتىٰ بعِجلٍ سَمينٍ مِن أجوَدِ ما عندَه، فهذا ما يجبُ أن يُتأدَّبَ به، وأشَدُّ مِن هذا التثاقُلُ عنِ الخروجِ بعدَ الطَّلَب»(١).

قوله: (﴿وَٱللَّهُ عَلِيمُۢ بِٱلْمُتَّقِينَ﴾ **شهادةٌ لهم بالانتِظام في زُمْرةِ المُتقينَ، وعِدَةٌ**(٢) **لهم بأجزَلِ الثواب**): وأما الشَّهادةُ بالانتِظام: فمِن وَضْعِ المُظهَرِ مَوضِعَ المُضمَر، وإرادةِ الجِنسِ بالمُتقين، فيَدخُلُونَ(٣) فيه دُخُولاً أولياً.

وأما العِدَةُ: فإنَّ مُقتَضىٰ العِلمِ بعدَ ذِكرِ أعمالِ العِبادِ خيراً أو شراً، إما الوعدُ بالثوابِ أو الوعيدُ بالعِقاب.

---

(١) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ١٩٢) بحاشية «الكشاف».

(٢) أي: وَعْدٌ، يُقال: وَعَدَهُ وَعْداً وعِدَةً.

(٣) في الأصول الخطية: «فيدخلوا».

﴿إِنَّمَا يَسْتَـْٔذِنُكَ﴾ يعني: المُنافِقِين، وكانوا تسعةً وثلاثِينَ رجلاً، ﴿يَتَرَدَّدُونَ﴾ عبارةٌ عن التَّحيُّر، لأنَّ التَّردُّدَ دَيْدَنُ المُتحيِّر، كما أنَّ الثباتَ والاستِقرارَ دَيْدَنُ المُستبصِر، وقُرِئ: «عُدَّهُ»؛ بمعنىٰ: عُدَّتَه، فَعَلَ بـ«العُدَّةِ» ما فَعَلَ بـ«العِدَةِ» مَنْ قال:

وأخلَفُوكَ عِدَ الأَمْرِ الذي وَعَدُوا

مِن حَذْفِ تاءِ التأنيث، وتعويضِ المُضافِ إليه منها، وقُرِئ: «عِدَّة»، بكَسْرِ العينِ بغير إضافة، و«عِدَّهُ» بإضافة.

فإن قلتَ: كيفَ مَوقِعُ حرفِ الاستِدراك؟ قلتُ: لـمَّا كانَ قولُه: ﴿وَلَوْ أَرَادُوا۟ ٱلْخُرُوجَ﴾ مُعطياً معنىٰ نفي خُرُوجِهم واستِعدادِهم للغَزْو، قيل: ﴿وَلَـٰكِن كَرِهَ ٱللَّهُ ٱنۢبِعَاثَهُمْ﴾،..

قوله: (عُدَّهُ، بمعنىٰ: عُدَّتِه)، قال ابنُ جِنِّي: «سُمِعَ محمدُ بنُ عبدِ المَلِكِ يقرأُ بها، وطريقُه: أن يُراد: ولو أرادوا الخروجَ لأعَدُّوا له عُدَّتَه، أي: تَأَهَّبُوا له، إلا أنه حَذَفَ تاءَ التأنيث، وجَعَلَ هاءَ الضمير كالعِوَضِ منها»[١].

قوله: (وأخلَفُوكَ عِدَ الأمرِ الذي وَعَدُوا): أولُه:

إنَّ الخليطَ أجَدُّوا البَينَ فانجَرَدُوا[٢]

«الخليط»: كالنَّديمِ والمُنادِم، و«الانجراد»: المُضِيُّ في الأمر.

---

(١) «المحتسب» لابن جني (١: ٢٩٢).

(٢) البيت للفضل بن عباس بن عُتبة بن أبي لهب، كما في «لسان العرب»، مادة (وعد)، وانظر الكلام على محل الشاهد فيه فيما ألحقه الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد آخر «شرح ابن عقيل» (٤: ٦٢٣)، بعنوان «تكملة في تصريف الأفعال».

ونَصَّ ابنُ الأنباري ـ كما في «اللسان» ـ على أنَّ «عِدَىٰ» تُكتب بالياء، يعني: بالألف التي علىٰ صورة الياء.

كأنه قيل: ما خَرَجُوا ولكنْ تَثَبَّطُوا عن الخروجِ لِكراهةِ انبعاثِهم، كما تقول: ما أحسَنَ إليَّ زيد، ولكنْ أساءَ إليَّ، ﴿فَثَبَّطَهُمْ﴾: فكَسَّلَهم وخَذَّلَهم وضَعَّفَ رغبتَهم في الانبعاث.

﴿وَقِيلَ اقْعُدُوا﴾ جَعَلَ إلقاءَ الله في قُلُوبِهم كراهةَ الخروجِ أمراً بالقُعُود، وقيل: هو قولُ الشَّيطانِ بالوَسْوَسة، وقيل: هو قولُهم لأنفُسِهم، وقيل: هو إذنُ رسولِ الله ﷺ لهم في القُعُود.

فإن قلتَ: كيفَ جاز أن يُوقِعَ اللهُ تعالىٰ في نفوسِهم كراهةَ الخروجِ إلىٰ الغَزْو، وهي قبيحة، وتعالىٰ اللهُ عن إلهامِ القبائح؟ قلتُ: خُرُوجُهم كانَ مَفسَدة؛ لقوله: ﴿لَوْ خَرَجُوا فِيكُم مَّا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا﴾، فكانَ إيقاعُ كراهةِ ذلكَ الخروجِ في نفوسِهم حَسَناً ومَصلَحة.

قوله: (**كأنه قيل: ما خَرَجُوا ولكنْ تثبَّطُوا عنِ الخروج لكراهةِ انبعاثِهم**): جَعَلَ فِعلَ العبدِ أصلاً في الاعتبار، وذلك أنَّ «لكنْ» تقتضي مُغايرةَ ما قبلَها لِـما بعدَها، وفي التنزيل[1]: أحدُ المُتغايِرَينِ مِن جانبِ العبد، والآخَرُ مِن جانبِ الرَّبّ، والمصنِّفُ اعتبَرَ المُتغايرَينِ مِن جانبِ العبد.

وأما تقريرُه علىٰ رأينا[2]: لو أرادَ اللهُ خُرُوجَهُم لجعَلَهم مُرِيدِينَ للخُروج، فيَستعِدُّونَ عُدَّتَه، ولكنْ أرادَ تثبيطَهم. وهذا التقديرُ أولىٰ، لأنَّ قوله: ﴿وَقِيلَ اقْعُدُوا مَعَ الْقَاعِدِينَ﴾، إنما أُردِفَ ليُؤكِّدَ هذا المعنىٰ، ويُوجِبَ تأويلَ المُستدرك، وإنما أسنَدَ عَدَمَ إرادةِ الخروجِ إليهم، والكراهةَ إلىٰ الله تعالىٰ، لأنَّ المقامَ التوبيخيَّ يقتضي النعيَ عليهم، ونحنُ إنْ قُلنا بخَلْقِ الأفعالِ فلا نقولُ بنفيِ الاستِطاعةِ والكَسْب، والذي يَدُلُّ علىٰ التوبيخِ قوله: ﴿وَقِيلَ اقْعُدُوا مَعَ الْقَاعِدِينَ﴾، أي: اقعُدُوا مَعَ المرضىٰ والزَّمْنىٰ والنِّساء، وجِيءَ بلفظِ ما لم يُسَمَّ فاعلُه؛ طَرْداً لهم وبُعْداً عن مَظانِّ الزُّلْفىٰ.

---

(١) أي: في الآية الكريمة، وهي قولُه تعالىٰ: ﴿وَلَوْ أَرَادُوا الْخُرُوجَ لَأَعَدُّوا لَهُ عُدَّةً وَلَٰكِن كَرِهَ اللَّهُ انبِعَاثَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ﴾، وفيها: الفعلُ السابقُ لـ«لكنْ» فعلُ العبد، والفعلُ اللاحقُ لها: فعلُ الرَّبّ.

(٢) أي: على مذهب أهل السنة والجماعة في القول بأنَّ أفعالَ العبد كائنةٌ بإرادة الله وخَلْقِه، والعبدُ مُكتَسِبٌ لها.

فإن قلتَ: فلِمَ خُطِّئَ رسولُ الله ﷺ في الإذنِ لهم فيما هو مَصلَحة؟ قلتُ: لأنَّ إذنَ رسولِ الله ﷺ لهم لم يَكُنْ للنَّظَرِ في هذهِ المَصلَحة، ولا عَلِمَها إلا بعدَ القُفُولِ بإعلامِ الله تعالىٰ، ولكنْ لأنهم استأذنُوهُ واعتَذَروا إليه، فكانَ عليه أن يَتفحَّصَ عن كُنْهِ مَعاذيرِهم، ولا يَتجوَّزَ في قَبولِها، فمِن ثَمَّ أتاه العِتاب، ويجوزُ أن يكونَ في تَرْكِ رسولِ الله ﷺ الإذنَ لهم مَعَ تثبيطِ الله إياهُم مَصلَحةٌ أخرىٰ، فبإذنِهِ لهم فُقِدَتْ تلكَ المصلحة، وذلك أنهم إذا ثَبَّطَهم اللهُ فلم يَنبَعِثُوا، وكانَ قُعُودُهم بغيرِ إذنٍ مِن رسولِ الله ﷺ، قامت عليهم الحجَّة، ولم تبقَ لهم مَعذِرة، ولقد تَدارَكَ اللهُ ذلكَ حيثُ هَتَكَ أستارهم، وكَشَفَ أسرارَهم، وشَهِدَ عليهم بالنِّفاق، وأنهم لا يُؤمِنُونَ بالله واليومِ الآخِر.

فإن قلتَ: ما معنىٰ قوله: ﴿مَعَ ٱلْقَٰعِدِينَ﴾؟ قلتُ: هو ذمٌّ لهم، وتعجيز، وإلحاقٌ بالنِّساءِ والصِّبيانِ والزَّمْنىٰ الذينَ شأنُهُمُ القعودُ والجُثومُ في البيوت، وهم القاعِدونَ والخالِفونَ والخوالِف، ويُبيِّنُه قولُه تعالىٰ: ﴿رَضُوا۟ بِأَن يَكُونُوا۟ مَعَ ٱلْخَوَالِفِ﴾ [التوبة: ٨٧، ٩٣].

وأما بيانُ التمثيلِ في ﴿وَقِيلَ ٱقْعُدُوا۟﴾: فإنه تعالىٰ جَعَلَ خَلْقَ داعيةِ القُعُودِ فيهم بمنزلةِ الأمرِ والقولِ الطالبِ للفِعل، ونحوُه قولُه تعالىٰ: ﴿فَقَالَ لَهُمُ ٱللَّهُ مُوتُوا۟﴾ [البقرة: ٢٤٣]، أي: أماتَهم، وقولُه: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]، وهو المُرادُ مِن قولِه: «جَعَلَ إلقاءَ الله في قُلوبِهم كراهةَ الخروجِ أمْراً بالقُعود».

قوله: (فلِمَ خُطِّئَ): جاء بالفاء مُنكِراً، أي: إذا جازَ إسنادُ كراهةِ الخروج إلىٰ الله تعالىٰ، فلِمَ لا يجوزُ الإذنُ مِنَ الرسولِ ﷺ؟ أجاب: أنه ﷺ ما أذِنَ لهم(١) بالقُعُودِ لتلكَ الحكمة، وهي أنَّ خُرُوجَهُم كان مَفسَدة، ولذلكَ أُنكِرَ عليه، ومن ثَمَّ فَسَّرَ ﴿لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ﴾ بقولِه: «هَلَّا استَأنيتَ بالإذنِ حتىٰ يَتبيَّنَ لكَ مَنْ صَدَقَ في عُذْرِهِ ممَّن كَذَبَ فيه».

---

(١) في الأصول الخطية: «ما أذِنَهم»!

﴿إِلَّا خَبَالًا﴾ ليسَ مِنَ الاستِثناءِ المُنقَطِعِ في شيء، كما يقولون، لأنَّ الاستِثناءَ المُنقَطِعَ هو أن يكونَ المُستَثنىٰ مِن غيرِ جِنسِ المُستَثنىٰ منه، كقولك: ما زادُوكُم خيراً إلا خَبَالاً، والمُستَثنىٰ منه في هذا الكلامِ غيرُ مذكور، وإذا لم يُذكَر وقعَ الاستِثناءُ مِن أعمِّ العامِّ الذي هو «الشيء»، فكانَ استِثناءً مُتَّصِلاً؛ لأنَّ الخبالَ بعضُ أعمِّ العام، كأن قيل: ما زادُوكُم شيئاً إلا خَبَالاً، والخبال: الفسادُ والشَّرّ.

﴿وَلَأَوْضَعُوا خِلَالَكُمْ﴾: ولَسَعَوْا بينكم بالتضريبِ والنَّمائِمِ وإفسادِ ذاتِ البَيْنِ، يُقال: وَضَعَ البعيرُ وَضْعاً: إذا أسرَع، وأوضَعتُه أنا، والمعنىٰ: **ولأوضَعُوا ركائبَهم بينكم، والمُراد: الإسراعُ بالنَّمائم**؛ لأنَّ الراكبَ أسرَعُ مِنَ الماشي.

وقرأ ابنُ الزُّبير: «ولأَرْقَصُوا»؛ مِن: رَقَصَتِ الناقةُ رَقْصاً: إذا أسرَعَت، وأرقَصتُها، قال:

والراقِصاتِ إلىٰ مِنىٰ فالغَبْغَبِ

قوله: (**ولأَوضَعُوا ركائبَهم بينكم، والمُرادُ: الإسراعُ بالنمائم**): يعني: أنه مِنَ الاستِعارةِ التَّبَعيّة، شَبَّهَ سُرعةَ إفسادِهم لذاتِ البَيْنِ بالنمائم بسُرعةِ سَيْرِ الركائب، ثم استُعيرَ لها الإيضاع، وهو[1] للبعير، وأصْلُ الاستعارة: ولأَوضَعُوا ركائبَ نمائِمِهم خِلالَكم، ثم حَذَفَ النمائم، وأُقيمَ المُضافُ إليه مَقامَها، كما قال: «ولأَوضَعُوا ركائبَهم»، لدلالةِ سِياقِ الكلامِ علىٰ أنَّ المُرادَ النميمة، ثم حَذَفَ الركائب.

قوله: (**والراقِصاتِ إلىٰ مِنىٰ فالغَبغَبِ**): أولُه:

يا عامِ لو قَدِرَتْ عليكَ رِماحُنا[2]

---

(١) من قوله: «بينكم والمراد» إلى هنا، سقط من (ف).

(٢) في (ط): «ألا والغادياتُ غداةَ جمع»، وفي (ح): «ألا الغادياتُ غداةَ جَمْع»، وفي (ف): «الغاديات غداة جمع»، وهذان الأخيران لا يستقيمان وزناً ولا معنى، والمُثبَتُ من «روح المعاني» للألوسي (١٠: ١١٢) نقلاً عن المُؤلِّف، وهكذا هو في «معجم مقاييس اللغة» لابن فارس، مادة (حسب). =

وقُرِئ: «ولأَوْفَضُوا».

فإن قلتَ: كيفَ خُطَّ في المُصحَف: «ولا أَوْضَعُوا»، بزيادةِ أَلِف[1]؟ قلتُ: **كانتِ الفتحةُ تُكتَبُ أَلِفاً** قبلَ الخطِّ العربي، والخطُّ العربيُّ اختُرِعَ قريباً مِن نُزولِ القُرآن، وقد بقيَ مِن ذلكَ الألفُ أثرٌ في الطِّباع، فكَتَبوا صُورةَ الهمزةِ أَلِفاً، وفَتحَتَها أَلِفاً أخرىٰ، ونحوه: ﴿أَوْ لَأَاْذْبَحَنَّهُۥٓ﴾ [النمل: ٢١].

﴿يَبْغُونَكُمُ ٱلْفِتْنَةَ﴾: يُحاوِلُونَ أنْ يَفتِنُوكُم بأن يُوقِعُوا الخِلافَ فيما بينكم، ويُفسِدُوا نيَّاتِكُم في مَغْزاكم، ﴿وَفِيكُمْ سَمَّٰعُونَ لَهُمْ﴾ أي: نَمَّامُونَ يَسمَعُونَ حَدِيثَكُم فيَنقُلُونَه إليهم، أو: فيكُم قومٌ يَسمَعُونَ للمُنافِقِينَ ويُطيعُونَهم.

﴿لَقَدِ ٱبْتَغَوُا۟ ٱلْفِتْنَةَ﴾ أي: **العَنَتَ** ونَصْبَ **الغَوائِلِ** والسَّعْيَ في تشتيتِ شَملِك،...

«الغَبغَب»: المَنحَرُ بمِنىً، وهو جُبَيل.

قوله: (**ولأَوفَضُوا**): الوَفْض: العَجَلة، وأوفَضَ واستَوفَضَ: استَعجَل.

قوله: (**كانتِ الفتحةُ تُكتَبُ ألفاً**) إلىٰ آخره: كلامُ الزَّجَّاج[2].

قوله: (**في مَغْزاكُم**): أي: مَقصِدِكم، **الأساس**: «أغزىٰ[3] الأميرُ الجيش، ومِنَ المجاز: غَزَوتُ بقَوْلي كذا، أي: قَصَدتُه، وما أغزُو إلا السَّدادَ فيما أقول».

قوله: (**العَنَت**): هو الوقوعُ في أمرٍ شاقّ.

قوله: (**الغوائل**)، **النهاية**: «الغائلة: صفةٌ لـخَصْلةٍ مُهلِكة»، وجَمعُها: غوائل.

= وقائلُه نُهيكةُ الفَزَاري، انظر: «الصحاح» للجوهري، مادة (حسب)، مع التعليق عليه.

(١) وهو في المصاحف المتداولة في أيامنا من غير زيادة ألف، أما المثال الآتي: ﴿أَوْ لَأَاْذْبَحَنَّهُۥٓ﴾: فبزيادة الألف، قال أبو عمرو الداني في «المقنع في رسم مصاحف الأمصار» ص ٥١: «اختلفت المصاحف في الذي في التوبة، واتفقت على الذي في النمل».

(٢) انظر: «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٤٥١).

(٣) في الأصول الخطية: «غزا»، والمُثبَت من «أساس البلاغة»، مادة (غزو).

وتفريقِ أصحابِكَ عنك، كما فَعَلَ عبدُ الله بنُ أُبيٍّ يومَ أُحُدٍ حينَ انصَرفَ بمَنْ معه، وعن ابنِ جُرَيج: وَقَفُوا لرسولِ الله ﷺ على الثَّنِيَّةِ ليلةَ العَقَبة، وهم اثنا عَشَرَ رَجُلاً لِيفتِكُوا به.

﴿مِن قَبۡلُ﴾: مِن قَبلِ غَزْوةِ تبوك، ﴿وَقَلَّبُواْ لَكَ ٱلۡأُمُورَ﴾: ودَبَّرُوا لكَ الحِيَلَ والمكايد، ودَوَّرُوا الآراءَ في إبطالِ أمرِك. وقُرِئ: «وقَلَبُوا» بالتخفيف، ﴿حَتَّىٰ جَآءَ ٱلۡحَقُّ﴾ وهو تأييدُكَ ونَصْرُك، ﴿وَظَهَرَ أَمۡرُ ٱللَّهِ﴾: وغَلَبَ دينُه، وعَلَا شَرْعُه.

[﴿وَمِنۡهُم مَّن يَقُولُ ٱئۡذَن لِّي وَلَا تَفۡتِنِّيٓۚ أَلَا فِي ٱلۡفِتۡنَةِ سَقَطُواْۗ وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةُۢ بِٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ ٤٩]

﴿ٱئۡذَن لِّي﴾ في القُعُود، ﴿وَلَا تَفۡتِنِّيٓ﴾: ولا تُوقِعْني في الفِتنةِ ـ وهيَ الإثم ـ ؛ بأنْ لا تأذَنَ لي، فإني إن تخلَّفتُ بغيرِ إذنِكَ أَثِمْت. وقيل: ولا تُلقِني في الـهَلَكة، فإني إذا خَرَجتُ مَعَكَ هَلَكَ مالي وعِيالي، وقيل: قال الـجَدُّ بنُ قيس: قد عَلِمَتِ الأنصارُ أني مُستهتَرٌ بالنِّساء، فلا تَفْتِنِّي ببناتِ الأصفر، يعني: نساءَ الروم، ولكني أُعينُك بمالٍ فاتركني، وقُرِئ: «ولا تُفتِنِّي» من: أفتَنَه.

﴿أَلَا فِي ٱلۡفِتۡنَةِ سَقَطُواْ﴾ أي: **إنَّ الفِتنةَ هيَ التي سَقَطُوا فيها**، وهي فِتنةُ التَّخلُّف، وفي مُصحَفِ أُبيٍّ: «سَقَطَ»؛ لأنَّ «مَنْ» مُوحَّدُ اللفظِ مجموعُ المعنىٰ، ﴿لَمُحِيطَةُۢ بِٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ يعني: أنها تُحيطُ بهم يومَ القيامة، أو هيَ مُحيطةٌ بهم الآن؛ لأنَّ أسبابَ الإحاطةِ مَعَهم، فكأنهم في وَسَطِها.

قوله: (**مُستهتَرٌ بالنِّساء**)، **الجوهري**: «مُستهتَرٌ بالشراب، أي: مُولَعٌ به، ولا يُبالي ما قيلَ فيه».

قوله: (**أي: إنَّ الفِتنةَ هيَ التي سَقَطُوا فيها**): التخصيصُ يُفيدُه معنىٰ تقديمِ الظَّرْفِ علىٰ عامِلِه، والتحقيقُ[1] مِن تصديرِ الجملةِ بأداةِ التنبيه، فإنها تَدُلُّ علىٰ تحقُّقِ ما بعدَها.

---

(١) أي: تحقيقُ الجملةِ بتوكيدها بـ«إنَّ» في كلام الزمخشريِّ مُستفادٌ من تصدير الآية بأداة التنبيه، وهي ﴿أَلَآ﴾.

[﴿إِن تُصِبْكَ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ وَإِن تُصِبْكَ مُصِيبَةٌ يَقُولُوا۟ قَدْ أَخَذْنَآ أَمْرَنَا مِن قَبْلُ وَيَتَوَلَّوا۟ وَّهُمْ فَرِحُونَ﴾ ٥٠]

﴿إِن تُصِبْكَ﴾ في بعضِ الغَزَواتِ ﴿حَسَنَةٌ﴾: ظَفَرٌ وغَنيمةٌ ﴿تَسُؤْهُمْ وَإِن تُصِبْكَ مُصِيبَةٌ﴾: نَكْبةٌ وشِدَّةٌ في بعضِها، نحوُ ما جَرىٰ يومَ أُحُد، يَفرَحُوا بحالِهم في الانحِرافِ عنك، و﴿يَقُولُوا۟ قَدْ أَخَذْنَآ أَمْرَنَا﴾ أي: **أمْرَنا الذي نحنُ مُتَّسِمُونَ بِهِ** مِنَ الحذرِ والتيقُّظِ والعَمَلِ بالحزم، ﴿مِن قَبْلُ﴾: مِن قَبلِ ما وَقَع، وتَولَّوْا عن مَقامِ التَّحدُّثِ بذلك والاجتِماعِ له، إلىٰ أهاليهم، ﴿وَّهُمْ فَرِحُونَ﴾: مسرورون، وقيل: تَولَّوْا: أعرَضُوا عن رسولِ الله ﷺ.

[﴿قُل لَّن يُصِيبَنَآ إِلَّا مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَنَا هُوَ مَوْلَىٰنَا ۚ وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ ٥١]

قرأ ابنُ مسعود: «قُلْ هَلْ يُصِيبُنا»، **وقرأ طَلْحة: «هَلْ يُصَيِّبُنا» بتشديدِ الياء**، ....

قوله: (**أي: أمْرَنا الذي نحنُ مُتَّسِمُونَ به**): يعني: المُرادُ بالأمر: الشأن، أي: شأنُنا وعادتُنا الحَزْمُ والتيقُّظُ في الأمور، وقد أَخَذْنا شأننا، نحوُه قولُه تعالىٰ: ﴿وَخُذُوا۟ حِذْرَكُمْ﴾ [النساء: ١٠٢].

قوله: (**وقرأ طلحة: «قُلْ[١] هل يُصَيِّبنا» بتشديدِ الياء**): قال ابنُ جِنِّي: «ظاهرُ أمرِ عَينِ «أصابَ يُصيب» أنها واو، ولذلك قالوا في جَمعِ «مُصيبة»: «مَصاوِب» بالواو، وهي القَويَّةُ الفاشِية[٢]، فأما «مَصائب» ـ بالهمز ـ فغَلَطٌ مِنَ العرب، كهَمْزِهم: رَثَأْتُ زَوْجي وحَلَّأْتُ السَّويق[٣].

---

(١) كذا في الأصول الخطية، ولفظة «قل» لم ترد في الأصل الخطي من «الكشاف» ولا في النسخ المطبوعة منه، لكنها وردت في نصِّ «الكشاف» من (ط).

(٢) كذا في «الأصول الخطية»، وفي «المحتسب» لابن جني (١: ٢٩٤): «القياسية»، ولكُلٍّ منهما وجهُه.

(٣) أي: رَثَيتُ زوجي وحَلَّيتُ السَّويق، الأول من الرثاء، والثاني من التحلية، وانظر: «الخصائص» لابن جني (٣: ١٤٦) (باب في شواذ الهمز)، و(٣: ٢٧٩) (باب في أغلاط العرب)، و«لسان العرب» لابن منظور، مادة (حلا) و(رثا).

....

وأنا أرىٰ أن تكونَ «مصائب» جمع «مُصاب»، لأنَّ الألفَ ـ وإن كان بَدَلاً مِنَ العين هنا ـ تُشَبَّهُ بألفِ «رسالة»، التي يُقال في تكسيرها: «رسائل»، وذلكَ أنَّ الألفَ لا تكونُ أصلاً في الأسماءِ المُتمكِّنة(١)، ولا في الأفعال، وإنما تكونُ زائدةً أو بَدَلاً(٢)، وليسَت كذلكَ الواوُ والياء، لأنهما قد تكونان أصلَين في القَبيلَينِ جميعاً، كما قد تكونانِ بَدَلَينِ وزائدَتَين، فألفُ «مُصاب» و«مُصابة» أشبَهُ بالزائدةِ مِن ياءِ «مُصيبة» وواوِ «مَصُوبة»، فافهَم ذلك، فإنَّ أحداً لم يَذكُرْه.

وبعدُ، فقد مَرَّ بنا تركيبُ (ص ي ب) في هذا المعنىٰ، فإنهم قالوا: أصابَ السَّهْمُ الهدَفَ يُصيبُه، كباعه يَبيعُه، ومنه قولُ الكُمَيت:

أسهُمِي الصائباتُ والصُّيَّبُ(٣)

ومن هذا الأصْلِ قراءةُ طلحة: «يُصَيِّبَنا» بالياء؛ «يُفعِّلنا» منه، فـ«يُصَيِّب» علىٰ هذا كـ «يُسَيِّر» و«يُبيِّع»(٤).

وقد يجوزُ أيضاً أن يكونَ «يُصَيِّبَنا» مِن لفظِ (ص و ب)، إلا أنه بناه علىٰ: فَيْعَلَ يُفَيعِل، وأصلُه: يُصَوِّبُنا، فاجتَمَعَتِ الواوُ والياء، وسُبِقَتِ الياءُ بالسُّكون، فقُلِبَتِ الواوُ ياءً وأُدغِمَت، فصارت: يُصَيِّبنا»(٥).

---

(١) أي: المُعرَبة، كما في «التعريفات» للجرجاني ص٢٥.
(٢) أي: مُبْدَلةً عن واو أو ياء.
(٣) كذا في الأصول الخطية، وفي «المحتسب» لابن جني (١: ٢٩٤): «أسهمُها الصائداتُ والصُّيَّبُ»، وكذا هو في «لسان العرب» لابن منظور، مادة (صيب)، واقتصروا جميعاً على الشَّطْر الأول منه، ولم يذكروا صَدْرَه، وهو ـ علىٰ ما في «روح المعاني» للعلامة الألوسي (١٠: ١١٥) ـ:

واستَبىٰ الكاعِبَ العَقِيلةَ إذْ

والعَقِيلة: المرأةُ الكريمةُ النفيسة، كما في «النهاية» لابن الأثير (٣: ٢٨٢)، مادة (عقل).
(٤) تحرَّف في (ح) إلى: «على هذا التفسير ويتبع»، والمُثبَت من (ط) و(ف)، وهو الموافقُ لِـما في «المحتسب».
(٥) «المحتسب» لابن جني (١: ٢٩٤).

ووجهُه أن يكونَ «يُفَيعِل»، لا: «يُفعِّل»، لأنه مِن بناتِ الواو، كقولهم: الصَّواب، وصَابَ السَّهْمُ يَصُوب، ومَصَاوِب؛ في جَمْعِ «مُصِيبة»، فحَقُّ «يُفعِّل» منه «يُصَوِّب»، ألا ترىٰ إلىٰ قولهم: صَوَّبَ رأيه؟ إلا أنْ يكونَ مِن لُغَةِ مَنْ يقول: صَابَ السَّهمُ يَصِيب، ومن قوله:

أسهُمي الصَّائباتُ والصُّيَّبُ

واللامُ في قوله: ﴿إِلَّا مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَنَا﴾ مُفيدةٌ معنىٰ الاختِصاص، كأنه قيل: لن يُصِيبَنا إلا ما اختَصَّنا اللهُ به، بإثباتِهِ وإيجابه مِنَ النُّصْرةِ عليكم أو الشهادة، **ألا ترىٰ إلىٰ قوله: ﴿هُوَ مَوْلَىٰنَا﴾**؟ أي: الذي يَتولَّانا ونَتولَّاه، ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ مَوْلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَأَنَّ ٱلْكَٰفِرِينَ لَا مَوْلَىٰ لَهُمْ﴾ [محمد: ١١]، ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾: **وحقُّ المُؤمنينَ أنْ لا يَتوكَّلُوا علىٰ غيرِ الله، فليَفعَلُوا ما هو حَقُّهم.**

والوجهُ أنَّ «فَعَلَ» في الكلام أكثرُ مِن «فَيعَلَ»، والمُصنِّفُ اختارَ الأوَّل.

قوله: (**ألا ترىٰ إلىٰ قوله: ﴿هُوَ مَوْلَىٰنَا﴾**؟): يعني: ﴿هُوَ مَوْلَىٰنَا﴾ يُبيِّنُ أنَّ معنىٰ اللام في ﴿كَتَبَ ٱللَّهُ لَنَا﴾ الاختِصاص، وتخصيصُ قولِنا: ﴿لَّن يُصِيبَنَآ إِلَّا مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَنَا﴾ بالنُّصْرةِ والشهادةِ دونَ الخِذْلانِ والشقاوةِ الأبديَّة، كما هو مصيرُ حالِكم؛ لأنَّا مُؤمِنونَ وأنَّ ﴿ٱللَّهَ مَوْلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَأَنَّ ٱلْكَٰفِرِينَ لَا مَوْلَىٰ لَهُمْ﴾ [محمد: ١١].

قوله: (**وحقُّ المُؤمنينَ أنْ لا يَتوكَّلُوا علىٰ غيرِ الله سُبحانَه وتعالىٰ**): يعني: قَدَّمَ صِلَةَ ﴿فَلْيَتَوَكَّلِ﴾ عليه ليُفِيدَ التخصيص، ووَضَعَ المُؤمنينَ علىٰ إرادةِ الجِنسِ مَوضِعَ ضميرِ المُتكلِّم؛ ليُؤذِنَ بأنَّ شأنَ المُؤمِنِ اختِصاصُ التَّوكُّلِ بالله، وجِيءَ بالفاءِ الجزائيَّة ليُشعِرَ بالترتُّب، أي: إذا كانَ لن يُصيبَنا إلا ما اختَصَّنا اللهُ تعالىٰ به مِنَ النُّصْرةِ أو الشهادة، وأنه يَتَولَّىٰ أمْرَنا، فلنَفعَلْ ما هو حَقُّنا مِنَ اختِصاصِه بالتوكُّل، وإليه الإشارةُ بقوله: «فليَفعَلُوا ما هو حَقُّهم»، كأنه قُوبِلَ قولُ المُنافقين: ﴿قَدْ أَخَذْنَآ أَمْرَنَا﴾، «أي: أخَذْنا أمْرَنا الذي نحنُ مُتَّسِمُون به مِنَ الحَذرِ والتيقُّظِ والعملِ بالحزم» بهذه الفاصِلة، والمعنىٰ: دأبُ المُؤمنينَ أنْ لا يَتوكَّلُوا علىٰ حَزْمِهم وتيقُّظِ أنفسِهم كما هو دأبُ المُنافقين ذلك، بل أن يَتوكَّلُوا علىٰ الله وحدَه، ويُفوِّضُوا أمورَهم إليه.

[﴿ قُلْ هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَآ إِلَّآ إِحْدَى ٱلْحُسْنَيَيْنِ ۖ وَنَحْنُ نَتَرَبَّصُ بِكُمْ أَن يُصِيبَكُمُ ٱللَّهُ بِعَذَابٍ مِّنْ عِندِهِۦٓ أَوْ بِأَيْدِينَا ۖ فَتَرَبَّصُوٓا۟ إِنَّا مَعَكُم مُّتَرَبِّصُونَ ﴾ ٥٢]

﴿إِلَّآ إِحْدَى ٱلْحُسْنَيَيْنِ﴾: إلا إحدىٰ العاقِبتَينِ اللَّتَينِ كُلُّ واحدةٍ منهما هي حُسْنىٰ العواقِب، وهما النُّصرةُ والشَّهادة، ﴿وَنَحْنُ نَتَرَبَّصُ بِكُمْ﴾ **إحدىٰ السُّوْأَتَين** مِنَ العواقِب، إما ﴿أَن يُصِيبَكُمُ ٱللَّهُ بِعَذَابٍ مِّنْ عِندِهِۦٓ﴾ وهو قارعةٌ مِنَ السَّماء، كما نَزَلَتْ علىٰ عادٍ وثمود، ﴿أَوْ﴾ بعذابٍ ﴿بِأَيْدِينَا﴾ وهو القَتْلُ علىٰ الكُفْر، ﴿فَتَرَبَّصُوٓا۟﴾ بنا **ما ذَكَرْنا مِن عواقِبنا**، ﴿إِنَّا مَعَكُم مُّتَرَبِّصُونَ﴾ ما هو عاقِبتُكم، فلا بُدَّ أن يلقىٰ كُلُّنا ما يَتَرَبَّصُه لا يَتَجاوَزُه.

[﴿ قُلْ أَنفِقُوا۟ طَوْعًا أَوْ كَرْهًا لَّن يُتَقَبَّلَ مِنكُمْ ۖ إِنَّكُمْ كُنتُمْ قَوْمًا فَٰسِقِينَ ﴾ ٥٣]

﴿أَنفِقُوا۟﴾ يعني: في سبيلِ الله ووُجُوهِ البِـرّ، ﴿طَوْعًا أَوْ كَرْهًا﴾ نصبٌ علىٰ الحال، أي: طائعينَ أو مُكرَهِين، فإن قلتَ: كيفَ أمَرَهُم بالإنفاق، ثم قال: ﴿لَّن يُتَقَبَّلَ مِنكُمْ﴾؟ قلتُ: **هو أمرٌ في معنىٰ الخبر**، كقوله: ﴿قُلْ مَن كَانَ فِى ٱلضَّلَٰلَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا﴾ [مريم: ٧٥]، ومعناه: لن يُتقبَّلَ منكم، أنفقتُم طَوْعاً أو كَرْهاً ....

قوله: (**إحدىٰ السُّوْأَتَين**): قيل: القياس: السُّوأَيَين، فإنَّ السُّوأىٰ نقيضُ الحسنىٰ، فالمناسِبُ في مقابلةِ الحُسنَيَين: هو السُّوأَيَين، نحو: حُبلَيَين، في تثنية: حُبْلىٰ.

قوله: (**ما ذكرنا مِن عَواقبنا**): أي: النُّصْرة والشهادة، و«**ما هو عاقِبَتُكم**» أي: القارعةُ أو القَتْل.

قوله: (**وهو أمرٌ في معنىٰ الخبر**) كأنه قيل: «لن يُتقبَّلَ منكم أنفقتُم طَوْعاً أو كَرْهاً»، ففعَلَ بالأمرِ ما فعَلَ بالاستفهام في قوله: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦]، أي: مُستَوٍ عليهم إنذارُك أو عَدَمُ إنذارِك[1].

قوله: (﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا﴾ [مريم: ٧٥]): قال[2]: «أي: مَدَّ له الرحمنُ مدّاً وأمهَلَه،

---

(١) من قوله: «ما ذكرنا من عواقبنا» إلى هنا، سقط من (ف).

(٢) أي: الزمخشريُّ فيما سيأتي في تفسير الآية المذكورة من سورة مريم (١٠: ٨٥).

ونحوُه قولُه تعالىٰ: ﴿ٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٨٠]، وقولُ الشاعر:

أَسِيئي بنا أو أحسِني لا مَلُومةٌ

أي: لن يَغفِرَ اللهُ لهم، استَغفَرتَ لهم أم لم تَستَغفِرْ لهم، ولا نَلُومُكِ أسأتِ إلينا أم أحسَنت.

فإن قلتَ: متىٰ يجوزُ نحوُ هذا؟ قلتُ: إذا دلَّ الكلامُ عليه، كما جاز عكسُه في قولك: رَحِمَ اللهُ زيداً وغَفَرَ له. فإن قلتَ: لِـمَ فَعَلَ ذلك؟ قلتُ: لِنُكْتةٍ فيه، ....

علىٰ لفظِ الأمر؛ إيذاناً بوُجُوبِ ذلك، وأنه مفعولٌ لا محالة».

قوله: (أَسِيئي بنا أو أحسِني لا مَلُومة): تمامُه:

لدينا(١) ولا مَـقْلِـيَّـةٌ إنْ تَقَلَّتِ(٢)

تقلُّ: أي: تُبغِض(٣). قال الزَّجّاج: «معنىٰ الآيـةِ معنىٰ الشَّـرْطِ والجزاء، أي: إنْ أنفقتُم(٤) طائعَينَ أو مُكرَهينَ لن يُتقبَّلَ منكم، ومعنىٰ البيت: أنه أعلَمَها أنها إنْ أساءَتْ أو إنْ أحسَنَتْ فهو علىٰ عَهْدِها»(٥).

---

(١) في (ح) و(ف): «الديّ»، والمُثبتُ من (ط)، وهو الموافقُ لمصادر تخريج البيت.

(٢) البيت لكُثيِّر عَزَّة، كما سيُصرِّحُ به الزمخشريُّ في سياقِ كلامِه، وانظر: «الأمالي» لأبي علي القالي (٢: ١٠٩)، و«الشعر والشعراء» لابن قتيبة (١: ٤٢٢)، و«عيون الأخبار» له (٢: ٣٣٠).

ويُضبَطُ قولُه: «ملومة» و«مقلية» بالرفع، على أنه خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: لا أنتِ ملومةٌ ولا أنتِ مَقْلية، أي: مُبغَضة، يُقال: قليتُ الرَّجُلَ قِلىً، أي: أبغضتُه.

(٣) إن تَقَلَّت: أي: إن تَبغَّضَتْ، بصيغة الغائب، وفيه التفاتٌ من صيغة الخطاب في أول البيت إلى صيغة الغيبة في آخره، ولذلك فسَّـرَه المُؤلِّفُ بقوله: «تُبغِض» بصيغة الخطاب، رجوعاً إلى الأصل.

(٤) في (ف): «أنتم أنفقتم»، والمُثبتُ من (ط)، والجملة من قوله: «أي: تبغض» إلى قوله: «أنه أعلمها» ساقطة من (ح).

(٥) «معاني القرآن وإعرابه» للزجّاج (٢: ٤٥٣).

وهيَ أنَّ كُثيِّراً كأنه يقولُ لِعزَّة: امتَحِني لُطفَ محلِّكِ عِندِي وقُوَّةَ محبَّتي لك، وعَامِليني بالإساءةِ والإحسان، وانظُري: هل تتَفاوَتُ حالي مَعَك، مُسيئةً كُنتِ أو محُسِنة؟ وفي معناهُ قولُ القائل:

أخوكَ الذي إنْ قُمْتَ بالسَّيْفِ عامِداً ... لِتَـضْـرِبَهُ لم يَسْتَغِـشَّكَ في الـوُدِّ

وكذلكَ المعنىٰ: أنفِقُوا وانظُرُوا: هل يُتَقبَّلُ منكم؟ واستَغفِرْ لهم أو لا تَستَغفِرْ لهم وانظُر: هل ترىٰ اختِلافاً بينَ حالِ الاستِغفارِ وتَرْكِه؟

فإن قلتَ: ما الغَرَضُ في نفي التَّقبُّل؟ أهو تَـرْكُ رسولِ الله ﷺ تَقَبُّلَه منهم، ورَدُّه عليهم ما يَبذُلُونَ منه؟ أم هو كونُه غيرَ مقبولٍ عندَ الله تعالىٰ، ذاهِباً هَبَاءً لا ثوابَ له؟ قلتُ: **يحتملُ الأمرَينِ جميعاً**.

وقوله: ﴿طَوۡعًا أَوۡ كَرۡهًا﴾: **معناه: طائعينَ مِن غير إلزام** مِنَ الله ورسوله، أو مُلزَمِين، وسُمِّيَ الإلزامُ إكراهاً، لأنهم مُنافِقون، فكان إلزامُهم الإنفاقَ شاقّاً عليهم كالإكراه، أو: طائِعينَ مِن غير إكراهٍ مِن رُؤَسائِكُم،........

قوله: (**وهي أنَّ كُثَيِّـراً كأنه يقول**): وخلاصتُه: أنَّ النُّكْتةَ هيَ توخِّي إظهارِ نفي أن تَتَفاوَتَ الحالُ في أمرٍ ثابتٍ يُزاوِلُ المُخاطَبَ خِلافُه.

قوله: (**أخوك الذي**) البيت: يقول: أخوكَ هو الذي إنْ أسأتَ إليه أحسَنَ إليك، حتىٰ لو قُمتَ تَضـرِبُه بالسَّيفِ لا يَغُشُّكُ في المَودّة.

قوله: (**يَحتَمِلُ الأمرَينِ جميعاً**): قال القاضي: «نفيُ التقبُّل يحتملُ أمرَين: أنْ لا يُؤخَذَ منهم، وأنْ لا يُثابُوا عليه»[1]، يعني: يُؤخَذُ منهم ولكنْ يَصيرُ هَباءً منثوراً.

قوله: (**معناه: طائعينَ مِن غيرِ إلزام**): يُريدُ أنَّ قولَه: ﴿طَوۡعًا أَوۡ كَرۡهًا﴾ يحتملُ أن يكونا مِن جهةِ الله أو مِن جهةِ الرُّؤَساء؛ فعلىٰ الأول: معنىٰ ﴿طَوۡعًا﴾ طائعينَ مِن غير إلزام[2]

---

(١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٥١).

(٢) من قوله: «يُريد أن قوله» إلى هنا، سقط من (ط).

لأنَّ رُؤَساءَ أهلِ النِّفاقِ كانوا يَحمِلُونَ علىٰ الإنفاق؛ لِـمَا يَرَونَ مِنَ المصلحةِ فيه، أو مُكرَهِينَ مِن جِهَتِهم. ورُوِي: أنها نَـزَلَتْ في الـجَدِّ بنِ قيس حينَ تخلَّفَ عن غَزْوةِ تبوك، وقالَ لِرسولِ الله ﷺ: هذا مالي أُعينُكَ به، فاترُكْني.

﴿إِنَّكُمْ﴾ تعليلٌ لِرَدِّ إنفاقِهم، والمُرادُ بـ«الفِسْق»: التَّمَرُّدُ والعُتُوّ.

[﴿وَمَا مَنَعَهُمْ أَن تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَٰتُهُمْ إِلَّآ أَنَّهُمْ كَفَرُواْ بِٱللَّهِ وَبِرَسُولِهِۦ وَلَا يَأْتُونَ ٱلصَّلَوٰةَ إِلَّا وَهُمْ كُسَالَىٰ وَلَا يُنفِقُونَ إِلَّا وَهُمْ كَٰرِهُونَ﴾ ٥٤]

﴿أَنَّهُمْ﴾ فاعلُ «مَنع»، و«هُمْ» و﴿أَن تُقْبَلَ﴾: مفعولاه، وقُرِئ: ﴿أَن تُقْبَلَ﴾ ......

مِنَ الله، ومعنىٰ ﴿كَرْهًا﴾ مُلزَمين، وإنما سُمِّيَ الإلزامُ كُرْهاً لأنهم ليسوا كالمُؤمنينَ في أن يُنفِقُوا عن طَوْعٍ ورغبةٍ ونشاطِ قَلْب، بل هم كالمُكرَهينَ فيه. وعلىٰ الثاني: معنىٰ ﴿طَوْعًا أَوْ كَرْهًا﴾ علىٰ حقيقتها، ولهذا قال: «أو طائعينَ مِن غيرِ إكراه»، وقال: «أو مُكرَهينَ مِن جِهَتِهم».

قوله: (﴿أَنَّهُمْ﴾ فاعلُ «مَنَعَ»، و«هُم» و﴿أَن تُقْبَلَ﴾: مفعولاه)، الأساس: «منعَه الشيءَ ومنعَه [منه](١) وعنه»، والزَّجّاجُ أخَذَ بالثاني(٢) حيثُ قال: «مَوضِعُ ﴿أَن﴾ الأولىٰ نَصْب، والثانيةَ رَفْع، أي: ما مَنَعَهُم مِن قَبُولِ نفقاتِهم إلا كُفرُهم، والنفقاتُ في معنىٰ الإنفاق»(٣).

وقال أبو البقاء: «﴿أَن تُقْبَلَ مِنْهُمْ﴾ في مَوضِعِ نَصْبٍ بَدَلاً مِنَ المفعولِ في ﴿مَنَعَهُمْ﴾، ويجوزُ أن يكونَ فاعلُ «منع»: الله، و﴿أَنَّهُمْ كَفَرُواْ﴾ مفعولٌ له»(٤)، وفيه بحث.

ومعنىٰ قولِ الزَّجّاج والمُصنِّفِ واحد، وهو أنهم قَصَدُوا في الإنفاقِ أن يكونَ مقبولاً، وما مَنَعَهُم شيءٌ مِنَ الأشياء عمّا قَصَدُوهُ إلا الكُفر.

قوله: (قُرِئ: ﴿أَن تُقْبَلَ﴾): بالياء: حمزةُ والكِسائي، والباقون: بالتاء الفوقانية(٥).

---

(١) زيادة من «أساس البلاغة»، ولا بُدَّ من إثباتها لِـمَا سيأتي من تفريع كلام الزَّجّاج عليها.

(٢) أي: «منعَه عنه»، يعني: أن يتعدَّىٰ «منع» إلى مفعولٍ واحد، لا مفعولين.

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» للزجّاج (٢: ٤٥٣).

(٤) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٤٦-٦٤٧).

(٥) من قوله: «قوله: معناه طائعين» إلى هنا، سقط من (ف).

بالتاءِ والياءِ علىٰ البناءِ للمفعول، و﴿نَفَقَـٰتُهُمْ﴾ و«نَفَقَتُهم» علىٰ الجمع والتوحيد، وقرأ السُّلَمي: «أن يَقبَلَ منهُم نَفَقاتِهم» علىٰ أنَّ الفِعلَ لله عَزَّ وجَلَّ، ﴿كُسَالَىٰ﴾ بالضَّمِّ والفَتْح، جمعُ كَسْلان، نحو: سُكَارىٰ وغَيَارىٰ، في جَمْع سَكْران وغَيْران، وكَسَلُهم لأنهم لا يَرجُونَ بصلاتِهم ثواباً، ولا يَـخشَونَ بتَـرْكِها عِقاباً، فهي ثقيلةٌ عليهم، كقوله تعالىٰ: ﴿وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلْخَـٰشِعِينَ﴾ [البقرة: ٤٥].

وقرأتُ في بعضِ الأخبار: «أنَّ رسولَ الله ﷺ كَرِهَ للمُؤمِنِ أن يقول: كَسِلْت»، كأنه ذَهَبَ إلىٰ هذهِ الآية، فإنَّ الكَسَلَ مِن صِفاتِ المُنافِقين، فما ينبغي أن يُسنِدَهُ المُؤمِنُ إلىٰ نفسِه.

فإن قلتَ: الكراهيةُ خِلافُ الطَّواعِية، وقد جَعَلَهم اللهُ تعالىٰ طائعينَ في قوله: ﴿طَوْعًا﴾، ثم وَصَفَهم بأنهم لا يُنفِقُونَ إلا وهُم كارهون! قلتُ: المُرادُ بطَوْعِهم: أنهم يَبذُلُونَه مِن غيرِ إلزامٍ مِن رسولِ الله ﷺ، أو مِن رُؤَسائِهم، وما طَوعُهم ذاك إلا عن كراهيةٍ واضطِرار، لا عن رغبةٍ واختيار.

[﴿فَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَـٰدُهُمْ ۚ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُم بِهَا فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَتَزْهَقَ أَنفُسُهُمْ وَهُمْ كَـٰفِرُونَ﴾ ٥٥]

الإعجابُ بالشيء: أن يُسَـرَّ به سُـرُورَ راضٍ به مُتعجِّبٍ مِن حُسْنِه، ....

قوله: (**وقد جعلَهمُ اللهُ طائعين في قوله: ﴿طَوْعًا﴾**): وجهُ السُّؤال: أنه تعالىٰ أثـبَتَ لهم طَوْعاً، ثم نفاهُ عنهم علىٰ سبيلِ المُبالغةِ في قوله: ﴿وَلَا يُنفِقُونَ إِلَّا وَهُمْ كَـٰرِهُونَ﴾، والجواب: أنَّ المُرادَ بالطَّوْع البَـذْلُ مِن غيرِ إلزام، كأنه قيل: أنفِقُوا غيرَ مُلزَمين أو مُلزَمين.

قوله: (**الإعجابُ بالشيءِ أن يُسَـرَّ به سُـرُورَ راضٍ به**)، **الراغب**: «التعجُّب: حالةٌ تَعرِضُ

= وانظر: «التيسير» ص١١٨، و«حجة القراءات» ص٣١٩.

والمعنىٰ: فلا تَستَحسِنْ ولا تَفتَتِنْ بما أُوتُوا مِن زينةِ الدُّنيا، كقوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِۦٓ﴾ [طه: ١٣١]، فإنَّ اللهَ إنما أعطاهُم ما أعطاهُم للعذاب، بأنْ **عَرَّضَه للتغنُّم والسَّبْي**، وبَلَاهُم فيه بالآفاتِ والمصائب، وكَلَّفَهُمُ الإنفاقَ منه في أبوابِ الخير، وهُم كارهون له علىٰ رَغْمِ أُنُوفِهم، وأذاقهم أنواعَ الكُلَفِ **والمَجاشِمِ** في جَمْعِهِ واكتِسابِه، وفي تربيةِ أولادِهم.

للإنسانِ عندَ الجهلِ بسَبَبِ الشيء، ولهذا قالوا: العَجَبُ: ما لا يُعرَفُ سببُه، ومن ثَمَّ لا يَصِحُّ علىٰ الله التَّعَجُّب؛ إذ هو عَلَّامُ الغُيوب، ويُقالُ للشيءِ الذي يُتعجَّبُ منه: عَجَب، ويُقالُ لِـمَا لم يُعهَد مِثلُه: عَجَب، قال تعالىٰ: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَآ﴾ [يونس: ٢]، ويُستَعارُ تارةً للمُونِق، فيُقال: أعجَبَني كذا، أي: راقَني، قال تعالىٰ: ﴿وَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَٰلُهُمْ﴾ [التوبة: ٨٥]، ويُقالُ لـمَنْ تَرُوقُه نفسُه: فُلانٌ مُعجَبٌ بنفسِه»[1].

قوله: (**عَرَّضَهُ للتغنُّم والسَّبْي**): أي: جعَلَ أموالَهم عُرْضةً لِغَنيمَتِكُم، وأولادَهم عُرْضةً لِسَبيِكُم.

قوله: (**والمَجاشِم**)، **الأساس**: «جَشِمتُ الأمرَ وتجشَّمتُه: تكلَّفتَه علىٰ مَشَقَّة. وألقىٰ عليه جَشَمَه، أي: كُلْفتَه وثِقْلَه، ويُروىٰ بضَمِّ الجيم... قال المُرَقِّش[2]:

أَلم تَـر أنَّ الـمَرْءَ يَـجذِمُ كَفَّـهُ ... ويَجشَمُ مِن أجلِ الصَّديقِ المَجاشِمـا»

---

(١) «مفردات القرآن» ص ٥٤٧.

(٢) الأصغر، كما في «الشعر والشعراء» لابن قتيبة (١: ١٤٤)، و«مجمع الأمثال» للميداني (١: ١٤٨)، إلا أنه في الأول بلفظ: «ويَجشَمُ مِن هَوْلِ الأمور المَجاشِمـا»، وفي الثاني: «ويَجشَمُ مِن لَوْمِ الصَّديق». وهو في «أساس البلاغة» للزمخشري، مادة (جشم)، كما ذكره المُؤلِّف.

والمُرقِّش الأصغر: هو ربيعة بن سفيان بن سعد، شاعرٌ جاهلي، وهو ابنُ أخي المُرقِّش الأكبر، وعمُّ طرفة بن العبد. انظر: «الأعلام» للزركلي (٣: ١٦).

فإن قلتَ: إنْ صَحَّ تعليقُ التعذيبِ بإرادةِ الله تعالىٰ، فما بالُ زُهُوقِ أنفُسِهم ﴿وَهُمْ كَٰفِرُونَ﴾؟ قلتُ: المُرادُ الاستِدراجُ بالنِّعَم، كقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ لِيَزْدَادُوٓا۟ إِثْمًا﴾ [آل عمران: ١٧٨]، كأنه قيل: ويُريدُ أن يُديمَ عليهم نِعْمَتَه إلىٰ أن يموتوا وهُم كافرونَ مُلتهُونَ بالتَّمتُّعِ عنِ النَّظَرِ للعاقبة.

[﴿وَيَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنكُمْ وَمَا هُم مِّنكُمْ وَلَٰكِنَّهُمْ قَوْمٌ يَفْرَقُونَ ۝ لَوْ يَجِدُونَ مَلْجَـًٔا أَوْ مَغَـٰرَٰتٍ أَوْ مُدَّخَلًا لَّوَلَّوْا۟ إِلَيْهِ وَهُمْ يَجْمَحُونَ﴾ ٥٦ - ٥٧]

﴿لَمِنكُمْ﴾: لَمِنْ جُملةِ المُسلِمين، ﴿يَفْرَقُونَ﴾: يخافونَ القَتْلَ وما يُفعَلُ بالمُشركين، فيتظاهرونَ بالإسلامِ تَقِيَّةً.

﴿مَلْجَـًٔا﴾: مكاناً يَلتَجِئُونَ إليه مُتحصِّنينَ به؛ مِن رأسِ جَبَلٍ **أو قَلْعةٍ** أو جَزيرة، ﴿أَوْ مَغَـٰرَٰتٍ﴾: أو غِيراناً، وقُرِئَ بضَمِّ الميم، مِن: أغار الرجلُ وغار: إذا دَخَلَ الغَوْر، وقيل: هو تَعْدِيةُ: غارَ الشَّيءُ وأغَرْتُه أنا، يعني: أمكِنةً يُغيرُونَ فيها أنفُسَهم، ويجوزُ أن يكونَ مِن: أغار الثَّعْلَب: إذا أسرَع، بمعنىٰ: مَهارِبَ ومَفَارّ.

قوله: (إن صَحَّ): أي: إن صَحَّ تعليقُ التعذيبِ بإرادةِ الله، فكيفَ يَصِحُّ إرادةُ مَوتِهم علىٰ الكُفْر؟ السؤالُ مبنيٌّ علىٰ مَذهَبه(١) أنَّ كُفرَ الكافرِ لا يجوزُ أن يكونَ مُسبَّباً عن إرادةِ الله. وحاصِلُ الجواب: أنَّ المرادَ بتعليقِ الكُفرِ بإرادةِ الله: إبلاءُ الله إياهم ما به يَشتَغِلونَ عنِ النَّظَرِ في العاقبةِ استِدراجاً، فيُؤدِّيهم ذلك إلىٰ الكُفر. وهذا لا يُجديه شيئاً؛ لأنَّ سَبَبَ السَّببِ سَببٌ في الحقيقة(٢).

قوله: (أو قَلْعة): سُمِّيَتِ الحصونُ بالقَلْعة ـ وهي السَّحابةُ العظيمةُ ـ لارتفاعِها وانقِطاعِها عنِ الجبال. نحوُه في «الأساس».

---

(١) أي: مذهبه العَقَديّ، وهو الاعتزال، وعقيدتُهم: أنَّ إرادةَ الله لا تتعلقُ بالشَّرِّ ولا بالقَبيح.

(٢) نقله العلامةُ الألوسيُّ رحمه الله تعالىٰ في «روح المعاني» (١٠: ١١٨)، وفَسَّره بقوله: «وحاصِلُه أنَّ ما يُؤدِّي إلى القُبْحِ ويكونُ سبباً له حُكمُه حُكمُه في القُبْح، وهو في حَيِّز المنع»، أي: علىٰ مُعتَقَدِ المُعتزلة.

﴿أَوْ مُدَّخَلًا﴾: أو نَفَقاً يَندَسُّونَ فيه ويَنحَجِزُون، وهو «مُفتَعَل» مِنَ الدُّخُول، وقُرِئ: «مَدْخَلاً»؛ مِن: دَخَل، و«مُدْخَلاً»؛ مِن: أدخَل: مكاناً يُدخِلُونَ فيه أنفُسَهم، وقرأ أُبيُّ بنُ كعب: «مُتَدَخَلاً» وقُرِئ: «لَوَألُوا إليه»: لالتجَؤُوا إليه، ﴿يَجْمَحُونَ﴾: يُسرِعُونَ إسراعاً لا يَرُدُّهُم شيء؛ مِنَ الفَرَسِ الجَمُوح، وهو الذي إذا حَمَلَ لم يَرُدَّهُ اللِّجَام، وقرأ أنسٌ: «يَجمِزُون»، فسُئِل، فقال: «يَجمَحُونَ ويَجمِزُونَ ويَشتَدُّونَ: واحد».

[﴿ وَمِنْهُم مَّن يَلْمِزُكَ فِي ٱلصَّدَقَٰتِ فَإِنْ أُعْطُواْ مِنْهَا رَضُواْ وَإِن لَّمْ يُعْطَوْاْ مِنْهَآ إِذَا هُمْ يَسْخَطُونَ ﴾ ٥٨]

قوله: (يَندَسُّون)، الأساس: «كُلُّ شيءٍ أخفَيتَه تحتَ شيء، فقد دَسَسْتَه».

قوله: (لَوَألُوا إليه: لالتَجَؤُوا): المَوئِل: المَلْجَأ، وقد وأَلَ إليه يَئِل.

قوله: (وقرأ أنس: يَجمِزُون): قال ابنُ جِنِّي: «قال الأعمش: سمعتُ أنساً[1] يقرأ: (لَوَلَّوا إليه وهم يَجمِزُون)، قيل: إنما هي ﴿يَجْمَحُونَ﴾، فقال: يَجمَحُونَ ويَجمِزُونَ ويَشتَدُّونَ واحد.

ظاهرُ هذا أنَّ السَّلَفَ كانوا يقرؤونَ الحرفَ مكانَ نظيره، مِن غيرِ أن تَتَقدَّمَ القراءةُ بذلك، وهو موضعٌ يجدُ الطاعِنُ به مجالاً[2]، ويقول: ليسَت هذه الحروفُ كُلُّها عنِ النبيِّ ﷺ،

---

(١) تحرَّفَ في (ح) إلى: «إنساناً»، والمُثبَت من (ف).

(٢) رَحِمَ اللهُ الإمامَ ابنَ جِنِّي المُتوفىٰ سنة ٣٩٢، كيفَ لو أدرَكَ عَصرَنا الذي كَثُرَ فيه طَعْنُ الطاعنين وتشكيكُ المُشكِّكين، فماذا كان سيقول؟! وأنت ترىٰ كيفَ سَدَّ باباً قد يُستَغلُّ لإثارة شُبْهةٍ علىٰ كتابِ الله تعالىٰ، وأوَّلَه تأويلاً سائغاً يَحتَمِلُه اللفظ، ولا يُنكِرُه العقل، وبه يحصلُ التوفيقُ بينَ الروايةِ الظَّنِّيةِ والأصولِ القطعية.

وهذا الذي سَلَكَه ابنُ جِنِّي، وتابَعه عليه المُؤلِّف، رحمهما الله تعالىٰ: هو ما يَتَعيَّنُ المصيرُ إليه في فَهْم أمثالِ هذه الروايات، ما دامت ظَنِّيَةَ الثبوت، أو ظَنِّية الدلالة، أو ظَنِّيَةَ الثبوت والدلالة جميعاً.

ولستُ أعتِبُ هنا على المُستَشرقين أو مَنْ يُسَمُّونَ أنفسَهم بالحداثيِّين أو التنويريِّين، وأُنكِرُ عليهم التَّمَسُّكَ بأمثالِ هذهِ الجزئيات لإثارة بعض الشُّبَه والمطاعن، فإنَّ ذلكَ معهودٌ منهم، وإنما أعتِبُ وأُنكِرُ علىٰ بعض المُعاصِرينَ ممن سَرَتْ إليهم هذهِ اللَّوْثة، فأنكَرَ تَواتُرَ القراءات السَّبْعة، وزعم أنها اجتهاديةٌ من أصحابها!

﴿يَلْمِزُكَ﴾: يَعيبُكَ في قِسمةِ الصَّدَقاتِ ويَطعُنُ عليك، قيل: هُمُ المُؤلَّفةُ قلوبُهم، وقيل: هو ابنُ ذي الـخُوَيصِرةِ رأسُ الخوارج؛ ....

إذ لو كانت عنه ﷺ لَـمَا ساغَ إبدالُ لفظٍ مكانَ لفظ، إذ لم يَثبُت التخييرُ عنه في ذلك، ولَـمَا أُنكِرَ عليه أيضاً «يَـجمِزُون»، إلا أنَّ حُسْنَ الظَّنِّ بأنسٍ يدعو إلىٰ اعتِقادِ تَقَدُّم القِراءةِ بهذه الأحرفِ الثلاثة، أي: يَـجمَحُونَ ويَـجمِزُونَ ويَشتَدُّون، وقال ﷺ: «أُنزِلَ القُرآنُ علىٰ سبعةِ أحرُفٍ كُلُّها كافٍ شاف»[1][2]. فعلىٰ هذا: معنىٰ قولِ أنس: أنها كُلُّها مَرْويَّة.

قوله: (**هو ذو الـخُوَيصِرة**)، وفي نسخة[3]: «هو ابنُ ذي الـخُوَيصِرة»: اسمُه حُرْقُوص[4].

روينا عن البخاريِّ ومُسلِمٍ ومالكٍ وأبي داودَ والنَّسائيِّ وابنِ ماجَهْ[5] عن أبي سعيدٍ قال: بينما نحنُ عندَ رسولِ الله ﷺ، وهو يَقسِمُ قَسْماً، أتاهُ ذو الخويصِرة، وهو رجلٌ مِن بني تميم، فقال: يا رسولَ الله اعدِل، فقال رسولُ الله ﷺ: «وَيْلَكَ! مَنْ يَعدِلُ إذا لم أعدِل، قد خِبْتَ وخَسِرتَ[6] إن لم أعـدِل»، فقال عمرُ رضيَ اللـهُ عنه: ائـذَنْ لي فيه أضرِبْ عُنُـقَه، فقال رسولُ الله ﷺ: «دَعْه، فإنَّ لـه أصحاباً يَحقِـرُ أحدُكُم صَلاتَه مَعَ صَلاتِهم، وصِيامَه مَعَ صِيامِهم، يقرؤونَ

(١) أخرجه النسائي (٩٤٠) و(٩٤١) من حديث أُبيِّ بن كعب، وأحمد (٢٠٤٢٥) من حديث أبي بكرة.
وحديثُ أُبيٍّ أخرجه مسلم (٨٢٠) و(٨٢١) دونَ قوله: «كُلُّها كافٍ شاف»، وأخرجه دونَ هذه الزيادةِ أيضاً: البخاري (٢٤١٩) و(٤٩٩٢) و(٥٠٤١) و(٦٩٣٦) و(٧٥٥٠)، ومسلم (٨١٨) من حديث عمر بن الخطاب، والبخاري (٣٢١٩) و(٤٩٩١)، ومسلم (٨١٩) من حديث ابن عباس.

(٢) «المحتسب» لابن جني (١: ٢٩٦).

(٣) وهي ما بين أيدينا من «الكشاف».

(٤) انظر الخلاف في ذلك في «الإصابة في تمييز الصحابة» للحافظ ابن حجر (٢: ٤٩ و٤٠٩ و٤١١).

(٥) البخاري (٣٦١٠) و(٦١٦٣) و(٦٩٣١) و(٦٩٣٣) و(٧٥٦٢)، ومسلم (١٠٦٤) ومالك (١: ٢٠٤)، وأبو داود (٤٧٦٤) و(٤٧٦٥)، والنسائي (٢٥٧٨) و(٤١٠١)، وابن ماجه (١٦٩).
وأخرجه مسلم (١٠٦٣)، وابن ماجه (١٧٢) من حديث جابر.

(٦) قال الإمامُ النووي في «شـرح صحيح مسلم» (٧: ١٥٩): «رُوِيَ بفَتْحِ التاءِ وبضَمِّها فيهما، ومعنىٰ الضَّمِّ ظاهر، وتقديرُ الفَتْح: خِبتَ أنتَ أيها التابعُ إذا كنتُ لا أعدِل؛ لكونِكَ تابعاً ومُقتَدياً بمَنْ لا يَعدِل، والفَتْحُ أشهَر».

كان رسولُ الله ﷺ يَقسِمُ غنائمَ حُنَين، فقال: اعدِلْ يا رسولَ الله، فقالَ صَلَواتُ الله عليه وسلامُه: «وَيلَكَ! إنْ لم أعدِلْ فمَنْ يَعدِل؟»، وقيل: **هو أبو الجَوّاظ**؛ مِنَ المُنافِقين، قال: ألا تَرونَ إلىٰ صاحبكم، إنما يَقسِمُ صَدَقاتِكُم في رُعاةِ الغَنَم، وهو يَزعُمُ أنه يَعدِل!، فقالَ رسولُ الله ﷺ: «لا أبا لك، أما كانَ موسىٰ راعياً؟! أما كانَ داودُ راعياً؟!»، فلما ذَهَبَ قالَ عليه الصَّلاةُ والسَّلام: «احذَرُوا هذا وأصحابَه، فإنهم مُنافِقُون».

وقُرِئ: «يَلمُزُك» بالضَّم، و«يُلمِّزُك»، و«يُلامِزُك»؛ التثقيلُ والبناءُ علىٰ «المُفاعَلة» مُبالغةٌ في اللَّمْز.

القُرآنَ لا يُجاوِزُ تَراقِيَهم، يَمرُقُونَ مِنَ الإسلام كما يَمرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّة، يَنظُرُ إلىٰ نَصْلِهِ فلا يُوجَدُ فيه شيء، ثم يَنظُرُ إلى رِصَافِه[1] فلا يُوجَدُ فيه شيء، ثم يَنظُرُ إلى نَضِيِّه[2] فلا يُوجَدُ فيه شيء، وهو القِدْح، ثم يَنظُرُ إلىٰ قُذَذِهِ[3] فلا يُوجَدُ فيه شيءٌ، سبقَ الفَرْثَ والدم، آيتُهم رجلٌ أسودُ إحدىٰ عَضُدَيهِ مِثلُ ثَدْيِ المرأة» ـ وفي رواية: «إحدىٰ يَدَيهِ مِثلُ البَضْعةِ تَدَردَرُ[4]» ـ «يخرجونَ علىٰ حينِ فُرْقةٍ من الناس».

قال أبو سعيد: فأشهَدُ أني سَمِعتُ هذا مِن رسولِ الله ﷺ، وأشهَدُ أنَّ علياً رضيَ اللهُ عنه قاتَلَهُم وأنا مَعَه، فأمَرَ بذلكَ الرجل، فالتُمِسَ فوُجِدَ، فأُتِيَ به، حتىٰ نَظَرتُ إليه علىٰ نَعْتِ رسولِ الله ﷺ الذي نَعَت، فنَزَلَتْ فيهم: ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَلْمِزُكَ فِى ٱلصَّدَقَٰتِ ﴾.

قوله: (**هو أبو الجَوّاظ**)، **النهاية**: «الجَوّاظ: الجَمُوعُ المَنُوع، وقيل: كثيرُ اللَّحْمِ المُختالُ في مِشيَتِه، وقيل: القصيرُ البطين».

---

(١) هو عَقَبٌ يُلوىٰ علىٰ مدخل النَّصْل في السهم. «النهاية» لابن الأثير (٢: ٢٢٧)، مادة (رصف).

(٢) هو نَصْلُ السهم، أو هو السهم قبل أن يُنحَتَ، قال ابن الأثير في «النهاية» (٥: ٧٣)، مادة (نضي): «وهو أولىٰ، لأنه قد جاء في الحديث ذِكرُ النَّصْل بعد النضي».

(٣) هو ريشُ السهم. «النهاية» (٤: ٢٨)، مادة (قذذ).

(٤) قال ابنُ الأثير في «النهاية» (٢: ١١٢)، مادة (دردر): «تَدَردَر: أي: تَرَجرَج؛ تجيءُ وتذهب، والأصل: تَتَدَردَر، فحَذَفَ إحدىٰ التاءين تخفيفاً».

ثم وَصَفَهُم بأنَّ رِضَاهُم وسَخَطَهم لأنفُسِهم، لا للدِّينِ وما فيه صَلاحُ أهلِه، **لأنَّ رسولَ الله ﷺ** استعطَفَ قُلوبَ أهلِ مكَّة يَومَئذٍ بتوفير الغنائم عليهم، فضَجَّ المُنافِقُون منه، و﴿إِذَا﴾ **للمُفاجَأة**، أي: وإنْ لم يُعطَوْا منها فاجَؤُوا السَّخَط.

قوله: (**ثم وَصَفَهُم بأنَّ رِضاهُم**): يُريدُ أنه تعالىٰ لـمَّا ذكرَ أنَّ بعضاً مِنَ المُنافِقينَ عابَ رسولَ الله ﷺ في قِسْمةِ الصدقات، بيَّنَ بعدَ ذلكَ بقوله: ﴿فَإِنْ أُعْطُواْ مِنْهَا رَضُواْ وَإِن لَّمْ يُعْطَوْاْ مِنْهَآ إِذَا هُمْ يَسْخَطُونَ﴾: أنَّ النبيَّ ﷺ كانَ يَقسِمُها للدِّينِ وصَلاح أهلِه، لا للأغراضِ النفسانيَّة، وهؤلاءِ لـمَّا كانت أغراضُهم نفسانيَّة، ورِضاهُم وسَخَطُهم لمُجَرَّدِ الإعطاءِ والمَنع، مَنعَهُم إياها، فطَعَنُوا فيه وعابُوه.

ويَنطَبِقُ علىٰ هذا قولُه تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱلْعَٰمِلِينَ عَلَيْهَا وَٱلْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ﴾ الآية [التوبة: ٦٠]، فإنه تعالىٰ صَدَّرَ الجملةَ بأداةِ الحَصْرِ المُستَدعيةِ لإثباتِ الحكم للمذكور ونفيِه عما عداه، يعني: أنَّ الذي ينبغي أن تُقسَمَ الصَّدَقاتُ عليه هو الموصوفُ بإحدىٰ الصِّفاتِ المذكورةِ دونَ غيره، لأنَّ سَبَبَ الاستِحقاقِ صلاحُ الدِّين وصلاحُ أهلِه، لا الفساد، وأنَّ المُنافقينَ لا يَستَحِقُّونَـها، لأنه ليسَ منهم سِوىٰ الفساد، ويُؤيِّدُ هذا الترتيبَ قولُ المُصنِّف: «دلَّ بكَوْنِ هذهِ الأوصافِ مَصارِفَ الصَّدَقات، علىٰ أنهم[١] ليسوا منهم[٢]، حَسْماً لأطماعِهم في جوابِ قولِه: «كيفَ وقعت هذهِ الآيةُ في تضاعيفِ ذِكرِ المُنافِقين»».

قوله: (**لأنَّ رسولَ الله ﷺ**) إلىٰ آخره: تعليلٌ لقوله: «وَصَفَهم»، إذ التقدير: وَصَفَهُم بذلك لأنهم ضَجِرُوا حينَ استَعطَفَ رسولُ الله ﷺ قُلوبَ أهلِ مكَّة.

قوله: (و﴿إِذَا﴾ **للمفاجأة**): قال أبو البقاء: «﴿إِذَا﴾ هاهنا ظرفُ مكان، وجُعِلَـتْ في جوابِ الشَّـرْطِ كالفاء، لِـمَـا فيها من الـمفاجأة، وما بعدها ابتـداءٌ وخَبَر، والعامِلُ فيها ﴿يَسْخَطُونَ﴾»[٣].

---

(١) «على أنهم»: أي: المنافقين، «ليسوا منهم»: ليسوا مِن مَصارِفِ الصَّدَقات.

(٢) من قوله: «سوى الفساد» إلى هنا، سقط من (ح).

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٤٧).

[﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُواْ مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَقَالُواْ حَسْبُنَا ٱللَّهُ سَيُؤْتِينَا ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ وَرَسُولُهُۥٓ إِنَّآ إِلَى ٱللَّهِ رَٰغِبُونَ ﴾ ٥٩]

جوابُ «لو» محذوف، تقديرُه: لو أنهم رَضُوا لكانَ خيراً لهم، والمعنىٰ: ولو أنهم رَضُوا ما أصابَهم به الرسولُ مِنَ الغنيمة، وطابت به نُفوسُهم، وإنْ قَلَّ نصيبُهم، وقالوا: كَفانا فَضْلُ الله وصُنعُه، وحَسْبُنا ما قُسِمَ لنا، سيَرزُقُنا اللهُ غنيمةً أُخرىٰ، فيُؤتينا رسولُ الله ﷺ أكثَرَ مما آتانا اليوم، ﴿إِنَّآ إِلَى ٱللَّهِ﴾ في أنْ يُغنِمَنا ويُخوِّلَنا فَضْلَه لَراغِبُون.

[﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱلْعَٰمِلِينَ عَلَيْهَا وَٱلْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَٱلْغَٰرِمِينَ وَفِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ ٦٠]

﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ﴾ قَصْرٌ لجنسِ الصَّدَقاتِ علىٰ الأصنافِ المعدودة، وأنها مُختصَّةٌ بها، لا تَتَجاوزُها إلىٰ غيرها، كأنه قيل: إنما هيَ لهم لا لِغيرِهم. ونحوُه قولُك: إنما الخلافةُ لِقُرَيش، تُريد: لا تَتعدَّاهُم ولا تكونُ لغيرهم، **فيَحتَمِلُ أن تُصرَفَ إلىٰ الأصنافِ كُلِّها، وأن تُصرَفَ إلىٰ بعضِها**، وعليه مذهبُ أبي حنيفةَ رحمه الله.

قوله: (**فيَحتَمِلُ أن تُصرَفَ إلىٰ الأصناف** ـ ويُروىٰ: إلىٰ الأوصاف ـ **كُلِّها، وأن تُصرَفَ إلىٰ بعضِها**): الفاءُ سَببيَّة، أي: يَلزَمُ مِن معنىٰ التركيبِ هذان الاحتمالان، وذلك أنَّ ﴿إِنَّمَا﴾ وُضِعَت لقَصْرِ ما يليها في الجزءِ الأخيرِ مِنَ الكلام، وهاهنا المذكورُ أولاً جِنسُ الصَّدَقات، لأنَّ الجمعَ المُحلَّىٰ يُفيدُ العُمُوم، وأجزاءُ الأصنافِ الثمانيةِ تدلُّ علىٰ أنَّ جميعَ الصَّدَقاتِ لا تَتجاوَزُ المذكورينَ إلىٰ غيرهِمُ البتَّة.

وأما وجوبُ صَرْفِ بعضِها إلىٰ الأصنافِ كُلِّها فليسَ فيها ذلك، ولذلك احتَمَلَ الأمرَين، ويَنصُرُهُ ما قال الإمام: «الآيةُ لا دلالةَ فيها علىٰ قولِ الشافعيِّ رضيَ اللهُ عنه في أنه لا بُدَّ مِن

....

صَرفِها إلىٰ الأصناف، لأنه تعالىٰ جَعَلَ جُملةَ الصَّدَقاتِ لهؤلاءِ الأوصاف، فأما أنَّ صدقةَ زيدٍ بعَيْنِها يُوجَبُ تُوزيعُها علىٰ الأصنافِ كُلِّها فلا؛ كما أنَّ قولَه تعالىٰ: ﴿وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّمَا غَنِمۡتُم مِّن شَيۡءٖ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ﴾ الآية [الأنفال: ٤١]، تُوجِبُ تقسيمَ الخُمُسِ علىٰ الطوائفِ مِن غير توزيعٍ بالاتفاق، يعني: لم يَقُلْ أحدٌ أنَّ كُلَّ شيءٍ يُغنَمُ بعَيْنِه يجبُ تفريقُ ذلكَ الشيءِ علىٰ الطوائفِ كُلِّها، وأيضاً أنَّ الحكمَ الثابتَ في مجموعٍ لا يُوجبُ ثبوته في كُلِّ جُزءٍ مِن أجزائه»[1].

وقال صاحبُ «الانتصاف»: «القولُ بوُجُوبِ صَرْفها إلىٰ جميعِهم أخْذاً مِن لام التمليك وواو التَّشريكِ لا تُساعِدُ عليه الآية، لأنها مُصَدَّرةٌ بـ﴿إِنَّمَا﴾ الدالَّةِ علىٰ أنَّ غيرَهم لا يَستَحِقُّ فيها نصيباً»[2].

وقال صاحب «الإنصاف»[3]: الآيةُ إن لم تَدُلَّ مِن جِهَةِ ﴿إِنَّمَا﴾، فقد دَلَّتْ مِن جهةِ اللامِ والواو، وإنما تُفيدُ حَصْرَ الأولِ في الثاني، ولا تَمنَعُ مِن حَصْرِ الثاني في الأولِ لدليلٍ خارج.

قال مُحيي السُّنة في «معالم التنزيل»: «واختَلَفَ الفُقهاءُ في كيفية قَسْمِ الصَّدَقات:

فذهبَ جماعةٌ إلىٰ أنه لا يجوزُ صَرْفُ كُلِّها إلىٰ بعضِهم مَعَ وجودِ سائرِ الأصناف، وهو قولُ عِكرِمة، وبه قالَ الشافعيُّ رضيَ اللهُ عنهما، وقال: يجبُ أن تُقسَمَ زكاةُ كُلِّ صِنفٍ مِن مالِهِ علىٰ الموجودينَ مِنَ الأصنافِ قِسْمةً علىٰ السَّواء، ثم حِصَّةُ كُلِّ صِنفٍ لا يجوزُ أن تُصرَفَ إلىٰ أقلَّ مِن ثلاثةٍ منهم إن وُجِد.

وذهبَ جماعةٌ إلىٰ أنه لو صُرِفَ الكُلُّ إلىٰ صِنفٍ واحدٍ مِن هذهِ الأصناف، أو إلىٰ شخصٍ

---

(١) «مفاتيح الغيب» للرازي (١٦: ٨٢).

(٢) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ١٩٧) بحاشية «الكشاف».

(٣) كذا في (ط) و(ح)، وتحرَّف في (ف) إلىٰ: «الانتصاف».

ومُرادُه بـ«الإنصاف»: «الإنصاف من الانتصاف بين الزمخشري وابن المُنيِّر» للعلامة عَلَم الدين عبد الكريم ابن علي، المعروف بالعراقي أو بابن بنت العراقي، المتوفى سنة ٧٠٤، رحمه الله تعالى. انظر: «الدرر الكامنة» لابن حجر (٢: ٣٩٩-٤٠٠)، و«كشف الظنون» (٢: ١٤٧٥)، و«الأعلام» للزركلي (٤: ٥٣).

....

واحدٍ منهم جاز، وإنما سَمَّىٰ اللهُ تعالىٰ هذهِ الأصنافَ الثمانيةَ إعلاماً منه أنَّ الصَّدَقةَ لا تخرجُ عن هذهِ الأصناف، لا إيجاباً لِقسمَتِها بينهم جميعاً، وهو قولُ عُمَرَ وابنِ عباسٍ رضيَ اللهُ عنهم، وبه قال سعيدُ بنُ جُبَير وعطاء، وإليه ذهبَ سُفيانُ الثَّوريُّ وأصحابُ الرأي.

وقال أحمد: يجوزُ أن يَضَعَها في صِنفٍ واحد، وتفريقُها أَوْلىٰ.

وقال مالك: يَتَحَرَّىٰ موضعَ الحاجةِ منهم، ويُقَدِّم الأَوْلىٰ فالأَوْلىٰ، فإن رأىٰ الحاجةَ في الفُقراءِ في عام أكثَرَ قدَّمهم، وإن رآها في عامٍ في صِنفٍ آخَرَ حَوَّلَها إليهم. وكُلُّ مَنْ دَفَعَ إليه صَدَقتَه لا يزيدُ علىٰ قَدْرِ الاستِحقاق»[1].

وقال القاضي: «قولُ الأئمةِ الثلاثةِ جوازُ الصَّرْفِ إلىٰ صِنفٍ واحد، واختاره بعضُ أصحابنا، وبه كان يُفتي شيخي ووالدي، علىٰ أنَّ الآيةَ بيانُ أنَّ الصَّدَقةَ لا تخرجُ منهم، لا إيجابُ قِسمَتِها عليهم»[2].

وقلت: ويُمكِنُ أن يُقال: إنَّ قولَ مالكٍ أوفَقُ لتأليفِ النَّظْم، علىٰ ما سبقَ أنَّ الصَّرْفَ مُعلَّلٌ بمصالح الدِّينِ وإصلاحِ أهلِه، وأنَّ البعضَ أَوْلىٰ مِنَ البعض، ولإفادةِ التغيير في عبارةِ الآيةِ أيضاً، كما أشارَ إليه المُصنِّفُ بقوله: «إنما عَدَلَ عنِ اللام إلىٰ «في» في الأربعةِ الأخيرة؛ ليُؤْذِنَ بأنهم أرسَخُ في استِحقاقِ التَّصَدُّقِ عليهم ممَّن سبقَ ذِكرُه»، وذلك لمكانِ الكِنايةِ.

ويُعلَمُ مِن أقوالِ الأئمةِ علىٰ ظاهِرِ الآية: أنَّ القاسِمَ إذا كانَ الإمامَ يجبُ الصَّرْفُ إلىٰ الكُلّ، وإذا كانَ المالكَ فلا، وأنَّ الصَّرْفَ إلىٰ الأصنافِ والتسويةَ في القَسْمِ وعَدَمَها مَنُوطةٌ بالمصالح.

---

(١) «معالم التنزيل» للبغوي (٤: ٦٥-٦٦). وانظر في مذهب الحنفية في هذه المسألة: «الهداية» للمرغيناني (١: ١١١)، وفي مذهب المالكية: «الشرح الكبير» للدردير مع «حاشية الدسوقي» (١: ٤٩٨)، وفي مذهب الشافعية: «روضة الطالبين» للنووي (٢: ٣٢٩)، وفي مذهب الحنابلة: «المغني» لابن قدامة (٢: ٤٩٨-٤٩٩).

(٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٥٤).

وعن حُذيفةَ وابنِ عباسٍ وغيرِهما مِنَ الصَّحابةِ والتابعين أنهم قالوا: في أيِّ صِنفٍ منها وَضعتَها أجزأك، وعن سعيدِ بنِ جُبَير: لو نَظَرتَ إلىٰ أهلِ بيتٍ مِنَ المُسلِمينَ فقُراءَ مُتعفِّفين، فجَبَرْتَهم بها كانَ أحَبَّ إليّ.

وعندَ الشافعيِّ رحمه الله: لا بُدَّ مِن صَرْفِها إلىٰ الأصناف، وعن عِكرِمة: أنها تُفرَّقُ في الأصنافِ الثمانية، وعن الزُّهْري: أنه كَتَبَ لِعُمَرَ بنِ عبدِ العزيز تفريقَ الصَّدَقاتِ علىٰ الأصنافِ الثمانية.

﴿وَٱلْعَـٰمِلِينَ عَلَيْهَا﴾: السُّعاةِ الذينَ يَقبِضُونَها، ﴿وَٱلْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ﴾: أشرافٌ مِنَ العرب، كانَ رسولُ الله ﷺ يَستألِفُهم علىٰ أن يُسلِمُوا، **فيَرضَخُ** لهم شيئاً منها، حينَ كانَ في المُسلِمينَ قِلَّة، و﴿ٱلرِّقَابِ﴾: **المُكاتَبُون**؛ يُعانُونَ منها، وقيل: الأَسَارىٰ، وقيل: تُبتاعُ الرِّقابُ فتُعتَق.

وأما استِدلالُ الإمامِ بقولِهِ تعالىٰ: ﴿وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَىْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ﴾ [الأنفال: ٤١]: فمُؤيَّدٌ بما رويناه في «صحيح البخاري»(١) عن أنس: «لـمّا كانَ يومُ هَوازِن، فانهزَمَ المُشرِكون، فأصابَ يومَئذٍ غَنائِمَ كثيرة، فقَسَمَ في المُهاجِرينَ والطُّلَقاء، ولم يُعطِ الأنصارَ شيئاً»، الحديث. والله أعلم.

قوله: (**فيَرضَخُ لهم**): الرَّضْخ: العطاء القليل.

قوله: (و﴿ٱلرِّقَابِ﴾: **المُكاتَبون**): قال مُحيي السُّنَّة: «هذا قولُ أكثرِ الفُقهاء، وبه قالَ سعيدُ بنُ جُبَيرٍ والنَّخَعيُّ والزُّهْريُّ والليثُ بنُ سعدٍ والشافعيُّ رضيَ اللهُ عنهم. وقال جماعة: تُشترىٰ بسَهْمِ الرقاب عَبيدٌ فيُعتَقُون، وهو قولُ الحسن، وبه قال مالكٌ وأحمدُ وإسحاق»(٢).

---

(١) برقم (٤٣٣٣) و(٤٣٣٧)، وأخرجه مسلم (١٠٥٩) أيضاً.

(٢) «معالم التنزيل» للبغوي (٤: ٦٤).

﴿وَٱلْغَـٰرِمِينَ﴾: الذينَ رَكِبَتْهُمُ الدُّيون، ولا يَملِكُونَ بعدَها ما يَبلُغُ النِّصاب، وقيل: الذينَ تَحَمَّلُوا **الحَمَالات**، فتَدايَنُوا فيها، وغَرِمُوا، ﴿وَفِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾: فُقراء الغُزاةِ والحجيج **المُنقطَعِ بهم**، ﴿وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ﴾: المُسافِر المُنقَطِع عن مالِه، **فهو فقيرٌ** حيثُ هو، غَنِيٌّ حيث مالُه.

﴿فَرِيضَةً﴾ في معنىٰ المَصدَرِ المُؤكِّد، لأنَّ قولَه: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَـٰتُ لِلْفُقَرَآءِ﴾: معناه: فَرَضَ اللهُ الصَّدَقاتِ لهم، وقُرِئ: «فَرِيضةٌ» بالرفع؛ علىٰ: تلكَ فَريضة.

فإن قلتَ: لِمَ عَدَلَ عن اللامِ إلىٰ «في» في الأربعة الأخيرة؟ قلتُ: للإيذانِ بأنهم أرسَخُ في استِحقاقِ التَّصَدُّقِ عليهم ممَّنْ سَبَقَ ذِكرُه، لأنَّ «في» للوعاء، فنبَّه علىٰ أنهم أحِقَّاءُ بأنْ تُوضَعُ فيهمُ الصَّدَقات، ويُجعَلُوا مَظِنَّةً لها ومَصَبّاً.......................

قوله: (**الحَمَالات**)، **النهاية**: «الحَمَالةُ ـ بالفَتْح ـ: ما يَتَحمَّلُه الإنسانُ عن غيره مِن دِيَةٍ أو غَرامة، مثلُ أن تقعَ حربٌ بينَ فَريقَين[1] تُسفَكُ فيه الدِّماء، فيَدخُلُ بينَهم رجلٌ يَتَحمَّلُ دِياتِ القَتْلىٰ ليُصلِحَ ذاتَ البَيْن، والتَّحمُّلُ أن يَتحمَّلَها عنهم علىٰ نفسِه».

قوله: (**المُنقطَع بهم**): أي: عَطِبَتْ دابَّتُه أو نَفِدَ زادُه، فانقَطَعَ به السَّفَرُ دونَ وطنِه، فهو مُنقَطَعٌ به، ويُقال: حاجٌّ بمُنقَطِع ـ بالكسر ـ، والباءُ للتعدية؛ لأنَّ الانقِطاعَ لازم[2]، فإذا حُذِفَ الجارُّ قيل: المُنقَطِع، كما قال بُعَيدَ هذا: «الفقير أو المُنقَطِع».

قوله: (**فهو فقير**): مُبتَدأ وخَبَر، و«حيثُ» ظرفُ الفقيرِ مُضافٌ إلىٰ ما بعدَه، أي: حيثُ هو حاصِلٌ[3] فيه، وكذلكَ قوله: «هو غنيٌّ حيثُ مالُه»، أي: حيثُ مالُه حاصِلٌ فيه.

---

(١) في الأصول الخطية: «الفريقين»، والمُثبَت من «النهاية» (١: ٤٤٢)، وهو أحسن.

(٢) يعني: أنَّ الفِعلَ «انقطَع» فِعلٌ لازم، فلا يُؤخَذُ منه اسمُ المفعول، إلا إذا عُدِّيَ بحرف الجار، كما قال: «المُنقَطَع بهم».

(٣) تحرَّف في (ح) إلى: «صالح».

وذلكَ لِـمَا في فَكِّ الرِّقاب مِنَ الكِتابةِ أو الرِّقِّ أو الأَسْـر، وفي فَكِّ الغارِمينَ مِنَ الغُرْم؛ مِنَ التخليصِ والإنقاذ، ولِـجَمْعِ الغازي الفقير أو المُنقَطِعِ في الحجِّ بينَ الفَقْرِ والعِبادة، وكذلكَ ابنُ السَّبيل جامعٌ بينَ الفَقْرِ والغُرْبةِ عن الأهلِ والمال.

وتكريرُ ﴿فِي﴾ في قوله: ﴿وَفِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ﴾ فيه فَضْلُ ترجيحٍ لهٰذينِ علىٰ ﴿ٱلرِّقَابِ وَٱلْغَـٰرِمِينَ﴾.

فإن قلتَ: فكيفَ وَقَعَتْ هذهِ الآيةُ في تضاعيفِ ذِكرِ المُنافِقينَ ومَكايِدِهم؟ قلتُ: دلَّ بكَوْنِ هذهِ الأصنافِ مَصارِفَ الصَّدَقاتِ خاصَّةً دونَ غيرهم، علىٰ أنهم ليسُوا منهم؛ حَسْمـاً لأطمـاعِهم، وإشعاراً باستيجابِهِمُ الحِرمان، ....

قوله: (لِـمَا في فَكِّ الرِّقابِ مِنَ الكِتابة) إلىٰ آخره: «مِن»: في قوله: «مِنَ الكِتابة»: صِلَـةُ «فَكّ»، وفي «مِنَ التخليص»[1]: بيانُ «ما» في «لِـمَا»، و«في فَكِّ الغارِمين» عطفٌ علىٰ «في فَكِّ الرِّقاب». المعنىٰ: ذلك الرُّسُوخُ في الاستِحقاقِ مُستَقِرٌّ لأجلِ ما في فَكِّ الرِّقابِ والغارِمينَ مِنَ الإنقاذِ والتخليص. و«لِـجَمْعِ الغازي» عطفٌ علىٰ «لِـمَا في فَكِّ الرِّقاب»[2].

قال صاحبُ «الانتصاف»: «إنما عَدَلَ مِنَ اللام إلىٰ «في» في الأربعةِ الأخيرة؛ لأنَّ الأربعةَ الأُوَلَ مُلَّاكٌ لِـمَا عَسَىٰ أن يُدفَعَ إليهم، والأربعةَ الأخيرةَ لا يَملِكُونَ ما يُدفَعُ إليهم، إنما يُصـرَفُ إليهم في مَصالِحَ تتعلقُ بهم، لأنَّ التعديةَ بـ«في» مُقدَّرةٌ بالصَّـرْف، فمالُ الرِّقابِ يَملِكُه السادة، والمُكاتَـبُونَ لا يَحصُلُ في أيديهم شيء، والغارِمونَ يُصـرَفُ نصيبُهم لأربابِ الدُّيُون، وكذلكَ في سبيلِ الله، وابنُ السَّبيلِ مُندَرجٌ في سبيلِ الله، وأُفرِدَ بالذِّكرِ تنبيهاً علىٰ خُصُوصيَّـتِه، وهو مُجَرَّدٌ عن الحرفين جميعاً، أي: اللام و«في»، وعَطفُه علىٰ اللامِ مُمكِن، و«في» أقرب»[3].

---

(١) أي: و«مِن» في قوله: «مِنَ التخليص» بيانٌ... إلخ.

(٢) من قوله: «والغارمين من الإنقاذ» إلى هنا، سقط من (ط).

(٣) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ١٩٨) بحاشية «الكشاف».

وأنهم بُعَداءُ عنها وعن مَصَارِفِها، فمـا لهم وما لها! وما سَلَّطَهُم علىٰ التكلُّم فيها، ولَـمْزِ قاسِمِها، صَلَواتُ الله عليه وسلامُه!

[﴿ وَمِنْهُمُ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلنَّبِيَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ قُلْ أُذُنُ خَيْرٍ لَّكُمْ يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ رَسُولَ ٱللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ ٦١]

الأُذُن: الرجلُ الذي يُصَدِّقُ كُلَّ ما يَسمَع، ويَقبَلُ قولَ كُلِّ أحد، سُمِّيَ بالجارحة التي هيَ آلةُ السماع، كأنَّ جُملتَه أُذُنٌ سامِعة، ونظيرُه قولُهم للرَّبيئة: عَيْن، وإيذاؤُهم له: هو قولُهم فيه: ﴿هُوَ أُذُنٌ﴾.

و﴿أُذُنُ خَيْرٍ﴾: كقولك: رجلُ صِدْق، تُريدُ الـجَوْدةَ والصَّلاح، كأنه قيل: نعم، هو أُذُنٌ سامِعة، ولكنْ نِعمَ الأُذُن. ويجوزُ أن يُريد: هو أُذُنٌ في الخير والحقِّ ....

قوله: (فما لهم وما لها!): قيل: هما جُملتان، أي: فما لهم ولها، وما لها ولهم؟[1].

قوله: (وما سَلَّطَـهُم علىٰ التكلُّم فيها): أي: أيُّ شيءٍ جَسَّـرَهُم علىٰ أن يَتكلَّمُوا فيها؟

قوله: (و﴿أُذُنُ خَيْرٍ﴾: كقولك: رجلُ صِدْق): أي: أنه مِن إضافةِ الموصوفِ إلىٰ الصِّفةِ للمُبالغة، فهو خَبَـرُ مُبتَدأٍ محذوف، أي: هو أُذُن، والجملةُ جوابٌ عن قَولِهم: ﴿هُوَ أُذُنٌ﴾، وقولُه: ﴿يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ تفسيرٌ وبيانٌ لقولِه: ﴿أُذُنُ خَيْرٍ لَّكُمْ﴾.

قوله: (ويجوزُ أن يُريد: هو أُذُنٌ في الخير) عطفٌ علىٰ قوله: «كقولك: رجلُ صِدْق»، قال القاضي: «قوله: ﴿هُوَ أُذُنٌ﴾: أي: يَسمَعُ كُلَّ ما يُقالُ له، سُمِّيَ بالجارحة للمُبالغة، كأنه مِن فَرْطِ استماعِهِ صارَ أُذُناً»[2]، أو اشتُقَّ له فِعلٌ مِن: أَذِنَ أَذَناً: إذا استَمَع، كأَنِفَ، وأنشَدَ الجوهريُّ لقَعنَب:

صُمٌّ إذا سَمِعُوا خَـيراً ذُكِـرتُ بـِهِ ... وإنْ ذُكِرتُ بشَـرٍّ عِندَهُم أذِنُوا[3]

---

(١) في (ف): «أي: فما لهم ولها ولهم»، وفيها خلل واضح، والمُثبَت من (ط) و(ف).

(٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٥٤).

(٣) البيت لقَعنَبِ بنِ أُمِّ صاحب، كما في «الأمالي» لأبي علي القالي (١: ١٢٢)، و«عيون الأخبار» لابن قتيبة=

وفيما يجبُ سماعُه وقَبولُه، وليسَ بأُذُنٍ في غير ذلك، ودلَّ عليه قِراءةُ حمزة: (ورَحْمةٍ) بالجرِّ عطفاً عليه، أي: هو أُذُنُ خيرٍ ورَحْمةٍ لا يَسمَعُ غيـرَهما ولا يَقبَلُه.

ثم فَسَّـرَ كونَه أُذُنَ خيرٍ؛ بأنه يُصَدِّقُ بالله، لِـمَا قامَ عندَه مِنَ الأدلة، ويَقبَلُ مِنَ المُؤمنينَ الـخُلَّصِ مِنَ المُهاجِرينَ والأنصار، وهو رحمةٌ لِـمَنْ آمَنَ منكم ـ أي: أظهَرَ الإيمان ـ أيـُّها المُنافِقُون؛ حيثُ يَسمَعُ منكم، ويَقبَلُ إيمانكم الظاهِر، ولا يَكشِفُ أسـرارَكم، ولا يَفضَحُكُم، ولا يَفعَلُ بكم ما يَفعَلُ بالمُشركين، ....

الراغب: «الأُذُن: الجارحة، ويُستَعارُ لـمَنْ كَثُـرَ استماعُه وقَبُولُه ما يَسمَع، قالَ اللهُ تعالىٰ: ﴿وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ قُلْ أُذُنُ خَيْرٍ لَّكُمْ﴾، أي: استماعُه لِـمَا يعودُ بخيركم. وأذِنَ: استمَع، نحوُ قولِه: ﴿وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ﴾ [الانشقاق: ٢]، ويُستَعمَلُ ذلكَ في العِلم المُتوصَّلِ إليه بالسَّماع، نحوُ قولِه: ﴿فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٧٩]، والإذنُ والأذانُ لِـمَا يُسمَع، ويُعبَّـرُ بذلكَ عنِ العِلم، إذ هو مَبدَأُ كثيـرٍ مِنَ العِلم، والإذنُ في الشيء: إعلامٌ بإجازتِـهِ والرُّخصةِ فيه»[١].

قوله: (ودلَّ عليه قِراءةُ حمزة: «ورَحمةٍ» بالجر): لأنه حينَئذٍ معطوفٌ علىٰ ﴿خَيْرٍ﴾، ولا يَحسُنُ أن تكونَ (رحمةٍ) صفةَ ﴿أُذُنٌ﴾ علىٰ نحو: رجلُ صِدقٍ وحاتِمُ الجود[٢]، حُسْنَه إذا قيل: أُذُنٌ في الخيرِ وأُذُنٌ في الرحمة، لا يَسمَعُ غيرَهما ولا يَقبَلُه.

= (٣: ٨٤)، «الحماسة» ص٢٩٠، و«الصحاح» للجوهري، مادة (أذن)، و«لسان العرب» لابن منظور، مادة (شور) ومادة (أذن).

وهو في بعض هذه المصادر بلفظ: «بسوء» مكان «بشَـرٍّ»، والمعنى واحد.

(١) «مفردات القرآن» ص٧٠-٧١.

(٢) أي: رجلٌ صادق، وحاتمٌ الجواد. وانظر ما تَقَدَّمَ عند الزمخشري في تفسير الآية ٨٧ من سورة البقرة (٢: ٥٦٦)، والآية ١٥٤ من سورة آل عمران (٤: ٣٠٧).

مُراعاةً لِـمَا رأىٰ اللهُ مِنَ المصلحةِ **في الإبقاءِ عليكم**، فهو أُذُنٌ كما قلتُم، إلا أنه أُذُنُ خير لكم، لا أُذُنُ سُوْء، **فسَلَّمَ لهم قولَهم فيه، إلا أنه فُسِّـرَ بما هو مَدْحٌ له وثناءٌ عليه**، وإن كانوا قَصَدُوا به المَذَمَّةَ والتقصيرَ **بفِطْنَتِه وشَهَامتِه**، وأنه مِن أهلِ سلامةِ القُلُوبِ والغِرَّة.

وقيل: إنَّ جماعةً منهم ذَمُّوهُ صَلَواتُ الله عليه وسلامُه وبَلَغَه ذلك، ....

قوله: (**في الإبقاءِ عليكم**)، **الجوهري**: «أبقَيتُ علىٰ فُلان: إذا أرعَيتَ[1] عليه ورَحِمتَه».

قوله: (**فسَلَّمَ لهم قَولَهم فيه، إلا أنه فُسِّـرَ بما هو مَدحٌ له وثناءٌ عليه**): يعني: أنه مِن باب القولِ بالمُوجَب[2]، قال صاحبُ «الانتصاف»: «ولا شيءَ أبلَغُ في الرَّدِّ مِن هذا الأسلوب، لأنَّ فيه إطماعاً في المُوافَقة، وكذا علىٰ إجابتهم بالإبطال، وهو كالقولِ بالمُوجَبِ في استعمال الفقهاء»[3]. وقلت: مثالُه قولُهم: الخيلُ يُسابَقُ عليها، فتَجِبُ الزكاةُ فيها كالإبل، فيُقال: مُسَلَّمٌ في زكاةِ التجارة، أي: نحنُ نقولُ بمُوجَبِه في مالِ التِّجارة، والخِلافُ في زكاةِ العين.

قوله: (**بفِطنَتِه**): صلةُ «التقصير»، وقوله: «وأنه مِن أهلِ سَلامةِ القُلُوب»: عطفٌ علىٰ «المَذَمّة»، المعنىٰ: أنهم قَصَدُوا بقَولِهم: ﴿هُوَ أُذُنٌ﴾ قِلَّةَ فِطنَتِهِ وشَهامتِه، وقَصَدُوا به أنه ﷺ سَليمُ القِلبِ غِرٌّ غيرُ مُجرِّب الأمور.

قوله: (**وشَهامته**): شَهُمَ الرجلُ ـ بالضَّمِّ ـ شَهامةً فهو شَهْم، **النهاية**: «كانَ شَهْماً، أي: نافذاً في الأمور ماضِياً، والشَّهْمُ: الذكيُّ الفُؤاد».

قوله: (**وقيل: إنَّ جماعةً منهم ذَمُّوه**) عطفٌ علىٰ قولِه: «الأُذُن: الرجلُ الذي يُصَدِّقُ كُلَّ ما سَمِع، ويَقبَل»، والفرق: أنَّ علىٰ الأولِ المَقُول المُتأذىٰ منه لفظُ ﴿هُوَ أُذُنٌ﴾، لقولِه: «وإيذاؤُهم له هو قولُهم فيه: هو أُذُن»، ﴿وَيَقُولُونَ﴾ في التنزيل عطفُ تفسيرٍ لقوله: ﴿يُؤْذُونَ ٱلنَّبِيَّ﴾.

---

(١) في الأصول الخطية: «رعيت»، والتصويبُ من «الصِّحَاح» للجوهري.

(٢) سيأتي التعريف به تعليقاً عند تفسير الآية ١١ من سورة إبراهيم عليه السلام (٨: ٥٦٤).

(٣) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ١٩٨) بحاشية «الكشاف».

فاشتَغَلَتْ قُلوبُهم، فقال بعضُهم: لا عليكم، فإنما هو أُذُنٌ سامِعةٌ قد سَمِعَ كلامَ المُبلِّغِ فأَذِن، ونحنُ نأتيه فنَعتَذِرُ إليه، فيَسمَعُ عُذْرَنا أيضاً، فيرضىٰ، فقيل: هو أُذُنُ خيرٍ لكم.

وقُرِئ: «أُذُنٌ خَيرٌ لكُم»؛ علىٰ أنَّ «أذنٌ» خَبـرُ مُبتَدأٍ محذوف، و«خَيرٌ» كذلك، أي: هو أُذُنٌ هو خَيرٌ لكم، يعني: إن كانَ كما تقولونَ فهو خيرٌ لكم، لأنه يَقبَلُ مَعاذِيرَكُم، ولا يُكافِئُكُم علىٰ سُوءِ دُخْلَتِكُم. وقرأ نافعٌ بتخفيفِ الذال.

فإن قلتَ: لِـمَ عُدِّيَ فِعلُ الإيمانِ بالباءِ إلىٰ الله، وإلىٰ المُؤمنينَ باللام؟ قلتُ: لأنه قُصِدَ التصديقُ بالله الذي هو نقيضُ الكُفْر به، فعُدِّيَ بالباء، ....

وعلىٰ الثاني: المقولُ المُتأذىٰ منه غيرُ مذكور، و﴿يُؤْذُونَ﴾ مُعبِّرٌ عنه، ﴿وَيَقُولُونَ﴾ عطفٌ عليه، لقوله: «ذَمُّوهُ وبَلَغَهُ ذلك» إلىٰ قوله: «لا عليكُم، فإنما هو أُذُنٌ سامعة».

قال الزَّجَّاج: «مِنَ المُنافِقينَ مَنْ كانَ يَعيبُ رسولَ الله ﷺ، ويقول: إن بَلَغَهُ عنِّي حَلَفتُ له وقَبِلَ مني، لأنه أُذُنٌ يَسمَعُ العُـذْر، فأعلَمَ اللهُ تعالىٰ أنه أُذُنُ خير، أي: مُستَمِعُ خيرٍ لكم، ثم بيَّنَ مـمَّن يقبَل، فقال: ﴿وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾، أي: هو أُذُنُ خيرٍ لكم، لا أُذُنُ شَـرٍّ؛ يَسمَعُ ما أنزَلَهُ اللهُ عليه، فيُصَدِّقُ به، ويُصَدِّقُ المُؤمنينَ فيما يُخبِـرُونَه به، ورحمةٌ للمؤمنين منكم»[١]، ويُعلَمُ منه: أنه لا يَقبَلُ منهم، ولا يَسمَعُ عُذرَهُم ولا يَرحَمُهُم، لأنهم ليسوا بمُؤمنين[٢].

قوله: (وقُرِئ: «أُذُنٌ خَيرٌ لكُم»): قال أبو البقاء: «(خيرٌ) علىٰ هذا صِفةُ «أُذُن»، أي: أُذُنٌ ذو خير، ويجوزُ أن يكونَ «خير» بمعنىٰ «أفعَل»، أي: أُذُنٌ أكثَـرُ خَيراً لكم»[٣].

قوله: (سُوءِ دُخْلَتِكُم)، الأساس: «إنه لخبيثُ الدُّخْلةِ وعفيفُ الدُّخْلة، وهو باطنُ أمرِه، وأنا عالمٌ بدُخْلةِ أمرِك». الجوهري: «داخِلةُ الرجل: باطنُ أمرِه، وكذلك الدُّخْلةُ بالضَّم».

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» للزجّاج (٢: ٤٥٧).

(٢) من قوله: «إن جماعةً منهم ذمُّوه» إلىٰ هنا، سقط من (ف).

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٤٨).

وقُصِدَ السَّماعُ مِنَ المُؤمنين، **وأن يُسَلِّمَ لهم ما يقولونه**، ويُصَدِّقَه؛ لِكَوْنِهم صادقِينَ عندَه، فعُدِّيَ باللام، ألا ترىٰ إلىٰ قوله: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَٰدِقِينَ﴾ [يوسف: ١٧] **ما أنباهُ** عن الباء. ونحوُه: ﴿فَمَآ ءَامَنَ لِمُوسَىٰٓ إِلَّا ذُرِّيَّةٌ مِّن قَوْمِهِۦ﴾ [يونس: ٨٣]، ﴿أَنُؤْمِنُ لَكَ وَٱتَّبَعَكَ ٱلْأَرْذَلُونَ﴾ [الشعراء: ١١١]، ﴿قَالَ ءَامَنتُمْ لَهُۥ قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ﴾ [طه: ٧١].

فإن قلتَ: ما وَجْهُ قِراءةِ ابنِ أبي عَبْلة: «ورَحْمةً»، بالنَّصب؟ قلتُ: هي عِلَّةٌ مُعلَّلُها محذوف، تقديرُه: «ورَحْمةً لكم يأذنُ لكم»، فحُذِفَ لأنَّ قولَه: ﴿أُذُنُ خَيْرٍ لَّكُمْ﴾ يَدُلُّ عليه.

قوله: (**وأن يُسَلِّمَ لهم ما يقولونَه**): أي: ﴿وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ مُضَمَّنٌ معنىٰ التسليم، فالأحسَنُ أن يُضَمَّنَ ﴿يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ﴾ معنىٰ الوُثوقِ والاعتِراف، فيكونَ المعنىٰ: هو أُذُنُ خيرٍ يَسمَعُ آياتِ الله ودلائلَه، فيَعتَرِفُ بصِدقِها ويَثِقُ بها، ويَستَمِعُ إلىٰ المُسلِمين، فيُسَلِّمُ لهم ما يقولون، ويُصَدِّقُهم.

وفيه تعريضٌ بأنَّ المُنافِقينَ أُذُنُ شَرٍّ يَسمَعونَ آياتِ الله، ولا يَثِقُونَ بها، فيُعرِضُونَ عنها، ويَسمَعُونَ قولَ المُسلِمينَ فلا يُسَلِّمُونَ لهم قولَهم، ولا يَقبَلُونَ نصيحتَهم.

أو أنَّ رسولَ الله ﷺ لا يَقبَلُ قولَ المُنافِقين، ولا يَسمَعُ إلىٰ خِداعِهم، وهذا أوجَهُ في الرد، أي: يَقبَلُ قولَ المُسلمينَ ولا يَقبَلُ قولَ المُنافقين(١).

قوله: (**ما أنباه**): أي: ما أشدَّه نُبُوّاً(٢) عنِ استعمالِ الباء، أي: ألا ترىٰ إلىٰ قوله: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا﴾ [يوسف: ١٧] كيفَ كانَ بعيداً عن استِعمالِ الباء، لأنَّ قولَه: ﴿بِمُؤْمِنٍ لَّنَا﴾: بمُصَدِّقٍ لنا، لقولِه بعدَه: ﴿وَلَوْ كُنَّا صَٰدِقِينَ﴾ [يوسف: ١٧].

---

(١) من قوله: «قوله: وأن يُسلِّم لهم» إلى هنا، سقط من (ف).

(٢) في الأصول الخطية: «ما أشدُّ نبواً»، ولم يظهر لي وجهُه، فأصلحتُه بما تراه.

والنُّبُوّ: البُعْدُ عن الشيء والنُّفُور، يُقال: نَبا الشيءُ، أي: بَعُدَ، ونَبا الطَّبْعُ عن الشيء، أي: نَفَر، ولم يَقبَلْه. انظر: «المصباح المنير»، مادة (نبو).

[﴿يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ إِن كَانُوا۟ مُؤْمِنِينَ﴾ ٦٢]

﴿لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ﴾ **الخطابُ للمُسلِمين، وكانَ المُنافِقُونَ** يتكلَّمونَ بالمَطَاعِن، أو يَتخلَّفُونَ عن الجهاد، ثم يأتونَهم فيَعتَذِرُونَ إليهم، ويُؤكِّدُونَ مَعاذِيرَهُم بالحَلِف؛ لِيَعذُرُوهُم ويَرضَوْا عنهم، فقيلَ لهم: إن كنتُم مُؤمنينَ كما تَزعُمُونَ فأحقُّ مَنْ أرضَيتُمُ: اللهُ ورسولُه بالطاعةِ والوِفاق.

وإنما وَحَّدَ الضمير؛ لأنه لا تَفاوُتَ بينَ رِضَا الله ورِضَا رَسُولِهِ ﷺ، **فكانا في حُكْمِ مُرْضىً واحد**، كقولك: إحسانُ زيدٍ وإجمالُه **نَعَشَني** وجَبَرَ منِّي. **أو: واللهُ أحقُّ أن يُرضُوهُ، ورسولُه كذلك.**

قوله: (**الخِطابُ للمُسلِمين، وكانَ المُنافِقون**) إلىٰ آخره: بيانٌ لكيفيَّـةِ الخِطابِ معهم.

قوله: و(**إنما وَحَّدَ الضمير**): جوابٌ عن سُؤالٍ مُقدَّر، وتقريرُه أن يُقال: لـمَّا كان ﴿أَحَقُّ﴾ خَبَراً عنهما، بمعنىٰ: اللهُ ورسولُه أحقُّ مِن غيرِهما بالرِّضا، فكانَ الظاهرُ أن يُثنَّىٰ الضمير، ويُقال: أن يُرضُوهُما؟ فأجابَ بقوله: «وإنما» إلىٰ آخره.

قوله: (**فكانا في حُكم مُرْضىً واحد**): قال أبو البقاء: «فعلىٰ هذا ﴿أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾ خَبَرٌ عن الاسمَين، لأنَّ الرسولَ ﷺ قائمٌ مقام الله، كقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ﴾ [الفتح: ١٠]»(١).

قوله: (**نَعَشَني**): أي: قَوَّاني ورَفَعَني.

قوله: (**أو: واللهُ أحقُّ أن يُرضُوهُ**(٢)**، ورسولُه كذلك**): قال أبو البقاء: «﴿وَٱللَّهُ﴾ مُبتَدأ و﴿أَحَقُّ﴾ خَبَرُه، و﴿وَرَسُولُهُۥٓ﴾ مُبتَدأ ثانٍ وخَبَرُه محذوف، دلَّ عليه الأول، وقال سِيبَوَيْه: ﴿أَحَقُّ﴾ خبرُ «الرسول»، وخبرُ الأولِ محذوف، وهو أقوىٰ؛ إذ لا يَلزَمُ منهُ التفريقُ بينَ

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٤٨-٦٤٩).

(٢) من قوله: «خبر عن الاسمين» إلى هنا، سقط من (ح).

[﴿أَلَمْ يَعْلَمُوٓا۟ أَنَّهُۥ مَن يُحَادِدِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَأَنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ خَٰلِدًا فِيهَا ۚ ذَٰلِكَ ٱلْخِزْىُ ٱلْعَظِيمُ﴾ ٦٣]

المُحادَّة: مُفاعَلةٌ مِنَ الحدِّ، كالمُشاقَّةِ مِنَ الشَّقّ، ﴿فَأَنَّ لَهُۥ﴾ علىٰ حَذْفِ الخبر، أي: فحَقٌّ أنَّ له ﴿نَارَ جَهَنَّمَ﴾، وقيل: معناه: فله، و«أنَّ» تكرير؛ ....

المُبتَدأِ وخبره، وفيه[1] أيضاً أنه خبرُ الأقربِ إليه، قال الشاعر[2]:

نحنُ بما عِندَنا وأنتَ بما عِندَكَ راضٍ والرأيُ مُختَلِفُ»[3]

قوله: (**مُفاعَلةٌ مِنَ الحد**): قال الزَّجّاج: «معناه: مَنْ يُجانِبِ اللهَ ورسولَه، أي: مَنْ يكونُ في حَدٍّ، واللهُ ورسولُه في حَدّ»[4].

الراغب: «الحدُّ: الحاجزُ بينَ الشَّيئَين الذي يَمنَعُ اختِلاطَ أحدِهما بالآخر، يُقال: حَدَدتُ كذا: جعلت له حدّاً يُميِّز، وحَدُّ الدار: ما تَتَميَّزُ به عن غيرها، وحَدُّ الشيء: الوصفُ المُحيطُ بمعناه المُميِّزُ له عن غيره، قال تعالىٰ: ﴿وَتِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ﴾ [الطلاق: ١]، وقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُحَآدُّونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ [المجادلة: ٥ و٢٠]، أي: يُمانِعُون، فذلك إما باعتِبارِ المُمانعة وإما باستِعمالِ الحديد»[5].

قوله: (**وقيل: معناه: فله، و«أنَّ» تكرير**): أي: كَرَّرَ «أنَّ» للتوكيد، قال صاحبُ «التقريب»: وفيه نَظَر؛ إذ يَلزَمُ الفَصْلُ بينَ المُؤكِّدِ والمُؤكَّدِ بجُملةِ الشرط، وإيقاعُ أجنبيٍّ بين فاءِ الجزاءِ وما في حَيِّزِه، ويُشكِلُ أيضاً نصبُ ﴿نَارَ جَهَنَّمَ﴾.

---

(١) من قوله: «وقال سيبويه» إلى هنا، سقط من (ح).

(٢) عمرو بن امرئ القيس الخزرجي الأنصاري. وانظر الكلام على موضع الشاهد فيه في: «الكتاب» لسيبويه (١: ٧٥)، و«مجاز القرآن» لأبي عُبيدة مَعمَر بن المثنى (١: ٣٩)، و«مفتاح العلوم» ص٨٩، و«شرح ابن عقيل» (١: ٢٤٤)، و«لسان العرب» لابن منظور، مادة (قعد) ومادة (فجر).

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٦٤٨).

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» للزجّاج (٢: ٤٥٨).

(٥) «مفردات القرآن» ص ٢٢١-٢٢٢.

لأنَّ في قوله: ﴿أَنَّهُۥ﴾ تأكيداً، ويجوزُ أن يكونَ ﴿فَأَنَّ لَهُۥ﴾ معطوفاً علىٰ ﴿أَنَّهُۥ﴾، علىٰ أنَّ جوابَ ﴿مَن﴾ محذوف، تقديرُه: ألم يَعلَمُوا أنه مَنْ يُحادِدِ اللهَ ورسولَه يَهلِك، فأنَّ له نارَ جهنَّم. وقُرِئ: «ألم تَعلَمُوا» بالتاء.

[﴿ يَحْذَرُ ٱلْمُنَٰفِقُونَ أَن تُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ سُورَةٌ تُنَبِّئُهُم بِمَا فِى قُلُوبِهِمْ ۚ قُلِ ٱسْتَهْزِءُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ مُخْرِجٌ مَّا تَحْذَرُونَ ﴾ ٦٤]

كانوا يَستَهزِئُونَ بالإسلامِ وأهلِه، وكانوا يحذرونَ أن يَفضَحَهم اللهُ بالوَحْي فيهم، حتىٰ قالَ بعضُهم: والله لا أُرانا إلا شَرَّ خَلْقِ الله، لَوَدِدتُ أني قُدِّمْت، فجُلِدتُ مئةَ جَلْدة، ولا يَنزِلُ فينا شيءٌ يَفضَحُنا.

والضَّميرُ في ﴿عَلَيْهِمْ﴾ و﴿تُنَبِّئُهُم﴾: للمُؤمنين، وفي ﴿قُلُوبِهِمْ﴾: للمُنافِقين، وصَحَّ ذلك؛ لأنَّ المعنىٰ يقودُ إليه، ويجوز أن تكونَ الضَّمائرُ للمُنافِقين؛ ....

قلت: قد سبقَ مِراراً أنَّ مِثلَ هذا التأكيدِ مُقحَمٌ بينَ الكلام، فلا يكونُ أجنبياً، قال أبو البقاء: «إنما كُرِّرَتْ توكيداً، كقولِهِ تعالىٰ: ﴿ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ عَمِلُواْ ٱلسُّوٓءَ بِجَهَٰلَةٍ﴾، ثم قال: ﴿إِنَّ رَبَّكَ مِنۢ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [النحل: ١١٩]، والفاءُ جوابُ الشرط»(١). ومثلُه قولُ الحماسيِّ:

وإنَّ امرَأً دامَتْ مواثيقُ عَهْدِهِ ... علىٰ مِثلِ هـذا إنَّـهُ لكَـريمُ(٢)

وأما نصبُ «النار» فليس بمُشكِل؛ لأنها(٣) ليست بزائدةٍ حتىٰ لا تعمل، وفيه بَحْث.

قوله: (ويجوزُ أن يكونَ ﴿فَأَنَّ لَهُۥ﴾ معطوفاً علىٰ ﴿أَنَّهُۥ﴾) أي: ألم يعلموا هذا وهذا عَقِيبَه أيضاً.

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٤٩).

(٢) انظر: المصدر السابق (٢: ٦٤٨).

(٣) الضمير يعودُ على «إنَّ»، أي: لأنَّ «إنَّ» ليست بزائدة ... إلخ.

لأنَّ السُّورةَ إذا نَـزَلَتْ في معناهم فهي نازلةٌ عليهم، ومعنىٰ ﴿نُنَبِّئُهُم بِمَا فِي قُلُوبِهِمْ﴾: **كأنها تقـولُ لـهم: في قُلُوبِكم كَـيْتَ وكَـيْت**، يعني: أنها تُذيعُ أسـرارَهُم عليهم حتىٰ يَسمَعُوها مُذاعةً مُنتَشِـرة، فكأنها تُـخبِـرُهُم بها.

وقيل: معنىٰ ﴿ يَحْذَرُ ﴾: الأمرُ بالحذر، أي: لِيَحذَرِ المُنافِقُون.

فإن قلتَ: **الحذرُ واقعٌ علىٰ إنزالِ السُّورةِ** في قوله: ﴿ يَحْذَرُ ٱلْمُنَٰفِقُونَ أَن تُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ سُورَةٌ ﴾، فمـا معنىٰ قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مُخْرِجٌ مَّا تَحْذَرُونَ ﴾؟ قلتُ: معناه: **مُحصِّلٌ مُبرِزٌ إنزالَ السُّورة، أو أنَّ اللهَ مُظهِرٌ ما كنتُم تحذرونه**، أي: تحذرونَ إظهارَه مِن نِفاقِكم.

قوله: (**كأنها تقولُ لهم: في قلوبكم**[1] **كيتَ وكيت**): هذا علىٰ أن تقعَ الاستِعارةُ في الضَّمير المرفوعِ في ﴿نُنَبِّئُهُم﴾ علىٰ المَكْنيَّة.

قوله: (**الحذرُ واقعٌ علىٰ إنزالِ السُّورة**): هذا إذا كانَ ﴿ يَحْذَرُ ﴾ علىٰ الإخبار، لأنه فِعلٌ مضارعٌ محكيٌّ عن شأنِهم وعادتِهم، ومن ثَمَّ قال: «وكانوا يحذرونَ أن يَفضَحَهُمُ الله»، وحاصِلُ السُّؤال: أنَّ الطِّباقَ هو أن يُقال: واللهُ مُنزِلٌ ما يحذَرونَه، فكيفَ وَضَعَ مَوضِعَه ﴿مُخْرِجٌ﴾؟ وحاصلُ الجواب: أنَّ الزيادةَ للمُبالغة.

قوله: (**مُحصِّلٌ مُبرِزٌ إنزالَ السُّورة**): فالمُحذَّرُ منه ـ علىٰ هذا ـ إنزالُ السُّورة، والمرادُ بقوله: ﴿ٱسْتَهْزِءُوٓا﴾: هو ما في قُلُوبِهم مِنَ النِّفاق، لأنَّ المُنافِقَ مُستَهزِئ، كما سبق في البقرة في قوله: ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ﴾ [البقرة: ٩]: أنه تفسيرٌ لقوله: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨].

قوله: (**أو أنَّ اللهَ مُظهِرٌ ما كُنتُم تَحذَرُونَه**): فالمُحذَّرُ منه إظهارُ النِّفاق، لأنَّ قولَه: «مِن نِفاقِـكم» بيانُ «ما كُنتُم تَحذَرُونَه»، أي: يَـكشِفُ نِفاقَـكُم كَشْفاً تاماً، وهو ما قالَ في القِصَّةِ

---

(١) في الأصول الخطية: «قلوبهم»، والمُثبَت من «الكشاف».

[﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ قُلْ أَبِاللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ * لَا تَعْتَذِرُوا۟ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ إِن نَّعْفُ عَن طَآئِفَةٍ مِّنكُمْ نُعَذِّبْ طَآئِفَةًۢ بِأَنَّهُمْ كَانُوا۟ مُجْرِمِينَ﴾ ٦٥-٦٦]

بَيْنا رسولُ الله ﷺ يَسيرُ في غَزْوةِ تبوك، وركْبٌ مِنَ المُنافِقينَ يَسيرونَ بينَ يَدَيه، فقالوا: انظُروا إلىٰ هذا الرجل، يُريدُ أن يَفتحَ قُصورَ الشَّامِ وحُصُونَه، هَيْهاتَ هَيْهات! فأطلَعَ اللهُ نبيَّه عليه السَّلامُ علىٰ ذلك، فقال: «احبِسُوا عليَّ الرَّكْبَ»، فأتاهم، فقال: «قُلتُم كذا وكذا»، فقالوا: يا نبيَّ الله، لا والله ما كُنَّا في شيءٍ مِن أمرِك، ولا مِن أمرِ أصحابِك، ولكنْ كُنَّا في شيءٍ مما يخوضُ الرَّكْب فيه؛ لِيُقصِّرَ بعضُنا علىٰ بعضٍ السَّفَر.

﴿أَبِاللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ﴾ **لم يَعبَأ باعتِذارِهم**؛ لأنهم كانوا كاذبين فيه، فجُعِلُوا كأنهم مُعتَـرِفُونَ باستِهزائِهم، وبأنه موجودٌ منهم، **حتىٰ وُبِّخُوا بإخطائِهم مَوقِعَ الاستِهزاء**، ....

الآتية[1]: «فقال لهم: قُلتُم كذا وكذا، والدالُّ علىٰ الكَشْفِ التامِّ معنىٰ قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مُخْرِجٌ﴾، أي: لا بُدَّ أن يُخرِجَه إخراجاً لا مَزيدَ عليه، وما ظنُّكم بمُخرِجٍ هو اللهُ تعالىٰ؟!

قوله: (**لم يَعبأ باعتِذارِهم**)، **الجوهري**: «ما عَبَأْتُ بفُلان عَبْأً، أي: ما باليتُ به»، واعتِذارُهم: هو قولُهم: ﴿إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ﴾، نُـزِّلَ هذا الاعتِذارُ منزلةَ اعترافِهم بالاستِهزاءِ لكونِهم كاذبين فيه، كأنهم قالوا: نحنُ مُستَهزِؤون، وهو المُرادُ مِن قوله: «فجُعِلُوا كأنهم مُعتَرِفُونَ باستِهزائِهم»، ولهذا قُدِّمَ المعمولُ علىٰ العامِلِ[2].

قوله: (**حتىٰ وُبِّخُوا بإخطائِهم مَوقِعَ الاستِهزاء**): أي: ليسَ مكانُ الاستِهزاء[3] الحاصِلِ

(١) في الآية الآتية بعد هذه مباشـرة.

(٢) أي: في قوله: ﴿قُلْ أَبِاللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ﴾.

(٣) قوله: «أي: ليس مكان الاستهزاء» سقط من (ح).

حيثُ جَعَلَ المُستَهزَأَ به يلي حرفَ التقرير، وذلكَ إنما يَستقيمُ بعدَ وقوعِ الاستِهزاءِ وثبوتِه.

﴿لَا تَعۡتَذِرُواْ﴾: لا تَشتَغِلُوا باعتِذاراتِكمُ الكاذبة، فإنـها لا تَنفعُكُم بعدَ ظُهُورِ سِرِّكِم، ﴿قَدۡ كَفَرۡتُم﴾: قد أظهَرْتُم كُفرَكُم باستِهزائِكم ﴿بَعۡدَ إِيمَٰنِكُمۡ﴾: بعد إظهارِكُمُ الإيمان، «إن يُعْفَ عن طائِفةٍ مِنكُم» بإحداثِهِمُ التوبةَ وإخلاصِهمُ الإيمانَ بعدَ النفاق، «تُعذَّبْ طائِفةٌ بأنهم كانوا مُجرِمينَ» مُصِـرِّينَ علىٰ النفاقِ غيرَ تائبين منه، أو: «إنْ يُعْفَ عن طائفةٍ مِنكُم» لم يُؤذُوا رسولَ الله ﷺ، ولم يَستَهزِئُوا، فلَمْ نُعَذِّبْهم في العاجِل، تُعَذَّبْ في الآجِلِ طائفةٌ بأنهم كانوا مُجرِمينَ مُؤذِينَ لِرسولِ الله ﷺ مُستَهزِئين.

وقرأ مجاهد: «إن تُعفَ عن طائفة» علىٰ البناءِ للمفعولِ مَعَ التأنيث، **والوَجْهُ التذكير، لأنَّ المُسنَدَ إليه الظَّرْف**، كما تقولُ: سِيـرَ بالدَّابَّة، ....

هذهِ المذكورات، لأنَّ همزة التقرير[1]، علىٰ سَبيلِ التوبيخ، المُصدَّرةَ علىٰ الجارِّ والمجرور، المُقدَّم علىٰ عامِلِه: مُؤذِنةٌ بأنَّ الاستِهزاءَ واقعٌ لا مَحالة، لكنَّ الخطأَ في المُستَهزَأ به، يعني: مكانُ الاستِهزاء غيرُ المذكورات، فأخطأتُم حيثُ جَعَلتُمُوها مَكانَه، قال صاحبُ «المفتاح»[2]: «لا يجوزُ بعدَما عرفتَ أنَّ التقديمَ يَستَدعي العِلمَ بحالِ نفسِ الفِعلِ وقوعاً: أزيداً ضَرَبت، سائلاً عن حالِ وُقُوعِ الضَّرْب، وذلك أنَّ تقديمَ المفعولِ يَستَدعي حُصُولَ[3] الفِعل، كما عرفتَ في بابِ التقديم، وأنَّ السُّؤالَ عن وُقُوع الضَّـرْبِ يَستَدعي عَدَمَ حُصُولِه»[4]. هذا معنىٰ قولِ المُصنِّف: «وذلك إنما يَستَقيمُ بعدَ وُقُوع الاستِهزاءِ وثُبُوتِه».

قوله: (**والوجهُ التذكير؛ لأنَّ المُسنَد إليه الظرف**) إلىٰ آخره: حكايةُ كلامِ ابنِ جِنِّي[5].

---

(١) أي: همزة الاستفهام في قوله: ﴿أَبِٱللَّهِ﴾، وهو للتقرير.

(٢) انظر: «مفتاح العلوم» للسَّكّاكي ص١٤١.

(٣) من قوله: «العلم بحال نفس الفعل» إلى هنا، سقط من (ح).

(٤) تحرَّف في (ح) إلى: «يستدعي به حصوله».

(٥) انظر: «المحتسب» (١: ٢٩٨).

ولا تقول: سِيرَتْ بالدابَّة، ولكنَّه ذَهَبَ إلىٰ المعنىٰ، كأنه قيل: إن تُرحَمْ طائفةٌ، فأنَّثَ لذلك، وهو غريب، والجيِّدُ قراءةُ العامة: «إنْ يُعْفَ عن طائفة» بالتذكير، و«تُعذَّبْ طائفة» بالتأنيث، وقُرِئ: «إن يَعْفُ عن طائفةٍ مِنكُم يُعَذِّبْ طائفةً»، علىٰ البناءِ للفاعل، وهو اللهُ عَزَّ وجَلَّ.

[﴿ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتُ بَعْضُهُم مِّنۢ بَعْضٍۚ يَأْمُرُونَ بِٱلْمُنكَرِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمَعْرُوفِ وَيَقْبِضُونَ أَيْدِيَهُمْۚ نَسُواْ ٱللَّهَ فَنَسِيَهُمْۗ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ * وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتِ وَٱلْكُفَّارَ نَارَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَاۚ هِيَ حَسْبُهُمْۚ وَلَعَنَهُمُ ٱللَّهُۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ ﴾ ٦٧-٦٨]

﴿بَعْضُهُم مِّنۢ بَعْضٍ﴾ أُريدَ به نفيُ أن يكونوا مِنَ المُؤمنين، **وتكذيبُهم في قولهم:** ﴿وَيَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنكُمْ﴾ [التوبة: ٥٦]، **وتقريرُ قوله:** ﴿وَمَا هُم مِّنكُمْ﴾ [التوبة: ٥٦]، ثم وَصَفَهُم بما يَدُلُّ علىٰ مُضادَّةِ حالهِم لحالِ المُؤمنين: ﴿يَأْمُرُونَ بِٱلْمُنكَرِ﴾: بالكُفْر والمعاصي، ﴿وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمَعْرُوفِ﴾: عن الإيمانِ والطاعات، ﴿وَيَقْبِضُونَ أَيْدِيَهُمْ﴾ شُحّاً بالمَبَارِّ والصَّدَقاتِ والإنفاقِ في سبيل الله.

قوله: (**وتكذيبُهم في قَولِهم:** ﴿وَيَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنكُمْ﴾ [التوبة: ٥٦]، **وتقريرُ قولِه:** ﴿وَمَا هُم مِّنكُمْ﴾ [التوبة: ٥٦]): بيانٌ لاتِّصالِ هذه الآيـةِ بما قبلَها، وذلكَ أنه سُبحانه وتعالىٰ لـمَّا عَدَّ فضائحَ المُنافِقين وحكىٰ قَبائحَهم ـ مِن قوله: ﴿وَسَيَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ لَوِ ٱسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ﴾ [التوبة: ٤٢]، وقولِه: ﴿إِنَّمَا يَسْتَـْٔذِنُكَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [التوبة: ٤٥]، وقولِه: ﴿ٱئْذَن لِّي وَلَا تَفْتِنِّيٓ﴾ [التوبة: ٤٩]، وقولِه: ﴿إِن تُصِبْكَ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ﴾ [التوبة: ٥٠]، وقولِه: ﴿قُلْ أَنفِقُواْ طَوْعًا أَوْ كَرْهًا﴾ [التوبة: ٥٣]، وقولِه: ﴿وَيَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنكُمْ﴾ [التوبة: ٥٦]، وقولِه: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَلْمِزُكَ فِي ٱلصَّدَقَٰتِ﴾ [التوبة: ٥٨]، وقولِه: ﴿وَمِنْهُمُ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلنَّبِيَّ﴾ [التوبة: ٦١]، وقولِه: ﴿يَحْذَرُ ٱلْمُنَٰفِقُونَ﴾ [التوبة: ٦٤] ـ، خَصَّ مِن بينِ المذكوراتِ ما هو أقبحُها وأشنَعُها مِنَ الكذبِ المَحْضِ والزُّورِ البَحْتِ ـ وهو

﴿نَسُواْ ٱللَّهَ﴾: أغفلُوا ذِكرَه، ﴿فَنَسِيَهُمْ﴾: فتَرَكَهُم مِن رَحْمتِهِ وفَضْلِه، ﴿هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾: هُمُ الكامِلونَ في الفِسْقِ الذي هو التَّمَرُّدُ في الكُفْر، ....

قولُه[1]: ﴿إِنَّهُمْ لَمِنكُمْ﴾ ـ بالرَّدِّ بقولِه: ﴿وَمَا هُم مِّنكُمْ﴾ [التوبة: ٥٦]، لأنه علىٰ مِنوالِ قولِه: ﴿ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨]، وأكَّدَ الرَّدَّ بقولِه: ﴿ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتُ بَعْضُهُم مِّنۢ بَعْضٍ﴾، وعَلَّلَهُ بقولِه: ﴿يَأْمُرُونَ بِٱلْمُنكَرِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمَعْرُوفِ﴾.

وفي تَعليلِهِ بهذا الوَصْف، وتعليلِ قولِه: ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾ [التوبة: ٧١]: اعتِناءٌ عظيمٌ واهتِمامٌ شديدٌ بشأنِ الأمرِ بالمعروفِ والنهيِ عنِ المُنكَر، وفي العَوْدِ إلىٰ تقريرِ الرَّدِّ بعدَ الطُّولِ الدَّلالةُ علىٰ أنَّ الكذبَ مُنافٍ للإيمانِ الذي هو التصديق، وهذا أقبَحُ القبائح.

قولُه: (﴿ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ هُمُ الكامِلونَ في الفِسْق): يُريدُ أنَّ اللامَ في ﴿ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ للجِنس، فدَلَّ علىٰ كمالِ هذا المعنىٰ فيهم، نظيرُه قولُه تعالىٰ: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥]، والكافرُ إذا وُصِفَ بالفِسقِ دَلَّ علىٰ المُبالغة، ومن ثَمَّ قال: «هو التَّمَرُّدُ في الكُفرِ والانسِلاخُ عن كُلِّ خير»، ثم في وَصْفِ المُنافِقينَ بالفِسقِ ـ والنِّفاقُ أوغَلُ منه[2] في الكُفرِ ـ تعريضٌ بالمُؤمنين، ورَدْعٌ لهم عن الاتصافِ بما يُشارِكُونَ مَنْ تَبوَّأَ مَقعَدَه في الدَّرْكِ الأسفلِ مِنَ النَّار، وإليهِ الإشارةُ بقولِه[3]: «وكفىٰ المُسلِمَ زاجِراً أن يُلِمَّ بما يُكسِبُه هذا الاسمَ» وهو مِن بابِ قولِهِ تعالىٰ: ﴿وَوَيْلٌ لِّلْمُشْرِكِينَ ۝ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [فُصِّلت: ٦-٧][4].

---

(١) في الأصول الخطية: «وقوله»، ولا يستقيم مع السِّياق.

(٢) في الأصول الخطية: «أوغل عنه»، ولا يستقيمُ لغةً.

(٣) من قوله: «تعريض بالمؤمنين» إلىٰ هنا، سقط من (ف)، وأُثبِتَ محلَّه: «هذا الاسم، فهو من باب قوله تعالىٰ: ﴿وَوَيْلٌ لِّلْمُشْرِكِينَ ۝ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [فصلت: ٦-٧]»، وهي زيادة مقحمة هنا، وستأتي في موضعها بعد قليل باتفاق الأصلين.

(٤) قوله: «وهو من باب قوله تعالى...» ورد هنا في (ط) و(ف)، وكُرِّر في (ف) آخرَ فقرة «قيل: يجوز»، وورد في (ح) هناك ولم يرد هنا.

والانسِلاخُ عن كُلِّ خير، **وكَفَىٰ المُسلِمَ زاجراً أن يُلِمَّ بما يُكسِبُه هذا الاسمَ** الفاحشَ الذي وَصَفَ اللهُ به المُنافِقينَ حينَ بالغَ في ذَمِّهم، وإذا كَرِهَ رسولُ الله ﷺ للمُسلِمِ أن يقول: كَسِلْتُ؛ لأنَّ المُنافِقينَ وُصِفُوا بالكَسَلِ في قوله: ﴿كُسَالَىٰ﴾ [النساء: ١٤٢]، فما ظَنُّكَ بالفِسْقِ!

﴿خَـٰلِدِينَ فِيهَا﴾: مُقدَّرينَ الخلود، ﴿هِيَ حَسْبُهُمْ﴾ دلالةٌ علىٰ عِظَمِ عذابِها، وأنه لا شيءَ أبلغُ منه، وأنه بحيثُ لا يُزادُ عليه، نعوذُ بالله مِن سَخَطِهِ وعذابه، ﴿وَلَعَنَهُمُ ٱللَّهُ﴾: وأهانَهم مَعَ التعذيب، وجَعَلَهم مَذمُومِينَ مُلحَقِينَ بالشَّياطينِ المَلاعين، كما عَظَّمَ أهلَ الجنَّة، وألحَقَهم بالملائكةِ المُكرَمين، ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ﴾: **وهم نوعٌ مِنَ العذابِ** سوىٰ الصِّلِيِّ بالنار، ...

قوله: (**وكفى المسلمَ زاجراً أن يُلمَّ بما يُكسِبُه هذا الاسم**): «كفىٰ»: يَتَعدَّىٰ إلىٰ مفعولَين. **الجوهري**: «كَفاهُ مَـؤونـتَه، وكَفَـاكَ الشَّيء»، قال اللهُ تعالىٰ: ﴿وَكَفَى ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلْقِتَالَ﴾ [الأحزاب: ٢٥]. **الأساس**: «ما فَعَلَ ذلك وما ألَمَّ وما كاد، وهذه ناقةٌ قد ألـمَّتِ للكِبَر، وألـمَّ بالأمر: لم يَتَعمَّقْ فيه، وألـمَّ بالطعام: لم يُسـرِفْ في أكلِه».

قيل: يجوزُ أن يكونَ فاعلُ «كفىٰ»: «أن يُلِمَّ بما يُكسِبُه»، و«زاجراً» تمييزٌ مُقدَّمٌ علىٰ الفاعل، ونحوُه قولُه تعالىٰ: ﴿كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُوا۟ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ [الصف: ٣]، أي: كفىٰ المُسلِمَ إلمامُه بشيءٍ يُكسِبُه وَصْفَ المُنافِقينَ زاجِراً. والأَوْلىٰ أنَّ فاعِلَ «كفىٰ» قولُه تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَـٰفِقِينَ هُمُ ٱلْفَـٰسِقُونَ﴾، و«زاجراً» تمييز، و«أن يُلِمَّ» ثاني مَفعولَيْ «كفىٰ»، ويجوزُ أن يُجعَلَ «زاجراً» حالاً من الفاعل، وأن يُجعَلَ ثاني مَفعولَيْ «كفى»[1] وأن يَـتعلَّـقَ «أن يُـلِـمَّ» بـ«زاجِـراً»، الـمعنىٰ: كفىٰ قولُـه تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَـٰفِقِينَ هُمُ ٱلْفَـٰسِقُونَ﴾[2] المُسلِمَ زاجِراً أن يَقرَبَ إلىٰ ما يُكسِبُه اسمَ الفِسق.

قوله: (**وهم نوعٌ مِنَ العذاب**) إلىٰ آخره: يُريدُ أنه تعالىٰ لـمَّا وَعَدَ المُنافِقينَ والكفَّار بأنَّ

---

(١) من قوله: «ويجوز أن يجعل «زاجراً حالاً من الفاعل» إلى هنا، سقط من (ح).

(٢) من قوله: «زاجراً تمييز، وأن يلم ثاني مفعولي كفىٰ» إلىٰ هنا، سقط من (ف).

﴿مُّقِيمٌ﴾: دائم كعذاب النار. ويجوزُ أن يُريد: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ﴾ مَعَهم في العاجِلِ لا يَنفكُّونَ عنه، وهو ما يُقاسُونَه مِن تَعَبِ النِّفاق، والظاهِرِ المُخالِفِ للباطِن، خَوْفاً مِنَ المُسلمين، وما يحذرونَه أبداً مِنَ الفَضيحةِ ونُزولِ العذابِ إن اطُّلِعَ علىٰ أسرارهم.

[﴿كَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ كَانُوٓاْ أَشَدَّ مِنكُمْ قُوَّةً وَأَكْثَرَ أَمْوَٰلًا وَأَوْلَٰدًا فَٱسْتَمْتَعُواْ بِخَلَٰقِهِمْ فَٱسْتَمْتَعْتُم بِخَلَٰقِكُمْ كَمَا ٱسْتَمْتَعَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُم بِخَلَٰقِهِمْ وَخُضْتُمْ كَٱلَّذِى خَاضُوٓاْ أُوْلَٰٓئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾ ٦٩]

الكافُ محلُّها رَفع؛ علىٰ: أنتُم مِثلُ الذينَ مِن قَبلِكُم، أو نَصْب؛ علىٰ: فَعَلتُم مِثلَ فِعلِ الذينَ مِن قَبلِكُم، وهو أنكم استَمتَعتُم وخُضتُم كما استَمتَعُوا وخَاضُوا، ونحوُه قولُ النَّمِر:

كاليومِ مَطلُوباً ولا طَلَبا

بإضمار: «لم أرَ».

لهم نارَ جَهنَّمَ خالدين، خَصَّ مِنَ الفريقَينِ بالذِّكْرِ المُنافِقين، وقَدَّم الخبرَ[1] علىٰ المُبتَدأ ونكَّرَه ووَصَفَه بالمُقيم؛ ليَدُلَّ علىٰ أنهم اختَصُّوا بعذابٍ لا يُكتَنَهُ كُنهُه، ومع ذلك أنه مُقيمٌ خالدٌ كالعذابِ المذكورِ قبلُ.

قوله: (**كاليومِ مَطلُوباً ولا طَلَبا**): أولُه:

حتىٰ إذا الكَلَّابُ قالَ لها[2]

---

(١) لفظة «الخبر» سقطت من (ح)، والفقرةُ كلُّها ساقطة من (ف).

(٢) ذكره الزمخشريُّ بتمامه في تفسير الآية ٦٥ من سورة الواقعة (١٥: ٢١١)، ونَسَبَه إلى أوس، يعني: أوسَ ابنَ حُجْر، وكذا عزاه إليه في كتابه «المُفصَّل» ص٣٥ و٤٩، وهو في «ديوان أوس بن حُجْر» ص٣.

وقولُه: ﴿كَانُوٓاْ أَشَدَّ مِنكُمْ قُوَّةً﴾ تفسيرٌ لتشبيههم بهم، وتمثيلِ فِعلِهم بفِعلِهم، و«الـخَلَاق»: النَّصِيب، وهو ما خُلِقَ للإنسان؛ أي: قُدِّرَ مِن خير، كما قيل له: «قَسْم»؛ لأنه قُسِم، و«نَصِيب»؛ لأنه نُصِب، أي: أُثبِت، و«الخوض»: الدخولُ في الباطِلِ واللَّهْو، ﴿كَٱلَّذِى خَاضُوٓاْ﴾: كالفَوْج الذينَ خاضوا، وكالخوضِ الذي خاضُوا. ....

يَصِفُ ثورَ وَحْشٍ وكَلَّاباً، أي: قالَ الكَلَّابُ لها، أي: لأجل الكِلاب، يُريدُ بالمطلوب: الثور، وبالطَّلَب: الكِلاب، وهو جمعُ طالب، كخَدَم وخادِم، أي: الثَّورُ يَجِدُّ في الفِرار، والكِلابُ لا تَجِدُّ[١] في الطَّلَب، الكافُ في «كاليوم» في مَوضِع الحال، وصاحبُها المفعولُ به، وهو «مطلوباً»، وأصلُ الكلام: لم أر مطلوباً مِثلَ مطلوبٍ أراهُ اليوم، قُدِّمَتِ الصِّفةُ علىٰ الموصوفِ الذي هو مطلوباً، فصارت حالاً، ثم حُذِفَ المُضافُ إليه مع صِفَتِهِ الذي هو «أراه»، وأُقيمَ الظرفُ مقامَه، فصار الكلامُ كما ترىٰ.

قوله: (تفسيرٌ لِتشبيهِهم بهم، وتمثيلِ فِعلِهم بفِعلِهم): يعني: قولُه تعالىٰ: ﴿كَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ تشبيهٌ مُبهَم، لم يُعلم أنهم فيمَ شُبِّهوا بمَنْ قبلَهم؟ فبيَّنَ بقولِه: ﴿كَانُوٓاْ أَشَدَّ مِنكُمْ قُوَّةً﴾ إلىٰ آخرِ الآيةِ وجهَ الشَّبَه، وهو القُوَّةُ والمال، والتشبيهُ تمثيليّ؛ لِـمَا فيه مِن تشبيهِ حالِ المُخاطَبين بحالِهم، وكانَ أصلُ الكلام: أنتُم[٢] كالذينَ مِن قَبلِكم ذوي قُوَّةٍ وشِدَّةٍ وأصحاب أموال، أبطَرَتهُم قُوَّتُهم وأموالُهم حتىٰ اشتَغَلُوا بها أُوتُوا مِن حُظُوظِ الدُّنيا وشَهَواتِها، عن طَلَبِ الفَوزِ برضوانِ الله، فبَطَلَ ما كانوا فيه، وخَسِرُوا خُسْراناً مُبيناً.

قوله: (﴿كَٱلَّذِى خَاضُوٓاْ﴾: كالفَوْجِ الذينَ خاضُوا): قَدَّرَ «الفَوْج» لِيُطابِقَ المُشبَّهَ به، قال أبو البقاء: «(الذي) فيه وجهان: أحدُهما: أنه جنس، أي: خَوْضاً كخَوْضِ الذينَ خاضوا، والثاني: أنَّ «الذي» هاهنا مصدرية، أي: كخَوْضِهم، وهو نادر»[٣].

---

(١) في (ح): «والكلابُ تجدُّ»، والمُثبتُ من (ط) و(ف).

(٢) في (ح): «أنهم»، والمُثبَت من (ط) و(ف).

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٥٠-٦٥١).

فإن قلتَ: أيُّ فائدةٍ في قولِه: ﴿فَٱسْتَمْتَعُواْ بِخَلَٰقِهِمْ﴾، وقولُه: ﴿كَمَا ٱسْتَمْتَعَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُم بِخَلَٰقِهِمْ﴾ مُغْنٍ عنه، كما أغنىٰ قولُه: ﴿كَٱلَّذِى خَاضُوٓاْ﴾ عن أن يُقال: وخَاضُوا فخُضتُم كالذي خَاضُوا؟ قلتُ: فائدتُه: أن يَذُمَّ الأوّلينَ بالاستِمتاع بما أُوتُوا مِن حُظُوظِ الدُّنيا، ورِضَاهُم بها، والتِهائِهم بشَهَواتِهم الفانية، عن النَّظَرِ في العاقبة، وطَلَبِ الفَلاحِ في الآخِرة، وأن يُـخَسِّسَ أمرُ الاستِمتاع، ويُهجِّنُ أمرُ الرِّضا به، ثم يُشَبِّهَ بعدَ ذلكَ حالُ المُخاطَبين بحالِهم، كما تُريدُ أن تُنبِّهَ بعضَ الظَّلَمةِ علىٰ سَماجةِ فِعلِه، فتقول: أنتَ مِثلُ فِرعَون، كان يَقتُلُ بغير جُرْم، ويُعذِّب، ويَعسِف، وأنتَ تَفعَلُ مِثلَ فِعلِه.

وأما ﴿وَخُضْتُمْ كَٱلَّذِى خَاضُوٓاْ﴾ فمعطوفٌ علىٰ ما قبلَه، مُستَنِدٌ إليه، مُستَغنٍ باستِنادِهِ إليه عن تلكَ التَّقدِمة.

قولـه: (أيُّ فائـدةٍ في قولِـه: ﴿فَٱسْتَمْتَعُواْ بِخَلَٰقِهِمْ﴾): تلخيـصُ السُّـؤال: أنَّ هاهنا تَشبيهَين؛ أحدهما يجري علىٰ ظاهِره، وهو قولُه: ﴿وَخُضْتُمْ كَٱلَّذِى خَاضُوٓاْ﴾[1]، وثانيهما فيهِ إطناب، لأنَّ أصْلَه: فاستَمتَعتُم بخَلاقِكُم كما استَمتَعَ الذينَ مِن قَبلِكُم بخَلاقِهم، فأيُّ فائدةٍ في زيادة ﴿فَٱسْتَمْتَعُواْ بِخَلَٰقِهِمْ﴾؟

وأجاب: أنَّ هذه الزِّيادةَ كالتوطِئةِ والتمهيدِ للتمثيل؛ لمزيدِ تقبيحِ الاستِمتاعِ بشَهَواتِ الدُّنيا ولذَّاتِها، وتوطينِ ذلكَ في قَلبِ السَّامِع إجمالاً وتفصيلاً، فيُقدِّرُ مِثلَه للتمثيلِ الثالث؛ لكونه معطوفاً عليه، ويُمكِنُ أن يُقال: التمثيلُ الثاني كالمُفرَّع علىٰ الأولِ بشهادةِ الفاءِينِ للإيذانِ بأنَّ «حُبَّ الدُّنيا رأسُ كُلِّ خطيئة»[2].

قوله: (والتِهائِهم بشَهَواتِهم)، الجوهري: «لَـهَوتُ بالشيءِ ألهو لَـهْواً: إذا لَعِبتَ به. ولَهِيتُ عنه ـ بالكسر ـ ألهىٰ لَـهْياً ولَـهَياناً: إذا سَلَوتَ عنه وتركتَ ذِكرَه».

---

(١) من قوله: «والثاني: أن (الذي) هاهنا مصدرية» إلى هنا، سقط من (ط).

(٢) يُروىٰ حديثًا مرفوعًا، وصَحَّ موقوفًا. وانظر تفصيل الكلام عليه في «المقاصد الحسنة» للسخاوي (٣٨٤).

﴿حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ نقيضُ قوله: ﴿وَءَاتَيْنَاهُ أَجْرَهُ فِي الدُّنْيَا وَإِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ﴾ [العنكبوت: ٢٧].

[﴿أَلَمْ يَأْتِهِمْ نَبَأُ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ وَقَوْمِ إِبْرَاهِيمَ وَأَصْحَابِ مَدْيَنَ وَالْمُؤْتَفِكَاتِ أَتَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَكِن كَانُوا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ ٧٠]

﴿وَأَصْحَابِ مَدْيَنَ﴾: وأهلِ مَدْيَن، وهم قومُ شُعَيب، ﴿وَالْمُؤْتَفِكَاتِ﴾: مَدَائِنِ قومِ لوط، وقيل: قرياتِ قومِ لُوطٍ وهُودٍ وصالِح، **وائتِفاكُهُنَّ: انقِلابُ أحوالِهِنَّ عن الخير إلىٰ الشـرّ**، ﴿فَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ﴾: **فما صَحَّ منه أن يَظلِمَهم، وهو حَكيم، لا يجوزُ عليه القبيحُ** وأن يُعاقِبَهم بغير جُرْم، ولكنْ ظَلَمُوا أنفُسَهم حيثُ كَفَروا به، فاستَحَقُّوا عِقابَه.

قوله: (**وائتِفاكُهُنَّ: انقِلابُ أحوالِهِنَّ عنِ الخيرِ إلىٰ الشـرّ**): الائتِفاكُ في الأصل: الانقِلاب، وحقيقتُه: أن يُجعَلَ الشيءُ عاليه سافِلَه، ثم يُستعارُ لانقِلابِ الأحوالِ عنِ الخيرِ إلىٰ الشَّـرّ[١]، فإذا حُمِلَ «الـمُؤْتَفِكَاتِ» علىٰ مَدائنِ قوم لوطٍ فالانقِلابُ علىٰ حقيقتِه، وإذا حُمِلَ علىٰ العُمومِ فالانقِلابُ مجاز، لأنَّ كُلَّ القرياتِ ما انقَلَبَتْ عاليها سافِلَها.

قوله: (**فما صَحَّ مِنهُ أن يَظلِمَهُم، وهو حَكيمٌ لا يجوزُ عليه القَبيح**): مذهبُه[٢]، قال القاضي: «معناه: لم يكنْ مِن عادتِه تعالىٰ ما يُشابِهُ ظُلْمَ الناس، كالعُقوبةِ بلا جُرْم»[٣].

(١) من قوله: «الائتفاك في الأصل» إلىٰ هنا، سقط من (ف).

(٢) أي: هو علىٰ أصلِ المعتزلة في التحسين والتقبيح العقليَّين، وحُكمِهم بوجوب فعل الحسن عقلاً علىٰ الله، وعدم جواز فعل القبيح عقلاً عليه، سبحانه وتعالىٰ.

(٣) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٥٧).

[﴿ وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَيُطِيعُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ أُوْلَٰٓئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ ٱللَّهُ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ * وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا وَمَسَٰكِنَ طَيِّبَةً فِى جَنَّٰتِ عَدْنٍ وَرِضْوَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ أَكْبَرُ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴾ ٧١ - ٧٢]

﴿بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ﴾ **في مُقابلةِ قولِه في المُنافقين:** ﴿بَعْضُهُم مِّنۢ بَعْضٍ﴾ [التوبة: ٦٧].

﴿سَيَرْحَمُهُمُ ٱللَّهُ﴾ السِّينُ مُفيدةٌ وجودَ الرحمةِ لا محالة، **فهي تُؤكِّدُ الوعد، كما تُؤكِّدُ الوعيدَ** في قولك: سأنتَقِمُ مِنكَ يوماً، تعني: أنكَ لا تَفُوتُني وإنْ تباطأَ ذلك، ونحوُه: ﴿سَيَجْعَلُ لَهُمُ ٱلرَّحْمَٰنُ وُدًّا﴾ [مريم: ٩٦]، ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ﴾ [الضحىٰ: ٥]، ﴿سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أُجُورَهُمْ﴾ [النساء: ١٥٢].

﴿عَزِيزٌ﴾: غالبٌ علىٰ كُلِّ شيءٍ قادرٌ عليه، فهو يَقدِرُ علىٰ الثوابِ والعقاب، ﴿حَكِيمٌ﴾: واضِعٌ كُلاً موضِعَه علىٰ حَسَبِ الاستحقاق.

قوله: (﴿بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ﴾ **في مُقابَلةِ قولِه في المُنافِقين**): فيكونُ «يَقْبِضُونَ أيديَهم» [التوبة: ٦٧] المُعبِّرُ عن البُخلِ في مُقابَلة ﴿وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾، و﴿نَسُوا۟ ٱللَّهَ﴾ [التوبة: ٦٧] في مُقابَلةِ ﴿وَيُطِيعُونَ ٱللَّهَ﴾، والوعيدُ في مُقابَلةِ الوَعْد.

قوله: (**فهيَ تُؤكِّدُ الوعدَ كما تُؤكِّدُ الوعيد**): قال صاحبُ «التقريب»: «وفيه نَظَر». والجواب: أنَّ المقصودَ بالتأكيدِ أنَّ السِّينَ في الإثباتِ مُقابِلةُ «لن» في النفي، فتكونُ بهذا الاعتبارِ تأكيداً[1].

---

(١) تعقَّبه الإمامُ الزركشيُّ في «البرهان» (٤: ٢٨١) فقال: «هذا مردود، لأنه لو أراد ذلك لم يَقُل: «السِّينُ توكيدٌ للوعد»، بل كانت حينئذٍ توكيداً للموعود به، كما أنَّ «لن» تُفيدُ تأكيد النفي بها». وانظر: «روح المعاني» للألوسي (١٠: ١٣٥).

﴿وَمَسَٰكِنَ طَيِّبَةً﴾: عن الحسن: قُصُوراً مِنَ اللُّؤلُؤ والياقوتِ الأحمر والزَّبَرْجَد، و﴿عَدْنٍ﴾ عَلَمٌ؛ **بدليلِ قولِه:** ﴿جَنَّٰتِ عَدْنٍ ٱلَّتِى وَعَدَ ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ [مريم: ٦١]، ويَدُلُّ عليه ما روىٰ أبو الدَّرْداء، عن رسول الله ﷺ: «عَدْن: دارُ الله التي لم تَـرَها عَيْن، ولم تَـخطُـرْ علىٰ قَلبِ بَشَـر، لا يَسكُنُها غيرُ ثلاثة: النَّبيُّون، والصِّدِّيقُون، والشُّهَداء، يقولُ الله تعالىٰ: طُوبَىٰ لِـمَنْ دَخَلَك»، وقيل: هي مدينةٌ في الجنَّة، وقيل: نهرٌ جَنَّاتُه علىٰ حافَّاتِه.

﴿وَرِضْوَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ أَكْبَرُ﴾: **وشيءٌ مِن رضوانِ الله أكبرُ** مِن ذلكَ كُلِّه، لأنَّ رِضَاهُ هو سَبَبُ كُلِّ فَوْزٍ وسَعَادة، ولأنهم يَنالُونَ بِرِضَاهُ عنهم تعظيمَه وكرامتَه، والكرامةُ أكبرُ أصنافِ الثواب، ولأنَّ العبدَ إذا عَلِمَ أنَّ مَوْلاهُ راضٍ عنه فهو أكبرُ في نفسِه مما وراءَه مِنَ النِّعَم، وإنما **تَتَهنَّـأُ له** بِرِضَاه، كما إذا عَلِمَ بسَخْطَتِهِ تَنغَّصَت عليه، ولم يجد لها لَذَّةً وإن عَظُمَت.

قوله[1]: (**بدليلِ قولِه:** ﴿جَنَّٰتِ عَدْنٍ ٱلَّتِى وَعَدَ ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ [مريم: ٦١]): أي: بدليلِ وَصْفِها بالمعرفة[2].

قوله: (**وشيءٌ مِن رضوانِ الله أكبر**): قال صاحبُ «المفتاح»: «قال: ﴿وَرِضْوَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ دونَ أن يقول: ورضوانُ الله أكبر، قَصْداً إلىٰ إفادة: قَدْرٌ يَسيرٌ مِن رضوانِه خيرٌ مِن ذلكَ كُلِّه»[3].

الراغب: «رضيَ يَرضَىٰ رِضاً فهو مَرضِيٌّ ومَرضُوٌّ، رضا العبدِ عن الله: أن لا يَكرَهَ ما يجري به قضاؤُه، ورضا الله عن العبد: هو أن يراهُ مُؤتمراً لأمرِه، ومُنتَهياً عن نهيه. والرضوان: الرضا الكثير، ولـمّا كانَ أعظَمُ الرضا رِضا الله خُصَّ لفظُ «الرضوان» في القُرآن بما كانَ مِنَ الله تعالىٰ»[4].

قوله: (**تَتَهنَّـأُ له**): الضميرُ الفاعلُ راجعٌ إلىٰ «النِّعَم»، أي: إنما يُمْرَىٰ النعيمُ والتطيُّبُ للعبدِ بواسطةِ رِضاه وعِلمِه أنه تعالىٰ راضٍ عنه.

---

(١) من قوله: «عن البخل» إلىٰ هنا، سقط من (ف).

(٢) وهي الاسمُ الموصولُ «التي».

(٣) «مفتاح العلوم» للسَّكّاكي ص٨٤.

(٤) «مفردات القرآن» ص ٣٥٦.

وسمعتُ **بعضَ أولي الهِمّةِ البعيدة، والنَّفْسِ المِرّةِ** مِن مشايخنا، يقول: لا تَطمَحُ عَيْني، ولا تُنازعُ نفسي إلىٰ شيءٍ مما وَعَدَ اللهُ في دارِ الكرامة، كما تَطمَحُ وتُنازعُ إلىٰ رِضاهُ عني، وأن أُحشَـرَ في زُمْرةِ المَهْديِّين المَرْضِيِّينَ عندَه.

﴿ذَٰلِكَ﴾ إشارةٌ إلىٰ ما وَعَدَ الله، أو إلىٰ الرضوان، أي: ﴿هُوَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡعَظِيمُ﴾ وحدَه دونَ ما يَعُدُّه الناسُ فوزاً.

ورُوِي: «أنَّ اللهَ عَـزَّ وجَلَّ يقولُ لأهلِ الجَنَّة: **هل رَضِيتُم؟ فيقولون: وما لنا لا نرضىٰ**، وقد أعطيَتَنا ما لم تُعطِ أحداً مِن خَلقِك! فيقول: أنا أُعطيكُم أفضَلَ مِن ذلك، قالوا: وأيُّ شيءٍ أفضَلُ مِن ذلك؟ قال: أُحِلُّ عليكُم رضواني، فلا أسخَطُ عليكم أبداً».

[﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ جَٰهِدِ ٱلۡكُفَّارَ وَٱلۡمُنَٰفِقِينَ وَٱغۡلُظۡ عَلَيۡهِمۡۚ وَمَأۡوَىٰهُمۡ جَهَنَّمُۖ وَبِئۡسَ ٱلۡمَصِيرُ﴾ ٧٣]

﴿جَٰهِدِ ٱلۡكُفَّارَ﴾ بالسَّيـف، ﴿وَٱلۡمُنَٰفِقِينَ﴾ بالـحجَّـة، ﴿وَٱغۡلُظۡ عَلَيۡهِمۡ﴾ في الجِهادَيْن جميعاً، ولا تُحابِهِم، **وكُلُّ مَنْ وُقِفَ منه علىٰ فسادٍ في العقيدة: فهذا الحكمُ ثابتٌ فيه**، ..

قوله: (**بعضُ أولي الهِمّةِ البعيدة**): قيل: عَنَىٰ به عبدَ السَّيِّدِ الخطيبي[1] أخا صاعد.

قوله: (**والنفسِ المِرَّة**)، **الجوهري**: «المِـرَّة: القُوَّةُ وشِدَّةُ العقل أيضاً».

قوله: (**هل رَضِيتُم؟ فيقولون: وما لنا لا نَرضَىٰ**)، الحديث: مُخَرَّجٌ في «الصحيحين»[2] عن أبي سعيد.

«أُحِلُّ عليكُم رضواني»، أي: أُوجِب. **الجوهري**: «حَلَّ العذابُ يَحِلُّ ـ بالكسر ـ: وَجَب، ويَـحُلُّ ـ بالضَّمِّ ـ: نَـزَل، وقُرِئَ بهما قولُه تعالىٰ: ﴿فَيَحِلَّ عَلَيۡكُمۡ غَضَبِي﴾ [طه: ٨١]».

قوله: (**وكُلُّ مَنْ وُقِفَ منه علىٰ فسادٍ في العَقيدة: فهذا الحكمُ ثابتٌ فيه**): اعتَبرَ في قوله:

---

(١) له ترجمة مختصرة في «الجواهر المضية في طبقات الحنفية» للقرشي (٢: ٤٢٥).

(٢) البخاري (٦٥٤٩) و(٧٥١٨)، ومسلم (٢٨٢٩).

يُجاهَدُ بالحجَّة، وتُستَعمَلُ معَه الغِلظةُ ما أمكَنَ منها، عن ابنِ مسعود: «إن لم يَستَطِعْ بيَـدِهِ فبِلسانِه، فإن لم يَستَطِعْ فليَكفَهِرَّ في وَجْهِه، فإن لم يَستَطِعْ فبقَلْبِه»، يُريدُ الكراهةَ والبَغْضاءَ والتَّبرُّؤَ منه.

وقد حَمَلَ الحسنُ جِهادَ المُنافِقين علىٰ إقامةِ الحدودِ عليهم إذا تَعاطَوْا أسبابَها.

[﴿ يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ مَا قَالُوا۟ وَلَقَدْ قَالُوا۟ كَلِمَةَ ٱلْكُفْرِ وَكَفَرُوا۟ بَعْدَ إِسْلَٰمِهِمْ وَهَمُّوا۟ بِمَا لَمْ يَنَالُوا۟ ۚ وَمَا نَقَمُوٓا۟ إِلَّآ أَنْ أَغْنَىٰهُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ مِن فَضْلِهِۦ ۚ فَإِن يَتُوبُوا۟ يَكُ خَيْرًا لَّهُمْ ۖ وَإِن يَتَوَلَّوْا۟ يُعَذِّبْهُمُ ٱللَّهُ عَذَابًا أَلِيمًا فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ ۚ وَمَا لَهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مِن وَلِىٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴾ ٧٤]

﴿جَٰهِدِ﴾ اشتراكاً معنوياً، وحَمَلَه علىٰ المعاني المُختَلفةِ للقَدْرِ المُشتَرَك، وهو التغليبُ علىٰ المُخالِفِ لإظهارِ الحق، وفيما وَرَدَ عليه الأمرُ مِنَ الكُفرِ والنِّفاقِ اعتبَرَ معنىٰ فسادِ العقيدةِ لتكونَ العِلّةُ الباعثةُ علىٰ الجِهادِ مُشتَرَكةً أيضاً.

قوله: (فليَكفَهِرَّ في وَجْهِه)، **الجوهري**: «اكفَهَرَّ الرجلُ: إذا عَبَس، ومنه قولُ ابنِ مسعود: «إذا لَقِيتَ الكافِرَ فالقَهُ بوَجهٍ مُكفَهِرّ»[(١)]، أي: لا تَلقَهُ بوَجْهٍ مُنبَسِط».

ويُشبِهُ كلامَ ابنِ مسعودٍ[(٢)]: ما روينا عن مُسلِمٍ والترمذيِّ وأبي داودَ والنَّسائيِّ[(٣)] عن أبي سعيد، سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «مَنْ رأىٰ مِنكُم مُنكَراً فليُغيِّرْهُ بيَدِه، فإنْ لم يَستَطِعْ فبِلسانِه، فإن لم يَستَطِعْ فبقَلْبِه، وذلك أضعَفُ الإيمان».

---

(١) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٨٥٨٠) بلفظ: «الفاجر»، بَدَلَ «الكافر».

(٢) من قوله: «إذا لقيت» إلى هنا، سقط من (ح).

(٣) مسلم (٤٩)، والترمذي (٢١٧٢)، وأبو داود (١١٤٠) و(٤٣٤٠)، والنسائي (٥٠٠٨).

وأخرجه أيضاً ابن ماجه (١٢٧٥) و(٤٠١٣).

أقامَ رسولُ الله ﷺ في غَزْوةِ تبوكٍ شَهْرَينِ يَنزِلُ عليه القُرآن، ويَعيبُ المُنافِقينَ المُتخلِّفين، فيَسمَعُ مَنْ معَه، منهم الـجُلَاسُ بنُ سُوَيد، فقال الجلاس: إنْ كانَ ما يقولُه مُحَمَّدٌ حقاً لإخواننا الذينَ خَلَّفْناهُم، وهُم ساداتُنا وأشرافُنا، فنحنُ شَرٌّ مِنَ الحمير، فقال عامرُ بنُ قيسٍ الأنصاريُّ للجُلَاس: أجل، والله إنَّ مُحَمَّداً صَادِق، وأنتَ شَرٌّ مِنَ الحمار! وبَلَغَ ذلكَ رسولَ الله ﷺ، فاستُحضِر، فحَلَفَ بالله ما قال، فرفعَ عامرٌ يدَه، فقال: اللهُمَّ أنزِلْ علىٰ عَبْدِكَ ونبيِّكَ **تصديقَ الكاذبِ وتكذيبَ الصادق**، فنزل: ﴿ يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ مَا قَالُوا۟ ﴾، فقال الجلاس: يا رسول الله، عَرَضَ اللهُ عليَّ التَّوْبة، والله لقد قُلتُه، وصَدَقَ عامر، فتابَ الـجُلَاس، وحَسُنَت توبتُه.

﴿ وَكَفَرُوا۟ بَعْدَ إِسْلَـٰمِهِمْ ﴾: وأظهَرُوا كُفرَهُم بعدَ إظهارِهِمُ الإسلام، ﴿ وَهَمُّوا۟ بِمَا لَمْ يَنَالُوا۟ ﴾ وهو الفَتْكُ برسولِ الله ﷺ، وذلكَ عندَ مَرجِعِهِ مِن تبوك، توافقَ خمسةَ عَشَرَ منهم علىٰ أن يَدفَعُوهُ عن راحِلتِه إلىٰ الوادي، إذا تَسَنَّمَ العَقَبةَ بالليل، فأخَذَ عَمَّارُ ابنُ ياسرٍ بزِمامِ راحِلتِه يقودُها، وحُذيفةُ خَلفَها يَسُوقُها، فبينما هما كذلك، إذْ سَمِعَ حُذيفةُ بوَقْعِ أخفافِ الإبل، وبِقَعْقَعةِ السِّلاح، فالتَفَتَ فإذا قومٌ مُتلثِّمُون، فقال: إليكُم إليكُم يا أعداءَ الله! فهَرَبُوا.

وقيل: هَمَّ المُنافِقُونَ بقَتْلِ عامرٍ لِرَدِّهِ علىٰ الجُلَاس، وقيل: أرادوا أن يُتوِّجُوا عبدَ الله ابنَ أُبيّ، وإن لم يَرْضَ رسولُ الله ﷺ.

قوله: (**تصديقَ الكاذبِ وتكذيبَ الصادق**): يُريد: أنزِلْ تصديقي في حقيقةِ الأمر، وإن كنتُ كاذباً عندَ الناسِ لحَلِفِ الجُلَاس، وأنزِلْ تكذيبَه في حقيقةِ الأمر، وإن كانَ صادِقاً[1] عندَ الناسِ لـحَلِفِه، فسَمَّىٰ نفسَه الكاذبَ لِظاهِرِ حاله، وخَصْمَه الصادقَ لذلك، تحريرُه: أنزِلْ في شأنِ مَنْ كذبَ وهو مُصَدَّق، ومَنْ صَدَقَ وهو مُكذَّب.

---

(١) في (ف): «كاذباً»، وهو خطأ.

﴿وَمَا نَقَمُوٓاْ﴾: وما أنكرُوا وما عابوا، ﴿إِلَّآ أَنْ أَغْنَىٰهُمُ ٱللَّهُ﴾ وذلكَ أنهم كانوا حينَ قَدِمَ رسولُ الله ﷺ المدينةَ في ضَنْكٍ مِنَ العَيْش، لا يركَبُونَ الخيل، ولا يحُوزُونَ الغَنيمة، **فأُثـرُوا بالغنائم**، وقُتِلَ للجُلَاسِ مَوْلىٰ، فأمَرَ رسولُ الله ﷺ بدِيَتِهِ **اثنَيْ عَشَرَ ألفاً**، فاستغنىٰ.

﴿فَإِن يَتُوبُواْ﴾ هي الآيةُ التي تابَ عندَها الجُلَاس، ﴿فِي ٱلدُّنْيَا وَٱلْأَخِرَةِ﴾ بالقَتْلِ والنار.

[﴿وَمِنْهُم مَّنْ عَٰهَدَ ٱللَّهَ لَئِنْ ءَاتَىٰنَا مِن فَضْلِهِۦ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ * فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُم مِّن فَضْلِهِۦ بَخِلُواْ بِهِۦ وَتَوَلَّواْ وَّهُم مُّعْرِضُونَ * فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا فِي قُلُوبِهِمْ إِلَىٰ يَوْمِ يَلْقَوْنَهُۥ بِمَآ أَخْلَفُواْ ٱللَّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُواْ يَكْذِبُونَ﴾ ٧٥-٧٧]

رُوِي: أنَّ ثعلبةَ بنَ حَاطِبٍ قال: يا رسول الله، ادعُ اللهَ أن يَرزُقَني مالاً، فقال عليه السَّلام: «يا ثعلبة، قليلٌ تُؤدِّي شُكْرَهُ خيرٌ مِن كثيرٍ لا تُطيقُه». فراجَعَه وقال: والذي بَعَثَكَ بالحق، لَئِنْ رَزَقَني اللهُ مالاً لأُعطِيَنَّ كُلَّ ذي حَقٍّ حَقَّه، فدَعَا له، فاتخذَ غَنَماً، فنَمَتْ كما يَنْمي الدُّود، حتىٰ ضاقت بها المدينة، فنزل بها وادياً، وانقَطَعَ عن الجماعةِ والجمعة، فسأل عنه رسولُ الله ﷺ، فقيل: كَثُرَ مالُه حتىٰ لا يَسَعُهُ واد! فقال: «**يا وَيْحَ ثعلبة!**»

قوله: (**فأُثـرُوا بالغنائم**): أي: صاروا أغنياء، **الجوهري**: «أثرىٰ الرجل: إذا كَثُرَ مالُه».

قوله: (**اثنَيْ عَشَـرَ ألفاً**): قيل: يجوزُ أن تكونَ زيادةُ الألفَين شَنَقاً، كانوا يُعطُونَ الدِّيَـةَ ويَتكرَّمُونَ بزيادةٍ عليها ويُسمُّونها شَنَقاً. **الجوهري**: «الشَّنَق: ما دونَ الدِّيَة، وذلكَ أنْ يَسُوقَ ذو الـحَمَـالةِ الدِّيَـةَ كامِلة، فإذا كانت معها دِياتُ جَرَاحات، فتلك تُسمَّىٰ الأشناق، كأنها مُتعلِّقةٌ بالدِّيَـةِ العُظمىٰ».

قوله: (**يا وَيْحَ ثعلبة!**): مُختَصَرٌ مِن قِصَّتِهِ مذكورٌ في «الاستيعاب»[1]. **النهاية**: «وَيح:

---

(١) «الاستيعاب» لابن عبد البر (١: ٢٠٠-٢٠١) بحاشية «الإصابة» لابن حجر.

وفي نسبةِ هذه القصة إلىٰ ثعلبةَ بنِ حاطب ـ وهو بَدْرِيٌّ ـ نَظَر، وقد نبَّه على ضَعْفِ إسنادها الحافظُ =

فبَعَثَ رسولُ الله ﷺ مُصَدِّقَين لأخْذِ الصَّدَقات، فاستَقبَلَهما الناسُ بصَدَقاتِهم، ومَرَّا بثعلبة، فسألاه الصَّدَقة، وأقرآه كتابَ رسولِ الله ﷺ الذي فيه الفرائض، فقال: ما هذهِ إلا جِزْية! ما هذهِ إلا أختُ الجزية! وقال: ارجِعا حتىٰ أرىٰ رأيي، فلما رَجَعا قال لهما رسولُ الله ﷺ: «يا وَيْحَ ثعلبة!»، مَرَّتَين، فنزلت، فجاءه ثعلبةُ بالصَّدَقة، فقال: «إنَّ اللهَ منعَني أن أقبَلَ منك»، فجَعَلَ الترابَ علىٰ رأسِه، فقال: «**هذا عَمَلُك**، قد أمَرتُكَ فلم تُطِعْني».

فقُبِضَ رسولُ الله ﷺ، فجاء بها إلىٰ أبي بكرٍ رضيَ اللهُ عنه، فلم يَقبَلْها، وجاءَ إلىٰ عُمَرَ رضيَ اللهُ عنه في خِلافتِهِ فلم يَقبَلْها، وهَلَكَ ثعلبةُ في زمانِ عُثمانَ رضيَ اللهُ عنه.

وقُرِئ: «لَنَصَّدَّقَنْ ولَنكُونَنْ» بالنُّونِ الخفيفةِ فيهما، ﴿مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ قالَ ابنُ عباسٍ رضيَ اللهُ عنه: **يُريدُ الحج**.

﴿فَأَعْقَبَهُمْ﴾: عن الحسنِ وقَتادة: أنَّ الضَّميرَ للبُخْل، يعني: فأورَثَهُمُ البُخْل، ﴿نِفَاقًا﴾ مُتمكِّناً ﴿فِي قُلُوبِهِمْ﴾ لأنه كانَ سَبَباً فيه وداعياً إليه، والظاهِرُ أنَّ الضَّميرَ لله عَزَّ وجَلَّ، والمعنىٰ: فخَذَلَهم حتىٰ نافقوا وتَمَكَّنَ في قُلُوبهم نِفاقُهم، فلا يَنفَكُّ عنها إلىٰ أن يموتوا بسَبَبِ إخلافِهم ما وَعَدُوا اللهَ منِ التَّصَدُّقِ والصَّلاح، ....

كلمةُ تَرَحُّمٍ وتوجُّع، تُقالُ لمن وقعَ في هَلَكةٍ لا يَستَحِقُّها، وهي منصوبةٌ علىٰ المصدر».

قوله: (**هذا عَمَلُك**): أي: مَنْعُ الله إيايَ قَبولَ صَدَقتِكَ جزاءُ عملِك.

قوله: (**يُريدُ الحج**): يعني: عطفُ ﴿وَلَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ علىٰ ﴿لَنَصَّدَّقَنَّ﴾ ـ بعدَ قوله: ﴿لَئِنْ ءَاتَىٰنَا مِن فَضْلِهِۦ﴾ ـ: يُفيدُ الصَّلاحَ في المال، والصلاحُ في المال بعدَ الصَّدَقة هو النفقةُ في الحجِّ والغَزْو[1].

= الزيلعيُّ في «تخريج أحاديث الكشّاف» (٢: ٨٦)، ونقل ذلك عن البيهقي والسُّهيلي، والحافظُ ابنُ حجر في «فتح الباري» (٣: ٢٦٦)، وفي «الإصابة» (١: ٤٠٠)، وغيرُهما.

(١) في (ح): «مفيد الصلاح في المال بعد الصدقة هي النفقة في الحج والغزو»، والمُثبتُ من (ط)، والفقرة ساقطة من (ف)، كما سيأتي التنبيهُ إليه.

وكَونِهم كاذبين، **ومنه جُعِلَ خُلْفُ الوعدِ ثُلُثَ النِّفاق.**

وقُرِئ: «يُكذِّبُون» بالتشديد، و«ألم تَعلَموا» بالتاء، عن عليٍّ رضيَ اللهُ عنه.

[﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَىٰهُمْ وَأَنَّ ٱللَّهَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ ﴾ ٧٨]

﴿سِرَّهُمْ وَنَجْوَىٰهُمْ﴾: ما أَسَرُّوهُ مِنَ النِّفاقِ والعَزْمِ علىٰ إخلافِ ما وَعَدُوه، وما يَتَناجَوْنَ به فيما بينَهم؛ مِنَ المَطَاعِنِ في الدِّين، وتسميةِ الصَّدَقةِ جِزْية، وتدبيرِ مَنْعِها.

[﴿ ٱلَّذِينَ يَلْمِزُونَ ٱلْمُطَّوِّعِينَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ فِى ٱلصَّدَقَٰتِ وَٱلَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهْدَهُمْ فَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْ سَخِرَ ٱللَّهُ مِنْهُمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ ٧٩]

﴿ ٱلَّذِينَ يَلْمِزُونَ ﴾ محلُّه النَّصْبُ أو الرَّفْعُ علىٰ الذَّم، ويجوزُ أن يكونَ في محلِّ الجرِّ بَدَلاً مِنَ الضَّمير في ﴿سِرَّهُمْ وَنَجْوَىٰهُمْ﴾ [التوبة: ٧٨]، وقُرِئ: «يَلمُزُونَ» بالضَّم، ﴿ٱلْمُطَّوِّعِينَ﴾: المُتطوِّعينَ المُتبرِّعين.

قوله: (**ومنه جُعِلَ خُلْفُ الوعدِ ثُلُثَ النِّفاق**): أي: مِن أجلِ أنَّ خُلفَ الوعدِ سببٌ لإعقابِ النِّفاقِ قيل: خُلفُ الوعدِ ثُلُثُ النِّفاق، لَمَحَ إلىٰ قولِه ﷺ: «آيةُ المُنافِقِ ثلاثة: إذا حَدَّثَ كَذَب، وإذا وَعَدَ أخلَف، وإذا عاهَدَ غَدَر»، وفي رواية: «وإذا اؤتُمِنَ خان»، أخرجه البخاريُّ ومُسلِمٌ والترمذيُّ والنَّسائيُّ عن أبي هريرة[1]. ويُمكِنُ أن تُستَنبَطَ الخِلالُ كُلُّها مِنَ الآية، فالعهدُ مِن قوله: ﴿ عَٰهَدَ ٱللَّهَ ﴾، والوعدُ مِن قوله: ﴿ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾، والكذبُ مِن قوله: ﴿وَبِمَا كَانُوا۟ يَكْذِبُونَ﴾[2].

---

(١) أخرجه البخاري (٣٣) و(٢٦٨٢) و(٢٧٤٩) و(٦٠٩٥)، ومسلم (٥٩)، والترمذي (٢٦٣١)، والنسائي (٥٠٢١) من حديث أبي هريرة، بلفظ: «آيةُ المُنافِقِ ثلاث: إذا حَدَّثَ كذب، وإذا وَعَدَ أخلَف، وإذا اؤتُمِنَ خان».

وأخرجه البخاري (٢٤٥٩) و(٣١٧٨)، ومسلم (٥٨)، وأبو داود (٤٦٨٨)، والترمذي (٢٦٣٢)، والنسائي (٥٠٢٠) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص، بلفظ: «أربعٌ مَن كُنَّ فيه كان مُنافِقاً خالصاً، ومَن كانت فيه خَصْلةٌ منهن كانت فيه خَصْلةٌ مِنَ النفاقِ حتَّىٰ يَدَعَها: إذا حَدَّثَ كذب، وإذا وَعَدَ أخلَف، وإذا عاهَدَ غَدَر، وإذا خاصَمَ فَجَر».

(٢) من قوله: «قوله: يريد الحج» إلىٰ هنا، سقط من (ف).

رُوِي: أنَّ رسولَ الله ﷺ حَثَّ علىٰ الصَّدَقة، فجاء عبدُ الرحمن بنُ عوفٍ بأربعينَ أُوقيَّـةً مِن ذَهَب، وقيل: بأربعةِ آلافِ دِرهَم، وقال: كانَ لي ثمانيةُ آلاف، فأقرَضتُ ربي أربعة، وأمسَكتُ أربعةً لِعيالي، فقالَ له رسولُ الله ﷺ: «باركَ اللهُ لكَ فيما أعطَيتَ وفيما أمسَكْت»، فباركَ اللهُ له حتىٰ **صُولِحَتْ تَمَاضُرُ امرأتُه عن رُبُع الثُّمُنِ علىٰ ثمانينَ ألفاً**، وتَصَدَّقَ عاصمُ بنُ عَدِيٍّ بمئةِ وَسْقٍ مِن تمر، وجاء أبو عقيلٍ الأنصاريُّ رضيَ الله عنه بصاعٍ مِن تمر، فقال: بِتُّ ليلتي **أَجُرُّ بالجَرِيرِ** علىٰ صَاعَيْن، فتركْتُ صاعاً لِعيالي، وجِئتُ بصاع، فأمَرَهُ رسولُ الله ﷺ أن يَنثُـرَه علىٰ الصَّدَقات، فلَمَزَهُمُ المُنافِقُون، فقالوا: ما أعطىٰ عبدُ الرحمن وعاصمٌ إلا رِياء، وإن كانَ اللهُ ورسولُه لَغَنيَّينِ عن صاعِ أبي عقيل، ولكنَّه أحَبَّ أن يُذكِّرَ بنفسِه لِيُعطىٰ مِنَ الصَّدَقات، فنزلت.

﴿إِلَّا جُهْدَهُمْ﴾: إلا طاقتَهم، قُرِئَ بالفَتْحِ والضَّم، ﴿سَخِرَ ٱللَّهُ مِنْهُمْ﴾: كقولِه: ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [البقرة: ١٥] في أنه خَبَرٌ غيرُ دُعاء، **ألا ترىٰ إلىٰ قوله**: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾.

قوله: (**صُولِحَتْ تماضُـرُ امرأتُه عن**[١] **رُبُعِ الثُّمُن علىٰ ثمانينَ ألفاً**): القِصَّةُ مذكورةٌ في «الاستيعاب»[٢]، وعلىٰ تقديرِ أن تكونَ ثمانين ألفاً تمامَ[٣] حِصَّتِها، يكونُ مجموعُ المالِ ألفا ألفٍ وخمسُ مئةِ ألفٍ وسِتُّونَ ألفاً.

قوله: (**أَجُرُّ بالـجَرِير**): الـجَرير: حَبْلٌ يُـجَرُّ البعيرُ به، بمنزلةِ العِذارِ للدابَّـةِ غيرُ الزِّمَام.

النهاية: «(أنَّ رجلاً يجرُّ الجرير، فأصابَ صاعَينِ مِن تمر، فتَصَدَّقَ بأحدِهما)؛ يُريدُ أنه كانَ يَستَقي الماءَ بحَبْل».

قوله: (**ألا ترىٰ إلىٰ قوله**: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾): أي: عَطْفِ قولِه: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[٤]

---

(١) في الأصول الخطية: «على»، وهو خطأ، وتحرَّف «الثمن» في (ح) إلى: «الثلث».

(٢) «الاستيعاب» لابن عبد البر (٢: ٣٩٦) بحاشية «الإصابة» لابن حجر.

(٣) تحرَّف في (ح) إلى: «ثم».

(٤) قوله: «أي: عطف قوله: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾» سقط من (ح).

[﴿ٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَهُمْ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَفَرُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْفَٰسِقِينَ ﴾ ٨٠]

سألَ عبدُ الله بنُ عبدِ الله بنِ أُبيٍّ رسولَ الله ﷺ، وكانَ رجلاً صالحاً: أنْ يَستغفِرَ لأبيهِ في مَرَضِه، ففعَل، فنـزَلَت، فقال رسولُ الله ﷺ: «إنَّ اللهَ قد رَخَّصَ لي، فسأزيدُ علىٰ السبعين»، فنزلت: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ [المنافقون: ٦].

وقد ذَكَرْنا أنَّ هذا الأمرَ في معنىٰ الخبر، كأنه قيل: لن يَغفِرَ اللهُ لهم استغفَرتَ لهم أم لم تستغفرْ لهم، وأن! فيه معنى الشرط. وذكَرْنا النُّكْتَةَ في المجيءِ به علىٰ لفظِ الأمر، و«السَّبعون» جارٍ مجرىٰ المَثَلِ في كلامِهم للتكثير، قال عليُّ بنُ أبي طالبٍ رضيَ اللهُ عنه:

لَأَصبحَنَّ العاصَ وابنَ العاصي سَبْعينَ ألفاً عاقِدي النَّواصي

علىٰ قولِه ﴿سَخِرَ ٱللَّهُ مِنْهُمْ﴾، ولو كانَ ﴿سَخِرَ ٱللَّهُ مِنْهُمْ﴾ دُعاء، لَزِمَ عَطفُ الخبريِّ علىٰ الطَّلَبي، وإنما خُولِفَ بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه بالجملةِ الاسميةِ والفِعلية، ليُؤذِنَ أنَّ العذابَ الأليمَ وعيدٌ دائم، وأما استِهزاءُ الله إياهُم فعلىٰ التجدُّد، كما قال: ﴿أَوَلَا يَرَوْنَ أَنَّهُمْ يُفْتَنُونَ فِى كُلِّ عَامٍ مَّرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ﴾ [التوبة: ١٢٦]، أو أنَّ السُّخْريةَ قد حَصَلَتْ لهم في الدُّنيا، والعذابَ الأليمَ كائنٌ في الآخرة علىٰ الدوام.

قوله: (وقد ذَكَرْنا أنَّ هذا الأمرَ في معنىٰ الخبر): يعني: في قولِه تعالىٰ: ﴿قُلْ أَنفِقُوا۟ طَوْعًا أَوْ كَرْهًا لَّن يُتَقَبَّلَ مِنكُمْ﴾ [التوبة: ٥٣]، لنُكْتةٍ فيه، وهيَ أنَّ المعنىٰ: استَغفِرْ لهم أو لا تَستغفِرْ لهم، وانظر هل ترىٰ اختِلافاً بينَ حالِ الاستِغفارِ وتَرْكِه.

قوله: (لَأَصْبحَنَّ العاص) البيت: «لَأَصْبَحَنَّ»: مِنَ الصُّبْح، أي: لأُعطِيَنَّ الصَّبُوح، يُقالُ في الحرب: صَبَّحْناهُم، أي: عادَيْناهُم بالخيل، ويومُ الصَّباح: يومُ الغارة، يُريدُ بـ«العاص»:

فإن قلتَ: كيفَ خَفِيَ علىٰ رسولِ الله ﷺ، وهو أفصَحُ العربِ وأخبَرُهُم بأساليبِ الكلام وتمثيلاتِه، والذي يُفهَمُ مِن ذِكرِ هذا العَدَدِ كثرةُ الاستِغفار، كيفَ وقد تَلَاه بقوله: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَفَرُوا﴾ الآية، فبَيَّنَ الصَّارِفَ عن المغفرةِ لهم، ....

الذي عَصَاه، و«ابن العاص»: بيانٌ له، وهو عَمرُو بنُ العاص، «سبعين ألفاً»: أي: مِنَ الجيش، «عاقِدِي النَّواصي»: أي: نواصي خَيْلِهم، والعاقدُ بمعنىٰ المعقود.

رُوِيَ عن عليِّ بنِ عيسىٰ أنه قال: العربُ تُبالِغُ بالسَّبْع وبالسَّبْعين، لأنَّ التعديل[1] في نِصفِ العَقْد، وهو خمسة، وإذا زِيدَ عليها واحدٌ كانَ لأدنىٰ المُبالغة، وإذا زِيدَ اثنان كانَ لأقصىٰ المُبالغة، ولذلكَ قالوا للأسد: سَبْع[2]، لأنه قد ضُوعِفَ قُوَّتُه سَبعَ مَرَّات.

وقال القاضي: «قد شاعَ استِعمالُ السَّبْعةِ والسَّبعينَ والسَّبعِ مئةٍ ونحوِها في التكثير، لاشتِمالِ السَّبعةِ علىٰ جُملةِ أقسامِ العَدَد، فكأنه العَدَدُ بأسْرِه»[3].

وقال صاحبُ «الإيجاز»: «السَّبعةُ أكمَلُ الأعدادِ بجَمْعِها معاني الأعداد، لأنَّ السِّتَّةَ أولُ عَدَدٍ تام، لأنها تُعادِلُ أجزاءَها، إذ نِصفُها ثلاثة، وثُلُثُها اثنان، وسُدُسُها واحد، وجُملَتُها سِتّ، وهي مَعَ الواحِدةِ[4] سبع، فكانت كامِلة، إذ ليسَ بعدَ التمآم سِوىٰ الكمال، ولعلَّ واضِعَ اللغة سَمَّىٰ الأسَدَ سَبْعاً لكمالِ قُوَّتِه، كما أنه أسدٌ لإسآدِهِ في السَّيْر، ثم «سبعون» غايةُ الغاية، إذ الآحادُ غايتُها العَشَرات، فكانَ المعنىٰ: أنه لا يُغفَرُ لهم، وإن استَغفَرتَ أبداً»[5].

قوله: (كيفَ خَفِيَ): أي: هذا المعنىٰ، وهو أنَّ السَّبعينَ مَثَلٌ في التكثير.

---

(١) كذا في (ط) و(ف)، وفي (ح): «التقدير».

(٢) بضَمِّ الباء وسكونها: لغتان، وضبطتُها بسكونها لأنه أنسَبُ للسياق، وإن كان الضَّمُّ أشهر.

(٣) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٦٢).

(٤) في (ح): «وهي من الوحدة سبع»، ولا معنىٰ له، وفي (ف): «وهي مع الواحد»، والمثبت من (ط)، وهو الموافق لما في «إيجاز البيان».

(٥) «إيجاز البيان عن معاني القرآن» (١: ٣٨٧-٣٨٨).

حتىٰ قال: «قد رَخَّصَ لي ربي، فسأزيدُ علىٰ السَّبْعين»؟

قلتُ: لم يخفَ عليه ذلك، ولكنَّه خَيَّلَ بما قالَ إظهاراً لغايـةِ رحمتِهِ ورأفتِهِ علىٰ مَنْ بُعِثَ إليه، كقولِ إبراهيمَ عليه السَّلام: ﴿وَمَنْ عَصَانِي فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [إبراهيم: ٣٦]، وفي إظهارِ النَّبيِّ ﷺ الرأفةَ والرحمة: لُطْفٌ لأُمتِهِ ودُعاءٌ لهم إلىٰ ترحُّم بعضِهم علىٰ بعض.

قوله: (قد رَخَّصَ لي ربي، فسأزيدُ علىٰ السَّبْعين): قال في «الانتصاف»: «أنكَرَ القاضي[1] حديثَ الاستِغفارِ ولم يُصَحِّحْه، وقَبِلَه قوم، وجَعَلُوهُ عُمْدَةَ مفهوم المُخالَفة»[2].

وقلت: إنما يُنكِرُه مَنْ لا يَدَ له في عِلمِ الحديث، والحديثُ رواه البخاريُّ ومُسلِمٌ وابنُ ماجَهْ والنَّسائيُّ[3] عن ابنِ عُمَرَ قال: قال رسولُ الله ﷺ لِعُمَرَ رضيَ اللهُ عنه: «إنما خَيَّـرَني اللهُ تعالىٰ، فقال: ﴿ٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ الآية، وسأزيدُ علىٰ السَّبْعين».

قوله: (ولكنَّه خَيَّلَ بما قال): أي: صَوَّرَ في خَيالِهِ أو في خَيالِ السَّامِعِ ظاهرَ اللفظ ـ وهو العَدَدُ المخصوص ـ، دونَ المعنىٰ الخفيِّ المُراد ـ وهو التكثير ـ، كما أنَّ إبراهيمَ عليه السَّلامُ ما

---

(١) أي: الإمام الباقلاني المتوفى سنة ٤٠٣هـ ـ وإن كان يُتوهم أنَّ المراد به البيضاوي، كما هي عادة المؤلف رحمه الله تعالىٰ إذا أطلق «القاضي»، لكن الكلام هنا لابن المُنَيِّر لا للمؤلف ـ وكلام الإمام أبي بكر الباقلاني في هذا الحديث منقول في «عمدة القاري» للعيني، في شرح الحديث (٤٦٧٢).

(٢) «الانتصاف» لابن المُنَيِّر (٢: ٢٠٥) بحاشية «الكشاف».

(٣) البخاري (٤٦٧٠) و(٤٦٧٢)، ومسلم (٢٤٠٠) و(٢٧٧٤)، وابن ماجَهْ (١٥٢٣)، والنسائي (١٩٠٠)، وهو أيضًا عند الترمذي (٣٠٩٨).

لكن أخرجه البخاري (١٣٦٦) و(٤٦٧١)، والترمذي (٣٠٩٧)، النسائي (١٩٦٦) من حديث ابن عباس، عن عمر، بلفظ: «لو أعلم أني إن زدتُ علىٰ السبعين يُغفَرُ له لزدتُ عليها».

والحادثة واحدة، واللفظان مختلفان بل مُتنافيان، فلا شك أن الحديث في أحدهما مرويٌّ بالمعنىٰ، ولفظ حديث ابن عباس لا إشكال فيه، فهو أولىٰ بالقَبول والتعويل عليه.

وعليه فإنكار صحة حديث ابن عمر: إن أُريد به لفظ: «سأزيده علىٰ السبعين» خاصّة: فله وجه، أما إن أُريد القصة بتمامها فلا، والله تعالىٰ أعلم.

....

عَدَّ عِصيانَه ـ في قوله: ﴿وَمَنْ عَصَانِي﴾ ـ عصيانَ الله المُرادَ منه عبادةُ الأصنام لدلالةِ السِّياق، كما سيجيء(١)، فعقَّبه بقولِه: ﴿فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [إبراهيم: ٣٦]، لغايةِ رحمتِهِ ورأفتِهِ علىٰ أُمَّتِه، وهو من أسلوبِ التَّوْرية(٢)، وهو أن يُطلَقَ لفظٌ له معنيان: قريبٌ وبعيد، فيُرادُ البعيدُ منهما، كقولِ القَبعثَرىٰ ـ في جوابِ الحجَّاج: «لأحمِلَنَّكَ علىٰ الأدهَم»ـ: «مِثلُ الأمير حَمَلَ علىٰ الأدهَمِ والأشهَب»(٣)، أبرَزَ الوعيدَ في مَعرِضِ الوعد.

قال القاضي: «فَهِمَ رسولُ الله ﷺ مِنَ «السَّبعين» العَدَدَ المخصوص؛ لأنه الأصل، فجَوَّزَ أن يكونَ ذلك حَدّاً يُخالِفُه حُكمُ ما وراءه، وقولُه: ﴿وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْفَـٰسِقِينَ﴾ كالتنبيهِ علىٰ عُذْرِ الرسولِ ﷺ في استِغفارِه، وهو عَدَمُ يأسِهِ مِن إيمـانهم ما لم يَعلَم أنهم مطبوعونَ علىٰ الضَّلالة، والممنوعُ هو الاستِغفارُ بعدَ العِلم، لقولِهِ تعالىٰ: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن يَسْتَغْفِرُواْ لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوٓاْ أُوْلِى قُرْبَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَـٰبُ ٱلْجَحِيمِ﴾ [التوبة: ١١٣]»(٤).

---

(١) في تفسير الآية المذكورة من سورة إبراهيم (٨: ٦١٣).

(٢) تحرف في (ح) إلى: «التوبة».

(٣) عبارةُ المُؤلِّف مختصـرة، وتفصيلُها: أنَّ الحجاج تَوَعَّدَ القَبَعثَرىٰ بقوله: «لأحمِلَنَّكَ على الأدهَم»، يعني بالأدهم: القَيْد، فأجابَه القَبَعثَرىٰ مُتَجاهِلاً كونَ المُرادِ بالأدهم القَيْد: «مِثْلُ الأمير حَمَلَ ـ أو: يَحمِلُ، كما في بعض المصادر ـ على الأدهَم والأشهب»، يعني: الأدهَمَ والأشهَبَ من الخيل، فجَعَلَ الوعيدَ وَعْداً، فقال له الحجاج: «إنه الحديد»، أي: أقصِدُ بالأدهَم الأدهَمَ من الحديد، وهو القَيْد، فقال القَبَعثَرىٰ: «لأن يكونَ حديداً خيرٌ من أن يكون بَليداً»، يعني: أَن يكونَ الفَرَسُ ذا قوةٍ وحِدَّة، خيرٌ من أن يكونَ ذا بَلادة وضَعْف وفُتُور.
وهذا الأسلوبُ من الجواب يُسَمِّيه علماءُ البلاغة: «أسلوب الحكيم»، وسَمَّـاه الإمامُ عبد القاهر الجرجاني في «دلائل الإعجاز» ص١٠٧: «مغالطة».
وانظر: «فقه اللغة» للثعالبي ص٣٣٩، و«فصل المقال في شرح كتاب الأمثال» ص٥٣، و«مفتاح العلوم» للسَّكَّاكي ص٣٢٧-٣٢٨، و«المختصر» للتفتازاني ص١٢١-١٢٢، و«الكليات» للكفوي (١: ١٦٨).

(٤) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٦٢).

[﴿ فَرِحَ ٱلْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خِلَٰفَ رَسُولِ ٱللَّهِ وَكَرِهُوٓاْ أَن يُجَٰهِدُواْ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَقَالُواْ لَا تَنفِرُواْ فِى ٱلْحَرِّ ۗ قُلْ نَارُ جَهَنَّمَ أَشَدُّ حَرًّا ۚ لَّوْ كَانُواْ يَفْقَهُونَ ﴾ ٨١]

﴿ٱلْمُخَلَّفُونَ﴾: الذينَ استأذنوا رسولَ الله ﷺ مِنَ المُنافِقين، فأَذِنَ لهم، وخَلَّفَهم في المدينةِ في غَزْوةِ تبوك، أو الذينَ خَلَّفَهم كَسَلُهم ونفاقُهم والشَّيْطان، ﴿بِمَقْعَدِهِمْ﴾: بقُعُودِهِم عن الغَزْو، ﴿خِلَٰفَ رَسُولِ ٱللَّهِ﴾: خَلفَه، يُقال: أقام خِلافَ الحيِّ، بمعنىٰ: بعدَهم، ظَعَنُوا ولم يَظعَن معهم، وتَشهَدُ له قِراءةُ أبي حيوة: «خَلفَ رسولِ الله»، وقيل: هو بمعنىٰ المُخالَفة، لأنهم خَالَفُوهُ حيثُ قَعَدُوا ونَـهَض، **وانتصابُه علىٰ أنه مفعولٌ له** أو حال، أي: قَعَدُوا لمُخالَفتِه، أو: مُخالِفينَ له.

﴿أَن يُجَٰهِدُواْ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ﴾ **تعريضٌ بالـمُؤمنين**، وبتَحَمُّلِهم المَشَاقَّ العِظامَ لِوَجْهِ الله تعالىٰ، **وبما فَعَلُوا مِن بَذْلِ أموالِهم وأرواحِهم** في سبيلِ الله تعالىٰ، وإيثارِهم ذلكَ علىٰ الدَّعَة والخفض، **وكَرِهَ ذلكَ** المُنافِقون، وكيفَ لا يَكـرَهُونَه وما فيهم ما في المُؤمنينَ مِن باعِثِ الإيمان وداعي الإيقان؟!

قوله: (**وانتِصابُه علىٰ أنه مفعولٌ له**): قال أبو البقاء: «و﴿خِلَٰفَ﴾ ظرفٌ بمعنىٰ: خَلْف، أي: بَعْد، والعاملُ فيه «مَقعَد» أو ﴿ فَرِحَ ﴾، وقيل: هو مفعولٌ مِن أجلِه، فعلىٰ هذا هو مَصدَر، أي: لمُخالَفَتِه، وقيل: هو مصدرٌ دَلَّ عليه الكلام، لأن مَقعَدَهُم عنه تخلُّف»(١).

قوله: (﴿أَن يُجَٰهِدُواْ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ﴾ **تعريضٌ بالمُؤمنين**): يعني: في ذِكرِ المُجاهَدةِ بالأموالِ والأنفُسِ تعريضٌ بالمُؤمنين ومَدْحٌ لهم، وذَمٌّ للمُنافِقين.

قوله: (**وبما فَعَلُوا مِن بَذْلِ أموالِهم وأرواحِهم**) إلىٰ آخره: عطفٌ تفسيريٌّ علىٰ قوله: «وبتَحَمُّلِهمُ المَشَاقَّ العِظامَ لوَجْهِ الله»، وهو علىٰ هذا تفسيرٌ لقولِه: «بالمُؤمنينَ أيضاً».

قوله: (**وكَرِهَ ذلك**): المُشارُ إليه هو المذكورُ مِن بَذْلِ الأموالِ والإيثار. و«كَرِهَ»: إما حالٌ مِن فاعِلِ «فَعَلُوا»، و«قد» مُقدَّرة، أو مِنَ الراجِعِ المنصوبِ إلىٰ «ما».

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٥٣).

﴿قُلۡ نَارُ جَهَنَّمَ أَشَدُّ حَرّٗاۚ﴾ **استِجهالٌ لهم**، لأنَّ مَنْ تَصَوَّنَ مِن مَشَقَّةِ ساعة، فوقعَ بسَبَبِ ذلكَ التَّصَوُّنِ في مَشَقَّةِ الأبد، كان أجهَلَ مِن كُلِّ جاهِل، ولبعضِهم:

مَسَـرَّةُ أحقابٍ تَلَقَّيتَ بعدَها ... مَسَاءَةَ يومٍ أَرْيُها شَبَهُ الصَّابِ

فكيفَ بأنْ تَلقَىٰ مَسَـرَّةَ ساعةٍ ... وَراءَ تَقَضِّيها مَسَاءَةُ أحقـابِ

[﴿فَلۡيَضۡحَكُواْ قَلِيلٗا وَلۡيَبۡكُواْ كَثِيرٗا جَزَآءَۢ بِمَا كَانُواْ يَكۡسِبُونَ﴾ ٨٢]

معناه: فسيَضحَكُونَ قليلاً، ويَبكُونَ كثيراً ﴿جَزَآءَۢ﴾، إلا أنه أُخرِجَ علىٰ لَفْظِ الأمر؛ للدَّلالةِ علىٰ أنه **حَتْمٌ واجِبٌ** لا يكونُ غيرُه، ....

قوله: (**استِجهالٌ**[1] **لهم**): يعني نَظَـرُوا إلىٰ هذا الـحَرِّ النَّـزْر[2]، وغَفَلُوا عن تلكَ النارِ التي لا تُقاسُ حرارتُها بشيءٍ مِنَ النِّيران، بَلْهَ حَرِّ القَيْظ، ومَنْ تَصَوَّنَ مِن مَشَقّةِ ساعة، فوَقَعَ به في مَشَقّةِ الأبد: كانَ أجهَلَ مِن كُلِّ جاهل.

ويُمكِنُ أن يُقال: إنَّ قولَه: ﴿لَّوۡ كَانُواْ يَفۡقَهُونَ﴾ تتميمٌ للتجهيل، أي: قُلْ لهم هذا وجَهِّلْهُم به[3]، وليتَهم يَفقَهُونَ ما تَعنيهِ بقَولِك. قال القاضي: «﴿لَّوۡ كَانُواْ يَفۡقَهُونَ﴾ أنها كيفَ هي، ما اختاروها بإيثارِ الدَّعَةِ علىٰ الطاعة»[4].

قوله: (**مَسَـرَّةُ أحقاب**) البيتيـن: «الأحقاب»: الأزمانُ الكثيرة، و«الأَرْي»: العَسَـل، و«الصَّاب»: نَبتٌ مُرٌّ، وقيل: هو الحنظل، «مَساءةُ أحقاب»: مُبتَدأ، والخبرُ «وَراءَ تَقَضِّيها»، والجملةُ ثاني مفعولي «تلقىٰ».

قوله: (**حَتْمٌ واجب**): لأنَّ الأمرَ لا يحتملُ الصِّدقَ والكذب، كما يَحتَمِلُه الخبر، ولذلك قال: «لا يكونُ غيرُه»، أو أنَّ أمرَ الله للأشياءِ حَتْمٌ لوُجُودِها وقَطْعٌ في كَوْنـها لقولِهِ تعالىٰ: ﴿أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]، و﴿فَقَالَ لَهُمُ ٱللَّهُ مُوتُواْ﴾ [البقرة: ٢٤٣].

---

(١) تحرَّف في (ح) إلى: «استجهان».

(٢) تحرَّف في (ح) إلى: «الحق الفوز»، والمُثبَت من (ط) و(ف)، يُريد: الحر القليل العارض.

(٣) في (ح): «قيل لهم هذا وحصلهم به»، ولم يظهر لي وجهُه، والمُثبَت من (ط) و(ف).

(٤) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٦٢).

يُروىٰ: أنَّ أهلَ النِّفاقَ يَبكُونَ في النارِ عُمُرَ الدُّنيا، **لا يَرقأُ لهم دَمْعٌ** ولا يَكتَحِلُونَ بنَوْم.

[﴿ فَإِن رَّجَعَكَ ٱللَّهُ إِلَىٰ طَآئِفَةٍ مِّنْهُمْ فَٱسْتَـْٔذَنُوكَ لِلْخُرُوجِ فَقُل لَّن تَخْرُجُوا۟ مَعِىَ أَبَدًا وَلَن تُقَـٰتِلُوا۟ مَعِىَ عَدُوًّا ۖ إِنَّكُمْ رَضِيتُم بِٱلْقُعُودِ أَوَّلَ مَرَّةٍ فَٱقْعُدُوا۟ مَعَ ٱلْخَـٰلِفِينَ ﴾ ٨٣]

وإنما قال: ﴿إِلَىٰ طَآئِفَةٍ مِّنْهُمْ﴾؛ لأنَّ منهم مَنْ تابَ عن النِّفاقِ ونَدِمَ علىٰ التَّخَلُّف، أو اعتَذَرَ بعُذْرٍ صحيح، وقيل: لم يَكُنِ المُتخلِّفُونَ كُلُّهم مُنافِقين، فأراد بالطائفة: المُنافِقين منهم، ﴿فَٱسْتَـْٔذَنُوكَ لِلْخُرُوجِ﴾ يعني: إلىٰ غَزْوةٍ بعدَ غَزْوةِ تبوك، ﴿أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ هيَ الـخَرْجةُ إلىٰ غَزْوةِ تبوك، وكانَ إسقاطُهم عن ديوانِ الغُزاةِ عُقوبةً لهم علىٰ تخلُّفِهم الذي عَلِمَ اللهُ أنه لم يَدْعُهم إليه إلا النفاق، بخِلافِ غيرهم مِنَ المُتخلِّفين، ﴿مَعَ ٱلْخَـٰلِفِينَ﴾ قد مَرَّ تفسيرُه، وقرأ مالكُ بنُ دينار: «مَعَ الـخَلِفِين»؛ علىٰ قَصْرِ الخالِفِين.

فإن قلتَ: ﴿مَرَّةٍ﴾ نكرةٌ وُضِعَت مَوضِعَ «الـمَرَّاتِ» للتفصيل[1]، ....

قوله: (**لا يَرقأُ لهم دَمْع**)، **النهاية**: «رَقَأَ الدَّمعُ يَرقأُ [رُقُوءاً][2] بالضَّمّ: إذا سَكَنَ وانقَطَع، والاسمُ الرَّقُوء بالفَتْح».

قوله: (**مَوضِعَ الـمَرَّاتِ للتفصيل**): صَحَّ بالصَّادِ المُهمَلة، يعني: أنَّ «أفعَلَ» التفضيل: إذا أُريدَ به بيانُ زيادتِهِ في المعنىٰ، يقتضي أن يكونَ المُفَضَّلُ داخِلاً فيما أُضيفَ إليه، فالأصلُ الجمع، فوُضِعَ[3] المُفرَدُ مَوضِعَه، لإرادةِ التفصيل، أي: فَصَلَ المذكورُ علىٰ الجِنسِ المذكور إذا فَصلَ الجِنسَ واحِداً بعدَ واحِد، فعلىٰ هذا ﴿أَوَّلَ﴾ بعضُ ما أُضيفَ إليه، وهي ﴿مَرَّةٍ﴾، فحقُّه التأنيث، فلِمَ ذُكِّر؟

(١) في الأصل وفي المطبوع من «الكشّاف»: «للتفضيل»، وأثبتُّ ما يُوافِقُ ضَبْطَ العلامةِ الطِّيبي.

(٢) كلمة «رقوءاً» سقطت من الأصول الخطية، واستدركتُها من «النهاية»، ولا تستقيمُ العبارةُ إلا بها.

(٣) في (ف): «فوصف»، ولا يَصِحُّ، والمُثبتُ من (ط)، والجملةُ ـ من قوله: «التفضيل إذا أريد» إلىٰ قوله: «لإرادة» ـ سقطت من (ح).

فلِمَ ذَكَّرَ اسمَ التفضيلِ المُضافَ إليها، وهو دالٌّ علىٰ واحدةٍ مِنَ المرَّات؟ قلتُ: أكثرُ اللُّغَتَين: هِندٌ أكبرُ النِّساء، وهيَ أكبرُهُنَّ، ثم **إنَّ قولك: هيَ كُبرىٰ امرأة، لا تكادُ تَعثُرُ عليه**، ولكن: هيَ أكبرُ امرأة، وأولُ مرَّة، وآخِرُ مرَّة.

وعن قَتادة: ذُكِرَ لنا أنهم كانوا اثنَيْ عَشَـرَ رجلاً، قيلَ فيهم ما قيل.

[﴿ وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَىٰ قَبْرِهِۦٓ ۖ إِنَّهُمْ كَفَرُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَمَاتُوا۟ وَهُمْ فَٰسِقُونَ ۞ وَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَٰلُهُمْ وَأَوْلَٰدُهُمْ ۚ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُعَذِّبَهُم بِهَا فِى ٱلدُّنْيَا وَتَزْهَقَ أَنفُسُهُمْ وَهُمْ كَٰفِرُونَ ﴾ ٨٤-٨٥]

رُوِي: أنَّ رسولَ الله ﷺ كانَ يقومُ علىٰ قُبورِ المُنافِقين، ويدعو لهم، فلما مَرِضَ رأسُ المُنافقينَ عبدُ الله بنُ أُبيّ، بَعَثَ إليه ليأتيَه، فلما دَخَلَ عليه، ....

قوله: (**إنَّ قَولَكَ: هي كُبرىٰ امرأة، لا تكادُ تَعثُرُ عليه**): قال صاحبُ «الفرائد»: يُمكِنُ أن يُقال: تقديرُه: هندٌ إنسانٌ أكبرُ النساء[١]، وزماناً أولَ مَرَّة[٢]، واختيرَ التذكيرُ لأنَّ التأنيثَ ظاهرٌ هاهنا، واستُغنِيَ عنه كما استغنَوا بـ«تركتُ» عن «وَذَرتُ»[٣]، مثلُه قولُ الذبياني:

نُـبِّئتُ نُعْـماً عـلىٰ الهِجْـرانِ عاتِبـةً ... سَقْياً ورَعْياً لذاكَ العاتِبِ الزاري[٤]

أي: لذلكَ الشَّخْص، قال أبو البقاء: «المرةُ في الأصل: مَصدَرُ: مَرَّ يَمُرّ، ثم استُعمِلَ ظرفاً اتِّساعاً، وهذا يَدُلُّ علىٰ قُوَّةِ شَبَهِ الزِّمانِ بالفِعل»[٥].

---

(١) تحرَّف في (ف) إلىٰ: «هذا لسان أكثر النساء».

(٢) أي: قولُه تعالىٰ: ﴿إِنَّكُمْ رَضِيتُم بِٱلْقُعُودِ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾، تقديرُه: «إنكم رَضيتُم بالقُعودِ زماناً أولَ مرَّة»، و«الزمانُ» مُذكَّر، فلذلك ذَكَّرَ أفعل التفضيل «أوَّل».

(٣) في (ح): «بتركه عن وردت»، والمثبت من (ط) و(ف).

(٤) انظر: «ديوان النابغة الذبياني» ص١٩، وتقدَّم عند الزمخشري في تفسير الآية ٢ من سورة البقرة (٢: ٤٦)، وانظر كلامَه عليه هناك.

(٥) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (١: ٥٢٢).

قال: أهلكَكَ حُبُّ اليهود، فقال: يا رسول الله، بَعَثتُ إليك لِتَستَغفِرَ لي، **لا لِتُؤنِّبَني**، **وسأله أن يُكفِّنَه في شِعارِه** الذي يلي جِلدَه، ويُصَلِّيَ عليه، فلما ماتَ دعاه ابنُه حُبابٌ إلىٰ جنازتِه، فسأله عن اسمِه، فقال: أنتَ عبدُ الله بنُ عبدِ الله، الـحُبَاب: اسمُ شَيْطان، فلما هَمَّ بالصَّلاةِ عليه قال له عُمَر: أتُصَلِّي علىٰ عَدُوِّ الله؟ فنزلت. وقيل: أرادَ أن يُصَلِّيَ عليه، فجَذَبَه جِبريل.

فإن قلتَ: كيفَ جازت له تكرِمةُ المُنافِقِ وتكفينُه في ثوبه؟ قلتُ: كانَ ذلك مُكافأةً له علىٰ صَنيعٍ سَبَقَ له. وذلكَ أنَّ العباسَ عَمَّ رسولِ الله ﷺ، لَـمَّا أُخِذَ ببدر أسيراً، لم يَجِدُوا له قَميصاً، وكان رَجُلاً طُوالاً، فكَسَاهُ عبدُ الله قَميصَه. وقالَ له المُشـركونَ يومَ الـحُدَيبيَة: إنـَّا لا نَأذَنُ لُمحمَّد، ولكنَّا نَأذَنُ لك، فقال: لا، إنَّ لي في رسولِ الله ﷺ أُسْوةً حَسَنة، فشَكَرَ رسولُ الله ﷺ له ذلك.

قوله: (**لا لِتُؤنِّبَني**)، **الجوهري**: «أنَّبَه تأنيباً: عَنَّفَه ولامَه».

قولـه: (**وسألـه أن يُكَفِّنَه في شِعارِه**): عن البخاريِّ ومُسلِمٍ[1] عن جابـر قـال: «أتىٰ رسولُ الله ﷺ عبدَ الله بنَ أُبيٍّ بعدَما أُدخِلَ حُفْرتَه، فأمَرَ به فأُخرِجَ، فوَضَعَه علىٰ رُكبَتَيه، ونَفَثَ فيه مِن رِيقِه، وألبَسَه قَميصَه، قال: وكان كَسَا عَبّاساً قَميصاً»[2].

وفي رواية[3]: «قالَ له ابنُ عبد الله: ألبِسْ عبدَ الله قَميصَكَ الذي يَلي جِلدَكَ».

وفي أخرىٰ[4]: «لـمَّا كانَ يومُ بدرٍ أُتِيَ بأسارىٰ، وأُتِيَ بالعَبَّاس، ولم يكنْ عليه ثوب، فنَظَرَ النبيُّ ﷺ له قَميصاً، فوجدوا قَميصَ عبدِ الله بنِ أُبيّ، يُقدَرُ عليه، فكَسَاهُ إياه، فلذلكَ نَزَعَ النبيُّ ﷺ قَميصَه الذي ألبَسَه». قال ابنُ عيينة: «كانت له عندَ النبيِّ ﷺ يد، فأحَبَّ أن يُكافِئَه».

---

(١) البخاري (١٢٧٠) و(١٣٥٠) و(٥٧٩٥)، ومسلم (٢٧٧٣).

(٢) في (ح): «وكسا عتابياً»، وفي (ف): «وكان كساءً عاتابياً»، وفي (ط): «وكان كساء عبابياً» دون نقط الباء الثانية، وكلها تحريف، والمُثبَت من «صحيح البخاري» (١٣٥٠).

(٣) عند البخاري (١٣٥٠).

(٤) عند البخاري (٣٠٠٨).

وإجابةً له إلىٰ مسألتِهِ إياه، فقد كانَ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ لا يَرُدُّ سائلاً، وكانَ يَتوفَّرُ علىٰ دواعي المُروءة، فعَمِلَ بعاداتِ الكِرام، وإكراماً لابنِهِ الرَّجُلِ الصالح، فقد رُوِيَ أنه قالَ له: «أسأَلُكَ أن تُكفِّنَه في بعضِ قُمصانِك، وأن تقومَ علىٰ قَبْرِه، لا يَشمَت به الأعداء»، وعِلماً بأنَّ تكفينَه في قَميصِه لا ينفَعُه مَعَ كُفْره، فلا فرقَ بينَه وبينَ غيره مِنَ الأكفان، وليكونَ إلباسُه إياه لُطْفاً لغيره، فقد رُوِيَ أنه قيل له: لِـمَ وَجَّهتَ إليه بقَميصِكَ وهو كافِر؟ فقال: «إنَّ قَميصي لن يُغنيَ عنه مِنَ الله شيئاً، وإني أُؤمِّلُ مِنَ الله أن يَدخُلَ في الإسلامِ كثيرٌ بهذا السَّبَب»، فيُروىٰ أنه أسلَمَ ألفٌ مِنَ الخزرج، لَـمَّا رأوهُ طَـلَبَ الاستِشفاءَ بثَوْبِ رسولِ الله ﷺ.

وكذلكَ ترحُّمُه واستِغفارُه كانَ للدُّعاءِ إلىٰ التراحُم والتعاطُف؛ لأنهم إذا رأوهُ يَترَحَّمُ علىٰ مَنْ يُظهِرُ الإيمانَ وباطِنُه علىٰ خِلافِ ذلك، دعا المُسلِمَ إلىٰ أن يَتعطَّفَ علىٰ مَنْ وَاطَأَ قلبُه لِسانَه، ورآهُ حَتْماً عليه.

فإن قلتَ: فكيفَ جازتِ الصَّلاةُ عليه؟ قلتُ: لم يَتَقدَّمْ نهيٌ عن الصَّلاةِ عليهم، وكانوا يُجرَونَ مُجرَىٰ المُسلِمينَ لِظاهِرِ إيمانِهم، لِـمَا في ذلكَ مِنَ المصلحة، **وعن ابنِ عباس: «ما أدري ما هذه الصلاة، إلا أني أعلَمُ أنَّ رسولَ الله ﷺ لا يُخادِع»**.

قوله: (**وإجابةً له إلىٰ مسألتِه**): صَحَّ بالنَّصْبِ عطفاً علىٰ «مكافأةً له»، وكذا «وإكراماً» و«عِلماً»، وكذا قولُه: «وليكونَ إلباسُه إياه لُطْفاً لغيره»، وإنما أدخَلَ اللامَ في الأخير لأن الكَونَ ليسَ فِعْلاً لفاعِلِ الفِعلِ المُعلَّل.

قولـه: (**وعن ابن عباس: ما أدري ما هـذهِ الصَّلاة**): روينا عن البخاريِّ والتـرمذيِّ والنَّسائيِّ[1] عن عُمَرَ رضيَ اللهُ عنه قال: «لـمَّا ماتَ عبدُ الله بنُ أُبيٍّ ابنُ سَلُول، دُعِيَ له رسولُ الله ﷺ ليُصلِّيَ عليه، فلمَّا قامَ رسولُ الله ﷺ وَثَبتُ إليه، وقلت: يا رسول الله، أتُصلِّي

---

(١) البخاري (١٣٦٦) و(٤٦٧١)، والترمذي (٣٠٩٧)، والنسائي (١٩٦٦).

﴿مَاتَ﴾ صِفةٌ لـ﴿أَحَدٍ﴾، وإنما قيل: ﴿مَاتَ﴾ ﴿وَمَاتُواْ﴾ بلفظِ الماضي، والمعنىٰ علىٰ الاستِقبال، علىٰ تقدير الكَوْنِ والوجود؛ لأنه كائنٌ موجودٌ لا محالة، ﴿إِنَّهُمْ كَفَرُواْ﴾ تعليلٌ للنهي.

وقد أُعيدَ قولُه: ﴿وَلَا تُعْجِبْكَ﴾ لأنَّ تجدُّدَ النُّزولِ له شأنٌ في تقريرِ ما نَزَلَ له وتأكيدِه، وإرادةِ أن يكونَ علىٰ بالٍ مِنَ المُخاطَبِ لا ينساهُ ولا يَسهُو عنه، وأن يَعتَقِدَ أنَّ العَمَلَ به مُهِمٌّ يَفتَقِرُ إلىٰ فَضْلِ عِنايةٍ به، لا سِيَّما إذا تَراخَىٰ ما بينَ النُّزولَين، فأشبَهَ ذلكَ الشَّيءَ الذي أهَمَّ صَاحِبَه، **فهو يَرجِعُ إليه في أثناءِ حَديثه ويَتَخلَّصُ إليه**. وإنما أُعيدَ هذا المعنىٰ لِقُوَّتِه فيما يجبُ أن يُحذَرَ منه.

[﴿وَإِذَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ أَنْ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَجَٰهِدُواْ مَعَ رَسُولِهِ ٱسْتَـْٔذَنَكَ أُوْلُواْ ٱلطَّوْلِ مِنْهُمْ وَقَالُواْ ذَرْنَا نَكُن مَّعَ ٱلْقَٰعِدِينَ * رَضُواْ بِأَن يَكُونُواْ مَعَ ٱلْخَوَالِفِ وَطُبِعَ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ * لَٰكِنِ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ جَٰهَدُواْ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ ۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْخَيْرَٰتُ ۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ * أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ ٨٦-٨٩]

يجوزُ أن يُرادَ السُّورةُ بتمامِها، وأن يُرادَ بعضُها، في قوله: ﴿وَإِذَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ﴾، كما يقعُ القُرآنُ والكِتابُ علىٰ كُلِّه، وعلىٰ بَعضِه.

علىٰ ابنِ أُبيّ، وقد قالَ يومَ كذا وكذا: [كذا وكذا](١)؟ أُعَدِّدُ عليه، فتَبسَّمَ رسولُ الله ﷺ، وقال: «أخِّرْ عنِّي يا عُمَر»، قال: فصَلَّىٰ رسولُ الله ﷺ، ثم انصَرَف، فلم يَمكُثْ إلا يسيراً حتىٰ نزلتِ الآيتانِ مِن براءة: ﴿وَلَا تُصَلِّ﴾ إلىٰ قولِه: ﴿وَهُمْ فَٰسِقُونَ﴾. قال: فعَجِبتُ بعدُ مِن جُرأتي علىٰ رسولِ الله ﷺ يومَئذٍ، والله ورسولُه أعلم».

قوله: (**فهو يَرجِعُ إليه في أثناءِ حَديثِه ويَتَخلَّصُ إليه**): ويُسَمَّىٰ هذا الأسلوبُ في البديع: الترجيع.

---

(١) ما بين حاصرتين سقط من الأصول الخطية، وأثبتُّه من مصادر تخريج الحديث، وهو مَقول القول.

وقيل: هيَ (براءة)، لأنَّ فيها الأمرَ بالإيمانِ والجهاد، ﴿أَنْ ءَامِنُواْ﴾ هيَ «أنْ» المُفسِّرة، ﴿أُوْلُواْ ٱلطَّوْلِ﴾: ذَوُو الفَضْلِ والسَّعَة؛ مِن: طَـالَ عليه طَوْلاً، ﴿مَعَ ٱلْقَـٰعِدِينَ﴾: الذينَ لهم عِلَـةٌ وعُذرٌ في التَّخَـلُّف، ﴿فَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ﴾ ما في الجِهادِ مِنَ الفَوْزِ والسَّعَادة، وما في التَّخَلُّفِ مِنَ الشَّقَاءِ والهلاك.

﴿لَـٰكِنِ ٱلرَّسُولُ﴾ أي: إنْ تخلَّفَ هؤلاءِ فقد نَـهَدَ إلىٰ الغَزْوِ مَنْ هو خيرٌ منهم وأخلَصُ نيَّـةً ومُعتَقداً، كقوله: ﴿فَإِن يَكْفُرْ بِهَا هَـٰٓؤُلَآءِ فَقَدْ وَكَّلْنَا بِهَا قَوْمًا﴾ [الأنعام: ٨٩]، ﴿فَإِنِ ٱسْتَكْبَرُواْ فَٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ﴾ [فصلت: ٣٨].

﴿ٱلْخَيْرَٰتُ﴾ تتَناوَلُ مَنافِعَ الدَّارَيْن؛ لإطلاقِ اللفظ، وقيل: الـحُوْر، لِقولِه: ﴿فِيهِنَّ خَيْرَٰتٌ﴾ [الرحمن: ٧٠].

قوله: (وقيل: هي براءة): عطفٌ علىٰ قوله: «أن يُرادَ السُّورةُ بتمامها»، أي: أيَّ سورةٍ كانت، ولا تخلو كُلُّ سورةٍ مِنَ الاشتِمالِ علىٰ الأمرِ بالإيمانِ والجِهادِ إما حقيقةً أو ضِمناً، لأنَّ المقصودَ الأوليَّ مِن إنزالِها الدعوةُ إلىٰ الله تعالىٰ وإلىٰ طريقِ الحق.

[قوله: (﴿أَنْ ءَامِنُواْ﴾ هي «أنْ» الـمُفسِّرة)][1]: قال أبو البقاء: «﴿أَنْ ءَامِنُواْ﴾، أي: آمِنُوا، والتقديرُ: يُقالُ فيها: آمِنوا. وقيل: ﴿أَنْ﴾ هاهنا مَصدَريَّة، تقديرُه: أُنزِلَتْ بأنْ آمِنُوا، أي: بالإيمان»[2]. وإنما اختارَ المُصنِّفُ أن تكونَ مُفسِّرة، لأنَّ قولَهم في الجواب: ﴿ذَرْنَا نَكُن مَّعَ ٱلْقَـٰعِدِينَ﴾ يستَدعي الأمرَ بالجهاد، وفي جَعْلِها مَصدَريَّةً ثم تأويـلِها بالأمر - أي: مُلتَبِسة بالإيمان، أي: بالأمرِ بالإيمان - توسيعُ الدائرة.

قوله: (نَـهَدَ[3] إلىٰ الغَزْو): يَنهَدُ - بالفتح[4] -: يَنهَضُ مُحتَشِداً مُستَعِدّاً مُتهيِّئاً.

---

(١) ما بين حاصـرتين لم يرد في الأصول الخطية، وأضفتُه للتوضيح.

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٥٤).

(٣) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «فهذا».

(٤) أي: بفتح الهاء، فيكونُ من باب «نَفَعَ»، ويجوزُ فيه ضمُّها أيضاً من باب «قتَل»، والمصدرُ علىٰ البابين واحد، وهو «نَـهَدَ نَهْداً». انظر: «المصباح المنير» للفيومي، مادة (نهد).

[﴿وَجَآءَ ٱلۡمُعَذِّرُونَ مِنَ ٱلۡأَعۡرَابِ لِيُؤۡذَنَ لَهُمۡ وَقَعَدَ ٱلَّذِينَ كَذَبُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥۚ سَيُصِيبُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۡهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٞ﴾ ٩٠]

﴿ٱلۡمُعَذِّرُونَ﴾ مِن: عَذَّرَ في الأمر: إذا قَصَّرَ فيه وتوانىٰ ولم يَجِدَّ، وحقيقتُه: أن يُوهِمَ أنَّ له عُذْراً فيما يَفعَل، ولا عُذْرَ له. أو: المُعتَذِرُون ـ بإدغامِ التاءِ في الذَّال، ونَقْلِ حَرَكتِها إلىٰ العَيْن، ويجوزُ في العربيَّةِ كَسْرُ العَيْنِ لالتِقاءِ السَّاكِنَين، وضَمُّها لإتباعِ الميم، ولكنْ لم تَـثبُتْ بهما قِراءة ـ ، وهُمُ الذينَ يَعتَذِرونَ بالباطل، كقوله: ﴿يَعۡتَذِرُونَ إِلَيۡكُمۡ إِذَا رَجَعۡتُمۡ إِلَيۡهِمۡ﴾ [التوبة: ٩٤].

وقُرِئ: «المُعذِرُون» بالتخفيف، وهو الذي يَجتَهِدُ في العُذْرِ ويَحتَشِدُ فيه، قيل: هُم أَسَدٌ وغَطَفان؛ قالوا: إنَّ لنا عِيالاً، وإنَّ بنا جَهْداً فائذَنْ لنا في التَّخَلُّف. وقيل: هم رَهْطُ عامِرِ بنِ الطُّفَيل؛ قالوا: إنْ غَزَوْنا مَعَكَ غارتْ أعرابُ طَيٍّ علىٰ أهالينا ومواشينا، فقال ﷺ: «سيُغنيني اللهُ عنكم». وعن مُجاهِد: نَفَرٌ مِن غِفَار، اعتَذَرُوا فلم يَعذِرْهُمُ الله. وعن قَتادة: اعتَذَرُوا بالكَذِب.

وقُرِئ: «المُعَّذِّرُون» بتشديدِ العَيْنِ والذَّال؛ مِن: تَعَذَّر، بمعنىٰ: اعتَذَر، وهذا غيرُ صحيح؛ لأنَّ التاءَ لا تُدغَمُ في العَيْن إدغامَها في الطاءِ والزاي والصَّاد؛ في «المُطَّوِّعين» و«ازَّكَّىٰ» و«اصَّدَّق».

وقيل: **أُريدَ المُعتَذِرُونَ بالصِّحّة**، وبه فُسِّـرَ ﴿ٱلۡمُعَذِّرُونَ﴾ و«المُعْذِرُون» ـ علىٰ قِراءةِ ابنِ عباس ـ : الذينَ لم يُفرِّطُوا في العُذْر.

قوله: (وقيل: **أُريدَ المُعتَذِرونَ بالصِّحّة**): أي: بالحَقِّ لا الباطِل.

قال صاحبُ «التقريب»: قوله: «أُريدَ المُعتَذِرونَ بالصِّحّة، وبه فُسِّـرَ ﴿ٱلۡمُعَذِّرُونَ﴾» مُشَدَّداً ومُخفَّفاً[١]، مِن: أعذَرَ: إذا لم يُفرِّط في العُذر. وفيه نَظَر؛ إذِ «المُعذِّر» علىٰ زِنةِ «المُفعِّل» هو المُمرِّضُ والمُقصِّـرُ يَعتَذِرُ بغيرِ عُذر. ذكرَه في «الصِّحاح». تَمَّ كلامُه.

---

(١) أي: المُعذِّرُونَ والمُعذِرُون. وهو صَـريحُ لفظ الزمخشري.

﴿وَقَعَدَ ٱلَّذِينَ كَذَبُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ هُم مُنافِقُو الأعرابِ الذينَ لم يجيئُوا ولم يَعتَذِرُوا، وظَهَرَ بذلكَ أنهم كَذَبُوا اللهَ ورسولَه في ادِّعائِهمُ الإيمان، وقرأ أُبيّ: «كَذَّبُوا» بالتشديد.

﴿سَيُصِيبُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْهُمْ﴾: مِنَ الأعراب، ﴿عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ في الدُّنيا: بالقَتْل، وفي الآخِرة: بالنار.

[﴿لَّيْسَ عَلَى ٱلضُّعَفَآءِ وَلَا عَلَى ٱلْمَرْضَىٰ وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يُنفِقُونَ حَرَجٌ إِذَا نَصَحُواْ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ ۚ مَا عَلَى ٱلْمُحْسِنِينَ مِن سَبِيلٍ ۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ * وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَآ أَجِدُ مَآ أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّواْ وَّأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُواْ مَا يُنفِقُونَ﴾ ٩١-٩٢]

﴿ٱلضُّعَفَآءِ﴾: الـهَرْمَىٰ والزَّمْنىٰ، و﴿ٱلَّذِينَ لَا يَجِدُونَ﴾: الفقراء، قيل: هُم مُزَينةُ وجُهَينةُ وبنو عُذْرة. و«النُّصْحُ لله ورسولِه»: الإيمانُ بهما، ....

والمذكورُ في «الصِّحاح»: «﴿ٱلْمُعَذِّرُونَ مِنَ ٱلْأَعْرَابِ﴾: يُقرأُ بالتشديد والتخفيف: أما «المُعذِّر» بالتشديد: فقد يكونُ مُحِقّاً وقد يكونَ غيرَ مُحِقّ؛ فأما المُحِقُّ فهو في المعنىٰ: المُعتَذِر، لأنَّ له عُذْراً، لكنَّ التاءَ قُلِبَتْ ذالاً، فأُدغِمَت فيها، وجُعِلَت حَرَكَتُها علىٰ العَين، كما قُرِئ: «يَخَصِّمُون» بفَتح الخاء(١)، ويجوزُ كَسْرُ العَينِ لاجتِماع الساكِنَين، ويجوزُ ضَمُّها إتباعاً للميم.

وأما الذي ليسَ بمُحِقٍّ فهو المُعذِّر، علىٰ جهة المُفعِّل(٢)، لأنه المُمرِّضُ والمُقصِّرُ يَعتَذِرُ بغيرِ عُذْر.

وكانَ ابنُ عباسٍ يقرأ: «وجاءَ المُعذِرُون» ـ مُخَفَّفةً، مِن: أعذَرَ ـ ويقول: والله هكذا أُنزِلَت، وكان يقول: لعنَ اللهُ المُعذِّرين! كأنَّ الأمرَ عندَه أنَّ المُعذِّرَ ـ بالتشديد ـ هو المُظهِرُ للعُذْرِ اعتِلالاً مِن غيرِ حقيقةٍ له في العُذْر، وهذا لا عُذْرَ له. والمُعذِر: الذي له عُذْر(٣). وقد بَيَّنا الوجهَ الثاني في المُشَدَّد».

---

(١) أي: في قوله تعالى: ﴿مَا يَنظُرُونَ إِلَّا صَيْحَةً وَٰحِدَةً تَأْخُذُهُمْ وَهُمْ يَخِصِّمُونَ﴾ [يس: ٤٩]، وأصلُ ﴿يَخِصِّمُونَ﴾: يَختَصِمُون.

(٢) في (ح): «على جهل المفعل»، وهو تحريف.
والمُراد بقوله: «على جهة المُفعِّل»: أنَّ «المُعذِّر» هنا من «عَذَّر»، وليس من «اعتذر»، كما هو في الوجه الأول.

(٣) في (ح): «والمُعذِر: له عُذر»، وفي (ف): «والمُعذر: الذي عذر»، والمُثبَتُ مِنَ (ط)، وهو المُوافقُ لِـما في «الصِّحاح».

وطاعتُهما في السِّرِّ والعَلَن، وتَوَلِّيهما، والحبُّ والبُغْض فيهما، **كما يَفعَلُ المُوالي النَّاصِحُ بصاحبه**، ﴿عَلَى ٱلْمُحْسِنِينَ﴾: علىٰ النَّاصِحِين المُعْذِرين، ومعنىٰ: «لا سَبيلَ عليهم»: لا جُناحَ عليهم، ولا طريقَ للعِتابِ عليهم.

﴿قُلْتَ﴾ حالٌ من الكافِ في ﴿أَتَوْكَ﴾، و«قَدْ» قبلَه مُضمَرة، كما قيلَ في قوله: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠]، أي: إذا ما أتَـوْكَ قائِلاً: لا أَجِدُ ﴿تَوَلَّوا﴾.

وقد حَصَرَ اللهُ المَعْذُورينَ في التَّخَلُّف: الذينَ ليسَ لهم في أبدانهم استِطاعة، والذينَ عَدِمُوا آلةَ الخروج، والذين سألوا المَعُونةَ فلم يَجِدُوها.

وقيل: **المُستَحمِلُون: أبو موسىٰ الأشعريُّ وأصحابُه**. ....

فعلىٰ هذا قولُه: «الـمُعتَـذِرُونَ بالصِّحَّة» معطوفٌ علىٰ قولِه: «وهُمُ الذينَ يَعتَـذِرُونَ بالباطل»، والوجهانِ مَبْنيَّانِ علىٰ قوله: «أو المُعتَذِرون بإدغام التاء»، وهو عطفٌ علىٰ قوله: «مِن: عَذَّرَ في الأمر».

فالحاصِل: أنَّ ﴿ٱلْمُعَذِّرُونَ﴾ إما محمولٌ علىٰ أنه مِنَ المُفعِّل، مِن: عَذَّر في الأمر: إذا قَصَّر فيه، أو علىٰ: مُعتَذِرون، بإدغام التاء، وهو أيضاً إما أن يُرادَ منه الذينَ يَعتَذِرُونَ بالباطِلِ[1]، كما ذهبَ إليه ابنُ عباس، أو أُريدَ المُعتَذِرُونَ بالصِّحَّة، أي: بالحقِّ لا الباطل، كما ذكره الجوهري. ومعنىٰ قراءةِ ابنِ عَبَّاسٍ مِن هذا الأخير.

قوله: (**كما يَفعَلُ المُوالي الناصِحُ بصاحِبه**): يُريد: أنَّ النُّصْحَ لله ولرسولِهِ مُستَعارٌ للإيمانِ والطاعةِ والتَّولِّي والحبِّ والبُغضِ فيهما.

قوله: (**المُستَحمِلُونَ أبو موسىٰ [الأشعريُّ] وأصحابُه**): عن أبي موسىٰ قال: أتيتُ رسولَ الله ﷺ في رَهْطٍ مِنَ الأشعَرِيِّينَ نَستَحمِلُه، قال: «والله لا أحمِلُكم، وما عندي ما أحمِلُكُم عليه». ثم لَبِثْنا ما شاءَ الله، فأُتِيَ بإبل، فأمَرَ لنا بثَلاثِ ذَوْد، فلما انطَـلَقْنا قال بعضُنا لبعض: لا باركَ اللهُ لنا، أتينا رسولَ الله ﷺ نَستَحمِلُه، فحَلَفَ أن لا يَحمِلَنا. قال أبو موسىٰ:

---

(١) من قوله: «والوجهان مبنيان» إلى هنا، سقط من (ح).

وقيل: البكَّاؤون، وهُم سِتَّةُ نَفرٍ مِنَ الأنصار.

﴿تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ﴾: كقولك: تفيضُ دَمْعاً، وهو أبلَغُ مِن: يَفيضُ دَمْعُها، لأنَّ العَينَ جُعِلَتْ كأنَّ كُلَّها دَمْعٌ فائض، و﴿مِنَ﴾ للبيان، كقولك: **أفدِيكَ مِن رَجُل**، ......

فأتينا النبيَّ ﷺ، فذَكَرْنا ذلكَ له، فقال: «ما أنا حَمَلتُكُم، بلِ اللهُ حَمَلَكُم، إني واللهِ لا أحلِفُ علىٰ يمينٍ فأرىٰ غيرَها خيراً منها إلا كَفَّرتُ عن يميني وأتيتُ الذي هو خير». هذه روايةُ النَّسائيِّ[١]، وفي روايةِ البخاريِّ ومُسلِمٍ[٢] نحوُ هذه.

قوله: (**وقيل البَكَّاؤون، وهُم سِتَّةُ نَفَرٍ مِنَ الأنصار**): قال مُحيي السنة: «هُم سبعةُ نَفَر، سُمُّوا البَكَّائين: مَعقِلُ بنُ يسار، وصَخْرُ بنُ خَنْساء، وعبدُ الله بنُ كعبٍ الأنصاري، وعُلْبَةُ[٣] ابنُ زيدٍ الأنصاري، وسالمُ بنُ عُمَير، وثعلبةُ بنُ عَنَمة، وعبدُ الله بنُ مُغَفَّل المُزَني، أتَوْا رسولَ الله ﷺ فقالوا: يا رسولَ الله، إنَّ اللهَ قد نَدَبْنا إلىٰ الخروج مَعَكَ فاحمِلْنا، فقال رسولُ الله ﷺ: «لا أجِدُ ما أحمِلُكُم عليه، فوَلَّوْا وهُم يبكون»، الحديث»[٤].

قوله: (و﴿مِنَ﴾ **للبيان، كقولك: أفديكَ مِن رَجُل**): يعني: «مِن» تجريد، جُرِّدَ من الرَّجُلِ شَخْصٌ، فخُوطِبَ بقوله: أفديك، وهو هو، وهو مِن قَولِك: رأيتُكَ مِن أسد، وهو أبلَغُ مِن قَولِك: رأيتُ منكَ أسداً، فكذلك جَرَّدَ مِنَ الدَّمْع أعيُناً، وجُعِلَت كأنها دُمُوعٌ فائضة، وهو المُرادُ مِن قولِه: «لأنَّ العَينَ جُعِلَت كأنَّ كُلَّها دَمْعٌ فائض».

---

(١) في «سننه» (٣٧٨٠).

(٢) البخاري (٣١٣٣) و(٤٣٨٥) و(٥٥١٨) و(٦٦٢٣) و(٦٦٤٩) و(٦٦٨٠) و(٦٧١٨) و(٧٥٥٥)، ومسلم (١٦٤٩).

(٣) في (ط) و(ح): «عُليَّة»، ولكن لم تُنقَّط الياء في (ط)، إلا أنها ضُبطت بالتشديد، وهو تحريف، والكلمة غير واضحة في (ف)، والمُثبَت من «معالم التنزيل» للبغوي، وهو الصوابُ في اسمه، كما ضبطه الحافظ ابن حجر في «الإصابة» (٤: ٥٤٦).

(٤) «معالم التنزيل» للبغوي (٤: ٨٤).

ومحلُّ الجارِّ والمجرور: النَّصبُ علىٰ التمييز، ﴿أَلَّا يَجِدُواْ﴾: لِئَلَّا يَجِدُوا، ومَحلُّه نصبٌ علىٰ أنه مفعولٌ له، **وناصبُه المفعولُ له الذي هو** ﴿حَزَنًا﴾.

[﴿إِنَّمَا ٱلسَّبِيلُ عَلَى ٱلَّذِينَ يَسْتَـْٔذِنُونَكَ وَهُمْ أَغْنِيَآءُ ۚ رَضُواْ بِأَن يَكُونُواْ مَعَ ٱلْخَوَالِفِ وَطَبَعَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ * يَعْتَذِرُونَ إِلَيْكُمْ إِذَا رَجَعْتُمْ إِلَيْهِمْ ۚ قُل لَّا تَعْتَذِرُواْ لَن نُّؤْمِنَ لَكُمْ قَدْ نَبَّأَنَا ٱللَّهُ مِنْ أَخْبَارِكُمْ ۚ وَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ ثُمَّ تُرَدُّونَ إِلَىٰ عَـٰلِمِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَـٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ ٩٣-٩٤]

فإن قلتَ: ﴿رَضُواْ﴾ ما مَوقِعُه؟ قلتُ: هو استِئناف، ....

فإن قلتَ: ذكر في المائدة[1] هذا الوجه، وجَعَلَ ﴿مِنَ﴾ ابتدائيةً حيثُ قال: «فجُعِلَت أعيُنُهم كأنها تفيضُ بأنفُسِها»، وقال: «﴿مِنَ﴾ لابتداء الغاية، علىٰ أنَّ فَيْضَ الدَّمْعِ ابتَدَأَ ونَشَأَ مِن معرفةِ الحق، وكانَ مِن أجلِهِ وبسَبَبِه»، فهل مِن فَرْق؟

قلتُ: أما مِن حيثُ المعنىٰ والمُبالَغةُ فلا، وأما مِن حيثُ الطريقة: فإنَّ طريقةَ ذلك ما ذكرناه[2] عن صاحب «الانتصاف»: «أصْلُه: فاضَ دَمْعُ عَيْنِه، ثم: فاضَتْ عَينُه دَمْعاً، فحُوِّلَ الفاعل، وجُعِلَ تمييزاً للإبهام والتبيين، ثم: فاضَتْ عَينُه مِنَ الدَّمْع، فلم يَبْنِهِ علىٰ الأصل، بل أبرَزَهُ في صُورةِ التعليل»[3]، وطريقةُ هذه[4] طريقةُ التجريد كما بيَّناها.

قوله: (**وناصِبُه المفعولُ له**): أي: قوله: ﴿حَزَنًا﴾، فهو مِنَ التداخُل في المفعولِ له.

---

(١) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «الفائدة»، والمُثبَتُ من (ط) و(ف)، وهو الصوابُ، لأنَّ المرادَ أنَّ الزمخشريَّ ذكر ذلك في تفسير سورة المائدة، وذلك في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَمِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَى ٱلرَّسُولِ تَرَىٰٓ أَعْيُنَهُمْ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ مِمَّا عَرَفُواْ مِنَ ٱلْحَقِّ﴾ [المائدة: ٨٣].

(٢) أي: ذكره الـمُؤلِّف العلامةُ الطيبيُّ في كتابه هذا في تفسير الآية المذكورة من سورة المائدة، نقلاً عن العلامة ابن المُنيِّـر في «الانتصاف».

(٣) «الانتصاف» (١: ٦٣٨) بحاشية «الكشّاف».

(٤) أي: هذه الآية من سورة التوبة التي هو بصَدَد الكلام عليها.

كأنه قيل: ما بالُهم استأذنوا وهُم أغنياء؟ فقيل: رَضُوا بالدَّناءَةِ والضَّعةِ والانتِظامِ في جُملةِ الخوالف، ﴿وَطَبَعَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾ يعني: **أنَّ السَّبَبَ في استِئذانِهم: رِضاهُم بالدَّناءةِ وخِذْلانُ الله إياهم.**

فإن قلتَ: فهل يجوزُ أن يكونَ قولُه: ﴿قُلْتَ لَآ أَجِدُ﴾ استِئنافاً مِثلَه، كأنه قيل: **إذا ما أتَـوْكَ لِتَحمِلَهم تَولَّوا**، فقيل: ما لهم تَوَلَّوْا باكين؟ فقيل: ﴿قُلْتَ لَآ أَجِدُ مَآ أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ﴾ [التوبة: ٩٢]، إلا أنه وُسِّطَ بينَ الشَّـرْطِ والجزاءِ كالاعتراض؟ قلتُ: نعم، ويَحسُنُ.

﴿لَن نُّؤْمِنَ لَكُمْ﴾ عِلَّةٌ للنهي عن الاعتِذار؛ لأنَّ غَرَضَ المُعتَذِرِ أنْ يُصَدَّقَ فيما يَعتَذِرُ به، فإذا عَلِمَ أنه مُكذَّبٌ وجب عليه الإخلال به، وقولُه: ﴿قَدْ نَبَّأَنَا ٱللَّهُ مِنْ أَخْبَارِكُمْ﴾ **عِلَّةٌ لانتِفاءِ تصديقهم**، ....

قوله: (**إنَّ السَّبَبَ في استِئذانِهم: رضاهُم بالدناءةِ وخِذْلانُ الله إياهُم**): جَعَلَ الرِّضا والطَّبْع سَبَباً واحداً للاستِئذان، والظاهرُ أنَّ قولَه: ﴿وَطَبَعَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ كالتذييلِ لِـمَا سبق، فيكونُ الطَّبْعُ سَبَباً للجَهْلِ المُؤدِّي إلىٰ الرِّضا بالدناءةِ والدَّعَة، ويُؤيِّدُه الفاءُ في قوله: ﴿فَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾، فالمجموعُ سَبَبٌ لذلكَ المجموع، وهذا ظاهرٌ علىٰ مَذهَبِ أهلِ السُّنَّة(١). وكذلكَ جَعَلَ القاضي كُلاً مِنَ الرِّضا والطَّبْع سَبَباً مُستَقِلاً(٢).

قولُه: (**إذا ما أتَوْكَ لِتَحمِلَهم تَولَّوْا**): فإن قلتَ: كيفَ يكونُ إتيانُـهم للحِمْلان سَبَباً للتَّولِّي إذا لم يُقيَّد بقوله: ﴿لَآ أَجِدُ مَآ أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ﴾؟ قلتُ: دلَّ الإتيانُ للحِمْلانِ علىٰ رغبتهم في التجهيزِ معه ﷺ، ودلَّ التَّولِّي علىٰ حِرمانِهم ما يَرُومُونَه، فصَحَّتِ السَّبَبيَّة.

قولـه: (﴿قَدْ نَبَّأَنَا ٱللَّهُ مِنْ أَخْبَارِكُمْ﴾ **عِلَّـةٌ لانتِفاءِ تصديقهم**): فهو عِلَّـةٌ للعِلَّـة، يعني: قولُه: ﴿لَن نُّؤْمِنَ لَكُمْ﴾ استئنافٌ لبيـانِ مُوجِـبِ ﴿لَا تَعْتَذِرُوا۟﴾، وقولُه: ﴿قَدْ نَبَّأَنَا ٱللَّهُ﴾ استِئنافٌ آخرُ لبيانِ مُوجِبِ ﴿لَن نُّؤْمِنَ لَكُمْ﴾، كأنه لـمَّا قيل: لا تعتذروا،

---

(١) من قوله: «فالمجموع» إلى هنا، سقط من (ف).

(٢) انظر: «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٦٦).

لأنَّ اللهَ تعالىٰ إذا أوحىٰ إلىٰ رسولِه الإعلامَ بأخبارِهم وأحوالِهم وما في ضَمَائِرِهم مِنَ الشَّرِّ والفساد، لم يَستَقِمْ مَعَ ذلكَ تصديقُهم في مَعَاذيرِهم.

﴿وَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ﴾ أتُنيبُونَ أم تَثْبُتونَ علىٰ كُفرِكُم، ﴿ثُمَّ تُرَدُّونَ﴾ إليه وهو عالِمُ كُلِّ غيبٍ وشهادة، وسِرٍّ وعَلانية، ....

فقيل: لِمَ لا نعتَذِر؟ قيل: لأنَّا لن نُؤمِنَ لكم، أي: لا نُصَدِّقُكُم في عُذْرِكُم، فقيل: لِمَ لم تؤمنوا لنا؟ قيل: لأنَّ اللهَ قد نَبَّأنا مما في ضمائرِكم مِنَ الشر.

قوله: (**الإعلامَ بأخبارِهم وأحوالِهم**): ظاهِرُه أنَّ ﴿مِنْ أَخْبَارِكُمْ﴾ مفعولٌ ثانٍ لقوله: ﴿نَبَّأَنَا ٱللَّهُ﴾، قال أبو البقاء: «هذا الفعلُ قد يَتعدّىٰ إلىٰ ثلاثة، أولُها ضميرُ الجمع، والآخرانِ محذوفان، تقديرُه: أخباراً مِن أخباركم مُبيِّنةً[1]، و﴿مِنْ أَخْبَارِكُمْ﴾ تنبيهٌ علىٰ المحذوف، وليس ﴿مِنْ﴾ زائدة؛ إذ لو كانت زائدةً[2] لكانت مفعولاً ثانياً والثالثُ محذوف، وهو خطأ، لأنَّ المفعولَ الثاني إذا ذُكِرَ في هذا البابِ لَزِمَ ذِكرُ الثالث»[3].

قوله: (**أتُنيبُونَ أم تَثْبُتون**): إشارة إلىٰ أنَّ قولَه: ﴿وَسَيَرَى ٱللَّهُ﴾ بمعنىٰ العِلم، وقد أخَذَ أحَدَ مَفعُولَيْه، ويَقتَضِي الثاني، فيكونُ بمعنىٰ قولِه: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [هود: ٧، والملك: ٢]، وقد ذكَرَ في سُورةِ المُلك: أنه ليسَ بتعليق[4]، والتقدير: سيرىٰ اللهُ عَمَلَكُم أتُنيبُون عنه ـ أي: تَرجِعُون ـ أم تَثبُتونَ عليه. والمعنىٰ: سيَعلَمُ اللهُ عَمَلَكُم مِنَ الإنابةِ عن الكُفرِ أو الثباتِ عليه عِلماً يَتعلَّقُ به الجزاء.

---

(١) كذا في (ط) و(ف) وسقطت هذه اللفظة مع قوله: «ومن أخباركم» في (ح)، وفي «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٦٥٥): «مثبتة».

(٢) قوله: «إذ لو كانت زائدة»، سقط من (ح).

(٣) تَعقَّبَ العلامةُ السَّمينُ الحلبيُّ في «الدُّرِّ المصون» (٦: ١٠٤) أبا البقاء العُكْبَرِيَّ في لُزُومِ ذِكرِ المفعولِ الثالث، وفَصَّلَ في المسألة، فانظره.

(٤) أي: ذكر الزمخشريُّ في تفسير الآية المذكورة من سورة الملك أنه ليس بتعليق، ولفظُه هناك: «فإن قلتَ: أتُسَمِّي هذا تعليقاً؟ قلتُ: لا، إنما التعليقُ أن تُوقِعَ بعدَه ما يَسُدُّ مَسَدَّ المفعولين جميعاً، كقولك: عَلِمتُ أيُّهما عمرٌو، وعَلِمتُ أزيدٌ مُنطَلِق». وانظر للاستزادة تَتِمَّتَه.

فيُجازيكُم علىٰ حَسَبِ ذلك.

[﴿ سَيَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ لَكُمْ إِذَا ٱنقَلَبْتُمْ إِلَيْهِمْ لِتُعْرِضُوا۟ عَنْهُمْ ۖ فَأَعْرِضُوا۟ عَنْهُمْ ۖ إِنَّهُمْ رِجْسٌ ۖ وَمَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ جَزَآءًۢ بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ ﴾ ٩٥]

﴿لِتُعْرِضُوا۟ عَنْهُمْ﴾ فلا توبِّخوهم ولا تُعاتِبوهم، ﴿فَأَعْرِضُوا۟ عَنْهُمْ﴾: فأعطوهم طِلْبَتَهم، ﴿إِنَّهُمْ رِجْسٌ﴾ تعليلٌ لِتَرْكِ مُعاتبتِهم، يعني: أنَّ المُعاتَبةَ لا تَنفَعُ فيهم ولا تُصلِحُهم، إنما يُعاتَبُ الأديمُ ذو البَشَرة، والمُؤمِنُ يُوبَّخُ علىٰ زَلَّةٍ تَفرُطُ منه، لِيُطهِّرَهُ التوبيخُ بالحملِ علىٰ التوبةِ والاستغفار، وأما هؤلاءِ فأرجاسٌ لا سبيلَ إلىٰ تطهيرِهم، ﴿وَمَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ﴾ يعني: وكَفَتْهُمُ النارُ عِتاباً وتوبيخاً، فلا تتكلَّفوا عِتابَهم.

[﴿ يَحْلِفُونَ لَكُمْ لِتَرْضَوْا۟ عَنْهُمْ ۖ فَإِن تَرْضَوْا۟ عَنْهُمْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يَرْضَىٰ عَنِ ٱلْقَوْمِ ٱلْفَـٰسِقِينَ ﴾ ٩٦]

قوله: (فيُجازيكُم علىٰ حَسَبِ ذلك): يعني: وَضَعَ ﴿عَـٰلِمِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَـٰدَةِ﴾ مَوضِعَ ضميرِ الله عَزَّ وجَلَّ لِيَدُلَّ علىٰ التهديدِ والوعيد، وأنه تعالىٰ مُطَّلِعٌ علىٰ سِرِّكُم وعَلَنِكُم لا يَفُوتُ عن عِلمِه شيءٌ مِن ضمائرِكم وأعمالِكم، فيُجازيكُم علىٰ حَسَبِ ذلك.

قوله: (فلا تُوبِّخُوهُم): نَصْب؛ عطفٌ علىٰ قولِه: «لِتُعرِضُوا عنهم» علىٰ وَجْهِ التسبُّب، أي: لِتُعرِضُوا فلا تُوبِّخُوا. ذكرَ نحوَه في قولِه تعالىٰ: ﴿فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾ [الأنعام: ٥٢].

قوله: (إنما يُعاتَبُ الأديمُ ذو البَشَرة): قال الميداني: «المُعاتَبة: المُعاوَدة، وبَشَرةُ الأديم: ظاهِرُه الذي عليه الشَّعَر، أي: إنما يُعادُ إلىٰ الدِّباغ مِنَ الأديم ما سَلِمَت بَشَرَتُه، يُضرَبُ لمن فيه مُراجَعةٌ ومُستَعتَب، قال الأصمعي: كُلُّ ما كان في الأديم مُتَحَمَّلٌ ما سَلِمَتِ البَشَرة، فإذا نَغِلَتْ البَشَرةُ بَطَلَ الأديم»[1].

---

(١) «مجمع الأمثال» للميداني (١: ٤٠-٤١). والأديم: الجلد، ونَغِلَت: فَسَدَت.

﴿لِتَرۡضَوۡاْ عَنۡهُمۡ﴾ أي: غَرَضُهم في الـحَلِفِ بالله طَلَبُ رِضَاكُم لِيَنفَعَهم ذلكَ في دُنياهُم، ﴿فَإِن تَرۡضَوۡاْ عَنۡهُمۡ﴾: فإنَّ رِضَاكُم وَحْدَكُم لا يَـنفَعُهم إذا كانَ اللهُ ساخِطاً عليهم، وكانوا عُرْضةً لِعاجِلِ عُقُوبتِه وآجِلِها، وقيل: إنما قيلَ ذلكَ لِئَلَّا يَتَوهَّمَ مُتوهِّمٌ أنَّ رِضَا المُؤمنينَ يَقتَضِي رِضَا الله عنهم. وقيل: هم جَدُّ بنُ قيس، ومُعتِّبُ بنُ قُشَير، وأصحابُهما، وكانوا ثمانينَ رجلاً مُنافِقِين، فقال النبيُّ ﷺ حينَ قَدِمَ المدينة: «لا تُجالِسُوهُم ولا تُكلِّمُوهُم». وقيل: جاء عبدُ الله بنُ أُبَيٍّ يَحلِفُ أن لا يَتَخلَّفَ عنه أبداً.

[﴿ٱلۡأَعۡرَابُ أَشَدُّ كُفۡرٗا وَنِفَاقٗا وَأَجۡدَرُ أَلَّا يَعۡلَمُواْ حُدُودَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٞ﴾ ٩٧]

﴿ٱلۡأَعۡرَابُ﴾: أهلُ البَدْو ﴿أَشَدُّ كُفۡرٗا وَنِفَاقٗا﴾ مِن أهلِ الـحَضَر؛ ....

قوله: (﴿ٱلۡأَعۡرَابُ﴾ أهلُ البَدْو): روينا في «مسند أحمد بن حنبل»[1] عن عائشةَ رضيَ اللهُ عنها: أنَّ رسولَ الله ﷺ نهىٰ أن يُؤكَلَ مِن طعام الأعراب، فأهدَتْ أمُّ سُنبُلَةَ لبناً، فناوَلَتْ رسولَ الله ﷺ، فشَرِب، فقالت عائشةُ رضيَ اللهُ عنها: قد كنتَ نَـهَيتَ عن طعام الأعراب؟ فقال: «إنهم ليسُوا بالأعراب، إنهم أهلُ باديتنا، ونحنُ أهلُ حاضِرَتِهم، وإذا دُعُوا أجابوا، فليسُوا بالأعراب».

ومنه قولُه ﷺ: «لا تَغلِبَنَّـكُمُ الأعرابُ علىٰ اسمِ صلاتِكم»[2]، للعِشاء.

النهاية: «في الحديث: «ثلاثٌ مِنَ الكبائر»، منها: «التَّعرُّبُ بعدَ الهجرة»[3]: هو أن يعودَ إلىٰ الباديةِ ويُقيمَ مَعَ الأعرابِ بعدَ أن كانَ مُهاجِراً»، جَعَلَ المُهاجِرَ ضِدَّ الأعرابي.

---

(١) برقم (٢٥٠١٠).

(٢) أخرجه البخاري (٥٦٣)، ومسلم (٦٤٤). وروايةُ البخاري بلفظ: «علىٰ اسم صلاتكم المغرب، والأعراب تقول: هي العشاء»، وتُخالِفُها روايةُ مسلم: «علىٰ اسم صلاتكم العشاء، فإنها في كتاب الله العشاء، وإنها تعتمُ بحِلابِ الإبل»، وأوضح منها رواية ابن ماجه (٧٠٥): «فإنما هي العشاء، وإنما يقولون: العتمة، لإعتامهم بالإبل».
ولا تَعارُضَ بينَ الروايتَين؛ لأن الأعرابَ يُسمُّون المغربَ عِشاءً، والعِشاءَ عَتَمة. وانظر: «فتح الباري» للحافظ ابن حجر (٢: ٤٣-٤٤).

(٣) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٥٦٣٦) من حديث سهل بن أبي حَثْمة. وذكر له الحافظ العراقي في «تخريج الإحياء» (٤: ١٧) شواهد، وضعَّفها.

لِجَفَائِهِم وقَسْوتِهم وتَوَحُّشِهم، ونَشْئِهِم في بُعْدٍ مِن مُشاهَدَةِ العُلَماء، ومعرفةِ الكِتابِ والسُّنَّة، ﴿وَأَجْدَرُ أَلَّا يَعْلَمُوا﴾: وأحقُّ بجَهْلِ حُدُودِ الدِّينِ وما أنزَلَ اللهُ مِنَ الشَّرائعِ والأحكام، ومنه قولُه عليه السَّلام: «إنَّ الجفاءَ والقَسْوةَ في **الفَدَّادِين**».

﴿وَاللَّهُ عَلِيمٌ﴾: يَعلَمُ حالَ كُلِّ أحدٍ مِن أهلِ الوَبَرِ والمَدَر، ﴿حَكِيمٌ﴾ فيما يُصيبُ به مُسِيئَهم ومُحسِنَهم، ومُخطِئَهم ومُصِيبَهم؛ مِن عِقابِه وثوابِه.

والأعرابُ: سَاكِنُو الباديةِ مِنَ العربِ الذينَ لا يُقيمونَ في الأمصار، ولا يَدخُلونها إلا لحاجة. والعرب: اسمٌ لهذا الجيلِ المعروفِ مِنَ الناس، ولا واحدَ له مِن لَفْظِه، وسواءٌ أقامَ الباديةَ أو المُدُن، والنِّسبةُ إليه: أعرابيٌّ وعربي. وقال صاحبُ «المُغرِب»: «العربي: واحدُ العَرَب، وهُمُ الذينَ استَوطَنوا المُدُنَ والقُرىٰ، والأعرابُ: أهلُ البَدْو».

قوله: (**لجفائِهم وقَسْوتِهم وتَوَحُّشِهم**)، **الأساس**: «جفاني فُلان: فَعَلَ بي ما ساءني، وثوبٌ جافٍ: غليظ، وهو مِن جُفاةِ العرب».

قال الإمام: «إنما حَكَمَ عليهم بشِدَّةِ الكُفرِ والنِّفاق، لأنهم ما كانوا تحتَ سياسةِ سائس، ولا تأديبِ مُؤدِّب، ولا ضَبْطِ ضابط، فنَشَؤُوا كما شاؤوا، ومَنْ أصبَحَ وأمسىٰ [مُشاهِداً] لِوَعْظِ رسولِ الله ﷺ، وبياناتِه الشافية، وتأديباتِه الكامِلة، كيفَ يكونُ مُساوِياً لمن لم يُؤاثِر هذا الخير؟! فقَابِلِ الفواكِهَ الجبليَّةَ بالبُستانيَّةِ لِتَعرِفَ الفرق، ولِشَبَهِهِم بالوحوش، واستيلاءِ الهواءِ الحارِّ اليابس المُوجِبِ لمزيدِ التكبُّرِ والنَّخْوة»(١).

روينا عن أحمدَ بنِ حَنبَل وأبي داودَ والترمذيِّ والنَّسائيِّ(٢) عن ابن عَبَّاس: «مَنْ سَكَنَ الباديةَ جفا، ومَنِ اتبَعَ الصَّيدَ غفَل، ومَنْ أتىٰ السُّلطانَ افتُتِن».

قوله: (**في الفَدَّادِين**)، **النهاية**: «الفَدَّادونَ ـ بالتشديد ـ : الذينَ تَعلُو أصواتُهم في حُرُوثهم ومواشيهم، وقيل: هم المُكثِرُونَ مِنَ الإبل، وقيل: هُمُ الجمَّالونَ والبقَّارونَ والحمَّارونَ والرُّعيان».

---

(١) «مفاتيح الغيب» للرازي (١٦: ١٢٥)، وما بين حاصرتين زيادةٌ منه.

(٢) أحمد (٣٣٦٢)، وأبو داود (٢٨٥٩)، والترمذي (٢٢٥٦)، والنسائي (٤٣٠٩).

[﴿وَمِنَ ٱلْأَعْرَابِ مَن يَتَّخِذُ مَا يُنفِقُ مَغْرَمًا وَيَتَرَبَّصُ بِكُمُ ٱلدَّوَآئِرَ عَلَيْهِمْ دَآئِرَةُ ٱلسَّوْءِ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ * وَمِنَ ٱلْأَعْرَابِ مَن يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَيَتَّخِذُ مَا يُنفِقُ قُرُبَٰتٍ عِندَ ٱللَّهِ وَصَلَوَٰتِ ٱلرَّسُولِ أَلَآ إِنَّهَا قُرْبَةٌ لَّهُمْ سَيُدْخِلُهُمُ ٱللَّهُ فِى رَحْمَتِهِۦٓ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ ٩٨-٩٩]

﴿مَغْرَمًا﴾: غرامةً وخُسْراناً، والغرامة: ما يُنفِقُه الرجلُ وليسَ يَلزَمُه، لأنه لا يُنفِقُ إلا تَقِيَّةً مِنَ المُسلِمينَ ورياءً، لا لِوَجْهِ الله عَزَّ وجَلَّ، وابتَغاءَ المَثُوبةِ عندَه، ﴿وَيَتَرَبَّصُ بِكُمُ ٱلدَّوَآئِرَ﴾ دوائرُ الزمان: دُوَلُه وعُقَبُه؛ لِتَذهَبَ غَلَبَتُكُم عليه، فيَتَخلَّصَ مِن إعطاءِ الصَّدَقة.

﴿عَلَيْهِمْ دَآئِرَةُ ٱلسَّوْءِ﴾ دعاءٌ مُعتَرِض، دَعَا عليهم بنَحْوِ ما دَعَوا به، كقولِهِ عَزَّ وجَلَّ: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ﴾ [المائدة: ٦٤].

قوله: (دُوَلُه وعُقَبُه): جمع عُقْبة؛ النَّوْبة. **الأساس**: «الدَّهرُ دُوَل، واللهُ يُداوِلُ الأيامَ بينَ الناس؛ مَرَّةً لهم ومَرَّةً عليهم، والدَّهرُ دُوَلٌ وعُقَبٌ ونُوَب، وتَداوَلوا الشيءَ بينهم».

قوله: (دعا عليهم بنَحْوِ ما دَعَوْا به، كقوله تعالىٰ: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ﴾ [المائدة: ٦٤]): «الانتصاف»: «ما في هذه الآية[١] زيادةُ مُناسَبةٍ بآيةِ المائدة، لأنَّ الذي نُسِبَ إليهم - انتِظارُ الدَّوائر - مُطلَق، ودعاؤُه عليهم بدائرةِ السَّوْءِ مُقيَّد»[٢].

قلت: يكفي في تشبيهه به أن تكونَ المُشاكَلةُ مِن حيثُ اللفظُ لا مِن حيثُ المعنىٰ، كما قال[٣] هناك: «والطِّباقُ مِن حيثُ اللفظ»، علىٰ أنَّ استعمالَ هذا اللفظِ في الشَّرِّ أكثر، لا سيَّما مِن أعداءِ الله، فإذن لا يكونُ مُطلَقاً، لكنْ في قولِ المُصنِّف: «دعا عليهم بنَحْوِ ما دَعَوا به» بَحْث؛ لأنَّ قولَه: ﴿وَيَتَرَبَّصُ بِكُمُ ٱلدَّوَآئِرَ﴾ لا دعاءَ فيه، بل هو إخبار، اللهُمَّ إلا أن يُقال: إنَّ مَنْ تَرَبَّصَ بغيره السَّوءَ لا يخلو مِنَ الدُّعاء عليه.

---

(١) أي: قولُه تعالىٰ: ﴿وَيَتَرَبَّصُ بِكُمُ ٱلدَّوَآئِرَ عَلَيْهِمْ دَآئِرَةُ ٱلسَّوْءِ﴾.

(٢) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ٢٠٩) بحاشية «الكشاف».

(٣) أي: الزمخشريُّ في تفسير الآية المذكورة من سورة المائدة (٥: ٤١٧).

وقُرِئ: (السُّوء) بالضَّمّ، وهو العذاب، كما قيلَ له: سَيِّئة، و﴿ٱلسَّوۡءِ﴾ بالفتح، وهو ذَمٌّ للدائرة، كقولك: رَجُلُ سَوْء، في نقيضِ قولِك: رَجُلُ صِدْق، **لأنَّ مَنْ دارَتْ عليه ذامٌّ لها**، ﴿وَٱللَّهُ سَمِيعٌ﴾ لِـمَا يقولونَ إذا تَوَجَّهَتْ عليهم الصَّدَقة، ﴿عَلِيمٌ﴾ بما يُضمِرُون.

وقيل: هم أعرابُ أَسَدٍ وغَطَفانَ وتميم.

﴿قُرُبَٰتٍ﴾ مفعولٌ ثانٍ لـِ﴿يَتَّخِذُ﴾، والمعنىٰ: أنَّ ما يُنفِقُه سَبَبٌ لحصولِ القُرُباتِ عندَ الله، ﴿وَصَلَوَٰتِ ٱلرَّسُولِ﴾، لأنَّ الرسولَ كانَ يَدعُو للمُتَصَدِّقينَ بالخير والبركة، ويَستَغفِرُ لهم، كقوله: «**اللهُمَّ صَلِّ علىٰ آلِ أبي أوفىٰ**»، وقال تعالىٰ: ﴿وَصَلِّ عَلَيۡهِمۡ﴾ [التوبة: ١٠٣]، فلما كانَ ما يُنفِقُ سَبَباً لذلك، قيل: ﴿وَيَتَّخِذُ مَا يُنفِقُ قُرُبَٰتٍ ... وَصَلَوَٰتِ﴾.

قوله: (**وقرئ: «السُّوء» بالضَّم**): ابنُ كثير وأبو عَمْرو هنا وفي الفَتْح[1]، والباقون: بفَتْحِها[2].

قوله: (**لأنَّ مَنْ دارت عليه ذامٌّ لها**): تعليلٌ لتصحيح وَصْفِ الدائرةِ بالسَّوْء، أي: الذَّمّ، لأنه مِن إضافةِ الموصوفِ إلىٰ الصِّفة، كرجلِ صِدْقٍ وسَوْءٍ؛ للمُبالَغةِ والبيان، فإذن الدائرةُ مُطلَقة، وإنما تَتَبيَّنُ بالإضافة، فيَصِحُّ أن يُقالَ أيضاً: دائرةُ صِدْق، قالَ في سورةِ الفَتْح: «فهيَ عندَهم دائرةُ سَوْء، وعندَ المُؤمنينَ دائرةُ صِدْق».

قوله: (**اللهُمَّ صَلِّ علىٰ آلِ أبي أوفىٰ**): عن البخاريِّ ومُسلِم وأبي داودَ[3] عن عبدِ الله بنِ أبي أوفىٰ قال: كان أبي مِن أصحابِ الشَّجَرة، وكانَ النبيُّ ﷺ إذا أتاه قومٌ بصَدَقتِهم قال: اللهُمَّ صَلِّ علىٰ آلِ فُلان، فأتاه أبي بصَدَقتِه، فقال: «اللهُمَّ صَلِّ علىٰ آلِ أبي أوفىٰ».

---

(١) أي: في هذه الآية من سورة التوبة، وفي قوله تعالىٰ في سورة الفتح: ﴿وَيُعَذِّبَ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ وَٱلۡمُنَٰفِقَٰتِ وَٱلۡمُشۡرِكِينَ وَٱلۡمُشۡرِكَٰتِ ٱلظَّآنِّينَ بِٱللَّهِ ظَنَّ ٱلسَّوۡءِۚ عَلَيۡهِمۡ دَآئِرَةُ ٱلسَّوۡءِ﴾ [الفتح: ٦].

(٢) انظر: «التيسير» ص١١٩، و«حجة القراءات» ص٣٢١-٣٢٢.

(٣) البخاري (١٤٩٧) و(٤١٦٦) و(٦٣٣٢) و(٦٣٥٩)، ومسلم (١٠٧٨)، وأبو داود (١٥٩٠).
وأخرجه أيضاً النسائي (٢٤٥٩)، وابن ماجه (١٧٩٦).

﴿أَلَآ إِنَّهَا﴾ شهادةٌ مِنَ الله للمُتَصَدِّقينَ بصِحَّةِ ما اعتَقَدوا؛ مِن كَوْنِ نَفَقاتِهم قُرُبات، وتصديقٌ لِرَجَائِهم، علىٰ طريقِ الاستِئناف، مَعَ حَرفَي التنبيهِ والتحقيقِ المُؤذِنَينِ بثَباتِ الأمرِ وتَـمَكُّنِه، وكذلكَ ﴿سَيُدۡخِلُهُمُ﴾ وما في «السِّين» مِن تحقيقِ الوعد.

وما أدلَّ هذا الكلامَ علىٰ رِضا الله عن المُتصَدِّقين، وأنَّ الصَّدَقةَ منه بمكان، إذا خَلَصَتِ النِّـيَّـةُ مِن صاحبها.

وقُرِئ: «قُـرُبة»، بضَمِّ الراء.

وقيل: هم **عبدُ الله ذو البِجادَيْنِ ورَهْطُه**.

[﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلۡأَوَّلُونَ مِنَ ٱلۡمُهَٰجِرِينَ وَٱلۡأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحۡسَٰنٖ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُ وَأَعَدَّ لَهُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي تَحۡتَهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدٗاۚ ذَٰلِكَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡعَظِيمُ﴾ ١٠٠]

قوله: (**مَعَ حَرفَي التنبيهِ والتحقيق**)، أي: «ألا» و«إنَّ».

قوله: (**عبدُ الله ذو البِجادَينِ ورَهْطُه**): روىٰ ابنُ عبد البر في «الاستيعاب»: «هو عبدُ الله ابنُ عبدِ نَـهْمٍ الـمُزَني، سُمِّيَ به لأنه حينَ أراد المَسيرَ إلىٰ رسولِ الله ﷺ قَطَعَت أُمُّه بِجاداً لها نِصفَين، فاتَّـزَرَ بواحدٍ منهما، وارتَدَىٰ بالآخَر. قال ابنُ هشام: إنما سُمِّيَ ذا البِجادَينِ لأنه كانَ يُنازعُ إلىٰ الإسلام، فمَنَعَه قومُه، وكانوا يُضيِّقونَ عليه، حتىٰ تُرِكَ في بِجادٍ له ليسَ عليه غيرُه، والبِجاد: الكِساءُ الغُليظُ الجافي، فهَرَبَ منهم إلىٰ رسولِ الله ﷺ وشَقَّ بِجادَه نِصفَين، فاتَّـزَرَ بواحـد، واشتَمَلَ بالآخَر، وأتىٰ رسولَ الله ﷺ، فقيل له: ذو البِجادَيْن، فلمَّـا ماتَ دَفَنَه رسولُ الله ﷺ، وقال: «[اللهُمَّ إني قد] أمسَيتُ راضِياً عنه، فارضَ عنه»، وكان عبدُ الله بنُ مسعود يقول: يا ليتَني كنتُ صاحبَ الـحُفَيرة»[1].

---

(١) «الاستيعاب» لابن عبد البر(٢: ٢٩٢) بهامش «الإصابة» لابن حجر.

﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ﴾ هُمُ الذينَ صَلَّوا إلىٰ القِبْلَتَين، وقيل: الذينَ شَهِدُوا بدراً، وعن الشَّعْبيّ: مَنْ بَايَعَ بالحديبية، وهي بَيْعةُ الرِّضْوانِ ما بينَ الهِجْرَتَين، ﴿و﴾ مِنَ ﴿الأنصارِ﴾ أهلُ بَيْعةِ العَقَبةِ الأُولىٰ، وكانوا سبعةَ نَفَر، وأهلُ العَقَبةِ الثانية، وكانوا سبعين، والذينَ آمَنُوا حينَ قَدِمَ عليهم أبو زُرَارةَ مُصعَبُ بنُ عُمَير، فعَلَّمَهم القُرآن.

قوله: (﴿و﴾ من ﴿الأنصارِ﴾: أهلُ بَيْعةِ العَقَبة): معطوفٌ علىٰ قوله: «مِنَ المُهاجِرين»، وقولُه: «والذينَ آمنوا حينَ قَدِم» معطوفٌ علىٰ قوله: «أهلُ بَيْعةِ العَقَبة»، وهذا موضعٌ يَفتَقِرُ إلىٰ فَضْلِ بَسْطٍ لاشتِمالِهِ علىٰ طبقاتِ الصَّحابةِ رضوانُ الله عليهم، وقد اضطَرَبَ فيه كلامُ المُصنِّف، فنقولُ ـ واللهُ أعلم ـ:

لا يخلو مِن أن يُفسَّرَ ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ﴾ بالذينَ أدركوا رسولَ الله ﷺ، وحَصَلَ لهم السَّبْقُ بإدراكِه وصُحْبتِه، فتكونَ ﴿مِنَ﴾ بيانية، أو بالذينَ سَبَقُوا علىٰ بَعضِهم بما نالوا مِنَ الكرامةِ التي لم تحصُل لغيرهم، وتكونَ ﴿مِنَ﴾ تَبعيضيّة.

يُؤيِّدُه ما روىٰ مُحيي السُّنَّةِ والواحديُّ عن سعيدِ بنِ المُسيِّبِ وقَتادةَ وابنِ سِيرينَ وجماعة: هُمُ الذينَ صَلَّوا إلىٰ القِبلتَين. وعن عطاءِ بنِ أبي رباح: هم أهلُ بَدْر. وعن الشَّعْبي: مَنْ شَهِدَ بيعةَ الرِّضوان، وكانت بيعةُ الرِّضوانِ بالحُدَيبِيَة.

وروىٰ عن أبي صَخْر قال: أتيتُ مُحمَّدَ بنَ كعبٍ القُرَظيَّ فقلتُ له: ما قَولُكَ في أصحابِ رسولِ الله ﷺ؟ فقال: جميعُ أصحابِ رسولِ الله ﷺ في الجنَّة، مُحسِنهم ومُسيئُهم. فقلت: مِن أينَ تقول؟ قال: اقرأ ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ﴾ إلىٰ أن قال: ﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ﴾، ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ﴾ شَرَطَ في التابعينَ شَريطة، وهو أن يَتَّبِعُوهُم في أفعالِهم الحسنةِ دونَ السَّيِّئة. قال أبو صَخْر: فكأني لم أقرأ هذهِ الآيَةَ قَطُّ[1].

---

(١) «معالم التنزيل» للبغوي (٤: ٨٨).

....

فعلىٰ الأول: يُحمَلُ ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ﴾ علىٰ التابعينَ الذينَ لم يَلحَقُوا النبيَّ صَلَواتُ الله عليه، كما روىٰ مُحيي السُّنَّةِ عن بعضِهم: هُمُ الذينَ سَلَكُوا سَبيلَ الصحابةِ في الإيمانِ والهِجرةِ والنُّصْرةِ إلىٰ يومِ القيامة.

وعلىٰ الثاني: يُحمَلُ علىٰ الصحابةِ الذينَ لم تحصُل لهم تلكَ المزايا والفضائل، روىٰ مُحيي السُّنَّةِ أيضاً: هم بقيةُ المُهاجِرينَ والأنصارِ سِوىٰ السابقينَ الأوَّلين.

وروىٰ ابنُ عبدِ البَرِّ في «الاستيعاب» عن الحسن قال: «حَضَرَ الناسُ بابَ عُمَرَ بنِ الخطَّابِ رضيَ اللهُ عنه، وفيهم سُهَيلُ بنُ عَمْرٍو وأبو سُفيانَ بنُ حَرْبٍ وأولئكَ الشُّيوخُ مِن قُريش، فخَرَجَ آذِنُه، فجَعَلَ يأذنُ لأهلِ بَدْر، كصُهَيبٍ وبلال، فقال أبو سُفيان: ما رأيتُ كاليوم قَطُّ، إنه لَيُؤذَنُ لهؤلاءِ العَبيد، ونحنُ جُلُوسٌ لا يُلتَفَتُ إلينا! فقال سُهَيل: أيها القوم، إني ـ والله ـ قد أرىٰ الذي[1] في وُجُوهِكُم، فإن كنتُم غِضاباً فاغضَبُوا علىٰ أنفُسِكُم، دُعِيَ القومُ ودُعيتُم، فأسرَعُوا وأبطأتُم، أما والله لَـمَا سَبَقُوكُم به مِنَ الفَضْلِ أشَدُّ عليكم فَوْتاً مِن بابِكُم هذا الذي تنافَستُم فيه، ثم قال: أيها القوم، إنَّ هؤلاء القوم[2] قد سَبَقُوكُم بما تَرَون، ولا سَبيلَ لكم إلىٰ ما سَبَقُوكُم إليه، فانظُروا هذا الجِهادَ فالزَمُوه، عَسَىٰ اللهُ أن يرزُقَكُم شهادة، ثم نَفَضَ ثوبَه، فقام ولحقَ بالشام». فقال الحسن: «ويا له مِن رجلٍ ما كانَ أعقَلَه! وصَدَقَ والله، لا يَجعَلُ اللهُ عَبْداً أسرَعَ إليه كعَبْدٍ أبطأَ عنه»[3]. ولأنَّ عُمَرَ رضيَ اللهُ عنه كانَ يُقدِّمُهم في العطاء.

وهذا القولُ أظهَرُ مِنَ الأوَّل، وأجرىٰ علىٰ تأليفِ النَّظْم.

قال أبو البقاء: «﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ﴾ يجوزُ أن يكونَ معطوفاً علىٰ قوله: ﴿مَن يُؤْمِنُ﴾ [التوبة: ٩٩]، أي: ومنهمُ السَّابِقُون، ويجوزُ أن يكونَ مُبتَدأ، وفي الخبر ثلاثةُ أوجُه: أحدها: ﴿ٱلْأَوَّلُونَ﴾،

---

(١) كذا في (ط) و(ح)، وهو موافقٌ لِـمَا في «الاستيعاب»، وفي (ف): «الذُّل».

(٢) قوله: «إن هؤلاء القوم»، سقط من (ح).

(٣) «الاستيعاب» (٢: ١١٠-١١١) بهامش «الإصابة» لابن حجر.

....

والمعنىٰ: والسَّابِقُونَ إلىٰ الهجرةِ(١) الأوَّلُونَ مِن أهلِ المِلَّة، [أو](٢): والسابِقُونَ إلىٰ الجنَّـةِ الأوَّلُونَ إلىٰ الهجرة. والثاني: الخبرُ ﴿مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ﴾، وفيه الإعلامُ بأنَّ السابقينَ مِن هذهِ الأُمَّةِ هُمُ المُهاجِرونَ والأنصار. والثالث: أنَّ الخبرَ ﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ﴾»(٣).

وقلت: علىٰ الوجهِ الأوَّل: ﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ﴾ جُملةٌ مُستأنفةٌ علىٰ تقدير: ما السُّؤالُ عمَّـا يَـتَرتَّبُ علىٰ السَّبْق، ويَدخُلُ علىٰ هذا تحتَ حُكمِ الأعرابِ جميعُ مَنْ أدركَ النبيَّ ﷺ، ويَشمَلُهُم رِضوانُ الله. وعلىٰ الوجهِ الثاني: يكونُ ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ﴾ عطفَ جُملةٍ علىٰ جُملة، ويختصُّ الرِّضوانُ بالسابقينَ والتابعين.

وعلىٰ الجملةِ يحصلُ مِنَ النَّظْمِ مراتبُ الصحابةِ علىٰ خمسِ طبقات؛ لأنَّ السابقين: إما مِنَ المُهاجِرينَ وإما مِنَ الأنصار، والتابعين: إما منهما وإما مِن غيرهما(٤).

وبناءُ كلام المُصنِّفِ علىٰ القولِ الثاني(٥)، لكنْ في كلامِهِ بَحْث، وكانَ مِنَ الواجبِ أن يَجعَلَ السَّابقينَ مِنَ المُهاجِرين: مَنْ هاجَرَ الهِجرتَين ومَنْ شَهِدَ بَدْراً والـحُدَيبيَـةَ ومَنْ صَلَّىٰ القِبلتَين، ومِنَ الأنصار: مَنْ شَهِدَ العَقبتَينِ ومَنْ شَهِدَ بَدْراً والحُدَيبيَـةَ ومَنْ صَلَّىٰ القبلتين(٦)؛ لاشتِـراكِ الثلاثةِ الأخيرةِ فيهما.

وأما حديثُ مَنْ بايعَ بالحُدَيبيَـة: فقد رويناه عن مُسلِم والترمذيِّ والدارِميِّ والنَّسائيِّ(٧)

(١) قوله: «والسابقون إلى الهجرة»، سقط من (ح).

(٢) لفظة «أو» لم ترد في الأصول الخطية، وأثبتُّها من «التبيان».

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٥٦-٦٥٧).

(٤) هذه أربعُ طبقاتٍ للصحابة؛ السابقون من المهاجرين، والسابقون من الأنصار، والتابعون من المهاجرين، والتابعون من الأنصار، أما الخامسة فهي الأعرابُ من الصحابة، المذكورون في الآية السابقة لهذه الآية.

(٥) الظاهرُ أنه يُريد: أنَّ الزمخشريَّ بنىٰ كلامَه في تفسير الآية علىٰ أنَّ المُرادَ بقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ﴾ مَنْ لم يُدرِكِ النبيَّ ﷺ، وليس الصَّحابةَ الذين تَبِعُوا السابقين.

(٦) من قوله: «ومن الأنصار: من شهد العقبتين» إلى هنا، سقط من (ط).

(٧) مسلم (١٨٥٦)، والترمذي (١٥٩١) و(١٥٩٤)، والدارمي (٢٤٥٤)، والنسائي (٤١٥٨).

....

عن جابرٍ في قولِهِ تعالىٰ: ﴿لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨]، قال: «بايعنا رسولَ الله ﷺ علىٰ أن لا نَفِرَّ، ولم نُبايِعْهُ علىٰ الموت».

وعن مُسلِم[١]: «سُئِلَ جابر: كم كانوا يوم الحديبية؟ قال: كُنَّا أربعةَ عَشَرَ مئة، فبايعناه، وعمرُ رضيَ اللهُ عنه آخِذٌ بيَدِهِ تحتَ الشَّجَرة، وهي سَمُرة[٢]، فبايعناه، غيرَ جَدِّ بنِ قيسٍ الأنصاريِّ اختَفَىٰ[٣] تحتَ بَطْنِ بَعيره». وروايةُ الدارميِّ نحوُ روايةِ مُسلِم.

وأما حديثُ أهلِ بَيْعةِ العَقَبةِ الأولىٰ: فعلىٰ ما رواه ابنُ الجوزي رحمه الله في كتابِ «الوفا»: أنها كانت في سنةِ إحدىٰ عشرةَ مِنَ النُّبوَّة، لَقِيَ سِتَّةَ نَفَرٍ مِنَ الخزرج، والعَقَبةُ الثانيةُ في السنةِ المقبلةِ منها، لقيَ اثني عشرَ رجلاً من الأنصارِ فيها[٤]، فبايعوه.

وقد أثبتنا نُبَذاً مِنَ القِصَّةِ في أولِ البقرة، عندَ قوله[٥]: ﴿ٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مِيثَٰقِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٧].

وأما حديثُ مُصعَبِ بنِ عُمير: فقد رواه ابنُ الجوزي: أنَّ أهلَ البَيْعةِ الثانيةِ لـمَّا انصَرَفُوا بَعَثَ معهم رسولُ الله ﷺ مُصعَبَ بنَ عُمَير إلىٰ المدينةِ يُفقِّهُ أهلَها، ويُقرِئُهُمُ القُرآن، فأسلَمَ خلقٌ كثير.

قال صاحبُ «الجامع»[٦]: هو مُصعَبُ بنُ عُمَير بنِ هاشِمِ بنِ عبدِ مَناف، بعثَه رسولُ الله ﷺ إلىٰ المدينةِ يُقرِئُهُمُ القُرآنَ ويُفقِّهُهم في الدِّين، وهو أولُ مَنْ جَمَعَ الجمعةَ بالمدينةِ قبلَ الهِجرة.

---

(١) في «صحيحه» (١٨٥٦) (٦٧).

(٢) هي ضَرْبٌ من شَجَر الطَّلْح، الواحدةُ سَمُرة، والجمع سَمُر. كما في «النهاية» لابن الأثير (٢: ٣٠٠)، مادة (سمر)، والطَّلْح: الموزُ ومن شَجَر العِضَاه، أي: الشَّوك، كما في «المصباح المنير» للفيُّومي، مادة (طلح) و(عضه).

(٣) كذا في الأصول الخطية، وفي «صحيح مسلم»: «اختبأ»، وهما بمعنىٰ.

(٤) من قوله: «والعقبة الثانية» إلى هنا، سقط من (ح) و(ف).

(٥) من قوله: «فبايعوه» إلى هنا، سقط من (ف).

(٦) أي: ابنُ الأثير في «جامع الأصول» (١٢: ٨٥١).

....

وأما حديثُ الهجرةِ الأولىٰ: فعلىٰ ما رواه ابنُ الجوزي: أنه أمَرَ رسولُ الله ﷺ بالخروج إلىٰ أرضِ الحبشة، فقال: إنَّ بها مَلِكاً لا يَظلِمُ الناس، فتَحَرَّزُوا عندَه حتىٰ يأتيَكُمُ اللهُ بفَرَجٍ منه، فخَرَجَ جماعة، وكان خُروجُهم في رَجَبٍ مِنَ السَّنةِ الخامسةِ مِنَ النُّبوَّة، وخَرَجَتْ قُرَيشٌ في آثارهم، ففاتوهم.

وعن عبدِ الله بنِ عُتْبة، عن ابنِ مسعودٍ قال: بَعَثَنا رسولُ الله ﷺ إلىٰ النجاشيِّ، ونحنُ نَحْوٌ مِن ثمانينَ رجلاً، وبَعَثَ قُرَيشٌ عَمْرَو بنَ العاصِ وعُمارةَ بنَ الوليد بهَدِيَّة، فلمَّا دَخَلَا علىٰ النجاشيِّ سَجَدا له، وقالا: إنَّ نَفَراً مِن بني عَمِّنا نزلوا بأرضِك، ورَغِبُوا عنا وعن مِلَّتِنا، فبعثَ إليهم، فقال جعفرُ بنُ أبي طالب رضي الله عنه: أنا خطيبُكُمُ اليوم، فلمَّا دَخَلُوا قيلَ له: لِـمَ لا تَسجُد؟ فقال: إنَّا لا نَسجُدُ لغيرِ الله.

وروينا في «مُسنَدِ أحمدَ بنِ حَنبَل»[1] رضيَ اللهُ عنه: «قال: فدعانا، قال جعفر: أيـُّها المَلِك، كُنَّا قوماً أهلَ جاهلية، نعبدُ الأصنام، ونأكُلُ الميتة، ونأتي الفواحِش، حتىٰ بعثَ اللهُ عَزَّ وجَلَّ إلينا رسولاً مِنَّا، نعرفُ نَسَبَهُ وصِدقَهُ وأمانتَهُ وعَفافَه، فدعانا إلىٰ الله تعالىٰ وتوحيدِهِ وعِبادتِه، وأمَرَنا بصِدقِ الحديث، وأداءِ الأمانة، وصِلَـةِ الرَّحِم، ونـهانا عنِ الفواحِشِ وقَولِ الزُّورِ وقَذْفِ المُحصَنات، وأمَرَنا بالصَّلاةِ والزكاةِ والصِّيام ـ وعَدَّدَ عليه أمورَ الإسلام ـ فصَدَّقناه وآمنَّا به واتبعناه علىٰ ما جاءَ به، فعَدَا علينا قَومُنا، فعَذَّبونا وفَتنونا، لِيَـرُدُّونا إلىٰ عِبادةِ الأوثان، وأن نَستَحِلَّ الخبائث، فلمَّا قَهَرونا وظَلَمونا خَرَجْنا إلىٰ بَلَدِك، واختَـرْناكَ علىٰ مَنْ سِواك، ورَغِبْنا في جِوارِك.

فقال له النجاشيّ: هل معكَ مما جاءَ به عن الله عَزَّ وجَلَّ؟ فقال جَعفَر: نعم، فقرأ عليه صَدْراً مِن ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ [سورة مريم]، فبكىٰ ـ والله ـ النجاشيُّ حتىٰ أخضَلَ لحيتَه، وبَكَتْ أساقِفَـتُه حتىٰ أخضَلُوا مَصاحِـفَهم، فقال النَّجاشي: إنَّ هذا والذي جاءَ به عيسىٰ عليه السَّلامُ مِن مِشكاةٍ واحدة».

---

(١) برقم (١٧٤٠) و(٢٢٤٩٨) من حديث أم سلمة رضيَ اللهُ عنها.

وقرأ عُمَـرُ رضيَ اللهُ عنه: «والأنصارُ» بالرفع؛ عَطْفاً علىٰ ﴿وَٱلسَّـٰبِقُونَ﴾، وعن عُمَر: أنه كانَ يَـرَىٰ أنَّ قولَه: (والأنصارِ الذينَ اتَّبَعُوهُم بإحسانٍ) بغير واو؛ صِفةٌ للأنصار، حتىٰ قالَ له زيد: إنه بالواو، فقال: ائـتُوني بأُبيّ، فقال: **تصديقُ ذلكَ في أولِ الجمعة**: ....

وقال ابنُ الجوزي: «قال عَمرُو بنُ العاص: فإنهم يُخالِفُونَكَ في عيسىٰ ابنِ مريم. قال: فما تقولونَ في عيسىٰ ابنِ مريمَ عليه السَّلام؟ قال: نقولُ كما قالَ اللهُ تعالىٰ: هو كلمةُ الله ورُوحُه ألقاها إلىٰ العَذْراءِ البَتُولِ التي لم يَمَسَّها بَشَر. قال: فرفعَ عُوداً مِنَ الأرض، وقال: يا مَعشَرَ الحبشةِ والقِسِّيسِينَ والرُّهبان، والله ما يَزيدونَ علىٰ ما نقولُ فيه، مرحباً بكم وبمَنْ جِئتُم مِن عنده، أشهدُ أنه رسولُ الله، فإنه الذي نَجدُهُ في الإنجيل، وإنه الذي بَشَّـرَ به عيسىٰ ابنُ مريم، انزِلُوا حيثُ شِئتُم، لولا ما أنا فيه مِنَ المُلْكِ لأتيتُه حتىٰ أكونَ أنا أحمِلُ نَعلَيْه، وأمَـرَ بهدايا الآخَرِينَ فرُدَّتْ إليهما».

وأما الهجرة الثانية: فهي ما رويناه في «صحيح البخاري»[(١)] عن ابن عباس: «أُنزِلَ علىٰ النبيِّ ﷺ وهو ابنُ أربعين، فمَكَثَ ثلاثَ عشـرةَ سنة، ثم أمَرَ بالهجرة، فهاجَرَ إلىٰ المدينة، فمَكَثَ بها عشـرَ سِنين، ثم تُوفِّيَ ﷺ».

وأما تحويلُ القِبلةِ مِن بيتِ المَقدِسِ إلىٰ الكعبة: فقد روىٰ صاحبُ «الكامل»: أنه في يوم الثُّلاثاء النِّصفِ مِن شعبانَ علىٰ رأسِ ثمانيةَ عَشَـرَ شهراً مِن مُقامِهِ بالمدينة، وقيل: علىٰ رأسِ سَتّةَ عشـر.

وفي هذهِ السَّنة وقعت غَزوةُ بَدْرٍ الكُبرىٰ في شهرِ رمضان، في سابعِ عَشْـرِه، وقيل: في تاسعِ عَشْـرِه، وكانت يومَ الجمعة[(٢)].

وفي سنةِ سِتٍّ مِنَ الهجرةِ كانت عُمْرةُ الـحُدَيبيَـة، وفيها بَيْعةُ الرِّضوان.

فعُلِمَ أنَّ بيعةَ الرِّضوانِ[(٣)] لم تكن بينَ الهِجرَتَين، كما نقله المُصنِّف.

قوله: (**تصديقُ ذلكَ في أولِ الجمعة**): يعني: يَشهَدُ لِـمَا ذكرتُ مِن أنَّ الواوَ لازمٌ:

---

(١) برقم (٣٨٥١).

(٢) انظر: «الكامل في التاريخ» لابن الأثير (٢: ١١)، حوادث سنة ٢ هـ.

(٣) قوله: «فعُلِمَ أنَّ بيعة الرضوان» سقط من (ف).

﴿وَءَاخَرِينَ مِنۡهُمۡ﴾ [الجمعة: ٣]، وأوسَطِ الحشـر: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ﴾ [الحشر: ١٠]، وآخِرِ الأنفال: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنۢ بَعۡدُ﴾ [الأنفال: ٧٥]. ورُوِيَ: أنه سَمِعَ رجلاً يقرَؤُه بالواو، فقال: مَنْ أقرأك؟ قال: أُبيّ، فدَعاه، فقال: أقرأنيهِ رسولُ الله ﷺ، وإنَّكَ لَتبيعُ القَرَظَ بالبقيع، قال: صَدَقْت، وإن شِئتَ قُلت: شَهِدْنا وغِبتُم، ونَصَـرْنا وخَذَلتُم، وآوَيْنا وطَرَدتُم. ومِن ثَمَّ قال عُمَر: لقد كنتُ أُرانا رُفِعْنا رِفْعةً لا يبلُغها أحدٌ بعدَنا.

وارتَفَعَ «السَّابِقُون» بالابتداء، وخَبَـرُه ﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ﴾، ومعناه: رضيَ عنهم لأعمالِهم، ﴿وَرَضُواْ عَنۡهُ﴾ لِـمَا أفاضَ عليهم مِن نِعْمتِه الدِّينية والدُّنيوية.

وفي مَصَاحِفِ أهلِ مكَّـة: «تجري مِن تحتها»، وهي قِراءةُ ابنِ كثير، وفي سائـرِ المصاحِف: ﴿تَحۡتَهَا﴾، بغير «مِن».

قولُه تعالىٰ: ﴿هُوَ ٱلَّذِي بَعَثَ فِي ٱلۡأُمِّيِّـۧنَ رَسُولٗا مِّنۡهُمۡ﴾ [الجمعة: ٢] إلىٰ قولِـه: ﴿وَءَاخَرِينَ مِنۡهُمۡ لَمَّا يَلۡحَقُواْ بِهِمۡ﴾ [الجمعة: ٣]، كما في قولِه: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ﴾ [الحشر: ١٠]، كذلك ينبغي أن يجريَ قولُه: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحۡسَٰنٖ﴾.

قوله: (لَـتَبيعُ القَرَظ): القَرَظ: وَرَقُ السَّلَم يُدبَغُ به، ومنه: أديمٌ مقروظ.

قوله: (كنتُ أُرانا رُفِعْنا)، النهاية: «أُرِيَ[1]: فعلٌ لم يُسَمَّ فاعلُه، مِن: رأيت، بمعنىٰ: ظننت، وهو يَتعدَّىٰ إلىٰ مفعولين، فإذا بَنَيتَه إلىٰ ما لم يُسَمَّ فاعلُه تَعَدَّىٰ إلىٰ مفعولٍ واحد، فقلت: أُرىٰ زيداً». ومعنىٰ كلامِهِ رضيَ اللهُ عنه: إني كنتُ أظُنُّ أنَّ المُهاجِرينَ هُمُ السابقونَ فقط، حيثُ جَعَلَ «الذينَ اتَّبعوهُم بإحسان» صفةً للأنصار، فإذا الأنصارُ مِثلُنا في الرِّفعةِ ومُنخَرِطُونَ في سِلكِ السابقينَ الأوَّلينَ، والآياتُ التي جاء بها أُبيٌّ مُستَشهِداً دالةٌ علىٰ أنَّ المُرادَ بـ«التابعين» غيرُ «الأنصار».

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «النهاية»: «رُئِيَ»، والظاهرُ أنه من تَصَـرُّفِ المُؤلِّف رحمه الله في النَّقْل، ليُناسِبَ قولَه: «كنتُ أُرانا رُفِعنا»، وكذا فَعَلَ في قولِهِ بعدَ قليل: «أُرىٰ زيداً»، فإنه في «النهاية»: «رُئِيَ زيدٌ عاقلاً».

[﴿ وَمِمَّنْ حَوْلَكُم مِّنَ ٱلْأَعْرَابِ مُنَٰفِقُونَ ۖ وَمِنْ أَهْلِ ٱلْمَدِينَةِ ۖ مَرَدُوا۟ عَلَى ٱلنِّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ ۖ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ ۚ سَنُعَذِّبُهُم مَّرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَىٰ عَذَابٍ عَظِيمٍ ﴾ ١٠١]

﴿ وَمِمَّنْ حَوْلَكُم ﴾ يعني: حولَ بَلْدَتِكُم، وهي المدينة، ﴿مُنَٰفِقُونَ﴾ وهُم جُهَينةُ وأسلَمُ وأشجَعُ وغِفَار، كانوا نازِلينَ حولَها، ﴿وَمِنْ أَهْلِ ٱلْمَدِينَةِ﴾ عطفٌ علىٰ خبَرِ المُبتَدأ الذي هو «ممَّنْ حَوْلَكُم»، ويجوزُ أن تكونَ جُملةً معطوفةً علىٰ المُبتَدأ والخبر إذا قَدَّرْت: ومِن أهلِ المدينةِ قومٌ مَرَدُوا علىٰ النِّفاق، علىٰ أنَّ ﴿مَرَدُوا﴾ صِفةُ موصوفٍ محذوف، كقوله:

أنا ابنُ جَلَا...

قوله: (أنا ابنُ جَلَا): تمامُه:

أنا ابنُ جَلَا وطَلّاعُ الثَّنايـا متىٰ أضَعِ العِمامةَ تَعرِفُوني

القائلُ سُحَيمُ بنُ وَثيلٍ الرِّياحِي[1]، أي: أنا ابنُ رَجُلٍ كشفَ الأمورَ وأوضَحَها، وقيل: «جَلَا» مَصدَرٌ مقصور، وهو انحِسارُ الشَّعرِ مِنَ الرأس، أي: أنا ابنُ مَنْ باشَـرَ الحروبَ[2]، لأنَّ مَنْ أكثَـرَ وَضْعَ البَيْضةِ[3] علىٰ رأسِه انحَسَـرَ شَعرُه.

«طَلّاع الثنايا»: أي: ثنايا الجِبال[4]، ويُقال: رجلٌ طَلّاعُ الثَّنايا وطَلّاعُ أنجُد[5]، أي: يَقصِدُ عظائمَ الأمور.

---

(١) انظر: «الأصمعيات» ص١٧ ـ وهو أولُ بيتٍ فيه ـ، و«الشعر والشعراء» لابن قتيبة (٢: ٥٣٨)، و«مجمع الأمثال» للميداني (١: ٣١)، و«لسان العرب» لابن منظور، مادة (جلا).

(٢) كذا في (ط) و(ف)، وفي (ح): «الأمور».

(٣) أي: الخوذة، وهي ما يَلبَسُه المُقاتِلُ على رأسه من الحديد.

(٤) الثنايا: جمعُ ثَنِـيَّة، وهي العَقَبةُ أو طريقُها أو الجبلُ أو الطريقةُ فيه أو إليه، كما في «القاموس» للفيرزآبادي، مادة (ثني).

(٥) في (ح): «الحد»، وفي (ف): «الجهد»، والمُثبتُ من (ط)، وهو الصواب. والأنجد: جمعُ نَجْد، وهو ما غَلُظَ من الأرض وأشرَفَ وارتفعَ واستوى. كما في «لسان العرب» لابن منظور، مادة (نجد).

وعلىٰ الوَجْهِ الأول: لا يخلو مِن أن يكونَ كلاماً مَبتَدأ، أو صِفةً لـ﴿مُنَٰفِقُونَ﴾، فُصِلَ بينَها وبينَه بمعطوفٍ علىٰ خَبَـرِه.

«متىٰ أضَع العِمامةَ تعرفوني»: أي: بالصِّفة المذكورةِ التي هي انحِسارُ الشعر، التقدير: أنا ابنُ رَجُلٍ يُقالُ له: جَلَا.

قال ابنُ الحاجِبِ في «الأمالي»: «معنىٰ البيتِ هو: أنني أرتكِبُ الأهوالَ ولا أجبُنُ عنها، وقوله: «متىٰ أضَعِ العِمامةَ تعرفوني»: إما أن يُريدَ به كثرةَ المُباشَـرةِ للحَرْب، فلا يراه الأكثرُ إلا بغير عِمامة، فقال: متىٰ أضَعِ العِمامة يَعرِفْني الذي ما رآني[1] إلا غير مُتعمِّم[2]، أو يُريد: إني مُكثِرٌ[3] لمُباشَـرةِ الحربِ ولباسِ عُدَّةِ الحرب، فمتىٰ أضَعِ العِمامةَ وألبَسْ آلةَ الحربِ تعرفوني، يعني: إني إذا حاربتُ عُرِفتُ بإقدامي وشجاعتي.

وأما قولُه: «جَلَا» ففيه غيرُ قول، تقديرُه: أنا ابنُ رَجُلٍ جَلَا، فحُذِفَ الموصوفُ وأُقيمَ الصِّفة مقامَه، وقيل: إنَّ «جَلَا» عَلَمٌ غَلَبَ علىٰ أبيه، وقيل: إنما أرادَ أنا ابنُ ذي جَلَا، والجلا: انحِسارُ الشعر عن مُقدَّم الرأس»[4].

قوله: (**وعلىٰ الوجهِ الأول: لا يخلو مِن أن يكونَ كلاماً مُبتَدأ**): فيكونُ قولُه: «مِن أهلِ المدينة» مع ما عُطِفَ عليه[5] خبَرَين لقوله: ﴿مُنَٰفِقُونَ﴾، و﴿مَرَدُواْ﴾: إما استِئنافٌ علىٰ تقدير: ما حالُهم وما دَيـدَنُهم، وأُجيب: ﴿مَرَدُواْ عَلَى ٱلنِّفَاقِ﴾، أو صفة. قال أبو البقاء: «﴿مَرَدُواْ﴾ صفةٌ للمُنافقين، وقد فَصَلَ بينهما بقوله: ﴿وَمِنۡ أَهۡلِ ٱلۡمَدِينَةِ﴾ خبرُ مُبتَدأٍ محذوف،

---

(١) في (ح): «يعرفني ما رآني»، وفي (ف): «تعرفوني ما رآني»، والمُثبَت من (ط)، وهو المُوافقُ لِـمَا في «الأمالي النحوية» لابن الحاجب.

(٢) تحرَّف في (ح) و(ف) إلىٰ: «متهم»، والمُثبَت من (ط)، وهو المُوافقُ لِـمَا في «الأمالي النحوية» لابن الحاجب.

(٣) في (ح): «غير مُكثِر»، وهو خطأ، والمُثبَت من (ف)، وهو المُوافق لِـمَا في «الأمالي النحوية».

(٤) «الأمالي النحوية» لابن الحاجب (٢: ١٥٥ - ١٥٦) رقم (١٠٨).

(٥) أي: ما عُطِفَ عليه قولُه: ﴿وَمِنۡ أَهۡلِ ٱلۡمَدِينَةِ﴾، وهو قولُه: ﴿وَمِمَّنۡ حَوۡلَكُم مِّنَ ٱلۡأَعۡرَابِ﴾.

﴿مَرَدُواْ عَلَى ٱلنِّفَاقِ﴾: تـمَهَّروا فيه، مِن: مَرَنَ فُلانٌ علىٰ عَمَلِه، ومَرَدَ عليه: **إذا دَرِبَ به وضَـرِيَ** عليه، حتىٰ لانَ عليه ومَهَرَ فيه، ودلَّ علىٰ مَرَانتِهم عليه ومَهَارتِهم فيه بقوله: ﴿لَا تَعۡلَمُهُمۡ﴾، أي: يَـخفَونَ عليكَ مَعَ فِطنَتِكَ وشَهامَتِكَ وصِدْقِ فِراستِك، لِفَرْطِ **تَنوُّقِهم** في تحامي ما يُشَكِّكُ في أمرِهم، ثم قال: ﴿نَحۡنُ نَعۡلَمُهُمۡ﴾، أي: لا يَعلَمُهم إلا الله، ولا يَطَّلِعُ علىٰ سِـرِّهم غيرُه، لأنهم يُبطِنُونَ الكُفْر في سُوَيْداواتِ قُلُوبِهم إبطاناً، ويُبرِزُونَ لك ظاهِراً كظاهِرِ المُخلِصِينَ مِنَ المُؤمنين، لا تَشُكُّ معَه في إيمانهم، وذلكَ أنهم مَرَدُوا علىٰ النِّفاق، وضَـرُوا به، فلهم فيه اليدُ الطُّولىٰ.

﴿سَنُعَذِّبُهُم مَّرَّتَيۡنِ﴾ قيل: هما القَتْـلُ وعذابُ القبر، وقيل: الفَضِيحةُ وعذابُ القبر، وعن ابنِ عباس: أنهم اختَلَفُوا في هاتَيْنِ المرَّتَين، **فقال: «قام رسولُ الله ﷺ** خَطيباً يومَ الجمعة، فقال: «اخرُجْ يا فُلانُ فإنك مُنافِق، اخرُجْ يا فُلانُ فإنكَ مُنافِق»، فأخرَجَ ناساً وفَضَحَهم»، فهذا العذابُ الأول، والثاني: عذاب القبر.

وعن الحسن: أَخْذُ الزكاةِ مِن أموالِهم، ونَـهْكُ أبدانِهم.

أي: مِن أهلِ المدينةِ قومٌ كذلك، ﴿لَا تَعۡلَمُهُمۡ﴾ صفةٌ أخرىٰ، والعِلمُ بمعنىٰ المعرفة، يَتَعدَّىٰ إلىٰ مفعولٍ واحد»(١).

قوله: (**إذا دَرِبَ به وضَـرِي**)، أي: مَهَرَ واعتاد.

قوله: (**تَنوُّقِهم**): تَنَوَّقَ: أي: تأنَّق، **الأساس**: «تَنوَّقَ في الأمر، وفُلانٌ له نِـيقة. وفي المَثَل: خَرقاءُ ذاتُ نيقة، يُضـرَبُ لجاهلٍ يَدَّعي المعرفة».

قوله: (**فقال: قامَ رسولُ الله ﷺ**): الفاءُ فصيحة، والتقدير: رُوِيَ عنِ ابنِ عَبَّاسٍ أنه قال: إنَّ الصَّحابةَ اختَلَفوا في هاتَينِ الـمَرَّتَينِ علىٰ أقوال، وأنكَرَ هذا الاختِلاف، فقال: قام...

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٥٧).

﴿إِلَىٰ عَذَابٍ عَظِيمٍ﴾: إلىٰ عذاب النار.

[﴿وَءَاخَرُونَ ٱعْتَرَفُوا۟ بِذُنُوبِهِمْ خَلَطُوا۟ عَمَلًا صَٰلِحًا وَءَاخَرَ سَيِّئًا عَسَى ٱللَّهُ أَن يَتُوبَ عَلَيْهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ ١٠٢]

﴿ٱعْتَرَفُوا۟ بِذُنُوبِهِمْ﴾ أي: لم يَعتَذِرُوا مِن تخلُّفِهم بالمَعَاذِيرِ الكاذبةِ كغيرهم، ولكنِ اعترَفُوا علىٰ أنفُسِهم بأنهم بئسَ ما فَعَلُوا مُتَذَمِّينَ نادِمين، **وكانوا ثلاثة: أبو لُبابةَ مروانُ ابنُ عبدِ المُنذِر، وأوسُ بنُ ثعلبة، ووَديعةُ بنُ حَرَام.**

وروينا في «مُسنَدِ أحمدَ بنِ حَنبَل»[1] عن ابنِ مسعودٍ قال: «خَطَبنا رسولُ الله ﷺ، فحَمِدَ الله، وأثنىٰ عليه، ثم قال: «إنَّ مِنكُم مُنافقين، فمَنْ سَمَّيتُ فليَقُم»، ثم قال: «قُمْ يا فُلان»، حتىٰ سَمَّىٰ سِتةً وثلاثين».

قوله: (﴿ٱعْتَرَفُوا۟ بِذُنُوبِهِمْ﴾ ـ إلىٰ قوله ـ: **وكانوا ثلاثة: أبو لُبابةَ مروانُ بنُ عبدِ المُنذِر، وأوسُ بنُ ثعلبة، ووديعةُ بنُ حَرَام**): وفي هذا المقامِ اختِلافٌ كثيرٌ بينَ المُحدِّثينَ والمُفسِّرينَ لا يكادُ يَنضَبِط.

أما أبو لُبابة: فعلىٰ ما ذكرَه صاحبُ «الاستيعاب» و«جامع الأصول»[2]: «هو أبو لُبابةَ رِفاعةُ بنُ عبدِ[3] المُنذِر»، وأما أوسُ بنُ ثعلبة ووديعةُ بنُ حَرَام: فليسَ لهما ذِكرٌ في هذينِ الكتابين[4].

---

(١) برقم (٢٢٣٤٨).

(٢) «الاستيعاب» (٤: ١٦٨) بهامش «الإصابة» لابن حجر، و«جامع الأصول» لابن الأثير (١٢: ٣٨٧ و٨٣٠).

(٣) لفظة «عبد» لم ترد في (ح) و(ف)، وأثبتُّها من (ط)، وهي ثابتة في «الاستيعاب» و«جامع الأصول»، وقد نقله المُؤلِّفُ رحمه الله ـ فيما تقدم في تفسير الآية ٢٧ من سورة الأنفال ص٨٠ عنهما بإثبات «عبد».

(٤) أما أوسُ بنُ ثعلبة: فانظر ترجمته في «الإصابة» لابن حجر (١: ١٤٦)، وسَمَّاه ابنُ الأثير في «أسد الغابة» (١: ١٧٠): أوسَ بنَ خِذام!

وأما وديعةُ بنُ حَرَام: فالظاهرُ أنه مُحرَّف عن «وداعة بن حَرَام، ويُقال: خِذام»، وانظر ترجمته بهذا الاسم في «أسد الغابة» لابن الأثير (٤: ٦٦٥)، و«الإصابة» لابن حجر (٦: ٦٠١).

وقيل: كانوا عشرة، فسبعة منهم أوثَقُوا أنفُسَهم لـمَّا بَلَغَهُم ما نَزَلَ في المُتخلِّفين، فأيقَنُوا بالهلاك، فأوثَقُوا أنفُسَهم علىٰ سَوَارِي المسجد، فقَدِمَ رسولُ الله ﷺ، فدَخَلَ المسجد، فصَلَّىٰ ركعتَين، **وكانت عادته** ﷺ كُلَّما قَدِمَ مِن سَفَر، فرآهُم مُوثَقِين، فسأَلَ عنهم، فذُكِرَ له أنهم أقسَمُوا أن لا يَحُلُّوا أنفُسَهم حتىٰ يكونَ رسولُ الله ﷺ هو الذي يَحُلُّهم، فقال: «وأنا أُقسِمُ أن لا أَحُلَّهم حتىٰ أُؤمَرَ فيهم»، فنزلت، فأطلَقَهم وعَذَرَهم، فقالوا: يا رسول الله، هذهِ أموالُنا التي خَلَّفَتْنا عنك، فتَصَدَّقْ بها وطَهِّرْنا، فقال: «ما أُمِرتُ أن آخُذَ مِن أموالِكم شيئاً»، فنزلت: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً﴾ [التوبة: ١٠٣].

﴿عَمَلًا صَٰلِحًا﴾: خُرُوجاً إلىٰ الجِهاد، ﴿وَءَاخَرَ سَيِّئًا﴾: تخلُّفاً عنه. عن الحسنِ وعن الكَلْبي: التوبةَ والإثم.

فإن قلتَ: قد جُعِلَ كُلُّ واحدٍ منهما مخلوطاً، فما المخلوطُ به؟ قلتُ: كُلُّ واحدٍ منهما مخلوطٌ ومخلوطٌ به؛ لأنَّ المعنىٰ: خَلْطُ كُلِّ واحدٍ منهما بالآخر، كقولك: «خَلَطتُ الماءَ واللبن»، تُريد: خَلَطتُ كُلَّ واحدٍ منهما بصاحبه، **وفيه ما ليسَ في قولك: «خَلَطتُ الماءَ باللبن»**، لأنكَ جَعَلتَ الماءَ مخلوطاً واللبَنَ مخلوطاً به، ....

وذكر مُحيي السُّنَّةِ في «المعالم» عن ابن عَبَّاسٍ أنه قال: كانوا عشرةً منهم أبو لُبابة. وروىٰ عَطيةُ[1] [عنه]: أنهم كانوا خمسةً أحدُهم أبو لُبابة، وقال سعيدُ بنُ جُبَير وزيدُ بنُ أسلَم: كانوا ثمانية، وقال قَتادةُ والضَّحَّاكُ: كانوا سبعة، وقالوا جميعاً: أحدُهم أبو لُبابة[2].

قوله: (**وكانت عادتَه**): أي: كانت دخولُ المسجدِ للصَّلاةِ بعدَ القُدُومِ عادتَه صَلَواتُ الله عليه، فأنَّثَ اسمَ «كان» باعتبارِ الخبر، كقوله: مَنْ كانت أمَّك؟

قوله: (**وفيه ما ليسَ في قَولِك: خَلَطتُ الماءَ باللبن**): أي: مِن أنَّ كُلَّ واحدٍ منهما مخلوطٌ

---

(١) في (ح): «ابن عطية»، والمُثبَت من (ط) و(ف)، وهو المُوافق لِـمَا في «معالم التنزيل» للبغوي، ومنه أثبتُّ «عنه».

(٢) «معالم التنزيل» للبغوي (٤: ٩٠).

....

صـريحاً ومخلوطٌ به، بخِلافِ ما إذا جِيءَ بالباء، قال صاحبُ «الانتصاف»: «فإذا ذكرتَ الباءَ صَرَّحتَ باختِلاطِ أحَدِ القِسمَينِ بالآخَر، واختِلاط الآخَرِ به مِن جِهةِ اللُّزوم، وبالواو صَرَّحتَ بأنَّ كُلَّ واحدٍ مخلوط، وكونُ كُلِّ واحدٍ منهما مخلوطاً به مأخوذٌ مِنَ اللُّزوم، فقول الزمخشري: «هو بالواو يُفيدُ ما تُفيدُه الباءُ وزيادة» بعيد، بلِ الوجهُ أنه ضَمَّنَ ﴿خَلَطُواْ﴾ معنىٰ: عَمِلُوا»[١].

وقال صاحبُ «التقريب»: وفيه بَحْث؛ لأنَّ كُلَّ واحدٍ منهما إما أن يَدُلَّ علىٰ الآخِرِ أو لا؛ فإن لم يَدُلَّ فلا نُسَلِّمَ كونَـهمـا مخلوطاً بهما في الأوَّل[٢]، وإن دَلَّ لَزِمَ كونُـهمـا مخلوطَينِ ومخلوطاً بهما في الثاني[٣]، ويُمكِنُ أن يُقال: مُقتَضىٰ الخلط ذِكرُ الباء، ففي[٤] الأولِ لا بُدَّ مِن تقديرِ المخلوط به، وهو إما أحدُ المذكورَينِ أو غيرُهما، والثاني[٥] مُنتَفٍ بالأصل وبالقرينة، وكذا بالعكس[٦]، فتَعيَّنَ الآخر، فكُلُّ واحدٍ مخلوطٌ به لتَوفُّرِ مُقتَضىٰ الخلط ومخلوطٌ صريحاً[٧]، وأما الثاني ـ وهو ما ذُكِرَ الباءُ معه ـ فقد وَفَدَ علىٰ الخلط ما يَقتَضيه، ولا ضَرُورةَ تُلجِئُ إلىٰ جَعْلِ الآخَرِ مخلوطاً به[٨]، ولا يَلزَمُ أن يكونا مخلوطَينِ لوجودِ الباء، ولا مخلوطاً بهما لعَدَمِ شُمُولِ الباءِ لهما، بل أحدُهما مخلوطٌ والآخَرُ مخلوطٌ به، كما هو صَـريحُ اللفظ، فالأولُ أبلَغُ، وهو المطلوب.

---

(١) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ٢١٢) بحاشية «الكشاف».

(٢) أي: في قولك: «خلطتُ الماءَ واللبن».

(٣) أي: في قولك: «خلطتُ الماءَ باللبن».

(٤) في (ف): «قصـر الأول»، والمُثبتُ من (ط)، وهذه الأسطر ساقطة من (ح) كما سيأتي التنبيهُ إليه.

(٥) أي: أن يكونَ المخلوط به غيرَ المذكورين في قولك: «خلطت الماء واللبن».

(٦) لعله يُريد: أنك لو عكستَ العبارة فقلت: «خلطتُ اللبن والماء»، أفادت المعنى نفسَه، فدَلَّ ذلك على أن المخلوطَ به ليس غيرَ المذكورَين، والله أعلم.

(٧) في (ف): «فكلُّ مخلوط به لتوفُّر مقتضىٰ الخلط ومخلوطاً صريحاً»، وفيها خَلَل، والمُثبتُ من (ط)، وهذه الأسطر ساقطة من (ح)، كما سيأتي التنبيه إليه.

(٨) من قوله: «في الأول» إلى هنا، سقط من (ح).

وإذا قُلتَه بالواو جَعلتَ الماءَ واللبَنَ مخلوطَين ومخلوطاً بهما، كأنك قلت: خَلَطتُ الماءَ باللبَنِ واللَّبَنَ بالماء، ويجوزُ أن يكونَ مِن قولهم: بعتُ الشَّاةَ **شاةً ودِرهماً**، بمعنىٰ: شاةً بِدِرهَم.

وقلت: يَلزَمُ مِنَ الأوَّلِ خلطانِ صريحاً، ومِنَ الثاني خَلْطٌ واحد، علىٰ ما قالَ صاحبُ «المفتاح»: «﴿وَءَاخَرُونَ ٱعْتَرَفُواْ بِذُنُوبِهِمْ خَلَطُواْ عَمَلًا صَٰلِحًا﴾ بسَيِّئ ﴿وَءَاخَرَ سَيِّئًا﴾ بصالح، لأنَّ الخلطَ يَستَدعي مخلوطاً ومخلوطاً به، أي: تارةً أطاعوا وأحبَطوا الطاعةَ بكبيرة، وأخرىٰ عَصَوْا وتَدارَكُوا المعصيةَ بالتوبة»[(١)].

وقلت: الـحُبُوطُ مَذهَبُه[(٢)]، مع أنه دَفْعٌ لا خَلْط.

قوله: (**شاةً ودرهماً**): عن سِيبَوَيْه: الواو في «ودرهماً» بمعنىٰ الباء، أي: بدرهم، لأنَّ الواوَ للجَمْع، والباءَ للإلصاق، والجمعُ والإلصاقُ مِن بابٍ[(٣)] واحد. قاله شارحُ «الكتاب».

وقال ابنُ الحاجب: «بِعتُ الشاةَ شاةً ودرهماً: أصلُه: شاةً بِدِرهَم، أي: شاةً مَعَ دِرهَم، ثم كَثُرَ ذلك فنَصَبوا «شاةً» نَصْبَ «يداً»، ثم أبدَلوا مِن باءِ المُصاحَبةِ واواً، وإذا أُبدِلَتْ باءُ المُصاحَبةِ واواً[(٤)] وَجَبَ أن يُعرَبَ ما بعدَها بإعرابِ ما قبلَها، كقولِهم: كُلُّ رجلٍ وضَيعَتُه[(٥)]، وقولهم: امْرَأً ونفسَه»[(٦)].

---

(١) «مفتاح العلوم» للسَّكّاكي ص١٢٥.

(٢) أي: المذهبُ العَقَديُّ للسَّكَّاكيِّ رحمه الله تعالىٰ، وهو الاعتزال، والكبيرةُ عندهم تُحبِطُ العمل، وصاحبُها لا يُسمَّىٰ مؤمناً ولا كافراً، وحكمُه الخلودُ في النار. أما عند أهل السنة، فالكبيرةُ لا تُحبِطُ العمل، وصاحبُها فاسق، ولا يُخلَّدُ في النار

(٣) كذا في (ف)، وفي (ط) و(ح): «مِن وادٍ واحد»، وهما بمعنىٰ.

(٤) قوله: «وإذا أبدلت باءُ المُصاحَبة واواً»، سقط من (ف).

(٥) في (ح): «وصَنعَته»، ويُمكِنُ أن تُقرأ في (ف) علىٰ الوجهين، والمُثبَت من (ط)، وهو المُوافقُ لِـمَا في «الإيضاح» لابن الحاجب، وهو كذلك في كتب النحو الأخرىٰ، فإنه مثالٌ مشهورٌ عندهم. وانظر: «شرح الرضيِّ على الكافية» (٢: ١٩)، و«شـرح ابن عقيل» (١: ٢٥٣).

(٦) «الإيضاح في شـرح المُفصَّل» لابن الحاجب (١: ٣٤٠).

فإن قلتَ: كيف قيل: ﴿أَن يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾ وما ذُكِرَت توبتُهم؟ قلتُ: إذا ذُكِرَ اعتِرافُهم بذُنُوبِهم، وهو دليلٌ علىٰ التوبة، فقد ذُكِرَت توبتُهم.

[﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ ١٠٣]

﴿تُطَهِّرُهُمْ﴾ صفةٌ لـ﴿صَدَقَةً﴾، وقُرِئ: «تُطْهِرُهُم»؛ مِن: أطهرَه، بمعنىٰ: طَهَّرَه، و«تُطَهِّرْهُم» بالجزم؛ جواباً للأمر، **ولم يُقرَأ ﴿وَتُزَكِّيهِم﴾ إلا بإثباتِ الياء، والتاءُ في ﴿تُطَهِّرُهُمْ﴾ للخِطابِ أو لِغَيْبةِ المُؤنَّث**، والتزكية: مُبالغةٌ في التطهير وزيادةٌ فيه، أو بمعنىٰ الإنماءِ والبركةِ في المال، ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾ واعطِفْ عليم بالدُّعاء لهم وتَرحَّم، والسُّنَّةُ أن يَدعُوَ المُصدِّقُ لِصاحِبِ الصَّدَقة إذا أخَذَها، وعن الشافعيِّ رحمه الله: أُحِبُّ أن يقولَ الوالي عندَ أخْذِ الصَّدَقة: «آجَرَكَ اللهُ فيما أعطَيت، وجَعَلَه لكَ طَهُوراً، وبارك لكَ فيما أبقَيت».

قوله: (ولم يُقرَأ ﴿وَتُزَكِّيهِم﴾ إلا بإثباتِ الياء): أي: ولم يَقرَأ أحدٌ مِنَ الأئمَّةِ السَّبعةِ إلا بإثباتِ الياء، وقرأ مَسلَمةُ بنُ مُحارِب في الشَّواذِّ بدونِ الياء، ووَجْهُ إثباتِ الياءِ أنه استِئناف، كما في قوله تعالى: ﴿لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي ٱلْأَرْحَامِ مَا نَشَآءُ﴾ [الحج: ٥]، أي: نحنُ نُقِرُّ، فكذا هاهنا، أي: هيَ تُزكِّيهم. قاله السَّجاوَنْدي.

قوله: (والتاءُ في ﴿تُطَهِّرُهُمْ﴾ للخِطابِ أو لِغَيبةِ المُؤنَّث): قال أبو البقاء: «﴿تُطَهِّرُهُمْ﴾ نصبٌ صفةٌ لـ﴿صَدَقَةً﴾، ويجوزُ أن يكونَ مُستأنفاً، والتاءُ للخِطاب، أي: تُطهِّرُهُم أنتَ، ﴿وَتُزَكِّيهِم﴾ التاءُ للخِطابِ لا غير، لقوله: ﴿بِهَا﴾، ويجوزُ أن يكونَ قولُه: ﴿تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا﴾ في مَوضِعِ نَصْبٍ صفةً لـ﴿صَدَقَةً﴾، مَعَ قولنا: إنَّ التاءَ فيهما للخِطاب، لأنَّ قولَه: ﴿تُطَهِّرُهُمْ﴾ تقديرُه: بها، ودلَّ عليه ﴿بِهَا﴾ الثانية، علىٰ أن يكونَ مِن بابِ التنازُع، وإذا كانَ

وقُرِئ: ﴿إِنَّ صَلَوٰتَكَ﴾ على التوحيد.

﴿سَكَنٌ لَّهُمْ﴾ يسكُنونَ إليه، وتَطمَئِنُّ قُلُوبهم بأنَّ الله قد تابَ عليهم، ﴿وَٱللَّهُ سَمِيعٌ﴾ يَسمَعُ اعتِرافَهم بذُنُوبِهم ودُعاءَهم، ﴿عَلِيمٌ﴾ بما في ضمائرهم مِنَ الغَمِّ مِنَ النَّدَم لِـمَا فَرَطَ منهم.

[﴿أَلَمْ يَعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ وَيَأْخُذُ ٱلصَّدَقَٰتِ وَأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾ ١٠٤]

فيهما ضميرُ الصَّدَقةِ جاز أن يكونَ صِفةً لها، ويجوزُ أن تكونَ الجملتانِ حالاً مِن ضمير الفاعلِ في ﴿خُذْ﴾»(١)، وذكرَ الزَّجَّاجُ نحوَه(٢).

قوله: (وقُرِئ: ﴿إِنَّ صَلَوٰتَكَ﴾ على التوحيد): حفصٌ وحمزةُ والكِسائي(٣).

قوله: (﴿سَكَنٌ لَّهُمْ﴾: يَسكُنونَ إليه)، الراغب: «السُّكون: ثُبوتُ الشَّيءِ بعدَ تحرُّك، ويُستعمَلُ في الاستيطان، نحو: سَكَنَ مكانَ كذا، أي: استَوطنَه، واسمُ المكان: مَسكَن، قال تعالىٰ: ﴿فَأَصْبَحُواْ لَا يُرَىٰٓ إِلَّا مَسَٰكِنُهُمْ﴾ [الأحقاف: ٢٥]، وقال: ﴿وَلَهُۥ مَا سَكَنَ فِى ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [الأنعام: ١٣]، وقال: ﴿جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لِتَسْكُنُواْ فِيهِ﴾ [القصص: ٧٣]، فيُقال مِنَ الأولِ: سَكَنتُه، ومن الثاني: أسكَنتُه، والسَّكَن: السُّكون وما يُسكَنُ إليه، قال: ﴿وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنۢ بُيُوتِكُمْ سَكَنًا﴾ [النحل: ٨٠]، وقال: ﴿إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ﴾ [التوبة: ١٠٣]، والسُّكْنىٰ: أن يُجعَلَ له السُّكونُ في دارٍ بغير أُجرة»(٤).

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٥٨).

(٢) انظر: «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٤٦٧).

(٣) قوله: «وحمزة والكسائي» سقط من (ح)، وأثبتُّه من (ط) و(ف)، وهو الصواب، كما في «التيسير» ص١١٩، و«البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة» للشيخ عبد الفتاح القاضي ص١٣٩.

(٤) «مفردات القرآن» ص٤١٧.

قُرِئ: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوٓاْ﴾ **بالياءِ والتاء**، وفيه وَجْهان:

أحدُهما: أن يُرادَ المَتُوبُ عليهم، يعني: ألم يَعلَمُوا قبلَ أن يُتابَ عليهم وتُقبَلَ صَدَقاتُهم ﴿أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ﴾ إذا صَحَّت، ويَقبلُ الصَّدقاتِ إذا صَدَرَتْ عن خُلُوصِ النية، و﴿هُوَ﴾ **للتخصيص** والتأكيد، وأنَّ اللهَ تعالىٰ مِن شأنِه قَبُولُ توبةِ التائبين.

وقيل: معنىٰ التخصيص في ﴿هُوَ﴾: أنَّ ذلكَ ليسَ إلىٰ رسولِ الله ﷺ، إنما اللهُ هو الذي يَقبَلُ التوبةَ ويَرُدُّها، فاقصِدُوهُ بها، ووَجِّهُوها إليه.

[﴿وَقُلِ ٱعْمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ ١٠٥]

﴿وَقُلِ﴾ لهؤلاءِ التائبين: ﴿ٱعْمَلُواْ﴾ فإنَّ عَمَلَكُم لا يخفىٰ، خيراً كانَ أو شراً، علىٰ الله وعبادِه، كما رأيتُم وتَبيَّنَ لكم.

والثاني: **أن يُرادَ غيرُ التائبين؛ ترغيباً لهم في التوبة**، فقد رُوِي: أنهم لَـمَّا تِيبَ عليهم..

قوله: (**قُرِئ**: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوٓاْ﴾ **بالياءِ والتاء**): بالياءِ التحتانية: السبعة[1]، وبالتاءِ شاذة.

قوله: (و﴿هُوَ﴾ **للتخصيص**): أي: لفظةُ ﴿هُوَ﴾ مُفيدةٌ للتخصيصِ والتأكيد، وأنَّ اللهَ مِن شأنِهِ قَبولُ توبةِ التائبين، مثال[2] للتخصيصِ والتأكيدِ معاً، يعني: لا بُدَّ أن يَقبَلَ التوبة، ولا يكونُ خِلافُه ألبتَّة، لأنَّ مِن شأنِهِ وعادتِهِ سُبحانه وتعالىٰ أن يفعلَه ولا يَترُكَه، وذلكَ أنَّ الضميرَ المرفوعَ للفَصْل أو للتأكيد، ثم في قولِه: ﴿يَقْبَلُ﴾ ضميرٌ يرجعُ إلىٰ المُسنَدِ إليه، فيزيدُ الحكمُ به تأكيداً.

قوله: (**والثاني**: **أن يُرادَ غيرُ التائبين**[3] **ترغيباً لهم في التوبة**): فعلىٰ الأول: الكلامُ[4] مع

---

(١) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «شعبة».

(٢) كذا في الأصول الخطية!

(٣) من قوله: «ولا يتركه» إلىٰ هنا سقط من (ف).

(٤) في (ح) و(ف): «اللام»، والمُثبتُ من (ط).

قال الذينَ لم يتوبوا: هؤلاءِ الذين تابوا كانوا بالأمسِ معَنا، لا يُكلَّمُونَ ولا يُجالَسُون، فما لهم، فنزلت.

فإن قلتَ: فما معنىٰ قوله: ﴿وَيَأۡخُذُ ٱلصَّدَقَٰتِ﴾؟ قلتُ: هو مجازٌ عن قَبُولِهِ لها، وعن ابنِ مسعود: «إنَّ الصَّدَقةَ تقعُ في يَـدِ الله تعالىٰ قبلَ أن تقعَ في يَـدِ السَّائِلِ»، والمعنىٰ: أنه يَتَقبَّلُها ويُضاعِفُ عليها، وقوله: ﴿فَسَيَرَى ٱللَّهُ﴾ وعيدٌ لهم وتحذيرٌ مِن عاقبةِ الإصـرارِ والذُّهُولِ عن التوبة.

التائبين، والاستفهامُ في ﴿ أَلَمۡ يَعۡلَمُوٓاْ﴾ لاستِبطاءِ توبتِهم، ولذلكَ قَدَّر: «ألم يَعلَمُوا قبلَ أن يُتابَ عليهم»، ولم يُقدِّر في الثاني، لأنَّ المُرادَ ترغيبُ مَنِ استَمَرَّ عِلمُه، فالاستِفهامُ للتقرير والتوبيخ.

قوله: (**قالَ الذينَ لم يتوبوا: هؤلاءِ الذينَ كانوا [بالأمسِ] معنا**): يعني: ﴿ أَلَمۡ يَعۡلَمُوٓاْ﴾[1] استِفهامٌ علىٰ سبيلِ التقرير، والجملةُ مفصولةٌ[2] علىٰ الاستِئناف، فإنه تعالىٰ لـمَّا قَسَمَ الأعرابَ المُتخلِّفينَ أقساماً؛ منهمُ المُنافِقونَ ومنهمُ التائبون ومنهمُ المُرجَون، وذكرَ توبةَ التائبينَ بقوله: ﴿عَسَى ٱللَّهُ أَن يَتُوبَ عَلَيۡهِمۡ﴾ [التوبة: ١٠٢]، وأمَرَ النبيَّ ﷺ بأخْذِ الصَّدَقاتِ منهم أمارةً لقَبولِ التوبة، قـرَّرَ لهم ذلكَ المعنىٰ بقوله: ﴿ أَلَمۡ يَعۡلَمُوٓاْ﴾ [التوبة: ١٠٤]، يعني: أما تَقرَّرَ عِندَهم قبلَ أن يتوبَ اللهُ عليهم أنَّ الأمرَ علىٰ هذا، أو قـرَّرَ المعنىٰ[3] لغير التائبينَ منهم؛ ترغيباً لهم في التوبة، ثم أتبَعَه بقولِه: ﴿ وَقُلِ ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ﴾؛ ترهيباً لهم ووعيداً مِن عاقبةِ الإصرارِ والذُّهُولِ عنِ التوبة. وهذا الوجهُ أوفَقُ مِنَ الأول؛ لأنَّ الوعيدَ بقوله: ﴿فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ﴾ لا يليقُ بالتائبينَ المأمورِ بقَبولِ صَدَقاتِهمُ النبيُّ ﷺ.

قوله: (**إنَّ الصَّدَقةَ تقعُ في يَدِ الله**): روينا عن مُسلِم[4] عن أبي هُريرة قال: قال رسولُ الله ﷺ:

---

(١) من قوله: «قبل أن يُتاب عليهم» إلى هنا، سقط من (ط).

(٢) أي: لم تُعطَف علىٰ الجملة التي قبلها بالواو، كما هو معلومٌ من مبحث الفَصْل والوَصْل من كتب البلاغة.

(٣) قوله: «أو قرَّر المعنىٰ» معطوفٌ على قوله: «قرَّر لهم ذلك».

(٤) في «صحيحه» برقم (١٠١٤).

[﴿ وَءَاخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ ٱللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ ١٠٦]

وقُرِئ: ﴿مُرْجَوْنَ﴾ و(مُرجَؤُون)؛ مِن: أرجَيتُه وأرجَأتُه: إذا أخَّرتُه، **ومنه المُرجِئة،** يعني: وآخَرُونَ مِن المُتخلِّفين موقوفٌ أمرُهُم، ﴿إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ﴾ إنْ بَقُوا على الإصرارِ ولم يَتُوبُوا، ﴿وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ﴾ إن تابوا، وهُم ثلاثة: كعبُ بنُ مالك، وهِلالُ بنُ أمية، ومَرارةُ بنُ الربيع، أمَرَ رسولُ الله ﷺ أصحابَه أن لا يُسلِّمُوا عليهم ولا يُكلِّمُوهُم، ولم يَفعَلُوا كما فعَلَ أبو لُبابةَ وأصحابُه مِن شَدِّ أنفُسِهم على السَّواري، وإظهارِ الجَزَعِ والغَمّ، فلما عَلِمُوا أنَّ أحداً لا يَنظُرُ إليهم فوَّضُوا أمرَهُم إلى الله، وأخلَصُوا نِيَّاتِهم، ونَصَحَت توبتُهم، فرَحِمَهم الله.

«ما تَصَدَّقَ أحدٌ بصَدَقةٍ مِن طيِّب، ولا يَقبَلُ اللهُ إلا الطَّيِّب، إلا أخَذَها الرحمنُ بيَمينِه، وإن كانت تمرة، فتَربُو في كَفِّ الرحمن، حتى تكونَ أعظَمَ مِنَ الجبل، كما يُرْبِي أحدُكم فَلُوَّهُ[1] وفَصِيلَه»، ورواه البخاريُّ[2] مَعَ تغيير فيه.

قوله: **(وقُرِئ: ﴿مُرْجَوْنَ﴾ و«مُرجَؤون»)**: ابنُ كثير وأبو بكرٍ وابنُ عامرٍ وأبو عَمرو: (مُرجَؤون)، والباقون: بغير همز[3].

قوله: **(ومنه المُرجِئة)**: وهُمُ الذينَ لا يقطعونَ على أهلِ الكبائرِ بشيءٍ مِن عُقوبةٍ أو عَفْو، بل يُؤخِّرُونَ الحكمَ في ذلكَ إلى يومِ القيامة[4]، يُقال: أرجَأتُ الأمرَ وأرجَيتُه ـ بالهمزةِ أو الياءِ ـ: إذا أخَّرتَه.

---

(١) قال الإمام النووي في «شرح صحيح مسلم» (٧: ٩٩): «قال أهلُ اللغة: الفَلُوُّ: المُهْر، والفَصِيل: وَلَدُ الناقة إذا فَصَلَ من إرضاعِ أُمِّه، فَعيلٌ بمعنى: مفعول، وفي الفَلُوِّ لغتانِ فصيحتان: أفصَحُهما وأشهَرُهما: فتحُ الفاءِ وضَمُّ اللامِ وتشديدُ الواو، والثانية: كسرُ الفاءِ وإسكانُ اللامِ وتخفيفُ الواو». انتهى باختصار.

(٢) في «صحيحه» برقم (١٤١٠).

(٣) انظر: «التيسير» ص١١٩، و«حجة القراءات» ص٣٢٣.

(٤) وهذا الإرجاء محمود، وقال به جماعة من أئمة السلف، ويُطلق الإرجاء أيضًا على القول بأنه لا تضر مع الإيمان معصية، كما لا تنفع مع الكفر طاعة، وهو الإرجاء البِدعيُّ المذموم.

﴿وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾، وفي قِراءةِ عبدِ الله: «غفورٌ رحيم»، و﴿إِمَّا﴾ للعباد، أي: خافوا عليهمُ العذاب، وارجُوا لهمُ الرحمة.

[﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مَسْجِدًا ضِرَارًا وَكُفْرًا وَتَفْرِيقًا بَيْنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَإِرْصَادًا لِّمَنْ حَارَبَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ مِن قَبْلُ ۚ وَلَيَحْلِفُنَّ إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّا ٱلْحُسْنَىٰ ۖ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ ❁ لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا ۚ لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ ۚ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُواْ ۚ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُطَّهِّرِينَ﴾ ١٠٧-١٠٨]

في مَصَاحِفِ أهلِ المدينةِ والشام: (الذينَ اتَّخَذُوا) بغير واو؛ لأنها قِصَّةٌ علىٰ حِيالِها، وفي سائرِها بالواو؛ علىٰ عَطْفِ قِصَّةِ مَسجِدِ الضِّرَار الذي أحدَثَه المُنافِقُونَ علىٰ سائرِ قَصَصِهم.

قوله: (و﴿إِمَّا﴾ للعباد): أي: لفظةُ ﴿إِمَّا﴾ لِشَكِّ العباد، قال الزَّجَّاج: «﴿إِمَّا﴾ لوقوع أحدِ الشيئَين، واللهُ عزَّ وجَلَّ عالمٌ بما يَصيرُ إليه أمرُهُم، إلا أنَّ هذا للعِباد، خُوطِبُوا بما يعلمون، فالمعنىٰ: ليكنْ أمرُهُم عندكم علىٰ هذا في الخوفِ والرجاء»[(١)]، وهو المُرادُ بقوله: «خافوا عليهمُ العذابَ وارجُوا لهم الرحمة» علىٰ الأمرين.

وقال الإمام: «فجَعَلَ أناسٌ يقولون: هَلَكُوا إن لم يُنزِلِ اللهُ لهم عُذْراً، وآخرونَ يقولون: عسىٰ اللهُ أن يَغفِرَ لهم»[(٢)]، وقال القاضي: «وفيه دليلٌ علىٰ أنَّ كِلَا الأمرَينِ بإرادةِ الله تعالىٰ»[(٣)]. فعلىٰ هذا: ﴿إِمَّا﴾ لترديدِ الأمرِ بحَسَبِ المشيئة، لا بشَكِّ العباد، وهو مِثلُ «أو» التنويعية.

قوله: (في مَصاحِفِ أهلِ المدينةِ والشام: «الذين اتخذوا» بغير واو): وكذا قرأ نافعٌ وابنُ عامر[(٤)].

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» للزجّاج (٢: ٤٦٨).

(٢) «مفاتيح الغيب» للرازي (١٦: ١٤٥).

(٣) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٧١).

(٤) انظر: «التيسير» ص١١٩، و«حجة القراءات» ص٣٢٣.

رُوِي: أنَّ بني عَمرِو بنِ عَوْفٍ لـمَّا بَنَوْا مَسجِدَ قُباء، بَعَثُوا إلىٰ رسولِ الله ﷺ أنْ يأتيَهم، فأتاهُم، فصَلَّىٰ فيه، فحَسَدَتْهم إخوتُهم بنو غَنْمِ بنِ عَوْف، وقالوا: نبني مَسجِداً، ونبعثُ إلىٰ رسولِ الله ﷺ يُصَلِّي فيه، ويُصَلِّي فيه أبو عامِرٍ الراهِبُ إذا قَدِمَ مِنَ الشام، لِيَثبُتَ لهمُ الفَضْلُ والزِّيادةُ علىٰ إخوتهم، وهو الذي سَمَّـاهُ رسولُ الله ﷺ: الفاسق، وقال لِرسولِ الله ﷺ يومَ أُحُد: لا أَجِدُ قوماً يُقاتِلُونَكَ إلا قاتَلتُكَ معَهم، فلم يَزَلْ يُقاتِلُه إلىٰ يوم حُنَين، فلما انهـزَمَتْ هَوَازِنُ خَرَجَ هارباً إلىٰ الشام، وأرسَلَ إلىٰ المُنافقين: أنِ استَعِدُّوا بما استطعتُم مِن قُوَّةٍ وسِلاح، فإني ذاهبٌ إلىٰ قَيصَـر، وآتٍ بجُنُود، ومُخرِجٌ مُحمَّداً وأصحابَه مِنَ المدينة.

فبَنَوْا مَسجِداً بجَنْبِ مَسجِدِ قُباء، وقالوا للنَّبيِّ ﷺ: بَنَيْنا مَسجِداً لذي العِلَّةِ والحاجةِ والليلةِ المَطِيرةِ والشَّاتية، ونحنُ نُحِبُّ أن تُصَلِّيَ لنا فيه، وتَدعُوَ لنا بالبركة، فقال: «إني علىٰ جَناحِ سَفَرٍ وحالِ شُغُل، وإذا قَدِمْنا ـ إنْ شاءَ الله ـ صَلَّينا فيه»، فلما قَفَلَ مِن غَزْوةِ تبوك، سألوهُ إتيانَ المسجد، فنزلت عليه.

فدَعَا بمـالِكِ بنِ الدُّخْشُم، ومَعْنِ بنِ عَدِيّ، وعامرِ بنِ السَّكَن، ووَحْشِيٍّ قاتِلِ حمزة، فقالَ لهم: «انطَلِقُوا إلىٰ هذا المَسجِدِ الظالِـمِ أهلُه، فاهدِمُوه، واحرِقُوه»، ففَعَلُوا، وأمَرَ أن يُتَّخَذُ مكانَه كُناسةً تُلقَىٰ فيها الجِيَفُ والقُمامة، وماتَ أبو عامرٍ بالشَّامِ بقِنَّسْـرِين.

﴿ضِرَارًا﴾: مُضَارَّةً لإخوانِهم أصحابِ مَسجِدِ قُباءٍ ومُعازَّةً، ﴿وَكُفْرًا﴾: وتقويةً للنِّفاق، ﴿وَتَفْرِيقًا بَيْنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ لأنهم كانوا يُصَلُّونَ مُجتَمِعِينَ في مَسجِدِ قُباء، فيَغتَصُّ بهم، فأرادوا أن يَتفَرَّقُوا عنه وتختلفَ كَلِمتُهم، ....

قوله: (فيَغتَصُّ بهم): أي: يَمتَـلِئُ بهم. **الأساس**: «الـمسجدُ غاصٌّ بأهلِه، وأغَصَّ الأرضَ[1] علينا، فغَصَّت بنا».

(١) في (ح): «وأغصَّ الأمر علينا»، وفي (ف): «وأغصَّه علينا»، ولا يستقيمُ أيٌّ منهما مع قولِهِ بعدَه: «فغصَّت بنا»، والمُثبَتُ من (ط)، وهو المُوافقُ لِـمَا في «أساس البلاغة»، مادة (غصص).

﴿وَإِرْصَادًا﴾: **وإعداداً** لأجلِ مَنْ ﴿حَارَبَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾، وهو الراهِب، أعَدُّوهُ له لِيُصَلِّيَ فيه، ويَظهَرَ علىٰ رسولِ الله ﷺ.

وقيل: كُلُّ مَسجِدٍ بُنِيَ مُباهاةً أو رِياءً وسُمْعةً أو لِغَرَضٍ سِوَىٰ ابتِغاءِ وَجْهِ الله، أو بمالٍ غير طَيِّب: فهو لاحِقٌ بمَسجِدِ الضِّرَار.

وعن شَقيق: **أنه لم يُدرِكِ الصَّلاةَ** في مَسجِدِ بني عامر، فقيلَ له: مَسجِدُ بني فُلانٍ لم يُصَلُّوا فيه بعد، فقال: لا أُحِبُّ أن أُصَلِّيَ فيه، فإنه بُنِيَ علىٰ ضِرار، وكُلُّ مَسجِدٍ بُنِيَ علىٰ ضِرارٍ أو رِياءٍ أو سُمْعة، فإنَّ أصلَه يَنتَهي إلىٰ المَسجِدِ الذي بُنِيَ ضِراراً.

وعن عطاء: لـمَّا فَتحَ اللهُ تعالىٰ الأمصارَ علىٰ يَدِ عُمَرَ رضيَ اللهُ عنه، أمَرَ المُسلِمينَ أن يَبنُوا المَساجِد، وأنْ لا يَتَّخِذُوا في مدينةٍ مَسجِدَين، يُضَارُّ أحدُهما صاحبَه.

فإن قلتَ: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ﴾ **ما مَحلُّه مِنَ الإعراب؟** ....

قوله: (﴿وَإِرْصَادًا﴾: **وإعداداً**)، **الراغب**: «الـرَّصْد: الإعدادُ للترقُّب، يقال: رَصَدَ وتَرصَّدَ وأرصَدتُه له، قال تعالىٰ: ﴿وَإِرْصَادًا لِّمَنْ حَارَبَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾، وقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبِٱلْمِرْصَادِ﴾ [الفجر: ١٤]، تنبيهاً أنه لا مَلجَأَ ولا مَهرَب. المَرصَد: مَوضِعُ الرَّصْد، والمِرصاد: نحوُه، لكنْ يقالُ للمكانِ الذي اختُصَّ بالتَّـرَصُّد»(١).

قوله: (**أنه لم يُدرِكِ الصَّلاة**): يعني: كانَ مِن عادةِ شَقيقٍ أن يُصَلِّيَ في مَسجِدِ بني عامرٍ بالجماعة، وقد اتفقَ يوماً أنه لم يُدرِكِ الجماعةَ فيه، فقيلَ له: مَسجِدُ بني فُلانٍ لم يُصَلُّوا فيه، أي: لم يُقيموا فيه الجماعة، فهَلَّا تُصَلِّي فيه بالجماعة، فأجابَ بما أجاب.

قوله: (﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ﴾ **ما مَحَلُّهُ مِنَ الإعراب؟**): هذا السُّؤالُ مبنيٌّ علىٰ ما ذكرَه أولاً: «أنَّ قولَه: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ﴾ إذا رُوِيَ بالواو: هو عطفُ قِصَّةِ مَسجِدِ الضِّـرارِ الذي

---

(١) «مفردات القرآن» ص ٣٥٥.

قلتُ: محلُّه النَّصْبُ على الاختِصاص، كقوله: ﴿وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [النساء: ١٦٢]، وقيل: هو مُبتَدأٌ خَبَرُه محذوف، معناه: وفيمَنْ وَصَفْنا الذينَ اتخذوا، كقوله: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ﴾ [المائدة: ٣٨].

فإن قلتَ: بِمَ يَتَّصِلُ قولُه: ﴿مِن قَبْلُ﴾؟ قلتُ: بـ﴿ٱتَّخَذُوا﴾، أي: **اتخذوا مَسجِداً مِن قبلِ أن يُنافِقَ هؤلاءِ بالتَّخَلُّف**.

﴿إِنْ أَرَدْنَآ﴾: ما أردْنا ببناءِ هذا المسجد ﴿إِلَّا﴾: إلا الخَصْلةَ ﴿ٱلْحُسْنَىٰ﴾، أو الإرادةَ الحسنىٰ، وهيَ الصَّلاةُ وذِكرُ الله والتَّوْسِعةُ علىٰ المُصلِّين.

﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ﴾ قيل: هو مَسجِدُ قُباءٍ أَسَّسَهُ رسولُ الله ﷺ، وصَلَّىٰ فيه أيامَ مُقامِهِ بقُباء، وهيَ يومُ الاثنينِ والثُّلاثاءِ والأربعاءِ والخميس، وخَرَجَ يومَ الجمعة. ...

أحدَثَه المُنافِقونَ علىٰ سائرِ قصصِهم، وبغير الواو: علىٰ أنها قِصَّةٌ علىٰ حِيالِها». وعلىٰ هذا ينبغي أن يكونَ جُملة، وهو مُفرَد، فلا بُدَّ مِن تقديرِ ما تَتِمُّ به جُملة، وما ذلك؟

وأجاب: إن أُريدَ بإيرادِها الذَّمُّ ـ لأنها أفظَعُ القصص ـ فتكونُ نصباً علىٰ الاختِصاص، كما أنَّ قوله: ﴿وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [النساء: ١٦٢] أفضَلُ الصِّفات، فقُطِعَ لذلك(١)، وإن أُريدَ مُجَرَّدُ العَطفِ فتكونُ رَفعاً؛ علىٰ أنه مُبتَدأٌ خَبَرُهُ محذوف.

قوله: (أي: اتخذوا مَسجِداً مِن قبلِ أن يُنافِقَ هؤلاءِ بالتَّخَلُّف): يُريد: أنَّ هذه الآيةَ مُتصِلةٌ بقوله تعالىٰ: ﴿وَإِذَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ أَنْ ءَامِنُوا بِٱللَّهِ وَجَٰهِدُوا مَعَ رَسُولِهِ ٱسْتَـْٔذَنَكَ أُولُوا ٱلطَّوْلِ مِنْهُمْ وَقَالُوا ذَرْنَا نَكُن مَّعَ ٱلْقَٰعِدِينَ ۞ رَضُوا بِأَن يَكُونُوا مَعَ ٱلْخَوَالِفِ﴾ [التوبة: ٨٦-٨٧]،

---

(١) أي: قُطِعَ عما قبلَه وما بعدَه مِنَ المرفوعات، فنُصِبَ، وذلك في قوله تعالىٰ: ﴿لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ أُولَٰٓئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ١٦٢].

وهو أَوْلىٰ، **لأنَّ المُوازنَةَ بينَ مَسجِدَيْ قُباءٍ أوقَع**. وقيل: هو مَسجِدُ رسولِ الله ﷺ بالمدينة، وعن أبي سعيد الخدري: سألتُ رسولَ الله ﷺ عن المسجدِ الذي أُسِّسَ علىٰ التقوىٰ، فأخَذَ حَصْباءَ، فضَرَبَ بها الأرض، وقال: «هو مَسجِدُكُم هذا» لِـمَسجِدِ المدينة.

يَشهَدُ له سَبَبُ النُّزول، وهو قولُه: «فبَنُوا مَسجِداً بجَنْبِ مَسجِدِ قُباء، وقالوا للنَّبيِّ ﷺ: نحنُ نُحِبُّ أن تُصلِّيَ لنا فيه، قال: «إني علىٰ جَناح سَفَر، وإذا قَدِمْنا، إنْ شاءَ اللهُ تعالىٰ، صَلَّيْنا فيه»، فلمَّا قَفَلَ مِن غَزْوةِ تَبوكٍ سألوه إتيانَ المَسجِد، فنزلت»، إلىٰ آخِرِه.

وعن مُحيي السُّنَّة: «﴿مِن قَبۡلُ﴾: يَرجِعُ إلىٰ أبي عامر[1]، يعني: قولَه: ﴿حَارَبَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ مِن قَبۡلُ﴾ من قبلِ أن يُبنىٰ مَسجِدُ الضِّرار، والمُحارِبُ هو أبو عامر الفاسق، لأنه لم يَزَلْ يُقاتِلُ إلى يوم حُنَين»[2].

قوله: (**لأنَّ المُوازنَةَ بينَ مَسجِدَيْ قُباءٍ أوقع**): يعني: إذا جَعَلنا المَسجِدَ مَسجِدَ قُباء، ولم نَجعَلْهُ مَسجِدَ المدينة، كان أنسَبَ؛ لأنَّ كِلا المَسجِدَينِ مَبنيانِ في قُباء، وبانيهما إخوان؛ بنو عَمْرِو بنِ عَوْف، وبنو غَنْمِ بنِ عَوْف[3].

---

(١) في الأصول الخطية: «من قبلِ أن يرجعَ أبو عامر»، ولا يستقيم هكذا، والمُثبَت من «معالم التنزيل».

(٢) «معالم التنزيل» للبغوي (٤: ٩٤).

(٣) كذا قال المُؤلِّفُ رحمه الله تعالىٰ، تَبَعاً للرواية التي أوردها الزمخشريُّ رحمه الله، وفي تلك الرواية نكارة، كما أنَّ فيما ذَكَرَهُ مِن كَوْن بني عمرو بن عوف وبني غنم بن عوف هم بُناةَ المسجدين نظراً أيضاً.
أما الرواية: فقد قال الحافظُ ابنُ حجر رحمه الله تعالىٰ في «الكافي الشاف» ص١٥٢: «لم أجِدْهُ بهذا السِّياقِ إلا في الثَّعْلبيِّ بلا إسناد، وليسَ صَدْرُهُ بصحيح، فإنَّ مَسجِدَ قُباءٍ كانَ قد أُسِّسَ والنبيُّ ﷺ بقُباءٍ أوَّلَ ما هاجر، وبُنِيَ مسجدُ الضِّرار، وكان في غَزْوةِ تبوك، فبينهما تسعُ سنين».
وأما بُناةُ المسجدَيْن: فمسجدُ قُباءٍ هو مسجدُ بني عَمْرِو بنِ عوفٍ مِنَ الخزرج، وهو أمرٌ مشهورٌ لا يكادُ يخفىٰ علىٰ أحد، أما مسجدُ الضِّرار ففي هذه الرواية أنَّ الذي بناه هم إخوانُهم بنو غَنْمِ بنِ عَوْف، ولا يَصِحُّ لأمرين:
الأول: أنَّ بني غَنْمِ بنِ عَوْفٍ ليسوا إخواناً لبني عَمْرِو بنِ عَوْف، فبنو عَمْرِو بنِ عَوْف: هم بنو عَمْرِو ابنِ عَوْفِ بنِ الخزرج ـ وهم الذين كانت منازلُهم بقُباء، وهم غيرُ بني عَمْرِو بنِ عوفِ بنِ مالكِ بنِ=

....

وقلتُ: بلِ الأنسَبُ ما نَصَّ عليه صَلَواتُ الله عليه، علىٰ ما روينا عن مُسلِم والترمذيِّ والنَّسائيِّ[١] عن أبي سعيد: قلت: يا رسول الله، أيُّ المَسجِدَينِ الذي أُسِّسَ علىٰ التقوىٰ؟ قال: فأخذ كَفّاً مِن حَصْباء، فضَرَبَ به الأرض، ثم قال: «هو مَسجِدُكُم هذا»، لِمسجدِ المدينة.

وفي روايةِ الترمذيِّ والنَّسائيّ: تمارىٰ رجلانِ في المسجدِ الذي أُسِّسَ علىٰ التقوىٰ، فقال رجل: هو مسجدُ قُباء، وقال الآخَر: هو مسجدُ رسولِ الله ﷺ، فقال رسولُ الله ﷺ: «هو مسجدي هذا».

وأما بيانُ حقيقةِ المُوازَنة: فإنَّ مسجدَ رسولِ الله ﷺ أَحَقُّ بالوَصْفِ بالتقوىٰ مِن أوَّلِ يوم مِن مسجدِ قُباء، لأنَّ هذا الوَصْفَ وقعَ مُقابِلاً لقوله: ﴿ضِرَارًا وَكُفْرًا وَتَفْرِيقًا بَيْنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَإِرْصَادًا لِّمَنْ حَارَبَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾، وكُلُّ ما يُقابِلُ هذه الأوصافَ مفقودٌ في مسجدِ قُباء[٢]، موجودٌ في مسجدِ رسول الله ﷺ، ولأنَّ التعبيرَ بالقيام عن الصَّلاةِ ـ في قوله:

= الأوس ـ، وهم بُطونٌ ثلاثة: بنو سالم بنِ عوفِ بنِ عمرِو بنِ عوفِ بنِ الخزرج، وبنو غَنْمِ بنِ عوفِ بنِ عمرِو بنِ عوفِ بنِ الخزرج، وبنو عَنْزِ بنِ عوفِ بنِ عمرِو بنِ عوفِ بنِ الخزرج، فبنو سالمٍ وبنو غَنْمٍ وبنو عَنْزٍ إخوان، وكلُّهم بنو عمرِو بنِ عوف، لأنه جَدُّهُم. وانظر: «جمهرة أنساب العرب» لابن حزم ص٣٥٣ - ٣٥٤ و٤٧١.

والثاني: أنهم ذكروا أنَّ المُنافقين الذين بَنَوا مسجدَ الضرار اثنا عشر رجلاً، ذكرهم ابنُ كثير في «تفسيره» وغيرُه، فمنهم: أبو عامر الراهب، واسمُه: عمرُو بنُ صَيْفيّ، ووَديعةُ بنُ ثابت، وخِذامُ بنُ خالد، ومُعتِّبُ بنُ قُشَير، وعَبَّادُ بنُ حُنَيف، وجاريةُ بنُ عامر، وغيرُهم، وقد تتبَّعتُ أسماءَهم وأنسابَهم فوجدتُ أكثَرَهم مِنَ الأوس، من بني عَمْرِو بنِ عَوْفِ بنِ مالكِ بنِ الأوس، وبعضَهم مِن حُلَفائهم، وتفصيلُ ذلك في هذا المقام يطول.

وقد تَوارَدَ علىٰ ذِكْرِ روايةِ الثعلبيِّ هذه ـ علىٰ ما فيها مِن ضعفٍ ونكارة ـ جماعةٌ مِنَ المُفسِّرين، كابنِ عَطِيَّة، والقُرطبيِّ، والنَّسَفيِّ، وأبي حَيَّانَ الأندلسي، ثم الطاهرِ ابنِ عاشور، وزاد عليهم خَطأً في تسميةِ أبي عامر الراهب وفي نِسبتِهِ إلىٰ الخزرج، فتنبَّه إلىٰ ذلك.

(١) مسلم (١٣٩٨)، والترمذي (٣٠٩٩)، والنسائي (٦٩٧).

(٢) في إطلاق المُؤلِّفِ رحمه الله تعالى العبارةَ هكذا نَظَـرٌ لا يخفىٰ.

....

﴿أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ﴾ ـ يَستَدعي المُداوَمة، كما مَرَّ في أول البقرة[١]، يَعضُدُه توكيدُه المنهيَّ بقوله: ﴿أَبَدًا﴾، ومُداومةُ رسولِ الله ﷺ لم تُوجَد إلا في مَسجِدِهِ صَلَواتُ الله عليه[٢].

وأما ما جاءَ عن الترمذيِّ وأبي داود[٣] عن أبي هُريرةَ قال: «نَزَلَتْ هذهِ الآيةُ في أهلِ قُباء: ﴿فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُوا﴾، وكانوا يَستَنجُونَ بالماء، فنزلت».

وعن ابن ماجه[٤] عن أبي أيوبَ وجابرٍ وأنس: أنَّ هذهِ الآيةَ لـمَّا نزلت: ﴿فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُوا﴾، قالَ رسولُ الله ﷺ: «يا مَعشَرَ الأنصار، إنَّ اللهَ قد أثنىٰ عليكُم في الطُّهُور، فما طُهُورُكم؟» قالوا: نَتوضَّأُ للصَّلاة، ونَغتَسِلُ مِنَ الجنابة، ونَستَنجي بالماء، قال: «هو ذاك، فعَلَيكُمُوه».

وكلامُ أبي هُريرةَ لا يُعارِضُ نصَّ رسولِ الله ﷺ، وحديثُ جابرٍ وأنسٍ وأبي أيوبَ محتمل[٥]، بل هو إلىٰ مسجدِ رسولِ الله ﷺ أقرب[٦].

---

(١) في قوله تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ﴾ [البقرة: ٣].

(٢) روىٰ البخاري (١١٩١) و(١١٩٣)، ومسلم (١٣٩٩) عن ابن عمر رضي الله عنهما: أنَّ رسول الله ﷺ كان يأتي قُباءَ كُلَّ سَبتٍ، راكباً وماشياً، ويُصَلِّي فيه. ولا يخفىٰ أنَّ هذا الإتيانَ نوعٌ مِنَ المُداومة.

(٣) الترمذي (٣١٠٠)، وأبو داود (٤٤). وأخرجه أيضاً ابنُ ماجه (٣٥٧).

(٤) في «سننه» (٣٥٥).

(٥) كذا في (ط) و(ح)، وفي (ف): «مُجمَل»، والأمرُ قريب. يُريد: أنَّ لفظَ «الأنصار» فيه يحتملُ أن يُرادَ به أهلُ المدينة أو أهلُ قُباء.

(٦) نقل العلامةُ الألوسيُّ رحمه الله تعالىٰ في «روح المعاني» (١١: ٢٠) كلامَ المُؤلِّفِ هذا في ترجيح القول بأنَّ المُرادَ مسجدُ المدينة، وصَدَّرَه بقوله: «اختار بعضُ المُحقِّقين»، وعَقَّبَه بقوله: «الجمعُ فيما أرىٰ بينَ الأخبارِ والأقوالِ مُتعذِّر، وليس عندي أحسَنَ مِنَ التنقير عن حالِ تلكَ الرواياتِ صِحَّةً وضعفاً، فمتىٰ ظَهَرَ قُوَّةُ إحداهما على الأخرىٰ عُوِّلَ علىٰ الأقوىٰ، وظاهِرُ كلامِ البعضِ يُشعِرُ بأنَّ الأقوىٰ روايةُ ما يَدُلُّ علىٰ أنَّ المُرادَ مسجدُ الرسولِ عليه الصَّلاةُ والسَّلام». =

﴿مِنۡ أَوَّلِ يَوۡمٍ﴾: مِن أولِ يوم مِن أيام وُجُودِه.

﴿فِيهِ رِجَالٞ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُواْ﴾: قيل: لـمَّا نـزَلَتْ مَشَىٰ رسولُ الله ﷺ ومعَه المُهاجِرونَ حتىٰ وَقَفَ علىٰ بابِ مَسجِدِ قُباء، فإذا الأنصارُ جُلُوس، فقال: «أمُؤمِنُونَ أنتُم؟» فسَكَتَ القوم، ثم أعادها، فقال عُمَر: يا رسولَ الله، إنهم لَـمُؤمِنُون وأنا معَهم. فقال ﷺ: «أترضَونَ بالقَضاء؟» قالوا: نعم، قال: «أتصبِرونَ علىٰ البلاء؟» قالوا: نعم،..

علىٰ أنه لا يَبعُدُ أن يُحمَلَ التَّطهُّرُ علىٰ الطهارتَينِ الظاهرةِ والباطنة، كما قال القاضي: «الطَّهارةُ مِنَ المعاصي والخِصالِ المذمومةِ [طَلَباً] لمرضاةِ الله تعالىٰ»(١). هذا أوفَقُ للنَّظْمِ والتعريضِ بأنَّ أصحابَ الضِّـرار علىٰ خِلافِ ذلك، والله أعلم.

قوله: (مِن أوَّلِ يوم مِن أيام وُجُودِه): أي: حينَ وُجِدَ وأُسِّسَ كانَ مبنياً علىٰ التقوىٰ، قال الزَّجَّاج: «﴿مِنۡ أَوَّلِ يَوۡمٍ﴾: دخلت «مِن» في الزمان، والأصلُ «منذُ» و«مُذ»، وهو أكثَـرُ الاستِعمالِ في الزمان، و«مِن» جائزٌ دخولُها أيضاً، لأنها الأصلُ في ابتِداءِ الغايةِ والتبعيض، قال زُهَير:

لِـمَنِ الـدِّيارُ بقُنَّـةِ الـحِجْرِ ... أقوَيْنَ مِن حِجَجٍ ومن شَهْرِ(٢)

= قلت: الرواياتُ في الطرفين صحيحة، ولذا جمع الإمامُ السُّهيليُّ رحمه الله تعالىٰ بينها ـ فيما نقله عنه الألوسيُّ نفسُه ـ: بأنَّ «كُلاً مِنَ المَسجِدَينِ مُراد؛ لأنَّ كُلاً منهما أُسِّسَ علىٰ التقوىٰ مِن أولِ يوم تأسيسِه، والسِّـرُّ في إجابتِهِ ﷺ السُّؤالَ عن ذلك بما في الحديث: دَفْعُ ما تَوَهَّمَهُ السَّائِلُ مِنَ اختِصاصِ ذلك بمَسجِدِ قُباء، والتنويهُ بمَزِيَّةِ هذا علىٰ ذاك»، وإن استبعَدَه الألوسيُّ بقوله: «ولا يخفىٰ بُعْدُ هذا الجمع».
قلت: ليسَ هو ببعيد عند التأمُّل والنَّظَر، ولذلك قال العلامةُ ابنُ عاشور في «التحرير والتنوير» (١١: ٣٢): «وجهُ الجمعِ بينَ هذين عندي: أن يكونَ المُرادُ بقوله تعالىٰ: ﴿لَّمَسۡجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقۡوَىٰ مِنۡ أَوَّلِ يَوۡمٍ﴾: المسجدَ الذي هذهِ صِفَـتُه، لا مسجداً واحداً مُعيَّناً، فيكونُ هذا الوصفُ كُلِّياً انحَصَـرَ في فَرْدَين؛ المسجد النبويِّ ومسجدِ قُباء ...» إلخ.

(١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٧٢)، وما بين حاصـرتين استدركتُه منه.

(٢) انظر: «ديوان زهير بن أبي سلمىٰ» ص١١٤. =

قال: «أتشكُرونَ في الرَّخَاء؟» قالوا: نعم. قال ﷺ: «مُؤمِنُونَ وربِّ الكعبة»، فجَلَس، ثم قال: «يا مَعشَرَ الأنصار، إنَّ اللهَ عَزَّ وجَلَّ قد أثنىٰ عليكم، فما الذي تَصنَعُونَ عندَ الوُضُوءِ وعندَ الغائط»، فقالوا: يا رسول الله، نُتبِعُ الغائطَ الأحجارَ الثلاثة، ثم نُتبِعُ الأحجارَ الماء، فتلا النَّبيُّ ﷺ: ﴿فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُوا۟﴾.

وقُرِئ: «أن يَطَّهَّرُوا» بالإدغام، وقيل: هو عامٌّ في التَّطهُّرِ مِنَ النَّجاساتِ كُلِّها. وقيل: كانوا لا ينامونَ الليلَ علىٰ الجنابة، ويُتبِعُونَ الماءَ أثرَ البول. وعن الحسن: هو التَّطهُّرُ مِنَ الذُّنُوبِ بالتوبة. وقيل: يُحِبُّونَ أن يَتطهَّرُوا بالحُمَّىٰ المُكفرةِ لِذُنُوبِهم، فحُمُّوا عن آخِرِهم.

فإن قلتَ: ما معنىٰ المَحبَّتَين؟ قلتُ: مَحبَّتُهم للتَّطهُّر: أنهم يُؤثِرُونَه، ويَحرِصُونَ عليه حِرصَ المُحِبِّ للشيءِ المُشتَهىٰ له علىٰ إيثاره، ومَحبَّةُ الله تعالىٰ إياهم: أنه يرضىٰ عنهم ويُحسِنُ إليهم، كما يَفعَلُ المُحِبُّ بمَحبُوبه.

[﴿أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَـٰنَهُۥ عَلَىٰ تَقْوَىٰ مِنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنٍ خَيْرٌ أَم مَّنْ أَسَّسَ بُنْيَـٰنَهُۥ عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ فَٱنْهَارَ بِهِۦ فِى نَارِ جَهَنَّمَ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾ ١٠٩]

قال أبو البقاء: «﴿أَوَّلِ﴾ يَتَعلَّقُ بـ﴿أُسِّسَ﴾، والتقديرُ عندَ البصريِّين: مِن تأسيسِ أوَّلِ يوم، لأنهم يَرونَ أنَّ «مِن» لا تَدخُلُ علىٰ ابتِداءِ الزمان، وأنَّ ذلكَ لـ«مُنذ»، وهو ضعيف، لأنَّ التأسيسَ المُقدَّرَ ليسَ بمكانٍ حتىٰ تكونَ «مِن» لابتِداءِ الغاية، ويدلُّ علىٰ جوازِ دخولِ «مِن» علىٰ الزَّمانِ ما جاءَ في القُرآنِ مِن دخولِها علىٰ (قبل) و(بعد)»[1].

قوله: (المُشتَهىٰ): بالفَتح، فالضَّميرُ المُستَتِرُ يعودُ إلىٰ اللام، والمجرورُ في ﴿لَهُۥ﴾ إلىٰ «المُحِبّ»، وجاز «المُشتَهِي» بالكَسر، فالمجرورُ يعود إلىٰ «الشيء»، والمُستَتِرُ يعودُ إلىٰ اللام.

= و«قُنَّةُ الحِجْر»: جُبيلٌ ليس بالشامخ، والقُنَّةُ في الأصل: ذورةُ الجبل وأعلاه، والحِجْر: اسمُ قرية. انظر: «معجم البلدان» لياقوت الحموي (٤: ٤٠٩) (قنة).

(١) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٠٠).

قُرِئ: ﴿أَسَّسَ بُنْيَـٰنَهُۥ﴾ و(أُسِّسَ بُنيانُه)؛ علىٰ البناءِ للفاعِلِ والمفعول، و«أُسُسُ بُنيانِه»؛ جمعُ «أساس» علىٰ الإضافة، و«أساسُ بُنيانِه، بالفَتْحِ وبالكَسْـر؛ جمعُ «أُسّ»، و«آساسُ بُنيانِه»؛ علىٰ «أفعال»، جمعُ «أُسّ» أيضاً، و«أُسُّ بُنيانِه».

والمعنىٰ: أفمَنْ أسَّسَ بُنيانَ دِيـنِهِ علىٰ قاعدةٍ قَويَّـةٍ مُحكَمة، وهي الحقُّ الذي هو تقوىٰ الله ورضوانُه، ﴿خَيْرٌ أَم مَّنْ﴾ أسَّسَهُ علىٰ قاعدةٍ هي أضعَفُ القواعِدِ وأرخاها وأقلُّها بقاء، وهو الباطلُ والنِّفاقُ الذي مَثَلُه مَثَلُ ﴿شَفَا جُرُفٍ هَارٍ﴾ في قِلَّةِ الثَّباتِ والاستِمساك، وُضِعَ «شَفَا الـجُرُف» في مُقابلة «التقوىٰ»؛ لأنه جُعِلَ مجازاً عما يُنافي التقوىٰ.

قوله: (قُرِئ: ﴿أَسَّسَ بُنْيَـٰنَهُۥ﴾ و«أُسِّسَ بنيانُه»): قرأ نافعٌ وابنُ عامر[١] «أُسِّسَ بُنيانُه»؛ بضَمِّ الهمزةِ وكَسْـرِ السِّينِ ورفعِ النون، والباقون: بفَتْحِ الهمزةِ والسِّينِ ونَصْبِ النُّونِ مِن ﴿بُنْيَـٰنَهُۥ﴾[٢].

قوله: (والمعنىٰ: أفمَنْ أسَّسَ بُنيانَ دِيـنِه): قال الواحدي: «البُنيان: مَصدَرٌ يُرادُ به المَبنيُّ هاهنا، والتأسيس: إحكامُ أُسِّ البناء، وهو أصلُه، المعنىٰ: المُؤسِّسُ بُنيانَه مُتقياً يخافُ اللهَ ويَرجُو ثوابَـه ورِضوانَـه»[٣]. تَمَّ كلامُه.

اعلم أنَّ أصلَ المعنىٰ أن يُقال: أفمَنْ أسَّسَ بُنيانَ دِيـنِهِ علىٰ قاعدةٍ قَويَّـةٍ مُحكَمةٍ خيرٌ أم مَنْ أسَّسَ البُنيانَ علىٰ قاعدةٍ ضَعيفةٍ رِخوة، ثم: أفمَنْ أسَّسَ بُنيانَ دِيـنِهِ علىٰ الحقِّ خيرٌ أم مَنْ أسَّسَ بُنيانَ دِيـنِهِ علىٰ الباطل، لأنَّ الحقَّ هو الثابتُ الذي لا يزول، والباطلَ بخِلافِه. فوَضَعَ موضعَ الحق «التقوىٰ»[٤]، لأنَّ التقوىٰ تَستَلزِمُ الحق، وموضعَ الباطل: ﴿شَفَا جُرُفٍ هَارٍ﴾، علىٰ إرادةِ ما يُضادُّ التقوىٰ، لِـيَصِحَّ التقابل، لأنَّ ما يُضادُّ التقوىٰ مُستَلزِمٌ للباطل.

---

(١) قوله: «قرأ نافع وابن عامر»، سقط من (ح).

(٢) من قوله: «والباقون» إلىٰ هنا، سقط من (ف).

وانظر في القراءات المذكورة: «التيسير» ص١١٩، و«حجة القراءات» ص٣٢٣.

(٣) «الوسيط» للواحدي (٢: ٥٢٥).

(٤) من قوله: «أفمن أسس بنيان دينه على الحق» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

فإن قلتَ: **فما معنىٰ قوله:** ﴿فَٱنْهَارَ بِهِۦ فِي نَارِ جَهَنَّمَ﴾؟ قلتُ: لـمَّا جُعِلَ الـجُرُفُ الهائرُ مجازاً عن الباطِل، قيل: ﴿فَٱنْهَارَ بِهِۦ فِي نَارِ جَهَنَّمَ﴾، علىٰ معنىٰ: فطاحَ به الباطِلُ في نارِ جَهنَّم، إلا أنه رُشِّحَ المجاز، فجيء بلفظِ «الانهيار» الذي هو للجُرُف، ....

قوله: (فما معنىٰ قوله: ﴿فَٱنْهَارَ بِهِۦ فِي نَارِ جَهَنَّمَ﴾؟) يعني: حين جَعَلتَ ﴿شَفَا جُرُفٍ هَارٍ﴾ مجازاً عما يُنافي التقوىٰ، فأيُّ مُناسَبةٍ بينَه وبينَ قولِه: ﴿فَٱنْهَارَ﴾؟

وأجاب: أنه مُتفرِّعٌ علىٰ التشبيه، لأنه صفةٌ مُلائمةٌ للمُستعارِ منه ترشيحاً للاستِعارة، ولـمَّا كان مَبنَى الترشيح علىٰ تناسي التشبيهِ رأساً، وعلىٰ صَـرْفِ النَّـفْسِ عن تَوهُّـمِه أصلاً، قال: «وليُصَوِّرَ أنَّ المُبطِلَ كأنه أسَّسَ بُنياناً علىٰ شفا جُرُفٍ مِن أوديةِ جَهَنَّم، فانهار به ذلك الجرف، فهَوىٰ في قَعْرِها».

قال القاضي: «﴿شَفَا جُرُفٍ هَارٍ﴾ في مُقابلةِ التقوىٰ، وترشيحُه بانهيارِه في النار في مُقابلةِ الرِّضوان؛ تنبيهاً علىٰ أنَّ تأسيسَ ذاك علىٰ أمرٍ يحفظُه عن النار، ويُوصِلُه إلىٰ رِضوانِ الله ومُقتضياتِهِ التي الجنةُ أدناها، وتأسيسَ هذا علىٰ ما هُم بسَبَبه علىٰ صَدَدِ[١] الوقوعِ في النار ساعةً فساعة، ثم إنَّ مَصيرَهم إلىٰ النار لا محالة»[٢].

وقلت: تمامُ تقريره: أنه قُوبِلَ ﴿عَلَىٰ تَقْوَىٰ مِنَ ٱللَّهِ﴾ ـ المُرادُ منه قَصْدُ المُؤمنينَ في تأسيسِهم مسجدَ النَّبيِّ ﷺ، المُنجِحُ لمقاصِدِهم؛ مِنَ الظَّفَرِ والنُّصْرةِ في الدُّنيا، والفَلاح بالعُقبىٰ، وهو الحقُّ الثابتُ الواجب، المُشبَّهُ بالقاعدةِ المُحكَمةِ القَوِيَّـةِ علىٰ الاستِعارةِ المَكْنيَّة ـ بقوله[٣]: ﴿شَفَا جُرُفٍ هَارٍ﴾، وهو عَزْمُ المُنافِقينَ فيما أضمَرُوا في تأسيسِهم مِنَ الكَيْدِ بالمُؤمنين، ثم خَيْبَتُهم فيما عَزَمُوا عليه، وهو الباطلُ الزائل، المُشبَّهُ بالقاعدةِ الرِّخوةِ الواهية.

---

(١) في الأصول الخطية: «علىٰ ما هم بصدد»، والمُثبَتُ من «تفسير البيضاوي».

(٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٧٣).

(٣) قوله: «بقوله» مُتعلقٌ بالفِعْل: «قُوبِل».

وليُصَوِّرَ أنَّ المُبطِلَ كأنه أسَّسَ بُنياناً علىٰ شَفَا جُرُفٍ مِن أوديةِ جهنَّم، فانهارَ به ذلك الـجُرُف، فهَوَىٰ في قَعْرِها.

والشَّفَا: الحرفُ والشَّفِير، وجُرُفُ الوادي: جانبُه الذي يَتَحفَّرُ أصلُه بالماء، وتَجرُفُه السُّيول، فيبقىٰ واهياً، والهار: الهائر، وهو المُنصَدِعُ الذي أشفىٰ علىٰ التهدُّم والسُّقُوط، ووَزنُه «فَعِلٌ»؛ قُصِرَ عن «فاعل»، كخَلِف، مِن: خالِف، ونظيرُه: شاكٌ وصات، في: شائكٌ وصائت، وأَلِفُه ليسَت بألِفِ «فاعل»، إنما هيَ عَينُه، **وأصلُه: هَوِرٌ** وشَوِكٌ وصَوِت. ولا ترىٰ أبلَغَ مِن هذا الكلام، ولا أدَلَّ علىٰ حقيقةِ الباطلِ وكُنْهِ أمره.

ثم فَرَّعَ علىٰ المُستَعارِ له «الرضوان» تجريداً، كما فَرَّعَ علىٰ المُستَعارِ منه «الانهيارَ» ترشيحاً، وكِلا التفريعَين مُنبئانِ عن أقصىٰ الدَّرَجاتِ وأبعَدِ الدَّرَكات، وقُوبِلَ الواوُ في ﴿وَرِضْوَانٍ﴾ بالفاءِ في ﴿فَٱنْهَارَ﴾، وكِلا التفريعَين مُنبئانِ عنِ استِعارتَين، للدَّلالةِ علىٰ أنَّ التقوىٰ تَقتَضي مُسبِّباتٍ خارجةً عن الحدِّ والعَدّ، وهو علىٰ مِنوال: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾ [الزمر: ٧١]، و﴿إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾ [الزمر: ٧٣].

قوله: (**وليُصَوِّر**): عطفٌ علىٰ محذوف، يعني: لـمَّا أرادَ أن يُقال: فطاح به، رشَّحَ المجازَ وقال: ﴿فَٱنْهَارَ﴾، ليكونَ أبلغ، وليُصَوِّرَ أنَّ المُبطِل.

قوله: (**والشَّفا: الحرف**)، **الراغب**: «شَفا البئرِ والنهر: طَرَفُه، ويُضرَبُ به المثلُ في القُرْبِ مِنَ الـهَلَكة، قال تعالىٰ: ﴿وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا﴾ [آل عمران: ١٠٣]، وأشفىٰ علىٰ الهلاك، أي: حَصَلَ علىٰ شَفَاه، وتثنيتُه: شَفَوان، والشِّفاءُ مِنَ المرض: موافاةُ شَفَا السلامة، وصار اسماً للبُـرْء»(١).

قوله: (**وأصلُه: هَوِرٌ**): قال الزجّاج: «ومعنىٰ ﴿هَارٍ﴾: هائر، وهذا مِنَ المقلوب، كما قالوا: شاكُ السَّلاح، يُريدُون: شائك»(٢).

---

(١) «مفردات القرآن» ص٤٥٩.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» للزجّاج (٢: ٤٧٠).

وقُرِئ: (جُرْف) بسُكونِ الراء.

فإن قلتَ: فما وَجْهُ ما روىٰ سِيبَوَيهِ عن عيسىٰ بنِ عُمَر: «علىٰ تَقْوىً مِنَ الله»؛ بالتنوين؟ قلتُ: قد جعَـلَ الألفَ للإلحاقِ لا للتأنيث، كتَـتْرىً؛ فيمَنْ نـوَّن، ألحقَها بـ«جَعفَر». وفي مُصحَفِ أُبيّ: «فانهارت به قَواعِدُه».

وقيل: حُفِرَتْ بُقْعةٌ مِن مَسجِدِ الضِّرار، فرُئيَ الدُّخَانُ يخرجُ منه، ورُوِي: أنَّ مُجمِّعَ ابنَ حارثة كانَ إمامَهم في مَسجِدِ الضِّرار، ....

الراغب: «هارَ البناءُ وتَهوَّر: سَقَط، وقُرِئ: (شفا جرف هائر)، يُقال: بئرٌ هارٍ وهائرٌ ومُنهار، ويُقال: انهار فُلان: إذا سَقَطَ مِن مكانٍ عال، ورجلٌ هارٍ وهائر: ضعيفٌ في أمرِه؛ تشبيهاً بالبئرِ الهائر»[1].

قوله: **(وقُرِئ «جُرْف» بسكون الراء)**: ابنُ عامرٍ وحمزةُ وأبو بكر، والباقون: بضَمِّها[2].

قوله: **(قد جَعَلَ الألِفَ للإلحاق، لا للتأنيث)**: قال ابنُ جِنِّي: «حَكَىٰ ابنُ سلام: قال سِيبَوَيْه: كانَ عيسىٰ بنُ عُمَرَ يقرأُ (علىٰ تقوىً مِنَ الله)، قلت: علىٰ أيِّ شيءٍ نَوَّن؟ قال: لا أدري ولا أعرِفُه، قلت: فهل نَوَّنَ أحدٌ غيـرُه؟ قال: لا». قال ابنُ جِنِّي: «أما التنوينُ فإنه وإن كانَ غيـرَ مسموعٍ إلا في هذهِ القِراءة، فإنَّ قياسَه أن تكونَ الألِـفُ للإلحاق لا للتأنيث، كتَـتْـرىً، فيمن نَوَّن، وجَعَلَها مُلحَقةً بجَعفَر». ثم قال: «أما قولُ سِيبَوَيْه: «لم يَقرَأ بها أحد»، فجائزٌ يعني: ما سَمِعَه[3]، لكنْ لا عُذْرَ له في أن يقول: لا أدري، لأنَّ قياسَ ذلك أخَفُّ وأسهَلُ علىٰ ما قُلنا مِن أن تكون ألِفُه للإلحاق»[4].

قوله: **(رُوِيَ أنَّ مُجمِّعَ بنَ حارثة)**: «مُجمِّع»: بفتح الميم الثاني مُشدَّداً، «حارثة»: بالحاءِ المُهمَلةِ

---

(١) «مفردات القرآن» ص٨٤٧.

(٢) انظر: «التيسير» ص١١٩، و«حجة القراءات» ص٣٢٤.

(٣) كذا في الأصول الخطية، وفي «المحتسب» لابن جني (١: ٣٠٤): «فيما سمعه»، وهو أحسن.

(٤) «المحتسب» لابن جني (١: ٣٠٤).

فكَلَّمَ بنو عَمْرِو بنِ عَوْف ـ أصحابُ مسجدِ قُباء ـ عُمَرَ بنَ الخطَّابِ رضيَ اللهُ عنه في خِلافتِه: أن يَأذَنَ لُمجمِّعٍ أن يَؤُمَّهم في مَسجِدِهم، فقال: لا، **ولا نُعْمةَ عَيْن**، أليسَ بإمامِ مَسجِدِ الضِّرار؟ فقال: يا أميرَ المُؤمنين، لا تَعجَلْ عليّ، فوالله لقد صَلَّيتُ بهم، واللهُ يَعلَمُ أني لا أعلَمُ ما أضمَرُوا فيه، ولو عَلِمتُ ما صَلَّيتُ معهم فيه، كنتُ غُلاماً قارئاً للقُرآن، وكانوا شُيُوخاً لا يَقرَؤُونَ مِنَ القُرآن شيئاً، فعَذَرَه، وصَدَّقَه، وأمَرَهُ بالصَّلاةِ بقومه.

[﴿ لَا يَزَالُ بُنْيَـٰنُهُمُ ٱلَّذِى بَنَوْا۟ رِيبَةً فِى قُلُوبِهِمْ إِلَّآ أَن تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ ١١٠]

﴿رِيبَةً﴾: شكّاً في الدِّينِ ونِفاقاً، وكانَ القومُ مُنافِقين، وإنما حَمَلَهم على بناءِ ذلكَ المسجدِ كُفرُهُم ونفاقُهم، كما قالَ عزَّ وجَلَّ: ﴿ضِرَارًا وَكُفْرًا﴾ [التوبة: ١٠٧]، فلما هَدَمَهُ رسولُ الله ﷺ ازدادوا ـ لِـمَا غاظَهم مِن ذلك وعَظُمَ عليهم ـ تصميماً على النِّفاق، ومَقْتاً للإسلام، فمعنى قولِه: ﴿ لَا يَزَالُ بُنْيَـٰنُهُمُ ٱلَّذِى بَنَوْا۟ رِيبَةً فِى قُلُوبِهِمْ ﴾: ....

والثاءِ المُثلَّثة في نُسَخِ «الكشّاف»، والروايةُ في «جامع الأصول»: «**مُجمِّعُ** بنُ حارثةَ ـ ويُقال: ابنُ جاريةَ ـ بنِ عامرٍ الأنصاري، وكان أبوه مُنافِقاً مِن أهلِ مسجدِ الضِّـرار، وكانَ مُجمِّعٌ مُستَقيماً، وكان قارئاً».

«**مُجمِّع**»: بضَمِّ الميمِ وفَتحِ الجيمِ وتشديدِ الميمِ الثانيةِ وكَسْرِها وبالعينِ المُهمَلة، و«**جارية**»: بالجيمِ والياءِ تحتَها نقطتان والراء. نحوُه في «الاستيعاب»(١).

قوله: (**ولا نُعْمةَ عَيْن**): النُّعمة: مصدرٌ سماعيٌّ بمعنى الإنعام، **الجوهري**: «نُعْمةُ العين ـ بالضَّمّ ـ: قُرَّتُها، ويُقال: نُعْمَ عين، [ونَعامَ عين]، ونَعامةَ عين، ونَعمةَ عين، ونُعْمى عين، كُلُّه بمعنى، أي: أفعلُ ذلكَ كرامةً لك وإنعاماً لِعَينِك وما أشبَهَه».

---

(١) «الاستيعاب» لابن عبد البر (٣: ٤١٤) بحاشية «الإصابة» لابن حجر.

لا يزالُ هَدْمُه سَبَبَ شَكٍّ ونفاقٍ زائدٍ علىٰ شَكِّهم ونفاقِهم، لا يَزولُ وَسْمُه عن قُلُوبِهم، ولا يَضمَحِلُّ أثرُه «إلا أنْ تُقَطَّعَ قُلُوبُهم» قِطَعاً، وتُفرَّقَ أجزاء، فحينَئذٍ يُسَلُّونَ عنه، وأما ما دامت سالمةً مُجتَمِعة، فالريبةُ باقيةٌ فيها مُتمكِّنة.

قوله: (**لا يزالُ هَدمُهُ سَببَ شَكٍّ ونفاقٍ زائدٍ علىٰ شَكِّهم**): قال الإمام: «لـمَّا صار بناءُ ذلكَ البُنيانِ سَبَباً لحصولِ الرِّيبةِ في قُلُوبِهم، جَعَلَ نفسَ ذلكَ البُنيانِ ريبة، وفيه وجوه: أحدُها: أنَّ المُنافِقينَ عَظُمَ فَرَحُهم ببناء المسجد، فلمَّا أمَرَهُم بتَخْريبِهِ ثَقُلَ ذلكَ عليهم، وازدادَ بُغضُهم له، وارتيابُهم في نُبوَّتِه. وثانيها: أنه لـمَّا أمَرَ بتَخْريبِهِ ظَنُّوا أنَّ ذلك للحَسَد، فارتَفَعَ أمانُهم عنه، وعَظُمَ خَوفُهم، فارتابوا في أنه هل يُتـرَكُوا علىٰ ما هُم فيه، أو يُؤمَرُ بقَتْلِهم ونَـهْبِ أموالِهم؟ وثالثُها: اعتقَدوا أنهم كانوا مُحسِنينَ في البناء، فلما أمرَ بتخريبه بَقُوا[1] شاكِّينَ مُرْتابينَ في أنه لأيِّ سَبَبٍ أمَرَ بتخريبه. والصحيحُ هو الأول»[2].

وقلت: يُمكِنُ أن يُرجَّحَ المعنىٰ الثاني علىٰ أنَّ الرِّيبةَ محمولةٌ علىٰ موضوعها الأصلي، قال الراغب: «الرِّيبة: اسمٌ مِنَ الرَّيْب»[3]، وقال المُصنِّفُ في قوله تعالى: ﴿لَارَيْبَۛ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢]: «الريب[4]: مَصدَر: رابَني، إذا حصلَ فيكَ الرِّيبة، وحقيقةُ الرِّيبة: قَلَقُ النفسِ واضطرابُها، ومنه: رَيْبُ الزمان، وهو ما يُقلِقُ النفوسَ ويَشخَصُ بالقُلوبِ مِن نوائبه».

المعنىٰ: لا يزالُ هَدْمُ بُنيانهم الذي بَنَوْا سَبباً للقَلَقِ والاضطِرابِ والوَجَلِ في الصُّدور، والشُّخُـوصِ في القُلوب، إلىٰ أن تَقَطَّعَ قُلوبُهم كما قال، فارتفعَ أمانُهم عنه، وعَظُمَ خَوفُهم علىٰ أنفُسِهم وأموالِهم وذَرَاريهم، واللهُ تعالىٰ أعلم.

---

(١) من قوله: «أنهم كانوا محسنين» إلى هنا، سقط من(ح) و(ف).

(٢) «مفاتيح الغيب» للرازي (١٦: ١٤٩).

(٣) «مفردات القرآن» ص٣٦٩.

(٤) من قوله: «وقال المصنف» إلى هنا، سقط من (ح) و(ف).

فيجوزُ أن يكونَ ذِكرُ التقطيعِ تصويراً لحالِ زوالِ الرِّيبة عنها، ويجوزُ أن يُرادَ حقيقةُ تقطيعها، وما هو كائنٌ منه بقَتْلِهم، أو في القُبور، أو في النار.

وقُرِئ: «يُقَطَّعَ» بالياء، و«تُقْطَعَ» بالتخفيف، و﴿تَقَطَّعَ﴾ بفَتْح التاء؛ بمعنىٰ: تتقطع، و«تَقْطَعَ قلوبَهم»؛ علىٰ أنَّ الخِطابَ للرسول، أي: إلا أن تَقطعَ أنتَ قُلُوبَهم بقَتْلِهم. وقرأ الحسن: «إلىٰ أنْ»، وفي قِراءةِ عبدِ الله: «ولو قُطِّعَتْ قُلُوبُهم»، وعن طلحة: «ولو قَطَّعتَ قُلُوبَهم»؛ علىٰ خِطابِ الرسول أو كُلِّ مُخاطَب.

وقيل: معناه: إلا أن يتوبوا توبةً تَتَقطَّعُ بها قُلُوبُهم نَدَماً وأَسَفاً علىٰ تفريطهم.

[﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱشْتَرَىٰ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَٰلَهُم بِأَنَّ لَهُمُ ٱلْجَنَّةَ ۚ يُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ ۖ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ وَٱلْقُرْءَانِ ۚ وَمَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِۦ مِنَ ٱللَّهِ ۚ فَٱسْتَبْشِرُوا۟ بِبَيْعِكُمُ ٱلَّذِى بَايَعْتُم بِهِۦ ۚ وَذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ ١١١]

قوله: (ذِكرُ التقطيع تصويراً لحالِ زوالِ الرِّيبةِ عنها): أي: كِنايةً عن أنَّ الرِّيبةَ باقيةٌ مُتمكِّنةٌ فيها غيرُ زائلة، فلو صُوِّرَ أنَّ قُلوبَهم تُقطَّعُ وتُفرَّقُ قِطَعاً حتىٰ تخرجَ الرِّيبةُ منها لزالت، وأما ما دامت سالمةً مُجتَمِعةً فالرِّيبةُ باقيةٌ مُتمكِّنةٌ فيها، ولـمَّا كانت الكِنايةُ غيرَ مُنافيةٍ لإرادةِ غيرِ ما وُضِعَ له اللفظُ ولإرادةِ ما وُضِعَ له، قال: «فيجوز» بالفاء[1]، وعَطَفَ عليه: «ويجوزُ أن يُرادَ حقيقتُه».

قال القاضي: «﴿إِلَّآ أَن تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ﴾ قِطَعاً بحيثُ لا يبقىٰ لها قابليةُ الإدراكِ والإضمار، وهو في غايةِ المُبالَغة، والاستِثناءُ مِن أعَمِّ الأزمنة»[2].

قوله: (و﴿تَقَطَّعَ﴾ بفتح التاء): ابنُ عامرٍ وحفصٌ وحمزة، والباقون: بضَمِّها[3].

---

(١) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «تألُّفاً».

(٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٧٤).

(٣) في (ط): «بفتحها»، وهو خطأ، والمُثبتُ من (ح)، وهذه الفقرة سقطت من (ف). وانظر: «التيسير» ص١٢٠، و«حجة القراءات» ص٣٢٤.

مَثَّلَ اللهُ إثابتَهم بالجنةِ علىٰ بَذْلِهم أنفُسَهم وأموالَهم في سبيله بالشَّروىٰ، وروي: تاجَرَهُم فأغلىٰ لهم الثَّمَنَ، وعن عُمَرَ رضيَ اللهُ عنه: **فجَعَلَ لهمُ الصَّفقَتَينِ** جميعاً، وعن الحسن: أنفُساً هو خَلَقَها، وأموالاً هو رَزَقَها. ورُوِي: أنَّ الأنصارَ حينَ بايعُوهُ علىٰ العَقَبة، قال عبدُ الله بنُ رَوَاحة: اشتَرِطْ لِرَبِّكَ ولِنفسِكَ ما شِئت، قال: «أشتَرِطُ لربي أن تَعبُدُوهُ ولا تُشرِكُوا به شيئاً، وأشتَرِطُ لنفسي أن تمنعوني مما تمنعونَ منه أنفُسَكم». قال: فإذا فَعَلْنا ذلك، فما لنا؟ قال: «لكم الجنَّة». قالوا: رَبِحَ البيع، لا نُقِيلُ ولا نَستَقيل.

ومَرَّ برسولِ الله ﷺ أعرابيٌّ وهو يَقرَؤُها، فقال: كلامُ مَنْ؟ قال: «كلامُ الله»، فقال: بَيعٌ ـ والله ـ مُربِح، لا نُقيلُه ولا نَستَقيلُه، فخَرَجَ إلىٰ الغَزْو، فاستُشهد فيه.

﴿يُقَـٰتِلُونَ﴾ **فيه معنىٰ الأمر**، كقوله: ﴿وَتُجَـٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ﴾ [الصف: ١١]، **وقُرِئ:** ﴿فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ﴾ **علىٰ بناءِ الأولِ للفاعِل، والثاني للمفعول،**

قوله: (**فجَعَلَ لهمُ الصَّفقَتَين**): أي: المعقودَ عليه، وهو الثمنُ والمُثمَّن، أي: لا يعودُ الرِّبحُ مِنَ البيع والشِّراءِ إلا إليهم. **النهاية**: «الصَّفْقة: الـمَرَّةُ مِنَ الصَّفْقِ باليدَينِ عندَ المُبايعة، ومنه قولُ أبي هُريرة: «ألهاهُم الصَّفْقُ بالأسواق»[(١)]، أي: التبايُع».

قوله: (**فيه معنى الأمر**)، وذلك أنه تعالى أتى بالمضارع كأنه قيل: اشتريتُ منكم أنفُسَكم في الأزل، وأعطيتُ ثمنَها الجنة، فسَلِّموا المبيعَ واستَمِرّوا على القتال، ومن ثَمَّ عقَّبه بقوله: ﴿فَٱسْتَبْشِرُواْ﴾[(٢)].

قوله: (**وقُرِئ: ﴿فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ﴾ علىٰ بناءِ الأولِ للفاعل، والثاني للمفعول**): حمزةُ والكِسائيّ: يَبْدآنِ بالمفعول قبل الفاعل، والباقون: يَبدؤُونَ بالفاعلِ قبلَ المفعول[(٣)].

---

(١) أخرجه البخاري (١١٨) و(٢٣٥٠) و(٧٣٥٤)، ومسلم (٢٤٩٢) و(٢٤٩٣) بنحوه.

(٢) هذه الفقرة سقطت من (ح) و(ف)، وأثبتُّها من (ط).

(٣) انظر: «التيسير» ص٩٣، و«حجة القراءات» ص٣٢٥.

وعلىٰ العكس، ﴿وَعۡدًا﴾ مصدرٌ مُؤكِّد، وأخبَـرَ بأنَّ هذا الوعدَ الذي وَعَدَهُ للمُجاهِدِينَ في سبيله **وعدٌ ثابت، قد أثبَتَه** ﴿فِي ٱلتَّوۡرَىٰةِ وَٱلۡإِنجِيلِ﴾ كما أثبَتَه في القُرآن، ثم قال: ﴿وَمَنۡ أَوۡفَىٰ بِعَهۡدِهِۦ مِنَ ٱللَّهِ﴾ **لأنَّ إخلافَ الميعادِ قبيح، لا يُقدِمُ عليه الكِرامُ مِنَ الخلْق، مَعَ جَوازِهِ عليهم لحاجتِهم إليه، فكيفَ بالغَنِيِّ الذي لا يجوزُ عليه قَبيحٌ قَطّ؟ ولا ترىٰ ترغيباً في الجِهادِ أحسَنَ منه وأبلَغ.**

قوله: (**وعدٌ ثابتٌ قد أثبته** ﴿فِي ٱلتَّوۡرَىٰةِ﴾): يعني: ﴿حَقًّا﴾ بمعنىٰ: ثابتاً، وكانَ مِنَ المعلومِ ثُبوتُ هذا الحكمِ في القُرآن، فقَرَنَ التَّوراةَ والإنجيلَ معه في سِلكٍ واحد، ليُؤذِنَ بالاشتِراك، ولذلك أتىٰ بحرفِ التشبيه وقال: «كما أثبتَه في القُرآن»، إلحاقاً لِـمَا لا يُعرَفُ بما يُعرَف.

قوله: (**لأنَّ إخلافَ الميعادِ قبيح**) إلىٰ آخره: تعليلٌ لِـمَا يُعطيهِ الاستِفهامُ وبناءُ «أفعَل» في قوله: ﴿وَمَنۡ أَوۡفَىٰ﴾ مِن معنىٰ المُبالغة.

قوله: (**ولا ترىٰ ترغيباً في الجِهادِ أحسَنَ منه وأبلغ**): وذلكَ أنه تعالىٰ لـمَّا مَثَّـلَ صُورةَ بَذْلِ المُؤمنينَ أنفُسَهم وأموالَهم، وصُورةَ إثابتِهِ عَزَّ وجَلَّ إياهُم به بالجنَّة، بالبيع والشِّراء، أتىٰ بقوله: ﴿يُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَيَقۡتُلُونَ وَيُقۡتَلُونَ﴾ بياناً، لأنَّ مكانَ التسليم المعركة، لأنَّ البيعَ سَلَم[1]، ومن ثَمَّ قيل: ﴿بِأَنَّ لَهُمُ ٱلۡجَنَّةَ﴾، ولم يقل: بالجنة، وأبرزَ الأمرَ في صُورةِ الخبر، ثم ألزَمَ البيعَ مِن جانبه، وضَمِنَ إيصالَ الثَّمَنِ إليهم، بقوله: ﴿وَعۡدًا عَلَيۡهِ حَقًّا﴾، أي: لا إقالةَ ولا استِقالة[2] مِن حَضـرةِ ربِّ العِزَّةِ سُبحانه وتعالىٰ، ثمَّ ما اكتَفَىٰ بذلك، بل عَيَّنَ الصُّكُوكَ المُثبَتَ فيها هذه المبايعةُ[3]، وهي التوراةُ والإنجيلُ والفُرقان، وأذِنَ بالسجلِّ أيضاً، وهو قولُه: ﴿وَمَنۡ أَوۡفَىٰ بِعَهۡدِهِۦ مِنَ ٱللَّهِۚ فَٱسۡتَبۡشِرُواْ بِبَيۡعِكُمُ﴾، وخَصَّهُ باسمِهِ الجامع[4]،

---

(١) قال العلامةُ الشريفُ الجرجاني في «التعريفات» ص١٢٠: «السَّلَم: اسمٌ لِعَقْدٍ يُوجِبُ المِلكَ للبائعِ في الثَّمَنِ عاجِلاً، وللمُشتري في المُثمَّن (أي: المبيع أو السِّلعة) آجِلاً».

(٢) الإقالة في البيع: فَسْخُه، وعودةُ المبيع إلىٰ مالكه، والثمن إلىٰ المُشتري، والاستقالة: طَلَبُ الإقالة. انظر: «النهاية» لابن الأثير (٤: ١٣٤)، مادة (قيل).

(٣) في (ح) و(ف): «المبالغة»، والمُثبتُ من (ط).

(٤) أي: بلفظ الجلالة.

[﴿ٱلتَّـٰٓئِبُونَ ٱلۡعَـٰبِدُونَ ٱلۡحَـٰمِدُونَ ٱلسَّـٰٓئِحُونَ ٱلرَّٰكِعُونَ ٱلسَّـٰجِدُونَ ٱلۡأٓمِرُونَ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ وَٱلۡحَـٰفِظُونَ لِحُدُودِ ٱللَّهِۗ وَبَشِّرِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ ١١٢]

﴿ٱلتَّـٰٓئِبُونَ﴾ رفعٌ علىٰ المَدْح، أي: هُمُ التائبون، يعني المُؤمنينَ المذكورين، ويَدُلُّ عليه قِراءةُ عبدِ الله وأُبيٍّ رضيَ اللهُ عنهما: «التائبين» بالياء، إلىٰ قوله: «والحافِظِين»؛ نَصْباً علىٰ المَدْح، ويجوزُ أن يكونَ جراً؛ صفةً لـ﴿ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾، وجَوَّزَ الزَّجّاجُ أن يكونَ مُبتَدأً خَبَرُه محذوف، أي: التائبونَ العابِدونَ مِن أهلِ الجَنَّةِ أيضاً وإن لم يُجاهِدُوا، **كقوله: ﴿وَكُلّٗا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلۡحُسۡنَىٰ﴾** [النساء: ٩٥]، وقيل: هو رفعٌ علىٰ البَدَلِ مِنَ الضَّميرِ في ﴿يُقَـٰتِلُونَ﴾، ويجوزُ أن يكونَ مُبتَدأً، وخَبَرُه: ﴿ٱلۡعَـٰبِدُونَ﴾ وما بعدَه؛ خَبَرٌ بعدَ خَبَر، **أي: التائبونَ مِنَ الكُفرِ علىٰ الحقيقة: الجامِعُونَ لهذهِ الخِصال.**

وعن الحسن: هُمُ الذين تابوا مِنَ الشِّرْك، وتَبَرَّؤُوا مِنَ النِّفاق.

ووَضَعه مَوضِعَ المُضمَر، وأبرزَ التركيبَ في صيغةِ الإنشائية ـ وقد سَبَقَت خَواصُّهُ في قولِه: ﴿وَمَن يَغۡفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ١٣٥] ـ، ثم خَتَمَها بفَذْلَكةٍ[١] حَسَنةٍ علىٰ سبيلِ التذييل، وهو قولُه: ﴿وَذَٰلِكَ هُوَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡعَظِيمُ﴾.

قوله: (**كقوله: ﴿وَكُلّٗا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلۡحُسۡنَىٰ﴾**) أي: في قولِهِ تعالىٰ: ﴿لَّا يَسۡتَوِي ٱلۡقَـٰعِدُونَ﴾ إلىٰ قولِه: ﴿وَكُلّٗا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلۡحُسۡنَىٰ﴾ [النساء: ٩٥][٢]، أي: كُلاً مِنَ القاعِدِينَ والمُجاهِدِينَ وَعَدَ اللهُ المثوبة[٣]، وهو الجنَّة.

قوله: (**أي: التائبونَ مِنَ الكُفرِ علىٰ الحقيقةِ: الجامِعُونَ لهذهِ الخِصال**)، كقولك: المُتقي: هو

---

(١) قال أبو البقاء الكفوي في «الكُلِّيَّات» (٣: ٣٥٥): «الفَذْلكة: مأخوذٌ مِن قولِ الحُسَّاب: «فذلكَ كانَ كذا»، «فذلك»: إشارةٌ إلىٰ حاصِلِ الحِسابِ ونتيجتِهِ، ثم أُطلِقَ لفظُ «الفَذْلكة» لكُلِّ ما هو نتيجةٌ مُتفرِّعةٌ علىٰ ما سَبَق، حِساباً كانَ أو غيرَه».

(٢) من قوله: «في قوله تعالىٰ» إلى هنا، سقط من (ح).

(٣) في (ح): «الحسنى»، والأمرُ قريب.

و﴿ٱلْعَـٰبِدُونَ﴾: الذينَ عَبَدُوا اللهَ وَحْدَه، وأخلَصُوا له العبادة، وحَرَصُوا عليها.

و﴿ٱلسَّـٰٓئِحُونَ﴾: الصائمون؛ شُبِّهُوا بذوي السِّياحةِ في الأرضِ في امتِناعِهم مِن شَهَواتِهم، وقيل: هم طلبةُ العِلمِ يَسِيحُونَ في الأرض، يَطلُبُونَه في مَظَانِّه.

[﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن يَسْتَغْفِرُواْ لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوٓاْ أُوْلِى قُرْبَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَـٰبُ ٱلْجَحِيمِ﴾ ١١٣]

قيل: قال ﷺ لِعَمِّهِ أبي طالب: «أنتَ أعظَمُ الناسِ عليَّ حقاً، وأحسَنُهم عندي يداً، فقُلْ كَلِمةً تجبُ لكَ بها شفاعتي»، فأبىٰ، فقال: «لا أزالُ أستَغفِرُ لكَ ما لم أُنهَ عنه»، فنزلت.

وقيل: لـمَّا افتَتَحَ مَكَّةَ سأل: أيُّ أبويه أحدَثُ به عَهْداً؟ فقيل: أمُّكَ آمِنة، فزار قَبرَها بالأبواء، ثم قامَ مُستَعبِراً، فقال: «إني استأذنتُ ربي في زيارةِ قبر أُمِّي، فأَذِنَ لي، واستأذنتُه في الاستِغفارِ لها، فلم يَأذَنْ لي»، فنزلت.

وهذا أصح؛ لأنَّ موتَ أبي طالب كانَ قبلَ الهِجرة، وهذا آخِرُ ما نزلَ بالمدينة.

الذي يُؤمِنُ ويُصَلِّي ويُزكِّي، وإنما قال: «علىٰ الحقيقة»، وفَسَّرَ ﴿ٱلْعَـٰبِدُونَ﴾ بقوله: «الذينَ عَبَدُوا اللهَ وحدَه وأخلَصُوا له العِبادة»؛ لأن الأخبارَ(١) مُعرَّفةٌ باللام، وقد عُطِفَت بعضُها علىٰ بعض، للتنبيهِ علىٰ استِقلالِ كُلٍّ بالكمال، فلا يُحمَلُ مِثلُها علىٰ المُبتَدأ علىٰ الحصرِ إلا لِيُؤذِنَ ببُلوغ الغاية، وعليه كلامُ الحسن.

قوله: (مُستَعبِراً): يُقال: استَعبَرَ بالبُكاء: بالَغَ فيه. و«الأبواء»: موضعٌ بينَ مَكَّةَ والمدينة، وعندَه بلدٌ يُنسَبُ إليه. **النهاية**: «الأبواء ـ بفَتح الهمزةِ وسُكونِ الباء والـمَدّ ـ: جَبَلٌ بينَ مكَّة والمدينة، وعندَه بلدٌ يُنسَبُ إليه».

قوله: (**وهذا أصَحُّ؛ لأنَّ موتَ أبي طالبٍ كانَ قبلَ الهجرة، وهذا آخِرُ ما نزلَ بالمدينة**):

---

(١) يُريد: أنَّ الزمخشريَّ أعرَبَ قولَه تعالىٰ: ﴿ٱلتَّـٰٓئِبُونَ﴾ خبراً لمبتدأ محذوف، أي: «هُمُ التائبون»، ثم أتبَعَه بقوله: ﴿ٱلْعَـٰبِدُونَ ٱلْحَـٰمِدُونَ ...﴾ إلى آخر الآية، وكُلُّها أخبار، وهذه الأخبار مُعرَّفةٌ باللام، وفي ذلك إفادةُ الحصر كما سيُصَرِّح به.

....

قال صاحبُ «التقريب»: وفيه نَظَر، إذ يجوزُ أنَّ النَّبيَّ ﷺ كانَ مُستَغفِراً لأبي طالب إلىٰ نُزولِها، والتشديدُ مَعَ الكُفَّارِ إنما ظَهَرَ في هذهِ السُّورة.

وقلت: هذا هو الحق، والروايةُ الأولىٰ ـ وهيَ أن تكونَ نازلةً في أبي طالب ـ هيَ الصحيحة، لِمَا روينا عن البخاريِّ ومُسلِمِ والنَّسائيِّ[1] عن المُسيِّبِ بنِ حَزْن: لـمَّا حَضَرْت أبا طالبٍ الوفاةُ، جاءه رسولُ الله ﷺ، قال: «أيْ عَمُّ، قُل: لا إلـٰه إلا الله، كلمة أحاجُّ لكَ بها عندَ الله» إلىٰ قوله: قال أبو طالبٍ آخَرَ ما كَلَّمَهم: أنا علىٰ مِلَّةِ عبدِ المُطَّلِب، وأبىٰ أن يقول: لا إلـٰه إلا الله، فقال رسولُ الله ﷺ: «لأستغفِرَنَّ لكَ ما لم أُنهَ عنك»، فنزلت: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن يَسۡتَغۡفِرُواْ لِلۡمُشۡرِكِينَ وَلَوۡ كَانُوٓاْ أُوْلِي قُرۡبَىٰ﴾ الآية[2].

وأما حديثُ أُمِّه: فرويناه عن مُسلِمٍ وأحمدَ بنِ حنبلٍ وأبي داودَ وابنِ ماجَهْ والنَّسائيِّ[3] عن أبي هُريرة: أتىٰ رسولُ الله ﷺ قبرَ أُمِّه، فبكىٰ، وأبكىٰ مَنْ حَوْلَه، فقال رسولُ الله ﷺ: «استأذنتُ ربي أن أستَغفِرَ لها فلم يأذنْ لي، واستَأذنتُ أن أزورَ قبرَها فأذِنَ لي، فزُورُوا القُبور، فإنها تُذكِّرُ الموت».

وأما قولُ المُصنِّف: «سأَلَ أيُّ أبويه أحدَثُ به عَهْداً» لا وَجْهَ له، ولا جاءتِ الرواية به؛

---

(١) البخاري (٣٨٨٤) و(٤٦٧٥) و(٤٧٧٢) و(٦٦٨١)، ومسلم (٢٤)، والنسائي (٢٠٣٥).

(٢) وفي أكثر الروايات زيادةُ نزولِ آيةٍ أخرىٰ في هذه القِصَّة، وهي قولُه تعالىٰ: ﴿إِنَّكَ لَا تَهۡدِي مَنۡ أَحۡبَبۡتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهۡدِي مَن يَشَآءُ﴾.
قال الإمامُ الحافظُ ابنُ حجر رحمه الله تعالىٰ في «فتح الباري» (٧: ١٩٥): «أما نُزولُ هذه الآيةِ الثانيةِ فواضحٌ في قِصَّةِ أبي طالب، وأما نُزولُ التي قبلها ففيه نَظَر، ويَظهَرُ أن المُرادَ أنَّ الآيَةَ المُتعلِّقَةَ بالاستغفار نزلت بعدَ أبي طالبٍ بمُدَّة، وهيَ عامَّةٌ في حَقِّه وفي حَقِّ غيره، ويُوضِّحُ ذلك ما سيأتي في التفسير [أي: عند البخاري برقم (٤٧٧٢)] بلفظ: «فأنزَلَ اللهُ بعدَ ذلك: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ الآية، وأنزل في أبي طالب: ﴿إِنَّكَ لَا تَهۡدِي مَنۡ أَحۡبَبۡتَ﴾، ولأحمد [في «مسنده» (٩٦١٠) و(٩٦٨٧)] من طريق أبي حازم عن أبي هُريرةَ ـ في قِصَّةِ أبي طالب ـ قال: «فأنزل الله: ﴿إِنَّكَ لَا تَهۡدِي مَنۡ أَحۡبَبۡتَ﴾».
قلت: وبه يظهرُ أنَّ ما تَعقَّبَ به المُؤلِّفُ الزمخشـريَّ رحمها الله تعالىٰ لا يُسلَّمُ له.

(٣) مسلم (٩٧٦)، وأحمد (٩٦٨٨)، وأبو داود (٣٢٣٤)، وابن ماجه (١٥٧٢)، والنسائي (٢٠٣٤).

وقيل: استغفَرَ لأبيه. وقيل: قال المُسلِمون: ما يَمنَعُنا أن نَستَغفِرَ لآبائِنا وذوي قَرابتِنا، وقد استَغفَرَ إبراهيمُ لأبيه، وهذا مُحمَّدٌ يَستَغفِرُ لِعَمِّه.

﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ﴾: ما صَحَّ له الاستِغفارُ في حُكم الله وحِكمتِه، ﴿مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمۡ أَنَّهُمۡ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَحِيمِ﴾ لأنهم ماتوا علىٰ الشِّـرْك.

[﴿وَمَا كَانَ ٱسۡتِغۡفَارُ إِبۡرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوۡعِدَةٖ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُۥٓ أَنَّهُۥ عَدُوّٞ لِّلَّهِ تَبَرَّأَ مِنۡهُۚ إِنَّ إِبۡرَٰهِيمَ لَأَوَّٰهٌ حَلِيمٞ﴾ ١١٤]

قرأ طلحة: «وما استَغفَرَ إبراهيمُ لأبيه»، وعنه: «وما يَستَغفِرُ إبراهيم»، علىٰ حِكايةِ الحالِ الماضية، ﴿إِلَّا عَن مَّوۡعِدَةٖ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ﴾ أي: وَعَدَها إبراهيمُ أباه، وهو قوله: ﴿لَأَسۡتَغۡفِرَنَّ لَكَ﴾ [الممتحنة: ٤]، ويَدُلُّ عليه قِراءةُ الحسنِ وحمَّادٍ الراوية: «وَعَدَها أباه».

فإن قلت: كيفَ خَفِيَ علىٰ إبراهيمَ أنَّ الاستِغفارَ للكافر غيرُ جائز، حتىٰ وَعَدَه؟ قلت: يجوزُ أن يُظَنَّ أنه ما دامَ يُرجَىٰ منه الإيمان، جاز الاستِغفارُ له، علىٰ أنَّ امتِناعَ جوازِ الاستغفارِ للكافِرِ إنما عُلِمَ بالوَحْي، لأنَّ العقلَ يُجوِّزُ أن يَغفِرَ اللهُ للكافر، ألا ترىٰ إلىٰ قولِه عليه السَّلامُ لِعَمِّه: «لأستَغفِرَنَّ لكَ ما لم أُنهَ»، وعن الحسن: قيلَ لرسولِ الله ﷺ: إنَّ فُلاناً يَستَغفِرُ لآبائه المُشركين، فقال: «ونحنُ نَستَغفِرُ لهم»، فنزلت. **وعن عليٍّ رضيَ اللهُ عنه: رأيتُ رجلاً يَستَغفِرُ لأبوَيْه**، وهما مُشركان، فقلت له، فقال: أليسَ قد استَغفَرَ إبراهيمُ؟

للعِلم بأنه صَلَواتُ الله عليه وُلِدَ وأبوه لم يكن حياً، قال ابنُ الجوزيِّ في كتابِ «الوفا»: «وُلِدَ عبدُ الله لأربع وعشرينَ سنةً مَضَتْ مِن مُلكِ كِسرىٰ، ثم تَزوَّجت به آمنة، فلمَّا حَمَلَتْ برسول الله ﷺ تُوفِّي، وقد قيل: إنَّ عبدَ الله تُوفِّي بعدَ ولادةِ رسولِ الله ﷺ، ولا يَصِحُّ ذلك. وكانَ رسولُ الله ﷺ مَعَ أُمِّه آمِنة، فلمَّا بلغَ سِتَّ سِنينَ خَرَجَتْ إلىٰ أخوالِها بني عَدِيِّ بنِ النَّجَّار بالمدينة تَزورُهُم، ثم رَجَعَتْ به إلىٰ مكَّة، فلمَّا كانوا بالأبواء تُوفِّيت أمُّه، فقبرُها هناك».

قوله: (**وعن عليٍّ رضيَ اللهُ عنه: رأيتُ رجلاً يَستَغفِرُ لأبويه**) الحديث: رواه الترمذيُّ والنَّسائيُّ(١)، وفي آخره: «فذكرتُ ذلك لرسولِ الله ﷺ، فنزلت الآية».

(١) الترمذي (٣١٠١)، والنسائي (٢٠٣٦).

فإن قلتَ: **فما معنىٰ قوله:** ﴿فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُۥٓ أَنَّهُۥ عَدُوٌّ لِّلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ﴾؟ قلتُ: معناه: فلمَّا تَبيَّنَ له مِن جِهةِ الوَحْيِ أنه لن يُؤمِن، وأنه يموتُ كافراً، وانقطَعَ رجاؤُه عنه، قَطَعَ استِغفارَه، فهو كقوله: ﴿مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَٰبُ ٱلْجَحِيمِ﴾ [التوبة: ١١٣].

﴿أَوَّٰهٌ﴾ **فَعَّال؛ مِن: أَوَّهَ**، كـ«لَآل» مِنَ اللُّؤلُؤ، وهو الذي يُكثِرُ التأوُّه، ومعناه: أنه لِفَرْطِ ترحُّمِه ورِقَّتِهِ وحِلمِه كان يَتعطَّفُ علىٰ أبيه الكافِرِ ويَستَغفِرُ له، مع شَكاسَتِهِ عليه، وقولِه: ﴿لَأَرْجُمَنَّكَ﴾ [مريم: ٤٦].

قوله: (**فما معنىٰ قوله:** ﴿فَلَمَّا تَبَيَّنَ﴾؟): وَجهُ السُّؤال: لم يَزَلْ أبو إبراهيمَ كافِراً، والكافِرُ عَدُوُّ الله، فكيفَ قيل: ﴿فَلَمَّا تَبَيَّنَ﴾، كأنه كانَ خفياً كُفرُه؟ وأجاب: أنه ما كانَ كُفرُه خفياً[1]، بل كانَ يُرجَىٰ منه الإيمان، فلما تَبيَّنَ له مِن جِهةِ الوَحْيِ أنه يموتُ كافراً انقطَعَ رجاؤُه.

قوله: (﴿أَوَّٰهٌ﴾ **فَعَّال؛ مِن: أَوَّهَ**): قال الحريريُّ في «دُرَّةِ الغَوَّاص»: «يقولونَ في التأوُّه: أوَّه، والأفصَحُ أن يُقال: أَوْهِ، بكسرِ الهاءِ وضَمِّها وفَتحِها، والكسرُ أغلَبُ، وعليه قولُ الشاعر:

فـأَوْهِ لـذِكراها إذا مـا ذكرتُهـا ... ومِن [بُعْدِ][2] أرضٍ بيننا وسماءِ

وقد شَدَّدَ بعضُهم الواو، فقال: أَوِّهْ، ومنهم مَنْ حَذَفَ الهاء وكَسَـرَ الواو، فقال: أَوِّ، وتصـريفُ الفِعلِ منها: أَوَّهَ وتأوَّه، المَصدَر: الآهة، ومنه قولُ مُثقِّبٍ العَبْديّ:

إذا ما قُمتُ أرحَلُهـا بليـلٍ ... تأوَّهَ آهَةَ الرجلِ الحزينِ[3]

---

(١) قوله: «خفياً كفره، وأجاب أنه ما كان كفرُه خفياً»، سقط من (ح).

(٢) قوله: «بُعْد» سقط من الأصول الخطية، وأثبتُّه من «درة الغواص»، وكذا هو في «الصحاح» للجوهري، مادة (أوه)، و«لسان العرب» لابن منظور، مادة (أوه).

(٣) «ديوان الـمُثقِّب» ص١٩٤، وانظر: «المُفضَّليات» ص٢٩١، و«مجمع الأمثال» للميداني (١: ٤٧)، و«الصحاح» للجوهري، مادة (رحل) و(أوه)، و«لسان العرب» لابن منظور، مادة (رحل) و(أوه).

[﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًۢا بَعْدَ إِذْ هَدَىٰهُمْ حَتَّىٰ يُبَيِّنَ لَهُم مَّا يَتَّقُونَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ۞ إِنَّ ٱللَّهَ لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ يُحْىِۦ وَيُمِيتُ ۚ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِن وَلِىٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ ١١٥-١١٦]

يعني: **ما أَمَرَ اللهُ باتِّقائِهِ** واجتِنابه ـ كالاستِغفارِ للمُشركينَ وغيره مما نهىٰ عنه، وتَبيَّنَ أنه محظور ـ لا يُؤاخِذُ به عِبادَه الذينَ هَدَاهُم للإسلام، **ولا يُسَمِّيهم ضُلَّالاً**، ....

وفَسَّرَ بعضُهم «الأوَّاه» بأنه: الذي يَتأوَّهُ مِنَ الذُّنوب، وقيل: المُتضَرِّعُ في الدُّعاء»(١).

وقيل: لآَّل(٢): فَعَّال، كضَرَّاب، ولُؤلُؤ: رُباعيٌّ مِثلُ: بُرثُن، والرُّباعيُّ لا يُؤخَذُ منه فَعَّال، لأنه يعودُ إلىٰ الحذف، فتصيرُ هادِماً، وأنتَ تَقصِدُ البناء، فـ«لآَّل» وُضِعَ مِن تركيب «لأل»، لِـمَنْ يُلابِسُ اللُّؤلُؤَ ويَبيعُه، كالسَّمَّانِ والعَوَّاج(٣)، قال الفَرَّاء: سمعتُ العربَ تقولُ لِصاحِبِ اللُّؤلؤة: لآَّل، مِثل: لعَّال، والقياسُ: لأَّء، مِثل: لعَّاع. نَقَلَه الجوهري(٤).

قوله: (**ما أَمَرَ اللهُ باتِّقائِه**): تفسيرٌ لقوله: ﴿يُبَيِّنَ لَهُم مَّا يَتَّقُونَ﴾، و﴿مَّا﴾ موصولة، وكذا في «ما أَمَرَ الله» موصولة، و«مِن» في «مما نهىٰ عنه» بيانٌ لـ«غيره»، والخبرُ «لا يُؤاخِذُ به»، وفي هذا التقرير بيانٌ لاتصالِ هذهِ الآيةِ بما قبلَها.

قوله: (**ولا يُسَمِّيهم ضُلَّالاً**): قيل: فيه إيماءٌ إلىٰ مَذهَبه، وقال الواحدي: «وما كانَ اللهُ لِيُوقِعَ الضَّلالةَ في قلوبهم»(٥).

---

(١) «درة الغواص» للحريري ص١٨٠.

(٢) تحرَّف في (ح) و(ف) إلىٰ: «لأن»، والمُثبتُ من (ط)، وهو الصواب.

(٣) الأول: مَنْ يبيعُ السَّمْن، والثاني: مَنْ يبيعُ العاج.

(٤) ووهَّمه الفيروزآبادي في «القاموس»، مادة (لؤلؤ)، في أنَّ القياسَ ما ذكر، فقال: «بائعُه: لآَّل ولأَّء ولألاء، والقياسُ: لؤلؤيٌّ، لا لأَّء ولا لآَّل، ووَهِمَ الجوهري»، يعني: أنَّ «لأَّء» و«لآَّل» مستعملتان في كلام العرب، لكنهما علىٰ خِلافِ القياس. وانظر التفصيل في شرحه «تاج العروس» للزبيدي.
وتُرسَمُ الكلمةُ في بعض المعاجم «لأَّال»، و«لأْآل»، ولعلَّهما أوجَهُ لئلا تجتمع الشدّة والمدّة.

(٥) «الوسيط» للواحدي (٢: ٥٢٩).

ولا يَخذُلُهم، إلا إذا أقدَمُوا عليه بعدَ بيانِ حَظْرِهِ عليهم، وعِلمِهم بأنه واجبُ الاتِّقاءِ والاجتِناب، وأما قبلَ العِلمِ والبيانِ فلا سبيلَ عليهم، **كما لا يُؤاخَذُونَ بشُرْبِ الخمر، ولا ببَيْع الصاع بالصاعَينِ** قبلَ التحريم.

وهذا بيانٌ لِعُذْرِ مَنْ خافَ المُؤاخَذةَ بالاستِغفارِ للمُشركينَ قبلَ وُرُودِ النهي عنه.

وفي هذهِ الآيةِ شديدةٌ ما ينبغي أن يُغفَل عنها، وهي أنَّ المَهْدِيَّ للإسلام إذا أقدَمَ علىٰ بعضِ محظوراتِ الله داخِلٌ في حُكْمِ الإضلال، ....

وقلت: بل الحقُّ ما ذكرَه المُصنِّف؛ لأنَّ الآياتِ الثلاثَ المُصَدَّرةَ بقوله: ﴿مَا كَانَ﴾ في نظامٍ واحد، وهو في الآيةِ الأولىٰ والثانيةِ بمعنىٰ: لا ينبغي، المعنىٰ: لا يَصِحُّ ولا يَستَقيمُ مِنَ المُؤمنينَ أن يَستَغفِرُوا للمُشركينَ مِنْ بعدِ ما بَيَّنَ اللهُ تعالىٰ لهم أنهم مِن أصحابِ النار، وكذلك لا يَستَقيمُ مِن لُطْفِ الباري وأفضالِهِ أن يَذُمَّ المُؤمنينَ ويُؤاخِذَهم ويُسَمِّيهم ضُلَّالاً حتى يُبيِّن لهم ما يتقون، وهو أنّ الاستغفارَ على مَن ماتَ مُشركاً غيرُ جائز، فإذا بيَّن لهم ذلك فلم يتركوا الاستغفار فحينئذٍ يُسمّيهم ضُلّالاً ويَذُمُّهم[١]، ثمَّ أوقَعَ حالَ الخليلِ عليه السَّلامُ بينَ الآيتَينِ مُستَطرِداً مُؤكِّداً كالاعتِراض، ويُؤيِّدُه كلامُ القاضي: «﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا﴾ أي: لِيُسَمِّيَهم ضُلَّالاً ويُؤاخِذَهم»[٢].

قوله: (**كما لا يُؤاخَذُونَ بشُرْبِ الخمر، ولا ببَيْع الصاع بالصاعَين**): يعني: الاستغفارُ لآباءِ المُشـرِكينَ مِن قَبيلِ هاتينِ المَعصِيتَين؛ في أنَّ العقلَ يُجوِّزُ ذلك قبلَ ورودِ الشَّرْع.

قوله: (**وفي هذهِ الآيـةِ شديدة**): أي: خَصْلةٌ أو بَلِيَّةٌ أو قارعةٌ أو داهية، حَذَفَ الموصوف، كما حُذِفَ الصِّلَةُ في قولِهم: «جاءَ بعدَ اللَّتَـيَّا والتي»[٣]؛ لِشِدَّةِ الأمرِ وفظاعته.

---

(١) من قوله: «حتى يبين لهم ما يتقون، وهو أن الاستغفار» إلى هنا، سقط من (ح) و(ف)، وأثبتُّه من (ط).

(٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٧٦).

(٣) اللَّتَيَّا واللُّتَيَّا: تصغير «التي»، كما في «لسان العرب» لابن منظور، مادة (لتا)، والتصغيرُ هنا للتعظيم، قال الميداني في «مجمع الأمثال» (١: ١٦٤): «يُكنَىٰ بهما عن الشِّدَّة، واللَّتَيَّا: تصغيرُ «التي»، وهي عبارةٌ عن الداهيةِ المُتناهية، كما قالوا: الدُّهَيم واللُّهَيم ...، وكُلُّ هذا تصغيرٌ يُرادُ به التكبير، والتي: عبارةٌ عن=

والمُرادُ بـ﴿مَّا يَتَّقُونَ﴾: ما يجبُ اتِّـقاؤُه للنهي، **فأما ما يُعلَمُ بالعقل ـ كالصِّدْقِ في الخبرِ، وردِّ الوديعة ـ: فغيرُ موقوفٍ علىٰ التوقيف.**

[﴿لَّقَد تَّابَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلنَّبِيِّ وَٱلْمُهَـٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ فِى سَاعَةِ ٱلْعُسْرَةِ مِنۢ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ إِنَّهُۥ بِهِمْ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ ١١٧]

﴿لَّقَد تَّابَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلنَّبِيِّ﴾ **كقوله:** ﴿لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾ [الفتح: ٢]، وقولِه: ﴿وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ﴾ [غافر: ٥٥، محمد: ١٩]، ....

يعني: في الآيةِ تهديدٌ عظيمٌ للعُلماء الذينَ يُقدِمُونَ علىٰ المناكير؛ علىٰ سبيلِ الإدماج[1]، وتسميتُهم ضُلَّالاً مِن بابِ التغليظ، ثم أكَّدَ الوعيدَ علىٰ سبيلِ الاستئنافِ بإثباتِ العِلمِ المُحيط، والقُدرةِ الكامِلةِ الدالَّةِ علىٰ الإعادةِ للجزاء، حينَ لا ناصِرَ سِواه، مِن قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ * إِنَّ ٱللَّهَ لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ يُحْىِۦ وَيُمِيتُ﴾ الآية.

قوله: (**وأما ما يُعلَمُ بالعقل**): ففيه الخِلافُ المشهور[2]، **الانتصاف:** «قاعدةُ الحسنِ والقُبحِ تَقتَضي أنَّ العقلَ حاكم، والشَّـرْعَ كاشِفٌ لـمَا غَمُضَ، وقد تَقَدَّمَ بُطلانُها»[3].

قوله: (﴿تَّابَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلنَّبِيِّ﴾ **كقوله:** ﴿لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ﴾): وبيانُ وَجْهِ تشبيهِ الآيتَين ما

= الداهيةِ التي لم تبلغ تلك النهاية، وهما عَلَمانِ للدَّاهية، ولهذا استغنَيا عن الصِّلَة»، وقال في موضع آخر (١: ٩٢): «هما الدَّاهيةُ الكبيرةُ والصَّغيرة، كَنَىٰ عن الكبيرةِ بلفظِ التصغير؛ تشبيهاً بالحية، فإنها إذا كَثُرَ سَمُّها صَغُرَتْ، لأنَّ السُّمَّ يأكُلُ جَسَدَها».

(١) قال المُؤلِّفُ العلامةُ الطيبيُّ رحمه اللهُ تعالىٰ في «التبيان في البيان» ص٣٢٢: «الإدماج: هو أن يُضمَّنَ كلامٌ سِيقَ لِوَصْفٍ وَصْفاً آخر، كقوله تعالىٰ: ﴿وَحَمْلُهُۥ وَفِصَـٰلُهُۥ ثَلَـٰثُونَ شَهْرًا﴾ [الأحقاف: ١٥]، سِيقَت لإثباتِ مِنَّةِ الوالدةِ علىٰ الوالد، وفيها أنَّ أقلَّ مُدَّةِ الحمل ستةُ أشهر، ويُسمَّىٰ هذا النوعُ في أصول الحنفية بإشارة النص».

وسيَتعرَّضُ المُؤلِّفُ للإدماج بشيءٍ مِنَ التوضيحِ والتمثيل في تفسير الآية ٣٥ من سورة يونس ص٤٨٣.

(٢) أي: بين أهل السُّنَّة والمعتزلة.

(٣) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ٢١٧) بحاشية «الكشاف».

وهو بَعْثٌ للمُؤمنينَ علىٰ التوبة، **وأنه ما مِن مُؤمِنٍ إلا وهو مُحتاجٌ إلىٰ التوبةِ والاستِغفار،** حتىٰ النَّبيُّ والمُهاجِرونَ والأنصار، وإبانةٌ لِفَضْلِ التوبةِ ومِقدارِها عندَ الله، وأنَّ صِفةَ التَّوَّابينَ الأوَّابين صِفةُ الأنبياء، كما وَصَفَهم بالصَّالحينَ لِيُظهِرَ فَضِيلةَ الصَّلاح.

وقيل: معناه: تابَ اللهُ عليه مِن إذنِهِ للمُنافقين في التخلُّفِ عنه، كقوله: ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ﴾ [التوبة: ٤٣].

﴿فِي سَاعَةِ ٱلْعُسْرَةِ﴾: في وقتِها، والساعةُ مُستَعملةٌ في معنىٰ الزمانِ المُطلَق، كما استُعمِلَتِ الغَداةُ والعَشِيَّةُ واليوم:

غَداةَ طَفَتْ عَلْماءِ بكرُ بنُ وائِـلٍ

قال: «وهو بَعْثٌ للمُؤمنينَ علىٰ التوبة» علىٰ سبيلِ التعريض، وذلك أنه صَلَواتُ الله عليه ممَّن يَستَغني عن التوبة، فوُصِفَ بها ليكونَ بَعْثاً للمُؤمنينَ علىٰ التوبة، «وإبانةً لفَضْلِ التوبة» علىٰ طريقةِ قوله تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ يَحْمِلُونَ ٱلْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُۥ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِۦ﴾ [غافر: ٧]، وحَمَلةُ العَرْشِ ليسوا ممَّن لا يُؤمِنون، لكنْ ذُكِرَ الإيمانُ لِشَرَفِهِ والترغيبِ فيه، وإليه الإشارةُ بقوله: «وأنَّ صفةَ الأوَّابينَ صفةُ الأنبياء»، والذي يَدُلُّ علىٰ أنَّ ﴿تَّابَ ٱللَّهُ﴾ لُمجرَّدِ الوَصْفِ عَطفُ قولِه: «وقيل: معناه: تابَ اللهُ [عليه][1] من إذنِهِ للمُنافِقين» علىٰ هذا الوجه، لأنه بإزاءِ ما الأَوْلىٰ عَدَمُه.

قوله: (**وأنه ما مِن مُؤمِنٍ إلا وهو مُحتاج**): عطفٌ تفسيريٌّ علىٰ قوله: «وهو بَعْث»، كما أنَّ قوله: «وأنَّ صِفةَ التوَّابين» عطفٌ علىٰ قوله: «وإبانةٌ لفَضْلِ التوبة» كذلك.

قوله: (**غَداةَ طَفَتْ عَلْماءِ بَكْرُ بنُ وائلٍ**): تمامُه:

وعَاجَتْ صُدُورُ الخيلِ شَطْـرَ تمـيمِ[2]

---

(١) لفظة «عليه» ليست في الأصول الخطية، وأثبتُّها من «الكشاف».

(٢) البيتُ لقَطَري بن الفُجاءة أحد الخوارج، كما في «الكامل» للمُبـرِّد (٣: ٢١٥)، إلا أنه ذكره بلفظ: «وعُجْنا صُدورَ الخيلِ نحوَ تميم»، والمعنىٰ واحد. =

عَـشِيَّةَ قارَعْنـا جُـذَامَ وحِمْيَـرا

إذا جاءَ يوماً وارِثي يَبتَغي الغِنىٰ

والعُسْرة: حالُهم في غَزْوةِ تبوك، ....

يقول: إنهم عَلَوا في المنزلةِ والغَلَبةِ علىٰ العَدُو. «عاج»: أي: مال، والعَوْج: عَطفُ رأسِ البعير بالزِّمَام، «شَطْـرَ تميم»: نحوَهم، طفا العُودُ علىٰ الماء؛ أي: جَرَىٰ، «عَلْماء»: أصلُه: علىٰ الماء، والقياسُ الإدغامُ لاجتماعِ المُتجانِسَين، فلمَّا سُكِّنَ الثاني سُكوناً لازماً لم يتأتَّ فيه الإدغام، لأنه عَـكسُ ما يُوجِبُه، وهو سكونُ الأوَّلِ وتحرُّكُ الثاني، والتخفيفُ مطلوب، فعَدَلُوا إلىٰ الحذف، كما في: مَسَّت وظَلَّت.

قوله: (**عَشِيَّـةَ قارَعْنا جُذام وحِمْيَرا**): وصَدرُه:

وكُنَّا حَسِبْنا كُلَّ بيضاءَ شَحْمةً[(١)]

قال الأصمعي: في الأمثال: «ما كُلُّ بيضاءَ شَحْمة، ولا سوداءَ تمرة»[(٢)]، أي: ليسَ كُلُّ ما يُشبِهُ شيئاً ذلكَ الشيء، و«جُذَام»: أبو القَبيلة. يقول: لـمَّا التَقَيْنا جُذامَ وحِميَـرَ ظَنَنَّا أنَّ سَبيلَهم سَبيلُ سائرِ الناس، وأنَّـا سنَغلِبُهم، فوَجَدْناهم بخِلافِ ذلك.

قوله: (**إذا جاءَ يوماً**[(٣)] **وارِثي يَبتَغي الغِنىٰ**): عَجُزُه:

يَجِدْ جُمْعَ كَفٍّ غيرَ مَلْءٍ ولا صِفرِ[(٤)]

= وهو من شواهد «المُفَصَّل» للزمخشري ص٤٠٥ ـ وهو آخرُ شاهدٍ فيه ـ باللفظِ الذي ذكرَه المُؤلِّف.

(١) البيتُ لزُفَرَ بنِ الحارث، كما في «الحماسة» لأبي تمام ص٢٧، إلا أنه فيه: «ليالِيَ لاقَيْنا جُذامَ وحِميَرا»، والمعنىٰ واحد.

(٢) انظر: «مجمع الأمثال» للميداني (٢: ٢٨١-٢٨٢).

(٣) لفظة «يوماً» تحرَّفت في (ح) إلىٰ: «يرعىٰ»، وسقطت من (ف)، وأثبتُّها من (ط).

(٤) البيت لحاتم الطائي، كما في «الحماسة» لأبي تمام، وهو في «ديوانه» ص٢٠. =

كانوا في عُسْرةٍ مِنَ الظَّهر؛ يَعتَقِبُ العَشَرةُ علىٰ بعيرٍ واحد، وفي عُسْـرةٍ مِنَ الزَّاد؛ تَزَوَّدُوا التَّمْرَ المُدَوَّد، والشَّعيرَ المُسَوَّس، والإهالةَ الزَّنِخَة، وبلغت بهم الشِّدَّةُ أنِ اقتَسَمَ التمرةَ اثنان، وربما مَصَّها الجماعة، ليشربوا عليها الماء، وفي عُسْرةٍ مِنَ الماء؛ حتىٰ نَحَرُوا الإبلَ واعتَصَرُوا فُرُوثَها، وفي شِدَّةِ زمان؛ مِن حَمارّةِ القَيْظ، ومِنَ الـجَدْبِ والقَحْطِ والضِّيقةِ الشَّديدة.

﴿كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ﴾ عن الثباتِ علىٰ الإيمان، أو عن اتباعِ الرسولِ في تلكَ الغَزْوةِ والخروجِ معه، وفي ﴿كَادَ﴾ ضميرُ الشأن، وشَبَّهَهُ سِيبَوَيهِ بقولِهم: ليسَ خَلَقَ اللهُ مِثلَه.

يُقال: أعطيتُ فُلاناً جُمْعَ كَفّ، أي: مَلْءَ كَفّ، وضَـربتُه بجُمْع كَفِّي، والصِّفْر: الخالي، يقول: إذا جاء وارثي يبتغي الميراثَ يجدُ مِن تَرِكَتي ما هو غيرُ كثير ولا قليل؛ فرسٌ ضامِر، وسَيفٌ صارِم، ورُمْحٌ خَطِّيّ[1].

قوله: (في عُسْـرةٍ مِنَ الظَّهر)، النهاية: «الظَّهْر: الإبل يُحمَلُ عليها ويُركَب».

قوله: (التمرُ المُدوَّد): قال الحريري: «يقولون: باقلاءُ مُدوَّد، وطعامٌ مُسوَّس، ومتاعٌ مُقارَب، ورجلٌ مُوسوَس، فيَفتَحُونَ ما قبلَ الحرفِ الأخيرِ مِن كُلِّ كلمة، والصوابُ كَسْـرُه، ويُقالُ في الفِعلِ مِنَ «المُدوَّد»: قد دادَ وأدادَ ودَوَّدَ ودَيَّد».

قوله: (والإهالةَ الزَّنِخة)، النهاية: «الإهالة: كُلُّ شيءٍ مِنَ الأدهانِ يُؤتَدَمُ به، وقيل: هي ما أُذيبَ مِنَ الأَلْيَـةِ والشَّحْم»، و«الزَّنِخَة: المُتغيِّـرةُ الرائحة، ويقال: سَنِخة، بالسين».

قوله: (مِن حَمارَّةِ القَيْظ)، الجوهري: «حَمارَّةُ القَيْظ ـ بتشديدِ الراء ـ: حَرُّه»[2].

قوله: (ليسَ خَلَقَ اللهُ مِثلَه) أي: ليسَ الشأنُ خَلَقَ اللهُ مِثلَه.

= وشَطرُه الأول في «الحماسة»: «متىٰ ما يَجِئْ يوماً إلىٰ المالِ وارثي»، وفي «ديوان حاتم»: «متىٰ يأتِ يوماً وارثي يبتغي الغِنىٰ».

(١) الـخَطّ: أرضٌ تُنسَبُ إليها الرماح، وهي من بلاد عُمَـان. انظر: «لسان العرب»، مادة (خطط).

(٢) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «آخره»، والمُثبَت من (ط) و (ف)، وفي «الصِّحاح»: «شِدَّة حَرِّه».

وقُرِئ: ﴿يَزِيغُ﴾ بالياء، وفي قِراءةِ عبدِ الله: «مِن بَعْدِ ما زَاغَتْ قُلُوبُ فريقٍ منهم»، يُريدُ المُتخلِّفينَ مِنَ المُؤمنين، كأبي لُبابة وأمثالِه، ﴿ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ﴾ تكريرٌ للتوكيد، ويجوزُ أن يكونَ الضَّميرُ للفريق، تاب عليهم لكيدودتهم.

[﴿وَعَلَى الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خُلِّفُوا حَتَّىٰ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ ١١٨]

﴿الثَّلَاثَةِ﴾: كعبُ بنُ مالك، ومَرارةُ بنُ الربيع، وهِلالُ بنُ أمية، ومعنىٰ ﴿خُلِّفُوا﴾ خُلِّفُوا عن الغَزْو، وقيل: عن أبي لُبابةَ وأصحابِهِ حيثُ تِيبَ عليهم بعدَهم، وقُرِئ: «خَلَفُوا»؛ أي: خَلَفُوا الغازِينَ بالمدينة، أو فَسَدُوا؛ مِنَ الخالِفةِ ....

قوله: (وقُرِئ: ﴿يَزِيغُ﴾ بالياء): حمزةُ وحَفْص، والباقون: بالتاءِ الفَوْقانية[1].

قوله: (ويجوزُ أن يكونَ الضَّميرُ للفريق): عطفٌ علىٰ قوله: «﴿ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ﴾ تكريرٌ للتوكيد» مِن حيثُ المعنىٰ، يعني: إذا كانَ قولُه: ﴿تَابَ عَلَيْهِمْ﴾ تكريراً كانَ الضميرُ للنَّبيِّ ﷺ والمُهاجِرينَ والأنصارِ رضوانُ الله عليهم كما سَبَق، وإذا لم يكن تكريراً كانَ ذلكَ الضميرُ للفريقِ المذكورِ في قوله: ﴿كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ﴾، لصُدُورِ الكَيْدودةِ منهم.

قوله: (أو فَسَدُوا، مِنَ الخالِفة)، النهاية: «وفي حديثِ أبي بكرٍ رضيَ اللهُ عنه: «جاءه أعرابيٌّ فقال له: أنتَ خَليفةُ رسولِ الله ﷺ؟ فقال: لا، فقال: فما أنت؟ فقال: أنا الخالِفةُ بعدَه»، الخليفة: مَنْ يقومُ مَقامَ الذاهِبِ ويَسُدُّ مَسَدَّه، والهاءُ فيه للمُبالغة، وجمعُه الخلفاء علىٰ معنىٰ التذكير، لا علىٰ اللفظ، مِثل: ظَريف وظُرَفاء، ويُجمَعُ علىٰ اللفظ: خلائف، كظَريفةَ وظَرائِف. وأما الخالفة: فهو الذي لا غَناءَ عندَه ولا خيرَ فيه. وإنما قالَ ذلكَ تواضُعاً وهَضْماً مِن نفسِه حينَ قال له: أنتَ خَليفةُ رسولِ الله ﷺ».

---

(١) انظر: «التيسير» ص١٢٠، و«حجة القراءات» ص٣٢٥.

وخُلُوفِ الفم. وقرأ جَعفرٌ الصَّادِقُ رضيَ اللهُ عنه: «خَالَفُوا»، وقرأ الأعمش: «وعلى الثلاثة المُخَلَّفين».

﴿بِمَا رَحُبَتْ﴾: برُحْبِها، أي: مَعَ سَعَتِها، وهو مَثَلٌ للحَيْرَةِ في أمرِهم، كأنهم لا يجدونَ فيها مكاناً يَقِرُّونَ فيه قَلَقاً وجَزَعاً مما هم فيه، ﴿وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنفُسُهُمْ﴾ **أي: قُلُوبُهم**، لا يَسَعُها أُنسٌ ولا سُرُور؛ لأنها خَرَجَتْ مِن فَرْطِ الوَحْشةِ والغَمّ، ﴿وَظَنُّوٓاْ﴾: وعَلِمُوا ﴿أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ﴾ سَخَطِ ﴿ٱللَّهِ إِلَّآ﴾ إلىٰ استغفاره، ﴿ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوٓاْ﴾: **ثم رَجَعَ عليهم بالقَبُولِ** والرحمةِ كَرَّةً بعدَ أخرىٰ، ليَستَقيمُوا علىٰ تَوْبتِهم ويَثْبُتُوا، **أو: ليتوبوا أيضاً فيما يُستقبَلُ** إن فَرَطَتْ منهم خطيئة، عِلماً منهم أنَّ اللهَ توابٌ علىٰ مَنْ تاب، ولو عاد في اليوم مئةَ مَرَّة.

قوله: (**وخُلُوفِ الفَم**)، **النهاية**: «الخِلْفة ـ بالكسر ـ: تَغَيُّرُ رِيح الفم، وأصلُها في النبات: أن يَنبُتَ الشيءُ بعدَ الشيء، لأنها رائحةٌ حديثةٌ بعدَ الرائحةِ الأولىٰ، يُقال: خَلَفَ فَمُهُ خِلْفةً وخُلُوفاً».

قوله: (﴿أَنفُسُهُمْ﴾: **أي: قُلوبُهم**): أي: لا يجوزُ أن تُجرَىٰ الأنفس ـ وهيَ الذَّوَات ـ علىٰ معناها الحقيقي، لأنَّ الضِّيقَ والسَّعَةَ لا يُستعمَلانِ فيها، فتكونُ مجازاً عنِ القُلوب، لأنَّ النُّفوسَ بها، كقوله: «المَرْءُ بأصغَرَيْه»، كما سبق في البقرة.

قوله: (**ثمَّ رجعَ عليهم بالقَبُول**): يعني: قولُه: ﴿ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ﴾ تكريرٌ لقوله: ﴿وَعَلَى ٱلثَّلَٰثَةِ﴾، لأنه معطوفٌ علىٰ قوله: ﴿لَّقَد تَّابَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلنَّبِيِّ وَٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ﴾ [التوبة: ١١٧]، وليسَ التكريرُ للتوكيد فقط، بل مَعَ الاستيعاب، ولذلك قال: «كَرَّةً بعدَ أخرىٰ»، وهذا يدلُّ علىٰ أنَّ ﴿ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ﴾[1] ـ في تلك الآية ـ إذا كانَ للتكرير هو الوَجْه.

قوله: (**أو ليَتوبوا أيضاً فيما يُستَقبَل**): يعني: أنه تعالىٰ عامَلَهُم بقَبُولِ التَّوبةِ والرَّحْمةِ مَرَّةً

---

(١) في الأصول الخطية: «ثم تاب الله».

رُوِيَ أنَّ ناساً مِنَ المُؤمنين تَـخَلَّفُوا عن رسولِ الله ﷺ، منهم مَنْ **بَدَا له** وكَرِهَ مكانَه فلَحِقَ به، عن الحسن: بلغني أنه كانَ لأحَدِهم حائطٌ كانَ خيراً مِن مئةِ ألفِ دِرهَم فقال: يا حائطاه، ما خَلَّفَني إلا ظِلُّكَ وانتِظارُ ثَمَرِك، اذهَبْ فأنتَ في سبيل الله، ولم يَكُنْ لآخَرَ إلا أهلُه، فقال: يا أهلاه، ما بَطَّأني ولا خَلَّفَني **إلا الضَّنُّ بكِ**، لا جَرَمَ والله لأُكابِدَنَّ المَفَاوِزَ حتىٰ ألحقَ برسول الله ﷺ، فرَكِبَ ولَـحِقَ به، ولم يَكُنْ لآخَرَ إلا نفسُه، لا أهلَ ولا مال، فقال: يا نفس، ما خَلَّفَني إلا حُبُّ الحياةِ لك، ....

بعدَ أخرىٰ؛ ليَستَـقيمُوا علىٰ التوبة، أو ليَستَجِدُّوها كُلَّما فَـرَطَتْ منهم زَلَّـة، لأنهم عَلِمُوا بالنُّصُوصِ الصحيحةِ أنَّ طريانَ[1] الخطيئةِ يَستَدعي تجدُّدَ التَّوبة، وإليه الإشارةُ بقوله: «عِلماً منهم أنَّ اللهَ توَّابٌ علىٰ مَنْ تاب، ولو عادَ في اليوم مِئةَ مَرَّة، واقتبَسه مِن قولِهِ ﷺ: «ما أصَـرَّ مَنِ استغفَر، ولو عادَ في اليومِ سبعينَ مَرَّة»[2]، رُوِيَ عن أبي بكر، وألحقه الصَّغَاني إلىٰ الحِسانِ في «كشف الحجاب»[3].

قوله: (**بَدَا له**): أي: نَدِم، البَدَاء ـ بالفَتْح والمَدّ ـ : الندامة.

قوله: (**إلا الضَّنُّ بكِ**): إنما أنـَّثَ «بك»؛ لأنَّ المُرادَ مِنَ الأهلِ المرأة، وإلا فالأهلُ يُذكَّرُ ويُؤنَّث.

---

(١) كذا في الأصول الخطية، ولم أقف علىٰ هذه اللفظةِ في «معاجم» اللغةِ مصدراً للفعل «طرأ»، إنما قالوا: «طَرَأَ يَطرَأُ طَرْءاً وطُرُوءاً، وقد يُترَكُ الهمزُ فيُقال: طَرَا يَطرُو طُرُوّاً»، كما في «لسان العرب»، مادة (طرأ)، والله أعلم.

(٢) أخرجه أبو داود (١٥١٤)، والترمذي (٣٥٥٩) من حديث أبي بكر الصِّدِّيق رضيَ اللهُ عنه، وقال الترمذي: «ليسَ إسنادُه بالقوي».

(٣) يعني كتابَ «كشف الحجاب عن أحاديث الشهاب» للعلامة اللغوي المُحدِّث رضيِّ الدِّين الحسن بن محمد الصَّغَاني ـ ويُقال: الصاغاني ـ الحنفي (٥٧٧-٦٥٠)، رتَّبَ فيه كتاب «مسند الشهاب» للقُضاعي على الأبواب، ووضع علامةً للصحيح والضعيف والـمُرسَل. انظر: «كشف الظنون» (٢: ١٠٦٧)، و«الأعلام» للزركلي (٢: ٢١٤).

والله لأُكابِدَنَّ الشَّدائدَ حتىٰ ألحقَ برسول الله ﷺ، فتأبَّطَ زادَه ولَحِقَ به، قال الحسن: كذلكَ ـ واللهِ ـ المؤمنُ يتوبُ مِن ذُنُوبِهِ ولا يُصِرُّ عليها.

وعن أبي ذَرٍّ الغِفاري: أنَّ بَعيرَه أبطَأَ به، فحَمَلَ مَتاعَه علىٰ ظَهْرِه، واتَّبَعَ أثَرَ رسولِ الله ﷺ ماشياً، فقال رسولُ الله ﷺ لَـمَّا رأىٰ سَوَادَه: «كُنْ أبا ذر»، فقال الناس: هو ذاك، فقال: «**رَحِمَ اللهُ أبا ذر، يمشي وَحْدَه، ويَمُوتُ وَحْدَه، ويُبعَثُ وَحْدَه**».

قوله: (**رَحِمَ اللهُ أبا ذر، يمشي وحدَه، ويموتُ وحدَه، ويُبعَثُ وحدَه**): أما مَشيُهُ وحدَه: فهذه المشية. وأما مَوتُهُ وحدَه: فإنه ماتَ بالرَّبَذةِ وحدَه، وسَبَبُه: أنه خَرَجَ بعدَ وفاةِ أبي بكرٍ رضيَ اللهُ عنه إلىٰ الشام، فلم يَزَلْ بها حتىٰ وليَ عثمانُ رضيَ اللهُ عنه، ثم استَقدَمَه عثمانُ لِشَكْوىٰ مُعاوية، وأسكَنَه الرَّبَذة، فماتَ بها.

وعن أُمِّ ذَرٍّ زوجتِه قالت: لَـمَّا حَضَرَت أبا ذَرٍّ الوفاةُ بَكَيت، فقال لي: ما يُبكيك؟ فقلت: ما لي لا أبكي، وأنتَ بفَلاةٍ مِنَ الأرض، وليسَ عندي ثوبٌ يَسَعُكَ كفناً، ولا بُدَّ للقيام بجَهازِك! قال: فأبشِري ولا تبكي، فإني سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقولُ لنَفَرٍ أنا فيهم: «لَيَمُوتَنَّ مِنكُم رجلٌ بفَلاةٍ مِنَ الأرضِ يَشهَدُه عِصابةٌ مِنَ المؤمنين»[1]، وليسَ مِن أولئكَ النَّفَرِ أحدٌ إلا قد ماتَ في قَومِهِ وجماعتِه، فأنا ذلكَ الرجل، والله ما كَذَبْتُ، فأبصِري الطريق، فبينا نحنُ كذلكَ إذا برجالٍ علىٰ رَوَاحِلِهم، قالوا: يا أمةَ الله، ما لك؟ قلت: امرُؤٌ مِنَ المُسلِمين يموتُ فكَفِّنُوه، فكَفَّنُوهُ وقاموا عليه ودَفَنُوهُ في نَفَرٍ كُلُّهم يَمَانٍ[2]. هذا مُختَصَرٌ مِن روايةِ ابنِ عبد البَرِّ في «الاستيعاب»[3]، وليس فيه: «كُنْ أبا ذر»[4].

---

(١) أخرجه أحمد في «مسنده» (٢١٣٧٣) و(٢١٤٦٧) بنحو القِصَّةِ المذكورة.

(٢) نسبة إلى بلاد اليمن.

(٣) (١: ٢١٣-٢١٤) بحاشية «الإصابة».

(٤) أخرج هذا اللفظ الحاكم في «المستدرك» (٣: ٥٠) من حديث عبد الله بن مسعود رضيَ الله عنه.

وعن أبي خَيثَمة: أنه بَلَغَ بُستانَه، وكانت له امرأةٌ حَسْناء، فَرَشَتْ له في الظِّل، وبَسَطَت له الحصير، وقَرَّبَتْ إليه الرُّطَبَ والماءَ البارد، فنظَر، فقال: ظِلٌّ ظَلِيل، ورُطَبٌ يانِع، وماءٌ بارِد، وامرأةٌ حَسْناء، ورسولُ الله ﷺ **في الضِّحّ** والرِّيح، ما هذا بخير! فقام، فرَحَّلَ ناقتَه، وأخَذَ سَيفَه ورُمحَه، ومَرَّ كالرِّيح، فمَدَّ رسولُ الله ﷺ طَرْفَه إلىٰ الطريق، فإذا براكبٍ **يَزْهاهُ السَّراب**، فقال: «كُنْ أبا خَيثَمة»، **فكانَه**، ففَرِحَ به رسولُ الله ﷺ، واستَغفَرَ له.

قوله: **(في الضِّحّ)، النهاية**: «في حديثِ أبي خَيثَمةَ رضيَ اللهُ عنه: «يكونُ رسولُ الله ﷺ في الضِّحِّ والرِّيح، وأنا في الظِّلِّ والتَّنعُّم»، الضِّحّ: ضوءُ الشمسِ إذا استَمكَنَ مِنَ الأرض، وهو كالقَمْراءِ للقَمَر».

قوله: **(يَزهاهُ السَّراب)، الجوهري**: «زَهَا السَّرابُ الشيءَ يَزهاه: إذا رفعَه».

قوله: **(فكانَه)**: أي: كان هو إياه، ومنه قولُه:

ومُعَذَّرٍ قالَ الجمالُ لِوَجْهِهِ ... كُنْ مجمَعاً للطيِّباتِ فكانَهُ(١)

الجوهري: «كُنتُكَ وكُنتُ إياك، كما تقول: ظَنَنتُكَ زيداً، وظَنَنتُ زيداً إياك، تَضَعُ المُنفَصِلَ في موضع المُتصِل في الكِنايةِ عن الاسم والخبر، لأنهما مُنفَصِلانِ في الأصل، لأنهما مُبتَدأ وخَبَر، قال أبو الأسود الدُّؤَلي:

دَعِ الخمرَ يَشرَبْها الغُواةُ فإنَّني ... رأيتُ أخاها كافياً بمكانِها(٢)

فإلّا يَكُنْها أو تَكُنْهُ فإنَّهُ ... أخوها غَذَتْهُ أُمُّهُ بلِبانِها

---

(١) البيتُ لأبي هلال العسكري، قال في «ديوان المعاني» (١: ٢٤٩): «وقلتُ أيضاً ـ ولم أُسبَق إلىٰ معناه ـ:

ومُغنَّج قالَ الكمالُ لِوَجْهِهِ ... كُنْ مجمَعاً للطَّيِّباتِ فكَانَهُ»

وقال فيه أيضاً (٢: ٢٤): «وقلتُ في الهنةِ النادرةِ تحتَ ورقة البَنَفسَج، ولم أسمع فيها من الشِّعرِ العربيِّ شيئاً»، فذكره، إلا أنه قال: «لِخَلْقِهِ» بدل «لوَجْهِه».

(٢) كذا في الأصول الخطية، أما في «الصِّحاح» للجوهري، مادة (كون)، و«الزاهر في معاني كلمات الناس» لأبي بكر الأنباري (١: ٤٩٢): «مُجزِياً لمكانها»، ولم يختلفوا في نِسبتِه إلىٰ أبي الأسود الدُّؤَلي.

ومنهم مَنْ بقيَ لم يَلحَقْ به، منهمُ الثلاثة، قال كعب: لـمَّا قَفَلَ رسولُ الله ﷺ سَلَّمتُ عليه، فـرَدَّ عليَّ كالمُغضَبِ بعدَما ذَكَرني، وقال: «ليتَ شِعْري ما خَلَّفَ كعباً؟» فقيل له: ما خَلَّفَه إلا **حُسْنُ بُرْدَيه، والنَّظَرُ في عِطفَيْه**. فقال مُعاذ: [و]الله[1] ما أعلَمُ إلا فَضْلاً وإسلاماً، ....

يعني: الزَّبيب».

وأما الروايةُ الصحيحةُ عن البخاريِّ ومُسلِمٍ والترمذيِّ وأبي داودَ والنَّسائيِّ عن ابنِ شِهابٍ: فقال رسولُ الله ﷺ: «كُنْ أبا خَيثَمة»، فإذا هو أبو خَيثَمة[2]. وتمامُ حديثِ كعبِ بنِ مالكٍ بطُولِهِ مَروِيٌّ بهذِهِ الرواية الصحيحة، وليسَ فيه: «كُنْ أبا ذر».

قوله: (**إلا حُسْنُ بُرْدَيْه، والنَّظَـرُ في عِطفَيْه**): كِنايةٌ عن كَوْنِهِ مُعجَباً بنفسِه ذا زَهْوٍ وتكبُّر.

وأما قولُه ﷺ[3]: «ما أعلَمُ إلا فَضْلاً وإسلاماً»: فإشارةٌ إلىٰ الرَّدِّ فيما يُتصوَّرُ مِن ذلكَ

---

(١) في الأصل: «فقال: مَعاذَ الله! ما أعلم إلا...»، ويُوافِقُه كلامُ العلامة الطِّيبي، والظاهرُ أنه خطأ قديمٌ في أصل «الكشَّاف»، وفي المطبوع: «فقال معاذ: ما أعلمُ إلا فضلاً وإسلاماً»، يعني: أنَّ قائلَ ذلك معاذُ بنُ جبل رضيَ الله عنه، وهو الصواب، فقد أخرجه مسلم (٢٧٦٩) (٥٣) بلفظ: «فقال معاذ: والله ـ يا رسول الله ـ ما عَلِمنا عليه إلا خيراً».
ثم وقفتُ على تنبيه من العلامة سعد الدين التفتازاني رحمه الله تعالى إلى هذا الخطأ، نقله عنه المناوي في «الفتح السماوي» (٢: ٧١٠)، وتعقَّبه في شيء منه، فلم يأتِ بشيء، والسَّعْدُ مع السَّعْد.

(٢) أخرجه بذِكرِ قِصَّةِ أبي خيثمة: مسلم (٢٧٦٩).
وأخرج منه قِصَّةَ توبةِ كعبِ بنِ مالك دونَ قِصَّةِ أبي خيثمة: البخاري (٤٤١٨) و(٤٦٧٧)، والترمذي (٣١٠٢).
وأخرجه أطرافاً من قِصَّةِ كعب: البخاري (٢٧٥٧) و(٢٩٤٧-٢٩٥٠) و(٣٠٨٨) و(٣٥٦٦) و(٣٨٨٩) و(٣٩٥١) و(٤٦٧٣) و(٤٦٧٦) و(٤٦٧٨) و(٦٢٥٥) و(٦٦٩٠) و(٧٢٢٥)، وأبو داود (٢٢٠٢) و(٢٧٧٣) و(٣٣١٧-٣٣٢٠)، والنسائي (٣٤٢٢-٣٤٢٦) و(٣٨٢٤-٣٨٢٦).

(٣) كذا قال المُؤلِّفُ رحمه الله تعالىٰ، تَبَعاً لِـمَا في «الكشاف»، وقد عرفتَ أنَّ فيه تحريفاً، وأنه من قول مُعاذِ بنِ جبلٍ رضيَ اللهُ عنه.

ونهىٰ عن كلامِنا أيـُّها الثلاثةُ، فتَنكَّرَ لنا الناس، ولم يُكلِّمْنا أحدٌ مِن قريبٍ ولا بعيد.

فلما مَضَتْ أربعونَ ليلةً أُمِرْنا أن نَعتَزِلَ نِساءَنا، ولا نَقرَبَهُنَّ، فلما تَـمَّتْ خمسونَ ليلة، إذا أنا بِنداءٍ مِن ذُرْوةِ سَلْع: أبشِـرْ يا كعبُ بنَ مالك، فخَرَرتُ ساجِداً، وكنتُ كما وَصَفَني ربي ﴿ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنفُسُهُمْ﴾، وتَتَابَعَتِ البِشارة، فلَبِستُ ثوبي، وانطَلَقتُ إلىٰ رسولِ الله ﷺ، فإذا هو جالسٌ في المسجدِ وحَولَه المُسلمون، فقامَ إليَّ طلحةُ بنُ عُبيدِ الله **يُـهَروِلُ إليّ**، حتىٰ صَافَحَني وقال: لِتَهنِكَ توبةُ الله عليك، ....

الكلام، وهو النُّقصانُ في الإنسانيَّةِ والنُّقصانُ في الدِّين، يعني: هو كاملٌ خُلقاً ودِيناً، وذكر ابنُ عبدِ البَـرِّ في «الاستيعاب» قِصَّتَه، وليسَ فيها هذه الزِّيادة، وقال: «هو أبو خَيثَمة الأنصاريُّ أحدُ بني سالمِ بنِ الخزرج، شَهِدَ أُحُداً مع النبيِّ ﷺ، وبقيَ إلىٰ أيام يزيدَ بنِ معاوية»[1].

قوله: (**ونهىٰ عن كلامِنا أيـُّها الثلاثة**): أي: خُصُوصاً الثلاثة، كقولهم: «اللهُمَّ اغفِرْ لنا أيـتُها العِصابة»، قال أبو سعيد السِّيرافي: إنه مفعولُ فِعلٍ محذوف، أي: أُريدُ الثلاثة، وأَخُصُّ الثلاثة. وخالَفَه الجمهور، وقالوا: «أيُّ»: مُنادىٰ، و«الثلاثة»: صفة له، وإنما أوجَبُوا ذلك لأنه في الأصلِ كانَ كذلك[2]، فنُـقِلَ إلىٰ الاختِصاص، وكُلَّما نُـقِلَ مِن بابٍ إلىٰ باب، فإعرابُه بحَسَبِ أصلِه، كأفعالِ التعجُّب.

قوله: (**يُـهَروِلُ إليّ**)، **النهاية**: «الهرولة: ضَـرْبٌ مِنَ السَّير، بينَ المشي والعَدْو».

---

(١) «الاستيعاب» لابن عبد البر (٤: ٥١) بحاشية «الإصابة» لابن حجر.

(٢) ويرىٰ القاضي عياض أنَّ أصلَه «أيّ» الموصولة، وليس «أيّ» المُنادىٰ، قال في «مشارق الأنوار» (١: ٥٦): «أيُّها الثلاثة: هذا عندَ سِيبَوَيْهِ على الاختِصاص، وحُكِيَ عن العرب: اللهُمَّ اغفِر لنا أيتُها العِصابة، وأمينُنا أيتُها الأُمَّةُ أبو عُبيدة، وتكونُ «أيّ» هنا بمعنىٰ: الذي، كقولهم: عَلِمتُ أيـُّهم في الدار، أي: الذي في الدار، فكأنه قال في الحديث: الذينَ هُمُ الثلاثة».

فلن أنساها لِطَلْحة، وقال رسولُ الله ﷺ، وهو يَستَنيرُ استِنارةَ القَمَر: «أبشِرْ يا كعبُ بخيرِ يومٍ مَرَّ عليك منذُ وَلَدَتْكَ أمُّك»، ثم تَلَا علينا الآية.

وعن أبي بكرٍ الوَرَّاق: أنه سُئِلَ عن التوبةِ النَّصُوح؟ فقال: أن تَضِيقَ علىٰ التائبِ الأرضُ بما رَحُبَت، وتَضِيقَ عليه نفسُه، كتوبةِ كَعْبِ بنِ مالكٍ وصَاحِبَيْه.

[﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَكُونُواْ مَعَ ٱلصَّٰدِقِينَ ۞ مَا كَانَ لِأَهْلِ ٱلْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُم مِّنَ ٱلْأَعْرَابِ أَن يَتَخَلَّفُواْ عَن رَّسُولِ ٱللَّهِ وَلَا يَرْغَبُواْ بِأَنفُسِهِمْ عَن نَّفْسِهِۦ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ لَا يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ وَلَا نَصَبٌ وَلَا مَخْمَصَةٌ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا يَطَـُٔونَ مَوْطِئًا يَغِيظُ ٱلْكُفَّارَ وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوٍّ نَّيْلًا إِلَّا كُتِبَ لَهُم بِهِۦ عَمَلٌ صَٰلِحٌ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ ۞ وَلَا يُنفِقُونَ نَفَقَةً صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً وَلَا يَقْطَعُونَ وَادِيًا إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ لِيَجْزِيَهُمُ ٱللَّهُ أَحْسَنَ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾ ١١٩-١٢١]

﴿مَعَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾: وقُرِئ: «مِنَ الصَّادِقين»، وهُمُ الذينَ صَدَقُوا في دينِ الله نِيَّةً وقولاً وعَمَلاً، أو الذينَ صَدَقُوا في إيمانِهم ومُعاهَدَتِهم اللهَ ورسولَهُ علىٰ الطاعة، مِن قوله: ﴿رِجَالٌ صَدَقُواْ مَا عَٰهَدُواْ ٱللَّهَ عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب: ٢٣]، وقيل: هُمُ الثلاثة، أي: كُونُوا مِثلَ هؤلاءِ في صِدقِهم وثباتِهم. **وعن ابنِ عباس: الخِطابُ لِمَنْ آمَنَ مِن أهلِ الكِتاب**، أي: كُونُوا مَعَ المُهاجِرينَ والأنصار، ووافِقُوهُم، وانتَظِمُوا في جُملَتِهم، واصدُقُوا مِثلَ صِدقِهم. ....

قوله: **(فلن أنساها لطلحة)** أي: هذه الخصلة، وهي بِشارتُه إيايَ بالتوبة، أي: لا أزالُ أذكُرُ إحسانَه إليَّ بذلك، وكنتُ(١) رَهينَ مِنَّتِهِ به.

قوله: **(وعن ابنِ عَبَّاس: الخِطابُ لمن آمَنَ مِن أهلِ الكِتاب)**: عطفٌ علىٰ قوله: «وهُمُ الذينَ صَدَقُوا» مِن حيثُ المعنىٰ.

---

(١) في (ح): «وليت»، وفي (ف): «وليس»، والمُثبتُ من (ط).

وقيل: لِـمَنْ تخلَّفَ **مِنَ الطُّلَقاءِ** عن غَزْوةِ تبوك. وعن ابنِ مسعودٍ رضيَ اللهُ عنه: «لا يَصلُحُ الكَذِبُ في جِدٍّ ولا هَزْل، ولا أن يَعِدَ أحدُكُم صَبيَّه، ثم لا يُنجِزَه، اقرؤوا إن شِئتُم: ﴿وَكُونُواْ مَعَ ٱلصَّـٰدِقِينَ﴾، **فهل فيها مِن رُخْصة؟!**».

اعلم أنَّ الخِطابَ في قوله: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ﴾: إن كانَ الـمُرادُ عاماً فالمُناسِبُ أن يُرادَ بـ﴿ٱلصَّـٰدِقِينَ﴾: ما قال أولاً: «وهُمُ الذينَ صَدَقُوا في دينِ الله نيةً وقولاً وعملاً»، وإن كانَ الخِطابُ لأهلِ الكِتابِ فالظاهرُ أن يُرادَ بـ﴿ٱلصَّـٰدِقِينَ﴾: «الذينَ صَدَقُوا في إيمانِهم ومُعاهَدَتِهم اللهَ ورسولَه علىٰ الطاعة»، وهذا ما عليه الصحابةُ رضوانُ الله عليهم، ولذلك قال: ﴿رِجَالٌ صَدَقُواْ مَا عَـٰهَدُواْ ٱللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُم مَّن قَضَىٰ نَحْبَهُۥ وَمِنْهُم مَّن يَنتَظِرُ﴾ [الأحزاب: ٢٣]، وإن كانَ الخِطابُ لمن تخلَّفَ مِنَ الطُّلَقاء، فالمُناسِبُ أن يُرادَ بـ﴿ٱلصَّـٰدِقِينَ﴾: الثلاثة، كما قال: «كونوا مِثلَ هؤلاءِ في صِدقِهم ونيَّاتِهم».

وكلامُ ابنِ مسعودٍ مبنيٌّ علىٰ الوجهِ الأول، أما القرينةُ الدالَّـةُ علىٰ الوجهِ الثاني: فهي قولُه: ﴿لَّقَد تَّابَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلنَّبِيِّ وَٱلْمُهَـٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ﴾ الآية [التوبة: ١١٧]، وعلىٰ الثالث: قولُه: ﴿وَعَلَى ٱلثَّلَـٰثَةِ ٱلَّذِينَ خُلِّفُواْ﴾ الآية [التوبة: ١١٨].

والأولُ أَولىٰ الوجوه؛ لأنه كالخاتمةِ للآياتِ تَشتَمِلُ علىٰ الفَريقَين وغيرِهما، فيَدخُلُوا فيه دُخُولاً أولياً مِن غير ترجيح، وليكونَ كالتَّخَلُّصِ إلىٰ العَوْدِ إلىٰ ما بُدِئَ به الكلام، وهو قولُه: ﴿مَا كَانَ لِأَهْلِ ٱلْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُم﴾.

قولُه: (**مِنَ الطُّلَقاء**): قيل: هم السبعةُ الذينَ أوثَقُوا أنفُسَهم علىٰ سَواري المسجد، فأطلَقَهم رسولُ الله ﷺ بعدَ نُزولِ الآية.

قوله: (**فهل فيها مِن رُخْصة؟**): يعني: لـمَّا أمَرَ المُكلَّفَ بأن يُدخِلَ نفسَه في زُمْرة الصادِقينَ مِنَ الأنبياءِ والمُرسَلين، وأن تكونَ له مُساهَمةٌ فيمَن صَدَقَه نيةً وقولاً وعملاً، فيكونُ قد كَلَّفَه في الصِّدقِ بما لا يَحتَمِلُ أدنىٰ ما يَصدُقُ عليه الكذب.

﴿وَلَا يَرْغَبُواْ بِأَنفُسِهِمْ عَن نَّفْسِهِۦ﴾ أُمِرُوا بأنْ يَصحَبُوهُ علىٰ البأساءِ والضَّـرَّاء، وأن يُكابِدُوا معَه الأهوالَ برغبةٍ ونشاطٍ واغتِباط، وأن يُلقُوا أنفُسَهم من الشَّدائدِ ما تلقاهُ نفسُه، عِلماً بأنها أعزُّ نفسٍ عندَ الله وأكرَمُها عليه، فإذا تَعـرَّضَتْ مَعَ كرامتِها وعِزَّتِها للخَوْضِ في شِدَّةٍ وهَوْل، وَجَبَ علىٰ سائرِ الأنفُسِ أن تَتَهافَتَ فيما تَعرَّضَتْ له، ولا يَـكتَـرِثَ لها أصحابُها، ولا يُقيموا لها وَزْناً، وتكونَ أخَفَّ شيءٍ عليهم وأهوَنَه، .....

قوله: (أُمِرُوا أن يَصحَبُوهُ علىٰ البأساءِ والضَّـرَّاء)، ثم قولُه: «وهذا نهيٌ بليغ»: يَدُلُّ علىٰ أنَّ الآيةَ مُتضمِّنةٌ للأمرِ أو النهي؛ أما النهيُ فمِن قولِه: ﴿مَا كَانَ﴾، فإنَّ معناها: لا ينبغي ولا يَستَقيمُ ولا يَصِحّ، وهو أبلغُ مِن صَـريح النَّهْي، فإذا نُـهُوا عن أن يَتَخَلَّفُوا عنه، وعن أن يَرغَبُوا بأنفُسِهم عن نفسِه، وَجَبَ عليهم أن يَصحَبُوهُ في البأساءِ والضَّـرَّاء، وأن يُلقُوا أنفُسَهم ما تَلقَاهُ نفسُه مِنَ الشدائد، فيكونوا مأمورينَ بذلك، بناءً علىٰ أنَّ النهيَ أمرٌ بضِدِّه.

وإنما أفادَ قولُه تعالىٰ: ﴿وَلَا يَرْغَبُواْ بِأَنفُسِهِمْ عَن نَّفْسِهِۦ﴾ ما ذُكِـرَ مِنَ المُبالغات، لأنه تعالىٰ عَدَّاهُ بالباء وبـ«عن»، قال الواحدي: «يُقال: رغبتُ بنفسي عن هذا الأمر، أي: تَرفَّعتُ عنه»[1]. **النهاية**: «يُقال: رَغِبتُ بفُلانٍ عن هذا الأمر: إذا كَرِهتَه له وزَهِدتَ له فيه، ومنه الحديث: إني لأرغَبُ بِكَ عن الأذان».

وقلت: معناه أنَّ هذا الأمرَ مما لا يَليقُ بمَنزِلتِك، لأنكَ أرفَعُ قَدْراً مِن أن تُزاوِلَه، المعنىٰ: ما صحَّ لهم[2] ولا استَقامَ أن يَتَـرَفَّعُوا بأنفُسِهم عن نفسِه، أي: بأن يكرهوا الشدائدَ لأنفسهم، ولا يكرهوها له، فإنه مُستَهجَنٌ جداً، بل عليهم أن يَعكِسُوا القَضِيَّة، وإليه الإشارةُ بقوله: «ولا يُقيمُوا لها وَزْناً... فَضْلاً عن أن يَربَؤُوا بأنفُسِهم عن مُتابعتها».

---

(١) «الوسيط» للواحدي (٢: ٥٣٤).

(٢) من قوله: «وزهدتُ له فيه» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

فَضْلاً عن أن يَرْبَؤوا بأنفُسِهم عن مُتابعتِها ومُصاحبتِها، ويَضِنُّوا بها علىٰ ما سَمَحَ بنفسِه عليه، وهذا نهيٌ بليغٌ مَعَ تقبيحٍ لأمرِهم، وتوبيخٍ لهم عليه، وتهييجٍ لمُتابَعَتِه بأَنَـفَةٍ وحَمِيَّـة.

﴿ذَٰلِكَ﴾ إشارةٌ إلىٰ ما دَلَّ عليه قولُه: «ما كانَ لهم أن يَـتخلَّفُوا» مِن وُجُوبِ مُشَايَعَتِه، كأنه قيل: ذلكَ الوُجُوبُ بسَبَبِ أنهم ﴿لَا يُصِيبُهُمْ﴾ شيءٌ مِن عَطَشٍ ولا تَعَبٍ ولا مجاعةٍ في طريقِ الجِهاد، ولا يَدُوسُونَ مكاناً مِن أمكنةِ الكُفَّار بحَوافِرِ خُيُولِهم وأخفَافِ رَواحِلِهم وأرجُلِهم، ولا يَتصـرَّفُونَ في أرضِهم تَصَـرُّفاً يَغيظُهم ويُضيِّقُ صُدُورَهم، ﴿وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوٍّ نَّيْلًا﴾: ولا يَرْزَؤُونَـهم شيئاً بقَتْلٍ أو أَسْرٍ أو غَنيمةٍ أو هَزيمةٍ أو غير ذلك، ....

قوله: (يَربَؤُوا بأنفُسِهم عن مُتابعتها)، الأساس: «وإني لأربأُ بِكَ عنِ الأمر: أرفَعُكَ عنه ولا أرضاهُ لك، ورَبَأْتُ بنفسي عن عَمَلِ كذا، وما عَبَأْتُ بكذا ولا رَبَأْتُ به».

قوله: (﴿ذَٰلِكَ﴾ إشارةٌ إلىٰ ما دلَّ عليه قولُه: «ما كانَ لهم أن يَتَخَلَّفُوا»): وهو تلخيصٌ للتِّلاوةِ ودلالتِها علىٰ وُجُوبِ مُشايَعَتِه[1]؛ لِـمَا مَـرَّ في قولِه: ﴿مَا كَانَ لِأَهْلِ ٱلْمَدِينَةِ﴾ أنه مُتضمِّنٌ للأمرِ بالنَّفير معه، صَلَواتُ الله عليه.

والمعنىٰ: أنَّ ذلكَ الأمرَ والتهييجَ بسَبَبِ تَرتُّبِ هذهِ الفوائدِ المُتكاثِرةِ عليه ديناً ودُنيا، ومن حَقِّ العاقِلِ أن لا يَتَقاعَدَ عنها.

فقولُه: ﴿وَلَا يَطَـُٔونَ مَوْطِئًا يَغِيظُ ٱلْكُفَّارَ وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوٍّ نَّيْلًا﴾ القَرينَتانِ وارِدتانِ لبيانِ ما لهم مِن الغَنيمةِ والنُّصْـرة بعدَ بيانِ ما كانَ عليهم من التعبِ والنَّصَبِ في قوله: ﴿لَا يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ وَلَا نَصَبٌ وَلَا مَخْمَصَةٌ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾، ثم جُمِعَا في قولِه: ﴿إِلَّا كُتِبَ لَهُم بِهِۦ عَمَلٌ صَـٰلِحٌ﴾.

قوله: (ولا يرزَؤُونَـهم شيئاً): أي: لا يَنقُصُونهم، ومنه: الرَّزِيَّـة: المُصيبة.

---

(١) في (ح) و(ف): «متابعته»، والمُثبتُ من (ط)، ويُوافِقُه لفظُ الزمخشري في «الكشاف»، والأمرُ فيه قريب.

﴿إِلَّا كُتِبَ لَهُم بِهِۦ عَمَلٌ صَٰلِحٌ﴾، وفازوا واستَوجَبُوا الثَّوابَ ونَيْلَ الزُّلْفىٰ عندَ اللهِ، وذلكَ مما يُوجِبُ المُشايَعة.

ويجوز أن يُرادَ بالوَطْءِ: الإيقاعُ والإبادة، لا الوَطْءُ بالأقدام والحوافِر، كقولِه عليه السَّلام: «آخِرُ وَطْأةٍ وَطِئَها اللهُ بوَجّ»، و«المَوطِئ»: إما مَصدَرٌ كالمَورِد، وإما مكان، فإنْ كانَ مكاناً: فمعنىٰ ﴿يَغِيظُ ٱلْكُفَّارَ﴾: يَغيظُهم وَطْؤه، و«النَّيْلُ» أيضاً: يجوزُ أن يكونَ مَصدَراً مُؤكِّداً، وأن يكونَ بمنعىٰ المَنيل، ويُقال: نالَ منه: إذا رَزَأَهُ ونَقَصه، وهو عامٌّ في كُلِّ ما يَسُوؤُهُم ويَنكُبُهم ويُلحِقُ بهم ضَـرَراً.

قوله: (آخِرُ وَطْأةٍ وَطِئَها اللهُ بوَجّ): **النهاية**: «زَعَمَتِ المرأةُ الصَّالحةُ خَوْلةُ بنتُ حَكيم: أنَّ رسولَ الله ﷺ خرجَ وهو مُحتَضِنٌ أحدَ ابنَي ابنتِه، وهو يقول: «إنكم لَتُبخِّلُونَ وتُجبِّنُون، وإنكم لمن ريحانِ الله، وإنّ آخرَ وَطْأةٍ وَطِئَها [الله][1] بوَجّ»[2]، يعني: تَحمِلُونَ علىٰ البُخْلِ والجُبْن، فإنَّ الأبَ يَبخَلُ بإنفاقِ مالِه ليُخلِّفَه لهم، ويجبُنُ عن القِتالِ ليعيشَ لهم ويُربِّيَهم. و«ريحانُ الله»: رزقُه وعطاؤه. و«وَجّ»: مِنَ الطائف.

والوَطْءُ في الأصل: الدَّوسُ بالقَدَم، فسُمِّيَ به الغَزْوُ والقَتْل، لأنَّ مَنْ يَطَأُ الشيءَ برِجْلِهِ فقد استَقصَىٰ في هلاكِه وإهانتِه. والمعنىٰ: إنَّ آخِرَ أخذةٍ ووَقْعةٍ أوقَعَها اللهُ تعالىٰ بالكُفَّارِ كانت بوَجّ، وكانت غزوةُ الطائفِ آخِرَ غَزَواتِ رسولِ الله ﷺ، ولم يَغزُ بعدَها إلا غزوةَ تبوك، ولم يكن فيها قتال.

ووَجْهُ تَعَلُّقِ هذا القولِ بالأولاد: أنه إشارةٌ إلىٰ تقليلِ ما بقيَ مِن عُمُرِه، صَلَواتُ الله عليه، فكَنَىٰ به عن ذلك».

قوله: (ويَنكُبُهم): وروي: «ويُنكِيهم»، **النهاية**: «يُقال: نكيتُ في العَدُوِّ أنكِي نِكاية، فأنا

---

(١) لفظ الجلالة لم يرد في الأصول الخطية، وأثبتُّه من «النهاية» لابن الأثير (٥: ٢٠٠).

(٢) أخرجه بتمامه أحمد في «مسنده» (٢٧٣١٤). وأخرجه الترمذي (١٩١٠) دون قِصَّةِ وطأة وَجّ.

وأخرجه أحمد (١٧٥٦٢)، وابن ماجه (٣٦٦٦) من حديث يعلىٰ العامري، ورواية أحمد دونَ قوله: «وإنكم لمن ريحان الله»، ورواية ابن ماجه مختصـرةٌ بقوله: «إنَّ الولدَ مَبْخَلةٌ مَجبَنَةٌ».

وفيه دليلٌ علىٰ أنَّ مَنْ قَصَدَ خيراً كانَ سَعيُه فيه مشكوراً؛ مِن قيامٍ وقُعُودٍ ومَشْيٍ وكلامٍ وغيرِ ذلك، وكذلكَ الشَّـر، وبهذهِ الآيةِ استَشهَدَ أصحابُ أبي حَنيفةَ رحمه الله: أنَّ المَدَدَ القادِمَ بعدَ انقِضاءِ الحربِ يُشارِكُ الجيشَ في الغَنيمة، لأنَّ وَطْءَ دِيارِهِم مما يَغيظُهم ويُنكِي فيهم.

ولقد أسهَمَ النَّبيُّ ﷺ لابنَيْ عامر، وقد قَدِمَا بعدَ تَقَضِّي الحرب، وأمَدَّ أبو بكرٍ رضيَ اللهُ عنه المُهاجِرَ بنَ أبي أُمية، وزيادَ بنَ أبي لَبيد، بعِكرِمةَ بنِ أبي جَهْلٍ مع خمسِ مئةِ نفس، فلَحِقُوا بعدَما فَـتَحُوا، فأُسهِمَ لهم.

ناكٍ: إذا أكثرتَ فيهمُ الجِراحَ والقَتْل، فوَهَنُوا لذلك، وقد يُهمَز؛ لغةٌ فيه. يُقال: نَـكَأْتُ القَرْحةَ أنكَؤُها: إذا قَشَـرتَها».

قوله: (**ولقد أسهَمَ رسولُ الله** ﷺ): روينا عن الترمذيِّ[1] عن أبي موسىٰ قال: «قَدِمتُ علىٰ رسولِ الله ﷺ في نَفَرٍ مِنَ الأشعَرِيِّينَ بعدَ أن افتَتَحَ خَيبَر، فقَسَمَ لنا، ولم يَقسِمْ لأحَدٍ لم يَشهَدِ الفَتْحَ غيرَنا»[2].

وعن أبي داودَ[3] عن أبي موسىٰ قال: «قَدِمْنا فوافَقْنا رسولَ الله ﷺ حينَ افتَتَحَ خَيبَر، فأسهَمَ لنا ـ أو قال: فأعطانا منها ـ، وما قَسَمَ لأحَدٍ غابَ عن فَتْحِ خَيبَـرَ منها شيئاً، إلا لمن شَهِدَ معه، إلا أصحابَ سَفينتِنا؛ جعفراً وأصحابَه، قَسَمَ لهم معه».

---

(١) كذا في الأصول الخطية، ولعل صوابه: «البخاري»، فإنَّ روايتَه تكاد تُطابِقُ اللفظَ المذكور بخِلافِ رواية الترمذي، كما سيأتي بيانُه في التعليق التالي.

(٢) أخرجه البخاري (٤٢٣٣) بلفظ: «قَدِمْنا علىٰ النبيِّ ﷺ بعدَ أن افتَتَحَ خَيبَر، فقَسَمَ لنا، ولم يَقسِمْ لأحَدٍ لم يَشهَدِ الفَتْحَ غيرَنا».

وأخرجه الترمذي (١٥٥٩) بلفظ: «قَدِمتُ علىٰ رسولِ الله ﷺ في نَفَرٍ مِنَ الأشعَرِيِّينَ خَيبَر، فأسهَمَ لنا مَعَ الذينَ افتَتَحُوها».

(٣) في «سننه» (٢٧٢٥). وأخرجه البخاري (٣١٣٦)، ومسلم (٢٥٠٢) باللفظِ نفسِه، فيُستَغربُ من المُؤلِّفِ رحمه الله تعالىٰ اقتصارُه في تخريجه على «سنن أبي داود».

وعندَ الشافعيّ: لا يُشارِكُ الـمَدَدُ الغانِمين.

وقرأ عُبَيدُ بنُ عُمَير: «ظَمَـاءٌ» بالمد، يُقال: ظَمِأ ظَمَـاءةً وظَمَـاء.

﴿وَلَا يُنفِقُونَ نَفَقَةً صَغِيرَةً﴾ ولو تمرة، ولو عِلاقةَ سَوْط، ﴿وَلَا كَبِيرَةً﴾ **مِثل ما أنفَقَ عُثمانُ رضيَ اللهُ عنه في جَيْشِ العُسْـرة،** ﴿وَلَا يَقْطَعُونَ وَادِيًا﴾ أي: أرضاً في ذهابِهم ومَجيئِهم.

قوله: (**وعندَ الشافعيّ: لا يُشارِكُ المَدَدُ الغانِمين**): في «الروضة»: «يَستَحِقُّ السَّهْمَ مَنْ شَهِدَ الوَقْعةَ بنيَّـةِ الجهاد، قاتَلَ أم لم يُقاتِل، إذا كانَ ممَّن يُسهَمُ له؛ مَنْ حَضَرَ قبلَ انقِضاءِ القِتال: استَحَقّ، وإن حَضَـرَ بعدَ حِيازةِ المال: فلا، وإن حَضَـرَ بعدَ انقِضائِه وقبلَ حِيازةِ المال: أظهَرُ الوَجْهَين: لا يَستَحِقّ، ولو أقاموا علىٰ حِصْن، وأشـرَفُوا علىٰ فَتْحِه، فلَحِقَ مَدَدٌ قبلَ الفَتْح: شاركوهم، وإن فَـتَحُوا ودَخَلُوا آمِنين، ثم جاءَ المَدَد: لم يُشارِكُوهُم»[١].

قلت: ويُؤيِّدُه ما روىٰ البخاريُّ[٢] عن أبي هُريرةَ قال: بَعَثَ رسولُ الله ﷺ أباناً علىٰ سَرِيَّـةٍ مِنَ المدينةِ قِبَلَ نَجْد، فقَدِمَ أبانٌ وأصحابُه علىٰ النَّبيِّ ﷺ بخَيبَـرَ بعدَما افتَتَحَها، وإنَّ حُزُمَ خَيْلِهم اللِّيْف، فلم يَقسِم له».

ودلَّ أيضاً قولُ أبي موسىٰ في الحديثِ الأوَّل: «وما قَسَمَ لأحدٍ غابَ عن فَتْحِ خَيبَر» إلىٰ آخِره، علىٰ مَذهَبِ الشافعيّ.

قوله: (**مِثلَ ما أنفَقَ عُثمانُ في جَيْشِ العُسْرة**): في «مُسنَدِ أحمدَ بنِ حنبل»[٣] عن عبدِ الرحمن ابنِ سَمُرةَ قال: «جاءَ عُثمانُ رضيَ اللهُ عنه إلىٰ النَّبيِّ ﷺ بألفِ دينارٍ في ثَوْبِه حينَ جَهَّزَ جيشَ العُسْـرة، فصَبَّها في حِجْرِ رسولِ الله ﷺ، فجعلَ يُقلِّبُها بيَـدِه، وقال: «ما ضَـرَّ ابنَ عَفّانَ ما عَمِلَ بعدَ اليوم»، يُردِّدُها مراراً».

---

(١) «روضة الطالبين» للنووي (٦: ٣٧٧).

(٢) في «صحيحه» (٤٢٣٨).

(٣) برقم (٢٠٦٣٠)، وأخرجه أيضاً الترمذي (٣٧٠١).

والوادي: **كُلُّ مُنعَـرَجٍ** بينَ جِبالٍ وآكامٍ يكونُ مَنفَـذاً للسَّبيل، وهو في الأصل: «فاعِل»؛ مِن: وَدَىٰ: إذا سال، ومنه: الوَدْيِ، وقد شاعَ في استِعمالِ العَرَبِ بمعنىٰ: الأرض، يقولون: لا تُصَلِّ في وادي غيرك.

﴿إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ﴾ ذلكَ مِنَ الإنفاقِ وقَطْعِ الوادي، **ويجوزُ أن يَرجِعَ الضميرُ فيه** إلىٰ ﴿عَمَلٌ صَٰلِحٌ﴾، وقولُه: ﴿لِيَجْزِيَهُمُ﴾ مُتعلِّقٌ بـ﴿كُتِبَ﴾، أي: أُثبِتَ في صَحائِفِهم لأجلِ الجزاء.

[﴿وَمَا كَانَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا۟ كَآفَّةً ۚ فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا۟ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُوا۟ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓا۟ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ ١٢٢]

اللامُ لتأكيد النفي، ومعناه: أنَّ نَفيرَ الكافَّةِ عن أوطانهم لِطَلَبِ العِلمِ غيرُ صحيحٍ ولا مُمكِنٍ، وفيه: **أنه لو صَحَّ** وأمكَنَ ولم يُؤَدِّ إلىٰ مَفسَدةٍ ....

قوله: (**كل مُنعَـرَجٍ**)، الجوهري: «مُنعَرَجُ الوادي: مُنعَطَفُه يَمنةً ويَسْـرة».

قوله: (**ويجوزُ أن يرجعَ الضميرُ فيه**): عطفٌ علىٰ قوله: «﴿إِلَّا كُتِبَ لَهُم﴾ ذلك»، يعني: أنّ الضميرَ المرفوعَ القائمَ مقامَ الفاعلِ في ﴿كُتِبَ﴾: إما مُجْرىً مُجْرى اسمِ الإشارة، والمُشارُ له ما سَبَقَ مِنَ الإنفاقِ وقَطْعِ الوادي، أو راجع إلىٰ ﴿عَمَلٌ صَٰلِحٌ﴾، أي: يُقدَّرُ له: «عَمَلٌ صالح»، ليقومَ مقامَ الفاعل، بقَرينةِ قولِهِ تعالىٰ: ﴿إِلَّا كُتِبَ لَهُم بِهِۦ عَمَلٌ صَٰلِحٌ﴾(١).

وقوله: ﴿لِيَجْزِيَهُمُ﴾ تعليـلٌ لـهذا الفِعْـل، كمـا أنَّ قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ تعليلٌ لذلك.

قوله: (وفيه: **أنه لو صَحَّ**): يعني: أشار في هذهِ الآية إلىٰ أنَّ طَلَبَ العِلم فريضةٌ علىٰ كُلِّ مُسلِم؛ علىٰ سبيلِ الإدماج(٢)، لأنَّ سَوْقَ الكلام: أنه لولا ضَـرورةٌ دَعَتِ المُسلِمينَ إلىٰ المنع

---

(١) من قوله: «أي: يُقدَّر» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

(٢) تقدَّم تعريفُ الإدماج في تفسير الآية (١١٧) من هذه السورة ص٣٨١ تعليقاً.

....

مِن تنفيرِهم كافَّةً في طَلَبِ العِلم، لَوَجَبَ تنفيرُ الكُلّ، فيُفهَمُ مِن هذا أنَّ قولَه: ﴿فَلَوۡلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرۡقَةٖ مِّنۡهُمۡ طَآئِفَةٞ﴾ ترخيصٌ[1] للبعضِ مِنَ القُعُودِ لمصلحةٍ دينية، وعزيمةٌ[2] لآخرينَ في التنفيرِ لِطَلَبِ العِلم، ثم الرجوعِ إلىٰ القاعِدينَ لأجل التعليم.

وكانَ مِن حَقِّ الظاهر أن يُقال: «ليَتفقَّهوا في الدِّينِ وليُعلِّموا قومَهم إذا رَجَعُوا إليهم لَعَلَّهم يفقهون»، فوضعَ موضعَ «التعليم»: «الإنذار»، وموضعَ «يفقهون»: ﴿يَحۡذَرُونَ﴾؛ ليُؤذِنَ بأنَّ الغَرَضَ مِنَ التعليم والتفقُّه اكتِسابُ خشيةِ الله والحذر مِن بأسِه وعِقابِه.

قال حُجَّةُ الإسلام الغزاليُّ رحمة الله عليه: «لقد كان اسمُ «الفِقه» بالعَصْرِ الأوَّلِ مُطلَقاً علىٰ عِلم الآخرة، ومعرفةِ دقائقِ آفاتِ النُّفوس ومُفسِداتِ الأعمال، وقُوَّةِ الإحاطةِ بحَقارةِ الدُّنيا، وشِدَّةِ التَّطلُّع إلىٰ نعيم الآخرة، واستيلاءِ الخوفِ علىٰ القلب، ويَدُلُّكَ عليه قولُه تعالىٰ: ﴿لِّيَتَفَقَّهُواْ فِي ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُواْ قَوۡمَهُمۡ إِذَا رَجَعُوٓاْ إِلَيۡهِمۡ﴾، وما به الإنذارُ والتخويفُ هو الفقه، دونَ تعريفاتِ الطلاقِ واللِّعانِ والسَّلَم والإجارة.

وسأل فَرْقَدٌ السَّبَخيُّ الحسَنَ عن شيء، فأجابه، فقال: إنَّ الفُقهاءَ يُخالِفُونَك. فقال الحسن: ثَكِلَتكَ أمُّكَ فُرَيقِدُ، هل رأيتُ فقيهاً قطُّ بعَينَيك؟! إنما الفقيه: الزاهِدُ في الدُّنيا، الراغبُ في الآخرة، البصيرُ بدينه، المُداوِمُ علىٰ عِبادةِ ربِّه، الوَرِعُ الكافُّ عن أعراضِ المُسلمين، العفيفُ عن أموالهم، الناصِحُ لجماعتِهم. ولم يَقُلْ في جميعِ ذلك: الحافظُ لفُرُوع الفتاوىٰ». تَمَّ كلامُه.

ومنه أخَذَ المُصنِّفُ في الطَّعْنِ في المُتسَمَّينَ باسمِ الفِقهِ قائلاً: «لا ما يَنتَحِيهِ الفُقهاءُ مِنَ الأغراضِ الخسيسة»، إلىٰ آخره.

---

(١) في (ط) و(ح): «ترخص»، وأثبتُّها «ترخيص» لتُناسِبَ قوله بعد قليل: «وعزيمة».

(٢) من قوله: «كافة» إلىٰ هنا، سقط من (ف).

لَوَجَبَ لوجوبِ التفقُّه على الكافَّة، ولأنَّ طَلَبَ العِلم فريضةٌ على كُلِّ مُسلِم ومُسلِمة.

﴿فَلَوْلَا نَفَرَ﴾ فحينَ لم يُمكِنْ نَفيرُ الكافّـة، ولم يَـكُنْ مصلحةً، فهَـلَّا نَفَـرَ ﴿مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ﴾ أي: مِن كُلِّ جماعةٍ كثيرةٍ جماعةٌ قليلةٌ منهم، يَكفُونَـهُمُ النَّفير.

﴿لِّيَتَفَقَّهُواْ فِي ٱلدِّينِ﴾: لِـيَتكَلَّـفُوا الفَقَاهةِ فيه، ويَتَجَشَّمُوا المَشَاقَّ في أَخْذِها وتحصيلِها، ﴿وَلِيُنذِرُواْ قَوْمَهُمْ﴾: ولِـيَجعلُوا غَرَضَهم ومَرْمَىٰ هِمَّتِهم في التفقُّه: إنذارَ قَوْمِهم وإرشادَهُم والنَّصيحةَ لهم، لا ما يَنتَحِيهِ الفقهاءُ مِنَ الأغراضِ الخسيسة، ويَؤُمُّونَها مِنَ المقاصِدِ الركيكة، ومِنَ التَّصَدُّرِ والتَّـرَؤُّسِ والتَّبسُّطِ في البلاد، والتَّشبُّهِ بالظَّلَمةِ في مَلابِسِهم ومَراكِبِهم، ومُنافسةِ بعضِهم بعضاً، ....

قوله: (طَلَبَ العِلمِ فريضةٌ على كُلِّ مُسلِم ومُسلِمة): رواه الصَّغَانيُّ في «كِشفِ الحِجاب» عن أبي سعيد[1]، ولم يَذكُر «ومُسلِمة»، وضَعَّفَه[2].

قوله: (لم يُمكِن نفيرُ الكافّة): النَّفيرُ هنا: مصدر، **الأساس**: «نَفَرَ القومُ إلى الثَّغْرِ نَفيراً، وجاءَ نفيرُ بني فُلانٍ ونَفَرُهُم».

قوله: (أي: مِن كُلِّ جماعةٍ كثيرةٍ جماعةٌ قليلة): كأنه استَنبَطَ مِنَ استِعمالِ التنزيلِ الفرقَ بينَ «الفِرْقة» و«الطائفة»، لأنَّ القياسَ أن يُنتَزَعَ مِنَ الكثيرِ القليل، وإلا فالجوهريُّ لم يُفرِّق بينهما.

---

(١) تَقَدَّمَ التعريفُ بـ«كشف الحجاب» عند تفسير الآية ١١٨ من سورة التوبة ص٣٨٧.
وحديثُ أبي سعيد: أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٨٥٦٧)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٦٦٧)، والقُضاعي في «مسند الشهاب» (١٧٤). وإسناده شديدُ الضعف، وانظر «مجمع الزوائد» للهيثمي (١: ١٢٠).

(٢) وأخرجه ابن ماجه (٢٢٤) من حديث أنس بن مالك، وإسناده ضعيف جداً، لكن له شواهدُ كثيرة ذكرَ بعضَها الحافظُ الهيثميُّ في «مجمع الزوائد» (١: ١١٩-١٢٠)، والحافظُ السخاوي في «المقاصد الحسنة» ص٢٧٥-٢٧٧ (٦٦٠)، وبيَّنا أنه لا يرتقي إسنادٌ منها إلى الحسن، فَضْلاً عن الصحيح، إلا أنه يُمكِنُ أن يُقال: إنه حَسَنٌ بمجموع طرقه وشواهده، كما صَـرَّحَ به الحافظُ المزيُّ، ومالَ إليه الحافظُ العراقي.
أما تنبيهُ المُؤلِّفِ رحمه الله تعالى إلى عَدَمِ ورودِ لفظةِ «ومُسلِمة» فيه: فيُؤَيِّدُه قولُ السخاويِّ: «ألحق بعضُ المُصنِّفين بآخِرِ هذا الحديث: «ومُسلِمة»، وليسَ لها ذِكْرٌ في شيءٍ من طرقه، وإن كان معناها صحيحاً».

وفُشُوِّ داءِ الضَّـرائرِ بينَهم، وانقِلابِ حماليقِ أحَدِهِم إذا لَـمَحَ ببَصَـرِهِ مدرسةً لآخَر، أو شِـرْذِمةً جَثَوْا بينَ يَدَيه، وتَـهَالُكِهِ علىٰ أن يكونَ **مُوَطَّأَ العَقِبِ دونَ الناسِ** كلِّهم، فما أبعَدَ هؤلاءِ مِن قولِهِ عَزَّ وجَلَّ: ﴿لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا﴾ [القصص: ٨٣]!

﴿لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾: إرادةَ أن يَحذَرُوا اللهَ فيَعمَلُوا عَمَلاً صالحاً.

ووجهٌ آخَر: وهو أنَّ رسولَ الله ﷺ كانَ ....

قوله: (**وفُشُوِّ داءِ الضرائرِ بينَهم**): الضَّرائر: جمعُ ضَريرة. **الأساس**: «مِنَ المجاز: ما أشَدَّ ضَريرتَه عليها: غَيْرتَه، وبينَهم داءُ الضَّرائر: الحسد، وامرأةٌ ضَريرة». وفيه تعييرٌ شديدٌ وتوبيخٌ عظيم، وذلكَ أنَّ العُلَماءَ إذا وقعَ بينَهمُ التحاسُدُ دَخَلُوا في حُكمِ النِّساء.

قوله: (**مُوَطَّأَ العَقِبِ دونَ الناس**)، **النهاية**: «وفي حديثِ عمّار: «أنَّ رجلاً وَشَىٰ به إلىٰ عُمَرَ رضيَ اللهُ عنه، فقال: اللهُمَّ إن كان كَذَبَ فاجعَلْهُ مُوطَّأَ العَقِب»[1]، أي: كثيرَ الأتباع، دعا عليه بأن يكونَ سُلطاناً أو مُقدَّماً، فيَتبَعُه الناسُ ويَمشُونَ وراءَه».

قوله: (**ووَجْهٌ آخر**): عطفٌ علىٰ قوله: «أنَّ نفيرَ الكافَّةِ عن أوطانهم لِطَلَبِ العِلمِ غيرُ صحيح».

والمعنىٰ علىٰ الأول: ما ينبغي للمُؤمنين، ولا يَصِحُّ منهم، أن يخرجوا مِنَ أوطانهم جميعاً إلىٰ المدينة، لِيَتفقَّهوا في الدِّين، وإذا كانَ كذلكَ فهلَّا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرقةٍ منهم طائفةٌ ليَتَفقَّهوا في الدِّين. فحذفَ مِنَ الأول: «ليَتَفقَّهوا في الدِّين» مَعَ الشـرط؛ لِدلالةِ الكلام عليه.

وعلىٰ الثاني: ﴿لِّيَتَفَقَّهُواْ﴾ عِلَّةٌ لمعنىٰ النهي في قولِه: ﴿وَمَا كَانَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُواْ﴾، وعِلَّةُ قولِه: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ﴾ محذوفة، المعنىٰ: لا يَصِحُّ تنفيرُ الجميع إلىٰ الغَزْو، لأنَّ التفقُّهَ أيضاً مِن فُـرُوضِ الكِفايات، وإذا كانَ كذلكَ فهلَّا نَـفَرَ مِن كُلِّ فِرقةٍ منهم طائفةٌ للغَزْو، وتبقىٰ أعقابُهم يتفقهون، حتىٰ لا يَنقطِعوا عن التفقُّهِ الذي هو الجهادُ الأكبر.

---

(١) أخرجه ابنُ سعد في «الطبقات الكبرىٰ» (٣: ٢٥٦)، وابنُ أبي شيبة في «المُصنَّف» (٢٦٣٣٢).

إذا بَعَثَ بَعْثاً بعدَ غَزْوةِ تبوك، وبعدَما أُنزِلَ في المُتخلِّفينَ مِنَ الآياتِ الشِّداد، استَبَقَ المُؤمِنونَ عن آخِرِهِم إلىٰ النَّفير، وانقَطَعُوا جميعاً عن استماعِ الوحي والتَّفقُّهِ في الدِّين، فأُمِرُوا أن يَنفِرَ مِن كُلِّ فِرقةٍ منهم طائفةٌ إلىٰ الجِهاد، وتبقىٰ أعقابُهم يَتَفَقَّهُون، حتىٰ لا يَنقَطِعُوا عن التَّفقُّهِ الذي هو الجِهادُ الأكبر، لأنَّ الجِدالَ بالحجَّةِ أعظَمُ أثراً من الجِلادِ بالسَّيْف.

الانتصاف: «قولُه تعالىٰ: ﴿وَمَا كَانَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا۟ كَآفَّةً﴾ علىٰ الأول: خبَر، وعلىٰ الثاني: معناهُ النهي[1]، لأنَّ المُرادَ بالأولِ تنفيرُ أهلِ البوادي إلىٰ المدينةِ للتفقُّه، وهذا لو أمكَنَ فِعلُه مِنَ الجميع لكانَ جائزاً أو واجباً، ولـمَّا لم يُمكِنْ[2] فُعِلَ علىٰ طريقِ فَرْضِ الكِفاية، وفي الثاني فلأنَّ المؤمنين[3] نَفَروا مِنَ المدينةِ للجِهاد، ولو أنهم نَفَروا أجمعينَ لكانَ مُمكِناً، فنُهُوا عن اطِّراح التفقُّه، وأُمِرُوا به أمْرَ كِفاية»[4].

وقال القاضي: «وفيه دليلٌ علىٰ أنَّ التفقُّـهَ والتذكيرَ مِن فُرُوضِ الكِفاية»[5].

وقلت: وفي توسيطِها بينَ آياتِ الجِهادِ دليلٌ علىٰ أنَّ المقصودَ الأوليَّ مِنَ التفقُّه: الإنذارُ والبعثُ علىٰ الجِهادِ والهِجرةِ إلىٰ رسولِ الله ﷺ لإقامةِ الدِّين، والحذرُ عن أن يَدخُلُوا في زُمْرةِ المُنافقينَ المُتخلِّفينَ عن رسولِ الله ﷺ.

قوله: **(بَعَثَ بَعْثاً)، الجوهري:** «البعوث: الجيوش، وكنتُ في بَعْثِ فلان، أي: في جيشه».

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الانتصاف»: «علىٰ التفسير الأول: أمرٌ لا نهي، وعلىٰ الثاني: خَبَرٌ والمُرادُ به النهي».

(٢) في (ح): «ولـمَّا لم يكن فعلُه»، ولا يستقيم، والمُثبَتُ من (ط) و(ف)، أي: ولـمَّا لم يكن مُمكِناً فِعْلُه من الجميع، فُعِلَ على طريق الكفاية. ولفظُ ابنِ المُنيِّر في «الانتصاف»: «وإن لم يُمكِن وَجَبَ علىٰ بعضهم القيامُ عن باقيهم على طريق وجوبِ الكِفاية»، وهو أوضح.

(٣) في الأصول الخطية: «وبالثاني نفروا»، والمُثبَتُ من «الانتصاف».

(٤) «الانتصاف» (٢: ٢٢١) بحاشية «الكشاف».

(٥) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٨٠).

وقوله: ﴿لِّيَتَفَقَّهُواْ﴾ الضَّميرُ فيه للفِرَقِ الباقية بعدَ الطَّوائِفِ النَّافِرةِ مِن بينهم، ﴿وَلِيُنذِرُواْ قَوْمَهُمْ﴾: ولِيُنذِرَ الفِرَقُ الباقيةُ قومَهم النَّافِرينَ إذا رَجعُوا إليهم، بما حَصَّلُوا في أيام غَيبَتِهم مِنَ العُلُوم، وعلى الأول: الضَّميرُ للطائفةِ النَّافِرةِ إلى المدينةِ للتَّفقُّه.

[﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قَٰتِلُواْ ٱلَّذِينَ يَلُونَكُم مِّنَ ٱلْكُفَّارِ وَلْيَجِدُواْ فِيكُمْ غِلْظَةً وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ ١٢٣]

﴿يَلُونَكُم﴾: يقرُبُونَ منكم، والقِتالُ واجبٌ مَعَ كافَّةِ الكَفَرة؛ قريبِهم وبعيدِهم، ولكنَّ الأقربَ فالأقربَ أوجَب، ونظيرُه: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٤]، وقد حارَبَ رسولُ الله ﷺ قومَه، ثم غيرَهم مِن عَرَبِ الحِجاز، ثم غَزَا الشَّام. وقيل: هم قُرَيظةُ والنَّضِيرُ وفَدَكُ وخَيبَر. وقيل: الروم، لأنهم كانوا يَسكُنُونَ الشَّام، والشَّامُ أقرَبُ إلى المدينةِ مِنَ العراقِ وغيرِه.

وهكذا المفروضُ على أهلِ كُلِّ ناحيةٍ أن يُقاتِلُوا مَنْ وَلِيَهم، ما لم يُضْطَرَّ إليهم أهلُ ناحيةٍ أخرى. وعن ابنِ عُمَر: أنه سُئِلَ عن قِتالِ الدَّيْلَم؟ فقال: عليكم بالرُّوم.

وقُرِئ: ﴿غِلْظَةً﴾ **بالحركاتِ الثلاث**؛ فالغِلظةُ كالشِّدَّة، والغُلْظة كالضُّغْطة، والغَلْظة كالسَّخْطة، ونحوُه: ﴿وَٱغْلُظْ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ٧٣]، ﴿وَلَا تَهِنُواْ﴾ [آل عمران: ١٣٩]، **وهو يجمعُ الجُرْأةَ والصَّبرَ على القِتال، وشِدَّةَ العَداوةِ والعُنفِ في القَتْلِ والأسْر**، ومنه: ﴿وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ ٱللَّهِ﴾ [النور: ٢].

﴿مَعَ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ ينصُرُ مَنِ اتَّقاهُ فلم يترأَّفْ على عَدُوِّه.

[﴿وَإِذَا مَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُم مَّن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَزَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ۞ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَتْهُمْ ....

قوله: (وقرئ: ﴿غِلْظَةً﴾ **بالحركاتِ الثلاث**): بالكسر: السَّبْعة.

قوله: (**وهو يجمعُ الجُرْأةَ والصَّبْرَ على القِتال، وشِدَّةَ العَداوةِ والعُنفِ في القَتْلِ والأَسْر**): يعني: قولُه: ﴿وَلْيَجِدُواْ فِيكُمْ غِلْظَةً﴾ كلمةٌ جامعةٌ لهذهِ المعاني، وذلكَ لأنه أمَرَ الكُفَّارَ بأن يَجِدُوا في المُؤمنينَ الغِلْظة، وفي الحقيقةِ أمرٌ للمُؤمنينَ بأن يَتَّصِفُوا بصِفاتٍ إن وَجَدَهُم الكُفَّارُ

رِجۡسًا إِلَىٰ رِجۡسِهِمۡ وَمَاتُواْ وَهُمۡ كَٰفِرُونَ ﴾ [١٢٤-١٢٥]

﴿ فَمِنۡهُم مَّن يَقُولُ ﴾: فمِنَ المُنافِقينَ مَنْ يقولُ بعضُهم لبعض: ﴿ أَيُّكُمۡ زَادَتۡهُ هَٰذِهِۦٓ ﴾ السُّورةُ ﴿ إِيمَٰنًا ﴾ إنكاراً واستِهزاءً بالمُؤمنينَ واعتِقادِهِم زيادةَ الإيمانِ بزيادةِ العِلمِ الحاصِلِ بالوحي، والعَمَلِ به.

وَجَدُوا فيهم تلكَ الصِّفات[1]، ومثلُه ـ لكنْ في النهي ـ قولُه تعالىٰ لموسىٰ عليه السَّلام: ﴿ فَلَا يَصُدَّنَّكَ عَنۡهَا مَن لَّا يُؤۡمِنُ بِهَا وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ ﴾ [طه: ١٦].

ولـمَّا كانَ المطلوبُ مِن أمرِ الكافرينَ اتصافُ المُؤمنينَ بتلكَ الصِّفات، وهي مُضادّةٌ للرأفةِ والرحمةِ التي يَقتَضيها صِلةُ الموصول ـ أعني: قولَه: ﴿ يَلُونَكُم ﴾ ـ ؛ لأنَّ الظاهِرَ من حَقِّ الجارِ مَعَ الجارِ[2] الترأفُ والترحُّم، ذَيَّلَ[3] الكلام بقوله: ﴿ وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلۡمُتَّقِينَ ﴾، ومعناه: ما قال: إنَّ اللهَ «يَنصُرُ مَنِ اتَّقاه، فلم يَترَأَّفْ علىٰ عَدُوِّه»، أي: عَدُوِّ الله، فاللام في ﴿ ٱلۡمُتَّقِينَ ﴾ للجِنس، ويجوزُ أن تكونَ للعَهْد، وقد وضعَ ﴿ ٱلۡمُتَّقِينَ ﴾ موضعَ المُضمَر، أي: معكم، إذا لم يُوجَد منكم الترأُّفُ والترحُّم، والله أعلم.

قوله: (إنكاراً واستِهزاءً بالمُؤمنين): ﴿ فَمِنۡهُم ﴾ جوابٌ للشرط، وقولُه: ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾، ﴿ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ ﴾[4] ليسا بمَعطوفَينِ علىٰ الجزاء[5]، بل تفصيلانِ لمُفصَّلٍ محذوف، كأنه قيل: فأما إذا ما أُنزِلَتْ سورةٌ فالناسُ مِن بينِ مُستَهزِئٍ مطبوعٍ علىٰ قلوبهم، ومُؤمِنٍ مُستَبشِرٍ مُستَزيدٍ للإيمان، فمنهم مَنْ يقول: أيكُم زادتْهُ هذهِ إيماناً، ومنهم مَنْ

---

(١) قال ابنُ الحاجب في «الأمالي النحوية» (١: ١١٤) رقم (٧٩): «ووجهُه أنَّ العربَ تَعدِلُ عن المطلوب تارةً إلىٰ مُسبَّبه لأنه المقصود، وتارةً إلىٰ سببه تنبيهاً للمأمور علىٰ تحصيل المطلوب بسببه، وإذا عَدَلَتْ إلىٰ ذلك أتت بالفِعل فيصيرُ في اللفظ كأنه المطلوب، وفاعلُه كأنه المطلوبُ منه»، ثم قال: «وهذا البابُ أكثرُ من أن يُحصَىٰ».

(٢) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «الجارِّ مع المجرور».

(٣) قوله «ذيَّل»: هو جوابُ «لـمَّا» الواردة في أول الفقرة.

(٤) في الأصول الخطية: ﴿ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾، وهو سبقُ قَلَم، لأنه ليست في هذه السورة.

(٥) أي: علىٰ جواب الشرط، وهو قولُه تعالىٰ: ﴿ فَمِنۡهُم مَّن يَقُولُ ﴾.

و﴿أَيُّكُمْ﴾ مرفوعٌ بالابتداء، وقرأ عُبيدُ بنُ عُمَير: «أيَّكُم» بالفتح؛ علىٰ إضمارِ فِعْلٍ يُفسِّرهُ ﴿زَادَتْهُ﴾، تقديرُه: أيَّكُم زادتْ زَادَتْهُ هذهِ إيماناً، ﴿فَزَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾ لأنها أزيدُ لليقين والثبات، **وأثلَجُ للصَّدْر**، أو: فزادتْهم عَمَلاً، فإنَّ زيادةَ العَمَلِ زيادةٌ في الإيمان، **لأنَّ الإيمانَ يقعُ علىٰ الاعتِقادِ والعَمَل**، ﴿فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَىٰ رِجْسِهِمْ﴾: كُفْراً مضموماً إلىٰ كُفرِهِم، لأنهم كُلَّما جَدَّدُوا ـ بتجديد الله الوحيَ ـ كُفْراً ونفاقاً، ازداد كُفرُهُم، واستَحكَمَ وتضاعفَ عِقابُهم.

[﴿أَوَلَا يَرَوْنَ أَنَّهُمْ يُفْتَنُونَ فِي كُلِّ عَامٍ مَّرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ لَا يَتُوبُونَ وَلَا هُمْ يَذَّكَّرُونَ * وَإِذَا مَا أُنزِلَتْ سُورَةٌ نَّظَرَ بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ هَلْ يَرَاكُم مِّنْ أَحَدٍ ثُمَّ انصَرَفُوا صَرَفَ اللَّهُ قُلُوبَهُم بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَفْقَهُونَ﴾ ١٢٦-١٢٧]

قُرِئ: ﴿أَوَلَا يَرَوْنَ﴾ **بالياء والتاء**، ﴿يُفْتَنُونَ﴾: يُبتَلَونَ بالمرضِ والقَحْطِ وغيرِهما مِن بَلاءِ الله، ثم لا يَنتَهُونَ ولا يَتُوبُونَ عن نِفاقِهم، ولا يَذَّكَّرون: ولا يَعتَبِرُونَ ولا يَنظُرُونَ في أمرِهم، أو: يُبتَلَونَ بالجِهادِ مَعَ رسولِ الله ﷺ، ويُعايِنُونَ أمْرَه، وما يُنزِلُ اللهُ عليه مِن نُصْرَتِهِ وتأييده، ....

يقول: آمنَّا بالله وما أُنزِلَ إلينا، ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَزَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾ الآية، ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَىٰ رِجْسِهِمْ﴾، الآية[(١)].

قوله: **(وأثلَجُ للصَّدْر)**، **النهاية**: «ثَلِجَتْ نفسي بالأمرِ تَثلَجُ ثَلَجاً، وثَلَجَتْ تَثلُجُ ثُلُوجاً: اطمَأنَّتْ إليه وسَكَنت، وثَبَتَتْ فيه ووَثِقَت».

قوله: **(لأنَّ الإيمانَ يقعُ علىٰ الاعتِقادِ والعمل)**: تعليلٌ للاعتِبارَيْن، أي: إذا كانَ الإيمانُ يُرادُ به الاعتِقادُ فزيادتُه بزيادة اليقين، وإن كانَ العَمَلُ فزيادتُه بزيادةِ العمل.

قوله: **(قُرِئ: ﴿أَوَلَا يَرَوْنَ﴾ بالياء والتاء)**: بالتاءِ الفوقانية: حمزة، والباقون: بالياء[(٢)].

---

(١) نقله مُختَصراً العلامةُ الألوسيُّ في «روح المعاني» (١١: ٥٠)، وتَردَّدَ في قبوله فقال: إنه «لا يميلُ القلبُ إليه».

(٢) انظر: «التيسير» ص١٢٠، و«حجة القراءات» ص٣٢٦.

أو: يَفتِنُهمُ الشَّيطانُ فيُكذِّبُونَ ويَنقُضُونَ العُهُودَ معَ رسولِ الله ﷺ، فيَقتُلُهم ويُنكِّلُ بهم، ثم لا ينزَجِرُون.

﴿نَّظَرَ بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ﴾: تغامزوا بالعُيُونِ إنكاراً للوَحْي وسُخْرِيةً به، قائِلِين: ﴿هَلْ يَرَىٰكُم مِّنْ أَحَدٍ﴾ مِنَ المُسلِمين؛ لِننصَرِف، فإنَّا لا نَصبِرُ علىٰ استِماعِه، ويَغلِبُنا الضَّحِك، فنخافُ الافتِضاحَ بينَهم.

أو: تَرامَقُوا يَتَشاوَرُونَ في تدبيرِ الخروجِ والانسِلالِ لِواذاً، يقولون: ﴿هَلْ يَرَىٰكُم مِّنْ أَحَدٍ﴾. وقيل: معناه: وإذا ما أُنزِلَتْ سُورةٌ في عَيْبِ المُنافقين.

﴿صَرَفَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُم﴾ **دُعاءٌ عليهم بالخِذْلانِ** وبصَرْفِ قُلُوبِهم عمَّا في قُلُوبِ أهلِ الإيمانِ مِنَ الانشِراح، ﴿بِأَنَّهُمْ﴾: بسَبَبِ أنهم ﴿قَوْمٌ لَّا يَفْقَهُونَ﴾: لا يَتدبَّرونَ حتىٰ يفقهوا.

[﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ۞ فَإِن تَوَلَّوْاْ فَقُلْ حَسْبِيَ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَهُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ﴾ ١٢٨-١٢٩]

قوله: (**لِواذاً**)، **الأساس**: «لاذَ به لِياذاً، ولاذَ لِواذاً، واعتَصَمَ بلَوْذِ الجبل، أي: بجانبه».

قوله: (﴿صَرَفَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُم﴾ **دعاءٌ عليهم بالخِذْلان**)، **الانتصاف**: «يَحتَمِلُ أنه أخبَرَ تعالىٰ بأنه صَرَفَ قُلوبَهم، ومَنَعَها مِن تَلَقِّي الحق، لكنَّ الزمخشريَّ نَفَرَ(١) مِن ذلكَ رعايةً لقاعدةِ الحُسْنِ والقُبح(٢)، ثم في هذا الدُّعاء مُناسَبةٌ لِـمَا فَعَلُوا، وهو الانصِراف، كقولِهِ تعالىٰ: ﴿غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ﴾ [المائدة: ٦٤]، وقولِهِ تعالىٰ: ﴿وَيَتَرَبَّصُ بِكُمُ ٱلدَّوَآئِرَ عَلَيْهِمْ دَآئِرَةُ ٱلسَّوْءِ﴾ [التوبة: ٩٨]»(٣).

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الانتصاف»: «يَفِرُّ»، والأمرُ قريب.

(٢) كذا في الأصول الخطية، وفي «الانتصاف»: «قاعدة الصَّلاح والأصلح». وليس في ذلك كبيرُ فَرْق، لأنَّ بين المسألتَينِ ـ أعني: قاعدةَ الـحُسْن والقُبْح، وقاعدةَ الصَّلاح والأصلح ـ ارتباطاً وتلازُماً، والله أعلم.

(٣) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ٢٢٣) بحاشية «الكشاف».

﴿مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾: مِن جنسِكُم ومِن نَسَبِكُم، عربيٌّ قرشيٌّ مِثلُكم، **ثم ذَكَرَ ما يَتبَعُ المُجانَسَةَ والمُناسَبةَ مِن النتائج**، بقوله: ﴿عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ﴾ **أي: شديدٌ عليه شاقٌّ** - لِكَونِهِ بعضاً منكم - عَنَتُكُم ولِقاؤُكُم المكروه، فهو يخافُ عليكم سُوءَ العاقبةِ والوُقُوعَ في العذاب.

﴿حَرِيصٌ عَلَيْكُم﴾ حتىٰ لا يخرجَ أحدٌ مِنكُم عنِ اتباعِهِ والاستِسعادِ بِدِينِ الحَقِّ الذي جاءَ به، ﴿بِالْمُؤْمِنِينَ﴾ مِنكُم ومِن غيرِكم ﴿رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾.

وقُرِئ: «مِن أنفَسِكُم»؛ أي: مِن أشرَفِكُم وأفضَلِكُم، وقيل: هي قِراءةُ رسولِ الله ﷺ وفاطمةَ وعائشةَ رضيَ اللهُ عنهما.

قوله: (**ثم ذكرَ ما يَتبَعُ المُجانسةَ والمُناسَبةَ مِنَ النتائج**): وذلك مِن إجراءِ هذهِ الصِّفاتِ علىٰ الرسولِ صَلَواتُ الله عليه، لِتَعْدادِ الـمِنَن علىٰ المُرسَل إليهم، فيجبُ أن يُعتبَرَ في كُلٍّ مِن تلكَ الصِّفاتِ فائدةٌ جليلة، ليصحَّ الامتِنانُ بكُلٍّ منها، فأُجرِيَ عليه أولاً ﴿مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾ أي: مِن جِنسِكم، لأنَّ الجِنسَ إلىٰ الجِنسِ أميَل، ثم رَتَّبَ عليه صِفاتٍ أُخَرَ علىٰ سبيلِ التَّرَقِّي، كما سيُنبِئُ عنه كلامُه.

قوله: (﴿عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ﴾: **أي: شديدٌ عليه شاقّ**): وعن الراغب[1]: «العِزَّة: حالةٌ مانعةٌ للإنسانِ أن يُغلَب، مِن قولهم: أرضٌ عَزاز، أي: صُلْبة، والعزيز: الذي يَقهَرُ ولا يُقهَر. قال تعالىٰ: ﴿وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ﴾ [المنافقون: ٨]، وقد يُذَمُّ بالعِزَّة، كقوله تعالىٰ: ﴿بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي عِزَّةٍ وَشِقَاقٍ﴾ [ص: ٢]، وقد تُستَعارُ للحَمِيَّةِ والأنـفَـةِ المذمومة، قال تعالىٰ: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُ اتَّقِ اللَّهَ أَخَذَتْهُ الْعِزَّةُ بِالْإِثْمِ﴾ [البقرة: ٢٠٦]، ويقال: عَزَّ عليَّ كذا، أي: صَعُب، ﴿وَعَزَّنِي فِي الْخِطَابِ﴾ [ص: ٢٣]، أي: غَلَبَني، وعَزَّ الشيء: قَلَّ، اعتباراً بما قيل: كُلُّ موجودٍ مملول، وكُلُّ مفقودٍ مطلوب»[2].

---

(١) في «مفردات القرآن» ص ٥٦٣.

(٢) هذه الفِقرةُ قُدِّمت في (ح) و(ف) قبل فقرة (ثم ذكر ما يتبع المجانسة)، وسقطت لفظة «قوله» بينهما، فاختلط الكلامُ بعضُه ببعض، والترتيبُ المُثبتُ من (ط)، وهو الصواب.

وقيل: لم يجمعِ اللهُ اسمَينِ مِن أسمائِهِ لأحدٍ غيرِ رسولِ الله ﷺ في قوله: ﴿رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾.

﴿فَإِن تَوَلَّوْا﴾: فإن أعرَضُوا عن الإيمانِ بكَ وناصَبُوك، فاستَغْنِ بالله وفَوِّضْ إليه، فهو **كافيكَ مَعَرَّتَهم**، ولا يَضُـرُّونَك، وهو نَاصِـرُكَ عليهم.

وقُرِئ: «العَظيمُ» بالرَّفْع.

وعن ابنِ عباسٍ رضيَ اللهُ عنه: العَرْشُ لا يَقدُرُ أحدٌ قَدْرَه. وعن أُبيِّ بنِ كعب: آخِرُ آيـةٍ نزلت: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾.

عن رسول الله ﷺ: «ما نَزَلَ عليَّ القُرآنُ إلا آيةً آية، **وحَرْفاً حَرْفاً**، ما خَلَا سورةَ ﴿بَرَآءَةٌ﴾ و﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، فإنهما أُنزِلَتا عليَّ، ومعهما سبعونَ ألفَ صَفٍّ مِنَ الملائكة».

قوله: (**كافيكَ مَعَرَّتَـهم**)، **النهاية**: «المَعَرَّة: الأمرُ القَبيحُ المكروهُ والأذىٰ، وهيَ مَفعَلة، مِنَ العَرِّ، أي: مَوضِعِ الـجَرَب»، و«ناصَبُوك»: أي: عادَوك.

قوله: (**وحَرْفاً حَرْفاً**)، **النهاية**: «الحرفُ في الأصل: الطَّـرَفُ والجانِب، وسُمِّيَ به الحرفُ مِن حُروفِ الهِجاء»، فالمُرادُ به هاهنا الجملةُ المُفيدة، سواءٌ كانت آيةً أو أقلَّ أو أكثر، علىٰ معنىٰ: لم تَبلُغْ تمامَ السُّورة[1].

واللهُ أعلَمُ بالصَّواب.
تَـمَّتِ السُّورةُ حامِداً لله ومُصَلِّياً.

* * *

---

(١) والحديث المذكور عند الزمخشري منكر جداً، كما قال الوليُّ العراقي، وإسناده واهٍ كما قال الحافظ ابن حجر. كذا في «الفتح السماوي» للبيضاوي (٢: ٧١١).

وقال السعد التفتازاني ـ فيما نقله المناوي أيضاً ـ: «هذا يخالف ما أورده في فضيلة سورة الأنعام من أنها نزلت جملة...».

سورة يونس
مكيَّة، وهي مئةٌ وتسعُ آيات

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

[﴿الٓر ۚ تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ ٱلْحَكِيمِ * أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ رَجُلٍ مِّنْهُمْ أَنْ أَنذِرِ ٱلنَّاسَ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَنَّ لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ عِندَ رَبِّهِمْ ۗ قَالَ ٱلْكَٰفِرُونَ إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ مُّبِينٌ﴾ ١-٢]

﴿الٓر﴾ تعديدٌ للحروفِ علىٰ طريقِ التَّحدِّي، ....

سورةُ يونُسَ عليه السَّلام
مكيَّة، وهي مئةٌ وتسعُ آيات

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

قوله: (**﴿الٓر﴾ تعديدٌ للحُروفِ علىٰ طريقِ التَّحدِّي**): أي: بالقُرآن، كما قالَ في البقرة[1]: «هو كقَرْعِ العصا، وكالتحريكِ للنَّظَرِ في أنَّ هذا المتلوَّ عليهم ـ وقد عَجَزُوا عنه ـ كلامٌ منظومٌ مِن عيْنِ[2] ما يَنظِمُونَ منه كلامَهم، ليُؤدِّيَهم إلىٰ النَّظَرِ إلىٰ أنه ليسَ مِن كلامِ البَشَـر، وأنه كلامُ خالقِ القُوىٰ والقُدَر».

(١) في تفسير الآية الأولىٰ منها.

(٢) في الأصول الخطية: «من غير»، وهو تحريف، والمُثبَت من «الكشَّاف».

و﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ **إشارةٌ إلىٰ ما تَضَمَّنَتهُ السُّورةُ مِنَ الآيات**، و«الكتابُ»: السُّورة، و«الحكيمُ»: ذو الحِكمة؛ لاشتِمـالِـهِ عليها **ونُطقِـهِ بها، أو وُصِفَ بصفةِ مُحدِثِه**. قال الأعشىٰ:

وغَريبـةٍ تأتي المُلُـوكَ حَكيمـةٍ ... قد قُلتُها لِيُقالَ: مَنْ ذا قالَها؟!

الهمزةُ لإنكارِ التعجُّبِ والتعجيبِ منه، و﴿أَنْ أَوْحَيْنَآ﴾ اسمُ «كان»، و﴿عَجَبًا﴾ خَبَـرُها. وقرأ ابنُ مسعود: «عَجَبٌ»، ....

قوله: (و﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ **إشارةٌ إلىٰ ما تَضَمَّنَتهُ السُّورةُ مِنَ الآيات**): فإن قلتَ: كيفَ يُشارُ إلىٰ ما تَضَمَّنَتهُ السُّورة، وهو مُترقَّب؟ قلتُ: قالَ[1] في قولِهِ تعالىٰ: ﴿هَٰذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ﴾ [الكهف: ٧٨]: «تَصَوَّرَ فِراقَ بينهما، فأشار إليه»، وسيجيء التحقيقُ فيه هنالك.

قوله: (**ونُطقِهِ بها**): يعني: وُصِفَ ﴿ٱلْكِتَٰبِ﴾ بـ﴿ٱلْحَكِيمِ﴾ علىٰ الاستِعارةِ المَكْنيَّة بجامع اشتِمالِهِ علىٰ الحِكمة.

قوله: (**أو وُصِفَ بصِفةِ مُحدِثِه**): وعندَ أهلِ السُّنَّة: بصِفةِ مُتكلِّمِه الحكيم، وهو مِنَ الإسنادِ المجازي، كقولهم: نهارُه صائم، وليلُه قائم.

الراغب: «الحِكمة: إصابةُ الحقِّ بالعِلمِ والعَمَل، فالحِكمةُ مِنَ اللهِ تعالىٰ: معرفةُ الأشياءِ وإيجادُها علىٰ غايةِ الإحكام، وإذا وُصِفَ بها القُرآنُ فلِتَضَمُّنِهِ الحِكمة»[2].

قوله: (**وغريبة**) البيت: أي: رُبَّ قَصيدةٍ غريبـةٍ قد قُلتُها في مَدْحِ المُلُوكِ[3] ذاتِ حِكمة؛ ليَتَعجَّبَ الناسُ ويقولوا: مَنْ قالها؟!

---

(١) أي: الزمخشري في تفسير الآية المذكورة من سورة الكهف (٩: ٥٣٢).

(٢) «مفردات القرآن» ص٢٤٩.

(٣) كذا في (ط) و(ح)، وفي (ف): «في وَصْفِ الملوك»، والمعنىٰ واحد.

فجَعَلَه اسمـاً، وهو نكرة، و﴿أَنْ أَوْحَيْنَآ﴾ خبراً، وهو معرفة، كقوله:

يكونُ مِزاجَها عَسَلٌ وماءُ

والأجودُ أن تكون «كانَ» تامة، و﴿أَنْ أَوْحَيْنَآ﴾ بَدَلاً مِن «عَجَبٌ».

فإن قلتَ: فما معنىٰ اللام في قوله: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا﴾؟ وما الفرقُ بينَه وبينَ قولك: أكانَ عندَ الناسِ عَجَباً؟ ....

قوله: (**فجَعَلَهُ اسماً، وهو نكرة، و﴿أَنْ أَوْحَيْنَآ﴾ خبراً، وهو معرفة**): أي: هو مِنَ بابِ القَلْبِ لأمْنِ الإلباس، والضميرُ في «كقوله» لحسَّان، أولُه:

كأنَّ سُلافةً مِن بَيْتِ رأسٍ(١)

وروايةُ «الصِّحاح»: «كأنَّ سَبيئةً مِن بَيْتِ رأسٍ»(٢).

«السُّلافة»: أولُ ما يَسيلُ مِن ماءِ العنب، وهو أرقُّ ما فيه، «السَّبيئة»: الخمر، يقال: سَبَأْتُ الخمرَ سَبْأً: إذا اشتَرَيتَها لِتَشرَبَها، و«بيتُ رأس»: اسمُ قريةٍ بالشام تُباعُ فيه الخمر.

قال ابنُ جِنِّي: «إنما جازَ ذلكَ مِن حيثُ كان «عسلٌ وماءٌ» جِنسَين، فكأنه قال: يكونُ مزاجَها العَسَلُ والماء، لأنَّ نكرةَ الجِنسِ تُفيدُ مَفادَ معرفتِه، ألا ترىٰ أنكَ تقول: خرجتُ فإذا أسدٌ بالباب، أي: فإذا الأسدُ بالباب، لا فَرْقَ بينهما، لأنكَ في المَوضِعَين لا تُريدُ أسداً مُعيَّناً،

---

(١) كذا ذكره الخليلُ بنُ أحمد الفراهيديُّ في «الجمل في النحو» ص١٤٧، والمُبرِّدُ في «المقتضب» (٤: ٩٢)، وابنُ السَّرَّاج في «الأصول في النحو» (١: ٦٧ و٨٣).

(٢) وهكذا ذكره سيبويه في «الكتاب» (١: ٤٩)، وابنُ منظور في «لسان العرب»، مادة (رأس) و(سبأ).

ويُروىٰ أيضاً: «كأنَّ جَنِيَّةً» ـ كما في «المحكم» لابن سيده (الجيم والنون والياء)، و«لسان العرب» مادة (جنىٰ) ـ، و«كأنَّ خَبيئةً»، كما في «ديوان حسّان» ص١٧.

وقال ابنُ منظور في «اللسان»، مادة (سبأ): «وخبر «كأنَّ» في البيت الثاني، وهو:

علىٰ أنيابِها، أو طَعْمَ غَضٍّ ... مِنَ التُّفَّاحِ هَصَّرَهُ اجتِناءُ»

قلتُ: معناه: أنهم جَعَلُوهُ لهم أُعجُوبةً يَتَعجَّبُونَ منها، ونَصَبُوهُ عَلَماً لهم يُوجِّهونَ نحوَه استِهزاءَهم وإنكارَهم، وليسَ في «عند الناس» هذا المعنىٰ.

والذي تَعَجَّبُوا منه أن يُوحَىٰ إلىٰ بَشَر، وأن يكونَ رجلاً مِن أفناءِ رجالهم، دونَ عظيمٍ مِن عُظمائهم، فقد كانوا يقولون: العَجَبُ أنَّ اللهَ لم يجد رسولاً يُرسِلُه............

وإنما لم يَـجُزْ هذا في قولك: كان قائمٌ أخاك، وكان جالسٌ أباك، لأنه ليسَ في «جالس» و«قائم» معنىٰ الجِنسيَّة التي تُلاقي[1] مُعيَّناً نَـكِرَتُـها ومَعرِفتُها [علىٰ ما قَدَّمْناه]»[2].

ومعنىٰ الآيـةِ علىٰ هذا: أكانَ الوَحْيُ للناسِ هذا الجِنسَ مِنَ الفِعْل، وهو التَّعَجُّب.

وقال ابنُ جِنِّي أيضاً: «يجوزُ مَعَ النفي جَعْلُ اسمِ «كان» وأخواتِـها نكرة، ولا يجوزُ مَعَ الإيجاب، ألا تراكَ تقول: ما كانَ إنسانٌ خيراً منك، ولا تقول: كانَ إنسانٌ خيراً منك»[3].

والاستِفهامُ في قولِهِ تعالىٰ: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا﴾ للتَّوْبيخ، فيُفيدُ معنىٰ النفي.

قوله: (**معناه: أنهم جَعَلُوهُ لهم أُعجُوبة**): فإذن اللامُ مِثلُها في قولِهِ تعالىٰ: ﴿هَيْتَ لَكَ﴾ [يوسف: ٢٣]، قال أبو البقاء: «اللامُ مُتعلِّقٌ بـ«عَجَب» للتبيين»[4].

قوله: (**أفناءِ رِجالِهم**)، **الجوهري**: «يُقال: هو مِن أفناءِ الناس: إذا لم يُعلَمْ مِمَّنْ هو»، ولم يُرِدْ هاهنا خُمولَ نَسَبِه، لأنه صَلَواتُ الله عليه كان مِنَ الأعلام المشاهير كابِراً عن كابِر، لكنْ أُريدَ أنه لم يكنْ مِنَ العُظَماءِ والرُّؤَساء، يَدُلُّ عليه قولُهم: ﴿عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ ٱلْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ﴾ [الزخرف: ٣١]، وقولُهم: «يتيم أبي طالب».

---

(١) في الأصول الخطية: «تتلاقىٰ»، والتصويبُ من «المحتسب»، وقد تقدَّم علىٰ الصواب ص٩٤ في تفسير الآية ٣٥ من سورة الأنفال.

(٢) «المحتسب» لابن جني (١: ٢٧٩). وما بين حاصرتين استدركتُه منه، ولا بُدَّ من إثباته لإتمام الجملة، وقد تَقَدَّم بإثباته في الموضع المشار إليه في الحاشية السابقة.

(٣) «المحتسب» لابن جني (١: ٢٧٩).

(٤) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٦٤)، وصَدَّره بـ«قيل»، ولم يَعتَمِدْه.

إلىٰ الناسِ إلا يتيمَ أبي طالب، **وأن يَذكُرَ لهم البَعْثَ**، ويُنذِرَ بالنار، ويُبشِّـرَ بالجنَّة.

وكُلُّ واحدٍ مِن هذهِ الأمور ليسَ بعَجَب؛ لأنَّ الرُّسُلَ المبعوثينَ إلىٰ الأُمَم لم يكونوا إلا بَشَـراً مِثلَهم، وقالَ اللهُ تعالىٰ: ﴿ قُل لَّوْ كَانَ فِي ٱلْأَرْضِ مَلَـٰٓئِكَةٌ يَمْشُونَ مُطْمَئِنِّينَ لَنَزَّلْنَا عَلَيْهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَلَكًا رَّسُولًا ﴾ [الإسراء: ٩٥]، وإرسالُ الفقيرِ أو اليتيمِ ليسَ بعَجَبٍ أيضاً، لأنَّ اللهَ تعالىٰ: إنما يختارُ مَنِ استَحَقَّ الاختيار، لِـجَمْعِهِ أسبابَ الاستِقلالِ بما اختيرَ له مِنَ النُّبوَّة، والغِنَىٰ والتَّقدُّم في الدُّنيا ليسَ مِن تلكَ الأسبابِ في شيء، ﴿ وَمَآ أَمْوَٰلُكُمْ وَلَآ أَوْلَـٰدُكُم بِٱلَّتِي تُقَرِّبُكُمْ عِندَنَا زُلْفَىٰٓ ﴾ [سبأ: ٣٧]، **والبعثُ للجزاءِ** علىٰ الخيرِ والشَّـرِّ هو الحكمةُ العُظمىٰ، فكيفَ يكونُ عَجَباً؟ إنما العَجَبُ العَجيبُ والمُنكَرُ في العُقولِ تعطيلُ الجزاء.

﴿أَنْ أَنذِرِ ٱلنَّاسَ﴾: ﴿أَنْ﴾ هي المُفسِّـرة، لأنَّ الإيحاءَ فيه معنىٰ القول، ويجوزُ أن تكونَ المُخفَّفةَ مِنَ الثقيلة، وأصلُه: أنه أنذِرِ الناس، علىٰ معنىٰ: أنَّ الشَّأنَ قولُنا: أنذِرِ الناس، و﴿أَنَّ لَهُمْ﴾ الباءُ معه محذوف، ﴿قَدَمَ صِدْقٍ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ أي: سابِقةً وفَضْلاً ومنزلةً رفيعة.

قوله: (**وأن يَذكُرَ لهمُ البَعْث**): معطوفٌ علىٰ محذوفٍ تقديرُه: لم يَجِدْ رسولاً يُرسِلُه إلىٰ الناس؛ لأنْ يَدعُوَهُم إلىٰ الله، وأن يَذكُرَ لهمُ البَعْث، إلا يتيمَ أبي طالب.

قوله: (**والبعثُ للجزاء**): عطفٌ علىٰ قوله: «وإرسالُ الفقير»، وهو علىٰ قوله: «لأنَّ الرُّسُلَ المبعوثينَ إلىٰ الأُمَم لم يكونوا إلا بَشَـراً» مِن حيثُ المعنىٰ، وذلكَ أن المُتعجَّبَ منه في قولِه: ﴿أَنْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ رَجُلٍ مِّنْهُمْ أَنْ أَنذِرِ ٱلنَّاسَ﴾ ثلاثةُ أشياء: كونُ الرسولِ رجلاً، وكونُه بعضاً منهم، وكونُ المُنذَرِ البَعْث. وأجابَ عن كُلِّ واحدٍ علىٰ سبيلِ التفصيلِ وأحسن، لا سِيَّما قولُه: «إنما العَجَبُ العَجيبُ والمُنكَرُ في العُقولِ تعطيلُ الجزاء»، لكنْ في قولِه: «إنما يختارُ مَنِ استَحَقَّ الاختيار» بَحْث.

وعَلَّـلَ نفيَ التعجُّبِ بقوله: «لأنَّ الرُّسُل» إلىٰ آخره، لأنَّ العَجَب: هو حالٌ يَعتَـري الإنسانَ مِن رُؤيةِ خِلافِ العادة.

فإن قلتَ: لِـمَ سُمِّيَتِ السَّابِقةُ قَدَماً؟ قلتُ: لـمَّا كانَ السَّعيُ والسَّبْقُ بالقَدَم، **سُمِّيَتِ المسعاةُ الجميلةُ والسَّابقةُ قَدَماً**، كما سُمِّيَتِ النِّعمة يداً؛ لأنها تُعطىٰ باليد، وباعاً؛ **لأنَّ صاحِبَها يَبُوعُ بها**، فقيل: لِفُلانٍ قَدَمٌ في الخير، وإضافتُه إلىٰ ﴿صِدْقٍ﴾ دلالةٌ علىٰ زيادةِ فَضْل، وأنه مِنَ السَّوابِقِ العظيمة. وقيل: **مَقامَ صَدْق**.

﴿إِنَّ هَٰذَا﴾: **إنَّ هذا الكِتابَ وما جاءَ به مُحَمَّدٌ «لَسِحْرٌ»**، ....

قوله: (**سُمِّيَتِ المسعاةُ الجميلةُ والسابِقةُ قَدَماً**): قال السَّجَاوَنْدي: «سُمِّيَ المُقدَّمُ قَدَماً، كما سُمِّيَ الجاسوس عَيْناً، والمُستَعلي رأساً، بل كُلُّ صِفةٍ مَرْضِيَّـةٍ للعَبْدِ عندَ سَيِّدِه: قَدَم، وكُلُّ نِعمةٍ شاملةٍ للسَّيِّدِ علىٰ عَبْدِه: يد».

قوله: (**لأنَّ صاحِبَها يَـبُوعُ بها**)، **الأساس**: «ومن المجاز: لِفُلانٍ سابِقةٌ وباع، وتَبوَّعَ للمساعي: مَدَّ باعَه».

قوله: (**مَقامَ صِدْق**): هو كقولِهِ تعالىٰ: ﴿فِى مَقْعَدِ صِدْقٍ عِندَ مَلِيكٍ مُّقْتَدِرٍۭ﴾ [القمر: ٥٥]، **الأساس**: «مشىٰ فُلانٌ اليَقْدُميَّةَ والقُدَميَّة: إذا تَقَدَّمَ في المكارم ومعالي الأمور».

الانتصاف: «لم يُسَمُّوا السابِقةَ السُّوء: قَدَماً، إما لكَوْنِ المجازِ لم يَطَّرِد، أو اطَّرَدَ ولكنْ غَلَّبَ العُرفُ علىٰ قَصْرِها»[١].

قوله: (**إنَّ هذا الكِتابَ وما جاءَ به مُحَمَّدٌ لَسِحْر**): إشارةٌ إلىٰ اتِّصالِ هذهِ الآيـةِ بالآيتَينِ السابقَتَين[٢]، آذنَتِ الأُولىٰ: بأنَّ السُّورةَ تُحدِّيَ بها، وأُفحِمَ مَنْ تُحِدِّيَ بها، وأثبتَتْ رسالةَ المُدَّعي، والثانيةُ: بأنهم بعدَ العَجْزِ عاندوا وتَعجَّبوا مُستَهزِئين، والثالثةُ: بأنهم أظهَرُوا ما به يَتَبيَّنُ عَجْزُهُم مِن تلكَ الكلمةِ التي يَرمي بها العاجزُ المبهوت[٣]، وإليه الإشارةُ بقوله: «**وهو دليلُ عَجْزِهِم واعترافِهِم به**».

---

(١) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ٢٢٤) بحاشية «الكشاف».

(٢) يعني: بالآية الأولىٰ، وبصَدْرِ الآية الثانية.

(٣) وهي دعوىٰ أنَّ ما أتىٰ به مَنْ تحدَّاه سِحر.

ومَنْ قرأ: ﴿لَسَحِرٌ﴾: فهذا إشارةٌ إلىٰ رسول الله ﷺ، وهو دليلُ عَجْزِهم واعترافِهم به، وإن كانوا كاذبينَ في تَسْميتِهِ سِحْراً، وفي قِراءةِ أُبيّ: «ما هذا إلا سِحْر».

[﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مَا مِن شَفِيعٍ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ إِذْنِهِۦ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُوهُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ * إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا وَعْدَ ٱللَّهِ حَقًّا إِنَّهُۥ يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ لِيَجْزِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ بِٱلْقِسْطِ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَهُمْ شَرَابٌ مِّنْ حَمِيمٍ وَعَذَابٌ أَلِيمٌۢ بِمَا كَانُوا۟ يَكْفُرُونَ﴾ ٣-٤]

﴿يُدَبِّرُ﴾: يقضي ويُقدِّرُ علىٰ حَسَبِ مُقتَضىٰ الحِكمة، ويفعلُ ما يفعلُ المُتحرِّي للصَّوابِ **الناظِرُ في أدبارِ الأُمورِ وعَواقِبِها، لِئَلَّا يَلقَاهُ ما يَكرَهُ آخِراً**، و**﴿ٱلْأَمْرَ﴾**: أمْرُ الخلقِ كُلِّه، وأمرُ مَلَكُوتِ السَّمـاواتِ والأرضِ والعَرْش.

وإنما فُصِلَتْ الجملُ(١) لاختِلافِها خَبَراً وطَلَباً علىٰ سبيلِ التَّعْداد، نَحْوُ قولِهم: «واعبُدْ ربَّك، العبادةُ حَقٌّ له»، علىٰ تَعْويلِ الترتيبِ إلىٰ الذِّهْنِ دونَ اللفظ.

قوله: (**ومن قرأ: ﴿لَسَحِرٌ﴾**): ابنُ كثير وعاصمٌ وحمزةُ والكِسائيُّ(٢).

قوله: (**الناظِرُ في أدبارِ الأُمورِ [وعواقبها] لِئلَّا يَلقَاهُ ما يَكرَهُ آخِراً**): لـخَّصَ المعنىٰ القاضي حيثُ قال: «التدبير: النَّظَـرُ في أدبارِ الأُمُورِ(٣) لِتجيءَ محمودةَ العاقبة»(٤).

قلتُ: هذا تمثيل، ولذلك قال: «ويَفعَلُ ما يَفعَلُ المُتحَرِّي».

---

(١) يعني: أتىٰ بقولِه: ﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ ٱلْحَكِيمِ﴾، وقولِه: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا﴾، وقولِه: ﴿قَالَ ٱلْكَٰفِرُونَ إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ مُّبِينٌ﴾ علىٰ أسلوبِ الفَصْل، أي: دونَ عَطْفِ بعضِها علىٰ بعضٍ بالواو.

(٢) قوله: «ابن كثير وعاصم» سقط من (ح) و(ف)، وأثبتُّه من (ط)، وهو الصواب، كما في «التيسير» لأبي عمرو الداني ص١٢٠، و«النشر» لابن الجزري (٢: ٢٥٦).

(٣) من قوله: «لئلا يلقاه» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

(٤) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٨٤).

فإن قلتَ: ما موقِعُ هذهِ الجملة؟ قلتُ: قد دلَّ بالجملةِ قبلَها علىٰ عَظَمةِ شأنِهِ ومُلكِهِ بخَلْقِ السَّماواتِ والأرض، مَعَ بَسْطتِها واتِّساعِها في وقتٍ يسير، **وبالاستِواءِ علىٰ العرش**، وأتبعَها هذه الجملةَ؛ لزيادةِ الدَّلالةِ علىٰ العظَمة، وأنه لا يخرجُ أمرٌ مِنَ الأمورِ مِن قَضائِهِ وتقديره.

وكذلكَ قولُه: ﴿مَا مِن شَفِيعٍ إِلَّا مِنۢ بَعۡدِ إِذۡنِهِۦ﴾ دليلٌ علىٰ العِزَّةِ والكِبرياء، كقوله: ﴿يَوۡمَ يَقُومُ ٱلرُّوحُ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ صَفّٗاۖ لَّا يَتَكَلَّمُونَ إِلَّا مَنۡ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحۡمَٰنُ﴾ [النبأ: ٣٨].

و﴿ذَٰلِكُمُ﴾ إشارة إلىٰ المعلوم بتلكَ العظَمة، **أي: ذلكَ العظيمُ الموصوفُ بما وُصِفَ به**: هو ربُّكُم، وهو الذي يَستحِقُّ منكمُ العبادة، ﴿فَٱعۡبُدُوهُ﴾ وَحْدَه، ....

قوله: (**وبالاستِواءِ علىٰ العَرْش**): عطفٌ علىٰ «بخَلْقِ السَّماواتِ والأرض»، وهو بَدَلٌ مِن قولِه: «بالجملة» بإعادةِ العامل، وكَرَّرَ الباءَ في المعطوفِ لِيُؤْذِنَ باستِقلالِهِ بنفسِه، وفيه لَفٌّ، فقولُه: «علىٰ عَظَمةِ شأنِه» مُستفادٌ مِن قولِه: ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ﴾، وقوله: «ومُلكِه» ـ أي: عَظَمةِ مُلكِه ـ مِن قولِه: ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ﴾، فكانَ قولُه: ﴿يُدَبِّرُ ٱلۡأَمۡرَ﴾ تتميماً لهذا المعنىٰ، لأنَّ الأوَّلَ دلَّ علىٰ عِظَم الشُّؤُونِ وجَلائل الأُمور، وهذا علىٰ توابِعِها[١]، وأنه لا يخرجُ أمرٌ مِنَ الأُمورِ مِن قَضائِهِ وقَدَرِه، وكذلكَ قولُه: ﴿مَا مِن شَفِيعٍ إِلَّا مِنۢ بَعۡدِ إِذۡنِهِۦ﴾ تتميمٌ للمجموعِ وتمثيلٌ لِـما عُهِدَ مِنَ السَّلاطينِ مِنَ اجتِماعِ المَلأِ حولَ سَريرِ المَلِك، وعليه قولُه تعالىٰ: ﴿يَوۡمَ يَقُومُ ٱلرُّوحُ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ صَفّٗاۖ لَّا يَتَكَلَّمُونَ إِلَّا مَنۡ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحۡمَٰنُ﴾ [النبأ: ٣٨].

قال القاضي: «فيه ردٌّ علىٰ مَنْ زَعَمَ أنَّ آلهتَهُم تَشفَعُ لهم عندَ الله، وإثباتُ الشفاعةِ لمَنْ أذِنَ لـه»[٢]. قلتُ: آذنَ ـ رحمه الله ـ بارتباطِ هذهِ الآيةِ مَعَ قوله: ﴿وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ [يونس: ١٨].

قوله: (**أي: ذلكَ العظيمُ الموصوفُ بما وُصِفَ به**) إلىٰ آخره: إشارةٌ إلىٰ أنَّ في اسم الإشارةِ

---

(١) يُريدُ بالأول: ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٖ ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ﴾، وبالثاني: ﴿يُدَبِّرُ ٱلۡأَمۡرَ﴾.

(٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٨٤).

ولا تُشـرِكُوا به بعضَ خَلْقِهِ مِن مَلَكٍ أو إنسان، فَضْلاً عن جمادٍ لا يَضُـرُّ ولا ينفع، ﴿أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ **فإنَّ أدنىٰ التَّفكُّرِ والنَّظَـرِ يُنبِّهُكُم علىٰ الخطأ** فيما أنتُم عليه.

﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾ أي: **لا تَرجِعُونَ في العاقبةِ إلا إليه**، فاستَعِدُّوا للِقائِه.

﴿وَعْدَ ٱللَّهِ﴾ مصدرٌ مُؤكِّدٌ لقوله: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ﴾، و﴿حَقًّا﴾ مصدرٌ مُؤكِّدٌ لقوله: ﴿وَعْدَ ٱللَّهِ﴾.

﴿إِنَّهُۥ يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ﴾ استِئنافٌ معناه التعليلُ لوجوبِ المَرجِعِ إليه، **وهو أنَّ الغَرَضَ** ومُقتَضَىٰ الحِكمةِ بابتداءِ الخلقِ وإعادتِه: هو جزاءُ المُكلَّفِينَ علىٰ أعمالهم.

إشعاراً بأنَّ ما قبله ـ وهو اللهُ الموصوفُ بكَوْنِهِ رباً، خالِقاً، مُستَوِياً علىٰ العَرْش، مُدبِّراً للأمور ـ حَقيقٌ بما بعدَه؛ وهو أن يُـخَصَّ بالعِبادة، ولا يُشـرَكَ فيها غيرُه، كما سبق في أول البقرة.

قوله: (﴿أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ **فإنَّ أدنىٰ التفكُّرِ والنَّظَـرِ يُنبِّهُكُم علىٰ الخطأ**): مُشعِرٌ بأنَّ التذكُّرَ دونَ التَّفكُّر، **الجوهري**: «ذَكَرتُه بِلِساني وبقَلْبي، وتَذَكَّرتُه»، وقال: «التَّفكُّر: التأمُّل».

يعني: كانَ مِن حَقِّ الظاهِرِ أن يُقال: «أفلا تَـتفكَّرون»، أي: في تلكَ الدلائلِ القاهِرةِ الباهِرة؛ لِتَعرِفُوا أنَّ اللهَ هو المُستَحِقُّ للعبادة، لأنه هو المُنعِمُ بجميع تلكَ النِّعَمِ المُتظاهِرة، فوُضِعَ مَوضِعَه ﴿تَذَكَّرُونَ﴾؛ تتميماً للمعنىٰ وتربيةً للفائدة، يعني: يَكفيكُمُ الإخطارُ بالبالِ دونَ استِعمالِ الرؤية.

قال الإمام: «هذا يَدُلُّ علىٰ أنَّ التَّفكُّرَ في المخلوقاتِ والاستِدلالَ بها علىٰ جَلالِ اللهِ وعِزَّتِهِ وعَظَمتِهِ مِن أعلىٰ المراتِب، وأكمَلِ الدَّرجات»[1].

قوله: (**لا تَرجِعُونَ في العاقبةِ إلا إليه**): الحصرُ ومعنىٰ التخصيص مُستَفادٌ مِنَ التقديم[2].

قوله: (**وهو أنَّ الغَرَض**): الجملةُ معطوفةٌ علىٰ جُملةِ قولِه: «معناهُ التعليل»؛ علىٰ سبيلِ البيان،

---

(١) «مفاتيح الغيب» للرازي (١٧: ١٩٣).

(٢) أي: تقديم الجار والمجرور علىٰ المبتدأ في قوله تعالىٰ: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾.

وقُرِئ: «أنه يَبدَأُ الخَلْقَ»، بمعنىٰ: لأنه، أو: هو منصوبٌ بالفِعلِ الذي نَصَبَ ﴿وَعۡدَ ٱللَّهِ﴾، أي: وَعَدَ اللهُ وَعْداً بَدْءَ الخلقِ ثُمَّ إعادتَه، **والمعنىٰ: إعادةَ الخلْقِ بعدَ بَدْئِه**، وقُرِئ: «وَعَدَ اللهُ»، علىٰ لفظِ الفِعْل، و«يُبدِئُ»؛ مِن: أبدَأَ، **ويجوزُ أن يكونَ مرفوعاً بما نَصَبَ ﴿حَقًّا﴾**، أي: حَقَّ حقاً بَدْءُ الخلق، كقوله:

أحَقّاً عِبادَ الله أنْ لَسْتُ جائياً ولا ذاهِبـاً إلا عـليَّ رَقيـبُ

والضميرُ المرفوعُ[1] راجعٌ إلىٰ «معناه»، أي: قولُه: ﴿إِنَّهُۥ يَبۡدَؤُاْ ٱلۡخَلۡقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ﴾ استِئنافٌ معناه[2] أنَّ الغَرَضَ يقتضي الحِكمةَ، إلىٰ آخِرِه.

قوله: (**والمعنىٰ: إعادةَ الخلْقِ بعدَ بَـدْئِه**): يعني: علىٰ تقديرِ المَصدَرِ لا بُدَّ مِنَ التقديمِ والتأخيرِ؛ لأنَّ الإبداءَ ليسَ موعوداً، بل الموعودُ الإعادة، فتُقَدَّر «إعادة الخلق بعدَ بَدْئِه».

قوله: (**ويجوزُ أن يكونَ مرفوعاً**): عطفٌ علىٰ قوله: «أو هو منصوبٌ بالفِعْل»، يعني: علىٰ قِراءةِ مَنْ قرأ «أنه يبدأُ الخلْقَ» بالفَتْح، يجوزُ أن يكونَ منصوباً بِفعلٍ مُقَدَّرٍ ناصِبٍ له، أي: وَعَدَ اللهُ وَعْداً بَـدْءَ الخلق، أو أن يكونَ مرفوعاً بِفعلٍ مُقدَّرٍ[3] رافِعٍ له، أي: حَقَّ حَقاً بَـدْءُ الخلق[4].

قوله: (**مرفوعاً بما نَصَبَ ﴿حَقًّا﴾**): لأنه مَصدَرٌ مُؤكِّدٌ لغيره، وهو قولُه: «حَقَّ»، وإليه الإشارةُ بقوله: «أي: حَقَّ بَدْءُ الخلقِ حَقاً».

قوله: (**أحقّاً عِبادَ الله**)، البيت[5]: قيل: «أحقّاً»: في مَوضِع الظَّرْف، كأنه قال: أفي حَقٍّ؟

---

(١) أي: «هو»، في قوله: «وهو أنَّ الغَرَض».

(٢) قوله: «أي: قوله: ﴿إِنَّهُۥ يَبۡدَؤُاْ ٱلۡخَلۡقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ﴾، استئناف معناه»، سقط من (ح).

(٣) من قوله: «ناصِب له» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

(٤) في (ح) و(ف): «حَقَّ حقاً يبدأ الخلق»، ولا يستقيم، والمُثبتُ من (ط).

(٥) قيل: لقيس بن الـمُلوَّح (مجنون ليلىٰ)، كما في «ديوانه» ص٤٠، وقيل: لابن الدُّمَينة، كما في «الحماسة» ص٢٦٨، وهو فيهما بلفظ: «أن لستُ وارداً ولا صادراً» بَدَل «أن لستُ جائياً ولا ذاهباً»، والمعنىٰ واحد.

....

و«أنْ»: مُخَفَّفةٌ مِنَ الثقيلة، ومَوضِعُه مَعَ ما بعدَه مَوضِعُ المُبتَدأ، و«أحقّاً» في مَوضِع الخبر، يقول: أفي حَقٍّ، يا عِبادَ الله، أني لا أجيءُ ولا أذهَبُ إلا عليَّ رقيبٌ مُحافِظٌ يَعُدُّ خُطايَ وأنفاسي، ويَتَأَمَّلُ قُصُوري.

ومِثله قولُ الحماسيّ:

أحقّـاً عبـادَ الله أنْ لـستُ رائيـاً ... رِفاعةَ طُولَ الدَّهْرِ إلا تَوَهُّمـا[1]

قال المرزوقيّ: «أحقّاً: انتَصَبَ عندَ سِيبَوَيْهِ علىٰ الظَّرْف، كأنه قال: أفي الحقِّ ذلك، فإن قيل: وكيفَ جاز أن يكونَ ظَرْفاً؟ قلت: لـمَّا رآهُم يقولون: أفي حَقٍّ كذا، أو: أفي الحقِّ[2]، جَعَلُوهُ إذا نَصَبُوهُ علىٰ تلكَ الطريقة، قال:

أفي الحقِّ أني مُغرَمٌ بكِ هـائمٌ[3]

والمعنىٰ: أفي الحقِّ [لستُ رائياً][4] هذا الفتىٰ إلا مُتوهِّماً أبدَ الدَّهْر، وفائدةُ قولِه: «عباد الله»،

---

(١) «الحماسة» لأبي تمام ص١٧٧ ونَسَبَه لرُقَيبةَ الـجَرْمي.

(٢) من قوله: «ذلك، فإن قيل» إلىٰ هنا، سقط من (ف).

(٣) في (ف): «هائمٌ بك مُغرَم»، والمُثبَت من (ح)، وهو الموافقُ لِـمَا في «شـرح الحماسة» للمرزوقي.

وهو صَدرُ بيتٍ، وتمامُه كما في «الحماسة» ص٢٤٠:

وأنكِ لا خَلٌّ لديَّ ولا خَمرُ

وقال المرزوقي في «شرحه» (٣: ٨٨٩): «المُغرَم: الذي قد لَزِمَهُ الحبّ، والهائم: المُتحيِّر. والمعنىٰ: أنه لا يَدخُلُ في الحقِّ ووُجُوهِهِ أن يكونَ حُبِّي لكِ غراماً، وحُبُّكِ لا يَرجِعُ إلىٰ معلوم، ولا يحصُلُ علىٰ حَدٍّ محصور، يُقال: ما هو بخَلٍّ ولا خمر، يعني: أنه ليسَ بشيءٍ يَخلُصُ ويُتبيَّن». انتهىٰ باختصار وتصرُّف يسير.

(٤) ما بين حاصرتين سقط من الأصول الخطية، واستدركتُه من «شرح الحماسة» للمرزوقي.

وقُرِئ: «حَقٌّ أنه يَبدَأُ الخلق»؛ كقولك: حَقٌّ أنَّ زيداً مُنطَلِق.

﴿بِٱلْقِسْطِ﴾: بالعَدْل، وهو مُتعلِّق بـ«يجزي»، والمعنىٰ: لِيَجزيَهم بقِسْطِهِ ويُوفِّيَهم أجورَهم، أو: بقِسطِهم وبما أقسَطُوا وعَدَلُوا ولم يَظلِمُوا حينَ آمنوا وعَمِلُوا صالحاً، لأنَّ الشِّـرْكَ ظُلم، قال اللهُ تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣]، والعُصاة: ظُلَّامُ أنفُسِهم، وهذا أوجَه، لمُقابَلةِ قولِه: ﴿بِمَا كَانُوا۟ يَكْفُرُونَ﴾.

أنه رَجَعَ فيما(١) كان لا يُؤمِنُ به ولا يَسكُنُ إليه بشاعةً وقباحةً إلىٰ الناسِ كافَّة، يَستَنبِئُهُم فيه ويَستَفتيهم»(٢).

قوله: (وهذا أوجَه): أي: إذا كانَ ﴿بِٱلْقِسْطِ﴾ معناه: بِقِسْطِهِم، علىٰ أن تكونَ اللامُ بَدَلاً مِنَ المضافِ إليه، والفاعل(٣): ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾، كان أوجَهَ مِن أن يكونَ معناه: بقِسطِه، والفاعل: الله، لِيَتَجاوَبَ كُلٌّ مِنَ المُتقابِلَين، وهما ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾، فيما استَحَقُّوا به الجزاءَ وَعْداً وتفضُّلاً، فإنَّ قولَه: ﴿بِمَا كَانُوا۟ يَكْفُرُونَ﴾ يُوجِبُ أن يقال: بقِسْطِهم.

قال القاضي: «معنىٰ قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَهُمْ شَرَابٌ﴾: ليجزيَ الذينَ كَفَروا(٤) بشـرابٍ مِن حَميمٍ وعذابٍ أليمٍ بسَبَبِ كُفرِهم، لكنَّه غـيَّـرَ النَّظْمَ للمُبالَغةِ في استِحقاقِهم للعِقاب، والتنبيهِ علىٰ أنَّ المقصودَ بالذاتِ من الإبداءِ والإعادةِ هو الإثابة، والعِقابُ واقعٌ بالعَـرَض، وأنه تعالىٰ يَتَولَّىٰ إثابةَ المُؤمنينَ بما يليقُ بلُطفِهِ وكَرَمِه، ولذلك لم يُعيِّنه، وأما عقابُ

---

(١) في الأصول الخطية: «عمّا»، والمُثبَت من «شرح الحماسة» للمرزوقي، وهو الصوابُ لقوله بعدَ قليل: «إلىٰ الناس»، يُقال: رَجَعَ فيه إلىٰ فُلان، ولا يُقال: رَجَعَ عنه إلىٰ فُلان.

(٢) «شـرح ديوان الحماسة» للمرزوقي (٢: ٦٩٤-٦٩٥).

(٣) في (ح): «بدلاً من المضاف إليه الفاعل ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾»، وله وجه، فإنَّ قوله: «بقسطهم»، فيه إضافةُ المصدر إلىٰ فاعله، فالمضافُ إليه هو الفاعل، لكنْ إثباتُ الواو أحسن، وفي (ف): «بدلاً من الفاعل ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾»، والمُثبتُ من (ط).

(٤) من قوله: «فيما استحقوا» إلىٰ هنا، سقط من (ف).

[﴿ هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلشَّمْسَ ضِيَآءً وَٱلْقَمَرَ نُورًا وَقَدَّرَهُۥ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُوا۟ عَدَدَ ٱلسِّنِينَ وَٱلْحِسَابَ ۚ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ ذَٰلِكَ إِلَّا بِٱلْحَقِّ ۚ يُفَصِّلُ ٱلْـَٔايَـٰتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾ ٥]

الياءُ في ﴿ضِيَآءً﴾ مُنقَلبةٌ عن واوٍ «ضِوَاء» لكَسْرةِ ما قبلَها، **وقُرِئ: «ضِئَاء» بهَمْزتَينِ بينَهما أَلِفٌ على القَلْب**، بتقديمِ اللامِ على العين، كما قيلَ في عاق: عقا، **والضِّياءُ أقوىٰ مِنَ النُّور.**

الكَفَرةِ فكأنه داءٌ ساقَه إليه سُوءُ اعتِقادِهم وشُؤْمُ أفعالِهم، والآيةُ كالتعليلِ لِقولِه: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾، فإنه لـمَّا كانَ المقصودُ مِنَ الإبداءِ والإعادةِ مُجازاةَ المُكلَّفينَ علىٰ أعمالِهم، كانَ مَرجِعُ الجميعِ إليه لا محالة، ويُؤيِّدُه قراءةُ مَنْ قرأ: «أنه يبدأ» بالفَتْح، أي: لأنه»[١].

قوله: (**وقُرِئ: «ضِئَاء» بهمزتين**): قُنبُل ابن كثير[٢]، قال أبو البقاء: «الياءُ في «ضياء» مُنقَلِبةٌ عن واو، لقولك: ضُوء، والهمزةُ أصل، ويُقرأُ بهَمزتَينِ بينهما ألف، والوجهُ فيه: أن يكونَ أَخَّرَ الياء، وقَدَّمَ الهمزة، فلما وقعتِ الياءُ طَرَفاً بعدَ ألفٍ زائدةٍ قُلِبَتْ همزةً عندَ قوم، وعندَ آخرين قُلِبَتْ ألفاً، ثم قُلِبَتْ الألفُ همزة؛ لِئلَّا تجتمعَ ألفان»[٣].

قوله: (**والضِّياءُ أقوىٰ مِنَ النُّور**): قد سبقَ بيانُه في أوَّلِ البقرة[٤]، قال القاضي: «ما بالذات: ضُوء، وما بالعَرَض: نُور، وقد نبَّهَ سبحانه وتعالىٰ بذلكَ علىٰ أنه خلقَ الشَّمسَ نيِّرةً في ذاتِها، والقَمَرَ نيِّراً بعَرَضِ الاكتِساب»[٥]، قال السَّجاوَنْدي: «﴿جَعَلَ ٱلشَّمْسَ ضِيَآءً﴾ مُضيئةً مَعَ سياسةٍ[٦] قاهِرةٍ للبَصَر، ﴿وَٱلْقَمَرَ نُورًا﴾، أي: ظهوراً بلُطْف».

---

(١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٨٥).

(٢) في رواية القوّاس عنه، كما في «حجة القراءات» ص٣٢٨.

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٥٥).

(٤) (٢: ٢٣٦) في تفسير الآية ١٧ منها.

(٥) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٨٦).

(٦) كذا في (ط) و(ف)، وفي (ح): «مع شائبة».

﴿وَقَدَّرَهُۥ﴾: وقَدَّرَ القَمَر، والمعنىٰ: وقَدَّرَ مَسيرَه ﴿مَنَازِلَ﴾، أو قَدَّرَه ذا مَنازِل، كقوله تعالىٰ: ﴿وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ﴾ [يس: ٣٩]، ﴿وَٱلْحِسَابَ﴾: وحِسابَ الأوقاتِ مِنَ الشُّهُورِ والأيام والليالي، ﴿ذَٰلِكَ﴾ إشارةٌ إلىٰ المذكور، أي: ما خَلَقَه إلا مُلتَبِساً بالحقِّ الذي هو الحِكمةُ البالغة، ولم يخلقه عبثاً. وقُرِئ: «يُفصِّلُ»، بالياء.

[﴿إِنَّ فِي ٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَمَا خَلَقَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَأَيَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَتَّقُونَ﴾ ٦]

خَصَّ المُتقينَ لأنهم يحذرونَ العاقبة، فيدعُوهُمُ الحذرُ إلىٰ النَّظَر والتَّدبُّر.

[﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا وَرَضُوا۟ بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَٱطْمَأَنُّوا۟ بِهَا وَٱلَّذِينَ هُمْ عَنْ ءَايَٰتِنَا غَٰفِلُونَ * أُو۟لَٰٓئِكَ مَأْوَىٰهُمُ ٱلنَّارُ بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾ ٧-٨]

قوله: (﴿وَقَدَّرَهُۥ﴾: وقَدَّرَ القمر): قال مُحيي السُّنَّة: «قيل: تقديرُ المنازلِ يَنصَرِفُ إلىٰ القَمَرِ خاصَّة، لأنَّ بالقمرِ يُعرَفُ انقِضاءُ الشُّهُورِ والسِّنينَ لا بالشمس، ومنازلُ القمر ثمانيةٌ وعشرون، وقيل: يَنصَرِفُ إليهما، واكتفىٰ بذِكرِ أحدِهما عن الآخر، لأنَّ مُقامَ الشمسِ في كُلِّ منزلةٍ ثلاثةَ عشرَ يوماً، فيكونُ انقِضاءُ السَّنةِ مَعَ انقِضائِها»(١).

قوله: (﴿ذَٰلِكَ﴾ إشارةٌ إلىٰ المذكور): قال مُحيي السُّنَّة: «﴿ذَٰلِكَ﴾ ردٌّ إلىٰ الجعْلِ والتقدير»(٢).

وقلت ـ واللهُ أعلم ـ: وفيه إشعارٌ بأنَّ ذلكَ الجعْلَ والتقديرَ مُنحَصِرٌ ومقصورٌ علىٰ الحقِّ الذي هو معرفةُ الله تعالىٰ، ومعرفةُ صِفاتِه، واستِحقاقِه لأنْ يُعبَدَ ولا يُشرَكَ به شيء، والعبادةَ لها أوقاتٌ معلومةٌ وحُسْباناتٌ مُعيَّنة، وأنَّ الفائدةَ مِنَ الجعْلِ والتقديرِ هيَ الـحُسْبانُ المنوطُ به العبادةُ لا غير، قال اللهُ تعالىٰ: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ قُلْ هِىَ مَوَٰقِيتُ لِلنَّاسِ وَٱلْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٨٩].

---

(١) «معالم التنزيل» للبغوي (٤: ١٢١-١٢٢).

(٢) المصدر السابق (٤: ١٢٢).

....

وأنَّ المُتقيَ العالمَ العاملَ مَنْ يَستَدِلُّ بذلكَ علىٰ معرفةِ بارئِهِ ومُنشِئِه؛ لِيُنشِئَ له العبادة، وإليه لَوَّحَ اللهُ تعالىٰ بقوله: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ إلىٰ قوله: ﴿لَأٓيَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ١٦٤]، وهنا(١) بقوله: ﴿إِنَّ فِي ٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ إلىٰ قوله: ﴿لَأٓيَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَتَّقُونَ﴾ [يونس: ٦].

وأنَّ المُنجِّمَ المخذولَ(٢) القائلَ بأنْ لا مَرجِعَ ولا مَعاد، يَشتَغِلُ بما لا يَعنيه، ويَخلُدُ إلىٰ الأرضِ مُتَّبِعاً لهواه، فيَغفُلُ عن تلكَ المعرفةِ والعبادةِ فيَهلِك، وإليه أومَأَ بقولِه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا وَرَضُوا۟ بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَٱطْمَأَنُّوا۟ بِهَا وَٱلَّذِينَ هُمْ عَنْ ءَايَٰتِنَا غَٰفِلُونَ * أُو۟لَٰٓئِكَ مَأْوَىٰهُمُ ٱلنَّارُ بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾، ألا ترىٰ كيفَ ختَمَ الآيةَ بالكَسْبِ والعَمَل، كما استَعقَبَ الآيةَ السابقةَ بقولِه: ﴿لِيَجْزِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ بِٱلْقِسْطِ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ إلىٰ قوله: ﴿بِمَا كَانُوا۟ يَكْفُرُونَ﴾ [يونس: ٤]، ليُعلَمَ أنَّ الكلامَ في المعرفةِ والعبادةِ وما يَتعلَّقُ بهما.

ويُؤيِّدُ هذا التأويلَ ما روينا في «صحيح البخاري» عن قَتادةَ قال: «خَلَقَ اللهُ تعالىٰ هذهِ النُّجُومَ لِثلاث: جَعَلَها زينةً للسَّماء، ورُجُوماً للشياطين، وعلاماتٍ يُهتَدىٰ بها، فمَنْ تأوَّلَ فيها بغيرِ ذلكَ أخطَأَ وأضاعَ نصيبَه وتكلَّفَ بما لا يَعلَم»(٣).

وروىٰ أبو داود(٤) عن ابنِ عبَّاس: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «مَنِ اقتبَسَ باباً مِن عِلمِ النُّجُوم لغيرِ ما ذَكَرَ الله، فقد اقتبَسَ شُعْبةً مِنَ السِّحْر، المُنجِّمُ كاهِن، والكاهِنُ ساحِر، والساحِرُ كافِر».

---

(١) من قوله: «بقوله: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾» إلىٰ هنا، سقط من (ط) و(ح).

(٢) قوله: «المخذول»: لم تُنقَط في (ح)، بينما نُقِطت بنقطة تحت الحاء في (ف)، فتُقرأ: «المجدول»! والمُثبتُ من (ط).

(٣) عَلَّقه البخاري في «صحيحه»، كتاب بَدْء الخلق، باب في النجوم.

(٤) برقم (٣٩٠٥)، وأخرجه أيضاً ابنُ ماجه (٣٧٢٦)، وليس عندهما: «المُنجِّم كاهن...» إلىٰ آخره، والمُؤلِّفُ رحمَه اللهُ تعالىٰ يُخرِّجُ بواسطة «جامع الأصول» لابن الأثير (١١: ٥٧٦)، علىٰ أنَّ ابنَ الأثير بيَّن لفظَ أبي داود، وعزىٰ هذه الرواية لِرَزين.

﴿لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا﴾: لا يَتوقَّعُونَه أصلاً، ولا يُخطِرُونَه ببالِهم؛ لِغَفْلتِهم المُستَوليةِ عليهم، المُذهَلةِ باللَّذَّاتِ وحُبِّ العاجِلِ عن التفطُّنِ للحقائقِ، ....

وفي روايةِ رَزينٍ عن قَتادة[1]: «واللهِ، ما جعَلَ اللهُ في النَّجْمِ حياةَ أحَدٍ ولا رِزقَهُ ولا مَوتَه، وإنما يَفتَرونَ علىٰ الله الكَذِب، ويَتعلَّلُونَ بالنُّجُوم».

قال صاحبُ «الجامع»: «جعَلَ المُنجِّمَ الذي يَتعلَّمُ النُّجُومَ للحُكم بها وعليها، ويَنسُبُ التأثيراتِ مِنَ السعادةِ والشقاوةِ إليها كافراً، نعوذُ باللهِ مِن ذلك، ونسألُه العِصْمةَ في القَوْلِ والعَمَل»[2].

قوله: (﴿لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا﴾: **لا يَتوقَّعُونَه أصلاً**): اعلَم أنَّ الرجاءَ حقيقتُه تَوقُّعُ الخير، ويُستَعمَلُ في معنىٰ الخوفِ مجازاً، قال في «الأساس»: «أرجو مِنَ اللهِ المغفرة، ورَجَوتُ في وَلَدي الرُّشْد، وأتيتُ فُلاناً رَجاءَ أن يُحسِنَ إلي، ومِنَ المجاز: استِعمالُ الرجاءِ في معنىٰ الخوفِ والاكتِراث[3]، يُقال: لَقِيتُ هَوْلاً ما رَجَوتُه وما ارتَجَيتُه».

والوجهُ الأولُ مبنيٌّ علىٰ معنىٰ الاكتِراث، ولهذا زاد: «أصلاً»، وفَسَّرَ «لا يَتوقَّعُونَه» بقوله: «ولا يُخطِرُونَه ببالِهم؛ لِغَفْلتِهم»، والثاني علىٰ حقيقته، ولهذا قال: «لا يَأمُلُونَ حُسْنَ لِقاءِنا»، والثالثُ علىٰ مُجرَّدِ الخوف، ومن ثَمَّ قال: «ولا يخافونَ سُوءَ لِقاءِنا».

قوله: (**ولا يُخطِرُونَه ببالِهم؛ لِغَفْلتِهم**): إيذانٌ بأنَّ قولَه تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ هُمْ عَنْ ءَايَٰتِنَا غَٰفِلُونَ﴾ [يونس: ٧] مِن عَطْفِ الصِّفةِ علىٰ الصِّفة، بمعنىٰ: أنهم الجامِعونَ بينَ عَدَم التَّوقُّع وثُبُوتِ الغَفْلة، وأنَّ كُلَّ واحدةٍ مِن هاتَينِ الصِّفتَينِ مُستَقِلَّةٌ فيهم مُستَقِرَّةٌ بهم مُمَيِّزةٌ لِذواتِهم، ولـمَّا صَحَّ أن تكونَ الثانيةُ سبباً في الأولىٰ[4]، قال: «ولا يُخطِرُونَه ببالِهم؛ لِغَفْلتِهم»، فوَكَلَ التَّرتُّبَ إلىٰ ذِهنِ الذكيّ.

---

(١) بل عن الربيع، كما في «جامع الأصول» (٤: ٢٩) و(١١: ٥٨٠).

(٢) «جامع الأصول» لابن الأثير (١١: ٥٨١).

(٣) قوله: «والاكتراث»: تحرَّف في (ح) إلىٰ: «والأكثرون»، وسقط من (ف)، وأثبتُّه من (ط)، وهو المُوافقُ لِـمَا في «أساس البلاغة»، مادة (رجو).

(٤) أي: الغفلةُ سببٌ في عَدَم الرجاء.

أو لا يُؤمِّلُونَ حُسْنَ لِقائِنا كما يُؤمِّلُه السُّعَداء، أو لا يخافونَ سُوءَ لِقائِنا الذي يجبُ أن يُخاف، ﴿وَرَضُوا۟ بِٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا﴾ مِنَ الآخِرة، وآثَـرُوا القليلَ الفاني علىٰ الكثيرِ الباقي، كقوله تعالىٰ: ﴿أَرَضِيتُم بِٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا مِنَ ٱلۡـَٔاخِرَةِ﴾ [التوبة: ٣٨]، ﴿وَٱطۡمَأَنُّوا۟ بِهَا﴾ أي: وسَكَنُوا فيها سُكُونَ مَنْ لا يزعج عنها، فـبَنَوا شديداً، وأمَّلُوا بعيداً.

[﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ يَهۡدِيهِمۡ رَبُّهُم بِإِيمَـٰنِهِمۡۖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهِمُ ٱلۡأَنۡهَـٰرُ فِي جَنَّـٰتِ ٱلنَّعِيمِ * دَعۡوَىٰهُمۡ فِيهَا سُبۡحَـٰنَكَ ٱللَّهُمَّ وَتَحِيَّتُهُمۡ فِيهَا سَلَـٰمٞۚ وَءَاخِرُ دَعۡوَىٰهُمۡ أَنِ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَـٰلَمِينَ﴾ ٩-١٠]

﴿يَهۡدِيهِمۡ رَبُّهُم بِإِيمَـٰنِهِمۡ﴾: يُسَدِّدُهم بسَبَبِ إيمانهم للاستِقامةِ علىٰ سُلُوكِ السَّبيلِ المُؤدِّي إلىٰ الثواب، **ولذلكَ جَعَلَ** ﴿تَجۡرِي مِن تَحۡتِهِمُ ٱلۡأَنۡهَـٰرُ﴾ بياناً له وتفسيراً، لأنَّ التمسُّكَ بسَبَبِ السَّعادةِ كالوُصُولِ إليها.

قال القاضي: «يجوزُ أن يكونَ العطفُ لِتغايُرِ الفريقَين، والمُرادُ بالأوَّلِينَ مَنْ أنكَرَ البعث، ولم يُرِدِ الحياةَ الدُّنيا، وبالآخرين مَنْ ألهاهُ حُبُّ العاجِلِ عنِ التأمُّلِ في الآجِلِ والإعدادِ له»(١).

قوله: (**يُسَدِّدُهم**)، **الأساس**: «سَدَّ الرجلُ يَسِدُّ: صار سَدِيداً، وسَدَّ قَولُه وأمرُه يَسَدُّ، وأمرُه سَديد، وتَسَدَّد علىٰ الرمي: استقام، وسَدَّدَ السَّهمَ نحوَه».

قوله: (**ولذلـك جَعَلَ** ﴿تَجۡرِي مِن تَحۡتِهِمُ ٱلۡأَنۡهَـٰرُ﴾ **بيانـاً لـه**)، أي: ولأجـلِ أنّ معنىٰ ﴿يَهۡدِيهِمۡ رَبُّهُم بِإِيمَـٰنِهِمۡ﴾: «يُسَدِّدُهم بسَبَبِ إيمانِهم للاستِقامةِ علىٰ سُلوكِ السبيلِ المُؤدِّي إلىٰ الثواب»، جَعَلَ ﴿تَجۡرِي مِن تَحۡتِهِمُ ٱلۡأَنۡهَـٰرُ﴾ بياناً له، لأن ما يُؤدِّي إلىٰ الثوابِ كأنه نفسُ الثواب تنزيلاً للسَّبَبِ منزلةَ الـمُسبَّب، وذلـك أنّ في إيقاع ﴿يَهۡدِيهِمۡ رَبُّهُم بِإِيمَـٰنِهِمۡ﴾ خبراً لقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ﴾، وهو عَينُ الهداية، الدلالةَ علىٰ الثوابِ والاستِقامةِ والمزيدِ منها، قال تعالىٰ: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَزَادَتۡهُمۡ إِيمَـٰنٗا﴾ [التوبة: ١٢٤]، ولم تكنِ الهدايةُ بهذه المثابةِ إلا أن تكونَ مُوجِبةً للثواب ومُستَحقّةً للأجرِ عندَهم، ولذلك قال: «لأن

---

(١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٨٦).

ويجوزُ أن يُريد: يهديهم في الآخِرةِ بنُورِ إيمانِهم إلىٰ طريقِ الجنة، كقوله تعالىٰ: ﴿يَوْمَ تَرَى ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ يَسْعَىٰ نُورُهُم بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَٰنِهِم﴾ [الحديد: ١٢].

ومنه الحديث: «إنَّ المُؤمِنَ إذا خَرَجَ مِن قَبرِهِ صُوِّرَ له عَمَلُه في صُورةٍ حَسَنة، فيقولُ له: أنا عَمَلُك، فيكونُ له نُوراً وقائداً إلىٰ الجنَّة، وأما الكافرُ إذا خَرَجَ مِن قَبرِهِ صُوِّرَ له عَمَلُه في صُورةٍ سَيِّئة، فيقولُ له: أنا عَمَلُك، فيَنطَلِقُ به حتىٰ يُدخِلَه النار».

فإن قلتَ: فلقد دلَّت هذهِ الآيةُ علىٰ أنَّ الإيمانَ الذي يَستَحِقُّ به العبدُ الهِدايةَ والتوفيقَ والنُّورَ يومَ القيامة: هو إيمانٌ مُقيَّد، وهو الإيمانُ المقرونُ بالعملِ الصالح، والإيمانُ الذي لم يكن مقروناً بالعملِ الصالحِ فصاحبُه لا توفيقَ له ولا نور. ....

التمسُّكَ بسَبَبِ السعادةِ كالوصولِ إليها»، [فالهدايةُ] علىٰ هذا التفسيرِ عبارةٌ عن الدلالةِ المُوصِلةِ إلىٰ البغية، وسبيلُ هذا البيانِ سبيلُ البَدَلِ في قوله تعالىٰ: ﴿ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْكَبِيرُ * جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾ [فاطر: ٣٢-٣٣]، قال[١]: «جَعَلَ ﴿جَنَّٰتُ عَدْنٍ﴾ بَدَلاً من ﴿ٱلْفَضْلُ ٱلْكَبِيرُ﴾ الذي هو السَّبْقُ بالخيرات، لأن السَّبْقَ لـمّا كان السَّبَقَ في نَيْل الثواب نُزِّلَ منزلةَ السَّبَب، كأنه الثواب، فأُبدِلَتْ عنه ﴿جَنَّٰتُ عَدْنٍ﴾»[٢].

قوله: (يهديهم في الآخِرةِ بنُورِ إيمانهم إلىٰ طريقِ الجنَّة): فعلىٰ هذا الهدايةُ مُجرَّدُ الدَّلالة، وقال أبو البقاء: «﴿تَجْرِي مِن تَحْتِهِمُ﴾ يجوزُ أن يكونَ مُستَأنفاً، وأن يكونَ حالاً مِن ضَميرِ المفعولِ في ﴿يَهْدِيهِمْ﴾[٣]، والمعنىٰ: يهديهم في الجنَّةِ إلىٰ مُراداتِهم في هذهِ الحال»[٤]، وقال القاضي: «يجوزُ أن يكونَ خبراً ثانياً»[٥].

(١) أي: الزمخشري؛ في تفسير الآية المذكورة من سورة فاطر (١٢: ٦٥٥).
(٢) هذه الفِقرة لم ترد في (ح) و(ف)، وأثبتُّها من (ط).
(٣) من قوله: «إلىٰ طريق الجنة» إلىٰ هنا، سقط من (ح).
(٤) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٦٦).
(٥) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٨٧).

قلتُ: الأمرُ كذلك، ألا ترىٰ كيفَ أوقَعَ الصِّلةَ مجموعاً فيها بينَ الإيمانِ والعمل، كأنه قال: إنَّ الذينَ جَمَعُوا بينَ الإيمانِ والعملِ الصالح، ....

قوله: (**ألا ترىٰ كيفَ أوقَعَ الصِّلَةَ مجموعاً فيها بينَ الإيمانِ والعَمَل**): اعلَم أنَّ مِن خَواصِّ «الذي» إيقاعَ صِلَتِهِ عِلّةً لخبره، قال صاحبُ «المفتاح»: «أو أن تُومِئَ بذلكَ ـ أي: بالإتيانِ بالموصول ـ إلىٰ وَجْهِ بناءِ الخبر الذي تبنيه عليه، فتقول: الذينَ آمنوا وعَمِلُوا الصَّالِحاتِ لهم جَنَّاتُ النَّعيم»[1]، وإذا كانَ كذلكَ كانَ مجموعُ الصِّلةِ عِلّةً لكَوْنِهِ تعالىٰ يهديهم، ومن انتِفاءِ فَرْدٍ مِن أفرادِ المجموعِ يَنتَفي حُكمُ التعليل.

فإن قلتَ: فإذا حَصَلَ التعليلُ مِن بناءِ الخبر علىٰ الموصولِ وصِلَتِهِ ـ كما ذَكَر ـ، فأيُّ فائدةٍ في ذِكرِ تعليلٍ آخر، وهو ﴿بِإِيمَٰنِهِمۡ﴾؟ قلتُ: الظاهرُ أن يُحمَلَ بناءُ الخبر علىٰ الموصولِ[2] علىٰ تحقيقِ الخبر، كقوله:

إنَّ التـي ضَـرَبَتْ بَيْتـاً مُهـاجِرةً ... بكُوفةِ الـجُنْدِ غَالَتْ وُدَّها غُولُ[3]

فتبقىٰ الباءُ مُخلِّصةً للتعليل، فيَحصُلُ التحقيقُ مَعَ التعليل، ويُؤذِنُ[4] بأنَّ الإيمانَ الموصوفَ له أثرٌ عظيمٌ في تحصيل البُغْية، قال القاضي: «ومفهومُ الترتيبِ، وإنْ دلَّ علىٰ أنَّ سَبَبَ الهِدايةِ

---

(١) «مفتاح العلوم» للسكاكي ص٧٩.

(٢) من قوله: «وصلته» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

(٣) البيتُ لِعَبْدة بن الطبيب، كما في «المُفضَّليات» ص١٣٦.

والغُولُ: كُلُّ ما أهلَكَ الإنسان، وكُلُّ ما أذهَبَ عَقْلَه ـ كما في «لسان العرب» لابن منظور، مادة (غول) ـ، فالمرادُ بقوله: «غالت وُدَّها غُولُ»، أي: أزالَ وُدَّها وأذهَبَه ما أزالَه وأذهَبَه.

قال العلامةُ سعدُ الدين التفتازاني رحمَه اللهُ تعالىٰ في «مختصر المعاني» ص٧٤: «في ضَرْبِ البيتِ بكوفة، والمُهاجَرةِ إليها: إيماءٌ إلىٰ أنَّ طريقَ بناءِ الخبر مما يُنبِئُ عن زوالِ المَحَبَّة وانقطاعِ المودَّة، ثم إنه يُحقِّقُ زوالَ المودَّة ويُقرِّرُه حتىٰ كأنه بُرهانٌ عليه، وهذا معنىٰ تحقيق الخبر».

(٤) كذا في (ط) و(ح)، وفي (ف): «ويؤثر».

....

هو الإيمانُ والعَمَلُ الصالِح، لكنْ دلَّ منطوقُ قوله: ﴿بِإِيمَٰنِهِمْ﴾ علىٰ استِقلالِ الإيمانِ بالسَّبَبيَّة، وأنَّ العَمَلَ الصالِحَ كالتتمَّةِ والرَّديفِ له»[١].

وقلت: الحقُّ أنَّ الضَّميرَ في ﴿يَهْدِيهِمْ﴾ وفي ﴿إِيمَٰنِهِمْ﴾، راجعٌ إلىٰ الموصولِ مَعَ صِلَتِه، والصِّلةُ مُشتَمِلةٌ علىٰ المعنيَين، وتخصيصُ أحدِهما بالذِّكرِ لإنافتِه وشَرَفِه، لا أنَّ مُجَرَّدَ الإيمانِ كافٍ في السَّبَبيَّة، ولأنَّ مذهبَ السَّلَفِ الصالِحِ علىٰ أنَّ الأعمالَ داخِلةٌ في الإيمان، وروينا في «سنن ابن ماجه»[٢] عن عليٍّ رضيَ اللهُ عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: «الإيمانُ معرفةٌ بالقلب، وقولٌ باللسان، وعَمَلٌ بالأركان».

وفي[٣] «شرح السُّنَّة»: «أنَّ الصحابةَ والتابعينَ ومَنْ بعدَهم مِن عُلماءِ السُّنَّةِ اتَّفَقَتْ علىٰ أنَّ الأعمالَ مِنَ الإيمان، قالوا: إنَّ الإيمانَ قولٌ وعَمَلٌ وعَقْد، يَزيدُ بالطاعة ويَنقُصُ بالمعصية»[٤]، وأيَّدَهُ بالآياتِ والأخبار، وقد سبقَ الكلامُ فيه مُستَقصىً في الأنفال[٥].

علىٰ أنَّ المقامَ مقامُ مدح، ولا شَكَّ أنَّ مُجَرَّدَ التصديقِ لا مدحَ فيه، وأنَّ الكَلِمَ الطَّيِّبَ إنما يَرفَعُهُ العملُ الصالِح، كأنه قيل: إنَّ الذينَ آمنوا وعَمِلُوا الصالِحاتِ يَرفَعُ اللهُ منزلتَهم إلىٰ مَباغيهم[٦] بسببِ إيمانِهم المُعتبَرِ المُحلَّىٰ بالعملِ الصالِح.

---

(١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٨٧).

(٢) برقم (٦٥)، وضَعَّفَه البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٢٢). وانظر: «تنزيه الشريعة المرفوعة» لابن عرَّاق (١: ١٥١).

(٣) من قوله: «سنن ابن ماجه عن علي» إلىٰ هنا، سقط من (ط).

(٤) «شرح السنة» للبغوي (١: ٣٨-٣٩).

(٥) ص١٥ في تفسير الآية ٢ منها.

(٦) أي: مطالبهم وحاجاتهم، قال ابنُ منظور في «لسان العرب»، مادة (بغا): «البِغْيةُ والبُغْيَة: الحاجة، والبَغِيَّة: الطِّلبة، والبِغْيةُ والبُغْيةُ والبَغِيَّة: ما ابتُغِيَ».

ثم قال: ﴿بِإِيمَـٰنِهِمْ﴾، أي: بإيمانهم هذا المضمومِ إليه العَمَلُ الصالح، وهو بَيِّنٌ واضحٌ لا شُبهةَ فيه.

روينا في «مُسنَد أحمد بن حنبل»[1] عن أبي ذرٍّ وأبي الدَّرْداء: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «إني لأعرفُ أُمتي يومَ القِيامةِ مِن بينِ سائرِ الأُمَم بسِيماهُم في وُجُوهِهم مِن أثرِ السُّجُود، وأعرِفُهم بنُورِهِم يَسعَىٰ بينَ أيديهم»، وفي روايةٍ[2] قال: «هم غُرٌّ مُحجَّلُونَ مِن أثرِ الوضوء، ليسَ كذلكَ أحَدٌ غيرُهم».

وأما خِلافُ الأُصوليِّين فمشهورٌ لا حاجةَ إلىٰ عَرْضِه[3].

ومقامُ المَدْحِ لا يَدُلُّ علىٰ ما أورَدَهُ صاحبُ «الانتصاف» مِن أنه يَلزَمُ أنَّ المُؤمِنَ إذا لم يَعمَل صالحاً مُخلَّدٌ في النار، وقال: «إنه تعالىٰ جَعَلَ سَبَبَ الهِدايةِ إلىٰ الجنَّةِ مُطلَقَ الإيمان، فقال: ﴿يَهْدِيهِمْ رَبُّهُم بِإِيمَـٰنِهِمْ﴾، وقوله[4]: «إنَّ المُرادَ إضافةُ العَمَلِ إلىٰ الإيمان» لا تَنتَهِضُ به الدَّعوىٰ، وشُبْهتُه أنَّ الإيمانَ الذي جُعِلَ سَبَباً مُقيَّدٌ بالأعمالِ الصالحة، فيُقيَّدُ به الثاني[5]، وهو ممنوع، فإنَّ الضَّميرَ يعودُ إلىٰ الذَّواتِ لا باعتِبارِ الصِّفات»[6].

وقلت: قد ذكرنا أنّ هذا مما يأباه اللفظ.

قوله: (**ثم قال:** ﴿بِإِيمَـٰنِهِمْ﴾): يعني: أنَّ الإضافةَ بَدَلٌ مِن لام التعريف، كقولِهِ تعالىٰ حِكايةً عن زكريَّا عليه السَّلام: ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤]، أي: رأسي، أو أنَّ الإيمانَ إذا قُرِنَ بالعَمَلِ أُريدَ مُجرَّدُ التصديق، وإذا جُرِّدَ عنه أُريدَ به المجموع.

---

(١) برقم (٢١٧٤٠).
(٢) أخرجها أيضاً أحمدُ في «مسنده» (٢١٧٣٧).
(٣) في (ط): «إلىٰ تعريفه»، والمعنىٰ واحد.
(٤) أي: قول الزمخشري، والكلامُ ما زال لابن المُنيِّر في «الانتصاف».
(٥) توضيحُه ـ كما هو لفظُ ابن المُنيِّر في «الانتصاف» ـ: «شُبْهتُه أنَّ الإيمانَ المجعولَ سبباً مُضافٌ إلىٰ ضمير الصالحين، فلَزِمَ أخذُ الصَّلاحِ قَيْداً في التَّسَبُّب»، يعني: أنَّ «الإيمان» في قوله: ﴿بِإِيمَـٰنِهِمْ﴾ مُضافٌ إلىٰ الضمير «هم»، وهو يعودُ إلىٰ ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ﴾ المذكورينَ في أوَّلِ الآية.
(٦) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ٢٢٦) بحاشية «الكشَّاف».

﴿دَعْوَىٰهُمْ﴾: دُعاؤُهم، لأنَّ ﴿ٱللَّهُمَّ﴾ نداءٌ لله، ومعناه: اللهُمَّ إنَّا نُسَبِّحُك، كقولِ القانِتِ في دُعاءِ القُنوت: «اللهُمَّ إياكَ نَعبُد، ولكَ نُصَلِّي ونَسجُد»، ويجوزُ أن يُرادَ بالدُّعاء: العبادة، ﴿وَأَعۡتَزِلُكُمۡ وَمَا تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [مريم: ٤٨]، علىٰ معنىٰ: أنْ لا تكليفَ في الجنَّةِ ولا عِبادة، وما عبادتُـهم إلا أن يُسَبِّحوا اللهَ ويَحمَدُوه، وذلكَ ليسَ بعبادة، إنما يُلهَمُونَه، فيَنطِقُونَ به تلذُّذاً بلا كُلْفة، كقوله تعالىٰ: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمۡ عِندَ ٱلۡبَيۡتِ إِلَّا مُكَآءً وَتَصۡدِيَةً﴾ [الأنفال: ٣٥].

﴿وَءَاخِرُ دَعۡوَىٰهُمۡ﴾: وخاتمةُ دُعائِهم الذي هو التسبيحُ ﴿أَنِ﴾ يقولوا: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾، ومعنىٰ ﴿وَتَحِيَّتُهُمۡ فِيهَا سَلَٰمٌ﴾: أنَّ بعضَهم يُحيِّي بعضاً بالسَّلام، ...

قوله: (اللهُمَّ إياكَ نَعبُد، ولَكَ نُصَلِّي ونَسجُد): قال صاحبُ «الروضة» في «الأذكار»[1]: «قال أصحابُـنا: وإن قَنَتَ بمـا جاءَ عن عُمَـرَ بنِ الخطَّابِ رضيَ اللهُ عنهما [كان حَسَناً، وهو]: اللهُمَّ إنا نَستَعينُكَ ونَستَغفِرُكَ ولا نكفُرُك، ونُؤمِنُ بك، ونَخلَعُ ونَتـرُكُ مَنْ يَفجُرُك، اللهُمَّ إياكَ نَعبُد، ولَكَ نُصَلِّي ونَسجُد، وإليكَ نَسعَىٰ ونَحفِد، نَرجُو رَحمتَكَ ونَخشَىٰ عذابَك، إنَّ عذابَكَ الجِدَّ بالكُفَّارِ مُلحِق»[2].

قوله: (وخاتمةُ دُعائِهم الذي هو التسبيحُ ﴿أَنِ﴾ يقولوا: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾): قال القاضي: «ولَعَلَّ المعنىٰ: أنهم إذا دَخَلُوا الجنَّـةَ وعاينُوا عَظَمةَ الله وكِبرياءَه مجَّدوهُ ونَعتُوهُ بنُعُوتِ الجلال، ثم حَيَّاهُمُ الملائكةُ بالسَّلامةِ مِنَ الآفات، والفَوْزِ بأصنافِ الكرامات، فحَمِدُوهُ وأثنَوْا عليه بصِفاتِ الإكرام»[3].

---

(١) أي: قال الإمامُ النوويُّ رحمه الله تعالىٰ ـ وهو صاحبُ «روضة الطالبين» ـ في كتاب «الأذكار».

(٢) «الأذكار» للنووي ص٥٨. وما بين الحاصرتين استدركته منه.

وقُنوتُ عُمَرَ هذا: أخرجه عبدُ الرزاق في «مُصنَّفه» (٤٩٦٨) و(٤٩٦٩) و(٤٩٧٨)، وابنُ أبي شيبة في «مُصنَّفه» (٧١٠٠) و(٧١٠١) و(٧١٠٤) و(٧١٠٥) و(٣٠٣٣٢) و(٣٠٣٣٢) و(٣٠٣٣٤) و(٣٠٣٣٧)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١: ٢٤٩)، والبيهقي في «السنن الكبرىٰ» (٢: ٢١٠ و٢١١).

(٣) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٨٧).

....

وقلت: ولَعَلَّ الظاهرَ هو أن يُضافَ السَّلامُ إلىٰ الله عَزَّ وجَلَّ إكراماً لأهلِ الجنة، كما ذكرَ الـمُصنِّفُ في الوَجْهِ الأخير، ويَنصُرُه قولُه تعالىٰ في سورةِ يس: ﴿سَلَٰمٌ قَوۡلٗا مِّن رَّبّٖ رَّحِيمٖ﴾ [يس: ٥٨]، «أي: يُسَلِّمُ عليهم بغيرِ واسِطةٍ مُبالغةً في تعظيمهم، وذلكَ مُتَمَنَّاهُم»[١]، كذا فَسَّرَهُ المُصنِّف.

وهذا يَدُلُّ علىٰ أنه يحصلُ للمُؤمنينَ بعدَ نعيمهم في الجنَّةِ ثلاثةُ أنواع من الكرامة:

وَسَطُها: ﴿سَلَٰمٌ قَوۡلٗا مِّن رَّبّٖ رَّحِيمٖ﴾.

وأوَّلُها: ما يَقُولُونَ عندَ مُشاهَدَتِها: ﴿سُبۡحَٰنَكَ ٱللَّهُمَّ﴾، وهيَ سُطوعُ نُورِ الجمالِ مِن وراءِ حِجابِ الجلال، وما أفخَمَ شأنِ اقترانِ ﴿ٱللَّهُمَّ﴾ بـ﴿سُبۡحَٰنَكَ﴾ في هذا المقام، كأنهم لـمَّا رأوا أشِعّةَ تلكَ الأنوارِ لم يَتَمالَكُوا أن لا يرفَعُوا أصواتَهم به.

وآخِرُها: أجلُّ منهما، ولذلكَ خَتَمُوا الدُّعاءَ عندَ رُؤيتها بـ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾، وما هيَ إلا نِعمةُ الرُّؤيـةِ التي كُلُّ نِعمةٍ دونَـها.

فكانتِ الكرامةُ الأولىٰ كالتميهدِ للثالثة[٢]، وما أشَدَّ طِباقاً لهذا التأويل ما روينا عن ابنِ ماجَهْ[٣] عن جابر، عن النَّبيِّ ﷺ: «بيْنا أهلُ الجنَّةِ في نعيمِهم إذ سَطَعَ لهم نُور، فرَفَعُوا رُؤُوسَهُم، فإذا الرَّبُّ[٤] قد أشـرَفَ عليهم مِن فَوْقِهم، فقال: السَّلامُ عليكُم يا أهلَ الجنَّة، قال: وذلكَ قولُه تعالىٰ: ﴿سَلَٰمٌ قَوۡلٗا مِّن رَّبّٖ رَّحِيمٖ﴾ [يس: ٥٨]، قال: فيَنظُرُ إليهم ويَنظُرُونَ إليه،

---

(١) في (ح): «ولذلكَ هَنَّـأهُم»، والمُثبَت من (ط) و(ف)، وهو المُوافقُ لِـما في «الكشَّاف».

(٢) في (ف): «للثانية»، والمُثبَت من (ط) و(ح)، وهو الصحيح.

(٣) برقم (١٨٤)، وضعَّفه البوصيريُّ في «مصباح الزجاجة» (٦٧).

قلت: فيه ألفاظٌ مُشكِلة، كقوله: «من فوقهم»، وقوله: «حتىٰ يَحتَجِبَ عنهم»، ومع ذلك فتأويلُها ـ علىٰ فَرَضِ ثُبُوتها ـ مُتيسِّـر.

(٤) تحرَّف في (ح) إلىٰ «التراب»!

وقيل: هيَ تحيةُ الملائكةِ إياهم؛ إضافةً للمَصدَرِ إلىٰ المفعول، وقيل: تحيةُ الله لهم، و«أنْ» هيَ المُخفَّفةُ مِنَ الثقيلة، وأصلُه: أنه الحمدُ لله، علىٰ أنَّ الضَّميرَ للشأن، كقوله:

أنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَـحْفَىٰ ويَنتَعِلُ

فلا يَلتَفِتُونَ إلىٰ شيءٍ مِنَ النَّعيم ما داموا يَنظُرُونَ إليه، حتىٰ يَحتَجِبَ عنهم، ويبقىٰ نُورُه». والله يقولُ الحقَّ وهو يهدي السَّبيل[1].

قوله: (**أنْ هالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحفَىٰ ويَنتَعِلُ**): صَدْرُه:

في فِتْيةٍ كسُيُوفِ الهِندِ قد عَلِمُوا[2]

«كسُيُوفِ الهِند»: أي: تَبـرُقُ أساريرُ جَبْهتِهم كالسُّيُوف، خَفَّفَ «أنْ» المفتوحة، وأضمَرَ اسمَها، وهو ضميرُ الشأن، «مَنْ يَحفَىٰ»: كِنايةٌ عن الفقير، كما أنَّ «مَنْ يَنتَعِلُ» كِنايةٌ[3] عن الغني، يقولُ: قد عَلِمَ هؤلاءِ الفِتيانِ أنَّ الهلاكَ يَعُمُّ الناسَ فقيـرَهُم وغنيَّهم، وهم يَتَبادرونَ إلىٰ اللَّذَّاتِ قبلَ أن يُحال بينَهم وبينَها.

والشِّعرُ للأعشىٰ، وهو مُحرَّف، وفي «ديوانه»[4]:

.... قــد عَلِمُــوا   أنْ ليسَ يَدفَعُ عن ذي الحِيلةِ الحِيَلُ

---

(١) في (ح): «ويبقىٰ نورُ الله سبحانه وتعالىٰ»، دون قوله: «والله يقول الحق...»، والمُثبَت من (ط) و(ف)، وآثرتُه لأنَّ لفظَ الحديث عند ابن ماجه: «ويبقىٰ نورُه».

(٢) كذا ذكره سيبويه في «الكتاب» (٢: ١٣٧) و(٣: ٧٤ و١٦٤) ـ ونَسَبَه للأعشىٰ ـ، والمُبرِّدُ في «المقتضب» (٣: ٩)، والزمخشريُّ في «المُفصَّل» ص٢٩٨، وغيرُهم مِنَ النَّحْويِّين. وسيأتي مزيدُ كلامٍ عليه عند المُؤلِّفِ رحمه الله تعالىٰ.

(٣) في (ط) و(ف): «عبارة»، والمُثبَت من (ح).

(٤) «ديوان الأعشىٰ» ص١٤٧، ومُرادُ المُؤلِّفُ رحمه الله تعالىٰ من قوله: «إنه مُحرَّف»: أنه مُلفَّقٌ من بيتَين، مع تغيير بعضِ الألفاظ.

وقُرِئ: «أنَّ الحمدَ لله» بالتشديدِ ونَصْبِ «الحمد».

[﴿وَلَوْ يُعَجِّلُ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ ٱلشَّرَّ ٱسْتِعْجَالَهُم بِٱلْخَيْرِ لَقُضِىَ إِلَيْهِمْ أَجَلُهُمْ فَنَذَرُ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا فِى طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ ١١]

أصلُه: ﴿وَلَوْ يُعَجِّلُ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ ٱلشَّرَّ﴾ تَعْجيلَه لهمُ الخير، ....

وقَبْلَه:

أنّا بُرِئنا[١] حُفـاةً لا نِعـالَ لنـا　　أنّـا كذلكَ قد نَحفَـىٰ ونَنتَعِـلُ

قوله: (وقُرِئ: «أنَّ الحمدَ لله»): قال ابنُ جِنِّي: «قرأها ابنُ مُحيصِن، وهي تدلُّ علىٰ أنَّ قِراءةَ الجماعة: ﴿أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾: «أنْ» فيها مُخفَّفة، بمنزلةِ قولِ الأعشىٰ: «أنْ هالِكٌ»[٢] البيت، ولا يجوزُ أن تكونَ زائدة، كقوله:

ويَوْمـاً تُوافِينـا بوَجْـهٍ مُقسَّـمٍ　　كأنْ ظَبْيـةٍ تَعْطُو إلىٰ وَارِقِ السَّلَمْ[٣]

أي: كظَبْية»[٤].

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وكتب فوقها في (ح): «أي: خُلقنا»، وفي «ديوان الأعشىٰ»: «إمّا تَـرَيْنا».

(٢) ذكره ابنُ جِنِّي بتمامه، علىٰ نَحْوِ ما ذكره سيبويه والزمخشري، لا كما في «الديوان»، ولذا اختَصَرَه المُؤلِّف.

(٣) انظر: «الأصمعيات» ص١٥٧، وعزاهُ إلىٰ عَلْباءِ بنِ أرقم، أما ابنُ منظور فنَقَلَ في «لسان العرب»، مادة (قسم)، أنه لباعِثِ بنِ صُرَيم اليَشكُري، ثم رَجَّحَ أنه لكعبِ بنِ أرقَمَ اليَشكُري، ونَقَلَ في «اللسان» أيضاً، مادة (أنن): أنه يُروىٰ بنَصْبِ «ظَبْية» وجَرِّها ورَفعِها، قال: «فمَن نَصَبَ أرادَ: كأنَّ ظَبْيَةً، فخَفَّفَ وأعمَلَ، ومَن خَفَضَ أرادَ: كظَبْيةٍ، ومَن رَفَعَ أَرادَ: كأنها ظَبْيةٌ، فخَفَّفَ وأعمَلَ». وانظر: «شـرح شذور الذهب» لابن هشام ص٢٨٤، و«شـرح قَطْر النَّدىٰ» له ص٢١٨، و«حاشية الصَّبَّان علىٰ شـرح الأُشمُوني علىٰ الألفية» (١: ٤٣٢-٤٣٣).

والبيت سيأتي عند الزمخشري في تفسير الآية ٨ من سورة الجاثية (١٤: ٢٤٠)، وسيتكلم المؤلفُ رحمه الله تعالىٰ هناك في شرحه وإعرابه.

(٤) «المحتسب» لابن جني (١: ٣٠٨).

فوَضَعَ ﴿ٱسۡتِعۡجَالَهُم بِٱلۡخَيۡرِ﴾ مَوضِعَ «تَعْجيلَه لهم الخير» **إشعاراً بسرعةِ إجابتِهِ لهم وإسعافِهِ بطِلْبَتِهِم**، كأنَّ استِعجالَهم بالخير تعجيلٌ له، والمُرادُ أهلُ مَكَّةَ وقولُهم: ﴿فَأَمۡطِرۡ عَلَيۡنَا حِجَارَةٗ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [الأنفال: ٣٢]، يعني: ولو عَجَّلْنا لهمُ الشَّرَّ الذي دَعَوا به، كما نُعجِّلُ الخير ونُجيبُهم إليه، ﴿لَقُضِيَ إِلَيۡهِمۡ أَجَلُهُمۡ﴾: لأُميتُوا وأُهلِكُوا.

وقُرِئَ: «لَقَضَىٰ إليهم أجَلَهُم» علىٰ البناءِ للفاعل، وهو اللهُ عَزَّ وجَلَّ، وتَنصُرُه قِراءةُ عبد الله: «لَقَضَيْنا إليهم أجَلَهم».

قوله: (**إشعاراً بسُرعةِ إجابتِهِ لهم**)، **الانتصاف**: «هذا مِن بَديع القُرآن، لا ترىٰ العُدولَ مِن لفظٍ إلىٰ آخَرَ إلا لمعنىً، والنَّحْويُّ يقولُ في ﴿أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا﴾ [نوح: ١٧]: إنه أجرىٰ المصدرَ علىٰ غير فِعلِه، وهذا المصدرُ لِفعلٍ دلَّ عليه هذا الفِعْل، كأنه قال: «فنَبتُّم نباتاً»، وله فائدةٌ في التحقيق وراءَ هذا، وهو التنبيهُ علىٰ تحتُّم القُدْرةِ وسُرعةِ نفاذِ حُكمِها، حتىٰ كأنَّ إنباتَ الله نفسُ النَّبات، فقُرِنَ أحدُهما بالآخَر»[1].

وقلت: كان أصلُ الكلام: «ولو يُعجِّلُ اللهُ للناسِ الشرَّ تعجيله»، ثم وَضَعَ مَوضِعَه «الاستعجال»، ثم نُسِبَ إليهم، فقيل: ﴿ٱسۡتِعۡجَالَهُم بِٱلۡخَيۡرِ﴾؛ لأنَّ المُرادَ أنَّ رحمتَه سَبقَتْ غَضَبَه، فأُريدَ مزيدُ المُبالَغة، وذلكَ أنَّ استِعجالَهم الخيرَ أسرَعُ مِن تعجيلِ الله لهمُ الخير، فإنَّ الإنسانَ خُلِقَ عَجُولاً، إذا سَمِعَ بخيرٍ لا يَثبُتُ علىٰ شيءٍ حتىٰ يُسرِعَ إليه، واللهُ صَبُورٌ حَليم؛ يُؤخِّرُ للمَصالِح الجَمَّة التي لا يهتَدي إليها عقْلُ الإنسان، ومَعَ ذلكَ يُسعِفُ بطَلِبَتِهم ويُسرِعُ بإجابتِهم.

فإن قلتَ: كيفَ اتِّصالُ هذهِ الآيةِ بما قبلَها؟ قلتُ ـ واللهُ أعلم ـ: إنه تعالىٰ لـمّا افتتَحَ السُّورةَ بقوله: ﴿الٓرۚ تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡحَكِيمِ﴾، وذكرَ تعَجُّبَ قُريشٍ عن إرسالِهِ صلواتُ الله عليه، واختِصاصِه بالنُّبوَّةِ دونهم، وقولِهم تَعنُّتاً وعِناداً: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٞ مُّبِينٌ﴾ [يونس: ٢]؛ طَعْناً في كلامِهِ المجيد، آذنَ بذلكَ أنَّ هذهِ السُّورةَ الشريفةَ مُحتَويةٌ علىٰ بيانِ تكذيبِ قُريشٍ رسولَ الله ﷺ، وإيذائِهم له، وطَعْنِهم فيه، ومُشتَمِلةٌ علىٰ بيانِ الآياتِ الدالَّةِ علىٰ عَظَمةِ الله تعالىٰ وكِبرياءِ شأنِه؛

---

(١) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ٣٢٧) بحاشية «الكشّاف».

فإن قلتَ: فكيفَ اتَّصلَ به قولُه: ﴿فَنَذَرُ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا فِى طُغْيَـٰنِهِمْ﴾، وما معناه؟ قلتُ: قولُه: ﴿وَلَوْ يُعَجِّلُ ٱللَّهُ﴾ مُتضمِّنٌ معنىٰ نفي التعجيل، كأنه قيل: ولا نُعجِّلُ لهمُ الشَّر، ولا نقضي إليهم أجَلَهم، فنَذَرُهم ﴿فِى طُغْيَـٰنِهِمْ﴾ أي: فنُمهِلُهم ونُفيضُ عليهمُ النِّعمةَ مَعَ طُغْيانِهم، إلزاماً للحُجَّة عليهم.

[﴿وَإِذَا مَسَّ ٱلْإِنسَـٰنَ ٱلضُّرُّ دَعَانَا لِجَنۢبِهِۦٓ أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَآئِمًا فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُ ضُرَّهُۥ مَرَّ كَأَن لَّمْ يَدْعُنَآ إِلَىٰ ضُرٍّ مَّسَّهُۥ ۚ كَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِلْمُسْرِفِينَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ ١٢]

تنبيهاً وتفريعاً، فجعلَ قولَه: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَآ﴾ إلىٰ قولِه: ﴿إِنَّ هَـٰذَا لَسَـٰحِرٌ مُّبِينٌ﴾ [يونس: ٢]، تمهيداً وتوطِئةً لذِكرِ أُصُولِ الآياتِ وأُمَّهاتِها، وهو قولُه: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [يونس: ٣] إلىٰ آخِرِ الآياتِ بياناً لكِبرياءِ سُلطانِه، وأنَّ له أن يَـختصَّ برسالتِهِ مَنْ يشاء، وأنَّ المقصودَ مِنَ الإرسالِ الدعوةُ إلىٰ معرفةِ الله، وبيانُ كيفيَّةِ عِبادتِه، لأنَّ المَبدأَ منه والمَرجِعَ إليه، لِـيُثيبَ المُحسِنَ ويُعاقِبَ المُسيء، فقد حَصَلَ هذا المقصودُ مِن هذا الرَّسُولِ الكريمِ والكِتابِ المَجيد، وقَطَعَ بهما المَعاذير، وأزاحَ الـحُجَج.

وبَـيَّنَ بعدَ ذلكَ صِفةَ عَفوِهِ وحِلمِهِ بهذِهِ الآية، حيثُ لم يُهلِكْهُم بَغْتةً بما تكلَّموا به مِن تلكَ الشَّنْعاءِ في كِتابهِ المَجيد: ﴿إِنَّ هَـٰذَا لَسِحْرٌ مُّبِينٌ﴾(١)، وفي رَسُولِهِ المُجتبىٰ: «إنَّ اللهَ لم يَجِدْ رسولاً يُرسِلُهُ إلىٰ النَّاسِ إلا يتيمَ أبي طالب»، كقولِهِ تعالىٰ: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِمَا كَسَبُوا۟ مَا تَرَكَ عَلَىٰ ظَهْرِهَا مِن دَآبَّةٍ﴾ [فاطر: ٤٥].

قوله: (فكيفَ اتَّصَل): الفاءُ تَدُلُّ علىٰ الإنكار، أي: لَزِمَ مِن قَضِيَّةِ «لو»، وقولِك: «﴿لَقُضِىَ إِلَيْهِمْ أَجَلُهُمْ﴾: لأُميتُوا وأُهلِكُوا»: أنهم ما أُهلِكُوا، بل أُمهِلُوا، ومعنىٰ قولِه: ﴿فَنَذَرُ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا﴾ الإمهالُ إيضاً، فكيفَ اتَّصَلَ به؟

---

(١) أي: علىٰ قراءة ﴿لَسِحْرٌ﴾، أما علىٰ قراءة ﴿لَسَـٰحِرٌ﴾ ـ كما هي في رواية حفص عن عاصم ـ فقد تكلَّموا بالشَّنْعاءِ في رَسُولِهِ ﷺ.

﴿لِجَنۢبِهِۦٓ﴾ في مَوضِعِ الحال، بدليلِ عَطْفِ الحالَين عليه، أي: دعانا مُضطَجِعاً، ﴿أَوۡ قَاعِدًا أَوۡ قَآئِمٗا﴾، فإن قلتَ: فما فائدةُ ذِكرِ هذهِ الأحوال؟ ....

وأجاب: أنَّ اتِّصالَه به مِن حيثُ المعنىٰ لا اللفظ، لأنَّ قولَه: ﴿وَلَوۡ يُعَجِّلُ ٱللَّهُ﴾ مُتَضمِّنٌ معنىٰ نفي التعجيل، لأن «لو» لتعليقِ ما امتنَعَ بامتِناعِ غيره، يعني: لم يَكُنِ التَّعجيلُ ولا قضاءُ العذاب، فيَلزَمُ مِن ذلكَ حُصُولُ المُهْلة، قال القاضي: «﴿فَنَذَرُ﴾ معطوفٌ علىٰ فِعلٍ محذوفٍ دلَّ عليه الشَّـرطيَّة، كأنه قيل: لا نُعجِّلُ ولا نقضي، فنَذَرُهُم إمهالاً لهم واستِدراجاً»(١).

وقلتُ: الظاهرُ أنَّ الفاءَ في ﴿فَنَذَرُ﴾ جوابُ شَـرْطٍ محذوف، وقوله: ﴿ٱلَّذِينَ لَا يَرۡجُونَ لِقَآءَنَا﴾ تكريرٌ لِـمَا سَبَقَ مِن قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ لَا يَرۡجُونَ لِقَآءَنَا وَرَضُواْ بِٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا﴾ [يونس: ٧]، كُرِّرَ للذَّمِّ ولإناطةِ ما لم يُنَطْ به أولاً، ويُرادُ بهم مُنكِرُو البَعْثِ مِن أهلِ مكَّةَ الذينَ قالوا: ﴿ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلۡحَقَّ مِنۡ عِندِكَ فَأَمۡطِرۡ عَلَيۡنَا حِجَارَةٗ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ أَوِ ٱئۡتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٖ﴾ [الأنفال: ٣٢] جُحُوداً وإنكاراً، كما مرَّ في تفسيره، ويكونُ قولُه: ﴿وَلَوۡ يُعَجِّلُ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ ٱلشَّرَّ ٱسۡتِعۡجَالَهُم بِٱلۡخَيۡرِ﴾ كالتَّوطِئةِ والتَّمهيدِ لِذكرِهم، و﴿ٱلنَّاسُ﴾ يُرادُ به: جِنسُ المُعانِدِين.

والمعنىٰ: ولو يُعجِّلُ اللهُ لهذا الجِنسِ مِنَ الأُمَمِ الشَّـرَّ تعجيلَه لهمُ الخيرَ لأبادَهُم وأهلَكَهم، ولكنْ يُمهِلُهمُ استِدراجاً؛ ليزيدوا في طُغيانهم، ثم يَستأصِلُهم، كما قال تعالىٰ: ﴿وَلَوۡ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِمَا كَسَبُواْ مَا تَرَكَ عَلَىٰ ظَهۡرِهَا مِن دَآبَّةٖ(٢) وَلَٰكِن يُؤَخِّرُهُمۡ إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمّٗى﴾ الآية [فاطر: ٤٥]، فإذا كانَ كذلك فنحنُ نذرُ هؤلاء - الذينَ لا يُؤمنونَ بالبعثِ ولا يَرجُونَ لِقاءَنا، ويقولون: إن كانَ هذا هو الحقَّ من عِندِكَ فأمطِرْ علينا حِجارةً مِنَ السَّماء - في طُغْيانِهم يَعمَهون، ثم نقطعُ دابِـرَهُم.

قوله: (﴿لِجَنۢبِهِۦٓ﴾ في مَوضِعِ الحال): قال أبو البقاء: «واللامُ في ﴿لِجَنۢبِهِۦٓ﴾ علىٰ أصلِها

(١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٨٨).

(٢) من قوله: «قوله: (فكيف اتصل)» إلىٰ هنا، سقط من (ط).

....

عنـدَ البصريِّين، أي: دعانا مُـلقياً لجنبه»(١)، وقال السَّجَاوَنْدي: ﴿لِجَنۢبِهِۦٓ﴾: مُضطَجِعـاً عليه، كقوله:

فخَرَّ صَـريعاً لليَدَيْنِ وللفَمِ(٢)

قال المُصنِّف(٣): «اللامُ ـ في ﴿يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ﴾ [الإسراء: ١٠٧] ـ للاختِصاص»، أي: أنهم ما يَدعُونَ اللهَ إلا عندَ الاضطرار، ويخُصُّونَ هذهِ الحالةَ بالخضوع أكثرَ مِن تلكَ الحالات، ومجازُ هذه اللام كمجاز [«في»](٤) في قوله: ﴿فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه: ٧١].

وكما خُصِّصَتْ هذهِ الحالةُ باللامِ قُدِّمَتْ علىٰ الحالتَين(٥)؛ لِيُنبِّهَ علىٰ كَوْنِ الإنسانِ هَلُوعاً، إذا مسَّه الشَّـرُّ جَزُوعاً لا صبرَ له في الصَّدَمةِ الأولىٰ علىٰ المُصيبات، ثمَّ إنه إذا أصابه بعضُ التَّسَلِّي قعد، ثم قام.

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٦٨).

(٢) عَجُزُ بيتٍ لجابر بن حُنَيٍّ التغلبي، كما في «المُفَضَّليات» ص٢١٢، وأوَّلُه:

تناولتُه بالرُّمح ثم اتَّنىٰ لهُ

ثم اقتبَسه قاتلُ محمدِ بنِ طلحةَ بنِ عُبيدِ الله رضي الله عنهما، فقال:

هَتَكتُ له بالرُّمْح حُضْنَيْ قَميصِهِ ... فخَـرَّ صَـريعاً لليـدينِ وللفَـمِ

ويُروىٰ: «جَيْبَ قَميصِه»، واختُلِفَ في قاتلِ محمدِ بنِ طلحة، فقيل: هو عصامُ بنُ المُقشَعِرّ، وقيل: هو شُـرَيحُ بنُ أوفىٰ العَبْسي، وقيل: هو الأشتَـرُ النَّخَعي. انظر: «فصل المقال» لأبي عُبيد البكري ص٣١٣. ومحلُّ الشاهد منه أنَّ «اللامَ» في قوله: «لليدين» بمعنىٰ «علىٰ»، وبه استَشهَدَ الزمخشريُّ فيما سيأتي في قوله تعالىٰ: ﴿وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ﴾ [الإسـراء: ١٠٩]، وانظر: «مغني اللبيب» لابن هشام (١: ٢١٢).

(٣) في تفسير الآية المذكورة من سورة الإسـراء.

(٤) الحرف «في» لم يرد في الأصول الخطية، ولا بُدَّ منه لتستقيمَ العبارة.

(٥) يُريدُ بالحالات الثلاث: ما ورد في قوله تعالىٰ: ﴿لِجَنۢبِهِۦٓ أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَآئِمًا﴾، خُصِّصَ الـجَنْبُ باللام، دونَ القعودِ والقيام، وقُدِّمَ عليهما.

قلتُ: معناه: أنَّ المضـرورَ لا يزالُ داعياً لا يَفتُـرُ عن الدُّعاء حتىٰ يَزولَ عنه الضُّـرّ، فهو يدعونا في حالاتِهِ كُلِّها؛ إن كانَ **مُنبَطِحاً** عاجزَ النَّهْضِ **مُتَخاذِلَ النَّوْء**، أو كانَ قاعِداً لا يَقدِرُ علىٰ القيام، أو كانَ قائماً لا يُطيقُ المشي، والمُضطربَ إلىٰ أن يَـخِفَّ كُلَّ الخِفَّة، ويُرزَقَ الصِّحَّةَ بكمالها، **والمَسْحةَ بتمـامِها**.

ويجوزُ أن يُراد: أنَّ مِنَ المضرورينَ مَنْ هو أَشَدُّ حالاً وهو صاحبُ الفِراش، ومنهم مَنْ هو أَخَفُّ وهو القادرُ علىٰ القعود، ومنهم المُستَطيعُ للقيام، وكُلُّهم لا يَستَغنُونَ عن الدُّعاء واستِدفاعِ البلاء، لأنَّ الإنسانَ للجِنس.

وأما قولُه تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَـٰمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٩١]: ففي شأنِ الخاصَّةِ الذينَ يَبذُلُونَ جُهْدَهم في خِدمةِ بارئهم، ويَستَغرِقُونَ أوقاتَهم في طاعته، فإذا قَدِرُوا علىٰ القيام في أداءِ العبادةِ لا يَقعُدُونَ ولا يَذكُرُونَ مُضطَجِعينَ إلا عند الاضطِرار، فتلك الآيةُ في شأنِ الإنسانِ الضَّجُور، وهذهِ في شأنِ المُؤمنِ الصَّبُور.

قوله: (**مُنبَطِحاً**)، **الجوهري**: «بَطَحَه: أَلقاهُ علىٰ وَجْهه، فانبَطَح».

قوله: (**مُتخاذِلَ النَّوْء**)، **الجوهري**: «ناءَ يَنُوء: نهضَ بجُهْدٍ ومَشَقَّة»، **الأساس**: «ونُؤتُ بالحِمْل: نهضتُ به. وفلانٌ نَوْؤُه مُتخاذِل: إذا كان ضعيفَ النَّهْض».

قوله: (**والمَسْحةَ بتَمـامِها**)، **الأساس**: «يُقال: مَنَّ الله عليكَ بالمَسْحة، وأذاقَكَ حَلاوةَ الصِّحَّة، وبه مَسْحةٌ مِن جمال، ومَسَحَ اللهُ ما بك».

قوله: (**ويجوزُ أن يُراد: أنَّ مِنَ المضرورين**): عطفٌ علىٰ قوله: «أنَّ المضرورَ لا يزالُ داعياً»، فاعتَبرَ الجِنسَ في «الإنسانِ» علىٰ الأولِ بحَسَبِ كُلِّ فَرْدٍ مِن أفراده، فالتفصيلُ بحَسَبِ أحوالِ كُلِّ شَخْص، ولهذا قال: «معناهُ أنَّ المضـرورَ لا يزالُ[1] داعياً، فهو يَدعُونا في حالاتِه كُلِّها»، واعتَبرَ في الثاني الجِنسَ بحَسَبِ الأنواع، فالتفصيلُ بحَسَبِ أحوالِ الأشخاص، قال: «ومِنَ المضـرورينَ مَن هو أشدُّ حالاً، ومَن هو كذا ومَن هو كذا».

---

(١) من قوله: «فاعتبر الجنس في الإنسان» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

﴿مَرَّ﴾ أي: مَضَىٰ علىٰ طريقتِهِ الأُولىٰ قبلَ مَسِّ الضُّـرِّ، ونَسِيَ حالَ الـجَهْد، **أو: مَرَّ عن مَوقِفِ الابتِهالِ** والتَّضَرُّعِ لا يَرجِعُ إليه، كأنه لا عَهْدَ له به، ﴿كَأَن لَّمْ يَدْعُنَآ﴾: كأنه لم يَدعُنا، فخَفَّفَ وحَذَفَ ضَميرَ الشَّأن، قال:

كأنْ ثَدْياهُ حُقَّانِ

قوله: (**أو: مَرَّ عن مَوقِفِ الابتِهال**): يعني: لم يذكر مُتعلِّقَ ﴿مَرَّ﴾، فيحتملُ أن يُعَدَّىٰ بـ«علىٰ» تارةً لِتضمينهِ معنىٰ «مضىٰ»، وأخرىٰ بـ«عن» لتضمينِ معنىٰ المجاوزة.

قوله: (**كأنْ ثَدْياهُ حُقَّانِ**): أوَّلُه:

ونَحْرٍ مُشْـرِقِ اللَّـوْنِ[1]

«النَّحْر»: مَوضِعُ القِلادةِ مِنَ الصَّدْر، والأصل: حُقَّتان، لأنَّ التاءَ الثابتةَ[2] في الواحدةِ ثابتةٌ في التثنية[3]، فحَذَفَ علىٰ خِلافِ القياس، وخَفَّفَ «كأن»، وأبطَلَ العَمَل، وقال: «ثَدْياهُ حُقَّان»، وهما مرفوعانِ بالابتداءِ والخبر، والضميرُ في «ثَدْياهُ» يعود إلىٰ «النَّحْر».

---

(١) هكذا ذكره الزمخشريُّ في «المُفصَّل» ص٣٠١، وأبو البقاء الكفوي في «الكُلِّيات»، مادة (كأنَّ).
ويُروىٰ: «وصَدْرٍ مُشـرِقِ اللَّوْن»، كما في «شـرح الرَّضِيِّ علىٰ الكافية» (٤: ٣٧٠)، ويُروىٰ: «وصَدْرٍ مُشـرِقِ النَّحْر»، كما في «شـرح ابن عقيل» (١: ٣٩١)، و«شـرح الأشموني علىٰ الألفية» (١: ٤٣٢) مع «حاشية الصبان»، ويُروىٰ: «ووَجْهٍ مُشـرِقِ اللَّوْن»، كما في «الكتاب» لسيبويه (٢: ١٣٥)، ويُروىٰ: «ووَجْهٍ مُشـرِقِ النَّحْرِ»، كما في «الصِّحاح» للجوهري، و«لسان العرب» لابن منظور، كلاهما في مادة (أنن).

(٢) تحرَّف في الأصول الخطية إلىٰ: «الثانية»، كما تحرَّفت لفظة: «ثابتة» ـ الآتية بعد كلمتين ـ إلىٰ: «ثانية» في (ح) و(ف) دون (ط)، وأصلحتُه في الموضعين بحَسَبِ السِّياق.

(٣) كذا قال المُؤلِّفُ رحمه الله تعالىٰ، وهو يُوهِمُ أنَّ المُفرَدَ «حُقَّة» بالتاء، ولا يُقال: «حُقّ». قلت: وليس بصحيح، فقد ذكر أهلُ اللغة «الـحُقَّ» و«الـحُقَّة»، وهو الوعاءُ مِنَ الخشبِ والعاجِ وغير ذلك، كما في «لسان العرب» لابن منظور، مادة (حقق)، وإنِ اقتَصَـرَ صاحبُ «القاموس» علىٰ «الـحُقَّة» بالتاء.
ثم رأيتُ في تعليق الأستاذِ المُحقِّق محمد مُحيي الدِّين عبد الحميد علىٰ «شـرح ابن عقيل» (١: ٣٩١) قولَه: «حُقان: تثنية «حُقَّة»، وحُذِفَتِ التاءُ التي في المُفردِ مِنَ التثنية، كما حُذِفَت في تثنية «خُصْية» و«أَلْية»، فقالوا: خُصْيان وأَلْيان. وليسَ هذا الكلامُ بشيء، بل حُقَّان تثنية حُقٍّ ـ بضم الحاء وبدون تاء ـ، وقد ورد في فصيحِ شِعرِ العرب بغير تاء»، انتهىٰ. فالحمدُ لله علىٰ توفيقه.

﴿كَذَٰلِكَ﴾ مِثلُ ذلكَ التزيين ﴿زُيِّنَ لِلْمُسْرِفِينَ﴾: زَيَّنَ الشَّيطانُ بوَسْوَستِه، أو: اللهُ عَـزَّ وجَلَّ بخِذْلانِـهِ وتخليته، ﴿مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾ مِنَ الإعراضِ عنِ الذِّكْرِ واتباعِ الشَّهَوات.

[﴿وَلَقَدْ أَهْلَكْنَا ٱلْقُرُونَ مِن قَبْلِكُمْ لَمَّا ظَلَمُواْ وَجَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَمَا كَانُواْ لِيُؤْمِنُواْ كَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْقَوْمَ ٱلْمُجْرِمِينَ * ثُمَّ جَعَلْنَٰكُمْ خَلَٰٓئِفَ فِى ٱلْأَرْضِ مِنۢ بَعْدِهِمْ لِنَنظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾ ١٣-١٤]

﴿لَمَّا﴾ ظرفٌ لـ﴿أَهْلَكْنَا﴾، والواوُ في ﴿وَجَآءَتْهُمْ﴾ للحال، أي: ظَلَمُوا بالتكذيبِ وقد جاءتهم رُسُلُهم بالحججِ والشَّواهِدِ علىٰ صِدقِهم، وهيَ المُعجِزات.

وقولُـه: ﴿وَمَا كَانُواْ لِيُؤْمِنُواْ﴾ يـجوزُ أن يكونَ عَطْفاً علىٰ ﴿ظَلَمُواْ﴾، **وأن يكون اعتراضاً، واللامُ لتأكيدِ النفي**، يعني: وما كانوا يُؤمِنُونَ حقاً؛ تأكيداً لنفي إيمانهم،.......

قوله: (**وأن يكونَ اعتراضاً**): وإذا كانَ عطفاً كانَ تفسيراً للمعطوف عليه، لأنَّ ظُلمَهم علىٰ الأنبياءِ عندَ مجيئهم بالبيِّناتِ والمُعجِزاتِ هو الظُّلمُ[1] كُلُّه، وهو الكُفرُ البالغُ[2].

وإذا كانَ اعتِراضاً كانَ تأكيداً لمضمونِ الجملة، وهو الهلاكُ لِـمَا يَستَحِقُّونَ مِنَ الإجرام، لأنَّ مِثلَ ذلكَ الإهلاكِ لا يكونُ إلا لمن لم يُؤمن قطّ، ولَزِمَتْهُ الحجَّة[3].

قوله: (**واللامُ لتأكيدِ[4] النفي**): ليسَ تقريراً لمعنى الاعتِراض، بل ابتِداءَ تفسيرٍ لِقولِه: ﴿وَمَا كَانُواْ لِيُؤْمِنُواْ﴾، وقوله: «وأنَّ اللهَ قد عَلِمَ منهم أنهم يُصِرُّونَ علىٰ كُفرِهم» عطفٌ تفسيريٌّ علىٰ قوله: «تأكيداً»، وهو مفعولٌ له لمُقدَّر، أي: إنما أتىٰ باللام في الكلام المنفيِّ لهذا الأمر، ويُريدُ

(١) في (ح) و(ف): «الكلم»، ولا معنىٰ له، والمُثبتُ من (ط).

(٢) في الأصول الخطية: «المبالغ»، وأصلحتُه إلىٰ «البالغ».

(٣) في (ح): «ومنه الحجة»! وفي (ط): «لزمته الحجة»، والجملة سقطت من (ف) كما سيأتي، وأثبتُّ ما في (ط)، وأضفتُ إليه الواو.

(٤) من قوله: «تأكيداً لمضمون الجملة» إلىٰ هنا، سقط من (ف).

وأنَّ اللهَ قد عَلِمَ منهم أنهم يُصِـرُّونَ علىٰ كُفْرِهم، وأنَّ الإيمانَ مُستَبعدٌ منهم.

والمعنىٰ: أنَّ السَّبَبَ في إهلاكِهم تكذيبُهم الرُّسُل، وعَلِمَ اللهُ أنه لا فائدةَ في إمهالِهم بعدَ أن أُلزِمُوا الحجَّةَ ببعثةِ الرُّسُل.

﴿كَذَٰلِكَ﴾ مِثلَ ذلكَ الجزاء، يعني: الإهلاك، ﴿نَجْزِى﴾ كُلَّ مُجرِم، وهو وعيدٌ لأهلِ مَكَّةَ علىٰ إجرامِهم بتكذيبِ رسول الله ﷺ. وقُرِئ: «يجزي» بالياء.

﴿ثُمَّ جَعَلْنَـٰكُمْ﴾ الخِطابُ للذينَ بُعِثَ إليهم مُحمَّدٌ ﷺ، أي: استَخلَفْناكُم في الأرضِ بعدَ القُرُونِ التي أهلَكْنا، ﴿لِنَنظُرَ﴾ أتعمَلُونَ خيراً أم شراً، فنُعامِلَكُم علىٰ حَسَبِ عَمَلِكم، و﴿كَيْفَ﴾ في محلِّ النَّصْب بـ﴿تَعْمَلُونَ﴾ لا بـ«ننظُر»، لأنَّ معنىٰ الاستِفهام فيه يَجِبُ أن يَتقدَّمَ عليه عامِلُه.

به: أنَّ معنىٰ العِلم مُستفادٌ مِن معنى التأكيد، وأنَّ نفيَ الإيمان عنهم بهذهِ الحيثيَّةِ تابعٌ لِسَبْقِ عِلم الله فيهم بأنهم لا يُؤمنون، وقولُه: «والمعنىٰ أنَّ السَّبَبَ» إلىٰ آخره: تلخيصٌ لمعنى الآيةِ بحَسَبِ العطفِ لا الاعتِراض، فظهرَ منه أنَّ عِلمَ الله ليسَ سبباً مُستَقِلاً في إهلاكهم، وهو مَذهَبُه.

وأما بيانُ وَجْهِ الاعتِراض(١): فهو أنَّ السَّبَبَ في إهلاكِهم تكذيبُهم الرُّسُل، والسَّبَبَ في التكذيبِ والإهلاكِ سَبْقُ عِلم الله أنهم يُصِـرُّونَ علىٰ الكُفر، وأنه تعالىٰ مُهلِكُهم، ونحوُه في الاعتِراضِ قولُه تعالىٰ: ﴿ثُمَّ ٱتَّخَذْتُمُ ٱلْعِجْلَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَنتُمْ ظَـٰلِمُونَ﴾ [البقرة: ٥١ و٩٢]، أي: «وأنتُم قومٌ عادتُكُمُ الظُّلم»، فرجعَ مآلُ التأويلِ إلىٰ بُطلانِ مذهبه.

قوله: (و﴿كَيْفَ﴾ في محلِّ النَّصبِ بـ﴿تَعْمَلُونَ﴾): المعنىٰ: لِنَنظُـرَ عَمَلَكُم أهو خيرٌ أم شـرّ، إيمانٌ أم كُفر؟ وهذا هو الوَجْه، وقيل: «نَنظُر» بمعنىٰ «نعلم»، أي: لِنَعلَمَ جوابَ كيفَ تعملون؟ كما ذكرَ سِيبَوَيْهِ في قولِك: عَلِمتُ أزيدٌ(٢) عِندَكَ أم عَمْرو؟ والمعنىٰ: عَلِمتُ جوابَ ذلك.

---

(١) من قوله: «فظهر منه» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

(٢) في (ح): «أعلمتُ زيداً»، والمُثبَت من (ط) و(ف).

فإن قلتَ: كيفَ جاز النَّظَـرُ علىٰ الله تعالىٰ، وفيه معنىٰ المُقابلة؟ قلتُ: **هو مُستَعارٌ للعِلم المُحقَّقِ** الذي هو العِلمُ بالشيءِ موجوداً، شُبِّهَ بنَظَرِ النَّاظِرِ وعِيانِ المُعايِنِ في تحقُّقِه.

وبيانُه: أنَّ الرُّسُلَ إذا قالوا للقوم: كيفَ تَعمَلون؟ أتعملونَ الخيرَ أم الشَّـرَّ ـ مَثَلاً ـ؟ فإجابتُهم: إما بالقول؛ بأن يقولوا: سَمِعْنا وأطَعْنا، وإما بالفِعل؛ بأن يَشتَغِلُوا بالعمل، وإما لا يُجيبُون. وعلىٰ أيِّ وَجْهٍ كان، فلا بُدَّ مِن حُصُولِ جوابٍ لِقولِهم: كيفَ تَعمَلون؟ فيَعلَمُ اللهُ الجوابَ واقِعاً بالفِعل حاصِلاً، بعدَما عَلِمَ أنه سيَحصُل. حاصِلُ المعنىٰ يَؤُولُ إلىٰ أنَّ المعنىٰ: جَعَلناكُم خَلائفَ في الأرضِ لِنَعلَمَ ما تُجيبُونَ به الأنبياءَ مِن قَولِهم: كيفَ تعملون؟

ولـمَّا كانَ «نَنظُر» بمعنىٰ «نَعلَم» يكونُ مُعلَّقاً[1] عنِ العملِ فيما بعدَه، قالَ ابنُ الحاجب: «فإذا قلت: عَلِمتُ أزيدٌ عِندَكَ أم عَمْرو؟ فمعناه: عَلِمتُ أحدَهما مُعيَّناً علىٰ صِفةٍ هو كونُه عِندَك، لأنه ذلكَ الذي يُقالُ في جوابه»[2]، فعلىٰ هذا: فإذا قيل: عَلِمتُ كيفَ زيد، فمعناه: عَلِمتُ زيداً علىٰ حالةٍ هو كونُه صحيحاً أم سَقيماً، لأنه ذلكَ الذي يُقالُ في جوابه، فإنَّ «كيفَ» يُسأَلُ بها عن الحال.

فمعنىٰ ﴿لِنَنظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾: نَعلَمَ عَمَلَكُم[3] علىٰ أيِّ حالٍ كانَ مِنَ الخير والشر، قال القاضي: «وفائدتُه الدلالةُ علىٰ أنَّ المُعتَبَرَ في الجزاءِ جِهاتُ الأفعالِ وكيفيَّاتُها، لا هيَ مِن حيثُ ذاتُها، ولذلك يَحسُنُ الفِعلُ تارة، ويَقبُحُ أخرىٰ»[4].

قوله: (**هو مُستعارٌ للعِلم المُحقَّق**)، **الانتصاف**: «لو اقتَصَـرَ الزَّمخشَـريُّ رحمه اللهُ تعالىٰ علىٰ إنكارِ الرُّؤيـةِ مِنَ العبدِ لله تعالىٰ لَقَبُح، فكيفَ وقد ضَمَّ إليه إنكارَ رؤيـةِ الله للعبد، وليسَ النَّظَـرُ مُستَلزِماً للمُقابلة، وقد أُبطِلَ في مَوضِعِه»[5].

---

(١) كذا في (ط) و(ح)، وفي (ف): «متعلقاً».

(٢) «الإيضاح في شـرح المُفصَّل» لابن الحاجب (٢: ٦٩-٧٠).

(٣) تحرَّف في (ح) و(ف) إلىٰ: «علمكم»، والمُثبتُ من (ط).

(٤) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٨٩).

(٥) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ٢٢٨) بحاشية «الكشَّاف».

[﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَاتُنَا بَيِّنَٰتٍ قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا ٱئْتِ بِقُرْءَانٍ غَيْرِ هَٰذَآ أَوْ بَدِّلْهُ قُلْ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلْقَآئِ نَفْسِىٓ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ إِنِّىٓ أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّى عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ ١٥]

غاظَهم ما في القُرآن مِن ذمِّ عبادةِ الأوثانِ والوعيدِ للمُشركين، فقالوا: ﴿ٱئْتِ بِقُرْءَانٍ﴾ آخرَ ليسَ فيه ما يَغيظُنا مِن ذلكَ نَتَّبعْك، ﴿أَوْ بَدِّلْهُ﴾ بأنْ تجعلَ مكانَ آيةِ عذاب آيةَ رحمة، وتُسقِطَ ذِكْرَ الآلهةِ وذمَّ عبادتِها، **فأُمِرَ بأن يُجيبَ عن التبديل، لأنه داخِلٌ تحتَ قُدرةِ الإنسان**، وهو أن يضعَ مكانَ آيةِ عذابٍ آيةَ رحمةٍ مما أُنزِل، وأن يُسقِطَ ذِكْرَ الآلهة، **وأما الإتيانُ بقُرآنٍ آخر، فغيرُ مقدورٍ عليه للإنسان.**

قوله: (**فأُمِرَ بأن يُجيبَ عن التبديل؛ لأنه داخِلٌ تحتَ قُدرةِ الإنسان... وأما الإتيانُ بقُرآنٍ آخَرَ فغيرُ مقدور**): اعلَم أنَّ التبديلَ يجيءُ بمَعنيَين، قالَ المُصنِّفُ في قولِهِ تعالىٰ: ﴿يَوْمَ تُبَدَّلُ ٱلْأَرْضُ غَيْرَ ٱلْأَرْضِ﴾ [إبراهيم: ٤٨]: «التبديلُ: التغيير، وقد يكونُ في الذواتِ كقولك: بَدَّلتُ الدراهِمَ دنانير، وفي الأوصافِ كقولك: بَدَّلتُ الحلْقةَ خاتماً».

ويُمكِنُ أن يُنزَّلَ قولُه: ﴿ٱئْتِ بِقُرْءَانٍ غَيْرِ هَٰذَآ﴾ علىٰ المعنىٰ الأول، ولهذا قال: «إن نُسِخَتْ آيةٌ تَبِعتُ النَّسْخ»، لأنَّ النَّسْخَ إبطالٌ للمنسوخ مَعَ إبدالِه الناسِخ، ويُنزَّلَ قولُه: ﴿أَوْ بَدِّلْهُ﴾ علىٰ المعنىٰ الثاني، ولهذا قال: «وهو أن يَضعَ مكانَ آيةِ عذابٍ آيةَ رحمةٍ مما أُنزِل، وأن يُسقِطَ ذِكْرَ الآلهة»، ثم الجوابُ ـ وهو قولُه: ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلْقَآئِ نَفْسِىٓ﴾ ـ يحتملُ أن يُجرَىٰ علىٰ المَعنيَين، فيكونَ جواباً عن الاقتراحَيْن(١)، وأن يُحمَلَ علىٰ الأهون، فيَدخُلَ الأغلَظُ بطريقِ الأَوْلىٰ، وفي كلامِهِ إشعارٌ بهذا.

---

(١) نـقلَه العلامةُ الألوسيُّ رحمه الله تعالىٰ في «روح المعاني» (١١: ٨٤)، وقال بإثره: «وأُورِدَ عليه: بأنَّ تقييدَ «التبديلِ» بقولِه سُبحانه: ﴿مِن تِلْقَآئِ نَفْسِىٓ﴾ يَمنَعُ حَمْلَهُ علىٰ الأعم، لأنه يُشعِرُ بأنَّ ذلكَ مقدورٌ له ﷺ، ولكنْ لا يَفعلُه بغير إذنِهِ تعالىٰ، والتبديلُ الذي أشاروا إليه أولاً غيرُ مقدورٍ له عليه الصَّلاةُ والسَّلام».

﴿مَا يَكُونُ لِيٓ﴾: ما ينبغي لي وما يَحِلّ، كقوله تعالىٰ: ﴿مَا يَكُونُ لِيٓ أَنۡ أَقُولَ مَا لَيۡسَ لِي بِحَقٍّ﴾ [المائدة: ١١٦]، ﴿أَنۡ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلۡقَآيِٕ نَفۡسِيٓ﴾: مِن قِبَلِ نفسي - وقُرِئ بفَتْحِ التاء - مِن غير أن يأمُرَني بذلك ربي، ﴿إِنۡ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ﴾ لا آتي ولا أذَرُ شيئاً مِن نَحْوِ ذلك إلا مُتَّبِعاً لِوَحْيِ الله وأوامره، إن نُسِخَتْ آيةٌ تَبِعتُ النَّسْخ، وإنْ بُدِّلَتْ آيةٌ مكانَ آيةٍ تَبِعتُ التبديل، وليسَ إليَّ تبديلٌ ولا نَسْخ.

﴿إِنِّيٓ أَخَافُ إِنۡ عَصَيۡتُ رَبِّي﴾ بالتبديلِ والنَّسْخِ مِن عندِ نفسي ﴿عَذَابَ يَوۡمٍ عَظِيمٖ﴾.

فإن قلتَ: أما ظَهَرَ وتَبيَّنَ لهمُ العَجْزُ عنِ الإتيانِ بمِثلِ القُرآنِ حتىٰ قالوا: ﴿ٱئۡتِ بِقُرۡءَانٍ غَيۡرِ هَٰذَآ﴾؟ قلتُ: بلىٰ، ولكنَّهم كانوا لا يعترفونَ بالعَجْز، وكانوا يقولون: لو نشاءُ لقُلنا مِثلَ هذا، ويقولون: افترىٰ علىٰ الله كذباً، فيَنسِبُونَه إلىٰ الرسول، ويَزعُمُونَه قادراً عليه وعلىٰ مِثلِه، مَعَ عِلمِهم بأنَّ العَرَبَ مَعَ كثرةِ فُصَحائها وبُلَغائها إذا عَجَزُوا عنه، كان الواحدُ منهم أعجَز.

فإن قلتَ: **لعلهم أرادوا**: ﴿ٱئۡتِ بِقُرۡءَانٍ غَيۡرِ هَٰذَآ أَوۡ بَدِّلۡهُ﴾ مِن جِهةِ الوَحْي، كما أتيتَ بالقُرآنِ مِن جِهتِه، وأراد بقوله: ﴿مَا يَكُونُ لِيٓ﴾: ما يَتَسهَّلُ لي، وما يُمكِنُني أن أُبدِّلَه؟ قلتُ: **يَرُدُّه قوله**: ﴿إِنِّيٓ أَخَافُ إِنۡ عَصَيۡتُ رَبِّي﴾.

وأما قولُه: ﴿إِنۡ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ﴾ فجاءَ مُستَأنفاً وعلىٰ الانحِصار[1]؛ بياناً لِمُوجِبِ أنْ ليسَ إليه النَّسْخُ والتغيير، ولا أمرٌ مِنَ الأُمورِ مما يَتَعلَّقُ بالوَحْي، لأنَّ المعنىٰ: ما أتَّبعُ شيئاً مما يَتَعلَّقُ بالدِّينِ إلا ما يُوحَىٰ إليّ.

قوله: (**لَعَلَّهم أرادوا**: ﴿ٱئۡتِ بِقُرۡءَانٍ غَيۡرِ هَٰذَآ﴾): السُّؤالُ واردٌ علىٰ قولِهِ فيما سبق: «وأما الإتيانُ بقُرآنٍ آخَرَ غيرُ مقدورٍ عليه للإنسان».

قوله: (**يَرُدُّهُ قوله**: ﴿إِنِّيٓ أَخَافُ إِنۡ عَصَيۡتُ رَبِّي﴾): يعني: أنه صلواتُ الله عليه عَلَّلَ

---

(١) أي: علىٰ أسلوب الحصر، أي: بالنفي والاستثناء.

فإن قلتَ: فما كانَ غَرَضُهم ـ وهُم أدهىٰ الناسِ وأنكَرُهُم ـ في هذا الاقتِراح؟ قلتُ: الكَيْدَ والمَكْر، أما اقتراحُ إبدالِ قُرآنٍ بقُرآن: ففيه أنه مِن عِندِك، وأنكَ قادرٌ علىٰ مِثلِه، فأَبدِلْ مكانَه آخر، وأما اقتِراحُ التبديلِ والتغيير: فللطَّمَعِ ولاختبارِ الحال، وأنه إن وُجِدَ منه تبديل، فإما أن يُهلِكَهُ اللهُ فيَنجُوا منه، أو لا يُهلِكَه فيسخروا منه، ويجعلوا التبديلَ حُجَّةً عليه، وتصحيحاً لافتِرائِهِ علىٰ الله.

[﴿ قُل لَّوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا تَلَوْتُهُۥ عَلَيْكُمْ وَلَآ أَدْرَىٰكُم بِهِۦ ۖ فَقَدْ لَبِثْتُ فِيكُمْ عُمُرًا مِّن قَبْلِهِۦٓ ۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾ ١٦]

﴿لَّوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا تَلَوْتُهُۥ عَلَيْكُمْ﴾ يعني: أنَّ تِلاوتَه ليسَت إلا بمشيئةِ الله، وإحداثِهِ أمراً عجيباً خارجاً عن العادات، وهو أن يخرجَ رجلٌ أُمِّيٌّ لم يَتَعلَّم ولم يَستَمِع ولم يُشاهِدِ العُلَماء ساعةً مِن عُمُره، ولا نَشَأَ في بَلَدٍ فيه عُلَماءُ، ....

قولُه: ﴿إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ﴾ بقولِه: ﴿إِنِّىٓ أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّى عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾، ولو حُمِلَ النَّسْخُ والتبديلُ علىٰ أن يكونَ مِن جِهةِ الوحي ـ كما جاءَ في كثيرٍ مِنَ القُرآن ـ لم يَستَقِمْ تَرتُّبُ العذابِ عليه.

وقلت: ويُمكِنُ أن يُقال: معناه: ما يَتَسهَّلُ لي ولا يُمكِنُني أن أقترحَ علىٰ الله بأن يَنسَخَ ويُغيِّرَ ويأتيَ بما تُريدُونَه؛ لأنه عِصيانٌ وطُغْيان، لأني أخافُ إنْ عَصَيتُ ربي عذابَ يومٍ عظيم، ويكونُ تعريضاً بأنهم استوجَبُوا العذابَ بهذا الاقتِراح.

قوله: (وأنكَرُهُم)، الأساس: «فُلانٌ فيه نَكارةٌ ونَكْرٌ ـ بالفَتْح(١) ـ: أي: دَهاءٌ وفِطنة». الراغب: «النَّكْر: الدَّهاءُ والأمرُ الصَّعْبُ الذي لا يُعرَف، وقد نَكُرَ نَكارة، قال اللهُ تعالىٰ: ﴿يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ إِلَىٰ شَىْءٍ نُّكُرٍ﴾ [القمر: ٦]»(٢).

قوله: (وهو أن يخرجَ رجلٌ أُمِّيٌّ لم يَتَعلَّم) إلىٰ آخره: بيانٌ وتفسيرٌ لِقولِه: «أمراً عجيباً»،

---

(١) أي: بفتح النون. قلت: ويجوزُ ضَمُّها، والنُّكْرُ أيضاً: المُنكَر. كما في «القاموس»، مادة (نكر).

(٢) «مفردات القرآن» ص٨٢٤.

فيقرأ عليهم كتاباً فصيحاً، يُبهِرُ كُلَّ كلام فَصِيح، ويَعلُو علىٰ كُلِّ منثورٍ ومنظوم، مشحوناً بعلومٍ مِن علومِ الأصولِ والفُروع، وأخبارٍ مما كان وما يكون، ناطِقاً بالغُيُوبِ التي لا يَعلَمُها إلا الله، وقد بَلَغَ بينَ ظَهْرانَيكم أربعينَ سنةً تَطَّلِعُونَ علىٰ أحواله، ولا يخفىٰ عليكم شيءٌ مِن أسراره، وما سمعتُم منه حرفاً مِن ذلك، ولا عَرَفَهُ به أحدٌ مِن أقربِ الناسِ منه، وألصَقِهم به.

﴿وَلَآ أَدۡرَىٰكُم بِهِۦ﴾: ولا أعلَمَكُم به علىٰ لساني، وقرأ الحسن: «ولا أدراتُكم به» علىٰ لُغةِ مَنْ يقول: أعطاتُهُ وأرضاتُه، في معنىٰ: أعطيتُه وأرضيتُه، ....

وهو مفعولُ «إحداثِه»، ومعنىٰ قوله: ﴿لَّوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَا تَلَوۡتُهُۥ عَلَيۡكُمۡ﴾: أني عبدٌ مجبورٌ في التلاوة، وليسَ في وُسْعي أن لا أتلُوَهُ وأحُطَّ عِبْأه[١]، فَضْلاً عن أن آتيَ بها اقتَرحتُموهُ مِنَ الإتيانِ بغيره أو إبدالِهِ مِن عندِ نفسي، ولله في كوني مجبوراً أسرارٌ وحِكَمٌ وإحداثُ أمرٍ عجيبٍ غريب.

وفيه إبطالٌ لمذهبه[٢]؛ لأنه جَعَلَ التِّلاوةَ تابعةً لمشيئةِ الله، وقَرَّرَ أنه مجبورٌ في ذلك.

قوله: (﴿وَلَآ أَدۡرَىٰكُم بِهِۦ﴾ ولا أعلَمَكُم به علىٰ لِساني): أي: لو شاءَ اللهُ ما تَلَوتُه عليكم، ولا أعلَمَكُم اللهُ به علىٰ لساني، قال القاضي: «المعنىٰ: أنه الحقُّ الذي لا مَحيصَ عنه، لو لم أُرسَلْ به لأُرسِلَ به غيري»[٣].

قوله: (وقرأ الحسن: «ولا أدْراتُكُم به»): قال ابنُ جِنِّي: «قراءةُ ابنِ عَبَّاسٍ والحسنِ وابنِ سِيرين، وهي قراءةٌ قديمةُ التناكُرِ لها والتَّعجُّبِ منها، ولَعَمْري إنها في بادِئِ أمرِها علىٰ ذلك، غيرَ أنَّ لها وَجْهاً، وإن كانت فيه صَنْعةٌ وإطالة، وطريقُه: أنه أراد: «ولا أدرَيْتُكُم به»، ثم قُلِبَت الياءُ لانفِتاح ما قبلَها ـ وإن كانت ساكنة ـ ألفاً، كقولهم في يَيْأس: ياءَسَ، وقالوا: عَاعَيْتَ

---

(١) قوله: «وأحط عناءه»: لم يُنقَط ولم يهمز في (ح)، أما في (ف) فنُقِطَ هكذا: «وأخط عباءه»، ولم يظهر لي وجهه، وقدَّرتُه: «وأحُطَّ عناءَه»، أي: ليسَ في وُسْعي أن أحُطَّ عَناءَ تلاوتِهِ وتبليغِه عن نفسي، والله أعلم.

(٢) أي: في كلام الزمخشريِّ إبطالٌ لمذهب المعتزلة في مسألة خَلْق أفعال العبد.

(٣) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٨٩).

وتَعضُدُه قِراءةُ ابنِ عباس: «ولا أنذَرْتُكُم به». ورواه الفرَّاء: «ولا ادرأتُكُم به» بالهمزة، وفيه وجهان: أحدهما: أن تُقلَبَ الألفُ همزة، كما قيل: لبَّأتُ بالحج، ورَثَأتُ الميت، وحَلَّأتُ السَّويق، وذلكَ لأنَّ الألفَ والهمزةَ مِن وادٍ واحد، ألا ترىٰ أنَّ الألفَ إذا مَسَّتها الحركةُ انقلَبَتْ همزة. والثاني: أن يكونَ مِن: دَرَأتَه: إذا دَفَعتَه، وأدرأتَه: إذا جَعلته دارئاً، والمعنىٰ: ولا جَعَلتُكُم بتِلاوتِهِ خُصَماءَ تَدرَؤُونني بالجِدالِ وتُكذِّبونني.

وعن ابن كثير: «ولأَدْرَاكُم به» بلامِ الابتداء؛ لإثباتِ الإدراء، ومعناه: لو شاءَ اللهُ ما تَلَوتُه أنا عليكم ولأَعلَمَكُم به علىٰ لسانِ غيري، ولكنه يَمُنُّ علىٰ مَنْ يشاءُ مِن عبادِه، فخَصَّني بهذِهِ الكرامة، ورآني لها أهْلاً دونَ سائرِ الناس.

﴿فَقَدْ لَبِثْتُ فِيكُمْ عُمُرًا﴾ وقُرِئ: «عُمْراً» بالسُّكُون، يعني: فقد أقمتُ فيما بينكم **يافِعاً** وكَهْلاً، ....

وهَاهَيْت، والأصل: عَيْعَيْتَ وهَيْهَيْت، فقُلِبَتِ الياءُ الساكِنةُ فيها ألفاً، وكذلك قُلِبَت ياءُ «أدريتُكم» ألفاً، فصارت «أدراتكم»، وروينا أيضاً عن قُطرُب أن لغة عقيل في قولك: أعطيتُك: أعطاتُك، فلما صار من «أدريتكم»[1] إلىٰ «أدْرَاتُكم»، هُمِزَ علىٰ لُغَةِ مَنْ قالَ في الباز: البأز، وفي العالم: العألم، وفي الخاتم: الخأتم، ولها نظائر، وقد أوردناها في «الخصائص»[2] في بابِ [ما] همزَتهُ العربُ ولا أصلَ له في همزِ مِثلِه»[3].

قوله: (**وتَعضُدُه قِراءةُ ابنِ عَبَّاس**): يعني: كما أنَّ «أنذرتُكُم» مُسنَدٌ إلىٰ رسول الله ﷺ، كذلك «أدرأتُكُم» مُسنَدٌ إليه بخِلافِ المشهورة، فإنها مُسنَدٌ إلىٰ الله تعالىٰ.

قوله: (**يافِعاً**)، **الجوهري**: «أيفَعَ الغُلام، أي: ارتفع، فهو يافِع، ولا يُقال: مُوفِع، وهو مِنَ النوادِر».

---

(١) من قوله: «فيها ألفاً، وكذلك قُلبت» إلىٰ هنا، سقط من (ح) و(ف)، وأثبتُّه من (ط)، وهو المُوافقُ لِمَا في «المحتسب».

(٢) انظر: «الخصائص» لابن جنِّي (٣: ١٤٢) وما بعدها، (باب في شواذ الهمز).

(٣) «المحتسب» لابن جني (١: ٣٠٩-٣١٠).

فلم يَعرِفْني أحدٌ منكم مُتعاطياً شيئاً مِن نَحْوِه، ولا قَدِرتُ عليه، ولا كنتُ مُتواصِفاً بعِلمٍ وبيانٍ فتَـتَّهِمُوني باختِراعِه.

﴿أَفَلَا تَعۡقِلُونَ﴾ فتعلموا أنه ليسَ إلا مِنَ الله، لا مِن مثلي، وهذا جوابٌ عما **دَسُّوهُ** تحتَ قولِهم: ﴿ائۡتِ بِقُرۡءَانٍ غَيۡرِ هَٰذَآ﴾؛ مِن إضافةِ الافتراءِ إليه.

[﴿فَمَنۡ أَظۡلَمُ مِمَّنِ ٱفۡتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوۡ كَذَّبَ بِـَٔايَٰتِهِۦٓۚ إِنَّهُۥ لَا يُفۡلِحُ ٱلۡمُجۡرِمُونَ﴾ ١٧]

﴿مِمَّنِ ٱفۡتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا﴾ يحتملُ أن يُريدَ افتِراءَ المُشركينَ علىٰ الله في قولهم: إنه ذو شريكٍ وذو وَلَد، وأن يكونَ **تفادياً** مما أضافوهُ إليه مِنَ الافتراء.

قوله: (**دَسُّوه**)، **الجوهري**: «ودَسَستُ الشيءَ في التُّراب: أخفَيتُه، والدَّسِيس: إخفاءُ المَكْر». والذي دَسُّوهُ فيه: ما ذكرَهُ في الجواب: «كانَ غَرَضُهم في هذا القول الكَيْدَ والمَكر، وفيه أنه مِن عِندِكَ وأنكَ قادِرٌ علىٰ مِثلِه، وأنه إن وُجِدَ منه تبديل، فإما أن يُهلِكَهُ الله، أو يَسخَروا منه، ويَجعَلُوهُ حُجَّةً عليه وتصحيحاً لافتِرائِه».

قوله: (**تفادياً**)، **الأساس**: «ومن المجاز: تفادىٰ منه: تحاماه، قال[(١)]:

تفادىٰ الأُسُودُ الغُلْبُ مِنهُ تفاديا»

يعني: إذا عُلِّقَ قولُه: ﴿فَمَنۡ أَظۡلَمُ مِمَّنِ ٱفۡتَرَىٰ﴾ بقولِه: ﴿وَلَقَدۡ أَهۡلَكۡنَا ٱلۡقُرُونَ مِن قَبۡلِكُمۡ لَمَّا ظَلَمُواْ﴾، أي: أشركوا، كانَ المُرادُ افتِراءَ المُشرِكينَ في قولِهم: إنه ذو شريكٍ ووَلَد، ويكونُ قولُه: ﴿ثُمَّ جَعَلۡنَٰكُمۡ خَلَٰٓئِفَ﴾ [يونس: ١٤]، وقولُه: ﴿وَإِذَا تُتۡلَىٰ عَلَيۡهِمۡ ءَايَاتُنَا بَيِّنَٰتٖ قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرۡجُونَ لِقَآءَنَا﴾ [يونس: ١٥] إلىٰ هاهنا، إعلاماً بأنَّ المُشرِكينَ الذينَ بُعِثَ إليهم

---

(١) من قوله: «ومن المجاز» إلىٰ هنا، سقط من (ح)، وأثبتُّه من (ط) و(ف).
أما الفعلُ «قال» ففاعلُه ذو الرمة، كما صَرَّح به في «أساس البلاغة» أيضاً، وانظر «ديوانه» ص٧٣٣.

[﴿ وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ ۚ قُلْ أَتُنَبِّـُٔونَ ٱللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ ١٨]

﴿مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ ﴾ الأوثانَ التي هي جمادٌ لا تَقدِرُ علىٰ نَفْعٍ ولا ضـرّ، وقيل: إنْ عَبَدُوها لا تنفعهم، ....

رسولُ الله ﷺ استَنُّوا سَنَنَ مَنْ قَبلَهم في تكذيبِ آياتِ الله والرُّسُل، في قوله: ﴿وَجَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَمَا كَانُوا۟ لِيُؤْمِنُوا۟ ﴾ [يونس: ١٣]، ولـمَّا فـرَغَ مِن قِصَّةِ المُشركينَ عاد إلىٰ الأول، وربَطَ به قولَه: ﴿ فَمَنْ أَظْلَمُ﴾.

وإذا عُلِّقَ بقولِه: ﴿فَقَدْ لَبِثْتُ فِيكُمْ عُمُرًا مِّن قَبْلِهِۦٓ ۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾ [يونس: ١٦]، ومعناهُ كما قال: «وهو جوابٌ عما دَسُّوهُ تحتَ قولهم: ائتِ بقرآنٍ غير هذا من إضافةِ الافتراءِ إليه» كان احترازاً أو تحامياً مما أضافوه إليه من الافتراء، وجيءَ بالعامِّ ليكون أبلغ[1]، وهذا الوَجْهُ أنسَبُ وأدلُّ علىٰ معنىٰ التعريض.

قوله: (الأوثـان): بالنَّصْـب؛ عطـفُ بيـانٍ لِقولِـه: ﴿مَا لَا يَضُرُّهُمْ ﴾، وهو مفعولُ ﴿يَعْبُدُونَ ﴾.

قوله: (وقيل: إنْ عَبَدُوها لا تَنفَعْهم): والفرقُ أنَّ المقصودَ الأوليَّ علىٰ الأولِ مِن قولِه: ﴿مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ ﴾ الأصنامُ بعَيْنِها، وأنها جماداتٌ لا تَقدِرُ علىٰ ضُـرٍّ ولا نَفْع، كقولِهِ تعالىٰ: ﴿وَحَمَلْنَٰهُ عَلَىٰ ذَاتِ أَلْوَٰحٍ وَدُسُرٍ﴾ [القمر: ١٣]، أي: علىٰ السَّفينة. وعلىٰ الثاني: المقصودُ فُقْدانُ أوصافِ المعبوديَّة، فإنَّ مِن حَقِّ المعبودِ أن يُثيبَ عابدَه إن عبد، ويُعاقِبَ إن قعد[2]، ويجوزُ أن يَدخُلَ في الثاني غيرُ الأصنام مِنَ الملائكةِ والمسيح، تلخيصُه: ويَعبُدونَ لِـمَا لا يُعتَدُّ به، أو لِـمَا لا يَستَحِقُّ العِبادة.

---

(١) من قوله: «وهو جواب عما دسوه» إلىٰ هنا، سقط من (ح) و(ف).

(٢) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «إن فقد»، والمُثبَت من (ط) و(ف).

وإن تركوا عبادتَها لا تَضُـرُّهم، ومن حَقِّ المعبودِ أن يكونَ مُثيباً علىٰ الطاعة، مُعاقِباً علىٰ المعصية، وكانَ أهلُ الطائِفِ يَعبُدُونَ اللّات، وأهلُ مكَّةَ العُزَّىٰ ومَناةَ وهُبَلَ وإسافاً ونائِلة، وكانوا يقولون: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ﴾، وعن النَّضـرِ بنِ الحارث: إذا كانَ يومُ القيامةِ شَفَعَتْ ليَ اللّاتُ والعُزَّىٰ.

﴿أَتُنَبِّـُٔونَ ٱللَّهَ بِمَا لَا يَعۡلَمُ﴾: أتـُخبِرونَه بكَوْنِكم شُفَعاءَ عنده، وهو إنباءٌ بما ليسَ بمعلومٍ لله، وإذا لم يَكُنْ معلوماً له ـ وهو **العالِـمُ الذاتِ** المُحيطُ بجميعِ المعلومات ـ لم يَكُنْ شيئاً، **لأَنَّ الشيءَ ما يُعلَمُ ويُخبَـرُ عنه، فكان خَبَراً** ليسَ له مُخبَـرٌ عنه. فإن قلتَ: كيفَ أنبؤوا اللهَ بذلك؟ قلتُ: هو تهكُّمٌ بهم وبما ادَّعَوهُ مِنَ المُحالِ الذي هو شفاعةُ الأصنام، وإعلامٌ بأنَّ الذي أنبؤوا به باطلٌ غيرُ مُنطَوٍ تحتَ الصِّحَّة، فكأنهم يُخبِـرُونَه بشيءٍ لا يَتعلَّقُ به عِلمُه، كما يُخبِرُ الرجلُ الرجلَ بما لا يَعلَمُه. وقُرِئ: «أتُـنبِئُونَ» بالتخفيف.

قوله: (**العالِـمُ الذات**)، وقوله: (**لأنَّ الشيءَ ما يُعلَمُ ويُـخبَـرُ عنه**): كلاهما مذهبُه[1].

قوله: (**فكانَ خَبَراً**): أي: قولُهم: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ ليسَ له مُخبَـرٌ عنه، لأنه لو كان له مُخبَـرٌ عنه لَـتعلَّقَ عِلمُ الله تعالىٰ [به][2] لِشُمُولِ عِلم الله جميعَ الكائنات، وحينَ لم يَتَعلَّقْ عِلمُ الله به عُلِمَ أنه لم يكن مُخبَراً عنه.

---

(١) أما الأول ـ وهو قولُه: «العالم الذات» ـ فقد استَعمَلَ الزمخشريُّ رحمه الله تعالىٰ هذا التعبيرَ في موضعين؛ في تفسير الآية ٢٩ من سورة آل عمران وهنا، وعبَّر بقوله: «عالم الذات» في تفسير الآية ٩٣ من سورة النمل، كما عبَّر بقوله: «القادر الذات» في موضعين؛ في تفسير الآية ٤٤ من سورة ق، وتفسير الآية ٢ من سورة الانشقاق، وعبَّر بقوله: «قادر الذات» في تفسير الآية ١٩ من سورة إبراهيم.
وهو مبنيٌّ علىٰ مذهب المعتزلة في قولهم: إنَّ الله عالم بذاته، قادر بذاته، حي بذاته، وهكذا، أما عندَ أهلِ السُّنَّة: فهو سبحانه عالم بعِلم، قادرٌ بقُدرة، حيٌّ بحياة، وهكذا.
وأما الثاني: ففيه إطلاقُ «الشيء» علىٰ الموجود والمعدوم، وهو مذهبُ المعتزلة، أما عند أهل السُّنَّة: فإنه يُطلَقُ علىٰ الموجود دون المعدوم.

(٢) لفظة «به» لم ترد في الأصول الخطية، وأضفتُها لتتميم الجملة.

وقوله: ﴿فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ تأكيدٌ لنفيه؛ **لأنَّ ما لم يُوجَدْ فيهما فهو مُنتَفٍ معدوم**، ﴿يُشْرِكُونَ﴾ قُرِئَ بالتاء والياء، و«ما» موصولةٌ أو مصدرية، أي: عن الشُّرَكاءِ الذينَ يُشرِكُونَهم به، أو عن إشراكهم.

[﴿وَمَا كَانَ ٱلنَّاسُ إِلَّآ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَٱخْتَلَفُوا۟ ۚ وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ لَقُضِىَ بَيْنَهُمْ فِيمَا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ * وَيَقُولُونَ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ ءَايَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ ۖ فَقُلْ إِنَّمَا ٱلْغَيْبُ لِلَّهِ فَٱنتَظِرُوٓا۟ إِنِّى مَعَكُم مِّنَ ٱلْمُنتَظِرِينَ﴾ ١٩-٢٠]

﴿وَمَا كَانَ ٱلنَّاسُ إِلَّآ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾ حُنَفاءَ مُتفقِينَ علىٰ مِلَّةٍ واحدةٍ مِن غير أن يختلفوا بينَهم، وذلكَ في عَهْدِ آدمَ عليه السَّلامُ إلىٰ أن قَتلَ قابيلُ هابيل، وقيل: بعدَ الطُّوفانِ حينَ لم يَذَرِ اللهُ مِنَ الكافرينَ دَيَّاراً.

﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ﴾ وهو تأخيرُ الحكمِ بينَهم إلىٰ يوم القيامة، ﴿لَقُضِىَ بَيْنَهُمْ﴾ عاجِلاً فيما اختلَفُوا فيه، ولَـمُيِّـزَ المُحِقُّ مِنَ المُبطِلِ، وسَبْقُ كَلِمتِهِ بالتأخيرِ لِحكمةٍ أوجبَتَ أن تكونَ هذهِ الدارُ دارَ تكليف، وتلكَ دارَ ثوابٍ وعِقاب.

قوله: (**لأنَّ ما لم يُوجَد فيهما** ـ أي: في السَّماواتِ والأرض ـ **فهو مُنتَفٍ مَعدُوم**): كلامٌ علىٰ سبيلِ إلزامِ الخصم علىٰ الفَرْضِ والتقدير، وإلا فالمُسلِمونَ مُنزَّهُونَ عن أمثالِه، قال الإمامُ الداعي إلىٰ الله فخرُ الدِّين الرازيُّ رحمه اللهُ تعالىٰ: «ثبتَ بالدليل أنه حَصَلَ خارجَ العالَـمِ خَلاءٌ لا نهايةَ لها، وثبتَ أنه تعالىٰ قادرٌ علىٰ جميع المُمكِنات، فهو تعالىٰ قادرٌ أن يخلقَ خارجَ العالَـمِ ألفَ ألفِ عالَـمٍ أعظَمَ وأوسَعَ منه، ودلائلُ الفلاسِفةِ ـ خَذَلَهمُ الله ـ في إثباتِ أنَّ العالَـمَ واحِدٌ دلائلُ ضعيفةٌ مَبْنِيَّةٌ علىٰ مُقدِّماتٍ واهية»(١). علىٰ أنَّ المُصنِّفَ فَسَّـرَ ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [البقرة: ٢٥٥] بـ«ما رُوِيَ: أنه تعالىٰ خَلَقَ كُرْسِياً، وهو بينَ يَدَيِ العَرْش، دونَه السَّماواتُ والأرض، وهو إلىٰ العَرْشِ كأصغَرَ شيء».

---

(١) «مفاتيح الغيب» للرازي (١: ٢٤).

وقالوا: ﴿لَوۡلَآ أُنزِلَ عَلَيۡهِ ءَايَةٞ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ أرادوا: آيةً مِنَ الآياتِ التي كانوا يَقتَرِحُونَها، وكانوا لا يَعتدُّونَ بما أُنزِلَ عليه مِنَ الآياتِ العِظامِ المُتكاثِرةِ التي لم يَنزِلْ علىٰ أحدٍ مِنَ الأنبياءِ مِثلُها، وكَفَىٰ بالقُرآنِ وَحْدَه آيةً باقيةً علىٰ وَجْهِ الدَّهْر، بديعةً غريبةً في الآيات، دقيقةَ المَسلَكِ مِن بينِ المُعجِزات، وجَعَلُوا نُزولَها كلا نُزول، وكأنه لم تُنزَلْ عليه آيةٌ قطّ، حتىٰ قالوا: ﴿لَوۡلَآ أُنزِلَ عَلَيۡهِ ءَايَةٞ﴾ واحدةٌ مِن ﴿رَّبِّهِۦ﴾، وذلكَ لِفَرْطِ عِنادِهم، وتماديهم في التَّمَرُّد، وانهماكِهم في الغَيّ.

﴿فَقُلۡ إِنَّمَا ٱلۡغَيۡبُ لِلَّهِ﴾ أي: هو المُختَصُّ بعِلمِ الغَيْبِ المُستأثِرُ به، لا عِلمَ لي ولا لأحدٍ به، يعني: **أنَّ الصارِفَ عن إنزالِ الآياتِ المُقتَرحةِ أمرٌ مُغيَّبٌ** لا يَعلَمُه إلا هو، ﴿فَٱنتَظِرُوٓاْ﴾ نُزولَ ما اقترحتُموه، ﴿إِنِّي مَعَكُم مِّنَ ٱلۡمُنتَظِرِينَ﴾ لِـما يَفعَلُ اللهُ بكم؛ لِعنادِكم وجُحُودِكمُ الآيات.

قوله: (**وقالوا:** ﴿لَوۡلَآ أُنزِلَ عَلَيۡهِ ءَايَةٞ مِّن رَّبِّهِۦ﴾): والتلاوةُ ﴿وَيَقُولُونَ﴾، وإنما عَدَلَ عنه لِيُؤذِنَ به أنَّ قولَه: ﴿وَيَقُولُونَ﴾ ليسَ معطوفاً علىٰ قولِهِ تعالىٰ: ﴿وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا﴾ [يونس: ١٨]، كما يقتَضيهِ ظاهِرُ اللفظ، وإنما هو معطوفٌ علىٰ قولِه: ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرۡجُونَ لِقَآءَنَا ٱئۡتِ بِقُرۡءَانٍ غَيۡرِ هَٰذَآ﴾ [يونس: ١٥] وما بينهما اعتِراض، وأُوثِرَ المُضارِعُ علىٰ الماضي لِيُؤذِنَ باستِمرارِ هذا القولِ منهم، وأنَّ هذا القولَ مِن دأبِهم[1] وعادتِهم.

قوله: (**أنَّ الصارِفَ عن إنزالِ الآياتِ [المُقتَرحةِ] أمرٌ مُغيَّب**): فيه إشارةٌ إلىٰ أنَّ قولَه تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا ٱلۡغَيۡبُ لِلَّهِ فَٱنتَظِرُوٓاْ﴾ جوابٌ علىٰ الأسلوبِ الحكيم[2]، فإنهم حينَ طلبوا إنزالَ آيةٍ واحدة، مَعَ تلكَ الآياتِ المُتكاثِرة، دلَّ علىٰ أنَّ سُؤالَهم للتَّعنُّتِ والعِناد، فأُجيبُوا بما أُجيبُوا؛ لِيُؤذَنَ بأنَّ سؤالَهم سؤالُ المُقترحين يَستَحِقُّونَ به نِقمةَ الله وحُلُولَ عِقابِه، يعني: أنه لا بُدَّ أن

---

(١) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «ذاتهم»، والدأب ـ بسُكُونِ الهمزة وفَتْحِها ـ: الشأن والعادة، كما في «القاموس»، مادة (دأب).

(٢) تَقدَّمَ التعريفُ بهذا الأسلوب عند تفسير الآية (٨٠) من سورة التوبة ص٣١٥ تعليقاً.

[﴿وَإِذَآ أَذَقۡنَا ٱلنَّاسَ رَحۡمَةٗ مِّنۢ بَعۡدِ ضَرَّآءَ مَسَّتۡهُمۡ إِذَا لَهُم مَّكۡرٞ فِيٓ ءَايَاتِنَاۚ قُلِ ٱللَّهُ أَسۡرَعُ مَكۡرًاۚ إِنَّ رُسُلَنَا يَكۡتُبُونَ مَا تَمۡكُرُونَ﴾ ٢١]

سَلَّطَ اللهُ القَحْطَ سبعَ سِنينَ علىٰ أهلِ مَكَّة، حتىٰ كادوا يَهلِكون، ثم رَحِمَهم بالحياة، فلما رَحِمَهم طَفِقُوا يَطعُنونَ في الآيات، ويُعادُونَ رسولَ الله ﷺ ويَكيدُونَه، و«إذا» **الأُولىٰ للشَّـرْط، والآخرةُ جوابُها، وهيَ للمُفاجأة**، و«المَكْر»: إخفاءُ الكَيْد وطَيُّه، **مِن: الجارية المكورة**: المَطْويَّة الـخَلْق، ومعنىٰ ﴿مَسَّتۡهُمۡ﴾: خَالَطَتْهم حتىٰ أحسُّوا بسُوءِ أثرِها فيهم.

فإن قلتَ: ما وَصَفَهم بسُـرعةِ المَكْر، فكيفَ صَحَّ قولُه: ﴿أَسۡرَعُ مَكۡرًا﴾؟ قلتُ: بلىٰ، دلَّتْ علىٰ ذلكَ كَلِمةُ المُفاجأة، كأنه قال: وإذا رَحِمناهُم مِن بَعْدِ ضَـرَّاءَ ....

تُستأصَلَ شأفتُـكُم، لكنْ أنا لا أعلَمُ متىٰ يكون، وأنتُم كذلك[١]، لأنه مِن عِلم الغيب، وإذا كانَ كذلكَ فانتَظِـرُوا ما يُوجِبُه اقتِراحُكُم، إني مَعَكُم مِنَ الـمُنتَظِرين إيـاه. هذا التقريرُ أنسَبُ مِن تقريره؛ لأنَّ قولَه: «أنَّ الصارِفَ عن إنزالِ الآياتِ المُقتَـرَحةِ أمرٌ مُغيَّب» لا وَجْهَ لـه، لأنَّ الصارِفَ مُعيَّـن، وهـو عِنـادُهم، قـال اللهُ تعالـىٰ: ﴿وَمَا يُشۡعِرُكُمۡ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾ [الأنعام: ١٠٩].

قوله: (و«إذا» **الأولىٰ للشَّـرْط، والآخرةُ جوابُها**[٢]، **وهيَ للمُفاجأة**): قال أبو البقاء: «والعامل في الثانية الاستِقرارُ الذي في ﴿لَهُم﴾، وقيل: «إذا» الثانيةُ زمانيةٌ أيضاً، وهيَ وما بعدَها جوابُ الأولىٰ»[٣].

قوله: (**مِن: الـجارية المَمْكُورة**)، **الجوهري**: «الممكورة: المَطْوِيَّةُ الـخَلْقِ مِنَ النِّساء». **الأساس**: «امرأةٌ ممكورةُ السَّاقين: خَدَلَّـجَتُها[٤]».

(١) كذا في (ط) و(ح)، وفي (ف): «لكنْ أنا لا أعلمُ متىٰ ذلك»، والأولُ أحسن.

(٢) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «خواتمها»، والمُثبَت من (ط) و(ف)، وهو المُوافِقُ لِـمَا في «الكشَّاف».

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٦٩).

(٤) كذا في الأصول الخطية، والخدلَّجة: الرَّيّاء الممتلئة الذراعين والساقين، كما في «لسان العرب» (خدلج)،=

فاجؤوا وقوعَ المَكْرِ منهم، وسارعوا إليه قبلَ أن يَغسِلُوا رؤوسَهم مِن مَسِّ الضَّـرَّاء، ولم يَتلبَّثوا رَيْثَمـا يُسيغُونَ غَصَّتَهم. والمعنىٰ: أنَّ اللهَ قد دَبَّـرَ عِقابَكم، وهو مُوقِعُه بكم قبلَ أن تُدبِّروا كيفَ تعملون في إطفاءِ نُورِ الإسلام.

﴿إِنَّ رُسُلَنَا يَكْتُبُونَ﴾ إعلامٌ بأنَّ ما تَظُنُّونَه خافياً مَطْوياً لا يخفىٰ علىٰ الله، وهو مُنتَقِمٌ منكم. وقُرِئ: ﴿تَمْكُرُونَ﴾ بالتاءِ والياء.

وقيل: مَكرُهم قَولُهم: سُقينا بنَوْءِ كذا. وعن أبي هريرة: «إنَّ اللهَ ليُصَبِّحُ القومَ بالنِّعمةِ ويُمَسِّيهم بها، فتُصبحُ طائفةٌ منهم بها كافرين؛ يقولون: مُطِرْنا بنَوْءِ كذا».

[﴿هُوَ ٱلَّذِى يُسَيِّرُكُمْ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ وَفَرِحُوا۟ بِهَا جَآءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ وَجَآءَهُمُ ٱلْمَوْجُ مِن كُلِّ مَكَانٍ وَظَنُّوٓا۟ أَنَّهُمْ أُحِيطَ بِهِمْ دَعَوُا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ لَئِنْ أَنجَيْتَنَا مِنْ هَٰذِهِۦ لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّٰكِرِينَ * فَلَمَّآ أَنجَىٰهُمْ إِذَا هُمْ يَبْغُونَ فِى ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّمَا بَغْيُكُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُم مَّتَٰعَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ثُمَّ إِلَيْنَا مَرْجِعُكُمْ فَنُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ ٢٢-٢٣]

قوله: (رَيْثَما يُسيغُون)، الجوهري: «راثَ عليَّ خبَـرُكَ يَريثُ رَيْثاً: أبطأ». و«ما» مصدرية، أي: مقدار ساعةِ غَصَّتِهم، فأطلقَ «رَيْث» علىٰ المقدار، وجاز لأنَّ البُطْءَ للمِقدار.

قوله: (وقُرِئ: ﴿تَمْكُرُونَ﴾ بالتاء والياء): بالتاء الفوقانية: السَّبْعة، وبالياء: شاذة.

قوله: (وعن أبي هريرة) الحديث: مِن روايةِ مُسلِمٍ والنَّسائيِّ[1] عن أبي هُريرةَ أنه قال: قالَ رسولُ الله ﷺ: «ألم تَـرَوا إلىٰ ما قالَ ربُّـكُم؟ قال: ما أنعمتُ علىٰ عبادي مِن نِعمةٍ إلا أصبَحَ فريقٌ منهم بها كافِرين، يقولون: الكواكب، الكواكب».

= وفي المطبوع من «أساس البلاغة» (مكر): «خَدْلَتُها»، وهو صحيح أيضاً، فـ«الخَدْلُ: العظيمُ المُمتَلِئ، وامرأةٌ خَدْلةُ السَّاق، وخَدْلاءُ بيِّنةُ الخَدَلِ والخَدَالة: مُمتَلِئةُ السَّاقَيْن والذِّراعَين»، كما في «اللسان» (خدل).

(١) مسلم (٧٢)، والنسائي (١٥٢٤). ولفظُ مسلم: «الكواكب وبالكواكب»، ولفظُ النسائي: «الكوكب وبالكوكب».

....

ورويناعن البُخاريِّ ومُسلِمٍ وأبي داودَ والنَّسائيِّ[١] عن زيدِ بنِ خالدٍ قال: قالَ رسولُ الله ﷺ: «قالَ اللهُ تعالىٰ: أصبحَ مِن عبادي مُؤمِنٌ بي وكافِرٌ بالكَوْكَب، فأما مَنْ قال: مُطِرْنا بفَضْلِ الله ورحمتِه، فذلكَ مُؤمِنٌ بي كافرٌ بالكَوْكَب، وأما مَنْ قال: مُطِرْنا بنَوْءِ كذا وكذا، فذلكَ كافرٌ بي مُؤمِنٌ بالكَوْكَب».

قال صاحبُ «الجامع»: «النَّوء: واحدُ الأنواء، وهيَ ثمانٍ وعشرونَ منزلة، يَنزِلُ القمرُ كُلَّ ليلةٍ في مَنزِلةٍ منها، يَسقُطُ في الغَرْبِ كُلَّ ثلاثةَ عشرَ ليلةً مَنزِلةٌ مَعَ طُلُوع الفَجْر، وتَطلُعُ أُخرىٰ مُقابِلَها، فتَنقَضي جميعُها مَعَ انقِضاءِ السَّنة، وكانتِ العربُ تَزعُمُ أنَّ مع سُقوطِ المنزلةِ وطُلوع نَظيرِها: يكونُ مَطَر، فيَنسُبُونَ المَطَرَ إلىٰ المنزلة، ويقولون: مُطِرْنا بنَوْءِ كذا، وإنما سُمِّيَ «نَوْءاً»؛ لأنه إذا سَقَطَ الساقِطُ منها بالمَغرِب، ناء الطالِعُ بالمَشرِق يَنُوءُ نَوْءاً، أي: نهضَ وطَلَع، وقيل: النَّوْء: هو الغُروب، فهو مِنَ الأضداد»[٢].

ثم قال: «وعِلمُ النُّجُوم المنهيُّ عنه: هو ما يَدَّعيهِ أهلُ التنجيم مِن عِلم الكائِناتِ والحوادثِ التي لم تقع، وأنهم يُدرِكُونَ معرفتَها بتسيير الكواكِب وانتِقالاتِها، واجتماعِها وافتِراقِها، وأنَّ لها تأثيراً اختِيارياً في العالَم، وأما ما يُعرَفُ مِنَ[٣] النُّجُوم، كمعرفةِ الأوقات، والاهتِداءِ بها في الطُّرُقات، ومعرفةِ القِبلة، وأشباهِ ذلك، فليسَ به بأس»[٤].

فإن قلتَ: بَيِّنْ لي صُورةَ هذا المَكْر؟ قلتُ: إنهم بعدَما أنجاهُمُ اللهُ تعالىٰ مِنَ المَكارِهِ والضَّرَّاءِ كانوا يُلبِّسُونَ الأمرَ علىٰ أتباعِهم في أنَّ ذلكَ مِنَ الله ومن قُدْرتِه، لِسُوءِ صَنيعِهم وتكذيبِهِمُ الأنبياء، ويَنسُبُونَ ذلكَ إلىٰ الأنواء؛ إرادةَ أن لا يُؤمِنُوا، ولا يَشكُرُوا الله، ولا يَستَدِلُّوا علىٰ وجودِ الخالق.

---

(١) البخاري (٨٤٦) و(١٠٣٨) و(٤١٤٧)، ومسلم (٧١)، وأبو داود (٣٩٠٦)، والنسائي (١٥٢٥).
(٢) «جامع الأصول» لابن الأثير (٧: ٦٣٨-٦٣٩) و(١١: ٥٧٧-٥٧٨).
(٣) في (ح) و(ف): «بين النجوم»، والمُثبَت من (ط)، وهو المُوافقُ لِـما في «جامع الأصول».
(٤) «جامع الأصول» لابن الأثير (١١: ٥٧٨-٥٧٩).

قرأ زيدُ بنُ ثابت: «يَنشُـرُكُم»، ومِثلُه قولُه: ﴿فَٱنتَشِرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [الجمعة: ١٠]، ﴿ثُمَّ إِذَآ أَنتُم بَشَرٌ تَنتَشِرُونَ﴾ [الروم: ٢٠].

فإن قلتَ: **كيفَ جَعَلَ الكَوْنَ في الفُلْكِ غايةً** للتسيير في البحر، ....

قوله: (**قرأ زيدُ بنُ ثابت: «يَنشُـرُكُم»**): قال صاحبُ «التيسير»: «قرأ ابنُ عامِر: (يَنشُـرُكُم في البَـرِّ والبَحْر) بالنُّونِ والشِّين؛ مِنَ النَّشْـر، والباقُونَ: بالياءِ والسِّين، أي: من التسيير»[١].

قوله: (**كيفَ جَعَلَ الكَوْنَ في الفُلْكِ غاية؟**): يعني: أنه تعالىٰ قال: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُسَيِّرُكُمْ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ﴾، والسَّيرُ في البحر ابتِداؤه الكَوْنُ في الفُلْكِ لا غايتُه؟

وخُلاصة الجواب: أنه تعالىٰ لم يجعل ابتداءَ السَّيْرِ مُختصاً بالبحر، بل بالبَـرِّ والبحر[٢]، ولم يجعلِ الكَوْنَ في البحرِ وَحْدَهُ غايةً للسَّير، بل جعلَ الكَوْنَ مع ما عُطِفَ عليه وما اتَّصَلَ به غايةً للمذكور قبلَه، كأنه قيل: هو الذي قَدَّرَ لكم في البَـرِّ والبحرِ الرَّفاهِيَةَ والرخاءَ فتنقَلِبُونَ فيها كيفَ شِئتُم، وتَسيرونَ أنىٰ أردتُم، لا تُصيبُكُم شِدَّةٌ وبأساء، وأنتُم مَعَ ذلكَ لا تَذكُرُونَ اللهَ ولا تَشكُرُونَه بما أَوْلاكُم، حتىٰ إذا وَقَعتُم في الضُّـرِّ والشِّدَّةِ التي لا غايةَ لها دَعَوتُمُ اللهَ مُخلِصِينَ له الدِّين، فوَضَعَ موضعَ هذهِ الغاية: ﴿إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم﴾ إلىٰ آخره، لِيَدُلَّ علىٰ النهايةِ في الضُّـرّ، لأنه لا غايةَ[٣] بعدها.

وتلخيصُه: أنَّ في ذِكرِ البَـرِّ والبحرِ بيانَ غايةِ حالةِ الرفاهيةِ في السَّيْر، وفي اختصاصِه بحالةِ البحرِ بيانَ انتِهاءِ حالةِ الشِّدَّةِ والمَشَقَّة، ونحوُه في المعنىٰ قولُه تعالىٰ: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْـَٔرُونَ * ثُمَّ إِذَا كَشَفَ ٱلضُّرَّ عَنكُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنكُم بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ﴾ [النحل: ٥٣-٥٤].

---

(١) «التيسير في القراءات السَّبْع» لأبي عمرو الداني ص١٢١.

(٢) من قوله: «وخلاصة الجواب» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

(٣) من قوله: «لها دَعَوتُمُ الله» إلىٰ هنا، سقط من (ف)، وذُكِرَ هذا السقطُ نفسُه بعدَ كلماتٍ عندَ قوله: «أنَّ في ذِكْرِ البر»، وهو اضطراب، والمُثبَت من (ط) و(ح).

والتسييرُ في البحر إنما هو بالكَوْنِ في الفُلْك؟ قلتُ: لم يجعلِ الكَوْنَ في الفُلكِ غايةً للتسيير في البحر، ولكنْ مضمونَ الجملةِ الشَّـرْطيةِ الواقعةِ بعدَ «حتىٰ» بما في حَيِّزِها، كأنه قيل: يُسيِّـرُكُم حتىٰ إذا وَقَعَتْ هذهِ الحادثة، وكانَ كيتَ وكيت؛ مِن مجيءِ الرِّيحِ العاصِف، وتراكُمِ الأمواج، والظَّنِّ للهلاك، والدُّعاءِ بالإنجاء.

فإن قلتَ: ما جواب ﴿إِذَا﴾؟ قلتُ: ﴿جَآءَتْهَا﴾. **فإن قلتَ: فـ﴿دَعَوُاْ﴾؟** قلتُ: بَدَلٌ مِن «ظَـنُّوا»، لأنَّ دُعاءَهم مِن لوازِمِ ظَـنِّهِمُ الهلاك، فهو مُلتَبِسٌ به. فإن قلتَ: ما فائدةُ صَرْفِ الكلامِ عنِ الخِطابِ إلىٰ الغَيْبة؟ قلتُ: المُبالغة، كأنه يَذكُرُ لغيرهم حالَهم لِـيُعجِّبَهم منها، ويستدعيَ منهم الإنكارَ والتقبيح. فإن قلتَ: ما وَجْهُ قِراءةِ أمِّ الدَّرْداء: «في الفُلْكيّ» بزيادةِ ياءِ النَّسَب؟ قلتُ: **قيل: هما زائدتان، كما في الخارجيِّ** والأحمريّ، ويجوزُ أن يُرادَ به اللُّجُّ والماءُ الغَمْرُ الذي لا تجري الفُلكُ إلا فيه.

الانتصاف: «مِثلُه في الاعتِبارِ قولُه تعالىٰ: ﴿وَٱبْتَلُواْ ٱلْيَتَٰمَىٰ حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغُواْ ٱلنِّكَاحَ فَإِنْ ءَانَسْتُم مِّنْهُمْ رُشْدًا فَٱدْفَعُوٓاْ﴾ [النساء: ٦]، واستدلَّ أبو حنيفةَ رضيَ اللهُ عنه بأنَّ الصَّغيرَ يُبتَلىٰ قبلَ البُلوغ، فجعَلَ البُلوغَ غايةَ وُقوعِ الابتِلاءِ، فيلزَمُ وُقوعَ الابتِلاءِ قبلَه»(١).

الإنصاف: «المجعولُ غايةً هو جُملةُ ما في حَيِّـزِ ﴿حَتَّىٰٓ﴾؛ مِنَ البُلوغِ المقرونِ بإيناسِ الرُّشْد، وهذا المجموعُ يلزمُ وُقُوعُه بعدَ الابتِلاء، فلا يلزمُ أن يَقَعَ كُلُّ واحدٍ بعدَ الابتِلاء، وهذهِ الآيةُ مُوضِحةٌ لذلك».

وقلت: بينَ الآيتَينِ بَوْنٌ بعيد؛ لِـمَا ذَكَرْنا مِن أخْذِ الزُّبْدةِ والخلاصةِ مِنَ الغايـةِ والمُغيَّا.

قولُه: (**فإن قلتَ: فـ﴿دَعَوُاْ﴾؟**): أي: إذا كانَ جوابُ ﴿إِذَا﴾ قولَه: ﴿جَآءَتْهَا﴾، فما مَوقِعُ قولِه: ﴿دَعَوُاْ ٱللَّهَ﴾؟

قولُه: (**قيل: هما زائدتان، كما في الخارجي**): قال ابنُ جِنِّي: «العربُ قد زادت في الإضافةِ

---

(١) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ٢٣٢) بحاشية «الكشَّاف».

والضَّميرُ في «جرين» للفُلْك، لأنه جمعُ «فَلَك» كالأُسْد، في «فُعْل» أخي «فَعَل»،...

ما لا يُحتاجُ إليها، مِن قولِهم في الأحمر: أحمري، وفي الأشقر: أشقري.

فإن قلت: هذا أمرٌ يختصُّ بالصِّفات، وليسَ ﴿ٱلْفُلْكِ﴾ بصفة؟ قيل: قد جاءَ ذلكَ في الاسم أيضاً، قال الصَّلَتان:

أنا الصَّلَتانيُّ الذي...(١)

وأيضاً قد شُبِّهَ كُلُّ واحدٍ مِنَ الاسم والصِّفةِ بصاحبه»(٢).

قوله: (**لأنه جمعُ «فَلَك»**): قيل: الضَّمَّةُ في «فُلْك» إذا أُريدَ به الواحدُ كالضَّمَّةِ في «بُرْد»، وإذا أُريدَ به الجمعُ كالضَّمَّة في «كُتُب».

قوله: (**كالأُسْد في «فُعْل» أخي «فَعَل»**): قال المُصنِّفُ: في «القَصْريات»(٣) عن أبي عليٍّ الفارسي: أنَّ الضَّمَّةَ في «فُعْل» لِثقَلِها: بمنزلةِ الفَتحتَين في «فَعَل»، فلذلك آخَوْا بينَهما، وجَمَعُوا «فَعَلاً» علىٰ «فُعْل»، كما جَمَعُوا «فُعْلاً» علىٰ «فُعْل»(٤).

---

(١) جزءٌ من بيت شعر، وهو بتمامه:

أنـا الـصَّلَتانيُّ الـذي قـد عَلِمـتُمُ ... متىٰ ما يُحكَّمْ فهْو بـالحقِّ صـادِعُ

انظر: «الشعر والشعراء» لابن قتيبة (١: ٤٠٨).

(٢) «المحتسب» لابن جني (١: ٣١٠-٣١١).

(٣) كتابٌ في النَّحْو، أملاه الإمامُ أبو علي الحسنُ بنُ أحمد الفارسي (٢٨٨-٣٧٧) علىٰ تلميذه أبي الطَّيِّب محمد بن طوس القَصْري، فسُمِّيَت به، واسمُه تاماً: «المسائلُ القصـريات». انظر: «كشف الظنون» (٢: ١٦٧٠). قلت: ويُسمِّيه السَّيِّدُ محمد مُرتضىٰ الزَّبيديُّ بـ«التذكرة القَصْـرية»، كما في مادتي (شتت) و(تيم) من «تاج العروس».

(٤) وقال الفيروزآبادي في «القاموس»، مادة (فلك): «الفُلْكُ ـ بالضَّمِّ ـ: السَّفينة، ويُذكَّر، وهو للواحِدِ والجميع، أو: الفُلْكُ التي هي جَمْع: تكسيرٌ للفُلْكِ التي هيَ واحد، وليسَت كـ«جُنُب» التي هيَ واحدٌ وجَمْع، وأمثالِه، لأنَّ «فُعْلاً» و«فَعَلاً» يشتركانِ في الشَّيءِ الواحد، كالعُرْبِ والعَرَب، ولـمَّا جازَ أن يُجمَعَ «فَعَل» علىٰ «فُعْل»، كأَسَدٍ وأُسْد، جازَ أن يُجمَعَ «فُعْل» علىٰ «فُعْل» أيضاً».

وفي قِراءةِ أُمِّ الدَّرْداء: **للفُلْكِ أيضاً**؛ لأنَّ «الفُلْكي» يدلُّ عليه.

﴿جَآءَتۡهَا﴾: **جاءتِ الرِّيحَ الطيِّبة، أي: تَلَقَّتْها**، وقيل: الضَّميرُ للفُلْك، ﴿مِن كُلِّ مَكَانٍ﴾: مِن جميع أمكنةِ المَوْج، ﴿أُحِيطَ بِهِمۡ﴾ أي: أُهلِكُوا، **جَعَلَ إحاطةَ العَدُوِّ بالحيِّ مَثَلاً** في الهلاك، ﴿مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ مِن غير إشراكٍ به، لأنهم لا يَدعُونَ حينَئذٍ غيرَه معه، ﴿لَئِنۡ أَنجَيۡتَنَا﴾ علىٰ إرادة القول، أو لأنَّ ﴿دَعَوُاْ﴾ مِن جُملةِ القول، ﴿يَبۡغُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾: يُفسِدُونَ فيها ويَعيشُونَ **مُتَـرافِينَ** في ذلك، مُمعِنينَ فيه، مِن قولك: بَغَىٰ الجرح: إذا ترامىٰ إلى الفساد.

قوله: (**للفُلْكِ أيضاً**): أي: الضميرُ في قِراءةِ أُمِّ الدَّرْداءِ للفُلْكِ أيضاً، لأنَّ «الفُلْكي» يَدُلُّ عليه، قال المُصنِّفُ رحمه الله تعالىٰ: هذا كقولك:

إذا زُجِرَ السَّفيهُ(١) جَرَىٰ إليه(٢)

أي: إلىٰ السَّفَه، لأنَّ السفيهَ يدلُّ عليه، فاستغنىٰ عن ذِكْرِ السَّفَه بذِكْرِ السَّفيه.

قوله: (**جاءتِ الرِّيحَ الطيِّبة، أي: تَلَقَّتْها**) ريحٌ عاصِف، فالضميرانِ للرِّيـحَيْن، إحداهما: ريحٌ عاصف، والأُخرىٰ: ريحٌ طيِّبة.

قوله: (**جعلَ إحاطةَ العَدُوِّ بالحيِّ مَثَلاً**): هو مِثلُ قولِهِ تعالىٰ: ﴿وَٱللَّهُ مُحِيطُۢ بِٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ١٩]، وقد سَبَقَ تحقيقُه.

قوله: (**مُتَـرَافِينَ**): هو اسمُ فاعِلٍ مِنَ الترافُؤ، وهو التوافُق، مهموزُ اللام، «والمُرافاة: الاتفاق،

---

(١) في (ح): «إذا زجر إذا زجر السفيه جرىٰ إليه»، وفيه تكرار، وفي (ف): «إذا جَرَىٰ السفيه جَرَىٰ إليه»، وهو خطأ.

(٢) صدرُ بيتٍ من الشعر، وتمامُه:

وخالَفَ والسَّفيهُ إلىٰ خِلافِ

ويُروىٰ صَدْرُه: «إذا نُـهِيَ السَّفيهُ». انظر: «الخصائص» لابن جني (٣: ٤٩)، و«شـرح ديوان الحماسة» للمرزوقي (١: ١٧٨)، و«شرح الرضي علىٰ الكافية» (٢: ٤٠٥)، وذكروه جميعاً شاهداً علىٰ إرادةِ «السَّفَه» في قوله: «جرىٰ إليه».

فإن قلتَ: فما معنىٰ قوله: ﴿بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ﴾، والبغيُ لا يكونُ بحق؟ قلتُ: بلىٰ، وهو استيلاءُ المُسلِمينَ علىٰ أرضِ الكَفَرة، وهَدْمُ دُورِهِم، وإحراقُ زروعِهم، وقَطعُ أشجارِهم، كما فَعَلَ رسولُ الله ﷺ ببني قُريظة.

والرِّفَاء: الالتِحام والاتفاق»، ذكره الجوهريُّ؛ الرِّفاء في المهموز، والـمُرافاة في الناقص[1]، وإنما بالغَ المُصنِّفُ في تفسير ﴿يَبْغُونَ فِي ٱلْأَرْضِ﴾؛ بقولِه: «ويَعيثُون»، فإنه الغُلُوُّ في الفساد، وبقوله[2]: «مُتَـرَافِين»؛ لِتَعْديةِ ﴿يَبْغُونَ﴾ بـ﴿فِي﴾، وهو يَتَعدَّىٰ بـ«علىٰ» للمُبالَغة، علىٰ نَحْوِ قولِه:

يَـجْـرَحْ في عَراقيبِهـا نَـصْلي[3]

قال الجوهري: «بَغَىٰ الرجلُ علىٰ الرجل: استطال».

قوله: (بلىٰ): أي: بلىٰ، يكونُ البَغْيُ بحَقٍّ، كهَدْم المُسلِمينَ دُورَ الكَفَرة، وإحراقِ زُرُوعِهم، قال صاحبُ «الفرائد»: هذا يُشعِرُ بأنَّ البغيَ موضوعٌ للاستيلاء، سواءٌ كانَ حقاً أو باطلاً، وقَيدُ ﴿بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ﴾ لإخراج ما هو حق، وهذا منظورٌ فيه، لأنه قالَ قبلَ هذا: «هو مِن قَولِك: بغىٰ الجرح: إذا ترامىٰ إلىٰ الفساد». وقال الزَّجّاج: «البغي: الترامي في الفساد»[4]، وإذا ذُكِرَ البغيُ لا يَـخطُـرُ بالبالِ إلا الظُّلم.

وقلت: ويُمكِنُ أن يُقال: البغيُ بحَسَبِ اللغة: هو ترامي[5] الشيءِ إلىٰ الفساد، سواءٌ كانَ الفسادُ عَدْلاً أو ظُلماً، لأنَّ الفسادَ: خروجُ الشيءِ مِن أن يكونَ مُنتَفَعاً به، فهذا قد يكونُ عَدْلاً، كهَدم دُورِ المشركين وإحراقِ زُرُوعِهم وقَتْلِهم، ثم خَصَّهُ العُرْفُ بما يكونُ ظُلماً، فالقَيدُ بالنَّظَر إلىٰ ما يكونُ بحَسَبِ اللغة.

---

(١) أي: ذكر الجوهري في «الصِّحاح»: «الرِّفاءَ» في مادة (رفأ)، و«المُرافاةَ» في مادة (رفو).

(٢) أي: وفَسَّرَ الزمخشريُّ ﴿يَبْغُونَ﴾ بـ«مُترافين».

(٣) تَقَدَّمَ ص١٣٧ في تفسير الآية ٥٨ من سورة الأنفال، وبيَّنتُ هناك موضعَ الشاهد منه.

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» للزجّاج (٣: ١٤).

(٥) من قوله: «إلىٰ الفساد. وقال الزَّجّاج» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

وقُرِئ: ﴿مَّتَـٰعَ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا﴾ بالنَّصْب، فإن قلتَ: ما الفرقُ بينَ القِراءتَين؟ قلتُ: إذا رَفَعتَ كانَ «المتاعُ» خبَراً للمُبتَدأِ الذي هو ﴿بَغۡيُكُمۡ﴾، و﴿عَلَىٰٓ أَنفُسِكُم﴾ صِلتُه ـ كقوله: ﴿فَبَغَىٰ عَلَيۡهِمۡ﴾ [القصص: ٧٦] ـ، ومعناه: إنما بَغْيُكُم علىٰ أمثالِكم والذينَ جِنسُهم جِنسُكُم، يعني: بغيُ بعضِكم علىٰ بعضٍ منفعةُ الحياةِ الدُّنيا، لا بقاءَ لها.

وإذا نَصَبتَ فـ﴿عَلَىٰٓ أَنفُسِكُم﴾ خبَرٌ غيرُ صِلة، معناه: إنما بَغيُكُم وبالٌ علىٰ أنفُسِكم، و﴿مَّتَـٰعَ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا﴾ في مَوضِعِ المَصدَرِ المُؤكِّد، كأنه قيل: تَتَمتَّعونَ متاعَ الحياةِ الدُّنيا. ويجوزُ أن يكونَ الرفعُ علىٰ: هو متاعُ الحياةِ الدُّنيا، بعدَ تمامِ الكلام.

وعن النَّبيِّ ﷺ أنه قال: «لا تَمكُرْ ولا تُعِنْ ماكِراً، ولا تبغِ ولا تُعِنْ باغياً، ولا تَنكُثْ ولا تُعِنْ ناكِثاً»، وكانَ يَتلُوها. وعنه عليه الصَّلاةُ والسَّلام: «أسرَعُ الخيرِ ثواباً: صِلةُ الرَّحِم، وأعجَلُ الشَّرِّ عِقاباً: البغيُ واليمينُ الفاجِرة»، ....

قوله: (وقُرِئ: ﴿مَّتَـٰعَ ٱلۡحَيَوٰةِ﴾[1] بالنَّصْب): حفصٌ، والباقون: بالرفع[2].

قوله: (علىٰ: هو متاعُ الحياةِ الدُّنيا، بعدَ تمامِ الكلام): قال صاحبُ «المُرشِد»: «﴿مَّتَـٰعَ﴾: مَنْ قرأ بالرفع: فيه وَجْهان: أحدهما: أن يكون خبراً لِقولِه: ﴿بَغۡيُكُمۡ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُم﴾، ولا يَحسُنُ الوقفُ علىٰ قوله: ﴿بَغۡيُكُمۡ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُم﴾ للفَصْلِ بينَ المُبتَدأ والخبر. والآخر: أن يكونَ خبَرَ مُبتَدأٍ محذوف، ويكونُ خبرُ ﴿بَغۡيُكُمۡ﴾ قولَه: ﴿عَلَىٰٓ أَنفُسِكُم﴾، وهو كلامٌ تامّ، والوقفُ عليه تمام، ويبتَدِئ: ﴿مَّتَـٰعَ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا﴾، علىٰ: هو متاعُ الحياةِ الدُّنيا»[3].

قوله: (واليمينُ الفاجِرة): أي: الكاذبة، الجوهري: «فَجَر، أي: كَذَب، وأصلُه: المَيْل، والفاجِر: المائل».

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفيه اختصارٌ عما في «الكشاف».

(٢) انظر: «التيسير» ص١٢١، و«حجة القراءات» ص٣٣٠.

(٣) انظر: «المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء» لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري ص٣٥٦-٣٥٧، وهو اختصار «المرشد» للعُماني، وقد تَقَدَّمَ التعريفُ به عند تفسير الآية ٣٤ من سورة التوبة ص٢٣٣ تعليقاً.

ورُوِي: «ثِنتانِ يُعجِّلُهما اللهُ في الدُّنيا: البغيُ وعُقوقُ الوالدَيْن»، وعن ابنِ عباسٍ رضيَ اللهُ عنهما: «لو بَغَىٰ جَبَلٌ علىٰ جَبَلٍ لدُكَّ الباغي»، **وكانَ المأمونُ رحمةُ الله عليه يَتمثَّلُ بهذين البيتَينِ في أخيه:** ....

قوله: (وكان المأمونُ يَتمثَّلُ بهذينِ البيتَينِ في أخيه): أي: الأمين، وكانَ مِن خَبَرِهما علىٰ ما ذكره الفقيهُ أبو حنيفةَ الدِّينَوَريُّ[1]: أنه بُويعَ الأمينُ بعدَ وفاةِ أبيهِ هارونَ الرشيدِ بالخِلافة، ووَصَلَ الخبرُ إلىٰ أخيه المأمون، وهو بمَرْوِ الرُّوْذ، فركبَ إلىٰ المسجدِ الأعظم، وصَعِدَ المِنبَر، فحَمِدَ اللهَ وأثنىٰ عليه، ثم قال: أيها الناس، أحسَنَ اللهُ عَزاءَنا وعَزاءَكُم في الخليفةِ الماضي، وبارَكَ لنا ولكم في خَليفَتِكُم الحادِث، ومَدَّ اللهُ في عُمُره، جَدِّدُوا البَيْعةَ لإمامِكُمُ الأمين، فبايعَه الناس.

ثم إنَّ الأمينَ استَشارَ إسماعيلَ بنَ صُبَيح في عَزْلِ أخيه المأمونِ مِن خُراسان، فقالَ له: أُعيذُكَ اللهَ أن تَنقُضَ ما استَنَّهُ الرشيدُ ومَهَّدَه، فقالَ له الأمين: ويحكَ يا ابنَ صُبَيح، إنَّ عبدَ المَلِكِ ابنَ مروانَ كان أحزَمَ رأياً منك؛ حيثُ قال: لا يَجتَمعُ الفَحْلانِ في هَجْمة[2] إلا قتلَ أحدُهما صاحبَه. ثم كتبَ إليه وسأله أن يَقدُمَ عليه لِيُعينَه علىٰ أموره، فامتَنَعَ المأمون، فجرىٰ بينهما ما جرىٰ حتىٰ قُتِلَ الأمين.

وقال ابنُ حمدون: ولـمَّا أُتِيَ طاهرٌ[3] برأسِ الأمينِ حَمِدَ اللهَ وأثنىٰ عليه، وقال: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ

(١) كذا في (ح) و(ط)، وفي (ف): «علىٰ ما ذكر القصةَ أبو حنيفةَ الدينوري»، ووَصْفُ أبي حنيفة الدينوري - وهو أحمد بن داود بن وَنَنْد المتوفىٰ سنة ٢٨٢ - بالفقه غريب، وهو علامةٌ في النحو واللغة والهندسة والفلك، ولولا أن هذه الصيغة تكررت عند المؤلف في غير موضع من هذا الكتاب لكنتُ اعتمدتُ ما في (ف)، بل نقل العلامة أبو السعود في «تفسيره» (٧: ٢٢٨) أحد هذه المواضع عن المؤلف بالصيغة نفسها.

(٢) في (ح) و(ف): «في هجنة»، والمُثبَت من (ط)، وكذا هي «تاريخ الطبري» (حوادث سنة ١٩٥)، والـهَجْمة: القطعةُ الضخمةُ من الإبل، وفي تحديدها بعَدَدٍ اختِلاف. انظر: «لسان العرب»، مادة (هجم).

(٣) هو الأميرُ طاهرُ بنُ الحسين بنِ مُصعَب، أبو طلحةَ الخزاعي، وَجَّهَه المأمونُ إلىٰ بغداد لمحاربة الأمين، فسار إليه في جيش، وحاصَرَه، حتىٰ قَتَلَه، قال الذهبي: «ومُقِتَ لتسرُّعه في قَتْلِه»، وتوفي سنة ٢٠٧. انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٠: ١٠٨-١٠٩).

يا صاحبَ البَغْي إنَّ البغيَ مَصرَعةٌ فاربَعْ فخيرُ فِعالِ المَرْءِ أعدَلُهُ
فلو بَغَىٰ جَبَلٌ يوماً علىٰ جَبَلٍ لاندَكَّ منه أعاليهِ وأسفَلُهُ

وعن مُحمَّدِ بنِ كعب: ثلاثٌ مَنْ كُنَّ فيه: كُنَّ عليه؛ البغيُ والنَّكْثُ والمَكْر، قال الله تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا بَغْيُكُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُم﴾.

[﴿إِنَّمَا مَثَلُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا كَمَآءٍ أَنزَلْنَٰهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَٱخْتَلَطَ بِهِۦ نَبَاتُ ٱلْأَرْضِ مِمَّا يَأْكُلُ ٱلنَّاسُ وَٱلْأَنْعَٰمُ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَخَذَتِ ٱلْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَٱزَّيَّنَتْ وَظَنَّ أَهْلُهَآ أَنَّهُمْ قَٰدِرُونَ عَلَيْهَآ أَتَىٰهَآ أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَٰهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ ۚ كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ ٢٤]

هذا مِنَ التشبيهِ المُركَّب، شُبِّهَت حالُ الدُّنيا في سُرعةِ تَقَضِّيها، وانقِراضِ نعيمِها بعدَ الإقبال، بحالِ نباتِ الأرضِ في جَفافِهِ وذَهابِهِ حُطاماً، بعدَما التفَّ وتكاثَف، وزَيَّنَ الأرضَ بخُضْرتِهِ **ورَفيفِه**، ﴿فَٱخْتَلَطَ بِهِۦ﴾: فاشتَبكَ بسَبَبه حتىٰ خالَطَ بعضُه بعضاً.

مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ تُؤْتِي ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ﴾ [آل عمران: ٢٦]، فبَعَثَ بالرأسِ والبُرْدةِ إلىٰ المأمون، وكتب: وَجَّهتُ إليكَ بالدُّنيا والآخرة، فبُويعَ المأمونُ بالخِلافة، والله أعلم.

قوله: (**يا صاحبَ البَغْي**) البيتَين: «مَصرَعة»: أي: كثيرُ المُصارعةِ شديدُها، «فاربَع» أي: ارفُق وكُفَّ، رَبَعَ الرجلُ: إذا وَقَف، و«الفَعَال» ـ بفَتْح الفاء ـ: غالبٌ في المكارم، واستُعمِلَ هاهنا لمُجرَّدِ الفِعل.

قوله: (**هذا مِنَ التشبيهِ المُركَّب**): لأنَّ الوَجْهَ علىٰ ما ذكرَهُ مُنتزَعٌ مِن عِدَّةِ أمور مُتوهَّمة، وقولُه: ﴿أَخَذَتِ ٱلْأَرْضُ زُخْرُفَهَا﴾ استِعارةٌ وقعت في طَرَفِ المُشبَّهِ به، فالمُشبَّهُ به مُركَّبٌ مِن أمورٍ حقيقيةٍ وأمورٍ مجازيَّة.

قوله: (**ورَفيفِه**)، **الجوهري**: «رَفَّ لونُه يَرِفُّ ـ بالكسر ـ رَفّاً ورَفيفاً، أي: بَرَقَ وتَلألأ».

﴿أَخَذَتِ ٱلْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَٱزَّيَّنَتْ﴾ **كلامٌ فَصِيح**؛ جُعِلَتِ الأرضُ آخِذةً زُخرُفَها على التمثيل بالعُرُوسِ إذا أخذَتِ الثيابَ الفاخِرةَ مِن كُلِّ لَوْن، فاكتَسَتْها وتَزَيَّنَتْ بغيرِها مِن ألوانِ الزَّيْن، وأصلُ ﴿وَٱزَّيَّنَتْ﴾: تَزَيَّـنَت، فأُدغِم، وبالأصلِ قرأ عبدُ الله، وقُرِئَ: «**وأَزْيَنَتْ**»، **على: أفعَلَتْ**، مِن غير إعلالِ الفِعل، كأغيَلَت، أي: صارت ذاتَ زينة، و«ازْيَانَّتْ»، بوَزْن: ابْـيَاضَّتْ.

قوله: (﴿أَخَذَتِ ٱلْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَٱزَّيَّنَتْ﴾ **كلامٌ فَصِيح**): ومجيءُ ﴿وَٱزَّيَّنَتْ﴾ عَقِيبَ قولِه: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَخَذَتِ ٱلْأَرْضُ زُخْرُفَهَا﴾ ترشيحٌ لتلكَ الاستِعارة، شُبِّهَتِ الأرضُ بالعَرُوس، وحُذِفَ المُشبَّهُ به، وأُقيمُ المُشبَّهُ مَقامَه على المَكْنيَّة، ثم جُعِلَتِ القَرينةُ أخْذَها الزُّخرُف، ثم فُـرِّعَ عليها قولُه[1]: ﴿وَٱزَّيَّنَتْ﴾.

قال المُصنِّفُ في البقرة[2]: «إني أُراعي الكيفيَّةَ المُنتَزعةَ مِن مجموعِ الكلامِ فلا عليَّ أوَلِـيَ[3] حرفَ التَّشبيهِ مُفرَدٌ يتأتَّىٰ التشبيهُ به أم لم يَـلِه، ألا ترىٰ إلىٰ قولِهِ تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا مَثَلُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ الآية، كيفَ وَلِـيَ «الماءُ» الكاف، وليسَ الغَرَضُ تشبيهَ «الدُّنيا» بـ«الماء»، ولا بمُفرَدٍ آخَرَ يُتمحَّلُ لتقديره»[4].

قوله: (**«وأَزْيَنَتْ» على: أفعَلَتْ**): ابنُ جِنِّي: «قرأ الأعرج: «وأَزْيَنَتْ»، وأبو عُثمانَ النَّهْدي: «وازيَأَنَّـتْ»، أما «أزيَنَتْ» فمعناه: صارت ذا زينةٍ بالنَّـبْت، ومِثلُه: أجذَعَ المُهْر، أي: صار إلىٰ الإجذاع[5]، وأحصَدَ الزرع، أي: صار إلىٰ الحصاد، إلا أنه أخرَجَ العَينَ علىٰ الصِّحّة،

---

(١) من قوله: «﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَخَذَتِ ٱلْأَرْضُ زُخْرُفَهَا﴾ ترشيح لتلك الاستعارة» إلىٰ هنا، سقط من (ط).

(٢) تحرَّف في (ح) و(ف) إلىٰ: «الفقرة»، والصوابُ ما أثبتُّ، والمُرادُ أنه ذكر ذلك في تفسير الآية ١٩ من سورة البقرة.

(٣) أي: أتـبِـعَ حرفَ التشبيه وتلاهُ.

(٤) في (ح) و(ف): «لتقريره»، وله وجهٌ صحيح، والمُثبَت من (ط)، وهو المُوافقُ لِـمَا في «الكشَّاف».

(٥) قال الفيروزآبادي في «القاموس»، مادة (جذع): «تقولُ لِوَلَدِ الشَّاةِ في السَّنةِ الثانية، وللبقرِ وذواتِ الحافرِ في الثالثة، وللإبلِ في الخامسة: أَجْذَعَ»

﴿أَنَّهُمْ قَٰدِرُونَ عَلَيْهَآ﴾: مُتمَكِّنونَ مِن منفعتِها، مُحصِّلُونَ لِثَمَرتِها، رافعونَ لِغَلَّتِها، ﴿أَتَىٰهَآ أَمْرُنَا﴾ وهو ضَـرْبُ زَرْعِها ببعضِ العاهاتِ بعدَ أَمْنِهم واستيقانِهم أنه قد سَلِم، ﴿فَجَعَلْنَٰهَا﴾: فجعَلْنا زَرْعَها، ﴿حَصِيدًا﴾: شبيهاً بما يُحصَدُ مِنَ الزَّرْعِ في قَطْعِهِ واستِئصالِه، ﴿كَأَن لَّمْ تَغْنَ﴾: كأنْ لم يَغْنَ زَرْعُها، أي: لم يَنبُت، علىٰ حذفِ المُضافِ في هذه المواضع لا بُدَّ منه، وإلا لم يَستَقِمِ المعنىٰ.

وقرأ الحسن: «كأنْ لم يَغْنَ» بالياء، علىٰ أنَّ الضَّميرَ للمُضافِ المحذوف، الذي هو: الزَّرْع، وعن مَرْوان: أنه قرأ علىٰ المنبر: «كأنْ لم تَتَغَنَّ» بالأمس، مِن قولِ الأعشىٰ:

طَويلُ الثَّواءِ طَويلُ التَّغَنْ

وكان قياسُه: «أزانت»، مثل: أشاعَ الحديث، وأباعَ الثَّوبَ[1]، أي: عَرَضَهُ للبيع. وأما «ازيَأَنَّتْ»: فإنه أراد «افْعَالَّتْ»، مثل: ابياضَّت واسوادَّت، إلا أنه كَرِهَ التِقاءَ الألِفِ والنُّونِ الأُولىٰ ساكنتَين، فحَرَّكَ الألِف، فانقلَبَ همزة[2]»[3].

قوله: (لم يَغْنَ زَرْعُها): فحَذَفَ المُضاف، فانقَلَبَ الضميرُ المجرورُ مرفوعاً، واستَتَرَ في الفِعْل.

قوله: (طَويلُ الثَّواءِ طَويلُ التَّغَنْ): ويُروَىٰ أوَّلُه:

لَعَمْرُكَ ما طُولُ هذا الزَّمَنْ   علىٰ الـمَرْءِ إلا عَنَاءٌ مُعَنْ[4]

أراد: مُعنِّي[5]، طَـرَحَ الياءَ ثم خَفَّف.

---

(١) من قوله: «أي: صار إلىٰ الإجذاع» إلىٰ هنا، أثبتُّه من (ط)، وسقط من (ح) و(ف).
(٢) تحرَّف في الأصول الخطية إلىٰ: «فانقلب ساكناً»، والمُثبَت من «المحتسب».
(٣) «المحتسب» لابن جني (١: ٣١١-٣١٢).
(٤) في الأصول الخطية: «إلا عناء المُعَنّ»، والمُثبَت من «ديوان الأعشىٰ» ص٢٠٥، و«لسان العرب»، مادة (عنا)، وهو الصواب؛ لأنَّ «مُعَنّ» صفةٌ لـ«عناء»، فلا يَصِحُّ تنكيرُ الموصوف وتعريفُ الصفة، قال ابنُ منظور في «لسان العرب»، مادة (عنا): «عَناءٌ عانٍ ومُعَنٍّ، كما يُقال: شِعرٌ شاعِرٌ ومَوْتٌ مائِتٌ».
(٥) في الأصول الخطية: «المُعنّي»، ولـمَّا أصلحتُ ما قبلَه اقتَضَىٰ ذلكَ إصلاحَ هذا أيضاً.

و«الأَمْس»: مَثَلٌ في الوقتِ القريب، كأنه قيل: كأنْ لم تَغْنَ آنِفاً.

[﴿وَٱللَّهُ يَدْعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ وَيَهْدِي مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ ٢٥]

﴿دَارِ ٱلسَّلَٰمِ﴾: الجنة، أضافَها إلىٰ اسمِهِ تعظيماً لها، وقيل: السَّلام: السَّلامة، لأنَّ أهلَها سالمونَ مِن كُلِّ مكروه. وقيل: لِفُشُوِّ السَّلام بينَهم وتسليمِ الملائكةِ عليهم، ﴿إِلَّا قِيلًا سَلَٰمًا سَلَٰمًا﴾ [الواقعة: ٢٦]، ﴿وَيَهْدِي﴾: ويُوفِّقُ ﴿مَن يَشَآءُ﴾، وهم الذينَ عَلِمَ أنَّ اللُّطفَ يُجدِي عليهم، **لأنَّ مَشِيئتَه تابعةٌ لِحكمتِهِ**، ومعناه: يدعو العِبادَ كُلَّهم إلىٰ دارِ السَّلام، ولا يَدخُلُها إلا المَهْدِيُّون.

[﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُواْ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ وَلَا يَرْهَقُ وُجُوهَهُمْ قَتَرٌ وَلَا ذِلَّةٌ أُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ ٢٦]

﴿ٱلْحُسْنَىٰ﴾: المثوبةُ الحسنىٰ، ﴿وَزِيَادَةٌ﴾: وما يَزيدُ علىٰ المثوبة، وهي التفضُّل، ويدلُّ عليه قولُه: ﴿وَيَزِيدُهُم مِّن فَضْلِهِۦ﴾ [النساء: ١٧٣]، وعن عليٍّ رضيَ اللهُ عنه: الزيادة: غُرْفةٌ مِن لُؤلُؤةٍ واحدة.

قوله: (**لأنَّ مَشيئةَ الله**[1] **تابعةٌ لِحكمتِه**): تعليلٌ لاختِصاصِ الهِدايةِ بمَنْ عَلِمَ أنَّ اللُّطْفَ يُجدِي عليهم، أي: يَنفَعُهم، يُريد: أنه تعالىٰ لا يُوفِّقُ مَنْ عَلِمَ أنَّ اللُّطْفَ لا يَنفَعُه، فإنه مُنافٍ لِحكمتِه؛ لوقوعِ التوفيقِ حينَئذٍ عَبَثاً، وهو تعالىٰ مُنَزَّهٌ عن فِعلِ العَبَث، لأنه حَكيم.

وعندنا[2]: أنَّ اللهَ تعالىٰ يخلقُ الهِدايةَ فيمَن يشاء، ولا غِنىٰ له عن أن لا يَهتَدي؛ لأنَّ الكائناتِ تابعةٌ لمشيئةِ الله وإرادتِه، وأفعالُه كُلُّها حِكمةٌ وصواب، وإن خَفِيَ علينا وَجْهُها.

قال القاضي: «وفي تَعْميم الدعوة، وتخصيصِ الهِدايـةِ بالمشيئة: دليلٌ علىٰ أنَّ الأمرَ غيرُ الإرادة، وأنَّ المُصِـرَّ علىٰ الضَّلالةِ لم يُرِدِ اللهُ رُشْدَه»[3].

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «لأن مشيئته»، والمعنىٰ واحد.

(٢) أي: عندَ أهلِ السُّنَّة والجماعة.

(٣) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٩٣).

وعن ابنِ عباسٍ رضيَ اللهُ عنه: الحسنىٰ: الحسنة، والزيادة: عشرُ أمثالِها. وعن الحسن: عشرُ أمثالِها إلىٰ سبعِ مئةِ ضِعفٍ، وعن مُجاهِد: الزِّيادة: مَغفِرةٌ مِنَ الله ورضوان. وعن يزيدَ بنِ شَجَرة: الزِّيادة: أن تَمُرَّ السَّحابةُ بأهلِ الجنَّة، فتقول: ما تُريدُونَ أن أُمطِرَكُم؟ فلا يُريدُونَ شيئاً إلا أمطرَتْهم.

وزَعَمَتِ المُشبِّهةُ والمُجبِرة: **أنَّ الزِّيادةَ النَّظَرُ إلىٰ وَجْهِ الله تعالىٰ**، وجاءت **بحديثٍ مرقوعٍ**(١): «إذا دَخَلَ أهلُ الجنَّةِ الجنَّةَ نُودُوا: أنْ يا أهلَ الجنَّة، فيُكشَفُ الحِجاب، فيَنظُرونَ إليه، فواللهِ ما أعطاهُمُ اللهُ شيئاً هو أحبُّ إليهم منه».

قوله: (**أنَّ الزِّيادةَ النَّظَرُ إلىٰ وَجْهِ الله تعالىٰ**): قال مُحيي السُّنَّة: «هذا قولُ جماعةٍ مِنَ الصَّحابة، منهم أبو بكرٍ الصِّدِّيق رضيَ اللهُ عنه، وحُذَيفة، وأبو موسىٰ، وعُبادةُ بنُ الصامِت. وهو قولُ الحسنِ وعِكرِمةَ وعطاءٍ ومُقاتِلٍ والضَّحَّاكِ والسُّدِّيّ»(٢)، رضوانُ الله عليهم أجمعين.

قوله: (**بحديثٍ مرقوع**): صَحَّ بالقافِ عنده، أي: مُرقَّع مُفترىٰ، وأما عندَ أهلِ السُّنَّة فهو مرفوعٌ ـ بالفاء ـ، قال مُحيي الدِّينِ النَّواويُّ في «مُختَصَرِ ابنِ الصَّلاح»(٣): «المرفوع: هو ما أُضيفَ إلىٰ رسولِ الله ﷺ، ولا يَقَعُ مُطلَقُه علىٰ غيره(٤)، ويَدخُلُ فيه مُتَّصِلُ الإسنادِ ومُنقَطِعُه، هذا هو المشهور. وقال الخطيبُ الحافظ(٥): المرفوع: ما أخبَرَ به الصحابيُّ عن قولِ رسولِ الله ﷺ أو فِعْلِه، فخَصَّه بالصحابي».

---

(١) في الأصلِ الخطيِّ والنسخِ المطبوعة من «الكشَّاف»: «مرفوع»، وكذا في نصِّ «الكشاف» من (ط)، وأثبتُّ ما يُوافقُ ضَبْطَ الطِّيبي.

(٢) «معالم التنزيل» للبغوي (٤: ١٣٠).

(٣) المُسمَّىٰ بـ«الإرشاد في أصول الحديث»، ثم اختَصَرَه الإمامُ النوويُّ نفسُه في كتابٍ آخر سَمَّاه «التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير»، وهو ما شَرَحَه الحافظُ السُّيوطيُّ في «تدريب الراوي شرح تقريب النواوي».

(٤) أي: إذا قيل: حديثٌ مرفوعٌ ـ بلا تقييد ـ، أُريد: أنه مُضافٌ إلىٰ النَّبيِّ ﷺ، أما إذا قيل: مرفوعٌ إلىٰ فلان، أو رَفَعَه إلىٰ فلان، فالمُرادُ إضافتُه إلىٰ المذكور، سواءٌ كان النَّبيَّ ﷺ أم غيرَه.

(٥) يعني: أبا بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي، المتوفىٰ سنة ٤٦٣، رحمه الله تعالىٰ.

﴿وَلَا يَرۡهَقُ وُجُوهَهُمۡ﴾: لا يغشاها، ﴿قَتَرٌ﴾: غَبَرةٌ فيها سواد، ﴿وَلَا ذِلَّةٌ﴾: ولا أثَـرُ هَوانٍ وكُسُوفِ بال، والمعنىٰ: لا يَرهَقُهم ما يَرهَقُ أهلَ النار؛ **إذكاراً بما يُنقِذُهم منه** برحمته. ألا ترىٰ إلىٰ قوله تعالىٰ: ﴿تَرۡهَقُهَا قَتَرَةٌ﴾ [عبس: ٤١]، ﴿وَتَرۡهَقُهُمۡ ذِلَّةٌ﴾ [يونس: ٢٧].

وأما هذا الحديث: فقد رويناه عن مُسلِم وأحمدَ بنِ حنبلٍ والترمذيِّ وابنِ ماجَهْ[1] عن صُهَيب، عن النَّبيِّ ﷺ قال: «إذا دخلَ أهلُ الجنَّةِ الجنَّـةَ نادىٰ مُنادٍ: إنَّ لكم عندَ الله مَوعِداً يُريدُ أن يُنجِزَكُمُوه، قالوا: ألم تُبيِّضْ وُجُوهَنا، وتُنجِنا مِنَ النارِ، وتُدخِلْنا الجنة؟! قال: فكَشَفَ الحِجاب، قال: فوالله ما أعطاهُم شيئاً أحَبَّ إليهم مِنَ النَّظَـرِ إليه»، زاد في رواية لمُسلِم: «ثمَّ تَلا: ﴿لِّلَّذِينَ أَحۡسَنُواْ ٱلۡحُسۡنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾»، وفي روايـةِ ابنِ ماجَهْ: «تَلَا رسولُ الله ﷺ هذهِ الآية: ﴿لِّلَّذِينَ أَحۡسَنُواْ ٱلۡحُسۡنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾، وقال: إذا دخلَ أهلُ الجنَّة»، الحديث.

قوله: (**إذكاراً بمـا يُنقِذُهم**): هو مفعولٌ له لقولٍ مُقدَّر، أي: قالَ اللهُ تعالىٰ: لا يَرهَقُ وُجُوهَهُم قَـتَـرٌ؛ لِـيُذكِّرَ أهلَ الجنَّةِ بما يُنقِذُهُمُ اللهُ منه، وهو إرهاقُ وُجُوهِهم، أي: غِشيانُها غَبَرةً فيها سواد، بسَبَبِ رحمتِه، فإنهم إذا ذَكَرُوا ذلكَ زادَ فَـرَحُهُم وتَبجُّحُهم، كما أنَّ أهلَ النارِ إذا ذَكَرُوا ما فاتَهم مِنَ النعيم المُقيم ازدادَ غَمُّهُم وحَسْـرتُهم.

روىٰ مُحيي السُّنَّـةِ عن ابنِ أبي ليلىٰ: «هذا بعدَ نَظَرِهم إلىٰ ربهم»[2].

وقال السَّجَاوَنْدي: «قَـتَـر: غِبارُ الحِرمان والخيبة».

وقلت: في هـذا الكـلام مَسْحـةٌ مِن قولِـهِ تعـالىٰ: ﴿وُجُوهٌ يَوۡمَئِذٖ نَّاضِرَةٌ * إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢-٢٣]، فيكونُ قولُه: ﴿وَلَا يَرۡهَقُ وُجُوهَهُمۡ قَتَرٌ وَلَا ذِلَّةٌ﴾ كنايةً عن حُصُولِ غايـةِ مَباغيهم[3] ونهايةِ سُـرُورِهِم ـ يُقالُ للكَئيبِ الحزين: كأنَّ علىٰ وجهِهِ قتراً[4] وذِلَّـةً ـ لأنَّ الجنةَ مَعَ نعيمِها ولَذَّاتِها ـ عندَ العارِفِ إذا لم يَظفَرْ بتلكَ النِّعمةِ الكُبرىٰ ـ مكانَ حُزْنٍ وكآبة.

---

(١) مسلم (١٨١)، وأحمد (١٨٩٤١)، والترمذي (٢٥٥٢) و(٣١٠٥)، وابن ماجه (١٨٧).

(٢) «معالم التنزيل» للبغوي (٤: ١٣٠).

(٣) أي: مطالبهم وحاجاتهم، قال ابنُ منظور في «لسان العرب»، مادة (بغا): «البُغْيةُ: الحاجة، والبَغِيَّةُ: الطِّلبة، والبِغْيةُ والبُغْيةُ والبَغِيَّة: ما ابتُغِيَ».

(٤) في الأصول الخطية: «قتر» بالرفع!

[﴿وَٱلَّذِينَ كَسَبُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ جَزَآءُ سَيِّئَةِۭ بِمِثۡلِهَا وَتَرۡهَقُهُمۡ ذِلَّةٞۖ مَّا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِنۡ عَاصِمٖۖ كَأَنَّمَآ أُغۡشِيَتۡ وُجُوهُهُمۡ قِطَعٗا مِّنَ ٱلَّيۡلِ مُظۡلِمًاۚ أُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ ٢٧]

فإن قلتَ: **ما وجهُ قوله**: ﴿وَٱلَّذِينَ كَسَبُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ جَزَآءُ سَيِّئَةِۭ بِمِثۡلِهَا﴾، وكيفَ يَتلاءَم؟ قلتُ: لا يخلو، إما أن يكونَ ﴿وَٱلَّذِينَ كَسَبُواْ﴾ معطوفاً علىٰ قوله: ﴿لِّلَّذِينَ أَحۡسَنُواْ﴾، كأنه قيل: وللذينَ كَسَبُوا السَّيِّئاتِ جَزاءُ سَيِّئَةٍ بمِثلِها، وإما أن يُقدَّر: وجَزاءُ الذينَ كَسَبُوا السَّيِّئاتِ جَزاءُ سَيِّئَةٍ بمِثلِها، علىٰ معنىٰ: جزاؤُهم أن تُجازىٰ سَيِّئَةٌ واحدةٌ بسَيِّئَةٍ مِثلِها لا يُزادُ عليها.

وهذا أوجَهُ مِنَ الأول؛ لأنَّ في الأوّلِ **عَطْفاً علىٰ عامِلَين**، ....

قوله: (**ما وَجْهُ قوله**: ﴿وَٱلَّذِينَ كَسَبُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾؟): أي: ما وَجْهُ إعرابِهِ في التركيب؟ وكيفَ يَلتَئِمُ بما قبلَه؟

وأجابَ بجوابين:

أحدهما: أنه مِن عَطفِ المُفرَدِ علىٰ المُفرَد، ووَجهُه: أنَّ «الذينَ كَسَبُوا» مجرور؛ خبرٌ لقوله: ﴿جَزَآءُ سَيِّئَةِۭ﴾، كما أنَّ المعطوفَ عليه كذلك، نحوُ قولِك: في الدارِ زيدٌ والحُجْرةِ عَمْرٌو.

وثانيهما: أنه مِن عَطفِ الجملةِ علىٰ مِثلِها، فلا يَلزَمُ العطفُ علىٰ عامِلَين مُختَلِفَين، لكنْ لا بُدَّ مِن تقديرِ محذوف؛ لأنه لا يجوزُ حَمْلُ الجزاءِ علىٰ المسيء، فيُقدَّرُ مُضافٌ لِيَصِحّ(١).

قوله: (**عطفاً علىٰ عامِلَين**): العامِلُ الأول: اللام، والعامِلُ الثاني: الابتِداء، وسِيبَوَيْهِ لا يُجيزُه(٢).

---

(١) أي: إذا كانَ مِن عَطفِ الجملةِ علىٰ الجملة، فإنَّ «الذينَ كَسَبُوا» مُبتَدأ، وخَبَرُه الجملةُ الاسمية ﴿جَزَآءُ سَيِّئَةِۭ بِمِثۡلِهَا﴾، لكنْ لا يَصِحُّ في الظاهرِ الإخبارُ عن الذينَ كَسَبُوا السَّيِّئاتِ بالجزاء، فيُقدَّرُ مضافٌ، وقَدَّرَه الزمخشري: «وجزاءُ الذينَ كَسَبُوا السَّيِّئاتِ جزاءُ سَيِّئَةٍ بمِثلِها».

(٢) هذه الفقرة وردت في الأصول الخطية قبل فقرة «قوله: من يعصمهم»، وقدَّمتها إلىٰ هنا مراعاةً لترتيب «الكشاف».

وإن كان الأخفشُ يُجيزُه، **وفي هذا دليلٌ** علىٰ أنَّ المُرادَ بالزِّيادة: الفَضل، لأنه دلَّ بتَرْكِ الزِّيادةِ علىٰ السَّيِّئةِ علىٰ عَدْلِه، ودلَّ ثَمَّ بإثباتِ الزِّيادةِ علىٰ المثوبةِ علىٰ فَضْله.

وقُرِئ: «يَرهَقُهم» بالياء.

قوله: (**وفي هذا دليل**): أي: في هذا النَّظْم والترتيبِ دليلٌ علىٰ أنَّ المُرادَ بالزِّيادةِ الفَضْلُ لا الرُّؤية، وذلكَ أنَّ قولَه تعالىٰ: ﴿وَٱللَّهُ يَدۡعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ﴾ [يونس: ٢٥] مُجمَلٌ يَعُمُّ الفريقين: المُهتَدِيَ والضالَ، لأنَّ الدعوةَ عامة، وقوله: ﴿وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُ﴾ [يونس: ٢٥] تفصيلٌ له، وذكرَ فيه أحدَ الفريقين ـ وهم المُهتَدون ـ وتركَ الضَّالِّين؛ بدلالةِ قولِه: ﴿لِّلَّذِينَ أَحۡسَنُواْ ٱلۡحُسۡنَىٰ﴾ [يونس: ٢٦] ﴿وَٱلَّذِينَ كَسَبُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ عليه، كأنه قيل: واللهُ يهدي مَنْ يشاءُ ويُضِلُّ مَنْ يشاء، ثم فرَّقَ ما لكُلٍّ مِنَ الفريقين[1] مِنَ الجزاءِ والفَضْل، فقيل: ﴿لِّلَّذِينَ أَحۡسَنُواْ ٱلۡحُسۡنَىٰ﴾ ﴿وَٱلَّذِينَ كَسَبُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ جَزَآءُ سَيِّئَةِۭ بِمِثۡلِهَا﴾، فإنَّ قولَه: ﴿جَزَآءُ سَيِّئَةِۭ﴾ مُقابِلٌ لِقولِه: ﴿ٱلۡحُسۡنَىٰ﴾، وهو العَدْل، ولا تكونُ الزيادةُ علىٰ العَدْلِ إلا الفَضْل.

وقلتُ: نِعْمَ ما قُلتَ، ولكنْ لا بُدَّ للنَّظْم[2] المُعجِزِ والعُدولِ مِنَ الأصلِ مِن فائدة؛ وفي تقييدِ جانبِ السَّيِّئةِ بالجزاء، والتخصيصِ بالمِثْل، وإطلاقِ جانبِ الحسنة، ثم تقييدِه بالزيادة: إعلامٌ بالفرقِ العظيم، وأنَّ ﴿ٱلۡحُسۡنَىٰ﴾ أيضاً فَضْل، كما في قوله تعالىٰ: ﴿مَن جَآءَ بِٱلۡحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشۡرُ أَمۡثَالِهَاۖ وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَلَا يُجۡزَىٰٓ إِلَّا مِثۡلَهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠]، ولا ارتيابَ أنَّ ﴿عَشۡرُ أَمۡثَالِهَا﴾ الواقعَ في مُقابَلةِ ﴿لَا يُجۡزَىٰٓ إِلَّا مِثۡلَهَا﴾ ليسَ غيرَ الفَضْل، ولأنه لا بُدَّ في نُصُوصيَّةِ الجزاء وإطلاقِ ما يُقابِلُه في كلام الله المجيد مِن مزيدِ فائدة.

وتفسيرُ «الزيادة» علىٰ ما جاءَ عن أفضلِ البَشَرِ واجبُ المصير لا مَحِيدَ عنه، ثم إنَّ الإمامَ

---

(١) من قوله: «المهتدي والضَّال» إلىٰ هنا، سقط من (ط) و(ف).

(٢) في (ح): «للفضل»، والمُثبَت من (ط) و(ف).

﴿مِّنَ ٱللَّهِ مِنۡ عَاصِمٍ﴾ أي: لا يَعصِمُهم أحدٌ مِن سَخَطِ الله وعذابه، ويجوز: ما لهم مِن جِهةِ الله ومن عِندِه مَنْ يَعصِمُهم، كما يكونُ للمُؤمنين. ﴿مُظۡلِمًا﴾ حالٌ مِنَ ﴿ٱلَّيۡلِ﴾، ومَنْ قرأ: (قِطْعاً) بالسُّكُون ـ مِن قوله: ﴿بِقِطۡعٍ مِّنَ ٱلَّيۡلِ﴾ [هود: ٨١] ـ جَعَلَه صِفةً له، وتَعضُدُه قِراءةُ أُبيِّ بنِ كعب: «كأنما يَغشَىٰ وُجُوهَهم قِطْعٌ مِنَ الليلِ مُظلِم».

نقلَ تفسيرَ الزِّيادةِ بالفَضْل عن القاضي(١)، وأتىٰ بدلائلَ جَمَّةٍ علىٰ أنَّ المُرادَ بالزيادةِ الرؤية، فليُنظَر هناك(٢).

قوله: (مَنْ يَعصِمُهم): يُريد: أنَّ ﴿مِنۡ﴾ في ﴿مِنۡ عَاصِمٍ﴾: زائدة، وفي ﴿مِّنَ ٱللَّهِ﴾: حالٌ منه، أي: كائناً مِن جِهةِ الله وشفيعاً بإذنه.

قوله: (ومن قرأ: «قِطْعاً» بالسُّكون): ابنُ كثير والكِسائي(٣)، والباقون: بفتحِها.

قوله: (جَعَلَه): أي جعلَ ﴿مُظۡلِمًا﴾ صِفةً لـ(قِطْعاً)، إنما قَيَّدَ هذهِ القِراءةَ به؛ لأنَّ قِطْعاً علىٰ هذا مُفرَدٌ يُطابِقُ قولَه: ﴿مُظۡلِمًا﴾، ولهذا قال: «مِن قوله: ﴿بِقِطۡعٍ مِّنَ ٱلَّيۡلِ﴾»، أي: مأخوذٌ مِن قوله: ﴿فَأَسۡرِ بِأَهۡلِكَ بِقِطۡعٍ مِّنَ ٱلَّيۡلِ﴾ [هود: ٨١]، أي: بَعْضِه، وأما ﴿قِطَعًا﴾ ـ بفَتح الطاء ـ: فهو

---

(١) يعني: الجبائي، فهو الذي نقل عنه ذلك الإمامُ الرازي في «تفسيره»، ولم يَصِفْهُ بـ«القاضي»، بل صَرَّح باسمه، فأبدل المؤلفُ الوصفَ بالاسم، وكأنه يُتابعُ في هذا الإمامَ النوويَّ حيثُ ذكر في «تهذيب الأسماء واللغات» (١: ١٦٥) إنه «إذا أُطلق «القاضي» في كتب المعتزلة أو كتب أصحابنا الأصوليين حِكايةً عن المعتزلة، فالمُرادُ به القاضي الجبائي».

قلت: لكنْ قال الحافظ ابنُ كثير في «طبقات الشافعيين» ص٤٤٤ لما نقله عنه: «كذا قاله، ولعله أراد القاضي عبد الجبار».

قلت: ولم أقف في ترجمة الجبائي على ذِكرِ توليه القضاء، والله أعلم.

(٢) انظر: «مفاتيح الغيب» للرازي (١٧: ٢٤٠).

(٣) لفظة: «والكسائي» سقطت من (ط)، وأثبتُّها من (ح) و(ف)، وإثباتها هو الصواب، كما في «التيسير» للداني ص١٢١.

فإن قلتَ: إذا جَعلتَ ﴿مُظۡلِمًا﴾ حالاً مِنَ ﴿ٱلَّيۡلِ﴾، فما العاملُ فيه؟ قلتُ: لا يخلو: إما أن يكونَ ﴿أُغۡشِيَتۡ﴾ مِن قبل، أو ﴿مِّنَ ٱلَّيۡلِ﴾ صِفةً لقوله: ﴿قِطَعًا﴾، فكانَ إفضاؤُه إلىٰ الموصوفِ كإفضائِهِ إلىٰ الصِّفة، وإما أن يكونَ معنىٰ الفِعلِ في ﴿مِّنَ ٱلَّيۡلِ﴾.

جمعُ «قِطْعة» غيرُ مُطابِقٍ لقوله: ﴿مُظۡلِمًا﴾[(١)]، اللهُمَّ إلا أن يُقال: «إنَّ ﴿قِطَعًا﴾[(٢)] في معنىٰ الكثير»، كما قاله أبو البقاء[(٣)].

قوله: (**فكانَ إفضاؤُه إلىٰ الموصوفِ كإفضائِهِ إلىٰ الصِّفة**): قال صاحبُ «التقريب»: وفيه نَظَر؛ لأنَّ ﴿مِّنَ ٱلَّيۡلِ﴾ ليسَ صِلةَ ﴿أُغۡشِيَتۡ﴾ حتىٰ يكونَ عامِلاً في المجرور، بل التقديرُ أنه صِفـة، فيكونُ العامـلُ فيه معنىٰ الفعل، وهو «كائنة»[(٤)]، فلا يكونُ العاملُ فيه ﴿أُغۡشِيَتۡ﴾، وأيضاً الصِّفةُ هو ﴿مِّنَ ٱلَّيۡلِ﴾، وذو الحـالِ هـو ﴿ٱلَّيۡلِ﴾، فلا يكونُ ﴿أُغۡشِيَتۡ﴾[(٥)] عامِلاً في ذي الحال، مع أنه المقصود.

وقد يُقال: إنَّ ﴿مِّنَ﴾ للتبيين[(٦)]، والتقدير: كائنةً مِنَ الليل، فـ﴿أُغۡشِيَتۡ﴾ عاملٌ في الصِّفة، وهي «كائنة»، فكأنه عاملٌ في ﴿ٱلَّيۡلِ﴾، لكنَّكَ تعلمُ أنه مبنيٌّ علىٰ أنَّ العاملَ في الشيءِ عاملٌ فيه، فهو فاسد، فالوجهُ أن يُقال[(٧)]: إنَّ ﴿مِّنَ﴾ للتبعيض، أي: بعض الليل، ويكونُ بَدَلاً مِن ﴿قِطَعًا﴾، ويُجعَلُ ﴿مُظۡلِمًا﴾ حالاً مِنَ «البعض» لا مِنَ ﴿ٱلَّيۡلِ﴾، فيكونُ العاملُ في ذي الحال

---

(١) أي: غير مطابِق له من حيثُ التذكيرُ والتأنيث، كما صَـرَّحَ به في أول الفقرة.

(٢) في الأصول الخطية: ﴿مُظۡلِمًا﴾، ولا يستقيم، والمُثبَت من «التبيان».

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٦٧٣).

(٤) أي: لأنَّ التقدير: «قِطَعاً كائنةً من الليل».

(٥) من قوله: «وأيضاً الصفة» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

(٦) في (ح) و(ف): «التبيين»، والجملة ساقطة من (ط) كما سيأتي التنبيه إليه، وأصلحتُها بحسب السياق، وكذا هي في «روح المعاني» للألوسي (١١: ١٠٥) نقلاً عن المُؤلِّف.

(٧) من قوله: «إن «من» للتبيين» إلىٰ هنا، سقط من (ط).

....

﴿أُغْشِيَتْ﴾. قال مكيُّ بنُ أبي طالب: «الواجبُ أن يُقال: إنَّ العاملَ في ذي الحالِ هو العاملُ في الحال؛ لأنها هو في المعنىٰ، إذ لو اختلَفَ لكانَ قد عَمِلَ عامِلانِ في معمول واحد»(١).

وأجاب الإمامُ المغفورُ [له] أمينُ الدِّينِ(٢) الشرفشاهيُّ رحمه الله: إنَّ نِسبةَ ﴿أُغْشِيَتْ﴾ إلىٰ ﴿قِطَعًا﴾ إنما هيَ باعتِبارِ ذاتِها المُبهَمةِ المُفسَّرةِ بـ﴿ٱلَّيْلِ﴾، لا باعتِبارِ مفهوم «القِطَع» في نفسِها، وإنما ذُكِرَت لبيانِ مِقدارِ ما أُغشِيَت به وجوهُهم، وهو الليلُ مُظلِماً، فإفضاءُ الفِعل إلىٰ ﴿قِطَعًا﴾ ـ باعتبارِ ما لا يتمُّ معناها المُرادُ إلا به ـ كإفضاءِ الفِعل إليه، كما إذا قيل: اشتريتُ أرطالاً مِنَ الزَّيْتِ صافياً، فإنَّ المُشترىٰ منه: الزيت، والأرطالُ مُبيِّنةٌ لِمقدارِ المُشترىٰ صافياً، فالعاملُ في الحالِ إنما هو الفِعلُ اللفظيُّ، ولا يُلاحَظُ معنىٰ الفِعل في الجارِّ والمجرورِ في جهةِ العمل لغَلَبةِ العامل اللفظيِّ(٣) عليه بالظُّهور، وفيما أوردَ المُعترِضُ مِن تقديرِ المُبدَلِ في هذا المَحَلِّ نظَر؛ لأنَّ ﴿مِّنَ ٱلَّيْلِ﴾ تَتِمَّةٌ لـ﴿قِطَعًا﴾، فلا يكونُ بَدَلاً منه.

وقلتُ ـ واللهُ أعلم ـ: ليسَ إجراءُ الصِّفاتِ كُلِّها علىٰ الموصوفاتِ سواء، فكم ترىٰ مِن صِفاتٍ أو أحوالٍ هيَ المقصودةُ في الاعتبار، والموصوفاتُ تابعة، ألا ترىٰ إلىٰ قولِهِ تعالىٰ: ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَـٰنِ﴾ [الحج: ٣٠]، وقولك: رأيتُ مِنكَ أسداً، فإنَّ المقصودَ ذمُّ الأوثان، وأنها عينُ الرِّجْس، وأنَّ المُخاطَبَ شُجاعٌ بالِغٌ في الشجاعة.

وهاهنا جُرِّدَ مِن نفسِ الليل ذو وَصْفٍ مِثلُه، وهو «قِطَعُه»، مُبالغةً؛ لِكمـالِها فيه، فكأنه جعلَ الليلَ بكمالِهِ قِطَعاً، وأُغشِيَت بها وجوهُهم، ولأنَّ الليلَ(٤) هو المُصحِّحُ للتشبيه، ومنه

---

(١) «مشكل إعراب القرآن» لمكي بن أبي طالب (٢: ٥٥٤).

(٢) كذا في (ط) و(ح)، ويُوافقُه ما في «روح المعاني» للألوسي (١١: ١٠٥) نقلاً عن المُؤلِّف، وفي (ف): «إمام الدين».

(٣) من قوله: «ولا يلاحظ معنىٰ الفعل» إلىٰ هنا، سقط من (ح) و(ف).

(٤) قوله: «لأنَّ الليل» معطوفٌ علىٰ قوله: «لكمـالها فيه»، وكذا قولُه الآتي: «لتوطئة».

[﴿ وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ مَكَانَكُمْ أَنتُمْ وَشُرَكَآؤُكُمْ فَزَيَّلْنَا بَيْنَهُمْ وَقَالَ شُرَكَآؤُهُم مَّا كُنتُمْ إِيَّانَا تَعْبُدُونَ ﴾ ٢٨]

﴿مَكَانَكُمْ﴾: الزمُوا مكانَكُم، لا تبرَحُوا حتىٰ تنظُروا ما يُفعَلُ بكم، و﴿أَنتُمْ﴾ أكَّدَ به الضَّميرَ في ﴿مَكَانَكُمْ﴾؛ **لِسَدِّهِ مَسَدَّ قوله: الزمُوا**، ﴿وَشُرَكَآؤُكُمْ﴾ عطفٌ عليه، وقُرِئ: «وشُـرَكاءَكُم» علىٰ أنَّ الواوَ بمعنىٰ «مع»، والعاملُ فيه ما في ﴿مَكَانَكُمْ﴾ مِن معنىٰ الفِعْل.

الغشيان، ولِتَوْطِئةِ ذِكرِ ﴿قِطَعًا﴾، كما مرَّ في كلام المُجيب، ولولاه لكانَ أصلُ الكلام: ترىٰ وُجُوهَهُم مُسوَدَّة، كقوله تعالىٰ: ﴿ وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ ﴾ [الزمر: ٦٠]، ولـمَّا أُريدَ التتميمُ فيه وانضِمامُ العُبُوسةِ والتَّحيُّرِ مَعَ الظُّلمةِ شُبِّهَت بالليل، وأوقعَ ﴿مُظْلِمًا﴾ حالاً منه؛ ليُتَصوَّرَ مِن ذلكَ تُـخَمةُ[1] السَّحابِ وتكاثُفُ المطر وما يَلحَقُ لمن حَصَلَ فيه مِنَ التَّحيُّرِ والخوفِ والدَّهْشة، ولـمَّا أُريدَ[2] اتصالُه بالمُشبَّهِ جُعِلَتِ الوسيلةُ أداةَ التشبيه ولفظَ الغِشيان، ولمزيدِ المُبالَغة جِيءَ بقوله: ﴿قِطَعًا﴾ علىٰ سبيلِ التجريد، وأُوقعَ ﴿مِّنَ ٱلَّيْلِ﴾ بياناً له ـ كما مرَّ ـ، ولا يُتَنبَّهُ لهذهِ المعاني إذا أُجرِيَ الكلامُ علىٰ ظاهره، وإن يُقال[3]: إنَّ عَامِلَ الصِّفةِ «هم» المُقدَّرُ دونَ ﴿أُغْشِيَتْ﴾؛ إذ لا يُفهَمُ منه الاهتمامُ بشأنِ الليل[4].

قوله: (لِسَدِّهِ مَسَدَّ [قوله]: الزمُوا): قال أبو البقاء: «﴿مَكَانَكُمْ﴾ ظرفٌ لِوقوعِهِ مَوقعَ الأمر،

---

(١) في (ط): «شحمة»، وفي (ف): «تجمة» ـ والجملة ساقطة من (ح)، كما سيأتي التنبيه إليه ـ، ولعلها «تخمة» كما أثبتُّها، بمعنىٰ: «الثِّقَل»، أو «لُحمة»، بمعنىٰ الالتصاق، والله أعلم.

(٢) من قوله: «بالليل وأوقع» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

(٣) أي: ولا يُقال.

(٤) في كلامِ المُؤلِّفِ هنا دِقَّة ـ وشأنُه رحمه الله تعالىٰ التدقيق والتنقيبُ عن خفايا المعاني ـ، وقد تعقَّبه فيه تلميذُه العلامةُ عمرُ بنُ عبد الرحمن القزوينيُّ الفارسي ـ المتوفىٰ سنة ٧٤٥ شاباً، عن ٣٧ أو ٣٨ عاماً، كما في «الأعلام» للزركلي (٥: ٤٩) ـ في «حاشيته» علىٰ «الكشَّاف» المُسمَّـاة بـ«الكَشْف»، ونقلَ كلامَه العلامةُ الألوسيُّ في «روح المعاني» (١١: ١٠٥)، ولم يُوافقه، فانظُرْهُ إن أردتَ الاستِزادة.

﴿فَزَيَّلْنَا بَيْنَهُمْ﴾: ففرَّقْنا بينهم، وقَطَّعْنا أقرانَهم والوُصَلَ التي كانت بينَهم في الدُّنيا، أو: فباعَدْنا بينهم بعدَ الجمعِ بينهم في المَوقِف، ....

أي: الزَمُوا، وفيه ضميرُ فاعِل، و﴿أَنتُمْ﴾ توكيدٌ له، والكافُ والميمُ في مَوضِعِ جرٍّ عندَ قوم، وعندَ آخرين: الكافُ للخِطابِ لا مَوضِعَ لها، كالكافِ في إياكم»(١).

قوله: (﴿فَزَيَّلْنَا بَيْنَهُمْ﴾: ففرَّقنا بينهم)، **الأساس**: «المُزايِل: المُباين، وإني لا أُزايِلُك، وتَزايَلُوا وتَزيَّلُوا»، قال أبو البقاء: «﴿فَزَيَّلْنَا﴾: عينُ الكلمةِ واو، لأنه مِن: زالَ يَزُول، وإنما قُلِبَت ياءً لأنَّ وَزْنَه «فَيْعَلَ»، أي: زَيْوَلْنا، مثل: بَيْطَرَ وبَيْقَر، وقيل: هو مِن: زِلتُ الشيءَ أَزِيلُه، فعَيْنُه ياء، فيحتملُ أن يكون: فَعَّلْنا وفَيْعَلْنا»(٢).

وقلت: فالمُباينة: إما بحَسَبِ قَطْعِ الوُصَل، كقولِه سبحانه وتعالىٰ: ﴿يَوْمَ يَفِرُّ الْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ * وَأُمِّهِ وَأَبِيهِ﴾ [عبس: ٣٤-٣٥]، فهو المُرادُ بقوله: «وقطعنا أقرانَهم والوُصَلَ التي كانت بينَهم في الدُّنيا»، أو بحَسَبِ الأبدان(٣) بعدَ اجتماعِها، فهو المُرادُ مِن قوله: «فباعدنا بينهم بعدَ الجمع بينهم»، فقولُه: «كقوله: ﴿أَيْنَ مَا كُنتُمْ تُشْرِكُونَ * مِن دُونِ اللَّهِ﴾ [غافر: ٧٣-٧٤](٤)» يجوزُ أن يُستَشهَدَ به للبُعْدِ بحَسَبِ الأبدان(٥)، فمعنىٰ ﴿ضَلُّوا عَنَّا﴾: غابوا عن عُيُونِنا، فلا نراهُم، وأن يُستَشهَدَ به لِتَبَرُّؤِ شركائهم عنهم، فمعنىٰ ﴿ضَلُّوا عَنَّا﴾: بَطَلَ عنا ما كنا نَختَلِقُ مِنَ الكذبِ وشفاعةِ الآلهة، كما سيجيءُ بُعَيدَ هذا.

قوله: (والوُصَلَ التي كانت بينَهم): عطفٌ علىٰ: «أقرانهم»، أي: حِبالهم، علىٰ سبيلِ البيان(٦).

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٧٣).

(٢) المصدر السابق (٢: ٦٧٣).

(٣) تحرَّف في (ح) هنا وفي الموضع الآتي بعد قليل، إلىٰ: «الإيذان»، والمُثبَت من (ط) و(ف).

(٤) في (ط) و(ح): ﴿أَيْنَ شُرَكَاؤُكُمُ الَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾، وهو خطأ وقع في أصل «الكشَّاف»، كما سيأتي التنبيهُ إليه.

(٥) من قوله: «بعد اجتماعها» إلىٰ هنا، سقط من (ف).

(٦) هذه الفقرة ـ مِن «قوله: والوصل» إلىٰ هنا ـ قُدِّمَت في (ح) و(ف) قبل قوله: «قوله: ﴿فَزَيَّلْنَا بَيْنَهُمْ﴾ ...»، ووردت هنا في (ط)، وهو الصوابُ المُناسِبُ لترتيب كلام الزمخشري في «الكشَّاف».

وتبرُّؤ شُـرَكائِهم منهم ومن عبادتِهم، كقوله تعالىٰ: ﴿أَيْنَ مَا كُنتُمْ تُشْرِكُونَ * مِن دُونِ ٱللَّهِ قَالُوا۟ ضَلُّوا۟ عَنَّا﴾[1] [غافر: ٧٣-٧٤]، وقُرِئ: «فزايَلْنا بينَهم»، كقولك: صاعَـرَ خدَّه وصَعَّرَه، وكالَـمْتُه وكَلَّمتُه.

﴿مَّا كُنتُمْ إِيَّانَا تَعْبُدُونَ﴾ إنما كنتُم تعبدونَ الشياطين، حيثُ أمَرُوكُم أنْ تتَّخِذُوا الله أنداداً، فأطعتُموهُم.

[﴿ فَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًۢا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ إِن كُنَّا عَنْ عِبَادَتِكُمْ لَغَـٰفِلِينَ * هُنَالِكَ تَبْلُوا۟ كُلُّ نَفْسٍ مَّآ أَسْلَفَتْ ۚ وَرُدُّوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ مَوْلَىٰهُمُ ٱلْحَقِّ ۖ وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَفْتَرُونَ ﴾ ٢٩-٣٠]

﴿إِن كُنَّا﴾ هيَ المُخفَّفةُ مِنَ الثقيلة، واللامُ هيَ الفارقةُ بينَها وبينَ النافية، وهُمُ الملائكةُ والمَسيحُ ومَنْ عَبَدُوهُ مِن دونِ الله مِن أُولي العَقْل، وقيل: الأصنام؛ يُنطِقُها اللهُ عَزَّ وجَلَّ، فتُشافِهُهم بذلكَ مكانَ الشَّفاعةِ التي زَعمُوها وعَلَّقُوا بها أطمـاعَهم.

﴿هُنَالِكَ﴾ في ذلكَ المقام، وفي ذلكَ الموقِف، أو في ذلكَ الوقتِ ـ علىٰ استِعارةِ اسمِ المكانِ للزمان ـ ﴿تَبْلُوا۟ كُلُّ نَفْسٍ﴾: تَـختَبِـرُ وتَذُوق، ﴿مَّآ أَسْلَفَتْ﴾ مِنَ العَمَل، فتعرفُ كيفَ هو؛ أقبيحٌ أم حَسَن، أنافِعٌ أم ضارّ، أمقبولٌ أم مردود؟ كما يَـختَبِـرُ الرجلُ الشيءَ ويَتعرَّفُه لِـيَكتَنِهَ حالَه، ومنه قولُه تعالىٰ: ﴿يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ﴾ [الطارق: ٩].

قوله: (تَـختَبِرُ وتَذوقُ ... فتَتَعرَّف[2]): فالابتِلاءُ علىٰ هذا مجازٌ عن المعرفة، ولهذا جاءَ بالفاءِ في «فتَتَعرَّف»، وشَبَّهَهُ بقوله: «كما يَـختَبِرُ الرجلُ الشيءَ ويَتَعرَّفُه، ومنه قولُه تعالىٰ: ﴿يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ﴾ [الطارق: ٩]»، أي: تُكشَفُ وتظهر.

---

(١) في الأصل: ﴿أين شركاؤكم الذين كنتم تزعمون قالوا ضلوا عنا﴾، وفيها تلفيق بين آيتين، فقوله: ﴿أَيْنَ شُرَكَآؤُكُمُ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [الأنعام: ٢٢]، ليس فيه: ﴿قَالُوا۟ ضَلُّوا۟ عَنَّا﴾، وإنما هو في الآية المُثبَتة من سورة غافر.

(٢) كذا في الأصول الخطية، وكذا هو في نصِّ «الكشاف» من (ط)، لكن في الأصل الخطي من «الكشاف»، وفي النسخ المطبوعة منه: «فتعرف».

وعن عاصم: «نَبلُو كُلَّ نَفْس»، بالنُّونِ ونَصْبِ «كُلّ»؛ **أي: نَختَبِـرُها باختبارِ ما أسلَفَتْ** مِنَ العمل، فنَعرِفُ حالَها بمعرفةِ حالِ عَمَلِها؛ إنْ كانَ حَسَناً فهي سعيدة، وإنْ كانَ سَيِّئاً فهي شقية. والمعنىٰ: نَفعَلُ بها فِعلَ الخابر، كقوله تعالىٰ: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [هود: ٧، الملك: ٢]، ويجوزُ أن يُراد: نُصِيبُ بالبلاءِ ـ وهو العذابُ ـ كُلَّ نفسٍ عاصية، بسَبَبِ ما أسلَفَت مِنَ الشَّـرّ.

وقُرِئ: «تَتْلو»، أي: تَتبَعُ ما أسلَفَت، لأنَّ عَمَلَه هو الذي يهديه إلىٰ طريقِ الجنَّةِ أو إلىٰ طريقِ النار، أو تقرأُ في صَحيفتِها ما قَدَّمَتْ مِن خيرٍ أو شَـرّ.

﴿مَوْلَىٰهُمُ ٱلْحَقِّ﴾: **ربِّهم الصادقِ رُبُوبيَّـتُه**، لأنهم كانوا يَتَولَّونَ ما ليسَ لِرُبُوبيَّتِهِ حقيقة، أو الذي يَتَولَّىٰ حِسابَهم وثوابَهم، العَدْلِ الذي لا يَظلِمُ أحداً، وقُرِئ: «الحقَّ» بالفتح؛ علىٰ تأكيدِ قوله: ﴿رُدُّوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [الأنعام: ٦٢]، كقولك: هذا عبدُ الله الحقَّ لا الباطل، أو علىٰ المدح؛ كقولك: الحمدُ لله أهْلَ الحمد.

قوله: (**وعن عاصم: «نَبلُو»**): وهيَ شاذَّة، وإن أُسنِدَ إليه، وقرأ حمزةُ والكِسائي: «تَتلُو كُلُّ نفس»، بتاءين، والباقون: بالتاءِ والباءِ بعدها.

قوله: (**أي: نَختَبِرُها باختبارِ ما أسلفت**) إلىٰ آخِرِه: يُعلَمُ مِن تقريره: أنَّ قولَه: ﴿مَّآ أَسْلَفَتْ﴾ بَدَلٌ مِن قولِه: ﴿كُلُّ نَفْسٍ﴾، لأنَّ المراد: يَبلُو كُلُّ نفس عَمَلَه، فيَنظُر: إن كانَ عَمَلُه خيراً فهو سعيد، وإن كان شـراً فهو شقي(١)، ونحوُه قولُه تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱجْتَنَبُواْ ٱلطَّٰغُوتَ أَن يَعْبُدُوهَا﴾ [الزمر: ١٧].

قوله: (﴿مَوْلَىٰهُمُ ٱلْحَقِّ﴾ **ربِّهم الصادقِ رُبُوبيَّـتُه**): اعلم أنَّ «المولىٰ» لفظٌ مُشتَـرَكٌ في معنىٰ السَّيِّدِ والمالِك، وفي معنىٰ مُتولِّي الأمور، فإن كانَ الأول: فالمُناسِبُ أن يُفسَّـرَ ﴿ٱلْحَقِّ﴾ بالصادقِ رُبُوبيَّـتُه، لأنَّ الكلامَ تعريضٌ بالمشركين، يدلُّ عليه عطفُ قوله: ﴿وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُواْ

---

(١) في (ف): «فهو سعيد، وإلا فشقي»، والمُثبَت من (ط) و(ح)، والمعنىٰ واحد.

﴿وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُواْ يَفْتَرُونَ﴾: وضاعَ عنهم ما كانوا يَدَّعُونَ أنهم شُركاءُ الله، أو بَطَلَ عنهم ما كانوا يَـختَلِقُونَ مِنَ الكذبِ وشفاعةِ الآلهة.

[﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَـٰرَ وَمَن يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ ۚ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ ۚ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ * فَذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمُ ٱلْحَقُّ ۖ فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَـٰلُ ۖ فَأَنَّىٰ تُصْرَفُونَ * كَذَٰلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى ٱلَّذِينَ فَسَقُوٓاْ أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ ٣١ - ٣٣]

﴿مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾ أي: يرزُقُكم منهما جميعاً، **لم يَقتَصِرْ برزقِكم على جِهةٍ واحدة**؛ لِـيُفيضَ عليكم نِعمتَه ويُوسِّعَ رحمتَه.

يَفْتَرُونَ﴾، ولهذا عَرَّفَ «الحقّ»(1) باللام، وإليه الإشارةُ بقوله: «لأنهم كانوا يَتولَّونَ ما ليسَ لِـرُبُوبيَّـتِهِ حقيقة»، أي: يَتَّخِذُونَ مالِكاً لأنفسِهم بالباطل. وإن كان الثاني: فاللائقُ أن يُؤوِّلَ ﴿ٱلْحَقِّ﴾ بالعَدْل، لأنَّ مَن يَتولَّىٰ أمرَ الغير ينبغي أن يكونَ عادلاً، وهو المُرادُ مِن قولِه: «العَدْل الذي لا يظلم».

اعلم أنَّ قولَه: ﴿هُنَالِكَ تَبْلُواْ كُلُّ نَفْسٍ مَّآ أَسْلَفَتْ ۚ وَرُدُّوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ مَوْلَـٰهُمُ ٱلْحَقِّ﴾ كالاعتراضِ بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه، لأنَّ الضَّميرَ في ﴿عَنْهُم﴾ راجعٌ إلىٰ قوله: ﴿لِلَّذِينَ أَشْرَكُواْ﴾.

قوله: (لم يَقتَصِرْ برزِقِكُم علىٰ جِهةٍ واحدة): يعني: إنما ذكرَ الجِهَتَينِ لِـيَدُلَّ به علىٰ التَّوْسِعةِ والشُّمُول. **الانتصاف**: «هذه الآيةُ رادَّةٌ علىٰ المُعتزلةِ أنَّ مِنَ الأرزاقِ ما لم يَرزُقْهُ الله، بل يَرزُقُه العبدُ نفسَه، وهو الحرام»(2).

وقلت: يُقوِّي هذا عطفُ قولِه: ﴿أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَـٰرَ وَمَن يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ﴾، وجوابُهم: ﴿فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ﴾، إذ المعنىٰ: مَنِ الذي له الرِّزقُ الواسِع، والمُلكُ الشامِل، والتَّصرُّفُ العجيب، والتدبيرُ الأنيق؟ فينبغي أن لا يُخصَّصَ شيءٌ مِن ذلك.

---

(1) في الأصول الخطية: «الخبر»، ولا يستقيم، والظاهرُ أنه مُحرَّفٌ عن «الحق»، واللهُ تعالىٰ أعلم.
(2) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ٢٣٦) بحاشية «الكشّاف».

﴿أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ﴾: مَنْ يستطيعُ خلْقَهما وتَسْويتَهما على الحدِّ الذي سُوِّيا عليه مِنَ الفِطرةِ العجيبة، **أو: مَنْ يَحميهما** **ويُحصِّنُهما** مِنَ الآفاتِ مَعَ كثرتِها في المُدَدِ الطِّوال، وهما لطيفانِ يُؤذيهما أدنىٰ شيء، بكَلاءتِهِ وحِفظِه، ﴿وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ﴾: ومَنْ يلي تدبيرَ أمْرِ العالَـمِ كُلِّه، جاءَ بالعُمُومِ بعدَ الخصوص، ﴿أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾: أفلا تَقُونَ أنفُسَكُم، ولا تحذرونَ عليها عِقابَه فيما أنتُم بصَدَدِهِ مِنَ الضَّلال.

﴿فَذَٰلِكُمُ﴾ **إشارةٌ إلىٰ مَنْ هذهِ قُدرتُه** وأفعالُه، ﴿رَبُّكُمُ ٱلْحَقُّ﴾ الثابتُ رُبُوبيَّتُه ثباتاً لا رَيْبَ فيه لِـمَنْ حَقَّقَ النَّظَر، ﴿فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ﴾ **يعني: أنَّ الحقَّ والضَّلالَ لا واسِطةَ بينَهما**، فمَنْ تَخطَّىٰ الحقَّ وقعَ في الضَّلال، ﴿فَأَنَّىٰ تُصْرَفُونَ﴾ عن الحقِّ إلىٰ الضَّلال، وعن التوحيدِ إلىٰ الشِّرْك، وعن السَّعادةِ إلىٰ الشَّقاء.

قوله: (**أو: مَنْ يَحْميهما**): عطفٌ علىٰ «مَن يَستَطيعُ خَلْقَهما»، فَسَّرَ ﴿يَمْلِكُ﴾ تارةً بالاستِطاعةِ مجازاً، كما فَسَّرَ أبو حنيفةَ رضيَ اللهُ عنه ﴿وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلًا﴾ [النساء: ٢٥]: بمَنْ لم يَملِكْ طَوْلَ الحُرَّة[١]، وأخرىٰ بـ«يَحْميهما ويُحصِّنُهما»، لأنَّ في المُلكِ معنىٰ التَّسلُّطِ والغلَبة. والأولُ أوفق؛ ليَضُمَّ الخالقيَّةَ مع الرازقيَّة، كقوله تعالىٰ: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [فاطر: ٣].

قوله: (﴿فَذَٰلِكُمُ﴾ **إشارةٌ إلىٰ مَنْ هذهِ قُدرتُه**): فهو مِن بابِ الإعلامِ بأنَّ ما قبلَ اسمِ الإشارةِ جَديرٌ بما بعده؛ لِـمَا عَدَدتَ مِن صِفات.

قوله: (**يعني: أنَّ الحقَّ والضلالَ لا واسِطةَ بينهما**): يُريدُ أنَّ الاستِفهامَ في قوله: ﴿مَاذَا﴾ للإنكار، يعني: بعدَ هذا البيانِ الشافي وإظهارِ الحقّ، ما هذا التَّواني والتقاعُد؟! وليسَ ذلكَ إلا الرُّكوبَ علىٰ مَتْنِ الباطلِ ومُتابعةَ الزَّيْغ والهوىٰ، وقولُه تعالىٰ: ﴿فَأَنَّىٰ تُصْرَفُونَ﴾ تنبيهٌ علىٰ هذا التوبيخ.

---

(١) والطَّوْلُ كنايةٌ عما يُصـرَفُ مِنَ المَهْر والنفقة، كما في «المفردات» للراغب، مادة (طول).

....

ولـمّا كانَ ﴿تُصۡرَفُونَ﴾ مُطلَقاً يحتملُ العُمُوم قَدَّر: «عن الحقِّ إلىٰ الضَّلال، وعن التوحيدِ إلىٰ الشِّـرْك، وعن السَّعادةِ إلىٰ الشقاوة»، ثم فَـرَّعَ علىٰ هذا الإصـرارِ قولَه: ﴿كَذَٰلِكَ حَقَّتۡ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى ٱلَّذِينَ فَسَقُوٓاْ﴾، أي: حَقَّتْ عليهم كلمةُ العذاب، فوَضَعَ ﴿ٱلَّذِينَ فَسَقُوٓاْ﴾ مَوضِعَ الضَّمير للعِلِّـيَّة[1]، والدليلُ علىٰ الإصـرار تَرتُّبُ الفِسقِ علىٰ عَدَم الإيمان[2]، ثم عاد إلىٰ ذمِّ آلهتِهم وتقبيح عِبادتِها منهم بقولِه: ﴿قُلۡ هَلۡ مِن شُرَكَآئِكُم﴾. هذا تقريرُ الوَجْهِ الأخير، وهو أوفقُ لتأليفِ النَّظْم.

وأما حَلُّ تركيبه: فإنه بَنَىٰ التشبيهَ بقوله: ﴿كَذَٰلِكَ حَقَّتۡ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾، تارةً علىٰ قولِهِ تعالىٰ: ﴿فَمَاذَا بَعۡدَ ٱلۡحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ﴾، وأخرىٰ علىٰ قولِه: ﴿فَأَنَّىٰ تُصۡرَفُونَ﴾، ثم فَـرَّعَ تفسيرَ «الكلمةِ» علىٰ الأول: بالعِلم، وعلىٰ الثاني: بالحكم، وجعلَ علىٰ هذين التفريعَين ﴿أَنَّهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾ بَدَلاً مِنَ «الكلمة».

وخَصَّ تفسيرَ «الكلمة» بالعِـدَةِ بالعذاب، علىٰ التشبيه الثاني[3]، وجعلَ ﴿أَنَّهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾ تعليلاً للعِدَة؛ لأنَّ الحكمَ بعَدَم الإيمانِ لا يَصلُحُ أن يكونَ تفسيراً للعِدَة، المعنىٰ: كما ثبت صَـرْفُهُم عن الحقِّ كذلكَ ثبتَ الوَعْدُ لهم بالعذاب، ويجوزُ أيضاً: وكما ثبتَ صَـرْفُهُم عن الحقِّ كذلكَ ثبتَ القولُ عليهم بالخِذْلان.

فإن قُلت: من أين فُسِّـرَتِ «الكلمة» بالعِلم تارةً، والحكم أخرىٰ؟ قلت: لـمَّا قال: «حَقَّ عليهم انتِفاءُ الإيمان»، وعَطَفَ عليه قولَه: «وعَلِمَ اللهُ منهم ذلك»؛ علىٰ سبيلِ التفسير، عُلِمَ أنَّ قولَه تعالىٰ: ﴿كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ مُعبَّـرٌ به عن العِلم الأزلي، ولا قولَ ثَمَّة.

---

(١) أي: ليدلَّ علىٰ أنَّ الفِسقَ هو عِلَّـةُ استِحقاقِهم كلمةَ الله.

(٢) قد يُتوهَّمُ مِن ظاهِرِ قوله تعالىٰ: ﴿كَذَٰلِكَ حَقَّتۡ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى ٱلَّذِينَ فَسَقُوٓاْ أَنَّهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾: ترتُّبُ عدم الإيمان علىٰ الفسق، فلِمَ قال: «ترتُّبُ الفِسقِ علىٰ عَدَمِ الإيمان»؟ والجواب: أنَّ الزمخشريَّ فَسَّـرَ قولَه تعالىٰ: ﴿أَنَّهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾: أنه «بَدَلٌ مِنَ «الكلمة»، أي: حَقَّ عليهم انتِفاءُ الإيمان ....، أو تعليل، أي: حَقَّ عليهم العذابُ لأنهم لا يؤمنون»، وعلىٰ الوجهين يكونُ وَصْفُهم بالفِسقِ مُرتَّباً علىٰ عَدَمِ إيمانهم، والله أعلم.

(٣) وهو المبنيُّ علىٰ قوله: ﴿فَأَنَّىٰ تُصۡرَفُونَ﴾.

﴿كَذَٰلِكَ﴾ مِثلَ ذلكِ الحقِّ ﴿حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾، أي: كما حَقَّ وثبتَ أنَّ الحقَّ بعدَه الضَّلال، أو كما حَقَّ أنهم مَصرُوفُونَ عن الحق، فكذلكَ حَقَّتْ كَلِمةُ ربك ﴿عَلَى ٱلَّذِينَ فَسَقُوٓاْ﴾ أي: تَـمَرَّدُوا في كُفرِهِم، وخَرَجُوا إلىٰ الحدِّ الأقصىٰ فيه، و﴿أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ بَدَلٌ مِنَ «الكلمة»، أي: حَقَّ عليهمُ انتِفاءُ الإيمان، وعَلِمَ اللهُ منهم ذلك، أو حَقَّ عليهم كلمةُ الله أنهم مِن أهلِ الخِذْلان، وأنَّ إيمانَهم غيرُ كائِن، أو أرادَ بـ«الكلمة»: العِدَةَ بالعذاب، و﴿أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ تعليل، بمعنىٰ: لأنهم لا يُؤمِنُون.

[﴿قُلْ هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَبْدَؤُاْ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ ۚ قُلِ ٱللَّهُ يَبْدَؤُاْ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ ۖ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ ۞ قُلْ هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَهْدِىٓ إِلَى ٱلْحَقِّ ۚ قُلِ ٱللَّهُ يَهْدِى لِلْحَقِّ ۗ أَفَمَن يَهْدِىٓ إِلَى ٱلْحَقِّ أَحَقُّ أَن يُتَّبَعَ أَمَّن لَّا يَهِدِّىٓ إِلَّآ أَن يُهْدَىٰ ۖ فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ ٣٤-٣٥]

فإن قلتَ: كيفَ قيلَ لهم: ﴿هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَبْدَؤُاْ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ﴾، ....

نحوُه قولُه تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [يونس: ٩٦]، قال في تفسيره بناءً علىٰ مَذهَبِه: «تلكَ كتابةُ معلوم لا كتابةُ مُقدَّر»(١). ولـمَّا قال: حَقَّ عليهم كلمةُ الله، عُلِمَ أنَّ هناكَ قولاً قيلَ في حَقِّهم وحُكِمَ(٢) عليهم: أنهم مِن أهلِ الخِذْلان، فإذنْ لا بُدَّ أن لا يُؤمِنُوا، ونحوُه قولُه تعالىٰ: ﴿لَقَدْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ عَلَىٰٓ أَكْثَرِهِمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [يس: ٧]، ومنه سُمِّيَ المسيحُ بـ«كلمة الله»، لأنه عليه السلام وُجِدَ بكلمة «كُنْ». وكِلا المَعنَـيَين مُتقارِبان.

وأما المعنىٰ الثالث(٣): فمأخوذٌ مِن قولِه تعالىٰ: ﴿أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ ٱلْعَذَابِ أَفَأَنتَ تُنقِذُ مَن فِى ٱلنَّارِ﴾ [الزمر: ١٩]. والله أعلم.

قوله: (كيفَ قيلَ لهم: ﴿هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم﴾؟): توجيهُ السُّؤال: أنَّ قولَه: ﴿هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَبْدَؤُاْ ٱلْخَلْقَ﴾ الآية، كيفَ يَنتَهِضُ حُجَّةً عليهم، وأنهم مُنكِرُونَ للإعـادة، لأنَّ لـهم أن

---

(١) في (ح) و(ف): «تلك كناية عن مُقدَّر»، ولا يستقيم، والمُثبَتُ من (ط)، وهو المُوافقُ لِـمَا في «الكشَّاف».
(٢) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «وحُكِيَ»، والمُثبَت من (ط) و(ف)، وهو الصواب.
(٣) يُريدُ بالمَعنَـيَين: تفسيرَ «الكلمة» بالعلم أو بالحكم، أما المعنىٰ الثالث: فالمُرادُ به تفسيرُها بعِدَةِ العذاب.

وهُم غيرُ مُعتَـرِفينَ بالإعادة؟ قلتُ: قد وُضِعَتْ إعادةُ الخلقِ ـ لِظُهُورِ بُرْهانِها ـ مَوضِعَ ما إنْ دَفَعَه دافِعٌ كان مُكابِراً، رادّاً للظاهِرِ البَـيِّنِ الذي لا مَدخَلَ للشُّبْهةِ فيه، دلالةً علىٰ أنهم في إنكارِهِم لها مُنكِرُونَ أمراً مُسلَّمـاً مُعتَـرَفاً بصِحَّتِهِ عندَ العُقَلاء، وقال لِنبيِّـهِ ﷺ: ﴿قُلِ ٱللَّهُ يَـبۡدَؤُاْ ٱلۡخَلۡقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ﴾، فأمَرَهُ بأن يَنُوبَ عنهم في الجواب، يعني: أنه لا يَدَعُهم لَـجَاجُهم ومُكابَرتُهم أن يَنطِقُوا بكلمةِ الحقّ، فكَلِّم عنهم.

يُقال: هَدَاهُ للحَقِّ وإلىٰ الحق، فجَمَعَ بينَ اللُّغتَين، ويُقال: هَدَىٰ بنفسِه؛ بمعنىٰ: اهتدىٰ، كما يُقال: شَـرَىٰ؛ بمعنىٰ: اشترىٰ. ومنه قوله: ﴿أَمَّن لَّا يَهِدِّيٓ﴾. وقُرِئَ: ﴿لَّا يَهِدِّيٓ﴾ ....

يقولوا: ما ثبتَ عندنا أنَّ الإعادةَ كائنة، فكيفَ نُقِرُّ بإلهيَّـةِ مَنِ ادَّعَيت إلهيَّـته بهذه الدعوىٰ؟! نعم، لو أتىٰ بالاستِدلالِ بالخالقيَّةِ والرازقيَّةِ دونَ الإماتةِ والإحياء ـ كما في قولِهِ تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمۡ ثُمَّ رَزَقَكُمۡ ثُمَّ يُمِيتُكُمۡ ثُمَّ يُحۡيِيكُمۡۖ هَلۡ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَفۡعَلُ مِن ذَٰلِكُم مِّن شَيۡءٖ﴾ [الروم: ٤٠] ـ لاستقامَ لإثبات الدعوىٰ.

وأجاب: أنَّ في وَضْعِ هذهِ الآيـةِ مكانَ تلكَ الآيـةِ نَظَراً دقيقاً، وهو الإشارةُ إلىٰ أنَّ الإعادةَ أمرٌ مكشوفٌ ظاهر، بَلَغَ في الظُّهورِ والجلاءِ بحيثُ يَصِحُّ أن تُثبَتَ به دعوىٰ أخرىٰ، ففيه صَنْعةُ الإدماج[1]، كقولِ ابنِ نباتة:

فـلا بُـدَّ لي مِـن جَهْلـةٍ في وِصَالِــهِ ... فمَنْ لي بخِلٍّ أُودِعُ الحِلْـمَ عِنـدَهُ[2]

ضَمَّنَ الغَـزَلَ الفَخْرَ بكَوْنِهِ حَليماً، والفَخْرَ شِكايةَ الإخوان.

ثم الدليلُ علىٰ ظُهُورِ الدليل: أمرُهُ تعالىٰ لنبيِّه ﷺ بقولِه: ﴿قُلِ ٱللَّهُ يَـبۡدَؤُاْ ٱلۡخَلۡقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ﴾ [يونس: ٣٤]: أمَرَهُ بأن يُجيبَ عنه كما يُجابُ عن الأمرِ المُسلَّم ثُبوتُه، كقوله تعالىٰ: ﴿قُلۡ أَيُّ شَيۡءٍ أَكۡبَرُ شَهَٰدَةٗۖ قُلِ ٱللَّهُ﴾ [الأنعام: ١٩]، لكنَّ الذي يَمنَعُهم المُكابَرةُ واللَّجاج.

قوله: (وقُرِئَ: ﴿لَّا يَهِدِّيٓ﴾): ابنُ كثير ووَرْشٌ وابنُ عامر: «أَمَّنْ لا يَـهَدِّي»، بفَتح الياءِ

---

(١) تقدَّم تعريفُ الإدماج عند تفسير الآية (١١٧) من سورة التوبة ص٣٨١ تعليقاً.

(٢) انظر: «يتيمة الدهر» للثعالبي (٢: ٣٨٢).

بفتحِ الهاءِ وكَسْرِها وتشديدِ الدال، والأصلُ: يهتدي، فأُدغِم، وفُتِحَتِ الهاءُ بحركة التاء، أو كُسِرَت لالتِقاءِ السَّاكِنَين، وقد كُسِرَتِ الياءُ لاتباعِ ما بعدَها، وقُرِئ: «إلا أن يَـهْدي»؛ مِن: هَدَاه، وهَدَّاه: للمبالغة، ومنه قولُهم: تَـهَدَّىٰ، ومعناه: أنَّ اللهَ وحدَه هو الذي يهدي للحق، بما رَكَّبَ في المُكلَّفينَ مِنَ العُقول، وأعطاهُم مِنَ التمكينِ للنَّظَرِ في الأدلةِ التي نَصَبَها لهم، وبما لَطَفَ بهم، ووَفَّقَهم، وألهَمَهم، وأخطَرَ ببالِهم، ووَقَّفَهم علىٰ الشَّرائِع، فهل مِن شُرَكائِكُمُ الذينَ جَعَلتُم أنداداً لله أحدٌ مِن أشرَفِهم، كالملائكةِ والمَسيحِ وعُزَير، يهدي إلىٰ الحقِّ مِثلَ هِدايةِ الله.

والهاءِ وتشديدِ الدال، وقالونُ وأبو عَمْرو كذلكَ إلا أنهما يُخفيانِ حركةَ الهاء، وأبو بكر: يَكسِرُ الياءَ والهاء(١)، وحَفصٌ: بفَتح الياءِ وكَسْرِ الهاء، وحمزةُ والكِسائيُّ: بفَتح الياءِ وإسكانِ الهاءِ وتخفيفِ الدال(٢).

قوله: (بما رَكَّبَ في المُكلَّفينَ مِنَ العُقول، وأعطاهم مِنَ التمكين): قيل: هذا بناءٌ علىٰ مَذهَبِه، لأنَّ عندَ أهلِ السُّنَّة: أنه هو الهادي؛ بأن يخلُقَ فيهم الهداية.

---

(١) قوله: «وأبو بكر يكسِرُ الياء والهاء»، سقط من (ف).

(٢) انظر: «التيسير» ص١٢٢، و«حجة القراءات» ص٣٣٢. أما قراءةُ ابنِ كثير ووَرْشٍ وابنِ عامر «يَهَدِّي»: فأصلُه «يهتدي»، والعربُ تُدغِمُ تاءَ الافتِعال في مِثلِه ومُقارِبِه ـ أي: يُدغِمونَ التاءَ في تاءٍ مثلِها أو في حَرْفٍ يُقارِبُها ـ إدغاماً غيرَ لازم، فإذا قَصَدُوا إلىٰ الإدغامِ أسكَنُوا التاء، وقَلَبُوها دالاً، فاجتَمَعَ ساكِنان؛ الهاءُ والدَّال، ففَتَحُوا الهاءَ لالتِقاءِ السَّاكِنَين، وإنما حَرَّكُوا الهاءَ بالفَتْح لأنها حركةُ الحرفِ الذي أُسكِنَ للإدغام.
وقراءةُ أبي عَمْرٍو وقالونَ كذلك، إلا أنه نُظِرَ في حركةِ الهاءِ إلىٰ الأصل ـ وهو الإسكان ـ، وإلىٰ العارض ـ وهو الفَتْح ـ، فسُلِكَ فيها أمرٌ بينهما، فأُخفِيَت الحركة، وهو غيرُ الإسكان.
وأما قراءةُ حَفْص ﴿يَهِدِّيٓ﴾: فمِثلُ الأُولىٰ، إلا أنه كُسِرَتِ الهاءُ لالتِقاءِ السَّاكِنَين، دونَ مُراعاةِ حركةِ الحرفِ الذي أُسكِنَ للإدغام. وقراءةُ أبي بكر «يِـهِدِّي»: كذلك، وكُسِرَتِ الياءُ أيضاً لإتباعِ الهاء، لِـمَا في الهاءِ من الخفاء. انظر: «الأمالي النحوية» لابن الحاجب (١: ٩٩-١٠٠) رقم (٦١).

ثم قال: ﴿أَفَمَن يَهْدِيٓ إِلَى ٱلْحَقِّ﴾ هذهِ الهِدايةَ ﴿أَحَقُّ﴾ بالاتباع، أم الذي ﴿لَّا يَهِدِّيٓ﴾، أي: لا يَهتَدي بنفسِه، أو لا يَهدِي غيرَه، ﴿إِلَّآ أَن﴾ يَهدِيَهُ الله. وقيل: معناه: **أَمَّنْ لا يَهتَدي مِنَ الأوثانِ إلىٰ مكانٍ فيَنتَقِلُ إليه،** ﴿إِلَّآ أَن يُهْدَىٰ﴾ إلا أن يُنقَل، أو: لا يَهتَدي ولا يَصِحُّ منه الاهتِداء، إلا أن يَنقُلَه اللهُ مِن حالِه إلىٰ أن يجعلَه حيواناً مُكلَّفاً، فيَهدِيَه.

﴿فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ **بالباطل،** حيثُ تَزعُمُونَ أنهم أندادٌ لله.

[﴿وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّاۚ إِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔاۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌۢ بِمَا يَفْعَلُونَ﴾ ٣٦]

﴿وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ﴾ في إقرارِهم بالله، ﴿إِلَّا ظَنًّا﴾ لأنه قولٌ غيرُ مُستَنِدٍ إلىٰ بُرْهانٍ عندَهم، ﴿إِنَّ ٱلظَّنَّ﴾ في معرفة الله ﴿لَا يُغْنِي مِنَ ٱلْحَقِّ﴾ وهو العِلمُ ﴿شَيْـًٔا﴾.

وقيل: وما يَتَّبِعُ أكثرُهُم في قولِهم للأصنام: إنها آلهة، وإنها شُفَعاءُ عندَ الله إلا الظَّنّ، **والمُرادُ بالأكثر: الجميع،** ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌۢ﴾ وَعيدٌ علىٰ ما يَفعَلونَ مِنَ اتِّباعِ الظَّنِّ وتقليدِ الآباء، وقُرِئ: «تَفعَلُونَ» بالتاء.

وقلت: الهدايةُ هاهنا: هي بعثةُ الرُّسُل، وإنزالُ الكُتُب، ومَنْحُ العُقول، وتوفيقُ طريقِ النَّظَرِ والاستِدلال، لا مُجرَّدُ العَقْل؛ لأنَّ مُجرَّدَ العقلِ يُعارِضُه الوَهْمُ والظَّن، قال القاضي: «يَهْدي للحَقِّ بنَصْبِ الحججِ وإرسالِ الرُّسُلِ والتوفيقِ للنَّظَرِ والتَّدبُّر»[(١)].

قوله: (**أَمَّنْ لا يَهتَدي مِنَ الأوثانِ إلىٰ مكانٍ فيَنتَقِلُ إليه**)، **الجوهري:** «الهِداء: مَصدَرُ قولِك: هَدَيتُ المرأةَ إلىٰ زَوْجِها، وقد هُدِيَتْ إليه»[(٢)].

قوله: (﴿فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ **بالباطل**): قال الزَّجّاج: «ما لكم»: كلامٌ تامٌّ، أي: أيُّ شيءٍ لكم في عِبادةِ الأوثان، ثم قيلَ لهم: ﴿كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾، أي: علىٰ أيِّ حالٍ تحكمون، و﴿كَيْفَ﴾ نصبٌ بـ﴿تَحْكُمُونَ﴾[(٣)].

قوله: (**والمُرادُ بالأكثَر: الجميع**): يعني: أنَّ جميعَهم مُتابِعُونَ الظَّنَّ في القولِ بأنَّ الأصنامَ

---

(١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٩٧).

(٢) من قوله آخرَ الفِقرة السابقة: «قال القاضي» إلىٰ هنا، سقط من (ط).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» للزجّاج (٣: ٢٠).

[﴿ وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِن تَصْدِيقَ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ * أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ قُلْ فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّثْلِهِۦ وَٱدْعُوا۟ مَنِ ٱسْتَطَعْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ * بَلْ كَذَّبُوا۟ بِمَا لَمْ يُحِيطُوا۟ بِعِلْمِهِۦ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُۥ كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلظَّٰلِمِينَ * وَمِنْهُم مَّن يُؤْمِنُ بِهِۦ وَمِنْهُم مَّن لَّا يُؤْمِنُ بِهِۦ وَرَبُّكَ أَعْلَمُ بِٱلْمُفْسِدِينَ ﴾ ٣٧-٤٠]

﴿ وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ ﴾ افتراءً ﴿مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِن ﴾ **كانَ** ﴿تَصْدِيقَ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ ﴾، **وهو ما تَقدَّمه مِنَ الكُتُب المُنزلَة،** ....

آلهةٌ وشُفَعاء. قال صاحبُ «الفرائد»: «يُمكِنُ أن يُقال: لـمَّا كانَ عاقبةُ بعضِهم الإيمانَ باتباع العِلم، ذَكَرَ الأكثر». وقلت: هذا مجازٌ باعتبارِ ما يؤُول، وهو بعيد، بل يُمكِنُ أن يُقال[1]: إنَّ في إطلاقِ «الأكثر» فائدة، وهي ما يُشعِرُ به أنَّ القائلينَ كانوا مُتفاوِتينَ في جَحْدِ الحق، فمنهم مَن كانَ شاكاً فيه، ومنهم مَن عَلِمَ ولكنْ عَانَدَ وكابر، وأكثَرُهُمُ اتَّبعُوا الظَّنّ، ويُؤيِّدُه ما سبقَ مِن قولِه: «إنه لا يَدَعُهُم لَـجَاجُهُم ومُكابَرتُهم أن يَنطِقُوا بكلمةِ الحق».

وأما إطلاقُ الأكثر علىٰ الجميع، فهو كاستِعمالِ القليلِ للعَدَم، كما في قول الشاعر:

قليـلُ التَّشَكّي للمُصيباتِ حافِظٌ ... مِنَ اليَوْم أعقابَ الأحاديثِ في غَدِ[2]

المرزوقي: «نفىٰ أنواعَ التشكّي كُلَّها عنه، وعلىٰ هذا قولُه تعالىٰ: ﴿فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٨٨]»[3]، وحَمْلُ النَّقيضِ علىٰ النَّقيضِ حَسَن، وطريقتُه مسلوكة.

قوله: (﴿وَلَٰكِن ﴾ **كانَ** ﴿تَصْدِيقَ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ ﴾، **وهو ما تَقدَّمَه مِنَ الكُتُبِ المُنزَلة**): إشارةٌ

(١) من قوله: «لـمَّا كان عاقبة بعضهم» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

(٢) انظر: «الحماسة» لأبي تمام ص١٤٦، ونَسَبَه لِدُرَيدِ بنِ الصِّمَّة.

وقال المرزوقي في «شرحه» (٢: ٥٨٠): «المعنىٰ: أنه لا يَتألَّمُ للنَّوائِبِ تَنزِلُ بساحتِه، والمصائبِ تَتجدَّدُ عليه في ذَوِيهِ وعَشيرتِه، وأنه يَحفَظُ مِن يَومِهِ ما يَتعقَّبُ أفعالَه مِن أحاديثِ الناسِ في غَدِه، فهو نقيُّ الأفعالِ مِنَ العُيوب، طيِّبُ الأخبار في أفواه الناس، صَبورٌ علىٰ العزاء».

(٣) «شـرح ديوان الحماسة» للمرزوقي (٢: ٥٨٠).

لأنه مُعجِزٌ دونَها، **فهو عِيارٌ عليها**، وشاهِدٌ لِصِحَّتِها، كقوله: ﴿هُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ [فاطر: ٣١]. وقُرِئ: «ولكنْ تصديقُ الذي بينَ يَدَيهِ وتفصيلُ الكِتاب»؛ علىٰ: ولكنْ هو تصديقٌ وتفصيل. ومعنىٰ «وما كانَ أنْ يُفترىٰ»: وما صَحَّ وما استَقام، وكانَ مُحالاً أنْ يكونَ مِثلُه في عُلُوِّ أمرِهِ وإعجازِه مُفتَرىٰ.

﴿وَتَفْصِيلَ ٱلْكِتَٰبِ﴾: وتبيينَ ما كُتِبَ وفُرِضَ مِنَ الأحكامِ والشَّـرائِع، مِن قوله: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٤].

فإن قلتَ: بِمَ اتَّصَلَ قولُه: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾؟ قلتُ: هو داخِلٌ في حَيِّزِ الاستِدراك، كأنه قال: **ولكنْ كانَ تصديقاً وتفصيلاً مُنتَفياً عنه الرَّيْب كائِناً مِن ربِّ العالمين**، ويجوزُ أن يُراد: ولكن كان تصديقاً من رب العالمين، وتفصيلاً منه، ....

إلىٰ المُبالَغةِ في انتِفاءِ الافتِراءِ عنه، يعني: كيفَ يكون كذباً، وهو مما يَثبُتُ به الصِّدقُ والحق، إذ لولاهُ لَـمَـا ظهرت لكم حَقِيَّةُ الكُتُبِ المُنزَلةِ مِن قبل، فما كانَ كذلكَ كيفَ يُقالُ: إنه مُفترىٰ؟!

قوله: (**فهو عِيارٌ عليها**)، المغرب: «العِيار: المِعيارُ الذي يُقاسُ به غيرُه ويُسَوَّىٰ، وعِيارُ الدَّراهِمِ والدَّنانير: ما جُعِلَ فيها مِنَ الفِضَّةِ الخالِصةِ أو الذَّهَبِ الخالِص»(١).

قوله: (**ولكنْ كانَ تصديقاً وتفصيلاً مُنتَفياً عنه الرَّيْبُ كائِناً مِن ربِّ العالمين**): قال أبو البقاء: «قوله: ﴿وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ﴾: ﴿هَٰذَا﴾ اسمُ ﴿كَانَ﴾، و﴿ٱلْقُرْءَانُ﴾ عطفُ بيان، و﴿أَن يُفْتَرَىٰ﴾ خبرُ ﴿كَانَ﴾، أي: ما كانَ هذا القُرآنُ مُفترىٰ، ولكنْ كانَ تصديقَ الذي، أي: مُصَدِّقَ الذي، و«تفصيلَ الكتابِ» مِثلُ ﴿تَصْدِيقَ﴾، ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ يجوزُ أن يكونَ حالاً مِن ﴿ٱلْكِتَٰبِ﴾، و﴿ٱلْكِتَٰبِ﴾ مفعولٌ في المعنىٰ، ويجوزُ أن يكونَ مُستأنفاً، ﴿مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ يجوزُ أن يكونَ حالاً أخرىٰ»(٢).

---

(١) هذه الفقرة ـ من «قوله: فهو عيار عليها» إلىٰ هنا ـ لم ترد في (ط)، وقُدِّمَت في (ح) و(ف) قبل «قوله: ولكن كان تصديق...»، وأخَّرتُها إلىٰ هذا الموضع، ليُناسِبَ ترتيبُ الكلام هنا ترتيبَه في «الكشَّاف».

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٧٥).

لا ريبَ فيه، فيكونُ ﴿مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ مُتعلِّقاً بـ﴿تَصْدِيقَ﴾ و«تفصيلَ»، ويكونُ ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ اعتِراضاً، كما تقول: زيدٌ لا شَكَّ فيه كريم.

﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ﴾ **بل أيقولون: اختلَقَه**، علىٰ أنَّ الهمزةَ تقريرٌ لإلزامِ الحجَّةِ عليهم، أو إنكارٌ لِقولِهم واستِبعاد، والمعنيانِ مُتقاربان.

﴿قُلْ﴾ إنْ كانَ الأمرُ كما تَزعُمُون ﴿فَأْتُواْ﴾ أنتُم علىٰ وَجْهِ الافتِراء ﴿بِسُورَةٍ مِّثْلِهِۦ﴾، فأنتُم مِثلي في العربية والفَصاحة، ومعنىٰ ﴿بِسُورَةٍ مِّثْلِهِۦ﴾ **أي: شَبيهةٍ به في البلاغةِ** وحُسْنِ النَّظْم، وقُرِئ: «بسُورةِ مِثلِه» علىٰ الإضافة، أي: بسُورةِ كِتابٍ مِثلِه، **وادْعُوا مِن دونِ الله مَنِ استَطَعتُم** مِن خَلقِهِ للاستِعانةِ به علىٰ الإتيانِ بمِثلِه، ....

قوله: (**بل أيقولونَ: اختلَقَه**): إشارةٌ إلىٰ أنَّ ﴿أَمْ﴾ هيَ المُنقَطِعة، والهمزة: إما للتقرير أو الإنكار؛ فإذا كانت للتقرير كانَ المعنىٰ: أنتُم قُلتُم: إنه اختَلَقَه؛ فأْتُوا بسُورةٍ مِثلِه.

وإذا كانت للاستبعادِ والإنكار كانَ المعنىٰ: إنه بعيدٌ أن يقولوا: إنه مُختَلَق، وهم عاجِزون عن الإتيانِ بمِثلِه. فالمعنيانِ مُتقارِبانِ في إلزام الحجَّةِ عليهم.

قوله: (**ومعنىٰ ﴿بِسُورَةٍ مِّثْلِهِۦ﴾ أي: شَبيهةٍ به في البلاغة**): مضىٰ تحقيقُه في سورة البقرة[1].

قوله: (**وادعُوا مِن دونِ الله مَنِ استَطَعتُم**): قَدَّمَ الجارَّ والمجرورَ علىٰ المفعولِ به، وفي التِّلاوةِ خِلافُه؛ لِيُؤذِنَ بأنَّ ﴿مِّن دُونِ﴾ صِلةُ الفِعلِ لا حالٌ مِنَ المفعول، ليُفيدَ العُمومَ المُرادَ مِن قوله: «لا يَقدِرُ علىٰ ذلكَ أحدٌ غيرُه»، فيكونَ علىٰ وِزانِ قولِه: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ﴾ الآية [الإسراء: ٨٨]، ولو جُعِلَ حالاً رجع المعنىٰ: أي: وادْعُوا مَنِ استَطعتُم، والحالُ أنه غيرُ الله[2]، وهو عن المقصود بمَعزِل.

---

(١) في تفسير الآية ٢٣ منها (٢: ٣١٣).

(٢) من قوله: «لا حالٌ من المفعول» إلىٰ هنا، سقط من (ط).

يعني: أنَّ اللهَ وحدَه هو القادرُ علىٰ الإتيانِ بمِثلِه، لا يَقدِرُ علىٰ ذلكَ أحدٌ غيرُه، **فلا تَستَعينُوهُ وَحْدَه**، ثم استَعينُوا بكُلِّ مَنْ دونَه، ﴿إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ أنه افتراء.

﴿بَلْ كَذَّبُوا۟﴾: **بل سارَعوا إلىٰ التكذيبِ بالقُرآن، وفاجؤوه** في بَديهةِ السماعِ قبلَ أن يَفقَهُوهُ **ويَعلَمُوا كُنْهَ أمْرِه**، وقبلَ أن يَتَدبَّـرُوهُ ويَقِفُوا علىٰ تأويلِهِ ومعانيه، وذلكَ لِفَرْطِ نُفُورِهم عما يُخالِفُ دينَهم، وشِرادِهم عن مُفارقةِ دينِ آبائهم، ....

قوله: (**فلا تَستَعينُوهُ وحدَه**): الفاءُ تدلُّ علىٰ أنه لازمُ المفهوم، وهو أيضاً يُقوِّي المقصود، إذ لو جُعِلَ حالاً[(١)] لم يُـفِدْ هذا المعنىٰ.

قوله: (**بل سارعوا إلىٰ التكذيبِ بالقُرآن، وفاجَؤُوه**): هذا المعنىٰ مُستفادٌ مِن تقييدِ الفِعل بقولِه: ﴿وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُۥ﴾.

قوله: (**ويَعلَمُوا كُنْهَ أمرِه**): هذه المُبالَغةُ يُعطيهِ معنىٰ قولِه: ﴿مَا لَمْ يُحِيطُوا۟ بِعِلْمِهِۦ﴾، لأنَّ الظاهر: ما لم يُحيطُوا به عِلماً، فعَدَلَ إليه ليكونَ أبلغ، وفي الكلام تَـرَقٍّ مِنَ الأهونِ إلىٰ الأغلظ، وذلكَ أنه تعالىٰ لـمَّا نَعَىٰ علىٰ المُعانِدينَ بقولِه: ﴿وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا﴾، ثم أتبعَهُ بقولِه: ﴿وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ﴾، نَـبَّـهَ علىٰ أنَّ مِن جُملةِ مُتابعتِهمُ الظَّنَّ زعمُهم في هذا الحقِّ الواضِحِ الصادِقِ في نفسِه المُصدِّقِ لغيره: أنه مُفترىٰ وليسَ مِن عندِ الله، ثم أضرَبَ عن الزَّعْم بقولِه: ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ﴾ يعني: دَعِ الكلامَ في الزَّعْم والظَّنِّ[(٢)]، بل صَـرَّحُوا بالقولِ بالافتِراء، ثم أضـرَبَ عن هذا بقوله: ﴿بَلْ كَذَّبُوا۟ بِمَا لَمْ يُحِيطُوا۟ بِعِلْمِهِۦ﴾، يعني: دَعْ نِسبتَهُمُ الافتِراءَ إليه، بل إنهم كَذَّبُوهُ بديهاً مُطلَقاً، ولم يَلتَفِتُوا إلىٰ وُضُوحِهِ في نفسِه، ولا أنهم نظروا في الدليلِ الدالِّ علىٰ صِحَّتِه، وهو أن يُـجَـرِّبوا قُواهُم ويُـحرِّزُوا أنفسَهم، هل يقدرونَ علىٰ أن يأتوا بمِثلِ أقصَـرِ سُورةٍ منه، واستَمرُّوا علىٰ التقليد، وأصَـرُّوا علىٰ التكذيب.

---

(١) من قوله: «رجع المعنىٰ» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

(٢) كذا في (ط) و(ح)، وفي (ف): «دعِ الكلامَ في الظَّنِّ بزَعْمِهم»، وله وجهٌ أيضاً.

كالناشئ علىٰ التقليد مِنَ الحشوية، إذا أحَسَّ بكلمةٍ لا تُوافِقُ ما نَشَأَ عليه وألِفَه، وإن كانت أضوَأَ مِنَ الشَّمسِ في ظُهورِ الصِّحَّة وبيانِ الاستِقامة، أنكَرَها في **أوَّلِ وَهْلة**، واشمَأزَّ منها، قبلَ أن يَحُسَّ إدراكَها بحاسَّةِ سَمْعِه، مِن غير أن يُفكِّرَ في صِحَّةٍ أو فساد، لأنه لم يُشعِرْ قلبَه إلا صِحَّةَ مذهبِه وفسادَ ما عَداهُ مِنَ المذاهب.

فإن قلتَ: ما معنىٰ التوقُّع في قوله: ﴿وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُۥ﴾؟ قلتُ: معناه: **أنهم كَذَّبُوا به علىٰ البديهةِ قبلَ التدبُّرِ** ومعرفةِ التأويل؛ تقليداً للآباء، وكَذَّبُوهُ بعدَ التدبُّر؛ تمرُّداً وعِناداً، فذَمَّهُم بالتَّسَرُّعِ إلىٰ التكذيبِ قبلَ العِلمِ به، وجاء بكلمةِ التَّوقُّع؛ لِيُؤذِنَ أنهم عَلِمُوا بعدَ عُلُوِّ شأنِه وإعجازِه لَـمَّا كَرَّرَ عليهم التَّحَدِّي، ورازُوا قُواهُم في المُعارضة، واستَيقَنُوا عَجزَهُم عن مِثلِه، فكَذَّبُوا به بَغْياً وحَسَداً.

قوله: (**في أولِ وَهْلة**)، **النهاية**: «لَقِيتُه وَهْلة، أي: أوَّلَ شيء، والوَهْلة: الـمَرَّةُ مِنَ الفَـزَع، أي: لَقِيتُه أوَّلَ فَزْعةٍ فَزِعتُها بلِقاءِ إنسان».

قوله: (**أنهم كَذَّبُوا به علىٰ البديهةِ قبلَ التدبُّر**): يعني: تكذيبُهم القرآن كان مُستَمِرّاً قبلَ التدبُّر، وانتهىٰ الاستِمرارُ بعدَ التَّدبُّر مع تغيُّر الجهلِ إلىٰ العِلم، والكُفرِ إلىٰ العِناد[1]، قال في «المُفصَّل»: «إنَّ «لم يَفعَل» نفيُ «فعَل»، و«لَـمَّا يَفعَل» نفيُ «قد فعَل»، وهيَ «لم» ضُمَّتْ إليها «ما»، فازدادت في معناها أنْ تَضَمَّنَتْ معنىٰ التوقُّع والانتِظار، واستَطالَ زمانُ فِعلِها»[2].

فعلىٰ هذا: عُلِمَ أنَّ تكذيبَهم استَطالَ زمانُه، لكنْ لم يُعلَم أنهم بعدَما جاءَهُم تأويلُه عاندوا أم أنصَفُوا؟ لكنَّ مقامَ النَّعْي[3] عليهم دلَّ علىٰ معنىٰ العِناد، ويُؤَيِّدُه ما ذكرنا مِن معنىٰ التَّـرَقِّي آنِفاً، وقولُه بعدَه: ﴿كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡ﴾.

---

(١) في (ح): «العباد»، وفي (ف): «العبادة»، وكلاهما تحريف، والمُثبتُ من (ط).

(٢) «المفصل» للزمخشري ص٣٠٧.

(٣) في (ط): «النفي»، والكلمة غير واضحة في (ح) و(ف)، فقد رُسِمَت علىٰ صورة «ينعىٰ» دونَ نَقْط، والله أعلم.

﴿كَذَٰلِكَ﴾ أي: مِثلَ ذلكَ التكذيب ﴿كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡ﴾ يعني: قبلَ النَّظرِ في مُعجِزاتِ الأنبياءِ وقبلَ تدبُّرِها، مِن غيرِ إنصافٍ مِن أنفسِهم، **ولكنْ قَلَّدُوا الآباءَ** وعاندوا.

وقيل: هو في الذينَ كَذَّبوا، وهم شاكُّون.

ويجوزُ أن يكونَ معنىٰ ﴿وَلَمَّا يَأۡتِهِمۡ تَأۡوِيلُهُۥ﴾: ولم يأتِهم بعدُ تأويلُ ما فيه مِنَ الإخبارِ بالغُيوب، أي: عاقِبتُه، حتىٰ يَتبيَّنَ لهم أهو كَذِبٌ أم صِدق؟ ....

قوله: (**ولكنْ قَلَّدوا الآباء**): مُستَدرَكٌ[١] معنويٌّ، فإنَّ معنىٰ قولِه: ﴿كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡ﴾[٢]: يعني: قبلَ النَّظَرِ مِن غيرِ إنصافٍ أنهم ما أنصَفُوا في التكذيب بديهاً، لكنْ قَلَّدُوا الآباءَ وعاندوا، نحوُه قولُ الشاعر:

إذا قيلَ: هذا مَنهَلٌ، قلتُ: قد أرىٰ ... ولكنَّ نَفْسَ الحُرِّ تَحتَمِلُ الظَّمَا[٣]

قوله: (**وقيل: هو في الذينَ كَذَّبُوا وهم شاكُّون**): عطفٌ علىٰ معنىٰ قوله: «بل سارعوا إلىٰ التكذيبِ بالقُرآن»، وذلكَ أنَّ الذي لم يُحِطْ بالشيءِ عِلماً: إما أن لا يُدرِكَ منه شيئاً قطُّ، أو يُدرِكَهُ لكنْ بحيثُ لا يُسمَّىٰ عِلماً، بل شكّاً.

قوله: (**ويجوزُ أن يكونَ معنىٰ**[٤] ﴿وَلَمَّا يَأۡتِهِمۡ تَأۡوِيلُهُۥ﴾): عطفٌ علىٰ قوله: «قبلَ أن يَفقَهُوه، ويَعلَمُوا كُنْهَ أمرِه، ويَقِفُوا علىٰ تأويلِهِ ومعانيه»، وذلكَ أنَّ «التأويلَ»: تفسيرُ ما يَؤُولُ إليه

---

(١) في (ط) و(ف): «مستدركة»، ولا يَستَقيمُ التأنيثُ مع قوله: «معنوي»، والجملة ساقطة من (ح) كما سيأتي التنبيه إليه.

(٢) من بداية الفقرة إلىٰ هنا، سقط من (ح).

(٣) البيتُ للعلامة القاضي أبي الحسن علي بن عبد العزيز الجرجاني الشافعي (ت ٣٩٢)، من قصيدةٍ له مشهورةٍ فائقة، مطلعُها:

يَقُولُونَ لي: فيكَ انقِباضٌ وإنما ... رأوا رَجُلاً عن مَوقِفِ الذُّلِّ أحجَمَا

وقد أوردها العلامةُ تاجُ الدين السُّبكيُّ في ترجمته من «طبقات الشافعية» (٣: ٤٥٩-٤٦١).

(٤) من قوله: «إما أن لا يُدرك» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

يعني: أنه كتابٌ مُعجِزٌ مِن جِهتَين: مِن جِهةِ إعجازِ نَظمِه، ومن جِهةِ ما فيه من الإخبارِ بالغُيوب، فتَسَـرَّعوا إلىٰ التكذيبِ به قبلَ أن يَنظُروا في نَظمِه وبُلوغِهِ حَدَّ الإعجاز، وقبلَ أن يَـخبُـرُوا إخبارَه بالغيوبِ وصِدقَه وكَذِبَه.

﴿وَمِنْهُم مَّن يُؤْمِنُ بِهِۦ﴾: يُصَدِّقُ به في نفسِه، ويَعلَمُ أنه حق، ولكنَّه يُعانِدُ بالتكذيب، ومنهم مَنْ يَشُكُّ فيه لا يُصَدِّقُ به، **أو يكونُ للاستقبال**، أي: ومنهم مَنْ سيُؤمِنُ به، ومنهم مَنْ سيُصِـرُّ، ﴿وَرَبُّكَ أَعْلَمُ بِٱلْمُفْسِدِينَ﴾: بالمُعانِدِين، أو المُصِـرِّين.

[﴿وَإِن كَذَّبُوكَ فَقُل لِّى عَمَلِى وَلَكُمْ عَمَلُكُمْ أَنتُم بَرِيٓـُٔونَ مِمَّآ أَعْمَلُ وَأَنَا۠ بَرِىٓءٌ مِّمَّا تَعْمَلُونَ﴾ ٤١]

﴿وَإِن كَذَّبُوكَ﴾: **وإن تَـمُّوا علىٰ تكذيبِك** ويئستَ مِن إجابتهم، فتَـبَرَّأْ منهم وخَلِّهم، فقد أعذَرْت، كقوله تعالىٰ: ﴿فَإِنْ عَصَوْكَ فَقُلْ إِنِّى بَرِىٓءٌ﴾ [الشعراء: ٢١٦]، وقيل: هي منسوخةٌ بآية السَّيْف.

الشيء، وما يَؤُولُ إليه[1] أمرُ القُرآنِ: إما مِن جهةِ الغُمُوضِ والخفاءِ وكَوْنِه مُعجِزاً، وإما مِن جِهةِ عاقبةِ ما أُخبِرَ فيه مِنَ المُغيَّبات، وإلىٰ ذلكَ أشار بقوله: «إنه كتابٌ مُعجِزٌ مِن جِهَتَين» إلىٰ آخِرِه، وفَـرَّعَ بقولِه: «فيُسـرِعُوا إلىٰ التكذيبِ به قبلَ أن يَنظُروا في نَظْمِهِ وبُلُوغِهِ حَدَّ الإعجاز، وقبلَ أن يَـخبُـرُوا إخبارَه بالمُغيَّبات».

قوله: (**أو يكونُ للاستِقبال**): عطفٌ علىٰ قوله: «يُصَدِّقُ به في نفسِه»، فالإيمانُ علىٰ الأول: بمعنىٰ التصديقِ القلبي، وإليه أشار بقولِه: «في نفسِه»، والصيغةُ للحال، وعلىٰ الثاني: بمعنىٰ الإيمانِ المُتعارَف، والصيغةُ للاستِقبالِ المُتعارف.

قوله: (**وإن تَـمُّوا علىٰ تكذيبك**): إشارةٌ إلىٰ أنه لم يُـرَدْ به معنىٰ المُضِيّ، بلِ الدوام والثباتِ علىٰ التكذيب، وتكذيبٍ غِبَّ تكذيب[2]، يدلُّ عليه الجزاء، وهو قولُه: ﴿فَقُل لِّى عَمَلِى وَلَكُمْ

---

(١) قوله: «الشيء وما يؤول إليه»، سقط من (ف).

(٢) أي: بعد تكذيب، وعقِبَ تكذيب. قال ابنُ منظور في «لسان العرب»، مادة (غبب): «غِبُّ الأمرِ ومَغَبَّتُه: عاقِبتُه وآخِرُه ...، وغِبُّ كلِّ شيء: عاقبتُه، وجِئتُه غِبَّ الأمر، أي: بعدَه».

[﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ۚ أَفَأَنتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ وَلَوْ كَانُوا لَا يَعْقِلُونَ * وَمِنْهُم مَّن يَنظُرُ إِلَيْكَ ۚ أَفَأَنتَ تَهْدِي الْعُمْيَ وَلَوْ كَانُوا لَا يُبْصِرُونَ﴾ ٤٢-٤٣]

﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾ معناه: ومنهم ناسٌ يَستَمِعُونَ إليك إذا قرأتَ القُرآن، وعَلَّمتَ الشَّرائع، ولكنَّهم لا يَعُونَ ولا يَقبَلُون، وناسٌ يَنظُرونَ إليك، ويُعايِنُونَ أدلة الصِّدق، وأعلامَ النُّبوَّة، ولكنَّهم لا يُصَدِّقون.

ثم قال: أتطمَعُ أنكَ تَقدِرُ علىٰ إسماع الصُّمِّ ولو انضَمَّ إلىٰ صَمَمِهم عَدَمُ عُقولِهِم، **لأنَّ الأصَمَّ العاقِلَ ربما تَفرَّس** واستَدلَّ إذا وقعَ في صِماخِهِ **دَوِيُّ الصَّوت**، ....

عَمَلُكُمْ﴾، فإنه أمرٌ بالتَّخْلية والمُتاركة، ولا يكونُ ذلك إلا بعدَما بُولِغَ في الإبلاغ، وأُيِسَ من الإجابة، ولهذا قال: «فقد أعذَرتَ»، مثلُه قولُه تعالىٰ: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ فَكَذَّبُوا عَبْدَنَا﴾ [القمر: ٩]، أي: كَذَّبُوهُ تكذيباً علىٰ غِبِّ تكذيب.

قولُه: (**ثم قال: أتطمَعُ أنكَ تَقدِرُ علىٰ إسماع الصُّمِّ**): يُريد: أنَّ قولَه: ﴿أَفَأَنتَ﴾ معطوفٌ بحرفِ التعقيبِ علىٰ الجملةِ السابقة، المعنىٰ: ومنهم مَنْ يَستَمِعُونَ إليك ولكنْ لا يُصدِّقُونَك، فأنت تَبذُلُ جُهدَكَ في إسماعهم وتصديقهم، ثم أُدخِلَتِ الهمزةُ بين المعطوفِ والمعطوفِ عليه لمزيدِ الإنكار.

قوله: (**لأنَّ الأصَمَّ العاقِلَ رُبَّما تفرَّسَ**): إشارةٌ إلىٰ أنَّ قولَه: ﴿وَلَوْ كَانُوا لَا يَعْقِلُونَ﴾ تتميمٌ لِقولِه: ﴿أَفَأَنتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ﴾، كما في قولك: أتُكرِمُ زيداً ولو أهانك. فـ«لو» بمعنىٰ «إنْ»، فقولُه: «لأنَّ الأصَمّ» تعليلٌ لإردافِ التتميم.

قوله: (**دَوِيُّ الصَّوْت**): الإضافةُ مِن باب: جَرْدُ قَطِيفة[1]. **الجوهري**: «دَوِيُّ الريح: حَفيفُها».

---

(١) أي: من باب إضافةِ الصفةِ إلىٰ الموصوف، فـ«جَرْد» بمعنىٰ: «مجرود»، و«جَرْدُ قطيفة»، أي: قطيفةٌ مجرودة، والأصلُ في هذه الإضافةِ عند النَّحْويين: المنع، وما وقع منها في كلام العرب فمُؤوَّلٌ عندهم. وانظر: «المُفصَّل» للزمخشري ص٩٢، و«شرح الرضي علىٰ الكافية» (٢: ٢٣٨)، و«مفتاح العلوم» للسَّكَّاكي ص١٢٩.

فإذا اجتمَعَ سَلْبُ السَّمْعِ والعقلِ جميعاً، فقد تَمَّ الأمر، أو تحسَبُ أنكَ تَقدِرُ علىٰ هِدايةِ العُمْي، ولو انضَمَّ إلىٰ العمىٰ - وهو فَقْدُ البَصَر - فَقْدُ البصيرة، لأنَّ الأعمىٰ الذي له في قلبه بَصيرةٌ قد يَحدِسُ ويَتَظنَّن، وأما العمىٰ مَعَ الـحُمْقِ **فجَهدُ البلاء**، يعني: أنهم في اليأسِ مِن أن يَقبَلُوا ويُصَدِّقوا، كالصُّمِّ والعُمْي الذينَ لا عقولَ لهم ولا بصائر.

وقوله: ﴿أَفَأَنتَ... أَفَأَنتَ﴾ دلالةٌ علىٰ أنه لا يَقدِرُ علىٰ إسماعِهم وهدايتهم إلا اللهُ عَزَّ وجَلَّ بالقَسْرِ والإلجاء، كما لا يَقدِرُ علىٰ ردِّ الأصَمِّ والأعمىٰ المَسْلُوبَي العَقْل: حَديدَي السَّمْعِ والبَصَرِ راجِحَي العقل، إلا هو وحده.

[﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظۡلِمُ ٱلنَّاسَ شَيۡـًٔا وَلَٰكِنَّ ٱلنَّاسَ أَنفُسَهُمۡ يَظۡلِمُونَ﴾ ٤٤]

قوله: (**فجَهْدُ البلاء**): أي: غايةُ البلاء.

قوله: (﴿أَفَأَنتَ... أَفَأَنتَ﴾): يعني: في تكرير ﴿أَفَأَنتَ﴾ مع ما فيه مِن تقديمِ الفاعلِ المعنوي(١)، وإيلائِهِ همزةَ الإنكار: الدَّلالةُ علىٰ أنَّ نبيَّ الله ﷺ تصوَّر في نفسه مِن حِرصِهِ علىٰ إيمانِ القوم: أنه قادرٌ علىٰ الإسماع والهداية، وأنه تعالىٰ يَسلُبُ ذلك المعنىٰ منه، ويُثبِتُه لنفسِه علىٰ الاختصاص.

قال القاضي: «في الآية تنبيهٌ علىٰ أنَّ حقيقةَ استماع الكلام فَهْمُ المقصودِ منه، ولذلكَ لا تُوصَفُ به البهائم، وهو لا يتأتىٰ إلا باستعمالِ العقلِ السَّليم في تدبُّره، وعُقولُهم لـمَّا كانت مَؤُوفة(٢) بمُعارضةِ الوَهْم ومُشايعةِ الإلفِ والتقليد، تَعَذَّرَ إفهامُهم الحِكَمَ والمعاني الدَّقيقة، فلم يَنتَفِعُوا بسَـرْدِ الألفاظِ عليهم غيرَ ما يَنتَفِعُ به البهائمُ مِن كلام الناعِق»(٣).

---

(١) وهو الضمير «أنت»، فإنه في محلِّ رفع مُبتدأ، ولكنَّه من حيثُ المعنىٰ: فاعل، إذ التقدير: «أفتُسمِعُ أنت؟».
(٢) أي: أصابتْها الآفة، قال ابنُ منظور في «لسان العرب»، مادة (أوف): «طعامٌ مَؤُوف: أصابَتهُ آفة».
(٣) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢٠٠).
والناعق: مَنْ يصيحُ بغَنَمِه ويَزجُرُها، كما في «المصباح المنير» للفيُّومي، مادة (نعق).

﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ ٱلنَّاسَ شَيْـًٔا ﴾ أي: لا يَنقُصُهم شيئاً مما يَتَّصِلُ بمصالحهم؛ مِن بعثةِ الرُّسُلِ وإنزالِ الكُتُب، ولكنَّهم يَظلِمُونَ أنفُسَهم بالكُفرِ والتكذيب، **ويجوزُ أن يكونَ وَعيداً للمُكذِّبين**، يعني: أنَّ ما يَلحقُهم يومَ القيامةِ مِنَ العذابِ لاحِقٌ بهم علىٰ سبيلِ العَدْلِ والاستيجاب، ولا يَظلِمُهمُ اللهُ به، ولكنَّهم ظَلَموا أنفُسَهم باقتِرافِ ما كانَ سبباً فيه.

[﴿ وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ كَأَن لَّمْ يَلْبَثُوٓاْ إِلَّا سَاعَةً مِّنَ ٱلنَّهَارِ يَتَعَارَفُونَ بَيْنَهُمْ ۚ قَدْ خَسِرَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِلِقَآءِ ٱللَّهِ وَمَا كَانُواْ مُهْتَدِينَ ﴾ ٤٥]

قوله: (**ويجوزُ أن يكونَ وعيداً للمُكذِّبين**): وعلىٰ الوَجْهِ الأول: لم يكن وعيداً، بل بياناً لإزاحةِ العِلَّـةِ وإلزامِ الحجَّة، فعلىٰ التقديرين: الآيةُ تذيـيلٌ للكلام السابق، إما للتكاليفِ المذكورةِ والأقاصيصِ المعدودةِ مِن أولِ السُّورة، يعني: أنَّ اللهَ تعالىٰ لا يَنقُصُ شيئاً مما يحتاجُ إليه المُكلَّفُونَ مِنَ المصالح، لكنَّ التقصيرَ مِن جانبِهم، وإما لتهديدِ هؤلاءِ المُعانِدِينَ مِن قومِ رسولِ الله ﷺ.

و«الظُّلمُ» علىٰ الأول: مُضَمَّنٌ معنىٰ النُّقصان، فعَدَّاهُ إلىٰ مفعولين، وعلىٰ الثاني: بمعناه. و﴿شَيْـًٔا﴾ منصوبٌ بنزَع الخافِض، ولهذا قَدَّر: «ولا يَظلِمُهُمُ اللهُ به».

الانتصاف: «الوَجْهُ الأوَّلُ مبنيٌّ علىٰ مسألةِ رِعايـةِ الأصلح[1]، والثاني صحيح»[2].

وقال القاضي: «في الآيـةِ دليلٌ علىٰ أنَّ للعبـدِ كَسْباً، وأنه ليسَ مسلوبَ الاختيار بالكُلِّيَّة، كما زعمتِ المُجبِرة»[3].

---

(١) أي: أنَّ الزمخشريَّ فَسَّرَ الظلمَ المنفيَّ في حق الله تعالىٰ بأنه سبحانه «لا يَنقُصُهم شيئاً مما يتصلُ بمصالحهم»، ومفهومُه: أنه لو نَقَصَهُم شيئاً مِن مَصَالِحِهم لكان ظالماً لهم، وهو مبنيٌّ علىٰ وجوبِ فِعلِ الصَّلاحِ والأصلحِ عليه سبحانه، وهو قولُ المعتزلة.

(٢) لم أقف عليه في المطبوع من «الانتصاف» لابن المُنيِّر، بحاشية «الكشاف».

(٣) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢٠٠).

﴿إِلَّا سَاعَةً مِّنَ ٱلنَّهَارِ﴾ **يَستقرِبُونَ وقتَ لُبْـثِهم في الدُّنيا**، وقيل: في القُبور، لِـهَوْلِ ما يَرون، ﴿يَتَعَارَفُونَ بَيْنَهُمْ﴾: يَعرِفُ بعضُهم بعضاً، كأنهم لم يَتَفارَقُوا إلا قليلاً، وذلك عندَ خُرُوجِهم مِنَ القُبور، ثم يَنقَطِعُ التَّعارُفُ بينَهم لِشِدَّةِ الأمر عليهم.

فإن قلتَ: ﴿كَأَن لَّمْ يَلْبَثُوٓا۟﴾ و﴿يَتَعَارَفُونَ﴾ كيفَ مَوقِعُهما؟ قلتُ: أما الأُولىٰ: فحالٌ مِن «هُم»، أي: يَحشُرُهُم **مُشَبَّهِينَ بمَنْ لم يَلبَثْ إلا ساعة**، وأما الثانية: فإما أن تَتعلَّقَ بالظَّرْف، وإما أن تكونَ مُبيِّنةً لقوله: ﴿كَأَن لَّمْ يَلْبَثُوٓا۟ إِلَّا سَاعَةً﴾، **لأنَّ التعارُفَ لا يبقىٰ مَعَ طُولِ العَهْد**، ويَنقَلِبُ تناكُراً.

قوله: (**يَستَقرِبُونَ وقتَ لُبثِهم**): أي: يَعُدُّونَه قريباً، نحو: استَعجَبَ الشيء: عَدَّهُ عَجيباً.

قوله: (**مُشبَّهِينَ بمَنْ لم يَلبَثْ إلا ساعة**): قال أبو البقاء: «﴿كَأَن لَّمْ يَلْبَثُوٓا۟ إِلَّا سَاعَةً مِّنَ ٱلنَّهَارِ﴾ حال، والعاملُ فيها ﴿يَحْشُرُهُمْ﴾، و﴿كَأَن﴾ مُخفَّفةٌ مِنَ الثقيلة، اسمُها محذوف، أي: كأنهم، و﴿مِّنَ ٱلنَّهَارِ﴾ نعت لـ﴿سَاعَةً﴾، ﴿يَتَعَارَفُونَ﴾ حالٌ أخرىٰ مُقدَّرة، والعامِلُ ﴿يَحْشُرُهُمْ﴾؛ لأنَّ التَّعارُفَ لا يكونُ حالَ الحشر، والعامِلُ في ﴿يَوْمَ يَحْشُرُهُمْ﴾: اذكُر»[(١)].

وأما المُصَنِّفُ فجَعَلَه[(٢)] مُتعلِّقاً بالظَّرْفِ عامِلاً فيه، المعنىٰ: يَتعارَفُونَ يومَ يَحشُرُهُم، أو عَيْناً له حيثُ جَعَلَه بياناً للحال، علىٰ نحو: ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ [الزخرف: ٣]، وهذا يُوافِقُ قولَ أبي البقاء: «﴿يَتَعَارَفُونَ﴾ حالٌ أخرىٰ».

قوله: (**لأنَّ التعارُفَ لا يبقىٰ مَعَ طُولِ العَهْد**): تعليلٌ لكَوْنِ الجملةِ الثانيةِ مُبيِّنةً للأولىٰ، يعني: في قوله: ﴿كَأَن لَّمْ يَلْبَثُوٓا۟ إِلَّا سَاعَةً﴾ معنىٰ ﴿يَتَعَارَفُونَ﴾، وذلكَ أنَّ قُرْبَ العَهْدِ بينَ الخِلَّانِ مما لا يُبلي جَديدَهم، وقد قيل: طُولُ العَهْدِ مُنْسٍ، فكانَ فيها مَظِنَّةُ التعارُف، فتبَيَّنَ بقوله: ﴿يَتَعَارَفُونَ﴾ هذا المعنىٰ المُبهَمُ فيه، فعلىٰ هذا: الحالُ غيرُ مُقدَّرة[(٣)]، والمُرادُ باللُّبْث: اللُّبثُ في

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٧٦).

(٢) الضميرُ في «فجَعَلَه» يعودُ إلىٰ قوله: «يتعارفون».

(٣) في (ح) و(ف): «مصدرة»، والمُثبتُ من (ط).

﴿قَدۡ خَسِرَ﴾ علىٰ إرادةِ القول، أي: يَتعارَفُونَ بينَهم قائلينَ ذلك، أو هيَ شهادةٌ مِنَ الله تعالىٰ علىٰ خُسْرانِهم، والمعنىٰ: أنهم وُضِعُوا في تجارتِهم وبَيعِهم الإيمانَ بالكُفر، ﴿وَمَا كَانُواْ مُهۡتَدِينَ﴾ للتِّجارةِ عارِفينَ بها، وهو استِئنافٌ فيه معنىٰ التعجُّب، كأنه قيل: ما أخسَرَهم.

[﴿وَإِمَّا نُرِيَنَّكَ بَعۡضَ ٱلَّذِي نَعِدُهُمۡ أَوۡ نَتَوَفَّيَنَّكَ فَإِلَيۡنَا مَرۡجِعُهُمۡ ثُمَّ ٱللَّهُ شَهِيدٌ عَلَىٰ مَا يَفۡعَلُونَ﴾ ٤٦]

﴿فَإِلَيۡنَا مَرۡجِعُهُمۡ﴾ جوابُ ﴿نَتَوَفَّيَنَّكَ﴾، وجوابُ ﴿نُرِيَنَّكَ﴾ محذوف، كأنه قيل: وإما نُرِيَنَّكَ بعضَ الذي نَعِدُهُم في الدُّنيا فذاك، أو نَتوفَّيَنَّكَ قبلَ أن نُريكَه فنحنُ نُريكَه في الآخِرة.

فإن قلتَ: اللهُ شَهيدٌ علىٰ ما يَفعَلُونَ في الدارَيْن، فما معنىٰ ﴿ثُمَّ﴾؟ ....

القُبور، ذلكَ أنَّ قِلَّةَ اللُّبثِ في القُبورِ غيرُ مانعةٍ مِنَ التعارُفِ الكائن في الدُّنيا، بخِلافِه إذا قُدِّرَ اللُّبثُ في الدُّنيا، وطُولُه في القُبور، فإنه سَبَبٌ للتناكُر لا التعارُف.

قوله: (أي: يتعارفونَ قائلينَ ذلك): فعلىٰ هذا يكونُ ﴿قَدۡ خَسِرَ﴾ حالاً مِن فاعِلِ ﴿يَتَعَارَفُونَ﴾، و﴿ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ﴾ مُظهَرٌ وُضِعَ مَوضِعَ المُضمَر.

وعلىٰ أن يكونَ شهادةً مِنَ الله تعالىٰ تكونُ الجملةُ تذييلاً للكلام السابق، وفي ﴿ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِلِقَآءِ ٱللَّهِ﴾ تعميم، وقولُه: ﴿وَمَا كَانُواْ مُهۡتَدِينَ﴾ تتميمٌ ومُبالَغة، ولهذا قال: «ما أخسَرَهُم».

قوله: (أنهم وُضِعُوا في تجارتهم)، الجوهري: «وُضِعَ الرجلُ في تجارتِه وأُوضِعَ ـ علىٰ ما لم يُسَمَّ فاعِلُه فيهما ـ أي: خَسِر».

قوله: (فذاك): أي: فذاكَ حَقٌّ وصواب، أو ثابتٌ وواقعٌ في الدنيا، بدليلِ قولِه: «فنحنُ نُريكَه في الآخِرة».

قوله: (اللهُ شهيدٌ علىٰ ما يَفعَلُونَ في الدارَيْن، فما معنىٰ ﴿ثُمَّ﴾؟): يعني: أنَّ شهادةَ الله علىٰ

قلتُ: ذُكِرَتِ الشَّهادة، والمُرادُ مُقتَضاها ونتيجتُها، وهو العِقاب، كأنه قال: ثُمَّ اللهُ مُعاقِبٌ علىٰ ما يَفعَلُون. وقرأ ابنُ أبي عَبْلة: «ثَمَّ» بالفتح، أي: هُنالك، ويجوزُ أن يُراد: أنَّ اللهَ مُؤَدٍّ شَهادتَه علىٰ أفعالِهم يومَ القيامة، حينَ يُنطِقُ جُلُودَهُم وألسِنَتَهم وأيديَهم وأرجُلَهم شاهِدةً عليهم.

[﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولٌ فَإِذَا جَآءَ رَسُولُهُمْ قُضِىَ بَيْنَهُم بِٱلْقِسْطِ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ ٤٧]

﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولٌ﴾ يُبعَثُ إليهم لِيُنبِّهَهم علىٰ التوحيد، ويَدعُوَهُم إلىٰ دينِ الحق، ﴿فَإِذَا جَآءَ﴾ هُم ﴿رَسُولُهُمْ﴾ بالبَيِّناتِ فكَذَّبُوه، ولم يَتَّبعُوه، ﴿قُضِىَ بَيْنَهُم﴾ أي: بينَ النَّبيِّ ومُكذِّبيه، ﴿بِٱلْقِسْطِ﴾: بالعَدْل، فأُنجِيَ الرَّسُولُ وعُذِّبَ المُكذِّبون، كقوله: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥]، أو لكُلِّ أُمَّةٍ مِنَ الأُمَمِ يومَ القيامةِ رسولٌ تُنسَبُ إليه وتُدعىٰ به، فإذا جاءَ رسولُهم المَوقِفَ لِيَشهَدَ عليهم بالكُفرِ والإيمان، كقوله تعالىٰ: ﴿وَجِاْىٓءَ بِٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَقُضِىَ بَيْنَهُم بِٱلْحَقِّ﴾ [الزمر: ٦٩].

الخلقِ كونُه رقيباً عليهم وحافِظاً، وهذا(١) المعنىٰ لا يَبرَحُ في الدارَيْن، وإيرادُ ﴿ثُمَّ﴾ يدلُّ علىٰ حُدُوثِه.

وأجاب: أنَّ المُرادَ بالشهادةِ لازِمُها، لأنَّ اطِّلاعَ الله علىٰ أفعالِهِمُ القبيحةِ مُستَلزِمٌ للعِقاب، و﴿ثُمَّ﴾ للتراخي في الرُّتْبة، أو المُرادُ بها إظهارُ الشهادةِ يومَ القيامة بإنطاقِ الجوارح، و﴿ثُمَّ﴾ علىٰ ظاهِرِها.

قوله: (ويجوزُ أن يُراد): جوابٌ آخَرُ عن السُّؤال، و«الشهيدُ» علىٰ حَقيقتِه، و﴿ثُمَّ﴾ للتراخي في الزمانِ أيضاً.

قوله: (﴿قُضِىَ بَيْنَهُم﴾): ويُروىٰ بالواو، فعلىٰ هذا لا بُدَّ مِن تقديرِ جوابِ «إذا».

---

(١) في الأصول الخطية: «هذا»، وأضفتُ إليه الواو.

[﴿ وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هَٰذَا ٱلْوَعْدُ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ * قُل لَّآ أَمْلِكُ لِنَفْسِى ضَرًّا وَلَا نَفْعًا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ ۗ لِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ ۚ إِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ فَلَا يَسْتَـْٔخِرُونَ سَاعَةً ۖ وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ﴾ ٤٨-٤٩]

﴿مَتَىٰ هَٰذَا ٱلْوَعْدُ﴾ استِعجالٌ لِـمَا وُعِدُوا مِنَ العذابِ استِبعاداً له، ﴿لَّآ أَمْلِكُ لِنَفْسِى ضَرًّا﴾ مِن مَرَضٍ أو فَقْر، ﴿وَلَا نَفْعًا﴾ مِن صِحَّةٍ أو غِنىً، ﴿إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ﴾ استِثناءٌ مُنقَطِع، أي: ولكنْ ما شاءَ اللهُ مِن ذلكَ كائِن، فكيفَ أملِكُ لكم الضَّـرَرَ وجَلْبَ العذاب؟!

﴿لِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ﴾ يعني: أنَّ عذابَكم له **أجَلٌ مضروبٌ عندَ الله وحَدٌّ محدودٌ مِنَ الزَّمان**، ﴿إِذَا جَآءَ﴾ ذلكَ الوقتُ أنجزَ وَعْدَكم لا محالة، فلا تَستَعجِلُوا.

وقرأ ابنُ سيرين: «فإذا جاءَ آجالُهم».

[﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُهُۥ بَيَٰتًا أَوْ نَهَارًا مَّاذَا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ ٱلْمُجْرِمُونَ * أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُم بِهِۦٓ ۚ ءَآلْـَٰٔنَ وَقَدْ كُنتُم بِهِۦ تَسْتَعْجِلُونَ * ثُمَّ قِيلَ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ذُوقُوا۟ عَذَابَ ٱلْخُلْدِ هَلْ تُجْزَوْنَ إِلَّا بِمَا كُنتُمْ تَكْسِبُونَ ﴾ ٥٠-٥٢]

قولُه: (**أجلٌ مضروبٌ عندَ الله، وحَدٌّ محدودٌ مِنَ الزمان**): يعني: قولُه: ﴿فَلَا يَسْتَـْٔخِرُونَ سَاعَةً ۖ وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ عبارةٌ عن حَدٍّ مُعيَّنٍ وزمانٍ لا يَتجاوزُ عنه الشخصُ ولا يَتعدَّاه، وقريبٌ منه قولُ الحماسي:

وَقَفَ الهوىٰ بي حيثُ أنتِ فليسَ لي مُتـأخَّرٌ عنـهُ ولا مُتقـدَّمُ[(١)]

قال المروزقي: «يقول: حَبَسَني الهوىٰ في الموضِع الذي تَستَقِرِّينَ فيه، فألزَمُه ولا أُفارِقُه، وأنا مَعَكِ مُقيمةً وظاعِنة، لا أعدِلُ عنكَ ولا أميلُ إلىٰ سِواك»[(٢)].

وقال الجوهري: «أخَّرتُه فتأخَّر، واستأخر؛ مِثل: تأخَّر».

---

(١) انظر: «الحماسة» لأبي تمام ص٢٧٠، ونَسَبَه إلىٰ أبي الشِّيصِ الخزاعي.

(٢) «شرح ديوان الحماسة» للمرزوقي (٣: ٩٦١).

﴿بَيَٰتًا﴾ نصبٌ علىٰ الظَّرْف، بمعنىٰ: وقتَ بَيَات، فإن قلتَ: هَلَّا قيل: ليلاً أو نهاراً؟ قلتُ: **لأنه أُريد: إنْ أتاكم عذابُه وقتَ بَيَاتٍ،** فبيَّتَكُم وأنتُم ساهُونَ نائمونَ لا تَشعُرون، كما يُبيِّتُ العَدُوَّ المُباغِتُ، والبَيَات: بمعنىٰ التبييت، كالسَّلامِ بمعنىٰ التسليم. وكذلكَ قولُه: ﴿نَهَارًا﴾ معناه: في وقتٍ أنتُم فيه مُشتَغِلُونَ بطَلَبِ المعاشِ والكَسْب، ونحوُه: ﴿بَيَٰتًا وَهُمْ نَآئِمُونَ﴾ [الأعراف: ٩٧]، ﴿ضُحًى وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾ [الأعراف: ٩٨].

الضميرُ في ﴿مِنْهُ﴾ للعذاب، والمعنىٰ: أنَّ العذابَ كُلَّه مكروهٌ مُرُّ المذاقِ مُوجِبٌ للنِّفار، فأيَّ شيءٍ يَستَعجِلُونَ منه؟ وليسَ شيءٌ منه يُوجِبُ الاستِعجال!

ويجوزُ أن يكونَ معناهُ التعجُّب، **كأنه قيل: أيَّ شيءٍ هولٍ شديدٍ** يَستَعجِلُونَ منه؟

والجوابُ واردٌ علىٰ الأسلوبِ الحكيم، لأنهم ما أرادوا بالسُّؤالِ إلا استِبعادَ أنَّ الموعودَ مِنَ الله تعالىٰ، وأنه صَلَواتُ الله عليه هو الذي يَدَّعي أنَّ ذلكَ منه، فطلبوا منه تعينَ الوقتِ تهكُّماً وسُخرية، فقيلَ في الجواب: هذا التَّهكُّمُ إنما يَتِمُّ إذا ادَّعَيتُ بأني أنا الجالِبُ لذلكَ الموعود، وإذا كُنتُ مُقِرّاً بأني مِثلُكم في أنْ لا أملِكُ لنفسي نَفْعاً ولا ضـراً، كيفَ أدَّعي ما ليسَ لي بحق؟ ثم شَـرَعَ في الجوابِ الصحيح، ولم يَلتَفِتْ إلىٰ تَـهَكُّمِهم واستِبعادِهم، فقال: ﴿لِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ إِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ﴾ الآية.

قوله: (**لأنه أُريد: إن أتاكُم عذابُه وقتَ بَيَات**): يعني: عَدَلَ عن ظاهِرِ المُقابَلة، ولم يقل: ليلاً أو نهاراً، ليُعلَمَ أنَّ القَصْدَ منهما إلىٰ الوقتَينِ المُختَصَّينِ بالتَّـرَفُّهِ والاشتِغالِ بأمورِ المعاش، إذ لو قيل: ليلاً أو نهاراً، لم يكن كذلك، فهو مِثلُ قولِهِ تعالىٰ: ﴿بَيَٰتًا وَهُمْ نَآئِمُونَ﴾ [الأعراف: ٩٧]، ﴿ضُحًى وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾ [الأعراف: ٩٨]، وهو مِن بابِ التتميم.

قوله: (**كأنه قيل: أيَّ شيءٍ هَوْلٍ شديد**): اعلم أنَّ ﴿مَّاذَا﴾ فيه وجهان: أن يكونا اسمَين؛ بمعنىٰ: ما الذي، وأن يكونا اسمـاً واحداً؛ بمعنىٰ: أيُّ شيء، والمرادُ هنا هذا الثاني.

قال أبو البقاء: «في ﴿مَّاذَا﴾ مذهبان: أحدهما: «ما» استفهام، و«ذا» بمعنىٰ «الذي»، وما بعدَه صِلَتُه، فتكون «ما» مُبتَدأ، والصِّلةُ والموصولُ خَبَر. والثاني: أن تُجعل «ماذا» بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ

ويجبُ أن تكونَ «مِن» للبيان في هذا الوجه. وقيل: **الضمير في ﴿مِنۡهُ﴾ لله تعالىٰ.**

فإن قلتَ: بِمَ تَعلَّقَ الاستِفهام؟ وأينَ جوابُ الشَّـرْط؟ قلتُ: تَعلَّقَ بـ﴿أَرَءَيۡتُمۡ﴾، لأنَّ المعنىٰ: أخبِـرُوني ماذا يَستَعجِلُ منه المُجرِمُون، وجوابُ الشَّـرْطِ محذوف، وهو: تَندَمُوا علىٰ الاستِعجال، أو: تَعرِفُوا الخطأ فيه.

للاستفهام»(١). وهاهنا: «﴿مَّاذَا﴾ اسمٌ واحدٌ مُبتَدأ، و﴿يَسۡتَعۡجِلُ مِنۡهُ﴾ الخبر، وقد ضُعِّفَ مِن حيثُ إنَّ الخبرَ جُملة، ولا ضميرَ فيه يعودُ إلىٰ المُبتدأ، وأُجيبَ بأنَّ العَائِدَ الهاءُ في ﴿مِنۡهُ﴾، فهو كقولك: زيدٌ أخذتُ مِنهُ دِرهماً»(٢). تَمَّ كلامُه.

ثم التنكيرُ في «شيء»: إما للشُّيوع أو للنَّوع، فإن كانَ الأول: فالتقدير: أيَّ فَرْدٍ مِن أفرادِ هذا الجِنسِ يَستَعجِلُون، و«مِن» في ﴿مِنۡهُ﴾ للتبعيض، وإليه الإشارةُ بقوله: «إنَّ العذابَ كُلَّه مُرُّ المَذَاق، فأيَّ شيءٍ يَستَعجِلُونَ منه؟»، وإن كانَ الثاني: فـ«مِن» تجريدية، فيُنتَزَعُ مِنَ العذابِ شيءٌ يُقالُ في حَقِّه: أيَّ شيءٍ هَوْلٍ شديدٍ يَستَعجِلُون؟ فـ«الشيءُ» هو نفسُ العذاب، كما تقول: رأيتُ أسداً منك، ولهذا قال: «يجبُ أن تكونَ «مِن» للبيانِ في هذا الوجه».

قوله: (وقيل: **الضَّميرُ في ﴿مِنۡهُ﴾ لله تعالىٰ**) قال الزَّجَّاج: «المعنىٰ: أيَّ شيءٍ يَستَعجِلُ المُجرِمُونَ مِنَ الله عَزَّ وجَلَّ؟ والأجودُ أن يكونَ للعذاب؛ لِقولِه: ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُم بِهِۦٓ﴾»(٣).

وقلت: اتِّصَالُه بما قبلَه لا يُخرِجُه مِن ذِكرِ العذاب، بل هذا أبلغ، لأنَّ المُراد: أيَّ شيءٍ يَستَعجِلُ المُجرِمونَ مِنَ الله عَزَّ وجَلَّ(٤)؟ أي: هل تَعرِفُونَ ما العذابُ الذي المُعذِّبُ به هو اللهُ تعالىٰ؟ ففيه تعجُّبٌ وتعجيب(٥).

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (١: ١٧٢).

(٢) المصدر السابق (٢: ٦٧٧).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» للزجّاج (٣: ٢٤).

(٤) من قوله: «والأجود أن يكون» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

(٥) هذه الفقرة أُخِّرت في (ح) و(ف) إلىٰ ما بعد ٧ فقرات (بعد قوله: «علمي المعاني والبيان»)، ووردت في (ط) في هذا الموضع، وهو المُناسبُ لترتيب الكلام في «الكشاف».

فإن قلتَ: فهَلَّا قيل: ماذا تَستعجِلُون منه؟ قلتُ: **أُريدَتِ الدَّلالةُ علىٰ مُوجِبِ تَرْكِ الاستِعجال**، وهو الإجرام؛ لأنَّ مِن حَقِّ المُجرِمِ أن يخافَ التعذيبَ علىٰ إجرامه، ويَهلِكَ فَـزَعاً مِن مجيئه وإن أبطأ، فَضْلاً أن يَستعجِلَه.

ويجوزُ أن يكونَ ﴿مَّاذَا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ ٱلْمُجْرِمُونَ﴾ جواباً للشَّـرْط، كقولك: إن أتيتُكَ ماذا تُطعِمُني؟ ثم تَتعلَّقُ الجملةُ بـ﴿أَرَءَيْتُمْ﴾، وأن يكونَ ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُم بِهِۦٓ﴾ جوابَ الشَّـرْط، و﴿مَّاذَا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ ٱلْمُجْرِمُونَ﴾ اعتراضاً.

والمعنىٰ: إنْ أتاكُم عذابُه آمنتُم به بعدَ وقوعِهِ حينَ لا يَنفَعُكُمُ الإيمانُ،.........

قوله: (**أُريـدَتِ الدَّلالةُ علىٰ مُوجِبِ تَـرْكِ الاستِعجـال**): يعني: وَضعَ المُظهَـرِ ـ وهو ﴿ٱلْمُجْرِمُونَ﴾ ـ مَوضِعَ الضمير؛ للإشعارِ بالعِلِّـيّـة، وأنَّ مِن حَقِّ المُجرِم أن يخافَ التعذيب.

قوله: (**ويجوزُ أن يكونَ ﴿مَّاذَا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ ٱلْمُجْرِمُونَ﴾ جواباً للشَّـرْط**): عطفٌ علىٰ قوله: «وجوابُ الشَّـرْطِ محذوف».

اعلم أنَّ جوابَ الشَّـرْطِ إذا كان محذوفاً: فتقديرُ الكلام: أخبِـرُوني أيُّ نوعٍ مِنَ العذابِ تَستعجِلُونَه، أو أيَّ شيءٍ عظيم تَستعجِلُون منه، ثم قيلَ تقريراً للإنكار: إن أتاكُم أماراتُ ما تَستعجِلُونَه، ورأيتُم هَوْلَها وشِدَّتَها، تَعرِفُوا الخطأَ فيه. ففي الكلام التِفات، ووَضْعٌ للظاهِرِ مَوضِعَ المُضمَر(١)، ثم عَطَفَ قولَه: ﴿ثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُم بِهِۦٓ﴾ علىٰ الجزاءِ المحذوف، لِـبُعْدِ ما بينَ المَرتَبتَين، وأدخَلَ همزةَ الإنكارِ بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه.

---

(١) أما الالتفات: فهو التفاتٌ مِنَ الخِطاب إلىٰ الغَيْبة، فالأصلُ أن يُقال: «تستعجلون منه»، فعَدَلَ عنه وقال: ﴿يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ﴾، وأما وَضعُ الظاهر موضع المُضمَر: ففي قوله: ﴿ٱلْمُجْرِمُونَ﴾، حيثُ لم يقل: «يَستعجِلُونَ منه» أو «تَستعجِلُونَ منه»، قال الإمامُ ابنُ الحاجب رحمه الله في «الأمالي النحوية» (١: ٧٥) رقم (٤٠): «أخرَجَ الكلامَ مَخرَجَ الغَيْبة بقوله: ﴿ٱلْمُجْرِمُونَ﴾، وإن كان المعنىٰ علىٰ: «ماذا تَستعجِلُون»؛ تنبيهاً لإبانةِ الصِّفة التي نشأ التَّجرُّؤُ منها، وهو الإجرام، وهو مِن بَديعِ الكلام».

....

وإن كان الجواب: ﴿مَّاذَا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ﴾: فالتقدير: أخبِروني إن أتاكُم عذابُ الله، فأيُّ نوعٍ مِنَ العذابِ تَستعجِلُونَه[1] فتَذُوقُونَه. ونظيرُه قولُك: إن أتيتُك ماذا تُطعِمُني، أي: أيَّ شيءٍ مِنَ المطعوماتِ الشَّهيَّةِ والمأكولاتِ اللذيذةِ تُطعِمُني. وهذا لا يُقالُ إلا فيما إذا كانَ الإطعامُ مما لا مِثلَ فيه، فيُستَفهَمُ عن نَوْعِ ما يُطعِمُه.

وإن كانَ الجوابُ ما يَدُلُّ عليه قولُه: ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُم﴾: فالتقدير: «إن أتاكم عذابُه آمنتُم به بعدَ وُقُوعِهِ حينَ لا يَنفعُكُم»، فدَلَّ هذا علىٰ أنَّ الجوابَ ﴿ءَامَنتُم﴾، وهو مُضمَرٌ علىٰ شريطةِ التفسيرِ، وأنَّ قولَه: ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُم بِهِۦ﴾ عطفٌ عليه، لأنَّ قولَه: «بعدَ وُقُوعِهِ حينَ لا يَنفَعُكُم» وُضِعَ مَوضِعَ «ثُمَّ» ومدخولِها، فكأنه قيل: إن إتاكُم عذابُه آمنتُم به، ثم آمنتُم به حينَ لا يَنفَعُكُمُ الإيمان.

ثم أُدخِلَت همزةُ الاستِفهام بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه لمزيدِ الإنكار، يَدُلُّ عليه قولُه: «دخولُ حرفِ الاستِفهام علىٰ «ثُمَّ» كدخولِهِ علىٰ الواو والفاء، في قوله: ﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ﴾ [الأعراف: ٩٧]، ﴿أَوَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ﴾ [الأعراف: ٩٨]»، وذكر هناك[2]: «أنهما معطوفان علىٰ قوله: ﴿فَأَخَذْنَٰهُم بَغْتَةً﴾ [الأعراف: ٩٥]، وأنَّ الفاءَ والواوَ حرفا عطفٍ دخلت عليهما همزةُ الإنكار»، وقد سبقَ غيرَ مَرَّةٍ بيانُ هذا الأسلوب، فلا يُقدَّرُ المعطوفُ عليه بعدَ الهمزة، كما يُقال: إن أتاكم عذابُه، فقال لكم: أكفرتُم قبلَ إتيانِ العذاب، ثم إذا ما وَقَعَ آمنتُم به، كما قيل، فإنه عن مقصودِ المُصنِّفِ بمَعزِل[3].

وهذا المقامُ مِن عَويصاتِ هذا الكتاب، قَلَّما يخوضُ[4] فيه إلا المُرتاضُ في عِلمَي المعاني والبيان.

---

(١) من قوله: «أو أيَّ شيء عظيم» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

(٢) أي: ذكر ذلك الزمخشريُّ في تفسير هاتين الآيتين من سورة الأعراف.

(٣) في (ح): «فإنه غير مقصود المصنف بمعزل»، وفي (ف): «فإنه غير مقصود للمصنف» دون كلمة «بمعزل»، والمُثبتُ من (ط).

(٤) كذا في (ط) و(ح)، وفي (ف): «فلا يخوض»، وهما هنا بمعنىً.

ودخولُ حرفِ الاستِفهامِ علىٰ «ثُم»، كدُخولِه علىٰ الواوِ والفاءِ في قوله: ﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ﴾ [الأعراف: ٩٧]، ﴿أَوَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ﴾ [الأعراف: ٩٨].

﴿ءَآلْـَٔنَ﴾ علىٰ إرادة القول، أي: قيلَ لهم إذا آمنوا بعدَ وقوعِ العذاب: آلآنَ آمنتُم به ﴿وَقَدْ كُنتُم بِهِۦ تَسْتَعْجِلُونَ﴾، يعني: وقد كُنتُم به تُكذِّبون، لأنَّ استِعجالَهم كانَ علىٰ جِهةِ التكذيبِ والإنكار. وقُرِئَ: «آلانَ»، بحَذْفِ الهمزةِ التي بعدَ اللام وإلقاءِ حركتِها علىٰ اللام.

﴿ثُمَّ قِيلَ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾ عطفٌ علىٰ «قيلَ» المُضمَرِ قبلَ ﴿ءَآلْـَٔنَ﴾.

قوله: (يعني: وقد كنتُم به تُكذِّبون): يُريد: أنَّ قولَه: ﴿ءَامَنتُم بِهِۦٓ ءَآلْـَٔنَ﴾، يقتضي أن يُقالَ بعده: وقد كنتُم به تُكذِّبون، لا: تَستَعجِلُون، وإنما جاز وَضْعُه في مَوضِعِه، لأنَّ المُرادَ الاستِعجالُ السابق، وهو قولُه: ﴿مَتَىٰ هَٰذَا ٱلْوَعْدُ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾، وكانَ هذا القولُ تهكُّماً منهم وتكذيباً واستبعاداً، وفي العُدولِ استِحضارٌ لتلكَ المَقالةِ الشنيعة، فتكونُ أبلَغَ من «تُكذِّبون».

قوله: («آلانَ» بحَذفِ الهمزةِ التي بعدَ اللام): نحوُه من ....[1]. الجوهري: «الآن: اسمٌ للوقتِ الذي أنتَ فيه، وهو ظرفٌ غيرُ مُتمكِّن[2]، وقعَ معرفة، ولم تَدخُلْ عليه الألفُ واللامُ للتعريف؛ لأنه ليسَ له ما يَشرَكُه»، ونقلَ الزَّجَّاجُ عن الخليل: «أنَّ الألفَ واللامَ إنما تَدخُلُ لِعَهْد، و«الآن» لم يُعهَدْهُ قبلَ هذا الوقت، فدخلت الألفُ واللامُ للإشارة إلىٰ الوقت الحاضر، فلما تَضمَّنَت معنىٰ هذا وَجَبَ أن تكونَ موقوفة، ففُتِحَت لالتِقاءِ الساكِنَين، وهما الألفُ واللام»[3].

---

(١) هنا كلمة غير مفهومة في الأصول الخطية، فقد رُسِمَت في (ح): «الوض»، وفي (ط): «الرص»، وفي (ف): «توضىٰ»، والله أعلم.

(٢) أي: مبنيٌّ، وليسَ مُعرَباً، كما في «التعريفات» للجرجاني ص٢٥. وانظر: «جامع الدروس العربية» للغلاييني (٢: ٦).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه»، للزجّاج (٣: ٢٤-٢٥).

[﴿وَيَسْتَنۢبِـُٔونَكَ أَحَقٌّ هُوَ ۖ قُلْ إِى وَرَبِّىٓ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ ۖ وَمَآ أَنتُم بِمُعْجِزِينَ﴾ ٥٣]

﴿وَيَسْتَنۢبِـُٔونَكَ﴾: ويَستَخبِرُونَكَ فيقولون: ﴿أَحَقٌّ هُوَ﴾، وهو استِفهامٌ علىٰ جِهةِ الإنكارِ والاستِهزاء، وقرأ الأعمش: «آلحقُّ هو»، **وهو أدخَلُ في الاستِهزاء**، لِتَضَمُّنِهِ معنىٰ التعريضِ بأنه باطِل؛ وذلكَ أنَّ اللامَ للجِنس، فكأنه قيل: أهو الحقُّ لا الباطِل؟ أو: أهو الذي سَمَّيتُمُوهُ الحق؟ **والضميرُ للعذاب** الموعود، و﴿إِى﴾ بمعنىٰ: نعم، في القَسَم خاصَّة، كما كانَ **«هل» بمعنىٰ «قد» في الاستِفهام خاصَّة**، وسَمِعتُهم يقولون في التصديق: إيوَ، فيَصِلُونَه بواوِ القَسَم، ولا يَنطِقُونَ به وَحْدَه، ﴿وَمَآ أَنتُم بِمُعْجِزِينَ﴾: بفائتِينَ العذاب، وهو لاحِقٌ بكم لا محالة.

قوله: (**وهو أدخَلُ في الاستِهزاء**): وذلكَ أنَّ المُبتَدأ والخبَـرَ إذا عُرِّفا، وكانَ أحدُ التعريفَينِ باللام أفادَ الانحِصار، سواءٌ كان تعريفَ عَهْدٍ أو جِنس، نحو: زيدٌ المُنطَلِق أو المُنطَلِقُ زيد. ثم إذا أُريدَ تعريفُ جِنسٍ احتَمَلَ الانحِصارَ حقيقةً؛ نحو: اللهُ الخالق، وهو المُرادُ بقوله: «أهو الحقُّ لا الباطل»، وادِّعَاءً؛ نحو: حاتمٌ الجواد، وهو المُراد بقوله: «أهو[1] الذي سَمَّيتُمُوهُ الحق»، وعلىٰ التقديرَين: هذا أبلَغُ في الاستِهزاءِ مِن مُجرَّدِ قولهم: ﴿أَحَقٌّ هُوَ﴾، لأنَّ معناه: ليسَ بحق، وليسَ فيه معنىٰ التَّهكُّم المُفيدِ للتعريض.

قوله: (**والضميرُ للعذاب**): إشارةٌ إلىٰ اتصالِ الآيـةِ بقوله: ﴿وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هَـٰذَا ٱلْوَعْدُ﴾، يعني: لـمَّا أجابَ الرسولُ ﷺ بما أجابَ ما زادوا علىٰ التكذيبِ والاستبعادِ سوىٰ التَّهكُّم والإنكار، فدلَّ علىٰ تماديهم في الطُّغْيانِ والجحود.

قوله: (**«هل» بمعنىٰ «قد» في الاستِفهام خاصَّة**): قال في «المُفصَّل»: «إنَّ «هل» بمعنىٰ «قد»، إلا أنهم قد تركوا الألفَ بعدَها»[2]، وفي «الإقليد»[3]: «هل» ضعيفةٌ في الاستِفهام، ألا

---

(١) في الأصول الخطية: «وهو»، والمُثبَت من «الكشّاف».

(٢) «المُفصَّل» للزمخشري ص٣١٩.

(٣) سيأتي التعريف به عند تفسير الآية ٥٤ من سورة هود (٨: ١٠٧) تعليقاً.

[﴿وَلَوْ أَنَّ لِكُلِّ نَفْسٍ ظَلَمَتْ مَا فِي ٱلْأَرْضِ لَٱفْتَدَتْ بِهِۦ ۗ وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّدَامَةَ لَمَّا رَأَوُا۟ ٱلْعَذَابَ ۖ وَقُضِىَ بَيْنَهُم بِٱلْقِسْطِ ۚ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ * أَلَآ إِنَّ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۗ أَلَآ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ * هُوَ يُحْىِۦ وَيُمِيتُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ ٥٤-٥٦]

﴿ظَلَمَتْ﴾ صِفةٌ لـ﴿نَفْسٍ﴾؛ علىٰ: ولو أنَّ لكُلِّ نفسٍ ظالمة، ﴿مَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ أي: ما في الدُّنيا اليومَ مِن خزائنِها وأموالِها وجميعِ مَنافِعِها علىٰ كثرتِها، ﴿لَٱفْتَدَتْ بِهِۦ﴾: لَجعلَتْهُ فِديةً لها، يُقال: فَداهُ فافتَدَىٰ، ويُقال: افتَداهُ أيضاً؛ بمعنىٰ: فداه، ﴿وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّدَامَةَ لَمَّا رَأَوُا۟ ٱلْعَذَابَ﴾ لأنهم بُهِتُوا لرؤيتهم ما لم يَحتَسِبُوهُ ولم يَخطُر ببالِهم، وعاينوا مِن شِدَّةِ الأمرِ وتَفاقُمِهِ ما سَلَبَهم قُواهُم، وبَهَرَهُم، فلم يُطيقُوا عندَه بكاءً ولا صُراخاً ولا ما يَفعَلُه الجازع، سِوىٰ إسرارِ النَّدَمِ والحَسْرةِ في القلوب، كما ترىٰ المُقدَّمَ للصَّلْبِ **يُثخِنُه ما دَهَمَه** مِن فَظاعةِ الخَطْب، ويُغلَبُ **حتىٰ لا يَنبِسَ بكلمة**، ويبقىٰ جامِداً مَبْهوتاً.

تراها تجيءُ بمعنىٰ «قد»، كقوله: «أهَلْ رأونا»(١)، فلو كانَ للاستِفهام لَلَزِمَ الجمعُ بينَ حَرفَيه: الهمزةِ و«هل»، وهو مُمتَنِع.

قوله: (**يُثخِنُه ما دَهَمَه**)، **الأساس**: «أثخَنَهُ قولُه: بلغَ منه»، أي: كُلَّ مَبلَغ.

قوله: (**حتىٰ لا يَنبِسَ بكَلِمة**): **المرزوقي**: «يُقال: كَلَّمتُه فما نَبَسَ(٢)، أي: لم يتكلَّم بحرف، وما سَمِعتُ للقَوْم نَبْسة»(٣).

---

(١) تحرَّف في (ف) إلىٰ: «أهل زارنا»، والمُثبَت من (ح).
وهو جزءٌ من بيت شعر، ذكره ابنُ جني في «الخصائص» (٢: ٤٦٣)، والمُبرِّد في «المقتضب» (١: ٤٤) و(٣: ٢٩١)، الزمخشريُّ في «المُفصَّل» ص٣١٩، وابنُ هشام في «مغني اللبيب» (٢: ٣٥٢)، وهو بتمامه:

سَائِلْ فَوارِسَ يَرْبُوعٍ بشَدَّتِنا ... أهَلْ رأوْنا بسَفْحِ القَاعِ ذي الأكَمِ

ويُروىٰ: «بسَفْحِ القُفِّ».
(٢) تحرَّف في (ح) و(ف) إلىٰ: «كَلَّمتُه فانبس»، والمُثبَت من (ط)، وهو المُوافقُ لِـمَا في «شرح ديوان الحماسة».
(٣) «شرح ديوان الحماسة» للمرزوقي (٢: ٦٥٦).

وقيل: أَسَـرَّ رؤساؤُهم النَّدامةَ مِن سَفَلَتِهم الذينَ أَضَلُّوهُم حياءً منهم وخوفاً مِن توبيخِهم. وقيل: أَسَـرُّوها: أخلَصُوها، إما **لأَنَّ إخفاءَها إخلاصُها**، وإما مِن قولهم: سِـرُّ الشيء؛ لِخالِصِه، وفيه تهكُّمٌ بهم وبإخطائِهم وقتَ إخلاصِ الندامة. **وقيل: أَسَـرُّوا النَّدامة: أظهَرُوها**، مِن قولهم: أَسَـرَّ الشيء وأَشَـرَّه: إذا أظهَرَه، **وليسَ هنالكَ تجلُّد**.

قوله: (**لأنَّ إخفاءَها إخلاصُها**): وذلكَ أنَّ النَّدامةَ هيَ حُصولُ الغَمِّ بسَبَبِ العُثورِ علىٰ سُوءِ الصَّنيع، فيُقال: نَدِمَ فُلان: إذا حَصَلَت له هذه الحقيقةُ في القلب، وإذا قيل: أخفىٰ الندامة، آذنَ بشِدَّةِ تمكُّنِها في القلبِ وإخلاصِها عن شوائبِ ما يُنافيها، ثم إذا خُوطِبَ بها في مقام الانتِقام والتوبيخ كان تهكُّماً بالمُخاطَب، أو يُقال: أظهَرَ الندامة: إذا أبدىٰ أماراتِ حُصُولِها في القلب، مِنَ انتِكاسِ الرأس، وعَضِّ الأنامِل، وتغيُّرِ الكلام. وأخفىٰ النَّدامة: إذا تجلَّدَ وكَمَنَها في القلبِ حَذارَ الشَّمَـاتة، فتكونُ مُخلَصةً بهذا الاعتبار، قال:

وتَـجَلُّدي للـشَّامِتينَ أُريهِـمُ   أني لِرَيْبِ الدَّهْرِ لا أتَـضَعْـضَعُ

مثلُه قولُه تعالىٰ: ﴿وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّجْوَى﴾ [الأنبياء: ٣]، قال[١]: «النَّجْوىٰ لا تكونُ إلا خُفْية، فقال: ﴿وَأَسَرُّوا۟﴾ للمُبالغة»، كأنه قيل: وأسرُّوا السِّرّ[٢].

قوله: (**وقيل: أسَـرُّوا النَّدامة: أظهَرُوها**): عطفٌ علىٰ قوله[٣]: ﴿وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّدَامَةَ لَمَّا رَأَوُا۟ ٱلْعَذَابَ﴾، لأنَّ المُرادَ مِنَ الأول: إخفاؤُها، وكذلكَ قولُه: «وقيل: أسَـرَّ رُؤَساؤُهُمُ النَّدامة» عطفٌ عليه باعتبارِ اختِلافِ الفاعِلِ في «أسَـرُّوا». **الجوهري**: «أسـرَرتُ الشَّيء: كَتَمتُه وأعلَنتُه أيضاً، وهو مِنَ الأضداد».

قوله: (**وليسَ هُنالِكَ تجلُّد**): أي: أظهَرُوهُ عَجزاً وضَعْفاً، وفيه كِناية.

---

(١) أي: الزمخشري في تفسير الآية المذكورة من سورة الأنبياء (١٠: ٢٨٧).

(٢) قوله: «كأنه قيل: وأسرُّوا السِّرّ» أثبتُّه من (ط) فقط.

(٣) من قوله: «﴿وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّجْوَى﴾» إلىٰ هنا، سقط من (ف).

﴿وَقُضِيَ بَيْنَهُم﴾ أي: بينَ الظالمينَ والمظلومين، دلَّ علىٰ ذلكَ ذِكرُ الظُّلْم.

ثم أتبعَ ذلكَ الإعلامَ بأنَّ له المُلْكَ كُلَّه، وأنه المُثيبُ المُعاقِب، وما وَعَدَه مِنَ الثوابِ والعِقابِ فهو حق، وهو القادرُ علىٰ الإحياءِ والإماتة، لا يَقدِرُ عليهما غيرُه، وإلىٰ حِسابِهِ وجَزائِهِ المَرجع، لِيُعلَمَ أنَّ الأمرَ كذلك، فيُخافَ ويُرجىٰ، ولا يَغتَرَّ به المُغتَرُّون.

[﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدۡ جَآءَتۡكُم مَّوۡعِظَةٞ مِّن رَّبِّكُمۡ وَشِفَآءٞ لِّمَا فِي ٱلصُّدُورِ وَهُدٗى وَرَحۡمَةٞ لِّلۡمُؤۡمِنِينَ * قُلۡ بِفَضۡلِ ٱللَّهِ وَبِرَحۡمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلۡيَفۡرَحُواْ هُوَ خَيۡرٞ مِّمَّا يَجۡمَعُونَ﴾ ٥٧-٥٨]

﴿قَدۡ جَآءَتۡكُم مَّوۡعِظَةٞ﴾ أي: قد جاءكم كِتابٌ جامعٌ لهذِهِ الفوائد؛ مِن موعظةٍ وتنبيهٍ علىٰ التوحيد، ﴿وَ﴾ هو ﴿شِفَآءٞ﴾ أي: دواءٌ ﴿لِّمَا﴾ في صُدُورِكُم مِنَ العقائدِ الفاسِدة، ودُعاءٍ إلىٰ الحق، ﴿وَرَحۡمَةٞ﴾ لِـمَنْ آمَنَ به منكم.

قوله: (ثم أتبعَ ذلك): معطوفٌ علىٰ محذوف، أي: ذكرَ اللهُ تعالىٰ ما ذَكَر، ثم أتبعَ ذلك، وتلخيصُه: أنَّ قولَه: ﴿أَلَآ إِنَّ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ الآية، كالتذييلِ لِـمَا سبقَ مِنَ الوعد وتحقيقِ إنجازِه، يجري مجرىٰ التعليل(١)، يعني: تَفهَّمُوا أني أنا المالِكُ علىٰ الإطلاق فيَبعُدُ مني أن لا أفيَ بوَعْدِي، وأنا القادرُ علىٰ الإحياءِ والإماتة، وأنَّ الرُّجُوعَ إليَّ، فكيفَ أُخلِفُ وعدي؟!

قوله: (جامعٌ لهذِهِ الفوائد؛ مِن مَوعِظةٍ وتنبيهٍ علىٰ التوحيد...، ودُعاءٍ إلىٰ الحق): إلىٰ هنا مُناسِبٌ لِقولِهِ تعالىٰ: ﴿وَٱللَّهُ يَدۡعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ﴾ [يونس: ٢٥]، وقولُه: ﴿وَهُدٗى وَرَحۡمَةٞ لِّلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ مُناسِبٌ لِقولِه: ﴿وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ﴾ [يونس: ٢٥]، ولهذا قال: «ورحمةٌ لمن آمَنَ به منكم»، فقولُه: «دُعاء» يُقرَأُ بالجرِّ عطفاً علىٰ «موعظة»، وكذا «رحمة». وإنما فَسَّرَ ﴿وَشِفَآءٞ لِّمَا فِي ٱلصُّدُورِ﴾ بقوله: «وتنبيهٍ علىٰ التوحيد»؛ لأنَّ المُرادَ بالشِّفاءِ القُرآن، وهو بنفسِه لا يَرفَعُ العقائدَ الفاسدة، بل بما فيه مِنَ التنبيهاتِ والآياتِ الدالَّةِ علىٰ التوحيدِ والحججِ المُزيلةِ للشَّكِّ والرَّيْب، فقوله: «هو شفاء» إشارةٌ إلىٰ التنبيهِ علىٰ التوحيد.

---

(١) في (ف): «التذييل»، والمُثبَت من (ط) و(ح)، وهو الصواب.

أصلُ الكلام: بفَضْلِ الله وبرحمتِهِ فليَفرَحُوا فبذلكَ فليَفرَحُوا، والتكريرُ للتأكيدِ

قال القاضي: «قد جاءكم كتابٌ جامعٌ للحِكَم العِمَليَّة الكاشِفةِ[1] عن محاسِنِ الأعمالِ وقَبائحِها، والمُرغِّبةِ في المحاسِن، والزاجِرة عن القبائح، والحِكمةِ النَّظَريَّةِ التي هيَ شِفاءٌ لِـمَا في الصُّدُورِ مِنَ الشُّكُوكِ وسُوءِ الاعتِقاد، وهُدىً إلىٰ الحقِّ واليقين، ورحمةٌ للمُؤمنين حيثُ أُنزِلَ عليهم، فنَجَوا بها مِن ظُلُماتِ الضَّلالِ إلىٰ نُورِ الإيمان، وتَبدَّلَتْ مَقاعِدُهُم مِن طبقاتِ النِّيرانِ بمَصاعِدَ مِن درجاتِ الجِنان».

قوله: **(ودعاءٍ إلىٰ الحق)**: تفسيرٌ لِقولِه: ﴿وَهُدًى﴾، وهو محمولٌ علىٰ أنَّ الهدىٰ: مُجرَّدُ الدَّلالةِ؛ ليكونَ عاماً في جميع الخلق، يدلُّ عليه قولُه: «ورحمة لمن آمَنَ منكم»، لأنه خَصَّها بهم.

ويُمكِنُ أن يُحمَلَ علىٰ الدَّلالةِ المُوصِلةِ إلىٰ البُغية، فيَختصُّ بالمُؤمنين، كقولِهِ تعالىٰ: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢]، اختِصاصُ الرحمةِ بهم لِـمَا سبقَ أنَّ قولَه: ﴿وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ علىٰ وِزانِ ﴿يَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾ في تلك الآية، وتكونُ الإشارةُ بقوله: ﴿قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ﴾ إليهما، أي: إلىٰ الهدىٰ والرحمة؛ وَضْعاً للمُظهَرينِ مَوضِعَ ضَميرَيْهما، لأنه خِطابٌ للمُؤمنين، بدلالةِ قوله: ﴿هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾.

قوله: **(والتكريرُ للتأكيد)**: يعني: إذا جُعلت مِن بابِ الحذفِ علىٰ شريطةِ التفسير كانَ توكيداً مع التخصيصِ للتكريرِ والتقديم، كقوله تعالىٰ: ﴿فَإِيَّٰىَ فَٱعْبُدُونِ﴾ [العنكبوت: ٥٦]، فالفاءُ في ﴿فَلْيَفْرَحُواْ﴾، جوابٌ للشرط، كالفاءِ في ﴿فَٱعْبُدُونِ﴾، فتكونُ الفاءُ في ﴿فَبِذَٰلِكَ﴾ زائدةً كما نصَّ عليه المالكيُّ[2] في كتاب «الشواهد»، ومن ثَمَّ قدَّر المُصنِّفُ في أصل الكلام ثلاثَ فاءات؛ فالأولىٰ لِرَبْطِ الكلام بما قبلَه، والثالثةُ جوابٌ للشرط، فالثانيةُ زائدة[3].

---

(١) في الأصول الخطية: «الكاشف»، والمُثبَت من «تفسير البيضاوي».

(٢) في (ط): «المالك»، والمُرادُ هنا ابنُ مالك؛ الإمامُ النحويُّ المعروف، والمُؤلِّفُ يذكره في مواضع ويُسمِّيه «المالكي»، ولذا أثبته هنا كذلك. وانظر: «شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح» ص١٩٤.

(٣) من قوله: «فالفاء في ﴿فَلْيَفْرَحُواْ﴾ جواب للشرط» إلىٰ هنا، سقط من (ح) و(ف)، وأثبتُّه من (ط).

والتقريرِ وإيجابِ اختِصاصِ الفَضْلِ والرحمةِ بالفَرَح دونَ ما عداهما مِن فوائدِ الدُّنيا، فحُذِفَ أحدُ الفِعلَينِ لِدلالةِ المذكورِ عليه، والفاءُ داخِلةٌ لمعنىٰ الشَّـرْط؛ كأنه قيل: إنْ فَرِحُوا بشيءٍ فليَخُصُّوهُما بالفَرَح، فإنه لا مَفروحَ به أحقُّ منهما.

ويجوزُ أن يراد: بفَضْلِ الله وبرحمتِهِ فليَعتَنُوا فبذلكَ فليفرَحُوا، ....

قوله: (وإيجابِ اختِصاصِهما بالفَرَح[1]): فإن قلتَ: كيفَ قال: «اختِصاصِهما بالفَرَح»، والواجبُ أن يُقال: «إيجاب اختِصاصِ الفَرَح بهما»، فإنَّ تقديمَ قوله: ﴿فَبِذَٰلِكَ﴾ علىٰ الفِعلِ يُفيدُ ذلك، كأنه قيل: افرَحُوا بهما لا بغيرِهما؟ والجواب: إذا اختَصَّ الفَرَحُ بهما فقد اختَصَّا بالفَرَح مُبالغةً، ويجوزُ أن يكونَ مِن بابِ القَلْب.

قوله: (لا مفروحَ به): «به» مُتَعلِّقٌ بـ«مفروح»، وخَبَرُه «أحقُّ منهما»، وكانَ مِن حَقِّه[2] أن يكونَ منصوباً، كما ذكرَه في «المُفصَّل»[3]، لأنه مُشابِهٌ للمُضاف، وهو ما يَتَعلَّقُ به شيءٌ مِن تمام معناه، لا علىٰ جِهةِ الإضافة، نحو: لا خيراً مِن زيدٍ عندنا.

قوله: (ويجوزُ أن يُراد: بفَضْلِ الله وبرَحمتِهِ فليَعتَنُوا): وقَرينةُ الحذفِ صُورةُ التركيب، وتقديمُ الجارِّ والمجرورِ دالٌّ علىٰ الاعتِناءِ بشأنهمـا، كقوله تعالىٰ: ﴿فَإِيَّٰيَ فَٱعۡبُدُونِ﴾ [العنكبوت: ٥٦]، فإنه في تأويل: فإن لم تُخلِصُوا ليَ العِبادةَ في أرض فأخلِصُوها في غيرِها[4]، دلَّ علىٰ[5] تقدير الإخلاصِ تقديمُ المفعولِ المُؤذِنُ بالاختِصاص، أو دلَّ علىٰ تقدير «فليعتَنوا» قولُه: ﴿فَلۡيَفۡرَحُواْ﴾، لأنَّ الفَرَحَ معنيٌّ بشأنِه[6]، مِثلُ قولِك: زيداً ضَرَبتُ غُلامَه، أي: أهنتُ زيداً ضَرَبتُ غُلامَه.

(١) كذا في الأصول الخطية، وفيه اختلافٌ عما في «الكشاف»، وكأنه اختصار من المؤلف رحمه الله.

(٢) أي: كان من حَقِّ اسم «لا» النافية للجنس ـ وهو «مفروح» ـ أن يكونَ منصوباً هنا، أي: مُعرَباً بالنَّصب، ولكنه بُنِيَ علىٰ الفَتْح.

(٣) ص٧٤-٧٥.

(٤) في (ف): «غيري»، والمُثبتُ من (ط)، والجملة كلها ساقطة من (ح)، كما سيأتي التنبيه إليه.

(٥) من قوله: «الاعتناء بشأنهما» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

(٦) أي: «القرينةُ علىٰ تقدير (فليعتنوا): أنَّ ما يُفرَحُ به يكونُ مما يُعتَنىٰ ويُهتَمُّ بشأنِه»، كما في «روح المعاني» للألوسي (١١: ١٤٠).

ويجوزُ أن يُراد: قد جاءتكم مَوعِظةٌ بفَضْلِ الله وبرحمتِه، **فبذلكَ - فبمجيئها - فليَفرَحُوا**.

وقُرِئ: «**فلتَفرَحُوا**» **بالتاء، وهو الأصلُ والقياس، وهيَ قِراءةُ رسولِ الله ﷺ** فيما رُوِيَ عنه، و«لتأخذوا مَضَاجِعَكُم»، قالها في بعضِ الغَزَوات. وفي قِراءةِ أُبيّ: «فافرَحُوا».

وقال أبو البقاء: «الفاءُ الأولىٰ مُرتَبِطةٌ بما قبلَها، والثانيةُ بِفعلٍ محذوف، أي: فليُعجَبُوا بذلك فليَفرَحُوا، كقولهم: زيداً فاضربه، أي: تَعمَّدْ زيداً فاضربه»(١).

قوله: (**فبذلك - فبمجيئها - فليفرحوا**): قال القاضي: «فالباءُ علىٰ هذا مُتعلِّقةٌ بفِعلٍ دلَّ عليه ﴿قَدْ جَآءَتْكُم﴾، وذلكَ إشارةٌ إلىٰ مَصدَرِه، والفاءُ بمعنىٰ الشَّـرْط، كأنه قيل: إن فَرِحُوا بشيءٍ فبمجيئهما ليفرحوا، أو للرَّبْطِ بما قبلَها، والدلالةِ علىٰ أنَّ مجيءَ الكِتابِ الجامعِ بينَ هذهِ الصِّفاتِ مُوجِبٌ للفَرَح، وتكريرُها للتأكيد»(٢). هذا الوجهُ أوفَقُ لمُلائمةِ الكلام.

قوله: («**فلتفرحوا**» **بالتاء، وهو الأصلُ والقياس، وهي قِراءةُ رسولِ الله ﷺ**)(٣): ورويناعن أبي داودَ(٤) عن أُبيِّ بنِ كَعْب: «أنَّ رسولَ الله ﷺ قرأ: ﴿قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلْتَفْرَحُواْ﴾ - بالتاء الفوقانية -».

قال المُصنِّف(٥): كأنَّ النَّبيَّ ﷺ آثـرَ القِراءةَ بالأصل، لأنه أدلُّ علىٰ الأمرِ بالفَرَح، وأشَدُّ

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٧٨).

(٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢٠٤).

(٣) أي: التي كان يقرأ بها ﷺ في أكثَرِ الأوقاتِ وأغلَبِ الأحيان، لا أنه لم يقرأ سِواها، إذ القراءاتُ السَّبْعُ، بل العَشْـر، المنسوبةُ إلىٰ الأئمةِ القُرَّاءِ المشهورين، صَحَّتْ أسانيدُهم بها إلىٰ رسول الله ﷺ، بل تَواتَـرَتْ تلكَ القراءاتُ إليه، صلواتُ الله وسلامُه عليه.

وما نقله المُؤلفُ عن الزمخشري: «كأنَّ النبيَّ ﷺ آثـرَ القِراءة بالأصل»: الفعلُ «آثر» يدلُّ علىٰ أنَّ القراءتين معلومتانِ عندَه ﷺ.

(٤) في «سننه» برقم (٣٩٨١).

(٥) في تعليقاته علىٰ «كشَّافه»، كما سيُصرِّحُ به المُؤلِّفُ رحمه الله تعالىٰ بعد قليل، وكما صَـرَّحَ بذلك العلامةُ الألوسيُّ في «روح المعاني» (١١: ١٤١).

﴿هُوَ﴾ راجعٌ إلىٰ «ذلك»، وقُرِئ: ﴿مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ بالياءِ والتاء.

تصريحاً به، إيذاناً بأنَّ الفرَحَ بفَضْلِ الله تعالىٰ وبرَحمتِهِ بليغُ التَّوصِية به، ليُطابِقَ التكريرَ والتقرير، وتضمينُ الكلام معنىٰ الشَّرْطِ لذلك. ونظيرُه مما انقلَبَ فيه ما ليسَ بفَصِيح فَصِيحاً: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾، مِن تقديمِ الظَّرْفِ اللَّغْو[1] ليكونَ الغَرَضُ اختِصاصَ التوحيد.

وقال ابنُ جِنِّي: «قراءة ﴿فَلْتَفْرَحُوا﴾ ـ بالتاء ـ خَرَجَتْ علىٰ أصلِها، وذلكَ أنَّ أصلَ الأمرِ أن يكونَ بحَرْفِه[2]، وهو اللام، فأصلُ «اضرب»: لِتَضرِب، كما هو للغائب، لكنْ لـمَّا كثُرَ أمرُ الحاضِرِ حذَفُوه، كما حَذَفُوا حرفَ المُضارعة تخفيفاً، وإنما ألحقُوا في الأكثرِ الهمزةَ لِئلَّا يقعَ الابتداءُ بالساكِن، ولم يحذفوا مِن أمرِ الغائبِ لأنه لم يَكثُر كَثْرتَه، ولهذا لم يُؤمَر الغائبُ بنَحْو: صَهْ، ومَهْ، وحَيَّهَل، والذي حَسَّنَ التاءَ هاهنا علىٰ الأصل أنه أمرٌ للحاضِرِينَ بالفَرَح، لأنَّ النفسَ تَقبَلُ الفَرَح، فذُهِبَ به إلىٰ قُوَّةِ الخِطابِ فاعرِفه، ولا تَقُلْ قياساً علىٰ ذلك: فبذلكَ فلتَحزَنُوا، لأنَّ الحزنَ لا تَقبَلُهُ النفسُ قَبولَ الفَرَح، إلا أن تُريدَ صَغارَهُم وإرغامَهم»[3].

وقلت: هذا معنىٰ قولِ المُصنِّفِ في الحاشية: «لأنه أدلُّ علىٰ الأمرِ بالفَرَح».

قوله: (وقُرِئ: ﴿مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ بالياء والتاء): ابنُ عامر: بالتاءِ الفوقانية، والباقون: بالياء[4].

---

(١) أي: الجار والمجرور ﴿لَّهُۥ﴾، و«الظرفُ اللَّغْوُ» أو «الظرفُ اللَّغْوي»: هو ما كان العاملُ فيه مذكوراً، نحو: زيدٌ حَصَلَ في الدار، ويُقابِلُه «الظرفُ المُستقِرُّ»: وهو ما كان فيه العاملُ مُقدَّراً، نحو: زيدٌ في الدار. قاله العلامةُ الشريفُ الجرجاني رحمه الله تعالىٰ في «التعريفات» ص١٤٣-١٤٤.

وانظر كلام المؤلف رحمه الله تعالىٰ في هذا في مطلع سورة الأنبياء (١٠: ٢٨٢).

(٢) أي: بحرف الأمر، وهو لفظُ ابن جِنِّي في «المحتسب».

(٣) «المحتسب» لابن جني (١: ٣١٣-٣١٤).

(٤) انظر: «التيسير» ص١٢٢، و«حجة القراءات» ص٣٣٣، وعزاها الأخير ليعقوب في رواية رويس عنه.

وعن أُبيِّ بنِ كَعْب: أنَّ رسولَ الله ﷺ تَلا: ﴿قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ﴾، فقال: «بكتاب الله والإسلام»، وقيل: **فَضْلُه: الإسلام، ورحمتُه: ما وَعَدَ عليه.**

[﴿قُلْ أَرَءَيْتُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ لَكُم مِّن رِّزْقٍ فَجَعَلْتُم مِّنْهُ حَرَامًا وَحَلَٰلًا قُلْ ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى ٱللَّهِ تَفْتَرُونَ ۝ وَمَا ظَنُّ ٱلَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّ ٱللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلنَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَشْكُرُونَ﴾ ٥٩-٦٠]

﴿أَرَءَيْتُم﴾: أخبِروني، و﴿مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾: **﴿مَّآ﴾ في مَوضِع النَّصْب بـ﴿أَنزَلَ﴾** أو بـ﴿أَرَءَيْتُم﴾، في معنىٰ: أخبِرونيه، ﴿فَجَعَلْتُم مِّنْهُ حَرَامًا وَحَلَٰلًا﴾ **أي: أنزلَهُ الله رِزقاً حلالاً كُلَّه**، ....

قوله: (**فَضْلُه: الإسلام، ورحمتُه: ما وَعَدَ عليه**): فيه اعتِزالٌ خَفِيٌّ؛ لأنَّ ما وَعَدَ علىٰ الإسلام، وهو الثواب، فينبغي أن لا يكونَ فَضْلاً[1].

قوله: (**﴿مَّآ﴾ في مَوضِع النَّصْب بـ﴿أَنزَلَ﴾**): هذا علىٰ أن تكونَ ﴿مَّآ﴾ استفهامية، لِدلالةِ الكلام علىٰ الإنكار، أي: أيَّ شيءٍ أنزَلَ اللهُ مِن رزقٍ فبعَّضتُمُوه، وقُلتُم: هذا حلالٌ وهذا حرام؟ والمُنكَر: إنزالُ ما هو سببٌ لتجزئتِهم[2] الرِّزْق، أي: ليسَ لأحدٍ أن يُحَرِّمَ أو يُحِلَّ شيئاً مِن رِزقِ[3] الله تعالىٰ، لأنَّ ذلكَ مُختَصٌّ بالله عَزَّ وجَلَّ.

وعلىٰ أن تكونَ مُتعلِّقةً بالاستِخبار تكونُ موصولة، ومن ثَمَّ قال: «أخبِرُونيه».

قوله: (**أي: أنزلَه الله رِزقاً حلالاً كُلَّه**): قال القاضي: «﴿لَكُم﴾ دلَّ علىٰ أنَّ المُرادَ منه ما حَلَّ، ولذلكَ وَبَّخَ علىٰ التبعيض»[4].

---

(١) أي: علىٰ قوله، يعني: أن الزمخشريَّ يُريدُ بكلامه هذا أن لا تكونَ إثابةُ الله العبدَ تفضُّلاً منه سبحانه وتعالىٰ، تقريراً لعقيدته في وجوب الإثابة علىٰ الله تعالىٰ.

(٢) في (ف): «لتحريمهم»، والمُثبتُ من (ط).

(٣) من قوله: «فبعَّضتموه» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

(٤) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢٠٤).

فبَعَّضتُمُوهُ وقُلتُم: هذا حلالٌ وهذا حرام، كقولِهم: ﴿هَٰذِهِۦٓ أَنْعَٰمٌ وَحَرْثٌ حِجْرٌ﴾ [الأنعام: ١٣٨]، ﴿مَا فِى بُطُونِ هَٰذِهِ ٱلْأَنْعَٰمِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِنَا﴾ [الأنعام: ١٣٩].

﴿ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾ **مُتعلِّق بـ**﴿أَرَءَيْتُم﴾، و﴿قُلْ﴾ تكريرٌ للتوكيد، والمعنىٰ: أخبِرُوني: آللهُ أذِنَ لكم في التحليلِ والتحريم، فأنتُم تَفعلُونَ ذلكَ بإذنِه، أم تَتكذَّبُونَ علىٰ الله في نِسبةِ ذلكَ إليه؟ **ويجوزُ أن تكونَ الهمزةُ للإنكار، و**﴿أَمْ﴾ **مُنقَطِعة**، بمعنىٰ: بل أتفترونَ علىٰ الله؛ تقريراً للافتِراء.

قوله: (﴿ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾ **مُتعلِّقٌ بـ**﴿أَرَءَيْتُم﴾): أي: مفعولُه علىٰ تأويل ما يُجابُ عنه، ومن ثَمَّ قَدَّر: «أخبِرُوني: آللهُ أذِنَ لكم»، ويُؤيِّدُه ما ذكر(١) في الأنعام في قولِه: ﴿قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ﴾ [الأنعام: ٤٠]: «مُتعَلَّقُ الاستِخبارِ محذوف، تقديرُه: أرأيتكُم إن أتاكُم عذابُ الله أو أتتكُمُ السَّاعة، مَنْ تَدعُون؟».

قوله: (**ويجوزُ أن تكونَ الهمزةُ للإنكار، و**﴿أَمْ﴾ **مُنقَطِعة**): فالمعنىٰ: أنه تعالىٰ لـمَّا استَخبَرَ بقوله: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ لَكُم مِّن رِّزْقٍ فَجَعَلْتُم مِّنْهُ حَرَامًا وَحَلَٰلًا﴾ علىٰ سبيلِ التقرير، أنكرَ عليهم أن يكونَ ذلكَ مما يَأذَنُ اللهُ به، بقوله: ﴿ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾، ثم أضرَبَ عنه بقوله: ﴿أَمْ عَلَى ٱللَّهِ تَفْتَرُونَ﴾ تقريراً للافتراء. وعُلِمَ منه أنَّ الهمزةَ ـ علىٰ الأول ـ للاستِخبار، و﴿أَمْ﴾ مُتَّصِلة، قال القاضي: «ويجوزُ أن تكونَ مُتَّصِلة بـ﴿أَرَءَيْتُم﴾، و﴿قُلْ﴾ مُكرَّرٌ للتأكيد»(٢).

وقيل: لا يجوزُ أن تكونَ ﴿أَمْ﴾ مُتَّصِلة، لأنه يَصيرُ المعنىٰ: أيُّ الأمرَينِ واقع؛ الإذنُ منه أم الافتِراء؟ وهو وَهَم، لأنَّ الاستِخبارَ بقوله: «أخبِروني»، وهو عالـمٌ بأنه ما أذِنَ اللهُ لهم، وأنهم مُفترون؛ للوعيدِ وطَلَبِ الإقرارِ منهم علىٰ الكذبِ والافتِراءِ وإلزام الحجَّة.

---

(١) أي: الزمخشري في تفسير الآية المذكورة من سورة الأنعام (٦: ٨٢).

(٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢٠٤).

وكفىٰ بهذهِ الآيةِ زاجرةً زَجْراً بليغاً عن التجوُّزِ فيما يُسأَلُ عنه مِنَ الأحكام، وباعِثةً علىٰ وجوبِ الاحتياطِ فيه، وأن لا يقولَ أحدٌ في شيء: جائزٌ أو غيرُ جائز؛ إلا بعدَ إيقانٍ وإتقان، ومَنْ لم يُوقِنْ فليَتَّقِ اللهَ وليَصمُت، وإلا فهو مُفتَرٍ علىٰ الله.

﴿يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ منصوبٌ بالظَّنّ، وهو ظَنٌّ واقعٌ فيه، يعني: أيُّ شيءٍ ظَنُّ المُفتَرينَ في ذلكَ اليومِ ما يُصنَعُ بهم فيه؟ وهو يومُ الجزاءِ بالإحسانِ والإساءة، وهو وعيدٌ عظيمٌ حيثُ أُبهِمَ أمرُه. وقرأ عيسىٰ بنُ عُمَر: «وما ظَنَّ» علىٰ لفظِ الفِعل. ومعناه: وأيَّ ظَنٍّ ظَنُّوا يومَ القيامة. وجِيءَ به علىٰ لفظِ الماضي لأنه كائن، فكأنْ قد كان.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ حيثُ أنعَمَ عليهم بالعقل، ورَحِمَهم بالوَحْي، وتعليمِ الحلالِ والحرام، ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَشْكُرُونَ﴾ هذهِ النِّعمة، ولا يَتَّبِعُونَ ما هُدُوا إليه.

قوله: (عن التَّجوُّز): أي: التساهُلِ والتسامُح، وفي الحديث: «كانَ مِن خُلُقِهِ الجواز»[1]، ذكرَه في «النهاية».

قوله: (ما يُصنَعُ بهم): قيل: «ما» موصولة، وهي مفعولٌ به لِـ«ظَنِّ المُفترين»، فحُذِفَ للإبهام، وإليه الإشارةُ بقوله: «أُبهِمَ أمرُه».

قوله: (حيثُ أنعَمَ عليهم بالعقل، ورَحِمَهُم بالوحي): وقلت: سياقُ الكلام في الوحي، لأنه تعالىٰ لـمَّا عَمَّ الخطابَ بقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَآءٌ لِّمَا فِى ٱلصُّدُورِ﴾ [يونس: ٥٧]، وفيهمُ المُؤمنُ والكافِر، ومَنَّ عليهم بإنزالِ الكِتابِ الجامعِ لتلكَ الصِّفات، أمَرَ

---

(١) أخرج مسلم في «صحيحه» (١٥٦٠) عن حُذيفة رضي الله عنه قال: «أتىٰ اللهُ بعَبْدٍ مِن عِبادِه، آتاهُ اللهُ مالاً، فقال له: ماذا عَمِلتَ في الدُّنيا؟ قال: يا رب، آتيتَني مالَك، فكنتُ أُبايعُ الناس، وكانَ مِن خُلُقي الجواز، فكنتُ أتيسَّرُ علىٰ المُوسِر، وأُنظِرُ المُعسِر، فقال الله: أنا أحقُّ بذا منك، تجاوَزُوا عن عَبْدي»، فقال عُقبةُ بنُ عامر الجهنيُّ وأبو مسعودٍ الأنصاري: هكذا سَمِعناهُ مِن في رسولِ الله ﷺ.

[﴿ وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُوا۟ مِنْهُ مِن قُرْءَانٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ ۚ وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِى ٱلسَّمَآءِ وَلَآ أَصْغَرَ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْبَرَ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ ﴾ ٦١]

﴿ وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ ﴾: «ما» نافية، والخِطابُ لرسولِ الله ﷺ، والشأن: الأمر، وأصلُه الهمز؛ بمعنىٰ: القَصْد، مِن: شَأَنتُ شَأنَه: إذا قَصدتَ قَصْدَه.

والضَّميرُ في ﴿مِنْهُ﴾ للشأن، لأنَّ تِلاوةَ القُرآنِ شأنٌ مِن شأنِ رسولِ الله ﷺ، بل هو مُعظَمُ شأنِه، أو للتنزيل، كأنه قيل: وما تَتلُو مِنَ التنزيلِ مِن قُرآن، لأنَّ كُلَّ جُزءٍ منه قُرآن، والإضمارُ قبلَ الذِّكْرِ تفخيمٌ له، أو لله عَزَّ وجَلَّ.

حَبيبَه بأن يُخاطِبَ كُلاً مِنَ الفريقين بما يُناسِبُ حالَه، قال في حَقِّ المؤمنين: ﴿ قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ ﴾ الآية [يونس: ٥٨]، أي: هذا الهدىٰ والرحمة، وقال في حَقِّ الكافرين: ﴿ قُلْ أَرَءَيْتُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ لَكُم ﴾ الآيتَين، يعني: لكم هذهِ الموعظةُ والدواءُ لِمَا في الصُّدُورِ مِنَ العقائدِ الفاسِدةِ وظَنِّ الافتِراء، بل الامتِنان بقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾، حيثُ أنعَمَ عليهم بهذا الكِتابِ الجامعِ لِصفاتِ الكمال.

ثم وَعَدَ حَبيبَه صلواتُ الله عليه علىٰ تبليغِه، وبِشارتِه، ونِذارتِه للفريقين، ومُواظبتِه، ومُواظبةِ أُمتِه لِتلاوتِه، بما لا يَدخُلُ تحتَ الوَصْف، حيثُ قال: ﴿ وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُوا۟ مِنْهُ مِن قُرْءَانٍ ﴾ [يونس: ٦١]، وعلىٰ هذا الضميرُ في ﴿مِنْهُ﴾ للتنزيل، ولا يَلزَمُ الإضمارُ قبلَ الذِّكْر، كما سيَجيءُ في كلامه.

قوله: (أو لله عَزَّ وجَلَّ): أي: الضميرُ في ﴿مِنْهُ﴾ لله تعالىٰ، و«مِن» الأولىٰ: ابتدائية، والثانية: مزيدة[1]، وعلىٰ أن يكونَ الضَّميرُ للشأن: الأولىٰ: تبعيض، والثانية: بيان؛ علىٰ تقدير: وما تَفعَلُ

---

(١) زاد في (ح) هنا: «وعلىٰ أن يكونَ الضَّميرُ للتنزيل: الأولىٰ: ابتدائية، والثانية: مزيدة»، وسيأتي بنحوها في آخر الفقرة ـ لكنْ بجَعْلِ الثانية بيانية ـ، ولا يستقيم إثباتُها هنا وهنا، وما ذكره هناك من كون «مِنْ» الثانية بياناً: أظهَر، ولذلك حذفتُ هذه، وأثبتُّ تلك، ثم رأيتُ العلامةَ الألوسيَّ نقلَه في «روح المعاني» (١١: ١٤٣) عن المؤلِّفِ كما أثبتُّه، وكذا هو في (ط)، فلله الحمد.
=

وما ﴿تَعۡمَلُونَ﴾ أنتُم جميعاً ﴿مِنۡ عَمَلٍ﴾ أيَّ عَمَلٍ كان، ﴿إِلَّا كُنَّا عَلَيۡكُمۡ شُهُودًا﴾: شَاهِدِينَ رُقَباءَ نُحصي عليكم، ﴿إِذۡ تُفِيضُونَ فِيهِ﴾ مِن: أفاضَ في الأمر: إذا اندَفَعَ فيه.

﴿وَمَا يَعۡزُبُ﴾ قُرِئَ بالضَّمِّ والكَسْر: وما يَبعُدُ وما يَغيب، ومنه: الرَّوْضُ العازِب، ﴿وَلَآ أَصۡغَرَ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكۡبَرَ﴾ **القِراءةُ بالنَّصْبِ والرَّفع، والوَجْه: النَّصْبُ علىٰ نفي الجنس، والرَّفْعُ علىٰ الابتداء؛** ....

مِن هذهِ الشُّؤونِ التلاوة، وعلىٰ أن يكونَ الضميرُ للتنزيل: الأولىٰ: ابتداء، والثانية: بيان. أبو البقاء: «﴿مِن﴾ الثانية: مزيدة، والضَّميرُ في ﴿مِنۡهُ﴾ للشأن، أي: من أجله»[1].

قوله: (**القِراءةُ بالنَّصْبِ والرَّفع**): حمزة: برَفْع الراء في «أصغر» و«أكبر»، والباقون: بفَتْحِها[2].

قوله: (**والوَجْه: النَّصْب علىٰ نفي الجِنس**): قيل: فيه نَظَر؛ لأنه لو كان اسماً لـ«لا» التي لنفي الجِنس لكانَ الواجِبُ النَّـصْب[3]، لأنه مُضارِعٌ للمُضاف[4]، علىٰ نَحْو: لا خيراً منه قائم، ولم يَذكُر أحدٌ إلا الفَتْح، قال الزَّجّاج هاهنا وفي سَبأ[5]: «إنه في مَوضِعِ خَفْض، إلا أنه فُتِحَ لأنه لا يَنصَـرِف». وقال القاضي: «﴿وَلَآ أَصۡغَرَ﴾ إلىٰ آخِره: كلامٌ برأسِه مُقرِّرٌ لِـما قبلَه،

= وهذه الفقرة جاءت في (ف) كما يلي: «أي: الضمير في ﴿مِنۡهُ﴾ لله تعالىٰ، وعلىٰ أن يكون الضمير للشأن: الأولىٰ تبعيض، والثانية: مزيدة، والضمير في ﴿مِنۡهُ﴾ للشأن، أي: من أجله». وفيه سقطٌ في عِدَّةِ مواضع.

(١) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٧٩).

(٢) انظر: «التيسير» ص١٢٣، و«حجة القراءات» ص٣٣٤.

(٣) النَّصب ـ في قول الزمخشري السَّالِف: «الوَجْهُ النَّصب» ـ بمعنىٰ: الفَتْح، أما النَّصب في قولِ المُعتَـرِض هنا: «لكان الواجبُ النَّصب»، فإنه بمعنىٰ الإعرابِ بالنَّصْب، أي: أن يُنوَّنَ بتنوين الفتح، لا البناءِ علىٰ الفَتْح.

(٤) أي: مُشابِه للمُضاف.

(٥) أي: في قوله تعالىٰ: ﴿عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِۖ لَا يَعۡزُبُ عَنۡهُ مِثۡقَالُ ذَرَّةٖ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَآ أَصۡغَرُ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكۡبَرُ إِلَّا فِي كِتَٰبٖ مُّبِينٖ﴾ [سبأ: ٣]. وانظر: «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٢٦)، ولم أقف عليه في الموضع الثاني عنده.

ليكونَ كلاماً برأسِه، **وفي العَطْفِ علىٰ محلِّ** ﴿مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ﴾ ....

﴿لَآ﴾ نافية، و﴿أَصْغَرَ﴾ اسمُها، و﴿مِن﴾ عطفٌ علىٰ لفظِ ﴿مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ﴾، وجُعِلَ الفَتْحُ بَدَلَ الكَسْرِ لامتِناعِ الصَّرْف»(1).

قوله: (**وفي العَطفِ علىٰ محلِّ** ﴿مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ﴾)، يعني: إذا قُرِئَ «أصغرُ» مرفوعاً عطفاً علىٰ محلِّ ﴿مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ﴾(2) أو علىٰ لفظ ﴿مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ﴾(3)، فَتْحاً في مَوضِعِ الجر، لأنَّ ﴿أَصْغَرَ﴾ و﴿أَكْبَرَ﴾ لا يَنصرِفان؛ لِلُزوم الصِّفةِ ووَزْنِ الفِعل، (**إشكال**) لِمَا يُؤدِّي علىٰ التقديرين، إلا أن يُقال: لا يَعزُبُ عنه شيءٌ إلا في كتاب، تقريرُه: هو أنَّ الكِتابَ المُبين: إما اللَّوحُ المحفوظُ أو عِلمُه، كما فَسَّرَه في الأنعام(4)، فعلىٰ الأول: لا يَعزُبُ عنه شيءٌ قَطُّ إلا ما في اللَّوح، فإنه يَعزُبُ عنه، وعلىٰ الثاني: لا يَعزُبُ عن ذاتِهِ شيءٌ إلا ما في عِلمِه، فإنه يُعزُب، وهو مُشكِل.

ولك أن تقول: إذا جُعِلَ الاستِثناءُ مِن بابِ قولِهِ تعالىٰ: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلْمَوْتَ إِلَّا ٱلْمَوْتَةَ ٱلْأُولَىٰ﴾ [الدخان: ٥٦] لا يبقىٰ الإشكال، المعنىٰ: لا يَبعُدُ عنه شيءٌ قَطُّ، لا الصَّغيرُ ولا الكبير، إلا ما في اللَّوح أو في عِلمِه، إن عُدَّ ذلكَ مِنَ العُزُوبِ فهو العُزوب، ومعلومٌ أنه ليسَ مِنَ العُزوبِ قطعاً، فإذن لا يَعزُبُ عنه شيءٌ قط.

وفي «الكواشي»: معنىٰ «لا يَعزُب»: لا يَبِينُ ولا يَصدُر، أي: لم يَصدُر عن الله شيءٌ بعدَ خَلقِهِ له إلا وهو في اللَّوح، أو الاستِثناءُ مُنقَطِع(5)، المعنىٰ: لا يَعزُبُ عن ربِّكَ شيء، لكنْ جميعُ الأشياءِ ثابتٌ في كتابٍ مُبين.

---

(1) «أنوار التنزيل» (٣: ٢٠٦).

(2) من قوله: «وجُعِلَ الفتحُ بدل الكسر» إلىٰ هنا، سقط من (ف).

(3) في (ح): «علىٰ محل ﴿مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ﴾ أو علىٰ لفظ: ﴿مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ﴾»، وهو مقلوب، وفي (ط): «علىٰ محل ﴿مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ﴾ أو علىٰ لفظ ﴿مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ﴾»، ولا يستقيم، والمُثبَت من «الكشَّاف».

(4) في تفسير الآية ٥٩ منها (٦: ١١٦).

(5) في (ط): «والاستثناء منقطع»، والمُثبتُ من (ح) و(ف).

أو علىٰ لفظ: ﴿مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ﴾؛ فَتْحاً في مَوضِعِ الجرِّ لامتِناعِ الصَّـرْف: إشكال، لأنَّ قولَك: «لا يَعزُبُ عنه شيءٌ إلا في كتاب» مُشكِل.

فإن قلتَ: لمَ قُدِّمَتِ «الأرضُ» علىٰ «السماء»، بخلافِ قولِهِ في سُورةِ سبأ: ﴿عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [سبأ: ٣]؟ قلتُ: حَقُّ السَّماءِ أن تُقدَّمَ علىٰ الأرض، ولكنَّه لـمَّا ذَكَرَ شَهادتَه علىٰ شؤون أهلِ الأرضِ وأحوالِهم وأعمالِهم، ووَصَلَ بذلكَ قولَه: «لا يَعزُبُ عنه»، لاءَمَ ذلكَ أن قَدَّمَ الأرضَ علىٰ السماء، ....

وعن الراغب: «العازِب: المُتباعِدُ في طَلَبِ الكَلأِ عن أهلِه، يُقال: رجلٌ عَزَب، وامرأةٌ عَزَبة، وعَزَبَ عنه حِلمُه»(١).

قوله: (لـمَّا ذَكَرَ شهادتَه علىٰ شُؤونِ أهلِ الأرضِ وأحوالِهم وأعمالِهم) إلىٰ قوله: (لاءَمَ ذلكَ أنْ قَدَّمَ الأرضَ علىٰ السمـاء): يُريد: أنَّ في الآيـةِ التَّـرَقِّي مِنَ الأهوَنِ إلىٰ الأغلظ، وأنَّ الكلامَ في أعمالِ العباد، وذلكَ أنَّ سياقَ الكلام مِنَ ابتِداءِ قولِه: ﴿وَإِن كَذَّبُوكَ فَقُل لِّى عَمَلِى وَلَكُمْ عَمَلُكُمْ أَنتُم بَرِيٓـُٔونَ مِمَّآ أَعْمَلُ وَأَنَا۠ بَرِىٓءٌ مِّمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [يونس: ٤١] إلىٰ هاهنا، في تقبيحِ أعمالِ الكَفَرة، وتَسْليةِ الرسولِ ﷺ مما بَلَا(٢) من مُقاساةِ القَوم وطَعنِهم في الدِّين، يدلُّ عليه قولُه تعالىٰ بعدَ هذا: ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٦٥]، وكان الاهتمامُ بشُمُول العِلم والإحاطةِ التامةِ ليَتَرتَّبَ عليه الوعدُ والوعيدُ بجَزاءِ الأعمال، أوجَبَ التَّـرَقِّيَ(٣) مِنَ الأهوَنِ إلىٰ الأغلظ.

ألا ترىٰ كيفَ بدأ الخِطابَ مَعَ حبيبه بخاصَّةِ نفسِه، وقال: ﴿وَمَا تَكُونُ فِى شَأْنٍ وَمَا تَتْلُوا۟ مِنْهُ مِن قُرْءَانٍ﴾، ثم ثَنَّىٰ بما هو أعَمُّ خِطاباً ومعلوماً، وقال: ﴿وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ﴾، ثم رَجَعَ إلىٰ

---

(١) «مفردات القرآن» ص٥٦٤.

(٢) أي: جَرَّبَ.

(٣) الجملة الفعلية «أوجَبَ الترقي»، في محل رفع خبر «أنَّ» في قوله: «أنَّ سياق الكلام»، والتقديرُ: «أنَّ سياقَ الكلامِ مُوجِبٌ التَّـرَقِّي».

على أنَّ العَطفَ بالواو حُكمُه حُكمُ التثنية.

[﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ * ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ * لَهُمُ ٱلْبُشْرَىٰ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْـَٔاخِرَةِ ۚ لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَٰتِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ ٦٢-٦٤]

خِطابِ نفسِه وعَمَّ المعلوماتِ بأَسْرِها مُسَلِّياً له، ولذلكَ خَصَّ لفظَ «الرَّبّ»[١]، فكما رُوعِيَ التَّرَقِّي في ذلكَ ناسَبَ أن يُراعىٰ في الأرض والسماء، لأنَّ الكلامَ في الأعمال.

ومن ثَمَّ لـمَّا أُجرِيَ الكلامُ في سَبأ[٢] لإثباتِ مُطلَقِ الحمدِ لله تعالىٰ، أجْرىٰ ذِكرَ السَّماءِ والأرضِ علىٰ الظاهِر[٣]، ولـمَّا قَيَّدَ الحمدَ في الآخرةِ في قوله: ﴿وَلَهُ ٱلْحَمْدُ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ﴾ [سبأ: ١] قَدَّم الأرضَ في قوله: ﴿يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [سبأ: ٢] علىٰ خِلافِ الظاهِر، لأنَّ الحمدَ في الآخِرة[٤] مَسبوقٌ بوُجودِ الأعمالِ الصالحةِ للحامِد، ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [يونس: ١٠]، ﴿وَقَالُوا۟ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَذْهَبَ عَنَّا ٱلْحَزَنَ ۖ إِنَّ رَبَّنَا لَغَفُورٌ شَكُورٌ﴾ [فاطر: ٣٤]، ولـمَّا رَدَّ علىٰ مُنكِري الحشرِ في قوله: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَا تَأْتِينَا ٱلسَّاعَةُ﴾ [سبأ: ٣]، بقوله: ﴿قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّى لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ﴾ [سبأ: ٣] إلىٰ آخِرِ الآيات، عادَ إلىٰ الظاهِر؛ لأنَّ المُرادَ مِن إثباتِ العِلمِ الشامِلِ مُجَرَّدُ التهديدِ والوعيد.

قوله: (**حُكمُه حُكمُ التثنية**): وذلكَ أنَّ قولَكَ: جاءني زيدٌ وزيد، وقولَكَ: جاءني الزَّيْدان، سواء، كما أنَّ التثنيةَ تُفيدُ الجمعية، فكذلكَ العَطْف.

---

(١) أي: خَصَّه بالذِّكرِ في قوله: ﴿وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ﴾، ولم يقل: «عن الله».

(٢) أي: في قوله تعالىٰ: ﴿عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ ۖ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ وَلَآ أَصْغَرُ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْبَرُ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ: ٣].

(٣) أي: بتقديم السماوات علىٰ الأرض.

(٤) من قوله: «بقوله: ﴿وَلَهُ ٱلْحَمْدُ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ﴾» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

﴿أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ﴾: الذين يَتولَّونَه بالطاعةِ ويَتولَّاهُم بالكرامة، وقد فُسِّرَ ذلكَ في قوله: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَكَانُواْ يَتَّقُونَ﴾ فهو تَولِّيهم إياه، ....

قوله: (يَتولَّوْنَه بالطاعة ويَتولاهُم بالكرامة): بيانٌ لِوَجْهِ نِسبةِ الوِلايتَينِ في قولِه: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ﴾ وِلايةِ الله ووِلايةِ العبد؛ لأنه مِنَ الأُمورِ النِّسبيَّة، فاعتَبرَ الوِلايةَ مِن جانبِ العبدِ بالطاعة، ومن جانبِ الله بالكرامة، وجَعَلَ القَدْرَ المُشتَرَكَ بينَهما التولِّيَ؛ فِراراً مِن تفسيرِ الوِلايةِ بالمحبَّةِ الحقيقية، كما في قولِهِ تعالىٰ: ﴿يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥ﴾ [المائدة: ٥٤].

فإذا حُمِلَ الوليُّ علىٰ المُحِبِّ أُمِنَ مِنَ التكلُّفِ الذي ذكرَه[1]، ويكونُ قولُه: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَكَانُواْ يَتَّقُونَ﴾ صفةً وارِدةً علىٰ المَدْحِ بتقدير: اذكُر، أو: هُم، لا الكشفِ كما قال[2]، لِيَسلَمَ مِنَ الفَصْلِ بينَ الصِّفةِ والموصوفِ بالخبر، ولِيَثبُتَ لهم بها ما يُناسِبُها مِنَ البِشارةِ في الدارين، كما نُفِيَ عنهم عندَ ذِكرِ الوِلايةِ خَوْفُ الآجِلِ وحُزْنُ العاجِل، كأنه قيل: ألا إنَّ أولياءَ الله لا خَوْفٌ عليهم في الآجِل، ولا هُم يحزنون في العاجِل؛ لِكَوْنِ الله ولياً لهم، وهُم أولياءُ الله، ولهمُ البُشرىٰ في الدُّنيا والآخِرة؛ لكَوْنِهم موصوفينَ بالإيمانِ والتقوىٰ.

فينطَبِقُ علىٰ هذا التفسيرِ الحديثُ النَّبَويُّ علىٰ ما أورَدَه الإمامُ أحمدُ بنُ حنبل في «مُسنَدِه»[3] عن عَمْرِو بنِ الجَمُوح: أنه سَمِعَ النَّبيَّ ﷺ يقولُ عن الله: «أوليائي مِن عِبادي، وأحِبَّائي مِن خَلْقي: الذينَ يُذكَرُونَ بذِكْري، وأُذكَرُ بذِكْرِهم»، فإنه صُرِّحَ فيه بذِكرِ المَحبَّة، ولم يُذكَر فيه ما ذَكَرَه[4]: «يُذكَرُ اللهُ برُؤيتهم»؛ ليُحتاجَ إلىٰ تفسيره بالسَّمْتِ والهيئة، وأن يُقال: مَنْ نَظَرَ إلىٰ سِيماهُم رأىٰ أثَرَ طاعتِهم إيايَ فيَذكُرُني.

(١) وهو ما سبق من جَعْلِه التَّولِّي هو القَدْرَ المُشتركَ مِن طاعةِ العبدِ لربِّه، وإكرام ربِّه له.

(٢) أي: وليست صفةً واردةً علىٰ الكشفِ، كما قال الزمخشري. يُريدُ بالكشف: أنها تُفسِّرُ الموصوفَ وتكشفُ عنه.

(٣) برقم (١٥٥٤٩).

(٤) أي: الزمخشري.

﴿لَهُمُ ٱلْبُشْرَىٰ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْآخِرَةِ﴾ فهو تَوَلِّيهِ إياهم. وعن سعيدِ بنِ جُبير: أنَّ رسولَ الله ﷺ سُئِل: «مَنْ أولياءُ الله؟ فقال: هُمُ الذينَ يُذكَرُ اللهُ برؤيتهم»، يعني: السَّمْتَ والهيئة. وعن ابنِ عباسٍ رضيَ اللهُ عنه: **الإخباتُ والسَّكينة**.

وقيل: هُمُ المُتحابُّونَ في الله. **وعن عُمَرَ رضيَ اللهُ عنه: سمعتُ النَّبيَّ ﷺ** يقول: «إنَّ مِن عبادِ الله عِباداً ما هُم بأنبياءَ ولا شُهَداء، يَغبِطُهُمُ الأنبياءُ والشُّهَداءُ يومَ القيامة؛ لمكانِهم مِنَ الله». قالوا: يا رسول الله، خَبِّـرْنا مَنْ هُم، وما أعمالُهم؟ فلَعَلَّنا نُحِبُّهم، قال: «هُم قومٌ تحابُّوا في الله علىٰ غيرِ أرحامٍ بينَهم، ....

النهاية: «في حديثِ عُمَرَ رضيَ اللهُ عنه: «فيَنظُـرُونَ إلىٰ سَمْتِهِ وهَدْيِه»: أي: حُسْنِ هَيْئَتِه ومَنظَرِهِ في الدِّين، وليسَ مِنَ الحُسْنِ والجمال، وقيل: هو مِنَ السَّمْت: الطريق، يُقال: الزَمْ هذا السَّمْت».

قوله: **(الإخباتُ والسَّكينة)**، **النهاية**: «في الدُّعاء: «اجعَلْني لَكَ مُخبِتاً»[(١)]، أي: خاشِعاً مُطيعاً، والإخبات: التواضُعُ والخشوع، وأصلُه مِنَ الـخَبْت: المُطمَئِنُّ مِنَ الأرض».

قوله: **(وعن عُمَرَ رضيَ اللهُ عنه: سَمِعتُ النَّبيَّ ﷺ)** الحديث: رواه أبو داود[(٢)] مَعَ تغيير يسير. فإن قلت: ظاهِرُ الحديثِ يُوهِمُ فَضْلَهم علىٰ مَنْ يَغبِطُهم[(٣)]؟ والجواب: أنَّ هذهِ الحالةَ قبلَ دخولِ الجنة حينَ يَتَجلَّىٰ اللهُ بعظَمتِهِ علىٰ أهلِ العَرَصات[(٤)]، يدلُّ عليه: «لا يخافونَ إذا خافَ الناس، ولا يَحزَنُونَ إذا حَزِنَ الناس».

---

(١) أخرجه أبو داود (١٥١٠)، والترمذي (٣٥٥١)، وابن ماجه (٣٨٣٠) من حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما.
(٢) في «سننه» برقم (٣٥٢٧).
(٣) وهم الأنبياء والشُّهداء بنَصِّ الحديث، مع أنهم أفضلُ منهم، وأعلىٰ درجةً منهم.
(٤) العَرَصات: جمعُ عَرْصة، وهي كُلُّ موضعٍ واسعٍ لا بناءَ فيه. قاله ابنُ الأثير في «النهاية» (٣: ٢٠٨)، مادة (عرص).

ولا أموالٍ يَتَعاطَونَـها، فوالله إنَّ وُجُوهَهم لَنُور، وإنهم لعلىٰ مَنابِرَ مِن نُور، لا يخافونَ إذا خافَ الناس، ولا يحزنونَ إذا حَزِنَ الناس»، ثم قرأ الآية.

﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ نصبٌ أو رَفْع؛ علىٰ الـمَدْحِ أو علىٰ وَصْفِ الأولياء، أو علىٰ الابتداءِ والخبرُ: ﴿لَهُمُ ٱلْبُشْرَىٰ﴾.

وما روينا عن مُعاذِ بنِ جَبَلٍ قال: سَمِعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «قال اللهُ عَزَّ وجَلَّ: المُتحابُّونَ بجلالِ الله يكونونَ يومَ القيامة علىٰ مَنابِرَ مِن نُور، يَغبِطُهُم أهلُ الـجَمْع». أخرجه رَزين[(١)].

وعن مُسلِمٍ ومالكٍ[(٢)] عن أبي هُريرةَ قال: قالَ رسولُ الله ﷺ: «يقولُ اللهُ تعالىٰ يومَ القيامة: أينَ المُتحابُّونَ بجَلالي؟ اليومَ أُظِلُّهُم في ظِلِّي يومَ لا ظِلَّ إلا ظِلِّي»، فإذا الأنبياءُ والشُّهَداءُ مُشتَغِلُونَ بما يَـهُمُّهُم مِن أمرِ الشفاعةِ والأُمة.

ولا يَبعُدُ أن يكونَ قد خَصَّهُم وحدَهم في هذهِ الحالةِ بتلكَ الكرامة، ولا يَلزَمُ منه فَضْلُهُم علىٰ أولئكَ في غيرها مِنَ الكرامات، وفي سائرِ الحالاتِ والأوقات.

النهاية: «الغَبْط: حَسَدٌ خاص، يُقال: غَبَطتُ الرَّجُلَ أغبِطُه غَبْطاً: إذا اشتَهَيتَ أن يكونَ لكَ مِثلُ ما لَه، وأن يَدُومَ عليه ما هو له. والحسد: إذا اشتَهَيتَ أن يكونَ لكَ مِثلُ ما له، وأن يَزُولَ عنه ما هو فيه».

قوله: (**نَصْبٌ أو رَفْع**): فالنَّصب: إما بتقدير: أعني، أو علىٰ الوَصْف[(٣)]. والرفع: إما بتقدير: هُم، أو علىٰ الابتِداء، والخبر: ﴿لَهُمُ﴾، ففيه[(٤)] لَفٌّ ونَشـر.

---

(١) وأخرجه الترمذي (٢٣٩٠) بلفظ: «يَغبِطُهم النَّبيُّونَ والشُّهَداء».

(٢) مسلم في «صحيحه» (٢٥٦٦)، ومالك في «مُوطَّئه» (١٧٠٨)، إلىٰ قوله: «إلا ظِلِّي».

ولم أقف علىٰ سائره فيما تَيسَّـرَ لي من مصادر، واللهُ تعالىٰ أعلم.

(٣) أي: علىٰ أن يكونَ قولُه: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ صفةً لقوله: ﴿أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ﴾، فيكونُ منصوباً.

(٤) أي: في عبارة الزمخشريِّ.

والبُشرىٰ في الدُّنيا: ما بَشَّرَ اللهُ به المُؤمنينَ المُتقينَ في غير مكانٍ مِن كِتابه، وعن النبي ﷺ: «هيَ الرُّؤيا الصالحةُ يَراها المُسلِمُ أو تُرىٰ له»، وعنه عليه الصَّلاةُ والسَّلام: «ذَهبَتِ النُّبوَّةُ وبَقِيَتِ المُبشِّرات». وقيل: هيَ محبةُ الناسِ له والذِّكْرُ الحسن، وعن أبي ذرّ: قُلتُ لرسولِ الله ﷺ: الرجلُ يَعمَلُ العَمَلَ لله، ويُحبُّه الناس، فقال: «تلكَ عاجِلُ بُشْرىٰ المُؤمِن»، وعن عطاء: لهم البُشرىٰ عندَ الموت؛ تأتيهمُ الملائكةُ بالرحمة، قالَ اللهُ تعالىٰ: ﴿تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَلَّا تَخَافُواْ وَلَا تَحْزَنُواْ وَأَبْشِرُواْ بِٱلْجَنَّةِ﴾ [فصلت: ٣٠]، وأما البُشْرىٰ في الآخِرة: فتَلَقِّي الملائكةِ إياهُم مُسَلِّمينَ مُبشِّرينَ بالفَوْزِ والكرامة، وما يَرَونَ مِن بياضِ وُجُوهِهم، وإعطاءُ الصَّحائِفِ بأَيْمانِهم، وما يقرؤونَ منها، وغيرُ ذلكَ مِنَ البِشارات.

﴿لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَٰتِ ٱللَّهِ﴾: لا تغييرَ لأقوالِه، ولا إخلافَ لمواعيدِه، كقوله: ﴿مَا يُبَدَّلُ ٱلْقَوْلُ لَدَيَّ﴾ [ق: ٢٩]، و﴿ذَٰلِكَ﴾ إشارةٌ إلىٰ كونهم مُبشَّرينَ في الدَّارَيْن، **وكِلتا الجملتَينِ اعتِراض.**

قوله: (**هيَ الرُّؤيا الصالحةُ يراها المُسلِمُ أو تُرىٰ له**) **الحديث**: أخرجه أحمدُ بنُ حنبل والترمذيُّ(١) عن أبي الدَّرْداء.

قوله: (**وكِلتا الجملتَينِ اعتِراض**): أما الأُولىٰ: فهو قوله: ﴿لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَٰتِ ٱللَّهِ﴾، إذ معناه: لا إخلافَ لمواعيده، فيكونُ مُؤكِّداً لمعنىٰ الوعدِ في قوله: ﴿لَهُمُ ٱلْبُشْرَىٰ﴾. وأما الثانية: فهي قولُه تعالىٰ: ﴿ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾، إذ معناه: أنَّ البِشارةَ في الدارَيْنِ هو الفوزُ العظيم، فيكونُ مُؤكِّداً لهذا المعنىٰ، ولو جُعِلَتِ الأُولىٰ مُعتَرِضة، والثانيةُ تذييلاً للمُعتَرِض والمُعتَرَضِ فيه ومُؤكِّدةً لها: كانَ أحسَن.

---

(١) أحمد في «مسنده» (٢٧٥١٠) و(٢٧٥٢٠) و(٢٧٥٢٦) و(٢٧٥٥٦)، والترمذي في «جامعه» (٢٢٧٣) و(٣١٠٦).

وأخرجه مسلم (٤٧٩) من حديث عبد الله بن عباس، والترمذي (٢٢٧٥)، وابن ماجه (٣٨٩٨) من حديث عبادة بن الصامت، رضي اللهُ عنه.

[﴿ وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴾ ٦٥]

﴿ وَلَا يَحْزُنكَ ﴾ وقُرِئ: «ولا يُحزِنْك»؛ مِن: أحزَنَه، ﴿قَوْلُهُمْ ﴾: تكذيبُهم لك، وتهديدُهم، وتَشاوُرُهم في تدبير هَلاكِكَ وإبطالِ أمرِك، وسائرُ ما يتكلَّمُونَ به في شأنِك، ﴿إِنَّ ٱلْعِزَّةَ ﴾ استئنافٌ بمعنىٰ التعليل، كأنه قيل: ما لي لا أحزَن؟ فقيل: إنَّ العِزَّةَ لله جميعاً، أي: إنَّ الغَلَبَةَ والقَهْرَ في مَلَكةِ الله جميعاً، لا يَملِكُ أحدٌ شيئاً منها، لا هُم ولا غيرُهم، فهو يَغلِبُهم ويَنصُرُكَ عليهم، ﴿كَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا۠ وَرُسُلِىٓ﴾ [المجادلة: ٢١]، ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا﴾ [غافر: ٥١].

وقرأ أبو حَيْوة: «أنَّ العِزَّةَ» بالفتح؛ بمعنىٰ: لأنَّ العِزَّة؛ علىٰ صَريحِ التعليل، ومَنْ جَعَلَه بَدَلاً مِن ﴿قَوْلُهُمْ ﴾ ثم أنكَرَه: فالمُنكَرُ هو تخريجُه، لا ما أُنكِرَ مِنَ القِراءةِ به.

﴿ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴾: يَسمَعُ ما يقولون، ويَعلَمُ ما يُدبِّرُونَ ويَعزِمُونَ عليه، وهو مُكافِئُهم بذلك.

[﴿ أَلَآ إِنَّ لِلَّهِ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ ۗ وَمَا يَتَّبِعُ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ شُرَكَآءَ ۚ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ ﴾ ٦٦]

قوله: (ومَن جَعَلَه بَدَلاً مِن ﴿قَوْلُهُمْ ﴾): قيل: هو قُتيبةُ بنُ مُسلِم؛ جَعَلَ «أنَّ العِزَّة» ـ بفَتْح «أنَّ» ـ بَدَلاً مِن قولِه تعالىٰ: ﴿قَوْلُهُمْ ﴾، ثم أنكرَهُ بأنْ قال: «هذا يُؤدِّي إلىٰ أنْ يُقال: فلا يَحْزُنْكَ أنَّ العِزَّةَ لله جميعاً، وهو فاسِد»، فالمُنكَرُ تخريجُه[1] حيثُ جعلَه بَدَلاً، ولم يَجعَلْهُ تعليلاً علىٰ حَذْفِ حرفِ العِلَّة، كما قَرَّرْناه، وحينَ جعَلَهُ بَدَلاً لم يَجعَلْهُ مِن قَبيلِ قولِه تعالىٰ: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ ظَهِيرًا لِّلْكَٰفِرِينَ ... وَلَا تَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ﴾ [القصص: ٨٦ و٨٩]، ومِثلُه في سورةِ يس[2]، فيكونُ للتَّهييج والإلهابِ والتعريضِ بالغير.

---

(١) في الأصول الخطية: «تخرجه» أو «يخرجه» حيث لم يُنقط الحرفُ الأول، والمُثبَتُ مِنَ «الكشّاف».

(٢) يعني: قوله تعالىٰ: ﴿ فَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ ﴾ [يس: ٧٦].

﴿مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ﴾: يعني العُقلاءَ المُميِّزين، وهُمُ الملائكةُ والثَّـقَلان، وإنما خَصَّهم لِيُؤذِنَ أنَّ هؤلاءِ إذا كانوا له وفي مَلَكَتِهِ فهم عَبيدٌ كُلُّهم، وهو سبحانه وتعالىٰ ربُّهم، ولا يَصلُحُ أحدٌ منهم للرُّبُوبيَّة، ولا أن يكونَ شـريكاً له فيها، فما وراءَهم مما لا يَعقِلُ أحقُّ أن لا يكونَ له ندّاً وشـريكاً، وليدلَّ علىٰ أنَّ مَنِ اتَّـخَذَ غيرَه رباً مِن مَلَكٍ أو إنسيّ، فَضْلاً عن صَنَمٍ أو غير ذلك، فهو مُبطِلٌ تابعٌ لِـمَا أدَّىٰ إليه التقليدُ وتَرْكُ النَّظَر.

ومعنىٰ: وما يَتَّبِعُونَ شُـرَكاء: أي: وما يَتَّبِعُونَ حقيقةَ الشُّـرَكاء وإن كانوا يُسَمُّونَها شُـرَكاء، لأنَّ شِـرْكَةَ الله في الرُّبوبيَّة مُحال، ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ﴾ أنها شُـرَكاء، ﴿وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾: يَـحزُرُونَ ويُقدِّرُونَ أن تكونَ شُـركاءَ تقديراً باطلاً.

ويجوز أن يكونَ ﴿وَمَا يَتَّبِعُ﴾ في معنىٰ الاستِفهام، يعني: وأيَّ شيءٍ يَتَّبِعُون، و﴿شُرَكَآءَ﴾ نَصْبٌ علىٰ هذا بـ﴿يَدْعُونَ﴾، وعلىٰ الأولِ بـ﴿يَتَّبِعُ﴾، **وكانَ حقُّه**: وما يَتَّبِـعُ الذينَ يَدعُونَ مِن دونِ الله شُركاءَ شُركاء، فاقتَصَرَ علىٰ أحدِهما للدلالة.

قوله: (**وكانَ حَقُّه**): أي: علىٰ التقدير الأول[1]، لأنه لا بُدَّ لقوله: ﴿يَدْعُونَ﴾ مِن مفعول، فإذا كان ﴿شُرَكَآءَ﴾ مفعولاً لِقولِه: ﴿وَمَا يَتَّبِعُ﴾ فيُقدَّرُ له أيضاً آخَرُ مِثلُه، المعنىٰ علىٰ هذا: مَنْ في السَّماواتِ ومَنْ في الأرضِ مملوكٌ لله ومُختَصٌّ به، لا شَـريكَ له فيهما أحدٌ، وهؤلاءِ ما يَتَّبِعُونَ شُـرَكاء، وإن سَمَّوهُ شُـرَكاء.

والـمعنىٰ علىٰ الثاني[2]: كُلُّ مَنْ في السَّماواتِ ومَنْ في الأرضِ مِنَ الـملائكةِ والثَّقَلَينِ مملوكونَ له، أيُّ شيءٍ هذا الذي يَتَّبِعُهُ هؤلاءِ الذينَ يَدعُونَه شُـرَكاءَ مِن دونِ الله؟ أي: ما مِقدارُه؟ يعني: ما يَتَّبِعُونَه ليسَ بشيء.

---

(١) وهو: أن تكون «ما» ـ في قوله: ﴿وَمَا يَتَّبِعُ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ شُرَكَآءَ﴾ ـ نافية.

(٢) وهو: أن تكون «ما» استفهامية.

ويجوزُ أن تكونَ «ما» موصولةً معطوفةً علىٰ ﴿مَن﴾، كأنه قيل: ولله ما يَتَّبِعُهُ الذين يَدعُونَ مِن دونِ الله شُـرَكاء، أي: وله شُـرَكاؤُهُم.

وقرأ عليُّ بنُ أبي طالبٍ رضيَ اللهُ عنه: «تَدعُون» بالتاء، ووَجْهُه: أن يُحمَلَ ﴿وَمَا يَتَّبِعُ﴾ علىٰ الاستِفهام، أي: وأيَّ شيءٍ يَتَّبِعُ الذينَ تَدعُونَهم شُـرَكاءَ مِنَ الملائكةِ والنَّبيِّين، يعني: أنهم يَتَّبِعُونَ اللهَ ويُطيعُونَه، فما لكم لا تَفعَلُونَ مِثلَ فِعلِهم؟ كقوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ يَبۡتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلۡوَسِيلَةَ﴾ [الإسراء: ٥٧].

ثم صَـرَفَ الكلامَ عنِ الخِطابِ إلىٰ الغَيْبة، فقال: إنْ يَتَّبِـعُ هؤلاءِ المُشـركونَ إلا الظَّنّ، ولا يَتَّبِعُونَ ما يَتَّبِـعُ الملائكةُ والنَّبيُّونَ مِنَ الحق.

والمعنىٰ علىٰ الموصولة: لله مَنْ في السَّماواتِ ومَنْ في الأرض[1]، وله شُـرَكاؤُهم، أي: مُلكُه ومملوكُه وتحتَ قَهْرِه.

والمعنىٰ علىٰ قِراءةِ علي رضيَ اللهُ عنه: أيُّ شيءٍ الذي يَتَّبِعُهُ الملائكةُ والمسيحُ وعُزَير؟ هل تَعرِفُونَه؟ وهو اللهُ عَزَّ وجَلَّ، فما لكم لا تَتَّبِعُونَـهُم وتَعبُدونَه؟! فيكونُ إلزاماً بعدَ بُرهان.

قوله: (ثم صَـرَفَ الكلامَ عنِ الخِطاب): أي: في قِراءةِ عليّ رضيَ اللهُ عنه: «الذين تدعون»[2]، إلىٰ الغَيْبة في قولِه: «إن يتَّبِـعُ هؤلاء»؛ نَعْياً عليهم سُوءَ صَنيعهم إلىٰ غيرهم، فيكون «ثم صَرَفَ» عطفاً علىٰ «أيَّ شيء» مِن حيثُ المعنىٰ، أي: قالَ اللهُ تعالىٰ مُخاطِباً: أيَّ شيءٍ يَتَّبِعُ الذين تَدعُونَـهُم شُـرَكاء، ثم صَـرَفَ الكلامَ إلىٰ الغَيْبة، وقولُه بعد ذلك: «ثم نَـبَّـهَ علىٰ عظيم قُدرتِه» عطفٌ علىٰ قوله: «إنما خَصَّهُم» مِن حيثُ المعنىٰ أيضاً، أي: إنما نَـبَّـهَ المُشركينَ خِطابُهم بحرفِ التنبيه في قوله: ﴿أَلَآ إِنَّ لِلَّهِ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾، وخَصَّ العُقلاءَ بالذِّكرِ لتلكَ النُّكْتة، ثم بعدَ ذلك نَـبَّـهَهُم بقوله: ﴿هُوَ ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُمُ﴾ [يونس: ٦٧]؛ لِـيُؤذِنَ بأنَّ مَنْ يكونُ موصوفاً بهذهِ الصِّفاتِ يَستَحِقُّ أن لا يُشـرَكَ به شيء.

---

(١) من قوله: «من بين الملائكة والثقلين» إلىٰ هنا، سقط من (ط).

(٢) تحرَّف في الأصول الخطية: «في قراءة علي: ان تدعون».

[﴿ هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ لِتَسْكُنُوا۟ فِيهِ وَٱلنَّهَارَ مُبْصِرًا ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَسْمَعُونَ ﴾ ٦٧]

ثم نَبَّهَ علىٰ عظيم قُدرتِهِ ونعمتِهِ الشَّامِلةِ لِعبادِهِ التي يَستحِقُّ بها أن يُوحِّدُوهُ بالعبادة، بأنه جَعَلَ لهمُ الليلَ مُظلِماً ليسكُنوا فيه مما يُقاسُونَ في نهارِهِم مِن تَعَبِ التَّردُّدِ في المعاش، والنهارَ مُضِيئاً **يُبصِرُونَ فيه** مَطالِبَ أرزاقِهم ومَكاسِبَهم، ﴿لِّقَوْمٍ يَسْمَعُونَ﴾ سماعَ مُعتَبِرٍ مُدَّكِرٍ.

[﴿ قَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا ۗ سُبْحَٰنَهُۥ ۖ هُوَ ٱلْغَنِىُّ ۖ لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۚ إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَٰنٍۭ بِهَٰذَآ ۚ أَتَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ ٦٨]

﴿سُبْحَٰنَهُۥ﴾ تنزيهٌ له عن اتـخاذِ الوَلَد، وتَعَجُّبٌ مِن كَلِمَتِهِم الحمقاء، ﴿هُوَ ٱلْغَنِىُّ﴾ عِلةٌ لنفي الوَلَد، **لأنَّ ما يطلُبُ به الوَلَدَ مَنْ يَلِد، وما يَطْلُبُه له**: السَّبَبُ في كُلِّه الحاجة، فمَنِ الحاجةُ مُنتَفيةٌ عنه كانَ الوَلَدُ عنه مُنتَفياً.

﴿لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ فهو مُستَغنٍ بمُلكِهِ لهم عن اتخاذِ أحدٍ منهم وَلَدا، ﴿إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَٰنٍۭ بِهَٰذَآ﴾: ما عِندَكم مِن حُجَّةٍ بهذا القول،.........

قوله: (**يُبصِرون فيه**): إشارةٌ إلىٰ أنّ الإسنادَ في قوله: ﴿مُبْصِرًا﴾ مجاز، أي: أسنَدَه إلىٰ النهار مُبالغةً في إبصارهم الأشياءَ فيه، كقولك: نهارُه صائم(١).

قوله: (**لأنَّ ما يَطلُبُ به الوَلَدَ مَنْ يَلِد، وما يَطْلُبُه له**): يعني: الذي يَطلُبُ الوالدُ باستعانتِهِ الوَلَدَ ـ وهو الزوجة ـ والذي يَطلُبُ الوالدُ لأجلِهِ الوَلَدَ(٢) ـ وهو أن يكونَ ظَهيراً له في حياته، وخَلَفاً بعدَ مماتِه ـ: السَّبَبُ في كُلِّ ذلك الحاجة، واللهُ سبحانه وتعالىٰ هو الغنيُّ عن الحاجة. هذا المعنىٰ مأخوذٌ مِن قولِهِ تعالىٰ: ﴿ بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ صَٰحِبَةٌ ۖ وَخَلَقَ كُلَّ شَىْءٍ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴾ [الأنعام: ١٠١]، وقد أشبَعْنا القولَ فيه.

---

(١) هذه الفِقرة سقطت من (ح) و(ف)، وأثبتُّها من (ط).

(٢) وقع في لفظتي «الولد» و«الوالد» في هذه الفِقرةِ خَلَل في (ح) و(ف)، والمُثبتُ من (ط).

والباءُ حَقُّها أن تَتعلَّقَ بقوله: ﴿إِنْ عِندَكُم﴾ على أن يُجعَلَ القولُ مكاناً للسُّلطان، كقولك: ما عِندَكُم بأرضِكُم مَوْز، كأنه قيل: إنْ عِندَكُم فيما تقولونَ سُلْطان، ﴿أَتَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ لـمَّا نَفَىٰ عنهم البُرهانَ جَعَلَهم غيرَ عالمين، فدلَّ علىٰ أنَّ كُلَّ قولٍ لا بُرهانَ عليه لِقائِلِه؛ فذاكَ جَهْلٌ وليسَ بعِلم.

[﴿قُلْ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ * مَتَٰعٌ فِى ٱلدُّنْيَا ثُمَّ إِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ ثُمَّ نُذِيقُهُمُ ٱلْعَذَابَ ٱلشَّدِيدَ بِمَا كَانُوا۟ يَكْفُرُونَ﴾ ٦٩-٧٠]

﴿يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ﴾ بإضافةِ الوَلَدِ إليه، ﴿مَتَٰعٌ فِى ٱلدُّنْيَا﴾ أي: افتِراؤُهم هذا مَنفَعةٌ قليلةٌ في الدُّنيا، وذلكَ حيثُ يُقيمُونَ رِئاسَتَهم في الكُفْرِ **ومُناصَبتِهم النَّبيَّ** ﷺ **بالتَّظاهُر به**، ثم يَلقَونَ الشَّقاءَ المُؤبَّدَ بعدَه.

[﴿وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ نُوحٍ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِۦ يَٰقَوْمِ إِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكُم مَّقَامِى وَتَذْكِيرِى بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ فَعَلَى ٱللَّهِ تَوَكَّلْتُ فَأَجْمِعُوٓا۟ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُنْ أَمْرُكُمْ عَلَيْكُمْ غُمَّةً ثُمَّ ٱقْضُوٓا۟ إِلَىَّ وَلَا تُنظِرُونِ * فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُم مِّنْ أَجْرٍ ۖ إِنْ أَجْرِىَ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ ۖ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ * فَكَذَّبُوهُ فَنَجَّيْنَٰهُ وَمَن مَّعَهُۥ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَعَلْنَٰهُمْ خَلَٰٓئِفَ وَأَغْرَقْنَا ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا ۖ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُنذَرِينَ﴾ ٧١-٧٣]

قوله: (﴿إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَٰنٍ﴾): قيل: قولُه: ﴿سُلْطَٰنٍ﴾ مُبتَدأ، و﴿إِنْ﴾ نافية، و﴿مِّن﴾ زائدة، و﴿عِندَكُم﴾ الخبر، و﴿بِهَٰذَآ﴾ حالٌ مِنَ الضميرِ في الظَّرْفِ العائدِ إلىٰ ﴿سُلْطَٰنٍ﴾، كأنه قيل: ما عِندَكُم حُجَّةٌ حاصِلةٌ أو واقِعةٌ في هذا القول مكاناً ومحلاً للسُّلطان. وهو مُتعسَّف؛ لأنه يَلزَمُ الفَصْلُ بينَ العامِلِ المعنويِّ ومَعمُولِه بأجنبي، والأَوْلىٰ أن يُقال: ﴿مِّن سُلْطَٰنٍ﴾ فاعلُ الظَّرْف، لأنه اعتمَدَ علىٰ النفي، و﴿بِهَٰذَآ﴾ ظَرْف، والباءُ بمعنىٰ «في»، أي: ما حَصَلَ عِندَكُم في هذا سُلطان، قال أبو البقاء: «﴿إِنْ﴾ هاهنا بمعنىٰ «ما» لا غير»[1].

قوله: (**ومُناصَبتِهم النَّبيَّ بالتَّظاهُر به**): أي: مُعاداتِهِ ﷺ بسَبَبِ التعاوُنِ بالافتِراء.

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٨٠).

﴿كَبُرَ عَلَيْكُم﴾: عَظُمَ عليكم وشَقَّ وثَقُل، ومنها قولُه تعالىٰ: ﴿وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلْخَٰشِعِينَ﴾ [البقرة: ٤٥]، ويُقال: تَعاظَمَه الأمر، ﴿مَّقَامِى﴾: مكاني، يعني: نفسَه، كما تقول: فَعَلتُ كذا لمكانِ فُلان، **وفُلانٌ ثقيلُ الظِّل**، ومنه: ﴿وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ﴾ [الرحمن: ٤٦]، بمعنىٰ: خافَ ربَّه، **أو: قيامي ومُكْثي** بينَ أظهُرِكُم مُدَداً طِوالاً؛ ألفَ سنةٍ إلا خمسينَ عاماً، أو: مَقَامي وتذكيري، لأنهم كانوا إذا وَعَظُوا الجماعةَ قاموا علىٰ أرجُلِهم يَعِظُونَهم، ليكونَ مكانُهم بيِّناً، وكلامُهم مسموعاً، كما يُحكىٰ عن عيسىٰ صلواتُ الله عليه: أنه كانَ يَعِظُ الحواريِّينَ قائماً وهُم قُعُود.

﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾ مِن: أجمَعَ الأمرَ وأزمَعَه: إذا نَواهُ وعَزَمَ عليه، قال:

هل أغدُوَنْ يوماً وأمري مُجمَعُ

قوله: (**وفلانٌ ثقيلُ الظِّل**): كنايةٌ عن بُعْدِهِ عن القُلوب، وتَنافُرِ النُّفوسِ عنه، يعني: إذا كانَ الظِّلُّ الذي هو أخفُّ الأشياءِ علىٰ الأرضِ ثقيلاً منه، فكيفَ بنفسِه وطَلَلِه[١]، وكُلُّ الأمثلةِ[٢] مِن بابِ الكِنايـةِ الإيمائية.

قوله: (**أو قيامي ومُكْثي**): يعني: المُرادُ مِن قوله: ﴿مَّقَامِى﴾: إما المكانُ أو المَصدَر، فإن كانَ الأولَ فيكونُ كِنايةً عن النَّفسِ كما مَرّ، وإن كانَ الثاني: فإما أن يكونَ المُرادُ المُكْثَ والسُّكونَ مجازاً، فقولُه: «ومُكْثي»[٣] عطفٌ تفسيريٌّ لـ«قيامي»، وإما أن يُرادَ به حقيقةُ القيام، فهو المُرادُ مِن قوله: «لأنهم كانوا إذا وَعَظُوا الجماعةَ قاموا».

قوله: (**هل أغدُوَنْ يوماً وأمري مُجمَعُ**): أوَّلُه:

يا ليتَ شِعري والمُنىٰ لا تَنفَعُ[٤]

---

(١) أي: شَخْصه، قال في «لسان العرب»، مادة (طلل): «طَلَلُ كُلِّ شيءٍ: شَخْصُه».

(٢) يعني: الأمثال.

(٣) من قوله: «يعني: المراد» إلىٰ هنا، سقط من (ف).

(٤) انظر: «الصحاح» للجوهري، مادة (جمع)، و«لسان العرب» لابن منظور، مادة (جمع) و(زفي).

والواوُ بمعنىٰ «مع»، يعني: فأجمِعُوا أمرَكُم مَعَ شُرَكائِكُم. وقرأ الحسن: «وشُرَكاؤُكُم» بالرفع؛ عَطْفاً علىٰ الضَّمير المُتَّصِل، وجاز مِن غير تأكيدٍ بالمُنفَصِل؛ لِقيامِ الفاصِلِ مَقامَه لِطُولِ الكلام، كما تقول: اضرِبْ زيداً وعَمْرٌو.

وقُرِئ: «فاجمَعُوا»؛ مِنَ الجمع، و«شُرَكاءَكُم»؛ نصبٌ للعَطفِ علىٰ المفعول، أو لأنَّ الواوَ بمعنىٰ «مع»، وفي قراءةِ أُبيّ: «فأجمِعُوا أمرَكُم وادعُوا شُرَكاءَكم».

فإن قلتَ: كيفَ جاز إسنادُ الإجماعِ إلىٰ الشُّرَكاء؟ قلتُ: علىٰ وَجْهِ التهكُّم، كقوله: ﴿قُلِ ٱدْعُواْ شُرَكَآءَكُمْ ثُمَّ كِيدُونِ﴾ [الأعراف: ١٩٥].

فإن قلتَ: ما معنىٰ الأمرَين؛ أمْرِهم الذي يجمعونَه، وأمْرِهم الذي لا يكونُ عليهم غُمَّة؟ قلتُ: أما الأمرُ الأول: فالقَصْدُ إلىٰ إهلاكِه، يعني: فأجمِعُوا ما تُريدُونَ مِن إهلاكي، واحتَشِدُوا فيه، وابذُلُوا وُسْعَكُم في كَيْدي، وإنما قالَ ذلكَ إظهاراً لِقِلَّةِ مُبالاتِه، وثِقَتِه بما وَعَدَه ربُّه مِن كَلاءتِه وعِصْمَتِه إياه، وأنهم لن يجدوا إليه سبيلاً.

وأما الثاني: ففيه وجهان: أحدُهما: أن يُرادَ مُصاحَبَتُهم له، ....

قوله: («فاجمَعُوا»؛ مِنَ الجمع): يُمكِنُ أن يكونَ المُراد: فاجمَعُوا ذَوِي الأمرِ منكم، أي: رُؤَساءَكُم ووُجُوهَكُم، كما قال تعالىٰ: ﴿وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النساء: ٥٩]، ويجوزُ أن يكونَ المُرادُ بالأمر: ما كانوا يجمعونه مِن كَيْدِهم، كقوله تعالىٰ: ﴿فَأَجْمِعُواْ كَيْدَكُمْ ثُمَّ ٱئْتُواْ صَفًّا﴾ [طه: ٦٤].

زَعَمَ أبو الحسن[١]: أنَّ وَصْلَ الألفِ في ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾ أكثَرُ في كلامِهم، وإنما يَقطَعُونَ الألفَ إذا قالوا: علىٰ كذا[٢] وكذا.

---

(١) يعني: الأخفش.

(٢) قال ابنُ منظور في «لسان العرب»، مادة (جمع): «جَمَعَ أمْرَه، وأجمَعَه، وأجمَعَ عليه: عَزَمَ عليه، كأنه جمعَ نفسَه له»، وعليه فيكونُ مُرادُ أبي الحسن: أنَّ الأكثَرَ أن يُقال: جمعَ أمْرَه، وأجمَعَ علىٰ أمرِه، والأمرُ مِنَ الأول: اجمَع ـ بهمزةِ وَصْل ـ، ومِنَ الثاني: أجمِع، بهمزةِ قَطْع.

وما كانوا فيه معه مِنَ الحالِ الشَّديدةِ عليهم المكروهةِ عندَهم، يعني: ثُمَّ أهلِكُوني لِئلَّا يكونَ عَيشُكُم بسببي غُصَّة، وحالُكُم عليكم غُمَّة، أي: غَمّاً وهَمّاً، **والغَـمَّ والغُمَّة، كالكَرْبِ والكُرْبة**. والثاني: **أن يُرادَ به ما أُريدَ بالأمرِ الأول**، والغُمَّة: السُّترة؛ مِن: غَمَّه: إذا سَتَـرَه. ومنها قوله عليه السلام: «ولا غُمَّةَ في فَرائِضِ الله»، أي: لا تُستَر، ولكنْ يُجاهَرُ بها، يعني: ولا يَكُنْ قَصْدُكُم إلىٰ إهلاكي مستوراً عليكم، ولكنْ مكشوفاً مشهوراً تُجاهِرُونَني به.

﴿ثُمَّ ٱقْضُوٓا۟ إِلَىَّ﴾ ذلكَ الأمرَ الذي تُريدُونَ بي، أي: أَدُّوا إليَّ قَطْعَه وتَصحيحَه، كقوله: ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَيْهِ ذَٰلِكَ ٱلْأَمْرَ﴾ [الحجر: ٦٦]، **أو: أَدُّوا إليَّ ما هو حَقٌّ عليكم** عِندَكم مِن هلاكي، كما يقضي الرجلُ غَريمَه، ﴿وَلَا تُنظِرُونِ﴾: ولا تُـمهِلُوني.

قوله: (**والغَمُّ والغُمَّةُ كالكَرْب والكُرْبة**)، **الراغب**: «الغَمّ: سَتْـرُ الشَّيء، ومنه الغَمام؛ لكَوْنِهِ ساتِراً لِضُوءِ الشمسِ والقمر، والغُمَّىٰ مِثلُه، ومنه: غُمَّ الهِلال، ويومٌ غَمٌّ، وليلةٌ غُمَّةٌ وغُمَّىٰ، وغُمَّةُ الأمر، قالَ اللهُ تعالىٰ: ﴿لَا يَكُنْ أَمْرُكُمْ عَلَيْكُمْ غُمَّةً﴾، أي: كُرْبة، يُقال: غَمٌّ وغُمَّة؛ نحو: كَرْبٌ وكُرْبة، وناصيةٌ غَمَّـاء: تَستُـرُ الوجه»[١].

قوله: (**أن يُرادَ به ما أُريدَ بالأمرِ الأول**): وهو ما تُريدُونَ من إهلاكي وبَذْلِ الوُسْع في كَيْدي، أي: لا يَكُنْ قَصْدُكُم إلىٰ إهلاكي مَستُوراً عليكُم، لكنْ مكشوفاً، فـ﴿ثُمَّ﴾ علىٰ هذا للتراخي في الرُّتْبة، فإنَّ المُرادَ بالأمرِ الأول: القَصْدُ إلىٰ إهلاكِهِ مُطلَقاً، وبالثاني: ذلكَ القَصْدُ مَعَ قَيْدِ كَوْنِهِ مُزيلاً للغُمَّةِ والكَرْب، ففي الكلام تَرَقٍّ مِنَ الأدنىٰ إلىٰ الأغلظ، ومِثلُه قولُ الحماسيّ:

ولا يَكشِفُ الغَمَّـاءَ إلا ابـنُ حُـرَّةٍ ... يَـرَىٰ غَمَراتِ الموتِ ثم يَزُورُهـا[٢]

قوله: (**أو: أَدُّوا إليَّ ما هو حَقٌّ عليكم**): يُريد: أنَّ قولَه: ﴿ثُمَّ ٱقْضُوٓا۟ إِلَىَّ﴾ مُضمَّنٌ معنىٰ

---

(١) «مفردات القرآن» ص٦١٣-٦١٤.

(٢) انظر: «دوان الحماسة» ص١٣، ونَسَبَه لجعفر بن عُلبة الحارثيّ.

وقُرِئَ: «ثم أفضُوا إليّ» بالفاء؛ بمعنىٰ: ثم انتهُوا إليَّ بشَـرِّكُم. وقيل: هو مِن: أفضىٰ الرجل: إذا خَرجَ إلىٰ الفضاء، أي: أصحِرُوا به إليَّ وأبرِزُوهُ لي.

﴿فَإِن تَوَلَّيْتُمْ﴾: فإن أعرضتُم عن تذكيري ونصيحتي، ﴿فَمَا سَأَلْتُكُم مِّنْ أَجْرٍ﴾: فما كانَ عندي ما يُنفِّرُكُم عني وتَتَّهِمُوني لأجلِهِ مِن طَمَعٍ في أموالِكم، وطَلَبِ أجرٍ علىٰ عِظَتِكم، ﴿إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ﴾ وهو الثوابُ الذي يُثيبُني به في الآخِرة، أي: ما نَصَحتُكُم إلا لِوَجْهِ الله تعالىٰ، لا لِغَرَضٍ مِن أغراضِ الدُّنيا، ﴿وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ الذينَ لا يأخذونَ علىٰ تعليمِ الدِّينِ شيئاً، ولا يَطلُبُونَ به دُنيا...........

الأداء، ثم القضاء: إما بمعنىٰ قَطْعِ الـحُكْمِ وبَتِّهِ وتصحيحِه، واستَشهَدَ له بقوله: ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَيْهِ ذَٰلِكَ ٱلْأَمْرَ﴾، قال[1]: «(قضىٰ) عُدِّيَ بـ«إلىٰ»، لأنه ضُمِّنَ معنىٰ «أوحينا»، كأنه قيل: أوحينا إليكَ مَقْضِيّاً مَبْتُوتاً»، وإما بمعنىٰ قضاءِ الدَّيْن، والمعنىٰ: أدُّوا إليَّ ما هو حَقٌّ عليكم عِندَكُم، أي: في مُعتَقَدِكُم، فعلىٰ هذا فيه استِعارة، ولهذا قال: «كما يقضي الرجلُ غَريمَه»، فكأنه كانَ في مُعتَقَدِهِم أنَّ إهلاكَ نُوحٍ كالحَقِّ الثابتِ للرجلِ علىٰ غَريمِه، فلا بُدَّ مِنَ استيفائه.

قوله: (فإن أعرَضتُم عن تذكيري ونصيحتي): إنما أعاد ذِكْرَ «تذكيري» لِـيُؤذِنَ أنَّ هذا الشَّرطَ مُرتَبِطٌ بالشرطِ الأول، وأنَّ المعنىٰ: إن تَولَّيتُم لأنكم ضَجِرتُم عني، وشَقَّ عليكُم طُولُ مَقامي وتذكيري، فابذُلُوا وُسْعَكُم في هلاكي وإبطالِ كَيْدي، ليظهرَ لكم أني ما أُريدُ بذاك إلا نُصْحَكُم وهِدايتَكُم، وإن تَولَّيتُم، لا أني[2] طامِعٌ في أموالكم، وأطلُبُ منكُم أجرَ الموعظة، فاعلموا وأيقِنُوا أني ما نَصَحتُكُم إلا لِوَجْهِ الله تعالىٰ، لا لِغَرَضٍ مِن أغراضِ الدُّنيا.

وهذا يُنبئُ[3] أنَّ نوحاً ما أتىٰ بهذا النوع مِنَ الكلام إلا بعدَ مُراجعاتٍ طويلةٍ وإلزامِهِمُ الحجَّة، كما قالوا: ﴿يَٰنُوحُ قَدْ جَٰدَلْتَنَا فَأَكْثَرْتَ جِدَٰلَنَا﴾ [هود: ٣٢]، وأنه بَذَلَ وُسْعَهُ في

---

(١) أي: الزمخشريُّ في تفسير الآية المذكورة من سورة الحِجر (٩: ٥٢).
(٢) تحرَّف في (ط) و (ح) إلىٰ: «لأني».
(٣) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «نيتي»، والمُثبَت من (ط) و(ف).

....

التذكير والنُّصح وإبلاغ ما يجبُ عليه(١) أن يُبلِّغَه، وأنَّ القومَ بَلَغُوا الغايةَ في العِناد، وإليه الإشارةُ بقوله: «فذكرَ أنَّ تولِّيهُم لم يَكُنْ عن تفريطٍ منه».

فإن قلتَ: لِـمَ خَصَّ المقامَ الأولَ بالتوكُّل، والثانيَ بالإسلام؟ فنقولُ ـ علىٰ لِسانِ العارفين، والعِلمُ عندَ الله تعالىٰ ـ: إنَّ مقامَ التسليم فوقَ مقام التوكُّل ـ وسيأتيكَ تصديقُه في قوله تعالىٰ: ﴿فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوٓاْ إِن كُنتُم مُّسْلِمِينَ﴾ بُعَيدَ هذا ـ، ولأنَّ التَّوكُّل: كِلَةُ الأمرِ كُلِّه إلىٰ مالِكِه، والتعويلُ علىٰ وَكالَتِه، ومن ثَمَّ جعلَ اللهُ تعالىٰ قولَه: ﴿فَعَلَى ٱللَّهِ تَوَكَّلْتُ﴾ مُقدِّمةً للجزاء، وهو قولُه: ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُنْ أَمْرُكُمْ عَلَيْكُمْ غُمَّةً ثُمَّ ٱقْضُوٓاْ إِلَيَّ وَلَا تُنظِرُونِ﴾ وبالغَ فيه غايةَ المُبالغة.

وقال المُصنِّف: «إنما قالَ ذلكَ إظهاراً لِقلَّةِ مُبالاتِه، وثِقَتِه بما وَعَدَهُ ربُّه مِن كِلاءتِه(٢)»، والتسليمِ وتَركِ الأسباب التي تُزاحِمُ العقولَ والأوهام. ومن ثَمَّ ذَيَّلَ قولَه: ﴿وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾، لقوله: ﴿فَمَا سَأَلْتُكُم مِّنْ أَجْرٍ﴾.

قال العارفُ أبو [إسماعيل] عبدُ الله الأنصاري: «التَّوكُّلُ أصعَبُ المنازل، والتسليمُ أعلىٰ الدَّرجات»، وقال الأستاذُ أبو القاسِم القُشَيري: «التوكُّلُ صِفةُ المُؤمنين، والتسليمُ صِفةُ الأولياء، والتفويضُ صِفةُ المُوحِّدين. والتوكُّلُ صِفةُ الأنبياء، والتسليمُ صِفةُ إبراهيم ـ لِقولِه: ﴿إِذْ قَالَ لَهُۥ رَبُّهُۥٓ أَسْلِمْ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [البقرة: ١٣١] ـ، والتفويضُ صِفةُ نبيِّنا محُمَّدٍ»(٣)، صلواتُ الله عليه وعليهم أجمعين، والله أعلم.

---

(١) من قوله: «طويلة وإلزامهم الحجة» إلىٰ هنا، سقط من (ط).

(٢) أي: حِفظِه، يُقال: كَلأَهُ اللهُ يَكلَؤُه كِلاءةً: حَفِظَه، كما في «المصباح المنير» للفيُّومي، مادة (كلأ).

(٣) «الرسالة القشيرية» ص١٦٧، نقلًا عن شيخه الأستاذ أبي علي الدقّاق، وما بين علامتي الاعتراض زيادة من المؤلف رحمهم الله تعالىٰ.

يُريد: أنَّ ذلكَ مُقتَضىٰ الإسلام، والذي كُلُّ مُسلِمٍ مأمورٌ به. والمُرادُ أن يَجعَلَ الحجَّةَ لازمةً لهم، ويُبرِّئَ ساحتَه، فذَكَرَ أنَّ تولِّيَهم لم يَكُنْ عن تفريطٍ منه في سَوْقِ الأمرِ معهم علىٰ الطريقِ الذي يجبُ أن يُساق عليه، وإنما ذلكَ لِعنادِهم وتَمَرُّدِهم لا غير.

﴿فَكَذَّبُوهُ﴾: **فتمُّوا علىٰ تكذيبه**، وكانَ تكذيبُهم له في آخِرِ المُدَّةِ المُتطاوِلةِ كتكذيبِهم في أوَّلِها، وذلكَ عندَ مُشارفةِ الهلاكِ بالطُّوفان، ﴿وَجَعَلْنَـٰهُمْ خَلَـٰٓئِفَ﴾ يَخلُفُونَ الهالِكِينَ بالغَرَق، ﴿كَيْفَ كَانَ عَـٰقِبَةُ ٱلْمُنذَرِينَ﴾ تعظيمٌ لِـمَا جَرَىٰ عليهم، وتحذيرٌ لِـمَنْ أنذَرَهُم رسولُ الله ﷺ عن مِثلِه، وتسليةٌ له.

[﴿ثُمَّ بَعَثْنَا مِنۢ بَعْدِهِۦ رُسُلًا إِلَىٰ قَوْمِهِمْ فَجَآءُوهُم بِٱلْبَيِّنَـٰتِ فَمَا كَانُوا۟ لِيُؤْمِنُوا۟ بِمَا كَذَّبُوا۟ بِهِۦ مِن قَبْلُ كَذَٰلِكَ نَطْبَعُ عَلَىٰ قُلُوبِ ٱلْمُعْتَدِينَ﴾ ٧٤]

قوله: (**يُريدُ: أنَّ ذلكَ مُقتَضى الإسلام، والذي كُـلُّ مُسلِمٍ مأمورٌ به**): يُريد: أنَّ قولَه: ﴿وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ جُملةٌ مُذيِّلةٌ للكلام السابقِ مُقرِّرةٌ لمضمونِ معناه، وإلىٰ التقريرِ والتأكيدِ الإشارةُ بقوله: «المُرادُ أن يَجعَلَ الحجَّةَ لازِمةً لهم، ويُبرِّئَ ساحتَه».

وفيه أنَّ مَنْ دعا الناسَ إلىٰ هِدايةٍ أو عَلَّمَهُم مِن عُلوم الدِّينِ شيئاً، وأخَذَ عليه الأُجرة، خَرَجَ مِن جُملةِ الوَرَثة.

قوله: (﴿فَكَذَّبُوهُ﴾ **فتمُّوا علىٰ تكذيبه**): يعني: أنَّ في تعقيبِ ﴿فَكَذَّبُوهُ﴾ بما سبقَ إشعاراً بتَجدُّدِ التكذيب، وليسَ به، بل المُرادُ التعاقُبُ والاستِمرار؛ لأنَّ قولَ نوحٍ عليه السَّلام: ﴿إِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكُم مَّقَامِى وَتَذْكِيرِى بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ﴾ لم يَكُنْ إلا عن تكذيبٍ سابقٍ منهم، يعني: كَذَّبُوهُ ابتِداءً، ثم بعدَ التذكيرِ والنُّصحِ لم يَنزِلُوا عن عادتِهم مِنَ التكذيب[1]، بل استَمَرُّوا عليه، مِثلُه في «القمر»: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ فَكَذَّبُوا۟ عَبْدَنَا﴾ [القمر: ٩]، «أي: كَذَّبُوهُ تكذيباً عَقيبَ تكذيب».

---

(١) أعادَ في (ح) جُملة: «وليس به بل المراد... لم يكن إلا عن تكذيب» هنا مرَّةً أخرىٰ، وهي زيادةٌ مُقحَمة.

﴿مِنۢ بَعۡدِهِۦ﴾: مِن بعدِ نُوح، ﴿رُسُلًا إِلَىٰ قَوۡمِهِمۡ﴾ يعني: هُوداً وصالحاً وإبراهيم ولُوطاً وشُعيباً، ﴿فَجَآءُوهُم بِٱلۡبَيِّنَٰتِ﴾: بالحججِ الواضِحةِ المُثبتةِ لِدَعْواهُم، ﴿فَمَا كَانُواْ لِيُؤۡمِنُواْ﴾: **فما كانَ إيمانُهم إلا مُمتَنِعاً كالمُحال**؛ لِشِدَّةِ شَكيمتِهم في الكُفرِ وتصميمِهم عليه، ﴿بِمَا كَذَّبُواْ بِهِۦ مِن قَبۡلُ﴾ يُريد: أنهم كانوا قبلَ بعثةِ الرُّسُلِ أهلَ جاهليةٍ مُكذِّبين بالحق، فما وقعَ فَصْلٌ بينَ حالتَيْهم؛ بعدَ بعثةِ الرُّسُلِ وقبلَها، كأنْ لم يُبعَثْ إليهم أحد.

﴿كَذَٰلِكَ نَطۡبَعُ﴾: مِثلَ ذلكَ الطَّبْعِ المُحكَمِ نطبَعُ ﴿عَلَىٰ قُلُوبِ ٱلۡمُعۡتَدِينَ﴾، **والطَّبْعُ جارٍ مجرى الكِنايةِ عن عِنادِهم ولَجَاجِهم**، لأنَّ الخِذْلانَ يَتبعُه، ألا ترىٰ كيفَ أسنَدَ إليهمُ الاعتِداءَ ووَصَفَهم به.

قوله: (**فما كانَ إيمانُهم إلا مُمتَنِعاً كالمُحال**): هذه الاستحالةُ[١] تُستفادُ مِن لام «كي» المُؤكِّدة، كقوله تعالىٰ: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَغُلَّ﴾ [آل عمران: ١٦١].

قوله: (**والطَّبعُ جارٍ مجرى الكِنايةِ عن عِنادِهم ولَجَاجِهم**): أي: الكِنايةِ التلويحية، وذلكَ أنَّ مَنْ عانَدَ وثبتَ علىٰ اللَّجَاج خَذَلَهُ الله، ومَنَعَ عنه التوفيقَ واللُّطْف، فلا يزالُ علىٰ هذا حتىٰ يَتراكَمَ الرَّيْن[٢]، ويُطبَعَ علىٰ قَلبِه، قال تعالىٰ: ﴿كَلَّاۖ بَلۡۜ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم﴾ [المطففين: ١٤]، والدليلُ علىٰ أنَّ الطَّبعَ كِنايةٌ عن العِنادِ واللَّجَاج: تصريحُ الاعتِداءِ في قوله: ﴿ٱلۡمُعۡتَدِينَ﴾، قال القاضي: «﴿نَطۡبَعُ عَلَىٰ قُلُوبِ ٱلۡمُعۡتَدِينَ﴾ بخِذلانِهم لانهماكِهم في الضَّلالِ واتباعِ المألوف، وفي أمثالِ ذلكَ دليلٌ علىٰ أنَّ الأفعالَ واقعةٌ بقُدرةِ الله تعالىٰ وكَسْبِ العبد»[٣].

---

(١) في (ط) و(ح): «هذا الاستحالة»، وفي (ف): «هذا بعد الاستحالة».

(٢) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «الدين»، والرَّيْن: الصَّدأ الذي يعلو السَّيْف والمِرآة، والرَّيْنُ: كالصَّدأ يغشىٰ القلب، يُقال: ران الذَّنْبُ علىٰ قلبه يَرِينُ رَيْناً ورُيُوناً: غَلَبَ عليه وغطَّاه. قاله ابنُ منظور في «لسان العرب»، مادة (رين).

(٣) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢٠٩).

[﴿ ثُمَّ بَعَثْنَا مِنۢ بَعْدِهِم مُّوسَىٰ وَهَٰرُونَ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيْهِۦ بِـَٔايَٰتِنَا فَٱسْتَكْبَرُواْ وَكَانُواْ قَوْمًا مُّجْرِمِينَ * فَلَمَّا جَآءَهُمُ ٱلْحَقُّ مِنْ عِندِنَا قَالُوٓاْ إِنَّ هَٰذَا لَسِحْرٌ مُّبِينٌ * قَالَ مُوسَىٰٓ أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَآءَكُمْ أَسِحْرٌ هَٰذَا وَلَا يُفْلِحُ ٱلسَّٰحِرُونَ * قَالُوٓاْ أَجِئْتَنَا لِتَلْفِتَنَا عَمَّا وَجَدْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَا وَتَكُونَ لَكُمَا ٱلْكِبْرِيَآءُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا نَحْنُ لَكُمَا بِمُؤْمِنِينَ ﴾ ٧٥-٧٨]

﴿مِنۢ بَعْدِهِم﴾: مِن بعدِ الرُّسُل، ﴿بِـَٔايَٰتِنَا﴾: بالآياتِ التِّسْع، ﴿فَٱسْتَكْبَرُواْ﴾ عن قَبُولِها، **وهو أعظَمُ الكِبْرِ؛** أن يَتَهاوَنَ العبيدُ برسالةِ ربِّهم بعدَ تبيُّنِها، ويَتَعظَّمُوا عن تَقَبُّلِها، ﴿وَكَانُواْ قَوْمًا مُّجْرِمِينَ﴾: **كُفَّاراً ذوي آثام عِظام، فلِذلكَ استكبروا** عنها واجترَؤُوا علىٰ ردِّها.

قوله: (**وهو أعظَمُ الكِبْرِ**): قيل: هو ضميرُ الشأن، و«أن يتهاون» خبرُ «أعظَم الكِبْر»، والجملةُ مُفسِّرةٌ للضَّمير، ويُمكِنُ أن يعودَ الضَّميرُ إلىٰ الاستِكبارِ الذي هو مدلولُ «استكبَرَ»، و«أن يتهاون» بَدَلٌ مِن «أعظم الكِبر».

والمعنىٰ ينظرُ إلىٰ قولِهِ صلواتُ الله عليه: «الكِبرُ بَطَرُ الحقِّ وغَمْطُ الناس[1]» الحديث، أخرجه مُسلِمٌ وأبو داودَ والترمذي[2].

النهاية: «بَطَرُ الحق: أن يجعلَ ما جَعَلَهُ اللهُ حقاً مِن توحيدِهِ وعبادتِهِ باطِلاً، وقيل: أن يطغىٰ ويَتكبَّرَ عندَ سماعِ الحقِّ فلا يَقبلُه»، غَمْطُ الناس: الاحتِقارُ لهم والازدِراءُ بهم.

قوله: (﴿وَكَانُواْ قَوْمًا مُّجْرِمِينَ﴾: **كُفَّاراً ذَوِي آثام عِظام، فلذلكَ استكبروا**): قال صاحبُ «الفرائد»: لا دلالةَ في هذا الكلام علىٰ ما ذكر، والظاهِرُ أنه عطفٌ علىٰ «استكبروا» أي: استكبروا وثبتوا علىٰ إجرامهم[3]، ولا يَلزَمُ أيضاً أنَّ استِكبارَهُم بسَبَبِ إجرامِهم، سَلَّمْنا أنه يلزم، لكنْ لـمَّا أمكَنَ أن يكونَ للعطفِ ولا مُرجِّحَ لأن يكونَ للحال، والعطفُ فيه الأصل، والعُدولُ عنه إلىٰ غيره لغير ضرورةٍ عُدولٌ عن الأصل.

---

(١) في (ف): «الـخَلْق»، والمُثبَت من (ط)، وهو لفظُ الحديث في مصادره.

(٢) مسلم (٩١)، والترمذي (١٩٩٩) من حديث عبد الله بن مسعود، وأبو داود (٤٠٩٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنهما.

(٣) في (ح) و(ف): «والظاهر أنه عطف علىٰ «استكبروا» في حال إجرامهم»، ولا تستقيم، والمُثبتُ من (ط).

﴿فَلَمَّا جَآءَهُمُ ٱلۡحَقُّ مِنۡ عِندِنَا﴾: فلما عَرَفُوا أنه هو الحق، وأنه مِن عندِ الله، لا مِن قِبَلِ موسىٰ وهارون، ﴿قَالُوٓاْ﴾ لِحُبِّهِمُ الشَّهَوات: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَسِحۡرٞ مُّبِينٞ﴾ وهم يَعلَمُون أنَّ الحقَّ أبعَدُ شيءٍ مِنَ السِّحْرِ الذي ليسَ إلا تمويهاً وباطِلاً.

وقلت: العَجَبُ أنه نَسَبَ إلىٰ المُصنِّفِ ما هو عنه بريء، ثم قام مُجادِلاً يَغضَبُ عليه، ولم يَدْرِ أنه سَلَكَ مَسلَكَ التذييلِ والاعتِراض، ألا ترىٰ إلىٰ قولِهِ في تفسير قولِهِ تعالىٰ: ﴿ثُمَّ ٱتَّخَذۡتُمُ ٱلۡعِجۡلَ مِنۢ بَعۡدِهِۦ وَأَنتُمۡ ظَٰلِمُونَ﴾ [البقرة: ٩٢]: «يجوزُ أن يكونَ ﴿وَأَنتُمۡ ظَٰلِمُونَ﴾ حالاً؛ أي: عَبدتُمُ العِجلَ وأنتُم واضِعونَ العِبادةَ في غيرِ مَوضِعِها، وأن يكونَ اعتِراضاً؛ بمعنىٰ: وأنتُم قومٌ عادتُكُمُ الظُّلم»، فلذلكَ اتخذتُمُ العِجلَ مِن بعدِهِ إلهاً، ويُقالُ في هذا المقام: كان عادتَهم الإجرامَ وركوبَ الآثام العِظام، فلذلكَ استكبروا.

وإنما فَسَّـرَ ﴿مُّجۡرِمِينَ﴾ بآثامٍ عِظام؛ لأنَّ الكافـرَ إذا وُصِفَ بالفِسْقِ أو الجُرم أُريدَ التمرُّدُ في الكُفر، والتناهي فيه.

قوله: (فلمَّـا عَرَفُوا أنه هو الحق، وأنه مِن عندِ الله): قال صاحبُ «الفرائد»: لا دلالةَ في الكلامِ علىٰ أنهم عَرَفُوا أنه هو الحق، وأنه مِن عندِ الله، لا مِن قِبَلِ موسىٰ وهارون، وإنما عُلِمَ هذا المعنىٰ في موضع آخر، وهو قولُه تعالىٰ: ﴿وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسۡتَيۡقَنَتۡهَآ أَنفُسُهُمۡ﴾ [النمل: ١٤]، إلا أنه مِن حَقِّهِ أن يَعرِفَ أنه الحقُّ بأدنىٰ تأمُّل، وليسَ بسِحرٍ لبُعْدِهِ عن السِّحر.

وقلت: ما أوضَحَ دلائلَه، وهو أنَّ قولَه: ﴿ٱلۡحَقَّ﴾ مُظهَرٌ أُقيمَ مَوضِعَ المُضمَرِ مِن غير لفظِهِ السابق ـ والمُرادُ منه الآياتُ السابقةُ في قوله: ﴿إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ وَمَلَإِيْهِۦ بِـَٔايَٰتِنَا﴾، وهي الآياتُ التِّسع ـ؛ للإيذان بالعِلِّيّة، وأنه حقٌّ ثابتٌ ظاهرٌ لا يخفىٰ علىٰ أحد، ثم نسبةُ المجيءِ إلىٰ الحقِّ علىٰ الاستِعارة؛ ليدلَّ علىٰ غايـةِ ظُهُورِهِ وشِدَّةِ سُطُوعِه، حيثُ لا يخفىٰ علىٰ مَنْ له أدنىٰ مُسْكة[1]، ولا يَستَقيمُ قولُهم: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَسِحۡرٞ مُّبِينٞ﴾ جواباً لِقولِه: ﴿فَلَمَّا جَآءَهُمُ﴾، إلا علىٰ حَمْلِ الحقِّ علىٰ المُعجِزات، لأنَّ هذا الكلامَ يقولُه العاجِزُ عندما قَهَرَتهُ الحجَّة، وبَـهَرَتهُ سُلطانُـها، ولا يبقىٰ له مُتشبَّث.

---

(١) أي: عَقْل. انظر: «المصباح المنير» للفيُّومي، مادة (مسك).

فإن قلتَ: هم قَطعُوا بقولهم: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَسِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ علىٰ أنه سِحْر، ....

ويَعضُدُه ما مَرَّ في أولِ السُّورةِ يُونُسَ في قولِهِ تعالىٰ: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا إِلَىٰ رَجُلٍ مِّنْهُمْ﴾ إلىٰ قولِه: ﴿قَالَ الْكَافِرُونَ إِنَّ هَٰذَا لَسَاحِرٌ مُّبِينٌ﴾ [يونس: ٢]، قال المُصنِّف: «هو دليلُ عَجْزِهم واعتِرافِهم به»، والمعنىٰ: ثم بَعَثنا مِن بعدِهم موسىٰ إلىٰ فِرعَونَ ومَلَئِهِ بالمُعجِزات، فلم يَلتَفِتُوا إليها، واستكبروا، ثم لـمَّا تبيَّنَ لهم بعدَ ذلكَ حقيقتُه، عَانَدُوا وقالوا: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَسِحْرٌ مُّبِينٌ﴾، وأجابهم عليه السَّلام بقوله: ﴿أَتَقُولُونَ[١] لِلْحَقِّ لَمَّا جَاءَكُمْ﴾، وصَـرَّحَ بالحق[٢].

قوله: (**هم قَطعُوا بقَولِهِم**): توجيهُ السُّؤال: كيفَ أوقَـعَ ﴿أَسِحْرٌ هَٰذَا﴾ مقولاً لِقولِه: ﴿أَتَقُولُونَ﴾ علىٰ الاستِفهام، وأنهم لم يقولوا: ﴿أَسِحْرٌ﴾ علىٰ الاستِفهام، بل قَطَعُوا فيه القول، حيثُ صَدَّرُوا الجملةَ بـ﴿إِنَّ﴾ وأدخَلُوا اللامَ في الخبر[٣]؟

وأجابَ عنه بأوجُه:

أحدها: أن يكونَ قولُه: ﴿أَتَقُولُونَ﴾ كِنايةً عن العَيْبِ والطَّعْن؛ لِكَوْنِهِ واقِعاً في مُقابلةِ طَعْنِهم وعَيْبِهم، واللامُ[٤] لبيانِ المطعون فيه ـ كما في قوله: ﴿هَيْتَ لَكَ﴾ [يوسف: ٢٣]، و﴿لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣] ـ، ثم جاء بقوله: ﴿أَسِحْرٌ هَٰذَا﴾؛ تقريراً لِقولِهم: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَسِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ واستِجهالاً لهم، أي: ما يُشبِهُ هذا السِّحر، وإنه لحقٌّ ثابتٌ قاهرٌ في الحجَّة، والسِّحرُ باطِل، وصاحبُه غيرُ فائز بالبُغْية، كما قالَ الزَّجَّاج: «والمُفلِحُ الذي يفوزُ بإرادتِه، أي: كيفَ يكونُ سِحراً، وقد أفلَحَ الذي أتىٰ به، أي: فاز في حُجَّتِه»[٥].

---

(١) من قوله: «وملئه بالمعجزات» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

(٢) في الأصول الخطية: «وصَـرَّحَ الحق»، وأضفتُ إليه الباء، لأنَّ المعنىٰ: أجابهم عليه السلام بقوله ... وصَـرَّحَ في جوابه بلفظ «الحق»، والله أعلم.

(٣) في قوله تعالىٰ حِكايةً عنهم: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَسِحْرٌ مُّبِينٌ﴾.

(٤) الداخلة علىٰ «الحق» في قوله: ﴿أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ﴾.

(٥) «معاني القرآن وإعرابه» للزجّاج (٣: ٢٩).

....

وثانيها: ظاهر.

وثالثُها: أن يكونَ حِكايةً لكلامِهم، كأنهم قالوا: أجِئتُما بالسِّحرِ تَطلُبانِ به الفلاح، ولا يُفلِحُ السَّاحِر؟! وهو عليه السَّلامُ يحكي عنهم علىٰ طريقةِ المُشاكَلة وإطباقِ الجواب علىٰ السُّؤال، ويَرُدُّ عليهم، أو أن يكونَ لهم كلامٌ يَقرُبُ مِن هذا، فإنهم لـمَّا قالوا: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَسِحۡرٞ مُّبِينٞ﴾ جِيءَ بهذا الكلام حاكياً لذلك، يعني: دَعُوا هذا، فإنكم أنكرتُـمُوهُ بأبلَغَ مِن ذلك حيثُ قُلتُم: أجِئتُما بالسِّحرِ تَطلُبانِ به الفَلاح؟!

نحوُه مَرَّ في قولِهِ تعالىٰ: ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ وَعَلَىٰ سَمۡعِهِمۡ﴾ [البقرة: ٧]، وفي قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسۡتَحۡيِۦٓ أَن يَضۡرِبَ مَثَلٗا﴾ [البقرة: ٢٦]، هذا أغمَضُ الوجوه، وإن قال صاحبُ «الانتصاف»: «[في] [(١)] الفرقِ بينَ القولين غموضٌ، وإيضاحُه: أنَّ «القولَ» في الأولِ[(٢)]: كِنايةٌ عن العَيْب، فلا يَتَقاضىٰ مفعولاً، وفي الثاني: علىٰ بابه، فطَلَبَ مفعولاً»[(٣)].

وقلت: يحتملُ وَجْهاً آخَرَ في الآية، وهو أنَّ قولَهم: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَسِحۡرٞ مُّبِينٞ﴾ دلَّ علىٰ هذا الجواب مِن حيثُ المعنىٰ، فإنهم لـمَّا أثبتوا لهما السِّحْر، وأكَّدُوا الجملةَ بـ﴿إِنَّ﴾ واللام، كأنهم ادَّعَوْا أنَّ ما جاءَ به مِن قَبيلِ الباطِلِ الذي لا يُفلِحُ صاحبُه، لِـمَا اشتَهرَ بينَ الناسِ أنَّ السِّحرَ باطِل، وصاحبَه غيرُ مُفلِح، ألا ترىٰ إلىٰ قولِ موسىٰ عليه السَّلام: ﴿مَا جِئۡتُم بِهِ ٱلسِّحۡرُۖ إِنَّ ٱللَّهَ سَيُبۡطِلُهُۥٓ﴾ ـ ولذلك سَمَّىٰ رسولُ الله ﷺ السَّحرةَ بالبَطَلَةِ في قوله: «اقرؤوا سُورةَ البقرة، فإنَّ أخْذَها بركة، وتَرْكَها حَسْـرة، ولا يَستَطيعُها البَطَلة»، أخرجه مُسلِمٌ[(٤)] عن أبي أُمامة ـ، فجاءَ موسىٰ عليه السَّلامُ بما يَلزَمُ مِن كلامِهم، وأنكرَ عليهم ذلك، أي: أتقولونَ للحَقِّ الواضِح الذي يفوزُ صاحبُه بكُلِّ بُغْيةٍ ذلك، أي: أَسِحرٌ هذا، والحالُ أنَّ الساحِرَ لا يُفلِح؟!

---

(١) الحرف «في» سقط من الأصول الخطية، واستدركتُه من «الانتصاف».

(٢) في (ح): «أنَّ في القول الأول»، والمُثبَتُ من (ط) و(ف)، ولفظُ ابنِ المُنيِّر في «الانتصاف»: «أنَّ القولَ في الوجه الأول».

(٣) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ٢٤٧) بحاشية «الكشَّاف».

(٤) في «صحيحه» برقم (٨٠٤).

فكيفَ قيلَ لهم: أتقولون: أَسِحْرٌ هذا؟ قلتُ: فيه أوجُهٌ: أن يكونَ معنىٰ قوله: ﴿أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ﴾: أتعيبُونَه وتَطعَنُونَ فيه، وكانَ عليكم أن تُذعِنُوا له وتُعظِّمُوه، مِن قولِهم: فُلانٌ يَخافُ القَالَة، وبينَ الناسِ تَقَاوُلٌ: إذا قالَ بعضُهم لبعضٍ ما يَسُوؤُه، ونحوُ القول: الذِّكْر، في قوله: ﴿سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ﴾ [الأنبياء: ٦٠]، ثم قال: ﴿أَسِحْرٌ هَٰذَا﴾ فأنكرَ ما قالوه في عَيْبِهِ والطَّعْنِ عليه.

وأن يُحذَفَ مفعولُ ﴿أَتَقُولُونَ﴾، وهو ما دلَّ عليه قولُهم: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَسِحْرٌ مُّبِينٌ﴾، كأنه قيل: أتقولونَ ما تقولون؟ يعني قولَهم: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَسِحْرٌ مُّبِينٌ﴾، ثم قيل: ﴿أَسِحْرٌ هَٰذَا﴾. وأن يكونَ جُملةُ قوله: ﴿أَسِحْرٌ هَٰذَا وَلَا يُفْلِحُ ٱلسَّٰحِرُونَ﴾ حِكايةً لكلامِهم، كأنهم قالوا: أجئتُما بالسِّحْر تَطلُبانِ به الفلاحَ ﴿وَلَا يُفْلِحُ ٱلسَّٰحِرُونَ﴾، كما قال موسىٰ للسَّحَرة: ﴿مَا جِئْتُم بِهِ ٱلسِّحْرُ إِنَّ ٱللَّهَ سَيُبْطِلُهُۥٓ﴾ [يونس: ٨١].

﴿لِتَلْفِتَنَا﴾: لِتَصرِفَنا، واللَّفْتُ والفَتْل: أخوان، ومُطاوِعُهما: الالتِفاتُ والانفِتال، ﴿عَمَّا وَجَدْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَا﴾ يَعنُونَ عِبادةَ الأصنام، ﴿وَتَكُونَ لَكُمَا ٱلْكِبْرِيَآءُ﴾ أي: المُلْك؛ لأنَّ المُلُوكَ مَوصُوفُونَ بالكِبْر، ولذلكَ قيلَ للمَلَك: الجبَّار، **ووُصِفَ بالصَّيَد** والشَّوَس، ....

قوله: (**ووُصِفَ بالصَّيَد**)، **الجوهري**: «الصَّيَدُ ـ بالتحريك ـ : مَصدَرٌ للأَصيَد، وهو الذي يَرفَعُ رأسَه كِبْراً، ومنه قيلَ للمَلِك: أصيَد، وأصلُه في البعير يكونُ به داءٌ في رأسِه فيرفعُه، ويُقال: إنما قيلَ للمَلِك: أصيَد؛ لأنه لا يَلتفِتُ يميناً وشِمالاً».

و«الشَّوَس» بالتحريك: النَّظَرُ بمُؤخِرِ العينِ تكبُّراً أو تغيُّظاً، فعلىٰ هذا: الكِبرياءُ مِن لوازِمِ المُلْك، فيكونُ كِنايةً عنه، قال الزَّجَّاج: «وإنما سُمِّيَ المُلكُ كِبرياء؛ لأنه أكبرُ ما يُطلَبُ مِن أمرِ الدُّنيا»(١).

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» للزجّاج (٣: ٢٩).

ولهذا وَصَفَ ابنُ الرُّقَيَّاتِ مُصعَباً في قوله:

مُلكُهُ مُلْكُ رأفةٍ ليسَ فيهِ جَبَـرُوتٌ منه ولا كِبرياءُ

ينفي ما عليه الملوكُ مِن ذلك.

ويجوزُ أن يَقصِدُوا ذَمَّهمـا، وأنهمـا إنْ مَلَكا أرضَ مِصـرَ تجبَّرا وتكبَّرا، **كما قالَ القِبطيُّ لموسىٰ عليه السَّلام:** ﴿إِن تُرِيدُ إِلَّآ أَن تَكُونَ جَبَّارًا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [القصص: ١٩].

﴿وَمَا نَحْنُ لَكُمَا بِمُؤْمِنِينَ﴾ أي: مُصَدِّقينَ لكما فيما جِئتُما به، وقُرِئ: «يَطبَع»، «ويكونَ لكما الكِبرياء» بالياء.

[﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ ٱئْتُونِى بِكُلِّ سَٰحِرٍ عَلِيمٍ * فَلَمَّا جَآءَ ٱلسَّحَرَةُ قَالَ لَهُم مُّوسَىٰٓ أَلْقُوا۟ مَآ أَنتُم مُّلْقُونَ * فَلَمَّآ أَلْقَوْا۟ قَالَ مُوسَىٰ مَا جِئْتُم بِهِ ٱلسِّحْرُ إِنَّ ٱللَّهَ سَيُبْطِلُهُۥٓ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُصْلِحُ عَمَلَ ٱلْمُفْسِدِينَ * وَيُحِقُّ ٱللَّهُ ٱلْحَقَّ بِكَلِمَٰتِهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُجْرِمُونَ﴾ ٧٩-٨٢]

قوله: (**كما قالَ القِبْطيُّ لموسىٰ عليه السلام:** ﴿إِن تُرِيدُ إِلَّآ أَن تَكُونَ جَبَّارًا فِى ٱلْأَرْضِ﴾): وهو علىٰ خِلافِ نَـقْلِ المُفسِّرين، قال مُحيي السُّنَّةِ والواحِدي: «القائلُ الإسـرائيلي، وذلكَ أنَّ موسىٰ عليه السلام لـمَّا أدركَتْهُ الرِّقَّـةُ بالإسـرائيلي، فمَدَّ يَدَهُ ليَبطِشَ بالفِرْعَوني، ظنَّ الإسرائيليُّ أنه يُريدُ أن يَبطِشَ به لِـمَا رأىٰ من غَضَبِهِ عليه السلام، وسمعَ قولَه: ﴿إِنَّكَ لَغَوِىٌّ مُّبِينٌ﴾ [القصص: ١٨][(١)]، قال: ﴿يَٰمُوسَىٰٓ أَتُرِيدُ أَن تَقْتُلَنِى كَمَا قَتَلْتَ نَفْسًۢا بِٱلْأَمْسِ﴾ [القصص: ١٩]، وذلكَ أنَّ القِبطيَّ ما كانَ عالماً أنَّ موسىٰ عليه السَّلامُ كانَ قاتلَ القِبْطيّ، وحينَ سَمِعَ انطلقَ إلىٰ فِرعَونَ وأخبره»[(٢)]، وقد ذكرَ نحوَه في «الكواشي».

---

(١) من قوله: «ظن الإسرائيلي» إلىٰ هنا، سقط من (ح) و(ف).

(٢) «معالم التنزيل» للبغوي (٦: ١٩٨)، و«الوسيط» للواحدي (٣: ٣٩٤).

﴿مَا جِئۡتُم بِهِ﴾: ﴿مَا﴾ موصولةٌ واقِعةٌ مُبتَدأ، و﴿ٱلسِّحۡرُ﴾ خبَر، أي: الذي جئتُم به هو السِّحرُ لا الذي سَمَّاهُ فِرعَونُ وقومُه سِحراً مِن آياتِ الله.

وقُرِئ: (آلسِّحْرُ)؛ علىٰ الاستِفهام، فعلىٰ هذهِ القِراءةِ ﴿مَا﴾ استِفهامية، أي: أيُّ شيءٍ جِئتُم به؟ أهو السِّحْر؟ وقرأ عبدُ الله: «ما جِئتُم به سِحْر»، وقرأ أُبَيّ: «ما أتيتُم به سِحْر». والمعنىٰ: لا ما أتيتُ به.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ سَيُبۡطِلُهُۥٓ﴾ أي: سيَمحَقُه، أو يُظهِرُ بُطلانَه بإظهارِ المُعجِزةِ علىٰ الشَّعْوذة.

قوله: (وقُرِئ: «آلسِّحْرُ» علىٰ الاستفهام): وهي قراءة أبي عَمْرو[(١)]، فيُوقَفُ علىٰ ﴿جِئۡتُم بِهِ﴾، ويُبدأُ «آلسِّحر». قال أبو البقاء: «﴿مَا﴾ استفهامٌ علىٰ هذا، نصبٌ بِفعل محذوف، أي: أيَّ شيءٍ أتيتُم؟ و﴿جِئۡتُم بِهِ﴾ تفسيرٌ للمحذوف، ويجوزُ أن يكونَ مرفوعاً علىٰ الابتداء[(٢)]، و﴿جِئۡتُم بِهِ﴾ الخبر، و«آلسِّحْر»: يجوزُ أن يكون خَبَـرَ مُبتَدأٍ محذوف، أو عكسَه، وعلىٰ هذا[(٣)] يجوزُ أن يكونَ «آلسِّحْر» بَدَلٌ مِن مَوضِع ﴿مَا﴾، كما تقول: ما عِندَكَ؟ أدينارٌ أم دِرهَم؟»[(٤)]، قال أبو علي: «فعلىٰ هذا لا يلزمُ أن يُضمَر للسِّحْرِ خبَـر، لأنكَ إذا أبدَلته مِنَ المُبتَدأ صار في مَوضِعِه، وصار ما كانَ خبراً لِـمَا أبدَلتَ منه، في مَوضِع خَبَـرِ المُبدَل»[(٥)].

وقلت: فعلىٰ القِراءةِ المشهورة: الحصـرُ لازمٌ لِتعريفِ الخبر، فيكونُ الرَّدُّ ثابتاً علىٰ ما قال: «الذي جئتُم به السِّحْر»، لا الذي سَمَّـاهُ فِرعَونُ وقومُه سِحْراً، وكذا علىٰ قراءة «آلسِّحْرُ» في غير البَدَل. وأما علىٰ البَدَل وعلىٰ قِراءةِ عبدِ الله وأُبيّ: فالحصـرُ مُستفادٌ مِنَ التعريض، حيثُ وقعَ في مُقابِلِ قَولِهِم: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَسِحۡرٞ مُّبِينٞ﴾، ولهذا قال: «لا ما أتيتُ به»، علىٰ النفي.

---

(١) انظر: «حجة القراءات» ص٣٣٥.

(٢) أي: يجوزُ أن تكونَ ﴿مَا﴾ الاستفهامية مرفوعةً علىٰ الابتداء.

(٣) أي: علىٰ إعراب ﴿مَا﴾ مُبتَدأ، وجملة ﴿جِئۡتُم بِهِ﴾ خبراً.

(٤) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٨٣).

(٥) «الحجّة للقرّاء السبعة» لأبي علي الفارسي (٤: ٢٩١).

﴿لَا يُصْلِحُ عَمَلَ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾: **لا يُثبِتُه ولا يُديمُه**، ولكنْ يُسَلِّطُ عليه الدَّمار، ﴿وَيُحِقُّ ٱللَّهُ ٱلْحَقَّ﴾: ويُثبِتُه ﴿بِكَلِمَـٰتِهِۦ﴾: **بأوامِرِهِ وقَضَاياه**. وقُرِئَ: «بكَلِمَتِه»: بأمْرِهِ ومَشيئتِه.

[﴿فَمَآ ءَامَنَ لِمُوسَىٰٓ إِلَّا ذُرِّيَّةٌ مِّن قَوْمِهِۦ عَلَىٰ خَوْفٍ مِّن فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيْهِمْ أَن يَفْتِنَهُمْ ۚ وَإِنَّ فِرْعَوْنَ لَعَالٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَإِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلْمُسْرِفِينَ﴾ ٨٣]

﴿فَمَآ ءَامَنَ لِمُوسَىٰٓ﴾ في أولِ أمرِهِ ﴿إِلَّا ذُرِّيَّةٌ مِّن قَوْمِهِۦ﴾: **إلا طائفةٌ مِن ذَراري بني إسرائيل**، كأنه قيل: إلا أولادٌ مِن أولادِ قومِه، وذلكَ أنه دَعَا الآباء فلم يُجيبُوهُ خَوْفاً مِن فِرعَون، وأجابَتْهُ طائفةٌ مِن أبنائِهم مَعَ الخوف. وقيل: الضَّميرُ في ﴿قَوْمِهِۦ﴾ لِفرعَون، والذُّرِّية: مُؤمِنُ آلِ فِرعَون، وآسيةُ امرأتُـه، وخَازِنُه، وامرأةُ خازنِه، ومَاشِطتُه.

قوله: (**لا يُثبِتُه ولا يُديمُه**): اعلم أنَّ الإفساد: إخراجُ الشيءِ عن كَوْنِهِ مُنتَفَعاً به، فقولُه: ﴿لَا يُصْلِحُ﴾ يحتملُ أن يُرادَ أنه تعالىٰ يتركُهم وإفسادَهم، وما لم يُصلِحْهُ اللهُ لا يَدُومُ ولا يَثبُت، فيَصيرُ باطِلاً زائِلاً، ويحتملُ أنه يُفسِدُ إفسادَهم بأن يُسَلِّطَ عليه الدَّمارَ فيُبطِلَه، والمُصنِّفُ نَظَرَ إلىٰ الاعتِبارَيْن؛ لأنها مُقابلةٌ لِقولِه تعالىٰ: ﴿وَيُحِقُّ ٱللَّهُ ٱلْحَقَّ بِكَلِمَـٰتِهِۦ﴾، فكأنه قيل: ويُحِقُّ اللهُ الحقَّ(١) ويُبطِلُ الباطل.

قوله: (﴿بِكَلِمَـٰتِهِۦ﴾ **بأوامِرِه وقضاياه**): فَسَّرَ «الكلماتِ» حيثُ جِيءَ بها جَمْعاً بالأوامِرِ التي هيَ مُقابِلةٌ للنواهي، وحيثُ جِيءَ بها مُفرَداً بالأمرِ الذي هو واحدُ الأمور، وعطفَ المشيئةَ عليها(٢) علىٰ سَبيلِ البيان؛ لِيُؤذِنَ بأنه مِن قولِـهِ تعالىٰ: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]، وهو أشمَلُ مِنَ الأول، لأنَّ الأوامِرَ والنواهِيَ والأُمورَ والشُّؤونَ كُلَّها تابعةٌ لمشيئةِ الله تعالىٰ وإرادتِه، ولذلكَ عَطَفَ علىٰ الأول: «وقضاياه»، لتتناولَ «كلماتُه» ما تَناوَلَتْهُ «كَلِمتُه»، فيَستَويا في الشُّمُول.

---

(١) قوله: «فكأنه قيل: ويحق الله الحق» سقط من (ح) و(ف).

(٢) أي: في قول الزمخشري: «بأمرِه ومشيئتِه».

فإن قلتَ: إلامَ يَرجِعُ الضَّميرُ في قوله: ﴿وَمَلَإِيْهِمْ﴾؟ قلتُ: إلىٰ فِرعون، بمعنىٰ: آلِ فِرعون، كما يُقال: ربيعةُ ومُضَر، أو لأنه ذو أصحابٍ يأتَمِرُونَ له، ويجوزُ أن يَرجِعَ إلىٰ «الذُّرِّية»، أي: علىٰ خَوْفٍ مِن فِرعونَ وخوفٍ مِن أشرافِ بني إسرائيل، لأنهم كانوا يَمنعُونَ أعقابَهم خوفاً مِن فِرعونَ عليهم وعلىٰ أنفُسِهم، ويَدُلُّ عليه قولُه: ﴿أَن يَفْتِنَهُمْ﴾ يُريد: أن يُعذِّبَهم.

﴿وَإِنَّ فِرْعَوْنَ لَعَالٍ فِي ٱلْأَرْضِ﴾: لَغالِبٌ فيها قاهِر، ﴿وَإِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلْمُسْرِفِينَ﴾ في الظُّلمِ والفساد، وفي الكِبْرِ والعُتُوِّ بادِّعائِهِ الرُّبُوبيَّة.

[﴿ وَقَالَ مُوسَىٰ يَٰقَوْمِ إِن كُنتُمْ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوٓاْ إِن كُنتُم مُّسْلِمِينَ * فَقَالُواْ عَلَى ٱللَّهِ تَوَكَّلْنَا رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً لِّلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ * وَنَجِّنَا بِرَحْمَتِكَ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ ٨٤-٨٦]

﴿إِن كُنتُمْ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ﴾: صَدَّقتُم به وبآياتِه، ﴿فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوٓاْ﴾: فإليه أسنِدُوا أمرَكُم في العِصمةِ مِن فِرعون، ....

قوله: (ذو أصحاب): قال الزَّجّاج: «جاز أن يُقال: ﴿وَمَلَإِيْهِمْ﴾، لأنَّ فِرعَونَ ذو أصحابٍ يَأتَمِرُونَ له، والمَلأُ مِنَ القوم: الرُّؤَساءُ الذينَ يُرجَعُ إلىٰ قولهم»[1].

وقلت: اعتُبِرَ التَّعدُّدُ في نفسِ فِرعَونَ مِن جِهةِ كَوْنِهِ ذا أصحابٍ كأنه جماعة، كما وقعَ في مُخاطَباتِهم: إنَّـا فَعَلْنا، وهُم فَعَلُوا. والفرقُ أنَّ معنى التعدُّدِ في الثاني للتعظيم، وفي الأولِ لمُجرَّدِ الإضافة، فعلىٰ هذا: الضَّميرُ المرفوعُ في ﴿أَن يَفْتِنَهُمْ﴾ لِفرعونَ ومَلَئِه، غُلِّبَ «فِرعونُ» علىٰ «الملأ»؛ لأنهم يأتمرونَ بأمرِه، ولو رَجَعَ إليه وإلىٰ المَلأِ لقيل: «أن يَفتِنُوهُم».

والظاهرُ أن يَرجِعَ الضميرُ في ﴿وَمَلَإِيْهِمْ﴾ إلىٰ ذُرِّية بني إسرائيل، فلا يَفتَقِر إلىٰ التأويلَين، ولهذا قال: «ويدلُّ عليه قولُه: ﴿أَن يَفْتِنَهُمْ﴾».

(١) «معاني القرآن وإعرابه» للزجّاج (٣: ٣٠).

ثم شَـرَطَ في التَّوكُّلِ الإسلام، وهو أن يُسلِمُوا نُفوسَهم لله، أي: يجعلوها له سالمةً خالِصةً لا حَظَّ للشَّيْطانِ فيها، لأنَّ التَّوكُّلَ لا يكونُ مع التخليط، ونظيرُه في الكلام: إنْ ضَـرَبَكَ زيدٌ فاضـرِبهُ إنْ كانت بكَ قُوَّة.

﴿فَقَالُواْ عَلَى ٱللَّهِ تَوَكَّلْنَا﴾ إنما قالوا ذلك، لأنَّ القومَ كانوا مُخلِصين، لا جَرَمَ أنَّ اللهَ سُبحانَه قَبِلَ تَوكُّلَهم، ....

قوله: (**ثم شَـرَطَ في التَّوكُّلِ الإسلام**): فهاهنا أشياءُ ثلاثة: الإيمانُ والتوكُّلُ والإسلام، والمُرادُ بالإيمان: التصديق، وبالتَّوكُّل: إسنادُ الأمرِ إليه، وبالإسلام: إسلامُ النَّفْسِ إليه وقَطْعُ الأسباب. فعَلَّقَ التوكُّلَ بالتصديقِ بعدَ تَعَلُّقِهِ بالإسلام؛ لأنَّ الجزاءَ مُعلَّقٌ بالشَّـرطِ الأول[1]، وتفسيرٌ للجزاءِ الثاني[2]، كأنه قيل: إن كنتُم مُصدِّقينَ اللهَ وآياتِه فخُصُّوهُ بإسنادِ جميعِ الأمور إليه، وذلكَ لا يحصلُ إلا بعد أن تكونوا مُخلِصِينَ لله مُستَسلِمينَ أنفُسَكُم له، ليسَ للشيطانِ فيكُم نصيب، وإلا فاترُكُوا أمرَ التوكُّل.

فعُلِمَ منه أنه ليسَ لكُلٍّ مِنَ المؤمنينَ الخوضُ في التوكُّل، بل للآحادِ منهم، وأنَّ مقامَ التوكُّلِ دونَ مقام التسليم، وهذا يُؤيِّدُ ما سبقَ لنا في قوله تعالىٰ: ﴿وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ [يونس: ٧٢]، والتصديقُ مُصَحِّحةُ التَّوكُّل، وعليه ينطبقُ المثال، وهو قولُه: «إنْ ضَـرَبَكَ زيدٌ فاضـرِبْهُ إن كانت بكَ قوَّة»، لأنَّ مكافأةَ الضَّـرْبِ مشـروطٌ بوِجْدانِ القوَّة، وإلا فالتَّحمُّلَ والاعترافَ بالقُصور.

والذي يُؤيِّدُ أنَّ التَّوكُّلَ مُتوقِّفٌ علىٰ الإخلاصِ والتسليم قولُ المُصنِّف: «إنما قالوا ذلكَ لأنَّ القومَ كانوا مُخلِصين»، وذلكَ أنَّ موسىٰ عليه السَّلامُ حينَ شَـرَطَ عليهم في التَّوكُّلِ الإخلاصَ والتسليم، وهم أجابوه بحرفِ التعقيبِ دلَّ علىٰ سَبْقِ الإخلاصِ علىٰ الإجابة.

---

(١) يُريدُ بالجزاء: جواب الشـرط، والكلامُ هنا عن الشَّـرط الأول، وهو قوله: ﴿ءَامَنتُم بِٱللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوٓاْ﴾، فالتوكُّل مُعلَّقٌ بالإيمان.

(٢) يُريدُ بالجزاء الثاني: قولَه تعالىٰ: ﴿إِن كُنتُم مُّسْلِمِينَ﴾.

وأجابَ دُعاءَهم، ونَجَّاهُم، وأهلَكَ مَنْ كانوا يخافونه، وجعَلَهم خُلفاءَ في أرضِه، فمَنْ أرادَ أن يَصلُح للتوكُّلِ علىٰ ربِّه والتفويضِ إليه، فعليه برَفْضِ التخليطِ إلىٰ الإخلاص.

﴿**لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً**﴾: مَوضِعَ فِتنةٍ لهم، أي: عذابَ يُعذِّبُونَنا أو يَفتِنُونَنا عن ديننا، **أو فِتنةً لهم يُفتَنُونَ بنا** ويقولون: لو كانَ هؤلاءِ علىٰ الحقِّ لَـمَا أُصيبُوا.

[﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰ وَأَخِيهِ أَن تَبَوَّءَا لِقَوْمِكُمَا بِمِصْرَ بُيُوتًا وَٱجْعَلُواْ بُيُوتَكُمْ قِبْلَةً وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ ٨٧]

﴿**أَن تَبَوَّءَا**﴾ تبوَّأَ المكان: اتَّخذَهُ مَباءة، كقولك: تَوطَّنَه: إذا اتَّخَذَه وَطَناً، **والمعنىٰ: اجعَلَا بمِصرَ بيوتاً مِن بُيوتِهِ مَباءةً لِقَوْمِكما**، ....

قوله: (**وأجابَ دُعاءَهُم ونَجَّاهُم**): هذا يُعلَمُ مِن قولِه تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ نَجَّيْنَا بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ مِنَ ٱلْعَذَابِ ٱلْمُهِينِ ۞ مِن فِرْعَوْنَ﴾ [الدخان: ٣٠-٣١].

قوله: (**أو فِتْنةً لهم يُفتَنُونَ بنا**): عن بعضِهم: أصلُ الفَتْن: إدخالُ الذَّهبِ النارَ لِتَظهَرَ جَوْدتُه مِن رداءتِه، واستُعمِلَ في إدخالِ الناسِ النار، وقال تعالىٰ: ﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى ٱلنَّارِ يُفْتَنُونَ﴾ [الذاريات: ١٣]، وسُمِّيَ ما يحصلُ عنه العذابُ فتنة، قال تعالىٰ: ﴿أَلَا فِى ٱلْفِتْنَةِ سَقَطُواْ﴾ [التوبة: ٤٩]، ويُستعمَلُ في الاختبار، قال تعالىٰ: ﴿وَفَتَنَّٰكَ فُتُونًا﴾ [طه: ٤٠]، وجُعِلَتِ الفِتنةُ كالبلاء في أنهما يُستعمَلانِ فيما يُدفعُ إليه الإنسانُ مِن شِدَّةٍ ورخاء، وهما في الشِّدَّةِ أكبرُ معنىً وأكثَرُ استعمالاً، وقد قالَ تعالىٰ فيهما: ﴿وَنَبْلُوكُم بِٱلشَّرِّ وَٱلْخَيْرِ فِتْنَةً﴾ [الأنبياء: ٣٥]، وقال في الشَّرِّ: ﴿عَلَىٰ خَوْفٍ مِّن فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيْهِمْ أَن يَفْتِنَهُمْ﴾، أي: يَبتَلِيَهم ويُعذِّبَهم.

قوله: (**والمعنىٰ: اجعَلَا بمِصرَ بُيوتاً من بُيوتِهِ مَباءةً لِقومِكُما**): يُريد: أنَّ ﴿تَبَوَّءَا﴾ مُتعَدٍّ إلىٰ مفعولٍ واحد، تقول: تَبوَّأتُ بيتاً وتبوّأ القومُ بُيوتاً، فإذا أدخلتَ اللامَ قُلت: تَبوَّأتُ للقوم بُيوتاً، صار ما كانَ فاعِلاً مفعولاً، وتَعَدَّىٰ إلىٰ مفعولين.

قوله: (**بيوتاً مِن بُيوتِه**): «مِن» فيه تبعيضية، واللفظانِ، وإن اتَّحَدَت صيغتُهما في الجمع، لكنَّ الثانيَ لَـمَّا أُضيفَ إلىٰ المعرفةِ أفادَ العُمُومَ والاستِغراق، كما عُلِمَ في الأصول، والأولَ لَـمَّا

ومَرجعاً يَرجِعُونَ إليه للعِبادةِ والصَّلاةِ فيه، ﴿وَٱجْعَلُوا۟ بُيُوتَكُمْ﴾ تلكَ ﴿قِبْلَةً﴾ أي: مَساجِدَ مُتوجِّهةً نحوَ القِبلة، وهيَ الكَعْبة، وكان موسىٰ ومَنْ معَه يُصَلُّون إلىٰ الكَعْبة، وكانوا في أولِ أمْرِهِم مأمورين بأن يُصَلُّوا في بُيوتِهم خُفْيةً مِنَ الكَفَرة، لِئلَّا يَظهَرُوا عليهم، فيُؤذُوهُم ويَفتِنُوهُم عن دينهم، كما كانَ المُؤمِنونَ علىٰ ذلكَ في أولِ الإسلامِ بمَكَّة.

فإن قلتَ: كيفَ نَوَّعَ الخِطاب، فثنَّىٰ أوّلاً، ثم جَمَع، ثم وَحَّدَ آخِراً؟ قلتُ: خُوطِبَ موسىٰ وهارونُ عليهما السَّلامُ أن يَتبوَّآ لِقومِهما بُيوتاً، ويختاراها للعبادة، وذلكَ مما يُفوَّضُ إلىٰ الأنبياء، ثم سِيقَ الخِطابُ عاماً لهما ولِقومِهما باتخاذِ المَساجِدِ والصَّلاةِ فيها، لأنَّ ذلكَ واجبٌ علىٰ الجمهور، ثم خُصَّ موسىٰ صلواتُ الله عليه بالبِشارةِ التي هي الغَرَض، تعظيماً لها وللمُبشَّرِ بها.

[﴿وَقَالَ مُوسَىٰ رَبَّنَآ إِنَّكَ ءَاتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُۥ زِينَةً وَأَمْوَٰلًا فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّوا۟ عَن سَبِيلِكَ ۖ رَبَّنَا ٱطْمِسْ عَلَىٰٓ أَمْوَٰلِهِمْ وَٱشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا۟ حَتَّىٰ يَرَوُا۟ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ﴾ ٨٨]

الزينة: ما يُتزيَّنُ به من لباسٍ أو حُلِيٍّ أو فَرْشٍ أو أثاثٍ أو غير ذلك، وعن ابنِ عباس: كانت لهم مِن فُسطاطِ مِصرَ إلىٰ أرضِ الحبشةِ جِبالٌ فيها مَعادِنُ مِن ذَهَبٍ وفِضَّةٍ وزَبَرْجَدَ وياقوت.

فإن قلتَ: ما معنىٰ قوله: ﴿رَبَّنَا لِيُضِلُّوا۟ عَن سَبِيلِكَ﴾؟ ....

نُكِّرَ أفادَ القِلَّة، ولهذا قيل: الجمعُ المُنكَّرُ لا يُستَثنىٰ منه علىٰ الأكثر، فمعنىٰ قوله: «بيوتاً مِن بُيوته»: بُيوتاً مُتعدِّدةً مِن جُملةِ بُيوتِهِ المُتكاثِرة.

قوله: (﴿بُيُوتَكُمْ﴾ تلك): إشارةٌ إلىٰ أنَّ الإضافةَ في ﴿بُيُوتَكُمْ﴾ بمعنىٰ لام العَهْد، وأنَّ النَّكِرةَ إذا أُعيدَت معرفةً كانت عَيْنَ الأولىٰ.

قلتُ: **هو دعاءٌ بلفظِ الأمر**، كقوله: ﴿رَبَّنَا ٱطْمِسْ﴾، ﴿وَٱشْدُدْ﴾، وذلكَ أنه لـمَّا عَرَضَ عليهم آياتِ الله وبَيِّناتِهِ عَرْضاً مُكرَّراً، وردَّدَ عليهمُ النَّصائِحَ والمَواعِظَ زماناً طويلاً، وحَذَّرَهُم عذابَ الله وانتِقامَه، وأنذرَهُم عاقبةَ ما كانوا عليه مِنَ الكُفرِ والضَّلالِ المُبين، ورآهُم لا يَزيدُونَ علىٰ عَرْضِ الآياتِ إلا كُفْراً، وعلىٰ الإنذارِ إلا استِكباراً، وعن النَّصيحةِ إلا نُبُوّاً، ولم يَبقَ له مَطمَعٌ فيهم، وعَلِمَ بالتَّجرِبةِ وطُولِ الصُّحْبَةِ أنه لا يجيءُ منهم إلا الغَيُّ والضَّلال، وأنَّ إيمانَهم كالمُحالِ الذي لا يَدخُلُ تحتَ الصِّحَّة، أو عَلِمَ ذلكَ بوَحْيٍ مِنَ الله، **اشتَدَّ غَضَبُه** عليهم، وأفرَطَ مَقتُه وكراهتُه لِحالِهِم، فدَعَا اللهَ عليهم بما عَلِمَ أنه لا يكونُ غيرُه، كما تقول: لَعَنَ اللهُ إبليس، وأخزىٰ اللهُ الكَفَرة، مَعَ عِلمِكَ أنه لا يكونُ غيرُ ذلك.

ولِـيَشهَدَ عليهم بأنه لم تَبقَ له فيهم حِيلة، وأنهم لا يَستَأهِلُونَ إلا أن يُخذَلُوا ويُخلّىٰ بينَهم وبينَ ضَلالِهِم **يَتَسَكَّعُونَ فيه**، كأنه قال: لِـيَثبُتوا علىٰ ما هُم عليه مِنَ الضَّلال، .....

قوله: (**هو دعاءٌ بلَفظِ الأمر**): يُريد: أنَّ القائلَ كأنه يَدعُو اللهَ أن يَأمُرَهُم ـ وهم غَيَبٌ[١] ـ بأن يُضِلُّوا عن الدِّين، والتقدير: ربَّنا أضِلَّهُم.

قوله: (**اشتَدَّ غَضَبُه**): جوابُ «لـمَّا عَرَض»، وقولُه: «وليَشهَدَ عليهم بأنه لم يبقَ له فيهم حِيلة» عطفٌ علىٰ قوله: «أنه لـمَّا عَرَض»، والظاهرُ أنه عطفٌ علىٰ قوله: «بما عَلِمَ أنه لا يكونُ غيره»، ليكونَ ما ذكرَ مِنَ المُقدِّماتِ تمهيداً للدُّعاء، ويكونَ قولُه: «ليشهد» مَبْنياً عليه، يعني: لـمَّا فَعَلُوا كيتَ وكيت، ودعا عليهم، ليكونَ كالتسجيلِ علىٰ أنهم مِن أهلِ الخِذْلان، وعلامةً لمن سَمِعَ به أنه لم يبقَ له فيهم حِيلة.

قوله: (**يتسكَّعونَ فيه**)، **الأساس**: «فلانٌ يَتَسكَّع: لا يدري أينَ يَتوجَّه، ومن المجاز: فلانٌ يَتسكَّعُ في أمرِه: لا يَـهتَدي لِوَجْهِه، وأراكَ مُتَسكِّعاً في ضَلالِك»[٢].

---

(١) جمعُ غائب، كما في «لسان العرب» لابن منظور، مادة (غيب).

(٢) هذه الفِقرة أُخِّرت في (ح) و(ف) إلىٰ ما بعد سبع فقرات (بعد قوله: «فليذق ليدرك»)، ووردت في (ط) في هذا الموضع، وهو المُناسِبُ لترتيب الكلام في «الكشّاف».

وليكونوا ضُلَّالاً، وليَطبَعَ اللهُ علىٰ قُلوبِهم، فلا يُؤمِنُوا، **وما عَلَيَّ منهم! هُم أحَقُّ بذلك** وأحَقّ، كما يقولُه الأبُ المُشفِقُ لِوَلَدِهِ الشَّاطِرِ إذا لم يَقبَلْ منه؛ حَسْرةً علىٰ ما فاتَه مِن قَبُولِ نصيحتِه، وحَرَداً عليه، لا أن يُريدَ خَلاعتَه واتِّباعَه هَوَاه.

ومعنىٰ الشَّدِّ علىٰ القُلوب: الاستِيثاقُ منها، حتىٰ لا يَدخُلَها الإيمان، ﴿فَلَا يُؤْمِنُواْ﴾ جوابٌ للدُّعاءِ الذي هو ﴿وَٱشْدُدْ﴾، أو دُعاءٌ بلفظِ النهي.

وقد حُمِلَتِ اللامُ في ﴿لِيُضِلُّواْ﴾ علىٰ التعليل، ....

قوله: (**وما عليَّ منهم! هُم أحقُّ بذلك**): «ما» استفهاميةٌ أو نافية، يعني: كانَ موسىٰ عليه السَّلامُ بعدَ الضَّجَر حينَ لم يبقَ له حِيلة، قال: لِـيَثبُتوا علىٰ ما هُم عليه من الضَّلال، وأيُّ شيءٍ يَلزَمُني مِن جانبِهم حتىٰ يَطُولَ عليَّ تحسُّرُهُم؟ ثم استأنف: هُم أحقُّ بذلكَ وأحق، أو: لِـيَثبُتوا علىٰ ما هُم عليه، وما يَلزَمُني مِن جانبِهم شيءٌ، إني بالغتُ في الإنذار، وما علىٰ الرسولِ إلا البلاغ.

وقيل: «ما» موصولة، وهو مبتدأ، وقوله: «هم» خَبَرُه، وفيه تعسُّفٌ وبُعْدٌ عن المقام.

قوله: (**وقد حُمِلَتِ اللامُ في ﴿لِيُضِلُّواْ﴾**): هذا وَجهٌ آخر، وهذهِ العبارةُ مُؤذِنةٌ بأنَّ الوَجْهَ الأولَ أوجَه، أي: أنكَ آتيتَ فِرعونَ ومَلَأَهُ زينةً لِـيُضِلُّوا عن سبيلكَ فلا يُؤمِنُوا. وذكره الواحِديُّ وقال: «﴿فَلَا يُؤْمِنُواْ﴾ دعاءٌ عليهم، والتأويل: فلا آمَنُوا»(١).

قال صاحبُ «الفرائد»: الوَجْهُ أن يُقال: إنها للتعليل، وإلا فما وَجْهُ قوله: ﴿رَبَّنَآ إِنَّكَ ءَاتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُۥ زِينَةً وَأَمْوَٰلًا فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾، وإنما عَدَلَ إلىٰ أمرِ الغائب؛ مَيْلاً إلىٰ مَذهَبِه.

الانتصاف: «هذا اعتِزالٌ خَفِيّ؛ فِراراً مِن أن تكونَ لامَ «كي»، فتدلَّ علىٰ أنَّ اللهَ أمَدَّهُم لِعِلَّةِ الإضلالِ استِدراجاً، كما قال: ﴿لِيَزْدَادُوٓاْ إِثْمًا﴾ [آل عمران: ١٧٨]، ففرَّ مِن هذا، وحَمَلَ علىٰ مُعتَقَدِه(٢)»(٣).

---

(١) «الوسيط» للواحدي (٢: ٥٥٧).

(٢) في (ح): «مذهبه»، والمُثبتُ من (ط) و(ف)، وكلاهما بمعنىٰ.

(٣) «الانتصاف» (٢: ٢٥٠) لابن المُنيِّر بحاشية «الكشّاف».

....

وقلت: اللامُ إذا جُعِلَت مُستَعاراً علىٰ نَحْوِ قولِهِ تعالىٰ: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨] لا يَضُرُّه أيضاً، وإليه الإشارةُ بقوله: «علىٰ أنهم جَعلُوا نِعمةَ الله سَبَباً في الضَّلال»، كما قالَ الزَّجّاج: ويُقرَأ: «لِيَضِلُّوا عن سبيلك»، المعنىٰ: أنكَ آتيتَ فِرعونَ ومَلأَهُ زينةً وأموالاً في الحياةِ الدُّنيا، وأصارَهُم ذلك إلىٰ الضَّلال[1].

وأما وَجْهُ قوله: ﴿رَبَّنَآ إِنَّكَ ءَاتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُۥ زِينَةً﴾ علىٰ أمرِ الغائب: فهو أنَّ موسىٰ عليه السَّلامُ ما تكلَّمَ بها إلا تَوطِئةً وتمهيداً، ليَتخلَّصَ منها إلىٰ الدُّعاء عليهم، يعني: أنكَ أولَيتَهُم هذهِ النِّعمةَ لِيَشكُروكَ ولا يَعبُدوا غيرك، فما زادتهم تلكَ النِّعمةُ إلا أشَراً وتمادياً في الطُّغيان، وإذا كانت الحالةُ هذه، فليُضِلُّوا عن سَبيلِك. ولو دعا عليهم ابتِداءً ربَّما لم يُعذَر، فقَدَّمَ الشِّكايةَ منهم والنَّعْيَ بسُوءِ صَنيعِهم، ليَتسلَّقَ منه إلىٰ الدُّعاء، مع مُراعاةِ تلاؤُم الكلام مِن إيرادِ الأدعيةِ منسوقةً نَسَقاً واحداً، ولا مجالَ للاعتِراض[2]؛ لأنَّ الاعتِراضَ حُسْنُ مَوقِعِه مِنَ الكلام أن تَلتَذَّ النفسُ بسماعِه، ولذلكَ عِيبَ قولُ النابغة:

لَعَلَّ زياداً ـ لا أبا لَكَ ـ غافلُ[3]

فليُذَقْ لِيُدرَك[4].

---

(١) من قوله: «كما قال الزَّجّاج» إلىٰ هنا، سقط من (ح). وانظر: «معاني القرآن وإعرابه» للزجّاج (٣: ٣٠).

(٢) يعني: أنَّ في الآيةِ ثلاثَ جُمَل مُصَدَّرة بـ«ربَّنا»، وهي قولُه: ﴿رَبَّنَآ إِنَّكَ ءَاتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُۥ زِينَةً وَأَمْوَٰلًا فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾، وقولُه: ﴿رَبَّنَا لِيُضِلُّوا۟ عَن سَبِيلِكَ﴾، وقولُه: ﴿رَبَّنَا ٱطْمِسْ عَلَىٰٓ أَمْوَٰلِهِمْ وَٱشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾، ولا يُمكِنُ حَمْلُ اللام في قوله: ﴿لِيُضِلُّوا۟﴾ علىٰ التعليل إلا إذا كانت الجملةُ معترضةً بينَ الأدعية، ولا مجالَ للاعتراض.

(٣) «ديوان النابغة الذبياني» ص١٥٤، وأوله:

يَقُولُ رجالٌ يُنكِرونَ خَليقَتي

(٤) فَصَّلَ العلامةُ الألوسيُّ رحمه الله تعالىٰ في «روح المعاني» (١١: ١٧٢-١٧٣) في معنىٰ هذه «اللام»، ونقل شيئاً من كلام المُؤلِّفِ رحمه الله تعالىٰ، وتعقَّبه بقوله: «في كلامه ميلٌ إلىٰ القول بأنَّ اللامَ للدُّعاء، وهو لدىٰ المُنصِفِ خِلافُ الظاهر، وما ذكروه له لا يُفيدُه ظُهوراً»، وانتهىٰ الألوسيُّ إلىٰ أنها للتعليل.

علىٰ أنهم جَعَلُوا نِعمةَ الله سَبَباً في الضَّلال، فكأنهم أُوتُوها لِيُضِلُّوا، وقولُه: ﴿فَلَا يُؤْمِنُواْ﴾ عطفٌ علىٰ ﴿لِيُضِلُّواْ﴾، وقولُه: ﴿رَبَّنَا ٱطْمِسْ عَلَىٰٓ أَمْوَٰلِهِمْ وَٱشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾ دعاءٌ مُعتَرِضٌ بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه.

وقرأ الفَضْلُ الرَّقاشي: «أئنَّكَ آتيت»؛ علىٰ الاستِفهام، و«اطمُسْ» بضَمِّ الميم.

[﴿قَالَ قَدْ أُجِيبَت دَّعْوَتُكُمَا فَٱسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ ٨٩]

قُرِئ: «دعواتُكُما»، قيل: كانَ موسىٰ يَدعُو، وهارونُ يُؤمِّن، ويجوزُ أن يكونا جميعاً يَدعُوان. والمعنىٰ: إنَّ دُعاءَكما مُستَجاب، وما طَلَبتُما كائن، ولكنْ في وقتِه، ﴿فَٱسْتَقِيمَا﴾: فاثبُتا علىٰ ما أنتُما عليه مِنَ الدَّعْوةِ والزِّيادةِ في إلزامِ الحجَّة، فقد لَبِثَ نوحٌ عليه السَّلامُ في قَومِهِ ألفَ عامٍ إلا قليلاً، ولا تَستَعجِلا. قال ابنُ جُرَيج: فمكثَ موسىٰ بعدَ الدُّعاءِ أربعينَ سنة.

﴿وَلَا تَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ أي: لا تَتَّبِعا طريقَ الجهلةِ بعادةِ الله في تعليقِهِ الأمورَ بالمصالح، ولا تعجَلَا؛ فإنَّ العَجَلةَ ليست بمَصلَحة، وهذا كما قالَ لنوحٍ عليه السَّلام: ﴿إِنِّيٓ أَعِظُكَ أَن تَكُونَ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ [هود: ٤٦].

قوله: (﴿فَلَا يُؤْمِنُواْ﴾ عطفٌ علىٰ ﴿لِيُضِلُّواْ﴾): وقال مكيّ: «﴿فَلَا يُؤْمِنُواْ﴾: عطفٌ علىٰ ﴿لِيُضِلُّواْ﴾(١)، وفي مَوضِعِ نَصْبٍ عندَ المُبرِّدِ والزَّجّاج، وقالَ الأخفشُ والفرَّاء: منصوب؛ جوابُ الدُّعاء في قوله: ﴿ٱطْمِسْ﴾، وقالَ الكِسائيُّ وأبو عُبيدة: هو في مَوضِعِ جَزْم، لأنه دعاءٌ عليهم»(٢)، وقال أبو البقاء: «﴿فَلَا يُؤْمِنُواْ﴾ نَصْبٌ؛ عطفٌ علىٰ ﴿لِيُضِلُّواْ﴾، أو جوابُ الدُّعاءِ في قوله: ﴿ٱطْمِسْ﴾، أو جَزْمٌ، ومعناه الدُّعاء، كما تقول: لا تُعذِّبْني»(٣).

---

(١) قوله: «وقال مكي: ﴿فَلَا يُؤْمِنُواْ﴾ عطفٌ علىٰ ﴿لِيُضِلُّواْ﴾»، سقط من (ف).

(٢) «مشكل إعراب القرآن» لمكي بن أبي طالب (١: ٣٥٣).

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٨٥).

وقُرِئ: (ولا تَتْبَعانِ) بالنُّونِ الخفيفة ـ وكَسْرُها لالتِقاءِ السَّاكِنَين؛ تشبيهاً بنُونِ التثنية ـ وبتخفيفِ التاء؛ مِن: تَبِـع.

قوله: (**وقُرِئ: «ولا تَتْبَعانِ» بالنُّونِ الخفيفة**): ابنُ ذَكْوان: بتخفيفِ النون، والباقون: بتشديدها(١)، قال ابنُ الحاجب: «رُوِيَ عن ابنِ ذَكْوان بتشديدِ التاءِ وتخفيفِ النون، ورُوِيَ عنه أيضاً بتخفيفِ التاءِ وإسكانِها وفَتحِ الباء وتشديدِ النُّون، مِن: تَبِـعَ يَتبَع(٢)، وليسَ فيها إشكال، وإنما الإشكالُ في تخفيفِ النُّون، ووَجْهُه: أنَّ «لا» نافية، والفِعلَ مرفوعٌ علىٰ وجهين:

أحدهما: أن يكونَ جُملةً خبريةً معناها النهي، كقوله تعالىٰ: ﴿تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [الصف: ١١]، و﴿لَا تَعۡبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ [البقرة: ٨٣]، والمعنىٰ: علىٰ الأمرِ والنهي(٣)، وعطفِ جُملةٍ خبريّـةٍ معناها النهي علىٰ جُملةٍ معناها الطَّلَب(٤).

وثانيهما: أن تكونَ الواوُ للحال، أي: استقيما غيرَ مُتَّبعين، والجملةُ الفعليةُ المنفيةُ يجوزُ أن تأتيَ بالواو وبغير الواو.

وقولُ مَنْ قال: إنَّ «لا» للنهي، والنُّونَ نونُ التوكيدِ الخفيفةُ كُسِـرَت، أو الثقيلةُ حُذِفَتِ الأُولىٰ منهما: ضعيفٌ، لا ينبغي أن تُؤَوَّلَ قِراءةٌ صحيحةٌ عليه، لأنه لم يَثبُتْ في اللُّغةِ مِثلُه»(٥).

قوله: (**تشبيهاً بنُونِ التثنية**)(٦): قال الزَّجّاج: «موضعُ ﴿تَتَّبِعَآنِّ﴾ جَزم، إلا أنَّ النُّونَ

---

(١) انظر: «التيسير» ص١٢٣، و«حجة القراءات» ص٣٣٦، وعزاها لابن عامر، وفيه نظر إن لم يكن تصحيفاً، وابن ذكوان: هو عبد الله بن أحمد بن بشير، وأبو عمرو الدمشقي، المتوفىٰ سنة ٢٤٢.

(٢) من قوله: «قال ابن الحاجب» إلىٰ هنا، سقط من (ف).

(٣) أي: معنىٰ الآية الأولىٰ ـ وهي قولُه تعالىٰ: ﴿تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ ـ علىٰ الأمر، ومعنىٰ الآية الثانية ـ وهي قولُه تعالىٰ: ﴿لَا تَعۡبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ ـ علىٰ النهي.

(٤) الجملة الخبرية التي معناها النهي هي قولُه: «ولا تَتبعانِ» ـ علىٰ القراءة بتخفيف النون ـ، وعُطِفَت علىٰ جملةٍ معناها الطلب، وهي قولُه: ﴿فَٱسۡتَقِيمَا﴾.

(٥) «الأمالي النحوية» لابن الحاجب (١: ٩٤-٩٥) رقم (٥٥).

(٦) من قوله: «كُسِـرَت أو الثقيلة» إلىٰ هنا، سقط من (ف).

[﴿وَجَٰوَزۡنَا بِبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱلۡبَحۡرَ فَأَتۡبَعَهُمۡ فِرۡعَوۡنُ وَجُنُودُهُۥ بَغۡيٗا وَعَدۡوًاۖ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَدۡرَكَهُ ٱلۡغَرَقُ قَالَ ءَامَنتُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱلَّذِيٓ ءَامَنَتۡ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسۡرَٰٓءِيلَ وَأَنَا۠ مِنَ ٱلۡمُسۡلِمِينَ﴾ ٩٠]

قرأ الحسن: «وجَوَّزْنا»؛ مِن: أجازَ المكانَ وجَوَّزَه وجاوَزَه، **وليسَ مِن: جَوَّزَ** الذي في بيتِ الأعشىٰ:

وإذا تُـجَوِّزُها حِبالَ قَبيلةٍ

الشديدةَ دَخَلَتْ للنهي مُؤَكِّدة، وكُسِرَت لِسُكونِها وسُكونِ النُّونِ التي قبلَها، واختيرَ لها الكَسْر؛ لأنها بعدَ ألفٍ تُشبِهُ نونَ الاثنين»[١].

قوله: (**وليسَ مِن: جَوَّز**): يعني: هذهِ القِراءةُ مِن: أجاز المكان، أي: خَلَّفَه وقَطَعَه[٢]، فيُعدَّىٰ بالباءِ لأنه لازم؛ **الأساس**: «جُزتُ[٣] المكانَ وأَجَزتُه وجاوزتُه وتجاوزتُه[٤]»، **وليسَ** مِن: جَوَّز، بمعنىٰ: نَفَّذ[٥]؛ لأنه لا يحتاجُ إلىٰ التعديةِ بالباء، يدلُّ عليه قولُه:

كما جوَّزَ السَّكِّيَّ في البابِ فَيْتَقُ[٦]

قوله: (**وإذا تُـجَـوِّزُها حِبالَ قَبيلة**): تمامُه:

أَخَذَتْ مِنَ الأُخرىٰ إليكَ حِبالَها[٧]

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» للزجّاج (٣: ٣١).

(٢) في (ح): «خَلَّفَه وقطعته»، وفي (ف): «قطعته» فقط.

(٣) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «خرق»، والجملة سقطت من (ف)، والمُثبَت من (ط) و«أساس البلاغة»، مادة (جوز).

(٤) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «وجاورتُه وحاوزتُه»، والجملة سقطت من (ف)، والمُثبَت من (ط) و«أساس البلاغة».

(٥) من قوله: «لأنه لازم» إلىٰ هنا، سقط من (ف).

(٦) عَجزُ بيت للأعشىٰ، كما في «ديوانه» ص١٢٠، وسيأتي في الصفحة التالية بتمامه.

وذكره الجوهريُّ في «الصِّحَاح»، وابنُ منظور في «لسان العرب» (كلاهما في مادتي «فتق» و«سكك»)، بلفظ: «كما سَلَكَ السَّكِّيَّ في الباب فَيْتَقُ»، وذكره الخليلُ بنُ أحمد الفراهيديُّ في «العين» (٥: ٢٧٢) كما هنا.

(٧) «ديوان الأعشىٰ» ص١٥١.

وهو أيضاً في «الصِّحاح» للجوهري، و«لسان العرب» لابن منظور، كلاهما في مادة (حبل).

لأنه لو كانَ منه، لكانَ حَقُّه أن يُقال: وجَوَّزْنا بني إسرائيلَ في البحر، كما قال:

كمـا جَوَّزَ السَّكِّيَّ في البابِ فَيْتَقُ

﴿فَأَتْبَعَهُمْ﴾: فلَحِقَهم، يُقال: تَبِعتُه حتىٰ أتبَعتُه. وقرأ الحسن: «وعُدُوّاً»، وقُرِئ: ﴿أَنَّهُۥ﴾ بالفتح؛ علىٰ حذفِ الباءِ التي هيَ صِلةُ الإيمان، و«إنه» بالكَسْر؛ علىٰ الاستِئنافِ بَدَلاً مِن ﴿ءَامَنتُ﴾،..

«تُـجَوِّزُها»: أي: تُنفِذُها، يعني: الناقة، «الحبال»: جمعُ حَبْل، وهو مُستَعارٌ للعَهْدِ والأمان، يَصِفُ ما قاساهُ في السَّفَر مِن خَوفِ الطريق حتىٰ وَصَلَ إلىٰ الممدوح، يقول: إذا أدخَلَها وَسَطَ قَبيلةٍ أمانها، أخَذَتْ تلكَ القَبيلـةُ مِنَ القَبيلةِ الأُخرىٰ أمانَـها إليك، وعادةُ العربِ أنهم يَستَجيرونَ مِن قومٍ إلىٰ قومٍ ليأمنوا مِن عَادِيَـتِهم[1] وشَـرِّهِم.

قوله: (كما جَوَّزَ السَّكِّيَّ في البابِ فَيْتَقُ): أولُه:

ولا بُدَّ مِن جارٍ يُجيزُ سَبيلَها

«جَوَّز»: أي: نَفَّذَ ووَسَّط، و«السَّكِّيّ»[2]: المِسمـار، و«الفَيتَق»: النَّجَّار.

قوله: (يُقال: تَبِعتُه حتَّىٰ أتبَعتُه): أي: جِئتُ بعدَه حتَّىٰ لَـحِقتُ به.

قوله: (وقرأ الحسن: «وعُدُوّاً»): العُدُوُّ: تجاوُزُ الحدِّ والظُّلم، عَدَا عليه عَدْواً وعُدُوّاً.

قوله: (وقُرِئ: ﴿أَنَّهُۥ﴾ بالفَتْح علىٰ حذفِ الباء)[3]: وذلكَ أنَّ الإيمانَ يُعدَّىٰ بالباء، نحو: ﴿يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٣]، فلما حَذَفَ وَصَل.

---

(١) العاديةُ: مِن: عَدَا يَعدُو علىٰ الشيء: إذا اختَلَسَه. قاله ابنُ منظور في «لسان العرب»، مادة (عدا).

(٢) في الأصول الخطية: «والسكة»، وأثبتُّ ما في البيت، وفي «القاموس» مادة (سكك): «السَّكُّ: المسمـار، كالسَّكِّيّ، والجمعُ: سِكَاكٌ وسُكُوك»، ولم يذكر «السكَّة».

(٣) في (ح): «علىٰ لغة الباء»، والمُثبَت من (ط) و(ف)، وهو المُوافِقُ لِـمَا في «الكشَّاف».

كَرَّرَ المخذولُ المعنىٰ الواحدَ ثلاثَ مَرَّاتٍ في ثلاثِ عبارات، حِرصاً علىٰ القَبول، ثم لم يُقبَلْ منه حيثُ أخطأَ وقتَه، وقالَه حينَ لم يبقَ له اختيارٌ قطّ، وكانت المَرَّةُ الواحدةُ كافيةً في حالِ الاختيار، وعندَ بقاءِ التكليف.

[﴿ ءَآلْـَٔنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنتَ مِنَ ٱلْمُفْسِدِينَ * فَٱلْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ لِتَكُونَ لِمَنْ خَلْفَكَ ءَايَةً ۚ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ عَنْ ءَايَٰتِنَا لَغَٰفِلُونَ ﴾ ٩١-٩٢]

﴿ ءَآلْـَٔنَ ﴾: أتُـؤمِنُ السَّاعةَ في وقتِ الاضطِرارِ حينَ أدرَكَكَ الغرَق، وأيِسْتَ مِن نفسِك. قيل: قالَ ذلكَ حينَ ألـجَمَهُ الغرَق، يعني: حينَ أوشَكَ أن يَغرَق. وقيل: قالَه بعدَ أن غَرِقَ في نَفْسِه، والذي يُحكىٰ: «أنه حينَ قال: ﴿ءَامَنتُ﴾ أخَذَ جِبريلُ عليه السَّلام مِن حالِ البحرِ ....

قوله: (كَرَّرَ المخذولُ المعنىٰ الواحِدَ ثلاثَ مَرَّاتٍ في ثلاثِ عِبارات): يُريدُ بالمعنىٰ الواحد: ما لو تَلَفَّظَ به في حالِ الاختيار عن صِدْقٍ منه، لَـقُبِلَ منه، وانخَرَطَ في سِلكِ المُؤمنين الناجين[1]، هذا علىٰ قِراءةِ كَسْـرِ «إنَّ» في ﴿إِنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱلَّذِىٓ ءَامَنَتْ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ الآية؛ صَـريح.

أما قولُه: ﴿ءَامَنتُ﴾ فإخبارٌ عن نفسِه في الزمانِ الماضي أنه صَدَرَ منه الإيمانُ المُعتَبرُ الذي عليه بنو إسـرائيل، لأنَّ الإيمانَ حينئذٍ[2] قُطِعَ عن مُتعلَّقِه، فصار كقولهم: فلانٌ يُعطي ويَمنَع، إما باعتبارِ العُموم أو الإطلاق. وأما قولُه: ﴿وَأَنَا۠ مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ فهو أبلَغُ منه؛ لأنه ادَّعىٰ بالبُرهان أنه دَخَلَ في زُمْرةِ المُسلِمين، وصار معدوداً فيهم.

قوله: (ألـجَمَهُ الغرَق): في الحديث: «يَبلُغُ العَرَقُ منهم ما يُلجِمُهم»، أي: يَصِلُ إلىٰ أفواهِهِم، فيَصيرُ لهم بمنزلةِ اللِّجام يَمنعُهُم عن الكلام.

قوله: (من حالِ البحر)، النهاية: «الحال: الطِّينُ الأسودُ كالـحَمْأة».

(١) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «بالتأخير»، والمُثبتُ من (ط)، وظاهرُه في (ف): «التأخير»، ويُقرأ «الناجين» بصعوبة.
(٢) أي: علىٰ قراءةِ كَسْـرِ همزةِ «إنَّ».

فدَسَّهُ في فيه»، فللغَضَبِ لله علىٰ الكافِرِ في وقتٍ قد عَلِمَ أنَّ إيمـانَه لا يَنفعُه، وأما ما يُضَمُّ إليه مِن قولهم: «خشيةَ أن تُدرِكَه رحمةُ الله»: فمِن زياداتِ الباهِتِينَ لله وملائكتِه، ..

قوله: (**فدَسَّه**)، **الأساس**: «دسَّ الشيءَ في التراب، وكُـلُّ شيءٍ أخفَيتَه تحتَ شيءٍ فقد دَسَستَه»[1].

قوله: (**فمِن زياداتِ الباهِتين**): يُقال: بَـهَتَه بَـهْتاً وبُهتاناً فهو باهِت، أي: افترىٰ عليه ما لم يَفعَله. الحديثُ رواهُ ابنُ عباسٍ عن النَّبيِّ ﷺ أنه قال: «لـمَّا أغرَقَ اللهُ تعالىٰ فِرعونَ قال: آمنتُ أنه لا إلهَ إلا الذي آمنَتْ به بنو إسـرائيلَ وأنا مِنَ المُسلِمين. قال جبريل: يا مُحمَّد، لو رأيتَني وأنا آخُذُ مِن حالِ البَحرِ فأدُسُّهُ في فِـيـهِ مَخافةَ أن تُدرِكَه الرحمة»، أخرجه الترمذي[2]، وهو أحدُ أئمةِ الثِّقاتِ المُقدَّمُ بعدَ مُسلِم.

---

(١) هاتان الفقرتان أُخِّرتا في (ح) و(ف) إلىٰ ما قبل فقرة «قوله: ﴿مِنَ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾: من الضالين المضلين»، ووردت في (ط) في هذا الموضع، وهو المُناسِبُ لترتيب الكلام في «الكشاف».

(٢) في «جامعه» (٣١٠٨) من طريق شعبة، عن عَدِيِّ بن ثابت وعطاء بن السائب، عن سعيد بن جُبير، عن ابن عباس ـ ذكر أحدُهما: عن النبيِّ ﷺ ـ: أن جبريل...، فذكره.
وهكذا أخرجه أحمدُ في «مسنده» (٢١٤٤)، وابنُ حبان في «صحيحه» (٦٢١٥)، والحاكم في «المستدرك» (٢: ٣٤٠)، كلهم من طريق شعبة، به، قال فيه: «رَفَعَه أحدهما»، يعني: أنَّ عَدِيَّ بنَ ثابت وعطاء اختلفا، فرواه أحدُهما مرفوعاً إلىٰ النبيِّ ﷺ، ورواه الآخرُ موقوفاً. وقال الحاكم: «إنَّ أكثر أصحاب شعبة أوقَفُوهُ علىٰ ابن عباس».
وأخرجه أحمد (٢٢٠٣) و(٢٨٢٠)، والترمذي (٣١٠٧) من طريق حماد بن سلمة، عن علي بن زيد، عن يوسف بن مهران، عن ابن عباس مرفوعاً. وعلي بن زيد ـ وهو ابن جُدْعان ـ ضعيف الحديث، ويوسفُ بنُ مِهْران: ليِّن، علىٰ اختِلافٍ في تعيينه.
وعليه، فالحديثُ بروايته المرفوعة ضعيف، والصحيحُ وَقفُه علىٰ ابن عباس، والظاهرُ أنه من أخبار أهل الكتاب (الإسـرائيليات)، وفي متنه نكارةٌ، وما ذكره المُؤلِّفُ رحمه الله تعالىٰ وغيرُه من تأويله ظاهرُ التكلُّف، ولذا وافقَ العلامةُ ناصـر الدين ابنُ المُنيِّر في «الانتصاف» (٢: ٢٥١) الزمخشريَّ في استِنكاره، فقال: «ولقد أنكرَ مُنكَراً، وغَضِبَ لله وللملائكتِه كما يجبُ لهم»، وصَـرَّحَ بنكارته من المُعاصـرين العلامةُ الشيخُ عبدُ الله بنُ الصِّدِّيق الغماري رحمه الله تعالىٰ في «خواطر دينية» ص٢٧-٢٨.

....

وقلت: العَجَبُ أنه كيفَ نَسِيَ كلامَه آنِفاً: «أنَّ قولَه: ﴿لِيُضِلُّواْ عَن سَبِيلِكَ﴾ دعاء»، وخالفَ أهلَ التفسير فيه، وأقامَ له بمَعاذير، وحينَ بَلَغَ إلىٰ الخبر المرفوع بَهَتَ وبُهِّتَ.

وأما الحديث: فقولُه: «لو رأيتَني» إلىٰ آخِرِه: معناه: لرأيتَ أمراً عَجيباً يَبهَتُ الواصفُ عن كُنْهِه، فإني لـمَّا شاهدتُ تلكَ الحالةَ نهضتُ غَضَباً لله علىٰ عَدُوِّ الله؛ لادِّعائِه تلكَ العظيمة، فعَمَدتُ إلىٰ حالِ البحر، فأدُسُّه في فيه، مخافةَ أن تُدرِكَه الرحمةُ لِسَعَتِها، مع عِلمِي أنَّ الصَّدَّ عن رحمةِ الله غيرُ جابر، ألا ترىٰ إلىٰ قولِهِ عليه السَّلام: «وأنا آخُذُ مِن حالِ البَحْر»، كيفَ يُصَوِّرُ تلكَ الحالةَ[1] في مُشاهَدتِه، ويَستَحضِـرُها، ويَستَدعي منه العَجَبَ علىٰ فِعلِه. ونحوُه في الشاهِدِ مَنْ يَنتَهِزُ الفُرْصةَ علىٰ مَنْ يَغضَبُ ويَـحنَقُ عليه[2]، فإذا صَادَفَها وفَتَكَ به، ربَّمـا اختَلَجَ في صَدْرِه مِنَ الفَرَحِ أنه بَعدُ لم يَنَـلْ منه، وأنَّ له الخلاصَ منه.

ونحوُه ما روىٰ المُصنِّف: «أنَّ بني إسـرائيلَ كانوا يقولون: إنَّ فِرعونَ أعظَمُ شأناً مِن أن يَغرَق، وأنه ما مات، ولا يموتُ أبداً بعدَما غَرِق».

علىٰ أنْ ليسَ للعقلِ مجالٌ في أمثالِ هذا النَّقْلِ الصحيحِ إلا التسليمُ ونسبةُ القُصُورِ إلىٰ النفس[3].

(١) من قوله: «نهضت غضباً لله» إلىٰ هنا، سقط من (ط).

(٢) الـحَنَق: الغَيْظ، يُقال: حَنِقَ يَحْنَقُ حَنَقاً، فهو حَنِقٌ وحَنيق. كما في «القاموس»، مادة (حنق).

(٣) تعقَّبه العلامةُ الألوسيُّ رحمه الله تعالىٰ في «روح المعاني» (١١ : ١٨٣) بأنه «قد يُقال: إنَّ الخبرَ متىٰ خالَفَ صَـريحَ العَقْلِ أو تَضَمَّنَ نِسبةَ ما لا يُتَصوَّرُ شـرعاً في حَقِّ شَخْصٍ إليه، ولم يُمكِن تأويلُه علىٰ وَجْهٍ يُوافِقُ حُكمَ العقل، ويَندَفِعُ به نِسبةُ النقص، لا يكونُ صحيحاً، واتهامُ الراوي بما يُوهِنُ أمرَ روايتِهِ أهونُ مِنَ اتهامِ العقلِ الصَّـريح، ونسبةُ النَّقصِ إليه دونَ نِسبةِ النَّقصِ إلىٰ مَن شَهِدَ اللهُ تعالىٰ ورسولُه ﷺ بعِصمتِه وكمالِه».

قلت: أما الأحاديثُ التي اتفقَ المُحدِّثونَ علىٰ تصحيحها أو يكادون: فما من حديثٍ منها فيه ما ذكر، إلا وتأويلُه مُمكِنٌ مُتيسِّـرٌ علىٰ وَجْهٍ مُستَساغٍ، وأما الأحاديثُ التي اختُلِفَ في تصحيحها: فيقعُ فيها ما ذكر، كهذا الحديث، وعلىٰ كُلٍّ فلا بُدَّ في هذا الباب من الأناةِ وطُولِ البحث، فإنه مَزِلَّةُ أقدام.

وفيه جَهالتان: إحداهما: أنَّ الإيمانَ يَصِحُّ بالقَلب، كإيمـانِ الأخرس، فحالُ البحرِ لا يَمنَعُه. والأُخرىٰ: أنَّ مَنْ كَرِهَ إيمانَ الكافِرِ، وأحبَّ بقاءَه علىٰ الكُفْر: فهو كافِرٌ؛ لأنَّ الرِّضَا بالكُفرِ كُفْر. ﴿مِنَ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾: مِنَ الضَّالِّينَ المُضِلِّينَ عن الإيمـان، ....

أما قوله: «الرِّضا بالكُفر كُفْر» فجوابُه ما قال أبو منصور الماتُريديُّ في «التأويلات»: «الرِّضا بالكُفرِ ليسَ بكُفْرٍ مطلقاً، إنما يكونُ كذلكَ إذا رَضِيَ بكُفرِ نفسِه، لا بكُفرِ غيره»(١).

وقلت: يُؤيِّدُه ما روينا عن أبي داودَ والنَّسائيِّ(٢) عن سَعْدِ بنِ أبي وَقَّاصٍ قال: «لـمَّا كانَ يومُ فَتْحِ مَكَّة، أمَّنَ رسولُ الله ﷺ الناسَ إلا أربعةَ نَفَر ـ فسَمَّـاهم ـ وابنُ أبي سَـرْح»، وذكرَ الحديث: وأما(٣) ابنُ أبي سَـرْح، فإنه اختبأَ عندَ عثمانَ رضيَ اللهُ عنه، فلما دعا رسولَ الله ﷺ إلىٰ البَيْعةِ جاءَ به، حتىٰ وَقَفَهُ علىٰ النَّبيِّ ﷺ، فقال: يا نبيَّ الله، بَايِـعْ عبدَ الله، فرفعَ رأسَه، فنَظَـرَ إليه ثلاثاً، كُلَّ ذلك يأبىٰ، فبَايَعَهُ بعدَ ثلاث، ثم أقبلَ علىٰ أصحابه، فقال: «أما فيكُم رجلٌ رشيدٌ يقومُ إلىٰ هذا حيثُ رآني كَفَفتُ يدي عن بَيْعتِهِ فيقتلُه»، فقالوا: ما ندري يا رسولَ الله ما في نفسِك، ألا أومَأتَ إلينا بعَيْنِك، قال: «إنه لا ينبغي لنبيٍّ أن تكونَ له خائنةُ الأعيُن»(٤).

قوله: (﴿مِنَ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾: مِنَ الضَّالِّينَ المُضِلِّين): فقد سبقَ أنَّ الكافِـرَ إذا وُصِفَ بالإجرامِ أو الفِسقِ أو الفسادِ ونَحْوِها كانَ مُبالغةً في كُفرِه.

(١) وقد يكونُ الرضا بكُفْر الغير كُفراً أيضاً، وذلك فيما إذا كان علىٰ وَجْهِ الاستِحسان، ولذا فالأحسَنُ أن يُقال: إنَّ الرضا بالكُفر مِن حيثُ إنه كُفْر: كُفْر، سواءٌ في كُفْرِ نفسِه أو كُفْرِ غيره، وإنَّ الرضا به لا مِن هذهِ الحيثية، بل مِن حَيْثيَّـةِ كَونِهِ سبباً للعذاب الأليم، أو كَونِهِ أثراً مِن آثار قضاءِ الله تعالىٰ وقَدَرِهِ مثلاً: ليسَ بكُفْر، وبهذا يَندَفِعُ التنافي بين قولهم: الرضا بالكُفْر كُفْر، وقولهم: الرضا بالقضاء واجب. انظر: «روح المعاني» للألوسي (١١: ١٧٣-١٧٤).

(٢) أبو داود (٢٦٨٣) و(٤٣٥٩)، والنسائي (٤٠٦٧).

(٣) قولُه: «وابن أبي سَـرْح، وذكر الحديث، وأما»، سقط من (ح).

(٤) من قوله: «أما قوله: الرضا بالكفر كفر» إلىٰ هنا قُدِّم في (ط) علىٰ فقرة «قوله: (فمن زيادات الباهتين)»، وورد في (ح) و(ف) بعدها، وهو المُناسِبُ لترتيب الكلام في «الكشاف».

كقوله: ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَصَدُّواْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ زِدۡنَٰهُمۡ عَذَابًا فَوۡقَ ٱلۡعَذَابِ بِمَا كَانُواْ يُفۡسِدُونَ﴾ [النحل: ٩٨].

ورُوِي: «أنَّ جِبريلَ عليه السَّلامُ أتاه بفُتْيا: ما قولُ الأمير في عَبْدٍ لِرَجُلٍ نَشَأَ في مالِهِ ونعمتِه، فكَفَرَ نِعمتَه، وجَحَدَ حَقَّه، وادَّعىٰ السِّيادةَ دونَه؟ فكتبَ فِرعونُ فيه: يقولُ أبو العباسِ الوليدُ بنُ مُصعَب: جزاءُ العبدِ الخارجِ علىٰ سَيِّدِه، الكافِرِ نُعْماه: أن يُغرَقَ في البحر، فلما ألْجَمَهُ الغَرَقُ ناوَلَه جِبريلُ خطَّه، فعَرَفَه».

﴿نُنَجِّيكَ﴾ بالتشديدِ والتخفيف: نُبعِدُكَ مما وقعَ فيه قَومُكَ مِن قَعْرِ البحر. **وقيل: نُلقِيكَ بنَجْوةٍ مِنَ الأرض.** وقُرِئ: «نُنَحِّيكَ» بالحاء: نُلقِيكَ بناحيةٍ مما يلي البحر، وذلكَ أنه طُرِحَ بعدَ الغَرَقِ بجانِبِ البحر، قال كعب: رَمَاهُ الماءُ إلىٰ السَّاحِلِ كأنه ثَوْر، ﴿بِبَدَنِكَ﴾ **في مَوضِعِ الحال**، ....

قوله[1]: (**وقيل: نلقيك بنَجْوة**[2] **مِنَ الأرض**)، **الراغب**: «أصلُ النَّجَاء: الانفِصال[3]، ومنه: نَجا فُلانٌ مِن فُلان، وأنجيتُه ونَجَّيتُه، قال تعالىٰ: ﴿وَإِذۡ نَجَّيۡنَٰكُم مِّنۡ ءَالِ فِرۡعَوۡنَ﴾ [البقرة: ٤٩]، ﴿وَنَجَّيۡنَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَكَانُواْ يَتَّقُونَ﴾ [فصلت: ١٨]، والنَّجْوةُ والنَّجاة: [المكانُ المُرتَفِعُ][4] المُنفَصِلُ بارتِفاعِهِ عمَّا حولَه، وقيل: سُمِّيَ لكَوْنِهِ ناجياً مِنَ السَّيْل، ونَجَّيتُه: تركتُه بنَجْوة، وعليه قولُه تعالىٰ: ﴿فَٱلۡيَوۡمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ﴾، ونَجَوتُ قِشْرَ الشَّجَرة، وجِلدَ الشاة»[5].

قوله: (﴿بِبَدَنِكَ﴾ **في موضع الحال**): وهو كقولك: دخلتُ عليه بثيابِ السَّفَر، أي: معها. وفي «الضوء»: الفرقُ بين الباءِ و«مع»: أنَّ «مع» لإثباتِ المُصاحَبةِ ابتداءً، والباءَ لاستِدامتها.

(١) هذه الفقرة إلىٰ آخرها سقطت من (ف).

(٢) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «هجرة»، والمُثبتُ من (ط)، وهذه الفقرة سقطت من (ف).

(٣) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «الانتصال»، والمُثبَت من (ط)، وهو المُوافِقُ لِـمَا في «مفردات القرآن» للراغب، مادة (نجو).

(٤) ما بين حاصرتين سقط من (ط) و(ح)، واستدركتُه من «مفردات القرآن».

(٥) «مفردات القرآن» ص٧٩٢.

أي: في الحالِ التي لا رُوحَ فيك، وإنما أنتَ بَدَن، **أو ببَدَنِكَ كامِلاً سَوِياً** لم يَنقُصْ منه شيءٌ ولم يَتَغيَّر، **أو عُرياناً** لستَ إلا بَدَناً مِن غيرِ لباس، أو بِدِرْعِك. ....

قال الزَّجَّاج: «﴿نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ﴾: نُلقيكَ عُرْياناً، وقيل: نُلقيكَ علىٰ نَجْوةٍ مِنَ الأرض»[1].

فعلىٰ هذا: كانَ أصلُ الكلام: اليومَ نَطرَحُكَ بعدَ الغَرَقِ بجانبِ البحر، ثم سَلَكَ طريقَ التَّهكُّم، وقيل: نُنجي بَدَنَك، ثمَّ لمزيدِ التصوير والتهويل أوقَعَ «بَدَنَكَ» حالاً مِنَ الضمير المنصوب.

وقيل: نُنجِّيكَ مَعَ بَدَنِك، لتُصوَّرَ تلكَ الهيئةُ المُنكَرةُ في نَظَرِ المُعتَبِرين، كما قال: «أي: في الحالِ التي لا رُوحَ فيك»، وإنما أنتَ بَدَن، أي: جِيفةٌ مُلقاةٌ في ساحلِ البحر، كما يُلقي البحرُ الجِيَفَ ولا يَقبَلُه[2]، ثم لإرادةِ الاستِدامةِ وشِدَّةِ اللُّصوق قيل: ﴿نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ﴾، وكذلك قال: «وإنما أنتَ بَدَن»، أي: لستَ سِوَىٰ الجيفةِ شيئاً.

ولو جُعِلَتِ الباءُ للآلة، ليكونَ علىٰ وِزانِ قولك: أخذتَ بيَدَيك، ونَظَرتَه بعَينَيك؛ إيذاناً بحُصُولِ هذا المطلوبِ البعيدِ التناوُل[3]، كما قال: «وكانَ فِرعونُ أعظَمَ شأناً مِن أن يَغرَق»، لكانَ أيضاً وجهاً.

قوله: (**أو ببَدَنِكَ كاملاً سَوِيّاً**): يعني: لو اقتَصَرَ علىٰ قوله: ﴿فَٱلْيَوْمَ نُنَجِّيكَ﴾ لاحتَمَلَ النُّقصانَ مِن قَطْعِ رأسٍ أو رِجلٍ أو يد، فزِيدَ ﴿بِبَدَنِكَ﴾؛ لِرَفْعِ ذلكَ التَّوهُّم، فالحالُ مُؤكِّدة.

قوله: (**أو عُرْياناً**): فالحالُ لبيانِ الهيئةِ الفظيعةِ[4] كما سبق، ومن ثَمَّ جاء بإداةِ الحصر: «لستَ إلا بَدَناً».

(١) «معاني القرآن وإعرابه» للزجّاج (٣: ٣٢).

(٢) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «ولا يلقيه»، والمُثبَت من (ط) و(ف).

(٣) تحرَّف في (ط) و(ح) إلىٰ: «المتناول»، والمُثبَت من (ف).

(٤) في (ح) و(ف): «القطعية»، والمُثبتُ من (ط).

قال عمرُو بنُ مَعْدي كَرِب:

أَعاذِلَ صاحبي بَدَني وسَيْفي ... وكُلُّ مُقَلِّصٍ سَلِسُ القِيادِ

وكانت له دِرعٌ مِن ذَهَبٍ يُعرَفُ بها.

وقرأ أبو حنيفةَ رحمه الله: «بأبدانِك»، وهو علىٰ وجهين: إما أن يكونَ مِثلَ قولهم: «هَوَىٰ بأجرامِه»، يعني: ببَدَنِكَ كُلِّه وافياً بأجزائه، أو يُريد: بدُرُوعِك؛ ....

قوله: (أعاذِلَ صاحبي بَدَني وسَيْفي) البيت: ويُروىٰ[1]: «شِكَّتي بدني»[2]، والشِّكَّة: السِّلاح.

«أعاذِلَ»: أصلُه: أعاذِلَةُ[3]، فَرَسٌ مُقَلِّصٌ ـ بكَسْرِ اللامِ ـ: أي: مُشرِفٌ مُشمِّرٌ طويلُ القوائم، «سَلِسُ القياد»: سَهلُ القَوْد.

قوله: (هَوَىٰ بأجرامِه): مأخوذٌ مِن قولِه:

وكم مَوطِنٍ لولايَ طِحْتَ كما هَوَىٰ ... بأجرامِهِ مِن قُلَّةِ النِّيقِ مُنهَوي[4]

«طِحْتَ»: أي: هَلَكْت، «النِّيق»: أرفعُ موضعٍ في الجبل[5].

---

(١) أي: في نُسَخِ «الكشَّاف»، فضلاً عن كونه يُروىٰ هكذا في غيره أيضاً.

(٢) كذا ذكره ابنُ قُتيبةَ في «الشعر والشعراء» (١: ٢٩١)، إلا أنه قال: «بَدَني ورُمحي» وذكره ابنُ قُتيبةَ أيضاً في «عيون الأخبار» (١: ١٩٣)، إلا أنه قال: «بَزِّي ورُمحي».

(٣) فعلىٰ هذا: الهمزةُ: حرفُ نداء، و«عاذل» مُنادىٰ مُرخَّم، والعَذْل: اللَّوْم.

(٤) البيتُ ليزيدَ بنِ الحكمِ الثقفي، وقد تَقَدَّمَ في «الكشَّاف» في تفسير الآية ٢٥ من سورة التوبة، وشَرَحَ المُؤلِّفُ رحمه الله تعالىٰ هناك غريبَه.

(٥) لم يتعرض المُؤلّفُ رحمه الله تعالىٰ هنا ـ ولا فيما تقدَّم من كتابه ـ إلىٰ ما عزاه الزمخشريُّ إلىٰ الإمام أبي حنيفة من قراءات، والقولُ فيها: أن محمدَ بنَ جعفر الخزاعيَّ وضع كتاباً في الحروف ـ يعني القراءات ـ ونَسَبَه إلىٰ أبي حنيفة، وحكمَ الدارقطنيُّ وجماعةٌ من أهل العِلم بأن ذلك الكتابَ موضوعٌ لا أصل له، كما في «تاريخ بغداد» (٢: ١٥٨)، وتكلَّفَ الزمخشريُّ ـ وكذا النسفيُّ ـ توجيهَ تلك القراءات؛ ظناً منهما صِدقَ الخزاعيِّ فيما دوَّنه في ذلك. وقراءةُ أبي حنيفة هي قراءةُ عاصم المتواترة. أفاده العلامةُ المُحقِّقُ الكوثريُّ في «تأنيب الخطيب» ص٥٩-٦٠.

كأنه كانَ مُظاهِراً بينَها.

﴿لِمَنْ خَلْفَكَ ءَايَةً﴾: لِـمَنْ وراءَكَ مِنَ الناسِ علامة، وهُم بنو إسـرائيل، وكانَ في أنفُسِهم أنَّ فِرعَونَ أعظَمُ شأناً مِن أن يَغرَق. ورُوِيَ أنهم قالوا: «ما ماتَ فِرعَونُ ولا يموتُ أبداً». وقيل: أخبـَرَهُم موسىٰ بهَلاكِهِ فلم يُصَدِّقُوه، فألقاهُ اللهُ علىٰ السَّاحِلِ حتىٰ عَايَنُوه، **وكأنَّ مَطرَحَه كانَ علىٰ ممرٍّ من بني إسرائيلَ** حتىٰ قيل: ﴿لِمَنْ خَلْفَكَ﴾. وقيل: ﴿لِمَنْ خَلْفَكَ﴾: لِـمَنْ يأتي بَعدَكَ مِنَ القُرون.

ومعنىٰ كَونِهِ آية: أن تَظهَرَ للناسِ عُبُوديَّتُه ومَهانتُه، وأنَّ ما كانَ يَدَّعيهِ مِنَ الرُّبُوبيَّةِ باطِلٌ مُحال، وأنه ـ مَعَ ما كانَ فيه مِن عِظَمِ الشَّأنِ وكِبرياءِ المُلْكِ ـ آل أمرُهُ إلىٰ ما تـَرَون؛ لِعِصيانِهِ ربَّه عَزَّ وجَلَّ، فما الظَّنُّ بغيره؟ أو لتكونَ عِبرةً تَعتَبـِرُ بها الأُمَمُ بعدَك، فلا يَـجتَـرِئُوا علىٰ نَحْوِ ما اجتَـرَأتَ عليه إذا ما سَمِعُوا بحالِكَ وبهَوانِكَ علىٰ الله.

وقُرِئ: «لِـمَنْ خَلَقَك» بالقاف؛ أي: لِتكونَ لِخالِقِكَ آيةً كسائرِ آياتِه.

ويجوزُ أن يُراد: ليكونَ طَرْحُكَ علىٰ السَّاحِلِ وَحْدَك، وتمييزُكَ مِن بينِ المُغرَقينَ ـ لِئلَّا يَشتَبِهَ علىٰ الناسِ أمرُك، ولِئلَّا يقولوا لادِّعائِكَ العَظَمة: إنَّ مِثلَه لا يَغرَقُ ولا يموتُ ـ: آيةً مِن آياتِ الله التي لا يَقدِرُ عليها غيرُه، وليعلموا أنَّ ذلكَ تَعَمُّدٌ منه؛ لإماطةِ الشبهِ في أمرِك.

قوله: (**كان مُظاهِراً بينَها**): أي: لَبِسَ بعضَها فوقَ بعض، **الجوهري**: «وظاهَرَ بينَ ثَوبَين، أي: طارَقَ بينَهما وطابَـق».

قوله: (**وكأنَّ مَطرَحَهُ كانَ علىٰ مـمرِّ بني إسـرائيل**)[1]: أي: علىٰ طريقهـم الذي كانـوا يَؤُمُّونَه، فهُم حينَئذٍ خَلفَه، وهو قُدَّامَهُم، لينظروا إليه، ويَعتَبـِرُوا، ويُصَدِّقُوا قولَ موسىٰ عليه السَّلام، ويَشكُروا نِعمةَ الخَلاصِ وهَلاكِ العَدُوّ.

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «علىٰ ممرٍّ من بني إسرائيل».

[﴿وَلَقَدْ بَوَّأْنَا بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ مُبَوَّأَ صِدْقٍ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ فَمَا ٱخْتَلَفُوا۟ حَتَّىٰ جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِى بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فِيمَا كَانُوا۟ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ ٩٣]

﴿مُبَوَّأَ صِدْقٍ﴾: مَنزِلاً صالحاً مَرْضِياً، وهو مِصرُ والشَّام، ﴿فَمَا ٱخْتَلَفُوا۟﴾ في دينهم، وما تَشَعَّبُوا فيه شُعَباً، إلا مِن بعدِ ما قَرَؤُوا التَّوراة، وكَسَبُوا العِلمَ بدِينِ الحق، ولَزِمَهم الثَّباتُ عليه واتحادُ الكلمة، وعَلِمُوا أنَّ الاختِلافَ فيه تَفَرُّقٌ عنه.

وقيل: هو العِلمُ بمُحمَّدٍ ﷺ، واختِلافُ بني إسرائيل -وهم أهلُ الكتاب-: اختِلافُهم في صِفتِه ونَعتِه، وأنه هو أم ليسَ به، بعدَما جاءَهُمُ العِلمُ والبيانُ أنه هو لم يَرْتابوا فيه، كما قالَ اللهُ تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمْ﴾ [البقرة: ١٤٦، الأنعام: ٢٠].

[﴿فَإِن كُنتَ فِى شَكٍّ مِّمَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ فَسْـَٔلِ ٱلَّذِينَ يَقْرَءُونَ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكَ لَقَدْ جَآءَكَ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ ۝ وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ فَتَكُونَ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ ٩٤-٩٥]

فإن قلت: كيفَ قالَ لِرسولِه ﷺ: ﴿فَإِن كُنتَ فِى شَكٍّ مِّمَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ﴾، مَعَ قولِه في الكَفَرة: ﴿وَإِنَّهُمْ لَفِى شَكٍّ مِّنْهُ مُرِيبٍ﴾ [هود: ١١٠، فُصِّلت: ٤٥]؟ قلتُ: فرقٌ عظيمٌ بينَ قوله: ﴿وَإِنَّهُمْ لَفِى شَكٍّ مِّنْهُ مُرِيبٍ﴾ بإثباتِ الشَّكِّ لهم علىٰ سبيلِ التأكيدِ والتحقيق، وبينَ قوله: ﴿فَإِن كُنتَ فِى شَكٍّ﴾ بمعنىٰ الفَرْضِ والتمثيل، كأنه قيل: فإنْ وقعَ لكَ شَكٌّ مَثَلاً، وخَيَّلَ لكَ الشَّيطانُ خيالاً منه تقديراً ﴿فَسْـَٔلِ ٱلَّذِينَ يَقْرَءُونَ ٱلْكِتَٰبَ﴾.

المعنىٰ: أنَّ اللهَ عَزَّ وجَلَّ قَدَّمَ ذِكرَ بني إسرائيل -وهم قَرَأةُ الكِتاب-، ووَصَفَهم بأنَّ العِلمَ قد جاءَهم، لأنَّ أمْرَ رسولِ الله ﷺ مكتوبٌ عِندَهم في التَّوراةِ والإنجيل، وهم يَعرِفُونَه كما يَعرِفُونَ أبناءَهم، **فأرادَ أن يُؤَكِّدَ عِلمَهم بصِحَّةِ القُرآنِ وصِحَّةِ نُبوَّةِ مُحمَّدٍ عليه السَّلام**، ويُبالِغَ في ذلك، ....

قوله: **(فأراد أن يُؤَكِّدَ عِلمَهُم بصِحَّةِ القُرآن، وصِحَّةِ نُبوَّةِ مُحمَّدٍ صلوات الله عليه)**: يعني: أنَّ قولَه: ﴿فَإِن كُنتَ فِى شَكٍّ مِّمَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ فَسْـَٔلِ ٱلَّذِينَ يَقْرَءُونَ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكَ﴾

فقال: فإنْ وقعَ لكَ شَكٌّ فَرْضاً وتقديراً، وسبيلُ مَنْ خالَجَتْهُ شُبْهةٌ في الدِّينِ أن يُسارعَ إلىٰ حَلِّها وإماطتِها، إما بالرُّجُوعِ إلىٰ قَوانينِ الدِّينِ وأَدِلَّتِه، وإما بمُقادحةِ العُلَماءِ المُنَبِّهِينَ علىٰ الحق، فسَلْ عُلَماءَ أهلِ الكتاب، يعني: **أنهم مِنَ الإحاطةِ** بصِحَّةِ ما أُنزِلَ إليك، **وقَتْلِها عِلماً**، بحيثُ يَصلُحُونَ لمُراجَعَةِ مِثلِك، ومُساءَلَتِهم، فَضْلاً عن غيرِك.

معناه: أنَّ الذي قَصَصْنا عليكَ مِن أخبارِ بني إسرائيل، وصِحَّةِ القُرآن، وصِحَّةِ نُبوَّتِك: لا شَكَّ عِندَهم، وأنهم في رُسُوخِ العِلم فيه والثباتِ في اليقين، بحيثُ إن فُرِضَ لك شَكٌّ، كما تُفرَضُ المُحالات، يَصِحُّ أن تُزيلَ شَكَّكَ باستِخبارِكَ إياهُم، مع إنكارِهِم نُبوَّتَك، «والفَضْلُ ما شَهِدَت به الأعداء»[1]، وهو المُرادُ مِن قوله: «وَصْفُ الأحبارِ بالرُّسُوخِ في العِلم، لا وَصْفُ رسولِ الله ﷺ بالشَّكِّ فيه».

قوله: (**أنهم مِنَ الإحاطة**): «مِن»: يجوزُ أن تكونَ اتِّصاليَّة، كقولك: أنا مِنكَ بفَرْسَخَين، أي: أنا مِنكَ بمسافةِ فَرْسَخَين، فعلىٰ هذا: «مِن» إلىٰ آخِرِه: خبرُ «أنَّ»، ويجوزُ أن يكونَ التقدير: أنهم مُتمكِّنونَ مِنَ الإحاطة، و«بحيثُ» إلىٰ آخِرِه: حال، كقوله: ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ [هود: ٧٢]، في أنَّ الخبرَ لا يتمُّ إلا بالحال، وأن تكونَ «مِن»: ابتِدائية، و«بحيثُ»: خبرُ «أنَّ»، و«مِنَ الإحاطة»: حال.

قوله: (**وقَتْلِها عِلماً**): يُقال: قتلتُ الشيءَ خُبْراً، قالَ اللهُ تعالىٰ: ﴿وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًۢا﴾ [النساء: ١٥٧]، أي: لم يُحيطوا به عِلماً، قال الحماسي:

يَرُوعُكَ مِن سَعْدِ بنِ عَمْرٍو جُسُومُها ... وتَزهَدُ فيها حينَ تَقتُلُها خُبْرا[2]

---

(١) اقتباسٌ مِن بيتِ شعر للسَّرِيِّ بنِ أحمد الكِندي، ذكره الثعالبيُّ في «يتيمة الدهر» (٢: ١٦٤)، وهو بتمامه:

وشَمائِلٌ شَهِدَ العِداةُ بفَضْلِها ... والفَضْلُ ما شَهِدَتْ به الأعداءُ

(٢) انظر: «الحماسة» لأبي تمام ص٣٠٩.

فالغَرَضُ وَصْفُ الأحبارِ بالرُّسُوخِ في العِلم بصِحَّة ما أُنزِلَ إلىٰ رسولِ الله، لا وَصْفُ رسولِ الله بالشَّكِّ فيه.

ثم قال: ﴿لَقَدْ جَآءَكَ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ﴾ أي: ثَبَتَ عِندَكَ بالآياتِ والبراهينِ القاطِعةِ أنَّ ما أتاكَ هو الحقُّ الذي لا مَدخَلَ فيه للمِرْية، ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ * وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ أي: فاثبُتْ ودُمْ علىٰ ما أنتَ عليه مِنَ انتِفاءِ الـمِرْيةِ عنكَ والتكذيبِ بآياتِ الله.

ويجوزُ أن يكونَ علىٰ طريقةِ التَّهْييج والإلهاب، ....

قوله: (**ويجوزُ أن يكونَ علىٰ[1] طريقةِ التهييج**): هو عطفٌ علىٰ قوله: «فإن وقعَ لكَ شَكٌّ مَثلاً».

الأساس: «ومن المجاز: إذا استَقَلَّ الرجلُ غَضَباً، قيل: هاجَ فيه»[2]، «ويُقال: ألهبتُه الأمر: أردتُ بذلكَ تهييجَه»[3].

وفائدةُ هذا الأسلوبِ أيضاً راجعةٌ إلىٰ الثباتِ في اليقين، والبَعْثِ علىٰ طَلَبِ المزيد فيه، كما تقولُ لمن يَجتَهِدُ في مُزاولةِ أمر[4]، وأنتَ تُريدُ مَزيدَ بَعْثِهِ عليه: أراكَ تَوانَيْتَ عن هذا الأمرِ وقَعَدتَ عنه؛ تُريدُ تهييجَه وتحريضَه، وإليه الإشارةُ بقوله: «ولِزيادةِ التثبيتِ والعِصمة»، هذا هو الوَجْه، وعليه النَّظْمُ والتأليف، فإنه تعالىٰ لـمّا قالَ لحبيبه ﷺ تهييجاً وإلهاباً: فإن كُنتَ في شَكٍّ أنَّ ما أنزلناهُ إليكَ حَقّ، وأنكَ نبيٌّ مُرسَل، فاسأل أهلَ الكِتابِ مِنَ الذينَ آمَنُوا، فإنهم يَشهَدُونَ بذلك، واللهُ عَزَّ وجَلَّ بجَلالتِهِ وعَظَمتِهِ أيضاً يَشهَد، ويُؤكِّدُ الشهادة بالقَسَم.

---

(١) الحرف «علىٰ» لم يرد في الأصلين، وأثبتُّه من (ط) و«الكشَّاف»، ويحتملُ وجهاً صحيحاً، وهو: «أن يكونَ طريقُه التهييج»، ولكنْ آثرتُ ما يُوافِقُ «الكشَّاف».

(٢) كذا في الأصول الخطية، وفي «أساس البلاغة»، مادة (هيج): «هاج هائجُه».

(٣) ينقلُ المؤلِّفُ رحمه الله تعالىٰ هنا من «أساس البلاغة» من موضعين، فالجملة الأولىٰ من مادة (هيج)، والثانية من مادة (لهب).

(٤) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «في أمر أو له أمر»، والمُثبَت من (ط) و(ف).

كقوله: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ ظَهِيرًا لِّلْكَٰفِرِينَ * وَلَا يَصُدُّنَّكَ عَنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ بَعْدَ إِذْ أُنزِلَتْ إِلَيْكَ﴾ [القصص: ٨٦-٨٧]، ولزيادةِ التثبيتِ والعِصمة، ولذلكَ قالَ عليه السَّلامُ عِندَ نُزُولِه: «لا أشُكُّ ولا أسأل، بل أشهَدُ أنه الحق»، **وعن ابنِ عباس: «لا والله، ما شَكَّ طَرْفةَ عَيْن، ولا سأَلَ أحداً منهم»**.

وقيل: خُوطِبَ رسولُ الله ﷺ، والمُرادُ خِطابُ أُمَّتِه، ومعناه: فإن كنتُم في شَكٍّ مما أنزَلْنا إليكم، كقوله: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ نُورًا مُّبِينًا﴾ [النساء: ١٧٤].

وقيل: الخِطابُ للسَّامِعِ ممن يجوزُ عليه الشَّك، كقول العرب: **إذا عَزَّ أخوك فهُنْ**.

ونظيرُه قولُه تعالىٰ: ﴿وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَسْتَ مُرْسَلًا قُلْ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًۢا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الرعد: ٤٣].

وقولُه: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ﴾ تفريعٌ علىٰ قوله: ﴿فَإِن كُنتَ فِي شَكٍّ﴾، وقولُه: ﴿وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ تفريعٌ علىٰ قوله: ﴿لَقَدْ جَآءَكَ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ﴾.

قوله: (**وعن ابنِ عَبَّاس: لا والله، ما شَكَّ طَرْفةَ عَيْن، ولا سأَلَ أحداً منهم**): فالتعليقُ بالشَّـرْطِ للفَرْض، والنهيُ علىٰ التقديرين: إما كِنايةٌ عن رُسُوخِ أهلِ الكتاب في معرفةِ حَقِّيَّةِ الكِتابِ والرسول، أو مِنَ التهييج والإلهاب، فلا يلزمُ السُّؤال. هذا علىٰ أن يكونَ الخِطابُ لرسولِ الله ﷺ[1].

قوله: (**إذا عَزَّ أخوك فهُنْ**): أي: إذا شَكُسَت أخلاقُه[2] فحَسِّنْ خُلُقَك، قال الميداني: «قال أبو عُبيد[3]: معناه: مُياسَـرَتُكَ صَديقَكَ ليسَتْ بضَيْم رَكِبَكَ منه، فتَدخُلُك الحميَّـةُ به،

---

(١) هذه الفقرة وردت في الأصول الخطية قبل فقرة «قوله: ويجوز أن يكون علىٰ طريقة التهييج»، وأخرتُها هنا مراعاةً لترتيب الكلام في «الكشاف».

(٢) أي: صَعُبَت، يُقال: رجلٌ شَكُسٌ وشَكِس، أي: صَعْبُ الـخُلُق، والجمعُ: شُكُس. انظر: «القاموس»، مادة (شكس).

(٣) في الأصول الخطية: «أبو عُبيدة»، والمُثبَتُ من «مجمع الأمثال» للميداني، وهو الصواب، فالمُرادُ أبو عُبيد=

وقيل: «إنْ» للنفي، أي: فما كنتَ في شَكٍّ فسَلْ، يعني: **لا نأمُرُكَ بالسُّؤالِ لأنك شاكٌّ، ولكنْ لِتزدادَ يقيناً**، كما ازدادَ إبراهيمُ عليه السَّلامُ بمُعاينةِ إحياءِ الموتىٰ.

إنما هو حُسْنُ خُلُقٍ وتفضُّل، فإذا عاسَرَكَ فيَاسِرْه، وقال المُفضَّل: إنَّ المثَل لـهُذَيلِ بنِ هُبَيرةَ التَّغْلِبي، وكان أغار علىٰ بني ضَبَّـة، فغَنِم، فأقبلَ بالغنائم، فقال له أصحابه: اقسِمْها بيننا، فقال: إني أخافُ إن تَشاغَلتُم بالاقتِسام[1] أن يُدرِكَكُمُ الطَّلَب، فأبَوْا، فعِندَها قال: إذا عَزَّ أخوكَ فهُنْ، فنزل فقَسَم»[2].

وعلىٰ هذا الخِطابُ لكُلِّ أحد، كقولِهِ صلواتُ الله عليه: «بَشِّـرِ المشّائينَ إلىٰ المساجِدِ في الظُّلَمِ بالنُّورِ التام»[3]، فإنه أمرٌ لكُلِّ مَنْ تتأتىٰ منه البِشارة.

قوله: (**لا نأمُرُكَ بالسُّؤالِ لأنك شاكٌّ، ولكنْ لِتزدادَ يقيناً**): كما تقولُ لصاحبك: أنتَ علىٰ يقينٍ مِن هذه المسألة، فاسأل أهلَ العِلمِ ليزدادَ يقينُك[4]. **الانتصاف**: «لو قالَ هذا المُفسِّـر: إنَّ نفيَ الشك عنه تَوطِئةٌ للسُّؤالِ لتقومَ حُجَّتُه علىٰ المسؤولين، لا لمزيـدِ يقين، كما في قوله تعالىٰ: ﴿قُل لِّمَن مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ قُل لِّلَّهِ﴾ [الأنعام: ١٢]، لكانَ أقومَ وأسلَم»[5].

= القاسمُ بنُ سَلَّام صاحبُ كتاب «الأمثال»، وفيـه الكلامُ المنقولُ هنا. انظر: شرحَه «فَصْل المقال» للبكري ص٢٣٥.

(١) في الأصول الخطية: «بالأقسام»، والمُثبَت من «مجمع الأمثال» للميداني.

(٢) «مجمع الأمثال» للميداني (١: ٢٢ – ٢٣).

(٣) أخرجه أبو داود (٥٦١)، والترمذي (٢٢٣) من حديث بُريدة، وابن ماجه (٧٨١) من حديث أنس بن مالك رضيَ اللهُ عنه.

(٤) القولُ بأنَّ «إنْ» في قوله: ﴿فَإِن كُنتَ فِي شَكّٖ﴾: نافية، أخَّره الزمخشري، وصَدَّره بـ«قيل»، إشارةً إلىٰ ترجيح القول الأول عليه، وجزم العلامةُ الشيخُ عبدُ الله بن الصِّدِّيق الغماري رحمه الله تعالىٰ في كتابه «بدع التفاسير» ص٧٠ بتضعيف هذا القول، بل عَدَّه بدعةً من بدع التفاسير، وعَلَّـلَ ذلك بأنَّ «تعقيبَ النفي بالأمر لا يحسنُ في اللغة العربية، لأنه يُورِثُ ركاكةً لا يجوزُ تخريجُ القرآن عليها، وإنما يحسنُ تعقيبُ النفي بالفعل المضارع، كما هو معلوم».

(٥) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ٢٥٣) بحاشية «الكشَّاف».

وقُرِئ: «فاسألِ الذين يَقرؤُونَ الكُتُب».

[﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ * وَلَوْ جَآءَتْهُمْ كُلُّ ءَايَةٍ حَتَّىٰ يَرَوُاْ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ﴾ ٩٦-٩٧]

﴿حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾: ثَبَتَ عليهم قولُ الله الذي كتبَه في اللَّوْح، وأخبَرَ به الملائكة؛ أنهم يَمُوتُونَ كُفَّاراً، فلا يكونُ غيرُه. **وتلكَ كِتابةُ معلومٍ لا كِتابةُ مُقدَّرٍ** ومُراد، تعالىٰ اللهُ عن ذلك.

قوله: (**وقُرِئ: «فسَلِ»**)[1]: ابنُ كثير والكِسائي.

قوله: (**وتلكَ كِتابةُ معلومٍ لا كِتابةُ مُقدَّر**): يعني: هو معلومُ الله لا مُقدَّرُه، وعندَ أهلِ السُّنَّة: هو معلومُ الله ومُقدَّرُه ومُرادُه تعالىٰ، فعِلمُه تعالىٰ يُوافِقُ تقديرَه وإرادتَه، ولا تجوزُ المُخالفة.

هذهِ المسألةُ تُحرِّكُ سِلسِلةَ القضاءِ والقَدَر، فيجبُ أن يُكشَفَ عن بعضِ أسرارِها نصّاً ودراية:

أما النَّصّ: فهذهِ الآية، قال الإمام: «وقد احتَجَّ أصحابُنا علىٰ المطلوب»[2].

وأما الدراية: فما رويناه عن البُخاريِّ ومُسلِم ومالكٍ وأبي داودَ والترمذيِّ[3] عن أبي هُريرة، عن النَّبيِّ ﷺ قال: «حاجَّ آدمُ موسىٰ، قال: أنتَ الذي أخرَجتَ الناسَ مِنَ الجنَّةِ بذَنْبِك

---

(١) في الأصول الخطية: «فاسأل»، ولفظ الزمخشري: «فاسأل الذين يقرؤون الكتب»، يُريد: أنَّ قولَه: «الكِتاب» علىٰ الإفراد، يُقرأ «الكُتُب» علىٰ الجمع، قلت: لكن القراءةَ بذلك ليست قراءةً سَبْعية، فلا يستقيمُ بيانُها من المؤلف بأنها قراءة ابن كثير والكسائي، وقراءتُهما هي: «بنَقْلِ فتحةِ الهمزةِ إلىٰ السِّين مَعَ حذفِ الهمزة»، كما في «البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة» للشيخ عبد الفتاح القاضي ص١٥١، وغيره من كتب القراءات، ولذلك أثبتُّه «فسَلِ».
وعليه فإما أن تكونَ نسخةُ المُؤلِّفِ رحمه الله تعالىٰ من «الكشَّاف» علىٰ خِلافِ ما بأيدينا، أو تكونَ مُحرَّفة، أو يكونَ قد سَبَقَ ذهنُه إلىٰ غير مُرادِ الزمخشري رحمه الله تعالىٰ، والله أعلم.

(٢) كذا في الأصول الخطية، ولعل في العبارة خللاً أو سقطاً، والله أعلم.

(٣) البخاري (٣٤٠٩) و(٤٧٣٦) و(٤٧٣٨) و(٦٦١٤) و(٧٥١٥)، ومسلم (٢٦٥٢)، ومالك (٢: ٨٩٨)، وأبو داود (٤٧٠١) و(٤٧٠٢)، والترمذي (٢١٣٤). وأخرجه أيضاً ابن ماجه (٨٠).

....

وأشقَيتَهم، قال: قال آدمُ لموسىٰ: أنتَ الذي اصطفاكَ اللهُ بِرسالاتِه وبكلامِه، أتلومُني علىٰ أمرٍ كتبَه اللهُ عليَّ قبلَ أن يَـخلُقَني»، فقالَ رسولُ الله ﷺ: «فحَجَّ آدمُ موسىٰ».

وعن البُخاريِّ ومُسلِم والترمذيِّ والنَّسائيِّ(١) في حديثِ عُمَرَ رضيَ اللهُ عنه، قال(٢): «أخبِـرني عنِ الإيمان»، إلىٰ قوله: «قال: تُؤمِنُ بالقَدَرِ خَيْـرِهِ وشَـرِّه، قال: صَدَقْت».

قال التُّورِبِشْتي: «أن تُؤمِنَ بما أخبَـرَ اللهُ تعالىٰ أنه عَالِـمٌ بما هُم عامِلون له، وحاكِمٌ بما هُم صائِرونَ إليه، ولا يُمكِنُ أن يكونَ خِلافُ ما عَلِمَ وما حَكَم.

أو يُقال: أن تُؤمِنَ بما أخبَـرَ اللهُ تعالىٰ عن تَقَدُّم عِلمِه تعالىٰ بما يكونُ مِن أفعالِ العِبادِ وأكسابِهم، وصُدورِها عن تقديرٍ منه، وخَلْقٍ لها، خَيْـرِها وشَـرِّها». هذا مِن قولِ الخطَّابي، رواه صاحبُ «جامع الأصول»(٣).

وقال(٤): «القَدَر: اسمٌ لِـمَا صَدَرَ عن فِعلِ القادر، كالهَدْم والنَّشْرِ والقَبْضِ التي هيَ أسماءٌ لِـمَا يَصدُرُ عن فِعلِ الهادِمِ والناشِـرِ والقابِض، يُقال: قَدَرتُ الشيءَ وقَدَّرْت ـ خفيفةً وثقيلةً ـ بمعنىً واحد.

والقضاءُ في هذا: معناهُ الخلق، كقوله تعالىٰ: ﴿فَقَضَىٰهُنَّ سَبۡعَ سَمَٰوَاتٍ فِي يَوۡمَيۡنِ﴾ [فصلت: ١٢]، أي: خَلَقَهُنّ، وإذا كانَ الأمرُ كذلكَ فقد بقيَ عليهم مِن وراءِ عِلم الله فيهم أفعالُهم وأكسابُهم، ومُباشَرَتُهم تلكَ الأمور، ومُلابَسَتُهم إياها عن قَصْدٍ وتَعَمُّدٍ وتقديم إرادةٍ واختيار، فالحَجَّةُ إنما تَلزَمُهم بها، واللائمةُ تَلحَقُهم بها.

---

(١) مسلم (٨)، والترمذي (٢٦١٠)، والنسائي (٤٩٩٠). وأخرجه أيضاً أبو داود (٤٦٩٥). أما البخاري فلم يُخرجه.

(٢) القائل: هو الرجلُ الذي دخلَ المسجد، وتبيَّن في آخِرِ الحديثِ أنه جِبريلُ عليه السَّلام.

(٣) (١٠: ١٠٣).

(٤) أي: ابنُ الأثير في «جامع الأصول»، لا التوربشتي كما قد يُتَوهَّم.

....

وجِماعُ القولِ في هذا: أنهما أمرانِ لا يَنفَكُّ أحدُهما عن الآخِرِ؛ لأنَّ أحدَهما بمنزلةِ الأساس، والآخَرَ بمنزلةِ البناء، فمَنْ رامَ الفَصْلَ بينَهما فقد رامَ هَدْمَ البناءِ ونَقْضَه»(١).

وقال القاضي(٢) في «شرح المصابيح»: القضاء: هو الإرادةُ الأزليةُ والعِنايةُ الإلهيةُ المُقتَضِيةُ لِنظامِ الموجوداتِ علىٰ ترتيبٍ خاصّ، والقَدَر: تَعلُّقُ تلكَ الإرادةِ بالأشياءِ في أوقاتها.

وقلت: يُمكِنُ أن يُنزَّلَ علىٰ هذا المعنىٰ: ما ذكرَه المُصنِّفُ في تفسير قولِهِ تعالىٰ: ﴿كُلَّ يَوۡمٍ هُوَ فِي شَأۡنٖ﴾ [الرحمن: ٢٩]: «سأل عبدُ الله بنُ طاهرٍ الحسينَ بنَ فَضْل، وقال: أشكَلَتْ عليَّ ثلاثُ آيات: إحداهن: ﴿كُلَّ يَوۡمٍ هُوَ فِي شَأۡنٖ﴾ [الرحمن: ٢٩]، وصَحَّ أنَّ القلمَ جَفَّ بما هو كائنٌ إلىٰ يوم القيامة؟ وأجابَ الحسين: أنها شؤونٌ يُبدِيها، لا شؤونٌ يَبتَدِئُها».

وقال العلامةُ قُطبُ الدِّينِ الشِّيرازي: اعلم أنَّ أفعالَ العبادِ تَنقَسِمُ إلىٰ ما يكونُ تابِعاً لقُدرتِهِ وإرادتِه، وإلىٰ ما لا يكونُ كذلك، مثالُ الأول: المشيُ والأكلُ مِنَ الإنسانِ الصحيح الذي لم يُكرَه علىٰ هذينِ الفِعلَين، مثالُ الثاني: حركةُ الإنسانِ إلىٰ أسفَلَ إذا وقعَ مِن مَوضِعٍ عالٍ. والقُدرة: يُرادُ بها سلامةُ آلاتِ الفِعلِ مِنَ الأعضاء، ويُراد بها الحالةُ التي يكونُ الإنسانُ عليها وقتَ صُدُورِ الفِعلِ عنه، والأول: يكونُ قبلَ الفِعلِ ومَعَهُ وبعدَه، وهيَ القُدرةُ عندَ المُعتَزِلة، والثاني: لا يكونُ إلا مَعَ الفِعل، وهي القُدرةُ عندَ الأشعري، ولا شَكَّ أنَّ القُدرةَ بالوَجْهَينِ لا تكونُ مقدورةً للعبد، بل ربما تكونُ بعضُ أسبابها ـ كالتغذِّي أو التداوي المُقتَضِيَين لِسلامةِ الأعضاء ـ مقدوراً له.

وأما الإرادةُ فسَبَبُها: إما العِلمُ بالمصلحة وإما الشَّهْوة وإما الغَضَب، ولا يكونُ واحدٌ منها

---

(١) «جامع الأصول» لابن الأثير (١٠: ١٠٤).

(٢) يُريدُ البيضاويَّ ـ كما هي عادةُ المُؤلِّفِ رحمه الله تعالىٰ ـ، واسمُ شَرحِهِ علىٰ «مصابيح السُّنة» للبغوي: «تحفة الأبرار»، كما في «كشف الظنون» (٢: ١٦٩٨).

....

إلا عندَ الشُّعُور، والشُّعُورُ أيضاً لا يكونُ مقدوراً للعبد، وربما يكونُ بعضُ أسبابه مقدوراً له، وأما عندَ حُصُولِ القُدرة والداعي، فهل يجبُ الفِعلُ أم لا؟ فالحقُّ أنه يجب، وإلا لَزِمَ رُجْحانُ أحَدِ طَرَفَي الفِعلِ وتَرْكِهِ بغير مُرجِّح، وهذا الوجوبُ لا يُخرِجُ الفِعلَ عن حَدِّ الاختيار، أن يكونَ الفِعلُ أو التَّـرْكُ بإرادةِ الفاعل، يختارُ منهما أيـهمـا أراد، وهاهنا كذلك، لأنه لَزِمَ الفِعلُ مِنَ القُدرةِ والإرادة.

فمَنْ نَظَـرَ إلىٰ أسبابِ القُدرةِ والإرادة، وهما في الأصل مِنَ الله تعالىٰ، وعند وجودِهما الفعلُ واجب وعندَ عَدَمِهما مُمتَنِع، ذهبَ إلىٰ أنه جَبْـرٌ مَحْض، وأنَّ أفعالَ العِبادَ صادرةٌ عنهم علىٰ سبيلِ القَهْرِ والإلجاءِ مِن غير قُدرةٍ واختيارٍ لهم أصلاً. ومَنْ نَظَـرَ إلىٰ قُدرةِ العبدِ وإرادتِه، ذهبَ إلىٰ أنه قَدَرٌ مَحْض، وأنَّ أفعالَهم صادرةٌ عنهم علىٰ سبيلِ الاستِقلال.

وكُلُّ واحدٍ منهما أعورُ بأيِّ عَينَيهِ شاء، فإنَّ المذهبَ الحقَّ الذي لا يأتيه الباطلُ مِن بينِ يَدَيهِ ولا مِن خَلفِه: هو أنه لا جَبْـرَ ولا تفويض، ولكنْ أمرٌ بينَ الأمَرين، إذِ الاختيارُ حَقّ، والإسنادُ إلىٰ فِعلِ الله حَقّ، ولا يتمُّ الفِعلُ بأحدِهما دونَ الآخر.

وما قيلَ في إثباتِ الجبر: «إنَّ خِلافَ ما عَلِمَ الله وُقُوعَه مُحال، وهو يُوجِبُ الجبر»؛ منقوضٌ إجمالاً: بأنه لو صَحَّ هذا لَزِمَ الجبرُ في أفعالِهِ تعالىٰ، لأنه كانَ في الأزلِ عالماً بأفعالِهِ فيما لا يزال، وخِلافُ ما عَلِمَ اللهُ وُقُوعَه مُحال[1]، فما هو جوابكم هناك، فهو الجوابُ هاهنا، وتفصيلاً: بأنَّ العِلمَ بالشيءِ ربما لا يكونُ سَبَباً لِوقوعِه، فإنَّ مَنْ عَلِمَ بأنَّ الشمسَ غداً تَطلُع، لا يكونُ عِلمُه سَبَباً لِطُلوعِها، وإذا لم يكن للعِلمِ أثـرٌ في الفِعل، فلا يكونُ الفِعلُ ولا الإيجاب، واللهُ أعلَمُ بالصواب.

---

(١) من قوله: «وهو يوجب الجبر» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

[﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ لَمَّآ ءَامَنُوا۟ كَشَفْنَا عَنْهُمْ عَذَابَ ٱلْخِزْىِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَمَتَّعْنَٰهُمْ إِلَىٰ حِينٍ﴾ ٩٨]

﴿فَلَوْلَا كَانَتْ﴾: فهَلَّا كانت ﴿قَرْيَةٌ﴾ واحدةٌ مِنَ القُرىٰ التي أهلَكْناها، تابت عن الكُفْر، وأخلَصَتِ الإيمانَ قبلَ المُعاينة وقتَ بقاءِ التكليف، ولم تُؤخِّرْ كما أُخِّرَ فِرعونُ إلىٰ أن أُخِذَ بمُخَنَّقِه، ﴿فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ﴾ بأنْ يَقبلَه اللهُ منها لِوقوعِهِ في وقتِ الاختيار. وقرأ أُبيٌّ وعبدُ الله: «فهلَّا كانت».

﴿إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ﴾ استِثناءٌ مِن القُرىٰ؛ **لأنَّ المُرادَ أهاليها**، وهو استِثناءٌ مُنقَطِعٌ بمعنىٰ: ولكنْ قومَ يُونُسَ لـمَّا آمنوا. ويجوزُ أن يكونَ مُتَّصِلاً، والجملةُ في معنىٰ النفي، كأنه قيل: ما آمَنَتْ قريةٌ مِنَ القُرىٰ الهالِكةِ إلا قومَ يُونُس، وانتِصابُه علىٰ أصلِ الاستِثناء، وقُرِئ بالرَّفْعِ علىٰ البَدَل، هكذا رُوِيَ عن الـجَرْميِّ والكِسائي.

قوله: (لأنَّ المُرادَ أهاليها): تعليلٌ لِـجَعْلِ الاستِثناءِ مُنقَطِعاً، ونحوُه قولُه في سُورةِ الحِجْر: «فإن قلتَ: ﴿إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ﴾ [الحجر: ٥٩] استِثناءٌ مُتَّصِلٌ أو مُنقَطِع؟ قلتُ: لا يخلو مِن أن يكونَ استِثناءً من ﴿قَوْمٍ﴾ [الحجر: ٥٨]، فيكونُ مُنقَطِعاً، لأنَّ القومَ موصوفون بالإجرام، فكان كاختِلافِ الجِنسَين، وأن يكونَ استِثناءً مِنَ ضميرِ ﴿مُّجْرِمِينَ﴾ [الحجر: ٥٨] (١)، فيكونُ مُتَّصِلاً، كأنه قيل: إلىٰ قَوْمٍ قد أجرَمُوا كُلُّهم إلا آلَ لُوطٍ وَحْدَهم»، فكذلكَ هاهنا، فإنَّ أهاليَ تلكَ القُرىٰ موصوفون بأنْ يُقالَ في حَقِّهم: هَلَّا كانت قريةٌ مِنَ القُرىٰ آمَنَتْ فنَفَعَها إيمانُها، فلا يكونون إذن موصوفين بالإيمان، ثم قيل: لكنْ قَومُ يُونُسَ آمَنُوا، فيَصِحُّ جَعْلُه مُنقَطِعاً لاختِلافِ الصِّفتَين، فلو جُعِلَ مُتَّصِلاً فَسَدَ المعنىٰ، لأنه يكونُ تحضيضاً لأهلِ القُرىٰ علىٰ الإيمانِ النافع، وهو الإيمانُ في وَقْتِ الاختيارِ، إلا لِقَوْمِ يُونُس.

وأما إن قُلت: في تحضيضِهم علىٰ الإيمانِ النافع معنىٰ نَفْيِهِ عنهم، كانَ المعنىٰ: ما كانت قريةٌ آمَنَتْ إلا قومَ يُونُس، كانَ استِثناءً مُتَّصِلاً ومعنىً صحيحاً، فكانَ انتِصابُه علىٰ أصلِ

---

(١) في (ح): «استثناء من صم مجرمين»، وفي (ف): «استناء من قوم مجرمين»، والمُثبَت من (ط).

رُوِي: أنَّ يُونُسَ عليه السَّلامُ بُعِثَ إلىٰ نِينَوىٰ مِن أرضِ المَوصِل، فكَذَّبُوه، فذَهَبَ عنهم مُغاضِباً، فلما فَقَدُوهُ خافوا نُزولَ العذاب، فلَبِسُوا المُسُوح، وعَجُّوا أربعينَ ليلة. وقيل: قالَ لهم يُونُس: إنَّ أجَلَكُم أربعونَ ليلة، فقالوا: إنْ رأينا أسبابَ الهلاكِ آمنَّا بك، فلما مَضَتْ خمسٌ وثلاثونَ أغامَتِ السَّماءُ غَيْماً أسوَدَ هائِلاً يُدخِّنُ دُخَاناً شديداً، ثم يَهبِط، حتىٰ يَغشَىٰ مَدينَتَهم، ويُسَوِّدَ سُطُوحَهم، فلَبِسُوا المُسُوح، وبَرَزُوا إلىٰ الصَّعيدِ بأنفُسِهم ونِسائِهم وصِبيانِهم ودَوَابِّهم، وفَـرَّقُوا بينَ النِّساءِ والصِّبيان، وبينَ الدَّوابِّ وأولادِها، فحَنَّ بعضُها علىٰ بعض، وعَـلَتِ الأصواتُ والعَجيج، وأظهَرُوا الإيمـانَ والتَّوبة، وتَضَـرَّعُوا، فرَحِمَهم الله، وكَشَفَ عنهم، وكانَ يومَ عاشوراءَ يومَ الجمعة.

وعن ابن مسعود: بَلَغَ مِن توبتهم أن تَرادُّوا المَظالِـم، حتىٰ إنَّ الرجلَ كان يَقتَلِعُ الحجرَ وقد وَضَعَ عليه أساسَ بنائِه، فيَـرُدُّه، وقيل: خَرَجُوا إلىٰ شَيْخٍ مِن بَقيَّـةِ عُلَمائِهم، فقالوا: قد نَـزَلَ بنا العذاب، فما ترىٰ؟ فقال لهم: قُولُوا: «يا حَيُّ حِينَ لا حَيّ، ويا حَيُّ مُحيي الموتىٰ، ويا حيُّ لا إلهَ إلا أنت»، فقالوها، فكُشِفَ عنهم.

وعن الفُضَيلِ بنِ عِياض: قالوا: «اللهُمَّ إنَّ ذُنوبَنا قد عَظُمَتْ وجَلَّت، وأنتَ أعظَمُ منها وأجَلّ، افعَلْ بنا ما أنتَ أهلُه، ولا تَفعَلْ بنا ما نحنُ أهلُه».

[﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ۚ أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا۟ مُؤْمِنِينَ﴾ ٩٩]

﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ﴾ **مشيئةَ القَسْرِ والإلجاء**، ﴿لَآمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ﴾ ....

الاستِثناء، وإن كانَ الأفصَحُ أن يُرفَعَ علىٰ البَدَل، لأنه في كلام غيرِ مُوجَب. نحوُه مذكورٌ في آخِرِ سُورةِ هود.

قوله: (﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ﴾ مَشيئةَ القَسْـرِ والإلجاء)، **الانتصاف**: «لـمَّا عَلِمَ أنَّ الآيةَ تقتضي عدَمَ[1] مَشيئةِ الله الإيمانَ مِنَ الجميع، وإنما شاءَ ممَّن آمَنَ لا ممَّن كَفَر، أوَّلَهُ بمَشيئةِ القَسْـرِ

(١) لفظة «عدم»: سقطت من (ح)، وهي ثابتة في (ط) و(ف) و«الانتصاف»، ولا بُدَّ منها.

علىٰ وَجْهِ الإحاطةِ والشُّمُول، ﴿جَمِيعًا﴾ علىٰ الإيمانِ مُطبِقينَ عليه، لا يختلفونَ فيه، ألا ترىٰ إلىٰ قوله: ﴿أَفَأَنتَ تُكۡرِهُ ٱلنَّاسَ﴾ يعني: إنما يَقدِرُ علىٰ إكراهِهم واضطِرارِهم إلىٰ الإيمان هو لا أنت، وإيلاءُ الاسمِ حرفَ الاستِفهام؛ **للإعلام بأنَّ الإكراهَ مُمكِنٌ مقدورٌ عليه**، وإنما الشأنُ في المُكرِه؛ مَنْ هو؟ وما هو إلا هو وَحْدَه لا يُشارَكُ فيه، لأنه هو القادرُ علىٰ أن يَفعَلَ في قُلوبِهم ما يَضطَرُّونَ عِندَه إلىٰ الإيمان، وذلكَ غيرُ مُستطاعٍ للبشر.

والإلجاء، ليتمَّ له»[١]. وقال القاضي: «هو دليلٌ علىٰ القَدَريَّةِ في أنه تعالىٰ لم يَشَأ إيمانَهم أجمعين، وأنَّ مَنْ شاءَ إيمانَه يُؤمِنُ لا محالة، والتقييدُ بمشيئةِ الإلجاءِ خِلافُ الظاهر»[٢].

قوله: (**للإعلام بأنَّ الإكراه**[٣] **مُمكِنٌ مقدورٌ عليه**): ومذهبُ المُعتَزلة: أنَّ الله تعالىٰ قادرٌ علىٰ فِعل القبائح، لكنَّ الحِكمةَ صارِفةٌ عنه، وقد أشار إليه في سُورةِ الأنبياء، في قوله: ﴿لَوۡ أَرَدۡنَآ أَن نَّتَّخِذَ لَهۡوٗا لَّٱتَّخَذۡنَٰهُ مِن لَّدُنَّآ﴾ [الأنبياء: ١٧]، فدلَّ هذا علىٰ أنَّ الإكراهَ مُمكِن، ودلَّ قولُه: ﴿أَفَأَنتَ تُكۡرِهُ ٱلنَّاسَ﴾ علىٰ وُقُوعِهِ قَطْعاً، لأنَّ إيلاءَ الضمير حرفَ الاستِفهام يدلُّ علىٰ وقوع الفِعلِ وحُصُولِه، لكنَّ الكلامَ في الفاعل؛ هو هذا المذكورُ أم غيرُه؟ قال صاحبُ «المفتاح»: «فلا يجوزُ بعدَما عرَفتَ أنَّ التقديمَ يَستَدعي العِلمَ بحالِ نفسِ الفِعل: أنتَ ضَرَبتَ زيداً؟»[٤].

فقولُ المُصنِّفِ بـ«أنَّ الإكراهَ مُمكِنٌ مقدورٌ عليه» خِلافُ ما يَقتَضيه التركيب، فالمعنىٰ: أنَّ اللهَ عَزَّ وجَلَّ وَحْدَه فاعلُ هذا الإكراهِ الموجودِ لا أنت، لأنَّ الإيمانَ والأعمالَ الصالحةَ مشروعٌ علىٰ خِلافِ مُقتضىٰ الطبيعةِ والجِبلَّةِ الإنسانية، لأنها مائلةٌ إلىٰ اللّذّاتِ والشَّهواتِ وحُبِّ الرِّئاسة، ولا يَقدِرُ علىٰ إيجادِ خِلافِ ما تَقتَضيه الطبيعةُ إلا اللهُ عَزَّ وجَلَّ، ويَعضُدُه قولُه تعالىٰ: ﴿وَمَا كَانَ لِنَفۡسٍ أَن تُؤۡمِنَ إِلَّا بِإِذۡنِ ٱللَّهِ﴾، أي: لا ينبغي ولا يَستَقيمُ بالنَّظَر إلىٰ جِبلَّتِه وخِلقَتِهِ أن يُؤمِنَ لأنه مُنافٍ له، إلا أن يُسَهِّلَ اللهُ عليه.

---

(١) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ٢٥٤) بحاشية «الكشَّاف».
(٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢١٦).
(٣) من قوله: «تعالىٰ لم يشأ إيمانهم» إلىٰ هنا، سقط من (ح).
(٤) «مفتاح العلوم» للسَّكّاكي ص٣١٥.

[﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تُؤْمِنَ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ وَيَجْعَلُ ٱلرِّجْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ﴾ ١٠٠]

﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ﴾ يعني: مِنَ النُّفوسِ التي عَلِمَ أنها تُؤمِن، ﴿إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ أي: بتَسْهيله، وهو مَنْحُ الألطاف، ﴿وَيَجْعَلُ ٱلرِّجْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ﴾ **قابَلَ الإذنَ بالرِّجْس، وهو الخِذْلان، والنفسَ المعلومَ إيمانُها بالذينَ لا يَعقِلون،** وهُمُ المُصِرُّونَ علىٰ الكُفْر، كقوله: ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ١٧١]، وسُمِّيَ الخِذلانُ رِجْساً ـ وهو العذابُ ـ لأنه سَبَبُه. وقُرِئ: «الرِّجْز» بالزاي، وقُرِئ: «ونَجعَلُ» بالنُّون.

[﴿قُلِ ٱنظُرُوا۟ مَاذَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَمَا تُغْنِى ٱلْءَايَٰتُ وَٱلنُّذُرُ عَن قَوْمٍ لَّا يُؤْمِنُونَ﴾ ١٠١]

قوله: (**قابَلَ الإذنَ بالرِّجْس، وهو الخِذْلان، والنفسَ المعلومَ إيمانُها بالذينَ لا يَعقِلون**): يُريد: أنَّ الآيةَ مِن بابِ المُقابلة، وذلكَ أنَّ الإذنَ لـمَّا كانَ مُعبِّراً[1] عن التسهيل، وهو مِنَ الله التوفيقُ ومَنْحُ الألطاف، ووقعَ مُقابِلاً للرِّجْس، ينبغي أن يُفسَّرَ «الرِّجسُ» الذي يُرادُ به العذابُ بالخِذْلان؛ لأنَّ الخِذْلانَ سببُ العذاب، وإليه الإشارةُ بقوله: «وسُمِّيَ الخِذْلانُ رِجساً ـ وهو العذاب ـ لأنه سَبَبُه».

انظُر إلىٰ هذا التعسُّفِ والانحِرافِ عن مَحَجَّةِ الصواب، أينَ التقابُل؟ أم كيفَ يُمَوِّهُ قولَه: ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تُؤْمِنَ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ بهذا التأويل؟! وهو مِثلُ قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٤٥]، وقد قال[2]: «إنَّ موتَ الأنفُسِ مُحالٌ أن يكونَ إلا بمشيئةِ الله، فأخرَجَه مَخرَجَ فِعلٍ لا ينبغي لأحدٍ أن يُقدِمَ عليه إلا بإذنِ الله تمثيلاً»، وقد سبقَ بيانُ المُبالغةِ فيه.

---

(١) في (ح): «معتبراً»، والمُثبَت من (ط) و(ف).

(٢) أي: الزمخشريُّ نفسُه في تفسير الآية المذكورة من سورة آل عمران. (٤: ٢٨٩)

....

بل الأسلوبُ مِن بابِ اللَّفِّ والنَّشر، فقولُه: ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تُؤْمِنَ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ مُفرَّعٌ علىٰ قولِه: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَءَامَنَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ۚ أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا۟ مُؤْمِنِينَ﴾، كما أنَّ قولَه: ﴿وَيَجْعَلُ ٱلرِّجْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ﴾ مبنيٌّ علىٰ قولِه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ ۞ وَلَوْ جَآءَتْهُمْ كُلُّ ءَايَةٍ حَتَّىٰ يَرَوُا۟ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ﴾، يعني: لـمَّا أوجَبْنا عليهم القول، وقَدَّرْنا أنهم مِن أصحابِ النار، فلا يُؤمِنُونَ ألبتَّة، ولو جاءتهم كُلُّ آية، حتىٰ يَصِلُوا إلىٰ ما قُدِّرَ لهم مِنَ العذابِ الأليم، وكذلكَ نجعلُ الرِّجْسَ - أي: أدناسَ الشِّرْكِ والعِصيان والعِناد - علىٰ الذينَ خَتَمْنا علىٰ قُلُوبِهم وعلىٰ سَمْعِهم وأبصارِهم، كقوله تعالىٰ: ﴿صُمٌّۢ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ١٧١].

المعنىٰ: إذا كانَ إيمانُ مَنْ في الأرضِ كُلِّهم مُعلَّقاً بمشيئةِ الله وإرادتِه، فلا يَصِحُّ ولا يَستَقيمُ أن يُؤمِنَ أحدٌ إلا بإذنِ الله ومَشيئتِه، فلا تَقدِرُ أنتَ أن تُكرِهَهُم علىٰ الإيمان، وإذا سبقَ التقدير، وحَقَّتْ كلمةُ العذابِ علىٰ الكَفَرة، وجَفَّتِ الأقلام، فلا بُدَّ أن يُجعَلَ الرِّجْسُ عليهم، والطبعُ علىٰ قلوبهم وعلىٰ سَمْعِهم، حتىٰ لا يَعقِلُوا آياتِ الله، ولا يَلتَفِتُوا إلىٰ إرشادِك، ولو جِئتَهم بكُلِّ آية.

تأمَّلْ يا أيـُّها الناظِرُ في هذهِ الآيات، واقطَعْ بأنَّ الإيمانَ والكُفْر، والطاعةَ والمعصية: تابعةٌ لمشيئةِ الله وإرادتِه، جاريةٌ بقَضائِهِ وقَدَرِه، ولا ترىٰ كلاماً أجمَعَ مِن هذا، ومَنْ حاولَ تحريفَه زلَّ وضَلّ، هيهات! جَرَىٰ الوادي فطَمَّ علىٰ القَرِيّ[١]، واتسَعَ الـخَرْقُ علىٰ الراقع[٢].

---

(١) مَثَلٌ يُضرَبُ عندَ تجاوُزِ الحدّ أو غَلَبةِ الرجل، ومعناه: جَرَىٰ سَيْلُ الوادي، فطَمَّ - أي: دَفَنَ - القَرِيَّ، وهو مَجرَىٰ الماءِ في الرَّوْضة، أو مُستَجمَعُ الماء الكثير. انظر: «المُستَقصىٰ في أمثال العرب» للزمخشري (٢: ٥١) رقم (١٩٢)، و«مجمع الأمثال» للميداني (١: ١٥٩).

(٢) مَثَلٌ يُضـرَبُ في الأمر الذي لا يُستطاعُ تداركُه لِتَفَاقُمِه. انظر: «المُستَقصىٰ في أمثال العرب» للزمخشري (١: ٣٥)، رقم (١١٢).

﴿مَاذَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ مِنَ الآياتِ والعِبَر، ﴿وَمَا تُغْنِي ٱلْأَيَٰتُ وَٱلنُّذُرُ﴾: والرُّسُلُ المُنذِرُونَ أو الإنذارات، ﴿عَن قَوْمٍ لَّا يُؤْمِنُونَ﴾: لا يُتوقَّعُ إيمانُهم، وهُمُ الذينَ لا يَعقِلُون، وقُرِئ: «وما يُغْني» بالياء، و«ما» نافيةٌ أو استِفهامية.

[﴿فَهَلْ يَنتَظِرُونَ إِلَّا مِثْلَ أَيَّامِ ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلِهِمْ قُلْ فَٱنتَظِرُوٓا۟ إِنِّى مَعَكُم مِّنَ ٱلْمُنتَظِرِينَ * ثُمَّ نُنَجِّى رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كَذَٰلِكَ حَقًّا عَلَيْنَا نُنجِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ ١٠٢-١٠٣]

﴿أَيَّامِ ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلِهِمْ﴾: وقائع الله تعالىٰ فيهم، كما يُقال: أيامُ العرب؛ لِوقائِعِها، ﴿ثُمَّ نُنَجِّى رُسُلَنَا﴾ معطوفٌ علىٰ كلامٍ محذوفٍ يَدُلُّ عليه قولُه: ﴿إِلَّا مِثْلَ أَيَّامِ ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلِهِمْ﴾، كأنه قيل: نُهلِكُ الأُمَمَ ثم نُنجِّي رُسُلَنا، علىٰ حِكايةِ الأحوالِ الماضية، ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾: ومَنْ آمَنَ معَهم، كذلكَ ﴿نُنجِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ مِثلَ ذلكَ الإنجاءِ نُنْجِي المُؤمنينَ منكم ونُهلِكُ المُشركين، و﴿حَقًّا عَلَيْنَا﴾ اعتراض، يعني: حَقَّ ذلكَ علينا حقاً. **وقُرِئ: (نُنَجِّ) بالتشديد.**

[﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمْ فِى شَكٍّ مِّن دِينِى فَلَآ أَعْبُدُ ٱلَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِنْ أَعْبُدُ ٱللَّهَ ٱلَّذِى يَتَوَفَّىٰكُمْ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ ١٠٤]

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾: يا أهلَ مَكَّةَ ﴿إِن كُنتُمْ فِى شَكٍّ مِّن دِينِى﴾ وصِحَّتِه وسَدادِه، **فهذا ديني، فاسمَعُوا وَصْفَه، واعرِضُوهُ علىٰ عُقولِكُم،** ....

قوله: (وقُرِئ: «نُنَجِّ» بالتشديد): كُلُّهم إلا حَفْصٌ والكِسائيّ(١).

قوله: (فهذا ديني، فاسمَعُوا وَصْفَه، واعرِضُوهُ علىٰ عُقولِكُم): إشارةٌ إلىٰ أنَّ جوابَ الشَّرْطِ ـ وهو قوله: ﴿فَلَآ أَعْبُدُ ٱلَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ ـ لا يَستَقيمُ أن يكونَ جواباً ومُسَبَّباً عن قولِه: ﴿إِن كُنتُمْ فِى شَكٍّ مِّن دِينِى﴾، إلا بتأويلِ الإعلام والإسماع، علىٰ مِنوالِ قَولِهِ تعالىٰ: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣]، قال ابنُ الحاجب: «إنَّ استِقرارَ النِّعمةِ بالمُخاطَبينَ

(١) انظر: «التيسير» ص١٢٣، و«حجة القراءات» ص٣٣٧.

وانظُروا فيه بعَيْنِ الإنصاف، لِتَعلَمُوا أنه دينٌ لا مَدخَلَ فيه للشَّك، وهو أني لا أعبُدُ الحِجارةَ التي تَعبُدُونَها مِن دونِ مَنْ هو إلهكُم وخالِقُكم، ﴿وَلَٰكِنْ أَعْبُدُ ٱللَّهَ ٱلَّذِى يَتَوَفَّىٰكُمْ﴾ وإنما وَصَفَه بالتَّوفِّي، لِيُريَهم أنه الحقيقُ بأن يُخافَ ويُتَّقىٰ، فيُعبَدَ، دونَ ما لا يَقدِرُ علىٰ شيء.

﴿وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ يعني: أنَّ اللهَ أمَرَني بذلك، بما رَكَّبَ فيَّ مِنَ العَقْل، وبما أوحىٰ إليَّ في كِتابِه. وقيل: معناه: إن كنتُم في شَكٍّ مِن ديني ومما أنا عليه: أثبُتُ عليه أم أترُكُه وأوافِقُكُم، فلا تُحدِّثُوا أنفُسَكم بالمُحال، ولا تَشُكُّوا في أمري، واقطَعُوا عني أطماعَكم، واعلَمُوا أني لا أعبُدُ الذينَ تَعبُدُونَ مِن دونِ الله، ولا أختارُ الضَّلالةَ علىٰ الهدىٰ، كقوله: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ * لَآ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ﴾ [الكافرون: ١-٢].

﴿وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ﴾ أصلُه: بأنْ أكون، فحَذَفَ الجار، **وهذا الحذفُ يحتملُ أن يكونَ مِنَ الحذفِ المُطَّرِد؛** ....

ليسَ سبباً لكَوْنِها مِن عندِ الله تعالىٰ، مِن جِهةِ كَونِهِ فَرْعاً عنه، فالآيةُ جِيءَ بها لإخبارِ قومٍ استَقَرَّت بهم نِعَمٌ جَهِلُوا مُعطِيَها، فاستِقرارُها ـ مجهولةً أو مشكوكةً ـ سببٌ للإخبار بكَونِها مِنَ الله تعالىٰ»[١]، كذا هاهنا؛ كونُهم شاكِّينَ مُعرِضِينَ[٢] عن دِينِ الله: سَبَبٌ لإقامةِ دَعْوتِه صلواتُ الله عليه، بإثباتِ التوحيد، وإسماعِهِ إياهم، لِيَعرِضُوهُ علىٰ عُقولِهِم.

قوله: (**وهذا الحذفُ يحتملُ أن يكونَ مِنَ الحذفِ المُطَّرَد**) إلىٰ آخِرِه: قال صاحبُ «التقريب»: «وفيه نظَر؛ لأنَّ تفسيرَه المُطَّرِدَ بحَذْفِ حُروفِ الجارَّة مع «أنْ»، يقتضي كونَه مِنَ المُطَّرِدِ قَطْعاً، فلَعَلَّ المُرادَ مِن قولِه: «وهذا الحذف»: أنَّ هذا النوعَ مِنَ الحذف، وهو حَذفُ حرفِ الجرِّ بعدَ فِعلِ الأمرِ مَثَلاً، يحتملُ المُطَّرِدَ كما نحنُ فيه، وغيرَ المُطَّرِدَ كـ«أمَرتُكَ[٣] الخير»، ونحوَه.

---

(١) «الإيضاح في شرح المُفصَّل» لابن الحاجب (١: ٢٠٤).

(٢) في (ح): «كذا هاهنا لكونهم معرضين»، والمُثبَت من (ط) و(ف).

(٣) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «كما مَرَّ بك»، والمُثبَت من (ط) و(ف)، وهو المثالُ المذكورُ عند الزمخشري.

الذي هو حَذفُ الحروفِ الجارَّةِ مَعَ «أنْ» و«أنَّ»، وأن يكونَ مِنَ الحذفِ غيرِ المُطَّرِد، وهو قولُه: أمَرتُكَ الخير، ﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾ [الحجر: ٩٤].

ويُمكِنُ أن يُقال: في ﴿أُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ﴾ حذفٌ، ويحتملُ المُطَّردَ وغيرَه، بيانُه[1]: أنَّ الحذفَ المُطَّرِدَ له رُكْنان: حَذفُ الجارِّ وَحْدَه وذِكرُ «أنْ» بعدَه، فلو لم يُذكَر «أنْ» ـ كـ«أمَرتُكَ الخير» ـ، أو ليسَ المحذوفُ الجارَّ وَحْدَه، بل مَعَ المجرور ـ نحو: ﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾ [الحجر: ٩٤]، أي: بصَدْعِه[2]، فحَذَفَ الباءَ ثُمَّ الصَّدْع ـ، فليسَ بمُطَّرِد، فـ﴿أَنْ أَكُونَ﴾: إما أن يكونَ مأموراً به، فهو مِنَ الـمُطَّرِد، وإما أن يكونَ للتعليل ـ كما ذكره في ﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ﴾ [الأنعام: ٧١] ـ، والمأمورُ به محذوف، أي: أُمِرتُ بالإيمانِ لأنْ أكونَ مُؤمِناً، فهو غيرُ مُطَّرِد، إذْ حُذِفَ الجارُّ والمجرورُ معاً، نحو: ﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾ [الحجر: ٩٤]». تَمَّ كلامُه.

وتحريرُه: أنَّ قولَه: ﴿وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ﴾ فيه اعتباران، فبالنَّظَرِ إلىٰ لَفْظةِ «أنْ» مِن غير اعتبارِ كَوْنِها واقعةً بعدَ لفظِ «الأمر»، مع تقدير حَذْفِ الجارّ، يكونُ مِن حَذفِ المُطَّرِد. وباعتبارِ لفظِ «الأمر» ـ فإنه قد يُحذَفُ معه الجارّ، نحو: «أمَرتُكَ الخير»، ﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾ [الحجر: ٩٤] ـ، مِن غير نَظَرٍ إلىٰ لفظِ «أنْ»، يكونُ مِنَ الحذفِ غير المُطَّرِد.

وأما قولُه: ﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾ [الحجر: ٩٤]: فأصلُه: بما تُؤمَرُ به، فحَذَفَ حرفَ الجرِّ وأوصَلَ، فصار: بما تُؤمَرُه، ثم حَذَفَ الضميرَ المنصوب.

قوله: (أَمَرْتُكَ الخير): تمامُه:

.... فافعَلْ ما أُمِرتَ بِـهِ ... فقد تَـرَكتُكَ ذا مالٍ وذا نَشَبِ[3]

«النَّشَب»: المالُ والعَقار.

(١) قوله: «في ﴿أُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ﴾ حذفٌ، ويحتملُ المُطَّردَ وغيرَه، بيانُه»، سقط من (ح).

(٢) أي: بما تُؤمَرُ بصَدْعِه، أي: بالجهر به.

(٣) نَسَبَه سيبويه في «الكتاب» (١: ٣٧) إلىٰ عمرو بن مَعْدي كَرِب، وهو من الشواهد النحوية علىٰ حذف حرف الجر، كما في «المُفصَّل» للزمخشري ص٢٩١، وغيره. =

[﴿ وَأَنْ أَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ ١٠٥]

فإن قلتَ: عَطْفُ قوله: ﴿ وَأَنْ أَقِمْ ﴾ علىٰ ﴿أَنْ أَكُونَ﴾ [يونس: ١٠٤] فيه إشكال؛ لأنَّ «أنْ» لا تخلو مِن أن تكونَ **التي للعبارة**، أو التي تكونُ مَعَ الفِعلِ في تأويلِ المصدر، فلا يَصِحُّ أن تكونَ للعبارة، وإن كانَ الأمرُ مما يَتَضمَّنُ معنىٰ القول، **لأنَّ عَطْفَها علىٰ الموصولةِ يأبىٰ ذلك**، والقولُ بكَونِها موصولةً مِثْلَ الأُولىٰ، لا يُساعِدُ عليه لفظُ الأمر، وهو ﴿أَقِمْ﴾، لأنَّ الصِّلَةَ حَقُّها أن تكونَ جُملةً تحتملُ الصِّدْقَ والكَذِبَ؟ ....

قوله: (**التي للعبارة**): أي: المُفسِّـرة.

قوله: (**لأنَّ عَطْفَها علىٰ الموصولة يأبىٰ ذلك**): والموصولةُ لفظةُ «أنْ» في قوله: ﴿أَنْ أَكُونَ﴾ [يونس: ١٠٤]؛ لأنها مُتَّصِلةٌ بالفِعلِ مُفيدةٌ معها معنىٰ المصدر، والموصولةُ ـ كما قيل ـ علىٰ ثلاثة أضـرُب: ضَـرْبٌ اتُّفِقَ علىٰ اسمِيَّـتِه، وهو «الذي» وأخواتُها، وضَـرْبٌ اتُّفِقَ علىٰ حَرْفيَّـتِه، وهو «أنَّ» و«أنْ» و«كي»، وضَـرْبٌ اختُلِفَ فيه، وهو «ما» المصدريَّة، والألفُ واللام، فمَنْ أوجَبَ عَوْدَ الضميرَ عليها جعَلَها اسماً، وإلا فلا.

قوله: (**يأبىٰ ذلك**): لأنَّ مِن شَـرْطِ «أنْ» المُفسِّـرة: أن لا يَتَّصِلَ بها شيءٌ مِن صِلَةِ الفِعلِ الذي تُفسِّـرُه، إذ لو اتَّـصَلَ ذلكَ بها صار في جُملـةِ ذلكَ الفِعل، ولم يكن تفسيراً له، قاله في «الإقليد»، فإذا عَطَفتَها علىٰ الموصولةِ اتَّصَلَت بها، لأنَّ المعطوفَ في حُكم المعطوفِ عليه، فيقتضي الاتصال، والذي يدلُّ علىٰ أنَّ الأولىٰ موصولة: أنها عَمِلَت في ﴿أَكُونَ﴾، والمُفسِّـرةُ لا تَنصُب.

قال صاحبُ «الفرائد»: يُمكِنُ أن يُقال: ﴿ وَأَنْ أَقِمْ ﴾ لم يكن عَطْفاً علىٰ ﴿أَكُونَ﴾، بل المعطوفُ مُقدَّر، وهو «أُوحِيَ إلي» أو «نُودِيت»، فتكونُ «أنْ» للعبارة.

وقلت: هذا سائغٌ من حيثُ الإعراب، لكنْ في ذلكَ العطفِ فائدةٌ معنوية، وهو أنَّ قولَه: ﴿ وَأَنْ أَقِمْ وَجْهَكَ ﴾ مَعَ التي تليها مِنَ الآيات، كالتفسير لِقولِه: ﴿أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾، علىٰ

قلتُ: قد سَوَّغَ سِيبَوَيهِ أن تُوصَلَ «أنْ» بالأمرِ والنَّهي، وشَبَّهَ ذلكَ بقولهم: **أنتَ الذي تَفعَل، علىٰ الخِطاب**، لأنَّ الغَرَضَ وَصْلُها بما تكونُ مَعَه في معنىٰ المصدر، والأمرُ والنَّهيُ دالَّانِ علىٰ المَصدَرِ دلالةَ غيرهما مِنَ الأفعال.

﴿ وَأَنْ أَقِمْ وَجْهَكَ ﴾: استَقِمْ إليه ولا تَلتَفِتْ يميناً ولا شمالاً، و﴿حَنِيفًا﴾ حالٌ مِن «الدِّينِ» أو مِنَ «الوَجْه».

[﴿ وَلَا تَدْعُ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ فَإِن فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذًا مِّنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ ١٠٦]

أسلوب: «أعجَبَني زيدٌ وكَرَمُه»، داخلٌ[1] معها في حُكمِ المأمور به، فلو قُدِّرَ ذلكَ فاتَ غَرَضُ التفسير، وتكونُ الجملةُ مُستَقِلَّةً معطوفةً علىٰ مِثلِها.

قوله: (**أنتَ الذي تَفعَل، علىٰ الخطاب**): والأصلُ أن يُقال: أنتَ الذي يَفعَل، علىٰ الغَيْبَة؛ نَظَراً إلىٰ لفظِ «الذي»، فلما كانَ «الذي» وقعَ خبراً لـ«أنتَ»، ومعناهُ معناه، قيلَ علىٰ الخِطاب، ووَجْهُ الشبهِ هو أنه لـمّا كانَ «الذي» يقتضي أن يكونَ صِلتُها جُملةً مُشتَمِلةً علىٰ ضميرٍ راجعٍ إليها، واقتضىٰ أن يكونَ للغائب، فبالنظر إلىٰ المعنىٰ جاز الخِطاب[2]، كذلكَ جاز أن يَنظُروا إلىٰ المعنىٰ ويُدخِلُوا «أنْ» المصدريَّـةَ علىٰ الأمرِ والنَّهْي، لأنَّ الغَرَضَ أن يكونَ ما بعدَها في تأويلِ المصدر، وقد حَصَلَ الغَرَض، سواءٌ كان الفعلُ إخبارياً أو إنشائياً، بخِلافِه في الموصولِ الاسمي، فإنه يجبُ أن تكونَ صِلَتُهُ جُملةً خَبَريَّـة؛ لأنَّ وَضْعَه علىٰ جَعْلِ الجملةِ معرفة، ليَصِحَّ وَصْفُ المعرفةِ بها، ولا تكونُ الصِّفةُ إلا خَبَريَّة، وأما الموصولُ الحرفيُّ فليس كذلك، فصَحَّ أن تقعَ صِلَتُهُ خَبَريَّةً وطَلَبيَّة.

= وقال أبو عُبيد البكري في «فصل المقال» ص٢٨١: «قال ابنُ النَّحَّاس: النَّشَب: المالُ الأصلي، كالدار وما أشبَهَها، ولذلكَ فَرَّقَ الشاعرُ بينهما في قوله: «ذا مالٍ وذا نَشَب»، ويُروَىٰ: «ذا مالٍ وذا نَسَب»، بالسِّين المُهمَلة». انتهىٰ باختصار.

(١) أي: أنَّ قولَه: ﴿ وَأَنْ أَقِمْ ﴾ داخلٌ في المأمور به في قوله: ﴿أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾.

(٢) من قوله: «ووجه الشبه» إلىٰ هنا، سقط من (ح) و(ف).

﴿فَإِن فَعَلْتَ﴾ معناه: فإنْ دَعَوتَ مِن دونِ الله ما لا يَنفعُكَ ولا يَضُـرُّك، **فكَنَىٰ عنه بالفِعلِ إيجازاً**، ﴿فَإِنَّكَ إِذًا مِّنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾: ﴿إِذًا﴾ **جزاءٌ للشَّـرْط وجوابٌ لِسُؤالٍ مُقدَّر**، كأنَّ سائلاً سأل عن تَبعةِ عبادةِ الأوثان. وجُعِلَ مِنَ الظالمين، لأنه لا ظُلمَ أعظَمُ مِنَ الشِّـرْك، ﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣].

[﴿وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ ۖ وَإِن يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَآدَّ لِفَضْلِهِۦ ۚ يُصِيبُ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ ۚ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ * قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَكُمُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ ۖ فَمَنِ ٱهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِى لِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا ۖ وَمَآ أَنَا۠ عَلَيْكُم بِوَكِيلٍ﴾ ١٠٧-١٠٨]

قوله: (**فكَنَىٰ عنه بالفِعلِ إيجازاً**): يعني: قد يُجاءُ بلفظ «فَعَلَ» بعدَ تَـقَدُّم أفعالٍ شَتَّىٰ وكيفياتٍ مُتعدِّدة، فيُعبَّـرُ به عنها كُلِّها إيجازاً، كما يُشارُ باسمِ الإشارةِ إلىٰ كلامٍ طويلٍ اختِصاراً، نحوُه قولُه تعالىٰ: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ وَلَن تَفْعَلُوا۟﴾ [البقرة: ٢٤]، أي: فإن لم تأتوا بسُورةٍ مِن مِثلِه، ولم تأتوا بشُهَدائِكم مِن دونِ الله.

قوله: (﴿إِذًا﴾ **جزاءٌ للشرط، وجوابٌ لِسُؤالٍ مُقدَّر**): قال ابنُ الحاجب: «لَسْنا نعني بالجوابِ جوابَ مُتكلِّم بالتحقيق، بل قد يكونُ جواباً لُمتكلِّم، وقد يكونُ جواباً لتقديرِ ثُبوتِ أمْر، فمِثالُ الأول: يقولُ الرجل: أنا آتيك، فتقول: إذن أُكرِمَك، فأجَبْتَه بهذا الكلام، وصَيَّرتَ إكرامَكَ جزاءً علىٰ إتيانِه، ومِثالُ الثاني: قولُك: لو أكرَمتَني إذن أُكرِمُك، وأشباهِه، في تقديرِ جوابِ مُتكلِّمٍ سأل: ماذا يكونُ مُرتَبِطاً بالإكرام؟ فأجابه: بارتباطِ إكرامِه به.

وأما معنىٰ الجزاء فيها فواضح، قال الزَّجَّاج: تأويلُها: إن كانَ الأمرُ كما ذكرتَ فإني أُكرِمُك؛ تنبيهاً علىٰ أنَّ فيها معنىٰ الجزاء، حتىٰ يَصِحَّ تقديرُه مُصـرَّحاً به»(١).

---

(١) «الإيضاح في شـرح المُفصَّل» لابن الحاجب (٢: ٢٦٣).

أتبعَ النَّهيَ عن عِبادةِ الأوثان ووَصْفَها بأنها لا تَنفعُ ولا تَضُـرّ، أنَّ اللهَ عزَّ وجَلَّ هو الضَّارُّ النافِع، الذي إنْ أصابَكَ بضُـرٍّ لم يَقدِرْ علىٰ كَشْفِهِ إلا هو وَحْدَه دونَ كُلِّ أحد، فكيفَ بالجمادِ الذي لا شُعُورَ به؟ وكذلكَ إن أرادكَ بخير لم يَـرُدَّ أحدٌ ما يُريدُه بكَ مِن فَضْلِهِ وإحسانِه، فكيفَ بالأوثان؟ فهو الحقيقُ إذن بأن تُوجَّهَ إليه العبادةُ دونَها، ....

قوله: (**أتبعَ النَّهْيَ عن عِبادةِ الأوثان**): مفعولُ «أتبعَ»: «أنَّ اللهَ هو الضَّارُّ النافع»، يُريد: أنَّ قولَه: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ﴾ الآية، مُتَّصِلٌ بما قبله، معطوفٌ علىٰ قوله: ﴿وَلَا تَدْعُ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ الآية [يونس: ١٠٦]، علىٰ تأويل الإخباريِّ بالإنشائي، وهما جميعاً مُتفرِّعانِ علىٰ قوله: ﴿وَأَنْ أَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [يونس: ١٠٥]، أي: كُنْ مائِلاً عن سِوَىٰ دينِ الله مُوحِّداً غيرَ مُشـرِك.

ثم أكَّدَ ذلكَ بأنْ نَـهاهُ بقوله: ﴿وَلَا تَدْعُ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ﴾[1]، وأمَرَهُ بأن يَدعُوَ مَنْ يَضُـرُّهُ ويَنفعُه بقوله: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ﴾، أي: وادعُ مَنْ إنْ يَمْسَسْكَ بضُـرٍّ فلا كاشِفَ له إلا هو، وصَوَّرَ هاهنا حالتي النَّفْع والضُّـرّ، وخَالَفَ بينَ القَرينَتَين؛ لأنَّ المقامَ يقتضي الترغيبَ والتنفير، كقوله تعالىٰ: ﴿وَأَنْ أَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [يونس: ١٠٥]، فالمُناسِبُ ذِكرُ المَسِّ مَعَ الضُّـرّ، والإرادةِ مَعَ الخير، مِن غير تأويل، يعني: إذا أوقعَكَ في الضَّـرَّاءِ لا يَكشِفُها إلا هو، إذ لا مَلجأَ إلا إليه، فلا تكونَنَّ مِنَ المُشركين، وإذا أرادَ بِكَ الخيرَ فلا يَقدِرُ أحدٌ أن يَرُدَّ ذلك، فلا مَرجُوَّ إلا هو، فأقِمْ وَجْهَكَ لِدينِه، واعبُدْهُ مُخلِصاً، يعني[2]: إذا أرادَ اللهُ أن يَتَـفضَّلَ علىٰ أحدٍ بمَحْضِ فَضْلِه، لا يَقدِرُ أحدٌ ردَّ فَضلِه، سُبحانه وتعالىٰ.

ثم عَلَّلَ ذلكَ بأنه فَعَّالٌ لِـمَا يشاء، وليسَ لأحدٍ أن يَمنعَه مما أراد؛ حيثُ قال: ﴿يُصِيبُ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ﴾.

(١) من قوله: «وهما جميعاً مُتفرِّعان» إلىٰ هنا، سقط من (ط).

(٢) من قوله: «إذا أوقعك» إلىٰ هنا، سقط من (ط).

وهو أبلَغُ مِن قوله: ﴿إِنۡ أَرَادَنِيَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ هَلۡ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ أَوۡ أَرَادَنِي بِرَحۡمَةٍ هَلۡ هُنَّ مُمۡسِكَٰتُ رَحۡمَتِهِۦ﴾ [الزمر: ٣٨].

فإن قلتَ: لِـمَ ذَكَرَ المَسَّ في أحدِهما، والإرادةَ في الثاني؟ قلتُ: كأنه أرادَ أن يَذكُرَ الأمرَيْنِ جميعاً ـ الإرادةَ والإصابة ـ في كُلِّ واحدٍ مِنَ الضُّـرِّ والخير، وأنه لا رادَّ لِـمَا يُريدُه منهما، ولا مُزيلَ لِـمَا يُصيبُ به منهما، ....

وفي تخصيصِ الضُّـرِّ بالمَسّ، والخيـرِ بالإرادة: الإشارةُ إلىٰ أنَّ الإنسانَ في الضَّـرَّاءِ أخضَعُ وأخبَت، وإلىٰ كَشْفِها أدعىٰ وأميل، وأنَّ المطلوبَ اللِّياذُ إليه، وأنه في الـرَّخاءِ إلىٰ مَزيـدِ الخير ورجاءِ الفَضْلِ أحرَصُ وأقبَل، والمقصودُ الرُّكُون إليه.

أما مقصودُ المُصنِّفِ مِن إيرادِه: فهو أنَّ الكلامَ مطلوبٌ فيه التوكيد، فذكرَ في كُلٍّ مِنَ الفِقْرَتَينِ المُتقابلَـتَينِ ما يدلُّ علىٰ إرادةِ مِثلِه فيما يُقابِلُه، وحَذَفَ اختِصاراً. وهذا ليسَ بمَرْضيٍّ مِن مِثلِه؛ لأنَّ فائدةَ العُدُولِ ليسَ الاختِصارَ ولا التأكيد.

وقال القاضي: «ولعلَّه تعالىٰ ذكرَ الإرادةَ في الخير، والمسَّ في الضُّـرّ، مَعَ تلازُم الأمرَيْن، للتنبيه علىٰ أنَّ الخيرَ مُرادٌ بالذات، وأنَّ الضُّـرَّ إنما مَسَّهُم لا بالقَصْدِ الأول، ووَضَعَ «الفَضْلَ» مَوضِعَ الضمير؛ للدَّلالةِ علىٰ أنه تعالىٰ مُتفضِّلٌ بما يُريدُ بهم مِنَ الخير، لا بالاستِحقاقِ عليه، ولم يَستَـثنِ؛ لأنَّ مُرادَ الله لا يُمكِنُ(١) رَدُّه»(٢).

قوله: (**وهو أبلَغُ مِن قوله:** ﴿إِنۡ أَرَادَنِيَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ هَلۡ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ أَوۡ أَرَادَنِي بِرَحۡمَةٍ هَلۡ هُنَّ مُمۡسِكَٰتُ رَحۡمَتِهِۦ﴾ [الزمر: ٣٨]): قال صاحبُ «التقريب»: «وهو أبلَغُ؛ لِعُموم النفي ولِتصـريـحِهِ هاهنا(٣)، وتخصيصِ النفي بالأصنام والتَّجوُّزِ عن النفي بالاستِفهام(٤)».

(١) في الأصول الخطية: «لا يكون»، والمُثبَت من «أنوار التنزيل» للبيضاوي.
(٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢١٨).
(٣) أي: وللتصريح بالنفي، هاهنا: أي: في هذه الآية من سورة يونس.
(٤) أي: في آية سورة الزُّمَر.

فأوجَزَ الكلامَ بأنْ ذَكَرَ المَسَّ ـ وهو الإصابة ـ في أحدِهما، والإرادةَ في الآخَر؛ لِيَدُلَّ بما ذَكَرَ علىٰ ما تَـرَك، علىٰ أنه قد ذَكَرَ الإصابةَ بالخير في قوله: ﴿يُصِيبُ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنۡ عِبَادِهِۦ﴾، **والمُرادُ بالمشيئة: مشيئةُ المصلحة.**

﴿قَدۡ جَآءَكُمُ ٱلۡحَقُّ﴾ فلم يَبقَ لكم عُذْر، ولا علىٰ الله حُجَّة، فمَنِ اختارَ الهدىٰ واتباعَ الحقِّ فما نَفَعَ باختيارِه إلا نفسَه، ومَنْ آثَـرَ الضَّلالَ فما ضَـرَّ إلا نفسَه، واللامُ و«علىٰ»: دَلَّا علىٰ معنىٰ النَّفْع والضَّـرّ، ووَكَلَ إليهمُ الأمْرَ بعدَ إبانةِ الحقِّ وإزاحةِ العِلَل، وفيه حَثٌّ علىٰ إيثارِ الهدىٰ واطِّراح الضَّلال **مَعَ ذلك.**

﴿وَمَآ أَنَا۠ عَلَيۡكُم بِوَكِيلٍ﴾: بحَفيظٍ مَوْكولٍ إليَّ أمرُكم وحَمْلُكم علىٰ ما أُريد، إنما أنا بَشيرٌ ونذير.

[﴿وَٱتَّبِعۡ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيۡكَ وَٱصۡبِرۡ حَتَّىٰ يَحۡكُمَ ٱللَّهُۚ وَهُوَ خَيۡرُ ٱلۡحَٰكِمِينَ﴾ ١٠٩]

﴿وَٱصۡبِرۡ﴾ علىٰ دَعْوتِهم واحتِمالِ أذاهُم وإعراضِهم، ﴿حَتَّىٰ يَحۡكُمَ ٱللَّهُ﴾ لكَ بالنَّصْرِ عليهم والغَلَبة.

وقلت: أما التجوُّز عن النفي بالاستفهام: فهو أبلَغُ لِـمَا فيه مِن إعطائِهِ معنى النفي مَعَ الاستبعادِ مِن أن تكونَ مُمسِكاتٍ ألبتَّة، لكنَّ المُبالغةَ هاهنا لإفادةِ الحصـرِ الحقيقيِّ بـ«لا» و«إلا»، وبالجهاتِ التي أوردناها[1].

قوله: (**والمُرادُ بالمشيئة: مشيئةُ المصلحة**): قَـيَّدَها نَظَراً إلىٰ مُعتَقَدِه[2]، وإلا فهو سُبحانه وتعالىٰ فاعلٌ لِـمَا يشاء.

قوله: (**مَعَ ذلك**): المُشارُ إليه: قولُه: «وَكَّلَ إليهم» إلىٰ آخِرِه، أي: سِيقَتِ الآيةُ لبيانِ توكيلِ الأمرِ بعدَ إبانةِ الحقِّ وإزاحةِ العلل، وأدمَجَ فيه معنىٰ حُبِّ إيثارِ الهدىٰ واطِّراح الضلال.

---

(١) ولو قيل: إنَّ كُلَّ آيـةٍ أبلغُ في سياقها ومُناسبتها، لكانَ أحسَنَ وأسلَم، والله تعالىٰ أعلم.

(٢) أي: علىٰ أصل المعتزلة وقاعدتهم في وجوب فِعلِ الصلاح أو الأصلح عليه تعالىٰ.

ورُوِي: أنها لـمَّا نـزلَتْ جَمَعَ رسولُ الله ﷺ الأنصار، فقال: «إنكم **ستَجِدُونَ بعدي أثَـرَة**، فاصبِروا حتىٰ تَلقَوْني»، يعني: أني أُمِرتُ في هذهِ الآيـةِ بالصَّبْر علىٰ ما سامَتْني الكَفَرة، فصَبَـرْت، فاصبِروا أنتُم علىٰ ما يَسُومُـكُمُ الأُمَراء الـجَوَرة، قال أنس: فلم نَصبِر.

ورُوِي: أنَّ أبا قَتادةَ تخلَّفَ عن تَلَقِّي مُعاويةَ حينَ قَدِمَ المدينة، وقد تَلَقَّتْهُ الأنصار، ثم دَخَلَ عليه مِن بعد، فقال له: ما لَكَ لم تَتَلَقَّنا؟ قال: لم تكُنْ عِندَنا دَوابُّ. قال: **فأينَ النواضِح**؟ قال: قَطَعْناها في طَلَبِكَ وطَلَبِ أبيكَ يومَ بَدْر، وقد قال رسولُ الله ﷺ: «يا مَعشَـرَ الأنصار، إنكم ستَلقَونَ بعدي أثَـرَة». قال مُعاوية: فماذا قال: قال: «فاصبِروا حتىٰ تَلقَوني»، قال: فاصبِر. ....

قوله: (**سَتَجِدُونَ بعدي أثَـرة**) الحديث: مِن روايـةِ البراءِ بنِ عازِبٍ قال: سَمِعتُ رسولَ الله ﷺ يقولُ للأنصار: «إنكم سَتَلقَونَ بعدي أثَـرة»، قالوا: فما تأمُرُنا؟ قال: «اصبِروا حتىٰ تَلقَوْني علىٰ الحوض». رواه أحمدُ بنُ حنبل[١].

وروىٰ البخاريُّ[٢] عن أنس، عن النَّبيِّ ﷺ: «إنكم سَتَلقَونَ بعدي أثَـرَة، فاصبِروا حتىٰ تَلقَوْني، ومَوعِدُكُم علىٰ الحوض».

النهاية: «الأثَـرة ـ بفَتْحِ الهمزة والثاء ـ : الاسمُ مِن: آثَـرَ يُؤثِرُ إيثاراً: إذا أعطىٰ، أراد أنه يُستأثَـرُ عليكُم، فيُفَضَّلُ غيرُكم في نَصيبِهِ مِنَ الفيء». وفي غيرها: أُثْـرَة: بضَمِّ الهمزةِ وإسكانِ الثاء وبفَتْحِها، وبكَسْـرِ الهمزةِ وسُكونِ الثاء، قال الأزهري: هو الاستِئثار، أي: يُستأثَـرُ عليكم بأمورِ الدُّنيا، ويُفضَّلُ غيرُكم عليكُم، ولا يجعل لكم في الأمر[٣] مِن نصيب.

قوله: (**فأينَ النواضِح؟**): وهي الإبلُ التي تَسْقي الزُّرُوع.

---

(١) في «مسنده» برقم (١٨٥٨٢).

(٢) في «صحيحه» برقم (٢٣٧٧) و(٣١٤٧) و(٣٧٩٣) و(٣٧٩٤). وأخرجه البخاري (٣٧٩٢) و(٧٠٥٧)، ومسلم (١٨٤٥) من حديث أنس، عن أُسَيد بن حُضَير.

(٣) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «الآخرة»، وفي (ط) إلىٰ: «الأثرة»، والمُثبَت من (ف).

قال: إذن نَصبِر. فقال عبدُ الرحمن بنُ حَسَّان:

ألا أبلِغْ مُعاوِيةَ بـنَ حَـرْبٍ ... أميرَ الظـالمينَ **نَـثَـا كلامـي**

بأنَّـا صابِرونَ فمُنظِـرُوكُم ... إلىٰ يَـومِ التَّغـابُنِ والخِـصامِ

عن رسولِ الله ﷺ: «مَنْ قرأ سُورةَ يُونُسَ أُعطِيَ مِنَ الأجرِ عَشْـرَ حَسَناتٍ بعَدَدِ مَنْ صَدَّقَ بيُونُسَ وكَذَّبَ به، وبعَدَدِ مَنْ غَرِقَ مَعَ فِرعَونَ».

النهاية: «منه حديثُ مُعاويةَ للأنصار، رضوانُ الله عليهم، وقد قَعَدُوا عن تَلَقِّيهِ لـمَّا حَجَّ: «ما فَعَلَتْ نَواضِحُكُم؟»»، كأنه يُقرِّعُهم بذلك، لأنهم كانوا أهلَ حَرْثٍ وزُرُوع وسَقْي».

وقيل: فقابَلَه أبو طَلْحةَ بقوله: «قَطَعْناها في طَلَبِكَ وطَلَبِ أبيكَ يومَ بَدْر»، تعريضاً بأنَّـا ظَفِرْنا علىٰ أسلافِكم، إذ قَابَلْناهُم عليها، أشار إلىٰ أنها كانت نجائب[1].

قوله: (**نَـثَـا كلامي**): النَّـثَـا ـ بالنُّون: خبر، مشهور[2].

النهاية: «النَّـثَـا في الكلام: يُطلَقُ علىٰ القَبيح والحسَن».

---

(١) تحرَّف في (ح) و(ف) إلىٰ: «بجانب»، والمُثبتُ من (ط)، ومعناه: أفاضل، جمعُ «نجيبة» تأنيث «النجيب»، كما في «النهاية» لابن الأثير، مادة (نجب).

(٢) قال الفيروزآبادي في «القاموس»، مادة (نثا): «النثا: ما أخبرتَ به عن الرجلِ مِن حَسَنٍ أو سَيِّئ».

سورةُ هودٍ عليه السَّلام
مكِّيّة، وهي مئةٌ وثلاثٌ وعشـرونَ آية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

[﴿الٓر كِتَٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ ١]

﴿أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ﴾: نُظِمَتْ نَظْمـاً رَصِيناً مُحكَمـاً لا يقعُ فيه نَقْضٌ ولا خَلَل، كالبناءِ المُحكَم المُرصَّف، ويجوزُ أن يكونَ نَقْلاً بالهمزة، ....

سورةُ هودٍ عليه السَّلام
مكِّيّة، وهيَ مئةٌ وثلاثٌ وعشـرون آية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

قوله: (ويجوزُ أن يكونَ نَقْلاً): الضميرُ في «يكون» راجعٌ إلىٰ ﴿أُحْكِمَتْ﴾، وهو عطفٌ علىٰ «نُظِمَت نَظْماً» مِن حيثُ المعنىٰ، فعلىٰ الأول: الهمزةُ ليست للنقل، بل وُضِعَ «أُحكِمَ» ابتداءً لذلك، ومثلُه «كَلَّمَ» بالتشديد في قولِه تعالىٰ: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]، لأنه ليسَ للتكثير، بل هو موضوعٌ لذلك، قاله ابنُ الأثير. فقولُه: «نقلاً» مصدرُ فِعْلٍ محذوف، أي: نُقِلَ نَقْلاً.

مِن: حَكُمَ ـ بضَمِّ الكاف ـ : إذا صار حكيمًا، أي: جُعِلَت حكيمة، كقوله تعالىٰ: ﴿ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ ٱلْحَكِيمِ﴾ [يونس: ١]، وقيل: مُنِعَت مِنَ الفساد، مِن قولهم: أحكمتُ الدابّة: إذا وَضَعتَ عليها الـحَكَمَةَ لتمنعَها مِنَ الجِماح، قالَ جَرير:

أبني حَنيفةَ أحكِمُوا سُفَهاءَكُم إني أخافُ عليكمُ أنْ أغضَبا

وعن قَتادة: أُحكِمَت مِنَ الباطل.

﴿ثُمَّ فُصِّلَتْ﴾ كما تُفصَّلُ القَلائِدُ بالفَرائِد، مِن دلائل التوحيد والأحكام والمواعِظ والقَصَص، أو: جُعِلَت فُصُولاً، سورةً سورة، وآيةً آية، وفُرِّقَتْ في التنزيل، ولم تَنزِلْ جُملةً واحِدة، أو: فُصِّلَ فيها ما يحتاجُ إليه العباد، أي: بُيِّنَ ولُخِّص ....

قوله: (حَكُمَ: [إذا] صار حكيماً): وأُنشِدَ للنَّمِرِ بنِ تَوْلَب:

وأبغِضْ بَغيضَكَ بُغْضاً رُوَيداً إذا أنتَ حاولتَ أن تَحْكُما(١)

قال الأصمعي: إذا حاولتَ أن تكونَ حكيماً.

قوله: (أبني حَنيفة) البيت(٢): يقول: امنَعُوا سُفَهاءَكُم عن إيذائي وشَتْمي، فإني أخافُ أن أغضبَ وأُصيبَكُم بسُوءٍ مِن هَجْوٍ وغيره.

قوله: (كما تُفصَّلُ القَلائِدُ بالفَرائِد(٣))، الراغب: «الفَصْل: إبانةُ أحدِ الشيئَينِ عن الآخر، حتىٰ يكونَ بينهما فُرْجة، ومنه قيل: المَفاصِل، والواحد: مَفصِل، وفَصَلَ القومُ عن مكانِ كذا، وانفَصَلوا: فارقوه، قال تعالىٰ: ﴿وَلَمَّا فَصَلَتِ ٱلْعِيرُ﴾ [يوسف: ٩٤]، ويُستَعمَلُ في الأفعالِ والأقوال، كقولِهِ تعالىٰ: ﴿إِنَّ يَوْمَ ٱلْفَصْلِ مِيقَٰتُهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الدخان: ٤٠]،

(١) انظر: «الصِّحاح» للجوهري، و«لسان العرب» لابن منظور، كلاهما في مادة (حكم)، و«مجمع الأمثال» للميداني (١: ٢٠٩) و(٢: ٢١٨)، وغيرها.

(٢) انظر: «ديوان جرير» ص٥٠.

(٣) الفرائد: الشَّذْرُ الذي يَفصِلُ بينَ اللُّؤلُؤِ والذهب، واحدتُه: فَريدة. «لسان العرب» لابن منظور، مادة (فرد).

وقُرِئ: «أحكَمْتُ آياتِهِ ثم فَصَّلْتُ»، أي: أحكمتُها أنا ثم فَصَّلتُها، وعن عِكرِمةَ والضَّحّاك: «ثم فَصَلَت»، أي: فَرَّقَتْ بينَ الحقِّ والباطِلِ.

فإن قلت: ما معنىٰ ﴿ثُمَّ﴾؟ قلت: **ليسَ معناها التراخي في الوقت، ولكنْ في الحال،** كما تقول: هي مُحكَمةٌ أحسَنَ الإحكام ثم مُفصَّلةٌ أحسَنَ التفصيل، وفُلانٌ كريمُ الأصل ثم كريمُ الفِعْل. ....

أي: يُفصَلُ بينَ الناس بالحكم، وفَصْلُ الخِطاب: ما فيه قَطْعُ الحكم، وحُكمٌ فَيصَل، ولسانٌ مَفصِل[1]، قال تعالىٰ: ﴿كِتَٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتْ﴾ إشارة إلىٰ ما قال: ﴿تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً﴾ [النحل: ٨٩]، والمُفصَّلُ مِنَ القُرآن: السُّبُعُ الأخير[2]، والفواصِل: أواخِرُ الآي، وفَواصِلُ القِلادة: شَذْرٌ يُفصَلُ به بينها»[3].

قوله: (**ليسَ معناها التراخي في الوقت، ولكنْ في الحال**): قولُه: «في الحال»: يحتملُ أمرَيْن: أن يُراد: التراخي في الرُّتبة ـ كما مَرَّ مِراراً ـ وأن يُرادَ التراخي في الإخبار، كما قال القاضي[4]، وقال أبو البقاءِ في غير هذا الموضِع: «ثُمَّ ـ هاهنا ـ: غيرُ مُقتَضِيةٍ ترتيباً في المعنىٰ، وإنما

---

(١) المَفصِل ـ بفتح الميم وكسر الصاد ـ، والمِفصَل ـ بكسر الميم وفتح الصاد ـ: اللسان. انظر: «لسان العرب» لابن منظور، مادة (فصل).

(٢) قال الإمامُ الزركشيُّ في «البرهان» (١: ٢٤٤-٢٤٧): «القُرآنُ العزيزُ أربعةُ أقسام: الطُّوَل والمِئونَ والمثاني والمُفصَّل، فالسَّبْعُ الطُّوَل: أولُها: البقرة، وآخِرُها: براءة، لأنهم كانوا يَعُدُّونَ الأنفالَ وبَراءةَ سورةً واحدة، والمئون: ما وَلِـيَ السَّبْعَ الطُّوَل، سُمِّيَت بذلك لأنَّ كُلَّ سورةٍ منها تزيدُ علىٰ مئةِ آية أو تُقارِبُها، والمثاني: ما وَلِـيَ المِئين، والمُفصَّل: ما يلي المثانيَ من قِصارِ السُّوَر، سُمِّيَ مُفصَّلاً لكثرةِ الفُصولِ التي بينَ السُّور بـ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، وقيل: لِقلّةِ المنسوخ فيه، وآخرُه: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾، وفي أوله اثنا عشر قولاً: أحدُها: الجاثية، وثانيها: القتال ـ أي: سورة مُحمَّد ﷺ ـ، وثالثُها: الحجرات، ورابعُها: ﴿قٓ﴾، وخامسُها: الصّافّات، وسادسُها: الصَّفّ، وسابعُها: ﴿تَبَٰرَكَ﴾، وثامنُها: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ﴾، وتاسعُها: الرحمٰن، وعاشرُها: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ﴾، والحادي عشر: ﴿سَبِّحِ﴾، والثاني عشر: ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾، والصحيحُ عند أهل الأثر: أنَّ أوَّلَه ﴿قٓ﴾»، انتهىٰ باختصار.

(٣) «مفردات القرآن» ص٦٣٨.

(٤) انظر: «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢١٩).

و﴿كِتَٰبٌ﴾ خبرُ مُبتدأٍ محذوف، و﴿أُحْكِمَتْ﴾ صِفةٌ له، وقولُه: ﴿مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ صِفةٌ ثانية، ويجوزُ أن يكونَ خبراً بعدَ خبر، وأن يكونَ صِلةً لـ﴿أُحْكِمَتْ﴾ و﴿فُصِّلَتْ﴾، أي: مِن عِندِه إحكامُها وتفصيلُها، وفيه طِباقٌ حَسَن، لأنَّ المعنىٰ: أحكَمَها حكيم، وفَصَّلَها ـ أي: بيَّنَها وشَرَحَها ـ خبيرٌ عالـمٌ بكيفياتِ الأمور. ....

رَتَّبَتِ الأخبارَ بعضَها علىٰ بعض»(١).

واختِلافُ المَعْنيَينِ بحَسَب اختِلافِ تفسيرِ اللفظَين، أعني: ﴿أُحْكِمَتْ﴾ و﴿فُصِّلَتْ﴾، روىٰ المُصنِّفُ عن قَتادة: «أُحكِمَت آياتُه(٢) مِنَ الباطِل»، وهو مِن قولِهِ تعالىٰ: ﴿لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ﴾ [فُصِّلت: ٤٢].

وقال الإمام: «إحكامُها: عبارةٌ عن منع الفساد، أي: لم تُنسَخ بكتاب كما نُسِخَتِ الكُتُبُ المُتقدِّمة، أو أنها مُحكَمةٌ في أمور: أحدها: أنَّ معانيَها التوحيدُ والعَدْلُ والنُّبوّةُ والمعاد، وهيَ في غايةٍ مِنَ الإحكام، وثانيها: أنَّ آياتِها غيرُ مُتناقِضة، والنَّقضُ ضِدُّ الإحكام، وثالثها: أنَّ ألفاظَها بَلَغَت في البلاغةِ(٣) والفَصاحةِ بحيثُ لم تقبل المُعارَضة، وهيَ مُشعِرةٌ بالإحكام»(٤).

وأما اللفظُ الثاني(٥): ففيه الوجوهُ الأربعةُ المذكورةُ في الكِتاب، فإذا أُريدَ ما قالَه قَتادة: «أُحكِمَت مِنَ الباطل، ثم فُصِّلَت كما تُفصَّلُ القَلائدُ بالفَرائدِ مِن دلائل التوحيد والأحكام»، كانَ مِن باب التراخي في الرُّتبة، لأنَّ التفصيلَ أقوىٰ مِنَ الإحكام. وإن أُريدَ بـ«الإحكام»: ما ذكرَه الإمامُ مِنَ الوجوه، وبـ«التفصيل»: تفصيلُ السُّوَرِ والآيات، أو التفريقُ في التنزيل، كانَ مِن باب الإخبار، كما ذكرَه أبو البقاء.

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» للعكبري (٢: ٦٧٦)، قاله في إعراب الآية ٤٦ من سورة يونس.
(٢) في (ح): «أُحكِمَت وفُصِّلَت آياتُه»، والمُثبَتُ من (ط) و(ف)، وهو المُوافقُ لِـمَا في «الكشّاف».
(٣) تحرَّف في (ف) إلىٰ: «الغاية».
(٤) «مفاتيح الغيب» للرازي (١٧: ٣١٢-٣١٣).
(٥) وهو قولُه تعالىٰ: ﴿فُصِّلَتْ﴾.

....

ثم أقول ـ والعِلمُ عندَ الله ـ : يُمكِنُ أن يُقال: إنه مِن باب الإخبار، وإنَّ المُتكلِّمَ يُنبِّهُ السامعَ علىٰ ما اشتَمَلَ عليه الكلامُ مِنَ المعاني الفائقةِ الرائقة، ويقول: إني أنظُرُكَ ـ أيها المُتأمِّلُ ـ مَليّاً في التَّـرَوِّي فيما أُورِدُه عليك، واستنباطِ معانيه ودَقائقِه، واستِخراج نِكاتِه ومَحاسِنِه، فحينَئذٍ يقول: شَبِّـهَ ما تَضَمَّنَه مِنَ المعاني المُحكَمةِ الرصينة، نَحْو: دلائل التوحيد، والنُّبوّات، والمَعاد، ووَضْع الأحكام، والإخبارِ عن القَصَصِ والمُغيّبات، في أنْ لا اختِلافَ فيها ولا اضطِراب، بالبناءِ المُحكَم المُرَصَّفِ الذي لا نَقْضَ فيه ولا خَلَل، مِثالُه من هذه السُّورةِ الكريمة: الكَلِمةُ الفاذّةُ الجامِعة: ﴿فَٱسۡتَقِمۡ كَمَآ أُمِرۡتَ﴾ [هود: ١١٢]، وشَبَّـهَ ما اشتَمَلَ عليه مِنَ الألفاظِ الحسنةِ الرشيقةِ المُفرَّغةِ في القوالِبِ البديعيةِ بتفصيلِ القَلائدِ بالفَرائد، مِثالُه فيها: ﴿وَقِيلَ يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقۡلِعِي﴾ [هود: ٤٤].

ثم عَلَّلَ كُلًّا مِنَ الـخَلَّـتَين بما يُناسِبُها مِنَ الوَصْفَين، فإنَّ الحكيم: مَنْ يُحكِمُ الأشياءَ ويُتقِنُها، ولذلكَ أُحكِمَت مَعاقِدُها، والخبير: مَنْ يكونُ عالماً بحقائقِ الأشياء، يُدرِكُ ما لَطُفَ منها وما دَقّ، فيُحسِنُ نِيقَتَها[1]، ومن ثَمَّ ترتيب مبانيها، فيَنطَبِقُ علىٰ هذا التأويل قولُه: «هيَ مُحكَمةٌ أحسَنَ الإحكام، ثم مُفصَّلةٌ أحسَنَ التفصيل، أحكَمَها حكيم، وفَصَّلَها خبير».

وقال السَّجاوَنْدي: ضُمِّنَتِ الحِكَمَ والإحكام، ومُنِعَتِ الخَلَلَ والزَّلَل؛ لفظاً ومعنىٰ، مِن لَدُنْ حكيم في وَضْع مَحاسِن الأخلاق بإتقانِ الآيات، خبيـرٍ في أمرِ مناظم الأعمالِ بمَصالِحِ السِّياسات.

وقلت ـ واللهُ أعلم ـ : فكمـا وَصَفَ المُنزَلَ بالإحكام والتفصيل، ونَعَتَ المُنزِلَ بالحكيم والخبير، وَصَفَ المُنزَلَ عليه بالنذيرِ والبشير، وأَمَرَ أُمّتَه بالتَّحْليةِ بالعبادة، والتَّخْليةِ بالاستِغفارِ والإنابة.

---

(١) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «تيقُّنها»، وقوله: «وما دقّ، فيُحسِنُ نيقتها» سقط من (ف).

[﴿أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّا ٱللَّهَۚ إِنَّنِى لَكُم مِّنْهُ نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ * وَأَنِ ٱسْتَغْفِرُواْ رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوٓاْ إِلَيْهِ يُمَتِّعْكُم مَّتَٰعًا حَسَنًا إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى وَيُؤْتِ كُلَّ ذِى فَضْلٍ فَضْلَهُۥۖ وَإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنِّىٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ كَبِيرٍ * إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ ٢-٤]

﴿أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ﴾ مفعولٌ له؛ علىٰ معنىٰ: لِئلّا تَعبُدوا، أو تكونُ «أنْ» مُفسِّرة؛ لأنَّ في تفصيل الآياتِ معنىٰ القول، **كأنه قيل: قال: لا تَعبُدوا إلا الله**، أو: أمرَكم أن لا تَعبُدوا إلا الله، ﴿وَأَنِ ٱسْتَغْفِرُواْ﴾، أي: أمرَكم بالتوحيد والاستغفار، ويجوزُ أن يكونَ كلاماً **مُبتدأً مُنقطِعاً عما قبلَه** علىٰ لِسانِ النبيِّ ﷺ، ....

ثم في العُدُولِ مِن قوله: أحكَمَ آياتِهِ الحكيمُ وفَصَّلَها الخبير، إلىٰ الدَّرَجةِ الثانية: أُحكِمَت آياته ثم فَصَّلَ[1] الحكيم الخبير، نَحْو: ﴿يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْءَاصَالِ * رِجَالٌ﴾ [النور: ٣٦-٣٧]، ثم إلىٰ الثالثةِ الكِنايةِ[2] واختِصاصِ ﴿مِن لَّدُنْ﴾ المُنبئ عن[3] علىٰ الحضرةِ الصَّمَدانيّة، والجنابِ الفَرْدانيّ: مِنَ الإجلالِ والتعظيم ما لا يَصِلُ إلىٰ كُنْهِهِ وَصْفُ الواصِف.

قوله: (**كأنه قيل: قال: لا تعبدوا**): قيل: لـمّا ذكرَ أنَّ «أنْ» مُفسِّرة، أتىٰ تارةً بالقولِ الصَّريح بدونِ «أنْ»، وتارةً بما في معنىٰ القول مَعَ «أنْ»، وهما سواء.

قوله: (**مُبتدأً مُنقطِعاً عما قبلَه**): أي: غيرَ مُتَّصِل بما قبلَه اتصالاً لفظيًا كما في الوجوه، بل اتصالاً مَعْنوياً، كأنه لـمّا قيلَ له: إنّا أنزلنا إليكَ كِتاباً موصوفاً بصِفاتِ الكمال؛ امتِناناً عليه، قال: فماذا يجبُ عليَّ إذن؟ فقيل: أن تَشتَغِلَ بما أُمِرتَ به مِنَ البشارةِ والنِّذارة، وتقولَ لأُمَّتِك: الزَمُوا التوحيدَ والاستِغفار.

(١) كذا في (ف)، وفي (ط) و(ح): «ثم فُصِّلت».

(٢) في (ف): «ثم إلىٰ الثالثة، ثم الكناية».

(٣) في (ح) و(ف): «المبني علىٰ»، والمُثبتُ من (ط).

إغراءً منه علىٰ اختِصاص الله بالعبادة، ويَدُلُّ عليه قولُه: ﴿إِنَّنِي لَكُم مِّنْهُ نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ﴾ كأنه قال: تَرْكَ عبادةِ غيرِ الله، إنني لكم منه نذير، **كقوله تعالىٰ:** ﴿فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾ [محمد: ٤]. والضميـرُ في ﴿مِّنْهُ﴾ لله عـزَّ وجَلّ، أي: إنني لكم نذيرٌ وبشيـرٌ مِن جِهَتِه، كقوله: ﴿رَسُولٌ مِّنَ اللَّهِ﴾ [البيِّنة: ٢]، **أو هيَ صِلةٌ لـ﴿نَذِيرٌ﴾**، أي: أُنذِرُكُم منه ومن عذابِهِ إن كَفَرتُم، وأُبشِّـرُكُم بثوابِهِ إن آمنتُم.

فإن قلت: ما معنىٰ ﴿ثُمَّ﴾ في قوله: ﴿ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ﴾؟ قلت: **معناه: استَغفِرُوا مِنَ الشِّـرْك، ثم ارجِعُوا إليه بالطاعة.** ....

قوله: (**كقوله [تعالىٰ]: ﴿فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾**): يعني: إذا كان: ﴿أَلَّا تَعْبُدُوا﴾ مُنقَطِعاً، فـ«أنْ» لا بُدَّ أن تكونَ مصدرية، فهو بمعنىٰ: تَرْكَ عِبادةِ غير الله، والأصل: اتركوا عِبادةَ غير الله تَرْكاً، فحُذِفَ[1] الفِعْل، وقُدِّمَ المَصدَر، وأُنيبَ مَنابَ الفِعل، وأُضيفَ إلىٰ المعمول، نَحْو: ﴿فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾ [محمد: ٤]، لأنَّ أصلَه: فاضـرِبُوا الرِّقابَ ضَـرْباً، فحُذِفَ الفِعْل، وقُدِّمَ المَصدَر، وأُنيبَ مَنابَ الفِعْل، ثم أُضيفَ إلىٰ المفعول، وفيه اختصارٌ مَعَ إعطاءِ معنىٰ التأكيد.

وقال القاضي: «﴿أَلَّا تَعْبُدُوا﴾ أمرٌ بالتَّبـرِّي عن عِبادةِ الغير، كأنه قيل: تَرْكَ عبادةِ غيرِ الله تَرْكاً، بمعنىٰ: الزَمُوا أو اترُكوها تَرْكاً»[2].

قوله: (**أو هيَ صِلةٌ لِـ﴿نَذِيرٌ﴾**): عطفٌ علىٰ قوله: «نذيرٌ وبَشيـرٌ مِن جِهَتِه»، وعلىٰ الأول: حال، أي: كائناً مِن جِهَتِه، قال أبو البقاء: «التقدير: نذيرٌ كائنٌ منه، فلما قَدَّمَه صارَ حالاً، ويجوزُ أن يَتعلَّقَ بـ﴿نَذِيرٌ﴾، أي: نذيرٌ مِن أجل عذابه»[3].

قوله: (**معناه: استَغفِرُوا مِنَ الشِّـرْك، ثم ارجِعُوا إليه بالطاعة**): فعلىٰ هذا: ﴿ثُمَّ﴾ للتراخي في الحال، كما قالَ آنِفاً: «ليسَ معناها التراخي في الوقت، ولكنْ في الحال».

---

(١) في (ف): «فأثبت»! وهو يَقلِبُ المعنىٰ.

(٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢١٩).

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العُكبَري (٢: ٦٨٩).

أو: استَغفِرُوا، والاستغفارُ توبة، ثم أخلِصُوا التَّوبةَ واستقيموا عليها، كقوله: ﴿ثُمَّ ٱسْتَقَٰمُوا۟﴾ [فُصِّلت: ٣٠، والأحقاف: ١٣].

﴿يُمَتِّعْكُم﴾: يُطَوِّلْ الله نَفعَكُم في الدُّنيا بمَنافِعَ حَسَنةٍ مَرْضيّة، مِن عيشةٍ واسِعة، ونعمةٍ مُتتابعة، ﴿إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾: إلىٰ أن يَتوفّاكُم، كقوله: ﴿فَلَنُحْيِيَنَّهُۥ حَيَوٰةً طَيِّبَةً﴾ [النحل: ٩٧]، ﴿وَيُؤْتِ كُلَّ ذِى فَضْلٍ فَضْلَهُۥ﴾: ويُعطِ في الآخِرةِ كُلَّ مَنْ كانَ له فَضْلٌ في العَمَلِ وزيادةٌ فيه جَزاءَ فَضْلِه، لا يَبخَسُ منه، **أو: فَضْلَه في الثواب**، ....

قال صاحبُ «الفَرائد»: يُمكِنُ أن يُقال: ﴿ٱسْتَغْفِرُوا۟﴾ مما قَدَّمتُم مِنَ الشِّـرْك، والاستِغفارُ لا يَتحقَّقُ إلا بعدَ التوبة، لأنَّ الاستِغفارَ باللسانِ توبةُ الكَذّابين، ﴿ثُمَّ تُوبُوٓا۟ إِلَيْهِ﴾ أي: دُومُوا علىٰ التوبة، نَحْو قولِهِ تعالىٰ: ﴿وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا ثُمَّ ٱهْتَدَىٰ﴾ [طه: ٨٢]، والتراخي في الرُّتبة.

قلت: هذا معنىٰ الوَجْهِ الثاني: «أو استَغفِرُوا، فالاستِغفارُ توبة، ثم أخلِصُوا التَّوبةَ واستقيموا عليها»، ومعنىٰ الاستِقامة: الدوامُ علىٰ التوبة، ولا شَكَّ أنَّ الاستِقامةَ علىٰ التَّوبةِ أعلىٰ مِنَ التَّوبةِ نفسِها.

وقال القاضي: «﴿ثُمَّ تُوبُوٓا۟﴾: ثم تَوصَّلُوا إلىٰ مطلوبكم بالتوبة، فإنَّ المُعرِضَ عن طريقِ الحقِّ لا بُدَّ له مِن رُجُوع، وقيل: استَغفِرُوا مِنَ الشِّـرْك، ثم تُوبُوا إلىٰ الله بالطاعة، ويجوزُ أن تكونَ ﴿ثُمَّ﴾ لِتفاوُتِ ما بينَ الأمرَيْن»[1].

قوله: (**أو فَضْلَه في الثواب**): عطفٌ علىٰ قوله: «جَزاءَ فَضْلِه»، فالفَضْلُ الأولُ بمعنىٰ الزيادة، قال السَّجاوَنْدي: الفَضْل: هو العَمَلُ الزائِدُ علىٰ الإيمـان، فيُقدَّرُ مُضافٌ في الثاني ليَصِحّ، وهو الجزاء، لأنَّ العَمَلَ لا يُؤتىٰ في الآخِرة، ومن ثَمَّ قال: «جَزاءَ فَضْلِه»[2] علىٰ الوَجْهِ الثاني، وهو بمعنىٰ الثواب، مِنَ الفَضِيلة؛ واحدةِ الفضائل، فلا يُقدَّرُ شيء، لأنه نفسُ

(١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢٢٠).

(٢) من قوله: «فالفَضْلُ الأول» إلىٰ هنا، سقط من (ف).

والدرجاتُ تَـتَفاضلُ في الجنّة علىٰ قَدْر تَفاضُل الطاعات، ﴿وَإِن تَوَلَّوْاْ﴾: وإن تَتولَّوا، ﴿عَذَابَ يَوْمٍ كَبِيرٍ﴾ هو يومُ القيامة، وُصِفَ بالكِبَـرِ كما وُصِفَ بالعِظَم والثِّقَل، **وبُـيِّنَ عذابُ اليوم الكبير بأنَّ مَرجِعَهم إلىٰ مَنْ هو قادرٌ علىٰ كُلِّ شيء**، فكانَ قادراً علىٰ أشَدِّ ما أراد مِن عذابِهم، لا يُعجِزُه.

وقُرِئ: «وإن تُولُّوا» مِن: وَلّىٰ.

[﴿أَلَآ إِنَّهُمۡ يَثۡنُونَ صُدُورَهُمۡ لِيَسۡتَخۡفُواْ مِنۡهُۚ أَلَا حِينَ يَسۡتَغۡشُونَ ثِيَابَهُمۡ يَعۡلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعۡلِنُونَۚ إِنَّهُۥ عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾ ٥]

﴿يَثۡنُونَ صُدُورَهُمۡ﴾: **يَزوَرُّونَ عن الحقِّ ويَنحرِفُونَ عنه**، لأنَّ مَنْ أقبَلَ علىٰ الشيءِ...

الجزاء، فكأنه قيل: يُؤتِ كُلَّ ذي فَضْل ثوابَه، أي: جَزاءَ عَمَلِه، أما قولُه: «والدَّرجاتُ تَتَفاضَلُ في الجنَةِ علىٰ قَدْرِ تفاضُلِ الطاعات»، فتفسيرُه علىٰ الوَجْهِ الأول: فإذا لم يَنقُصْ مِنَ الجزاءِ شيءٌ تكونُ درجةُ كُلِّ مُكلَّفٍ بمقدارِ فَضْلِهِ مِنَ الطاعات، وعلىٰ الثاني: فإذا أُعطِيَ كُلُّ أحدٍ جَزاءَه يُعلَمُ تفاوتُه بتَفاوُتِ تلكَ الطاعات، نَقَلَ مُحيي السُّنّةِ عن أبي العالية: «مَنْ كَثُرَت طاعاتُه في الدُّنيا زادت دَرَجاتُه في الجنّة، لأنَّ الدَّرجاتِ تكونُ بالأعمال»[1].

قوله: (**وبُـيِّنَ عذابُ اليوم الكبير بأنَّ مَرجِعَهم إلىٰ مَنْ هو قادرٌ علىٰ كُلِّ شيء**): ليسَ المُرادُ أنَّ جُملةَ قوله: ﴿إِلَى ٱللَّهِ مَرۡجِعُكُمۡۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ﴾ بيانٌ لنفس العذاب، بل المُرادُ أنَّ هذهِ الجملةَ بيانٌ للجملةِ التي ذُكِرَ فيها العذاب، فيلزمُ منه بيانُ شِدّةِ العذاب، كأنه قيل: أخافُ عليكم عذابَ اليوم الكبير يومَ ترجعُ الأمورُ كُلُّها إلىٰ القادرِ العظيم السُّلطانِ الواحدِ القهّار، فأعظِمْ بعذابِ مُعذِّبُه مَنْ هذا شأنُـه.

قوله: (﴿يَثۡنُونَ صُدُورَهُمۡ﴾ **يَزوَرُّونَ عن الحقِّ ويَنحرِفُونَ عنه**): يُريد: أنّ ثَنْيَ الصُّدُور كنايةٌ

---

(١) «معالم التنزيل» للبغوي (٤: ١٦٠).

استقبَلَه بصَدْرِه، ومَن ازورَّ عنه وانحَرَفَ ثنىٰ عنه صَدْرَه، وطوىٰ عنه كَشْحَه، ﴿لِيَسْتَخْفُواْ مِنْهُ﴾ يعني: ويُريدُونَ ليَستَخفُوا مِنَ الله، فلا يَطَّلِعَ رسولُه والمؤمنون علىٰ ازوِرارِهم. ونظيرُ إضمار «يُريدُونَ» لِقَوْدِ المعنىٰ إلىٰ إضماره: الإضمارُ في قوله تعالىٰ: ﴿أَضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْبَحْرَ فَٱنفَلَقَ﴾ [الشعراء: ٦٣]، معناه: فضَرَبَ فانفَلَق.

عن الإعراضِ والانحرافِ عن الحقّ، ثم عَلَّلَ بيانَ الكِنايةِ ولزومَ اللفظِ هذا المعنىٰ بقوله: «مَن أقبَلَ علىٰ الشيء استقبَلَه بصَدْره، ومَنِ ازورَّ عنه ثنىٰ عنه صَدْرَه».

قوله: (ويُريدُونَ ليَستَخفُوا): شَبَّهه بقوله: ﴿أَضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْبَحْرَ فَٱنفَلَقَ﴾ [الشعراء: ٦٣] في مُجَرَّدِ إرادةِ التقدير ليستقيمَ المعنىٰ، ورُوِيَ عنه[١] في الحاشية: «ثنيُ الصُّدُورِ بمعنىٰ الإعراض إظهارٌ للنِّفاق، فلم يَصِحَّ أن تَتَعلَّقَ به لامُ التعليل، فوَجَبَ إضمارُ ما يَصِحُّ تَعَلُّقُها به مِن شيءٍ يَستَوي معه المعنىٰ، فلذلك قُدِّر: ويُريدُونَ ليَستَخفُوا مِنَ الله، أي: يُظهِرُونَ النِّفاقَ ويُريدُونَ مع ذلك أن يَستَخفُوا، وكذلكَ ﴿حِينَ يَسْتَغْشُونَ ثِيَابَهُمْ﴾، معناه: ألا حينَ يُريدُونَ[٢] إظهارَ نِفاقِهم، ويَفعَلُونَ ما هو أدلُّ علىٰ نِفاقِهم مِن ثَنْيِ الصُّدُور، وهو استِغشاءُ الثياب، يُريدُونَ الاستِخفاء».

قلت: أراد أنه كانَ يَصدُرُ منهم ثنيُ الصُّدُورِ واستِغشاءُ الثياب، ويُريدُونَ[٣] استِخفاءَ ما كانوا يُضمِرُونَه مِنَ النِّفاق، وهاتانِ الحالتانِ سَبَبا إظهارِ النِّفاق، فلا يَصِحُّ التعليلُ بقوله: ﴿لِيَسْتَخْفُواْ﴾، فلا بُدَّ مِن تقدير «يُريدُون»، لتكونَ الآيةُ نَعْياً عليهم بسُوءِ صَنيعِهم وشِدّةِ وقاحتِهم، أي: أنهم كانوا يفعلونَ في الحالتَينِ ما به يَظهَرُ نِفاقُهم، وهُم مَعَ ذلكَ يُريدُونَ الاستِخفاء[٤].

---

(١) أي: عن الزمخشري.
(٢) من قوله: «أن يستخفوا وكذلك» إلىٰ هنا، سقط من (ف).
(٣) من قوله: «قلت: أراد أنه» إلىٰ هنا، سقط من (ف).
(٤) في (ف): «كانوا يفعلون في الحالتين الاستخفاء».

ومعنىٰ ﴿أَلَا حِينَ يَسْتَغْشُونَ ثِيَابَهُمْ﴾: ويُريدُونَ الاستِخفاءَ حينَ يَستَغشُونَ ثيابَهم أيضاً، كراهةً لاستماعِ كلامِ الله تعالىٰ، كقولِ نوح عليه السَّلام: ﴿جَعَلُوٓاْ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَٱسْتَغْشَوْاْ ثِيَابَهُمْ﴾ [نوح: ٧]، ثم قال: ﴿يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ يعني: أنه لا تفاوتَ في عِلمِهِ بينَ إسرارِهم وإعلانِهم، فلا وَجْهَ لِتوصُّلِهم إلىٰ ما يُريدُونَ مِنَ الاستِخفاء، واللهُ مُطَّلِعٌ علىٰ ثَنْيِهم صُدُورَهم، واستِغشائِهم ثيابَهم، **ونفاقُهم غيرُ نافقٍ عندَه.**

رُوِيَ أنها نزلت في الأخنس بن شُرَيق، وكانَ يُظهِرُ لرسول الله ﷺ المحبةَ، وله ..

واللامُ في «ليستخفوا» صِلةُ «يُريدُون»[1]، كقوله تعالىٰ: ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِـُٔواْ نُورَ ٱللَّهِ﴾ [الصف: ٨]، يَعضُدُه قوله: «يُريدُونَ الاستِخفاء» في الكرّةِ الثانية[2].

وفي تكرير كلمةِ التنبيه، وإقحامِهِ بينَ الظَّرْفِ وعامِلِه: الدَّلالةُ علىٰ التَّرَقِّي مِن حالةٍ إلىٰ أخرىٰ أعجَبَ منها؛ استِجهالاً لهم، ونظيرُه إقحامُ حرفِ الاستِفهام بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه، والشَّرْطِ والجزاء، كما مَرَّ مِراراً.

قالَ السَّجاوَنْدي: ﴿لِيَسْتَخْفُواْ﴾: يَطلُبوا الخفاءَ تكلُّفاً.

قوله: (**ونفاقُهم غيرُ نافِقٍ**): تجنيسٌ اشتِقاقيّ، ولم يُرِدْ بهذا النِّفاق: ما كان يَصدُرُ مِنَ المُنافِقين؛ لِعَطفِ قوله: «وقيل: نَزَلَتْ في المُنافِقين» عليه، بل ما كان يَصدُرُ عن بعض المُشرِكينَ مما يُشبِهُ النِّفاق.

وقال الإمام: «رُوي أنَّ طائفةً مِنَ المُشرِكينَ[3] قالوا: إذا أغلَقْنا أبوابَنا، وأرخَيْنا سُتُورَنا،

---

(١) أي: في قولِ الزمخشريّ: «يُريدون ليستخفوا».

(٢) هذه الفِقرةُ ـ من قوله: «واللام» إلىٰ هنا ـ سقطت من (ف).

والمعنىٰ: أنه وقعَ في كلام الزمخشريِّ قولُه أولاً: «يُريدون ليستخفوا»، وثانياً: «يُريدونَ الاستِخفاء»، فعَدّىٰ الفعلَ أولاً باللام، ثم عَدّاهُ بنفسه، فدلَّ علىٰ أنَّ اللامَ صِلةُ «يُريدون».

(٣) في (ف): «المؤمنين»، وهو خطأ فاحش.

مَنطِقٌ حُلْو، وحُسْنُ سِياقٍ للحديث، فكان يُعجِبُ رسولَ الله ﷺ مجالستُه ومُحادثتُه، وهو يُضمِرُ خِلافَ ما يُظهِر. وقيل: نزلت في المُنافقين.

وقُرِئ: «تَثنَوني صُدُورُهم»، و«اثنونىٰ»: مِنَ الثَّـنْي، كـ«احلَوْلىٰ» مِنَ الحلاوة، وهو بناءُ مُبالَغة، قُرِئَ بالتاءِ والياء، وعن ابن عباس رضي الله عنه: «لتثنوني صدورَهم».

وقُرِئ: «تَثنَونُّ»، وأصلُه: تَثنَـونِن؛ تَفعَوعِل، مِنَ الثِّنّ، وهـو ما هَـشَّ وضَعُـفَ مِنَ الكَـلَأ، يُريدُ مُطاوعةَ صُدُورِهم للثَّـنْي، كما يَنثَـني الهشُّ مِنَ النَّبـات، أو أرادَ ضعـفَ إيمـانِهم ومَرَضَ قلوبِهم.

واستَغشَيْنا ثيابَنا، وثَـنَيْنا صُدُورَنا علىٰ عَداوةِ محمَّد ﷺ، كيفَ يُعلَمُ بنا؟! وعلىٰ هذا كان[١] ﴿يَثْنُونَ صُدُورَهُمْ﴾ كِنايةً عن النِّفاق»، وقال: «رُوِيَ أنَّ بعضَ الكُفّار كانَ إذا مَرَّ به رسولُ الله ﷺ ثنىٰ صَدْرَه، ووَلّاهُ ظَهْرَه، واستَغشَىٰ ثيابَه»[٢]، ومن ثَمَّ استَشهَدَ المُصنِّفُ بما كانَ يَفعَلُه قومُ نوح: ﴿جَعَلُوٓاْ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَٱسْتَغْشَوْاْ ثِيَابَهُمْ﴾ [نوح: ٧].

وأما القولُ بأنها نَزَلَتْ في المُنافِقين، وأنَّ السُّورةَ مكِّيّة[٣]: فمُشكِل، والله أعلم.

قوله: (وقُرِئ: «تَثنَوني»): قال ابنُ جِنِّي: «قرأها ابنُ عباس ومُجاهِدٌ ويحيىٰ بنُ يَعمَر، وهو «يَفعَوعِلُ» مِن أبنيةِ المُبالَغةِ لِتكرارِ العَيْن، كقولك: أعشَبَ البلد، فإذا كَثُـرَ قُلت: اعشَوشَب. واستَحْلىٰ، وإذا قَوِيَ قُلت: احلَوْلىٰ»[٤].

قوله: (وقُرِئ: «تَثنَونُّ»): قال ابنُ جِنِّي: «رُوِيَ عن ابنِ عبّاس، وهو «تَفعَوعِل»؛ مِنَ الثِّنّ،

---

(١) في (ح) و(ف): «كانوا»، والمُثبَتُ من (ط)، وهو المُوافقُ لِـمَا في «مفاتيح الغيب» للرازي.

(٢) «مفاتيح الغيب» للرازي (١٧: ٣١٨).

(٣) أي: والحالُ أنَّ السُّورةَ مكِّية.

(٤) «المحتسب» لابن جِنِّي (١: ٣١٨-٣١٩).

وقُرِئ: «تَثنَئِنّ»؛ مِن: اثنأنّ، افعالَّ منه، ثم هُمِز، كما قيل: ابيأَضَّتْ وادهأَمَّت، وقُرِئ: «تثنوي»؛ بوزن: ترعَوي.

[﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزۡقُهَا وَيَعۡلَمُ مُسۡتَقَرَّهَا وَمُسۡتَوۡدَعَهَاۚ كُلّٞ فِي كِتَٰبٖ مُّبِينٖ﴾ ٦]

فإن قلت: كيفَ قال: ﴿عَلَى ٱللَّهِ رِزۡقُهَا﴾ بلفظِ الوجوب، وإنما هو تَفضُّل؟........

وهو ما هَشَّ وضَعُفَ مِنَ الكَلأ، أنشَدَ أبو زيد[1]:

يـا أيهـا الفُـصَيِّل المُعَنِّـي   إنكَ ريَّانُ فـصَمِّتْ عَنِّـي

يكفي اللَّقُـوحَ أَكْلـةٌ مِـن ثَـنِّ[2]

وأصلُها: تَثنَونِن، فلَزِمَ الإدغامُ لِتكريرِ العَيْن إذ كانَ غيـرَ مُلحَق، وقالوا في «مُفعَوعِل» مِن رَدَدتُ: مُرْدَوِدّ، وأصلُها: مُرْدَوْدِدُ، فأُسكِنَتِ النُّونُ الأُولىٰ، ونُقِلَتْ كسـرتُها إلىٰ الواو، وأُدغِمَت في النُّون»[3].

قوله: (وقُرِئ: «تَثنَئِنَّ»): قال ابنُ جِنِّي: «رُوِيَت عن عُرْوةَ الأعشىٰ[4]، وهيَ «تَفْعالّ» مِن لفظِ الثِّنِّ ومعناه، وأصلُه: تَـثْنانُّ، فحُـرِّكَتِ الألفُ لِسُكُونِها وسُكُونِ النُّونِ الأُولىٰ،

---

(١) يعني: سعيد بن أوس، المتوفَّى سنة ٢١٥هـ.

(٢) انظر: «المعاني الكبير» لابن قُتيبة (١: ٤٠٥) و(٣: ١٢٣٢) كما هنا، و«لسان العرب» لابن منظور، مادة (ثنن) ببعض اختِلاف.

(٣) «المحتسب» لابن جِنِّي (١: ٣١٩ - ٣٢٠).

(٤) كذا في الأصول الخطيّة، وكذا هو أيضاً في «المحتسب»، وعروة الأعشىٰ لم أقف له علىٰ ترجمة، ولعلَّ صوابَه «عروة والأعشىٰ»، وعروة: هو عروةُ بنُ مُحمَّد الأسديُّ الكوفي، عَرَضَ القُرآنَ على أبي بكر ابنِ عَيّاش ـ وهو شُعبةُ صاحبُ عاصم ـ، وهو أحدُ الذينَ عَرَضوا عليه. أما الأعشىٰ: فهو يعقوبُ ابنُ مُحمَّد بن خليفة، أبو يوسف الأعشىٰ التميميُّ الكوفي، أخذ القِراءةَ عَرْضاً عن أبي بكر شُعبة، وهو أجَلُّ أصحابه، تُوفِّي في حدود المئتين. انظر: «غاية النهاية» لابن الجزري (١: ٤٥٤).

قلت: هو تَفضُّلٌ إلا أنه لـمَّا ضَمِنَ أن يَتفضَّلَ به عليهم، رجعَ التفضُّلُ واجباً، كنُذُورِ العباد. و«المُستقَرّ»: مكانُه مِنَ الأرض ومَسْكَنُه، و«المُستودَع»: حيثُ كانَ مُودَعاً قبلَ الاستِقرار؛ مِن صُلْب أو رَحِم أو بَيْضة، ﴿وَمُسْتَوْدَعَهَا﴾: كُلٌّ واحدٍ مِنَ الدَّوابِّ ورِزقُها ومُستَقَرُّها ومُستودَعُها في اللَّوْح، يعني: ذِكرُها مكتوبٌ فيه مُبين.

[﴿وَهُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ۗ وَلَئِن قُلْتَ إِنَّكُم مَّبْعُوثُونَ مِنۢ بَعْدِ ٱلْمَوْتِ لَيَقُولَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ ٧]

فانقَلَبَت همزة، نَحْو: ابيأَضّ وابياضّ، والمعنىٰ: كما أنَّ الثِّنَّ سـريعٌ إلىٰ طالبِهِ غيرُ مُعتاصٍ علىٰ آكِلِه، كذلكَ صُدورُهم مُجيبةٌ لهم إلىٰ أن يَثنُوها، ليَستَخفُوا مِنَ الله تعالىٰ»[(١)].

قوله: (**هو تَفضُّلٌ إلا أنه لـمَّا ضَمِنَ أن يَتفضَّلَ [به] عليهم، رَجَعَ التفضُّلُ واجباً، كنُذُورِ العِباد**): قال الإمام: «وَجَبَ علىٰ الله الرِّزقُ بحَسَب الوَعْدِ والفَضْل والإحسان»[(٢)]، فلا يكونُ كالنُّذور، وقال القاضي: «﴿عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُهَا﴾: غِذاؤُها ومَعاشُها؛ لِتكفُّلِهِ إيّاهُ تَفضُّلاً ورحمة، وإنما أتىٰ بلفظِ الوجوب تحقيقاً لِوُصُولِه، وحَمْلاً علىٰ التَّوكُّل عليه»[(٣)].

وقلت: ﴿كُلٌّ فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ كالتتميم لمعنىٰ وُجُوب تكفُّل الرِّزق، كمَنْ أقرَّ بشيءٍ في ذِمَّتِه، ثم كَتَبَ عليه صَكّاً.

---

(١) «المحتسب» لابن جِنِّي (١: ٣١٩-٣٢٠).

(٢) «مفاتيح الغيب» للرازي (١٧: ٣١٨).

(٣) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢٢١).

وقال الإمامُ ابنُ المُنيِّر في «الانتصاف» (٢: ٢٥٩) بحاشية «الكشّاف»: «كُلُّ ما يُسْديه اللهُ تعالىٰ من رِزقٍ لبهيمةٍ أو مُكلَّفٍ في الدُّنيا أو ثوابٍ في الآخرة، فذلك كُلُّه فَضل، ولا واجبَ علىٰ الله تعالىٰ، وإن وَرَدَ مِثلُ هذهِ الصِّيغةِ فمحمولٌ علىٰ أنّ اللهَ عزَّ وجلَّ لـمّا وَعَدَهم فَضْلَه، ووَعْدُه خَبَر، وخَبَرُه صِدق، وَجَبَ وقوعُ الموعود، أي: يَستَحيلُ في العقل أن لا يقعَ للُزومِ الخُلفِ في خَبـرِ الصادق، فعَبَّـرَ عن ذلك بما يُعبَّـرُ به عن وجوبِ التكليف، وبينَهما هذا الفَرْقُ المذكور».

﴿وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾ أي: ما كـانَ تحتَه خلـقٌ قبلَ خَلْـقِ السماواتِ والأرض وارتفاعِه فوقَها إلا الماء، وفيه دليلٌ علىٰ أنَّ العرشَ والماءَ كانا مخلوقَينِ قبلَ السماواتِ والأرض. وقيل: وكانَ الماءُ علىٰ مَتْنِ الرِّيح، واللهُ أعلمُ بذلك، وكيفما كانَ فاللهُ مُمسِكٌ كُلَّ ذلكَ بقُدْرته، وكُلَّما ازدادتِ الأجرامُ كانت أحوَجَ إليه وإلىٰ إمساكه.

﴿لِيَبْلُوَكُمْ﴾ مُتعلِّقٌ بـ﴿خَلَقَ﴾، أي: خَلَقَهُنَّ لِحكمةٍ بالغة، وهي أن يجعلَها مساكنَ لعباده، ويُنعِمَ عليهم فيها بفُنُونِ النِّعَم، ويُكلِّفَهم الطاعاتِ واجتنابَ المعاصي، فمَنْ شكرَ وأطاعَ أثابه، ومَنْ كفرَ وعصىٰ عاقبه، ولـمّا أشبَهَ ذلك اختبارَ المُختَبِـرِ قال: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ﴾، يُريد: ليفعلَ بكم ما يفعلُ المُبتلي لأحوالِكم كيفَ تَعمَلون؟

قوله: (أي: ما كانَ تحتَه خلقٌ قبلَ خَلْقِ السماواتِ والأرض): يُريد: أنَّ معنىٰ الاستِعلاءِ في قوله: ﴿عَلَى ٱلْمَآءِ﴾ ليسَ استِعلاءَ تمكُّنٍ واستِقرار، بل استِعلاء الفَوْقية، وكانَ عَرْشُه علىٰ ما هو عليه الآن، وكذا الماء، ثم إنَّ اللهَ تعالىٰ خَلَقَ السَّماواتِ والأرض، ورفعَ السَّماواتِ فوقَ الأرض، روىٰ الإمامُ عن الأصَمِّ[١] هذا الوَجْه[٢].

وقال القاضي: «﴿وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾ معناه: لم يكن حائلٌ بينَهما، لا أنه كانَ موضوعاً علىٰ مَتْنِ الماء، واستُدِلَّ به علىٰ إمكانِ الخلاء»[٣].

قوله: (ولـمّا أشبَهَ ذلكَ اختبارَ المُختَبِـرِ قال: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ﴾): أرادَ أنَّ التركيبَ مِنَ

---

(١) هو الإمامُ المُحدِّثُ مُسنِدُ عَصْره ورُحْلَةُ وقتِه، أبو العباس مُحَمَّدُ بنُ يعقوبَ بنِ يوسُفَ الأمويُّ مَوْلاهُم السِّنانيُّ المَعقِليُّ النيسابوريُّ الأصَمّ (٢٤٧ - ٣٤٦)، راوي كتاب «الأم» للشافعي عن الربيع، وجميعُ ما حدَّثَ به إنما رواه من لفظِه، فإنَّ الصَّمَمَ لَحِقَه وهو شابٌ له بِضعٌ وعشرون سنة. «سير أعلام النبلاء» (١٥: ٤٥٢-٤٦٠).

(٢) «مفاتيح الغيب» للرازي (١٧: ٣١٩).

(٣) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢٢١).

فإن قلتَ: كيفَ جاز تعليقُ فِعْلِ البلوىٰ؟ قلتُ: لِـمَا في الاختبارِ من معنىٰ العِلم، لأنه طريقٌ إليه، فهو مُلابِسٌ له، كما تقول: انظر أيـُّهم أحسَنُ وَجْهاً، واسمع أيـُّهم أحسَنُ صَوْتاً، لأنَّ النَّظَـرَ والاستماعَ مِن طريق العلم.

الاستِعارةِ التَّـبَعيّةِ الواقِعةِ علىٰ طريقةِ التمثيل، شُبِّـهَ حالُ المُكلَّفِ المُمَكَّنِ المُختارِ مَعَ تعلُّقِ عِلم الله تعالىٰ بأفعالِه، بحالِ المُختَـبَر، ثم استُعيرَ لجانب المُشبَّه: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ﴾ مَوضِعَ «ليعلَم»، وجُعِلَ قَرينةُ الاستِعارةِ عِلمَ العالـم الخبيرِ بما ظَهَرَ وما بَطَن، وسيجيءُ تمامُ تقريرِه في «المُلْك»[1].

قوله: (لِـمَا في الاختبارِ مِن معنىٰ العِلم): قالَ صاحبُ «التقريب»: وفيه نَظَر؛ لأنه ذكرَ في سُورةِ المُلكِ في نَظِيره[2]: أنه ليسَ بتعليق.

قلت: وعَلَّـلَه بقوله: «إنما التعليقُ أن تُوقِعَ بعدَه ما يَسُدُّ مَسَدَّ المَفعولَينِ جميعاً، كقولك: عَلِمتُ أيـُّهما عَمْرو، وعَلِمتُ أزيدٌ[3] مُنطَلِق»، ومعناه: أنَّ مِن شَـرْطِ التعليقِ أن لا يُذكَرَ شيءٌ مِنَ المَفعولَينِ قبلَ الجملة، وهاهنا سَبَقَ المفعولُ الأول، وهو الضميرُ المنصوب، فلا يكونُ تعليقاً.

ويُمكِنُ أن يُقال: المُرادُ بالتعليق هاهنا أنَّ قولَه: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ﴾ سَبَبٌ لِـمَا عُلِّقَ عليه الاستِفهام[4]، وهو العِلم، وقد اكتفىٰ بالسَّبَب ـ وهو الابتلاء ـ عن المُسبَّب ـ وهو العِلم ـ، وعكسُه قولُه تعالىٰ: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِۦٓ أَذًى مِّن رَّأْسِهِۦ فَفِدْيَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦]، أي: فحَلَقَ فعليه فِدْية، وهو المُرادُ مِن قوله: «لأنه طريقٌ إليه، كما أنَّ النَّظَرَ والسَّمْعَ طريقانِ إليه»، فتقديرُ الكلام: ليَبلُوَكُم فيَعلَمَ أيـُّكُم أحسَنُ عَمَلاً. هذا تقديرُ الزّجّاج في سُورةِ المُلك[5].

يُؤيِّدُه أنَّ المُصنِّـفَ شَبَّـهَ ما في الفُرقان، وهـو قولُه: ﴿وَجَعَلْنَا بَعْضَكُمْ لِبَعْضٍ فِتْنَةً

---

(١) (١٥: ٥٣٠) في تفسير الآية ٢ منها.

(٢) أي: في نظير هذه الآية، وهي قوله تعالىٰ: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [الملك: ٢].

(٣) في (ح): «أنَّ زيداً»، والمُثبَتُ من (ط) و(ف)، وهو المُوافقُ لِـمَا في «الكشّاف».

(٤) في الأصول الخطية: «عمله بالاستفهام»، وأظنُّه تحريفًا عما أثبتّ، والله أعلم.

(٥) «معاني القرآن وإعرابه» للزّجّاج (٥: ١٩٧).

فإن قلتَ: كيفَ قيل: ﴿أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾، وأعمالُ المؤمنينَ هي التي تتفاوتُ إلىٰ حَسَنٍ وأحسن، فأما أعمالُ المُؤمنينَ والكافرينَ فتفاوتُها إلىٰ حَسَنٍ وقبيح؟ قلت: الذينَ هم أحسَنُ عَمَلاً همُ المتقون، وهم الذينَ استَبَقُوا **إلىٰ تحصيل ما هو غَرَضُ الله مِن عبادِه**، فخَصَّهم بالذِّكْر، واطَّـرَحَ ذِكرَ مَنْ وراءَهم تشريفاً لهم، وتنبيهاً علىٰ مكانِهم منه، ....

أَتَصْبِرُونَ﴾ [الفرقان: ٢٠] بهذه الآية، وكتبَ في الحواشي[١]: «أنَّ تَعَلُّقَ ﴿أَتَصْبِرُونَ﴾ بقوله: ﴿فِتْنَةً﴾ تعَلُّقُ ﴿أَيُّكُمْ﴾ بقوله: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ﴾، والمعنىٰ: وجَعَلنا بعضَكم لبعض فِتنةً لنَعلَمَ أيُّكُم أحسَنُ صَبْراً، كما ابتَلَيْناكم لنَعلَمَ أيُّكُم أحسَنُ عَمَلاً»، ولا بُعْدَ أن يُحمَلَ قولُه قُبَيلَ هذا: «ليفعلَ بكم ما يفعلُ المُبتلي لأحوالِكم كيفَ تَعمَلون» علىٰ هذا، ويُقدَّرُ «ليَعلَمَ كيفَ تَعمَلون»[٢]، فيكونَ قَرينةً لهذا المُقدَّر.

وأما في سُورةِ المُلك: فهو محمولٌ علىٰ التَّضْمينِ حيثُ قال: «تَضَمَّنَ معنىٰ العِلم، فكأنه قيل: ليَعلَمَكُم أيُّكُم أحسَنُ عَمَلاً»، وبينَ التَّضْمينِ والتقديرِ بَوْن، ولا يَبْعُدُ حَمْلُ الكلام الواحدِ علىٰ الوَجْهَينِ المُختَلِفَينِ باعتبارَيْنِ للتفنُّن.

قوله: (**إلىٰ تحصيل ما هو غَرَضُ الله مِن عِبادِه**): مذهبُه[٣]، وعندنا: علىٰ التمثيل، وحاصلُ الجواب: أنَّ قولَه: ﴿أَيُّكُمْ﴾ وإن كانَ عاماً لفظاً، لكنَّ المُرادَ منه المُتَّقون؛ تشريفاً لهم.

قال السَّجاوَنْدي: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ﴾ إشارةٌ إلىٰ أنه خَلَقَ الخَلقَ ليَظهَرَ إحسانُ المُحسِن، كذا في «الإيجاز»[٤]، فعلىٰ هذا لا بُعْدَ أن يُحمَلَ «أفعَل» علىٰ الزيادةِ المُطلَقة، وسيجيءُ تقريرُه في سورة الزُّمَر، المعنىٰ: ليَبلُوَكُم أيُّكُم أحسَنَ عَمَلَه.

---

(١) أي: في حواشي «الكشّاف» نفسِه، والمُؤلِّفُ ينقلُ عن الزمخشريِّ من حواشي الكتاب في مواضع.

(٢) قوله: «علىٰ هذا ويُقدَّر ليعلم كيف تعلمون» سقط من (ف).

(٣) يعني: قولَ المعتزلةِ بأنّ أفعال الله تعالىٰ تُعلَّلُ بالأغراض والدواعي، أما أهلُ السُّنّة: فيُنزِّهونَ اللهَ تعالىٰ عن أن يكونَ شيءٌ من أفعاله مُعلَّلاً بغَرَض، لكمالِ إرادتِه سبحانه وتعالىٰ، علىٰ أنّ له في أفعالِه حكمة، جَلَّ جلالُه، وتَقدَّسَت أسماؤُه وصفاتُه.

(٤) في (ح): «كذا في الإنجاز»، والمُثبَتُ من (ط) و(ف). والمراد «إيجاز البيان» لأبي القاسم النيسابوري، وانظر منه (١: ٤٠٨).

وليكونَ ذلكَ لُطْفاً للسامعين، وترغيباً في حِيازةِ فَضْلِهم. وعن النبيِّ ﷺ: «ليبلُوكُم أيُّكُم أحسَنُ عَقْلاً، وأورَعُ عن محارم الله، وأسرَعُ في طاعةِ الله».

قُرِئ: «ولَئِنْ قُلْتَ أنكم مَبعُوثُون»؛ بفَتْح الهمزة، ووجهُه: أن يكونَ مِن قَولِهم: ائتِ السُّوقَ عَنَّكَ تَشتَري لنا لحماً، وأنكَ تَشتَري؛ بمعنىٰ: عَلَّك، أي: ولَئِنْ قُلتَ ...

قال القاضي: «وإنما ذكرَ صيغةَ التفضيل، والاختبارُ شامل، ليُفرِّقَ المُكلَّفينَ باعتبارِ الحُسْنِ والقُبْح، للتَّحْريضِ علىٰ أحاسِنِ المَحاسِن، والتَّحْضيضِ علىٰ التَّرَقِّي دائماً في مَراتِب العِلم والعَمَل، فإنَّ المُرادَ بالعَمَل: ما يَعُمُّ عَمَلَ القلب والجوارح، ولذلكَ قالَ ﷺ: «أيكم أحسَنُ عَقْلاً، وأورَعُ عن مَحارِمِ الله، وأسرَعُ في طاعةِ الله»[1]، والمعنىٰ: أيُّكُم أكمَلُ عِلماً وعَمَلاً»[2].

قوله: (قُرِئ: «ولئنْ قُلتَ أنكم مَبعُوثُون»؛ بفَتْح الهمزة): قيل: هيَ قِراءةُ الأعمش[3]، ولِـمَا أنَّ الواجبَ أن يُؤتىٰ بعدَ القول: «إنَّ» بالكَسْر، فلما جاءَ بالفَتْح، أوَّلَه تارةً بمعنىٰ: «لعلّ»،

---

(١) رواه داودُ بنُ المُحبّر في كتاب «العقل» من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، وعنه رواه الطبريُّ في «تفسيره» (١٢: ١٠)، والحارثُ بنُ أبي أسامة في «مسنده». قال الحافظُ الزيلعي: «رأيتُ في حاشيةٍ عليه بخَطِّ بعضِ الفُضَلاء: قال عبدُ الغني: قال الدارقطني: كتابُ «العقل» وَضَعَه أربعة؛ وَضَعَه مَيسَرةُ بنُ عبد ربِّه، ثم سَرَقَه داودُ بنُ المُحبّر منه، فرَكَّبَه بأسانيدِ غيرِ مَيسَرة، وسَرَقَه عبدُ العزيز ابنُ أبي رجاء، فرَكَّبَه بأسانيدَ أُخَر، ثم سَرَقَه سُليمانُ بنُ عيسىٰ السِّجْزيّ، ورَكَّبَه بأسانيدَ أُخرىٰ».
ورواه ابنُ مردويه في «تفسيره» من وَجْه آخر، وفي إسناده سليمان بن عيسىٰ المذكور، كما في «تخريج الأحاديث الواقعة في الكشّاف» للزيلعي (٢: ١٤٥ - ١٤٦).
وانظر: «تنزيه الشريعة المرفوعة» لابن عرّاق (١: ٢١٧)، حيثُ أوردَه ضمنَ «أحاديثَ في العقل، أخرَجَها داودُ بنُ المُحبّر في كتاب «العقل» ومن طريقه الحارثُ بنُ أبي أسامة في «مُسنَده»، وكُلُّها موضوعة، كما قاله الحافظُ ابنُ حَجَر في (المطالب العالية)».

(٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢٢٢).

(٣) ونَسَبَها الدمياطي في «إتحاف فضلاء البشر» ص٢٥٥ إلى المطوعي، يعني: أبا العبّاس الحسن بن سعيد المتوفى سنة ٣٧١، كما في «سير أعلام النبلاء» (١٦: ٢٦٠).

لهم: لَعَلَّكُم مَبعُوثُونَ ـ بمعنىٰ: توقَّعُوا بَعْثَكُم وظُنُّوهُ ولا تَبُتُّوا القولَ بإنكاره ـ لقالوا: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ باتِّينَ القولَ ببُطلانِه. ويجوزُ أن تُضَمِّنَ ﴿قُلْتَ﴾ معنىٰ: ذَكَرْت.

ومعنىٰ قولهم: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾: أنَّ السِّحْرَ أمرٌ باطِل، وأنَّ بُطلانَه كبُطلانِ السِّحر، تشبيهاً له به، أو أشاروا بـ﴿هَٰذَآ﴾ إلىٰ القُرآن؛ لأنَّ القُرآنَ هو الناطِقُ بالبَعْث، فإذا جَعَلُوهُ سِحراً فقد اندَرَجَ تحتَه إنكارُ ما فيه مِنَ البَعْثِ وغيره.

كما نَقَلَه عن سِيبَوَيه(١)، وأخرىٰ أنَّ «القَوْلَ» مُضَمَّنٌ معنىٰ: الذِّكْر.

قوله: (تَوقَّعُوا بَعْثَكُم وظُنُّوه): فإن قلت: هذا مُخالِفٌ لمعنىٰ المشهورة، لأنَّ معناهُ القَطْعُ والبَتُّ بالبَعْث، وعليه المعنىٰ؟ قلت: يُحمَلُ علىٰ الكلام المُنصِفِ والاستِدراج، أي: تَفكَّرُوا فيه ولا تَبُتُّوا القَوْلَ ببُطلانِه، فإنكم إن تفكَّرتُم عَثَرتُم علىٰ الجزم بوُقُوعِه، وهو أذعَنُ للخَصْم(٢).

قوله: (ومعنىٰ قولهم: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾): يُريد: أنَّ هذا الجوابَ غيرُ مُطابِقٍ ظاهِراً لقَوْلِ الرُّسُل: ﴿إِنَّكُم مَّبْعُوثُونَ مِنۢ بَعْدِ ٱلْمَوْتِ﴾، لكنْ يُريدُ به زُبْدَتَه وخُلاصَتَه، كأنهم قالوا: إنَّ هذا القولَ غُرُورٌ وباطلٌ كبُطلانِ السِّحْر، فيكونُ كِنايةً عن معنىٰ الباطِل.

قوله: (أو أشاروا بـ﴿هَٰذَآ﴾ إلىٰ القُرآن): فالجوابُ ـ علىٰ هذا ـ مُحتَوٍ علىٰ الدليل، لأنهم إذا أنكروا القُرآن، وهو مُشتَمِلٌ علىٰ هذا القَوْلِ وغَيْرِه، فيَدخُلُ فيه إنكارُ هذا المعنىٰ بالوَجْهِ البُرْهانيّ، وهو مِنَ الكِنايةِ الإيمائيّة، والمعنىٰ علىٰ هذا: ولئنْ تَلَوتَ عليهم مِنَ القُرآنِ ما فيه إثباتُ البَعْثِ لَيَقُولُنّ: ما هذا المَتلُوُّ إلا باطِل، وإليه الإشارةُ بقوله: «لأنَّ القُرآنَ هو الناطقُ بالبَعْث».

---

(١) كذا في الأصول الخطية، ولعلَّ صوابَه: «كما نُقِلَ عن سيبويه»، وعلىٰ كُلٍّ فالقولُ بأنّ «أنّ» تَرِدُ بمعنىٰ «لعلّ»: هو قولُ الخليل، ورجَّحه الزّجّاج، وردَّه أبو عليٍّ الفارسيّ. انظر تفصيلَ ذلك في «مغني اللبيب» (١: ٢٥١).

(٢) في (ح): «وهو أذعن الخصم»، والمثبتُ من (ط)، وفي (ف): «فإنكم إن تفكرتم عرفتم»، وليسَ فيها ما بعده.

وقُرِئ: «إنْ هذا إلا ساحِر مبين»، يُريدُونَ الرسول، والساحِرُ كاذبٌ مُبطِل.

[﴿ وَلَئِنْ أَخَّرْنَا عَنْهُمُ ٱلْعَذَابَ إِلَىٰٓ أُمَّةٍ مَّعْدُودَةٍ لَّيَقُولُنَّ مَا يَحْبِسُهُۥٓ ۗ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ ﴾ ٨]

﴿ٱلْعَذَابَ﴾: عذاب الآخرة، وقيل: عذاب يوم بدر. وعن ابنِ عبّاس: **قتلَ جبريلُ المُستَهزئين**، ﴿إِلَىٰٓ أُمَّةٍ﴾: إلىٰ جماعةٍ مِنَ الأوقات، ﴿مَا يَحْبِسُهُۥٓ﴾: ما يَمنَعُه مِنَ النُّزول؛ استِعجالاً له علىٰ وَجْهِ التكذيب والاستِهزاء، و﴿يَوْمَ يَأْتِيهِمْ﴾ منصوبٌ بخَبَرِ ﴿لَيْسَ﴾، ويَستَدِلُّ به مَنْ يَستَجيزُ تقديمَ خَبَرِ «ليسَ» علىٰ «ليس»، وذلكَ أنه إذا جاز تقديمُ معمولِ خَبَرِها عليها، كانَ ذلكَ دليلاً علىٰ جوازِ تقديم خَبَرِها؛ إذ المعمولُ تابعٌ للعامل، فلا يقعُ إلا حيثُ يقعُ العامِل.

﴿وَحَاقَ بِهِم﴾: وأحاطَ بهم، ﴿مَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾: العذابُ الذي كانوا به يَستَعجِلُون، وإنما وَضَعَ ﴿يَسْتَهْزِءُونَ﴾ مَوضِعَ «يَستَعجِلُون»، لأنَّ استِعجالَهم كانَ علىٰ جِهةِ الاستِهزاء، والمعنىٰ: ويَحيقُ بهم، إلا أنه جاءَ علىٰ عادةِ الله تعالىٰ في أخباره.

[﴿وَلَئِنْ أَذَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِنَّا رَحْمَةً ثُمَّ نَزَعْنَٰهَا مِنْهُ إِنَّهُۥ لَيَـُٔوسٌ كَفُورٌ﴾ ......

قوله: (وقُرِئ: «إنْ هذا إلا ساحِر»): حمزةُ والكِسائيّ[1].

قوله: (قتلَ جبريلُ المُستَهزئين): وهم الذينَ جاءَ في شأنِهم: ﴿إِنَّا كَفَيْنَٰكَ ٱلْمُسْتَهْزِءِينَ﴾ [الحِجر: ٩٥]، روىٰ المُصنِّفُ[2] عن عُرْوةَ بنِ الزُّبير: وهُم خمسةُ نَفَر. قال ابنُ عبّاس: ماتوا كُلُّهم قبلَ يَوْم بَدْر، قالَ جبريلُ لرسولِ الله ﷺ: «أُمِرتُ أن أكفيكَهُم» إلىٰ آخرِ القِصّة[3].

---

(١) انظر: «التيسير» لأبي عمرو الداني ص١٠١، و«حجة القراءات» ص٢٣٩.

(٢) في تفسير الآية المذكورة من سورة الحِجْر (٩: ٦٦).

(٣) أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٤٩٨٦)، والبيهقي في «السنن الكبرىٰ» (٩: ٨).

وَلَئِنْ أَذَقْنَٰهُ نَعْمَآءَ بَعْدَ ضَرَّآءَ مَسَّتْهُ لَيَقُولَنَّ ذَهَبَ ٱلسَّيِّـَٔاتُ عَنِّيٓ إِنَّهُۥ لَفَرِحٌ فَخُورٌ * إِلَّا ٱلَّذِينَ صَبَرُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ كَبِيرٌ﴾ ٩-١١]

﴿ٱلْإِنسَٰنَ﴾ للجنس، ﴿رَحْمَةً﴾: نِعمةً مِن صِحّةٍ وأَمْنٍ وجِدَة، ﴿ثُمَّ نَزَعْنَٰهَا مِنْهُ﴾ ثم سَلَبْنا تلكَ النِّعْمة، ﴿إِنَّهُۥ﴾ شديدُ اليأس مِن أن تعودَ إليه مِثلُ تلكَ النِّعمةِ المسلوبة، قاطِعٌ رجاءَه مِن سَعةِ فَضْل الله، مِن غير صَبْرٍ ولا تَسْليم لِقضائِهِ ولا استِرجاع، ﴿لَيَـُٔوسٌ كَفُورٌ﴾: عظيمُ الكُفْرانِ لِـمَا سَلَفَ له مِنَ التَّقلُّب في نِعمةِ الله، نَسّاءٌ له.

﴿ذَهَبَ ٱلسَّيِّـَٔاتُ عَنِّيٓ﴾ أي: المصائبُ التي ساءتني، ﴿إِنَّهُۥ لَفَرِحٌ﴾: أَشِرٌ بَطِر، ﴿فَخُورٌ﴾ علىٰ الناس بما أذاقَه اللهُ مِن نَعْمـائِه، قد شَغَلَه الفَرَحُ والفَخْرُ عن الشُّكْر.

قوله: (وأَمْنٍ وجِدَة): وأُنشِد:

إنَّ الشَّبابَ والفَراغَ والجِـدَهْ ... مَفسَدةٌ للمَرْءِ أيُّ مَفسَدهْ(١)

الجوهري: «وَجَدَ في المالِ وَجْداً ـ بالفَتْح والضَّمِّ والكَسْـر ـ وجِدَة؛ أي: استَغْنىٰ. وأوجَدَه؛ أي: أغناه(٢)».

قوله: (قاطِعٌ رجاءَه مِن سَعةِ فَضْل الله، مِن غير صَبْر): وذلكَ أنَّ الصابِر: مَنْ يَحبِسُ نفسَه علىٰ التَّسْليم لِقَضاءِ الله تعالىٰ راجيًا فَضْل الله، والآيس: قاطِعٌ رَجاءَه قَلِقٌ مُضطَرِب، لا يَثبُتُ علىٰ ما نالَه مِنَ المكروه.

قوله: (﴿إِنَّهُۥ لَفَرِحٌ﴾ أَشِرٌ بَطِر)، الراغب: «الفَرَح: انشِـراحُ الصَّدْر بلَذّةٍ عاجِلة، وأكثرُ

---

(١) البيتُ لأبي العتاهية، من أُرجُوزتِه المُسمّاة «ذات الحِكَم والأمثال»، وقد أورد طائفةً منها الأصفهاني في «الأغاني» (٤: ٤٠)، وقال: إنها «من بدائع أبي العتاهية، ويُقال: إنَّ له فيها أربعة آلاف...، وهي طويلة جداً»، وروىٰ الأصفهانيُّ في «الأغاني» أيضاً (٤: ٢٢) عن إبراهيمَ بنِ أبي شيخ: قلتُ لأبي العتاهية: أيُّ شِعرٍ قُلتَه أحكَم؟ فذكر هذا البيت.

(٢) في الأصول الخطية: «استغناه»، والمثبت من «الصحاح» (وجد).

﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ﴾ آمنوا، فإنَّ عادتَهم إن نالَتْهُم رحمةٌ أن يَشكُروا، وإنْ زالتْ عنهم نِعمةٌ أن يَصبِرُوا.

ما يكونُ في اللَّذّاتِ البَدَنيّةِ الدُّنيَويّة، فلهذا قال: ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْاْ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُواْ بِمَآ ءَاتَىٰكُمْ﴾ [الحديد: ٢٣]، وقال: ﴿وَفَرِحُواْ بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [الرعد: ٢٦]، ولم يُرخِّصِ الفَرَحُ إلا في قولِه: ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ﴾ [يونس: ٥٨]، وقولِه: ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [الروم: ٤]»[(١)].

قوله: (﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ﴾ **آمنوا، فإنَّ عادتَهم إنْ نالَتْهم رحمةٌ أن يَشكُروا، وإنْ زالَتْ عنهم نِعْمةٌ أن يَصبِرُوا**): تفسيرٌ لقولِه: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ صَبَرُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾، قال القاضي: «﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ صَبَرُوٓاْ﴾ علىٰ الضَّـرّاءِ إيماناً بالله، واستِسلاماً لِقَضائِه، ﴿وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ شُكْراً لآلائِهِ سابقِها ولاحِقِها»[(٢)].

وقلت: قد دَلَّ عطفُ قوله: ﴿وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ علىٰ ﴿صَبَرُواْ﴾ علىٰ أنّ المُرادَ بالصَّبْر: الإيمانُ؛ لأنها ضَمِيمتُه، ودَلَّ الصَّبْرُ علىٰ أنَّ المُرادَ بالأعمالِ الصالحات: الشُّكْر؛ لأنه قَرينتُه، علىٰ ما رُوِي: «الإيمانُ نِصْفان: نِصفٌ صَبْر، ونِصفٌ شُكْر»[(٣)]، ولأنَّ الاستِثناءَ مِنَ الكلام السابقِ يَقتَضيه، لأنَّ المُصنِّفَ حَمَلَ الاستِثناءَ علىٰ الاتِّصال، يعني: شأنُ الإنسانِ ومُوجِبُ جِبلَّتِه: أنه إذا أصابَ الضَّرّاءَ بعدَ السَّرّاءِ لم يَصبِر ـ وإليه الإشارةُ بقوله: «مِن غير

---

(١) «مفردات القرآن» ص٦٢٨.

(٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢٢٣ - ٢٢٤).

(٣) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٩٧١٥)، وحمزة بن يوسف السَّهْمي في «تاريخ جرجان» ص٤١٠ من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، وفي إسناده يزيد الرقاشي، وهو شديدُ الضَّعْفِ في الرواية علىٰ صَلاحِه وتَعبُّده.
وأخرَجَ الطبراني في «المعجم الكبير» (٨٥٤٤)، والحاكم في «المستدرك» (٢: ٤٤٧)، والبيهقي في «الشُّعَب» (٤٨) و(٩٧١٧) عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه موقوفاً: «الصبرُ نصفُ الإيمان»، وقال البيهقي: «وقد رُوِيَ هذا من وَجْهٍ آخَرَ غيرِ قويٍّ مرفوعاً».
وهذا المرفوعُ أخرجه أبو نُعيم في «حلية الأولياء» (٥: ٣٤)، والبيهقي في «الشُّعَب» (٩٧١٦)، والقُضاعي في «مسند الشهاب» (١٥٨)، وقال الحافظُ ابنُ حجر في «فتح الباري» (١: ٤٨): «ولا يَثبُتُ رفعُه».

[﴿فَلَعَلَّكَ تَارِكُۢ بَعۡضَ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيۡكَ وَضَآئِقُۢ بِهِۦ صَدۡرُكَ أَن يَقُولُواْ لَوۡلَآ أُنزِلَ عَلَيۡهِ كَنزٌ أَوۡ جَآءَ مَعَهُۥ مَلَكٌۚ إِنَّمَآ أَنتَ نَذِيرٞۚ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ وَكِيلٌ﴾ ١٢].

كانوا يَقتَـرِحُونَ عليه آياتٍ تَعَنُّتاً لا استِرشاداً، لأنهم لو كانوا مُستَـرشِدِينَ لكانت آيةٌ واحدةٌ مما جاءَ به كافيةً في رشادِهم، ومن اقتِـراحاتِهم: ﴿لَوۡلَآ أُنزِلَ عَلَيۡهِ كَنزٌ أَوۡ جَآءَ مَعَهُۥ مَلَكٌ﴾، وكانوا لا يَعتَدُّونَ بالقُرآن، ويَتَهاوَنُونَ به وبغيره مما جاءَ به مِنَ البيِّنات، ..

صَبْرٍ ولا تَسْليم» ـ ، وإذا انقلَبَت هذهِ الحالةُ لم يَشكُر ـ وهو المُرادُ مِن قوله: «شَغلَه الفَرَحُ والفَخْرُ عن الشُّكْر» ـ ، ثم استُثنِيَ مِنَ العامّ: المُؤمِنُون، وإنما وضع ﴿ٱلَّذِينَ صَبَرُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ مَوضِعَ[1] «المُؤمنين» كِنايةً ليُصَـرِّحَ بهذا المعنىٰ.

وأشار[2] إليه في «لُقْمانَ» في قوله: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٖ لِّكُلِّ صَبَّارٖ شَكُورٖ﴾ [لقمان: ٣١]: كأنه قيل: إنَّ في ذلكَ لآياتٍ لكُلِّ مُؤمِن».

قال الإمام: «إذا حُمِلَ «الإنسانُ» علىٰ الجنس يُحمَلُ الاستِثناءُ علىٰ الاتصال، علىٰ مِنوالِ قوله: ﴿إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَفِي خُسۡرٍ * إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [العصر: ٢-٣]، وإذا حُمِلَ علىٰ الكافِرِ كانَ الاستِثناءُ مَنقَطِعاً، كأنه قيل: مِن دَيْدَنِ الكافرين وعادتِهم أن لا يَصبِـرُوا علىٰ الضَّرّاء، ولا يَشكُروا علىٰ السَّرّاء، ولكنْ عادةُ المُؤمنينَ الصَّبرُ والشُّكْر»[3]. والأولُ هو الوَجْه.

قوله: (**كانـوا يَقتَـرِحُونَ عليه**)، **الجوهري**: «اقتَـرحتُ عليه شَيْئاً: إذا سألتَـه إيـاهُ مِـن غير رَوِيّة».

قوله: (**ويَتَهاوَنُونَ به وبما جاءَ به مِنَ البيِّنات**): وفي نُسْخة: «وبغير ما جاء به»[4]، والأولُ أظهَر.

---

(١) من قوله: «المُؤمنون، وإنما وضع» إلىٰ هنا، سقط من (ف).

(٢) أي: الزمخشريُّ رحمه الله في تفسير الآية المذكورة من سورة لُقمان (١٢: ٣١٦).

(٣) «مفاتيح الغيب» للرازي (١٧: ٣٢١ - ٣٢٢).

(٤) كذا في الأصول الخطية، ولذا استَشكَلَها المُؤلِّفُ رحمه الله تعالىٰ، وفي النُّسْخةِ التي بينَ أيدينا من «الكشّاف»: «وبغيره مما جاء به»، ولا إشكالَ فيها.

فكان يضيقُ صَدْرُ رسولِ الله ﷺ أن يُلقيَ إليهم ما لا يقبلونَه ويَضحَكُونَ منه، **فحرَّكَ اللهُ** منه وهَيَّجَهُ لأداءِ الرسالةِ وطَرْحِ المُبالاةِ بردِّهِم واستِهزائِهم واقتِراحِهم بقوله: ﴿فَلَعَلَّكَ تَارِكُۢ بَعۡضَ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيۡكَ﴾ أي: لَعَلَّكَ تتركُ أن تُلقِيَه إليهم، وتُبلِّغَه إياهُم؛ مخافةَ رَدِّهِم له وتهاوُنِهم به، ﴿وَضَآئِقُۢ بِهِۦ صَدۡرُكَ﴾ بأن تتلُوَهُ عليهم، ﴿أَن يَقُولُواْ﴾ مخافةَ أن يقولوا: ﴿لَوۡلَآ أُنزِلَ عَلَيۡهِ كَنزٌ﴾ أي: هَلّا أُنزِلَ عليه ما اقتَرَحْنا نحنُ مِنَ الكَنْزِ والملائكة، ولِـمَ أُنزِلَ عليه ما لا نُريدُه ولا نَقتَرِحُه.

ثم قال: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ نَذِيرٌ﴾ أي: ليسَ عليكَ إلا أن تُنذِرَهُم بما أُوحِيَ إليك، ....

قوله: (**فحرَّكَ اللهُ منه**): كقوله: هَزَّ مِن عِطْفِه[1]، وحَرَّكَ مِن نشاطِه. و«مِن» للتبعيض، يعني: أنه صَلَواتُ الله عليه كانَ مُؤدِّياً لرسالاتِ ربِّه، لكنْ فُرِضَ أنه قد يَتَهاوَنُ ويَترُكُ بعضَ ما يُوحىٰ إليه، فحَرَّكَ بعضَه ليقومَ بكُلِّيَّتِهِ بأداءِ الرسالة، ويَطرَحَ المُبالاةَ برَدِّهِم واستِهزائِهِم، وتَمَّمَه بقوله: «وهَيَّجَه»، وذلكَ أنّ قولَه: ﴿فَلَعَلَّكَ تَارِكُۢ بَعۡضَ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيۡكَ﴾ وعيدٌ عظيم وتهديدٌ شديد، نحوُه قولُه تعالىٰ: ﴿بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۖ وَإِن لَّمۡ تَفۡعَلۡ فَمَا بَلَّغۡتَ رِسَالَتَهُۥ﴾ [المائدة: ٦٧]، أي: وإن تركتَ شَيْئاً مِن ذلكَ فقد ارتكبتَ أمراً عظيماً وخَطْباً خطيراً.

وفي معنىٰ التوقُّع[2] الذي يُعطيه «لَعَلَّ» أيضاً تهديد، يعني: إنَّ تَرْكَ بعضِ ما يُوحىٰ إليه مما ليسَ مِن شأنه، ولا ينبغي ولا يَستَقيمُ أن يكون، ولا يُتَصَوَّرُ ذلكَ إلا علىٰ سَبيل الفَرْض لا علىٰ سبيلِ القَطْع، ومن ثَمَّ ناسَبَه بناءُ «ضائقٌ» دونَ «ضَيِّق» ـ كما قال ـ: «ليَدُلَّ علىٰ أنه ضِيقٌ عارِضٌ غيرُ ثابت».

---

(١) قال الزمخشريُّ في «أساس البلاغة»، مادة (هزز): «ومن المجاز: هو يَهتَزُّ للمعروف، وهَزَزتُه وهَزَزتُ منه، وقد هَزَّ عِطفَيْهِ لكذا، وهَزَّ مَنكِبَيه»، أي: بمعنىٰ الاستبشارِ بالشيء والسُّرورِ به.

(٢) قال العلامةُ الإمامُ ابنُ الحاجب رحمه الله تعالىٰ في «الأمالي النحوية» (١: ١٠٢): «ألفاظُ التوقُّع إذا وَرَدَت من الله تعالىٰ فهي محمولةٌ علىٰ التَّوقُّع من المُخاطَب، كقولِهِ تعالى: ﴿لَعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ﴾ [طه: ٤٤]، بمعنىٰ: اذهبا علىٰ تَوقُّعِكما ذلك، وقولِه: ﴿فَلَعَلَّكَ تَارِكُۢ﴾ بمعنىٰ: أنَّ التَّوقُّعَ منكَ للتَّرْكِ حاصِلٌ لأجلِ هذه العِلّةِ والتَّعنُّتِ المذكور، وهو قولُهم: ﴿لَوۡلَآ أُنزِلَ عَلَيۡهِ كَنزٌ أَوۡ جَآءَ مَعَهُۥ مَلَكٌ﴾».

وتُبلِّغَهم ما أُمِرتَ بتبليغه، ولا عليكَ رَدُّوا أو تَهاوَنُوا أو اقتَـرَحُوا، ﴿وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ وَكِيلٌ﴾ يحفظُ ما يقولون، وهو فاعلٌ بهم ما يجبُ أن يُفعَل، فتَوكَّلْ عليه، وكِلْ أمرَكَ إليه، وعليكَ بتبليغ الوَحْي بقَلْب فَسِيح، وصَدْرٍ مُنشَرِح، غيـرَ مُلتَفِتٍ إلىٰ استِكبارِهم، ولا مُبالٍ بسَفَهِهم واستِهزائِهم.

فإن قلتَ: لِـمَ عَدَلَ عن «ضَيِّق» إلىٰ «ضائِق»؟ قلتُ: ليَدُلَّ علىٰ أنه ضِيقٌ عارضٌ غيرُ ثابت، لأنَّ رسولَ الله ﷺ كانَ أفسَحَ الناس صَدْراً. ومثلُه قولُك: زيدٌ سَيِّدٌ وجواد، تُريدُ السِّيادةَ والـجُودَ الثابتَينِ المُستقِرَّين، فإذا أردتَ الحدوثَ قلتَ: سائِدٌ وجائِد، ونحوُه: «كانوا قوماً عامِين» في بعض القِراءات [الأعراف: ٦٤]، وقولُ السَّمْهَريِّ العُكَليّ:

بمَنزِلـةٍ أمـا اللئـيمُ فـسَامِنٌ ... بها وكِرامُ الناس بادٍ شُحُوبُها

[﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ قُلْ فَأْتُوا۟ بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِۦ مُفْتَرَيَٰتٍ وَٱدْعُوا۟ مَنِ ٱسْتَطَعْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ ١٣]

﴿أَمْ﴾ مُنقَطِعة، والضميـرُ في ﴿ٱفْتَرَىٰهُ﴾ لِـمَا يُوحىٰ إليك، **تَـحَدّاهُم أولاً بعَشْـرِ سُوَر، ثم بسُورةٍ واحِدة،** ....

قوله: (**بمَنزِلةٍ أما اللئيم**) البيت: «سامِن»[1]: أي: سَمِين، والمُراد: حُدوثُ السِّمَن، والشُّحُوب: تَغيُّـرُ اللَّوْنِ مِن غَمٍّ أو سَقَم، والشُّحُوب: الـهُزالُ أيضاً.

قوله: (**تحدّاهُم أولاً بعَشْـرِ سُوَر، ثم بسُورةٍ واحِدة**): كذا عن القاضي[2]. وقال الإمام: «التَّحَدِّي بعَشْـرِ سُوَرٍ[3] لا بُدَّ أن يكونَ سابقاً علىٰ التَّحَدِّي بسُورةٍ واحِدة»، وأتىٰ بالمثالِ

---

(١) ويُروىٰ: «أما اللئيمُ فشامتٌ»، كما في «الأغاني» (١٠: ٢٤٥).

(٢) انظر: «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢٢٤).

(٣) من قوله: «ثم بسورة واحدة» إلىٰ هنا، سقط من (ف).

....

الذي ذكرَه المُصنِّف، وقال: «التَّحَدِّي بالسُّورةِ الواحِدةِ وَرَدَ في البقرةِ ويُونُس[١]، والدليلُ الذي ذَكَرْناهُ يَقتَضِي أن تكونَ هُودٌ مُتقدِّمةً في النُّزولِ علىٰ يُونُسَ والبقرة»[٢].

وقالَ مُحيي السُّنّة: «أنكرَ المُبـرِّدُ هذا، وقال: بل نَزَلَتْ سورةُ يُونُسَ أولاً، وقال: معنىٰ قولِهِ في سُورةِ يُونُس: ﴿فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّثْلِهِۦ﴾ [يونس: ٣٨]: في الخبـرِ عن الغَيْب والأحكام والوَعْدِ والوَعيد، فعَجَزُوا، فقالَ لهم في هُود: إن عَجَزتُم عنِ الإتيان بسُورةٍ مِثلِهِ في الأخبارِ والأحكام والوَعْدِ والوَعيد، فأتوا بعَشْـرِ سُوَرٍ مِثلِهِ مِن غيـرِ خَبَـرٍ ولا وَعْدٍ ولا وَعيد، وإنما هيَ مُجرَّدُ البلاغة»[٣].

وقلتُ ـ والعِلمُ عندَ الله ـ : والذي يَقتَضيهِ المقامُ أنَّ التي في البقرةِ ويُونُسَ وارِدةٌ بعدَ إقامةِ البُرهانِ علىٰ إثباتِ التوحيدِ وإبطالِ الشِّرْك، فالواجبُ بعدَ ذلكَ إقامةُ البُرهانِ علىٰ إثباتِ نُبوّةِ الرسولِ ﷺ، ولا تَثبُتُ النُّبوّةُ إلا بإظهارِ المُعجِزة، وهيَ التَّحَدِّي بسُورةٍ فَذّةٍ مِن هذا الكتاب الكريم، ولهذا حَدَّ المُحقِّقُونَ القُرآن بأنه: هو الكلامُ المُنزَّلُ علىٰ مُحمَّدٍ ﷺ للإعجازِ بسُورةٍ منه. وما نحنُ بصَدَدِهِ واردٌ في تَعنُّتِ الكَفَرةِ واقتِراحِهمُ الآياتِ عِناداً واستِهزاء، كما قالَ المُصنِّف: «وكانوا لا يَعتَدُّونَ بالقُرآنِ ويَتَهاوَنُونَ به، ويقولون: هَلّا أُنزِلَ عليه ما اقتَـرَحْنا نحن، ولِـمَ أُنزِلَ ما لا نُريدُه؟!»، بل هو ليسَ بآية، وإنما هو مِن افترائك، وليسَ مِن عندِ الله، وكانَ يضيقُ لذلكَ صَدْرُه.

واعلم أنه تعالىٰ لـمّا ذكرَ قولَه: ﴿وَضَآئِقٌۢ بِهِۦ صَدْرُكَ﴾ سَلّاهُ صَلَـواتُ الله عليه بقـوله:

---

(١) في الآية ٢٣ من سورة البقرة، والآية ٣٨ من سورة يونس.

(٢) «مفاتيح الغيب» (١٧: ٣٢٥).

(٣) «معالم التنزيل» للبغوي (٤: ١٦٥).

....

﴿وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾، ولـمَّـا أضـرَبَ عن ذلكَ الاقتِراح، وحكىٰ نَوْعاً آخرَ مِن قبائِحِهم أعظَمَ مِن ذلك، وهو طَعْنُهم في القُرآن، بقوله: ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ﴾، أمَرَ حَبيبَه صَلَواتُ الله عليه وسلامُه بأن يُجيبَ عنه بقوله: ﴿قُلْ فَأْتُواْ بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِۦ مُفْتَرَيَٰتٍ﴾ علىٰ مُقتَضىٰ سُؤالِهم، وهو كالقولِ بالمُوجَب[1]، يعني: هَبُوا أنه كما تَزعُمُونَ مُفتَـرًىٰ، فأتُـوا أنتُم بعَشْـرِ سُوَرٍ مِثلِه، أي: ما أقولُ لكم فأتوا بمِثلِهِ كُلِّه، ليسَ فيـه اختِـلافٌ مِن جِهةِ المعاني والألفاظِ والإخبارِ عن المُغيَّباتِ والقَصَصِ والأحكام والأخلاقِ وغيـرِ ذلك، بل نُـبَـذاً منه جامِعاً لهذه المعاني، ولم يكن فيه تناقُض.

واعلم أنَّ المُرادَ بتَخْـصيصِ[2] العَدَدِ إيثارُ طريقِ القَصْد، وما به تختلفُ المعـاني، كما يُوجَدُ في الكـلام المبسوطِ الذي له ذُيُـولٌ وتتميمات، وذلكَ لِدَفْع الافتِراءِ ونفي التُّهمة، وأنه مِن عندِ الله لا مِن عندِه[3]، يعني: لو كانَ مُفتَـرًى مِن عندي لَوَجَدتُم فيه اختِلافاً كثيراً، وهذا لا يَـتِمُّ بسورةٍ فَذّة، كسورةِ الكَوثَرِ والإخلاصِ وأشباهِهما، كما يَـتِـمُّ في التَّحَدِّي لمُجرَّدِ إثباتِ النُّبوّة، قالَ تعالىٰ: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢].

قالَ المُصنِّف[4]: «تَدَبُّـرُ القُرآن: تأمُّـلُ معانيه وتَبَصُّـرُ ما فيه، ﴿لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾[5]، أي: لكانَ الكثيـرُ منه مُتناقِضاً، قد تَفاوَتَ نَظْمُه وبَلاغتُه ومعانيه، فكان

---

(١) سيأتي التعريفُ به عند تفسير الآية ١١ من سورة إبراهيم عليه السلام ص٥٦٤ تعليقًا.

(٢) في (ح) و(ف): «والحاصل أنّ المراد»، والمُثبتُ من (ط)، وتحرَّفت لفظة «بتخصيص» في (ح) إلىٰ: «بتحصيل».

(٣) أي: لا من عند غير النبي ﷺ، وفي (ف): «لا من عند غيره»، أي: لا من عند غير الله تعالىٰ.

(٤) في تفسير الآية المذكورة من سورة النساء (٥: ٨٣).

(٥) من قوله: «قال المُصنِّف» إلىٰ هنا، سقط من (ف).

....

بعضُه بالِغاً حَدَّ الإعجاز، وبعضُه قاصراً عنه يُمكِنُ مُعارضتُه[١]، وبعضُه إخباراً بغَيْبٍ قد وافقَ المُخبَـرَ عنه، وبعضُه مُخالِفاً، وبعضُه دالًّا علىٰ معنًى صحيح عندَ عُلَماءِ المعاني، وبعضُه بخِلافِه، فلما[٢] تجاوَبَ كُلُّه بلاغةً مُعجِزةً فائتةً لِقُوىٰ البُلَغاء، وتَناصَـرَ صِحّةَ معانٍ وصِدقَ إخبار، عُلِمَ أنه ليسَ إلا مِن عندِ قادرٍ يَقدِرُ علىٰ ما لا يَقدِرُ عليه غيرُه، عالِـمٍ بما لا يَعلَمُه أحدٌ سِواه».

وقلت: ومن ثَمَّ عقَّبَه بقوله: ﴿فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ فَاعْلَمُوٓا أَنَّمَآ أُنزِلَ بِعِلْمِ ٱللَّهِ وَأَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [هود: ١٤].

وأما بيانُ ارتباطِ قوله: ﴿فَلَعَلَّكَ تَارِكُۢ بَعْضَ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيْكَ﴾ بالفاءِ بما قبلَه: فإنه تعالىٰ لـمَّا بَيَّنَ أنَّ الحِكمةَ في خَلْقِ السَّماواتِ والأرضِ وتدبيـرِ المُلكِ ابتلاؤُه الناس، بقوله: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [هود: ٧]، ولا ارتيابَ أنَّ الابتلاءَ إنما يكونُ بالأعمالِ صالحِها وسَيِّئِها، ثمَّ لا بُدَّ مِنَ الجزاء، ولا يكونُ ذلكَ إلا بعدَ البَعْث، كما سَبَقَ غيـرَ مرّة، قالَ لحبيبِهِ صَلَواتُ الله عليه: إذا بَنَيتَ الأمرَ علىٰ هذهِ القاعدة، وقُلتَ لهؤلاءِ المُعانِدِين: إنكم مَبعُوثُونَ من بعدِ الموتِ للجزاءِ كَذَّبُوكَ أبلَغَ تكذيب، وإذا أوعَدْتَهم علىٰ التكذيب بنُزولِ العذابِ العاجلِ استعجَلُوهُ وقالوا: ما يَـحبِسُه؟ استهزاءً وسُخْرية، وإن أتيتَ بآيةٍ بَيِّنةٍ ومُعجِزةٍ قاهِرةٍ علىٰ صِدقِ دَعْواكَ تارةً اقتـَرَحُوا آياتٍ أُخَرَ تـَمَرُّداً، وأخرىٰ قالوا: افتراه؛ عِناداً.

ثم إنكَ ـ أيها المُتأمِّلُ ـ إذا أمعَنتَ النَّظَر، وَجَدتَ هذهِ السُّورةَ الكريمةَ إلىٰ خاتمَتِها مُؤَسَّسةً علىٰ تَسَلِّي الحبيب، ودَفْعِ نِسبةِ الافتِراءِ مِنَ التنزيل، ألا ترىٰ حينَ شَـرَعَ في قِصّةِ نُوح

---

(١) قوله: «وبعضُه قاصراً عنه يُمكِنُ مُعارضتُه» سقط من (ح).

(٢) في (ح): «فلا»، وفي (ف): «فلم»، والمُثبَتُ من (ط).

كما يقولُ المُخايِرُ في الخطِّ لِصاحِبه: اكتُبْ عَشَرةَ أسطُرٍ نَحْوَ ما أكتُب، فإذا تبيَّنَ له العَجْزُ عن مِثلِ خَطِّه قال: قد اقتَصَرتُ منكَ علىٰ سَطْرٍ واحِد، ﴿مِّثْلِهِۦ﴾ بمعنىٰ: أمثالِه، ذهاباً إلىٰ مُماثَلةِ كُلِّ واحِدةٍ منها له، ﴿مُفْتَرَيَٰتٍ﴾ صفةٌ لـ«عَشرِ سُوَر».

لـمَّا قالوا: افتَرَيتَ القُرآنَ واختَلَقتَه مِن عندِ نفسِك، ....

عليه السَّلام، وقبلَ أن يَسرُدَها، كيفَ أتىٰ بقوله: ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ﴾ عاطِفاً علىٰ مِثلِها بعدَ الكلام الطويل(١)، ولهذا ذهبَ مُقاتِلٌ إلىٰ أنها في مُحمَّدٍ صَلَواتُ الله عليه، وإن توسَّطَت بينَ قِصّةِ نُوح عليه السَّلام، ولـمَّا استَوْفىٰ حَقَّها جاءَ بقوله: ﴿تِلْكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلْغَيْبِ نُوحِيهَآ إِلَيْكَ ۖ مَا كُنتَ تَعْلَمُهَآ أَنتَ وَلَا قَوْمُكَ مِن قَبْلِ هَٰذَا﴾ [هود: ٤٩] مَزيداً للتَّسلِّي، وحينَ خَتمَ السُّورةَ الكريمةَ جِيءَ بقوله: ﴿وَكُلًّا نَّقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلرُّسُلِ مَا نُثَبِّتُ بِهِۦ فُؤَادَكَ ۚ وَجَآءَكَ فِى هَٰذِهِ ٱلْحَقُّ﴾ [هود: ١٢٠] إلىٰ قوله: ﴿وَقُل لِّلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ ٱعْمَلُوا۟ عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ﴾ [هود: ١٢١]، واللهُ يقولُ الحقَّ وهو يهدي السَّبيل.

قوله: (كما يقولُ المُخايِرُ في الخطّ): المُخايِر: مَنْ يقولُ لِصاحِبه: خَطِّي خيرٌ من خَطِّك، اكتُبْ مِثلَ خَطِّي لننظُرَ أيُّ خَطَّيْنا خير. **الأساس**: «خَيَّرَهُ بينَ الأمرَيْن، فتخَيَّر، وخايَره في الخط، وتخايروا في الخطِّ وغَيْرِهِ إلىٰ حكم، وخايَرْتُه فخِرْتُه، أي: كتبتُ خَيْراً منه».

قوله: (ذهاباً إلىٰ مُماثَلة): مفعولٌ له، يعني: وَضَعَ اللهُ تعالى ﴿مِّثْلِهِۦ﴾ مَوضِعَ «أمثالِه»، لِيَدُلَّ علىٰ اعتبارِ أفرادِ المَعْدودِ واحِداً واحِداً، وإليه الإشارةُ بقوله: «إلىٰ مُماثَلةِ كُلِّ واحدٍ منها له»، أي: للقُرآن.

---

(١) يُريد: أنَّ قولَه تعالىٰ: ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ﴾ وَرَدَ في هذه السورة في موضعين: أولهما: هذا الموضع، وهو الآية ١٣ من السورة، وثانيهما: في أثناء قِصّةِ نوح عليه السلام ـ وقد بدأت بالآية ٢٥ وانتهت بالآية ٤٨ من السُّورة ـ، وهو الآيةُ ٣٥ منها.

وليسَ مِن عندِ الله، **قاوَدَهُم علىٰ دَعْواهُم**، وأرخىٰ معهم العِنان، وقال: هَبُوا أني اختلَقتُه مِن عندِ نفسي، ولم يُوحَ إليّ، وأنَّ الأمرَ كما قُلتُم، فأتُوا أنتُم أيضاً بكلام مِثلِه مُختَلَقٍ مِن عندِ أنفُسِكُم، فأنتُم عَرَبٌ فُصَحاءُ مِثلي، لا تَعجِزُونَ عن مِثل ما أقدِرُ عليه مِنَ الكلام. فإن قلتَ: كيفَ يكونُ ما يأتونَ به مِثلَه، وما يأتون به مُفتَرىٰ، وهذا غيرُ مُفتَرىٰ؟ قلتُ: معناه: مِثلُه في حُسْنِ البيانِ والنَّظْم، وإن كانَ مُفتَرىٰ.

[﴿فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُوا۟ لَكُمْ فَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَآ أُنزِلَ بِعِلْمِ ٱللَّهِ وَأَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ ١٤]

فإن قلتَ: ما وَجْهُ جمع الخِطاب بعدَ إفرادِه، وهو قولُه: ﴿لَكُمْ فَٱعْلَمُوٓا۟﴾ بعدَ قوله: ﴿قُلْ﴾؟ قلتُ: معناه: فإن لم يَستَجيبُوا لكَ وللمُؤمنين، لأنَّ رسولَ الله ﷺ والمُؤمنينَ كانوا يَتَحدَّونَهم، وقد قالَ في مَوضِع آخر: ﴿فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُوا۟ لَكَ فَٱعْلَمْ﴾ [القصص: ٥٠]، ويجوزُ أن يكونَ الجمعُ لتعظيم رسولِ الله ﷺ، كقوله:

فإنْ شِئتُ حَرَّمتُ النِّساءَ سِواكُمُ

ووَجْهٌ آخر: وهو أن يكونَ الخِطابُ للمُشركين، والضميرُ في ﴿فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُوا۟﴾ لـ﴿مَنِ ٱسْتَطَعْتُم﴾ [هود: ١٣]، يعني: فإن لم يَستَجِبْ لكم مَنْ تَدعُونَه مِن دونِ الله إلىٰ المُظاهَرةِ علىٰ المعارضة، لِعِلمِهم بالعَجْزِ عنه، وأنَّ طاقتَهم أقصَرُ مِن أن تَبلُغَه، ﴿فَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَآ أُنزِلَ بِعِلْمِ ٱللَّهِ﴾، أي: أُنزِلَ مُلتَبِساً بما لا يَعلَمُه إلا الله؛ مِن نَظْم مُعجِز للخَلْق، وإخبارٍ بغُيوبٍ لا سبيلَ لهم إليه، واعلَمُوا عندَ ذلكَ أنْ ﴿لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ وحدَه، وأنَّ توحيدَه واجِب، والإشراكَ به ظُلمٌ عظيم، ﴿فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾: مُبايِعُونَ بالإسلام بعدَ ...

قوله: (**قاوَدَهُم علىٰ دَعْواهم**) هو مِنَ المِقوَد، وهو الحبلُ يُشَدُّ في الزِّمام، أو اللِّجامُ تُقادُ به الدابّة.

هذه الحجّةِ القاطِعة. وهذا وَجْهٌ حَسَنٌ مُطَّرِد.

ومَنْ جَعَلَ الخِطابَ للمُسلِمينَ فمعناه: فاثبُتوا علىٰ العِلم الذي أنتُم عليه، وازدادوا يقيناً وثباتَ قَدَمٍ علىٰ أنه مُنزَلٌ مِن عندِ الله وعلىٰ التوحيد.

ومعنىٰ ﴿فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾: فهل أنتُم مُخلِصُون.

قوله: (وهذا وَجْهٌ حَسَنٌ مُطَّرِد): أي: الكلامُ معَه مُلتَئِمٌ آخِذٌ بعضُه على حُجْزة بعض[1]، والضمائرُ مُتَّحِدةٌ لمُخاطَب واحِد، بخِلافِه إذا جُعِلَ الخِطابُ في قوله: ﴿فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُوا۟ لَكُمْ﴾ للمُسلِمين.

وقلت: ومُطَّرِدٌ معنًى؛ لأنَّ قولَه: ﴿فَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَآ أُنزِلَ بِعِلْمِ ٱللَّهِ﴾ مُرتَّبٌ علىٰ السابقِ بالفاء، واردٌ في تقريرِ ما سِيقَ له الكلامُ مِن نفي الافتِراءِ وأنَّ رسولَ الله ﷺ ما اختَلَقَه مِن عندِ نفسِه[2]، بل هو مِن عندِ الله، ويُؤيِّدُه قولُ المُصنِّف: «واعلَمُوا عندَ ذلكَ أنْ لا إلهَ إلا هو، وأنَّ تَـوْحيدَه واجِب، والإشـراكَ به ظُلم»، وليسَ فيه ما يَـدُلُّ علىٰ إثباتِ نُبوّتِـه، كما في البقرة[3].

ومعنىٰ قولِه: ﴿فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾: فهل أنتُم مُذعِنُونَ ومُسَلِّمُونَ أنَّ الذي جاءَ به مُحَمَّدٌ ليسَ بمُفترَىٰ، بل هو مِن عندِ الله، وأنه تعالىٰ أنزَلَه مُلتَبِساً بعِلمِه، فلا اختِلافَ فيه، كما قال: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَـٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢]، فإنَّ المُنصِفَ إذا تجلَّت له الحجّةُ لم يَتوقَّفْ إذعانُه.

---

(١) الـحُجْزة: موضعُ شَدِّ الإزار، ثم قيلَ للإزار: «حُجْزة» للمُجاورة، واحتَجَزَ بالإزار: إذا شَدَّه على وَسَطِه، ثم استُعيرَ للالتِجاءِ والاعتِصام والتمسُّكِ بالشيء والتَّعلُّقِ به. «لسان العرب» لابن منظور، مادة (حجز).

(٢) قوله: «وأنَّ رسولَ الله ﷺ ما اختَلَقَه»: هكذا ورد في (ط) و(ف)، فيكونُ معطوفاً عطفاً تفسيرياً علىٰ قوله: «نفي الافتراء»، أي: سيقَ الكلامُ لنفي الافتراء ولإثبات أنَّ رسـولَ الله ﷺ ما اختـلَقَه. وفي (ح): «من نفي الافتراء أنّ رسول الله ﷺ اختـلَقه»، ووجهُه: أنَّ جملة «أنَّ رسـولَ الله ﷺ» بيانٌ للافتراء المنفي.

(٣) أي: في قوله تعالىٰ: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٣].

[﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَٰلَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ * أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِي ٱلْأٓخِرَةِ إِلَّا ٱلنَّارُ وَحَبِطَ مَا صَنَعُواْ فِيهَا وَبَٰطِلٌ مَّا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾ ١٥-١٦]

﴿نُوَفِّ إِلَيْهِمْ﴾: نُوصِل إليهم أجورَ أعمالِهم وافيةً كامِلةً مِن غير بَخْس في الدُّنيا، وهو ما يُرزَقُونَ فيها مِنَ الصِّحّةِ والرِّزق، وقيل: هُم أهلُ الرِّياء، يُقالُ للقُرّاءِ منهم: أردتَ **أن يُقال: فُلانٌ قارئ، فقد قيلَ ذلك**، ولمن وَصَلَ الرَّحِم وتَصَدَّق: فَعَلتَ حتىٰ يُقال، فقيل، ولمن قاتَلَ فقُتِل: قاتلتَ حتىٰ يُقال: فُلانٌ جَرِيء، فقد قيل.

وعن أنسِ بنِ مالك: هُمُ اليهودُ والنَّصارىٰ، إن أعطَوْا سائِلاً، أو وَصَلُوا رَحِماً، عُجِّلَ لهم جَزاءُ ذلكَ بتَوْسِعةٍ في الرِّزق، وصِحّةٍ في البَدَن.

وقيل: هُمُ الذينَ جاهدوا مِنَ المُنافِقينَ معَ رسولِ الله ﷺ، فأسهَمَ لهم في الغنائم.

وقُرِئ: «يُوَفِّ» بالياء؛ علىٰ أنَّ الفِعلَ لله عَزَّ وجَلّ، و«تُوَفَّ إليهم أعمالُهم» بالتاءِ علىٰ البناءِ للمفعول، وفي قِراءةِ الحسن: «نُوْفِي» بالتخفيفِ وإثباتِ الياء، لأنَّ الشَّرْطَ وقعَ ماضِياً، كقوله:

يقولُ: لا غائِبٌ مالي ولا حَرِمُ

﴿وَحَبِطَ مَا صَنَعُواْ فِيهَا﴾ وحَبِطَ في الآخِرةِ ما صَنَعُوه، أو: صَنِيعُهم، ....

قوله: (**أن يُقال: فُلانٌ قارئ، فقد قيلَ ذلك**) إلىٰ آخِره: الألفاظُ كُلُّها مُقتبَسةٌ مِنَ الحديثِ المشهورِ المُخرَّجِ في «صحيح مُسلِم»، و«سُنَن أبي داودَ» والنَّسائيّ[1].

---

(١) مسلم (١٩٠٥)، والنسائي (٣١٣٧). ولم يُخرِجْهُ أبو داود في «سننه»، وإنما أخرجه الترمذيُّ في «جامعه» (٢٣٨٢)، كلُّهم من حديث أبي هريرة رضيَ اللهُ عنه.

يعني: لم يكن له ثواب، لأنهم لم يُريدُوا به الآخِرة، إنما أرادوا به الدُّنيا، وقد وُفِّـيَ إليهم ما أرادوا، ﴿وَبَٰطِلٌ مَّا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾ أي: **كانَ عَمَلُهم في نفسِه باطِلاً**، لأنه لم يُعمَل لوَجْهٍ صحيح، والعملُ الباطِلُ لا ثوابَ له.

وقُرِئ: «وبَطَلَ» علىٰ الفِعْل، **وعن عاصم**: «**وباطِلاً**» بالنَّصْب، وفيه وَجْهان: أن تكونَ ﴿مَّا﴾ إبهامية، ويَنتَصِب بـ﴿يَعۡمَلُونَ﴾، ومعناه: **وباطِلاً** أيَّ باطِلٍ كانوا يَعمَلون، وأن تكونَ بمعنىٰ المصدر، علىٰ: وبَطَلَ بُطلاناً ما كانوا يَعمَلون.

[﴿ أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٖ مِّن رَّبِّهِۦ وَيَتۡلُوهُ شَاهِدٞ مِّنۡهُ وَمِن قَبۡلِهِۦ كِتَٰبُ مُوسَىٰٓ إِمَامٗا وَرَحۡمَةًۚ أُوْلَٰٓئِكَ يُؤۡمِنُونَ بِهِۦۚ وَمَن يَكۡفُرۡ بِهِۦ مِنَ ٱلۡأَحۡزَابِ فَٱلنَّارُ مَوۡعِدُهُۥۚ فَلَا تَكُ فِي مِرۡيَةٖ مِّنۡهُۚ إِنَّهُ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّكَ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾ ١٧].

قوله: (﴿وَبَٰطِلٌ مَّا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾ أي: **كانَ عَمَلُهم في نفسِه باطِلاً**): قال أبو البقاء: «باطِل: خَبَرٌ مُقدَّم، و﴿مَّا كَانُواْ﴾ مُبتَدأ، والعائِد محذوف، أي: يَعمَلُونَه»(١).

قوله: (**وعن عاصِم**: «**وباطِلاً**»): وهيَ شاذّة، قال ابنُ جِنِّي: «قرأها أُبيٌّ وابنُ مسعود، وهو معمولُ ﴿يَعۡمَلُونَ﴾، و﴿مَّا﴾ زائدةٌ للتوكيد، وفيه دلالةٌ علىٰ جوازِ تقديم خَبَـرِ «كانَ» عليها، لأنه إنما يجوزُ وقوعُ المَعْمولِ بحيثُ يجوزُ وقوعُ العامِلِ، وكأنه قال: ويَعمَلُونَ باطِلاً كانوا، ومثلُه: ﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمۡ كَانُواْ يَعۡبُدُونَ﴾ [سبأ: ٤٠]، ﴿إِيَّاكُمۡ﴾ معمولُ ﴿يَعۡبُدُونَ﴾، وقد استَدَلَّ أبو عليٍّ(٢) به علىٰ التقديم»(٣).

وقال القاضي: «(وباطِلاً) إذا كانَ مَصدَراً كانَ مِثلَ قوله:

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٦٩١).

(٢) يعني: الفارسي، المُتوفىٰ سنة ٣٧٧، رحمه الله تعالىٰ.

(٣) «المحتسب» لابن جِنِّي (١: ٣٢٠- ٣٢١).

﴿ أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ ﴾ معناه: أَمَّنْ كانَ يُريدُ الحياةَ الدُّنيا فمَنْ كانَ علىٰ بيِّنة، أي: لا يَعقُبونَهم في المنزلة، ولا يُقارِبُونَـهم، يُريد: أنَّ بينَ الفريقَينِ تفاوتاً بعيداً، وتبايُناً بيِّناً، وأراد بهم مَنْ آمنَ مِنَ اليهود، كعبدِ الله بنِ سَلَام وغيره، ﴿ كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِۦ ﴾ أي: علىٰ بُرهانٍ مِنَ الله، وبيانٍ أنَّ دينَ الإسلام حَقّ، وهو دليل العَقْل.

ولا خارجاً مِن فِـيَّ زَوْرُ كلامِ(١)»(٢).

قوله: (**﴿ أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ ﴾ معناه: أَمَّنْ كانَ يُريدُ الحياةَ الدُّنيا، فمَنْ كانَ علىٰ بيِّنة**): يعني: قولُه: «فمَنْ كانَ علىٰ بيِّنة» عُطِفَ بحَرْفِ التَّعْقيب علىٰ قوله: ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا ﴾، ودَخَلَتِ الهمزةُ بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه لمزيدِ الإنكار، وأنَّ هذا التعقيبَ مُنكَر، يعني: أيثبتُ في العُقُول، ويحصلُ في الوجود، مِثلُ هذا التَّعْقيب؟ أم كيفَ يُقال: مَنْ كانَ يُريدُ الحياةَ الدُّنيا أفمَنْ كانَ علىٰ بيِّنةٍ مِن رَبِّه، إلىٰ آخِره؟! أي: لا يحصلُ ولا يُذكَر، كما قال: «لا يَعقُبونَـهم في المَنزِلةِ ولا يُقارِبُونَـهم»، هذا أبلغُ مِن لو جِيءَ بكلمةِ التشبيه، كما في قوله: ﴿ أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًا لَّا يَسْتَوُۥنَ ﴾ [السجدة: ١٨].

---

(١) قاله الفَرَزدَقُ في آخِرِ عُمُرِه حينَ تَعلَّقَ بأستارِ الكعبة، وعاهدَ اللهَ ألّا يَكذِبَ ولا يَشتُمَ مُسلِماً، كما في «الكامل» للمُبرِّد (١: ١٠٢)، وقبله:

ألم تَـرَني عاهـدتُ ربِّي وإنَّنـي ... لَبَـينَ رِتـاجٍ قـائماً ومَقـامِ
علىٰ حَلفةٍ لا أشتُمُ الدَّهْرَ مُـسلِماً ... ولا خارِجاً مِن فِـيَّ زَوْرُ كـلامِ

وموضع الشاهد فيه في قوله: «ولا خارجاً»، أراد: «ولا خروجاً»، فأتىٰ بالمصدر علىٰ وزن اسم الفاعل، ونَصَبَه علىٰ أنه مفعولٌ مُطلَق أو علىٰ الحال. انظر: «الجمل في النحو» للخليل بن أحمد الفراهيدي ص٩٦، و«الكتاب» لسِيبَوَيه (١: ٣٤٦)، و«المُقتضب» للمُبرِّد (٣: ٢٦٩) و(٤: ٣١٣)، و«المُفصَّل» للزمخشري ص٦٢ و٢٢٠، و«مغني اللبيب» لابن هشام (١: ٤٠٥) رقم (٦٤٥).

(٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢٢٦).

﴿وَيَتۡلُوهُ﴾: ويتبعُ ذلكَ البرهانَ ﴿شَاهِدٞ مِّنۡهُ﴾ أي: شاهـدٌ يَشهَدُ بصِحّتِه، وهو القُرآن، ﴿مِّنۡهُ﴾: مِنَ الله، أو شاهِدٌ مِنَ القُرآن، فقد تَقدَّمَ ذِكرُه آنِفاً، ﴿وَمِن قَبۡلِهِۦ﴾: ومن قَبْلِ القُرآن، ﴿كِتَٰبُ مُوسَىٰٓ﴾ وهو التوراة، أي: ويَتلُو ذلكَ البُرهانَ أيضاً مِن قَبْل القُرآنِ كتابُ موسىٰ. ....

قوله: (﴿وَيَتۡلُوهُ﴾: ويَتبَعُ ذلكَ البُـرْهان): يعني: ذَكَّرَ الضَّميـرَ في «يَتلُوه»، وهو دليلُ النَّقْل باعتبارِ معنىٰ البُـرْهانِ في قوله: ﴿بَيِّنَةٖ مِّن رَّبِّهِۦ﴾، فساعَدَ العَقْلُ النَّـقْل.

قوله: (أو شاهِدٌ مِنَ القُرآن، فقد تَقَدَّمَ ذِكرُه): يعني: الضميرُ في ﴿مِّنۡهُ﴾: إما لله تعالىٰ؛ بشهادةِ ﴿مِّن رَّبِّهِۦ﴾، والشاهد: القُرآن، و«مِن» ابتِداء. أو للقُرآن، و«مِن» بيان، والشاهدُ أيضاً القُرآنُ[1] علىٰ سبيل التَّجْريد[2]، جَرَّدَ مِنَ القُرآنِ الدلائلَ القاطِعةَ والبراهينَ الساطِعةَ علىٰ كَوْنِ دينِ الإسلام حقاً، وجَعَلَها شاهِدة، وهيَ هو[3].

روىٰ مُحيي السُّنّةِ عن الحسينِ بنِ الفَضْل[4]: «هو القُرآنُ ونَظْمُه وإعجازُه»[5].

أما قولُه: «فقد تَقَدَّمَ ذِكرُه آنِفاً»: ففيه إرشادٌ إلىٰ معرفةِ استنباطِ النَّظْم، وتقريرُه: أنه تعالىٰ

(١) من قوله: «و«مِن» ابتداء» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

(٢) تكرَّر ذِكرُ المُؤلِّف رحمه الله تعالىٰ لمصطلح «التجريد» في هذا الكتاب، وهو من مباحث علم البلاغة، وانظر في بيانِه ما سيأتي في تفسير الآية ١٤ من سورة الجاثية (١٤: ٢٤٧) والتعليقَ عليه.

(٣) ووَهَّمَ العلامةُ الألوسيُّ في «روح المعاني» (١٢: ٢٧) المُؤلِّفَ رحمهما الله تعالىٰ في القول بالتجريد هنا، فانظره.

(٤) تحرَّف في الأصول الخطية إلىٰ: «الحسن بن الفضل»، وصوَّبتُه من «معالم التنزيل» للبغوي.
والحسين بن الفضل: هو العلامةُ المُفسِّرُ الإمامُ اللُّغَويُّ المُحدِّث أبو علي الحسينُ بنُ الفضلِ بنِ عُمَير البَجَليُّ الكوفي، ثم النيسابوريّ (١٨٠-٢٨٤هـ)، قال فيه الحاكم: إمامُ عَصْرِه في معاني القُرآن، وروىٰ الحاكمُ أيضاً عن إبراهيم بن مُضارِب، عن أبيه قال: كان عِلمُ الحسينِ بنِ الفضل بالمعاني إلهاماً من الله، فإنه كان قد تجاوزَ حَدَّ التعليم. «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٣: ٤١٤ - ٤١٦).

(٥) «معالم التنزيل» للبغوي (٤: ١٦٧).

وقُرِئ: «كِتابَ موسىٰ» بالنَّصْب، ومعناه: كانَ علىٰ بيِّنةٍ مِن رَبِّه، وهو الدليلُ علىٰ أنَّ القُرآنَ حَقّ، ﴿وَيَتْلُوهُ﴾: ويقرأ القُرآن، ﴿شَاهِدٌ مِّنْهُ﴾ شاهِدٌ ....

لـما سَلّىٰ[1] رسولَ الله ﷺ بقوله: ﴿فَلَعَلَّكَ تَارِكُۢ بَعْضَ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيْكَ وَضَآئِقُۢ بِهِۦ صَدْرُكَ﴾ ـ مِنَ استِهزاءِ المُشـرِكين، واقتِراحِهم الآيات، وطَعْنِهم في القُرآن أنه مُفتَرًى، فقيلَ لهم: إن كانَ مُفتَـرًى فهاتوا أنتُم عشـرَ سُوَرٍ مُفتَرياتٍ مِثلِه، وحينَ لم تَقدِرُوا عليه فاعلَمُوا أنها أُنزِلَ بعِلم الله، أي: مُلتَبِساً بما لا يَعلَمُه إلا اللهُ مِن نَظْمٍ مُعجِزٍ وإخبارٍ بغُيُوب، وأرادَ أن يُبيِّنَ أنَّ ذلكَ الطَّعْنَ لم يكن مِن خِبرةٍ وتمييز، بل مِن جَهْلٍ وحُبٍّ للشَّهَواتِ والرُّكُونِ إلىٰ الدُّنيا، وأنهم مِنَ الذينَ لم يُرِدِ اللهُ بهم خيراً، بخِلافِ مَنْ أرادَ اللهُ هِدايتَه، وهو علىٰ بيِّنةٍ مِن ربِّه، ويَتلُوهُ شاهِدٌ منه، ومن قبلِه كتابُ موسىٰ ـ قال[2]: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا﴾ الآية [هود: ١٥]، وعَقَّبَها بقوله: ﴿أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ الآية.

قوله: (**ومعناه: كانَ علىٰ بيِّنةٍ مِن ربِّه، وهو الدليلُ علىٰ أنَّ القُرآنَ حَقّ**): يعني: علىٰ قِراءةِ النَّصْب يكونُ «كتابَ موسىٰ» معطوفاً علىٰ الضمير في «يَتلُوه»، وهو ضميرُ «القُرآن»، ويكونُ المُرادُ مِن «يَتلُوه»: التِّلاوةَ لا غير، ومن «البيِّنة»: الدليلَ علىٰ أنَّ القُرآنَ حَقّ، وبيانُه: أنه تعالىٰ عَقَّبَ بقوله: ﴿أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ قولَه: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا﴾، والمُرادُ منهم: المُتعنِّتونَ الذينَ كانوا يَقتـرِحُونَ الآيات، ولا يَعتدُّونَ بالقُرآن، ويَتهاوَنُونَ به، كأنه قيل: أيستَوي مَنْ جاءَه بيِّنةٌ مِن ربِّه ولم يَعتَدَّ بها لأنه مالَ[3] إلىٰ الأرضِ وأخلَدَ إليها ومَنْ كانَ علىٰ بيِّنةٍ مِن ربِّه، أي: اعتَدَّ بالقُرآنِ وبالدلائلِ الدّالّةِ علىٰ صِدقِه، ثم اشتَغَلَ بتلاوتِه، وكانَ مِن قبلِ ذلكَ يقرأُ التَّوْراة.

(١) تحرَّف في (ح) و(ف) إلىٰ: «يصلي»، والمُثبتُ من (ط).
(٢) قوله: «قال»: هو جوابُ «لـمّا» في قوله: «إنه تعالىٰ لـمّا سَلّىٰ ...».
(٣) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «ملك»، والمُثبَتُ من (ط) و(ف).

ممَّن كانَ علىٰ بيِّنة، كقوله: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ مِثْلِهِۦ﴾ [الأحقاف: ١٠]، ﴿قُلْ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًۢا بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الرعد: ٤٣]، ﴿وَمِن قَبْلِهِۦ كِتَٰبُ مُوسَىٰٓ﴾ ويتلُو مِن قبل القُرآنِ التوراةَ ﴿إِمَامًا﴾: كتاباً مُؤتَـمّاً به في الدِّينِ قُدوةً فيه، ﴿وَرَحْمَةً﴾: ونعمةً عظيمةً علىٰ المُنزَلِ إليهم. ....

و«مِن» في ﴿مِّنْهُ﴾ علىٰ هذا: تبعيضية، يَدُلُّ عليه قولُه: «شاهِدٌ ممَّن كانَ علىٰ بيِّنة»، والمُرادُ منه: عبدُ الله بنُ سَلَام، و«مَن» في ﴿أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِۦ﴾: هو وأصحابُه ممَّن كانوا علىٰ معرفةٍ مِن صِدقِ نُبوّةِ مُحمَّدٍ صَلَواتُ الله عليه، والدليلُ علىٰ أنَّ المُرادَ بـ«الشاهد» عبدُ الله: عطفُ «كتابَ موسىٰ» علىٰ الضمير المنصوب في «يَتلُوه»، لأنَّ التاليَ للكِتابَينِ[1] حينئذٍ مَنْ آمَنَ مِن أهل الكِتاب.

وعلىٰ الأول: الشاهد: هو القُرآن، والقَرينةُ المُقيِّدة: النَّظْم، علىٰ ما سَبَقَ بيانُه. ومَنْ أراد تقييدَه بغيرهما فعليه الدليلُ مِنَ الخارج؛ لِـما ليسَ في سِياقِ الكلام ما يَدُلُّ عليه.

قوله: (﴿قُلْ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًۢا بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الرعد: ٤٣]): استِشهادٌ لِتَعاضُدِ الأدلّةِ العقليةِ والسَّمْعيّة، فإنَّ شهادةَ الله هناك[2]: كالبيِّنةِ في هذهِ الآية؛ في إظهارِ الدليل علىٰ صِدقِ القُرآنِ مِن تأليفِهِ علىٰ النَّظْمِ المُعجِزِ الفائتِ لِقُوىٰ البَشَر، و«مَنْ عندَه عِلمُ الكتاب»: كالشاهِدِ هاهنا، لأنَّ المُرادَ منه عُلماءُ أهل الكِتاب الذينَ أسلموا، لأنهم يَشهَدونَ بصِحّتِه.

قوله: (﴿إِمَامًا﴾ كِتاباً مُؤتَـمّاً به): قالَ الزّجّاج: «أي: ومن قبل هذا كتابُ موسىٰ دليلاً علىٰ أمرِ النبيِّ ﷺ، ونَصْبُ ﴿إِمَامًا﴾ علىٰ الحال؛ لأنَّ ﴿كِتَٰبُ مُوسَىٰٓ﴾ معرفة»[3].

(١) في (ط): «لأنّ التالين للكتاب»، والمُثبتُ من (ح) و(ف).
(٢) أي: في آية سورة الرعد.
(٣) «معاني القرآن وإعرابه» للزّجّاج (٣: ٤٤).

﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ يعني: مَنْ كانَ علىٰ بيِّنة، ﴿يُؤْمِنُونَ بِهِۦ﴾: يُؤمِنُونَ بالقُرآن، ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِهِۦ مِنَ ٱلْأَحْزَابِ﴾ يعني: أهلَ مكّةَ ومَنْ ضامَّهُم مِنَ المُتحزِّبينَ علىٰ رسولِ الله ﷺ، ﴿فَٱلنَّارُ مَوْعِدُهُۥ﴾، ﴿فَلَا تَكُ فِى مِرْيَةٍ مِّنْهُ﴾، وقُرِئ: «مُرْيةٍ» بضم الميم، وهما الشَّكّ، ﴿مِّنْهُ﴾: مِنَ القُرآنِ أو مِنَ المَوعِد.

[﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا ۚ أُوْلَٰٓئِكَ يُعْرَضُونَ عَلَىٰ رَبِّهِمْ وَيَقُولُ ٱلْأَشْهَٰدُ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ عَلَىٰ رَبِّهِمْ ۚ أَلَا لَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ * ٱلَّذِينَ يَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا وَهُم بِٱلْءَاخِرَةِ هُمْ كَٰفِرُونَ * أُوْلَٰٓئِكَ لَمْ يَكُونُوا۟ مُعْجِزِينَ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا كَانَ لَهُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِنْ أَوْلِيَآءَ ۘ يُضَٰعَفُ لَهُمُ ٱلْعَذَابُ ۚ مَا كَانُوا۟ يَسْتَطِيعُونَ ٱلسَّمْعَ وَمَا كَانُوا۟ يُبْصِرُونَ * أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَفْتَرُونَ * لَا جَرَمَ أَنَّهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ هُمُ ٱلْأَخْسَرُونَ﴾ ١٨-٢٢]

﴿يُعْرَضُونَ عَلَىٰ رَبِّهِمْ﴾: يُحبَسُونَ في المَوقِف، وتُعرَضُ أعمالُهم، ويَشهَدُ عليهم ﴿ٱلْأَشْهَٰدُ﴾ مِنَ الملائكةِ والنَّبيِّينَ بأنهم الكَذّابُونَ علىٰ الله بأنه اتخذَ وَلَداً وشَريكاً، ويُقال: ﴿أَلَا لَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ **فواخِزياهُ ووافضيحتاه**، والأشهاد: جمعُ شاهدٍ أو شَهيد، كأصحاب أو أشراف.

﴿وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا﴾ يَصِفُونَها بالاعوِجاج، وهي مُستَقيمة، أو يَبغُونَ أهلَها أن يَعوَجُّوا بالارتداد، ....

قوله: (**فواخِزياه ووافضيحتاه**) هذا التفجُّعُ مُستَفادٌ مِن قوله: ﴿أَلَا لَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾، كما يُستَفادُ معنىٰ التعجُّب مِن قولِه قبلَ هذا: ﴿قَدْ خَسِرَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِلِقَآءِ ٱللَّهِ﴾ [الأنعام: ٣١] الآية، كأنه قيل: ما أخسَرَهُم، كذلك قولُه: ﴿أَلَا لَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ يُقالُ في حقِّهم عندَما يُحبَسُونَ وتُعرَضُ أعمالُهم، ويَشهَدُ عليهم الأشهادُ علىٰ رُؤُوسِ الخلائق، فتَظهَرُ عندَ ذلكَ فَضِيحتُهم وخِزيُهم، حتىٰ إنَّ كُلَّ مَنْ شاهَدَ حالَهم قال: واخِزياه وافضيحتاه.

و﴿هُمْ﴾ الثانيةُ لتأكيدِ كُفْرِهِم بالآخِرةِ واختِصاصِهم به، ﴿أُوْلَٰٓئِكَ لَمْ يَكُونُواْ مُعْجِزِينَ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ أي: ما كانوا يُعجِزُونَ اللهَ في الدُّنيا أن يُعاقِبَهم لو أرادَ عِقابَهم، وما كانَ لهم مَنْ يَتولّاهُم فينصرُهم منه ويَمنَعُهم مِن عِقابه، ولكنّه أرادَ إنظارَهم وتأخيرَ عِقابِهم إلىٰ هذا اليوم، وهو مِن كلامِ الأشهاد، ﴿يُضَٰعَفُ لَهُمُ ٱلْعَذَابُ﴾، وقُرِئ: (يُضعَّف).

﴿مَا كَانُواْ يَسْتَطِيعُونَ ٱلسَّمْعَ﴾ أرادَ أنهم لِفَرْطِ تَصامِّهم عن استماع الحقِّ وكراهتِهم له، كأنهم لا يَستَطيعُونَ السَّمْع.

ولَعَلَّ بعضَ المُجبرةِ يَتوثَّبُ إذا عَثَرَ عليه، فيُوَعوِعُ به علىٰ أهل العَدْل، كأنه لم يَسمَعِ النّاسَ يقولونَ في كُلِّ لسان: هذا كلامٌ لا أستطيعُ أن أسمَعَه، وهذا مما يَمَجُّه سَمْعي.

قال القاضي: «فيه تهويلٌ عظيمٌ مما يَحِيقُ بهم حينئذٍ لِظُلْمِهم بالكَذِب علىٰ الله»[(١)].

قوله: (لتأكيدِ كُفرِهم بالآخِرةِ واختِصاصِهم به): أما التأكيد: فمِن تكرير ﴿هُمْ﴾، وأما التَّخْصيص: فمِن تقديم ﴿بِٱلْآخِرَةِ﴾ علىٰ عامِلِه[(٢)]، ومعناه: أنَّ غيرَهم، وإن كانوا كافِرينَ بالآخِرةِ أيضاً، لكنْ دونَ هؤلاء، وهؤلاءِ هُمُ المخصوصونَ بالكُفرِ الذي لا غايةَ بعدَه، ولا أمَدَ يَنتَهي إليه، حيثُ جَمَعُوا بينَ الكُفرِ والصَّدِّ عنِ الإيمانِ وإضلالِ الناس.

قوله: (وقُرِئ: «يُضعَّفُ»): ابنُ كثيرٍ وابنُ عامر، والباقون: ﴿يُضَٰعَفُ﴾[(٣)].

قوله: (ولَعَلَّ بعضَ المُجبِرةِ يَتوثَّبُ إذا عَثَرَ عليه): قالَ في «الانتِصاف»: «أهلُ السُّنّةِ وإن نَفَوا تأثيرَ استِطاعةِ العَبْدِ في الإيجاد، فلا يَنفُونَ تأثيرها، وما يَنفيها جُملةً إلا المُجبِرة، والحقُّ مَعَ الزمخشريِّ في هذا الأمر إلا في قوله: «فيُوَعوِع»، وهَبْ أنَّ المُجبِرةَ غَلِطُوا في الاستِدلالِ بها،

---

(١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢٢٨).
(٢) وهو اسمُ الفاعل: ﴿كَٰفِرُونَ﴾.
(٣) انظر: «التيسير» للداني ص٨١.

ويحتملُ أن يُريدَ بقوله: ﴿وَمَا كَانَ لَهُم مِّنْ أَوْلِيَآءَ﴾ أنهم جعَلوا آلهتَهم أولياءَ مِن دونِ الله، وولايتُها ليست بشيء، فما كانَ لهم في الحقيقةِ من أولياء، ثم بَيَّنَ نفيَ كونِهم أولياءَ بقوله: ﴿مَا كَانُواْ يَسْتَطِيعُونَ ٱلسَّمْعَ وَمَا كَانُواْ يُبْصِرُونَ﴾، فكيف يَصلُحونَ للولاية؟ وقولُه: ﴿يُضَٰعَفُ لَهُمُ ٱلْعَذَابُ﴾ اعتِراضٌ بوعيد.

كيفَ يَستَجيزُ أن يُطلِقَ هذا في كلام الله المجيد، وما يَنبَغي التسامُحُ فيه، فإنَّ آدابَ القُرآنِ أضيَقُ مِن ذلك»(١).

قال الإمام: «واحتجَّ أصحابُنا بهذهِ الآية علىٰ أنه تعالىٰ قد يخلقُ الكُفرَ في المُكلَّف، قالَ ابنُ عبّاسٍ رضيَ اللهُ عنهما: إنه تعالىٰ يَمنَعُ الكافِرَ مِنَ الإيمانِ في الدُّنيا، يَشهَدُ له قولُه: ﴿مَا كَانُواْ يَسْتَطِيعُونَ ٱلسَّمْعَ وَمَا كَانُواْ يُبْصِرُونَ﴾ ـ روىٰ نحوَه مُحيي السُّنّة(٢)ـ، قال الـجُبّائيّ: هذا السَّمْع: إما أن يكونَ عِبارةً عن الحاسّة، أو عن معنًى يخلقُه الله تعالىٰ في صِماخ الأُذُن، فكلاهما غيرُ مقدورٍ(٣) للعبد، وظاهرُ الآيةِ لا يَقدَحُ في قَوْلِنا، وقال: المُرادُ بقوله: ﴿مَا كَانُواْ يَسْتَطِيعُونَ ٱلسَّمْعَ﴾: استِثقالُهم له ونُفورُهم عنه، كما تقول: هذا الكلامُ لا أستطيعُ أن أسمَعَه، وهذا مما يَمَجُّه سَمْعي».

وأجابَ الإمامُ عن قولـه: «كلاهما غيـرُ مقدورٍ للعبد»: «أنَّ وُرُودَ الآيـةِ في مَعـرِضِ الوعيد، فوَجَبَ اختِصاصُ هذا المعنىٰ بهم، والمعنىٰ الذي ذهبَ إليه عام، حتىٰ في حَقِّ الأنبياءِ والملائكة».

---

(١) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ٢٦٣) بحاشية «الكشّاف». ولفظُه: «وما الزمخشريُّ إلا يتسامحُ كثيراً فيما يجبُ من الآداب للكِتاب العزيز، وإنما يَليقُ التسامُحُ إذا كان يُفسِّـرُ شِعرَ امرِئِ القيس أو الحارثِ بنِ حِلِّـزة، وأما أدبُ القُـرآنِ فيَضيقُ عن أسهَـلَ من ذلك»، انتهىٰ، وقـد أوردتُـه بلفظِه لأهميته.

(٢) في «معالم التنزيل» (٤: ١٦٩).

(٣) في (ح): «غير مخلوق»، والمُثبَتُ من(ط) و(ف)، وهو المُوافِقُ لِـما في «تفسير الرازي».

....

وأما قولُه: «استِثقالُهم له ونُفورُهم عنه» فجوابُه: «أنَّ حُصُولَ هذا الاستِثقالِ هل يَمنَعُ مِنَ الفَهْم أم لا؟ فإن مَنَعَ فهو المقصود، وإن لم يَمنَع كانَ ذلكَ سَبَباً أجنبيّاً عن المعاني المُعتَبَرةِ في الفَهْم، فلا تختلفُ أحوالُ القلب مِنَ العِلم والمعرفةِ بسَبَبه، فكيفَ يُمكِنُ جَعْلُه ذمّاً»[1].

وقلت: أما قَضِيَّةُ النَّظْم: فهو أنَّ قولَه: ﴿يُضَٰعَفُ لَهُمُ ٱلْعَذَابُ﴾ لا يخلو: إما أن يكونَ مِن تَتِمّةِ كلام الأشهادِ علىٰ سبيل الدُّعاءِ عليهم، فإنهم لـمّا عَدُّوا عِنادَهم وكُفرَهُم المُضاعَفَ وضلالَهم وإضلالَهم الناس، قالوا: لِيُضاعَف لهم العذابُ يا ربّ. أو مِن كلام الله تعالىٰ تقريراً لِقَولِ الأشهادِ علىٰ الأبلغ، كأنه قيل: الأمرُ كما قلتُم، وأنتم مُستَوجِبُونَ لذلكَ العذاب المُضاعَف. فمَوقِعُ ﴿مَا كَانُوا۟ يَسْتَطِيعُونَ﴾ علىٰ التقديرَين: الاستِئنافُ علىٰ سبيل التعليل، فإنَّ السامعَ لـمّا سَمِعَ هذهِ التَّشْديداتِ والمُبالَغاتِ عَظُمَ عِندَه أمرُهم، فقالَ تفجُّعاً عليهم: مِن أينَ دَخَلَت علىٰ هؤلاءِ هذهِ الشقاوة؟ فأُجيب: لأنَّ اللهَ تعالىٰ خَلَقَهم أشقياء، وخَتَمَ علىٰ قُلوبِهم، حتىٰ لا يَدخُلَ فيها الحقّ، وخَتَمَ علىٰ سَمْعِهم؛ لِئلّا يَستَطيعوا سماعَ الحق، وجَعَلَ علىٰ أبصارِهِمُ الغِشاوةَ؛ لِئلّا يُبصِرُوا الدلائلَ الدّالّةَ علىٰ التوحيد.

فإذا كانَ ظاهرُ النَّظْم هذا، وقد اعتَضَدَ بتفسير حَبْرِ الأُمّة، فلا يُقالُ فيه ما قال! اللهُمَّ غَفْرًا.

فلو أُجيبَ هذا السائلُ بما بنىٰ عليه المُصنِّفُ كلامَه، وقيل: لأنهم تَصامُّوا عن استماع الحَقِّ وكَرِهُوه، لم يَتَطابَق؛ لأنَّ تلخيصَ الكلام حينَئذ: ما بالُ هؤلاءِ المُعانِدِينَ الذين بلغَ عِنادُهم أقصىٰ الغايةِ استَوجَبوا مُضاعفَةَ العذاب، فقيل: لأنهم عانَدُوا وتَصامُّوا وكانوا عن مُقتَضى البَلاغةِ بمَعزِل.

ثم مَوقِعُ ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ لَمْ يَكُونُوا۟ مُعْجِزِينَ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا كَانَ لَهُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِنْ أَوْلِيَآءَ﴾: الاعتِراضُ وتأكيدُ ما استَحَقُّوا به مِنَ العذاب، كأنه قيل: أولئكَ البُعَداءُ عن كُلِّ

---

(١) «مفاتيح الغيب» للرازي (١٧: ٣٣٣-٣٣٤).

﴿خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمْ﴾: اشتَـرَوا عِبادةَ الآلهةِ بعبادةِ الله، فكانَ خُسْـرانُهم في تجارتِهم ما لا خُسْرانَ أعظَمُ منه، وهو أنهم خَسِرُوا أنفسَهم، ﴿وَضَلَّ عَنْهُم﴾: وبَطَلَ عنهم، وضاعَ ما اشتَـرَوه، وهو ﴿مَّا كَانُواْ يَفْتَرُونَ﴾ مِنَ الآلهةِ وشفاعتِها.

﴿لَا جَرَمَ﴾ فُسِّـرَ في مكانٍ آخر، ....

خيرٍ كانوا مُستأهِلينَ أن يُعذَّبوا عاجِلاً، مَعَ أنهم في أنفسِهم ما كانوا يُعجِزُونَ اللهَ في الدُّنيا، وما كانَ لهم أيضاً ناصِـرٌ يَنصُـرُهم ويَمنَعُهم منه، وحيثُ أُخِّرُوا ولم يُعاجَلُوا استَحَقُّوا أن يُضاعَفَ لهم العذاب.

قوله: (**فكانَ خُسْـرانُهم في تجارتِهم ما لا خُسْـرانَ أعظَمُ منه**): دَلَّتِ الفاءُ وتفسيرُ «ما لا خُسْـرانَ» بعدَه بقـوله: «وهـو أنهم خَسِـرُوا أنفُسَهُم» علىٰ أنَّ قولَه تعـالىٰ: ﴿الَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمْ﴾ عِبارةٌ عن قوله: «اشتَـرَوا عِبادةَ الآلهةِ بعبادةِ الله»، لأنَّ الخسـرانَ مِن رَوادِفِ ما لا ينبغي أن يُشتَرىٰ برأسِ المالِ، وكانَ رأسُ مالِهم أنفسَهم؛ لأنهم ما خُلِقُوا إلا لِعبادةِ الله، وحيثُ عَبَدُوا غيـرَ الله فقد ضَيَّعُوا ما لأجلِهِ خُلِقَت أنفسُهم، فصَحَّ قولُه: إنهم ﴿خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمْ﴾.

قوله: (**﴿مَّا كَانُواْ يَفْتَرُونَ﴾ مِنَ الآلهةِ وشَفاعتِها**): عطفُ «وشفاعتِها» علىٰ «الآلهةِ» علىٰ مِنوال: أعجَبَني زيدٌ وكَرَمُه، لأنَّ المُفتَرىٰ الشفاعةُ لا الآلهةُ نفسُها.

قوله: (**﴿لَا جَرَمَ﴾ فُسِّـرَ في مَوضِع[1] آخر**): يعني: لفظةُ ﴿لَا جَرَمَ﴾ يجيءُ تفسيرُه في سُورةِ «حم المُؤمِن»[2] مُستَقصًى، وذكَرَ فيه وُجُوهاً ثلاثة:

أحدُها: أنَّ ﴿لَا﴾ نفيٌ لِـمَا ظَنُّوا، و﴿جَرَمَ﴾ فِعلٌ بمعنىٰ «حَقّ»، و«أنَّ» مَعَ ما في حَيِّزِه: فاعِلُه، المعنىٰ: لا يَنفَعُهم ذلكَ الظَّنّ، حَقَّ[3] أنهم في الآخِرةِ هُمُ الأخسَرُون. هذا مذهبُ سِيبَوَيه.

---

(١) كذا في الأصول الخطيّة، وفي «الكشاف»: «في مكان».

(٢) يعني: سورة غافر، في الآية ٤٣ منها (١٣: ٥١٧).

(٣) تحرَّف في (ف) إلىٰ: «حتىٰ».

﴿هُمُ ٱلۡأَخۡسَرُونَ﴾ لا ترىٰ أحداً أبيَـنَ خُسْراناً منهم.

[﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَأَخۡبَتُوٓاْ إِلَىٰ رَبِّهِمۡ أُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ ٢٣]

﴿وَأَخۡبَتُوٓاْ إِلَىٰ رَبِّهِمۡ﴾: واطمَأَنُّوا إليه، وانقطَعوا إلىٰ عبادتِهِ بالخشوعِ والتواضُعِ؛ مِنَ الـخَبْت، وهيَ الأرضُ المُطمَئِنّة، ومنه قولُهم للشيءِ الدَّنيء: الخبيت، قال:

يَنفَعُ الطَّـيِّبُ القليـلُ مِـنَ الـرِّزْ ... قِ ولا يَنفَـعُ الكثيــرُ الخبيــثُ

وقيل: التاءُ فيه بَدَلٌ مِنَ الثاء. ....

وثانيها: ﴿جَرَمَ﴾ بمعنىٰ: كَسَب، و«أنَّ» معَ ما في حَيِّزه: مفعولُه، والفاعل: ما دَلَّ عليه الكلام، أي: كَسَبَ ذلكَ خُسْرانَـهم.

فالمعنىٰ: ما حَصَلَ مِن ذلكَ إلا ظهورُ خسارِهم.

وثالثها: ﴿لَا جَرَمَ﴾ بمعنىٰ: لا بُدّ، المعنىٰ: لا بُدَّ أنهم في الآخِرةِ هُمُ الأخسَـرون.

وفي «الكواشي»: محلُّ ﴿لَا جَرَمَ﴾ رَفْعٌ مُبتدأ، خَبَـرُه: ﴿أَنَّهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ﴾، و﴿لَا جَرَمَ﴾ كانت في الأصل بمَنزِلة: لا محالةَ ولا بُدّ، فحُوِّلَت إلىٰ معنىٰ القَسَم، فصارت بمعنىٰ: حَقّاً، فلذلكَ يُجابُ عنها باللام، تقول: لا جَرَمَ لآتيَنَّك[1].

قوله: (﴿هُمُ ٱلۡأَخۡسَرُونَ﴾ لا ترىٰ أحداً أبيَنَ خُسْـراناً منهم): أي: هُمُ الكامِلونَ في الخسـران، كأنَّ خُسْـرانَ غيرهم في جَنْب خُسْـرانِهم ليسَ بخُسْـران، وذلكَ مِن تَصْديرِ الجملةِ بـ«أنّ»، وتعريفِ الخبر بلام الجنس، وتَوْسيطِ ضمير الفَصْل.

قوله: (وقيل: التاءُ فيه بَدَلٌ مِنَ الثاء): أي: في المُستَشهَد، لا في الآية.

---

(١) تحرَّف في (ف) إلىٰ: «لا جَرَمَ لا شكّ».

[﴿مَثَلُ ٱلْفَرِيقَيْنِ كَٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْأَصَمِّ وَٱلْبَصِيرِ وَٱلسَّمِيعِ ۚ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا ۚ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ ٢٤]

شَبَّهَ فريقَ الكافرينَ بـ«الأعمىٰ والأصَمّ»، وفريقَ المُؤمنينَ بـ«البصير والسَّميع»، **وهو مِنَ اللَّفِّ والطِّباق، وفيه مَعنَيان:** أن يُشَبِّهَ الفريقَ تَشبيهَينِ اثنين، كما شَبَّهَ امرُؤُ القَيْس قلوبَ الطير بالحَشَفِ والعُنّاب، وأن يُشَبِّهه بالذي جَمَعَ بينَ العمىٰ والصَّمَم، أو الذي جَمَعَ بينَ البَصَرِ والسَّمْع، علىٰ أن تكونَ الواوُ في ﴿وَٱلْأَصَمِّ﴾ وفي ﴿وَٱلسَّمِيعِ﴾ لِعَطفِ الصِّفةِ علىٰ الصِّفة، كقوله:

الصّابِـحِ فالغانِمِ فالآيِبِ

قوله: (**وهو مِنَ اللَّفِّ والطِّباق**): أما اللَّفّ: فهو ذِكرُ الفَريقَين، لأنَّ المُرادَ بالفريقِ الكافِر: ما دَلَّ عليه قولُه: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا﴾ [هود: ١٨] إلىٰ آخِرِ الآيات، وبالمُؤمِن: قولُه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [هود: ٢٣].

والنَّشْـر: هـو قولُه: ﴿كَٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْأَصَمِّ وَٱلْبَصِيرِ وَٱلسَّمِيعِ﴾، وإنما قَـدَّمَ «الأعمىٰ والأصَمّ» علىٰ «السَّميع والبصير»؛ لأنَّ تلكَ الآياتِ المُشارِ إليها وارِدةٌ علىٰ هذا الترتيب، وكانَ ذِكرُ المُؤمِنينَ فيها كالاستِطرادِ لِذِكرِ الكافرين، ولهذا أوجَبَ التأخير.

وأما الطِّباق: فإنه قُوبِلَ «البصير» بـ«الأعمىٰ»، و«السَّميع» بـ«الأصَمّ».

قوله: (**وفيه مَعْنيان**): أي: وَجْهانِ أو طريقانِ في اعتبارِ التشبيه. **الانتِصاف**: «في تَنْظيرِ الآيةِ ببَيْتِ امرِئِ القَيْس نَظَر؛ لأنه شَبَّـهَ كُلَّ واحدٍ منَ الرَّطْب واليابس تَشْبيهاً واحِداً، والآيةُ علىٰ التفسير الأول؛ شَبَّـهَ كُلَّ واحدٍ مِنَ الكافِرِ والمُؤمِنِ تَشْبيهَين، والبيتُ أشبَهُ بالوَجْهِ الثاني، لأنَّ كُلَّ واحدٍ منهما شُبِّـهَ تشبيهاً واحِداً في أمرَيْنِ مُختَلِفَين»(١).

---

(١) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ٢٦٤-٢٦٥) بحاشية «الكشّاف».

....

وقلت: يحتملُ قولُ المُصنِّف: «أن يُشَبِّهَ الفَريقَ تَشبيهَينِ اثنَين» أن يُرادَ منه: أن يُشَبِّهَ كُلَّ فريقٍ تشبيهاً واحِداً، فيكون تَشبيهَينِ اثنَين، أو أن يُشَبِّـهَ كُلَّ فريقٍ تَشبيهَينِ اثنَين، وهذا الثاني هو المُراد، لاستِشهادِهِ ببَيْتِ امرِئِ القَيْس:

كـأنّ قُـلُوبَ الطَّـيْـرِ رَطْـباً ويـابسـاً　　　لدىٰ وَكْرِها العُنّابُ والـحَشَفُ البالي[1]

لأنه مِن تشبيهِ المُفرَدِ بالمُفرَد، نَصَّ عليه صاحبُ «المفتاح»[2]، وعليه ظاهرُ كلام المُصنِّفِ في أولِ البقرة[3]، شَبَّـهَ بعضاً مِن قلوب الطَّيْر ـ وهو الرَّطْبُ منها ـ بالعُنّاب، وبعضاً منها ـ وهو اليابِسُ ـ بالـحَشَف البالي، وكذلكَ شَبَّـهَ كُلَّ فريقٍ مِنَ الفَريقَينِ تَشبيهَين؛ بأن شَبَّـهَ فريقَ الكُفّارِ مثلاً؛ بعضاً منهم بالأعمىٰ، وبعضاً بالأَصَمّ.

والحاصِل: أنَّ التَّنظيرَ بالبيتِ لاستِقلالِ كُلٍّ مِنَ المُشبَّهِ والمُشبَّهِ به المُفرَدِ علىٰ حِيالِه، وليسَ كذلكَ في الوَجْهِ الثاني.

ويَحتملُ قولُه: «أن يُشبِّهَه بالذي جَمَعَ بينَ العمىٰ والصَّمَم»: أن يكونَ المُرادُ أن يُشَبِّـهَ الفَريقَينِ معاً بالذي جَمَعَ بينَ العمىٰ والصَّمَم، وبالذي جَمَعَ بينَ البَصَـرِ والسَّمْع، لأنَّ الضميرَ في «أن يُشبِّهَه» راجعٌ إلىٰ الفريق، وأن يُشَبِّـهَ كُلَّ واحدٍ مِنَ الفَريقَينِ بالذي جَمَعَ بينَ الوَصْفَين، وما يَـدُلُّ علىٰ أنَّ الثاني هو الـمُراد: مجيءُ «أو» التنويعية، وإفرادُ الموصول في كلام المُصنِّـف هاهنا كإفرادِهِ في قولِـهِ تعالىٰ: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ [البقرة: ١٧]، وإن كانَ المُشَبَّـهُ جماعة.

---

(١) «ديوان امرئ القيس» ص١٤٥.

(٢) انظر: «مفتاح العلوم» للسَّكّاكي ص٣٣٨.

(٣) في تفسير الآية ١٩ منها.

﴿هَلۡ يَسۡتَوِيَانِ﴾ يعني: الفريقين، ﴿مَثَلًا﴾: تشبيهاً.

[﴿وَلَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوۡمِهِۦٓ إِنِّي لَكُمۡ نَذِيرٞ مُّبِينٌ * أَن لَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّا ٱللَّهَۖ إِنِّيٓ أَخَافُ عَلَيۡكُمۡ عَذَابَ يَوۡمٍ أَلِيمٖ﴾ ٢٥-٢٦]

أي: **أرسَلْنا نُوحاً بـ(أني لكم نَذِير)**، ومعناه: أرسَلْناهُ مُلتَبِساً بهذا الكلام، وهو قولُه: ﴿إِنِّي لَكُمۡ نَذِيرٞ مُّبِينٌ﴾ بالكَسْر، ....

فالواو في[1] قوله: «الأصَمّ» وقوله: «السميع» علىٰ التشبيه الأول لعطفِ الذاتِ علىٰ الذات، وعلىٰ الثاني لعطفِ الصِّفةِ علىٰ الصِّفة، كما قال.

والتشبيهُ الثاني يحتملُ أن يكونَ مُركَّباً وَهْمياً؛ بأن يُمَثَّلَ حالُ فريقِ الكُفّارِ في تعاميهم عن الآياتِ المنصوبةِ بينَ يَدَيهم، وتَصامِّهم عن الآياتِ المَتلُوّةِ عليهم، بحالِ مَنِ اجتَمَعَ فيه الصِّفتانِ العمىٰ والصَّمَم، فهم أبداً في خَبْطٍ وضَلال، لأنَّ الأعمىٰ إذا سَمِعَ شيئاً ربما يَهتَدي إلىٰ الطريقِ إذا نُعِقَ له، والأصَمَّ ربما يَنتَفِعُ بالإشارة، ومَنْ جَمَعَ بينَهما فلا حِيلةَ فيه. وأن يكونَ مُركَّباً عقلياً؛ بأن تُؤخَذَ الزُّبْدةُ والخلاصةُ مِنَ المجموع، والوَجْه: تَمكُّنُ الضَّلالِ وعَدَمُ الانتِفاع.

والفرقُ بينَ التشبيهَين: هو أنَّ الأولَ تَتفاوَتُ فيه حالُ بعضٍ مِنَ الفريق، فإنَّ الأصَمَّ أهوَنُ حالاً مِنَ الأعمىٰ، وعلىٰ الثاني: لا تَفاوُتَ البتّة.

قوله: (**أي: أرسَلْنا نُوحاً بـ«أني لكم»**): قَدَّرَ الباءَ لأنَّ ابنَ كثيرٍ وأبا عَمْرٍو[2] قَرَآ بالفَتْح، والباقون: بالكَسْر، جَعَلَ الجارَّ والمجرورَ حالاً مِنَ المفعول، وإنما قال: «والمعنىٰ علىٰ الكَسْر»، لأنَّ قولَه: ﴿إِنِّي لَكُمۡ نَذِيرٞ مُّبِينٌ﴾ في الأصل مَقُول، والكَسْرُ لازمٌ بعدَ القَوْل، فاتَّصَلَ به الجارّ، فغَيَّرَ اللفظَ دونَ المعنىٰ، ولهذا قال: «مُلتَبِساً بهذا الكلام»، كما في قولك: كأنَّ

---

(١) تحرَّف في الأصول الخطيّة إلى: «قالوا وفي»، وأصلحتُه بحسب السياق.

(٢) والكسائيّ أيضًا، كما في «التيسير» للداني ص١٢٤، و«حجة القراءات» ص٣٣٧.

فلما اتَّصَلَ به الجارُّ فُتِح، كما فُتِحَ في «كأنّ»، والمعنىٰ علىٰ الكَسْـر، وهو قولُك: إنَّ زيداً كالأسد، وقُرِئَ بالكَسْـرِ علىٰ إرادةِ القول.

﴿أَن لَّا تَعۡبُدُوٓاْ﴾ بَدَلٌ مِن (أني لكم نَذِير)، أي: أرسَلْناه بأن لا تَعبُدوا ﴿إِلَّا ٱللَّهَ﴾، أو تكونُ ﴿أَن﴾ مُفسِّـرةً مُتعلِّقةً بـ﴿أَرۡسَلۡنَا﴾ أو بـ﴿نَذِيرٌ﴾.

وَصْفُ «اليومَ» بـ﴿أَلِيمٖ﴾ مِنَ الإسنادِ المجازيِّ؛ لوقوع الألم فيه، فإن قلت: **فإذا وُصِفَ به العذاب؟** قلت: مجازيٌّ مِثلُه، لأنَّ الأليمَ في الحقيقةِ هو العذاب، **ونظيـرُهما قولُك: نهارُك صائِم، وجَدَّ جِدُّه.**

[﴿فَقَالَ ٱلۡمَلَأُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن قَوۡمِهِۦ مَا نَرَىٰكَ إِلَّا بَشَرٗا مِّثۡلَنَا وَمَا نَرَىٰكَ ٱتَّبَعَكَ إِلَّا

زيدًا أسد، والأصل: إنَّ زيداً كالأسد، فنَقَلَ الكاف، وفتحَ الهمزة، والمعنىٰ المعنىٰ[1]، قال أبو البقاء: «(قالَ أني) بالفَتْح: علىٰ تقدير: «بأني»، وهو في مَوضِع نَصْب، أي: أرسَلْناهُ بالإنذار، أي: مُنذِراً»[2].

قوله: (**فإذا وُصِفَ به العذاب؟**): يعني: فهذا حُكمُ «الأليم» إذا وُصِفَ به اليوم، فإذا وُصِفَ به العذاب، فما حُكمُه؟

قوله: (**ونظيـرُهما [قولك]: نهارُك صائم، وجَدَّ جِدُّه**): إشارة إلىٰ الفَرْقِ بينَ المَجازَيْنِ في الإسناد، نُـزِّلَ الظَّرْفُ في الأولِ مَنزِلةَ الشَّخْصِ نفسِه، لِكثرةِ مُباشَـرَتِهِ الصَّوْمَ فيه، كأنه واقعٌ فيه، وفي الثاني: جُعِـلَ وَصْفُ الشَّخْصِ كالشَّخْص، وأُسنِدَ إليـه ما كانَ مُسنَداً إليه، لاستبدادِهِ به.

---

(١) سقطت لفظةُ «المعنىٰ» الثانيةُ من (ف)، والمثبت من (ح) و(ط)، وهو الصواب، يُريد: أنَّ المعنىٰ الذي يُفيدُه اللفظُ الأولُ هو المعنىٰ نفسُه الذي يُفيدُه اللفظُ الثاني.

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» للعكبري (٢: ٦٩٤).

ٱلَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا بَادِىَ ٱلرَّأْيِ وَمَا نَرَىٰ لَكُمْ عَلَيْنَا مِن فَضْلٍ بَلْ نَظُنُّكُمْ كَٰذِبِينَ ﴾ [٢٧]

﴿ٱلْمَلَأُ﴾: الأشـراف؛ مِن قولِهم: فلانٌ مَليءٌ بكذا، إذا كانَ مُطيقاً له، وقد مَلُؤُوا بالأمر، لأنهم مَلُؤُوا بكِفاياتِ الأمور، **واضطَلَعوا بها** وبتدبيرها، أو لأنهم يَتَمـالَؤُون؛ أي: يَتَظاهَرونَ ويَتَسانَدون، **أو لأنهم يَملَؤُونَ القلوبَ هَيْبة**، والمَجالِسَ أُبَّـهة، أو لأنهم مِلاءٌ بالأحلام والآراءِ الصائبة.

قوله: (**واضطَلَعوا بها**)، **الجوهري**: «يُقال: فُلانٌ مُضطَلِعٌ بهذا الأمر، أي: قَوِيٌّ عليه، وهو مُفتَعِلٌ مِنَ الضَّلاعة، والضَّلاعة: القُوّةُ وشِدّةُ الأضلاع».

قوله: (**أو لأنهم يَملَؤُونَ القُلوبَ هَيْبة**): هو مِن: مَلَأتُ الإناءَ ـ بالفَتْح ـ أملَؤُه مَلْأً، فهو مُتَعِدٍّ، وفي «مُقدِّمة الأدب»[1]: مَلِئَ الإناءُ ـ بالكَسْـر ـ فهو مَلآنُ، لازم، وعليه قولُه: «أو لأنهم مِلاءٌ بالأحلام والآراءِ الصائبة»، قيل: قولُه: «أو لأنهم» عطفٌ علىٰ قوله: «مِن قَولِهم: فُلانٌ مَليءٌ بكذا»، وفي الكلام حذفٌ تقديرُه: «أو مِن قَولِهم: تمالؤوا[2]؛ أي: تعاونوا، لأنهم يَتَمـالَؤُون»، وكذا «أو لأنهم» ثالثاً.

وقلت: ويُمكِنُ أن يكونَ معطوفاً علىٰ التعليل السابق، وذلك: «مَلَأَ» حقيقةً هو: مَلَأتُ

---

(١) كتابٌ في اللغة للعلامة الزمخشـريّ رحمه الله تعالىٰ، رتَّبَه علىٰ خمسة أقسام: الأول: في الأسماء، الثاني: في الأفعال، الثالث: في الحروف، الرابع: في تصريف الأسماء، الخامس: في تصـريف الأفعال، كما في «كشف الظنون» (٢: ١٧٩٨).

وقد أشار الأستاذ الزركلي في ترجمة الزمخشـريِّ من «الأعلام» (٧: ١٧٨) إلىٰ هذا الكتاب بالرمز (خ)، يعني: وجودَه مخطوطاً، إلا أنه في ترجمة المُستَشـرِق الألماني فِتسشتاين (١٢٥٦- ١٣٢٣هـ = ١٨٤٠-١٩٠٥م) قال (٨: ٢٦٤): «نشـر بالعربية «مقدمة الأدب» و«معجم العربية والفارسية» كلاهما للزمخشـري».

(٢) تحرَّف في (ح) و(ف) إلىٰ: «قالوا»، والمُثبتُ من (ط).

﴿مَا نَرَىٰكَ إِلَّا بَشَرًا مِّثْلَنَا﴾ تعريضٌ بأنهم أحقُّ منه بالنُّبوّة، وأنَّ اللهَ لو أرادَ أن يجعلَها في أحدٍ مِنَ البَشَـرِ لجعلَها فيهم، فقالوا: هَبْ أنك واحدٌ مِنَ المَلَأ، ومُوازٍ لهم في المنزلة، ....

الإناء، والأشـرافُ إنما سُمُّوا بـ«المَلأ» لأنهم أعضادُ المَلِكِ وأعوانُه؛ يُدبِّـرُونَ أُمورَ مملكتِه، قالَ في «الأساس»: «مَلَأتُ الإناء، وهو مَلْآن، وأوعيةٌ مِلاء، ومن المجاز: نَظَرتُ إليه فمَلَأتُ منه عَيْني، ومالَأَه: عاوَنَه، وأصلُـها المُعاونةُ في الـمَلْء، ثم عَمَّت، ومنه: هو مَلـيءٌ بكذا: مُضطَلِعٌ به».

فإذن التقدير: المَلَأ: الأشـراف، مأخوذٌ مِن قَولِهم: فُلانٌ مَليءٌ بكذا، أو مِن: مالَأَه: عاوَنَه[(١)]، أو مِن: مَلَأتُ الإناءَ، أو مِن: مَلُؤَ الإناءُ، لأنهم مَلُؤُوا بكِفاياتِ الأمور، أو لأنهم يَتمالَؤون، أو لأنهم يملؤونَ القُلوبَ هيبة، أو لأنهم مِلاءٌ بالأحلام، فهو مِنَ اللَّفِّ التقديريّ، والوَجهُ الأولُ أمتَنُ الوُجُوه؛ لِـجَعْلِهم في استِقلالِهم في الأُمُورِ[(٢)] وتَمرُّنِهم فيها كالأوعيةِ لها، وإليهِ الإشارةُ بقوله: «لأنهم مَلُؤُوا بكِفاياتِ الأمور»، ثم الوَجْهُ الأخير، لأنَّ المعنىٰ: أنهم لِـحُسْنِ الآراءِ والتدابيـرِ الصائبةِ مَلُؤُوا بالأُمور، قالَ أبو الطيِّب:

الرأيُ قبلَ شجاعةِ الـشُّجْعانِ هُوَ أوَّلٌ وهيَ المَحَلُّ الثـاني[(٣)]

قوله: (﴿مَا نَرَىٰكَ إِلَّا بَشَرًا مِّثْلَنَا﴾ **تَعْريضٌ بأنهم أحَقُّ منه بالنُّبوّة**): يعني: أننا في البَشَـريّةِ سواء، ولنا المَزِيّةُ بكَوْننا شُـرَفاءَ عُظَماء، لأنَّ القائلينَ الملأُ الذينَ يَملَؤُونَ القُلوبَ هَيْـبةً والمَجـالِسَ أُبـَّهة، نحـوُه قـولُهم: ﴿لَوْلَا نُزِّلَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ ٱلْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ﴾ [الزخرف: ٣١].

قوله: (**فقالوا: هَبْ أنك واحدٌ مِـنَ المَـلَأ، ومُوازٍ لهم في المَنـزِلة**): تنبـيهٌ علىٰ مكـانِ

---

(١) من قوله: «وأصلها المعاونة» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

(٢) من قوله: «أو لأنهم يَتمالؤون» إلىٰ هنا، سقط من (ف).

(٣) «ديوان المتنبي» (٤: ١٧٤) بشرح العكبري.

فما جعَلَكَ أحقَّ منهم؟ ألا ترىٰ إلىٰ قولهم: ﴿وَمَا نَرَىٰ لَكُمْ عَلَيْنَا مِن فَضْلٍ﴾؟

أو أرادوا أنه كـانَ ينبغي أن يكـونَ مَلَكـاً لا بَشَـراً، والأراذِل: جمعُ الأَرْذَل، كـقوله: ﴿أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا﴾ [الأنعام: ١٢٣]، «أحاسِنُـكُم أخلاقاً».

التَّعْريضِ والتَّفكُّرِ في استِحقاقِهم لها دونَه؛ لِتنزُّلِهم عن مَراتِبِهم، قال الحريريّ: «يقولون: هَبْ أني فَعَلت، وهَبْ أنه فَعَل، والصواب: إلحاقُ الضميرِ[1] الـمُتَّصِل به، فيُقال: هَبْني فَعَلت، وهَبْهُ فَعَل، قالَ أبو دَهبَلٍ الـجُمَحيّ:

هَبُوني امْرَأً مِنكُم أضَـلَّ بَعيـرَهُ ... لــهُ ذِمّـةٌ إنَّ الـذِّمامَ كثيـرُ

ومعنىٰ «هَبْني»: أي: عُدَّني واحسُبْني، فكانَ فيه معنىٰ الأَمْرِ مِن: وَهَب»[2].

قوله: (كانَ ينبغي أن يكونَ مَلَكاً، لا بَشَـراً): يعني: دَلَّ قولُه: ﴿وَمَا نَرَىٰ لَكُمْ عَلَيْنَا مِن فَضْلٍ﴾ علىٰ أنَّ مُطلَقَ الأفضليةِ مطلوبٌ في الرسالة، ونحنُ وأنتُم مُستَوونَ في البَشَـريّة، لا فَضْلَ لأحَدِ الفَريقَينِ علىٰ الآخر، فينبغي أن تكونوا مِن جِنسٍ هو أفضَلُ مِنَ البَشَـر، لِتَختَصُّوا بها دونَنا، وليسَ ذلكَ إلا المَلَكيّة، ففيه اعتِزالٌ خَفِيٌّ[3]، والمقامُ يدفعُه.

قوله: (والأراذِل: جمعُ الأَرْذَل، كقولِهِ تعالىٰ: ﴿أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا﴾): أرادَ أنه جمعَ اسمَ التفضيل مُضافاً، كما في الآية، وفي الحديثِ النَّبويّ: «ألا أُخبِـرُكم بأحبِّـكُم إليّ، وأقربِكُم مِنِّي مَجلِساً يومَ القيامة: أحاسِنُـكُم أخلاقاً»، أخرَجه الترمذيُّ[4] عن جابر.

---

(١) في الأصول الخطية: «ضمير»، والمُثبَتُ من «دُرّة الغوّاص» للحريري.

(٢) «دُرّة الغوّاص في أوهام الخواص» للحريري ص١٣١.

(٣) أي: في تفضيل الملائكة علىٰ البشـر، وهو قولُ المعتزلة، ويُقابلُه قولُ الأشاعرة: إنَّ البَشَـرَ أفضلُ مِنَ الملائكة، يَعنُون: الصالحين من البشـر، سواء في ذلك الأنبياء أو غيرهم، وفَصَّلَ الماتُريديّةُ فقالوا: إنَّ خواصَّ البَشَـرِ أفضَلُ مِن خَواصِّ الملائكة، وعوامَّ البَشَرِ أفضلُ من عوامِّ الملائكة، أما خواصُّ الملائكةِ فأفضَلُ مِن عوامِّ البَشَـر.

(٤) في «جامعه» برقم (٢٠١٨).

وقُرِئ: ﴿بَادِىَ ٱلرَّأْيِ﴾ بالهمز وغير الهمز، بمعنىٰ: اتبعوك أولَ الرأي، أو: ظاهِرَ الرأي، وانتِصابُه علىٰ الظَّرْف، أصلُه: وقتَ حُدُوثِ أولِ رأيِهم، أو: وقتَ حُدُوثِ ظاهِرِ رأيِهم، فحُذِفَ ذلك، وأُقيمَ المُضافُ إليه مَقامَه.

أرادوا: أنَّ اتِّباعَهم لكَ إنما هو شيءٌ عَنَّ لهم بَدِيهةً مِن غير رَوِيّةٍ ونَظَر، وإنما استَرذَلُوا المُؤمنينَ لِفَقْرِهِم وتأخُّرِهِم في الأسباب الدُّنيوية، لأنهم كانوا جُهّالاً، ما كانوا يعلمونَ إلا ظاهِراً مِنَ الحياةِ الدُّنيا، فكانَ الأشرَفُ عندَهم مَنْ له جاهٌ ومال، كما ترىٰ أكثرَ المُتَّسِمِينَ بالإسلام يَعتَقِدُونَ ذلك، ويَبنُونَ عليه إكرامَهم وإهانتَهم، ولقد زَلَّ عنهم أنَّ التَّقدُّمَ في الدُّنيا لا يُقرِّبُ أحداً مِنَ الله، وإنما يُبعِدُه، ولا يَرفَعُه، بل يَضَعُه، فَضْلاً أن يجعلَه سَبَباً في الاختيارِ للنُّبوّةِ والتأهيل لها!

علىٰ أنَّ الأنبياءَ عليهم السَّلام بُعِثُوا مُرغِّبينَ في طَلَب الآخِرة ورَفْضِ الدُّنيا، مُزهِّدِينَ فيها، مُصَغِّرينَ لِشأنِها وشأنِ مَنْ أخلَدَ إليها، فما أبعَدَ حالَهم مِنَ الاتِّصافِ بما يُبعِدُ مِنَ الله، والتَّشَرُّفِ بما هو ضَعَةٌ عندَ الله. ....

قوله: (قُرِئ: ﴿بَادِىَ ٱلرَّأْيِ﴾ بالهمزِ وغيرِ الهمز): بالهمز: أبو عَمْرٍو وحدَه[1]، قال أبو علي: «مَنْ لم يَهمَز أراد: فيما بدا مِنَ الرأي وظَهَر، ومَنْ هَمَزَ أراد: أولَ الرأي ومَبدَأه، والمعنىٰ علىٰ الأول: ما اتَّبعَكَ إلا الأراذِلُ فيما ظَهَرَ لهم مِنَ الرأي، أي: لم يُعقِبُوهُ بنَظَرٍ فيه، وعلىٰ الثاني: اتَّبعُوكَ في أولِ الرأي مِن غيرِ أن يُتبِعُوا الرأيَ بِفكرٍ ورَوِيّة، والكَلِمتانِ مُتقارِبتانِ معنىً»[2].

وقال أبو البقاء: «﴿بَادِىَ﴾: ظَرْف، وجاءَ علىٰ «فاعِل» كما جاءَ علىٰ «فَعِيل»، نَحْو: قَريبٌ وبَعيد، والعامِل: ﴿مَا نَرَىٰكَ﴾، أي: نراكَ فيما يَظهَرُ لنا مِنَ الرأي، أو في أوَّلِ أمرِنا،

---

(١) انظر: «التيسير» لأبي عمرو الداني ص١٢٤، و«حجة القراءات» ص٣٣٨.

(٢) «الحجة للقُرّاء السبعة» لأبي علي الفارسي (٤: ٣١٧).

﴿مِن فَضْلٍ﴾: مِن زيادةِ شَرَفٍ علينا تُؤهِّلُكم للنُّبوّة، ﴿بَلْ نَظُنُّكُمْ كَٰذِبِينَ﴾ فيما تَدَّعُونَه.

[﴿قَالَ يَٰقَوْمِ أَرَءَيْتُمْ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي وَءَاتَىٰنِي رَحْمَةً مِّنْ عِندِهِۦ فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَٰرِهُونَ * وَيَٰقَوْمِ لَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مَالًا إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ وَمَآ أَنَا۠ بِطَارِدِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِنَّهُم مُّلَٰقُوا۟ رَبِّهِمْ وَلَٰكِنِّيٓ أَرَىٰكُمْ قَوْمًا تَجْهَلُونَ * وَيَٰقَوْمِ مَن يَنصُرُنِي مِنَ ٱللَّهِ إِن طَرَدتُّهُمْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ * وَلَآ أَقُولُ لَكُمْ عِندِي خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ وَلَآ أَقُولُ إِنِّي مَلَكٌ وَلَآ أَقُولُ لِلَّذِينَ تَزْدَرِيٓ أَعْيُنُكُمْ لَن يُؤْتِيَهُمُ ٱللَّهُ خَيْرًا ٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا فِيٓ أَنفُسِهِمْ إِنِّيٓ إِذًا لَّمِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ ٢٨-٣١]

﴿أَرَءَيْتُمْ﴾: أخبِروني ﴿إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ﴾: علىٰ بُرهانٍ ﴿مِّن رَّبِّي﴾ وشاهِدٍ منه يَشهَدُ بصِحّةِ دَعْواي، ﴿وَءَاتَىٰنِي رَحْمَةً مِّنْ عِندِهِۦ﴾ بإيتاءِ البيِّنة، **علىٰ أنَّ البيِّنةَ في نفسِها هيَ الرحمة**، ويجوزُ أن يُريدَ بـ«البيِّنة»: المُعجِزة، وبـ«الرحمة»: النُّبوّة.

فإن قلتَ: فقوله: (فعَمِيَتْ) ظاهرٌ علىٰ الوَجْهِ الأول، فما وَجْهُه علىٰ الوَجْهِ الثاني، وحَقُّه أن يُقال: فعَمِيتا؟ قلتُ: الوَجْهُ أن يُقَدَّرَ «فعَمِيَتْ بعدَ البيِّنة»، وأن يكونَ........

أو العامِل: ﴿ٱتَّبَعَكَ﴾، أي: اتَّبعُوكَ في أوَّلِ الرأي فيما ظَهَرَ منه مِن غيرِ أن يبحثُوا»[1]، وهو المُرادُ مِن قَولِ المُصنِّف: «أرادوا أنَّ اتِّباعَهم لك إنما هو شيءٌ عَنَّ لهم بَديهة»، والوَجْهُ الأولُ لأبي البقاءِ بعيد، وليسَ المعنىٰ عليه.

قوله: (**علىٰ أنَّ البيِّنةَ في نفسِها هيَ الرحمة**): فعلىٰ هذا العطفُ مِن باب: أعجَبَني زيدٌ وكَرَمُه، لأنَّ كَوْنَه عليه السَّلامُ علىٰ بُرهانٍ مِن ربِّه لم يكن إلا بإيتاءِ الله له ما يَشهَدُ بصِحّةِ دَعْواهُ من المُعجِزة، وهو الرحمةُ بعَيْنِه، فلما كانَ المُرادُ مِنَ البيِّنةِ هذا فُسِّرَ بقوله: ﴿وَءَاتَىٰنِي رَحْمَةً مِّنْ عِندِهِۦ﴾، ولذلكَ أفرَدَ الضميرَ في قوله: ﴿فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ﴾.

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» للعكبري (٢: ٦٩٥).

حذفُه للاقتِصارِ علىٰ ذِكرِهِ مَرّة، ومعنىٰ «عَمِيَت»: خَفِـيَت.

وقُرِئ: ﴿فَعُمِّيَتۡ﴾؛ بمعنىٰ: أُخفِيَت، وفي قِراءةِ أُبيّ: «فعَمّـاها عليكم».

فإن قلتَ: فما حقيقتُه؟ قلتُ: حقيقتُه: أنَّ الحجّةَ كما جُعِلَتْ بَصِيرةً ومُبصِـرةً جُعِلَتْ عَمْياء، لأنَّ الأعمىٰ لا يَهتَدي ولا يهدي غيـرَه، فمعنىٰ: فعَمِيَت عليكمُ البيِّنةُ فلم تَهدِكُم، كما لو عَمِيَ علىٰ القوم دليلُهم في المَفازةِ بَقُوا بغيرِ هادٍ.

فإن قلتَ: فما معنىٰ قِراءةِ أُبيّ؟ قلتُ: المعنىٰ: أنهم صَمَّمُوا علىٰ الإعراضِ عنها، فخَلّاهُمُ اللهُ وتصميمَهم، فجُعِلَت لتلكَ التَّخْليـةِ تَعْميةً منه، والدليلُ عليه قولُه: ﴿أَنُلۡزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمۡ لَهَا كَٰرِهُونَ﴾ يعني: أُنكرِهُكم علىٰ قَبولِها ....

قوله: (وقرئ: ﴿فَعُمِّيَتۡ﴾): حَفْصٌ وحمزةُ والكِسائيُّ بالتشديد وضَمِّ العين[1].

قوله: (فما حقيقتُه؟): أي: فما تحقيقُ نِسبةِ العَمىٰ إلىٰ البيِّنة؟ وأجاب: أنَّ النِّسْبةَ وارِدةٌ علىٰ طريقِ الاستِعارة، يَدُلُّ عليه قولُه: «فعَمِيَت عليكمُ البيِّنةُ فلم تَهدِكُم، كما لو عَمِيَ علىٰ القوم دليلُهم في المَفازةِ بَقُوا بغير هاد»، وقد وَرَدَ عكسُه في قولِهِ تعالىٰ: ﴿وَءَاتَيۡنَا ثَمُودَ ٱلنَّاقَةَ مُبۡصِرَةً﴾ [الإسراء: ٥٩]، أي: آيةً مُبصِـرة، أي: كما جاءت هذهِ النِّـسْبة، كذلكَ ما نحنُ بصَدَدِه.

قوله: (فما معنىٰ قِراءةِ أُبيّ؟): «فعَمّـاها عليكم»[2]؛ حيثُ أُسنِدَ إلى الله تعالىٰ، وهو قبيحٌ على مَذهَبه.

قوله: (والدليلُ عليه): أي: على أنَّ المُرادَ التَّخْليةُ وعَدَمُ الإكراه، والإنكارُ في قوله[3]: ﴿أَنُلۡزِمُكُمُوهَا﴾ بمعنىٰ: أُنـكرِهُكم علىٰ قَبُولِها.

---

(١) انظر: «التيسير» للداني ص١٢٤، و«حجّة القراءات» ص٣٣٨.

(٢) انظر: «الدرّ المصون» (٦: ٣١٣)، وعزاها ابن زنجلة في «حجّة القراءات» ص٣٣٨ إلى عبد الله بن مسعود، وعزاها مكي في «مشكل إعراب القرآن» (١: ٣٦١) إلى الأعمش، كما عزاها إلى أُبيّ أيضًا.

(٣) من قوله: «فعَمّـاها» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

ونَقسِرُكم علىٰ الاهتِداءِ بها، وأنتُم تكرهونَـها ولا تختارونَـها، ولا إكراهَ في الدِّين؟!

وقد جيء بضميرَي المفعولَين مُتَّصِلَين جميعاً، ويجوزُ أن يكونَ الثاني مُنفَصِلاً، كقولك: أنُلزِمُكم إياها، ونحوُه: ﴿فَسَيَكۡفِيكَهُمُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ١٣٧]، ويجوز: فسَيَكفيكَ إياهُم، **وحُكِيَ عن أبي عَمْرٍو** إسكانُ الميم، ووَجْهُه: أنَّ الحركةَ لم تكن إلا خُلْسةً خفيفة، فظنَّها الراوي سُكوناً، والإسكانُ الصَّريحُ لحنٌ عندَ الخليل وسِيبَوَيهِ وحُذّاقِ البَصْريِّين؛ لأنَّ الحركةَ الإعرابيةَ **لا يَسُوغُ طَرْحُها إلا في ضرورةِ الشِّعْر**.

والضميرُ في قوله: ﴿لَآ أَسۡـَٔلُكُمۡ﴾ راجعٌ إلىٰ قولِهِ لهم: ﴿إِنِّي لَكُمۡ نَذِيرٞ مُّبِينٌ * أَن لَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّا ٱللَّهَ﴾.

وأما تقريرُه علىٰ مَذهَب أهل السُّنّة[(١)]: قالَ نوحٌ عليه السَّلام: إذا كانَ اللهُ تعالىٰ عَمّاها عليكم فلا بُدَّ لكم مِنَ الكراهية، فكيفَ أُلزِمُكم عليه إذن، وقريبٌ منه في المعنىٰ قولُ نُوحٍ أيضاً: ﴿وَلَا يَنفَعُكُمۡ نُصۡحِيٓ إِنۡ أَرَدتُّ أَنۡ أَنصَحَ لَكُمۡ إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغۡوِيَكُمۡ﴾ [هود: ٣٤].

قوله: (**وحُكِيَ عن أبي عَمْرو**): أي: علىٰ طريقٍ شاذّ، والـخُلْسةُ ـ بالضَّمّ ـ: اسمٌ مِن: خَلَستُ الشيءَ إذا سَلَبتَه.

قوله: (**لا يَسُوغُ [طَرْحُها] إلا في ضَرُورةِ الشِّعْر**): نَحو قوله:

فاليومَ أشـرَبْ غيـرَ مُستَحقِبٍ[(٢)]

---

(١) ومذهبُ أهل السُّنّة: أنّ الله يخلقُ الهدايةَ في قلب العبد فيهتدي، ويخلقُ الضلالَ في قلب العبد فيَضِلّ، ففِعلُ العبد مخلوقٌ لله لا للعبد، خِلافاً للمعتزلة، ولكنْ للعبد كَسْبٌ في فِعلِه، خِلافاً للجبرية، وتفصيلُ ما بينَ هذين الأصلين يُطلَبُ من كتب العقائد.

(٢) صَدْرُ بيتٍ لامرِئِ القيس، كما في «ديوانه» ص١٤٩، وتمامُه:

إثمـاً من الله ولا واغِلِ

والواغِل: هو الداخلُ في الشيء، والمُرادُ هنا: ولا آثم. =

وقُرِئ: «وما أنا بطاردٍ الذينَ آمنوا» بالتنوينِ على الأصل.

فإن قلتَ: ما معنىٰ قوله: ﴿إِنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمْ﴾؟ قلتُ: معناه: أنهم يُلاقُونَ اللهَ فيُعاقِبُ مَنْ طَرَدَهم، أو: يُلاقُونَه فيُجازِيهم علىٰ ما في قلوبِهم مِن إيمانٍ صحيحٍ ثابت ـ كما ظَهَرَ لي منهم وما أعرِفُ غيـرَه منهم ـ **أو علىٰ خِلافِ ذلكَ** مما تَقرِفُونَـهم به؛ مِن بناءِ إيمانِهم علىٰ باديءِ الرأي مِن غيـرِ نَظَرٍ وتَفكُّر، وما عليَّ **أن أشُقَّ عن قلوبِهم**، وأتعرَّفَ سِـرَّ ذلكَ منهم حتىٰ أطرُدَهُم إن كانَ الأمرُ كما تَزعُمُون، ونحوُه: ﴿وَلَا تَطْرُدِ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم﴾ الآية [الأنعام: ٥٢]، ....

استَحقَبَه: احتَمَلَه(١)، ومنه قيل: أحقَبَ فُلانٌ الإثم.

قوله: (**أو علىٰ خِلافِ ذلك**): عطفٌ علىٰ قوله: «علىٰ ما في قُلوبِهم مِن إيمانٍ صحيح»، يعني: أنكم تَزعُمُونَ أنهم ليسُوا علىٰ صِحّةٍ مِنَ الإيمانِ واليقينِ فأطرُدَهم، وليسَ ذلكَ إليّ، فأنا أنظُرُ إلىٰ ظاهرِ الحال، إنْ حِسابُهم إلا علىٰ رَبِّي، فهو كما عَلَّلَ اللهُ سبحانَه وتعالىٰ نهيَ الطَّرْدِ في قوله: ﴿وَلَا تَطْرُدِ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم﴾ بقوله: ﴿مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَيْءٍ﴾ إلىٰ قوله: ﴿فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الأنعام: ٥٢]، وإليه الإشارةُ بقوله: «ونحوُه: ﴿وَلَا تَطْرُدِ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم﴾».

قوله: (**أن أشُقَّ عن قلوبهم**): ضَمَّنَ «شَقَّ» معنىٰ «كَشَف»، وعَدّاهُ تَعْديتَه، أي: ما عليَّ أن أكشِفَ عما في قلوبِهم شَقّاً، يَدُلُّ عليه الحديث: «هَلّا شَقَقتَ قلبَه»(٢).

= والبيتُ من شواهد سِيبَوَيهِ في «الكتاب» (٤: ٢٠٤)، وابن جِنّي في «الخصائص» (١: ٧٤) و(١: ٣٨٨) و(٢: ٣١٧ و٣٤٠) و(٣: ٩٦)، وغيرهما.

(١) في (ح): «احمله»، والمُثبتُ من (ط)، وهو المُوافقُ لِـمَا في «لسان العرب» لابن منظور، مادة (حقب). والجملة من قوله: «استحقبه» إلىٰ قوله: «الإثم» سقطت من (ف).

(٢) أخرجه مسلم (٩٦) من حديث أسامة بن زيد رضيَ الله عنهما، ولفظه: «أفلا شَقَقْتَ عن قلبه».

أو: هم مُصَدِّقُونَ بلقاءِ ربِّهم، مُوقِنُونَ به، عالمونَ أنهم مُلاقُوهُ لا محالة.

﴿تَجْهَلُونَ﴾: تَتسافَهُونَ علىٰ المُؤمنين، وتَدْعُونَـهم أراذِل، من قوله:

ألا لا يَـجْهَلَنْ أحَدٌ علينا

أو تجهلونَ بلقاءِ ربكم، أو تجهلونَ أنهم خيـرٌ منكم.

﴿مَن يَنصُرُنِي مِنَ ٱللَّهِ﴾: مَنْ يَمنَعُني مِنَ انتِقامِهِ ﴿إِن طَرَدتُّهُمْ﴾، وكانوا يَسأَلُونَه أن يَطرُدَهم ليُؤمِنُوا به؛ أَنَـفَةً مِن أن يكونوا معهم علىٰ سواء.

﴿أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ﴾ معطوفٌ علىٰ ﴿عِندِى خَزَآئِنُ ٱللَّهِ﴾ أي: لا أقول: عندي خزائنُ الله، ولا أقول: أنا أعلَمُ الغَيْب. **ومعناه: لا أقولُ لكم: عندي خزائنُ الله**، ....

قوله: (**أو: هُم مُصَدِّقُون**): جوابٌ آخر، يعني: تَزعُمُونَ أنهم ما آمنوا علىٰ بَصِيرةٍ منهم، فأطرُدَهم، أي: ما أطرُدُهم لأنهم فازوا بأعلىٰ دَرَجاتِ الإيقان، وحازُوا قُطْرَي الإيمان، حيثُ أيقَنُوا بلقاءِ الله في الدارِ الآخِرة.

قوله: (**ألا لا يَجهَلَنْ أحدٌ علينا**): تمامُه:

فنَجهَلَ فوقَ جَهْلِ الجاهِلينا(١)

أي: لا يَسْفَهَنَّ أحدٌ علينا، فنَسْفَهَ عليهم فوقَ سَفَهِهم، أي: نُجازيهم بسَفَهِهِم جَزاءً وافياً، سَمّىٰ جَزاءَ الجهل جَهْلاً للمُشاكَلة.

قوله: (**ومعناه: لا أقولُ لكم: عندي خَزائنُ الله**) إلىٰ آخِرِ تفسير هذهِ الآية: إعلامٌ بأنها تَضَمَّنَت أجوبةً عن شُبَهٍ أورَدَها القوم في الطَّعْنِ في نُبوّةِ نُوح عليه السَّلامُ في الآيةِ المُتقدِّمة، وهيَ قولُه: ﴿فَقَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن قَوْمِهِۦ﴾ الآية [هود: ٢٧].

(١) البيت لعمرو بن كلثوم من مُعلَّقته، كما في «ديوانه» ص٧٨.
وسيأتي بتمامه عند الزمخشري في تفسير الآية ٦٣ من سورة الفرقان (١١: ٢٨٣).

فأدَّعي فَضْلاً عليكم في الغِنىٰ، حتىٰ تَجحَدُوا فَضْلي بقولكم: ﴿وَمَا نَرَىٰ لَكُمْ عَلَيْنَا مِن فَضْلٍ﴾، ولا أدَّعي عِلمَ الغَيْب، حتىٰ تَنسِبُوني إلىٰ الكَذِب والافتِراء، أو حتىٰ أطَّلِعَ علىٰ ما في نُفُوسِ أتباعي وضمائرِ قُلُوبِهم، ﴿وَلَآ أَقُولُ إِنِّي مَلَكٌ﴾ حتىٰ تقولوا لي: ما أنتَ إلا بَشَـرٌ مِثلَنا، ....

أولُها: قالوا: ﴿مَا نَرَىٰكَ إِلَّا بَشَرًا مِّثْلَنَا﴾ [هود: ٢٧]، أرادوا: أنك لستَ مَلَكاً حتىٰ تكونَ رسولاً، ولئِنْ سُلِّمَ عَدَمُ استِحالةِ الرِّسالةِ للبَشَـرِ لم تكن أنتَ أحَقَّ بها مِنّا، وذلكَ أنهم جَزَمُوا علىٰ أنَّ الرِّسالةَ مقصورةٌ علىٰ المَلَكيّة، وحينَ ادَّعاها استَبعَدُوها وأنكَرُوها، ولذلكَ أجابُـوهُ بما يُجابُ به المُنكِـرُ من إيتاءِ ﴿مَا﴾ و﴿إِلَّا﴾، وأجابَ عنه بقوله: ﴿وَلَآ أَقُولُ إِنِّي مَلَكٌ﴾، يعني: مَعَ أني أدَّعي النُّبوّةَ لا أدَّعي المَلَكيّة، لأنَّ البَشَـريّةَ غيرُ قادِحةٍ في النُّبوّة، لأنَّ مِن حَقِّ الرسولِ أن يُباشِـرَ أُمّتَه بالدليل والحجّة، ثم بالهِدايةِ إلىٰ طريقِ الحقّ، لا بالصُّورةِ والخِلقة، فمَنْ كانَ كذلكَ كانَ أحَقَّ بالنُّبوّةِ كائناً مَنْ كان، وإليه الإشارةُ بقوله: ﴿وَلَآ أَقُولُ إِنِّي مَلَكٌ﴾ حتىٰ تقولوا لي: ما أنتَ إلا بَشَـرٌ مِثلُنا.

وثانيها: قالوا: ﴿وَمَا نَرَىٰكَ ٱتَّبَعَكَ إِلَّا ٱلَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا﴾ [هود: ٢٧]، يعني: لو كنتَ نبياً لاتَّبعَكَ الأكياسُ[1] مِنَ الناس والأشـرافُ منهم، وأجابَ بقوله: ﴿وَلَآ أَقُولُ لِلَّذِينَ تَزْدَرِيٓ أَعْيُنُكُمْ لَن يُؤْتِيَهُمُ ٱللَّهُ خَيْرًا﴾، يعني: ليسَ الشَّـرَفُ والرِّفعةُ بالحَسَب والمال، بل الشَّـرَفُ إنما يحصلُ بإيتاءِ الله العبدَ خيـرَ الدارَيْنِ بسَبَب الإيمانِ والإخلاص، كقوله تعالىٰ: ﴿يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ﴾ [الأنعام: ٥٢، والكهف: ٢٨]، وإليه الإشارةُ بقوله: «إنَّ اللهَ لن يُؤتيَهم خيراً في الدُّنيا والآخِرةِ لهوانِهم عليه».

وثالثُها: قالوا: ﴿وَمَا نَرَىٰ لَكُمْ عَلَيْنَا مِن فَضْلٍ﴾ [هود: ٢٧]، أي: مالٍ وجاه، يعني: لو كنتَ صادِقاً لكنتَ شريفاً حَسِيباً، وكأنَّ الأشـرَفَ عندَهم مَنْ له جاهٌ ومال، وأجابَ بقوله: ﴿وَلَآ

---

(١) كذا في (ط) و(ح)، وفي (ف): «الأكابر»، ولكُلٍّ منهما وَجْه.

....

أَقُولُ لَكُمْ عِندِى خَزَآئِنُ ٱللَّهِ﴾، يعني: ما أُثبِتُ دَعْوايَ بكَوْني ذا مالٍ وحَسَبٍ لِتَتَّبِعُوني، بل ما جئتُ إلا لِرَفْضِ الدُّنيا جاهِها ومالِها، لأنهما سَبَبا الطُّغيان، وإليه الإشارةُ بقوله: «لا أدَّعي فَضْلاً عليكم في الغِنىٰ حتىٰ تَجْحَدوا فَضْلي».

ورابعُها: قالوا: ﴿بَلْ نَظُنُّكُمْ كَٰذِبِينَ﴾ [يونس: ٢٧]، يعني: اتِّباعُ هؤلاءِ الأراذِلِ الذينَ مِن صِفتِهم أنهم جُهَلاءُ يُسرِعُونَ في مُتابَعَتِكَ بَدِيهاً مِن غيرِ فِكرٍ ورَوِيّة، وقَبولُكَ إياهُم مِن غيرِ أن تَطَّلِعَ علىٰ حالِهم وتَعرِفَ سِرَّهُم: أماراتٌ منصوبةٌ علىٰ كونِكم كاذِبين. وأجابَ بقوله: ﴿وَلَآ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ﴾، يعني: ما عليَّ أن أعلَمَ الغَيْبَ حتىٰ أطَّلِعَ علىٰ ما في ضمائرِ أتباعي، فإنَّ الأنبياءَ إنما يُجْرُونَ الأحكامَ علىٰ ظواهرِها، واللهُ مُتولِّي السَّرائِر، وإليه الإشارةُ بقوله: «حتىٰ أطَّلِعَ علىٰ ما في نُفُوسِ أتباعي وضمائرِهم».

فإن قلتَ: إن كانت هذهِ الآيةُ جواباً عن الشُّبَهِ التي تَضَمَّنَت تلكَ الآية، فما تلكَ الآياتُ الثلاثُ التي تَوسَّطَتْ بينَهما؟ قلتُ ـ واللهُ أعلم ـ: هيَ مُقدِّمةٌ وتمهيدٌ للجواب، فإنَّ قولَه: ﴿يَٰقَوْمِ أَرَءَيْتُمْ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّى وَءَاتَىٰنِى رَحْمَةً مِّنْ عِندِهِۦ﴾ إثباتٌ لِنُبوَّتِه، يعني: ما قلتُ لكم: ﴿إِنِّى لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ * أَن لَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ [هود: ٢٥- ٢٦] إلا عن تَقدِمةِ بيِّنةٍ علىٰ إثباتِ نُبوَّتي وصِحّةِ دَعْواي، لكنْ خفيَتْ عنكم وعميَت حتىٰ أوردتُم تلكَ الشُّبْهةَ الواهية، ومَعَ ذلكَ ليسَ نَظَري فيما ادَّعَيتُ إلا إلىٰ الهِداية، وأني لا أطمَعُ أجراً، حتىٰ أُلازِمَ الأغنياءَ منكم، وأطرُدَ الفُقَراء، وأنتُم تجهلونَ هذا المعنىٰ حيثُ تقولون: اطرُدِ الفُقَراء! وأنَّ اللهَ ما بَعَثَني إلا في الترغيب في طَلَب الآخِرةِ ورَفْضِ الدُّنيا، فمَنْ يَنصُرُني إن كنتُ أُخالِفُ ما جئتُ به، ثم شَرَعَ في الجواب علىٰ سبيل التفصيل، كما سبق.

ولـمّا أطنَبَ نبيُّ الله في الجواب بتمهيدِ المُقدِّمة، وأفحَمَهم بذلك التفصيل، وألقَمَهم الحجر[1]، قالوا: ﴿يَٰنُوحُ قَدْ جَٰدَلْتَنَا فَأَكْثَرْتَ جِدَٰلَنَا﴾ [هود: ٣٢].

---

(١) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «البحر».

ولا أحكمُ علىٰ مَنِ استَـرْذَلتُم مِنَ المُؤمنينَ ـ لِفَقْرِهِم ـ أنَّ اللهَ لن يُؤتيَهم خيراً في الدُّنيا والآخِرةِ لهوانِهم عليه ـ كما تقولون ـ مُساعدةً لكم، ونُزولاً علىٰ هواكم.

﴿إِنِّىٓ إِذًا لَّمِنَ ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾ إن قُلتُ شيئاً مِن ذلك، والازدِراء: افتِعالٌ مِن: زَرَىٰ عليه: إذا عابَه، وأزرىٰ به: قَصَّـرَ به، يُقال: ازدَرَتْهُ عَيْنُه، واقتَحَمَتْهُ عَينُه.

[﴿قَالُوا۟ يَـٰنُوحُ قَدْ جَـٰدَلْتَنَا فَأَكْثَرْتَ جِدَٰلَنَا فَأْتِنَا بِمَا تَعِدُنَآ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّـٰدِقِينَ﴾ ٣٢]

﴿جَـٰدَلْتَنَا فَأَكْثَرْتَ جِدَٰلَنَا﴾ معناه: أردتَ جِدالَنا وشَرَعتَ فيه فأكثَرتَه، كقولك: جادَ فُلانٌ فأكثَـرَ وأطاب، ﴿فَأْتِنَا بِمَا تَعِدُنَآ﴾ مِنَ العذاب المُعجَّل.

[﴿قَالَ إِنَّمَا يَأْتِيكُم بِهِ ٱللَّهُ إِن شَآءَ وَمَآ أَنتُم بِمُعْجِزِينَ ۞ وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِىٓ إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ هُوَ رَبُّكُمْ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ۞ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ قُلْ إِنِ ٱفْتَرَيْتُهُۥ فَعَلَىَّ إِجْرَامِى وَأَنَا۠ بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُجْرِمُونَ﴾ ٣٣-٣٥]

قوله: (استَـرْذَلتُم مِنَ المُؤمنين): تفسيرٌ لِقولِه: ﴿تَزْدَرِىٓ أَعْيُنُكُمْ﴾، قال القاضي: «إسنادُ الازدِراءِ إلىٰ الأعيُنِ للمُبالَغةِ والتنبيهِ علىٰ أنهم استَرذَلوهُم باديَ الرأي مِن غيـرِ رَوِيّةٍ وبما عاينوا مِن رَثاثةِ حالِهم وقِلّةِ مَنالِهم دونَ تأمُّلٍ في معانيهم وكمـالاتِهم»(١).

وقلت: هذا التفسيـرُ ما أحسَنَه(٢) طباقاً لِقولِهم: ﴿وَمَا نَرَىٰكَ ٱتَّبَعَكَ إِلَّا ٱلَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَـا بَادِىَ ٱلرَّأْىِ﴾.

قوله: (جادَ فُلانٌ فأكثر): كقوله تعالىٰ: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ﴾ [النحل: ٩٨].

---

(١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢٣١-٢٣٢).

(٢) في الأصول الخطيّة: «ما أحسن طباقاً»، وأصلحتُه بحسب السِّياق.

﴿إِنَّمَا يَأْتِيكُم بِهِ ٱللَّهُ﴾ أي: ليسَ الإتيانُ بالعذاب إلـيّ، إنما هو إلىٰ مَنْ كَـفرتُم به وعَصَيتُموه، ﴿إِن شَآءَ﴾ يعني: إنِ اقتَضَتْ حِكمتُه أن يُعجِّلَه لكم، **وقرأ ابنُ عباس رضيَ الله عنه: «فأكثرتَ جَدَلَنا»**.

فإن قلتَ: ما وَجْهُ تَرادُفِ هذينِ الشَّـرطَين؟ قلتُ: قولُه: ﴿إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ﴾: جزاؤُه ما دَلَّ عليه قولُه: ﴿وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِىٓ﴾، **وهذا الدالُّ في حُكم ما دَلَّ عليه، فوُصِلَ** بشَـرْط، كما وُصِلَ الجزاءُ بالشَّـرْطِ في قولك: إن أحسَنتَ إليَّ أحسَنتُ إليكَ إن أمكَنَني.

فإن قلتَ: فما معنىٰ قوله: ﴿إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ﴾؟ قلتُ: إذا عَرَفَ اللهُ مِنَ الكافر الإصرارَ فخَلّاهُ وشأنَـه ولم يُلجِئه، سُمِّيَ ذلكَ إغواءً وإضلالاً، ....

قوله: (**وقرأ ابنُ عباس: «فأكثَرتَ جَدَلَنا»**): قالَ ابنُ جِنِّي: «الجدل: اسمٌ بمعنىٰ الجِدالِ والمُجادَلة، والجِدال: هو الاقتِواءُ علىٰ خَصْمِكَ بالحجّة، قالَ تعالىٰ: ﴿وَكَانَ ٱلْإِنسَـٰنُ أَكْثَرَ شَىْءٍ جَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٤]، أي: مُغالبةً بالقَوْلِ وتَقوِّياً»(١).

قوله: (**وهذا الدّالُّ في حُكم ما دَلَّ عليه**): يعني: قولُه: ﴿إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ﴾ جَزاؤُه محذوف، وقولُه: ﴿وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِىٓ﴾ دالٌّ عليه، فيُقدَّرُ له مِثلُه، ثم هذا الدّالُّ علىٰ حُكم المدلول ـ أي: الجزاء ـ علىٰ التوسُّع، لأنَّ الجزاءَ لا يَتَقدَّمُ علىٰ الشَّـرْط.

قوله: (**فوُصِل**): أي قُـيِّدَ(٢) ما هو في حُكم الجزاءِ وسادٌّ مَسَدَّه بشَـرْط(٣)، وهو قولُه: ﴿إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ﴾، كما قُـيِّدَ جَزاءُ قولك: «إنْ أحسَنتَ إليَّ أحسَنتُ إليكَ إن أمكَنَني» ـ وهو «أحسَنتُ» الثاني ـ بالشَّـرْطِ الثاني، وهو «إنْ أمكَنَني»، فصارَ التقـدير: إن كانَ اللهُ يُريدُ

---

(١) «المحتسب» لابن جِنِّي (١: ٣٢١). وانظر: «معاني القرآن» للنحّاس (٣: ٣٤٥).

(٢) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «فيه».

(٣) قوله: «بشـرط» متعلق بقوله: «قُـيِّد»، أي: قُـيِّدَ بشَـرْط.

كما أنه إذا عَرَفَ منه أنه يتوبُ ويَرعَوي فلَطَفَ به، سُمِّيَ إرشاداً وهِداية.

وقيل: ﴿أَن يُغْوِيَكُمْ﴾: أن يُهلِككم؛ مِن: غَوِيَ الفَصِيلُ غوىً: إذا بَشِمَ فهلَك، ..

أن يُغوِيَكُم لا يَنفَعُكم نُصْحي إن أردتُ أن أنصَحَ لكم.

قال الإمام: «هذا الشَّـرْطُ المُؤَخَّرُ في اللفظِ مُقدَّمٌ في الوجود، فإذا قالَ الرجلُ لامرأتِه: أنتِ طالقٌ إن دَخلتِ الدار، كانَ المفهومُ أنَّ ذلكَ الطلاقَ مِن لوازمِ الدُّخول، فإذا قالَ بعدَه: إنْ أكلتِ الخبز، كانَ المعنىٰ: أنَّ تَعلُّقَ الجزاءِ بذلكَ الشَّـرْطِ الأولِ مشـروطٌ بحصول الشـرط الثاني، والشرطُ مقدَّمٌ على المشروطِ في الوجود، فعلى هذا إن حَصَلَ الشرطُ الثاني تَعلَّقَ الجزاءُ بذلك الشرطِ الأول[1]، وإن لم يَحصُلِ الثاني لم يَتعلَّقِ الجزاءُ بذلكَ الشَّـرْطِ الأول»[2].

وقال في «الانتِصاف»: «ونظيرُه قولُ القائل: أنتِ طالقٌ إن شَـرِبْتِ إن أكَلْتِ، وهيَ مسألةُ اعتِراضِ الشَّـرْطِ علىٰ الشَّـرْط، والمنقولُ عن الشافعية أنها إن شَـرِبَتْ ثم أكَلَتْ لم يَـحنَث، وإن أَكَلَتْ ثم شَـرِبَتْ حَنِث[3]، وهذا الفَرْقُ مَبْناهُ علىٰ جَعْلِ الجزاءِ للشَّـرْطِ الأخير لا الذي يَليه، ثم جَعْلِهما معاً جَزاءً للشَّـرْطِ الأول، وعليه إعرابُ الزمخشـريِّ هذهِ الآية»[4].

وقال القاضي: «هذا جوابٌ لِـمَا أَوْهَموا مِن أنَّ جِدالَه كلامٌ بلا طائل، وفيه دليلٌ علىٰ أنَّ إرادةَ الله يَصِحُّ تَعْليقُها بالإغواء، وأنَّ خِلافَ مُرادِهِ مُحال»[5].

قوله: (إذا بَشِم)، الجوهري: «البَشَم: التُّخَمة، وبَشِمَ الفَصِيل مِن كَثْرةِ شُـرْبِ اللَّبَن».

---

(١) من قوله: «مشروط بحصول الشرط الثاني» إلى هنا، سقط من (ح)، وأثبتُّه من (ط)، أما (ف) فالسَّقْطُ فيها من هنا إلى قوله: «الأول» آخِرَ هذه الفِقرة.

(٢) «مفاتيح الغيب» للرازي (١٧: ٣٤٢).

(٣) أي: وقع الطلاق، وانظر: «روضة الطالبين» للنووي (٨: ١٧٧)، و«مغني المحتاج» للخطيب الشـربيني (٣: ٣١٩).

(٤) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ٢٦٧) بحاشية «الكشّاف».

(٥) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢٣٢).

ومعناه: أنكم إذا كنتُم مِنَ التصميم علىٰ الكُفْرِ بالمنزلـةِ التـي لا تَنفَعُكم معها نصائحُ الله ومَواعِظُه وسائرُ ألطافِه، كيفَ يَنفَعُكم نُصْحي؟

﴿فَعَلَىَّ إِجْرَامِى﴾ و«أجرامي»؛ بلفظِ المصدرِ والجمع، كقوله: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِسْرَارَهُمْ﴾ [محمد: ٢٦] و«أسرارهم»، ونحوُ جُرْم وأجرام: قُفْل وأقفال، ويَنصُرُ الجمعَ أن فَسَّرَه الأولون بـ«آثامي»، والمعنىٰ: إن صَحَّ وثبتَ أني افتَرَيتُه، فعليَّ عقوبةُ إجرامي، أي: افتِرائي، وكان حَقِّي حينَئذٍ أن تُعرِضُوا عني وتَتألَّبُوا عليّ، ﴿وَأَنَا۠ بَرِىٓءٌ﴾ يعني: ولم يَثبُتْ ذلك، وأنا بَرِيءٌ منه، ومعنىٰ ﴿مِّمَّا تُجْرِمُونَ﴾: مِن إجرامِكم في إسنادِ الافتِراءِ إليّ، فلا وَجْهَ لإعراضِكم ومُعاداتِكم.

[﴿وَأُوحِىَ إِلَىٰ نُوحٍ أَنَّهُۥ لَن يُؤْمِنَ مِن قَوْمِكَ إِلَّا مَن قَدْ ءَامَنَ فَلَا تَبْتَئِسْ بِمَا كَانُوا۟ يَفْعَلُونَ * وَٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحْيِنَا وَلَا تُخَٰطِبْنِى فِى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ إِنَّهُم مُّغْرَقُونَ﴾ ٣٦-٣٧]

قوله: (﴿فَعَلَىَّ إِجْرَامِى﴾ و«أَجْرامي»): بكَسْرِ الهمزةِ علىٰ المَصدَرِ وبفَتْحِها علىٰ الجمع، والفَتْحُ شاذّ، والأسلوبُ مِن باب الاستِدراج والكلام المُنصِف، وهو في شأنِ الرسول ﷺ، قال الإمام: «وأكثرُ المُفسِّرينَ علىٰ أنه مِن كلام نُوح عليه السَّلام، وقالَ مُقاتِل: هذهِ الآيةُ وَقَعَتْ في قِصّةِ مُحمَّدٍ ﷺ في أثناءِ قِصّةِ نُوح»، وقال الإمام: «وهو بعيدٌ جِدّاً»(١).

وقلت: سَبَقَ في بيانِ النَّظْم عندَ قوله: ﴿فَأْتُوا۟ بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِۦ مُفْتَرَيَٰتٍ﴾ [هود: ١٣] أنه في شأنِ رسول الله ﷺ.

قوله: (وتَتألَّبُوا عليّ)، الجوهري: «وألَّبتُ الجيش: جَمعتُه، وتَألَّبُوا: اجتَمَعُوا».

---

(١) «مفاتيح الغيب» للرازي (١٧: ٣٤٣).

﴿لَن يُؤْمِنَ﴾ إقناطٌ مِن إيمانِهِم، وأنه كالمُحالِ الذي لا تَعَلُّقَ به للتَّوقُّع، ﴿إِلَّا مَن قَدْ ءَامَنَ﴾: إلا مَنْ قد وُجِدَ منه ما كان يُتوقَّعُ مِن إيمانِه، و﴿قَدْ﴾ للتَّوقُّع، وقد أصابت مَحَزَّها، ﴿فَلَا تَبْتَئِسْ﴾: فلا تَحزَنْ حُزْنَ بائسٍ مُستكين، قال:

ما يَقسِمِ اللهُ فاقبَلْ غيرَ مُبتَئِسٍ مِنْهُ واقعُدْ كريماً ناعِمَ البالِ

قوله: (و﴿قَدْ﴾ للتَّوقُّع، وقد أصابت مَحَزَّها[1]): حيثُ طابَقَتْ ﴿لَن﴾، لأنهما كالمُتضادَّين.

قوله: (فلا تَحزَنْ حُزْنَ بائِس): بَئِسَ الرجلُ يَبأَسُ بُؤْساً وبَأْساً: اشتَدَّتْ حاجتُه. «مُستَكين»: مِنَ الاستِكانة، وهيَ الخضوع.

قوله: (ما يَقسِمِ الله) البيت: لأُحَيحَةَ بنِ الجُلاح[2]، «ما» ـ في «ما يَقسِم» ـ: شَرْطيّة، و«أَقبَلْ» مجزومٌ علىٰ الجزاء، وهو حِكايةٌ عن نفسِه، وكذلكَ «وأَقعُدْ»، يقول: أنا راضٍ بما قَسَمَ اللهُ تعالىٰ لي غيرَ حَزينٍ علىٰ ما فاتَ مِنِّي، وأَقعُدُ ناعِمَ البالِ طَيِّبَ القلب[3]، ونحوُه في الألفاظِ النَّبويّة: «واعلَمْ أنَّ ما أصابَكَ لم يَكُنْ لِيُخطِئَك، وما أخطَأَكَ لم يكن لِيُصيبَك»[4]، وقالَ القائل:

سيكونُ ما هو كائنٌ في وَقتِهِ وأخو الجهالةِ مُتعَبٌ محزونُ[5]

---

(١) المَحَزّ: مَوضِعُ الحَزِّ من العُنُق، كما في «لسان العرب» لابن منظور (حزز)، ومن المجاز: تكلَّم أو أشار فأصاب المَحَزّ، كما في «أساس البلاغة» للزمخشري، مادة (حزز).

(٢) كذا قال المُؤلِّفُ رحمه الله تعالىٰ! وعزاه الزمخشريُّ في «أساس البلاغة»، والجوهريُّ في «الصِّحاح»، وابنُ منظور في «لسان العرب» ـ الثلاثة في مادة (بأس) ـ لحسّان بن ثابت، وهو في «ديوانه» ص٣١٤.

(٣) من قوله: «(ما) في «ما يقسم» شرطية» إلى هنا، سقط من (ط).

(٤) أخرجه أبو داود (٤٦٩٩)، وابن ماجه (٧٧) من حديث زيد بن ثابت رضيَ اللهُ عنه، وأبو داود (٤٧٠٠) من حديث عُبادةَ بنِ الصامت رضيَ الله عنه.

(٥) البيتُ لعبد الله بن مُحمَّد بن أبي عُيينة، كما في «الكامل» للمُبرِّد (٢: ٦).

والمعنىٰ: فلا تحزَنْ بما فَعلُوهُ مِن تكذيبِكَ وإيذائِكَ ومُعاداتِك، **فقد حانَ وقتُ الانتِقام** لكَ منهم.

﴿بِأَعْيُنِنَا﴾ في مَوضِعِ الحال، بمعنىٰ: اصنَعْها محفوظاً، وحقيقتُه: مُلتَبِساً بأعيُننا، **كأنَّ للهِ معه أعيُناً تَـكْلَؤُهُ** أن يَزيغَ في صَنعَتِهِ عن الصواب، وأن لا يحولَ بينَه وبينَ عَمَلِهِ أحدٌ مِن أعدائِه، ﴿وَوَحْيِنَا﴾: وأنّا نُوحِي إليك ونُلهِمُكَ كيفَ تَصنَع، ....

قوله: (**فقد حانَ وقتُ الانتِقام**): يعني: قولُه تعالىٰ: ﴿أَنَّهُۥ لَن يُؤْمِنَ مِن قَوْمِكَ إِلَّا مَن قَدْ ءَامَنَ﴾ إيذانٌ بمعنىٰ المُتارَكة، أي: أنكَ ـ يا نُوحُ ـ قد أنذَرْتَ وأبلَغْتَ وأدَّيتَ ما عليك، فلا عليكَ منهم شيء، ﴿فَلَا تَبْتَئِسْ بِمَا كَانُوا۟ يَفْعَلُونَ﴾، وذَرْني والمُكَذِّبين، فقد حانَ وقتُ الانتِقام.

قوله: (**كأنَّ للهِ معَه أعيُناً تَـكْلَؤُه**): أي: رُقَباءَ تحفظُه، وهو مِن باب التَّجْريد، دَلَّ عليه «الباءُ» في ﴿بِأَعْيُنِنَا﴾، وهذا مِن أبلغ أنواع التَّجْريد، لأنهم يَنتَزِعُونَ مِن نفسِ الشيءِ آخَرَ مِثلَه في صِفَتِه؛ مُبالَغةً لِكمـالِها فيه[1]، قال ابنُ جِنِّي: أنشَدَ أبو علي:

أفاءَتْ بَنُـو مَـرْوانَ ظُلمـاً دِماءَنـا ... وفي الله إن لم يَعدِلُوا حَكَمٌ عَدْلُ[2]

وأنشَدَ المُصنِّف[3]:

وفي الرَّحمنِ للضُّعَفاءِ كافِ

هاهنا جَرَّدَ مِن ذاتِهِ المُهَيمِنِ[4] جماعةَ الرُّقَباء، وهو الرَّقيبُ نفسُه.

---

(١) أي: لكمالِ الصِّفةِ فيه، وانظر بيانَ ذلك فيما سيأتي في تفسير الآية ١٤ من الجاثية (١٤: ٢٤٧) والتعليقَ عليه.

(٢) ذكره ابنُ جِنِّي في «الخصائص» (٢: ٤٧٥)، وفي «المحتسب» (١: ٤٢ و١٠٦)، وعَلَّقَ عليه مُبيِّناً وَجْهَ التجريد فيه، ونقلتُ تعليقَه فيما سيأتي في تفسير الآية من سورة ١٤ من سورة الجاثية، فانظُرْهُ ففيه فوائد.

(٣) في تفسير الآية ١١٧ من سورة آل عمران.

(٤) قوله: «المهيمن»: صفةٌ لـ«ذاته»، وأتىٰ به على التذكير، و«ذات» تُذكَّـرُ وتُؤنَّثُ في اللغة، فعلىٰ القولِ بتذكيرِها لا إشكال، أما علىٰ القول بتأنيثـها فتذكيرُ «المهيمن» لأنّ أسماءَ الله تعالىٰ وأوصـافَه لا تلحقُها =

عن ابن عباس رضيَ اللهُ عنه: لم يَعلَم كيفَ صَنْعةُ الفُلْك، فأوحىٰ اللهُ إليه أن يَصنَعَها مِثلَ جُؤْجُؤِ الطائر، ﴿وَلَا تُخَٰطِبۡنِي فِي ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ﴾: ولا تَدْعُني في شأنِ قَومِكَ واستِدفاع العذاب عنهم بشفاعتِك، ﴿إِنَّهُم مُّغۡرَقُونَ﴾: إنهم محكومٌ عليهم بالإغراق، وقد وَجَبَ ذلك، وقُضِيَ به القَضاء، وجَفَّ القَلَم، فلا سبيلَ إلىٰ كَفِّه، كقوله: ﴿يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ أَعۡرِضۡ عَنۡ هَٰذَآۖ إِنَّهُۥ قَدۡ جَآءَ أَمۡرُ رَبِّكَۖ وَإِنَّهُمۡ ءَاتِيهِمۡ عَذَابٌ غَيۡرُ مَرۡدُودٖ﴾ [هود: ٧٦].

[﴿وَيَصۡنَعُ ٱلۡفُلۡكَ وَكُلَّمَا مَرَّ عَلَيۡهِ مَلَأٞ مِّن قَوۡمِهِۦ سَخِرُواْ مِنۡهُۚ قَالَ إِن تَسۡخَرُواْ مِنَّا فَإِنَّا نَسۡخَرُ مِنكُمۡ كَمَا تَسۡخَرُونَ * فَسَوۡفَ تَعۡلَمُونَ مَن يَأۡتِيهِ عَذَابٞ يُخۡزِيهِ وَيَحِلُّ عَلَيۡهِ عَذَابٞ مُّقِيمٌ﴾ ٣٨-٣٩]

﴿وَيَصۡنَعُ ٱلۡفُلۡكَ﴾ حكايةُ حالٍ ماضية، ﴿سَخِرُواْ مِنۡهُ﴾ ومن عَمَلِه السفينة،.....

قوله: (جُـؤْجُـؤِ الطائِر)، الجوهري: «جُـؤْجُـؤُ الطائِرِ والسَّفينة: صَدْرُهما، والجمع: الجآجِئ».

قوله: (وقد وَجَبَ ذلك، وقُضِيَ به القَضاء، وجَفَّ القَلَم، فلا سَبيلَ إلىٰ كَـفِّه): هذهِ التَّوكيداتُ يُوجِبُها إخبارُه تعالىٰ إياهُ عليه السَّلامُ بقوله: ﴿أَنَّهُۥ لَن يُؤۡمِنَ مِن قَوۡمِكَ إِلَّا مَن قَدۡ ءَامَنَ﴾؛ إقناطاً مِن إيمانِهم، ثم نَهيُه بقوله: ﴿وَلَا تُخَٰطِبۡنِي فِي ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ﴾ المُشتَمِلُ علىٰ عِلَّةِ الإهلاك، لِوَضْعِ المُظهَرِ مَوضِعَ المُضمَر(١)، مَعَ أنه عليه السَّلامُ لم يُتوقَّعْ منه الاستِشفاعُ فيهم

= تاءُ التأنيث، قال العلامةُ الزمخشريُّ فيما تقدَّم في تفسير الآية ٧٨ من سورة الأنعام: «فإن قلتَ: ما وَجْهُ التذكير في قوله: ﴿هَٰذَا رَبِّي﴾، والإشارةُ للشمس؟ قلتُ: جعلَ المُبتَدأ مثلَ الخبر لكونهما عبارة عن شيء واحد ...، وكانَ اختيارُ هذه الطريقةِ واجباً لصيانةِ الرَّبِّ عن شُبْهةِ التأنيث، ألا تراهم قالوا في صِفةِ الله: «علّام»، ولم يقولوا: «علّامة»، وإن كانَ «العلّامةُ» أبلغ؛ احتِرازاً من علامة التأنيث».

(١) يعني: كان الظاهرُ أن يُقال: لن يُؤْمِنَ مِن قَوْمِكَ إلا مَنْ قد آمَن، فلا تَبتَئِسْ ولا تخاطِبْني فيهم، فعَدَلَ عن الضمير إلىٰ الاسم المُظهَر، فقال: ﴿وَلَا تُخَٰطِبۡنِي فِي ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ﴾.

وكانَ يعملُها في بَرِّيَّةٍ بَهْماءَ في أبعَدِ موضع مِنَ الماء، وفي وقتٍ عَزَّ الماءُ فيه عِزَّةً شديدة، فكانوا يَتَضاحَكُونَ ويقولونَ له: يا نوح، صِرتَ نجّاراً بعدَما كنتَ نبياً. ﴿فَإِنَّا نَسْخَرُ مِنكُمْ﴾ يعني: في المُستقبَل، ﴿كَمَا تَسْخَرُونَ﴾ مِنّا الساعة، أي: نَسخَرُ منكم سُخْريةً مِثلَ سُخريتكم إذا وقعَ عليكم الغَرَقُ في الدُّنيا والحرقُ في الآخِرة.

وقيل: إن تَستَجهِلُونا فيما نصنعُ فإنا نَستَجهِلُكم فيما أنتُم عليه مِنَ الكُفْرِ والتَّعرُّضِ لسَخَطِ الله وعذابه، فأنتُم أَوْلىٰ بالاستِجهالِ منا، أو: إن تَستَجهِلُونا فإنا نَستَجهِلُكم في استِجهالِكم، لأنكم لا تَستَجهِلُونَ إلا عن جَهْلٍ بحقيقةِ الأمر، وبناءً علىٰ ظاهر الحال، كما هو عادةُ الجهلةِ في البُعْدِ عن الحقائق.

ورُوِي: أنَّ نوحاً عليه السَّلامُ اتخذَ السَّفينةَ في سَنتَين، وكانَ طولُها ثلاثَ مئةِ ذراع، وعَرْضُها خمسونَ ذراعاً، وطولُها في السماءِ ثلاثونَ ذراعاً، وكانت مِن خَشَبِ السّاج، وجَعَلَ لها ثلاثةَ بُطُون، فحَمَلَ في البَطْنِ الأسفل: الوحوشَ والسِّباعَ والهوامّ، وفي ....

بعدَ ما سَبَقَ منه مِنَ الدُّعاءِ عليهم: ﴿رَّبِّ لَا تَذَرْ عَلَى ٱلْأَرْضِ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ دَيَّارًا﴾ [نوح: ٢٦]، لكنْ جِيءَ به لِـمَا عسىٰ أن تَدخُلَه أَرْيحيّـةُ الرَّحِم، ويُؤَكِّدُ ذلكَ إيقاعُ قوله: ﴿إِنَّهُم مُّغْرَقُونَ﴾ جواباً لسائل، وتأكيدُه بـ«إنّ».

قوله: (في بَرِّيّةٍ بَهْماء): البَهْماء: الفَلاةُ التي لا يُهتَدىٰ لِطُرُقِها، ولا ماءَ فيها، ولا عَلَمَ بها.

قوله: (إن تَستَجْهِلُونا فيما نَصْنَع، فإنّا نَستَجهِلُكم فيما أنتُم عليه مِنَ الكُفْر): سَمّىٰ سُخْريتَهم استِجهالاً، لأنَّ السُّخْريةَ في مِثلِ هذا المقام مِن بابِ السَّفَهِ والجهل، لأنها التَّعرُّضُ لِسَخَطِ الله وعذابه، نحوُه جوابُ موسىٰ عليه السَّلام: ﴿أَعُوذُ بِٱللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ [البقرة: ٦٧] عن قَولِهم: ﴿أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا﴾، وهو مِن إطلاقِ المُسبَّب علىٰ السَّبَب.

البَطْنِ الأوسط: الدّوابَّ والأنعام، ورَكِبَ هو ومَنْ معَه في البَطْنِ الأعلىٰ مع ما يحتاجُ إليه مِنَ الزاد، وحَمَلَ معَه جَسَدَ آدمَ عليه السَّلام، وجَعَلَه مُعتَرِضاً بينَ الرجالِ والنِّساء.

وعن الحسن: كانَ طولُها ألفاً ومئتي ذراع، وعَرْضُها سِتَّ مئة.

وقيل: إنَّ الحوارِيِّينَ قالوا لعيسىٰ عليه السَّلام: لو بَعَثتَ لنا رَجُلاً شَهِدَ السَّفينةَ يُحَدِّثُنا عنها، فانطَلَقَ بهم، حتىٰ انتهىٰ إلىٰ كَثِيبٍ مِن تُراب، فأخَذَ كَفّاً مِن ذلكَ التراب، فقال: أتدرونَ مَنْ هذا؟ قالوا: اللهُ ورسولُه أعلم، قال: هذا كعبُ بنُ حام، قال: فضَرَبَ الكثيبَ بعصاه، فقال: قُم بإذنِ الله، فإذا هو قائمٌ يَنفُضُ الترابَ عن رأسِه، وقد شاب، فقالَ له عيسىٰ عليه السلام: أهكذا هَلَكتَ؟ قال: لا، مُتُّ وأنا شابّ، ولكنَّني ظَنَنتُ أنها الساعة، فمِن ثَمَّ شِبْت، قال: حَدِّثنا عن سَفينةِ نُوح، قال: كانَ طولُها ألفَ ذراعٍ ومئتي ذراع، وعَرْضُها سِتَّ مئةِ ذراع، وكانت ثلاثَ طبقات: طبقة للدَّوابِّ والوحوش، وطبقة للإنس، وطبقة للطير، ثم قال له: عُدْ بإذنِ الله كما كنت، فعاد تُراباً.

﴿مَن يَأْتِيهِ﴾ في محلِّ النَّصب بـ﴿تَعْلَمُونَ﴾، أي: فسوفَ تعلمونَ الذي يأتيه عذابٌ يُخْزيه، ويعني به إياهم، ويُريدُ بـ«العذاب»: عذابَ الدُّنيا، وهو الغَرَق، ﴿وَيَحِلُّ عَلَيْهِ﴾ حُلُولَ الدَّيْنِ والحقِّ اللازم الذي لا انفِكاكَ له عنه، ﴿عَذَابٌ مُّقِيمٌ﴾ وهو عذابُ الآخرة.

[﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَمْرُنَا وَفَارَ ٱلتَّنُّورُ قُلْنَا ٱحْمِلْ فِيهَا مِن كُلٍّ زَوْجَيْنِ ٱثْنَيْنِ وَأَهْلَكَ إِلَّا مَن سَبَقَ عَلَيْهِ ٱلْقَوْلُ وَمَنْ ءَامَنَ ۚ وَمَآ ءَامَنَ مَعَهُۥٓ إِلَّا قَلِيلٌ ۞ وَقَالَ ٱرْكَبُوا۟ فِيهَا بِسْمِ ٱللَّهِ مَجْر۪ىٰهَا وَمُرْسَىٰهَآ ۚ إِنَّ رَبِّى لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ ٤٠-٤١]

قوله: (حُلُولَ الدَّيْن): نَصْبٌ علىٰ المَصدَر، وفيه أنَّ في الكلام استِعارةً إما تَبَعيَّةً أو مَكْنيّة، شَبَّهَ حُكمَ الله بقوله: ﴿إِنَّهُم مُّغْرَقُونَ﴾ في قَضائِهِ بالدَّيْنِ ولُزُومِه.

﴿ حَتَّىٰٓ ﴾ هيَ التي يُبتَدأُ بعدَها الكلام، دَخَلَت علىٰ الجملةِ مِنَ الشَّـرْطِ والجزاء. فإن قلتَ: وَقَعَتْ غايةً لماذا؟ قلتُ: لِقولِه: ﴿وَيَصۡنَعُ ٱلۡفُلۡكَ ﴾ [هود: ٣٨]، أي: وكان يَصنَعُها إلىٰ أن جاءَ وقتُ المَوعَد. فإن قلتَ: فإذا اتَّصلَت ﴿ حَتَّىٰٓ ﴾ بـ«يَصنَع»، فما تصنعُ بما بينهما مِنَ الكلام؟ قلتُ: هو حالٌ مِن «يَصنَع»، كأنه قال: يصنعُها والحالُ أنه كلما مَرَّ عليه مَلأٌ مِن قَومِهِ سَخِرُوا منه. فإن قلتَ: فما جوابُ «كُلَّما»؟ قلتُ: أنتَ بينَ أمرَين: إما أن تجعلَ ﴿سَخِرُواْ﴾ [هود: ٣٨] جواباً، و﴿قَالَ﴾ استئنافاً، علىٰ تقدير سُـؤالِ سائـل، أو تجعلَ ﴿سَخِرُواْ﴾ بَدَلاً مِن ﴿مَرَّ﴾، أو صِفةً لِـ﴿مَلَأٌ﴾، و﴿قَالَ﴾ جواباً.

﴿وَأَهۡلَكَ ﴾ عطفٌ علىٰ ﴿ٱثۡنَيۡنِ﴾، وكذلكَ ﴿وَمَنۡ ءَامَنَ﴾ يعني: واحمل أهلَكَ والمُؤمنينَ مِن غيرهم، واستثنىٰ مِن أهلِهِ مَنْ سَبَقَ عليه القولُ أنه مِن أهل النار، ....

قوله: (أو تجعلَ ﴿سَخِرُواْ﴾ بَدَلاً مِن ﴿مَرَّ﴾): بَدَلَ الاشتمال، يعني: أنَّ مُرُورَهُم كانَ مُلتَبِساً بالسُّخرية، بدليلِ تصديرِ الجملةِ بـ«كُلّما».

قوله: (﴿وَأَهۡلَكَ ﴾ عطفٌ علىٰ ﴿ٱثۡنَيۡنِ﴾): هذا إذا قُرِئ: «كُلِّ زَوْجَيْن» بالإضافة، وهي قِراءةُ الجماعةِ إلا حَفْصاً[1]، فإنه قرأه بتنوينِ «كُلٍّ» هاهنا وفي المُؤمنين[2]، قال أبو البقاء: «مَنْ قرأ «كُلّ» بالإضافة: فمفعولُ ﴿ٱحۡمِلۡ﴾: ﴿ٱثۡنَيۡنِ﴾، أي: احمِلْ فيها اثنَينِ مِن كُلِّ زَوْج، و«مِن كُلِّ زَوْجَيْن»: حال، لأنه صِفةُ نكرةٍ قُدِّمَ عليها، ومَنْ قرأ بالتنوين: فمفعولُ ﴿ٱحۡمِلۡ﴾: ﴿زَوۡجَيۡنِ﴾، و﴿ٱثۡنَيۡنِ﴾: توكيدٌ له، و﴿مِن كُلٍّ﴾ علىٰ هذا: يجوزُ أن يَتعلَّقَ بـ﴿ٱحۡمِلۡ﴾، وأن يكونَ حالاً، والتقدير: مِن كُلِّ شيءٍ أو صِنْف»[3].

---

(١) انظر: «التيسير» للداني ص١٢٤، و«حجّة القراءات» ص٣٣٩.

(٢) أي: في الآية ٢٧ منها، وهي قولُه تعالىٰ: ﴿ فَأَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡهِ أَنِ ٱصۡنَعِ ٱلۡفُلۡكَ بِأَعۡيُنِنَا وَوَحۡيِنَا فَإِذَا جَآءَ أَمۡرُنَا وَفَارَ ٱلتَّنُّورُ فَٱسۡلُكۡ فِيهَا مِن كُلٍّ زَوۡجَيۡنِ ٱثۡنَيۡنِ وَأَهۡلَكَ إِلَّا مَن سَبَقَ عَلَيۡهِ ٱلۡقَوۡلُ مِنۡهُمۡ ﴾.

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» للعكبري (٢: ٦٩٧- ٦٩٨).

وما سَبَقَ عليه القـولُ بذلكَ إلا للعِلم بأنـه يختارُ الكُفْر، لا لِتَـقديرِهِ عليه وإرادتِهِ به، تعالىٰ اللهُ عن ذلك. قالَ الضَّحّاك: أراد ابنَه وامرأتَـه.

﴿إِلَّا قَلِيلٌ﴾ رُوِيَ عن النبيِّ ﷺ أنه قال: «كانوا ثمانية: نوح، وأهلُه، وبَنُوهُ الثلاثة، ونساؤُهم»، وعن مُحمَّدِ بنِ إسحاق: كانوا عَشَـرة: **خمسةُ رجالٍ وخمسُ نِسْوة**. وقيل: كانوا اثنَينِ وسبعينَ رجلاً وامرأة، وأولادَ نوح: سام وحام ويافِث، ونساؤُهم، فالجميعُ ثمانيةٌ وسبعون، نِصفُهم رجال، ونِصفُهم نِساء.

ويجوزُ أن يكونَ كلاماً واحداً وكلامين:

فالكلامُ الواحد: أن يَتَّصِلَ ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ﴾ بـ﴿ٱرۡكَبُواْ﴾ حالاً مِنَ الواو، بمعنىٰ: اركَبُوا فيها مُسَمِّينَ الله، أو قائلين: «بسم الله»، وقتَ إجرائِها ووقتَ إرسائِها، إما لأنَّ «المَجْرىٰ» و«المَرْسىٰ» للوقت، وإما لأنهما مصدرانِ كالإجراءِ والإرساء، حُذِفَ منهما..

وقالَ الزّجّاج: الزَّوْجُ في كلامِهم: واحِد، والاثنانِ يُقالُ لهما: زَوْجان، تقول: عندي زَوْجانِ مِنَ الطَّيْر، تُريد: ذَكَراً وأُنثىٰ فقط.

قوله: (**وما سَبَقَ عليه القَوْلُ بذلكَ إلا للعِلم بأنه يختارُ الكُفْر، لا لِتَقديرِهِ عليه وإرادتِه**): هذا المعنىٰ قد تكَرَّرَ في كلامِهِ بناءً علىٰ قاعِدتِه(١)، وقد ناقضَ صَريحاً حيثُ أثبتَ القَضاءَ والقَـدَرَ قبلَ هذا في قوله: «قد وَجَبَ ذلك، وقُضِيَ به، وجَفَّ القَلَم»(٢)، وقد نفـاهُ هاهنا، ويأبىٰ اللهُ إلا إظهارَ الحقّ، واللهُ أعلم.

قوله: (**خمسةُ رجالٍ وخمسُ نِسْوة**): مرفوع؛ بَدَلٌ مِنَ الواوِ في «كانوا».

---

(١) أي: مذهبه الاعتزاليّ في أنّ الله عَزَّ وجَلَّ لا يُريدُ الكُفرَ والشَّـرَّ والقبيح، وإنما يُريدُه العبدُ نفسُه، ويقعُ بإرادةِ العبد لا بإرادةِ الله.

(٢) انظر ما تَقدَّمَ في تفسير الآية ٣٦ من هذه السُّورة في «الكشّاف» ص٦٩.

الوقتُ المُضاف، كقولِهم: خُفُوقَ النَّجْم، **ومَقدَمَ الحاج**، ويجوزُ أن يُرادَ مكانا الإجراءِ والإرساء، **وانتصابُهما** بما في ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ﴾ مِن معنىٰ الفِعْل، أو بما فيه مِن إرادةِ القول.

والكلامان: أن يكونَ ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ مَجْرٜىٰهَا وَمُرْسَىٰهَآ﴾ جُملةً مِن مُبتَدأٍ وخَبرٍ **مُقتضبة**، أي: بسم الله إجراؤُها وإرساؤُها، يُروىٰ: أنه كانَ إذا أرادَ أن تجريَ قال: «بسم الله» ....

قوله: (**ومَقدَمَ الحاجّ**): هو أيضاً يحتملُ الأمرَيْن؛ المَصدَرَ واسمَ الزمان، والمَصدَرُ هو المُرادُ في الاستِشهاد.

قوله: (**وانتِصابُهما**): أي: ﴿مَجْرٜىٰهَا وَمُرْسَىٰهَآ﴾، سواءٌ كانا في معنىٰ الوقتِ أو المكانِ بما ذُكِر، ولا يجوزُ أن يَنتَصِبا بـ﴿ٱرْكَبُوا۟﴾ في وقتِ الإجراءِ والإرساءِ أو في مكانِهما، وإنما المعنىٰ: اركبوا الآنَ مُتبرِّكينَ باسم الله في الوقتَينِ اللذَيْنِ لا يَنفَكُّ الراكبونَ فيهما مِنَ الإجراءِ والإرساء.

قوله: (**مُقتَضَبة**): أي: مُرتَجلةٌ مُقتَطَعةٌ غيرُ مُتَّصِلةٍ بما قبلَها، **الأساس**: «ومن المجاز: اقتَضَبَ الكلام: ارتَجلَه، وكانَ يُحدِّثُنا فُلانٌ فجاءَ زيدٌ فاقتَضَبَ حديثَه، أي: انتَزَعه واقتَطَعه». والاقتِضابُ عُرْفاً: الخروجُ مِن كلامٍ إلىٰ آخرَ لا علاقةَ بينَهما، ويُقابِلُه التَّخَلُّص، وهو الخروجُ إلىٰ آخرَ برابطةٍ مُناسِبة، ولا مُناسَبةَ بينَ الأمرِ بالرُّكُوبِ وبين الإخبارِ(١) بأنَّ مَجْرىٰ السَّفينةِ بذِكرِ اسم الله ومُرْساها؛ للإنشائية والخبرية(٢)، فوَجَبَ القَطْع، قالَ الشاعر:

وقالَ رائدُهُمْ: أُرْسُوا نُزاوِلُها ... فكُلُّ حَتْفِ امرِئٍ يجري لِمِقدارِ(٣)

---

(١) في (ح): «بالركوب بالإخبار»، وفي (ف): «بالركوب بين الإخبار»، والمُثبتُ من (ط).

(٢) أي: الأمرُ بالركوب: جملةٌ إنشائية، والإخبارُ بأنَّ مَجْراها ومُرْساها بذكر الله: جملةٌ خبرية، فلا تَناسُبَ بينَ الجملتَين.

(٣) وهو من شواهد سيبَوَيهِ في «الكتاب» (٣: ٩٦)، والسَّكّاكي في «مفتاح العلوم» ص٢٦٩، ونَسَبَه سيبَوَيه للأخطل، ولم أقف عليه في «ديوانه».

فجَرَت، وإذا أرادَ أن تَرسُوَ قال: «بسم الله» فرَسَت. ويجوزُ **أن يُقحَمَ «الاسم»**، كقوله:

..... ثُمَّ اسمُ السَّلام عليكمـا

ويُراد: بالله إجراؤُها وإرساؤُها، أي: بقُدْرتِهِ وأَمْرِه.

قوله: (**أن يُقحَمَ الاسم**)، **الانتِصاف**: «فَـرَّ بهذا القولِ مِن أنَّ الاسمَ هو الـمُسمّىٰ، ولو اعتقَدَ ذلكَ لَـمَا جَعَلَه مُقحَماً»[(١)]، وقد سَبَقَ القولُ فيه بالتفصيل في أولِ البقرةِ عندَ قولِه: ﴿أَنۢبِئۡهُم بِأَسۡمَآئِهِمۡ﴾ [البقرة: ٣٣].

قوله: (**ثم اسمُ السَّلام عليكمـا**): تمامُه:

فقُوما وقُولا بالـذي قـد عَرَفتُمـا ... ولا تَـخْمُشا وَجْهاً ولا تَـحلِقا الشَّعَرْ

إلىٰ الحولِ ثمَّ اسمُ السَّلام عليكمـا ... ومَنْ يَبْكِ حَـوْلاً كـاملاً فقَـدِ اعتَـذَرْ

قالَه لَبيدُ بنُ ربيعةَ العامِريُّ[(٢)]؛ يُوصي ابنتَيهِ حينَ حَضـرَتْهُ الوفاةُ بالنُّدْبةِ عليه قَوْلاً[(٣)].

قوله: (**ويُراد: بالله إجراؤُها وإرساؤُها**): أي: بقُدْرتِه، أي: يجوزُ الإقحامُ علىٰ إرادةِ تقدير قُدرةِ الله، ومفهومُه أنه لا يجوزُ الإقحامُ[(٤)] علىٰ تقدير: «مُسمِّينَ» أو «قائِلين»، إذ لا معنىٰ لِقولِنا: قائِلينَ بالله، هذا علىٰ تقديرِ المَصدَر[(٥)]، وأما علىٰ تقديرِ الزَّمانِ أو المكانِ فيكونُ مِن بابِ قَولِهم: نهارُه صائِم، وطريقٌ سائِر. هذا التقديرُ يجوزُ تَنزُّلُه علىٰ كلامٍ واحدٍ وعلىٰ كلامَيْنِ أيضاً.

---

(١) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ٢٧٠) بحاشية «الكشّاف».

(٢) «ديوان لبيد» ص٧٩.

(٣) هذهِ الفِقرةُ أُخِّرَتْ في (ح) و(ف) بإثرِ التي بعدَها، ووردت في (ط) هنا، وهو المناسبُ لـ«الكشّاف».

(٤) من قوله: «علىٰ تقدير قدرة الله» إلىٰ هنا، سقط من (ح)، واستدركتُه من(ط) و(ف)، إلا أنَّ في (ف): «علىٰ الإرادة تقدير قدرة الله» ولفظةُ «الإرادة» استُدرِكت في (ط) على الحاشية، ولم يظهر منها إلا «دة»، فيحتمل أن تكون «إرادة»، وهو الأنسب، والله أعلم.

(٥) أي: علىٰ تقدير أن يكونَ «المَجْرىٰ» و«المُرْسىٰ» ـ في قوله: ﴿مَجۡرٜىٰهَا وَمُرۡسَىٰهَآ﴾ ـ مَصدَرَين.

وقُرِئَ: (مَجْراها ومَرْساها) بفَتْح الميم؛ مِن: جرىٰ ورسىٰ، إما مَصدَرَينِ أو وقتَينِ أو مكانَين، وقرأ مُجاهِد: «مُجْرِيها ومُرْسِيها» بلفظِ اسم الفاعِل، مجرورَيِ المَحَلّ؛ صِفتَينِ لله.

فإن قلتَ: ما معنىٰ قولك: جُملةٌ مُقتَضَبة؟ قلتُ: معناه: أنَّ نوحاً عليه السَّلامُ أمَرَهُم بالرُّكُوب، ثم أخبَرَهُم بأنَّ مَجْراها ومُرْساها بذِكرِ اسم الله، أو بأَمْرِهِ وقُدْرتِه.

ويحتملُ أن تكونَ غيرَ مُقتَضَبة بأن تكونَ في مَوضِع الحال، كقوله:

وجاؤُونا بهم سَكَرٌ علينا

قوله: (مَجْراها ومَرْساها): بفَتْحِ الميم: حمزةُ والكِسائيّ[1]، والباقون: بضَمِّها، وقراءةُ مُجاهِد: شاذّة.

قوله: (بفَتْح الميم؛ مِن: جَرَىٰ ورَسَىٰ): قال أبو البقاء: «مُجْرَىٰ ومُرْسىٰ: بضَمِّ الميم؛ مَصدَرُ أجرَيتَ مُجْرىٰ، وبفَتْحِها؛ مَصدَرُ جَرَيتُ ورَسَيْت»[2].

قوله: (وجاؤُونا بهم سَكَرٌ عَلَيْنا): تمامُه:

فأَجْلىٰ اليومُ والسَّكْرانُ صاحِ[3]

«بهم سَكَر»: أي: سَكِرين، يعني: سُكارىٰ، بمعنىٰ: غِضابٌ علينا، «سَكَر»: مُبتَدأ، و«بهم»: خَبَر، والجملةُ حالٌ ـ بلا واوٍ[4] ـ مِن ضميرِ «جاؤُونا»، و«عَلَيْنا» يَتَعلَّقُ بـ«سَكَر»، و«أجلىٰ»: بمعنىٰ: جَلىٰ، أي: انكَشَف.

---

(١) وكذا حفص، وهذا في اللفظة الأولى «مَجْراها» فقط، وأمال ثلاثتهم الألف بعد الراء. انظر: «السبعة» لابن مجاهد ص٣٣٣، و«التيسير» للداني ص١٢٤، و«حجّة القراءات» ص٣٤٠.

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٩٨).

(٣) سيأتي البيتُ بتمامه عندَ الزمخشري في تفسير الآية ٦٧ من سورة النحل (٩: ١٥١).
وقولُه: «سكرٌ»: يُروىٰ: بضمتين «سُكُر»؛ أراد «سُكْرٌ» فأتبَعَ الضَّمَّ الضَّمّ، وبفتحتين «سَكَر»؛ أي: غيظٌ وغَضَب. انظر: «لسان العرب» لابن منظور، مادة (سكر).

(٤) أي: بلا واوِ الحال، يعني: أنَّ الأصلَ أن يُقال: «وجاؤونا وبهم سَكَر».

فلا تكونُ كلاماً برأسِه، ولكنْ فَضْلةً مِن فَضَلاتِ الكلام الأول، **وانتِصابُ هذهِ الحالِ عن ضميرِ «الفُلْك»**، كأنه قيل: اركَبُوا فيها مُجْراةً ومُرْساةً باسم الله، بمعنىٰ التقدير، كقوله تعالىٰ: ﴿فَٱدْخُلُوهَا خَٰلِدِينَ﴾ [الزُّمَر: ٧٣].

قوله: (**وانتِصابُ هذهِ الحالِ عن ضميرِ الفُلْك**): قالَ صاحبُ «التقريب»: وفيه نَظَر، إذ الحالُ إنما تكونُ مُقدَّرةً لو كانت مُفرَدة، بمعنىٰ: مُجْراة، أما إذا كانت جُملةً فلا، لأنَّ الجملةَ معناها: اركَبُوا وباسم الله إجراؤُها، وهذا واقعٌ حالَ الرُّكُوب.

وقلت: المُصنِّفُ جَعَلَ ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ﴾ مُتعلِّقاً بـ«مُجْراة» علىٰ هذا التفسير، ولهذا قال: «مُجْراةً باسم الله»، وهيَ مُفرَدة، فالجملةُ مُؤَوَّلةٌ بها لِفُقدانِ الواو، كقوله: كَلَّمتُه فُوهُ إلىٰ فِيّ، فيكونُ قَيْداً لـ﴿ٱرۡكَبُواْ﴾، ولا يُشَكُّ أنَّ إجراءَها لم يكن عندَ الرُّكُوب، فتكونُ مُقدَّرة، كما تقول: اركَبِ الفَرَسَ سائِراً علىٰ اسم الله، وأما مَعَ الواو فلا تَفتَقِرُ إلىٰ التقدير، كما تقول: اركَبِ الفَرَسَ وبإذنِ الله سَيْرُه.

علىٰ أنَّ أبا البقاءِ أجازَ أن تكونَ الجملةُ حالاً مُقدَّرة، قال: «﴿مَجۡرٜىٰهَا﴾ مُبتَدأ، و﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ﴾ خبَرُه، والجملةُ حالٌ مُقدَّرة، وصاحبُها الواوُ في ﴿ٱرۡكَبُواْ﴾، ويجوزُ أن تكونَ حالاً مِنَ الهاء، أي: اركَبُوا فيها وجَرَيانُها باسم الله، وهيَ مُقدَّرةٌ أيضاً»(١)، وتَبِعَه صاحبُ «الكواشي» والقاضي(٢).

وللشَّيْخ مَكِّيٍّ في هذا المقام كلامٌ مبسوط، قال: «﴿مَجۡرٜىٰهَا وَمُرۡسَىٰهَآ﴾: في مَوضِع رَفْع بالابتداء، والخبر: ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ﴾، والجملةُ حالٌ مِنَ الضَّميرِ المجرورِ في ﴿فيها﴾، والعائدُ ضميرُ ﴿مَجۡرٜىٰهَا﴾، لأنه للسَّفينة، والعاملُ في الحال: الفِعْل(٣)، ولا يَحسُنُ أن تكونَ حالاً مِنَ

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» للعكبري (٢: ٦٩٨).

(٢) انظر: «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢٣٤).

(٣) كذا في الأصول الخطية، وفي العِبارةِ اختِصارٌ شديدٌ إن لم يكن سَقْطاً، وأصلُها ـ كما في «مُشكِل إعراب القرآن» لمكّي ـ: «والعاملُ في الحال: ما في ﴿فِيهَا﴾ من معنىٰ الفِعْل».

﴿إِنَّ رَبِّي لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾: لولا مَغفِرتُه لِذُنوبِكُم، ورحمتُه إياكم، لَـمَّا نجّاكُم.

[﴿وَهِيَ تَجْرِي بِهِمْ فِي مَوْجٍ كَالْجِبَالِ وَنَادَىٰ نُوحٌ ابْنَهُ وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ يَا بُنَيَّ ارْكَب مَّعَنَا وَلَا تَكُن مَّعَ الْكَافِرِينَ * قَالَ سَآوِي إِلَىٰ جَبَلٍ يَعْصِمُنِي مِنَ الْمَاءِ ۚ قَالَ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ ۚ وَحَالَ بَيْنَهُمَا الْمَوْجُ فَكَانَ مِنَ الْمُغْرَقِينَ﴾ ٤٢-٤٣]

الضَّميرِ في ﴿ارْكَبُوا﴾، لأنه لا عائِدَ فيها يَرجِعُ إلىٰ ذي الحال، لأنَّ الضَّميرَ في ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ عائدٌ إلىٰ المُبتدأِ الذي هو ﴿مَجْرَاهَا﴾.

ويجوزُ أن يرتَفِعَ ﴿مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا﴾ بـ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾، لأنه مُتعلِّقٌ بـ﴿ارْكَبُوا﴾، ويجوزُ أن يَنتَصِبا علىٰ الظَّرْفِ مِن ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾، أي: اركَبُوا فيها مُتبَرِّكينَ باسم الله في وقتِ إجرائِها وإرسائِها، نَحْو: آتيكَ مَقدَمَ الحاجّ.

ولا يَعمَلُ فيهما ﴿ارْكَبُوا﴾، لأنه لم يُرِد: اركَبُوا فيها في وقتِ الجَرْي والرُّسُوّ، ولا يَحسُنُ علىٰ هذا التقديرِ أن يكونَ ﴿بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا﴾ حالاً مِنَ الهاءِ في ﴿فِيهَا﴾، لأنه لا عائدَ يَرجِعُ إلىٰ ذي الحال، ولا يُكتَفىٰ بالضميرِ في ﴿مَجْرَاهَا﴾، لأنه ليسَ مِن جُملةِ الحال، وإنما هو ظَرْفٌ مُلْغىٰ[١]، إذ يَصيرُ التقدير: اركَبُوا فيها مُتبَرِّكةً باسم الله في وقتِ الجري، وليسَ المعنىٰ عليه؛ لأنَّ التَّبرُّكَ إنما هو لرُكّابِها لا لها.

ولو جَعَلتَ ﴿مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا﴾ في معنىٰ اسم الفاعل، لكانت حالاً مُقدَّرة، والعاملُ ما في ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ مِن معنىٰ الفِعْل، أي: باسم الله جاريةً وراسِية»، هذا تلخيصُ كلامِه. ثم قال: «اعلم أنَّ هذه المسألةَ مِن أُمّهاتِ مَسائِل النَّحْوِ وغُرَرِها»[٢].

قولُه: (**لولا مَغفِرَتُه لِذُنوبِكُم، ورحمتُه إياكم، لَـمَّا نَجّاكُم**): يُريد: أنَّ قولَه تعالىٰ: ﴿إِنَّ رَبِّي

(١) تَقدَّمَ بيانُ المُرادِ بـ«الظرفِ المُلغىٰ» تعليقاً عندَ تفسير الآية ٥٨ من سورة يونس.

(٢) «مُشكِل إعراب القرآن» لمكّي بن أبي طالب (١: ٣٦١-٣٦٤).

فإن قلتَ: بِمَ اتَّصَلَ قولُه: ﴿وَهِىَ تَجْرِى﴾؟ قلتُ: بمحذوفٍ دَلَّ عليه ﴿ٱرْكَبُوا۟ فِيهَا بِسْمِ ٱللَّهِ﴾، كأنه قيل: فرَكِبُوا فيها يقولون: «بسم الله»، وهيَ تجري بهم، أي: تجري وهُم فيها، ﴿فِى مَوْجٍ كَٱلْجِبَالِ﴾ يُريد: مَوْجَ الطُّوفان، شَبَّهَ كُلَّ مَوْجةٍ منه بالجبل في تَراكُمِها وارتفاعِها.

﴿لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ جُملةٌ مُستأنَفةٌ بيانٌ للمُوجِب، ولا تَصلُحُ أن تكونَ عِلّةَ ﴿ٱرْكَبُوا۟﴾ لِعَدَمِ المُناسَبة، فيُقدَّرُ ما يَصِحُّ به الكلامُ بأن يُقال: امتَثِلُوا هذا الحكم لِيُنجِّيَكُم مِنَ الهلاكِ بمَغفِرتِهِ ورحمتِه، أو يُقال: اركَبُوا فيها ذاكِرِينَ اللهَ ولا تخافوا الغَرَقَ بما عسىٰ أن فَرَطَ منكم تقصير، لأنَّ اللهَ غفورٌ رحيم.

وفيه أنَّ نَجاتَهم لم تكن لاستِحقاقٍ منهم بسَبَب أنهم كانوا مُؤمِنين، بل بمَحْضِ رحمةِ الله وغُفرانِه، كما عليه أهلُ السُّنّة، ويُؤيِّدُ هذا التأويلَ قولُه تعالىٰ: ﴿قُلْ أَنزَلَهُ ٱلَّذِى يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [الفرقان: ٦]؛ قال[١]: «فإنه تنبيهٌ علىٰ أنهم استوجَبُوا لِمُكابَرَتِهم أن يُصَبَّ عليهم العذابُ صَبّاً، ولكن صَرَفَ ذلكَ عنهم أنه غفورٌ رحيم».

قوله: (أي: تجري وهُم فيها): يُريد: أنَّ قولَه: ﴿بِهِمْ﴾ في مَوضِعِ الحالِ مِن فاعِل ﴿تَجْرِى﴾، نَحْوُه:

تَدُوسُ بنا الجماجِمَ والتَّرِيبا[٢]

---

(١) أي: الزمخشريُّ في تفسير الآية المذكورة من سورةِ الفُرقان.

(٢) انظر: «شرح ديوان المتنبي» للواحدي (١: ٤٢٣)، وأولُه:

فمَرَّتْ غيرَ نافِرةٍ عليهم

قال الواحدي: «أي: وَطِئَت رؤوسَهم وصدورَهم، ونحن عليها، ولم تَنفِرْ عليهم».

وتقدَّم صَدْرُ البيت عندَ الزمخشريِّ في تفسير الآية ٥٠ من سورة البقرة.

فإن قلتَ: **المَوْج: ما يَرتَفِعُ فوقَ الماءِ** عندَ اضطِرابه **وزَخِيـرِه، وكانَ الماءُ قد التقىٰ** وطبقَ ما بينَ السماءِ والأرض، وكانتِ الفُلْكُ تجري في جَوْفِ الماء، كما تَسبَحُ السَّمَكة، فما معنىٰ جَرْيِها في المَوْج؟ قلتُ: كانَ ذلكَ قبلَ التطبيق، وقبلَ أن يَغمُرَ الطُّوفانُ الجِبال، ألا ترىٰ إلىٰ قولِ ابنه: ﴿سَـَٔاوِىٓ إِلَىٰ جَبَلٖ يَعۡصِمُنِى مِنَ ٱلۡمَآءِ﴾، قيل: كانَ اسمُ ابنه: كنعان، وقيل: يام.

وقرأ عليٌّ رضيَ اللهُ عنه: «ابنَها»، والضميـرُ لامرأتِه، وقرأ مُحمَّدُ بنُ عليٍّ وعُرْوةُ بنُ الزُّبَير: «ابنَـهَ» بفَتْح الهاء؛ يُريدان: ابنَها، فاكتَفَيا بالفَتْحةِ عن الألف، وبه يُنصَـرُ مذهبُ الحسن، قال قَتادة: سألتُه فقال: والله ما كانَ ابنَه، فقلت: إنَّ اللهَ حكىٰ عنه: ﴿إِنَّ ٱبۡنِى مِنۡ أَهۡلِى﴾، وأنتَ تقول: لم يكن ابنَه، وأهلُ الكِتاب لا يختلفونَ في أنه كانَ ابنَه؟ فقال: ومَنْ يأخذُ دينَه مِن أهل الكِتاب!

قوله: (**المَوْج: ما يَرتَفِعُ فوقَ الماء**): وَجْهُ السُّؤال: أنَّ الرِّوايةَ أنه تلاقىٰ ماءُ الأرضِ والسَّماء، وكانتِ السَّفينةُ تجري في جَوْفِ الماء، ومعنىٰ «المَوْج»: ما يَرتَفِعُ فوقَ الماءِ مِن هَيْئةٍ كالجبال، فبينَهمـا تنافٍ. وأجاب: أنَّ الجريانَ في المَوْجِ في زمان، وفي جَوْفِ الماءِ في زمان، وقال القاضي: «الرِّوايةُ ليسَتْ بثابتة»(١).

قوله: (**وزَخِيـرِه**)، **الجوهري**: «زَخَرَ الوادي: إذا امتَدَّ جِدّاً وارتَفَع، يُقال: بَحْرٌ زاخِر».

قوله: (**وكانَ الماءُ قد التقىٰ**): مُقتبَسٌ مِن قولِهِ تعالىٰ: ﴿فَٱلۡتَقَى ٱلۡمَآءُ عَلَىٰٓ أَمۡرٖ قَدۡ قُدِرَ﴾ [القمر: ١٢]، وقال(٢): «يعني: مياهَ السَّماءِ والأرض»(٣).

---

(١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢٣٥).

(٢) أي: الزمخشريُّ في تفسير الآية المذكورة من سورة القمر (١٥: ١٢٦).

(٣) هذهِ الفِقرة ـ من قوله: «قوله: وكان السماء» إلىٰ هنا ـ قُدِّمَت في (ح) و(ف) قبلَ فِقرة: «قوله: أي: تجري وهم فيها»، ووردت في (ط) في هذا الموضع، وهو المُناسبُ لترتيب الكلام في «الكشّاف».

واستَدَلَّ بقولِه: ﴿مِنۡ أَهۡلِي﴾، **ولم يقل: مِنِّي.** ولنِسبتِهِ إلىٰ أُمِّه وَجْهان: أحدُهما: أن يكونَ رَبِيباً له، **كعُمَرَ بنِ أبي سَلَمةَ** لرسولِ الله ﷺ، وأن يكونَ **لغيرِ رِشْدة،** وهذه غَضاضةٌ عُصِمَتْ منها الأنبياءُ عليهم السَّلام.

وقرأ السُّدِّيّ: «ونادىٰ نوحٌ ابناه»؛ علىٰ النُّدْبةِ والتَّرَثِّي، أي: قال: يا ابناه.

و«المَعزِل»: مَفعِل، مِن: عَزَلَه عنه: إذا نَحّاهُ وأبعَدَه، يعني: وكانَ في مكانٍ عَزَلَ فيه نفسَه عن أبيه وعن مَركَب المُؤمنين، وقيل: كانَ في مَعزِلٍ عن دِينِ أبيه.

﴿يَـٰبُنَيَّ﴾ **قُرِئَ بكَسْرِ الياءِ اقتِصاراً** عليه مِن ياءِ الإضافة، وبالفَتْح اقتِصاراً عليه مِنَ الألفِ المُبدَلةِ مِن ياءِ الإضافة، في قولك: «يا بُنَيّا»، أو سَقَطَتِ الياءُ والألفُ لالتِقاءِ السّاكِنَين، لأنَّ الراءَ بعدَهما ساكنة.

قوله: (**واستَدَلَّ بقولِه:** ﴿مِنۡ أَهۡلِي﴾، **ولم يَقُل: مِنِّي**): أي: قَتادة، قالَ صاحبُ «التقريب»: وفيه نَظَر، إذ لو صَحَّ لَـمَا نَفاهُ بقوله: ﴿لَيۡسَ مِنۡ أَهۡلِكَ﴾، وتقريرُه: أنه لـمَّا قال: ﴿إِنَّ ٱبۡنِي مِنۡ أَهۡلِي﴾، أي: مِن جُملةِ أهلي، لأنه كانَ مِن صُلْبه، أُجيبَ بـ﴿إِنَّهُۥ لَيۡسَ مِنۡ أَهۡلِكَ﴾ لِقَطْعِ الوِلايةِ بينَ المُؤمِنِ والكافِر، ومن ثَمَّ عَلَّلَه بقوله: ﴿إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيۡرُ صَٰلِحٖ﴾.

قوله: (**كعُمَرَ بنِ أبي سَلَمة**): وفي «الاستيعاب»: «هو عُمَرُ بنُ أبي سَلَمةَ بنِ عبدِ الأسدِ القُرَشيُّ المخزوميّ، رَبيبُ رسولِ الله ﷺ، أمُّه أمُّ سَلَمةَ أمُّ المُؤمنين، وُلِدَ في السَّنةِ الثانيةِ مِنَ الهِجرة، وتُوفِّيَ في المدينةِ سنةَ ثلاثٍ وثمانين، وعُمَر: بضَمِّ العَيْنِ وفَتْحِ الميم»[1].

قوله: (**لغيرِ رِشْدة**)، **الجوهري:** «هو لِرِشْدة، بخِلافِ قولك: لِزِنْية».

قوله: (**قُرِئَ بكَسْرِ الياءِ اقتِصاراً**): قرأ عاصم: ﴿يَـٰبُنَيَّ﴾ بفَتْح الياء، والباقون: بكَسْرِها[2].

---

(١) «الاستيعاب» لابن عبد البر (٢: ٤٧٤ - ٤٧٥ بحاشية «الإصابة» لابن حجر).

(٢) انظر: «التيسير» ص١٢٤، و«حجة القراءات» ص٣٤٠.

﴿إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾: **إلا الراحِم**، وهو اللهُ تعالىٰ، أو: لا عاصِمَ اليومَ مِنَ الطُّوفانِ إلا مَنْ رَحِمَ الله، يعني: **إلا مكانُ مَنْ رَحِمَ اللهُ** مِنَ المُؤمنين، وكانَ لهم غفوراً رحيماً، في قوله: ﴿إِنَّ رَبِّي لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾، وذلكَ أنه لـمَّا جَعَلَ الجبلَ عاصِماً مِنَ الماء، ....

قالَ الزَّجّاج: «الكَسْرُ أجوَد، ووجهُه: أنَّ الأصل: يا بُنيِّي، والياءُ تُحذَفُ في النِّداء، ويبقىٰ الكَسْرُ لِيَدُلَّ عليها، أو تُحذَفُ الياءُ لِسُكونِ الراءِ مِن ﴿ٱرْكَب﴾، وتُقَرُّ في الكِتاب علىٰ ما هيَ عليه في اللفظ. ووَجْهُ الفَتْح: أنَّ الأصل: يا بُنيّا، فتُبدَلُ الألفُ مِن ياءِ الإضافة، ثم تُحذَفُ الألفُ لِسُكونِها وسُكونِ الراء، وتُقَرُّ في الكِتابةِ علىٰ حَدِّها في اللفظ، أو أن تُحذَفَ الألفُ في النِّداءِ كما تُحذَفُ ياءُ الإضافة، لأنَّ ياءَ الإضافةِ زيادةٌ في الاسم، كما أنَّ التَّنوينَ زيادةٌ فيه، فيُحذَفُ أيضاً»[١].

قوله: (﴿إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾ **إلا الراحِم**) إلىٰ آخِرِه، **الانتِصاف**: «الاحتمالاتُ المُمكِنةُ أربعة: لا عاصِمَ إلا راحِم، ولا مَعْصومَ إلا مَرْحوم، ولا عاصِمَ إلا مَرْحوم، ولا مَعْصومَ إلا راحِم، والأوّلانِ استِثناءٌ مِنَ الجِنس، والآخَرانِ مِن غيرِ الجِنس، وزادَ الزمخشريُّ خامِساً: ولا عاصِمَ إلا مَرْحوم؛ علىٰ أنه مِنَ الجِنس، علىٰ تأويلِ حَذْفِ المكان[٢]، والكُلُّ جائز»[٣].

قلت: هذا إنما يَتِمُّ إذا حُمِلَ قولُه: «﴿إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾ إلا الراحِم» علىٰ: لا عاصِمَ إلا الراحِم، ولا مَعْصومَ إلا الراحِم.

قوله: (**إلا مكانُ مَنْ رَحِمَ الله**): أي: مكانُ المُؤمنين، لأنه تعالىٰ رَحِمَهم حينَ رَكِبُوا في السَّفينة، بدليل إيقاع قولِه: ﴿إِنَّ رَبِّي لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ تَعْليلاً للأَمْر، وهو ﴿ٱرْكَبُواْ فِيهَا﴾، والوَصْفُ

(١) كلامُ الزَّجّاج هذا أثبتُّه هكذا من (ط) و(ح)، ووقع فيه في (ف) خَلَلٌ بالتقديم والتأخير والزيادة والنقص، والمُثبَتُ هو المُوافِقُ لِـما في «معاني القرآن وإعرابه» للزَّجّاج (٣: ٥٤).

(٢) ولفظُ ابن المُنيِّر في «الانتصاف»: «بتأويل حذفِ المُضاف، تقديرُه: لا مكان عاصم إلا مكان مرحوم»، وقال: «والمُرادُ بالمنفيِّ التعريضُ بعدم عِصمةِ الجبل، وبالمُثبَتِ التعريضُ بعِصمةِ السَّفينة».

(٣) «الانتصاف» (٢: ٢٧٠-٢٧١) بحاشية «الكشّاف».

قالَ له: لا يَعصِمُكَ اليومَ مُعتَصَمٌ قَطُّ مِن جَبَلٍ ونَحْوِه سِوىٰ مُعتَصَمٍ واحد، وهو مكانُ مَنْ رَحِمَهم اللهُ ونَجّاهُم، يعني: السَّفينة. وقيل: ﴿لَا عَاصِمَ﴾: بمعنىٰ: لا ذا عِصْمةٍ إلا مَنْ رَحِمَه الله، كقوله: ﴿مَّآءٍ دَافِقٍ﴾ [الطارق: ٦]، و﴿عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٢١]. وقيل: ﴿إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾ استِثناءٌ مُنقَطِع، كأنه قيل: ولكنْ مَنْ رَحِمَه اللهُ فهو المعصوم، كقوله: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾ [النساء: ١٥٧]. وقُرِئ: «إلا مَنْ رُحِم»، علىٰ البناءِ للمفعول.

مُناسِبٌ للحُكم، وإنما أتىٰ في هذا الوَجْهِ بقوله: «وكانَ لهم غفوراً رحيماً» مَعَ أنَّ الرَّحْمةَ شائعةٌ في الوُجُوه؛ لأنَّ الإضافةَ للتعريف، ولا بُدَّ مِن مَعْهودٍ سابق، وهو السَّفينة.

قوله: (وقيل: ﴿لَا عَاصِمَ﴾: بمعنىٰ: لا ذا عِصْمة): وقالَ الزَّجّاج: «يجوزُ أن يكونَ ﴿عَاصِمَ﴾ في معنىٰ: مَعْصوم، أي: لا ذا عِصْمة[1]، كما قالوا: ﴿عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٢١]: أي: مَرْضيّة، و﴿مَن﴾ في مَوضِع رَفْع، أي: لا مَعْصومَ إلا المرحوم»[2].

وقال أبو البقاء: «﴿عَاصِمَ﴾ بمعنىٰ: ذي عِصْمةٍ علىٰ النَّسَب، مِثل: حائض وطالق، والاستِثناءُ مُتَّصِل، وخَبَرُ ﴿لا﴾: ﴿مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾، و﴿ٱلْيَوْمَ﴾ مَعْمولُه، ولا يجوزُ أن يكونَ ﴿ٱلْيَوْمَ﴾ مَعْمولَ ﴿عَاصِمَ﴾، إذ لو كانَ لَنُوِّن، ولا يجوزُ أيضاً أن يكونَ خَبَراً؛ لأنَّ ﴿ٱلْيَوْمَ﴾ ظَرْف، فلا يَصِحُّ حَمْلُه علىٰ الجثّة»[3].

قوله: (﴿إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾ استِثناءٌ مُنقَطِع، كأنه قيل: ولكنْ مَنْ رَحِمَه اللهُ فهو المعصوم): قالَ الزَّجّاج: «فعلىٰ هذا مَوضِعُ ﴿مَن﴾ نَصْب، المعنىٰ: لكنْ مَنْ رَحِمَ اللهُ فإنه معصوم»[4]، فالمعصومُ ليسَ مِن جِنسِ العاصِم، لأنَّ اسمَ المفعول غير، واسم الفاعِل غير، كما أنَّ الظّانَّ غيرُ العالِم في قولِه تعالىٰ: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾ [النساء: ١٥٧].

---

(١) من قوله: «وقال الزَّجّاج» إلىٰ هنا، سقط من (ف).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» للزَّجّاج (٣: ٥٤-٥٥).

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» للعكبري (٢: ٧٠٠).

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» للزجّاج (٣: ٥٤).

[﴿ وَقِيلَ يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقۡلِعِي وَغِيضَ ٱلۡمَآءُ وَقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ وَٱسۡتَوَتۡ عَلَى ٱلۡجُودِيِّۖ وَقِيلَ بُعۡدٗا لِّلۡقَوۡمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ ٤٤]

نِداءُ الأرض والسماءِ بما يُنادىٰ به الحيوانُ المُميِّز، علىٰ لفظِ التخصيص والإقبال عليهما بالخِطاب مِن بينِ سائرِ المخلوقات، وهو قولُه: ﴿يَٰٓأَرۡضُ﴾ ﴿وَيَٰسَمَآءُ﴾، ثم أَمْرُهما بما يُؤمَرُ به أهلُ التمييزِ والعَقْل مِن قوله: ﴿ٱبۡلَعِي مَآءَكِ﴾ و﴿أَقۡلِعِي﴾ مِنَ الدَّلالةِ علىٰ الاقتِدارِ العظيم، وأنَّ السماواتِ والأرضَ وهذهِ الأجرامَ العِظامَ **مُنقادةٌ لتكوينهِ فيها ما يَشاءُ** غيرُ مُمتَنِعة عليه، كأنها عُقَلاءُ مُمَيِّزون، قد عَرَفُوا عَظَمتَه وجَلالتَه ....

قوله: (**نِداءُ الأرض**): هو مُبتَدأ، والخبر: «مِن الدَّلالةِ علىٰ الاقتِدارِ العظيم»، و«أنَّ السماواتِ والأرضَ» إلىٰ آخِرِه: تفسيرٌ للاقتِدارِ العظيم، وأدخَلَ العاطِفَ كما هو دأبُه وعادتُه.

قوله: (**مُنقادةٌ لِتكوينهِ فيها ما يشاء**) إلىٰ آخِرِه: مُستَفادٌ مِن تعقيب النِّداءِ بلفظِ ﴿ٱبۡلَعِي﴾، فإنَّ مِن عادةِ مَنْ يأمرُ المُطيعَ ـ الذي إذا أُمِرَ لم يَتوقَّفْ إذعانُه ـ أن يُقدِّمَ النِّداءَ علىٰ الأمر، ليَتمكَّنَ الأمرُ الواردُ عَقيبَه في نفس المأمور، فيكونَ امتِثالُه للأمرِ أسرَعَ مما لم يُذكَرْ معه النِّداء، سِيَّما «يا»، فإنها تَدُلُّ علىٰ أنَّ الخِطابَ المَتلُوَّ بعدَه مَعْنيٌّ به جِدّاً، فالأمرُ بعدَ النِّداءِ هنا ترشيحٌ للاستِعارة؛ شَبَّهَ السَّماواتِ والأرضَ بالمأمورِ الذي لا يَتأتّىٰ منه العِصيانُ لِكمالِ هَيْبةِ الآمر، وأدخَلَهما في جِنسِ ذلكَ المأمور، ثم خَيَّلَ أنهما مأمورانِ بعَينَيهما، فقيل: ﴿يَٰٓأَرۡضُ﴾ ﴿وَيَٰسَمَآءُ﴾، وجُعِلَتِ القَرينةُ الخِطابَ للجماد، ثم نُسِيَ التشبيهُ رأساً، وبُنِيَ علىٰ الفَرْعِ الذي هو المُشبَّهُ ما يُبنىٰ علىٰ الأصلِ المُشبَّهِ به، قائلاً: ﴿ٱبۡلَعِي﴾ و﴿أَقۡلِعِي﴾.

قالَ الزَّجّاجُ رحمَه اللهُ تعالىٰ في تفسيرِ قولِهِ تعالىٰ: ﴿يَٰحَسۡرَةً عَلَى ٱلۡعِبَادِ﴾ [يسٓ: ٣٠]: «الفائدةُ في مُناداتِها كالفائدةِ في مُناداةِ مَنْ يَعقِل، لأنَّ النِّداءَ بابُ تنبيه، فإذا قلت: يا زيد، فإن لم تكن دَعَوتَه لِتُخاطِبَه بكلام غيرِ النِّداءِ لم يكنْ له معنىٰ، وإنما تُناديهِ لِتُنبِّهَه بالنداء، ثم تقولُ

وثوابَه وعِقابَه وقُدْرتَه علىٰ كُلِّ مقدور، وتَبيَّنوا تَـحَتُّمَ طاعتِهِ عليهم وانقيادِهم له، وهم يهابونَه ويَفزَعُونَ مِنَ التَّوقُّفِ دونِ الامتِثالِ له، **والنُّزولِ علىٰ مَشيئتِهِ علىٰ الفَوْرِ مِن غيـرِ رَيْث، فكما يَرِدُ عليهم** أمرُه كانَ المأمورُ به مفعولاً، لا حَبْسَ ولا إبطاء.

والبَلْع: عبارةٌ عن النَّشَف، والإقلاع: الإمساك، يُقال: أقلَعَ المَطَر، ....

له: فعلتَ كذا، وافعَلْ كذا، ألا ترىٰ أنكَ إذا قُلتَ لمن هو مُقبِلٌ عليك: يا زيد ما أحسَنَ ما صَنَعْتَ، كانَ أوكَدَ مما إذا قُلت: ما أحسَنَ ما صَنَعْت»[١].

قوله: (**والنُّزولِ علىٰ مَشيئتِهِ علىٰ الفَوْرِ مِن غيـرِ رَيْث**): أي: بُطْء، هذا مبنيٌّ علىٰ أنَّ الأمر: هل يُفيدُ الفَوْرَ أم لا؟ فإنَّ عندَ بعضِ الحنفيةِ يُفيدُه[٢]، قالَ صاحبُ «المفتاح»: «الأمرُ والنهيُ حَقُّهما الفَوْر»[٣]، سِيّما المَقامُ مقامُ العَظَمةِ والكِبرياء وأنْ لا قَوْلَ ثَمَّة، بل هو التمثيل، قالَ المُصنِّفُ في ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ [البقرة: ١١٧]: «لا قَوْلَ ثَمَّة، وإنما هو تمثيلُ أنَّ ما قَضاهُ وأرادَ كَوْنَه، فإنما يَدخُلُ تحتَ الوجودِ مِن غيـرِ امتِناع ولا تَوقُّف».

قوله: (**فكما يَرِدُ عليهم**): قالَ في «اللُّباب»: وتُستَعمَلُ الكافُ للقِرانِ في الوقوع، نَحْو: كما حَضَـرَ زيدٌ قامَ عَمْرو، أي: اقتَرَنَ القيامُ والحضورُ في الوقوع، فهما مُتشابِهانِ في المُقارَنةِ في الوقوع.

قوله: (**والبَلْع: عِبارةٌ عن النَّشَف**): استَعارَ لِغَوْرِ الماءِ في الأرض: البَلْعَ الذي هو إعمالُ الجارِحةِ[٤] في المطعوم، وإدخالُه في الحلق.

قوله: (**والإقلاع: الإمساك**): خُولِفَ بينَ تفسيـرِ القَرينتَين؛ لِيُؤذِنَ أنَّ «البَلْعَ» جارٍ مَجْرىٰ

(١) «معاني القرآن وإعرابه» للزَّجّاج (٤: ٢٨٤).

(٢) وهو قول الكرخيِّ منهم، والمُعتَمدُ عندَهم أنه لا يُفيدُه، كما في «أصول السرخسي» (١: ٢٦).

(٣) «مفتاح العلوم» للسَّكّاكي ص٣٢٠.

(٤) في (ف) إلىٰ: «الحادثة»، وهو تحريف، وفي (ط): «الجاذبة»، والمُثبتُ من (ح).

وأقلَعَتِ الحُمّىٰ، ﴿وَغِيضَ ٱلْمَآءُ﴾ مِن: غاضَه: إذا نَقَصَه، ﴿وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ﴾: وأُنجِزَ ما وَعَدَ اللهُ نُوحاً مِن هلاكِ قومِه، ﴿وَٱسْتَوَتْ﴾: واستقَرَّتِ السَّفينة، ﴿عَلَى ٱلْجُودِيِّ﴾ .....

الترشيح، لأنه صِفةٌ مُلائمةٌ للمُستَعارِ منه، وأنَّ الإقلاعَ يجري مجْرىٰ التَّجْريد، لأنه صِفةٌ مُلائمةٌ للمُستَعارِ له[١]، ولهذا قال: «أقلَعَ المَطَر»، وإنما اختيرَ الترشيحُ الذي هو أبلغُ في جانب الأرض، والتَّجْريدُ في السَّماء، لأنَّ إذهابَ الماءِ لـمّا كانَ مطلوباً أوليّاً، وليسَ للسَّماءِ فيه سِوىٰ أن تُمسِكَ ما كانت تُدِرّ، فقيل: ﴿أَقْلِعِى﴾، وإنما الأرضُ هيَ التي تَقدِرُ علىٰ الإذهابِ المطلوبِ بأن تُمسِكَ ما كانَ يَنبُعُ منها، وتُنشفَ ما فيها، فقيل: ﴿ٱبْلَعِى﴾ علىٰ المجاز.

قوله: (﴿وَغِيضَ ٱلْمَآءُ﴾ مِن: غاضَه: إذا نَقَصَه): ظاهرُ هذا التفسير مُشعِرٌ بأنَّ قولَه: ﴿وَغِيضَ ٱلْمَآءُ﴾ إخبارٌ عن حُصُولِ المأمورِ به مِن قولِه: ﴿وَيَٰسَمَآءُ أَقْلِعِى﴾ و﴿يَٰٓأَرْضُ ٱبْلَعِى﴾، فالتقدير: قيلَ ذلكَ لهما، فامتَثَلا لـمَا أُمِرا، ونَقَصَ الماء. وكلامُ صاحب «المفتاح»[٢] بخِلافِه، حيثُ قَدَّر: قيل: يا سماءُ أقلِعي فأقلَعَت، ويا أرضُ ابلَعي ماءَكِ فبَلَعَت، وغِيضَ طُوفانُ السماء. خَصَّ «غيضَ الماءُ» بطُوفانِ السَّماء؛ لـمّا عُلِمَ مِن قولِه: «فبَلَعَت» نُضُوبُ ماءٍ مُختَصٍّ بالأرض، ولـمّا لم يُعلَمْ نُضُوبُ ماءٍ مُختَصٍّ بالسَّماء، تَبيَّنَ ذلكَ به، فمعنىٰ: «غيضَ الماءُ» علىٰ هذا: ما قالَه الجوهري: «غاضَ الماءُ يَغيضُ غَيْضاً: قَلَّ ونَضَب»، أي: غارَ وسَفَل.

ولَعَلَّ هذا الوَجْهَ أملأُ فائدةً وأدقُّ مَغْزىً، وبه تَظهَرُ فائدةُ تخصيصِ ذِكرِ «الماء»، وإضافتِهِ إلىٰ ضمير «الأرض».

أما الأُولىٰ: فكما قالَ صاحبُ «المفتاح»: «إنما لم يَقُل: ﴿ٱبْلَعِى﴾ بدُونِ المفعول؛ لاستِلزام تَرْكِهِ ما ليسَ بمُرادٍ مِن تعميم الابتلاع للجبالِ والتِّلالِ والبِحارِ وساكِناتِ الماءِ بأَسْرِهِنّ، نَظَراً إلىٰ مقام وُرُودِ الأمرِ الذي هو مقامُ عَظَمةٍ وكِبرياء».

---

(١) أعاد في (ح) هنا قولَه: «وأنّ الإقلاعَ يجري مجرىٰ التجريد».

(٢) انظر: «مفتاح العلوم» للسَّكّاكي ص٤١٩.

وهو جَبَلٌ بالمَوصِل، ﴿وَقِيلَ بُعْدًا﴾ يُقال: بَعُدَ بُعْداً وبَعَداً، إذا أرادوا البُعْدَ البعيدَ مِن حيثُ الهلاكُ والموتُ ونَحْوُ ذلك، ولذلكَ اختَصَّ بدُعاءِ السُّوء.

والثانية: كما أشار إليه بقوله[1]: «قال: ﴿مَآءَكِ﴾ بإضافةِ «الماءِ» إلىٰ «الأرضِ» علىٰ سَبيلِ المجاز؛ تَشْبيهاً لاتِّصالِ الماءِ بالأرضِ باتِّصالِ المِلْكِ بالمالِك، واختارَ ضميرَ الخِطابِ لأجلِ الترشيح»، تَمَّ كلامُه.

فإذن الإضافةُ أخرَجَتْ سائرَ المياه، وخَصَّصَتِ الماءَ بالماءِ الذي بسَبَبِهِ صارتِ الأرضُ مُهيّأةً للخِطاب كالمُطيع المُنقادِ الواردِ عليه أمرُ الآمِرِ المُطاع، وهو المعهودُ في قوله: ﴿وَفَارَ ٱلتَّنُّورُ﴾، وبهذا الاعتبارِ يَحصُلُ التَّوغُّلُ في تناسي[2] التشبيه، والبناءُ علىٰ الأصلِ ترشيحاً، ولو أُجرِيَتِ الإضافةُ علىٰ غير هذا يكونُ كالتَّجْريدِ للاستِعارة، وأنتَ تَعلَمُ أنَّ الترشيحَ أبلغ، ومقامُ التمثيلِ والتَّصْويرِ له أَدْعىٰ وأهنأ، ولو حُمِلَ علىٰ العموم لاستلزمَ ذلك ما ليس بمرادٍ من تعميم ابتلاع المياهِ بأسرها لورودِ الأمرِ الذي هو مقام العظمةِ والكبرياء[3].

وعلىٰ هذا يَنتَظِمُ «غِيضَ» في سِلكِ «قيل» و«قُضِي»، ولا يكونُ تابعاً للأمرَيْن، وإليه أشارَ بقوله: «أصلُ الكلام: قيل: ﴿يَٰٓأَرْضُ ٱبْلَعِي مَآءَكِ﴾ فبلَعَتْ ماءَها، ﴿وَيَٰسَمَآءُ أَقْلِعِي﴾ عن إرسالِ الماء، فأقلَعَتْ عن إرسالِه، ﴿وَغِيضَ ٱلْمَآءُ﴾ النازِلُ مِنَ السماء، ثم أتبَعَه ما هو المقصودُ مِنَ القِصّة، وهو قولُه: ﴿وَقُضِيَ ٱلْأَمْرُ﴾»[4].

قوله: (**مِن حيثُ الهلاك**): مُتعلِّقٌ بـ«أرادوا»، أي: إنما يقولون: بَعِدَ[5] بُعْداً، إذا أرادوا

---

(١) أي: السَّكّاكي، وانظر: «مفتاح العلوم» ص٤١٨.

(٢) تحرَّف في (ف) إلىٰ: «مباني».

(٣) قوله: «ولو حُمِلَ علىٰ العموم» إلىٰ هنا، أثبتُّه من (ط). وفي (ح): «ولو حُمِلَ الأمرُ الذي هو مقامُ العظمة والكبرياء»، و(ف): «لو حُمِلَ الأمر الذي هو المقام»، وفيهما خَلَلٌ ظاهر.

(٤) «مفتاح العلوم» ص٤١٩.

(٥) قال ابنُ منظور في «لسان العرب»: «البُعْد: خِلافُ القُرْب، بَعُدَ الرجلُ وبَعِدَ بُعْداً وبَعَداً فهو بعيد»، ثم قال: «وبَعِدَ بَعَداً وبَعُد: هَلَك، فهو باعِد، والبُعْد: الهلاك»، وفيه أنَّ «بَعُدَ» و«بَعِدَ» يُستَعمَلانِ جميعاً =

ومجيءُ أخباره علىٰ الفِعْل المبنيِّ للمفعول؛ للدَّلالةِ علىٰ الجلالِ والكِبْرياء، وأنَّ تلكَ الأمورَ العِظامَ لا تكونُ إلا بِفِعْلِ فاعلٍ قادر، وتكوينِ مُكوِّنٍ قاهِر، وأنَّ فاعِلَها فاعِلٌ واحدٌ لا يُشارَكُ في أفعاله، **فلا يَذهَبُ الوَهْمُ إلىٰ أن يقولَ غيرُه: يا أرضُ ابلَعِي ماءَكِ** ويا سماءُ أقلِعي، ولا أن يَقضِيَ ذلكَ الأمرَ الهائلَ غيرُه، ولا أن تَستَوِيَ السَّفينةُ علىٰ مَتْنِ الجُودِيِّ وتَستَقِرَّ عليه، إلا بتَسْويتِهِ وإقراره. ....

البُعْدَ مِن جِهةِ الهلاكِ والموت، لا مِن جِهةِ المسافة.

قوله: (**فلا يَذهَب الوَهْمُ إلىٰ أن يقولَ غيرُه: يا أرضُ ابلَعي ماءَك**)، **الانتِصاف**: «وقد تَشَبَّثَتِ الشُّعَراءُ بأذيالِ هذهِ المعاني، وهو أن يُترَكَ الموصوفُ اكتِفاءً بِصِفاتِهِ لِشُهْرتِه، قالَ أبو الطَّيِّبِ يَمدَحُ عَضُدَ الدَّوْلة:

فلا تَـحْمَدْهُما واحمَدْ هُمامًا ... إذا لم يُسْمِ حامِدُهُ عَناكـا(١)

أي: امدَحْ نفسَك، فإنكَ المُنفَرِدُ بالمَدائِح، إذا ذُكِرتَ ولم تُسَمَّ لم يَسْبِقْ إلىٰ فَهْمِ أحدٍ غيرُك»(٢)، تَمَّ كلامُه. وقبلَه:

وكم طَرِبِ المَسامِعِ ليسَ يَدْري ... أيَـعجَبُ مِـن ثنـائي أم عُلاكـا

وذاكَ النَّشْـرُ عِرْضُكَ كانَ مِسْكاً ... وذاكَ الـشِّعْرُ فِهْـري والمَـداكا(٣)

= البُعْدِ الحِسِّيّ (خلاف القُرْب)، وفي البُعْدِ المعنوي (الهلاك)، وهذا أصلُ الوَضْع، إلا أنه غَلَبَ استِعمالُ «بَعُدَ» في بُعدِ المسافة، و«بَعِدَ» في الهلاك، كما قال تعالىٰ في هذه السُّورة: ﴿أَلَا بُعْدًا لِّمَدْيَنَ كَمَا بَعِدَتْ ثَمُودُ﴾ [هود: ٩٥]، وسيأتي فيها عند الزمخشريِّ رحمه الله نَقلُه قراءةَ السُّلَمي: «بَعُدَت» ـ بضمِّ العين ـ، وقولُه تعقيباً عليها: «المعنىٰ في البناءين واحد، وهو نقيضُ القُرْب، إلا أنهم أرادوا التفصِلةَ بينَ البُعْدِ من جِهةِ الهلاكِ وبينَ غيره، فغيَّروا البناء، وقراءةُ السُّلَميِّ جاءت على الأصل اعتباراً لمعنىٰ البُعْدِ من غير تخصيص».

(١) كذا في الأصول الخطية، مِن: عَنىٰ، بمعنى: قَصَدَ وأراد، وفي «الانتصاف»: «سواكا»، ووَجْهُه ظاهر.

(٢) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ٢٧١) بحاشية «الكشّاف».

(٣) «ديوان المتنبي» (٢: ١١٢٠) بشرح الواحدي.

ولِـمَا ذَكَرْنا مِنَ المعاني والنُّـكَـتِ استَفصَحَ عُلَماءُ البيانِ هذهِ الآية، **ورَقَّصُوا لها رُؤوسَهم، لا لِتَجانُس الكَلِمتَين،** وهما قـولُه: ﴿ٱبۡلَعِي﴾ و﴿أَقۡلِعِي﴾، وذلكَ وإن كانَ لا يُـخْلي الكلامَ مِن حُسْن، فهو كغيـرِ المُلتَـفَتِ إليه بإزاءِ تلكَ المَحاسِن التي هيَ اللُّبّ، وما عداها قُشُور. ....

الضميـرُ في «فلا تَـحْمَدْهُما» عائِدٌ إلىٰ «الفِهْرِ والمَداكا»، وهما حَجَرانِ للعَطّارِ يَسْحَقُ بهما الطِّيب، المَداك: التَّحْتانيّ، والفِهْر: الفَوْقانيّ، والـهُمـام: عَضُدُ الدَّوْلة، والحامِد: المُتنبِّي، وهذا المعنىٰ قريبٌ مِن قَولِ الأول:

وإنْ جَرَتِ الألفـاظُ يومـاً بِمِدْحـةٍ لِغيـرِكَ إنساناً فأنتَ الذي نَعْنـي(١)

قوله: (**ورَقَّصُوا لها رُؤُوسَهم**): أي: تَعَجَّبُوا لها، فهيَ كِناية، قال القاضي: «هذهِ الآيةُ في غايةِ الفَصاحة؛ لِفَخامةِ لَفْظِها، وحُسْنِ نَظْمِها، والدَّلالةِ علىٰ كُنْهِ الحال، مَعَ الإيجازِ الخالي عنِ الإخلال»(٢).

قوله: (**لا لِتَجـانُسِ الكَلِمَتَين**): أي: ﴿أَقۡلِعِي﴾ و﴿ٱبۡلَعِي﴾، وفـيه إدماجٌ في نهايـةٍ مِنَ الحُسْن، أرادَ أن يُبالِغَ في وَصْفِ الكلام الذي مضىٰ، أدمَجَ فيه معنىٰ التجانُس، ثمَّ نفاه، يعني: رُوعِيَ فيهما صَنْعةُ الجِناسِ اللاحِق(٣)، علىٰ نَحْو: ﴿وَيۡلٞ لِّكُلِّ هُمَزَةٖ لُّمَزَةٍ﴾ [الهمزة: ١]، مَعَ

---

(١) البيتُ لأبي نُواس، كما في «ديوانه» ص٥، و«الإعجاز والإيجاز» للثعالبي ص١٦٤، قاله في مَدْحِ الأمين، وقبلَه:

إذا نحـنُ أثنَينـا عليـكَ بـصالحٍ فأنتَ كما نُثني وفوقَ الذي نُثني

(٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢٣٧).

(٣) الجناس: هو تشابهُ الكلمتَين في اللفظ، والمُعتَبرُ منه في باب الاستِحسانِ عِدّةُ أنواع: التامّ: وهو ما لا يتفاوتُ في اللفظ، مثل: رَحْبةٌ رَحْبة. والناقص: وهو ما اختلفَ في الهيئةِ دونَ الصُّورة، مثل: البدعةُ شَـرَكُ الشِّـرْك. والمُذيَّل: وهو ما اختلفَ بزيادةِ حَرْف، مثل: جَدِّي جَهْدي. والمُضارِع: وهو ما اختلفَ بحَرْفٍ أو حَرْفَينِ معَ تقارُب المَخرَج، مثل: دامِس وطامِس، واللاحق: وهو ما اختلفَ بحَرْفٍ أو حَرْفَينِ دونَ تقارُب المَخرَج، مثل: كاتِبٌ كاذِب. انظر: «مفتاح العلوم» للسَّكّاكي ص٤٢٩.

وعن قَتادة: استقَلَّتْ بهم السَّفينةُ لِعَشْرٍ خَلَونَ مِن رَجَب، وكانت في الماءِ خمسينَ ومئةَ يوم، واستَقَرَّتْ بهم علىٰ الجُودِيِّ شَهْراً، وهُبِطَ بهم يومَ عاشوراء. وروي: أنها مَرَّتْ بالبيت، فطافت به سَبْعاً، وقد أعتَقَه اللهُ مِنَ الغرَق. ورُوِي: أنَّ نُوحاً صامَ يومَ الهبوط، وأمَرَ مَنْ معَه فصاموا شُكْراً لله تعالىٰ.

[﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ٱبْنِي مِنْ أَهْلِي وَإِنَّ وَعْدَكَ ٱلْحَقُّ وَأَنتَ أَحْكَمُ ٱلْحَٰكِمِينَ ۝ قَالَ يَٰنُوحُ إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ ۖ إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيْرُ صَٰلِحٍ ۖ فَلَا تَسْـَٔلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۖ إِنِّيٓ أَعِظُكَ أَن تَكُونَ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ ٤٥-٤٦]

نِداؤُه ربَّه: دُعاؤُه له ـ وهو قولُه: ﴿رَبِّ﴾ مَعَ ما بعدَه ـ مِنَ اقتِضاءِ وَعْدِهِ في تَنْجيةِ أهلِه. فإن قلت: فإذا كانَ النِّداءُ هو قولَه: ﴿رَبِّ﴾، فكيفَ عُطِفَ «قال ربِّ» علىٰ «نادىٰ» بالفاء؟ قلت: أُريدَ بالنِّداء: إرادةَ النِّداء، ولو أُريدَ النِّداءُ نفسُه لجاء ـ كما جاءَ قولُه: ﴿إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥ نِدَآءً خَفِيًّا ۝ قَالَ رَبِّ﴾ [مريم: ٣ - ٤] ـ بغيرِ فاء.

﴿إِنَّ ٱبْنِي مِنْ أَهْلِي﴾ أي: بعضُ أهلي، لأنه كانَ ابنَه مِن صُلْبه، أو كانَ رَبيباً له، فهو بعضُ أهلِه، ﴿وَإِنَّ وَعْدَكَ ٱلْحَقُّ﴾ وإنَّ كُلَّ وَعْدٍ تَعِدُه فهو الحقُّ الثابتُ الذي لا شَكَّ في إنجازِه والوفاءِ به، وقد وَعَدتَني أن تُنجِيَ أهلي، فما بالُ وَلَدي؟ ....

أنها غيرُ(١) مُلتَفَتٍ إليها، فعُلِمَ فَضْلُ ذلكَ مَعَ حُسْنِ هذهِ الصَّنْعة، فهيَ مُرادةٌ مِن وَجْهٍ وغيرُ مُرادةٍ مِن آخر.

قوله: (مِنَ اقتِضاءِ وَعْدِهِ في تَنْجيةِ أهلِه): أي: دُعاؤُه ربَّه كانَ طَلَباً لِقَضاءِ ما وَعَدَهُ ربُّه مِن نجاةِ أهلِه، فـ«مِن» بيانٌ لِـ«دُعاؤُه». في «المُغرِب»: «تَقاضَيْتُه دَيْني وبدَيْني، واستَقْضَيْتُه: طَلَبتَ قَضاءَه، واقتَضَيْتُ منه حَقِّي: أخذتَه».

---

(١) لفظة «غير» سقطت من (ف).

﴿وَأَنتَ أَحۡكَمُ ٱلۡحَٰكِمِينَ﴾ أي: أعلَمُ الحكّام وأعدَلُهم، لأنه لا فَضْلَ لحاكِم علىٰ غيره إلا بالعِلم والعَدْل، ورُبَّ عَرِيقٍ في الجهل والـجَوْر مِن مُتَقَلِّدي الحكومةِ في زمانك قد لُقِّبَ أقضىٰ القُضاة، ومعناه: أحكَمُ الحاكِمين، فاعتَبِرْ واستَعبِر. ويجوزُ أن يكونَ مِنَ الحِكمة، علىٰ أن يُبنىٰ مِنَ الحِكمة: «حاكم» بمعنىٰ النِّسْبة، كما قيل: «دارعٌ» مِنَ الدِّرْع، وحائضٌ وطالقٌ علىٰ مَذهَب الخليل. ....

قوله: (ورُبَّ عَرِيقٍ في الجهل): أعرَقَ الرجل؛ أي: صارَ عَرِيقاً، وهو الذي عَرَقَ[1] في الكَرَم.

قوله: (قد لُقِّبَ أقضىٰ القُضاة)، الانتِصاف: «رأيُ الزَّمخشـريّ: أنَّ «أقضىٰ القُضاةِ» أرفَعُ مِن «قاضي القُضاة»، والذي يُلاحِظُونَه الآنَ عكسُه، وذلكَ أنَّ القُضاةَ يُشارِكُونَ أقضاهُم في الوَصْف، وإن فَضَلَ عليهم، وأما «قاضي القُضاة» هو الذي يقضي بينَ القُضاة، لا يُشارِكُه أحدٌ في وَصْفِه»[2].

«الإنصاف»[3]: وليسَ كذلك، لأنه فَسَّـرَ ﴿أَحۡكَمُ ٱلۡحَٰكِمِينَ﴾ بـ«أقضىٰ القُضاة»، فكما لا يُتَصوَّرُ ذلكَ المعنىٰ هناكَ لا يُتَصوَّرُ هاهنا.

قوله: (علىٰ أن يُبنىٰ مِنَ الحِكمة: حاكم؛ بمعنىٰ النِّسبة) إلىٰ قوله: (علىٰ مَذهَب الخليل): يقال:

---

(١) كذا في الأصول الخطية، والذي رأيتُه في «معاجم» اللغة في هذا التعبير: «وأعرق»، والله أعلم.

(٢) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ٢٧٢) بحاشية «الكشّاف»، وتَتِمّةُ كلامه: «وإذا جاز أن يُطلَقَ علىٰ أمير المُؤمنينَ عليِّ بنِ أبي طالب كرَّمَ اللهُ وجهَه أقضىٰ قُضاةِ الصَّحابة في زمانه، كما أطلَقَه عليه النبيُّ ﷺ حيثُ قال: «أقضاكم عليّ»، فدَخَلَ في المُخاطَبينَ القُضاةُ وغيرُهم، فلا حَرَجَ ـ إن شاء اللهُ ـ أن يُطلَقَ علىٰ أعدَلِ قُضاةِ الزمانِ أو الإقليم وأعلَمِهم: قاضي القُضاة وأقضىٰ القُضاة، أي: قُضاةِ زمانِه وبَلَدِه».
والحديثُ الذي استَشهَدَ به: أخرَجَه ابنُ ماجه (١٥٤) من حديث أنس بن مالك رضيَ اللهُ عنه.

(٣) للعلامة عَلَم الدين العراقي، تَقدَّمَ التعريفُ به عندَ تفسير الآية ٦٠ من سورة التوبة (٧: ٢٨٠).

﴿إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيْرُ صَٰلِحٍ﴾ تعليلٌ لانتِفاءِ كَوْنِهِ مِن أهلِه، وفيه إيذانٌ بأنَّ قرابةَ الدِّينِ غامِرةٌ لِقرابةِ النَّسَب، وأنَّ نَسِيبَكَ في دِينِكَ ومُعتَقَدِكَ مِنَ الأباعِدِ في المَنصِب، وإن كانَ حَبَشيّاً، وكنتَ قُرَشيّاً، لَصِيقُكَ وخَصِيصُك، ومَنْ لم يكن علىٰ دِينِك، وإن كانَ أمَسَّ أقاربِكَ رَحِماً، فهو أبعَدُ بعيدٍ منك. وجُعِلَت ذاتُه عَمَلاً غيرَ صالح؛ مُبالَغةً في ذمِّه، كقولها:

فإنّما هيَ إقبالٌ وإدبارُ

وقيل: الضميرُ لنِداءِ نُوح عليه السلام، أي: إنَّ نِداءَكَ هذا عَمَلٌ غيرُ صالح، **وليسَ بذاك**. ....

رجلٌ كاسٍ؛ أي: ذو كِسْوة، وطاعِم: أي: أَكْل[1]، قال الخليل: ومنه: ﴿عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٢١]، أي: ذاتِ رضا، لأنَّ العِيشةَ لا تكونُ راضية، بمعنىٰ: فاعِلة، ومن هذا القَبيل: طالِقٌ وحائِض، بمعنىٰ: ذاتِ طلاقٍ وذاتِ حَيْض، أي: أنَّ ذلكَ ثابتٌ وحاصِلٌ لها مِن غيرِ تَعرُّضٍ لحدوثها في زمان، حتىٰ لو أرادوا الإجراءَ علىٰ الفِعْلِ لأَتَوْا بالتاء، فقالوا: حائضةٌ الآن، وطالقةٌ غداً، هذا مذهبُ الخليل. وحَمَلَه سِيبَوَيهِ علىٰ أنه صِفةُ «شيء» أو «إنسان»، لأنَّ المرأةَ شيءٌ وإنسان.

قال القاضي: «فعلىٰ هذا: معنىٰ ﴿وَأَنتَ أَحْكَمُ ٱلْحَٰكِمِينَ﴾: أنتَ أكثرُ حِكمةً مِن ذوي الحكم»[2].

قوله: (**وليسَ بذاك**): لأنَّ قولَه: ﴿إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيْرُ صَٰلِحٍ﴾ تعليلٌ لِقولِه: ﴿إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾.

---

(١) أي: ذو أَكْل.

(٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢٣٧).

فإن قلت: فهَلّا قيل: إنه عَمَلٌ فاسِد؟ قلت: لـمَّا نفاهُ عن أهله، نفىٰ عنه صِفتَهم **بكلمةِ النفي التي يُستبقىٰ معَها لفظُ المنفيّ**، وآذَنَ بذلك أنه إنما أُنجِي مَنْ أُنجِي مِن أهلِه لِصلاحِهم، لا لأنهم أهلُكَ وأقاربُك، وأنَّ هذا لـمّا انتفَىٰ عنه الصَّلاحُ لم تَنفَعْهُ أُبوّتُك، كقوله: ﴿كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَالِحَيْنِ فَخَانَتَاهُمَا فَلَمْ يُغْنِيَا عَنْهُمَا مِنَ اللَّهِ شَيْئًا﴾ [التحريم: ١٠].

وقُرِئ: «**عَمِلَ غيـرَ صالح**»، أي: عَمِلَ عَمَلاً غيـرَ صالح، وقُـرِئ: ﴿فَلَا تَسْأَلْنِ﴾ **بكَسْـرِ النونِ** بغيـرِ ياءِ الإضافة، ....

قوله: (**بكَلِمةِ النفي التي يُستَبقىٰ معَها لفظُ المنفيّ**): يعني: أنَّ «غير» هاهنا تنفي ما بعدَها، وتَسْتَبقي فيما قبلَها من جِنسِ ما نفاه، وهو الصَّلاح، كالاستِثناءِ المُفرَّغ، فإنه يَدُلُّ علىٰ أنَّ المُستَثنىٰ منه أيُّ جِنسٍ هو، فعلىٰ هذا قولُه: «إنما أُنجِيَ مَنْ أُنجِيَ مِن أهلِه» معناه: إنما أُنجِيَ مِن أَهْلِكَ لِصَلاحِهم، لا أنهم مِن أهلِك، يعني: نفىٰ أنَّ ابنَه مِن أهلِه، ثم نفىٰ عنه صِفتَهم؛ ليَدُلَّ علىٰ أنَّ ذلكَ النفيَ لأجلِ انتِفاءِ هذهِ الصِّفةِ فيه، فلو لم تكن هذهِ الصُّورةُ مُعتبَـرةً في اعتبارِ معنىٰ الأَهْلية، لم يَصِحَّ ﴿إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ﴾.

قـالَ في «الانتِصاف»: «ومنه: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٤]، وإن كـانَ الإنذارُ علىٰ العُموم، لكنْ لـمّا كانتِ الأَهْليّةُ مَظِنّةَ الاتكال خُصّ، ولهذا أنذَرَهُمُ النبيُّ ﷺ وقال: (لا أَملِكُ لكم مِنَ اللهِ شَيْئاً)(١)»(٢).

قوله: (**وقُرِئ: «عَمِلَ غيـرَ صالح»**): بكَسْـرِ الميمِ ونَصْبِ «غير»: الكِسائيّ، والباقون: بفَتْحِ الميمِ معَ التنوين ورَفْعِ «غير».

قوله: (﴿فَلَا تَسْأَلْنِ﴾ **بكَسْـرِ النُّون**): الجماعةُ غيرَ نافـع وابـنِ عامِر، فإنهما قَـرَءا: «فلا

---

(١) أخرجه البخاري (٢٧٥٢) و(٢٧٥٣) و(٤٧٧١)، ومسلم (٢٠٤) و(٢٠٦) من حديث أبي هريرة، و(٢٠٥) من حديث عائشة، رضي الله عنهما.

(٢) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ٢٧٣) بحاشية «الكشّاف».

وبالنُّونِ الثقيلةِ بياءٍ وبغيرِ ياء، يعني: فلا تَلتَمِسْ مِنِّي مُلتَمَساً أو التِماساً لا تعلمُ أصوابٌ هو أم غيرُ صواب، حتىٰ تَقِفَ علىٰ كُنْهه. ....

تَسْأَلَـنِّ»[١] بفَتْح اللام وكَسْرِ النُّـونِ وتَشْديدِها، عـلىٰ أنَّ صلَه: تَسألْنَنِي، فحُذِفَت نـونُ الوقايةِ لاجتماعِ النُّونات، وكُسِرَتِ المُشَدَّدةُ للياء، ثم حُذِفَت اكتِفاءً بالكَسْرة، وعن نافع: إثباتُها في الوَصْل.

قوله[٢]: (مُلتَمَساً أو التِماساً): يُريد: أنَّ «ما» في قوله: ﴿فَلَا تَسْـَٔلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾: موصوفة، والصِّفة: الجملةُ[٣]، ثم «ما»[٤] إما اسمُ مفعول، فهو المُرادُ مِن «مُلتَمَساً»، أو مفعولٌ مُطلَق، وإليهِ أشارَ بقوله: «التِمـاساً»، لأنَّ السُّؤالَ الذي بمعنىٰ الاستِجداءِ التِمـاس.

قوله: (حتىٰ تَقِفَ علىٰ كُنْهه)، **الأساس**: «سَلْهُ عن كُنْهِ الأمْر، أي: حَقيقتِهِ وكيفيَّته، واكتَنَهَ الأمر: بَلَغَ كُنْهَه»، وفيه: أنَّ المُرادَ بالعلم: المُتيقَّن، قالَ أبو عليّ: «المُرادُ بالعِلم هاهنا: العِلمُ المُتيقَّنُ الذي يُعلَمُ به الشيءُ علىٰ حقيقتِه، ليسَ العِلمَ الذي يُعلَمُ به الشيءُ علىٰ ظاهِرِه، كالذي في قولِهِ تعالىٰ: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ﴾ [الممتحنة: ١٠] ونَحْوِه»[٥].

وقال: «الجارُّ والمجرورُ في ﴿بِهِۦ عِلْمٌ﴾: إما أن يَتعلَّقَ بما يَدُلُّ عليه العِلمُ المذكور، وإن لم يَتَسلَّطْ عليه، كقوله:

رَبَّيْتُـه حتـىٰ إذا تَـمَعْدَدا كانَ جَزائي بالعَصا أن أُجلَدا

«بالعصا»: مُتعلِّقٌ بما دَلَّ عليه «أن أُجلَدا». تَـمَعْدَدَ الصَّبِيّ: غَلُـظَ وصَلُـبَ وذَهَـبَ عنه رُطُوبةُ الصَّبا.

---

(١) وقرأ ابن كثير: «فلا تَسْأَلَنَّ». انظر: «التيسير» للداني ص١٢٥، و«حجّة القراءات» ص٣٤٣.
(٢) هذه الفقرة تأخّرت بعد التي تليها في الأصول الخطية، وقدَّمتها هنا مراعاةً لترتيب «الكشّاف».
(٣) أي: قولُه: ﴿لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾.
(٤) قوله: «ثم ما» سقط من (ف)، وفي (ح): «ما ثم» والمُثبتُ من (ط).
(٥) «الحجّة للقُرّاء السبعة» لأبي علي الفارسي (٤: ٣٤٤).

وذِكرُ المسألةِ دليلٌ علىٰ أنّ النّداءَ كانَ قبلَ أن يَغرَقَ حينَ خافَ عليه.

فإن قلت: لِـمَ سُمّيَ نِداؤُه سُؤالاً، ولا سُؤالَ فيه؟ قلت: قد تَضَمَّنَ دُعاؤُه معنىٰ السُّؤال، وإن لم يُصَـرَّح به، لأنه إذا ذكرَ المَوعِدَ بنجاةِ أهلِه في وقتِ مُشارفةِ وَلَدِه الغَرَقَ فقد استَنجَز. وجَعَلَ سُؤالَ ما لا يُعرَفُ كُنهُه جَهْلاً وغباوة، ووَعَظَه أن لا يعودَ إليه وإلىٰ مِثالِه مِن أفعالِ الجاهلين. ....

وإما أن يَتَعلَّقَ بالمُستَقِرِّ في قولك: ﴿لَكَ﴾[1]، كما تقول: أليسَ لكَ فيه رِضا»[2].

وحاصلُ هذا الوَجْـه: أنَّ ﴿عِلْمٌ﴾ اسمُ ﴿لَيْسَ﴾، و﴿لَكَ﴾ خبَر، و﴿بِهِۦ﴾ يَتَعلَّقُ بالخبر، وكذلكَ قولُه: ﴿مَا لَيْسَ لِي بِهِۦ عِلْمٌ﴾.

قوله: (**وذِكرُ المسألةِ دليلٌ علىٰ أنَّ النِّداءَ كانَ قبلَ أن يَغرَقَ حينَ خافَ عليه**): لأنَّ المسألةَ كالشفاعةِ في حَقِّه، وطَلَبِ نَجاتِه، واستِنجازِ وَعْدِه، وذلكَ إنما يَنفَعُ إذا لم يكن قد غَرِق، بل كانَ علىٰ مُشارَفةِ الهلاك.

فإن قلت: هذهِ المسألةُ مذكورةٌ بعدَ قوله: ﴿فَكَانَ مِنَ ٱلْمُغْرَقِينَ * وَقِيلَ يَٰٓأَرْضُ ٱبْلَعِي مَآءَكِ﴾ الآية، فكيفَ يُتَصوَّرُ أنه لم يَغرَق بَعْد، وأنه علىٰ مُشارَفةٍ مِنَ الهلاك، ولهذا السُّؤالِ القَوِيِّ قالَ القاضي: «فقال: إنَّ ابني مِن أهلي، وما له لم يَنْجُ؟»[3].

قلت: مَرَدُّ قِصّةِ سَفينةِ نُوح عليه السَّلامُ أولاً علىٰ الترتيبِ الأنيقِ إلىٰ أن خَتَمَ بقوله: ﴿وَقِيلَ بُعْدًا لِّلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [هود: ٤٤]، ثم ذكرَ نِداءَه ربَّه في شفاعتِه في ابنِه الواقع في أثناءِ تلكَ القِصّةِ عندَ مُشارَفتِه الهلاك، لتكونَ القِصّةُ كالمُستَقِلّة، علىٰ وِزانِ قِصّةِ البقرة[4] في تقديم

---

(١) وهو ما يُقدَّرُ بـ«كائن» أو «حاصل» أو نحو ذلك. وانظر ما تَقدَّمَ تعليقاً ـ عندَ تفسير الآية ٥٨ من سورة يونس ـ في معنىٰ «الظَّرْفِ اللَّغو» و«الظَّرْفِ المُستَقِرّ».

(٢) «الحجّة للقُرّاء السبعة» لأبي علي الفارسي (٤: ٣٤٤-٣٤٤).

(٣) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢٣٧).

(٤) انظر ما تقدَّم في تفسير الآيات (٦٧-٧٣) من سورة البقرة.

فإن قلت: قد وَعَدَهُ أن يُنجِيَ أهلَه، وما كانَ عندَه أنَّ ابنَه ليسَ منهم دِيناً، فلما أشفىٰ علىٰ الغَرَقِ تَشابَهَ عليه الأمر، لأنَّ العِدَةَ قد سَبقَتْ له، وقد عرَفَ اللهَ حكيماً لا يجوزُ عليه القبيح وخُلفُ الميعاد، فطَلَبَ إماطةَ الشُّبْهة، وطَلَبُ إماطةِ الشُّبْهةِ واجب، **فلِمَ زُجِرَ** وسُمِّيَ سُؤالُه جهْلاً؟ قلت: إنَّ اللهَ عزَّ وعَلَا قَدَّمَ له الوعدَ بإنجاءِ أهلِهِ مَعَ استِثناءِ مَنْ سَبَقَ عليه القولُ منهم، فكانَ عليه أن يَعتَقِدَ أنَّ في جُملةِ أهلِهِ مَنْ هو مُستَوجِبٌ للعذاب، لِكَونِهِ غيرَ صالح، وأنَّ كُلَّهم ليسوا بناجين، **وأن لا تُخالِجَهُ شُبْهةٌ** حينَ شارَفَ وَلَدُهُ الغَرَقَ في أنه مِنَ المُستَثنَين، لا مِنَ المُستَثنىٰ منهم، **فعُوتِبَ علىٰ أنِ اشتَبَهَ عليه ما يجبُ أن لا يَشتَبِه.**

ما هو مُؤَخَّرٌ في الوجود، وهاهنا عَكَسَ اعتِناءً بشأنِ هذا النِّداءِ وجوابه، وذلكَ لِما اشتَمَلَ علىٰ أمرٍ مِن أمورِ الدِّين، وهو أنَّ قَرابةَ الدِّينِ غامِرةٌ لِقَرابةِ النَّسَب، قالَ أبو فراس:

كانت مَوَدّةَ سَلْمانٍ لـه نَسَبٌ ... ولم يَكُنْ بينَ نُوحٍ وابنِهِ رَحِمُ(١)

وأما قول القاضي: «وما له لم يَنْجُ؟» فيَرُدُّه قولُ نُوح عليهِ السَّلامُ أولاً: ﴿وَلَا تَكُن مَّعَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [هود: ٤٢]، فإنه قَطَعَ بكُفْرِهِ ودُخُولِهِ في زُمْرةِ المُغرَقينَ علىٰ الطريقِ البُرهاني، وجوابُ الله عنه آخِراً: ﴿فَلَا تَسْـَٔلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾، كما سَبَق.

قوله: (**فلِمَ زُجِر**): أي: بقوله: ﴿إِنِّىٓ أَعِظُكَ أَن تَكُونَ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾.

قوله: (**وأن لا تُخالِجَه شُبْهة**)، **الجوهري**: «خالَجَ في صَدْري منه شيء: إذا شَكَكْت».

قوله: (**فعُوتِبَ علىٰ أنِ اشتَبَهَ عليه ما يجبُ أن لا يَشتَبِه**)، **الانتِصاف**: «في كلامِهِ ما يَدُلُّ علىٰ اعتِقادِهِ أنَّ نُوحاً صَدَرَ منه ما أوجَبَ نِسْبةَ الجهل إليه، ومُعاتَبته علىٰ ذلك، وليسَ كذلك، فإنه تعالىٰ وَعَدَه نَجاةَ أهلِهِ إلا مَنْ سَبَقَ عليه القَوْل، ولم يكن كاشِفاً لحالِ ابنِه، ولا مُطَّلِعاً عليه،

---

(١) «ديوان أبي فراس» ص٣٠٣، لكن فيه: «كانت مودةُ سلمان له نسبًا».

....

وما كان يَعتَقِدُ كُفرَ ابنِهِ حتىٰ يخرجَ مِنَ الأهل، ويَدخُلَ في المُستَثنىٰ، فلهذا سأل، وهذا بإقامةِ عُذرِهِ أَوْلىٰ أن يكونَ عَتْباً، فإنَّ نُوحاً عليه السَّلامُ لا يُكلِّفُه اللهُ تعالىٰ عِلمَ ما استأثَـرَ به.

وأما قولُه: ﴿إِنِّيٓ أَعِظُكَ أَن تَكُونَ مِنَ ٱلۡجَٰهِلِينَ﴾: أي: في المُستَقبَلِ بعدَ أن أعلَمَهُ اللهُ باطِنَ أمرِه، وأنه إن سألَ بعدَ ذلكَ كانَ مِنَ الجاهِلين، أو نُهِيَ النبيُّ عن أمرٍ لا يقتضي صُدُورَه عنه، ولذلكَ أمسَكَ النبيُّ واستَعاذ منه»[(١)].

وقلت: قولُ المُصنِّف: «وكانَ عليه أن يَعتَقِد» إلىٰ قوله: «وأن لا يُـخالِـجَه شَكٌّ[(٢)] حينَ شارَفَ وَلَدُه الغَرَقَ في أنه مِنَ المُستَثنَين ـ أي: مِنَ الذينَ سَبَقَ عليهم القَوْل ـ، لا مِنَ المُستَثنىٰ منهم»، أي: مِن جُملةِ الأَهْلِ في قوله: ﴿ٱحۡمِلۡ فِيهَا مِن كُلٍّ زَوۡجَيۡنِ ٱثۡنَيۡنِ وَأَهۡلَكَ﴾ حَقّ، لأنه عليه السَّلامُ حينَ قالَ لابنه: ﴿يَٰبُنَيَّ ٱرۡكَب مَّعَنَا وَلَا تَكُن مَّعَ ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ ـ أي: مِن زُمْرتِهم والمَعْدُودينَ فيهم، وهو أبلَغُ مِن أنْ لو قال: «ولا تكنْ كافِراً» ـ، وأجابَه بقوله: ﴿سَـَٔاوِيٓ إِلَىٰ جَبَلٍ يَعۡصِمُنِي مِنَ ٱلۡمَآءِ﴾ إلىٰ قوله: ﴿وَحَالَ بَيۡنَهُمَا ٱلۡمَوۡجُ فَكَانَ مِنَ ٱلۡمُغۡرَقِينَ﴾، وَجبَ عليه أن يَعتَقِدَ أنه مِنَ المُستَثنَين، ومثلُ هذهِ القَضِيّةِ مِنَ الأمارات، بل مِنَ الدَّلالاتِ التي لا يبقىٰ معَه شَكّ، فكيفَ قال: ﴿رَبِّ إِنَّ ٱبۡنِي مِنۡ أَهۡلِي﴾، أي: مِنَ المُستَثنىٰ منهم البَتّة؟! حيثُ صَدَّرَ بقوله: ﴿رَبِّ﴾ مُستَعطِفاً، وأردَفَه بـ«إنَّ» المُؤكِّدة، وضَمَّ معَه ﴿وَإِنَّ وَعۡدَكَ ٱلۡحَقُّ﴾، وذيَّلَه بقوله: ﴿وَأَنتَ أَحۡكَمُ ٱلۡحَٰكِمِينَ﴾.

قال القاضي: «استِثناءُ مَنْ سَبَقَ عليه القَوْلُ مِن أهلِهِ قد دَلَّهُ علىٰ الحال، وأغناهُ عن السُّؤال، لكنْ شَغَلَه حُبُّ الوَلَدِ عنه، حتىٰ اشتَبَهَ الأمرُ عليه»[(٣)].

---

(١) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ٢٧٣ ـ ٢٧٤) بحاشية «الكشّاف».

(٢) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشّاف»: «شُبْهة»، والأمرُ قريب.

(٣) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢٣٨).

[﴿قَالَ رَبِّ إِنِّيٓ أَعُوذُ بِكَ أَنۡ أَسۡـَٔلَكَ مَا لَيۡسَ لِي بِهِۦ عِلۡمٞۖ وَإِلَّا تَغۡفِرۡ لِي وَتَرۡحَمۡنِيٓ أَكُن مِّنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ﴾ ٤٧]

﴿أَنۡ أَسۡـَٔلَكَ﴾ مِن أن أطلُبَ منكَ في المُستقبَل ما لا عِلمَ لي بصِحّتِه، تأدُّباً بأدبك، واتِّعاظاً بمَوعِظَتِك، ﴿وَإِلَّا تَغۡفِرۡ لِي﴾ ما فَرَطَ مِنِّي مِن ذلك، ﴿وَتَرۡحَمۡنِيٓ﴾ بالتوبةِ عليّ، ﴿أَكُن مِّنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ﴾ أعمالاً.

[﴿قِيلَ يَٰنُوحُ ٱهۡبِطۡ بِسَلَٰمٖ مِّنَّا وَبَرَكَٰتٍ عَلَيۡكَ وَعَلَىٰٓ أُمَمٖ مِّمَّن مَّعَكَۚ وَأُمَمٞ سَنُمَتِّعُهُمۡ ثُمَّ يَمَسُّهُم مِّنَّا عَذَابٌ أَلِيمٞ﴾ ٤٨]

وقُرِئ: «يا نُوحُ اهبُطْ» بضَمِّ الباء، ﴿بِسَلَٰمٖ مِّنَّا﴾ مُسلَّماً محفوظاً مِن جِهتِنا، أو مُسلَّماً عليكَ مُكرَّماً، ﴿وَبَرَكَٰتٍ عَلَيۡكَ﴾ ومُباركاً عليك، **والبركات: الخيراتُ النامية**، وقُرِئ: «وبَرَكةٍ» علىٰ التوحيد، ﴿وَعَلَىٰٓ أُمَمٖ مِّمَّن مَّعَكَ﴾ يحتملُ أن تكونَ «مِن» للبيان، فيُرادُ الأُمَمُ الذينَ كانوا معَه في السَّفينة، لأنهم كانوا جماعات، أو قيلَ لهم: أُمَم؛ لأنَّ الأُمَمَ تَتَشعَّبُ منهم، ....

قوله: (**والبركات: الخيراتُ النامية**): قال الراغب: «البَرْك: صَدْرُ البعير، وبَرَكَ البعير: ألقىٰ بَرْكَه، واعتُبِرَ منه اللُّزُوم، وسُمِّيَ مَحبِسُ الماء: بِركة، والبَرَكة: ثبوتُ الخير الإلهيِّ في الشيء، قالَ تعالىٰ: ﴿لَفَتَحۡنَا عَلَيۡهِم بَرَكَٰتٖ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ [الأعراف: ٩٦]، وسُمِّيَ بذلكَ لثُبوتِ الخير فيه ثبوتَ الماءِ في البِركة، ولـمّا كانَ الخيرُ الإلهيُّ يَصدُرُ علىٰ وَجْهٍ لا يُحَسُّ ولا يُحصىٰ[١] قيلَ لكُلِّ ما يُشاهَدُ منه زيادةٌ غيرُ محسوسة: هو مُبارَك، وفيه بَرَكة»[٢].

---

(١) كذا في (ط) و(ح)، وفي (ف): «علىٰ وَجْهٍ لا يُحَدُّ ولا يُحصىٰ»، وفي «المفردات» للراغب، مادة (برك): «ولـمّا كان الخيرُ الإلهيُّ يَصدُرُ من حيثُ لا يُحَسُّ، وعلىٰ وَجْهٍ لا يُحصىٰ ولا يُحصَر».

(٢) «مفردات القرآن» ص١١٩.

وأن تكونَ لابتداءِ الغاية، أي: علىٰ أُمَم ناشِئةٍ ممَّن معَك، وهيَ الأُمَمُ إلىٰ آخِرِ الدَّهْر، وهو الوَجْه.

وقوله: ﴿وَأُمَمٌ﴾ رفعٌ بالابتداء، و﴿سَنُمَتِّعُهُمْ﴾ صِفة، والخبرُ محذوف، تقديرُه: وممَّن مَعَكَ أُمَمٌ سنُمتِّعُهم، وإنما حُذِفَ لأنَّ قولَه: ﴿مِّمَّن مَّعَكَ﴾ يَدُلُّ عليه، والمعنىٰ: أنَّ السَّلامَ منا والبركاتِ عليك وعلىٰ أُمَم مُؤمنينَ يَنشَؤُونَ ممَّنْ معَك، وممَّنْ معَكَ أُمَمٌ مُمَتَّعُونَ بالدُّنيا، مُنقَلِبُونَ إلىٰ النار، وكانَ نوحٌ عليه السَّلامُ أبا الأنبياء، والخلقُ بعدَ الطُّوفانِ منه وممَّن كانَ معه في السَّفينة.

قوله: (**وأن تكونَ لابتداءِ الغاية**): يُريد: أنَّ «مِن» في قوله: ﴿مِّمَّن مَّعَكَ﴾: إذا جُعِلَت بَيانيّةً فالمُرادُ بـ«الأُمَم»: هُمُ الذينَ كانوا معَه في السَّفينة، وصَحَّ تَسْميتُهم بالأُمَم لأنهم كانوا جماعة، وكُلُّ طائفةٍ منها أُمّة، أو إنما سُمُّوا أُمماً باعتبارِ مَصيرِ حالِهم ومآلِ أمرِهم، وإذا جُعِلَت ابتدائيةً فالمُرادُ بـ«الأُمَم»: الذين يَنشَؤُونَ منهم إلىٰ آخِرِ الدَّهْر، وهذا أوجَه؛ لِـمَا يَلزَمُ مِنَ الأولِ تَسْميةُ الجماعةِ القليلةِ بالأُمَم، ومن الثاني اعتبارُ المجازِ بغير المُبالَغة.

وأيضاً لا يَحسُـنُ التقابلُ بينَ قوله: ﴿وَأُمَمٌ سَنُمَتِّعُهُمْ﴾ وبينَ قوله: ﴿أُمَمٍ مِّمَّن مَّعَكَ﴾ في الأول، كما يَحسُنُ في الوَجْهِ الأخير؛ فإنَّ الناشِئَ مِنَ الذينَ في صُحبتِهِ في السَّفينةِ فِرقتان: فِرقةٌ مُؤمِنونَ داخِلونَ تحتَ سلام الله وبركاتِه، وفِرقةٌ أُخرىٰ مُمَتَّعُونَ بالدُّنيا مُنقَلِبونَ إلىٰ النار، وإليه الإشارةُ بقوله: «إنَّ السَّلامَ منا والبركاتِ عليكَ وعلىٰ أُمَمٍ مُؤمِنينَ يَنشَؤُونَ ممَّنْ معَك، وممَّنْ معَكَ أُمَمٌ[1] مُمَتَّعُونَ بالدُّنيا، مُنقَلِبُونَ إلىٰ النـار»، ومـن ثَمَّ قال: «وهو الوَجْه».

وفي قَطْعِ الجملةِ الثانيةِ بالابتداءِ عن سَنَنِ الجملةِ الأُولىٰ: الدَّلالةُ علىٰ أنَّ التَّمتُّعَ الجِسمانيَّ والاشتِغالَ به يُـخرِجُ الإنسانَ عن حُكم الصالحينَ مِن عِبادِه، وأنَّ التَّبـتُّـلَ إلىٰ الله يُدخِلُه في

---

(١) في (ط): «وممن تبعك أمم»، وتحرَّف في (ح) و(ف) إلىٰ: «وممَّن نفعك مُمتَّعون»، والمُثبَتُ كما في «الكشّاف».

وعن كَعْب بن مُحَمَّدٍ القُرَظيّ: دَخَلَ في ذلكَ السَّلام: كُلُّ مُؤمِن ومُؤمنةٍ إلىٰ يوم القيامة، وفيما بعدَه مِنَ المتاع والعذاب: كُلُّ كافِر. وعن ابنِ زيد: هَبَطُوا واللهُ عنهم راض، ثم أخرَجَ منهم نَسْلاً، منهم مَنْ رُحِم، ومنهم مَنْ عُذِّب. وقيل: المُرادُ بالأُمَم المُمتَّعة: قومُ هُودٍ وصالح ولُوطٍ وشُعَيب.

[﴿تِلْكَ مِنْ أَنبَآءِ ٱلْغَيْبِ نُوحِيهَآ إِلَيْكَ ۖ مَا كُنتَ تَعْلَمُهَآ أَنتَ وَلَا قَوْمُكَ مِن قَبْلِ هَٰذَا ۖ فَٱصْبِرْ ۖ إِنَّ ٱلْعَٰقِبَةَ لِلْمُتَّقِينَ ﴾ ٤٩]

﴿تِلْكَ﴾ إشارةٌ إلىٰ قِصّةِ نوح عليه السَّلام، ومحلُّها الرفعُ علىٰ الابتداء، **والجملُ بعدَها أخبار**، أي: تلكَ القِصّةُ بعضُ أنباءِ الغَيْب مُوحاةٌ إليك مجهولةٌ عِندَكَ وعندَ قومك، ﴿مِن قَبْلِ هَٰذَا﴾ مِن قبل إيحائي إليكَ وإخبارِكَ بها، أو: مِن قبل هذا العِلم الذي كَسَبتَه بالوَحْي، أو: مِن قبل هذا الوقت، ....

زُمْرةِ الأنبياءِ والصالحين، ويَنظُرُ هذا إلىٰ قوله: ﴿إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ ۖ إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيْرُ صَٰلِحٍ﴾، وأنَّ قَرابةَ الدِّينِ غامِرةٌ لِقَرابةِ النَّسَب(١).

قوله: (**والجملُ بعدها أخبار**): قال القاضي: «﴿نُوحِيهَآ﴾ خَبَرٌ ثان، والضميرُ لها، أي: مُوحاةٌ إليك، ويجوزُ أن يكونَ حالاً مِنَ «الأنباء»، وأن يكونَ هو الخبر، و﴿مِنْ﴾: إما مُتعلّقٌ به، أو حالٌ مِنَ الهاءِ في ﴿نُوحِيهَآ﴾، وقولُه: ﴿مَا كُنتَ تَعْلَمُهَآ أَنتَ وَلَا قَوْمُكَ﴾ خَبَرٌ ثالث، أي: مجهولةٌ عِندَكَ وعندَ قَوْمِك، ويجوزُ أن يكونَ حالاً مِن [الهاءِ في](٢) ﴿نُوحِيهَآ﴾، أو الكافِ في ﴿إِلَيْكَ﴾، أي: غيرَ عالِمٍ أنتَ وقَوْمُكَ بها»(٣).

(١) في (ف): «عامرة كقرابة النسب»، ولا يستقيمُ به المعنىٰ.
(٢) ما بين حاصرتين لم يرد في الأصول الخطية، واستدركتُه من «أنوار التنزيل» للبيضاوي.
(٣) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢٣٩).

﴿فَٱصْبِرْ﴾ علىٰ تبليغ الرسالةِ وأذىٰ قومك، كما صَبَرَ نوح، وتَوقَّعْ في العاقِبةِ لكَ ولمن كَذَّبكَ نَحْوَ ما قُيِّضَ لنوح ولقومه، ﴿إِنَّ ٱلْعَـٰقِبَةَ﴾ في الفَوْزِ والنَّصْر والغَلَبة، ﴿لِلْمُتَّقِينَ﴾.

وقولُه: ﴿وَلَا قَوْمُكَ﴾: معناه: إنَّ قومَكَ الذينَ أنتَ منهم علىٰ كثرتِهم ووُفُورِ عَدَدِهِم إذا لم يكن ذلك شأنـهم، ولا سَمِعُوه، ولا عَرَفُوه، فكيفَ برَجُلٍ منهم؟! كما تقول: لم يَعرِفْ هذا عبدُ الله ولا أهلُ بَلَدِه.

[﴿وَإِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا ۚ قَالَ يَـٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَـٰهٍ غَيْرُهُۥٓ ۖ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا مُفْتَرُونَ ۞ يَـٰقَوْمِ لَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا ۖ إِنْ أَجْرِىَ إِلَّا عَلَى ٱلَّذِى فَطَرَنِىٓ ۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ۞ وَيَـٰقَوْمِ ٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوٓا۟ إِلَيْهِ يُرْسِلِ ٱلسَّمَآءَ عَلَيْكُم مِّدْرَارًا وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَىٰ قُوَّتِكُمْ وَلَا تَتَوَلَّوْا۟ مُجْرِمِينَ﴾ ٥٠-٥٢]

قوله: (ما قُيِّضَ لِنُوح)، الجوهري: «قَيَّضَ اللهُ فُلاناً لِفُلان؛ أي: جاءه به وأتاحه ـ أي: قَدَّرَه ـ له»، والذي قُدِّرَ لِنُوح: هو النجاة، ولقومه: الهلاك.

قوله: (لم يَعرِفْ هذا عبدُ الله ولا أهلُ بَلَدِه): إشارةٌ إلىٰ أنَّ الأسلوبَ مِن بابِ التَّـرَقِّي مِنَ الأدنىٰ إلىٰ الأعلىٰ ـ كقولِهِ تعالىٰ: ﴿وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ ٱلْيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَـٰرَىٰ﴾ [البقرة: ١٢٠] ـ لِقولِه: «إنَّ قَوْمَكَ علىٰ كَثْرتِهم إذا لم يَعرِفُوه، فكيفَ برَجُلٍ منهم»، فوَضَعَ «برَجُلٍ منهم» مَوضِعَ «أنتَ» اعتباراً للقِلّة، لتحصيل التَّـرَقِّي.

ويجوزُ أن يكونَ مِن باب التكميل، لأنَّ تلكَ الأنباءَ مقصوصةٌ لِتُسَلِّيَ رسولَ الله ﷺ مِن إيذاءِ قَومِهِ له، يَدُلُّ عليه تَرَتُّبُ قولِه: ﴿فَٱصْبِرْ ۖ إِنَّ ٱلْعَـٰقِبَةَ لِلْمُتَّقِينَ﴾ عليها، ثم ضُمَّ إليه ما يَتَنَبَّهُ به القومُ علىٰ التَّهْديد، كأنه قيل: إنما قَصَصْنا عليكَ وعلىٰ قَومِكَ قِصّةَ نُوح ليكونَ تَسَلِّياً لكَ واعتباراً لِقومِك.

﴿أَخَاهُمْ﴾ واحِداً منهم، وانتِصابُـه للعطفِ علىٰ ﴿أَرْسَلْنَا نُوحًا﴾ [هود: ٢٥]، و﴿هُودًا﴾ عطفُ بيان، و﴿غَيْرُهُۥ﴾ بالرفع؛ صِفـةٌ علىٰ محلِّ الجارِّ والمجرور، وقُرِئ: «غَيْـرِهِ» بالجرّ؛ صِفةً علىٰ اللفظ، ﴿إِنْ أَنتُمْ إِلَّا مُفْتَرُونَ﴾ تَفتَـرُونَ علىٰ الله الكَذِبَ باتخاذِكم الأوثانَ له شُـرَكاء.

ما مِن رسولٍ إلا واجَهَ قومَه بهذا القول، لأنَّ شأنَـهم النَّصيحة، والنَّصيحةُ **لا يُمَحِّصُها** ولا يُمَحِّضُها إلا حَسْمُ المَطامِع، وما دام يُتَوهَّمُ شيءٌ منها لم تَنجَع ولم تَنفَع، ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ إذ تَرُدُّونَ نصيحةَ مَنْ لا يَطلُبُ عليها أجراً إلا مِنَ الله، وهو ثوابُ الآخِرة، ولا شيءَ أنفىٰ للتُّهمةِ مِن ذلك.

قيل: ﴿اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ﴾ **آمِنوا به**، ﴿ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ﴾ **مِن عِبادةِ غيره**، لأنَّ التَّوبةَ لا تَصلُحُ إلا بعدَ الإيمان، و«المِدْرار»: الكثيـرُ الدُّرُور، كالمِغْزار. وإنما قَصَدَ استِمالَتَهم إلىٰ الإيمان، وترغيبَهم فيه، بكثرةِ المَطَر وزيادةِ القُوّة، لأنَّ القومَ كانوا أصحابَ زُرُوع وبَساتينَ وعِمارات، حِراصاً عليها أشَدَّ الحِرْص، ....

وفي قَوْلِ المُصنِّف: «﴿فَاصْبِرْ﴾ علىٰ تبليغ الرسالةِ وأذىٰ قومِك، كما صَبَـرَ نُوح، وتَـوَقَّعْ في العاقِبةِ لك ولمنْ كَذَّبَكَ نَحْوَ ما قُيِّضَ لِنُوح ولِقومِه»: إشعارٌ به، وفي قولِهِ تعالىٰ: ﴿إِنَّ الْعَاقِبَةَ لِلْمُتَّقِينَ﴾: تَعْريضٌ بالمُشـرِكين، وتنبيهٌ علىٰ الدَّمار.

قوله: (**لا يُمَحِّصُها**): مَحصَّتُ الذَّهَبَ بالنار: إذا خَلَّصْتَه مما يَشُوبُه.

قوله: (﴿اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ﴾ **آمِنوا به**، ﴿ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ﴾ **مِن عِبادةِ غيره**): قالَ القاضي: «اطلُبوا مَغفِرةَ الله [بالإيمان]، ثم توسَّلُوا إليها بالتَّوْبة، وأيضاً التَّبـرِّي عن الغير إنما يكونُ بعدَ الإيمانِ منهم بالله، والرغبةِ فيما عندَه»[١].

---

(١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢٣٩)، ومنه استدركتُ ما بين حاصرتين.

....

وقالَ صاحبُ «الفرائد»: الاستِغفار: طَلَبُ الغُفران، ويَستَلزِمُ اعتِقادَ أنَّ ما مضىٰ ذَنْب، وهو يَستَلزِمُ الإيمان، لأنَّ ما مضىٰ منهم كُفْر، والاستِغفارُ هاهنا هو التوبةُ عنِ الكُفْر، فعلىٰ هذا: قولُه تعالىٰ: ﴿ثُمَّ تُوبُوٓاْ إِلَيۡهِ﴾ معناه: دُومُوا علىٰ التوبة؛ بدلالةِ «ثُمّ»، ولأنَّ الفِعْلَ[1] يُذكَرُ ويُرادُ به الثبات، كقولِه تعالىٰ: ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٞ لِّمَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحٗا ثُمَّ ٱهۡتَدَىٰ﴾ [طه: ٨٢].

وقلت: الذي يَقتَضيه النَّظْمُ حَمْلُ ﴿ٱسۡتَغۡفِرُواْ﴾ علىٰ الاستِغفارِ عن الذُّنوب بعدَ الإيمان، وحَمْلُ ﴿تُوبُوٓاْ﴾ علىٰ الدَّوام، كما يُؤمَرُ المُسلِمُونَ بذلك، لأنَّ قولَ هُودٍ لِقَومِه: ﴿يَٰقَوۡمِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرُهُۥٓ﴾ مُتَضمِّنٌ للأمرِ بالإيمان واختصاصِ الله بالعبادة، كما سَبَقَ في الأعرافِ في قِصّةِ نُوح: أنَّ قولَه: ﴿مَا لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرُهُۥٓ﴾ [الأعراف: ٥٩]، أي[2]: بيانٌ لِتَضمُّنِه معنىٰ اختصاصِ العبادةِ بالله، لأنه عليه السَّلامُ قالَ لِقَومِهِ وهُم مُشرِكون: ﴿ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ﴾.

وفائدةُ هذا الأمرِ الإيذانُ بأنَّ العبادةَ المُقرونةَ[3] بالإشـراكِ ليسَت عبادةً في الحقيقة، فخُصُّوهُ بالعِبادةِ إن كنتُم تَعبُدونَه، ثم بَـيَّنَ بقوله: ﴿مَا لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرُهُۥٓ﴾ هذا المعنىٰ، ثم لَـمَّا أتبَعَه: ﴿يَٰقَوۡمِ ٱسۡتَغۡفِرُواْ رَبَّكُمۡ ثُمَّ تُوبُوٓاْ إِلَيۡهِ﴾، وَجَبَ حَمْلُه علىٰ معنىٰ زائدٍ عليه، وهو ما قالَه في مُفتَتَح السُّورة: «استَغفِرُوا، والاستِغفارُ التوبة، ثم أخلِصُوا التوبةَ واستقيموا عليها[4]».

وفيه أيضاً: أنَّ الاستِغفارَ سَبَبٌ لإنزالِ البركاتِ مِنَ السَّماءِ وكُلِّ خير، فيَدخُلُ في هذا

---

(١) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «العقل».

(٢) لفظة «أي» ثبتت في الأصول الخطية، واستُدرِكت في (ط) بين السطرين، والجملة مستقيمة دونها، والله أعلم.

(٣) في (ط) و(ح): «المقارنة»، والمُثبَتُ من (ف).

(٤) في الأصول الخطية: «عليه»، والمُثبَتُ مما تَقَدَّمَ في «الكشّاف» ص١٢ في تفسير الآية ٢ من هذه السُّورة.

فكانوا أحوَجَ شيءٍ إلىٰ الماء، وكانوا مُدِلِّينَ بما أُوتُوا مِن شِدّةِ القُـوّةِ والبَطش والبأس والنَّجْدة، مُستَحرِزِينَ بها مِنَ العَدُوّ، مَهِيبِينَ في كُلِّ ناحية. وقيل: أرادَ القُوّةَ في المال، وقيل: القُوّةَ علىٰ النكاح، وقيل: حُبِسَ عنهم القَطْـرُ ثلاثَ سِنين، وعُـقِمَت أرحامُ نِسائِهم.

وعن الحسن بن عليٍّ رضيَ اللهُ عنهما: أنه وَفَـدَ علىٰ مُعاوية، فلما خَرَجَ تَبِعَه بعضُ حُجّابه، فقال: إني رجـلٌ ذو مال، ولا يُـولَدُ لي، فعَلِّمْني شيئاً لَعَـلَّ اللهَ يرزقُني وَلَداً، فقال: عليكَ بالاستِغفار، فكانَ يُكثِرُ الاستِغفار، حتىٰ ربما استَغفَرَ في يوم واحدٍ سبعَ مئةِ مَرّة، فوُلِدَ له عشـرةُ بنين، فبَلَغَ ذلكَ مُعاوية، فقال: هَلّا سألتَه مِمَّ قالَ ذلك، فوَفَدَ وَفْدةً أخرىٰ، فسأله الرجل، فقال: ألم تَسمَعْ قولَ هُودٍ عليه السَّلام: ﴿وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَىٰ قُوَّتِكُمْ﴾، وقولَ نوح عليه السَّلام: ﴿وَيُمْدِدْكُم بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ﴾ [نوح: ١٢].

﴿وَلَا تَتَوَلَّوْا﴾ ولا تُعرِضُوا عني وعما أدعُـوكُم إليه وأُرَغِّبُـكُم فيه، ﴿مُجْرِمِينَ﴾

الأمرِ المُسلِمُونَ أيضاً، كما رواهُ المُصنِّفُ عن الحسنِ بنِ عليٍّ رضيَ اللهُ عنهما في حديثِ مُعاويةَ رضيَ اللهُ عنه، ولذلكَ شُـرِعَ الاستِغفارُ في الاستِسقاء.

فإن قلت: لِـمَ لا يجوزُ أن يكونَ التكرارُ لتعليقِ زيادةٍ خلا عنها الكلامُ الأول، وهو قولُه: ﴿يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُم مِّدْرَارًا وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَىٰ قُوَّتِكُمْ﴾؟ قلت: هذا سائغ، لكنَّ هذا المعنىٰ أليقُ بفَصاحةِ القُرآن، وأكثرُ فائدة.

قوله: (وكانوا مُدِلِّينَ بما أُوتُوا مِن شِدّةِ القُوّة)، الجوهري: «وهو يُدِلُّ بفُلان، أي: يَـثِقُ به»، قالَ أبو البقاء: «(يَزِدْكُم) مُتَضَمِّنٌ لمعنىٰ: يُضِفْكُم، ولهذا عُدِّي بـ«إلىٰ»، ويجوزُ أن يكونَ صِفةً لـ﴿قُوَّةً﴾، أي: قُوّةً مُضافةً إلىٰ قُوّتِكم»(١)، وقيل: أرادَ القُوّةَ في المال، قالَ السَّجاوَنْدي: أي: قُوّةَ الإيمانِ إلىٰ قُوّةِ الأبدان.

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» للعُكبَري (٢: ٧٠٣).

مُصِـرِّينَ علىٰ إجرامِكم وآثامِكم.

[﴿قَالُواْ يَـٰهُودُ مَا جِئْتَنَا بِبَيِّنَـةٍ وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِىٓ ءَالِهَتِنَا عَن قَوْلِكَ وَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ ٥٣]

﴿مَا جِئْتَنَا بِبَيِّنَـةٍ﴾ كَذِبٌ منهم وجُحُود، كما قالت قُرَيشٌ لرسول الله ﷺ: ﴿لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ ءَايَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ [يونس: ٢٠، الرعد: ٧ و٢٧]، مع فَوْتِ آياتِهِ الحصـر، ﴿عَن قَوْلِكَ﴾ حالٌ مِنَ الضمير في «تارِكي آلهتِنا»، كأنه قيل: **وما نَتـرُكُ آلهتَنا صادِرِينَ عن قولك**، ﴿وَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ **وما يَصِحُّ مِن أمثالِنا أن يُصَدِّقُوا مثلك**.........

وقلت: يُمكِنُ أن تُفسَّـرَ «القُوّة» بما في سُورةِ نُوح لقوله: ﴿فَقُلْتُ ٱسْتَغْفِرُواْ رَبَّكُمْ إِنَّهُۥ كَانَ غَفَّارًا ۞ يُرْسِلِ ٱلسَّمَآءَ عَلَيْكُم مِّدْرَارًا ۞ وَيُمْدِدْكُم بِأَمْوَٰلٍ وَبَنِينَ وَيَجْعَل لَّكُمْ جَنَّـٰتٍ وَيَجْعَل لَّكُمْ أَنْهَـٰرًا﴾، [نوح: ١٠-١٢].

قوله: (**وما نَتـرُكُ آلهتَنا صادِرِينَ عن قَولِك**): قَدَّرَ «عن قَولِكَ» حالاً مِن فاعل ﴿بِتَارِكِىٓ﴾، قالَ السَّجاوَنْدي: «عن» يُستَعمَلُ في معنىٰ الباءِ حقيقة، لا قائماً مَقامَه، قالَ عن يقينٍ وبيقين، وسأَلَ به وعنه. وقلت: الأحسَنُ أن يُضَمَّنَ «التَّـرْكُ» معنىٰ: الصُّدور، فـ«عن» مِثلُها في قولِه: ﴿وَمَا فَعَلْتُهُۥ عَنْ أَمْرِى﴾ [الكهف: ٨٢]، وقولِه:

يُنهُونَ عن أَكْلٍ وعن شُـرْبِ[1]

قوله: (**وما يَصِحُّ مِن أمثالِنا أن يُصَدِّقُوا مِثلَك**): علىٰ أسلوب قولك: مِثلُكَ يجود، ومثلُكَ لا يَبخَل، بمعنىٰ: ما يَصِحُّ مِنّا أن نُصدِّقَك، وفيه المُبالَغة، وأشارَ بهذا إلىٰ أنَّ قولَه: ﴿وَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ تذييلٌ للكلام السابقِ وتأكيدٌ لمضمونِه، كما في قولِهِ تعالىٰ: ﴿ثُمَّ ٱتَّخَذْتُمُ ٱلْعِجْلَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَنتُمْ ظَـٰلِمُونَ﴾ [البقرة: ٥١ و٩٢] علىٰ وَجْه، وذلكَ أنهم لـمَّا قالوا: ﴿مَا

---

(١) تقدَّم في تفسير الآية ٢٩ من سورة التوبة (٧: ٢٢٠)، وانظر ما عَلَّقتُه عليه هناك.

فيما يَدعُوهُم إليه، إقناطاً له مِنَ الإجابة.

[﴿إِن نَّقُولُ إِلَّا ٱعْتَرَىٰكَ بَعْضُ ءَالِهَتِنَا بِسُوٓءٍۗ قَالَ إِنِّيٓ أُشْهِدُ ٱللَّهَ وَٱشْهَدُوٓاْ أَنِّي بَرِيٓءٞ مِّمَّا تُشْرِكُونَ * مِن دُونِهِۦۖ فَكِيدُونِي جَمِيعٗا ثُمَّ لَا تُنظِرُونِ﴾ ٥٤-٥٥]

﴿ٱعْتَرَىٰكَ﴾ مفعولُ ﴿نَّقُولُ﴾، و﴿إِلَّا﴾ لغو،..............................

﴿جِئْتَنَا بِبَيِّنَةٍ﴾ فُهِمَ منه أنه لا يَصلُحُ للنُّبوّةِ وأن تُصدَّقَ دَعْواه(١)؛ لأنَّ النُّبوّةَ إنما تَثبُتُ بالمُعجِزة، ولا مُعجِزة، ولَـمّا قالوا: ﴿وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِيٓ ءَالِهَتِنَا﴾ مُؤكِّداً للنفي بالباء، وللفاعل بإيلاءِ حرفِ النفي الضَّميرَ، عُلِمَ أنهم ثابتونَ(٢) علىٰ ما هُم عليه غيرُ زائِلينَ عنه، فجاؤوا بعدَ ذلكَ بقَولِهم: ﴿وَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ تَوْكيداً لمضمونِ ذَيْنِكَ الكلامَيْن، ليُفيدَ ما قالَه مِنَ الكِناية. وتلخيصُه: ما يَصِحُّ منا ـ وصِفتُنا أنـّا ثابتونَ علىٰ ما نحنُ عليه ـ أن نُصدِّقَك، وصِفتُك أنك خُلْوٌ عن حُجّةٍ وبيِّنة. فعَمَّهمـا ليَحسُنَ التذييل.

قوله: (**إقناطاً [له] مِنَ الإجابة**): مفعولٌ له، أي: قالوا هذا القولَ إقناطاً له.

قوله: (﴿ٱعْتَرَىٰكَ﴾) أي: أصابَك، مِن: عَراهُ يَعْرُوه: إذا أصابَه. **الراغب**: «العَرا ـ مقصور(٣) ـ: الناحِية، وعَراهُ واعتَـراهُ: قَصَدَ عراه، قال تعالى: ﴿إِن نَّقُولُ إِلَّا ٱعْتَرَىٰكَ بَعْضُ ءَالِهَتِنَا بِسُوٓءٍ﴾، والعُرْوة: ما يُتَعلَّقُ به مِن عَراه، أي: ناحِيَـتِه»(٤).

قوله: (﴿إِلَّا﴾ **لغو**): أي: لا عَمَلَ لها في اللفظ، لكنْ لها عَمَلٌ في المعنىٰ، أما أنه لا عَمَلَ

---

(١) أي: لا يَصلُحُ للنُّبوّة، ولا يَصلُحُ أن تُصدَّقَ دَعْواه.

(٢) تحرَّف في (ف) ـ هنا وفيما سيأتي بعد قليل ـ إلىٰ: «تائبون».

(٣) تحرَّف في (ح) و(ف) إلىٰ: «تصوير»، والمُثبَتُ من (ط)، وهو المُوافقُ لـما في «مفردات القرآن» للراغب، مادة (عرا).

(٤) «مفردات القرآن» ص٥٦٢-٥٦٣.

والمعنىٰ: ما نقولُ إلا قَوْلَنا: اعتَـرَاكَ بعضُ آلهتِنا بسُوء، أي: خَبَلَكَ ومَسَّكَ بجُنونٍ لِسَبِّكَ إياها وصَدِّكَ عنها وعَداوتِكَ لها؛ مُكافأةً لكَ منها علىٰ سُوءِ فِعلِكَ بسُوءِ الجزاء، فمِن ثَمَّ تتكلَّمُ بكلام المجانين، وتهذي بهَـذَيانِ الـمُبَـرْسَمين.

لها في اللفظ: فلأنه يُؤتىٰ بها لمُعاوَنةِ الفِعْلِ في غير المُفرَّغ، ذكرَه في «الإقليد»[١]، ولا حاجةَ هاهنا إلىٰ المَعُونةِ والواسِطة، لأنَّ الفِعْلَ فُـرِّغَ للمعمول، وأما أنَّ لها عَمَلاً في المعنىٰ: فلأنَّ المُراد: ما نقولُ قَوْلاً إلا هذا القَوْل، وهو اعتَـراكَ بعضُ آلهتِنا، وقالَ ابنُ الحاجب: «العاملُ في الاستِثناءِ ما قبلَه بواسِطةِ «إلا» إذا كانَ فَضْلة»[٢].

قوله: (**ما نقولُ إلا قَوْلَنا: اعتَـراك**)[٣]: يُريد: أنَّ ﴿ٱعۡتَرَىٰكَ﴾ مَقُولُ القَوْل، أُقيمَ مقامَ المَصدَر، وسَبَقَ الاختِلافُ فيه؛ أنَّ المَقُولَ هل هو مفعولٌ به أو مفعولٌ مُطلَق؟

قوله: (**خَبَلَك**)، **الجوهري**: «الـخَبَلُ ـ بالتحريك ـ : الجِنّ، يُقال: به خَبَل، أي: شيءٌ مِن أهلِ الأرض، وقد خَبَلَه وخَبَّلَه واختَبلَه: إذا أفسَدَ عَقْلَه أو عُضْوَه».

قوله: (**المُبَـرْسَمين**)، **الجوهري**: «البِرْسام: عِلّةٌ معروفة، وقد بُرسِمَ الرجلُ فهو مُبَرسَم»، وفي «الأسباب والعلامات»[٤]: البِرسام: وَرَمٌ يحدثُ في الحِجابِ المُعترِضِ بينَ الكَبِدِ والمَعِدة،

---

(١) للعلامةِ شَـرَفِ الدِّينِ أحمدَ بنِ محمودِ بنِ عُمَرَ الـجَنْديّ، المُتوفىٰ نَحْوَ سنةِ ٧٠٠ هـ، رحمه اللهُ تعالىٰ، وهو في شرح «المُفصَّل» للزمخشري. انظر: «كشف الظنون» لحاجي خليفة (٢: ١٧٧٦)، و«الأعلام» للزركلي (١: ٢٥٤).
(٢) «الإيضاح في شرح المُفصَّل» لابن الحاجب (١: ٣٦٢).
(٣) من قوله: «بعض آلهتنا، وقال ابنُ الحاجب» إلىٰ هنا، سقط من (ف).
(٤) ذكره حاجِّي خليفة في «كشف الظنون» (١: ٧٧)، فقال: «(الأسباب والعلامات) للشيخ الإمام نجيب الدِّين مُحمَّدِ بنِ عليِّ بنِ عُمَرَ السَّمَرْقَنديّ، جمعَ فيه جميعَ العِلَل والأمراضِ الجزئية علىٰ سبيل الاستِقصاء، حتىٰ لا يَشُذَّ منها عِلّة، مَعَ أسبابِها وعلاماتِها، وأردَفَ كُلَّ نَوْعٍ بعِلاجٍ مُجمَل، نَقْلاً مِن كُتُب الطِّبّ».

وليسَ بعَجَب مِن أولئكَ أن يُسَمُّوا التوبةَ والاستِغفارَ خَبَلاً وجُنوناً، **وهم عادُ أعلامُ الكُفْر** وأوتادُ الشِّـرْك، وإنما العَجَبُ مِن قوم مِنَ **المُتظاهِرينَ بالإسلام**، سَمِعناهُم يُسَمُّونَ التائبَ مِن ذنوبه مجنوناً، والمُنيبَ إلىٰ ربِّه مُخبَلاً، ولم نَجِدْهُم معه علىٰ عُشْـرِ مما كانوا عليه في أيام جاهِليَّـتِهِ مِنَ المَوادّة، وما ذاكَ إلا لِعِرْقٍ مِنَ الإلحادِ أبىٰ **إلا أن يَنبِض**، **وضَبٍّ مِنَ الزَّندَقةِ** أرادَ **أن يُطلِعَ** رأسَه.

فيزولُ العَقْلُ لاتِّصالِ هذا الحِجاب بحُجُب الدِّماغ.

قوله: (**وهُم عادُ أعلامُ الكُفْر**): ذِكرُ «عاد» مُقحَمٌ لمزيدِ تقريرِ كُفرِهِم، وأنهم مشهورونَ فيه، حيثُ صارَ اسمُهم في العُتُوِّ كالوَصْف، كما يُقال: هو حاتمُ الجود.

قوله: (**المُتظاهِرينَ بالإسلام**): التظاهُر: تَفاعُل؛ مِنَ الظُّهُور.

قوله: (**وضَبٍّ مِنَ الزَّنْدَقة**) أي: غِلّ، **الأساس**: «ومن المجاز: في قَلْبِهِ ضَبّ؛ أي: غِلٌّ داخِل، كالضَّبِّ المُمعِنِ في جُحْرِه، قال سابق[1]:

ولا تَـكُ ذا وَجْهَـينِ يُبْـدي بَـشاشةً وفي صَدْرِهِ[2] ضَبٌّ مِنَ الغِلِّ كامِنُ»

قوله: (**أن يَنبِض**) و(**أن يُطلِع**): كالترشيحَين، وإنما قلت: «كالترشيحَين»؛ لأنَّ «مِنَ الإلحادِ» و«مِنَ الزَّندَقة» أخرَجا «العِرْقَ» و«الضَّبَّ» أن يكونا مُستَعارَيْن، كقولِهِ تعالىٰ: ﴿حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ﴾ [البقرة: ١٨٧].

---

(١) البربري، كما في «أساس البلاغة» للزمخشري، مادة (ضبب). وهو أبو سعيد سابقُ بنُ عبد الله البربريّ، شاعرٌ من الزُّهّاد، له كلامٌ في الحِكمةِ والرقائق، وهو من موالي بني أُميّة، والبربريُّ لقبٌ له، ولم يكن من البَربَر، سكنَ الرَّقّة، وكانَ يَـفِدُ علىٰ عُمَرَ بنِ عبد العزيز، فيَستَنشِدُه عُمَر، فيُنشِدُه من مَواعِظِه. «الأعلام» للزركلي (٣: ٦٩).

(٢) كذا في (ط) و(ح)، وهو ما في «أساس البلاغة»، و«العين» للخليل بن أحمد الفَراهيدي، كلاهما في مادة (ضبب)، وفي (ف): «وفي قلبه»، وهو ما في «تاج العروس» للزَّبيدي، مادة (ضبب).

وقد دَلَّتْ أجوبتُهم المُتقدِّمةُ علىٰ أنَّ القومَ كانوا جُفاةً غِلاظَ الأكباد، لا يُبالُونَ بالبَهْت، ولا يَلتَفِتُونَ إلىٰ النُّصْح، ولا تَلينُ شَكِيمتُهم للرُّشْد، وهذا الأخيرُ دالٌّ علىٰ جَهْل مُفرطٍ وبَلَهٍ مُتناه، حيثُ اعتَقَدُوا في حِجارةٍ أنها تَنتَصِرُ وتَنتَقِم، ولَعَلَّهُم حينَ أجازوا العِقابَ كانوا يُـجِيزُونَ الثواب.

مِن أعظم الآياتِ أن يُواجَهَ بهذا الكلام رجلٌ واحدٌ أُمَّةً عِطاشاً إلىٰ إراقةِ دَمِه، يَرمُونَه عن قَوْسٍ واحِدة، وذلكَ لِثِقتِهِ برَبِّه، وأنه يَعصِمُه منهم، فلا تَنشَبُ فيه مخالبُهم، ونَحْوُ ذلكَ قالَ نوحٌ عليه السَّلامُ لِقومِه: ﴿ثُمَّ ٱقۡضُوٓاْ إِلَيَّ وَلَا تُنظِرُونِ﴾ [يونس: ٧١]، أَكَّدَ براءتَه مِن آلهتِهم وشِركِهم، ووَثَّقَها بما جَرَتْ به عادةُ الناس مِن توثيقهم الأمورَ بشهادةِ الله وشهادةِ العباد، فيقولُ الرجل: اللهُ شهيدٌ علىٰ أني لا أفعَلُ كذا، ويقولُ لِقومِه: كُونُوا شُهَداءَ علىٰ أني لا أفعَلُه.

فإن قلت: هَلّا قيل: إني أُشهِدُ اللهَ وأُشهِدُكم؟ قلت: لأنَّ إشهادَ الله علىٰ البراءةِ مِنَ الشِّرْكِ إشهادٌ صحيحٌ ثابتٌ في معنىٰ تثبيتِ التوحيدِ وشَدِّ مَعاقِدِه، ....

قوله: (وقد دَلَّتْ أجوبتُهم المُتقدِّمة): وهيَ ﴿مَا جِئۡتَنَا بِبَيِّنَةٖ﴾ إلىٰ قوله: ﴿وَمَا نَحۡنُ لَكَ بِمُؤۡمِنِينَ﴾ [هود: ٥٣]، ودلالتُها علىٰ غِلَظِ[1] قلوبِهم مِن حيثُ تلكَ التوكيداتِ التي أشَرْنا إليها، وهذا الأخيرُ ـ وهو قولُه: ﴿إِن نَّقُولُ إِلَّا ٱعۡتَرَىٰكَ بَعۡضُ ءَالِهَتِنَا بِسُوٓءٖ﴾ ـ دالٌّ علىٰ جَهْل مُفرِط.

قوله: (مِن أعظم الآياتِ أن يُواجَهَ بهذا): «أن يُواجَه»: مُبتَدأ، و«مِن أعظم»: الخبر، والمُشارُ إليه بقوله: «هذا»: قولُه: ﴿إِنِّيٓ أُشۡهِدُ ٱللَّهَ وَٱشۡهَدُوٓاْ أَنِّي بَرِيٓءٞ﴾ إلىٰ آخِرِ الآية، لأنه عليه السَّلامُ قابَلَهم في التوكيد، وزادَ عليهم.

قوله: (إشهادٌ صحيحٌ ثابتٌ في معنىٰ تثبيتِ التوحيد) إلىٰ آخِره، الانتِصاف: «تلخيصُ

---

(١) في (ح): «عظم».

وأما إشهادُهم فما هو إلا تهاونٌ بدينهم، ودلالةٌ علىٰ قِلّةِ المُبالاةِ بهم فحَسْب، فعَدَلَ به عن لفظِ الأولِ لاختِلافِ ما بينَهما، وجِيءَ به علىٰ لفظِ الأمر بالشهادة، كما يقولُ الرجلُ لمن يَبِسَ الثَّرىٰ بينَه وبينَه: اشهَدْ عليَّ أني لا أُحِبُّك؛ تَـهَكُّمـاً به، واستِهانةً بحاله.

كلام الزمخشريِّ أنَّ صيغةَ الخبرِ تَقتَضي الإخبارَ بوقوع المُخبَرِ به، وإشهادُه لله حقيقة، وإشهادُه إياهُم لَـمّا لم يكن حقيقةً كانَ مِن مجازٍ ورودِ الأمرِ بمعنىٰ التهديد، ويحتملُ أن يكونَ إشهادُه لهم حقيقةً لإقامةِ الحجّة، وعَدَلَ عن الخبرِ إلىٰ الأمرِ ليُميِّـزَ خِطابَهم عن خِطاب الله تعالىٰ»[١].

وقلت: الأولُ هو الوَجْه، لأنه قد تَقرَّرَ في البيانِ أنَّ إجراءَ الكلام علىٰ مُقتَضىٰ الظاهرِ لا يَتضمَّنُ مِنَ النُّكتةِ واللطيفةِ ما يَتضمَّنُه الإجراءُ علىٰ خِلافِ المُقتَضىٰ، فإنَّ قولَه: ﴿إِنِّىٓ أُشۡهِدُ ٱللَّهَ﴾ كلامٌ جارٍ على الإخبار عن براءتِهِ من شِركِهم، فيُفيدُ ما قال: «إشهادٌ صحيحٌ ثابتٌ في معنىٰ تثبيت التوحيد، وأمّا قوله: ﴿وَٱشۡهَدُوٓاْ أَنِّى بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُشۡرِكُونَ﴾ فغيرُ جارٍ[٢] علىٰ مُقتَضاه، لأنَّ أحداً لا يقولُ لِعَدُوِّه المُناوِئ[٣]: اشهَدْ أني بَريءٌ عنك، إلا أنه يُنبِّـهَه بأنه لا يُبالي به، ولا يخافُ غَوائِلَه، وإليه الإشارةُ بقوله: «فما هو إلا تهاونٌ بهم».

قوله: (يَبِسَ الثَّرىٰ)، **الأساس**: «والتقىٰ الثَّرَيان: مَثَلٌ في سُرعةِ تَوادِّ الرَّجُلَين، وأصلُه: أن يَسقُطَ الغَيْث الجود، فيلتقي نَداهُ ونَدىٰ الأرضِ العتيقُ تحتَها. ولا تُوبِسِ الثَّرىٰ بيني وبينَك؛ أي: لا تُقاطِعْني، قالَ جَرير:

ولا تُوبِسُوا بَيْنـي وبَيْنَـكُمُ الثَّـرىٰ ... فإنَّ الذي بَيْني وبَيْنَـكُمْ مُثْـري[٤]»

الجوهري: «ما بَيْني وبينَكَ مُثْرٍ، أي: أنه لم يَنقَطِع، وهو مَثَل، كأنه قال: لم يَيبَسِ الثَّرىٰ

---

(١) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ٢٧٦) بحاشية «الكشّاف».

(٢) من قوله: «علىٰ الإخبار عن براءته» إلى هنا، سقط من (ح) و(ف).

(٣) كذا في (ط) و(ف)، وفي (ح): «المُساوي».

(٤) «ديوان جرير» ص٢٧٧.

﴿مِّمَّا تُشْرِكُونَ * مِن دُونِهِۦ﴾ مِن إشـراكِكم آلهةً مِن دُونِه، **أو مما تُشـرِكُونَه مِن آلهةٍ مِن دُونِه،** أي: أنتُم تَجعَلُونَها شُرَكاءَ له، ولم يَجعَلْها هو شُرَكاء، ولم يُنزِل بذلكَ سُلْطاناً..

بيني وبينك، وفي الحديث: (بُلُّوا[1] أرحامَكم ولو بالسَّلام)[2]؛ استَعارَ «البَلَّ» لمعنىٰ الوَصْل، واليَبْس: بمعنىٰ القَطْع.

قوله: **(أو مما تُشـرِكُونَه مِن آلـهة)**: فعلىٰ هذا: «ما» موصولة، ولهذا جاءَ بالضمير المحذوف[3]، و«مِن آلهة» بيانُ «ما»، و«مِن دُونِهِ» صِفةُ «آلهة»، أو حالٌ مِن فاعل «تُشـرِكُون»، أي: تُشـرِكُونَ مُجاوِزِينَ اللهَ تعالىٰ في هذا الحكم، فإنهم إذا حَكَمُوا بغيـرِ ما حَكَمَ اللهُ تعالىٰ به فقد جاوَزُوا حُكمَه.

وعلىٰ الأول: «ما» مَصدَرِيّة، و«دُون» بمعنىٰ: غير، صِفةٌ أيضاً، كما قَدَّرَه: «مِن إشراكِكم آلهةً مِن دُونِه»، أي: غيره.

---

(١) تحرَّف في (ح) و(ف) إلىٰ: «بكوا»، وكذا تحرَّف فيهما «البل» ـ الآتي بُعَيدَ هذا ـ إلىٰ «البك»، والمُثبَتُ من (ط)، وهو المُوافقُ لـما في «الصِّحاح» للجوهري، مادة (ثرىٰ).

(٢) أخرجه وكيعُ بنُ الجرّاح في «الزهد» (٤٠٢)، وهنّادُ بنُ السَّـرِيِّ في «الزهد» (١٠١١)، والقُضاعيُّ في «مسند الشهاب» (٦٥٣) و(٦٥٤)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٧٩٧٢) من حديث مُجمِّع بن يحيىٰ بن يزيد بن جارية، عن سُوَيد بن عامر، وفي صُحْبةِ سُوَيدٍ خِلاف.
واختُلِفَ في إسناده أيضاً، فقد أخرجه البيهقي في «الشُّعَب» (٧٩٧٣) من طريق مُجمِّع، عن عمه، عن أنس بن مالك رضيَ اللهُ عنه.
وأخرجه البزّار ـ كما في «مجمع الزوائد» للهيثمي (٨: ١٥٢) ـ، والخطيب في «المتفق والمفترق» (٣: ٣٢٢) من حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، وفي إسناده البراء بن عبد الله بن يزيد الغَنَوي، وهو ضعيف، كما قال الحافظُ الهيثميّ.
وأخرج الطبراني من حديث أبي الطفيل: «صِلوا أرحامكم بالسَّلام»، وفي إسناده راوٍ لم يُسَمّ، كما قال الهيثميُّ في «مجمع الزوائد» (٨: ١٥٢).
ولمّا خَرَّجَه الحافظُ السخاويُّ من هذه الطرق، قال في «المقاصد الحسنة» ص٢٣٩: «وبعضُها يُقوِّي بعضاً».

(٣) وهو الهاءُ ضميرُ المفعولِ في «تُشـرِكونَه».

﴿فَكِيدُونِي جَمِيعًا﴾ أنتُم وآلهتُكُم **أعجَلَ ما تفعلون**، مِن غيرِ إنظار، فإني لا أُبالي بكم وبكَيْدِكُم، ولا أخافُ مَعَرَّتَكُم وإن تعاونتُم عليّ، وأنتُم الأقوياءُ الشِّداد، **فكيفَ تَضُرُّني آلهتُكم**، وما هيَ إلا جمادٌ لا تَضُرُّ ولا تَنفَع، وكيفَ تَنتَقِمُ مني إذا **نِلتُ منها** وصَدَدتُ عن عِبادتِها، بأن تَخبِلَني وتَذهَبَ بعَقْلي.

[﴿إِنِّي تَوَكَّلْتُ عَلَى ٱللَّهِ رَبِّي وَرَبِّكُمْ مَّا مِن دَآبَّةٍ إِلَّا هُوَ ءَاخِذُۢ بِنَاصِيَتِهَآ إِنَّ رَبِّي عَلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسْتَقِيمٖ ۞ فَإِن تَوَلَّوْاْ فَقَدْ أَبْلَغْتُكُم مَّآ أُرْسِلْتُ بِهِۦٓ إِلَيْكُمْ وَيَسْتَخْلِفُ رَبِّي قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلَا تَضُرُّونَهُۥ شَيْـًٔا إِنَّ رَبِّي عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ حَفِيظٞ﴾ ٥٦-٥٧]

ولـمّا ذكرَ تَوكُّلَه علىٰ الله، وثقتَه بحِفظِهِ وكَلاءتِهِ مِن كَيْدِهم، **وَصَفَه بما يُوجِبُ التَّوكُّلَ عليه** مِنَ اشتِمالِ رُبُوبيَّتِهِ عليه وعليهم؛ مِن كَوْنِ كُلِّ دابّةٍ في قَبْضتِهِ ومَلَكتِهِ وتحتَ قَهْرِهِ وسُلطانِه،..

قوله: (**أعجَلَ ما تَفعَلون**): «أعجَل»: منصوبٌ علىٰ الظَّرْفِ مِن قوله: ﴿فَكِيدُونِي﴾، أي: فكِيدُوني زماناً أعجَلَ أوقاتِ ما تَفعَلُون، كقوله: أخطَبُ ما يكونُ الأمير.

قوله: (**فكيفَ تَضُرُّني آلهتُكم**): هذا يُؤذِنُ أنَّ قولَه: ﴿فَكِيدُونِي جَمِيعًا ثُمَّ لَا تُنظِرُونِ﴾ جوابٌ عن قولهم: ﴿إِن نَّقُولُ إِلَّا ٱعْتَرَىٰكَ بَعْضُ ءَالِهَتِنَا﴾ علىٰ المُبالَغة، وأنَّ قولَه: ﴿إِنِّيٓ أُشْهِدُ ٱللَّهَ وَٱشْهَدُوٓاْ أَنِّي بَرِيٓءٞ مِّمَّا تُشْرِكُونَ﴾ مُقدِّمةٌ وتمهيدٌ للجواب، فإنهم لـمّا سَمَّوْها آلهة، وأثبتوا لها الضَّرَر، نفىٰ هو بقوله: ﴿أَنِّي بَرِيٓءٞ مِّمَّا تُشْرِكُونَ﴾ كَوْنَهم آلهةً رأساً، ثم نفىٰ الضَّرَرَ بقوله: ﴿فَكِيدُونِي جَمِيعًا ثُمَّ لَا تُنظِرُونِ﴾ علىٰ أبلَغ وَجْه، كما قال: لا أخافُ فسادكم ومَضَرَّتَكم، فكيفَ بالجمادِ الذي هو أوهَنُ مِن بَيْتِ العنكبوت.

قوله: (**نِلتُ منها**): أي: عِبتُها واشتَفَيتُ غَيْظي منها.

قوله: (**وَصَفَه بما يُوجِبُ التَّوكُّلَ عليه**): أي: في هذا المقام، ويدلُّ أنه[1] عليه السَّلامُ رتَّبَ

(١) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «يريد أن»، والمُثبَت من (ف).

والأخذُ بنواصيها تمثيلٌ لذلك، ﴿إِنَّ رَبِّى عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ يُريد: أنه علىٰ طريقِ الحقِّ والعَدْلِ في مُلكِه، لا يَفُوتُه ظالم، ولا يَضِيعُ عندَه مُعتَصِمٌ به.

﴿فَإِن تَوَلَّوْا۟﴾ فإن تَـتَولَّوا. فإن قلت: **الإبـلاغُ كانَ قبلَ التَّـولِّي**، فكيفَ وقـعَ جزاءً للشَّـرْط؟ قلت: معناه: فإن تَتَولَّوا لم أُعاتَبْ علىٰ تَفْريطٍ في الإبلاغ، وكنتُم محجوجينَ بأنَّ ما أُرسِلتُ به إليكم قد بَلَغَكُم فأبيتُم إلا تكذيبَ الرسالة وعداوةَ الرسول، ﴿وَيَسْتَخْلِفُ﴾ **كلامٌ مُستأنف**، يُريد: ويُهلِـكُـكم الله، ....

حُكمَ تَوكُّلِه علىٰ الله والالتِجاءِ إليه مِن كَيْدِهِم علىٰ الوَصْفِ المُناسِب، أثبتَ بقوله: ﴿مَّا مِن دَآبَّةٍ إِلَّا هُوَ ءَاخِذٌۢ بِنَاصِيَتِهَآ﴾ صِفةَ المالكيّةِ والقَهّاريّة، وبقوله: ﴿إِنَّ رَبِّى عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ وَصْفَ العَدْل، فلِكَوْنِه مالِكاً لا يَفُوتُه أحد، ولكَوْنِهِ قاهِراً لا يُعجِزُه شيء، ولكَوْنِهِ عادِلاً لا يَضَعُ كُلَّ شيءٍ إلا في مَوضِعِه، فمَنْ يكونُ كذلكَ فمن حَقِّ المُلتَجِئِ أن لا يَلتَجِئَ إلا إليه[1].

قوله: (**الإبلاغُ كانَ قبلَ التَّولِّي**): يعني: مِن حَقِّ الجزاءِ أن يكونَ مُسبَّباً عن الشَّـرْط، والسَّبَبُ مُقدَّمٌ علىٰ المُسبَّب، فما بالُه مُؤخَّر؟ والجواب: أنَّ الجزاءَ مبنيٌّ علىٰ الإخبارِ والإعلام والتوبيخ، يعني: تَولِّيكُم عما جِئتُ به مِنَ الحقِّ سَبَبٌ لأن أُخبِـرَكم أني ما قَصَّـرتُ في التبليغ، وأنكم تجاوَزْتُم حَدَّ الإنصاف، وأبيتُم قَبولَ الحق، وكنتُم محجوجين، لأنَّ الغَرَضَ في إرسالِ الرُّسُل الإبلاغ، فقد حَصَلَ ذلك، فلَزِمَتكُمُ الحجّة، قالَ القاضي: «﴿فَقَدْ أَبْلَغْتُكُم مَّآ أُرْسِلْتُ بِهِۦٓ إِلَيْكُمْ﴾ فقد أدَّيْتُ ما عليَّ مِنَ الإبلاغ وإلزام الحجّة»[2].

قوله: (﴿وَيَسْتَخْلِفُ﴾ **كلامٌ مُستأنَـف**): أي: ليسَ بداخل في حَيِّزِ الجملةِ الشَّـرْطيةِ جزاءً عنه، كما في الوَجْهِ الثاني، بل يكونُ جُملةً مُستَقِلّةً برأسِها، معطوفةً علىٰ الجملةِ الشَّـرْطيّة،

---

(١) هذه الفِقرة سقطت من (ط).

(٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢٤١).

ويجيءُ بقوم آخرينَ يَخلُفونكم في ديارِكم وأموالِكم، ﴿وَلَا تَضُرُّونَهُۥ﴾ بتولِّيكم، ﴿شَيْـًٔا﴾ مِن ضَـرَرٍ قَطّ، لأنه لا يجوزُ عليه المَضارُّ والمنافِع، وإنما تَضُـرُّونَ أنفُسَكُم.

وفي قِراءةِ عبدِ الله: «ويَستَخلِفْ» بالجزم، وكذلك: «ولا تَضُـرُّوه»؛ عطفاً علىٰ محلِّ ﴿فَقَدْ أَبْلَغْتُكُم﴾ والمعنىٰ: إن تَـتَولَّوا يَعـذِرْني ويَستَخلِفْ قـوماً غيرَكم ولا تَضُـرُّوا إلا أنفُسَكُم.

﴿عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ حَفِيظٌ﴾ أي: رقيبٌ عليه مُهيمِن، فما تخفىٰ عليه أعمالُكم، ولا يَغفُلُ عن مُؤاخَذتِكم، أو: مَنْ كانَ رقيباً علىٰ الأشياءِ كُـلِّها، حافِظاً لها، وكانت مُفتَـقِرةً إلىٰ حِفظِهِ مِنَ المضارّ، لم يَضُـرَّ مِثلَه مِثلُـكم.

[﴿وَلَمَّا جَآءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا هُودًا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ بِرَحْمَةٍ مِّنَّا وَنَجَّيْنَٰهُم مِّنْ عَذَابٍ غَلِيظٍ﴾ ٥٨]

مُؤذِنةً بأنَّ الحجّةَ قد لَزِمَتْهُم بإبلاغ الرسولِ ما عليه مِنَ التبليغ وتَولِّيهم عنه، وأنَّ اللهَ يُهلِكُهم ويَستَخلِفُ في دِيارِهِم قوماً غيرَهم(١)، فعلىٰ هذا: الجملةُ الشَّـرْطيّة(٢) برأسِها إخبارٌ بإلزام الحجّةِ عليهم، والجملةُ الثالثةُ(٣) ابتداءُ إخبارٍ باستِخلافِ غيرِهم بعدَ إهلاكِهم.

قوله: (أو: مَنْ كانَ رَقيباً علىٰ الأشياءِ كُلِّها): علىٰ هذا الوَجْه: ﴿إِنَّ رَبِّى عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ حَفِيظٌ﴾ كالتعليل لِقولِه: ﴿وَلَا تَضُرُّونَهُۥ شَيْـًٔا﴾، وعلىٰ الأول: تعليلٌ لِقولِه: ﴿فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَقَدْ أَبْلَغْتُكُم﴾ ولِقولِه: ﴿وَيَسْتَخْلِفُ رَبِّى قَوْمًا غَيْرَكُمْ﴾.

---

(١) قال العلامةُ الألوسيُّ رحمه الله تعالىٰ في «روح المعاني» (١٢: ٨٤) عن تفسير المُؤلِّفِ رحمه الله تعالىٰ الاستئنافَ هنا بهذا: إنه «خِلافُ الظاهر من العبارة».

(٢) من قوله: «جزاء عنه كما في الوجه الثاني» إلى هنا، سقط من (ط).

(٣) يعني: جملة ﴿وَيَسْتَخْلِفُ رَبِّى قَوْمًا غَيْرَكُمْ﴾، وعدَّها ثالثةً علىٰ اعتبارِ أنَّ الجملةَ الشـرطيّةَ ﴿فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَقَدْ أَبْلَغْتُكُم مَّآ أُرْسِلْتُ بِهِۦٓ﴾ جُملتان؛ فِعلُ الشَّـرْط وجوابُه.

﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ﴾ قيل: كانوا أربعةَ آلاف. فإن قلت: ما معنىٰ تكرير التَّنجِية؟ قلت: ذكرَ أولاً أنه حينَ أهلَكَ عَدُوَّهُم نَجّاهُم، ثم قال: ﴿وَنَجَّيۡنَٰهُم مِّنۡ عَذَابٍ غَلِيظٖ﴾ علىٰ معنىٰ: وكانت تلكَ التنجيةُ مِن عذاب غليظ، وذلكَ أنَّ اللهَ عـزَّ وجلَّ بَعثَ عليهم السَّمُوم، فكانت تَدخُلُ في أُنوفِهم، وتخرجُ مِن أدبارهم، فتُقَطِّعُهم عُضواً عُضْواً. وقيل: **أراد بالثانية: التنجيةَ مِن عذاب الآخِرة**، ولا عذابَ أغلَظُ منه وأشَدّ.

وقولُه: ﴿بِرَحۡمَةٖ مِّنَّا﴾: يُريد: بسَبَب الإيمانِ الذي أنعَمْنا عليهم بالتوفيق له.

[﴿وَتِلۡكَ عَادٞۖ جَحَدُواْ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمۡ وَعَصَوۡاْ رُسُلَهُۥ وَٱتَّبَعُوٓاْ أَمۡرَ كُلِّ جَبَّارٍ عَنِيدٖ * وَأُتۡبِعُواْ فِي هَٰذِهِ ٱلدُّنۡيَا لَعۡنَةٗ وَيَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِۗ أَلَآ إِنَّ عَادٗا كَفَرُواْ رَبَّهُمۡۗ أَلَا بُعۡدٗا لِّعَادٖ قَوۡمِ هُودٖ﴾ ٥٩-٦٠]

﴿وَتِلۡكَ عَادٞۖ﴾ **إشارةٌ إلىٰ قُبورِهم** وآثارِهم، كأنه قال: سِيحُوا في الأرض فانظُروا إليها واعتَبِـرُوا، ثم استَأنَـفَ وَصْفَ أحوالِهم، ....

قوله: (**أرادَ بالثانيةِ التَّنجيةَ مِن عذابِ الآخِرة**): الحاصِل: أنَّ التكريرَ لِتعليقِ أمرٍ زائدٍ علىٰ الأول؛ إما بحَسَب الإبهام والتفسير، علىٰ نَحْو: أعجَبَني زيدٌ وكَرَمُه، وإما بحَسَب التغايُر في الذات[1].

قوله: (﴿وَتِلۡكَ عَادٞۖ﴾ **إشارةٌ إلىٰ قُبُورِهم**): قال القاضي: «أنـَّثَ اسمَ الإشارةِ باعتبارِ القَبيلة، أو لأنَّ الإشارةَ إلىٰ قُبُورِهم وآثارِهم»[2]. وقلت: كأنه آذَنَ بتصويرِ تلكَ القَبيلةِ في الذِّهْن، ثم أشارَ إليها وجَعَلَها خبَراً للمُبتَدأ لمزيدِ الإبهام، فيَحسُنُ التفسيرُ بقوله: ﴿جَحَدُواْ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمۡ﴾ كُـلَّ الحُسْنِ لمزيدِ الإجمالِ والتفصيل، ويَنصُـرُ الثاني أنَّ هذهِ الآيـةَ وارِدةٌ بعدَ هَلاكِ القَوْم.

---

(١) انظر: «روح المعاني» للألوسي (١٢: ٨٦)، فقد تَعقَّبَ المُؤلِّفَ رحمها الله تعالىٰ في هذا الموضع.

(٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢٤١).

فقال: ﴿جَحَدُواْ بِـَٔايَـٰتِ رَبِّهِمْ وَعَصَوْاْ رُسُلَهُۥ﴾، **لأنهم إذا عَصَوْا رَسُولَهم فقد عَصَوْا جميعَ رُسُلِ الله؛** ﴿لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، قيل: لم يُرسَلْ إليهم إلا هُودٌ عليه السلام وحدَه، ﴿كُلِّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ﴾ يُريد: رُؤَساءَهم وكُبَراءَهم ودُعاتَهم إلىٰ تكذيب الرُّسُل، ومعنىٰ اتباع أمرِهم: طاعتُهم.

ولـمَّا كانوا تابعينَ لهم دونَ الرُّسُل جُعِلَت اللَّعْنةُ تابعةً لهم في الدارَيْنِ تَكُبُّهم علىٰ وُجُوهِهم في عذاب الله، و﴿أَلَآ﴾ وتكرارُها مَعَ النِّداءِ علىٰ كُفْرِهم والدُّعاءِ عليهم: تهويلٌ لأمرِهم وتفظيعٌ له، وبَعْثٌ علىٰ الاعتبارِ بهم، والحذرِ مِن مِثل حالِهم.

فإن قلت: ﴿بُعْدًا﴾ دعاءٌ بالهلاك، فما معنىٰ الدُّعاءِ به عليهم بعدَ هلاكِهم؟ **قلت:** معناه: الدَّلالةُ علىٰ أنهم كانوا مُستأهِلينَ له، ألا ترىٰ إلىٰ قوله:

إخوتي لا تَبعَـدُوا أبـداً وبـلىٰ والله قـد بَعِـدُوا

قوله: (**لأنهم إذا عَصَوْا رَسُولَهم**): فيه حَذْف، أي: إنما قيل: ﴿وَعَصَوْاْ رُسُلَهُۥ﴾، وما هو إلا رَسُول، لأنهم إذا عَصَوْا رَسُولَهم فقد عَصَوْا جميعَ رُسُلِ الله، كقولِهِ تعالىٰ: ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [الشعراء: ١٠٥].

قوله: (**ولـمَّا كانوا تابعينَ لهم دونَ الرُّسُل جُعِلَتِ اللَّعْنةُ تابعةً لهم**): يعني: لـمَّا تَبِعَ عادٌ أمرَ كُلِّ جَبّارٍ عَنيد، وعَصَوْا رُسُلَ الله، وكَذَّبُوا بآياتِ رَبِّهم، جُعِلَتِ اللَّعْنةُ تابعةً لهم في الدّارَيْن.

وفيه: أنهم لو عَكَسُوا جُعِلَتِ الرحمةُ تابعةً لهم في الدّارَيْن، يَدُلُّ عليه قولُه تعالىٰ: ﴿نَجَّيْنَا هُودًا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ بِرَحْمَةٍ مِّنَّا﴾.

قوله: (**و﴿أَلَآ﴾ وتكرارُها**): عطفٌ علىٰ لَفْظة ﴿أَلَآ﴾ علىٰ مِنْوالِ التفسير.

قوله: (**إخوتي لا تَبعَدوا أبداً**) البيت[1]: أي: كانوا في حالِ حياتِهم مُستأهِلينَ لأن يُقالَ

---

(١) البيتُ لِفاطمةَ بنتِ الأحجَم الخزاعية، كما في «الحماسة» ص١٦٣.

﴿قَوۡمِ هُودٍ﴾ عطفُ بيانٍ لـ«عادٍ»، فإن قلت: ما الفائدةُ في هذا البيان، والبيانُ حاصِلٌ بدونه؟ قلت: الفائدةُ فيه أن يُوسَمُوا بهذِهِ الدَّعْوةِ وَسْماً، وتُجعَلَ فيهم أمراً مُحَقَّقاً لا شُبْهَةَ فيه بوَجْهٍ مِنَ الوُجُوه، ولأنَّ عاداً عادان: الأُولىٰ: القديمةُ التي هيَ قومُ هُود، والقِصّةُ فيهم، والأُخرىٰ: إِرَم.

لهم: لا تَبعَدوا أبداً، كأنه يَعتَرِضُ في المِصْراع الثاني علىٰ نفسِه بقوله: «وبلىٰ[1] والله قد بَعِدُوا»، علىٰ أنكَ لِـمَ قلت: لا تَبعَدوا؟ هذهِ ألفاظٌ يَستَعمِلُونَـها عندَ المَصائِب، وليسَ فيها طَلَبٌ ولا سُؤال، وإنما هيَ تنبيهٌ علىٰ شِدّةِ الأمر، وتَفاقُم الـجزَع، وتناهي التفجُّع.

قوله: (**الفائدةُ فيه أن يُوسَمُوا بهذِهِ الـدَّعْوةِ وَسْمـاً، وتُجعَـلَ فيهم أمراً مُحقَّـقاً**): وذلكَ أنّ قولَه: ﴿وَتِلۡكَ عَادٞۖ جَحَدُواْ﴾ إلىٰ قوله: ﴿وَأُتۡبِعُواْ فِي هَٰذِهِ ٱلدُّنۡيَا لَعۡنَةٗ وَيَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِۗ﴾، بعدَ قوله: ﴿وَإِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمۡ هُودٗا﴾، للدّلالةِ علىٰ القَطْع في أنهم إنما استَحَقُّوا لَعْنَةَ الدّارَيْنِ لَـمَّا جَحَدُوا بآياتِ الله، وعَصَوْا رُسُلَه، وتَـجَبَّـرُوا، علىٰ مِنْوالِ قولِهِ تعالىٰ: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدٗى مِّن رَّبِّهِمۡۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥]، بعدَ قوله: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ﴾ [البقرة: ٣].

ولَـمّا أرادَ أن يُسَجِّلَ عليهم بالطَّرْدِ والهلاك، ويجعلَه كالوَسْم بهم، أوقَعَ هذا الدُّعاءَ خاتِمَةً لِقِصّتِهم، مُصَدَّراً بحَرْفِ التنبيه المُتلقِّيةِ للقَسَم، وأوقَعَ ﴿قَوۡمِ هُودٍ﴾ بياناً وصِفةً لِذِكرِهم، قال الإمام: «المُبالَغةُ في التنصيصِ تَدُلُّ علىٰ مَزيدِ التأكيد»[2].

وأما الوَجْهُ الثاني ـ وهو قولُه: «ولأنَّ عاداً عادان» ـ فضعيف، لأنه لا لَبْسَ في أنَّ عاداً هذهِ ليسَت إلا قومَ هُود، لتصـريح اسمِهِ وتكريرِهِ في القِصّة، قيل: عادٌ الأُولىٰ: هيَ عادُ إرَمَ ابنِ سام بنِ نُوح، وعادٌ الآخِرة: قومُ لُقَيم بنِ هِلالِ بنِ هُذَيم، هكذا في «العرائس»[3].

---

(١) تحرَّف في (ح) و(ف) إلىٰ: «ويلحن»، والمُثبتُ من (ط).

(٢) «مفاتيح الغيب» للرازي (١٨: ٣٦٧).

(٣) لعله يُريد: «عرائس المجالس» لأبي إسحاق الثعلبي، أحمدَ بنِ يحيىٰ بنِ إبراهيمَ النيسابوريِّ المُفسِّـر، المُتوفىٰ سنة ٤٢٧، وهو كتابٌ مُؤلَّفٌ في قَصَصِ الأنبياء.

[﴿وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَـٰلِحًاۚ قَالَ يَـٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَـٰهٍ غَيْرُهُۥۖ هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ وَٱسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَٱسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوٓا۟ إِلَيْهِۚ إِنَّ رَبِّى قَرِيبٌ مُّجِيبٌ * قَالُوا۟ يَـٰصَـٰلِحُ قَدْ كُنتَ فِينَا مَرْجُوًّا قَبْلَ هَـٰذَآۖ أَتَنْهَىٰنَآ أَن نَّعْبُدَ مَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَا وَإِنَّنَا لَفِى شَكٍّ مِّمَّا تَدْعُونَآ إِلَيْهِ مُرِيبٍ * قَالَ يَـٰقَوْمِ أَرَءَيْتُمْ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّى وَءَاتَىٰنِى مِنْهُ رَحْمَةً فَمَن يَنصُرُنِى مِنَ ٱللَّهِ إِنْ عَصَيْتُهُۥۖ فَمَا تَزِيدُونَنِى غَيْرَ تَخْسِيرٍ * وَيَـٰقَوْمِ هَـٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً فَذَرُوهَا تَأْكُلْ فِىٓ أَرْضِ ٱللَّهِ وَلَا تَمَسُّوهَا بِسُوٓءٍ فَيَأْخُذَكُمْ عَذَابٌ قَرِيبٌ * فَعَقَرُوهَا فَقَالَ تَمَتَّعُوا۟ فِى دَارِكُمْ ثَلَـٰثَةَ أَيَّامٍۖ ذَٰلِكَ وَعْدٌ غَيْرُ مَكْذُوبٍ * فَلَمَّا جَآءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا صَـٰلِحًا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ بِرَحْمَةٍ مِّنَّا وَمِنْ خِزْىِ يَوْمِئِذٍۗ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ ٱلْقَوِىُّ ٱلْعَزِيزُ * وَأَخَذَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ٱلصَّيْحَةُ فَأَصْبَحُوا۟ فِى دِيَـٰرِهِمْ جَـٰثِمِينَ * كَأَن لَّمْ يَغْنَوْا۟ فِيهَآۗ أَلَآ إِنَّ ثَمُودَا۟ كَفَرُوا۟ رَبَّهُمْۗ أَلَا بُعْدًا لِّثَمُودَ﴾ ٦١-٦٨]

﴿هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ﴾ لم يُـنشِئكُم منها إلا هو، ولم يَستَعمِرْكُم فيها غيـرُه، وإنشاؤُهم منها: خَلْقُ آدمَ مِنَ التراب، ﴿وَٱسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾ وأمَرَكم بالعِمارة، **والعِمارةُ مُتنوِّعةٌ إلىٰ واجب ونَدْب ومُباح ومكروه**، وكانَ مُلُوكُ فارسَ قد أكثروا مِن حَفْرِ الأنهارِ وغَرْسِ الأشجار، ....

قوله: (**لم يُنشِئكُم منها إلا هو**): الحصـرُ مُستَفادٌ مِن تقديم الفاعل المَعْنويّ[1]، لأنه مِثل: أنا كَفَيتُ هـمَّك، وأنا قَضَيتُ حاجتَك.

قوله: (**والعِمارةُ مُتنوِّعةٌ إلىٰ واجب ونَدْب ومُباح ومكروه**): فالواجب: مِثلُ سَدِّ الثُّغُور، والقَناطِرِ المَبنيّـةِ علىٰ الأنهُـرِ الـمُهلِكة، والمَسجِـدِ الجامِع في مِصْـر[2]، والمندوب: كالمَسجِدِ والقَناطِرِ والمَدارسِ والرُّبُط، والمُباح: كالبُيُوتِ التي يُسكَنُ فيها ويُكَنُّ بها، والحرام: كأبنيةِ الظَّلَمةِ وغيرِهم للمُباهاة، واسألِ اللهَ المَغفِرةَ والتوبة.

(١) أي: المبتدأ «هو»، فهو مُبتدأ من حيثُ الإعراب، وفاعلٌ من حيثُ المعنىٰ.

(٢) أي: في بلدٍ من البلدان، ومدينة من المدن، ولا يُريدُ البلدَ المعروفَ بعينه.

وعُمِّرُوا الأعمارَ الطِّوال، مَعَ ما كانَ فيهم مِن عَسْفِ الرَّعايا، فسألَ نبيٌّ مِن أنبياءِ زمانِهم ربَّه عن سَبَبِ تَعْميرِهِم، فأوحىٰ إليه: إنهم عَمَرُوا بلادي، فعاشَ فيها عبادي.

وعن مُعاويةَ بنِ أبي سُفيان: أنه أخَذَ في إحياءِ الأرضِ في آخِرِ أمرِه، فقيلَ له، فقال: ما حَمَلَني عليه إلا قولُ القائل:

ليسَ الفتىٰ بفتًىٰ لا يُستَضاءُ بهِ ... ولا تكونُ لـهُ في الأرضِ آثـارُ

وقيل: استَعمَرَكم: مِنَ العُمُر، نَحْو: استبقاكم: مِنَ البقاء، **وقد جُعِلَ مِنَ العُمْرىٰ**، وفيه وَجْهان: أحدُهما: أن يكونَ «استَعمَرَ» في معنىٰ: أعمَر، كقولك: «استَهلَكَه» في معنىٰ: أهلَكَه، ومعناه: أعمَرَكُم فيها دِيارَكم، ثم هو وارثُها منكم عندَ انقِضاءِ أعمارِكم، والثاني: أن يكونَ بمعنىٰ: جَعَلَكم مُعْمِرينَ دِيارَكم فيها، لأنَّ الرجلَ إذا وَرَّثَ دارَه مَنْ بعدَه، فكأنما أعمَرَه إياها، لأنه يَسْكُنُها عُمُرَه، ثم يَتـرُكُها لغيره.

﴿قَرِيبٌ﴾ داني الرحمة سَهْلُ المَطلَب، ﴿مُّجِيبٌ﴾ لمن دعاهُ وسأله.

قوله: (**وقد جُعِلَ مِنَ العُمْرىٰ**)، **الجوهري**: «أعمَرْتُه داراً أو أرضاً أو إبلاً: إذا أعطَيتَه إياها[1]، وقلت: هيَ لكَ عُمُري أو عُمُرَك، فإذا مِتَّ رَجَعَتْ إليّ، والاسم: العُمْرىٰ».

قوله: (**﴿قَـرِيبٌ﴾ داني الرحمة سَهْلُ المَطلَب**): نَحْوُ قولِ الشاعِر:

اللهُ أنجَحُ مـا طَلَبـتَ بـه[2]

وفي تعليل الاستِغفارِ والتَّوبةِ بما يُعلَّلُ به الدُّعاءُ مِن كَوْنِهِ قَريباً مُجيباً، كقولِهِ تعالىٰ: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ﴾ [البقرة: ١٨٦]: الدلالةُ علىٰ أنّ

---

(١) في الأصول الخطيّة: «إياه»، والمُثبَتُ من «الصِّحاح» للجوهري، مادة (عمر).

(٢) البيتُ لامرِئ القيس، كما في «ديوانه» ص١٥٢، وتمامُه:

والبِرُّ خيرُ حَقيبةِ الرَّحْلِ

﴿فِينَا﴾ فيما بيننا، ﴿مَرْجُوًّا﴾ كانت تَلُوحُ فيكَ مَخايِلُ الخير، وأماراتُ الرُّشْد، **فكُنّا نَرْجُوكَ لِننتفعَ بك، وتكونَ مُشاوَراً في الأمور، ومُستَرْشَداً في التدابير**، فلما نَطَقتَ بهذا القول انقَطَعَ رجاؤُنا عنك، وعَلِمْنا أنْ لا خيرَ فيك، وعن ابن عباس: فاضِلاً خَيِّراً نُقدِّمُكَ علىٰ جميعنا، وقيل: كُنّا نَرجُو أن تَدخُلَ في ديننا، وتُوافِقَنا علىٰ ما نحنُ عليه، ﴿يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَا﴾ حِكايةَ حالٍ ماضية، ﴿مُرِيبٍ﴾ مِن: أرابَه: إذا أوقعَه في الرِّيْبة، وهي قَلَقُ النفس وانتفاءُ الطُّمَأنينةِ باليقين، أو مِن: **أرابَ الرَّجُل: إذا كانَ ذا رِيْبةٍ** علىٰ الإسنادِ المجازي.

قيل: ﴿إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي﴾ بحرفِ الشَّكّ، وكانَ علىٰ يقينٍ أنه علىٰ بيِّنة، **لأنَّ خِطابَه للجاحِدين**، فكأنه قال: قَدِّرُوا أني علىٰ بيِّنةٍ مِن ربي، وأني نَبِيٌّ علىٰ الحقيقة، وانظُروا إن تابَعْتُكُم وعَصَيتُ ربي في أوامِره، فمَنْ يَمنَعُني مِن عذاب الله؟

مُجرَّدِ الاستِغفارِ أيضاً سُؤالٌ ودُعاء، ويُؤيِّده قولُه تعالىٰ: ﴿ٱسْتَغْفِرُواْ رَبَّكُمْ إِنَّهُۥ كَانَ غَفَّارًا ۞ يُرْسِلِ ٱلسَّمَآءَ عَلَيْكُم مِّدْرَارًا ۞ وَيُمْدِدْكُم بِأَمْوَٰلٍ وَبَنِينَ﴾ [نوح: ١٠-١٢] الآية، كما سَبَقَ في قِصّةِ الحسنِ ابنِ عليٍّ رضيَ اللهُ عنهما.

قوله: (**نَرْجُوكَ لِنَنتَفِعَ بك، وتكونَ مُشاوَراً في الأمور، ومُستَرْشَداً في التدابير**): وذلكَ لإطلاقِ الرَّجاءِ في قولهم: ﴿مَرْجُوًّا﴾[1].

قوله: (مِن: **أرابَ الرَّجُل: إذا كانَ ذا رِيبة**): أي: لفي شَكٍّ ذي[2] رِيبة، نَحْوُ قولِهم: جَدَّ جِدُّه.

قوله: (**لأنَّ خِطابَه للجاحِدِين**): يعني: إنما قال: ﴿إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ﴾ بحَرْفِ

---

(١) في (ح) و(ف): «وذلك لإطلاق أي قولهم: ﴿مَرْجُوًّا﴾ الرجاء»، وفي (ط): «وذلك لإطلاق الرجاء أي قولهم ﴿مَرْجُوًّا﴾»، وكلاهما غير مستقيم، وأصلحتُه بما تراه.

(٢) في الأصول الخطية: «ذا»، ولا يستقيمُ نَحْواً.

﴿فَمَا تَزِيدُونَنِي﴾ إذن حينئذ، ﴿غَيْرَ تَخْسِيرٍ﴾ يعني: تُخسِرُونَ أعمالي وتُبطِلُونَها، أو: فما تزيدونني بما تقولون لي وتحملونني عليه غيرَ أن أُخَسِّرَكم، أي: أنسُبَكُم إلىٰ الخسران، وأقولَ لكم: إنكم خاسرون.

﴿ءَايَةً﴾ نصبٌ علىٰ الحال، قد عَمِلَ فيها ما دَلَّ عليه اسمُ الإشارةِ مِن معنىٰ الفِعْل. فإن قلت: فبِمَ يَتَعلَّقُ ﴿لَكُمْ﴾؟ قلت: بـ﴿ءَايَةً﴾ حالاً منها مُتقدِّمة، لأنها لو تَأخَّرَت لكانت صِفةً لها، **فلما تَقَدَّمَتْ انتَصَبَت علىٰ الحال،** ....

الشَّكِّ، مَعَ أنه علىٰ يقين، لأنه مِنَ الكلام المُنصِف، يَستَدرِجُهم ويقول: قَدِّرُوا علىٰ زَعْمي أني علىٰ حَقٍّ، ثم أني عَصَيتُ ربي، فلا بُدَّ أنَّ اللهَ تعالىٰ يَنتَقِمُ منِّي، فتَفكَّروا هل تَقدِرُونَ أن تمنعوا عذابَ الله منِّي، بل ما تَزِيدُونَني غيرَ تخسير.

قوله: (**إذن حينئذ**): أكَّدَ «إذن» بـ«حينَئذٍ» ليَختَصَّ بالظَّرْفيّة.

قوله: (**فلما تَقَدَّمَتْ انتَصَبَتْ علىٰ الحال**): قيل: هذا قولٌ لم يَقُلْ به أحد، لِـمَا يَلزَمُ منه أن يكونَ الحالُ ذا الحال، والأَوْلىٰ: ﴿لَكُمْ﴾ حالٌ عَمِلَ فيها معنىٰ الإشارة(١)، و﴿ءَايَةً﴾ حالٌ مِنَ الضميرِ المُستَتِرِ فيه، فيكونانِ حالَيْنِ مُتَداخِلَين.

وقلت: وقد قالَ به أبو البقاء(٢) والكواشي، وقال الواحِديّ: «﴿ءَايَةً﴾ جازت أن تكونَ حالاً بمعنىٰ: دالّة(٣)، فلا امتِناعَ حينَئذٍ [مِنْ] وقوعِها ذا حالٍ باعتبار الضمير»(٤)، وقالَ الزّجّاج: «إنَّ نَصْبَ ﴿ءَايَةً﴾ علىٰ الحال، المعنىٰ: إذا قال: هذهِ ناقةُ الله لكم آيةً أو آيةً لكم، فكأنه قال: انتَبِهُوا لها في هذهِ الحال»(٥).

---

(١) أي: «هذه»، في قوله: ﴿هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ﴾.

(٢) انظر: «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العُكبَري (١: ٥٨٠).

(٣) في (ح): «حالاً دالّةً معنىٰ»، والمُثبَتُ من (ط) و(ف)، وهو المُوافِقُ لِـمَا في «الوسيط» للواحدي.

(٤) «الوسيط» للواحدي (٢: ٣٨٣).

(٥) «معاني القرآن وإعرابه» للزّجّاج (٣: ٥٩- ٦٠).

﴿عَذَابٌ قَرِيبٌ﴾ عاجلٌ لا يَستأخِرُ عن مَسِّكُم لها بسُوءٍ إلا يسيراً، وذلكَ ثلاثةُ أيام، ثم يقعُ عليكم.

﴿تَمَتَّعُوا﴾ استَمتِعُوا بالعَيْش، ﴿فِي دَارِكُمْ﴾ في بَلَدِكُم، وتُسمّىٰ البلاد: الدِّيار؛ لأنه يُدارُ فيه، أي: يُتَصرَّف، يُقال: «ديارُ بَكْر» لبلادِهم، وتقولُ العربُ الذينَ حوالي مَكّة: نحنُ مِن عرب الدار؛ يُريدُون: مِن عرب البَلَد. وقيل: في دار الدُّنيا، وقيل: عَقَرُوها يومَ الأربعاء، وهَلَكُوا يومَ السَّبْت، ﴿غَيْرُ مَكْذُوبٍ﴾ غيرَ مكذوب فيه، ....

وقلت: المقصودُ مِن هذا التركيب اتِّصافُ المُشارِ إليه بالحال، وتنبيهُ المُخاطَب عليه، كما أنكَ إذا قُلتَ لمن يَعرِفُ زيداً: هذا زيدٌ قائماً، تُفيدُه التنبيهَ علىٰ قيامِهِ فقط، وسيَجيءُ تحقيقُه في قوله: ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ [هود: ٧٢]، فعلىٰ هذا: فيه التنبيهُ للقَوْم علىٰ اتِّصافِ الناقةِ بكَوْنِها آية، ثم بيانُ أنَّ تلكَ الآيةَ بمَن تختصّ، وقد قالَ المُصنِّفُ رحمَه اللهُ تعالىٰ في الأعراف[1]: «﴿لَكُمْ﴾ بيانٌ لمن هيَ له آيةٌ مُوجِبةٌ عليه الإيمان».

قوله: (﴿تَمَتَّعُوا﴾ استَمتِعُوا بالعَيْش)، الراغب: «المُتوع: الامتِدادُ والارتفاع، يُقال: مَتَعَ النهار، ومَتَعَ النبات: ارتَفَع، والمتاع: انتِفاعٌ مُمتَدُّ الوقت، يُقال: مَتَّعَه الله بكذا، وأمتعَه، وتَمَتَّعَ به. وكُلُّ مَوضِع ذُكِرَ فيه «تَمَتَّعُوا» في الدُّنيا فعلىٰ طريقِ التهديد، وذلكَ لِمَا فيه مِن معنىٰ التوسُّع، قال تعالىٰ: ﴿وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَىٰ حِينٍ﴾ [البقرة: ٣٦] تنبيهاً علىٰ أنَّ لكُلِّ إنسانٍ مِنَ الدُّنيا تَمَتُّعَ مُدّةٍ معلومة، وقوله تعالىٰ: ﴿قُلْ مَتَاعُ الدُّنْيَا قَلِيلٌ﴾ [النساء: ٧٧] تنبيهاً علىٰ أنَّ ذلكَ في جَنْبِ الآخِرةِ غيرُ مُعتَدٍّ به، ويُقالُ لِمَا يُنتَفَعُ به في البيت: متاع، قالَ تعالىٰ: ﴿ابْتِغَاءَ حِلْيَةٍ أَوْ مَتَاعٍ﴾ [الرعد: ١٧]، وكُلُّ ما يُنتَفَعُ به علىٰ وَجْهٍ فهو متاع، والمُتعة: ما تُعطىٰ المُطلَّقةُ لِتَنتَفِعَ بها مُدّةَ عِدّتِها، ومُتعةُ النكاح: أن تُشارَطَ المرأةُ بمالٍ معلوم إلىٰ أجلٍ معلوم، فإذا انقضىٰ فارَقَها مِن غيرِ طلاق»[2].

---

(١) في تفسير الآية ٧٣ منها (٦: ٤٤٤).

(٢) «مفردات القرآن» ص٧٥٧-٧٥٨.

فاتُّسِعَ في الظَّرْفِ بحذفِ الحرف، وإجرائِهِ مَجْرىٰ المفعولِ به، كقولك: يومٌ مشهود، مِن قوله:

ويومٌ شَهِدْناهُ

أو علىٰ المجاز، كأنه قيل: للوَعْدِ نَفِي بك، فإذا وفىٰ به فقد صَدَقَ ولم يَكذِب، أو: وَعْدٌ غيرُ كَذِب، علىٰ أنَّ «المكذوبَ» مَصدَر، كالمجلود والمعقول، وكالمصدوقة: بمعنىٰ الصِّدْق.

قوله: (ويومٌ شَهِدْناه): تمامُه:

..............سُلَيماً وعامراً قليلٌ سِوىٰ الطَّعْنِ الدِّراكِ نَوافِلُه(١)

ويُروىٰ: «الطَّعْن النِّهال»(٢).

و«النِّهال»: جمعُ ناهِل، مِثل: طِلاب وطالب، والناهِل: الرَّيّان والعطشان، وهو صِفةُ «الطَّعْن»، يُريد: يروي الرِّماحَ العِطاش؛ يَصِفُ مَعْرَكة، «شَهِد»: يَتَعدّىٰ إلىٰ مفعولٍ واحِد، وها هنا تَعدّىٰ إلىٰ مفعولين(٣)، «قليل»: صِفةُ «يوم»، و«نَوافِلُه» فاعلُ «قليل»، والنافِلة: العَطِيّةُ إذا كانت تطوُّعاً، وأسقَطَ لفظةَ «في» مِنَ اللفظ(٤)، وسيَجيءُ تمامُه بُعَيدَ هذا.

---

(١) هكذا أورَدَه الميدانيُّ في «مجمع الأمثال» (١: ١٢).

(٢) وهكذا أورَدَه سِيبَوَيه في «الكتاب» (١: ١٧٨)، والمُبرِّد في «الكامل» (١: ٣٢)، وفي «المقتضب» (٣: ١٠٥) و(٤: ٣٣١)، والزمخشريُّ في «المُفصَّل» ص٥٥، وابنُ منظور في «لسان العرب»، مادة (جزي).
ومَوضعُ الشاهد منه قولُه: «شَهِدْناه»، والمُراد: شَهِدْنا فيه.

(٣) كذا في (ط) و(ح)، وفي (ف): «شَهِد: يَتَعدّىٰ إلىٰ مفعولين هاهنا»، والمعنىٰ واحد.

(٤) نقلَ ابنُ منظور في «لسان العرب»، مادة (جزىٰ)، عن الزَّجّاج أنه قال في قوله تعالىٰ: ﴿لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا﴾ [البقرة: ٤٨ و١٢٣]: «معناه: لا تجزي فيه، وقيل: لا تجزيه، وحذفُ «في» هاهنا سائغ، لأنَّ «في» مَعَ الظُّروفِ محذوفة، وقد تقول: أتيتُكَ اليوم، وأتيتُكَ في اليوم، فإذا أضمَرتَ قلت: أتيتُكَ فيه، ويجوزُ أن تقول: أتيتُكَه»، وأنشَدَ البيت، ثم قال: «أراد: شَهِدْنا فيه».

﴿وَمِنۡ خِزۡيِ يَوۡمِىِٕذٍ﴾ قُرِئَ مفتوحَ الميم، لأنه مضافٌ إلىٰ «إذ»، وهو غيـرُ مُتمَكِّن، كقوله:

على حينَ عاتبتُ المَشيبَ على الصِّبا

فإن قلت: علامَ عُطِف؟ قلت: علىٰ ﴿نَجَّيۡنَا﴾، لأنَّ تقديرَه: ونَجَّيْناهُم مِن خِزْيِ يَوْمِئذ، كما قال: ﴿وَنَجَّيۡنَٰهُم مِّنۡ عَذَابٍ غَلِيظٍ﴾ [هود: ٥٨]، ......

قوله: (﴿وَمِنۡ خِزۡيِ يَوۡمِىِٕذٍ﴾ قُرِئَ مفتوحَ الميم): نافعٌ والكِسائيّ، والباقون: بكَسْرِها(١).

قوله: (علىٰ حينَ عاتبتُ المَشيبَ علىٰ الصَّبا): تمامُه:

وقلت ألـمَّا تَصْحُ والشَّيْبُ وازعُ(٢)

الهمزةُ في «ألـمَّا»: للاستِفهام، و«لـمَّا»: مِنَ الجوازم، و«تَصْحُ»: مِن: صَحا يَصْحُو: إذا أفاقَ مِن سُكْرِه، «وازع»: كافٌّ مانع؛ مِنَ الوَزْع: الكَفّ، يقول: إنه لـمَّا عَرَفَ الدِّيارَ التي كانَ حَلَّ بها مَنْ يهواهُ بكىٰ، وعاوَدَه وَجْدُه، فعاتبَ نفسَه علىٰ صَبابتِها وعَذَلَها(٣)، وقال: «ألـمَّا تَصْحُ»، أي: آنَ لكَ أن تَصْحُوَ ويَزُولَ عنكَ ما كنتَ تـجِدُه مِنَ الغَرام في صِباك، فإنَّ الشَّيْبَ كافٌّ عن أمثالِ هذا.

قوله: (علىٰ ﴿نَجَّيۡنَا﴾): لم يُرِدْ أنَّ نفسَ الجارِّ والمجرورِ عطفٌ علىٰ نفسِ الفِعْل، فلا يُقدَّرُ له مُتعلَّق، ويُعطَف، بل يُـقدَّرُ وتُعطَفُ الجملةُ علىٰ الجملة، ليكونَ علىٰ وِزانِ قولِه تعالىٰ: ﴿وَلَمَّا جَآءَ أَمۡرُنَا نَجَّيۡنَا هُودًا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ بِرَحۡمَةٖ مِّنَّا وَنَجَّيۡنَٰهُم مِّنۡ عَذَابٍ غَلِيظٖ﴾ [هود: ٥٨]، وتلخيصُه: ولـمَّا جاءَ أمرُنا نَجَّيْنا صالحاً مِن عذاب الدُّنيا، ونَجَّيْناهُ مِن خِزيِ يوم القيامة(٤).

---

(١) انظر: «التيسير» للداني ص١٢٥، و«حجة القراءات» ص٣٤٤.

(٢) البيتُ للنابغة الذّبياني، كما في «ديوانه» ص٥٣.

(٣) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «صيانتها وعددها».

(٤) هذه الفقراتُ الثلاث ـ من قوله: «قوله: ﴿وَمِنۡ خِزۡيِ يَوۡمِىِٕذٍ﴾ قرئ مفتوح الميم» إلى هنا ـ سقطت من (ط).

علىٰ: وكانت التنجيةُ مِن خَزْيِ يَوْمِئذ، أي: مِن ذُلِّهِ ومَهانتِهِ وفَضِيحتِه، ولا خِزْيَ أعظَمُ مِن خَزْيِ مَنْ كانَ هلاكُه بغَضَبِ الله وانتِقامِه، ويجوزُ أن يُريدَ بـ﴿يَوْمِئِذٍ﴾: يومَ القيامة، كما فُسِّرَ «العذابُ الغليظُ» بعذاب الآخرة.

وقُرِئ: ﴿أَلَآ إِنَّ ثَمُودَاْ﴾ و﴿لِّثَمُودَ﴾ كلاهما بالصَّـرْفِ وامتِناعِه؛ فالصَّـرْف: للذهاب إلىٰ الحيِّ أو الأب الأكبر، ومَنْعُه: للتعريفِ والتأنيث، بمعنىٰ: القَبيلة.

[﴿وَلَقَدْ جَآءَتْ رُسُلُنَآ إِبْرَٰهِيمَ بِٱلْبُشْرَىٰ قَالُواْ سَلَٰمًا قَالَ سَلَٰمٌ فَمَا لَبِثَ أَن جَآءَ بِعِجْلٍ حَنِيذٍ * فَلَمَّا رَءَآ أَيْدِيَهُمْ لَا تَصِلُ إِلَيْهِ نَكِرَهُمْ وَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً قَالُواْ لَا تَخَفْ إِنَّآ أُرْسِلْنَآ إِلَىٰ قَوْمِ لُوطٍ * وَٱمْرَأَتُهُۥ قَآئِمَةٌ فَضَحِكَتْ فَبَشَّرْنَٰهَا بِإِسْحَٰقَ وَمِن وَرَآءِ إِسْحَٰقَ يَعْقُوبَ * قَالَتْ يَٰوَيْلَتَىٰٓ ءَأَلِدُ وَأَنَا۠ عَجُوزٌ وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا إِنَّ هَٰذَا لَشَيْءٌ عَجِيبٌ * قَالُوٓاْ أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ رَحْمَتُ ٱللَّهِ وَبَرَكَٰتُهُۥ عَلَيْكُمْ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ إِنَّهُۥ حَمِيدٌ مَّجِيدٌ﴾ ٦٩-٧٣]

﴿رُسُلُنَآ﴾ يُريد: الملائكـة، عن ابن عباس: جاءه جبريلُ عليه السَّـلامُ ومَلَـكانِ معَه،

قوله: (مِن خِزْيِ يَوْمِئذ، أي: مِن ذُلِّهِ ومَهانتِه)، الراغب: «خَزِيَ الرجل: لَـحِقَه انكِسار؛ إما مِن نفسِه أو مِن غيرِه، فالأول: هو الحياءُ الْمُفرِط، ومَصدَرُه: الخَزاية، والثاني: هو ضَـرْبٌ مِنَ الاستِخفاف، ومَصدَرُه: الخِزْي، وعلىٰ ما قُلنا في «خَزِيَ» قولُهم: ذَلَّ وهان، فإنَّ ذلكَ متىٰ كانَ مِنَ الإنسانِ نفسِه يُقالُ له: الـهَوْنُ والذُّل، ويكونُ محموداً، ومتىٰ كانَ مِن غيره يُقالُ له: الهوانُ والذُّل، ويكونُ مذموماً»(١).

قوله: (وقُرِئ: ﴿أَلَآ إِنَّ ثَمُودَاْ﴾): حمزةُ وحَفْص، والباقون: بالتنوين. والكِسائي: «ألا بُعْداً لِثَمُودٍ» بالتنوين، والباقون: بفَتْح الدالِ مِن غير تنوين(٢).

---

(١) «مفردات القرآن» ص٢٨١.

(٢) انظر: «التيسير» للداني ص١٢٥.

وقيل: جبريلُ وميكائيلُ وإسرافيل، وقيل: كانوا تسعة، وعن السُّدِّيِّ: أحدَ عشَر، ﴿بِٱلْبُشْرَىٰ﴾ هيَ البشارةُ بالوَلَد، وقيل: بهلاكِ قوم لوط، **والظاهر: الوَلَد،** ﴿سَلَٰمًا﴾ سَلَّمْنا عليكَ سلاماً، ﴿سَلَٰمٌ﴾ أمرُكم سلام، ....

قوله: (**والظاهر: الوَلَد**): اعلم أنَّ البِشارةَ هيَ الإخبارُ بما يُظهِرُ سُرورَ المُخبَرِ به، والظاهر: هو اللفظُ المُحتَمِلُ الراجحُ أحدُ مُحتَمَلاتِهِ بقَرينة، وهاهنا: ﴿بِٱلْبُشْرَىٰ﴾ حالٌ مِن ﴿رُسُلُنَآ﴾، أي: لقد جاءت رُسُلُنا مُلتَبِسِينَ بالبُشرىٰ، وهيَ مُطلَقةٌ صالحةٌ لكُلِّ ما يحصلُ به سُرورُ المُخبَر، فعُقِّبَت بقوله: ﴿إِنَّآ أُرْسِلْنَآ إِلَىٰ قَوْمِ لُوطٍ﴾، وبقوله: ﴿فَبَشَّرْنَٰهَا بِإِسْحَٰقَ﴾.

ومَنْ قال: إنَّ البُشرىٰ هلاكُ قوم لوط، ذهبَ إلىٰ أنَّ هلاكَ الظَّلَمةِ مِن أجلِّ ما يُبشَّرُ به المُؤمِن، قالَ اللهُ تعالىٰ: ﴿فَقُطِعَ دَابِرُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ۚ وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأنعام: ٤٥]، وإليه الإشارةُ بقوله: «فضَحِكَتْ سُرُوراً بهلاكِ أهل الخبائث».

ولا شَكَّ أنَّ الأولَ أظهَرُ دلالةً مِنَ الثاني؛ لتصريح ذِكرِ البِشارةِ فيه.

ثُمَّ قولُه: ﴿وَجَآءَتْهُ ٱلْبُشْرَىٰ﴾: التعريفُ فيه للعَهْدِ الخارجي، فإذا جُعِلَ المعهودُ ما يُفهَمُ مِن قوله: ﴿إِنَّآ أُرْسِلْنَآ إِلَىٰ قَوْمِ لُوطٍ﴾ كانَ مِن قَبيل التعريفِ في «الذَّكَرِ» في قولها: ﴿وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ﴾ [آل عمران: ٣٦] الراجعِ إلىٰ معنىٰ قوله: ﴿إِنِّى نَذَرْتُ لَكَ مَا فِى بَطْنِى مُحَرَّرًا﴾ [آل عمران: ٣٥]، فإنه دالٌّ علىٰ أنَّ المطلوبَ كانَ ذَكَراً، وإذا جُعِلَ المعهودُ معنىٰ قوله: ﴿فَبَشَّرْنَٰهَا بِإِسْحَٰقَ﴾ كانَ مِن قَبيل قولك: انطلقَ الرجل، والمُنطَلِقُ ذو جِدّ.

ولا ارتيابَ أنَّ الثاني أظهر، ولذلكَ قالَ مُحيي السُّنّة: «﴿وَجَآءَتْهُ ٱلْبُشْرَىٰ﴾ بإسحاقَ ويعقوب»[1]، وأشارَ إليه المُصنِّفُ بقوله: «لـمَّا اطمَأنَّ قلبُه بعدَ الخوف، ومُلِئَ سُروراً بَدَلَ الغَمّ، فَرَغَ للمُجادلة»، ولناصِرِ الثاني أن يقول: إنَّ هذهِ البُشرىٰ في مُقابَلةِ قوله: ﴿فَبَشَّرْنَٰهَا﴾، فكما أنَّ امرأتَه عليه السَّلامُ ضَحِكَت وتَعَجَّبَت مِن تلكَ البِشارة، و﴿قَالَتْ يَٰوَيْلَتَىٰٓ ءَأَلِدُ وَأَنَا۠

---

(١) «معالم التنزيل» للبغوي (٤: ١٩٠).

وقُرِئ: «فقالوا سِلْماً قالَ سِلْم»؛ بمعنىٰ: السلام، وقيل: سَلَمٌ وسلام، كحَرَم وحرام، وأُنشِد:

عَجُوزٌ وَهَٰذَا بَعۡلِي شَيۡخًا﴾، وهذا نوعٌ مِنَ الجدال، كذلكَ إبراهيمُ عليه السَّلامُ لـَمَّا بُشِّـرَ بهلاكِ القوم اهتَمَّ بشأنِ المُؤمنين، وجادَلَ الرُّسُلَ فيهم، واللهُ أعلم.

قوله: (وقُرِئ: «فقالوا سِلْماً»): حمزةُ والكِسائيّ: بكَسْـرِ السِّينِ وإسكانِ اللام، والباقون: بفَتْح السِّينِ واللام وألفٍ بعدَها[1]، قال الزّجّاج: «وأما «سِلْم»: فعلىٰ معنىٰ: أمري سِلْم»[2]، أي: لستُ ممَّنْ يُريدُ غيرَ السَّلامةِ والصُّلْح.

الراغب: «السَّلامُ والسَّلامة: التعرِّي مِنَ الآفاتِ الظاهِرةِ والباطِنة، قالَ تعالىٰ: ﴿إِلَّا مَنۡ أَتَى ٱللَّهَ بِقَلۡبٖ سَلِيمٖ﴾ [الشعراء: ٨٩]، أي: مُتَعرٍّ مِنَ الدَّغَل[3]، فهذا في الباطِن، وقالَ تعالىٰ: ﴿مُسَلَّمَةٞ لَّا شِيَةَ فِيهَا﴾ [البقرة: ٧١]، فهذا في الظاهِر، والسَّلامةُ في الحقيقةِ ليسَت إلا في الجنّة، لأنَّ فيها بقاءً بلا فَناء، وغِنًىٰ بلا فَقْر، وعِزّاً بلا ذُل، وصِحّةً بلا سَقَم، قالَ اللهُ تعالىٰ: ﴿فَقَالُواْ سَلَٰمٗاۖ قَالَ سَلَٰمٞ﴾ [الذاريات: ٢٥]، وإنما رَفَعَ الثاني؛ لأنه في باب الدُّعاءِ أبلغ، فكأنه تَـحَرّىٰ في بابِ الأدبِ المأمورَ به في قوله: ﴿وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٖ فَحَيُّواْ بِأَحۡسَنَ مِنۡهَآ﴾ [النساء: ٨٦].

ومَنْ قال: «سِلْم»[4]، فلأنَّ السَّلامَ لـَمّا كانَ يقتضي السِّلْم، وكانَ إبراهيمُ أوجَسَ منهم خِيفة، فلما رآهم مُسَلِّمِينَ تَصَوَّرَ مِن تَسْليمهم أنهم قد بَذَلُوا له سِلْماً، فقالَ في جوابِهم: «سِلْم»، تنبيهاً علىٰ أنَّ ذلكَ مِن جِهَتي لكم كما حَصَلَ مِن جِهَتِكم لي»[5].

---

(١) انظر: «السبعة» لابن مجاهد ص٣٣٧، و«حجة القراءات» ص٣٤٥.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» للزّجّاج (٥: ٥٤).

(٣) كذا في (ط) و(ح)، وهو المُوافِقُ لِـمَا في «مفردات القرآن» للراغب، وفي (ف): «الدَّخَل»، وكلاهما بمعنىٰ الفساد، كما في «لسان العرب» لابن منظور، مادة (دغل).

(٤) أي: ومن قرأ: «سِلْم»، وهذا الأخيرُ هو لفظُ الراغب في «مفرداته»، مادة (سلم).

(٥) «مفردات القرآن» ص٤٢١-٤٢٢.

مَرَرْنا فقُلنـا: إيــهِ سِـلْمٌ فـسَلَّمَتْ كمـا اكتَلَّ بالبَـرْقِ الغَمـامُ اللوائِحُ

﴿فَمَا لَبِثَ أَن جَآءَ﴾ فمـا لَبِثَ في المجيءِ به، بل عَجِلَ فيه، أو: فما لَبِثَ مجيئُه، و«العِجْل»: وَلَدُ البَقَرة، ويُسمّىٰ: الحَسِيلُ والخبش بلُغةِ أهل السَّراة، وكانَ مالُ إبراهيمَ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ البَقَر، ....

قال أبو علي: «أما انتِصابُ ﴿سَلَمًا﴾: فإنه لم يَحكِ شيئاً تكلَّموا به، فيُحكىٰ كما تُحكىٰ الجمل، وهو معنىٰ ما تكلَّمَتْ به الرُّسُل، كما أنَّ القائلَ إذا قال: «لا إلهَ إلا الله»، فقُلت: حقاً، أعمَلتَ القولَ في المَصدَر، لأنكَ ذكرتَ معنىٰ ما قال، ولم تحكِ نفسَ الكلام الذي هو جُملةٌ تُحكىٰ، وكذلكَ نَصْبُ ﴿سَلَمًا﴾، لـمَّا كانَ معنىٰ ما قيل، ولم يَكُنْ نفسَ المَقُولِ بعَيْنه، وأما ﴿سَلَمٌ﴾ فهو مرفوع، لأنه مِن جُملةِ الجملةِ الـمَحْكيّـة، والتقدير: سلامٌ عليكم، فحَذَفَ الخبر»[١].

والمُصنِّفُ حكىٰ كلامَهم، وقَدَّرَ الناصِب، ليكونَ العُدولُ منه إلىٰ الرَّفْع أبلغ، تأسِّياً بقولِهِ تعالىٰ: ﴿فَحَيُّوا۟ بِأَحۡسَنَ مِنۡهَآ﴾ [النساء: ٨٦]، كما أشارَ إليه الراغب.

قوله: (مَرَرْنا فقُلنا: إيه) البيت[٢]: «إيه»: اسمُ فِعْل، ومعناه: زِد، ونظيرُها: أُفّ. **النهاية**: «هيَ كلمةٌ يُرادُ بها الاستِزادة، وهي مبنيةٌ علىٰ الكَسْر، فإذا وَصَلتَ[٣] نَوَّنتَ فقلت: إيـهٍ حَدِّثْنا».

اكتَـلَّ البَرْق: لَـمَع، سحابٌ مُـكتَلّ: مُلمَّع، يقول: سَلَّمْنا فـرَدَّتِ السَّلامَ بالبَشاشةِ والطلاقةِ مِثلَ البَـرْقِ اللامِع.

(١) «الحجّة للقُرّاء السبعة» لأبي علي الفارسي (٤: ٣٦٠ و٣٦١).

(٢) البيتُ لذي الرُّمّة، كما في «ديوانه» (ص٧٤٦ ـ الملحق)، لكنْ فيه: «مَرَرْنَ فقُلنا»، وما أورَدَه الزمخشريُّ أصحّ، فقد ذكره ابنُ منظور في «لسان العرب»، مادة (كلل)، بلفظ: «عَرَضْنا فقُلنا»، وهو مما يُرجِّحُ «مَرَرْنا».

(٣) تحرَّف في الأصول الخطية إلىٰ: «فصلت»، والمُثبَتُ من «النهاية» لابن الأثير، مادة (إيه).

﴿حَنِيذٍ﴾ مَشْوِيٍّ بالرَّضْفِ في أُخدُود، وقيل: ﴿حَنِيذٍ﴾ يقطُرُ دَسَمُه، مِن: حَنَذتُ الفَرَس: إذا ألقيتَ عليها الجُلَّ حتى تَقطُرَ عَرَقاً، ويَدُلُّ عليه: ﴿بِعِجۡلٖ سَمِينٖ﴾ [الذاريات: ٢٦].

يقال: نَكِرَهُ وأنكَرَهُ واستنكَرَه، ومنكور: قليلٌ في كلامِهم، وكذلك: أنا أَنكُرُك، ولكن: مُنكَرٌ ومُستَنكَر، وأُنكِرُك، قال الأعشى:

وأنكَرَتْني وما كانَ الذي نَكِرَتْ مِنَ الحوادثِ إلا الشَّيْبَ والصَّلَعا

قيل: كانَ يَنزِلُ في طَرَفٍ مِنَ الأرض، فخافَ أن يُريدُوا به مكروهاً، وقيل: كانت عادتُهم أنه إذا مَسَّ مَنْ يَطرُقُهم طعامَهم أَمِنُوه، وإلا خافُوه، والظاهر: أنه أَحَسَّ بأنهم ملائكة، ونَكِرَهُم لأنه تَخَوَّفَ أن يكونَ نزولُهم لأمرٍ أنكرَه اللهُ عليه، أو لتعذيب قومِه، ....

قوله: (بالرَّضْف): الرَّضْف: الحِجارةُ المُحْماة.

قوله: (وأنكَرَتْني) البيت[1]: يُقال: أنكَرْتَ الرجل: إذا كنتَ من مَعْرِفتِه في شَكٍّ، ونَكِرْتَه: إذا لم تَعرِفْه. يقول: إنَّ المحبوبةَ شَكَّتْ في معرفتي، وما نَكِرَتْ إلا الشَّيْبَ والصَّلَع، فإنهما مَبْغوضانِ عندَها.

وقالَ المُصنِّفُ في «الذارياتِ» في قوله: ﴿قَوۡمٞ مُّنكَرُونَ﴾ [الذاريات: ٢٥]: «أي: أنتُم قومٌ مُنكَرُون، فعَرِّفُوني مَنْ أنتُم»، أو أرادَ أنهم ليسُوا مِن مَعارِفِه، كما إذا أبصَرَ العربُ قوماً مِنَ الخَزَر[2]، ورأى لهم حالاً وشَكْلاً خِلافَ حالِ الناس وشَكْلِهم.

---

(١) «ديوان الأعشى» ص١٠٥.

(٢) الخَزَر: جيلٌ خُزْرُ العيون، أي: في عيونهم خَزَر، وهو كَسْرُ العينِ بَصَرَها خِلْقةً، وقيل: هو ضيقُ العينِ وصِغَرُها، وقيل: هو حَوَلُ إحدى العينَين. انظر: «لسان العرب» لابن منظور، مادة (خزر).

ألا ترىٰ إلىٰ قولِهم: ﴿لَا تَخَفْ إِنَّآ أُرْسِلْنَآ إِلَىٰ قَوْمِ لُوطٍ﴾، وإنما يُقالُ هذا لمن عَرَفَهم ولم يَعرِفْ فيمَ أُرسِلُوا.

﴿وَأَوْجَسَ﴾ فأضمَر، وإنما قالوا: ﴿لَا تَخَفْ﴾ لأنهم رأوا أثَـرَ الخوفِ والتَّغيُّـرِ في وَجْهه، أو: عَرَفُوهُ بتعريفِ الله، أو: عَلِمُوا أنَّ عِلمَه بأنهم ملائكةٌ مُوجِبٌ للخوف، لأنهم كانوا لا يَنزِلُونَ إلا بعذاب.

قوله: (**ألا ترىٰ إلىٰ قولهم: ﴿لَا تَخَفْ إِنَّآ أُرْسِلْنَآ إِلَىٰ قَوْمِ لُوطٍ﴾**): أي: الدليلُ علىٰ أنَّ الظاهِرَ أنه عليه السَّلامُ أحَسَّ أنهم ملائكة، وإنما أنكَرَهُم لأنه تخوَّفَ أن يكونَ نُزولُهم لأمرٍ أنكَـرَهُ اللهُ تعالىٰ علىٰ إبراهيمَ عليه السَّلام، لا لأنهم ما مَسُّوا طعامَه: تعليلُ النهي[1] ـ أي: ﴿لَا تَخَفْ﴾ ـ بقولهم: ﴿إِنَّآ أُرْسِلْنَآ إِلَىٰ قَوْمِ لُوطٍ﴾، وإلا كانَ مُقتَضىٰ الظاهِرِ أن يقولوا: إنّا رُسُلُ الله، وهذا علىٰ خِلافِ ما ذكرَه في سُورةِ الحِجر، قال[2]: «وكانَ خوفُه لامتِناعِهم[3] مِنَ الأكل، وقيل: لأنهم دَخَلُوا بغيرِ إذنٍ وبغيرِ وَقْت».

روىٰ مُحيي السُّنّةِ عن قَتادة: أنَّ ذلكَ الخوفَ لأجلِ أنهم كانوا إذا نزلَ بهم ضَيْف، ولم يَأكُلْ مِن طعامِهم، ظَنُّوا أنه لم يأتِ بخير، وإنما جاءَ بشَـرّ»[4]، ولم يَذكُرْ غيـرَ هذا الوَجْهِ في هذا المقام.

وقال القاضي: «﴿فَلَمَّا رَءَآ أَيْدِيَهُمْ لَا تَصِلُ إِلَيْهِ نَكِرَهُمْ﴾ أي: أنكَرَ ذلكَ منهم»[5].

وقلت: الحقُّ ـ واللهُ تعالىٰ أعلَمُ ـ أنَّ الخوفَ إنما صَـدَرَ عن مجموعِ كـونِهم مُنكَرِين،

---

(١) قوله: «تعليل النهي» هو الخبر، والمُبتَدأ: «الدليل»، المُتقدِّمُ ذِكرُه في أول الفِقرة.

(٢) في تفسير الآية ٥٢ من سورة الحِجر (٩: ٤٢).

(٣) في الأصول الخطية: «عن امتناعهم»، والمُثبَتُ من «الكشّاف».

(٤) «معالم التنزيل» للبغوي (٤: ١٨٨).

(٥) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢٤٥).

....

وكونِهم مُمتَنِعينَ عن الطعام، كما يُعلَمُ مِنَ الآياتِ الوارِدةِ في هذهِ القِصّة، ولأنه لو عَرَفَهم أنهم ملائكةٌ لم يُحضِرْ بينَ أيديهم الطعام، ولم يُحَرِّضْهُم علىٰ الأكل، وإنما عَدَلُوا إلىٰ قوله: ﴿إِنَّآ أُرْسِلْنَآ إِلَىٰ قَوْمِ لُوطٍ﴾، ليكونَ الكلامُ جامِعاً للمعاني، بحيثُ يُفهَمُ المقصودُ منه أيضاً.

واعلَمْ أنَّ إيرادَ قِصّةٍ واحدةٍ في مقاماتٍ مُتعدِّدةٍ بعباراتٍ مُختَلِفةٍ وأنحاءٍ شَتّىٰ، بحيثُ لا تَغيُّرَ ولا تَناقُضَ البتّة: مِن فَصيحِ الكلامِ وبليغِه، وهو بابٌ مِنَ الإيجازِ المُختَصِّ بالإعجاز، ويحتاجُ في التوفيقِ إلىٰ قانونٍ يُرجَعُ إليه، وهو أن يُعمَدَ إلىٰ الاقتِصاصاتِ المُتفرِّقة، ويُجعَلَ لها أصل؛ بأن يُؤخَذَ مِنَ المباني ما هو أجمَعُ للمعاني، فما نَقَصَ فيه مِن تلكَ المعاني شيءٌ يُلحَقُ به.

مثالُه فيما نحنُ بصَدَدِه: أنه تعالىٰ قَصَّ هذهِ القِصّةَ في هذهِ السُّورةِ علىٰ نَمَط، وفي الحِجرِ علىٰ نَمَط، وفي الذارياتِ علىٰ نَمَط، قالَ في الحِجْر: ﴿وَنَبِّئْهُمْ عَن ضَيْفِ إِبْرَٰهِيمَ * إِذْ دَخَلُوا۟ عَلَيْهِ فَقَالُوا۟ سَلَـٰمًا قَالَ إِنَّا مِنكُمْ وَجِلُونَ * قَالُوا۟ لَا تَوْجَلْ إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَـٰمٍ عَلِيمٍ * قَالَ أَبَشَّرْتُمُونِى﴾ إلىٰ قوله: ﴿قَالَ فَمَا خَطْبُكُمْ أَيُّهَا ٱلْمُرْسَلُونَ * قَالُوٓا۟ إِنَّآ أُرْسِلْنَآ إِلَىٰ قَوْمٍ مُّجْرِمِينَ﴾ [الحجر: ٥١ - ٥٨]، وفي الذاريات: ﴿إِذْ دَخَلُوا۟ عَلَيْهِ فَقَالُوا۟ سَلَـٰمًا قَالَ سَلَـٰمٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ * فَرَاغَ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ فَجَآءَ بِعِجْلٍ سَمِينٍ * فَقَرَّبَهُۥٓ إِلَيْهِمْ قَالَ أَلَا تَأْكُلُونَ * فَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً قَالُوا۟ لَا تَخَفْ وَبَشَّرُوهُ بِغُلَـٰمٍ عَلِيمٍ﴾ إلىٰ قوله: ﴿فَمَا خَطْبُكُمْ أَيُّهَا ٱلْمُرْسَلُونَ * قَالُوٓا۟ إِنَّآ أُرْسِلْنَآ إِلَىٰ قَوْمٍ مُّجْرِمِينَ﴾ [الذارايات: ٢٥ - ٣٢]، فذكرَ في هود: ﴿إِنَّآ أُرْسِلْنَآ إِلَىٰ قَوْمِ لُوطٍ﴾، ثم ذكرَ البِشارةَ بعدَه، ولم يَذكُرْهُ في المَوضِعَين، فينبغي أن يُقدَّرَ فيهما قبلَ البِشارةِ هذا المعنىٰ، ويُقدَّرَ في سورةِ هُودٍ بعدَ الفَراغِ مِنَ البِشارة: ﴿قَالَ فَمَا خَطْبُكُمْ أَيُّهَا ٱلْمُرْسَلُونَ * قَالُوٓا۟ إِنَّآ أُرْسِلْنَآ إِلَىٰ قَوْمٍ مُّجْرِمِينَ﴾، لأنه لم يَذكُرْهُ فيه، وذكرَه في المَوضِعَين، وزِيدَ في هُودٍ حديثُ المُجادَلةِ عن قَوْمِ لُوط، ولم يُذكَرْ في المَوضِعَين، فيُقدَّرُ فيهما، واختُصِرَ في الحِجرِ ـ بعدَ قولِهم: «سلاماً» ـ جوابُهم: «قالوا: سلام»، فيُقدَّرُ ذلكَ مَعَ ما يَتِمُّ به المعنىٰ، حتىٰ يَتَّصِلَ بقوله: ﴿لَا تَوْجَلْ﴾.

﴿وَٱمۡرَأَتُهُۥ قَآئِمَةٞ﴾ قيل: كانت قائمةً وراءَ السِّترِ تسمعُ تحاوُرَهُم، وقيل: كانت قائمةً علىٰ رؤوسِهم تـخدُمُهم، وفي مُصحَفِ عبدِ الله: «وامرأته قائمةٌ وهو قاعِد»، ﴿فَضَحِكَتۡ﴾ بزَوالِ الخِيفةِ أو بهَلاكِ أهل الخبائث، أو كانَ ضَحِكُها ضَحِكَ إنكارٍ لِغَفلَتِهم، وقد أظَلَّهُمُ العذاب، وقيل: كانت تقولُ لإبراهيم: اضمُم لوطاً ابنَ أخيكَ إليك، فإني أعلمُ أنه يَنزِلُ بهؤلاءِ القوم عذاب، **فضَحِكَتْ سُـرُوراً** لَـمَّا أتىٰ الأمرُ ......

وأما معنىٰ السُّؤالِ في قوله: ﴿فَمَا خَطۡبُكُمۡ أَيُّهَا ٱلۡمُرۡسَلُونَ﴾، بعدَ تقديرِ ما سَبَقَ مِن قوله: ﴿إِنَّآ أُرۡسِلۡنَآ إِلَىٰ قَوۡمِ لُوطٖ﴾، فهو: فما شأنُـكُم وما تَطلُبونَ بقولكم: ﴿إِنَّآ أُرۡسِلۡنَآ إِلَىٰ قَوۡمِ لُوطٖ﴾، وفي تَصْـريح ذِكْرِ «المُرسَلينَ» الدَّلالةُ علىٰ ذلك، لأنَّ التعريفَ فيه كما في قولك: المُنطَلِقُ ذو جِدّ، بعدَ قولك: انطلقَ زيدٌ إلىٰ مَوضِع كذا، فأُجيبَ عليه السَّلامُ بما عُلِمَ منه أنَّ الإرسالَ لأجلِ الإهلاك؛ مِن قولِهم: ﴿إِلَىٰ قَوۡمٖ مُّجۡرِمِينَ﴾، فالواجبُ علىٰ المُفسِّـرِ الماهرِ أن يُراعيَ في تفسيرِهِ في كُلِّ مقام ما يَسلَمُ منه مِنَ الخطأ.

وأما التوفيقُ بينَ مُفرَداتِ الألفاظِ فمِن أجَلِّ المقاصِد، ولا يَعلَمُ كُنْهَهُ بحَسَب اقتِضاءِ كُلِّ مَقام إلا اللهُ سُبحانَه وتعالىٰ، والحمدُ لله علىٰ ما ألـهَمَنا شَمّةً منه.

قوله: (**فضَحِكَتْ سُـرُوراً**)، **الراغب**: «الضَّحِك: انبساطُ الوَجْهِ وتَـكَشُّـرُ الأسنانِ مِن سُـرورِ النَّفْس، ولظهورِ الأسنانِ عندَه تُسَمّىٰ مُقدِّماتُ الأسنان: الضواحِك، ويُستعمَلُ في السُّـرورِ المُجرَّد، نَحْو: ﴿مُّسۡفِرَةٞ * ضَاحِكَةٞ﴾ [عبس: ٣٨-٣٩]، وفي السُّخْرية، نَحْو: ﴿وَكُنتُم مِّنۡهُمۡ تَضۡحَكُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٠]، وفي التعجُّب المُجرَّدِ قال: ﴿وَٱمۡرَأَتُهُۥ قَآئِمَةٞ فَضَحِكَتۡ﴾ [هود: ٧١]، وضَحِكُها كانَ للتعجُّب، ويَدُلُّكَ عليه قولُها: ﴿ءَأَلِدُ وَأَنَا۠ عَجُوزٞ وَهَٰذَا بَعۡلِي شَيۡخًاۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَيۡءٌ عَجِيبٞ﴾»[1].

---

(١) «مفردات القرآن» ص٥٠١-٥٠٢.

علىٰ ما تَـوهَّـمَت، وقيل: ﴿فَضَحِكَتْ﴾: **فحاضت**، وقرأ محمدُ بنُ زيادٍ الأعرابيّ: «فضَحَكَت» بفَتْح الحاء.

(إسحاقَ **يَعقُوبُ) رفعٌ بالابتداء**، كأنه قيل: ومن وراءِ إسحاق يعقوبُ مولودٌ أو موجود، أي: مِن بَعْدِه، ....

قوله: (﴿فَضَحِكَتْ﴾ **فحاضت**): قالَ مُحيي السُّنّة: «هو قولُ مُجاهِدٍ وعِكرِمة، والعَرَبُ تقول: ضَحِكَتِ الأرنب، أي: حاضت»[1]. **الانتصاف**: «يُبعِدُه: ﴿ءَأَلِدُ وَأَنَا۠ عَجُوزٌ﴾، ولو كانَ الحيضُ قبلَ البِشارةِ لم يَكُنْ عَجَباً ولادةُ مَنْ تحيض، وهو مِعيارُ الحمل»[2].

وقلت: طَرَيانُ الحيضِ في غيرِ إبّانِهِ[3] أيضاً داخلٌ في حُكم التعجُّب، لأنَّ الاستِفهامَ في قولها: ﴿ءَأَلِدُ﴾ واردٌ علىٰ تقديرِ الوِلادةِ بعدَ الحيض، والتَّعجُّبُ مِن هذهِ القَضِيّةِ الخارِقةِ للعادةِ المُستَمِرّة.

الراغب: «مَنْ قال: ﴿فَضَحِكَتْ﴾: حاضت، ليسَ تفسيراً له، كما تَصَوَّرَهُ بعضُهم، وإنما ذلكَ تنصيصاً لحالِها، وأنَّ اللهَ تعالىٰ جعَلَ ذلكَ أمارةً لِـما بُشِّـرَتْ به، فحاضَتْ في الوقتِ لِتَعلَمَ أنَّ حَمْلَها ليسَ بمُنكَر؛ إذ كانتِ المرأةُ ما دامَتْ تحيضُ فإنها تَحبَل»[4].

قوله: (**«يعقوبُ» رفعٌ بالابتداء**): قرأ ابنُ عامرٍ وحمزةُ وحَفْص: ﴿يَعْقُوبَ﴾ بالنَّصْب، والباقون: بالرَّفْع[5]، قالَ الزّجّاج: «مَنْ نَصَبَ يَحمِلُ علىٰ مَوضِع ﴿فَبَشَّرْنَٰهَا﴾ علىٰ المعنىٰ، أي:

---

(١) «معالم التنزيل» للبغوي ٤: ١٨٨.

(٢) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ٢٨١) بحاشية «الكشّاف». ولفظُه في المطبوع منه: «والحيضُ في العادة مِهمازٌ علىٰ إمكان الحمل». وكأنّ لفظةَ «مهماز» مُحرَّفةٌ عن «معيار»، والله أعلم.

(٣) إبّانُ كُلِّ شيء ـ بالكسر والتشديد ـ: وقتُه وحينُه الذي يكونُ فيه، «لسان العرب» لابن منظور، مادة (أبن).

(٤) «مفردات القرآن» ص٥٠٢.

(٥) انظر: «التيسير» للداني ص١٢٥، و«حجّة القراءات» ص٣٤٧.

وقيل: الوراء: وَلَدُ الوَلَد، وعن الشَّعْبيِّ أنه قيلَ له: أهذا ابنُك؟ فقال: نعم، مِنَ الوراء، وكانَ وَلَدَ وَلَدِه، ....

وَهَبْنا لها إسحاق، ووَهَبْنا لها يَعقُوب. ومَنْ رَفَعَ فعلىٰ ضَـرْبَين: أحدهما: علىٰ التقديم والتأخير، المعنىٰ: ويعقوبُ يَـحْدُثُ لها مِن وَراءِ إسحاق. وثانيهما: هو مرفوعٌ بعامِلِ «مِن وَراء»، أي: ثبتَ لها مِن وَراءِ إسحاقَ يعقوب، ومَنْ زَعَمَ أنه في مَوضِع خَفْضٍ[1] فخطأ؛ لأنَّ الجارَّ لا يُفصَلُ بينَه وبينَ المجرور، ولا بينَه وبينَ الواوِ العاطِفة، لا يجوز: مَرَرْتُ بزَيْدٍ في الدار والبيتِ[2] عَمْرٍو»[3].

قالَ أبو علي: «مَنْ فتحَ ﴿يَعْقُوبَ﴾ أنه مجرور، أي: بَشَّـرْناها بإسحاقَ ويعقوب، كانَ أقوىٰ مِنَ الرَّفْع؛ لأنها بُشِّـرَتْ بهما، وفي إعمالِها ضَعْفٌ للفَصْل بينَ الجارِّ والمجرور، نَصَّ سِيبَوَيهِ علىٰ قُبْحِ[4] نَحْو: مَرَرتُ بزَيدٍ أولَ مِن أمس، وأمسِ عَمْرو[5]، وقال أبو الحسن: لو قلت: «مَرَرتُ بزَيدٍ اليوم، وأمسِ عَمْرٍو» لم يَـحسُن»[6].

قوله: (**وقيل: الوراء: وَلَدُ الوَلَد**): القاضي: «ولَعَلَّه سُمِّيَ به لأنه بعدَ الوَلَد، وعلىٰ هذا تكونُ إضافتُه إلىٰ «إسحاقَ» ليسَ مِن حيثُ إنَّ يعقوبَ وراءَه، بل مِن [حيثُ] إنه وَراءَ إبراهيم، ومن جِهَتِه، وفيه نَظَر»[7]. وقالَ الإمام: «هذا الوَجْهُ عندي شديدُ التعسُّف، واللفظُ كأنه يَنبُو عنه»[8].

(١) أي: مَن زَعَمَ أنَّ «يعقوب» ـ علىٰ القِراءةِ بفَتْح الباءِ ـ مجرور وليس بمنصوب، فقد أخطأ.
(٢) في (ح): «والنقب»، وفي (ف): «والنفت»، وكلاهما تحريف، والمُثْبَتُ من (ط) و«معاني القرآن» للزَّجّاج.
(٣) «معاني القرآن وإعرابه» للزَّجّاج (٣: ٦٢ - ٦٣).
(٤) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «فتح»، والتصويبُ من «الحجة» لأبي علي الفارسي.
(٥) من قوله: «نصَّ سيبويه» إلىٰ هنا، سقط من (ف).
(٦) «الحجّة للقُرّاء السبعة» لأبي علي الفارسي (٤: ٣٦٤ - ٣٦٥)، وأبو الحسن: هو الأخفش.
(٧) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢٤٦).
(٨) «مفاتيح الغيب» للرازي (١٨: ٣٧٥).

وقُرِئ: ﴿يَعْقُوبَ﴾ بالنَّصْب، كأنه قيل: ووَهَبْنا لها إسحاقَ ومِن وراءِ إسحاقَ يعقوب، علىٰ طريقةِ قوله:

ليسُوا مُصلِحِينَ عَشِيرةً ولا ناعِبٍ

الألفُ في ﴿يَٰوَيْلَتَىٰٓ﴾ مُبدَلةٌ مِن ياءِ الإضافة، وكذلكَ في «يا لَـهْفا» و«يا عَجَبا»، وقرأ الحسن: «**يا وَيْلَتي» بالياءِ علىٰ الأصل**، و﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ **نَصْبٌ بما دَلَّ عليه اسمُ الإشارة**، وقُرِئ: «شَيْخ»؛ علىٰ أنه خَبـرُ مُبتَدأٍ محذوف، أي: هذا بَعْلي هو شَيْخ، ...

قوله: (**ليسُوا مُصلِحِينَ عَشِيرة**): أولُه:

مَشائيمَ ليسُوا مُصلِحِينَ عَشِيرةً ولا ناعِـبٍ إلا ببَـيْنٍ غُرابُهـا[1]

مضىٰ شَـرْحُه، ووَجْهُ تشبيهِ الآيةِ بالبيت: أن يُقَدَّرَ كأنه قيل: وَهَبْنا له إسحاق، ثمَّ عَطَفَ عليه «يَعقُوب»، أي: وَهَبْنا يَعقُوب، كما أنَّ الشاعِرَ قَدَّرَ أنه قال: «ليسُوا بمُصلِحِين»، فقال: «ولا ناعِبٍ»، فقَدَّرَ في البيتِ المَعدُومَ موجوداً، وفي الآيةِ عَكْسُه.

قوله: (**«يا وَيْلَتي» بالياءِ علىٰ الأصل**): قالَ الزّجّاج: «في المُصحَف: «يا وَيْلَتي» بالياء، والقِراءةُ بالألف: إن شِئتَ علىٰ التفخيم، وإن شِئتَ علىٰ الإمالة، والأصل: «يا وَيْلَتي»، فأبدَلَ مِنَ الياءِ والكَسْـرة: الألف، لأنَّ الألفَ والفَتْحَ أخَفُّ مِنَ الياء»[2].

قوله: (و﴿شَيْخًا﴾[3] **نَصْبٌ بما دَلَّ عليه اسمُ الإشارة**): قـالَ الزّجّاج: «والحالُ هاهنا مِن

---

(١) البيتُ لأبي الأحوص اليَـرْبُوعيِّ الرِّيـاحيّ، كما في «الكتاب» لسِيبَـوَيه (١: ١٦٥و٣٠٦)، وانظر: «الخصائص» لابن جِنِّي (٢: ٣٥٤)، ويُروىٰ للفَرَزدَق، كما في «كتاب سِيبَوَيه» أيضاً (٣: ٢٩).
وتَقَـدَّمَ عند الزمخشريِّ في تفسير الآيـة ٨٦ من سورة آل عمران (٤: ١٧٣)، وسيأتي أيضاً في تفسير الآية ٧١ من سورة غافر (١٣: ٥٤٥).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» للزَّجّاج (٣: ٦٣).

(٣) كذا في الأصول الخطية، وفيه اختصار لا يخفىٰ.

أو ﴿بَعْلِي﴾: بَدَلٌ مِنَ المُبتدأ، و«شَيْخ»: خَبَر، أو يكونانِ معاً خَبَرَين، قيل: بُشِّرَتْ ولها ثمانٌ وتسعونَ سنة، ولإبراهيمَ مئةٌ وعشرونَ سنة، ﴿إِنَّ هَٰذَا لَشَيْءٌ عَجِيبٌ﴾ أن يُولَدَ وَلَدٌ مِن هَرِمَين، وهو استبعادٌ مِن حيثُ العادةُ التي أجراها الله.

وإنما أنكَرَت عليها الملائكةُ تَعَجُّبَها فـ﴿قَالُوٓاْ أَتَعۡجَبِينَ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِ﴾؛ لأنها كانت في بيتِ الآياتِ ومَهبِطِ المُعجِزاتِ والأمورِ الخارقةِ للعادات، فكانَ عليها **أن تَتوقَّر، ولا يَزدَهيها** ما يَزدَهي النساءَ الناشِئاتِ في غيرِ بُيُوتِ النُّبوّة، وأن تُسَبِّحَ اللهَ وتُمَجِّدَهُ مكانَ التَّعجُّب، **وإلىٰ ذلكَ أشارتِ الملائكةُ صلواتُ الله عليهم في قولِهم:** ﴿رَحۡمَتُ ٱللَّهِ وَبَرَكَٰتُهُۥ عَلَيۡكُمۡ أَهۡلَ ٱلۡبَيۡتِ﴾، ....

لَطيفِ النَّحْوِ وغامِضِه، وذلكَ أنكَ إذا قلت: هذا زيدٌ قائماً، فإن قَصَدْتَ أن تُخبِرَ به مَنْ لم يَعرِفْ زيداً أنه زيد، لم يَجُز؛ لأنه يكونُ زيداً ما دامَ قائماً، فإذا زالَ عن القيام فليسَ بزيد، وإنما تقول: هذا زيدٌ قائماً لمنْ يَعرِفُ زيداً، فيَعمَلُ في الحالِ التنبيه، أي: انتَبِهْ لِزيدٍ في حالِ قيامِه، أو: أُشيرُ إلىٰ زيدٍ في حالِ قيامِه، لأنَّ «هذا» إشارةٌ إلىٰ ما حَضَر»[1].

وقلت: إنما جُعِلَ العَلَمُ مُشاراً إليه؛ ليُؤذِنَ بأنَّ المُتكلِّمَ في هذا المقام يُفيدُ المُخاطَبَ اتِّصافَ المُشارِ إليه بهذا المعنىٰ، كقولِها: ﴿وَهَٰذَا بَعۡلِي شَيۡخًا﴾، أي: انتبِهُوا أنَّ المانعَ مِنَ التوالُدِ هذا الذي حَصَلَ مِنَ الشَّيْخوخة، لا أنه بَعْلي، وإذا لم يُعلَمْ كونُه بَعْلاً لها فالفائدةُ العقليةُ مَعَ كَوْنِها موصوفةً بالشَّيْخوخة، فينتفي كونُه بَعْلاً لها عندَ انتِفاءِ الشَّيْخوخة.

قوله: (**أن تَتَوقَّر**): بالقاف، ويُروىٰ بالفاء، يُقال: تَوَقَّرَ عليه: رعىٰ حُرْمتَه، وتَتَوقَّر: مِنَ الوَقارِ والرَّزانة.

قوله: (**ولا يَزْدَهيها**)، **الجوهري**: «ازدَهاه: استَخَفَّه وتَهاوَنَ به».

قوله: (**وإلىٰ ذلكَ أشارتِ الملائكةُ في قولهم**: ﴿رَحۡمَتُ ٱللَّهِ وَبَرَكَٰتُهُۥ﴾): أي: إلىٰ هذا

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» للزَّجّاج (٣: ٦٣- ٦٤).

أرادوا أنَّ هذهِ وأمثالَها مما يُكرِمُكم به ربُّ العِزّة، ويَـخُصُّكُم بالإنعام به يا أهلَ بَيْتِ النُّبوّة، فليست بمكانِ عَجَب.

و«أمرُ الله»: قُدْرتُه وحِكمتُه، وقولُه: ﴿رَحْمَتُ ٱللَّهِ وَبَرَكَٰتُهُۥ عَلَيْكُمْ﴾ كلامٌ مُستَأنَـفٌ عُلِّلَ به إنكارُ التَّعجُّب، كأنه قيل: إياكِ والتَّعجُّب، فإنَّ أمثالَ هذهِ الرحمةِ والبركةِ مُتكاثِرةٌ مِنَ الله عليكم، وقيل: الرحمةُ: النُّبوّة، والبركات: الأسباطُ مِن بني إسـرائيل، لأنَّ الأنبياءَ منهم، وكُلُّهم مِن وَلَدِ إبراهيم.

المذكور، وهو: عليكِ أن تَتَوقَّري[١] ولا يَزْدَهِيَنَّكِ ما يَزدَهي سائرَ النِّساءِ الناشِئاتِ في غير بُيوتِ النُّبوّة، وأن تُسبِّحي[٢] اللهَ وتُمجِّديهِ مكانَ التعجُّب، وذلكَ أنهم جاؤوا بهذِهِ الجملةِ مُقتَطعةً عما قبلَها مِن غير عاطِف، لتكونَ الجملةُ الأولىٰ ـ وهيَ قولُه: ﴿أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ ـ كالـمَورِدِ للسُّؤال، وتكونَ هذهِ الجملةُ جواباً عنه، وذلكَ أنهم لَـمَّا أنكَروا عليها بقوله: ﴿أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾[٣] استبعادَها بقولها: ﴿يَٰوَيْلَتَىٰٓ ءَأَلِدُ وَأَنَا۠ عَجُوزٌ وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾، تَصَوَّرُوا أنها أضمَرَتْ في نفسِها: لِـمَ كانَ أمرُنا خِلافَ أمرِ الناس؟ أجابوا بقولهم: ﴿رَحْمَتُ ٱللَّهِ وَبَرَكَٰتُهُۥ عَلَيْكُمْ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ﴾، يعني: بأنَّ اللهَ خَصَّكم بهذِهِ الفَضيلةِ والإنعام دونَ سائرِ الناس، وإليه الإشارةُ بقوله: «كلامٌ مُستأنَـفٌ عُلِّلَ به إنكارُ التعجُّب»، ودلَّ على الاختِصاصِ النِّداءُ بقوله: ﴿أَهْلَ ٱلْبَيْتِ﴾[٤]، فإنه مِن قَبيل قولِهم: أنا أفعَلُ كذا أيتُها العِصابة. لله دَرُّه، ما أدقَّ إدراكَه.

---

(١) في الأصول الخطيّة: «تتوقّرين»، بإثبات النون! ثم عطف عليه: «وأن تُسبِّحي الله وتُمجِّديه» بإسقاط النون.

(٢) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «تستحيي».

(٣) من قوله: «كالمورد للسؤال» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

(٤) من قوله: «يعني: بأنَّ الله خصَّكم» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

﴿حَمِيدٌ﴾ **فاعلٌ ما يَستَوجِبَ به الحمدَ** مِن عِبادِه، ﴿مَّجِيدٌ﴾ كريمٌ كثيـرُ الإحسانِ إليهم.

و﴿أَهْلَ ٱلْبَيْتِ﴾ نَصبٌ علىٰ النِّداء، أو علىٰ الاختِصاص؛ لأنَّ ﴿أَهْلَ ٱلْبَيْتِ﴾ مَدْحٌ لهم، إذِ المُراد: أهلُ بَيْتِ خليل الرحمن.

[﴿ فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَٰهِيمَ ٱلرَّوْعُ وَجَآءَتْهُ ٱلْبُشْرَىٰ يُجَٰدِلُنَا فِى قَوْمِ لُوطٍ * إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ لَحَلِيمٌ أَوَّٰهٌ مُّنِيبٌ ﴾ ٧٤-٧٥]

﴿ٱلرَّوْعُ﴾ ما أوجَسَ مِنَ الخِيفةِ حينَ نَـكِـرَ أضيافَه، والمعنىٰ: أنه لـمَّا اطمَأَنَّ قلبُه بعدَ الخوف، ومُلِئَ سُـرُوراً بسَبَب البُشـرىٰ بَدَلَ الغَمّ، فَرَغَ للمُجادلة.

فإن قلت: أينَ جوابُ «لـمَّا»؟ قلت: هو محذوفٌ كما حُذِفَ في قوله: ﴿فَلَمَّا ذَهَبُواْ بِهِۦ وَأَجْمَعُوٓاْ﴾ [يوسف: ١٥]، وقولُـه: ﴿يُجَٰدِلُنَا﴾ **كلامٌ مُستَأنَـفٌ دالٌّ علىٰ الجواب**، وتقديرُه: اجتَـرَأَ علىٰ خِطابنا، أو: فَطِنَ لمُجادَلَتِنا، أو: قال: كَيْتَ وكَيْت، ....

قوله: (﴿حَمِيدٌ﴾ **فاعلٌ ما يَستَوجِبُ به الحمد**) يعني: «فَعيل» بمعنىٰ: فاعل، وهذهِ الخاتمةُ كالتذييل والتعليل لِـمَا سَبَق، فإنَّ قولَهم: ﴿أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ مُتَضَمِّنٌ لِـمَا أوجَبَ عليها مِنَ الوَقارِ والرَّزانةِ[1] والتَّسبيح والتمجيدِ لا للتعجُّبِ ـ كما ذَكَر ـ، يعني: أنه تعالىٰ ﴿حَمِيدٌ﴾ يَفعَلُ ما يَستَوجِبُ به الحمدَ مِن عِبادِه، سِيَّما في حَقِّها، ﴿مَّجِيدٌ﴾ كثيـرُ الإحسانِ إلىٰ العِباد، خُصُوصاً في أن جَعَلَ بيتَها مَهبِطَ البركات.

قوله: (﴿فَلَمَّا ذَهَبُواْ بِهِۦ وَأَجْمَعُوٓاْ﴾): فَعَلُوا به ما فَعَلُوا مِنَ الأذىٰ.

قوله: (﴿يُجَٰدِلُنَا﴾ **كلامٌ مُستَأنَـفٌ دالٌّ علىٰ الجواب**): أي: ليسَ بجواب، لأنه مُضارِع، و«لَـمَّا» للماضي، قالَ الزّجّاج: «﴿يُجَٰدِلُنَا﴾ حِكايةٌ قد مَضَت، لأنَّ «لـمَّا» وُضِعَت لِـمَا قد وقعَ

---

(١) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «الرواية»، وفي (ف) إلىٰ: «الروية»، والمُثبتُ من (ط).

ثم ابتَدَأَ فقال: ﴿يُجَٰدِلُنَا فِي قَوۡمِ لُوطٍ﴾، وقيلَ في ﴿يُجَٰدِلُنَا﴾: هو جوابُ «لـمَّا»، وإنما جِيءَ بـه مُضارِعاً لِحكايةِ الحال، وقيل: إنَّ «لـمَّا» تَـرُدُّ المُضارعَ إلىٰ معنىٰ الماضي، كما تَـرُدُّ «إنْ» الماضيَ إلىٰ معنـىٰ الاستِقبال، وقيل: معناه: أخذَ يُجادِلُنا، وأقبَلَ يُجادِلُنا، والمعنىٰ: يُجادِلُ رُسُلَنا.

ومُجادلتُه إياهم: أنهم قالوا: ﴿إِنَّا مُهۡلِكُوٓاْ أَهۡلِ هَٰذِهِ ٱلۡقَرۡيَةِ﴾ [العنكبوت: ٣١]، فقال: أرأيتُم لو كانَ فيها خمسونَ رَجُلاً مِنَ المُؤمنينَ أتُهلِكُونَـها؟ قالوا: لا، قال: فأربعون؟ قالوا: لا، قال: فثلاثون؟ قالوا: لا حتىٰ بَلَغَ العَشَـرة، قالوا: لا، قال: أرأيتُم إن كانَ فيها رَجُلٌ واحدٌ مُسلِمٌ أتُهلِكُونَـها؟ قالوا: لا، فعندَ ذلكَ قال: ﴿إِنَّ فِيهَا لُوطٗاۚ قَالُواْ نَحۡنُ أَعۡلَمُ بِمَن فِيهَاۖ لَنُنَجِّيَنَّهُۥ وَأَهۡلَهُۥٓ﴾ [العنكبوت: ٣٢].

﴿فِي قَوۡمِ لُوطٍ﴾ في مَعْناهُم، وعن ابن عباس: قالوا له: إن كانَ فيها خمسةٌ يُصَلُّونَ رُفِعَ عنهم العذاب، ....

بوقوع غيره، تقول: لَـمَّا جاءَ زيدٌ جاءَ عَمْرو، ويجوز: لَـمَّا جاءَ زيدٌ يَتكلَّمُ عَمْرو؛ لِوَجْهَين: أحدهما: أنَّ [«إنْ»][1] لـمّا كانت شَـرْطاً للماضي وَقَعَ الـمُستَقبَلُ في معنىٰ الماضي. وثانيهما ـ وهو الذي أختارُه ـ: وهو أن يكونَ حِكايةَ حالٍ قد مَضَت، المعنىٰ: فلما ذَهَبَ عن إبراهيمَ الرَّوْع، وجاءَتْهُ البُشـرىٰ، أخَذَ يُجادِلُنا في قَوْم لُوط، ولم يَذكُرْ في الكلام «أخَذَ وأقبَل»، لأنَّ الكلامَ[2] إذا أُريدَ به حِكايةُ حالٍ ماضِيةٍ قُدِّرَ فيه «أخَذَ وأقبَل»، لأنكَ إذا قلت: قامَ زيد، دَلَّ علىٰ فِعْل ماض، وإذا قلت: أخَذَ زيدٌ يقوم، دَلَّ علىٰ حالةٍ مُمتَدّة، مِن أجلِها ذَكَر: أخَذَ وأقبَل»[3].

قوله: (﴿فِي قَوۡمِ لُوطٍ﴾ في مَعْناهُم): أي: في شأنِهم وأمرِهم.

---

(١) لفظة «إنْ» لم ترد في الأصول الخطيّة، واستدركتُها من «معاني القرآن» للزّجّاج.

(٢) من قوله: «فلما ذهب عن إبراهيم الروع وجاءته البشرىٰ أخذ يجادلنا» إلى هنا، سقط من (ط).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» للزّجّاج (٣: ٦٤-٦٥).

وعن قتادة: **ما قومٌ لا يكونُ فيهم عَشَرةٌ فيهم خير**، وقيل: كانَ فيها أربعةُ آلافِ ألفِ إنسان.

﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ لَحَلِيمٌ﴾ غيـرُ عَجُولٍ علىٰ كُلِّ مَنْ أساءَ إليه، ﴿أَوَّٰهٌ﴾ **كثيـرُ التأوُّهِ** مِنَ الذُّنوب، ﴿مُّنِيبٌ﴾ تائبٌ راجعٌ إلىٰ الله بما يُـحِبُّ ويَرْضىٰ. وهذهِ الصِّفاتُ دالَّةٌ علىٰ رِقَّةِ القَلْب والرَّأفةِ والرحمة، فبَـيَّنَ أنَّ ذلكَ مما حَمَلَه علىٰ المُجادَلةِ فيهم؛ رجاءَ أن يُرفَعَ عنهم العذابُ ويُمهَلُوا، لَعَلَّهم يُحدِثُونَ التوبةَ والإنابة، كما حَمَلَه علىٰ الاستِغفار لأبيه.

[﴿ يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَآ إِنَّهُۥ قَدْ جَآءَ أَمْرُ رَبِّكَ وَإِنَّهُمْ ءَاتِيهِمْ عَذَابٌ غَيْرُ مَرْدُودٍ﴾ ٧٦].

﴿ يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴾ علىٰ إرادةِ القول، أي: قالت له الملائكة: ﴿أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَآ﴾ الجدال، وإن كانت الرحمةُ دَيْدَنَك، فلا فائدةَ فيه، ﴿إِنَّهُۥ قَدْ جَآءَ أَمْرُ رَبِّكَ﴾ وهو قضاؤُه وحُكمُه الذي لا يَصدُرُ إلا عن صواب وحِكمة، والعذابُ نازلٌ بالقوم لا محالة، لا مَرَدَّ له بجِدالٍ ولا دُعاءٍ ولا غيـرِ ذلك.

[﴿وَلَمَّا جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيٓءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا وَقَالَ هَٰذَا يَوْمٌ عَصِيبٌ﴾ ٧٧].

قوله: (**ما قومٌ لا يكونُ فيهم عشـرةٌ فيهم خير**): «ما»: يجوزُ أن تكونَ نافية، أي: لا تُسمّىٰ جماعةٌ بـ«قوم»، ويُقالُ لهم: هم قوم، أي: يُعتَدُّ بهم، ليسَ في ذلكَ القوم عشـرةُ أنفُس خَيِّرين، فـ«قوم»: اسمُ «ما»، و«لا يكون» خَبـرُه، و«عشـرة»: اسمُ «يكون»، و«فيهم خير»: جُملةٌ صِفةٌ لِـ«عشـرة». وأن تكونَ استِفهامية، أي: أيُّ جماعةٌ تُسمّىٰ قوماً، المعنىٰ: لا تُسمّىٰ جماعةٌ قوماً لا يكونُ فيهم عشـرةٌ فيهم خير، وقيل: معناه: ما قومٌ خالونَ عن عشـرةٍ فيهم خير، وفيه نَظَر.

قوله: (**كثيـرُ التأوُّه**): تأوَّهَ تأوُّهاً: إذا قال: أَوْه، وهيَ كلمةُ توجُّع[1].

---

(١) في (ف): «تفجُّع».

كانت مَساءةُ لُوطٍ وضَيْقُ ذَرْعِهِ لأنه حَسِبَ أنهم إنس، فخافَ عليهم خُبْثَ قومِه، وأن يَعجِزَ عن مُقاوَمَتِهم ومُدافَعَتِهم، رُوِيَ أنَّ اللهَ تعالىٰ قالَ لهم: لا تُهلِكُوهُم حتىٰ يَشهَدَ عليهم لُوطٌ أربَعَ شهادات، فلما مشىٰ مَعَهم مُنطَلِقاً بهم إلىٰ مَنزِلِه قالَ لهم: أما بَلَغكُم أمرُ هذهِ القرية؟ قالوا: وما أمرُهم؟ قال: أشهَدُ بالله إنها لَشَرُّ قريةٍ في الأرض عَمَلاً، يقولُ ذلكَ أربَعَ مرّات، فدَخَلُوا معَه مَنزِلَه، ولم يَعلَم بذلكَ أحد، فخَرَجَتِ امرأتُه، فأخبَرَت بهم قومَها.

يُقال: يومٌ عَصِيبٌ وعَصَوصَب؛ إذا كانَ شديداً، مِن قولك: عَصَبَه: إذا شَدَّه.

[﴿وَجَآءَهُۥ قَوۡمُهُۥ يُهۡرَعُونَ إِلَيۡهِ وَمِن قَبۡلُ كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِۚ قَالَ يَٰقَوۡمِ هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطۡهَرُ لَكُمۡۖ فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُخۡزُونِ فِي ضَيۡفِيٓۖ أَلَيۡسَ مِنكُمۡ رَجُلٞ رَّشِيدٞ * قَالُواْ لَقَدۡ عَلِمۡتَ مَا لَنَا فِي بَنَاتِكَ مِنۡ حَقّٖ وَإِنَّكَ لَتَعۡلَمُ مَا نُرِيدُ﴾ ٧٨-٧٩]

﴿يُهۡرَعُونَ﴾ يُسرِعُونَ كأنما يُدفَعُونَ دَفْعاً، ﴿وَمِن قَبۡلُ كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ ومِن قَبْلِ ذلكَ الوقتِ كانوا يَعمَلُونَ الفواحِشَ ويُكثِرُونَها، فضَرَوْا بها، ومَرَنُوا عليها، وقَلَّ عندَهم استِقباحُها، فلذلكَ جاؤوا يُهرَعُونَ مُجاهِرينَ لا يَكُفُّهم حياء، **وقيل: معناه: وقد عَرَفَ لُوطٌ عادتَهم في عَمَلِ الفواحِشِ قبلَ ذلك.**

قوله: (وضَيْقُ ذَرْعِه)، **الأساس**: «ضاقَ بهم ذَرْعاً، أي: لم يُطِقْهُم، وما لكَ عليَّ ذِراع، أي: طاقة»، وذلكَ أنّ «اليَدَ» كما تُجعَلُ مجازاً عن القُوّة، فـ«الذراعُ» التي مِن طَرَفِ المِرفَقِ إلىٰ طَرَفِ الوُسْطىٰ كذلك.

قوله: (مشىٰ مَعَهم مُنطَلِقاً بهم): «مُنطَلِقًا بهم» حالٌ مُؤكِّدة، علىٰ نَحوِ قولِه تعالىٰ: ﴿ثُمَّ وَلَّيۡتُم مُّدۡبِرِينَ﴾ [التوبة: ٢٥]، ﴿وَلَا تَعۡثَوۡاْ فِي ٱلۡأَرۡضِ مُفۡسِدِينَ﴾ [البقرة: ٦٠، الأعراف: ٧٤، هود: ٨٥، الشعراء: ١٨٣، العنكبوت: ٣٦].

قوله: (وقيل: معناه: وقد عَرَفَ لُوطٌ عادتَهم): عطفٌ علىٰ قوله: «ومن قبلِ ذلكَ كانوا

﴿هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِى﴾ أرادَ أن يَقِيَ أضيافَه ببناتِه، وذلكَ غايةُ الكَرَم، وأراد: هؤلاءِ بناتي فتَزَوَّجُوهُنّ، وكانَ تزويجُ المُسلِماتِ مِنَ الكُفّارِ جائزاً، كما زَوَّجَ رسولُ الله ﷺ ابنَتَيهِ مِن عُتْبَةَ بنِ أبي لهب **وأبي العاصِ بنِ وائلٍ** قبلَ الوَحْي، وهما كافران. وقيل: كانَ لهم سَيِّدانِ مُطاعان، فأرادَ أن يُزَوِّجَهما ابنَتَيه.

يَعمَلُونَ الفَواحِش»، ذكرَ الواحِديُّ الأول(١)، وقالَ صاحبُ «التقريب»: «من قبلُ» مُتَّصِلٌ بـ﴿يُهْرَعُونَ﴾، أي: إنما يُسرِعُونَ لأنهم عَمِلُوا ومَرَنُوا عليها، أو مُتَّصِلٌ بـ«ضاق»، أي: إنما ضاقَ ذَرْعاً لأنه عَرَفَ عادتَهم قبلَه.

وقلت: أما اتِّصالُه بـ﴿يُهْرَعُونَ﴾: فأن يكونَ حالاً مِنَ الضمير فيه، و﴿يُهْرَعُونَ﴾ حالٌ مِن فاعلِ «جاء»(٢)، واتِّصالُه بـ﴿سِىٓءَ﴾ مِن حيثُ إنه عطفٌ علىٰ «جاء»، وهو حالٌ مِنَ المرفوع في ﴿سِىٓءَ﴾، ويَعضُدُه قولُ المُصنِّف: «كانت مَساءةُ لُوطٍ وضَيْقُ صَدْرِهِ(٣) لأنه حَسِبَ أنهم إنس، فخافَ عليهم خُبْثَ قَوْمِه»، ولو لم يَعرِفْ عادتَهم في عَمَلِ الفاحِشةِ لم تَلحَقْهُ المَساءةُ وضَيْقُ الصَّدْرِ عندَ مجيءِ القَبيلَين، ولا قال: ﴿يَٰقَوْمِ هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِى هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾.

قوله: (**وأبي العاصِ بنِ وائِل**): قيل: الصواب: أبي العاصِ بنِ أبي الرَّبيع بن عبدِ العُزّىٰ ابنِ عبدِ شَمْس، وفي «جامع الأصول»: «هو أبو العاصِ بنُ الرَّبيع، واسمُها زينب، أكبرُ بناتِهِ صَلَواتُ الله عليه، فلما أُسِـرَ زوجُها يومَ بَدْر، وفادىٰ نفسَه، أخَذَ النبيُّ ﷺ عليه العَهْدَ أن يُنفِذَها إليه إذا عادَ إلىٰ مكّة، ففَعَل، فهاجَرَتْ إلىٰ المدينة، ولـمّا أسلَمَ أبو العاص وهاجَرَ رَدَّها إلىٰ نِكاحِهِ بعَقْدٍ جديد، وماتت بالمدينةِ سنةَ ثمان»(٤).

---

(١) انظر: «الوسيط» للواحدي (٢: ٥٨٣).

(٢) في (ح): «من ضمير جاء»، والمُثبَتُ من (ف)، وكذا في (ط) إلا أنه سقطت منها لفظة «جاء».

(٣) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشّاف»: «وضَيْقُ ذَرْعِه».

(٤) «جامع الأصول» لابن الأثير (١٢: ١٠٧).

وقرأ ابنُ مروان: «هُنَّ أطهَرَ لكم» بالنَّصْب، وضَعَّفَه سِيبَوَيه، وقال: **احتبىٰ ابنُ مروانَ في لَحْنِه**، وعن أبي عَمْرِو بنِ العلاء: مَنْ قرأ «هُنَّ أطهَرَ» بالنَّصْب، فقد تَـرَبَّعَ في لَـحْنِه، وذلكَ أنَّ انتِصابَه علىٰ أن يُـجعَلَ حالاً قد عَمِلَ فيها ما في ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ مِن معنىٰ الفِعْل، كقوله: ﴿وَهَٰذَا بَعۡلِي شَيۡخًا﴾ [هود: ٧٢]، أو يُنصَبُ ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ بفعل مُضمَر، كأنه قيل: خُذُوا هؤلاء، و﴿بَنَاتِي﴾: بَدَل، ويَعمَلُ هذا المُضمَرُ في الحال، و﴿هُنَّ﴾ فَصْل، وهذا لا يجوز؛ لأنَّ الفَصْلَ مُختَصٌّ بالوقوع بينَ جُزأي الجملة، ولا يقعُ بينَ الحالِ وذي الحال، **وقد خُرِّجَ له وَجْهٌ** لا يكونُ ﴿هُنَّ﴾ فيه فَصْلاً، ....

وأما عُتْبةُ بنُ أبي لهب: فتزَوَّجَ برُقَيَّةَ بنتِ رسولِ الله ﷺ، ولم يكن دَخَلَ بها، فلما نزلت ﴿تَبَّتۡ يَدَآ أَبِي لَهَبٖ﴾ [المسد: ١]، قالَ أبو لهب: فارِقْ ابنةَ مُحمَّد، ففارَقَها، فتزَوَّجَها عُثمانُ بنُ عَفّانَ رضيَ اللهُ عنه بمَكّة، وماتت بالمدينةِ في غَزْوةِ بَدْر.

قوله: (**وقرأ ابنُ مَرْوان**): قالَ ابنُ جِنِّي: «وقرأها سعيدُ بنُ جُبير والحسنُ ومُحمَّدُ بنُ مَرْوانَ[١] وعيسىٰ الثقفيّ: «هُنَّ أطهَرَ لكم» بالنَّصْب»[٢].

قوله: (**احتَبىٰ ابنُ مروان**): أي: تَربَّع وتمكَّن، فهو استِعارةٌ مَكْنيّة، حيثُ جَعَلَ اللَّحْنَ كمكانِ الوَطْء، وجَعَلَ تمكينَه فيه كالاحتباءِ والتَّـربُّع في ذلكَ المكان.

الجوهري: «احتَبىٰ الرجل: إذا جَمَعَ ظَهْرَه وساقَيْه بعِمـامتِه».

قوله: (**قد خُرِّجَ له وَجْه**): والوَجْهُ أخرَجَه ابنُ جِنِّي قال: «وأنا أرىٰ أنَّ لهذهِ القِراءةِ وَجْهاً صحيحاً»[٣]، وذكرَ معنىٰ ما ذكرَه المُصنِّف[٤].

---

(١) محمدُ بنُ مروان: أحدُ قُرّاء المدينة، وليس بالمشهور. له ترجمة في «غاية النهاية» لابن الجزري (٢: ٢٢٩).

(٢) «المحتسب» لابن جِنِّي (١: ٣٢٥).

(٣) المصدر السابق (١: ٣٢٦).

(٤) هذه الفِقرة ـ مِن «قوله: (قد خُرِّجَ له وجه)» إلىٰ هنا ـ قُدِّمَت في (ح) و(ف) قبلَ فِقرة «قوله: (احتبىٰ ابنُ مروان)»، ووردت في (ط) في هذا المَوضِع وهو المُناسِبُ لترتيب الكلام في «الكشّاف».

وذلكَ أن يكونَ ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ مُبتَدأ، و﴿بَنَاتِي هُنَّ﴾ جُملةٌ في مَوضِع خَبَرِ المُبتَدأ، كقولك: هذا أخي هو، ويكونَ «أطهَرَ» حالاً.

﴿فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ﴾ بإيثارِهنَّ عليهم، (وَلا تُـخْزُوني) ولا تُهينُوني ولا تفضَحُوني؛ مِنَ الخِزي، أو: ولا تُـخجِلُوني؛ مِنَ الـخَزاية، وهيَ الحياء، ﴿فِى ضَيْفِىٓ﴾ في حَقِّ ضُيوفي، فإنه إذا خُزيَ ضَيْفُ الرجل أو جارُه فقد خُزِيَ الرجل، وذلكَ مِن عَراقةِ الكَرَم وأصالةِ المُروءة، ﴿أَلَيْسَ مِنكُمْ رَجُلٌ رَّشِيدٌ﴾ رجلٌ واحدٌ يَهتَدي إلىٰ سبيل الحقّ، وفِعْل الجميل، والكَفِّ عن السُّوء. وقُرِئَ: ﴿وَلَا تُخْزُونِ﴾ **بطَرْح الياء.**

ويجوزُ أن يكونَ عَرْضُ البناتِ عليهم مُبالغةً في تَواضُعِهِ لهم، وإظهاراً لِشِدّةِ **امتِعاضِهِ** مما أَورَدوا عليه؛ طَمَعاً في أن يَستَحيُوا منه، ويَرِقُّوا له، إذا سَمِعُوا ذلك، فيَتـرُكُوا له ضُيُوفَه، مَعَ ظُهُورِ الأمرِ واستِقرارِ العِلم عندَه وعندَهم أنْ لا مُناكَحةَ بينه وبينَهم، ومن ثَمَّ ﴿قَالُوا۟ لَقَدْ عَلِمْتَ﴾ مُستَشهِدِينَ بعِلمِه، ﴿مَا لَنَا فِى بَنَاتِكَ مِنْ حَقٍّ﴾ لأنك لا ترىٰ مُناكَحتَنا، **وما هو إلا عَرْضٌ سابِريّ.** ....

قوله: (﴿وَلَا تُخْزُونِ﴾ **بطَرْح الياء**): كُلُّهم إلا أبا عَمْرو[1].

قوله: (**امتِعاضِه**)، **الجوهري**: «مَعِضتُ مِن ذلكَ الأمر أمعَضُ مَعْضاً، وامتَعَضتُ منه: إذا غَضِبتَ وشَقَّ عليك».

قوله: (**وما هو إلا عَرْضٌ سابِريّ**)، **الجوهري**: «السابري: ضَـرْبٌ مِنَ الثياب رقيق، في المَثَل: «عَرْضٌ سابِريّ»، يقولُه مَنْ يُعرَضُ عليه الشيءُ عَرْضاً لا يُبالَغُ فيه، لأنَّ السابِريَّ مِن أجوَدِ الثياب، يُرغَبُ فيه بأدنىٰ عَرْض».

---

(١) انظر: «التيسير» للداني ص١٢٧، وفيه أنه يُثبتُها في الوَصْل، أما في الوقف فإنه يقف بغير ياء، كما في «السبعة» لابن مجاهد ص٣٤١.

....

النهاية: «في حديثِ حَبيبِ بنِ أبي ثابتٍ قال: «رأيتُ علىٰ ابنِ عبّاسٍ ثَوْباً سابِريّاً أستَشِفُّ ما وراءَه»، وكُلُّ رَقيقٍ عندَهم سابِريّ، والأصلُ فيه الدُّرُوعُ السابِريّة؛ منسوبةً إلىٰ سابور».

وفي بعض الحواشي: «شُبِّـهَ العَرْضُ الذي ليسَ مِن أصلِ النَّفسِ[1] بعَرْضِ الثَّوْبِ السابِريّ»، فهذا لا يخلو: إما أن يكونَ مِن كلام المُصنِّفِ تَتِمّةً لِقولِه: «ويجوزُ أن يكونَ عَرْضُ البناتِ عليهم مُبالَغةً في تَواضُعِه للملائكة، وإظهاراً لِشِدّةِ غَضَبِه مِنَ القوم»، ورُبَّما يَصدُرُ عن الإنسانِ في أمثالِ هذهِ المقاماتِ ما لا يُؤاخَذُ عليه مِنَ المقالات، أو أن يكونَ مِن كلام القَوْم: «لأنك لا ترىٰ مُناكَحَتَنا، وما عَرْضُكَ هذا إلا عَرْضٌ سابِريّ»، أي: ليسَ مِن عَزْمِ النفس، بل قولٌ مِنَ الفَمِ مِن غيرِ مُواطأةِ القلب، أو أنكَ غيرُ مُبالِغٍ في العَرْض، كما أنَّ الثيابَ السابِريَّة[2] لا تَفتَقِرُ إلىٰ المُبالَغة في العَرْض، فإنها في بَدْءِ الحالِ مرغوبٌ فيها.

قالَ صاحبُ «الفرائد»: قوله: «لأنكَ لا ترىٰ مُناكَحَتَنا»: بعيدٌ مِنَ الصواب لِوَجْهَين:

أحدهما: أنَّ منكوحتَه كانت كافرة، فكيفَ يُقال: ما لنا في بَناتِكَ مِن حَقٍّ لأنكَ لا تَرىٰ مُناكَحَتَنا، وأنهم عَلِمُوا أنْ لا مُناكَحةَ بينَنا وبينَهم؟! وأما قولُهم: ﴿مَا لَنَا فِى بَنَاتِكَ مِنْ حَقٍّ﴾ فمعناه: لَسْنَ بزَوْجاتٍ لنا، وقيل: ما لنا فيهنَّ حاجة.

وثانيهما: أنَّ قولَه: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِى هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾ ـ علىٰ ما ذَكَر ـ: تحريضٌ علىٰ الزِّنىٰ، لأنه لَـمّا لم تَـجُـزِ المُناكَحةُ كانَ إتيانُهنَّ زِنىٰ، فظهرَ أنَّ الوَجْهَ هو الأول.

والجوابُ[3] عن الأول: هو[4] أنَّ قولَهم: «لا تَرىٰ مُناكَحَتَنا» عامٌّ يُرادُ به الخاصّ، وهو المُناكَحةُ في البنات، لأنَّ الكلامَ فيه علىٰ أنه يجوزُ للمُسلِم أن يَنكِحَ الذِّمِّية، ولا يجوزُ أن يُنكِحَ

---

(١) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «الثوب»، والمُثبَتُ من (ط) و(ف).

(٢) في الأصول الخطية: «السابريّ».

(٣) من قوله: «لسن بزوجات لنا» إلىٰ هنا، سقط من (ط).

(٤) في الأصول الخطية: «وهو»، وحذفتُ منه الواو.

وقيل: لـمَّا اتخذوا إتيانَ الذُّكْرانِ مَذهَباً ودِيناً لِتَواطُئِهم عليه، كانَ عندَهم أنه هو الحقّ، وأنَّ نِكاحَ الإناثِ مِنَ الباطِلِ، فلذلكَ قالوا: ما لنا في بَناتِكَ مِن حَقٍّ قَطّ، لأنَّ نِكاحَ الإناثِ أمرٌ خارجٌ مِن مَذهَبِنا الذي نحنُ عليه. ويجوزُ أن يَقُولُوهُ **علىٰ وَجْـهِ الخلاعة، والغَرَضُ نفيُ الشَّهْوة.**

[﴿قَالَ لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً أَوْ ءَاوِيٓ إِلَىٰ رُكْنٖ شَدِيدٖ﴾ ٨٠].

بناتِه مِنَ الذِّمِّيّ[1]. وعن الثاني: أنَّ قولَه: ﴿هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾ عَرْضٌ سابِريّ، لأنَّ غَرَضَهُ الدَّفْعُ عن الأضياف، لا التَّحْريضُ علىٰ البنات، وأمثالُ هذا العَـرْضِ شائعٌ بينَ الناسِ إذا أيقَـنُوا أنْ لا رغبةَ البتّـة.

قوله: (**علىٰ وَجْـهِ الخلاعة**)، **الأساس**: «كانَ الرجلُ في الجاهليةِ إذا غَلَبَه ابنُه يُنادي في المَوْسِم: يا أيها الناس، هذا ابني فُلان، قد خَلَعتُه، فإن جَرَّ لم أضمَن، وإن جُرَّ عليه لم أطلُب، أي: تَـبَـرَّأتُ منه، ثم قيلَ لِكُلِّ شاطِرٍ[2]: خَليع، وقد خَلُعَ خَلاعة، وهيَ خَليعة، ومن المجاز: خلع فُلانٌ رَسَنَه وعِذارَه[3]، فعَدا علىٰ الناسِ بشَـرّ».

قوله: (**والغَرَضُ نفيُ الشَّهْوة**): يعني الغَـرَضَ مِن قولِهم: ﴿مَا لَنَا فِي بَنَاتِكَ مِنْ حَقٍّ﴾: أنّ حَقَّنا أن نقضيَ شَهْوتَنا مِن ضَيْفك، ولم تكن بناتُك مكانَ شَهْوتِنا، فليسَ لنا فيهنَّ حَقّ، فالخَلاعة: هيَ جَعْلُ ذلكَ الفِعْلِ الشنيعِ كالحقِّ الثابتِ اللازم الذي لا يجوزُ العُدولُ عنه.

---

(١) ولا يخفىٰ أنَّ امرأة لُوطٍ كانت مُشـرِكة، ولم تكن ذِمِّية، بالمعنىٰ الشَّـرْعيِّ للذِّمّة، فعلىٰ هذا: المُرادُ مِن كلام المُؤلِّفِ رحمه الله تعالىٰ نفيُ المُلازمة بينَ النكاح والإنكاح، فكما يجوزُ للمُسلِم أن يَنكِحَ ذِمِّيةً ولا يجوزُ له أن يُنكِحَ ذِمِّياً ابنتَه المُسلِمة، كذلكَ يجوزُ أن يَنكِحَ لوطٌ امرأةً مِن قومه مُخالِفةً له في الدِّين، وإن كان لا يجوزُ أن يُنكِح قومَه بناتِه المُسلمات، فصَحَّ قولُه: «لا ترىٰ مُناكَحَتَنا»، ولم يَرِدْ عليه إشكالُ كونِه عليه السلامُ مُتزوِّجاً لامرأة منهم.

(٢) الشاطر: مَنْ أعيا أهلَه خُبْثاً. «القاموس المحيط» للفيروزآبادي، مادة (شطر).

(٣) الرَّسَن: الحبل، والعِذار: عِذارُ الدابة؛ وهو السَّيْرُ الذي علىٰ خَدِّها من اللِّجام. «المصباح المنير» للفيُّوميّ، مادة (رسن) و(عذر).

﴿لَتَعۡلَمُ مَا نُرِيدُ﴾ عَنَوا: إتيانَ الذُّكُور، وما لهم فيه مِنَ الشَّهْوة.

جوابُ ﴿لَوۡ﴾ محذوف، كقوله تعالىٰ: ﴿وَلَوۡ أَنَّ قُرۡءَانٗا سُيِّرَتۡ بِهِ ٱلۡجِبَالُ﴾ [الرعد: ٣١]، يعني: لو أنَّ لي بكم قُوّةً لَفَعَلتُ بكم وصَنَعت، **يُقال: ما لي به قُوّة**، وما لي به طاقة، ونَحْو: ﴿لَا قِبَلَ لَهُم بِهَا﴾ [النمل: ٢٧]، و«ما لي به يَـدَان»؛ لأنه في معنىٰ: لا أضطَـلِعُ به، ولا أستَـقِلُّ به. والمعنىٰ: لو قَوِيتُ عليكم بنفسي، **أو أَوَيتُ** إلىٰ قَـوِيٍّ أستَنِدُ إليه، وأتمَنَّعُ به، فيَحْميني منكم. **فشَبَّـهَ القَوِيَّ العزيزَ بالـرُّكْنِ** مِنَ الجبل في شِدّتِهِ ومَنَعتِه، ولذلكَ قالت الملائكةُ ـ **وقد وَجَدَتْ عليه** ـ: إنَّ رُكنَكَ لَشَديد، ....

قوله: (**يُقال: ما لي به قُوّة**): قال أبو البقاء: «﴿بِكُمۡ﴾ حالٌ مِن ﴿قُوَّةً﴾، وليسَ معمولاً لها، لأنها مَصدَر»(١)، فالتقدير: لو ثبتَ واستَقرَّ لنفسي قُوّةٌ بكم، ولهذا قال: «لو قَوِيتُ عليكم بنفسي».

قوله: (**أو أَوَيْت**): جَعَلَ ﴿أَوۡ ءَاوِيٓ﴾ معطوفاً علىٰ المُقدَّرِ بعدَ «لو»، قال أبو البقاء: «هو في مَوضِعِ رَفْـع؛ خَبَـرُ «أنّ» علىٰ المعنىٰ، أي: «أو أني»، ويَضعُفُ أن يكـونَ معطوفاً علىٰ ﴿قُوَّةً﴾؛ إذ لو كانَ لكانَ منصوباً بإضمـار «أنْ»، وقد قُرِئَ به، أي: أو أن آوي»(٢).

قوله: (**فشَبَّهَ القَوِيَّ العزيزَ بالرُّكن**)، **الراغب**: «رُكْنُ الشيء: جانبُه الذي يُسكَنُ إليه، ويُستَعارُ للقُوّة، قالَ تعالىٰ: ﴿أَوۡ ءَاوِيٓ إِلَىٰ رُكۡنٖ شَدِيدٖ﴾، وناقةٌ مُركَّنةُ الضَّـرْع(٣)، وأركانُ العبادة: جوانبُها التي عليها مَبْناها، وبتَـرْكِها بُطلانُها»(٤).

قوله: (**وقد وَجَدَتْ عليه**): جُملةٌ مُعتَـرِضة، **الجوهري**: «وَجَدَ عليه في الغَضَب مَوْجِدةً

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» للعكبري (٢: ٧١٠).

(٢) المصدر السابق (٢: ٧١٠).

(٣) أي: عظيمةُ الضَّـرْع. «لسان العرب» لابن منظور، مادة (ركن).

(٤) «مفردات القرآن» ص٣٦٥.

وقال النبيُّ ﷺ: «رَحِمَ اللهُ أخي لُوطاً، كانَ يأوي إلىٰ رُكْنٍ شديد».

وقُرِئَ: «أو آوِيَ» بالنَّصْب؛ بإضمارِ «أنْ»، كأنه قيل: لو أنَّ لي بكم قُوّةً أو أَوْياً، كقولها:

لَلُبْسُ عَباءةٍ وتَقَرَّ عَيْني

وقُرِئَ: «إلىٰ رُكُنٍ» بضَمَّتَين.

ووِجْداناً أيضاً»، إنما غَضِبُوا عليه لأنَّ كلامَه يَدُلُّ علىٰ إقناطٍ كُلِّـيٍّ ويأسٍ شديدٍ مِن أن يكونَ له ناصِـرٌ يَنصُـرُه، أليسَ الله بكافٍ عَبْدَه. ومن ثَمَّ قالَ رسولُ الله ﷺ: «رَحِمَ اللهُ أخي لوطاً، كانَ يأوي إلىٰ رُكْنٍ شديد»، أخرَجَه البُخاريُّ ومُسلِمٌ والترمذيُّ[(١)] عن أبي هُريرة. قالَ الشارح: كأنه صَلَواتُ الله عليه استَغرَبَ عنه هذا القول، وعَدَّه بادِرةً منه؛ إذ لا رُكْنَ أشَدُّ مِنَ الرُّكْنِ الذي يأوي إليه[(٢)].

قوله: («أو آوِيَ» بالنَّصْب): قالَ ابنُ جِنِّي: «رواهُ الحُلوانيُّ عن قالونَ عن شَيْبة[(٣)]، وروىٰ أيضاً عن أبي جَعفرٍ مِثلَه، وأنكَرَه ابنُ مُجاهِد[(٤)]، وقال: لا يجوزُ تحريكُ الياءِ هنا، وعندي هذا

---

(١) البخاري (٣٣٧٢) و(٣٣٧٥) و(٣٣٨٧) و(٤٦٩٤)، ومسلم (١٥١)، والترمذي (٣١١٦). وأخرجه أيضاً ابنُ ماجه (٤٠٢٦).

(٢) في (ف): «لا رُكْنَ أشدُّ يأوي إليه».

(٣) الحلواني: هو أبو الحسن أحمدُ بنُ يزيد الصَّفّار، الإمام الكبير المُتقنُ الضابط، خصوصاً في قالون، توفي سنة ٢٥٠ أو بعدها.

وشيبة: هو ابنُ نصاح بن سرجس بن يعقوب، مولىٰ أم سلمة، مُقرِئُ المدينة وقاضيها، إمام تابعيٌّ ثقة، توفي سنة ١٣٠.

انظر: «غاية النهاية» لابن الجزري (١: ١٣٦ - ١٣٧ و٥٤٢ - ٥٤٣ و٢٩٨) علىٰ الترتيب.

(٤) من قوله: «قال ابنُ جِنِّي» إلىٰ هنا، سقط من (ف).

وابنُ مُجاهِد: هو الإمامُ المُقرِئُ المُحدِّثُ النَّحْويّ، شيخُ المُقرِئين، أبو بكر أحمدُ بنُ موسىٰ بنِ العبّاس بنِ =

[﴿قَالُواْ يَٰلُوطُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ لَن يَصِلُوٓاْ إِلَيْكَ ۖ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ ٱلَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ ۖ إِنَّهُۥ مُصِيبُهَا مَآ أَصَابَهُمْ ۚ إِنَّ مَوْعِدَهُمُ ٱلصُّبْحُ ۚ أَلَيْسَ ٱلصُّبْحُ بِقَرِيبٍ﴾ ٨١]

ورُوِي: أنه أغلَقَ بابَه حينَ جاؤوا، وجَعَلَ يُرادُّهم ما حكىٰ اللهُ عنه ويُجادِلُهم، ...

سائغ، وهو أن يُعطَفَ «آوي» علىٰ ﴿قُوَّةً﴾، فإذا صِرْتَ إلىٰ اعتِقادِ المَصدَر، فقد وَجَبَ إضمارُ «أن»، ونَصْبُ الفِعْلِ بها، ومِثْلُه قولُ مَيْسونَ[1] بنتِ بَحْدَلٍ الكِلابيّة:

لَلُبْسُ عَباءةٍ وتَقرَّ عَيْني أحبُّ إليَّ مِن لُبْسِ الشُّفُوفِ[2]

فكأنها قالت: لَلُبْسُ عَباءةٍ وأن تَقرَّ عَيْني أحبُّ إليَّ مِن كذا وكذا»[3]، تَمَّ كلامُ ابنِ جِنِّي.

«الشُّفوف»: جَمْعُ شف، وهو ما رَقَّ مِنَ الثوب، يقول: لُبْسُ الثوبِ الخشِنِ مِنَ الحلالِ بلا رُعونة، وبعدَه ما تَقرُّ به عَيْني: أحبُّ إليَّ مِن ثيابٍ ناعِمةٍ تَجْلِبُ إليَّ سُخْنةً في عَيْني[4] في المآل.

قوله: (ما حكىٰ اللهُ عنه): مفعولُ «يُرادُّهم»، والذي حكىٰ اللهُ تعالىٰ عنه: هو قولُه تعالىٰ: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِى هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾ إلىٰ قوله: ﴿رَّشِيدٌ﴾، ورَدُّهم: قولُهم: ﴿مَا لَنَا فِى بَنَاتِكَ مِنْ حَقٍّ﴾،

= مُجاهِد البغداديّ (٢٤٥ - ٣٢٤)، مُصنِّفُ كتاب «السبعة» في القراءات، فاقَ سائرَ نَظائره مَعَ اتِّساع عِلمِه، وبَراعةِ فَهْمِه، وصِدقِ لهجتِه، وظُهورِ نُسُكِه، حتىٰ انتهىٰ إليه عِلمُ هذا الشأن، وتَصدَّرَ مُدّة. «سير أعلام النبلاء» (١٥: ٢٧٢ - ٢٧٤).

(١) تحرَّف في (ح) و(ف) إلىٰ: «منسوب»، والمُثبتُ من (ط)، وهي مَيْسونُ بنتُ بَحْدَلٍ الكلبية، أمُّ يَزيدَ ابنِ مُعاوية، شاعرة من أهل البَدْو، وثَقُلَتْ عليها الغُرْبةُ عن قومها لـمّا تَزوَّجَت بمُعاويةَ في الشام، فقالت هذا البيتَ في جُملة أبيات، فطَلَّقَها وأعادها إلىٰ أهلها. «الأعلام» للزركلي (٧: ٣٣٩).

(٢) انظر الأبيات بتمامها في «خزانة الأدب» للبغدادي (٨: ٥٠٣ - ٥٠٤).

(٣) «المحتسب» لابن جِنّي (١: ٣٢٦).

(٤) يُقال: أسخَنَ اللهُ عَيْنَه، أي: أبكاه، وقد سَخُنَتْ عَيْنُه سُخْنةً وسُخُوناً، ويُقالُ أيضاً: سَخِنَت. «لسان العرب» لابن منظور، مادة (سخن).

فتَسَوَّرُوا الجدار، فلمَّا رأتِ الملائكةُ ما لَقِيَ لوطٌ مِنَ الكَرْب، قالوا: يا لوطُ إنَّ رُكنَكَ لَشَديد، ﴿إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ لَن يَصِلُوٓاْ إِلَيۡكَ﴾ فافتَح الباب، ودَعْنا وإياهُم، ففتحَ الباب، فدَخَلُوا، فاستَأذَنَ جبريلُ عليه السَّلامُ ربَّه في عقوبتهم، فأَذِنَ له، فقام في الصُّورةِ التي يكونُ فيها، فنَشَرَ جناحَه، وله جناحان، وعليه وِشاحٌ مِن دُرٍّ منظوم، وهو بَـرّاقُ الثنايا، فضَـرَبَ بجَناحِهِ وُجُوهَهم، فطَمَسَ أعيُنَهم، فأعماهم، كما قالَ اللهُ تعالىٰ: ﴿فَطَمَسۡنَآ أَعۡيُنَهُمۡ﴾، فصاروا لا يَعرِفُونَ الطريق، فخَرَجُوا وهم يقولون: **النَّجاءَ النَّجاءَ**، فإنَّ في بَيْتِ لُوطٍ قوماً سَحَرة.

﴿لَن يَصِلُوٓاْ إِلَيۡكَ﴾ **جُملةٌ مُوضِّحةٌ للتي قبلَها**، لأنهم إذا كانوا رُسُلَ الله لم يَصِلُوا إليه، ولم يَقدِرُوا علىٰ ضَـرَرِه.

قُرِئَ ﴿فَأَسۡرِ﴾: **بالقَطْع** والوَصْل، و﴿إِلَّا ٱمۡرَأَتَكَ﴾ بالرَّفْع والنَّصْب، ....

ورَدُّه أيضاً: ﴿لَوۡ أَنَّ لِي بِكُمۡ قُوَّةً أَوۡ ءَاوِيٓ إِلَىٰ رُكۡنٖ شَدِيدٖ﴾.

قوله: (**النَّجاءَ النَّجاء**): أي: انجُوا بأنفُسِكُم، وهو مَصدَرٌ منصوبٌ بِفِعْلٍ مُضمَر، أي: انجُوا النَّجاء، وتكرارُه للتوكيد، وهو مقصورٌ وممدود.

قوله: (**جُملةٌ مُوضِّحةٌ للتي قبلها**): وهو قولُه: ﴿يَٰلُوطُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ﴾، وإنما يَستَقيمُ بياناً، لأنَّ هذا القولَ في جواب مُتمنّاه: ﴿لَوۡ أَنَّ لِي بِكُمۡ قُوَّةً أَوۡ ءَاوِيٓ إِلَىٰ رُكۡنٖ شَدِيدٖ﴾، فكأنهم أجابوهُ بقولِهم: ﴿إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ﴾: أنكَ أويتَ إلى رُكْنٍ شديد، لأنَّ معنىٰ ﴿إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ﴾[1]، وتفسيرِه بـ﴿لَن يَصِلُوٓاْ إِلَيۡكَ﴾ ـ و«لن» لتوكيدِ النفي ـ هو: أنكَ أويتَ إلىٰ رُكْنٍ شديد.

قوله: (**قُرِئَ** ﴿فَأَسۡرِ﴾ **بالقَطْع**): الحرميّان[2]: «فاسْـرِ» و«أنِ اسْـرِ»، بوَصْل الألفِ حيثُ

---

(١) من قوله: «أنك أويتَ إلىٰ ركن» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

(٢) يعني: ابنَ كثير المكِّيّ، ونافعاً المدنيّ، رحمهما الله تعالىٰ.

ورُوِي: أنه قالَ لهم: متىٰ مَوعِـدُ هلاكِهم؟ قالوا: الصُّبْح، فقال: أُريدُ أسـرَعَ مِن ذلك، فقالوا: ﴿أَلَيْسَ ٱلصُّبْحُ بِقَرِيبٍ﴾.

وقُرِئ: «الصُّبُحُ» بضَمَّتَين.

فإن قلت: ما وَجْهُ قِراءةِ مَنْ قرأ: ﴿إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ﴾ بالنَّصب؟

قلت: استثناها مِن قوله: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ﴾، والدليلُ عليه قِراءةُ عبدِ الله: «فأَسْـرِ بأهلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ الليلِ إلا امرأتَـك»، ويجوزُ أن يَنتَصِبَ عن «لا يَلتَفِت»، علىٰ أصل الاستِثناء، وإن كانَ الفَصِيحُ هو البَدَل، أعني: قِـراءةَ مَنْ قـرأ بالرفـع، فأبدَلَها عن ﴿أَحَدٌ﴾.

وَقَع، والباقون: بقَطْعِها[1]، قال أبو البقاء: «وهما لغتان، يُقال: أَسْـرىٰ وسَـرىٰ»[2].

وابنُ كثيرٍ وأبو عَمْرو: «إلا امرأتُـكَ» بالرَّفْع، والباقون: بالنَّصْب[3]، قالَ الزّجّاج: «مَنْ قرأ بالنَّصْب: فعلىٰ معنىٰ: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ ... إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ﴾، ومَنْ قرأ بالرَّفْع: حَمَلَه علىٰ معنىٰ: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا﴾»[4]. والمُصنِّفُ تَبِعَ الزّجّاج.

وقالَ ابنُ الحاجب: «هذا التفصيلُ باطِل، يعني: جَعْلَ القِراءةِ بالرَّفْع محمولةً علىٰ البَدَل مِن قوله: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ﴾، وقراءةِ النَّصْبِ محمولةً علىٰ الاستِثناءِ مِنَ المُوجَب[5] مِن قوله: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ﴾، فإنَّ القِراءتَينِ ثابتتانِ قَطْعاً، فيَمتَنِعُ حَمْلُها علىٰ وَجْهَينِ أحدُهما باطلٌ قطعاً، والقَضِيَّةُ واحِدة، فهو إما أن يكونَ سَـرىٰ بها أو ما سَـرىٰ بها[6]؛ فإنْ كانَ قد

---

(١) انظر: «السبعة» لابن مجاهد ص٣٣٨، و«حجّة القراءات» ص٣٤٧.

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» للعكبري (٢: ٧١٠).

(٣) انظر: «السبعة» لابن مجاهد ص٣٣٨، و«حجّة القراءات» ص٣٤٧.

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» للزَّجّاج (٣: ٦٩- ٧٠).

(٥) أي: اللفظ المُثبَت الذي لم يدخل عليه نهي.

(٦) قوله: «أو ما سرىٰ بها» سقط من (ف).

وفي إخراجِها مَعَ أهلِهِ روايتان:

رُوِي: أنه أخرَجَها معهم، وأمَرَ أن لا يَلتَفِتَ منهم أحدٌ إلا هي، فلما سَمِعَتْ هَدَّةَ العذاب التفَتَت، وقالت: يا قَوْماه، فأدركَها حَجَرٌ فقتَلَها.

ورُوِي: أنه أُمِرَ بأن يُخَلِّفَها مَعَ قَوْمِها، فإنَّ هواها إليهم، فلم يَسِرْ بها. واختِلافُ القِراءتَين لاختِلافِ الروايتَين.

[﴿فَلَمَّا جَآءَ أَمْرُنَا جَعَلْنَا عَٰلِيَهَا سَافِلَهَا وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهَا حِجَارَةً مِّن سِجِّيلٍ﴾....

سَرىٰ بها فليسَ مُستَثنًىٰ إلا مِن قوله: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ﴾، وإن كانَ ما سَرىٰ بها فهو مُستَثنًىٰ مِن قوله: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ﴾، فقد ثبتَ أنَّ أحدَ التأويلَينِ باطلٌ قَطْعاً، فلا يُصارُ إليه في أحدِ القِراءتَينِ الثابتتَينِ قَطْعاً.

والأَوْلىٰ مِن هذا أن يكونَ ﴿إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ﴾ في الرَّفع والنَّصب مِثلَ قوله: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ [النساء: ٦٦].

ولا بُعْدَ أن يكونَ أقلُّ القُرّاءِ علىٰ الوَجْهِ الأقوىٰ، وأكثرُهم علىٰ الوَجْهِ الذي دونَه(١)، بل قد التزَمَ بعضُ الناس أنه يجوزُ أن يُجمِعَ القُرّاءُ علىٰ قِراءةِ غيرِ الأقوىٰ»(٢).

---

(١) يُريد: أن يكونَ قولُه: ﴿إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ﴾ مُستَثنًىٰ من قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ﴾، فهو استثناءٌ من منفي، فيجوزُ فيه النَّصبُ علىٰ الاستثناء، والرفعُ علىٰ البَدَلِ مِنَ المُستَثنىٰ منه ـ وهو هنا ﴿أَحَدٌ﴾ ـ، وأقوىٰ الوَجْهَين: الرفعُ علىٰ البدل، والقراءةُ بالرفع في «امرأتك» هي قراءةُ ابن كثير وأبي عمرو، بينما قرأ سائر القرّاء السَّبْعة بالنَّصب ـ كما تَقَدَّمَ في كلام المُؤلِّفِ رحمه الله تعالىٰ ـ، وهو مُرادُ الإمام ابن الحاجب رحمه الله تعالىٰ من أنَّ أقلَّ القُرّاءِ علىٰ الوجه الأقوىٰ، وأكثَرَهم علىٰ الوَجْه الأدنىٰ.

(٢) «الإيضاح في شرح المُفصَّل» لابن الحاجب (١: ٣٦٦ - ٣٦٧).

مَّنضُودٍ * مُّسَوَّمَةً عِندَ رَبِّكَ وَمَا هِيَ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ بِبَعِيدٍ﴾ [٨٢-٨٣]

﴿جَعَلْنَا عَٰلِيَهَا سَافِلَهَا﴾ جعَلَ جبريلُ جناحَه في أسفلِها، ثم رفعَها إلىٰ السماء، حتىٰ سَمِعَ أهلُ السماءِ نُباحَ الكِلاب وصِياحَ الدِّيَكة، ثم قَلَبَها عليهم، وأُتبِعُوا الحِجارةَ مِن فوقِهم.

﴿مِّن سِجِّيلٍ﴾ قيل: هيَ كلمةٌ مُعرَّبةٌ من: سَنْكِ كِلْ، بدليل قوله: ﴿حِجَارَةً مِّن طِينٍ﴾ [الذاريات: ٣٣]، وقيل: هيَ مِن: أسجَلَه: إذا أرسَلَه؛ لأنها تُرسَلُ علىٰ الظالمين، ويَدُلُّ عليه قولُه: ﴿لِنُرْسِلَ عَلَيْهِمْ حِجَارَةً﴾ [الذاريات: ٣٣]، ....

وأجابَ عنه بعضُ فُضَلاءِ المَغرِب، وقال: قولُك: «وإن كانَ ما سَرىٰ بها فهو مُستَثنًىٰ مِن قوله: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ﴾»، غايةُ هذا الكلام أنَّ لوطاً ما أَسْرىٰ بها، فلِمَ لا يجوزُ أنها سَرَتْ بنفسِها؟ روىٰ الواحِديُّ عن قَتادة: «ذُكِرَ لنا أنها كانت مَعَ لُوطٍ[1] حينَ خَرَجَ مِنَ القَرْية، فلما سَمِعَتْ هَدّةَ العذاب» إلىٰ آخِره[2].

قال المالكيُّ في «الشواهد»: «امرأَتُك»: مُبتدأ، والجملةُ بعدَه خَبَرُه، و«إلا» بمعنىٰ «لكنْ»، ولا يصحُّ أن تَجعَلَ «امرأَتُك» بَدَلًا من ﴿أَحَدٌ﴾، لأنها لم تَسْرِ معَه، فيَتَضمَّنُها ضميرُ المُخاطَبين، ودَلَّ علىٰ أنها لم تَسْرِ معَه قراءةُ النصب، فإنها أخرَجَتْها من أهلِهِ الذينَ أُمِرَ أن يَسْريَ بهم، وإذا لم تكن في الذين سَرىٰ بهم لم يصحَّ أن تُبدَلَ من فاعلِ ﴿يَلْتَفِتْ﴾، لأنه بعضُ ما دَلَّ عليه الضميرُ المجرورُ بـ«مِن»، وتكلَّفَ بعضُ النَّحْويِّينَ الإجابةَ عن هذا بأن قال: لم يَسْرِ بها، ولكنْ شَعَرَت بالعذاب فتَبِعَتْهم ثمّ التَفَتَت فهلكت. وعلى تقديرِ صِحّةِ هذا فلا يُوجِبُ ذلك دخولَها في المُخاطَبينَ بقوله: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ﴾[3].

---

(١) في (ح): «مع نوح»، وهو خطأ، والمُثبَتُ من (ط) و(ف).

(٢) «الوسيط» للواحدي (٢: ٥٨٤).

(٣) «شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح» لابن مالك ص٤٢.

وقيل: **مما كَتَبَ اللهُ أن يُعذِّبَ به مِنَ السِّجِلِّ** وسَجَّلَ لِفُلان، ﴿مَّنضُودٍ﴾ نُضِدَ في السماء نَضْداً مُعَدّاً للعذاب، وقيل: يُرسَلُ بعضُه في أثرِ بعضٍ مُتتابعاً.

وقلت: فإذن التقدير: فأسْرِ بأهلِكَ بقِطْعٍ من الليل فإنا مُنَجُّوكُم، لكنِ امرأتُكَ ليست بمُنجَّية، ونظيرُه قولُه تعالىٰ: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [الأحزاب: ٤٠]، فإنّ كونَه «أبا رجالهم» مُخالِفٌ لكونِهِ خاتمَ النبيِّين[١].

وقلت: هذا عُذرٌ واضِح، به اندَفَعَ سُؤالُ ابنِ الحاجِب، لكنْ بقيَ علىٰ قولِ المُصنِّف: «واختِلافُ القِراءتَينِ لاختِلافِ الروايتَين» إشكالٌ قَوِيّ، وهو أنه جَعَلَ القِراءةَ تابعةً للرواية، فيلزمُ الشَّكُّ في كلام لا رَيْبَ فيه مِن رَبِّ العالمين، ولو قال: «واختِلافُ الروايتَينِ لاختِلافِ القِراءتَين» لهانَ الخَطْب، ثم وافَقَ هذا قولَ القاضي: «ولا يجوزُ حَمْلُ القِراءتَينِ علىٰ الروايتَين؛ لأنَّ القَواطِعَ لا يَصِحُّ حَمْلُها علىٰ المعاني المُتناقِضة، والأَوْلىٰ الحملُ علىٰ ما اختارَهُ ابنُ الحاجب[٢]، ولا يلزمُ مِن ذلكَ أمرُها بالالتِفات، بل عَدَمُ نَهْيِها عنه استِصلاحاً، ولذلكَ علَّله علىٰ طريقةِ الاستِئنافِ بقوله: ﴿إِنَّهُۥ مُصِيبُهَا مَآ أَصَابَهُمْ﴾، ولا يَحسُنُ جَعْلُ الاستِثناءِ مُنقَطِعاً علىٰ قِراءةِ الرَّفْع»[٣].

وأما الروايتانِ كما ذكرَهما: فمَسْطورٌ في «معالم التنزيل»[٤].

قوله: (**مما كَتَبَ اللهُ أن يُعذِّبَ مِنَ السِّجِلّ**): قالَ الزَّجّاج: «هذا القولُ أثبتُ الأقوالِ

---

(١) من قوله: «قال المالكي» إلىٰ هنا، أثبتُّه من (ط)، وسقط من (ح) و(ف).

(٢) توفي الإمامُ ابنُ الحاجب سنة ٦٤٦، وتوفي القاضي البيضاوي سنة ٦٨٥، رحمهما الله تعالىٰ، فيُستبعَدُ نَقْلُ الثاني عن الأول، لا سيَّما مَعَ اختِلافِ الدار، حيثُ عاشَ الأولُ في مِصرَ ودمشق، بينما كانَ الثاني في بلاد فارس، والواقعُ أنَّ العبارةَ المذكورةَ من تَصَرُّفِ المُؤلِّف، ولفظُ البيضاوي: «والأَوْلىٰ جَعْلُ الاستِثناءِ في القِراءتَينِ مِن قوله: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ﴾، مِثلُه في قوله: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾، ولا يَبعُدُ أن يكونَ أكثرُ القُرّاءِ علىٰ غيرِ الأفصح».

(٣) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢٤٩-٢٥٠).

(٤) انظر: «معالم التنزيل» للبغوي (٤: ١٩٢-١٩٣).

﴿مُّسَوَّمَةً﴾ مُعلَّمةً للعذاب، وعن الحسن: كانت مُعلَّمةً ببياضٍ وحُمْرة، **وقيل: عليها سِيمـا** يُعلَمُ بها أنها ليست مِن حِجارةِ الأرض، وقيل: مكتوبٌ علىٰ كُلِّ واحدٍ اسمُ مَنْ يُرمىٰ به، ﴿وَمَا هِىَ﴾ مِن كُلِّ ظالم ﴿بِبَعِيدٍ﴾، **وفيه وعيدٌ لأهل مَكّة**، وعن رسول الله ﷺ: «أنه سأل جبريلَ عليه السَّلام؟ فقال: يعني: ظالمي أُمّتِك، ما مِن ظالم منهم إلا وهو **بعُـرْضِ حَجَرٍ يَسقُطُ عليه** مِن ساعةٍ إلىٰ ساعة»، ....

وأحسَنُها، لأنَّ في كتاب الله دليلاً عليه، قالَ اللهُ تعالىٰ: ﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْفُجَّارِ لَفِى سِجِّينٍ * وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا سِجِّينٌ * كِتَٰبٌ مَّرْقُومٌ﴾ [المطففين: ٧ - ٩]، وسِجِّيل: في معنىٰ: سِجِّين»[١].

قوله: (**وقيل: عليها سِيما**): مقصورٌ مِن الواو، قالَ اللهُ تعالىٰ: ﴿سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم﴾ [الفتح: ٢٩].

قوله: (**وفيه وعيدٌ لأهل مَكّة**): يعني: سِيقَ الكلامُ لوعيدِ قوم لوط، وأُدمِجَ فيه[٢] وعيدُ أهل مَكّة، فإنَّ التعريفَ في ﴿ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ للجنس، بدليل قوله: «وما هيَ مِن كُلِّ ظالم ببعيد»، فعَمَّ جميعَ الظالمين، ولـمّا كانَ الكلامُ مَسُوقاً في حَقِّ قوم لُوط، دَخَلُوا فيه دُخُولاً أوليّاً، وتَضَمَّنَ وعيدَ أهل مَكّةَ علىٰ التَّـبَعيّة.

قوله: (**بعُرْضِ حَجَرٍ يَسقُطُ عليه**): هو مِن قولهم: فُلانٌ عُرْضةٌ للأمر، أي: مُعرَّضٌ له، قال:

فــلا تَجعَلُــوني عُرْضــةً للَّــوائمِ

ذكرَه في البقرة[٣].

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» للزجّاج (٣: ٧١).

(٢) انظر معنىٰ «الإدماج» فيما تقدَّم تعليقاً عندَ تفسير الآية ١١٥ من سورة التوبة (٧: ٣٨١).

(٣) في تفسير الآية ٢٢٤ منها.

وقيل: **الضميرُ للقُرىٰ**، أي: هيَ قريبةٌ مِن ظالـمي مكّةَ يَمُرُّونَ بها في مسايرهم ﴿بِبَعِيدٍ﴾ بشيءٍ بعيد. ويجوزُ أن يُراد: وما هيَ بمكانٍ بعيد؛ لأنها وإن كانت في السماء، وهيَ مكانٌ بعيد، إلا أنها إذا هَوَتْ منها فهيَ أسرَعُ شيءٍ لُحوقاً بالمرميّ، فكأنها بمكانٍ قريب منه.

[﴿وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا ۚ قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ ۖ وَلَا تَنقُصُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ ۚ إِنِّي أَرَاكُم بِخَيْرٍ وَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ مُّحِيطٍ * وَيَا قَوْمِ أَوْفُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ ۖ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ * بَقِيَّتُ اللَّهِ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ۚ وَمَا أَنَا عَلَيْكُم بِحَفِيظٍ﴾ ٨٤-٨٦]

﴿إِنِّي أَرَاكُم بِخَيْرٍ﴾ يُريد: بثَرْوةٍ واسِعةٍ تُغنيكُم عن التَّطفيف، أو: أراكُم بنعمةٍ مِنَ الله حَقُّها أن تُقابَلَ بغير ما تَفعَلون، أو: **أراكُم بخير فلا تُزيلُوهُ** عنكم بما أنتُم عليه، ...

قوله: (**وقيل: الضميرُ للقُرىٰ**): وكذلكَ في ﴿عَالِيَهَا سَافِلَهَا﴾، قالَ أبو البقاء: «و«بَعيدٍ» نَعْتٌ لمكانٍ محذوف، أو خبر[1] ﴿هِيَ﴾، ولم يُؤنِّثْهُ لأنَّ العُقوبةَ والعِقابَ بمعنىٰ»[2].

قوله: (**أو أراكُم بخيرٍ فلا تُزيلُوه**): قَسِيمٌ لِقولِه: «أو أراكُم بنِعمةٍ مِنَ الله»، وهو قَسِيمٌ لِقولِه: «﴿إِنِّي أَرَاكُم بِخَيْرٍ﴾ يُريد: بثَرْوة»، لأنَّ «الخيرَ» في الوَجْهِ الأول: مُفسَّرٌ بالثَّروةِ والمال، وفي الوَجْهِ الثاني: بالنِّعْمةِ المُطلَقة، ثم النِّعْمة: إما أن تُوجِبَ الأمرَ بالشُّكْر، وهو المُرادُ مِن قوله: «حَقُّها أن تُقابَلَ بغيرِ ما تَفعَلون»، أو النهيِ عن الكُفْران، وهو المُرادُ مِن قوله: «فلا تُزيلُوهُ عنكم».

---

(١) في (ح) و(ف): «وخبر»، والمُثبتُ من (ط)، وهو المُوافقُ لِـمَا في «التبيان» لأبي البقاء العكبري.
(٢) «التبيان في إعراب القرآن» للعكبري (٢: ٧١١).

كقول مُؤمِنِ آلِ فِرعَون: ﴿يَٰقَوۡمِ لَكُمُ ٱلۡمُلۡكُ ٱلۡيَوۡمَ ظَٰهِرِينَ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَمَن يَنصُرُنَا مِنۢ بَأۡسِ ٱللَّهِ إِن جَآءَنَا﴾ [غافر: ٢٩].

﴿يَوۡمٖ مُّحِيطٖ﴾ مُهلِك؛ مِن قوله: ﴿وَأُحِيطَ بِثَمَرِهِۦ﴾ [الكهف: ٤٢]، وأصلُه مِن إحاطةِ العَدُوّ.

فإن قلت: وَصْفُ العذاب بالإحاطةِ أبلغُ أم وَصْفُ اليوم بها؟

قوله: (كقَوْلِ مُؤمِنِ آلِ فِرعَون): يعني: وِزانُ هذهِ الآيةِ وِزانُ تلكَ الآية، فإنَّ قوله: ﴿لَكُمُ ٱلۡمُلۡكُ ٱلۡيَوۡمَ ظَٰهِرِينَ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ [غافر: ٢٩] كقوله: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰكُم بِخَيۡرٖ﴾، وقولُه: ﴿فَمَن يَنصُرُنَا مِنۢ بَأۡسِ ٱللَّهِ﴾ [غافر: ٢٩] كقوله: ﴿وَإِنِّيٓ أَخَافُ عَلَيۡكُمۡ عَذَابَ يَوۡمٖ مُّحِيطٖ﴾.

قوله: (وأصلُه مِن إحاطةِ العَدُوّ): أي: الإغارةِ في الصُّبح بَغْتة، كقولِهِ تعالىٰ: ﴿فَٱلۡمُغِيرَٰتِ صُبۡحٗا﴾ [العاديات: ٣].

الراغب: «الإحاطةُ علىٰ وَجْهَين: أحدهما: في الأجسام، نَحْو: أحطتُ بمكانِ كذا، والثاني: في المعاني؛ إما في العِلم، نَحْوُ قولِـهِ تعالىٰ: ﴿أَحَاطَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عِلۡمَۢا﴾ [الطلاق: ١٢]، فالإحاطةُ بالشيء علمًا: هو أن يَعلَمَ وُجُودَه وجِنسَه وقَدْرَه وكَيْفيَّـتَه، وغَرَضَه المقصودَ به وبإيجادِه، وما يكونُ به ومنه، وذلكَ ليسَ إلا لله تعالىٰ، وقالَ صاحِبُ موسىٰ عليهما السَّلام: ﴿وَكَيۡفَ تَصۡبِرُ عَلَىٰ مَا لَمۡ تُحِطۡ بِهِۦ خُبۡرٗا﴾ [الكهف: ٦٨]؛ تنبيهاً أنَّ الصَّبْـرَ التامَّ إنما يقعُ بعدَ إحاطةِ العِلم بالشيء، وذلكَ صَعْبٌ إلا بفَيْضٍ إلهيّ، وإما في القُدْرة، قالَ اللهُ تعالىٰ: ﴿وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمۡ أُحِيطَ بِهِمۡ﴾ [يونس: ٢٢]، وكذلكَ قولُه: ﴿وَإِنِّيٓ أَخَافُ عَلَيۡكُمۡ عَذَابَ يَوۡمٖ مُّحِيطٖ﴾[1]».

قوله: (وَصْفُ العذاب بالإحاطةِ أبلغُ أم وَصْفُ اليوم بها): قال أبو البقاء: «﴿مُّحِيطٖ﴾ نَعْتٌ «لليوم» في اللفظ، و«للعذاب» في المعنىٰ، وذَهَبَ قـومٌ إلىٰ أنَّ التقدير: عذابَ يومٍ محيطٍ

---

(١) «مفردات القرآن» ص٢٦٥-٢٦٦.

قلت: بل وَصْفُ اليوم بها، لأنَّ اليومَ زمانٌ يَشتَمِلُ علىٰ الحوادِث، فإذا أحاطَ بعذابِهِ فقد اجتَمَعَ للمُعذَّب ما اشتَمَلَ عليه منه، كما إذا أحاطَ بنعيمه.

عذابُه، وهو بعيد؛ لأنَّ «مُحيطاً» قد جَرىٰ علىٰ غيـرِ مَنْ هو له، فيَجِبُ إبرازُ فاعِلِه»[1].

قوله: (**فإذا أحاطَ بعَذابِهِ فقد اجتَمَعَ للمُعذَّبِ[2] ما اشتَمَلَ عليه منه**): الضميرُ المُستَتِـرُ في «أحاط» والمجرورُ في «بعذابه»، والمُستَـكِنُّ في «ما اشتَمَلَ»: كُلُّها عائدٌ إلىٰ «اليوم»، وفي «عليه» إلىٰ «ما»، و«مِن» بيانُ «ما»، والضميرُ المجرورُ عائدٌ إلىٰ «العذاب»، وتحقيقُه: إما إضافةُ المظروفِ إلىٰ الظَّرْف، نَحْو: ضَـرْب اليوم، فحينَئذٍ يكونُ اليومُ مُشتَمِلاً علىٰ العذاب.

ثم إذا وُصِفَ اليومُ بالإحاطةِ لجميع الحوادِث، ومنها المُعذَّب، فيُحيطُه، فصَحَّ قولُه: «فقد اجتمعَ للمُعذَّب ما اشتَمَلَ عليه»، أي: ما اشتملَ عليه اليومُ مِنَ العذاب، وهذا في الكِنايةِ قريبٌ من قوله:

إنَّ الـــسَّماحةَ والمُـــروءةَ والنَّـــدىٰ في قُـبّـةٍ ضُـرِبَتْ علىٰ ابنِ الـحَـشْـرَجِ[3]

فإنّ كونَ هذهِ الصِّفاتِ في قُـبّـةٍ نَحْوُ كونِ العذاب في اليوم، وكونُ اليوم مُحيطاً للمُعذَّب نَحْوُ كونِ القُبّةِ مضـروبةً علىٰ ابنِ الـحَشْـرَجِ[4].

فأما إذا وُصِفَ العذابُ بالإحاطةِ لا يكونُ هذا المعنىٰ، غايتُه أن يكونَ استِعارةً مُفيدةً أنَّ المُعذَّبينَ لا يَفُوتُونَه، كما لا يَفُوتُ فائتُ الشيءَ المُحيط.

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٧١١).

(٢) في (ح) و(ف): «اشتمل على المعذب»، والمُثبَتُ من (ط)، وهو المُوافقُ لِـمَا في «الكشّاف».

(٣) البيتُ لزياد الأعجم، كما في «الأغاني» (١٢: ٢٨ و٤٠)، وهو من شواهد «مفتاح العلوم» للسَّكّاكي ص٤٠٧.

(٤) أي: في قول زياد الأعجم:

إنّ السماحةَ والمروءةَ والنَّدىٰ في قُبّةٍ ضُرِبَت علىٰ ابنِ الحَشْرَجِ

فإن قلت: **النهيُ عن النُّقصانِ أمرٌ بالإيفاء، فما فائدةُ قوله: ﴿أَوۡفُواْ﴾؟** قلت: نُـهُوا أولاً عن عَيْنِ القَبيح الذي كانوا عليه مِن نَقْص المِكيالِ والميزان، لأنَّ في التصـريح بالقبيح نَعْياً علىٰ المَنْهِيِّ وتَعْييراً له، ثم وَرَدَ الأمرُ بالإيفاءِ الذي هو حَسَنٌ في العُقُولِ مُصَـرَّحاً بلَفظِه؛ لزيادةِ ترغيبٍ فيه وبَعْثٍ عليه، ....

وصاحبُ «الفرائد» حينَ اعتبَـرَ ظاهِرَ اللفظ، وتَـرَكَ إمعانَ المعنىٰ، قال: ومَنْ وَصَفَ العذابَ بالإهلاك، وهو مُضافٌ إلىٰ اليوم، لا يَلزَمُ أن يكونوا هالِكِينَ في ذلك اليوم، لأنه لا يُمكِنُ أن تكونَ إضافةُ العذابِ إلىٰ اليوم بسَبَب أنَّ ظُهورَه في ذلكَ اليوم، وإن وُصِفَ اليومُ بالإهلاك، فيقتضي هلاكَهم في ذلكَ اليوم، لأنّ ظاهِرَ المعنىٰ: اليومَ مُهلَك، فهو مِن قَبيل: نهارُه صائِم، فحاصِلُ المعنىٰ: أنَّ ما في اليوم مُهلَك.

قوله: (**النهيُ عن النُّقصانِ أمرٌ بالإيفاء، فما فائدةُ قوله: ﴿أَوۡفُواْ﴾؟**)، **الانتِصاف**: «لمنْ قال: إنَّ الأمرَ بالشيءِ ليسَ نَـهْياً عن ضِدِّهِ أن يَستَدِلَّ بهذِهِ الآية، وإلا لكانت تكراراً، وفي كلام الزمخشـريِّ وَهْم، فإنه ظَنَّ أنَّ النهيَ قبلَ أمرٍ بالوفاء، وهي غَفْلةٌ منه، وتعليلُه بالـحُسْنِ والقُبْح مِن قَواعِدِه»[1].

وقلت: وَهِمَ صاحِبُ «الانتِصاف»، لأنَّ جَوابَه: «نُـهُوا أولاً عن عَيْنِ القَبيح الذي كانوا عليه» لأجل التَّصْـريح بالقَبيح، ليكونَ تعييراً[2]، ثم وَرَدَ الأمرُ ثانياً لزيادةِ ترغيبٍ فيه، يَدُلُّ علىٰ أنه ليسَ مِن باب قوله: النهيُ عن الشيءِ أمرٌ بضِدِّه، وإنما هو مِن باب التأكيدِ والتذييل للمُبالَغة، ففي الأولِ تَصْويرُ قُبْح القَبيح، وفي الثاني إظهارُ حُسْنِ الحسن.

قال الإمام: «ليسَ للقائل أن يقول: النهيُ ضِدُّ الأمر، فكانَ التكريرُ لازماً، لأنـّا نقول: إنه تعالىٰ جَمَعَ بينَ الأمرِ بالشيءِ وبينَ النهي عن ضِدِّهِ للمُبـالَغة، كما تقول: صِلْ قَرابتَـكَ ولا

(١) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ٢٨٥) بحاشية «الكشّاف».

(٢) لفظة «تعييرًا» غير واضحة في (ط)، فقدَّرتُها هكذا، وتحرَّفت في (ح) و(ف) إلىٰ: «بصيرًا».

وجِيءَ به مُقيَّداً ﴿بِٱلْقِسْطِ﴾ ـ أي: ليكن الإيفاءُ علىٰ وَجْهِ العَدْلِ والتَّسْويـةِ مِن غير زيادةٍ ولا نُقصان ـ **أمراً بما هو الواجب،** ....

تَقطَعْهم، فيَدُلُّ هذا الجمعُ علىٰ غاية التأكيد»[١]، فسُؤالُ المُصنِّفِ لِـرَدِّ ذلكَ المَذهَب.

وقال القاضي: «صَـرَّحَ بالأمرِ بالإيفاءِ بعدَ النهي عن ضِدِّهِ مُبالَغةً وتنبيهاً علىٰ أنه لا يكفيهم الكَفُّ عن تَعمُّدِ التطفيف، بل يَلزَمُهم السَّعْيُ في الإيفاء، ولو بزيادةٍ لا يَتَأَتّـىٰ دونَـها، ثم قَـيَّدَه ﴿بِٱلْقِسْطِ﴾ ليُعلَمَ أنَّ الزِّيادةَ مندوبٌ غيـرُ مأمورٍ به، وقد يكونُ محظوراً»[٢].

واختَلَفَ العُلماءُ في هذهِ المسألة: اختيارُ إمام الحرمَينِ والغزاليّ: أنّ الأمرَ بالشيءِ ليسَ نَـهْياً عن ضِدِّه، ولا يَـقتَضيهِ عقلاً. وقال القاضي أبو إسحاق[٣]: إنه نَـهْيٌ عن ضِدِّه، وإليه ذهبَ الإمامُ في «المعالم»[٤]، والقاضي في «المنهاج»[٥]، وقالَ القاضي أبو إسحاق: والنهيُ كذلك، يعني: النَّهْيُ عن الشيءِ أمرٌ بضِدِّه، وكذا يقتضيه عقلاً، لأنَّ النَّهيَ طَلَبُ فِعْل الضِّدّ، فيكونُ أمراً بالضِّدّ، وتمامُ تقريرِهِ مذكورٌ في مَوضِعِه.

قوله: (**أمراً بما هو الواجب**): مفعولٌ له لِقولِه: «وجيءَ به مُقيَّداً ﴿بِٱلْقِسْطِ﴾»، وقولُه: «أي: ليَـكُنِ الإيفاءُ علىٰ وَجْهِ العَدْلِ والسَّويّةِ مِن غيـرِ زيادةٍ ولا نُقصان»: مُعتَـرِضةٌ بينَ العامِلِ والمعمولِ تفسيراً وبياناً، و«علىٰ وَجْهِ العَدْل»: خَبَـرُ «ليكن».

---

(١) «مفاتيح الغيب» للرازي (١٨: ٣٨٥).

(٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢٥٢).

(٣) الإمام أبو إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي الشافعي (٣٩٣-٤٧٦)، صاحب «المُهذَّب» و«التنبيه» وغيرها من المُصنَّفات.

(٤) يعني: الإمامَ فخرَ الدين الرازي رحمه الله تعالىٰ ـ فإنه الذي يَعْنيه المُؤلِّفُ رحمه الله تعالىٰ إذا أطلق لفظة «الإمام» ـ ، وقد اختارَ هذا القولَ في كتابه «المحصول في أصول الفقه» (٢: ٣٣٤)، أما «المعالم»: فالمعروفُ بهذا الاسم من كتب الإمام الرازي: «معالم أصول الدين»، وهو من كتب العقيدة والكلام، وليست هذه المسألةُ من مباحثه، واللهُ تعالىٰ أعلم.

(٥) انظر: «الإبهاج في شـرح المنهاج» للسُّبكي (١: ١٢٠).

لأنّ ما جاوزَ العَدْلَ فَضْلٌ وأمرٌ مندوبٌ إليه.

وفيه توقيفٌ علىٰ أنَّ المُوفِـيَ عليه أن يَنوِيَ بالوفاءِ القِسْط، لأنّ الإيفاءَ وَجْهٌ حُسْنُه أنه قِسطٌ وعَدْل، **فهذه ثلاثُ فوائد.**

البَخْس: الـهَضْمُ والنَّقْص، ويُقال للمَكْس: البَخْس، قال زُهَير: ....

قوله: (**لأنّ ما جاوزَ العَدْلَ فَضْل**): تعليلٌ لِقولِه: «جيءَ به مُقيَّداً ﴿بِٱلْقِسْطِ ﴾ أمراً بالواجب»، يعني: تقييدُه بـ﴿ٱلْقِسْطَ ﴾ لبيانِ أمر الوجوب، وأنه لا يجوزُ أن يُنقَص، لأنه لا يَصِحُّ التَّجاوُزُ عنه، لأنَّ ما جاوزَ العَدْلَ فَضْل.

قوله: (**وفيه توقيف**): أي: في القَيْد ﴿بِٱلْقِسْطِ﴾ إيذانٌ بأنَّ القِسطَ مطلوبٌ مُطلَقاً، وإنما حَسُنَ الإيفاءُ لأنه قِسْطٌ وعَدْل، لا أنه إيفاء، وقد يكونُ محظوراً كما في الرِّبا، فالواجبُ علىٰ مَنْ يُوفي أن يَنوِيَ القِسْط.

قوله: (**فهذهِ ثلاثُ فوائد**): فَـذْلكةٌ[١] للجواب عن السُّؤالِ بقوله: «فما فائدةُ قوله: ﴿أَوْفُواْ ﴾؟» أي: في الإتيانِ بقوله: ﴿أَوْفُواْ ﴾، وعَدَم الاقتِصارِ علىٰ النهي عن النُّقصان: ثلاثُ فوائد: الأُولىٰ: زيادةُ الترغيب، والثانية: بيانُ الواجب، وأنَّ الزيادةَ فَضل، والثالثة: الإشعارُ بأنَّ العَدْلَ مطلوبٌ لِذاتِه، وهذهِ الفائِدةُ مُدمجَةٌ[٢] في الكلام، ولهذا قال: «وفيه توقيفٌ» إلىٰ آخِرِه.

قوله: (**البَخْس: الـهَضْمُ والنَّقْص**): يعني: هو لفظٌ مُشتَـرَكٌ بينَ هذَيْنِ المَعْنيَين، وربما استَعمَلُوهُ في المَكْسِ أيضاً، وقولُه: «وكانوا يأخذونَ» إلى آخِره: بيانُ استِعمـالِه في هذهِ المعاني، قال القاضي: «﴿وَلَا تَبْخَسُواْ ٱلنَّاسَ أَشْيَآءَهُمْ ﴾ تعميمٌ بعدَ تخصيص، فإنه أعمُّ مِن أن يكونَ مِقداراً أو غيرَه، وكذا ﴿وَلَا تَعْثَوْاْ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾، فإنَّ العُثُـوَّ يَعُمُّ تنقيصَ الحقوقِ وغيـرَه مِن أنواع الفساد»[٣].

---

(١) انظر معنىٰ «الفذلكة» فيما تقدَّم تعليقاً عندَ تفسير الآية ١١١ من سورة التوبة (٧: ٣٧٤).

(٢) انظر معنىٰ «الإدماج» فيما تقدَّم تعليقاً عندَ تفسير الآية ١١٥ من سورة التوبة (٧: ٣٨١).

(٣) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢٥٢).

وفي كُلِّ ما باعَ امرُؤٌ بَخْسُ دِرهَمِ

ورُوِي: مَكْسُ دِرهَم. وكانوا يأخذون مِن كُلِّ شيءٍ يُباعُ شيئاً، كما تَفعَلُ السَّماسِرة، أو كانوا يَمكِسُونَ الناس، أو كانوا يَنقُصُونَ مِن أثمانِ ما يَشتَرُونَ مِنَ الأشياء، فنُهُوا عن ذلك.

قوله: (**وفي كُلِّ ما باعَ امرُؤٌ بَخْسُ دِرهَم**): أولُه:

وفي كُلِّ أسواقِ العِراقِ إتاوةٌ[١]

«الإتاوة»: الخراج، والجمع: الأتاوىٰ، يُريدُ به أخْذَ الخراجِ والعُشورِ وما هو للقوم في الأسواقِ مِن رُسُوم الظلم.

قوله: (**السَّماسِرة**): «المُغرِب»: «السِّمسارُ ـ بكَسْرِ الأول ـ: المُتوسِّطُ بينَ البائع والمُشتري، فارسيةٌ مُعرَّب، والجمع: السَّماسِرة، وفي الحديث: «كُنّا نُدْعىٰ السَّماسِرة، فسَمّانا النبيُّ ﷺ التُّجّار»[٢]، ومَصدَرُه: السَّمْسَرة»، وقالَ الأزهريُّ[٣] في تفسير قوله: «لا يَبِعْ حاضِرٌ لباد»[٤]: أنه لا يكونُ سِمساراً».

قوله: (**يَمكِسُونَ الناس**): أي: يأخذونَ العُشْر، **الجوهري**: «مَكَسَ في البَيْع يَمكِسُ

---

(١) البيتُ لجابرِ بنِ حُنَيٍّ التَّغلِبي، كما في «المُفضَّليات» ص٢١١، و«أساس البلاغة» للزمخشري، مادة (أتي) و(بخس)، و«لسان العرب» لابن منظور، مادة (مكس) و(أتي).

(٢) أخرجه أبو داود (٣٣٢٦)، والترمذي (١٢٠٨)، والنسائي (٣٧٩٧) و(٣٧٩٨) و(٣٨٠٠) و(٤٤٦٣)، وابن ماجه (٢١٤٥) من حديث قيس بن أبي غَرْزة رضيَ اللهُ عنه.

(٣) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «الجوهري»، والمُثبَت من (ط) و(ف)، وهو المُوافِقُ لِـمَا في «المُغرب» لأبي الفتح ابن المُطرِّز (١: ٤١٥).

(٤) أخرجه البخاري (٢١٤٠) و(٢١٥٠) و(٢١٦٠) و(٢١٦٢) و(٢٧٢٣)، ومسلم (١٤١٣) و(١٥١٥) من حديث أبي هريرة. والبخاري (٢١٥٨) و(٢٢٧٤)، ومسلم (١٥٢١) من حديث عبد الله بن عباس. والبخاري (٢١٦١)، ومسلم (١٥٢٣) من حديث أنس بن مالك. والبخاري (٢١٥٩) من حديث عبد الله بن عمر. ومسلم (١٥٢٢) من حديث جابر بن عبد الله. رضيَ اللهُ عنهم.

والعُثِيُّ في الأرض: نَحْوُ السرقةِ والغارةِ وقَطْعِ السَّبيل، ويجوزُ أن يُجعَلَ التطفيفُ والبَخْسُ عُثِيّاً منهم في الأرض.

﴿بَقِيَّتُ ٱللَّهِ﴾ ما يبقىٰ لكم مِنَ الحلالِ بعدَ التَّنزُّهِ عما هو حرامٌ عليكم، ﴿خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ بشَرْطِ أن تُؤمِنُوا، وإنما خُوطِبُوا بتَرْكِ التطفيفِ والبَخْسِ والفَسادِ في الأرض ـ وهُم كَفَرةٌ ـ بشَـرْطِ الإيمان.

فإن قلت: بقيّةُ الله خيرٌ للكَفَرة، لأنهم يَسلَمُونَ معَها مِن تَبِعةِ البَخْس والتطفيف، فلِمَ شُـرِطَ الإيمان؟ ....

ـ بالكَسْـر ـ مَكْساً، وماكَسَ مُماكَسةً ومِكاساً، والمَكْسُ أيضاً: الجِباية، والماكِس: العَشّار».

قوله: (**والعُثِيُّ في الأرض: نَحْوُ السـرقةِ والغارة**)، **الراغب**: «العُثِيُّ والعَيْث: يَتقاربان، نَحْو: جَذَبَ وجَبَذ، إلا أنَّ العَيْثَ أكثرُ ما يُستعمَلُ في الفسادِ الذي يُدرَكُ حِسّاً، والعُثِيَّ فيما يُدرَكُ حُكمـاً، يُقال: عَثِيَ يَعْثىٰ عُثِيّاً، ومنه: ﴿وَلَا تَعْثَوْاْ فِي ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [البقرة: ٦٠]»[١].

قوله: (**بشَرْطِ أن تُؤمِنُوا، وإنما نُـهُوا عن التطفيفِ[٢] والبَخْسِ... ـ وهُم كَفَرةٌ ـ بشَـرْطِ الإيمان**)، **الانتِصاف**: «المُعتَزِلةُ يَزعُمونَ أنَّ الكُفّارَ لا يُخاطَبونَ بالفُروع، أمراً ولا نهياً، وهذهِ الآيةُ تَدُلُّ علىٰ خِطابِهم بما يُشتَـرَطُ فيه الإيمان، وقد أقرَّها الزمخشـريُّ علىٰ ذلك»[٣].

قوله: (**فإن قلت: بَقيَّـةُ الله خيـرٌ للكَفَرة**): فيه رَمْزٌ خَفِيٌّ إلىٰ مَذهَبه، يعني: أنَّ المُستحَسَناتِ المعقولةَ لا يَتوقَّفُ حُسْنُها علىٰ انضِمـام الإيمان، فإنَّ الاحتِرازَ عن رَذائل الأخلاقِ حَسَـنٌ في نفسِه. وخُلاصةُ الجواب: أنها وإن كانت مُستَحسَنةً عَقْلاً، لكنْ لا تقعُ

---

(١) «مفردات القرآن» ص٥٤٦.

(٢) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «وإنما خوطبوا بترك التطفيف».

(٣) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ٢٨٥ - ٢٨٦) بحاشية «الكشّاف».

قلت: **لِظُهورِ فائدتِها مَعَ الإيمان**؛ مِن حُصُولِ الثواب مَعَ النَّجاةِ مِنَ العقاب، وخَفاءِ فائدتِها مَعَ فَقْدِه؛ لانغِماس صاحبها في غَمَراتِ الكُفْر. وفي ذلكَ استِعظامٌ للإيمان، وتنبيهٌ علىٰ جَلالةِ شأنِه.

ويجوزُ أن يُراد: إن كنتُم مُصَدِّقينَ لي فيما أقولُ لكم وأنصَحُ به إياكم، **ويجوزُ أن يُراد: ما يبقىٰ لكم عندَ الله** مِنَ الطاعاتِ خيرٌ لكم، **كقوله:** ﴿وَٱلْبَٰقِيَٰتُ ٱلصَّٰلِحَٰتُ خَيْرٌ عِندَ رَبِّكَ﴾ [الكهف: ٤٦].

مَوقِعَها، ولا تُجدي صاحبَها ما لم يَنضَمَّ معَها الإيمان، فجُعِلَ شَرْطُ الإيمانِ كالسِّمةِ لها شَرَفاً. وقال القاضي: «﴿إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ بشَرْطِ أن تُؤمِنُوا، فإنَّ خَيْرِيَّتَها باستِتباع الثواب مَعَ النجاة، وذلكَ مشروطٌ بالإيمان»[١]، فعلىٰ هذا: الإيمانُ متبوع، وعلىٰ قولِ المُصنِّف: تابع.

قوله: (**لِظُهورِ فائدتِها مَعَ الإيمان**): يعني: إن حَصَلَتْ لهم فائدةٌ دُنيويّةٌ مِنَ السَّلامةِ مِنَ الرَّذيلة، ومِن نَقْصِ الأموال، لكنْ تَفُوتُ الفائدةُ العُظمىٰ، وهو حُصولُ الثواب مَعَ النَّجاةِ مِنَ العِقاب[٢].

قوله: (**ويجوزُ أن يُراد: ما يَبْقىٰ لكم**): معطوفٌ علىٰ قوله: «ما يَبْقىٰ لكم مِنَ الحلالِ بعدَ التنزُّه».

قوله: (**كقولِه:** ﴿وَٱلْبَٰقِيَٰتُ ٱلصَّٰلِحَٰتُ﴾)، **الراغب:** «البقاء: ثباتُ الشيءِ علىٰ الحالةِ الأُولىٰ، ويُضادُّه: الفَناء، والباقياتُ الصالحات: ما يَبْقىٰ ثوابُه للمُكلَّفِ مِنَ الأعمال، وهيَ كُلُّ عِبادةٍ يُقصَدُ بها وَجْهُ الله، وعلىٰ هذا ﴿بَقِيَّتُ ٱللَّهِ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾».

---

(١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢٥٢).

(٢) هذه الفِقرة ـ مِن «قوله: لظهور فائدتها ...» إلىٰ هنا، أُخِّرَتْ في (ح) و(ف) بعدَ فِقرة «قوله: كقوله: ﴿وَٱلْبَٰقِيَٰتُ ٱلصَّٰلِحَٰتُ﴾»، ووردت في (ط) في هذا الموضع، وهو المُناسِبُ لترتيب الكلام في «الكشّاف».

وإضافةُ «البقيّة» إلىٰ الله مِن حيثُ إنها رزقُه الذي يجوزُ أن يُضافَ إليه، **وأما الحرامُ فلا يُضافُ إلىٰ الله، ولا يُسمّىٰ رِزقاً، وإذا أُريدَ بها الطاعة، فكما تقول: طاعةُ الله.**

قوله: (**وأما الحرامُ فلا يُضافُ إلىٰ الله تعالىٰ، ولا يُسمّىٰ رِزقاً**)، **الانتِصاف**: «لا رازِقَ إلا الله، وكُلُّ ما يُقيمُ به الخلقُ بِنيَتَهم فهو رِزقٌ حقيقة، وهو مِنَ الله، وأما الإضافةُ إلىٰ الله للتخصيص فأمرٌ خارجٌ عن ذلك»(١).

وقال الإمام: «ما أبقىٰ اللهُ تعالىٰ لكم مِنَ الحلالِ بعدَ إيفاءِ الكَيْلِ والوَزْنِ خيرٌ مِنَ البَخْسِ والتطفيف، أما عندَ الله فظاهِر، وأما عندَ الناس فإنهم إذا عَرَفُوهُ(٢) بالصِّدقِ والأمانةِ والبُعْدِ عن الخِيانة، اعتمدوا عليه، ورَجَعُوا في كُلِّ المُعامَلاتِ إليه، فيَنفَتِحُ عليه بابُ الرِّزق، وبالعَكْس إذا عَرَفُوهُ بالخِيانة»(٣).

قلت: فعلىٰ هذا تكونُ الإضافةُ إضافةَ تشـريفٍ لا تخصيص، كما تقول: بيتُ الله، وناقةُ الله، تحريضاً لهم علىٰ تَرْكِ البَخْسِ وإيفاءِ الكَيْل، ولو حُمِلَ هذهِ «البقيّةُ» علىٰ الطاعةِ والثواب، كقولِهِ تعالىٰ: ﴿وَٱلْبَٰقِيَٰتُ ٱلصَّٰلِحَٰتُ خَيْرٌ عِندَ رَبِّكَ ثَوَابًا﴾ [الكهف: ٤٦]، كانَ أظهر، لأنّ الدُّنيا بأَسْـرِها تَفْنىٰ وتَنقَرِض، وثوابُ الله تعالىٰ باق، ويُوافِقُ هذا التأويلَ قولُه: ﴿إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ أي: كنتُم تُؤمِنُونَ باليوم الآخِر.

قوله: (**وإذا أُريدَ بها الطاعة**): عطفٌ علىٰ قوله: «وإضافةُ البقيةِ إلىٰ الله»، والمعطوفُ والمعطوفُ عليه مُتفرِّعانِ علىٰ تفسير ﴿بَقِيَّتُ ٱللَّهِ﴾، فقولُه: «وإضافةُ «البقيّة» مِن حيثُ إنها رِزقُه» مُتفرِّعٌ علىٰ قوله: «﴿بَقِيَّتُ ٱللَّهِ﴾ ما يَبْقىٰ لكم مِنَ الحلال»، وقولُه: «وإذا أُريدَ بها الطاعة، فكما تقول: طاعةُ الله» مُتفرِّعٌ علىٰ قوله: «أن يُراد: ما يبقىٰ لكم عندَ الله مِنَ الطاعات».

---

(١) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ٢٨٦) بحاشية «الكشّاف».

(٢) من قوله: «تعالىٰ لكم من الحلال» إلىٰ هنا، سقط من (ف).

(٣) «مفاتيح الغيب» للرازي (١٨: ٣٨٦).

وقُرِئ: «تَقِيّةُ الله» بالتاء، وهيَ تَقْواهُ ومُراقبتُه التي تَصـرِفُ عن المعاصي والقبائح.

﴿وَمَآ أَنَا۠ عَلَيۡكُم بِحَفِيظٖ﴾ وما بُعِثتُ لأحفَظَ عليكم أعمالَكُم وأُجازِيَكُم عليها، وإنما بُعِثتُ مُبلِّغاً ومُنبِّهاً علىٰ الخير وناصِحاً، وقد أعذَرتُ حينَ أَنذَرْت.

[﴿قَالُواْ يَٰشُعَيۡبُ أَصَلَوٰتُكَ تَأۡمُرُكَ أَن نَّتۡرُكَ مَا يَعۡبُدُ ءَابَآؤُنَآ أَوۡ أَن نَّفۡعَلَ فِيٓ أَمۡوَٰلِنَا مَا نَشَٰٓؤُاْۖ إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلۡحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ﴾ ٨٧]

كانَ شُعَيبٌ عليه السَّلامُ كثيـرَ الصَّلَوات، وكانَ قومُه إذا رأوه يُصَلِّي تغامزوا وتضاحكوا، فقَصَدُوا بقولهم: (أَصَلَواتُكَ تَأمُرُكَ) السُّخْريةَ والـهُزْء، **والصلاةُ وإن جاز أن تكونَ آمِرةً علىٰ طريق المجاز**، كما كانت ناهِيةً في قوله: ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنۡهَىٰ عَنِ ٱلۡفَحۡشَآءِ وَٱلۡمُنكَرِ﴾ [العنكبوت: ٤٥]، ....

قوله: (**تَقْواهُ ومُراقبتُه**)، **الأساس**: «ومن المجاز: رَقَبَه وراقبَه: حاذَرَه، لأنَّ الخائفَ يَرقُبُ العِقاب، ومنه: فُلانٌ لا يُراقِبُ اللهَ في أُمُوره، ولا يَنظُرُ إلىٰ عِقابه».

قوله: (**والصلاةُ وإن جازَ أن تكونَ آمِرةً علىٰ طريقِ المجاز**): لكنَّهم طَنَزوا[١] في جَعْلِها آمِرة، يعني: يجوزُ إسنادُ الأمرِ والنهي إلىٰ الصَّلاة: إما علىٰ الإسنادِ المجازيِّ مُبالَغة، لأنها سَبَبٌ إلىٰ تَرْكِ المنهيات، كأنها هيَ المُحصِّلة، أو علىٰ الاستِعارةِ المَكْنية؛ كأنها الشَّخْصُ والناهي، هذا إذا كانَ المقامُ مقامَ مَدْح، ولو أُريدَ الذَّمُّ كانَ إثباتُه فيها علىٰ ضِدِّ تلك المُبالَغة، وإليه الإشارةُ بقوله: «إنَّ مِثلَه لا يَدْعُوكَ إليه داعي عَقْل»، وجَمَعَ الصَّلاةَ وأضافَها إليه، وأخبَـرَ عنه بفِعْلِ المُضارع؛ ليَدُلَّ علىٰ العُموم بحَسَب الأزمان، ولهذا قال: «التي تُداوِمُ عليها في لَيْـلِكَ ونهارِك»، قال القاضي: «فكانَ كثيـرَ الصَّلاةِ فلذلكَ جَمَعُوا وخَصُّوا بالذِّكْر»[٢].

(١) طَنَـزَ يَطنِزُ طَنْزاً: كَلَّمَه باستِهزاء، فهو طنّاز، قال الجوهري: أظنُّه مُولَّداً أو مُعرَّباً، والطَّنْز: السُّخرية. «لسان العرب» لابن منظور، مادة (طنز).

(٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢٥٣)، ولفظُه: «وخصُّوا الصَّلاةَ بالذِّكْر».

وأن يُقال: إنَّ الصَّلاةَ تأمرُ بالجميل والمعروف، كما يُقال: تَدعُو إليه وتَبعَثُ عليه، إلا أنهم ساقوا الكلامَ مَساقَ الطَّنْز، وجَعَلُوا الصَّلاةَ آمِرةً علىٰ سبيل التَّهكُّم بصَلاتِه، وأرادوا أنَّ هذا الذي تأمرُ به مِن تَرْكِ عبادةِ الأوثانِ باطلٌ لا وَجْهَ لِصِحّتِه، وأنَّ مِثلَه لا يَدعُوكَ إليه داعي عَقْل، ولا يَأمرُكَ به آمِرُ فِطْنة، فلم يبقَ إلا أن يَأمُرَكَ به آمِرُ هَذَيان، ووَسْوَسةُ شَيْطان، وهو صَلَواتُكَ التي تُداوِمُ عليها في لَيْلِكَ ونهارك، وعندَهم أنها مِن باب الجنون، ومما يَتولَّعُ به المجانينُ والمُوَسوَسُونَ مِن بعض الأقوالِ والأفعال.

ومعنىٰ ﴿تَأۡمُرُكَ أَن نَّتۡرُكَ﴾: ﴿تَأۡمُرُكَ﴾ بتكليفِ ﴿أَن نَّتۡرُكَ مَا يَعۡبُدُ ءَابَآؤُنَآ﴾ فحَذَفَ المُضافَ الذي هو التكليف، **لأنَّ الإنسانَ لا يُؤمَرُ بفِعْل غيره**.

وقُرِئ: ﴿صَلَوٰتُكَ﴾ بالتوحيد، وقرأ ابنُ أبي عَبْلة: «أو أن تَفعَلَ في أموالِنا ما تشاء»، **بتاءِ الخِطاب فيهما**، وهو ما كانَ يأمرُهم به مِن تَرْكِ التطفيفِ والبَخْس، والاقتِناع بالحلالِ القليل مِنَ الحرام الكثير. وقيل: كانَ ينهاهُم ....

قوله: (يَتولَّعُ به): هو يَتَفعَّل؛ مِنَ الوَلُوع، **الجوهري**: «الوَلُوع: الاسمُ مِن وَلِعتَ به تُولَعُ وَلَعاً ووَلُوعاً، المَصدَرُ والاسمُ جميعاً بالفَتْح، وهو مُولَع به ـ بفَتْح اللام ـ أي: مُغرًىٰ به».

قوله: (**لأن الإنسانَ لا يُؤمَرُ بفِعْلِ غيرِه**): تعليلٌ لتقديرِ المُضاف، أي: لا بُدَّ مِن هذا التقدير، لأنَّ التَّرْكَ[1] فِعْلُ الكُفّار، والمأمورُ بقوله: (أَصَلَواتُكَ تأمُرُك): شُعَيب، أي: أَصَلَواتُكَ تأمُرُكَ بتكليفكَ إيانا أن نَترُك.

قوله: (**بتاءِ الخِطاب فيهما**): أي: في «تَفعَلَ» وفي «تشاء»، **الانتِصاف**: «علىٰ هذا: «أن تَفعَلَ» معطوفٌ علىٰ ﴿أَن نَّتۡرُكَ﴾، وعلىٰ المشهورة يَمتَنِع؛ لِفَسادِ المعنىٰ، بل هو عطفٌ علىٰ ﴿مَا يَعۡبُدُ﴾، فكأنه قيل: أَصَلَواتُكَ تأمُرُكَ أن نَترُكَ ما يَعبُدُ آباؤُنا أو أن نَترُكَ فِعْلَنا في أموالِنا

---

(١) تحرَّف في (ط) إلىٰ: «الشرك».

عن حَذْفِ الدراهِم والدنانير **وتقطيعِها**، وأرادوا بقولهم: ﴿إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلۡحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ﴾ **نِسبتَه إلىٰ غايةِ السَّفَهِ والغَيّ**، فعَكَسُوا، ليَتهكَّمُوا به، كما يُتَهكَّمُ بالشحيح الذي **لا يَبِضُّ حَجَرُه**، فيُقالُ له: لو أبصَرَكَ حاتمٌ لَسَجَدَ لك. وقيل: معناه: **إنكَ للمُتَواصِفُ بالحِلم والرُّشْد في قومِك**، يَعنُون: أنَّ ما تأمرُ به لا يُطابِقُ حالَكَ وما شُهِرتَ به.

ما نشاء، وهذه نُكْتة»[١].

قوله: (**وتقطيعِها**): عطفٌ علىٰ «حَذْفِ الدراهِم والدنانير»، **الأساس**: «حَذَفَ ذَنَبَ فَرَسِه: إذا قَطَعَ طَرَفَه، وزِقٌّ محذوف: مقطوعُ القَوائم».

قوله: (**نِسْبتَه إلىٰ غايةِ السَّفَهِ والغَيّ**): يُريد: أنَّ في قوله: ﴿ٱلۡحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ﴾ استِعارةً تَبَعيّة، لأنَّ الصِّفةَ المُشبَّهةَ لا تقعُ فيها الاستِعارة، لأنَّ المُستَعارَ في الحقيقةِ موصوف، والصِّفاتُ والأفعالُ والحروفُ بمَعزِلٍ عن أن يَقعْنَ مَوْصوفات، فتقعُ الاستِعارةُ في مصادرِ الأفعالِ والصِّفات، وفي مُتعلَّقِ معاني الحروف، ثم تَسْري منها إلىٰ الصِّفاتِ والأفعالِ والحروف، فأشارَ بقوله: «السَّفَه والغَيّ» إلىٰ المَصدَرين، يعني[٢]: استَعارَ الحِلمَ والرُّشْدَ للسَّفَهِ والغِوايةِ[٣] علىٰ التَّهكُّم، ثم سَرَتْ منهما إلىٰ الحليم الرَّشِيد.

قوله: (**لا يَبِضُّ حَجَرُه**): قالَ في «الأساس»: «بَضَّ الحجرُ بقليل مِنَ الماء بَضِيضاً، ومن المجاز: ما يَبِضُّ حَجَرُه: إذا لم يَنْدَ له بخير، وما بَضَّ له بشيءٍ مِنَ المعروف».

الجوهري: «بَضَّ الماءُ يَبِضُّ بَضِيضاً وبَضّاً، أي: سال».

قوله: (**إنك للمُتَواصِفُ بالحِلم والرُّشْد في قومِك**): فعلىٰ هذا لا يكونُ تهكُّماً، وهو أَوْلىٰ، لأنَّ هذا القولَ مِثلُ قولِ قوم صالح قبلَ هذا: ﴿يَٰصَٰلِحُ قَدۡ كُنتَ فِينَا مَرۡجُوّٗا قَبۡلَ هَٰذَآۖ أَتَنۡهَىٰنَآ أَن

---

(١) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٣: ٢٨٧) بحاشية «الكشّاف».

(٢) من قوله: «الأفعال والصفات» إلىٰ هنا، سقط من (ف).

(٣) تحرَّف في (ف) إلىٰ: «الفوائد».

[﴿ قَالَ يَٰقَوۡمِ أَرَءَيۡتُمۡ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٖ مِّن رَّبِّي وَرَزَقَنِي مِنۡهُ رِزۡقًا حَسَنٗاۚ وَمَآ أُرِيدُ أَنۡ أُخَالِفَكُمۡ إِلَىٰ مَآ أَنۡهَىٰكُمۡ عَنۡهُۚ إِنۡ أُرِيدُ إِلَّا ٱلۡإِصۡلَٰحَ مَا ٱسۡتَطَعۡتُۚ وَمَا تَوۡفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ عَلَيۡهِ تَوَكَّلۡتُ وَإِلَيۡهِ أُنِيبُ ﴾ ٨٨]

﴿وَرَزَقَنِي مِنۡهُ﴾ أي: مِن لَدُنْه، ﴿رِزۡقًا حَسَنٗا﴾ وهو ما رَزَقَه مِنَ النُّبوّةِ والحِكمة، وقيل: ﴿رِزۡقًا حَسَنٗا﴾ حلالاً طيِّباً مِن غير بَخْس ولا تطفيف.

نَّعۡبُدَ مَا يَعۡبُدُ ءَابَآؤُنَآ﴾ [هود: ٦٢]، ومعناهُ علىٰ ما ذَكَره: «كُنّا نَرْجُوكَ لِننتفعَ بك، ونَستَرشِدَكَ في التدابير، فلما نَطَقتَ بهذا القَوْلِ انقَطَعَ رجاؤُنا»، والدليلُ عليه مُوافَقةُ الجوابين؛ قالَ هناك: ﴿يَٰقَوۡمِ أَرَءَيۡتُمۡ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٖ مِّن رَّبِّي وَءَاتَىٰنِي مِنۡهُ رَحۡمَةٗ﴾ [هود: ٦٣] الآية، وهاهنا: ﴿يَٰقَوۡمِ أَرَءَيۡتُمۡ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٖ مِّن رَّبِّي وَرَزَقَنِي مِنۡهُ رِزۡقًا حَسَنٗا﴾ [هود: ٨٨] الآية، وهو مِن باب إرخاءِ العِنانِ والكلام المُنصِف، يعني: صَدَقتُم فيما قُلتُم أني لم أزلْ مُرشِداً لكم حَليماً فيما بينكم، لكنْ ما جئتُ به ليسَ غيرَ الإرشادِ والنَّصيحةِ لكم، انظُروا بعَيْنِ الإنصاف ـ وأنتُم أَلِبّاء ـ إن كنتُ علىٰ حُجّةٍ واضِحةٍ ويقينٍ مِن ربي، وكنتُ نبياً علىٰ الحقيقة، أيصحُّ لي ـ وأنا مُرشِدُكم وناصِحٌ لكم ـ أن لا آمُرَكُم بتَرْكِ عِبادةِ الأوثان، والكَفِّ عن المعاصي، والأنبياءُ لا يُبعَثونَ إلا لذلك.

ثم أَكَّدَ معنىٰ الإرشادِ بقوله: ﴿وَمَآ أُرِيدُ أَنۡ أُخَالِفَكُمۡ إِلَىٰ مَآ أَنۡهَىٰكُمۡ عَنۡهُۚ إِنۡ أُرِيدُ إِلَّا ٱلۡإِصۡلَٰحَ مَا ٱسۡتَطَعۡتُ﴾، وأدرجَ معنىٰ الحِلمَ في قوله: ﴿وَمَا تَوۡفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ عَلَيۡهِ تَوَكَّلۡتُ وَإِلَيۡهِ أُنِيبُ﴾[1]، وأنىٰ يَستَقيمُ هذا المعنىٰ مع التهكُّم.

وأما معنىٰ التعليل في قوله: ﴿إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلۡحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ﴾: فإنهم كانوا يَعُدُّونَ صَلاتَه ـ كما قال ـ مِن باب الجنون وما يَتَولَّعُ به المجانينُ والمُوَسْوَسُون، كأنهم قالوا: الذي أتيتَ به مِنَ

---

(١) من قوله: «ثم أكَّد معنىٰ الإرشاد» إلىٰ قوله: «وإليه أنيب»، سقط من (ح).

فإن قلت: أينَ جوابُ ﴿أَرَءَيْتُمْ﴾ وما له لم يُثبَتْ كما أُثبِتَ في قِصّةِ نُوحٍ ولُوط؟ قلت: جوابُه: محذوف، وإنما لم يُثبَت لأنَّ إثباتَه في القِصَّتَينِ دلَّ علىٰ مكانِه، ومعنىٰ الكلام يُنادي عليه، والمعنىٰ: أخبِرُوني إن كنتُ علىٰ حُجّةٍ واضِحةٍ ويقينٍ مِن ربي، وكنتُ نبياً علىٰ الحقيقة، أيصحُّ لي أن لا آمُرَكُم بتَرْكِ عبادةِ الأوثان، والكَفِّ عن المعاصي، والأنبياءُ لا يُبعَثُونَ إلا لذلك، يُقال: خالفَني فُلانٌ إلىٰ كذا: إذا قَصدَه وأنتَ مُولٍّ عنه، وخالفَني عنه: إذا وَلّىٰ عنه وأنتَ قاصِدُه. ويلقاكَ الرجلُ صادِراً عن الماء، فتسألُه عن صاحبه، فيقول: خالفَني إلىٰ الماء، يُريد: أنه قد ذهبَ إليه وارِداً، وأنا ذاهبٌ عنه صادِراً، ومنه قولُه تعالىٰ: ﴿وَمَآ أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَىٰ مَآ أَنْهَىٰكُمْ عَنْهُ﴾ يعني: أن أسبِقَكُم إلىٰ شَهَواتِكُم التي نَهيتُكُم عنها، لأستَبِدَّ بها دونكم.

المُداوَمةِ علىٰ الصَّلاةِ مِن أفعالِ المَجانينَ والمُوسْوَسينَ لا يُطابِقُ حالَكَ وما شُهِرْتَ به، لأنكَ كنتَ مُتَواصِفاً(١) بالحِلم والرُّشْدِ في قومِك، واللهُ أعلم.

قوله: (كما أُثبِتَ في قِصّةِ نُوحٍ ولُوطٍ عليهما السَّلام): والصحيح: قِصّةُ نُوحٍ وصالح؛ أما في قِصّةِ نُوح: فهو قولُه: ﴿أَرَءَيْتُمْ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّى وَءَاتَىٰنِى رَحْمَةً مِّنْ عِندِهِۦ فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَٰرِهُونَ﴾ [هود: ٢٨]، الجواب: ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾، أي: أُنكرِهُكم علىٰ قَبُولِها وأنتُم لا تختارونها، وأما في قِصّةِ صالح: فهو ﴿أَرَءَيْتُمْ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّى وَءَاتَىٰنِى مِنْهُ رَحْمَةً فَمَن يَنصُرُنِى مِنَ ٱللَّهِ إِنْ عَصَيْتُهُۥ﴾ [هود: ٦٣]، الجواب: ﴿فَمَن يَنصُرُنِى﴾، أي: أخبِرُوني إن تركتُ البيِّنَةَ وتابعتُكُم، فمَنْ يَمنَعُني مِن عذاب الله، وليسَ في قِصّةِ لُوطٍ شيءٌ مِن هذا.

ولـمّا كانتِ الآيتانِ قَرِيبتَي العَهْد؛ لِكونِهما في هذهِ السُّورة، صَلَحتا أن تكونا قَرِينتَينِ للحَذْف، والمُقدَّرُ هاهنا هو قولُه: «أيصحُّ لي أن لا آمُرَكُم»، وهو اعتِذارٌ عما أنكَرُوا عليه مِن تغييرِ المألوفات.

---

(١) تحرَّف في (ح) و(ف) إلىٰ: «متواضعاً»، والمُثبتُ من (ط).

﴿إِنْ أُرِيدُ إِلَّا ٱلْإِصْلَٰحَ﴾ ما أريدُ إلا أن أُصلِحَكُم بمَوعِظَتي ونَصِيحتي، وأمري بالمعروف، ونهيي عن المُنكَر، ﴿مَا ٱسْتَطَعْتُ﴾ ظَرْف، أي: مُدّةَ استِطاعتي للإصلاح، وما دُمتُ مُتمكِّناً منه، لا آلو فيه جُهْداً، أو: بَدَلٌ مِنَ ﴿ٱلْإِصْلَٰحَ﴾، أي: المقدارَ الذي استطعتُه منه، ويجوزُ أن يكونَ علىٰ تقدير حذفِ المُضافِ علىٰ قولك: إلا الإصلاحَ إصلاحَ ما استَطَعْت، أو مفعولٌ له، كقوله:

قوله: (أو مفعولٌ له): أي: مفعولٌ به للإصلاح، ففيه إيهام، فالحاصِل: أنَّ ﴿مَا ٱسْتَطَعْتُ﴾: إما ظَرْفُ زمان؛ أي: مُدّةَ استطاعتي، أو بَدَلٌ من الإصلاح؛ أي: المقدارَ الذي استَطَعتُه منه، أو علىٰ حَذْفِ المُضاف؛ أي: إلا الإصلاحَ إصلاحَ ما استَطَعتُ[1]، أو مفعولاً به، فعلىٰ هذا قولُه: «ويجوزُ أن يكون» عطفٌ مِن حيثُ المعنىٰ علىٰ قوله: «المقدار»، وكلاهما مبنيانِ علىٰ البَدَليّة؛ إما بَدَلُ البعضِ مِنَ الكُلّ، وإما بَدَلُ الاشتمال.

الانتِصاف: «الظاهرُ أنها ظَرْفٌ في قولِهِ تعالىٰ: ﴿فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾، كذا هاهنا، وجَعْلُه مَعْمولاً للمَصدَرِ المُعرَّفِ باللام بعيدٌ عن فَصاحةِ القُرآن، وقالوا: لم يُوجَدْ منه في التنزيل إلا عَمَلُه في المجرورِ في قوله تعالىٰ: ﴿لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ﴾ [النساء: ١٤٨]»[2].

قال القاضي: «﴿إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّى﴾ إشارةٌ إلىٰ ما آتاهُ اللهُ مِنَ العِلم والنُّبوّة، ﴿وَرَزَقَنِى مِنْهُ رِزْقًا حَسَنًا﴾ إشارةٌ إلىٰ ما آتاهُ اللهُ مِنَ المالِ الحلال، وجوابُ الشَّرْطِ محذوف، أي: فهل يَسَعُ لي مَعَ هذا الإنعام الجامِع للسَّعاداتِ الرَّوْحانيةِ والجِسْمانيةِ أن أخونَ في وَحْيه، ﴿وَرَزَقَنِى مِنْهُ﴾ أي: مِن عِندِه وبإعانتِه بلا كَدٍّ منّي.

وقولُه: ﴿وَمَآ أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَىٰ مَآ أَنْهَىٰكُمْ عَنْهُ﴾ أي: ما أُريدُ أن آتِيَ ما أنهاكُم عنه لأستَبِدَّ به، فلو كانَ صواباً[3] لآثَرتُه، ولم أُعرِضْ عنه، فَضْلاً أن أنهاكم عنه، وقولُه:

---

(١) من قوله: «إما ظرف زمان» إلىٰ هنا، سقط من (ح) و(ف)، وأثبتُّه من (ط).

(٢) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ٢٨٨) بحاشية «الكشّاف».

(٣) كذا في (ط) و(ح)، وفي (ف): «صلاحاً»، والمعنىٰ واحد.

ضعيفُ النِّكايـةِ أعداءَهُ

أي: ما أريدُ إلا أن أُصلِحَ ما استطَعتُ إصلاحَه مِن فاسِدِكم.

﴿وَمَا تَوۡفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِ﴾ وما كَوْني مُوفَّقاً لإصابةِ الحقِّ فيما آتي وأذر، ووقوعُه مُوافِقاً لرضا الله، إلا بمَعُونتِهِ وتأييده، والمعنىٰ: أنه **استَوفَقَ ربَّه** في إمضاءِ الأمر علىٰ سَنَنِه، ....

﴿إِنۡ أُرِيدُ إِلَّا ٱلۡإِصۡلَٰحَ﴾ أي: ما أُريدُ إلا أن أُصلِحَكم بأمري بالمعروفِ ونهيي عن المُنكَرِ ما دُمْتُ أستطيعُ الإصلاح.

ولهذهِ الأجوبةِ علىٰ هذا النَّسَقِ شأن، وهو التنبيهُ علىٰ أنَّ العاقِلَ[1] يجبُ أن يُراعِيَ في كُلِّ ما يأتيه ويَذَرُه أحدَ حُقوقٍ ثلاثة: أهمُّها وأعلاها: حَقُّ الله، وثانيها: حَقُّ النفس، وثالثُها: حَقُّ الناس، وكُلُّ ذلكَ يقتضي أن آمُرَكُم بما أمرتُـكُم به، وأنهاكُم عما نَـهَيتُـكُم عنه»[2]، هذا كلامٌ حَسَن.

قوله: (**ضعيفُ النِّكايـةِ أعداءَه**): تمامُه:

يخالُ الفِرارَ يُراخي الأجَل[3]

النِّكايةُ في الأعداء: الأثرُ فيهم بالجراحةِ والهزيمة، نَصَبَ «الأعداءَ» بالنِّكاية، وهو مَصدَرٌ مُعرَّف، وهو ضعيف، لأنه يَبعُدُ حينَئذٍ عن مُشابَهةِ الفِعْل، يقول: لا يُنكي العَدُوَّ خَوْفاً على[4] نفسِه، ويَـفِرُّ مِنَ المُحارَبة، ويَظُنُّ أنَّ الفِرارَ يُؤخِّرُ أجَلَه.

قوله: (**استَوفَقَ ربَّه**): أي: طَلَبَ التوفيقَ منه تعالىٰ.

---

(١) في (ح): «التنبيه علىٰ العاقل يجب أن يراعي»، وفي (ف): «تنبيه العاقل أن يراعي»، وفيهما خَلَل ظاهر، والمُثبَتُ مِن (ط)، وهو المُوافقُ لِـمَا في «أنوار التنزيل» للبيضاوي.

(٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢٥٣- ٢٥٥).

(٣) البيتُ ـ غيرَ منسوب ـ في «الكتاب» لسِيبَوَيه (١: ١٩٢)، و«المُفصَّل» للزمخشري ص٢٢٤، و«شرح الألفية» لابن عَقيل (٢: ٩٥).

(٤) في الأصول الخطية: «من».

وطَلَبَ منه التأييدَ والإظهارَ علىٰ عَدُوِّه. وفي ضِمنِهِ تهديدٌ للكُفّار، وحَسْمٌ لأطماعِهم فيه.

[﴿وَيَٰقَوۡمِ لَا يَجۡرِمَنَّكُمۡ شِقَاقِيٓ أَن يُصِيبَكُم مِّثۡلُ مَآ أَصَابَ قَوۡمَ نُوحٍ أَوۡ قَوۡمَ هُودٍ أَوۡ قَوۡمَ صَٰلِحٖۚ وَمَا قَوۡمُ لُوطٖ مِّنكُم بِبَعِيدٖ * وَٱسۡتَغۡفِرُواْ رَبَّكُمۡ ثُمَّ تُوبُوٓاْ إِلَيۡهِۚ إِنَّ رَبِّي رَحِيمٞ وَدُودٞ﴾ ٨٩-٩٠]

«جَرَم»: مِثل: كَسَب؛ في تَعَدِّيهِ إلىٰ مفعولٍ واحد، وإلىٰ مفعولين، تقول: جَرَمَ ذَنْباً وكَسَبَه، وجَرَّمتُه ذنباً وكَسَّبتُه إياه، قال:

جَرَمَتْ فَزارةُ بعدَها أن يَغضَبُوا

قوله: (وفي ضِمنِهِ تهديدٌ للكُفّار): يعني: أُدمِجَ[(١)] في قوله: ﴿وَمَا تَوۡفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِ﴾ معنىٰ التهديد، فإنَّ ظاهِرَه مَسُوقٌ بأنه استَوفَقَ ربَّه في إمضاءِ الأمرِ علىٰ سَنَنِه، وطَلَبَ منه التأييدَ والإظهار، وفي ضِمنِهِ إشارةٌ إلىٰ تهديدِ الكُفّار، وهذا المعنىٰ إنما يَستَقيمُ ظاهِراً إذا حُمِلَ قولُه: ﴿إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلۡحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ﴾ علىٰ أنكَ المُتَواصِفُ بالحِلم والرُّشْد، يعني: كنتَ فينا مَرْجُوّاً قبلَ هذا، فانتَهِ عما أنتَ عليه الآن، وصَدِّقْ رجاءَنا فيك، فأجابهم بما كان فيه حَسْمٌ لأطماعِهم، ومُوجِبٌ لِوَحْشَتِهم وعَداوتِهم، وذيَّلَه بقوله: ﴿وَمَا تَوۡفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ عَلَيۡهِ تَوَكَّلۡتُ﴾، يعني: اقطعوا الطَّمَعَ عنِّي، فإني لا أرجعُ عن النصيحةِ وما يُوجِبُ الإصلاح، فافعلوا ما قَدِرتُم أن تَفعُلوه، فإنَّ لي مَنْ أستَوفِقُه وأتوكَّلُ عليه، فهو كافُّكُم عنِّي ومُهلِكُكم بسَبَب إيذائكم إياي، كما قالَ نُوح: ﴿فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ﴾ [يونس: ٧١].

قوله: (جَرَمَتْ فَزارةُ بعدَها أن يَغضَبُوا): أولُه:

ولَقَد طَعَنتُ أبا عُيَينةَ طَعنةً[(٢)]

---

(١) انظر معنىٰ «الإدماج» فيما تقدَّم تعليقاً عندَ تفسير الآية ١١٥ من سورة التوبة (٧: ٣٨١).

(٢) البيتُ لأبي أسماء ابنِ الضَّـريبة أو لعَطيّـةَ بنِ عفيف، كما في «مجاز القُرآن» لأبي عُبيدة مَعمَر بن المُثنّىٰ (١: ٣٥٨). وهو من شواهد «الكتاب» لِسِيبَوَيه (٣: ١٣٨)، و«المُقتضب» للمُبرِّد (٢: ٣٥٢).

ومنه قولُه تعالىٰ: ﴿لَا يَجْرِمَنَّكُمْ شِقَاقِيٓ أَن يُصِيبَكُم﴾ **أي: لا يَكسِبَنَّكم شِقاقي إصابةَ العذاب،** وقرأ ابنُ كثير بضَمِّ الياء، مِن: أجرمتُه ذنباً: إذا جَعَلتَه جارِماً له، أي: كاسِباً، وهو منقولٌ مِن: «جَرَمَ» المُتعدِّي إلىٰ مفعول واحد، كما نُقِل: أكسَبَه المال، مِن: كَسَبَ المال، وكما لا فَرْقَ بينَ «كَسَبتُه مالاً» و«أكسَبتُه إياه»، فكذلكَ لا فَرْقَ بينَ «جَرَمتُه ذنباً» و«أجرمتُه إياه»، والقِراءتانِ مُستَويتانِ في المعنىٰ لا تفاوتَ بينهما، إلا أنَّ المشهورةَ أفصَحُ لفظاً، كما أنَّ «كَسَبتُه مالاً» أفصَحُ مِن «أكسَبتُه»، والمُرادُ بالفصاحة: أنه علىٰ ألسِنةِ الفُصَحاءِ مِنَ العرب الموثوقِ بعَرَبيَّتهم أدور، وهم لها أكثرُ استِعمالاً.

وقرأ أبو حَيْوة، ورُوِيَت عن نافع: «مِثلَ ما أصاب»، بالفَتْح **لإضافتِهِ إلىٰ غير مُتمكِّن،** كقوله:

لم يَمنَعِ الشُّرْبَ منها غيرُ أن نَطَقَتْ

والمعنىٰ ظاهِر.

قوله: (**أي: لا يَكسِبَنَّكُم شِقاقي إصابةَ العذاب**): قالَ الزّجّاج: «لا يَكْسِبَنَّكُم عَداوتَكُم إياي أن يُصيبَكُم عذابُ الآجِلة»(١).

قوله: (**لإضافتِهِ إلىٰ غيرِ مُتمكِّن**): لأنَّ «مِثلَ» و«غيرَ» مَعَ «ما» و«أنْ» ـ مُخَفَّفةً ومُشدَّدةً ـ: يجوزُ بناؤُهما علىٰ الفَتْح وإعرابُهما.

قوله: (**لم يَمنَعِ الشُّرْبَ منها غيرُ أن نَطَقَت**): تمامُه:

حمامةٌ في غُصُونٍ ذاتِ أوقالِ(٢)

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» للزّجّاج (٣: ٧٤).

(٢) البيتُ من شواهد «الكِتاب» لسِيبَوَيه (٢: ٣٢٩)، و«المُفَصَّل» للزمخشري ص١٢٥، و«مغني اللبيب» لابن هشام (١: ١٥٩) و(٢: ٥١٧) رقم (٢٦١)، وانظر: «القاموس المحيط» للفيروزآبادي، مادة (غير)، «لسان العرب» لابن منظور، مادة (نطق).

﴿وَمَا قَوْمُ لُوطٍ مِّنكُم بِبَعِيدٍ﴾ يعني: أنهم أُهلِكُوا في عَهْدٍ قريب مِن عَهْدِكم، فهم أقربُ الهالِكينَ منكم، أو: لا يَبعُدونَ منكم في الكُفْر والمساوئ وما يُستَحقُّ به الهلاك.

فإن قلت: ما لـ«بَعيدٍ» لم يَرِدْ علىٰ ما يَقتَضيهِ «قومٌ» مِن حَمْلِهِ علىٰ لَفظِهِ أو معناه؟ قلت: إما أن يُراد: وما إهلاكُهم ببعيد، أو ما هم بشيءٍ بعيد، أو بزمانٍ أو مكانٍ بعيد. ويجوزُ أن يُسَوَّىٰ في «قريب» و«بعيد»، و«قليل» و«كثير»، بينَ المُذكَّر والمُؤنَّث؛ لِوُرودِها علىٰ زِنةِ المصادر التي هيَ الصَّهيلُ والنَّهيقُ ونحوُهما.

﴿رَحِيمٌ وَدُودٌ﴾ عظيمُ الرحمةِ للتائبين، فاعلٌ بهم ما يفعلُ البليغُ المَودّةِ بمَنْ يَوَدُّه، مِنَ الإحسانِ والإجمال.

الضميرُ في «منها»: للراحِلة، أي: لا يَمنَعُها مِنَ الشُّـرْبِ إلا أنها سَمِعَت صَوْتَ حمامة، فنَفَرَت، يُريدُ أنها حَديدةُ الحِسِّ فيها فَـزَعٌ وذُعْرٌ لِحدّةِ نفسِها، وذلكَ محمودٌ فيها، «الأوقال»: جمعُ وَقْل، وهيَ كالحِجارة، أي: غُصُونٌ نابتةٌ بأرضٍ ذاتِ أحجار، وقيل: الوَقْل: شَجَرُ المُقْل.

قوله: (ما لِـ«بَعيدٍ» لم يَرِدْ علىٰ ما يَقتَضيهِ «قومٌ» مِن حَمْلِهِ علىٰ لَفْظِهِ أو معناه): لأنَّ لفظَ «قوم» يقتضي «ببَعيدة»(١)، لأنَّ «القومَ» مُؤنَّث، لِقولِه تعالىٰ: ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ﴾ [الشعراء: ١٠٥]، ومعناه يقتضي «ببُعَداء»(٢)، لأنه اسمُ جَمْع، فعُلِمَ مِن كلامِه أنَّ الأصلَ في «القوم» أن يُؤنَّث، وإذا حُمِلَ علىٰ التذكيرِ يُؤَوَّل، وبخِلافِهِ قالَ الجوهريّ، وهو أنَّ «القومَ يُذكَّرُ ويُؤنَّث، لأنَّ أسماءَ الجموعِ التي لا واحدَ لها مِن لَفْظِها إذا كانت للآدميِّينَ تُذكَّرُ وتُؤنَّث، مِثل: رَهْطٍ ونَفَرٍ وقَوْم، قالَ تعالىٰ: ﴿وَكَذَّبَ بِهِۦ قَوْمُكَ﴾ [الأنعام: ٦٦]».

قوله: (البليغُ المَودّة): الوُدّ: مَحبّـةُ الشيءِ وتمنِّي كَوْنِه، ويُستَعمَلُ في كُـلٍّ مِنَ المَعْنيَين، علىٰ

---

(١) تحرَّف في (ح) و(ف) إلىٰ: «تبعيده»، والمُثبتُ من (ط).

(٢) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «تبعُّداً»، والمُثبَتُ من (ط) و(ف).

[﴿قَالُوا۟ يَـٰشُعَيْبُ مَا نَفْقَهُ كَثِيرًا مِّمَّا تَقُولُ وَإِنَّا لَنَرَىٰكَ فِينَا ضَعِيفًا ۖ وَلَوْلَا رَهْطُكَ لَرَجَمْنَـٰكَ ۖ وَمَآ أَنتَ عَلَيْنَا بِعَزِيزٍ ۞ قَالَ يَـٰقَوْمِ أَرَهْطِىٓ أَعَزُّ عَلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَٱتَّخَذْتُمُوهُ وَرَآءَكُمْ ظِهْرِيًّا ۖ إِنَّ رَبِّى بِمَا تَعْمَلُونَ مُحِيطٌ ۞ وَيَـٰقَوْمِ ٱعْمَلُوا۟ عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ إِنِّى عَـٰمِلٌ ۖ سَوْفَ تَعْلَمُونَ مَن يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ وَمَنْ هُوَ كَـٰذِبٌ ۖ وَٱرْتَقِبُوٓا۟ إِنِّى مَعَكُمْ رَقِيبٌ ۞ وَلَمَّا جَآءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا شُعَيْبًا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ بِرَحْمَةٍ مِّنَّا وَأَخَذَتِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ٱلصَّيْحَةُ فَأَصْبَحُوا۟ فِى دِيَـٰرِهِمْ جَـٰثِمِينَ ۞ كَأَن لَّمْ يَغْنَوْا۟ فِيهَآ ۗ أَلَا بُعْدًا لِّمَدْيَنَ كَمَا بَعِدَتْ ثَمُودُ﴾ ٩١-٩٥]

﴿مَا نَفْقَهُ﴾ ما نفهم، ﴿كَثِيرًا مِّمَّا تَقُولُ﴾ لأنهم كانوا لا يُلقُونَ إليه أذهانَـهم؛ رغبةً عنه وكراهيةً له، كقوله: ﴿وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ﴾ [الأنعام: ٢٥]، أو: كانوا يَفقَهُونَه ولكنَّهم لم يقبلُوه، فكأنهم لم يَفقَهُوه، وقالوا ذلكَ علىٰ وَجْهِ الاستِهانةِ به، كما يقولُ الرجلُ لِصاحِبِهِ إذا لم يَعبأ بحَديثِه: ما أدري ما تقول، أو: جعَلُوا كلامَه هَذَياناً وتخليطاً، لا ينفعُهم كثيرٌ منه، **وكيفَ لا ينفعُهم كلامُه، وهو خَطيبُ الأنبياء**؟! وقيل: كانَ ألثغ.

أنَّ التمنِّي يَتَضمَّنُ معنىٰ الوُدّ، لأنَّ التَّمنِّيَ هو تَشَهِّي[1] حُصولِ ما تَوَدُّه، فمِنَ المودّةِ التي تقتضي المَحبّةَ المُجرَّدةَ قولُه تعالىٰ: ﴿قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [الشورىٰ: ٢٣]، وقولُه تعالىٰ: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ﴾ [البروج: ١٤]، ومِنَ المودّةِ التي تقتضي مُجرَّدَ التمنِّي قولُه تعالىٰ: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْ كَانُوا۟ مُسْلِمِينَ﴾ [الحجر: ٢].

قوله: (**وكيفَ لا يَنفَعُهم كلامُه، وهو خَطيبُ الأنبياء**): استِفهامٌ علىٰ سَبيلِ الإنكار.

(١) تحرَّفَ في (ح) إلىٰ: «يشتهي»، وفي (ف) إلىٰ: «تشفي»، والمُثبَتُ من (ط)، وكذا هو في «مفردات القرآن» للراغب، والمُؤلِّفُ رحمه الله تعالىٰ يُكثِرُ من النقل عنه تصـريحاً، وعادتُه في ذلك أن يُورِدَ اسمَه في أول الفِقرة، فيقول: «الراغب ...»، ولم ترد في الأصول الخطية، والله أعلم.

﴿فِينَا ضَعِيفًا﴾ لا قُوّةَ لك ولا عِزَّ فيما بيننا، فلا تَقدِرُ علىٰ الامتِناع مِنّا إن أردنا بكَ مكروهاً، وعن الحسن: ﴿ضَعِيفًا﴾ مَهيناً، وقيل: ﴿ضَعِيفًا﴾ أعمىٰ، وحِميَرُ تُسمِّي المكفوف: ضعيفاً، كما يُسمّىٰ: ضريراً، وليسَ بسَديد؛ لأنَّ ﴿فِينَا﴾ يأباه، ألا ترىٰ أنه لو قيل: إنا لنراكَ فينا أعمىٰ، لم يكن كلاماً، لأنَّ الأعمىٰ أعمىٰ فيهم وفي غيرهم، **ولذلكَ قَلَّلُوا** قومَه حيثُ جعَلُوهُم «رَهْطاً»، والرَّهْط: مِنَ الثلاثةِ إلىٰ العَشَرة، وقيل: إلىٰ السَّبْعة، وإنما قالوا: ولولاهم؛ احتِراماً لهم واعتِداداً بهم، لأنهم كانوا علىٰ مِلّتِهم، لا خوفاً مِن شَوْكتِهم وعِزّتِهم، ﴿لَرَجَمْنَٰكَ﴾ لَقَتلناكَ شَرَّ قِتْلة، ﴿وَمَآ أَنتَ عَلَيْنَا بِعَزِيزٍ﴾ أي: لا تَعِزُّ علينا ولا تَكرُم، حتىٰ نُكرِمَك مِنَ القتل، ونَرْفعَكَ عن الرَّجْم، وإنما يَعِزُّ علينا رَهْطُك، لأنهم مِن أهل ديننا، لم يختاروكَ علينا، ولم يَتَّبِعُوكَ دوننا.

وقد دَلَّ إيلاءُ ضميرِه حرفَ النفي علىٰ أنّ الكلامَ واقعٌ في الفاعل، لا في الفِعْل،

قوله: (**ولذلكَ قَلَّلُوا**): أي: لأنَّ المُرادَ بقوله: ﴿فِينَا ضَعِيفًا﴾: لا قُوّةَ لكَ ولا عِزَّ فيما بينَنا[1]، فلا تَقدِرُ علىٰ الامتِناع مِنّا إن أرَدْنا بكَ مكروهاً، قَلَّلُوا قَومَه حيثُ جعَلُوهُم رَهْطاً.

قوله: (**وقد دَلَّ إيلاءُ ضميرِه حرفَ النفي علىٰ أنَّ الكلامَ [واقعٌ] في الفاعِل، لا في الفِعْل**): يعني: في كَوْنِ التَّرَدُّدِ في الفاعِل، لا في الفِعْل، وكذا عن صاحِب «المفتاح»[2]، وذلكَ بأن يكونَ هناكَ وجودُ فِعْلٍ وعالِم به، لكنَّه مُخطِئٌ في فاعِله، أو في تَفْصيلِ فاعِلِه، وأنتَ تَقصِدُ أن تَرُدَّه إلىٰ الصَّواب، وهذا يقتضي أن يكونَ أصلُ الكلام: «ما عَزَزْتَ أنت»، فقدَّمَ «أنتَ» للاختِصاص.

---

(١) وهو تفسيرُ الزمخشري لقوله: ﴿فِينَا ضَعِيفًا﴾، وقال فيه ابنُ المُنيِّر في «الانتصاف» (٢: ٢٨٩) ـ بحاشية «الكشّاف» ـ: «وهذا من محاسِنِ نُكَتِهِ الدّالّة علىٰ أنه كان مَليّاً بالحذاقةِ في عِلمِ البيان»، رحمهما اللهُ تعالىٰ.

(٢) انظر: «مفتاح العلوم» للسَّكّاكي ص٢٣٢.

كأنه قيل: وما أنتَ علينا بعزيز، بل رَهْطُك هم الأعِزّةُ علينا. ولذلكَ قالَ في جوابِهم: ﴿أَرَهْطِيٓ أَعَزُّ عَلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ﴾، ....

وإنما التزَمْنا التقديمَ لأنَّ «ما» لنفي الحال، وللحالِ اختِصاصٌ بالزمان، والقياسُ أن يكونَ مدخولُها فِعْلاً أو شِبْهَه، وحيثُ وُجِدَ الاسمُ لا سيَّما الضميرُ دَلَّ علىٰ أنّ التقديمَ للاهتمامِ والاختِصاص، قال صاحبُ «الإيضاح»[١]؛ في البيان: «في كلاهما نَظَر، لأنا لا نُسَلِّمُ أنّ إيلاءَ الضميرِ حرفَ النفي إذا لم يكنِ الخبرُ فِعليًّا يُفيدُ الحصر»[٢]، يُقالُ له علىٰ ما بيَّنا: إنّ قياسَ «ما» أن يكونَ مدخولُها فِعْلًا أو شِبْهَه[٣]، فحينَ وُجِدَ بعدَه الاسمُ دَلَّ علىٰ التقديم المُفيدِ للتخصيص، سواءٌ كانَ الخبـرُ فِعْلاً أو شِبْهَه، ولأنَّ الذَّوْقَ شاهِدُ صِدْقٍ بالفَرْقِ بينَ قولِنا: «ما عَزَزتَ علينا»، وبين: «ما أنتَ علينا بعَزيز».

علىٰ أنَّ القائِلَ[٤] صَـرَّحَ في كِتابه: أنَّ الشَّيْخَ عبدَ القاهِرِ ذكرَ في كلامِهِ ما يُفهَمُ منه: أنَّ ما يلي حرفَ النفي يُفيدُ التخصيصَ قَطْعاً، مُضمَراً كانَ أو مُظهَراً، مُعرَّفاً أو مُنكَّراً، مِن غير شَـرْط، فكيفَ يُخالِفُه ويَشتَـرِطُ كونَه فِعْلياً؟!

قـوله: (ولذلكَ قـالَ في جَـوابِهم: ﴿أَرَهْطِيٓ أَعَزُّ عَلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ﴾): وقـالَ صاحبُ «الإيضاح» أيضاً: «هذا الاستِدلالُ ليسَ بشيء، لجوازِ أن يَفهَمَ عِزّتَهم مِن قوله: ﴿وَلَوْلَا رَهْطُكَ لَرَجَمْنَٰكَ﴾، ونفيَ العِزّةِ عنه مِن قولِه: ﴿وَمَآ أَنتَ عَلَيْنَا بِعَزِيزٍ﴾»[٥].

فيُقال: استِدلالُنا بإفادةِ التخصيص علىٰ مُطابَقةِ الجواب لا عكسُه، يعني: ما نقولُ إنه يُفـيدُ الاختِصاصَ لمُطابَـقةِ الجواب، بل نقول: الجوابُ إنما طابقَه لأنه يُفـيدُ الاختِصاص،

---

(١) يعني: العلامةَ أبا المعالي جلال الدين محمد بن عبد الرحمن المعروف بالخطيب القزويني (٦٦٦-٧٣٩)، وهو من أقران المؤلف، رحمةُ الله تعالىٰ عليهما.

(٢) «الإيضاح في علوم البلاغة» للخطيب القزويني (٢: ٧٠).

(٣) من قوله: «وحيث وجد الاسم» إلىٰ هنا، سقط من (ح) و(ف).

(٤) يعني: الخطيب القزويني.

(٥) «الإيضاح في علوم البلاغة» للخطيب القزويني (٢: ٦٦).

ولو قيل: «وما عَزَزتَ علينا»، لم يَصِحَّ هذا الجواب.

فإن قلت: **فالكلامُ واقعٌ فيه وفي رَهْطِه**، وأنهم الأعِزَّةُ عليهم دونَه، فكيفَ صَحَّ قولُه: ﴿أَرَهْطِيٓ أَعَزُّ عَلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ﴾؟ قلت: تهاونُهم به ـ وهو نبيُّ الله ـ تهاونٌ بالله، فحينَ عَزَّ عليهم رَهْطُه دونَه، كان رَهْطُه أعَزَّ عليهم مِنَ الله، ألا ترىٰ إلىٰ قولِهِ تعالىٰ: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠].

وإفادتُه الاختِصاصَ بسَبَب التقديم والإيلاء.

بل الاعتِراضُ[١] ليسَ بشيء، لأنَّ قولَه: ﴿وَمَآ أَنتَ عَلَيْنَا بِعَزِيزٍ﴾ تقريرٌ لِقولِه: ﴿وَلَوْلَا رَهْطُكَ لَرَجَمْنَٰكَ﴾ علىٰ الطَّرْدِ والعَكْس[٢]؛ عِناداً منهم، فلا بُدَّ مِنَ اعتبارِ دلالتَي المنطوقِ والمفهوم في كُلٍّ مِنَ اللَّفظَين، واستِقلالِـهِ فيهما.

قوله: (**ولو قيل: «وما عَزَزتَ علينا»، لم يَصِحَّ الجواب**): لأنَّ الكلامَ حينَئذٍ في عِزَّتِهِ فقط، فالجوابُ المُطابِق: لِـمَ لم أكنْ عَزيزاً بما شَـرَّفَني اللهُ برسالتِه، أهديكُم إلىٰ سَبيل الرَّشاد، وأُخَلِّصُكُم مِن وَرْطةِ الضلالات، فإذنْ لا مَدخَلَ للقوم فيه، ولا وَجهَ لِقولِه: ﴿أَرَهْطِيٓ أَعَزُّ عَلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ﴾، بخِلافِ التقديم.

قوله: (**فالكلامُ واقعٌ فيه وفي رَهْطِه**): الفاءُ فيه دلَّ علىٰ تَفْريع السُّؤالِ علىٰ الأول، وفي «فكيف» علىٰ الإنكار، يعني: أنَّ القومَ نَفَوُا العِزَّةَ عنه رأساً، وأثبتوها لِرَهْطِه، فلِمَ ذكرَ «اللهَ» عَزَّ وجَلّ، وأتىٰ بـ«أفعل» الذي يقتضي الشِّـرْكةَ في العِزَّةِ المنفية؟ وأجابَ بما يُنبِئُ عن أنَّ له نِسْبةً إلىٰ الله بكونِهِ نبيَّه ومبعوثاً مِن عِندِه، وله أيضاً قَرابةٌ ورَحِمٌ بالقوم، فتهاوُنُهم لأجل أنه نبيُّ الله، ومُراعاتُه لأجل القوم: يقتضي أن يكونَ الرَّهْطُ أعزَّ مِنَ الله، تقريرٌ آخر.

وكانَ مِن حَقِّ الظاهرِ أن يُجيبَ عليه السَّلام عنهم: «أرَهْطي عزيزٌ دوني»، لكنْ أراد: إنكم

---

(١) من هنا إلىٰ آخر الفِقرة سقط من (ح).

(٢) انظر معنىٰ «الطرد والعكس» فيما تقدَّم تعليقاً عندَ تفسير الآية ٢٥ من سورة الأنفال (٧: ٧٠).

﴿وَٱتَّخَذۡتُمُوهُ وَرَآءَكُمۡ ظِهۡرِيًّا﴾ ونَسِيتُموهُ وجَعَلتُموهُ كالشيءِ المنبوذِ وراءَ الظَّهْر لا يُعبأُ به، و«الظِّهْريّ»: منسوبٌ إلىٰ الظَّهر، والكَسْرُ مِن تغييراتِ النَّسَب، ونظيرُه قولُهم في النَّسْبةِ إلىٰ «أمس»: «إمسيّ». ﴿بِمَا تَعۡمَلُونَ مُحِيطٌ﴾ قد أحاطَ بأعمالكم عِلماً، فلا يخفىٰ عليه شيءٌ منها.

﴿عَلَىٰ مَكَانَتِكُمۡ﴾ لا تخلو المكانةُ مِن أن تكونَ بمعنىٰ المكان، يُقال: مكانٌ ومكانة، ومَقامٌ ومَقامة، أو تكونَ مصدراً مِن: مَكُنَ مكانةً فهو مَكِين، والمعنىٰ: **اعملوا قارِّينَ علىٰ جِهتِكم** التي أنتُم عليها مِنَ الشِّرْكِ والشَّنآنِ لي، ....

راعيتُم نِسْبةَ قرابتي إلىٰ الرَّهْط، وضَيَّعتُم نِسْبتي إلىٰ الله سُبْحانَه وتعالىٰ بالنُّبوّة، فكأنكم زَعَمتُم أنَّ القومَ أعزُّ مِنَ الله، فكما أنَّ القومَ بالغوا في المُكافَحة، حيثُ كَرَّرُوا نفيَ العِزّةِ عنه، وإثباتَها لهم، بالَغ نبيُّ الله في الرَّدِّ عليهم، وأظهرَ مَدْحَ نفسِه ومَكانتِه مِنَ الله عَزَّ وجَلّ، نظيرُه قولُه تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُؤۡذُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ [الأحزاب: ٥٧]، أي: يُؤذُونَ رسولَ الله، ولـمّا كانَ رسولُ الله ﷺ مِنَ الله تعالىٰ بمنزلةٍ ومكانةٍ جَعَلَ أذاهُ أذاه.

وقولُه: ﴿إِنَّ رَبِّي بِمَا تَعۡمَلُونَ مُحِيطٌ﴾ تهديدٌ عظيم، ومن ثَمَّ قال: «قد أحاطَ بأعمالِكم عِلماً»، أي: يُجازيكم لأجل استِهانةِ نبيِّه المُستَلزِم لاستِهانتِه، وقولُه: ﴿وَٱتَّخَذۡتُمُوهُ وَرَآءَكُمۡ ظِهۡرِيًّا﴾ اعتراضٌ علىٰ نَحْوِ قولِه تعالىٰ: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبۡرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: ١٢٥]، قالَ المُصنِّف(١): «لو جَعَلتَها معطوفةً علىٰ ما قبلَها لم يكنْ لها معنىٰ»، وفائدتُه(٢): تأكيدُ التهاوُنِ بالله، وأنهم قومٌ عادتُهم أن لا يَعبَؤُوا بالله، ويجعلوهُ كالشيءِ المنبوذ، وهذا مِن ذاك القَبيل.

قوله: (**اعمَلوا قارِّينَ علىٰ جِهَتِكم**): هذا علىٰ أن تكونَ «المكانةُ» مِنَ المكان، فيجوزُ أن يكونَ تمثيلاً وأن يكونَ كِناية، كقولهم: فُلانٌ يَتَحرَّكُ مِن مَكانِه، أي: مما نَشَأَ فيه مِن سَجِيَّتِهِ

---

(١) في تفسير الآية المذكورة من سورة النساء (٥: ١٧٠).

(٢) أي: وفائدةُ هذا الاعتراض، يعني قولَه: ﴿وَٱتَّخَذۡتُمُوهُ وَرَآءَكُمۡ ظِهۡرِيًّا﴾.

أو: اعمَلُوا مُتَمكِّنينَ مِن عداوتي مُطيقينَ لها، ﴿إِنِّي عَـٰمِلٌ﴾ علىٰ حسب ما يُؤتيني اللهُ مِنَ النُّصْـرةِ والتأييدِ ويُمكِّنُني، ﴿مَن يَأْتِيهِ﴾ يجوزُ أن تكونَ «مَنْ» استِفهاميةً مُعلِّقةً لِفِعْلِ العِلم عن عَمَلِهِ فيها، كأنه قيل: سوفَ تعلمون أيـنَا يأتيهِ عذابٌ يُخزيه، وأيـنَا هو كاذب، وأن تكونَ موصولةً قد عَمِلَ فيها، كأنه قيل: سوفَ تعلمونَ الشَّقِيَّ الذي يأتيه عذابٌ يُخزيه، والذي هو كاذب.

فإن قلت: أيُّ فَرْقٍ بينَ إدخالِ الفاءِ ونَزْعِها في ﴿سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾؟ قلت: إدخالُ الفاءِ وَصْلٌ ظاهِرٌ بحرفٍ موضوعٍ للوَصْل، ونَزْعُها وَصْلٌ خَفِيٌّ تقديريٌّ بالاستِئنافِ الذي هو جوابٌ لِسُؤالٍ مُقدَّر، كأنهم قالوا: فماذا يكونُ إن عَمِلْنا نحنُ علىٰ مكانتِنا، وعَمِلتَ أنت؟ فقال: سوفَ تعلمون. فوَصَلَ تارةً بالفاء، وتارةً بالاستِئناف؛ للتَّفنُّن في البلاغة، كما هو عادةُ بُلَغاءِ العرب، وأقوىٰ الوَصْلَينِ وأبلَغُهما **الاستِئناف، وهو بابٌ مِن أبواب عِلم البيانِ تتكاثرُ محاسِنُه.**

وهِجِّيراه(١)، قالَ في آخِرِ الأنعام(٢): «اعمَلوا علىٰ جِهَـتِكم وحالِكم التي أنتُم عليها، يُقالُ للرجل إذا أُمِرَ أن يَثبُتَ علىٰ حالِه: علىٰ مَكانَتِكَ يا فُلان».

قوله: (**الاستِئناف، وهو بابٌ مِن أبوابِ عِلم البيان، تَتكاثَـرُ محاسِنُه**): قالَ صاحِبُ «المفتاح»: «الاستِئنافُ لا يُصارُ إليه إلا لجِهاتٍ لَطيفة؛ إما لِتنبيهِ السامعِ علىٰ مَوقِعِه، أو لإغنائِهِ أن يَسأل، أو لِئلّا يُسمَعَ منه شيء، أو لِئلّا يَقطَعَ كلامَكَ بكلامِه، أو للقَصْدِ إلىٰ تكثيرِ المعنىٰ بتقليلِ اللفظ، وهو تقديرُ السُّؤالِ وتَرْكُ العاطِف، أو غيـرِ ذلك»(٣).

---

(١) أي: دأبُـه وشأنُـه وعادتُه، كما في «لسان العرب» لابن منظور، مادة (هجر).

(٢) في تفسير الآية ١٣٥ منها (٦: ٢٥٣).

(٣) «مفتاح العلوم» للسَّكّاكي ص٢٥٣.

﴿وَٱرْتَقِبُوٓاْ﴾ وانتظِروا العاقبةَ وما أقولُ لكم، ﴿إِنِّي مَعَكُمْ رَقِيبٌ﴾ أي: مُنتَظِر، والرقيب: بمعنىٰ: الراقب؛ مِن: رَقَبَه، كالضَّريب والصَّريم: بمعنىٰ: الضارب والصارم، أو بمعنىٰ: المُراقِب، كالعَشِير والنَّدِيم، أو بمعنىٰ: المُرتَقِب، كالفَقير والرَّفيع: بمعنىٰ: المُفتَقِر والمُرتَفِع.

فإن قلت: **قد ذكرَ عَمَلَهم علىٰ مَكانتِهم، وعَمَلَه علىٰ مَكانتِه، ثم أتبعَه ذِكرَ عاقبةِ العامِلينَ منه ومنهم**، فكانَ القياسُ أن يقول: مَنْ يأتيه عذابٌ يُخزيهِ ومَنْ هو صادق، حتىٰ يَنصَرِفَ «مَنْ يأتيه عذابٌ يُخزيه» إلىٰ الجاحِدين، و«مَنْ هو صادق» إلىٰ النبيِّ المبعوثِ إليهم؟ قلت: القياسُ ما ذكرت، ولكنَّهم لـمَّا كانوا يَدعُونَه كاذباً قال: ﴿وَمَنْ هُوَ كَٰذِبٌ﴾، يعني: في زَعْمِكم ودَعْواكم، تجهيلاً لهم.

قوله: (**وما أقولُ لكم**): عطفٌ تفسيريٌّ علىٰ قوله: «العاقِبة»، وما قالَ[1] هو قولُه: ﴿مَن يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ﴾.

قوله: (**قد ذكرَ عَمَلَهم علىٰ مَكانَتِهم، وعَمَلَه علىٰ مَكانتِه، ثم أتبعَه ذِكْرَ عاقِبةِ العامِلينَ منه ومنهم**): يعني: قولُه: ﴿ٱعْمَلُواْ عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ إِنِّي عَٰمِلٌ﴾ اشتَملَ علىٰ عَمَلِ الصادقِ والكاذِب؛ منه ومنهم، فلم يَذكُر في قوله: ﴿مَن يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ﴾ الآية، إلا الكاذبَ منهم، والآيةُ بيانٌ لِذكْرِ عاقِبةِ العامِلينَ مِنَ الفَريقَين، فما وَجْهُ ذلك؟

وأجاب: أنَّ المُرادَ مِن قوله: ﴿وَمَنْ هُوَ كَٰذِبٌ﴾: الصادق، لكنْ جَرىٰ «الكاذِب» علىٰ مُرونِ[2] ألسِنَتِهم تجهيلاً لهم. قالَ القاضي: «﴿وَمَنْ هُوَ كَٰذِبٌ﴾ عطفٌ علىٰ ﴿مَن يَأْتِيهِ﴾،

---

(١) أي: والذي قاله عليه السَّلام.

(٢) في (ف): «مرور»، والمُثبَتُ من (ط) و(ح)، ولعلّه من قولهم: «مَرَنَ علىٰ الشيءِ يَمرُنُ مُروناً ومَرانةً: تَعوَّدَه واستَمرَّ عليه»، كما في «لسان العرب» لابن منظور، مادة (مرن).

....

لا لأنه قَسِيمٌ له، بل لأنهم لـمّا أوعَدُوهُ وكَذَّبُوهُ قال: سوفَ تَعلَمُونَ مَنِ المُعذَّبُ والكاذبُ منِّي ومنكم»(١).

الانتصاف: «الظاهرُ أنَّ الكلامَينِ جميعاً للكُفَّار، فقولُه: ﴿مَن يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ﴾ فيه ذِكْرُ جزائِهم، ﴿وَمَنْ هُوَ كَاذِبٌ﴾ ذِكْرُ جُرْمِهم الذي هو الكَذِب، وهو مِن عَطْفِ الصِّفة، والموصوفُ واحِد، كقولك: وستَعلَمُ مَنْ يُهانُ ومَنْ يُعاقَب، فيكونُ ذِكْرُ كَذِبِهم تَعْريضاً بصِدْقِه، وهو في بعضِ الأحيانِ أوقَعُ مِنَ التَّصْـريح، ولذلكَ لم يَذكُرْ عاقبةَ شُعَيبٍ استِغناءً عنها بذِكْرِ عاقبتِهم، وفي أولِ السُّورة: ﴿فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَن يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ وَيَحِلُّ عَلَيْهِ عَذَابٌ مُّقِيمٌ﴾ [هود: ٣٩]، ولم يَذكُرِ القِسمَ الآخر، وفي الأنعام: ﴿مَن تَكُونُ لَهُ عَاقِبَةُ الدَّارِ﴾ [الأنعام: ١٣٥]، فذكرَ عاقبةَ الخيرِ وحدَها، لأنَّ «العاقبةَ» إذا أُطلِقَتْ فهيَ للخير، كقوله تعالىٰ: ﴿وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [الأعراف: ١٢٨، والقصص: ٨٣]»(٢)، ولأنَّ اللامَ في ﴿لَهُ﴾ تَدُلُّ علىٰ أنها ليسَت عليه، بل له.

وقلت: ليسَ وِزانُ هذهِ الآيةِ وِزانَ قوله: ﴿مَن يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ وَيَحِلُّ عَلَيْهِ﴾ [هود: ٣٩]، لأنَّ السابِقَ ـ وهو قولُه: ﴿اعْمَلُوا عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ إِنِّي عَامِلٌ﴾ ـ، واللاحِقَ ـ ﴿وَارْتَقِبُوا إِنِّي مَعَكُمْ رَقِيبٌ﴾ ـ مُشتَمِلانِ علىٰ ذِكْرِ المُحِقِّ والمُبطِل، كأنه قيل: اعمَلوا علىٰ عَداوتي، إني عامِلٌ في عَداوتِكم، فسوفَ تَعلَمونَ عاقبةَ عَمَلي وعاقبةَ عَمَلِكم، وانتَظِرُوا أنتُمُ العاقبة، إني مُنتَظِرٌ معَكم. ومن ثَمَّ كَرَّرَ لفظةَ «مَن»، ولو أُريدَ ما قالاه لقيل: فسوفَ تَعلَمونَ مَنْ كذبَ وجُوزِيَ به، بخِلافِهِ هناك(٣)، فإنه عَطَفَ الصِّلةَ علىٰ الصِّلة.

---

(١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢٥٨).

(٢) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ٢٩٠) بحاشية «الكشّاف».

(٣) أي: في الآية ٣٩ من سورة هود.

فإن قلت: ما بالُ **ساقتَي قِصّةِ عادٍ وقِصّةِ مَدْيَنَ** جاءتا بالواو، والساقتانِ الوُسْطَيانِ بالفاء؟ قلت: قد وَقَعَتِ الوُسْطيانِ بعدَ ذِكرِ الوَعْد، وذلكَ قولُه: ﴿إِنَّ مَوْعِدَهُمُ ٱلصُّبْحُ﴾ [هود: ٨١]، ﴿ذَٰلِكَ وَعْدٌ غَيْرُ مَكْذُوبٍ﴾ [هود: ٦٥]، فجِيءَ بالفاءِ الذي هو للتسبيب، كما تقول: وَعَدتُه فلما جاءَ الميعادُ كانَ كَيْتَ وكَيْت، وأما الأُخرَيانِ فلم تَقَعا بتلكَ المثابة، وإنما وَقَعَتا مُبتَدأتَين، فكانَ حَقُّهما أن تُعطَفا بحرفِ الجمع علىٰ ما قبلَهما، كما تُعطَفُ قِصّةٌ علىٰ قِصّة.

«الجاثِم»: اللازمُ لمكانِهِ **لا يَريمُ كاللابِد**، يعني: أنَّ جبريلَ صاحَ بهم صَيْحة، فزَهَقَ روحُ كُلِّ واحدٍ منهم، بحيثُ هو **قَعْصاً**.

﴿كَأَن لَّمْ يَغْنَوْا۟﴾ كأنْ لم يُقيمُوا في ديارهم أحياءَ مُتَصَرِّفينَ مُتردِّدين. «البُعْد»: بمعنىٰ: البَعَد، وهو الهلاك، كالرُّشْد؛ بمعنىٰ: الرَّشَد، ألا ترىٰ إلىٰ قوله: ﴿كَمَا بَعِدَتْ﴾؟ وقرأ السُّلَميّ: «بَعُدَتْ» بضَمِّ العين، والمعنىٰ في البناءَين واحد، وهو نقيضُ القُرْب، إلا أنهم أرادوا التَّفصِلةَ بينَ البُعْدِ مِن جِهةِ الهلاكِ وبينَ غيره، فغَيَّرُوا البناء، ....

قوله: (**ساقتَي قِصّةِ عادٍ وقِصّةِ مَدْيَن**): أما سِياقةُ قِصّةِ عادٍ فهو: ﴿وَلَمَّا جَآءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا هُودًا﴾ [هود: ٥٨]، وأما سِياقةُ قِصّةِ مَدْيَنَ فهو: ﴿وَلَمَّا جَآءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا شُعَيْبًا﴾ [هود: ٩٤]، والوسيطان: الأُولىٰ: قِصّةُ ثَمُود: ﴿فَلَمَّا جَآءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا صَٰلِحًا﴾ [هود: ٦٦]، والأُخرىٰ: قِصّةُ لُوط: ﴿فَلَمَّا جَآءَ أَمْرُنَا جَعَلْنَا عَٰلِيَهَا سَافِلَهَا﴾ [هود: ٨٢].

قوله: (**لا يَريمُ كاللابِد**)، **الجوهري**: «رامَه يَريمُه رَيْماً، أي: بَرِحَه»، و«لَبَدَ الشيءُ بالأرض يَلبُدُ لُبُوداً: لَصِقَ بها».

قوله: (**قَعْصاً**): بالقافِ المفتوحةِ وسُكونِ العَيْنِ المُهمَلةِ والصادِ المُهمَلة، **الأساس**: «قَعَصَه وأقعَصَه: قَتلَه مَكانَه، وماتَ فُلانٌ قَعْصاً»، وهو حالٌ مِن فاعِل «زَهَق».

كما فَـرَّقُوا بينَ ضمـاني الخيـرِ والشَّـرِّ فقالوا: وَعَدَ وأوعَد، وقراءةُ السُّلَميِّ جاءت علىٰ الأصل اعتباراً لمعنىٰ البُعْدِ من غير تخصيص، كما يُقال: ذهبَ فُلانٌ ومضىٰ، في معنىٰ: الموت. وقيل: معناه: بُعْداً لهم مِن رحمةِ الله كما بَعُدَت ثمودُ منها.

[﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ بِـَٔايَـٰتِنَا وَسُلْطَـٰنٍ مُّبِينٍ * إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيْهِۦ فَٱتَّبَعُوٓا۟ أَمْرَ فِرْعَوْنَ ۖ وَمَآ أَمْرُ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ * يَقْدُمُ قَوْمَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَأَوْرَدَهُمُ ٱلنَّارَ ۖ وَبِئْسَ ٱلْوِرْدُ ٱلْمَوْرُودُ * وَأُتْبِعُوا۟ فِى هَـٰذِهِۦ لَعْنَةً وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ ۚ بِئْسَ ٱلرِّفْدُ ٱلْمَرْفُودُ﴾ ٩٦-٩٩]

﴿بِـَٔايَـٰتِنَا وَسُلْطَـٰنٍ مُّبِينٍ﴾ فيه وَجْهان: أن يُراد: أنّ هذهِ الآياتِ فيها **سُلطانٌ مُبينٌ لموسىٰ** علىٰ صِدقِ نُبوَّتِه، **وأن يُرادَ بـ«السُّلطانِ المُبين»: العصا**، لأنها أبهَرُها.

﴿وَمَآ أَمْرُ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ﴾ **تجهيلٌ لِـمُتّبعيهِ** حيثُ شايَعُوهُ علىٰ أمرِه، وهو ضَلالٌ مُبينٌ لا يخفىٰ علىٰ مَنْ فيه أدنىٰ مُسْكةٍ مِنَ العقل، وذلك أنه ادَّعىٰ الإلهية، ....

قوله: (**سُلطانٌ مُبينٌ لموسىٰ**)، **الراغب**: «السَّلاطة: التَّمكُّنُ مِنَ القَهْر، يُقال: سَلَّطتُه، ومنه سُمِّيَ السُّلطان، وسُمِّيَ الحجّةُ سُلطاناً؛ لِـمَا للحَقِّ مِنَ الهجوم علىٰ القلب، لكنَّ أكثرَ تَسَلُّطِهِ علىٰ أهل العِلم والحِكمة، وقولُه تعالىٰ: ﴿هَلَكَ عَنِّى سُلْطَـٰنِيَهْ﴾ [الحاقة: ٢٩]: يحتملُ السُّلطانَين، وسَلاطةُ اللِّسان: القُوّةُ علىٰ المقال، وذلكَ في الذمِّ أكثرُ استِعمالاً، يُقال: امرأةٌ سَليطة»(١).

قوله: (**وأن يُرادَ بـ«السُّلطانِ المُبين»: العصا**): مِن عطفِ الخاصِّ علىٰ العامِّ للشَّـرَف، وعلىٰ الأول: مِن باب العَطْفِ التَّجْريديّ، نَحْو: مَرَرتُ بالرجل الكريم والنَّسْمةِ المُبارَكة، كأنه جَرَّدَ مِنَ الآياتِ الحجّة، وجَعَلَها غيـرَها، وعَطَفَها عليها، وهيَ هي، ومن ثَمَّ قال: «إنّ هذهِ الآياتِ فيها سُلطانٌ مُبين»، كقولهِ تعالىٰ: ﴿لَهُمْ فِيهَا دَارُ ٱلْخُلْدِ﴾ [فُصِّلت: ٢٨].

قوله: (﴿وَمَآ أَمْرُ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ﴾ **تجهيلٌ لِـمُتَّبعيه**): لأنَّ حَقَّ الظاهرِ أن يُقال: أمرُ فِرعَونَ غَيٌّ وضَلال، فأتىٰ ﴿بِرَشِيدٍ﴾، ونفاهُ تجهيلاً للقوم، وتَصْويراً لتلكَ الحالةِ التي وقعَ

---

(١) «مفردات القرآن» ص٤٢٠.

وهو بَشَـرٌ مِثلُهم، وجاهَرَ بالعَسْفِ والظُّلم والشَّـرِّ الذي لا يأتي إلا مِن شَيْطانٍ مارِد، ومثلُه بمَعزِلٍ مِنَ الإلهيةِ **ذاتاً وأفعالاً**، فاتَّبعُوهُ وسَلَّمُوا له دَعْواه، **وتَتايَعُوا** علىٰ طاعتِه. و«**الأمرُ الرشيد**»: الذي فيه رُشْد، أي: وما في أمرِهِ رُشْد، إنما هو غَيٌّ صَـريحٌ وضَلالٌ ظاهِرٌ مكشوف، وإنما يَتَّبعُ العُقَلاءُ مَن يُرشِدُهم ويهديهم، لا مَن يُضِلُّهم ويُغويهم.

وفيه أنهم عاينوا الآيـاتِ والسُّلطانَ المُبينَ في أمرِ موسىٰ عليه السَّلام، وعَلِمُوا أنَّ معَه الرُّشدَ والحقّ، ثم عَدَلُوا عن اتباعِهِ إلىٰ اتباع مَنْ ليسَ في أمرِهِ رُشْدٌ قَطّ.

﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُۥ﴾ أي: كما كانَ قُدْوةً لهم في الضَّلال، كذلكَ يَتقدَّمُهم إلىٰ النار، وهُم يَتَّبعُونَه.

الغَيُّ فيها، يعني: ما نَظَرتُم أيُّها الحمقىٰ إلىٰ ذاتِه، وأنه بَشَـرٌ مِثلُكم، وإلىٰ صِفاتِهِ وأفعالِه، وأنه ظالـمٌ غاشِم، فكيفَ اتخذتُموهُ إلهاً، أما لكم مُسْكة[1]؟!

قوله: (**ذاتاً وأفعالاً**)، أي: مِثلُه بمَعزِلِ الإلهيةِ ذاتاً حيثُ هو بَشَـر، وأفعالًا حيثُ جاهَرَ بالعَسْف، لكنْ في قوله: «إلا مِن شَيْطانٍ مارِد»، رَمَزَ إلىٰ ما قالَ في سورة الزُّخرُفِ عندَ قوله: ﴿قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْعَٰبِدِينَ﴾ [الزخرف: ٨١]: «ونظيرُه أن يقولَ العَدْليُّ للمُجبِر: إنْ كانَ اللهُ خالِقاً للكُفْرِ في القُلوب ومُعذِّباً عليه عذاباً سَرْمداً، فأنا أولُ مَنْ يقول: هو شَيْطانٌ وليسَ بإله[2]».

قوله: (**تتايعوا**)، **الفائق**: «التتايع: التهافتُ والتسارعُ إليه؛ من: تاع؛ إذا عَجِل»[3].

قوله: (**وفيه أنهم عاينـوا الآيات**)، أي: وفي جَعْـل ﴿وَمَآ أَمْرُ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ﴾ قَيْداً

---

(١) أي: عَقْل.

(٢) تحرَّف في (ح) و(ف) إلىٰ: «وليس ما قاله»، والمُثبَتُ من (ط)، وهو المُوافقُ لِـمَا في «الكشّاف».

(٣) هذه الفِقرةُ قُدِّمَت في (ح) و(ف) قبل فِقرةِ «قوله: (ذاتاً وأفعالاً)»، ووردت في (ط) في هذا الموضع، وهو المُناسبُ لترتيب الكلام في «الكشّاف».

ويجوزُ أن يُريدَ بقوله: ﴿وَمَآ أَمۡرُ فِرۡعَوۡنَ بِرَشِيدٖ﴾: وما أمرُه بصالحٍ حَميدِ العاقبة، ويكونَ قولُه: ﴿يَقۡدُمُ قَوۡمَهُۥ﴾ تفسيراً لذلكَ وإيضاحاً، أي: كيفَ يَرشُدُ أمرُ مَنْ هذهِ عاقبتُه، و«الرُّشدُ» مُستَعمَلٌ في كُلِّ ما يُحمَدُ ويُرتضىٰ، كما استُعمِلَ «الغيُّ» في كُلِّ ما يُذَمُّ ويُتَسَخَّط، ويُقال: قَدَمَه؛ بمعنىٰ: تَقَدَّمَه، ومنه: قادِمةُ الرَّحْل، كما يُقال: قَدَّمَه؛ بمعنىٰ: تَقَدَّمَه، ومنه: مُقَدِّمةُ الجيش، وأقدَم؛ بمعنىٰ: تَقَدَّم، ومنه: مُقدِمُ العين.

فإن قلت: هَلّا قيل: يَقدُمُ قومُه فيُورِدُهم؟ ولِـمَ جِيءَ بلفظِ الماضي؟ قلت: لأنَّ الماضيَ يدلُّ علىٰ أمرٍ موجودٍ مقطوعٍ به، فكأنه قيل: يَقدُمُهم فيُورِدُهم النارَ لا محالة، ...

لِـ«اتَّبعُوا»، والمُرادُ الغيّ، وتَرتُّبِ[1] ﴿فَٱتَّبَعُوٓاْ﴾ بالفاءِ علىٰ ﴿أَرۡسَلۡنَا مُوسَىٰ بِـَٔايَٰتِنَا وَسُلۡطَٰنٖ مُّبِينٍ﴾: الإشارةُ إلىٰ تعكيسِ رأيِهم، وهو أنَّ إرسالَ موسىٰ بالآياتِ الظاهِرةِ والبراهينِ الساطِعةِ مُوجِبٌ للهُدىٰ والرُّشْدِ في الدُّنيا والفَلاحِ في العُقْبىٰ، فآثَـروا عليه مُتابعةَ مَنْ أوقَعَهم في الغيِّ والضَّلالِ في الدُّنيا وأورَدَهم النارَ في العُقْبىٰ، كقولِه تعالىٰ: ﴿فَٱلۡتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرۡعَوۡنَ لِيَكُونَ لَهُمۡ عَدُوّٗا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨].

قوله: (**ويجوزُ أن يُريدَ بقوله: ﴿وَمَآ أَمۡرُ فِرۡعَوۡنَ بِرَشِيدٖ﴾: وما أمرُه بصالحٍ حَميدِ العاقبة**): عطفٌ علىٰ قوله: «الأمرُ الرشيد: الذي فيه رُشْد»، و«الرشد» علىٰ الأول: حقيقة، لأنه في مُقابِل «الغيّ»، ولهذا قال: «إنما هو غَيٌّ صَـريح»، وعلىٰ الثاني: مجازٌ عن العاقبةِ الحميدة، ومن ثَمَّ قال: «الرُّشد: مُستعمَلٌ في كُلِّ ما يُحمَدُ ويُرتَضىٰ». ﴿وَمَآ أَمۡرُ فِرۡعَوۡنَ بِرَشِيدٖ﴾: حالٌ من فاعل ﴿فَٱتَّبَعُوٓاْ﴾، أو مِنَ المفعول، وهو المُختارُ عندَه لِقولِه: «علىٰ أمرِه، وهو ضَلالٌ مُبين».

وقولُه: ﴿يَقۡدُمُ قَوۡمَهُۥ﴾ علىٰ الأول: استِئناف، كأنه قيل: ما مآلُ حالِهم في مُتابَعةِ هذا الضالِّ المُغْوي؟ قيل: يَقدُمُهم يومَ القيامةِ فيُورِدُهم النار. وعلىٰ الثاني: ﴿يَقۡدُمُ قَوۡمَهُۥ﴾ بيانٌ لقوله:

---

(١) في (ف): «ورتب»، والمُثبَتُ من(ط) و(ح)، وهو الصواب، والتقدير: وفي ترتُّب ... إلخ.

و﴿ٱلْوِرْدُ﴾ المورود، و﴿ٱلْمَوْرُودُ﴾ الذي وَرَدُوه، شُبِّـهَ بالفارطِ الذي يَـتَقدَّمُ الوارِدةَ إلىٰ الماء، وشُبِّـهَ أتباعُه بالواردة، ثم قيل: بئسَ الوِردُ الذي يَرِدُونَه النار؛ لأنَّ الوِردَ إنما يُرادُ لتسكينِ العَطَش وتبريدِ الأكباد، والنارُ ضِدُّه.

﴿وَأُتْبِعُواْ فِى هَـٰذِهِۦ﴾ في هذه الدُّنيا، ﴿لَعْنَةً﴾ أي: يُلعَنُونَ في الدُّنيا، ويُلعَنُونَ في الآخِرة، ﴿بِئْسَ ٱلرِّفْدُ ٱلْمَرْفُودُ﴾ رِفدُهم، أي: **بئسَ العَوْنُ المُعان**، وذلكَ أنَّ اللَّعْنةَ في الدُّنيا رِفدٌ للعذاب ومَدَدٌ له، ....

﴿وَمَآ أَمْرُ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ﴾، لأنَّ معناهُ حينَئذ: كانَ أمرُ فِرعَونَ مذموماً مَسْخوطاً عليه سَيِّئَ الخاتمة، فجاءَ قولُه: ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَأَوْرَدَهُمُ ٱلنَّارَ﴾ مُوضِّحاً له، وبياناً لِسُوءِ العاقبة.

قوله: (**أي: بئسَ العَوْنُ المُعان**): سُمِّيَتِ اللَّعْنةُ عَوْناً، لأنها إذا تَبِعَتْهم في الدُّنيا تَبِعَتْهُم في الأُخرىٰ، لِتُبعِدَهم عن رحمةِ الله، وتُعينَهم علىٰ ما هُم عليه مِنَ الضَّلال، وتُمِدَّهم في طُغيانِهم وعَمَهِهم، فسُمِّيَ رِفْداً ـ أي: عَوْناً ـ لهذا المعنىٰ علىٰ التهكُّميّة، كقولِه:

تَـحِيّـةُ بَيْـنِهم ضَـرْبٌ وَجِيعُ[1]

وقولِهم: «عتابُه السَّيْف».

وأما كونُها «مُعاناً» لأنها أُرفِدَتْ في الآخِرةِ بلَعْنةٍ أخرىٰ، ليكونا هادِيَينِ إلىٰ طريقِ الجحيم، ﴿فَٱهْدُوهُمْ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْجَحِيمِ﴾ [الصافات: ٢٣]، وكانَ القياسُ أن يُسنَدَ المرفودُ إليهم، لأنَّ اللَّعْنةَ في الدُّنيا تَبِعَتْهُم، وكذا في الآخِرة، لِقولِه تعالىٰ: ﴿وَأُتْبِعُواْ فِى هَـٰذِهِ ٱلدُّنْيَا لَعْنَةً وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ [هود: ٦٠]، ولكنْ أُسنِدَ إلىٰ الرِّفْدِ ـ الذي هو اللَّعْنة ـ علىٰ الإسنادِ المجازيّ، نَحْو: جَدَّ جِدُّه، وجُنونُكَ مجنون.

---

(١) انظر ما تَقَدَّمَ تعليقاً عندَ تفسير الآية ٣٥ من سورة الأنفال (٧: ٩٥).

وقد رُفِدَت باللعنةِ في الآخِرة، وقيل: بئسَ العَطاءُ المُعْطىٰ.

[﴿ ذَٰلِكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلْقُرَىٰ نَقُصُّهُۥ عَلَيْكَ مِنْهَا قَآئِمٌ وَحَصِيدٌ ❁ وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ وَلَٰكِن ظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ فَمَآ أَغْنَتْ عَنْهُمْ ءَالِهَتُهُمُ ٱلَّتِى يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مِن شَىْءٍ لَّمَّا جَآءَ أَمْرُ رَبِّكَ وَمَا زَادُوهُمْ غَيْرَ تَتْبِيبٍ ﴾ ١٠٠-١٠١]

﴿ ذَٰلِكَ ﴾ مُبتَدأ، ﴿مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلْقُرَىٰ نَقُصُّهُۥ عَلَيْكَ﴾ خَبـرٌ بعدَ خَبـر، أي: ذلكَ النَّبأُ بعضُ أنباءِ القُرىٰ المُهلَكةِ مقصوصٌ عليك، ﴿مِنْهَا﴾ الضميـرُ للقُرىٰ، أي: بعضُها باقٍ وبعضُها عافي الأثر، كالزَّرْع القائم علىٰ ساقِهِ والذي حُصِد. فإن قلت: ما مَحِلُّ هذه الجملة؟ قلت: هيَ مُستَأنَـفةٌ لا محلَّ لها.

قوله: (بئسَ العطاءُ المُعْطىٰ)، الجوهري: «الرِّفْد: العطاءُ والصِّلة، وبالفَتْح: المَصدَر، يُقال: رَفَدتُه أرفِدُه رَفْداً: إذا أعطيتَه، وكذلكَ إذا أعنتَه، والإرفاد: الإعطاءُ والإعانةُ فيه»، واعتبارُ الاستِعارةِ التَّهكُّميّةِ والإسنادِ كما سَبَق.

قوله: (هيَ مُستَأنَـفة): فإنه تعالىٰ لـمّا قَصَّ في هذهِ السُّورةِ أنباءَ الرُّسل وأُممِهم، ووَخامةَ عاقبةِ المُكذِّبين(١)، اتّـجَهَ لِسائِلٍ أن يقول: هذهِ القُرىٰ المقصوصة، ما حالُها؟ أباقيةٌ آثارُها أم لا؟ فأُجيب: بأنَّ بعضَها باقي الأثر، وبعضَها قائم.

قالَ أبو البقاء: «﴿مِنْهَا قَآئِمٌ﴾ ابتداءٌ وخَبـرٌ في مَوضِع الحالِ مِنَ الهاءِ في ﴿نَقُصُّهُۥ﴾، و﴿وَحَصِيدٌ﴾ مُبتَدأ، والخبـرُ محذوف، أي: ومنها حَصِيد، بمعنىٰ: محصود»(٢)، قال القاضي: «الجملةُ مُستأنَـفة، والحالُ ليسَ بصحيح؛ إذ لا واو، ولا ضمير»(٣).

قلت: ويجوزُ أن يكونَ حالاً مِن ﴿ٱلْقُرَىٰ﴾.

---

(١) كذا في (ط) و(ح)، وفي (ف): «وخاتمة المُكذِّبين، ووخامة عاقبتهم»، والمعنىٰ واحد.

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٧١٣).

(٣) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢٦٠).

﴿ وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ ﴾ بإهلاكِنا إيـاهُم، ﴿وَلَٰكِن ظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ﴾ بارتكاب ما به أُهلِكُوا، ﴿فَمَآ أَغْنَتْ عَنْهُمْ ءَالِهَتُهُمُ﴾ فما قَدِرَتْ أن تَـرُدَّ عنهم بأسَ الله، ﴿يَدْعُونَ﴾ يَعبُـدون، وهيَ حِكايـةُ حالٍ ماضية، و﴿لَّمَّا﴾ منصوبٌ بـ«ما أغنَت»، ﴿أَمْرُ رَبِّكَ﴾ عذابُه ونِقمَـتُه، ﴿تَتْبِيبٍ﴾ تَـخسير، يُقال: تَبّ: إذا خَسِر، وتَـبَّبَه غيرُه: إذا أوقعَه في الخسران.

[﴿وَكَذَٰلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَآ أَخَذَ ٱلْقُرَىٰ وَهِىَ ظَٰلِمَةٌ ۚ إِنَّ أَخْذَهُۥٓ أَلِيمٌ شَدِيدٌ﴾ ١٠٢]

محلُّ الكافِ الرفع، تقديرُه: ومثلُ ذلكَ الأَخْذِ ﴿أَخْذُ رَبِّكَ﴾، والنَّصبُ فيمن قرأ: «وكذلكَ أَخَذَ ربُّك»، بلفظِ الفِعْل، وقُرِئ: «إذْ أَخَذَ القُرىٰ»، ﴿وَهِىَ ظَٰلِمَةٌ﴾ حالٌ مِنَ ﴿ٱلْقُرَىٰ﴾، ﴿أَلِيمٌ شَدِيدٌ﴾ وَجِيعٌ صَعْبٌ علىٰ المأخوذ، وهذا تحذيرٌ مِن وَخامةِ عاقبةِ الظُّلم لكُلِّ أهل قريةٍ ظالمةٍ مِن كُفّارِ مَكّةَ وغيـرِها، بل لكُلِّ مَنْ ظَلَمَ غيـرَه أو نفسَه بذنب يَقتَـرِفُه، فعلىٰ كُلِّ مَنْ أذنَبَ أن يَـحذَرَ أَخْذَ ربِّه الأليمَ الشديد، فيُبادِرَ التوبة، ولا يَغتَـرَّ بالإمهال.

[﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لِّمَنْ خَافَ عَذَابَ ٱلْءَاخِرَةِ ۚ ذَٰلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَّهُ ٱلنَّاسُ وَذَٰلِكَ يَوْمٌ مَّشْهُودٌ﴾ ١٠٣]

﴿ذَٰلِكَ﴾ إشارةٌ إلىٰ ما قَصَّ اللهُ مِن قَصَصِ الأُمَم الهالِكةِ بذنوبِهم،...............

قوله: (وهذا تحذير): أي: في جَعْل ﴿وَهِىَ ظَٰلِمَةٌ﴾ حالاً مِن ﴿ٱلْقُرَىٰ﴾، أي: تحذيرٌ مِن وَخامةِ عاقبةِ الظُّلم، وذلكَ أنَّ كافَ التشبيه واسمَ الإشارةِ دلّا علىٰ أنَّ التشبيهَ تمثيليّ، والمُشبَّـه به تلكَ القُرىٰ السابقةُ الظالـمُ أهلُها، فيكونُ التقييدُ بهذِه الحالِ لمزيدِ التوكيد، والإشعارِ بما ذكرَه مِنَ التحذير، وفائدتُها الإشعارُ بأنهم أُخِذُوا لِظُلمِهم، وإنذارُ كُلِّ ظالم ظَلَمَ نفسَه أو غيـرَه مِن وَخامةِ العاقبة.

﴿لَأٓيَةً لِّمَنۡ خَافَ﴾ لَعِبْـرةً له، لأنه يَنظُرُ إلىٰ ما أَحَلَّ اللهُ بالمُجرِمينَ في الدُّنيا، وما هو إلا أُنمُوذَجٌ مما أُعِدَّ لهم في الآخِرة، فإذا رأىٰ عِظَمَه وشِدَّتَه اعتبرَ به عِظَمَ العذاب الموعود، فيكونُ له عِبْـرةً وعِظةً ولُطْفاً في زيادةِ التقوىٰ والخشيةِ مِنَ الله تعالىٰ. ونحوُه: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبۡرَةً لِّمَن يَخۡشَىٰٓ﴾ [النازعات: ٢٦].

﴿ذَٰلِكَ﴾ إشارةٌ إلىٰ يوم القيامة، لأنَّ ﴿عَذَابَ ٱلۡأٓخِرَةِ﴾ دلَّ عليه، و﴿ٱلنَّاسُ﴾ رفعٌ باسم المفعول الذي هو ﴿مَّجۡمُوعٞ﴾، كما يُرفَعُ بفِعلِهِ إذا قلت: يُـجمَعُ له الناس.

فإن قلت: لأيِّ فائدةٍ أُوثِـرَ اسمُ المفعولِ علىٰ فِعلِه؟ قلت: لِـمَا في اسم المفعولِ مِن دلالةٍ علىٰ ثباتِ معنىٰ الجمع لليوم، وأنه يومٌ لا بُدَّ مِن أن يكونَ ميعاداً مضـروباً لجمع الناس له، وأنه الموصوفُ بذلكَ صِفةً لازمة، وهو أثبتُ أيضاً لإسنادِ «الجمع» إلىٰ «الناس»، ....

قوله: (﴿لَأٓيَةً لِّمَنۡ خَافَ﴾ لَعِبْـرةً له): قالَ القاضي: «﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَةً﴾ لمنْ يَنزَجِرُ بها عن مُوجِباتِها[١]، لِعِلمِه بأنها مِن إلهٍ مُختار، يُعذِّبُ مَنْ يشاء، ويَرحَمُ مَنْ يشاء، فإنَّ مَنْ أنكرَ الآخِرةَ وأحالَ فَناءَ هذا العالم: لم يَقُلْ بالفاعِلِ المُختار[٢]، وجَعَلَ تلكَ الوقائعَ لأسباب فَلَكيّةٍ اتَّفقَتْ في تلكَ الأيام، لا لِذُنوبِ المُهلَكينَ بها»[٣].

قوله: (وهو أثبتُ أيضاً لإسنادِ «الجمع» إلىٰ «الناس»): أي: في وَصْفِ «اليوم» باسم المفعول، وإسنادِهِ إلىٰ «الناس»: الدَّلالةُ علىٰ أنَّ اليومَ موصوفٌ بذلكَ الوَصْفِ وَصْفاً لازِماً، وأنَّ الناسَ لا يَـنْفكُّونَ عن الجمع[٤]، لأنَّ كِلا الأُسلُوبَينِ مُـجرًىٰ علىٰ غير الظاهرِ للمُبالَغة،

---

(١) في الأصول الخطية: «وعن موجباتها»، ولفظُ البيضاوي: «﴿لِّمَنۡ خَافَ عَذَابَ ٱلۡأٓخِرَةِ﴾ يَنزَجِرُ به عن مُوجِباتِه».

(٢) يعني: الفلاسفة، قالوا بِقِدَم العالَـم وبقائه، وجعلوا الإلهَ فاعلاً بالعِلّةِ لا بالاختيار، أي: كونُه إلهاً يترتبُ عليه وجودُ مخلوق له كترتُّب حركة الخاتم بحركة اليد التي هو فيها، تعالىٰ اللهُ عما يقولون عُلُوّاً كبيراً.

(٣) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢٦١).

(٤) في (ح): «عن الأسلوبين»، وهو خطأ، والمُثبَتُ من (ط) و(ف).

وأنهم لا يَنفَكُّونَ منه، ونظيرُه قولُ المتهدد: «إنكَ لمنهوبٌ مالُك، محروبٌ قومُك»، فيه مِن تَمَكُّنِ الوَصْفِ وثباتِهِ ما ليسَ في الفِعْل، وإن شِئتَ فوَازِنْ بينَه وبينَ قوله: ﴿يَوْمَ يَجْمَعُكُمْ لِيَوْمِ ٱلْجَمْعِ﴾ [التغابن: ٩]، تَعثُرْ علىٰ صِحّةِ ما قُلتُ لك. ومعنىٰ «يُجمَعُونَ له»: يُجمَعُونَ لِـمَا فيه مِنَ الحِساب والثواب والعِقاب.

﴿يَوْمٌ مَّشْهُودٌ﴾ مشهودٌ فيه، فاتُّسِعَ في الظَّرْفِ بإجرائِهِ مَجْرىٰ المفعولِ به، كقوله:

ويَومٌ شَهِدناهُ سُلَيماً وعامراً

ومُقتَضىٰ الظاهرِ أن يُقال: «ذلكَ يومٌ يُجمَعُ له الناس»؛ فإنَّ الفِعْلَ مُتَرَقَّب، والناسُ غيرُ مجموعينَ الآن، ولهذا وازنَ بينَه وبينَ قوله: ﴿يَوْمَ يَجْمَعُكُمْ لِيَوْمِ ٱلْجَمْعِ﴾ [التغابن: ٩]، واللامُ في ﴿لَّهُ﴾ كاللام في ﴿لِيَوْمِ ٱلْجَمْعِ﴾؛ بمعنىٰ: لأجل، يَدُلُّ عليه قولُه: «يُجمَعُونَ لِـمَا فيه مِنَ الحِسابِ والثوابِ والعِقاب»، لأنَّ «اليومَ» لا يَصِحُّ أن يكونَ عِلّةً لِنفسِه، بل لِـمَا فيه مِنَ الحِساب والجزاء.

قوله: (محروب)، الجوهري: «وقد حُرِبَ مالُه؛ أي: سُلِب، وهو محروبٌ وحَريب».

قوله: (فاتُّسِعَ في الظَّرْف): أي: في حذفِ الجارّ، يعني: كانَ مِن حَقِّه أن يُؤتىٰ بها يُسنَدُ إليه، لكنْ حُذِفَ وجُعِلَ كالمفعولِ به، نَحْو: زيدٌ مضـروب.

الانتِصاف: «حذفُ مفعولِ «المشهود» تفخيماً، كقولِهِ تعالىٰ: ﴿وَإِنَّا لَمُوَفُّوهُمْ نَصِيبَهُمْ غَيْرَ مَنقُوصٍ﴾ [هود: ١٠٩]» (١). **الإنصاف**: «وفيه دليلٌ علىٰ أنَّ اسمَ المفعولِ مِنَ الفِعْلِ المُتعدِّي بحَرْفِ الجرّ: يجوزُ أن يُجرَّدَ عنه، ومنه قولُه تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلْعَهْدَ كَانَ مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء: ٣٤] علىٰ قول، وقد أُخِذَ علىٰ بعضِ المُصنِّفينَ قولُه: المنطوق والمفهوم، قالوا: يجبُ أن يُقال: المنطوقُ به، وهذا يدلُّ علىٰ جوازِ ذلك، وإن لم يَكُنِ المشهودُ مِن هذا الباب».

قوله: (ويومٌ شَهِدْناهُ سُلَيماً وعامراً): تمامُه:

---

(١) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ٢٩٢) بحاشية «الكشّاف».

أي: يَشهَدُ فيه الخلائقُ المَوقِفَ لا يَغيبُ عنه أحد، والمُرادُ بـ«المشهود»: الذي كَثُرَ شاهِدوه، ومنه قولُهم: لِفُلانٍ مجلسٌ مشهود، وطعامٌ محضور، قال:

في مَحفِلٍ مِن نَواصي الناسِ مَشهُودِ

فإن قلت: فما مَنعَكَ أن تجعلَ اليومَ مشهوداً في نفسِه، دونَ أن تجعلَه مشهوداً فيه، كما قالَ اللهُ تعالىٰ: ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهۡرَ فَلۡيَصُمۡهُ﴾ [البقرة: ١٨٥]؟ ....

قليلٌ سِوىٰ الطَّعْنِ الـدِّراكِ نَوافِلُـه(١)

الجوهري: «شَهِدَ شُهوداً، أي: حَضَـر، فهو شاهِد، وقومٌ شُهود، أي: حُضور، وهو في الأصل مَصدَر، والمَشهَد: مَحضَـرُ الناس»، و«نوافلُه»: فاعلُ «قليل»، وهو صِفةُ «يوم»، يقول: ويومٌ حَضَـرْنا فيه سُلَيماً وعامِراً قليلٌ عطاياهُ سِوىٰ الطَّعْنِ الدِّراك، علىٰ التَّهكُّميّة.

قوله: (في مَحفِلٍ مِن نواصي الناسِ مشهود): أولُه:

ومَشهَدٍ قد كَفَيتُ الغـائبينَ بـه(٢)

«نواصي الناس»: أشـرافُهم والمُقدَّمُونَ منهم، كما وُصِفُوا بالذَّوائِب، يُقال: فُلانٌ ذُؤابةُ قومِه وناصيةُ عَشِيرته، يقول: رُبَّ مَشهَدٍ عظيمِ الشأنِ تكلَّمتُ فيه ونُبْتُ عن الغائبينَ عنه، واليومُ يومٌ مشهود، فيه رُؤَساءُ الناس وأماثِلُهم، يعني: كَشَفتُ الغُمّةَ بقلب ثابت.

قوله: (ما مَنعَكَ أن تجعلَ اليومَ مشهوداً في نفسِه): أي: ما دعاكَ إلىٰ أن تجعلَ اليومَ مشهوداً

---

(١) تَقدَّمَ ص١٢٣ في تفسير الآية ٦٥ من هذه السُّورة.

(٢) البيتُ لأم قيس الضَّبِّيّة، كما في «الحماسة» ص١٩١، بلفظ: «في مَجمَع»، وكذا هو في «لسان العرب» لابن منظور، مادة (نصا).

وذكره بلفظ: «في مَحفِل»: الزمخشريُّ في «الفائق» (نصىٰ)، و«أساس البلاغة» (نصو)، إلا أنه لفظَه في «الأساس»: «ومَوقِف»، بَدَل: «ومشهد».

وسيأتي الشطرُ الأولُ منه أيضاً عند الزمخشري في تفسير الآية ٤ من سورة الشعراء.

قلت: **الغَرَضُ وَصْفُ ذلكَ اليوم بالـهَوْلِ والعِظَم، وتَـمَيُّزُه مِن بينِ الأيام**، فإن جَعَلتَه مشهوداً في نفسِه فسائرُ الأيام كذلكَ مشهوداتٌ كُلّها، ولكنْ يُـجعَلُ مشهوداً فيه حتىٰ يحصلَ التَّميُّز، كما تَـمَيَّزَ يومُ الجمعةِ عن أيام الأُسبُوع بكَونِهِ مشهوداً فيه دونَـها، ولم يَـجُزْ أن يكونَ مشهوداً في نفسِه، لأنَّ سائرَ أيام الأُسبُوع مِثلُه يَشهَدُها كُلُّ مَنْ يَشهَدُه.

وكذلكَ قولُـه: ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهۡرَ فَلۡيَصُمۡهُ﴾ [البقرة: ١٨٥]؛ ﴿ٱلشَّهۡرَ﴾: مُنتَصِبٌ ظَرْفاً لا مفعولاً به، وكذلكَ الضميرُ في ﴿فَلۡيَصُمۡهُ﴾، والمعنىٰ: فمَنْ شَهِدَ منكم في الشَّهْرِ فليَصُمْ فيه، ....

فيه، كقولِهِ تعالىٰ: ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهۡرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]، أي: فيه، ثم تجعلَه علىٰ الاتِّساع مشهوداً، فلا تجعلَه ابتداءً مشهوداً في نفسِه[1]، لأنَّ الغَرَضَ تهويلُ ذلكَ اليوم، وتمييزُه بكونِهِ مشهوداً فيه؟

قوله: (**الغَرَضُ وَصْفُ ذلك اليوم بالهَوْلِ والعِظَم وتميُّزه [من] بين الأيام**)[2]: قالَ صاحبُ «التقريب»: وفيه نَظَر؛ إذ يُقال: سائرُ الأيام مشهودٌ فيها، كما أنها مشهودات، والتحقيقُ أنَّ في «اليوم المشهودِ فيه» إيهاماً في «المشهود»، أي: يُشهَدُ فيه حال، وفي «اليوم المشهود» لا إيهام، إذ يُعلَمُ أنَّ المشهودَ اليوم، وأما تمييزُه عن غيره بالتهويل فلذلكَ الإيهام مَعَ القَرينةِ والبيان.

قلت: ما أدري ما غَرَضُه مِن قوله: «سائرُ الأيام مشهودٌ فيها»، لأنَّ الفَرْقَ بينَ الصُّورتَينِ في غايةٍ مِنَ الظُّهور، لأنه لا يُقال: «يومٌ مشهودٌ فيه» إلا ليوم تُشهَدُ فيه الخلائقُ مِن كُلِّ أَوْبٍ لأمرٍ له شأن، أو لـخَطْبٍ يَـهُمُّهم، نَحْوِ أيام الأعياد، وأيام عَرَفة، وأيام الحرب، وأيام قُدُوم السُّلطان، ويُقال: يومٌ مشهود، أي: مُدرَك، كما تقول: أدركتُ يومَ فُلان، وشَهْرَ فُلان، كما سَبَقَ في قولِهِ تعالىٰ: ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهۡرَ فَلۡيَصُمۡهُ﴾ [البقرة: ١٨٥].

---

(١) من قوله: «أي: ما دعاك» إلىٰ هنا، سقط من (ف).

(٢) من بداية الفقرة إلىٰ هنا، سقط من (ح) و(ف)، وأثبتُّه من (ط).

يعني: فمَنْ كانَ منكم مُقيماً حاضِراً بوَطنِهِ في شَهْرِ رَمَضانَ فليَصُمْ فيه، ولو نَصَبتَه مفعولاً فالمُسافِرُ والمُقيمُ كلاهما يَشهَدانِ الشَّهْر، لا يَشهَدُه المُقيم، ويَغيبُ عنه المُسافِر.

[﴿وَمَا نُؤَخِّرُهُۥٓ إِلَّا لِأَجَلٍ مَّعۡدُودٖ﴾ ١٠٤]

«الأَجَل»: يُطلَقُ علىٰ مُدّةِ التأجيل كُلِّها وعلىٰ مُنتَهاها، فيقولون: انتهىٰ الأَجَل، وبَلَغَ الأَجَلُ آخِرَه، ويقولون: حَلَّ الأَجَل، ﴿فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمۡ﴾ [الأعراف: ٣٤]، يُراد: آخِرُ مُدّةِ التأجيل، و«العَدّ»: إنما هو للمُدّة، لا لِغايتها ومُنتَهاها، فمعنىٰ قولِه: ﴿وَمَا نُؤَخِّرُهُۥٓ إِلَّا لِأَجَلٖ مَّعۡدُودٖ﴾ إلا لانتِهاءِ مُدّةٍ معدودةٍ بحذفِ المُضاف. وقُرِئ: «وما يُؤَخِّرُه» بالياء.

[﴿يَوۡمَ يَأۡتِ لَا تَكَلَّمُ نَفۡسٌ إِلَّا بِإِذۡنِهِۦۚ فَمِنۡهُمۡ شَقِيّٞ وَسَعِيدٞ﴾ ١٠٥]

قُرِئ: ﴿يَوۡمَ يَأۡتِ﴾ بغير ياء، ونحوُه قولُهم: لا أَدْرِ، حكاهُ الخليلُ وسِيبَوَيه، وحَذفُ الياءِ والاجتِزاءُ عنها بالكَسْرةِ كثيرٌ في لُغةِ هُذَيل. فإن قلت: فاعلُ «يأتي» ما هو؟ قلت: اللهُ عَزَّ وجَلّ، ....

قوله: (ويقولون: حَلَّ الأَجَل) إلىٰ آخِرِه: عطفٌ علىٰ «فيقولون: انتهىٰ الأَجَل»، وهما نَشْرٌ لِقولِه: «علىٰ مُدّةِ التأجيل كُلِّها وعلىٰ مُنتَهاها» مِن غير ترتيب، وقولُه: «والعَدّ: إنما هو للمُدّة، لا لِغايتها»: تعليل، لأنَّ المُرادَ في الآيةِ مُدّةُ التأجيل لا مُنتَهاها.

قوله: (قُرِئ: ﴿يَوۡمَ يَأۡتِ﴾ بغير ياء): أثبتَ الياءَ في الحالَين: ابنُ كثير، وأثبتَها لمجيءِ الوَصْل: نافعٌ وأبو عَمْرٍو والكِسائيّ، والباقون: يحذفونها في الحالين[1]. قالَ الزّجّاج: «الذي يختارُه النَّحْويُّون: إثباتُ الياء، والذي أختارُه في المُصحَفِ[2] وعليه القِراءات: بكَسْرِ التاء،

(١) انظر: «التيسير» للداني ص١٢٧، و«حجّة القراءات» ص٣٤٨.

(٢) كذا في الأصول الخطية، وفي «معاني القرآن» للزجّاج: «والذي في المصحف» دون لفظة «أختاره».

كقوله: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٢١٠]، ﴿أَوْ يَأْتِىَ رَبُّكَ﴾ [الأنعام: ١٥٨]، ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢]، **وتَعضُدُه قِراءةُ مَن قرأ: «وما يُؤخِّرُه» بالياء، وقولُه:** ﴿بِإِذْنِهِۦ﴾. ويجوزُ أن يكونَ الفاعلُ ضميرَ «اليوم»، كقوله تعالىٰ: ﴿أَوْ تَأْتِيَهُمُ ٱلسَّاعَةُ﴾ [يوسف: ١٠٧].

فإن قلت: بِمَ انتَصَبَ الظَّرْف؟ قلت: إما أن يَنتَصِبَ بـ﴿لَا تَكَلَّمُ﴾، وإما بإضمارِ «اذكُر»، وإما بالانتِهاءِ المحذوفِ في قوله: ﴿إِلَّا لِأَجَلٍ مَّعْدُودٍ﴾، أي: يَنتَهي الأجلُ يومَ يأتي. فإن قلت: فإذا جَعَلتَ الفاعلَ ضميرَ «اليوم»، فقد جَعَلتَ «اليومَ» وقتاً لإتيانِ اليوم، وحَدَّدتَ الشيءَ بنفسِه؟ قلت: المُرادُ إتيانُ هَوْلِه وشَدائِدِه.

وهُذَيلٌ تَستَعمِلُه[1] كذا، وقد حكىٰ سِيبَوَيه: أنَّ العَرَبَ تقول: لا أَدْرِ، وتَجتَزِئُ بالكَسْرةِ لِكثرةِ الاستِعمال، والذي أختارُه إنما أختارُه لِمُتابَعةِ المُصحَف»[2].

وقال أبو علي: «﴿لَا تَكَلَّمُ﴾ يحتملُ أن تكونَ حالاً مِنَ الضميرِ في «يأتي»، وأن تكونَ صِفةً لـ«يوم»، وعلىٰ الوَجْهَينِ لا بُدَّ مِن تقدير ضمير، أي: لا تَكَلَّمُ نفسٌ فيه، فإن كانَ حالاً فحذفُ الياءِ من ﴿يَأْتِ﴾، لأنه كلامٌ مُستَقِلّ، فيُشبِهُ لذلكَ الفَواصِل، وإن جَعَلتَه صِفةً جازَ أيضاً، لأنَّ الصِّفةَ قد يُستَغنىٰ عنها بالموصوف، كما أنَّ الحالَ قد يُستَغنىٰ عنها بالفِعْل، إلا أنَّ مِنَ الصِّفاتِ ما لا يَحسُنُ أن يُحذَفَ فيه، ولذلكَ يُشبَّهُ بغير الكلام التامّ»[3].

قوله: (**وتَعضُدُه قِراءةُ مَنْ قرأ: «وما يُؤخِّرُه»[4] بالياء**): يعني: فاعلُ «ما يُؤخِّرُه» حينَئذ: الله، وهذهِ الجملةُ تابعةٌ لتلكَ الجملةِ صُورةً ومعنىٰ، لأنَّ التقدير: وما يُؤخِّرُ اللهُ اليومَ المجموعَ

---

(١) في (ح): «وهُذَيلٌ معه تستعمله»، وفي (ف): «وهُذَيلٌ تبعه تستعمله»، والمُثبتُ من (ط).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» للزَّجّاج (٣: ٧٧).

(٣) «الحجّة للقُرّاء السبعة» لأبي علي الفارسي (٤: ٣٧٥ - ٣٧٦).

(٤) وهي قراءة الأعمش، كما في «الدُّرّ المصون» للسمين الحلبي (٦: ٣٨٧).

﴿لَا تَكَلَّمُ﴾ لا تتكلَّم، وهو نظيرُ قوله: ﴿لَّا يَتَكَلَّمُونَ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ [النبأ: ٣٨].

فإن قلت: كيفَ يُوَفَّقُ بينَ هذا وبينَ قولِهِ تعالىٰ: ﴿يَوْمَ تَأْتِي كُلُّ نَفْسٍ تُجَٰدِلُ عَن نَّفْسِهَا﴾ [النحل: ١١١]، وقولِهِ تعالىٰ: ﴿هَٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ * وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾ [المرسلات: ٣٥ - ٣٦]؟ قلت: ذلكَ يومٌ طويلٌ له مَواقِفُ ومَواطِن، ففي بعضِها يُجادِلُونَ عن أنفسِهم، وفي بعضِها يُكَفُّونَ عن الكلام، فلا يُؤذَنُ لهم، وفي بعضِها يُؤذَنُ لهم فيتكلمون، وفي بعضِها يُختَمُ علىٰ أفواهِهم وتَتكلَّمُ أيديهم وتَشهَدُ أرجُلُهم.

إلا لانتِهاءِ مُدّةٍ معدودة[1]، تَنتَهي المُدّةُ إلىٰ يوم يأتي الله.

ولو جَعَلتَ الضَّميرَ «لليوم» لاختَلَّ النَّظْم، ولأنَّ الضَّميرَ في ﴿بِإِذْنِهِۦ﴾ يقتضي ما يَرجِعُ إليه، ولو قُلت: يأتي هَوْلُ اليوم، لم يكن بذاك. فإذا جَعَلتَ الفاعلَ ضميرَ «اليوم»، فقد جَعَلتَ «اليومَ» وقتاً لإتيانِ «اليوم»، قال أبو علي: «لا يجوزُ أن يكونَ فاعلُ[2] «يأتي» ضميرَ اليوم الذي يأتي، لِـما يَلزَمُ منه أن يُضافَ «اليومُ» إلىٰ فِعْل نفسِه، ألا ترىٰ أنكَ لا تقول: جِئتُكَ يومَ يَسُرُّك[3]، لأنَّ معناه: يومَ سُرُورِهِ إياك»[4]، وإنما تُضيفُ المَصدَرَ إلىٰ الفاعِل، كما إذا قُلت: جِئتُكَ يومَ يخرجُ زيد، أي: في يوم خروج زيد.

قال أبو البقاء: «وأما فاعلُ «يأتي» فضميرٌ يَرجِعُ علىٰ ﴿يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَّهُ ٱلنَّاسُ﴾، ولا يَرجِعُ إلىٰ «يوم» المُضافِ إلىٰ «يأتي»، لأنَّ المُضافَ إليه كجُزْءِ المُضاف، فيُؤدِّي إلىٰ إضافةِ الشيءِ إلىٰ نفسِه»[5].

---

(١) في (ح): «مقدورة»، والمُثبَتُ من (ط) و(ف)، وآثرتُه لأنه الأقربُ إلىٰ لفظِ الآية الكريمة ﴿إِلَّا لِأَجَلٍ مَّعْدُودٍ﴾.

(٢) قوله: «لا يجوزُ أن يكون فاعل» سقط من (ح) و(ف).

(٣) في (ط) و(ح): «يوم سرورك»، والمُثبَتُ من (ف)، وهو المُوافقُ لِـما في «الحجّة».

(٤) «الحجّة للقُرّاء السبعة» لأبي علي الفارسي (٤: ٣٧٣ - ٣٧٤).

(٥) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٧١٤).

﴿فَمِنْهُمْ﴾ الضميرُ لأهل المَوقِف، ولم يُذكَروا، لأنَّ ذلكَ معلوم، **ولأنّ قولَه:** ﴿لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ﴾ **يَدُلُّ عليه**، وقد مَرَّ ذِكرُ الناس في قوله: ﴿مَّجْمُوعٌ لَّهُ ٱلنَّاسُ﴾، و«الشَّقِيّ»: الذي وَجبَت له النارُ لإساءته، و«**السَّعيد**»: **الذي وَجبَت له الجنّةُ** لإحسانِه.

[﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ شَقُوا۟ فَفِى ٱلنَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ * خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ ۚ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ ١٠٦-١٠٧]

قِراءةُ العامّةِ بفتح الشِّين، وعن الحسن: «شُقُوا» بالضَّمّ، **كما قُرِئ:** ﴿سُعِدُوا۟﴾، ..

قوله: (**ولأنَّ قولَه:** ﴿لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ﴾ **يَدُلُّ عليه**): وفي هذا إشارةٌ إلىٰ أنَّ الآيةَ مِن بابِ الجمع مَعَ التفريقِ والتقسيم[1]، فالجمعُ قولُه: ﴿لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ﴾ لأنها مُتعدِّدةٌ معنىٰ، لأنَّ النَّكِرةَ في سِياقِ النفي تَعُمّ، والتفريق: ﴿فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾، والتقسيم: ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ شَقُوا۟ ... وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُوا۟﴾.

قوله: (و«**السَّعيد**»: **الذي وَجَبَتْ له الجنّة**)، **الراغب**: «السَّعْدُ والسَّعادة: مُعاوَنةُ الأُمورِ الإلهيةِ للإنسانِ علىٰ نَيْل الخير[2]، ويُضادُّه: الشقاوة، يُقال: سَعِدَ وأسعَدَه اللهُ تعالىٰ، ورجلٌ سَعيد، وقومٌ سُعَداء، وأعظَمُ السَّعادات: الجنّة، ولذا قالَ تعالىٰ: ﴿فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾، ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُوا۟ فَفِى ٱلْجَنَّةِ﴾، والمُساعَدة: المُعاوَنةُ فيما يُظَنُّ به سَعادة، والساعِد: العُضْو؛ تَصَوُّراً لمُساعَدتِها»[3].

قوله: (**كما قُرِئ:** ﴿سُعِدُوا۟﴾): حفصٌ وحمزةُ والكِسائيّ[4]، قال السَّجاوَنْديّ: قُرِئ:

---

(١) انظر معنىٰ «الجمع» و«التقسيم» و«التفريق» في «التبيان في البيان» للمُؤلِّفِ الطِّيبيِّ ص٣٣١ - ٣٤٠، فقد ذكرَ صورةَ «الجمع» وحدَه، وصورةَ «التقسيم» وحدَه، وصورةَ «التفريق» وحدَه، ثم ذكرَ صورةَ «الجمع مع التفريق»، وصورةَ «الجمع مع التقسيم»، وصورةَ «الجمع مع التفريق والتقسيم»، ومَثَّلَ عليها.

(٢) من قوله: «الراغب» إلىٰ هنا، سقط من (ف).

(٣) «مفردات القرآن» ص٤١٠-٤١١.

(٤) انظر: «التيسير» للداني ص١٢٦، و«حجّة القراءات» ص٣٤٩.

و«**الزَّفير**»: إخراجُ النفس، و«الشَّهيق»: رَدُّه، قالَ الشَّمّاخ:

بَعيدُ مَدىٰ التَّطْريبِ أوَّلُ صَـوتِهِ زفيـرٌ ويَتلُـوهُ شَـهيقٌ مُحَـشـرَجُ

﴿مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ﴾ فيه وَجْهان:

أحدُهما: أن تُراد: سماواتُ الآخِرةِ وأرضُها، وهيَ دائمةٌ مخلوقةٌ للأَبَـد، والدليلُ علىٰ أنَّ لها سماواتٍ وأرضاً قولُه تعالىٰ: ﴿يَوْمَ تُبَدَّلُ ٱلْأَرْضُ غَيْرَ ٱلْأَرْضِ﴾ [إبراهيم: ٤٨]، وقولُه: ﴿وَأَوْرَثَنَا ٱلْأَرْضَ نَتَبَوَّأُ مِنَ ٱلْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَآءُ﴾ [الزُّمَر: ٧٤]، **ولأنه لا بُدَّ لأهل الآخِرةِ مما يُقِلُّهم ويُظِلُّهم**؛ إما سماءٌ يخلقُها الله، أو يُظِلُّهم العَرْش، وكُلُّ ما أظَلَّكَ فهو سماء.

﴿سُعِدُوا﴾ مجهولاً، مَعَ أنه لازِم، أي: رُزِقُوا السَّعادة، نَحْو: جُنّ؛ إذا فُعِلَ به ما يصيرُ به مجنوناً، ولو كانَ المُراد: صُيِّـرُوا سُعَداء، لقال: أُسعِدُوا، والتـعدِّي لغةُ بني تميم، أو علىٰ حذفِ الزِّيادةِ مِن: أسعد، كمَجْبوب ومجنون. قالَ أبو البقاء: «نَحْوُه: رجلٌ مَسْعود»[1].

قوله: (والزَّفير): **الراغب**: «الزفير: تَرْديدُ النَّـفَسِ حتىٰ تَنتَفِخَ الضُّلُوعُ منه، وازدَفَـرَ فُلان: إذا تَـحَمَّلَه بمَشَقّة، فتَـرَدَّدَ فيه نَفَسُه، ومنه: زَفَر. والشَّهيق: طُولُ الزَّفير، وهو رَدُّ النَّـفَس، والزَّفير: مَدُّ النَّـفَس، وأصلُه مِن: جَبَلٌ شاهِق، أي: مُتناهي الطُّول»[2].

قوله: (**بَعيدُ مَدىٰ التَّطْريب**) البيت[3]: يَصِفُ حِمارَ وَحْش، التطريبُ في الصَّوْت: مَدُّه وتحسينُه، وحَشْـرَجَ المريض: تَنفَّسَ عندَ الاحتِضار.

قوله: (**ولأنه لا بُدَّ لأهل الآخِرةِ مما يُقِلُّهم ويُظِلُّهم**): قالَ القاضي: «وفيه نَظَر، لأنه تشبيهٌ

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٧١٥).

(٢) هذه الفِقرةُ ـ مِن «قوله: (والزفير)» إلىٰ هنا ـ قُدِّمت في (ح) و(ف) قبل فِقرةِ «قوله: (كما قُرِئَ: سُعِدُوا)»، ووردت في (ط) في هذا الموضع؛ وهو المُناسبُ لترتيب الكلام في «الكشّاف».

(٣) «ديوان الشَّمّاخ» ص١٤.

والثاني: أن يكونَ عبارةً عن التأبيد ونفي الانقِطاع، كقولِ العرب: **ما دامَ تِعار،** وما أقامَ ثَبِيـر، وما لاحَ كَوْكَب، وغير ذلكَ مِن كلماتِ التأبيد.

فإن قلت: فما معنىٰ الاستِثناءِ في قوله: ﴿إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ﴾، وقد ثبتَ خُلُودُ أهل الجنّةِ والنارِ في الأَبَـدِ من غير استِثناء؟ قلت: هو استِثناءٌ مِنَ الخلودِ في عذاب النار، ومن الخلودِ في نعيم الجنة، وذلكَ أنَّ أهلَ النار لا يُـخَلَّدُونَ في عذاب النارِ وحدَه، بل يُعذَّبُونَ بالزَّمْهَرِيرِ وبأنواعٍ مِنَ العذاب، سِوىٰ عذاب النار، وبما هو أغلَظُ منها كُلِّها، وهو سَخَطُ الله عليهم وخَسْؤُهُ لهم وإهانتُه إياهم، وكذلكَ أهلُ الجنّةِ لهم سِوىٰ الجنّةِ ما هو أكبَـرُ منها وأجَلُّ مَوقِعاً منهم، وهو رضوانُ الله، كما قال: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا وَمَسَٰكِنَ طَيِّبَةً فِى جَنَّٰتِ عَدْنٍ وَرِضْوَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٧٢]، ولهم ما يَتفضَّلُ اللهُ به عليهم سِوىٰ ثواب الجنّةِ مما لا يَعرِفُ كُنهَهُ إلا هو، فهو المُرادُ بالاستِثناء.

بما لا يَعرِفُ أكثرُ الخلقِ وُجودَه ودَوامَه، ومَنْ عَرَفَه فإنما يَعرِفُه بما يَدُلُّ علىٰ دوام الثواب والعِقاب، فلا يُجدي له التشبيه»[1]. وأُجيبَ عنه: بأنه ليسَ هذا مِنَ التشبيهِ بما لا يُعرَف، بل هو مِن تشبيهِ ما لا يُعرَفُ بما يُعرَف[2]، فإنه شَبَّـهَ تلكَ الدارَ بهذهِ الدار، وأثبتَ لها ما لهذهِ مِنَ المَظَلّةِ والمَقَلّة، والجامعُ كونُهما جِسْمَين، وإثباتُ الدوام للمُشبَّهِ به مبنيٌّ علىٰ العُرْفِ والعادة، كما قال: ما لاحَ كَوكَب، ما دامَ تعار.

قوله: **(ما دامَ تِعار)**، **النهاية:** «تِعار: جَبَلٌ معروف، يُصْرَفُ ولا يُصْـرَف»، وفي الحديثِ ذِكْرُ ثَبِير، وهو الجبلُ المعروفُ عندَ مكّة.

---

(١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢٦٣).

(٢) في (ح): «ليس هذا من التشبيه بما لا يُعرَف بما يعرف»، وفي (ف): «ليس هذا من التشبيه بما لا يعرف، بل هو تشبيه لما لا يعرف بما يعرف»، وفيهما جميعاً خَلَل، وما في (ف) أقرب إلىٰ الصواب، أما (ط) فقط سقط فيها قوله: «بما لا يعرف أكثر الخلق.. بل هو من».

والدليلُ عليه قولُه: ﴿عَطَآءً غَيۡرَ مَجۡذُوذٖ﴾، ومعنىٰ قولِه في مُقابَلَتِه: ﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٞ لِّمَا يُرِيدُ﴾: أنه يَفعَلُ بأهلِ النارِ ما يُريدُ مِنَ العذاب، كما يُعطي أهلَ الجنّةِ عطاءَه الذي لا انقِطاعَ له، فتأمَّلْه، فإنَّ القُرآنَ يُفسِّرُ بعضُه بعضاً.

ولا يَـخدَعَنَّكَ عنه قولُ المُجبِرة: إنَّ المُرادَ بالاستِثناءِ خُرُوجُ أهلِ الكبائرِ مِنَ النار بالشفاعة، **فإنَّ الاستِثناءَ الثاني يُنادي علىٰ تكذيبِهم** ويُسَجِّلُ بافتِرائِهم، وما ظَنُّكَ بقوم نَـبَذُوا كِتابَ الله لـما روىٰ لهم بعضُ **النَّوابتِ** عن عبدِ الله بنِ عَمْرِو بنِ العاص: «ليأتينَّ علىٰ جَهنَّمَ يومٌ تَصفِقُ فيه أبوابُها ليسَ فيها أحد، وذلك بعدَما يَلبَثُونَ فيها أحقاباً»، وقد بَلَغَني أنَّ مِنَ الضُّلّالِ مَن اغتَرَّ بهذا الحديث، فاعتقَدَ أنَّ الكُفّارَ لا يُخلَّدُونَ في النار، ....

قوله: (**والدليلُ عليه**): أي: علىٰ أنَّ الاستِثناءَ في الخلودِ مِن عذاب النار، ومن الخلودِ في نعيم الجنّة، لا الانقِطاع مِن العِقاب والثواب مُطلَقاً، لأنَّ قولَه: ﴿عَطَآءً غَيۡرَ مَجۡذُوذٖ﴾ يَدُلُّ علىٰ أنْ لا انقِطاعَ للثواب، فكذلكَ ينبغي أن يُرادَ مِن قوله: ﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٞ لِّمَا يُرِيدُ﴾، لأنه مُقابِلُه، وهو مَذهَبُه[1]، وسيَجيءُ بُطلانُه.

قوله: (**النَّوابِت**)، **الجوهري**: «النَّوابِتُ مِنَ الأحداث: الأغمار»، وقيل: النابتة: قومٌ مِنَ الـحَشْويّةِ لا رأيَ لهم.

قوله: (**الاستِثناءُ الثاني يُنادي علىٰ تكذيبهم**): قلت: كلا، بل كُلٌّ مِنَ الاستِثناءَيْنِ في عَويلٍ وضَجيجٍ بتأويلك؛ أما الأول: فلأنَّ اسمَ النارِ غُلِّبَتْ لدارِ العِقاب، لِقولِه تعالىٰ: ﴿فَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ * رَبَّنَآ إِنَّكَ مَن تُدۡخِلِ ٱلنَّارَ فَقَدۡ أَخۡزَيۡتَهُۥ﴾ [آل عمران: ١٩١-١٩٢]، ولو لم يكن اسمُ النارِ مُشتَمِلاً علىٰ أنواع العذاب، كالنارِ والمُهْلِ والضَّريع والسَّلاسِل والزَّمْهَرير، لكانَ طَلَبُ الوقايةِ عنها مُطلَقاً لا يُغْني عن المذكورات، ولأنَّ مِن إطلاقِ اسم النارِ في عُرْفِ الشَّرْع لا

---

(١) أي: عقيدته الاعتزالية في خلود أصحاب الكبائر في النار.

وهذا ونحوُه ـ والعياذُ بالله ـ مِنَ الخِذْلانِ المُبين، زادنا اللهُ هِدايةً إلىٰ الحقّ، ومعرفةً بكِتابه، وتنبيهاً علىٰ أن نَعقِلَ عنه، ولَئِنْ صَحَّ هذا عن ابن العاص، فمعناه: أنهم يُخرَجُونَ مِن حَرِّ النارِ إلىٰ بَرْدِ الزَّمْهَرير، فذلكَ خُلُوُّ جَهَنَّمَ وصَفْقُ أبوابِها، وأقول: ما كانَ لابنِ عَمْرٍو في سَيْفَيه، ومُقاتَلَتِهِ بهما عليَّ بنَ أبي طالب رضيَ اللهُ عنه، ما يَشغَلُه عن تسيير هذا الحديث.

[﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ عَطَآءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ * فَلَا تَكُ فِى مِرْيَةٍ مِّمَّا يَعْبُدُ هَٰٓؤُلَآءِ مَا يَعْبُدُونَ إِلَّا كَمَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُهُم مِّن قَبْلُ وَإِنَّا لَمُوَفُّوهُمْ نَصِيبَهُمْ غَيْرَ مَنقُوصٍ﴾ ١٠٨ - ١٠٩]

﴿غَيْرَ مَجْذُوذٍ﴾ غيرَ مقطوع، ولكنَّه مُمتَدٌّ إلىٰ غير نهاية، كقوله: ﴿لَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ﴾ [فُصِّلَت: ٨، الانشقاق: ٢٥].

يَتَبادَرُ إلا دارُ العِقاب، كما أنَّ مِنَ اسمِ الجنّةِ لا يُفهَمُ إلا دارُ الثواب، قالَ المُصنِّفُ في أولِ تفسير سُورةِ البقرة(١): «الجنّة: اسمٌ لِدارِ الثوابِ كُلِّها، وهيَ مُشتَمِلةٌ علىٰ جِنانٍ كثيرة»، وهيَ علىٰ نَهْجِ الأسماءِ الغالبةِ اللاحِقةِ بالأعلام.

وأما الثاني: فلأنَّ الذَّوْقَ السَّليمَ والطَّبْعَ المُستقيمَ يأبىٰ أن يُقال: إنّ الذينَ سُعِدُوا ففي الجنّةِ خالِدينَ فيها إلا أن يُنقَلوا إلىٰ رضوانِ الله، ورِضوانُ الله أيضاً كائنٌ في الجنّة، عن البُخاريِّ ومُسلِم والترمذيِّ(٢) عن أبي سعيدٍ الخدريّ: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «إنَّ اللهَ عزَّ وجَلَّ يقولُ لأهل الجنّة: يا أهلَ الجنّة، فيقولون: لَبَّيكَ وسَعْدَيْك، والخيرُ بيدَيْك، فيقول: هل رَضِيتُم؟ فيقولون: ما لنا لا نرضىٰ يا ربَّنا، وقد أعطيتَنا ما لم تُعْطِ أحداً مِن خَلقِك؟! فيقول: ألا

---

(١) في تفسير الآية ٢٥ منها (٢: ٣٥٥).

(٢) البخاري (٦٥٤٩) و(٧٥١٨)، ومسلم (٢٨٢٩)، والترمذي (٢٥٥٥).

....

أُعطيكُم أفضَلَ مِن ذلك؟ فيقولون: أيُّ شيءٍ أعظَمُ مِن ذلك؟ فيقول: أُحِلُّ عليكم رضواني فلا أسخَطُ عليكُم بعدَه أبداً».

هذا، ثم قولُه: «الاستِثناءُ الثاني يُنادي علىٰ تكذيبهم» - يعني: كما لا يُوجِبُ خروجَ أهلَ الجنّةِ مِنَ الجنة، كذلكَ الأول - : يَـرُدُّه تذييلُ كُلٍّ مِنَ الآيتَينِ بما يُخالِفُ الأخرىٰ، فإنَّ اختِلافَهما يَدُلُّ علىٰ اختِلافِ الحكمَين، فإنّ قولَه تعالىٰ: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ رَدٌّ لِـمَا عسىٰ أن يقولَ المُعتَزِليُّ في أفعالِ الله بالحسنِ والقُبْح، وأنَّ الثوابَ والعِقابَ واجِبانِ، ردّاً بليغاً، حيثُ جِيءَ به مُصَدَّراً بـ«إنّ»، علىٰ وَجْهِ تقوِّي الحكم، وبناءُ «فعّال» للمُبالَغة.

ويَعضُدُ هذا التفسير: ما رواه البُخاريُّ ومُسلِمٌ والترمذيُّ[1] عن أبي هُريرة، عن رسولِ الله ﷺ: «قالَ اللهُ عَزَّ وجَلَّ للجَنّة: أنتِ رحمتي أرحَمُ بكِ مَنْ أشاءُ مِن عِبادي، وقالَ للنار: أنتِ عذابي أُعذِّبُ بكِ مَنْ أشاءُ مِن عِبادي، ولكُلِّ واحدةٍ مَلْؤُها».

ثم إنَّ قولَه: ﴿عَطَآءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ﴾ يَدُلُّ علىٰ أنَّ هذا الاستِثناءَ ليسَ علىٰ طريقةِ الأول، لأنه اسمُ مَصدَرٍ يُؤكِّدُ مضمونَ الجملة، فلو جُعِلَ الاستِثناءُ مِنَ الخلودِ في نعيم الجنّةِ لخرجَ عن أن يكونَ مُؤكِّداً، فوَجَبَ أن يُجعَلَ الاستِثناءُ[2] مِن أسلوبِ قولِهِ تعالىٰ: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلْمَوْتَ إِلَّا ٱلْمَوْتَةَ ٱلْأُولَىٰ﴾ [الدخان: ٥٦]، يعني: أنَّ انقِضاءَ مُدّةِ بقائِهم فيها مُحال، فيَخلُدونَ فيها أبداً إلا ما شاءَ الله، وقد عُلِمَ اتفاقاً أنَّ مشيئةَ الله علىٰ الخلودِ فيها، فإذن لا انقِطاعَ لخلودِهم.

ثم إني وقفتُ بعدَ ذلكَ علىٰ ما يُوافِقُ هذا المعنىٰ مِن نَصِّ الزّجّاج رحمه اللهُ تعالىٰ: «﴿إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ﴾ معناه: هو لا يشاءُ أن يُـخرِجَهم منها، كما تقول: أنا أفعلُ كذا وكذا إلا أن أشاءَ

(١) البخاري (٤٨٥٠) و(٧٤٤٩)، ومسلم (٢٨٤٦)، والترمذي (٢٥٦١).

(٢) من قوله: «ليس على طريقة الأول» إلىٰ هنا، سقط من (ط).

....

غيرَ ذلك، ثم تُقيمُ علىٰ ذلكَ الفِعْل، وأنتَ قادرٌ علىٰ غير ذلك، والفائدةُ فيه: أنه تعالىٰ لو شاءَ أن يُـخرِجَهم لَقَدِر، ولكنّه قد أعلَمَنا أنهم خالِدونَ أبداً. هذا مذهبٌ مِن مَذاهِب أهل اللُّغة»[1].

وصَـرَّحَ المُصنِّفُ في الكهفِ في قوله: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا * إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الكهف: ٢٣ - ٢٤]: «أنَّ الاستِثناءَ بمعنىٰ التأبيد».

وأما قوله: «قولُ المُجبِرة: إنَّ المُرادَ بالاستِثناءِ خروجُ أهل الكبائرِ مِنَ النارِ بالشفاعة»: فليسَ مِن تِلقاءِ أنفسِهم، لأنهم يَرفَعُونَ حديثَ الخروج إلىٰ الصادقِ المصدوقِ صَلَواتُ الله عليه، روىٰ البُخاريُّ ومُسلِمٌ[2] عن جابر، عن رسولِ الله ﷺ أنه قال: «يخرجُ مِنَ النارِ قومٌ بالشفاعةِ كأنهم الثعارير»، الثعاريرُ ـ بالثاءِ المُثلَّثةِ والعينِ المُهملة[3] ـ: صِغارُ القِثّاء.

وروىٰ البُخاريُّ وأبو داودَ والترمذيُّ[4] عن عِمرانَ بنِ الحصين: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «يخرجُ قومٌ مِنَ النارِ بشفاعةِ مُحمَّدٍ ﷺ، فيدخلونَ الجنّة، يُسَمَّونَ الجهنَّميِّين».

والأحاديثُ في هذا الباب بَلَغَتْ مَبلَغَ التَّواترِ كَثْرةً وصِحّة.

لكنِ الحديثُ الذي رواه عن عبدِ الله بنِ عَمْرِو بنِ العاصِ رضيَ اللهُ عنهما، ونَسَبَه إلىٰ أهل السُّنّة، فهم بَرِيئُونَ عنه، فقد صَـرَّحَ بوَضْعِهِ ابنُ الجوزيِّ في كتاب «الموضوعات»[5]،

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» للزّجّاج (٣: ٧٩ - ٨٠).

(٢) البخاري (٦٥٥٨)، ومسلم (١٩١).

(٣) في الأصول الخطية: «والغين المعجمة»، وكُتِبَتِ «الثعارير» في الموضعين السابقين بنَقطِ الغين «الثغارير»، وهو خطأ، والتصويبُ من رواية البخاري، وانظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير، مادة (ثعر)، و«فتح الباري» للحافظ ابن حجر (١١: ٤٢٩).

(٤) البخاري (٦٥٦٦)، وأبو داود (٤٧٤٠)، والترمذي (٢٦٠٠). وأخرجه أيضاً ابنُ ماجه (٤٣١٥). وأخرج البخاري (٧٤٥٠) و(٦٥٥٩).

(٥) «الموضوعات» لابن الجوزي (٣: ٢٦٨).

....

ورواه عن أبي أُمامةَ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «يأتي علىٰ جهنَّمَ يومٌ ما فيها من بني آدمَ أحد، تَصفُقُ أبوابُها، كأنها أبوابُ المُوحِّدين»(١).

وأما تفسيرُ الاستثناءِ بالنَّقْل من النارِ إلىٰ الزَّمْهَرير: فما جاءَ فيه نقلٌ يُعتَمدُ عليه.

وأما قولُه: «أما كانَ لابنِ عَمْرٍو في سَيفَيـهِ ما يَشغَلُه عن تَسْييرِ هذا الحديث»: ففيه ـ والعياذُ بالله ـ الطَّعْنُ فيمَن هو مِن أكابرِ الصَّحابة، ومن العُلماءِ المشاهيـرِ منهم، ومن العابدينَ فيهم؛ مِن وَجْهَين:

أحدهما: أنه عَمَدَ إلىٰ وَضْع الحديثِ علىٰ رسولِ الله ﷺ، ومَعَ ذلكَ اجتَهدَ في تَسْييره(٢).

وثانيهما: أنه قاتَلَ علياً رضيَ اللهُ عنهما بسَيفَيه؛ لِسانِهِ وحُسامِه.

هذا ـ والله ـ خسارةٌ عظيمةٌ لا يُقدِمُ عليه مُتديِّن.

قال ابنُ عبد البَـرِّ في «الاستيعاب»: «إنه كانَ فاضِلاً حافِظاً عالماً، وكان يَسْـرُدُ الصَّوْم، ولا ينامُ الليل، وحديثُ مُراجَعتِهِ مَعَ النبيِّ ﷺ في الصِّيام(٣) وخَتْم القُرآن(٤) مشهور»، وقال: «إنه اعتذرَ مِن شُهودِهِ صِفِّين، وأقسَمَ أنه لم يَرْم فيها برُمْح ولا سَهْم، وإنما شَهِدَها لِعَزْمةِ أبيه عليه، وأنَّ رسولَ الله ﷺ كانَ قالَ له: «أطِعْ أباك»(٥)، وكانَ يقول: «ما لي ولصِفِّين، ما لي ولقتالِ المُسلِمين، والله لَوَدِدتُ أني مِتُّ قبلَ هذا بعَشْـرِ سِنين، وقال: أما والله ما ضَـرَبتُ فيها بسَيْف، ولا طَعَنتُ فيها برُمْح، ولا رَميتُ بسَهْم»(٦).

---

(١) أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٩: ١٢٢).

(٢) تحرَّف في (ف) إلىٰ: «تفسيره».

(٣) أخرجه البخاري (١٩٧٦) و(١٩٧٧) و(٣٤١٨)، ومسلم (١١٥٩) من حديث عبد الله بن عمرو نفسِه رضيَ اللهُ عنه.

(٤) أخرجه البخاري (١٩٧٨) و(٥٠٥٢ – ٥٠٥٤)، ومسلم (١١٥٩) من حديث عبد الله بن عمرو أيضاً.

(٥) أخرجه أحمد في «مسنده» (٦٥٣٨) و(٦٩٢٩).

(٦) انظر: «الطبقات الكبرى» لابن سعد (٤: ٢٦٦) و(٧: ٤٩٥).

....

قالَ ابنُ الحاجب في «الأمالي»: «الاستِثناءُ الأولُ مُتَّصِلٌ مِن وَجْهَين:

أحدهما: أنَّ المُرادَ بـ﴿مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ﴾: جميعُ الزمانِ بعدَ البَعْث، فاستُثنِيَ زَمَنُ إقامتِهم في الـمَحشَر، فإنهم ليسوا في النارِ حينَئذ. روىٰ الواحِديُّ هذا الوَجْهَ عن الزّجّاج[1]، قال الإمام: «هذا بعيد، لأنَّ الاستِثناءَ وقعَ عن الخلودِ في النار، ومن المعلوم أنَّ الخلودَ فيها كيفيةٌ من كيفياتِ الحصولِ فيها، فقبلَ الحصولِ في النار امتنعَ حصولُ الخلود فيها، فإذا لم يحصل الخلود، لم يحصل المستثنىٰ منه[2]، وإذا لم يحصل المُستَثنىٰ منه امتنعَ حصولُ الاستِثناء[3].

وثانيهما[4]: أن يكونَ ﴿ٱلَّذِينَ شَقُوا۟﴾ عِبارةً عن الكُفّارِ وعُصاةِ المُسلِمين، فيكونَ ﴿إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ﴾ استِثناءً إما المُدّةَ التي تكونُ بعدَ إخراجِ العُصاة، فإنهم ليسوا فيها حينَئذ، وإما لمن يخرج؛ استِعمالاً لـ«ما» بمعنىٰ: «مَن»، ويكونَ استِثناءً مِن ﴿ٱلَّذِينَ شَقُوا۟﴾، لا مِن ﴿مَا دَامَتِ﴾»[5].

قال الإمام: «هذا الاستِثناءُ يُفيدُ إخراجَ أهلِ التوحيدِ مِنَ النار، لأنَّ قولَه: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ شَقُوا۟ فَفِى ٱلنَّارِ﴾ يُفيدُ أنّ جُملةَ الأشقياءِ محكومٌ عليهم بهذا الحكم، ثم قال: ﴿إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ﴾، فوَجَبَ أن لا يبقىٰ ذلكَ الحكمُ علىٰ ذلكَ المجموع، ويكفي في زوالِ حُكم الخلودِ عن المجموع زوالُه عن بعضِهم، فوَجَبَ أن لا يبقىٰ حُكمُ الخلودِ لبعضِ الأشقياء، ولـمّا ثبتَ أنّ

(١) «الوسيط» للواحدي (٢: ٥٩١)، وانظر: «معاني القرآن وإعرابه» للزَّجّاج (٣: ٨٠).

(٢) من قوله: «كيفية من كيفيات الحصول فيها» إلىٰ هنا، سقط من (ح) و(ف).

(٣) «مفاتيح الغيب» للرازي (١٨: ٤٠٣).

(٤) عاد الكلامُ لابن الحاجب، والمُؤلِّفُ أقحَمَ فيه ما نَقَلَه الواحديُّ عن الزَّجاج، وما قاله الإمامُ الرازيّ، عليهم جميعاً رحمةُ الله تعالىٰ.

(٥) «الأمالي النحوية» لابن الحاجب (١: ١١٤ - ١١٥).

....

الخلودَ واجبٌ للكُفّارِ وَجَبَ أن يُقال: الذينَ زالَ حُكمُ الخلودِ عنهم هم الفُسّاقُ مِن أهل الصَّلاة»(١).

وتَبِعَه القاضي حيثُ قال: «﴿إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ﴾ استِثناءٌ مِنَ الخلودِ في النار، لأنَّ بعضَهم ـ وهُم فُسّاقُ المُوحِّدِينَ ـ يُخرَجُونَ منها، وذلكَ كافٍ في صِحّةِ الاستِثناء، لأنَّ زوالَ الحكم عن الكُلِّ يكفيهِ زوالُه عن البعض، وهُمُ المُرادُ بالاستِثناءِ الثاني، فإنهم مُفارِقُونَ عن الجنّةِ أيامَ عذابِهم؛ فإنَّ التأبيدَ مِن مَبدَأٍ مُعيَّنٍ يَنتَقِضُ باعتبارِ الابتداء، كما يَنتَقِضُ باعتبارِ الانتِهاء، وهؤلاءِ وإن شَقُوا بعِصيانِهم، فقد سُعِدُوا بإيمانِهم. لا يُقال: فعلىٰ هذا لم يكن قولُه: ﴿فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾ تقسيماً صحيحاً؛ لأنَّ مِن شَـرْطِهِ أن تكونَ صِفةُ كُلِّ قِسْمٍ مُنتَفيةً عن قَسِيمه، لأنَّ ذلكَ الشَّـرْطَ حيثُ التقسيمُ لانفِصالٍ حقيقيٍّ أو مانِعٍ مِنَ الجمع، وهاهنا المُرادُ أنَّ أهلَ المَوقِفِ لا يخرجونَ عن القِسْمَين، وأنَّ حالَهم لا يخلو عن السَّعادةِ والشقاوة، وذلكَ لا يمنعُ اجتماعَ الأمرَيْنِ في شَخْصٍ باعتبارَيْن»(٢).

وقالَ الزّجّاجُ والسَّجاوَنْدي: «ما» بمعنىٰ: «مَـن»، لأنَّ المُرادَ العَـدَدُ لا الشَّخْص(٣) ـ كقوله تعالىٰ: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَآءِ﴾ [النساء: ٣] ـ ، و«إلا» بمعنىٰ «سِوىٰ»، كقولك: عليَّ ألفانِ إلا الألفَ الذي كان، يعني: سِوىٰ، أي: خالدينَ فيها ما دامتِ السَّماواتُ والأرضُ سِوىٰ ما شاءَ ربُّكَ مِنَ الزِّيادةِ التي لا آخِرَ لها علىٰ مُدّةِ بقاءِ السَّماواتِ والأرض(٤).

وقلت: الحقُّ الذي لا مَحيدَ عنه: أن تُحمَلَ «ما» علىٰ معنىٰ: «مَن»؛ لإرادةِ الوَصْفيّة، وهيَ

---

(١) «مفاتيح الغيب» للرازي (١٨: ٤٠٣).

(٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢٦٣).

(٣) يعني: أنَّ «ما» تُستعمَلُ في غير العاقل، و«مَنْ» في العاقل، والذي سَوَّغَ استعمالَ «ما» هنا بمعنىٰ «مَنْ»: كونُ المُرادِ العَدَدَ لا الشَّخص، فأشبَهَ غيرَ العاقل.

(٤) انظر: «معاني القرآن وإعرابه» للزّجّاج (٣: ٧٩).

لـمَّا قَصَّ قَصَصَ عَبَدةِ الأوثان، وذكرَ ما أحلَّ بهم مِن نِقَمِه، وما أعَدَّ لهم مِن عذابه، قال: ﴿فَلَا تَكُ فِي مِرْيَةٍ مِّمَّا يَعْبُدُ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ أي: فلا تَشُكَّ بعدَما أُنزِلَ عليكَ مِن هذهِ القَصَصِ في سُوءِ عاقبةِ عبادتِهم **وتعرُّضِهم بها لِـمَا أصابَ** أمثالَهم قبلَهم؛ تَسْليةً لرسولِ الله ﷺ، وعِدَةً بالانتِقام منهم، ووعيداً لهم، ثم قال: ﴿مَا يَعْبُدُونَ إِلَّا كَمَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُهُم﴾ يُريد: أنَّ حالَهم في الشِّـرْكِ مِثْلُ حالِ آبائِهم مِن غير تَفاوُتٍ بينَ الحالَين، وقد بَلَغَكَ ما نَزَلَ بآبائِهم، فسَينزِلَنَّ بهم مِثلُه، **وهو استِئنافٌ معناهُ تعليلُ النهي** عن المِرْيَة.

و«ما» ـ في ﴿مِّمَّا﴾ و﴿كَمَا﴾ ـ يجوزُ أن تكونَ مصدريةً وموصولة، ....

المرحومية، ليُؤْذِنَ أنَّ إخراجَهم لَمحْضِ مَشيئتِهِ وسَبْقِ رحمتِه، لا لاسْتِحقاقٍ منهم، فيَنطَبِقُ عليه: ﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾. وتحقيقُه: أنَّ قولَه: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا﴾ حالٌ مُقدَّرةٌ مِن ضمير الاستِقرارِ في الظَّرْف، أي: ﴿فِي ٱلنَّارِ﴾، وأنتَ تعلمُ أنَّ الحالَ قَيْدٌ للحُكم، فإذا انتفىٰ الحكمُ مِنَ البعضِ بالاستِثناءِ ينتفي مُقيَّداً، المعنىٰ: إنَّ الذينَ شَقُوا مُستَقِرُّونَ في النارِ مُقدِّرينَ الخلودَ إلا المرحومَ الذي شاءَ اللهُ أن لا يَستَقِرَّ مُخلَّداً. فيُفيدُ إما أن لا يَستَقِرَّ فيها مُطلَقاً أو يَستَقِرَّ غيرَ مُخلَّد، وأحوالُ العُصاةِ علىٰ هذا النَّهْج، كما عُلِمَ مِنَ النُّصوصِ الصحيحة.

وقالَ المُصنِّف: «زادنا اللهُ هِدايةً إلىٰ الحقِّ ومعرفةً بكِتابه»، ونقول: زادنا اللهُ اطِّلاعاً علىٰ كَشْفِ أستارِ التنزيل لِنَذُبَّ عن مَذهَبِ أهلِ الحقّ، ووقوفاً علىٰ الجمع بينَ الكِتاب والسُّنّة، ونعوذُ بالله مِنَ الزَّيْغ عن سَنَنِ المؤمنين، وسُنَنِ سَيِّدِ المُرسَلين.

قوله: (**وتَعرُّضِهم بها لِـمَا أصاب**): اللام: صِلةُ التَّعرُّض. **الجوهري**: «عَرَّضتُ فُلاناً لكذا، فتَعرَّضَ هو له»، والباءُ في «بها»: للسَّبَب، أي: تَعرُّضهم لِـمَا أصابَ أمثالَهم بسَبَب العِبادة.

قوله: (**وهو استِئنافٌ معناهُ تعليلُ النَّهي**): يعني: لـمّا نهاهُ بقوله: ﴿فَلَا تَكُ فِي مِرْيَةٍ﴾، أي: لا تَشُكَّ في سُـوءِ عاقبةِ عبادتِهم، قَدَّرَ السـائلَ أن يقول: لِـمَ ما أشكُّ في سُـوءِ عاقبتهم؟ فأجاب: لأنَّ حالَهم في الشِّـرْكِ مِثلُ حالِ آبائهم، فيُهلِكُهم اللهُ كما أهلَكَ آباءَهم.

أي: مِن عبادتِهم وكعبادتِهم، أو: مما يَعبُدونَ مِنَ الأوثان، ومِثلَ ما يَعبُدونَ منها.

﴿وَإِنَّا لَمُوَفُّوهُمْ نَصِيبَهُمْ﴾ أي: حَظَّهُم مِنَ العذاب، كما وَفَّيْنا آباءَهم أنصِباءَهم.

فإن قلت: كيفَ نُصِبَ ﴿غَيْرَ مَنقُوصٍ﴾ حالاً عن النَّصيب المُوفّىٰ؟ قلت: يجوزُ أن يُوفّىٰ وهو ناقص، ويُوفّىٰ وهو كامل، ألا تراكَ تقول: وَفَّيتُه شَطْرَ حقِّه، وثُلُثَ حَقِّه، وحَقَّه كامِلاً وناقِصاً.

[﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ فَٱخْتُلِفَ فِيهِ ۚ وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ لَقُضِىَ بَيْنَهُمْ ۚ وَإِنَّهُمْ لَفِى شَكٍّ مِّنْهُ مُرِيبٍ﴾ ١١٠]

﴿فَٱخْتُلِفَ فِيهِ﴾ آمَنَ به قوم، وكَفَرَ به قوم، كما اختُلِفَ في القُرآن، ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ﴾ يعني: كَلِمةَ الإنظار إلىٰ يوم القيامة، ﴿لَقُضِىَ بَيْنَهُمْ﴾ بينَ قوم موسىٰ أو قومك. وهذهِ من جُملةِ التَّسْليةِ أيضاً.

[﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْ ۚ إِنَّهُۥ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ ١١١]

قوله: (أي: مِن عبادتِهم وكعبادتِهم): فيه نَشْر، يعني: علىٰ تقديرِ أن تكونَ «ما» في الصُّورتَينِ مَصدَريّة: معناهُ هذا، وعلىٰ تقديرِ أن تكونَ موصولة: معناه: مما يَعبُدونَ مِنَ الأوثان، ومثلَ ما يَعبُدونَ منها.

قوله: (يجوزُ أن يُوفّىٰ وهو ناقِص، ويُوفّىٰ وهو كامِل)، الانتِصاف: «هذا وَهَم، لأنَّ التَّوْفيةَ تقتضي عَدَمَ نُقْصانِ المُوفّىٰ، كُلًّا كانَ أو بَعْضاً، فوفاءُ النِّصْفِ يلزمُ منه عَدَمُ نُقْصانِ النِّصْف، فما وَجْهُ جَعْلِهِ حالاً؟! والأصحُّ أن تُستَعمَلُ «التَّوْفية» بمعنىٰ: الإعطاء، كما استُعمِلَ «التوفِّي» بمعنىٰ: الأَخْذ، ومَنْ قال: أعطيتُ فُلاناً حقَّه، كانَ جَديراً أن يُؤكِّدَه بقوله: غيرَ منقوص»[1].

---

(١) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ٢٩٥) بحاشية «الكشّاف».

﴿وَإِنَّ كُلًّا﴾ **التنوينُ عِوَضٌ مِنَ المُضافِ إليه**، يعني: وإنَّ كُلَّهم، وإنَّ جميعَ المُختلِفينَ فيه، ﴿لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ جوابُ قَسَم محذوف، **واللامُ في** ﴿لَّمَّا﴾ **مُوطِّئَةٌ للقَسَم، و«ما» مزيدة**، والمعنىٰ: وإنَّ جميعَهم واللهِ لَيُوفِّيَنَّهم، ﴿رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ مِن حَسَنٍ وقبيح، وإيمانٍ وجُحُود.

وقلت: والحقُّ أنَّ سَبيلَ قوله: ﴿غَيْرَ مَنقُوصٍ﴾ سَبيلُ الحالِ المُؤكِّدة، وهيَ أن تُقرِّرَ مضمونَ الجملةِ لِدَفْع توهُّم التجوُّز، كقولهِ تعالىٰ: ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾ [التوبة: ٢٥].

قوله: (﴿وَإِنَّ كُلًّا﴾ **التنوينُ عِوَضٌ مِنَ المُضافِ إليه**): أبو عَمْرٍو والكِسائيُّ قَرَءا بتشديدِ «إن» وتخفيفِ ﴿لَمَا﴾[(١)].

قوله: (**واللامُ في** ﴿لَّمَّا﴾ **مُوطِّئَةٌ للقَسَم، و«ما» مَزيدة**): قالَ صاحبُ «التقريب»: «وفيه نَظَر، لأنَّ المُوطِّئَةَ لا تَدخُلُ إلا علىٰ شَرْط، فالوَجْهُ أنَّ اللامَ الأُولىٰ: هيَ الداخِلةُ علىٰ خبرِ «إنّ»، والثانية: جوابُ قَسَم، و«ما»: مَزيدة، لِئلّا تَتَلاقىٰ لامان، تقديرُه: إنَّ كُلَّهم لَواللهِ لَيُوفِّيَنَّهم»، تَمَّ كلامُه.

وهو قولُ أبي عليٍّ في «الحجّة»[(٢)]، ذكرَ أنَّ اللامَ في «إنَّ زيداً لَـمّا لَيَنطَلِقَنَّ» ـ علىٰ قولِ سِيبَوَيه ـ: هيَ اللامُ التي تقتضيه «إنّ»، واللامَ الأُخرىٰ: هيَ اللامُ التي تَتَلقّىٰ القَسَم، ودَخَلَتْ «ما» لتفصلَ بينَ اللامَينِ مَعَ اتفاقِ اللفظَين.

وقلت: نَظَرُه نَشَأ مِن قولِهم: «اللامُ المُوطِّئَةُ للقَسَم: هيَ التي في قولك: واللهِ لَئِنْ أكرمتَني لأُكرِمَنَّك»، كما في «المُفصَّل»[(٣)]، وتفسيرُ ابنِ الحاجب له: «اللامُ المُوطِّئَةُ للقَسَم: هيَ اللامُ التي تَدخُلُ علىٰ الشَّرْطِ بعدَ تَقَدُّم القَسَم لَفْظاً أو تقديراً، لِتُؤذِنَ بأنَّ الجوابَ له لا للشَّرْط،

---

(١) انظر: «السبعة» لابن مجاهد ص٣٣٩، و«التيسير» للداني ص١٢٦، و«حجة القراءات» ص٣٥٠.

(٢) انظر: «الحجّة للقرّاء السبعة» لأبي علي الفارسي (٤: ٣٨٤-٣٨٥).

(٣) «المُفصَّل» للزمخشري ص٣٢٧.

وقُرِئ: «وإنْ كُلًّا» بالتخفيف؛ علىٰ إعمالِ المُخفَّفةِ عَمَلَ الثقيلة، ....

فهذا معنىٰ تَوْطِئَتِها، وليست جوابَ القَسَم، وإنما الجوابُ ما يأتي بعدَ الشَّـرْط»[1].

ويُمكِنُ أن يُقال: معنىٰ التَّوطِئةِ فيها: هو أنها تَوطَّأَتْ مكانَ القَسَم، مِن قولِهم: تَوَطَّأْتُه بقَدَمي، وهذا مَوطِئُ قَدَمي، أي: دَلَّتْ علىٰ أنَّ اللامَ التي تليها مما يَصلُحُ أن تكونَ جواباً لِقَسَم محذوف، فهذا لا يُوجِبُ الاختِصاصَ بأن يكونَ مدخولُها شَـرْطاً البتّة، وبه تُعلَمُ عِلّةُ التَّسْمية؛ إذ رعايةُ التَّناسُبِ بينَ الاسمِ والمُسمّىٰ منظورٌ فيه.

فعلىٰ هذا: الجملةُ القَسَميّةُ بتمامِها وقعت خَبَراً لِـ«إنّ»، واستُغنِيَ بمعنىٰ التأكيد فيها عن ذِكرِ اللام، ويَعضُدُ ما ذَكَرْناهُ تقديرُه: «وإنَّ جميعَهم واللهِ لَيُوفِّيَنَّهم»؛ حيثُ أوقعَ القَسَمَ خَبَراً لِـ«إنّ»، وأسقَطَ اللامَ الأُولىٰ لإقامةِ المدلولِ مقامَ الدالّ.

قالَ صاحبُ «التخمير»[2]: «أجمَعَ الكُوفيُّونَ وكثيرٌ مِنَ البَصْـريِّينَ علىٰ أنَّ اللامَ الأُولىٰ: خَلَفٌ مِنَ القَسَم، والثانية: لامُ جوابِ القَسَم»[3]. وذكرَ صاحبُ «الإقليد»[4]: أنَّ اللامَ في قوله: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾: مُوطِّئةٌ للقَسَم، والتقدير: واللهِ لَـمّا، و«ما»: مَزيدة، وفي ﴿لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾: جوابُ القَسَم[5]، أي: وإنَّ كُلًّا واللهِ لَيُوفِّيَنَّهم، وقال: التوطِئةُ كثرةُ الوَطْء، وهيَ الرِّياضة، كقولك: وَطِئَ الفَرَسَ ووَطِئَ المَرْكَب، تقول: هذهِ اللامُ وَطَّأَتْ جوابَ القَسَم، أي: سَهُلَ تُفَهُّمُ الجواب علىٰ المُقسَم له.

قوله: («وإنْ كُلًّا» بالتخفيف): قالَ ابنُ الحاجب: «هيَ قراءةُ ابنِ كثيرٍ ونافِع[6]، و«إنْ»:

(١) «الإيضاح في شرح المُفصَّل» لابن الحاجب (٢: ٢٧٠).

(٢) تقدَّم التعريفُ به تعليقاً عندَ تفسير الآية ٣٢ من سورة الأنفال (٧: ٩٠).

(٣) «التخمير» (٤: ١٦٨).

(٤) يعني: العلّامةَ شـرفَ الدِّين الـجَنْدي، رحمه الله تعالىٰ. تَقدَّمَ التعريفُ به تعليقاً عندَ تفسير الآية ٥٤ من هذه السُّورة.

(٥) من قوله: «وذكر صاحب الإقليد» إلىٰ هنا، سقط من (ف).

(٦) وهي قراءة أبي بكر عن عاصم أيضًا، كما في «التيسير» للداني ص١٢٦.

اعتباراً لأصلِها الذي هو التثقيل. وقرأ أُبيّ: «وإنْ كُلٌّ لَـمّا لَيُوفِّيَنَّهم»؛ علىٰ أنَّ «إنْ» نافية، و«لَـمّا» بمعنىٰ: إلا، وقراءةُ عبدِ الله مُفسِّـرةٌ لها:

«وإنْ كُـلٌّ إلا لَـيُوفِّيـنَّهم»، وقرأ الزُّهـريُّ وسُليمانُ بـنُ أرقـم: «وإنَّ كُـلًّا لَـمّاً لَـيُوفِّيَنَّهم» بالتـنوين، كقوله: ﴿أَكۡلٗا لَّمّٗا﴾ [الفجر: ١٩]، ....

مُخفَّفةٌ مِنَ الثقيلة، و﴿كُلّٗا﴾: منصوبٌ بها؛ علىٰ إحدىٰ اللُّغتَينِ في الإعمالِ والإلغاء، وهيَ لُغةٌ فَصِيحة، واللام: هيَ الفارِقة، و«ما»: زائِدةٌ أو بمعنىٰ: الذي، و﴿لَيُوَفِّيَنَّهُمۡ﴾ جُملةٌ في مَوضِع خَبَـرِ «إنْ»، واللامُ فيها: لامُ القَسَم، وحَسُنَ زيادةُ «ما» لِـمَا قُصِدَ علىٰ جَعْل ﴿لَيُوَفِّيَنَّهُمۡ﴾ جوابَ قَسَم، فلم يَحسُن اجتماع اللامَيْن؛ اللامِ الفارِقةِ ولامِ جوابِ القَسَم، فلولا «ما» لقيل: لَلَيُوفِّيَنَّهم، فزِيدَتْ ليُفرَّقَ بينهما، أو صِلةٌ لِـ«ما» إن جَعَلْناها موصولة، كأنه قيل: وإنَّ هؤلاءِ لَلَّذينَ - واللـهِ - لَـيُوفِّيَنَّهم ربُّك أعمالَهم»[١].

وقال ابنُ مالك: «إهمالُ «إنْ» المكسورةِ بالتخفيفِ أكثرُ مِن إعمالِها، وإذا أُعمِلَتْ وهيَ مُخفَّفة، فالمُتكلِّمُ بالخِيارِ في الإتيانِ باللام وتَرْكِها، كما كانَ قبلَ التخفيف، ومِن إعمالِها مُخفَّفة: ﴿وإنْ كُلّٗا لَّمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمۡ﴾»[٢].

قوله: («وإنْ كُلٌّ لَـمّا لَـيُوفِّيَنَّهم»): قالَ ابنُ جِنِّي: «معناه: ما كُلٌّ إلا واللهِ لَـيُوفِّيَنَّهم، كقولك: ما زيدٌ إلا لأَضْـرِبنَّه[٣]، أي: ما زيدٌ إلا مُستَحِقٌّ لأنْ يُقالَ فيه هذا»[٤].

قوله: («وإنْ كُلًّا لَـمّاً لَـيُوفِّيَنَّهم» بالتنوين): قالَ ابنُ جِنِّي: «لَـمّاً - بالتنوين -: مَصدَر، كالذي في قولِهِ تعالىٰ: ﴿وَتَأۡكُلُونَ ٱلتُّرَاثَ أَكۡلٗا لَّمّٗا﴾ [الفجر: ١٩]، أي: أكـلاً جامِعاً

(١) «الأمالي النحوية» لابن الحاجب (١: ٦٦-٦٧).

(٢) انظر «شرح الكافية الشافية» (١: ٥٠٣-٥٠٥).

(٣) في (ح) و(ف): «إلا ضـربتُه»، وهو خطأ، والمُثبَتُ (ط)، وهو المُوافقُ لِـمَا في «المحتسب» لابن جِنِّي.

(٤) «المحتسب» لابن جِنِّي (١: ٣٢٨).

والمعنىٰ: وإنَّ كُـلًّا مَلمُومين، بمعنىٰ: مجموعين، كأنه قيل: وإنّ كُلًّا جميعاً، كقوله: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [الحِجر: ٣٠، صَ: ٧٣].

[﴿فَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ وَمَن تَابَ مَعَكَ وَلَا تَطْغَوْاْ إِنَّهُۥ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ ١١٢]

﴿فَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ﴾ فاستَقِم استِقامةً مِثلَ الاستِقامةِ التي أُمِرتَ بها علىٰ جادّةِ الحقّ، غيـرَ عادلٍ عنها، ﴿وَمَن تَابَ مَعَكَ﴾ معطوفٌ علىٰ المُستَتِـرِ في «استَقِم»، وإنما جاز العطفُ عليه ـ ولم يُؤكَّد بمُنفَصِل ـ لقيام الفاصِل مَقامَه، والمعنىٰ: فاستَقِمْ أنتَ وليَستَقِمْ مَنْ تابَ عن الكُفْرِ وآمَنَ معَك، ﴿وَلَا تَطْغَوْاْ﴾ ولا تَـخرُجُوا عن حُدُودِ الله، ﴿إِنَّهُۥ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ عالـمٌ فهو مُجازيكُم به، فاتَّقُوه.

لأجزاءِ المأكول، وكذلكَ تقديرُ هذا بمعنىٰ: وإنَّ كُلًّا لَـيُوفِّيَنَّهم ربُّكَ أعمالَهم لَـمّاً، أي: تَوْفيةً جامعةً لأعمالهم جميعاً، ومُحصِّلةً لأعمالِهم تحصيلاً، فهو كقولك: قياماً لأقومَنّ، وقُعوداً لأقعُدَنّ»(١).

والمُصنِّفُ ذهبَ إلىٰ التوكيد، لِقوله: «وإنَّ كُلًّا جميعاً»(٢).

وقالَ أبو البقاء: «وانتصابُه علىٰ الحالِ مِن ضميـرِ المفعولِ في ﴿لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ ضعيف»(٣).

قوله: (﴿إِنَّهُۥ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ عالـمٌ فهو مُجازيكُم به فاتقُوه): أشارَ بقوله: «فاتقُوه» إلىٰ أنَّ قولَه: ﴿بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ تعليلٌ للأمرِ والنهي وتهديد، قالَ القاضي: «في الآيةِ دليلٌ علىٰ وجوبِ اتباع النُّصُوص، مِن غيـرِ تَصَـرُّفٍ وانحِرافٍ بنَحْوِ قياسٍ واستِحسان»(٤).

---

(١) «المحتسب» لابن جِنّي (١: ٣٢٨).

(٢) في الأصول الخطية: «وإنَّ كُلًّا بمعنىٰ جميعاً»، وأثبتُّ ما في «الكشّاف»، وهو الأنسَبُ للسِّياق.

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٧١٦).

(٤) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢٦٦).

والكلامُ في القياس والاستحسان فيما فيه نصّ، كما هو ظاهرٌ من سياق الكلام، أما القياسُ والاستحسانُ فيما لا نَصَّ فيه فلُبُّ الفقه ولبابُه.

وعن ابن عباس: «ما نَزَلَتْ علىٰ رسولِ الله ﷺ في جميع القُرآنِ آيةٌ كانت أشَدَّ ولا أشَقَّ عليه مِن هذهِ الآية»، ولهذا قال: «شَيَّبَتْني هُودُ والواقِعةُ وأخواتُهما»، ورُوِي: أنَّ أصحابَه قالوا له: لقد أسرَعَ فيكَ الشَّيْب؟ فقال: «شَيَّبَتْني هُود». وعن بعضِهم: رأيتُ رسولَ الله ﷺ في النَّوْم، فقلتُ له: رُوِيَ عنكَ أنكَ قلت: «شَيَّبَتْني هُود»، فقال: نعم، فقلت: ما الذي شَيَّبَكَ منها؟ أقَصَصُ الأنبياءِ وهلاكُ الأُمَم؟ قال: ....

وقلت: يُمكِنُ أن يُجعَلَ ﴿إِنَّهُۥ بِمَا تَعۡمَلُونَ بَصِيرٞ﴾ تتميماً ومُبالَغة، المعنىٰ: فاستقيموا حَقَّ الاستِقامة، فإنه بصيرٌ لا يخفىٰ عليه سِرُّكُم وعَلانيتُكم، فهو مِن بابِ الإحسانِ والإخلاص.

قوله: (قال: «شَيَّبَتْني هُودُ والواقِعة»): روينا عن الترمذيِّ[1] عن ابن عبّاسٍ قال: قالَ أبو بكرٍ رضيَ اللهُ عنه: يا رسولَ الله، قد شِبْت، قال: «شَيَّبَتْني هُودُ، والواقِعةُ، والمُرسَلاتُ، وعَمَّ يَتَساءَلون، وإذا الشمسُ كُوِّرَت»، قيل: صَحَّ «هُودُ» هنا غيرَ مُنصَرِف، كـ«ماه» و«جُور» في اسمَيْ بَلدَتَينِ للأسباب الثلاثة[2]، لأنَّ المُرادَ به في الحديثِ السُّورة، لا النَّبيّ[3].

---

(١) في «جامعه» برقم (٣٢٩٧).

(٢) «ماه» و«جُور»: اسما بَلدَتَينِ بأرضِ فارس، كما نقله ياقوتُ الحموي في «معجم البلدان» (٥: ٤٩) عن الزمخشريّ، ثم قال ياقوت: «وللنَّحْوِيِّينَ هاهنا كلام، وذلك أنهم يقولون: إنّ الاسمَ إذا كان فيه عِلّتانِ تمنعانِ الصَّرْف، وكانَ وَسَطُه ساكناً خفيفاً قاومتِ الخِفّةُ إحدىٰ العِلَّتَين، فيَصرِفونَه، وذلكَ نَحْو: هند ونوح، لأنّ في «هند» التأنيثَ والعَلَميّة، وفي «نوح» العُجْمةَ والعَلَميّة، فإذا صاروا إلىٰ «ماه» و«جُور» وسَمَّوا به بلدةً مَنَعُوهُ الصَّرْف، وإن كان أوسطُه ساكناً، لأنّ فيه ثلاثَ عِلَل، وهي التأنيثُ والتعريفُ والعُجْمة، فقاومت خِفّتُه بسكونِ وَسَطِه إحدىٰ العِلَلِ الثلاث، فبقيَ فيه عِلّتانِ مَنَعَتاهُ من الصَّرْف». وانظر: «المُفصَّل» للعلامة الزمخشريّ ص١٨.

(٣) هذه الفِقرة ـ مِن «قوله: (شيبتني هود والواقعة)» إلىٰ هنا ـ قُدِّمَت في (ح) و(ف) قبلَ فِقرة «قوله: إنه بما تعملون بصير»، ووردت في (ط) في هذا الموضع، وهو المُناسِبُ لترتيب الكلام في «الكشّاف».

لا، ولكنْ قولُه: ﴿فَٱسۡتَقِمۡ كَمَآ أُمِرۡتَ﴾. وعن جَعفَرٍ الصادقِ رضيَ اللهُ عنه: ﴿فَٱسۡتَقِمۡ كَمَآ أُمِرۡتَ﴾، قال: افتقِرْ إلىٰ الله بصِحّةِ العَزْم.

قوله: (**لا، ولكنْ قولُه: ﴿فَٱسۡتَقِمۡ كَمَآ أُمِرۡتَ﴾**): دَلَّ هذا القولُ علىٰ أنها كَلِمةٌ جامِعة، قال الإمام: «هيَ جامِعةٌ لكُلِّ ما يَتَعلَّقُ بالعقائدِ والأعمال، ولا شَكَّ أنَّ البقاءَ علىٰ الاستِقامةِ الحقيقيةِ مُشكِلٌ جِدّاً، وأنا أضـرِبُ لكَ مِثالاً يُقرِّبُ صُعوبةَ هذا المعنىٰ؛ الخطُّ الذي يَفصِلُ بينَ الظِّلِّ والضُّوءِ جُزءٌ واحدٌ لا يَقبَلُ القِسْمةَ في العَرْض، فإذا قُـرِّبَ طَرَفُ الظِّلِّ مِن طَرَفِ الضُّوءِ اشتَبَهَ في الحِسّ، ولم يَقْوَ الحِسُّ علىٰ إدراكِ ذلكَ الخط، فالاستِقامةُ بجميع أبواب العُبوديةِ كذلك، فأولُها: معرفةُ الله، وتحصيلُ هذهِ المعرفةِ علىٰ وَجْهٍ يُبْقي العقلَ[1] مَصُوناً في طَرَفِ الإثباتِ عن التشبيه، وفي طَرَفِ النفي عن التعطيل، في غايةِ الصُّعوبة، واعتَبِـرْ سائرَ مقاماتِ المعرفةِ وسائرَ الأخلاقِ علىٰ هذا، فالقُوّةُ الغَضَبيّةُ والشَّهْوانيةُ حَصَلَ لكُلِّ واحدٍ منهما طَرَفا إفراطٍ وتفريط، وهما مذمومان، والفاصلُ هو المُتوسِّطُ بينَهما بحيثُ لا يميلُ إلىٰ أحدِ الجانبين، والوقوفُ عليه صَعْب، ثم العَمَلُ به أصعَب»[2].

وقِسْ علىٰ هذا الشجاعةَ والسَّخاوةَ والعِفّة، إلىٰ هذا ينظرُ قولُ المُصنِّف: «فاستَقِم استِقامةً مِثلَ الاستِقامةِ التي أُمِرتَ بها علىٰ جادّةِ الحقّ، غيـرَ عادلٍ عنها»، وهذا لا يكونُ إلا بالافتِقارِ إلىٰ الله تعالىٰ، ونَفْيِ الـحَوْلِ والقُوّةِ عن النَّـفْسِ بالكُلِّيّة، فيَنطَبِقُ عليه قولُ الصادق: «افتَقِرْ إلىٰ الله تعالىٰ بصِحّةِ العَزْم».

روىٰ السُّلَميُّ عن بعضِهم: مَنْ يُطيقُ مِثلَ هذهِ الـمُخاطَبةِ بالاستِقامة، إلا مَنْ أُيِّـدَ بالمُشاهَداتِ القَوِيّة، والأنوارِ البيِّنة، والآثارِ الصادِقة، ثم عُصِمَ بالتثبيت، ﴿وَلَوۡلَآ أَن ثَبَّتۡنَٰكَ

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «مفاتيح الغيب» للرازي: «العبد».

(٢) «مفاتيح الغيب» للرازي (١٨: ٤٠٦).

[﴿ وَلَا تَرْكَنُوٓاْ إِلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ فَتَمَسَّكُمُ ٱلنَّارُ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِنْ أَوْلِيَآءَ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ ﴾ ١١٣]

قُرِئَ: ﴿ وَلَا تَرْكَنُوٓاْ ﴾ **بفَتْح الكافِ وضَمِّها** مَعَ فَتْح التاء، وعن أبي عَمْرو: بكَسْرِ التاءِ وفَتْح الكاف، علىٰ لُغةِ تميم في كَسْرِهِم حُروفَ المُضارَعةِ إلا الياءَ في كُلِّ ما كانَ مِن باب «عَلِمَ يَعلَم». ونحوُه قِراءةُ مَنْ قرأ: «**فَتِمَسَّكُمُ النّارُ**» **بكَسْرِ التاء**، وقرأ ابنُ أبي عَبْلَة: «ولا تُركَنُوا»، علىٰ البناءِ للمفعول، مِن: أركَنَه: إذا أمالَه.

لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ ﴾ [الإسراء: ٧٤]، قال أبو عليٍّ الجوزجاني: كُنْ طالبَ الاستِقامة، لا طالبَ الكرامة، فإنَّ نفسَكَ مُتحرِّكةٌ في طَلَب الكرامة، وربُّكَ يَطلُبُ منكَ الاستِقامة.

قوله: (﴿ وَلَا تَرْكَنُوٓاْ ﴾ **بفَتْح الكافِ وضَمِّها**): قالَ ابنُ جِنّي: «قرأ طلحةُ وقَتادةُ والأشهَب، ورُوِيَت عن أبي عَمْرو: «ولا تَرْكُنوا» بضَمِّ الكاف، وفيها لغتان: رَكِنَ يَركَن؛ كعَلِمَ يَعلَم، ورَكَنَ يَركُن؛ كقتَلَ يقتُل، هذا عندَ أبي بكر[1] مِنَ اللُّغاتِ المُتداخِلة»[2].

قوله: («**فَتِمَسَّكُمُ النار» بكَسْرِ التاء**): قالَ ابنُ جِنّي: «قراءةُ يحيىٰ والأعمش وطَلْحة بخِلاف، ورواه إسحاقُ الأزرقُ[3] عن حمزة، هذهِ لغةُ تميم؛ أن تكسرَ أولَ مُضارع ما ثاني ماضيهِ مكسور، نَحْو: عَلِمتَ ورَكِبت[4]، وتَقِلُّ الكَسْرةُ في الياء، نَحْو: يِعْلَم، ويِرْكَب؛ استِثقالاً للكَسْرةِ في الياء، وكذلكَ ما في أولِ ماضيهِ همزةُ وَصْل[5]، نَحْو: يِنطَلِق، وتِسْوَدّ،

---

(١) يعني: ابنَ مُجاهِد، تَقدَّمَ التعريفُ به تعليقاً عندَ تفسير الآية ٨٠ من هذه السُّورة.

(٢) «المحتسب» لابن جِنّي (١: ٣٢٩).

(٣) هو أبو مُحمَّد إسحاقُ بنُ يوسفَ بنِ يعقوبَ الأزرقُ الواسطيّ، ويُقال: الأنباريّ، ثقةٌ كبيرُ القَدْر، قرأ علىٰ حمزة، وروىٰ القِراءةَ عن أبي عمرو، وحروفَ عاصم عن أبي بكر ابن عيّاش. توفي سنة ١٩٥، وقيل: ١٩٤. «غاية النهاية» لابن الجزري (١: ١٤٤).

(٤) لفظُ ابنِ جِنّي: «نَحو: عَلِمتُ تِعلَم، وأنا إِعلَم، وهيَ تِعلَم، ونحنُ نِركَب»، وعبارةُ المُؤلِّفِ شديدةُ الاختصار.

(٥) من قوله: «نحو: علمت» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

والنهيُ مُتناوِلٌ للانحِطاطِ في هَواهُم، والانقِطاعِ إليهم، ومُصاحَبتِهم ومُجالَستِهم، وزِيارتِهم ومُداهَنَـتِهم، والرِّضا بأعمالِهم، والتَّشبُّهِ بهم، والتَّزيِّي بزِيِّهم، ومَـدِّ العَيْنِ إلىٰ زَهْرتِهم، وذِكرِهم بما فيه تعظيمٌ لهم. وتأمَّلْ قولَه: ﴿وَلَا تَرْكَنُوٓاْ﴾ فإنَّ الرُّكُونَ هو المَيْلُ اليسير، وقولَه: ﴿إِلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ أي: إلىٰ الذينَ وُجِدَ منهم الظُّلْم، ولم يَقُل: إلىٰ الظالمين.

وحُكِيَ أنَّ الموفَّـقَ صَلّىٰ خلفَ الإمام، فقرأ بهذِهِ الآية، فغُشِيَ عليه، فلما أفاقَ قيلَ له، فقال: هذا فيمَنْ رَكَنَ إلىٰ مَنْ ظَلَم، فكيفَ بالظالم؟! ....

وتبيَّض، فكذلكَ (فتَمَسَّكُم)»[١].

قوله: (**وحُكِيَ أنَّ الموفَّق**): والظاهرُ أنه أرادَ أبا أحمدَ طَلْحةَ المُوفَّق بنَ المُتوكِّل، قالَ ابنُ الأثير في «الكامل»: «عَقَدَ له أخوهُ الـمُعتمِدُ علىٰ الله علىٰ الكوفةِ والحرمَينِ واليمنِ وبغدادَ وواسِطٍ[٢] والبصـرةِ والأهوازِ وفارسٍ وكِرْمان، ووَلّاهُ قِتالَ الزِّنْج[٣] بالبصـرة، وصاحبُهم رجلٌ زَعَمَ أنه عليُّ بنُ مُحمَّدِ بنِ أحمدَ بنِ عيسىٰ بنِ زيدِ بنِ عليِّ بنِ الحسينِ بنِ عليِّ بنِ أبي طالب كرَّم اللهُ وجهَه، فأبادَهم اللهُ علىٰ يده، وكانَ عادِلاً حَسَنَ التدبيرِ حَسَنَ السِّيرة، يجلسُ للمَظالِـم، وعندَه القُضاةُ وغيـرُهم، وكانَ عالماً بالأدب والنَّسَب والفِقهِ وسياسةِ المُلكِ وغيـرِ ذلك، تُوفِّـيَ في سنةِ ثمانٍ وسبعينَ ومئتين»[٤].

وقال ابنُ حَمْدون صاحبُ «التذكرة»[٥]: وكانَ العَهْدُ في المُوفَّقِ بعدَ المُعتمِدِ أخيه، ثم في المُفوِّضِ إلىٰ الله جعفرِ بنِ المُعتمد، فماتَ المُوفَّقُ قبلَ المُعتمد، ثم بُويعَ المُعتَضِدُ بنُ المُوفَّقِ بالعَهْد، وخُلِعَ المُفوِّض، وقال: كانَ المُوفَّقُ مُستَـولياً علىٰ الأمرِ كُلِّهِ في خِلافةِ أخيه المُعتَمِد، حتىٰ قالَ ـ وقد طَلَبَ ما راعىٰ به مُغنِّياً، فمُنِعَ منه ـ:

---

(١) «المحتسب» لابن جِنِّي (١: ٣٣٠).

(٢) في الأصول الخطية: «والواسط»، وفي «الكامل»: «والسواد وواسِط».

(٣) في (ح): «ووَلّاهُ قبائل الزنج»، وهو تحريف، والمُثبَتُ من (ط) و(ف)، وهو المُوافِقُ لِـما في «الكامل».

(٤) انظر: «الكامل في التاريخ» لابن الأثير، حوادث سنة ٢٥٧ و٢٥٨ و٢٧٨.

(٥) «التذكرة» (١: ٤٥٢).

وعن الحسن رحمه الله: **جَعَلَ اللهُ الدِّينَ بينَ لاءَيْن**: ﴿وَلَا تَطْغَوْاْ﴾، ﴿وَلَا تَرْكَنُوٓاْ﴾.

ولـمّا خالَطَ الزُّهْريُّ السَّلاطِينَ كتبَ إليه أخٌ له في الدِّين: «عافانا اللهُ وإياكَ ـ أبا بَكْر ـ مِنَ الفِتَن، فقد أصبَحتَ بحالٍ ينبغي لمن عَرَفَكَ أن يَدعُوَ لكَ اللهَ ويَرحَمَك، أصبحتَ شَيْخاً كبيراً، وقد أثقَلَتكَ نِعَمُ الله بما فَهَّمَكَ اللهُ مِن كِتابه، ....

أليسَ مِنَ العَجائِبِ أنَّ مِثلي يَـرىٰ مـا قَـلَّ مُمتَنِعـاً عليـهِ

ويُؤخَذُ باسمِهِ الدُّنيا جميعاً ومـا مِـن ذاكَ شيءٌ في يَدَيـهِ

قوله: (**جَعَلَ اللهُ الدِّينَ بينَ لاءَين**: ﴿وَلَا تَطْغَوْاْ﴾، ﴿وَلَا تَرْكَنُوٓاْ﴾): لَعَلَّ المُراد: أنَّ اللهَ تعالىٰ جَعَـلَ الأمرَ بقوله: ﴿فَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ﴾ ـ الذي هو عبارةٌ عن الثباتِ علىٰ الصِّراطِ المُستقيم، وهو الـدِّينُ ـ بينَ النَّهيَـين؛ أحدهما: الإفراط، وهو الطُّغيانُ والتجاوُزُ عن الحد، والآخر: التفريط، وهو المَيْلُ القليلُ إلىٰ الظَّلَمة.

قال القاضي: «خِطابُ الرسولِ ﷺ ومَنْ معَه مِنَ المُؤمِنينَ بها للتثبيتِ علىٰ الاستِقامةِ التي هيَ العَدْل، فإنّ الزوالَ عنها بالمَيْلِ إلىٰ أحدِ طَرَفي إفراطٍ وتفريطٍ ظُلمٌ علىٰ نفسِه أو غيـرِه، بل ظُلمٌ في نفسِه»(١).

قوله: (**ولـمّا خالَطَ الزُّهريُّ السَّلاطين**): قالَ صاحبُ «الجامع»: «هو أبو بكر محمدُ ابنُ مُسلِم بنِ عُبيدِ الله بنِ شِهابٍ الزُّهريّ، أحدُ الفُقهاءِ والمُحدِّثينَ والعُلماءِ مِنَ التابعينَ بالمدينة، المُشارُ إليه في فُنونِ عِلم الشـريعة، قالَ عُمَرُ بنُ عبدِ العزيز: لا أعلمُ أحداً أعلَمَ بالسُّنّةِ منه. وقيلَ لمكحول: مَنْ أعلَمُ مَنْ رأيت؟ قال: ابنُ شِهاب، قيل: ثم مَن؟ قال: ابنُ شِهاب. ماتَ في رمضانَ سنةَ أربعٍ وعشـرينَ ومئة»(٢).

---

(١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢٦٧).

(٢) «جامع الأصول» لابن الأثير (١٢: ٨٩١).

وعَلَّمَكَ مِن سُنّـةِ نَبِيِّه، وليسَ كذلكَ أَخَذَ اللهُ الميثاقَ علىٰ العُلَمـاء، قالَ اللهُ سُبْحانه: ﴿لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ﴾ [آل عمران: ١٨٧].

واعلم أنَّ أيسَـرَ ما ارتـكَبْت، وأخَفَّ ما احتَمَلْت: أنكَ آنستَ وَحْشَةَ الظالم، وسَهَّلتَ سبيلَ الغَيّ؛ بدُنُوِّكَ مِمَّنْ لم يُؤَدِّ حقاً ولم يَتـرُكْ باطِلاً حينَ أدناك، اتخذوكَ قُطْباً تَدُورُ عليك رَحَىٰ باطِلِهم، وجِسْـراً يَعبُـرُونَ عليكَ إلىٰ بَلائِهم، وسُلَّمـاً يَصعَدُونَ فيكَ إلىٰ ضَلالِهم، يُدخِلُونَ الشَّكَّ بكَ علىٰ العُلَماء، ويَقتادُونَ بكَ قُلُوبَ الـجُهَلاء، فما أيسَـرَ ما عَمَرُوا لَكَ في جَنْبِ ما خَرَّبُوا عليك، وما أكثَـرَ ما أخذوا منكَ في جَنْبِ .....

قوله[1]: (وليسَ كذلكَ أَخَذَ اللهُ الميثاق): اسمُ «ليسَ» محذوف، والكاف: اسمٌ منصوبُ المَحَلّ؛ خَبَـرُ «ليس»، و«أَخَذَ اللهُ الميثاق»: جُملةٌ مُستأنَـفَةٌ علىٰ تقديرِ السُّؤال، والأظهَرُ أن تجعلَ «ليسَ» بمعنىٰ: لا، كما في قول الشاعر:

إنما يَـجْـزِي الفتىٰ ليسَ الـجَمَلْ[2]

وفي شرح الدار الحديثي[3]: روىٰ أبو عَمْرِو ابنُ العلاء: «ليسَ الطِّيبُ إلا المِسْكَ» بالنَّصْب

(١) من هنا إلىٰ بداية فقرة «قوله: (وزلفًا من الليل)» الآتية بعد ثلاث صفحات، سقط من (ط).

(٢) عَجُزُ بيتٍ لِلَبيدِ بنِ ربيعة، كما في «ديوانه» ص١٤١، وأولُه:

فإذا جُوزيتَ قَرْضاً فاجْزِهِ

(٣) كـذا في الأصول الخطية، وسيأتي قولُ المُؤلِّفِ ـ ص٦٠٢ في تفسير الآيـة ٣١ من سورة إبراهيمَ عليه السلام ـ: «قال الدار الحديثي»، ولم أتبيَّن المُرادَ به.
وفي «كشف الظنون» (٢: ١١١٧) في ذِكرِ شـروح «طوالع الأنوار» للقاضي البيضاوي: «وشَـرَحَه الحديثي، وهو الشيخُ الإمامُ ركنُ الدين أبو الحسن عليّ، المعروفُ بابن شيخ العربية الموصلي».
قلت: صوابُه: ابنُ شيخ العُوينة، وهو أبو الحسن عليُّ بنُ الحسين بن القاسم الموصليُّ الشافعيّ (٦٨١ ـ ٧٥٥)، تَرجَمَ له الحافظُ ابنُ حجر في «الدرر الكامنة» (٣: ٤٣-٤٥)، لكنْ لقبُه فيه «زين الدين»، وهو المعروفُ عنه في كتب التراجم، ويظهرُ من ترجمته اشتِغالُه بالعربية وتأليفُه فيها. =

ما أفسَدُوا عليك مِن دينك، فما يُؤمِنُكَ أن تكونَ ممَّنْ قالَ اللهُ فيهم: ﴿فَخَلَفَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡ خَلۡفٌ أَضَاعُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱتَّبَعُواْ ٱلشَّهَوَٰتِۖ فَسَوۡفَ يَلۡقَوۡنَ غَيًّا﴾ [مريم: ٥٩]، فإنك تُعامِلُ مَنْ لا يَجهَل، ويحفظُ عليك مَنْ لا يَغفُل، فداوِ دِينَكَ فقد دَخَلَه سُقْم، وهَيِّئْ زادَكَ فقد حَضَرَ السَّفَرُ البعيد، وما يخفىٰ علىٰ الله مِن شيءٍ في الأرض ولا في السماء، والسلام».

وقال سُفيان: في جَهَنَّمَ وادٍ لا يَسْكُنُه إلا القُرّاءُ الزائِرونَ للمُلُوك. وعن الأوزاعي: ما مِن شيءٍ أبغَضُ إلىٰ الله مِن عالمٍ يَزُورُ عامِلاً. وعن مُحَمَّدِ بنِ مَسلَمة: الذُّبابُ علىٰ العَذِرةِ أحسَنُ مِن قارئٍ علىٰ باب هؤلاء. ....

علىٰ المشهور، وبالرَّفعِ علىٰ جَعْلِ «ليسَ» حَرْفاً غيرَ عامِلٍ، كما عندَ بني تميم، ذكرَه سِيبَوَيه[١]، وروينا في «صحيح البُخاريِّ»[٢] عن رافِعِ بنِ خُدَيج، عن رسولِ الله ﷺ: «ما أنهَرَ الدَّمَ وذُكِرَ اسمُ الله عليه فكُل، ليسَ السِّنَّ والظُّفُر»، كأنه قيل: لا كذلكَ أخَذَ اللهُ الميثاق، أي: ما أخَذَ اللهُ الميثاقَ أَخْذاً يُشبِهُ فِعْلَك.

قوله: (وقالَ سُفيان: في جَهَنَّمَ واد) الحديث: مِن روايةِ الترمذيِّ وابنِ ماجَهْ[٣] عن أبي هُريرةَ قال: قالَ رسولُ الله ﷺ: «تَعَوَّذُوا مِن جُبِّ الحزن، قالوا: يا رسولَ الله، وما جُبُّ الحزن؟

= وهو من أقرانِ المُؤلِّفِ رحمه الله تعالىٰ، فلعله هو المُرادُ هنا، ويُنظَرُ ما المُرادِ بـ«الدار»؟ واللهُ أعلم.

(١) انظر: «الكتاب» لِسِيبَوَيه (١: ١٤٧).

(٢) برقم (٢٤٨٨) و(٢٥٠٧) و(٣٠٧٥) و(٥٤٩٨) و(٥٥٠٩)، وأخرجه أيضاً مسلم في «صحيحه» (١٩٦٨).
قال الحافظُ ابنُ حجر في «فتح الباري» (٩: ٦٢٨): «قوله: «ليسَ السِّنّ والظُّفُر»: بالنَّصْب على الاستِثناءِ بـ«ليس»، ويجوزُ الرفع، أي: ليسَ السِّنُّ والظُّفُرُ مُباحاً أو مُجزِئاً».

(٣) الترمذي (٢٣٨٣)، وابن ماجه (٢٥٦).
وقال السِّنديُّ في «حاشيته» علىٰ «سنن ابن ماجه»: «الـجُبُّ ـ بضَمِّ الجيم وتشديد الباء ـ: البئرُ التي لم تُطوَ، والحزن ـ بفتحتَين أو بضَمٍّ فسكون ـ: ضِدُّ الفَرَح، قال الطِّيبيّ: هو عَلَم، والإضافةُ كما في «دار السَّلام»، أي: دارٌ فيها السَّلامُ من الآفات».

وقالَ رسولُ الله ﷺ: «مَنْ دعا لظالم بالبقاءِ فقد أحَبَّ أن يُعصىٰ اللهُ في أرضِه»، ولقد سُئِلَ سُفيانُ عن ظالم أشرَفَ علىٰ الهلاكِ في بَرِيّة، هل يُسْقىٰ شَـرْبةَ ماء؟ فقال: لا، فقيلَ له: يموت؟ فقال: دَعْهُ يموت.

﴿وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِنْ أَوْلِيَآءَ﴾ حالٌ مِن قوله: ﴿فَتَمَسَّكُمُ﴾، أي: فتَمَسَّكُمُ النارُ وأنتُم علىٰ هذهِ الحال، ومعناه: وما لكم مِن دُونِ الله مِن أنصارٍ يَقدِرُونَ علىٰ مَنْعِكُم مِن عذابه، لا يَقدِرُ علىٰ مَنْعِكُم مِنه غيره، ﴿ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ﴾ ثم لا يَنصُرُكم هو، لأنه وَجَبَ في حِكمتِهِ تعذيبُكم وتَرْكُ الإبقاءِ عليكم.

فإن قلت: فما معنىٰ «ثم»؟ قلت: معناها: الاستبعاد، لأنَّ النُّصْـرةَ مِن الله مُستبعَدةٌ مَعَ استيجابِهم العذابَ واقتِضاءِ حِكمتِهِ له.

[﴿ وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ وَزُلَفًا مِّنَ ٱلَّيْلِۚ إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِۚ ذَٰلِكَ ذِكْرَىٰ لِلذَّٰكِرِينَ ﴾ ١١٤]

قال: وادٍ في جَهنَّم، تَعَوَّذُ منه جَهَنَّمُ كُلَّ يومٍ أربعَ مئـةِ مرّة، قيل: يا رسولَ الله، مَنْ يَدخُلُها؟ قال: أُعِدَّ للقُرّاءِ المُرائينَ بأعمالِهم». وزادَ ابنُ ماجه: «وإنَّ مِن أبغَضِ القُرّاءِ إلىٰ الله تعالىٰ الذين يَزُورُونَ الأُمَراء»، قالَ المُحارِبيّ[1]: يعني: الـجَوَرة.

قوله: (فما معنىٰ «ثم»): أتىٰ في السُّـؤالِ بالفاءِ للإنكار، يعني: فُهِمَ مِن قولك: «ثم لا يَنصُـرُكم هو، لأنه وَجَبَ في حِكمتِهِ تعذيبُكم»: أنَّ «ثُمَّ» هاهنا واقِعةٌ مَوقِعَ الفاءِ السَّبَبيّة، لأنَّ المعنىٰ: ولا تَركَنوا إلىٰ الذينَ ظَلَموا، لأنكم إن رَكِنتُم إلىٰ الظَّلَمة، فإنَّ اللهَ يُعذِّبُكم بالنارِ بأن يُسَلِّطَها عليكم، فتَمَسُّكُم، والحالُ أنْ لا ناصِـرَ سِواهُ ليُخلِّصَكم منها، وهو لا يَنصُـرُكم، لأنه وَجَبَ في حِكمتِهِ تعذيبُكم، فإذن لا تُنصَـرونَ البتّة، فلِمَ جاءَ بـ«ثُمَّ» دونَ الفاء؟

---

(١) هو عبدُ الرحمن بنُ مُحمَّد، المُتوفىٰ سنة ١٩٥، أحدُ رواة هذا الحديث.

﴿طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ﴾ غُدْوةً وعَشِيّة، ﴿وَزُلَفًا مِّنَ ٱلَّيْلِ﴾ وساعاتٍ مِنَ الليل، وهيَ ساعاتُه القريبةُ مِن آخِرِ النهار، مِن: أزلَفَه: إذا قرَّبَه وازدَلَفَ إليه، وصلاةُ الغُدْوة: الفَجْر، وصلاةُ العَشِيّة: الظُّهْرُ والعَصْر، لأنَّ ما بعدَ الزَّوالِ عَشِيّ، وصلاةُ الزُّلَف: المغربُ والعِشاء. وانتِصابُ ﴿طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ﴾ علىٰ الظَّرْف، لأنهما مُضافانِ إلىٰ الوقت، كقولك: أقمتُ عندَه جميعَ النهار، وأتيتُه نصفَ النهار، وأولَه، وآخِرَه، تَنصِبُ هذا كُلَّه علىٰ إعطاءِ المُضافِ حُكمَ المُضافِ إليه، ونحوُه: ﴿وَأَطْرَافَ ٱلنَّهَارِ﴾ [طه: ١٣٠].

وقُرِئ: «وزُلُفاً» بضَمَّتَين، «وزُلْفاً» بسُكُونِ اللام، «وزُلْفىٰ» بوَزْن: قُرْبىٰ، فالزُّلَف: جمعُ زُلْفة، كظُلَم في ظُلْمة، والزُّلْفُ بالسُّكُون: نَحْو: بُسْرة وبُسَر، والزُّلُف ـ بضَمَّتَين ـ: نَحْو: بُسُر في بُسَر، والزُّلْفىٰ: بمعنىٰ: الزُّلْفة، كما أنَّ القُرْبىٰ بمعنىٰ: القُرْبة، وهو ما يَقرُبُ مِن آخِرِ النهارِ مِنَ اللَّيل.

وقيل: ﴿وَزُلَفًا مِّنَ ٱلَّيْلِ﴾: وقُرَباً مِنَ الليل، وحَقُّها علىٰ هذا التفسير أن تُعطَفَ علىٰ ﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾، أي: أَقِم الصَّلاةَ طَرَفَي النَّهار، ....

وأجاب: لِيُفيدَ معنىٰ الاستبعادِ مَعَ استيجابِ العذابِ الذي يُعطيه الفاء، قال القاضي: «﴿ثُمَّ﴾ نُزِّلَتْ مَنزِلةَ الفاء، فإنه تعالىٰ لـمّا بـيَّنَ أنه مُعذِّبُهم، وأنَّ غيرَه لا يَقدِرُ علىٰ نَصْرِهم، أنتجَ ذلكَ أنهم لا يُنصَرونَ أصلاً»(١).

قوله: (﴿وَزُلَفًا مِّنَ ٱلَّيْلِ﴾: وقُرَباً مِنَ اللَّيل)، الجوهري(٢): «الزُّلْفىٰ: القُرْبةُ والمَنزِلة، ومنه قولُه تعالىٰ: ﴿وَمَآ أَمْوَٰلُكُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُكُم بِٱلَّتِي تُقَرِّبُكُمْ عِندَنَا زُلْفَىٰٓ﴾ [سبأ: ٣٧]، وهيَ اسمُ المَصدَر، كأنه قال: بالتي تُقرِّبُكم عندَنا ازدِلافاً، وازدَلَفوا: تَقَدَّمُوا، والزُّلْفة: الطائفةُ مِنَ الليل، والجمع: زُلَف».

---

(١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢٦٧). وهنا ينتهي السقط من (ط) الذي تقدَّمت الإشارةُ إليه.

(٢) في الأصول الخطية: «الراغب»، وليس الكلامُ المذكور له، وإنما هو للجوهري في «الصِّحاح»، مادة (زلف).

وأَقِم زُلَفاً مِنَ الليل، علىٰ معنىٰ: وأَقِم صلاةً تَتَقرَّبُ بها إلىٰ الله عَزَّ وجَلّ في بعض الليل.

﴿إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ فيه وَجْهان: أحدُهما: أن يُرادَ تكفيرُ الصغائر بالطاعات، وفي الحديث: «إنّ الصَّلاةَ إلىٰ الصَّلاةِ كفّارةُ ما بينهما ما اجتُنِبَتِ الكبائر»، والثاني: إنَّ الحسناتِ يُذهِبْنَ السَّيِّئاتِ بأن يَكُنَّ لُطْفاً في تَرْكِها، كقوله: ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ﴾ [العنكبوت: ٤٥].

وقيل: نزلت في أبي اليُسْر عَمْرو بنِ غَزِيّةَ الأنصاريّ، كان يبيعُ التَّمْر، فأتَتْهُ امرأة، فأعجَبَتْه، فقالَ لها: إنَّ في البيتِ أجوَدَ مِن هذا التَّمْر، فذهبَ بها إلىٰ بيته، فضَمَّها إلىٰ نفسِه وقَبَّلَها، فقالت له: اتَّقِ الله، فتَركَها ونَدِم، ....

وحَقُّها علىٰ هذا التفسيرِ أن تُعطَفَ علىٰ ﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾، لأنَّ معنىٰ «قُرباً مِنَ الليل»: يُتقرَّبُ إلىٰ الله في بعضِ الليل، بأن تُصلَّىٰ صلاةُ التَّهجُّد، فتُعطَفُ علىٰ ﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾، وهيَ الصَّلاةُ في طَرَفي النهار، لتجتمعَ صلاةُ النهارِ وصلاةُ الليل.

قوله: (وفي الحديث: «إنَّ الصَّلاةَ إلىٰ الصَّلاة»): والرِّواية: أنَّ عُثمانَ دعا بطَهُور، فقال: سَمِعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «ما مِن امرِئٍ مُسلِم تَحضُرُه صلاةٌ مكتوبة، فيُحسِنُ وُضوءَها وخُشوعَها ورُكوعَها، إلا كانت كَفّارةً لِـمَا قبلَها مِنَ الذُّنوب، ما لم يأتِ كبيرة، وذلكَ الدَّهْرَ كُلَّه»، أخرَجَه البُخاريُّ ومُسلِمٌ(١) مَعَ اختِلاف.

قوله: (بأن يَكُنَّ لُطْفاً في تَرْكِها): لأنَّ الصَّلاةَ الحقيقيةَ هيَ أن تكونَ زاجِرةً عن ارتكابِ المُنكَراتِ والفواحِش، وإلا فتكونُ قاضِيةً علىٰ صاحِبها، قالَ ابنُ عباس: «مَنْ لم تأمُرْهُ صَلاتُه بالمعروف، ولم تَنهَهُ عن المُنكَر، لم يَزدَدْ بصَلاتِهِ مِنَ الله إلا بُعْداً».

قوله: (أبي اليُسْرِ عَمْرو بنِ غَزِيّةَ الأنصاريّ): الصحيحُ في «جامع الأصول»: «هو أبو اليَسَرِ

---

(١) مسلم (٢٢٨)، وهذا لفظُه، وأصلُه عند البخاري (١٥٩) و(١٦٤) و(١٩٣٤) و(٦٤٣٣).

فأتىٰ رسولَ الله ﷺ، فأخبَره بما فَعَل، فقال ﷺ: أنتظِرُ أَمْرَ ربي، فلما صَلّىٰ صلاةَ العَصْر نزلت، فقال: نعم، اذهب فإنها كفّارة لِـمَا عَمِلت.

ورُوِي: أنه أتىٰ أبا بكر، فأخبره، فقال: استُرْ علىٰ نَفسِكَ وتُبْ إلىٰ الله، فأتىٰ عُمَرَ رضيَ اللهُ عنه، فقالَ له مِثلَ ذلك، ثم أتىٰ رسولَ الله ﷺ، فنزلت، فقالَ عُمَر: أهذا له خاصّة أم للناس عامّة؟ فقال: بل للناس عامّة.

ورُوِي: أنَّ رسولَ الله ﷺ قالَ له: تَوضَّأ وُضُوءاً حَسَناً، وصَلِّ ركعتَين، ﴿إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾.

﴿ذَٰلِكَ﴾ إشارةٌ إلىٰ قوله: ﴿فَٱسْتَقِمْ﴾ فما بعدَه، ﴿ذِكْرَىٰ لِلذَّٰكِرِينَ﴾ عِظةٌ للمُتَّعِظين.

[﴿وَٱصْبِرْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ ١١٥]

ثم كَـرَّ إلىٰ التذكيـر بالصَّبْـر.........................

ـ بفَتْح السِّين ـ كعبُ بنُ عَمْرٍو الأنصاري»[1]، وفي «الاستيعاب»: «كعبُ بنُ عَمْرِو بنِ عَبّاد، ويُقال: كعبُ بنُ عَمْرِو بنِ مالك»[2]. الحديث: أخرجَه الترمذيُّ[3] عنه مَعَ اختِلافٍ وزياداتٍ علىٰ ما رواهُ المُصنِّف، والحديثُ يَنصُرُ القولَ الأول.

قوله: (**ثم كَـرَّ إلىٰ التذكيرِ بالصَّبْـر**): يعني: رَجَعَ إلىٰ تذكيرِ ما بُدِئَ به ضِمْناً، وهو قولُه: ﴿وَٱصْبِرْ﴾، لأنَّ المذكورَ أولاً ـ وهو قولُه: ﴿فَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ وَمَن تَابَ مَعَكَ﴾ إلىٰ قوله:

---

(١) «جامع الأصول» لابن الأثير (١٢: ١٠١٩).

(٢) «الاستيعاب» لابن عبد البر (٣: ٢٩٠ - ٢٩١) علىٰ هامش «الإصابة» لابن حجر.

(٣) في «جامعه» برقم (٣١١٥) من حديث أبي اليَسَر رضيَ اللهُ عنه.

وأصلُ القِصّةِ عند البخاري (٤٦٨٧)، ومسلم (٢٧٦٣) من حديثِ عبد الله بن مسعود رضيَ اللهُ عنه بإبهام صاحب القِصّة.

بعدَما جاءَ بما هو خاتمةٌ للتذكير، وهذا الكُرُورُ لِفَضل خُصُوصيّةٍ ومَزِيّةٍ وتنبيهٍ علىٰ مكانِ الصَّبْـرِ ومحلِّه، كأنه قال: وعليكَ بما هو أهمُّ مما ذُكِّرتَ به وأحقُّ بالتوصية، وهو الصَّبْرُ علىٰ امتِثالِ ما أُمِرتَ به، والانتِهاءِ عما نُهيتَ عنه، فلا يَـتِمُّ شيءٌ منه إلا به.

﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ جاءَ بما هو مُشتَمِلٌ علىٰ الاستِقامةِ وإقامةِ الصَّلَوات، والانتِهاءِ عن الطُّغْيان، والـرُّكُونِ إلىٰ الظالمين، والصَّبْـر، وغيـرِ ذلكَ مِنَ الحسنات.

[﴿فَلَوْلَا كَانَ مِنَ ٱلْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ أُوْلُواْ بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْفَسَادِ فِى ٱلْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّنْ أَنجَيْنَا مِنْهُمْ وَٱتَّبَعَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مَآ أُتْرِفُواْ فِيهِ وَكَانُواْ مُجْرِمِينَ﴾ ١١٦]

﴿إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ ـ كانَ مُشتَمِلاً علىٰ المعاني التي لا تَتِمُّ ولا تَـكمُلُ إلا بالصَّبْر، فصَـرَّحَ به بعدَما ذُكِرَ ضِمْناً؛ للدَّلالةِ علىٰ أنَّ الصَّبْـرَ مِلاكُ الكُلّ، ولا يَـتِمُّ شيءٌ منه إلا به.

قوله: (**بعدَما جاءَ بما هو خاتمةٌ للتذكير**): أي: جاءَ بقوله: ﴿ذَٰلِكَ ذِكْرَىٰ لِلذَّٰكِرِينَ﴾ تذييلاً لمجموع قوله: ﴿فَٱسْتَقِمْ﴾ إلىٰ قوله: ﴿يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ فَذْلكةً[1] له، علىٰ مِنوالِ قوله: ﴿إِنَّ ٱلْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُواْ قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوٓاْ أَعِزَّةَ أَهْلِهَآ أَذِلَّةً وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ [النمل: ٣٤]، ثم عَلَّلَ كُلًّا مِنَ التذييلِ والمُذيَّلِ بقوله: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ ترغيباً وتحريضاً، وجاءَ بما هو أعمُّ العامّ، لأنَّ المُحسِنَ مَنْ لم يُـخِلَّ بما يَدخُلُ تحتَ مُسمّىٰ الإحسان، فيدخلُ فيه دُخولاً أوليّاً.

قالَ القاضي: «﴿ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ عُدولٌ مِنَ المُضمَر؛ ليكونَ كالبُـرْهانِ علىٰ المقصود، ودليلاً علىٰ أنَّ الصَّلاةَ والصَّبْـرَ إحسانٌ وإيماءٌ بأنه لا يُعتَدُّ بهما دونَ الإخلاص»[2]، ولَـمَحَ به إلىٰ قولِه ﷺ: «الإحسانُ أن تَعبُدَ اللهَ كأنكَ تراه، فإن لم تكن تَراهُ فإنه يَراك»[3].

---

(١) انظر معنىٰ «الفذلكة» فيما تقدَّم تعليقاً عندَ تفسير الآية ١١١ من سورة التوبة (٧: ٣٧٤).

(٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢٦٨).

(٣) أخرجه مسلم (٨) من حديث عبد الله بن عمر، و(٩) من حديث أبي هريرة رضيَ اللهُ عنهما.

﴿فَلَوْلَا كَانَ مِنَ ٱلْقُرُونِ﴾ فهلّا كان، وقد حكَوْا عن الخليل: كُلُّ «لولا» في القُرآنِ فمعناها: «هَلّا»، **إلا التي في الصّافّات**. وما صَحَّتْ هذهِ الحكاية؛ ففي غير الصَّافّات: ﴿لَّوْلَآ أَن تَدَٰرَكَهُۥ نِعْمَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ لَنُبِذَ بِٱلْعَرَآءِ﴾ [القلم: ٤٩]، ﴿وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ﴾ [الفتح: ٢٥]، ﴿وَلَوْلَآ أَن ثَبَّتْنَٰكَ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ﴾ [الإسراء: ٧٤].

﴿أُوْلُواْ بَقِيَّةٍ﴾ أُولُو فَضْل وخير، وسُمِّيَ الخيرُ والفَضْلُ والجَوْدةُ بقيّة؛ لأنَّ الرَّجُلَ يَستبقي مما يُخرِجُه أجوَدَه وأفضَلَه، **فصار مَثَلاً في الجودةِ والفَضْل**، ويُقال: فُلانٌ مِن بَقيّةِ القوم، أي: مِن خِيارهم، وبه فُسِّرَ بيتُ «الحماسة»:

إن تُذنِبُوا ثُمَّ يأتيني بَقِيَّتُكُم

قوله: (**إلا التي في الصّافّات**): وهيَ قولُه تعالىٰ: ﴿وَلَوْلَا نِعْمَةُ رَبِّى لَكُنتُ مِنَ ٱلْمُحْضَرِينَ﴾ [الصافات: ٥٧].

قوله: (**فصارَ مَثَلاً في الجَوْدةِ والفَضْل**): أي: اشتَهرَ معنىٰ الكِناية، وسارَ مَسِيرَ الأمثال، ويُقال: للشَّيْخ بقيّة، أي: شيءٌ من قُوّةِ الشُّبّان.

قوله: (**إنْ تُذنِبُوا ثمَّ تأتيني بَقِيَّتُكُم**): تمامُه:

فما عليَّ بذَنْبٍ عِندَكم فَوْتُ(١)

يحتملُ أن يُرادَ بـ«البقية»: خِيارُهم وأماثلُهم، أي: إن تُذنِبُوا ثم يأتيني خِيارُكم يُقيمُونَ مَعْذِرةَ أنفسِهم، وأنهم لم يُساعِدُوكُم، فما عليَّ بجَزاءِ ذَنْبٍ فَوْت، وما يَلحَقُكم مِن لائمةٍ وعَيْب، وأن يُراد: بَقيَّتُكم الذينَ لم يُذنِبُوا، أي: يأتوني مُعتَذِرينَ بأنهم فارقُوكُم لِعظيم جِنايتكم، فلا تَفُوتُني مُؤاخَذَتُكم.

---

(١) البيتُ لرُوَيشِدِ بن كثير الطائي، كما في «الحماسة» ص٢٩.

ومنه قولُهم: في الزَّوايا خَبايا، وفي الرجالِ بقايا. ويجوزُ أن تكونَ «البقيّةُ» بمعنىٰ: البَقْوىٰ، كالتَّقيّةِ بمعنىٰ: التقوىٰ، أي: فهَلّا كانَ منهم ذَوُو بقاءٍ علىٰ أنفسِهم وصِيانةٍ لها مِن سَخَطِ الله وعِقابه.

وقُرِئ: «أُولُو بُقْية»، بوَزْن: لُقْية، مِن: بَقاهُ يَبْقيه: إذا راقبَه وانتَظَرَه، ومنه: «**بَقَيْنا رسولَ الله ﷺ**»، والبَقْية: الـمَرّةُ مِن مَصدَره. والمعنىٰ: فلو كانَ منهم أُولُو مُراقَبةٍ وخَشْيةٍ مِنَ انتِقام الله، **كأنهم يَنتَظِرُونَ إيقاعَه بهم لإشفاقِهم**.

قوله: (**وقُرِئ: «أُولُو بُقْية»**): قالَ أبو البقاء: «الجمهورُ علىٰ تشديدِ الياء، وهو الأصل، وقُرِئَ بتخفيفها، وهو مَصدَرُ بَقِيَ يبقىٰ بُقْيةً، كلَـقِيتُه لُقْيةً، فيجوزُ أن يكونَ علىٰ بابه، ويجوزُ أن يكونَ مَصدَراً بمعنىٰ: فَعيل، وهو بمعنىٰ فاعِل»(١).

قوله: (**«بَـقَيْنا رسولَ الله ﷺ»**): روينا عن أبي داودَ(٢) عن مُعاذِ بنِ جَبَـلٍ قال: «بَـقَيْنا رسولَ الله ﷺ، وقد تأَخَّرَ لِصلاةِ العَتْمة، حتىٰ ظَنَّ الظّانُّ أنه ليسَ بخارج، فإنّا كذلكَ إذ خَرَجَ رسولُ الله ﷺ، فقالوا له كما قالوا، فقال: أعتِمُوا بهذِهِ الصَّلاة(٣)، فإنكم قد فُضِّلتُم بها علىٰ سائرِ الأُمَم، لم تُصَلِّها أمةٌ قبلكم».

«بَقَيْنا»: بفَتْح الباءِ والقاف، أي: انتَظَرْنا، والاسمُ منه: البَـقْوىٰ، قُلِبَتِ الياءُ واواً، وكذلكَ كُلُّ «فَعْلىٰ» اسمـاً، كالتَّقْوىٰ والشَّـرْوىٰ، وإذا كانت صِفةً لم تُقلَب، نَحْو: امرأةٌ صَدْيا وخَزْيا.

قوله: (**كأنهم يَنتَـظِـرُونَ إيقاعَـه بهم لإشفاقهم**): بيانٌ لتفسيرِ «أُولُـو مُراقَبة» بقوله: «وخَشْية»، فإنَّ المُراقِبَ للشيءِ يَنتَظِرُ وقوعَ ما يَتَـرَقَّبُه، كما أنَّ الخاشيَ يُشفِقُ عما يَنتَظِرُ وقوعَه مِنَ المكروه.

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٧١٨).

(٢) في «سننه» برقم (٤٢١).

(٣) تحرَّف في (ف) إلىٰ: «اغتَنِموا هذه الصَّلاة».

﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾ استِثناءٌ مُنقَطِع، معناه: ولكنْ قليلاً ممَّنْ أنجَيْنا مِنَ القُرونِ نَـهَوْا عن الفساد، وسائرُهم تاركون للنهي. و«مِن» ـ في ﴿مِّمَّنْ أَنجَيْنَا﴾ ـ **حَقُّها أن تكونَ للبيانِ لا للتبعيض**، لأنَّ النَّجاةَ إنما هيَ للناهِينَ وحدَهم، بدليل قولِه تعالىٰ: ﴿أَنجَيْنَا ٱلَّذِينَ يَنْهَوْنَ عَنِ ٱلسُّوٓءِ وَأَخَذْنَا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾ [الأعراف: ١٦٥].

فإن قلت: هل لوقوع هذا الاستِثناءِ مُـتَّصِلاً وَجْهٌ يُحمَلُ عليه؟ قلت: إن جَعَلتَه مُتَّصِلاً **علىٰ ما عليه ظاهرُ الكلام**، كان المعنىٰ فاسِداً، لأنه يكونُ تحضيضاً لأُولي البقيّـةِ علىٰ النهي عن الفساد، إلا للقليل مِنَ الناجينَ منهم، كما تقول: هَلّا قرأ قومُك القُرآنَ إلا الصُّلَحاءَ منهم، تُريد: استِثناءَ الصُّلَحاءِ مِنَ المُحضَّضِينَ علىٰ قِراءةِ القُرآن، وإن قلت: في تحضيضِهم علىٰ النهي عن الفساد معنىٰ نَفْيِه عنهم، فكأنه قيل: ما كانَ مِنَ القُرونِ أولو بَقيّـةٍ إلا قليلاً، كانَ استِثناءً مُتَّصِلاً، ومعنىٰ صحيحاً، وكانَ انتِصابُه علىٰ أصل الاستِثناء، وإن كانَ الأفصَحُ أن يُرفَعَ علىٰ البَدَل.

قوله: (و«مِن» ـ في ﴿مِّمَّنْ أَنجَيْنَا﴾ ـ **حَقُّها أن تكونَ للبيانِ لا للتبعيض**): وذلكَ أنَّ البيانَ والمُبيَّنَ شيءٌ واحِد، كقولِهِ تعالىٰ: ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَـٰنِ﴾ [الحج: ٣٠]، فالقليلُ إذن هُمُ الناجُون، ولهذا عَلَّله بقوله: «لأنّ النجاةَ إنما هيَ للناهِينَ وحدَهم»، أي: دونَ غيـرِهم، وأما إذا حُمِلَ «مِن» علىٰ التبعيضِ كانَ ﴿مِّمَّنْ أَنجَيْنَا﴾ بَدَلاً مِن ﴿قَلِيلًا﴾، فيَلزَمُ أن يكونَ الناهُونَ بعضَ الناجين، وهو فاسِد.

قوله: (**علىٰ ما عليه ظاهرُ الكلام**): واعلَمْ أنَّ حروفَ التَّحْضيضِ تُفيدُ مَعَ الماضي معنىٰ التنديم، ومَعَ المُضارع تَتَخلَّصُ للتحضيض، فإذا حُمِلَ علىٰ ظاهِرِه في هذا المقام، كما يُقال: لَيْتَهم كانوا يَنهَونَ عن الفسادِ إلا قليلاً منهم فإنهم لم يَنْهَوا، فَسَدَ المعنىٰ، وأما إذا جُعِلَ كلمةُ التَّحْضيضِ للإنكار لَـتولَّدَ معنىٰ النفي، كما يُقال: ما كانَ أُولُو بقيّـةٍ إلا قليلاً، صَحَّ المعنىٰ واستقام، لكنِ المُختارُ الرفعُ في «قليل»، ومن ثَمَّ قال: «وإن كانَ الأفصَحُ أن يُرفَعَ علىٰ البَدَل».

﴿وَٱتَّبَعَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مَآ أُتۡرِفُواْ فِيهِ﴾ أرادَ بـ«الذينَ ظَلَمُوا»: تاركي النهي عن المُنكَرات، أي: لم يَهتَمُّوا بما هو رُكْنٌ عظيمٌ مِن أركانِ الدِّين، وهو الأمرُ بالمعروفِ والنهيُ عن المُنكَر، وعَقَدُوا هِـمَمَهم بالشَّهوات، واتَّـبَعُوا ما عَـرَفُوا فيه التَّنعُّمَ والتَّـتَـرُّف، مِن حُبِّ الرئاسةِ والثروة، وطَلَب أسباب العَيْش الـهَنيء، ورَفَضُوا ما وراءَ ذلك، ونَـبَذُوهُ وراءَ ظُهورِهِم.

وقرأ أبو عَمْرٍو ـ في روايةِ الجُعْفيِّ ـ: «وأُتبِـعَ الذينَ ظَلَمُوا»، يعني: وأُتبِعُوا جَزاءَ ما أُترِفُوا فيه، ويجوزُ أن يكونَ المعنىٰ في القِراءةِ المشهورة: أنهم أُتبِعُوا جَزاءَ إترافِهم، وهذا معنًىٰ قويٌّ لِتَقدُّم الإنجاء، كأنه قيل: إلا قليلاً ممَّن أنجَيْنا منهم، وهَلَكَ السائر.

قوله: (وقرأ أبو عَمْرو): وهيَ شاذّة(١).

قوله: (معنًىٰ قويٌّ لِتَقدُّم الإنجاء): أي: النَّظْمُ يَستَدعي هذا، لأنَّ بعدَ تقدُّم الإنجاءِ للناهِينَ المُناسِبَ أن يُبيَّنَ هلاكُ الذينَ لم يَنهَوا، كأنه قيل: وأنجَيْنا القليلَ واتَّـبَعَ الذينَ ظَلَمُوا جَزاءَهم، أي: هَلَكوا، فيكونُ وصولُ الجزاءِ إلىٰ الكثيـرِ في مُقابَلةِ إنجاءِ القليل، ولم يَفتَقِرْ إلىٰ تقدير معطوفٍ عليه(٢)، لِقولِه: ﴿وَٱتَّبَعَ﴾، لأنَّ الواوَ حينَئذٍ للحال، وإليه الإشارةُ بقوله: «الواوُ للحال»، كأنه قيل: أنجَيْنا القليلَ وقد اتَّـبَعَ الذينَ ظَلَمُوا جَزاءَهم.

وعلىٰ الأول: «واتَّـبَعُوا» عطفٌ علىٰ «نَـهَوْا» مُقدَّراً، كما سيَجيءُ في جوابِ السُّؤال.

فإن قلت: قَدَّرَ المعطوفَ عليه أولاً غيـرَ ما ذكرَ في الجواب، حيثُ قال: «لم يَهتَمُّوا بما هو رُكْنٌ عظيمٌ في الدِّين، وعَقَدُوا هِـمَمَهم بالشَّهوات، واتَّـبَعُوا ما عَرَفُوا فيه التَّنعُّمَ» إلىٰ آخِرِه، لأنه عَطَفَه علىٰ «عَقَدُوا» أو «لم يَهتَمُّوا»؟

---

(١) انظر: «السبعة» لابن مجاهد ص٣٩٨، و«المحتسب» لابن جني (١: ٣٣١).

(٢) في (ح) و(ف): «في مقابلة إنجاء الناهين، لقوله: اتبع»، والمُثبتُ من (ط).

فإن قلت: علامَ عُطِفَ قولُه: ﴿وَٱتَّبَعَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾؟ قلت: إن كانَ معناه: واتَّبعُوا الشَّهوات، كانَ معطوفاً علىٰ مُضمَر، لأنّ المعنىٰ: إلا قليلاً ممَّن أنجَيْنا منهم نَهَوْا عن الفساد، واتَّبعَ الذينَ ظَلَمُوا شَهواتِهم. فهو عطفٌ علىٰ: نَهَوْا، وإن كانَ معناه: واتَّبعُوا جَزاءَ الإتراف، فالواوُ للحال، كأنه قيل: أنجَيْنا القليل، وقد اتَّبعَ الذينَ ظَلَمُوا جَزاءَهم.

فإن قلت: فقولُه: ﴿وَكَانُوا۟ مُجْرِمِينَ﴾؟ قلت: علىٰ: ﴿أُتْرِفُوا۟﴾، أي: اتَّبعُوا الإترافَ وكونَهم مُجرِمين، ....

وقلت: علىٰ هذا التقديرِ لا بُدَّ مِن إضمارِ «نَهَوْا» وهذهِ المذكوراتِ أيضاً، لأنَّ قولَه: «واتَّبعُوا الشَّهَواتِ» مُستَدعٍ لذلك، أي: أنهم تَركُوا مُتابَعةَ أضدادِها، وهيَ دليلُ الهدىٰ والاهتمام بالواجب مِنَ الأمرِ بالمعروفِ والنهي عن المُنكَر، خاصّةً في هذا المقام، واستَمرُّوا علىٰ ضَلالِهِم في مُتابَعةِ الهوىٰ، فإذن يُضمَرُ بعدَ الاستِثناءِ «نَهَوْا» ليُعطَفَ عليه، كأنه قيل: ما كانوا يَنهَونَ عن الفساد، لكنِ القليلُ منهم نَهَوْا فنَجَوْا، والباقونَ ما اهتَمُّوا به، وعَقَدُوا هِمَمَهم بالشَّهَوات، واتبعوا التترُّف فهلكوا، فوضع موضع «الباقين»: ﴿ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾ ليُؤذِنَ بأنّ سَبَبَ تَرْك النهي عن المُنكَر انهماكُهم في الشهوات[1] واشتِغالُهم بحُبِّ الجاهِ والرِّئاسة، وأنَّ ذلكَ ظُلمٌ عظيمٌ يَستَأهِلُ صاحبُه النَّكالَ الشَّديد، وفيه أنَّ «حُبَّ الدُّنيا رأسُ كُلِّ خطيئة»[2].

قوله: (فقولُه: ﴿وَكَانُوا۟ مُجْرِمِينَ﴾): أي: فعلىٰ أيِّ شيءٍ يُعطَفُ قولُه: ﴿وَكَانُوا۟ مُجْرِمِينَ﴾.

قوله: (**أي: اتَّبعُوا الإترافَ وكونَهم مُجرِمين**): قالَ صاحبُ «التقريب»: وفيه نَظَر، لأنّ

---

(١) من قوله: «واتبعوا التترُّف» إلىٰ هنا، سقط من (ح) و(ف).

(٢) انظر ما تَقدَّمَ تعليقاً عند تفسير الآية ٧٠ من سورة التوبة (٧: ٣٠١).

لأنّ تابعَ الشَّهَواتِ مغمورٌ بالآثام، أو أُريدَ بـ«الإجرام»: إغفالُهم للشُّكْر. **أو: علىٰ «اتَّبَعُوا»**، أي: اتَّبَعُوا شَهَواتِهم وكانوا مُجرِمينَ بذلك. ويجوزُ أن يكونَ اعتِراضاً وحُكْماً عليهم بأنهم قومٌ مُجرِمُون.

[﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ ﴾ ١١٧]

﴿كَانَ﴾ بمعنىٰ: صَحَّ واستقام، واللامُ لتأكيد النفي، و﴿بِظُلْمٍ﴾ حالٌ مِنَ الفاعل، والمعنىٰ: واستحالَ في الحِكمةِ أن يُهلِكَ اللهُ القُرىٰ ظالماً لها، ﴿وَأَهْلُهَا﴾ قومٌ ﴿مُصْلِحُونَ﴾ تنزيهاً لذاتِهِ عن الظُّلم، ....

«ما» ـ في ﴿مَآ أُتْرِفُواْ﴾ ـ موصولةٌ لا مَصدَريّة؛ لِعَوْدِ الضميرِ مِن ﴿فِيهِ﴾ إليه، فكيفَ يُقدَّرُ «كانوا» مَصدَراً، إلا أن يُقال: رَجَعَ الضَّميرُ مِن ﴿فِيهِ﴾ إلىٰ الظُّلم، بدلالةِ ﴿ظَلَمُواْ﴾.

قوله: (**لأنَّ تابِعَ الشَّهَواتِ مغمورٌ بالآثام**): تعليل، لأنَّ العطفَ تفسيريّ، وأنَّ معنىٰ الإترافِ هو كونُهم مُجرِمين، وهذا الجوابُ مبنيٌّ علىٰ أنّ ﴿وَٱتَّبَعَ﴾ حال، وهو إنما يَحسُنُ إذا قُدِّرَ مُضافاً، فكأنه قيل: واتَّبَعُوا جَزاءَ آثامِهم، وعلىٰ هذا: «إذا أُريدَ بـ«الإجرام»: إغفالُهم للشُّكْر»، أي: اتَّبَعُوا جَزاءَ الإترافِ وجَزاءَ كُفْرانِ النِّعْمة.

قوله: (**أو علىٰ: «اتَّبَعُوا»**): هذا علىٰ أنْ يكونَ «اتَّبَعُوا» معطوفاً علىٰ المُقدَّر، وهذا العطفُ مِن باب قوله: ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ وَسُلَيْمَـٰنَ عِلْمًا ۖ وَقَالَا ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [النمل: ١٥] علىٰ رأي صاحب «المفتاح»[(١)]: عَطْف، لحصولِ مضمونِ الجملتَين، وتَعْويلُ تَرتُّبِ الأولِ علىٰ الثاني إلىٰ الذِّهْن، ولذلكَ قال: «وكانوا مُجرِمينَ بذلك». أو تكونُ الواوُ استِئنافية، أي: اتَّبَعُوا شَهَواتِهم وكانوا قوماً عادتُهم الإجرام، فاتَّبَعُوا الشَّهَواتِ لذلك، ولو جُعِلَ حالاً مِن فاعِلِ «اتَّبَعُوا»، أي: اتَّبَعُوا شَهَواتِهم، والحالُ أنهم كانوا مُجرِمين؛ لكانَ حَسَناً، والاعتِراضُ أحسَن.

---

(١) انظر: «مفتاح العلوم» للسَّكّاكي ص٢٧٨.

وإيذاناً بأنَّ إهلاكَ المُصلِحينَ مِنَ الظُّلم. وقيل: الظُّلم: الشِّرْك، ومعناه: أنه لا يُهلِكُ القُرىٰ بسَبَب شِرْكِ أهلِها وهم مُصلِحُون **يَتَعاطَونَ الحقَّ فيما بينهم، ولا يَضُمُّونَ إلىٰ شِركِهم فساداً** آخر.

[﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً ۖ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ * إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ ۚ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ ۗ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ ١١٨-١١٩]

﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾ يعني: لاضطَرَّهُم إلىٰ أن يكونوا أهلَ أُمّةٍ واحدة، أي: مِلّةٍ واحدة، وهيَ مِلّةُ الإسلام، كقوله: ﴿إِنَّ هَـٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾ [الأنبياء: ٩٢]، وهذا الكلامُ يَتَضمَّنُ نفيَ الاضطِرار، وأنه لم يَضطَرَّهُم إلىٰ الاتفاقِ علىٰ دين الحقّ، ولكنَّه مَكَّنَهم مِنَ الاختيار الذي هو أساسُ التكليف، فاختار بعضُهم الحقَّ وبعضُهم الباطل، فاختلفوا، **فلذلكَ قال**: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ * إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ﴾ إلا ناساً هَداهُمُ اللهُ ولَطَفَ بهم، فاتفقوا علىٰ دين الحقِّ غيرَ مُختَلِفينَ فيه.

قوله: (**يَتَعاطَونَ الحقَّ فيما بينَهم، ولا يَضُمُّونَ إلىٰ شِرْكِهم فَساداً**): قالَ القاضي: «ذلكَ لِفَرْطِ رحمتِهِ ومُسامَحتِهِ في حُقوقِه، ومن ذلكَ قَدَّمَ الفُقَهاءُ عندَ تَزاحُم الحقوقِ حُقوقَ العباد، وقيل: المُلْكُ يبقىٰ مَعَ الكُفْر، ولا يبقىٰ مَعَ الظُّلْم»(١).

قوله: (**فلذلكَ قال**: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾): أي: فلأجل أنَّ الكلامَ يَتَضمَّنُ نفيَ الاضطِرار، وأنه تعالىٰ لم يَضطَرَّهُم إلىٰ الاتفاق، بل جَعَلَهم مُتَمكِّنينَ مِنَ الاختيار، قال: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ يُشيرُ إلىٰ أنَّ المُرادَ بالمشيئةِ في قوله: ﴿وَلَوْ شَآءَ﴾ مشيئةَ القَسْرِ والإلجاء.

والسُّنّيُّ يحملُ هذهِ الآيةَ علىٰ معنىٰ قوله: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَـَٔاتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَىٰهَا وَلَـٰكِنْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ مِنِّى لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [السجدة: ١٣]، ويقول: لو تَعَلَّقت

---

(١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢٦٩).

﴿وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ﴾: «ذلك»: إشارةٌ إلىٰ ما دلَّ عليه الكلامُ الأولُ وتَضَمَّنَه، يعني: ولذلكَ مِنَ التَّمكُّن والاختيار الذي كانَ عنه الاختِلافُ خلَقَهم، ليُثيبَ مُختارَ الحقِّ بحُسْن اختياره، ويُعاقِبَ مُختارَ الباطل بسُوءِ اختياره.

﴿وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ﴾ وهيَ **قولُه للملائكة**: ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾، لِعِلمِهِ بكثرةِ مَنْ يختارُ الباطل.

[﴿وَكُلًّا نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنبَاءِ الرُّسُلِ مَا نُثَبِّتُ بِهِ فُؤَادَكَ وَجَاءَكَ فِي هَٰذِهِ الْحَقُّ وَمَوْعِظَةٌ وَذِكْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ * وَقُل لِّلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ اعْمَلُوا عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ إِنَّا عَامِلُونَ * وَانتَظِرُوا إِنَّا مُنتَظِرُونَ﴾ ١٢٠-١٢٢]

مشيئةُ الله تعالىٰ باتفاقِ الناسِ علىٰ دينِ الحقِّ ما اختلَفُوا حقّاً ولا باطِلاً، وحينَ تَعلَّقَت مشيئتُه بهدايةِ البعضِ وضَلالةِ البعض؛ بأن يكونَ فريقٌ في الجنّةِ وفريقٌ في السَّعير، اختلَفوا، يَدُلُّ عليه قولُه في هذهِ الآية: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾، وتُؤيِّدُه الأحاديثُ الواردةُ في القَدَر.

روىٰ مُحيي السُّنّة: «عن الحسنِ وعطاء: وللاختِلافِ خَلَقَهم. وقالَ مالك: خَلَقَهم ليكونَ فريقٌ في الجنّةِ وفريقٌ في السَّعير. وقالَ أبو عُبَيدة: هذا القولُ أختارُه»(١).

وقالَ القاضي: «في الآيةِ دليلٌ ظاهِرٌ علىٰ أنَّ الأمرَ غيرُ الإرادة، وأنه تعالىٰ لم يُرِدِ الإيمانَ مِن كُلِّ أحد، وأنَّ ما أرادَه يجبُ وقوعُه»(٢).

قوله: (﴿كَلِمَةُ رَبِّكَ﴾ **هيَ قولُه للملائكة**: ﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾): يُريد: أنَّ المُرادَ بـ«الكلمة»: الإخبار، كما قالَ تعالىٰ في الأنعام: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ [الأنعام: ١١٥]، أي: ما أخبَرَ به، وأمَرَ ونهىٰ، ووَعَدَ وأوعَد، فَرَّ مِن إثباتِ العِلم الأزليّ، وجَفَّ القَلَم بما هو كائن، الذي

---

(١) «معالم التنزيل» للبغوي (٤: ٢٠٦ و٢٠٧).

(٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢٦٩).

﴿ وَكُلًّا ﴾ التنوينُ فيه عِوَضٌ مِنَ المُضافِ إليه، كأنه قيل: وكُلَّ نَبَأٍ ﴿نَّقُصُّ عَلَيْكَ ﴾، و﴿مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلرُّسُلِ ﴾ بيانٌ لـ«كُلّ»، و﴿مَا نُثَبِّتُ بِهِۦ فُؤَادَكَ ﴾ **بَدَلٌ مِن «كُلًّا»**. ويجوزُ أن يكونَ المعنىٰ: وكُلُّ اقتِصاصٍ نَقُصُّ عليك، علىٰ معنىٰ: **وكُلَّ نوع مِن أنواع الاقتِصاص نَقُصُّ عليك**؛ يعني: علىٰ الأساليب المُختَلِفة، و﴿مَا نُثَبِّتُ بِهِۦ﴾ مفعولُ ﴿نَّقُصُّ﴾، ومعنىٰ تثبيتِ فُؤادِه: زيادةُ يقينِهِ وما فيه طُمأنينةُ قلبه، لأنَّ تكاثُرَ الأدلةِ أثبتُ للقلب وأرسَخُ للعلم.

يَسْتَتبِعُ الكائناتِ إلىٰ تحقيقه، وجَعَلَ العِلمَ تابعاً للمعلوم، حيثُ قال: «لعِلمِه بكثرةِ مَنْ يختارُ الباطِل».

قوله: (و﴿مَا نُثَبِّتُ بِهِۦ فُؤَادَكَ ﴾ **بَدَلٌ مِن «كُلًّا»**): أي: نَقُصُّ عليكَ مِن كُلِّ نَبَأٍ مِن أنباءِ الرُّسُل، ثم نَقُصُّ عليكَ ما نُثبِّتُ به فُؤادَكَ من أنباءِ الرُّسُل[1]، قالَ أبو البقاء: «(كُلًّا): منصوبٌ بـ﴿نَّقُصُّ﴾، و﴿مِنْ أَنۢبَآءِ ﴾ صِفةٌ لِـ(كُلًّا)، و﴿مَا نُثَبِّتُ بِهِۦ﴾ بَدَلٌ مِن (كُلًّا)»[2].

قوله: (**وكُلَّ نَوْعٍ مِن أنواع الاقتِصاصِ نَقُصّ**): فعلىٰ هذا: ﴿مِنْ أَنۢبَآءِ ﴾ حالٌ مِنَ المفعول، وهو ﴿مَا نُثَبِّتُ ﴾، و«كُلًّا» منصوبٌ علىٰ المَصدَر، أي: نَقُصُّ ما نُثبِّتُ به فُؤادَكَ كائِناً مِن أنباءِ الرُّسُل كُلَّ نَوْعٍ مِن أنواع الاقتِصاص، قالَ أبو البقاء: «يجوزُ أن يكونَ ﴿مَا نُثَبِّتُ ﴾ مفعول ﴿نَّقُصُّ﴾، و«كُلًّا» حالٌ مِن ﴿مَا ﴾، أو مِنَ الهاءِ عندَ مَنْ أجازَ تقديمَ الحالِ مِنَ المجرور»[3].
وعليه قالَ القاضي: «يجوزُ أن يكونَ «كُلًّا» مَصدَراً»[4].

---

(١) من قوله: «ثم نقصُّ عليك» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» للعكبري (٢: ٧١٩).

(٣) المصدر السابق (٢: ٧١٩).

(٤) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢٧٠).

﴿وَجَآءَكَ فِي هَٰذِهِ ٱلۡحَقُّ﴾ أي: في هذهِ السُّورة، أو: في هذهِ الأنباءِ المُقتصّةِ فيها ما هو حَقٌّ ﴿وَمَوۡعِظَةٞ وَذِكۡرَىٰ لِلۡمُؤۡمِنِينَ﴾.

﴿وَقُل لِّلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾ مِن أهل مَكّةَ وغيرِهم: ﴿ٱعۡمَلُواْ﴾ علىٰ حالِكم وجِهَتِكم التي أنتُم عليها، ﴿إِنَّا عَٰمِلُونَ﴾.

﴿وَٱنتَظِرُوٓاْ﴾ بنا الدوائر، ﴿إِنَّا مُنتَظِرُونَ﴾ أن يَنزِلَ بكم نَحْوُ ما اقتصَّ اللهُ مِنَ النِّقَم النازلةِ بأشباهِكم.

[﴿وَلِلَّهِ غَيۡبُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَإِلَيۡهِ يُرۡجَعُ ٱلۡأَمۡرُ كُلُّهُۥ فَٱعۡبُدۡهُ وَتَوَكَّلۡ عَلَيۡهِۚ وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعۡمَلُونَ﴾ ١٢٣]

﴿وَلِلَّهِ غَيۡبُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ لا تخفىٰ عليه خافيةٌ مما يجري فيهما، فلا تخفىٰ عليه أعمالُكم، ﴿وَإِلَيۡهِ يُرۡجَعُ ٱلۡأَمۡرُ كُلُّهُۥ﴾ **فلا بُدَّ أن يَرجعَ إليه أمرُهم وأمرُك**، فينتقِمُ لكَ منهم، ﴿فَٱعۡبُدۡهُ وَتَوَكَّلۡ عَلَيۡهِ﴾ فإنه كافيكَ وكافِلُك، ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا يَعۡمَلُونَ﴾

قوله: (﴿وَجَآءَكَ فِي هَٰذِهِ ٱلۡحَقُّ﴾ **أي: في هذهِ السُّورة**) إلىٰ آخِره: إشارةٌ إلىٰ أنَّ هذهِ الآيةَ فَذْلكةٌ[1] لتفاصيل السُّورة، كما أسلَفْناهُ في قوله: ﴿فَأۡتُواْ بِعَشۡرِ سُوَرٖ مِّثۡلِهِۦ مُفۡتَرَيَٰتٖ﴾ [هود: ١٣]، وأنَّ السُّورةَ إلىٰ خاتِـمَتِها تَسْليةٌ لِقَلبِ الحبيبِ صَلَواتُ الله عليه.

قوله: (**فلا بُدَّ أن يَرجعَ إليه أمرُهم وأمرُك**): يُريد: أنَّ هذهِ الكلمةَ جامِعة، فيَدخُلُ فيها تَسْليةُ الرسولِ ﷺ، وتهديدُ الكُفّار، والانتِقامُ منهم، دُخولاً أولياً.

الراغب: «الأمر: الشأن، وجَمْعُه: أمور، ومَصدَرُ «أمَرتُه»؛ إذا كَلَّفتَه شيئاً، وهو لفظٌ عامٌّ للأقوالِ والأفعالِ كُلِّها، وعلىٰ ذلك: إليه يَرجِعُ الأمرُ كُلُّه، ﴿قُلۡ إِنَّ ٱلۡأَمۡرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ﴾

---

(١) انظر معنىٰ «الفذلكة» فيما تقدَّم تعليقاً عندَ تفسير الآية ١١١ من سورة التوبة (٧: ٣٧٤).

ـ وقُرِئ: ﴿تَعۡمَلُونَ﴾ بالتاء ـ: أي أنتَ وهُم علىٰ تغليب المُخاطَب.

عن رسول الله ﷺ: «مَنْ قرأ سُورةَ هُودٍ أُعطِيَ مِنَ الأجرِ عشرَ حَسَنات، بعَدَدِ مَنْ صَدَّقَ بنُوح، ومَنْ كَذَّبَ به، وهُودٍ وصالح وشُعَيب ولُوطٍ وإبراهيمَ وموسىٰ، وكانَ يومَ القيامةِ مِنَ السُّعَداءِ إن شاءَ اللهُ تعالىٰ ذلك».

[آل عمران: ١٥٤]، ويُقال للإبداع: أمر، نحـو: ﴿أَلَا لَهُ ٱلۡخَلۡقُ وَٱلۡأَمۡرُ﴾ [الأعراف: ٥٤]، وقوله: ﴿إِنَّمَا قَوۡلُنَا لِشَيۡءٍ إِذَآ أَرَدۡنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [النحل: ٤٠] إشارةً إلىٰ إبداعِه، وعَبَّـرَ عنه بأقصـرِ لَفْظٍ وأبلَغِ ما يَتَقدَّمُ فيه فيما بيننا، ومنه قولُه: ﴿وَمَآ أَمۡرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٌ﴾ [القمر: ٥٠]، والأمر: التَّـقدُّمُ بالشيء، سواءٌ كانَ بقولهم: افعَل، أو: لِتَـفعَل، أو: بلَـفْظِ الخبر؛ نَحْو: ﴿وَٱلۡمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصۡنَ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، وقولُـه: ﴿وَمَآ أَمۡرُ فِرۡعَوۡنَ بِرَشِيدٍ﴾ [هـود: ٩٧] عامٌّ في أقوالِه وأفعالِه، وقيل: أَمِرَ القَوْم؛ إذا كَثُروا، لأنَّ القومَ إذا كَثُروا صاروا ذا أمير، مِن حيثُ إنه لا بُدَّ مِن سائسٍ يَسُوسُهم»(١).

قوله: (وقُرِئ: ﴿تَعۡمَلُونَ﴾ بالتاءِ) الفَوْقانيّة: نافعٌ وابنُ عامرٍ(٢) وحَفْص، واللهُ أعلم.

---

(١) «مفردات القرآن» ص٨٨-٨٩.

(٢) في (ط): «نافع وأبو عمرو وحفص»، والمُثبتُ من (ح) و(ف)، وهو الصواب. انظر: «حجّة القراءات» ص٣٥٣، و«الدُّرّ المصون» للسمين الحلبي (٦: ٤٢٨).

سورة يوسف عليه السَّلام

مكية، وهي مئةٌ وإحدىٰ عشرةَ آيـةً

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

[﴿الٓر تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ * إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ * نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ ٱلْقَصَصِ بِمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِۦ لَمِنَ ٱلْغَٰفِلِينَ﴾ ١-٣]

﴿تِلْكَ﴾ إشارةٌ إلىٰ آيات السُّورة، و﴿ٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ﴾ السُّورة؛ **أي: تلك الآياتُ التي أُنزلت إليك في هذه السُّورةِ** آياتُ السُّورةِ الظاهِرِ أمرُها في إعجاز العربِ وتبْكيتِهم، ....

سورة يوسف عليه السَّلام

مكية، وهي مئةٌ وإحدىٰ عشرةَ آيـةً

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

قوله: (أي: تلكَ الآياتُ التي أُنزِلَت إليكَ في هذه السُّورة)، إشارةٌ إلىٰ أن ﴿تِلْكَ﴾ مُبتدأ، والمُشارُ إليه ما في ذِهْنِ المُخاطَب، قال ابنُ الحاجب: «المُشارُ إليه لا يُشتَرطُ أن يكونَ موجوداً

أو: التي تُبِينُ لِـمَن تدبَّرها أنها من عند الله لا من عند البشر، أو الواضحةُ التي لا تَشْتَبِهُ علىٰ العرب مَعانيها لِنُزولِها بلسانِهم، **أو: قد أُبِينَ فيها ما سألتْ عنه اليهودُ** من قصَّة يوسف؛ فقد رُوي أنَّ علماءَ اليهودِ قالوا لكُبراءِ المشركين: سَلُوا مُحمّداً لِـمَ انتقلَ آلُ يعقوبَ منَ الشّامِ إلىٰ مِصر؟ وعن قصَّة يوسف؟

حاضِـراً، بل يكفي أن يكونَ موجوداً ذِهْناً»، فقولُه: «أي: تلكَ الآياتُ التي أُنزِلَت إليكَ في هذه السُّورة» إشارةٌ إلىٰ المُتصوَّر، وقولُه: «آياتُ السُّورةِ الظاهرِ أمرُها» هو المذكورُ في التنزيل الواقعُ خَبَراً لاسمِ الإشارةِ الذي المُشارُ إليه به ما في الذِّهْن، قالَ المُصنِّفُ في قوله: ﴿هَٰذَا فِرَاقُ بَيۡنِي وَبَيۡنِكَ﴾ [الكهف: ٧٨]: «تَصَوَّرَ فِراقَ بَيْـنِهما عندَ حُلولِ الميعاد، فأشارَ إليه، وجَعَلَه مُبتَدأ، وأخبَرَ عنه».

قوله: (**أو: قد أُبِينَ فيها ما سألتْ عنه اليهود**)، **الجوهري**: «بانَ الشيءُ بياناً: اتَّضَح، فهو بَيِّن، وكذلكَ أبانَ الشيءُ فهو مُبين، وأبنتُه أنا، أي: أوضَحْتُه، يَتعدّىٰ ولا يَتعدّىٰ»(١).

فـ﴿ٱلۡمُبِينِ﴾ هاهنا: يحتملُ أن يكونَ من اللازم ومن المُتعدِّي، وإذا حُمِلَ علىٰ الأول يحتملُ وَجْهَين؛ لأنَّ ظُهورَها: إما بحَسَبِ الألفاظِ مِن كونِها مُعجِزاً ظاهِرَ الإعجاز، لا يخفىٰ علىٰ أرباب البلاغة أنَّ البَشَـرَ لا تُطيقُ الإتيانَ بمِثلِها، كقوله: ﴿فَإِن لَّمۡ تَفۡعَلُواْ وَلَن تَفۡعَلُواْ فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ﴾ [البقرة: ٢٤]، فهو المُرادُ من قوله: «الظاهر أمرُها في إعجازِ العَرَب»، أو بحَسَبِ المعاني، كقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا لَّعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ﴾، وإليه الإشارةُ بقوله: «لا تَشتَبِهُ علىٰ العَرَبِ معانيها لنزولِها بِلِسانِهم».

وإذا حُمِلَ علىٰ الثاني يحتملُ وَجْهَينِ أيضاً: **أحدهما**: أنها من الظهورِ والبيانِ بمنزلةِ المُبيِّنِ والمُفسِّـر، حيثُ تحملُ التدبُّر علىٰ التقدير، كقوله تعالىٰ: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلۡقُرۡءَانَۚ وَلَوۡ كَانَ مِنۡ عِندِ غَيۡرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخۡتِلَٰفٗا كَثِيرٗا﴾ [النساء: ٨٢]، وهو الذي عناهُ بقـوله: «التي

---

(١) علىٰ حاشية النسخة الموصلية هنا فائدة، ونصُّها: «أفادَ الجوهريُّ في «الصِّحاح» أنّ «أبانَ» و«استبانَ» و«تبيَّن» هذه الثلاثةُ تتعدّىٰ ولا تتعدّىٰ. صح».

﴿أَنزَلْنَهُ﴾ أنزلنا هذا الكتابَ الذي فيه قصَّةُ يوسفَ في حالِ كَونِه ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾،

تُبيِّنُ لمن تَدَبَّـرَها أنها من عندِ الله، لا من عندِ البَشَـر». **وثانيهما**: مُبينٌ من جهةِ أنّ اللهَ تعالىٰ أبانَ فيها وأوضَحَ مطلوبَ اليهود، وإليه الإشارةُ بقوله: «أُبينَ فيها ما سألت عنه اليهود»، فعلىٰ هذا هو من الإسنادِ المجازي، وإنما حَمَلَه علىٰ الاختِلافِ وتَـرْكِ الاتِّساق ـ وإن لم يَجمَعْ بينَ المُتعدِّيَينِ واللازِمَين ـ أنَّ الوجهَين الأوَّلَينِ محمولانِ علىٰ معنىٰ الكمال، بحيثُ لا يُوجَدُ في غيره من الكُتُب، ولا كذلكَ الوجهانِ الأخيران[1].

قوله: (**في حالِ كونِهِ** ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾)، قال أبو البقاء: «فيه وجهان: أحدُهما: أنه تَوطِئةٌ للحالِ التي هيَ ﴿عَرَبِيًّا﴾، والثاني: أنه حال، وهو مَصدَرٌ في مَوضِعِ المفعول، أي: مجموعاً ومُجتَمِعاً»[2].

وقلت: معنىٰ التوطِئةِ أنها تُنبِئُ أنَّ ما بعدَها حالٌ ومقصودٌ بالذِّكْر، لا أنها في نفسِها حال، لأنها لا تَدُلُّ حينَئذٍ علىٰ الهيئة، قالَ الزَّجّاجُ في قوله تعالىٰ: ﴿لِّسَانًا عَرَبِيًّا﴾: «هو منصوبٌ علىٰ الحال. المعنىٰ: مُصدِّقاً لما بين يديه عربياً، وذكر ﴿لِّسَانًا﴾ توكيداً، كما تقول: جاءني زيدٌ رجلاً صالحاً، تُريد: جاءني زيدٌ صالحاً، وتَذكُرُ «رجلاً» توكيداً»[3].

---

(١) علىٰ حاشية النسخة الموصلية هنا فائدة، ونصُّها: «أي: فقد حَصَلَ الاتساقُ من هذه الحيثية، فكأنه راعىٰ الاتساقَ من هذهِ الجهة، ولم يُراعِهِ من جهتَي التعدية واللزوم، كما فعل القاضي البيضاوي، فافهم، لعبد الرحمن العمادي».
قلت: وعبد الرحمن العِمادي: هو عبدُ الرحمن بنُ مُحمَّد بن مُحمَّد بن عماد الدين الحنفي (٩٧٨ - ١٠٥١)، مفتي دمشق ومن أجلّاء شيوخها، له مُصنَّفات، له اشتغالٌ بالتفسير، وصَنَّفَ فيه «تحرير التأويل ـ خ»، كما في «الأعلام» للزركلي (٣: ٣٣٢)، والظاهرُ أنه ما أراده المُحبِّي في «خلاصة الأثر» (٢: ٣٨٠) حيثُ قال: «ألفَ حاشيةً علىٰ بعض تفسير «الكشّاف» بقيت في مُسوَّداتِه». وانظر للاستزادة في ترجمته «خلاصة الأثر».
(٢) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العُكبَري (٢: ٧٢٠).
(٣) «معاني القرآن وإعرابه» للزَّجّاج (٤: ٤٤١).

وسُمِّيَ بعضُ القرآن قرآناً، لأنّ القرآنَ اسمُ جنسٍ يقعُ علىٰ كلِّه وبعضِه، ﴿لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ **إرادةَ أنْ تفهمُوه وتُحيطوا بمَعانيهِ** ولا يَلتبسَ عليكم؛ ﴿وَلَوْ جَعَلْنَٰهُ قُرْءَانًا أَعْجَمِيًّا لَّقَالُواْ لَوْلَا فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥٓ﴾ [فصلت: ٤٤].

«القَصَص» علىٰ وَجهَين: يكونُ مصدراً بمعنىٰ الاقتِصاص، تقول: قَصَّ الحديثَ يَقصُّه قَصَصاً، كقولك: شَلَّه يَشُلُّه شَلَلاً: إذا طَرَده. ويكونُ «فَعْلاً» بمعنىٰ «مَفْعول»؛ كالنَّفْضِ والحَسْب، ونحوُه: النَّبأ والـخَبَر؛ في معنىٰ المُنبّأِ به والمُخْبَر به. ويجوزُ أن يكونَ من تسميةِ المفعولِ بالمصدرِ، كالخَلْق والصَّيْد. وإن أُريدَ المصدرُ فمعناه: نحن نقصُّ عليك أحسَنَ القَصَصِ ﴿بِمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ﴾ أي: بإيحائنا إليك هذه السُّورةَ، علىٰ أن يكونَ ﴿أَحْسَنَ﴾ منصوباً نَصْبَ المصدر، لإضافته إليه، **ويكونَ المقصوصُ محذوفاً**؛ لأنّ قولَه: ﴿بِمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ﴾ مُغْنٍ عنه.

قوله: (**سُمِّي بعضُ القُرآنِ قُرآناً**)، أي: ﴿قُرْءَٰنًا﴾ ـ في ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا﴾ ـ المُرادُ به السُّورة، لقوله: «أنزَلْنا هذا الكِتاب»، وسَبَقَ أنَّ المُرادَ منه السُّورة.

قوله: (**إرادةَ أنْ تَفهَموهُ وتُحيطوا بمعانيه**)، قال القاضي: «أن تَفهَموهُ وتَستَعمِلوا فيه عُقولَكم، فتَعلَموا أنَّ اقتِصاصَه كذلكَ ممَّن لم يَعلَمِ القَصَصَ مُعجِزٌ لا يُتَصَوَّرُ إلا بالإيحاء»[1].

وفي التفسيرَينِ خِلاف؛ يَظهَرُ الفرقُ من تفسيرِ «مُبين» كما سَبَق، لأنَّ تفسيرَ القاضي[2] مُوافِقٌ للوَجْهِ الأولِ والثاني، وتفسيرَه للوَجْهِ الثالث.

قوله: (**ويكونُ المقصوصُ محذوفاً**)، أي: مفعولُ ﴿نَقُصُّ﴾ محذوفٌ لدلالةِ ﴿بِمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ﴾، التقدير: نَقُصُّ المُوحىٰ أحسَنَ القَصَص.

---

(١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢٧١).

(٢) من قوله: «أن تفهموه وتستعملوا» إلىٰ هنا، سقط من (ط).

ويجوزُ أن ينتصبَ ﴿هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ﴾ بـ﴿نَقُصُّ﴾ كأنه قيل: نحن نقصُّ عليك أحسَنَ الاقتِصاصِ هذا القرآنَ بإيحائنا إليك. والمرادُ بـ«أحسَن الاقتصاص»: أنه اقتُصَّ علىٰ أبدعِ طريقةٍ وأعجبِ أُسلوب، ألا ترىٰ أنّ هذا الحديثَ مُقتَصٌّ في كتب الأوّلينَ، وفي كتب التَّواريخ؟ ولا ترىٰ اقتِصاصَه في كتابٍ منها مُقارِباً لاقتِصاصِه في القرآن؟

وإن أُريدَ بـ﴿ٱلْقَصَصِ﴾: المقصوصُ؛ فمعناه: نحن نَقُصُّ عليك أحسَنَ ما يُقَصُّ منَ الأحاديث، **وإنّما كان أحسَنَه لِـمَا يتضمَّنُ منَ العِبَر والنُّكَتِ** والحِكَمِ والعَجائبِ التي ليست في غيرها، ....

قوله: (**ويجوزُ أن يَنتَصِبَ** ﴿هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ﴾ بـ﴿نَقُصُّ﴾)،والفرقُ بينَ هذا والأول: هو أنَّ علىٰ الأولِ مفعولُ ﴿نَقُصُّ﴾ محذوف، ومفعولُ ﴿أَوْحَيْنَآ﴾:﴿هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ﴾، وعلىٰ هذا بالعكس، والمعنىٰ علىٰ هذا: نحنُ نقصُّ عليكَ هذا القُرآن ـ أي: قِصّةَ يوسُفَ ـ بواسِطةِ الإيحاءِ أحسَنَ الاقتِصاص، وعلىٰ الأول: نحنُ نقصُّ عليكَ قِصّةَ يوسُفَ بواسِطةِ إيحاءِ هذا القُرآنِ المُعجِزِ الباهِرِ تبيانُه القاهِرِ سُلطانُه أحسَنَ الاقتِصاص، وهذا أبلغ، ويكونُ المَصدَرُ مُؤكِّداً[1].

قوله: (**وإن أُريدَ بـ﴿ٱلْقَصَصِ﴾**)، معطوفٌ علىٰ قوله: «**فإن أُريدَ المَصدَرُ فمعناه**».

قوله: (**وإنما كانَ أحسَنَه لِـمَا يَتضمَّنُ من العِبَرِ والنُّكَت**)، قالَ مُحيي السُّنّة: «والفَوائدِ[2] التي تَصْلُحُ للدِّينِ والدُّنيا من سِيَرِ المُلوكِ والمماليكِ والعُلماء، ومَكْرِ النِّساء، وقَصَصِ الرُّؤيا، والصَّبْرِ علىٰ أذىٰ الأعداء، والتجاوُزِ عنهم بعدَ الاقتِدار، وغيرِ ذلك»[3].

---

(١) علىٰ حاشية النسخة الموصلية هنا فائدة، ونصُّها: «قيل: ويكونُ هذا من باب التنازع، فالأولُ اختيارُ البصريين، هو إعمالُ الثاني، والوجهُ الثاني: اختيارُ الكوفيين».

(٢) لفظُ البغوي: «لِـمَا فيها من العِبَرِ والحِكَمِ والنكتِ والفوائد»، ولذا ضبطتُها بالكسر.

(٣)«معالم التنزيل» للبغوي (٤: ٢١٢).

والظاهرُ أنه أحسَنُ ما يُقتَصُّ في بابِه، كما يُقالُ في الرَّجل: هو أعلمُ النّاسِ وأفضَلُهم، يُراد: في فَنِّه.

فإن قلتَ: **مِمَّ اشتِقاقُ «القَصَص»**؟ قلت: مِن: قَصَّ أثَرَه: إذا تَتَبَّعَه؛ لأنَّ الذي يَقُصُّ الحديثَ يَتبَعُ ما حَفِظَ منه شيئاً فشيئاً، كما يُقال: تَلا القرآنَ: إذا قرأَه، لأنه يَتْلو، أي: يَتْبَعُ ما حَفِظَ منه آيةً بعدَ آية.

﴿وَإِن كُنتَ﴾: «إنْ» مخفَّفةٌ منَ الثَّقيلة، واللّامُ: هي التي تُفرِّقُ بينَها وبينَ النافية، والضَّميرُ في ﴿قَبۡلِهِۦ﴾ راجعٌ إلىٰ قولِه: ﴿بِمَآ أَوۡحَيۡنَآ﴾، والمعنىٰ: وإنَّ الشَّأنَ والحديثَ كنتَ من قَبْلِ إيحائنا إليكَ منَ الغافلينَ عنه، أي: **من الجاهلين به**، ما كان لك فيه علمٌ قطُّ، ولا طَرَق سَمعَك طَرَفٌ منه.

[﴿إِذۡ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَٰٓأَبَتِ إِنِّي رَأَيۡتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوۡكَبٗا وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ رَأَيۡتُهُمۡ لِي سَٰجِدِينَ﴾ ٤]

قوله: (**والظاهرُ أنه أحسَنُ ما يُقتَصُّ في بابه**)، المعنىٰ: أنَّ قِصّةَ يوسُفَ في الاقتِصاصِ أحسَنُ من سائرِ الأقاصيص فيه، فلا يَلزَمُ أن تكونَ قِصّتُه أحسَنَ من قِصّةِ سَيِّدِنا مُحَمَّدٍ ﷺ، وكونُه أحسَنَ اقتِصاصاً لأنها اقتُصَّت علىٰ أبدَع طريقةٍ وأعجَبِ أسلوب.

قوله: (**مِمَّ اشتِقاقُ «القَصَص»؟**)، أي: مِن أيِّ معنىٰ اشتُقَّ «القَصَص»، وما المنقولُ منه؟ وإلا فقد بَيَّنَ اشتِقاقَه فيما سَبَقَ حيثُ قال: «قَصَّ الحديثَ يَقُصُّه قَصَصاً».

قوله: (**مِنَ الجاهِلينَ به**)، هذهِ كَبْوةٌ منه تُوهِمُ أنّ الغافلَ عن الشيءِ هو الجاهلُ به، ولم يكنْ رسولُ الله ﷺ ممَّن يُطلَقُ عليه اسمُ الجاهلِ ويُخاطَبُ به أبداً، قال القاضي: «﴿لَمِنَ ٱلۡغَٰفِلِينَ﴾ عن هذهِ القِصّة؛ لم تَخطُرْ ببالِك، ولم تَقرَعْ سَمْعَك قطّ، وهو تعليلٌ لكونِهِ مُوحىٰ»(١).

---

(١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢٧٢).

﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ﴾ بَدَلٌ من ﴿أَحْسَنَ ٱلْقَصَصِ﴾، وهو من بَدَلِ الاشتمال؛ لأنّ الوقتَ مُشتَمِلٌ علىٰ القَصَص، وهو المَقصُوص، فإذا قُصَّ وَقتُه فقد قُصَّ. أو: بإضمار «اذكُر».

ويوسُف: اسمٌ عِبْرانيٌّ، وقيل: عربيٌّ، وليس بصَحيح؛ لأنه لو كان عربيّاً لانصَرَفَ لِـخُلوِّه عن سَبَبٍ آخَرَ سِوىٰ التَّعريفِ.

فإن قلتَ: فما تقولُ فيمَن قرأ: «يُوسِفُ» بكسر السِّين، أو «يُوسَفُ» بفَتْحِها؟ هل يجوزُ علىٰ قراءته أنْ يُقال: هو عربيٌّ، لأنه علىٰ وَزْنِ المُضارِعِ المبنيِّ للفاعلِ أو المفعولِ من: آسَف، وإنما مُنِعَ الصَّرْفَ للتعريفِ ووَزْنِ الفِعْل؟ قلتُ: لا؛ لأنَّ القِراءةَ المشهورةَ قامَت بالشَّهادةِ علىٰ أنّ الكلمةَ أعجميّة، ....

وقلت: ويُمكِنُ أن يُقال: إنّ الشيءَ إذا كانَ بديعاً، وفيه نوعُ غَرابةٍ إذا وُقِفَ عليه، قيلَ للمُخاطَب: كنتَ مِن هذا غافِلاً[١]، يعني: كان يجبُ عليك أن تُفتِّش عنه وتَتَوخّىٰ في تحصيله.

الراغب: «الغَفْلة: سَهْوٌ يَعتَري الإنسانَ مِن قِلّةِ التَّحفُّظِ والتَّيقُّظ، وأرضٌ غُفْل: لا مَنارَ بها، وإغفالُ الكِتاب: تَرْكُه غيرَ مُعجَم[٢]، قولُه تعالىٰ: ﴿وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُۥ عَن ذِكْرِنَا﴾ [الكهف: ٢٨]، أي: جَعَلناهُ غافِلاً عن الحقائق، أو تركناهُ غيرَ مكتوبٍ فيه الإيمان، كما قال: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَٰنَ﴾ [المجادلة: ٢٢]»[٣].

قوله: (وهو المقصوص)، وإنما خَصَّه، وقد ذكرَ أيضاً أنه يكونُ مَصدَراً بمعنىٰ الاقتِصاص، لأنَّ زمانَ الاقتِصاصِ زمانُ ما قُصَّ علىٰ النبيِّ ﷺ وأُوحِيَ إليه، وزمانُ قولِ يوسُفَ مُنقَرِضٌ غيرُ مُشتَمِلٍ علىٰ أحسَنِ الاقتِصاص، فلا يَصلُحُ البَدَل، فهو علىٰ هذا معمولُ «اذكُر».

---

(١) في (ف): «قيل للمُخاطب: كيت وكيت»، والمُثبَتُ من (ح).

(٢) أي: من غير نَقْطِ حُروفه.

(٣) «مفردات القرآن» ص٦٠٩-٦١٠.

فلا تكونُ عربيَّةً تارةً، وأعجميَّةً أخرىٰ، ونَحْوُ يُوسُف: يُونُس، رُوِيَت فيه هذه اللُّغاتُ الثلاث، ولا يُقال: هو عربيٌّ، لأنه في لُغتينِ منها بوَزْنِ المضارعِ مِن: آنسَ وأُونِسَ.

وعن النبيِّ ﷺ: «إذا قيل: مَنِ الكريمُ؟ فقولوا: **الكريمُ ابنُ الكريمِ ابنِ الكريمِ ابنِ الكريمِ**: يوسفُ بنُ يعقوبَ بنِ إسحاقَ بنِ إبراهيم».

﴿يَٰٓأَبَتِ﴾ قُرِئ بالحركاتِ الثّلاثِ.

قوله: (**الكريمُ ابنُ الكريم**)، الحديث: رواه البُخاريُّ ومُسلِمٌ والترمذيُّ عن أبي هُريرة[1].

قوله: (**﴿يَٰٓأَبَتِ﴾ قُرِئَ بالحركاتِ الثلاث**)، ابنُ عامر: بفَتْح التاء، والباقون: بكَسْرِها[2]، والضَّمّ: شاذ[3].

---

(١) بل رواه الترمذيُّ في «جامعه» (٣١١٦) ـ دونَ البخاري ومسلم ـ، وتَتِمّتُه عندَه: «ولو لبثتُ في السِّجْنِ ما لَبِثَ، ثم جاءني الرسول، أجَبْت»، وهذه الزيادة أخرَجَها البخاري (٣٣٧٢) و(٣٣٨٧) و(٤٦٩٤) و(٦٩٩٢)، ومسلم (١٥١).

وأخرَجَ قولَه: «الكريم ابن الكريم ...»: البخاري (٣٣٨٢) و(٣٣٩٠) و(٤٦٨٨) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

وقالَ الحافظُ الزيلعيُّ رحمه اللهُ تعالىٰ قال في «تخريج أحاديث الكشّاف» (٢: ١٥٩): «غَلِطَ الطِّيبيُّ فقال: «رواه البخاريُّ ومُسلِمٌ عن أبي هُريرة»، والذي رواهُ البخاريُّ ومُسلِمٌ عن أبي هُريرةَ قال: سُئِلَ النبيُّ ﷺ : «أيُّ الناس أكرَم؟ قال: أكرَمُهم عندَ الله أتقاهُم، قالوا: ليسَ عن هذا نسألُك، قال: فأكرَمُ الناسِ يوسُفُ نبيُّ الله ابنُ نبيِّ الله ابنِ نبيِّ الله ابنِ خليل الله»، ذكرَه البُخاريُّ في بَدْءِ الخلق [برقم (٣٣٥٣) و(٣٣٧٤) و(٣٣٨٣) و(٤٦٨٩)]، ومُسلِمٌ في الفضائل [برقم (٢٣٧٨)]، وليسَ هذا حديثَ الكتاب، ولا قريباً منه».

(٢) ويقفُ ابنُ كثير وابنُ عامر بالهاء: «يا أبَهْ»، كما في «التيسير» ص١٢٧.

(٣) انظر في توجيه هذه القراءة: «إعراب القرآن» للنحّاس (٢: ١٩٠)، و«التبيان في إعراب القرآن» للعكبري (٢: ٧٢١)، وفي تضعيفها: «معاني القرآن وإعرابه»، للزجّاج (٣: ٩٠)، وسيُفصِّل فيها الزمخشري.

فإن قلتَ: ما هذه التاء؟ قلت: **تاءُ تأنيثٍ وَقعَت عِوَضاً من ياء الإضافة**، والدَّليلُ علىٰ أنّها تاءُ تأنيثٍ **قَلْبُها هاءً** في الوَقْف.

فإن قلتَ: كيف جاز إلحاقُ تاءِ التأنيثِ بالمُذكَّر؟ قلتُ: كما جاز نَحْوُ قولِك: حمامةٌ ذَكَر، وشاة ذَكَرٌ، ورَجُلٌ **رَبْعة**، وغُلامٌ يَفَعة.

فإن قلتَ: فلِمَ ساغ تعويضُ تاءِ التأنيثِ من ياء الإضافة؟ قلت: لأنَّ التأنيثَ والإضافةَ يَتَناسَبانِ في أنَّ كلَّ واحدٍ منهما زيادةٌ مضمومةٌ إلىٰ الاسم في آخِره.

قوله: (**تاءُ التأنيثِ وَقعَتْ عِوَضاً مِن ياءِ الإضافة**)، قالَ الزَّجّاج: «﴿يَـٰٓأَبَتِ﴾ بكَسْرِ التاءِ علىٰ الإضافةِ إلىٰ نفسِه، وحذفِ ياءِ الإضافةِ شائعٌ في النِّداء، وأما إدخالُ تاءِ التأنيثِ فيَختَصُّ بالأب والأُمّ، والمُذكَّرُ[1] يُوصَفُ بما فيه تاءُ التأنيث، نَحْو: غُلامٌ يَفَعة، ورجلٌ رَبْعة، والتاءُ إنما كُسِرَت ولَزِمَت في الأبِ عِوَضاً من ياءِ الإضافة، والوقفُ عليه: يا أَبَهْ، وزَعَمَ الفَرّاءُ[2] أنك إذا كَسَرتَ وقفتَ بالتاءِ لا غير، وإذا فتحتَ وقفتَ بالهاءِ والتاء، ولا فَرْقَ بينَ الكَسْرِ والفَتْح، وأما الرفعُ فضعيف، لأنَّ الهاءَ بَدَلٌ مِن ياءِ الإضافة»[3].

قوله: (**قَلبُها هاء**)، أي: لو كانت أصليةً لبقيت ياءً خالِصةً في الوقف، ولم تَقُل: يا أَبَهْ، كما في الثَّبْت، وهو الحجّة، وقرأ: «يا أَبَهْ» ـ بالهاءِ في الوقف ـ ابنُ كثيرٍ وأبو عَمْرٍو[4] ويعقوب.

قوله: (**رَبْعة**)، **الجوهري**: «أي: مَربوعُ الخلق، لا طويلٌ ولا قَصير، وامرأةٌ رَبْعة، وجمعُها رَبَعات»، «وأيفَعَ الغُلام: ارتفع، وغُلامٌ يافعٌ ويَفَعة، وغِلمانٌ أيفاعٌ ويَفَعة».

---

(١) تحرَّف في الأصول الخطية إلىٰ: «والمذكور»، والتصويبُ من «معاني القرآن» للزَّجّاج.

(٢) انظر: «معاني القرآن» للفرّاء (٢: ٣٢).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» للزَّجّاج (٣: ٨٨ – ٨٩).

(٤) صوابه: ابن عامر، لا أبو عمرو. انتهىٰ من حاشية النسخة الموصلية. وهو المُوافِقُ لِـمَا في كتب القراءات، انظر: «النشر في القراءات العشر» لابن الجزري (٢: ١٣١).

فإن قلت: فما هذه الكَسْرة؟ قلت: هي الكسرةُ التي كانت قبلَ الياءِ في قولِك: يا أبي، قد زُحْلِقَت إلىٰ التاء، لاقتِضاءِ تاءِ التأنيثِ أن يكونَ ما قبلَها مفتوحاً.

فإن قلتَ: فما بالُ الكسرةِ لم تَسقُطْ **بالفتحةِ التي اقتَضَتْها التاءُ** وتَبقىٰ التاءُ ساكنة؟ قلت: امتنعَ ذلك فيها لأنها اسم، والأسماءُ حقُّها التَّحريكُ؛ لأصالتِها في الإعراب، وإنّما جاز تسكينُ الياءِ وأصلُها أن تُحرَّكَ تخفيفاً؛ لأنها حرفُ لِين، وأمّا التاءُ فحرفٌ صحيحٌ نَحْوُ كافِ الضَّمير، فلَزِمَ تحريكُها.

فإن قلتَ: يُشبهُ الجمعُ بينَ التاءِ وبينَ هذهِ الكسرةِ: الجمعَ بينَ العِوَضِ والمُعوَّضِ منه، لأنها في حُكم الياءِ إذا قلتَ: يا غُلامِ، فكما لا يجوز «يا أبَتي» لا يجوزُ «يا أبَتِ»؟ قلتُ: الياءُ والكسرةُ قبلَها شيئان، والتاءُ عِوَضٌ من أحدِ الشَّيئين، وهو الياءُ، والكسرةُ غيرُ مُتعرَّضٍ لها، فلا يُجمَعُ بينَ العِوَضِ والمُعوَّضِ منه، إلّا إذا جُمِعَ بينَ التاءِ والياءِ لا غير، ألا تَرىٰ إلىٰ قولهم: «يا أبَتا» معَ كونِ الألفِ فيه بَدَلاً منَ التاء،كيف جاز الجمعُ بينَها وبينَ التاءِ، ولم يُعَدَّ ذلك جَمْعاً بينَ العِوَضِ والمعوَّضِ منه؟ فالكسرةُ أبعَدُ من ذلك.

فإن قلتَ: فقد دلَّتِ الكسرةُ في «يا غُلامِ» علىٰ الإضافة؛ لأنّها قَرينةُ الياءِ ولَصِيقَتُها، فإن دلَّت علىٰ مِثلِ ذلك في «يا أبَتِ»، فالتاءُ المُعوَّضةُ لَغْوٌ؛ **وجودُها كعَدَمِها**؟ ....

قوله: (**زُحلِقَت**)، **الجوهري**: «الزَّحْلَقة: كالدَّحْرَجةِ والدَّفْع، يُقال: زَحْلَقتُه فتَزَحلَق».

قوله: (**بالفتحةِ التي اقتَضَتْها التاء**)، وهيَ الفتحةُ التي قبلَ التاءِ في مِثلِ طَلْحةَ وحمزة، أي: إذا اقتَضَتِ التاءُ فَتْحَ ما قبلَها كانَ القياسُ أن يُسقِطَ هذا الاقتِضاءُ تلكَ الكسرة، لوجودِ ما يَقتَضي عَدَمَها، إلا أن تُزَحْلَقَ إلىٰ التاء، لأنها اسم، قيل: ليست باسم، وإنما هيَ عِوَضٌ من الاسم، فأُجرِيَتْ مَجْراه.

قوله: (**وجودُها كعَدَمِها**)، لأنَّ الكَسْرةَ لـمّا دَلَّتْ علىٰ الياء، فأيُّ حاجةٍ إلىٰ ذِكرِ التاء.

قلتُ: **بل حالُها معَ التاءِ كحالِها معَ الياءِ** إذا قلتَ: يا أبي.

فإن قلتَ: فما وجهُ من قرأ بفتح التاءِ وضمِّها؟ قلتُ: أمّا مَنْ فتَحَ فقد حَذَفَ الألفَ من «يا أبتا»، واستَبقىٰ الفتحةَ قبلَها، كما فعل مَن حذفَ الياءَ في: «يا غُلامِ»، ويجوزُ أن يُقالَ: حَرَّكَها بحركةِ الياءِ المُعوَّضِ منها في قولِك: «يا أبي».

وأما مَن ضَمَّ فقد رأىٰ اسماً في آخره تاءُ تأنيث، فأجراهُ مجرىٰ الأسماءِ المُؤنَّثةِ بالتاءِ فقال: «يا أبَتُ»، كما تقولُ: «**يا ثُبَـةُ**» من غير اعتبارٍ لكَونِها عِوَضاً من ياء الإضافة.

وقُرِئ: «إنِّيَ رأيتُ» بتحريك الياء،«**وأحَدَ عْشَرَ**» **بسُكون العَين**؛ تخفيفاً لِتوالي الحركاتِ فيما هو في حُكم اسمٍ واحد، وكذا إلىٰ تسعةَ عَشَرَ، إلا اثنَي عَشَر؛ لئلَّا يلتقيَ ساكنانِ.

قوله: (**بل حالُها مَعَ التاءِ كحالِها مَعَ الياء**)، يعني: الكسـرةُ علىٰ التاءِ ليسَت كالكسـرةِ علىٰ الميم في «يا غُلامِ»، وإنما هيَ كالكسـرةِ في «يا غُلامي» مَعَ الياء.

قوله: (**يا ثُبة**)،**الجوهري**: «الثُّبة: الجماعة، وأصلُها ثُبَيٌ، والجمعُ ثُباتٌ وثُبون[1] وأثابيّ.

قوله: (**و«أحَدَ عْشَـرَ» بسُكونِ العين**)، قالَ ابنُ جِنِّي: «قرأها أبو جعفرٍ ونافعٌ ـ بخِلافٍ ـ وطلحةُ بنُ سُلَيمان[2]، والسَّبَبُ أنّ الاسمَينِ لـمّا جُعِلا كالاسم الواحد، وبُنِيَ الاسمُ الأولُ منهما لأنه كصَدْرِ الاسم، والثاني منهما لِتَضَمُّنِهِ معنىٰ حرفِ العطف، لم يَـجُزِ الوقفُ علىٰ الأول، لأنه كصَدْرِ الاسم من عَجُزِه، فجُعِلَ تسكينُ أولِ الثاني دليلاً علىٰ أنهما قد صارا كالاسمِ الواحد، وكذلكَ البقيّـةُ إلىٰ «تسعةَ عشـر»، إلا «اثنا عَشَـر» و«اثني عشر»، فإنه لا يُسَكَّنُ لِسُكونِ الألفِ والياءِ قبلَها، ومما يَـدُلُّ علىٰ أنّ الاسمَينِ إذا أُجرِيا مَجْرىٰ الاسم الواحدِ

---

(١) بضَمِّ الثاء وكَسْـرِها، كما في «لسان العرب» لابن منظور، مادة (ثبا).

(٢) طلحةُ بنُ سُليمان: هو السَّمّـان، مُقرئٌ مُصدَّر. «غاية النهاية» لابن الجزري (١: ٣٠٩).

و﴿رَأَيْتُ﴾ من الرُّؤيا، لا منَ الرُّؤية، لأنّ ما ذَكَره معلومٌ أنه مَنام؛ لأنّ الشمسَ والقمرَ لو اجتَمَعا مع الكواكبِ ساجِدةً ليوسُفَ في حال اليَقَظة، لكانت آيةً عظيمةً ليعقوبَ عليه السَّلامُ، ولَـمَا خَفِيَت عليه وعلىٰ الناس.

فإن قلتَ: ما أسماءُ تلك الكواكبِ؟ قلتُ: روىٰ جابر: أنّ يهوديّاً جاء إلىٰ النبيِّ ﷺ فقال: يا مُحمَّد، أخبِرْني عنِ النُّجومِ التي رآهُنَّ يُوسُف، فسَكَتَ رسولُ الله ﷺ، فنزلَ جبريلُ عليه السَّلامُ، فأخبَرَه بذلك، فقال النبيُّ ﷺ لليهوديّ: «إنْ أخبَرْتُكَ هل تُسْلِم»؟ قال: نَعَم. قال: «جَرْيان، والطارقُ، والذَّيّالُ، وقابِسٌ، وعَمُودان، والفُلَيْقُ، والمُصْبِحُ، والضَّروحُ، والفَرْغُ، ووَثّابُ، وذُو الكَتِفَين. رآها يوسُف. والشَّمسُ والقمرُ نَزَلْنَ منَ السّماءِ وسَجَدْنَ له» فقال اليهوديّ: أي والله، إنّها لَأَسماؤُها.

وقيل: الشَّمسُ والقمر: أبَواه. وقيل: أبوه وخالتُه، والكواكبُ: إخوتُه.

وعن وَهْبٍ: أنّ يُوسُفَ رأىٰ وهو ابنُ سبعِ سنينَ أنّ إحدىٰ عشرةَ عصاً طِوالاً كانت مَرْكوزةً في الأرض كهيئة الدّارَة، وإذا عَصاً صَغيرةٌ تَثِبُ عليها حتىٰ اقتلَعَتْها وغَلَبَتْها، فوَصَفَ ذلك لأبيه، فقال: إيّاك أن تَذكُرَ هذا لإخوتِك، ثمَّ رأىٰ وهو ابنُ ثِنتَي عشرةَ سنةً الشمسَ والقمرَ والكواكبَ تَسجُدُ له، فقصَّها علىٰ أبيه، فقال له: لا تَقُصَّها عليهم، فيَبْغُوا لك الغَوائل.

وقيل: كان بين رُؤيا يوسفَ ومَصيرِ إخوتِه إليه أربعونَ سنةً. وقيل: ثمانون.

عُومِلا مُعامَلتَه: ما حكاه أبو عَمْرٍو الشَّيْبانيُّ[١] من قولهم في حَضْـرَمَـوْت: حَضْـرَمُوت ـ بضَمِّ الميم ـ؛ ليكونَ كعنكبوت»[٢].

---

(١) هو العلامةُ اللغويُّ النَّحْويُّ الأديب أبو عمرو إسحاقُ بنُ مرار الشيباني بالولاء الكوفي ثم البغدادي (٩٤ – ٢٠٦). «الأعلام» للزركلي (٧: ٤٧٦).

(٢) «المحتسب» لابن جِنّي (١: ٣٣٢).

فإن قلت: لِـمَ أخَّرَ الشمسَ والقمرَ؟ قلتُ: أخَّرَهما لِيَعطِفَهُما علىٰ «الكواكب» علىٰ طريق الاختِصاص، بياناً لِفضْلِهما واستِبْدادِهما بالمَزِيَّةِ علىٰ غيرهما من الطَّوالِع، كما أُخِّرَ جبريلُ وميكائيلُ عنِ الملائكة، ثم عَطفَهما عليها لذلك.

قوله: (علىٰ طريقِ الاختِصاصِ بياناً لِفَضْلِهما واستبدادِهما بالمَزِيّـة)، وكانَ من حَقِّ الظاهرِ تقديمُ «الشمسِ والقَمَرِ» علىٰ «الكوكب» بعدَ إخراجِهما من الجِنس؛ تقديماً للفاضلِ علىٰ المفضول، كقولِه تعالىٰ: ﴿وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ وَٱلنُّجُومَ مُسَخَّرَٰتٍۭ بِأَمْرِهِۦٓ﴾ [الأعراف: ٥٤]، لكنْ خُولِفَ هذا الاعتبارُ بتأخُّرِهما؛ قَصْداً إلىٰ تَغايُرِهما مُطلَقاً، وإخراجِهما من الجِنسِ رأساً، بحيثُ لا مُناسَبةَ بينَهما، كتقديم الفاضلِ علىٰ المفضول.

فإن قلت: ما نحنُ بصَدَدِهِ ليسَ من قَبيل: ﴿وَمَلَـٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾ [البقرة: ٩٨]، لأنه من عطفِ الخاصِّ علىٰ العامّ، لأنهما داخِلانِ في الملائكة، بخِلافِهِ هاهنا؟ قلت: يكفي في التشبيه[1] بالفَضْلِ والاختِصاصِ تأخيرُهما وإخراجُهما من جِنسِ الكوكب، وجَعْلُهما مُغايِرَينِ لها بالعطف، وهو المُرادُ من قولِه: «كما أُخِّر»، وقولِه: «ثم عطفُهما عليها».

فإن قلت: فما فائدةُ العُدول، ولِـمَ لم يَقُل: إني رأيتُ الكوكبَ والشمسَ والقَمَر؛ ليُوازِيَ تلكَ الآية؟ قلت: القَصْدُ الأوليُّ في تلكَ الآيةِ ذِكرُ جِبريلَ وميكائيل، كما دَلَّ عليه سَبَبُ النُّزول[2]، وذِكرُ الملائكةِ للتوطِئةِ والتمهيد، بخِلافِهِ هاهنا، فسَلَكَ به مَسلَكاً عُلِمَ منه المقصود، وأدمَجَ التفضيلَ والاختِصاص، وفيه إشارةٌ إلىٰ[3] أنَّ الآخِرةَ مَعَ تلكَ الهِناتِ ما سَلَبَ عنهم نورَ الولايةِ والنُّبوّة.

---

(١) تحرَّف في (ف) إلىٰ: «السببية».

(٢) حيثُ ادَّعىٰ اليهودُ أنّ ميكائيلَ صاحبُهم، أما جبريل: فعَدُوُّهم، فنزلت الآية. كما في حديث ابن عباس عند أحمدَ في «مسنده» (٢٤٨٣) و(٢٥١٤)، وانظر حديثَ أنس عند البخاري (٤٤٨٠).

(٣) كذا في (ط) و(ح)، وفي (ف): «دلائل علىٰ».

ويجوزُ أن تكونَ الواوُ بمعنىٰ «مع»؛ أي: رأيتُ الكواكبَ مع الشمسِ والقمر.

قوله: (**ويجوزُ أن تكونَ «الواوُ» بمعنىٰ: مع**)، قالَ صاحبُ «التقريب»: وفيه نَظَر؛ لاتفاقِهم علىٰ أنّ «عَمْراً» في «ضَـرَبتُ زيداً وعَمْراً» ليسَ مفعولاً معَه. ويجابُ: أن المعنيّ بقوله: «بمعنىٰ: مع» ليسَ أنه مفعولٌ معَه، فإنَّ سُؤالَه: «لِـمَ أُخِّرَ[1]«الشمسُ والقَمَر»؟».

ومعناه: كيفَ أخَّرَهما ومَوضِعُ التقديمِ ظاهِر. وأجاب بجوابين: أحدهما: فيه التزامُ التأخيرِ لإفادةِ المُبالَغةِ في التغايُر، وثانيهما: أنّ «الواو» لا تُوجِبُ الترتيب، لأنّ مُقتَضاها الجمعيّة، لأنها بمعنىٰ: مع، كأنه قيل: رأيتُ الشمسَ والقَمَرَ والكواكبَ دُفعةً واحِدة.

يُؤيِّدُه قولُه في تفسير[2]: ﴿لَوْ أَنَّ لَهُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُۥ مَعَهُۥ لِيَفْتَدُوا۟ بِهِۦ﴾ [المائدة: ٣٦]: «إنما وَحَّدَ الراجعَ في «به»، لأنّ الواوَ بمعنىٰ: «مع»، فيَتَوحَّدُ المرجوعُ إليه»، وقولُه بُعَيدَ هذا: «﴿يَخْلُ لَكُمْ﴾ إما مجزومٌ بإضمارِ «إنْ»، والواوُ بمعنىٰ: «مع»، كقوله: ﴿وَتَكْتُمُوا۟ ٱلْحَقَّ﴾[3]».

قالَ شارحُ«الهادي»[4]: الواوُ تَدُلُّ علىٰ الجمع المُطلَق، ودلالتُها علىٰ الجمع أقوىٰ من دلالتِـها علىٰ العطف، فإنها قد تَعْرىٰ عن معنىٰ العطف، ولا تَعْـرىٰ من معنىٰ الجمع، فإنّ

---

(١) في الأصلين: «لِـمَ ما أُخِّرَ»، وهو خطأ، وأثبتُّ ما في «الكشّاف».

(٢) في الأصول الخطية: «في تفسيره»، وأثبتُّ الأنسَبَ للسِّياق.

(٣) في قوله: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا۟ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَـٰطِلِ وَتَكْتُمُوا۟ ٱلْحَقَّ﴾ [البقرة: ٤٢]، وذلك علىٰ أحدِ القولين في إعرابها، وهو أن يكونَ «تكتموا» نصباً على الجواب بالواو، أي: لا تجمعوا بينهما، كقولك: لا تأكل السَّمَكَ وتَشـرَبَ اللَّبَن. والقولُ الثاني: أنه مجزومٌ بالعطف على «تَلبِسوا». انظر: «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العُكبَري (١: ٥٨).

(٤) لَعَلَّه يُريدُ ما ذكرَه حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢: ٢٠٢٧) حيثُ قال: «الهادي في النَّحْو والصَّـرْف» للإمام عِزِّ الدِّين عبدِ الوهاب بنِ إبراهيمَ الزنجاني، وهو متنٌ مُتوسِّط، ثم شَـرَحَه شـرحاً كبيراً سَمّـاه «الكافي»، ذكرَ في آخِره: أنه فَرَغَ منه ببغدادَ في ذي الحجّةِ سنة ٦٥٤. انتهىٰ باختصار.

....

واوَ القَسَم وواوَ الحالِ بمعنىٰ «مع»، ولا تُفيدُ العطف، وتُفيدُ الجمع، لأنها في القَسَم نائبةٌ عن الباء، والباءُ للإلصاق، والحالُ مُصاحِبةٌ لذي الحال، والواوُ في المُختَلِفَين بمنزلةِ[1] التثنيةِ والجمع في المُتَّفِقَينِ إذا لم يُمكِنْهُمُ التثنيةُ والجمعُ في المُختَلِفَين، فعَدَلُوا إلىٰ الواو.

وتلخيصُ الجوابَينِ يَرجِعُ إلىٰ ما قالَه في سورةِ النَّمْل: «فإن قلت: ما الفرقُ بينَ هذا - أي: ﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْقُرْءَانِ وَكِتَابٍ مُّبِينٍ﴾ [النمل: ١] - وبينَ قوله: ﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْقُرْءَانِ وَكِتَابٍ مُّبِينٍ﴾ [الحجر: ١]؟ قلت: لا فَرْقَ بينَهما إلا ما بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه مِنَ التَّقدُّم والتأخُّر، وذلكَ علىٰ ضَرْبَين: ضَرْبٌ جارٍ مَجْرىٰ التثنية، لا يَترَجَّحُ جانبٌ علىٰ جانب، وضَرْبٌ فيه تَرجُّح، والأولُ نَحْوُ قوله: ﴿وَقُولُوا۟ حِطَّةٌ﴾ ﴿وَٱدْخُلُوا۟ ٱلْبَابَ سُجَّدًا﴾[2]، والثاني نَحْوُ قولِه: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [آل عمران: ١٨]».

ونُقِلَ عن تلميذِ ابنِ الحاجب أنه قال: ظاهرُ كلام الزَّمخشريِّ لا يَشترِطُ في المفعولِ معَه مُصاحبةَ الفاعل، والحدُّ المذكورُ في «الكافية» لا يَمنَعُ من مُصاحَبةِ المفعول[3]، ونقلَ المالكيُّ[4] عن سِيبَوَيهِ أنه قالَ بعدَ تمثيلِهِ بـ«ما صَنَعتَ وأباك» و«لو تُرِكَتِ الناقةُ وفَصِيلَها لَرَضَعَها»، فـ«الفَصيلُ» مفعولٌ معَه، و«الأبُ» كذلك[5]. وقالَ المالكيُّ أيضاً: ويَترَجَّحُ

---

(١) من قوله: «القسم وواو الحال بمعنى: مع» إلىٰ هنا، سقط من (ف).

(٢) أي: أنه قَدَّمَ في البقرة - في الآية ٥٨ - الأمرَ بدخول الباب، فقال: ﴿وَٱدْخُلُوا۟ ٱلْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا۟ حِطَّةٌ﴾، أما في الأعراف - في الآية ١٦١ منها - فأخَّره، فقال: ﴿وَقُولُوا۟ حِطَّةٌ وَٱدْخُلُوا۟ ٱلْبَابَ سُجَّدًا﴾، والقِصّةُ واحدة، فدَلَّ علىٰ أنَّ العطفَ بالواو جارٍ مَجْرىٰ التثنية من غير تَرجُّح الأول علىٰ الثاني.

(٣) عَرَّفَ ابنُ الحاجب «المفعولَ معَه» في «الكافية» بأنه «المذكورُ بعدَ الواو لمُصاحَبةِ معمول فِعْلٍ لفظاً أو معنىٰ». انظر: «شرح الرضي علىٰ الكافية» (١: ٥١٥).

(٤) يعني: ابن مالك صاحب «الألفية» المشهورة.

(٥) انظر: «الكتاب» لسيبَوَيه (١: ٢٩٧).

فإن قلتَ: ما معنىٰ تكرارِ ﴿رَأَيْتُ﴾؟ قلتُ: ليس بتكرار، إنَّما هو كلامٌ مُستأنَفٌ علىٰ تقدير سؤالٍ وَقَعَ جواباً له، كأنَّ يعقوبَ عليه السَّلامُ قال له عند قولِه: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾: كيف رأيتَها؛ سائلاً عن حال رؤيتِها؟ فقال: ﴿رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾.

فإن قلتَ: فلِمَ أُجرِيَت مجرىٰ العُقلاءِ في ﴿رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾؟ قلتُ: لأنه لـمّا وصفَها بما هو خاصٌّ بالعقلاء وهو السُّجود، **أجرىٰ عليها حُكمَهم، كأنَّها عاقلة**، وهذا كثيرٌ شائعٌ في كلامهم، **أن يُلابِسَ الشَّيءُ الشَّيءَ** من بعض الوُجوه، فيُعطىٰ حُكماً من أحكامه؛ إظهاراً لأثَرِ المُلابَسةِ والمُقارَبة.

العطفُ إن كانَ بلا تكلُّفٍ ولا مانع ولا مُوهِن، فلو خيفَ به فواتُ ما تَصَـرَّفوا به رُجِّحَ النَّصْبُ علىٰ المَعيّة[1]. كذلكَ هاهنا رَجَّحْنا المَعيّةَ علىٰ العطفِ لِتَوخِّي حُصولِ الأفضليّةِ لِيَترَجَّحَ معنىٰ الآيةِ إلىٰ معنىٰ قولهِ تعالىٰ: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [النساء: ٦٩].

قوله: (**أجرىٰ عليها حُكمَهم، كأنها عاقِلة**)، قالَ الزَّجّاج: «إذا جَعَلَ اللهُ غيرَ المُميِّزِ كالمُميِّزِ كذلكَ تكونُ أفعالُها وآثارُها، وأما ﴿سَٰجِدِينَ﴾ فحقيقتُه فِعلُ كُلِّ مَن يَعقِل، فإذا وُصِفَ به غيرُهم فقد دَخَلَ في المُميِّزين، وصار الإخبارُ عنهم كالإخبارِ عنهم»[2].

قوله: (**أن يُلابِسَ الشيءُ الشيء**)، قيل: هو خَبَـرُ مُبتَدأٍ محذوف، أي: هو أن يُلابِس، والجملةُ بيانٌ لِقولِه: «هذا كثير في كلامهم».

---

(١) انظر: «شرح الكافية» لابن مالك (٢: ٦٩٤-٦٩٥)، ولفظُه يختلف كثيراً عن المنقول هنا، لكنه يؤدي معناه، فلعل المؤلف تصرَّف في النقل كعادته رحمه الله، أو أنه ينقل من كتاب آخر لابن مالك، كـ«شرح التسهيل»، والله أعلم.

(٢) انظر: «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٩١) بنحوه.

[﴿قَالَ يَٰبُنَيَّ لَا تَقۡصُصۡ رُءۡيَاكَ عَلَىٰٓ إِخۡوَتِكَ فَيَكِيدُواْ لَكَ كَيۡدًاۖ إِنَّ ٱلشَّيۡطَٰنَ لِلۡإِنسَٰنِ عَدُوّٞ مُّبِينٞ ۞ وَكَذَٰلِكَ يَجۡتَبِيكَ رَبُّكَ وَيُعَلِّمُكَ مِن تَأۡوِيلِ ٱلۡأَحَادِيثِ وَيُتِمُّ نِعۡمَتَهُۥ عَلَيۡكَ وَعَلَىٰٓ ءَالِ يَعۡقُوبَ كَمَآ أَتَمَّهَا عَلَىٰٓ أَبَوَيۡكَ مِن قَبۡلُ إِبۡرَٰهِيمَ وَإِسۡحَٰقَۚ إِنَّ رَبَّكَ عَلِيمٌ حَكِيمٞ﴾ ٥-٦]

عَرفَ يعقوبُ عليه السَّلامُ دلالةَ الرُّؤيا علىٰ أنّ يُوسفَ يُبْلِغُه اللهُ مَبْلَغاً منَ الحِكمة، ويَصطَفيهِ للنُّبوّة، ويُنعِمُ عليه بشَـرَفِ الدّارَين، كما فَعَـلَ بآبائـه، فخافَ عليه حَسَدَ الإخوةِ وبَغْيَهم.

والرُّؤيا: بمعنىٰ الرُّؤية؛ إلا أنّها مُختصَّةٌ بما كان منها في المَنام دونَ اليَقَظة، فُـرِّقَ بينَهما بحَرفَي التأنيث، كما قيل: القُرْبة والقُرْبىٰ.

وقُرِئ: «رُوياكَ» بقَلْبِ الهمزةِ واواً، وسَمِعَ الكِسائيُّ: «رُيّاكَ» و«رِيّاكَ» بالإدغام وضَمِّ الراءِ وكَسْرِها، ....

قوله: (**والرُّؤيا: بمعنىٰ الرُّؤية، إلا أنها مُختصّةٌ بما كانَ منها في المنام**)، قال أبو علي: «الرُّؤيا: مَصدَرٌ كالبُشـرىٰ والسُّقيا والبُقيا، إلا أنه لـمّا صارَ اسماً لهذا المُتخيَّلِ في المنام جَرىٰ مَجْرىٰ الأسماء، وخَرَجَ عن حُكمِ الإعمال، ومما يُقوِّي خُروجَه عن أحكام المَصادِرِ تكسيرُهم لها علىٰ «رُؤىٰ»، فصارَ بمنزلة «ظُلَم»، والمَصادِرُ في أكثرِ الأمرِ لا تُكسَّـر»[١]، وسيَجيءُ الكلامُ في حقيقةِ «الرُّؤيا» بُعيدَ هذا.

قوله: (**وقُرِئ: «رُوياكَ» بقَلْبِ الهمزةِ واواً**)، قالَ أبو البقاء: «الجمهورُ أنَّ الأصلَ الهمز، وقُرِئَ بواوٍ مكانَها، لانضمام ما قبلَها، ومنهم مَن يُدغِم، فيقول: رُيّاك، فأجرىٰ المُخفَّفة مُجْرىٰ الأصلية، ومنهم مَن يَكسِـرُ الراءَ لِتُناسِبَ الياء»[٢].

---

(١) «الحجة للقرّاء السبعة» لأبي علي الفارسي (٤: ٣٩٨).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٧٢٢).

وهي ضعيفة؛ لأنّ الواوَ في تقدير الهمزة، فلا يَقوىٰ إدغامُها كما لم يَقْوَ الإدغامُ في قولهم: «اتَّـزَرَ» منَ الإزار، و«اتَّـجَرَ» منَ الأجْر.

﴿فَيَكِيدُواْ﴾ منصوبٌ بإضمار «أنْ»، والمعنىٰ: إنْ قَصَصْتَها عليهم كادُوك.

فإن قلتَ: هلّا قيلَ: فيَكِيدُوك، كما قيل: ﴿فَكِيدُونِي﴾ [هود: ٥٥]؟ قلتُ: ضُمِّنَ معنىٰ فِعْلٍ يتعدَّىٰ باللّام، ليُفيدَ معنىٰ فِعْل الكَيْد، مع إفادةِ معنىٰ الفِعلِ المُضمَّن، فيكون آكَدَ وأبلَغَ في التَّخويف، وذلك نَحْو: فيَحْتالوا لكَ. أَلا ترىٰ إلىٰ تأكيدِه بالمصدر.

﴿عَدُوٌّ مُّبِينٌ﴾ ظاهرُ العَداوةِ لِـمَا فعـلَ بآدمَ وحوّاء، ولقوله: ﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَٰطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ [الأعراف: ١٦]، فهو يَحمِلُ علىٰ الكَيدِ والمَكرِ وكلِّ شرّ، ليُورِّطَ مَنْ يَحمِلُه، ولا يُؤمَنُ أن يَحمِلَهم علىٰ مثلِه.

﴿وَكَذَٰلِكَ﴾ ومثلَ ذلك الاجتِباء ﴿يَجْتَبِيكَ رَبُّكَ﴾ يعني: وكما اجتَباكَ لِمثْلِ هذه الرُّؤيا العظيمةِ الدّالّةِ علىٰ شَرَفٍ وعِزٍّ وكبرياءِ شأن، كذلك يجتبيكَ ربُّك لأمورٍ عظام.

وقولُه: ﴿وَيُعَلِّمُكَ﴾ كلامٌ مُبتَدأٌ غيرُ داخِلٍ في حُكم التَّشبيه، كأنه قيلَ: وهو يُعلِّمُكَ ويُتِمُّ نِعمَتَه عليك. والاجتِباءُ: الاصطفاء، افتِعالٌ مِن: جَبَيْتُ الشَّيءَ: إذا حَصَّلْتَه لنفسِك، وجَبَيْتُ الماءَ في الحوض: جَمعته.

قوله: (وهي ضعيفة)، قال أبو علي: «فإن خَفَّفتَ قُلت: «الرُّويا»، قَلَبتَها ولم تُدغِمِ الواوَ في الياء، وإن كانت قد تَقَدَّمَتْها ساكنةً، لأنَّ الواوَ في تقديرِ الهمزة، فهي كذلكَ غيرُ لازمة، وإذا لم يَلزَمْ لم يَقَع الاعتِدادُ بها، فلم تُدغَم، كما لم تُقلَبِ الأُولىٰ في ﴿وُۥرِىَ عَنْهُمَا﴾ [الأعراف: ٢٠] لـمّا كانت الثانيةُ غيرَ لازِمة، ومن ثَمَّ جازَ «ضَوٌ» و«شيٌ»، فبقيَ الاسمُ علىٰ حَرفَين؛ أحدُهما حرفُ لين، وجازَ تحرُّكُ حرفِ اللِّينِ وتَصْحيحِهِ معَ انفِتاح ما قبلَه، لأنَّ الهمزةَ في تقديرِ الثبات»(١).

(١) «الحجة للقرّاء السبعة» لأبي علي الفارسي (٤: ٣٩٨ - ٣٩٩).

والأحاديثُ: الرُّؤيا؛ لأنّ الرُّؤيا إمّا حديثُ نَفْسٍ أو مَلَكٍ أو شيطان. وتأويلُها: عِبارَتُها وتَفسيرُها، وكان يوسفُ عليه السَّلامُ أعبرَ النّاسِ للرُّؤيا، وأصَحَّهُم عِبارةً لها.

ويجوزُ أن يُرادَ بـ﴿تَأْوِيلِ ٱلْأَحَادِيثِ﴾: معاني كُتُبِ الله وسُنَنِ الأنبياء، وما غَمَضَ واشتَبَهَ علىٰ الناس من أغراضِها ومَقاصِدِها، ....

قوله: (**ويجوزُ أن يُرادَ بـ ﴿تَأْوِيلِ ٱلْأَحَادِيثِ﴾ معاني كُتُب الله وسُنَنِ الأنبياء**)، فعلىٰ هذا فيه إشارةٌ إلىٰ أنّ العِلمَ أجلُّ النِّعَم، وأشـرَفُ العُلوم: تأويلُ كتاب الله عَزَّ وجَلّ.

الراغب: «التأويل[1]: مِنَ الأَوْل، وهو الرجوعُ إلىٰ الأصل، ومنه المَوئِلُ للمَوضِع الذي يُرجَعُ إليه، وذلكَ هو رَدُّ الشيء إلىٰ الغايةِ المُرادةِ منه[2]؛عِلماً كانَ أو فِعْلاً، ففي العِلمقولُه تعالىٰ: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧]، وفي الفِعلِ قولُ الشاعر:

وللنَّوىٰ قبلَ يوم البَيْنِ تأويلُ[3]

وقوله تعالىٰ: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ يَوْمَ يَأْتِى تَأْوِيلُهُۥ﴾ [الأعراف: ٥٣] أي: بيانَه الذي هو غايتُه المقصودةُ منه، والأول: السياسةُ التي يُرْعىٰ مآلُها، يُقال: أُلْنا وإيلَ علينا[4]»[5].

---

(١) من قوله: «الأحاديث معاني كتاب الله» إلىٰ هنا، سقط من (ح) و(ف)، وأثبتُّه من (ط).

(٢) قال العلامةُ الكوثريُّ رحمه الله تعالىٰ في مقدِّمة «قانون التأويل» للإمام الغزالي: «التأويل: هو بيانُ ما يحتاجُ إلىٰ التدبُّر من القول، وتبيينُ ما يؤولُ إليه الكلام. وهذا هو معنىٰ التأويل في أصل اللغة. وأما استعمالُه بمعنىٰ صَرْفِ الكلام عن معناه الظاهر: فاصطلاحٌ مُحدَث». انظر: «مُقدِّمات الإمام الكوثري» ص١٢٣.

(٣) عَجزُ بيتٍ لعَبْدَةَ بنِ الطبيب، كما في «المُفضَّليات» ص١٣٦، وصَدْرُه:

وللأحبّةِ أيامٌ تَذَكَّرُها

(٤) قال العلامةُ ابنُ منظور في «لسان العرب»، مادة (أول): «وفي المَثَل:«قد أُلْنا وإيلَ علينا»، يقول: وَلِينا ووُلِيَ علينا، ونَسَبَ ابنُ بَـرِّي هذا القولَ إلىٰ عُمَر، وقال: معناه: أي: سُسْنا وسِيسَ علينا».

(٥) «مفردات القرآن» ص٩٩.

يُفسِّرُها لهم ويَشرَحُها ويَدُلُّهم علىٰ مُودَعاتِ حِكَمِها. وسُمِّيت: أحاديث؛ لأنه يُحدَّثُ بها عن الله ورُسُلِه. فيُقال: قال الله، وقال الرَّسولُ كذا وكذا. ألا تَرىٰ إلىٰ قوله تعالىٰ: ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُۥ يُؤْمِنُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٥]، ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ﴾ [الزمر: ٢٣]، **وهو اسمُ جَمْعٍ للحديث، وليس بجَمْعِ أُحدُوثة؟** ومعنىٰ إتمامِ النِّعمةِ عليهم: أنه وَصَلَ لهم نِعمةَ الدُّنيا بنعمةِ الآخرة، بأنْ جعلَهم أنبياءَ في الدُّنيا ومُلوكاً، ونَقَلَهم عنها إلىٰ الدَّرجاتِ العُلا في الجنَّة. وقيل: أتمَّها علىٰ إبراهيمَ بالخُلَّةِ والإنجاءِ منَ النّارِ ومِنْ ذَبْحِ الوَلدِ، وعلىٰ إسحاقَ بإنجائه مِنَ الذَّبْحِ وفِدائِه بذِبْحٍ عظيمٍ وبإخراجِ يعقوبَ والأسباطِ من صُلْبِه. وقيل: عَلِمَ يعقوبُ أنَّ يُوسفَ يكونُ نبيّاً وإخوتُه أنبياءَ استِدلالاً بضَوْءِ الكَواكب، فلذلك قال: ﴿وَعَلَىٰٓ ءَالِ يَعْقُوبَ﴾..............................

قوله: (**وهو اسمُ جَمْعٍ للحديث، وليسَ بجَمْعِ أُحدُوثة**)، وقالَ في مَوضِعٍ آخر[1]: «الأحاديثُ تكونُ اسمَ جَمْعٍ[2] للحديث، ومنه: أحاديثُ الرسول، وتكونُ جَمْعاً للأُحدُوثةِ التي هيَ مِثلُ الأُضحُوكةِ والأُعجُوبة، وهيَ ما يَتَحدَّثُ به الناسُ تَلَهِّياً وتَعَجُّباً»، وقد يُظَنُّ أنه ناقَض؛ لأنه قالَ في «المُفصَّل»: «وقد يجيءُ الجمعُ مَبنيّاً علىٰ غيرِ واحِدِه المُستَعمَل، وذلك نَحْو: أراهِطُ وأباطيلُ وأحاديث»[3].

قالَ الفَرّاء: ترىٰ أنَّ واحِدَ «الأحاديث»: أُحدُوثة، ثم جَعَلُوهُ جَمْعاً للحديث.

وقالَ عَلَمُ الدِّينِ السَّجاوَنْديُّ في «شرحِ المُفصَّل»: كأنهم جَمَعُوا «حَديثاً» علىٰ «أَحْدِثة»، ثم جَمَعُوا الجمعَ علىٰ «أحاديث»، كقَطيعٍ وأقطِعةٍ وأقاطيع، فعلىٰ هذا يَصِحُّ أن يُقال: وهو مَبنيٌّ علىٰ واحِدِه المُستَعمَل.

---

(١) في تفسير الآية ٤٤ من سورة المؤمنون.

(٢) في الأصول الخطية: «تكونُ جمعاً»، والمُثبَتُ من «الكشّاف».

(٣) «المُفصَّل» للزمخشري ص١٩٦.

وقيل: لَـمّا بَلَغَتِ الرُّؤيا إخوةَ يُوسفَ حَسَدُوه وقالوا: ما رَضِيَ أن يَسجُدَ له إخوتُه حتىٰ سَجدَ له أبَواهُ. وقيل: كان يعقوبُ مُؤْثِراً له بزيادةِ المحبَّةِ والشَّفَقةِ لِصِغَرِه لِـمَا يرىٰ فيه منَ المَخايِل، وكان إخوتُه يَحسُدُونَه، فلّما رأىٰ الرُّؤيا ضاعَفَ له المحبَّة، فكان يَضُمُّه كلَّ ساعةٍ إلىٰ صَدْره، ولا يصبرُ عنه، فتبالَغَ فيهمُ الحَسَد.

وقيل: لَـمّا قَصَّ رُؤياهُ علىٰ يعقوبَ، قال: **هذا أمرٌ مُشَتَّتٌ يَجمَعُه اللهُ لكَ بعد دَهرٍ طويل.**

و«آلُ يعقوبَ»: أهلُه، وهم نَسْلُه وغيرُهم. وأصلُ« آل»: أهْلٌ، بدليل تصغيرِه علىٰ «أُهَيْل»، إلّا أنه لا يُستعمَلُ إلّا فيمَن له خَطَر، يُقال: آلُ النَّبيِّ، وآلُ المَلِكِ. ولا يُقال: آلُ الحائِك، ولا: آلُ الحَجّام، ولكنْ: أهلُهما.

قوله[1]: (**من المَخايِل**)، وهيَ جَمْعُ مَـخِيلة، وهي المَظِنّة[2]، وياؤُه كياءِ «معايش».

قوله: (**هذا أمرٌ مُشتَّتٌ يَجمَعُه[3] اللهُ [لك] بعدَ دَهْرٍ طويل**)، يعني: أنّ رُؤياكَ أمرٌ يَدُلُّ علىٰ تشتيتِ أمرِكَ أولاً، ثم يَجمَعُ اللهُ مِن شتاتِكَ بعدَ دَهْرٍ طويل، الجوهري: «الحمدُ لله الذي جَمَعَنا مِن شَتٍّ»، ودلالتُه عليه لأنَّ سُجودَ إخوتِهِ مَعَ بُغضِهم إياهُ وحَسَدِهم أمرٌ بَعيد، وكونُه مَسْجوداً لأبَويـهِ أبعَـد، وذلكَ لا يحصلُ إلا بعـدَ ضَـرَباتِ الدَّهْرِ وشَتاتِ الأُمورِ وتَقَلُّباتِ الأحوال.

---

(١) لم يتعرض الإمام الطيبي لما ذكره الزمخشري هنا من كون الذبيح هو إسحاق عليه السلام، والأصح أنه إسماعيل عليه السلام، وكذا لم يتعرض الطيبي لذلك فيما سيأتي في تفسير الآية ٣٦ والآية ٨٩ من هذه السورة، وعلى كُلٍّ فقد أورد الزمخشري الخلاف فيه في تفسير الآيـة ١٠٢ من سورة الصافات، فانظر التفصيل فيه هناك.

(٢) في (ح): «وهي ما يظن»، والمعنىٰ واحد.

(٣) في الأصول الخطية: «يجمع»، والمثبت من «الكشاف»، وهو المناسب للسياق.

وأراد بـ«الأَبوَينِ»: الجـدَّ وأبا الجـدِّ؛ لأنَّهما في حُكم الأبِ في الأصالة، ومِنْ ثَمَّ يقولون: ابنُ فلان، وإن كان بينَه وبينَ فلانٍ عِدَّة.

و﴿إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْحَٰقَ﴾ عطفُ بيانٍ لـ﴿أَبَوَيْكَ﴾، ﴿إِنَّ رَبَّكَ عَلِيمٌ﴾ يَعلمُ مَنْ يَحِقُّ له الاجْتِباءُ ﴿حَكِيمٌ﴾ لا يُتِمُّ نِعمتَه إلّا علىٰ من يَستحقُّها.

[﴿لَّقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِۦٓ ءَايَٰتٌ لِّلسَّآئِلِينَ﴾ ٧]

﴿فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِۦٓ﴾ أي: في قِصَّتِهم وحَديثِهم ﴿ءَايَٰتٌ﴾ علاماتٌ ودلائلُ علىٰ قُدرة الله وحِكْمتِه في كلِّ شيء، ﴿لِّلسَّآئِلِينَ﴾ لـمَن سألَ عن قِصَّتِهم وعَرفَها. وقيل: آياتٌ علىٰ نُبوَّة مُحمَّدٍ ﷺ **للَّذينَ سألُوه** منَ اليهود عنها، فأخبرَهم بالصِّحّةِ من غير سَماعٍ من أحدٍ، ولا قراءةِ كتاب.

وقُرِئ: «آيةٌ»، وفي بعض المصاحفِ: «عِبْرةٌ».

وقيل: إنّما قَصَّ اللهُ تعالىٰ علىٰ النبيِّ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ خَبرَ يُوسفَ وبَغْيَ إخوتِه عليه لِـمَا رأىٰ من بَغْيِ قومِه عليهِ ليَتأسّىٰ به. وقيل: أساميهم: يَهُوذا، ورُوبيل، وشَمْعون، ولاوِي، وزبالون، ويَشْجُر، ودينَة، ودان، ونَفْتالي، وجاد، وآشُر؛ السَّبعةُ الأوَّلون كانوا من لَيّا بنتِ خالةِ يعقوبَ، والأربعةُ الآخَرون من سُرِّيَّتَين: زلفة، وبَلهة. فلمّا تُوفِّيت ليّا تزوَّج أختَها راحيل، فوَلَدت له بنيامينَ ويوسُف.

قوله: (**للذينَ سألوه**)، الضميرُ راجعٌ للرسول ﷺ، وقوله: «من اليهود» بيانٌ «للذين»، والضميرُ[1] في «عنها» للقِصّة، هذا مُشعِرٌ بأنَّ السائلينَ هُمُ اليهود، وقالَ في أولِ السُّورة: «فقد رُوِيَ أنّ عُلماءَ اليهودِ قالوا لكُبَراءِ المُشـركين: سَلُوا مُحمَّداً عن قِصّةِ يوسُف»، وذلكَ أنه نـزَّلَ استِدعاءَهم المُشـرِكينَ سُؤالَه منزلةَ سُؤالِهم.

---

(١) في الأصلين: «ضمير»، وأصلحتُه بحسب السِّياق.

[﴿ إِذْ قَالُواْ لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا مِنَّا وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّ أَبَانَا لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾ ٨]

﴿قَالُواْ لَيُوسُفُ﴾ اللّامُ للابتداء، وفيها تأكيدٌ وتحقيقٌ لمضمونِ الجملة، أرادوا أنّ زيادةَ محبَّتِه لهما أمرٌ ثابتٌ لا شُبهةَ فيه ﴿وَأَخُوهُ﴾ هو بنيامين، وإنما قالوا: «أخُوهُ» وهم جيمعاً إخوتُه، لأنّ أُمَّهما كانت واحدة. وقيل: ﴿أَحَبُّ﴾ في الاثنين، لأنَّ «أفعَلَ مِنْ» لا يُفرَّق فيه بينَ الواحدِ وما فوقَه، ولا بينَ المُذكَّرِ والمؤنَّثِ إذا كان معه «مِنْ»، ولا بدَّ منَ الفَرْقِ معَ لام التَّعريف، وإذا أُضيفَ جاز الأمران.

والواوُ في ﴿وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾ واوُ الحال؛ يعني: أنه يُفضِّلُهما في المحبَّةِ علينا، وهما اثنانِ صَغيرانِ لا كفايةَ فيهما ولا منفعة، ونحن جماعةٌ عشرةُ رجالٍ كُفَاةٌ نقوم بمَرافِقِه، فنحن أحقُّ بزيادة المحبَّةِ منهما، لفَضْلِنا بالكثرةِ والمَنفعةِ عليهما. ﴿إِنَّ أَبَانَا لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ أي: **في ذَهابٍ عن طريق الصَّوابِ في ذلك**. والعُصْبةُ والعِصابة: العَشرةُ فصاعداً. وقيل: إلىٰ الأربعين، سُمُّوا بذلك **لأنَّهم جماعةٌ تُعصَبُ بهمُ الأمورُ** ....

قوله: (﴿لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ **أي: في ذَهابٍ عن طريقِ الصَّوابِ في ذلك**)، يعني: أنَّ نِسْبةَ الضَّلالِ إلىٰ أبيهم إن كانَ مُطلَقاً، يُوهِمُ سُوءَ أدب، لكنْ مُقيَّدٌ بقَرينةِ الأحوال، كقوله تعالىٰ: ﴿وَمَا كَانُواْ مُهْتَدِينَ﴾ [البقرة: ١٦]، أي: في أُمور التِّجارة، كقوله: ﴿فَإِنْ ءَانَسْتُم مِّنْهُمْ رُشْدًا﴾ [النساء: ٦]، أي: رُشداً في طريقِ التِّجارة.

قوله: (**لأنهم جماعةٌ تُعصَبُ بهم الأمور**)، **الراغب**: «العَصَب: أطنابُ المَفاصِل، ولحمٌ عَصيب: كثيرُ العَصَب، والمعصوب: المشدودُ بالعَصَب، ثم يُقالُ لكُلِّ شَدّ: عَصْب، نَحْوُ قولِهم: لأَعصِبَنَّكَ عَصْبَ السَّلَمة[1]، وفُلانٌ شديد العَصَب، ومعصوبُ الخَلْق، أي: مُدمَجُ الخِلقة، والعُصْبة: جماعةٌ مُتعصِّبة، قالَ تعالىٰ: ﴿مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ﴾ [القصص: ٧٦]،

(١) والسَّلَمة: شجرةٌ ذاتُ شَوْك، كما في «لسان العرب» لابن منظور، مادة (عصب).

ويُستكفون النَّوائبَ. وروىٰ النَّـزّالُ بنُ سَبْرَةَ عن عليٍّ رضي الله عنه: «**ونَحنُ عُصْبةً**»، **بالنَّصب**. وقيل: معناه: ونحن نجتمعُ عُصْبةً. وعن ابنِ الأنباريِّ: هذا كما تقول العربُ: **إنّما العَامِريُّ عِمَّتَه**؛ أي: يَتعاهَدُ عِمَّتَه.

[﴿ ٱقْتُلُوا۟ يُوسُفَ أَوِ ٱطْرَحُوهُ أَرْضًا يَخْلُ لَكُمْ وَجْهُ أَبِيكُمْ وَتَكُونُوا۟ مِنۢ بَعْدِهِۦ قَوْمًا صَٰلِحِينَ ﴾ ٩]

وقال: ﴿وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾ [يوسف: ١٤]، أي: مُجتَمِعةُ الكلام مُتعاضِدة، واعصَوْصَبَ القَوْم: صاروا عُصَباً، والعِصابة: ما يُعصَبُ بها الرأسُ والعِمامة»[١].

قوله: («ونحنُ عُصْبةً» بالنَّصب)، الانتِصاف: «هذا يُؤيِّدُ قِراءةَ مَن قرأ: «هُنَّ أطهَرَ لكم»[٢]، كأنه قال:لَيوسُفُ وأخوهُ أَحَبُّ إلىٰ أبينا مِنّا ونحنُ نَحْن، كقوله:

أنا أبو النَّجْمِ وشِعْري شِعْري[٣]

فلا بُعْدَ لِـحَذفِ الخبرِ لُمساواتِهِ المُبتَدأ، فوقعَ الحالُ بعدَه، ومثلُه: «هؤلاءِ بناتي هُنَّ أطهَرَلكم»، فقوله: «هُنَّ» في حُكم الكلام التامّ، أي: هُنَّ المشهوراتُ بالأوصافِ الكامِلة»[٤].

قوله: (إنما العامِريُّ عِمَّتُه)، الجوهري: «فُلانٌ حَسَنُ العِمّة: أي: حَسَنُ الاعتِمام، واعتَمَّ

---

(١) «مفردات القرآن» ص٥٦٨.

(٢) أي: بنَصْبِ «أطهر» في قوله تعالىٰ: ﴿هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾[هود: ٧٨].

(٣) صَدْرُ بيتٍ لأبي النجم، وهو الفضلُ بنُ قُدامة، وتمامُه ـ كما في «الأغاني» (٢٢: ٣٤١) ـ:

لله دَرٌّ ما يُـجِـنُّ صَدْري

وهو من شواهد «المُفصَّل» للزمخشري ص٢٦، و«مغني اللبيب» لابن هشام (١: ٣٢٩) رقم (٥٣٦)، و«شـرح الرضيّ علىٰ الكافية» (١: ٢٥٥ و٣٢٥).

(٤) «الانتصاف» لابن المُنير (٢: ٣٠٤) بحاشية «الكشّاف».

﴿ٱقْتُلُواْ يُوسُفَ﴾ من جملة ما حكىٰ بعدَ قولِه: ﴿إِذْ قَالُواْ﴾ كأنَّهم أَطْبقُوا علىٰ ذلك إلا مَن قال: ﴿لَا تَقْتُلُواْ يُوسُفَ﴾، وقيل: الآمِرُ بالقتل شَمْعون، وقيل: دان، والباقون كانوا راضين، فجُعِلُوا آمِرين، ﴿أَرْضًا﴾ أرضاً مَنكُورةً مجهولةً بعيدةً منَ العُمْران، وهو معنىٰ تَنكيرِها وإخلائها من الوَصْف، ولإبهامِها من هذا الوَجهِ نُصِبَت نَصْبَ الظُّروفِ المُبهَمة، ﴿يَخْلُ لَكُمْ وَجْهُ أَبِيكُمْ﴾ يُقبِلُ عليكم إقبالةً واحدةً لا يَلتَفِتُ عنكم إلىٰ غيرِكم. والمُراد: سلامةُ محبَّتِهِ لهم ممَّن يُشارِكُهم فيها ويُنازِعُهم إيّاها، فكان ذِكْرُ الوَجهِ لتصويرِ معنىٰ إقبالِه عليهم؛ لأنَّ الرجلَ إذا أقبَلَ علىٰ الشيءِ أقبَلَ بوَجْهِه. ويجوزُ أن يُرادَ بـ«الوجهِ»: الذات، كما قال تعالىٰ: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ٢٧]. **وقيل: ﴿يَخْلُ لَكُمْ﴾ يفرُغُ لكم منَ الشُّغل بيُوسفَ** ﴿مِنۢ بَعْدِهِۦ﴾ مِنْ بَعدِ يوسف، أي: من بَعدِ كِفايَتِه بالقَتْل أو التَّغريب، أو: يَرجعُ الضَّميرُ إلىٰ مصدرِ ﴿ٱقْتُلُواْ﴾ أو ﴿ٱطْرَحُوهُ﴾. ....

بالعِمامةِ وتَعَمَّمَ بها: بمعنىٰ»، يقول: ليسَ العامريُّ إلا عِبارةً عن تَعَهُّدِ عِمامتِه واستِعمالِهِ بما يَتزيَّنُ به، وليسَ من المكارِمِ في شيء، قال الحُطيئة:

دَعِ المكارِمَ لا ترحَلْ لبُغيَتِها ... واقعُدْ فإنَّكَ أنتَ الطاعِمُ الكاسي[1]

قوله: (**وقيل: ﴿يَخْلُ لَكُمْ﴾: يَفرُغُ لكم من الشُّغُلِ بيوسُف**)، عطفٌ علىٰ قوله: «﴿يَخْلُ لَكُمْ وَجْهُ أَبِيكُمْ﴾ يُقبِلْ عليكُم إقبالةً واحِدة»، وأما توسيطُ قوله: «ويجوزُ أن يُرادَ بـ«الوَجْه»: الذات» بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه، فللدَّلالةِ[2] علىٰ أنَّ الوَجهَ الأوَّلَ مُحتَمِلٌ لأن يُرادَ بـ«الوَجْه»: الجارِحةُ المخصوصة، وأن يُرادَ الذاتُ كُلُّه؛ إطلاقاً لاسم مُعظَم الشيءِ علىٰ كُلِّه، وعلىٰ أنَّ الثانيَ لا يَحتَمِلُ غيرَ الذات.

---

(١) «ديوان الحطيئة» ص٨٦.

(٢) في (ح) و(ف): «فالدلالة».

﴿قَوْمًا صَٰلِحِينَ﴾ تائبينَ إلىٰ الله ممّا جَنيتُم عليه، أو: يَصلُحُ ما بينكم وبينَ أبيكم بعُذرٍ تُمَهّدونَه، أو: تَصلُحُ دُنياكم وتَنتَظِمُ أُمورُكم بعدَه بخُلوِّ وَجهِ أبيكم. و﴿تَكُونُوا﴾ إمّا مجزومٌ عطفاً علىٰ ﴿يَخْلُ لَكُمْ﴾، أو منصوبٌ بإضمار «أنْ»، والواوُ بمعنىٰ: «مع»، كقوله: ﴿وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ﴾ [البقرة: ٤٢].

[﴿قَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ لَا تَقْتُلُوا يُوسُفَ وَأَلْقُوهُ فِي غَيَابَتِ الْجُبِّ يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ إِنْ كُنْتُمْ فَاعِلِينَ﴾ ١٠]

وعلىٰ التقادير: التركيبُ من باب الكِناية؛ أما بيانُ الوَجْهِ الأول ـ وهو أن يُرادَ بـ«الوَجْهِ» الجارحةُ ـ: فإنَّ مَن أقبَلَ علىٰ الشيءِ بوَجْهه لا يَلتفِتُ إلىٰ الغير، وملزومُ ذلك إخلاصُ المَحبّةِ له، وإليه الإشارةُ بقوله: «والمُراد سَلامةُ مَحبَّتِهِ لهم، وإلىٰ معنىٰ الكِنايةِ أشارَ بقوله: «وكانَ ذِكرُ «الوَجْهِ» لتصويرِ معنىٰ إقبالِهِ عليهم»، وهو كما إذا عَبَّرتَ عن جُودِ زيدٍ بقولك: «هو كثيرُ الرَّماد»، وإذا أُريدَ بـ«الوَجْهِ» الذات، ويكونُ كِنايةً عن المَحبّة، فالأمرُ علىٰ هذا.

وأما بيانُ الوَجْهِ الثاني: فإنَّ مَن تَـخَلّىٰ بذاتِهِ كُلِّه إلىٰ الشيءِ تَفرَّغَ له من الشُّغْل بالغير، وهذا لا يُوجِبُ المَحبّة، وعليه قولُه تعالىٰ: ﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ الثَّقَلَانِ﴾ [الرحمن: ٣١]، قالَ المُصنِّف: «هو مِن قولِ الرَّجُل لِـمَنْ يُهدِّدُه: سأفرُغُ لك؛ يُريد: سأتجرَّدُ للإيقاع بك مِن كُلِّ ما يَشغَلُني عنه، حتىٰ لا يكونَ لي شُغُلٌ سِواه»، والمُرادُ في هذا المقام التوفُّرُ علىٰ إصلاح أُمورِهم وانتِظام أحوالِهم.

قوله: (أو: تَصلُحُ دُنياكُم)، عطفٌ علىٰ «تائبينَ إلىٰ الله»، لأنَّ المُرادَ بـ«الصَّلاح»: إما الدِّينيُّ وإما الدُّنيويّ، والدِّينيّ: إما التوبةُ إلىٰ الله تعالىٰ أو التَّحرِّي إلىٰ رِضا الوالِد، لأنه أيضاً مُوجِبٌ رِضا الله.

قوله: (كقوله: ﴿وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ﴾)، يُريدُ قولَه تعالىٰ: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ

﴿قَآئِلٌ مِّنْهُمْ﴾ هو يَهُوذا، وكان أحسَنَهُم فيه رأياً، وهو الذي قال: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ﴾ [يوسف: ٨٠] **قال لهم: القتلُ عظيم، ﴿فِى غَيَٰبَتِ ٱلْجُبِّ﴾** وهي غَوْرُه، وما غابَ منه عن عينِ الناظِرِ، وأظلَمَ من أسفَلِه، قال المُنخَّل:

وإنْ أنا يوماً غَيَّبَتْني غَيابَتي فسِيرُوا بسَيْري في العَشِيرةِ والأهْلِ

أراد: غَيابةَ حُفرتِه التي يُدفن فيها.

وقُرِئ: «غَياباتِ» علىٰ الجمع، و«غَيّاباتِ» بالتشديد، وقرأ الجَحْدريُّ «غَيْبة». ....

وَتَكْتُمُوا۟ ٱلْحَقَّ﴾ [البقرة: ٤٢]، أي: لا تجمعوا بينَ لَبْسِ الحقِّ بالباطِلِ وكِتمانِ الحقّ، كقوله: «لا تَأكُلِ السَّمَكَ وتَشرَبَ اللَّبَن»، والمعنىٰ: اطرَحُوهُ أرضاً ليَجتَمِعَ لكم إقبالُ أبيكم عليكم وصَلاحُ أمرِ دُنياكُم.

قوله: (**وقالَ لهم: القَتْلُ عظيم**)، وإنما وَصَفَه بالعِظَم لأنَّ الذي أُبدِلَ منه ـ وهو الإلقاءُ في الجُبِّ ـ مُعلَّلٌ بالالتِقاط، ولأنه مُؤكَّدٌ بالشَّرْط، أي: إن كانَ لا بُدَّ من أن تَفعَلوا به ما تَرُومُونَه، فهذا، لأنه أهوَن.

قوله: (**وإن أنا يوماً غَيَّبَتْني**) البيت[1]، أي: غَيابةُ حُفرتي التي أُدفَنُ فيها، فسِيروا بنَعْتي في القَبائل والعَشائر، وقيل: «فسيروا» مِنَ السِّيرةِ لا مِنَ السَّيْر، كانتِ العادةُ فيهم إذا ماتَ رئيسٌ عظيمُ الخَطَرِ يَطوفُ أحدٌ منهم علىٰ القبائل، ويَصعَدُ علىٰ الرَّوابي، ويقول: أنعىٰ فُلاناً، يُريدونَ تشهيرَ أمرِه، وتعظيمَ التفجُّع به.

قوله: (**قُرِئ: «غَياباتِ» علىٰ الجمع**)، نافعٌ في المَوضِعَين، والباقون: علىٰ التوحيد.

قوله: (**و«غَيّاباتِ» بالتشديد**)، قالَ ابنُ جِنِّي: «وهيَ قِراءةُ الأعرَج، وقرأ الحسن: «في غَيْبة»، أما «غَيّابة» فإنه اسم جاء علىٰ «فَعّالة»، وكانَ أبو عليّ يُضيفُه إلىٰ ما حَكاهُ سِيبَوَيهِ

---

(١) ذكره أبو عُبيدة في «مجاز القرآن» (١: ٣٠٢)، وسَمّىٰ المُنخَّل: ابنَ سُبَيع العَنبَريّ.

و«الجُبُّ»: البئرُ لم تُطْوَ، لأنّ الأرضَ تُـجَبُّ جَبّاً لا غير.

﴿يَلْتَقِطْهُ﴾ يأخُذْهُ، ﴿بَعْضُ ٱلسَّيَّارَةِ﴾ بعضُ الأقوام الذين يَسيرون في الطريق. وقُرِئ: «تَلْتَقِطْه» بالتاء على المعنىٰ؛ لأنّ بعضَ السَّيارةِ: سَيّارة، كقوله:

كما شَرِقَتْ صَدْرُ القَناةِ مِنَ الدَّمِ

ومنه: ذَهَبَتْ بعضُ أصابعِه.

﴿إِن كُنتُمْ فَٰعِلِينَ﴾ إن كنتُم علىٰ أنْ تَفعَلوا ما يَحصُلُ به غَرضُكم، فهذا هو الرأي.

مِنَ الأسماءِ التي جاءت علىٰ «فَعّال»، كالـجَبّان(١)، والكَـلّاء(٢)، والفَيّادِ ـ لِذَكَرِ البُوم ـ، ووَجَدتُ أنا التَّـيّارَ ـ للمَوْج ـ، والفَخّارَ ـ للخَزَف ـ، وغيرَهما. وأما «غَيْبةِ الـجُبِّ»: فيجوزُ أن يكونَ حَدَثاً فَعْلةً مِن: غَيَب، فيكونَ كقولنا: وظُلمةِ الـجُبّ»(٣).

قوله: (والـجُبّ: البِئرُ لم تُطْوَ، لأنَّ الأرضَ تُـجَبُّ جَبّاً)، يعني: إنما سُمِّيَ البِئرُ من غيرِ المَطْوِيِّ جُبّاً(٤)، إذ ليسَ فيه إلا جَبُّ الأرض، فإنه لم يُطوَ بعد. «الأساس»: «طُوِيَ البناءُ باللَّبِن، والبِئرُ بالحِجارة، وهي الطَّوِيُّ والأطواء».

قوله: (كما شَـرِقَتْ صَدْرُ القَناةِ مِنَ الدَّمِ)، مضىٰ شَـرْحُه في آل عِمران(٥).

---

(١) كذا في (ط) و(ف)، والجبّان والجبّانة: الصحراء، كما في «لسان العرب» لابن منظور، مادة (جبن)، وفي (ح): «كالجبال»، وهو تحريف، وفي المطبوع من «المحتسب»: «كالجبّار»، وهو تحريفٌ أيضاً، فالكلامُ هنا في الأسماء، لا في صِيَغ المُبالغة، وإلا فـ«فَعّال» كثيرٌ فيها.

(٢) وهو مرفأُ السُّفُن، كما في «لسان العرب» لابن منظور، مادة (كلأ).

(٣) «المحتسب» لابن جِنِّي (١: ٣٣٣).

(٤) كذا في (ط) و(ح)، وفي (ف): «إنما سُمِّي البئرُ جُبّاً وهو من غير المطويّ».

(٥) في تفسير الآية ١٠٣ منها (٤: ٢٠٦).

[﴿قَالُواْ يَـٰٓأَبَانَا مَا لَكَ لَا تَأۡمَ۬نَّا عَلَىٰ يُوسُفَ وَإِنَّا لَهُۥ لَنَٰصِحُونَ * أَرۡسِلۡهُ مَعَنَا غَدٗا يَرۡتَعۡ وَيَلۡعَبۡ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ ١١-١٢]

﴿مَا لَكَ لَا تَأۡمَ۬نَّا﴾ قُرِئ بإظهار النُّونين، وبالإدغام بإشمام وبغير إشمام، ....

قوله: (وبالإدغام بإشمام)، قال صاحبُ «التيسير»[1]: «كُلُّهم قرأ ﴿مَا لَكَ لَا تَأۡمَ۬نَّا﴾ بإدغام النُّونِ الأُولىٰ في الثانية، وإشمامِها الضَّمّ، وحقيقةُ الإشمام في ذلك أن يُشارَ بالحركةِ إلىٰ النُّونِ لا بالعُضوِ إليها، فيكونُ ذلكَ إخفاءً لا إدغاماً صحيحاً، لأنّ الحركةَ لا تُسَكَّنُ رأساً، بل يَضعُفُ الصَّوْتُ، فيُفصَلُ بينَ المُدغَمِ والمُدغَمِ فيه لذلك، هذا قولُ عامّةِ أئمَّتِنا، وهو الصواب؛ لتأكُّدِ دَلالتِهِ وصِحّتِهِ في القياس».

وقال الشيخُ برهانُ الدين الـجَعْبَريُّ[2] شارحُ «القَصيدة» ـ في قولِه: «وتأمَنُنا للكُلِّ يُخفي مُفصَّلاً»، وقولِه: «وأدغَمَ مَعْ إشمامِهِ البعضُ عنهم»[3] ـ: يُريدُ بقوله: «إخفاءَ الحركة»: اختِلاسَها، ومعنىٰ «مُفصَّلاً»: فَصْلُ إحدىٰ النُّونَينِ عن الأُخرىٰ، وهو حقيقةُ الإظهار، وهذا معنىٰ قولِ أبي عليٍّ الفارِسيّ: «ويجوزُ أن تُبيِّنَ ولا تُدغِمَ وتُخفِيَ الحركة، وهو أن تَـختَلِسَها»[4]، ومفهومُ إطلاقِ البيتِ أنَّ كُلًّا مِنَ النَّـقَلةِ رَوَوهُ عن السَّبْعة، وليسَ كذلك؛ لإطباقِ العِراقيِّينَ علىٰ خِلافِه، وقوله: «وأدغَمَ» وَجْهٌ ثان، وهو إدغامُ النُّونِ في الأُخرىٰ والإشمام، وهو ضَمُّ الشَّفَـتَينِ معَ أَوّلِ التشديدِ من غيرِ حَرَكةٍ في النُّون، وبهذا قَطَعَ ابنُ مُجاهِدٍ في قوله: وكُلُّهم قرأ

---

(١) في (ح) و(ف): «التفسير»، وهو تحريف، والمُراد: «التيسير» لأبي عمرو الداني، وانظر منه ص١٢٧.

(٢) العلامةُ برهانُ الدين أبو إسحاق إبراهيمُ بنُ عُمَرَ بنِ إبراهيم الجعبريُّ الشافعي (٦٤٠-٧٣٢)، نزيلُ مدينة الخليل عليه السَّلام، له تآليفُ مفيدة، أكثرُها في القراءات والتجويد ورسم المُصحَف، منها «كنز المعاني من حرز الأماني»؛ يعني: «الشاطبية»، وهو المُراد بـ«القصيدة» في كلام المُؤلِّف، رحمهما الله تعالىٰ. «طبقات الشافعية» للسبكي (٩: ٣٩٩)، و«الأعلام» للزركلي (١: ٥٥ - ٥٦).

(٣) وهما البيتان (٧٧٣) و(٧٧٤) من «الشاطبية» المُسمّاةِ بـ«حِرْز الأماني».

(٤) انظر: «الحجّة للقُرّاء السبعة» لأبي علي الفارسي (٤: ٤٠١ - ٤٠٢).

و«تِيِمَنّا» بكَسْرِ التاءِ مع الإدغام، والمعنىٰ: لِـمَ تخافُنا عليه ونحنُ نُريدُ له الخيرَ ونُحبُّه ونُشفِقُ عليه، وما وُجِدَ منّا في بابِه ما يَدُلُّ علىٰ خِلافِ النَّصيحةِ **والمِـقَة**؟ وأرادوا بذلك لَـمّا عزموا علىٰ كَيْدِ يوسفَ **استِنزالَه عن رأيِه** وعادتِه في حِفْظِه منهم. وفيه دليلٌ علىٰ أنه أحَسَّ منهم بما أوجَبَ أنْ لا يأمنَهم عليه.

﴿نَرْتَعْ﴾ **نَتَّسِعْ في أكْلِ الفواكِهِ** وغيرِها. وأصلُ الرَّتْعةِ: الخِصْبُ والسَّعة.

﴿تَأْمَنَّا﴾ بفَتْحِ الميم وضَمِّ النُّون وإدغامِ النُّونِ الأُولىٰ في الثانية، والإشارةِ إلىٰ إعرابِ النُّونِ المُدغَمةِ بالضَّمّ، ونَـبَّهَ بقوله: «وضَمِّ النُّون» علىٰ أنَّ الفِعلَ مرفوع، لتُفهَمَ عِلّةُ الإشمام.

قوله: **(والمِقة)، الجوهري**: «المِقة: المَحبّة، والهاءُ عِوَضٌ مِنَ الواو، وقد وَمِقَه يَمِقُه ـ بالكَسْـرِ فيهما ـ : أي: أحَبَّه، فهو وامِق»، وفي قولهم: «وما وُجِدَ مِنّا في بابِهِ ما يَدُلُّ علىٰ خِلافِ النَّصيحة» إشارةٌ إلىٰ أنَّ جُملةَ قوله: ﴿وَإِنَّا لَهُۥ لَنَـٰصِحُونَ﴾ جارٍ مَجْرىٰ الاعتِراضِ والتذييل، لا الحال، أي: نحنُ عُصْبةٌ عادتُنا في حَقِّهِ النُّصْحُ والشَّفَقة.

قوله: **(استِنزالَه عن رأيه)**، مفعولُ «أرادوا»، وقولُه: «لَـمّا عَزَموا» ظَرْفٌ له.

قوله: **(«نَرْتَعْ» نَتَّسِعْ في أكْلِ الفَواكِه)**، وهذا أَوْلىٰ مما قيل: نَرْتَعْ إبِلَنا؛ إذِ المُرادُ التَّنَزُّهُ والخروجُ إلىٰ الأريافِ والمياه، كما هو عادةُ الناسِ إذا خَرَجُوا إلىٰ الرِّياضِ والبَساتين، ثم اتُّسِعَ واستُعمِلَ في نَيْل الثواب الجزيل، كما وَرَدَ عن رسولِ الله ﷺ أنه قال: «إذا مَرَرتُم برياضِ الجنّةِ فارْتَعُوا، فقيل: يا رسولَ الله، ما رياضُ الجنّة؟ قال: المَساجِد، قيل: فما الرَّتْعُ يا رسولَ الله؟ قال: سُبْحانَ الله، والحمدُ لله، ولا إله إلا الله، واللهُ أكبر»، أخرَجَه الترمذيُّ[1] عن أبي هريرة.

وتلخيصُه: فإذا مَرَرتُم بالمَساجِدِ فقولوا: سُبحانَ الله، والحمدُ لله، فلما وُضِعَ «رِياضُ الجنّة» مَوضِعَ «المَساجِد»؛ بِناءً علىٰ أنّ العِبادةَ فيها سَبَبٌ للحُصولِ في رِياضِ الجنّة، رُوعِيَتِ

---

(١) في «جامعه» برقم (٣٥٠٩). وأخرجه أيضاً (٣٥١٠) من حديث أنس بن مالك رضيَ اللهُ عنه.

وقُرِئ: «يَرْتَعِ» من: ارْتَعىٰ يَرْتَعي. وقُرِئ: ﴿يَرْتَعْ وَيَلْعَبْ﴾ بالياء، و«يُرتِعْ»: من: أرتَعَ ماشِيتَه، ....

المُناسَبةُ لفظاً ومعنىٰ، ووُضِعَ «الرَّتْعُ» مَوضِعَ القول، لأنَّ هذا القولَ سَبَبٌ لِنَيْل الثواب الجزيل، كُلُّ ذلكَ للترغيب والتحريض.

ولو لُمِحَ في «الرَّتْعَ» تَناوُلُ ثَمرةِ الشَّجَرةِ التي غَرَسَها الذاكِر؛ علىٰ ما روىٰ الترمذيُّ[1] عن جابرٍ عن رسولِ الله ﷺ قال: «لَقِيتُ ليلةَ أُسرِيَ بي إبراهيم، فقالَ لي: يا مُحَمَّد، أقرِئْ أُمَّتَكَ مِنِّي السَّلام، وأخبِرْهُم أنّ الجنةَ طيِّبةُ التُّرْبةِ عَذْبةُ الماء، وأنها قِيعان[2]، وأنَّ غِراسَها: سُبْحانَ الله، والحمدُ لله، ولا إلهَ إلا الله، والله أكبر»، فجاءَ أُسلوباً بَديعاً وتَمليحاً عَجيباً[3].

قوله: («يَرتَع» مِن: ارتَعىٰ)، الحَرَميّان: بكَسْرِ العَينِ مِن «يَرتَعِ»، وجَزَمَها الباقون، أي: سَكَّنَها. الكوفيُّون[4] ونافع: ﴿يَرْتَعْ وَيَلْعَبْ﴾ بالياءِ فيهما، والباقون: بالنُّون[5].

وفي «المعالم»[6]: قيل: المعنىٰ في «نَرتَع» ـ بالنُّون ـ : نَرتَعُ إبِلَنا، فحَذَفَ المُضاف، وأسنَدَ الفِعلَ إلىٰ المُضافِ إليه. يُريد: أنَّ الأصل: يَرتَعْ إبِلُنا ـ بالياء ـ ، والفاعلُ «إبِلُنا»، فلما حُذِفَ الفاعلُ أُقيمَ المُضافُ إليه مَقامَه، وهو ضميرُ المُتكلِّم، فانقَلَبَ الفِعلُ عن لفظِ الغائب للمُتكلِّم. كذا عن المُصنِّف في سورةِ الكهفِ في قوله: ﴿لَآ أَبْرَحُ حَتَّىٰٓ أَبْلُغَ﴾ [الكهف: ٦٠].

---

(١) في «جامعه» برقم (٣٤٦٢).

(٢) القاع: المكانُ المُستَوي الواسعُ في وَطْأةٍ من الأرض، يَعْلُوهُ ماءُ السماء، فيُمسِكُه، ويَستَوي نباتُه، ويُجمَعُ على: قِيْعةٍ وقيعان. «النهاية» لابن الأثير (٤: ١٣٢ - ١٣٣)، مادة (قيع).

(٣) من قوله: (قوله:«نَرْتَع» نَتَّسِع) إلىٰ هنا، سقط من (ف).

(٤) أي: عاصم وحمزة والكسائي.

(٥) انظر: «التيسير» للداني ص١٢٨، و«حجة القراءات» ص٣٥٥.

(٦) إن أراد «معالم التنزيل» للبغوي فلم أقف عليه فيه، وإلا فيُنظَرُ ما مُرادُه به؟ والله أعلم.

وقرأ العلاءُ بنُ سَيَابة: «يَرْتَعِ» بكسر العين، ويَلْعَبُ» بالرَّفعِ علىٰ الابتداء.

فإن قلتَ: كيف استجازَ لهم يعقوبُ عليه السَّلامُ اللعب؟ قلت: **كان لَعِبُهُم الاستِباقَ** والانتِضالَ؛ **لِيُضْروا أنفُسَهم** بما يُحتاجُ إليه لِقتالِ العَدُوِّ لا لِلَّهو، بدليل قولِهِ: ﴿يَٰٓأَبَانَآ إِنَّا ذَهَبۡنَا نَسۡتَبِقُ﴾ [يوسف: ١٧] وإنما سَمَّوهُ لعباً لأنه في صُورتِه.

قوله: (**وقرأ العلاءُ بنُ سَيَابة**[١]: «**يَرتَعِ» بكَسْرِ العَيْن**)، قالَ ابنُ جِنِّي: «هو جَزْم، لأنه جوابُ ﴿أَرۡسِلۡهُ﴾، و«يَلعَبُ» مرفوعٌ استِئنافاً، أي: هو ممَّن يَلعَب، كقولك: زُرْني أُحسِنُ إليك، إلا أنَّ الرفعَ في «أُحسِنُ» هاهنا يُضعِفُ الضَّمان، ألا ترىٰ أنَّ معناه: أنا كذلك، وليسَ فيه قُوّةُ معنىٰ الإحسانِ إليه مَعَ الجزم، وأما ﴿يَرۡتَعۡ وَيَلۡعَبۡ﴾ فمجزومان، لأنهما جوابان، أحدُهما معطوفٌ علىٰ صاحبه، وهو علىٰ حَذفِ المفعول، أي: يُرتِعْ مَطيَّـتَه»، قال ابنُ جِنِّي: «فما أعرَبَه[٢] وأعذَبَه في الكلام»[٣].

قوله: (**كانَ لَعِبُهم الاستِباق**)، قالَ مُحيي السُّنّة[٤]: هو تَشاغُلٌ منهم بإجمام النفسِ مِنَ الجِدِّ بمُباحٍ يَحصُلُ به تعيُّشٌ وقُوّةٌ علىٰ العَمَل، وليسَ هذا كاللعب في قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلۡعَبُ﴾ [التوبة: ٦٥].

قوله: (**لِيُضْـروا أنفُسَهم**)، **الأساس**: «ومن المجاز: ضَـرِيَ فُلانٌ بكذا، وعلىٰ كذا: لَـهَج». الجوهري: «ضَرِيَ الكلبُ بالصَّيْد؛ أي: تَعوَّد، وأضـراهُ صاحِبُه؛ أي: عَوَّدَه، وكذلكَ التضرية».

---

(١) من الكوفيين، روىٰ عن طلحةَ بنِ مُصرِّف، وروىٰ عنه ابنُه الوليدُ بن العلاء. كذا في «الإكمال» لابن ماكولا (٥ : ١٥).

(٢) في (ط) و(ف): «أغربه»، والمُثبَتُ من (ح)، وهو المُوافِقُ لِـمَا في «المحتسب» لابن جِنِّي.

(٣) «المحتسب» لابن جِنِّي (١: ٣٣٣).

(٤) لم أقف عليه في «تفسيره»، والله أعلم.

[﴿ قَالَ إِنِّي لَيَحْزُنُنِيٓ أَن تَذْهَبُواْ بِهِۦ وَأَخَافُ أَن يَأْكُلَهُ ٱلذِّئْبُ وَأَنتُمْ عَنْهُ غَٰفِلُونَ ﴾ ١٣]

﴿لَيَحْزُنُنِيٓ﴾ اللّامُ لامُ الابتداء، كقوله: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ [النحل: ١٢٤]، ودُخولها أحدُ ما ذَكَره سِيبَوَيهِ **من سَبَبَي المُضارَعة**. اعتَذرَ إليهم بشيئين:

أحدهما: أنّ ذَهابَهم به ومُفارقتَه إيّاه ممّا يَحزُنُه، لأنه كان لا يَصبرُ عنه ساعة.

والثاني: خَوفُه عليه **من عَدْوَةِ الذِّئبِ** إذا غَفَلُوا عنه برَعْيِهم ولَعِبِهم، أوقلَّ به اهتمامُهم ولم تَصدُقْ بحِفْظِه عِنايتُهم.

قوله: (**من سَبَبَي المُضارَعة**)، وهما دُخولُ اللام والسِّينِ للحالِ والاستِقبال[1]، وسَبَبُه: أنَّ بينَ فِعل المُضارع وبينَ الاسم المُشتَرَكِ أمراً جامِعاً[2]، وهو أنهما موضوعانِ لمُتعدِّدٍ مُخالِفٍ في الحقيقة، ثم يَصيرُ كُلُّ واحدٍ منهما لمُتعيِّنٍ بقَرينةٍ تَدخُلُ عليه بعدَ أن كانَ شائعاً، فدخولُ حرفِ الاستِقبالِ قَرينةٌ يَتَّضِحُ بها مَدلولُه في قَصْدِ المُتكلِّم من غيرِ زيادة، هذا هو الوَجْه، لا ما قيل: هو مِثلُ اسم الجِنس، نَحْو: رجل، يقعُ علىٰ آحادٍ مُتعدِّدةٍ علىٰ البَدَل، ثم يَتَميَّزُ لكُلِّ واحدٍ من آحادِهِ إذا قُصِدَ إليه بحَرْفِ التعريف، لأنَّ المُضارعَ موضوعٌ لكُلِّ واحدٍ من مَدلولَيْه[3]، وهما مُختَلِفان، واسمُ الجِنس هو في المعنىٰ لحقيقةٍ واحدة، لا اختِلافَ فيه، وبهذا يَتبيَّنُ وَجْهُ قولِهِ في «المُفصَّل»: «ويَشتَرِكُ فيه الحاضِرُ والمُستَقبَل»[4]، هذا تلخيصُ كلام ابنِ الحاجب[5].

قوله: (**مِن عَدْوةِ الذِّئب**)، أي: خَطفَته، الجوهري: «دَفعتُ عنكَ عاديةَ فُلان؛ أي: ظُلمَه وشَرَّه».

---

(١) فيه لفٌّ ونَشْر، أي: دخول اللام للحال، والسِّين للاستقبال.

(٢) في الأصول الخطية: «أمر جامع» بالرفع!

(٣) وهما الحالُ والاستقبال.

(٤) «المُفصَّل» للزمخشري ص٢٤٤.

(٥) انظر: «الإيضاح في شرح المُفصَّل» لابن الحاجب (٢: ٦ - ٧).

وقيل: رأىٰ في النّوم أنّ الذِّئبَ قد شَدَّ علىٰ يوسفَ، فكان يَحذرُه، فمِنْ ثَمَّ قال ذلك، فلَقَّنَهُم العِلَّة، وفي أمثالهم: البلاءُ مُوكَّلٌ بالمَنطِق.

وقُرِئ: ﴿ٱلذِّئْبُ﴾ بالهمزة علىٰ الأصل وبالتَّخفيف. وقيل: اشتِقاقُه من: تَذاءَبَتِ الرِّيح؛ إذا أتَتْ من كلِّ جِهَة.

[﴿قَالُوا۟ لَئِنْ أَكَلَهُ ٱلذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّآ إِذًا لَّخَـٰسِرُونَ﴾ ١٤]

القَسَمُ محذوف، تقديرُه: والله ﴿لَئِنْ أَكَلَهُ ٱلذِّئْبُ﴾ واللّامُ مُوطِّئةٌ للقَسَم. وقولُه: ﴿إِنَّآ إِذًا لَّخَـٰسِرُونَ﴾ جوابٌ للقَسَم مُجزِئٌ عن جزاء الشَّرط، والواوُ في ﴿وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾ واوُ الحال. حَلَفوا له: لئن كان ما خافَه من خَطْفَةِ الذِّئب أخاهم من بينِهم، وحالُهم أنَّهم عشرةُ رجال، بمِثْلِهم تُعصَبُ الأمورُ وتُكْفىٰ الخُطوب، إنَّهم إذن لقومٌ خاسرون، أي: هالكونَ ضَعْفاً وخَوْراً وعَجْزاً، أو: مُستَحِقُّون أن يَهلِكُوا، لأنه لا غَناءَ عندَهم ولا جَدْوىٰ في حياتهم، أو: مُستَحِقُّون لأنْ يُدعىٰ عليهم بالخسارةِ والدَّمار، وأن يُقال: خَسَّرَهمُ اللهُ ودَمَّرَهم حينَ أكلَ الذِّئبُ بعضَهم وهم حاضِرون. وقيل: إن لم نَقدِرْ علىٰ حِفظِ بَعضِنا فقد هَلَكت مواشينا إذن وخَسِرْناها.

قوله: (وقُرِئ: ﴿ٱلذِّئْبُ﴾ بالهمز)، كُلُّهم إلا وَرْشاً والكِسائيَّ وأبا عَمْرو، قال أبو علي: «قال الحسن[1]: «الذئبُ» مهموزٌ في الأصل، قالوا: تَذاءَبَتِ الرِّيح؛ إذا جاءت مِن كُلِّ جِهة، كأنَّ المعنىٰ فيه أنها أتَـتْ كما يأتي الذِّئب»[2]، والمُصنِّفُ عَكَسَ بقوله: «اشتِقاقُه من تَذاءَبَتِ الرِّيح».

قوله: (فقد هَلَكَتْ مَواشينا إذن وخَسِرْناها)، وهو عِبارةٌ عن حِفظِ أخيهم علىٰ الوَجْهِ الأبلغ، أي: نحنُ لَـمّا كَـفَيْنا عن مَواشينا الذِّئب، فلَأَنْ نكفيَ عن أخينا بالطريقِ الأَوْلىٰ،

(١) قوله: «قال الحسن» ليست في «الحجّة» لأبي علي الفارسيّ.

(٢)«الحجة للقرّاء السبعة» لأبي علي الفارسي (٤: ٤٠٨).

فإن قلتَ: قد اعتذَرَ إليهم بعُذرَين، فلمَ أجابوا عن أحدِهما دُون الآخَر؟ قلتُ: هو الذي كان يَغيظُهم ويُذِيقُهم الأمَرِّين، فأعارُوه آذاناً صُمّاً ولم يَعبؤوا به.

[﴿فَلَمَّا ذَهَبُوا۟ بِهِۦ وَأَجْمَعُوٓا۟ أَن يَجْعَلُوهُ فِى غَيَٰبَتِ ٱلْجُبِّ ۚ وَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ لَتُنَبِّئَنَّهُم بِأَمْرِهِمْ هَٰذَا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ ١٥]

﴿أَن يَجْعَلُوهُ﴾ مفعولُ«أجمعُوا»؛ من قولِك: أجمَعَ الأمـرَ وأزمَعَه، ﴿فَأَجْمِعُوٓا۟ أَمْرَكُمْ﴾ [يونس: ٧١]. وقُرِئ: «في غَياباتِ الجُبِّ»، وقيل: هو بئرُ بيتِ المَقدِس. وقيل: بأرضِ الأُردن، وقيل: بينَ مِصرَ ومَدْيَن. وقيل: علىٰ ثلاثةِ فَراسِخَ من مَنزِلِ يعقوبَ.

وجوابُ «لـمّا» محذوفٌ، ومعناه: فَعلُوا به ما فَعلُوا منَ الأذىٰ، فقد رُوي: أنَّهم لـمّا بَرَزوا به إلىٰ البَرِّيَّةِ أظهروا له العَدواة، وأخذوا يُهينُونَه ويَضربُونَه، وكلّما استغاثَ بواحدٍ منهم لم يُغِثْهُ إلا بالإهانةِ والضَّرْب، حتّىٰ كادوا يقتلونَه. فجَعل يَصيحُ: يا أبَتاهُ، لو تَعلَمُ ما يَصنَعُ بابنِكَ أولادُ الإماء، فقالَ يَهوذا: أما أعطيتُموني مَوثِقاً أنْ لا تَقتُلوه؟ فلمّا أرادوا إلقاءَه في الجُبِّ تَعلَّقَ بثيابِهم فنزَعُوها من يَدِه، فتَعلَّقَ بحائط البئر، فرَبَطُوا يَدَيهِ ونَزَعُوا قَميصَه، فقال: يا إخْوَتاه، رُدُّوا عليَّ قَميصي أتوارَىٰ به، ....

هاهنا علىٰ حقيقتِها، وعلىٰ الوُجوهِ السابقةِ مجازٌ عن الهلاك، ثم الهلاكُ إما محمولٌ علىٰ الضَّعْفِ والـخَورِ ـ وهو الوَجْهُ الأول ـ، أو علىٰ حقيقةِ الهلاك، وهو أيضاً علىٰ وَجْهَين: إما استِحقاقِ الهلاك أو الدُّعاءِ بالهلاك.

قوله: (ويُذيقُهم الأمَرَّين)، يُقال: لَقِيتُ من فُلانٍ الأمَرَّين، وهيَ الدواهي، مِنَ المِرّة، وهي القُوّة، المعنىٰ: ما أجابوا عن هذا العُذرِ لكونهم ما التَفتوا إليه أوَّلَ الأمر، لأنَّ قولَه: ﴿لَيَحْزُنُنِىٓ﴾ دَلَّ علىٰ مَحبَّـتِه، ومَحبَّـتُه إياهُ هيَ التي أورَثَتْهُمُ الحسَد، وأوقَعَتْهُم[1] في تلكَ الوَرَطات.

قوله: (فأعارُوهُ آذاناً صُمّـاً)، الضميرُ للعُذر، جَعَلوا العُذرَ شَخصاً، وأعارُوهُ آذانَهم

---

(١) في (ف): «دلَّ علىٰ مِحنتِه ومُحبَّتِه إياه، وهذا الذي أورثَهم وأوقَعَهم»، وفيه خَلَل، والمُثبَتُ من (ط) و(ح).

وإنّما نَزعُوه ليُلطِّخُوه بالدَّم ويَحتالوا به علىٰ أبيهم، فقالوا له: ادعُ الشَّمسَ والقمرَ والأحَدَ عَشَرَ كوكباً تُؤنِسُك، ودَلَّوهُ في البئر، فلمّا بَلَغَ نِصفَها أَلقَوهُ ليموت، وكان في البئر ماءٌ فسَقطَ فيه، ثمَّ أوىٰ إلىٰ صَخرةٍ فقامَ عليها وهو يبكي، فنادَوه، فظَنَّ أنّها رحمةٌ أدرَكَتْهُم، فأجابَهم، فأرادوا أن يَرضَخُوه ليَقتُلوه، فمنعَهم يَهُوذا، وكان يَهُوذا يأتيه بالطعام.

ويُروىٰ: أنَّ إبراهيمَ عليه السَّلامُ حين أُلقِيَ في النار، وجُرِّد عن ثيابه، أتاهُ جبريلُ بقَميصٍ من حَرير الجنَّة، فألبَسَه إيّاه، فدفعَه إبراهيمُ إلىٰ إسحاق، وإسحاقُ إلىٰ يعقوبَ، فجَعلَه يعقوبُ في تَميمةٍ عَلَّقَها في عُنُـقِ يوسف، فجاء جبريلُ فأخرجَه وألبسَه إيّاه.

﴿وَأَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡهِ﴾ قيل: أُوحيَ إليه في الصِّغَر، كما أُوحِيَ إلىٰ يحيىٰ وعيسىٰ. وقيل: كان إذْ ذاك مُدرِكاً. وعن الحسن: كان له سبعَ عشرةَ سنةً، ﴿لَتُنَبِّئَنَّهُم بِأَمۡرِهِمۡ هَٰذَا﴾ وإنّما أُوحِيَ إليه لِيُؤنَسَ في الظُّلمةِ والوَحشة، ويَبشَرَ بما يَؤولُ إليه أمرُه. ومعناه: لَتتخلَّصَنَّ مما أنتَ فيه، ولَتُحدِّثَنَّ إخوتَكَ بما فَعَلوا بك، ﴿وَهُمۡ لَا يَشۡعُرُونَ﴾ أنك يُوسُف؛ لِعُلُوّ شأنِكَ وكِبْرياءِ سُلطانِك، وبُعدِ حالِكَ عن أوهامِهم، ولطُولِ العَهْدِ المُبدِّلِ للهيئاتِ والأشكال، وذلك أنَّهم حينَ دَخلُوا عليه مُمْتارِينَ فعرَفَهُم وهُم له مُنكِرون، دعا بالصُّواع، فوَضَعه علىٰ يَدِه، ثم نَقَرَه فطَنَّ، فقال: إنه لَيُخبِرُني هذا الجامُ أنه كانَ لكم أخٌ من أبيكم يُقالُ له: يوسفُ، وكان يُدْنيهِ دُونكُم، وأنكم انطَلَقتُم به وألقَيتُموهُ في غَيابةِ الجُبِّ، وقلتُم لأبيكُم: أكلَه الذِّئبُ، وبِعْتُموهُ بثَمَنٍ بَخْس.

ويجوزُ أن يَتَعلَّق ﴿وَهُمۡ لَا يَشۡعُرُونَ﴾ بقوله: ﴿وَأَوۡحَيۡنَآ﴾؛ علىٰ: أنّا آنسْناهُ بالوحي،

الصُّمّ، كأنهم لـمّا تَصامَّوا عن سماع ذلكَ العُذر، نَزَّلُوا العُذرَ منزلةَ شخصٍ علىٰ سَبيل الاستِعارةِ المَكْنيّة، وخَلَعُوا عليه الصَّمَم، وألبَسُوهُ إياه؛ مُبالَغة.

وأَزَلْنا عن قَلبِهِ الوَحْشة، وهم لا يَشعُرونَ ذلك، ويَحسَبون أنه **مُرهَقٌ** مُستَوحِشٌ لا أنيسَ له.

وقُرِئ: «لَنُنَبِّئَنَّهُم» بالنُّونِ علىٰ أنه وَعيدٌ لهم. وقولُه: ﴿وَهُمۡ لَا يَشۡعُرُونَ﴾ **مُتعلِّقٌ بـ«أوحَيْنا» لا غير.**

[﴿وَجَآءُوٓ أَبَاهُمۡ عِشَآءً يَبۡكُونَ ۞ قَالُواْ يَٰٓأَبَانَآ إِنَّا ذَهَبۡنَا نَسۡتَبِقُ وَتَرَكۡنَا يُوسُفَ عِندَ مَتَٰعِنَا فَأَكَلَهُ ٱلذِّئۡبُۖ وَمَآ أَنتَ بِمُؤۡمِنٖ لَّنَا وَلَوۡ كُنَّا صَٰدِقِينَ﴾ ١٦-١٧]

وعن الحَسَن: «عُشَيًّا» علىٰ تَصْغير «عَشِيّ»، يُقال: لقيتُه عُشَيًّا وعُشَيّاناً، أُصَيلاً وأُصيلاناً، **ورواه ابنُ جِنِّي: «عُشًىٰ» بضَمِّ العينِ والقَصْرِ**، وقال: عُشْواً منَ البُكاء. ......

قوله: (مُرهَق)، أي: مُضيَّقٌ عليه، وفي الحديث: «فإن رَهَقَ سَيِّدَه دَيْن»[1] أي: لَزِمَه أداؤُه وضُيِّقَ عليه.

قوله: (﴿وَهُمۡ لَا يَشۡعُرُونَ﴾ **مُتعلِّقٌ بـ«أوحَيْنا» لا غير**)، أي: علىٰ قِراءةِ النُّون[2]، يعني: أوحَيْنا إلىٰ يُوسُفَ هذا التهديدَ والوعيدَ في حقِّهم، والحالُ أنهم لا يَشعُرونَ بهذا الوَحْي، لأنَّ إنباءَ الله إيّاهُم لا يجتمعُ مَعَ عَدَم شُعورِهم به، بخِلافِ إنباءِ يُوسُف، لأنه حَصَلَ مَعَ عَدَم شُعورِهِم، كما ذُكِرَ في طَنينِ الصُّواع. وفيه نَظَر؛ لجوازِ أن يَتعلَّقَ بقوله: «لَنُنبِّئَنَّهم»، وأن يُرادَ بـ«إنباءِ الله»: إيصالُ جَزاءِ فِعلِهم بهم، وهُم لا يَشعُرونَ بذلك.

والظاهرُ أنَّ هذا الإنباءَ هو قولُه عليه السَّلام: ﴿هَلۡ عَلِمۡتُم مَّا فَعَلۡتُم بِيُوسُفَ وَأَخِيهِ إِذۡ أَنتُمۡ جَٰهِلُونَ﴾ [يوسف: ٨٩].

قوله: (**ورواهُ ابنُ جِنِّي: «عُشًىٰ» بضَمِّ العَينِ والقَصْر**)، قالَ ابنُ جِنِّي: «رواهُ عيسىٰ

---

(١) لم أقف عليه، والمُؤلِّفُ ينقلُ عن ابن الأثير في «النهاية» (٢: ٢٨٣)، مادة (رهق).

(٢) أي: «لَنُنبِّئَنَّهُم» في قوله: ﴿لَتُنَبِّئَنَّهُم﴾، وهي قراءة سَلّام ـ يعني: ابن سليمان الطويل ـ كما في «الدُّر المصون» للسمين الحلبي (٦: ٤٥٤).

ورُوي أنّ امرأةً حاكَمَتْ إلىٰ شُريح، فبَكَت، فقال له الشَّعْبيُّ: يا أبا أُميّة، أما تَراها تبكي؟ فقال: قد جاء إخوةُ يوسفَ يَبكون، وهم ظَلَمة، ولا ينبغي لأحدٍ أن يقضيَ إلا بما أُمِرَ أن يَقضيَ به منَ السُّنةِ المَرضِيَّة. ورُويَ أنه لـمّا سمعَ صوتَهم فَزِعَ وقال: ما لكم يا بَنيّ؟ هل أصابكُم في غَنمِكُم شيء؟ قالوا: لا. قال: فما بالُكُم وأين يوسُف؟ ﴿قَالُواْ يَـٰٓأَبَانَآ إِنَّا ذَهَبۡنَا نَسۡتَبِقُ﴾ أي: نَتسابَق، والافتِعَالُ والتَّفاعُلُ يَشتركان؛ كالانتِضالِ والتَّناضُل، والارتِماءِ والترامي، وغيرِ ذلك. والمعنىٰ: نَتسابقُ في العَـدْوِ أو في الرَّمْي. وجاء في التفسير: نَنتَضِل.

﴿بِمُؤۡمِنٖ لَّنَا﴾ بمُصدِّقٍ لنا، ﴿وَلَوۡ كُنَّا صَٰدِقِينَ﴾ ولو كنّا عندَك من أهل الصِّدقِ والثِّقة، لشِدَّةِ محبَّتِكَ ليوسُفَ، فكيفَ وأنت سَيِّئُ الظَّنِّ بنا، غيرُ واثقٍ بقولنا؟!

[﴿وَجَآءُو عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ بِدَمٖ كَذِبٖۚ قَالَ بَلۡ سَوَّلَتۡ لَكُمۡ أَنفُسُكُمۡ أَمۡرٗاۖ فَصَبۡرٞ جَمِيلٞۖ وَٱللَّهُ ٱلۡمُسۡتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ﴾ ١٨]

﴿بِدَمٖ كَذِبٖ﴾ ذِي كَذِب، أو وُصِفَ بالمَصدَرِ مبالغةً، كأنه نَفْسُ الكَذبِ وعَينُه، كما يُقال للكذّاب: هو الكذبُ بعَينِه، ....

ابنُ ميمون(١): «جاءوا أبـاهُم عُشًىٰ يَبكـون»؛ عُشْواً مِنَ البُـكاء، وطريقُ ذلكَ أنـه جَمْعُ «عاشٍ»، وكانَ قياسُه: عُشاة، كماشٍ ومُشاة، إلا أنه حَذَفَ الهاءَ تخفيفاً، وهو يُريدُها، وفيه ضَعْف، لأنَّ قَدْرَ ما بَكَوْا في ذلكَ اليوم لا يَعشُو منه الإنسان، ويجوزُ أن يكونَ جَمْعَ عِشْوة؛ أي: ظلاماً، وجَمَعَه لتفرُّقِ أجزائه»(٢).

(١) لفظُ ابنِ جِنِّي: «رواه عيسىٰ بنُ ميمون عن الحسن»، وعيسىٰ بنُ ميمون: هو المكِّيّ، صاحبُ التفسير، وهو ثقة. «تهذيب التهذيب» لابن حجر (٨ : ٢٣٥- ٢٣٦).

(٢)«المحتسب» لابن جِنّي (١ : ٣٣٥).

والزُّورُ بذاتِه، ونَحوُه:

فهُنَّ بـهِ جُودٌ وأنتُم بهِ بُخْلُ

وقُرِئ: «كَذِباً» نَصْباً علىٰ الحال، بمعنىٰ: جاؤوا به كاذبين، ويجوزُ أن يكونَ مفعولاً له. وقرأت عائشةُ رضيَ اللهُ عنها: «كَدِبٍ»، بالدّال غيرِ المُعجَمةِ؛ أي: كَدِر. وقيل: طَرِيّ، وقال ابنُ جِنِّي: أصلُه من الكَدِب؛ **وهو الفُوفُ** البياضُ الذي يخرجُ علىٰ أظفارِ الأحداث، كأنه دَمٌ قد أثَّر في قَميصِه. رُوِيَ أنَّهم ذَبحُوا سَخْلةً ولَطَّخُوهُ بدَمِها، وزَلَّ عنهم أن يُمزِّقوه. ورُوِيَ: أنّ يعقوبَ لمـّا سَمِعَ بخَبَرِ يوسفَ صاحَ بأعلىٰ صَوتِه، وقال: أينَ القميص؟ فأخذَه وألقاهُ علىٰ وَجْهِه، وبَكىٰ حتىٰ خَضَب وجهَه بدَم القميص، وقال: تالله ما رأيتُ كاليوم ذئباً أحلَمَ من هذا، أكَلَ ابني ولم يُمزِّقْ عليه قميصَه.

وقيل: كان في قَميصِ يوسفَ ثلاثُ آيات؛ **كان دَليلاً ليعقوبَ علىٰ كَذِبهم**، وألقاهُ علىٰ وَجهِه فارتَدَّ بَصيراً، ودليلاً علىٰ بَراءةِ يوسُفَ حين قُدَّ من دُبُر.

قوله: (**فهُنَّ به**[1] **جُودٌ وأنتُم به بُخْلُ**)، الضَّميرُ المجرورُ في المَوضِعَينِ للوَصْل، أي: هؤلاءِ النِّساءُ بالوصلِ جُود.

قوله: (**وهو الفُوف**)، وأنشَدوا:

فأرسَلتُ إلىٰ سَلْمىٰ ... بأنَّ النفسَ مَشفوفَهْ
فما جادَتْ لنا سَلْمىٰ ... بِزِنجِيرٍ ولا فُوفَهْ

الزَّنجَرة: قَرْعُ الإبهام علىٰ الوُسْطىٰ بالسَّبّابة، والاسم: الزِّنجير.

قوله: (**كانَ دليلاً ليعقوبَ علىٰ كَذِبهم**)، إلىٰ آخِره: بيان لقوله: ثلاث آيات[2].

---

(١) تحرَّف في (ح) و(ف) إلىٰ: «فهربوا»، والمُثبَتُ من (ط)، وهو الموافق لما في «الكشّاف».

(٢) هذه الفِقرةُ أُخِّرَت في (ح) و(ف) بعد فقرة «قوله: (سَوَّلَت: سهَّلت)»، ووردت في (ط) هنا، وهو المناسب لترتيب الكلام هنا ترتيبَه في «الكشّاف».

فإن قلتَ: ﴿عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ﴾ ما مَحلُّه؟ قلت: **محلُّه النَّصبُ علىٰ الظَّرف، كأنه قيل: وجاؤوا فوقَ قميصِه بدَم،** كما تقول: جاء علىٰ جِمالِه بأحمال.

فإن قلتَ: هل يجوزُ أن تكونَ حالاً مُتقدِّمة؟ قلتُ: لا، لأنَّ حالَ المجرورِ لا تَتقدَّمُ عليه.

﴿سَوَّلَتْ﴾ **سَهَّلَت**؛ منَ السَّوَل، وهو الاستِرخاء، أي: سَهَّلَت، ﴿لَكُمْ أَنفُسُكُمْ أَمْرًا﴾ عظيماً ارتَكبتُموهُ من يوسف، وهَوَّنَتْهُ في أعيُنكم. ....

قوله: (**محلُّه النَّصبُ علىٰ الظَّرْف، كأنه قيل: جاؤوا[1] فوقَ قَميصِهِ بدم**)، قالَ صاحبُ «التقريب»: في كونِهِ ظَرْفاً للمَجيءِ وبقاءِ المعنىٰ المقصودِ حَزازةٌ، ويجوزُ أن يُقال: إنّ ﴿عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ﴾ حالٌ من «جاؤوا» بتَضْمينِهِ معنىٰ الاستيلاء[2]، أي: مُستَولينَ علىٰ قَميصِه، و﴿بِدَمٍ﴾ حال من «قميص»، أي: مُلتَبِساً بدَمٍ كَذِب.

قال أبو البقاء: «هو حالٌ من «الدَّم»، [لأنَّ التقدير]: جاؤوا بدَمٍ كَذِبٍ علىٰ قَميصِه»[3]. قالَ صاحبُ «اللُّباب»: ولا تَتقدَّمُ صاحبَها، أي: لا تَتقدَّمُ الحالُ علىٰ صاحبِها المجرور علىٰ الأصحّ، نَحو: مَرَرتُ جالِسةً بهند، إلا أن يكونَ ظَرْفاً[4].

قوله: (﴿سَوَّلَتْ﴾ **سَهَّلت**)، **الراغب**: «التسويل: تزيينُ النفس لِـمَا تحرِصُ عليه[5]، وتصويرُ القَبيحِ منه بصُورةِ الحسَن»[6].

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «وجاؤوا»، والمعنى واحد.

(٢) تحرَّف في (ف) إلىٰ: «الاستعلاء».

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العُكبَري (٢: ٧٢٦)، ومنه أضفتُ ما بين حاصِرتَين.

(٤) أي: إلا أن تكونَ الحالُ جاراً ومجروراً، كما في الآية الكريمة، تَقَدَّمَت الحالُ ـ وهي قولُه: ﴿عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ﴾ ـ علىٰ الدم الذي هو صاحبُ الحال.

(٥) في (ف): «التزيين للفتىٰ»، والمُثبَتُ من (ط) و(ح)، وهو الموافق لِـمَا في «مفردات القرآن» للراغب.

(٦) «مفردات القرآن» ص٤٣٧.

استدَلَّ علىٰ فِعْلِهم به بما كان يَعرِفُ من حَسَدِهم وبسَلامة القَميص، أو: أُوحيَ إليه بأنَّهم قَصدُوه، ﴿فَصَبۡرٞ جَمِيلٞ﴾ خبرٌ أو مبتدأٌ لكَونِه موصوفاً؛ أي: فأمري صبرٌ جميل، أو: فصَبرٌ جميلٌ أمثَلُ، وفي قراءة أُبيّ: «فصَبراً جَميلاً» والصَّبرُ الجميلُ جاء في الحديث المرفوع: أنه «الذي لا شَكْوىٰ فيه إلىٰ الخَلْق»، ألا ترىٰ إلىٰ قوله: ﴿إِنَّمَآ أَشۡكُواْ بَثِّي وَحُزۡنِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [يوسف: ٨٦]، وقيل: لا أُعايِشُكم علىٰ كآبةِ الوجه، بل أكونُ لكم كما كنتُ. وقيل: سَقَطَ حاجِبا يعقوبَ علىٰ عَينَيه، فكانَ يرفعُهما بعَصابة، فقيلَ له: **ما هذا؟** فقال: طُولُ الزَّمان، وكَثرةُ الأحزان. فأوحىٰ اللهُ تعالىٰ إليه: يا يعقوبُ أتشكُوني؟ قال: يا ربِّ، خطيئةٌ فاغفِرْها لي.

﴿وَٱللَّهُ ٱلۡمُسۡتَعَانُ﴾ أي: أستَعينُه ﴿عَلَىٰ﴾ احتمالِ ﴿مَا تَصِفُونَ﴾ من هَلاكِ يوسُف، والصَّبرِ علىٰ الرُّزْءِ فيه.

قوله: (**استَدَلَّ علىٰ فِعلِهم به بما كانَ يَعرِفُ مِن حَسَدِهم وبسَلامةِ القَميص**)، **الانتصاف**: «أقوىٰ شاهدٍ علىٰ التُّهمةِ أنهم ادَّعَوُا الوَجْهَ الخاصَّ الذي اتَّهمَهُم به أبوهُم، وهو أكلُ الذِّئبِ إياه، وكثيراً ما تُتلقَّفُ الأعذارُ الباطلةُ مِن في مَن يُعتَذَرُ إليه»[1].

قلت: ومن الأسلوب قولُه تعالىٰ: ﴿مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ ٱلۡكَرِيمِ﴾[2] [الانفطار: ٦].

قوله: (**ما هذا؟**)، أي: أيُّ شيءٍ ما نرىٰ بكَ مِنَ الكِبَر، ولم تَبلُغ ما بَلَغَ أبواكَ في السِّنّ؟

---

(١) «الانتصاف» لابن المُنير (٢: ٣٠٧) بحاشية «الكشّاف».

(٢) نقل الإمامُ الرازي في «مفاتيح الغيب» (٣١: ٧٥) أن بعضَهم قال: «إنما قال: ﴿بِرَبِّكَ ٱلۡكَرِيمِ﴾ ليكونَ ذلكَ جواباً عن ذلك السُّؤال؛ حتىٰ يقول: غَرَّني كَرَمُك، ولولا كَرَمُك لَـمَا فَعَلت، لأنك رأيتَ فستَرت، وقَدَرت فأمهَلت». قال الرازي: «وهذا الجوابُ إنما يَصِحُّ إذا كانَ المُرادُ من قوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡإِنسَٰنُ﴾ ليسَ الكافر».

ونقل الرازيُّ أيضاً أنه «قيلَ للفُضَيلِ بنِ عياض: إذا أقامَكَ اللهُ يومَ القيامة، وقالَ لك: ما غَرَّكَ بربِّكَ الكريم، ماذا تقول؟ قال: أقول: غَرَّتْني سُتُورُكَ المُرخاة».

[﴿وَجَآءَتْ سَيَّارَةٌ فَأَرْسَلُوا وَارِدَهُمْ فَأَدْلَىٰ دَلْوَهُۥ ۖ قَالَ يَٰبُشْرَىٰ هَٰذَا غُلَٰمٌ ۚ وَأَسَرُّوهُ بِضَٰعَةً ۚ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِمَا يَعْمَلُونَ ﴾١٩]

﴿وَجَآءَتْ سَيَّارَةٌ﴾ رُفْقةٌ تَسيرُ من قِبَلِ مَدْيَنَ إلىٰ مصرَ، وذلك بعدَ ثلاثة أيام من إلقاء يوسفَ في الجُبِّ، فأخطؤوا الطَّريقَ، فنَزلوا قريباً منه، وكان الجُبُّ في قَفْرةٍ بعيدةٍ منَ العُمرانِ لم يكن إلا للرُّعاة. وقيل: كان ماؤُها مِلْحاً، فعَذُبَ حينَ أُلقِيَ فيه يوسُف، ﴿فَأَرْسَلُوا﴾ رجلاً يُقالُ له: مالكُ بنُ ذُعْرٍ الخزاعيُّ، ليطلبَ لهمُ الماء. والوارِدُ: الذي يَرِدُ الماءَ لِيَستَقي للقوم. ﴿يَٰبُشْرَىٰ﴾ نادىٰ البُشْرىٰ، كأنه يقول: تعالَ، **فهذا من آوِنَتِك. وقُرِئ: «يا بُشرايَ» علىٰ إضافتها** إلىٰ نفسِه.

قوله: (**فهذا من آونتك**)، قالَ الزَّجّاج: «معنىٰ النِّداءِ في هذهِ الأشياءِ التي لا تُجيبُ ولا تَعقِلُ إنما هو علىٰ تنبيهِ المُخاطَبين، وتوكيدِ القِصّة، فإذا قلت: يا عَجَباً، فكأنكَ قُلت: اعجَبوا، ويا أيُّها العَجَبُ هذا من حِينِك، فكأنه قال: يا أيَّتُها البُشرىٰ هذا من إبّانِكَ وأوانِك»(١). وقال أبو عليّ: «إن هذا الوقتَ مِن أوانِك، ولو كنتَ ممن يُخاطَب، فخُوطِبتَ الآن».

قوله: (**وقُرِئ: «يا بُشْراي» علىٰ إضافتها**)، قرأها نافعٌ وابنُ كثير وأبو عَمْرٍو وابنُ عامر، والكوفيُّون: ﴿يَٰبُشْرَىٰ﴾ علىٰ وَزْنِ فُعْلىٰ، وأمالَ فتحةَ الراءِ حمزةُ والكِسائيّ(٢). قالَ مُحيي السُّنّة: «والوَجْهُ في إفرادِها عن ياءِ المُتكلِّم: هو أنَّ «بُشْرىٰ» نكرةٌ هاهنا، فناداها كما تُنادىٰ النكِرات، نَحْوَ قولك: يا رَجُلاً، ويا راكباً، إذا جَعَلتَ النِّداءَ شائعاً، فيكونُ مَوضِعُه نَصْباً علىٰ التنوين، إلا أنَّ «فُعْلىٰ» لا سبيلَ إليها للتنوين، ويجوزُ أن تكونَ «بُشْرىٰ» مُنادىٰ تَعرَّفَ بالفَصْل، نَحْو: يا رَجُل»(٣).

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٩٧).

(٢) انظر: «التيسير» للداني ص١٢٨، و«حجة القراءات» ص٣٥٧.

(٣) لم أقف عليه في «تفسيره»، والذي فيه (٤: ٢٢٤): «قرأ الأكثرون هكذا بالألفِ وفَتْح الياء (بشراي)، بَشَّرَ المُستَقي أصحابَه، يقول: أبشِروا. وقرأ أهلُ الكوفة: ﴿يَٰبُشْرَىٰ﴾ بغير إضافة؛ يُريد: نادىٰ المُستَقي رجلاً من أصحابه اسمُه بُشرىٰ».

وفي قراءة الحسنِ وغيرِه: «**يا بُشْرِيّ**» بالياءِ مكانَ الألف، **جُعِلَتِ الياءُ بمنزلةِ الكسرةِ** قبلَ ياءِ الإضافة، وهي لغةٌ للعرب مشهورةٌ، سَمِعتُ **أهلَ السَّرَواتِ** يقولون في دُعائهم: يا سَيِّديّ ومَوْليّ. وعن نافع: «يا بُشْرايْ»: بالسُّكون، وليسَ بالوجه؛ لِما فيه من التِقاءِ السّاكنَينِ علىٰ غير حَدِّه، إلا أنْ يَقصِدَ الوقف.

قوله: («**يا بُشْرِيّ**»)، قالَ ابنُ جِنِّي: «هيَ قِراءةُ أبي الطُّفَيل[1] والجَحْدَريّ[2]، ورُوِيَت عن الحسن، وهذهِ لُغةٌ فاشِيةٌ فيهم»[3].

قوله: (**جُعِلَتِ الياءُ بمنزلةِ الكَسْرة**)، قالَ الزَّجّاج: «إنَّ ياءَ الإضافةِ تُغيِّرُ ما قبلَها، ولا يَتَبيَّنُ معَها الإعراب، فإذا كانَ قبلَها ألفٌ فالاختيارُ أن لا تُغيَّر، وبعضُ العَرَب يُبدِلُ معَها ياء، فيكونُ بَدَلُها بمنزلةِ تَغيُّرِ الحرفِ قبلَها»[4]، هذا الذي عَناهُ المُصنِّفُ بقوله:«جُعِلَتِ الياءُ بمنزلةِ الكسرة»، يعني: في التغيير، قالَ أبو عليّ: «إنَّ ما يُضافُ إلىٰ الياءِ يُحَرَّكُ بالكسرةِ إذا كانَ الحرفُ صحيحاً، نَحْو: غُلامي وداري، فلما لم تحتمل الألفُ الكسرة، وقَرُبَتِ الألفُ من الياءِ بقَلْبِها إليها، كما كانَ الحرفُ يكونُ مكسوراً، والألفُ قريبةٌ من الياء، فلذلك يُبدَلُ كُلٌّ واحدٍ منهما بالآخِر»[5].

قوله: (**أهل السَّرَوات**)، **النهاية**: «السَّرْو: مَحَلّةُ حِمْيَر، وفي حديثِ عُمَر: «ليأتينَّ الراعي سَرَوات حِمْيَر»، المعروفُ في واحد «سروات»[6] سراة».

---

(١) لعلّه عامرُ بنُ واثلةَ رضيَ اللهُ عنه، آخرُ الصحابة وفاة، فقد توفي سنة ١١٠.

(٢) هو عاصمُ بن العَجّاج البصري، سنة ١٢٨ هـ، رحمه الله تعالىٰ.«غاية النهاية» لابن الجزري (١: ٣١٧).

(٣) «المحتسب» لابن جِنِّي (١: ٣٣٦).

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» للزَّجّاج (٣: ٩٧).

(٥) «الحجّة للقرّاء السبعة» لأبي علي الفارسي (٤: ٤١٤).

(٦) قوله: «حمير، المعروف في واحد سروات» سقط من (ح) و(ف).

وقيل: لـمّا أَدْلىٰ دَلْوَه؛ أي: أرسَلَها في الجُبِّ تَعلَّقَ يوسفُ بالحَبْل، فلما خرجَ إذا هو بغلامٍ أحسَنَ ما يكون، فقال: يا بُشْرايَ هـذا غُلام. وقيل: ذَهبَ به، فلمّا دنا من أصحابه صاحَ بذلك يُبَشِّرُهم به.

﴿وَأَسَرُّوهُ﴾ الضَّميرُ للوارِدِ وأصحابِه؛ أخفَوه منَ الرُّفـقة. وقيل: أخفَوا أمرَه ووِجْدانَهم له في الجُبِّ، وقالوالهم: دَفعَه إلينا أهلُ الماء لنبيعَه لهم بمِصرَ. وعن ابن عبّاسٍ: أنّ الضَّميرَ لإخوةِ يوسف، وأنّهم قالوا للرُّفْقة: هذا غُلامٌ لنا قد أَبَـقَ فاشتَرُوهُ منّا، وسَكتَ يوسفُ مخافةَ أن يَقتُلوه.

و﴿بِضَٰعَةً﴾ **نَصْبٌ علىٰ الحال؛ أي: أخفَوه متاعاً للتِّجارة. والبِضاعة: ما بُضِـعَ منَ المال** للتّجارة؛ أي: قُطِع؛ ﴿وَٱللَّهُ عَلِيمُۢ بِمَا يَعۡمَلُونَ﴾ لم يَخْفَ عليه إسرارُهم، وهو وَعيدٌ لهم حيثُ استَبْضَعُوا ما ليسَ لهم، أو: واللهُ عليمٌ بما يعملُ إخوةُ يوسفَ بأبيهم وأخيهم من سُوءِ الصَّنيع.

قوله: (و﴿بِضَٰعَةً﴾ **نَصْبٌ علىٰ الحال، أي: أخـفُوهُ مَتاعاً للتجارة**)، كذا عن أبي البقاء[1]. قال صاحبُ «الفرائد»: ويُمكِنُ أن يُقال: ضُمِّنَ «أَسَـرُّوهُ» معنىٰ: جَعَلوه، أي: جَعَلوهُ بضاعةً مُسِـرِّين، فهو مفعولٌ ثان.

قال ابنُ الحاجب: «يحتملُ أن يكونَ مفعولاً من أجلِه، أي: كَتَمُوهُ لأجل تحصيل المالِ فيه، لأنه كانَ علىٰ حالٍ تَقتَضي التِّجارةُ[2] كِتمانَه خَوْفاً من أن تَمتَدَّ الأطماعُ من غيرهم، فلا يجوزُ أن يكونَ تمييزاً، لأنه ليسَ من باب «عشـرين»، ولا من باب: حَسُنَ زيدٌ وَجْهاً، لِـمَا يُؤدِّي إليه أنَّ الإسـرارَ كانَ لبضاعتِهِ لا له، وهو خِلافُ المعنىٰ»[3].

قوله: (**والبضاعة: ما بُضِعَ مِنَ المال**)، **الراغب**: «البضاعة: قِطعةٌ واحِدةٌ وافِرةٌ من المالِ

---

(١) انظر: «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٧٢٧).

(٢) في (ح) و(ف): «النَّجاة»، والمُثبَتُ من (ط)، وهو الموافق لما في «الأمالي النحوية».

(٣)«الأمالي النحوية» لابن الحاجب (١: ١٥٢).

[﴿ وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍۭ بَخْسٍ دَرَٰهِمَ مَعْدُودَةٍ وَكَانُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ ﴾ ٢٠]

﴿ وَشَرَوْهُ ﴾ وباعُوه ﴿بِثَمَنٍۭ بَخْسٍ﴾ مَبْخُوسٍ ناقِصٍ عن القيمةِ نُقْصاناً ظاهراً، أو: زَيْفٍ **ناقصِ العِيار**، ﴿دَرَٰهِمَ﴾ لا دنانير، ﴿مَعْدُودَةٍ﴾ قليلةٍ تُعَدُّ عَدّاً ولا تُوزَن، لأنَّهم كانوا لا يَزِنُونَ إلّا ما بَلغَ الأُوقيَّة؛ وهي الأربعون، ويَعُدُّون ما دُونَها. وقيل للقليلة: معدودة؛ لأنّ الكثيرةَ يُمتَنعُ مِنْ عَدِّها لِكَثرتِها. وعن ابنِ عبّاسٍ: كانت عشرينَ درهماً. وعن السُّديِّ: اثنينِ وعشرين. ﴿وَكَانُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ﴾ ممّن يَرغَبُ عمّا في يَدِه، فيَبيعُه **بما طَفَّ** منَ الثّمن، **لأنهم التَقطُوه**، والمُلتَقِطُ للشيء مُتَهاوِنٌ به لا يُبالي بِمَ باعَه، ولأنه يَخاف أن يَعرِضَ له مُستَحِقٌّ يَنتزِعُه من يَدِه، فيَبيعُه من أوّلِ مُساوِمٍ بأوكَسِ الثَّمن.

ويجوزُ أن يكونَ معنىٰ ﴿ وَشَرَوْهُ ﴾: واشتَروه؛ يعني: الرُّفْقةَ من إخوتِه، ﴿وَكَانُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ﴾ لأنَّهم اعتَـقَدوا أنه آبِق، ....

تُقتَنىٰ للتجارة، يُقال: أبضَعَ بضاعةً وابتَضَعَها، والبِضْع ـ بالكسر ـ: المُقتَطَعُ مِنَ العشـرة»[1].

قوله: (**ناقصِ العِيار**)، **الراغب**: «العِيار: تقديرُ المِكيالِ والميزان، ومنه قيل: عَيَّرتُ الدَّراهِم»[2].

قوله: (**بما طَفَّ**)، أي: بما قَلّ.

قوله: (**لأنهم التَقَطُوه**)،**النهاية**: «الالتِقاط: أن يُعثَرَ علىٰ الشيءِ من غيرِ قَصْدِ طَلَب».

قوله: (**ويجوزُ أن يكونَ معنىٰ ﴿ وَشَرَوْهُ ﴾: واشتَـرُوه**)، عطفٌ علىٰ قوله: «﴿ وَشَرَوْهُ ﴾: وباعوه»، وعلىٰ هذا: الضميرُ في ﴿وَكَانُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ﴾ للرُّفْقة، وعلىٰ الأول: للإخوةِ البائـعين، وقولُه: «ممَّن يَرغَبُ عمّا في يَـدِه» بيانٌ لِقولِه: ﴿مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ﴾، والضميرُ

---

(١) «مفردات القرآن» ص١٢٨.

(٢) المصدر السابق ص٥٩٦.

فخافوا أن يُخطِروا ببالِهم فيه. ويُروىٰ: أنّ إخوتَه اتَّبعُوهُم يقولون لهم: استَوثِقُوا منه لا يأبَق.

وقولُه: ﴿فِيهِ﴾ ليس من صِلَةِ ﴿ٱلزَّٰهِدِينَ﴾، لأنّ الصِّلةَ لا تَتَقدَّمُ علىٰ الموصول، ألا تراك لا تقول: وكانوا زيداً من الضّاربين، وإنما هو بيان، **كأنه قيل: في أيِّ شيءٍ زَهِدوا؟ فقال: زَهِدُوا فيه.**

المُستَتِرُ في «يَرغَبُ» والمجرور في «يده» عائدٌ إلىٰ «مَن»، و«لأنهم التَقَطوه» تعليلُ «ممن يَرغَبُ في يَدِه»[1].

قوله: (**كأنه قيل: في أيِّ شيءٍ زَهِدوا؟ فقال: زهدوا فيه**)، قالَ صاحبُ «الفرائد»: يُمكِنُ أن يُقال: تقديرُه: وكانوا من الزاهدين فيه، مِن قَبيلِ الإضمارِ علىٰ شَريطةِ التفسير.

وقلت: الظاهرُ أنه ليسَ منه، لأنه ليسَ بمُشتَغِل عنه بالضمير، فإنَّ الأصل: كانوا من الزاهِدينَ فيه، علىٰ أنَّ «فيه» ليسَ مِن صِلَتِه، بل مُتعلِّقٌ بجُملةٍ محذوفةٍ علىٰ السُّؤال، كقولِهِ تعالىٰ: ﴿هَيْتَ لَكَ﴾ [يوسف: ٢٣]، كأنه لـمّا قيل: كانوا من الزاهِدين، لم يُعلَم في أيِّ شيء، اتَّجَهَ لِسائل أن يقول: في أيِّ شيءٍ زَهِدوا؟ فقيل: فيه. وهو من قول الزَّجّاج: «﴿فِيهِ﴾ ليسَت بصِلةِ ﴿ٱلزَّٰهِدِينَ﴾، المعنىٰ: كانوا مِنَ الزاهِدين، ثم بَيَّنَ في أيِّ شيءٍ زَهِدوا، فقال: زَهِدوا فيه، وهذا في الظروفِ[2] جائز، وأما المفعولاتُ فلا يجوز فيها، لا يجوز: كنتُ زيداً من الضارِبين، لأن «زيداً» من صِلةِ «الضارِبين»، فلا يَتقدَّمُ الموصولُ صِلتَه»[3].

وذهبَ ابنُ الحاجب إلىٰ الجواز، قالَ في قولِه تعالىٰ: ﴿إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ ٱلنَّٰصِحِينَ﴾ [الأعراف: ٢١]: «الظاهرُ أنَّ ﴿لَكُمَا﴾ في مِثل هذا ونَحْوِه مُتعلِّقٌ بـ﴿ٱلنَّٰصِحِينَ﴾، لأنّ المعنىٰ عليه، فإنّ

---

(١) من قوله: «بيان لقوله» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

(٢) أي: في الجارِّ والمجرور. وانظر ما تَقدَّمَ تعليقاً عندَ تفسير الآية ٥٨ من سورة يونس (٧: ٥١٢).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» للزَّجّاج (٣: ٩٨).

[﴿وَقَالَ ٱلَّذِى ٱشْتَرَىٰهُ مِن مِّصْرَ لِٱمْرَأَتِهِۦٓ أَكْرِمِى مَثْوَىٰهُ عَسَىٰٓ أَن يَنفَعَنَآ أَوْ نَتَّخِذَهُۥ وَلَدًا ۚ وَكَذَٰلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِى ٱلْأَرْضِ وَلِنُعَلِّمَهُۥ مِن تَأْوِيلِ ٱلْأَحَادِيثِ ۚ وَٱللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰٓ أَمْرِهِۦ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ ٢١]

﴿ٱلَّذِى ٱشْتَرَىٰهُ﴾ قيل: هو قِطْفير أو أطفير، وهو العزيزُ الذي كان علىٰ خزائنِ مِصرَ، والمَلِكُ يومئذٍ الرَّيّانُ بنُ الوليد؛ رجلٌ من العَماليقِ، وقد آمَنَ بيوسفَ ومات في حياةِ يوسف، فمَلَكَ بعدَه قابوسُ بنُ مُصعَب، فدعاه يوسفُ إلىٰ الإسلام فأبىٰ واشتَراه العزيزُ وهو ابنُ سبعَ عَشرةَ سنة، وأقام في مَنزِله ثلاثَ عشرةَ سنة، واستَوزَرَهُ ريّانُ بنُ الوليد وهو ابنُ ثلاثينَ سنة، وآتاه اللهُ العِلمَ والحِكمةَ وهو ابنُ ثلاثٍ وثلاثينَ سنة، وتُوفِّيَ وهو ابنُ مئةٍ وعشرينَ سنة.

وقيل: كان المَلِكُ في أيامِهِ فرعونَ موسىٰ، عاش أربعَ مئةِ سنة، بدليل قولِه: ﴿وَلَقَدْ جَآءَكُمْ يُوسُفُ مِن قَبْلُ بِٱلْبَيِّنَٰتِ﴾ [غافر: ٣٤]. وقيل: فرعونُ موسىٰ من أولادِ فرعونَ يوسف.

وقيل: اشتراه العزيزُ بعشرينَ ديناراً وزَوْجَي نَعْلٍ وثَوبَينِ أبيضَين. وقيل: أدخلُوه السُّوقَ يَعرِضُونَه فتَرافعُوا في ثَمنِه، حتّىٰ بلغ ثمنُه وزنَه مِسْكاً ووَرِقاً وحَريراً، فابتاعَه قطفيرُ بذلك المبلغ.

اللامَ إنما تجيءُ بها لِتخصيصِ معنىٰ النُّصح بالمُخاطَبين، وإنما فَرَّ[1] الأكثرونَ لأنَّ صِلةَ الموصولِ لا تَعمَلُ فيما قبلَ الموصول، والفَرْقُ عندَنا أنَّ الألِفَ واللامَ لـمّا كانت صُورتُها صُورةَ الحرفِ المُنزَلِ جُزْءاً من الكلمةِ صارت كغيرِها من الأجزاءِ التي لا تمنعُ التقديم، ولذا لم تُوصَل بجُملةٍ اسميّة، لِتَعذُّرِ ذلكَ فيها، وهذا واضِح، فلا حاجةَ إلىٰ التعسُّف»[2].

(١) في الأصلين: «قرأ»، وهو تحريف، والمُثبَتُ من (ط) وهو الموافق لما في «الأمالي» لابن الحاجب.
(٢) «الأمالي النحوية» لابن الحاجب (١: ١٥٢).

﴿أَكۡرِمِي مَثۡوَىٰهُ﴾ اجعَلي مَنزِلَه ومُقامَه عندنا كريماً؛ أي: حَسَناً مَرضِيّاً، بدليل قولِه: ﴿إِنَّهُۥ رَبِّيٓ أَحۡسَنَ مَثۡوَايَۖ﴾ [يوسف: ٢٣]، والمرادُ: تَفقّدِيهِ بالإحسان وتَعهَّدِيهِ بحُسن المَلَكة، حتّىٰ تكونَ نفسُه طيِّبةً في صُحْبتنا، ساكنةً في كَنَفِنا. ويُقال للرجل: كيف أبو مَثْواكَ وأُمُّ مَثْواكَ؛ لـمَن يَنزِلُ به من رجلٍ أو امرأة، يُراد: هل تَطيبُ نفسُك بثَوائِك عندَه، وهل يُراعي حقَّ نُزولِك به؟

واللّام في ﴿لِٱمۡرَأَتِهِۦٓ﴾ مُتعلِّقةٌ بـ«قَالَ»، لا بـ﴿ٱشۡتَرَىٰهُ﴾.

﴿عَسَىٰٓ أَن يَنفَعَنَآ﴾ لعلَّه إذا تَدرَّبَ وراضَ الأمورَ وفَهِمَ مجاريها، نَستَظهِرُ به علىٰ بعضِ ما نحنُ بسَبيلِه، فيَنفعُنا فيه بكِفايَتِه وأمانتِه. أو: نَتبنّاه ونُقيمُه مَقامَ الولد، وكان قطفيرُ عَقيماً لا يُولَدُ له، وقد تَفرَّسَ فيه الرُّشْدَ، فقال ذلك. وقيل: أفرَسُ الناسِ ثلاثة: العزيزُ حينَ تَفرَّسَ في يوسف، فقال لامرأتِه: ﴿أَكۡرِمِي مَثۡوَىٰهُ عَسَىٰٓ أَن يَنفَعَنَآ﴾، .....

قوله: (بحُسْنِ المَـلَكة)، يُقال: فُلانٌ حَسَنُ المَلَكة: إذا كانَ حَسَنَ الصَّنيع إلىٰ مَماليكِه[1].

قوله: (لمنْ يَنزِلُ به)، أي: للمُضيف، أي: يُقالُ للمُضيفِ الذي يُراعي حَقَّ الضَّيْفِ إذا كانَ رَجُلاً: أبو مَثْوىٰ الضَّيْف، وإذا كانَ امرأةً: أُمُّ مَثْواه، نُزِّلَ الضَّيْفُ ـ في طِيبةِ نفسِه وسُكونِه عندَ المُضيفِ إذا كانَ يقومُ بمُراعاةِ حَقِّه، ويُشفِقُ عليه شَفَقةَ الوالِدِ ـ منزلةَ الوَلَد[2]، ثم كُنِّيَ بالمَنزِلِ والمُقام عنه؛ رِفعةً لمنزلتِهِ وكرامةً له، كما يُقال: المَجلِسُ العالي، ولهذا قال: «تكونُ نفسُه طيِّبةً في صُحبتِنا، ساكنةً في كَنَفِنا».

قوله: (تَدَرَّبَ وراضَ الأمور)، الجوهري: «دَرِبَ بالشيءِ ودَرْدَبَ به: إذا اعتادَه وضَـرِيَ به، ورجلٌ مُدرَّب؛ أي: مُجرَّب، وقد دَرَّبَتْهُ الشدائدُ حتىٰ قَوِي».

---

(١) تفسيرُه «حُسْن المَلَكة» مُستفادٌ من الجوهريِّ في «الصِّحاح»، مادة (ملك)، ولم يَعزُهُ إليه خِلافاً لِعادتِه، رحمه اللهُ تعالىٰ.

(٢) في (ف): «شفقة الوالد علىٰ الولد»، وهو خطأ.

والمرأةُ التي أَتَتْ موسىٰ وقالت لأبيها: ﴿يَـٰٓأَبَتِ ٱسۡتَـٔۡجِرۡهُ﴾ [القصص: ٢٦]، وأبو بكر حينَ استَخلَفَ عُمَرَ رضي الله عنهما. ورُوي: أنه سألَه عن نفسِه، فأخبَرَه بنَسَبه، فعَرَفَه.

﴿وَكَذَٰلِكَ﴾ الإشارةُ إلىٰ ما تَقدَّمَ من إنجائِه وعَطْفِ قَلبِ العزيزِ عليه، والكافُ منصوبٌ، تقديرُه: ومِثلَ ذلك الإنجاءِ والعَطْفِ ﴿مَكَّنَّا﴾ له؛ أي: كما أنجيناه وعَطَفْنا عليه العزيزَ، كذلك مَكَّنّا له في أرض مِصر، وجَعَلناهُ مَلِكاً يَتصرَّفُ فيها بأمرِه ونَهيه.

﴿وَلِنُعَلِّمَهُۥ مِن تَأۡوِيلِ ٱلۡأَحَادِيثِ﴾ كان ذلك الإنجاءُ والتَّمكين، لأنّ غَرَضَنا ليسَ إلا ما تُحمَدُ عاقبتُه من علم وعَمَل، ﴿وَٱللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰٓ أَمۡرِهِۦ﴾ علىٰ أمر نَفْسِه، لا يُمنَعُ عمّا يَشاء، ولا يُنازَعُ ما يُريدُ ويَقضي. أو: علىٰ أمرِ يوسفَ؛ يُدبِّرُه لا يَكِلُه إلىٰ غيرِه، قد أراد إخوتُه به ما أرادوا، ولم يكن إلّا ما أراد اللهُ ودَبَّرَه، ﴿وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعۡلَمُونَ﴾ أنَّ الأمرَ كلَّه بيدِ الله.

قوله: (ورُوِيَ أنه سألَه)، عطفٌ علىٰ قوله: «وقد تَفرَّسَ فيه الرُّشْد»، أي: عَلِمَ رُشْدَه بالفِراسة، أو سأله عن نَسَبِهِ فأخبَرَه أنه مِن وَلَدِ إبراهيمَ وإسحاقَ ويعقوب، فقاسَه علىٰ آبائِهِ الراشِدين، وحَكَمَ عليه بالرُّشْد.

قوله: (﴿وَلِنُعَلِّمَهُۥ مِن تَأۡوِيلِ ٱلۡأَحَادِيثِ﴾ كانَ ذلكَ الإنجاء[1])، أي: مُعلَّلُه محذوف، وهذهِ الجملةُ معطوفةٌ علىٰ قوله: ﴿وَكَذَٰلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾، ففُهِمَ من الجملةِ الأُولىٰ تمكينُه في الأرض، وهو نِعمةُ المُلك، ومن الثانية: تعليمُه الأحاديث، وهو نِعمةُ العِلم، ولـمّا كانَ المقصودُ من الإنجاءِ والتمكينِ: التعليم، ومن التعليم: العَمَل، قال: «ليسَ المقصودُ إلا ما تُحمَدُ عاقبتُه من عِلم وعَمَل»، وفيه أنّ المقصودَ من إيتاءِ المُلكِ العِلمُ، ليُدبِّرَ أمورَ

---

(١) تحرَّف في الأصول الخطية إلىٰ: «الإيحاء».

[﴿ وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُۥٓ ءَاتَيْنَٰهُ حُكْمًا وَعِلْمًاۚ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ ٢٢]

قيل في «الأَشُدِّ»: ثماني عشرةَ سَنـة، وعشرون، وثلاثٌ وثلاثون، وأربعون. وقيل: أقصاهُ: ثنتانِ وستُّون.

﴿حُكْمًا﴾ حِكمة؛ وهو العِلمُ بالعمل، واجتنابُ ما يَجهَل فيه، وقيل: حُكماً بينَ الناسِ وفِقْهاً، ﴿وَكَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ تنبيـهٌ علىٰ أنه كانَ مُحسِناً في عَمَلِه، مُتَّـقياً في عُنْفُوان أمرِه، ....

عِبادِه[(١)]، لا أن يَتمتَّعَ باللذّات، ومن العِلم العَمَل، لا ليُجاريَ به العُلماء، ويُماريَ به السُّفهاء، أو يَصـرِفَ وجوهَ الناس إليه، والذي يَدُلُّ علىٰ تأويل العِلم بالعَمَل قولُه بعدَه: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُۥٓ ءَاتَيْنَٰهُ حُكْمًا وَعِلْمًا﴾.

ثم الضميرُ في قوله: ﴿وَٱللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰٓ أَمْرِهِۦ﴾: إما لله عَزَّ وجَلّ، فالجملةُ تذييل، أي: غالبٌ علىٰ أمرِهِ لا أحدَ فوقَه، يَفعَلُ ما يشاء، لا رادَّ لِـمَا أرادَه، وإما ليوسُف، فيكونُ تتميماً لِـما دَبَّـرَه اللهُ تعالىٰ فيه، وأنَّ العاقبةَ له، ومعنىٰ مَغلُوبيّةِ الأمرِ علىٰ التمثيل، فإنَّ المغلوبَ مُذلَّلٌ للغالب، فيَتَصـرَّفُ فيه من غيرِ مانِع، ولذلكَ قال: «لا يَكِلُه إلىٰ غيره» إلىٰ قوله: «ولم يكنْ إلا ما أرادَ اللهُ تعالىٰ»، والأولُ صَـريحٌ في مَذهَب أهل السُّنّة، ولكنَّ أهلَ الاعتِزالِ لا يَعلَمون.

قوله: (**﴿حُكْمًا﴾ حِكمة، وهو العِلمُ بالعَمَل، واجتِنابُ ما يَـجهَلُ فيه**)، هذا حَدُّ الحِكمة، ويُفهَمُ منه أنَّ الحِكمةَ لا يُعبَّـرُ عنها بمُجرَّدِ العِلم، وأنْ لا بُدَّ فيها من اجتناب ما يَـجهَلُ فيه، أي: ما يُعَدُّ به جاهِلاً، وإن كانَ عالماً، فإنَّ مَن عَلِمَ عِلماً ولم يَعمَل بمُقتَضاهُ لا يُسمّىٰ حَكيماً، أو عَمِلَ ما يُضادُّه عُدَّ سَفيهاً لا حكيماً، ويَعضُدُه ما ذكرَه المُصنِّفُ بُعَيدَ هذا في قوله: ﴿أَصْبُ إِلَيْهِنَّ وَأَكُن مِّنَ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ [يوسف: ٣٣]، وتمامُ تحقيقِهِ استَقصَيناهُ في سُورةِ لُقمان[(٢)].

---

(١) أي: ليُدبِّـرَ يوسُفُ عليه السلامُ أمورَ عباد الله تبارك وتعالىٰ.

(٢) في تفسير الآية ١٢ منها (١٢: ٢٨٨).

وأنّ اللهَ آتاه الحُكمَ والعِلمَ جزاءً علىٰ إحسانِه. وعن الحسَن: من أحسَنَ عبادةَ ربِّه في شَبيبتِه، آتاهُ اللهُ الحِكْمةَ في اكتِهالِه.

[﴿وَرَٰوَدَتۡهُ ٱلَّتِي هُوَ فِي بَيۡتِهَا عَن نَّفۡسِهِۦ وَغَلَّقَتِ ٱلۡأَبۡوَٰبَ وَقَالَتۡ هَيۡتَ لَكَۚ قَالَ مَعَاذَ ٱللَّهِۖ إِنَّهُۥ رَبِّيٓ أَحۡسَنَ مَثۡوَايَۖ إِنَّهُۥ لَا يُفۡلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ ٢٣]

المُراوَدةُ: مُفاعَلة، مِن: راد يَرُود: إذا جاء وذَهَب، ....

قوله: (**وأنَّ اللهَ آتاهُ الحكمَ والعِلمَ جَزاءً علىٰ إحسانِه**)، لا يُحمَلُ هذا علىٰ الاستِحقاقِ والوجوب، بل علىٰ التيسيرِ والتسهيل، أي: أنَّ اللهَ خَلَقَه للحُكم والعِلم، فوُفِّقَ لأن يُحسِنَ ويكونَ مُتهيِّئاً لِـمَا خُلِقَ له، وعليه يُحمَلُ قولُ الحسن، أي: ومَن وُفِّقَ أن يُحسِنَ عِبادةَ ربِّه في شبيبته يُؤتىٰ الـحُكمَ في اكتِـهالِه، وعليه ما روينـاهُ عن البُخـاريِّ ومُسلِم[1] عن عائشةَ رضيَ اللهُ عنها في حديثِ بَدْءِ الوَحْي، فقال: «زَمِّلوني زَمِّـلوني، فزَمَّـلُوهُ حتىٰ ذهبَ عنه الرَّوْع، فقالَ لخديجة ـ وأخبَـرَها الخبـر ـ : لقد خَشِيتُ علىٰ نفسي، فقالت له خَديجة: كلا، أبشِـر، فوالله لا يُـخـزيكَ اللهُ أبداً، إنكَ لَتَصِلُ الرَّحِم، وتَصْدُقُ الحديث، وتحملُ الكَلّ، وتكسِبُ المعدوم، وتَقْري الضَّيْف، وتُعينُ علىٰ نوائب الحق»، الحديث.

قوله: (**المُراودة: مُفاعَلة؛ مِن: رادَ يَرود**)، **الراغب**: «الرَّوْد: التردُّدُ في طَلَب الشيءِ برفق، يُقال: رادَ وارتاد، ومنه: الرائد؛ لِطالِب الكَلأ، وباعتبارِ الرِّفقِ قيل: رادَتِ الإبلُ في مَشيِها تَرودُ رَوَداناً[2]، ومنه: رُوَيد.

والإرادةُ منقولةٌ مِن: رادَ يَرود؛ إذا سَعىٰ في طَلَب شيء، والإرادةُ ـ في الأصل ـ : قُوّةٌ مُركَّبةٌ من شَهْوةٍ وحاجةٍ وأمل، وجُعِلَ اسماً لِنُزوع النفسِ مَعَ الـحُكم فيه بأنه ينبغي أن يُفعَلَ أو لا يُفعَل، ثم تُستَعمَلُ مَرّةً في المَبدَأ، وهو نُزوعُ النفسِ إلىٰ الشيء، وتارةً في المُنتَهىٰ،

(١) البخاري (٣) و(٤٩٥٣)، ومسلم (١٦٠).

(٢) في (ح) و(ف): «رَوْداً»، والمثبت من (ط) وهو الموافق لما في «المفردات» للراغب، مادة (رود)وكلاهما ـ أعني: «الرَّوْد» و«الرَّوَدان» ـ مصدرٌ للفعل «راد»، كما في «لسان العرب» لابن منظور، مادة (رود).

كأنَّ المعنىٰ: **خادَعَتْهُ عن نَفْسِه؛ أي: فَعَلَتْ ما يَفعَلُ المُخادعُ لصاحِبِه** عن الشيءِ الذي لا يُريدُ أن يُخرِجَه من يَدِه، يَحتالُ أن يَغلِبَه عليه ويأخذَه منه، وهي عبارةٌ عن التمحُّلِ لمُواقَعَتِه إيّاها.

فإنه تعالىٰ يَتَعالىٰ عن معنىٰ النُّزوع، فمعنىٰ: أرادَ اللهُ كذا: حَكَمَ فيه أنه كذا أوليسَ بكذا، وقد يُراد بها معنىٰ الأمر، نَحْو: أُريدُ منك كذا، أي: آمُرُكَ بكذا، نَحْو قولِه تعالىٰ: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥].

والمُراوَدة: أن تُنازعَ غيرَكَ في الإرادة، فتُريدُ غيرَ ما يُريدُه، أو تَرودُ غيرَ ما يَرودُه، وراودتُ فُلاناً عن كذا، ﴿قَالَ هِىَ رَٰوَدَتْنِى عَن نَّفْسِى﴾ [يوسف: ٢٦]، وقال: ﴿ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ تُرَٰوِدُ فَتَىٰهَا عَن نَّفْسِهِۦ﴾ [يوسف: ٣٠]، أي: تَصرِفُه عن رأيه، وعلىٰ ذلك: ﴿وَلَقَدْ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفْسِهِۦ فَٱسْتَعْصَمَ﴾ [يوسف: ٣٢]، ﴿قَالُوا۟ سَنُرَٰوِدُ عَنْهُ أَبَاهُ﴾ [يوسف: ٦١]»[(١)].

قوله: (**خادَعَتْهُ عن نفسِه؛ أي: فَعَلَت ما يَفعَلُ المُخادِعُ لِصاحِبه**)، قالَ صاحبُ «الفرائد»: مُرادُه: تضمينُ «راوَدَت» معنىٰ «خادَعَت»، فعلىٰ ما ذكرَ «عن» مُتعلِّقةٌ بـ«راوَدَت»، لأنَّ في المُخادَعةِ معنىٰ التبعيد، وهو مُتعدٍّ بـ«عن»، كأنه قيل: بَعَّدَتْهُ عن نفسِه، أي: مِن حِفظِ نفسِه.

قلت: ليسَ في كلام المُصنِّفِ ما يُشعِرُ بالتضمين، لأنَّ التضمينَ هو أن يُضمَّنَ فِعلٌ معنىٰ فِعْل، ويُعدّىٰ تَعْديتَه مَعَ إرادةِ معناهما، فلا بُدَّ مِن ذِكرِهما في التفسيرِ معاً، قالَ المُصنِّفُ في الكهف[(٢)]: «الغَرَضُ في هذا الأسلوب إعطاءُ مجموع مَعنيَين، وذلكَ أقوىٰ من إعطاءِ معنىٰ واحِد».

وأما التَّعْديةُ فإنَّ «خَدَعَ» وردَ في «الأساس» علىٰ استِعمالاتٍ شَتّىٰ، وليسَ فيها تَعْديتُه

---

(١) «مفردات القرآن» ص٣٧١-٣٧٢.

(٢) في تفسير الآية ٢٨ منها.

﴿وَغَلَّقَتِ ٱلْأَبْوَٰبَ﴾ قيل: كانت سبعة. وقُرِئ: ﴿هَيْتَ﴾ بفتح الهاء وكسرها معَ فتح التاء، وبناؤُها كبناء «أينَ» و«عِيْطَ». و«هَيْتِ» كـ«جَيْرِ»، و«هَيْتُ» كـ«حَيْثُ»، و«هِئْتُ» بمعنىٰ: تهيّأتُ، يُقال: هاء يَهيء، كجاء يجيءُ؛ إذا تهيّأ. و«هُيِّئتُ لكَ». واللّامُ من صلةِ الفعل، ....

بـ«عن»، وأما هاهنا فليسَ علىٰ حَقيقتِه، لِقولِه: «فَعَلَتْ ما يَفعَلُ المُخادِعُ بصاحِبه»، لأنه واردٌ علىٰ التشبيهِ وتمثيل حالِه بحالِه، وأيضاً ما أتىٰ في هذا التركيب بلفظِ «المُراوَدة»، وقَد مَرَّ أنَّ شَرْطَه أن يُذكَرَ مَعَ معنىٰ المُضمَّنِ فيه، وذكرَ في «الأساس» أيضاً: «راوَدَ رَوَداناً: جاءَ وذَهَب، وما لي أراكَ تَرودُ منذُ اليوم»، وذكرَ في قِسْم المجاز: «وراوَدَه عن نفسِه: خادَعَه عنها»، ثم مجموعُ التمثيل كِنايةٌ عن التمحُّل لمُواقَعَتِه إياها.

قوله: (قُرِئ: ﴿هَيْتَ﴾ بفَتْح الهاءِ وكَسْرِها)، نافعٌ وابنُ ذَكْوان: بالكَسْرِ ـ من غيرِ همزٍ ـ وفَتْح التاء، وهشامٌ كذلكَ إلا أنه يَهمِز، وقد رُوِيَ ضَمُّ التاءِ عنه، وابنُ كثير: بفَتْح الهاءِ وضَمِّ التاء، والباقون: بفَتحِها.

قوله: (كبنـاءِ «أينَ» و«عِيْط»)،الأساس: «عَيَّـط: إذا مَـدَّ الصَّوْتَ بالصَّـريخ، وهو العِياط»(١).

قوله: (و«هَيْتِ» كـ«جَيْرِ»(٢)، و«هَيْتُ» كـ«حَيْثُ»)، قالَ ابـنُ جِنِّـي: «(هِئـتُ لك) بالهمزِ وضَمِّ التاء: قِراءةُ عليٍّ رضيَ اللهُ عنه، و«هَيتِ» بفَتْح الهاءِ وكَسْرِ التاء: ابنُ عبّاس رضيَ اللهُ عنهما، وفيها لُغات: هَيْتَ وهِيتَ وهَيْتُ وهَيْتِ؛ كُلُّها أسماءٌ سُمِّيَ بها الفِعْل، ومعناها: أسـرع وبادِر، والحركاتُ في أواخِرِها لالتِقاءِ الساكِنَين.

(١) وأقربُ من هذا المعنىٰ قولُهم: «عاطتِ الناقةُ تَعِيطُ عِياطاً، وتَعَيَّطَت، واعتاطت؛ لم تحمِل سِنينَ من غير عُقْر، وهي عائِط، من إبلٍ عُيَّطٍ وعِيطٍ وعِيطات»، وقولُهم: «عِيطِ عِيطِ؛ وهي كلمةٌ يُنادىٰ بها عندَ السُّكْر أوالغَلَبة». انظر: «لسان العرب» لابن منظور، مادة (عيط).

(٢) ومعناها: أجل، كما في «لسان العرب» لابن منظور، مادة (جير).

وأمّا في الأصوات فلِلبيان، كأنه قيل: لكَ أقولُ هذا، كما تقول: هَلُمَّ لك.

﴿مَعَاذَ ٱللَّهِ﴾ أعـوذُ بالله مَعاذاً، ﴿إِنَّهُۥ﴾ إنَّ الشأنَ والحديثَ ﴿رَبِّيٓ﴾ سيِّدي ومالِكي؛ يُريد: قطفيرَ ﴿أَحۡسَنَ مَثۡوَايَۖ﴾ حينَ **قال لك: أكـرِمي مَثْواه،** فما جزاؤُه أنْ أخلُفَه في أهلِهِ سُوءَ الخِلافةِ وأخونَه فيهم، ﴿إِنَّهُۥ لَا يُفۡلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ الذين يُجازونَ الحَسَنَ بالسيِّئ، ....

وأما «هِئتُ» بالهمزِ وضَمِّ التاء: فِفعْلٌ يُقالُ فيه: هِئتُ أهيءُ هَيْئة، كجِئتُ أجيءُ جَيْئة، أي: تهيّأت، وقالوا أيضاً: هِئتُ أهاءُ، كخِفتُ أخاف، أي: خُذ.

وأما «هُيِّئتُ لك»: فِفعْلٌ صَـريحٌ كـ«هِئتُ»، أي: أُصلِحتُ لَكَ فدُونَك، وما انتِظارُك؟!

واللامُ فيه مُتعلِّقةٌ بنفس «هئتُ» كتَعَلُّقِها بنفس «هَلُمَّ» في قولِهم: هَلُمَّ لك، وإن شِئتَ كانت خَبَـرَ مُبتَدأٍ محذوف، أي: إرادتي بذلكَ لك، وأما «هُيِّئتُ لك»: فاللامُ فيه مُتعلِّقةٌ بالفِعْل، كقولك: أُصلِحْتُ لكذا»[١].

قوله: (**وأما في الأصواتِ فللبيان**)، يعني: علىٰ تقديرِ سُؤالٍ وجواب، كما سَبَقَ في قولِهِ تعالىٰ: ﴿وَكَانُواْ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ﴾، وإليه الإشارةُ بقوله: «كأنه قيل: لَكَ أقولُ هذا»، يعني: لَـمّا قيل: هَيْت، قال: لمن تقول: هيت؟ قال: لَكَ أقولُ هذا.

قوله: (**قالَ لَكِ: أكرِمي مَثْواه**)، يعني: عَلَّلَ الامتناعَ عما أرادَتْهُ المرأةُ منه بقوله: ﴿إِنَّهُۥ رَبِّيٓ أَحۡسَنَ مَثۡوَايَۖ﴾، فقولُه: ﴿أَحۡسَنَ مَثۡوَايَۖ﴾ خبَـرٌ ثان، وقولُه: «أرادَ اللهَ لأنه مُسَبِّبُ الأسباب» عطفٌ علىٰ هذا الوَجْه، يعني: أنَّ اللهَ تعالىٰ أحسَنَ مَثْواي، وجَعَلَ قِطفيرَ[٢] الواسِطةَ بأن قالَ لَكِ: أكرِمي مَثْواه، فلا أكفُرُ نِعمةَ رَبِّي.

---

(١) «المحتسب» لابن جِنّي (١: ٣٣٧ - ٣٣٨).

(٢) وهو العزيزُ الذي اشترىٰ يوسُفَ عليه السَّلام، كما ذكره العلامةُ الزمخشـريُّ رحمه الله تعالىٰ قبلُ ص٢٨٣ في تفسير الآية ٢١.

وقيل: أراد الزُّناة، لأنهم ظالمونَ أنفسَهم. وقيل: أراد اللهَ تعالىٰ، لأنه مُسبِّبُ الأسباب.

[﴿ وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَٰنَ رَبِّهِۦ كَذَٰلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ ٱلسُّوٓءَ وَٱلْفَحْشَآءَ إِنَّهُۥ مِنْ عِبَادِنَا ٱلْمُخْلَصِينَ ﴾ ٢٤]

هَمَّ بالأمر: إذا قَصدَه وعَزَمَ عليه، قال:

هَمَمْتُ ولم أفعَلْ وكِدْتُ وليْتَني ... تَركْتُ علىٰ عُثمانَ تَبكي حلائِلُهْ

ومنه قولك: لا أفعلُ ذلك ولا كَيداً ولا هَمّاً؛ أي: ولا أكادُ أنْ أفعلَه كيداً، ولا أهُمُّ بفعلِه هَمّاً، حكاه سِيبَوَيه، ومنه: الـهَمّـامُ: وهو الذي إذا هَمّ بأمرٍ أمضاهُ ولم يَنكُلْ عنه.

وقوله: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ﴾ معناه: ولقد هَمَّتْ بمُخالطِته، ﴿وَهَمَّ بِهَا﴾ وهَمَّ بمُخالطِتها، ﴿لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَٰنَ رَبِّهِۦ﴾ جوابُه محذوف، تقديرُه: لولا أن رأىٰ بُرهانَ ربِّه لَخالطَها، فحُذِف؛ لأنّ قولَه: ﴿وَهَمَّ بِهَا﴾ يدلُّ عليه، كقولك: هَمَمْتُ بقتلِه لولا أنِّي خِفتُ الله، معناه: لولاأنِّي خِفتُ الله لقَتلتُه.

قوله: (وقيل: أرادَ الزُّناة)، عطفٌ علىٰ قوله: «الذين يُجازُونَ الحسَنَ بالسَّيِّئ».

قوله: (هَمَمْتُ ولم أفعَل)، البيت: قائلُه عمرُو بنُ ضابئ البُرجُميّ(١)، أي: قَصدتُ قَتْلَ عثمانَ رضيَ اللهُ عنه، ومفعولُ «تركتُ» الجملةُ بعدَه، يُريد: ليتَني تركتُ هذهِ الكلمةَ عليه، وهو قولُ الناس: «تبكي حَلائلُه»، كقولِه تعالىٰ: ﴿وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ فِي ٱلْآخِرِينَ * سَلَٰمٌ عَلَىٰ نُوحٍ فِي ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الصافات: ٧٨ - ٧٩].

---

(١) بل لأبيه ضابئ بن الحارث البُرجُمي، شكاه بنو جَرْوَلِ بنِ نَـهشَلٍ إلىٰ عُثمانَ بنِ عَفّانَ رضيَ اللهُ عنه لـمّا رمىٰ أمَّهم بكلب، فحبَسَه، فلما دُعِيَ به ليُؤدَّبَ شَدَّ سِكِّيناً في ساقِه ليقتلَ بها عثمان، فعُثِرَ عليه، فأحسَنَ أدبَه، فقال في ذلك أبياتاً، منها المذكور، ولم يَزَل في الحبس إلىٰ أن مات. انظر: «الشعر والشعراء» لابن قتيبة (١: ٢٦٨)، و«الكامل» للمُبرِّد (١: ٢٩٩ و٣٠٣ - ٣٠٤)، و«لسان العرب» لابن منظور، مادة (قير).

فإن قلتَ: كيف جاز علىٰ نبيِّ الله أن يكـونَ منه هَـمٌّ بالمعصيةِ وقَصْدٌ إليها؟ قلت: المُرادُ أنّ نفسَه مالَتْ إلىٰ المُخالَطةِ ونازَعَت إليها عن شَهْوةِ الشبابِ وقَرَمِه **مَيْلاً يُشبِهُ الهَمَّ** به والقَصْدَ إليه، وكما تَقتَضيه صورةُ تلك الحالِ التي تكادُ تذهبُ بالعقول والعزائم، **وهو يَكسِرُ ما به** ويَرُدُّه بالنَّظَرِ **في بُرهان الله المأخوذِ علىٰ المُكلَّفين** من وُجوبِ اجتنابِ المَحارم، ولو لم يكن ذلك الميلُ الشَّديدُ المُسمّىٰ همّاً لِشِدَّتِه لَمَا كانَ صاحبُه ممدوحاً عندَ الله بالامتناع؛ لأنَّ استِعظامَ الصَّبرِ علىٰ الابتلاء، علىٰ حَسَبِ عِظَمِ الابتِلاءِ وشِدَّتِه، ولو كان همُّه كهَمِّها عن عزيمة، لَـمَا مدحَه اللهُ بأنه من عبـاده المُخلَصين.

ويجوزُ أن يُريدَ بقوله: ﴿وَهَمَّ بِهَا﴾ وشارَفَ أن يَهُمَّ بها، كما يقول الرجل: قَتَلتُه لو لم أخَفِ الله، يُريد: مشارَفةَ القَتْلِ ومُشافَهتَه، كأنه شَرَعَ فيه.

قوله: (مَيْلاً يُشبِهُ الهمَّ به)، اللامُ في «الهمِّ» للعَهْد، وهو راجعٌ إلىٰ هَمِّ المرأة، والضميرُ في «به» راجعٌ إلىٰ يوسُف، أي: مَيْلاً يُشبِهُ هَمَّ المرأةِ بيوسُف، وكذلكَ في قوله: «والقَصْدَ إليه»، و«كما تَقتَضيه» معطوفٌ علىٰ «يُشبِه»، أي: مَيْلاً كما تَقتَضيهِ صُورةُ تلكَ الحالة، وهيَ أنَّ المرأةَ البَديعةَ الجمالِ إذا تهيَّأت للشابِّ البالغ[1] حَدَّ الكمالِ في الـخَلْوة، لا بُدَّ مِن مُجاذَباتٍ بينَ هوىٰ النفسِ والدِّين.

قوله: (وهو يَكسِـرُ ما به)، أي: يوسُفُ يَكسِـرُ ما يَلتَبِسُ به ويَرُدُّه، وهو حالٌ من قوله: «إنَّ نفسَه مالت إلىٰ المُخالَطة».

قوله: (في بُرهانِ الله المأخوذِ علىٰ المُكلَّفين)، وهو قولُه تعالىٰ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِيٓ ءَادَمَ﴾ [الأعراف: ١٧٢] الآية، قالَ المُصنِّف: «إنه تعالىٰ نَصَبَ لهمُ الأدلّةَ علىٰ وَحْدانيَّـتِه، وشَهِدَت بها عُقولُهم وبَصائرُهم التي رَكَّبَها فيهم، وجَعَلَها مُميِّزةً بينَ الضَّلالةِ والهدىٰ» إلىٰ آخِرِه.

---

(١) من قوله: «إليه وكما تقتضيه» إلىٰ هنا، سقط من (ف).

فإن قلتَ: قولُه: ﴿وَهَمَّ بِهَا﴾ داخلٌ تحت حُكم القَسَم في قوله: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ﴾، أم هو خارجٌ منه؟ قلت: **الأمرانِ جائزان، ومن حقِّ القارئ إذا قَدَّرَ خُروجَه من حُكم القَسَم وجَعلَه كلاماً برأسِه: أنْ يَقِفَ علىٰ قوله: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ﴾، ويَبتَدِئَ** قولَه: ﴿وَهَمَّ بِهَا لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَـٰنَ رَبِّهِۦ﴾، وفيه أيضاً إشعارٌ بالفَرْق بينَ الـهَمَّين.

فإن قلتَ: لِـمَ جَعَلتَ جوابَ«لولا» محذوفاً يدلُّ عليه «هَمَّ بها»، وهلّا جَعَلتَه هو الجوابَ مُقدَّماً؟ قلت: **لأنّ «لولا» لا يَتقدَّمُ عليها جوابُها** مِن قِبَلِ أنه في حُكم الشَّرط، وللشَّرطِ صَدْرُ الكلام، وهو معَ ما في حَيِّزه من الجملتَينِ مثلُ كلمةٍ واحدة، ولا يجوزُ تقديمُ بعضِ الكلمةِ علىٰ بعض، وأمّا حذفُ بعضِها إذا دلَّ الدَّليلُ عليه فجائز.

قوله: (**الأمرانِ جائزان، ومن حَقِّ القارئِ إذا قَدَّرَ خُروجَه من [حُكم] القَسَم، وجَعَلَه كلاماً برأسِهِ أن يَقِفَ علىٰ قوله: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ﴾، ويَبتَدِئَ: ﴿وَهَمَّ بِهَا﴾**)، قالَ صاحبُ «المُرشِد»[1]: «فإن وَقَفَ عند قوله: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ﴾، ثم يَبتَدِئ: ﴿وَهَمَّ بِهَا لَوْلَآ﴾؛ لِيُفرِّقَ بينَ ما كانَ منها وما كانَ منه؛ كانَ صالحاً، ولا بأسَ به، ليُعلَمَ أنَّ المرأةَ هَـمَّتْ علىٰ صِفة، ويوسُفُ علىٰ صِفةٍ أُخرىٰ».

وقال بعضُهم: معناه: اشتَهَتْهُ واشتَهاها، وحَرَصَت عليه، لولا أن رأىٰ بُرهانَ رَبِّه ـ والبُرهان: دلالةُ الله إياهُ علىٰ تحريمِه، وعلىٰ أنَّ مَن فَعَلَ ذلكَ الفِعْلَ استَحَقَّ من الله تعالىٰ الغَضَبَ والعَذاب ـ لَفَعَلَ ما دَعَتْهُ إليه من ذلك، فلأجل هذا البُرهانِ امتَنعَ من فِعْل ما اشتَهاه، وضَبَطَ نفسَه عنه.

وقائلُ هذا الوَجْهِ يذهبُ إلىٰ أنَّ الشهوةَ قد تجري مَجْرىٰ الهَمِّ في سَعةِ اللغة، واحتَجَّ بقولِهم: «هذا أهمُّ الأشياءِ إليّ» أي: أشهىٰ، وهذا أحسَنُ الوجوهِ عندي.

قوله: (**لأنّ «لولا» لا يَتَقدَّمُ عليها جوابُها**)، إلىٰ آخِـرِه: قالَ صاحبُ «الفرائد»: الوَجْهُ

---

(١) تقدَّم التعريفُ به في تفسير الآية ٣٤ من سورة التوبة (٧: ٢٣٣).

فإن قلتَ: فلِمَ جَعَلتَ «لولا» مُتعلِّقةً بـ«هَمَّ بها» وحدَه، ولم تَجعَلْها مُتعلِّقةً بجُملةِ قولِه: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ وَهَمَّ بِهَا﴾، لأنّ الـهَمَّ لا يَتعلَّقُ بالجواهِر، ولكن بالمعاني، فلا بُدَّ من تقدير المُخالطة، والمُخالَطةُ لا تكون إلا من اثنينِ معاً، فكأنه قيلَ: ولقد هَمَّا بالمُخالطةِ لولا أن مَنَع مانعٌ أحدَهما؟ قلتُ: نِعْمَ ما قلتَ، ....

عندي أن يُقال: لا شَكَّ أنَّ «لولا» تَتَقدَّمُ بالطَّبْع علىٰ الجواب، لأنه هو الذي يُوجِبُ الجواب، والمُوجِبُ يَتَقدَّمُ بالطَّبْع علىٰ المُوجَب ضرورةً، فتقديمُه عليه إخراجٌ له من الأصل، والإخراجُ من الأصل لا يجوزُ إلا بمُوجِبٍ راجِحٍ علىٰ ما يُوجِبُ الإبقاءَ علىٰ الأصل، وهو كونُه أهَمَّ بالذِّكْرِ منه، ولـمّا كانَ الاهتمامُ بذِكرِه بعدَ «لولا»، لأنه هو الذي يَقتَضي ذِكرَه ويُوجِبُه، لم يكنْ أن يكونَ أهَمَّ منه، فلم يُوجَدِ المُوجِبُ الراجِحُ لِتقديمِه، فوَجَبَ تأخيرُه عَمَلاً بالمُوجِبِ السالمِ عن المُعارِض، هذا اختيارُ الإمام في «تفسيره»(١).

قوله: (لا يَتعلَّقُ بالجواهِر)، أي: بالأعيان. فإذا قُلت: هَمَّ فُلانٌ بزيد؛ فمعناه: هَمَّ بقَتْلِه أو بشَتْمِه وما أشبَهَهما، ولا تُريد: أنه هَمَّ بعَيْـنِه وجُثَّتِه.

حاصلُ السُّؤال: لِـمَ عُلِّقَت «لولا» بالجملةِ الثانية، ولم تُعلَّقْ بالجملتَينِ معاً لـمّا لم يُمكِنْ ذلك، لأنَّ الهَمَّ لا يَتعلَّقُ بالذوات، وإنما يَتعلَّقُ بالمعاني، كالمُخالَطةِ والمُعانَقةِ والمُلامَسةِ والمُباشَرةِ ونَحْوِها، وهذا المعنىٰ مما لا يحصلُ إلا من الجانبَين، فيُنتَزَعُ من مجموع قولِه: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ وَهَمَّ بِهَا﴾ معنىٰ المُخالطة(٢)، ثم يُقيَّدُ هَمُّ يوسُفَ بأن يُقال: ولقد هَـمّـا بالمُخالَطةِ لولا أن منعَ مانعٌ أحدَهما.

وخُلاصةُ الجواب: أنَّ أخذَ الزُّبْدةِ وإن جاز، لكنْ يفوتُ معنىٰ التفصيل المُرادِ من التركيب، لأنه تعالىٰ قَصَدَ فيه استِقلالَ كُلٍّ مِنَ الـهَمَّين، وتمييزَ أحدِهما عن الآخَر؛ بأنْ أتىٰ بالفِعْلَين، وعَطَفَ أحدَهما بالآخَـر، وكانَ عنه مندوحة، بأن يُقال: لقد هَـمّـا بالمُخالَطةِ لولا

---

(١) انظر: «مفاتيح الغيب» للرازي (١٨: ٤٤١).

(٢) من قوله: «والمُعانقة» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

....

أن منعَ مانعٌ أحدَهما، فعَدَلَ إلىٰ هذا التركيب لفائدة، ولو أخَذَ الزُّبْدَةَ كانَ إغفالاً لِتَـرْكِ التفصيل، وإلغاءً لمجيئهما هكذا منسوقة، والفائدة: هيَ أن يُبيِّنَ أنَّ هَـمَّها كان مُتمـادياً في الشهوة، وهَمَّ يوسُفَ انقطعَ برُؤيةِ البُرهان، وفيه ارتفاعُ شأنِ يوسُفَ عليه السَّلام؛ حيثُ لم يُشارِكْهُ معَها في الـهَمّ، وجَعَلَ هَـمَّهُ مُميَّزاً عن هَـمِّها.

هذا يُوافِقُ ما روىٰ مُحيي السُّنّةِ في «المعالم»، وقال: «قالَ بعضُ أهل الحقائق: الـهَمُّ هَـمّـان: هَمٌّ ثابت، وهو إذا كانَ معَه عَزْمٌ وعَقدٌ ورضا، مثل: هَمِّ امرأةِ العزيز، فالعبدُ[1] مأخوذٌ به. وهَمٌّ عارِض، وهو الـخَطْرةُ وحديثُ النفسِ من غيرِ اختيار ولا هَمّ، مِثلُ هَمِّ يوسُفَ عليه السَّلام، فالعبدُ غيرُ[2] مأخوذٍ به ما لم يَتكلَّم أو يَعمَل»[3].

وقلت: ويُؤيِّدُه ما روينا عن البُخاريِّ ومُسلِم وأبي داودَ والترمذيِّ[4] عن أبي هُريرة: أنّ رسولَ الله ﷺ قال: «إنَّ اللهَ تجاوَزَ لي عن أُمتي ما حَدَّثَتْ به أنفُسَها ما لم يَعمَلوا به أو يَتكلَّموا».

هذا التفسيرُ هو الذي يجبُ أن يُذهَبَ إليه ويُتَّخَذَ مَذهَباً، وإن نقلَ المُفسِّـرونَ ما نَقَلوا، لأنّ مُتابَعةَ النَّصِّ القاطِعِ وبَراءةَ ساحةِ النبيِّ المعصوم عن تلكَ الرذيلة، وإحالةَ التقصيرِ إلىٰ الرُّواةِ أَوْلىٰ بالمَصيرِ إليه، علىٰ أنّ أساطينَ النَّقْل المُتقِنينَ الذينَ حَمَوْا صَفْوَ مَشارِبِ النَّقْل عن كُدوراتِ الواضِعين وتحريفِ الزائغين، مِثلَ الإمامَينِ مالكٍ وأحمد، والشيخَينِ البُخاريِّ ومُسلِم، ومَن تَبِعَهم مِثلَ الترمذيِّ وأبي داودَ والنَّسائيِّ والدارميِّ وابنِ ماجَهْ ما ذكروا في كُتُبِهم ما يُداني هذهِ الروايات، فَضْلاً عما يُساويها، وما دَخَلَ علىٰ مَن نقَلَ من المُفسِّـرينَ

---

(١) من قوله: «وهو إذا كان معه عزم» إلىٰ هنا، سقط من (ح)

(٢) لفظة «غير» سقطت من (ح).

(٣) «معالم التنزيل» للبغوي (٤: ٢٣١).

(٤) البخاري (٥٢٦٩) و(٦٦٦٤)، ومسلم (١٢٧)، وأبو داود (٢٢٠٩)، والترمذي (١١٨٣). وأخرجه أيضاً النسائي (٣٤٣٣ - ٣٤٣٥)، وابن ماجه (٢٠٤٠).

....

أمثالَ هذهِ الـهَناتِ علىٰ الأنبـياء، إلا مِنَ التهـاوُنِ في الضَّبْط، إذ جُلُّها بل كُلُّها مأخوذٌ من مُسلِمةِ أهل الكِتاب.

وروينا في «صحيح البُخاريِّ»(١) في «باب لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء»: عن الزُّهْريّ، أخبَـرَني حُميد، سَمِعَ مُعاوية يُحدِّثُ رَهْطاً من قُريشٍ بالمدينة، وذُكِرَ كَعْبُ الأحبار، فقال: «إنْ كانَ مِن أصدَقِ هؤلاءِ المُحدِّثينَ الذينَ يُحدِّثونَ عن الكتاب، وإن كُنّا مَعَ ذلكَ لَنبلُو عليه الكذِب».

وعن أبي هُريرةَ قال: كانَ أهلُ الكِتاب يَقرَؤونَ التَّوْراةَ بالعِبرانية، ويُفسِّـرُونَـها بالعربيةِ لأهل الإسلام، فقالَ رسولُ الله ﷺ: «لا تُصَدِّقُوا أهلَ الكِتاب ولا تُكذِّبُوهُم، وقولوا: ﴿ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا﴾ [البقرة: ١٣٦] وما أُنزِلَ إليكم، الآية»(٢).

وعن ابنِ عبّاس: «كيفَ تسألونَ أهلَ الكِتاب عن شيء، وكِتابُكم الذي أُنزِلَ علىٰ رسولِهِ أحدَث، تَقرَؤُونَه مَحْضاً لم يُشَب، وقد حَدَّثَـكُم أنّ أهلَ الكِتاب بَدَّلُوا كِتابَ الله وغَيَّـرُوه، وكَتَبوا بأيديهم الكِتاب، وقالوا: هو من عندِ الله لِيَشتَـروا به ثَمَناً قليلاً، ألا ينهاكُم ما جاءكم مِنَ العِلم عن مُساءَلَتِهم، لا والله ما رأينا منهم رَجُلاً يسألُكم عن الذي أُنزِلَ عليكم»(٣)، كُلُّ ذلكَ في «الصحيح».

ومنه ما روينا عن البُخاريِّ ومُسلِم والترمذيِّ(٤) عن سعيدِ بنِ جُبَيرٍ قال: قُلتُ لابنِ

---

(١) برقم (٧٣٦١).

(٢) أخرجه البخاري (٤٤٨٥) و(٧٣٦٢) و(٧٥٤٢).

(٣) أخرجه البخاري (٧٥٢٣).

وقولُه: «لم يُشَبْ»: بضَمِّ أوّلِه وفَتْح المُعجَمةِ بعدَها مُوحَّدة، أي: لم يُـخلَط. «فتح الباري» للحافظ ابن حجر (٥ : ٢٩٢).

(٤) البخاري (١٢٢) و(٣٤٠١) و(٤٧٢٥) و(٤٧٢٦) و(٤٧٢٧)، ومسلم (٢٣٨٠)، والترمذي (٣١٤٩).

....

عبّاس: إنّ نَوْفاً البِكَالِيَّ[1] يَزعُمُ أنّ موسىٰ صاحبَ بني إسـرائيلَ ليسَ هو صاحبَ الخضِـر، فقال: كذبَ عَدُوُّ الله، سَمِعتُ أُبيَّ بنَ كَعْب يقول: سَمِعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: قامَ موسىٰ خَطيباً في بني إسـرائيل، فسُئِل: أيُّ الناسِ أعلم؟ فقال: أنا أعلم، قال: فعَتَبَ اللهُ عليه إذ لم يَرُدَّ العِلمَ إليه، فأوحىٰ اللهُ إليه أنّ عَبْداً مِن عِبادي بمَجمَع البَحْرَينِ هو أعلَمُ منك، قالَ موسىٰ: أي رَبّ، كيفَ لي به؟ فقالَ له: احمِل حُوتاً في مِكتَل[2]، فحيثُ تَفقِدُ الحوتَ فهو ثَمّ»، الحديث.

واعلم أنّ هذا أصلٌ عظيمٌ في الباب، وعليه التعويل. وقالَ صاحبُ «الانتِصاف»[3]: «الصحيحُ عندَنا تنزيهُ الأنبياءِ عن الكبائرِ والصغائر، وأنّ يوسُفَ بَرِيء، وأنّ الوَقْفَ عندَ قوله: ﴿هَمَّتۡ بِهِۦ﴾، ويُبتَدَأ: ﴿وَهَمَّ بِهَا﴾، كما تقول: قتلتُ زيداً لولا أني أخافُ الله، فإن كانَ الزَّمخشـريُّ يُعرِّضُ بأهل السُّنّةِ فليسَ هذا مَذهَبَهم، وإن كانَ يعني به غيرَهم فشأنُه وإياهُم»[4].

وقلت: أما دلالةُ كلام الله المجيدِ علىٰ البراءةِ فهو كما قال الإمام: «كُلُّ مَن كانَ له تَعلُّـقٌ بتلكَ الواقِعةِ فقـد شَهِدَ ببراءةِ يوسُف، وأما يوسُفُ فقال: ﴿هِيَ رَٰوَدَتۡنِي عَن نَّفۡسِي﴾

---

(١) قال الحافظُ ابنُ حجر في «فتح الباري» (٨: ٤١٣): «بكَسْـرِ المُوحَّدةِ مُخفَّفاً، وبعدَ الألفِ لام، ووقعَ عندَ بعضِ رُواةِ «مُسلِم»: بفَتْح أوّلِهِ والتشديد، والأولُ هو الصواب، واسمُ أبيه فَضالة ـ بفَتْح الفاءِ وتخفيفِ المُعجَمة ـ ، وهو منسوبٌ إلىٰ بني بِكالِ بنِ دُعْميّ بنِ سَعْدِ بنِ عَوْف؛ بطنٍ من حِمْيَر، ويُقال:إنه ابنُ امرأةِ كَعْب الأحبار، وقيل: ابنُ أخيه، وهو تابعيٌّ صدوق». وانظر: «الأنساب» للسَّمْعاني (٣: ٢٨٨ - ٢٨٩).

(٢) وهو ما يُعمَلُ من الخوص، يُحمَلُ فيه التمرُ وغيرُه. «المصباح المنير» للفيُّومي، مادة (كتل).

(٣) في (ف): «صاحب التقريب»، وهو خطأ.

(٤) «الانتصاف» لابن المُنير (٢: ٣٢٦) بحاشية «الكشّاف».

....

[يوسف: ٢٦] علىٰ التأكيدِ أو التخصيص، لأنّ التركيبَ نَحْو: أنا عرفت[1]، وقال: ﴿رَبِّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِيٓ إِلَيْهِ﴾ [يوسف: ٣٣]، وقال: ﴿ذَٰلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِٱلْغَيْبِ﴾ [يوسف: ٥٢]، وقال: ﴿مَعَاذَ ٱللَّهِۖ إِنَّهُۥ رَبِّيٓ أَحْسَنَ مَثْوَايَ﴾ [يوسف: ٢٣]، وأما المرأة فقالت: ﴿وَلَقَدْ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفْسِهِۦ فَٱسْتَعْصَمَ﴾ [يوسف: ٣٢] علىٰ القَسَميّة ـ قالَ المُصنِّف: «الاستعصام: بناءُ مُبالَغةٍ يَدُلُّ علىٰ الامتِناع البليغ والتَّحفُّظِ الشديد» ـ، وقالت: ﴿ٱلْـَٰٔنَ حَصْحَصَ ٱلْحَقُّ أَنَا۠ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفْسِهِۦ وَإِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ [يوسف: ٥١]، وأما الزَّوْجُ فقال: ﴿إِنَّهُۥ مِن كَيْدِكُنَّۖ إِنَّ كَيْدَكُنَّ عَظِيمٌ * يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَاۚ وَٱسْتَغْفِرِي لِذَنۢبِكِ﴾ [يوسف: ٢٨- ٢٩]، وأما النِّسْوةُ فقُلن: ﴿حَٰشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِن سُوٓءٍ﴾ [يوسُف: ٥١]، وأما الشهود فقالوا: ﴿وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ﴾ [يوسُف: ٢٧] الآية، وأما اللهُ عَزَّ شأنُه فقد قال: ﴿كَذَٰلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ ٱلسُّوٓءَ وَٱلْفَحْشَآءَۚ إِنَّهُۥ مِنْ عِبَادِنَا ٱلْمُخْلَصِينَ﴾ [يوسُف: ٢٤]»[2].

وقلت: فيه من التأكيد أنه قَرَنَ «الفَحْشاءَ» بـ«السُّوءِ» لينفيَ عنه الزِّنىٰ ومُقدِّمتَها، وسَمّاهُ «عَبْدَه»، وأدخلَه في زُمْرةِ «المُخلَصِين»، وعَلَّلَ الصَّرْفَ بقوله: ﴿إِنَّهُۥ مِنْ عِبَادِنَا ٱلْمُخْلَصِينَ﴾، وأتىٰ باسم الإشارةِ وكافِ التشبيهِ تفخيماً للتثبيت، أي: مِثلُ ذلكَ التثبيتِ العَجيبِ الشأنِ لِنَصْرِفَ عنه السُّوء.

«وأما إبليسُ فإنه قال: ﴿فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ * إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ ٱلْمُخْلَصِينَ﴾ [صٓ: ٨٢- ٨٣]، واللهُ تعالىٰ شَهِدَ له بالإخلاص، وأكَّدَ الشهادةَ بالطريقِ البُرهانيِّ حيثُ أدخلَه في جُملةِ المُخلَصِين»[3]، وأما المَلِكُ فقد قال: ﴿إِنَّكَ ٱلْيَوْمَ لَدَيْنَا مَكِينٌ﴾ [يوسف: ٥٤].

(١) انظر: «مفتاح العلوم» للسَّكّاكي ص٢٢٠ وما بعدها.

(٢) «مفاتيح الغيب» للرازي (١٨: ٤٤٠-٤٤١)، وزاد فيه المُؤلِّفُ ما نقلَه عن الزمخشريّ، ولذا وضعتُه بين علامتَي الاعتِراض.

(٣) وهذا من تَتِمّةِ كلام الإمام الرازيِّ رحمه اللهُ تعالىٰ في «مفاتيح الغيب» (١٨: ٤٤١).

....

وقال الإمام: «أما تفسيرُ «الـهَمِّ» فقد جاءَ علىٰ مَعانٍ:

أحدُها: العَزْمُ علىٰ الفِعل، قالَ تعالىٰ: ﴿إِذْ هَمَّ قَوْمٌ أَن يَبْسُطُوٓاْ﴾ [المائدة: ١١]، أي: عَزَمُوا علىٰ ذلك.

وثانيها: خُطورُ الشيءِ بالبال، قالَ تعالىٰ: ﴿إِذْ هَمَّت طَّآئِفَتَانِ مِنكُمْ أَن تَفْشَلَا﴾ [آل عمران: ١٢٢]، أي: خَطَرَ ببالِهم دونَ أن يَعزِمُوا، بدليل قولِه تعالىٰ: ﴿وَٱللَّهُ وَلِيُّهُمَا﴾، لأنّ الله تعالىٰ لا يكونُ وَلِـيَّ مَن عَزَمَ علىٰ المعصية.

وثالثُها: الشَّهْوةُ ومَيْـلُ الطَّبْع، يقولُ القائـلُ فيما لا يَشتَهيه: لا يَـهُمُّني هذا، وفيما يَشتَهيه: هذا أَهَمُّ الأشياءِ إليّ.

والمُرادُ بـ«الـهَمِّ» في الآية: خُطورُ الشيءِ بالبال، أو مَيْلُ الطَّبْع بالشَّهْوة، وذلكَ أنّ المرأةَ الفائقةَ في الحسنِ والجمالِ إذا تَـهَيَّـأَتْ للشابِّ القَوِيِّ لا بُدَّ أن يقعَ هناك بينَ الشهوةِ والحِكمةِ وبين النفس والعقل مُجاذَبات ومُنازَعات، فتارةً تَقْوىٰ داعيةُ الشهوةِ والطبيعية، وتارةً تَقْوىٰ داعيةُ العَقْلِ والحِكمة، فالـهَمُّ عبارةٌ عن جَواذِبِ الطبيعة، ورُؤيةُ البُرهانِ عبارةٌ عن جَواذِبِ النُّبوّةِ والحِكمة. مِثالُه: أنّ الرجلَ الصالحَ الصائمَ في الصَّيْفِ الصائفِ إذا رأىٰ الماءَ المُبـرَّدَ فطبيعتُه تَـحمِلُه علىٰ شُـرْبه، إلا أنّ هُداهُ ودينَه يَمنَعُه منه، وهذا لا يَدُلُّ علىٰ حُصولِ الذَّنْب، بل كُلَّما كانت هذهِ الحالةُ أشَدَّ كانتِ القُوّةُ [في القيام] بلُوازِم العُبوديّةِ أكمَل.

ولو أُريدَ به العَزْمُ كانَ أيضاً دليلاً علىٰ عِصمتِه، لأنه تعالىٰ لـمّا أظهَرَ ما يَصـرِفُه عن العَزْم وَجَبَ أن لا يكونَ منه عَزْم، فلما لم يكنْ منه عَزْمٌ لم يكنْ منه فِعْل، لأنَّ الفِعْلَ تابعٌ للعَزْم»(١).

---

(١) انظر: «مفاتيح الغيب» للرازي (١٨: ٤٤٢- ٤٤٣) بنحوه، ومنه أضفتُ ما بينَ حاصِـرَتَين.

ولكنّ اللهَ سبحانه وتعالىٰ قد جاء بالـهَمَّينِ علىٰ سبيل التفصيل، حيثُ قال: ﴿هَمَّتْ بِهِۦ وَهَمَّ بِهَا﴾، فكان إغفالُه إلغاءً له، فوَجَبَ أن يكونَ التقديرُ: ولقد هَمَّتْ بمُخالطتِه وهَمَّ بمُخالطتِها، علىٰ أنّ المرادَ بالمُخالطتَين: تَوصُّلُها إلىٰ ما هو حظُّها من قضاءِ شَهوتِها منه، وتَوصُّلُه إلىٰ ما هو حظُّه من قضاءِ شَهوتِه منها، ﴿لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَـٰنَ رَبِّهِۦ﴾ فتَرَكَ التَّوصُّلَ إلىٰ حَظِّـهِ من الشَّهْـوة؛ فلذلك كانت «لولا» حقيقةً بأن تُعلَّقَ بـ «هَمَّ بها» وحدَه.

وقد فُسِّر «هَمُّ يوسفَ»: بأنه حَلَّ الهِمْيانَ وجَلس منها مجلسَ المُجامِع، وبأنه حَلَّ تِكَّةَ سَراويلِه، وقَعدَ بينَ شُعَبِها الأربع، وهي مُستَلقيةٌ علىٰ قَفاها، وفُسِّر «البُرهان»: بأنه سَمِعَ صوتاً: إيّاكَ وإيّاها، فلم يَكتَرِثْ له، فسَمِعَه ثانياً فلم يَعمَلْ به، فسَمِعَ ثالثاً: أعرِضْ عنها، فلم يَنجَعْ فيه، حتّىٰ مُثِّلَ له يعقوبُ عاضّاً علىٰ أُنمُلَتِه. وقيل: ضَربَ بيدِه في صَدرِه، فخَرجَت شَهْوتُه من أناملِه. وقيل: كلُّ وَلَدِ يعقوبَ له اثنا عَشَرَ ولداً إلّا يوسف، فإنّه وُلِدَ له أحدَ عشرَ وَلداً، من أجلِ ما نَقَصَ من شَهْوتِه حينَ هَمَّ، وقيل: صِيحَ به: يا يوسفُ لا تكن كالطائر؛ كان له رِيشٌ، فلمّا زَنىٰ قَعَدَ لا ريشَ له. وقيل: بَدَتْ كَفٌّ فيما بينَهما ليسَ لها عَضُدٌ ولا مِعْصَم، مكتوبٌ فيها ﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَـٰفِظِينَ * كِرَامًا كَـٰتِبِينَ﴾ [الانفطار: ١٠-١١]، فلم يَنصَرِف، ثم رأىٰ فيها ﴿وَلَا تَقْرَبُوا۟ ٱلزِّنَىٰٓ ۖ إِنَّهُۥ كَانَ فَـٰحِشَةً وَسَآءَ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٣٢] فلم يَنتَهِ، ثمَّ رأىٰ فيها ﴿وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨١]، فلم يَنجَعْ فيه، فقال اللهُ لجبريلَ عليه السَّلامُ: أدرِكْ عَبْدي قبلَ أن يُصيبَ الخطيئة، فانحَطَّ جبريلُ وهو يقول: يا يوسفُ، أتعملُ عَمَلَ السُّفهاءِ وأنتَ مكتوبٌ في ديوان الأنبياء؟ وقيل: رأىٰ تمثالَ العزيزِ. وقيل: قامتِ المرأةُ إلىٰ صَنَمٍ كان هناك فسَتَرَتْهُ ....

قوله: (حَلَّ الهِمْيان)، الجوهري: «هِميانُ الدراهِم ـ بكَسْرِ الهاء ـ: معروف»، وفي النهاية: «الهِمْيان: تِكّةُ السَّـراويل».

وقالت: أستَحيي منه أن يَرانا. فقال يوسفُ: استَحْيَيتِ ممَّن لا يَسمَعُ ولا يُبصِرُ، ولا أستَحِيي من السَّميعِ البصيرِ العليمِ بذَواتِ الصُّدورِ!

وهذا ونحوُه ممّا يُورِدُه أهلُ الـحَشْوِ والـجَبْرِ الذين دِينُهم بَهْتُ الله تعالىٰ وأنبيائه، وأهلُ العَدْلِ والتوحيدِ ليسُوا من مقالاتِهم ورِواياتِهم بحَمد الله بسَبيل، ولو وُجِدَت من يوسفَ عليه السَّلام أدنىٰ زَلَّةٍ لنُعِيَت عليه وذُكِرَت توبتُه واستِغفارُه، كما نُعِيَت علىٰ آدمَ زَلَّتُه، وعلىٰ داودَ وعلىٰ نوحٍ وعلىٰ أيوبَ وعلىٰ ذي النُّون، وذُكِرَت توبتُهم واستِغفارُهم، كيف وقد أثنىٰ عليه وسُمِّي مُخلَصاً، فعُلِمَ بالقَطْعِ أنه ثَبَتَ في ذلك المقام **الدَّحْض**، وأنه جاهدَ نفسَه مُجاهدةَ أُولي القوَّةِ والعَزْم، ناظِراً في دليل التَّحريمِ ووَجهِ القُبح، حتّىٰ استحقَّ منَ الله الثناءَ فيما أُنزل من كُتب الأوَّلين، ثمَّ في القُرآنِ الذي هو حُجَّةٌ علىٰ سائر كتبِه ومِصْداقٌ لها، ولم يَقتَصِرْ إلّا علىٰ استيفاءِ قصَّتِه، وضَرَبَ صورةً كاملةً عليها، ليَجعلَ له لسانَ صِدْقٍ في الآخِرين، كما جعَلَه لجدِّه الخليلِ إبراهيمَ عليه السَّلامُ، وليقتديَ به الصالحون إلىٰ آخِر الدَّهرِ في العِفَّةِ وطِيْبِ الإزار، والتَّثبُّتِ في مَواقفِ العِثار، فأخزىٰ اللهُ أولئك في إيرادِهم ما يُؤدِّي إلىٰ أن يكونَ إنزالُ الله السُّورةَ التي هي أحسَنُ القَصَصِ في القرآنِ العربيِّ المُبين؛ ليُقتَدىٰ بنبيٍّ من أنبياء الله في القُعودِ بينَ شُعَبِ الزَّانية، وفي حَلِّ تِكَّتِه للوُقوع عليها، وفي أن يَنهاهُ ربُّه ثلاثَ كَرّات، ويُصاحَ به من عنده ثلاثَ صَيْحاتٍ بقَوارع القرآن، وبالتَّوبيخ العظيم، وبالوعيدِ الشديد، وبالتشبيهِ بالطائرِ الذي سَقطَ ريشُه حينَ سَفِدَ غيرَ أُنْثاهُ، وهو جاثمٌ في مَرْبَضِه ....

قوله: (**الدَّحْض**)، **الجوهري**: «مكانٌ دَحْض[1]؛ أي: زَلِق».

---

(١) دَحْضٌ ودَحَضٌ ـ بتسكين الحاء وتحريكها ـ، كما نبَّه إليه الجوهريُّ نفسُه في «الصِّحاح»، مادة (دحض).

لا **يَتحلْحَلُ** ولا ينتهي ولا يَنتَبِه، حتّىٰ يَتَداركَه اللهُ بجبريلَ وبإجبارِه، ولو أنَّ أوقَحَ الزُّناةِ وأشطَرَهم وأحَدَّهُم حَدَقةً. **وأجلَحَهُم** وَجْهاً لُقِيَ بأدنىٰ ما لُقِيَ به نبيُّ الله ممّا ذَكَروا، لَـمَا بقيَ له عِرْقٌ يَنبِض، ولا عُضوٌ يَتحرَّك! **فياله من مَذهبٍ** ما أفحشَه! ومن ضلالٍ ما أبيَنَه!

﴿كَذَٰلِكَ﴾ الكافُ منصوبُ المَحلّ؛ أي: مثلَ ذلكَ التثبيتِ ثَبَّتناه، أو: مَرفوعُه؛ أي: الأمرُ مثلُ ذلكَ ﴿لِنَصۡرِفَ عَنۡهُ ٱلسُّوٓءَ﴾ من خيانةِ السَّيِّدِ ﴿وَٱلۡفَحۡشَآءَ﴾ من الزِّنىٰ، ﴿إِنَّهُۥ مِنۡ عِبَادِنَا ٱلۡمُخۡلِصِينَ﴾ الذين أخلَصُوا دينَهم لله، **وبالفتح: الذين أخلَصَهُمُ اللهُ** لطاعتِه بأنْ عَصَمَهم.

قوله: (**لا يَتَحلحَل**)، «حَلحَلتُ القوم؛ أي: أزعجتُهم عن مَوضِعِهم»[1].

قوله: (**وأجلحهم**)، **الأساس**: «رجلٌ أجلَح، وبرأسِهِ جَلَح[2]، ومن المجاز: فُلانٌ وَقِحٌ مُجلَّح، وفي وَجْهِهِ تجليح، وهو الإقدامُ علىٰ الشَّـرّ».

قوله: (**فيا له مِن مَذهَب**): المُناديٰ محذوف، أي: يا قوم احضُـروا له، ثم بَـيَّنَ الضميرَ بقوله: «مِن مَذهَب»، وفيه تَعجُّبٌ وتعجيب.

قوله: (**وبالفَتْح: الذينَ أخلَصَهُم الله**): عطفٌ علىٰ «(المُخلِصين)، الذينَ أخلَصُوا»، أي: قُرِئ: «المُخلِصِينَ» بكَسْـرِ اللام؛ والمعنىٰ: الذينَ أخلَصُوا دينَهم، وبالفَتْح؛ والمعنىٰ: الذينَ أخلَصَهُم الله، قرأ ابنُ كثيرٍ وأبو عَمرٍو وابنُ عامرٍ ويعقوب: بالكسـر، والباقون: بالفَتْح[3].

---

(١) وهو من كلام الجوهري أيضاً في «الصِّحاح»، مادة (حلل).

(٢) وهو ذهابُ الشعر من مُقدَّم الرأس، وقيل: هو إذا زادَ قليلاً علىٰ النَّـزَعة، والـجَلَح: فوق النَّـزْع، وهو انحِسارُ الشعر عن جانبَي الرأس، وأوَّلُه النَّـزْعُ ثم الـجَلَحُ ثم الصَّلَع، قال أبو عُبَيد: إذا انحَسَـرَ الشعرُ عن جانبَي الجبهةِ فهو أنزَع، فإذا زادَ قليلاً فهو أجلَح، فإذا بلغَ النِّصْفَ ونَحْوَه فهو أجلىٰ، ثم هو أجْلَه. «لسان العرب» لابن منظور، مادة (جلح).

(٣) انظر: «التيسير» ص١٢٨، و«حجة القراءات» ص٣٥٨.

ويجوزُ أن يُريدَ بـ﴿ٱلسُّوٓءَ﴾: مُقدِّماتِ الفاحشة؛ من القُبْلةِ والنَّظَرِ بشَهْوة، ونَحْوِ ذلك.

وقوله: ﴿مِنۡ عِبَادِنَا﴾ معناه: بعضِ عبادِنا؛ أي: هو مُخلِصٌ من جُملةِ المُخلِصين، أو هو ناشئٌ منهم، لأنه من ذُرِّيةِ إبراهيمَ الذين قال فيهم: ﴿إِنَّآ أَخۡلَصۡنَٰهُم بِخَالِصَةٖ﴾ [صَ: ٤٦].

[﴿وَٱسۡتَبَقَا ٱلۡبَابَ وَقَدَّتۡ قَمِيصَهُۥ مِن دُبُرٖ وَأَلۡفَيَا سَيِّدَهَا لَدَا ٱلۡبَابِۚ قَالَتۡ مَا جَزَآءُ مَنۡ أَرَادَ بِأَهۡلِكَ سُوٓءًا إِلَّآ أَن يُسۡجَنَ أَوۡ عَذَابٌ أَلِيمٞ * قَالَ هِيَ رَٰوَدَتۡنِي عَن نَّفۡسِيۚ وَشَهِدَ شَاهِدٞ مِّنۡ أَهۡلِهَآ إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٖ فَصَدَقَتۡ وَهُوَ مِنَ ٱلۡكَٰذِبِينَ * وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٖ فَكَذَبَتۡ وَهُوَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ * فَلَمَّا رَءَا قَمِيصَهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٖ قَالَ إِنَّهُۥ مِن كَيۡدِكُنَّۖ إِنَّ كَيۡدَكُنَّ عَظِيمٞ * يُوسُفُ أَعۡرِضۡ عَنۡ هَٰذَاۚ وَٱسۡتَغۡفِرِي لِذَنۢبِكِۖ إِنَّكِ كُنتِ مِنَ ٱلۡخَاطِـِٔينَ﴾ ٢٥-٢٩]

﴿وَٱسۡتَبَقَا ٱلۡبَابَ﴾ وتَسابَقا إلىٰ الباب؛ علىٰ حذفِ الجارِّ وإيصالِ الفِعل، كقوله: ﴿وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ﴾ [الأعراف: ١٥٥]، أو علىٰ تضمينِ ﴿وَٱسۡتَبَقَا﴾ معنىٰ «ابتَدَرا». نَفَرَ منها يوسفُ، فأسرَعَ يُريدُ البابَ ليَخرُج، وأسرَعَت وراءَه لتمنعَه الخروج.

فإن قلتَ: كيف وَحَّدَ الباب، وقد جمعَه في قوله: ﴿وَغَلَّقَتِ ٱلۡأَبۡوَٰبَ﴾ [يوسف: ٢٣]؟ قلت: أراد البابَ البَرّانيَّ الذي هو المَخرجُ منَ الدار، والمَخْلَصُ من العار، فقد روىٰ كعب: أنه لـمّا هَربَ يوسفُ جَعل فَراشُ القُفْلِ يَتَناثـرُ ويَسقُط، حتّىٰ خَرجَ من الأبواب.

قوله: (البابَ البـرّاني)، الأساس: «جَلستُ بَـرّاً، وخَرجتُ بَـرّاً: إذا جلسَ إلىٰ ظاهرِ الدار، وخَرَجَ إلىٰ ظاهرِ البَلَد. ومَن أصلَحَ جوّانيهِ أصلَحَ اللهُ بَـرّانيه، وافتَح البابَ البَـرّاني، ويُقال: أُريدُ جوّاً ويُريدُ بَـرّاً، أي: أريدُ خُفْيَةً وهو يُريدُ عَلانية».

﴿وَقَدَّتْ قَمِيصَهُۥ مِن دُبُرٍ﴾ اجتذَبَتْهُ من خَلْفِهِ فانقَدَّ؛ أي: انشَقَّ حينَ هَربَ منها إلىٰ الباب وتَبِعَتْهُ تمنعُه، ﴿وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا﴾ وصادَفَا بَعْلَها وهو قِطْفير، تقولُ المرأة لِبَعْلِها: سَيِّدي. وقيل: إنما لم يقل: سَيِّدَهما، لأنّ مِلْكَ يوسفَ لم يصحّ، فلم يكن سَيِّداً له علىٰ الحقيقة. قيل: أَلْفَياهُ مُقبِلاً يُريدُ أن يدخل. وقيل: جالساً معَ ابنِ عمٍّ للمرأة؛ لـمَّا اطَّلَعَ منها زوجُها علىٰ تلك الهيئةِ المُريبةِ وهي مُغتاظةٌ علىٰ يوسفَ إذْ لم يُواتِها، جاءت بحيلةٍ جَمَعَت فيها غَرَضَيها؛ وهما تَبرئةُ ساحتِها عندَ زوجِها من الرِّيبة، والغَضَبُ علىٰ يوسفَ وتَخويفُه طَمَعاً في أن يُواتيَها؛ خِيفةً منها ومن مَكْرِها، وكَرْهاً لـمّا أَيِسَت من مواتاتِه طَوعاً. ألا تَرىٰ إلىٰ قولِها: ﴿وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَآ ءَامُرُهُۥ لَيُسْجَنَنَّ﴾ [يوسف: ٣٢].

و«ما» نافية، أي: ليس جزاؤه إلا السِّجنُ. ويجوزُ أن تكونَ استفهاميّة، بمعنىٰ: أيُّ شيءٍ جزاؤه إلا السِّجن، كما تقول: مَنْ في الدار إلا زيد.

فإن قلتَ: كيف لم تُصرِّح في قولها بذِكْر يوسف، وأنه أراد بها سُوءاً؟ قلت: **قَصَدَتِ العُموم، وأنَّ كلَّ مَن أراد بأهلِكَ سُوءاً فحقُّه أن يُسجَنَ** أو يُعذَّبَ، لأنّ ذلك أبلغُ فيما قَصَدَتْهُ من تخويفِ يوسف، ....

قوله: (**قَصَدَتِ العُموم، وأنَّ كُلَّ مَن أرادَ بأهلِكَ سُوءاً فحَقُّه أن يُسجَن**)، **الانتِصاف**: «أو أرادت بالإجمالِ الحياءَ والحِشمةَ أن تقولَ لبَعْلِها: هذا أرادَ بي سُوءاً، ولذلكَ كَنَّتْ بالسُّوءِ عن الفاحِشةِ بُعْداً عن القِحَةِ[1] التي تُوهِمُ الرِّيبة، وقالت ابنةُ شُعَيبٍ عليه السَّلام: ﴿إِنَّ خَيْرَ مَنِ ٱسْتَـْٔجَرْتَ ٱلْقَوِىُّ ٱلْأَمِينُ﴾ [القصص: ٢٦]، ولم تَقُل: إنه قَوِيّ أمين؛ حَياءً من أبيها»[2].

(١) يُقال: «وَقُحَ يَوقُحُ وَقاحةً ووُقوحةً وقِحَةً وقَحَةً، أي: صَلُب. ووَقِحَ الرجلُ ووَقُحَ: إذا صار قليلَ الحياء، فهو وَقِحٌ ووَقاح، وامرأةٌ وَقاح، بغير هاء. «لسان العرب» لابن منظور، مادة (وقح).

(٢) «الانتصاف» لابن المُنير (٢: ٣١٣) بحاشية «الكشّاف».

وقيل: العذابُ الأليمُ: الضَّربُ بالسِّياط. ولمـّا أغرَتْ به وعَرَّضَتْهُ للسِّجنِ والعذابِ وَجَبَ عليه الدَّفعُ عن نفسِه فقال: ﴿هِيَ رَٰوَدَتۡنِي عَن نَّفۡسِي﴾، ولو لا ذلك لكَتَمَ عليها.

﴿وَشَهِدَ شَاهِدٞ مِّنۡ أَهۡلِهَآ﴾ قيل: كان ابنَ عمٍّ لها، إنما ألقىٰ اللهُ الشَّهادةَ علىٰ لسان مَنْ هو من أهلِها؛ لتكونَ أوجَبَ للحُجَّة عليها، وأوثَقَ لبراءة يوسف، وأنفىٰ للتُّهمةِ عنه. وقيل: هو الذي كان جالساً معَ زوجِها لَدىٰ الباب. وقيل: كان حَكيماً يرجعُ إليه المَلِكُ ويَستَشيرُه، ويجوزُ أن يكون بعضُ أهلِها كان في الدار فبَصُرَ بها من حيثُ لا تَشعُر، فأغضَبَه اللهُ ليوسفَ بالشَّهادة له والقيام بالحقِّ. وقيل: كان ابنَ خالٍ لها صَبِيّاً في المَهْد. وعنِ النبيِّ ﷺ: «تكلَّم أربعةٌ وهم صِغار: ابنُ ماشِطةِ فرعونَ، وشاهدُ يوسفَ، وصاحبُ جُريج، وعيسىٰ».

قوله: (أغرَتْ به)، الجوهري: «غَرِيَ به ـ بالكسر ـ؛ أي: أُولِعَ به، والاسمُ الغَراء».

قوله: (تكلَّمَ أربعةٌ وهُم صِغار)، وكذا في «المعالم»[1]، ويَرُدُّه دلالةُ الحصرِ في الروايةِ عن البُخاريِّ ومُسلِم[2] عن أبي هُريرةَ عن النبيِّ ﷺ قال: «لم يَتكلَّمْ في المَهْدِ إلا ثلاثة: عيسىٰ

---

(١) «معالم التنزيل» للبغوي (٤: ٢٣٤ - ٢٣٥).

والحديثُ أخرجه أحمدُ في «مسنده» (٢٨٢١) عن ابن عباس موقوفاً، وصَحَّحَه ابنُ حبان (٢٩٠٤)، والحاكم (٢: ٤٩٦ - ٤٩٧).

وأخرجه الحاكم في «المستدرك» (٢: ٥٩٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً.

(٢) البخاري (٣٤٣٦)، ومسلم (٢٥٥٠).

وأخرج مسلم (٣٠٠٥) من حديث صُهَيب رضيَ اللهُ عنه في قِصّةِ أصحاب الأخدود: «حتىٰ جاءتِ امرأةٌ ومعَها صَبيٌّ لها، فتقاعَسَتْ أن تقعَ فيها، فقالَ لها الغُلام: يا أُمَّه، اصبِري، فإنكِ علىٰ الحق». قالَ الحافظُ ابنُ حجر في «فتح الباري» (٦: ٤٨٠): «فيجتمعُ من هذا خمسة».

أما قولُ المُؤلِّفِ: «ويردُّه دلالة الحصر ...» إلخ: فقد «رَدَّه الجلالُ السُّيوطيُّ فقال: هذا منه ـ أي: من المُؤلِّفِ العلامةِ الطيبيِّ ـ علىٰ جاري عادتِهِ من عَدَم الاطلاع علىٰ طُرُقِ الأحاديث، والحديثُ المُتقدِّمُ صحيح ـ وذكر السُّيوطيُّ تخريجَه ـ، وفي حديثِ «الصحيحَين» زيادةٌ على الأربعة: الصَّبيُّ =

فإن قلتَ: لِـمَ سُمِّيَ قولُه: شهادة، وما هو بلفظ الشهادة؟ قلتُ: لَـمّا أُدِّيَ مُؤدّىٰ الشَّهادةِ في أن ثَبَتَ به قولُ يوسف، وبَطَلَ قولُها؛ سُمِّيَ شهادة.

فإن قلتَ: **الجملةُ الشَّرطيةُ** كيف جازت حكايتُها بعدَ فعلِ الشَّهادة؟ قلت: لأنَّها قولٌ من القول، أو علىٰ إرادةِ القول، كأنه قيل: وشَهِدَ شاهدٌ فقال: إن كان قَميصُه. ....

ابنُ مَريَم، وصاحبُ جُرَيج، وكانَ رَجُلاً عابداً فاتخذَ صَوْمَعة، وكانت امرأةٌ بَغِيّ، فتَعرَّضَت له، فلم يَلتَفِتْ إليها، فأتَـتْ راعياً يأوي إلىٰ صَوْمَعَتِه، فوقعَ عليها، فلما وَلَدَت قالت: هو مِن جُرَيج، فأتىٰ جُرَيجٌ الصَّبِيَّ وطعنَ في بَطنِه، وقال: مَن أبوك؟ قال: فُلانٌ الراعي. وبينا صَبِيٌّ يَرضَعُ من أُمـِّه، فمَرَّ رجلٌ راكبٌ علىٰ دابّةٍ فارِهة، وشارةٍ حَسَنة، فقالت أُمُّـه: اللهُمَّ اجعَل ابني مِثلَ هذا، فترك الثدي فقال: اللهُمَّ لا تجعلني مِثلَه»، هذا مُختَصـرٌ من ألفاظِ الحديث.

قوله: (**الجملةُ الشَّـرْطية**)، أي: الجملةُ الشـرطيةُ فيها معنىٰ التَّـرَقُّب والتعليق، وفِعلُ الشهادةِ يقتضي الأداءَ والإنشاء، فبينَهما تَنافٍ؟ وأجابَ بجَـوابين: أحدهما: أنَّ فِعْلَ الشهادةِ

= الذي كان يَرضَعُ من أمِّه، فمَـرَّ راكب ... إلخ، فصاروا خمسة، وهم أكثرُ من ذلك؛ فـفي «صحيح مسلم» تكلُّمُ الطفل في قِصّةِ أصحاب الأخدود، وقد جَمَعتُ مَنْ تكلَّمَ في المَهْدِ فبلغوا أحدَ عَشَـرَ، ونظمتُها فقُلت:

تكلَّـمَ في المَهْـدِ النبـيُّ مُحمَّـدٌ	ويحيـىٰ وعيسىٰ والخليـلُ ومَـريَمُ
ومُبْري جُرَيج ثـم شـاهدُ يوسُـفٍ	وطِفلٌ لذي الأخدودِ يرويه مُسلِمُ
وطفـلٌ عليـهِ مَـرَّ بالأَمَـةِ التـي	يُقـالُ لهـا تـزني ولا تَـتكلَّمُ
وماشِطةٌ في عَهْـدِ فِرعَـونَ طِفلُهـا	وفي زَمَـنِ الهـادي المُبـارَكِ يُختَـمُ»

نقله العلامةُ الألوسيُّ في «روح المعاني» (١٢: ٢٢٠) وقال: «وفيه أنه يَرُدُّ علىٰ الطِّيبيِّ الطعنَ علىٰ الحديثِ الذي ذُكِرَ كما تَوهَّم، وإنما أراد أنّ بينَ الحديثِ الدّالِّ على الحصـر وغيره تعارُضاً يحتاجُ إلىٰ التوفيق».

قلت: وبعضُ مَنْ ذكرَه الحافظُ السُّيوطيُّ في نظمِه المذكور لا يَصِحُّ عنه الكلامُ في المهد، وإنما أرادَ رحمه الله تعالىٰ أن يجمعَ كُلَّ مَنْ ورد عنه ذلك، كما لا يخفىٰ، فتَنبَّه.

فإن قلتَ: إنْ دلَّ قَدُّ قَميصِه مِنْ دُبُرٍ علىٰ أنها كاذبة، وأنها هي التي تَبِعَتْهُ واجتَبذَت ثوبَه إليها فقَدَّتْهُ، فمِن أينَ دلَّ قَدُّه من قُبُلٍ علىٰ أنّها صادقة، وأنه كان تابعَها؟ قلت: من وَجهَين:

أحدُهما: أنه إذا كان تابعَها وهي دافعَتْهُ عن نفسِها قَدَّت قميصَه من قُدّامِه بالدَّفْع.

والثاني: أن يُسرِعَ خلفَها لِيَلحَقَها، فيَتَعثَّرَ في مَقادِمِ قَميصِه، فيَشُقَّه.

من إطلاقِ الخاصِّ علىٰ العامّ، كأنه قيل: قالَ قائل: إن كانَ قميصُه، علىٰ طريق أداء الشهادة، أو القولُ محذوف، كأنه قيل: وشهدَ شاهد، فقال: إن كان قميصُه[١].

قال صاحبُ «الفرائد»: هذا التقديرُ غيرُ مُستَقيم، وإنما يَستَقيمُ أن لو قيل: فإن كانَ قميصُه، ووَجْهُه أن يُقال: وشهدَ شاهدٌ قائلاً: إن كانَ قميصُه.

وقلت: ما المانعُ من تقديرِ ما يَستَقيمُ به المعنىٰ، سواءٌ كانَ حَرْفاً أو غيرَه، ولا شكَّ أنَّ ذلك التقديرَ أفصَح، لأنه علىٰ وِزانِ قولِه تعالىٰ: ﴿فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ فَٱقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤].

قوله: (**من وَجْهَين: أحدهما: أنه إذا كانَ تابعَها وهيَ دافعَتْهُ**) إلىٰ آخِرِه، **الانتِصاف**: «ويُمكِنُ مِثلُه في اتباعِها له، فإنها إنما قَدَّتْ قميصَه من قُبُل؛ بتقديرِ أن تكونَ جَذَبَتْهُ حينَ صارا مُتقابِلَين، بل هاهنا أظهَر، لأنَّ المُوجِبَ للقَدِّ غالباً الجذبُ لا الدَّفْع»[٢].

وقولُه: (**الثاني: أن يُسرِعَ خَلفَها ليَلحَقَها، فيَتَعثَّرَ في مَقادِمِ قميصِه، فيَشُقَّه**)، **الانتصاف**: «هذا بعَيْنه مُحتَمَلٌ إذا كانت هيَ التابعة، وهو فارٌّ منها، والحقُّ أنَّ الشاهدَ إن كان صبياً في المهد، فالآيةُ في مُجرَّدِ كلامِه، كما كان كلامُ عيسىٰ بُرْهاناً على براءةِ مريم، فلا يظهرُ في وجهِ الأمارةِ المذكورة، وإن كان الشاهدُ[٣] بعضَ أهلها فإنه بَصُرَ بها من حيثُ لا تَشعُر،

---

(١) من قوله: «علىٰ طريق أداء الشهادة» إلىٰ هنا، سقط من (ح) و(ف).

(٢) «الانتصاف» لابن المُنير (٢: ٣١٤) بحاشية «الكشّاف».

(٣) من قوله: «إن كان صبياً» إلىٰ هنا سقط من (ح) و(ف).

وقُرِئ: «مِن قُبُلُ» و«مِن دُبُرُ»؛ بالضَّم علىٰ مذهبِ الغايات. والمعنىٰ: من قُبُلِ القَميص، ومِن دُبُرِه. وأما التَّنكيرُ فمعناه: من جِهةٍ يُقالُ لها: قُبُلٌ، ومن جِهةٍ يُقالُ لها: دُبُرٌ. وعن ابنِ أبي إسحاقَ أنه قرأ: «مِنْ قُبُلَ» و «مِنْ دُبُرَ» بالفتح، كأنه جعلَهما عَلَمَينِ للجِهتَين، فمَنَعَهما الصَّرفَ للعَلَميّةِ والتأنيث. وقُرِئا بسُكون العين.

تَشعُر، فأغضَبَه اللهُ ليوسُفَ بالشهادةِ له، وكانَ مِن حَقِّهِ أن يُصَدِّقَ يوسُفَ ويُكذِّبَها، لكنْ أرادَ أن لا يكونَ الفاضِحَ لها، فتَعلَّقَ بانقِطاع القَميصِ وأمارتِهِ علىٰ الصِّدقِ والكَذِب إبعاداً للتُّهمة، ولذلكَ قَدَّمَ أمارةَ صِدقِها علىٰ أمارةِ صِدقِه، وكذا فَعَلَ مُؤمِنُ آلِ فِرعَونَ في قوله: ﴿وَإِن يَكُ كَـٰذِبًا فَعَلَيۡهِ كَذِبُهُۥۖ وَإِن يَكُ صَادِقًا يُصِبۡكُم بَعۡضُ ٱلَّذِي يَعِدُكُمۡ﴾ [غافر: ٢٨]، وكذا فَعَلَ يوسُفُ في كونِهِ بدأ بأوعيتهم قبلَ وعاءِ أخيه، والشاهدُ قَصَدَ الأمارةَ الأخيرة، وجَعَلَ الأولىٰ تَوطِئةً لها. وأما إن كانَ الشاهدُ الحكيمُ فلا بُدَّ مِنَ المُناسَبة، وأقربُها أنَّ قَدَّهُ مِن دُبُرٍ دليلٌ علىٰ إدبارِهِ عنها، وقَدَّهُ مِن قُبُل دليلٌ علىٰ إقبالِهِ إليها بوَجْهه»[(١)].

قوله: (وقُرِئ: «مِن قُبُلُ» و«مِن دُبُرُ»)، قالَ ابنُ جِنِّي: «هيَ قِراءةُ ابنِ يَعمَرَ والجارود[(٢)]، وهيَ كقولِهِ تعالىٰ: ﴿لِلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ مِن قَبۡلُ وَمِنۢ بَعۡدُ﴾ [الروم: ٤]، يُريد: مِن دُبُرِهِ ومِن قُبُلِه، فلما حَذَفَ المُضافَ إليه صارَ المُضافُ غايةَ نفسِه بعدَما كانَ المُضافُ إليه غايةً له، فبُنِيَ علىٰ الضَّمّ»[(٣)]، لأنّ المعنىٰ أن يُعلَمَ أنه كانَ قميصَه، يعني: أنّ الشَّرْطَ وإن كانَ ماضياً، لكنْ في تأويل المُضارع، لأنّ المُرادَ إرشادُ العزيزِ إلىٰ إظهارِ الحق، وهو مِثلُ قولك: إن أحسَنتَ إليّ فقد أحسَنتُ إليك؛ في الإخبارِ والإعلام، وهذا تقولُه لمن يَمُنُّ عليكَ بإحسانِه.

قالَ ابنُ الحاجب: «وإنما صَحَّ ذلكَ لأنّ جوابَ الشرطِ لا يكونُ إلا جُملة، وقد يكونُ

---

(١) «الانتصاف» لابن المُنير (٢: ٣١٤ - ٣١٥) بحاشية «الكشّاف».

(٢) الجارود: هو ابنُ أبي سَبْرة ـ كما صَرَّحَ باسمه ابنُ جِنِّي نفسُه في «المحتسب».

(٣) «المحتسب» لابن جِنِّي (١: ٣٣٨).

فإن قلت: كيف جاز الجمعُ بينَ «إنْ» الذي هو للاستقبالِ وبينَ «كان»؟ قلت: لأنّ المعنىٰ: إنْ يُعلَم أنه كان قميصُه قُدَّ، ونَحْوُه قولك: إن أحسنتَ إليّ فقد أحسنتُ إليك من قبلُ، لمن يَمْتَنُّ عليك بإحسانه، تُريد: إن تَمتَنَّ عليَّ أمتنُّ عليك.

﴿فَلَمَّا رَءَا﴾ يعني: قِطفير، وعَلِمَ براءةَ يوسفَ وصِدْقَه وكَذِبَها، ﴿قَالَ إِنَّهُۥ﴾ إنّ قولَكِ: ﴿مَا جَزَآءُ مَنْ أَرَادَ بِأَهْلِكَ سُوٓءًا﴾، أو: إنّ الأمرَ وهو طمعُها في يوسفَ، ﴿مِن كَيْدِكُنَّ﴾ الخِطابُ لها ولأَمَتِها؛ وإنما استعظَمَ كيدَ النساء لأنه وإن كان في الرجال، إلا أنّ النساءَ ألطفُ كيداً وأنفذُ حيلةً، ولهنّ في ذلك نِيْقَةٌ ورِفق، وبذلك يَغلِبْنَ الرجال. ومنه قولُه تعالىٰ: ﴿وَمِن شَرِّ ٱلنَّفَّٰثَٰتِ فِى ٱلْعُقَدِ﴾ [الفلق: ٤]، **والقَصْريّاتُ من بينهنّ مَعَهُنّ ما ليسَ معَ غيرهنّ من البَوائق.**

معنىٰ الشرطِ فيه الإعلامُ[1] بما هو المشروط»، ذكرَه في «الأمالي».

وقال أيضاً: «﴿كَانَ﴾ هاهنا بمعنىٰ: ثَبَت، كأنه قيل: إن ثبتَ أنّ قميصَه، وثبوتُ الشيء لا يلزمُ منه أن يكونَ قبلَ[2] ذلك ثابتاً، والمعنىٰ: إن ثبتَ هذا في المُستقبَل فهيَ صادِقة»[3].

قوله: (نِيقة)، نِيقة: فِعْلة؛ مِن: تَنوَّقَ في الأمر؛ إذا مَهَرَ فيه وحَذَق.

قوله: (والقَصْرِيّاتُ مِن بَينهنّ)، أي: اللاتي نشَأنَ في القُصور، أي: الحَضَرِيّاتُ دونَ البَدَوِيّات.

قوله: (مِنَ البَوائق)، وهيَ جمعُ بائقة؛ الداهية، وفي الحديث: «لا يدخلُ الجنّةَ مَن لا يَأمَنُ جارُه بَوائقَه»[4]، أي: ظُلْمَه وغُشْمَه.

---

(١) من قوله: «وهذا تقوله لمن يمنُّ عليك» إلىٰ هنا، سقط من (ف).

(٢) من قوله: «إن ثبت أن قميصه» إلىٰ هنا، سقط من (ح) و(ف)، وأثبتُّه من (ط).

(٣) «الأمالي النحوية» لابن الحاجب (١ : ١٠٩).

(٤) أخرجه أحمدُ في «مسنده» (٣٦٧٢) و(٧٨٧٨) و(٨٤٣٢) و(٨٨٥٥) من حديث أبي هريرة، (١٢٥٦١) =

وعن بعض العلماء: أنا أخافُ من النساءِ أكثرَ ممّا أخافُ من الشيطان، **لأنّ الله تعالىٰ يقول:** ﴿إِنَّ كَيْدَ ٱلشَّيْطَٰنِ كَانَ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٧٦] **وقال للنِّساء:** ﴿إِنَّ كَيْدَكُنَّ عَظِيمٌ﴾.

﴿يُوسُفُ﴾ حُذِفَ منه حرفُ النداء، **لأنه مُنادىٰ قريبٌ مُفاطِنٌ للحديث، وفيه تقريبٌ له وتلطيفٌ لمحلِّه**، ﴿أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾ الأمرِ واكتُمْهُ ولا تُحدِّث به، ﴿وَٱسْتَغْفِرِى﴾ أنتِ ﴿لِذَنۢبِكِ إِنَّكِ كُنتِ مِنَ ٱلْخَاطِـِٔينَ﴾ من جُملةِ القوم المُتعمِّدينَ للذَّنب.

قوله: (**لأنَّ اللهَ تعالىٰ يقول:** ﴿إِنَّ كَيْدَ ٱلشَّيْطَٰنِ كَانَ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٧٦]، **وقالَ للنِّساء:** ﴿إِنَّ كَيْدَكُنَّ عَظِيمٌ﴾)، **الانتِصاف:** «وفيه نَظَر؛ لأنَّ الذي في هذهِ الآيةِ من كلام العزيز، فيُمكِنُ أن تكونَ حِكايتُه تصحيحاً لِكلامِهِ لا تحقيقاً، وقولُه تعالىٰ: ﴿إِنَّ كَيْدَ ٱلشَّيْطَٰنِ كَانَ ضَعِيفًا﴾ مُقابَلٌ بكَيْدِ الله، فحَقُّه أن يكونَ ضعيفاً، ولأنَّ كَيْدَ[١] الشيطانِ أصلٌ لِكَيْدِ النِّساء، فلا يكونُ كيدُهُنَّ أعظم»[٢].

قوله: (**لأنه مُنادىٰ قريبٌ مُفاطِنٌ للحديث**)، يعني: يُجاءُ بحَرْفِ «يا» النِّدائية لأمرين: إما أنَّ المُنادىٰ بعيد، فيُطلَبُ إقبالُه به، وإما أنه قريبٌ ساهٍ بَليدٌ فيُنبَّه به، ويوسُفُ عليه السَّلامُ لم يكنْ بهذهِ المَثابة.

قوله: (**وفيه تقريبٌ له وتَلطيفٌ لَمحَلِّه**)، نَشْرٌ للمَعنيَين، يعني: في حَذفِ حرفِ النِّداءِ تقريبٌ له، أي: تنزيهٌ عن بُعْدِه، ورِفعةٌ لمكانِه، لأنه مُفاطِنٌ ذكيّ، وليسَ بساهٍ.

= و(١٣٠٤٨) من حديث أنس بن مالك، و(٢٧١٦٢) من حديث أبي شُرَيح الخزاعيِّ الكعبيّ، رضيَ اللهُ عنهم.

(١) من قوله: «العزيز فيُمكن» إلىٰ هنا، سقط من (ف).

(٢) «الانتصاف» لابن المُنير (٢: ٣١٥) بحاشية «الكشّاف».

يُقال: خَطِئ؛ إذا أذنبَ متعمِّداً، وإنما قال: ﴿مِنَ ٱلْخَاطِـِٔينَ﴾ بلفظ التَّذكيرِ تغليباً للذُّكور على الإناث، وما كان العزيزُ إلّا رجلاً حليماً. ورُوي أنه كان قليلَ الغَيرة.

[﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي ٱلْمَدِينَةِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ تُرَٰوِدُ فَتَىٰهَا عَن نَّفْسِهِۦ ۖ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا ۖ إِنَّا لَنَرَىٰهَا فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ * فَلَمَّا سَمِعَتْ بِمَكْرِهِنَّ أَرْسَلَتْ إِلَيْهِنَّ وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكَـًٔا وَءَاتَتْ كُلَّ وَٰحِدَةٍ مِّنْهُنَّ سِكِّينًا وَقَالَتِ ٱخْرُجْ عَلَيْهِنَّ ۖ فَلَمَّا رَأَيْنَهُۥٓ أَكْبَرْنَهُۥ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ * قَالَتْ فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ ۖ وَلَقَدْ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفْسِهِۦ فَٱسْتَعْصَمَ ۖ وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَآ ءَامُرُهُۥ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ﴾ ٣٠- ٣٢]

قوله: (يُقال: خَطِئ؛ إذا أذنَبَ مُتعمِّداً)، الراغب: «الخطأ: العُدولُ عن الجهة، وذلكَ أضرُب:

أحدُها: أن تُريدَ غيرَ ما تُحسِنُ إرادتَه، فتَفعَلَه، هذا هو الخطأُ التامُّ المأخوذُ به الإنسان، ويُقالُ فيه: خَطِئ يَخطَأُ خِطْأً وخَطأً وخِطْأة، قالَ تعالىٰ: ﴿إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْـًٔا كَبِيرًا﴾ [الإسراء: ٣١]، ﴿وَإِن كُنَّا لَخَٰطِـِٔينَ﴾ [يوسف: ٩١].

وثانيها: أن يُريدَ ما يُحسِنُ فِعلَه، ولكنْ يقعُ خِلافُه، فيُقال: أخطأ خَطَأً فهو مُخطِئ، وهذا قد أصابَ في الإرادةِ وأخطأ في الفِعل، ومنه الحديث: «رُفِعَ عن أمتي الخطأُ والنِّسيان»(١)، وقولُه: ﴿وَمَن قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَـًٔا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ [النساء: ٩٢].

وثالثُها: أن يُريدَ ما لا يُحسِنُ فِعلَه، ويَتَّفِقَ خِلافُه، فهذا مُخطِئٌ في الإرادةِ مُصيبٌ في الفِعل، فهو مذموم [بقَصْدِهِ] غيرُ محمودٍ بفِعلِه، وهو المُرادُ بقولِ الشاعر:

أردْتَ مَساءتي فاجترَرْت مَسَرَّتي وقد يُحسِنُ الإنسانُ مِن حيثُ لا يدري(٢)

---

(١) أخرجه ابنُ ماجه (٢٠٤٥) من حديث ابن عباس رضيَ اللهُ عنهما.

(٢) البيتُ لأسماء بن خارجة، كما في «الأغاني» (٢٠: ٣٧٩)، لكنْ لفظُه فيه: «أردتَ ضِراري فاعتمدتَ مَسَرَّتي».

﴿وَقَالَ نِسۡوَةٞ﴾ وقال جماعةٌ من النِّساء، وكُنَّ خمساً: امرأةُ السّاقي، وامرأةُ الخبّاز، وامرأةُ صاحبِ الدَّوابّ، وامرأةُ صاحب السِّجن، وامرأةُ الحاجب. والنِّسوةُ: اسمٌ مُفرَدٌ لجمعِ المرأة، وتأنيثُه غيرُ حقيقيٍّ **كتأنيث اللُّمَة**، ولذلك لم تلحق فِعلَه تاءُ التأنيث. وفيه لغتان: كسرُ النُّونِ وضمُّها، ﴿فِي ٱلۡمَدِينَةِ﴾ في مِصرَ، ﴿ٱمۡرَأَتُ ٱلۡعَزِيزِ﴾ يُرِدْنَ قِطفير، والعزيزُ: الملِكُ بلسان العرب، ﴿فَتَىٰهَا﴾ غلامَها. ....

وجُملةُ الأمرِ أنَّ مَن أرادَ شيئاً واتفقَ منه غيرُه يُقالُ له: أخطأ، وإن وقعَ منه كما أرادَ يُقال: أصاب، ويُقالُ لمن فَعَلَ فِعْلاً لا يَحسُن، أو أرادَ إرادةً لا تَجمُل: أخطأ، ولهذا يُقال: أصابَ الخطأ وأخطأ الصَّوابَ وأصاب الصواب وأخطأ الخطأ[١]، هذهِ اللفظةُ[٢] مُشتركةٌ كما ترىٰ، مُتردِّدةٌ بينَ مَعانٍ يجبُ لمن يَتَحرّىٰ الحقائقَ أن يَتأمَّلَها[٣]»[٤].

قوله: (**كتأنيث اللُّمَة**)، وهيَ اسمٌ لجماعةِ النِّساء، **النهاية**: «وفي الحديث: «أنّ فاطِمةَ خَرَجَتْ في لُمَةٍ من نِسائها»[٥]، أي: في جماعة، قيل: هيَ ما بينَ الثلاثةِ إلىٰ العشرة، وقيل: اللُّمَة: المِثلُ في السِّنِّ والتِّرْب. الجوهري: «الهاءُ عِوَضٌ»[٦] من الهمزةِ الذاهبةِ مِن وَسَطِه، وأصلُها: فُعْلةٌ؛ من المُلاءمة، وهيَ المُوافقة».

---

(١) في (ح): «ولهذا يقال: أصاب الصواب وأخطأ الخطأ»، والمثبت من (ط) وهو الموافق لما في «المفردات» (خطأ).

(٢) من قوله: «منه كما أراد» إلىٰ هنا، سقط من (ف).

(٣) في الأصول الخطية: «يجب أن تتحرىٰ الحقائق وأن تتأملها»، والمُثبَتُ من «المفردات» للراغب، مادة (خطأ).

(٤) «مفردات القرآن» ص٢٨٧.

(٥) ذكره ابنُ الجوزي في «الموضوعات» (٣: ٢٨١) بلفظ: «في ثلاثة من نسائها»، وانظر: «تنزيه الشريعة المرفوعة» لابن عرّاق (٢: ٣٧٦).

(٦) ذكره الجوهريُّ في «الصِّحاح»، مادة (لمیٰ)، واقتَصَرَ علىٰ قوله: «والهاء عوض»، أما بقية الشرح فهو من قولِ الزَّمخشريِّ في «الفائق»، مادة (لمم). أفادة المُحقِّقانِ الفاضِلانِ لكتاب «النهاية» لابن الأثير.

يُقال: فتايَ: وفتاتي؛ أي: غلامي وجاريتي، ﴿شَغَفَهَا﴾ خَرَقَ حبُّه شَغافَ قلبِها حتّىٰ وصلَ إلىٰ الفُؤاد، والشَّغاف: حِجابُ القلب، وقيل: جِلْدةٌ رقيقةٌ يُقالُ لها لسانُ القلب. قال النابغة:

وقد حالَ هَمٌّ دُونَ ذلكَ والِجٌ مَكانَ الشَّغافِ تَبْتَغيهِ الأصابعُ

وقُرِئ: «شَعَفَها» بالعين، من: شَعَفَ البعيرَ؛ إذا هَنأَه فأحرَقَه بالقَطِران، قال:

كما شَعَفَ المَهْنُوءةَ الرَّجُلُ الطالي

و﴿حُبًّا﴾ نصبٌ علىٰ التمييز، ﴿فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ في خَطأٍ وبُعدٍ عن طريق الصواب. ﴿بِمَكْرِهِنَّ﴾ باغتيابهنّ وسُوءِ قالَتِهنّ، وقولهنّ: امرأةُ العزيزِ عَشِقَت عبدَها الكنعانيَّ ومَقَتَها، ....

قوله: (وقد حالَ هَمٌّ دونَ ذلك) البيت[1]، يقول: قد حالَ همٌّ دونَ ذلكَ الأمرِ داخلٌ بينَ القلب والفُؤاد، بحيثُ تَبتَغيهِ الأصابع، فلا تَجِدُه من شِدّةِ الكُمونِ فيه، وقيل: تبتغيه؛ أي: تَلتَمِسُه أصابعُ الأطبّاء، يَنظُرونَ أنزلَ في ذلكَ المَوضِع أم لا؟

قوله: (كما شَعَفَ المَهنوءةَ الرجلُ الطالي)،أولُه لامرئ القَيْس[2]:

أيقتُلُني وقد شَعَفتُ فُؤادَها

قال ابنُ جِنِّي: «معناه: وَصَلَ حُبُّه إلىٰ قَلبِها، وكادَ يَحرِقُه بحِدّتِه، وأصلُه من البعير يَهنَأُ بالقَطِران، فتَصِلُ حَرارةُ ذلكَ إلىٰ قَلبِه، قالَ الأصمَعِيّ: كُلُّ شيءٍ يَذهَبُ بالفُؤادِ من خيرٍ وشَرٍّ فهو شاغِف»، وأنشَدَ البيت.

قوله: (ومَقَتَها)، الجوهري: «مَقَتَه مَقْتاً: أبغَضَه».

(١) انظر: «ديوان النابغة الذبياني» ص٥٣.

(٢) انظر: «ديوان امرئ القيس» ص١٤٢، وفيه: «أيقتلُني أني شَغَفتُ فُؤادَها».

وسُمِّيَ الاغتيابُ مكراً لأنه في خُفيةٍ وحالِ غَيبة، كما يُخفي الماكرُ مكرَه. وقيل: كانت استكتَمَتْهُنّ سِرَّها، فأفشَيْنَه عليها، ﴿أَرْسَلَتْ إِلَيْهِنَّ﴾ دَعَتْهُنّ. قيل: دَعَتْ أربعينَ امرأةً منهنّ الخمسُ المذكوراتُ ﴿وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ﴾ ما يَتَّكئنَ عليه من نَمارِق، قَصَدَت بتلك الهيئةِ ـ وهي قُعودهنّ متّكئاتٍ والسَّكاكينُ في أيديهنَّ ـ: أن يَدهَشْنَ ويَبْهَتْنَ عند رؤيته، ويُشغَلْنَ عن نفوسِهنَّ، فتقعَ أيديهنّ علىٰ أيديهِنَّ فيقطعْنَها، لأنّ المُتّكىٰءَ إذا بَهِتَ لشيءٍ وقعت يدهُ علىٰ يده، ولا يَبعُد أن تَقصِدَ الجمعَ بين المكرِ به وبهِنّ، فتَضَعَ الخناجرَ في أيديهنّ لِيَقْطَعْنَ أيديَهنَّ، فتُبكِّتَهُنّ بالحُجّة، ولِتَهُولَ يوسفَ من مَكرِها إذا خرجَ علىٰ أربعينَ نِسْوةً مُجتَمعاتٍ في أيديهنّ الخناجر، وتُوهِمَه أنهنّ يَثِبْنَ عليه.

وقيل: ﴿مُتَّكَـًٔا﴾ مجلسَ طعام، لأنهم كانوا يتّكئونَ للطعام والشراب والحديثِ كعادة المُترَفين، ولذلك:نُهِيَ أن يأكلَ الرَّجلُ مُتّكئاً، وآتَتْهُنّ السكاكينَ ليُعالِجْنَ بها ما يأكلنَ. وقيل: ﴿مُتَّكَـًٔا﴾ طعاماً، من قولك: اتَّكأنا عند فلان: طَعِمْنا، علىٰ سبيل الكناية؛ لأن مَن دَعوتَه ليَطعَمَ عندك اتخذت له تُكْأَةً يَتّكىٰءُ عليها. قال جميل:

فظَلَلْنـا بنِعْمـةٍ واتَّكأنـا ... وشَرِبْنا الـحَلالَ مِنْ قُلَلِهْ

وعن مجاهد: ﴿مُتَّكَـًٔا﴾ طعاماً يُحَزُّ حَزّاً، كأنّ المعنىٰ يُعتَمدُ بالسِّكّين؛ لأنّ القاطعَ يتّكئُ علىٰ المقطوع بالسِّكّين.

قوله: (فتَضَعَ الخناجِر)، الفاءُ تفصيلٌ لِـمَا أُجمِلَ في قوله: «أن تَقصِدَ الجمعَ بينَ المكرِ به ـ أي: بيُوسُفَ ـ وبهِنّ»، أي: بالنِّسْوة.

قوله: (فظَلَلْنا) البيت[1]، «واتّـكَأنا»: أي: أخَذْنا مُتَّـكَأً نَـتَّـكِئُ عليه، و«القُلَل»: جمعُ قُلّة، وهيَ الـجَرّة، و«الحلال»: النَّبيذ.

---

(١) انظر: «ديوان جميل بثينة» ص١٠٦.

وقُرِئ: «مُتَّكًا» بغيرِ همز. وعن الحسن: «مُتَّكاءً» بالمدّ، كأنه مُفْتَعال، وذلك لإشباع فتحةِ الكاف، كقوله: «بمُنْتَزاحِ» بمعنىٰ: بمُنْتَزَح. ونحوُه: «يَنْباعُ»؛ بمعنىٰ: يَنْبَع. وقُرِئ: «مُتْكًا» وهو الأترُجُّ، وأنشد:

فأَهْدَتْ مُتْكةً لبَني أَبِيها ... تَخُبُّ بِها العَثَمْثَمةُ الوِقَاحُ

وكانت أهدَتْ أترُجَّةً علىٰ ناقة، وكأنّها الأترُجَّةُ التي ذكرها أبو داود في «سننه» أنها شُقَّتْ بنصفين، وحُمِلا كالعِدْلَين علىٰ جَمَل.

قوله: (بمُنتَزاح)، قال:

وأنتَ مِنَ الغَوائِلِ حينَ ترمي ... ومِن ذمِّ الرجالِ بمُنتَزاحِ[1]

قوله: (ونحوُه: «ينباع»)، أي: في شِعرِ عَنتَرة، قال:

يَنباعُ من ذِفْرىٰ غَضُوبٍ جَسْرةٍ ... زيّافةٍ مِثلَ الفَنيقِ المُكدَمِ[2]

أي: يَنبُعُ العَرَقُ خلفَ ناقةٍ غَضُوب، و«الجَسْرة»: القويّة، و«الزَّيّافة»: المُتَبخترِة، و«الفَنيق»: الفَحْل، و«المُكدَم»[3]؛ مِنَ الكَدْم، وهو العَضّ.

قوله: (فأهدَتْ مُتْكة) البيت، «لبني أبيها»: أي: إخوتِها، والعَثَمْثَمة: الناقةُ الصُّلبة، والوَقاح: شديدُ الحافِر.

---

(١) البيتُ لابن هَرْمة يرثي ابنَه، كما في «الخصائص» لابن جِنّي (٢: ٣١٦) و(٣: ١٢١)، و«لسان العرب» لابن منظور، مادة (نزح).

(٢) «ديوان عنترة» ص١٢٢.
والذِّفْرىٰ: المَوضِعُ الذي يَعرَقُ من البعير خلفَ الأُذُن، وقوله: «غَضُوب جَسْرة»: وَصْفٌ لمحذوف، أي: ناقة غَضُوب جَسْرة.

(٣) من قوله: «أي: ينبع العرق» إلىٰ هنا، سقط من (ف).

وقيل: **الزماوَرْد**. وعن وَهْب: أترُجّاً وموزاً وبِطِّيخاً. وقيل: أعتَدَت لهنَّ ما يُقطَع، مِنْ: مَتَكَ الشَّيء؛ بمعنىٰ: بَتَكَه؛ إذا قَطعَه. وقرأ الأعرج: «مَتْكَأً»؛ مَفْعَلاً، مِن: تَكِئَ يَتْكَأُ: إذا اتَّكَأ.

﴿رَأَيْنَهُۥٓ أَكْبَرْنَهُۥ﴾ أعظَمْنَه وهِبْنَ ذلك الحُسنَ الرائع، والجمالَ الفائق. قيل: كان فضلُ يوسفَ علىٰ الناس في الحُسْن كفَضْلِ القمرِ ليلةَ البدرِ علىٰ نُجوم السَّماءِ. وعن النبيِّ ﷺ: «مَرَرتُ بيوسفَ الليلةَ التي عُرِجَ بي إلىٰ السَّماء، فقلتُ لجبريل: مَن هذا؟ فقال يوسُف، فقيل: يا رسولَ الله، كيف رأيتَه؟ قال:«كالقَمَر ليلةَ البدر».

وقيل: كان يوسفُ إذا سار في أزِقَّةِ مِصرَ يُرىٰ تَلألُؤُ وَجْهِه علىٰ الجُدران، **كما يُرىٰ نورُ الشمسِ منَ الماء عليها**. وقيل: ما كان أحدٌ يستطيعُ وَصْفَ يوسف. وقيل: كان يُشبهُ آدمَ يومَ خَلقَه ربُّه. وقيل: وَرِثَ الجمالَ من جَدَّتِهِ سارة.

وقيل: «أكبَرْنَ» بمعنىٰ: حِضْنَ، **والهاءُ للسَّكت**، يُقال: أكبَرتِ المرأةُ: إذا حاضَت، وحقيقتُه: دَخلَت في الكِبَر، لأنّها بالحيضِ تخرجُ من حَدِّ الصِّغرِ إلىٰ حَدِّ الكِبَر، وكأنّ أبا الطَّيِّبِ أخذَ من هذا التفسير قولَه:

قوله: (**الزَّماورد**)، الزَّماورد: بفَتْح الزاي، ذكرَه الأزهريّ، وهو الرُّقاقُ الملفوفُ باللَّحْم وغيره، كأنه يَتَّكِئُ عليه السِّكّين، كذا وَجَدتُه في الحواشي[1].

قوله: (**كما يُرىٰ نُورُ الشمسِ مِنَ الماءِ عليها**)، أي: يُرىٰ انعِكاسُ ضوءِ الشمسِ من الماءِ علىٰ الجدران.

قوله: (**والهاءُ للسَّكْت**)، قيل: تحريكُ هاءِ السَّكْتِ لحن، فكأنه أُجرِيَ الوقفُ مَجْرىٰ الوَصْل، فيه جوابٌ عن قولِ الزَّجّاج: «ويُقال: ﴿أَكْبَرْنَهُۥ﴾: حِضْنَ، وقد رُوِيَت عن مُجاهِد،

---

(١) أي: في حواشي النسخة التي بينَ يَدَي المُؤلِّفِ رحمه الله تعالىٰ من «الكشّاف».

خَـفِ اللهَ واسـتُرْ ذا الجَـمالَ ببُرْقُـعٍ فإنْ لُحتَ حاضَتْ في الخُدُورِ العَواتِـقُ

﴿وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ﴾ جَرَحْنَها، كما تقول: كنتُ أقطعُ اللحمَ فقطعتُ يدي، تُريد: جَرَحتُها.

﴿حَٰشَ﴾ كلمةٌ تُفيدُ معنىٰ التنزيهِ في باب الاستثناء، تقول: أساء القومُ حاشا زيد. قال:

حاشـا أبي ثَوْبـانَ إنَّ بـهِ ضِنّاً عَنِ المَلْحاةِ والشَّتْمِ

وليسَ ذلكَ بمعروفٍ في اللُّغة، وأنشدوا بيتاً فيه:

يأتي النِّساءَ علىٰ أطهارِهِنَّ ولا يأتي النِّساءَ إذا أكبَـرْنَ إكبارا

والهاءُ في ﴿أَكْبَرْنَهُۥ﴾ تنفي هذا، لأنه لا يجوز: «النِّساءُ حِضْنَـهُ يا هذا»، لأنَّ «حِضْنَ» لا يَتَعدّىٰ إلىٰ مفعول»[١].

ولهذا جَعَلَ المُصنِّفُ الهاءَ للسَّكْت، والأحسَنُ أن يُقال: إنَّ الهاءَ ضميرُ مصدر، كأنه قيل: أكبَـرْنَ إكباراً، كما في قولهم: «عبدُ الله أظنُّه مُنطَلِق».

قوله: (خَفِ الله) البيت[٢]، وفيه: «ذابَتْ» بَـدَلَ «حاضَت»، قال الواحِـديّ: «يقول: استُرْ جَمالَكَ ببُـرْقُع تُرسِلُه علىٰ وَجْهك، فإنكَ إن ظَهَرتَ ذابَتِ الشوابُّ في خُدُورِهِنَّ عِشقاً لك. ويُروىٰ: «حاضت»، فإنَّ المرأةَ إذا اغتَلَمَت حاضَت»[٣].

قوله: (حاشا أبي ثوبان) البيت، قيل: كُلُّ مِصـراعٍ مِن بَيْت، وترتيبُ البيتَينِ هكذا:

حاشـا أبي ثَوْبـانَ إنّ أبـا ثوبـانَ لـيسَ ببُكمـةٍ فَـدْمِ
عَمْرَو بـنَ عبـدِ الله إنَّ بـه ضِنّاً عنِ المَلْحـاةِ والـشَّتْمِ

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» للزَّجّاج (٣: ١٠٦ - ١٠٧).

(٢) «ديوان المتنبي» (١: ٢٠٦) بشرح الواحدي.

(٣) «شرح ديوان المتنبي» للواحدي (١: ٢٠٦).

وهي حرفٌ من حروف الجرِّ، فوُضِعَت موضعَ التَّنزيهِ والبراءة، فمعنىٰ «حاشا الله»: براءةُ الله وتنزيهُ الله، وهي قراءةُ ابنِ مسعود، علىٰ إضافة «حاشا» إلىٰ «الله» إضافةَ البراءة.

ومَن قرأ: «حاشا لله»، فنَحْوُ قولك: سُقْيا لكَ؛ كأنه قال: براءةً، ثم قال: لله، لبيانِ مَن يُبرّأ ويُنزَّه، ....

والبيتُ ـ كما في الكِتاب ـ: رواهُ ابنُ جِنِّي في «المحتسب»[1].

«ضِنّاً»: بكسرِ الضاد، أي: يَضِنُّ بنفسِه عن المَلْحاة، وهيَ المَفعَلة؛ مِن: لَحَيتُ الرجل: إذا لُمْتَه، واللِّحاء ـ مكسوراً ممدوداً ـ: اللَّعْنُ والعَذْل، وهو مُشتَقٌّ مِن: لَحَوتُ العصا: إذا قَشَرْتَها[2]، يقول: أذمُّهم وألومُهم إلا أبا ثوبان، فإني أَضِنُّ أن ألحاه، أي: أشتُمَه.

قوله: (**وهيَ حرفٌ من حُروفِ الجرّ**)، قيل: إضافةُ «حاشا» إلىٰ الله لا يَستَقيمُ علىٰ تقديرِ كونِ «حاشا» حرفَ جَرّ، لأنّ حرفَ الجرِّ لا يُضاف، وإذا كانَ حرفَ جَرٍّ لا يُبتَدَأُ به الكلام، وكذا إذا كانَ حرفَ استِثناء، كقولك: أساءَ القومُ حاشا زيد، وأما قولُ الشاعر: «حاشا أبي ثَوْبان»، فيُمكِنُ أن يكونَ قد تَقَدَّمَه ما يكونُ هذا مُستَثنَىٰ منه؛ إذِ المعنىٰ: أذمُّهم وألومُهم إلا أبا ثَوْبان.

والجواب: أنّ قولَه: «فوُضِعَت مَوضِعَ التنزيهِ والبراءة» يَدفَعُ هذا الزَّعْم، وسيَجيءُ عن الزَّجّاج وأبي عليٍّ أنها ليسَت بحَرْف.

قوله:(**قال: بَراءة، ثم قال: لله، لبيانِ مَن يُبرَّأُ ويُنزَّه**)، قالَ ابنُ الحاجب: «إنه اسمٌ من أسماءِ الأفعال، بمعنىٰ: بَرِئَ اللهُ مِنَ السُّوء، ولَعَلَّ دخولَ اللام كدُخولِها في ﴿**هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ**﴾ [المؤمنون: ٣٦]»[3].

---

(١) انظر: «المحتسب» لابن جِنِّي (١: ٣٤١)، وهكذا ذكره ابنُ جِنِّي أيضاً في «اللمع» ص٧٠، والزمخشريُّ في «المُفصَّل» ص٢٩٠.

(٢) في الأصول الخطية: «قشرته».

(٣) «الإيضاح في شرح المُفصَّل» لابن الحاجب (٢: ١٥٩).

والدليلُ علىٰ تنزيلِ «حاشا» منزلةَ المصدر: قراءةُ أبي السَّمّال: «حاشاً لله» بالتَّنوين، **وقراءةُ أبي عمرو: «حاشَ لله» بحذف الألفِ الأخيرة،** ....

ووَجْهُ قِراءةِ مَن قرأ بالإضافةِ أن يكونَ مَصدَراً مُضافاً، ومَن قرأ «حاشاً» بالتنوين، وهو إما أن يكونَ مَصدَراً أيضاً أو اسمَ فِعْل، والتنوينُ كما في «صَهٍ»، ومَن قرأ «حاشا لله» وقَلَبَ التنوينَ ألفاً أجرىٰ الوَصْلَ مُجْرىٰ الوقف، أو يكونُ اسمَ فِعْل موضوع هكذا بغيرِ تنوين.

قوله: (**وقِراءةُ أبي عَمْرو: «حاشَ لله» بحَذفِ الألفِ الأخيرة**)، قالَ صاحبُ «التيسير»: «قال أبو عَمْرو: «حاشَ لله» في الحرفَينِ[1] بألفٍ في الوَصْل، فإذا وَقَفَ حَذفَها اتباعاً للخَطّ، ورُوِيَ ذلكَ عن اليزيديّ[2]، والباقون: بغيرِ ألفٍ في الحالين»[3].

قالَ الزَّجّاج: «حاشا لله» و«حاش لله» يُقرَآنِ بحَذفِ الألفِ وإثباتِها، ومعناهُ الاستِثناء، المعنىٰ ـ فيما فَسَّـرَه أهلُ التفسير ـ : «قُلْن: مَعاذَ الله ما هذا بَشَـراً»، وأما علىٰ مَذهَب المُحقِّقينَ من أهل اللغة، فهيَ[4] مُشتَقّةٌ من قولك: كنتُ في حَشا فُلان، أي: في ناحيته، والمعنىٰ: بَراءةٌ من الله؛ مِنَ التنحِّي، والمعنىٰ: قد نَحّىٰ اللهُ هذا من هذا، إذا قلت: حاشا لِزَيْد، معناه: قد تَنحّىٰ زيدٌ من هذا وتَباعَدَ منه»[5].

وقالَ أبو عليّ: «لا يخلو ﴿حَشَ لِلَّهِ﴾ أن يكونَ الحرفَ الجارَّ في الاستِثناء، مِثْلَ قولِ الشاعر:

---

(١) أي: في الموضعين من سورة يوسف، وهما في الآيتَين: ٣١ و٥١.

(٢) هو شيخُ القُرّاء، أبو مُحمَّد يحيىٰ بنُ المُبارَكِ بنِ المغيرةَ العَدَويُّ البصـريُّ ثم البغداديُّ النحويّ، وعُرِفَ باليزيديِّ لاتصاله بالأمير يزيدَ بنِ منصورٍ خالِ المَهْدي، وكانَ يُؤدِّبُ وَلَدَه. تقدمت ترجمته.

(٣) «التيسير في القراءات السبع» لأبي عمرو الداني ص١٢٨ - ١٢٩.

(٤) في الأصول الخطية: «وهي»، وفي «معاني القرآن» للزَّجّاج: «فـ(حاشا) مُشتَقّة»، ولذا أثبتُّها «فهي».

(٥) «معاني القرآن وإعرابه» للزَّجّاج (٣: ١٠٧).

....

حاشا أبي ثَوْبان

أو يكونَ «فاعَلَ»؛ مِن قوله: حاشا يُحاشي.

لا يجوزُ الأول؛ لأنّ الجارَّ لا يَدخُلُ علىٰ مِثلِه، ولأنّ الحرفَ لا يُحذَفُ إذا لم يكن فيه تضعيف، فتَعيَّنَ الثاني، فـ«حاشا»: فاعَلَ؛ مِن «الـحَشا» الذي يُعنىٰ به: الناحية، أي: صارَ في حَشا ـ أي: ناحيةٍ ـ مما قُرِفَ به، أي: لم يَقتَـرِفْهُ ولم يُلابِسْه، وصارَ في عُزْلةٍ عنه وناحية.

وإذا كانَ فِعْلاً فلا بُدَّ من فاعِل، وفاعِلُه يوسُف، أي: بَعُدَ عن هذا الذي رُمِيَ به لله، أي: لخوفِهِ ومُراقبةِ أمرِه.

وأما حَذفُ الألفِ فيه: فلأنّ الأفعالَ قد حُذِفَ منها، نَحْو: لم يَكُ، ولا أدْرِ، ولم أُبَـلْ[(١)]»[(٢)].

وقال الجوهري: «حاشا: قد يكونُ فِعْلاً وقد يكونُ حَرْفاً، قال سيبويه: «حاشا» لا يكونُ إلا حرفَ جَرّ، لأنها لو كانت فِعْلاً لجازَ أن تكونَ صِلةً لِـ«ما»، كما يجوزُ ذلـكَ في «خلا»، فلما امتَنَعَ أن يُقال: «جاءني القومُ ما حاشا زيداً»، دَلَّـتْ علىٰ أنهـا ليـسَت بفِعْـل، وقالَ المُبرِّد: «حاشا» قد تكونُ فِعْلاً، واستَدَلَّ بقولِ النابغة:

ولا أرىٰ فاعِـلاً في النـاسِ يُشبِـهُه   وما أُحاشي مِنَ الأقوام مِن أحَدِ[(٣)]

---

(١) أي: لم أُبالِ، من المُبالاة، حذفوا منه الألفَ تخفيفاً لكثرةِ الاستعمال.

(٢) «الحجّة للقرّاء السبعة» لأبي علي الفارسي (٤: ٤٢٢ - ٤٢٣).

(٣) انظر: «ديوان النابغة» ص١٢، وبعدَه:

إلا سُليمانَ إذ قـالَ الإلـهُ لـه   قُم في البَريّـةِ فاحدُدْها عن الفَنَدِ

أي: امنَعْها من كُفرِ النِّعمة.

وقراءةُ الأعمش: «حَشًىٰ لله» بحذفِ الألفِ الأولىٰ.

وقُرِئ: «حاشْ لله» بسكون الشِّين، علىٰ أن الفتحةَ تَبعَتِ الألفَ في الإسقاط، وهي ضعيفةٌ لِـمَا فيها من التِقاءِ السّاكنَين علىٰ غيرِ حَدِّه ....

فتَصـرُّفُه يَدُلُّ علىٰ أنه فِعْل، ولأنه يُقال: «حاشا لِزَيْد»، فحرفُ الجرِّ لا يجوزُ أن يَدخُلَ علىٰ حرفِ الجرّ، ولأنّ الحذفَ يَدخُلُها، كقولهم: حاشَ لِزَيْد، والحذفُ لا يكونُ في الحرف»(١).

وقُلت: إنّ المُصنِّفَ اختارَ مذهبَ سِيبَوَيه، وأنابَ الحرفَ مَنابَ المَصدَر، كما أنهم أمالوا «بلىٰ» و«يا»، مَعَ أنّ الحروفَ لا تُمال، لأنها أشبَهَتِ الجملةَ في الاستِقلال، فكأنها من قَبيل الأفعال، ويَنصُـرُه قولُ المُفسِّـرين: معناه: مَعاذَ الله، كما نَقَلَه الزَّجّاج(٢). وقالَ المالكيّ: والتَـزَمَ سِيبَوَيـهِ فِعْليّـةَ «عدا»، وحَرْفيّـةَ «حاشا»، فإن وَلِـيَها مجرورٌ باللام لم تَتَعيَّنْ فِعليّتُها خِلافاً للمُبرِّد، بل اسميّتُها لجوازِ تنوينها.

وقلت: سبقَ في أولِ البقرةِ بيانُ مجازِها.

قوله: (**وقُرِئ: «حاشْ لله»**)، قالَ ابنُ جِنِّي: «وهيَ قِراءةُ الحسن ـ بخِلاف ـ ، وفيه ضَعْفٌ من وَجْهَين: أحدهما: التِقـاءُ الساكِنَينِ الألفِ والشين، وليسَـتِ الشينُ مُدغَمة. والآخر: إسكانُ الشينِ بعدَ حَرْفِ الألِف، ولا مُوجِبَ لذلك. وطريقُه في الحذف: أنه لـمّا حَذَفَ الألِفَ تخفيفاً أتبَعَ ذلكَ الفتحة؛ إذ كانت كالعَرَضِ اللاحِقِ مَعَ الألف، فصارت كالتكريرِ في الراء، والتفشِّي في الشين، والصَّفيـرِ في الصادِ والسِّين، والإطباقِ في الصادِ والضادِ والطاءِ والظاء، ومتىٰ حَذَفتَ حرفاً من هذهِ الحروفِ ذهبَ معَه ما يَصحَبُه من التكريرِ والصَّفيـرِ والإطباق»(٣).

---

(١) «الصِّحاح» للجوهري (٧: ١٦٤)، مادة (حشا).

(٢) انظر: «معاني القرآن وإعرابه» للزجّاج (٣: ١٠٧).

(٣) «المحتسب» لابن جِنّي (١: ٣٤١ - ٣٤٢).

وقُرِئ: «حاشا الإله».

فإن قلت: فلمَ جاز في «حاشا لله» أن لا يُنوَّنَ بعد إجرائهِ مجرىٰ «براءةً لله»؟ قلت: مُراعاةً لأصله الذي هو الحرفيَّة، ألا تَرىٰ إلىٰ قولهم: **جلستُ مِن عن يمينِه**، كيفَ تركوا «عن» غيرَ مُعرَبٍ علىٰ أصله؟ و«علىٰ»في قوله:

غَدَت مِـنْ عليـه

قوله: (**وقُرِئ: «حاشا الإله»**)، قالَ ابنُ جِنِّي: «وهيَ أيضاً قِراءةُ الحسن، هو كقولك: حاشا الرَّبّ، وحاشا المعبود»(١).

قوله: (**جلست مِن عن يَمينه**)، أي: ناحيةِ يَمينِه.

قوله: (**غَدَتْ مِن عليه**)، [تمامُه]:

غَدَتْ مِنْ عليه تَـنفُضُ الطَّـلَّ بعـدَما   رأت حاجبَ الشمسِ استوَىٰ فتـرَفَّعا(٢)

ويُروىٰ:

غَـدَتْ مِـن عليـه بعـدَما تَـمَّ ظِمْؤُهـا   تَـصِلُّ وعــن قَـيْضٍ ببَيْـداءَ مَجهَـلِ(٣)

---

(١)«المحتسب» لابن جِنِّي (١: ٣٤١).

(٢) البيتُ ليزيدَ ابنِ الطَّـثَرِيّة، كما في «الكامل» للمُبرِّد (٣: ٧٤).
وهو من شواهد «المُقتَضب» للمُبرِّد (٢: ٣٢٠) و(٣: ٥٣).

(٣) البيتُ لمُزاحِم العُقَيليّ، كما في «لسان العرب» لابن منظور، مادة (صلل) و(علا). وانظر: «الكامل» للمُبرِّد (٣: ٧٤)، و«الصِّحاح» للجوهري، مادة (علا)، و«القاموس المحيط» للفيروزآبادي، مادة (علو). وهو من شواهد «شـرح ابن عقيل» (٢: ٢٨).
ولفظُه في هذه المصادر: «بزيزاء مجهَل»، وكلاهما صحيح، فقد صَـرَّحَ الجواليقيُّ في «شـرح أدب الكاتب» ص٣٥٠ أنهما روايتان، قال: «قوله: «غَدَتْ مِن عليه»؛ أي: غَدَتِ القَطاةُ من فوقِ فَرْخِها، وكانت تحضنُه، والظِّمء: ما بيَن الشَّـرْبَتَين، ويُروىٰ:«بعدَما تَمَّ خِمسُها»، والخمس: سَيْرُ أربع ليال...، ويُروىٰ: «ببَيْداء»، والبَيْداء: المَفازةُ التي لا أعلامَ بها، ومَن روى: «بزِيزاء» فلا وَجْهَ لتركِ الصَّـرْفِ إلا =

مُنقَلِبَ الألفِ إلىٰ الياء معَ الضَّمير؟

والمعنىٰ: تنزيهُ الله تعالىٰ من صفات العَجز، والتَّعجُّبُ من قُدرته علىٰ خَلقِ جميلٍ مثلِه. وأما قوله: ﴿حَٰشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِن سُوٓءٍ﴾ [يوسف: ٥١] فالتَّعجُّب من قُدرتِهِ علىٰ خَلقِ عفيفٍ مثلِه، ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ نَفَيْنَ عنه البَشَرِيَّةَ لغرابة جمالِهِ ومُباعَدةِ حُسنِهِ لِـمَا عليه محاسنُ الصُّور، وأثبَتْنَ له المَلَكيَّةَ وبَتَّنَ بها الحُكمَ، وذلك لأنّ اللهَ عزَّ وجلَّ رَكَزَ في الطِّباع أنْ لا أحسَنَ من المَلَك، كما رَكَـزَ فيها أنْ لا أقبحَ من الشيطان، ولذلك يُشبَّه كلُّ مُتناهٍ في الحُسن والقُبح بهما، وما ركزَ ذلك فيها إلّا لأنّ الحقيقةَ كذلك، كما رَكَـزَ في الطِّباع أنْ لا أدخَلَ في الشرِّ من الشياطين، ولا أجمعَ للخير من الملائكة، إلا ما عليه الفئـةُ الخاسئةُ المُجْبِرةُ من تفضيل الإنسانِ علىٰ المَلَك، وما هو إلا من تَعكيسِهم للحقائق، وجُحودِهم للعلوم الضرورية، ومُكابرتِهم في كلِّ باب. ...

يَصِفُ قَطاة، واستَعارَ الظِّمْءَ لها، وهو للإبل خاصّة، «تَصِلّ»: أي: يُصَوِّتُ جَوفُها مِن شِدّةِ العطش، و«عن قَيْض»: أي: ومن عن قَيْض، وهو القِشـرُ الأعلىٰ مِنَ البَيْض.

قوله: (مُنقَلِبَ الألِف)، أي: ألا ترىٰ إلىٰ «علىٰ» ـ في قول الشاعرِ ـ مُنقَلِبَ الألِفِ إلىٰ الياءِ مَعَ الضمير، وقَلْبُ الألفِ ياءً لا يكونُ إلا في الحرف.

قوله: (وبَتَّنَ بها الحكم)، يعني: نَفَينَ عنه البَشَـريّةَ بـ«ما»، ثمَّ أثبَتْنَ له المَلَكيّةَ بـ«إلا»، وهما في الحصـرِ أصل، وبهما يُقطَعُ الحكم.

قوله: (إلا ما عليه الفِئةُ الخاسِئـةُ المُجبِرةُ من تفضيل الإنسانِ علىٰ المَلَك)، الانتِصاف:

= أن يُجعَلَ اسمَ بُقعةٍ بعَينِها، ولو رُوِي: «بزيزاءِ مجهَلٍ» مُضافاً لكانَ جائزاً، وكانَ تقديرُه: «بزيزاءِ أرضٍ مجهَل»: والزِّيزاء: أرضٌ مجهَل، والزيزاء: الأرضُ الغَليظةُ الصُّلبة.

و«علىٰ»: في البيتَين اسمٌ بمعنىٰ (فوق)، ولذلك جازَ دخولُ حرفِ الجرِّ عليها.

وإعمالُ «ما» عَمَلَ «ليس» هي اللغةِ القُدمىٰ الحِجازيّةُ وبها وَرَدَ القرآن، ومنها قولُه تعالىٰ: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمۡ﴾ [المجادلة: ٢]، ....

«أكثَرَ السَّفاهة، وحَسِبَ أنّ هذهِ المسألةَ مِنَ الضروريات، وقَنِعَ في ذلك بأنه رُكِزَ في الطِّباع، والمُرادُ هاهنا طِباعُ النِّساءِ ومَيْلُها إلىٰ الشهواتِ وإيثارُ العاجِلة»[١].

الإنصاف[٢]: «الآيةُ دَلَّتْ ـ إن صَحَّ كلامُ النِّسْوةِ ـ علىٰ أنّ المَلَكَ أجمَلُ وأحسَنُ من البَشَر، وليسَ الخلافُ إلا في أيِّهما أفضَل، ولا يَلزَمُ مِن كونِهِ أجمَلَ أن يكونَ أفضل».

قال الإمام: «الأَوْلىٰ أن يكونَ هذا التشبيهُ واقِعاً في نفي دواعي الشهوةِ والحِرصِ علىٰ طَلَبِ المُشتَهىٰ، وإثباتِ ضِدِّ ذلك، وهو غَضُّ البَصَرِ وقَمْعُ النفسِ عن المَيْل إلىٰ المُحرَّمات، بدليل قولِهِنّ: ﴿إِنۡ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٞ كَرِيمٞ﴾، سَلَّمْنا لكنْ تعظيمُ حالِ يوسُفَ في الحُسْنِ والجمالِ لا في السِّيرة، لأنّ ظهورَ عُذرِها في شِدّةِ عِشقِها، إنما يحصلُ بسَبَب فَرْطِ يوسُفَ في الجمال، فلِمَ قلتُم: إنّ ذلكَ يُوجِبُ المزيدَ في الفَضْل، بمعنىٰ: كثرةِ الثواب»[٣].

قلت: ويُؤيِّدُ هذا قولُ المصنف في: ﴿فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِي لُمۡتُنَّنِي فِيهِ﴾: «قُلْنَ ذلكَ رَفعاً لمنزلتِهِ في الحُسْنِ واستِحقاقِ أن يُحَبَّ ويُفتَتَنَ به، ولذلكَ أُوثِرَ ﴿بَشَرًا﴾ علىٰ «إنساناً»، لأنَّ البَشَرَ مأخوذٌ من البَشَرة، ومن هنا سُمِّيَتِ البِشارةُ بِشارة، لأنها أخبارٌ تَبسُطُ بَشَرةَ الوَجْهِ بسَبَب انتِشارِ الدَّم فيه، ولو قيل: إنساناً لكانَ نفياً للإنسانيّة، وكانَ كلاماً في المعنىٰ، ولَزِمَ من ذلكَ الفَضْلُ المطلوب، فلما نُفِيَت عنه البَشَريةُ عُلِمَ أنَّ المنفيَّ كمالُ حُسْنِ المَنظَرِ والطلعةِ البَهِيّة.

قال الراغب: «الإنسانُ أُوجِدَ لأن يَعلَمَ ويَعمَلَ بحَسَبه، فكُلُّ إنسانٍ لم يُوجَد كامِلاً لِما خُلِقَ له لم يَستَحِقَّ اسمَه عليه مُطلَقاً، بل قد يُنفىٰ عنه، كقولهم: ليسَ بإنسان، أي: لا يُوجَدُ

---

(١) «الانتصاف» لابن المُنير (٢: ٣١٨) بحاشية «الكشّاف».

(٢) لِعَلَم الدين العراقي، تقدَّم التعريفُ به عندَ تفسير الآية ٦٠ من سورة التوبة (٧: ٢٨٠).

(٣) «مفاتيح الغيب» للرازي (٢: ٤٣٦).

ومَن قرأ علىٰ سَليقتِهِ من بني تميم، قرأ: «بَشَرٌ» بالرَّفع. وهي في قراءةِ ابنِ مسعود. وقُرِئ: «ما هذا بِشِرًىٰ» أي: ما هو بعَبدٍ مملوكٍ لئيم ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾، تقول: هذا بِشِرًىٰ، أي: حاصلٌ بشِرًىٰ، بمعنىٰ: هذا مُشترًىٰ. وتقول: هذا لك بِشِرًىٰ أم بِكِرًىٰ؟ والقراءةُ هي الأولىٰ لموافقتها المصحف، ومطابقةِ «بَشَرٍ» لـ «مَلَك».

﴿قَالَتْ فَذَٰلِكُنَّ﴾ ولم تَقُل: فهذا، وهو حاضر، رفعاً لمنزلته في الحُسْن، واستِحقاقَ أنْ يُحَبَّ ويُفتَتَنَ به، ورَبْأً بحاله، واستبعاداً لمحَلِّه، ويجوز أن يكونَ إشارةً إلىٰ المعنىٰ بقولهنّ: عَشِقَتْ عبدَها الكنعانيَّ، تقول: هو ذلك العبدُ الكنعانيُّ الذي صَوَّرتُنَّ في أنفسِكُنّ، ثم لُمْتُنَّني فيه. تعني: أنكنَّ لم تُصَوِّرْنَه بحقِّ صورتِه، ولو صَوَّرتُنَّه بما عاينتُنَّ لَعَذَرتُنَّني في الافتِتانِ به.

الاستِعصام: بناءُ مُبالَغةٍ يدلُّ علىٰ الامتناع البليغ والتَّحفُّظِ الشديد، ....

فيه المعنىٰ الذي خُلِقَ لأجلِه»[(١)].

قوله: (سَليقتِهِ)، الجوهري: «السَّليقة: الطبيعة، يُقال: فُلانٌ يَتكلَّمُ بالسَّليقة؛ أي: بالطَّبْعِ لا عن تَعلُّم».

قوله: (ما هذا بِشِـرًىٰ)، قالَ ابنُ جِنِّي: «هيَ قِراءةُ الحسَنِ وأبي الـحُـوَيـرِث[(٢)]»[(٣)]، وقال الزَّجّاج: «هذهِ القِراءةُ ليسَت بشيء، لأنَّ مِثلَ «بِشِـرًىٰ» يُكتَبُ في المُصحَفِ بالياء، وقولُهنّ: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ مُطابقٌ في اللفظِ لـ﴿بَشَرًا﴾»[(٤)].

قوله: (ورَبْأً بحالِه)، الجوهري: «يُقال: إني لأربأُ بكَ عن هذا الأمر؛ أي: أرفَعُكَ عنه».

---

(١) لم أقف عليه في «مُفردات القرآن» للراغب، ولا في «دُرّةِ التنزيل» للخطيب الإسكافي ـ والمؤلِّفُ ينقلُ عنه وينسبُه للراغب ـ، فلعله في «تفسيره» أو في كتاب آخرَ له، واللهُ أعلم.

(٢) الحنفيّ، كما صَـرَّحَ به ابنُ جِنِّي في «المحتسب»، ويُنظَر مَن هو؟

(٣) «المحتسب» لابن جِنِّي (١: ٣٤٢).

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» للزَّجّاج (٣: ١٠٧).

كأنه في عِصْمةٍ وهو يجتهدُ في الاستِزادةِ منها. ونحوُه: استَمسَكَ، واستَوسَع الفَتْقُ، واستَجمَعَ الرأيُ، واستَفحَلَ الخَطْبُ. وهذا بيانٌ لِـمَا كان من يوسفَ عليه السَّلام لا مزيدَ عليه، وبرهانٌ لا شيءَ أنورُ منه، علىٰ أنه بريءٌ ممّا أضاف إليه أهلُ الـحَشْوِ ممّا فسَّروا به الهَـمَّ والبُرهان.

فإن قلت: الضَّمير في ﴿ءَامُرُهُۥ﴾ راجعٌ إلىٰ الموصول أم إلىٰ يوسف؟ قلت: **بل إلىٰ الموصول**. والمعنىٰ: ما آمُر به، فحُذِفَ الجارُّ، كما في قولك: أمرتُك الخيرَ، ويجوز أن تجعلَ «ما» مصدريـة، فيَرجعَ إلىٰ يوسف، ومعناه: ولئنْ لم يَفعَلْ أمري إيّاه؛ أي: مُوجِبَ أمري ومُقتَضاه.

قُرِئ: ﴿وَلَيَكُونَا﴾ **بالتَّشديد والتَّخفيف**، والتخفيفُ أَولىٰ، لأنّ النُّونَ كُتِبَت في المُصحَفِ ألفاً علىٰ حكم الوقف، وذلك لا يكونُ إلّا في الخفيفة.

قوله: (**بل إلىٰ الموصول**)، أي: لا يَرجِعُ إلىٰ يوسُف، بل إلىٰ الموصول، لأنه لو عادَ إلىٰ يوسُفَ بقيَ الموصولُ بلا عائد، أو يَلزَمُ حذفُ الجارِّ مَعَ المجرور. وقالَ نورُ الدِّينِ الحكيم: بل الأَوْلىٰ أن يكونَ راجِعاً إلىٰ يوسُف، والراجعُ إلىٰ الموصولِ حُذِفَ بعدَما نُصِبَ بنَزْعِ خافِضِه، كما قُـرِّرَ في قولِهِ تعالىٰ: ﴿فَٱصۡدَعۡ بِمَا تُؤۡمَرُ﴾ [الحجر: ٩٤][1]، حُذِفَ هناك كما استَـكَنَّ هاهنا.

قوله: (﴿وَلَيَكُونَا﴾ **بالتشديدِ والتخفيف**)، التخفيفُ هو المشهور، والتشديدُ شاذ، قالَ الزَّجّاج: «القِراءةُ الجيِّدةُ التخفيف، والوقفُ عليها بالألِف، لأنَّ النُّونَ الخفيفةَ تُبدَلُ منها في الوقفِ الألِف، تقول: اضـرِبنْ زيداً، فإذا وَقَفتَ قُلت: اضـرِبا، وقُرِئَت بالتشديدِ وأكرَهُها لِخلافِ المُصحَف، لأنَّ النُّونَ الشديدةَ لا يُبدَل منها شيء»[2].

---

(١) انظر ما تقدَّم في تفسير الآية ١٠٤ من سورة يونس (٧: ٥٧٩-٥٨٠).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» للزَّجّاج (٣: ١٠٨).

[﴿ قَالَ رَبِّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِيٓ إِلَيْهِ ۖ وَإِلَّا تَصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْهِنَّ وَأَكُن مِّنَ ٱلْجَٰهِلِينَ ۞ فَٱسْتَجَابَ لَهُۥ رَبُّهُۥ فَصَرَفَ عَنْهُ كَيْدَهُنَّ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴾ ٣٣-٣٤]

وقُرِئ: «السَّجْنُ» بالفتح على المصدر. وقال: **﴿يَدْعُونَنِيٓ﴾ على إسنادِ الدَّعوةِ إليهنّ جميعاً**، لأنهنّ **تَنصَّحْنَ له** وزَيَّنَّ له مُطاوعتَها، وقُلنَ له: إيّاك وإلقاءَ نفسِك في السِّجن والصَّغار، **فالتَجأ إلىٰ ربِّه عند ذلك وقال: ﴿رَبِّ﴾ نزولُ السِّجن ﴿أَحَبُّ إِلَيَّ﴾ من رُكوب المعصية.**

قوله: (**﴿يَدْعُونَنِيٓ﴾ علىٰ إسنادِ الدَّعْوةِ إليهنَّ جميعاً**)، فالنُّون: ضميرُ جماعةِ النِّساء، ووَزنُه: «يَفعَلْنَ»، وهذهِ الصِّيغةُ يَشتركُ فيها النِّساءُ كما نحنُ فيه، والرجالُ كما في قولِ مُؤمِنِ آلِ فِرعَون: ﴿وَيَٰقَوْمِ مَا لِيٓ أَدْعُوكُمْ إِلَى ٱلنَّجَوٰةِ وَتَدْعُونَنِيٓ إِلَى ٱلنَّارِ﴾ [غافر: ٤١]، قالوا: وفي المُذكَّرِ ضميرُهم، والنُّونُ عَلَمُ الرَّفع، والواوُ في المُؤنَّثِ لامُ الفِعْل، والنُّونُ ضميرُهنّ. ذكرَ[1] نَحْوَه في قولِهِ تعالىٰ: ﴿إِلَّآ أَن يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَا۟ ٱلَّذِي بِيَدِهِۦ عُقْدَةُ ٱلنِّكَاحِ﴾ [البقرة: ٢٣٧].

قوله: (**تَنصَّحْنَ له**)، تَنَصَّح: أي: تَشَبَّهَ بالنُّصحاء، وتكلَّفَ أن يكونَ ناصِحاً.

قوله: (**فالتَجأَ إلىٰ رَبِّه عند ذلك، وقال: رَبِّ نزولُ السِّجنِ أحبُّ إليَّ من رُكوب المعصية**)، مِثلُ هذا الاستِئثارِ يُشعِرُ باستِعظام المعصية، وخَوفِ الفَضيحةِ التي يُختارُ عِندَها الحِمام، كما قالت مَريَم: ﴿يَٰلَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَٰذَا وَكُنتُ نَسْيًا مَّنسِيًّا﴾ [مريم: ٢٣].

روىٰ السَّجاوَنديُّ وصاحبُ «الإيجاز»[2]: عَلِقَ[3] بعضُ نِساءِ المدينةِ من صَميم شَرَفِها

---

(١) أي: الزَّمخشريّ، في تفسير الآية المذكورة من سورة البقرة (٣: ٤٣٩).

(٢) انظر: «إيجاز البيان عن معاني القرآن» (١: ٤٣٤).

(٣) أي: أحبَّ.

فإن قلتَ: نُزول السِّجنِ مشقةٌ علىٰ النفس شديدة، وما دَعَوْنَه إليه لَذَّةٌ عظيمة، فكيف كانتِ المَشَقَّةُ أحبَّ إليه منَ اللذَّة؟ قلت: **كانت أحبَّ إليه وآثَـرَ عنده نظراً في حُسْنِ الصَّبرِ** علىٰ احتمالها لوجهِ الله، ....

وحَسَناتِ دَهْرِها سُلَيمانَ بنَ يَسار[١]، ودَخَلَت عليه مِن كُلِّ مَدْخَل، دَخَلَت عليه مُستَفتية، وقالت: لَئِنْ لم تَفعَل ما آمُرُكَ لأصيحَنَّ ولأشهرنَّك، فسَكَّتَها، ثم خَرَجَ من المدينةِ، وجَلَا وطنَه فِراراً من المعصية، فرأىٰ يوسُفَ في المَنام، فقالَ له: أنتَ يوسُفُ عليه السَّلام؟ قال: نعم، أنا يوسُفُ الذي هَـمَمْت، وأنتَ سُليمانُ الذي لم تَـهُمّ[٢].

قوله: (**كانت أحبَّ إليه وآثَــرَ عندَه نَظَراً في حُسْنِ الصَّبْر**)، قال القاضي: «وقيل: إنما ابتُلِيَ بالسِّجْنِ لِقولِه هذا، وإنما كانَ الأَوْلىٰ به أن يَسْأَلَ اللهَ العافية، ولذلكَ رَدَّ رسولُ الله ﷺ علىٰ مَن كانَ يسألُ الصَّبْر»[٣]، روينا عن الترمذيِّ[٤] عن مُعاذ، سَمِعَ النبيَّ ﷺ رجلاً يقول: اللهم إني أسألك الصَّبْر، قال: «سألتَ الله البلاء، فاسأله العافية»، وعنه[٥] عن عبد الله ابن مسعود قال رسـول الله ﷺ: «سَلُوا اللهَ مِن فَضْلِه، فإنَّ اللهَ يُحبُّ أن يُسـأل، وأفضَـلُ العِبادةِ انتِظـارُ الفَرَج».

وقالَ الإمام: «إنه عليه السَّـلامُ إنما أجابَ بهذا قولَها: ﴿وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَآ ءَامُرُهُۥ لَيُسْجَنَنَّ﴾،

---

(١) تحرَّف في الأصول الخطية إلىٰ: «بشار»، والصوابُ «يَسار».

وهو سليمانُ بنُ يسار المدني، أحدُ أئمةِ المدينة وفُقهائها، وُلِدَ في خلافة عثمان رضي الله عنه، وتوفي سنة ١٠٧ هـ، رحمه اللهُ تعالىٰ.

(٢) رواها ابنُ أبي خيثمة في «تاريخه» (٤: ١٤٨-١٤٩ و١٦٣)، وأبو نُعيم الأصفهاني في «حلية الأولياء» (٢: ١٩٠-١٩١).

وذكرَها الحافظُ الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٤: ٤٤٦)، وقال بإثرها: «إسناده منقطع».

(٣) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢٨٦).

(٤) في «جامعه» برقم (٣٥٢٧).

(٥) أي: وعن الترمذي، والحديث في «جامعه» برقم (٣٥٧١)، وضَعَّفَه.

وفي قُبح المعصية، وفي عاقبة كلِّ واحدةٍ منهما، لا نظراً في مُشتهىٰ النَّفسِ ومَكروهِها. ﴿وَإِلَّا تَصۡرِفۡ عَنِّي كَيۡدَهُنَّ﴾ **فَزَعٌ منه إلىٰ ألطافِ الله وعِصْمتِه**، كعادة الأنبياءِ والصَّالحينَ فيما عَزَمَ عليه ووَطَّنَ عليه نفسَه منَ الصَّبر، لا أن يطلبَ منه الإجبارَ علىٰ التَّعفُّف والإلجاءِ إليه، ﴿أَصۡبُ إِلَيۡهِنَّ﴾ **أَمِلْ إليهنّ**. ....

وتقديرُه: إذا كانَ لا بُدَّ مِنَ الإلزام بأحَدِ الأمرَين ـ أعني: الزِّنىٰ أو السِّجْن ـ، فهذا أَوْلىٰ، لأنه متىٰ وَجَبَ إلزامُ أحَدِ قِسمَين؛ كُلُّ واحدٍ منهما شَرّ، فأخفُّهما أَوْلىٰ بالتحمُّل»[1].

قوله: (﴿وَإِلَّا تَصۡرِفۡ عَنِّي كَيۡدَهُنَّ﴾ **فَزَعٌ منه إلىٰ ألطافِ الله وعِصمتِه**)، التقدير: وإن لم تَصرِفْ عني كَيْدَهُنَّ في تحبيبِ ذلك إليَّ وتحسينهِ عندي بالتثبيتِ علىٰ العِصمة، ﴿أَصۡبُ إِلَيۡهِنَّ﴾ أمِلْ إلىٰ إجابتهنَّ بطَبْعي ومُقتَضىٰ شَهْوتي.

قال الإمام: «كانَ قد حَصَلَ جميعُ الأسباب المُرغِّبةِإلىٰ إجابةِ دواعي الشهوة،من المالِ والجاهِ والتمتُّع بالمنكوح، وحَصَلَ في الإعراضِ عنها جميعُ الأسباب المُنفِّرة، فالتَجأ إلىٰ الله تعالىٰ في طَلَب ترجيح دواعي الحِكمةِ علىٰ الشهوة»[2]، قال: «واحتَجَّ أصحابُنا بهذه الآيـةِ علىٰ أنّ الإنسانَ لا يَنصَـرِفُ عن المعصيةِ إلا إذا صَـرَفَه اللهُ تعالىٰ، وإن لم يَصـرِفْهُ فقد وقَعَ فيها»[3]، ومن هذا فَـرَّ المُصنِّف، وقال: «فَـزَعٌ منه إلىٰ ألطافِ الله وعِصمتِه، لا أن يَطلُبَ منه الإجبارَ علىٰ التعفُّف»، ولا يخفىٰ ضَعْفُه.

قوله: (﴿أَصۡبُ إِلَيۡهِنَّ﴾ **أَمِلْ إليهنّ**)، الراغب: «الصَّبِيّ: مَن لم يَبلُغ الـحُلُم، ورجلٌ مُصْبٍ: ذو صِبيان، وصَبا فُلانٌ صَبْواً وصَبْوة: إذا نَـزَعَ واشتاقَ وفَعَلَ فِعلَ الصِّبيان، قالَ تعالىٰ: ﴿أَصۡبُ إِلَيۡهِنَّ﴾، وأصباني فصَبَوت»[4].

---

(١) «مفاتيح الغيب» للرازي (١٨: ٤٥١ - ٤٥٢).

(٢) المصدر السابق (١٨: ٤٥٢).

(٣) المصدر السابق (١٨: ٤٥٢).

(٤) «مفردات القرآن» ص٤٧٥.

والصَّبْوةُ: المَيلُ إلىٰ الهوىٰ. ومنها: الصَّبا؛ لأنّ النُّفوسَ تَصْبو إليها لِطيبِ نسيمِها ورَوْحِها. وقُرِئ: «أَصُبُّ إليهنَّ» من الصَّبابة.

﴿مِّنَ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ منَ الذين لا يعملون بما يعلمون، لأنّ مَن لا جَدوىٰ لعِلمِه فهو ومَن لا يعلمُ سواء، أو من السُّفهاء، لأنّ الحكيمَ لا يفعل القبيحَ وإنما ذَكر الاستجابةَ ولم يتقدّم الدعاء، لأنّ قولَه: ﴿وَإِلَّا تَصْرِفْ عَنِّى﴾ فيه معنىٰ طَلَبِ الصَّرْفِ والدُّعاء باللُّطف. ﴿ٱلسَّمِيعُ﴾ لدعواتِ المُلتَجئينَ إليه ﴿ٱلْعَلِيمُ﴾ بأحوالهم وما يُصلِحُهم.

[﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا۟ ٱلْءَايَٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٍ﴾ ٣٥]

﴿بَدَا لَهُم﴾ فاعلُه مُضمَر، لدلالةِ ما يُفسِّرُه عليه، وهو ﴿لَيَسْجُنُنَّهُۥ﴾، والمعنىٰ: بداهم بَدَاءٌ، أي: ظهر لهم رأيٌ ﴿لَيَسْجُنُنَّهُۥ﴾، والضمير في ﴿لَهُم﴾ للعزيز وأهلِه، ﴿مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا۟ ٱلْءَايَٰتِ﴾ **وهي الشَّواهدُ علىٰ براءته**، وما كان ذلك إلا **باستِنزالِ المرأةِ لزوجِها، وفَتْلِها منه في الذُّرْوةِ والغارِب**، ....

قوله: (﴿ٱلْءَايَٰتِ﴾ **وهيَ الشواهدُ علىٰ بَراءتِه**)، قالَ القاضي: «كشهادةِ الصَّبيِّ، وقَدِّ القميص، وقَطْعِ النِّساءِ أيديَهُنّ، واستِعصامِهِ عنهُنّ»(١).

قوله: (**باستِنزالِ المرأةِ لِزَوجِها**)، وهيَ كِنايةٌ عن الحِيلة، ولهذا صَرَّحَ بذِكرِ المرأةِ والزَّوْج، أي: المكيدةِ التي تجري بينَ المرأةِ وزوجِها مِنَ استِنزالِهِ من رأيِـهِ الصائب إلىٰ ما أرادت، وفيه معنىٰ التدرُّج، كما جاءَ في المَثَلِ الآتي بعدَه، **الأساس**: «ومن المَجاز: استَنزَلتُه من رأيه».

قوله: (**وفَتْلِها منه في الذُّرْوةِ والغارِب**)، مَثَلٌ في الخِداع، لأن رائضَ الصَّعْبةِ إذا أرادَ رِياضَتَها مَسَحَ سَنامَها وذُروَتَها(٢).

---

(١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢٨٧).

(٢) قال الميداني في «مجمع الأمثال» (٢: ٦٩): «الذُّرْوة: أعلىٰ السَّنام، وفَتْلُ الذُّرْوةِ في البعير: هو أن يخدعَه =

وكان **مِطْواعةً** لها، وجَمَلاً ذَلُولاً، زِمامُه في يدِها، حتىٰ أنساهُ ذلك ما عايَنَ من الآيات، وعَمِلَ برأيِها في سَجْنه، وإلحاقِ الصَّغارِ به كما أوعَدَتْهُ به، وذلك لـمّا أَيِسَت من طاعتِهِ لها، أو لِطَمعِها في أن يُذَلِّـلَهُ السِّجنُ ويُسَخِّرَه لها. وفي قراءة الحسن: «لَتَسْجُنُنَّهُ» بالتاء علىٰ الخطاب؛ خاطبَ به بعضُهم العزيزَ ومَن يَليه، أو العزيزَ وحدَه علىٰ وجه التَّعظيم.

﴿حَتَّىٰ حِينٍ﴾ إلىٰ زمان، كأنها اقتَرحَت أن يُسجَنَ زماناً حتىٰ تُبصِرَ ما يكونُ منه. وفي قراءة ابن مسعود: «عَتّىٰ حِين»، وهي لغة هُذيل، وعن عمرَ رضي الله عنه: أنه سمعَ رجلاً يقرأ: «عَتّىٰ حِين»، فقال: مَن أقرأكَ؟ قال: ابنُ مسعود، فكَتَبَ إليه: «إنَّ الله أنزلَ هذا القرآن، فجعلَه عربيّاً، وأنزلَه بلغة قريش، فأقرِئِ النّاس بلُغة قريش، ولا تُقرئهم بلُغة هُذيل، والسَّلام».

[﴿ وَدَخَلَ مَعَهُ ٱلسِّجْنَ فَتَيَانِۖ قَالَ أَحَدُهُمَآ إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعْصِرُ خَمْرًاۖ وَقَالَ ٱلْـَٔاخَرُ إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَحْمِلُ فَوْقَ رَأْسِي خُبْزًا تَأْكُلُ ٱلطَّيْرُ مِنْهُۖ نَبِّئْنَا بِتَأْوِيلِهِۦٓۖ إِنَّا نَرَىٰكَ مِنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ ٣٦]

قوله: (**مِطواعة**)، المِطواعة: بناءُ مُبالَغة، والهاءُ علىٰ تأويل النفس، كالهِلباجة للأحمق.

الأساس: «يُقال: هو مُطيعٌ ومِطواعٌ ومِطواعة، قال(١):

إذا سُدْتَه سُدْتَ مِطواعةً   ومَهْما وَكَلْتَ إليه كفاهُ(٢)».

= صاحبُه ويَتلطَّفَ له بفَتْلِ أعلىٰ سَنامِهِ ليَسكُنَ إليه، فيَتَسلَّقُ بالزِّمام عليه، والذُّرْوةُ والغاربُ واحد، قالَ الأصمَعِيّ: فَـتَلَ في ذُرْوته؛ أي خادَعَه حتىٰ أزالَه عن رأيه».

(١) المُتنخِّل الهذلي، واسمُه مالكُ بنُ عمرو، قاله في رثاء أبيه أو أخيه، كما في «الشعر والشعراء» لابن قُتيبة (٢: ٥٥٣)، و«الأغاني» لأبي الفرج الأصفهاني (٢٤: ٩٥)، و«لسان العرب» لابن منظور، مادة (طوع).

(٢) في الأصول الـخطية: «كفاكا»، والمُثبَتُ من «أساس البلاغة» للزمخشري، مادة (طوع)، ومن مصادر البيت.

«مَعَ»: **يدلُّ علىٰ معنىٰ الصُّحبةِ واستِحداثِها**، تقول: خَرَجتُ مع الأمير، تُريد: مُصاحِباً له، فيجبُ أن يكونَ دُخولُهما السِّجنَ مُصاحِبَينِ له.

﴿فَتَيَانِ﴾ عَبْدان للمَلِك؛ خبّازُه وشَرابيُّه، **رُقِيَ إليه** أنهما يَسُمّانِه، فأمرَ بهما إلىٰ السِّجن، فأُدخِلا ساعةَ أُدخِلَ يوسفُ عليه السَّلام. ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ﴾ يعني: في المنام، وهي حكايةُ حالٍ ماضية، ﴿أَعۡصِرُ خَمۡرٗا﴾ يعني: عِنَباً، تسميةً للعِنَبِ بما يَؤولُ إليه. وقيل: الخمرُ **بلغة عُمان**: اسمٌ للعِنَب.

«سُدْتَه»؛ أي: اختَـرْتَه للسِّيادة.

قوله: («مع» **يَدُلُّ علىٰ معنىٰ الصُّحْبةِ واستِحداثِها**)، فيجبُ أن يكونَ دُخولُهما السِّجنَ مُصاحِبَينِ له، قيل: يَنتَقِضُ هذا بقوله: ﴿وَأَسۡلَمۡتُ مَعَ سُلَيۡمَٰنَ لِلَّهِ﴾ [النمل: ٤٤]، فيُقال: لا يَنتَقِض، بل يُحمَلُ ذلكَ علىٰ التخصيصِ للصارِف، يَدُلُّ عليه قولُ المُصنِّفِ في قولِهِ تعالىٰ: ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ ٱلسَّعۡيَ﴾ [الصافات: ١٠٢]: «لا يَصِحُّ تَعْليقُه بـ﴿بلغ﴾، لاقتِضائِهِ بُلوغَهما حَدَّ السَّعْي معاً، ولا بـ﴿ٱلسَّعۡيَ﴾، لأنّ صِلةَ المَصدَرِ لا تَتَقدَّمُ عليه، فيكونُ بياناً، كأنه لـمّا قال: فلما بَلَغَ السَّعْيَ، أي: الحدَّ الذي يَقدِرُ فيه علىٰ السَّعْي، قيل: مَعَ مَن؟ قال: مَعَ أبيه».

فـ«مع» هاهنا جارٍ علىٰ الحقيقة، حالٌ من فاعل «دَخَلَ»، وقَيْدٌ للفِعْل، فيكونُ حُدوثُها مَعَ حُدوثِ الفِعل، ولا صارِفَ مِنَ الحمْلِ علىٰ الحقيقة، فوَجَبَ حَمْلُه عليها.

قوله: (**رُقِـيَ إليه**)، **الجوهري**: «رَقّىٰ عليه كلاماً تَرْقية: إذا رَفَع».

قوله: (**بلُغةِ عُمان**)، **النهاية**: «عَمّـان ـ بفَتْح العَينِ وتشديدِ الميم ـ : مدينةٌ قديمةٌ بالشام مِن أرضِ البَلقاء، فأما بالضَّمِّ والتخفيف: فهو صُقْعٌ[1] عندَ البَحْرَين، وله ذِكرٌ في الحديث».

---

(١) الصُّقْع: الناحيةُ من البلاد. «المصباح المنير» للفيُّومي، مادة (صقع).

ومن قوله: «كلاماً ترقية» إلىٰ هنا، سقط من (ف).

وفي قراءة ابن مسعود: «أعصِرُ عِنَباً». ﴿مِنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ **مِنَ الذين يُحسِنون عِبارةَ الرُّؤيا**؛ أي: يُجيدونها، رأياهُ يَقُصُّ عليه بعضُ أهل السِّجنِ رُؤياه فيُؤوِّلُها له، **فقالا له** ذلك. أو: مِنَ العلماء، لأنَّهما سَمِعاه يَذكرُ للنّاس ما عَلِما به أنه عالم. أو: منَ المُحسِنينَ إلىٰ أهل السِّجن، فأحسِنْ إلينا بأن تُفرِّجَ عنّا الغُمَّةَ بتأويل ما رأينا **إن كانت لك يَدٌ في تأويل الرُّؤيا**. رُوي: أنه كان إذا مَرِضَ رجلٌ منهم قام عليه، **وإذا أضاق أوسَعَ له**، وإذا احتاج جَمَعَ له. ....

قوله: (**من الذين يُحسِنونَ عِبارةَ الرُّؤيا**)، قالَ الزَّجّاج: «فيه أنَّ أمرَ الرؤيا صحيح، وأنّ منها ما يصح، ومَن دفعَه فليس بمُسلِم، لأنه يدفعُ القرآن والسنة، روي عن النبي ﷺ: أنّ[1] «الرُّؤيا جُزءٌ من أربعين جزءاًمن النُّبوّة»[2]، وتأويلُه: أنّ الأنبياءَ يُـخبِرونَ بما سيكون، والرُّؤيا تَدُلُّ علىٰ ما سيكون»[3].

قوله: (**إن كانت لَكَ يَـدٌ في تـأويلِ الرُّؤيـا**)، وإنما قَـيَّـدَ في هذا الوَجْهِ بالشـرط، لأنها حينَئذٍ ما رأياهُ يَقُصُّ عليه أحدٌ رُؤياه، وهو يُؤوِّلُها، ولا سَمِعاهُ يَذكُرُ للناسِ ما عَلِمـا به أنه عالم، بل أطلَقا قولَهما[4]: ﴿مِنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ فِراسة، فناسَبَ لذلكَ التعليق.

قوله: (**وإذا أضاقَ أوسَـعَ له**)، **الأساس**: «ومن المَجاز: وأصابَتْـهُ ضَيْقة: فَـقْر، وقد أضاقَ إضاقة، ورجلٌ مَضِيق».

---

(١) من قوله: «أمر الرؤيا صحيح» إلى هنا، سقط من (ح) و (ف).

(٢) أخرجه بهذا اللفظ الترمذيُّ (٢٢٧٨) من حديث أبي رَزين العُقيلي.

وأخرجه البخاري (٦٩٨٧)، ومسلم (٢٢٦٤) من حديث أنس بن مالك عن عُبادةَ بنِ الصامت، والبخاري (٦٩٨٣) و(٦٩٩٤) من حديث أنس بن مالك، والبخاري (٦٩٨٨) و(٧٠١٧)، ومسلم (٢٢٦٣) من حديث أبي هريرة، والبخاري (٦٩٨٩) من حديث أبي سعيد الخدري، رضي الله عنهم، بلفظ: «جزء من ستة وأربعين جزءاً من النُّبوّة».

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» للزَّجّاج (٣: ١١٠).

(٤) في الأصول الخطية: «قولهم».

وعن قَتادةَ: كان في السِّجن ناسٌ قد انقطعَ رَجاؤهم وطالَ حُزنُهم، فجَعلَ يقول: أبشِروا، اصبِروا تُؤجَروا، إنّ لهذا لأجراً، فقالوا: بارك اللهُ عليك ما أحسَنَ وجهَكَ! وما أحسَنَ خُلُقَكَ! لقد بُورِكَ لنا في جِوارك، فمَن أنت يا فتىٰ؟ قال: أنا يوسفُ ابنُ صَفيِّ الله يعقوبَ ابنِ ذَبيح الله إسحاقَ ابنِ خليلِ الله إبراهيم، فقال له عاملُ السِّجن: لو استطعتُ خَلَّيتُ سَبيلَك، ولكني أُحسِنُ جِوارَك، فكُن في أيِّ بيوتِ السِّجنِ شِئت. ورُوي: أنّ الفتيَينِ قالا له: إنّا لَنُحِبُّكَ من حين رأيناكَ، فقال: أنشدُكما بالله أن لا تُحبّاني، فوَالله ما أحبَّني أحدٌ قطُّ إلا دخلَ عليَّ من حبِّه بلاء، لقد أحبَّتني عمَّتي، فدخلَ عليَّ من حُبِّها بلاء، ثم أحبَّني أبي، فدخلَ عليَّ من حبِّه بلاء، ثم أحبَّتني زوجةُ صاحبي، فدخلَ عليّ من حُبِّها بلاءٌ، فلا تُحبّاني، باركَ اللهُ فيكما.

وعنِ الشَّعْبي: **أنَّهما تحالَمَا له** لِيَمْتَحِناهُ، فقال الشَّرابيُّ: إني أراني في بستان، فإذا **بأصل حَبَلَةٍ** عليها ثلاثةُ عَناقيدَ من عِنَب، فقَطفتُها وعَصَرتُها في كأس المَلِك، وسَقَيتُه. وقال الخبّاز: إني أراني وفَوْقَ رأسي ثلاثُ سِلالٍ فيها أنواعُ الأطعمة، وإذا سِباعُ الطَّير **تنهَشُ منها**.

فإن قلتَ: إلامَ يرجعُ الضَّميرُ في قوله: ﴿نَبِّئْنَا بِتَأْوِيلِهِۦ﴾؟ ....

قوله: (**إنهما تَحالَمَا له**)، **النهاية**: «تَحَلَّم: إذا ادَّعىٰ الرُّؤيا كاذِباً،ومنه الحديث: (مَنْ تَحَلَّمَ فقد كُلِّفَ أن يَعقِدَ بينَ شَعيرتَين)[1]».

قوله: (**بأصل حَبَلة**)، **النهاية**: «الحَبَلَةُ ـ بفَتْح الحاءِ والباء، ورُبما سُكِّنَت ـ: الأصلُ والقَضيبُ من شَجَرِ الأعناب»، وكذا في «الصِّحاح»، وفي «المُغرِب»[2] بالفَتْح لا غير.

قوله: (**تَنهَشُ منها**)، **الأساس**: «نَهَشَ اللَّحمَ وانتَهَشَه: أخَذَه بمُقدَّم فيه».

(١) أخرجه البخاري (٧٠٤٢) من حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما.

(٢) «المُغرِب في ترتيب المُعرِب» لأبي الفتح المُطرِّزي (١: ١٧٨).

قلت: إلىٰ ما قَصّا عليه، والضَّميرُ يجري مَجرىٰ اسمِ الإشارةِ في نحوه، كأنه قيل: نَبِّئنا بتأويل ذلك.

[﴿قَالَ لَا يَأْتِيكُمَا طَعَامٌ تُرْزَقَانِهِۦٓ إِلَّا نَبَّأْتُكُمَا بِتَأْوِيلِهِۦ قَبْلَ أَن يَأْتِيَكُمَا ۚ ذَٰلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِى رَبِّىٓ ۚ إِنِّى تَرَكْتُ مِلَّةَ قَوْمٍ لَّا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَهُم بِٱلْءَاخِرَةِ هُمْ كَٰفِرُونَ * وَٱتَّبَعْتُ مِلَّةَ ءَابَآءِىٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ ۚ مَا كَانَ لَنَآ أَن نُّشْرِكَ بِٱللَّهِ مِن شَىْءٍ ۚ ذَٰلِكَ مِن فَضْلِ ٱللَّهِ عَلَيْنَا وَعَلَى ٱلنَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ﴾ ٣٧-٣٨]

لـمّا استعبَراهُ ووَصَفاه بالإحسان، افترَصَ ذلك، فوَصَلَ به وَصْفَ نفسِه بما هو فوقَ عِلم العلماء، وهو الإخبارُ بالغيب، وأنهُ يُنبِّئهما بما يُحمَلُ إليهما من الطعام في السِّجنِ قبلَ أن يأتيَهما، ويَصِفُه لهما، ويقول: اليومَ يأتيكُما طعامٌ من صِفَتِه كَيتَ وكَيتَ، فيَجِدانِه كما أخبرَهما، وجعلَ ذلك تخلُّصاً إلىٰ أن يَذكُرَ لهما التوحيدَ، ويَعرِضَ عليهما الإيمانَ ويُزيِّنَه لهما، ويُقبِّحَ إليهما الشِّركَ بالله، وهذه طريقةٌ علىٰ كلِّ ذي علمٍ أن يَسلُكَها مع الجُهّال والفَسَقة، إذا استفتاه واحدٌ منهم؛ أن يُقدِّم الهدايةَ والإرشادَ والموعظةَ والنَّصيحةَ أوّلاً، ويَدعُوهُ إلىٰ ما هو أَولىٰ به وأوجَبُ عليه مما استُفتيَ فيه، ثم يُفتيهِ بعدَ ذلك. وفيه أنّ العالم إذا جُهِلَت منزلتُه في العِلم، ....

قوله: (ووَصَفاهُ بالإحسان)، أي: بقوله: ﴿إِنَّا نَرَىٰكَ مِنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾، أي: مِنَ العُلماء، الجوهري: «هو يُـحسِنُ الشيء؛ أي: يَعلَمُه»، وذلكَ أنهما سَمِعا يوسُفَ يَذكُرُ للناسِ ما يُعلَمُ منه أنه عالم، فلما سَمِعَ يوسُفُ هذا وَصَلَ به قولَه: ﴿لَا يَأْتِيكُمَا طَعَامٌ﴾ إلىٰ آخرِه؛ ليُـرِيَهم أنّ عِلمَه فوقَ ما يَعلَمُه العُلماء.

قوله: (وجَعَلَ ذلكَ تـخَلُّصاً إلىٰ أن يَذكُرَ لهما التوحيد)، أي: جَعَلَ وَصْفَ نفسِه بالعِلم الفائقِ وسيلةً إلىٰ ذِكرِ التوحيد، وذلكَ أنّ الجوابَ عن فَتْواهُم هو قولُه: ﴿يَٰصَىٰحِبَىِ

فوَصَفَ نفسَه بما هو بصَدَدِه، وغَرَضُه أن يُقتَبَسَ منه ويُنتَفَعَ به في الدِّين، لم يكنْ من باب التزكية.

﴿بِتَأْوِيلِهِۦ﴾ ببيانِ ماهيَّـتِه وكَيفيَّـتِه؛ لأنّ ذلك يُشبهُ تفسيرَ المُشكِلِ والإعرابِ عن معناه.

ٱلسِّجْنِ أَمَّآ أَحَدُكُمَا فَيَسْقِى رَبَّهُۥ خَمْرًا﴾ الآية، لكنْ قَدَّمَ عليه مُقدِّمةَ الدَّعْوةِ إلىٰ التوحيد، لأنها أولُ ما يجبُ علىٰ الأنبياء، وبها بُعِثوا، ولها أُمِروا، فجَعَلَ قوله: ﴿لَا يَأْتِيكُمَا طَعَامٌ تُرْزَقَانِهِۦٓ﴾ إلىٰ قوله: ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ﴾ مُخلِّصاً إلىٰ قوله: ﴿يَٰصَٰحِبَىِ ٱلسِّجْنِ ءَأَرْبَابٌ مُّتَفَرِّقُونَ﴾، والمُخلِّص: هو الرابطةُ بينَ الكلامَينِ الأجنبيَّين، فتَعَلُّقُه بالجواب من حيثُ إنّ تأويلَ الأحاديثِ من المُغيَّباتِ وهنا كالمقدمة له ليوطن أنفسهما لقبول ما يرد بعده من الجواب وجعله مخلصاً لمطلوبه وإيذاناً بأن العلم بالمغيبات[1] من المواهِب التي اختصَّها اللهُ بالمُرتَضينَ من الرُّسُل، والمُخلَصِينَ من عِبادِه، وجُعِلَت ذَريعةً إلىٰ الشـروع في إثباتِ التوحيد، ونفي الشـركِ عن نفسِه، علىٰ سبيل الاستِدراج وإرخاءِ العَنان، لِئلّا يُلبَسَ له جِلدُ النَّمِرِ[2] إذا ابتَدَأ بقوله: ﴿ءَأَرْبَابٌ مُّتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ ٱللَّهُ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّارُ﴾.

وأُدمِجَ في المُقدِّمةِ الرُّخصةُ في تزكيةِ النفسِ عندَ الاحتياج، يَدُلُّ عليه قولُه: «وفيه أنّ العالِـمَ إذا جُهِلَت منزلتُه في العِلم، فوَصَفَ نفسَه بما هو بصَدَدِه،لم يكنْ من باب التزكية».

ففي الجواب التخلُّصُ إلىٰ تَوخِّي المطلوب من إثباتِ التوحيدِ والنُّبوّة، والاستِدراجُ إلىٰ إسماع الحقّ، والإدماجُ لمعنىٰ التزكية.

قوله: (﴿بِتَأْوِيلِهِۦ﴾ ببيانِ ماهيّـتِهِ وكيفيّـتِه)، النهاية: «التأويل: مِن: آلَ الشيءُ يَـؤُولُ

---

(١) من قوله: «وهذا كالمقدمة له» إلىٰ هنا، سقط من (ح) و(ف).

(٢) قال الميداني في «مجمع الأمثال» (٢: ١٨٠): «لَبِستُ له جِلدَ النَّمِر: يُضـرَبُ في إظهارِ العَداوةِ وكشفِها، ويُقالُ للرجل الذي تَشمَّرَ في الأمر: لَبِسَ جِلدَ النَّمِر، وقالَ مُعاويةُ ليزيدَ عندَ وفاتِه: تَشَمَّرْ كُلَّ التشمُّر، والبَسْ لابنِ الزُّبيرِ جِلدَ النَّمِر».

﴿ذَٰلِكُمَا﴾ إشارةٌ لهما إلىٰ التأويلِ، أي: ذلك التأويلُ والإخبارُ بالمُغيَّبات ﴿مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّيٓ﴾ وأوحىٰ به إليَّ، ولم أَقُلْهُ عن تكهُّنٍ وتَنجُّم، ﴿إِنِّي تَرَكۡتُ﴾ يجوزُ أن يكونَ كلاماً مُبتَدأً، وأن يكون تَعليلاً لِـما قبلَه؛ أي: علَّمَني ذلك وأوحىٰ إليّ؛ لأني رَفَضتُ مِلَّةَ أولئك واتَّبعتُ ملَّةَ الأنبياءِ المذكورين، وهي المِلَّة الحنيفيَّة، وأراد بأولئك الَّذين لا يُؤمنون: أهلَ مِصرَ ومَن كانَ الفتَيانُ علىٰ دينِهم وتكريرُهم للدلالة علىٰ أنهم خُصوصاً كافرونَ بالآخرة، وأنّ غيرَهم كانوا قوماً مؤمنين بها، وهمُ الذين علىٰ مِلَّةِ إبراهيم، **ولتوكيد كُفرِهِم بالجزاء** تَنبيهاً علىٰ ما هم عليه من الظُّلمِ والكبائرِ التي لا يَرتكبُها إلّا مَن هو كافرٌ بدار الجزاء.

إلىٰ كذا؛ أي: رَجَعَ وصارَ إليه، وتأويلُ الآيَة: نَقْلُ ظاهرِ اللفظِ عن وَضْعِهِ الأصليِّ إلىٰ ما يحتاجُ إلىٰ دليل، لولاهُ ما تُرِكَ ظاهِرُ اللفظ».

الأساس: «أوَّلَ الحكمَ إلىٰ أهلِه: رَدَّه إليهم، ومن المجاز: يُقال: لا تُعوِّلْ علىٰ الـحَسَب تَعْويلاً، فالتقوىٰ أحسَنُ تأويلاً؛ أي: عاقبة».

والمُرادُ هاهنا المجاز، يعني: إذا أخبَـرْتُـكمـا بحَقيقةِ ما يُـحمَلُ إليكما من الطعام، ثم تجدانِهِ كما أخبَـرْتُـكما، فقد أنبأتكمـا بعاقبةِ ذلك، فهذا التأويلُ ليسَ من نقلِ ظاهرِ اللفظِ عن وَضْعِهِ الأصليِّ إلىٰ ما يحتاجُ إلىٰ الدليل، بل يُشبِهُ بيانَ المُجمَل والمُشكِل الذي يُـحتاجُ إلىٰ تفصيلِهِ وكشفِه، وذلكَ أنّ صاحِبَي السِّجْنِ كانا يَعلَمانِ علىٰ الإجمالِ ما يُـحمَلُ إليهما من الطعام، لكنَّ ماهيّةَ ذلكَ الطعام وكيفيتَه لم تكنْ عندَهم، فإذا بـيَّنَ ذلكَ لهما فقد فَسَّـرَ المُبهَم، وإليه الإشارةُ بقوله: «لأنّ ذلكَ يُشبِهُ تفسيرَ المُشكِل».

قولُه: (**ولتوكيدِ كُفرِهِم بالجزاء**)، معطوفٌ علىٰ «للدلالةِ علىٰ أنهم» يعني: في تكريرِ ضميرِهِم وتقديمِهِ علىٰ ﴿كَٰفِرُونَ﴾ دلالةٌ علىٰ الاختِصاصِ والتوكيد، فالتخصيصُ من التقديم، والتوكيدُ من التكرير، وقد أشارَ في تركيبه إلىٰ ذلك بقوله: «إنّ غيرَهم قومٌ مُؤمنونَ بها»، ثم قولُه: «وهم الذينَ علىٰ مِلّةِ إبراهيم»: دلَّ علىٰ التخصيصِ والتوكيد، وقولُه: «للدلالةِ

ويجوزُ أن يكونَ فيه **تعريضٌ بما مُنِيَ به** من جهتِهم حين أودَعُوهُ السِّجنَ بعدما رأوا الآياتِ الشاهدةَ علىٰ براءته، وأنّ ذلك ما لا يُقدِمُ عليه إلا من هو شديدُ الكُفر بالجزاء، وذَكَر آباءَه ليُرِيَهُما أنه من بيتِ النُّبوَّةِ بعدَ أن عرَّفهما أنه نبيٌّ يُوحىٰ إليه، بما ذَكر من إخبارِه بالغُيوب؛ ليُقوِّيَ رغبتَهما في الاستماع إليه واتِّباعِ قولِه.

﴿مَا كَانَ لَنَآ﴾ ما صحَّ لنا معشرَ الأنبياءِ ﴿أَن نُّشۡرِكَ بِٱللَّهِ﴾ أيَّ شيءٍ كان من مَلَكٍ أو جِنِّيٍّ أو إنسيّ، فَضْلاً أن نُشرِكَ به صنماً لا يسمعُ ولا يُبصِر، ثم قال: ﴿ذَٰلِكَ﴾ التَّوحيدُ ﴿مِن فَضۡلِ ٱللَّهِ عَلَيۡنَا وَعَلَى ٱلنَّاسِ﴾ أي: علىٰ الرُّسل وعلىٰ المُرسَلِ إليهم؛ لأنَّهم نبَّهوهم عليه وأرشدُوهم إليه، ﴿وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ﴾ المبعوثِ إليهم ﴿لَا يَشۡكُرُونَ﴾ فضلَ الله، فيُشركون ولا يَنتبهون.

وقيل: **إنّ ذلك من فَضْل الله** علينا، لأنه نَصَبَ لنا الأدلَّةَ التي نَنظُر فيها ونَستَدلُّ بها، وقد نَصَبَ مِثلَ تلك الأدلَّةِ لسائر الناسِ من غير تَفاوُت، ولكنَّ أكثرَ الناسِ لا ينظرون ولا يَستَدلُّونَ اتِّباعاً لأهوائهم، فيَبقون كافرينَ غيرَ شاكرين.

علىٰ أنهم خصوصاً كافرونَ بالآخِرة»، ثم قولُه: «ولتوكيدِ كُفرِهِم بالجزاء»: دلَّ علىٰ ما دلَّ ذلك.

قوله: (**تعريضٌ بما مُنِيَ به**)، أي: قُدِّرَ له. **النهاية**: «يُقال: مَنىٰ اللهُ عليكَ خيْراً يَمْني مَنْياً، ومنه سُمِّيَتِ المَنِيّـة، لأنها مُقدَّرةٌ بوقتٍ مخصوص»، يعني: تركتُ مِلّةَ قومٍ فَعَلوا بي ما فَعَلوا بعدَما رأَوُا الآيات، ومن ثَمَّ قال: «وإنّ ذلكَ ما لا يُقدِمُ عليه إلا مَن هو شديدُ الكُفرِ بالجزاء».

قوله: (**وقيل: إنّ ذلكَ مِن فَضْل الله**)، أي: عَدَمُ صِحّةِ الإشراكِ مِنّا مَعاشِرَ الأنبياءِ من فَضْل الله تعالىٰ، لأنه نَصَبَ الأدلّةَ التي يُنظَرُ فيها ويُستَدَلُّ بها، فالمُشارُ إليه مضمونُ الكلام الدالِّ علىٰ التوحيد، و«فَضْلُ الله» علىٰ الأول: سَمْعيّ؛ لِقولِه: «نبَّهوهُم عليه وأرشدوهم إليه»، وعلىٰ الثاني: عَقْليّ؛ لِقولِه: «نَصَبَ لنا الأدلّة».

[﴿ يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجۡنِ ءَأَرۡبَابٞ مُّتَفَرِّقُونَ خَيۡرٌ أَمِ ٱللَّهُ ٱلۡوَٰحِدُ ٱلۡقَهَّارُ * مَا تَعۡبُدُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ أَسۡمَآءٗ سَمَّيۡتُمُوهَآ أَنتُمۡ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلۡطَٰنٍۚ إِنِ ٱلۡحُكۡمُ إِلَّا لِلَّهِۚ أَمَرَ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلۡقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعۡلَمُونَ ﴾ ٣٩-٤٠]

﴿ يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجۡنِ ﴾ يُريد: يا صاحبيَّ في السِّجن، فأضافَهما إلىٰ السِّجن، كما تقولُ: يا سارقَ الليلة، فكما أنَّ الليلةَ مسروقٌ فيها غيرُ مسروقة، **فكذلك السِّجنُ مصحوبٌ فيه غيرُ مصحوب**، وإنَّما المصحوبُ غيرُه وهو يوسفُ عليه السَّلام، ونحوُه قولُك لصاحِبَيك: يا صاحِبَيِ الصِّدق، فتُضيفهما إلىٰ الصِّدق، ....

قوله: (**فكذلكَ السِّجْنُ مَصْحوبٌ فيه غيرُ مَصْحوب**)، **الراغب**: «الصاحب: المُلازِم؛ إنساناً كانَ أو حيواناً، مكاناً كانَ أو زماناً، ولا فَرْقَ بينَ أن تكونَ مُصاحَبَتُـه بالبَدَن، وهو الأصلُ والأكثر، أو بالعنايةِ والهِمّة، وعلىٰ هذا قال:

لَئِنْ غِبتَ عن عَيْنـي لَـمَا غِبتَ عـن قَـلْبي[1]

ولا يُقالُ في العُرْفِ إلا لِـمَنْ كَثُرَ مُلازمتُه، ويُقالُ لمالكِ الشيء: هو صاحبُه، وكذلكَ لِـمَنْ يَملِكُ التصـرُّفَ فيه، قالَ تعالىٰ: ﴿إِذۡ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحۡزَنۡ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠]، ﴿ قَالَ لَهُۥ صَاحِبُهُۥ وَهُوَ يُحَاوِرُهُۥٓ﴾ [الكهف: ٣٧]، والإصحابُ للشيء: الانقيادُ له، وأصلُه: أن يَصيرَ له صاحِباً، ويُقال: وأصحَبَ فُلانٌ فُلاناً: جَعَلَه صاحِباً له»[2].

---

(١) عَجُزُ بيتٍ لأبي العتاهية، وصَدْرُه ـ كما في «عيون الأخبار» لابن قتيبة (٤: ٨٦) ـ:

أما والذي لو شاءَ لم يَخلُقِ النَّوىٰ

وبعدَه:

يُوهِّمُنِـيكَ الـشَّوقُ حتـىٰ كـأنني ... أُناجيكَ عن قُرْبٍ ومـا أنـتَ في قُـرْبي

(٢) «مفردات القرآن» ص٤٧٥-٤٧٦.

ولا تُريدُ أنَّهما صَحِبا الصِّدق، ولكنْ كما تقول: **رَجُلا صِدْقٍ**، وسمَّيتَهما صاحبَينِ؛ لأنّهما صَحِباك. ويجوزُ أن يُريد: يا ساكِنَيِ السِّجن، كقوله: ﴿لَا يَسْتَوِىٓ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ وَأَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ﴾ [الحشر: ٢٠].

﴿مُّتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ﴾ يُريدُ التفرُّقَ في العددِ والتكاثُر، يقول أأَنْ تكونَ لكما أربابٌ شتّىٰ، يَستَعبِدُكما هذا ويَستعبِدُكما هذا ﴿خَيْرٌ﴾ لكما ﴿أَمِ﴾ أن يكونَ لكما ربٌّ واحدٌ قهّارٌ لا يُغالَبُ ولا يُشارَكُ في الرُّبوبيَّة، بل هو ﴿ٱلْقَهَّارُ﴾ الغالِب، **وهذا مَثَلٌ ضربَه لعبادة الله** وحدَه ولعبادة الأصنام.

قوله: (**كما تقول: رَجُلا صِدْق**)، يعني: كما دَلَّ الإضافةُ بمعنىٰ اللام علىٰ أنّ الصِّدْقَ مالِكُهما مُبالَغةً، والأصل: رَجُلانِ صادِقان، كذلكَ إضافةُ «صاحِبَيْ» إلىٰ «الصِّدْق»، والمُراد: صَدَقتُما في صُحْبتي، أي: بَذَلتُما مجهودكما في حَقِّي[١]، وفَعَلتُما ما يُوجِبُه حَقُّ الصُّحْبة.

الراغب: «الصِّدْق: مُطابقةُ القولِ الضميرَ والمُخبَرَ عنه معاً، ويُستعمَلُ في كُلِّ ما يَحِقُّ ويحصل في الاعتِقاد؛ نَحْو: صَدَقَ ظَنِّي، وفي فِعْل الجوارح؛ نَحْو: صَدَقَ في القِتال: إذا وفىٰ حَقَّه، وفَعَلَ ما يجِبُ في القِتال»[٢].

قوله: (**وهذا مَثَلٌ ضَرَبَه لِعبادةِ الله تعالىٰ**)، فيه إشكال؛ لأنّ الظاهرَ نفيُ استِواءِ الأصنام وعبادتِها بالله تعالىٰ وبعبادتِه، فأينَ المَثَل؟! لكن التقدير: أساداتٌ شَتّىٰ تَستَعبِدُ مملوكاً واحِداً إلىٰ عبادتها خيرٌ مِن سَيِّدٍ واحدٍ قهّار، فوَضَعَ مَوضِعَ «الرَّبِّ السَّيِّدِ»: ﴿ٱللَّهُ﴾؛ لِكونِهِ مُقابِلاً لقوله: ﴿ءَأَرْبَابٌ﴾، كقولِهِ تعالىٰ: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلًا فِيهِ شُرَكَآءُ مُتَشَٰكِسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِّرَجُلٍ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا﴾ [الزمر: ٢٩].

---

(١) في (ف): «صدقتما في صحبتي إلى بذلكما مجهودكما كما في حقي»، وفيه خَلَلٌ ظاهر، والمُثبَتُ من (ط) و(ح).

(٢) «مفردات القرآن» ص٤٧٩.

﴿مَا تَعۡبُدُونَ﴾ خِطابٌ لهما ولـمَن علىٰ دينِهما من أهل مصرَ ﴿إِلَّآ أَسۡمَآءً﴾ يعني: أنكم سَمَّيتُم ما لا يَستحقُّ الإلهيَّةَ آلهةً، ثم طَفِقتُم تَعبدونَها، فكأنكم لا تَعبدونَ إلّا أسماءً فارغةً لا مُسمَّياتِ تحتَها. ومعنىٰ ﴿سَمَّيۡتُمُوهَآ﴾: سَمَّيتُم بها. يُقال: سَمَّيتُه بزيد، وسمَّيتُه زيداً، ﴿مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا﴾ أي: بتَسميتِها ﴿مِن سُلۡطَٰنٍ﴾ من حُجَّة، ﴿إِنِ ٱلۡحُكۡمُ﴾ في أمر العبادةِ والدِّينِ ﴿إِلَّا لِلَّهِ﴾، ثمَّ بيَّن ما حَكَم به فقال: ﴿أَمَرَ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلۡقَيِّمُ﴾ الثابتُ الذي دلَّت عليه البراهين.

[﴿يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجۡنِ أَمَّآ أَحَدُكُمَا فَيَسۡقِي رَبَّهُۥ خَمۡرٗاۖ وَأَمَّا ٱلۡأٓخَرُ فَيُصۡلَبُ فَتَأۡكُلُ ٱلطَّيۡرُ مِن رَّأۡسِهِۦۚ قُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ ٱلَّذِي فِيهِ تَسۡتَفۡتِيَانِ﴾ ٤١].

﴿أَمَّآ أَحَدُكُمَا﴾ يُريد: الشَّرابيَّ ﴿فَيَسۡقِي رَبَّهُۥ﴾ سيِّدَه. وقرأ عكرمة: «فيُسْقَىٰ رَيَّهُ» أي: يُسْقَىٰ ما يُرْوىٰ به، علىٰ البناء للمفعول. رُويَ أنه قال للأوّل: ما رأيتَ من الكَرْمةِ وحُسنِها هو الملكُ وحُسنُ حالِكَ عندَه؛ وأما القُضْبانُ الثلاثةُ فإنها ثلاثةُ أيامٍ تمضي في السِّجن، ثم تخرجُ وتعودُ إلىٰ ما كنتَ عليه، وقال للثاني: ما رأيتَ من السِّلالِ ثلاثةُ أيامٍ ثم تخرجُ فتُقتَل، ﴿قُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ﴾ قُطِعَ وتَمَّ ما ﴿تَسۡتَفۡتِيَانِ﴾ فيه من أمرِكُما وشأنِكُما.

فإن قلتَ: ما استفْتَيا في أمرٍ واحد، بل في أمرين مُختلفَين، فما وَجهُ التوحيد؟ قلت: المُرادُ بالأمر: ما اتُّهِما به من سَمِّ الملكِ وما سُجِنا من أجلِه، ....

قوله: (لا مُسَمَّياتِ تحتَها)، صَحَّ بالكَسْر، وهو مبنيٌّ علىٰ ما يُنصَبُ به، وعندَ الأخفَش: مبنيٌّ علىٰ الفَتْح.

قوله: (المُرادُ بالأمر: ما اتُّهِما به مِن سَمِّ المَلِك)، إشارةٌ إلىٰ قوله تعالىٰ: ﴿وَدَخَلَ مَعَهُ ٱلسِّجۡنَ فَتَيَانِۖ قَالَ أَحَدُهُمَآ إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗاۖ﴾ [يوسف: ٣٦] الآية، وتفسيره له: «دَخَلَ معه السِّجنَ عَبْدانِ للمَلِك، رُقِيَ إليه أنهما يَسُمّانِه، فأمَرَ بهما إلىٰ السِّجْن» إلىٰ آخِرِه، كأنهما حينَ عَرَضا المَنامَينِ عليه طَلَبا منه تنزيلَهما علىٰ شأنِهما وقِصّتِهما مِنَ التُّهمة، وإيقاعِهما

وظَنّا أنّ ما رأياهُ في معنىٰ ما نَزلَ بهما، فكأنَّهما كانا يَستَفتيانِه في الأمرِ الذي نَزلَ بهما، أعاقبتُه نجاةٌ أم هلاك؟ فقال لهما: ﴿قُضِىَ ٱلْأَمْرُ ٱلَّذِى فِيهِ تَسْتَفْتِيَانِ﴾، أي: ما يَجُـرُّ إليه من العاقبة، وهي هلاكُ أحدِهما ونجاةُ الآخَر. وقيل: جَحَدا وقالا: ما رأينا شيئاً، علىٰ ما رُوِيَ أنّهما تَحالَمَا له، فأخبَرَهما أنَّ ذلك كائن، صَدَقتُما أو كذبتُما.

[﴿وَقَالَ لِلَّذِى ظَنَّ أَنَّهُۥ نَاجٍ مِّنْهُمَا ٱذْكُرْنِى عِندَ رَبِّكَ فَأَنسَىٰهُ ٱلشَّيْطَٰنُ ذِكْرَ رَبِّهِۦ فَلَبِثَ فِى ٱلسِّجْنِ بِضْعَ سِنِينَ﴾ ٤٢]

﴿ظَنَّ أَنَّهُۥ نَاجٍ﴾ الظانُّ هو يوسفُ إن كان تأويلُه بطريق الاجتهاد، وإن كان بطريق الوحي فالظـانُّ هو الشَّـرابيُّ، ويكـون الظـنُّ بمعنىٰ اليقين، ﴿ٱذْكُرْنِى عِندَ رَبِّكَ﴾ صِفْني عند المَلِكِ بصِفتي، وقُصَّ عليه قِصَّتي، ....

السِّجْنَ لـها، وهل لهمـا الخلاصُ من ذلكَ في العاقبة، فالأمرُ والشـأنُ هو مجموعُ هذهِ الاعتباراتِ وزُبْدتُها وخُلاصَتُها، ولذلكَ عادَ في بَيانِـهِ بقوله: «أي: ما يَـجُـرُّ إليه مِنَ العاقبة» إلىٰ آخِره.

قالَ صاحبُ «الفرائد»: يُمكِنُ أن يُقال: المُرادُ بـ«الأمرِ»: «التأويلُ» في قوله: ﴿نَبِّئْنَا بِتَأْوِيلِهِۦٓ﴾، وعبارةُ الرُّؤيا واحِدة، وإن تَعَدَّدَت، وما ذكـرَ لا يُوافِقُ ما قيلَ من أنهمـا تَـحالَـمَـا ليَمتَحِناه، وهو قولُه: «وظنّا أنّ ما رأياهُ في معنىٰ ما نَـزَلَ بهما».

وقلت: هو ما عَنىٰ بـ«الأمرِ» إلا «التأويلَ» الذي هو بمعنىٰ العاقبة، كما سَبَقَ أنه ذكرَ في «الأساس»: «لا تُعوِّلْ علىٰ الـحَسَب تَعْويلاً، فالتقوىٰ أحسَنُ تأويلاً، أي: عاقبة»، ألا ترىٰ إلىٰ قولِهِ في الجواب الأول: «أي: ما يَـجُـرُّ إليه من العاقبة»، وفي الثاني: «أنّ ذلكَ كائن»، والمُشارُ إليه هو قولُه: «هلاكُ أحدِهما ونجاةُ الآخِر»، وهو تفسيرٌ لِقولِه: «ما يَـجُـرُّ إليه من العاقبة».

لعلَّه يرحمُني وينتاشُني من هذه الورطة، ﴿فَأَنسَىٰهُ ٱلشَّيْطَٰنُ﴾ فأنسىٰ الشَّرابيَّ ﴿ذِكْرَ رَبِّهِۦ﴾ أن يذكرَه لربِّه. وقيل: فأُنسِيَ يوسفُ ذِكرَ الله حينَ وكَّل أمرَه إلىٰ غيره. ﴿بِضْعَ سِنِينَ﴾ البِضع: ما بينَ الثلاثِ إلىٰ التِّسع، وأكثرُ الأقاويلِ علىٰ أنه لَبِثَ فيه سبعَ سنين.

فإن قلتَ: كيف يَقدِرُ الشيطانُ علىٰ الإنسان؟ قلت: يُوَسوِسُ إلىٰ العبد بما يَشغَلُه عن الشيءِ من أسباب النِّسيان، حتّىٰ يَذهبَ عنه ويَزول عن قلبه ذِكرُه، وأمّا الإنساءُ ابتداءً فلا يَقدرُ عليه إلّا اللهُ عزَّ وجلَّ ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا﴾ [البقرة: ١٠٦].

فإن قلتَ: ما وجهُ إضافةِ «الذِّكرِ» إلىٰ «ربِّه» إذا أُريدَ به المَلِكُ؟ وما هي بإضافة المصدرِ إلىٰ الفاعِلِ ولا إلىٰ المفعول؟ قلت: قد لابَسَه في قولك: فأنساهُ الشَّيطانُ ذِكْرَه لربِّه، أو عند ربِّه، فجازت إضافتُه إليه، لأنّ الإضافةَ تكون بأدنىٰ مُلابسة. أو علىٰ تقدير: فأنساهُ الشيطانُ ذِكرَ إخبارِ ربِّه، فحَذفَ المُضافَ الذي هو الإخبار.

فإن قلتَ: لِـمَ أُنكِرَ علىٰ يوسفَ الاستعانةُ بغير الله في كَشْف ما كان فيه، وقد قال اللهُ تعالىٰ: ﴿وَتَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: ٢]، وقال حِكايةً عن عيسىٰ عليه السَّلام: ﴿مَنْ أَنصَارِىٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ٥٢]، ....

قوله: (ينتاشُني مِن هذهِ الوَرْطة)، أي: يُخلِّصُني، النهاية: «وفي حديثِ عائشةَ تَصِفُ أباها رضيَ اللهُ عنهما: «فانتاشَ الدِّينُ بنَعْشِه»[(١)]، أي: استدرَكَه»، واستَنقَذَه، وتَناوَلَه، وأخَذَه مِن مَهْواتِه[(٢)].

---

(١) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٠: ١٨٤) رقم (٣٠٠) من طريق عليِّ بنِ أحمدَ السَّدوسيّ، عن أبيه قال: بَلَغَ عائشةَ أنّ ناساً ينالونَ من أبي بكر ...، فذكرت حديثاً طويلاً.
وقال الحافظُ الهيثميُّ في «مجمع الزوائد» (٩: ٥٠): «أحمدُ السدوسيُّ لم يُدرِك عائشة، ولم أعرِفْهُ ولا ابنَه».
(٢) المَهْواة: ما بينَ الجبلَين، وقيل: الحفرة. «المصباح المنير» للفيُّومي، مادة (هوىٰ).

وفي الحديث: «**اللهُ في عَونِ العبدِ** ما دامَ العبدُ في عَونِ أخيهِ المسلم»، «مَن فَـرَّج عن مؤمنٍ كُرْبةً فَرَّجَ اللهُ عنه كُرْبةً من كُرُباتِ الآخرة»، وعن عائشةَ رضيَ الله عنها: «أنّ رسولَ الله ﷺ لم يأخُذْهُ النومُ ليلةً منَ اللَّيالي، وكان يَطلُبُ مَن يَحرسُه، حتىٰ جاء سعدٌ، فسَمِعتُ غَطِيطَه». وهل ذلك إلا مثلُ التَّداوي بالأدويةِ والتَّقـوِّي بالأشربةِ والأطعمة؟! **وإن كان ذلك** لأنّ المَلِكَ كان كافـراً، فلا خِلافَ في جوازِ أن يُستَعانَ بالكُفّارِ في دَفْع الظُّلمِ والغَرَقِ والحرقِ ونحوِ ذلك منَ المَضارّ.

قلت: كما اصطفىٰ اللهُ تعالىٰ الأنبياءَ علىٰ خَليقتِه، فقدِ اصطفىٰ لهم أحسَنَ الأمورِ وأفضَلَها وأَوْلاها، والأحسَنُ والأَولىٰ بالنبيِّ أن لا يَكِلَ أمرَه إذا ابتُلِيَ ببلاءٍ إلّا إلىٰ ربِّه، ولا يَعتضِدَ إلّا به، خصوصاً إذا كان المُعتَضَدُ به كافراً؛ ....

قوله: (**اللهُ في عَوْنِ العَبْد**)، الحديثُ بطُولِهِ أخرَجه مُسلِمٌ وأبو داودَ والترمذيُّ[١] عن أبي هُريرة.

وأما حديثُ عائشةَ رضيَ اللهُ عنها: فأورَدَه البُخاريُّ ومُسلِمٌ والترمذيّ[٢]: «كانَ رسولُ الله ﷺ سَهِرَ مَقدَمَه المدينةَ ليلةً، فقال: ليتَ رَجُلاً صالحاً يحرُسُني الليلة، قال: فبينا نحنُ كذلكَ إذ سَمِعْنا خَشْخَشةَ سِلاح، فقال: مَنْ هذا؟ قال: أنا سَعْدُ بنُ أبي وَقّاص، وقعَ في نفسي خَوْفٌ علىٰ رسولِ الله ﷺ، فجئتُ أحرُسُه، فدعا له، ثم نام».

قوله: (**وإن كانَ ذلك**)، عطفٌ علىٰ قوله: «لِـمَ أُنكِـرَ علىٰ يوسُفَ الاستِعانةُ في كشفِ ما كان؟» أي: إن كانَ الإنكارُ لمُطلَقِ الاستِعانةِ فليسَ كذلك، لأنّ اللهَ تعالىٰ قال: ﴿وَتَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: ٢] إلىٰ آخِـره، وإن كـانَ ذلكَ لأنّ المَلِكَ كـانَ كافِـراً فكذا، إلىٰ آخِرِه.

---

(١) مسلم (٢٦٩٩)، وأبو داود (٤٩٤٦)، والترمذي (١٤٢٥) و(١٩٣٠) و(٢٩٤٥).
وأخرجه أيضاً ابنُ ماجه (٢٢٥).

(٢) البخاري (٢٨٨٥) و(٧٢٣١)، ومسلم (٢٤١٠)، والترمذي (٣٧٥٦).

لئلّا يَشمُتَ به الكفّارُ ويقولوا: لو كان هذا علىٰ الحقِّ وكان له ربٌّ يُغيثُه لـمَا استغاثَ بنا. وعن الحسَن: أنه كان يبكي إذا قرأها ويقول: نحنُ إذا نَزلَ بنا أمرٌ فَزِعْنا إلىٰ النّاس.

[﴿ وَقَالَ ٱلۡمَلِكُ إِنِّيٓ أَرَىٰ سَبۡعَ بَقَرَٰتٖ سِمَانٖ يَأۡكُلُهُنَّ سَبۡعٌ عِجَافٞ وَسَبۡعَ سُنۢبُلَٰتٍ خُضۡرٖ وَأُخَرَ يَابِسَٰتٖۖ يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمَلَأُ أَفۡتُونِي فِي رُءۡيَٰيَ إِن كُنتُمۡ لِلرُّءۡيَا تَعۡبُرُونَ ﴾ ٤٣]

لـمّا دَنا فَرَجُ يوسف، رأىٰ مَلِكُ مصرَ الرَّيانُ بنُ الوليدِ رُؤيا عجيبةً هالَتْه؛ رأىٰ سبعَ بقراتٍ سِمانٍ خَرَجْنَ من نهرٍ يابس، وسبعَ بقَراتٍ عِجاف، فابتَلَعَتِ العِجافُ السِّمانَ، ورأىٰ سبعَ سُنْبلاتٍ خُضرٍ قد انعقَدَ حَبُّها، وسبعاً أُخَرَ يابساتٍ قدِ استُحصِدت وأُدرِكَت، فالتَوَتِ اليابساتُ علىٰ الخُضرِ حتّىٰ غَلَبْنَ عليها. فاستَعْبَرَها، **فلمْ يَجد في قومه من يُحسن عِبارَتَها**.

﴿سِمَانٖ﴾ جمعُ سَمينٍ وسَمينة، وكذلك رِجالٌ ونِسوةٌ كِرام.

فإن قلت: هل من فَرقٍ بين إيقاعِ ﴿سِمَانٖ﴾ صفةً للمُميِّز وهو ﴿بَقَرَٰتٖ﴾، دون المُميَّز وهو ﴿سَبۡعَ﴾، وأن يُقال: سبعَ بقراتٍ سِماناً؟ قلت: **إذا أوقعتَها صفةً لـ﴿بَقَرَٰتٖ﴾**، فقد قَصَدتَ إلىٰ أن تُميِّزَ «السَّبعَ» بنوعٍ منَ البَقَرات، ....

قوله: (**فلم يَجِدْ في قومِهِ مَن يُحسِنُ عِبارتَها**)، **الجوهري**: «يُحسِن: يَعلَم». **الأساس**: «ومن المجاز: فُلانٌ لا يُحسِنُ شيئاً، وقيمةُ المَرْءِ ما يُحسِن».

قوله: (**إذا أوقَعْتَها صِفةً لـ﴿بَقَرَٰتٖ﴾**) إلىٰ آخِره، بَيَّنَ الفَرْقَ بينَ اللفظَين، وأحالَ الفائدةَ إلىٰ الذِّهن، ويُمكِنُ أن يُقال: إنّ المُميِّزَ إذا وُصِف، ثم رُفِعَ به الإبهامُ والإجمالُ من العَدَد، أُذِنَ بأنهما مقصودانِ في الذِّكْر، بخِلافِهِ إذا مُيِّزَ ثم وُصِف، بل وَصْفُ المميز أدعىٰ من وصف العدد، لأنَّ المُميِّزَ إنما استُجلِبَ للوَصْف، ومن ثَمَّ تُرِكَ التمييزُ في القرائن الثلاث؛ ﴿سَبۡعٌ عِجَافٞ﴾ و﴿وَأُخَرَ يَابِسَٰتٖ﴾ و﴿سَبۡعٞ شِدَادٞ﴾، والمقامُ يقتَضيه، لأنّ المقصودَ

وهي السِّمانُ منهنَّ، لا بجنسِهنّ، ولو وَصَفتَ بها «السَّبعَ» لَقَصَدتَ إلىٰ تمييزِ «السَّبعِ» بجنسِ البقراتِ لا بنوعٍ منها، ثم رَجَعتَ فوَصَفتَ المُميَّزَ بالجنسِ بالسِّمَن.

فإن قلتَ: هلّا قيل: «سبعَ عِجافٍ» علىٰ الإضافة؟ قلت: التمييزُ موضوعٌ لبيان الجنس، **والعِجافُ وصفٌ لا يقعُ البيانُ به وحدَه.**

فإن قلتَ: فقد يقولون: ثلاثةُ فرسانٍ وخمسةُ أصحاب؟ قلت: الفارسُ والصاحبُ والراكبُ ونحوُها: صِفاتٌ جَرَتْ مجرىٰ الأسماء، فأخَذَتْ حُكمَها وجاز فيها ما لم يَجُزْ في غيرها. ألا تُراك لا تقول: عندي ثلاثةُ ضِخامٍ وأربعةُ غِلاظ. فإن قلتَ: **ذاك ممّا يُشكِل**، وما نحن بسَبيلِه لا إشكالَ فيه، ألا تَرىٰ أنه لم يَقُل: بَقَراتٍ سبعٍ عجافٍ، لوقوعِ العِلمِ بأنّ المُرادَ البقرات؟ قلت: تَرْكُ الأصلِ لا يجوزُ مع وُقوعِ الاستِغناءِ عمّا ليس بأصل، وقد وقعَ الاستِغناءُ بقولك: ﴿سَبْعٌ عِجَافٌ﴾ عما تقترحُه من التمييزِ بالوصف.

بيانُ الابتلاءِ بالشِّدّةِ بعدَ الرخاء، وبيانُ الكَمِّيّـةِ بالعَدَدِ والكيفيّـةِ بالبَقَراتِ تابعٌ.

قوله: (**والعِجافُ وَصْفٌ لا يقعُ البيانُ به وحدَه**)، يعني: أنّ التمييزَ لبيانِ الجِنس، ولا تدل الصفة علىٰ الجِنس، لأنّ الوَصْفَ لا يَدُلُّ علىٰ الحقيقة، وإنما يَدُلُّ علىٰ شيءٍ ما مُتَّصِفٍ بشيء، وإنما جازَ «ثلاثةُ فرسان» و«خمسةُ أصحاب» لِـجَرْيِ «الصاحب» و«الفارس» ـ بطَرْحِ موصوفِهمـا ـ مَجْرىٰ الاسم، ولذلكَ لا يجوزُ «ثلاثةُ ضِخام» لأنه يُلبِس.

قوله: (**ذاكَ مما يُشكِل**)، أي: «ثلاثةُ ضِخام» و«أربعةُ غِلاظ» مما يُشكِل، لأنـّا لا نَعلَمُ أنّ الضخمَ والغَليظَ ما هو؟ وما نحنُ بسَبيلِهِ معلومٌ أنّ ﴿عِجَافٌ﴾ ليسَ غيرَ البقرات؛ لِوقوعِهِ مُقابِلاً لِقولِه: ﴿سَبْعَ بَقَرَٰتٍ سِمَانٍ﴾، فهو إذن نَحْوُ قولك: «ثلاثةُ فُرسان»؟

وأجاب: أنّ الأصلَ أن يجريَ الوَصْفُ علىٰ الوَصْفية، وإنما يُتـرَكُ الأصلُ إذا مَنَعَ مانع، كما في قولك: «خمسةُ أصحاب»، وهاهنا لـمّا وَصَفَ السَّبْعَ بالعِجـاف، فأيُّ حاجةٍ

....

إلىٰ جَعْلِهِ تمييزاً، ثم يَنتَصِبَ للتأويل.

وتحريرُه: أنّ الكلامَ تَردَّدَ بينَ قوله: «سَبْعٌ عِجافٌ» علىٰ الوَصْف، وبينَ «سَبْعُ عِجافٍ» علىٰ الإضافة، فالحملُ علىٰ الوَصْفِ أَوْلىٰ، لأنك إذا أضفتَه[1] أزلتَ «عِجاف» عن مُقتَضاه ـ وهو الوَصْفُ ـ إلىٰ الجِنسِ بالتأويل، فتركُ الوَصْفِ ـ الذي هو الأصل ـ والذهابُ إلىٰ الجِنسِ مَعَ حُصولِ المطلوبِ من الكشفِ والبيانِ غيرُ جائز.

قالَ صاحبُ «الفرائد»: لـمّا كانتِ الصِّفةُ قائمةً مَقامَ الموصوفِ في قولنا: «عِجافٍ» علىٰ الإضافة، والموصوفُ معلومٌ لِـمَا تَقدَّم، فقولُنا: «سَبْعُ عِجافٍ» كقولنا: «سَبْعُ بقراتٍ عِجاف»، فالتمييزُ المطلوبُ بالإضافةِ حاصلٌ بالإضافةِ إلىٰ الصِّفة؛ لقيامِها مَقامَ الموصوف، فكما يجوزُ «سَبْعُ بقراتٍ عِجاف» يجوزُ «سَبْعُ عجافٍ»، وقولُه: «تركُ الأصل لا يجوزُ مَعَ وقوع الاستِغناءِ عما ليسَ بأصل» منظورٌ فيه، لأنّ الأصلَ في العَدَدِ حُصولُ تمييزِهِ بالإضافة، والوَصْفُ علىٰ خِلافِ الأصل، فإذا أضفتَ وقُلت: «سَبْعُ عِجاف» فالموصوفُ محذوف، لأنه معلوم، والصِّفةُ قائمةٌ مَقامَه، وإذا لم تُضِفْ وجَعَلتَه موصوفاً فلا بُدَّ من تقديرِ المُضافِ إليه بأن تقول: «سَبْعُ بقراتٍ عِجاف»، فكانَ كُلُّ واحدٍ علىٰ خِلافِ الأصل[2]، وإنما لم يُضَفْ لأنه قائمٌ مَقامَ البقرات، وهي موصوفةٌ بـ«عِجاف»، فكانت من قَبيلِ إضافةِ الموصوفِ إلىٰ الصِّفة، وهيَ غيرُ جائزةٍ إلا بتأويل.

وقلت: هذا كلامٌ حَسَن، لأنّ الأصلَ «سَبْعُ بقراتٍ عجافٍ» لِقَضِيّـةِ التقابُل، فلما حُذِفَ المُميِّـزُ إيجازاً لِعَدَمِ اللَّبْسِ انقلَبَ الوَصْفُ تابعاً للمُميِّز، فارتفعَ اعتِناءً بشأنِ الوَصْف، كما سَبَقَ أنّ المقصودَ الابتلاءُ بالشِّدّةِ بعدَ الرخاء، وأما التفادي عن إضافةِ الموصوفِ إلىٰ الصِّفةِ دونَ اعتبارِ المعنىٰ فأمرٌ سَهْل.

---

(١) في (ح): «وصفتَه»، والمُثبَتُ من (ط) و(ف)، وهو الصواب.

(٢) من قوله: «فإذا أضفتَ وقلت: سبع عجاف» إلىٰ هنا، سقط من (ف).

والعَجَفُ: الـهُزالُ الذي ليس بعدَه. والسَّبَبُ في وُقوع «عِجافٍ» جمعاً لـ «عَجْفاء»، و«أفعَلُ» و«فَعْلاءُ» لا يُجمَعانِ علىٰ «فِعَال»: حَمْلُه علىٰ «سِمان»، لأنه نقيضُه، ومن دَأْبِهم **حَمْلُ النَّظيرِ علىٰ النَّظير**، والنَّقيضِ علىٰ النَّقيض.

فإن قلتَ: هل في الآية دليلٌ علىٰ أنّ السُّنبُلاتِ اليابسةَ كانت سبعاً كالخُضْر؟ قلت: الكلامُ مبنيٌّ علىٰ انصِبابِه إلىٰ هذا العددِ في البقراتِ السِّمانِ والعِجافِ والسَّنابلِ الخُضْر، فوَجَبَ أن يتناولَ معنىٰ الأُخَرِ السَّبع، ويكون قولُه: ﴿وَأُخَرَ يَابِسَٰتٍ﴾ بمعنىٰ: وسَبعاً أُخَر.

فإن قلت: هل يجوزُ أن يُعطَفَ قولُه: ﴿وَأُخَرَ يَابِسَٰتٍ﴾ علىٰ ﴿سُنۢبُلَٰتٍ خُضْرٍ﴾، فيكونَ مجرورَ المَحَلّ؟ قلت: **يُؤدِّي إلىٰ تدافُع**، وهو أن عطفَها علىٰ ﴿سُنۢبُلَٰتٍ خُضْرٍ﴾ يقتضي أن تدخلَ في حُكمِها، ....

قوله: (**حَمْلُ النَّظيرِ علىٰ النَّظير**)، قيل: نَحْو: غار، فإنّ مَصدَرَه «غُوور»؛ حَمْلاً له علىٰ نَظيرِهِ ونَقيضِه، أما نظيرُه فـ«دَخَلَ دُخولاً»، وأما نَقيضُه فـ«خَرَجَ خُروجاً».

قوله: (**يُؤدِّي إلىٰ تَدافُع**)، قالَ صاحبُ «التقريب»: إذْ عطفُه يَقتَضي دُخولَه في حُكم السَّبْع المذكور، وكونَه مُميَّزاً بالسُّنبُلاتِ الـخُضْـر وبالأُخَر، ولفظُ «الأُخَر» يَقتَضي كونَه غيرَ السَّبْع، فيَصِحُّ «سبعةُ رجالٍ قيام وقعود»، أي: بعضُهم قيام وبعضُهم قُعود، ولا يَصِحُّ «وآخرينَ قُعود»، وفيه نَظَر، لأنَّ الصَّحيحَ أنَّ العطفَ في حُكم تكريرِ العامِلِ[1] لا الانسِحاب، فلو عُطِفَ «آخرين» علىٰ «رجالٍ قيامٍ» لكانَ «سبعةُ» مُكرَّرةً في المعطوف، أي: وسبعةُ آخرين، أي: «رجالٍ آخرينَ قُعود»، ويَفسُدُ المعنىٰ، لأنَّ المفروضَ أنّ الرِّجالَ سبعة.

وأما الآيةُ فلو كُرِّرَ فيها، وقيل: سَبْعٌ أُخَر، أي: وسَبْعُ سُنبُلاتٍ أُخَر، استقام، لأنّ

---

(١) من قوله: «سبعة رجال قيام وقعود» إلىٰ هنا، سقط من (ح) و(ف)، وأثبتُّه من (ط).

....

الـخُضْرَ سبعة، واليابساتُ سبعة، نعم؛ لو فَـرَّعْنا علىٰ المرجوح ـ وهو انسِحابُ العامِلِ في العطف ـ أدّىٰ إلىٰ أنّ السَّبْعَ المذكورةَ مُمَيَّزةٌ بـ«سُنبلاتٍ خُضْـر» و«سُنبُلاتٍ أُخَرَ يابسات»، وفَسَد، إذِ المُرادُ أنّ كُلًّا منهما سبعة، لا أنهما سبعة.

فالمثالُ ليسَ وِزانَ الآية؛ إذ هو علىٰ تكريرِ العامِلِ يَفسُد، وعلىٰ الانسِحاب يَصِحّ، والآيةُ بالعكس، والصحيحُ التكرير، فجازَ العطف، لكن الأَوْلىٰ أن يُعطَفَ «أُخَرَ» علىٰ ﴿خُضْرٍ﴾، لا علىٰ ﴿سُنۢبُلَٰتٍ خُضْرٍ﴾، ليَدُلَّ علىٰ موصوفِ «أُخَر»، وهو «سُنبُلات»، ولا يُقدَّرُ موصوفُها بقَرينةِ السِّياق.

والتدافعُ ممنوع؛ إذِ العطفُ يَقتَضي دُخولَه في حُكم «السَّبْع» المذكورِ علىٰ تقديرِ الانسِحاب، ولفظُ «الأُخَر» يَقتَضي أن يكونَ غيرَ «السَّبْع» المذكورِ علىٰ تقديرِ التكرير، فلا تَدافُع.

والجوابُ عنه: أنه قد سَبَقَ مِراراً وأطواراً أنّ مَذهَبَ المُصنِّفِ في عَطفِ المُفرَدِ علىٰ المُفرَدِ القولُ بالانسِحاب قَطْعاً، وبُطلانُه بأنه مرجوحٌ لا يُجديه، علىٰ أنّ ابنَ الحاجب نصَّ علىٰ القولِ برجحان[1] الانسِحاب، حيثُ قالَ بعدَ ذِكرِ المذاهب الثلاثة: «والصحيحُ الانسِحابُ في الجميع، وجوازُ التقديرِ في المعطوفِ مُطلَقاً»، ثم عَلَّلَه بقوله: لأنّ به يَتَقَوَّمُ المعنىٰ المُقتَضي للإعراب، ولأنّ المعنىٰ عليه، بدليل «اشتريتُ الجاريةَ نِصفَها» و«جاءني غُلامُ زيدٍ وعَمْرو»، ألا ترىٰ أنه لو قُدِّرَ الأولُ لَفَسَدَ المعنىٰ، وكُرِّرَ هذا البحث.

أما بيانُ التدافُع فيما نحنُ بصَدَدِه: فإنّ البيانَ والمُبيَّنَ شيءٌ واحد، فإذا بُـيِّـنَتِ «السَّبْعةُ» في قولك: «سبعةُ رجالٍ» بـ«رجالٍ قيامٍ وقُعودٍ» علىٰ طريقِ العطفِ صَحّ، لأنّ المُبيَّنَ مُتعدِّد، ولا مُنافاةَ بينَه وبينَ البيان، لأنّ المُرادَ: بعضُهم قيام وبعضُهم قُـعود. وأما إذا

---

(١) في (ح): «بجواز»، والمثبت من (ط) و(ف).

فتكونَ معها مُميِّزاً للسَّبع المذكورة، ولفظ «الأُخَر» يقتضي أن تكون غيرَ السَّبع، بيانُه: أنك تقول: عندي سبعةُ رجالٍ قيامٍ وقُعودٍ ـ بالجرّ ـ فيصحُّ؛ لأنك ميَّزتَ السَّبعةَ برجالٍ موصوفينَ بالقيام والقُعود، علىٰ أنّ بعضَهم قيامٌ وبعضَهم قعود؛ فلو قلتَ: عندَه سبعةُ رجالٍ قيامٍ وآخرينَ قعود، تَدافَعَ ففَسَد.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَأُ﴾ كأنه أراد الأعيانَ منَ العلماء والحُكماء، واللّامُ في قوله: ﴿لِلرُّءْيَا﴾ إما أن تكونَ للبيان، كقوله: ﴿وَكَانُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ﴾ [يوسف: ٢٠]، وإمّا أن تدخلَ لأنّ العاملَ إذا تَقدَّمَ عليه مَعمولُه لم يكنْ في قُوَّتِهِ علىٰ العَمَل فيه مِثلَه إذا تأخَّرَ عنه، فعُضِدَ بها كما يُعضَدُ بها اسمُ الفاعل، إذا قلت: هو عابرٌ للرُّؤيا؛ لانحِطاطِهِ عن الفِعل في القوَّة. ويجوزُ أن يكونَ ﴿لِلرُّءْيَا﴾ خبرُ «كان»، كما تقول: كان فلانٌ لهذا الأمر؛ إذا كانَ مُستَقِلًّا به مُتمكِّناً منه، و﴿تَعْبُرُونَ﴾ خبرٌ آخَرُ أو حالٌ، ....

أعقبتَه بـ«آخرين»، وكانَ تفسيرَ «السَّبْعةِ» أيضاً، حَصَلَ الاختِلافُ وجاءَ التدافُع.

وتَوهُّمُ أنّ الفَسادَ من جِهةِ أنّ المفروضَ أنّ الرجالَ سبعةٌ: فاسِد، فعلىٰ هذا: في الآية إذا عَطَفتَ ﴿يَابِسَٰتٍ﴾ وحدَها علىٰ ﴿خُضْرٍ﴾ صَحّ، وإن لَزِمَ الاختِلافُ في العَدَد، لأنّ الكلامَ في صِحّةِ التركيب لا العَدَد، وأما إذا أتيتَ بـ«أُخَرَ» جاءَ التدافُع، وأيضاً لو أوجَبْنا القولَ بالتقديرِ دونَ الانسِحاب كانَ لفظُ «أُخَرَ» تطويلاً، فوَجَبَ صَوْنُ كلام الله منه، وللقائلينَ بالانسِحاب[1] أن يَستَدِلُّوا بهذِهِ الآيةِ علىٰ وقوعِهِ صريحاً في التنزيل.

قوله: (إما أن تكونَ للبيان)، كأنه لـمّا قيل: كنتُم تَعبُرون، فقيل: لأيِّ شيء؟ فقيل: للرُّؤيا، كما قالَ في قوله: ﴿وَكَانُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ﴾ [يوسف: ٢٠]: «في أيِّ شيءٍ زَهِدُوا فقال: زَهِدوا فيه».

---

(١) من قوله: «كان لفظُ «أخر» تطويلاً» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

وأن يُضمَّنَ ﴿تَعۡبُرُونَ﴾ معنىٰ فِعلٍ يتعدّىٰ باللام، كأنه قيل: إن كنتم **تَنتَدِبون** لعبارة الرُّؤيا. وحقيقةُ «عَبَرتُ الرؤيا»: ذَكَرتُ عاقبتَها وآخِرَ أمرِها، كما تقول: عَبَرتُ النَّهرَ؛ إذا قطعتَه حتىٰ تبلغَ آخرَ عَرْضِه، وهو **عِبْرُه**، ونحوُه: أوَّلتُ الرُّؤيا؛ إذا ذَكَرتَ مآلَها، وهو مَرجِعُها. و«عَبَرْتُ الرُّؤيا» بالتَّخفيف: هو **الذي اعتَمدَه الأثبات**، ورأيتُهم يُنكِرون «عَبَّرت» بالتشديد، والتَّعبيرَ والمُعبَّرَ. وقد عَثَرتُ علىٰ بيتٍ أنشدَه المُبرِّدُ في كتاب «الكامل» لبعض الأعراب:

رأيتُ رُؤْيا ثُمَّ عَبَرْتُها ... وكُنتُ للأحلامِ عَبّارَا

[﴿قَالُوٓاْ أَضۡغَٰثُ أَحۡلَٰمٖۖ وَمَا نَحۡنُ بِتَأۡوِيلِ ٱلۡأَحۡلَٰمِ بِعَٰلِمِينَ﴾ ٤٤]

﴿أَضۡغَٰثُ أَحۡلَٰمٖ﴾ تَخاليطُها وأباطيلُها، وما يكونُ منها من حديثِ نفسٍ أو وَسوسةِ شيطان.

قوله: (**تَنتَدِبُون**)، يُقال: نَدَبتُه فانتَدَب؛ أي: دَعَوتُه فأجاب، ويُعدّىٰ باللام.

قوله: (**وهو عِبرُه**)[1]، **الجوهري**: «وعِبرُ النَّهر: شَطُّه وجانبُه». قالَ القاضي: «عِبارةُ الرُّؤيا: الانتِقالُ مِنَ الصُّوَرِ الخياليّةِ إلىٰ المعاني النفسانيةِ التي هيَ مِثالُها؛ من العُبور، وهو المُجاوزة»[2].

قوله: (**الذي اعتَمَدَه الأثبات**)، الأثبات: جَمْعُ ثَبْت، يُقال: فُلانٌ ثَبْت؛ أي: ثابتُ القَلْب، ولا أحكُمُ بكذا إلا بثَبْت؛ أي: بحُجّة[3].

---

(١) هذه الفِقرةُ أُخِّرَت في الأصلين بعدَ التي تليها، وقدَّمتُها إلىٰ هذا الموضع؛ ليُناسِبَ ترتيبُ الكلام هنا ترتيبَه في «الكشّاف».

(٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢٩١).

(٣) تفسيرُه «الثَّبْت» مُستفادٌ من الجوهريِّ في «الصِّحاح»، مادة (ثبت)، ولم يَعزُهُ إليه، خِلافاً لِعادتِه، رحمه اللهُ تعالىٰ.

وأصـلُ«الأضغاث»: ما جُمِعَ من أخـلاطِ النَّبـاتِ وحُـزِم، الواحـدُ: ضِغْث، **فاستُعيرت لذلك**، والإضافـةُ بمعنىٰ «مِنْ»، **أي: أضغـاثٌ من أحلام**. والمعنىٰ: هي أضغاثُ أحلام.

فإن قلت: ما هو إلا حُلْمٌ واحد، فلِمَ قالوا: ﴿أَضْغَٰثُ أَحْلَٰمٍ﴾ فجَمَعوا؟ قلت: هو كما تقول: **فلانٌ يركبُ الخيلَ ويَلبَسُ عَمائم الـخَزِّ**، لـمَن لا يركبُ إلّا فَرساً واحداً وما له إلا عِمامةٌ فَرْدة؛ تَزَيُّداً في الوصف، فهؤلاء أيضاً تَزيَّدوا في وَصْفِ الحُلم بالبُطلان، فجَعَلوهُ أضغاثَ أحلام.

قوله: (**فاستُعيرَت لِذلك**)، أي: استُعيرَتِ «الأضغاثُ» للتخاليطِ والأباطيل، شُبِّهَت تخاليطُ الأحلام وأباطيلُها بما جُمِعَ من أخلاطِ النباتِ وحُزِم، والجامعُ الاختِلاطُ من غيرِ تمييزٍ بينَ جَيِّدٍ ورديء، ثم استُعمِلَ «أضغاثُ» في مَوضِع «الأباطيل»، وجُعِلَتِ القَرينـةُ الإضافة.

قوله: (**أي: أضغاثٌ من أحلام**)، **الراغب**: «الحِلم: ضَبْطُ النفسِ عن هَيَجانِ الغَضَب، وجمعُه أحلام، قالَ تعالىٰ: ﴿أَمْ تَأْمُرُهُمْ أَحْلَٰمُهُم بِهَٰذَآ﴾ [الطور: ٣٢]، قيل: عُقولُهم، وليسَ الحِلمُ في الحقيقة: العقل، لكنَّه مِن مُسبِّباتِه، وقد حَلُمَ وحَلَّمَه العقل وتحلّم، وقالَ تعالىٰ: ﴿وَإِذَا بَلَغَ ٱلْأَطْفَٰلُ مِنكُمُ ٱلْحُلُمَ﴾ [النور: ٥٩]، أي: زمانَ الحِلم، وقـالَ تعالىٰ: ﴿فَبَشَّرْنَٰهُ بِغُلَٰمٍ حَلِيمٍ﴾ [الصافات: ١٠١]، أي: وُجِدَ فيه قُوّةُ الحِلم، وسُمِّيَ الحِلمَ لكونِ صاحِبِهِ جَديراً بالحِلم، يقال: حَلُمَ حِلماً وحُلماً، وتَـحَلَّمَ واحتَلَم، وحَلُمتُ به في نومـي، أي: رأيتُـه في المنام»[(١)].

قوله: (**فُلانٌ يَركَبُ الخيل، ويَلبَسُ عَمائمَ الخزّ**)، قالَ صاحبُ «الفرائد»: ولـمّا كانت ﴿أَضْغَٰثُ أَحْلَٰمٍ﴾ مُستَعارةً لِـمَا ذُكِـر، وهي تخاليطُها وأباطيلُـها، وهيَ مُتحقِّقـةٌ في رُؤيا

---

(١) «مفردات القرآن» ص٢٥٣.

....

واحِدةٍ بحَسَب أنها مُتركِّبةٌ من أشياء، كُلُّ واحدٍ منها حُلُم، فكانت أحلاماً، فلا افتِقارَ إلىٰ ما ذكَرَ من التكلُّف.

وقلت: هذا كلامٌ حَسَن، وكلامُ المُصنِّفِ مبنيٌّ علىٰ أنّ الـحُلُمَ والرُّؤيا مُترادِفان، فكأنه قيل: أضغاثُ رُؤىٰ، ولا شَكَّ أنها رُؤيا واحدةٌ لا رُؤىٰ، ولذلكَ استَشهَدَ بقولِ الشاعر:

رأيتَ رُؤيا ثـم عَبَّـرْتَها وكنتَ للأحلام عَبّارا[1]

ولولا أنّ الرُّؤيا والـحُلُمَ واحِدٌ لم يَصِحَّ قولُه: «للأحلام عَبّاراً».

قالَ صاحبُ «النهاية»: «والرُّؤيا والـحُلُم: عِبارةٌ عما يَراهُ النائمُ في النوم من الأشياء، ولكنْ غَلَبَتِ «الرُّؤيا» علىٰ ما يَراهُ من الخيرِ والشيءِ الحسَن، وغَلَبَ «الـحُلُمُ» علىٰ ما يَراهُ مِنَ الشرِّ والقَبيح، ومنه قولُه تعالىٰ: ﴿أَضْغَٰثُ أَحْلَٰمٍ﴾، وتُضَمُّ لامُ «الـحُلُم» وتُسَكَّن، وفي الحديث: (الرُّؤيا مِنَ الله، والـحُلُمُ من الشيطان)[2]».

قال التُّورِبِشتي[3]: الـحُلُمُ عندَ العرب: مُستعمَلٌ استِعمالَ الرُّؤيا، والتفريقُ إنما كانَ من الاصطلاحاتِ الشرعيةِ التي لم يَقتَضِها بليغ، ولم يَهتَدِ إليها حَكيم، بل سَنَّها صاحبُ الشريعةِ للفَصْل بينَ الحقِّ والباطل، كأنه كَرِهَ أن يُسمّىٰ ما كانَ من الله وما كانَ من الشيطانِ باسم واحِد، وجَعَلَ الرُّؤيا عِبارةً عن القِسم الصالح لِـمَا في صيغتِها من الدلالةِ علىٰ مُشاهَدةِ

---

(١) انظر: «الكامل» للمُبرِّد (٢ : ٣٨)، و«عيون الأخبار» لابن قتيبة (١ : ٦٨).

(٢) أخرجه البخاري (٣٢٩٢) و(٥٧٤٧) و(٦٩٨٤) و(٦٩٨٦) و(٦٩٩٥) و(٧٠٠٥)، ومسلم (٢٢٦١) من حديث أبي قتادة رضيَ اللهُ عنه.

(٣) هو العلامةُ المُحدِّثُ الفقيه شهاب الدين أبو عبد الله فضلُ الله بنُ حَسَن التُّورِبِشتيّ الحنفي، من أهل شيراز، له مُصنَّفات بالفارسية والعربية، منها «المُيسَّر»، وهو شرحٌ حَسَنٌ علىٰ «مصابيح» البغوي، توفي سنة ٦٦١. تَرجَمَ له التاجُ السُّبكيُّ في «طبقات الشافعية» (٨: ٣٤٩) ظناً منه أنه شافعي، وليس كذلك، وانظر: «الأعلام» للزركلي (٥: ١٥٢).

....

الشيءِ بالبَصَرِ والبصيرة، وجَعَلَ الحُلُمَ عبارةً عما كانَ من الشيطان، لأنّ أصلَ الكلمةِ لم يُستَعمَل إلا فيما يُخَيَّلُ إلىٰ الحالِم في مَنامِهِ من قَضاءِ الشهوةِ مما لا حقيقةَ له.

وقلت: لَعَلَّه رحمَه اللهُ أرادَ بقوله: «ولم يَهتَدِ إليها حَكيم»: ما عَرَفَتْها الفَلاسِفة؛ علىٰ ما نَقَلَه القاضي في «تفسيره»: «الرُّؤيا: انطباعُ الصُّورةِ المُنحَدِرةِ من أُفُقِ المُتخيِّلَةِ إلىٰ الحِسِّ المُشتَرَك، والصادقةُ منها إنما تكونَ باتصالِ النفسِ بالمَلَكوت، لِـمَا بينَهما من التناسُب، عندَ فَراغِهِ من تدبيرِ البَدَن أدنىٰ فَراغ، فتَتَصَوَّرُ بما فيها مما يَليقُ من المعاني الحاصِلةِ هناك، ثم إنَّ المُتخيِّلَةَ تُحاكيهِ بصُورةٍ تُناسِبُه، فتُرسِلُها إلىٰ الحِسِّ المُشتَرَك، فيصيرُ مُشاهَدة، ثم إن كانت شديدةَ المُناسَبَة لذلكَ المعنىٰ؛ بحيثُ لا يكونُ التفاوتُ إلا بأدنىٰ شيء[١]، استَغنَتِ الرُّؤيا عن التعبير»[٢].

والذي يُؤيِّدُ قولَ الإمام التُّورِبشتيِّ ما روينا عن البُخاريِّ ومُسلِم والترمذيِّ وأبي داود[٣]: «رُؤيا المُؤمِنِ جُزءٌ من سِتّة وأربعينَ جُزْءاً مِنَ النُّبوّة»، وزادَ بعضُهم: «فإنه لا يَكذِب»[٤]، قالَ مُحَمَّدُ بنُ سِيرين: «وأنا أقولُ هذه، قال: وكانَ يُقال: والرُّؤيا ثلاثة: حديثُ النفس وتخويفُ الشيطان وبُشرىٰ من الله»، هكذا وَرَدَ في «جامع الأصول»[٥]. وإنما خَصَّ صَلَواتُ الله عليه رُؤيا المُؤمِن، وجَعَلَها جُزْءاً من أجزاءِ النُّبوّة، ونَصَّ الأعداد، لِئلّا يَشرَعَ

---

(١) لفظُ البيضاوي: «بحيثُ لا يكونُ التفاوتُ إلا بالكُلِّيةِ والجزئية».

(٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣ : ٢٧٤).

(٣) البخاري (٦٩٨٨) و(٧٠١٧)، ومسلم (٢٢٦٣)، والترمذي (٢٢٧٠) و(٢٢٩١)، وأبو داود (٥٠١٩) من حديث أبي هريرة رضيَ اللهُ عنه. وأخرجه أيضاً ابنُ ماجه (٣٨٩٤).

وأخرجه البخاري (٦٩٨٧)، ومسلم (٢٢٦٤)، والترمذي (٢٢٧١)، وأبو داود (٥٠١٨) من حديث عبادة بن الصامت رضيَ اللهُ عنه.

(٤) وهي رواية البخاري (٧٠١٧) في حديث أبي هريرة، وفي هذه الرواية نفسِها قولُ مُحمَّدِ بنِ سِيرينَ الآتي.

(٥) «جامع الأصول» لابن الأثير (٢: ٥١٥).

ويجوزُ أن يكونَ قد قَصَّ عليهم مع هذه الرُّؤيا رؤىً غيرَها.

﴿وَمَا نَحْنُ بِتَأْوِيلِ ٱلْأَحْلَٰمِ بِعَٰلِمِينَ﴾ إمّا أن يُريدوا بالأحلام: المَناماتِ الباطلةِ خاصّةً، فيقولوا: ليس لها عندنا تأويل، فإنّ التأويلَ إنّما هو للمَناماتِ الصَّحيحةِ الصالحة، وإما أن يَعتَرفوا بقُصُورِ عِلمِهم وأنّهم ليسوا في تأويلِ الأحلام بنَحارير.

فيه الفَلسَفيُّ أصلاً، ويُدخِلَها في تعريفِهِ المُختَلّ[1]، لأنها من مَشْرَعٍ لا مجالَ للعقل فيه.

قوله: (رُؤىً غيرها)، رُؤىٰ: كعُلىٰ؛ لجمع العُليا، الجوهري: «جَمْعُ الرُّؤيا: رُؤًى، بالتنوين، مِثل: رُعىٰ».

قوله: (وإما أن يَعتَرِفُوا بقُصورِ عِلمِهم)، الانتِصاف: «هذا هو الظاهر، وحَمْلُ الكلام علىٰ الأولِ يُصيِّرُه من وادي:

علىٰ لاحِبٍ لا يُهتَدىٰ بمَنارِهِ[2]

كأنهم قالوا: أحلامٌ باطِلة، ولا تأويلَ للأحلام الباطِلة، فيكونوا بها عالمين، وقولُ المَلِكِ لهم: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ دليلٌ علىٰ أنهم لم يكونوا في عِلمِهِ عالمينَ بها، لأنّ «إنْ» للشَّكّ، فجاءَ اعتِرافُهم مُطابِقاً لِشَكِّهِ فيهم، وقولُ الفتىٰ: ﴿أَنَا۠ أُنَبِّئُكُم بِتَأْوِيلِهِۦ﴾ إلىٰ قوله: ﴿لَّعَلِّيٓ أَرْجِعُ إِلَى ٱلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ دليلٌ علىٰ ذلك»[3].

وقلت: لا ارتيابَ أنّ التعريفَ في ﴿ٱلْأَحْلَٰمِ﴾: إما للعهد، والمعهودُ وما صَرَّحوا به من قولهم: ﴿أَضْغَٰثُ أَحْلَٰمٍ﴾، وإما للجِنس، وهو ما يَعلَمُ كُلُّ واحدٍ أنّ الأحلامَ ما هي؟

---

(١) كذا في (ط) و(ح)، وفي (ف): «المُتخيَّل».

(٢) صَدْرُ بيتٍ لامرئ القيس، كما في «ديوانه» ص٩٥، وتمامه:

إذا سافَهُ العَوْدُ النباطيُّ جَرْجَرا

ويُروىٰ: «العودُ الدِّيافيّ»، كما في «لسان العرب» لابن منظور، مادة (سوف)

(٣) «الانتصاف» لابن المُنير (٢ : ٣٢٤) بحاشية «الكشّاف».

[﴿وَقَالَ ٱلَّذِى نَجَا مِنْهُمَا وَٱدَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ أَنَا۠ أُنَبِّئُكُم بِتَأْوِيلِهِۦ فَأَرْسِلُونِ﴾ ٤٥]

قُرِئ: ﴿وَٱدَّكَرَ﴾ **بالدّال** وهـو الفَصيح. وعن الحسن: «واذَّكر» بالذّال المُعجَمة، والأصل: تَذكَّر، أي: تَذكَّر الذي نَجا من الفَتَيَينِ منَ القتل يوسفَ وما شاهدَ منه، ﴿بَعْدَ أُمَّةٍ﴾ **بعدَ مدّةٍ طويلة**، وذلك أنه حينَ استَفتىٰ المَلِكُ في رؤياه، وأعضَلَ علىٰ الملأ تأويلُها، تَـذكَّرَ الناجي يوسفَ وتأويلَه رؤياهُ ورؤيا صاحبِه، وطَلَبَه إليه أن يَذكُرَه عند الملِك.

وقرأ الأشهبُ العُقيليُّ: «بَعدَ إمَّةٍ» بكسر الهمزة، والإمَّة: النِّعمة، قال عَدِيّ:

ثُمَّ بَعدَ الفلاحِ والمُلْكِ وَالإِمْـ ... مَـةِ وارَتْهُـمُ هُنـاكَ القُبـورُ

والوجهانِ مبنيانِ علىٰ هذا، والأولُ هو الظاهر، لأنهم ما جَعَلوا ذلكَ المنامَ أضغاثَ أحلام إلا لتمهيدِ عُذرِهِم أنهم غيرُ عالمِينَ بها.

قوله: (﴿وَٱدَّكَرَ﴾ **بالدال**)، المُهمَلة: المشهورة، وبالذالِ المُعجَمة: شاذة.

قوله: (﴿بَعْدَ أُمَّةٍ﴾ **بعدَ مُدّةٍ طويلة**)، كقوله تعالىٰ: ﴿وَلَئِنْ أَخَّرْنَا عَنْهُمُ ٱلْعَذَابَ إِلَىٰٓ أُمَّةٍ﴾ [هود: ٨]، أي: بُرْهةٍ من الزمان، وطائفةٍ منه، والجملةُ مُعترِضة.

قوله: (**ثم بعد الفلاح والملك**)، البيت:

ثمَّ بعدَ الفَلاح والمُلـكِ والإمْـ ... مَـةِ وارَتْـهُم هنـاكَ القُبـورُ

أينَ كِسْرىٰ كِسْرىٰ المُلوكِ أبو ... ساسـان(١) أم أيـن قبلـه سـابور(٢)

قائلُهمـا عَدِيُّ بنُ زيد. الفَلاح: البقاءُ والفوزُ والظَّـفَر، يقول: أينَ عُظماءُ المُلوكِ الذين

---

(١) كذا في (ط) و(ح)، وفي (ف): «أنو شـروان»، وكلاهما مرويٌّ في هذا البيت.

(٢) البيتان لعَدِيِّ بن زيد العبادي، كما في «الشعر والشعراء» لابن قتيبة (١: ١٥٠)، و«عيون الأخبار» له (٣: ١١٥)، و«الأغاني» للأصبهاني (٢: ١٣١)، و«لسان العرب» لابن منظور، مادة (كلس).

أي: بعدما أنعَم عليه بالنَّجاة. وقُرِئ: «بَعدَ أَمَهٍ» أي: بَعدَ نسيان، يُقال: أَمِهَ يأْمَهُ أَمَهاً؛ إذا نَسِيَ. ومَن قرأ بسُكون الميم فقد خُطِّئ.

﴿أَنَا۠ أُنَبِّئُكُم بِتَأْوِيلِهِۦ﴾ أنا أُخبِرُكم به عمّن عندَه عِلمُه. وفي قراءة الحسن: «أنا آتِيكُم بتأويلِه» ﴿فَأَرْسِلُونِ﴾ فابعثُوني إليه لأسألَه، ومُرُوني باستعبارِه. وعنِ ابن عبّاس: لم يكنِ السِّجنُ في المدينة.

[﴿يُوسُفُ أَيُّهَا ٱلصِّدِّيقُ أَفْتِنَا فِى سَبْعِ بَقَرَٰتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعِ سُنۢبُلَٰتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَٰتٍ لَّعَلِّىٓ أَرْجِعُ إِلَى ٱلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ ٤٦]

المعنىٰ: فأرسَلُوه إلىٰ يوسف، فأتاهُ فقال: ﴿يُوسُفُ أَيُّهَا ٱلصِّدِّيقُ﴾ أيُّها البليغُ في الصِّدق، وإنّما قالَ له ذلك؛ **لأنه ذاقَ أحوالَه** وتَعرَّفَ صِدقَه في تأويل رُؤياه ورُؤيا صاحبِه حيثُ جاء كما أوّلَ، **ولذلك كلَّمه كلامَ مُحترِزٍ** فقال: ﴿لَّعَلِّىٓ أَرْجِعُ إِلَى ٱلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ لأنه ليس علىٰ يقينٍ من الرُّجوع، ....

كانوا في النعمةِ والحبور[(١)]، سَتَرَتْهُمُ القبورُ عن أعيُنِ الناس، ولا يُدرىٰ ما حالُهم تحتَ التراب.

قوله: (**لأنه ذاقَ أحوالَه**)، أي: إنما قالَ: ﴿أَيُّهَا ٱلصِّدِّيقُ﴾ لأنه جَرَّبَ نفسَه وأحوالَه مِراراً كثيرة، إذ لا يُقالُ لأحدٍ «صِدِّيق» حتىٰ جُرِّبَ وشُوهِدَ منه الصِّدقُ مَرّة بعد مرّة، روينا عن البُخاريِّ ومُسلِم[(٢)]: «إنّ الرجلَ لَيَصدُقُ حتىٰ يُكتَبَ صِدِّيقاً»، جِيءَ بالمُضارع الدالِّ علىٰ الاستمرار، وقُرِنَ معَه كلمةُ التدرُّج.

قوله: (**ولذلكَ كَلَّمَه كلامَ مُحتَرِز**)، أي: ولأجل أنه ذاقَ أحوالَه، وعَلِمَ أنه صِدِّيقٌ لا

---

(١) أي: السُّرور. «لسان العرب» لابن منظور، مادة (حبر).

(٢) البخاري (٦٠٩٤)، ومسلم (٢٦٠٧) من حديث عبد الله بن مسعود رضيَ اللهُ عنه.

فربَّما اخترِمَ دونَه، ولا من عِلمِهم، فربَّما لم يَعلَموا، أو معنىٰ ﴿لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ﴾: لعلَّهم يَعلَمونَ فَضْلَك ومكانَك من العلم، فيَطلُبوك ويُخلِّصوك من مِحْنَتِك.

[﴿قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدتُّمْ فَذَرُوهُ فِي سُنۢبُلِهِۦٓ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تَأْكُلُونَ ۝ ثُمَّ يَأْتِي مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تُحْصِنُونَ ۝ ثُمَّ يَأْتِي مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ ٱلنَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ﴾ ٤٧-٤٩]

﴿تَزْرَعُونَ﴾ خبرٌ في معنىٰ الأمر، كقوله: ﴿تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ﴾[الصف: ١١]، وإنَّما يخرجُ الأمرُ في صورةِ الخبرِ للمبالغةِ في إيجابِ إيجادِ المأمورِ به، فيُجعَلُ كأنه يوجد، فهو يُخبَر عنه. والدَّليلُ علىٰ كونِه في معنىٰ الأمرِ قولُه: ﴿فَذَرُوهُ فِي سُنۢبُلِهِۦٓ﴾.

﴿دَأَبًا﴾ بسُكون الهمزةِ وتحريكِها، وهما مصدر: دَأَبَ في العَمَل، وهو حالٌ من المأمورين، أي: دائبين، إمّا علىٰ تَدْأَبونَ دأباً، وإمّا علىٰ إيقاع المصدر حالاً، بمعنىٰ: ذَوي دَأب.

يَصدُرُ منه إلا الصِّدْق، ولا يَرُوجُ عندَه إلا الصِّدْق، كَلَّمَه كلامَ مُحتَـرِزٍ عن الكذب؛ حيثُ لم يَقطَعْ برُجوعِهِ إلىٰ الناس، لأنّ الموتَ واقع، ولم يَقطَعْ أيضاً بأنّ القومَ يَعلَمونَ ذلك، لأنه لا اعتمادَ علىٰ فَهْم الناس، وكرَّرَ لفظَ الرجاءِ في المَوضِعَين[1].

قوله: (اختُـرِمَ دونَه)، أي: يموتُ الشَّـرَابيُّ بينَ يَدَي رجوعِه، أي: قبلَه.الجوهري: «اختَـرَمَهم الدَّهْرُ وتَـخـرَّمَهم؛ أي: اقتَطَعَهم واستأصَلَهم».

قوله: (مَصدَرُ: دأَبَ في العَمَل)، الجوهري: «دأبَ فُلانٌ في عَمَلِه؛ أي: جَدَّ وتَعِب».

وقرأ حفص: بالتحريك، والباقون: بالسُّكون، و﴿دَأَبًا﴾ حالٌ من المأمورين؛ إما بتقديرِ الفِعل وإضمارِه، وإقامةِ المَصدَرِ مَقامَه، أو بمعنىٰ: ذوي دأب.

---

(١) وهو «لعلّ» في قوله: ﴿لَّعَلِّيٓ أَرْجِعُ إِلَى ٱلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ﴾.

﴿فَذَرُوهُ فِي سُنۢبُلِهِۦٓ﴾ لئلّا يَتَسوَّسَ، و﴿يَأۡكُلۡنَ﴾ من الإسناد المجازيّ؛ **جُعِلَ أكْلُ أهلِهِنّ مُسنَداً إليهنّ.** ﴿تُحۡصِنُونَ﴾ **تُحرِزونَ وتُخبِّؤون.**

﴿فِيهِ يُغَاثُ ٱلنَّاسُ﴾ **مِنَ الغَوْثِ أو مِن الغَيث.** يُقال: **غِيْثَتِ البلادُ؛ إذا مُطِرَت.** ....

قوله: (**جُعِلَ أكْلُ أهلِهِنَّ مُسنَداً إليهِنّ**)، قالَ القاضي: «أي: يأكلُ أهلُهُنَّ ما ادَّخَرْتُم لأجلِهِنّ، فأُسنِدَ إليهِنّ علىٰ المجاز؛ تطبيقاً بينَ المُعبَّرِ والمُعبَّرِ به»(١)، يعني: لـمّا كانَ سَبَبُ الادِّخارِ السِّنينَ المُجدِبة، كانَ الصَّرْفُ إلىٰ أهلِهِنَّ للأكلِ الصَّرْفَ إليهِنّ، ومن هذا الباب قولُه:

أشابَ الصغيرَ وأفنىٰ الكبيـ ـرَ كَرُّ الغَداةِ ومَرُّ العَشِيّ(٢)

قوله: (**تُحرِزونَ وتُخبِّؤون**)، قالَ القاضي: «﴿تُحۡصِنُونَ﴾ [تُحرِزونَ] لبُذورِ الزراعة»(٣).

قوله: (**من الغَوْثِ أو من الغَيْث**)، **الراغب**: «الغَيْث: يُقالُ في المَطَر، والغَوْث: في النُّصرة. واستَغَثْتُه: طَلَبتَ الغَوْثَ أو الغَيْث، فأغاثني ـ من الغَوْث ـ وغاثني ـ من الغَيْث ـ وقولُه: ﴿وَإِن يَسۡتَغِيثُواْ يُغَاثُواْ بِمَآءٖ كَٱلۡمُهۡلِ﴾ [الكهف: ٢٩] يجوزُ أن يكونَ من الغَوْثِ أو الغَيْث، وكذا ﴿يُغَاثُواْ﴾»(٤).

---

(١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣ : ٢٩٢).

(٢) البيتُ للصلتان العَبْديّ، كما في «الشعر والشعراء» لابن قتيبة (١: ٤٠٩)، و«الكامل» للمُبرِّد (٣: ١٣٥)، و«الحماسة» لأبي تمام ص٢٢٨.

(٣) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢٩٢)، ومنه أضفتُ ما بين حاصِرتَين.

(٤) «مفردات القرآن» ص٦١٧.

ومنه قولُ **الأعرابية: غِثْنا ماشِئْنا. ﴿يَعۡصِرُونَ﴾ بالياء والتاء**، يَعصِرون العِنبَ والزَّيتونَ والسِّمسِم. وقيل: يَحْلُبونَ الضُّروع.

وقُرِئ: «يُعصَرون» علىٰ البناء للمفعول، من: **عَصَـرَه؛ إذا أنجاهُ**، وهو مُطـابقٌ للإغاثة. **ويجوزُ أن يكـونَ المبنيُّ للفاعـل بمعنىٰ: يَنْجُون**، ....

قوله: (**الأعرابية: غِثْنا ما شِئنا**)، ذكرَ ابنُ دُرَيد[1] في كتاب «المَطَر» عن أبي حاتم[2] عن الأصمَعيِّ عن أبي عَمْرِو ابنِ العلاءِ عن ذي الرُّمّة: «قاتَلَ اللهُ أَمَةَ بني فُلانٍ ما أغرَبَها؛ سألتُها عن المَطَرِ ببلادِهم، قالت: غِثْنا ما شِئنا، أي: أصابنا الغَيْث».

قوله: (**﴿يَعۡصِرُونَ﴾ بالياءِ والتاء**)، حمزةُ والكِسائيّ: بالتاءِ الفَوْقانيّة، والباقون: بالياء[3].

قوله: (**مِن: عَصَـرَه؛ إذا أنجاه**)، **الجوهري**: «واعتَصَـرتُ بفُلانٍ وتَعَصَّـرت: إذا التَجأتَ إليه، قالَ اللهُ تعالىٰ: ﴿وَفِيهِ يَعۡصِرُونَ﴾، وقال أبو عُبَيدة[4]: ﴿يَعۡصِرُونَ﴾ أي: يَنجون؛ وهو مِنَ العُصْـرة؛ وهيَ المَنجاة».

قوله: (**ويجوزُ أن يكونَ المبنيُّ للفاعل بمعنىٰ: يَنجَون**)، أي: ﴿يَعۡصِرُونَ﴾ بمعنىٰ: يَنجَون، كما أنّ «يُعصَـرون» مِن: عَصَـرَه؛ إذا أنجاه.

---

(١) العلامةُ شيخُ الأدب أبو بكر محمدُ بنُ الحسنِ بنِ دُرَيـدٍ الأزديُّ البصـريّ، صاحبُ التصانيف، كانَ آيةً من الآياتِ في قُوّةِ الحِفظ، كانَ يُقال: ابنُ دُرَيدٍ أعلَمُ الشُّعَراء وأشعَرُ العُلَماء، تُوفِّيَ في شعبانَ سنةَ إحدىٰ وعشرينَ وثلاثِ مئة، وله ثمانٍ وتسعون سنة. «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٥: ٩٦ – ٩٨).

(٢) يعني: الإمامَ العلامةَ سهلَ بنَ محمد السِّجِسْتانيَّ ثم البصريّ، المُقرِئ النحويّ اللغوي، صاحب التصانيف، المُتوفّىٰ سنةَ ٢٤٨، وقيل: ٢٥٠، وقيل: ٢٥٥. «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٢: ٢٦٨ – ٢٧٠).

(٣) انظر: «التيسير» ص١٢٩، و«حجة القراءات» ص٣٥٩.

(٤) مَعمَرُ بنُ المُثنّىٰ، وهو في «مجاز القرآن» له (١: ٣١٣).

كأنه قيل: فيه يُغاث الناسُ وفيه يُغيثون أنفسَهم؛ أي: يُغيثهُم اللهُ ويُغيث بعضُهم بعضاً. وقيل: ﴿يَعۡصِرُونَ﴾: يُمطَرون، من: **أعصَرَتِ السَّحابة**. وفيه وجهان: إمّا أن يُضمَّنَ «أعصَرَت» معنىٰ: مُطِرَت، فيُعدّىٰ تعديتَه. وإمّا أن يُقال: الأصلُ: أعصَرَت عليهم، فحُذِفَ الجارُّ وأُوصِلَ الفِعل.

تأوّل البقراتِ السِّمانَ والسُّنْبلاتِ الخُضْرَ بسِنينَ مخاصِيب، والعِجافَ واليابساتِ بسِنينَ مُجْدِبة، ثم بَشَّرَهم بعدَ الفَراغ من تأويل الرُّؤيا بأنّ العامَ الثامنَ يجيءُ مُباركاً خَصيباً كثيرَ الخيرِ غزيرَ النِّعَم، وذلك من جِهةِ الوحي. وعن قتادةَ: زادَه اللهُ عِلمَ سنة.

فإن قلتَ: معلومٌ أنّ السِّنينَ المُجدِبةَ إذا انتهَت كان انتهاؤها بالخِصْب، وإلّا لم تُوصَف بالانتهاء، فلِمَ قلتَ: إنّ عِلمَ ذلك من جهة الوحي؟ قلت: ذلك معلومٌ **عِلماً مُطلَقاً** لا مُفصَّلاً. وقولُه: ﴿فِيهِ يُغَاثُ ٱلنَّاسُ وَفِيهِ يَعۡصِرُونَ﴾ تفصيلٌ لحالِ العام، وذلك لا يُعلَمُ إلّا بالوحي.

[﴿وَقَالَ ٱلۡمَلِكُ ٱئۡتُونِي بِهِۦۖ فَلَمَّا جَآءَهُ ٱلرَّسُولُ قَالَ ٱرۡجِعۡ إِلَىٰ رَبِّكَ فَسۡـَٔلۡهُ مَا بَالُ ٱلنِّسۡوَةِ ٱلَّٰتِي قَطَّعۡنَ أَيۡدِيَهُنَّۚ إِنَّ رَبِّي بِكَيۡدِهِنَّ عَلِيمٞ * قَالَ مَا خَطۡبُكُنَّ إِذۡ رَٰوَدتُّنَّ يُوسُفَ عَن نَّفۡسِهِۦۚ قُلۡنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا عَلِمۡنَا عَلَيۡهِ مِن سُوٓءٖۚ قَالَتِ ٱمۡرَأَتُ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡـَٰٔنَ حَصۡحَصَ ٱلۡحَقُّ أَنَا۠ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفۡسِهِۦ وَإِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ ٥٠-٥١]

قوله: (من: **أعصَرَتِ**[(١)] **السَّحابة**)، ومنه قولُه تعالىٰ: ﴿وَأَنزَلۡنَا مِنَ ٱلۡمُعۡصِرَٰتِ مَآءٗ ثَجَّاجٗا﴾ [النبأ: ١٤]، قال[(٢)]: «المُعصِرات: السَّحائبُ إذا أعصَرَت، أي: شارَفَت أن تُعصِرَها الرِّياحُ فتُمطِر، كقولك: أجَزَّ الزَّرْع؛ إذا حانَ له أن يُجَزّ».

قوله: (**عِلماً مُطلَقاً**)، يعني: لا يَشُكُّ أحدٌ في معرفةِ انتهاءِ الجَدْب إلىٰ الخِصْب، لكنَّ

---

(١) في (ح) و(ف): «اعتصرت»، والمُثبَتُ من (ط).

(٢) أي: الزمخشريّ، في تفسير الآية المذكورة من سورة النبأ (١٦: ٢٤٥).

إنّما تأنّىٰ وتَثبَّتَ في إجابة المَلِك، وقَدَّمَ سُؤالَ النِّسوة؛ لِيُظهرَ بَراءةَ ساحتِهِ عمّا قُرِفَ به وسُجِنَ فيه، **لئلّا يَتسلَّقَ به الحاسِدونَ** إلىٰ تَقبيح أمرِه عندَه، ويَجعلُوه سُلَّماً إلىٰ حَطِّ منزلتِه لَدَيه، **ولئلّا يقولوا: ما خَلَدَ في السِّجنِ** سبعَ سنينَ إلّا لأمرٍ عظيم، وجُرمٍ كبير، حُقَّ به أن يُسجَنَ ويُعذَّبَ ويُستكَفَّ شرُّه. وفيه دليلٌ علىٰ أنّ الاجتهادَ في نَفْي التُّهَم واجبٌ وجوبَ اتِّقاء الوقوفِ في مواقِفِها، قال عليه السَّلام: «من كانَ يُؤمنُ بالله واليومِ الآخِر، فلا يَقِفَنَّ مواقفَ التُّهم»، ومنه قال رسول الله ﷺ للمارِّينَ به في مُعتكَفِه وعندَه بعضُ نسائه: «**هي فلانة**»؛ **اتِّقاءً للتُّهمة**، ....

الخِصْبَ يحتملُ أن يكونَ تاماً وغيرَ تام، ونُصُوصِيّةُ أحدِهما لا تُعلَمُ إلا بالوحي، فقوله: ﴿يَعۡصِرُونَ﴾ يَدُلُّ علىٰ خِصْبٍ تامٍّ لا مَزيدَ عليه، كأنه قيل: يَنتهي الخِصْبُ حتىٰ يَتجاوَزَ من المأكولِ إلىٰ المشروبِ والادِّخارَ فيه.

وتكريرُ «فيه» تتميمٌ لِقولِه: ﴿يَعۡصِرُونَ﴾، وفي تخصيصِ اسم «الناس» دونَ أن يُقال: «تُغاثون»، كما قيل: ﴿تَزۡرَعُونَ﴾، تعميمٌ لأثرِ الخِصْبِ في سائرِ الأماكن، وفي إيثارِ ﴿يُغَاثُ﴾ دونَ «يُمطَر» تتميمٌ للتتميم.

قوله: (**لئلّا يَتَسلَّقَ الحاسِدون**)، **الأساس**: «سَلَقتُ اللَّحمَ عن العظم: قَشَرتَه، وهو يَتكلَّمُ بالسَّليقة، وتَسَلَّقَ الحائط. ومن المجاز: سَلَقَه بلِسانِه، ولسانٌ مِسْلَق، ومنه قولُه تعالىٰ: ﴿سَلَقُوكُم بِأَلۡسِنَةٍ حِدَادٍ﴾ [الأحزاب: ١٩]».

قوله: (**ولئلّا يقولوا: ما خَلَدَ في السِّجْن**)، استعمَلَ الخلودَ في امتِدادِ الزمانِ وطُولِ المُكْث، دونَ الدوام والأبد، كما هو عليه مذهبُ أهل السُّنّة[1].

قوله: («**هيَ فُلانة**» **اتقاءً للتُّهمة**)، الحديثُ من روايةِ أنس: «أنّ رسولَ الله ﷺ كانَ

---

(١) أي: بحسب أصل الوَضْع، علىٰ أنه قد يُستعمَلُ في امتِدادِ الزمان وطولِ المكث عندَ أهل السنة أيضاً، كما في قوله تعالىٰ: ﴿وَمَن يَقۡتُلۡ مُؤۡمِنٗا مُّتَعَمِّدٗا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدٗا فِيهَا﴾ [النساء: ٩٣].

وعن النبيِّ ﷺ: «لقد عَجِبتُ من يوسفَ وكَرمِه وصَبرِه، **واللهُ يغفرُ له**، حينَ سُئلَ عن البَقَراتِ العِجافِ والسِّمانِ، ولو كنتُ مكانَه ما أخبرتُهم حتىٰ أشترطَ أن يُخرجوني، ولقد عَجِبتُ منه حين أتاهُ الرسولُ فقال: ارجِعْ إلىٰ ربِّك، ولو كنتُ مكانَه ولَبِثتُ في السِّجن ما لَبِثَ، **لأسرَعتُ الإجابةَ** وبادَرتُهمُ البابَ، ولَـمَا ابتَغيتُ العُذرَ، ....

مَعَ إحدىٰ نِسائِه، فمَرَّ به رجل، فدعاه، وقال: هذهِ زوجتي، فقال: يا رسولَ الله، مَن كنتُ أظنُّ به فلم أكنْ أظنُّ بك! فقالَ رسـولُ الله ﷺ: إنّ الشيطانَ يجري من ابنِ آدَمَ مَـجْرىٰ الدم»، أخرَجَه مُسلِم[1].

قوله: (**واللهُ يَغفِرُ له**)، قيل: هذا إشارةٌ إلىٰ تَرْكِ العَزيمةِ بالرُّخصة، وهيَ تقديمُ حَقِّ الله بتبليغ التوحيدِ والرسالةِ علىٰ بَراءةِ نفسِه.

وقلت: قد أسلفنا في سورةِ «بَراءة»[2] علىٰ أنّ مِثلَ هذهِ المُقدِّمةِ مُشعِرةٌ بتعظيم المُخاطَبِ وتوقيـرِهِ وتَوفُّرِ حُرْمتِه، وهو كما تقولُ لمن تُعظِّمُه: عفا اللهُ عنكَ ما صَنَعتَ في أمري؟ ورضيَ اللهُ عنكَ ما جوابُكَ عن كلامي؟

قوله: (**لأسـرَعتُ الإجابة**)، الحديث: من روايةِ الإمام أحمدَ بنِ حَنبَل[3] عن أبي هُريرةَ عن النبيِّ ﷺ قال: «لو كنتُ لأسـرَعتُ الإجابة، وما ابتَغَيتُ العُذر».

وعن البُخاريِّ ومُسلِم والترمذيِّ[4] عن أبي هُريرةَ قال: قالَ رسولُ الله ﷺ: «لو كنت ثم جاءني الرسـول لأجبت»، قال مُحيي السنـة في «شرح السُّنـة»: إنه ﷺ «وَصَفَ يوسُفَ

(١) في «صحيحه» برقم (٢١٧٤).

وأخرجه البخاري (٢٠٣٨) و(٢٠٣٩) و(٣٢٨١) و(٧١٧١)، ومسلم (٢١٧٥) من حديث صَفِيّةَ بنتِ حُيَيّ، والقِصّةُ لها.

(٢) (٧: ٢٥٥) في تفسير قوله تعالىٰ ـ في الآية ٤٣ منها ـ: ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ﴾.

(٣) في «مسنده» (٨٥٥٤) و(٩٠٦٠).

(٤) البخاري (٣٣٧٢) و(٤٦٩٤)، ومسلم (١٥١)، والترمذي (٣١١٦) بلفظ: «ولو لبثتُ في السِّجْنِ طولَ ما لَبِثَ يوسُفُ لأجَبْتُ الداعي». وأخرجه بهذا اللفظ أيضاً ابنُ ماجه (٤٠٢٦).

إنْ كان لَحليماً ذا أناة».

وإنما قال: سَلِ المَلِكَ عن حال النِّسوةِ، ولم يَقُل: سَلْهُ أن يُفتِّشَ عن شأنِهنّ، **لأنّ السُّؤالَ ممّا يُهيِّجُ الإنسانَ** ويُحرِّكُه للبحث عمّا سُئِلَ عنه، فأراد أن يُوردَ عليه السُّؤالَ لِيَجِدَّ في التَّفتيشِ عن حقيقةِ القِصَّةِ **وفَصِّ الحديث**، حتّىٰ يَتَبيَّنَ له براءتُه بياناً مكشوفاً يَتميَّزُ فيه الحقُّ منَ الباطِلِ.

بالأناةِ والصَّبْرِ حيثُ لم يُبادِرْ إلىٰ الخروج حينَ جاءَ رسولُ المَلِكِ؛ فِعلَ المُذنِب حينَ يُعفىٰ عنه مَعَ طُولِ لُبثِهِ في السِّجْنِ، بل قال: ﴿ٱرْجِعْ إِلَىٰ رَبِّكَ فَسْـَٔلْهُ مَا بَالُ ٱلنِّسْوَةِ﴾، أرادَ أن يُقيمَ الحجّةَ في حَبْسِهم إياهُ ظُلماً، فقالَ ﷺ علىٰ سَبيل التواضُع، لا أنه ﷺ كان في الأمرِ منه مُبادَرةٌ وعَجَلةٌ لو كانَ مكانَ يوسُف، والتواضُعُ لا يُصغِّرُ كبيراً، ولا يَضَعُ رفيعاً، ولا يُبطِلُ لِذي حَقٍّ حَقّاً، ولكنَّه يُوجِبُ لِصاحِبِهِ فَضْلاً، ويُكسِبُه جَلالاً وقَدْراً»[1].

قوله: (**إن كانَ لحليماً**)، «إنْ» هيَ المُخفَّفةُ من الثقيلة، الأناة: الوَقار، وقيل: هو اسمٌ مِنَ التأني في الأُمور.

قوله: (**لأنّ السُّؤالَ مما يُهيِّجُ الإنسان**)، أي: يُحرِّكُ منه، يعني: قولُه: ﴿فَسْـَٔلْهُ﴾ يحتملُ أن يكونَ بمعنىٰ المسألة، أي: سَلْهُ عن حَقيقةِ شأنِهنّ، وأن يكونَ بمعنىٰ الطَّلَب، وهو أن يُفتِّشَ عن[2] شأنِهنّ، فحينَ قَيَّدَه بلَفْظةِ ﴿مَا﴾ التي يُسأَلُ بها عن حقيقةِ الشيء ظاهِراً هَيَّجَه للتفتيشِ عن حالِهنّ، لأنّ الإنسانَ حريصٌ علىٰ تحصيل تحقيقِ الشيء، ويَستَنكِفُ أن يُنسَبَ إلىٰ الجهلِ به، بخِلافِ ما لو قال: سَلْهُ أن يُفتِّش، أي: اطلُبْ منه، فإنه لا يُبالي بهذا الطَّلَب، ولا يَلتَفِتُ إليه، سِيَّما عن أمثالِ المُلوك.

قوله: (**وفَصِّ الحديث**)، **الأساس**: «فُلانٌ حَزّازُ الفُصوص: إذا كانَ مُصيباً في رأيه وجَوابه، وأتيتُكَ من فَصِّه؛ أي: مِن مَحزِّهِ وأصلِه، ومنه فُصوصُ الأخبار».

---

(١) «شرح السنة» للبغوي (١: ١١٧).

(٢) في الأصول الخطية: «من»، وأثبتُّ «عن» مُوافقةً للفظِ الزمخشريِّ في «الكشّاف».

وقُرِئ: «النُّسْوةُ» بضمِّ النُّونِ.

ومن كَرمِه وحُسنِ أدبِه: أنه لم يَذكُر سَيِّدتَه معَ ما صَنَعَت به وتَسَبَّبَتْ فيه من السِّجن والعذاب، واقتَصَرَ علىٰ ذِكرِ المُقطِّعاتِ أيدِيَهُنَّ.

﴿إِنَّ رَبِّى﴾ إنّ الله تعالىٰ ﴿بِكَيْدِهِنَّ عَلِيمٌ﴾ أراد أنه كيدٌ عظيمٌ لا يعلمُه إلّا اللهُ لِبُعدِ غَوْرِه، أو استَشهدَ بعِلم الله علىٰ أنهنَّ كِدْنَه، وأنه بريءٌ ممّا قُرِفَ به، أو أرادَ الوعيدَ لهنَّ، أي: هو عليمٌ بكَيدهِنَّ فمُجازِيهنَّ عليه.

﴿مَا خَطْبُكُنَّ﴾ ما شأنُكُنّ ﴿إِذْ رَٰوَدتُّنَّ يُوسُفَ﴾ هل وَجدتُنَّ منه مَيلاً إليكُنَّ؟ ﴿قُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ﴾ تَعجُّباً من عِفَّتِه وذَهابِه بنفسِه عن شيءٍ منَ الرِّيبة ومن نَزاهتِه عنها.

﴿قَالَتِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ ٱلْـَٰٔنَ حَصْحَصَ ٱلْحَقُّ﴾ أي: ثَبتَ واستقرَّ.

قوله: (أو استَشهَدَ بعِلم الله علىٰ أنهُنَّ كِدْنَه)، كأنه قال: «فاسأله ما بالُ النِّسْوةِ اللاتي قَطَّعْنَ أيديَهنّ، وأردْنَ كيدي، واللهُ شاهِدي علىٰ ذلك»، وشهادةُ الله تلكَ الأماراتُ الدالّةُ علىٰ بَراءتِه، والوَجْهُ الثالثُ بعيدٌ وبعيدٌ من كَرَم يوسُفَ عليه السَّلام، والوَجْهُ هو الأول، ولهذا أتىٰ بالموصولة، وأوقَعَ صِلتَها قَطْعَ الأيدي؛ ليُصَوِّرَ تلكَ الحالاتِ واللاتي جَلَسْنَ مُتكِئاتٍ دَهِشات، وأردْنَ الكَيْدَ بهنّ[1]، ويَستَحضِرَ صورتَها في ذِهنِ السامع، ويَتعجَّبَ منها، فيكونَ وسيلةً إلىٰ الاستِعلام.

قوله: (هل وَجدتُنَّ منه مَيْلاً إليكُنّ)، فإن قُلت: كيفَ دَلَّ قولُه: ﴿مَا خَطْبُكُنَّ إِذْ رَٰوَدتُّنَّ يُوسُفَ﴾ علىٰ هذا؟ قلت: من حيثُ إنه مُطلَق، ومَقامُ الباعثِ للسُّؤالِ من قوله: ﴿فَسْـَٔلْهُ مَا بَالُ ٱلنِّسْوَةِ ٱلَّٰتِى قَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ﴾ يَستَدعيه، ألا ترىٰ كيفَ كانَ الجوابُ قولَهم: ﴿حَٰشَ لِلَّهِ﴾؟

قوله: (﴿حَصْحَصَ ٱلْحَقُّ﴾ أي: ثبتَ واستَقرّ)، الراغب: «حَصْحَصَ الحقّ: وَضَح، وذلك

---

(١) كذا في الأصول الخطية، ولعل الصواب: «به».

وقُرِئ: «حُصْحِصَ» علىٰ البناء للمفعول، وهو من: حَصْحَصَ البعيرُ؛ إذا ألقىٰ ثَفِناتِه للإناخة، قال:

فحَصْحَصَ في صُمِّ الصَّفَا ثَفِناتِهِ ونـاءَ بـسُلْمىٰ نَـوْءةً ثُـمَّ صَـمَّما

ولا مزيدَ علىٰ شهادتِهنَّ له بالبراءةِ والنَّزاهة، ....

بانكِشافِ ما يَغمُرُه، وحَصَّ وحَصحَص: نَحْو: كَفَّ وكَفكَف، وكَبَّ وكَبكَب. وحَصَّه: قَطَعَ منه، إما بالمُباشَـرةِ أو بالحكم، فمِنَ الأولِ قولُ الشاعر:

قد حَصَّتِ البَيْضةُ رأسي[1]

ومنه قيل: رجلٌ أحصّ؛ انقطع بعض شعره. والـحُصّة: القِطعةُ من الجملة، واستُعمِلَتِ استِعمالَ النصيب»[2].

قوله: (**فحَصْحَصَ في صُمِّ الصَّفا**)، البيت[3]: المُستَـتِرُ في «فحَصْحَصَ» للبعير. «ثَفِناتُه»: مَبارِكُه؛ جمعُ الثَّـفِنة، وهيَ ما وَلِـيَ الأرضَ من كُلِّ ذي أربع إذا بَـرَك؛ مِثلُ الرُّكبَتَين والكَلكَـل. وناءَ [به] الحِمْل: إذا أثـقَلَه. والتصمـيم: المُضِيُّ في الأمر، يعني: رَكِـبَتْ عليه

---

(١) البيتُ لأبي قيس الحارث بن الأسلت الأوسي، كما في «المُفضَّليات» ص٢٨٤، و«الصِّحاح» للجوهري، و«لسان العرب» لابن منظور، كلاهما في مادة (حصص) و(هجع)، ولفظُه بتمامه:

قد حَـصَّتِ البَيْـضةُ رأسي فـما أطعَـمُ غُمْـضاً غـيرَ تَـهْجاع

وسيأتي بتمامه عندَ الزمخشـريِّ في تفسير الآية ١٧ من سورة الذاريات (١٥: ١٦)، لكنْ بلفظ: «أطعَمُ نوماً»، والمعنىٰ واحد.

(٢) «مفردات القرآن» ص٢٣٧.

(٣) البيتُ لـحُمَيدِ بنِ ثور، كما في «الصِّحاح» للجوهري، مادة (حصص) و(صمم)، و«لسان العرب» لابن منظور، مادة (حصص) و(صمم).

وذكرَه ابنُ قُتيبةَ في «عيون الأخبار» (٤: ١٤٤) بلفظ:

وأثّـر في صُـمِّ الـصَّفا ثفناتُـه ورَمَّتْ سُلَيمىٰ أمرَه ثمَّ صَمَّمـا

واعتِرافِهِنَّ علىٰ أنفسِهِنَّ بأنه لم يَتَعلَّق بشيءٍ مما قَرَفْنَهُ به، لأنهنّ خُصومُه، وإذا اعترفَ الخصمُ بأنّ صاحبَه علىٰ الحقِّ وهو علىٰ الباطِل، لم يَبْقَ لأحدٍ مقال.

وقالت المُجْبِرةُ والـحَشويَّة: نحن قد بقيَ لنا مقال، ولا بدّ لنا من أن نَدُقَّ في فَروةِ من ثَبَتَت نزاهتُه.

[﴿ذَٰلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي كَيْدَ الْخَائِنِينَ﴾ ٥٢]

﴿ذَٰلِكَ لِيَعْلَمَ﴾ من كلام يوسف، أي: **ذلك التثبُّتُ** والتَّشمُّرُ لظُهور البراءةِ ليعلمَ العزيزُ ﴿أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ﴾ بظَهرِ الغيبِ في حُرمتِه. ومحلُّ ﴿بِالْغَيْبِ﴾ الحالُ منَ الفاعلِ أو المفعول، علىٰ معنىٰ: وأنا غائبٌ عنه خَفـيٌّ عن عينِه، أو وهـو غائبٌ عنّي خَفيٌّ عن عَيني.

ويجوزُ أن يكون ظَرفاً؛ أي: بمكان الغَيب، وهو الخفاءُ والاستِتارُ وراءَ الأبوابِ السَّبعة المُغلَقة، وليعلمَ أنّ ﴿اللَّهَ لَا يَهْدِي كَيْدَ الْخَائِنِينَ﴾ لا يُنفِذُه ولا يُسدِّدُه، ....

سُلمىٰ ونَـهَضَ بها وسارَ، يقول: هذا البعيرُ ألقىٰ ثفناتِه، ثم قام بسُلمىٰ وقصد السفر، ومضىٰ في السفر(١).

قوله: (**ذلك التثبُّت**)، التعريفُ في «التثبت» للعهد، وهو قولُ يوسُفَ عليه السلام للرسول: ﴿ارْجِعْ إِلَىٰ رَبِّكَ فَاسْأَلْهُ﴾ إلىٰ آخِره، أي: تلكَ الجسارةُ لأجل أن يَعلَمَ أني لم أَخُنْه.

قوله: (في حُرْمتِه)، أي: في امرأتِه، قال:

تَـهْوىٰ حياتي وأهوىٰ مَوتَها شَغَفاً ... والموتُ أكرَمُ نَـزّالٍ علىٰ الـحُـرَمِ(٢)

---

(١) من قوله: «يقول: هذا البعير» إلىٰ هنا، سقط من (ح) و(ف).

(٢) البيتُ لإسحاقَ بنِ خَلَف، كما في «الحماسة» ص٥٢، قالَ ابنُ منظور في «لسان العرب»، مادة (شفق): «وقيل: لابنِ المُعلّىٰ»، ولفظُه فيهما: «وأهوىٰ موتَها شَفَقاً».

وأورَدَه بلفظ: «شَغَفاً» ابنُ داود الأصفهاني في «الزهرة» (٢: ٦٦١).

وكأنه **تعريضٌ بامرأتِهِ** في خيانتِها أمانةَ زوجِها، وبه في خيانتِه أمانةَ الله حين ساعدَها بعد ظُهور الآياتِ علىٰ حَبْسِه. **ويجوزُ أن يكون تأكيداً لأمانتِه**، وأنه لو كان خائناً لَما هَدىٰ اللهُ كَيدَه ولا سَدَّده.

[﴿وَمَآ أُبَرِّئُ نَفۡسِيٓۚ إِنَّ ٱلنَّفۡسَ لَأَمَّارَةُۢ بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّيٓۚ إِنَّ رَبِّي غَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾ ٥٣]

ثم أراد أن يتواضعَ لله ويَهضِمَ نفسَه، لئلّا يكونَ لها مُزكِّياً، وبحالها في الأمانةِ مُعجَباً ومُفتَخراً، كما قال رسول الله ﷺ: «**أنا سيِّدُ ولدِ آدمَ ولا فَخْر**»، ....

قوله: (**وكأنه تعريضٌ بامرأتِه**)، **الراغب**: «خَصَّ الخائنينَ تنبيهاً علىٰ أنه قد يَهْدي كَيْدَ مَن لم يَقصِدْ بكَيْدِهِ خِيانة، ككَيْدِ يوسُفَ بأخيه»[(١)].

قوله: (**ويجوزُ أن يكونَ تأكيداً لأمانتِه**)، أي: اعتراضاً وتذييلاً، فيجبُ إثباتُ الكيدِ ليوسُفَ عليه السَّلامُ لِتَظهَرَ به أمانتُه، وتَندَفِعَ عنه الخيانةُ التي نُسِبَت إليه، وهو ما ذكرَه في قوله: «ذلكَ التثبُّتُ والتشمُّرُ لِظُهورِ البراءةِ[(٢)] ليَعلَمَ العزيزُ أني لم أخنه بالغيب»، لأنّ صُورَتَه صورةُ الكَيْد، يعني: لو كنتُ خائناً ما بَـرَّأتُ ساحتي حتىٰ بتَشَمُّري وتثبُّتي.

قوله: (**أنا سَيِّدُ وَلَدِ آدمَ ولا فَخْر**)، تمامُه: «بيدي لِواءُ الحمدِ ولا فَخْر، وما من نبيٍّ يومَئذ؛ آدمُ[(٣)] فمَن سِواه إلا تحتَ لِوائي، وأنا أولُ مَن تَنشَقُّ عنه الأرضُ ولا فَخْر»، أخرجَه الترمذيُّ[(٤)] عن أبي سعيدٍ الـخُدْريّ.

---

(١) «مفردات القرآن» ص٧٢٨.

(٢) في الأصول الخطية: «لظهور أمره»، والمُثبَتُ من «الكشّاف»، وسيأتي كذلك عندَ المُؤلِّف بعد قليل.

(٣) في الأصول الخطية: «ما من بني آدم يومئذ»، وأثبتُّ ما يُوافِقُ لفظَ الحديثِ عند الترمذي.

(٤) في «جامعه» برقم (٣١٤٨) و(٣٦١٥). ونحوُه عندَ ابن ماجه (٤٣٠٨).

وأخرج البخاري (٢٤١٢) في قِصّةٍ أخرىٰ من حديث أبي سعيد أيضاً: «فأكونُ أولَ مَن تَنشَقُّ عنه الأرض».

وأخرج مسلم (٢٢٧٨) من حديث أبي هريرة: «أنا سَيِّدُ وَلَدِ آدمَ يومَ القيامة، وأولُ مَن يَنشَقُّ عنه القبر، وأولُ شافع وأولُ مُشفَّع».

وليُبيِّنَ أنَّ ما فيه منَ الأمانة ليس به وحدَه، وإنّما هو بتوفيق الله ولُطفِه وعِصمَتِه، فقال: ﴿وَمَآ أُبَرِّئُ نَفۡسِيٓ﴾ منَ الزَّلَلِ، وما أشهدُ لها بالبراءةِ الكُلِّيةِ ولا أُزكِّيها. **ولا يخلو: إمّا أن يُريدَ في هذه الحادثة، لِـمَا ذكَرنا من الـهَمِّ الذي هو مَيْلُ النَّفسِ** عن طريق الشَّهوةِ البشريَّةِ **لا** عن طريقِ القَصْدِ **والعَزْم. وإمّا أن يُريدَ عُمومَ الأحوال.** ﴿إِنَّ ٱلنَّفۡسَ لَأَمَّارَةُۢ بِٱلسُّوٓءِ﴾ أراد الجنسَ، أي: إنَّ هذا الجنسَ يأمُر بالسُّوءِ ويَحمِلُ عليه بما فيه من الشَّهوات، ﴿إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّيٓ﴾ إلّا البعضَ الذي رحمَه ربِّي بالعِصْمة، كالملائكة.

ويجوزُ أن يكونَ ﴿مَا رَحِمَ﴾ في معنىٰ الزَّمَن، أي: إلّا وقتَ رحمةِ ربِّي، يعني: أنّها أمّارةٌ بالسُّوءِ في كلِّ وقتٍ وأوان، إلّا وقتَ العِصمة، ويجوزُ أن يكون استِثناءً منقطعاً، أي: ولكنْ رحمةُ ربِّي هي التي تَصرِفُ الإساءة، كقوله: ﴿وَلَا هُمۡ يُنقَذُونَ * إِلَّا رَحۡمَةٗ﴾ [يسٓ: ٤٣-٤٤].

قوله: (**ولا يخلو: إما أن يُريدَ في هذه الحادثة؛ لِـمَا ذَكَرْنا مِنَ الـهَمِّ الذي هو مَيْلُ النفسِ لا العَزْم**[١]، **وإما أن يُريدَ عُمومَ الأحوال**)، **الانتصاف**: «عموم الأحوال أبلَغُ في التنزيهِ وهَضْم النفس، وأبعَدُ عن تزكيتها»[٢].

قوله: (﴿وَلَا هُمۡ يُنقَذُونَ * إِلَّا رَحۡمَةٗ﴾)، أي: «ولا هُم يَنجَونَ من الموتِ بالغَرَقِ إلا لرحمةٍ مِنّا»، هكذا ذكرَه[٣]، وهو استِثناءٌ مُتَّصِلٌ مِن أعَمِّ عامِّ المفعولِ له، قالَ أبو البقاء: «هو مفعولٌ له أو مَصدَر، وقيل: هو استِثناءٌ مُنقَطِع»[٤].

وقلت: تقديرُه: ولا هُم يَنجَونَ مِنَ الغَرَقِ البتّة، ولكنْ رحمةُ ربِّي هي التي تُنجِّيهم.

---

(١) في العبارة اختصارٌ عما في «الكشاف» لا يخفى.

(٢) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ٣٢٧) بحاشية «الكشاف».

(٣) أي: الزمخشريّ، في تفسير الاية المذكورة من سورة يسٓ (١٣: ٦٠).

(٤) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العُكبَري (٢: ١٠٨٤).

وقيل: معناه: ذلك ليعلمَ اللهُ أنّي لم أخُنْهُ لأنّ المعصيةَ خيانة.

وقيل: هو من كلام امرأة العزيز، أي: ذلك الذي قلتُ ليعلمَ يوسفُ أنّي لم أخُنْهُ ولم أكذِبْ عليه في حال الغَيبة، وجئتُ بالصَّحيح والصِّدقِ فيما سُئِلتُ عنه، وما أُبرِّئُ نفسي مع ذلك من الخيانة، فإني قد خُنتُه حين قَرَفْتُه وقلت: ما جزاءُ من أراد بأهلك سُوءاً إلا أن يُسجَن، وأودعتُه السِّجن، تُريدُ الاعتِذارَ ممّا كانَ منها، إنّ كلَّ نفسٍ ﴿لَأَمَّارَةٌۢ بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّيٓ﴾ إلا نَفْساً رحِمَها اللهُ بالعِصْمةِ كنفس يوسف، ﴿إِنَّ رَبِّي غَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾ استغفَرتْ ربَّها واستَرحَمَتْهُ مما ارتكَبت.

قوله: (وقيل: معناه: **ذلكَ ليَعلَمَ الله**)، معطوفٌ علىٰ قوله: «ذلكَ التثبُّتُ والتشمُّرُ لِظهورِ البراءةِ ليَعلَمَ العزيز».

فإن قُلت: ما معنىٰ قولِ يوسُف: ليَعلَمَ اللهُ أني لم أخُنْهُ بالغَيْب؟ قلت: معنىٰ قولِه تعالىٰ: ﴿لِنَعۡلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيۡهِۚ﴾[البقرة: ١٤٣]، وذلكَ أنّ اللهَ لم يَزَلْ عالِماً بأنّ يوسُفَ لم يَخُنه، لكن المُراد أن يسألَ المَلِكُ ما بالُ النِّسْوةِ اللاتي قَطَّعْنَ أيديَهنّ، ليَجزِيَ اللهُ بصَبْري عن معصيةِ الله، لأنّ معصيتَه خيانة، بأن يُظهِرَ بسُؤالِهِ بَراءةَ ساحتي، ويُكرِمَني ويَرفعَ منزلتي.

قوله: (وقيل: **هو من كلام امرأةِ العزيز**)، معطوفٌ علىٰ قوله: «﴿ذَٰلِكَ لِيَعۡلَمَ﴾ من كلام يوسُف»، والأولُ أوفَقُ لتأليفِ النظم من غير تقديم ولا تأخير، وذلك أنّ النِّسوةَ لما برّأن ساحتَه علىٰ سبيل التأكيد، حيثُ جعَلْنَ ﴿حَٰشَ لِلَّهِ﴾ تمهيداً وتشبُّثاً بقوله: ﴿مَا عَلِمۡنَا عَلَيۡهِ مِن سُوٓءٖ﴾، فنَفَيْنَ عنه السُّوءَ المنكرَ علىٰ سبيل الاستِغراق، وكذا امرأةُ العزيز قدَّمت الفاعلَ المعنويَّ في قولها: ﴿أَنَا۠ رَٰوَدتُّهُۥ﴾ علىٰ سبيل الاختِصاص، وأتبَعَتْهُ قولَها: ﴿وَإِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ تقريراً له، أي: هو من زُمْرة الصادقين، وله مُساهمةٌ في الصدق، وأنّ هذا الوَصْفَ كاللقبِ المشهورِ له، قال يوسف: ﴿ذَٰلِكَ﴾ أي: ذلك السؤالُ والجوابُ ﴿لِيَعۡلَمَ﴾ المَلِكُ أني لم أَخُنِ العزيزَ بظَهْرِ الغَيْبِ في حُـرْمته، ومن ذلك ﴿وَمَآ أُبَرِّئُ نَفۡسِيٓ﴾ براءةً كُلِّيَّةً كما

فإن قلتَ: كيفَ صَحَّ أن يُجعلَ من كلام يوسف، ولا دليلَ علىٰ ذلك؟ قلت: كفىٰ بالمعنىٰ دليلاً قائداً إلىٰ أن يُجعَلَ من كلامه، ونحوُه قولُه: ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِ فِرْعَوْنَ إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ عَلِيمٌ * يُرِيدُ أَن يُخْرِجَكُم مِّنْ أَرْضِكُمْ﴾ [الأعراف: ١٠٩-١١٠]، ثم قال: ﴿فَمَاذَا تَأْمُرُونَ﴾ [الأعراف: ١١٠]، وهو من كلام فِرعونَ يُخاطبُهم ويَستَشيرُهم.

وعن ابن جُريج: **هذا من تقديم القُرآنِ** وتأخيرِه؛ ذَهبَ إلىٰ أن ﴿ذَٰلِكَ لِيَعْلَمَ﴾ [يوسف: ٥٢] مُتّصلٌ بقوله: ﴿وَقَالَ ٱلْمَلِكُ ٱئْتُونِى بِهِۦ فَلَمَّا جَآءَهُ ٱلرَّسُولُ﴾ [يوسف: ٥٠]، ولقد لَفَّقَتِ المُبطِلةُ رواياتٍ مصنوعة، فزَعَموا أنّ يوسفَ حين قال: ﴿أَنِّى لَمْ أَخُنْهُ بِٱلْغَيْبِ﴾ [يوسف: ٥٢]، قال له جبريلُ: ولا حينَ هَمَمْتَ بها؟ وقالت له امرأةُ العزيز: ولا حينَ حَلَلْتَ تِكَّةَ سَراويلِكَ يا يوسُف؟ وذلك لتهالكِهم علىٰ بَهتِ الله ورُسُلِه.

[﴿وَقَالَ ٱلْمَلِكُ ٱئْتُونِى بِهِۦٓ أَسْتَخْلِصْهُ لِنَفْسِى فَلَمَّا كَلَّمَهُۥ قَالَ إِنَّكَ ٱلْيَوْمَ لَدَيْنَا مَكِينٌ أَمِينٌ﴾ [٥٤

أشرف إليها علىٰ مر[1]، كيف وأني هَمَمْتُ بها لولا أنْ رأيتُ بُرْهانَ ربي، فعلىٰ هذا: قولُه: ﴿إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّىٓ﴾ إشارةٌ إلىٰ ذلك البرهان، والاستثناءُ منقطع، وكان ذلك منه عليه السلام تفادياً عن الركون إلىٰ إطراء المدح، وتصديقاً لقوله: ﴿وَإِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾، أي: المُتوغِّلينَ في الصدق[2].

قوله: (**هذا مِن تقديم القُرآن**)، أي: ذهبَ ابنُ جُرَيجٍ إلىٰ أنّ قولَه تعالىٰ: ﴿ذَٰلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّى لَمْ أَخُنْهُ﴾ مُتَّصِلٌ بقوله: ﴿فَسْـَٔلْهُ﴾، كأنه قيل: فاسألْهُ ما بالُ النِّسْوةِ اللاتي قَطَّعْنَ أيديَهنَّ ليُخبِـرْنَه ببراءتي، وذلكَ السُّؤالُ لأجل أن يَعلَمَ أني لم أَخُنْهُ بالغَيْب.

---

(١) كذا في (ط)! والفقرة ساقطة من (ح) و(ف) ومن النسخة الموصلية كما سيأتي.

(٢) من قوله: «والأول أوفق لتأليف النظم» إلىٰ هنا، أثبتُّه من (ط)، وسقط من (ح) و(ف)، ومن النسخة الموصلية أيضاً.

يُقال: استَخلصَه واستَخَصَّه؛ إذا جعلَه خالصاً لنفسِه وخاصّاً به. ﴿فَلَمَّا كَلَّمَهُۥ﴾ وشاهَدَ منه ما لم يَحتَسِبْ ﴿قَالَ﴾ أيُّها الصِّدّيقُ ﴿إِنَّكَ ٱلْيَوْمَ لَدَيْنَا مَكِينٌ﴾ ذُو مكانةٍ ومنزلةٍ ﴿أَمِينٌ﴾ مُؤتَمَنٌ علىٰ كل شيءٍ. رُوي: أنّ الرَّسولَ جاءه فقال: أجِبِ المَلِكَ، فخَرجَ من السِّجن، ودعا لأهله: اللهُمَّ اعطِفْ عليهم قلوبَ الأخيار، **ولا تُعَمِّ عليهم الأخبار**. فهم أعلم الناس بالأخبار في الواقعات، وكتبَ علىٰ باب السِّجن: هذه منازلُ البَلْوىٰ، وقُبورُ الأحياء، وشَماتةُ الأعداء، وتجربةُ الأصدقاء. ثم اغتَسل وتَنظَّفَ من دَرَنِ السِّجن، ولَبِسَ ثياباً جُدُداً، فلمّا دخلَ علىٰ المَلِكِ قال: اللهمَّ إنِّي أسألُكَ بخَيرِكَ من خيرِه، وأعوذُ بعِزَّتِكَ وقُدرتِكَ من شرِّه. ثم سَلَّمَ عليه ودعا له بالعِبرانية، فقال: ما هذا اللِّسان؟ قال لسانُ آبائي، وكان الملكُ يتكلَّم بسبعينَ لساناً، فكلَّمه بها، فأجابَه بجميعِها، فتعجَّب منه وقال: أيُّها الصِّدّيق، إني أُحِبُّ أن أسمعَ رؤيايَ منك. فقال: رأيتَ بقرات؛ فوَصف لونَهُنَّ وأحوالهنَّ ومكانَ خُروجِهنّ، ووَصَفَ السَّنابلَ وما كانَ منها علىٰ الهيئةِ التي رآها المَلِكُ، لا يَخرِمُ منها حرفاً، وقال له: مِن حَقِّكِ أن تجمعَ الطَّعامَ **في الأهراء**، فيأتيكَ الخَلْقُ من النَّواحي يَمتارونَ منك، ويَجتَمعَ لك من الكُنوزِ ما لـم يَجتَمِعْ لأحدٍ قبلَك.

قوله: (**ولا تُعَمِّ عليهم الأخبار**)، **الجوهري**: «عَمَّيتُ معنىٰ البيتِ تَعْمية، ومنه المُعمّىٰ»، فقولُه: «اعطِف عليهم قُلوبَ الأخيار» كنايةٌ عن طَلَب خلاصِهم، وقولُه: «ولا تُعَمِّ عليهم» كنايةٌ عن طَلَب ما به يحصلُ تَسَلِّيهم في ذلكَ المكانِ من الاعتبارِ بالواقِعات.

قوله: (**في الأهراء**)، واحِدُها: هُرْي، وهو الأنبار، ولم أجِدْهُ إلا في الحاشية[١].

---

(١) أي: حاشية «الكشّاف» نفسِه، والمُؤلِّفُ ينقلُ عنها في مواضع، صَرَّحَ في بعضها أنّ الكلامَ للزمخشريِّ نفسِه. أما عَدَمُ وقوفِ المُؤلِّفِ رحمه الله تعالىٰ علىٰ هذا المعنىٰ إلا في الحاشية: فغريب، فقد ذكره الخليلُ بنُ أحمدَ الفراهيديُّ في «العين» (٤ : ٨٤)، والأزهريُّ في «تهذيب اللغة» (١٥ : ١٥٥)، وأبو عُبيد البكري في «معجم ما استعجم» (١ : ١٩٧)، وغيرُهم. قال الخليل: «الهُرْي: بيتٌ ضَخْمٌ لطعام السُّلطان، وجمعُه: أهراء».

[﴿قَالَ ٱجۡعَلۡنِي عَلَىٰ خَزَآئِنِ ٱلۡأَرۡضِۖ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٞ﴾ ٥٥]

﴿ٱجۡعَلۡنِي عَلَىٰ خَزَآئِنِ ٱلۡأَرۡضِ﴾ وَلِّني خزائنَ أرضِكَ ﴿إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٞ﴾ أمينٌ أحفظُ ما تَستَحفِظُنيه، عالمٌ بوجوه التَّصرُّف، وَصْفاً لنفسه بالأمانة والكفايةِ اللَّتينِ هما طَلِبةُ الملوكِ ممّن يُولُّونَه، وإنما قال ذلك ليتوصّلَ إلىٰ إمضاء أحكام الله تعالىٰ وإقامةِ الحقِّ وبَسْطِ العدل، والتمكُّنِ ممّا لأجله تُبعَثُ الأنبياءُ إلىٰ العباد، ولِعلمِه أنّ أحداً غيرَه لا يقومُ مقامَه في ذلك، فطَلَب التَّوليةَ ابتغاءَ وَجْهِ الله لا لحُبِّ المُلْكِ والدُّنيا. وعن النبيِّ ﷺ: «رَحِمَ اللهُ أخي يوسفَ، لو لم يَقُل: اجعَلْني علىٰ خزائن الأرض، لاستَعمَلَه من ساعتِه، ولكنّه أُخِّرَ ذلك سنة».

فإن قلت: كيفَ جازَ أن يتولّىٰ عَمَلاً من يَدِ كافر، ويكونَ تَبَعاً له وتحتَ أمرِه وطاعتِه؟ قلت: روىٰ مُجاهدٌ أنه كان قد أسلَم. وعن قتادةَ: هو دليلٌ علىٰ أنه يجوزُ أن يتولّىٰ الإنسانُ عملاً من يَدِ سلطانٍ جائر، وقد كان السَّلَفُ يَتولَّونَ القضاءَ من جهة البُغاةِ ويَرونَه. وإذا عَلم النبيُّ أو العالمُ أنه لا سبيلَ إلىٰ الحُكم بأمرِ الله ودَفْع الظُّلم إلا بتَمكين المَلِكِ الكافرِ أو الفاسق، فله أن يَستَظهِرَ به. وقيل: كان الملكُ يَصدُرُ عن رأيه، ولا يَعترِضُ عليه في كلِّ ما رأىٰ، فكان في حُكم التابع له والمُطيع.

[﴿وَكَذَٰلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي ٱلۡأَرۡضِ يَتَبَوَّأُ مِنۡهَا حَيۡثُ يَشَآءُۚ نُصِيبُ بِرَحۡمَتِنَا مَن نَّشَآءُۖ وَلَا نُضِيعُ أَجۡرَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾ ٥٦]

﴿وَكَذَٰلِكَ﴾ ومِثْلَ ذلك التَّمكينِ الظاهرِ ﴿مَكَّنَّا لِيُوسُفَ﴾ في أرض مِصر. رُوي أنها كانت أربعين فَرسَخاً في أربعين، ﴿يَتَبَوَّأُ مِنۡهَا حَيۡثُ يَشَآءُ﴾ قُرِئَ بالنُّون والياء؛

قوله: (ويَرونَه)، أي: يَعتقِدونَه من الرأي، وهو الاعتِقاد.

قوله: (﴿حَيۡثُ يَشَآءُ﴾ قُرِئَ بالنُّونِ والياء)، بالنُّون: ابنُ كثير، والباقون: بالياء[1].

(١) انظر: «التيسير» ص١٢٩، و«حجة القراءات» ص٣٦٠.

أي: كل مكانٍ أراد أن يتَّخذَه منزلاً ومُتبَوّأً له، لم يُمنَع منه لاستيلائه علىٰ جميعِها، ودُخولِه تحتَ مَلَكتِه وسُلطانِه. رُوي: أنّ الملكَ تَوَّجَه وخَتمَه بخاتِمه، **وردّاه بسَيفِهِ**، ووَضع له سريراً من ذَهَب مُكلَّلاً بالدُّرّ والياقوت، ورُوي أنه قال له: **أمّا السَّريرُ فأشُدُّ به مُلكَك**، وأمّا الخاتَمُ فأُدبِّر به أمرَك، **وأمّا التاجُ فليسَ من لباسي ولا لباس آبائي**. فقال: قد وضعتُه إجلالاً لك، وإقراراً بفضلك. فجلسَ علىٰ السَّرير، ودانت له الملوك، وفوَّضَ الملكُ إليه أمرَه، وعَزل قِطْفير، ثم مات بعدَه، فزَوَّجَه المَلِكُ امرأتَه زليخا، فلمّا دخل عليها قال: أليسَ هذا خيراً مما طلبت؟ فوجدَها عذراء، فوَلَدَت له وَلَدَين: إفراثيم وميشا، وأقام العدلَ بمِصر، ....

قوله[1]: (**وردّاه بسَيفِه**)، أي: وَشَّحه، **الأساس**: «لَبِسَتِ المرأةُ رِداءَها؛ أي: وِشاحَها. وتَرَدَّتْ وارتَدَت: تَوشَّحَت». وأُنشِد:

يُنازِعُني رِدائي عَبْدُ عَمْرٍو ... رُوَيدَكَ يا أخا عَمْرِو بنِ بكرِ
لِيَ الشَّطْرُ الذي مَلَكَتْ يميني ... ودُونَكَ فاعتَجِرْ عنه بشَطْرِ[2]

قوله: (**أما السَّريرُ فأشُدُّ به مُلكَك**)، أي: أضبِطُه وأُسَخِّرُه لك، ولـمّا كانَ السَّريرُ يُرادِفُ المُلكَ ويُلازِمُه ـ حتىٰ قيل: استوىٰ فُلانٌ علىٰ السَّرير، وأُريد: سُخِّرَ له المُلك، ودانَ له الناس، وإن لم يَقعُد علىٰ السَّرير ـ قالَ ذلك، فهو كنايةٌ عن ذلك لا تُنافي حقيقةَ الجلوسِ علىٰ السَّرير مَعَ ضَبْطِ المُلك، ولذلكَ عَقَّبَه بقوله: «فجَلَسَ علىٰ السَّرير، ودانت له المُلوك».

قوله: (**وأما التاجُ فليسَ من لباسي ولا لباسِ آبائي**)، يُخالِفُه قولُه بعدَ هذا[3]: «في عُنُقِهِ طَوْق، وعلىٰ رأسِهِ تاج»، إلا أن يُحمَلَ قولُه: «وَضَعتُه إجلالاً لك» علىٰ أنه من كلام يوسُفَ لا المَلِك، أي: وَضَعتُه علىٰ رأسي إجلالاً لأمرِك.

---

(١) من قوله: «في هذه الحادثة لما ذكرنا من الهم» ـ قبل ٩ فقرات ـ إلىٰ هنا، سقط من (ف).
(٢) البيتانِ أنشَدَهما الزمخشريُّ في تفسير الآية ١١٢ من سورة النحل (٩: ٢١١).
(٣) ص ٨٩ في تفسير الآية ٥٨ من هذه السورة.

وأحبَّته الرِّجالُ والنساء، وأسلَم علىٰ يَديـهِ الملكُ وكثيرٌ من النـاس، وبـاع من أهل مصرَ في سِنِي القَحطِ الطعامَ بالدَّنانير والدراهم في السَّنة الأُولىٰ حتىٰ لم يبقَ معهم شيءٌ منها، ثم بالحُلِيِّ والجواهر، ثم بالدوابِّ، ثم بالضِّياع والعَقار، ثم برِقابِهم، حتىٰ استَرقَّهم جميعاً، فقالوا: والله ما رأينا كاليوم مَلِكاً أجَلَّ ولا أعظَمَ منه! فقال الملكُ: كيف رأيتَ صُنعَ الله بي فيما خَوَّلَني، فما ترىٰ؟ قال: الرأيُ رأيُك. قال: فإنِّي أُشهِدُ اللهَ وأُشهِدُكَ أنِّي أعتَقتُ أهلَ مِصرَ عن آخِرِهم، ورَدَدتُ عليهم أملاكَهم، وكان لا يبيعُ من أحدٍ من المُمْتارينَ أكثرَ من حِمْل بعير، تقسيطاً بين الناس. وأصابَ أرضَ كَنعانَ وبلادَ الشامِ نحوُ ما أصابَ أرضَ مِصر، فأرسَلَ يعقوبُ بَنِيه لِيَمتارُوا، واحتَبَسَ بنيامين.

﴿بِرَحْمَتِنَا﴾ بعطائنا في الدنيا من المُلك والغِنىٰ وغيرِهما منَ النِّعم، ﴿مَن نَّشَآءُ﴾ مَنِ اقتَضَتِ الحِكمةُ أن نشاءَ له ذلك، ﴿وَلَا نُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ أن نأجُرَهم في الدنيا.

[﴿وَلَأَجْرُ ٱلْأَخِرَةِ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ﴾ ٥٧]

﴿وَلَأَجْرُ ٱلْأَخِرَةِ خَيْرٌ﴾ لهم. قال سفيانُ بنُ عُيينة: المؤمنُ يُثابُ علىٰ حَسَناتِه في الدُّنيا والآخرة، والفاجرُ يُعجَّلُ له الخيرُ في الدنيا، وما له في الآخرة من خَلاق، وتلا هذه الآية.

[﴿وَجَآءَ إِخْوَةُ يُوسُفَ فَدَخَلُوا۟ عَلَيْهِ فَعَرَفَهُمْ وَهُمْ لَهُۥ مُنكِرُونَ﴾ ٥٨]

لم يَعرِفوهُ لطُولِ العَهْدِ ومُفارقَتِه إيّـاهم في سِنِّ الحَداثة، ولاعتقـادِهم أنـه قد هَلَك، ولذهابِه عن أوهامِهم لقِلَّةِ فِكْرِهم فيه واهتمامِهم بشأنه، ولبُعْدِ حالِه التي بَلَغَها من المُلكِ والسُّلطانِ عن حالِهِ التي فارَقُوه عليها طَريحاً في البئر، ....

قوله: (لم يَعرِفُوهُ لِطُولِ العَهْد)، تفسيرٌ لِقولِه: ﴿وَهُمْ لَهُۥ مُنكِرُونَ﴾، فدَلَّ هذا وقولُه بُعَيدَ هذا: «أخبِروني مَن أنتُم؟ وما شأنُـكُم؟ فإني أُنكِرُكم» علىٰ أنّ الإنكارَ يُضادُّ العِرفان، ولذلك أوقَعَ اللهُ تعالىٰ: ﴿وَهُمْ لَهُۥ مُنكِرُونَ﴾ مُقابِلاً لِقولِه: ﴿فَعَرَفَهُمْ﴾.

مَشْرِيّاً بدراهمَ معدودة، حتّىٰ لو تُخُيِّلَ لهم أنه هو لكذَّبوا أنفسَهم وظُنونَهم، ولأنّ المُلْكَ مما يُبدِّلُ الزِّيَّ، ويُلبِسُ صاحبَه من التَّهيُّبِ والاستِعظامِ ما يُنكِرُ له المعروف. وقيل: رأَوْهُ علىٰ زِيِّ فِرعَونَ عليه ثيابُ الحرير، جالساً علىٰ سرير، في عُنقه طَوقٌ من ذَهَب، وعلىٰ رأسِه تاج، فما خَطَرَ ببالهم أنه هو. وقيل: ما رأَوْهُ إلا من بعيدٍ بَينَهم وبينه مسافةٌ وحجاب، وما وقفوا إلا حيثُ يَقِفُ طُلّابُ الحوائج، وإنما عَرفَهم لأنه فارَقهم وهم رجال، ورأىٰ زِيَّهُم قريباً من زِيِّهم إذ ذاك، ولأنّ هِمَّتَه كانت معقودةً بهم وبمعرفتِهم، فكان يتأمّلُ ويتَفَطَّن. وعن الحسن: ما عَرَفَهم حتىٰ تَعرَّفوا له.

[﴿وَلَمَّا جَهَّزَهُم بِجَهَازِهِمْ قَالَ ٱئْتُونِى بِأَخٍ لَّكُم مِّنْ أَبِيكُمْ ۚ أَلَا تَرَوْنَ أَنِّىٓ أُوفِى ٱلْكَيْلَ وَأَنَا۠ خَيْرُ ٱلْمُنزِلِينَ * فَإِن لَّمْ تَأْتُونِى بِهِۦ فَلَا كَيْلَ لَكُمْ عِندِى وَلَا تَقْرَبُونِ﴾ ٥٩]

قال الراغب: «المعرفةُ والعِرْفان: إدراكُ الشيءِ بتَفكُّرٍ لأثره، فهو أخَصُّ من العِلم، يُقال: فُلانٌ يَعرِفُ الله، ولا يُقال: يَعلَمُ الله، مُتعدِّياً إلىٰ مفعولٍ واحِد، لـمّا كـانَ معرفةُ البَشَـرِ لله تعالىٰ بتَدَبُّرِ آثارِهِ دونَ إدراكِ ذاتِه. ويُقال: اللهُ يَعلَمُ كذا، ولا يُقال: يَعرِف، لأنّ المعرفةَ تُستَعمَلُ في العِلم القاصِرِ المُتوصَّل إليه بتفكُّر، وأصلُه من: عَرَفت، أي: أصبتَ عَرْفَه؛ أي: رائحتَه، ويُضادُّ المعرفةُ الإنكار، كالعِلم للجَهْل، قالَ تعالىٰ: ﴿يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُنكِرُونَهَا﴾ [النحل: ٨٣]، والعارفُ في تَعارُفِ القوم: هو المُختَصُّ بمعرفةِ الله، ومعرفةِ مَلَكوتِه، وحُسْنِ مُعامَلَتِه»(١).

قوله: (علىٰ زِيِّ فِرعَون)، وفِرعَونُ إنما مَلَكَ بعدَ يوسُفَ في عَهْدِ موسىٰ عليه السَّلام، يُقالُ لمُلوكِ مِصـر: الفَراعِنة، واليمن: التتابعة، والرُّوم: القياصِـرة، والفُرْس: الأكاسِـرة(٢).

---

(١) «مفردات القرآن» ص٥٦٠-٥٦١.

(٢) هذه الفِقرة قُدِّمَت في (ح) و(ف) قبلَ فِقرة «قولُه: لم يعرفوه لطول العهد»، ووردت في (ط) هنا، وهو المناسب لترتيب الكلام في «الكشّاف».

﴿وَلَمَّا جَهَّزَهُم بِجَهَازِهِمْ﴾ أي: أصلَحَهم بعُدَّتِهم، وهي عُـدَّةُ السَّفـر من الزّاد وما يَحتاجُ إليه المسافرون، وأوقَرَ رَكائبَهم بما جاؤوا له من المِيْرة.

وقُـرِئ: «بجِهازِهِم» بكسـر الجيم، ﴿قَالَ ٱئْتُونِي بِأَخٍ لَّكُم مِّنْ أَبِيكُمْ﴾ لا بدَّ من مُقدِّمةٍ سَبَقَت له معهم، حتىٰ اجتَرَّ القولُ هذه المسألة.

رُوي أنه لـمّا رآهم وكلَّموهُ بالعِبرانيةِ قال لهم: أخبِروني مَن أنتُم وما شأنُكم، فإنِّي أُنكِرُكم؟ قالوا: نحن قومٌ من أهل الشام رُعاة، أصابنا الجَهْد، فجئنا نَمتارُ، فقال: لعلَّكم جئتُم عُيوناً تنظرون عَورةَ بلادي؟ قالوا: معاذَ الله، نحن إخوةٌ بنو أبٍ واحد، وهو شيخٌ صِدِّيقٌ نبيٌّ من الأنبياء، اسمُه يعقوب. قال: كم أنتم؟ قالوا: كنّا اثنَي عشر، فهَلك منّا واحد. قال: فكم أنتم هاهنا؟ قالوا: عشرةٌ. قال: فأين الأخُ الحادي عشر؟ قالوا: هو عند أبيه يَتَسلّىٰ به منَ الهالِك. قال: فمَن يشهدُ لكم أنكم لستُم بعُيون، وأنّ الذي تقولون حقّ؟ قالوا: إنّا ببلادٍ لا يَعرِفُنا فيها أحدٌ فيشهدُ لنا. قال: فدَعُوا بعضَكم عندي رهينة، وائتوني بأخيكم من أبيكم، ....

قوله: (﴿بِجَهَازِهِمْ﴾ أي: أصلَحَـهُم بعُـدَّتِهم)، الراغب: «الـجَهاز: ما يُعَـدُّ من مَتاعٍ وغيرِه، والتجهيز: حَمْلُ ذلكَ وبَعْثُه، وضَـرَبَ البعيرُ بجَهازِه: إذا ألقىٰ مَتاعَه في رَحْلِهِ فنَفَر»[1].

قوله: (مِنَ المِـيرة)، قيل: هو بيانُ «ما»، بل هو صِلةُ «أوقَر»، لأنهم المُمتارون، يَدُلُّ عليه ما ذكـرَ قُبيلَ هذا: «فأرسَلَ يعقـوبُ بَنيهِ ليَمتاروا»، والباءُ في «بما جـاؤوا له» بَدَليّة، و«ما جاؤوا له» هو البضاعة التي في قوله[2]: ﴿وَقَالَ لِفِتْيَـٰنِهِ ٱجْعَلُوا۟ بِضَـٰعَتَهُمْ فِى رِحَالِهِمْ﴾.

قوله: (عَوْرةَ بلادي)، العَوْرة: الـخَلَل، أرادَ الـخَلَلَ التي تكونُ في الثُّغور.

---

(١) «مفردات القرآن» ص٢٠٩.

(٢) قوله: «وما جاؤوا له هو البضاعة التي في قوله» سقط من (ح) و(ف).

وهـو يَحمِلُ رسالةً من أبيكم حتىٰ أُصدِّقَـكم، فاقتَـرَعُوا بينهم، **فأصـابتِ القُـرعةُ شَمْعون**، وكان **أحسَنَهم رأياً** في يوسف، فخَلَّفوهُ عنده، وكان قد أحسَـنَ إنزالَهم وضِيافتَهم.

﴿وَلَا تَقۡـرَبُونِ﴾ فيه وجهان: أحدُهما: أن يكونَ داخِلاً في حُكم الجزاءِ مجزوماً، عطفاً علىٰ مَحَلِّ قولِه: ﴿فَلَا كَيۡلَ لَكُمۡ﴾، كأنه قيل: فإنْ لم تأتوني به تُحرَموا ولا تَقْربوا، **وأن يكونَ بمعنىٰ النَّهي**.

[﴿قَالُواْ سَنُرَٰوِدُ عَنۡهُ أَبَاهُ وَإِنَّا لَفَٰعِلُونَ﴾ ٦١]

﴿سَنُرَٰوِدُ عَنۡهُ أَبَاهُ﴾ سنُخادِعُه عنه، وسَنجتَهِدُ ونَحتالُ حتّىٰ نَنتزِعَه من يَدِه، ﴿وَإِنَّا لَفَٰعِلُونَ﴾ وإنّا لقادرون علىٰ ذلك، **لا نَتَعايا به**، أو: وإنّا لفاعِلون ذلك لا محالةَ، لا نُفرِّطُ فيه ولا نَتَوانىٰ.

[﴿وَقَالَ لِفِتۡيَٰنِهِ ٱجۡعَلُواْ بِضَٰعَتَهُمۡ فِي رِحَالِهِمۡ لَعَلَّهُمۡ يَعۡرِفُونَهَآ إِذَا ٱنقَلَبُوٓاْ إِلَىٰٓ أَهۡلِهِمۡ لَعَلَّهُمۡ يَرۡجِعُونَ﴾ ٦٢]

قوله: (**فأصابت القُرْعةُ شَمْعُون، وكانَ أحسَنَهم رأياً**)، قالَ بعضُهم: فيه نَظَر، لأنه يُخالِفُ ما قالَ قبلَ هذا في تفسيرِ قولِه: ﴿قَالَ قَآئِلٞ مِّنۡهُمۡ﴾ [يوسف: ١٠]: «هو يَـهُوذا، وكانَ أحسَنَهم رأياً، وهو الذي قال: ﴿فَلَنۡ أَبۡرَحَ ٱلۡأَرۡضَ﴾ [يوسف: ٨٠]».

قوله: (**وأن يكونَ بمعنىٰ النهي**)، يعني: يكونُ داخِلاً في حُكم الجزاءِ معطوفاً عليه، لكنْ جَزَمَه لأجل النهي.

قوله: (**لا نَتَعايا به**)، يُقال: أعيا عليه الأمرُ وتَعايا: إذا عَجَزَ عنه، وعلىٰ هذا: قولُه: ﴿وَإِنَّا لَفَٰعِلُونَ﴾ تذييلٌ وتوكيدٌ لِفعل المُراوَدة، وأنه يَصدُرُ منهم البتّة، إطلاقاً لاسم المُسبَّب علىٰ السَّبَب، لأنّ الأفعالَ مَصادِرُها القُدرة، وعلىٰ الثاني: توكيدٌ للوَعْد، ومن ثَمَّ قال: «لا نُفرِّطُ فيه».

﴿لِفِتْيَتِه﴾ وقُرِئ: ﴿لِفِتْيَـٰنِهِ﴾، وهما جمعُ فتًى، كإخوة وإخوان في أخ، و«فِعْلة» للقِلّة، و«فِعْلان» للكثرة، أي: لغِلْمانِهِ الكيّالين، ﴿لَعَلَّهُمْ يَعْرِفُونَهَآ﴾ لعلَّهم يعرفون حقَّ ردِّها وحَقَّ التكـرُّم بإعطـاء البَدلَين ﴿إِذَا ٱنقَلَبُوٓاْ إِلَىٰٓ أَهْلِهِمْ﴾ وفـرَّغوا ظُروفَهم، ﴿لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ لعلَّ معرفَتهم بذلك تَدعُوهُم إلىٰ الرُّجوع إلينا، وكانت بضاعتُهم النِّعالَ والأُدُمَ. وقيل: تخوَّف أنْ لا يكونَ عندَ أبيه منَ المَتاع ما يرجعونَ به. وقيل: لم يَرَ من الكرم أن يأخذَ من أبيه وإخوتِه ثَمناً، وقيل: عَلِمَ أن دِيانتَهم تَحمِلُهم علىٰ ردِّ البضاعةِ لا يَستَحِلُّون إمساكَها، فيرجعون لأجلِها. وقيل: معنىٰ ﴿لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾: لعلَّهم يردُّونها.

[﴿فَلَمَّا رَجَعُوٓاْ إِلَىٰٓ أَبِيهِمْ قَالُواْ يَـٰٓأَبَانَا مُنِعَ مِنَّا ٱلْكَيْلُ فَأَرْسِلْ مَعَنَآ أَخَانَا نَكْتَلْ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَـٰفِظُونَ﴾ ٦٣]

﴿مُنِعَ مِنَّا ٱلْكَيْلُ﴾ يُريدون قولَ يوسفَ: ﴿فَإِن لَّمْ تَأْتُونِى بِهِۦ فَلَا كَيْلَ لَكُمْ عِندِى﴾، لأنّهم إذا أُنـذِروا بمَنْـع الكَيلِ فقد مُنع الكَيلُ، ....

قوله: (وقيل: معنىٰ ﴿لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾)، عطفٌ علىٰ قوله: «لَعَلَّ معرفتَهم» إلىٰ آخِرِه، فيكونُ من الرَّجْع، لا من الرجوع[١].

قوله: (بإعطاء البَدَلَين)، أي: البضاعة والكَيْل.

قوله: (لأنهم إذا أُنذِروا بمَنع الكَيْل)، تعليلٌ لتفسيرِ ﴿مُنِعَ مِنَّا ٱلْكَيْلُ﴾ بقوله: ﴿فَلَا كَيْلَ لَكُمْ﴾، وذلكَ أنه عليه السَّلامُ مَنَعَهم مِنَ الاكتيال، وهذهِ العبارةُ تُفيدُ أنّ الممنوعَ هو الكَيْل، فيكونُ كِنايةً عنه[٢].

---

(١) قال العلامةُ الفيروزآباديُّ في «القاموس»، مادة (رجع): «رَجَعَ يَرجِعُ رُجوعاً: انصَـرَف، ورَجَعَ الشيءَ عن الشيء، ورَجَعَه إليه رَجْعاً: صَـرَفَه وردَّه، كأرجَعَه».

(٢) هذه الفِقرة قُدِّمَت في الأصلين قبلَ فِقرة «قولُه: وقيل: معنىٰ ﴿لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾»، وأخَّرتُها إلىٰ هذا الموضع ليُناسِبَ ترتيبُ الكلام هنا ترتيبَه في «الكشّاف».

﴿نَكْتَلْ﴾ نَرفَع المانعَ من الكَيل، ونكْتَلْ منَ الطعام ما نحتاجُ إليه، وقُرِئ: «يَكْتَل» بمعنىٰ: يَكْتَل أخُونا، فينضمُّ اكتيالُه إلىٰ اكتيالنا، أو يكن سَبَباً للاكتيال، فإنَّ امتناعَه بسَبَبِه.

[﴿قَالَ هَلْ ءَامَنُكُمْ عَلَيْهِ إِلَّا كَمَآ أَمِنتُكُمْ عَلَىٰٓ أَخِيهِ مِن قَبْلُ فَٱللَّهُ خَيْرٌ حَٰفِظًا وَهُوَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ﴾ ٦٤]

﴿هَلْ ءَامَنُكُمْ عَلَيْهِ﴾ يُريد أنكم قلتُم في يوسف: ﴿وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [يوسف: ١٢]، كما تَقولونَه في أخيه، ثم خِسْتُم بضَمانكم، فما يُؤمِنُني مِنْ مِثلِ ذلك. ثم قال: ﴿فَٱللَّهُ خَيْرٌ حَٰفِظًا﴾ فتوكَّلَ علىٰ الله فيه ودفعَه إليهم، و﴿حَٰفِظًا﴾ تميز، كقولك: هو خيرُهم رجلاً، ولله درُّه فارساً. ويجوزُ أن يكون حالاً. ....

قوله: (نَرفَع المانِع)، يعني: جوابُ الأمرِ هذا، فوضعَ مَوضِعَه ﴿نَكْتَلْ﴾، لأنّ يوسُفَ عليه السَّلامُ لـمّا عَلَّقَ المنعَ من الكَيْل بعَدَم إتيانِ أخيهم في قوله: ﴿فَإِن لَّمْ تَأْتُونِي بِهِۦ فَلَا كَيْلَ لَكُمْ﴾، كانَ إرسالُه رفعاً لذلكَ المانِع، فوُضِعَ مَوضِعَه ﴿نَكْتَلْ﴾، لأنه المقصود، وقولُه: «ونكتَلْ مِنَ الطعام» شُروعٌ في تفسيرِ الاكتيال. قالَ السَّجاوَنْدي: سألَ المازِنيُّ ابنَ السِّكيت عندَ الواثِقِ[1] عن وَزْنِ ﴿نَكْتَلْ﴾، فقال: «نَفعَل»، قالَ المازنيّ: فإذن ماضيهِ «كَتَل»، بل وَزْنُه «نَفتَل».

قوله: (أو يَكُنْ سَبَباً للاكتيال)، فعلىٰ هذا: إسنادُ «يَكتَل» إلىٰ أخي يوسُفَ علىٰ المجاز.

قوله: (ثم خِسْتُم بضَمانِكم)، الأساس: «ومن المجاز: خاسَ العَهْدَ وبوَعْدِه؛ إذا نكث وأخلَف، وخاسَ بما كانَ عليه».

---

(١) الخليفةُ العباسي، هارونُ بنُ المُعتَصِم بالله محمد بن هارون الرشيد، (١٩٦ - ٢٣٢)، ولي الخلافةَ سنة ٢٢٧، إلىٰ أن مات، فوَلِيَها بعدَه أخوه المُتوكِّل. «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٠: ٣٠٦ - ٣١٤).

وقُرِئ: «حِفْظاً»، وقرأ الأعمشُ: «فاللهُ خيرُ حافظٍ»، وقرأ أبو هريرة: «خيرُ الحافظينَ»، ﴿وَهُوَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ﴾ فأرجو أن يُنعِمَ عليّ بحِفظِه ولا يجمعَ عليّ مُصيبتَين.

[﴿وَلَمَّا فَتَحُواْ مَتَٰعَهُمْ وَجَدُواْ بِضَٰعَتَهُمْ رُدَّتْ إِلَيْهِمْ قَالُواْ يَٰٓأَبَانَا مَا نَبْغِي هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا وَنَمِيرُ أَهْلَنَا وَنَحْفَظُ أَخَانَا وَنَزْدَادُ كَيْلَ بَعِيرٍ ذَٰلِكَ كَيْلٌ يَسِيرٌ﴾ ٦٥]

وقُرِئ: «رِدَّتْ إلينا» بالكسر، علىٰ أنّ كسرةَ الدّالِ المُدغمةِ نُقِلَت إلىٰ الراء، كما في: قِيلَ وبِيعَ، وحكىٰ قُطْرُب: ضِرْبَ زيدٌ؛ علىٰ نَقل كسرةِ الراءِ فيمَن سَكَّنها إلىٰ الضّاد، ﴿مَا نَبْغِي﴾ للنَّفي؛ أي: ما نَبغي في القول، ....

قوله: (وقُرِئ: «حِفظاً»)، ﴿حَٰفِظًا﴾: حفصٌ وحمزةُ والكِسائيّ، والباقون: «حِفْظاً»[1].

قال أبو البقاء: «﴿حَٰفِظًا﴾ بالألف: تمييز، ومِثلُ هذا يجوزُ إضافتُه، وقيل: هو حال، و«حِفظاً»: تمييزٌ لا غير»[2].

قوله: (ولا يَجمَعَ عليَّ مُصيبتَين)، يعني: جِيءَ بقوله: ﴿وَهُوَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ﴾ تذييلاً لِقولِه: ﴿فَٱللَّهُ خَيْرٌ حَٰفِظًا﴾ للاستِعطافِ والترحُّم، ومن ثَمَّ اعتُبِرَ في معناهُ الحفظ، وقال: «فأرجو أن يُنعِمَ عليَّ بحِفظِه».

قوله: («رِدَّتْ إلينا» بالكَسْر)، قالَ ابنُ جِنّي: «هيَ قراءةُ عَلقَمةَ ويحيىٰ»[3].

---

(١) انظر: «حجة القراءات» ص٣٦٢.

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العُكبَري (٢: ٧٣٧).

(٣) «المحتسب» لابن جِنّي (١: ٣٤٥).

ويحيىٰ: هو ابنُ وَثّاب، كما صَرَّحَ به أبو حيّان في «البحر المُحيط» (٥: ٣٢١)، وهو الفقيهُ المُقرِئُ القُدوةُ يحيىٰ بنُ وَثّابٍ الأسديُّ الكاهليُّ مَوْلاهُم الكوفيّ، قرأ علىٰ عَلقَمةَ وغيره، وتوفي سنة ١٠٣ هـ، رحمه الله تعالىٰ. «سير أعلام النبلاء» للذهبي (٤: ٣٧٩ - ٣٨٢).

وما نَتَزَيَّدُ فيما وَصَفْنا لك من إحسانِ المَلِكِ وإكرامِه، وكانوا قالوا له: إنّا قَدِمنا علىٰ خير رجل، أنزَلنا وأكرَمَنا كرامةً لو كان رجلاً من آل يعقوبَ ما أكرَمَنا كرامتَه. أو: ما نَبتغي شيئاً وراءَ ما فعلَ بنا من الإحسانِ. أو: علىٰ الاستفهام، بمعنىٰ: أيَّ شيءٍ نطلبُ وراءَ هذا؟ وفي قراءة ابنِ مسعود: «ما تبغي» بالتاء؛ علىٰ مُخاطبةِ يعقوبَ، معناه: أيَّ شيءٍ تَطلُبُ وراءَ هذا من الإحسان؟ أو منَ الشاهدِ علىٰ صِدقِنا؟ وقيل: معناه: ما نريدُ منك بضاعةً أخرىٰ.

وقوله: ﴿هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا رُدَّتۡ إِلَيۡنَا﴾ جملةٌ مُستأنفةٌ مُوضِّحةٌ لقوله: ﴿مَا نَبۡغِي﴾، والجملُ بعدَها معطوفةٌ عليها، علىٰ معنىٰ: إنّ بضاعتَنا رُدَّت إلينا، فنَستَظهِرُ بها، ﴿وَنَمِيرُ أَهۡلَنَا﴾ في رُجوعنا إلىٰ الملِك، ﴿وَنَحۡفَظُ أَخَانَا﴾ فما يُصيبُه شيءٌ مما تخافُه، ونزدادُ باستِصحابِ أخِينا وَسْقَ بعيرٍ زائداً علىٰ أوساقِ أباعِرِنا، فأيَّ شيء نَبتَغي وراءَ هذه المَبَاغي التي نَستَصلِحُ بها أحوالَنا، ونُوسِّعُ ذاتَ أيدينا. وإنّما قالوا: ﴿وَنَزۡدَادُ كَيۡلَ بَعِيرٖ﴾ لِـما ذَكَرْنا أنه كانَ لا يزيدُ للرجل علىٰ حِمْلِ بعيرٍ للتقسيط.

فإن قلتَ: هذا إذا فَسَّرتَ البغيَ بالطَّلَب، فأمّا إذا فَسَّرتَه بالكذب والتزيُّد في القول، كانت الجملةُ الأولىٰ ....

قوله: (**وما نَتزيَّد**)، قالَ أبو عليّ: تَزيَّدَ في الحديث: تكذَّبَ فيه، المعنىٰ: زادَ فيه ما لم يَكُنْ منه[1].

قوله: (**أو ما نبتغي شيئاً ولا ما فعل بنا**)، يعني: بالغ في الإكرام بحيث لا مزيد عليه فلا يطلب شيئاً آخر.

قوله: (**وسق بعير**)، قال الخليل: الوسق: حمل البعير[2]، والوِقر: حِمْلُ البَغْل والحِمار.

---

(١) قوله: «المعنىٰ: زاد فيه ما لم يكن منه» سقط من (ط).

(٢) من قوله: «قوله: (أو ما نبتغي شيئاً ولا ما فعل بنا)» سقط من (ح) و(ف).

ـ وهي قولُه: ﴿هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا رُدَّتۡ إِلَيۡنَا﴾ ـ بياناً لصِدقِهم وانتِفاءِ التزيُّدِ عن قِيلِهم، فما تصنعُ بالجُمَل البواقي؟ قلتُ: أعطِفُها علىٰ قوله: ﴿مَا نَبۡغِي﴾؛ علىٰ معنىٰ: لا نَبغي فيما نقول ﴿وَنَمِيرُ أَهۡلَنَا﴾ ونفعل كَيت وكَيتَ.

ويجوزُ أن يكونَ كلاماً مُبتَدَأً، كقولك: وينبغي أن نَمِيرَ أهلَنا، ....

قوله: (**ويجوزُ أن يكونَ كلاماً مُبتَدَأ**)، أي: قولُه: ﴿وَنَمِيرُ﴾. قالَ صاحبُ «الفرائد»: لا تَصلُحُ الواوُ في الابتداء، ولا أن تكونَ للعطفِ أو للحال، وفي هذا المقام هو للعطف، والتقدير: ما نكذب، هذهِ بضاعتُنا رُدَّتْ إلينا، وكانَ الرَّدُّ دليلاً علىٰ صِدقِنا فيما قُلنا؛ من أنه أكرَمَنا كما وَصَفْنا، نمشي بها، ونَميرُ أهلَنا، وكذا القولُ في الوَجْهِ الثالثِ والرابع.

وقلت: نَحْوُ هذا ـ أي: المعطوفُ عليه ـ قَدَّرَه المُصنِّفُ في غير هذا الوَجْه، وهو ما ضَبَطَ معناهُ بقوله: «كلاماً مُبتَدَأ»، فإنه أرادَ الاعتِراضَ والتذييل، كقولك: فُلانٌ يَنطِقُ بالحقّ، والحقُّ أبلَج، ألا ترىٰ إلىٰ قوله: «وينبَغي لي أن لا أُقصِّـرَ» مُقابِلاً لِقولِه: «وينبَغي أن نَمير»، وعليه قولُه تعالىٰ: ﴿سَنُرَٰوِدُ عَنۡهُ أَبَاهُ وَإِنَّا لَفَٰعِلُونَ﴾ كما سَبَق، ومن ثَمَّ قال: «وإنّا لَفاعِلونَ ذلكَ لا مَحالة»، ألا ترىٰ أنه كيفَ عَقَّبَ بقوله: «واجتَهَدتُ في تحصيل غَرَضِه» قولَه: «سَعَيتُ في حاجةِ فُلان»، ثم عَقَّبَها مُؤكِّداً بقوله: «وينبغي لي أن لا أُقصِّـر».

وتوجيهُ السُّؤالِ أنّ قولَه: ﴿هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا رُدَّتۡ إِلَيۡنَا﴾ بيانٌ لِقولِه: ﴿مَا نَبۡغِي﴾، بمعنىٰ: لا نكذب، لكنْ ﴿وَنَمِيرُ أَهۡلَنَا وَنَحۡفَظُ أَخَانَا﴾ لا يَصلُحُ أن يكونَ بياناً له، فلا يجوزُ العطفُ علىٰ البيان، وأما إذا جَعَلته جُملةً مُؤكِّدةً علىٰ سَبيل التذييل والاعتِراضِ استقام، لأنّ الكلامَ في الامتيار، وكُلٌّ من الجمل في معناه.

نعم؛ يَصِحُّ أن يكونَ بياناً إذا حُمِلَ ﴿مَا نَبۡغِي﴾ علىٰ معنىٰ المَشُورةِ والرأي، كما قال: «وما نَنطِقُ إلا بالصَّواب فيما نُشير»، ويُرادُ بقوله: ﴿هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا﴾ العَرْضُ وما يَرجِعونَ به إلىٰ طَلَب المِيرة، وإليه الإشارةُ بقوله: «ونَفعَلُ ونَصنَع؛ بياناً لأنهم لا يَبغُونَ في رأيِهم».

وما قَدَّرَه صاحبُ «الفرائد» أيضاً وَجْهٌ يُصارُ إليه.

كما تقول: سَعيتُ في حاجة فلان، واجتَـهَدتُ في تحصيل غَـرَضِه، ويجبُ أن أسعىٰ، وينبغي لي أن لا أُقصِّر.

ويجوزُ أن يُرادَ: ما نَبغي وما نَنطِقُ إلّا بالصَّواب فيما نُشيرُ به عليكَ من تجهيزِنا معَ أخينا، ثم قالوا: ﴿هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا﴾ نستظهرُ بها ﴿وَنَمِيرُ أَهْلَنَا﴾ ونفعلُ ونَصنَع؛ بياناً لأنَّهم لا يَبغُون في رأيهم، وأنَّهم مُصِيبونَ فيه، وهو وجهٌ حَسَنٌ واضح.

﴿ذَٰلِكَ كَيْلٌ يَسِيرٌ﴾ أي: ذلك مَكيلٌ قليلٌ لا يَكفينا، يَعْنون: ما يُكال لهم، فأرادوا أن يَزدادوا إليه ما يُكال لأخِيهم. أو يكونُ ذلك إشارةً إلىٰ ﴿كَيْلَ بَعِيرٍ﴾، أي: ذلك الكيلُ شيءٌ قليلٌ يُجيبُنا إليه الملكُ ولا يُضايقُنا فيه، أو سهلٌ عليه مُتيسِّرٌ لا يَتعاظَمُه. ويجوز أن يكونَ من كلام يعقوب، وأنَّ حِمْلَ بعيرٍ واحدٍ شيءٌ يسيرٌ لا يُخاطَرُ لمِثلِه بالوَلَد، **كقوله:** ﴿ذَٰلِكَ لِيَعْلَمَ﴾ [يوسف: ٥٢].

[﴿قَالَ لَنْ أُرْسِلَهُۥ مَعَكُمْ حَتَّىٰ تُؤْتُونِ مَوْثِقًا مِّنَ ٱللَّهِ لَتَأْتُنَّنِى بِهِۦٓ إِلَّآ أَن يُحَاطَ بِكُمْ فَلَمَّآ ءَاتَوْهُ مَوْثِقَهُمْ قَالَ ٱللَّهُ عَلَىٰ مَا نَقُولُ وَكِيلٌ﴾ ٦٦]

﴿لَنْ أُرْسِلَهُۥ مَعَكُمْ﴾ مُنافٍ لحالي ـ وقد رأيتُ منكم ما رأيتُ ـ: **إرسالُه معكم**، ﴿حَتَّىٰ تُؤْتُونِ مَوْثِقًا مِّنَ ٱللَّهِ﴾ حتىٰ تُعطوني ما أتوثَّقُ به من عندِ الله، ....

قوله: (**كقوله:** ﴿ذَٰلِكَ لِيَعْلَمَ﴾)، يعني: كما أنّ قولَه: ﴿ذَٰلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّى لَمْ أَخُنْهُ بِٱلْغَيْبِ﴾ يحتملُ أن يكونَ من كلام يوسُف، وأن يكونَ من كلام زَلِيخا[1]، كذلكَ قولُه: ﴿ذَٰلِكَ كَيْلٌ يَسِيرٌ﴾ احتَمَلَ أن يكونَ من كلام الأُخوة، وأن يكونَ من كلام أبيهم.

قوله: (**إرسالُه معكم**)، مُتَعَلِّقٌ بقوله: «مُنافٍ لحالي»، وقولُه: «وقد رأيتُ منكم ما رأيت» إما حالٌ أو جُملةٌ مُعترِضة، قالَ في «الانتِصاف»: «لـمّا اعتَمَدَ في نفي الرُّؤيةِ علىٰ أنّ

---

(١) وهي امرأةُ العزيز.

أراد أن يَحلِفُو له بالله، وإنّما جُعِلَ الحَلِفُ بالله مَوثِقاً منه؛ لأنَّ الـحَلِفَ به مما تُؤكَّدُ به العُهودُ وتُشدَّدُ، وقد أذِنَ اللهُ في ذلك، فهو إذنٌ منه، ﴿لَتَأۡتُنَّنِي بِهِۦٓ﴾ جوابُ اليمين؛ لأنّ المعنىٰ: حتىٰ تَحلِفوا لتأْتُنَّني به، ﴿إِلَّآ أَن يُحَاطَ بِكُمۡ﴾ إلّا أن تُغلَبوا فلم تُطيقوا الإتيانَ به. أو: إلّا أن تَهلِكوا.

فإن قلت: أخبِرني عن حقيقة هذا الاستثناء، ففيه إشكال؟ قلت: ﴿أَن يُحَاطَ بِكُمۡ﴾ مفعولٌ له، والكلامُ المُثبَتُ ـ الذي هو قولُه:﴿لَتَأۡتُنَّنِي بِهِۦٓ﴾ ـ في تأويل النَّفي. معناه: لا تَمتَنِعونَ منَ الإتيانِ به إلا للإحاطةِ بكم؛ أي: لا تَمتَنِعونَ منه لِعِلَّةٍ من العِلَل إلّا لعلّةٍ واحدة، وهي أن يُحاطَ بكم، فهو استثناءٌ من أعمِّ العامِّ في المفعولِ له، والاستِثناءُ من أعمِّ العامِّ لا يكونُ إلا في النَّفي وحدَه، فلا بدَّ من تأويله بالنَّفي. ونظيرُه من الإثباتِ المُتأوَّلِ بمعنىٰ النَّفي: قولُهم: أقسمتُ بالله لَـمّا فَعَلتَ وإلّا فَعَلتَ، ....

«لن» تأكيدٌ للنفي، فإذا قُلت: لن أفعل، فالمعنى: لن أفعله، وأنّ فِعْلَه يُنافي حالي، قال: مناف لحالي»[(١)].

قوله: (وقد أذِنَ اللهُ في ذلك، فهو إذنٌ منه)، تفسيرٌ لموقع ﴿مِّنَ ٱللَّهِ﴾ في قولِه تعالىٰ: ﴿مَوۡثِقٗا مِّنَ ٱللَّهِ﴾.

قوله: (أقسَمتُ بالله لَـمّا فَعلتَ)، رُوِيَ عن المُصنِّفِ أنه قال: «أقسَمتُ» هو إثباتٌ في الظاهر، وليسَ به، لأنه في معنىٰ النفي، وقَسَمٌ وليس بقَسَم، لأنه في معنىٰ الاستِدعاءِ والطَّـلَب، وظاهِرُ «لَـمّا» الوقت، وليسَ بوقت، لأنـه في معنىٰ الاستِـثناء، وما بعـدَه فِعْل،

---

(١) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ٣٣٢) بحاشية «الكشّاف». وفي نقل المُؤلِّفِ رحمه اللهُ تعالىٰ اختِصارٌ شديد، ولفظُ ابن المُنيِّر: «اعتمَدَ ـ يعني: الزمخشري ـ في إحالةِ الرؤيةِ علىٰ الله أنّ قولَه تعالىٰ: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ [الأعراف: ١٤٣] معناه: أنّ الرؤيةَ مُنافيةٌ لحالي، وجَعَلَ هذه المُنافاةَ من مُقتضىٰ«لن»، ثم التزمَ ذلكَ في هذهِ اللفظةِ حيثُما وقعت؛ ليُمرِّنَ الأذهانَ علىٰ أنّ هذا مُقتَضىٰ«لن»، وقد سبقَ وَجْهُ الرَّدِّ عليه في ذلك».

تُريد: ما أطلبُ منك إلّا الفعل، ﴿عَلَىٰ مَا نَقُولُ﴾ من طَلَبِ المَوثِقِ وإعطائه ﴿وَكِيلٌ﴾ رقيبٌ مُطَّلِع.

[﴿ وَقَالَ يَٰبَنِيَّ لَا تَدْخُلُواْ مِنۢ بَابٖ وَٰحِدٖ وَٱدْخُلُواْ مِنْ أَبْوَٰبٖ مُّتَفَرِّقَةٖۖ وَمَآ أُغْنِي عَنكُم مِّنَ ٱللَّهِ مِن شَيْءٍۖ إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِۖ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُۖ وَعَلَيْهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُتَوَكِّلُونَ * وَلَمَّا دَخَلُواْ مِنْ حَيْثُ أَمَرَهُمْ أَبُوهُم مَّا كَانَ يُغْنِي عَنْهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِن شَيْءٍ إِلَّا حَاجَةٗ فِي نَفْسِ يَعْقُوبَ قَضَىٰهَاۚ وَإِنَّهُۥ لَذُو عِلْمٖ لِّمَا عَلَّمْنَٰهُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ ٦٧ - ٦٨].

وإنّما نَهاهُم أن يَدخُلوا من بابٍ واحدٍ لأنَّهم كانوا ذَوي بَهاءٍ **وشارةٍ حَسَنة**، اشتَهرَهم أهلُ مصرَ بالقُربةِ عندَ الملِكِ والتكرمةِ الخاصَّةِ التي لم تكنْ لغيرِهم، ....

وليسَ بفِعل، لأنه في معنىٰ الاسم، فالكلامُ كُلُّه ـ إذن ـ ليسَ علىٰ ظاهِره، بل مُؤوَّل، ولذلكَ أعضَلَ علىٰ سِيبَوَيهِ حتىٰ قال: سألتُ الخليلَ عن قولِ العَرب: «أقسمتُ بالله لَـمّا فَعَلت».

قالَ في «الانتِصاف»: «إنما اختصَّ قولُه: ﴿لَتَأْتُنَّنِي بِهِۦٓ﴾ في النفي، لأنَّ المُستَثنىٰ منه مسكوتٌ عنه، والنفيُ عامّ؛ إذ يَلزَمُ من نفي الإتيانِ نفيُ عوارضِه، فكأنها مُكرَّرة، بخِلافِ الإثبات، فإنه لا إشعارَ له بعُموم الأحوال، فلا توقُّفَ له إلا علىٰ أحدِها، ولقد صَدَقَ القائل: «البلاءُ مُوكَّلٌ بالمَنطِق»، قال: ﴿وَأَخَافُ أَن يَأْكُلَهُ ٱلذِّئْبُ﴾ [يوسف: ١٣]، فقالوا: أكَلَه الذئب، وقال: ﴿إِلَّآ أَن يُحَاطَ بِكُمْۖ﴾، فأُحيطَ بهم»(١).

وقالَ أبو البقاءِ والقاضي: «التقدير: لتأتُنَّني به علىٰ كُلِّ حالٍ إلا حالَ الإحاطةِ بكم»(٢).

قوله: **(وشارةٍ حَسَنة)، الجوهري**: «الشارة: اللباسُ والهيئة».

---

(١) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ٣٣٢) بحاشية «الكشّاف». ولفظُه في آخره: «وقال: ﴿إِلَّآ أَن يُحَاطَ بِكُمْۖ﴾، أي: تُغلَبوا عليه، فابتُلِيَ أيضاً بذلك، وأحيطَ بهم، وغُلِبوا عليه»، واختصَـرَه المُؤلِّفُ رحمه اللهُ تعالىٰ علىٰ وجهٍ قد يخفىٰ به المعنىٰ.

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العُكبَري (٢: ٧٣٧)، و«أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢٩٨).

فكانوا مَظِنّةً لطُموح الأبصارِ إليهم من بينِ الوُفود، وأنْ يُشارَ إليهم بالأصابع، ويُقال: هؤلاء أضيافُ الملِك، انظُروا إليهم ما أحسَنَهم من فِتْيانٍ! وما أحقَّهم بالإكرام! لأمرٍ ما أكرَمَهمُ الملكُ وقرَّبهم وفضَّلهم علىٰ الوافِدينَ عليه، فخاف لذلك أن يدخلُوا كوكَبةً واحدة، فيُعانوا لجمالِهم وجَلالةِ أمرِهم في الصُّدور، فيُصيبَهم ما يَسُوؤهم؛ ولذلك لم يُوصِهم بالتَّفرُّق في الكَرَّة الأُولىٰ، لأنَّهم كانوا مجهولينَ مَغمورينَ بينَ الناس.

فإن قلتَ: هل للإصابة بالعَينِ وجهٌ تَصِحُّ عليه؟ قلت: يجوزُ أن يُحدِثَ اللهُ عزَّ وجلَّ عندَ النَّظرِ إلىٰ الشيءِ والإعجابِ به، نُقصاناً فيه وخَلَلاً من بعض الوُجوه، ويكونَ ذلك ابتلاءً منَ الله، وامتحاناً لعباده، ليتميَّزَ المُحقِّقونَ من أهل الـحَشْو، فيقول المُحقِّق: هذا فِعْلُ الله، ويقول الـحَشْويُّ: هو أثَرُ العين، كما قال تعالىٰ: ﴿وَمَا جَعَلْنَا عِدَّتَهُمْ إِلَّا فِتْنَةً لِّلَّذِينَ كَفَرُوا﴾ الآية [المدثر: ٣١]. وعن النبيِّ ﷺ: أنه كان يُعوِّذُ الحسَنَ والحُسينَ فيقول: «أُعِيذُكما بكَلماتِ الله التامّة، من كلِّ عينٍ لامَّة، ومن كلِّ شيطانٍ وهامَّة».

قوله: (فيُعانُوا لجمالِهم)، الجوهري: «عِنتُ الرجل: أصبتُه بعيني، فأنا عائن، وهو مَعين؛ علىٰ النَّقْص، ومعيون؛ علىٰ التمام[1]، وقالَ الشاعرُ في التمام:

قد كانَ قومُكَ يَحسَبونَكَ سَيِّداً ... وإخـالُ أنـكَ سَيِّـدٌ مَعْيونُ[2]»

قوله: (كانَ يُعوِّذُ الحسَنَ والحسين)، روينا عن البُخاريِّ والترمذيِّ وأبي داودَ[3] عن ابن عبّاس: أنّ رسولَ الله ﷺ كانَ يُعوِّذُ الحسَنَ والحسين، ويقول: إنّ أباكما كانَ يُعوِّذُ بهما إسماعيلَ وإسحاق، أعوذُ بكلماتِ الله التامّة؛ من كُلِّ شيطانٍ وهامّة، ومن كُلِّ عينٍ لامّة».

---

(١) أي: علىٰ تمام وَزنِه: «مفعول»، أما الأولُ فقد نقصَ منه حرفُ الواو.

(٢) البيتُ لعبّاس بنِ مِرداس، كما في «الأغاني» لأبي الفرج الأصبهاني (٦: ٣٥٨)، و«لسان العرب» لابن منظور، مادة (عين).

(٣) البخاري (٣٣٧١)، والترمذي (٢٠٦٠)، وأبو داود (٤٧٣٧). وأخرجه أيضاً ابنُ ماجه (٣٥٢٥).

﴿وَمَآ أُغۡنِي عَنكُم مِّنَ ٱللَّهِ مِن شَيۡءٍ﴾ يعني: إن أراد اللهُ بكم سُوءاً لم يَنفعْكُم، ولم يَدفَعْ عنكم ما أشرتُ به عليكم من التَّفرُّق، وهو مُصيبُكم لا مَحالة، ﴿إِنِ ٱلۡحُكۡمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾.

ثمَّ قال: ﴿وَلَمَّا دَخَلُواْ مِنۡ حَيۡثُ أَمَرَهُمۡ أَبُوهُم﴾ أي: مُتفرِّقين ﴿مَّا كَانَ يُغۡنِي عَنۡهُم﴾ رأيُ يعقوبَ ودخولُهم مُتفرِّقينَ شيئاً قطُّ، ....

«الجامع»: «الهامّة: واحدةُ الهوامّ، وهيَ الحيّاتُ وكُلُّ ذي سُمٍّ يَقتُل، فأما ما لا يَقتُل ويَسُمّ فهو السَّوامّ، وواحِدُها: سامّة، كالعَقرَب والزُّنبور، وقد تقعُ «الهوامُّ» علىٰ كُلِّ ما يَدُبُّ من الحيوان. واللامّة: ذاتُ اللَّمَم، ولم يَقُل: مُلِمّة، وإن كانت مِن: أَلَـمَّتْ تَلُمّ[1]؛ طَلَباً للازدِواج بـ(هامّة)»[2]، ويجوزُ أن تكونَ علىٰ ظاهرِها؛ بمعنىٰ: جامِعةٍ للشَّـرِّ علىٰ المعيون؛ مِن: لَـمَّه يَلُمُّه؛ إذا جَمَعَه.

قوله: (ثم قال: ﴿وَلَمَّا دَخَلُواْ مِنۡ حَيۡثُ أَمَرَهُمۡ أَبُوهُم﴾)، عطفٌ علىٰ مُقدَّر، و«ثمَّ» للتراخي في الأخبار. المعنىٰ: أنّ اللهَ تعالىٰ حكىٰ عن يعقوبَ عليه السَّلامُ أنه قالَ أولاً: ﴿يَٰبَنِيَّ لَا تَدۡخُلُواْ مِنۢ بَابٖ وَٰحِدٖ﴾ صِيانةً لهم عن عَيْنِ الكمال، وقالَ لهم ثانياً: ﴿وَمَآ أُغۡنِي عَنكُم مِّنَ ٱللَّهِ مِن شَيۡءٍ﴾ صِيانةً للكلام عن شوب الاعتِزال[3]، ثم حَقَّقَ ذلكَ المعنىٰ بقوله: ﴿وَلَمَّا دَخَلُواْ مِنۡ حَيۡثُ أَمَرَهُمۡ أَبُوهُم﴾.

وقالَ أبو البقاء: «في جواب «لَـمّا» وَجْهان:

أحدُهما: هو ﴿ءَاوَىٰٓ﴾، وهو جوابُ «لَـمّا» الأُولىٰ والثانية، كقولك: «لَـمّا جِئْتُكَ ولـمّا كَلَّمتُكَ أجبْتَني»، وحَسَّنَ ذلكَ أنّ دُخولَهم علىٰ يوسُفَ يَعقُبُ دُخولَهم من الأبواب.

(١) تحرَّف في الأصول الخطية إلىٰ: «ألـمَّت بكم»، والمُثبَتُ من «جامع الأصول».

(٢) «جامع الأصول» لابن الأثير (٤: ٣٦٩).

(٣) في (ح): «عن شوائب الاعتزال»، والمعنىٰ واحد.

حيثُ أصابَهم ما ساءَهم معَ تَفرُّقِهم، من إضافةِ السَّرقةِ إليهم وافتِضاحِهم بذلك، وأَخْذِ أخيهم بوِجْدانِ الصُّواع في رَحْلِه، وتضاعُفِ المُصيبةِ علىٰ أبيهم، ﴿إِلَّا حَاجَةً﴾ استثناءٌ منقطع؛ علىٰ معنىٰ: ولكنْ حاجةً ﴿فِى نَفْسِ يَعْقُوبَ قَضَىٰهَا﴾ وهي شَفَقتُه عليهم وإظهارُها بما قالَه لهم ووصّاهم به، ....

الثاني: محذوف، أي: امتَثَلوا وقَضَوا حاجةَ أبيهم»(١).

ويجوزُ أن يكونَ الجوابُ معنىٰ ﴿مَّا كَانَ يُغْنِى عَنْهُم﴾، وعلىٰ هذا كلامُ المُصنِّف، وتلخيصُه: فلما دَخلوا مُتفرِّقينَ ليَسلَموا عما حَذِروا منه، ما أغنىٰ عنهم ذلكَ شيئاً، حيثُ أصابَهم ما أصابَهم.

قوله:(﴿إِلَّا حَاجَةً﴾ استِثناءٌ مُنقَطِع)، ويُمكِنُ أن يكونَ مُتَّصِلاً من باب«لا عَيْبَ فيهم غيرَ أنّ سُيوفَهم»(٢)، المعنىٰ: ما أغنىٰ عنهم ما وَصّاهُم به أبوهم شيئاً إلا شَفَقَتَه، ومن الضـرورةِ أنّ شَفَقَةَ الأب مَعَ قُدرةِ الله كالهباء، فإذن ما أغنىٰ عنهم شيئاً قَطّ.

وفي تصـريح اسم يعقـوبَ إشعارٌ بالتعطُّفِ والشَّفَقةِ والترحُّم، لأنه اشتَـهَرَ بالحـزنِ والرِّقّة.

الراغب(٣): «الحاجة إلىٰ الشيء: الفقر إليه مع محبة، وجمعه: حاج وحاجات وحوائج، ويُقال: جاج كوج»(٤).

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العُكبَري (٢: ٧٣٨).

(٢) يُريد: قولَ النابغةِ الذبياني ـ كما في «ديوانه» ص٣٢ ـ:

ولا عَيْبَ فيهم غيرَ أنّ سُيوفَهم بهنَّ فُلـولٌ مـن قِـراعِ الكتائـبِ

ويُسمّىٰ هذا البابُ عندَ علماءِ البلاغة: «تأكيدُ المدح بما يُشبِهُ الذَّمّ».

(٣) في «مفردات القرآن» ص٢٦٣.

(٤) من قوله: «الراغب» إلىٰ هنا سقط من (ح) و(ف).

﴿وَإِنَّهُۥ لَذُو عِلۡمٍ﴾ يعني: قولَه: ﴿وَمَآ أُغۡنِي عَنكُم﴾ وعِلمَه بأنّ القَدَرَ لا يُغني عنه الحَذَر.

[﴿ وَلَمَّا دَخَلُواْ عَلَىٰ يُوسُفَ ءَاوَىٰٓ إِلَيۡهِ أَخَاهُۖ قَالَ إِنِّيٓ أَنَا۠ أَخُوكَ فَلَا تَبۡتَئِسۡ بِمَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ﴾ ٦٩]

﴿ءَاوَىٰٓ إِلَيۡهِ أَخَاهُ﴾ ضَمَّ إليه بنيامينَ. ورُوي أنّهم قالوا له: هذا أخونا قد جئناك به، فقال لهم: أحسنتُم وأصبتُم، وستجدون ذلك عندي، فأنزلَهم وأكرمَهم، ثم أضافَهم وأجلسَ كلَّ اثنينِ منهم علىٰ مائدة، فبقيَ بنيامينُ وحدَه، فبكىٰ وقال: لو كان أخي يوسفُ حيّاً لأجلَسَني معه، فقال يوسف: بقيَ أخوكم وحيداً، فأجلَسَه معَه علىٰ مائدتِهِ وجَعل يُواكِلُه، قال: أنتم عشرةٌ فليَنزِلْ كلُّ اثنينِ منكم بيتاً، وهذا لا ثانيَ له، فيكونُ معي، فباتَ يوسفُ يَضُمُّه إليه ويَشُمُّ رائحتَه حتىٰ أصبحَ، ....

قوله: (وعِلمَه بأنّ القَدَر)، نَصْب؛ عطفٌ علىٰ قوله: «قولَه: ﴿وَمَآ أُغۡنِي﴾» علىٰ سَبيل البيان، وَصَفَه اللهُ تعالىٰ بالعِلم الفائقِ لمُطابَقةِ قولِهِ مُعتَقَدَه، وذلكَ بإسنادِ التعليم إلىٰ الله، وبتعظيم ضميرِ الجماعة، وأنْ لم يَقُل: «عالِـم»، وقيل: ﴿لَذُو عِلۡمٍ﴾ علىٰ الكِناية، ونُكِّـرَ ﴿عِلۡمٍ﴾، ونُفِيَ عن أكثرِ الناس.

وفيه إشارةٌ إلىٰ تعظيم القولِ بالقضاءِ والقَدَر، ونفي الحولِ والقُوّةِ عن الخلقِ بالكُلِّيّة، وأنه عِلمٌ جَليلٌ دقيقٌ يختصُّ بالعُظماءِ من الأنبياءِ والمُرسَلين، وأنّ أكثرَ عُقولِ البَشَـرِ قاصِـرةٌ عن إدراكِه، جاهِلةٌ عن إمعانِ حَقيقتِه، إلا مَن وَفَّقَه اللهُ تعالىٰ، واختَصَّه به.

قوله: (﴿ءَاوَىٰٓ إِلَيۡهِ أَخَاهُ﴾ ضَمَّ إليه بنيامين)، الراغب: «أوىٰ إليه يأوي أُوِيّاً ومأوىٰ، وآواهُ غـيرُه إيواءً. تـقول: أوىٰ إليه كـذا: انضَمَّ إليه، يأوي أُوِيّـاً[1] ومـأوىٰ، قـالَ

---

(١) في الأصول الخطية: «أياً وأوياً»، والمصدرُ الأول (أياً) لم يرد في «مفردات القرآن» للراغب، مادة (أوىٰ)، ولم أقف عليه في معاجم اللغة، ولذا حذفتُه.

وسأله عن وَلَدِه فقال: لي عشرةُ بنين، اشتَقَقْتُ أسماءَهم من اسم أخٍ لي هَلَك، فقال له: أتُحبُّ أن أكونَ أخاك بَدَلَ أخيك الهالِك؟ قال: مَن يجدُ أخاً مثلَك، ولكن لم يَلِدْكَ يعقوبُ ولا راحيل، فبكىٰ يوسفُ وقام إليه وعانَقَه وقال له: ﴿إِنِّيٓ أَنَا۠ أَخُوكَ﴾ يوسفُ، ﴿فَلَا تَبۡتَئِسۡ﴾ فلا تحزنْ ﴿بِمَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾ بنا فيما مضىٰ، فإنَّ اللهَ قد أحسَنَ إلينا وجمَعَنا علىٰ خير، ولا تُعلِمُهم بما أعلمتُك. **وعن ابن عباس: تعرَّفَ إليه.** وعن وَهْبٍ: **إنّما قال له: أنا أخوك بَدَلَ أخيك المفقود،** فلا تَبتَئِسْ بما كنتَ تلقىٰ منهم من الحَسَدِ والأذىٰ فقد أمِنتَهُم. ....

تعالىٰ: ﴿إِذۡ أَوَى ٱلۡفِتۡيَةُ إِلَى ٱلۡكَهۡفِ﴾ [الكهف: ١٠]، وقال تعـالىٰ: ﴿ءَاوَىٰٓ إِلَيۡهِ أَخَاهُۖ﴾ [يوسف: ٦٩]، وقال: ﴿وَتُـٔۡوِيٓ إِلَيۡكَ مَن تَشَآءُۖ﴾ [الأحزاب: ٥١]. وقـوله تعالىٰ: ﴿جَنَّةُ ٱلۡمَأۡوَىٰٓ﴾ [النجم: ١٥]: كقوله: ﴿دَارُ ٱلۡخُلۡدِ﴾ [فُصِّلت: ٢٨] في إضافتِهِ إلىٰ المَصدَر. وأويتُ له(١): رَحِمتُه، أُوِيّاً وأَيّةً(٢) ومَأوِيَـةً، وتحقيقُه: رَجَعتُ إليه بقلبي»(٣).

قوله: (﴿فَلَا تَبۡتَئِسۡ﴾ فلا تحزن)، **الراغب:** «البُؤسُ والبأسُ والبأساء: الشِّدّةُ والمكروه، إلا أنّ البُؤسَ في الفَقْرِ والحربِ أكثر، والبأسُ والبأساء في النِّكاية(٤)، نَحْو: ﴿وَٱللَّهُ أَشَدُّ بَأۡسٗا وَأَشَدُّ تَنكِيلٗا﴾ [النساء: ٨٤]، وقد بَؤُسَ يبؤُس، ﴿فَلَا تَبۡتَئِسۡ﴾ أي: لا تَلتَزِم البُؤسَ ولا تحزن»(٥).

قوله: (**وعن ابنِ عبّاس: تعرَّفَ إليه**)، يعني: بقوله: ﴿إِنِّيٓ أَنَا۠ أَخُوكَ﴾.

قوله: (**إنما قالَ له: أنا أخوكَ بَدَلَ أخيكَ المفقود**)، تفسيرٌ لِقولِهِ تعالىٰ: ﴿إِنِّيٓ أَنَا۠ أَخُوكَ﴾.

---

(١) في الأصول الخطية: «وأويته»، والمُثبَتُ من «مفردات القرآن» للراغب، مادة (أوىٰ).

(٢) في الأصول الخطية: «أياً وأيةً»، والمُثبَتُ من «المُفردات»، وفي «لسان العرب»: «أوْيَـةً وأيَـةً ومَأوِيَـةً».

(٣) «مفردات القرآن» ص١٠٣-١٠٤.

(٤) تحرّف في (ح) و(ف) إلىٰ: «الكناية».

(٥) «مفردات القرآن» ص١٥٣.

ورُوي أنه قال له: أنا لا أُفارِقُك. قال: قد عَلِمت اغتمامَ والدي بي، فإذا حبستُكَ ازداد غمُّه، ولا سبيلَ إلىٰ ذلك إلا أن أنسُبَكَ إلىٰ ما لا يَجْمُل. قال: لا أُبالي، فافعَل ما بَدا لك. قال: فإنِّي أدُسُّ صاعي في رَحْلِك، ثم أُنـادي عليكَ بأنك قد سَرَقته، ليَتَهيّأَ لي ردُّك بعد تَسريحِكَ معهم. قال: افعَل.

[﴿فَلَمَّا جَهَّزَهُم بِجَهَازِهِمْ جَعَلَ ٱلسِّقَايَةَ فِى رَحْلِ أَخِيهِ ثُمَّ أَذَّنَ مُؤَذِّنٌ أَيَّتُهَا ٱلْعِيرُ إِنَّكُمْ لَسَـٰرِقُونَ * قَالُواْ وَأَقْبَلُواْ عَلَيْهِم مَّاذَا تَفْقِدُونَ * قَالُواْ نَفْقِدُ صُوَاعَ ٱلْمَلِكِ وَلِمَن جَآءَ بِهِۦ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا۠ بِهِۦ زَعِيمٌ﴾ ٧٠-٧٢]

﴿ٱلسِّقَايَةَ﴾ مَشرَبة يُسقىٰ بها، وهي الصُّواع. قيل: كان يُسقىٰ بها الملك، ثم جُعِلَت صاعاً يُكالُ به. وقيل: كانتِ الدَّوابُّ تُسقىٰ بها ويُكال بها. وقيل: كانت إناءً مُستَطيلاً يُشبهُ المَكُّوك. وقيل: هي المَكُّوكُ الفارسيُّ الذي يلتقي طَرَفاه، تَشرَبُ به الأعاجِم. وقيل: كانت من فِضَّةٍ مُموَّهةٍ بالذَّهَب، وقيل: كانت من ذَهَب. وقيل: كانت مُرصَّعةً بالجواهر، ﴿ثُمَّ أَذَّنَ مُؤَذِّنٌ﴾ ثمَّ نادىٰ مُنادٍ. يُقال: آذَنَه: أعلَمَه. وأذَّن: أكثَرَ الإعلام، ومنه: المُؤذِّن، لكثرةِ ذلك منه.

رُوي: أنهم ارتَحلوا وأمهَلَهُم يوسفُ حتّىٰ انطلقوا، ثم أمرَ بهم فأُدرِكوا وحُبِسوا، ثم قيلَ لهم ذلك.

والعِيْرُ: الإبلُ التي عليها الأحمالُ، لأنها تَعِيرُ؛ أي: تذهبُ وتجيء. وقيل: هي قافلةُ الحمير، ثم كَـثُرَ حتىٰ قيلَ لكـلِّ قافلة: عِير، كأنَّها جمعُ عَـيْر، وأصلُها: فُـعُل، كسَقْفٍ وسُقُف، **فُعِلَ به ما فُعِلَ بـ«بِيضٍ» و«غِيْدٍ»**، ....

قوله:(**فُعِلَ به ما فُعِلَ بـ«بِيض»**)، الجوهري: «جَمْعُ الأبيض: بِيض، وأصلُه: بُيْض؛ بضَمِّ الباء، وإنما أبدَلوا مِنَ الضَّمّةِ كسـرةً لتَصِحَّ الياء».

قوله: (**و«غِيد»**)، بالغينِ المُعجَمة؛ جَمْعُ «أغيد»؛ مِنَ الغَيَدِ بمعنىٰ: النُّعومة.

والمُرادُ أصحابُ العِيرِ؛ كقوله: «يا خيلَ الله اركَبي».

وقرأ ابنُ مسعود: «وجَعَل السِّقايةَ»؛ علىٰ حَذفِ جواب «لـمّا»، كأنه قيل: فلمّا جَهَّـزَهم بجَهازِهِم وجَعلَ السِّقـايةَ في رَحْـل أخيـهِ أمهَلَهم حتىٰ انطلقوا، ثم أذَّن مُؤَذِّن. وقرأ أبو عبد الرحمن السُّلَميُّ: «تُفْقِدُونَ»؛ من: أفقَدْتُه؛ إذا وَجَدتَه فَـقِيداً. وقُرِئ: «صَواعَ»، و«صاعَ»، و«صَوْعَ» و«صُوعَ»؛ بفتح الصّادِ وضمِّها، ....

قوله: (يا خَيْلَ الله اركبي)،النهاية: «جاءَ في الحديث، وهو علىٰ حذفِ المُضاف، أي: [يا] فُرْسانَ خَيْل الله اركبي، وهذا من أحسَنِ المَجازاتِ وألطَفِها».

قال الراغب: «الخيلُ في الأصل: اسمٌ للأفـراسِ والفُـرْسان، وعلىٰ ذلكَ قولُـه تعـالىٰ: ﴿وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ﴾ [الأنفال: ٦٠]، ويُستعمَـلُ في كُلٍّ منهما مُنْفَـرِداً، نَحْـوَ ما رُوِي: «يا خَيْلَ الله اركبي»، فهذا للفُرْسـان، ومنه الحديث: «عَفَـوتُ لكم عن صَدَقةِ الخيل»(١)، يعني: الأفراس»(٢).

قوله: (مِن: أفقَدتُه؛ إذا وَجَدتَه فَقيداً)، الراغب: «الفَقْد: عَدَمُ الشيءِ بعدَ وُجودِه، فهو أخـصُّ من العَـدَم، فإنّ العَـدَمَ يُـقالُ فيه وفيما لم يُـوجَد بَعْـد، قـالَ اللهُ تعـالىٰ: ﴿مَّاذَا تَفْقِدُونَ﴾، والتَّفَقُّد: التَّعَهُّد، لكنْ حقيقةُ التَّفَقُّد: تَعرُّفُ فُقدانِ الشيء، والتَّعَهُّد: تَعرُّفُ العَهْد المُتقدِّم»(٣).

قوله: (وقُرِئ: «صَواعَ»و«صاع»)، قالَ ابنُ جِنِّي: «قرأ أبو رجاء: «صَوْعَ المَلِك»؛ بفَتْح الصاد، وقرأ عبدُ الله بنُ عَوْنٍ(٤): بضَمِّها، ويحيىٰ بنُ يَعْـمَر: بفَتْح الصادِ وبالغينِ المُعجَمة،

---

(١) أخرجه أبو داود (١٥٧٤)، والترمذي (٦٢٠)، وابنُ ماجه (١٧٩٠) من حديثِ عليٍّ رضيَ اللهُ عنه.

(٢) «مفردات القرآن» ص٣٠٤.

(٣) المصدر السابق ص٦٤١.

(٤) المُزنيُّ البصريّ (٦٦ - ١٥١)، الإمامُ الثقةُ الوَرِع، كانَ من ساداتِ أهل زمانِهِ عبادةً وفَضْلاً، ووَرَعاً ونُسُكاً، وصلابةً في السُّنّة، وشِدّةً على أهل البدع. «تهذيب التهذيب» للحافظ ابن حجر (٥: ٣٤٦ - ٣٤٩).

والعينُ مُعجَمةٌ وغيرُ مُعجَمة.

﴿وَأَنَا۠ بِهِۦ زَعِيمٌ﴾ يقولُه المـؤذِّن، يُريد: وأنا بحِمْل البَعيرِ كَفيل، أُؤدِّيهِ إلىٰ مَن جاء به؛ وأراد: وَسْقَ بعيرٍ من طعام جُعْلاً لـمَن حَصَّلَه.

[﴿قَالُواْ تَٱللَّهِ لَقَدْ عَلِمْتُم مَّا جِئْنَا لِنُفْسِدَ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا كُنَّا سَـٰرِقِينَ﴾ ٧٣]

﴿تَٱللَّهِ﴾ **قَسَمٌ فيه معنىٰ التعجُّبِ** ممّا أُضيفَ إليهم، وإنّما قالوا: ﴿لَقَدْ عَلِمْتُم﴾ فاستَشهَدوا بعِلمِهم؛ لِـمَا ثَبتَ عندَهم من دلائل دينِهم وأمانتِهم في كَرَّتَي مجيئِهم ومُداخَلتِهم للمَلِك، ولأنهم دخلوا وأفواهُ رواحِلِهم **مَكْعُومة**؛ لئلّا تَتَناولَ زرعاً أو طعاماً لأحدٍ من أهل السُّوق؛ ولأنّهم ردُّوا بضاعتَهم التي وجدُوها في رِحالهم. ﴿وَمَا كُنَّا سَـٰرِقِينَ﴾ وما كنّا قطُّ نُوصَفُ بالسَّرقة وهي مُنافيةٌ لحالنا.

وأبو هُريرة: «صاع»، والناس: ﴿صُوَاعَ﴾. والصاعُ والصُّواعُ والصَّوْع[1]: واحِد، وكُلُّها مِكيال، وقيل: الصُّواع: إناءُ المَلِكِ يَشـرَبُ منه، وأما الصَّوْغ: فمَصدَرٌ وُضِعَ مَوضِعَ اسم المفعول، أي: المَصُوغ»[2].

قوله: (قَسَمٌ فيه معنىٰ التعجُّب)، المعنىٰ: ما أعجَبَ حالَكم، أنتُم تَعلَمونَ عِلماً جَليّاً لا ريبَ فيه لِـمَا شاهدتُم من أحوالنا أننا بَريئونَ مما تَصنَعونَ إلينا. ثم تَنسِبونَه إلينا، قالَ الزَّجّاج: «التاءُ لا يُقسَمُ بها إلا في «الله»، وهي بَدَلٌ من الواو كما في «وُراث»: تُراث»[3].

قوله: **(مكعومة)**، **الجوهري**: «الكِعامة: شيءٌ يُجعَلُ علىٰ فم البعير، يُقال: كَعَمتُ البعيرَ؛ أي: شَدَدتُ فمَه في هِياجِه، فهو مكعوم».

---

(١) بفَتْح الصادِ وضَمِّها، صَـرَّحَ به ابنُ جِنِّي نفسُه.

(٢) «المحتسب» لابن جِنِّي (١: ٣٤٦).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» للزَّجّاج (٣: ١٢٠).

[﴿ قَالُوا۟ فَمَا جَزَٰٓؤُهُۥٓ إِن كُنتُمْ كَٰذِبِينَ ۞ قَالُوا۟ جَزَٰٓؤُهُۥ مَن وُجِدَ فِى رَحْلِهِۦ فَهُوَ جَزَٰٓؤُهُۥ ۚ كَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ ٧٤-٧٥]

﴿فَمَا جَزَٰٓؤُهُۥٓ﴾ الضَّميرُ للصُّواع؛ أي: فما جزاءُ سرقتِه ﴿إِن كُنتُمْ كَٰذِبِينَ﴾ في جُحودِكم وادّعائكم البراءةَ منه؟

﴿قَالُوا۟ جَزَٰٓؤُهُۥ مَن وُجِدَ فِى رَحْلِهِۦ﴾ أي: جزاءُ سَرقتِه أخذُ مَن وُجِدَ في رَحْلِه، وكان حُكمُ السارقِ في آلِ يعقوبَ أن يُسترَقَّ سنة، فلذلك استُفتوا في جزائه، وقولُهم: ﴿فَهُوَ جَزَٰٓؤُهُۥ﴾ **تقريرٌ للحُكم**؛ أي: فأخذُ السّارِق نفسِه هو جزاؤه لا غير، كقولك: حقُّ زيدٍ أن يُكسىٰ ويُطعَمَ ويُنعَمَ عليه، فذلك حقُّه، أي: فهو حقُّه؛ لتقرُّرِ ما ذكرتَه من استحقاقه وتلزُّمِه.

ويجوزُ أن يكونَ ﴿جَزَٰٓؤُهُۥ﴾ مُبتَدأ، والجملةُ الشَّرطيةُ كما هي خَبرَه، علىٰ إقامةِ الظاهرِ فيها مقامَ المُضمَر. والأصلُ: جزاؤه مَن وُجِدَ في رَحْله فهو هو، فوُضِعَ «الجزاءُ» موضعَ «هو»، كما تقول لصاحبك: مَن أخو زيد؟ فيقول لك: أخوه مَن يقعدُ إلىٰ جَنْبه فهو هو، يرجع الضَّميرُ الأول إلىٰ «مَن» والثاني إلىٰ «الأخ»، ثم تقول: فهو أخوه؛ **مقيماً للمُظهَر مقامَ المُضمَر**.

قوله: (﴿فَهُوَ جَزَٰٓؤُهُۥ﴾ **تقريرٌ للحُكم**)، قالَ أبو البقاء: «﴿جَزَٰٓؤُهُۥ﴾ مُبتَدأ، و﴿مَن وُجِدَ﴾ خَبـرُه، والتقدير: استِعبادُ مَن وُجِدَ في رَحْلِه، و﴿فَهُوَ جَزَٰٓؤُهُۥ﴾ مُبتَدأٌ وخَبـرٌ مُؤكِّدٌ لمعنىٰ الأول»(١). ومثلُه في دخولِ الفاءِ بينَ المُؤكِّدِ والمُؤكَّدِ قولُه تعالىٰ: ﴿فَإِيَّٰىَ فَٱرْهَبُونِ﴾ في أحَدِ وَجْهَيه.

قوله: (**مُقيماً للمُظهَرِ مَقامَ المُضمَر**)، قالَ الزَّجّاجُ بعدَما حَكىٰ هذا الوَجْه: «الإظهارُ أحسَن؛ لِئـلّا يقـعَ اللَّبْس، ولئلّا يُتوهَّمُ أنّ «هو» إذا عادت ثانيةً ليسَت براجِعةٍ إلىٰ الجزاء،

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العُكبَري (٢: ٧٣٩).

ويحتملُ أن يكون ﴿ جَزَٰٓؤُهُۥ ﴾ خبَرَ مبتدأٍ محذوف؛ أي: المسؤولُ عنه جَزاؤه، ثم أفتَوا بقولهم: مَن وُجِدَ في رَحْله فهو جزاؤه، كما يقول: مَن يَستَفتي في جَزاء صَيْدِ المُحرِم: جزاءُ صَيْدِ المُحرِم، ....

والعَرَبُ إذا فَخَّمَتْ أمرَ الشيءِ جَعَلَتِ العائدَ إليه إعادةَ لفظِهِ بعَيـنِه»[1].

قوله: (في جَزاءِ صَيْدِ المُحرِم)، يَتَعلَّقُ بقوله: «يُستَفتىٰ»، وقولُه: «جَزاءُ صَيْدِ المُحرِم» حِكايةُ قولِ المُستَفتي؛ يحكيهِ المُفتي تَوطِئةً لِفَتْواه، ثم يَشـرَعُ في الفتوىٰ ويقول: ﴿وَمَن قَتَلَهُۥ مِنكُم مُّتَعَمِّدًا﴾ [المائدة: ٩٥] الآية.

فإن قُلت: قولُه: «جَزاءُ صَيْد المحرم» ليسَ مِثلَ قولِه: ﴿جَزَٰٓؤُهُۥ﴾، أي: المسؤولُ عنه جَزاؤُه، لأنه خَبَرُ مُبتَدأٍ محذوف؟ قلت: إذا حكىٰ المسؤولَ عنه حِكايةَ كلام السائل لا بُدَّ من تقديرِ ما يَـتِمُّ به كلامُه، فقولُه: «جَزاءُ صَيْدِ المُحرِم»: تمامُه ما أذكرُه؛ لِدلالةِ قوله: «ثم يقول»، والمُرادُ بالمسؤولِ عنه ما يُفهَمُ من قوله: ﴿فَمَا جَزَٰٓؤُهُۥٓ﴾، وهو حُكمُ السارق، لأنّ المعنىٰ: فما جَزاءُ مَنْ سَـرَق؟ أي: سَـرِقةِ السارقِ للصاع؟ أي: السارقُ الذي سألتَ عن حُكمِه هو جُزاؤُه[2].

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» للزَّجّاج (٣: ١٢١).

(٢) ولم يتعرَّض الزمخشـريُّ هنا، ولا المُؤلِّف، لإظهارِ قوله: ﴿وِعَآءِ أَخِيهِ﴾ بَدَلَ إضمارِه، فقد كانَ القياسُ أن يُقال: «فبدأ بأوعيتهم قبلَ وعاءِ أخيه ثم استخرَجَها منه»؛ لِتَقَدُّم ذِكرِه، وقد أجابَ عنه الإمامُ ابنُ الحاجب في «الأمالي النحوية» (١: ١٠٢ - ١٠٣)؛ قال: «لو قيل: «ثم استخرَجَها منه» لأوهَمَ أن يكونَ الضميرُ للأخ نفسِه، فيصيرُ كأنّ الأخَ كانَ مُباشِـراً بطَلَب خروج الوعاء، ولم يكن الأمرُ كذلك؛ لِـمَا في المُباشَـرةِ من الأذىٰ الذي تأباهُ النفوسُ الأبيّة، فأُعيدَ بلفظِ الظاهرِ لنفي هذا التوهُّم.
وإنما لم يُضمَر «الأخُ» فيُقال: «ثم استخرَجَها من وعائه» لأمرين:
أحدهما: أنّ ضميرَ الفاعل في ﴿ٱسْتَخْرَجَهَا﴾ ليوسُفَ عليه السَّلام، فلو قال: «من وعائه»، لَتُوُهِّمَ أنه ليوسف، لأنه أقربُ مذكور، فأُظهِرَ رفعاً لذلك.
والثاني: أنّ الأخَ مذكورٌ مُضافاً إليه، ولم يُذكَر فيما تقدَّم مقصوداً بالنِّسبة الإخبارية، فلما احتيجَ إلىٰ إعادةِ ما أُضيفَ إليه أُظهِرَ أيضاً».

ثم يقول: ﴿وَمَن قَتَلَهُۥ مِنكُم مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ﴾ [المائدة: ٩٥].

[﴿ فَبَدَأَ بِأَوْعِيَتِهِمْ قَبْلَ وِعَآءِ أَخِيهِ ثُمَّ ٱسْتَخْرَجَهَا مِن وِعَآءِ أَخِيهِ ۚ كَذَٰلِكَ كِدْنَا لِيُوسُفَ ۖ مَا كَانَ لِيَأْخُذَ أَخَاهُ فِى دِينِ ٱلْمَلِكِ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ۚ نَرْفَعُ دَرَجَٰتٍ مَّن نَّشَآءُ ۗ وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴾ ٧٦]

﴿ فَبَدَأَ بِأَوْعِيَتِهِمْ ﴾ قيل: قال لهم مَن وُكِّلَ بهم: لا بُـدَّ من تفتيش أوعِـيَتِكُم، فانصَرَفَ بهم إلىٰ يوسف، فبدأ بتفتيش أوعيتِهم قبلَ وِعاءِ بنيامينَ لنَفْي التُّهمة، حتّىٰ بَلغَ وِعاءَه، فقال: ما أظنُّ هذا أخَذَ شيئاً، فقالوا: والله لا نَترُكه حتىٰ تنظرَ في رَحْلِه، فإنّه أطيبُ لنفسِكَ وأنفُسِنا، فاستَخرَجُوه منه.

وقرأ الحسنُ: «وُعاء أخيه» بضمِّ الواو، وهي لغة. وقرأ سعيدُ بنُ جُبير: «إعاء أخِيه» بقَلْبِ الواو همزة.

فإن قلت: لِـمَا ذكَّرَ ضميرَ«الصُّواع» مرّاتٍ ثم أنَّثه؟ قلت: قالوا: رَجعَ بالتأنيث علىٰ «السِّقاية»، أو أنَّث «الصُّواعَ» لأنه يُذكَّرُ ويُؤنَّث، ولعلّ يوسفَ كان يُسمِّيه سِقاية، وعبيدُه صُواعاً، فقد وقـعَ فيما يتَّصل به من الكـلام: سِقـاية، وفيما يتَّصل بهم منه: صُواعاً.

﴿كَذَٰلِكَ كِدْنَا﴾ **مثلَ ذلك الكَيْدِ العظيم كِدْنا** ﴿لِيُوسُفَ﴾ يعني: عَلَّمْناه إيَّاه، وأوحَينا به إليه، ﴿مَا كَانَ لِيَأْخُذَ أَخَاهُ فِى دِينِ ٱلْمَلِكِ﴾ تفسيرٌ للكَيد وبيانٌ له، ....

قوله:(**مِثلَ ذلكَ الكَيْدِ العظيمِ كِدْنا**)، اعلَمْ أنّ الكَيْدَ هو المكرُ والخديعة، وهو أن تُوهِمَ غيرَكَ خِلافَ ما تُخفيه، وهو في حَقِّ الله تعـالىٰ محمولٌ علىٰ التمثيل، فكأنّ صورةَ صُنْع الله تعالىٰ في تعليمِهِ يوسُفَ عليه السَّلامُ أن لا يحكمَ علىٰ إخوتِهِ حُكمَ المَلِكِ بأن يَغرَمَ السارقُ مِثلَيْ ما أخَذَه، بل يُجرِي عليهمُ الحكمَ عـلىٰ سَنَنِ مذهبِـهم بأن يُستَعبَدَ السارق،

لأنه كان في دينِ مَلِكِ مِصرَ وما كان يحكمُ به في السارق: **أن يُغرَّمَ مِثليَّ ما أخذ، لا أنْ** يُلزمَ ويُستعبَد، ﴿إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ أي: ما كان يأخذُه **إلا بمشيئة الله وإذنِه** فيه، ﴿نَرْفَعُ دَرَجَٰتٍ مَّن نَّشَآءُ﴾ في العِلم كما رَفَعْنا درجةَ يوسفَ فيه.

تُشبِهُ[١] صورةَ صُنْعِ مَنْ يُوهِمُ الغيرَ خِلافَ ما يُخفيه، لأنّ مقصودَ يوسُفَ عليه السَّلامُ إيواءُ أخيهِ إليه، وكانَ لا يَتِمُّ ذلكَ إلا بهذهِ الحيلة.

ولـمّا كانَ قولُه: ﴿مَا كَانَ لِيَأْخُذَ أَخَاهُ فِي دِينِ ٱلْمَلِكِ﴾ هو عَيْنُ الكَيْد، قالَ المُصنِّف: هو «تفسيرٌ للكَيْد».

الراغب: «الكيد: ضَـرْبٌ مِنَ الاحتيال، وقد يكونُ محموداً أو مذموماً، وإن كانَ في المذموم أكثَرَ استِعمالاً، وكذلك الاستِدراجُ والمكر، ويكونُ بعضُ ذلكَ محموداً، قال تعالىٰ: ﴿كَذَٰلِكَ كِدْنَا لِيُوسُفَ﴾، وقال: ﴿وَأُمْلِي لَهُمْ إِنَّ كَيْدِى مَتِينٌ﴾ [الأعراف: ١٨٣]، وفلان يكيد بنفسه، أي: يجود»[٢].

قولُهُ: (**أن يُغرَّمَ مِثليَّ ما أخذ**)، اسمُ«كانَ» في قوله: «كانَ في دينِ المَلِك»، و«ما»ـ في «ما كانَ يحكمُ به» ـ موصولة، وهو عطفٌ تفسيريٌّ علىٰ «دينِ المَلِك»، والضميرُ في «لأنه كانَ» للشأن.

قوله: (**إلا بمَشيئةِ الله تعالىٰ وإذنِه**)، ويجوزُ أن يكونَ ﴿إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ كلمةُ تأبيد، كأنه قيل: ما كانَ ليأخذَ أخاهُ في دِينِ المَلِكِ أبداً، لأنه جَلَّ مَنِ انتصبَ لـمَنصِبِ النُّبوّةِ أن يحكمَ بدينِ الكُفّار، نحوُه قولُه تعالىٰ: ﴿وَمَا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّعُودَ فِيهَآ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّنَا﴾ [الأعراف: ٨٩]، لأنّ عَوْدَهم في مِلَّتِهم مما لن يشاءَ اللهُ علىٰ مَذهَبه[٣] كما قَـرَّرَه.

---

(١) في الأصول الخطية: «سنة»، ولعلّ صوابها: «شِبْه»، وما أثبتُّه أوضح، والله أعلم.

(٢) «مفردات القرآن» ص٧٢٨-٧٢٩.

(٣) أي: عقيدته الاعتزالية في أنّ اللهَ لا يُريدَ القبيح، كالكفرِ والشَّرِّ ونحوهما، وإنما يقعُ ذلك بإرادةِ العبد.

وقُرِئ: «يَـرفَعُ» بالياء، و﴿دَرَجَـٰتٍ﴾ بالتَّنوين. ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ فوقَه أرفعُ درجةً منه في عِلمِه، أو فـوقَ العلماءِ كلِّهم ﴿عَلِيمٌ﴾ هم دُونَه في العِلم، وهو اللهُ عزّ وعلا، ....

قالَ الزَّجّاج: «مَوضِعُ ﴿أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ نَصْب؛ لـمّا سَقطَتِ الباء[1] أفضىٰ الفِعل»[2].

قوله: (﴿نَرْفَعُ دَرَجَـٰتٍ﴾)، عاصمٌ وحمزةُ والكِسائيّ: بالنون، والباقون: بالياء[3].

قوله: (و﴿دَرَجَـٰتٍ﴾ **بالتنوين**)، قالَ أبو البقاء: «﴿مَّن﴾ ـ علىٰ هذا ـ مفعولُ ﴿نَرْفَعُ﴾، و﴿دَرَجَـٰتٍ﴾ ظَرْفٌ أو حَرْفُ الجرِّ محذوف، أي: إلىٰ دَرَجات»[4].

قوله: (**أو فـوقَ العُلماءِ كُـلِّهم ﴿عَلِيمٌ﴾ هُم دونَه في العِلم، وهو اللهُ عَـزَّ وجَـلّ**)، ولفظةُ «كُلّ» علىٰ الأولِ استِغراقية، وعلىٰ الثاني مجموعية.

قالَ القاضي:«واحتَجَّ به مَن زَعَمَ أنه تعالىٰ عالـمٌ بذاتِه؛ إذ لو كانَ ذاعِلم، لكانَ فوقَه مَنْ هو أعلَمُ منه، والجواب: أنّ المُراد: كُلُّ ذي عِلمٍ مِنَ الخلق، لأنّ الكلامَ فيهم، ولأنّ العليمَ هو اللهُ تعالىٰ، ومعناه: الذي له العِلمُ البالغُ لغة، ولأنه لا فَرْقَ بينَه وبينَ قولنا: فوقَ كُلِّ العُلماءِ عليم، وهو مخصوص»[5].

وقلت: قَضِيّةُ النَّظْم تَقتَضي أن يُقال: إنّ قولَه: ﴿مَا كَانَ لِيَأْخُذَ أَخَاهُ فِى دِينِ ٱلْمَلِكِ﴾ تفسيرٌ وبيانٌ لِقولِه: ﴿كَذَٰلِكَ كِدْنَا لِيُوسُفَ﴾، والكَيْد: هو تعليمُ الله إياهُ أن يُسرِقَ أخاه، ويُكذِّبَ إخوَتَه؛ ليَستَعبِدَه، ومِثلُ هذا الحكم الذي تُرىٰ في الظاهرِ حُرْمتُه، وهو في الحقيقةِ

---

(١) أي: كان الأصلُ أن يُقال: «إلا بأن يشاء الله»، فحُذِفَت منه الباء.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» للزَّجّاج (٣: ١٢٢).

(٣) انظر: «السبعة» لابن مجاهد ص٢٦١، و«حجة القراءات» ص٢٥٨-٢٥٩ و٣٦٣.

(٤) «التبيان في إعراب القرآن» للعُكبري (١: ٥١٥)، قاله في إعراب الآية ٨٣ من سورة الأنعام، وقد أحالَ إليها في هذا الموضع من سورة يوسف عليه السلام.

(٥) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٣٠٢).

فإن قلتَ: ما أذِنَ اللهُ فيه يجبُ أن يكونَ حَسَناً، فمِن أيِّ وجهٍ حَسُنَ هذا الكَيد؟ وما هو إلّا بُهتانٌ وتسريقٌ لـمَن لم يَسرِق، وتكذيبٌ لـمَن لم يكذب، وهو قوله: ﴿إِنَّكُمْ لَسَٰرِقُونَ﴾ [يوسف: ٧٠]، ﴿قَالُواْ فَمَا جَزَٰٓؤُهُۥٓ إِن كُنتُمْ كَٰذِبِينَ﴾ [يوسف: ٧٤]؟ قلت: هو في صورة البُهتان، وليس ببُهتانٍ في الحقيقة؛ لأنّ قوله: ﴿إِنَّكُمْ لَسَٰرِقُونَ﴾ تَوْرِيةٌ عمّا جرىٰ مَجرىٰ السَّرقةِ من فِعلِهم بيوسف.

وقيل: كان ذلك القولُ من المُؤذِّن لا من يوسف، وقولُه: ﴿إِن كُنتُمْ كَٰذِبِينَ﴾ فَرْضٌ لانتفاء براءتِهم. وفَـرْضُ التكذيبِ لا يكون تكذيباً، علىٰ أنه لو صَـرَّحَ لهم بالتَّكـذيب، كما صَرَّحَ لهم بالتسريق لَكانَ له وجه؛ لأنّهم كانـوا كاذبين في قولهم: ﴿وَتَرَكْنَا يُوسُفَ عِندَ مَتَٰعِنَا فَأَكَلَهُ ٱلذِّئْبُ﴾ [يوسف: ١٧].

هذا وحُكمُ هذا الكَيدِ حُكمُ الحِيَلِ الشَّرعيّةِ التي يُتوصَّلُ بها إلىٰ مَصالحَ ومنافعَ دينية، كقوله تعالىٰ لأيوبَ عليه السَّلام: ﴿وَخُذْ بِيَدِكَ ضِغْثًا﴾ [ص: ٤٤] ليَتخلَّصَ من جَلْدِها ولا يَحنَث، وكقول إبراهيمَ عليه السَّلام: «هي أختي»، لِتَسلَمَ من يَدِ الكافر. وما الشَّرائعُ كلُّها إلا مصالحُ وطرقٌ إلىٰ التخلُّص من الوقوعِ في المفاسِد، وقد عَلِمَ اللهُ تعالىٰ في هذه الحِيْلةِ التي لقَّنها يوسُفَ مصالحَ عظيمة، فجَعلَها سُلَّماً وذريعةً إليها، فكانت حَسَنةً جميلة، وانزاحَتْ عنها وجوهُ القُبحِ لِـما ذكَرنا.

مُتضمِّنٌ لأسـرارٍ وحِكَمٍ لا يَصِلُ إلىٰ كُنْهِها كُلُّ ذي عِلم، فإنّ أصحابَ العِلمِ وأربابَه تَتَفاوَتُ دَرَجاتُهم؛ فمِن عالِـمٍ لا يَنظُرُ إلا إلىٰ ظاهرِ الحالِ فيُنكِر، ومن عالِـمٍ يَعلَمُ السِّرَّ والحِكمةَ فيه كيوسُفَ والخَضِـرِ فيُمضيه، فجاءَ قولُه: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ تذييلاً للكلام السابق، فعلىٰ هذا: يُحمَلُ «الكُلُّ» في قوله: ﴿كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ علىٰ الاستِغراقيّةِ دونَ المجموعية، ويُحمَلُ «العَليمُ» علىٰ غيرِ الله عَزَّ وجَلَّ قَطْعاً.

قوله: (تَوْرِية)، وهيَ أن يُطلَقَ لفظٌ له معنيان؛ قريبٌ وبعيد، ويُرادُ البعيدُ منهما، فقوله:

[﴿ قَالُوٓاْ إِن يَسۡرِقۡ فَقَدۡ سَرَقَ أَخٞ لَّهُۥ مِن قَبۡلُۚ فَأَسَرَّهَا يُوسُفُ فِي نَفۡسِهِۦ وَلَمۡ يُبۡدِهَا لَهُمۡۚ قَالَ أَنتُمۡ شَرّٞ مَّكَانٗاۖ وَٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِمَا تَصِفُونَ ﴾ ٧٧]

﴿أَخٞ لَّهُۥ﴾ أرادوا يوسف. رُوي: أنَّهم لـمّا استخرَجوا الصّاعَ من رَحْل بنيامينَ نكَسَ إخوتُه رؤوسَهم حياءً، وأقبلوا عليه وقالوا له: ما الذي صَنعتَ؟ فضحتَنا وسَوَّدتَ وجوهَنا، يا بَني راحيلَ ما يزالُ لنا منكم بلاء، متىٰ أخذتَ هذا الصاع؟ فقال: بنو راحيلَ الذين لا يزالُ منكم عليهمُ البلاءُ، ذهبتُم بأخي فأهلَكْتُموه، ووَضَعَ هذا الصُّواعَ في رَحْلي الذي وَضَعَ البضاعةَ في رِحالِكُم.

واختُلف فيما أضافوا إلىٰ يوسفَ من السَّرقة: فقيل: كان أخذَ في صِباهُ صَنماً لجدِّه أبي أُمِّه، فكَسَرَه وألقاهُ بين الجِيَفِ في الطَّريق. وقيل: دَخلَ كنيسةً فأخذ تمثالاً صغيراً من ذَهَبٍ كانوا يعبدونَه فدَفنَه. وقيل: كانت في المنزلِ عَنَاقٌ أو دجاجةٌ فأعطاها السائل. وقيل: كانت لإبراهيمَ عليه السَّلامُ مِنطَقةٌ يَتوارثُها أكابرُ وَلَدِه، فورِثها إسحاق، ثمّ وَقَعَت إلىٰ ابنتِه، وكانت أكبرَ أولادِه، فحَضَنَتْ يوسفَ وهي عَمَّتُه بعد وفاةِ أُمِّه، وكانت لا تصبرُ عنه، فلمّا شَبَّ أراد يعقوبُ أن يَنتزِعَه منها، فعمَدَت إلىٰ المِنطَقة، فحزَمَتْها علىٰ يوسفَ تحتَ ثيابه، وقالت: فَقَدتُ مِنطَقةَ إسحاق، فانظُروا من أخذَها، فوَجَدُوها محزومةً علىٰ يوسف، فقالت: إنّه لي سَلَمٌ أفعلُ به ما شِئت، فخَلّاهُ يعقوبُ عندها حتّىٰ ماتت.

﴿فَأَسَرَّهَا﴾ **إضمارٌ علىٰ شَريطة التفسير،**..............................

﴿إِنَّكُمۡ لَسَٰرِقُونَ﴾ معناهُ القريب: سَرِقةُ الصاع، والبعيد: فِعْلُهم بيوسُفَ ما فَعَلوا، وهو المُرادُ هاهنا.

قوله: (**إضمارٌ علىٰ شَريطةِ التفسير**)، من قولِ الزَّجّاج: «﴿أَنتُمۡ شَرّٞ مَّكَانٗا﴾ إضمارٌ

....

على شريطة التفسير، لأنه بَدَلٌ من «ها» في ﴿فَأَسَرَّهَا﴾ أي: أَسَرَّ يوسفُ في نفسِه قولَه: ﴿أَنتُمْ شَرٌّ مَّكَانًا﴾، المعنى: أنتم شرٌّ مكاناً[١] في السَّرِقةِ بالصِّحّة، لأنكم سَرَقتُم أخاكُم من أبيكم»[٢].

وقال أبو عليٍّ في «الإغفال»[٣]: الإضمارُ على شَريطةِ التفسير على ضَربَين:

أحدهما: أن يُفسَّر بمُفرَد، نَحْو: نِعمَ رجلاً زيدٌ، ففي «نِعمَ» ضميرٌ هو الفاعل، و«رجلاً» تفسيرٌ له، ومثله: «رُبَّهُ رَجُلاً»[٤].

وثانيهما: أن يُفسَّر بجُملة، نَحْوَ قولِه تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]، أي: الأمرُ اللهُ أحَدٌ، ثم يُدخَلُ عليها عواملُ المُبتدأ، نَحْو: «كانَ» و«إنّ» و«ليس».

وتفسيرُ المُضمَرِ في كِلا المَوضِعَينِ مُتَّصِلٌ بالجملةِ التي فيها الإضمارُ المشروطُ تفسيرُه، ومُتعلِّقٌ به، أما في المُبتَدأِ ففي مَوضِع الخبر، وأما في المُفرَدِ فمُتعلِّقٌ بما عَمِلَ في الضمير، ألا ترىٰ أنّ «رجلاً» في قوله: «نِعمَ رجلاً» مُنتَصِبٌ عن الفِعْل، وفي «رُبَّهُ رجلاً» مُنتَصِبٌ عن تمام الهاءِ المُضمَر، فهو من باب «لي مِثلُه رَجُلاً»[٥] و«أفضَلُ رَجُلٍ أنا».

---

(١) من قوله: «إضمار على شريطة التفسير لأنه بدل» إلىٰ هنا سقط من (ح) و(ف).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» للزجّاج (٣: ١٢٣).

(٣) وهو «الإغفال فيما أغفلَه الزَّجّاجُ في المعاني» لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسيّ (٢٨٨ - ٣٧٧ هـ)، يُريدُ بـ«المعاني»: «معاني القرآن وإعرابه» للزَّجّاج، وظاهرُ عنوانه: أنه استدراكٌ وإكمالٌ لكتاب الزَّجّاج، لكنه في حقيقته إصلاح لما يرىٰ أبو علي أن الزجاج أخطأ فيه، كما صَرَّح بذلك في مُقدِّمته.

(٤) انظر: «الكتاب» لسِيبَوَيه (٢: ١٧٦ - ١٧٨)، و«الخصائص» لابن جِنّي (٢: ٢٠)، و«المُفصَّل» للزمخشري ص١٣٤ و٢٨٦، و«شرح الرضيّ على الكافية» (٢: ٥٣ و٥٩ و٦١) و(٢: ٤٠٦) و(٣: ٢٣٥) و(٤: ٢٤٨)، و«لسان العرب» لابن منظور، مادة (ربب)، وغيرها.

(٥) انظر: «الكتاب» لسِيبَوَيه (١: ٤٤) و(٢: ١٨١)، و«المُقتضب» للمُبرِّد (٣: ٣٤)، و«شرح الرضيّ على الكافية» (٢: ٦٢ و١٧٨)، وغيرها.

تفسيرُه: ﴿أَنتُمْ شَرٌّ مَّكَانًا﴾ وإنّما أُنِّثَ لأنّ قولَه: ﴿أَنتُمْ شَرٌّ مَّكَانًا﴾ جملةٌ أو كلمةٌ علىٰ تسميتِهم الطائفةَ من الكلام كلمة، كأنه قيل: فأسَرَّ الجملةَ أو الكلمةَ التي هي قولُه: ﴿أَنتُمْ شَرٌّ مَّكَانًا﴾. والمعنىٰ: قال في نفسِه: أنتم شَرٌّ مكاناً؛ لأنّ قوله: ﴿قَالَ أَنتُمْ شَرٌّ مَّكَانًا﴾ بَدَلٌ من «أسرَّها». وفي قراءة ابن مسعود: «فأسرَّه»، علىٰ التذكير، يُريد: القولَ أو الكلام.

فظهرَ أنّ تفسيرَ المُضمَرِ المشروطِ تفسيرُه لا يكونُ إلا مُتعلِّقاً بالجملةِ التي تَتَضمَّنُ المُضمَر، ولا يكونُ مُنقَطِعاً عنها، والذي ذكرَه الزّجّاجُ مُنقَطِع»[١].

والوَجْهُ أن يُحمَلَ الضميرُ في «أَسَرَّها» علىٰ الإجابة؛ كأنهم لـمّا قالوا: ﴿إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ مِن قَبْلُ﴾، أَسَرَّ يوسُفُ عليه السَّلامُ إجابتَهم في نفسِهِ في الوقت، ولم يُبْدِها لهم، أو علىٰ المقالة؛ أي: أَسَرَّ مَقالتَهم، والمَقالةُ والقَوْلُ واحِد، والمُرادُ المَقُول، كالـخَلْقِ والمخلوق، فمعنىٰ «أَسَرَّها»: وعاها وأكنَّها في نفسِه إرادةَ التوبيخ.

وقالَ القاضي[٢]: «وأُجيبَ بأنّ الحصرَ ممنوع، فإنهم سَمَّوا نَحْو: «زيداً ضَرَبتُه» بهذا الاسم، ولا مُناقشةَ في التسمية».

وقالَ القاضي: «في جَعْل ﴿أَنتُمْ شَرٌّ مَّكَانًا﴾ بَدَلٌ من الضميرِ علىٰ تأويل الكلمةِ أو الجملةِ نَظَر؛ إذِ المُفسَّرُ بالجملةِ لا يكونُ إلا ضميرَ الشأن»[٣].

وفي قولِ المُصنِّف: «﴿أَنتُمْ شَرٌّ مَّكَانًا﴾ بَدَلٌ مِن (أَسَرَّها)» إثباتٌ لكلام النفس.

---

(١) «الإغفال» للفارسي (٢: ٣٣٣-٣٣٥).

(٢) يعني: البيضاوي، كما هو اصطلاحُ المُؤلِّفِ رحمه الله تعالىٰ، ولم أقف علىٰ ما نُقِلَ عنه هنا في «تفسيره»، وإتباعُه بقوله: «وقال القاضي» مرّةً أخرىٰ: غريب، واللهُ أعلم.

(٣) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٣٠٢).

ومعنىٰ ﴿أَنتُمْ شَرٌّ مَّكَانًا﴾: أنتم شَرٌّ منزلةً في السَّرِق؛ لأنكم سارقون بالصِّحّة، لِسَرقتِكُم أخاكُم من أبيكم، ﴿وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا تَصِفُونَ﴾ يعلمُ أنه لم يَصِحَّ لي ولا لأخي سَرِقة، وليسَ الأمرُ كما تَصِفون.

[﴿قَالُوا۟ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْعَزِيزُ إِنَّ لَهُۥٓ أَبًا شَيْخًا كَبِيرًا فَخُذْ أَحَدَنَا مَكَانَهُۥٓ ۖ إِنَّا نَرَىٰكَ مِنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ ٧٨]

استَعطَفُوهُ بإذكارهم إيّاه حقَّ أبيهم يعقوب، وأنه شيخٌ كبيرُ السِّنِّ أو كبيرُ القَدْر، وأنّ بنيامينَ أحبُّ إليه منهم، وكانوا قد أخبَروه بأنّ ولداً له قد هَلَك، وهو عليه ثَكْلان، وأنه مُستأنِسٌ بأخيه، ﴿فَخُذْ أَحَدَنَا مَكَانَهُۥٓ﴾ فخُذْهُ بَدَلَه علىٰ وَجْهِ الاسترهانِ أو الاستِعباد، ﴿إِنَّا نَرَىٰكَ مِنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ إلينا فأَتمِمْ إحسانَك، أو: من **عادتِكَ الإحسانُ** فاجْرِ علىٰ عادتِك ولا تُغيِّرْها.

[﴿قَالَ مَعَاذَ ٱللَّهِ أَن نَّأْخُذَ إِلَّا مَن وَجَدْنَا مَتَٰعَنَا عِندَهُۥٓ إِنَّآ إِذًا لَّظَٰلِمُونَ﴾ ٧٩]

﴿مَعَاذَ ٱللَّهِ﴾ هو **كلامٌ مُوجَّه**، ظاهرُه أنه وَجَبَ علىٰ قَضِيّةِ فَتْواكُم أَخْذُ مَنْ وُجِدَ الصُّواعُ في رَحْلِهِ واستِعبادُه، فلو أخذنا غيرَه كان ذلك ظُلماً في مذهبكم، فلِمَ تطلبونَ ما عرفتُم أنه ظلم، ....

قوله: (**شَرٌّ مَنزلةً في السَّرِق**)، السَّرِق: مَصدَرٌ كالكَذِب، وقيل: الاسمُ من «سَرَقَ يَسرِقُ سَرَقاً»: السَّرِقُ والسَّرِقة بكسرِ الراءِ فيهما.

قوله: (**أو: من عادتِكَ الإحسان**)، فالجملةُ علىٰ هذا مُعتَرِضة، وعلىٰ الأولِ استِئنافيةٌ علىٰ بيانِ المُوجِب، فتكونُ مُتَّصِلة. وبيانُه علىٰ الأول: فخُذْ أَحَدَنا مَكانَه كما كنتَ تُحسِنُ إلينا فيما سَلَف، فيكونُ هذا الإحسانُ من تَتِمَّتِه. وعلىٰ الثاني: إثباتُ إحسانِهِ علىٰ العُمومِ في كُلِّ الناس.

قوله: (**كلامٌ مُوجَّه**)، أي: ذو وَجْهَين، كقَولِ أبي بكرٍ رضيَ اللهُ عنه حينَ سُئِلَ عن

وباطنُه أنّ اللهَ أمرَني وأوحىٰ إليّ بأخْذِ بنيامينَ واحتباسِه لمصلحةٍ أو لمصالحَ جمَّةٍ عَلِمَها في ذلك، فلو أخذتُ غيرَ مَنْ أمرَني بأخْذِه، كنتُ ظالماً وعامِلاً علىٰ خِلافِ الوحي.

ومعنىٰ ﴿مَعَاذَ ٱللَّهِ أَن نَّأْخُذَ﴾: نعوذُ بالله مَعاذاً مِن أنْ نأخذَ، فأُضيفَ المصدرُ إلىٰ المفعولِ به، وحُذِفَ «مِنْ». و﴿إِذًا﴾ جوابٌ لهم وجزاء؛ **لأنَّ المعنىٰ: إنْ أخَذْنا بَدَلَه ظَلَمْنا.**

رسولِ الله ﷺ حينَ مُهاجَرَتِها: «هذا رجلٌ يهديني السَّبيل»(١).

قوله: (**لأنّ المعنىٰ:إن أخذنا بَدَلَه ظَلَمْنا**)، تعليلٌ لتصحيح معنىٰ الجزاء، قالَ ابنُ الحاجب ـ في معنىٰ قولِ الزَّجّاج في قولهم: «يقولُ الرجل: (أنا آتيك، فتقول: إذن أُكرِمك): إن كانَ الأمرُ كما ذكرتَ فإني أُكرِمُك ـ : «نَبَّهَ الزَّجّاجُ أنّ فيها معنىٰ الجزاءِ حتىٰ صَحَّ تقديرُه مُصرَّحاً به»(٢)، وأما جوابُ المُتكلِّم فإنه سألَ ماذا يكونُ مُرتَبِطاً بالإكرام، فأجابَه بارتباطِ إكرامِهِ به.

وقالَ المَرْزوقيُّ رحمَه اللهُ تعالىٰ: «وفائدةُ «إذن» في قوله:

إذن لقامَ بنَصْري مَعشَرٌ خُشُنٌ(٣)

هو أنّ هذا خرجَ مَخرَجَ جوابِ قائلٍ قالَ له: ولو استَباحوا ماذا كانَ يَفعَلُ بنو مازِن؟ فقال: إذن لقامَ بنَصْري. قالَ سِيبَوَيه: [إذن] جوابٌ وجزاء، فهذا (٤) البيتِ جوابٌ لهذا

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٣٩١١).

(٢) «الإيضاح في شرح المُفصَّل» لابن الحاجب (٢: ٢٦٣).

(٣) صَدْرُ بيتٍ لقُرَيطِ بنِ أُنَيفٍ أحدِ بني العَنبَر، كما في «الحماسة» ص١١، وتمامُه:

عندَ الحفيظةِ إنْ ذو لَوْثةٍ لانا

وهو من شواهد «مغني اللبيب» لابن هشام (١: ٢١) رقم (٢٠).

(٤) في الأصول الخطية: «هذا»، والمُثبَتُ من «شرح الحماسة» للمرزوقي.

[﴿فَلَمَّا ٱسْتَيْـَٔسُوا۟ مِنْهُ خَلَصُوا۟ نَجِيًّا ۖ قَالَ كَبِيرُهُمْ أَلَمْ تَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ أَبَاكُمْ قَدْ أَخَذَ عَلَيْكُم مَّوْثِقًا مِّنَ ٱللَّهِ وَمِن قَبْلُ مَا فَرَّطتُمْ فِى يُوسُفَ ۖ فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِىٓ أَبِىٓ أَوْ يَحْكُمَ ٱللَّهُ لِى ۖ وَهُوَ خَيْرُ ٱلْحَٰكِمِينَ﴾ ٨٠]

﴿ٱسْتَيْـَٔسُوا۟﴾ يَئِسُوا، وزيادةُ السِّينِ والتّاءِ في المُبالغة: **نَحْوُ ما مرَّ في «استَعْصَم»** [يوسف: ٣٢]. و«النَّجِيُّ» علىٰ مَعنَيينِ: يكونُ بمعنىٰ: المُنـاجي، كالعَشيرِ والسَّمير؛ بمعنىٰ: المُعاشِر والمُسامِر، ومنه قولُه تعالىٰ: ﴿ٱلْأَيْمَنِ وَقَرَّبْنَٰهُ نَجِيًّا﴾ [مريم: ٥٢]، **وبمعنىٰ المصدرِ الذي هو التَّناجي**، كما قيل: «النَّجْوىٰ» بمعناه.........

السائل وجزاءٌ علىٰ فِعْل المُستبيح»[(١)].

قوله: (﴿ٱسْتَيْـَٔسُوا۟﴾ يَئِسوا)، **الراغب**: «اليأس: انتِفاءُ الطمَع، يُقال: يَئِسَ واستَيأس، مِثل: عَجِبَ واستَعجَب، وسَخِرَ واستَخسَر، قالَ تعالىٰ: ﴿فَلَمَّا ٱسْتَيْـَٔسُوا۟ مِنْهُ خَلَصُوا۟ نَجِيًّا﴾، وقالَ تعالىٰ: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسْتَيْـَٔسَ ٱلرُّسُلُ﴾ [يوسف: ١١٠]، وقالَ تعالىٰ: ﴿قَدْ يَئِسُوا۟ مِنَ ٱلْـَٔاخِرَةِ كَمَا يَئِسَ ٱلْكُفَّارُ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلْقُبُورِ﴾ [الممتحنة: ١٣]، وقوله: ﴿أَفَلَمْ يَا۟يْـَٔسِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟﴾ [الرعد: ٣١]: قيل: معناه: أفلم يَعلَم، ولم يُـرَدْ أنّ اليأسَ موضوعٌ في كلامِهم للعِلم، وإنما قُصِدَ أنّ يأسَ الذينَ آمنوا من ذلكَ يَقتَضي أن يحصلَ بعدَ العِلم بانتِفائِه، فإذن ثبوتُ يأسِهم يَقتَضي حُصولَ عِلمِهم»[(٢)].

قوله: (**نَحْوُ ما مَرَّ في «استَعصَم»**)، والذي مَرَّ هو قولُه: «الاستِعصامُ بناءُ مُبالَغةٍ يَدُلُّ علىٰ الامتِناع البليغ»، كأنه في عِصمتِه، وهو يجتهدُ في الاستِزادةِ منها، لأنّ السِّينَ للطَّلَب، ولابُدَّ من رعايةِ معناها.

قوله: (**وبمعنىٰ المَصدَرِ الذي هو التناجي**)، كما تقول: قومٌ رِضا، وإنما الرضا فِعْلُهم، يُجعَلُ المَصدَرُ منزلةَ الوَصْف.

---

(١) «شرح ديوان الحماسة» للمرزوقي (١: ٢٢-٢٣).

(٢) «مفردات القرآن» ص٨٩٢.

ومنه قيل: قومٌ نَجِيّ، كما قيل: ﴿وَإِذْ هُمْ نَجْوَىٰٓ﴾ [الإسراء: ٤٧]؛ تنزيلاً للمَصدَرِ منزلةَ الأوصاف. ويجوزُ أن يُقال: **هم نَجِيٌّ**، كما قيل: هم صَدِيق، لأنه بزنَةِ المصادر، وجُمع: أَنْجِية، قال:

إنِّي إذا ما القَوْمُ كانُوا أنجِيَهْ

ومعنىٰ ﴿خَلَصُواْ﴾: اعتَزلوا وانفَردوا عنِ الناسِ خالصينَ لا يُخالِطُهم سِواهُم، ﴿نَجِيًّا﴾ ذَوي نَجْوىٰ، أو: فَوجاً نَجِيّاً، أي: مُناجياً؛ لمُناجاة بعضِهم بعضاً. ....

قوله: (**ومنه قيل**)، أي: ومن استعمالِ «النَّجِيِّ» بمعنىٰ: التناجي، قيل: قومٌ نَجِيّ.

قوله: (**هُم نَجِيّ**)، أي: ويجوزُ أن يُستعمَلَ «نَجِيّ» مكانَ الجمع، فقوله: «ويجوزُ أن يُقال» علىٰ تقديرِ سُؤالٍ يَرِدُ علىٰ الوَجْهِ الأول، معنىٰ: سَلَّمْنا أنّ ﴿نَجِيًّا﴾ بمعنىٰ: المُناجي، فكيفَ يُحمَلُ علىٰ الجماعة، وهو مُفرَد؟ فقال: جاز كما جازَ أن يُقال: هُم صَديق، لأنّ المَصدَرَ جِنسٌ يُحمَلُ علىٰ القليل والكثير، وهو وإن أُريدَ به الوَصْف، لكنّه لـمّا كانَ علىٰ زِنةِ المصادرِ عُومِلَ مُعامَلةَ المَصدَر، ومنه قولُه تعالىٰ: ﴿خَلَصُواْ نَجِيًّا﴾.

قوله: (**إني إذا ما القومُ كانوا أنجِية**)، بعدَه:

.... واضطربَ القومُ اضطِرابَ الأرشية

هناك أوصِني ولا تُوصِ بِيَهْ[1]

«كانوا أنجِية»: أي: صاروا فِرقاً لِـمَا حَزَبَهم من الشَّـرّ؛ يَتَناجَونَ ويَتَشاوَرون، وفارقَهم القَرارُ من شِدّةِ الخوف، يقومون ويقعدونَ اضطرابَ الأرشيةِ عندَ الاستِقاء، «هناك»: أي: في ذلكَ الوقتِ يُوجَدُ الغِنىٰ والكِفايةُ عندي.

---

(١) البيت لسُحَيم بن وثيل اليربوعي، كما في «لسان العرب»، مادة (نجا).

وأحسَنُ منه: أنَّهم تَمَحَّضُوا تَناجياً؛ لاستجماعِهِم لذلك وإفاضتِهم فيه بجَدٍّ واهتمام، كأنَّهم في أنفُسِهم صُورةُ التَّناجي وحقيقتُه، وكان تناجيهم في تدبير أمرِهم، علىٰ أيِّ صفةٍ يذهبون؟ وماذا يقولونَ لأبيهم في شأن أخيهم؟ كقومٍ تَعايَوا بما دَهَمَهم منَ الخَطْب، فاحتاجوا إلىٰ التشاور.

﴿كَبِيرُهُمْ﴾ في السِّنِّ وهو رُوبيل. وقيل: رئيسُهم وهو شَمْعون. وقيل: كبيرُهم في العقل والرأي وهو يهوذا، ﴿مَا فَرَّطتُمْ فِي يُوسُفَ﴾ فيه وجوهٌ: أن تكونَ «ما» صِلة، أي: ومن قبلِ هذا قَصَّرتُم في شأن يوسفَ ولم تحفظوا عهدَ أبيكُم. وأن تكونَ مصدرية، علىٰ أن محلَّ المصدر: الرفعُ علىٰ الابتداء، وخبرُه الظَّرْف، وهو ﴿وَمِن قَبْلُ﴾،..........

قوله: (وأحسَنُ منه)، أي: مما ذُكِرَ ـ مِن أن يكونَ بمعنىٰ: ذوي نَجوىٰ أو فَوْجاً مُناجياً ـ أنهم تَمَحَّضوا؛ أي: يكونُ من باب قولِهم: رجلٌ عَدْل، مُبالَغةً في التناجي، وقولُها(١):

وإنما هيَ إقبالٌ وإدبارُ

قوله: (وإفاضتِهم)، من: أفاضَ الناسُ في الحديث؛ أي: خاضوا وشَرَعوا فيه.

قوله: (علىٰ أيِّ صِفةٍ يذهبون)، الجارُّ والمجرورُ معمولُ «يَذهَبون»، كما أنَّ «ماذا» معمولُ «يقولون»، وهو بيانٌ لقوله: «في تدبيرِ أمرِهم».

قوله: (تَعايَوا)، أي: عَجَزوا.

قوله: (أن تكونَ «ما» صِلة)، أي: زائدة، قالَ أبو البقاء: «مِن: مُتعلِّقةٌ علىٰ هذا بالفِعْل، أي: فَرَّطتُم من قبلِ ذلك»(٢).

قوله: (الرفعُ علىٰ الابتداء، وخَبَرُه: ﴿مِن قَبْلُ﴾)، قالَ أبو البقاء: «المعنىٰ: وتفريطُكم

---

(١) يعني: الخنساء، والبيتُ بتمامه ـ كما في «ديوانها» ص٤٨ ـ:

تَرْتَعُ ما رَتَعَتْ حتىٰ إذا ادَّكَرَتْ ... فإنما هيَ إقبالٌ وإدبارُ

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العُكبَري (٢: ٧٤٢).

ومعناه: ووَقع من قبلُ تفريطُكُم في يوسف. **أو النَّصبُ عطفاً علىٰ مفعول ﴿أَلَمْ تَعْلَمُوٓا۟﴾**، وهو ﴿أَنَّ أَبَاكُمْ﴾، كأنه قيل: ألم تعلموا أخْذَ أبيكم عليكم مَوْثِقاً وتفريطَكُم من قبلُ في يوسف، وأن تكونَ موصولة؛ بمعنىٰ: ومن قبلِ هذا ما فَرَّطتُموه، أي: قَدَّمتُموهُ في حقِّ يوسفَ من الجِنايةِ العظيمة، ومحلُّه الرَّفعُ أو النَّصبُ علىٰ الوجهَين.

﴿فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ﴾ **فلن أُفارقَ أرضَ مِصرَ** ﴿حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِىٓ أَبِىٓ﴾ في الانصرافِ إليه، ﴿أَوْ يَحْكُمَ ٱللَّهُ لِى﴾ بالخروج منها، أو بالانتِصافِ ممَّن أخذَ أخي، أو بخَلاصِه من يَدِه بسَبَبٍ من الأسباب، ﴿وَهُوَ خَيْرُ ٱلْحَٰكِمِينَ﴾ لأنه لا يَحكم أبداً إلا بالعدل والحق.

في يوسُفَ من قبلِ هذا، وهذا ضعيف؛ لأنّ «قَبْلُ» إذا وَقَعَت خَبَراً أو صِلةً لا تُقطَعُ عن الإضافةِ لِئلّا تبقى ناقِصة»[1].

قوله: (**أو النَّصْبُ عطفاً على مفعول**﴿أَلَمْ تَعْلَمُوٓا۟﴾)، قالَ أبو البقاء[2]: «وقيل: هو ضعيف[3]، لأنّ فيه فَصْلاً بينَ حرفِ العطفِ والمعطوفِ عليه»[4].

قوله: (﴿فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ﴾ **فلن أُفارقَ أرضَ مِصر**)، قال الراغب: «البَرَاح: المكانُ المتسعُ الظاهرُ الذي لا بناءَ فيه ولا شجر، فيُعتبَرُ تارةً ظهورُه فيُقال: فعلَ ذلك بَراحاً، أي: صُراحاً لا يَستُرُه شيء، وبَرِحَ الخفاء: ظهر، كأنه حصل في بَرَاح يُرى، وبَرِحَ: ذهبَ في البراح، ومنه: البارحُ من الظباء والطير، وخُصَّ بها ينحرفُ عن الرامي إلى جهةٍ لا يمكنُه فيه الرمي، فيُتشاءَمُ به، ولما تُصُوِّرَ معنى التشاؤُم اشتُقَّتْ منه: التبريح، فقيل: بَرَّحَ بي الأمر، ولقيت منه البَرَحَيْن والبُرَحَاء، [أي] الشدائد، وبَرَّحَ بي فلانٌ في التقاضي»[5].

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٧٤٢).

(٢) من قوله: «المعنىٰ: وتفريطكم في يوسف» إلى هنا، سقط من (ط).

(٣) من قوله: «لأنّ «قبل» إذا وقعت خبراً» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

(٤) «التبيان في إعراب القرآن» للعُكبَري (٢: ٧٤٢).

(٥) «مفردات القرآن» ص١١٥-١١٦.

[﴿ٱرْجِعُوٓا۟ إِلَىٰٓ أَبِيكُمْ فَقُولُوا۟ يَـٰٓأَبَانَآ إِنَّ ٱبْنَكَ سَرَقَ وَمَا شَهِدْنَآ إِلَّا بِمَا عَلِمْنَا وَمَا كُنَّا لِلْغَيْبِ حَـٰفِظِينَ﴾ ٨١]

وقُرِئ: «سُرِّقَ» أي: نُسِبَ إلىٰ السَّرقة، ﴿وَمَا شَهِدْنَآ﴾ عليه بالسَّرقةِ ﴿إِلَّا بِمَا عَلِمْنَا﴾ من سَرقتِه وتيقَّنّاه؛ **لأنّ الصُّواعَ استُخرجَ من وِعائِه، ولا شيءَ أبينُ من هذا،** ﴿وَمَا كُنَّا لِلْغَيْبِ حَـٰفِظِينَ﴾ وما عَلِمنا أنه سيَسرقُ حينَ أعطيناك المَوثِق. أو: ما عَلِمْنا أنك تُصابُ به كما أُصبتَ بيوسف. ومن قرأ: «سُرِّقَ» فمعناه: وما شَهِدْنا إلا بقَدْرِ ما عَلِمْنا منَ التسريق، ﴿وَمَا كُنَّا لِلْغَيْبِ﴾ للأمر الـخَفِيّ، **أسرقَ بالصِّحّةِ أم دُسّ** الصّاعُ في رَحْله ولم يَشعُر؟

قوله: (**لأن الصُّواعَ استخرج مِن وعائه، ولا شيءَ أبيَنُ من هذا**)، «الانتصاف»: «إن كان في شَرْعهم أنّ مُجَرَّدَ وجودِ الشيء بيد مَنْ يُدَّعىٰ عليه[1] بعدَ إنكاره يَجعَلُه سارِقاً، فالعِلمُ علىٰ ظاهرِه إذن، وإن لم يكن كذلك فهذا بمُجرَّدِهِ لا يُوجِبُ عِلمَ كونِهِ سارقاً، لكنْ ظنّاً بيِّناً»[2].

وقلت: علىٰ هذا يُوافِقُه معنىٰ قِراءةِ «سُـرِّق»، ويَلتَئِمُ عليه قولُه: ﴿وَمَا كُنَّا لِلْغَيْبِ حَـٰفِظِينَ﴾ مُؤكِّداً، وعلىٰ ما ذهبَ إليه المُصنِّفُ لا تَلتَئِمُ القِراءتان، ولا يـجيءُ التذييلُ مُطابِقاً للمُذيَّلِ علىٰ القِراءةِ المشهورةِ ـ كما فَسَّـره ـ إلا مَعَ التعسُّف.

قالَ مُحيي السُّنّة: «﴿وَمَا شَهِدْنَآ إِلَّا بِمَا عَلِمْنَا﴾ فإنّا رأينا إخراجَ الصاع مِن مَتاعِه، وقيل: ﴿وَمَا شَهِدْنَآ﴾ أي: ما كانت شهادةٌ في عُمُرِنا علىٰ شيءٍ إلا بما عَلِمْنا، وليسَت هذهِ شهادةً منّا، إنما هو خَبـرٌ عن صَنيع ابنِكَ بزَعْمِهم، ﴿وَمَا كُنَّا لِلْغَيْبِ حَـٰفِظِينَ﴾»[3].

قوله: (**أسَـرَقَ بالصِّحّـةِ أم دُسّ**)، **الراغب**: «الحِفـظ: يُقالُ تـارةً لهيئةِ النفسِ التي بها

---

(١) من بداية فقرة «قوله: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ﴾» إلى هنا أثبتُّه من (ط)، وسقط من (ح) و(ف).

(٢) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ٣٣٨-٣٣٩).

(٣) «معالم التنزيل» للبغوي (٤: ٢٦٦).

[﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا ۖ وَإِنَّا لَصَـٰدِقُونَ ۞ قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنفُسُكُمْ أَمْرًا ۖ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ۖ عَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَنِى بِهِمْ جَمِيعًا ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ ﴾ ٨٢-٨٣]

﴿ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا﴾ هي مِصرُ، أي: أرسِل إلىٰ أهلِها فسَلْهُم عن كُنْهِ القصَّة، ﴿وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا﴾ وأصحابَ العِير، وكانوا قوماً من كَنعانَ من جيرانِ يعقوبَ. وقيل: من أهل صنعاء، معناه: فرَجَعوا إلىٰ أبيهم ....

يَثبُتُ ما يُؤدِّي إليه الفَهْم، وتارةً لِضَبطِ الشيءِ في النفس، ويُضادُّه النسيان، وتارةً لاستِعمالِ تلكَ القُوّة، فيُقال: حَفِظتُ كذا حِفظاً، ثم يُستَعمَلُ في كُلِّ تَفقُّدٍ وتَعهُّدٍ ورعاية، قالَ تعالىٰ: ﴿وَإِنَّا لَهُۥ لَحَـٰفِظُونَ﴾ [يوسف: ١٢]، ﴿وَٱلْحَـٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ﴾ [الأحزاب: ٣٥] كِنايةً عن العِفّة، والتحفُّظ: قيل: هو قِلّةُ الغَفْلة(١)، وحقيقتُه: إنما هو تكلُّفُ الحِفظِ لِضَعْفِ القُوّةِ الحافِظة، ولـمّا كانت تلكَ القُوّةُ من أسباب العقل توسَّعوا في تفسيرِها، كما ترىٰ، والحفيظة: الغَضَبُ الذي يحملُ علىٰ المُحافَظة(٢)، ثم استُعمِلَ في الغَضَب المُجرَّد، فقيل: أحفَظَني فُلان؛ أي:أغضَبَني»(٣).

قوله: (معناه: فرَجَعوا إلىٰ أبيهم)، هذا وَجهُ اتصالِ قولِه: ﴿قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ﴾ بما قبلَه، لأنّ قولَه: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ قولُ بعضِ بَنيهِ في مِصـر، و﴿بَلْ سَوَّلَتْ﴾ كلامٌ لأبيهم في كَنْعانَ(٤) رَدّاً لِعُـذرِهم، فلا بُـدَّ من هذهِ المُقدَّرات ليتصل الكـلامان في الكلام(٥)، وإن

---

(١) في الأصول الخطية: «قلة العقل»، وهو تحريف، والمُثبَتُ من «مفردات القرآن» للراغب.

(٢) كذا في الأصول الخطية، وفي «المفردات»: «الغضبُ الذي تحمل عليه المحافظة، أي: ما يجبُ عليه أن يحفظَه ويحميَه»، وهو أشبَهُ بالصواب، والله أعلم.

(٣) «مفردات القرآن» ص٢٤٤-٢٤٥.

(٤) أي: في بلاد كنعان، وهي الأرضُ المُقدَّسةُ (فلسطين)، عَجَّلَ اللهُ تحريرَها.

(٥) في (ح): «فلا بُدَّ من هذه المقدمة وإن أوجب...»، وفي (ف): «فلا بدَّ من هذه المقدورات ليتصل الكلامان، وإن أوجب...»، والمثبت من (ط).

فقالوا له ما قالَ لهم أخوهم فـ﴿ قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنفُسُكُمْ أَمْرًا ﴾ أردتُموه، **وإلّا فما أدرىٰ ذلك الرجلَ** أنّ السارقَ يُؤخَذُ بسَرِقتِه لولا فَتْواكُم وتَعليمُكُم، ﴿بِهِمْ جَمِيعًا ﴾ بيوسفَ وأخيهِ **ورُوبيلَ أو غيرِه**، ﴿إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْعَلِيمُ﴾ بحالي في الحُزن والأسَف، ﴿ٱلْحَكِيمُ ﴾ الذي لم يَبْتَلِني بذلك إلا لِحكمةٍ ومصلحة. ....

أوجَبَ هذهِ المُضمَرات، لكنْ لا يَقتَضي ما يَتَضمَّنُ الاتصالَ بالفاءاتِ كما قَدَّرَها، بل يأباهُ القطعُ علىٰ سَبيل الاستِئناف، فإنّ السامعَ لـمّا سَمِعَ تلكَ المَقالةَ اتَّـجَـهَ له أن يقول: إلامَ عادَ مآلُ هذهِ المَقالة، وماكانَ جوابُ أبيهم حينَ رَجَعوا بها وأدَّوْها إليه، فأُجيب: بأنه قال: بل سَوَّلَتْ لكم أنفسُكم.

قوله: (﴿بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنفُسُكُمْ أَمْرًا﴾ أردتُـمُوه، وإلا فأيُّ شيءٍ أدرى[١] ذلكَ الرجل)، **الانتِصاف:** «قوله: ﴿بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنفُسُكُمْ﴾[٢] في الكَرّةِ الأُولىٰ[٣] ظاهِر، وأما في الثانيةِ فلم يكن من صنيعهم، لكنْ لـمّا عَلِمَ يعقوبُ عليه السَّلامُ أنّ أخْذَ السارقِ لم يَكُنْ من دِينِ المَلِك، لكنْ من دِينِ يعقوبَ كما قال: ﴿مَا كَانَ لِيَأْخُذَ أَخَاهُ فِي دِينِ ٱلْمَلِكِ ﴾، كانَ تنبيهاً علىٰ وَجْهِ اتهام يعقوبَ بَنيه، وأنه إنما فُعِلَ ذلكَ بفَتْواهُم، وكانَ قد سَبَقَ قولُه: ﴿فَمَا جَزَٰٓؤُهُۥٓ إِن كُنتُمْ كَٰذِبِينَ * قَالُواْ جَزَٰٓؤُهُۥ مَن وُجِدَ فِي رَحْلِهِۦ ﴾، فأفتَوا ـ وإن لم يَشعُروا ـ أنّ المُرادَ إلزامُهم واتهامُ مَن تَتَطرَّقُ إليه التُّهمة، ويحتملُ أن يكونَ الذي سَوَّغَ ذلك أنهم جَعَلوا مُجرَّدَ وجودِ الصُّواعِ في رَحْلِهِ سَـرِقةً من غيرِ أن يَثبُتَ الحكمُ عليه بوَجْهٍ معلوم، وهذا لا تَثبُتُ به السَّرِقة، وهذا هو التسويلُ إن كانَ شَـرْعُهم كشَـرْعِنا، وإلا فالعُمدةُ هو الوَجْهُ الأول»[٤].

قوله: (ورُوبيلَ أو غيرَه)، يعني: شَمْعونَ أو يهوذا، كما سَبَقَ في تفسير ﴿كَبِيرُهُمْ ﴾.

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «فما أدرىٰ»، والمعنىٰ واحد.

(٢) من أول الفِقرةِ إلىٰ هنا، سقط من (ح).

(٣) أي: عندما جاؤوه بقميص يوسف وعليه دم، فقال لهم: ﴿بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنفُسُكُمْ أَمْرًا﴾ [يوسف: ١٨].

(٤) «الانتصاف» لابن المُنير (٢: ٣٣٨ - ٣٣٩) بحاشية «الكشّاف».

[﴿ وَتَوَلَّىٰ عَنْهُمْ وَقَالَ يَٰٓأَسَفَىٰ عَلَىٰ يُوسُفَ وَٱبْيَضَّتْ عَيْنَاهُ مِنَ ٱلْحُزْنِ فَهُوَ كَظِيمٌ ﴾ ٨٤]

﴿ وَتَوَلَّىٰ عَنْهُمْ ﴾ وأعرَضَ عنهم كراهةً لِـمَا جاؤوا به، ﴿ يَٰٓأَسَفَىٰ ﴾ أضاف الأَسَفَ ـ وهو أشدُّ الحُزنِ والـحَسْرةِ ـ إلىٰ نفسِه، والألفُ بَدَلٌ من ياء الإضافة، **والتَّجانُس بينَ لفظَتَي «الأسفِ» و«يوسفَ» ممّا يقعُ مطبوعاً غيرَ مُتعمَّل، فيَمْلَحُ ويَبدُع**، ....

قوله: (**والتجانُس بينَ لفظتي الأسَفِ ويوسُف**)، وهو من التجنيسِ المُضارع، وإن جُعِلَ يوسُفُ عربياً ـ كقوله: ﴿إِلَى ٱلْأَرْضِ أَرَضِيتُم ﴾ [التوبة: ٣٨] ـ فهو من الاشتِقاقي، وأما قولُه: ﴿وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْـَٔوْنَ عَنْهُ﴾ [الأنعام: ٢٦]فمن المُضارع، لكون الهمزةِ والهاءِ مخرجُهما الحلق، وقولُه: ﴿يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾ [الكهف: ١٠٤] فمن الخطِّيّ، وقولُه: ﴿مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ﴾ [النمل: ٢٢] فمن المُزدَوَج(١).

قوله: (**مما يقعُ مطبوعاً غيرَ مُتعمَّل، فيملَحُ ويَبدُع**)، اعلَم أنّ الترصيعَ والتصـريعَ والتجنيسَ والترديدَ(٢) إنما يَحسُنُ قليلُه دونَ كثيره؛ لِـمَا فيها من أماراتِ الكُلْفة.

(١) انظر تعريفَ «الجناس» وذِكرَ بعض أنواعه فيما تَقدَّم ص٨٩ تعليقاً عند تفسير الآية ٤٤ من سورة هود، وانظر: «مفتاح العلوم» ص٤٢٩ - ٤٣٠.

(٢) الترصيع: هو السَّجْعُ الذي في إحدىٰ القَرينتَين أو أكثـرَ مِثلُ ما يُقابلُه من الأخرىٰ في الوزن، والتوافقُ علىٰ الحرفِ الآخرِ المُرادِ من القَرينتَين هما المُتوافِقتانِ في الوزنِ والتقفية، نحو: «فهو يطبعُ الأسجاعَ بظواهرِ لفظِه، ويقرعُ الأسماعَ بزواجِرِ وَعْظِه»، فجميعُ ما في القرينةِ الثانيةِ يُوافقُ ما يُقابلُه في الأولىٰ في الوزنِ والتقفية، وأما لفظُه فلا يُقابلُه شيءٌ من القرينة الثانية.

والترصيع: هو أن تكونَ الألفاظُ مُستويةَ الأوزانِ مُتَّفِقةَ الأعجاز، كقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ إِلَيْنَآ إِيَابَهُمْ * ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُم﴾ [الغاشية: ٢٥ - ٢٦]، وقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ * وَإِنَّ ٱلْفُجَّارَ لَفِى جَحِيمٍ﴾ [الانفطار: ١٣ - ١٤].

ذكره العلامةُ الشـريفُ الجرجاني رحمه الله تعالىٰ في«التعريفات» ص٥٥ - ٥٦.

ونحوُه ﴿اثَّاقَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ أَرَضِيتُم﴾ [التوبة: ٣٨]، ﴿وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْأَوْنَ عَنْهُ﴾ [الأنعام: ٢٦]، ﴿يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾ [الكهف: ١٠٤]، ﴿مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ﴾ [النمل: ٢٢].

وعنِ النبيِّ ﷺ: «لم تُعطَ أُمّةٌ منَ الأُممِ: «إنّا لله وإنّا إليه راجعون» عندَ المُصيبةِ إلّا أُمّةَ مُحمّد، ألا ترىٰ إلىٰ يعقوبَ حينَ أصابَه ما أصابه لم يَسترجعْ، وإنّما قال: ﴿يَا أَسَفَىٰ﴾».

فإن قلت: كيف تأسَّفَ علىٰ يوسُفَ دون أخيهِ ودونَ الثالث، والرُّزْءُ الأحدَثُ أشدُّ علىٰ النفس وأظهرُ أثراً؟ قلت: هو دليلٌ علىٰ تمادي أسَفِه علىٰ يوسف، وأنه لم يقع فائتٌ عنده مَوقِعَه، وأنّ الرُّزْءَ فيه معَ تقادُم عَهْدِه كان غَضّاً عندَه طَرِيّاً.

ولم تُنْسِني أَوْفىٰ المُصيباتُ بَعْدَهُ

ولأنّ الرُّزْءَ في يوسُفَ كان قاعدةَ مُصيباتِه التي تَرتَّبت عليها الرَّزايا في وَلَدِه، فكان الأسَفُ عليه أسَفاً علىٰ مَنْ لحقَ به.

﴿وَابْيَضَّتْ عَيْنَاهُ﴾ إذا كَثُرَ الاستِعبارُ مَحقَتِ العَبْرةُ سوادَ العينِ وقَلَبَتْهُ إلىٰ بياضٍ كَدِر. قيل: قد عَمِيَ بَصَرُه. وقيل: كان يُدركُ إدراكاً ضعيفاً. ....

قوله: (ولم تُنسِني أوفىٰ المُصيباتُ بعدَه)، [بعدَه]:

ولكنَّ نَكْءَ القَرْح بالقَرْح أوجَعُ(١)

(١) كان لذي الرُّمّة إخوة؛ هشامٌ وأوفىٰ ومسعود، فمات أوفىٰ، ثم ماتَ بعدَه ذو الرُّمة، فقال هشام ـ كما في «الكامل» للمُبرِّد (١: ٢٠٨)، و«عيون الأخبار» لابن قُتيبة (٣: ٦٧) ـ، أو مسعود ـ كما في «الشعر والشعراء» لابن قتيبة (٢: ٤٤١) ـ:

تَعَزَّيتُ عن أوفىٰ بغَيْلانَ بعدَه ... عَزاءً وجَفْنُ العَيْنِ بالماءِ مُترَعُ
ولم تُنسِني أوفىٰ المُصيباتُ بعدَه ... ولكنَّ نَكْءَ القَرْحِ بالقَرْحِ أوجَعُ

وغَيْلان: هو ذو الرُّمّة.

قُرِئ: ﴿مِنَ ٱلْحُزْنِ﴾ و«منَ الحَزَن». الحُزنُ كان سببَ البكاءِ الذي حَدَث منه البياض، فكأنه حَدَثَ من الحُزن. قيل: ما جَفَّتْ عَيْنا يعقوبَ من وقتِ فراقِ يوسفَ إلىٰ حينِ لِقائه ثمانينَ عاماً، وما علىٰ وَجْهِ الأرضِ أكرمُ علىٰ الله من يعقوب. وعن رسول الله ﷺ: أنه سأل جبريلَ عليه السَّلام: «ما بَلَغَ من وَجْدِ يعقوبَ علىٰ يوسف؟ قال: وَجْدَ سبعينَ ثَكْلىٰ. قال: «فما كان له من الأجرِ»؟ قال: أجرُ مئةِ شهيد، وما ساء ظنُّه بالله ساعةً قطّ.

فإن قلت: كيفَ جازَ لنبيٍّ الله أن يبلغَ به الجَزَعُ ذلك المبلغ؟ قلت: الإنسانُ مجبولٌ علىٰ أن لا يَملِكَ نفسَه عندَ الشدائدِ من الحُزن، ولذلك حُمِدَ صَبرُه، وأن يَضبِطَ نفسَه حتىٰ لا يخرجَ إلىٰ ما لا يَحسُنُ، ولقدبكىٰ رسولُ الله ﷺ علىٰ وَلَدِه إبراهيمَ وقال: «**القلبُ يجزَع**، والعينُ تَدمَع، ولا نقول ما يُسخِطُ الرَّبَّ، وإنّا عليك - يا إبراهيمُ - لَمحزونون»، وإنّما الجَزَعُ المذمومُ ما يقعُ من الجَهَلةِ من الصِّياح والنِّياحةِ ولَطْمِ الصُّدورِ والوُجوهِ وتَمزيقِ الثِّياب. وعن النبيِّ ﷺ: **أنه بكىٰ علىٰ وَلَدِ بعضِ بناتِه** وهو يجودُ بنَفْسِه، فقيل: يا رسولَ الله، تبكي وقد نَهَيْتَنا عن البكاء؟! ....

هشامٌ هذا فُجِعَ بأخيه أوفىٰ، ثم أُصيبَ بأخ آخرَ اسمُه غَيْلانُ المشهورُ بذي الرُّمّة، قال: إنّ الجزعَ بأوفىٰ لم يَزَل، وما يَعقُبُه من المُصيباتِ لا يَزيدُه إلا تفجُّعاً، كما أنّ الجرحَ إذا نكأ ثانياً وأدمىٰ كانَ إنجاعُه أشَدّ، وإيلامُه أبلغ.

قوله: (**القلبُ يجزَع**)، الرِّوايةُ عن البُخاريِّ ومُسلِم[1] عن أنس: «إنّ العَينَ تَدمَع، والقلبَ يخشع، ولا نقولُ إلا ما يُرضي ربَّنا، وإنا بفِراقِكَ يا إبراهيمُ لمحزونون».

قوله: (**أنه بكىٰ علىٰ وَلَدِ بعضِ بَناتِه**)، روينا عن البُخاريِّ ومُسلِم وأبي داودَ والنَّسائيِّ[2]

---

(١) البخاري (١٣٠٣)، ومسلم (٢٣١٥).

(٢) البخاري (٧٣٧٧)، ومسلم (٩٢٣)، وأبو داود (٣١٢٥)، والنسائي (١٨٦٨).

فقال: «ما نَهيتُكم عنِ البُكـاء، وإنّما نَهيتُكُم عن صَوتَينِ أحمقَين: صوتٍ عنـد الفَـرَح، وصوتٍ عند التَّرَح». وعن الحسن: أنه بكىٰ علىٰ ولدٍ أو غيره، فقيلَ لهفي ذلك، فقال: ما رأيتُ اللهَ جعلَ الحُزنَ عاراً علىٰ يعقوبَ.

﴿فَهُوَ كَظِيمٌ﴾ فهو مملوءٌ من الغَيظِ علىٰ أولادِه، ولا يُظهِرُ ما يَسُوؤهم. «فَعِيل» بمعنىٰ «مَفْعول»، بدليل قوله: ﴿وَهُوَمَكۡظُومٞ﴾ [القلم: ٤٨]؛ من: كَظَمَ السِّقاءَ؛ إذا شدَّه علىٰ مَلْئِه، والكَظَمُ- بفتح الظاء -: مَخرَجُ النَّفَس. يُقال: أخذَ بأكظامِه.

[﴿قَالُواْ تَٱللَّهِ تَفۡتَؤُاْ تَذۡكُرُ يُوسُفَ حَتَّىٰ تَكُونَ حَرَضًا أَوۡ تَكُونَ مِنَ ٱلۡهَٰلِكِينَ﴾ ٨٥].

﴿تَفۡتَؤُاْ﴾ أراد: لا تَفْتَؤ، فحُذِفَ حرفُ النَّفي لأنه لا يَلتَبِسُ بالإثبات، لأنه **لو كان إثباتاً لم يكن بُدٌّ من اللام والنُّون،** ....

عن أسامةَ قال:«أرسَلَت بنتُ النبيِّ ﷺ:إنّ ابناً لي قُبِض، فأتِنا»، وساقَ الحديثَ إلىٰ قوله: «فقامَ وقامَ معَه سعدُ بنُ عُبادة، ومُعاذُ بنُ جَبَل، وأُبَيُّ بنُ كعب، وزيدُ بنُ ثابت، ورجال، فرُفِعَ إلىٰ رسولِ الله ﷺالصَّبيّ، فأقعدَه في حِجْرِه، ونفسُه تَقَعْقَعُ[1] كأنها في شَنّ[2]، ففاضت عَيْناه. فقالَ سعد: يا رسولَ الله، ما هذا؟ فقال: هذه رحمةٌ جَعلَها اللهُ في قُلوبِ مَن يشاءُ مِن عِبادِه، وإنما يَرحَمُ اللهُ مِن عِبادِهِ الرُّحَماء».

النهاية: «يجودُ بنفسِه؛ أي:يُخرِجُها ويَدفَعُها كما يَدفَعُ الإنسانُ مالَه يجودُبه، أي: كانَ في النَّـزْعِ وسِياقِ الموت».

قوله: (**لو كان إثباتاً لم يكن بُدٌّ مِنَ اللام والنُّون**)، يعني: أنّ القَسَمَ إذا لم تكن معه علامةُ

---

(١) أي: تضطربُ وتتحرّك، أراد: كُلَّما صارَ إلىٰ حالٍ لم يَلبَث أن يَنتَقِلَ إلىٰ أخرىٰ تُقرِّبُه من الموت. «النهاية» لابن الأثير (٤ : ٨٨)، مادة (قعقع).

(٢) الشَّنّ: القِرْبةُ الـخَلِقةُ اليابسة. «فتح الباري» للحافظ ابن حجر (٣ : ١٥٧).

ونحوُه:

فقُلتُ: يَمينُ الله أبرَحُ قاعِداً

ومعنىٰ «لا تَفْتَأُ» لا تزال. وعن مُجاهِد: لا تَفْتُر من حُبِّه، كأنه جعلَ الفُتُوءَ والفُتُورَ أخوَين، يُقال: ما فَتِئَ يَفعَل، قال أوس:

فما فَتِئَتْ خَيْلٌ تَثُوبُ وتَدَّعي ويَلحَقُ مِنها لاحِـقٌ وتَقَطَّـعُ

الإثبات كان علىٰ النفي[١]، وهو من قولِ الزَّجّاج: «وإنما جازَ إضمارُ «لا» في قوله: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَؤُا﴾، لأنه لا يجوزُ في[٢] القَسَم: تاللهِ تَفعَل، حتىٰ تقول: لَتفعَلَنّ؛ في الإثبات، أو تقول: لا تَفعَل؛ في النفي»[٣].

قوله: (**فقُلت:يمينُ الله أبرَحُ قاعِداً**)، تمامُه ـ لامرِئِ القَيْس ـ:

ولو قَطَّعوا رأسي لَدَيكِ وأوصالي[٤]

الأوصال: جمعُ وِصْل ـ بكسرِ الواو ـ ، وهو المِفصَل، قيل:إنّ امرأَ القَيْسِ سَرىٰ إلىٰ ابنةِ قَيصَر، فقالت: تُريدُ أن تَفضَحَني،ألسْتَ تَرىٰ السُّمّارَ والرُّقَباءَ راقِدينَ حَوْلي؟! فقالَ مُجيباً لها: إني لا أبرَحُ حتىٰ أنالَ منكِ حاجتي، ولو قُطِّعتُ إرْباً إرْباً.

قوله: (**فما فَتِئَتْ خَيْل**) البيت[٥]، «فما فَتِئَت»:أي: ما زالت، و«التثويب»: هو أنّ الرَّجُلَ إذا استَصرَخَ ولَوَّحَ بثوبه، كانَ ذلكَ كالدُّعاءِ والإنذار[٦]، و«التداعي» في الحرب: أن يَدعُوَ قومٌ بعضُهم بعضاً بأن يقول: يا آل فُلان، و«تَقطَّعُ»: أي: تَتفرَّق، يقول: ما زالتِ الخيلُ

---

(١) في (ف): «يعني أن القسم إذا كان للإثبات كانت معه علامته»، والمثبت من (ط).

(٢) من قوله: «من اللام والنون» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» للزَّجّاج (٣: ١٢٦).

(٤) «ديوان امرئ القيس» ص١٤١.

(٥) انظر: «ديوان أوس بن حُجْر» ص٥٨.

(٦) في (ف): «والإيذان»، والمُثبَتُ من (ط) و(ح).

﴿تَكُونَ حَرَضًا﴾ **مُشفياً علىٰ الهلاك** مرضاً، وأحرَضَه المرضُ، ويَستَوي فيه الواحدُ والجمع، والمُذكَّرُ والمُؤنَّثُ، لأنه مَصدَر. والصِّفةُ: حَرِضٌ ـ بكسر الراء ـ، ونحوُهما: دَنَفٌ ودَنِف، وجاءتِ القراءةُ بهما جميعاً. وقرأ الحسنُ: «حُرُضاً» بضمَّتين، ونحوُه **في الصِّفات: رجلٌ جُنُبٌ وغُرُب**.

[﴿قَالَ إِنَّمَآ أَشْكُواْ بَثِّي وَحُزْنِيٓ إِلَى ٱللَّهِ وَأَعْلَمُ مِنَ ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ ٨٦]

البَثُّ: أصعَبُ الـهَمِّ الذي لا يَصبرُ عليه صاحبُه، فيَبُثُّه إلىٰ الناس، أي: يَنشُرُه، ومنه: باثَّه أمرَه، وأبثَّه إيّاه...

تَستَصرِخ، ويَدعُو بعضُهم بعضاً من المُنهَزِمينَ والمُنقَطِعين، ويَلحَقُ منها في الحربِ اللاحِقونَ والمُنقَطِعون، استَصرَخَني فأصرَختُه؛ أي: استَغاثَني فأغثتُه.

قوله: (﴿حَرَضًا﴾ **مُشفِياً علىٰ الهلاك**)، **الراغب**: «الحَرَض: ما لا يُعتَدُّ به ولا خيرَ فيه، ولهذا يُقال لِـمَا أشرَفَ علىٰ الهلاك: حَرَض، والتحريض: الحثُّ علىٰ الشيءِ بكثرةِ التزيينِ وتَسْهيلِ الخطبِ فيه، كأنه في الأصل إزالةُ الحرَض، نَحْو: مَرَّضتُه وقَذَّيتُه؛ أي: أزلتَ عنه المرَض والقَذىٰ»(١).

قوله: (**في الصِّفات: رَجُلٌ جُنُبٌ وغُرُب**)، **الجوهري**: «الغُرْبة: الاغتِراب، تقولُ منه: تَغَرَّبَ واغتَرَب، فهو غريبٌ وغُرُب أيضاً؛ بضَمِّ الغينِ والراء».

قوله: (**البَثُّ: أصعَبُ الـهَمِّ الذي لا يَصبرُ عليه صاحبُه، فيَبُثُّه إلىٰ الناس**)، **الراغب**: «أصلُ البَثّ: إثارةُ الشيءِ وتفريقُه، كبَثِّ الرِّيحِ التراب، وبَثُّ النفسِ ما انطوَت عليه مِنَ الغَمِّ والسِّرّ، يُقال: بَثثتُه فانبَثّ، ومنه قولُه تعالىٰ: ﴿فَكَانَتْ هَبَآءً مُّنۢبَثًّا﴾ [الواقعة: ٦]، وقولُه تعالىٰ: ﴿أَشْكُواْ بَثِّي﴾ أي: غَمِّي أبثُّه عن كِتمان، فهو مَصدَرٌ في تقديرِ مفعول، أو غَمِّيَ الذي

---

(١) «مفردات القرآن» ص٢٢٨.

ومعنىٰ ﴿إِنَّمَآ أَشۡكُواْ﴾: إنّي لا أشكو إلىٰ أحدٍ منكم ومن غيركم، إنّما أشكـو إلىٰ ربِّي، داعياً له ومُلتجئاً إليه، فخَلُّوني وشِكايتي. وهذا معنىٰ تولِّيه عنهم، أي: فتولَّىٰ عنهم إلىٰ الله والشِّكايةِ إليه. وقيل: دخلَ علىٰ يعقوبَ جارٌ له فقال: يا يعقوبُ، قد تهشَّمتَ وفَنِيتَ وما بَلَغتَ من السِّنِّ ما بَلغَ أبوك! فقال: هَشَّمَني وأفناني ما ابتلاني اللهُ به من هَمِّ يوسف، فأوحىٰ اللهُ إليه: يا يعقوبُ، أتشكوني إلىٰ خَلْقي؟ قال: يا ربِّ، خطيئةٌ أخطأتُها فاغفِرْ لي، فغفَرَ له، فكانَ بعدَ ذلك إذا سُئلَ قال: إنما أشكُو بَثِّي وحُزني إلىٰ الله.

ورُوي: أنه أُوحيَ إلىٰ يعقوبَ: إنّما وَجدتُ عليكم لأنكم ذبحتُم شاة، فقام ببابكم مِسكين، فلم تُطعِموه، وإنَّ أحبَّ خَلْقي إليَّ الأنبياء، ثمَّ المساكين، فاصنَعْ طعاماً وادعُ عليه المساكين. وقيل: اشترىٰ جاريةً معَ وَلَدِها، فباع وَلَدَها، فبكَتْ حتّىٰ عَمِيَت.

﴿وَأَعۡلَمُ مِنَ ٱللَّهِ مَا لَا تَعۡلَمُونَ﴾ أي: أعلَمُ من صُنعِه ورَحمتِه وحُسْنِ ظَنِّي به أنه يأتيني بالفَرَج من حيثُ لا أحتَسِب. ورُوِيَ: أنه رأىٰ مَلَكَ الموتِ في منامِه، فسأله: هل قَبَضْتَ رُوحَ يوسف؟ فقال: لا والله هو حيّ، فاطلُبْهُ.

وقرأ الحسن: «وحَزَني» بفتحتين، «وحُزُني» بضمَّتَين: قتادة.

[﴿يَٰبَنِيَّ ٱذۡهَبُواْ فَتَحَسَّسُواْ مِن يُوسُفَ وَأَخِيهِ وَلَا تَاْيۡـَٔسُواْ مِن رَّوۡحِ ٱللَّهِۖ إِنَّهُۥ لَا يَاْيۡـَٔسُ مِن رَّوۡحِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡقَوۡمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾ ٨٧]

﴿فَتَحَسَّسُواْ مِن يُوسُفَ وَأَخِيهِ﴾ فتعَرَّفوا منهما وتَطلَّبُوا خبَرَهما. وقُرِئ بالجيم، كما قُرِئ بهما في «الحُجُرات»، وهما «تَفعَّل» منَ الإحساس وهو المعرفة؛ ﴿فَلَمَّآ أَحَسَّ عِيسَىٰ مِنۡهُمُ ٱلۡكُفۡرَ﴾ [آل عمران: ٥٢]، ....

بَثَّ فِكري، نَحْو: تَوزَّعَني الفِكر، فيكونُ في معنىٰ الفاعل»(١).

---

(١) «مفردات القرآن» ص١٠٨.

ومنَ الـجَسِّ؛ وهو الطَّلَب، ومنه قالوا لمشاعِرِ الإنسان: الحواسّ والجواسّ.

﴿مِن رَّوۡحِ ٱللَّهِ﴾ من فَرَجِه وتَنْفيسِه، وقرأ الحسنُ وقتادة: «من رُوح الله» بالضَّمّ، أي: من رحمتِه التي يَحيا بها العباد.

[﴿فَلَمَّا دَخَلُواْ عَلَيۡهِ قَالُواْ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلۡعَزِيزُ مَسَّنَا وَأَهۡلَنَا ٱلضُّرُّ وَجِئۡنَا بِبِضَـٰعَةٖ مُّزۡجَىٰةٖ فَأَوۡفِ لَنَا ٱلۡكَيۡلَ وَتَصَدَّقۡ عَلَيۡنَآۖ إِنَّ ٱللَّهَ يَجۡزِي ٱلۡمُتَصَدِّقِينَ﴾ ٨٨]

﴿ٱلضُّرُّ﴾ الـهُزالُ منَ الشِّدَّةِ والجوع، ﴿مُّزۡجَىٰةٖ﴾ مدفوعةٍ يَدفَعُها كلُّ تاجرٍ رغبةً عنها واحتِقاراً لها؛ من: **أزجَيتُه؛ إذا دَفعتَه** وطردتَه، والرِّيحُ تُزجي السَّحاب. قيل: كانت من متاع الأعراب صُوفاً وسَمْناً. وقيل: الصَّنَوبَرَ وحَبَّةَ الخضراء، وقيل: سَوِيقَ المُقْل والأَقِط. وقيل: دراهمَ زُيُوفاً لا تُؤخَذُ **إلا بوَضِيعة**، ﴿فَأَوۡفِ لَنَا ٱلۡكَيۡلَ﴾ **الذي هو حقُّنا**، ﴿وَتَصَدَّقۡ عَلَيۡنَآ﴾ وتَفضَّل علينا بالمُسامحَةِ والإغماضِ عن رَداءةِ البضاعة، أو: زِدْنا علىٰ حقِّنا، فسَمَّوا ما هو فَضلٌ وزيادةٌ لا تلزمُه: صَدَقةً، لأنّ الصَّدقاتِ محظورةٌ علىٰ الأنبياء، وقيل: كانت تَحِلُّ لغير نَبيِّنا. وسُئلَ ابنُ عُيينةَ عن ذلك فقال: ألَم تَسمَع: ﴿وَتَصَدَّقۡ عَلَيۡنَآ﴾؛ أراد: أنها كانت حلالاً لهم. ....

قوله: (**مِن: أزجَيتُه؛ إذا دَفَعتَه**)، قالَ الزَّجّاج: «التزجية: الشيءُ الذي يُدافَعُ به، تقول: فُلانٌ يُـزَجِّي العَيْش، أي: يَدفَـعُ بالقليل ويكتفي [به]، أي: إنّا جِئنا ببضاعةٍ إنما يُدافَعُ بها ويُتقوَّت، وليسَتْ مما يُتَّسَعُ[1] به»[2].

قوله: (**إلا بوَضيعة**)، «يُقال: وُضِعَ في تجارتِه وَضيعة؛ خَسِـر»، كذا في «الأساس».

قوله: (﴿فَأَوۡفِ لَنَا ٱلۡكَيۡلَ﴾ **الذي هو حَقُّنا**)، إنما قال: حَقُّنا، لأنهم عَطَفوا ﴿وَتَصَدَّقۡ عَلَيۡنَآ﴾ ـ المعنيَّ به الفَضْلُ ـ عليه، لأنّ الفَضْلَ إنما يَتبَعُ الواجب.

---

(١) في (ف): «يُنتفَع» ولها معنىٰ صحيح، والمُثبَتُ من (ط) و(ح)، وهو المُوافِقُ لِـمَا في «معاني القرآن» للزَّجّاج.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» للزَّجّاج (٣ : ١٢٧).

والظاهر أنهم تَـمَسْكَنوا له وطَلَبوا إليه أن يَتصدَّقَ عليهم، ومن ثَمَّ رَقَّ لهم ومَلَكَتْهُ الرحمةُ عليهم، فلم يَتَمالَكْ أنْ عَرَّفَهُم نفسَه، وقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَجۡزِى ٱلۡمُتَصَدِّقِينَ﴾ شاهدٌ لذلك، لِذِكْرِ الله وجَزائِه، والصَّدَقة: العَطيّةُ التي تبتغي بها المثوبةَ منَ الله، ومنه قولُ الحسن ـ لـمَن سمعَه يقول: اللهم تَصَدَّقْ عليّ ـ: إنّ اللهَ تعالىٰ لا يَتصدَّق، إنّما يَتَصدَّقُ الذي يَبتغي الثَّواب، قُل: اللهُمَّ أعطِني، أو تفضَّل عليَّ، أو ارحَمني.

[﴿قَالَ هَلۡ عَلِمۡتُم مَّا فَعَلۡتُم بِيُوسُفَ وَأَخِيهِ إِذۡ أَنتُمۡ جَٰهِلُونَ﴾ ٨٩]

﴿قَالَ هَلۡ عَلِمۡتُم﴾ أتاهم من جهةِ الدِّين، وكان حَليماً مُوفَّقاً، فكلَّمَهم مُستَفهِماً عن معرفةِ وَجْهِ القُبحِ الذي يجبُ أن يُراعيَه التائب، فقال: ﴿هَلۡ عَلِمۡتُم﴾ قُبْحَ ﴿مَّا فَعَلۡتُم بِيُوسُفَ وَأَخِيهِ إِذۡ أَنتُمۡ جَٰهِلُونَ﴾ لا تعلمون قُبحَه، فلذلك أقدمتُم عليه، يعني: هل علمتُم قُبحَه فتُبتم إلىٰ الله منه؟ لأنّ عِلْمَ القُبحِ يدعو إلىٰ الاستقباح، والاستِقباحُ يجرُّ إلىٰ التوبة، ....

قوله: (والظاهرُ أنهم تَـمَسْكَنوا له)، أي: أظهَروا المَسْكَنة، وتكلَّفوها[1] لِـيَرِقَّ لهم ويَرحَمهم لِـمَا نالوا من النَّصَب، فجَعَلوا طَلَبَ الصَّدَقةِ وسيلةً إليه، لأنّ طالبَ الصَّدَقةِ لا يكونُ إلا مِسكيناً، ويَنصُـرُه تذييلُه بقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَجۡزِى ٱلۡمُتَصَدِّقِينَ﴾، لأنّ ذِكرَ الله يَدُلُّ علىٰ الاستِشفاع.

قوله: (هل عَلِمتُم قُبْحَه فتُبتُم إلىٰ الله منه)، يعني: استَفهَمَ بـ«هل» مَن كانَ عالِـماً بما فَعَلَه، وجَعَلَ الفِعلَ ماضياً، وقَيَّدَه بقوله: ﴿إِذۡ أَنتُمۡ جَٰهِلُونَ﴾ ليُفيدَ الحثَّ علىٰ التوبة، يعني: هل استَمَرَّ ذلكَ الجهلُ بقُبحِ الفِعلِ أم تُدُورِكَ بالعِلم المُوجِبِ للرُّجوع منه وتَلافيهِ بالتوبة، فإنّ العاقِلَ إذا تجلّىٰ له قُبْحُ القَبيح لا يَتَوقَّفُ رُجوعُه منه، ولهذا الترتيب جاءَ بالفاءِ في قوله: «فتُبتُم».

(١) في الأصول الخطية: «وتكلفوا لها».

فكان كلامُه شَفَقةً عليهم، وتَنصُّحاً لهم في الدِّين، لا مُعاتبةً **وتَثْريباً**؛ إيثاراً لحقِّ الله علىٰ حقِّ نفسِه في ذلك المقام الذي يَتنفَّسُ فيه المَكروب، ويَنفُثُ المَصْدور، ويَتَشفّىٰ المَغِيظُ **المُحْنَق**، ويُدرِكُ ثأرَه المَوْتور، فللّه أخلاقُ الأنبياء ما أوطأَها **وأسجَحَها! ولله حَصىٰ عُقولِهم** ما أرزَنَها وأرجَحَها! ....

قوله: **(وتثريباً)، الجوهري**: «التثريب: كالتأنيب والتغيير والاستِقصاءِ في اللَّوْم».

قوله: **(المُحنَق)، الجوهري**: «حَنِقَ عليه ـ بالكسر ـ ؛ أي: اغتاظ، فهو حَنِق، وأحنَقَه غيرُه، فهو مُحنَق».

قوله: **(وأسجَحَها)، الجوهري**: «الإسجاح: حُسْنُ العَفْو[1]، يُقال: مَلَكتَ فأسجِح[2]».

قوله: **(ولله حَصىٰ عُقولِهم)، الأساس**: «ومن المجاز: فُلانٌ ذو حصاة: وَقُور، وماله حَصاة؛ أي: رَزانة، قالَ طَرَفة[3]:

وإنّ لِسانَ المَرْءِ ما لم يَكُنْ له ... حَصاةٌ علىٰ عَوْراتِهِ لَدليلُ[4]

---

(١) تحرَّف في (ح) و(ف) إلىٰ: «العنق»، والمُثبَت من (ط)، وهو الموافق لما في «الصِّحاح» للجوهري، مادة (سجح).

(٢) قال الميداني في «مجمع الأمثال» (٢ : ٢٨٣): «أي: مَلَكتَ الأمرَ عليّ، فأحسِنِ العَفوَ عني، وأصلُه: السُّهولةُ والرفق، قال أبو عُبَيد: يُروىٰ عن عائشةَ أنها قالت لعليٍّ رضيَ اللهُ عنهما يومَ الجمل حينَ ظهرَ على الناس، فدنا مِن هَوْدَجِها، ثم كَلَّمَها بكلام، فأجابته: «مَلَكتَ فأسجِح»، أي: مَلَكتَ فأحسِن، فجَهَّزَها عندَ ذلكَ بأحسَنِ جَهاز، وبَعَثَ معها أربعينَ امرأةً ـ وقال بعضُهم: سبعينَ امرأة ـ حتىٰ قَدِمَتِ المدينة».

قلت: وقد جاء ذلك مرفوعاً إلىٰ النبيِّ ﷺ في قِصّةٍ أخرىٰ عند البخاري (٣٠٤١) و(٤١٩٤)، ومسلم (١٨٠٦).

(٣) في (ف): «قال الشاعر»، والمُثبَتُ من (ط) و(ح).

(٤) «ديوان طرفة بن العبد»، شرح الأعلم الشَّنتَمَري، ص٩٢.

وقيل: لم يُرِدْ نفيَ العِلم عنهم، لأنَّهم كانوا علماء، ولكنَّهم لـمّا لم يفعلوا ما يَقتَضيه العِلمُ **ولا يُقدِمُ عليه إلا جاهل**، سمّاهم جاهلينَ. **وقيل: معناه: إذ أنتم صِبيانٌ في حَدِّ السَّفَهِ والطَّيشِ** قبل أن تبلُغوا أوانَ الحُلُم والرَّزانة. رُويَ أنّهم لـمّا قالوا: ﴿مَسَّنَا وَأَهْلَنَا الضُّرُّ﴾ وتَضرَّعوا إليه **ارفَضَّت عَيْناه**، ثم قال هذا القول. وقيل: أَدُّوا إليه كتابَ يعقوب: «من يعقوبَ إسرائيلِ الله بنِ إسحاقَ ذبيحِ الله بنِ إبراهيمَ خليلِ الله، إلىٰ عزيزِ مصر، أمّا بعدُ، فإنّا أهلُ بيتٍ مُوكَّل بنا البلاءُ؛ أمّا جَدِّي فشُدَّت يداهُ ورِجْلاهُ، ورُمِيَ به في النار ليُحرَق، فنجّاه اللهُ وجُعِلَتِ النارُ عليه بَرْداً وسلاماً، وأمّا أبي فوُضِعَ السِّكينُ علىٰ قَفاهُ ليُقتَل، ففَداه الله، وأمّا أنا فكان لي ابن، وكان أحبَّ أولادي إليّ، فذَهبَ به إخوتُه إلىٰ البَرِّيّة، ....

قوله: (**ولا يُقدِمُ عليه إلا جاهل**)، عطفٌ من حيثُ المعنىٰ علىٰ ما قبلَه، فإنّ قولَه:«لم يَفعَلوا ما يَقتَضيهِ العِلم» في معنىٰ: فَعَلوا ما اقتَضاهُ الجهل، فكأنه قيل: فعلوا ما اقتضاه الجهل، ولا يُقدِمُ عليه إلا جاهِل.

وقلت: يُمكِنُ أن يُقال: لم يَفعَلوا ما يقتَضيهِ العِلم، وفَعَلوا ما لا يُقدِمُ عليه إلا جاهل(١)، وعكسُه قولُه: ﴿لَّا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [التحريم: ٦].

قوله: (**وقيل: معناه: إذ أنتم صِبيانٌ في حَدِّ السَّفَهِ والطيش**)، وهذا تعليمٌ منه للاعتِذارِ عنه، كقولِ موسىٰ عليه السلام: ﴿فَعَلْتُهَا إِذًا وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ﴾ [الشعراء: ٢٠] في جواب ﴿وَفَعَلْتَ فَعْلَتَكَ الَّتِي فَعَلْتَ وَأَنتَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾ [الشعراء: ١٩]، وهُم لو طَلَبوا عُذراً لم يجدوا كذلك،كقوله تعالىٰ: ﴿مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ﴾(٢) [الانفطار: ٦].

قوله: (**ارفَضَّتْ عَيْناه**)، **الجوهري**: «ارفِضاضُ الدَّمْع: تَـرَشُّشُه».

(١) كذا في (ط) و(ف)، وفي (ح): «وفعلوا ما اقتضاه الجهل»، والأمرُ فيه قريب.

(٢) يعني: أنه لَقَّنَه الجوابَ بأن يقول: غرَّني كرمُك يا ربّ. وانظر ما تَقَدَّمَ في تفسير الآية ١٨ من هذه السُّورة.

ثم أتوني بقَميصِه مُلطَّخاً بالدم وقالوا: قد أكَله الذئب، فذَهَبَتْ عينايَ من بكائي عليه، ثم كان لي ابن، وكان أخاه من أُمّه، وكنتُ أتسلّىٰ به، فذهبوا به، ثم رجعوا وقالوا: إنه سَرَق، وأنك حَبَسْتَه لذلك، وإنّا أهلُ بيتٍ لا نسرقُ ولا نَلِدُ سارقاً، فإن رَدَدتَهُ عليَّ وإلا دعوتُ عليك دعوةً تُدرِكُ السابعَ من وَلَدِكَ، والسَّلام». فلما قرأ يوسفُ الكتابَ لم يَتمالَكْ وَعِيْلَ صَبْرُه، فقال لهم ذلك. ورُوي: أنه لـمّا قرأ الكتابَ بكىٰ، وكتبَ الجوابَ: «اصبِر كما صَبَروا، تَظفَرْ كما ظَفِرُوا».

فإن قلت: ما فِعْلُهم بأخيه؟ قلت: تَعريضُهم إيّاه للغَمِّ والثُّكْلِ بإفرادِه عن أخيه لأبيه وأُمِّه، وجَفاؤهم به، حتىٰ كان لا يستطيعُ أن يُكلِّمَ أحداً منهم إلا كلامَ الذليل للعزيز، وإيذاؤهم له بأنواع الأذىٰ.

[﴿ قَالُوٓاْ أَءِنَّكَ لَأَنتَ يُوسُفُۖ قَالَ أَنَا۠ يُوسُفُ وَهَٰذَآ أَخِيۖ قَدۡ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَيۡنَآۖ إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصۡبِرۡ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجۡرَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ * قَالُواْ تَٱللَّهِ لَقَدۡ ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ عَلَيۡنَا وَإِن كُنَّا لَخَٰطِـِٔينَ * قَالَ لَا تَثۡرِيبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡيَوۡمَۖ يَغۡفِرُ ٱللَّهُ لَكُمۡۖ وَهُوَ أَرۡحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ *ٱذۡهَبُواْ بِقَمِيصِي هَٰذَا فَأَلۡقُوهُ عَلَىٰ وَجۡهِ أَبِي يَأۡتِ بَصِيرٗا وَأۡتُونِي بِأَهۡلِكُمۡ أَجۡمَعِينَ ﴾ ٩٠-٩٣]

قوله: (وَعِيلَ صَبْرُه)، الجوهري: «عالَني الشيءُ يَعيلُني عَيْلا ومَعيلاً: إذا أعجَزَك»[1].

قوله: (تعريضُهم إياه)، أي: جَعَلُوهُ عُرْضةً للغَمّ.

---

(١) أما ما ورد في الكتاب الذي أورده الزمخشري في «الكشاف» هنا من وَصْفِ إسحاقَ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ بالذبيح ـ وكذا ما تقدَّم في تفسير الآية ٥ من هذه السورة ـ فسيأتي ذِكرُ الخِلافِ في تعيين الذبيح: هل هو إسحاق أو إسماعيل عليهما السَّلام في تفسير الآية من ١٠٢ سورة الصافات، والراجحُ فيه أنه إسماعيل عليه الصلاةُ والسَّلام.

قُرِئ: ﴿أَءِنَّكَ﴾ علىٰ الاستفهام، و«إِنَّك» علىٰ الإيجاب، وفي قراءة أُبيّ: «أإنَّك أو أنتَ يوسُف»، علىٰ معنىٰ: أئنَّكَ يوسفُ أو أنتَ يوسُف. فحُذِفَ الأوّلُ لدلالةِ الثاني عليه، وهذا كلامُ مُتعجِّبٍ مُستَغرِبٍ لِـمَا يُسمع، فهو **يُكرِّر الاستثبات**.

فإن قلت: كيفَ عرفوه؟ قلت: رأوا في **رُوائِه** وشَمائِله ....

قوله: (و«إنكَ» **علىٰ الإيجاب**)، ابنُ كثير: «إنك» بهمزةٍ مكسورةٍ علىٰ الخبر، والباقون: علىٰ الاستفهام.

قوله: (**أإنّكَ أوأنتَ يوسُف**)، يعني: قرأ بَدَلَ اللام «أو»، قالَ ابنُ جِنِّي: «ينبغي أن يكونَ هذا علىٰ حَذفِ «إنّ»، حتىٰ كأنه قيل: إنكَ لغيرُ يوسُفَ أو أنتَ يوسُف[1]؟ فكأنه قيل: بل أنتَ يوسُف، فلما خرجَ مخرجَ التوقيفِ[2] قال: أنا يوسُف، وقد جاءَ عنهم حذفُ خَبَرِ «إنّ»، قالَ الأعشىٰ:

إنّ مَحَلًّا وإنّ[3] مُرتَحَلا ... وإنّ في السَّفْرِ إذ مَضَوْا مَهْلا[4]

أراد: إنّ لنا مَحَلًّا وإن لنا مُرتحلاً، فحذفَ الخبر، والكوفيون لا يُجيزونَ حذفَ خَبَرِ «إنّ»، إلا إذا كانَ اسمُها نكِرة، ولهذا وَجْهٌ حَسَنٌ عندَنا، وإن كانَ أصحابُنا يُجيزونَه مَعَ المعرفةِ أيضاً»[5].

قوله: (**يُكرِّرُ الاستِثبات**)، يُريد: أنّ المُتعجِّبَ إذا سَمِعَ من المُخاطَبِ ما يَتَعجَّبُ منه يُكرِّرُ ذلكَ الكلامَ تعجُّباً، أي: هل هو كذا؟ هل هو كذا؟

قوله: (**في رُوائِه**)، أي: مَنظَرِه، «ما شَعَروا به»: مفعولُ«رأوا»،و«مع عِلمِهم» حال.

---

(١) من قوله: «وقال ابنُ جِنِّي» إلىٰ هنا، سقط من (ف).

(٢) في «المحتسب» لابن جِنِّي: «التوقُّف»، ولعله أقرب.

(٣) في (ح) و(ف): «أو»، ولا يستقيمُ به الوزن، والمُثبَتُ من (ط)، وهو الموافق لما في «ديوان الأعشىٰ».

(٤) «ديوان الأعشىٰ» ص١٧٠.

(٥) «المحتسب» لابن جِنِّي (١: ٣٤٩).

حينَ كلَّمَهم بذلك ما شَعَروا به أنه هو، معَ عِلمِهم بأنّ ما خاطبَهم به لا يَصدُرُ مِثلُه إلا عن حَنيفٍ مُسلمٍ من **سِنْخ إبراهيم**، لا عن بعض أعِزّاءِ مصر. وقيل: تبسَّم عند ذلك فعَرفُوه بثَناياه، وكانت كاللؤلؤ المنظوم. وقيل: ما عَرَفوهُ حتّىٰ رفع التاجَ عن رأسِه، فنَظَروا إلىٰ علامةٍ بقَرْنِه كانت ليعقوبَ وسارةَ مثلُها، تُشبهُ الشّامةَ البيضاء.

فإن قلت: قد سألوه عن نفسه، فلِمَ أجابهم عنها وعن أخيه، علىٰ أنَّ أخاه كان معلوماً لهم؟ قلت: **لأنه كان في ذِكْرِ أخيه** بيانٌ لِـمَا سألوه عنه.

﴿مَن يَتَّقِ﴾ مَن يَخفِ اللهَ وعقابَه، ﴿وَيَصۡبِرۡ﴾ عن المعاصي وعلىٰ الطاعات، ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ﴾ أجرَهم، فوَضَع «المُحسِنينَ» موضعَ الضَّميرِ لاشتمالِـهِ علىٰ المُتَّقينَ والصابرين.

قوله: (**مِن سِنْخِ إبراهيم**)، أي: أصله.

قوله: (**لأنه كانَ في ذِكرِ أخيه**)، بيانٌ لِـمَا سألوه عنه، فإنهم سألوه عن حَقيقةِ كونِهِ يوسُفَ؛ حيثُ أتوا بالهمزةِ المُقرِّرةِ المُؤكِّدة للتعجُّب، وأدخَلوا اللامَ في الخبر، فأجابَ بقوله: ﴿أَنَا۠ يُوسُفُ﴾ علىٰ الحقيقة، وهذا المُتميِّـزُ الشاهدُ من أبي وأمي.

وفي ذِكرِ الأخ وإيرادِ اسم الإشارة: مَزيدُ تقريرٍ وفَضْلُ تمييزٍ له، وبيانُ أنه يوسُفُ لا مَحالة.

وكانَ من حَقِّ الظاهرِ أن يقول: بلىٰ، أو: أنا هو، فعَدَلَ لِيُطابِقَ تَعَجُّبَهم واستِبعادَهم في قولهم: أأنتَ يوسُف، ويُمكِنُ أن يجريَ علىٰ الأسلوب الحكيم، وهو أنهم لـمّا سألوه مُتعجِّبين: أأنتَ يوسُف؟ أجاب: لا تسألوا عن ذلك، فإنه ظاهِر، ولكنِ اسألوا ما فَعَلَ اللهُ بكَ من الامتِنانِ والإعزازِ بما صَبَرتَ علىٰ بَلاءِ الله، وثَبَتَّ علىٰ تقوىٰ الله، وكذلكَ أخي.

قوله:(**﴿مَن يَتَّقِ﴾ مَن يَـخَـفِ الله وعِقابَه، ﴿وَيَصۡبِرۡ﴾ عن المعاصي وعلىٰ الطاعات**)، قالَ صاحبُ «الفرائد»: حَـمَلَ﴿مَن يَتَّقِ﴾ علىٰ المجاز، ولا مانعَ من الـحملِ علىٰ الـحقيقة، والعُدولُ منه إلىٰ المجازِ بغيرِ ضَـرورةٍ غيرُ جائز، فالوَجْهُ أن يُقال: ﴿مَن يَتَّقِ﴾ مَنِ احتَـرَزَ عن تَرْكِ ما أُمِـرَ به، وعن ارتكابِ ما نُـهِيَ عنه، وصَبَـرَ في المَكارِه، وذلكَ باختـيارِه، وهـذا بغير

﴿لَقَدۡ ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ عَلَيۡنَا﴾ أي: فضَّلك علينا بالتَّقوىٰ والصَّبر وسيرةِ المُحسِنين، وإنّ شأنَنا وحالَنا أنّا كنّا خاطئينَ مُتعمِّدينَ للإثم، لم نتَّقِ ولم نَصبِر، لا جَرَمَ أنّ اللهَ أعزَّك بالمُلْكِ وأذلَّنا بالتمسكُن بينَ يَدَيك.

﴿لَا تَثۡرِيبَ عَلَيۡكُمُ﴾ لا تأنيبَ عليكم ولا عَتْب، وأصلُ «التثريب» منَ الثَّرْب؛ وهو الشَّحْمُ الذي هو غاشِيةُ الكَرِش. ومعناه: إزالةُ الثَّرْب، ....

اختياره(١): فهو مُحسِن.

وذِكرُ الصَّبْرِ بعدَ التقوىٰ: كذِكرِ الصَّلاةِ والزكاةِ بعدَ ذِكرِ الأعمالِ الصالحة(٢)، وكذِكرِ جِبريلَ وميكائيلَ بعدَ ذِكرِ الملائكة(٣). ويجوزُ أن يكونَ ذِكرُ الصَّبْرِ بعدَ التقوىٰ لإرادةِ الثباتِ علىٰ التقوىٰ، كأنه قيل: ﴿مَن يَتَّقِ﴾ ويثبُتْ علىٰ تَقْواه.

وقلت: ولا ارتيابَ أنّ قولَه: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصۡبِرۡ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجۡرَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾ تعليلٌ لِقولِه: ﴿قَدۡ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَيۡنَآ﴾، وتَعْريضٌ بإخوتِه، يَدُلُّ عليه قولُهم في الجواب: ﴿تَٱللَّهِ لَقَدۡ ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ عَلَيۡنَا وَإِن كُنَّا لَخَٰطِـِٔينَ﴾، أي: فَضَّلَكَ اللهُ علينا بالتقوىٰ والصَّبْرِ وسيرةِ المُحسِنين، ﴿وَإِن كُنَّا لَخَٰطِـِٔينَ﴾ مُتعمِّدينَ الإثم لم نَتَّقِ؛ أي: لم نَخَفْ عِقابَ الله وسُوءَ المعصية، ولم نَصبِرْ علىٰ طاعةِ الله تعالىٰ وطاعةِ أبينا وعلىٰ المعصية(٤)؛ حيثُ فَعَلنا بكَ ما فَعَلنا، فأثبَتُوا في يوسُفَ ما نَفَوا عن أنفسِهم، فإذن لا بُدَّ من ارتكاب المَجازِ وتخصيصِ العامِّ بحَسَب ما يَقتَضيهِ المقام.

---

(١) قوله: «وهذا بغير اختياره» سقط من (ف)، وفي (ح): «وذلك باختياره وهذا باختياره» والمثبت من (ط).

(٢) أي: في قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ لَهُمۡ أَجۡرُهُمۡ عِندَ رَبِّهِمۡ﴾ [البقرة: ٢٧٧].

(٣) أي: في قوله تعالىٰ: ﴿مَن كَانَ عَدُوّٗا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبۡرِيلَ وَمِيكَىٰلَ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَدُوّٞ لِّلۡكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ٩٨].

(٤) كذا في الأصول الخطية، ووجهه أن يُقدَّر: «وعلى ترك المعصية» أو «وعلى اجتناب المعصية» أو نحو ذلك.

كما أنَّ التَّجليدَ والتَّقريعَ إزالةُ الجِلدِ **والقَرَع**، لأنه إذا ذهبَ كان ذلك غايةَ الـهُزالَ والعَجَفِ الذي ليس بعدَه، **فضُرِبَ مَثَلاً للتقريع** الذي يُمزِّق الأعراض، ويَذهَبُ بماء الوُجوه.

فإن قلتَ: بمَ تَعلَّق ﴿ٱلْيَوْمَ﴾؟ قلت: **بالتثريب**، أو بالمقدَّر في ﴿عَلَيْكُمُ﴾ من معنىٰ الاستِقرار، أو بـ﴿يَغْفِرُ﴾. ....

قوله: (**والقَـرَع**)، **الجوهري**: «القَـرَعُ ـ بالتحريك ـ : بَـثْـرٌ أبيضُ يخرجُ بالفِصال[١]، ودواؤُه المِلح، وجُبابُ ألبانِ الإبل»، وهو شيءٌ يَعْلو ألبانَ الإبل كالزُّبْد، ولا زُبْدَ لها.

قوله: (**فضُـرِبَ مَثَلاً للتقريع**)، يعني: أنّ تثريبَ الحيوان ـ أي: إزالةَ الثَّـرْبِ عنه ـ يُظهِرُ غايةَ هُزالِه، وبه تَظهَرُ عُيوبُه، كذلكَ تقريعُ الإنسان، وهو ارتدِاعُه، ومنه سُمِّيَ آيةُ الكُرْسيِّ ونَحْوُها: قَوارع[٢]، كأنها تُذهِبُ الشيطانَ وتُهلِكُه وتُمزِّقُ أعراضَه وتَذهَبُ بماءِ وَجْهه.

قوله: (**بالتثريب**)، أي: أُعلِّقُ«اليومَ» بـ«التثريب»، قالَ صاحبُ«التقريب»: وفيه نظَر، إذ يكونُ حينئذٍ مُشابهاً للمُضاف، نَحْو:«لا ضارباً زيداً»، فكيفَ يُفتَح، وقد ذكرَ[٣] في ﴿لَا غَالِبَ لَكُمُ﴾ [الأنفال: ٤٨]: إنّ ﴿لَكُمُ﴾ ليسَ مفعولاً، وإلا لقيل: «لا غالباً لكم»، بل هو خبَـر، كقوله:

لا نَسَبَ اليومَ ولا خُلّة[٤]

---

(١) أي: بالجمالِ الصغيرة، قال الفيُّوميُّ في «المصباح المنير»، مادة (فصل): «الفَصِيل: وَلَدُ الناقة، لأنه يَفصِلُ عن أُمِّه، فهو «فَعيل» بمعنىٰ: مفعول، والجمع: فُصْلان؛ بضَمِّ الفاءِ وكسرِها، وقد يُجمَعُ على فِصالٍ ـ بالكسـر ـ ، كأنهم توهَّـمُوا فيه الصِّفة، مِثل: كَريم وكِرام».

(٢) قَوارعُ القُرآن: هيَ الآياتُ التي يُتَعوَّذُ بها ويُتَحصَّن، ومَنْ قرأها أمِنَ من الشيطانِ والجِنِّ والإنس، كأنها تَقرَعُ هؤلاءِ وتَدفَعُهم وتَقمَعُهم، كآية الكرسيِّ والمُعوِّذتَينِ ونَحْوِها. انظر: «بصائر ذوي التمييز» للفيروزآبادي (٤: ٢٥٩)، مادة (قرع)، و«الإتقان في علوم القرآن» للسُّيوطي (١: ٥٧).

(٣) أي: الزمخشـريُّ في تفسير الآية المذكورة من سورة الأنفال.

(٤) صَدْرُ بيت نَسَبَه ابنُ منظور في «لسان العرب» (قمر) و(عتق) إلىٰ أبي عامر جَدِّ العباس بن مِرْداس، =

والمعنىٰ: لا أُثـرِّبُكمُ اليوم، وهو اليومُ الذي هو مَظِنَّـةُ التثريب، فما ظنُّكم بغيره منَ الأيام؟ ثم ابتدأ فقال: ﴿يَغۡفِرُ ٱللَّهُ لَكُمۡ﴾ فدعا لهم بمغفرةِ ما فَرَطَ منهم. يُقال: غفر اللهُ لك، ويغفرُ اللهُ لك، علىٰ لفظ الماضي والمُضارع جميعاً، ....

أي: لا تثريبَ في اليوم.

وقالَ أبو البقاء: «في خبَـرِ «لا» وَجْهان: أحدُهما: قولُه: ﴿عَلَيۡكُمُ﴾. وثانيهما: قولُه: ﴿ٱلۡيَوۡمَ﴾، و﴿عَلَيۡكُمُ﴾ يَتعلَّقُ بالظَّرْفِ أو بالعامِلِ في الظَّرْف، وهو الاستِقرار، ولا يجوزُ أن تَتعلَّقَ «علىٰ» بـ﴿تَثۡرِيبَ﴾، ولا يُنصَبُ ﴿ٱلۡيَوۡمَ﴾ به، لأنّ اسمَ «لا» إذا عَمِلَ نُـوِّن»[1].

قوله: (**والمعنىٰ: لا أُثَرِّبُكمُ اليوم، وهو اليومُ الذي هو مَظِنَّةٌ للتثريب**[2]**، فما ظنُّـكم بغيره**)، قالَ في «الانتِصاف»: «هذا المعنىٰ يَتوجَّهُ علىٰ الإعراب الأول، وهو الأصحّ، لِقولِهم: ﴿يَٰٓأَبَانَا ٱسۡتَغۡفِرۡ لَنَا ذُنُوبَنَآ﴾، وقولُه: ﴿سَوۡفَ أَسۡتَغۡفِرُ لَكُمۡ﴾ دليلٌ علىٰ أنهم كانوا بعدُ في عُهْدةِ الذَّنْب، ولو كانَ مُتعلِّقاً بـ﴿يَغۡفِرُ﴾ لَقطَعوا بالغُفرانِ بإخبارِ الصِّدِّيق، ويحتملُ أن يُقال: قَطَعَ بالمَغفِرةِ فما يَرجِعُ إلىٰ حَقِّهِ دونَ أخيه»[3].

وقلت: لو عُلِّقَ بـ﴿تَثۡرِيبَ﴾ لكانَ ﴿يَغۡفِرُ ٱللَّهُ لَكُمۡ﴾ دُعاءً لهم بالمَغفِرة، والنبيُّ مُستَجابُ الدَّعْوة، فيلزمُ في هذا المقام القَطْع.

= وتمامُه:

اتَّسَعَ الفَتْقُ علىٰ الراتِق

ويُروىٰ:

اتَّسَعَ الخَرْقُ علىٰ الراقِع

وانظر الكلام عليه في «اللسان».

(١) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العُكبَري (٢: ٧٤٤ - ٧٤٥).

(٢) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «مظنةٌ للتثريب»، والمعنىٰ واحد.

(٣) «الانتصاف» لابن المُنير (٢: ٣٤٢) بحاشية «الكشّاف».

ومنه قول المُشَمَّت: «يَهديكُم اللهُ ويُصلِحُ بالَكُم». **أو** ﴿ٱلْيَوْمَ يَغْفِرُ ٱللَّهُ لَكُمْ﴾ بشارةٌ بعاجِلِ غُفرانِ الله لِـمَا تجدَّد يومئذٍ من توبتِهم ونَدَمِهم علىٰ خَطيئتهم.

ورُوِيَ: أنّ رسولَ الله ﷺ أخذَ **بعَضَادَتَي باب الكعبةِ** يومَ الفتح، فقال لقريش: «ما تَرَوْنَني فاعِلاً بكم؟» قالوا: نَظُنُّ خيراً، أَخٌ كريمٌ وابنُ أَخٍ كريم، وقد قَدَرْتَ، فقال: «أقولُ ما قال أخي يوسُف: لا تَثريبَ عليكمُ اليوم». ورُوِيَ: أنّ أبا سفيانَ لـمّا جاء ليُسلِمَ قال له العبّاس: إذا أتيتَ الرسولَ فاتْلُ عليه: ﴿لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ﴾، ففعَل، فقال رسولُ الله ﷺ: «غَفَرَ اللهُ لكَ ولـمَن عَلَّمَك».

ويُروىٰ: أنّ إخوتَه لـمّا عَرَفوهُ وأرسلوا إليه: إنك تَدْعونا إلىٰ طعامك بُكرةً وعَشيّاً، ونحنُ نَستَحيي منك لِـمَا فَرَطَ منّا فيك، فقال يوسُف: إنّ أهلَ مِصرَ وإن مَلَكتُ فيهم، فإنّهم ينظرون إليّ بالعَينِ الأُولىٰ، ....

قالَ الإمام: «رُوِيَ عن عطاء: أنّ طَلَبَ الحوائج إلىٰ الشُّبّانِ أنجَحُ منها إلىٰ الشيوخ، ألا ترىٰ إلىٰ قولِ يوسُفَ عليه السَّلامُ لإخوتِه: ﴿لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ﴾، وقولِ يعقوبَ عليه السَّلام: ﴿سَوْفَ أَسْتَغْفِرُ لَكُمْ رَبِّيٓ﴾»[1].

قوله: (**ومنه قولُ المُشمَّت**)، أي: من الواردِ علىٰ لفظِ المُضارع للدُّعاءِ كالماضي: «يهديكمُ اللهُ ويُصلِحُ بالَكم» الحديث، رواه البُخاريُّ وأبو داودَ[2] عن أبي هُريرةَ عن رسولِ الله ﷺ في حديث.

قوله: (أو ﴿ٱلْيَوْمَ يَغْفِرُ ٱللَّهُ لَكُمْ﴾)، هذا علىٰ أن يَتعلَّقَ الظَّرْفُ بـ﴿يَغْفِرُ﴾، و﴿يَغْفِرُ ٱللَّهُ﴾ بشارةٌ لا دُعاء.

قوله: (**بعِضادَتَي باب الكعبة**)، **الجوهري**: «أعضادُ كُلِّ شيءٍ: ما يُشَدُّ حَوالَيْهِ من البناءِ وغيره، وعِضادتا الباب: هما خَشَبَتاهُ من جانبَيه».

---

(١) «مفاتيح الغيب» للرازي (١٨: ٥٠٦).

(٢) البخاري (٦٢٢٤)، وأبو داود (٥٠٣٣).

ويقولون: سبحانَ مَن بَلَّغَ عبداً بِيعَ بعشرينَ درهماً ما بَلَغ، ولقد شَرُفْتُ الآن بكم، وعَظُمتُ في العُيون؛ حيثُ عَلِمَ الناسُ أنّكم إخوتي. وأنّي من حَفَدة إبراهيم.

﴿ٱذْهَبُواْ بِقَمِيصِى هَٰذَا﴾ قيل: هو القميصُ المُتوارَثُ الذي كان في تَعويذِ يوسفَ وكان من الجنَّة، أمَرَه جبريلُ عليه السَّلامُ أن يُرسِلَه إليه، فإنّ فيه ريحَ الجنَّة، لا يقعُ علىٰ مُبتلىٰ ولا سَقيم إلا عُوفي. ﴿يَأْتِ بَصِيرًا﴾ يَصِرْ بَصيراً، كقولك: جاء البناءُ مُحكَماً، بمعنىٰ: صار، ويشهدُ له ﴿فَٱرْتَدَّ بَصِيرًا﴾ [يوسف: ٩٦]، أو: يأتِ إليَّ وهو بصير. وينصرُه قولُه: ﴿وَأْتُونِى بِأَهْلِكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ أي: يأتِني أبي، ويأتِني آلُهُ جميعاً. وقيل: يهوذا هو الحامل، قال: أنا أحزَنتُه بحَمْل القميصِ مَلْطُوخاً بالدَّم إليه، فأُفرِّحُه كما أحزَنتُه، وقيل: حمَلَه وهو حافٍ حاسرٌ من مِصرَ إلىٰ كَنعان، وبينهما مسيرةُ ثمانينَ فَرْسَخاً.

[﴿وَلَمَّا فَصَلَتِ ٱلْعِيرُ قَالَ أَبُوهُمْ إِنِّى لَأَجِدُ رِيحَ يُوسُفَ لَوْلَآ أَن تُفَنِّدُونِ * قَالُواْ تَاللَّهِ إِنَّكَ لَفِى ضَلَٰلِكَ ٱلْقَدِيمِ * فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ أَلْقَىٰهُ عَلَىٰ وَجْهِهِۦ فَٱرْتَدَّ بَصِيرًا

قوله: (ويَنصُرُه قولُه: ﴿وَأْتُونِى بِأَهْلِكُمْ أَجْمَعِينَ﴾)، أي: يُقوِّي هذا الوَجْهَ ـ وهو أن يجريَ ﴿يَأْتِ﴾ علىٰ حقيقته، ويكونَ ﴿بَصِيرًا﴾ حالاً من فاعِلِه ـ عطفُ قوله: ﴿وَأْتُونِى بِأَهْلِكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ علىٰ ﴿يَأْتِ﴾، لأنّ المعنىٰ: يأتيني أبي وأهلي كُلُّهم.

فإن قُلت: أيُّ الدليلَين أظهر؛ قولُه: ﴿فَٱرْتَدَّ بَصِيرًا﴾[1] أم ﴿وَأْتُونِى﴾[2]؟ قلت: الثاني، لأنه أبلَغُ وأوجَزُ وأقطَعُ لحصولِ ما تَرتَّبَ عليه إلقاءُ القميص ـ كأنه قيل: لا شَكَّ في ارتدادِ البَصَـر، لأنه مقطوعٌ به، بل الكلامُ في إتيانِهِ بصيراً ـ، ولأنّ إتيانَ الأهل علىٰ سَبيل التبعيةِ أَوْلىٰ من العكس، ودخولِ الأب[3] في زُمْرةِ الأهل.

---

(١) من قوله: «حالاً من فاعله» إلىٰ هنا، سقط من (ف).

(٢) في (ح): «أو ثم أتوني»، وفي (ف): «ثم فأتوني»! والمثبت من (ط).

(٣) أي: ولدخول الأب.

قَالَ أَلَمْ أَقُل لَّكُمْ إِنِّيٓ أَعْلَمُ مِنَ ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ ٩٤-٩٦]

﴿فَصَلَتِ ٱلْعِيرُ﴾ خَرجَت من عَريشِ مِصر، يُقال: فَصَلَ من البلدِ فُصُولاً؛ إذا انفَصَلَ منه وجاوَزَ حِيطانَه. وقرأ ابنُ عبّاس: «فلمّا انفَصَلَ العِيْرُ».

﴿قَالَ﴾ لوَلَدِ وَلَدِه ومَنْ حولَه من قومه: ﴿إِنِّي لَأَجِدُ رِيحَ يُوسُفَ﴾ **أوجَدَه اللهُ ريحَ القميصِ** حينَ أقبلَ من مَسيرةِ ثمانٍ. والتَّفْنيدُ: النِّسبةُ إلىٰ الفَنَد، وهو الـخَرَفُ وإنكارُ العقلِ مِن هَرَم، يُقال: شيخٌ مُفْنِد، ولا يُقال: عَجوزٌ مُفْنِدة؛ لأنّها لم تكن في شَبيبَتِها ذاتَ رأي، فتُفَنَّدُ في كِبَرِها. والمعنىٰ: لولا تَفْنيدُكم إيّايَ لَصَدَّقتُموني.

﴿لَفِى ضَلَٰلِكَ ٱلْقَدِيمِ﴾ **لفي ذَهابِكَ عنِ الصَّوابِ**. قُدُماً في إفراطِ محبَّتك ليوسف، **ولَـهَجِكَ بذِكْرِه**، ورَجائِكَ لِلقائِه، وكان عندهم أنه قد مات.

﴿أَلْقَىٰهُ﴾ طَرَحَ البشيرُ القميصَ علىٰ وجهِ يعقوب، أو: ألقاه يعقوب، ﴿فَٱرْتَدَّ بَصِيرًا﴾ فرَجعَ بَصيراً، يُقال: ردَّه فارتَدَّ، وارتَدَّه؛ إذا ارتَـجَعه.

قوله:(**مِن عَريشِ مِصْـر**)، أي:من عُمْرانِه، الجوهري: «قيلَ لبيوتِ مَكّة: العُرُش؛ لأنها عِيدانٌ تُنصَب، ويُظَلَّلُ عليها».

قوله: (**أوجَدَه اللهُ رِيحَ القَميص**)، أي: جَعَلَه اللهُ واجِداً، الجوهري:«أوجَدَه اللهُ مَطلوبَه؛ أي: أظفَرَه».

قوله: (﴿لَفِى ضَلَٰلِكَ ٱلْقَدِيمِ﴾ **لفي ذَهابِكَ عن الصواب**)، وأنشَدَ السَّجاوَنْديُّ لِلَبيد:

تَـمَـنّىٰ أن تُـلاقِـيَ آلَ سُلْـمىٰ بخَطْمَةَ والمُنىٰ طُرُقُ الضَّلالِ[1]

قوله: (**ولَـهَجِكَ بذِكرِه**)، **الجوهري**: «اللَّـهَجُ بالشيء: الولوع، وقد لَـهِجَ به:إذا أغرىٰ به، فثابرَ عليه»، أي: واظَبَ عليه.

---

(١) «ديوان لبيد» ص١٠٤.

﴿أَلَمْ أَقُل لَّكُمْ﴾ يعني: قولَه: ﴿إِنِّي لَأَجِدُ رِيحَ يُوسُفَ﴾، أو قولَه: ﴿وَلَا تَاْيْـَٔسُواْ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ﴾. وقولُه: ﴿إِنِّيٓ أَعْلَمُ﴾ كلامٌ مُبتَدأٌ لم يَقَعْ عليه القول، ولك أن تُوقِعَه عليه وتُريدَ قولَه: ﴿إِنَّمَآ أَشْكُواْ بَثِّي وَحُزْنِيٓ إِلَى ٱللَّهِ وَأَعْلَمُ مِنَ ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾. ورُوِيَ: أنه سأل البشير: كيف يوسُف؟ فقال: هو مَلِكُ مِصر. فقال: ما أصنعُ بالمُلك؟ علىٰ أيِّ دينٍ تركته؟ قال: علىٰ دين الإسلام. قال: الآنَ تَمَّتِ النِّعمة.

[﴿قَالُواْ يَٰٓأَبَانَا ٱسْتَغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَآ إِنَّا كُنَّا خَٰطِـِٔينَ ۞ قَالَ سَوْفَ أَسْتَغْفِرُ لَكُمْ رَبِّيٓ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾ ٩٧-٩٨]

﴿سَوْفَ أَسْتَغْفِرُ لَكُمْ﴾ قيل: أخَّرَ الاستغفارَ إلىٰ وقتِ السَّحَر. وقيل: إلىٰ ليلة الجمعةِ ليَتعمَّدَ به وقتَ الإجابة. ....

قوله: (يعني: قولَه: ﴿إِنِّي لَأَجِدُ رِيحَ يُوسُفَ﴾)، هذا إذا كانَ الكلامُ معَ وَلَدِ وَلَدِه[1] ومَن حَوْلَه، وقولُه: ﴿وَلَا تَاْيْـَٔسُواْ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ﴾ إذاكانَ الكلامُ معَ وَلَدِه، ويحتملُ الأمرَينِ لمُساعَدةِ قَرائنِ المقام، وقوله: ﴿وَأَعْلَمُ مِنَ ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾، وهو تعليلٌ لِظهورِ صِدقِه فيما قال.

وعلىٰ أن يكونَ مَقُولاً للقول: المعنىٰ: إنما أشكو إلىٰ رَبِّي داعياً ومُلتَجِئاً لأني أعلَمُ مِن صَنيعِهِ ورحمتِهِ وحُسْنِ ظنِّي به أنه يأتيني بالفَرَج من حيثُ لا أحتَسِب، فأتىٰ ﴿وَأَعْلَمُ مِنَ ٱللَّهِ﴾ هناكَ بالواو تفويضاً لاستفادة الترتُّبِ إلىٰ ذِهنِ السامِع، كما تَقرَّر، وصَرَّحَ هنا بـ«إنّ» للدلالةِ علىٰ التعليل.

قوله: (إلىٰ ليلةِ الجمعة)، روينا عن الترمذيِّ[2] عن ابنِ عبّاس: أنّ النبيَّ ﷺ قال: «قالَ

---

(١) في (ح): «مع ولده»، والمُثبَتُ من (ط) و(ف)، وهو الصواب.

(٢) في (ح): «عن البخاري عن الترمذي»، وهو خطأ، والحديثُ في «جامع الترمذي» (٣٥٧٠) ضمنَ حديث طويل، وصَحَّحَه الحاكم في «المستدرك» (١: ٣١٦)، وتَعَقَّبَه الحافظُ الذهبيُّ بقوله: «هذا حديثٌ شاذ، أخافُ أن يكونَ موضوعاً، وقد حَيَّرَني والله جَوْدةُ سَنَده»، وعَدَّه في «ميزان الاعتدال» =

وقيل: ليتعرَّفَ حالَهم في صِدْقِ التَّوبةِ وإخلاصِها. وقيل: **أراد الدَّوامَ علىٰ الاستِغفارِ** لهم، فقد رُويَ: أنه كان يستغفرُ لهم كلَّ ليلةِ جمعةٍ في نَيِّفٍ وعشرينَ سنة. وقيل: قامَ إلىٰ الصَّلاةِ في وقتِ السَّحَر، فلمّا فَرَغَ رفعَ يَدَيهِ وقال: اللهُمَّ اغفِرْ لي جَزَعي علىٰ يوسفَ، وقِلَّةَ صَبْري عنه، **واغفِرْ لوَلَدي ما أتَوا إلىٰ أخيهم**، فأُوحيَ إليه: إنّ اللهَ قد غَفَرَ لك ولهم أجمعين.

ورُويَ أنهم قالوا له ـ **وقد عَلَتْهُمُ الكآبةُ** ـ: ما يُغني عنّا عَفوُكُما إنْ لم يَعْفُ عنّا ربُّنا، فإن لم يُوحَ إليك بالعفوِ فلا قَرَّتْ لنا عينٌ أبداً، فاستَقبَلَ الشيخُ القِبْلَةَ قائماً يدعو، وقام يوسفُ خلفَه يُؤمِّن، وقاموا خَلفَهما أذِلَّةً خاشِعينَ عشرينَ سنة، حتّىٰ بَلَغَ جَهْدَهم **وظنُّوا أنّها الـهَلَكة**، ....

أخي يعقوبُ لبَنيه: ﴿سَوۡفَ أَسۡتَغۡفِرُ لَكُمۡ رَبِّيٓ﴾ يقول: حتىٰ تأتيَ ليلةُ الجمعة».

قوله: (**أراد الدوام**)، أي: في ﴿سَوۡفَ﴾ زيادةُ تنفيسٍ وتمادٍ في الفِعْل، ولا يَبعُدُ أن يُرادَ به الدوام، والدليلُ عليه ما رُوِيَ أنه كانَ يَستَغفِرُ لهم كُلَّ ليلةِ جُمُعةٍ في نَـيِّـفٍ وعشـرينَ سنة.

قوله: (**واغفِرْ لِوَلَدي ما أتَـوْا إلىٰ أخيهم**)، أي: فَعَلوا به من الإساءة.«الأساس»: «أتىٰ إليه إحساناً: إذا فَعَلَه».

قوله: (**وقد عَلَتهُمُ الكآبة**)،الجوهري:«الكآبة: سُوءُ الحالِ والانكِسار».

قوله: (**وظنُّوا أنها الـهَلَكة**)، أي:الهلاك، والضميرُ للقِصّة، والمُبتَدَأُ ضميرٌ يرجعُ إلىٰ ما هُم عليه من استِبطاءِ إجابةِ الدُّعاء، وبُلوغِ جَهْدِهم فيه، أي: أنّ القِصّةَ هيَ الـهَلَكة.

= (٤: ٣٤٧) من مناكير الوليدِ بنِ مُسلِم ـ أي: بسَبَب تدليسِه وتَسْويته ـ؛ قال: «ومن أنكَرِ ما أتىٰ حديثُ حِفظِ القُرآن، رواه الترمذيُّ ...»، وقالَ الحافظُ ابنُ كثير في «فضائل القرآن» عن هذا الحديث: «إنه من البيِّنِ غرابتُه بل نكارتُه».

نزلَ جبريلُ عليه السَّلامُ فقال: إنَّ اللهَ قد أجاب دعوتَك في وَلَدِك، **وعَقَدَ مواثيقَهم بعدكَ علىٰ النبوّة**. وقد اختُلِفَ في **استِنبائهم**.

[﴿فَلَمَّا دَخَلُوا۟ عَلَىٰ يُوسُفَ ءَاوَىٰٓ إِلَيْهِ أَبَوَيْهِ وَقَالَ ٱدْخُلُوا۟ مِصْرَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ ۞ وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى ٱلْعَرْشِ وَخَرُّوا۟ لَهُۥ سُجَّدًا ۖ وَقَالَ يَٰٓأَبَتِ هَٰذَا تَأْوِيلُ رُءْيَٰىَ مِن قَبْلُ قَدْ جَعَلَهَا رَبِّى حَقًّا ۖ وَقَدْ أَحْسَنَ بِىٓ إِذْ أَخْرَجَنِى مِنَ ٱلسِّجْنِ وَجَآءَ بِكُم مِّنَ ٱلْبَدْوِ مِنۢ بَعْدِ أَن نَّزَغَ ٱلشَّيْطَٰنُ بَيْنِى وَبَيْنَ إِخْوَتِىٓ ۚ إِنَّ رَبِّى لَطِيفٌ لِّمَا يَشَآءُ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ﴾ ٩٩-١٠٠]

﴿فَلَمَّا دَخَلُوا۟ عَلَىٰ يُوسُفَ﴾ قيل: وَجَّهَ يوسُفُ إلىٰ أبيه جهازاً ومئتي راحِلةٍ **ليَتَجهَّزَ إليه بمَن معَه**. وخرجَ يوسفُ والمَلِكُ في أربعةِ آلافٍ من الجُندِ والعُظماءِ وأهلِ مصرَ بأجمعِهم، فتَلقَّوا يعقوبَ **وهو يمشي يتوكَّأُ** علىٰ يهوذا، فنَظَرَ إلىٰ الخيل والناسِ فقال: يا يهوذا، أهذا فِرعَونُ مصر؟ قال: لا، هذا وَلَدُك، فلمّا لَقِيَه قال يعقوبُ عليه السَّلام: السَّلامُ عليك يا مُذهِبَ الأحزان. ....

قوله: (**وعَقَدَ مَواثيقَهم بعدَكَ علىٰ النُّبوّة**)، مِن قولِهم: عَقّادُ ألوية، جَزّاز ناصية، جَوّاب قاصية، للخيل جرّار[1]. **النهاية**: «هَلَكَ أهلُ العَقْدِ وربِّ الكَعْبة[2]»، يعني: أربابَ الولايةِ علىٰ الأمصار».

قوله: (**استِنبائِهم**)، استَنبأ الرجلُ وتَنبّـأ: إذا جُعِلَ نبيّاً.

قوله: (**ليَتَجهَّزَ إليه بمَنْ معَه**):**النهاية**:«تجهيزُ الغازي: تحميلُه وإعدادُ ما يحتاجُ إليه في غَزْوِه، ومنه تجهيزُ العَروسِ والميِّت».

قوله: (**وهو يمشي يَتوكّأ**)، تَوكّأتُ علىٰ عصا، وأوكأتُ فُلاناً إيكاءً: إذا نَصَبتَ له مُتَّكئاً.

---

(١) قوله: «جزاز ناصية، جوّاب قاصية، للخيل جرار» سقط من (ح) و(ف).

(٢) أخرجه النسائي (٨٠٨) عن أُبيِّ بن كعب رضيَ اللهُ عنه موقوفاً. وفَسَّـرَ الراوي في آخِرِه «أهلَ العقد»: أنهم الأُمَراء.

وقيل: إنّ يوسفَ قال له لـمّا التَقَيا: يا أبتِ، بكيتَ عليَّ حتّىٰ ذَهب بَصَرُك، ألم تَعلَمْ أنَّ القيامةَ تجمعُنا؟ فقال: بلىٰ، ولكنْ خشيتُ أن تُسلَبَ دينك، فيُحالَ بيني وبينك، وقيل: إنّ يعقوبَ ووَلَدَه دَخَلوا مصرَ وهم اثنان وسبعون، ما بين رجلٍ وامرأة، وخَرَجوا منها معَ موسىٰ ومُقاتِلَتُهم ستُّ مئةِ ألفٍ وخمسُ مئةٍ وبِضْعةٌ وسبعون رجلاً، سوىٰ الذُّرِّيةِ والهَرْمىٰ، وكانت الذُّرّيةُ ألفَ ألفٍ ومئتي ألف.

﴿ءَاوَىٰٓ إِلَيۡهِ أَبَوَيۡهِ﴾ ضَمَّهما إليه واعتَنَقَهُما. قال ابنُ أبي إسحاق: كانت أُمُّه تحيا، وقيل: هما أبوه وخالتُه، ماتت أُمُّهُ فتزوَّجها وجعلَها أحدَ الأبوين؛ لأنّ الرّابَّةَ تُدعىٰ أُمّاً، لقيامها مقامَ الأُمّ، أو لأنَّ الخالةَ أمٌّ كما أنّ العَمَّ أب، ومنه قولُه: ﴿وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبۡرَٰهِـۧمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ﴾ [البقرة: ١٣٣].

قوله: (أن تُسلَبَ دينك)، وهو مُستَنِدٌ إلىٰ ضميرِ المُخاطَب، و«دينك»: بَدَلُ اشتمال[1].

قوله:(وهُمُ اثنانِ وسبعون، ما بينَ رجل وامرأة)،«ما» موصوفة، والظَّرْفُ معَ مُتعلَّقِه: صِفتُها،أي: عَدَداً حَصَلَ وثبتَ بينَ رجل وامرأة[2].

ويجوزُ أن يكونَ المجموعُ كِنايةً عن المُميِّز، أي: اثنانِ وسبعونَ ذكوراً وإناثاً، أو المُميِّزُ محذوف،والجملةُ خَبَرٌ بعدَ خَبَر.

---

(١) فعلىٰ هذا: تُضبطُ «دينُك» بالرفع، ويجوزُ ضبطُها بالنَّصْب علىٰ أنها المفعول الثاني لـ«سلب». وهذا مِثلُ ما ذُكِرَ في قوله ﷺ: «مَن فاتَتْهُ صلاةُ العصر فكأنما وُتِرَ أهله وماله» ـ وقد أخرجه البخاري (٥٥٢)، ومسلم (٦٢٦) من حديثِ ابن عُمَرَ رضيَ اللهُ عنهما ـ، قال العلامةُ ابنُ الأثير في «النهاية» (٥: ١٤٨)، مادة (وتر): «يُروىٰ بنَصْب «الأهل» ورَفعِه، فمَن نَصَبَ جَعَلَه مفعولاً ثانياً لـ«وُتِر»، وأضمَرَ فيها مفعولاً لم يُسَمَّ فاعِلُه عائداً إلىٰ الذي فاتَتْهُ الصلاة، ومَنْ رفعَ لم يُضمِر، وأقام «الأهل» مقامَ مالم يُسَمَّ فاعِلُه، لأنهم المُصابونَ المأخوذون، فمَن رَدَّ النقصَ إلى الرجل نَصَبَهما، ومَن رَدَّه إلى الأهل والمال رفعَهما».

(٢) من قوله: «ما: موصوفة» إلىٰ هنا، سقط من (ط).

فإن قلتَ: ما معنىٰ دخولِهم عليه قبلَ دخولِهم مصر؟ قلت: كأنه حينَ استَقبَلَهم نزلَ لهم في مَضْرِبٍ أو بيتٍ ثَمَّ، فدَخلوا عليه وضَمَّ إليه أبَوَيهِ، ثم قال لهم: ﴿ٱدۡخُلُواْ مِصۡرَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ﴾ ولـمّا دخلَ مِصرَ وجلسَ في مجلسِهِ مُستَوياً علىٰ سَريرِه واجتمعوا إليه، أكرَمَ أبَوَيه، فرفعَهما علىٰ السّرير، ﴿وَخَرُّواْ لَهُۥ﴾ يعني: الإخوةَ الأحدَ عشرَ والأبوين ﴿سُجَّدًا﴾. ويجوزُ أن يكونَ قد خرجَ في قُبَّةٍ من قِبابِ الملوكِ التي تُحمَلُ علىٰ البِغال، فأمرَ أن يُرفعَ إليه أبواهُ، فدَخلا عليه القُبَّة، فآواهما إليه بالضَّمِّ والاعتناق، وقَرَّبَهُما منه، وقال بعدَ ذلك: ادخُلوا مصر.

فإن قلتَ: بمَ تَعلَّقتِ المشيئة؟ قلت: بالدُّخولِ مُكيَّفاً بالأمن، لأنّ القَصْدَ إلىٰ اتصافِهم بالأمنِ في دُخولهم، **فكأنه قيل لهم: اسلَمُوا وائمَنُوا في دُخولِكم** إنْ شاء الله. ونظيرُه قولُك للغازي: ارجع سالماً غانماً إنْ شاء الله، فلا تُعَلَّقُ المشيئةُ بالرُّجوع مُطلَقاً، ولكنْ مُقيَّداً بالسَّلامةِ والغَنيمةِ مُكيَّفاً بهما. والتقديرُ: ادخلوا مِصرَ آمنينَ إن شاء اللهُ دخلتُم آمنين، ثم حُذِفَ الجزاءُ لدلالةِ الكلام عليه، **ثم اعتُرِضَ بالجملةِ الجزائيّةِ بينَ الحالِ وذي الحال.**

قوله: (**كأنه قيل [لهم]: اسلَموا وائمَنُوا في دُخولِكم**)، يعني: في التركيب معنىٰ الدُّعاء، ولذلكَ أتىٰ بهما علىٰ لفظِ الأمر.

قوله: (**ثم اعتُرِضَ بالجملةِ الجزائيةِ - أي: الشَّرطيةِ - بينَ الحالِ وعامِلِه**[1])، قالَ صاحبُ «الفرائد»: التقدير: ادخُلوا مِصرَ إن شاءَ اللهُ دَخَلتُم آمِنين، فـ﴿ءَامِنِينَ﴾ مُتعلِّقٌ بالجزاءِ المحذوف، فعلىٰ هذا لا يَفتَقِرُ إلىٰ التقديم والتأخير، وإلىٰ أن تُجعَلَ الجزائيةُ مُعتَرِضةً بينَ الحالِ وذي الحال.

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «بين الحال وذي الحال».

ومن بِدَع التفاسير: أنّ قولَه: ﴿إِن شَآءَ ٱللَّهُ﴾ من باب التقديم والتأخير؛ وأنَّ مَوضِعَها ما بعد قولِه: ﴿سَوۡفَ أَسۡتَغۡفِرُ لَكُمۡ رَبِّيٓ﴾ في كلام يعقوبَ. وما أدري ما أقولُ فيه وفي نظائره!

فإن قلتَ: كيفَ جازَ لهم أن يَسجُدوا لغير الله؟ قلت: كانتِ السَّجْدةُ عندَهم جاريةً مجرىٰ التَّحيّةِ والتكرمة، كالقيام والمُصافَحةِ وتَقْبيلِ اليدِ ونحوِها ممّا جَرَتْ عليه عادةُ النّاسِ من أفعالٍ شُهِرَت في التعظيم والتوقير. وقيل: ما كانت إلا انحِناءً دونَ تَعْفيرِ الجِباه، وخُرورُهم سُجَّداً يأباه. وقيل: معناه: وخَرُّوا لأجل يوسُفَ سُجَّداً لله شكراً. **وهذا أيضاً فيه نَبْوة**.

يُقال: أحسَنَ إليه وبه، وكذلك أساء إليه وبه، قال:

أَسِــيئي بنــا أو أحــسِني لامَلُومــةً

﴿مِّنَ ٱلۡبَدۡوِ﴾ من البادية؛ لأنَّهم كانوا **أهلَ عَمَدٍ** وأصحابَ مَواشٍ،يَتَنقَّلونَ في المياه والمَناجِع.﴿نَّزَغَ﴾ أفسَدَ بيننا وأغرىٰ، وأصلُه مِن: نَخَسَ الرّائضُ الدابّةَ وحَمَلَها علىٰ الجَرْي، يُقال: نَزَغَه ونَسَغَه؛ إذا نَخَسَه.

وقلت: ولا ارتيابَ أنّ هذا الاستِثناءَ في أثناءِ الكلام كالتسميةِ في الشُّرُوع فيه للتيمُّنِ والتبرُّك، قالَ تعالىٰ: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْيۡءٍ إِنِّي فَاعِلٞ ذَٰلِكَ غَدًا * إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الكهف: ٢٣ - ٢٤]، واستِعمالُه معَ الجزاءِ كالشريعة المنسوخة، فحَسُنَ مَوقِعُه في الكلام أن يكونَ مُعترِضاً.

قوله: (**وهذا أيضاً فيه نَبْوة**)، لأنَّ السَّجْدةَ كانت تكرِمة؛ لِقولِه: ﴿إِنِّي رَأَيۡتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوۡكَبٗا وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ رَأَيۡتُهُمۡ لِي سَٰجِدِينَ﴾ [يوسف: ٤].

قوله: (**أهل عمد**)، **الأساس**: «يُقالُ لأصحاب الأخبية هم: أهلُ عَمود، وأهلُ عِماد، وأهلُ عَمَد». والنُّجْعة: طَلَبُ الكَلأ.

﴿لَطِيفٌ لِّمَا يَشَآءُ﴾ **لطيفُ التدبيرِ لأجلِه**، رفيقٌ حتّىٰ يجيءَ علىٰ وَجْهِ الحِكمةِ والصَّواب. ورُوي: أنَّ يوسفَ أخذ بيَدِ يعقوب، فطافَ به في خَزائِنه، فأدخَلَه خزائنَ الوَرِقِ والذهب، وخزائنَ الحُليِّ، وخزائنَ الثِّياب، وخزائنَ السِّلاحِ، وغيرَ ذلك، فلمّا أدخَلَه خِزانةَ القراطيسِ قال: يا بُنيَّ، ما أعقَّك! عندك هذه القراطيسُ وما كتبتَ إليَّ علىٰ ثمانِ مَراحِل؟ قال: أمَرني جبريلُ. قال: أوَما تسألُه؟ قال: أنت أبسَطُ إليه منِّي فسَلْهُ. قال جبريلُ عليه السَّلام: اللهُ تعالىٰ أمرَني بذلك؛ لقولك: ﴿وَأَخَافُ أَن يَأْكُلَهُ ٱلذِّئْبُ﴾، قال: فهلّا خِفْتَني؟

ورُوي: أنَّ يعقوبَ أقام معَه أربعاً وعشرينَ سنةً ثم مات. وأوصىٰ أن يَدفِنَه بالشام إلىٰ جَنْب أبيه إسحاق، فمضىٰ بنفسِهِ ودفنَه ثَمَّة، ثم عاد إلىٰ مِصر، وعاش بعدَ أبيه ثلاثاً وعشرين سنة، فلمّا تَمَّ أمرُه وعَلِمَ أنه لا يدومُ له، طَلَبَت نفسُه المُلكَ الدائمَ الخالد، **فتاقَتْ** نفسُه إليه، فتمنّىٰ الموت. وقيل: ما تَمَنّاه نبيٌّ قبلَه ولا بعدَه، فتوفّاه اللهُ طيِّباً طاهراً، فتخاصَمَ أهلُ مصرَ **وتَشاحُّوا** في دَفْنِه؛ كلٌّ يُحبُّ أن يُدفَنَ في مَحِلَّتِهم حتىٰ هَمُّوا بالقِتال، فرأوا من الرأي أنْ عَمِلوا له صُندوقاً من مَرْمَرٍ وجعلوه فيه، ودَفَنُوهُ في النِّيل بمكانٍ يمرُّ عليه الماء، ثم يصلُ إلىٰ مصرَ ليكونوا كلُّهم فيه **شَرْعاً واحداً**.

قوله: (**لطيفُ التدبيرِ لأجلِه**)، أي: لأجل ما يشاء، يُريد: أنّ قولَه: ﴿لِّمَا يَشَآءُ﴾ مُطلَق، لكن قُيِّدَ لقرنية المقام به، أي: لطيفُ التدبيرِ في جميع الأشياء حيثُ دَبَّـرَ أمري كذلك، قالَ السَّجاوَنْديّ: ذكرَ الخروجَ مِنَ السِّجْنِ دونَ الدُّخولِ لِئَلّا يكونَ شكايةً عن الله تعالىٰ، ولم يَذكُرِ الـجُبَّ لِئلّا يَستَحيِيَ إخوته.

قوله: (**فتاقَت**)، اشتاقَت.

قوله: (**وتَشاحَّوْا**): يُقال: تَشاحَّ الرجلانِ علىٰ الأمر: لا يُريدانِ أن يَفوتَهما.

قوله: (**شَـرْعاً واحداً**)، **الجوهري**: «الناسُ في هذا الأمرِ شَـرَع؛ أي: سواء، يُـحَـرَّكُ ويُسَكَّن، يَستَوي فيه الواحدُ والجمع، والمُذكَّرُ والمُؤنَّث».

وَوُلد له: إفرائيم وميشا، ووُلِدَ لإفرائيم: نون؛ ولنون: يُوشَع فتىٰ موسىٰ، **ولقد تَوارَثَتِ الفراعنةُ منَ العماليقِ بعدهُ مِصر**، ولم يَزَلْ بنو إسرائيلَ تحتَ أيديهم علىٰ بقايا دين يوسفَ وآبائه، **إلىٰ أن بعث اللهُ محمَّداً** ﷺ.

[﴿رَبِّ قَدْ ءَاتَيْتَنِى مِنَ ٱلْمُلْكِ وَعَلَّمْتَنِى مِن تَأْوِيلِ ٱلْأَحَادِيثِ ۚ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَنتَ وَلِىِّۦ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ ۖ تَوَفَّنِى مُسْلِمًا وَأَلْحِقْنِى بِٱلصَّٰلِحِينَ﴾ ١٠١]

«مِن» ـ في ﴿مِنَ ٱلْمُلْكِ﴾ و﴿مِن تَأْوِيلِ ٱلْأَحَادِيثِ﴾ ـ للتَّبعيض، لأنه لم يُعْطَ إلّا بعضَ مُلك الدُّنيا، **أو بعضَ مُلكِ مِصرَ** وبعضَ التأويل، ﴿أَنتَ وَلِىِّۦ﴾ أنتَ الذي تَتولّاني بالنِّعمةِ في الدّارين، وبوَصْلِ المُلكِ الفاني بالمُلكِ الباقي، ﴿تَوَفَّنِى مُسْلِمًا﴾ طَلَبٌ للوفاةِ علىٰ حالِ الإسلام؛ ولأنْ يُختَمَ له بالخير والحُسنىٰ، **كما قال يعقوبُ لوَلَدِه**: ﴿وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [البقرة: ١٣٢]، ....

قوله: (**ولقد تَوارَثَتِ الفَراعِنةُ مِنَ العَماليقِ بعدَه مِصـرَ**)أي: بعدَ يوسُف، إلىٰ قوله: (**إلىٰ أن بَعَثَ اللهُ محمَّداً صلواتُ الله عليه**)، فيه بَحْث، ولو قال: إلىٰ أن بَعَثَ اللهُ موسىٰ(١) عليه السَّلامُ كانَ أولىٰ، لأنه عليه السَّلامُ خَلَّصَ بني إسـرائيلَ من تحتِ يَدِ فِرعَون، ونَقَلَهم إلىٰ الشام.

قوله: (**أو بعضَ مُلكِ مِصـر**)، ظاهرُه يُنافي قولَه تعالىٰ: ﴿وَكَذَٰلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِى ٱلْأَرْضِ يَتَبَوَّأُ مِنْهَا حَيْثُ يَشَآءُ﴾ [يوسف: ٥٦]، اللهُمَّ إلا أن يُحمَلَ المُلكُ علىٰ المالِكيّـة، لا علىٰ التسلُّطِ والتَّصـرُّف.

قوله: (**كما قالَ يعقوبُ لِوَلَدِه**: ﴿وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾)، وَجْهُ المُشابَهةِ أنه عليه السَّلامُ أمَرَهم بأن يموتوا علىٰ الإسلام، والموتُ ليسَ بمَقدورِهم، فيكونُ أمراً بأن يكونوا

---

(١) وكذا وقع في بعض النسخ المطبوعة من «الكشّاف»، وكأنه من إصلاح بعض الناسخين أو الناشـرين، فكلامُ المُؤلِّفِ رحمه الله تعالىٰ صـريح في أن في نُسْخته: «محُمَّداً ﷺ»، وهكذا هو في الأصل المخطوط الذي بين يديّ من «الكشّاف»، وهو نفيس.

ويجوزُ أن يكونَ تمنِّياً للموتِ علىٰ ما قيل: ﴿وَأَلْحِقْنِى بِٱلصَّٰلِحِينَ﴾ من آبائي، أو علىٰ العُموم.

وعن عمرَ بنِ عبد العزيز: **أنَّ مَيمونَ بنَ مِهْرانَ** باتَ عندَه، فرآه كثيرَ البكاءِ والمسألةِ للموت، فقال له: صَنَعَ الله علىٰ يَدَيكَ خيراً كثيراً؛ أحييتَ سُنَناً وأمَتَّ بِدَعاً، وفي حَياتِكَ خيرٌ وراحةٌ للمُسلِمين! فقال: أفلا أكونُ كالعبدِ الصّالح لـمّا أقرَّ اللهُ عينَه وجَمَعَ له أمرَه قال: توفَّني مسلماً وألحِقْني بالصالحين.

فإن قلت: علامَ انتصَبَ ﴿فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾؟ قلت: علىٰ أنه وَصْفٌ لقوله: ﴿رَبِّ﴾، **كقولك: أخا زيدٍ حَسَنَ الوجه**، أو علىٰ النداء.

[﴿ ذَٰلِكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ ۖ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ أَجْمَعُوٓا۟ أَمْرَهُمْ وَهُمْ يَمْكُرُونَ ﴾ ١٠٢]

علىٰ حالةٍ إن أدرَكَهُمُ الموتُ أدرَكَهُم وهُم علىٰ تلكَ الحالة، وهيَ حالةُ الإسلام، فصَحَّ قولُه: «طَلَباً للوفاةِ علىٰ حالِ الإسلام».

قوله: (**ويجوزُ أن يكونَ تمنِّياً للمَوْتِ علىٰ ما قيل**)، أي: علىٰ ما سَبَقَ القولُ آنِفاً، وهو قولُه: «وقيل: ما تمنّاهُ نبيٌّ قبلَه ولا بعدَه».

قوله: (**أنّ مَيْمونَ بنَ مِهْران**)، قالَ صاحبُ «الجامع»: «هو أبو أيوبَ ميمونُ بنُ مِهْرانَ مَوْلىٰ بني أسَد، سَمِعَ ابنَ عُمَرَ وابنَ عبّاسٍ وأبا الدَّرْداء، وُلِدَ سنةَ أربعين، وماتَ سنةَ ثماني عشـرةَ ومئة»(١).

قوله: (**كقولك: أخا زيدٍ حَسَنَ الوَجْه**)، قيل: «حَسَن الوَجْه» نكِرة، لأنّ الإضافةَ لفظية، و«أخا زيد» معرفة، فكيفَتقعُ صِفةً له، وهو بَدَلٌ في الظاهر؟ والجوابُ موقوفٌ علىٰ المُرادِ من إيقاع ﴿فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ وَصْفاً لِقوله: ﴿رَبِّ﴾، وأنها مِن أيِّ قَبيلٍ هيَ؟ وذلكَ أنّ

---

(١) «جامع الأصول» لابن الأثير (١٢: ٩٢٠).

﴿ذَٰلِكَ﴾ إشارةٌ إلىٰ ما سَبقَ من نبأ يوسف، والخِطابُ لرسول الله ﷺ، ومحلُّه الابتداء. وقولُه: ﴿مِنۡ أَنۢبَآءِ ٱلۡغَيۡبِ نُوحِيهِ إِلَيۡكَ﴾ خبرُ «إنّ». ....

يوسُفَ عليه السَّلامُ لـمّا قال: ﴿رَبِّ قَدۡ ءَاتَيۡتَنِي مِنَ ٱلۡمُلۡكِ﴾ أتبعَه بذِكرِ ﴿فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ استِلذاذاً ودَفْعاً لِـمَا عسىٰ أن يَدخُلَ في خَلَدِ غبيٍّ[1] من الشـركة، فكيفَ وقد سَبَقَ أنه قال: ﴿إِنَّهُۥ رَبِّيٓ أَحۡسَنَ مَثۡوَايَ﴾؟ ألا ترىٰ إلىٰ سَحَرةِ فِرعَونَ كيفَ ميَّزوا رَبَّ العالمينَ بقولِهِم: ﴿رَبِّ مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ﴾ [الأعراف: ١٢٢]! وما ذلكَ إلّا لِتوهُّم الشُّيوع. ولـمّا كانَ «أخا زيد» مِثالاً له ينبغي أن يُحمَلَ علىٰ الشيوع أيضاً، وذلكَ بأن يكونَ لِزيدٍ إخوةٌ فيهم حَسَنُ الوَجْهِ وقبيحُه، فيُميَّـزُ أحدُهم بحُسْنِ الوَجْه.

ونَحْوُه إيقاعُ «يَسُـبُّني» صِفـةَ «اللئيم»[2]، فيكونُ «أخـو زيد» في تأويـل «واحد من الإخوة»، وفيه بَحْث.

وقيل: يُمكِنُ أن يُقال: مُرادُه من هذا التشبيهِ أنه مِثلُه في أنه ليسَ مُنادىٰ مستقلاً، فكما أنّ ﴿فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ تابعٌ لِـمَا قبلَه، وليسَ مُنادًىٰ مُستَقِلًّا، ولـمّا اشتَـرَكا في هذا المعنىٰ شَبَّهَه به، وإنِ اختَلَفا في أنّ أحدَهما صِفة، والآخَرَ بَدَل.

---

(١) لفظة: «غبي» لم تُنقَط في (ح)، ونقطت الغين فقط في (ط)، وفي (ف): «غني»، المُثبَتُ هو ما يُناسِبُ السِّياق.

(٢) يعني: في قولِ شَمِرِ بنِ عَمْرٍو الحنفيّ:

ولقد أمُـرُّ علىٰ اللئيمِ يَـسُبُّني ... فمَضَيتُ ثُمَّتَ قُلتُ: لا يَعْنيني

كما في «الكتاب» لسِيبَوَيه (٣: ٢٤)، و«الكامل» للمُبرِّد (٣: ٦١)، و«لسان العرب» لابن منظور، مادة (ثمم) و(مني)، وفَسَّـروه بأنّ «أفعَلُ» فيه بمعنىٰ: «فَعَلْتُ»؛ أي: «أمُـرُّ» بمعنىٰ: «مَرَرْتُ»، وهكذا هو في «الأصمعيات» ص١٢٦.

قالَ العلامةُ السَّكّاكيُّ في «مفتاح العلوم» ص١٨٥: «عَرَّفَ«اللئيم»، والمعنى: ولقد أمُـرُّ علىٰ لَئيمٍ من اللِّئام، ولذلكَ تُقَدَّرُ«يَسُبُّني» وَصْفاً لا حالاً، وله في القُرآنِ غيرُ نَظير».

قلت: استَشهَدَ به الزمخشـريُّ علىٰ هذا المعنىٰ في تفسير الآيات: (الفاتحة: ٧، والنساء: ٩٨، ويسٓ: ٣٣، والجمعة: ٥).

ويجوزُ أن يكونَ اسماً موصولاً بمعنىٰ: الذي، و﴿مِنۡ أَنۢبَآءِ ٱلۡغَيۡبِ﴾ صِلتُه، و﴿نُوحِيهِ﴾ الخبر. والمعنىٰ: أن هذا النبأ غيبٌ لم يَحصُلْ لك إلا من جِهةِ الوحي؛ لأنك لم تَحضُرْ بني يعقوبَ حينَ أجمَعُوا أمرَهم، وهو إلقاؤُهم أخاهُم في البئر، كقوله: ﴿وَأَجۡمَعُوٓاْ أَن يَجۡعَلُوهُ فِي غَيَٰبَتِ ٱلۡجُبِّ﴾؛ وهذا تهكُّمٌ بقُريشٍ وبمَن كَذَّبَه؛ ....

قوله: (وهذا تهكُّمٌ بقُرَيش)، يعني قولَه: ﴿وَمَا كُنتَ لَدَيۡهِمۡ﴾ الآية، وذلكَ أنه صَلَواتُ الله عليه أخبَـرَهُم بهذهِ القِصّةِ العجيبةِ التي عَجَزَت عنها رواتُه مِن غيرِ أن يَـخـرِمَ منها حَرْفاً، فصَدَّقُوهُ في ذلك، معَ استِمرارِهم علىٰ إنكارِ الوحي، فخُوطِبَ به صَلَواتُ الله عليه مُعرِّضاً بهم علىٰ سَبيلِ التهكُّم، استِركاكاً لِعُقولِهم، وإليه الإشارةُ بقوله:«يا مُكابِرة»، يعني: أيُّها المُكابِرون، إنه لم يَـخْفَ عليكم أنه لم يكن من حَمَلةِ هذا الحديث، ولا لَقِيَ فيها أحداً، ولا سَمِعَ منه، ولم يكن مِن عِلم قومِه، ولم يكن مُشاهِداً لذلك أيضاً، فلم يَبْقَ إلا الوحي، فإذا أنكرتُمُ الوَحْيَ لَزِمَ أنكم لم تُصَدِّقُوهُ فيما صَدَّقتُموه، وإليه الإشارةُ بقوله:«فإذا أنكروه ـ أي: الوَحْيَ ـ تُهكِّمَ بهم»، لأنه لَزِمَهم نفيُ ما أثبتُوه، فإنّ التهكُّمَ يُنتَـزَعُ من نفسِ التضادّ.

وأحسَنُ منه قولُ القاضي: «﴿ذَٰلِكَ﴾ إشارةٌ إلىٰ ما ذُكِرَ مِن نَـبَـإِ يوسُف، والخِطابُ للرسول [ﷺ]، وهو مُبتَدَأ، وقولُه: ﴿مِنۡ أَنۢبَآءِ ٱلۡغَيۡبِ نُوحِيهِ إِلَيۡكَ﴾ خبَـرانِ له، ﴿وَمَا كُنتَ لَدَيۡهِمۡ إِذۡ أَجۡمَعُوٓاْ أَمۡرَهُمۡ﴾ الآية: كالدليل عليهما، والمعنىٰ:إنّ هذا النَّبَـأ غَيْبٌ لم تَعرِفْهُ إلا بالوَحْي، لأنك لم تَـحضُـرْ إخوةَ يوسُفَ حينَ عَزَموا علىٰ ما هَـمُّوا به في غَيابةِ الـجُـبّ، وهم يَمكُرونَ به وبأبيهِ لِـيُرسِلَه معَهم، ومن المعلوم الذي لا يخفىٰ علىٰ مُكذِّبيكَ أنك ما لَقِيتَ أحداً سَمِعَ ذلك، فتَعلَمَه منه، وإنما حُذِفَ هذا الشِّقُّ استِغناءً بذِكرِه في غيرِ هذهِ القِصّة،كقوله: ﴿مَا كُنتَ تَعۡلَمُهَآ أَنتَ وَلَا قَوۡمُكَ مِن قَبۡلِ هَٰذَا﴾ [هود: ٤٩]»[1].

---

(١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٣١٠ - ٣١١).

لأنه لم يَخْفَ علىٰ أحدٍ من المُكذِّبينَ أنه لم يكن من حَمَلةِ هذا الحديثِ وأشباهِه، ولا لَقِيَ فيها أحداً ولا سَمِعَ منه، ولم يكن من عِلْم قومِه، فإذا أخبَرَ به **وقَصَّه هذا القَصَصَ** العجيبَ الذي أعجَزَ حَملتَه ورُواتَه، لم تقع شُبهةٌ في أنه ليسَ منه وأنه من جِهةِ الوحي، فإذا أنكروه تُهُكِّمَ بهم وقيل لهم: قد عَلِمتُم ـ يا مُكابِرةُ ـ أنه لم يكنْ مُشاهِداً لـمَن مضىٰ من القرونِ الخالية. ونحوُه: ﴿وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلْغَرْبِيِّ إِذْ قَضَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَى ٱلْأَمْرَ﴾ [القصص: ٤٤]. ﴿وَهُمْ يَمْكُرُونَ﴾ بيوسُفَ ويَبغُونَ له الغَوائل.

[﴿ وَمَآ أَكْثَرُ ٱلنَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ * وَمَا تَسْـَٔلُهُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ ۚ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِّلْعَٰلَمِينَ ﴾ ١٠٣-١٠٤]

﴿ وَمَآ أَكْثَرُ ٱلنَّاسِ ﴾ يُريدُ العُموم، كقوله: ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [هود: ١٧]، وعن ابنِ عبّاسٍ رضيَ اللهُ عنهما: أراد أهلَ مكّة، أي: وما هم بمؤمنين ﴿وَلَوْ حَرَصْتَ﴾ وتَهالَكْتَ علىٰ إيمانهم؛ لِتَصميمِهم علىٰ الكُفر وعِنادهم.

﴿وَمَا تَسْـَٔلُهُمْ﴾ علىٰ ما تُحدِّثُهم به وتُذكِّرُهم أن يُنيلُوك منفعةً وجَدْوىٰ، كما يُعطىٰ حَمَلةُ الأحاديثِ والأخبار، ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ﴾ عِظَةٌ منَ الله ﴿لِّلْعَٰلَمِينَ﴾ **عامّةً، وحَثٌّ علىٰ طَلَب النَّجاةِ علىٰ لِسانِ رسولٍ من رُسُلِه.**

قوله: **(وقَصَّهُ هذا القَصَص)**، الضميرُ في «قَصَّه» للحديث، و«هذا القَصَص»: مفعولٌ مُطلَق.

قوله: **(﴿لِّلْعَٰلَمِينَ﴾ عامّةً، وحَثٌّ علىٰ طَلَبِ النَّجاةِ علىٰ لسانِ رسولٍ مِن رُسُلِه)**، اعلَم أنّ هذا الكلامَ إلىٰ آخرِه بيانٌ لمُنافاةِ طَلَب الأجر، لأنّ كونَه تذكيراً من الله ومَوعِظة، وكونَه عامّةً للثَّقَلَين، وكونَه طَلَباً للنَّجاة، وكونَه رسولاً واحِداً من رُسُلِه، يأبىٰ أن يُطلَبَ من كُفّارِ قُرَيشٍ الأجر؛ لأنّ كونَه تذكيراً من الله تعالىٰ لِعِبادِه، فلأنه تعالىٰ مُستَغنٍ عن العالمين، فينافي طَلَبَ الأجرِ من قُرَيش، وكونَه عامّـةً للثَّـقَلَينِ يُبعِدُ أن يُطلَبَ الأجرُ من قُرَيش، وكونَه طَلَباً

[﴿وَكَأَيِّن مِّنْ ءَايَةٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ﴾ ١٠٥]

﴿مِّنْ ءَايَةٍ﴾ من علامةٍ ودلالةٍ علىٰ الخالق وعلىٰ صفاته وتوحيدِه، ﴿يَمُرُّونَ عَلَيْهَا﴾ ويُشاهِدونها وهم مُعرِضونَ عنها لا يَعتَبِرونَ بها. وقُرِئ: «والأرضُ» بالرَّفع علىٰ الابتداء، و﴿يَمُرُّونَ عَلَيْهَا﴾: خبرُه، وقرأ السُّدّي «والأرضَ» بالنَّصب؛ علىٰ: ويَطؤُونَ الأرضَ يَمرُّونَ عليها. وفي مُصحَفِ عبد الله: «والأرضُ يَمْشُون عليها»، برفع «الأرض»، والمراد: ما يَرَوْنَ من آثارِ الأُمَمِ الهالِكةِ وغيرِ ذلك منَ العِبَر.

[﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾ ١٠٦]

﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم﴾ في إقراره بالله وبأنه خَلَقَه وخَلَقَ السَّماواتِ والأرض، إلّا وهو مُشرِكٌ بعبادتِه الوَثَن، وعن الحسن: هم أهلُ الكِتاب؛ **معَهم شِركٌ وإيمان**. وعنِ ابنِ عبّاسٍ رضيَ اللهُ عنهما: همُ الذين يُشبِّهونَ اللهَ بخَلْقِه.

[﴿أَفَأَمِنُوٓاْ أَن تَأْتِيَهُمْ غَٰشِيَةٌ مِّنْ عَذَابِ ٱللَّهِ أَوْ تَأْتِيَهُمُ ٱلسَّاعَةُ بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ ١٠٧]

﴿غَٰشِيَةٌ﴾ نِقْمةٌ تغشاهُم. **وقيل: ما يَغمُرُهم** منَ العذاب ....

للنَّجاةِ من الدُّنيا يُنافي أن يُطلَبَ به حُطامُ الدُّنيا، وكونَه رسولاً واحِداً من رُسُلِه له أُسْوةٌ بسائرِ الرُّسُل، وما طَلَبَ نبيٌّ قَطُّ أجراً من أُمّتِه.

قوله: (**معَهم شِـرْكٌ وإيمان**)، فإنّ اليهودَ والنَّصارىٰ جَمَعوا بينَ الإيمانِ بالله والتوراةِ والإنجيل، وبينَ الشِّـرْك؛ قالتِ اليهودُ عُزَيرٌ ابنُ الله، وقالتِ النَّصارىٰ المسيحُ ابنُ الله.

قوله: (**وقيل: ما يَغمُرُهم**)، فعلىٰ الأول: مِنَ الغشيان، وعلىٰ الثاني: مِنَ الغِشاء، وهو الغِطاء.

ويُجلِّلُهم. وقيل: الصَّواعِق.

[﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِيٓ أَدْعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِيۖ وَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ ١٠٨]

﴿هَٰذِهِۦ سَبِيلِيٓ﴾ **هذه السَّبيلُ التي هي الدَّعوةُ إلىٰ الإيمان والتَّوحيد: سَبيلي**، والسَّبيلُ والطَّريقُ: يُذكَّرانِ ويُؤنَّثان، ثمَّ فَسَّرَ «سبيلَه» بقوله: ﴿أَدْعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ﴾ أي: أدعو إلىٰ دينِه معَ حُجَّةٍ واضِحةٍ غيرِ عَمياء، و﴿أَنَا۠﴾ تأكيدٌ للمُستَترِ في ﴿أَدْعُوٓاْ﴾، ﴿وَمَنِ ٱتَّبَعَنِي﴾ عطفٌ عليه. يُريد: أدعو إليها أنا، ويدعو إليها مَنِ اتَّبعَني.

ويجوزُ أن يكونَ ﴿أَنَا۠﴾ مُبتَدأً، و﴿عَلَىٰ بَصِيرَةٍ﴾ خَبَراً مُقدَّماً، ﴿وَمَنِ ٱتَّبَعَنِي﴾ عطفاً علىٰ ﴿أَنَا۠﴾؛ **إخباراً مُبتَدأً** بأنه ومَنِ اتَّبعَه علىٰ حُجَّةٍ وبُرهان، لا علىٰ هوىٰ.

قوله: (**ويُجَلِّلُهم**)، جَلَّلَ الشيءُ تجليلاً؛ أي: عَمَّ(١)، والمُجلِّل: السَّحابُ الذي يَعُمُّ الأرضَ بالمَطَر.

قوله: (**هذهِ السَّبيلُ التي هيَ الدعوةُ إلىٰ الإيمانِ والتوحيدِ: سَبيلي**)، يُشيرُ إلىٰ أنّ المُشارَ إليه ما في الذِّهْن، وهو معنىٰ ﴿سَبِيلِيٓ﴾، ومعنىٰ ﴿سَبِيلِيٓ﴾ ما في قوله: ﴿أَدْعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ﴾، وهو الإيمان، وفي قوله: ﴿وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾، وهو التوحيد(٢).

قوله: (**إخباراً مُبتَدَأً**)، عامِلُه مُضمَر، أي: يُخبِرُ إخباراً، أو خَبَرٌ بعدَ خَبَرٍ لـ«كان»(٣)،

---

(١) في الأصول الخطية: «غمر»، والمُثبَتُ من «الصِّحاح» للجوهري، مادة (جلل)، وتفسيرُ المُؤلِّفِ للتجليل مستفادٌ منه، ولم يَعزُه إليه، خِلافاً لِعادتِه، رحمه الله تعالىٰ، فإنه يُكثِرُ من النقل عنه صَريحاً.

(٢) هذه الفِقرةُ قُدِّمَت في الأصول الخطية قبلَ فِقرةِ «قوله: (وقيل: ما يغمرهم)»، وأخَّرتُها إلىٰ هذا المَوضِع ليُناسِبَ ترتيبُ الكلام هنا ترتيبَه في «الكشّاف».

(٣) أي: التي في قوله: «ويجوزُ أن يكونَ ﴿أَنَا۠﴾ مبتدأ، و﴿عَلَىٰ بَصِيرَةٍ﴾ خبراً مُقدَّماً ...»، وعليه: فـ﴿أَنَا۠﴾ اسمُ «يكون»، و«مبتدأ» خبرٌ أولُ لـ«يكون»، و«إخباراً» خبرٌ ثان.

ويـجوزُ أن يكونَ ﴿عَلَىٰ بَصِيرَةٍ﴾ حالاً من ﴿أَدْعُوٓاْ﴾ عامِلُه الـرَّفعُ في ﴿أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِي﴾.

﴿وَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ﴾ وأُنزِّهُه منَ الشُّركاء.

[﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِيٓ إِلَيْهِم مِّنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰٓ أَفَلَمْ يَسِيرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرُواْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَدَارُ ٱلْأٓخِرَةِ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ ١٠٩]

أو تمييزاً، أي: يجوزُ أن يكونَ كذا من هذهِ الجهة.

قالَ صاحبُ«المُرشِد»: «﴿أَدْعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ﴾ وقفٌ حَسَن، ﴿عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِي﴾ مِثلُه، هذا مذهبُ أبي حاتم[1]، وهو الجيِّد»[2].

قوله:(وأُنزِّهُه مِنَ الشُّرَكاء)، مُؤذِنٌ بأنّ قولَه: ﴿وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ حالٌ من فاعل «أُسبِّح»[3]، وأنّ قولَه: ﴿وَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ﴾ عطف علىٰ قوله: ﴿أَدْعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ﴾، هذا يُقوِّي أن يكونَ قولُه: ﴿عَلَىٰ بَصِيرَةٍ﴾ حالاً من ﴿أَدْعُوٓاْ﴾.

وفيه: أنّ مَن يدعو الناسَ إلىٰ الله وإلىٰ دينه ينبغي أن يكونَ علىٰ بُرْهانٍ وحُجّةٍ من الله؛ لِئلّا يُضِلَّهم، ومَن يُنزِّهُه عما لا يَليقُ بجَلالِه ينبغي أن يكونَ مُوحِّداً؛ لِئلّا يَميلَ إلىٰ الإلحادِ والإشـراك، وهو تعريضٌ بمَن يُثبِتُ العقول[4]، أو يقول: العبدُ مُستَقِلٌّ بالخلق، تلخيصُه: أنا هادٍ غيرُ مُضِلّ، ومُهتَدٍ غيرُ ضالّ.

---

(١) السِّجستاني، تَقَدَّمَ التعريفُ به.

(٢) انظر: «المَقصِد لتلخيص ما في المُرشِد» لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري ص٤٠٠ - ٤٠١.
وتقدَّم التعريفُ بـ«المُرشِد» ومُؤلِّفه عندَ تفسير الآية ٣٤ من سورة التوبة (٧: ٢٣٣).

(٣) المُضمَر في قوله: ﴿وَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ﴾، فالتقدير: وأُسبِّحُ الله تسبيحاً، فحذفَ الفِعل، وبقي المَصدَرُ دالًّا عليه، و«سبحان: اسمٌ واقعٌ موقِعَ المَصدَر»، كما قالَ أبو البقاء العُكبَري في «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٤٩).

(٤) وهم: الفلاسفة.

﴿إِلَّا رِجَالًا﴾ لا ملائكة؛ لأنهم كانوا يقولون: ﴿لَوْ شَآءَ رَبُّنَا لَأَنزَلَ مَلَٰٓئِكَةً﴾ [فصلت: ١٤]، وعنِ ابنِ عبّاسٍ رضيَ اللهُ عنهما: يُريد: ليست فيهم امرأة. وقيلَ في سَجَاح المُتنبِّئة:

ولم تَـزَلْ أنبيـاءُ الله ذُكْرانـا

وقُرِئ: ﴿نُّوحِىٓ إِلَيْهِم﴾ بالنُّون. ﴿مِّنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰٓ﴾ لأنَّهم أعلمُ وأحلم، وأهلُ البوادي فيهمُ الجهلُ والجفاءُ والقَسْوة.

قوله:(ولم تَـزَلْ أنبياءُ[١] الله ذُكْراناً)، أولُه:

أضحَتْ نَبيَّتُنا أُنثىٰ نطوفُ بها[٢]

وفي رواية:

...... نَبيَّتُنا فينا مُؤنَّثةً

سَجاح: هي بنتُ المُنذِر، تَنَبَّأَتْ في أيام مُسَيلَمة[٣]، فأتت لتختبِرَه[٤]، فآمَنَت به، وسَلَّمَتْ أمْرَها له.

قوله: (وقُرِئ: ﴿نُّوحِىٓ﴾ بالنُّون)، حفص: بالنُّونِ وكَسْرِ الحاء، والباقون: بالياءِ وفَتْح الحاء[٥].

---

(١) في (ح): «أولياء»، والمُثبَتُ من (ط) و(ف)، وهو المُوافقُ لِـمَا في «الكشّاف».

(٢) البيتُ لقيس بن عاصم، أحد بني تميم، كما في «ثمار القلوب» للثعالبي ص٣١٥، ولفظُه فيه: «نُطيفُ بها»، وفي بعض نُسَخِه: «نطوف»، كما نبَّه إليه مُحقِّقُه، وهو في «الأغاني» للأصبهاني (١٠: ٤٠) و(١٤: ٨٩) بلفظ: «نُطيف»، لكنْ في «ثمار القلوب»: «بُنيَّتُنا»، ولعله تصحيف.

(٣) الكذّاب، وهو مُسيلَمةُ بنُ ثُمامة، قُتِلَ سنة (١٢هـ)، وعادت سَجاحُ إلىٰ الإسلام بعدَ مَقتَلِه، وتُوفِّيَت بالبصـرة حوالي سنة (٥٥ هـ)، كما في «الأعلام» للزركلي (٣ : ٧٨).

(٤) في (ح): «لتخبره»، والمثبت من (ط) و(ف).

(٥) انظر: «التيسير» للداني ص١٣٠، و«حجة القراءات» ص٣٦٥.

﴿وَلَدَارُ ٱلْآخِرَةِ﴾ ولَدارُ الساعةِ أو الحالُ الآخِرةُ ﴿خَيْرٌ لِّلَّذِينَ ٱتَّقَوْا﴾ للَّذين خافوا اللهَ فلم يُشرِكوا به ولم يَعصُوه. وقُرِئ: ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ بالتاء والياء.

[﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسْتَيْـَٔسَ ٱلرُّسُلُ وَظَنُّوٓا۟ أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُوا۟ جَآءَهُمْ نَصْرُنَا فَنُجِّىَ مَن نَّشَآءُ ۖ وَلَا يُرَدُّ بَأْسُنَا عَنِ ٱلْقَوْمِ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾ ١١٠]

﴿حَتَّىٰٓ﴾ مُتعلِّقةٌ بمحذوفٍ دلَّ عليه الكلام، كأنه قيل: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا﴾، فتَراخىٰ نَصْرُهم حتّىٰ استيأسُوا عنِ النَّصْر، ﴿وَظَنُّوٓا۟ أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُوا۟﴾ أي: **كَذَبَتْهُم أنفسُهم حينَ حَدَّثَتْهُم بأنَّهم يُنصَرون، أو رجاؤهم**؛ لِقولِهِم: رجاءٌ صادق، ورجاءٌ كاذب. والمعنىٰ: أنّ مُدَّةَ التكذيبِ والعَداوةِ منَ الكُفّار، وانتظارَ النَّصرِ منَ الله وتأميلَه: قد تَطاوَلَت عليهم وتَمادَت، حتّىٰ استَشْعَروا القُنوط، وتَوهَّموا أنْ لا نَصْرَ لهم في الدُّنيا، فجاءَهم نَصْرُنا فَجْأةً من غير احتِساب.

وعن ابن عَبّاسٍ رضيَ اللهُ عنهما: وظَنُّوا حينَ ضَعُفوا وغُلِبوا أنَّهم قد أُخلِفوا ما وَعَدَهمُ اللهُ منَ النَّصر، وقال: كانوا بَشَراً، وتلا قولَه: ﴿وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢١٤]، ....

قوله: (**أي: كَذَبَتْهُم أنفسُهم حينَ حَدَّثَتْهُم بأنهم يُنصَرون**)، يعني: تحدَّثوا من عندِ أنفسِهم أنهم يُنصَرون، فلما تَراخىٰ النَّصْرُ وتوهَّموا أن لا نَصْرَ لهم جاءَهُمُ النَّصْر، فهو من باب التجريد(١)، كقوله تعالىٰ: ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ﴾ [البقرة: ٩] في وَجْه.

قوله: (**أو رَجاؤُهم**)، عطفٌ علىٰ «أنفسُهم»، ويجوزُ إسنادُ «كَذَبَ» إلىٰ الرجاء؛ لِـما يُقال: رجاءٌ صادقٌ وكاذب.

---

(١) انظر ما سيأتي في بيان معنىٰ «التجريد» عندَ المُؤلِّف رحمه الله تعالىٰ في تفسير الآية ١٤ من سورة الجاثية (١٤: ٢٤٧)، والتعليقَ عليه.

فإنْ صَحَّ هذا عن ابن عباس، فقد أراد بالظَّنّ: ما يَخطُرُ بالبالِ ويَهجِسُ في القَلْبِ من شِبْهِ الوَسوَسةِ وحديثِ النَّفسِ علىٰ ما عليه البَشرية. وأمّا الظَّنُّ الذي هو تَرجُّحُ أحدِ الجائزَينِ علىٰ الآخَر، فغيرُ جائزٍ علىٰ رجل منَ المُسلِمين، فما بالُ رُسُلِ الله الذينَ هم أعرَفُ النّاسِ بربِّهم، وأنه مُتَعالٍ عن خُلْفِ الميعاد، مُنزَّهٌ عن كلِّ قَبيح؟!

وقيل: وظَنَّ المُرسَلُ إليهم أنّ الرُّسُلَ قد كُذِبوا، أي: أُخلفوا. **أو: وظَنَّ المُرسَلُ إليهم أنهم كُذِبوا من جهة الرُّسل**؛ أي: كَذَبَتْهُمُ الرُّسُلُ في أنهم يُنصَرونَ عليهم ولم يُصَدِّقُوهُم فيه.

قوله: (**فإن صَحّ**)، قلت: ما أَصَحَّه! وقد رواه البُخاريُّ في «صحيحه»(١) في رواية ابنِ أبي مُلَيكة: «قرأ ابنُ عبّاس: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسۡتَيۡـَٔسَ ٱلرُّسُلُ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمۡ قَدۡ كُذِبُواْ﴾ ـ خفيفة(٢) ـ قال: ذهبَ بها هنالك، ثمَّ تَلا: ﴿حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصۡرُ ٱللَّهِ﴾ الآية، قال: فلَقِيتُ عُرْوةَ بنَ الزُّبير، فذكرتُ ذلكَ له، فقال: قالت عائشةُ رضيَ اللهُ عنها: مَعاذَ الله! والله ما وَعَدَ اللهُ رسولَه مِن شيءٍ إلا عَلِمَ أنه كائنٌ قبلَ أن يموت، ولكنْ لم يَـزَلِ البَلاءُ بالرُّسُل، حتىٰ خافوا أن يكونَ مَن معَهم مِن قومِهم يُكذِّبُونهم. وكانت تقرؤُها: (أنهم قد كُذِّبوا) ـ مُثقَّلة ـ».

قوله: (**أو: وظَنَّ المُرسَلُ إليهم أنهم قد كُذِبوا مِن جِهةِ الرُّسُل**)، يُريد: أنَّ الرُّسُلَ كانوا وَعَدوهُم بنُزولِ العذاب، ثم إنهم إن كانوا مُعانِدين: فوَجْهُ الظنِّ ظاهِر، وإن لم يكونوا مُعانِدينَ فكذلك، لأنهم لا بُـدَّ مِن أن يُشـاهِدوا من الرُّسُل أماراتٍ تَـدُلُّ علىٰ صِدقِهم في الحديث.

يُؤيِّدُه ما روينا عن البُخاريِّ ومُسلِم(٣) عن ابـنِ عبّـاس: عن رسول الله ﷺ أنـه قالَ

---

(١) برقم (٤٥٢٤، ٤٥٢٥).

(٢) أي: بتخفيفِ الذالِ في قوله: «كُذِبوا».

(٣) البخاري (٤٧٧٠) و(٤٩٧١)، ومسلم (٢٠٨).

وقرىء: «كُـذِّبوا» بالتشديد، علىٰ: وظَنَّ الرُّسُلُ أنهم قد كَـذَّبَتْهُم قومُهم فيما وَعَدُوهم منَ العذابِ والنُّصْرةِ عليهم. وقرأ مجاهد: «كَذَبوا» بالتخفيف، علىٰ البناء للفاعل، علىٰ: وظَنَّ الرُّسلُ أنهم قد كَذَبوا فيما حَدَّثوا به قومَهم منَ النُّصْرة؛ إمّا علىٰ تأويل ابن عبّاس، وإمّا علىٰ أنّ قومَهم إذا لم يَـرَوا لموعِدِهم أثَراً قالوا لهم: إنّكم قد كَذَبتُمونا، ....

لِقُرَيش: أرأيتَـكُم لو أخبَـرْتُـكُم أنّ خَيْلاً بالوادي تُريدُ أن تُغيرَ عليكم، أكنتُم مُصَدِّقِيّ؟ قالوا: نعم، ما جَرَّبْنا عليكَ إلا صِدقاً».

وفي «إيجاز البَيانِ» حَسِبَ القَوْمُ أنّ الرُّسُلَ كاذِبون، فهم علىٰ هذا مكذوبون، لأنّ مَنْ كَذَّبَكَ فأنتَ مَكذوبُه، كما في صِفةِ الرسولِ ﷺ: أنه الصادقُ المصدوق؛ أي: صَدَّقَه جبريلُ عليه السَّلام»[(١)].

وسُئِلَ سعيدُ بنُ جُبَير عنها في دَعْوةٍ حَضَـرَها الضَّحّاكُ مُكرَهاً، فقال: نعم، حينَ استيأسَ الرُّسُـلُ من قومِهم أن يُصَدِّقُـوهُم، وظنَّ القَـوْمُ أنّ الـرُّسُـلَ كَذَبُـوهُم، فقالَ الضَّحّاك: ما رأيتُ كاليوم؛ يُدعىٰ إلىٰ عِلم رجل فلا يَتلكّأ، لو رَحَلتُ في هذا إلىٰ اليمن لكانَ يَسيراً[(٢)].

تَلكّأ عن الأمر تَلكُّؤاً: تَباطَأ عنه وتَوقَّف.

قوله: (**وقُرِئ: «كُذِّبُوا» بالتشديد**)، عاصِمٌ وحمزةُ والكِسائيّ: بالتخفيف، والباقون: بالتشديد[(٣)].

قوله: (**إما علىٰ تأويلِ ابنِ عبّاس**)، أي: وظنُّوا حينَ ضَعُفوا وغُلِبُوا أنهم قد أُخلِفوا.

---

(١) «إيجاز البيان عن معاني القرآن» (١: ٤٤٨).

(٢) روىٰ هذهِ القِصّةَ ابنُ جرير الطبري في «تفسيره» (٣: ١٠١).

(٣) انظر: «التيسير» ص١٣٠، و«حجة القراءات» ص٣٦٦.

فيكونون كاذبينَ عند قومِهم. أو: وظَنَّ المُرسَلُ إليهم أنّ الرُّسُلَ قد كُذِبوا. ولو قُرِئ بهذا مُشدَّداً لكان معناه: وظنَّ الرُّسلُ أن قومَهم كذَّبوهُم في مَوعِدِهم.

وقُرِئ: «فنُنجي» بالتخفيف والتشديد، مِن: أنجاهُ ونَجّاه، و﴿فَنُجِّيَ﴾ علىٰ لفظِ الماضي المبنيِّ للمفعول، وقرأ ابنُ مُحيصِن: «فنجا». والمُرادُ بـ﴿مَن نَّشَآءُ﴾: المؤمنون؛ لأنَّهمُ الذين يَستأهِلونَ أن يَشاءَ نجاتَهم، وقد بيَّن ذلك بقوله: ﴿وَلَا يُرَدُّ بَأْسُنَا عَنِ ٱلْقَوْمِ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾.

[﴿لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِّأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ ۗ مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَىٰ وَلَٰكِن تَصْدِيقَ ٱلَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ ١١١]

الضَّميرُ في ﴿قَصَصِهِمْ﴾ للرُّسل، وينصرُه قراءةُ مَن قرأ: «في قِصَصِهم» بكسر القاف. وقيل: هو راجعٌ إلىٰ يوسفَ وإخوتِه.

قوله: (فيكونونَ كاذِبينَ عندَ قَوْمِهم)، وعلىٰ الأول: كانوا كاذِبينَ في وَسوَسَتِهم وبالِهم.

قوله: (قُـرِئ:«فنُنجي» بالتخفيفِ والتشديد)، مُحيي السُّنّة: «قِـراءةُ العامّة: بنـونَين، أي: نحنُ نُنجي، وابنُ عامرٍ وحمزةُ[1] وعاصمٌ ويعقوب: بنونٍ واحِدةٍ مضمومة، وتشديدِ الجيم، وفَتْحِ الياء؛ علىٰ ما لم يُسَمَّ فاعِلُه، لأنها مكتوبةٌ في المُصحَفِ بنونٍ واحِدة»[2].

قوله: (ويَنصُـرُه قِراءةُ مَن قرأ: «في قِصَصِهم»)[3]، لأنّ «القِصَص» جَمْعُ قِصّة، ولكُلِّ

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وكذا في «تفسير البغوي» أيضاً، وفيه إشكال، حيثُ لم يذكر أهل القراءات حمزةَ فيمن قرأ هذه القراءة. انظر: «التيسير» للداني ص١٣٠، و«السبعة» لابن مجاهد ص٣٥٢، و«حجة القراءات» ص٣٦٧-٣٦٨.

(٢) «معالم التنزيل» للبغوي (٤: ٢٨٧).

(٣) تُروىٰ هذه القراءة عن الكسائي وأبي عمرو، وليست هي قراءتها المشهورة عنهما. انظر: «الدُّر المصون» (٦: ٥٦٨).

فإن قلتَ: فالامَ يرجعُ الضَّميرُ في ﴿مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَىٰ﴾، فيمَن قرأ بالكسر؟ قلت: إلىٰ القرآن، أي: ما كان القُرآنُ حديثاً يُفترىٰ، لكنْ كانَ ﴿تَصْدِيقَ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ أي: قبلَه من الكُتب السَّماوية، ﴿وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَيْءٍ﴾ يُحتاجُ إليه في الدِّين، لأنه القانونُ الذي يَستَنِدُ إليه السُّنَّةُ والإجماعُ والقياسُ بعد أدلَّةِ العقل.

وانتِصابُ ما نُصِبَ بعدَ ﴿وَلَٰكِن﴾ للعطفِ علىٰ خَبَرِ «كان». وقُرِئ ذلك بالرَّفع علىٰ: ولكنْ هو تصديقُ الذي بينَ يَدَيه.

عن رسول الله ﷺ: «عَلِّموا أرقّاءَكُم سورةَ يوسف، فإنَّه أيُّما مُسلِم تَلاها وعَلَّمَها أهلَه وما مَلَكَت يمينُه هَوَّن اللهُ عليه سَكَراتِ الموت، وأعطاهُ القُوَّةَ أنْ لا يَحسُدَ مُسلماً».

نبيٍّ قصة، ولو أُريد بالضمير يوسُفُ وإخوتُه لم يصحَّ إلّا الفَتْح، لأنه لم يكنْ لهم إلّا قصّةٌ واحدة.

الجوهري: «القِصّة: الأمرُ والحديث، وقَصَّ عليه الخبَرَ قَصَصاً، والاسمُ أيضاً: القَصَصُ ـ بفَتْح القاف ـ، وُضِعَ مَوضِعَ المَصدَرِ حتىٰ صارَ أغلَبَ عليه، وبكَسْرِ القاف: جَمْعُ القِصّةِ التي تُكتَب».

واللهُ سُبحانَه وتعالىٰ أعلَم.

سورة الرعد

مختلف فيها، وهي ثلاث وأربعون آيةً

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

[﴿الٓمٓرۚ تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِۗ وَٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ٱلْحَقُّ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ ١]

﴿تِلْكَ﴾ إشارةٌ إلىٰ آيات السُّورة، والمرادُ بـ﴿ٱلْكِتَٰبِ﴾: السُّورة، أي: تلك الآياتُ آياتُ السُّورةِ الكاملةِ العجيبةِ في بابها، ثم قال: ﴿وَٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾ منَ القرآن كلِّه هو ﴿ٱلْحَقُّ﴾ الذي لا مَزيدَ عليه، لا هذه السورةُ وحدَها، ....

سورة الرعد

مختلف فيها، وهي ثلاث وأربعون آية(١)

قوله: (الكاملة)، وذلكَ أنَّ خَبَرَ المُبتَدأِ إذا عُرِّفَ بلام الجِنسِ أفادَ المُبالَغة، وأنَّ هذا المحكومَ عليه اكتَسَبَ من الفَضيلةِ ما يُوجِبُ جَعْلَه نفسَ الجِنس، وأنه ليسَ نوعاً من أنواعِه، وهو في الظاهِرِ كالمُمتَنِع، ومن ثَمَّ قال: «العَجيبة في بابها»، قالَ في البقرة(٢): «إنَّ ذلكَ هو الكِتابُ الكامل، كأنَّ ما عداهُ من الكُتُبِ في مُقابَلَتِه ناقص، وأنه الذي يَستأهِلُ أن يُسمّىٰ كتاباً».

---

(١) في (ط): «مكية وهي ثلاث وأربعون آية»، وفي (ح) و(ف): «مختلف فيها، وهي خمس وأربعون آية».

(٢) في تفسير الآية الثانية منها.

وفي أسلوب هذا الكلام قولُ الأنمارِيّة: هم كالحَلْقةِ المُفرَغة، لا يُدْرىٰ أين طَرَفاها؟ تُريد: الكَمَلة.

[﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى رَفَعَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ۖ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۖ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ ۖ كُلٌّ يَجْرِى لِأَجَلٍ مُّسَمًّى ۚ يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ يُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ لَعَلَّكُم بِلِقَآءِ رَبِّكُمْ تُوقِنُونَ * وَهُوَ ٱلَّذِى مَدَّ ٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَٰسِىَ وَأَنْهَٰرًا ۖ وَمِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ جَعَلَ فِيهَا زَوْجَيْنِ ٱثْنَيْنِ ۖ يُغْشِى ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَارَ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ ٢-٣]

﴿ٱللَّهُ﴾ مبتدأ، و﴿ٱلَّذِى﴾ خبرُه، بدليل قولِه: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى مَدَّ ٱلْأَرْضَ﴾، ....

قوله: (قولُ الأنمارِيّة)، هي فاطمةُ بنتُ الـخُرْشُبِ تَصِفُ أبناءَها، وَلَدَتْ لزيادٍ العَبْسيّ: ربيعاً الكامل، وعُمارةَ الوهّاب، وقيساً الحِفاظ، وأنسَ الفَوارِس، قيل لـها: أيـُّهم أفضَل؟ فقالت: عُمارة، لا بل فُلان، لا بل فُلان، ثم قالت: ثَـكِلتُهم إن كنتُ أعلَمُ أيـُّهم أفضل، هُم كالـحَلْقةِ المُفرَغة[1].

والأسلوبُ من بابِ الرجوع من التفصيلِ إلىٰ الإجمال، تنبيهاً علىٰ نفاذِ الوَصْف دونَ الكمال.

قوله: (تُريدُ الكَمَلة[2])، الجوهري: «رجلٌ كامل، وقومٌ كَمَلة، مِثل: حافِدٍ وحَفَدة، وأعطِهِ هذا المالَ كَمَلاً»، أي: هُم مُتناسِبونَ في الخِصالِ كامِلونَ فيها، بحيثُ يَمتَنِعُ تعيينُ فاضلٍ بينَهم ومفضول، كالـحَلْقةِ المُفرَغةِ المُمتَنِعةِ من تعيينِ بعضِها طَرَفاً وبعضِها وَسَطاً، وهو من التشبيهِ العقليِّ الذي الوَجْهُ فيه غيرُ واحِد[3]، لكنَّه في حُكم الواحِد.

قوله: (﴿ٱللَّهُ﴾ مُبتَدأ، و﴿ٱلَّذِى﴾ خَبَـرُه، بدليل قولِه: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى مَدَّ ٱلْأَرْضَ﴾)، يُريد: أنّ قولَه: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى مَدَّ ٱلْأَرْضَ﴾ الآية، معطوفٌ علىٰ قوله: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى رَفَعَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ

---

(١) وسيأتي ذِكرُ الأنمارية وقِصّتِها هذه في تفسير الآية ٤٨ من سورة الزُّخرُف (١٤: ١٥٢).

(٢) تحرَّف في (ح) و(ف) إلىٰ: «الكلمة»، والمُثبَتُ من (ط).

(٣) وهو ما يُسمّىٰ بالتشبيه المُركَّب.

ويجوزُ أن يكون صفةً. وقولُه: ﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ يُفَصِّلُ ٱلْآيَٰتِ﴾ خبرٌ بعدَ خبر، **ويَنصُرُه ما تقدَّمه من ذِكْرِ الآياتِ.**

﴿رَفَعَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا﴾ كلامٌ مستأنف، استشهادٌ برؤيتِهم لها كذلك.

تَرَوْنَهَا﴾، وهو مُبتَدأ وخَبـر، ليسَ إلا، فيُحمَلُ المعطوفُ عليه علىٰ ما هو المعطوفُ ليَتَوافَقا لجامعِ شِبهِ التَّضادّ، وذلكَ أنَّ الموصولَة في الأولِ مُشتَمِلةٌ علىٰ ذِكرِ العُلويّاتِ من السماءِ ورَفعِها، والعَرْشِ والاستِواءِ عليه، والشمسِ والقَمَرِ وتسخيرِهما، وفي الثاني مُشتَمِلةٌ علىٰ ذِكرِ السُّفليّاتِ من الأرضِ ومَدِّها، والجِبالِ وإرسائِها، والأنهارِ وإجرائِها، والثَّمَراتِ وإخراجِها.

وفائدةُ هذهِ الطريقةِ الإيذانُ بتعظيم المُنزَل، لأنَّ قولَه: ﴿ٱللَّهُ﴾ مُظهَرٌ وُضِعَ مَوضِعَ المُضمَر، فإنه تعالىٰ لـمّا قال: ﴿وَٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ٱلْحَقُّ﴾ صَـرَّحَ بالاسم الجامع، ونَسَبَ إليه العُلويّاتِ والسُّفليّات؛ علىٰ معنىٰ: مُنزِلُه مَن يَفعَلُ تلكَ الأفعالَ العظيمة.

قوله: (**ويَنصُـرُه ما تَقَدَّمَه مِن ذِكرِ الآيات**)، يعني: يَنصُـرُ قولَ مَن قال: إنَّ «الذي» صِفة، وقولَه: ﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ يُفَصِّلُ ٱلْآيَٰتِ﴾ خَبـرٌ بعدَ خَبـر: أنَّ الكلامَ السابقَ واردٌ[1] في ذِكرِ آياتِ الكِتابِ ووَصْفِها بالكمال، وبُلوغِها فيه أقصىٰ الغاية، فجيءَ بقوله: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى رَفَعَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ بياناً للمُوجِب، وفي إيقاع الموصولةِ المُشتَمِلةِ علىٰ تلكَ الأوصافِ العِظام التي تَتَحيَّـرُ فيها العُقولُ والأوهامُ إشعارٌ بتعظيم الخبر الذي هو التدبيرُ والتفصيل، كأنه قيل: فما ظَنُّك بآياتِ كتابٍ فَصَّلَه، وقُرآنٍ أنزلَه ودَبَّـرَه علىٰ وَجْهِ المَصالح وكِفاءِ الحوادث[2]، مَنْ دَبَّـرَ أمورَ العالَـم، وفَصَّلَ الآياتِ الباهِراتِ دلائلَ[3] علىٰ توحيده! وأعظِمْ بتدبيرِ وتفصيلِ صِفةُ مُدبِّرِه ونَعْتُ مُفصِّلِه أنه ﴿رَفَعَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ﴾!

---

(١) في (ف): «إن كان الكلامُ السابق وَرَد»، والمُثبَت من (ط) و(ح)، وهو الصواب.

(٢) أي: علىٰ قَدْرِ ما يكونُ مُكافئاً لها، فحيثُما استَجَدَّت حادثةٌ كانَ فيه بيانُها؛ إجمالاً أو تفصيلاً.

(٣) في الأصول الخطية: «ودلائل»، ولا يستقيم، وأصلحتُه بحسب السِّياق.

....

وأنشَدَ صاحبُ «المفتاح»(١) من هذا الأسلوبِ قولَ الفَرَزدَق:

إنَّ الذي سَمَكَ السَّماءَ بنىٰ لنا ... بَيْتاً دَعائِمُه أعزُّ وأطولُ(٢)

وهذا الوَجْهُ من البَلاغةِ بمَنزِل.

وعلىٰ الأول: ﴿يُدَبِّرُ﴾ جُملةٌ مُستأنَفةٌ علىٰ تقديرِ سُؤال، أي: الذي رفعَ السَّماواتِ علىٰ هذهِ الصفة، واستوىٰ علىٰ العَرْشِ وسَخَّرَ الشمسَ والقَمَر، ما داعي حِكمتِه في إنشائِها وتَسْخيرِها والاستِواءِ عليه؟ فقيل: يُدبِّرُ الأمرَ يُفصِّلُ الآياتِ الدّالّةَ علىٰ وُجودِ مُنشِئِها، وحِكمةِ مُختَرِعِها، ليُوقِنَ(٣) المُكلَّفونَ أنَّ المَرجِعَ إليه، ويُؤمنوا أنْ لا بُدَّ من لِقائِه، ليُثيبَهم ويُعاقِبَهم علىٰ ما ابتُلوا به، وإليه الإشارةُ بقوله: ﴿لَعَلَّكُم بِلِقَآءِ رَبِّكُمۡ تُوقِنُونَ﴾.

وقولُه: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٖ لِّقَوۡمٖ يَتَفَكَّرُونَ﴾: مِثلُه ما في سورة يونس: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٖ ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِۖ يُدَبِّرُ ٱلۡأَمۡرَ﴾ إلىٰ قوله: ﴿إِلَيۡهِ مَرۡجِعُكُمۡ جَمِيعٗاۖ وَعۡدَ ٱللَّهِ حَقًّاۚ إِنَّهُۥ يَبۡدَؤُاْ ٱلۡخَلۡقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ لِيَجۡزِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [يونس: ٣-٤] إلىٰ آخِرِ الآيات، واللهُ أعلم.

وقالَ صاحبُ «التقريب» في الفَرْقِ بينَ الخبرِ والصِّفة: «أنه إذا جُعِلَ «الذي» صِفة، فهيَ كأنها معلومة، فذكرَها ليُستَدَلَّ بها، وإذا جُعِلَ خَبراً لم يَلزَمِ العِلمُ بها قبلَ الإخبار، فيكونُ الإخبارُ بهذهِ الآياتِ دعاوىٰ لا دلائل، والأَوْلىٰ أن يقول: إنما لا يلزمُ لو كانَ الخبرُ غيرَ مُصَدَّرٍ بـ«الذي»، أما إذا كانَ مُصَدَّراً به فيَلزَم، إذِ الصِّلةُ حَقُّها أن تكونَ معلومةً كالصِّفة، فقد استَوَيا»، تَمَّ كلامُه. وفيه بَحْث، والتحقيقُ ما أسلَفْناه.

---

(١) انظر: «مفتاح العلوم» للسَّكّاكي ص١٨٢.

(٢) لم أقف عليه في «ديوان الفرزدق»، لكنْ عزاه إليه غيرُ واحد من أهل العلم. انظر مثلاً «الكامل» للمُبرِّد (٢: ٢٢٧).

(٣) في (ح): «ليوفر»، وفي (ف): «ليوفىٰ»، والمُثبتُ من (ط).

وقيل: هي صفةٌ لـ﴿عَمَدٍ﴾. ويَعضُدُه قراءةُ أُبيٍّ: «تَرَوْنَهُ»، ....

قوله: (﴿رَفَعَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾)، شُروعٌ في التفسيرِ مفصولٌ عمّا قبلَه، و«﴿تَرَوْنَهَا﴾» مُبتَدأ، والخبرُ «كلامٌ مُستأنَف»، أي: جُملةٌ مُنقَطِعةٌ واردةٌ لبيانِ[1] أنَّ السَّماواتِ رُفِعَت بغيرِ عَمَد، كأنه لـمّا قيل: ﴿رَفَعَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ﴾،فقيل: وما الدليلُ عليه، وما الذي يُستَشهَدُ به لذلك؟ فأجيب: برُؤيةِ الناسِ لها غيرَ معمودة، وإليه الإشارةُ بقوله: «استِشهادٌ برؤيتهم لها كذلك».

وأتىٰ[2] في «لُقمانَ» بنَظيرٍ لذلكَ حيثُ قال: «أنا بغيرِ سَيْفٍ ولا رُمْحٍ تَراني»، وذلكَ أني لـمّا قُلت: «أنا بغيرِ سَيْفٍ ولا رُمْح»، فقيلَ لك: ما الذي يَدُلُّ عليه؟ أُجيب: بأنك تَراني بلا سَيفٍ ولا رُمْح.

قوله: (وقيل: هي صِفةٌ لـ﴿عَمَدٍ﴾)، قالَ الزَّجّاج: «يجوزُ أن يكون ﴿تَرَوْنَهَا﴾ مِن نَعْتِ «العَمَد»، أي: بغيرِ عَمَدٍ مَرْئية، وعلىٰ هذا فعَمَدُها قُدرةُ الله تعالىٰ»[3]. ورُوِيَ عن المُصنِّف: يجوزُ أن يَتَناوَلَ النفيُ الصِّفةَ وحدَها؛ علىٰ أنَّ ثَمّةَ عَمَداً، إلا أنها غيرُ مَرْئية، وهو إمساكُ الله إياها بقُدرته، وأن يَتَناوَلَ الصِّفةَ والموصوفَ جميعاً، كقوله:

ولا ترىٰ الضَّبَّ بها يَنجَحِرْ[4]

قوله: (ويَعضُدُه قِراءةُ أُبيّ: «تَرونَه»)[5]، وقالَ صاحبُ «التقريب»: تذكيرُ «تَرونَه»

---

(١) تحرَّف في (ح) و(ف) إلىٰ: «بلسان»، والمُثبَتُ من (ط).

(٢) أي: الزمخشريّ، في تفسير الآية ١٠ من سورة لقمان (١٣: ٤٨٦).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» للزَّجّاج (٣: ١٣٦).

(٤) عَجُزُ بيتٍ لابن أحمر ـ وهو عمرُو بنُ أحمرَ الباهِليّ ـ، كما في «تاج العروس» للزَّبيديّ، مادة (فلت)، وصَدْرُه:

لا تُفزِعُ الأرنَبَ أهوالُها

والعَجُزُ المذكورُ هنا: تَقَدَّم عند الزمخشريِّ في تفسير الآية ١٥١ من سورة آل عمران، وسيأتي عنده أيضاً في تفسير الآية ١٨ من سورة غافر.

(٥) وانظر: «الدُّرّ المصون» للسمين الحلبي (٧: ١٠).

وقُرِئ: «عُمُد»، بضمَّتين. ﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ﴾ يُدبِّر أمرَ مَلَكُوتِه وربُوبيَّتِه، ﴿يُفَصِّلُ﴾ آياتِه في كُتبه المُنزَلةِ ﴿لَعَلَّكُم بِلِقَآءِ رَبِّكُمْ تُوقِنُونَ﴾ بالجزاء وبأنَّ هذا المُدبِّرَ والمُفصِّلَ **لا بدَّ لكم منَ الرُّجوع إليه**. وقرأ الحسن: «ندبِّر»، بالنُّون.

مُشكِل، لأنّ «العَمَدَ» جمعُ كثرةٍ لـ«عمود»، فلَعَلَّ الضَّميرَ للرفع، أو يُجعَلُ اسمَ جَمْع.

قال صاحبُ «المُرشِد»[1]: قال أبو حاتم[2]: الضميرُ يَرجِعُ إلىٰ ﴿عَمَدٍ﴾، والذي عندي أنّ الضميرَ يَرجِعُ إلىٰ ﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾، لأنه تعالىٰ أراد أن يُنبِّـهَنا علىٰ قُدرتِهِ العَظيمةِ التي لا يَقدِرُ عليها أحد، فدَلَّنا؛ علىٰ: أنتُم عاجِزونَ أن تُقيموا صَغيراً من الأجسام في الجوِّ بغيرِ عَمَد، ولا بُدَّ لهذهِ الأجرام العِظام مِن مُقيم يُقيمُها، لأنَّ الفِعلَ لا يُوجَد إلا من فاعل، فمُقيمُ السَّماءِ في الجوِّ[3] علىٰ غيرِ عَمَدٍ مَعَ عِظَم جِسمِها وثِقَلِها لا بُدَّ وأن يكونَ صانِعاً قادِراً، فالفائدةُ في هذا الوَجْهِ أكثر، وإن كانَ خلقُ السَّماواتِ يَدُلُّ علىٰ قُدرةٍ عظيمة، عُمِدَت أو لم تُعمَد.

وقال أبو البقاء: «إذا رَجَعَ الضميرُ إلىٰ «العَمَد»: ﴿تَرَوْنَهَا﴾ تكونُ صِفةً له، وإذا رَجَعَ إلىٰ ﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ تكونُ حالاً منها»[4].

قوله: (**لا بُدَّ لكم من الرجوع إليه**)، هذا التحقيقُ من استِعمالِ «لَعَلّ»، قال[5]: مِن دَيْدَنِ المُلوكِ وأوضاع أمرِهم أن يَقتَصِروا في مَواعيدهم التي يُوطِّنونَ أنفُسَهم علىٰ إنجازِها علىٰ أن يقولوا: «عسىٰ» و«لَعَلّ».

---

(١) تَقدَّمَ التعريفُ به عند تفسير الآية ٣٤ من سورة التوبة (٧: ٢٣٣).

(٢) تـحرَّف في (ح) إلىٰ: «أبو حامد»، والمُثبَتُ من (ط) و(ف). وهو أبو حاتم السِّجستانيّ، المُتـوفىٰ سنة ٢٤٨هـ.

(٣) في (ح): «فمُقيمُ الجوِّ في السماء»، والمُثبَتُ من (ط) و(ف).

(٤) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العُكبَري (٢: ٧٥٠).

(٥) أي: الزمخشريّ، في تفسير الآية ٢١ من سورة البقرة (٤: ٢٩٨).

﴿جَعَلَ فِيهَا زَوْجَيْنِ ٱثْنَيْنِ﴾ خَلقَ فيها من جميع أنواعِ الثَّمراتِ زوجَين زوجَينِ حينَ مَدَّها، ثم تكاثرت بعدَ ذلك وتنوَّعَت. وقيل: أراد بـ «الزوجين»: الأسودَ والأبيضَ، والحُلوَ والحامضَ، والصَّغيرَ والكبيرَ، وما أشبَهَ ذلك من الأصناف المختلفة.

﴿يُغْشِى ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَارَ﴾ يُلبِسُه مكانَه، فيصيرُ أسودَ مظلماً بعدَما كان أبيضَ مُنيراً. وقُرِئ: «يُغشِّي» بالتشديد.

[﴿وَفِى ٱلْأَرْضِ قِطَعٌ مُّتَجَٰوِرَٰتٌ وَجَنَّٰتٌ مِّنْ أَعْنَٰبٍ وَزَرْعٌ وَنَخِيلٌ صِنْوَانٌ وَغَيْرُ صِنْوَانٍ يُسْقَىٰ بِمَآءٍ وَٰحِدٍ وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَىٰ بَعْضٍ فِى ٱلْأُكُلِ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ ٤]

﴿قِطَعٌ مُّتَجَٰوِرَٰتٌ﴾ بقـاعٌ مختلفةٌ، مع كونها مُتجاورةً مُتـلاصِقةً؛ طيّـبةٌ إلىٰ سَبِخة،

قوله: (﴿يُغْشِى ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَارَ﴾ يُلبِسُه مَكانَه)، تقديرُه: يُلبِسُ الليلَ النَّهارَ مكانَ ضوئه، يَدُلُّ عليه تَرتُّبُ قوله: «فيصيرُ أسوَدَ مُظلِماً بعدَما كانَ أبيَضَ مُنيراً»، وفي معناه قولُه: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ فَإِذَا هُم مُّظْلِمُونَ﴾ [يس: ٣٧]، قالَ فيه: «فاستُعيرَ ـ أي: السَّلْخ ـ لإزالةِ الضوءِ وكَشفِهِ عن مَكانِ الليل ومَلقىٰ ظِلِّه»، ويُوضِّحُ المعنىٰ قولُه تعالىٰ: ﴿يُكَوِّرُ ٱلَّيْلَ عَلَى ٱلنَّهَارِ وَيُكَوِّرُ ٱلنَّهَارَ عَلَى ٱلَّيْلِ﴾ [الزُّمَر: ٥]، قال: «إنَّ الليلَ والنَّهارَ خِلفةٌ؛ يُذهِبُ هذا ويُغشي مكانَه هذا، وإذا غَشِـيَ مكانَه فكأنما أُلبِسَه ولُفَّ عليه، كما يُلَفُّ اللِّباسُ علىٰ اللابس».

قوله: («يُغشِّي» بالتشديد)، أبو بكرٍ وحمزةُ والكِسائيّ، والباقون: بالتخفيف(١).

قوله: (طيِّبةٌ إلىٰ سَبِخة)، بيانٌ لِقولِه: «مُختَلِفة»، أي: انتهىٰ اختِلافُ(٢) الطيِّبةِ إلىٰ السَّبِخة، أو طيِّبةٌ مُنضَمّةٌ إلىٰ سَبِخة.

---

(١) انظر: «السبعة» لابن مجاهد، و«حجة القراءات» ص٣٦٨.

(٢) كذا في (ط) و(ف)، وفي (ح): «انتهىٰ مكان الطيبة»!

وكريمةً إلىٰ زَهيدة، وصُلْبَةً إلىٰ رِخْوة، وصالحةً للزَّرع لا للشَّجَرِ إلىٰ أخرىٰ علىٰ عكسِها، معَ انتظامِها جميعاً في جنسِ الأرضيّة، وذلك دليلٌ علىٰ قادرٍ مُريدٍ مُوقعٍ لأفعاله علىٰ وَجهٍ دونَ وَجْه.

قوله: (**إلىٰ زَهيدة**)، **الأساس**: «رجلٌ زَهيد: قليلُ الخير، وهو زَهيدُ العَين: يُقنِعُه القَليل».

قوله: (**إلىٰ أُخرىٰ علىٰ عكسِها**)، أي: إلىٰ أرضٍ أُخرىٰ كائنةٍ علىٰ عكسِ تلك؛ بأن تكونَ صالحةً للشَّجَرِ لا للزَّرْع.

قوله: (**وذلكَ دليلٌ علىٰ قادرٍ مُريدٍ مُوقِعٍ لأفعالِهِ علىٰ وَجْهٍ دونَ وَجْه**)، قالَ الإمام: «إنه تعالىٰ في غالب الأمرِ يَذكُرُ الدلائلَ الموجودةَ في العالم السُّفلي، ويجعلُ مَقطَعَها ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوۡمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ أو ما يَقرُبُ منه، والسَّبَبُ فيه: أنّ الفَلاسِفةَ يُسنِدونَ حوادثَ العالَـم السُّفليِّ إلىٰ الاختِلافاتِ الواقعةِ في الأشكالِ الكوكبيّة، فأرادَ اللهُ رَدَّ ذلك، قال: ﴿لِّقَوۡمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾، يعني: مَن أمعَنَ التَّفكُّرَ عَلِمَ أنه لا يجوزُ أن يكونَ حُدوثُ الحوادثِ لأجل الاتصالاتِ الفَلَكيّة، ومن ثَمَّ عَقَّبَ هذا الإرشادَ بقوله: ﴿وَفِى ٱلۡأَرۡضِ قِطَعٌ مُّتَجَٰوِرَٰتٌ﴾ الآية»، ثم قال: «ومَن تأمَّلَ في هذهِ اللطائِفِ ووَقَفَ عليها، عَلِمَ أنَّ هذا الكِتابَ الكريمَ اشتَمَلَ علىٰ عُلوم الأوّلينَ والآخِرين»(١)، ثم قـرَّرَ كيفيّةَ الاستِدلال.

وجاءَ القاضي بتلخيصِهِ حيثُ قال: «الأرضُ بعضُها طيِّبة، وبعضُها سَبِخة، وبعضُها رِخْوة، وبعضُها صُلْبة، وبعضُها تَصلُحُ للزَّرْع دونَ الشَّجَر، وبعضُها بالعكس، ولولا تخصيصُ قادرٍ مُوقِعٍ لأفعالِهِ علىٰ وَجْهٍ دونَ وَجْه، لم تكنْ كذلك، لاشتِراكِ تلكَ القِطَعِ في الطبيعةِ الأرضيّةِ وما يَلزَمُها ويَعرِضُ لها بتَوسُّطِ ما يَعرِضُ من الأسبابِ السَّماويّة، من حيثُ إنها مُتضامّةٌ مُتشارِكةٌ في النِّسَبِ والأوضاع»(٢).

---

(١) «مفاتيح الغيب» للرازي (١٩: ٧-٨).

(٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٣١٧).

وكذلك الزُّروعُ والكُرومُ والنَّخيلُ النابتةُ في هذه القِطَع، مختلفةُ الأجناسِ والأنواع، وهي تُسقىٰ بماءٍ واحد، وتراها مُتغايرةَ الثَّمَرِ في الأشكالِ والألوانِ والطُّعومِ والرَّوائح، مُتفاضِلةً فيها.

وفي بعض المصاحف: «قِطَعاً متجاوراتٍ»علىٰ: وجَعَل. وقُرِئ: «وَجنّاتٍ»بالنَّصب للعطفِ علىٰ ﴿زَوْجَيْنِ﴾، أو بالجرِّ علىٰ ﴿كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾. **وقُرِئ: «وزَرْعٍ ونخيلٍ» بالجرِّ** عطفاً علىٰ ﴿أَعْنَٰبٍ﴾ أو «جنّات».

و«الصِّنوان»: جمع صِنْو، وهي النَّخلةُ لها رأسان، وأصلُها واحد. **وقُرِئ بالضَّمّ**، والكسرُ: لغةُ أهل الحجاز، والضَّمُّ: لغة بني تَميم وقيس.

﴿يُسْقَىٰ﴾ بالتاء والياء. ﴿وَنُفَضِّلُ﴾ بالنُّون وبالياء **علىٰ البناءِ للفاعل والمفعول** جميعاً. ﴿فِي ٱلْأُكُلِ﴾ بضَمِّ الكافِ وسُكونها.

قوله: (**وقُرِئ: «وزَرْعٍ ونَخيلٍ» بالجرّ**)، قرأ ابنُ كثيرٍ وأبو عَمْرٍو وحَفص: بالرفع[1]؛ عطفٌ علىٰ ﴿وَجَنَّٰتٌ﴾.

قوله: (**وقُرِئَ بالضَّمّ**)، أي: «صُنْوان»، قالَ ابنُ جِنِّي: «قرأ الناس[2]: ﴿صِنْوَانٌ﴾ بكَسْرِ الصاد، والحسنُ وقَتادة: بفَتْحِها، وأبو عبد الرحمن السُّلَميّ: بضَمِّها»[3].

قوله: (**﴿يُسْقَىٰ﴾ بالتاءِ والياء**)، عاصِمٌ وابنُ عامر: بالياءِ التَّحْتانية، والباقون: بالتاء[4]، أي: يُسْقىٰ المذكور وتُسْقىٰ الجنّة.

قوله: (**علىٰ البناءِ للفاعل والمفعول**)، مبنيٌّ علىٰ القِراءةِ بالياءِ وحدَها[5].

---

(١) انظر: «التيسير» للداني ص١٣١، و«حجة القراءات» ص٣٦٩.

(٢) أي: جمهورُ القُرّاء وأكثرُهم، فيدخلُ في ذلك السبعةُ وتَتِمّةُ العشرةِ وغيرُهم.

(٣) «المحتسب» لابن جِنّي (١: ٣٥١).

(٤) إلا أن حمزة والكسائي يُميلان القاف، كما في «السبعة» لابن مجاهد ص٣٥٧، وانظر: «حجة القراءات» ص٣٦٩.

(٥) أي: قُرِئَ: «يُفضِّلُ» بالبناء للفاعل، و«يُفضَّلُ» بالبناء للمفعول، أما «نُفضِّلُ» فبالبناء للفاعل لا غير. =

[﴿وَإِن تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا أَءِنَّا لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمْ وَأُوْلَٰٓئِكَ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَاقِهِمْ وَأُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ ٥]

﴿وَإِن تَعْجَبْ﴾ يا مُحَمَّدُ من قولهم في إنكار البعث، فقولُهم عجيبٌ حَقيقٌ بأنْ يُتعجَّبَ منه؛ لأنّ مَن قَدرَ علىٰ إنشاءِ ما عُـدِّدَ عليك من الفِطَرِ العظيمةِ ولم يَعْـيَ بخَلقِهنَّ، ....

قوله: (﴿وَإِن تَعْجَبْ﴾ يا مُحَمّد)، يُريد: أنَّ المُخاطَبَ رسولُ الله ﷺ، والشَّـرْطُ والجزاءُ من باب «مَن أدركَ الصَّمّان فقد أدركَ المَرْعىٰ»(١)، أي: مَرْعىً لا يُكتَنَهُ كُنهُه، ولذلكَ حَقَّقَه بقوله: «حقيقٌ بأن يُتَعَجَّبَ منه» إلىٰ قوله: «فكانَ إنكارُهم أُعْجُوبةً من الأعاجيب».

وقلت: ويجوزُ أن يكونَ الخِطابُ عاماً، وما يُتعجَّبُ منه: ما يُفهَمُ مِن مَبدَأِ قوله تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى رَفَعَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا﴾ إلىٰ آخِرِ الآيات، لأنها من الأُمورِ العَجيبةِ الشأنِ الدّالّةِ علىٰ القُدرةِ الباهِرة، فلا يَختَصُّ الخِطابُ بواحِدٍ دونَ واحِد، المعنىٰ: إنَّ تَعَجُّبَكَ ـ أيـُّها المُخاطَبُ الناظِرُ بعَينِ البَصيرةِ في هذا الإنشاء ـ سَبَبٌ للإخبارِ عن شيءٍ عَجيبٍ حَقيقٍ بأن تَـتَعجَّبَ منه، بل هو العَجَبُ كُلُّه؛ لِتَـقَدُّم الخبر علىٰ المُبتَـدَأ، وهو «عَجَبٌ قولُهم»، وذلكَ أنّ

= والأولىٰ قراءةُ حمزة والكسائي؛ إخباراً عن الله، أي: يُفضِّلُ اللهُ بعضَها علىٰ بعض، وحُجَّتُها أنَّ ابتداءَ الكلام جرىٰ من أوّلِ السُّورةِ بقوله: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى مَدَّ ٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَٰسِىَ﴾ وفعَلَ وفعَل، فرَدُّوا قولَه: «ويُفضِّلُ» علىٰ لفظِ ما تَقدَّمَه؛ إذ كانَ في سِياقِه؛ ليأتلِفَ نِظامُ الكلام علىٰ سياقٍ واحِد. والأخيرةُ ـ أعني: ﴿وَنُفَضِّلُ﴾ بالنون ـ قراءةُ سائرِ السَّبْعة؛ إخبارُ الله عَزَّ وجَلَّ عن نفسِه، وحُجَّتُهم قولُه: ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، وقال: ﴿وَنُفَصِّلُ ٱلْآيَٰتِ﴾ [التوبة: ١١]؛ بلفظِ الجمع. قاله ابنُ زَنْجلة في «حُجّة القراءات» ص٣٧٠.

أما «يُفضَّل» ـ بالبناء للمفعول ـ فقراءةٌ شاذّة، وهي قراءةُ يحيىٰ بن يَعمَر وأبي حَيْوة، كما في «الدُّرّ المصون» للسَّمين الحلبي (٧: ١٥).

(١) انظر ما سلف في معناه عند تفسير الآية ٣٦ من سورة الأنفال (٧: ٩٧) تعليقاً.

كانتِ الإعادةُ أهونَ شيءٍ عليه وأيسَرَه، فكان إنكارُهم أُعجوبةً منَ الأعاجيب، ﴿أَءِذَا كُنَّا﴾ إلىٰ آخر قولهم، يجوزُ أن يكونَ في محلِّ الرَّفع بَدَلاً من ﴿قَوْلُهُمْ﴾ وأن يكونَ منصوباً بالقول. و«إذا» نَصْبٌ بما دلَّ عليه قولُه: ﴿أَءِنَّا لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾، ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمْ﴾ أولئك الكاملونَ المُتمادُونَ في كُفرهم، ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَاقِهِمْ﴾ وصفٌ بالإصرار، كقوله: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا فِىٓ أَعْنَٰقِهِمْ أَغْلَٰلًا﴾ [يس: ٨]، ونحوُه:

لهم عنِ الرُّشْدِ أغـلالٌ وأقيـادُ

الإنكارَ من العاقل الناظرِ في هذهِ الدَّلائلِ لِـمَا هو أهونُ من ذلك أعجوبةٌ من الأعاجيب.

قوله: (أهوَنَ شيءٍ عليه)، أي: عندَكم، كقولهِ تعالىٰ: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُاْ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الروم: ٢٧]، أي: عندَكم.

قوله: (بما دَلَّ عليه قولُه: ﴿أَءِنَّا لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾)، قالَ أبو البقاء: «والعاملُ في «إذا» فِعلٌ دَلَّ عليه الكلام، تقديرُه: أإذا كُنّا تُراباً نُبعَث، ودَلَّ عليه قولُه: ﴿لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾، ولا يجوزُ أن يَنتَصِبَ بـ﴿كُنَّا﴾، لأن «إذا» مُضافةٌ إليه»(١).

وقالَ الزَّجّاج: «فمَن قرأ ﴿أَءِذَا﴾ علىٰ الاستفهام، ثم قرأ ﴿أَءِنَّا﴾، فـ«إذا» منصوبة؛ بمعنىٰ: نُبعَث، أي: إذا كُنّا تُراباً نُبعَث، ومَن قرأ: «إنّا لفي خَلْق» أدخَلَ همزةَ الاستِفهام علىٰ جُملةِ الكلام، وكانت «إذا» نَصْباً بـ﴿كُنَّا﴾، لأنَّ الكلامَ في معنىٰ الشَّـرْطِ والجزاء، ولا يجوزُ أن يَعمَل ﴿جَدِيدٍ﴾ في «إذا»، لأنه لا خِلافَ في أنَّ ما بعدَ «إنّ» و«إذا»(٢) لا يَعمَلُ فيما قبلَها»(٣).

قوله: (لهم عنِ الرُّشْدِ أغلالٌ وأقيادُ)، أولُه:

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العُكبَري (٢: ٧٥١).

(٢) تحرَّف في (ح) و(ف) إلىٰ: «ما بعد أن راد»، والمُثبتُ من (ط).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» للزَّجّاج (٣: ١٣٨-١٣٩).

أو هو من جُملةِ الوعيد.

[﴿وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِالسَّيِّئَةِ قَبْلَ الْحَسَنَةِ وَقَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِمُ الْمَثُلَاتُ وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ وَإِنَّ رَبَّكَ لَشَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ ٦]

﴿بِالسَّيِّئَةِ قَبْلَ الْحَسَنَةِ﴾ بالنِّقمةِ قبلَ العافية، والإحسانِ إليهم بالإمهال. وذلك أنَّهم سألوا رسولَ الله ﷺ أن يأتيَهم بالعذاب؛ استهزاءً منهم بإنذارِه، ﴿وَقَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِمُ الْمَثُلَاتُ﴾ أي: عُقوباتُ أمثالِهم من المكذِّبين، فما لهم لم يَعتَبروا بها فلا يَستَهزئوا. والمَثُلةُ: العقوبة؛ بوزنِ السَّمُرة، والمُثْلة؛ ....

كيفَ الرَّشادُ وقد خُلِّفتَ في نَفَرٍ[(١)]

الغُلّ: جامِعةٌ تُشَدُّ[(٢)] بها العُنُقُ واليد. والقَيْد: ما يُوضَعُ في الرِّجْل.

قولُه: (أو هو من جُملةِ الوعيد)، عطفٌ علىٰ قوله: «وَصْفٌ بالإصرار»، ومعنىٰ قوله: «هو من جُملةِ الوعيد»: أنَّ قولَه: ﴿وَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ﴾ وعيد، وقد عُطِفَ علىٰ هذا، فيكونُ وعيداً مِثلَه، فإذن «الأغلال» مُجرىٰ[(٣)] علىٰ حقيقتها، وتكريرُ ﴿أُولَٰئِكَ﴾ لاستِقلالِ كُلٍّ من العَذابَينِ وشِدّتِه، وإذا حُمِلَ علىٰ المَجازِ يكونُ من جُملةِ الوَصْفِ بالكُفر، لكونِهِ معطوفاً عليه، والوَجْهُ إدخالُه في جُملةِ الوعيد، لأنَّ ﴿أُولَٰئِكَ﴾ الأولَ وارِدٌ للإشعارِ بأنَّ ما بعدَه جَديرٌ بما سَبَقَ لاتصافِهم بوَصْف، وهُمُ المُنكِرونَ للحَشْر، وأما قولُه: ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ﴾ فذُكِرَ مَزيداً للتسجيلِ عليهم.

قولُه: (المَثُلة)، الجوهري: «المَثُلة ـ بفَتْح الميم وضَمِّ الثاء ـ: العُقوبة، والجمع: المَثُلات، ومَثَلَ به مَثْلاً، أي: نَكَّلَ به، والاسم: المُثْلة بالضَّمّ، ومَثَّلَ بالقَتيل: جَدَعَه، وأمثَلَه: جعَلَه[(٤)] مُثْلة».

---

(١) البيتُ للمُلتَمِس ـ واسمُه جريرُ بنُ عبدِ المسيح الضُّبَعيّ ـ كما في «الحماسة البصرية» (٢: ٦٩).

(٢) في (ح) و(ف): «تشهد»، والمُثبتُ من (ط).

(٣) لفظة «مجرىٰ» سقطت من (ف).

(٤) تحرَّف في (ح) و(ف) إلىٰ: «جمع»، والمُثبتُ من (ط)، وهو المُوافقُ لما في «الصِّحاح» للجوهري، (مثل).

لِـمَا بين العقابِ والمُعاقَبِ عليه من المُماثَلة، ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثۡلُهَا﴾ [الشورىٰ: ٤٠]. ويُقال: أمثَلْتُ الرجلَ من صاحبه وأقصَصْتُه منه. والمِثالُ: القِصاص.

وقُرِئ: «المُثُلات» بضمَّتينِ لإتباع الفاءِ العينَ، ....

قال الراغب: «المِثال: مُقابَلةُ شيءٍ بشيءٍ هو نَظيرُه، أو وَضْعُ شيءٍ ما ليُحتَذىٰ به فيما يُعمَل، والمُثْلة: نِقمةٌ تَنزِلُ بالإنسان، فيُجعَلُ مِثالاً يَرتَدِعُ به غيرُه، وذلكَ كالنَّكال، وجمعُه: مُثُلات ومَثُلاث، وقد أمثَلَ السُّلطانُ فلاناً: إذا نَكَّلَ به، والأمثَل: يُعبَّرُ به عن الأشبَهِ بالأفاضِل والأقرَبِ إلىٰ الخير، وأماثِلُ القوم: كِنايةٌ عن خِيارِهم، قالَ تعالىٰ: ﴿إِذۡ يَقُولُ أَمۡثَلُهُمۡ طَرِيقَةً﴾ [طه: ١٠٤]، وقالَ تعالىٰ: ﴿وَيَذۡهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ ٱلۡمُثۡلَىٰ﴾ [طه: ٦٣]، أي: الأشبَهِ بالفَضيلة، وهي تأنيثُ الأمثَل»(١).

قوله: (لِـمَا بينَ العِقاب)، تعليلٌ للتسمية، يعني: إنما سُمِّيَتِ العُقوبةُ مَثُلة ومُثْلة ـ بضَمِّ الثاءِ وسُكونها ـ لِـمَا بينَ العِقابِ والمُعاقَبِ عليه ـ أي: الجِنايةِ ـ؛ مِنَ المُماثَلة ـ أي: الوِفاقِ ـ من حيثُ الظاهِر، ولأنَّ الجِنايةَ سَبَبٌ لأنْ يُعاقَبَ الجاني بمِثلِ ما جَناه، كما سُمِّيَ جَزاءُ السَّيِّئةِ سَيِّئةً لأنه مُسبَّبٌ عنها ومُماثِلٌ لها.

و«يُقال»: تعليلٌ آخَرُ بحَسَبِ الاستِعمال، أي: يُقال: أمثَلتُ الرَّجُلَ مِن صاحِبه، كما يُقال: أقصَصْتُه منه، يُقال: اقتَصَّ الأميرُ من فُلان؛ أي: جَرَحَه مِثلَ جَرْحِه، أو قتَلَه قَوَداً، كما يُقال: أمثَلَ السُّلطانُ فُلاناً: إذا قتَلَه قَوَداً.

قوله: (وقُرِئ: «المُثُلات» بضَمَّتَين)، قالَ ابنُ جِنِّي: «قرأ «المُثْلاتُ» يحيىٰ بنُ وَثّاب، ورُوِيَ عن الأعمشِ عن يحيىٰ: «المَثْلات» ـ بالفَتْح والإسكان ـ، وقراءةُ الناس: «المَثُلات» بفَتْحِ الميم وضَمِّ الثاء»(٢).

---

(١) «مفردات القرآن» ص٧٦٠.

(٢) «المحتسب» لابن جِنِّي (١: ٣٥٣).

و«المَثْلات» بفتح الميم وسكون الثاء، كما يُقال: السَّمْرة. و«المُثْلات» بضمِّ الميمِ وسكونِ الثاءِ؛ تخفيفُ «المُثُلات» بضمَّتين. و«المُثُلاتُ» جمعُ مُثْلَة، كرُكْبَةٍ ورُكُبات.

﴿لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ﴾ أي: مع ظُلمِهم أنفُسَهم بالذُّنوب، ومحلُّه الحالُ، بمعنىٰ: ظالمين لأنفُسِهم، وفيه أوجُه: أن يُريدَ السَّيئاتِ المكفَّرةَ لِـمُجتَنِبِ الكبائرِ، أو الكبائرَ بشَرْط التَّوبة، أو يريدَ بالمغفرة: السَّتْرَ والإمهال. ورُوي أنَّها لـمَّا نزلت قال النبيُّ عليه الصَّلاة والسَّلامُ: «لولا عَفْوُ الله وتجاوزُهُ ما هَنأَ أحدٌ العيشَ، ولولا وَعيدُه وعقابُه لاتَّكَلَ كلُّ أحد».

[﴿وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ ءَايَةٌ مِّن رَّبِّهِۦٓ إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ ٧]

﴿لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ ءَايَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ لم يَعتدُّوا بالآيات المُنزَلةِ علىٰ رسول الله ﷺ عِناداً، فاقترَحوا نحوَ آياتِ موسىٰ وعيسىٰ، من انقلابِ العَصا حيّة، وإحياءِ الموتىٰ، فقيلَ لرسول الله ﷺ: إنّما أنتَ رجلٌ أُرسِلتَ مُنذِراً ومُخوِّفاً لهم من سُوء العاقبةِ وناصِحاً، كغيرك منَ الرُّسُل، ....

قوله: (وفيه أوجُه)، يعني: إذا جُعِلَ ﴿عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ﴾ حالاً من «الناس»، كانَ إغراءً(١) علىٰ الظُّلم، لأنَّ المُعنىٰ أنَّ اللهَ يَغفِرُ للناس مَعَ كونِهم ظالمين؛ لِـمَا فيه مِنَ المُبالَغة، فوَجبَ التأويل، وفيه وُجوهٌ ثلاثةٌ كما ذكرَها، والوَجْهُ هو الثالث، لأنَّ الآيةَ علىٰ وِزانِ قولهِ تعالىٰ: ﴿قُلْ أَنزَلَهُ ٱلَّذِى يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [الفرقان: ٦]، قالَ(٢) في تفسيره: «هو تنبيهٌ علىٰ أنهم استوجَبوا بمُكابـرَتِهم هذهِ أن يُصَبَّ عليهم العذابُ صَبّاً، ولكنْ صَـرَفَ ذلكَ عنهم أنه غفورٌ رحيم، يُمهِلُ ولا يُعاجِل».

(١) أي: حَثّاً وحَضّاً.

(٢) أي: الزمخشـريّ، في تفسير الآية المذكورة من سورة الفرقان (١١ : ١٧٧).

وما عليك إلّا الإتيانُ بما يَصِحُّ به أنك رسولٌ مُنذِر، وصِحَّةُ ذلك حاصِلةٌ بأيّةِ آيةٍ كانت، والآياتُ كلُّها سواءٌ في حُصولِ صِحَّةِ الدَّعوةِ بها لا تَفاوُتَ بينَها، والذي عندَه كلُّ شيءٍ بمقدارٍ يُعطي كلَّ نبيٍّ آيةً علىٰ حَسْبِ ما اقتضاهُ عِلمُه بالمصالح وتقديرُه لها.

﴿وَلِكُلِّ قَوۡمٍ هَادٍ﴾ منَ الأنبياء؛ يهديهم إلىٰ الدِّين، ويَدعُوهم إلىٰ الله بوَجْهٍ منَ الهداية، وبآيةٍ خُصَّ بها، ولم يَجعَل الأنبياءَ شَرعاً واحداً في آياتٍ مخصوصة.

ووجهٌ آخرُ: وهو أن يكونَ المعنىٰ: أنّهم يَجحَدُون كونَ ما أُنزل عليك آياتٍ ويُعانِدون، فلا يُهِمَّنَّكَ ذلك، إنّما أنتَ مُنذِر، فما عليك إلا أن تُنذِر، لا أن تُثبِّتَ الإيمانَ في صُدورهم، ولستَ بقادرٍ عليه، ﴿وَلِكُلِّ قَوۡمٍ هَادٍ﴾ قادرٌ علىٰ هدايتِهم بالإلجاء، وهو اللهُ تعالىٰ.

وفي تَعْقيبِهِ بقوله: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَشَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ﴾: إيذانٌ بأن الله تعالىٰ بعدَ الإمهالِ يُعاقِبُهم عِقاباً شديداً، قالَ القاضي: «﴿عَلَىٰ ظُلۡمِهِمۡ﴾ نَصْبٌ علىٰ الحال، والعاملُ فيه «المَغفِرة»، والتقييدُ به دليلٌ علىٰ جوازِ العفوِ قبلَ التوبة، فإنَّ التائبَ ليسَ علىٰ ظُلمِه، ومَن منعَ ذلكَ خَصَّ «الظُّلم» بالصَّغائرِ المُكفَّرةِ باجتنابِ الكبائر، أو أوَّلَ المَغفِرةَ بالسَّترِ والإمهال»[1].

قوله: (ووَجْهٌ آخَر، وهو أن يكونَ المعنىٰ أنهم يَجحَدون)، عطفٌ علىٰ قوله: «لم يَعتَدُّوا بالآياتِ المُنزَلة»، فعلىٰ الأول: لم يُنكِروا أنَّ المُنزَلَ آيات، بل لم يَعتَدُّوا بها، فالكلامُ إذن في التفرِقةِ بينَ المُعجِزاتِ وإثباتِ الرِّسالةِ بها، ولهذا قال: «إنما أنتَ رجلٌ أُرسِلتَ، وصِحّةُ ذلك حاصِلةٌ بأيـّةِ آيـةٍ كانت»، والتنكيرُ في ﴿هَادٍ﴾ للإبهام والشُّيوع.

وعلىٰ الوَجْهِ الثاني: التنكيرُ في ﴿هَادٍ﴾ للتفخيم، ولهذا قال: «﴿هَادٍ﴾ قادرٌ علىٰ هِدايتهم بالإلجاء».

---

(١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٨٢).

ولقد دلَّ بما أردفَه من ذِكرِ آياتِ عِلمِه وتَقديرِه الأشياءَ علىٰ قضايا حِكمَتِه أنَّ إعطاءَه كلَّ مُنذرٍ آياتٍ خِلافَ آياتِ غيرِه: أمرٌ مُدبَّرٌ بالعِلم النافِذ، مُقدَّرٌ بالحِكمةِ الرَّبانيّة، ولو علِمَ في إجابتهم إلىٰ مُقتَرَحِهم خيراً ومصلحةً لأجابَهم إليه. وأما علىٰ الوجه الثاني: فقد دلَّ به علىٰ أنّ مَن هذه قُدرتُه وهذا عِلمُه، هو القادرُ وحدَه علىٰ هدايتهم، العالمُ بأيِّ طريقٍ يَهديهم، ولا سبيلَ إلىٰ ذلك لغيرِه.

[﴿ٱللَّهُ يَعۡلَمُ مَا تَحۡمِلُ كُلُّ أُنثَىٰ وَمَا تَغِيضُ ٱلۡأَرۡحَامُ وَمَا تَزۡدَادُۖ وَكُلُّ شَيۡءٍ عِندَهُۥ بِمِقۡدَارٍ * عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ٱلۡكَبِيرُ ٱلۡمُتَعَالِ﴾ ٨-٩]

﴿ٱللَّهُ يَعۡلَمُ﴾ يحتملُ أن يكونَ كلاماً مُستأنفاً، وأن يكونَ المعنىٰ: هو اللهُ، تفسيراً لـ﴿هَادٍ﴾علىٰ الوجه الأخير، ثم ابتُدِئَ فقيل: ﴿يَعۡلَمُ مَا تَحۡمِلُ كُلُّ أُنثَىٰ﴾، و﴿مَا﴾ في ﴿مَا تَحۡمِلُ﴾ ﴿وَمَا تَغِيضُ﴾ ﴿وَمَا تَزۡدَادُ﴾: إمّا موصولةٌ وإما مصدريّة. ....

ثُم قولُه: ﴿ٱللَّهُ يَعۡلَمُ مَا تَحۡمِلُ﴾ علىٰ الأول: جملةٌ مُستأنفةٌ علىٰ تقديرِ سُؤالٍ عن مُوجِبِ إعطاءِ كُلِّ مُنذِرٍ ما اختُصَّ به من الآيات، وإليه الإشارةُ بقوله: «ولقد دَلَّ بما أردفَه من ذِكرِ آياتِ عِلمِه أنَّ إعطاءَه كُلَّ مُنذِرٍ[١] آياتٍ خِلافَ آياتِ غيرِه أمرٌ مُدبَّرٌ بالعِلمِ النافِذ، مُقدَّرٌ بالحِكمةِ الرَّبّانيّة»، وفي تقييدِ العِلم بحَمْل كُلِّ أُنثىٰ وغَيْضِ الأرحام: أنَّ دلائلَ الأنفسِ أدقُّ وألطَف، ولا يَقدِرُ علىٰ كُنهِها إلا اللهُ عَزَّ وجَلّ.

وعلىٰ الثاني: ﴿ٱللَّهُ﴾ خَبـرُ مُبتَدَأٍ محذوف، والجملةُ مُفسِّـرةٌ لِقوله: ﴿هَادٍ﴾، والاستِئنافُ من قوله: ﴿يَعۡلَمُ﴾ علىٰ بيانِ المُوجِب، كأنه لَـمّا قيل: ولستَ أنتَ بقادرٍ علىٰ هِدايتهم، لكنَّ اللهَ هو القادرُ علىٰ ذلك؛ اتَّـجَـهَ لسائلٍ أن يقول: فلأيِّ حِكمةٍ ما هَداهُمُ الله؟ فقيل: يَعلَمُ ـ بكمالِ عِلمِه القَديم ـ الهادي والضّالّ، فلا بُدَّ من وقوع مَعْلومِهِ وسَبْقِ قَضائِهِ بذلك، لأنَّ كُلَّ شيءٍ عندَه بمقدار، أي: بقَضائهِ وقَدَرِه.

---

(١) من قوله: «ما اختُصَّ به» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

فإن كانت موصولةً، فالمعنىٰ: أنه يَعلمُ ما تحملُه منَ الولدِ علىٰ أيِّ حالٍ هو من ذُكُورةٍ وأُنوثة، وتَمامٍ وخَداجٍ، وحُسْنٍ وقُبح، وطُولٍ وقِصَر، وغيرِ ذلك من الأحوالِ الحاضِرةِ والمُتَرقَّبة، ويعلمُ ما تَغيضُه الأرحام، أي: تُنقِصُه. يقال: غاض الماءُ وغُضْتُه أنا. ومنه قولُه تعالىٰ: ﴿وَغِيضَ ٱلْمَآءُ﴾ [هود: ٤٤]، وما تَزدادُه؛ أي: تأخذُه زائداً، تقول: أخذتُ منه حقِّي وازددتُ منه كذا، ومنه قولُه تعالىٰ: ﴿وَٱزْدَادُوا۟ تِسْعًا﴾ [الكهف: ٢٥]، ويُقال: زِدْتُه فزادَ بنَفسِه وازدادَ.

ومما تُنقِصُه الرَّحِمُ وتَزدادُه: عَدَدُ الوَلَد، فإنها تَشتَمِلُ علىٰ واحد، وقد تَشتَمِلُ علىٰ اثنَينِ وثلاثةٍ وأربعة. ويُروىٰ أنّ شَريكاً كان رابعَ أربعةٍ في بَطْن أُمِّه.

ومنه: جَسَدُ الوَلدِ، فإنّه يكون تامّاً ومُخْدَجاً.

ومنه: مُدَّةُ ولادَتِه، فإنّها تكونُ أقلَّ من تسعةِ أشهرٍ وأزيدَ عليها إلىٰ سَنتَينِ عند أبي حنيفة، وإلىٰ أربعٍ عند الشافعيِّ، وإلىٰ خمسٍ عند مالكٍ، وقيل: إنّ الضَّحّاكَ وُلِدَ لسنتَينِ، وهَرِمَ بنَ حَيَّانَ بَقِيَ في بَطْن أمِّه أربعَ سنين، ولذلك سُمِّي هَرِماً.

ومنه: الدَّمُ، فإنّه يَقِلُّ ويَكثُرُ.

وإن كانت مصدريةً، فالمعنىٰ: أنه يَعلمُ حَمْلَ كلِّ أُنثىٰ، ....

قوله: (وخَداج)، الجوهري: «أخدَجَتِ الناقة: إذا جاءت بولَدِها ناقِصَ الخَلْق، وإن كانت أيامُه تامّة. وخَدَجَتِ تَخدِجُ خَداجاً، وهي خادِج: إذا ألقَتْ وَلَدَها قبلَ تَمام الأيام، وإن كانَ تامَّ الخَلْق».

قوله: (أن شَريكاً)، قالَ صاحبُ «الجامع»: «هو أبو عبد الله شَريكُ بنُ عبد الله بنِ أبي نَمِرٍ القُرَشيّ، ويُقالُ[١]: اللَّيْثيّ، يُعَدُّ من التابعينَ من أهل المدينة»[٢]، ولم يَذكُرْ من حَديثِ

(١) تحرَّف في الأصول الخطية إلىٰ: «قال»، وصَوَّبتُه من «جامع الأصول».
(٢) «جامع الأصول» لابن الأثير (١٢: ٥٠٦).

ويَعلمُ غَيْضَ الأرحامِ وازديادَها، **لا يخفىٰ عليه شيءٌ من ذلك** ومن أوقاتِه وأحوالِه.

ويجوزُ أن يُرادَ غُيُوضُ ما في الأرحام وزيادتُه، فأسنَدَ الفعلَ إلىٰ الأرحام وهو لِـمَا فيها، علىٰ أنّ الفِعْلَين غيرُ مُتعدِّيَين، **ويَعضُدُه** قولُ الحسن: الغَيْضُوضَةُ: أن تَضعَ لثمانيةِ أشهرٍ أو أقل من ذلك، والازديادُ: أن تزيدَ علىٰ تسعة أشهر. ومنه: الغَيْضُ الذي يكونُ سَقْطاً لغير تَمام، والازديادُ: ما وُلِدَ لتمام.

﴿بِمِقْدَارٍ﴾ بقَدْرٍ واحدٍ لا يُجاوِزُه ولا يَنقُصُ عنه، كقوله ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩]. ....

وِلادتِـهِ ما ذكرَه المُصنِّف(١).

قوله: (**لا يخفىٰ عليه شيءٌ من ذلك**)، «ذلك»: إشارةٌ إلىٰ المذكور، وهو أنه تعالىٰ يَعلَمُ حَمْلَ كُلِّ أُنثىٰ، ويَعلَمُ غَيْضَ الأرحام وازديادَها، والمُرادُ به ما يَنقُصُه الرَّحِمُ ويَزدادُه من عَدَدِ الوَلَد، لأنه عَطَفَ: «ومن أوقاتِهِ وأحوالِهِ» عليه. والمُرادُ بـ«الأحوال»: التامُّ والمُخدَج، وبـ«الأوقات»: ما سَبَق، فذكرَ في قِسمِ المَصدَرِ ما ذكرَه في الموصولِ من الوُجُوه الثلاثة.

قوله: (**ويجوزُ أن يُراد: غُيوضُ ما في الأرحام**)، يُريد: أنَّ «غاضَ» و«ازدادَ» جاءا مُتَعَدِّيَينِ ولازِمَين، فالمعنىٰ علىٰ المُتعدِّي: ويَعلَمُ غَيْضَ الأرحام وازديادَها، وعلىٰ اللازِم: يَعلَمُ غُيوضَ(٢) الأرحام، علىٰ الإسنادِ المَجازيّ.

قوله: (**ويَعضُدُه**)، أي: ويَعضُدُ كَوْنَ «ما» مَصدَريّةً قولُ الحسن: «الغَيْضوضةُ» و«الغَيْضُ» بلفظِ المَصدَر.

---

(١) ويحتمل أن يكونَ شريكٌ المذكورُ هو شريكَ بنَ عبد الله النَّخَعيَّ الكوفيَّ القاضي، المُتوفىٰ سنة ١٧٧ أو ١٧٨، وهو مُترجَمٌ في «جامع الأصول» أيضاً (١٢: ٥٠٦)، ولعلَّه هو الأظهر، فإنه أكثرُ شُهْرة من الأول، والله أعلم.

(٢) من قوله: «ما في الأرحام» إلىٰ هنا، سقط من (ف).

﴿ٱلْكَبِيرُ﴾ العظيمُ الشّأنِ الذي كلُّ شيءٍ دُونَه، ﴿ٱلْمُتَعَالِ﴾ المُستَعلي علىٰ كلِّ شيءٍ بقُدرته، أو الذي كَبُرَ عن صفات المخلوقينَ وتعالىٰ عنها.

[﴿سَوَآءٌ مِّنكُم مَّنْ أَسَرَّ ٱلْقَوْلَ وَمَن جَهَرَ بِهِۦ وَمَنْ هُوَ مُسْتَخْفٍۭ بِٱلَّيْلِ وَسَارِبٌۢ بِٱلنَّهَارِ ۝ لَهُۥ مُعَقِّبَٰتٌ مِّنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦ يَحْفَظُونَهُۥ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ ۗ وَإِذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِقَوْمٍ سُوٓءًا فَلَا مَرَدَّ لَهُۥ ۚ وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَالٍ﴾ ١٠-١١]

﴿وَسَارِبٌۢ﴾ ذاهبٌ في سَرْبه - بالفتح -، أي: في طريقه ووَجْهِه، يُقال: سَرَب في الأرض سُرُوباً. والمعنىٰ: سواءٌ عندَه من استَخْفىٰ، أي: طَلَب الخفاءَ في مُختَبأٍ باللَّيل في ظُلمتِه، ومَنْ يَضطَرِبُ في الطُّرقات ظاهراً بالنَّهار، يُبصِرُه كلُّ أحد.

فإن قلتَ: كان حقُّ العبارةِ أن يُقال: ومن هو مُستَخْفٍ باللَّيل ومَن هو سارِبٌ بالنَّهار، حتّىٰ يتناوَلَ معنىٰ الاستواءِ المُستَخفِيَ والسّارِبَ؛..........

قوله: (أو الذي كَبُرَ عن صِفاتِ المخلوقين)، يعني: معنىٰ ﴿ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ﴾ بالنَّظَرِ إلىٰ مَرْدوفِه - وهو ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ﴾ -: هو العظيمُ الشأنِ إلىٰ آخِرِه، ليَضُمَّ مَعَ العِلمِ العَظَمَةَ والقُدرة، وبالنَّظَرِ إلىٰ ما سَبَقَ من قوله: ﴿مَا تَحْمِلُ كُلُّ أُنثَىٰ﴾ إلىٰ آخره؛ أن يُقال: كَبُرَ عن صِفاتِ المخلوقين؛ ليُفيدَ تنزيهاً عما يقولُه النَّصارىٰ والمُشرِكون.

قال أبو البقاء: «﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ﴾ خَبَرُ مُبتَدأٍ محذوف، ويجوزُ أن يكونَ مُبتَدأً، و﴿ٱلْكَبِيرُ﴾ خَبَرُه»(١).

وقلت: يجوزُ أن يكونَ خَبَراً بعدَ خَبَرٍ لقوله: ﴿ٱللَّهُ﴾ في ﴿ٱللَّهُ يَعْلَمُ﴾.

قوله: (يَضطَرِب)، أي: يَسيرُ في الأرض؛ من: ضَرَبَ في الأرض؛ إذا ذَهَبَ فيها.

قوله: (كانَ حقُّ العِبارة)، توجيهُ السُّؤال: أنّ الأسلوبَ من بابِ الازدواج، فجُملةُ

(١) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العُكبَري (٢: ٧٥٣).

وإلّا فقد تناوَلَ واحداً هو ﴿مُسْتَخْفٍ﴾ و«ساربٌ»؟ قلت: فيه وجهان: أحدُهما: أنّ قوله ﴿وَسَارِبٌ﴾ **عطفٌ علىٰ «مَن هو مُستخفٍ»، لا علىٰ ﴿مُسْتَخْفٍ﴾**،.........

قولِه: ﴿وَمَنْ هُوَ مُسْتَخْفٍ بِاللَّيْلِ وَسَارِبٌ بِالنَّهَارِ﴾ معطوفٌ علىٰ جُملةِ قوله: ﴿مَّنْ أَسَرَّ﴾ ﴿وَمَن جَهَرَ﴾، علىٰ أنَّ كِلَيْهما مرفوعانِ بالابتداء أو بـ﴿ سَوَآءٌ﴾، فالظاهرُ أن يُقال: ومَنْ هومُستَخفٍ بالليل ومَن هو ساربٌ بالنَّهار؛ ليَتَوافَقا، وإن لم يكن التقديرُ هذا فقد تناولَ الاستِواءُ[1] شخصاً واحداً له وَصْفان، وهو المُرادُ من قوله: «تَناوَلَ واحِداً هو ﴿مُسْتَخْفٍ﴾ ﴿وَسَارِبٌ﴾»، فلم يَستَقِمْ لاقتِضاءِ الاستِواءِ شيئَين[2].

قال أبو البقاء: «﴿مَّنْ أَسَرَّ﴾: ﴿مَّنْ﴾ مُبتَدأ، و﴿ سَوَآءٌ﴾ خَبـرُه، و﴿مِّنكُم﴾ حالٌ من الضَّميرِ في ﴿ سَوَآءٌ﴾، لأنه في مَوضِعِ «مُستوٍ»، ومِثلُه: ﴿لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ﴾ [الحديد: ١٠]، ويَضعُفُ أن يكونَ حالاً من الضَّميرِ في ﴿أَسَرَّ﴾ لِـمَا يُؤدِّي إلىٰ تقديم ما في الصِّلةِ علىٰ الموصول»[3].

وقالَ الزَّجّاج: «مَوضِعُ ﴿مَّنْ﴾ الأُولىٰ والثانية: رفعٌ بـ﴿ سَوَآءٌ﴾، لأنها تَطلُبُ اثنين، تقول: سَواءٌ زيدٌ وعمرٌو؛ في معنىٰ: ذوا سَواءٍ زيدٌ وعَمْرو، لأنها مَصدَر، فلا يجوزُ أن تَرفَعَ ما بعدَه إلا علىٰ الحذف، تقول: عَدْلٌ زيدٌ وعَمْرو، والمعنىٰ: ذوا عَدْل، لأنَّ المَصادِرَ ليسَت بأسماءِ الفاعِلين، وإنما يَرفَعُ الأسماءَ أوصافُها، و«سواء» مما كَثُرَ استِعمالُه، فجرىٰ مَجْرىٰ أسماءِ الفاعِلين»[4].

قوله: (﴿وَسَارِبٌ﴾ **عطـفٌ علىٰ «مَنْ هو مُستـخفٍ» لا عـلىٰ ﴿مُسْتَخْفٍ﴾**)، قالَ في

---

(١) في (ح) و(ف): «تناول وهو سواء الاستواء»، والمُثبَتُ من (ط).

(٢) لفظة «شيئين» لم تَتَّضِح إلا في (ط)، وفي النسخة الموصلية: «سنين»، وفي (ح): «سنن»، أما (ف) ففيها: «لاقتضاء الاستوائين»، وهو أبعدُها عن الصواب.

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العُكبَري (٢: ٧٥٣).

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» للزَّجّاج (٣: ١٤١).

والثاني: أنه عطفٌ علىٰ ﴿مُسْتَخْفٍ﴾؛ إلّا أن ﴿مَن﴾ في معنىٰ الاثنين، كقوله:

نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يا ذِئْبُ يَصْطَحِبانِ

كأنه قيل: سواءٌ منكم اثنانِ: مُستَخفٍ بالليل وسارِبٌ بالنَّهار.

«الانتصاف»: «ويحتملُ أن يُعطَفَ عليه، والموصولُ محذوف، وصِلَتُه باقية، أي: ومَن هو مُستَخفٍ بالليل ومَن هو سارِبٌ بالنَّهار، وحذفُ الموصولِ المعطوفِ وبقاءُ صِلَتِه شائع[1]، ومنه قولُه تعالىٰ: ﴿وَمَآ أَدۡرِي مَا يُفۡعَلُ بِي وَلَا بِكُمۡۖ﴾[2] [الأحقاف: ٩]، لأنَّ الثانيةَ لو عُطِفَت علىٰ صِلةِ الأُولىٰ لم يكنْ لِدُخولِ حَرْفِ النفي معنىً.

ومنه قولُ حسّان[3]:

ومَنْ يَهجُو رسولَ الله مِنكُم ... ويَمدَحُــه ويَنــصُـرُه سَــواءُ

أي: ومَنْ يَمدَحُه»[4].

قوله: (نكنْ مِثلَ مَنْ يا ذِئبُ يَصطَحِبانِ)، أولُه للفَرَزدَق[5]:

تعالَ فإنْ عاهَـدْتَني لا تخـونُني

قبلَه:

فقُلتُ له لـمّا تَـكَشَّـرَ ضاحِكاً ... وقائمُ سَيْفي من يَدي بمَكانِ

«تكشَّر»؛ أي: أبدىٰ أسنانه، يصفُ ذئباً أتاه وهو في قَـفْر، وأنه ألقىٰ إليه ما يأكله، ومعنىٰ

---

(١) في الأصول الخطية: «سائغ»، وله وجه، والمُثبَتُ من «الانتصاف»، وهو أحسن.

(٢) والأصل: ولا ما يفعل بكم. قاله ابنُ المُنيِّر في «الانتصاف»، واختَصَـرَه المُؤلِّفُ كعادته في أكثر نُقوله، رحمه الله تعالىٰ.

(٣) انظر: «ديوانه» ص١٨.

(٤) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ٣٥١-٣٥٢) بحاشية «الكشّاف».

(٥) انظر: «ديوانه» ص٢٦٥.

والضَّمير في ﴿لَهُۥ﴾مردودٌ علىٰ ﴿مَن﴾، كأنه قيل: لـمَن أسرَّ ومَن جهَر، ومَن استَخْفىٰ ومَن سَرَبَ.

﴿مُعَقِّبَٰتٌ﴾ جماعاتٌ من الملائكة تَعتقِبُ في حِفْظِهِ وكَلاءَتِه، والأصلُ: مُعْتَقِبات، فأُدغمتِ التاءُ في القاف، كقوله: ﴿وَجَآءَ ٱلْمُعَذِّرُونَ﴾ [التوبة: ٩٠] بمعنىٰ: المُعتذِرُون. ويجوزُ «مُعِقِّباتٌ» بكسر العينِ، ولم يُقرأ به. أو هو مُفَعِّلات؛ من: عَقَّبَه: إذا جاء علىٰ عَقِبِه، كما يُقال: قَفّاه؛ لأنّ بعضَهم يُعقِّبُ بعضاً، أو لأنهم يُعقِّبونَ ما يتكلَّمُ به فيَكتبونَه.

﴿يَحْفَظُونَهُۥ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ هما صِفَتانِ جميعاً، وليس ﴿مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ بصِلَةٍ للحفظ، كأنه قيل: له مُعقِّباتٌ من أمر الله، أو يَحفظُونَه من أجل أمر الله؛ أي: من أجل أنّ اللهَ أمَرَهم بحِفظِه. والدليلُ عليه قراءةُ عليٍّ رضيَ اللهُ عنه وابنِ عبّاسٍ وزيدِ بنِ عليٍّ وجعفرِ بنِ مُحمَّدٍ وعكرمةَ: «يَحفظُونَه بأمرِ الله». أو: يَحفَظُونَه من بأسِ الله ونِقمتِه إذا أذنَبَ، بدُعائهم له ومسألَتِهم ربَّهم أن يُمهِلَه رجاءَ أن يتوبَ ويُنيبَ، ....

قولِه: «وقائم سيفي في يدي بمكان»[1]: أي: أنا قابضٌ قائمَ سَيْفي قَبْضاً قَوِيّاً تَتَمكَّنُ عليه يَدي تمكُّناً ليسَ بعدَه. يُظهِرُ تجلُّدَه وشجاعتَه، يقول: إن عاهَدْتَني علىٰ أن لا تخونَني كُنّا مِثلَ رَجُلَينِ مُتصاحِبَين، و«يَصطَحِبان»: صِلةُ «مَن»، و«يا ذِئبُ»: نِداءٌ اعتَـرَضَ بينَ الصِّلةِ والموصول، وثَنّىٰ «يَصطَحِبانِ» علىٰ معنىٰ: مَن، لأنَّ مَعْناه التثنية.

قوله: (هما صِفتانِ جميعاً)، يعني: قولَه: ﴿يَحْفَظُونَهُۥ﴾ وقولَه: ﴿مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾، كأنه قيل: له مُعقِّباتٌ كائنةٌ من أمرِ الله يحفظونَه مِنَ البَلاءِ[2].

---

(١) من قوله: «تكشر؛ أي: أبدىٰ أسنانه» إلىٰ هنا، سقط من (ح) و(ف).

(٢) قال العلامةُ ابنُ المُنيِّر في «الانتصاف» (٢: ٣٥٢): «وحقيقةُ هذا الوَجْهِ أنهم يحفظونَه من الأمرِ الذي عَلِمَ اللهُ أنه يَدفعُه عنه بسَبَبِ دُعائِهم، ولولا هذا السَّبَبُ لكانَ في عِلمِ الله أنَّ النِّقمةَ تَحُلُّ عليه، لأنّ اللهَ عَزَّ وجَلَّ يَعلَمُ ما لا يكونُ لو كانَ كيفَ كانَ يكون، وَسِعَ ربُّنا كُلَّ شيءٍ عِلماً».

كقوله: ﴿قُلْ مَن يَكْلَؤُكُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ مِنَ ٱلرَّحْمَٰنِ﴾ [الأنبياء: ٤٢]. وقيل: **المُعقِّباتُ: الحَرَسُ والجَلاوِزَةُ** حول السُّلطان، يَحفَظونَه في توهُّمِه وتَقديرِه.

﴿مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾؛ أي: من قَضاياهُ ونَوازِلِه، **أو على التَّهكُّم به.**

وقُرِئ: «له مَعاقِيبُ» جمعُ مُعقِّب أو مُعقِّبة، والياء عِوَضٌ من حذفِ إحدىٰ القافَينِ في التكسير.

قوله: (**كقوله:** ﴿قُلْ مَن يَكْلَؤُكُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ مِنَ ٱلرَّحْمَٰنِ﴾ [الأنبياء: ٤٢])، أي: ما يحفظُكم من بأسِ الرحمنِ أحدٌ في الليلِ والنهارِ إلا أن يَرحَمَ عليكم، فيَدفَعَه عنكم أو يَشفَعَ لكم شافعٌ بإذنِه، وهو المُرادُ من قوله: «مَسألتِهم ربَّهم أن يُمهِلَهم رجاءَ أن يتوبوا».

قوله: (**الحَرَسُ والجَلاوِزة**)، **الجوهري:** «الحرس: حَرَسُ السُّلطان، وهم الحُرّاس، الواحدُ حَرَسيّ، لأنه قد صارَ اسمَ جِنس، فيُنسَبُ إليه، ولا تَقُل: حارِس، إلا أن تَذهَبَ به إلىٰ معنىٰ الحِراسةِ دونَ الجِنس»، وقال: «الجِلواز: الشُّرْطيّ، والجمع: الجلاوِزة»، وهم أعوانُ السُّلطان.

قوله: (**أو على التَّهكُّم به**)، عطفٌ علىٰ قوله: «في تَوهُّمِهِ وتقديرِه» من حيثُ المعنىٰ، يعني: يَتَوهَّمُ الغافِلُ المُتَمادي في غُرورِهِ أنَّ حَرَسَه وجَلاوِزَتَه يحفظونَه من قَضاءِ الله، كما يُشاهَدُ من بعضِ المُلوكِ والسَّلاطين، وهذا علىٰ طريقِ الإخبار من الله عَزَّ وجَلَّ عن هذا الغافل، أو علىٰ سَبيلِ التَّهكُّم، أي: يَتهكَّمُ بمَن يُنصِّبُ الحَرَسيَّ والشُّرطيّ، ويَتكبَّرُ ويَحجِبُ الناس، بقوله: **﴿يَحْفَظُونَهُۥ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾**، أي: من قَضاياهُ ونَوازِلِه.

قوله: (**وقُرِئ: «له مَعاقيب»**)، قالَ ابنُ جِنِّي: «قرأها عبيدُ الله بنُ زياد[1]»، وقال: «مِثلُه:

---

(١) أميرُ العراق، عُبيدُ الله بنُ زياد بن أبيه (٢٨-٦٧)، ولاهُ معاويةُ بنُ أبي سُفيان علىٰ البصرة، وأقرَّه عليها يزيد، وكانت الفاجعةُ بمَقتَل الحسين السِّبْطِ رضيَ اللهُ عنه في أيامه وعلىٰ يده، قال الحافظُ الذهبيُّ رحمه الله تعالىٰ في «سير أعلام النبلاء» (٣: ٥٤٥): «كانَ جميلَ الصورة، قبيحَ السَّريرة ...، =

﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوۡمٍ﴾ منَ العافيةِ والنِّعمةِ ﴿حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمۡ﴾ منَ الحالِ الجميلةِ بكَثرةِ المعاصي، ﴿مِن وَالٍ﴾ ممَّن يَلي أمرَهم ويدفعُ عنهم.

[﴿هُوَ ٱلَّذِي يُرِيكُمُ ٱلۡبَرۡقَ خَوۡفٗا وَطَمَعٗا وَيُنشِئُ ٱلسَّحَابَ ٱلثِّقَالَ * وَيُسَبِّحُ ٱلرَّعۡدُ بِحَمۡدِهِۦ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ مِنۡ خِيفَتِهِۦ وَيُرۡسِلُ ٱلصَّوَٰعِقَ فَيُصِيبُ بِهَا مَن يَشَآءُ وَهُمۡ يُجَٰدِلُونَ فِي ٱللَّهِ وَهُوَ شَدِيدُ ٱلۡمِحَالِ﴾ ١٢-١٣]

﴿خَوۡفٗا وَطَمَعٗا﴾ لا يَصحُّ أن يكونا مفعولاً لهما؛ لأنَّهما ليسا بفِعلِ فاعلِ الفِعلِ المُعلَّل إلّا علىٰ تقديرِ حَذفِ المُضافِ؛ أي: إرادةَ خَوفٍ وطَمَعٍ. أو: علىٰ معنىٰ: إخافةً وإطماعاً، ويجوز أن يكونا مُنتَصِبَينِ علىٰ الحال منَ البَرْق، كأنه في نفسه خوفٌ وطَمَع، أو علىٰ: ذا خوفٍ وذا طَمَع، أو من المُخاطَبِينَ، أي: خائفينَ وطامِعين. ومعنىٰ الخوفِ والطمع: أنّ وُقوعَ الصَّواعِقِ يُخافُ عند لَـمْعِ البَرْقِ، ويُطمَعُ في الغَيْثِ، قال أبو الطَّيِّب:

مَقاديم، تكسيرُ مُقدَّم»(١).

قوله: (ممَّن يَلي أمرَهُم ويَدفَعُ عنهم)، قال القاضي: «فيه دليلٌ علىٰ أنَّ خِلافَ مُرادِ الله مُحال»(٢).

= وأبغَضه المُسلِمونَ لِـمَا فَعَلَ بالحسين رضي الله عنه»، قتَلَه إبراهيمُ بنُ الأشتر، وكان قد خرج في جيش يطلبُ ثأر الحسين. كما في: «الأعلام» للزركلي (٤: ١٩٢-١٩٣).

ولم يكنِ ابنُ زياد من القُرّاء، وإنما نُسِبَت إليه هذه القراءةُ لأنه قرأ بها علىٰ المِنبَر ـ كما نَصَّ عليه ابنُ عطية في «المُحرَّر الوجيز» (٣: ٣٠٦) ـ فنُقِلَت عنه.

وزاد السَّمينُ الحلبيُّ في «الدُّرِّ المَصون» (٧: ٢٨) نِسبةَ هذهِ القراءة إلىٰ أُبيِّ بنِ كعب وإبراهيمَ النَّخَعيّ.

(١) «المحتسب» لابن جِنّي (١: ٣٥٥).

(٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٨٣).

فَتًى كالسَّحابِ الجُونِ تُخْشَى وتُرْتَجَى   يُرَجَّى الحيا منها وتُخشَى الصَّواعِقُ

وقيل: يَخافُ المطرَ مَنْ له فيه ضَرَرٌ، كالمسافر ومَن له في جَرِينِه التَّمرُ والزَّبيبُ، ومَن له بيتٌ يَكِفُ، ومن البلادِ ما لا يَنتَفعُ أهلُه بالمطر كأهل مصرَ، ويَطمَعُ فيه مَنْ له فيه نَفْعٌ ويَحيا به.

﴿ٱلسَّحَابَ﴾ اسمُ الجنسِ، والواحدةُ سَحابة. و﴿ٱلثِّقَالَ﴾ جمعُ ثَقيلةٍ؛ لأنك تقول: سَحابةٌ ثَقيلةٌ وسَحاب ثِقال، كما تقول: امرأةٌ كريمةٌ ونساء كِرام، وهي الثِّقالُ بالماء.

﴿وَيُسَبِّحُ ٱلرَّعْدُ بِحَمْدِهِۦ﴾ ويُسبِّحُ سامعُ الرَّعدِ مِنَ العبادِ الراجِينَ للمَطَر حامِدِينَ له، أي: يَضِجُّون بـ «سُبحانَ الله» و«الحمدُ لله». وعن النبيِّ ﷺ أنه كان يقول: «سُبحانَ من يُسبِّحُ الرَّعدُ بحَمْدِه»، وعن عليٍّ رضيَ الله عنه: سُبحانَ من سَبَّحتَ له.

وإذا اشتدَّ الرَّعدُ قال رسول الله ﷺ: «**اللهمّ لا تَقتُلْنا بغَضَبِك**، ....

قوله: (**فتىً كالسَّحاب**) البيت[1]، قال الواحِديّ[2]: «الـجَوْن: الأُسودُ هاهنا، ورواهُ ابنُ جِنِّي بضَمِّ الجيم، ولذلكَ قال: الـجُون: بضَمِّ الجيم، لأنه جَمْع. المعنى: أنه مَرْجُوٌّ مَهيبٌ يُرْجى نفعُه ويُهابُ ضَرُّه، كالسَّحاب؛ يُرْجى مَطَرُه وتُخشى صَواعِقُه ورَعْدُه وبَرْقُه»[3].

قوله: (**في جَرينه**)، **الجوهري**: «الـجُرْنُ والـجَرين: مَوضِعُ التَّمرِ الذي يُجفَّف». وقال[4]: «وَكَفَ البيتُ وَكْفاً ووَكيفاً وتَوْكافاً؛ أي: قَطَر، وأَوْكَفَ البيتُ: لُغةٌ فيه».

قوله: (**اللهُمَّ لا تَقتُلْنا بغضَبِك**) الحديث، رواه الترمذيُّ[5] عن ابنِ عُمَرَ رضيَ اللهُ عنهما.

---

(١) «ديوان المتنبي» (١: ٢٠٤) بشرح الواحدي.

(٢) في (ط): «السجاوندي»، وهو خطأ.

(٣) «شرح ديوان المتنبي» للواحدي (١: ٢٠٤).

(٤) أي: الجوهريُّ أيضاً.

(٥) في «جامعه» برقم (٣٤٥٠).

ولا تُهلِكْنا بعَذابِك، وعافِنا قَبلَ ذلك»، وعن ابن عبّاسٍ: **أنّ اليهودَ سألتِ النبيَّ ﷺ عن الرَّعد** ما هو؟ فقال: «مَلَكٌ منَ الملائكةِ مُوكَّلٌ بالسَّحاب، معَه مَخارِيقُ من نارٍ يَسُوق بها السَّحابَ»، وعنِ الحسن: خَلْقٌ من خَلْق الله ليس بمَلَكٍ. ومن بِدَع المُتصوِّفة: الرَّعدُ صَعَقاتُ الملائكة، والبَرْقُ زَفَراتُ أفئدَتِهم، والمطرُ بُكاؤُهم. ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ مِنْ خِيفَتِهِۦ﴾ ويُسبِّحُ الملائكةُ من هَيبتِه وإجلالِه.

ذَكَر عِلمَه النافذَ في كلِّ شيءٍ واستواءَ الظاهرِ والخفيِّ عندَه، وما دلّ علىٰ قُدرتِه الباهرةِ ووَحْدانيَّتِه، ثمّ قال: ﴿وَهُمْ﴾ يعني: الذين كَفروا وكذَّبوا رسولَ الله وأنكَروا آياتِه ﴿يُجَٰدِلُونَ فِى ٱللَّهِ﴾ حيثُ يُنكِرونَ علىٰ رسوله ما يَصِفُه به من القُدرة علىٰ البعثِ وإعادةِ الخَلائقِ بقولِهم: ﴿مَن يُحْىِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ﴾ [يسٓ: ٧٨] ويَرُدُّون الوحدانيةَ باتِّخاذِ الشُّركاءِ والأنداد، ويَجعَلونَه بعضَ الأجسامِ المُتوالِدةِ بقولِهم: «الملائِكَةُ بناتُ الله»، فهذا جِدالُهم بالباطل، كقوله تعالىٰ: ﴿وَجَٰدَلُوا۟ بِٱلْبَٰطِلِ لِيُدْحِضُوا۟ بِهِ ٱلْحَقَّ﴾ [غافر: ٥] **وقيل: الواو للحال**؛..........................

قوله: (**أنَّ اليهودَ سألتِ النَّبيَّ ﷺ عن الرَّعْد**) الحديث، رواه أحمدُ بنُ حَنبَلٍ والترمذيُّ[1] عن ابنِ عبّاس.

النهاية: «المَخاريق: جمعُ مِخراق، وهو ـ في الأصل ـ ثوبٌ يُلَفُّ ويَضرِبُ به الصِّبيانُ بعضُهم بعضاً، وهي آلةٌ تَزجُرُ بها الملائكةُ السَّحابَ وتَسوقُه».

قوله: (**وقيل: الواوُ للحال**)، أي: في قوله: ﴿وَهُمْ يُجَٰدِلُونَ فِى ٱللَّهِ﴾، وهو معطوفٌ علىٰ قوله: «ذكرَ عِلمَه النافِذَ في كُلِّ شيء» إلىٰ قوله: «ثم قال: ﴿وَهُمْ﴾ يعني: الذينَ كفروا»، فعلىٰ هذا: ﴿وَهُمْ يُجَٰدِلُونَ﴾ جُملةٌ معطوفةٌ علىٰ جُملةِ قوله: ﴿ٱللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَحْمِلُ كُلُّ أُنثَىٰ﴾ إلىٰ آخِرِ الآياتِ إذا كانَ استِئنافاً كما سبق، أي: أخبَرَ اللهُ تعالىٰ عن عِلمِهِ الشامِلِ وقُدرتِهِ

---

(١) أحمد في «مسنده» (٢٤٨٣)، والترمذيُّ في «جامعه» (٣١١٧).

أي: فيُصيبُ بها من يشاءُ في حال جِدالِهم، وذلك: أنّ أرْبَدَ أخا لبيدِ بنِ ربيعةَ العامِريِّ قال لرسول الله ﷺ ـ حين وَفَد عليه معَ عامرِ بنِ الطُّفيل قاصِدَينِ لقَتْله، فرمىٰ اللهُ عامراً **بغُدَّةٍ كغُدَّةِ البعير**، وموتٍ في بيتِ سَلُوليَّة، وأرسل علىٰ أرْبَدَ صاعِقةً فقَتَلَتْهُ ـ: أخبِرْنا عن ربِّنا، أمِنَ نُحاسٍ هو أم من حديد؟

الكامِلةِ بقوله: ﴿ٱللَّهُ يَعۡلَمُ مَا تَحۡمِلُ كُلُّ أُنثَىٰ﴾ إلىٰ قوله: ﴿ٱلۡكَبِيرُ ٱلۡمُتَعَالِ﴾، ثم أخبَرَ عن استِواءِ الظاهرِ والخفيِّ عندَه بقوله: ﴿سَوَآءٞ مِّنكُم مَّنۡ أَسَرَّ ٱلۡقَوۡلَ وَمَن جَهَرَ بِهِۦ﴾، ثم أخبَرَ عما دَلَّ علىٰ قُدرتِهِ الباهرةِ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوۡمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمۡۗ وَإِذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِقَوۡمٖ سُوٓءٗا فَلَا مَرَدَّ لَهُۥ﴾، ثم أخبَرَ عن وَحْدانيَّتِهِ بقولِه: ﴿هُوَ ٱلَّذِي يُرِيكُمُ ٱلۡبَرۡقَ خَوۡفٗا وَطَمَعٗا﴾، وقولِه: ﴿وَيُسَبِّحُ ٱلرَّعۡدُ بِحَمۡدِهِۦ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ مِنۡ خِيفَتِهِۦ﴾، ثم قال: إنهم مَعَ ذلك ﴿يُجَٰدِلُونَ فِي ٱللَّهِ﴾، أي: في شأنِ الله من عِلمِهِ وقُدرته؛ حيثُ يُنكِرونَ علىٰ رسولِهِ ما يَصِفُه به من القُدرةِ علىٰ البَعْثِ بقولهم: مَن يُحيي العِظامَ وهيَ رَميم، ويَرُدُّونَ الوَحْدانيةَ باتخاذِ الشُّـركاء، ويجعلونه بعضَ الأجسام بقولهم: الملائكةُ بناتُ الله. هذا علىٰ تقريرِ المُصنِّف.

والأنسَبُ لتأليفِ النَّظْم: أن يكونَ هذا تَسْليةً لحبيبِهِ صَلَواتُ الله عليه، فإنه تعالىٰ لـمّا نَعىٰ علىٰ كُفّارِ قُرَيشٍ عِنادَهُم في اقتِراحِهم الآياتِ نَحْوَ آياتِ موسىٰ وعيسىٰ عليهما السَّلام، وإنكارَهم الذي جاءَ به صَلَواتُ الله عليه[1] آيات، سَلّاه، بمعنىٰ: هَوِّنْ عليكَ فإنَّكَ لستَ مُختَصّاً به، فإنهم مَعَ ظُهورِ الآياتِ البيِّناتِ ودَلائل التوحيدِ يُجادِلونَ في الله باتخاذِ الشُّـركاءِ وإثباتِ الأولاد، ومَعَ شُمولِ عِلمِهِ وكمالِ قُدرتِهِ يُنكِرونَ الحشـرَ والنَّشْـر، ومَعَ قَهْرِ سُلطانِهِ وشديدِ سَطَواتِهِ يُقدِمونَ علىٰ المُكابَرةِ والعِناد، فلا تَذهَبْ نفسُك عليهم حَسَـرات.

وقد أسلَفْنا في الأنعام عندَ قوله تعالىٰ: ﴿وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلۡجِنَّ﴾ [الأنعام: ١٠٠] تقريرَ هذهِ الطريقة، فإنها من الأساليب الغَريبة، ولا يكادُ يُوجَدُ مِثلُها في غير التنزيل.

قوله: (**بغُدّةٍ كغُدّةِ البعير**)، **النهاية**: «الغُدّة: الطاعونُ للإبل، وقَلَّما تَسلَمُ منه، يُقال:

---

(١) من قوله: «فإنه تعالىٰ» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

....

أغَدَّ البَعيرُ فهو مُغِدّ، ومنه حديثُ عامرِ بنِ الطُّفَيل[١]: «غُدّةٌ كغُدّةِ البعير، وموتٌ في بَيْتِ سَلُولية»[٢].

قالَ الميداني[٣]: «ويُروىٰ: «أغُدّةً ومَوتاً»، أي: أَأُغَدُّ إغداداً وأموتُ مَوتاً؟ يُقال: أغَدَّ البعير: إذا صارَ ذا غُدّة، وهي طاعونُه. ومنهم مَن روىٰ بالرفع، أي: غُدَّتي كغُدّةِ البعير، ومَوْتي مَوْتٌ في بَيْتِ سَلُولية، وسَلولٌ عندَهم أقلُّ العَرَبِ وأذلُّهم، قال[٤]:

إلىٰ الله أشـكو أننـي بِـتُّ طـاهِراً   فجـاءَ سَـلُوليٌّ فبـالَ عـلىٰ رِجْـلي

فقُلت: اقطَعُوها بـارَكَ اللهُ فـيكُمُ   فإني كريمٌ غيرُ مُدخِلِها رَحْلي[٥]».

روىٰ مُحيي السُّنّةِ عن عبدِ الرحمنِ بنِ زيد: «نَزَلَتْ هذهِ الآيةُ في عامرِ بنِ الطُّفَيل والوليدِ ابنِ ربيعة، وكانت قِصّتُهما علىٰ ما روىٰ الكَلْبيُّ عن أبي صالح[٦] عن ابنِ عبّاس قال: أقبَلَ

(١) وهو عامرُ بنُ الطُّفيل العامِريّ، و«لم يختلف أهلُ النَّقْل من المُتقدِّمين أنه مات كافراً»، كما قالَ ابنُ الأثير في «أسد الغابة» (٣: ٢٣)، وعلىٰ هذا فإضافةُ «الحديث» إليه بمعنىٰ أنه في قِصّتِه وشأنِه لا أنه راويه.

(٢) سيأتي المُؤلِّفُ رحمه الله تعالىٰ قريباً بروايته كامِلةً نقلاً عن البغوي.

(٣) في «مجمع الأمثال» (٢: ٥٧).

(٤) البيتان ذكرهما أبو هلال العسكريُّ في «جمهرة الأمثال» (١: ١٠٣)، وفي «ديوان المعاني» (١: ١٨٤)، ولم يُسَمِّ قائلَهما.

(٥) البيت الثاني سقط من (ف).

(٦) هو المُفسِّرُ الإخباريُّ النَّسّابة أبو النضر محمدُ بنُ السائب بن بشر الكلبيّ الكوفيّ، متروك الحديث، توفي سنة ١٤٦ هـ واتُّهِمَ بالكذب، كما في «سير أعلام النبلاء» (٦: ٢٤٨-٢٤٩)، و«تهذيب التهذيب» (٩: ١٧٨-١٨١).

وشيخُه أبو صالح: هو باذام مَوْلىٰ أمِّ هانئ بنتِ أبي طالب، وهو ضعيفُ الحديث.

لكنْ لهذه القِصّةِ أصلٌ في «الصحيح» من حديث أنس بن مالك رضيَ اللهُ عنه، وسيأتي عندَ المُؤلِّفِ رحمه الله تعالىٰ قريباً.

....

عامِرٌ وأربَدُ ـ وهما عامِريّانِ ـ يُريدانِ رسولَ الله ﷺ، وهو جالسٌ في المَجلِسِ ونَفَرٌ من أصحابه، فدَخَلا المَسجِد، فاستَشرَفَ الناسُ بجَمالِ عامر، وكانَ أعوَر، وكانَ من أجملِ الناس، فقالَ رجل: يا رسولَ الله، هذا عامرُ بنُ الطُّفَيلِ قد أقبَلَ نَحْوَك. فقال: «دَعْهُ، فإن يُرِدِ اللهُ به خيراً يَهْدِه».

فأقبَلَ حتىٰ قامَ عليه، فقال: يا مُحمَّد، ما لي إن أسلَمْت؟ قال: لكَ ما للمُسلِمين، وعليكَ ما علىٰ المُسلِمين، قال: تجعلُ ليَ الأمرَ بعدَك؟ قال: ليسَ ذلك إليّ، وإنما ذلكَ إلىٰ الله عَزَّ وجَلَّ يجعلُه حيثُ يشاء. قال: فتَجعَلُني علىٰ الوَبَر، وأنتَ علىٰ المَدَر[1]؟ قال: لا. قال: فما تجعلُ لي؟ قال: أجعَلُكَ علىٰ أعِنّةِ الخيل[2] تَغْزو عليها. قال: أوَليسَ ذلكَ لي اليوم؟! قُم مَعِي أُكَلِّمْك.

فقامَ معَه رسولُ الله ﷺ، وكانَ أوصىٰ إلىٰ أربَدَ: إذا رأيتَني أُكَلِّمُه فدُرْ مِن خَلفِهِ فاضرِبْهُ بالسَّيْف، فجَعَلَ يُخاصِمُ رسولَ الله ﷺ ويُراجِعُه، فدارَ أربَدُ خَلفَ النبيِّ ﷺ ليَضرِبَه، فاختَرَطَ من سَيْفِهِ شِبراً[3]، ثم حَبَسَه اللهُ عنه، فلم يَقدِرْ علىٰ سَلِّه، وجَعَلَ عامرٌ يُومِئُ إليه، فالتَفَتَ رسولُ الله ﷺ، فرأىٰ أربَدَ وما صَنَعَ بسَيفه، فقال: اللهُمَّ اكفِنيهما بما شِئت.

فأرسَلَ اللهُ تعالىٰ إلىٰ أربَدَ صاعِقةً في يوم صَحْوٍ[4] قائظ، فأحرَقَته، ووَلّىٰ عامِرٌ هارِباً،

---

(١) المُرادُ بـ«الوَبَر»: البوادي، وهو مِن وَبَرِ الإبل،لأنّ بُيوتَهم يَتَّخِذونَها منه،والمُرادُ بـ«المَدَر»: القُرىٰ والأمصار، واحدتُها: مَدَرة. «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير (٤: ٣٠٩) و(٥: ١٤٥)، مادة (وبر) و(مدر).

(٢) جمعُ عِنان، وهو لِجامُ الفَرَس، والمُراد: أجعَلُك أميراً علىٰ بعضِ السَّرايا، وقائداً لبعضِ الجيوش.

(٣) أي: سَلَّ سَيفَه من غِمدِه مقدارَ شِبر. انظر: «النهاية» لابن الأثير (٢: ٢٣)، مادة (خرط).

(٤) في (ف): «يوم حَرّ»، والمُثبَتُ من (ح) و(ط).

قال أبو حاتم السِّجِسْتاني: «والعامةُ تظنُّ أنّ الصَّحْوَ لا يكونُ إلا ذهابَ الغَيْم، وليسَ كذلك، وإنما الصَّحْوُ تَفرُّقُ الغَيْم معَ ذهاب البَرْد». «المصباح المنير» للفيُّوميّ، مادة (صحو).

....

وقال: يا مُحمَّد، دَعَوتَ ربَّك فقَتَلَ أربَدَ، والله لأملأنَّها خَيْلاً جُرْداً وفتياناً مُرْداً، فقال النبيُّ ﷺ: يَمنَعُكَ اللهُ من ذلك، وأبناءُ قَيْلة ـ يُريد: الأوسَ والخزرَج ـ ونزلَ عامرٌ ببيتِ امرأةٍ سَلُوليّة، فلما أصبحَ ضَمَّ عليه سِلاحَه، وقد تَغيَّر لونُه، فجَعَلَ يَركُضُ في الصَّحْراء، ويقول: ابـرُزْ يا مَلَكَ الموت، ويقولُ الشِّعْـر، ويقول: واللاتِ لَئِـنْ أبصَـرْتُ مُـحمَّداً[1] وصاحبَه ـ يعني: مَلَكَ الموت ـ لأُنفِذَنَّـهما برُمحي، فأرسَلَ اللهُ مَلَكاً فلَطَمَه بجَناحَيه، فأرداهُ[2] في التراب، وخَرَجَت في رُكبَتِهِ في الوقتِ غُدّةٌ عظيمة، فعادَ إلىٰ بيتِ السَّلُوليّة، وهو يقول: غُدّةٌ كغُدّةِ البعير، وموتٌ في بيتِ سَلُولية. ثم دعا بفَرَسِهِ فرَكِبَه، ثم أجراه، حتىٰ ماتَ علىٰ ظَهْره»[3].

قالَ المَيْدانيُّ بعدَما أتىٰ علىٰ القِصّةِ بتمـامِها: «يُضـرَبُ في خَصْلتَين؛ إحداهما شَـرٌّ من الأُخرىٰ»[4].

وأما ما رويناه في «صحيح البخاري»[5] عن أنسِ بنِ مالك، فهو: «أنَّ رسولَ الله ﷺ بَعَثَ خالَهُ في سَبعينَ راكِباً، وكانَ رئيسُ المُشـرِكينَ عامرُ بنُ الطُّفَيل خَيَّـرَ بينَ ثلاثِ خِصال، فقال: يكونُ لَكَ أهلُ السَّهْل ولي أهلُ المَدَر، أو أكونُ خَليفتَك، أو أغزُوكَ بأهلِ غَطَفانَ بألفِ ألف، وطُعِنَ عامرٌ في بيتِ أُمِّ فُلان، فقال: غُدّةٌ كغُدّةِ البَكْرِ في بَيْتِ امرأةٍ مِن آلِ فُلان، ائتُوني بفَرَسي، فماتَ علىٰ ظَهْره».

---

(١) في الأصول الخطية: «لئن أصحر إلىٰ مُحمَّد»، ولم أرَ الفعل «أصحَرَ» مُتعدِّياً بـ«إلىٰ» فيما رجعتُ إليه من مَعاجِم اللغة، وإنما فيها: «أصحَرَ الرجل: نزلَ الصَّحْراء، وأصحَرَ القوم: إذا بَرَزوا إلىٰ فَضاءٍ لا يُواريهم شيء»، كما في «لسان العرب» لابن منظور، مادة (صحر)، والمُثبَتُ من «معالم التنزيل» للبغوي.

(٢) في الأصول الخطية: «فأداره»، والمُثبَتُ من «معالم التنزيل» للبغوي.

(٣) «معالم التنزيل» للبغوي (٤: ٣٠١-٣٠٢).

(٤) «مجمع الأمثال» للميداني (٣: ٥٨).

(٥) برقم (٤٠٩١).

﴿اَلْمِحَالِ﴾ المُماحَلة، وهي شدّةُ المُماكَرةِ والمُكايَدة، ومنه: تَمحَّل لكذا: إذا تكلَّفَ استعمالَ الحِيْلةِ واجتهدَ فيه، ومَحَل بفلانٍ: إذا كادَه وسَعىٰ به إلىٰ السُّلطان، ومنه الحديثُ: «**ولا تَجعَلهُ علينا ماحِلاً مُصدَّقاً**»، وقال الأعشىٰ:

فَرْعُ نَبْعٍ يَهتَّزُ في غُصُنِ المَجْدِ غَزِيرُ النَّدَىٰ شَدِيدُ المِحَالِ

والمعنىٰ: أنه شديدُ المَكرِ والكَيدِ لأعدائه، يأتيهم بالـهَلَكَةِ من حيثُ لا يَحتَسِبون.

قوله: (**ولا تَـجعَلْهُ علينا ماحِلاً مُصَدَّقاً**)، قيل: تمامُه: «واجعَلْهُ لنا شافِعاً مُشفَّعاً»[(١)]، والضميرُ للقُرآن.

النهاية: «ومنه حديثُ ابنِ مسعود: «القُرآنُ شافعٌ مُشفَّع، وماحِلٌ مُصَدَّق»[(٢)]، أي: خَصْمٌ مُجادِلٌ مُصَدَّق، وقيل: ساعٍ مُصَدَّق؛ من قولهم: مَحَلَ بفُلان؛ إذا سَعىٰ به إلىٰ السُّلطان، يعني: أنَّ مَن اتَّبَعه وعَمِلَ بما فيه، فإنه شافعٌ له مقبولُ الشفاعةِ ومُصَدَّقٌ عليه فيما يَرفَعُ مِن مَساوئِه إذا تَرَكَ العَمَلَ [به]، ومنه حديثُ الدُّعاء: ولا تَجعَلْهُ ماحِلاً مُصَدَّقاً».

قوله: (فَرْعُ نَبْعٍ) البيت[(٣)]، فَرْعُ كُلِّ شيء: أعلاه، يُقال: هو فَرْعُ قومِه: للشريفِ منهم،

---

(١) استغرَبَه بهذا اللفظ الحافظُ الزيلعيُّ في «تخريج أحاديث الكشاف» (٢: ١٨٧) ـ وهي عبارتُه فيما لم يقف عليه؛ أن يقولَ فيه: غريب ـ، ثم خَرَّجَه من حديث جابر وأنس ومَعقِل بن يسار وابن مسعود رضيَ الله عنهم بلفظ: «القرآنُ شافعٌ مُشفَّع، وماحِلٌ مُصدَّق».
وأصحُّها حديثُ جابر، وقد أخرجه ابنُ حبان في «صحيحه» (١٢٤)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٨٥٥).

(٢) حديثُ ابن مسعود: أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٠٤٥٠)، وأبو نُعيم في «حلية الأولياء» (٤: ١٠٨)، وقال الحافظُ الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧: ١٦٤): «فيه الربيعُ بنُ بَدْر، وهو متروك».
وأخرجه عبدُ الرزاق في «مُصنَّفه» (٦٠١٠) ـ ومن طريقه الطبراني (٨٦٥٥) ـ، وابنُ أبي شيبة في «مصنفه» (٣٠٦٧٧)، عن ابنِ مسعودٍ موقوفاً. وإسنادُ عبد الرزاق صحيح.

(٣) انظر: «ديوان الأعشىٰ» ص١٦٦.

وقرأ الأعرجُ بفتح الميم، علىٰ أنه مَفْعَل، من: حالَ يَحُولُ مُحالاً: إذا احتَالَ. ومنه: أَحوَلُ من ذئب، أي: أشدُّ حِيْلَةً.

ويجوزُ أن يكونَ المعنىٰ: شديدُ الفَقارِ، ويكونَ مَثَلاً في القُوَّةِ والقُدرة، كما جاء: فساعِدُ الله أشدُّ، ومُوساهُ أحَدُّ؛ لأنَّ الحيوانَ إذا اشتدَّ مُحالُه، كان مَنعوتاً بشدَّة القوّةِ والاضطلاعِ بما يَعجِزُ عنه غيرُه. ....

والفَرْعُ أيضاً: القَوْسُ التي عُمِلَتْ من طَرَفِ القَضيب، يقال: قَوْسٌ فَرْع؛ أي: غيرُ مشقوق، وهاهنا بمعنىٰ الثاني، إلا أنه مجازٌ عن الكريم.

و«النَّبع»: شَجَرٌ تُتَّخَذُ منه القِسِيّ[1]، «الهشاشة»: الارتياحُ والخِفّةُ للمعروف، «غَزيرُ النَّدىٰ»: كثيرُ العَطاء، «شديدُ المِحال»: شديدُ الكَيْد، وقيل: شديدُ العُقوبةِ والمكر. يقول: الممدوحُ في الصَّلابةِ فَرْعُ النَّبع له نَضارةٌ في غُصْنِ المَجْد، كثيرُ النَّدىٰ شديدُ النِّكايةِ علىٰ الأعداء.

قوله: (ومنه: «أحوَلُ مِن ذئب»)، قالَ المَيْدانيّ: «هذا مِنَ الحِيلة، يُقال[2]: تحوَّلَ الرجل؛ إذا طَلَبَ الحِيلة»[3].

قوله: (شديدُ الفَقار)، الأساس: «فَرَسٌ قَوِيُّ المِحال، وهو الفَقار، الواحِدة: مَحالة، والميمُ أصلية».

قوله: (فساعِدُ الله أشَدّ)، النهاية: «وفي حديثِ البَحيرة: «ساعِدُ الله أشَدّ، ومُوساهُ أحَدّ»؛

---

(١) جمعُ قَوْس، وقيلَ في جَمْعِها أيضاً: أقوُس، وأقواس، وأقياس، وقِياس، وقِسْيٌ، وقِسِيّ، وقُسِيّ، وهما مقلوبانِ عن قُوُوس، وإن كانَ «قُوُوسٌ» لم يُستَعمَل؛ استَغنَوا بـ«قِسِيٍّ» عنه. انظر: «لسان العرب» لابن منظور، مادة (قوس).

(٢) في (ح): «يقول»، والمُثبتُ من (ط) و«مجمع الأمثال» للميداني، والفِقرةُ كُلُّها سقطت من (ف)، كما سيأتي التنبيهُ إليه.

(٣) «مجمع الأمثال» للميداني (١: ٢٢٨).

ألا ترىٰ إلىٰ قولهم: **فَقَرَتْهُ الفواقِرُ**؟ وذلك أن الفَقارَ عمودُ الظَّهر وقِوامُه.

[﴿لَهُۥ دَعْوَةُ ٱلْحَقِّ وَٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ لَا يَسْتَجِيبُونَ لَهُم بِشَىْءٍ إِلَّا كَبَـٰسِطِ كَفَّيْهِ إِلَى ٱلْمَآءِ لِيَبْلُغَ فَاهُ وَمَا هُوَ بِبَـٰلِغِهِۦ ۚ وَمَا دُعَآءُ ٱلْكَـٰفِرِينَ إِلَّا فِى ضَلَـٰلٍ﴾ ١٤]

﴿دَعْوَةُ ٱلْحَقِّ﴾ فيه وجهان: أحدُهما: أن تُضافَ الدَّعوةُ إلىٰ الحقِّ الذي هو نقيضُ الباطِلِ، كما تُضافُ الكلمةُ إليه في قولك: كلمةُ الحقِّ، للدَّلالةِ علىٰ أنّ الدَّعوةَ مُلابسةٌ للحقِّ مُختَصّةٌ به، وأنّها بمَعْزِلٍ منَ الباطِلِ. والمعنىٰ: أنَّ اللهَ سبحانه يُدعىٰ فيَستَجيبُ الدَّعوةَ ويُعطي الداعي سؤالَه إن كان مصلحةً له، **فكانت دعوةً مُلابسةً للحقِّ**، ....

أي: لو أرادَ اللهُ عَزَّ وجَلَّ تحريمَها بشَقِّ آذانِها لَـخَلَقَها كذلك، فإنه يقولُ لها: كُن، فتكون».

قوله: (**فَقَرَتْهُ الفَواقِر**)، **الجوهري**: «أي: كَسَـرَتْ فَقارَ ظَهْرِه، الفاقرة: الداهية»، هذا مِثالُ التوهينِ القَوِيِّ لانهضام فَقارِ الظَّهْر[1].

قوله: (**فكانت دَعْوةً مُلابِسةً للحَقّ**)، الفاءُ نتيجةٌ[2] لِقولِه: «المعنىٰ: أنَّ اللهَ سُبحانَه وتعالىٰ يُدعىٰ فيَستَجيب»، واللامُ في «لكونه» تعليلٌ لإثباتِ أنَّ الدَّعْوة لله مُلابِسةٌ للحَقّ، وذلكَ أنَّ معنىٰ قولِهِ تعالىٰ: ﴿لَهُۥ دَعْوَةُ ٱلْحَقِّ﴾: لله الدَّعْوةُ الثابتةُ غيرُ الزائلة، فإذا كانَ كذلكَ كانت الدَّعْوةُ مُلابِسةً للحَقِّ البتّة، لِكونِهِ تعالىٰ حَقيقاً بأن يُوجَّهَ إليه الدُّعاء، لِـمَا في دَعْوتِهِ من النَّفْع، بخِلافِ آلهتِهم التي لا نَفْعَ ولا جَدْوىٰ في دُعائِها، يُؤيِّدُه ما بعدَه: ﴿وَٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ لَا يَسْتَجِيبُونَ لَهُم بِشَىْءٍ﴾.

قالَ صاحبُ «الانتِصاف»: «قولُه: «فإنَّ اللهَ يَستَجيبُ الدُّعاءَ إذا كانَ مَصلَحةً، أو معناه: أنه الـحَقيقُ أن يُوجَّهُ إليه الدُّعاء، بخِلافِ الأوثان»، قَيَّدَ استِجابةَ الدُّعاءِ برعايةِ المَصلَحة، ولا يَتَقيَّدُ بذلك، ولا يجبُ رعايةُ المَصالِح علىٰ ما سَبَق»[3].

---

(١) من قوله: «قوله: (ومنه: أحول من ذئب)» إلىٰ هنا، سقط من (ف).

(٢) في (ف): «فصيحة»، والمُثبَتُ من (ح) و(ط).

(٣) انظر: «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ٣٥٤) بحاشية «الكشّاف»، ولفظُه يختلفُ عن المذكور هنا.

لكونِه حَقيقاً بأنْ يُوجَّه إليه الدُّعاءُ، لِـمَا في دَعْوتِهِ من الـجَدْوىٰ والنَّفْع، بخلافِ ما لا ينفعُ ولا يُجدي دُعاؤه.

والثاني: **أن تُضافَ إلىٰ الحقِّ الذي هو اللهُ عزَّ وعلا**، علىٰ معنىٰ: دعوةُ المَدْعُوِّ الحقِّ الذي يَسمعُ فيُجيبُ. وعنِ الحسنِ: الحقُّ هو اللهُ، وكلُّ دعاءٍ إليه دعوةُ الحقّ.

فإن قلتَ: ما وَجهُ اتِّصالِ هذَينِ الوَصفَينِ بما قبلَه؟ قلتُ: أمّا علىٰ قِصّةِ أَرْبَدَ فظاهِر؛ لأنَّ إصابتَه بالصّاعقـةِ مِحالٌ منَ الله ومَكْـرٌ به من حيثُ لم يَشعُـرْ. وقد دعا رسولُ الله ﷺ عليه وعلىٰ صاحبه بقوله: «اللهمّ اخسِفْهُما بما شِئتَ»، فأُجيبَ فيهما، فكانتِ الدَّعوةُ دعوةَ حقّ. وأمّا علىٰ الأوّل فوعيدٌ للكَفَرةِ علىٰ مُجادلتِهم رسولَ الله بحُلُول مِحالِهِ بهم، وإجابةِ دَعوةِ رسولِ الله ﷺ إن دعا عليهم فيهم.

قوله: (**أن تُضافَ إلىٰ الحقِّ الذي هو اللهُ تعالىٰ**)، هذا مُشكِلٌ لِـمَا يُؤدِّي إلىٰ أن يُقال: لله دَعْوةُ الله، ويُمكِنُ أن يُقال: معناه: ولله الدَّعْوةُ التي تَليقُ أن تُنسَبَ وتُضافَ إلىٰ حَضْـرَتِه، لكونِهِ سَميعاً بَصيراً كريماً لا يُخيِّبُ سائلَه، فيُجيبُ الدُّعاء.

والحاصل: أنَّ قولَه: ﴿ٱلْحَقِّ﴾ وَصْفٌ جُعِلَ عِلّةً لاستِجابةِ الدُّعاء، فإن جُعِلَ بمعنىٰ الحقِّ الذي هو خِلافُ الباطِل، فيجبُ أن يُفسَّـرَ بالمَصلَحة، لِتَترتَّبَ عليها الإجابة، وإن جُعِلَ وَصْفاً لله تعالىٰ فيجبُ أن يَثبُتَ له وَصْفٌ يَصلُحُ لِتَـرتُّبِ الإجابة، وهو أن يُقال: إنه «المَدعُوُّ الحقُّ الذي يَسمَعُ فيُجيب».

قوله: (**اتصالِ هذَينِ الوَصْفَين**)، أي: قولُه: ﴿شَدِيدُ ٱلْمِحَالِ﴾ و﴿لَهُۥ دَعْوَةُ ٱلْحَقِّ﴾ هما جُملتانِ خَبَرِيّتانِ سَمّـاهما وَصْفَينِ لِـما قبلَه، وهو قولُه: ﴿وَهُمْ يُجَـٰدِلُونَ﴾، وهو إذا كانَ حالاً، والمُرادُ بذي الحال: أربَدُ وصاحِبُه؛ فظاهِر، لأنَّ أثَـرَ شِدّةِ بأسِ الله واقع، والدُّعاءُ قد استُجيبَ فيهم، وإذا كانَ عطفاً علىٰ قوله: ﴿ٱللَّهُ يَعْلَمُ﴾ كما سَبَقَ ـ وهو الوَجْهُ الأولُ في تفسيره ـ فلم يَحصُل من مُقتَضىٰ الوَصْفَينِ شيء، ومن ثَمَّ قال: «فوعيدٌ للكَفَرةِ علىٰ مُجادَلَتِهم».

﴿وَالَّذِينَ يَدْعُونَ﴾ والآلهةُ الذين يَدعُوهم الكُفّارُ ﴿مِن﴾ دونِ الله ﴿لَا يَسْتَجِيبُونَ لَهُم بِشَيْءٍ﴾ من طَلَباتهم ﴿إِلَّا كَبَٰسِطِ كَفَّيْهِ﴾ **إلّا استِجابةً كاستجابةِ** باسِطِ كفَّيهِ؛ أي: **كاستجابةِ الماءِ** مَنْ بَسَطَ كَفَّيهِ إليه يَطلُبُ منه أن يَبلُغَ فاهُ، والماءُ جمادٌ لا يَشعُرُ ببَسطِ كَفَّيهِ ولا بعَطَشِه وحاجتِه إليه، ولا يَقدِرُ أن يُجيبَ دعاءَه ويَبلُغَ فاهُ، وكذلك ما يَدْعُونَه جمادٌ لا يُحِسُّ بدُعائهم، ولا يستطيعُ إجابتَهم، ولا يَقدِرُ علىٰ نَفْعِهم. **وقيل: شُبِّهوا في قِلَّةِ جَدْوىٰ** دُعائهم لآلهتِهم بمَن أراد أن يَغرِفَ الماءَ بيَديهِ ليشربَه، ....

قوله: (**إلا استِجابة كاستجابة**)، الإجابةُ والاستِجابةُ بمعنىٰ، قال:

وداعٍ دَعا: يا مَن يُجيبُ إلىٰ النَّدىٰ ... فلم يَستَجِبْهُ عندَ ذاكَ مُجيبُ[1]

قوله: (**كاستِجابةِ الماء**)، من إضافةِ المَصدَرِ إلىٰ الفاعل، و«مَن»[2] مفعولُه[3].

قوله: (**وقيل: شُبِّهوا في قِلّةِ جَدْوىٰ**)، عطفٌ علىٰ قوله: «أي: كاستِجابةِ الماءِ مَن بَسَطَ كَفَّيه».

والوَجْهُ الأول: من التشبيهِ التمثيليّ؛ شَبَّهَ حالةَ عَدَم استِجابةِ الأصنام دُعاءَهم، وأنهم لم يفوزوا من دُعائِهمُ الأصنامَ بالإجابةِ والنَّفْعِ بحالةِ عَدَم استِجابةِ الماءِ لمن بَسَطَ كَفَّيْهِ إليه يَطلُبُ أن يَبلُغَ فاه، والوَجْهُ عَدَمُ استِطاعةِ[4] إجابةِ الدُّعاءِ مَعَ العَجْزِ عن إيصالِ النفع، وهو ـ كما يُرىٰ ـ مُنتَزَعٌ من عِدّةِ أمور.

روىٰ مُحيـي السُّنّةِ عن عليٍّ وعطاء: «كالعَـطشانِ الجالسِ علىٰ شَفَةِ البِئر، يَمُدُّ يَـدَه إلىٰ

---

(١) البيتُ لكعب بن سعد الغَنَويّ؛ يرثي أخاه أبا المِغوار، كما في «الأصمعيات» ص٩٦، و«لسان العرب» لابن منظور، مادة (جوب).

(٢) يُريد: «مَن» التي في قول الزمخشري: «كاستجابة الماء مَنْ بَسَطَ كفَّيْه إليه...».

(٣) من قوله: «قوله: (إلا استجابة كاستجابة)» إلىٰ هنا، سقط من (ف).

(٤) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «استطابة».

فبَسَطَها ناشراً أصابعَه، فلم تَلِقْ كَفّاهُ منه شيئاً ولم يَبلُغْ طَلِبَتَه من شُرْبه.

وقُرِئَ: «تدعون» بالتاء، «كباسِطٍ كَفَّيهِ» بالتنوين. ﴿إِلَّا فِي ضَلَٰلٍ﴾ إلّا في ضَياعٍ لا منفعةَ فيه؛ لأنَّهم إن دَعَوُا الله لم يُجبْهم، وإن دَعَوُا الآلهةَ لم تَستَطعْ إجابتَهم.

[﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَظِلَٰلُهُم بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْأَصَالِ﴾ ١٥]

﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ﴾ أي: يَنقادون لإحداثِ ما أرادَه فيهم من أفعالِه، شاؤوا أو أبَوْا، لا يَقدِرُونَ أن يَمتَنعوا عليه، ....

البئر، ولا يَبلُغُ قَعْرَ البئر، ولا يَرتَفِعُ إليه، فلا يَنفعُه بَسْطُ الكَفِّ إلىٰ الماءِ ودُعاؤُه»(١).

والثاني: من التشبيهِ المُركَّب العقلي، شُبِّهُوا في عَدَم انتِفاعِهم بدُعاءِ آلهتِهم بشَخْصٍ يَرُومُ مِنَ الماءِ الشُّرْب، ويَفعَلُ ما لا يحصلُ منه علىٰ شيء، والوَجْهُ قِلّةُ جَدْوىٰ توخِّي المطلوب.

قالَ مُحيي السُّنة: «المعنىٰ: كباسِطِ كَفَّيْهِ ليَقبِضَ علىٰ الماءِ لا يكونُ في يَدِهِ شيء، ولا يَبلُغُ إلىٰ فيهِ منه شيء، كذلكَ الذينَ يَدعُونَ الأصنام، لا يَنفَعُهم دُعاؤُها، وهيَ لا تَقدِرُ علىٰ شيء»(٢).

قوله: (فلم تَلِقْ كَفّاه)، «تلق» من: لاقَ؛ أي: أمسَك، وعن بعضِهم: لاقَتِ الدَّواةُ تَليق؛ أي: لَصِقَت، ولُقتُها ـ يَتعدّىٰ ولا يَتعدّىٰ ـ فهي مَليقة: إذا أصلَحْتَ مِدادَها، وألقتُها إلاقةً: لُغةٌ فيه قليلة، وفُلانٌ لا يُليقُ دِرهماً موجودة؛ أي: ما يُمسِكُه، فلا يَلصَقُ به.

قوله: (﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ﴾ أي: ينقادون)، جَعَلَ ﴿يَسْجُدُ﴾ مجازاً عن الانقياد؛ ليَنتَزِعَ منه القَدْرَ المُشتَرَك، فيَصِحَّ إطلاقُه علىٰ العُقَلاءِ الساجِدينَ وغيرِهم، وعلىٰ ظِلالِهِم أيضاً.

قال القاضي: «يحتملُ أن يكونَ السُّجودُ علىٰ حقيقتِه، فإنه يَسجُدُ له الملائكةُ والمُؤمنونَ

(١) «معالم التنزيل» للبغوي (٤: ٣٦٠).

(٢) المصدر السابق (٤: ٣٠٦).

وتَنقادُ له ظلالُهم أيضاً حيثُ تَتصرَّفُ علىٰ مشيئته في الامتداد **والتّقلُّصِ، والفيءِ والزَّوالِ، وقُرِئ: «بالغُدُوِّ والإيصالِ»**، من: آصَلُوا: إذا دَخلُوا في الأَصِيل.

[﴿ قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ قُلِ ٱللَّهُ ۚ قُلْ أَفَٱتَّخَذْتُم مِّن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ لَا يَمْلِكُونَ لِأَنفُسِهِمْ نَفْعًا وَلَا ضَرًّا ۚ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ ۗ أَمْ جَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ خَلَقُوا۟ كَخَلْقِهِۦ فَتَشَٰبَهَ ٱلْخَلْقُ عَلَيْهِمْ ۚ قُلِ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ وَهُوَ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّٰرُ ﴾ ١٦]

مِنَ الثَّقَلَينِ طَوْعاً حالتَي الشِّدّةِ والرَّخاء، والكَفَرةُ كُرْهاً[١] حالةَ الشِّدّةِ والضَّرورة، وظِلالُهم بالعَرَض، وأن يُرادَ[٢] به انقيادُهم لإحداثِ ما أرادَه فيهم؛ شاؤوا أو كَرِهوا، وانقيادُ ظِلالِهم لِتَصْريفِهِ إياها بالمَدِّ والتقليص، وانتِصابُ ﴿طَوْعًا وَكَرْهًا﴾ بالحال أو العِلّة»[٣].

قوله: **(والتَّقلُّص)، الجوهري**: «يُقال: قَلَصَ الظِّلّ، وقَلَصَ الماء: إذا ارتَفَع».

قوله: **(والفَيْءِ والزَّوال)**، الفَيْء: ما بعدَ الزَّوالِ من الظِّلّ، وإنما سُمِّيَ الظِّلُّ فَيْئاً لرجوعِهِ من جانبٍ إلىٰ جانب، قالَ ابنُ السِّكِّيت: الظِّلّ: ما نَسَخَتْهُ الشمس، والفَيْء: ما نَسَخَ الشمس[٤].

قوله: **(وقُرِئ: «بالغُدُوِّ والإيصال»)**، قالَ ابنُ جِنِّي: «قرأها أبو مِجلَز[٥]، وهو مَصدَرُ «آصَلْنا»؛ أي: دَخَلْنا في وقتِ الأصيل»[٦].

---

(١) في الأصول الخطية: «والكفرة له»، والمُثبَتُ من «تفسير البيضاوي».

(٢) قوله: «وأن يُراد» معطوفٌ علىٰ قوله: «أن يكونَ السُّجود»، فهو الاحتمالُ الثاني في معنىٰ السُّجود هنا.

(٣) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٨٤).

(٤) هذه الفِقرة أُخِّرَت في (ح) و(ف) بعدَ التي تليها، ووردت في (ط) هنا، وهو المناسبُ لترتيب الكلام في «الكشّاف».

(٥) في الأصول الخطية: «ابن مجلز»، وهو تحريف، والتصويبُ من «المحتسب».
وأبو مِجلَز: هو لاحِقُ بنُ حُمَيدٍ السَّدوسيُّ البصريّ، أحد أئمة التابعين الثقات، سبقت ترجمته.

(٦) «المحتسب» لابن جِنّي (١: ٣٥٦).

و﴿قُلِ ٱللَّهُ﴾ حكايةٌ لاعترافِهم، وتأكيدٌ له عليهم؛ لأنه إذا قال لهم: مَن ربُّ السماواتِ والأرضِ؟ لم يكن لهم بُدٌّ من أن يَقولوا: الله. كقوله: ﴿قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلسَّبْعِ وَرَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ * سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾ [المؤمنون: ٨٦]، وهذا كما يقول المُناظِرُ لصاحبه: أهذا قولُك؟ فإذا قال: هذا قولي، قال: هذا قولُكَ، فيَحكي إقرارَه تقريراً له عليه واستيثاقاً منه، ثم يقولُ له: فيَلزَمُك علىٰ هذا القولِ كَيتَ وكَيتَ.

ويجوزُ أن يكون تَلْقيناً؛ أي: إن كَعُّوا عنِ الجوابِ فلَقِّنْهم، فإنَّهم يَتلقَّنُونَه ولا يَقدِرون أن يُنكِروه.

﴿أَفَٱتَّخَذْتُم مِّن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ﴾ أبعدَ أن عَلِمْتُموهُ ربَّ السَّماواتِ والأرضِ اتَّخذتُم من دُونه أولياء، فجَعَلتُم ما كان يجبُ أن يكونَ سببَ التَّوحيدِ من عِلْمِكم وإقرارِكُم سببَ الإشراك، ﴿لَا يَمْلِكُونَ لِأَنفُسِهِمْ نَفْعًا وَلَا ضَرًّا﴾ لا يَستطيعون لأنفُسِهم أن ينفعوها أو يدفعوا عنها ضَرَراً، فكيف يَستطيعونَه لغيرهم، وقد آثرتُموهم علىٰ الخالق الرازق المُثيبِ المعاقِب، فما أبينَ ضلالتكم.

قوله: (كَعُّوا في[1] الجواب)، الأساس: «كَعَّ الرجلُ وكَعْكَعَه الخوف فتَكَعْكَع، أي: حَبَسَه فاحتبَس».

قوله: (أبعدَ أن عَلِمتُموهُ ربَّ السماوات)، يُريد: أنَّ الفاءَ في قوله: ﴿أَفَٱتَّخَذْتُم﴾ سَبَبيَّةٌ مُرتِّبةٌ للكلام الثاني علىٰ الأول، وأدخَلَ همزةَ الإنكارِ بينَ المُسبَّب والسَّبَب للتعكيس، كقوله تعالىٰ: ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾ [الواقعة: ٨٢]، وهذهِ الفاءُ مِثلُ الفاءِ التي أتىٰ بها في المِثال، وهو قولُه: «ثم يقولُ له: فيلزمُك علىٰ هذا القول: كَيْتَ وكَيْت».

قوله: (مِن عِلمِكم وإقرارِكم)، أما عِلمُكم فأنكم تَعلَمونَ أنه ربُّ السَّماواتِ والأرض، وأما إقرارُكم فجوابُكم إذا سُئِلتُم: مَن رَبُّ السَّماواتِ والأرض؟

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «عن».

﴿أَمْ جَعَلُوا﴾ بل أجعلُوا، ومعنى الهمزةِ الإنكارُ، و﴿خَلَقُوا﴾ صفةٌ لـ﴿شُرَكَآءَ﴾، يعني: أنَّهم لم يتَّخذُوا لله شركاءَ خالقينَ قد خَلَقوا مِثلَ خَلْقِ الله ﴿فَتَشَٰبَهَ﴾ عليهم خَلْقُ الله وخَلْقُهم، حتّىٰ يقولوا: قَدَرَ هؤلاء علىٰ الخَلْقِ كما قَدَرَ الله عليه، ....

قوله: (حتىٰ يقولوا)، غايةٌ لِقولِه: «فتَشابَه»، ومعنىٰ النفي في قوله: «لم يَتَّخِذوا» يُعطيهِ معنىٰ الهمزةِ الإنكاريّة في «أم»، فيكونُ المُنكَرَ الجعلُ مَعَ مَفعُولَيهِ والصِّفة[1].

قالَ في «الانتِصاف»: «﴿خَلَقُوا۟ كَخَلْقِهِۦ﴾ في سِياقِ الإنكار: تهكُّم، فإنَّ غيرَ الله لا يخلُقُ شيئاً، لا مُساوِياً ولا مُنحطّاً، فقد كانَ يكفي في الإنكارِ أنَّ الآلهةَ التي اتخذوها لا تخلق، لكنَّ قولَه: ﴿كَخَلْقِهِۦ﴾[2] تَهكُّم، والزَّمخشريُّ لا يَستَطيعُ ذِكرَ هذهِ النُّكْتة، لأنّ اللهَ ربَّهم يخلُقُ الجواهِرَ والأعراض، والعَبيدَ لا يخلقونَ سِوىٰ أفعالِهم، وفي قوله: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ﴾ إلجامٌ لأفواهِ المُشرِكينَ والقَدَريّة، فلذلكَ تَقاصَرَ لِسانُ الزَّمخشريِّ هنا، وقَرَّتْ شَقاشِقُه[3]»[4].

وقلت: أما قَضِيّةُ المَذهَب هنا، وقولُه: «لا يَقدِرونَ علىٰ ما يَقدِرُ عليه من الخلق»: فبُطلانُه بقوله تعالىٰ: ﴿قُلِ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ﴾ ظاهِر، وأما إثباتُ التَّهكُّم فمُتكلَّف، لأنَّ التَّهكُّمَ هو ذِكرُ الشيءِ وإرادةُ نقيضِهِ استِحقاراً للمُخاطَب، كقولهِ تعالىٰ: ﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [آل عمران: ٢١]، وقولِهم: ﴿إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلْحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ﴾ [هود: ٨٧]، وهاهنا قولُه: ﴿خَلَقُوا۟ كَخَلْقِهِۦ﴾ مُبالَغةٌ في إثباتِ العَجزِ لها علىٰ سبيل الاستِدراج وإرخاءِ العِنان،

---

(١) أي أنّ كونَهم اتخذوا لله شُركاء، وكونَ هؤلاء الشُّركاء لا قُدْرةَ لهم علىٰ الخلق، كُلُّ ذلك داخلٌ في حَيِّزِ الإنكار.

(٢) من قوله: «في سياق الإنكار» إلىٰ هنا، سقط من (ف).

(٣) قال العلامةُ ابنُ منظور في «لسان العرب»، مادة (شقق): «الشِّقشِقة: لَهاةُ البَعير، والجمع: الشقاشِق، ومنه سُمِّيَ الخطباء: شقاشِق، شَبَّهوا المِكثار بالبَعِيرِ الكثيرِ الهَدْر، وفي حديثِ عليّ رضوانُ الله عليه ـ في خُطبةٍ له ـ: تلك شِقشِقةٌ هَدَرَتْ ثم قَرَّت».

(٤) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ٣٥٥) بحاشية «الكشّاف».

فاستَحقُّوا العبادة، فتتَّخِذُهم له شركاءَ ونعبدُهم كما يُعبَد، إذْ لا فَرْقَ بينَ خالقٍ وخالقٍ؛ ولكنَّهم اتَّخذوا له شُركاءَ عاجزينَ لا يَقدِرونَ علىٰ ما يَقدِرُ عليه الخَلْقُ، فَضْلاً أن يَقدِروا علىٰ ما يَقدِرُ عليه الخالق.

﴿قُلِ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ لا خالقَ غيرُ الله، ولا يستقيمُ أن يكونَ له شريكٌ في الخَلْق، فلا يكون له شريكٌ في العبادة، ﴿وَهُوَ ٱلْوَٰحِدُ﴾ المتوحِّد بالرُّبوبيةِ، ﴿ٱلْقَهَّٰرُ﴾ لا يُغالَب، وما عَداه مَربوبٌ ومقهور.

[﴿ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌۢ بِقَدَرِهَا فَٱحْتَمَلَ ٱلسَّيْلُ زَبَدًا رَّابِيًا ۚ وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِى ٱلنَّارِ ٱبْتِغَآءَ حِلْيَةٍ أَوْ مَتَٰعٍ زَبَدٌ مِّثْلُهُۥ ۚ كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْحَقَّ وَٱلْبَٰطِلَ ۚ فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَآءً ۖ وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمْكُثُ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَالَ ﴾ ١٧]

هذا مَثَلٌ ضَرَبَه اللهُ للحقِّ وأهلِه والباطلِ وحِزْبِه، كما ضَربَ **الأعمىٰ والبَصيرَ والظُّلماتِ والنُّورَ مَثَلاً لهما**، ....

فإنه تعالىٰ لـمّا أنكَرَ عليهم أولاً اتخاذَهم من دونِ الله شُـركاء، ووَصَفَها بأنها لا تملكُ لأنفسِهم نفعاً ولا ضَـرّاً، فكيفَ لغيرهم؟! أنكَرَ ثانياً علىٰ سَبيل التدرُّج وَصْفَ الخلقِ أيضاً، يعني: هَبْ أنهم يَقدِرونَ علىٰ نَفْع أنفسِهم وعلىٰ نَفْع عَبَدتِهم، هل يَقدِرونَ أن يخلقوا شيئاً؟ وهَبْ أنهم قادرونَ علىٰ خَلْقِ بعضِ الأشياء، هل يَقدِرونَ علىٰ ما يَقدِرُ عليه الخالقُ مِن خَلْقِ السَّماواتِ والأرض؟[1].

قوله: (**كما ضَـرَبَ الأعمىٰ والبصير، والظُّلماتِ والنُّور، مَثَلاً لهما**)، بيانٌ لاتصالِ الآيات،

---

(١) وناقشَ العلامةُ الألوسيُّ المُؤلِّفَ رحمهما اللهَ تعالىٰ في كلامه هذا، وقال: «والحقُّ أن الآية ناعيةٌ عليهم مُتهكِّمةٌ بهم، فإنَّ مَن لا يَملِكُ لنفسِهِ شيئاً من النفع والضَّـرّ أبعَدُ مِن أن يُفيدَهم ذلك، وكيفَ يُتوهَّمُ فيه أنه خالق؟! وأن يَشتَبِهَ علىٰ ذي عقل، فيُنبَّهَ علىٰ نفيه؟! وهذا المِقدارُ يكفي في الغَرَض».

فمَثَّلَ الحقَّ وأهلَه بالماءِ الذي يُنزلُه منَ السّماءِ فتَسِيلُ به أوديةُ الناس، فيَحْيَونَ به ويَنفعُهم أنواعَ المنافع، **وبالفِلِزِّ الذي يَنتفعون به** في صَوْغ الحُلِيِّ منه واتِّخاذِ الأواني والآلاتِ المختلفة ولو لم يكنْ إلّا الحديدُ الذي فيه البأسُ الشَّديدُ لَكَفىٰ به، وأنّ ذلك ماكثٌ في الأرض، باقٍ بقاءً ظاهراً، يَثبُتُ الماءُ في مَنابعِه، وتبقىٰ آثارُه في العيون والبئارِ والحُبُوبِ والثِّمارِ التي تَنبُتُ به **ممّا يُدَّخَرُ ويُكنَز**، ....

وذلكَ أنه تعالىٰ لـمّا أمَرَه صَلَواتُ الله عليه أن يُبكِّتَ المُشـركينَ بقوله: ﴿قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ قُلِ ٱللَّهُ﴾، ثم يُؤنِّـبَهم بقوله: ﴿قُلْ أَفَٱتَّخَذْتُم مِّن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ﴾، ويُوبِّخَهم علىٰ تعكيس الأمر، وهو أنه مَن عَلِمَ أنه رَبُّ السَّماواتِ والأرضِ وَجَبَ عليه أن يَعبُدَه ويُوحِّدَه، فهم جَعَلوا العِلمَ سَبَباً للإشـراكِ به، ذَيَّلَه بضَـرْبِ المَثَل بالأعمىٰ والبصير، والظُّلُماتِ والنُّور، ولـمّا أضـرَبَ عن ذلكَ بقوله: ﴿أَمْ جَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ﴾أي: شـركاءَ مخلوقينَ عاجِزينَ لا يَقدِرونَ علىٰ نَفْع أنفُسِهم، فكيفَ بغيرهم؟! وتركوا عِبادةَ خالقِ كُلِّ شيءٍ المُتوحِّدِ المُتفرِّد الغالبِ علىٰ كُلِّ شيء، عَقَّبَه بضَـرْبِ مَثَلٍ آخر.

قوله: (**وبالفِلِزِّ الذي يَنتَفِعونَ به**)، **النهاية**: «الفِلِزُّ ـ بكسـرِ الفاءِ واللام وتشديدِ الزاي ـ: ما في الأرضِ من الجواهرِ المَعدِنيّة، كالذَّهَبِ والفِضّةِ والنُّحاسِ والرَّصاصِ وغيرِها، قيل: هو ما يَنـفيهِ الكِير[1]، ومنه حـديثُ عليٍّ رضيَ اللهُ عنه: (مِن فِـلِزِّ اللُّجَـينِ والعِقيان)[2]».

قوله: (**مما يُدَّخَرُ ويُكنَز**)، خَبَـرٌ لِقوله: «والحبوبُ والثمار»، وفيه لَفٌّ؛ لأنَّ الادِّخارَ مُختَصٌّ بالحبوب، والاكتِنازَ بالثمار.

---

(١) الكِيرُ ـ بالكَسْـر ـ: كِيرُ الـحَدّاد، وهو زِقٌّ أو جِلدٌ ذو حافّاتٍ يَنفُخُ به النار، والمبنيُّ من الطين: الكُور. «لسان العرب» لابن منظور، مادة (كير).

(٢) لم أقف عليه مُسنَداً.

واللُّجَين: الفِضّة، والعِقيان: الذهب الخالص. انظر: «لسان العرب» لابن منظور، مادة (لجن) و(عقي).

وكذلك الجواهرُ تبقىٰ أزمنةً مُتطاولة. وشَبَّه الباطلَ في سرعة اضمِحْـلالِه ووَشْكِ زَوالِه وانسِلاخِه عنِ المنفعة، بزَبَدِ السَّيل الذي يرمي به، وبزَبَدِ الفِلِزِّ الذي يَطفُو فوقَه إذا أُذيب.

فإن قلتَ: لم نُكِّرَتِ الأودية؟ قلت: لأنَّ المطرَ لا يأتي إلا علىٰ طريقِ المُناوَبةِ بينَ البقاع، فيَسيلُ بعضُ أوديةِ الأرضِ دونَ بعض.

فإن قلتَ: فما معنىٰ قولِه: ﴿بِقَدَرِهَا﴾؟ قلت: بمقدارها الذي عَرَفَ اللهُ أنه نافعٌ للمَمْطور عليهم غيرُ ضارّ، ألا ترىٰ إلىٰ قوله: ﴿وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ﴾..................

الراغب: «الكَنْز: جَعْلُ المالِ بعضِه علىٰ بعضٍ وحِفظُه، وأصلُه مِن: كَنَزْتُ التَّمْرَ في الوعاء، زَمَنُ الكَناز: وقتُ ما يُكنَزُ فيه التَّمْر»[1].

قوله: (ألا ترىٰ إلىٰ قوله: ﴿وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي ٱلْأَرْضِ﴾)، يعني: دلَّ التفصيلُ[2] ـ وهو قولُه: ﴿وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ﴾[3] ـ أنَّ هذا المُجمَلَ أيضاً مُشتَمِلٌ علىٰ هذا المعنىٰ، ليَتَطابَقَ التفصيلُ والمُجمَل، وليسَ فيه ما يَدُلُّ علىٰ النفع إلا قولُه: ﴿فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌۢ بِقَدَرِهَا﴾، فيجبُ تفسيرُه به، ويُؤيِّدُه قولُه: «الفائدةُ فيه ـ أي: في ﴿ٱبْتِغَآءَ حِلْيَةٍ أَوْ مَتَٰعٍ﴾ ـ كالفائدةِ في قوله: ﴿بِقَدَرِهَا﴾»، لأنهما مُتقابِلان.

واعلَمْ أنَّ الآيةَ من «باب الجمع والتقسيم مَـعَ الجمع»[4] علىٰ أبدَع ما يكون؛ جَمَعَ أولاً

---

(١) «مفردات القرآن» ص٧٢٧.

(٢) في (ف): «كل التفصيل»، وفي النسخة الموصلية: «ما دل التفصيل»، والمُثبتُ من (ط)، والجملة ساقطة من (ح).

(٣) من قوله: «يعني: دل التفصيل» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

(٤) انظر معنىٰ «الجمع» و«التقسيم» و«التفريق» في «التبيان في البيان» للمُؤلِّفِ العلامةِ الطِّيبيِّ ص٣٣١-٣٤٠، فقد ذكرَ صورةَ «الجمع» وحدَه، وصورةَ «التقسيم» وحدَه، وصورةَ «التفريق» وحدَه، ثم ذكرَ صورةَ «الجمع مع التفريق»، وصورةَ «الجمع مع التقسيم»، وصورةَ «الجمع مع التفريق والتقسيم»، ومَثَّـلَ عليها.

....

الماءَ والفِلِزَّ في حُكم كونِهما جامِعَين لمعنىٰ ما يَنتَفِعُ به الناس ولِـمَا لا نَفْعَ فيه، فإنزالُ الماءِ علىٰ القَدْرِ المُحتاج إليه خالصٌ للنَّفْع، وحَميلُه ـ الذي هو زَبَدُ السَّيْل ـ لا نَفْعَ فيه، وكذا الفِلِزّ: ما يُتَّخَذُ منه الـحُلِـيُّ والأواني هو المُنتَفَعُ به، وخَبَثُه الذي هو زَبَدُه مما لا نَفْعَ فيه، ثم فَصَّلَ ثانياً حُكمَ كُلٍّ مِنَ اللذَيْنِ لا نفعَ فيهما علىٰ طريق الجمع، بقوله: ﴿فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ﴾ إلىٰ آخِرِه، أي: كُلٌّ مما لا نفعَ فيه مِن زَبَدِ الماءِ وزَبَدِ الفِلِزِّ يَذهَبُ جُفاء، وكُلٌّ من المُنتَفَع بهما ـ وهما الماءُ المُنزَلُ بقدَرٍ والفِلِزُّ المُـتَّخَذُ منه الـحُلِـيُّ والمتاع ـ يَمكُثُ في الأرض.

قال مُحيي السُّنّة: «قيل: قولُه: ﴿أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً﴾ مَثَلٌ للقُرآن، و«الأودية» مَثَلٌ للقلوب، أي: أنزَلَ القُرآن، واحتَمَلَ منه القُلوبُ علىٰ قَدْرِ اليقينِ والعَقْل والشَّكِّ والجهل»[(١)].

وقلت: ومُقتَضىٰ إدخالِ القُرآنِ والقُلوبِ الموصوفةِ باليقينِ والشَّكِّ والعقلِ والجهلِ في هذا المقام قولُه تعالىٰ بعدَ ضَـرْبِ المَثَل: ﴿لِلَّذِينَ ٱسْتَجَابُواْ لِرَبِّهِمُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ الآية، وقولُه: ﴿أَفَمَن يَعْلَمُ أَنَّمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ٱلْحَقُّ كَمَنْ هُوَ أَعْمَىٰٓ﴾.

وقالَ السَّجاوَنْديّ: إنَّ الله تعالىٰ في الأنبياءِ والأصفياءِ ودائعَ وبَدائعَ من خَصائصِ الإنسانيّة، تحصلُ بالسَّهْوِ[(٢)] وتَذهَبُ بالعِبَر، والأنوارُ العُلويّة ـ أعني: آثارَ الهداية ـ بالعِلم والقُرآن يَتأثَرُ بها[(٣)] من الأخلاق ما هو حِليةُ الرُّوح والعقل، ومن الأعمالِ ما هو قُنيةُ[(٤)] النَّفْـع والدَّفْـع، والعِلمُ في الصَّدْرِ الأولِ آتٍ[(٥)] من الله تعالىٰ نَقْـداً خالياً من خَلائطِ الزَّيْفِ

---

(١) «معالم التنزيل» للبغوي (٤: ٣٠٨).

(٢) في (ح) و(ف): «بالشهود»، والمُثبَت من (ط).

(٣) في (ف): «بتأثيرها»، والمُثبتُ من (ح) و(ط).

(٤) في (ح) و(ف): «فتنة»، والمُثبتُ من (ط).

(٥) في الأصول الخطية: «آتي»، بإثبات الياء، والوجهُ حذفُها.

لأنه ضَرَبَ المطرَ مَثَلاً للحقِّ، فوَجَبَ أن يكونَ مطراً خالصاً للنَّفع، خالياً منَ المَضَرَّة، ولا يكونَ كبعض الأمطارِ والسُّيولِ الجَواحِف.

فإن قلت: فما فائدةُ قولِه: ﴿ٱبْتِغَآءَ حِلْيَةٍ أَوْ مَتَٰعٍ﴾؟ قلت: الفائدةُ فيه كالفائدة في قوله: ﴿بِقَدَرِهَا﴾؛ لأنه جَمعَ الماءَ والفِلزَّ في النَّفع في قوله: ﴿وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ﴾، لأنّ المعنىٰ: وأمّا ما ينفعُهم منَ الماء والفِلِزِّ، فذَكَر وَجْهَ الانتِفاع بما يُوقَدُ عليه منه ويُذاب، وهو الحِلْيةُ والمَتاعُ. وقولُه: ﴿وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِى ٱلنَّارِ ٱبْتِغَآءَ حِلْيَةٍ أَوْ مَتَٰعٍ﴾ عبارةٌ جامعةٌ لأنواع الفِلِزِّ، معَ إظهار الكِبرياءِ في ذِكْرِهِ علىٰ وجهِ التَّهاوُنِ به، ....

صافياً عن سُؤالِ الكَيْف، ثم اختَلَطَ بشوائبِ النفسانيّة وهواجِسِ الإنسانيّة، فلا بُدَّ من نارِ الفِتَن، واختبارِ المِحَن؛ لِزَوالِ زَبَدِ الخَبَث، وقَوامِ أَوْدِ العَبَث، ومَن تحمَّلَ التعليم، والاتصاف بالتسليم، ليَذهَبَ الزَّبَدُ جُفاء، وإلا ماتَ عَطِشاً، ودامَ نَجِساً، قال:

إذا أنتَ لم تَشـرَبْ مِراراً علىٰ القَذىٰ ... ظَمِئتَ وأيُّ الناس تَصْفو مَشارِبُه[1]

هذا مُختَصَـرٌ مِن كلامِه.

قوله: (والسُّيولِ الجَواحِف)، الجوهري: «سَيْلٌ جُحَافٌ ـ بالضَّمّ ـ: إذا جَرَفَ كُلَّ شيءٍ وذَهَب به».

قوله: (علىٰ وَجْهِ التهاوُنِ به)، وذلكَ أنَّ في قوله: ﴿وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِى ٱلنَّارِ ٱبْتِغَآءَ حِلْيَةٍ﴾

---

(١) البيتُ لبشّار بن بُرْد، كما في «عيون الأخبار» لابن قتيبة (٣: ١٧)، و«ديوان المعاني» لأبي هلال العسكري (٢: ١٩٦)، و«الحماسة البصرية» (٢: ٣٤)، وقبله:

إذا كنتَ في كُلِّ الأمورِ مُعاتِباً ... صَديقَكَ لم تلقَ الذي لا تُعاتِبُه

فعِشْ واحِداً أو صِلْ أخاكَ فإنهُ ... مُقارِفُ ذَنْبٍ مَرّةً ومُجانِبُه

كما هو هِجِّيرىٰ المُلوك، نحو ما جاء في ذِكْـر الآجُـرّ، ﴿فَأَوۡقِدۡ لِي يَٰهَٰمَٰنُ عَلَى ٱلطِّينِ﴾ [القصص: ٣٨].

و«مِنْ» لابتداء الغاية؛ أي: ومنهُ ينشأُ زَبَدٌ مثلُ زَبَدِ الماء، **أو للتَّبعيض**؛ بمعنىٰ: وبعضُه زَبَداً رابياً مُنتَفِخاً مُرتفعاً علىٰ وجه السَّيْل.

﴿جُفَآءً﴾ **يجفـاهُ السَّيل**؛ أي: يرمي به. وجَفَأَتِ القِـدْرُ بزَبَدِها، وأجـفَـأَ السَّيلُ وأجفَلَ. وفي قراءة رُؤْبَةَ بنِ العَجّاج: «جُفالاً»، وعن أبي حاتم: لا يُقرأ بقراءة رُؤبة، لأنه كان يأكل الفأر. ....

عُدُولاً من الاسم إلىٰ تَصْويرِ حالةٍ هيَ أَحَطُّ حالاتِ هذهِ الجواهر، أي: هذهِ التي تَرفَعونَ أنتُم من مِقدارِها، وتَعُدُّونَها أنفَسَ الجواهِر، وتَتَّخِذونَ منها الـحُلِـيّ، وتُزيِّنونَ بها مَجالِسَكم وتيجانَـكم، هيَ هذهِ التي تُوقِدونَ عليها، كقولِه تعالىٰ: ﴿فَلۡيَنظُرِ ٱلۡإِنسَٰنُ مِمَّ خُلِقَ * خُلِقَ مِن مَّآءٖ دَافِقٖ﴾ [الطارق: ٥-٦]، وقولِه: ﴿مِنۡ أَيِّ شَيۡءٍ خَلَقَهُۥ * مِن نُّطۡفَةٍ خَلَقَهُۥ فَقَدَّرَهُۥ﴾ [عبس: ١٨-١٩]، قال[1]: «من أيِّ شيءٍ حَقيرٍ خَلَقَه».

قوله: (**أو للتبعيض**)، قال أبو البقاء: «﴿زَبَدٌ﴾ مُبتَدأ، و﴿مِّثۡلُهُۥ﴾ الصِّفة، والخبرُ «مما يُوقِدون»، المعنىٰ: ومن جَواهِرِ الأرضِ كالنُّحاسِ ما فيه زَبَدٌ ـ وهو خَبَثُه ـ مِثلُه، أي: مِثلُ الزَّبَدِ الذي يكونُ علىٰ الماء»[2].

قوله: (﴿جُفَآءً﴾ **يجفاهُ السَّيْـل**)، قال أبو البقاء: «هو حال، وهمزتُـه مُنقَلِبةٌ عن واو، وقيل: هي أصل»[3].

---

(١) أي: الزمخشريّ، في تفسير الآية المذكورة من سورة عبس (١٦: ٢٩٧).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٧٥٦).

(٣) المصدر السابق (٢: ٧٥٦).

وقُرِئ: ﴿يُوقِدُونَ﴾ بالياء؛ أي: يُوقِدُ النّاس.

[﴿لِلَّذِينَ ٱسْتَجَابُواْ لِرَبِّهِمُ ٱلْحُسْنَىٰۚ وَٱلَّذِينَ لَمْ يَسْتَجِيبُواْ لَهُۥ لَوْ أَنَّ لَهُم مَّا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُۥ مَعَهُۥ لَٱفْتَدَوْاْ بِهِۦٓۚ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ سُوٓءُ ٱلْحِسَابِ وَمَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُۖ وَبِئْسَ ٱلْمِهَادُ﴾ ١٨]

﴿لِلَّذِينَ ٱسْتَجَابُواْ﴾ اللّامُ مُتعلِّقةٌ بـ﴿يَضْرِبُ﴾، أي: كذلك يَضربُ اللهُ الأمثالَ للمؤمنينَ الذين استجابوا، وللكافرين الذين لم يَستَجيبوا؛ أي: هما مَثَلا الفريقَين. و﴿ٱلْحُسْنَىٰ﴾ صفةٌ لمصدرِ «استَجابوا»؛ أي: استَجابوا الاستجابةَ الحُسنىٰ. وقوله ﴿لَوْ أَنَّ لَهُم﴾ كلامٌ مُبتَدأٌ في ذِكْرِ ما أُعِدَّ لغيرِ المُستَجيبين. **وقيل: قد تَمَّ الكلامُ عند قولِه:** ﴿كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَالَ﴾ [الرعد: ١٧]، وما بعدَه كلامٌ مُستأنف و﴿ٱلْحُسْنَىٰ﴾ مبتدأ، خبرُه: ﴿لِلَّذِينَ ٱسْتَجَابُواْ﴾، والمعنىٰ: لهم المَثُوبةُ الحُسنىٰ، وهي الجنَّة، ﴿وَٱلَّذِينَ لَمْ يَسْتَجِيبُواْ﴾ مبتدأ، خبرُه: ﴿لو﴾ معَ ما في حَيِّزِه، و﴿سُوٓءُ ٱلْحِسَابِ﴾ المناقشةُ فيه، وعن النَّخَعيِّ: أن يُحاسَبَ الرَّجلُ بذَنْبِه كلِّه لا يُغفَرُ منه شيء.

قوله: (**وقُرِئ: ﴿يُوقِدُونَ﴾ بالياء**)، التحتانية؛ حمزةُ وحَفصٌ والكِسائيّ(١).

قوله: (**وقيل: قد تَمَّ الكلامُ عندَ قوله: ﴿كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَالَ﴾**)، قالَ صاحبُ «المُرشِد»: «هو وقفٌ تامّ، وفي قوله: ﴿لِرَبِّهِمُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ حَسَن، وكذا ﴿لَٱفْتَدَوْاْ بِهِۦٓ﴾»(٢).

---

(١) انظر: «التيسير» لأبي عمرو الداني ص١٣٣، و«حجة القراءات» ص٣٧٣.

(٢) انظر: «المَقصِد لتلخيص ما في المُرشد» لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري (ص٤٠٨ ط دار الكتب العلمية، وص٤٨ ط دار المصحف)، لكنْ فيه: إنّ الوقفَ علىٰ ﴿ٱلْأَمْثَالَ﴾ تام، وكذا ﴿ٱلْحُسْنَىٰ﴾، وعلىٰ ﴿لَٱفْتَدَوْاْ بِهِۦٓ﴾ حَسَن.

وتَقدَّمَ التعريفُ بـ«المُرشِد» ومُؤلِّفه عند تفسير الآية ٣٤ من سورة التوبة (٧: ٢٣٣).

[﴿أَفَمَن يَعْلَمُ أَنَّمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ٱلْحَقُّ كَمَنْ هُوَ أَعْمَىٰٓ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ ١٩]

دخلت همزةُ الإنكارِ على الفاء في قوله: ﴿أَفَمَن يَعْلَمُ﴾ لإنكار أن تقعَ ....

وقال القاضي: «قولُه: ﴿لَوْ أَنَّ لَهُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ على أن يَتعلَّقَ ﴿لِلَّذِينَ﴾ بـ﴿يَضْرِبُ﴾: كلامٌ مُبتَدَأ لبيانِ مآلِ غيرِ المُستَجيبين»(١).

وقلت: النَّظمُ يَستَدعي الثاني، لأنَّ الفَصاحةَ على انقِطاع ما بعدَ الفاصِلةِ عنها، ولهذا انحَطَّ قولُ امرِئِ القَيْس:

ألا أيـُّها الليلُ الطويلُ ألا انجَلي ... بصُبْحٍ وما الإصباحُ مِنكَ بأمثَلِ(٢)

عن قولِ أبي الطيِّب:

إذا كانَ مَدْحاً فالنَّسيبُ المُقدَّمُ ... أكُلُّ فَصيحٍ قالَ شِعْراً مُتيَّمُ(٣)

ولأنَّ لفظَ ﴿ٱلْحُسْنَىٰ﴾ لـمّا تَعلَّقَ بأحَدِ القَرينَتَينِ أوجَبَ أن لا يُعطَّلَ ما يُقابِلُها عن أُختِها؛ لِئلّا يَـختَـرِمَ النَّظم، كأنه قيل: للذينَ استَجابوا لربهم الحسنىٰ، والذينَ لم يَستَجيبوا لربِّهم السُّوأىٰ، فوَضَعَ مَوضِعَه: ﴿لَوْ أَنَّ لَهُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ إلىٰ آخِره، وإنما اكتَفىٰ في الأولِ بـ﴿ٱلْحُسْنَىٰ﴾ المُطلَقةِ ليَعُمّ، فيكونُ أبلغ، لأنَّ جانبَ الحسنةِ أرجَح.

قوله: (**دَخَلَت همزةُ الإنكـارِ علىٰ الفاء**)، يُـريد: أنّ الفاءَ في ﴿أَفَمَن﴾ للتعقيب، والهمزةُ مُقحَمةٌ بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه لـمزيدِ الإنـكار، والمعطوفُ عليه جُملةُ قولـه: ﴿لِلَّذِينَ ٱسْتَجَابُواْ لِرَبِّهِمُ ٱلْحُسْنَىٰ وَٱلَّذِينَ لَمْ يَسْتَجِيبُواْ لَهُۥ﴾ الآية، المعنىٰ: ضَـرَبَ اللهُ الأمثالَ للمُؤمنينَ

---

(١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٨٥).

(٢) «ديوان امرئ القيس» ص١٨، والبيتُ من مُعلَّقتِه المشهورةِ التي مطلعُها:

قِفا نَبْكِ مِن ذِكرىٰ حَبيبٍ ومَنزِلِ ... بِسِقْطِ اللِّوىٰ بينَ الدَّخُولِ فحَوْمَلِ

(٣) «ديوان المتنبي» (٢: ٦٣٨) بشرح الواحدي.

شُبْهةٌ بعدَما ضُرِبَ منَ المَثَل في أنّ حالَ من عَلِمَ ﴿أَنَّمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ٱلْحَقُّ﴾ فاستجاب، بمَعْزِلٍ من حال الجاهِلِ الذي لم يَستَبصِرْ فيَستَجيب، **كبُعْدِ ما بينَ الزَّبَدِ** والماءِ، والخَبَثِ والإبريز. ﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ أي: **الذين عَمِلوا علىٰ قَضِيّاتِ عُقولِهم**، فنَظَروا واستَبصَروا.

[﴿ٱلَّذِينَ يُوفُونَ بِعَهْدِ ٱللَّهِ وَلَا يَنقُضُونَ ٱلْمِيثَٰقَ ۝ وَٱلَّذِينَ يَصِلُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ

المُستَجيبينَ والكافرينَ الذينَ لم يَستَجيبوا، أفيَستَوي الذينَ يَعلَمونَ ما أُنزِلَ إليك، فيَستَجيبون، والذينَ لا يَعلَمونَ فلا يَستَجيبون؟! وإليه الإشارةُ بقوله: «إنَّ حالَ مَن عَلِمَ فاستَجاب بمَعزِلٍ من حالِ الجاهل فلم يَستَجِب، كبُعْدِ ما بينَ الزَّبَدِ والماء، والخَبَثِ والإبريز[1]».

ثم إنكَ إن أمعَنتَ النَّظَرَ وَجدتَ قولَه: ﴿أَفَمَن يَعْلَمُ أَنَّمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ٱلْحَقُّ﴾ وما تَرتَّبَ هو عليه: مُتَّصِلاً[2] بفاتحةِ السُّورة، يعني: بقوله: ﴿وَٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ٱلْحَقُّ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الرعد: ١].

قوله: **(كبُعْدِ ما بينَ الزَّبَد)**، صِفةُ مَصدَرٍ محذوف، أي: بَعُدَ حالُهم من حالِ الجاهل بُعْداً مِثلَ بُعْدِ ما بينَ الزَّبَدِ والماء.

قوله: **(أي: الذينَ عَمِلوا علىٰ قَضِيّاتِ عُقولِهم)، الراغب**: «اللُّبّ[3]: العقلُ الخالصُ مِنَ الشوائب، وسُمِّيَ بذلك لكونِهِ خالصَ ما في الإنسانِ من قُواه، كاللُّباب من الشيء، وقيل: هو ما زكىٰ من العقل، فكل لُبٍّ عقل، وليسَ كُلُّ عقل لُبّاً، ولهذا عَلَّقَ اللهُ تعالىٰ الأحكامَ التي لا تُدرِكُها إلا العُقولُ الزاكية بأُولي الألباب، نحو: ﴿وَمَن يُؤْتَ ٱلْحِكْمَةَ فَقَدْ

---

(١) الخَبَث: هو ما تُلقيهِ النارُ مِن وَسَخِ الفِضّةِ والنُّحاسِ وغيرهما إذا أُذيبا، كما في «النهاية» لابن الأثير (٢: ٥)، (خبث). والإبريز: لفظٌ مُعرَّب، ومعناه: هو الذَّهَبُ الخالص، كما في «المصباح المنير» (برز).

(٢) في الأصول الخطية: «متصل» بالرفع!

(٣) لفظة: «اللب» سقطت من (ح) و(ف).

وَيَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ وَيَخَافُونَ سُوٓءَ ٱلْحِسَابِ * وَٱلَّذِينَ صَبَرُوا۟ ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِمْ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنفَقُوا۟ مِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً وَيَدْرَءُونَ بِٱلْحَسَنَةِ ٱلسَّيِّئَةَ أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ عُقْبَى ٱلدَّارِ * جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ مِنْ ءَابَآئِهِمْ وَأَزْوَٰجِهِمْ وَذُرِّيَّٰتِهِمْ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ * سَلَٰمٌ عَلَيْكُم بِمَا صَبَرْتُمْ فَنِعْمَ عُقْبَى ٱلدَّارِ ﴾ [٢٠-٢٤]

﴿ ٱلَّذِينَ يُوفُونَ بِعَهْدِ ٱللَّهِ ﴾ مبتدأ، و﴿أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ عُقْبَى ٱلدَّارِ﴾ خبرُه، كقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ ﴾ [الرعد: ٢٥] أولئك لهم اللعنة. ويجوزُ أن يكونَ صفةً لـ«أولي الألباب»، **والأوّلُ أوجه.** و«عَهْدُ الله»: ما عَقَدوهُ علىٰ أنفسِهم منَ الشَّهادة برُبوبيَّته؛ ﴿وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا۟ بَلَىٰ ﴾ [الأعراف: ١٧٢]. ﴿وَلَا يَنقُضُونَ ٱلْمِيثَٰقَ﴾ ولا يَنقُضُون كلَّ ما وَثَّقوه علىٰ أنفُسِهم وقَبِلُوه؛ منَ الإيمان بالله وغيرِه منَ المواثيقِ بينَهم وبينَ الله وبينَ العباد، **تَعميمٌ بعدَ تخصيص.**

أُوتِىَ خَيْرًا كَثِيرًا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾ [البقرة: ٢٦٩]، ورجلٌ لَبيبٌ[١] من قوم أَلِبّاء، وملبوب: معروفٌ باللُّبّ»[٢].

قوله: (والأولُ أوجَه)، وذلكَ لمكانِ الاستِئنافِ عندَ قوله: ﴿ ٱلَّذِينَ يُوفُونَ ﴾؛ لبيانِ المُوجِب، كقوله تعالىٰ: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ * ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٢-٣]، علىٰ ما مَرَّ في البقرة، ولعَطفِ قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ ﴾ عليه، وهو غيرُ صالح لِوَصْفِ أولي الألباب.

قوله: (تعميمٌ بعدَ تخصيص)، يعني: عُطِفَ قولُه: ﴿وَلَا يَنقُضُونَ ٱلْمِيثَٰقَ﴾ ـ وهو عامٌّ لأنَّ التعريفَ فيه للجِنس ـ علىٰ قوله: ﴿يُوفُونَ بِعَهْدِ ٱللَّهِ﴾، والمُراد: ما عَقَدُوهُ علىٰ أنفسِهم من الشهادةِ بـرُبوبيَّته، وهو خاصّ، كما عُطِف: ﴿وَيَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ﴾ علىٰ قـوله: ﴿يَصِلُونَ﴾ علىٰ هذا، لأنَّ خشيـةَ الله[٣] مِلاكُ كُلِّ خير، وأما عَطْـفُ ﴿وَيَخَافُونَ سُوٓءَ ٱلْحِسَابِ ﴾ علىٰ «يخشون»،

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «المفردات» للراغب، مادة (لبب): «ألَبَب».
(٢) «مفردات القرآن» ص٧٣٣.
(٣) في (ح): «لأنّ ربوبيته»، والمُثبَتُ من (ف) و(ط).

﴿مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ﴾ منَ الأرحامِ والقَرابات، ويَدخُل فيه وَصْلُ قَرابةِ رسولِ الله وقَرابةِ المؤمنين الثابتةِ بسَببِ الإيمانِ ـ ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات: ١٠] ـ بالإحسان إليهم علىٰ حَسْب الطاقة، ونُصرتِهم، والذَّبِّ عنهم، والشَّفقةِ عليهم، والنَّصيحةِ لهم، وطَرْحِ التَّفرقةِ بينَ أنفُسِهم وبينَهم، وإفشاءِ السَّلامِ عليهم، وعيادةِ مَرْضاهُم، وشُهودِ جنائزِهم. ومنه: مُراعاةُ حقِّ الأصحابِ والخَدَمِ والجيرانِ والرُّفقاءِ في السَّفر، وكلِّ ما تَعلَّقَ منهم بسَبَب، حتىٰ الهِرَّةِ والدَّجاجة. وعن الفُضَيل بن عِياض: أنَّ جماعةً دخلوا عليه بمكّةَ فقال: من أين أنتُم؟ قالوا: من أهل خُراسان. قال: اتَّقوا اللهَ وكونوا من حيثُ شئتُم، واعلَموا أنَّ العبدَ لو أحسَنَ الإحسانَ كلَّه وكانت له دجاجةٌ فأساءَ إليها لم يكنْ منَ المُحسنينَ.

﴿وَيَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ﴾ أي: يخشونَ وَعيدَه كلَّه، ﴿وَيَخَافُونَ﴾ خُصوصاً ﴿سُوٓءَ ٱلْحِسَابِ﴾ فيُحاسِبونَ أنفسَهم قبلَ أن يُحاسَبوا.

﴿صَبَرُوا۟﴾ مُطلَقٌ فيما يُصبرُ عليه منَ المصائب في النُّفوسِ والأموالِ ومَشاقِّ التَّكليف، ﴿ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِمْ﴾ لا ليُقالَ: ما أصبرَه وأحملَه للنَّوازِل! وأوقَرَه عند الزَّلازل! ولا لئلّا يُعابَ بالجَزَع ولئلّا يَشمَتَ به الأعداء، كقوله:

وتَجَلُّدي للشّامِتِينَ أُرِيهِمُ

فمِن عَطفِ الخاصِّ علىٰ العامّ، ومن ثَمَّ قال: «ويخافونَ خُصوصاً سُوءَ الحِساب»، ومِثلُه عطفُ ﴿وَأَنفَقُوا۟ مِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ﴾ علىٰ ﴿صَبَرُوا۟﴾.

قوله: (وتَجَلُّدي للشامِتين أُريهِمُ)، تمامُه ـ لأبي ذُؤَيب ـ:

أني لِرَيْبِ الدَّهرِ لا أتضَعْضَعُ(١)

---

(١) انظر: «المُفضَّليات» ص٤٢٢.

ولا لأنه لا طائلَ تحتَ الـهَلَع، ولا مَرَدَّ فيه للفائت، كقوله:

ما إنْ جَزَعْـتُ ولا هَلَعْـ ـتُ ولا يَرُدُّ بُكـايَ زَنْـدا

وكلُّ عملٍ له وجوهٌ يُعمَلُ عليها، فعلىٰ المؤمن **أن ينويَ منها ما به كان حَسَناً** عند الله، وإلّا لم يَستَحقَّ به ثواباً، وكان فعلاً كلا فِعْل.

الشماتة: الفَرَحُ ببَليّةٍ تَصِلُ إلىٰ العَدُوّ، والضَّعْضَعة: الخضوع. يقول: هذا التَّجَلُّدُ الذي أُرِيـهِ من نفسي لِدَفْع شماتةِ الشامِتين.

قوله: (**ما إن جَزِعتُ**) البيت، قيل: هو لِعَمْرو بنِ مَعْدِي كَرِب[١]، الـهَلَع: أفحَشُ الـجَزَع، لأنه جَزَعٌ مَعَ قِلّةِ الصَّبْر، قيل: إنَّ زيداً أخٌ له، ومنهم مَن زَعَمَ أنه فَتَّشَ فلم يجد له شقيقاً يُسَمّىٰ زيداً، ومنهم مَن روىٰ «زَنْداً»[٢] ـ بالنون ـ، أي: يَرُدُّ بُكائي شَـرَرَه من حُرْقتي، ذكرَ «الزَّنْدَ» وأرادَ ما يخرجُ منه عندَ القَدْح[٣].

رُوِيَ عن المُصنِّفِ أنه قال: الزَّنْدُ مَثَلٌ في القِلّة، ومن ثَمَّ يُقالُ للَّئيم[٤]: مُزَنَّد، أي: مُحَقَّر، «الأساس»: «ومن المجازِ قولُهم للحَقير: زَنْدانِ في مُرَقَّعة، وعطاءٌ مُزَنَّد: قليلٌ مُضيَّق».

قوله: (**أن ينويَ منها ما به كانَ حَسَناً**)، «ما» موصوفة، أي: يَنويَ من الوُجوهِ شيئاً به كانَ العَمَلُ حَسَناً عندَ الله، وهو أن يَصبِرَ ابتغاءَ وَجْهِ ربِّه، اقتبَسَ قولَه: «حَسَناً» من قوله صَلَواتُ الله عليه: «الإحسانُ أن تَعبُدَ اللهَ كأنك تراه، فإن لم تكنْ تَراهُ فإنه يَراك»[٥]، فإذا أحسَنَ العبدُ هذا الحضورَ طاشَ عندَه جميعُ الهواجسِ النفسانيةِ التي ذكرَها المُصنِّف، بل

---

(١) عزاهُ إليه الخليلُ بنُ أحمدَ الفراهيديُّ في «العين» (١: ١٠٧).

(٢) وهو ما في الأصل الخطي الذي بين أيدينا من «الكشّاف»، وكذا في نصِّ «الكشاف» ومن النسخة (ط). كأنّ في نُسخةِ المُؤلِّف: «زيداً».

(٣) شـرحُ البيت مُستفادٌ من «شـرح ديوان الحماسة» للمرزوقي (١: ١٢٣)، ولم يَعْزُه إليه المُؤلِّفُ رحمه الله تعالىٰ، خِلافاً لعادته؛ فإنه نَقَلَ عنه مُصَـرِّحاً باسمه في مواضع.

(٤) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «للمتم»، وسقط من (ف)، والمُثبَتُ من (ط).

(٥) أخرجه مسلم (٨) من حديثِ ابنِ عُمَرَ رضيَ اللهُ عنهما، و(٩) من حديثِ أبي هُريرةَ رضيَ اللهُ عنه.

﴿مِمَّا رَزَقْنَـٰهُمْ﴾ منَ الحلال؛ لأنّ الحرامَ لا يكونُ رزقاً ولا يُسنَدُ إلىٰ الله، ﴿سِرًّا وَعَلَانِيَةً﴾ يتناولُ النَّوافلَ؛ لأنّها في السِّرِّ أفضل، والفرائضَ؛ لوُجوب المُجاهَرةِ بها نَفْياً للتُّهمة، ﴿وَيَدْرَءُونَ بِٱلْحَسَنَةِ ٱلسَّيِّئَةَ﴾ ويَدفعُونها. عنِ ابن عبّاس: يَدفعُون بالحَسَن منَ الكلام ما يَرِدُ عليهم من سيِّئ غيرِهِم.

وعن الحسن: إذا حُرِموا أعطَوا، وإذا ظُلِموا عفَوا، وإذا قُطِعوا وَصَلُوا. وعن ابن كَيْسان: إذا أذنَبُوا تابوا. وقيل: إذا رأَوْا مُنكراً أمَرُوا بتَغييرِه. ﴿عُقْبَى ٱلدَّارِ﴾ **عاقبةُ الدُّنيا وهي الجنّة، لأنّها التي أراد اللهُ** أن تكونَ عاقبةَ الدُّنيا ومَرجعَ أهلِها.

يُفني[1] حُضورَه في شُهودِه، فيَتَلذَّذُ بالبَلوىٰ، ويَستَبشِـرُ باختبارِ المَوْلىٰ، هذا هو الصَّبْرُ علىٰ الله عندَ العارفين[2].

قوله: (**وعن الحسن: إذا حُرِمُوا أَعْطَوا**)، إلىٰ آخِرِه: مُقتبَسٌ مما رويناهُ في «مُسنَدِ أحمدَ ابنِ حَنبَل»[3] عن عُقبةَ بنِ عامرٍ قال: لَقِيتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «**صِل مَن قَطَعَك، وأعطِ مَن حَرَمَك، واعفُ عمَّن ظَلَمَك**».

قوله: (﴿عُقْبَى ٱلدَّارِ﴾ **عاقبةُ الدُّنيا، وهي الجنّة، لأنها هيَ[4] التي أرادَ الله[5]**)، **الانتِصاف:**

---

(١) تحرَّف في (ح) و(ف) إلىٰ: «يعني»، والمُثبَتُ من (ط).

(٢) لم يَتعرَّضِ المُؤلِّفُ رحمه الله تعالىٰ هنا إلىٰ قول الزمخشري: «﴿مِمَّا رَزَقْنَـٰهُمْ﴾ من الحلال، لأن الحرامَ لا يكونُ رزقاً، ولا يُسنَدُ إلىٰ الله»، وهو جارٍ علىٰ مذهب الزمخشريّ، ولعل المُؤلِّفَ اكتفىٰ بتنبيهه إلىٰ هذا المعنىٰ في مواضعَ أخرىٰ، وعلىٰ كُلٍّ فقد تَعقَّبَه فيه ابنُ المُنيِّر في «الانتصاف» (٢: ٣٥٧)، قال: «الحقُّ أنْ لا رازقَ إلا الله ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ﴾ [الذاريات: ٥٨]، كما أنه لا خالقَ إلا الله ﴿هَلْ مِنْ خَـٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ [فاطر: ٣]، فإذا اقتضىٰ العقلُ والسمعُ جميعاً أنْ لا رازقَ إلا الله، فأيُّ مَقالٍ بعدَ ذلكَ يبقىٰ للقَدَريِّ الزاعِمِ أنّ أكثرَ العبيد يَرزُقونَ أنفسَهم، لأن الغالبَ الحرام».

(٣) برقم (١٧٣٣٤) و(١٧٤٥٢).

(٤) لفظة «هي» ليست في «الكشاف».

(٥) في الأصول الخطية: «أراد به»، والمثبت من «الكشاف».

و﴿جَنَّٰتُ عَدۡنٖ﴾ بَدَلٌ من ﴿عُقۡبَى ٱلدَّارِ﴾.

وقُرِئ: «فنَعْمَ» بفتح النُّون، والأصلُ: نِعْمَ، فمَن كَسَر النُّونَ فلِنَقْل كسرةِ العينِ إليها، ومَن فتحَ فقد سَكَّنَ العينَ ولم يَنقُل. وقُرِئ: «يُدخَلُونَها» علىٰ البناء للمفعول. وقرأ ابنُ أبي عَبْلَةَ: «صَلُحَ»بضمِّ الّلام، والفتحُ أفصَحُ. أعلَمَ أنّ الأنسابَ **لا تنفعُ إذا تجرَّدت منَ الأعمالِ** الصّالحة.

و«آباؤهم» جَمعُ أبَوَيْ كلِّ واحدٍ منهم، فكأنه قيل: من آبائهم وأُمَّهاتِهم.

«العاقبةُ المُطلَقة: هيَ الجنة، ﴿وَسَيَعۡلَمُ ٱلۡكُفَّٰرُ لِمَنۡ عُقۡبَى ٱلدَّارِ﴾، ﴿وَٱلۡعَٰقِبَةُ لِلۡمُتَّقِينَ﴾ [الأعراف: ١٢٨]، فاستَنبَطَ الزَّمخشريُّ من ذلكَ أنها التي أرادها الله، والعاقبةُ الأُخرىٰ خِلافُ المُراد، فلذلكَ قيَّدَها في قوله: ﴿وَّعُقۡبَى ٱلۡكَٰفِرِينَ ٱلنَّارُ﴾ [الرعد: ٣٥]، تَفادىٰ أن يَنسِبَ إلىٰ الله إرادةَ الشَّرّ، وما شاءَ اللهُ كان، وما لم يَشَأ لم يكن، والمُؤدّي إلىٰ حميدِ العاقبةِ مأمورٌ به، والمُؤدِّي إلىٰ ما سِواها منهيٌّ عنه، فعاقبةُ الجنّةِ أصلٌ باعتبارِ الأمر، لا باعتبارِ الإرادة»(١).

قوله: (**لا تنفَعُ إذا تَجَرَّدَت من الأعمال**)، إنما قال: «إذا تَجَرَّدَت» ليُؤذِنَ بأنه إذا وُجِدَ منهم عَمَلٌ ما كَفاهُم، وذلكَ من إيقاع الفِعل ـ أي: ﴿صَلَحَ﴾ ـ صِلةً للموصول، كما قالَ(٢) في قوله: ﴿وَلَا تَرۡكَنُوٓاْ إِلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ [هود: ١١٣]: «قيل: ﴿ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾، ولم يقل: «الظالمين»، لأنَّ المعنىٰ: الذينَ وُجِدَ منهم الظُّلم»، والمعنىٰ: أنَّ اللهَ تعالىٰ يُلحِقُ قراباتِ أولئكَ الكَمَلةِ بهم، وإن لم يكونوا في مرتبتِهم مِنَ العَمَل الصالح إكراماً لهم، نحوُه قولُه تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱتَّبَعَتۡهُمۡ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَٰنٍ أَلۡحَقۡنَا بِهِمۡ ذُرِّيَّتَهُمۡ﴾ [الطور: ٢١]، قال فيه: «أي: بسَبَب إيمانٍ عظيمٍ رفيعِ المَحَلّ ـ وهو إيمانُ الآباء ـ ألحقْنا بدَرَجاتِهم ذُرِّيّاتِهم، وإن كانوا لا يَستأهِلونَها، تَفَضُّلاً عليهم وعلىٰ آبائهم».

---

(١) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ٣٥٨) بحاشية «الكشّاف».

(٢) أي: الزمخشريّ، في تفسير الآية المذكورة من سورة هود ص٢١٧.

﴿سَلَٰمٌ عَلَيۡكُم﴾ في موضع الحال، لأنّ المعنىٰ: قائلين: سلامٌ عليكم، أو: مُسلِّمين. فإن قلتَ: بمَ تعلَّق قوله: ﴿بِمَا صَبَرۡتُمۡ﴾؟ قلت: بمحذوف، تقديرُه: هذا بما صَبَرتُم، يَعْنون: هذا الثَّوابُ بسَبب صَبرِكُم، أو: بَدَلَ ما احتَملتُم من مَشاقِّ الصَّبرِ ومتاعبِه هذه الملاذُّ والنِّعَم، والمعنىٰ: لئن تَعِبتُم في الدُّنيا لقد استَرحتُمُ الساعة، كقوله:

بـما قـد أرىٰ فيهـا أوَانِـسَ بُـدَّنا

قوله: (أو بَدَل)، ظَرْف؛ خَبرُ قوله: «هذه المَلاذّ»، لأنه مُبتَدأ وصِفة، والجملةُ معطوفةٌ علىٰ مِثلِها، وهي «هذا الثوابُ بسَبَبِ صَبْرِكم» والصبرُ علىٰ الأول بمعنىٰ الطاعات، لأن الطاعاتِ عندهم سببٌ للثواب، وعلىٰ الثاني بمعناه، ولذلك قال: «ما احتملتُم من مشاقّ الصبر[1] ومَتاعِبه»، وهو مُوجِبٌ للعِوَضِ والبَدَل. وعن بعضِ العَدْليّة[2]: الثواب: هو الجزاءُ علىٰ أعمالِ الخير، والعِوَض: هو البَدَلُ عن الفائت، كالسَّلامةِ التي هي بَدَلُ الألم، والنِّعَمُ التي هي مُقابِلةُ البَلايا والمِحَنِ والرَّزايا والفِتَن، والتفضُّل: هو إيصالُ منفعةٍ خالِصةٍ إلىٰ الغيرِ من غيرِ استِحقاق.

قالَ القاضي: «﴿بِمَا صَبَرۡتُمۡ﴾ مُتعلِّقٌ بـ﴿عَلَيۡكُم﴾، أو بمحذوف، أي: هذا بما صَبَرتُم، ولا يَتعلَّقُ بـ﴿سَلَٰمٌ﴾، لأنَّ الخبـرَ فاصِل، والباءُ للسَّببيةِ أو البَدَليّة»[3].

وأُجيب: أن التعلُّقَ بمعنوي، ولذلكَ قَدَّر: «ونُكرِمُكم».

قوله: (بما قد أرىٰ فيها أوانِسَ بُدَّنا)، لم يُوجَد تمامُه[4].

---

(١) من قوله: «والصبر علىٰ الأول» إلىٰ هنا، سقط من (ح) و(ف).

(٢) أي: المعتزلة، فإنهم يُسمُّون أنفسَهم: أهل العدل والتوحيد.

(٣) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٨٦).

(٤) فلعَلَّه مما انفرَدَ الزمخشـريُّ بروايته من كلام العرب، وهو إمامٌ حُجّةٌ في هذا الباب، فلا يُستَغرَبُ مِثلُه من مِثلِه.

علىٰ أنهم أنشدوا للكُمَيت: =

وعن النبيِّ ﷺ: أنه كان يأتي قُبورَ الشُّهداءِ علىٰ رأس كلِّ حَولٍ فيقول: «السَّلامُ عليكم بما صَبرتُم فنِعْمَ عُقْبىٰ الدار»، ويجوزُ أن يَتعلَّقَ بـ﴿سَلَٰمٌ﴾، أي: نُسلِّمُ عليكم ونُكرِمُكم بصَبرِكُم.

[﴿وَٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهۡدَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ مِيثَٰقِهِۦ وَيَقۡطَعُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ وَيُفۡسِدُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱللَّعۡنَةُ وَلَهُمۡ سُوٓءُ ٱلدَّارِ﴾ ٢٥]

﴿مِنۢ بَعۡدِ مِيثَٰقِهِۦ﴾ من بعدما أوثَقُوهُ به منَ الاعترافِ والقَبول، ﴿سُوٓءُ ٱلدَّارِ﴾ يحتملُ أن يُرادَ سُوءُ عاقبةِ الدُّنيا، لأنـه في مُقابَلَة ﴿عُقۡبَى ٱلدَّارِ﴾، ويجـوزُ أن يُـرادَ بـ﴿ٱلدَّارِ﴾: جَهنَّم، وبـ«سُوئها»: عذابُها.

[﴿ٱللَّهُ يَبۡسُطُ ٱلرِّزۡقَ لِمَن يَشَآءُ وَيَقۡدِرُۚ وَفَرِحُواْ بِٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَمَا ٱلۡحَيَوٰةُ ٱلدُّنۡيَا فِي ٱلۡأٓخِرَةِ إِلَّا مَتَٰعٞ﴾ ٢٦]

﴿ٱللَّهُ يَبۡسُطُ ٱلرِّزۡقَ﴾ **أي: اللهُ وحدَه هو يبسطُ الرِّزقَ ويُقَدِّرُه دُون غيرِه،** ....

و«الأوانس»: النِّساء[1]، «البُدَّن»: من قولِهم: بَدُنَ الرجل: إذا سَمِن، وهيَ جمعُ بادِنة، وهيَ المرأةُ السَّمينة، يقول: أرىٰ في عَرْصةِ الحِمىٰ[2] الوَحْش، بَدَلَ ما كنتُ أرىٰ فيها النِّساءَ الآنِسات، والاستِشهادُ بالباءِ في «بها»، لأنها بمعنىٰ البَدَل.

قوله: (﴿ٱللَّهُ يَبۡسُطُ ٱلرِّزۡقَ﴾ **أي: الله وحدَه هو يَبسُطُ الرزق**)، أي: لا غيرُه، ومثلُ هذا التركيب عندَ صاحب «المفتاح» نَصٌّ في إفادةِ تَقوِّي الحكم، ولا يحتملُ التخصيصَ البتّة،

= بها قد أرىٰ فيها أوانسَ كالدُّمىٰ وأشهَدُ مِنهُنَّ الحديثَ الـخُلابِسا

أي: الحديثَ الرقيق، وقيل: الكَذِب، كما في «لسان العرب» لابن منظور، مادة (خلبس)، فيحتملُ أن يكونَ البيتُ مما اختُلِفَ في روايته، والله تعالىٰ أعلم.

(١) جمعُ آنِسة، يُقال: جاريةٌ آنِسة؛ إذا كانت طيِّبَةَ النفس تُحِبُّ قُرْبَكَ وحَديثَك. «لسان العرب» لابن منظور، مادة (أنس).

(٢) أي: ساحة الحِمىٰ.

وهو الذي بَسَطَ رزقَ أهلِ مكَّةَ ووسَّعه عليهم،.........

لأنّ المُبتَدَأ قارٌّ في مَكانِه، وليسَ مِثل: «أنا عَرَفت» في احتمالِ التخصيصِ[1] والتَّقوِّي[2].

ويُمكِنُ أن يُوجَّهَ تفسيرُ المُصنِّفِ بأن يُقال: إنَّ في التركيب تكريرَ[3] الحكم، فاكتسىٰ الحكمُ قُوّة، فيُفيدُ التأكيد، فناسَبَ أن يُضمَّنَ التخصيص، لأنَّ التخصيصَ ليسَ إلا تأكيدَ الحكم بالنفي والإثبات، والتأكيدُ أبداً يرفعُ إرادةَ التَّجوُّزِ عن الحكم، والوَجْهُ أنَّ ذلكَ التخصيصَ مِن قِبَلِ اختِصاصِ الاسم الجامع[4] بالذِّكْر، وبناءِ ﴿يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ﴾ عليه.

يُؤيِّدُه قولُه[5] في قوله تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ﴾ [الزمر: ٢٣]: «وإيقاعُ اسم «الله» مُبتَدَأ، وبناءُ ﴿نَزَّلَ﴾ عليه: فيه تفخيمٌ لـ﴿أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ﴾[6]، وتأكيدٌ لإسنادِهِ إلىٰ الله تعالىٰ، وأنه من عِندِه، وأنَّ مِثلَه لا يجوزُ إلا أن يَصدُرَ عنه».

قوله: (وهو الذي بَسَطَ رِزقَ أهلِ مَكّة)، إشارةٌ إلىٰ أنَّ اللامَ في ﴿ٱلرِّزْقَ﴾ عِوَضٌ مِنَ المُضافِ إليه،كقولِهِ تعالىٰ: ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤]، وأنَّ الضَّميرَ في «فَرِحُوا» عائدٌ إليه، والآيةُ مُتَّصِلةٌ بقوله: ﴿كَمَنْ هُوَ أَعْمَىٰٓ﴾، وهُمُ الذينَ لا يَعلَمونَ المُرادَ من ضَـرْبِ المَثَلَين، ولا يَستَجيبونَ لِرَبِّهم، وذلكَ لـمّا بَسَطَ اللهُ عليهم الدُّنيا، فنَسُوا حَظّاً مما ذُكِّرُوا به، وفَرِحُوا بالحياةِ الدُّنيا، ألا ترىٰ كيفَ عقَّبَه بقوله: ﴿وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ ءَايَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ﴾، إذ لو سَمِعُوا ما أُنزِلَ عليهم، وعَلِمُوا حَقيقتَه، لَـمّا قالوا ذلك، وبقوله: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُم بِذِكْرِ ٱللَّهِ﴾، حيثُ سَمِعُوهُ وعَرَفُوا أنه حَقٌّ من الله عَـزَّ وجَلّ، فاستَجابوا له،

---

(١) من قوله: «البتة لأن المبتدأ» إلىٰ هنا، سقط من (ف).

(٢) انظر: «مفتاح العلوم» للسَّكّاكي ص٢٢٠ وما بعدها.

(٣) في (ف): «إن في التفسير تركيب»، والمُثبتُ من (ح) و(ط).

(٤) أي: لفظُ الجلالة «الله».

(٥) أي: قولُ الزمخشـريِّ في تفسير الآية المذكورة من سورة الزُّمَر (١٣: ٣٦٨).

(٦) من قوله: «وإيقاع اسم الله» إلىٰ هنا، سقط من (ف).

﴿وَفَرِحُواْ﴾ بما بسطَ لهم من الدُّنيا فَرَحَ بَطَرٍ وأَشَرٍ لا فَرَحَ سُرورٍ بفضل الله وإنعامِه عليهم، ولم يُقابلوه بالشُّكر حتىٰ يَستوجبوا نعيمَ الآخرةِ، ....

واطمَأنَّتْ قُلوبُهم، فعلىٰ هذا قولُه: ﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ إلىٰ قوله: ﴿وَلَهُمْ سُوٓءُ ٱلدَّارِ﴾ مُعتَرِضةٌ مُؤكِّدةٌ لمضمونِ الكلامَين.

وفيه: أنَّ سَبَبَ تَنوُّرِ قُلوبِ المُستَجيبينَ واطمِئنانِها: التجافي عن دار الغُرور، والإنابةُ إلىٰ دارِ الخلود[1]، بشهادةِ المُقابَلةِ بينَ الضِّدَّين.

قوله: (فَرَحَ بَطَرٍ وأشَر)، **الراغب**: «الفَرَح: انشِراحُ الصَّدْرِ بلَذَّةٍ عاجِلة، وأكثرُ ما يكون في اللَّذّاتِ البَدَنيّةِ[2] الدُّنيوية، فلهذا قالَ تعالىٰ: ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْاْ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُواْ بِمَآ ءَاتَىٰكُمْ﴾ [الحديد: ٢٣]، وقال تعالىٰ: ﴿وَفَرِحُواْ بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾، ولم يُرخِّصْ

---

(١) اقتبَسه مما يُروىٰ عن النبي ﷺ بأسانيد ضعيفة ـ مُرسَلاً ومتصلاً ـ : «أنه تلا قولَه تعالىٰ: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ﴾ [الأنعام: ١٢٥]، فقالوا: يا رسول الله، وما هذا الشَّرْح؟ قال: نورٌ يُقذَفُ به في القلب، فيَنفَسِحُ له القلب»، قال: فقيل: فهل لذلك من أمارةٍ يُعرَفُ بها؟ قال: نعم، قيل: وما هي؟ قال: الإنابةُ إلىٰ دار الخلود، والتجافي عن دار الغرور، والاستعداد للموتِ قبلَ لقاء الموت».

أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٣: ٣١١)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٠٠٦٨) من حديث القاسم بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن ابن مسعود مرفوعاً. وفي إسناده راوٍ ساقط.

وأخرجه ابنُ المبارك في «الزهد» (٣١٥)، ووكيع في «الزهد» (١٥)، وابنُ أبي شيبة في «المُصنَّف» (٣٥٤٥٥) و(٣٥٤٥٦) من طريق عمرو بن مُرّة، عن أبي جعفر عبد الله بن مِسْوَر مُرسَلاً، وابنُ مِسوَر مُتَّهَم.

وتحرَّف «عبدُ الله بنُ مِسْوَر» في النُّسَخ الخطية والمطبوعة من «المُصنَّف» إلىٰ: «عبد الله بن مسعود»، فصار إسناداً متصلاً صحيحاً، وليس كذلك، كما بيَّنه شيخُنا العلامةُ المُحقِّقُ محمد عوامة في التعليق عليه.

وقد أحسَنَ المُؤلِّفُ رحمه الله تعالىٰ حيثُ أورَدَ هذه العبارة في سياقِ كلامِه من غير أن يجعلَها حديثاً.

(٢) في (ح): «في اللّذّاتِ الدنيّة الدنيوية»، وفي (ف): «في الدينية والدنيوية»، والمُثبَتُ من (ط)، وهو المُوافقُ لـ«مفردات القرآن» للراغب، مادة (فرح).

وخَفِيَ عليهم أنّ نعيمَ الدُّنيا في جَنْب نعيمِ الآخرةِ ليس إلا شيئاً نَزْراً يُتمتَّعُ به، كعُجَالةِ الراكب، وهو ما يَتعجَّلُه من تُـمَيراتٍ أو شَرْبةِ سَويقٍ أو نحوِ ذلك.

[﴿ وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ ءَايَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِىٓ إِلَيْهِ مَنْ أَنَابَ * ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُم بِذِكْرِ ٱللَّهِ أَلَا بِذِكْرِ ٱللَّهِ تَطْمَئِنُّ ٱلْقُلُوبُ * ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ طُوبَىٰ لَهُمْ وَحُسْنُ مَـَٔابٍ ﴾ ٢٧-٢٩]

فإن قلتَ: كيف طابَقَ قولَهُم: ﴿لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ ءَايَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ قولَه: ﴿قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ﴾ ؟ قلت: **هو كلامٌ يجري مَجرىٰ التَّعجُّبِ** من قولهم، وذلك أنّ الآياتِ الباهرةَ المتكاثرةَ التي أُوتيها رسولُ الله ﷺ لم يؤتَها نبيٌّ قبلَه، وكفىٰ بالقرآن وحدَه آيةً وراءَ كلِّ آية، فإذا جَحَدوها ولم يَعتدُّوا بها وجَعَلُوه كأنّ آيةً لم تَنزِلْ عليه قطُّ، كان مَوضِعاً للتَّعجُّب والاستنكار، فكأنَّه قيل لهم: ما أعظَمَ عِنادَكُم! وما أشدَّ تَصميمَكُم علىٰ كُفرِكم، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ﴾ ممَّن كان علىٰ صِفتِكم من التصميم وشِدَّةِ الشَّكيمةِ في الكُفر، ....

في الفَرَح إلا في قوله: ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ﴾ [يونس: ٥٨]، ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ * بِنَصْرِ ٱللَّهِ﴾ [الروم: ٤-٥]»(١).

قوله: (**هو كلامٌ يجري مَجرىٰ التعجُّب**)، يعني: أنَّ قولَهم: ﴿لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ ءَايَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ من باب العِنادِ والاقتِراح وردِّ الآياتِ الباهِرةِ المُتكاثِرة، وإنما يَستَحِقُّ هذا الكلامُ بأن يُقابَلَ بقوله: ما أعظَمَ كُفرَكُم وتَصْميمَكم علىٰ الكُفر، ومِثلُ هذا التصميم لا يكونُ إلا بخَتْم الله علىٰ القُلوب، وإرادةِ الضَّلالِ منكم، ومَن يُضلِلِ اللهُ فلا هاديَ له، ما أدَلَّ هذهِ الآيةَ علىٰ مَذهَب أهل السُّنّة.

---

(١) «مفردات القرآن» ص٦٢٨.

فلا سبيلَ إلىٰ اهتدائهم وإن أُنزلت كلُّ آية، ﴿وَيَهْدِىٓ إِلَيْهِ مَنْ﴾ كانَ علىٰ خِلافِ صِفَتِكُم ﴿أَنَابَ﴾ أقبَلَ إلىٰ الحقِّ، وحقيقتُه: دخل في نَوْبة الخير، و﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ بَدَلٌ من ﴿مَنْ أَنَابَ﴾، ﴿وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُم بِذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ بذِكْر رحمتِه ومغفرتِه بعدَ القَلَق والاضطرابِ من خَشيتِه، كقوله: ﴿ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر: ٢٣]، أو: تطمئنُّ بذِكْرِ دلائِله الدّالةِ علىٰ وَحدانيَّتِه، أو: **تطمئنُّ بالقرآن لأنه مُعجِزةٌ** بيِّنةٌ تُسكِّنُ القلوب، وتُثبِّتُ اليقينَ فيها.

﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ مبتدأ، و﴿طُوبَىٰ لَهُمْ﴾ خبرُه. **ويجوزُ أن يكون بَدَلاً من** ﴿ٱلْقُلُوبُ﴾، علىٰ تقدير حذفِ المضاف، أي: تطمئنُّ القلوبُ قُلوبُ الذين آمنوا، و﴿طُوبَىٰ﴾ مصدرٌ من: طاب، كبُشْرىٰ وزُلْفىٰ، ....

قوله: (**أو تَطمَئِنُّ بالقُرآن، لأنه مُعجِزة**)، هذا الوَجْهُ مُلائِمٌ لِقولِه: ﴿وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ ءَايَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ﴾، ليكونَ تعريضاً بالكُفّارِ كما سَبَق.

قوله: (**ويجوزُ أن يكونَ بَدَلاً مِنَ** ﴿ٱلْقُلُوبُ﴾)، ويحتملُ بَدَلَ الكُلِّ والبَعْضِ والاشتِمال[1]، بحَسَب التعريفِ في ﴿ٱلْقُلُوبُ﴾، وهذا أحسَنُ تَوافُقاً للموصولِ الأول[2]، وفائدتُه التعريضُ بالكُفّار، وأنهم لا قُلوبَ لهم، لأنَّ عَمَلَهم غيرُ صالح، وأنَّ عِنادَهم بسَبَب أنَّ أفئِدَتَهم هواء، ولا يُلقُونَ أذهانَهم وسَمْعَهم كمَن له قلبٌ أو ألقىٰ السَّمْعَ وهو شهيد، و﴿طُوبَىٰ لَهُمْ﴾ ـ علىٰ هذا ـ جُملةٌ مُستأنفة، كأنه قيل: فما لهم؟ وأُجيب: طُوبىٰ لهم.

---

(١) واستظهَرَ العلامةُ الألوسيُّ رحمه اللهُ تعالىٰ في «روح المعاني» (١٣: ١٥٠) أنه بَدَلُ الكُلّ، ولم يَرتَضِ أن يكونَ بَدَلَ البعض أو الاشتمال.

(٢) المُرادُ بـ«الموصول الأول»: «الذين» في قوله تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُم بِذِكْرِ ٱللَّهِ ۗ أَلَا بِذِكْرِ ٱللَّهِ﴾، والمعنىٰ: أنّ إعرابَ «الذين» ـ في قوله تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ طُوبَىٰ لَهُمْ﴾ ـ بَدَلاً أحسَنُ من إعرابه مُبتَدأً.

ومعنىٰ «طُوبىٰ لكَ»: أصَبْتَ خيراً وطَيِّباً، ومحلُّها النَّصبُ أو الرَّفعُ، كقولك: طَيِّباً لك وطَيِّبٌ لك، وسلاماً لك وسلامٌ لك، والقراءةُ في قوله: ﴿وَحُسْنُ مَـَٔابٍ﴾ بالرَّفع والنَّصب، تَدلُّك علىٰ محَلَّيها. واللَّامُ في ﴿لَهُمْ﴾ للبيان، مثلُها في: سُقْياً لك، والواو في ﴿طُوبَىٰ﴾ منقلبةٌ عن ياءٍ لضَمَّةِ ما قَبلَها، كمُوقِن ومُوسِر. وقرأ مَكْوَزَةُ الأعرابيُّ: «طِيْبَىٰ لهم» فكسرَ الطاءَ لِتَسلَمَ الياء، كما قيل: بِيضٌ ومَعِيشَة.

[﴿كَذَٰلِكَ أَرْسَلْنَـٰكَ فِىٓ أُمَّةٍ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهَآ أُمَمٌ لِّتَتْلُوَا۟ عَلَيْهِمُ ٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِٱلرَّحْمَـٰنِ ۚ قُلْ هُوَ رَبِّى لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ مَتَابِ﴾ ٣٠]

﴿كَذَٰلِكَ أَرْسَلْنَـٰكَ﴾ مثلَ ذلك الإرسالِ أرسلناكَ؛ يعني: أرسلناكَ إرسالاً له شأنٌ وفضلٌ علىٰ سائرِ الإرسالات، ....

قوله: (﴿وَحُسْنُ مَـَٔابٍ﴾ بالرَّفْع والنَّصْب)، بالرفع: السَّبْعة، وبالنَّصْب: شاذ. قال أبو البقاء: «الرفعُ والإضافةُ علىٰ أنه معطوفٌ علىٰ ﴿طُوبَىٰ﴾ إذا جَعلتَها مُبتَدأ، والنَّصْبُ علىٰ أنه عطفٌ علىٰ ﴿طُوبَىٰ﴾ في وَجْهِ نَصْبِها»[(١)].

قوله: (وقَرأ مَكوزة)، رُوِيَ عن المُصنِّف: أنه كما سَمَّتِ العَربُ بـ«كُوز»، سَمَّتْ بـ«مَكوزة»، وهي إما جمعُ كُوز، كمَشيَخةٍ ومَسيَفةٍ ومَأسَدة، جمعُ شَيْخ وسَيْفٍ وأسَد.

قوله: (يعني: أرسَلناكَ إرسالاً له شأنٌ وفَضل)، فالكافُ صِفةُ مَصدَرٍ محذوف، والتنكيرُ فيه للتعظيم[(٢)]، لأنَّ اسمَ الإشارةِ في أمثـالِ هذا المَقام يَـدُلُّ علىٰ جَلالِ شأنِ المُشارِ إليه، وهو إما ما في الذِّهْن، وهو الظاهِر، أو ما سَبَقَ من الآياتِ الدَّالَّةِ علىٰ جَلائل الشُّؤون، و[في] في

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٧٥٨).

(٢) قوله: «والتنكير فيه للتعظيم» سقط من (ح) و(ف)، وأثبتُّه من (ط)، لكن فيها: «واستكبر فيه للتعظيم» وأظنُّه تحريف عما أثبتُّ.

ثم فسَّر كيفَ أرسلَه فقال: ﴿فِىٓ أُمَّةٍ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهَآ أُمَمٌ﴾ أي: أرسلناكَ في أُمَّةٍ قد تَقدَّمَتْها أُممٌ كثيرةٌ فهي آخرُ الأُمم، وأنتَ خاتَمُ الأنبياء، ﴿لِّتَتْلُوَاْ عَلَيْهِمُ ٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ﴾ لتقرأَ عليهمُ الكتابَ العظيمَ الذي أوحينا إليكَ، ﴿وَهُمْ يَكْفُرُونَ﴾ **وحالُ هؤلاء أنَّهم يَكفُرون** ﴿بِٱلرَّحْمَٰنِ﴾ بالبَليغِ الرحمةِ الذي وَسِعَت رحمتُه كلَّ شيء، وما بهم من نعمةٍ فمنه، فكَفَروا بنِعمتِهِ في إرسالِ مِثْلِكَ إليهم وإنزالِ هذا القرآنِ المُعجِزِ المُصدِّقِ لسائر الكُتب عليهم، ﴿قُلْ هُوَ رَبِّى﴾ الواحدُ المتعالي عنِ الشُّركاء، ﴿عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ﴾ في نُصرتي عليكم، ﴿وَإِلَيْهِ مَتَابِ﴾ فيُثيبُني علىٰ مُصابرَتِكُم ومُجاهَدَتِكُم.

قولِه تعالىٰ: ﴿فِىٓ أُمَّةٍ﴾ ليسَت بصِلةٍ لـ﴿أَرْسَلْنَٰكَ﴾، بل بيان، ليُؤذِنَ بالتفسيرِ بعدَ الإبهام علىٰ تفخيم الشأنِ الذي يَقتَضيه المقام.

قوله: (**لتقرأ عليهمُ الكتابَ العظيم**)، والتعظيمُ مُستَفادٌ مِن وَضْعِ ﴿ٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ﴾ مَوضِعَ «القُرآن»، قالَ[1] في قوله تعالىٰ: ﴿يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ﴾ [الإسراء: ٩]: «في إيهام الموصوفِ بحَذفِهِ مِن فَخامةٍ تُفقَدُ مَعَ إيضاحِه»، وأتمَّ معنىٰ التفخيم بإيثار[2] صِيغةِ التعظيم.

قوله: (**وحالُ هؤلاءِ أنهم يَكفُرونَ بالرحمن**)، يُريد: أنَّ قولَه: ﴿وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِٱلرَّحْمَٰنِ﴾ حالٌ من فاعلِ ﴿أَرْسَلْنَٰكَ﴾، و«الرحمنُ» مُظهَرٌ وُضِعَ مَوضِعَ المُضمَرِ لتلكَ الفائدةِ التي ذكرَها، وهي أنهم يَكفُرونَ بالبليغ الرحمةِ الذي وَسِعَتْ رحمتُه كُلَّ شيء، المعنىٰ: إنّا أرسَلنا مِثلَكَ إليهم وأنتَ قائدُ الأنبياءِ وخاتمُهم لِتتلُوَ عليهم مِثلَ هذا القُرآنِ العظيم المُعجِزِ المُصدِّقِ لِسائرِ الكُتُب؛ ليَعبُدوني ويُوحِّدوني[3]، وهم مَعَ ذلك بَدَّلُوا الشُّكرَ بالكُفران، ثم إنه تعالىٰ أمرَه بأن يُنبِّئَهم علىٰ خاصّةِ نفسِه ووظيفتِه من الشُّكر، وما آل إليه أمرُه معَهم تأنيباً، فقال: ﴿قُلْ

---

(١) أي: الزمخشريّ، في تفسير الآية المذكورة من سورة الإسراء (٩: ٢٥١).

(٢) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «بإتيان».

(٣) في الأصول الخطية: «ليعبدونني ويُوحِّدونني» بنونين، والوجهُ ما أثبتّ.

[﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ ٱلْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ ٱلْمَوْتَىٰ ۗ بَل لِّلَّهِ ٱلْأَمْرُ جَمِيعًا ۗ أَفَلَمْ يَاْيْـَٔسِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن لَّوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَهَدَى ٱلنَّاسَ جَمِيعًا ۗ وَلَا يَزَالُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ تُصِيبُهُم بِمَا صَنَعُوا۟ قَارِعَةٌ أَوْ تَحُلُّ قَرِيبًا مِّن دَارِهِمْ حَتَّىٰ يَأْتِىَ وَعْدُ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُخْلِفُ ٱلْمِيعَادَ﴾ ٣١]

﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا﴾ جوابُه محذوف، كما تقولُ لغُلامِك: لو أني قمتُ إليك، وتَتْرُكُ الجواب. والمعنىٰ: ولو أنَّ قرآناً ﴿سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ﴾ عن مَقارِّها، وزُعْزِعَت عن مَضاجِعِها، ﴿أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ ٱلْأَرْضُ﴾ حتّىٰ تَتَصدَّعَ وتتزايلَ قِطَعاً، ﴿أَوْ كُلِّمَ بِهِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ فتَسمَعُ وتُجيب، لكان هذا القرآن، لكَونِهِ غايةً في التَّذكير، ونهايةً في الإنذارِ والتَّخويف، كما قال: ﴿لَوْ أَنزَلْنَا هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ عَلَىٰ جَبَلٍ لَّرَأَيْتَهُۥ خَٰشِعًا مُّتَصَدِّعًا مِّنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ﴾ [الحشر: ٢١].

هُوَ رَبِّى﴾، أي: العظيمُ الجامعُ لأوصافِ(١) الكمالِ الذي أرسَلَني إليكم، وجَعَلَني خاتمَ النَّبيِّين، وأيَّـدَني بذلكَ الكِتابِ العظيم الشأن، والبليغُ الرحمةِ الذي كَفرتُم نِعمَتَه: هو رَبِّي، ولا رَبَّ لي سِواه، وعليه اعتمادي وتَوكُّلي لا علىٰ غيره، وإليه متابي ومَرجِعي، لا إلىٰ غيره، فالضميرُ جارٍ مَجْرىٰ اسم الإشارة، وقولُه: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ اعتِراضٌ أُكِّدَ به إيجابُ اختصاصِ التوكُّل عليه، وتفويضِ الأُمورِ عاجِلاً وآجِلاً إليه.

ومِثلُه قولُه تعالىٰ: ﴿ٱتَّبِعْ مَآ أُوحِىَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ١٠٦]، قالَ المُصنِّف: «﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ اعتِراضٌ أُكِّدَ به إيجابُ اتباع الوَحْي»(٢)، علىٰ أنَّ المفهومَ من كلامِه أنَّ ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ جارٍ مَجْرىٰ الحال، ولذلكَ أوقعَه وَصْفاً لِـ﴿رَبِّى﴾، حيثُ قال: «رَبِّـيَ الواحدُ المُتعالي عن الشُّـرَكاء».

قوله: (لو أني قُمتُ إليك)، أي: لَرأيتَ ما لا تُطيقُه.

---

(١) من قوله: «الشكر وما آل إليه» إلىٰ هنا، سقط من (ف).

(٢) وقال الزمخشريُّ أيضاً في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ وَلَحْمُ ٱلْخِنزِيرِ﴾ إلىٰ قوله: ﴿وَأَن تَسْتَقْسِمُوا۟ بِٱلْأَزْلَٰمِ ۚ ذَٰلِكُمْ فِسْقٌ﴾ [المائدة: ٣]: «قوله: ﴿ذَٰلِكُمْ فِسْقٌ﴾ اعتِراضٌ أُكِّدَ به معنىٰ التحريم».

هذا يَعضُدُ ما فسَّرتُ به قولَه: ﴿لِتَتْلُوَا۟ عَلَيْهِمُ ٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ﴾ [الرعد: ٣٠] من إرادةِ تَعظيمِ ما أوحىٰ إلىٰ رسول الله ﷺ من القرآن.

وقيل: معناه: ولو أنَّ قرآناً وَقعَ به تَسييرُ الجبال، وتَقطيعُ الأرض، وتكليمُ الموتىٰ وتَنبيهُهم، لَـمَا آمنوا به ولَـمَا تنبَّهوا عليه، كقوله: ﴿وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ﴾ الآية [الأنعام: ١١١].

وقيل: إنَّ أبا جهل بنَ هشام قال لرسول الله ﷺ: سَيِّر بقُرآنِكَ الجبالَ عن مكّةَ حتّىٰ تَتَّسعَ لنا، فنَتَّخِذَ فيها البساتينَ والقطائعَ، كما سُخِّرَت لداودَ عليه السَّلام، إنْ كنتَ نبيّاً كما تَزعُم، فلستَ بأهوَنَ علىٰ الله من داود، وسَخِّرْ لنا به الرِّيحَ لِنَركَبَها ونَتَّجِرَ إلىٰ الشام، ثم نرجعَ في يومنا، فقد شَقَّ علينا قَطْعُ المسافةِ البعيدة، كما سُخِّرَت لسُليمانَ عليه السَّلام..

قوله: (**وهذا يَعضُدُ ما فَسَّرتُ به**)، يعني: إذا جَعَلتَ جوابَ «لو» قولَه: «لكانَ هذا القُرآن»، لا ما يجيء: «لَـمَا آمنوا»، ولا ما دَلَّ عليه قولُه: ﴿وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِٱلرَّحْمَٰنِ﴾ كما ذَهَبَ إليه الفَرّاء[1]، كانَ دالاً علىٰ أنَّ ذلكَ التفسيرَ هو الوَجْه.

وأما اتصالُه علىٰ هذا بما سَبَق: فالظاهرُ أنه داخلٌ تحتَ حَيِّزِ القول، أي: قُل: هو ربي، وقل: لو أنَّ قُرآناً، واللهُ أعلم.

قوله: (**وقيل: معناه: ولو أنَّ قرآناً وقعَ به تسييرُ الجِبال ... لَـمَا آمنوا**)، فعلىٰ هذا: الآيةُ مُتَّصِلةٌ بقوله: ﴿وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ ءَايَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ﴾، وقولُه: «وقيل: إنَّ أبا جَهْل» مُتفرِّعٌ علىٰ هذا الوَجْه، ولا يَلزَمُ علىٰ هذا تعظيمُ القُرآن، لكنْ يكونُ تَسْجيلاً علىٰ شِدّةِ شكيمتِهم[2] وغايـةِ عِنادِهم.

(١) سيأتي بيانُه عندَ المُؤلِّف رحمه الله تعالىٰ قريباً.

(٢) الشَّكيمة: الأنـفة، كما في «القاموس» للفيروزآبادي، مادة (شكم).

أو: ابعَثْ لنا به رَجُلين أو ثلاثةً ممَّن ماتَ من آبائنا، منهم قُصَيُّ بنُ كِلاب؛ فنزلت.

ومعنىٰ تقطيعِ الأرضِ علىٰ هذا: قَطعُها بالسَّير ومجاوَزَتُها.

وعن الفرّاء: هو مُتعلِّقٌ بما قبلَه. والمعنىٰ: وهم يكفرون بالرحمن ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ﴾، وما بينهما اعتراض، وليسَ ببعيدٍ من السَّداد.

قوله: (أو ابعَث لنا به رَجُلَينِ أو ثلاثةً ممّن ماتَ من آبائِنا، منهم قُصَيُّ بنُ كِلاب)، وإنما لم يَقُل: وابعَث رَجُلَينِ أو ثلاثة كما بَعَثَ عيسىٰ، كما صَـرَّحَ بذِكرِ النَّبيِّين[١]؛ لِشُهْرتِه.

قوله: (ومعنىٰ تقطيع الأرض علىٰ هذا: قَطْعُها بالسَّيْر)، وأنشَدَ صاحبُ «المفتاح»[٢]:

وأرضٍ كأخلاقِ الكِرام قَطَعتُها ... وقد كَحَّلَ الليلُ السِّماكَ فأبصَـرا[٣]

وعلىٰ الأول: جَعْلُها القَطائع، لأنَّ المُرادَ حينَئذٍ الزِّراعة. القَطائع: جمعُ قَطيعة، وهيَ الأرضُ التي يُزرَعُ فيها.

قوله: (وعن الفرّاء: هو مُتعلِّقٌ بما قبلَه)، أي: جواب «لو» ما دَلَّ عليه قولُه: ﴿وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِٱلرَّحْمَٰنِ﴾[٤]، قالَ أبو البقاء[٥]: «جواب «لو» مُقدَّمٌ عليه، أي: وهُم يَكفُرونَ بالرحمنِ ولو أنَّ قُرآناً؛ علىٰ المُبالَغة»[٦].

---

(١) أي: فيما قبله، في قوله: «كما سُخِّرَت لداودَ عليه السَّلام»، و«كما سُخِّرَت لسُليمان عليه السَّلام».

(٢) انظر: «مفتاح العلوم» للسَّكّاكي ص٣٤٤.

(٣) البيتُ لابن بابَك، كما في «أسـرار البلاغة» للإمام عبد القاهر الجرجاني ص٢٣٠.

وابنُ بابَك: هو شاعرُ وقتِه أبو القاسم عبدُ الصمد بنُ منصور بن بابَكَ البغدادي، المُتوفىٰ سنة ٤١٠، رحمه الله تعالىٰ، ومن لطيفِ ما يُنقَلُ عنه: أنه دخل علىٰ الصاحب بن عبّاد، فقال له: أأنتَ ابنُ بابَك؟ فقال: بل أنا ابنُ بابِك، فأعجبَه ذلك. «سير أعلام النبلاء» (١٧: ٢٨٠).

(٤) انظر: «معاني القرآن» للفرّاء (٢: ٦٣).

(٥) مُبيِّناً قولَ الفَرّاء ومُوضِّحاً له، وإلا فقد قَدَّمَ عليه ما اختاره الزمخشريُّ من كون الجواب محذوفاً.

(٦) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العُكبَري (٢: ٧٥٩).

وقيل: ﴿قُطِّعَتۡ بِهِ ٱلۡأَرۡضُ﴾ شُقِّقَتْ فجُعِلَت أنهاراً وعُيوناً.

﴿بَل لِّلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ جَمِيعًا﴾ علىٰ مَعنَيينِ: أحدهما: بل لله القُدرةُ علىٰ كلِّ شيء، وهو قادرٌ علىٰ الآياتِ التي اقتَرحُوها؛ إلا أنّ عِلمَه بأنّ إظهارَها مَفسَدةٌ يَصرِفُه. والثاني: بل لله أن يُلجِئَهم إلىٰ الإيمان، وهو قادرٌ علىٰ الإلجاء، لولا أنه بَنىٰ أمرَ التكليفِ علىٰ الاختيار. ويَعضُدُه قولُه: ﴿أَفَلَمۡ يَاْيۡـَٔسِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن لَّوۡ يَشَآءُ ٱللَّهُ﴾ يعني: مشيئةَ الإلجاءِ والقَسْر، ﴿لَهَدَى ٱلنَّاسَ جَمِيعًا﴾. ومعنىٰ ﴿أَفَلَمۡ يَاْيۡـَٔسِ﴾: أفلم يَعلَم. قيل: **هي لغةُ قومٍ من النَّخَع**...............................

قوله: (﴿بَل لِّلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ جَمِيعًا﴾ علىٰ مَعْنيَين)، أي: يكونُ إما إضـراباً عما أجابَ به قولَ أبي جَهْل، أي: أعرِضْ عن هذا، فإنَّ اللهَ تعالىٰ قادرٌ علىٰ ما اقتَـرَحَه، إلا أنه تعالىٰ عَلِمَ أنّ[1] إظهارَه مَفسَدة، أو عن قوله: «وقيل: معناه: ولو أنَّ قُرآناً وقعَ به تسييرُ الجبال» إلىٰ آخِرِه، لأنَّ جزاءَ «لو» علىٰ التقديرين: «لَـمَا آمنوا به»، والمعنىٰ علىٰ هذا: بلغَ تصميمُهم إلىٰ أنهم لو شاهدوا تلكَ الآياتِ العِظام لَـمَا رَجَعوا عن تصميمهم، بل لله أن يُلجِئَهم إلىٰ الإيمان، وهو قادرٌ علىٰ الإلجاء، لولا أنه تعالىٰ بنىٰ أمْرَ التكليفِ علىٰ الاختيار، بِناءً علىٰ مذهبه[2]، وهذا علىٰ الوَجْهَين الآخَرين.

قال القاضي: «بل اللهُ قادرٌ علىٰ الإتيانِ بما اقتَـرَحُوهُ مِنَ الآيات، إلا أنَّ إرادتَه لم تَتَعلَّقْ بذلك، لِعِلمِهِ بأنه لا تَلينُ له شكيمتُهم، يُؤيِّدُ ذلكَ قولُه: ﴿أَفَلَمۡ يَاْيۡـَٔسِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ عن إيمانِهم مَعَ ما رأوا مِنَ الأحوال»[3].

قوله: (قيل: هيَ لغةُ قوم مِنَ النَّخَع)، بفَتْح النُّونِ والخاءِ المُعجَمة، كذا في «جامع

---

(١) من أول الفقرة إلىٰ هنا سقط من (ح) و(ف)، وأثبتُّه من (ط).

(٢) في أنّ أفعالَ العباد واقعةٌ بإيجادهم لها، لا بخلق الله تعالىٰ.

(٣)«أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٨٨).

وقيل: إنما استُعمِلَ «اليأسُ» بمعنىٰ العِلْم لتضمُّنِه معناه؛ لأنّ اليائسَ عن الشيء عالمٌ بأنه لا يكون، كما استُعمِلَ «الرَّجاءُ» في معنىٰ الخوف، و«النِّسيانُ» في معنىٰ التَّرْك؛ لتضمُّنِ ذلك..

الأصول»(١)، قالَ ابنُ جِنِّي: «رُوِيَ عن ابنِ عبّاس: أنها لُغةُ وَهْبِيل(٢)؛ فَخِذٍ مِنَ النَّخَع، قال:

ألم يَيْـأسِ الأقـوامُ أني أنـا ابنُـه وإن كنتُ عن أرضِ العَشِيرةِ نائيا(٣)

أي: ألم يَعلَموا. ويُشبِهُ عندي أن يكونَ هذا من اليأس، لأنَّ المُتأمِّلَ للشيءِ المُتطلِّبَ لِعلمِهِ ذاهبٌ بفِكرِه في جِهاتِ تَعرُّفِهِ إياه، فإذا ثبتَ يقينُه(٤) علىٰ شيءٍ من أمرِهِ اعتَقَدَه وأضـرَبَ عمّا سِواه، فلم يَنصَـرِفْ إليه، كما يَنصَـرِفُ اليائسُ من الشيءِ عنه، ولا يَلتَفِتُ إليه»(٥).

الراغب: «اليأس: انتِفاءُ الطَّمَع، يقال: يَئِسَ واستَيأس، مِثل: عَجِبَ واستَعجَب، قالَ تعالىٰ: ﴿فَلَمَّا ٱسْتَيْـَٔسُوا۟ مِنْهُ خَلَصُوا۟ نَجِيًّا﴾ [يوسف: ٨٠]، وقال تعالىٰ: ﴿أَفَلَمْ يَا۟يْـَٔسِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟﴾، قيل: معناه: ألم يَعلَم، ولم يُرِدْ أنَّ اليأسَ موضوعٌ في كلامِهم للعِلم، وإنما قَصَدَ أنَّ يأسَ الذينَ آمنوا من ذلكَ يَقتَضي أن يحصلَ بعدَ العِلم بانتِفائِه، فإذن ثبوتُ يأسِهم يَقتَضي حُصولَ عِلمِهم»(٦).

قوله: (لتَضَمُّنِه معناه)، أي: هو من دلالةِ التَّضمُّنِ وإطلاقِ الكُلِّ علىٰ الجزء، هذا في

---

(١) انظر: «جامع الأصول» لابن الأثير (١٢: ٩٦٠).

(٢) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «هذيل»، وفي (ف) و(ط) والموصلية إلىٰ: «هُبَيل»، والمُثبَت من «المحتسب» لابنِ جِنِّي. و«وَهْبِيل»: هو وَهْبيلُ بنُ سعدِ بنِ مالكِ بنِ النَّخَع، كما في «جمهرة أنساب العرب» لابن حَزْم ص٤١٥.

(٣) البيتُ ـ غيرَ منسوب ـ في: «العين» للخليل بن أحمد الفراهيدي (٧: ٣٣١)، و«أساس البلاغة» للزمخشـري، مادة (يأس)، وفيهما: «عن عرض العشيرة».

(٤) في الأصول الخطية: «نفسه»، والمُثبَتُ من «المحتسب».

(٥) «المحتسب» لابن جِنِّي (١: ٣٥٧).

(٦) «مفردات القرآن» ص٨٩٢.

قال سُحَيمُ بنُ وَثيلٍ الرِّياحيّ:

أقولُ لهم بالشِّعْب إذْ يَيسُرُونَني ... ألم تَيْأَسُوا أنّي ابنُ فَارس زَهْـدَمِ

ويدلُّ عليه: أن عليّاً وابنَ عباسٍ وجماعةً من الصَّحابةِ والتابعين قرؤوا: «أَفَلَمْ يَتبيَّنْ»، وهو تفسيرُ ﴿أَفَلَمْ يَاْيْـَٔسِ﴾.

وقيل: إنما كتبَه الكاتبُ وهو ناعِس، فتَسَوَّىٰ السِّنّان، وهذا ونحوُه مما لا يُصدَّقُ في كتاب الله الذي لا يأتيه الباطلُ من بين يَديهِ ولا من خَلفِه، وكيفَ يخفىٰ مثلُ هذا حتىٰ يبقىٰ ثابتاً بين دَفَّتَي الإمام. وكان مُتقلَّباً في أيدي أولئكَ الأعلام المُحتاطينَ في دين الله، المُهيمِنينَ عليه، لا يَغفُلونَ عن جَلائلِهِ ودَقائقِه، خصوصاً عن القانونِ الذي إليه المرجع، والقاعدةِ التي عليها البناء، وهذه ـ والله ـ فِرْيةٌ ما فيها مِرْية.

ويجوزُ أن يَتعلَّقَ ﴿أَن لَّوْ يَشَآءُ﴾ بـ ﴿ءَامَنُوٓاْ﴾، ....

اليأسِ صحيحٌ كما ذكر، وفي النِّسيانِ ظاهر، لأنه تَرْكُ الإنسانِ ضَبْطَ ما استُودِعَ ضَعْفاً أو غَفْلةً أو قَصْداً، وأما في الرجاءِ فمُشكِل، لأنَّ الرجاءَ والخوفَ مُتقابِلان، قالَ تعالىٰ: ﴿يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [السجدة: ١٦]، و﴿يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [الرعد: ١٢]، ولأنَّ الرجاء: ظَنُّ حُصولِ ما فيه مَسَرّة، والخوف: ظنُّ حُصولِ المكروه، اللهُمَّ إلا أن يُرادَ بالتَّضمُّنِ الموضوعُ اللُّغَوي، وهو ما يُفهَمُ منه معنىً زائد.

قوله: (بينَ دَفَّتَي الإمام)، الأساس: «حَفِظَ ما بينَ الدَّفَّتَين، وهما ضِمـاما المُصحَفِ من جانبَيه».

قوله: (المُهيمِنينَ عليه)، في «الجامع»: «المُهيمِن: هو الشهيد، وقيل: الأمين، وأصلُه: مُؤتَـمِن، فقُلِبَتِ الهمزةُ هاء، وقيل: هو الرَّقيبُ والحافظ»(١).

قوله: (ويجوزُأن يَتعلَّقَ ﴿أَن لَّوْ يَشَآءُ﴾ بـ﴿ءَامَنُوٓاْ﴾)، عطفٌ علىٰ قوله: «﴿أَفَلَمْ يَاْيْـَٔسِ

---

(١) «جامع الأصول» لابن الأثير (٤: ١٧٦).

علىٰ: أوَلم يَقنَط عن إيمان هؤلاء الكَفَرةِ الذينَ آمنوا بأنْ لو يشاءُ اللهُ لهدىٰ الناسَ جميعاً ولهداهُم.

﴿تُصِيبُهُم بِمَا صَنَعُوا۟﴾ من كُفرهم وسُوء أعمالِهم، ﴿قَارِعَةٌ﴾ داهيةٌ تَقرَعُهم بما يُحِلُّ اللهُ بهم في كلِّ وقتٍ من صُنوفِ البَلايا والمصائبِ في نُفوسِهم وأولادِهم وأموالِهم، ﴿أَوْ تَحُلُّ﴾ القارعةُ ﴿قَرِيبًا﴾ منهم، فيَفزَعُون ويَضْطَرِبون، ويَتَطايرُ إليهم شرارُها، ويَتَعدَّىٰ إليهم شُرورُها، ﴿حَتَّىٰ يَأْتِىَ وَعْدُ ٱللَّهِ﴾ وهو موتُهم أو القيامةُ.

وقيل: ﴿وَلَا يَزَالُ﴾ كفارُ مكّة ﴿تُصِيبُهُم﴾ بما صَنعوا برسول الله ﷺ من العَداوةِ والتكذيبِ ﴿قَارِعَةٌ﴾؛ ....

ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن لَّوْ يَشَآءُ﴾ يعني: مَشيئةَ الإلجاء»، ولم يكن يَستقيمُ المعنىٰ إلا بجَعْلِ ﴿يَا۟يْـَٔسِ﴾ بمعنىٰ: يَعلَم، ولذلكَ قال: «ومعنىٰ ﴿أَفَلَمْ يَا۟يْـَٔسِ﴾: أفلم يَعلَم». قال أبو البقاء: «﴿أَن لَّوْ يَشَآءُ﴾ في مَوضِع نَصْبٍ بـ﴿يَا۟يْـَٔسِ﴾، لأنَّ معناه: أفلم يَتبيَّن»(١).

وعلىٰ الوَجْهِ الثاني: ﴿يَا۟يْـَٔسِ﴾ بمعنىٰ: يَقنَط، علىٰ حقيقتِه، و﴿أَن لَّوْ يَشَآءُ﴾ نَصبٌ بنَزْع الخافِض، مُتعلِّقٌ بـ﴿ءَامَنُوٓا۟﴾، لأنَّ «آمَنَ» يُعدّىٰ بالباء، وإليه الإشارةُ بقوله: «آمنوا بأنْ لو يَشاءُ اللهُ لَـهَدىٰ الناسَ جميعاً، وعلىٰ هذا معمولُ ﴿يَا۟يْـَٔسِ﴾ محذوف، وهو: عن إيمانِ هؤلاء.

قوله: (بما يُـحِلُّ اللهُ بهم)، حَلَّ يَـحُلُّ ـ بالضَّمّ ـ أي: نَزَل، وأحلَلتُه: أنزلتُه. وفي بعض النُّسَخ: «يَـحِـلُّ»؛ بفَتْح الياءِ وكَسْرِ الحاء، وفي حاشيته: «أنه مِن: حَلَّ العذابُ يَـحِلُّ ـ بالكَسْرِ ـ: وَجَب»، وهو سَهْو، والصوابُ بضَمِّ الياءِ وكَسْرِ الحاء(٢)؛ مِن: حَلَّ يَـحُلُّ ـ بالضَّم ـ أي: نَزَل، وأحلَلتُه: أنزلتُه، يَعضُدُه قولُه: «﴿أَوْ تَحُلُّ﴾ القارعةُ ﴿قَرِيبًا﴾ منهم».

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العُكبَري (٢: ٧٥٩).

(٢) في (ح) و(ط) والنسخة الموصلية: «بفتح الياء وكسر الحاء»، وهو خطأ بلا ريب، فإنه عينُ ما وَهَّمه المُؤلِّف، وفي (ف): «بفتح الياء وضم الحاء»، وله وَجْه، ولكنه بعيد، والأقربُ للسِّياق ما أثبتُّ، والله أعلم.

لأنّ رسولَ الله ﷺ كان لا يزالُ يَبعثُ السَّرايا فتُغِيرُ حولَ مكّةَ وتَختَطِفُ منهم، وتُصيبُ من مواشِيهم ﴿أَوْ تَحُلُّ﴾ أنتَ يا مُحمَّدُ ﴿قَرِيبًا مِّن دَارِهِمْ﴾ بجَيشِك، كما حَلَّ بالحُديبية، ﴿حَتَّىٰ يَأْتِيَ وَعْدُ اللَّهِ﴾ وهو فتحُ مكّةَ، وكان اللهُ قد وَعَدَه ذلك.

[﴿وَلَقَدِ اسْتُهْزِئَ بِرُسُلٍ مِّن قَبْلِكَ فَأَمْلَيْتُ لِلَّذِينَ كَفَرُوا ثُمَّ أَخَذْتُهُمْ فَكَيْفَ كَانَ عِقَابِ﴾ ٣٢]

الإملاءُ: الإمهالُ، وأن يُترَكَ مَلاوةً منَ الزَّمانِ في خَفضٍ وأمْنٍ، كالبَهيمة يُمْلَىٰ لها في المَرْعىٰ. وهذا وعيدٌ لهم، وجوابٌ عن اقتِراحِهم الآياتِ علىٰ رسول الله ﷺ استهزاءً به، وتسليةٌ له.

قوله: (مِلاوةً من الزمان)، الجوهري: «أقمتُ عندَه مِلاوةً من الدَّهر ـ بفَتْح الميم وضَمِّها وكَسْرِها ـ، أي: حِيناً وبُرْهة».

الراغب: «الإملاء: الإمداد، ومنه قيل للمُدّةِ الطويلة: مِلاوةٌ من الدَّهْر، ومَلِيٌّ من الدَّهْر، قالَ تعالىٰ: ﴿وَاهْجُرْنِي مَلِيًّا﴾ [مريم: ٤٦]، ومَلَاكَ الله: عَمَّرَكَ الله، والمَلَوان: قيل: الليلُ والنَّهار، وحَقيقةُ ذلك: تكرُّرُهما وامتِدادُهما، بدلالةِ قولِ الشاعر:

نهارٌ وليلٌ دائمٌ مَلَواهما ... علىٰ كُلِّ حالِ المَرْءِ يَختَلِفانِ(١)

فلو كانَ الليلُ والنَّهارُ لَـمَا أُضيفا إليهما»(٢).

قوله: (وعيدٌ لهم وجوابٌ عن اقتِراحِهم) إلىٰ قوله: (وتَسْليةٌ له): أي: لرسولِ الله ﷺ،

---

(١) البيتُ لابن مُقبِل، كما في «المُخصَّص» لابن سِيدَه (٤: ٤٤٢)، وذكرَه ابنُ منظور في «لسان العرب»، ولم يُسَمِّ قائلَه.

وابنُ مُقبِل: هو تميمُ بنُ أُبيِّ بنِ مُقبِل، شاعرٌ جاهلي، أدرك الإسلام وأسلم، فكان يبكي أهلَ الجاهلية، توفي بعد سنة ٣٧ هـ. انظر: «الشعر والشعراء» لابن قتيبة (١: ٣٦٦)، و«الأعلام» للزركلي (٢: ٨٧).

(٢) «مفردات القرآن» ص٧٧٦-٧٧٧.

[﴿ أَفَمَنْ هُوَ قَآئِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ وَجَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ قُلْ سَمُّوهُمْ أَمْ تُنَبِّـُٔونَهُۥ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِى ٱلْأَرْضِ أَم بِظَـٰهِرٍ مِّنَ ٱلْقَوْلِ بَلْ زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مَكْرُهُمْ وَصُدُّوا۟ عَنِ ٱلسَّبِيلِ وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنْ هَادٍ * لَّهُمْ عَذَابٌ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَلَعَذَابُ ٱلْـَٔاخِرَةِ أَشَقُّ وَمَا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِن وَاقٍ ﴾ ٣٣-٣٤]

﴿ أَفَمَنْ هُوَ قَآئِمٌ ﴾ احتجاجٌ عليهم في إشراكهم بالله، يعني: **أفاللهُ الذي هو قائمٌ** رقيبٌ ﴿عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍ﴾ صالحةٍ أو طالحةٍ ﴿بِمَا كَسَبَتْ﴾ يعلمُ خيرَه وشرَّه، ويُعِدُّ لكلٍّ جزاءَه، كمَن ليس كذلك. **ويجوز أن يُقدَّرَ ما يقعُ خبراً للمبتدأ، ويُعطَفَ عليه** ﴿وَجَعَلُوا۟﴾،........

أما الوعيدُ والتسليةُ فظاهِران، وأما الجواب: فإنّ أبا جَهْل حينَ قال: «سَيِّرْ بقرآنِكَ الجبالَ، وسَخِّرْ لنا الرِّيح»، ولم يكنِ السُّؤالُ إلا اقتِراحاً واستِهزاءً؛ لم يُلتَفَتْ إليه، وقيلَ لرسولِ الله ﷺ[1]: ﴿ وَلَقَدِ ٱسْتُهْزِئَ بِرُسُلٍ مِّن قَبْلِكَ ﴾ تعريضاً علىٰ مِنوالِ قوله: ﴿وَإِذَا ٱلْمَوْءُۥدَةُ سُئِلَتْ * بِأَىِّ ذَنۢبٍ قُتِلَتْ﴾ [التكوير: ٨-٩].

قوله: (**أفاللهُ الذي هو قائم**)، هذا التأويلُ يُؤذِنُ أنَّ قولَه تعالىٰ: ﴿ أَفَمَنْ هُوَ قَآئِمٌ ﴾ معطوفٌ علىٰ كلام سابق، والهمزةُ مُقحَمةٌ بينَهما لمزيدِ الإنكار، والذي يَصلُحُ أن يكون معطوفاً عليه هو قولُه: ﴿هُوَ رَبِّى لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ مَتَابِ﴾ [الرعد: ٣٠]، المعنىٰ: «هو رَبِّي الواحدُ المُتعالي عن الشُّركاءِ، عليه توكَّلتُ في نُصْرَتي عليكم وإليه مَتابي، فيُثيبُني علىٰ مُصابرَتِكم ومُجاهَدَتِكم»، أفاللهُ الذي هو كذلك كمَن هو ليسَ كذلك، لأنَّ المعطوفَ عليه أيضاً مُتضمِّنٌ لمعنىٰ الرَّدِّ والإنكارِ علىٰ الشرك، لأنه جوابٌ عن قوله: ﴿وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِٱلرَّحْمَـٰنِ﴾ [الرعد: ٣٠]، أي: يُشرِكونَ به.

قوله: (**ويجوزُ أن يُقدَّرَ ما يقعُ خَبَراً للمُبتَدأ، ويُعطَفُ عليه** ﴿وَجَعَلُوا۟﴾)، يعني: قولُه: ﴿ أَفَمَنْ هُوَ قَآئِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ ﴾ لا بُدَّ له من خَبَر؛ إما أن يُقدَّرَ الخبرُ ما تَتِمُّ به جُملة، ويُعطَفَ ﴿وَجَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ﴾ علىٰ الجملةِ برأسِها، أو أن يُقدَّرَ الخبرُ ما يَصِحُّ أن يُعطَفَ

---

(١) من بدايةِ الفِقرةِ إلىٰ هنا، سقط من (ح) و(ف)، وأثبتُّه من (ط).

وتمثيلُه: أفمَن هو بهذه الصِّفةِ لم يوحِّدوه ﴿وَجَعَلُواْ﴾ له ـ وهو الله الذي يَستحقُّ العبادةَ وحدَه ـ ﴿شُرَكَآءَ﴾؟! ﴿قُلْ سَمُّوهُمْ﴾ أي: جعلتُم له شُركاءَ فسَمُّوهم له مَنْ هم؟ ونَبِّئوهُ بأسمائهم، ثم قال: ﴿أَمْ تُنَبِّـُٔونَهُۥ﴾ علىٰ «أَمْ» المُنقطعةِ، **كقولك للرَّجُل**: قل لي: مَنْ زيد؟ أم هو أقلُّ من أنْ يُعرَف، ومعناه: بل أتُنبِّؤونَه بشُركاءَ لا يَعلَمُهم في الأرضِ وهو العالِـمُ بما في السَّماواتِ والأرض، فإذا لم يَعلَمْهُم عَلِمَ أنَّهم ليسوا بشيءٍ يَتعلَّقُ به العِلمُ، والمُراد: نَفْيُ أن يكونَ له شركاء. ونحوُه: ﴿قُلْ أَتُنَبِّـُٔونَ ٱللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [يونس: ١٨]. ﴿أَم بِظَٰهِرٍ مِّنَ ٱلْقَوْلِ﴾ بل أتُسمُّونَهم شركاءَ بظاهرٍ منَ القولِ من غير أن يكونَ لذلك حقيقة، كقوله: ﴿ذَٰلِكَ قَوْلُهُم بِأَفْوَٰهِهِمْ﴾ [التوبة: ٣٠]، ....

﴿وَجَعَلُواْ﴾ عليه، ليكونَ من عطفِ الخبرِ علىٰ الخبر، وعلىٰ هذا ﴿لِلَّهِ﴾ مُظهَرٌ وُضِعَ مَوضِعَ الراجع إلىٰ المُبتَدأ.

قوله: (**وتمثيلُه**)، أي: وتقديرُ هذا الوَجْه.

قوله: (**كقولك للرجل**)، أي: لمن يقولُ بفَضْل زيدٍ واشتِهارِهِ بين الناسِ ومَكانتِهِ عندَهم، وأنتَ تُريدُ نَقْصَه وحَطَّه مِن منزلتِهِ: من زيد؟ وهو عندَكَ مشهور، أي: لا أعرفُه عَرِّفنيه، ثم تَضـرِبُ عن هذا السُّؤالِ بقولك: أم هو أقَلّ، يعني: هو أقلُّ من أن يُسألَ عنه أنه مَن هو؟ فَضْلاً عن أن يُسألَ عن فَضْلِهِ وشُهْرتِه.

كذا جَعْلُهم لله شُـرَكاءَ يَبعَثُ القائلَ علىٰ أن يقولَ لهم: سَمُّوهُم، أي: إن صَدَقتُم أنهم شُـرَكاءُ لله تعالىٰ، فأثبِتوا لها أسامِيَ تَدُلُّ علىٰ وُجودِها، ثم أضـرَبَ عن قوله: ﴿سَمُّوهُمْ﴾، يعني: جَعْلُهم لله شُـرَكاءَ إنباءٌ لله عَزَّ وجَلَّ بوجودِ شُـرَكاء، ومِثْلُ هذه المُنبَّأِ به لا وُجودَ لها حتىٰ يُعلَّقَ بها ما يَتناوَلُه من الاسم، ثم أضـرَبَ عن هذا القولِ بقوله: ﴿أَم بِظَٰهِرٍ مِّنَ ٱلْقَوْلِ﴾، بمعنىٰ: هَبْ أنهم لِشِدّةِ شكيمتِهم سَمَّوهُم شُـرَكاء، فهذهِ التسميةُ عندَهم قولٌ لا حقيقةَ لها، ﴿إِنْ هِىَ إِلَّآ أَسْمَآءٌ سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَٰنٍ﴾ [النجم: ٢٣].

﴿مَا تَعۡبُدُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ أَسۡمَآءٗ سَمَّيۡتُمُوهَآ﴾ [يوسف: ٤٠]، **وهذا الاحتجاجُ وأساليبُه العجيبةُ** التي وَرَدَ عليها........................

قوله: (**وهذا الاحتِجاجُ وأساليبُه العجيبة**)، أي: هذا الاحتجاجُ مبنيٌّ علىٰ فُنونٍ من عِلم البيان:

أولُها: قولُه: ﴿أَفَمَنۡ هُوَ قَآئِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفۡسِۭ بِمَا كَسَبَتۡ﴾ كمَن هو ليسَ كذلك؟! احتِجاجٌ عليهم وتوبيخُهم علىٰ القياسِ الفاسِدِ لِفُقدانِ الجهةِ الجامِعة.

وثانيها: قولُه: ﴿وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ﴾ مِن وَضْعِ المُظهَرِ مَوضِعَ المُضمَرِ للتنبيهِ علىٰ أنهم جَعَلُوا شُـركاءَ لمن هو فَرْدٌ واحدٌ لا يُشارِكُه أحدٌ في اسمِه، كقولِهِ تعالىٰ: ﴿هَلۡ تَعۡلَمُ لَهُۥ سَمِيّٗا﴾ [مريم: ٦٥].

وثالثُها: قولُه: ﴿قُلۡ سَمُّوهُمۡ﴾، أي: عَيِّنوا أساميهم، وقولوا: فُلانٌ وفُلان، فهو إنكارٌ لِوُجودِها علىٰ وَجهٍ بُرْهاني، كما تقول: إن كانَ الذي تَدَّعيهِ موجوداً فسَمِّه، لأنَّ المُرادَ بالاسم العَلَمُ الذي عُلِّقَ علىٰ الشيءِ بعَيْنه، فما لم يكن موجوداً لم يكنْ مُعيَّناً، فلا يُعلَّقُ عليه اسم، لأنه ليسَ بشيء، وهو من أسلوب الكِنايةِ الإيمائية.

ورابعُها: قولُه: ﴿أَمۡ تُنَبِّـُٔونَهُۥ بِمَا لَا يَعۡلَمُ﴾ احتِجاجٌ من باب نفي الشيءِ بنفي لازِمه، وهو نوعٌ من الكِناية.

وخامسُها: قولُه تعالىٰ: ﴿أَم بِظَٰهِرٖ مِّنَ ٱلۡقَوۡلِ﴾ احتِجاجٌ من باب الاستِدراج، والهمزةُ للتقرير ببَعثِهم علىٰ التفكُّر، يعني: أتقولونَ بأفواهِكم من غيرِ رُؤيةٍ وأنتُم ألِبّاء، فتَفكَّروا فيه لِتَقِفُوا علىٰ بُطلانِه.

وسادسُها: التَّدرُّجُ في كُلٍّ من الإضـراباتِ علىٰ ألطَفِ وَجْه.

وحينَ كانت الآيةُ مُشتَمِلةً علىٰ هذهِ الأساليب البديعةِ مَعَ اختِصارِها علىٰ أبلَغ ما يكون، قال: «وهذا الاحتِجاجُ مُنادٍ علىٰ نفسِه أنه ليسَ من كـلام البَشَـر»، وهو كـلامٌ عالي

مناد علىٰ نفسه **بلسانٍ طَلْقٍ ذَلْقٍ**: أنه ليسَ من كلام البَشَرِ لِـمَن عَرَف وأنصَفَ من نفسِه، فتبارَكَ اللهُ أحسَنُ الخالقين.

وقُرِئ: «أَتُنْبِئُونَه» بالتَّخفيف.

﴿مَكْرُهُمْ﴾ كيدُهم للإسلام بشِرْكِهم، ﴿وَصُدُّواْ﴾ **قُرِئ بالحركات الثلاث**، وقرأ ابنُ أبي إسحاق: «وصَدٌّ» بالتنوين، ﴿وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ﴾ ومَن يَخذُلْه لعِلمِه أنه لا يهتدي ﴿فَمَا لَهُۥ مِنْ هَادٍ﴾ فما له من أحدٍ يَقْدِرُ علىٰ هدايتِه.

﴿لَّهُمْ عَذَابٌ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ وهو ما ينالُهم منَ القَتْل والأَسْرِ وسائرِ المِحَنِ، ....

المرتبة، لكنْ تذييلُه بقوله: «فتبارك الله أحسن الخالقين» وَضَعَه إلىٰ أسفَلِ السافِلين[١].

قالَ في «الانتِصاف»: «هيَ كلمةُ حَقٍّ أُريدَ بها باطل، يُعرِّضُ فيها بخَلْقِ القُرآن، فتَنبَّهْ لها، فما أسـرَعَ ما يَمُرُّ بكَ فتَستَحسِنُها وتَغفُلُ عما قَصَدَه بها»[٢].

قوله: (**بلسانٍ طَلْقٍ ذَلْق**)، **الجوهري**: «ذَلِقَ اللسانُ ـ بالكسـرِ ـ يَذلَقُ ذَلَقاً: أي: ذَرِبَ ذَرَباً»، و«الذَّرِب: الحادُّ مِن كُلِّ شيء».

قوله: (﴿وَصُدُّواْ﴾ **قُرِئَ بالحركاتِ الثلاث**)، بفَتْح الصاد: نافعٌ وأبو بكرٍ وأبو عَمْرٍو وابنُ عامر، وبالضَّمّ: الباقون[٣]، وبالكسـر: شاذ[٤].

---

(١) قوله: «وهو كلامٌ عالي المرتبة»، أي: كلامُ الزَّمخشـريِّ ـ في وَصْفِ كلام الله تعالىٰ ـ عالي المرتبة، وقوله: «لكنْ تذييلُه»، أي: تذييلُ الزَّمخشـريّ، وقوله: «وَضَعَه إلىٰ أسفل السافلين»، أي: أنزَلَ كلامَه من مرتبته العالية إلىٰ مرتبةٍ دُنيا؛ لِـما فيه من وَصْفِ كلام الله تبارك وتعالىٰ بالحدوث.

(٢) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ٣٦٢) بحاشية «الكشّاف».

(٣) انظر: «التيسير» ص١٣٣، و«حجة القراءات» ص٣٧٣.

(٤) وهي قراءة يحيىٰ بن وثّاب، قال النّحاس في «إعراب القرآن» (٢: ٢٢٥): «لأن الأصل: «صُدِدُوا»، فقُلِبَت حركةُ الدال علىٰ الصاد».

ولا يَلحَقُهم إلا عقوبةً لهم على الكُفر، ولذلك سمّاه عذاباً. ﴿وَمَا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِن وَاقٍ﴾ وما لهم من حافظٍ من عذابه، أو ما لهم من جِهتِهِ واقٍ من رحمتِه.

[﴿مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَا تِلْكَ عُقْبَى ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوا وَّعُقْبَى ٱلْكَٰفِرِينَ ٱلنَّارُ﴾ ٣٥]

﴿مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ﴾ صفتُها التي هي في غَرابة المَثَل، وارتفاعُه بالابتداء، والخبرُ محذوفٌ على مذهب سِيبَوَيه؛ أي: فيما قَصَصْناه عليكم مَثَلُ الجنَّة. وقال غيرُه: الخبرُ ﴿تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ كما تقول: صفةُ زيدٍ أسمرُ، وقال الزَّجّاجُ: معناه: مَثَلُ الجنةِ جنةٌ تجري من تحتها الأنهار، على حذفِ الموصوفِ تمثيلاً لِمَا غاب عنا بما نُشاهِد. وقرأ عليٌّ رضيَ اللهُ عنه: «أمثالُ الجنَّةِ» على الجمع؛ أي: صفاتُها. ﴿أُكُلُهَا دَآئِمٌ﴾ كقوله: ﴿لَّا مَقْطُوعَةٍ وَلَا مَمْنُوعَةٍ﴾ [الواقعة: ٣٣]، ﴿وَظِلُّهَا﴾ دائمٌ لا يُنسَخ، كما يُنسَخُ في الدُّنيا بالشمس.

قولُه: (إلا عُقوبةً لهم على الكُفر)، استِثناءٌ مِن أعَمِّ عامِّ المفعولِ له، وفاعلُ «لا يَلحَقُهم» ضميرُ «ما يَنالُهم»، أي: لا يَلحَقُهم ما يَنالُهم لشيءٍ من الأشياءِ إلا للعُقوبة.

قوله: (أو: ما لهم مِن جِهَتِهِ واقٍ من رحمتِه)، «مِن» الثانيةُ في التنزيل على الوَجْهَين: زائدة، والأُولى: على الأول: مُتعلِّقةٌ بـ﴿وَاقٍ﴾، وعلى الثاني: مُتعلِّقةٌ بالجارِّ والمجرور، أي: ﴿لَهُم﴾، و«مِن رحمتِه» صِفةُ «واق»، أي: ما استَقَرَّ لهم مِن جِهةِ الله واقٍ مِن رحمتِه، أي: شافعٌ كائنٌ من رحمتِه، أي: بإذنِه.

قوله: (وقالَ الزَّجّاج: معناه: مَثَلُ الجنة)، لفظُه ـ على ما أورَدَه أبو عليٍّ في «الإغفال»[1] ـ: «قالَ سِيبَوَيـه: فيما نَقُصُّ عليكم مَثَلُ الجنّة، فرفعُه على الابتِداء وقالَ غيرُه: ﴿مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ﴾

---

(١) ألّـفه في تعقُّب الزَّجّاج في كتابه «معاني القرآن وإعرابه»، وانظر ما تَقَدَّمَ ص٤٠٢ تعليقاً عندَ تفسير الآية ٧٧ من سورة يوسف.

....

مرفوع، وخَبَـرُه: ﴿تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾، كما تقول: صِفةُ فُلانٍ أسمَر[١]، معناه: صِفةُ الجنّة، وكِلا القَولَينِ حَسَنٌ جميل، والذي عندي أنَّ اللهَ عَزَّ وجَلَّ عَرَّفَنا أمرَ الجنّةِ التي لم نَرَها ولم نُشاهِدْها بما شاهَدْناهُ من أمورِ الدُّنيا وعايَنّاه، فالمعنىٰ: مَثَلُ الجنّةِ التي وُعِدَ المُـتَّقون: جَنّةٌ تجري مِن تحتِها الأنهار»[٢].

وقالَ أبو عليّ: تفسيرُ «المَثَل» بالصِّفةِ غيرُ مُستَقيم لغةً، ولم يُوجَدْ فيها البتَّة، وإنما تفسيرُه: الشَّبَه، يَدُلُّكَ عليه: مَرَرتُ برَجُلٍ مِثلِك، فوَصَفوا به النَّـكِرةَ مُضافاً إلىٰ المعرفة، كما قالوا: مَرَرتُ برَجُل شَبَهِك، ولم يَـختَصَّ بالإضافةِ لكثرةِ ما يقعُ به الاشتباه، كما لم يَـختَصَّ بالمُمـاثَلة، ومنه قولُهم للقِصاص: المِثال، إلىٰ غير ذلك.

وأما النظرُ فيه من جهةِ التأويل فغيرُ مُستَقيم أيضاً، ألا ترىٰ أنَّ «مَثَلاً» إذا كانَ معناه: صِفةً، كانَ تقديرُ الكلام: صِفةُ الجنّةِ فيها أنهار، وهو غيرُ مُستَقيم، لأنَّ الأنهارَ في الجنّةِ نفسِها لا في صِفتِها، ولأنه إذا حُمِلَ «المَثَلُ» علىٰ معنىٰ الصِّفة، وأُجرِيَ في الإخبارِ عنه مُجْراه، وأُنِّـثَ[٣] الراجعُ إليه في ﴿فِيهَا﴾ و﴿تَحْتِهَا﴾، فقد حُمِلَ الاسمُ في قولِهم علىٰ المعنىٰ، وهو قبيح، نَحْو: ثلاثِ شُخوص، وسَبْعِ أبطُن.

وأما الذي استَخرَجَه أبو إسحاق[٤] فغيرُ مُستَقيم أيضاً، لأنَّ «المَثَلَ» أما إن يكونَ صِفةً أو شَبَهاً؛ أما أولاً فلا يَستَقيم أن يُقال: صِفةُ الجنّةِ جَنّةٌ، لأنَّ الجنّةَ ليست بصِفة، وأما ثانياً فلأنَّ الشَّبَهَ عبارةٌ عن المُمـاثَلةِ التي بينَ المُتمـاثِلَين، وهو حَدَث، والجنةُ غيرُ حَدَث. فالصحيحُ ما قالَه سِيبَوَيه.

---

(١) في (ح) و(ف): «اسم»، وهو تحريف، والمُثبتُ من (ط) و«معاني القرآن» للزَّجاج.
(٢) «معاني القرآن وإعرابه» للزّجّاج (٣: ١٤٩-١٥٠).
(٣) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «ولبث»، وفي (ف) إلىٰ: «وليت»، والمُثبَتُ من (ط).
(٤) يعني: الزّجّاج، والكلامُ ما زال لأبي عليٍّ الفارسي، عليهما جميعاً رحمةُ الله تعالىٰ.

....

فإن قُلت: ما تَعلُّق قولُه: ﴿تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ﴾ بما قبلَه؟ قيل: تَعلُّقُ التفسير، كما أنّ قولَه: ﴿خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٖ﴾ تفسيرٌ لِقولِه: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ﴾ [آل عمران: ٥٩][1].

والجواب: أما إنكارُ التأويل لمنع الحمل، وتمثيلُه بقوله: «كانَ تقديرُ الكلام: صِفةُ الجنّةِ فيها أنهارٌ» فضعيف، ألا ترىٰ إلىٰ أنه كيفَ مَثَّلَها بقوله: «صِفةُ فُلانٍ أسمَر[2]»، لأنَّ معناهُ حينَئذ: صِفةُ الجنّةِ جَرَيانُ الأنهارِ مِن تحتِها، ولا شكَّ أن إرادةَ الصِّفةِ مِنَ المَثَل مجاز إنما يجوزُ إذا كانتِ الصِّفةُ مُشتَمِلةً علىٰ قِصّةٍ عجيبةِ الشأن، أوأمرٍ عجيب، فجَرَيانُ الأنهارِ من تحتِ الجِنانِ مَعَ دَوام الأُكُل والظِّـلِّ من غير انقِطاع من الأمورِ العَجيبة.

وأما تأنيثُ الضمير: فلِكونِهِ راجِعاً إلىٰ «الجنة» لا إلىٰ «المَثَل»، وإنما جازَ ذلكَ لأنّ المقصودَ من المُضافِ عَينُ المُضافِ إليه، وذِكرُه تَوطِئة، وليسَ نَحْو: غُلام زيد[3].

وأما قولُه: «إنَّ «الشَّبَه» عبارةٌ عن المُماثَلة، وهو حَدَث، والجنّةُ غيرُ حَدَث» فضعيف، لأنَّ التشبيهَ حينَئذٍ تمثيليّ، والوَجْهُ مُنتَزَعٌ مِن عِدّةِ أمورٍ مُتوهَّمة، فيُنتَزَعُ من أحوالِ الجِنانِ المُشاهَدة ـ مِن جَرَيانِ أنهارِها، وغَضارةِ أغصانِها[4]، وتكاثُفِ[5] أفنانِها، وغيرِ ذلكَ من الحسنِ والنَّضارة ـ ما يُجعَلُ مُشبَّهاً به، وهو المُرادُ من قولِ الزَّجّاج: «إنّ اللهَ عَـزَّ وجَلَّ عَرَّفَنا أمرَ الجنّةِ التي لـم نَرَها ولم نُشـاهِدْها بما شـاهَدْناهُ في أُمورِ الدُّنيا وعايَنّاه»، ولذلكَ صَـرَّحَ

---

(١) «الإغفال» لأبي علي الفارسي (٢: ٣٤٢-٣٥٠).

(٢) في (ح) و(ف): «اسم»، والمُثبتُ من (ط)، وهو التحريفُ نفسُه الذي تقدَّم التنبيهُ إليه.

(٣) أي: في أنّ المُضافَ فيه غيرُ المُضافِ إليه، فزيدٌ غيرُ غُلامِه.

وانظر مناقشة ما ذكره المُؤلِّفُ رحمه اللهُ تعالىٰ هنا في «روح المعاني» للألوسي (١٣: ١٦٣).

(٤) أي: لينِها ونُعومتِها وخُضـرتِها.

(٥) تحرَّف في (ح) و(ف) إلىٰ: «تكلف»، والمثبت من (ط).

[﴿ وَٱلَّذِينَ ءَاتَيۡنَٰهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ يَفۡرَحُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَۖ وَمِنَ ٱلۡأَحۡزَابِ مَن يُنكِرُ بَعۡضَهُۥۚ قُلۡ إِنَّمَآ أُمِرۡتُ أَنۡ أَعۡبُدَ ٱللَّهَ وَلَآ أُشۡرِكَ بِهِۦٓۚ إِلَيۡهِ أَدۡعُواْ وَإِلَيۡهِ مَـَٔابِ ﴾ ٣٦]

﴿ وَٱلَّذِينَ ءَاتَيۡنَٰهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ ﴾ يُريد: مَنْ أسلَمَ من اليهود، كعبدِ الله بنِ سَلَام وكعبٍ وأصحابِهما، ومَن أسلَمَ من النَّصارىٰ، وهم ثمانون رجلاً: أربعون بنَجْرانَ، واثنان وثلاثون بأرض الحبَشة، وثمانيةٌ من أهل اليمنِ، هؤلاء ﴿يَفۡرَحُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَۖ وَمِنَ ٱلۡأَحۡزَابِ﴾ يعني: ومِن أحزابِهم، وهم كَفَرتُهم الذين تحزَّبوا علىٰ رسول الله ﷺ بالعَداوة، نَحْو كعبِ بنِ الأشرفِ وأصحابِه، والسَّيِّدِ والعاقِبِ **أُسقُفَّيْ نَجْرانَ** وأشياعِهما، ﴿مَن يُنكِرُ بَعۡضَهُۥ﴾ لأنَّهم كانوا لا يُنكرونَ الأقاصيصَ وبعضَ الأحكام والمعاني مما هو ثابتٌ في كتبهم غيرُ محُرَّف، وكانوا يُنكِرونَ ما هو نَعْتُ الإسلام ونَعْتُ رسولِ الله ﷺ وغيرُ ذلك مما حَرَّفُوهُ وبَدَّلوهُ من الشرائع.

فإن قلت: كيف اتَّصَلَ قولُه: ﴿قُلۡ إِنَّمَآ أُمِرۡتُ أَنۡ أَعۡبُدَ ٱللَّهَ﴾ بما قبلَه؟ قلت: **هو جوابٌ للمُنكِرين**، معناه: قل إنّما أُمرت فيما أُنزِلَ إليّ بأنْ أعبُدَ اللهَ ولا أُشرِكَ به،.....

المُصنِّفُ بلفظِ(١) التمثيل، ويكونُ قولُه: ﴿أُكُلُهَا دَآئِمٞ وَظِلُّهَا﴾ بياناً لِفَضْل تلكَ الجِنانِ وتمييزِها مِن هذهِ المُشاهَدة.

قوله: (**أسقُفَّيْ نَجْران**)، **النهاية**: «الأسقُفّ: عالِـم رئيسٌ من عُلماءِ النَّصارىٰ ورُؤسائهم، وهو اسمٌ سُـرْيانيّ، ويحتملُ أن يكونَ سُمِّيَ به لخضوعِهِ وانحِنائهِ في عِبادتِه، والسَّقَفُ ـ في اللغة ـ: طُولٌ في انحِناء».

نَجْران: مَوضِعٌ معروفٌ بينَ الشام والحِجازِ واليَمن.

قوله: (**هو جوابٌ للمُنكِرين**)، وذلكَ أنَّ اللهَ تعالىٰ لـمّا حكىٰ عن بعضِ اليهود أنه يُنكِرُ بعضَ ما عليه رسولُ الله ﷺ من إثبات الإسلام ودَعْوىٰ النُّبوّة، قال صلواتُ الله عليه: يا ربِّ،

---

(١) في الأصول الخطية: «لفظ»، وأضفتُ إليه الباء.

فإنكارُكم له إنكارٌ لعبادة الله وتَوحيدِه، فانظُروا ماذا تُنكِرونَ معَ ادِّعائكم وُجوبَ عبادةِ الله، وأنْ لا يُشرَكَ به؛ ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءِۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِۦ شَيْـًٔا﴾ [آل عمران: ٦٤]. وقرأ نافعٌ ـ في رواية أبي خُلَيد ـ: «ولا أُشرِكُ»؛ بالرَّفع على الاستِئناف، كأنه قال: وأنا لا أُشرِكُ به، ويجوزُ أن يكونَ في موضع الحال؛ على معنى: أُمِرتُ أن أعبُدَ اللهَ غيرَ مُشرِكٍ به. ﴿إِلَيْهِ أَدْعُواْ﴾ خُصوصاً لا أدعو إلى غيرِه، ﴿وَإِلَيْهِ﴾ لا إلى غيره مَرْجعي، وأنتم تقولون مثل ذلك، فلا معنى لإنكارِكم.

[﴿وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَٰهُ حُكْمًا عَرَبِيًّاۚ وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم بَعْدَمَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا وَاقٍ﴾ ٣٧]

﴿وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَٰهُ﴾ **ومِثلَ ذلك الإنزالِ أنزلناهُ مأموراً فيه بعبادة الله وتَوحيدِه،** والدَّعوةِ إليه وإلى دِينِه، والإنذارِ بدار الجزاء، ﴿حُكْمًا عَرَبِيًّا﴾ حِكمةً عربيةً مُترجَمةً بلسانِ العرب،..................................

بماذا أُجيبُهم إذن؟ فقيلَ له: قُل: إنّ إيتائيَ(١) الإسلامَ والنُّبوّةَ يُوجِبُ عِبادةَ الله تعالى، وإثباتَ التوحيد، ونفيَ الشِّرْك، وأنَّ المَرجِعَ إليه في العاقبة، فإنكارُكم هذا إنكارٌ لِـما نحنُ وأنتُم عليه، كما قال: ﴿يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءِۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾ [آل عمران: ٦٤] الآية.

قوله: (وقرأ نافع)، وهيَ شاذة.

قوله: (ومِثلَ ذلكَ الإنزالِ أنزلناهُ مأموراً فيه بعبادةِ الله)، «ذلك» إشارةٌ إلى مَصدَرِ «أنزلْنا»، وهو المُشبَّهُ به، والمُشبَّهُ ما سبقَ من قوله: ﴿أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ ٱللَّهَ وَلَآ أُشْرِكَ بِهِۦٓۚ إِلَيْهِ أَدْعُواْ وَإِلَيْهِ مَـَٔابِ﴾، ووجهُ التشبيهِ كونُ ذلكَ المُنزَلِ المأمورِ فيه مُبيَّناً مكشوفاً على وَجْهٍ مُحكَمٍ رصين، فقولُه: «والدعوةِ إليه وإلى دينه» تفسيرٌ لِقولِه: ﴿إِلَيْهِ أَدْعُواْ﴾، وقوله: «والإنذارِ

---

(١) في (ط) و(ح): «إثباتي»، وفي (ف): «إتياني»، ولعلَّ المُثبتَ أصوب.

وانتصابُه علىٰ الحال. كانوا يَدْعونَ رسولَ الله ﷺ إلىٰ أمورٍ يُوافقُهم عليها، منها: أنْ يُصلِّيَ إلىٰ قِبْلتِهم بعدَما حَوَّلَه اللهُ عنها، فقيل له: لئن تابعْتَهم علىٰ دينٍ **ما هو إلا أهواءٌ** وشُبَهٌ بعدَ ثُبوتِ العلم عندَك بالبراهينِ والحُجَج القاطعة؛ خَذَلَك اللهُ فلا يَنصُرُك ناصِر، وأهلَكَك فلا يَقيكَ منه واقٍ. وهذا من باب الإلهاب والتَّهييج، والبَعْثِ للسّامعينَ علىٰ الثباتِ في الدِّين والتصلُّب فيه، وأنْ لا يَزِلَّ زالٌّ عند الشُّبهةِ بعدَ استِمساكِه بالحُجة، **وإلّا فكان رسولُ الله ﷺ** من شِدّةِ الشَّكيمةِ بمكان.

[﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِّن قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَهُمْ أَزْوَاجًا وَذُرِّيَّةً وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ أَن يَأْتِيَ بِـَٔايَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ * يَمْحُوا۟ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ ﴾ ٣٨-٣٩]

بدارِ الجزاء» إشارةٌ إلىٰ قوله: ﴿وَإِلَيْهِ مَتَابِ﴾، يعني: أجِبْهُم بقولك(١): ﴿أَنْ أَعْبُدَ ٱللَّهَ﴾ الآية، واعلَمْ أنا أنزَلْنا القُرآنَ مِثلَ ذلكَ الإنزالِ العجيب الشأن؛ تشجيعاً له وشرحاً لِصَدْرِه صَلَواتُ الله عليه وتَسْليةً عما قاسىٰ من إنكارهم.

قوله: (**وانتِصابُه علىٰ الحال**)، أي: انتِصابُ(٢) ﴿حُكْمًا﴾ علىٰ أنها حالٌ مُوطِّئة، كقولِهِ تعالىٰ: ﴿قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف: ٢].

قوله: (**ما هو إلا أهواء**)، وشبهُ الحصرِ مُستَفادٌ من وَضْع أهوائِهم مَوضِعَ ما زَعَموا أنه الدِّين، ودَعَوا رسولَ الله ﷺ إليه من أن يُصَلِّيَ إلىٰ قِبلتِهم، أي: ليسَ ذلكَ إلا عن شبه، وكذلكَ قابَلَه بقوله: ﴿بَعْدَمَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ﴾، وأخرَجَ الجملةَ مَخرَجَ القَسَميّة، لأنَّ اللامَ في ﴿وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ﴾ مُوطِّئةٌ للقَسَم.

قوله: (**وإلا فكانَ رسولُ الله ﷺ**)، أي: هذا من باب البَعْثِ للسامِعينَ علىٰ الثباتِ والتَّصلُّب

---

(١) من لفظِ الآية الشريفة: ﴿أَنْ أَعْبُدَ ٱللَّهَ وَلَآ أُشْرِكَ بِهِۦٓ﴾ إلىٰ هنا، سقط من (ف).

(٢) في (ح) و(ف): «انتصابه».

كانوا يَعيبونَه بالزواج والوِلاد، كما كانوا يقولون: «ما لهذا الرسولِ يأكُلُ الطَّعام»، وكانوا يَقتَرحونَ عليه الآيات، ويُنكرون النَّسْخ، فقيل: كان الرُّسُلُ قبلَه بَشَراً مِثلَه ذوي أزواجٍ وذُرِّية، وما كان لهم أن يأتوا بآياتٍ برأيهم، ولا يأتون بها يُقتَرَحُ عليهم، والشَّرائعُ مصالحُ تختلفُ باختِلافِ الأحوالِ والأوقات؛ فلكلِّ وقتٍ حُكمٌ يُكتَبُ علىٰ العباد؛ أي: يُفرَضُ عليهم علىٰ ما يَقتَضيه استِصلاحُهم، ﴿يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ﴾ يَنسَخُ ما يَستَصوِبُ نَسْخَه، ﴿وَيُثْبِتُ﴾ بَدَلَه ما يَرىٰ المصلحةَ في إثباته، أو يَترُكه غيرَ مَنسُوخ، وقيل: ﴿يَمْحُواْ﴾ من ديوان الحَفَظةِ ما ليس بحَسَنةٍ ولا سيِّئة؛ **لأنَّهم مأمورون بكَتْبةِ كلِّ قولٍ وفعل، ﴿وَيُثْبِتُ﴾** غيرَه. وقيل: يَمْحو كُفرَ التائبينَ ومعاصِيهم بالتَّوبة، ويُثبِتُ إيمانَهم وطاعتَهم. وقيل: يَمْحو بعضَ الخلائقِ ويُثبِتُ بعضاً منَ الأناسِيِّ وسائرِ الحيوانِ والنَّباتِ والأشجارِ وصفاتِها وأحوالِها، **والكلامُ في نحوِ هذا واسعُ المجالِ.** ﴿وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾ أصلُ كلِّ كتاب، وهو اللوحُ المحفوظ، لأنَّ كلَّ كائنٍ مكتوبٌ فيه. ....

في الدِّين، لا لِرسولِ الله ﷺ، وإلا لَزِمَ أن يُؤمَرَ بما هو فيه من شِدّةِ الشَّكيمةِ والثباتِ علىٰ التَّصلُّبِ في الدِّين، بحيثُ لا يُمكِنُ أن يُتَصَوَّرَ فوقَه، ومن ثَمَّ قال: «بمكان»، أي: بمكانٍ لا مَكانَ فوقَه. تلخيصُه: أنه صَلَواتُ الله عليه مُخاطَبٌ به، ولكنَّ المُرادَ منه تعريض.

قوله: (**لأنهم مأمورونَ بكَتْبةِ كُلِّ قَولٍ وفِعْل، ﴿وَيُثْبِتُ﴾ غيرَه**)، قالَ الكَلْبيُّ والضَّحّاك[1]: إنَّ الذي يَمحُوهُ ويُثبِتُه ما يَصعَدُ به الحفظةُ مكتوباً علىٰ بني آدم، فيأمرُ اللهُ فيه أن يُثبَتَ ما فيه ثوابٌ وعِقاب، ويَمْحو ما لا ثوابَ فيه ولا عِقاب، كقولك: أكلتُ وشَربتُ ودَخَلتُ، ونَحْوَها مِنَ الكلام.

قوله: (**والكلامُ في نَحْوِ هذا واسِعُ المجال**)، لأنّ عِلمَ الله لا نَفادَ له، ومعلوماتُ الله لا

---

(١) لفظة: «والضحاك» سقطت من (ف).

وقُرِئ: «ويُثبِّتُ».

[﴿وَإِن مَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ ٱلَّذِى نَعِدُهُمْ أَوْ نَتَوَفَّيَنَّكَ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ ٱلْبَلَٰغُ وَعَلَيْنَا ٱلْحِسَابُ﴾ ٤٠]

﴿وَإِن مَّا نُرِيَنَّكَ﴾ **وكيفَما دارتِ الحالُ أريناكَ مَصارِعَهم** وما وَعَدْناهم من إنزالِ العذابِ عليهم، أو توفَّيناكَ قبلَ ذلك، فما يجبُ عليكَ إلّا تبليغُ الرِّسالةِ فحَسْبُ، وعلينا لا عليكَ حِسابُهم وجزاؤُهم على أعمالهم، فلا يُهِمَّنَّك إعراضُهم، ولا تَستَعجِلْ بعذابِهم.

[﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّا نَأْتِى ٱلْأَرْضَ نَنقُصُهَا مِنْ أَطْرَافِهَا ۚ وَٱللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِۦ ۚ وَهُوَ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ﴾ ٤١]

﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّا نَأْتِى ٱلْأَرْضَ﴾ أرضَ الكُفرِ ﴿نَنقُصُهَا مِنْ أَطْرَافِهَا﴾ بما نفتحُ على المسلمين من بلادهم، فننقُصُ دارَ الحربِ ونزيدُ في دار الإسلام، وذلك من آيات النُّصرةِ والغلَبة، ونحوُه: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَنَّا نَأْتِى ٱلْأَرْضَ نَنقُصُهَا مِنْ أَطْرَافِهَآ أَفَهُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ﴾ [الأنبياء: ٤٤]،..

نِهايةَ لها، وكُلَّ يوم هو في شأن، ومن ثَمَّ كادَ أقوالُ المُفسِّرينَ فيه تفوتُ الحصر، قال الإمام: «يُزيلُ ما يشاء، ويُثبِتُ ما يشاءُ من حُكمِه، ولا يُطلِعُ على غَيْبِهِ أحداً، فهو المُنفَرِدُ بالحُكم، والمُستَقِلُّ بالإيجادِ والإعدام، والإحياءِ والإماتة، والإغناءِ والإفقار، وغيرِ ذلك»(١).

قوله: (**وقُرِئ: «ويُثبِّت»**)، ابنُ كثيرٍ وأبو عَمْرٍو وعاصمٌ ويعقوب: بالتخفيف، والباقون: بالتشديد(٢).

قوله: (**وكيفَما دارتِ الحالُ أرَيْناكَ مَصارِعَهم**)، أي: لا بُدَّ مِن أن نَفعَل، وذلكَ من تأكيدِ

---

(١) «مفاتيح الغيب» للرازي (١٩: ٥٢).

(٢) انظر: «السبعة» لابن مجاهد ص٣٥٩، و«حجة القراءات» ص٣٧٤.

﴿سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْءَافَاقِ﴾ [فصلت: ٥٣]، والمعنىٰ: عليكَ بالبلاغ الذي حُمِّلتَه؛ ولا تَهتمَّ بما وراءَ ذلك، فنحن نَكفِيكَه ونُتِمُّ ما وَعَدْناكَ من الظَّفَر، ولا يُضْجِرْك تأخُّرُه؛ فإنَّ ذلك لِـمَا نعلمُ من المصالح التي لا تعلمُها، ثمَّ طيَّب نفسَه **ونَفَّسَ عنها بما ذكَر من طُلوع تباشيرِ الظَّفَر**. وقُرِئ: «نُنَقِّصُها» بالتشديد.

﴿لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِۦ﴾ لا رادّ لحُكمِه. والمُعقِّب: الذي يَكُرُّ علىٰ الشيء فيُبطِلُه،

الإراءةِ والتوفيةِ بما قبلها، والنُّونِ بعدَها[1]، كما ذكرناهُ عن الزَّجّاج وصاحب «المُرشِد» في أولِ البقرة، فقولُه: «أريناك» و«تَوفَّيْناك» بيانُ أحوالِ الدائرة، وسيجيءُ الكلامُ فيه في سورة «حم المُؤمِن»[2].

قوله: (ونَفَّسَ عنها)، أي: أزالَ الغَمَّ عنها.

قوله: (بما ذكَرَ مِن طُلوع تباشيرِ الظَّفَر)، وهو قولُه: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّا نَأْتِى ٱلْأَرْضَ نَنقُصُهَا مِنْ أَطْرَافِهَا﴾، كقوله: ﴿سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْءَافَاقِ﴾. «تباشيرُ الصُّبْح»: أوائلُه.

قوله: (والمُعقِّب: الذي يَكُرُّ علىٰ الشيءِ فيُبطِلُه)، الراغب: «التعقيب: أن يأتيَ بشيءٍ بعدَ آخر، قالَ تعالىٰ: ﴿لَهُۥ مُعَقِّبَٰتٌ مِّنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦ﴾ [الرعد: ١١]، أي: ملائكةٌ يَتعاقبونَ[3] عليه حافِظينَ له، وقولُه تعالىٰ: ﴿لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِۦ﴾ أي: لا أحَدَ يَتعقَّبُه ويَبحَثُ عن فِعلِه، مِن قولِهم: عَقَّبَ الحاكمُ علىٰ حُكم مَن قبلَه؛ إذا تَتبَّعَه، قالَ الشاعر:

وما بعدَ حُكمِ الله تعقيبُ[4]

---

(١) أي: تأكيدِ الفِعل «نُري» والفِعل «نَتوفَّى»، بما قبلَهما من المُؤكِّدات، يعني: «إنْ» و«ما»، وما بعدَهما من المُؤكِّدات، يعني: نونَ التوكيدِ الثقيلة.

(٢) أي: سورة غافر، وانظر الآية ٧٧ منها (١٣: ٥٤٧).

(٣) في (ح) و(ف): «يتعقبون»، وفي (ط): «يعتقبون»، والمُثبَتُ من «مفردات القرآن» للراغب.

(٤) لم أقف عليه، وكذا قالَ مُحقِّق «المُفردات» الدكتور صفوان داوودي: «لم أجده».

وحقيقتُه: الذي يَعقُبه، أي: يُقَفِّيه بالرَّدّ والإبطال. ومنه قيلَ لصاحب الحقّ: مُعَقِّب؛ لأنه يُقَفِّي غريمَه بالاقتِضاءِ والطَّلَب، قال لَبيد:

طَلَبُ المُعَقِّبِ حَقَّهُ المَظْلُومُ

والمعنىٰ: أنه حَكَمَ للإسلام بالغَلَبة والإقبال، وعلىٰ الكُفر بالإدبارِ والانتكاس. ﴿وَهُوَ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ﴾ فعمّا قليلٍ يُحاسبُهم في الآخرة بعدَ عذابِ الدُّنيا.

فإن قلتَ: ما مَحلُّ قولِه: ﴿لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِۦ﴾؟ قلت: هو جملةٌ محلُّها النَّصْبُ علىٰ الحال، كأنه قيل: واللهُ يحكُم نافِذاً حكمُه، كما تقول: جاءني زيدٌ لا عِمامةَ علىٰ رأسِه ولا قَلَنْسُوة، تُريد: حاسِراً.

[﴿وَقَدْ مَكَرَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَلِلَّهِ ٱلْمَكْرُ جَمِيعًا ۖ يَعْلَمُ مَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ ۗ وَسَيَعْلَمُ ٱلْكُفَّرُ لِمَنْ عُقْبَى ٱلدَّارِ﴾ ٤٢]

﴿وَقَدْ مَكَرَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ وصفَهم بالمَكْر، ثمَّ جعل مكرَهم كلا مَكْرٍ بالإضافةِ إلىٰ مَكْره، فقال: ﴿فَلِلَّهِ ٱلْمَكْرُ جَمِيعًا﴾،.......................................

ويجوزُ أن يكونَ ذلكَ نَـهْياً عن الخوضِ في حُكمِهِ وحِكمتِه إذا خَفِيَتْ عليهم، كالنهي عن الخوضِ في سِرِّ القَدَر، والاعتِقاب: أن يَتَعاقَبَ شيءٌ بعد أخرىٰ، كاعتِقاب الليل والنهار، ومنه العقبة، وهي أن يتعاقبَ الإنسانُ علىٰ ركوبِ ظَهْر»(١).

قوله: (طَلَبُ المُعقِّبِ حَقَّه المظلومُ)، أولُه:

حتىٰ تَهجَّرَ في الرَّواح وهاجَها(٢)

---

(١) «مفردات القرآن» ص٥٧٥-٥٧٦.

(٢) انظر: «ديوان لبيد» ص١٥٥.

ثمَّ فسَّر ذلك بقوله: ﴿يَعْلَمُ مَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ وَسَيَعْلَمُ الْكُفَّرُ لِمَنْ عُقْبَى الدَّارِ﴾ لأنّ مَن عَلِمَ ما تَكسِبُ كلُّ نفس، وأعدَّ لها جزاءَها، فهو المكرُ كلُّه؛ لأنه يأتيهم من حيثُ لا يعلمون، وهم في غَفلةٍ ممّا يُرادُ بهم. وقُرِئ: ﴿الْكُفَّرُ﴾ و«الكافرون» و«الذين كفروا» و«الكُفْر»؛ أي: أهلُه. والمرادُ بالكافر: الجنسُ، وقرأ جَناحُ بنُ حُبَيش: «وسيُعلَمُ الكافرُ»؛ من: أعلَمَه؛ أي: سيُخبَر.

[﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَسْتَ مُرْسَلًا قُلْ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾ ٤٣]

﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ لـمَا أظهرَ من الأدلّةِ على رسالتي، ﴿وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾ والذي عنده علمُ القرآنِ وما أُلِّفَ عليه منَ النَّظْم المُعجِز..............

يَصِفُ أتاناً وحماراً، «تهجَّر»: أي: خَرَجَ في الهاجِرة[1]، والضميرُ في «وهاجَها» للأتان، يقول: تَردَّدَ الحِمارُ خلفَ الأتانِ يَطلُبُها كطَلَبِ المُعقِّبِ المظلومِ حقَّه، وحَمَلَ «المظلوم» على محلِّ «المُعقِّب» لأنه فاعلٌ أُضيفَ إليه المَصدَر، والتقدير: كما طَلَبَ الدائنُ المظلومُ حَقَّه[2].

قوله: (وقُرِئ: ﴿الْكُفَّرُ﴾)، ابنُ عامرٍ والكوفيُّون[3].

قولُه: (والذي عِندَه عِلمُ القُرآنِ وما أُلِّفَ عليه مِنَ النَّظْم المُعجِز)، قالَ صاحبُ «الفرائد»: الذي عِندَه عِلمُ القُرآنِ شهيدٌ على أنه صَلَواتُ الله عليه وسَلَّمَ مُرسَلٌ من الله تعالى، لأنه مُعجِزةٌ بما ذكر، ولكنْ لم يكنْ شهيداً بينَه وبينَهم، لأنّ مَن لم يَعلَمْ إعجازَ القُرآنِ لِـمَا أنه لم يكنْ عِندَه عِلمُ القُرآنِ لم يَسمَع شهادةَ مَن عِندَه عِلمُه، فلم يكنْ شَهيداً بينَه وبينَهم،

---

(١) وهي نصفُ النهارِ عندَ زوالِ الشمس إلى العصر، وقيل: شِدّةُ الحرّ، وكذا الـهَجيرُ والـهَجيرةُ والـهَجْر، أما التهجيرُ والتهجُّرُ والإهجار: فهو السَّيرُ في الهاجرة. «لسان العرب» لابن منظور، مادة (هجر).

(٢) وانظر: «المُفصَّل» للزمخشريّ ص٢٢٥، و«شرح الألفية» لابن عقيل (٢: ١٠٤).

(٣) أي: عاصم وحمزة والكسائي، أما ابن كثير ونافع وأبو عمرو فقرؤوا: «وسيعلمُ الكُفرُ». انظر: «السبعة» لابن مجاهد ص٣٥٩.

الفائتِ لقُوىٰ البَشَر. وقيل: ومَنْ هو من عُلماءِ أهلِ الكتابِ الذين أسلَموا. لأنّهم يَشهدون بنَعْتِه في كُتبهم، وقيل: هو اللهُ عزَّ وعلا، والكتابُ: اللوحُ المحفوظ. وعن الحسنِ: لا والله ما يعني إلّا الله. ....

لأنّ النَّظْمَ المُعجزَ والفَصاحةَ إدراكُهما بالذَّوْقِ بعدَ أن يُعلَمَ ما كانَ مُحصِّلاً له.

وقُلت: علىٰ الشاهدِ أن يَشهَدَ بينَ الـخَصْمَين، فمَن أنصَفَ من نفسِهِ وأذعَنَ للحَقِّ سَمِعَ الشهادة، ومَن لم يَتـرُكِ العِنادَ وإن سَمِعَ وعرفَ وذاقَ لم يَنفَعْهُ معرفةُ نفسِه، فكيفَ بشهادةِ الغير، ألا ترىٰ إلىٰ أبي جَهْلٍ وعُتْبَةَ بنِ ربيعةَ كيفَ عَرَفا المُعجِزَ وذاقا البلاغةَ وشَهِدا له بالفَصاحة، ولم يُذعِنا للحَقّ، كما ذكرَه المُصنِّفُ في سورةِ «حم السَّجْدة»[1]، فالشاهدُ أربابُ البلاغةِ من المُؤمنين، كما قالَ صاحبُ «الانتِصاف»[2].

قولُه: (و«الكتاب»: اللَّوْحُ المحفوظ)، الانتِصاف: «الكِتابُ ـ علىٰ الأول ـ: القُرآن، و«الذي عندَه عِلمُ الكتاب»: المُؤمنون، وعلىٰ الثاني: جِنسُ الكُتُبِ المُتقدِّمة»[3].

قوله: (لا والله، ما يعني إلا الله)، هذا رَدٌّ لِزَعْمِ مَن ذهبَ أنَّ قولَه: ﴿وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ غيرُ الله، وإثباتٌ بالقَسَميّةِ لِـمَا أرادَه، يعني: ليسَ كما زعموا، والله ما يعني اللهُ بقوله: ﴿وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ إلا الله.

ولَعَلَّ اختيارَه هذا لأنّ حَمْلَه علىٰ العارفِ بعِلم القُرآنِ ـ كما سَبَقَ ـ: فيه تَعسُّف، وعلىٰ مُؤمني أهلِ الكِتاب: بعيد؛ لِـمَا روىٰ مُحيي السُّنّة عن قَتادة: أنه عبدُ الله بنُ سَلَام. وأنكرَه الشَّعْبيُّ وقال: السُّورةُ مَكِّيّة، وعبدُ الله أسلَمَ بالمدينة. وكذا عن سعيدِ بنِ جُبَير[4]. ولأنّ القِراءتَينِ

(١) أي: سورة فُصِّلت، وانظر كلامَ الزمخشـريِّ في تفسير الآية ١٤ منها (١٣: ٥٨٤).

(٢) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ٣٦٤) بحاشية «الكشّاف».

(٣) المصدر السابق (٢: ٣٦٢).

(٤) انظر: «معالم التنزيل» للبغوي (٤: ٣٢٨).

والمعنىٰ: كفىٰ بالذي يَستَحِقُّ العبادةَ وبالذي لا يَعلمُ عِلمَ ما في اللوح إلّا هو شهيداً بيني وبينكم. وتَعضُدُه قراءةُ من قرأ: «ومِن عندِهِ عُلِمَ الكتاب» علىٰ «مِنْ» الجارّة، أي: ومِنْ لَدُنْهُ علمُ الكتاب، لأنَّ عِلمَ مَنْ عَلِمَه مِن فَضْلِه ولُطفِه.

وقُرِئ: «ومِنْ عِندِهِ عُلِمَ الكتابُ» علىٰ «مِنْ» الجارّة، و«عُلِمَ» علىٰ البناء للمفعول، وقُرِئ: «وبمَن عندَه عِلمُ الكتابِ».

فإن قلت: بمَ ارتفعَ ﴿عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ﴾؟ قلت: في القراءة التي وقع فيها ﴿عِندَهُۥ﴾ صلة يرتفعُ «العِلمُ» بالمُقدَّرِ في الظَّرف، فيكونُ فاعلاً؛ لأنّ الظَّرفَ إذا وقعَ صِلَةً أوغَلَ في شِبْهِ الفعل؛ لاعتمادِه علىٰ الموصولِ، فعَمِلَ عَمَلَ الفعل، كقولك: مررتُ بالذي في الدار أخوه، فـ«أخوه» فاعل، كما تقول: بالذي استقرَّ في الدار أُخوه. ....

مُساعِدتانِ لهذا الوَجْه، قالَ أبو البقاء: «ومَن قرأ: «عُلِمَ الكِتابُ» علىٰ ما لم يُسَمَّ فاعِلُه جَعَلَ معمولَه (مَن عِندَه)»[١].

قوله: (**والمعنىٰ: كفىٰ بالذي يَستَحِقُّ العِبادة**)، يعني: إذا عُنِيَ بـ«مَن عِندَه عِلم الكتاب»: اللهُ عَزَّ وجَلّ، يَلزَمُ عطفُ الشيءِ علىٰ نفسِه، فأوّلَ[٢] اسمَ الذاتِ بما يُعطيهِ من معنىٰ استِحقاقِ العِبادة[٣]، لِكونِـهِ جامِعاً لمعاني الأسماء، كما قالَ الأزهريّ: لا يكونُ إلهاً حتىٰ يكونَ معبوداً، وحتىٰ يكون خالقاً ورازِقاً ومُدبِّراً، فأتىٰ بالموصولةِ لِيَتَوافَقَ المعطوفُ والمعطوفُ عليه، فيكونُ علىٰ وِزانِ قولِ الشاعر:

يا لَـهْفَ زَيّابَةَ للحارثِ الصـ ـابِـحِ فالغائِم فالآيِبِ[٤]

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العُكبَري (٢: ٧٦١).

(٢) في (ف): «فأولىٰ»، والمُثبتُ من (ط).

(٣) من قوله: «يعني: إذا عني» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

(٤) البيتُ لابن زيّابة، كما في «شـرح ديوان الحماسة» للمرزوقي (١: ١٠٩).

وفي القراءة التي لم يقع فيها ﴿عِندَهُۥ﴾ صِلةً يرتفعُ «العِلمُ» بالابتداء.

عن رسول الله ﷺ: «من قرأ سورةَ الرَّعْدِ أُعطِيَ منَ الأجرِ عَشرَ حَسَنات، بوَزنِ كلِّ سَحابٍ مضىٰ، وكلِّ سَحابٍ يكونُ إلىٰ يوم القيامة، وبُعِثَ يومَ القيامةِ منَ المُوفينَ بعهدِ الله».

الانتِصاف: «قَدَّرَ في المعطوفِ عليه اسمُ «الله» بالذي يَستَحِقُّ العِبادة؛ حَذَراً من عطفِ الصِّفةِ علىٰ الموصوف، وعُدُولاً إلىٰ أنه عطفُ إحدىٰ الصِّفتَينِ علىٰ الأخرىٰ»[1].

قوله: (يرتفعُ «العِلمُ» بالابتداء)، قالَ أبو البقاء: «(مَن عِندَه) خَبَر، والمُبتَدأ: ﴿عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ﴾»[2].

تَـمَّتِ السُّورة

بحَمْدِ الله وعَوْنِه

* * *

---

(١) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ٣٦٤) بحاشية «الكشّاف».

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العُكبَري (٢: ٧٦١).

سورة إبراهيم عليه السَّلام

مكية، وهي إحدىٰ وخمسون آية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

[﴿الٓرۚ كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ إِلَيۡكَ لِتُخۡرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذۡنِ رَبِّهِمۡ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَمِيدِ * ٱللَّهِ ٱلَّذِي لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۗ وَوَيۡلٞ لِّلۡكَٰفِرِينَ مِنۡ عَذَابٖ شَدِيدٍ * ٱلَّذِينَ يَسۡتَحِبُّونَ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا عَلَى ٱلۡأٓخِرَةِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَيَبۡغُونَهَا عِوَجًاۚ أُوْلَٰٓئِكَ فِي ضَلَٰلِۭ بَعِيدٖ﴾ ١-٣]

﴿كِتَٰبٌ﴾ هو كتابٌ، يعني: السُّورة. وقُرِئ: «ليَخرُجَ الناسُ». ....

سورة إبراهيم عليه السلام

مكية، وهي إحدىٰ وخمسون آية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

قوله: (هو كتاب)، هذا علىٰ تقديرِ أن يكونَ ﴿الٓر﴾ تعديداً للحروف؛ قَرْعاً للعصا وتَقدِمةً لِدلائل الإعجاز، لا علىٰ أنها اسمٌ للسُّورة.

فإن قلت: لِمَ آثَـرَ هذا الوَجْـهَ علىٰ أنّ المقـامَ يَقتَـضي أن يكـونَ اسماً[1] للسُّورة، لأنّ

---

(١) في (ف): «وصفاً»، والمُثْبَتُ من (ط) و(ح).

و﴿ٱلظُّلُمَٰتِ﴾ و﴿ٱلنُّورِ﴾: استعارتان للضَّلال والهُدىٰ، ﴿بِإِذۡنِ رَبِّهِمۡ﴾ بتَسهيلِهِ وتَيسيرِه، **مُستعارٌ منَ الإذنِ الذي هو تَسهيلٌ للحجابِ**، وذلك ما يمنحُهم منَ اللُّطف والتَّوفيق، ....

الخِطابَ بقوله: ﴿أَنزَلۡنَٰهُ إِلَيۡكَ﴾ الآية، مَعَ النبيِّ ﷺ لا مَعَ القوم؟ قلت: معناه: أنَّ المُركَّبَ مِن هذهِ هو كتابٌ بَلَغَ في البلاغةِ والإعجازِ إلىٰ مكانٍ يخرجُ بسَببِه الناسُ مِنَ الظلماتِ إلىٰ النُّور.

قوله: (**مُستَعارٌ من الإذنِ الذي هو تَسْهيلٌ للحِجاب**)، قالَ المُصنِّف: «استِعارةُ «الإذنِ» للتَّسْهيل والتيسير لأنّ الدُّخولَ في حَقِّ المالكِ مُتعذِّر، فإذا صُودِفَ الإذنُ تَسَهَّلَ وتَيسَّـر، فلما كانَ الإذنُ تسهيلاً لِـمَا تَعذَّرَ من ذلك، وُضِعَ مَوضِعَه، والمُراد: عندَه مَنْحُ اللُّطْفِ وتيسيرُ الإيمان»، قالَ مُحيي السُّنّة: «بأمرِ ربِّهم، وقيل: بعِلم ربِّهم»(١).

وقولُه: «مُستَعارٌ مِنَ الإذن» بعدَ قوله: «والظلماتُ والنُّور: مُستَعاران(٢)»: فيه وَجْهان:

أحدُهما: استِقلالُ كُلٍّ من الاستِعارات.

وثانيهما: أن يُعتبَرَ التركيبُ إما عَقْلياً أو وَهْـمياً، فيُتَصَوَّرُ الهدىٰ كأنه نُور، والضَّلالُ كأنه ظُلمة، ويُتَصَوَّرُ المُكلَّفُ لانغمـاسِهِ في ظُلماتِ الكُفرِ بحيثُ لا يَتسهَّلُ له الخروجُ إلىٰ نُورِ الإيمانِ إلا بأن يَتفضَّلَ اللهُ تعالىٰ عليه بكرَمِه، ويَبعَثَ رسولاً، ويُنزِلَ كِتاباً، ثم يَسهُلُ ذلكَ عليه، كمَن وقعَ في تِيـهِ مُظلِمةٍ ليسَ منها الخلاص، ولاتَ حينَ مَناص، وإنّ مَلِكاً بَعَثَ توقيعاً إلىٰ بعضِ خواصِّهِ في استِخلاصِه، وضَمِنَ تسهيلَ ذلكَ علىٰ نفسِه.

ثم استعمَلَ هناكَ ما كانَ مُستعمَلاً هاهنا، فقيل: «كتابٌ أنزلناهُ إليكَ لِتُخرِجَ الناسَ مِنَ الظلماتِ إلىٰ النُّورِ بإذنِنا»، ووَضَعَ مَوضِعَ الضميرِ قولَه: ﴿رَبِّهِمۡ﴾، للإشعارِ بالتربيةِ واللُّطفِ والفَضل، وبأنّ الهِدايةَ لُطفٌ مَحْض، وفيه: أنّ الكِتابَ والرسولَ والدَّعْوةَ لا تُجدي دونَ الله، كما قالَ تعالىٰ: ﴿إِنَّكَ لَا تَهۡدِي مَنۡ أَحۡبَبۡتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهۡدِي مَن يَشَآءُ﴾ [القصص: ٥٦].

---

(١) «معالم التنزيل» للبغوي (٤: ٣٢٩).

(٢) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشّاف»: «استعارتان».

﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ﴾ **بَدَلٌ من قوله:** ﴿إِلَى ٱلنُّورِ﴾ **بتكرير العامِل،** كقوله: ﴿لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ﴾ [الأعراف: ٧٥]، ويجوز أن يكونَ علىٰ وجه الاستئنافِ، كأنَّه قيل: إلىٰ أيِّ نور؟ فقيل: إلىٰ صراطِ العزيزِ الحميد.

وقوله: ﴿ٱللَّهِ﴾ عطفُ بيانٍ لـ﴿ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ﴾؛ **لأنه جَرىٰ مَجرىٰ الأسماء الأعلام لغَلَبتِه** واختصاصِه بالمَعبود الذي تَحِقُّ له العبادة، **كما غَلَب «النَّجمُ» في الثُّريّا. وقُرِئ بالرَّفع علىٰ: هو اللهُ.**

الوَيْلُ: نَقيضُ الوَأْلِ؛ وهو النَّجاةُ، اسمُ معنىً، كالهلاكِ؛ إلّا أنّه لا يُشتقُّ منه فعلٌ، إنّما يُقال: وَيْلاً له، فيُنصَبُ نَصْبَ المصادرِ، ثم يُرفعُ رَفْعَها لإفادة معنىٰ الثَّبات، فيُقال: وَيْلٌ له، كقوله: سلامٌ عليكَ.

ولـمّا ذَكَر الخارجين من ظُلُمات الكُفر إلىٰ نور الإيمانِ، توعَّد الكافرين بالوَيْل.

فإن قلت: **ما وجهُ اتِّصالِ قولِه:** ﴿مِّنْ عَذَابٍ شَدِيدٍ﴾ **بـ«الوَيْلِ»**؟ قلت: لأنَّ المعنىٰ أنهم يُوَلْوِلُونَ من عذابٍ شديدٍ، ويَضِجُّون منه، ويقولون: يا وَيْلاهُ! ....

قوله: (**بَدَلٌ من قوله:** ﴿إِلَى ٱلنُّورِ﴾ **بتكريرِ العامل**)، قالَ القاضي: «إضافةُ «الصِّراطِ» إلىٰ الله: إما لأنه مَقصِدُه أو المُظهِرُ له. وتخصيصُ الوَصْفَينِ ـ أعني: ﴿ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ﴾ ـ للتنبيهِ علىٰ أنه لا يُذِلُّ سالِكَه ولا يُخَيِّبُ سائِلَه»(١).

قوله: (**لأنه جَرىٰ مَجرىٰ الأسماءِ الأعلام لِغَلَبتِه، كما غَلَبَ «النَّجْمُ» في «الثُّريّا»**)، فيه بَحْثٌ علىٰ ما سَبَقَ في أولِ الكتاب(٢).

قوله: (**وقُرِئَ بالرفع؛ علىٰ: هو الله**)، نافعٌ وابنُ عامر، والباقون: بالجرّ(٣).

قولُه: (**ما وَجْهُ اتصالِ [قوله]:** ﴿مِّنْ عَذَابٍ شَدِيدٍ﴾ **بـ«الوَيْل»**)، يعني: أنّ الظاهرَ يمنعُ

---

(١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٩٢).

(٢) في سورة الفاتحة، عندَ الكلام في لفظِ الجلالة من البَسْمَلة.

(٣) انظر: «التيسير» للداني ص ١٣٤، و«حجة القراءات» ص ٣٧٦.

كقوله: ﴿دَعَوْاْ هُنَالِكَ ثُبُورًا﴾ [الفرقان: ١٣].

﴿ٱلَّذِينَ يَسْتَحِبُّونَ﴾ مبتدأٌ، خبرُه: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ فِي ضَلَٰلٍۭ بَعِيدٖ﴾، ويجوز أن يكون مجروراً؛ صفةً للكافرين، ومنصوباً علىٰ الذمّ، أو مرفوعاً؛ علىٰ: أعني الذين يَستَحِبُّون، أو: همُ الذين يَستَحِبُّون. والاستحبابُ: الإيثارُ والاختيارُ، وهو استِفْعالٌ منَ المحبَّة؛ لأنّ المؤثِرَ للشيء علىٰ غيره كأنَّه يَطلبُ من نفسِه أن يكونَ أحبَّ إليها وأفضلَ عندَها منَ الآخَرِ.

وقرأ الحسنُ: «ويُصِدُّون» بضمِّ الياءِ وكسرِ الصّادِ. يُقال: صَدَّه عن كذا، وأصَدَّه، قال:

أُناسٌ أَصَدُّوا النَّاسَ بِالسَّيفِ عَنهُمُ

والهمزةُ فيه داخلةٌ علىٰ: صَدَّ صُدُوداً، لِتَنقُلَه من غير التَّعدِّي إلىٰ التَّعدِّي ....

مِنَ الاتصال: قالَ أبو البقاء: «(وَيلٌ) مُبتَدأ و﴿لِّلْكَٰفِرِينَ﴾ خَبَرُه، و﴿مِنْ عَذَابٖ شَدِيدٍ﴾ صِفةُ «الوَيْل» بعدَ الخبر، وهو جائز، ولا يجوزُ أن يَتَعلَّقَ بـ«وَيْل» لأجل الفَصْل بينَهما بالخبر»[١].

وأجاب: أنه يجوز، لأنه اتَّصَلَ به معنىً لا لفظاً، لأنَّ المعنىٰ أنهم يُوَلوِلُونَ ويَضِجُّونَ منه[٢]، وقولُه: «ويقولون: يا وَيْلاه» تفسيرٌ لقوله: «يولولون».

قولُه: (**أناسٌ أصَدُّوا الناسَ بالسَّيْفِ عنهُمُ**)، تمامُه:

صُدُودَ السَّوافي عن أنوفِ الخرائمِ[٣]

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٧٦٢).

(٢) في الأصول الخطية: «من عذاب»، والمُثبَتُ من «الكشّاف».

(٣) البيت لذي الرُّمّة، كما في «ديوانه» ص٧٠١، وفيه: «عن أنوف المخارم»، وسيأتي بتمامِهِ عندَ الزمخشريِّ =

وليست بفَصيحةٍ كـ«أَوقَفَه»؛ لأنّ الفُصحاءَ استَغْنَوا بـ«صَدَّه» و«وَقَفَه» عن تكلُّف التَّعديةِ بالهمزة.

﴿وَيَبۡغُونَهَا عِوَجًا﴾ ويَطلبون لسبيل الله زَيْغاً واعوِجاجاً، وأنْ يَدُلُّوا النّاسَ علىٰ أنّها سبيلٌ ناكِبةٌ عنِ الحقِّ غيرُ مستوية، والأصلُ: ويبغُون لها، ....

«أَصَدَّ»: جاءَ بمعنىٰ: صَدّ، وهيَ لغةُ كَلْب، و«السَّوافي»: الرِّياح، و«الـخَرْم» ـ بالخاءِ المُعجَمةِ والراءِ المُهمَلة ـ: أنفُ الجبل، يقول: هُم أناسٌ صَدُّوا الأعداءَ عن أنفُسِهم كما تَصُدُّ الرِّيحُ عن أنوفِ الجِبال.

قوله: (**وليسَت بفَصيحة**)، يُمكِنُ أن يُراد: وليسَت قِراءةُ الحسَنِ بفَصيحة، لأنّ المشهورةَ ـ وهي «يَصُدُّونَ» بفَتْح الياء ـ هيَ الفَصيحة، ونحنُ مُستَغنُونَ بها عن تكلُّفِ جَعْل «يُصِدُّونَ» منقولاً مِن: صَدَّ صُدُوداً، كما استَغنَينا عن «أوقَفَه» للتَّعْدية، لأنه جاءَ «وَقَفَه»، وهذا مبنيٌّ علىٰ عادتِهِ بأنّ القِراءةَ ليسَت بموقوفةٍ علىٰ السَّماع، بل علىٰ الاجتهاد.

قوله: (**وأن يَدُلُّوا الناسَ علىٰ أنها سَبيلٌ ناكبة**)، قيل: هو عطفٌ علىٰ «زَيْغاً»، أي: يَطلُبونَ لِسَبيل الله أن يَدُلُّوا الناس. والوَجْهُ أن يكونَ عطفاً علىٰ «يَطلُبون»، لأنَّ ما يَطلُبونَه معدومٌ مُحال، فلا يكونُ طَلَبُهم إلا هذهِ الدلالةَ، ووَصْفُهم[1] بأنها سَبيلٌ ناكِبة، وقَدْحُهم فيه: عِنادٌ وتَعنُّت[2].

= في تفسير الآية ٨٧ من سورة القصص (١٢: ١٢٥) بلفظ: «عن أنوفِ الحوائم»، وهكذا أورده الجوهري في «الصحاح» (صدد)، وقال ابنُ منظور في «لسان العرب» (صدد): «هذا البيتُ أنشَدَه الجوهريُّ وغيرُه علىٰ هذا النصّ، قال ابنُ بري: وصوابُ إنشادِه: «صُدودَ السَّواقي عن رؤوسِ المَخارِم»، والسَّواقي: مجاري الماء، والمَخْرِم: مُنقَطَعُ أنفِ الجبل».

قلت: ومعنىٰ «الحوائم»: العِطاش، وإبلٌ حوائمُ وحُوَّم: عِطاشٌ جداً. «لسان العرب»، مادة (حوم).

(١) في الأصول الخطية: «وصفهم» دونَ واو، ولم يظهر لي وجهُه، فأضفتُ إليه الواو، واللهُ تعالىٰ أعلم.

(٢) في (ف): «وتعسُّف»، والمُثبَتُ من (ح) و(ط).

فحُذِفَ الجارُّ وأُوصِلَ الفعل. ﴿فِي ضَلَٰلٍ بَعِيدٍ﴾ أي: ضَلُّوا عن طريقِ الحقِّ، ووَقَفوا دُونَه بمراحل.

فإن قلتَ: فما معنىٰ وَصْفِ الضَّلالِ بالبُعد؟ قلت: هو منَ الإسناد المجازيِّ، والبُعدُ في الحقيقة للضّالِّ؛ لأنه هو الذي يَتباعَدُ عنِ الطَّريق، فوُصف به فعلُه، كما تقول: جَدَّ جِدُّه، ويجوز أن يُرادَ: **في ضلالٍ ذي بُعدٍ، أو: فيه بُعْدٌ**؛ لأنّ الضّالَّ قد يَضِلُّ عن الطريقِ مكاناً قريباً وبعيداً.

قوله: (**في ضَلالٍ ذي بُعْد، أو: فيه بُعْد**)، قالَ صاحبُ «الفرائد»: فعلىٰ هذا «البُعْدُ» صِفةٌ للمكان، لا صِفةٌ للضَّلال. وقلت: هذا حَقّ، وأما تحريرُ هذا المقام فأن يُقال: إنّ أصلَ الكلام أنهم ضَلُّوا عن طريقِ الحقِّ ضلالاً أيَّ ضلال، فاستُعيرَ له البُعد، وقيل: بعدوا فيه، فالبُعدُ من صفتِهم، فوُصِفَ بالضلالِ الذي هو فِعلُهم ومُلتبسٌ بهم، نحو[1]: طريقٌ سائر، وهو المُرادُ من قوله: «فوُصِفَ به فِعْلُه»، أو أنَّ الضَّلالَ كأنـه مكانٌ واسِعٌ ذو أطـرافٍ ومسافات، وهو مِنَ الكِنايةِ المطلوبِ بها تخصيصُ الصِّفةِ بالموصوف، لأنَّ القُرْبَ والبُعْدَ مما يُضافُ إلىٰ المكان، فنَـبَّهَ به أنّ محلَّ الضَّلالِ محلٌّ ذو بُعْد، والضَّلالُ معنىٰ لا بُدَّ له أن يقومَ بذاتٍ يكونُ هذا المَحَلُّ مكانَه ومُستَقَرَّه، قال:

إنّ الـسَّماحةَ والمُـروءةَ والنَّـدىٰ   في قُبّةٍ ضُـرِبَتْ علىٰ ابنِ الـحَـشْـرَجِ[2]

وأما قولُه: «أو: فيه بُعْد»: فهو تمثيل، كأنه مِثْلُ طريقٍ مُستَقيم، وصُوِّرَ أنّ العُدولَ عن الجادّةِ يَمْنةً ويَسْـرةً ضَلالة، وحينَئذٍ تَتَفاوَتُ الضَّلالاتُ بحَسَب المعاصي[3] والبِدَعِ والكُفْر، وإلىٰ التمثيلِ الإشارةُ بقوله: «لأنّ الضّالَّ قد يَضِلُّ عن الطريقِ مكاناً قريباً وبعيداً».

---

(١) من قوله: «طريق الحق ضلالاً» إلى هنا، سقط من (ح) و(ف).

(٢) البيتُ لزيادٍ الأعجَم، كما تقدَّم ص١٥٨ تعليقاً عند تفسير الآية ٨٤ من سورة هود.

(٣) تحرَّف في (ف) إلىٰ: «المعاني».

[﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمۡۖ فَيُضِلُّ ٱللَّهُ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُۚ وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ﴾ ٤]

﴿إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمۡ﴾ أي: ليَفْقَهوا عنه ما يَدْعُوهم إليه، فلا يكونُ لهم حُجَّةٌ علىٰ الله ولا يقولوا: لم نَفْهم ما خُوطِبْنا به، كما قال: ﴿وَلَوۡ جَعَلۡنَٰهُ قُرۡءَانًا أَعۡجَمِيّٗا لَّقَالُواْ لَوۡلَا فُصِّلَتۡ ءَايَٰتُهُۥٓ﴾ [فصلت: ٤٤].

فإن قلتَ: لم يُبعَثْ رسولُ الله ﷺ إلىٰ العربِ وحدَهم، وإنّما بُعث إلىٰ الناس جميعاً ﴿قُلۡ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيۡكُمۡ جَمِيعًا﴾ [الأعراف: ١٥٨]، بل إلىٰ الثقلَين، وهم علىٰ ألسِنةٍ مختلفةٍ، فإنْ لم تكنْ للعرب حُجَّةٌ فلِغَيرِهِمُ الحُجَّةُ، وإن لم تكنْ لغيرهم حُجَّةٌ فلو نَـزَلَ بالعَجَمِيَّةِ لم تكنْ للعرب حُجَّةٌ أيضاً.

قلت: لا يخلو إمّا أن ينزلَ بجميع الألسِنةِ أو بواحدٍ منها، فلا حاجةَ إلىٰ نُزوله بجميع الألسِنَة، لأنَّ الترجمةَ تَنُوبُ عن ذلك وتَكْفي التَّطويلَ، فبقيَ أن ينزلَ بلسانٍ واحد، فكان أولىٰ الألسنةِ لسانُ قومِ الرَّسولِ؛ لأنَّهم أقربُ إليه، فإذا فَهِموا عنه وتَبيَّنوه وتُنُوقِلَ عنهم وانتَشَر، قامتِ التراجمُ ببيانهِ وتَفهيمِه، كما تَرىٰ الحالَ وتُشاهِدُها من نيابةِ التراجمِ في كلِّ أُمّةٍ من أُمم العَجَم، مع ما في ذلك من اتِّفاق أهلِ البلادِ المُتباعِدة، والأقطارِ المُتنازِحة، والأُممِ المختلفة، والأجيالِ المُتفاوتة، علىٰ كتاب واحد، واجتهادِهم في تعلُّم لفظِه وتعلُّم معانيه، وما يتشعَّبُ من ذلك من جلائلِ الفوائد، وما يتكاثرُ في إتعاب النُّفوسِ وكَدِّ القَرائحِ فيه، منَ القُرَبِ والطاعاتِ المُفضِيةِ إلىٰ جَزيل الثَّواب، ....

قوله: (فلو نَزَلَ بالعَجَميّة)، جوابُ الشـرطِ علىٰ التأويل، أي: ولَئِنْ مُنِعَ أن يكونَ حُجّةً لغيرِ العَرَب فنحنُ نقولُ أيضاً: لو نُزِّلَ، إلىٰ آخِره.

ولأنه أبعدُ مِنَ التَّحريف والتَّبديلِ، وأسلَمُ مِنَ التَّنازُع والاختلاف، ولأنَّه لو نَزل بألسِنة الثَّقلَينِ كلِّها مع اختلافِها وكَثرتِها، وكان مستقلاً بصفة الإعجازِ في كلِّ واحدٍ منها، وكلَّم الرَّسولُ العربيُّ كلَّ أُمَّةٍ بلسانها كما كلَّم أُمَّتَه التي هو منها، يَتلُوه عليهم مُعجِزاً، لكان ذلك أمراً قريباً من الإلجاء.

قوله: (**أبعَدُ مِنَ التحريفِ والتبديل، وأسلَمُ مِنَ النِّزاع**[1] **والاختِلاف**)، قالَ صاحبُ «الفَرائد»: وذلكَ أنّ الرسولَ إذا لم يكنْ له لِسانٌ مُخالِفٌ لِلسانِ قومِه تبيَّنَ لهم كُلِّهم ما أُرسِلَ به إليهم بلِسانِهم هُم، ثم هم يَنقُلونَ ذلكَ إلىٰ مَن سِواهُم مِنَ الأُمَم، وهَلُمَّ جَرّا، فيَحصُلُ التواتُر، وبه يَحصُلُ اليقين، وأما إذا كانَ لِسانُه مُخالِفاً لِلسانِ المبعوثِ إليهم، فيحتاجونَ إلىٰ التُّـرْجُمانِ[2] والمُبيِّن، فيَضعُفُ النَّقْل، فلم يحصل لهم اليقين، فيقعُ الاختِلاف. ألا ترىٰ أنّ رسولَ الله ﷺ لم يُقبَض حتىٰ صارَ النَّقْلُ تَواتُراً.

قوله: (**وكَلَّمَ الرسولُ العربيُّ كُلَّ أُمَّةٍ بِلِسانِها، كما كَلَّمَ أُمَّتَه**) إلىٰ قوله: (**لكانَ ذلكَ أمراً قريباً من الإلجاء**)، قالَ في «الانتِصاف»: «وفي هذا نَظَر؛ إذ يَتَضمَّنُ أنّ إعجازَ القُرآنِ بلَفظِهِ خاصّة، حتىٰ لو قُدِّرَ مُنزَّلاً بكُلِّ لغةٍ لكانَ إلجاءً إلىٰ الإيمان، وهو بعيد، لأنّ الإيمانَ عندَ حُصولِ العِلم بالمُعجِزةِ ليسَ إلجائياً، ولا فَرْقَ بينَ حُصولِهِ بلُغةٍ واحِدةٍ ولُغاتٍ كثيرة»[3].

وقلت: ولَعَلَّ مُرادَ المُصنِّفِ مِنَ الإلجاء أنّ رجلاً واحِداً عربياً إذا تكلَّمَ بالألسُنِ التي لا تكادُ تَنحَصِـرُ كثرة، ويكونُ كُلٌّ منها مُستَقِلّا بالإعجاز، كانَ ذلكَ مما يخرجُ عن حَدِّ المُعجِزةِ التي يَصِحُّ أن يُتحدّىٰ بها، فيكونُ كالأمورِ التي تُلجِئُ إلىٰ الإيمان، كالكشفِ عن قَوارع الساعة، وحُضورِ مَلَكِ الموت، وغيرِ ذلك، ومن ثَمَّ قال: «قريباً من الإلجاء».

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «التنازع».

(٢) بضَمِّ التاء وفَتْحِها، وهوالذي يُترجِمُ الكلام، أي: ينقلُه من لغة إلىٰ أخرىٰ، والجمع: تراجم. «لسان العرب» لابن منظور، مادة (ترجم).

(٣) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ٣٦٦) بحاشية «الكشّاف».

ومعنىٰ ﴿بِلِسَانِ قَوْمِهِۦ﴾: بلُغة قومِه. وقُرِئ: «بِلِسْنِ قَومِه». واللِّسْنُ واللِّسانُ: كالرِّيشِ والرِّياش، بمعنىٰ اللغة. وقُرِئ: «بلُسنِ قَومِه» بضَمِّ اللام، والسِّينُ مضمومةٌ أو ساكنةٌ، وهو جمعُ لسانٍ، كعِمادٍ وعُمُدٍ وعُمْدٍ علىٰ التَّخفيف.

وقيل: الضَّمير في ﴿قَوْمِهِۦ﴾ لمحمّدٍ ﷺ، ورَوَوْهُ عن الضَّحاك. وأنَّ الكُتبَ كلَّها نَزلت بالعربيَّة، ثمَّ أدّاها كلُّ نبيٍّ بلُغة قومِه، وليس بصحيحٍ؛ **لأنّ قولَه: ﴿لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾ ضميرُ القوم، وهمُ العربُ**، فيؤدِّي إلىٰ أنَّ اللهَ أنزل التَّوراةَ منَ السَّماء بالعربيّة ليُبيِّنَ للعرب، وهذا معنىٰ فاسدٌ. ﴿فَيُضِلُّ ٱللَّهُ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾ **كقوله: ﴿فَمِنكُمْ كَافِرٌ وَمِنكُم مُّؤْمِنٌ﴾** [التغابن: ٢]، لأنّ اللهَ لا يُضِلُّ إلّا مَن يعلمُ أنه لن يؤمنَ، ولا يهدي إلّا من يعلمُ أنه يؤمنُ. والمرادُ بالإضلال: التَّخليةُ ومَنْعُ الألطاف، وبالهداية: التَّوفيقُ واللُّطفُ، فكان ذلك كنايةً عنِ الكُفر والإيمانِ ﴿وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ﴾ فلا يُغلب علىٰ مَشيئته ﴿ٱلْحَكِيمُ﴾ فلا يَخذِلُ إلّا أهلَ الخِذْلانِ، ولا يَلطُفُ إلّا بأهل اللُّطف.

قوله: (**التي هو منها**)، الضميرُ المرفوعُ للرسول ﷺ، والمجرورُ للأُمّة. وقولُه: «يَتلُوهُ» حالٌ من المرفوع في «كَلَّم».

قوله: (**لأنَّ قولَه: ﴿لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾ ضمير القوم، وهُمُ العَرَب**)، وللضَّحّاكِ أن يقول: الضمير لكُلِّ قوم، كأنه قيل: وما أرسَلنا مِن رسولٍ إلا بِلسانِ قوم مُحمَّدٍ ﷺ ليُبيِّنَ الرسولُ لِقَومِهِ الذي أُرسِلَ إليهم؛ لِدلالةِ السِّياق(١).

قوله: (**﴿فَيُضِلُّ ٱللَّهُ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾: كقوله تعالىٰ: ﴿فَمِنكُمْ كَافِرٌ وَمِنكُم مُّؤْمِنٌ﴾**)، يُريد: أنّ الفاءَ في ﴿فَيُضِلُّ﴾ تفصيلية، يعني: أنّ اللهَ تعالىٰ أرسَلَ الرسولَ إلىٰ القوم ليُبيِّنُ لهم طريقَ الهِدايةِ وطريقَ الضَّلالة، فعندَ ذلكَ حَصَلَ الاختِلاف؛ فبعضُهم اختاروا الهدايةَ وبعضُهم الضلالة، كقولِهِ تعالىٰ: ﴿كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ

---

(١) نقلَ العلامةُ الألوسيُّ في «روح المعاني» (١٣: ١٨٦) ما ذكرَه المؤلِّفُ هنا، وجَعَلَه تكلُّفاً، فليُنظَر.

[﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ بِآيَاتِنَا أَنْ أَخْرِجْ قَوْمَكَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَذَكِّرْهُم بِأَيَّامِ اللَّهِ ۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ ﴾ ٥]

﴿أَنْ أَخْرِجْ﴾ بمعنىٰ: أي أخرِج؛ لأنّ الإرسالَ فيه معنىٰ القول، كأنه قيل: أرسلناهُ وقُلنا له: أخرِج. ويجوزُ أن تكونَ «أنْ» الناصبةَ للفعل، وإنّما صَلَحَ أن تُوصَلَ بفعل الأمرِ لأنّ الغرَضَ وَصْلُها بما تكون معه في تأويل المصدر، وهو الفعلُ والأمر، وغيرُه سواءٌ في الفِعْليَّة. والدَّليلُ علىٰ جواز أن تكونَ الناصبةَ للفعل: قولُهم: **أَوعَزَ إليه بأن افعَل، فأدخَلُوا عليها حرفَ الجرِّ**. وكذلك التَّقديرُ: بأنْ أخرِجْ قومَك، ....

مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾ إلىٰ قوله: ﴿لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٣]، لكنْ لـمّا كانَ الإضلالُ والهِدايةُ مُترادِفَينِ لِـمَنعِ الألطافِ ومَنْح التوفيق، والمنعُ والمنحُ لازِمَينِ للكفرِ والإيمان، كَنّىٰ بها عنهما علىٰ التلويحية.

وعندَنا: الفاءُ ليسَت للتفصيل، لأنّ المعنىٰ: ما كانَ إرسالُ الرُّسُل إلا للبيانِ وإلزام الحجّةِ وإزاحةِ العِلّةِ وتمييزِ الضّالِّ مِنَ المُهتَدي، لا ليُوجِدُوا فيهم الهداية، ويُزيلوا عنهم الضَّلالة، فإنَّ ذلكَ مِنَ الله تعالىٰ، يُضِلُّ مَن يشاءُ ويهدي مَن يشاء، لأنه عزيزٌ قَوِيٌّ لا يُغالَب، يَفعَلُ ما يشاء، حَكيمٌ لا يُدرِكُ أحدٌ كُنْهَ حِكمَتِه، يَـحكُمُ ما يشاء، هذا ظاهرٌ لا تعقيدَ فيه ولا تَعسُّف، ومُوافِقٌ لِفاتحةِ السُّورة، واللهُ أعلم.

قوله: (**أوعَزَ إليه**)، **الجوهري**: «أوعزتُ إليه في كذا وكذا؛ أي: تَقَدَّمْت، وكذلك: وَعَّزْتُ إليه توعيزاً، وقد يُخفَّفُ فيُقال: وَعَزْتُ إليه وَعْزاً». وفي الحاشية[1]: «أوعَزَ؛ أي: أمَرَ».

قوله: (**فأدخَلُوا عليها حرفَ الجر**)، ودخولُ حرفِ الجرِّ مُشعِرٌ بأنَّ «أنْ» مَصدَريّة، لأنه مِن خواصِّ الاسم، ولو كانت مُفسِّـرةً لَزِمَ خِلافُ ذلك، لأنَّ حرفَ الجرِّ لا يَدخُلُ علىٰ الحرفِ ولا علىٰ الفِعل.

---

(١) أي: حاشية نُسْخةِ المُؤلِّفِ رحمه الله تعالىٰ من «الكشّاف»، وقد نَقَلَ عنها في مواضع، صَرَّحَ في بعضِها بعَزْوِ ما فيها إلىٰ الزمخشريّ، وتردَّد في بعض آخر، وسكت في ثالث، كما هو الحالُ هنا.

﴿وَذَكِّرْهُم بِأَيَّىٰمِ ٱللَّهِ﴾ وأنذِرهُم بوقائعه التي وَقَعَت على الأُمم قبلَهم: قومِ نوحٍ وعادٍ وثمود. ومنه: أيامُ العرب؛ لحُروبها **ومَلاحِمِها**، كيوم ذِي قار، ويوم الفِجَار، ويوم قِضَّةَ وغيرِها، **وهو الظاهر**، وعن ابنِ عبّاسٍ رضي الله عنهما: نَعْماؤه وبَلاؤه؛ فأمّا نَعْماؤه فإنه ظَلَّل عليهمُ الغَمام، وأنزلَ عليهمُ المَنَّ والسَّلوىٰ، وفَلَق لهمُ البحر، وأمّا بَلاؤه فإهلاكُ القرون.

قوله: (**ومَلاحِمِها**)، **الجوهري**: المَلحَمة: الوَقْعةُ العظيمةُ في الفِتنة.

«يومُ ذي قار»: يومٌ لبني شَيْبان، وكانَ أَبرَويزُ[1] أغزاهُم جيشاً، وهو أولُ يوم انتَصَرَت فيه العَرَبُ من العَجَم.

و«الفِجَار»: يومٌ من أيامِهم، وهي أربعةُ أفجِرة؛ كانت بينَ قُرَيشٍ ومَن معَها مِن كِنانة وبينَ قَيْسِ عَيْلانَ في الجاهِلية، وكانتِ الدَّبْرةُ علىٰ قَيْس، وإنما سُمِّيَت هذهِ الحربُ فِجاراً؛ لأنها كانت في الأشهُرِ الحُرُم.

و«يومُ قِضَة» ـ بكسرِ القافِ وفَتْح الضادِ المُعجَمةِ المُخفَّفة ـ: مَوضِعٌ كانت به وَقْعةُ تَحْلاق اللِّمَم[2].

قوله: (**وهو الظاهر**)، أي: وحَمْلُ «الأيام» علىٰ معنىٰ الوقائع هو الظاهِر، لأنَّ التذكيرَ بالأيام أكثرُ ما يُستَعمَلُ في التخويفِ والإنذارِ كما سَبَق.

وأما دليلُ ابنِ عبّاسٍ علىٰ قوله: «نَعْماؤُهُ وبَلاؤُه»: فهو قولُه: ﴿صَبَّارٍ شَكُورٍ﴾، وكذا

---

(١) وهو أبرَويزُ بنُ هُرْمُزَ بنِ أنوشِـرْوانَ بنِ قُباز، أحدُ الأكاسـرةِ ملوكِ الفُرْس، وهو الذي غَلَبَ الرُّوم الغَلَبَ المذكور في قوله تعالىٰ: ﴿غُلِبَتِ ٱلرُّومُ﴾. قاله الحافظُ ابنُ كثير في «البداية والنهاية» (٣: ١٦٧)، باب «ذِكرُ ما آل إليه أمرُ الفُرْس باليمن».

(٢) الكلام كُلُّه للجوهري؛ مُفرَّقاً في موادِّ الألفاظِ المذكورة.

وتحلاق اللمم: يومٌ لتغلب على بكر بن وائل، لأن الحلقَ كان شعارَهم يومئذ. «لسان العرب»، مادة (حلق).

﴿لِّكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ﴾ يصبرُ علىٰ بلاء الله، ويَشكُر نَعماءَه، فإذا سمع بما أنزلَ اللهُ منَ البلاء علىٰ الأُمم، أو أفاضَ عليهم منَ النِّعَم، تَنبَّهَ علىٰ ما يجبُ عليه من الصَّبرِ والشُّكرِ واعتبَر. وقيل: أراد لكلِّ مؤمن، لأنَّ الشُّكـرَ والصَّبرَ من سَجـاياهُم، تَنبيهاً عليهم.

[﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ ٱذْكُرُواْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ أَنجَىٰكُم مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ وَيُذَبِّحُونَ أَبْنَآءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَآءَكُمْ وَفِي ذَٰلِكُم بَلَآءٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَظِيمٌ﴾ ٦]

﴿إِذْ أَنجَىٰكُم﴾ ظرفٌ للنِّعمة بمعنىٰ الإنعام، أي: إنعامَه عليكم ذلكَ الوقت. فإن قلت: هل يجوز أن ينتصبَ بـ﴿عَلَيْكُمْ﴾؟ قلت: لا يخلو من أن يكون صِلَةً للنِّعمة بمعنىٰ الإنعام، أو غيرَ صِلَةٍ إذا أردتَ بـ«النِّعمة» العَطيَّة، ....

جَمْعُ «الأيام»؛ فإنها تَقتَـضي اختِلافَ أنواعِها، وقـولُه: ﴿ٱذْكُرُواْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾، وقولُه: ﴿لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ﴾، لأنه كالتفصيل لهذا الإجمال.

قوله: (وقيل: أرادَ لكُلِّ مُؤمِن)، عطفٌ من حيثُ المعنىٰ علىٰ قوله: «يَصبِرُ علىٰ بلاءِ الله»، فعلىٰ الأول: «الصَّبّارُ» و«الشَّكورُ» مُرادٌ بهما كُلُّ مَن قامَ به الصَّبْرُ والشُّكْر، وعلىٰ الثاني: عبارتانِ عن مُعبَّرٍ واحد، كما تقولُ في الكِنايـةِ عن الإنسان: حـيٌّ مُستَـوي القامةِ عَريضُ الأظفار. هو من قوله: «الإيمانُ نِصفان: نِصفٌ صَبْر، ونِصفٌ شُكْر»(١).

قوله: (تنبيهاً عليهم)، مفعولٌ له، أي: قالَ اللهُ تعالىٰ: ﴿لِّكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ﴾، وأراد: لكُلِّ مُؤمِن؛ ليُنبِّهَ السامعَ علىٰ مكانِ الشُّكرِ والصَّبر، وأنهما مِن سَجِيَّةِ المُؤمنين، وكشفٌ عن حَقيقتِهم، كأنه قيل: المُؤمِنُ هو الذي يَصبِرُ ويَشكُر.

---

(١) تقدَّم تخريجُه ص٢٦ في تفسير الآية ١١ من سورة هود.

فإذا كان صلةً لم يعملْ فيه، وإذا كان غيرَ صِلَةٍ بمعنىٰ: اذكُروا نعمةَ الله مستقرَّةً عليكم؛ عَمِلَ فيه، ويَتبيَّـنُ الفَرقُ بينَ الوجهَينِ أنك إذا قلت: نعمةَ الله عليكم، فإن جعلتَه صِلةً لم يكن كلاماً حتىٰ تقول: فائضةً أو نحوَها، وإلّا كان كلاماً.

ويجوز أن يكونَ ﴿وَإِذْ﴾ بَدَلاً من ﴿نِعْمَةَ ٱللَّهِ﴾، أي: اذكروا وقتَ إنجائكم، وهو بَدَلُ الاشتمال.

فإن قلتَ: في سورة البقرة: ﴿يُذَبِّحُونَ﴾، وفي الأعراف: ﴿يُقَتِّلُونَ﴾ وهاهنا: ﴿وَيُذَبِّحُونَ﴾ مع الواو، فما الفرق؟ قلت: الفرقُ أنّ التَّذبيحَ حيث طُرح الواوُ جُعل تفسيراً للعذاب وبياناً له، وحيث أُثبِتَ جُعل التَّذبيحُ ـ لأنه أَوْفىٰ علىٰ جنس العذاب، وزاد عليه زيادةً ظاهرةً ـ كأنه جنسٌ آخَر.

فإن قلت: كيف كان فعلُ آلِ فرعونَ بلاءً من ربِّهم؟ قلت: تمكينُهم وإمهالُهم، حتّىٰ فَعَلوا ما فَعَلوا ابتلاءً منَ الله. ووجهٌ آخَر: وهو أنَّ ذلك إشارةٌ إلىٰ الإنجاء وهو بلاءٌ عظيم، والبلاءُ يكون ابتلاءً بالنِّعمة والمِحْنةِ جميعاً، قال تعالىٰ: ﴿وَنَبْلُوكُم بِٱلشَّرِّ وَٱلْخَيْرِ فِتْنَةً﴾ [الأنبياء: ٣٥]، وقال زهير:

فأَبْلاهُمـا خَـيرَ الـبَلاءِ الـذي يَبْلُـو

قوله: (كيفَ كانَ فِعلُ آلِ فِرعَون بَلاءً مِن رَبِّهم)، يُريد: كيفَ نُسِبَ البَلاءُ الصادِرُ من آلِ فِرعَونَ إلىٰ الله تعالىٰ؟ وأجاب: أنَّ ما صَدَرَ منهم لـمّا كانَ من تمكينِ الله تعالىٰ نُسِبَ إليه، وهذا تحريف؛ لأنَّ لفظةَ التنزيل: ﴿وَفِي ذَٰلِكُم﴾ أي: وفي أفعالِهم اختبارٌ من الله، أي: أنه تعالىٰ خَلَقَ فيهم تلكَ الأفعال؛ ليكونَ ابتلاءً منه.

قوله: (فأبلاهُما خيرَ البَلاءِ الذي يبلُو)، أولُه:

جزىٰ اللهُ بالإحسانِ ما فَعَلا بكم[1]

---

(١) انظر: «شعر زهير بن أبي سُلمىٰ» للأعلم الشَّنتَمَريّ ص٤٠، لكنْ فيه: «رأىٰ اللهُ بالإحسان».

[﴿ وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ ﴾ ٧]

﴿ وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ ﴾ من جملة ما قال موسىٰ لقومه، وانتصابُه للعطفِ علىٰ قوله: ﴿نِعْمَةَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾، كأنه قيل: وإذ قال موسىٰ لقومه: اذكروا نعمةَ الله عليكم، واذكروا حين تأذَّن ربُّكم. ومعنىٰ ﴿تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ ﴾: أَذِنَ ربُّكم. ونظيرُ تأذَّن وأَذِن: توعَّد وأَوعَد، تفضَّل وأَفضَل. **ولا بدّ في «تفعَّل» من زيادة معنىٰ** ليس في «أفعَلَ»، كأنه قيل: وإذ أَذِنَ ربُّكم إيذاناً بليغاً تَنْتفي عندَه الشُّكوك، وتَنزاحُ الشُّبَه. والمعنىٰ: وإذْ تأَذَّن ربُّكم فقال: ﴿لَئِن شَكَرْتُمْ ﴾، أو أجرىٰ ﴿تَأَذَّنَ ﴾ مجْرىٰ «قال»؛ لأنه ضَرْبٌ منَ القول.

وفي قراءة ابن مسعود: «وإذ قال ربُّكم لئنْ شَكَرتُم»، **أي: لئن شكرتُم ـ يا بني إسرائيلَ ـ ما خَوَّلتُكم من نعمة الإنجاءِ** وغيرِها منَ النِّعَم ....

مضىٰ شَـرْحُه في الأنفال(١).

قوله: (**ولا بُدَّ في «تَفَعَّلَ» مِن زيادةِ معنىٰ**)، ومن ذلكَ قيل: تكلَّفَ فُلانٌ فيما فَعَلَ: أي: كَدَحَ فيه وتَعمَّل.

قوله: (**أي: لَئِنْ شَكَرتُم ـ يا بني إسـرائيلَ ـ ما خَوَّلتُـكُم مِن نِعمةِ الإنجاء**) إلىٰ آخِرِه، ولـمّا كانَ اللفظانِ مُطلَقَين ـ أعني: ﴿لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ﴾ ـ غيرَ مُقيَّدَين بأيِّ شيءٍ يَشكُـرون، وما تلـكَ النِّعمـةُ التي وَجَبَ عليـهم شُكـرُها، وما تلكَ الزِّيـادةُ التي يَستَزيدونَها بالشُّكر، قَيَّـدَ كُلًّا بما يُناسِبُه المقام، قالَ مُحيي السُّنّة: «قيل: الشُّكرُ قَيْـدُ الموجودِ وصَيْدُ المفقود»(٢).

---

(١) في تفسير الآية ١٧ منها (٧: ٥٥).

(٢) «معالم التنزيل» للبغوي (٤: ٣٣٧).

بالإيمان الخالصِ والعملِ الصالحِ ﴿لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ نعمةً إلىٰ نعمة، ولأُضاعِفَنَّ لكم ما آتيتُكم، ﴿وَلَئِن كَفَرْتُمْ﴾ وغَمِطْتُم ما أنعمتُ به عليكم ﴿إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ﴾ لمَن كَفر نعمتي.

[﴿وَقَالَ مُوسَىٰٓ إِن تَكْفُرُوٓا۟ أَنتُمْ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا فَإِنَّ ٱللَّهَ لَغَنِىٌّ حَمِيدٌ﴾ ٨]

﴿وَقَالَ مُوسَىٰٓ﴾: إن كفرتُم أنتم ـ يا بني إسرائيلَ ـ والناسُ كلُّهم، فإنّما ضررتُم أنفُسَكم وحَرمتُموها الخيرَ الذي لا بدَّ لكم منه وأنتم إليه محاويج، واللهُ غنيٌّ عن شُكركم ﴿حَمِيدٌ﴾ مُستوجِبٌ للحمد بكَثرة أَنعُمِه وأياديه، وإن لم يَحمَدْهُ الحامدون.

قوله: (بالإيمانِ الخالص)، الباءُ مُتعلِّقةٌ بقوله: ﴿لَئِن شَكَرْتُمْ﴾.

قوله: (وغَمِطتُم[1])، أي: حَقَّرْتُم، الجوهري: «غمطُ الناس: الاحتِقارُ لهم والإزراءُ بهم».

قوله: (فإنما ضَرَرْتُم أنفُسَكُم وحَرَمتُموها الخيرَ الذي لا بُدَّ لكم منه، وأنتُم إليه محاويج)، هذهِ المعاني إنما تُستَفادُ من إيقاع قولِه: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ لَغَنِىٌّ حَمِيدٌ﴾ جزاءً لِقولِه: ﴿إِن تَكْفُرُوٓا۟﴾، فإنه علىٰ سَبيل التقريع والتوبيخ، يعني: إني أُنبِّهُكم[2] ـ أيُّها الجَهَلةُ ـ بسَبَب كُفرانِكم نِعمةَ الله؛ علىٰ أنكم إنما ضَرَرْتُم أنفُسَكُم وحَرَمتُموها الخيرَ الذي لا بُدَّ لكم منه، لأنه تعالىٰ ما كَلَّفكم إلا ليَجزِيَكم علىٰ أعمالِكم، فتَنتَفِعُوا بها يومَ القيامة؛ يومَ تحتاجونَ إليه، إذ لا يَرجِعُ نفعُها ولا ضَرُّها إليه، لأنه غنيٌّ حَميد، سَواءٌ حَمِدتُموهُ أو كَفَرتُم به، ولا بُدَّ مِنَ الجزاء، وليسَ ذلكَ إلا في يوم لا ينفعُ مالٌ ولا بَنُون، إلا من أتىٰ اللهَ بقَلْب سَليم، وهو المُرادُ من قوله: «وأنتُم إليه محَاويج»، أي: إلىٰ الخيرِ الذي يَصِلُ إليكم بسَبَب أعمالِكم في ذلكَ اليوم.

---

(١) يُقال: غَمِطَ وغَمَط؛ من باب فَهِمَ وضَرَب.

(٢) في (ح): «أنهاكم»، والمُثبتُ من (ط) و(ف).

[﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبَؤُا۟ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ ۛ وَٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِمْ ۛ لَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا ٱللَّهُ ۚ جَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَـٰتِ فَرَدُّوٓا۟ أَيْدِيَهُمْ فِىٓ أَفْوَٰهِهِمْ وَقَالُوٓا۟ إِنَّا كَفَرْنَا بِمَآ أُرْسِلْتُم بِهِۦ وَإِنَّا لَفِى شَكٍّ مِّمَّا تَدْعُونَنَآ إِلَيْهِ مُرِيبٍ﴾ ٩]

﴿وَٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِمْ ۛ لَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ جملةٌ من مبتدأ وخبرٍ وَقعت اعتراضاً، أو: عَطَف «الذين من بَعْدِهم» علىٰ ﴿قَوْمِ نُوحٍ﴾، و﴿لَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ اعتراض. والمعنىٰ: أنَّهم منَ الكَثرةِ بحيثُ لا يعلمُ عدَدَهم إلّا الله وعن ابنِ عبّاس رضي الله عنهما: بينَ عدنانَ وإسماعيلَ ثلاثون أباً لا يُعرفون، وكان ابنُ مسعودٍ إذا قرأ هذه الآيةَ قال: كذبَ النَّسّابُون، يعني أنهم يَدَّعُون علمَ الأنساب، وقد نَفَىٰ اللهُ علمَها عن العباد.

قوله: (أو عطفَ «الذينَ مِن بَعْدِهم» علىٰ ﴿قَوْمِ نُوحٍ﴾، و﴿لَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ اعتراض)، هذا أحسَنُ من الاعتِراضِ الأول، لأنّ الاعتِراضَ[١] مِنَ التحاسِينِ في الكلام[٢]، وحَسَّنَ مَوقِعَه أن يكونَ مَعَ التأكيد[٣]، كما قال: «والمعنىٰ: [أنهم] مِنَ الكثرةِ بحيثُ لا يَعلمُ عَدَدَهم إلا الله».

وعلىٰ الأول: والذينَ مِن بَعْدِهم لا يَعلَمُهم إلا الله، ليسَ فيه رائحةٌ مِن ذلك.

قوله: (بينَ عدنانَ وإسماعيل)، قالَ صاحبُ «الجامع»: «اختُلِفَ في نَسَبِ النبيِّ ﷺ بعدَ اتفاقِهم أنه مِن وَلَدِ إسماعيلَ عليه السَّلام، وأنه مِن وَلَدِ مَعَدِّ بنِ عدنان، وإنما الاختِلافُ في الأسماءِ التي قبلَ عدنان، ولا يكادُ يَصِحُّ لأحدِ الرُّواةِ روايةٌ ولا ضَبْطُ الأسماء»[٤].

وأما اتصالُ هذهِ الآيةِ بما قبلَها: فإنه لـمّا أجمَلَ الكلامَ في قوله: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ

---

(١) من قوله: «هذا أحسن» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

(٢) وهو أحدُ أقسام مبحث «الإطناب» من مباحث علم المعاني في البلاغة العربية.

(٣) في (ط) و (ح): «مع التأكيد اللطف»! ولم يظهر لي وجهُها، وليست في (ف)، فلم أُثبِتْها، واللهُ أعلم.

(٤) «جامع الأصول» لابن الأثير (١٢ : ٨٧).

﴿فَرَدُّوٓاْ أَيۡدِيَهُمۡ فِيٓ أَفۡوَٰهِهِمۡ﴾ فعَضُّوها غيظاً وضَجَراً ممّا جاءت به الرُّسُل، كقوله: ﴿عَضُّواْ عَلَيۡكُمُ ٱلۡأَنَامِلَ مِنَ ٱلۡغَيۡظِ﴾ [آل عمران: ١١٩]، أو ضَحِكاً واستهزاءً كمَن غلَبَه الضَّحك، فوضعَ يَدَه علىٰ فِيْه. أو: وأشاروا بأيديهم إلىٰ أَلسِنَتِهم وما نَطقتْ به من قولهم: ﴿إِنَّا كَفَرۡنَا بِمَآ أُرۡسِلۡتُم بِهِۦ﴾ أي: هذا جوابُنا لكم ليس عندنا غيرُه، إقناطاً لهم منَ التَّصديق. ألا ترىٰ إلىٰ قوله: ﴿فَرَدُّوٓاْ أَيۡدِيَهُمۡ فِيٓ أَفۡوَٰهِهِمۡ وَقَالُوٓاْ إِنَّا كَفَرۡنَا بِمَآ أُرۡسِلۡتُم بِهِۦ﴾، وهذا قولٌ قويّ، أو: وَضَعوها علىٰ أفواههم يقولون للأنبياء: أَطْبِقُوا أفواهَكم واسكُتوا. أو: رَدُّوها في أفواهِ الأنبياء، ....

إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمۡۖ فَيُضِلُّ ٱللَّهُ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُ﴾، وفَصلَه مُبتَدِئاً بقِصّةِ موسىٰ عليه السَّلام، عقَّبَه مُجمِلاً بقوله: ﴿أَلَمۡ يَأۡتِكُمۡ نَبَؤُاْ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ قَوۡمِ نُوحٖ وَعَادٖ وَثَمُودَ وَٱلَّذِينَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡ لَا يَعۡلَمُهُمۡ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ توبيخاً وتهديداً.

قوله: (ألا ترىٰ إلىٰ قوله: ﴿فَرَدُّوٓاْ أَيۡدِيَهُمۡ فِيٓ أَفۡوَٰهِهِمۡ﴾)، يعني: الذي يَنصُرُ أنّ المُرادَ من قوله: ﴿فَرَدُّوٓاْ أَيۡدِيَهُمۡ فِيٓ أَفۡوَٰهِهِمۡ﴾[١]: أنهم أشاروا بأيديهم إلىٰ ما نَطَقَتْ به ألسِنَتُهم؛ عطفُ[٢] قولِه: ﴿إِنَّا كَفَرۡنَا بِمَآ أُرۡسِلۡتُم بِهِۦ﴾، أي: أشاروا إلىٰ أفواهِهم، ثم تكلّموا به، لِتَتَّصِلَ الإشارةُ بالقول، ومنه قولهم: أقولُ قولي هذا. وهذا أقوىٰ الوُجوه؛ وذلكَ أنه تعالىٰ عَطَفَ «قالوا» علىٰ ﴿فَرَدُّوٓاْ﴾[٣]، والفاءُ للتعقيب، فكأنهم لـمّا جاءَتْهم الرُّسُلُ بالبيِّناتِ ما أمهَلوا، بل عَقَّبوهُ بالتكذيب، وأكَّدُوهُ غايةَ التأكيد، وما تَفكَّروا في الآيات، وما قَصَّروا في الرَّدّ.

الانتِصاف: «أقوىٰ الوجوه هذا، لأنّ إقناطَهُم قولاً وفِعلاً هو المُناسِبُ لِـحَـدِّهم، ومن ثَمَّ صَدَّروا الجملةَ بـ«إنّ» المُؤكِّدة، وواجَهُوا بالخِطاب[٤]، وكَرّروا «إنّا»، ولا يُناسِبُ

---

(١) من قوله: «يعني: الذي ينصر» إلىٰ هنا، سقط من (ح) و(ف)، وأثبتُّه من (ط).

(٢) قولُه: «عطفُ قوله ...» هو خَبَرُ الاسم الموصول «الذي» الوارد في أول الجملة.

(٣) من قوله: «أيديهم في أفواههم» من لفظِ الآية الكريمة إلىٰ هنا، سقط من (ف).

(٤) أي: بخطاب رُسُلِهم، وذلك في قوله: ﴿بِمَآ أُرۡسِلۡتُم بِهِۦ﴾.

يُشيرون لهم إلىٰ السُّكوت. أو: وَضَعوها علىٰ أفواههم يُسكِّتُونهم ولا يَذَرُونهم يتكلَّمون.

وقيل: الأيدي، جمع يَدٍ، وهي النِّعمةُ بمعنىٰ: الأيادي، أي: رَدُّوا نِعَمَ الأنبياءِ التي هي أجلُّ النِّعمِ من مواعظِهم ونصائحِهم وما أُوحِيَ إليهم منَ الشَّرائع والآياتِ ﴿فِىٓ أَفْوَٰهِهِمْ﴾، ....

السِّياقُ الضَّحِكَ والغَيْظ، ولا التَّصْميت، إذ لم يُنكِروا عَوْدَهم إلىٰ المُجادَلة»[1].

قوله: (**أو وَضَعُوها علىٰ أفواهِهم يُسَكِّتُونَهم**)، أي: يُسَكِّتُونَهم قَسْراً بوَضْع الأيدي علىٰ شِفاهِهم، وفي الوَجْهِ السابق: لم يكنِ الوَضْعُ للقَسْر بل للإشارة.

قالَ صاحبُ «الفرائد»: الواجبُ أن يكونَ المُرادُ مَنعَهم من التَّحَدُّثِ بما جاؤوا[2] بقَدْرِ استطاعتِهم، لأنه إن حُمِلَ علىٰ الحقيقةِ لَزِمَ أن يكونَ الكُلُّ وَضَعوا أيدَيهم علىٰ أفواهِهم، ومعلومٌ أنه غيرُ واقع.

وقلت: لا يلزمُ ذلك، لأنه حينَئذٍ من باب «قَتَلَ بنو تميم[3] فُلاناً»، وإنما قَتَلَه واحدٌ منهم.

قوله: (**وقيل: «الأيدي» :جمعُ «يد»، وهيَ النِّعْمة، بمعنىٰ: الأيادي**)، إنما قال: «بمعنىٰ: الأيادي»؛ لأنّ «الأياديَ» غَلَبَت في النِّعَم، و«الأيديَ» في الجوارح، قال:

سأشكُرُ عَمْراً إن تَراخَتْ مَنِيَّتي ... أياديَ لم تُمْنَنْ وإن هيَ جَلَّتِ[4]

---

(١) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ٣٦٨-٣٦٩) بحاشية «الكشّاف».

(٢) رُسِمَت هذهِ الكلمةُ في (ح): «أجاوا»، وفي (ف): «اختاروا»، والمُثبتُ من (ط).

(٣) كذا في (ط) و(ف)، وفي (ح): «بنو فلان»، والأمرُ فيه قريب.

(٤) اختُلِفَ في قائلِه اختلافاً كثيراً، فقيل: لعبد الله بن الزُّبير في مَدْح عَمْرِو بنِ عُثمانَ بنِ عَفّان، كما في «خزانة الأدب» للبغدادي (٢: ٢٦٥)، وقيل: لعَمْرِو بنِ كُمَيل في مَدْح عَمْرِو بنِ ذَكْوان، كما في «شرح الحماسة» للخطيب التبريزي (٢: ٢٦٦)، وقيل: لمُحمَّدِ بنِ سعيد، كما في «عيون الأخبار» لابن قتيبة» (٣: ١٦١).

والبيتُ ـ غيرَ منسوب ـ في «الحماسة» لأبي تمام ص٣٢٥، و«ديوان المعاني» لأبي هلال العسكري (١: ١١٠)، وهو من شواهد «مفتاح العلوم» للسَّكّاكي ص١٧٦.

لأنّهم إذا كذَّبوها ولم يَقبَلُوها، فكأنَّهم ردُّوها في أفواهِهم ورَجَّعُوها إلىٰ حيثُ جاءتْ منه علىٰ طريق المَثَل ﴿مِّمَّا تَدْعُونَنَآ إِلَيْهِ﴾ منَ الإيمان بالله. وقُرِئ: «تَدْعُونّا» بإدغام النُّون، ﴿مُرِيبٍ﴾ مُوقِعٍ في الرِّيبة، أو: ذِي رِيْبَة، من: أرابَه وأرابَ الرَّجل، وهي قَلَقُ النَّفْسِ وأنْ لا تَطمئنَّ إلىٰ الأمر.

[﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ يَدْعُوكُمْ لِيَغْفِرَ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّرَكُمْ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى قَالُوٓاْ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا تُرِيدُونَ أَن تَصُدُّونَا عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَا فَأْتُونَا بِسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ﴾ ١٠]

﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ﴾ أُدخلت همزةُ الإنكارِ علىٰ الظَّرف، **لأنَّ الكلامَ ليس في الشكّ،** إنَّما هو في المُشْكوكِ فيه، وأنَّه لا يَحتملُ الشكَّ لظُهور الأدلَّةِ وشَهادتِها عليه ﴿يَدْعُوكُمْ لِيَغْفِرَ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾ **أي:** ﴿يَدْعُوكُمْ﴾ **إلىٰ الإيمان** ﴿لِيَغْفِرَ لَكُم﴾، **أو: يَدْعوكم لأجْلِ المغفرة،** ....

قوله: (علىٰ طريقِ المَثَل)، أي: مُثِّلَ ما جاءَ به الأنبياءُ مِنَ المَصالِح والنصائح والمَواعِظ، وأنهم رَدُّوها أبلَغَ رَدّ، وما قَبِلُوها، بما يُحاوِلُ رَدَّه إلىٰ حيثُ جاءَ منه؛ من الكلام الخارج من الفم، فقيل: ﴿فَرَدُّوٓاْ أَيْدِيَهُمْ فِيٓ أَفْوَٰهِهِمْ﴾، نَحْوُه قولُه تعالىٰ: ﴿نَبَذَ فَرِيقٌ مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ كِتَٰبَ ٱللَّهِ وَرَآءَ ظُهُورِهِمْ﴾ [البقرة: ١٠١]، قالَ المُصنِّف: «نَبْذُه وراءَ ظُهورِهم مَثَلٌ لِتَـرْكِهم وأعراضِهم عنه بما يُرمىٰ به وَراءَ الظَّهْرِ استِغناءً عنه وقِلَّةَ التِفاتٍ إليه»، فإذن لا يَدَ ولا فَمَ هناك.

قوله: (لأنّ الكلامَ ليسَ في الشَّكّ)، يعني: مِن حَقِّ حرفِ الاستِفهام أن يَدخُلَ علىٰ فِعلِ الشَّكّ، لا علىٰ الظَّرْفِ الذي هو مُتعلَّقُه، وإنما أُدخِلَ عليه لأنّ التردُّدَ إنما وقعَ في المشكوكِ فيه، لأنّ الشَّكَّ موجودٌ لا كلامَ فيه.

قوله: (أي: ﴿يَدْعُوكُمْ﴾ إلىٰ الإيمانِ ﴿لِيَغْفِرَ لَكُم﴾، أو: يَدعُوكُم لأجل المَغفِرة)، وعلىٰ الثاني: الدَّعْوةُ مُطلَقةٌ أو المَدعُوُّ إليه عامّ، قالَ القاضي: «﴿يَدْعُوكُمْ﴾ إلىٰ الإيمانِ ﴿لِيَغْفِرَ

كقوله: دَعوتُه لِينصُرَني، ودَعوتُه ليأكلَ معي، وقال:

دَعَـوْتُ لِـمَا نَـابَنِي مِـسْوَراً   فلَبّـا فلَبَّـيْ يَـدَيْ مِـسْوَرِ

فإن قلت: ما معنىٰ التَّبعيضِ في قوله: ﴿مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾؟ قلت: ما علمتُه جاء هكذا إلّا في خطابِ الكافرين، كقوله: ﴿وَٱتَّقُوهُ وَأَطِيعُونِ * يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾ [نوح: ٣-٤]، ﴿يَٰقَوْمَنَآ أَجِيبُواْ دَاعِيَ ٱللَّهِ وَءَامِنُواْ بِهِۦ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾ [الأحقاف: ٣١]، وقال في خطاب المؤمنين: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَٰرَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [الصف: ١٠] إلىٰ أن قال: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [الصف: ١٢]، وغيرِ ذلك ممّا يُوقِفُك عليه الاستقراء، وكان ذلك للتَّفرقةِ بين الخطابَين، ....

لَكُم﴾، أو يَدعُوكُم إلىٰ المَغفِرة، كقولك: دَعَوتُه لِيَنصُـرَني؛ علىٰ إقامةِ المفعولِ له مقامَ المفعولِ به»(١)، أراد: أنّ المَدعُوَّ إليه في الأول: الإيمان، و﴿لِيَغْفِرَ لَكُم﴾ تعليلٌ قَصْداً، وفي الثاني: المَدعُوُّ إليه المَغفِرة، والتعليلُ لازِمٌ لكنْ من غير قَصْد.

قوله: (دَعَوْتُ لِـمَا نابَني مِسْوَراً فلَبّا فلبّيْ يَدَيْ مِسْوَرِ)، رُوِيَ عن المُصنِّف: أنَّ ذِكرَ «اليَدَينِ» علىٰ سَبيل الإقحام، وأضافَ «لبّيْ» إلىٰ المُظهَر، كما يُضافُ إلىٰ المُضمَر، وفي حاشية «الصِّحاح»: «قال أبو تمام: البيتُ لأعرابيّ من بني أسَد، استُشْهِدَ به علىٰ أنّ «لَبَّيكَ» مُثنّىٰ، والياءُ علامةُ التثنية، وليسَت مِثل: عليكَ وإليك. وكتبَ ابنُ الحبيب الكاتب».

فـ«لبّا» الأُولىٰ بالألف، والثانيةُ بالياءِ علىٰ إضافتِها إلىٰ «يَدَي» إضافةً للمَصدَرِ إلىٰ المفعول، وصَحَّحَه الصَّغاني، والأولُ فِعلٌ وإن كانتِ الألفُ رابعة(٢)، ولَعَلَّ ذلكَ للتمييز، والفاءُ الثانيةُ سَبَبيّةٌ علىٰ حَذفِ الفِعل، وإقامةِ المَصدَرِ مَقامَه، دعا له أن يكونَ مُجاباً كما كانَ مُجيباً، و«يَدَي» تأكيد.

---

(١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٩٤).

(٢) يعني: كان حقُّها أن تُكتَبَ علىٰ صورة الياء لأنه فِعلٌ رباعيّ، كما هي القاعدةُ فيه.

ولئلّا يُسَوِّيَ بينَ الفريقَينِ في الميعاد، وقيل: **أُريدَ أنه يَغفرُ لهم ما بينَهم وبينَ الله، بخلاف ما بينَهم وبينَ العبادِ منَ المظالم** ونحوِها.

قالَ الجوهريّ: «قولُهم: هذا كما قَدَّمَتْ يداك، وهو تأكيد، كما يُقال: هذا ما جَنَتْ يداك، أي: جَنَيتَه أنت».

يقول: دَعَوتُ مِسْوَراً لينصُـرَني لِـمَا نابَني مِنَ الشدائد، فأجابني، فأجابَ اللهُ دُعاءَه ونَصَـرَه اللهُ نَصْـراً.

قوله: (**وقيل: أُريدَ أنه يَغفِرُ لهم ما بينَهم وبينَ الله تعالىٰ، بخِلافِ** ما **بينَهم وبينَ العِبادِ مِنَ المَظالم**)، قالَ صاحبُ «التقريب»: وفيه نَظَر، لأنه مُشتَـرَكٌ بينَ الفَريقَين، أي: المُؤمنينَ إذا تابوا، والكافرينَ إذا آمنوا.

وقلت: الذي عليه الحديثُ الصَّحيحُ الذي رويناهُ في «صحيح مُسلِم»[1] عن عَمْرِو ابنِ العاص قال: «لـمّا جعَلَ اللهُ الإسلامَ في قلبي، أتيتُ النبيَّ ﷺ فقُلت: ابسُطْ يمينَك فلأبايعَك، فبَسَطَ يَمينَه، قال: فقَبَضتُ يدي، فقال: ما لَكَ يا عَمْرو؟ قلت: أردتُ أن أشترط، قال: تَشتَرِط ماذا؟ قلت: أن يُغفَرَ لي، قال: أما عَلِمتَ أنّ الإسلامَ يَهدِمُ ما كانَ قبلَه، وأنّ الهِجرةَ تَهدِمُ ما كانَ قبلَها، وأنّ الحجَّ يَهدِمُ ما كانَ قبلَه»، يَرُدُّ نَظَرَه وهذا القولَ أيضاً.

قالَ التُّورِبِشتيّ[2]: «اعلَمْ أنّ الفَضائلَ المُرَتَّبَةَ بعضُها علىٰ بعضٍ مُختَلِفةٌ لا يجوزُ التَّسْوِيةُ بينَها في الحكم، وذلكَ أنّ الإسلامَ يَهدِمُ ما كان قبلَه علىٰ الإطلاق، مَظلَمةً كانت أو غيرَ مَظلَمة، كبيرةً كانت أو صغيرة، فأما الهِجرةُ والحجُّ فإنهما لا يُكفِّرانِ المَظالم، ولا يُقطَعُ فيهما أيضاً بغُفرانِ الكبائرِ التي بينَ الله وبينَ العِباد، فيُحمَلُ الحديثُ علىٰ أنّ الهِجرةَ والحجَّ يُكفِّرانِ الصَّغائرَ والكبائرَ أيضاً فيما لا يَتَعلَّقُ بحُقوقِ العباد، كما عَرَفْنا ذلكَ من أصولِ الدِّين».

---

(١) برقم (١٢١).

(٢) تَقدَّمَ التعريفُ به ص٣٥٣ تعليقاً عند تفسير الآية ٤٤ من سورة يوسف.

....

وقلت: وروينا في «سُنَنِ ابنِ ماجَهْ»[١] عن عبّاسِ بنِ مِرْداس: «أنّ النبيَّ ﷺ دَعا عَشِيّةَ عَرَفَةَ لأُمّتِهِ بالمَغفِرةِ والرحمة، فأكثَرَ الدُّعاء، فأُجيب: أني قد غَفَرتُ لهم ما خَلا المَظالم[٢]، فإني آخُذُ للمظلوم منه. قال: أي رَبِّ، إن شِئتَ أعطيتَ المظلومَ مِنَ الجنّة، وغَفَرتَ للظالم.فلم يُـجَبْ عَشِيّتَه، فلما أصبَحَ بالمُزدَلِفةِ أعادَ الدُّعاءَ فأُجيبَ إلىٰ ما سأل. قال: فضَحِكَ رسولُ الله ﷺ ـ أو تبسَّم ـ ، فقالَ له أبو بكرٍ رضيَ اللهُ عنه: فما الذي أضحَكَك، أضحَكَ اللهُ سِنَّك؟ قال: إنّ عَدُوَّ الله إبليسَ لـمّا عَلِمَ أنّ اللهَ استَجابَ دُعائي، وغَفَرَ لأُمّتي، أخَذَ التراب، فجَعَلَ يحثوهُ علىٰ رأسِه، ويدعو بالوَيْل والثُّبور، فأضحَكَني ما رأيتُ مِن جَزَعِه».

قالَ صاحبُ «الفرائد»: «مِن»[٣]: زائدةٌ للتأكيد، كما هو مَذهَبُ الأخفش، فيكونُ مُبالَغةً واستِغراقاً في غُفرانِ[٤] الذنوب الماضيةِ من الكُفرِ وغيره، وذلكَ أليَقُ بأهل الكُفرِ حينَ دُعُوا إلىٰ الإيمانِ والعَمَل الصالح؛ لبُعدِهم عن ذلكَ وإنكارِهم، فخُصُّوا لذلكَ بذلك. ونُقِلَ عن الأصَمّ: أنّ «مِن» للتبعيض، والمعنىٰ: أنكم إذا تُبتُم يَغفِرُ اللهُ لكم الذنوبَ التي هيَ الكبائر، فأما الصَّغائرُ فلا حاجةَ إلىٰ غُفرانِها، لأنها في نفسِها مغفورة.

وقلت: والذي يَقتَضيهِ المقامُ هذا، لأنّ الدَّعْوةَ عامّة، لِقولِهِ تعالىٰ: ﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ يَدْعُوكُمْ لِيَغْفِرَ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾، كأنه قيل: أيها الشاكُّونَ الـمُلوَّثونَ بأوضارِ[٥] الشركِ والكُفرِ والمعاصي، إنّ اللهَ يَـدعُوكُم إلىٰ الإيمانِ والتوحيدِ ليُطهِّرَكم من أجناسِ أنجاسِ[٦] الذنـوب، فلا وَجْهَ للتخصيص، وقد ورد: ﴿إِن

---

(١) برقم (٣٠١٣).

(٢) كذا في الأصول الخطية، ورواية ابن ماجه بلفظ: «ما خلا الظالم».

(٣) أي: التي في قوله تعالىٰ: ﴿لِيَغْفِرَ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾.

(٤) في (ح) و(ف): «فيكون مبالغة استغراق في غفران»، والمُثبتُ من (ط).

(٥) الوَضَـر: الدَّرَن والوَسَخ. «لسان العرب» لابن منظور، مادة (وضـر).

(٦) كذا في (ط) و(ف)، وفي (ح): «أنحاس أنحاس»!

﴿وَيُؤَخِّرَكُمْ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ إلىٰ وقتٍ قد سمّاه اللهُ وبيَّن مقدارَه، يُبلِّغُكموه إن آمنتُم، وإلا عاجَلَكُم بالهلاك قبلَ ذلك الوقت.

﴿إِنْ أَنتُمْ﴾ ما أنتم ﴿إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا﴾ لا فَضْلَ بيننا وبينكم، ولا فَضْلَ لكم علينا، فلِمَ تُخَصُّون بالنُّبوّة دُونَنا، ولو أرسلَ اللهُ إلىٰ البشر رُسلاً **لجعلَهم من جنسٍ أفضلَ منهم وهمُ الملائكةُ**، ﴿بِسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ﴾ بحُجَّةٍ بيِّنةٍ، وقد جاءتهم رُسُلُهم بالبيِّنات والحُجَج، وإنّما أرادوا بالسُّلطان المُبين آيةً قدِ اقترَحُوها تعنُّتاً ولِجاجاً.

[﴿قَالَتْ لَهُمْ رُسُلُهُمْ إِن نَّحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَمُنُّ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ ۖ وَمَا كَانَ لَنَآ أَن نَّأْتِيَكُم بِسُلْطَٰنٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُؤْمِنُونَ

يَنتَهُوا يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨]، و«ما» للعُموم، سِيّما في الشرط، ومقامُ الكافرِ عندَ ترغيبِهِ في الإسلام بَسْطٌ لا قَبْض، ولأنّ الكُفّارَ إذا أسلموا إنما اهتِمامُهم في الشركِ ونَحْوِه، لا في الصَّغائر.

يُؤيِّدُه ما روىٰ المُصنِّف(١): أنّ أهلَ مَكّةَ قالوا: يَزعُمُ مُحمّدٌ أنّ مَن عَبَدَ الأوثانَ وقتلَ النفسَ التي حَرَّمَ اللهُ لم يُغفَرْ له، فكيفَ ولم نُهاجِر، وعَبَدْنا الأوثان، وقَتَلْنا النفسَ التي حَرَّمَ الله؟! فنزلت: ﴿قُلْ يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ﴾ [الزمر: ٥٣] الآية، وقِصّةُ وَحْشيٍّ مشهورة.

علىٰ أنّ الزَّجّاجَ نَصَّ في بعضِ المواضع من «تفسيره»(٢): أنّ «مِن» للبيان.

قوله: (**لجَعَلَهم مِن جِنسٍ أفضَلَ منهم، وهُمُ الملائكة**)، **الانتِصاف**: «تهالَكَ في مَذهَبه حتىٰ اعتقَدَ أنّ الكُفّارَ كانوا يَعتقِدونَ تفضيلَ المَلَك»(٣).

---

(١) في تفسير الآية المذكورة من سورة الزُّمَر.

(٢) انظر: «معاني القرآن وإعرابه» للزَّجّاج (٥: ٤٢٨)، في الكلام علىٰ الآية ٤ من سورة نوح عليه السلام.

(٣) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ٣٧٠) بحاشية «الكشّاف».

﴿وَمَا لَنَآ أَلَّا نَتَوَكَّلَ عَلَى ٱللَّهِ وَقَدْ هَدَىٰنَا سُبُلَنَاۚ وَلَنَصْبِرَنَّ عَلَىٰ مَآ ءَاذَيْتُمُونَاۚ وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُتَوَكِّلُونَ﴾ [١١-١٢]

﴿إِن نَّحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ تسليمٌ لقولِهم، وأنَّهم بشرٌ مثلُهم، يَعنونَ: أنَّهم مِثلُهم في البَشَريّةِ وحدَها، فأمّا ما وراءَ ذلك فما كانوا مثلَهم، ولكنّهم لم يذكروا فضلَهم تواضُعاً منهم، ....

قوله: (تَسْليمٌ لِقولِهم، وأنهم بَشَـرٌ مِثلُهم) إلىٰ قوله: (فأما ما وراءَ ذلكَ فما كانوا مِثلَهم)، وهو كالقولِ بالمُوجَب(١)، لأنّ فيه إطمـاعاً بالمُوافَقة، وكذا إلىٰ إجابتهم بالإبطالِ بقوله: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَمُنُّ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ﴾، أي: إنما اختصَّنا اللهُ بالرسالةِ بفَضلٍ منه وامتِنان، والبَشَـريّةُ غيرُ مانِعةٍ لمشيئتِه، وفي قولِ المُصنِّف: «إلا وهُم أهلٌ لاختِصاصِهم» شائبةٌ مِنَ المَيْل إلىٰ المَذهَب، وفي(٢) قولِ موسىٰ عليه السَّلام: ﴿فَفَرَرْتُ مِنكُمْ لَمَّا خِفْتُكُمْ فَوَهَبَ لِى رَبِّى حُكْمًا وَجَعَلَنِى مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [الشعراء: ٢١] دلالةٌ علىٰ أنّ الرسالةَ مَوهِبةٌ مَحْضةٌ من الله، لا مَدخَلَ لِعَمَلِ العَبْدِ فيها.

(١) وهو أحدُ مباحث علم البيان عند علماء البلاغة، وعرَّفوه بأنه «ردُّ كلام الخصم من فحوىٰ لفظِه»، وهو «الأسلوبُ الحكيمُ» عند بعضهم ـ وتَقدَّم التعريفُ بـ«الأسلوب الحكيم» (٧: ٣١٥) تعليقاً عند تفسير الآية ٨٠ من سورة التوبة ـ وفرَّق بينهما آخرون. وألّفَ فيه العلامةُ صلاحُ الدين الصَّفَديّ «الـهَوْلَ المُعجَب في القول بالموجَب». وانظر دراسة نقدية تحليلة للكتاب وطَبْعَتِهِ في بحث الدكتور بسّام القواسمي، المنشور في مجلة الجامعة الإسلامية بغزّة (سلسلة الدراسات الإنسانية)، م١٩، عدد ١، ص٩٥٧-٩٨٦، يناير ٢٠١١.
ومن عِلم البيان اقتبَسه الأصوليُّون والفقهاء، وعرَّفوه بأنه «تسليمُ مقتضىٰ الدليل مع بقاء النزاع»، وألّفَ فيه الأئمةُ الأعلامُ تقيُّ الدين السُّبكي، ووليُّ الدين العراقيّ، وابنُ حجر الهيتمي. وانظر بحثَ «مسألة القول بالمُوجَب» للدكتور خالد بن محمد العروسي، المنشور في مجلة جامعة أم القرىٰ، ج١٩، عدد ٤٣، ذو الحجة ١٤٢٨.

(٢) في (ح) و(ف): «قوله: وفي»، فأوهَمَ أنّ ما بعدَه من كلام الزمخشـريِّ في «الكشّاف»، وليس كذلك.

واقتَصَروا علىٰ قولهم: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَمُنُّ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ﴾ بالنُّبوّة، لأنه قد عَلم أنه لا يختصُّهم بتلك الكرامةِ إلّا وهم أهلٌ لاختصاصِهم بها، لخصائصَ فيهم قد استُؤثِروا بها علىٰ أبناء جنسِهم ﴿إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ أرادوا أنَّ الإتيانَ بالآية التي اقتَرحتُموها ليس إلينا ولا في استطاعتنا، وما هو إلا أمرٌ يتعلَّق بمشيئة الله ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ أمرٌ منهم للمؤمنين كافَّـةً بالتَّوكُّل، وقَـصَدوا به أنفُسَهم قَـصْداً أوَّلياً وأَمَرُوها به، كأنَّهم قالوا: ومِنْ حقِّنا أنْ نتوكَّل علىٰ الله في الصَّبر علىٰ معاندتِكُم ومُعاداتِكُم وما يجري علينا منكم. ألا تَرىٰ إلىٰ قوله: ﴿وَمَا لَنَآ أَلَّا نَتَوَكَّلَ عَلَى ٱللَّهِ﴾ ومعناه: وأيُّ: عُذرٍ لنا في أنْ لا نتوكَّلَ عليه ﴿وَقَدْ هَدَىٰنَا﴾ وقد فَعل بنا ما يُوجب تَوكُّلَنا عليه، وهو التَّوفيقُ لهداية كلِّ واحدٍ منّا سبيلَه الذي يَجب عليه سُلوكَه في الدِّين.

فإن قلت: كيف كَرَّر الأمرَ بالتوكُّل؟ قلت: **الأوَّل** لاستِحداثِ التوكُّل، وقولُه: ﴿فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُتَوَكِّلُونَ﴾ معناه فلْيَثبُتِ المُتوكِّلون علىٰ ما استَحْدَثوا من توكُّلهم وقَصْدِهم إلىٰ أنفُسِهم علىٰ ما تقدّم.

قوله: (**وأمروها به**)، الضميرُ راجعٌ إلىٰ «الأنفس»، وهو عطفٌ علىٰ «قَصَدوا».

قوله: (**الأول**)، أي: الأولُ لاستِحداثِ التوكُّل، والثاني: للثباتِ عليه، وذلكَ أنّ قولَه: ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ تذييلٌ للجواب عن قولِ القوم: ﴿إِنْ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا﴾، كأنهم قالوا: مِن حَقِّنا أن نَتَوكَّلَ علىٰ الله في الصَّبْرِ علىٰ مُعانَدَتِكم هذه، فلما ذكروا رفعَ المَوانِع مِنَ التوكُّل، وأثبتوا السَّبَبَ فيه، وهو الهِداية، وتصريحُ الصَّبْرِ علىٰ أذىٰ القوم، كَرُّوا إلىٰ اختِصاصِ التوكُّل عليه، فاللامُ في ﴿ٱلْمُتَوَكِّلُونَ﴾ للعَهْدِ التقديريّ، بدلالةِ قوله: ﴿فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾، أي: الواجبُ علينا في اختِصاصِنا التوكُّلَ علىٰ الله أن نُشمِّرَ له عن ساقِ الجِدّ، وكُلّما تجدَّدَ المُوجِبُ نَستَجِدُّ توكُّلاً علىٰ التوكُّل.

[﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِرُسُلِهِمْ لَنُخْرِجَنَّكُم مِّنْ أَرْضِنَآ أَوْ لَتَعُودُنَّ فِى مِلَّتِنَاۖ فَأَوْحَىٰٓ إِلَيْهِمْ رَبُّهُمْ لَنُهْلِكَنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ ۞ وَلَنُسْكِنَنَّكُمُ ٱلْأَرْضَ مِنۢ بَعْدِهِمْۚ ذَٰلِكَ لِمَنْ خَافَ مَقَامِى وَخَافَ وَعِيدِ﴾ ١٣-١٤]

﴿لَنُخْرِجَنَّكُم﴾، ﴿أَوْ لَتَعُودُنَّ﴾ **لَيَكُونَنَّ أحدُ الأمرَينِ لا مَحالة**؛ إمّا إخراجُكم وإما عَوْدُكم **حالفينَ علىٰ ذلك.**

فإن قلت: كأنَّهم كانوا علىٰ مِلَّتهم حتّىٰ يَعُودوا فيها؟ قلت: معاذَ الله، **ولكنّ العَوْدَ بمعنىٰ الصَّيرورة**، وهو كثيرٌ في كلام العربِ كثرةً فاشية؛ ....

قوله: (**ليكونَنَّ أحدُ الأمرَينِ لا مَحالة**)، وقد استقصَيْنا الكلامَ [فيه] في قوله: ﴿تُقَٰتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ﴾ [الفتح: ١٦] بسُورةِ ﴿إِنَّا فَتَحْنَا﴾.

قوله: (**حالِفينَ علىٰ ذلك**)، هو حال، وعامِلُها مُضمَر، أي: قالوا: لا بُدَّ مِنَ الإخراج أو العَوْدِ حالِفين، والدليلُ علىٰ القَسَم اللامانِ في «لَنُخرِجَنَّ» و﴿لَتَعُودُنَّ﴾.

قوله: (**ولكنَّ «العَوْدَ» بمعنىٰ: الصَّيْرورة**)، قالَ صاحبُ «الفرائد»: ولو كانَ «عاد» بمعنىٰ: صار، لقيل: لَـتَعودُنَّ إلىٰ مِلّتِنا، أي: لَـتَصِيرُنَّ إليها، فلما عُدِّيَ بـ«في» ضُمِّنَ معنىٰ: دَخَل، كقوله: ﴿فَٱدْخُلِى فِى عِبَٰدِى﴾ [الفجر: ٢٩]، أي: لَـتَدخُلُنَّ في أهلِ مِلّتِنا.

وقلت: إنما يَلزَمُ ذلك أنْ لو كانَ ﴿فِى مِلَّتِنَا﴾ صِلةَ ﴿لَتَعُودُنَّ﴾، وليسَ كذلك، لأنَّ «عادَ» إذا كانَ بمعنىٰ: صار، لم يكنْ «في» مِن صِلَةِ «العَوْد»، بل يكونُ خَبـراً لـ«عاد»، لأنّ أخواتِ «كانَ» و«صارَ» مِن دواخِلِ المُبتَدأ والخبر، ويُمكِنُ أن يُقال: إنهم قالوا ذلك لِظَنِّهِمُ الفاسِدِ وجَهْلِهم بأحوالِه، كقولِ فِرعَون: ﴿وَفَعَلْتَ فَعْلَتَكَ ٱلَّتِى فَعَلْتَ وَأَنتَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [الشعراء: ١٩]، قال[1]: «أو جَهِلَ أمرَه، لأنه كانَ يُعايِشُهم بالتَّقِيّة».

---

(١) أي: الزمخشـريّ، في تفسير الآية المذكورة من سورة الشعراء (١١: ٣٣٤).

لا تكاد تَسمَعُهم يَستَعملون «صار»، ولكن «عاد»؛ ما عُدتُ أراه، عاد لا يُكلِّمُني، ما عاد لفلانٍ مال. أو خاطبوا به كلَّ رسولٍ ومَن آمَن به، فغَلَّبوا في الخطاب الجماعةَ علىٰ الواحد.

﴿لَنُهْلِكَنَّ ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾ حكايةٌ تقتضي إضمارَ القـولِ، أو إجراءَ الإيحاءِ مَجْرىٰ القول، لأنه ضَرْبٌ منه. وقـرأ أبو حَيْـوَةَ: «لَيُهلِكَـنَّ» و«لَيُسْكِنَنَّكُم» باليـاء اعتباراً لـ«أوحىٰ»، وأنَّ لفظَه لفظُ الغَيبة، ونحوُه قولُك: أقسَمَ زيدٌ لَيَخرُجَنَّ ولَأَخْرُجَنَّ. والمراد بـ«الأرض»: أرضُ الظالمينَ وديارُهم، ونحوُه: ﴿وَأَوْرَثْنَا ٱلْقَوْمَ ٱلَّذِينَ كَانُواْ يُسْتَضْعَفُونَ مَشَـٰرِقَ ٱلْأَرْضِ وَمَغَـٰرِبَهَا﴾ [الأعراف: ١٢٧]، ﴿وَأَوْرَثَكُمْ أَرْضَهُمْ وَدِيَـٰرَهُمْ﴾ [الأحزاب: ٢٧]. وعنِ النبيِّ ﷺ: «مَن آذىٰ جارَه ورَّثَه اللهُ دارَه»، ولقد عاينتُ هذا في مدَّة قريبة: كان لي خالٌ يَظلِمُه عظيمُ القريةِ التي أنا منها ويؤذيني فيه، فمات ذلك العظيمُ وملَّكني اللهُ ضَيْعتَه، فنظرتُ يوماً إلىٰ أبناء خالي يَتردَّدون فيها، ويَدخُلون في دُورها ويَخرجون، ويأمرون ويَنْهَون، فذَكَرت قولَ رسول الله ﷺ، وحدَّثتُهم به، وسَجَدنا شُكراً لله. ﴿ذَٰلِكَ﴾ إشارةٌ إلىٰ ما قَضىٰ به اللهُ من إهلاك الظالمينَ وإسكانِ المؤمنينَ ديارَهم، أي: ذلك الأمرُ حقٌّ ﴿لِمَنْ خَافَ مَقَامِى﴾ مَوْقِفي، وهو موقفُ الحساب، لأنه موقفُ الله الذي يقفُ فيه عباده يومَ القيامة، **أو علىٰ إقحام المَقام**. وقيل: ....

قوله: (**أو علىٰ إقحام المَقام**)، وهو كقوله:

...............ونَفَيتُ عنه مَقامَ الذِّئب..........[1]

وسَبَقَ بيانُه في أنه كِناية.

(١) البيتُ للشمّاخ بن ضرار الغطفاني، كما في «ديوانه» ص٩٢، ولفظُه بتمامه:

ذَعَرْتُ به القَطا ونَفَيـتُ عنـه مقامَ الذِّئبِ كالرجـلِ اللعيـنِ

وسيأتي عندَ الزمخشـريِّ ـ بالقَدْرِ المذكور منه هنا ـ في تفسير الآية ٥١ من سورة فُصِّلَت (١٣: ٦٢٥)، وسيأتي عندَه بتمـامِهِ في تفسير الآية ٥١ من سورة الرحمن (١٥: ١٧١).

خاف قِيامي عليه وحِفْظي لأعماله. والمعنىٰ أنّ ذلك حقٌّ للمتّقين، كقوله: ﴿وَٱلْعَٰقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [الأعراف: ١٢٨].

[﴿وَٱسْتَفْتَحُواْ وَخَابَ كُلُّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ * مِّن وَرَآئِهِۦ جَهَنَّمُ وَيُسْقَىٰ مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ * يَتَجَرَّعُهُۥ وَلَا يَكَادُ يُسِيغُهُۥ وَيَأْتِيهِ ٱلْمَوْتُ مِن كُلِّ مَكَانٍ وَمَا هُوَ بِمَيِّتٍ وَمِن وَرَآئِهِۦ عَذَابٌ غَلِيظٌ﴾ ١٥-١٧]

﴿وَٱسْتَفْتَحُواْ﴾: واستَنْصَروا اللهَ علىٰ أعدائهم ﴿إِن تَسْتَفْتِحُواْ فَقَدْ جَآءَكُمُ ٱلْفَتْحُ﴾ [الأنفال: ١٩]، أو: استَحْكَموا اللهَ وسألوه القضاءَ بينهم؛ من الفَتاحَة، وهي الحُكومة، كقوله تعالىٰ: ﴿رَبَّنَا ٱفْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِٱلْحَقِّ﴾ [الأعراف: ٨٩]، وهو معطوفٌ علىٰ ﴿فَأَوْحَىٰٓ إِلَيْهِمْ رَبُّهُمْ﴾.

وقُرِئ: «واستَفْتِحُوا» بلفظ الأمر، ....

قوله: (والمعنىٰ: أنَّ ذلكَ حَقٌّ للمُتَّقين، كقوله: ﴿وَٱلْعَٰقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾)، يُريد: مَوقِعُ قولِه: ﴿لِمَنْ خَافَ مَقَامِى وَخَافَ وَعِيدِ﴾ ـ الذي هو كِنايةٌ عن «المُتَّقين» في هذهِ الآية ـ بعدَ قوله: ﴿وَلَنُسْكِنَنَّكُمُ ٱلْأَرْضَ مِنۢ بَعْدِهِمْ﴾ موقِعُ قوله: ﴿وَٱلْعَٰقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ في قِصّةِ موسىٰ عليه السَّلام، حيثُ قال: ﴿قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ ٱسْتَعِينُواْ بِٱللَّهِ وَٱصْبِرُوٓاْ إِنَّ ٱلْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ وَٱلْعَٰقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [الأعراف: ١٢٨]، ولهذا شَبَّهَ قولَه: ﴿وَلَنُسْكِنَنَّكُمُ ٱلْأَرْضَ مِنۢ بَعْدِهِمْ﴾ بقوله: ﴿وَأَوْرَثْنَا ٱلْقَوْمَ ٱلَّذِينَ كَانُواْ يُسْتَضْعَفُونَ مَشَٰرِقَ ٱلْأَرْضِ وَمَغَٰرِبَهَا﴾ [الأعراف: ١٣٧]، ﴿وَأَوْرَثَكُمْ أَرْضَهُمْ وَدِيَٰرَهُمْ﴾ [الأحزاب: ٢٧]، وهو في تلكَ القِصّة.

قوله[1]: (وقُرِئ: «واستَفتِحوا» بلفظِ الأمر)، قالَ ابنُ جِنِّي: «قرأها ابنُ عباسٍ ومُجاهِدٍ وابنُ مُحيصِن»[2].

---

(١) هذه الفِقرة سقطت من (ح) و(ف)، وأثبتُّها من (ط).

(٢) «المحتسب» لابن جِنِّي (١: ٣٦٠).

وعَطفِـه علىٰ ﴿لَنُهْلِكَنَّ﴾ أي: أوحـىٰ إليهم ربُّهم وقـال لهم: لَنُهلِـكَنَّ، وقال لهم: استَفْتِحُوا.

﴿وَخَابَ كُلُّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ﴾ معناه: فنُصروا وظَفِروا وأفلَحُوا ﴿وَخَابَ كُلُّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ﴾، وهم قومُهم. **وقيل: واستَفتَح الكُفّارُ** علىٰ الرُّسل، ظنّاً منهم بأنّهم علىٰ الحقِّ، والرُّسلُ علىٰ الباطِل، ﴿وَخَابَ كُلُّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ﴾ منهم ولم يُفلِحْ باستفتاحِه.

﴿وَمِن وَرَآئِهِۦ﴾ من بَينِ يَدَيه، قال:

قوله: (**وعَطْفِهِ علىٰ ﴿لَنُهْلِكَنَّ﴾**)، يعني: «استَفتَحوا» علىٰ القِراءةِ المشهورة: جُملةٌ خَبَرِيةٌ معطوفةٌ علىٰ «أوحىٰ»، يعني: لـمّا قالَ القوم: «لَتخرُجُنَّ أو لَتَعودُنَّ» عَقَّبَهما اللهُ تعالىٰ بالوَحْي والوَعْدِ بإهلاكِهم، وبطَلَب نُصْـرةِ الأنبياء. وعلىٰ الشاذة: جُملةٌ طَلَبيّةٌ معطوفةٌ علىٰ ﴿لَنُهْلِكَنَّ﴾ داخِلةٌ في حُكمِ المُوحىٰ ـ أي: المُوحىٰ إليه ـ لبيانِ الوَعْدِ بالإهلاكِ والأمرِ بطَلَب الفَتْح، ثم قولُه: ﴿وَخَابَ كُلُّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ﴾ علىٰ التقديرَين: إخبارٌ عن مآلِ الحال، وهو معطوفٌ علىٰ مُقدَّر هو مُرتَّبٌ علىٰ الوَعْدِ بالاستِفتاح، وإليه الإشارةُ بقوله: «فنُصِـرُوا وظَفِروا وأفلحوا وخابَ كُلُّ جبّارٍ عَنيد».

فإن قُلت: قولُه: ﴿وَٱسْتَفْتَحُواْ﴾ طَلَبُ النُّصْـرة ـ سواءٌ كانَ خَبَـراً أو طَلَباً ـ مَوقِعُه قبلَ الوَعْدِ بالإهلاك، فما الحِكمةُ في تأخيره؟ قلت: الواوُ للجَمْع المُطلَق، كأنه تعالىٰ أخبَـرَ عن وُجودِهما، وعَـوَّلَ الترتيبَ إلىٰ ذِهنِ السامِع.

قوله: (**وقيل: واستَفتَحَ الكُفّار**)، عطفٌ علىٰ «﴿وَٱسْتَفْتَحُواْ﴾ واستَنصَـروا»، لا علىٰ «استَفتِحوا؛ بلفظِ الأمر»، لأنه لا يَدخُلُ تحتَ المُوحىٰ، بل تحتَ الإخبار، فعلىٰ هذا: ﴿وَخَابَ﴾ عطفٌ علىٰ ﴿وَٱسْتَفْتَحُواْ﴾.

عَسَىٰ الكَرْبُ الذي أَمسَيتَ فيه يَكُـونُ وَرَاءَهُ فَـرَجٌ قَرِيـبُ

وهذا وصفُ حالِه وهو في الدُّنيا، لأنه مُرصَد لجهنَّم، فكأنَّها بين يَدَيهِ وهو علىٰ شَفيرِها، أو وَصفُ حالِه في الآخرةِ حينَ يُبعثُ ويُوقف.

فإن قلتَ: علامَ عطفَ ﴿وَيُسۡقَىٰ﴾؟ قلت: علىٰ محذوفٍ تقديرُه: مِن وَرائه جهنَّمُ يَلْقىٰ فيها ما يَلْقىٰ، ويُسقىٰ من ماءٍ صَديد، كأنَّه أشدُّ عذابِها، ....

قوله: (عسىٰ الكَرْبُ الذي) البيت[1]، صَحَّ «أمسَيتَ» علىٰ الخِطاب، لأنّ القائلَ يُبشِّرُ رجلاً محزوناً بالفَـرَجِ القَريب، وزوالِ الحزن، ووَشْكِ انكِشافِه، وحَذَفَ «أنْ» من الفِعل بعدَ «عسىٰ»، وهو قليل.

قوله: (مَرْصَدٌ بجَهَنَّم)، بفَتْح الميم وبالباء، وفي نُسْخة[2]: «مُرْصَدٌ لجهنَّم» بضَمِّ الميم وباللام.

النهاية: «يُقال: رَصَدتُه؛ إذا قَـعَدتَ له علىٰ طريقِه تَترَقَّـبُه، وأرصَدْتُ له العُقوبة؛ إذا أعدَدْتَها له، وحقيقتُه: جَعَلتَها علىٰ طريقِه كالمُترقِّبةِ له».

قوله: (أو وَصْفُ حالِه في الآخِرةِ حينَ يُبعَث)، عطفٌ علىٰ قوله: «مِن بينِ يَدَيه»، فَسَّرَ «الوراءَ» بكِلا مَعنيَيـهِ لأنه من الأضداد، قال الجوهريّ: «وراء: بمعنىٰ: خَلْف، وقد يكونُ بمعنىٰ: قُدّام».

قوله: (مِن ورائِهِ جَهَنَّمُ يَلقىٰ فيها ما يَلقىٰ ويُسْقىٰ من ماء)، قالَ صاحبُ «الفرائد»: «ويُمكِنُ أن يُقال: هو عطفٌ علىٰ المُقدَّرِ في قوله: ﴿مِّن وَرَآئِهِۦ جَهَنَّمُ﴾، أي: يحصلُ له مِن ورائِـهِ جَهَنَّم، ويُسْقىٰ فيها مِن ماءٍ صَديد». وما قَدَّرَه المُصنِّـفُ أبلَغ، والمقـامُ له أدعـىٰ،

---

(١) لـهُدْبَةَ بنِ خُشـرُم، كما في «الأمالي» لأبي علي القالي (١: ٧٢)، و«الزهرة» لابن داود الأصفهاني (١: ٤٦٦).

(٢) وهي النسخة التي بين أيدينا من «الكشاف».

فخُصِّص بالذِّكر مع قوله: ﴿وَيَأْتِيهِ ٱلْمَوْتُ مِن كُلِّ مَكَانٍ وَمَا هُوَ بِمَيِّتٍ﴾.

فإن قلت: ما وجهُ قولِه تعالىٰ: ﴿مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ﴾؟ قلت: ﴿صَدِيدٍ﴾ عطفُ بيانٍ لـ﴿مَّآءٍ﴾، قال: ﴿وَيُسْقَىٰ مِن مَّآءٍ﴾ فأبهَمَه إبهاماً، ثمَّ بيَّنه بقوله: ﴿صَدِيدٍ﴾، وهو ما يَسيلُ من جُلود أهلِ النّار.

﴿يَتَجَرَّعُهُۥ﴾ يَتكلَّف جَرْعَه ﴿وَلَا يَكَادُ يُسِيغُهُۥ﴾ دَخلَ «كاد» للمبالغة. يعني: ولا يُقارِبُ أن يُسِيغَه، فكيف تكونُ الإساغة؟ كقوله: ﴿لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا﴾ [النور: ٤٠]، أي: لم يَقرُبْ من رؤيتِها، فكيف يَراها؟ ﴿وَيَأْتِيهِ ٱلْمَوْتُ مِن كُلِّ مَكَانٍ﴾ كأنّ أسبابَ الموتِ وأصنافَه كلَّها **قد تألَّبَتْ** عليه وأحاطَتْ به من جميع الجهات، تَفظيعاً لِـمَا يُصيبُه منَ الآلام.

وقيل: ﴿مِن كُلِّ مَكَانٍ﴾ من جَسدِه حتّىٰ من إبهام رِجْلِه. وقيل: مِنْ أصل كلِّ شَعْرةٍ ....

والعاطِفُ إذا جِيءَ بغيرِ معطوفٍ عليه دَلَّ علىٰ فَخامةِ الأمر، ومن ثَمَّ قَدَّر: «يَلقىٰ ما يَلقىٰ»، أي: لا يَدخُلُ تحتَ الوَصْف، والجملةُ استئنافية.

قوله: (**فخُصِّصَ بالذِّكرِ مَعَ قوله: ﴿وَيَأْتِيهِ ٱلْمَوْتُ مِن كُلِّ مَكَانٍ﴾**)، وإنما جَمَعَهما[1] لِيُؤْذِنَ بالجمع بينَ الذَّوْقَين؛ ذَوْقِ مَرارةِ الصَّديد، وذَوْقِ مَرارةِ الغُصَصِ وما الموتُ دونَه؛ تفظيعاً للأمر. فظهرَ من هذا أنّ قولَ المُصنِّف: «تفظيعاً لِـمَا يُصيبُه مِنَ الآلام» عِلّةٌ لمُقدَّر، أي: إنما[2] خَصَّه بالذِّكْرِ وجَمَعَه مَعَ قوله: ﴿وَيَأْتِيهِ ٱلْمَوْتُ مِن كُلِّ مَكَانٍ﴾ تفظيعاً لِـمَا يُصيبُه.

قوله: (**قد[3] تألَّبت**)، **الجوهري**: «تَألَّبوا: اجتَمَعوا، وهم أَلْـبٌ: إذا كانوا مُجتَمِعين».

---

(١) في (ح) و(ف): «جمعها»، وأصلحتُه بحسب السياق.

(٢) من قوله: «جمعها ليؤذن بالجمع بين الذوقتين» سقط من (ط).

(٣) في الأصول الخطية: «وقد» بالواو، والمثبت من «الكشاف».

﴿وَمِن وَرَآئِهِۦ﴾: ومن بَين يَدَيه ﴿عَذَابٌ غَلِيظٌ﴾ أي: في كلِّ وقتٍ يَستقبلُه يتلقّىٰ عذاباً أشدَّ ممّا قبلَه وأغلظَ. وعن الفُضَيل: هو قَطْعُ الأنفاسِ وحَبْسُها في الأجساد.

ويحتملُ أن يكونَ أهلُ مكّةَ قد استَفْتَحوا ـ أي: استَمْطَروا، والفَتْحُ المطَرُ ـ في سِنِي القَحطِ التي أُرسلت عليهم بدعوة رسولِ الله ﷺ فلم يُسْقَوا، فذَكَر سبحانه ذلك، وأنَّه خَيَّب رجاءَ كلِّ جبّارٍ عنيد، وأنه يُسقىٰ في جهنَّمَ بَدَلَ سُقْياهُ ماءً آخَر، وهو صَديدُ أهلِ النار. و«استَفْتَحوا» علىٰ هذا التفسير: كلامٌ مستأنَفٌ منقطِعٌ عن حديث الرُّسلِ وأُممِهم.

قوله: (﴿مِّن وَرَآئِهِۦ﴾ ومن بينِ يَدَيهِ ﴿عَذَابٌ غَلِيظٌ﴾، أي: في كُلِّ وقتٍ يَستَقبِلُه)، ﴿مِّن وَرَآئِهِۦ﴾ في الآيةِ الأُولىٰ: ظَرْفُ مكان؛ يَدُلُّ عليه قولُه: «فكأنها بينَ يَدَيهِ وهو علىٰ شَفيرِها»، وفي هذه: ظَرْفُ زمان؛ يَدُلُّ عليه قولُه: «في كُلِّ وقت»، وإنما فَسَّره بالوقتِ لإردافِهِ بقوله: ﴿مِن كُلِّ مَكَانٍ﴾ ليَشمَلَ الأمكِنةَ والأزمِنة.

قوله: (ويحتملُ أن يكونَ أهلُ مَكّة)، عطفٌ علىٰ قوله: «واستَفتَحَ الكُفّارُ علىٰ الرُّسُل».

قوله: (كلامٌ مُستأنَفٌ مُنقَطِع)، فإن قُلت: قد تَقرَّرَ أنّ الاستِئنافَ مُنافٍ لإدخالِ العاطف، فما هذه الواوُ إذن؟ قلت: قد ذكرَ أنّ الجملةَ مُنقَطِعةٌ عن حَديثِ الرُّسُل وأُممِهم، ولم يَذكُرْ أنها مُنقَطِعةٌ علىٰ الإطلاق، لأنها مُتَّصِلةٌ بقولِهِ في مُفتَتَح السُّورة: ﴿وَوَيۡلٞ لِّلۡكَٰفِرِينَ مِنۡ عَذَابٖ شَدِيدٍ ۝ ٱلَّذِينَ يَسۡتَحِبُّونَ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا عَلَى ٱلۡأٓخِرَةِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَيَبۡغُونَهَا عِوَجًا﴾ [إبراهيم: ٢-٣]، والمُرادُ منهم أهلُ مَكّة، ووُسِّطَتْ قَصَصُ الأنبياءِ بينَ الكلامَين؛ ليُذكِّرَهم بأيام الله، فيَعتَبروا بعاقبةِ الذينَ مِن قبلِهم وكانوا أَشَدَّ منهم قُوّةً وأكثرَ أموالاً، ولإرشادِ الرسولِ ﷺ وتَسْليتهِ ليَهتَدِيَ بهَدْيِهم، ويَقتَفِيَ آثارَهم في الصَّبْرِ علىٰ أذىٰ القوم، والتَّشَمُّرِ في الدَّعْوةِ إلىٰ الدِّينِ الحقّ.

ألا ترىٰ كيفَ طابقَ بينَ الإرشادَين ـ أعني: قولَه: ﴿لِتُخۡرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى

[﴿ مَّثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمْۖ أَعْمَٰلُهُمْ كَرَمَادٍ ٱشْتَدَّتْ بِهِ ٱلرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍۖ لَّا يَقْدِرُونَ مِمَّا كَسَبُواْ عَلَىٰ شَيْءٍۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلضَّلَٰلُ ٱلْبَعِيدُ ﴾ ١٨]

هو مبتدأٌ محذوفُ الخبرِ عند سِيبَوَيه، تقديرُه: وفيما يُقَصُّ عليك ﴿ مَّثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمْ ﴾، و«المَثَل» مستعارٌ للصِّفة التي فيها غَرابة، وقولُه: ﴿أَعْمَٰلُهُمْ كَرَمَادٍ﴾ جملةٌ مستأنفةٌ علىٰ تقدير سؤالٍ سائلٍ يقول: كيف مَثَلُهم؟ فقيل: ﴿أَعْمَٰلُهُمْ كَرَمَادٍ﴾. ويجوز أن يكونَ المعنىٰ: مَثَلُ أعمالِ الذين كفروا بربِّهم. **أو: هذه الجملةُ خبر للمبتدأ؛...**

ٱلنُّورِ ﴾ [إبراهيم: ١] في خِطاب الرسولِ ﷺ، وقولَه: ﴿أَنْ أَخْرِجْ قَوْمَكَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ ﴾ [إبراهيم: ٥] من خِطاب موسىٰ عليه السَّلام ـ ووافقَ بينَ التذكيرَين، أعني: تذكيرَ هذهِ الأُمّةِ بالأنبياءِ والأُمَم، وتذكيرَ أُمّةِ موسىٰ عليه السَّلامُ بقوله: ﴿وَذَكِّرْهُم بِأَيَّىٰمِ ٱللَّهِ ﴾ [إبراهيم: ٥].

وإنما أخَّرَ المُصنِّفُ هذا الوَجْه، وفَصَلَ بينَه وبينَ الوُجوهِ السابقة، وأطالَ الكلامَ بينَها، لأنه ـ بالنَّظَرِ إلى الظاهرِ ـ بعيدُ التَّعلُّق، وعليه النَّظْمُ المُعجِزُ كما ترىٰ.

وأما إيرادُه في هذا المقام فعلىٰ سَبيل الاستِطراد، فإنه تعالىٰ لـمّا ذكرَ خَيْبَةَ الجبّارينَ الذينَ تَـجبَّـروا علىٰ الرُّسُل، فإنهم لـمّا قالوا: ﴿لَنُخْرِجَنَّكُم مِّنْ أَرْضِنَآ﴾ [إبراهيم: ١٣] خيَّبَهم بقوله: ﴿لَنُهْلِكَنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ * وَلَنُسْكِنَنَّكُمُ ٱلْأَرْضَ مِنۢ بَعْدِهِمْ ﴾ [إبراهيم: ١٣-١٤]، كما استفتَحَ أهلُ مَكّةَ بالمَطَر، وخَيَّبَهم بالسَّقْي مِنَ الماءِ الصَّديد.

والمُرادُ بـ«سِني القَحْط»: ما أكلوا فيها الجِيَفَ والعِلهِز[1]، وهي الدُّخانُ في قوله: ﴿ فَٱرْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِى ٱلسَّمَآءُ بِدُخَانٍ مُّبِينٍ * يَغْشَى ٱلنَّاسَۖ هَٰذَا عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [الدخان: ١٠-١١].

قوله: (أو: هذهِ الجملةُ خَبـرٌ للمُبتَدأ)، عطفٌ علىٰ قوله: «ويجوزُ أن يكونَ المعنى»، يعني: قولُه: ﴿ مَّثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمْ ﴾ مُبتَـدَأ، والخبر: ﴿أَعْمَٰلُهُمْ كَرَمَادٍ﴾ علىٰ تقديـرِ

---

(١) العِلهِز: وَبَرٌ يُخلَطُ بدماءِ الـحَلَم، كانت العربُ في الجاهليةِ تأكلُه في الـجَدْب. «لسان العرب» لابن منظور، مادة (علهز).

أي: صفةُ الذين كفروا أعمالُهم كرَمادٍ، كقولك: صفةُ زيدٍ عِرْضُه مَصُونٌ ومالُه مَبْذولٌ، **أو يكونُ ﴿أَعْمَـٰلُهُمْ﴾ بَـدَلاً من ﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ علىٰ تقـدير: مَثَـلُ أعمالِهم، و﴿كَرَمَادٍ﴾: الخبرُ.**

وقُرِئ: ﴿الرِّياحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ﴾ جُعل العَصْفُ لليوم، وهو لِـمَا فيه، وهو الرِّيحُ أو الرِّياح، كقولك: يومٌ ماطر، **وليلةٌ ساكرة**، وإنَّما السّكور لِرِيحها. وقُرِئ: «في يومِ عاصِفٍ» بالإضافة. وأعمالُ الكَفَرة: المكارمُ التي كانت لهم، من صِلَةِ الأرحام، وعِتْقِ الرِّقاب، وفِداءِ الأُسارىٰ، وعَقْرِ الإبلِ للأضياف، وإغاثةِ **المَلْهوفين**، والإجارة، وغيرِ ذلك من صنائِعهم، شَبَّهَها في حُبوطها وذَهابها هباءً منثوراً لبنائها علىٰ غير أساسٍ من معرفةِ الله والإيمانِ به وكَوْنِها لوجهِه: برمادٍ طَيَّرَتْهُ الرِّيحُ العاصفُ.

﴿لَّا يَقْدِرُونَ﴾ يومَ القيامةِ ﴿مِمَّا كَسَبُواْ﴾ من أعمالهم ﴿عَلَىٰ شَيْءٍ﴾ أي: لا يَرَوْنَ له أثراً من ثوابٍ، كما لا يُقدَرُ من الرَّماد المَطيرِ في الرِّيح علىٰ شيءٍ، ....

حَذفِ مُضاف؛ ليَستقيمَ إيقاعُ ﴿أَعْمَـٰلُهُمْ كَرَمَادٍ﴾ خبَراً عنه، أو تكونُ هذه الجملةُ ـ أي: ﴿أَعْمَـٰلُهُمْ كَرَمَادٍ﴾ ـ خبَراً علىٰ التأويل المذكور، ولا تُقدِّرُ شيئاً(١)، لأنه حينئذٍ من التركيب السَّبَبِيّ.

قوله: **(أو يكونُ ﴿أَعْمَـٰلُهُمْ﴾ بَدَلاً مِن ﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾؛ علىٰ تقدير: مَثَلُ أعمالِهم، و﴿كَرَمَادٍ﴾: الخبر)**، قالَ أبو البقاء: «وهو بَدَلُ اشتِمـال»(٢).

قوله: **(وليلةٌ ساكِرة)**، أي: ساكِنة، عن الجوهريّ.

قوله: **(الملهوفين)، الجوهري**: «لَـهِفَ ـ بالكسرِ ـ يَلهَفُ لَـهَفاً؛ أي: حَزِنَ وتحسَّـر، والملهوف: المظلومُ يَستَغيث».

---

(١) في (ح): «لا يقدرون شيئاً».

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العُكبَري (٢: ٧٦٦).

﴿ذَٰلِكَ هُوَ ٱلضَّلَٰلُ ٱلۡبَعِيدُ﴾ إشارةٌ إلىٰ بُعْدِ ضلالِهم عن طريق الحقِّ أو عنِ الثَّواب.
﴿بِٱلۡحَقِّ﴾: بالحكمة والغَرَضِ الصَّحيحِ والأمرِ العظيم، ولم يَخْلُقْها عَبَثاً ولا شَهوة.

[﴿أَلَمۡ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ بِٱلۡحَقِّۚ إِن يَشَأۡ يُذۡهِبۡكُمۡ وَيَأۡتِ بِخَلۡقٖ جَدِيدٖ * وَمَا ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ بِعَزِيزٖ﴾ ١٩-٢٠]

وقُرِئ: «خالِقُ السَّمواتِ والأرض»، ﴿إِن يَشَأۡ يُذۡهِبۡكُمۡ﴾ أي: هو قادرٌ علىٰ أن يُعدِمَ الناسَ ويَخْلُق مكانَهم خَلقاً آخرَ علىٰ شَكْلِهم أو علىٰ خِلاف شَكْلِهم، إعلاماً منه باقتداره علىٰ إعدام المَوجودِ وإيجادِ المَعدوم،.......................

قوله: (إشارة إلىٰ بُعدِ ضَلالِهم عن طريقِ الحقّ)، أي: هذا الكلامُ إشارةٌ إلىٰ أنّ ضَلالَهم قد بَعُدَ عن الطريقِ القَويم[1]، والمُرادُ أنهم قد بَعُدوا؛ علىٰ الإسنادِ المجازيِّ أو الاستِعارةِ المكنيةِ كما سَبَقَ قبلَ هذا، وفيه من المُبالَغاتِ ما بَلَغَتْ غايتَها، وذلكَ من إيقاع اسم الإشارةِ مُبتَدَأ، وتعريفِ الخبر، ووَصْفِهِ بالبُعْد، وتوسيطِ ضميرِ الفَصْل.

قوله: (﴿بِٱلۡحَقِّ﴾ بالحِكمةِ والغَرَضِ الصَّحيح)، الانتِصاف: «هذا اعتِزالٌ خَفِيّ، سَبَقَتْ أمثالُه، ثم قال: ﴿وَمَا ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ بِعَزِيزٖ﴾ لأنه قادِرٌ بالذات، لا اختِصاصَ له بمقدورٍ دونَ مقدور، فإذا خَلَصَ له[2] الداعي وانتفىٰ الصارِفُ يكونُ من غير تَوَقُّف، وصَرَّحَ بما كانَ خَفِيّاً، وما أقبَحَ قولَه عن الله تعالىٰ: خَلَصَ له الداعي وانتفىٰ الصارِف»[3].

قوله: (وقُرِئ: «خالِقُ السَّماوات»)، حمزةُ والكِسائيّ[4].

(١) من بداية الفِقرةِ وَرَدَ في (ف) هكذا: «قوله: إشارة إلىٰ بُعْد ضلالهم عن الطريق القويم»، وفيه خَلَل.
(٢) قولِه: «بمقدور دون مقدور فإذا خلص له» سقط من (ح) و(ف)، وأثبتُّه من (ط).
(٣) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ٣٧٢)، ولفظُه عندَ قول الزمخشري: «قادر بالذات»: «وهذا اعتزالٌ خفيٌّ صُراح، لم يَتقنَّعْ في إبرازه، وما أبشع قوله عن الله جَلَّ جلالُه ...».
(٤) انظر: «التيسير» لأبي عمرو الداني ص ١٣٤، و«حجة القراءات» ص ٣٧٦.

يَقْدِرُ علىٰ الشيءِ وجِنْسِ ضدِّه. ﴿وَمَا ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ بِعَزِيزٍ﴾ بمُتَعذِّرٍ، بل هو هيِّنٌ عليه يسير، لأنه قادرُ الذَّاتِ لا اختصاصَ له بمَقدورٍ دونَ مقدور، فإذا خَلَص له الداعي إلىٰ شيءٍ وانتَفَىٰ الصارِف تكوَّن من غير توقُّف، كتَحريك أصبعِكَ إذا دَعاك إليه داعٍ ولم يَعترِضْ دُونَه صارف.

وهذه الآياتُ بيانٌ لإبعادهم في الضَّلال، وعظيمِ خطئِهم في الكُفر بالله، لوُضوح آياتِه الشاهدةِ له، الدّالةِ علىٰ قُدرتِه الباهرة، وحكمتِه البالغة، وأنه هو الحقيقُ بأنْ يُعبَدَ، ويُخافَ عِقابُه، ويُرجىٰ ثَوابُه في دار الجزاء.

[﴿وَبَرَزُواْ لِلَّهِ جَمِيعًا فَقَالَ ٱلضُّعَفَٰٓؤُاْ لِلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوٓاْ إِنَّا كُنَّا لَكُمْ تَبَعًا فَهَلْ أَنتُم مُّغْنُونَ عَنَّا مِنْ عَذَابِ ٱللَّهِ مِن شَيْءٍ قَالُواْ لَوْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ لَهَدَيْنَٰكُمْ سَوَآءٌ عَلَيْنَآ أَجَزِعْنَآ أَمْ صَبَرْنَا مَا لَنَا مِن مَّحِيصٍ﴾ ٢١]

قوله: (وجِنسِ ضِدِّه)، مُبالَغةٌ في الاقتِدار، يعني: أنه ليسَ بقادرٍ علىٰ الضِّدِّ فقط، بل هو قادرٌ علىٰ الضِّدِّ وأمثالِه، كالتبايُنِ والتماثُلِ والتقابُلِ والنَّظيرِ والنِّدِّ[1] وغيرِها.

الجوهري: «يُقال: لا ضِدَّ له ولا نِدّ؛ أي: لا نَظيرَ له»، وقال المُصنِّف[2]: «معنىٰ قولِهم: ليسَ لله نِدٌّ ولا ضِدّ: نفيُ ما يَسُدُّ مَسَدَّه، ونفيُ ما يُنافيه»، وفيه إدماجٌ لإبطالِ قولِ الثَّنَويّة[3].

---

(١) في (ح): «والضد».

وانظر: «الفروق اللغوية» لأبي هلال العسكري، ص١٤٨ الفرق بين المِثل والنَّظير والفرق بين المثل والشبه، وص١٤٧ الفرق بين النِّدِّ والمِثل.

(٢) في تفسير الآية ٢٢ من سورة البقرة (٢: ٣٠٩).

(٣) تحرَّف في (ح) و(ف) إلىٰ: «النبوة»، والمُثبَتُ من (ط).

والثَّنَويّة: هم الذين يَرَونَ أنّ للعالَم أصلين: النُّور والظُّلمة، وكلاهما قديم. وهم أربع فرق: المانويّة، والريصانية، والمرتونية، والمزدكية. انظر: «اعتقادات فرق المسلمين والمشركين» للإمام فخر الدين الرازي ص٨٨.

﴿وَبَرَزُواْ لِلَّهِ﴾ ويَبْرُزون يومَ القيامة، وإنّما جيءَ به بلفظ الماضي، لأنّ ما أخبَرَ به عزّ وعلا لِصِدْقِه كأنه قد كان ووُجِد، ونحوُه: ﴿وَنَادَىٰٓ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِ﴾ [الأعراف: ٤٤]، ﴿وَنَادَىٰٓ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِ﴾ [الأعراف: ٥٠]، ونظائر له. ومعنىٰ بُروزِهم لله ـ واللهُ تعالىٰ لا يَتَوارىٰ عنه شيءٌ حتىٰ يَبْرُزَ له ـ: أنّهم كانوا يَستَتِرونَ منَ العُيونِ عند ارتكابِ الفواحش، ويَظنُّونَ أنَّ ذلك خافٍ علىٰ الله، فإذا كان يومُ القيامةِ انكَشَفوا لله عند أنفُسِهم، وعَلِمُوا أنَّ اللهَ لا تخفىٰ عليه خافيةٌ. أو: خَرَجوا من قُبورِهم فبَرَزُوا لحسابِ الله وحُكمِه.

فإن قلتَ: لِمَ كُتِبَ ﴿ٱلضُّعَفَٰٓؤُاْ﴾ بواوٍ قبلَ الهمزة؟ قلت: كُتب علىٰ لفظ مَن يُفخِّمُ الألفَ قبلَ الهمزةِ فيُميلُها إلىٰ الواو، ونظيرُه ﴿عُلَمَٰٓؤُاْ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ [الشعراء: ١٩٧].

و﴿ٱلضُّعَفَٰٓؤُاْ﴾: الأتباعُ والعَوامّ، و﴿لِلَّذِينَ ٱسۡتَكۡبَرُوٓاْ﴾: ساداتُهم وكُبراؤهم، الذين استَتْبَعُوهم واستَغْوَوهم وصَدُّوهم عنِ الاستماعِ إلىٰ الأنبياء وأتباعِهم. ﴿تَبَعٗا﴾: تابعينَ، جمعُ تابِعٍ علىٰ تَبَع، كقولهم: خادِمٌ وخَدَم، وغائبٌ وغَيَب، أو ذَوي تَبَع. والتَّبَعُ: الأتباعُ، يقال: تَبِعَه تَبَعا.

فإن قلت: أيُّ فَرقٍ بين «مِنْ» في ﴿مِنۡ عَذَابِ ٱللَّهِ﴾ وبينَه في ﴿مِن شَيۡءٖ﴾؟ قلت: الأُولىٰ للتَّبيينِ، والثانيةُ للتَّبعيض، كأنَّه قيل: هل أنتم مُغْنُونَ عنّا **بعضَ الشيءِ الذي هو عذابُ الله**. ويجوزُ أن تكونا للتَّبعيض معاً، بمعنىٰ: هل أنتم مُغْنون عنّا **بعضَ شيءٍ هو بعضُ عذابِ الله**؟ أي: بعضَ بعضِ عذابِ الله.

قوله: (**بعضَ الشيءِ الذي هو عذابُ الله**)، فإن قُلت: كيفَ طابَقَ هذا التقديرُ قولَه: «مِن: الأُولىٰ للتبيين، والثانية: للتبعيض»؟ قُلت: مِن حيثُ إنّ ﴿مِن شَيۡءٖ﴾ حينَئذٍ مفعولُ ﴿مُّغۡنُونَ﴾، والتنكير للتقليل، و﴿مِنۡ عَذَابِ ٱللَّهِ﴾ حالٌ منه قُدِّمَت؛ لأنَّ ذا الحالِ نكرة، والحالُ وصاحبُها في الحقيقةِ صِفةٌ وموصوف.

قوله: (**بعضَ شيءٍ هو بعضُ عذاب الله**)، فعلىٰ هذا: ﴿مِن شَيۡءٖ﴾ بَدَلُ ﴿مِنۡ عَذَابِ ٱللَّهِ﴾،

فإن قلت: فما معنىٰ قولِه: ﴿لَوْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ لَهَدَيْنَٰكُمْ﴾؟ قلت: الذي **قال لهمُ الضُّعفاءُ كان توبيخاً لهم** وعِتاباً علىٰ استِتباعِهم واستِغوائهم، وقولُهم: ﴿فَهَلْ أَنتُم مُّغْنُونَ عَنَّا﴾ من باب التَّبكِيت؛ لأنَّهم قد عَلموا أنَّهم لا يَقدِرُون علىٰ الإغناءِ عنهم، فأجابُوهم مُعتَذرينَ عمّا كان منهم إليهم: بأنَّ اللهَ لو هَداهُم إلىٰ الإيمان لَـهَدُوهم ولم يُضِلُّوهم، **إما مُورِّكِينَ الذَّنْبَ** في ضلالِهم وإضلالِهم علىٰ الله، كما حَكىٰ اللهُ عنهم وقالوا: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨]، ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَيْءٍ﴾ [النحل: ٣٥] يقولون ذلك في الآخرة كما كانوا يَقولونَه في الدُّنيا. ويَدلُّ عليه قولُه حكايةً عن المنافقين: ﴿يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ ٱللَّهُ جَمِيعًا فَيَحْلِفُونَ لَهُۥ كَمَا يَحْلِفُونَ لَكُمْ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ عَلَىٰ شَيْءٍ﴾ [المجادلة: ١٨]. ويجوزُ أن يكونَ المعنىٰ: لو كنّا من أهل اللُّطفِ فلَطَف بنا ربُّنا واهتَدَينا لَهَـديناكُم إلىٰ الإيمان. وقيل: معناه لو هَدانا اللهُ طريقَ النَّجاةِ منَ العذابِ لَهَـديناكُم؛ أي: لأَغْنَينا عنكم وسَلَكنا بكم طريقَ النَّجاةِ، كما سَلَكْنا بكم طريقَ الـهَلَكَة.

علىٰ أن لا يكونَ المُبدَلُ مُطَّرَحاً، والبَدَلُ لـمّا كانَ كالبيانِ للمُبدَل قال: «هو بعضُ عذاب الله»، فيرجعُ حاصِلُ المعنىٰ إلىٰ قوله: «مُغنُونَ عنّا بعضَ بعضِ عذاب الله».

قوله: (**الذي قالَ لهم الضُّعَفاءُ كانَ توبيخاً لهم**)، أي: قولُهم: ﴿إِنَّا كُنَّا لَكُمْ تَبَعًا﴾ توبيخ، لأنهم أخبَروهُم بما لم يَـخْفَ عليهم، فأفادَ الإخبارُ في ذلكَ المقام التقريعَ والتوبيخ، فهو مِن لازِم فائدةِ الخبرِ علىٰ المجاز.

قوله: (**إما مُورِّكينَ الذَّنْب**)، **الجوهري**: «ووَرَّكَ فُلانٌ ذنبَه علىٰ غيره؛ أي: قَرَفَه [به]»، ولفظةُ «إما» تَستَدعي قَرينتَها؛ لأنها تفصيلية، وقَرينتُها ما يَدُلُّ عليه قولُه: «ويجوزُ أن يكونَ المعنىٰ»، فالتقدير: لو كُنّا مِن أهل اللُّطْفِ فلَطَفَ بنا ربُّنا واهتَدَيْنا لهديناكم، قالوه إما مُورِّكينَ الذَّنب، وإما مُعَلِّقينَ فُقْدانَ هِدايتهم علىٰ فُقْدانِ اللُّطف.

﴿سَوَآءٌ عَلَيۡنَآ أَجَزِعۡنَآ أَمۡ صَبَرۡنَا﴾ مُستويانِ علينا الـجَزَعُ والصَّبر. والهمزةُ و«أَمْ» للتَّسوية. ونحوه: ﴿فَٱصۡبِرُوٓاْ أَوۡ لَا تَصۡبِرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡكُمۡ﴾ [الطور: ١٦]. ورُوِيَ أنَّهم يقولون: تعالوا نَجْزَعُ، فيَجزَعُون خمسَ مئةِ عام، فلا ينفعُهم، فيقولون: تعالوا نَصبِر، فيَصبِرونَ كذلك، ثم يقولون: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡنَآ﴾.

فإن قلتَ: كيف اتَّصل قولُه: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡنَآ﴾ بما قبلَه؟ قلت: اتِّصالُه من حيث إنّ عِتابَهم لهم كان جَزَعاً ممّا هم فيه، فقالوا: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡنَآ أَجَزِعۡنَآ أَمۡ صَبَرۡنَا﴾، يريدون: أنفُسَهم وإيّاهم، لاجتماعهم في عقابِ الضَّلالةِ التي كانوا مجتمعينَ فيها، يقولون: ما هذا الـجَزَعُ والتَّوبيخ؟ ولا فائدةَ في الـجَزَع كما لا فائدةَ في الصَّبر، والأمرُ من ذلك أطَمّ......

قولُه: (مُستَوِيانِ علينا الـجَزَعُ والصَّبْر)، الراغب: «الـجَزَعُ أبلَغُ مِنَ الـحُزْن، فإنَّ الـجَزَعَ حُزْنٌ يَصرِفُ الإنسانَ عما هو بصَدَدِه ويقطعُه، وأصلُه: قَطْعُ الحبلِ مِن نِصفِه، يُقال: جَزَعتُه فانجَزَع، ولِتَصوُّرِ الانقِطاع قيل: جِزْعُ الوادي؛ لِمُنعَطَفِه، ولانقِطاع اللَّوْنِ بتَغيُّرِه قيلَ للخَرَزِ الْمُلوَّن: جَزْع»[١].

قوله: (كيفَ اتَّصَلَ قوله: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡنَآ﴾ بما قبلَه؟)، يعني: كانَ مِنَ الظاهِرِ أن يقولوا: سواءٌ عليكم أجَزِعتُم أم صَبَرتُم، لأنه جوابٌ عن قولِهم: ﴿فَهَلۡ أَنتُم مُّغۡنُونَ عَنَّا مِنۡ عَذَابِ ٱللَّهِ مِن شَيۡءٍ﴾، وهو إظهارُ الـجَزَع مما كانوا فيه؟ وأجاب: أنهم إنما شَرَكُوا أنفُسَهُم معَهم لاجتِماعِهم في عِقاب الضَّلالة.

وقلت: وفيه أنـّا كيفَ نُغني عنكم ذلك ونحنُ مَعَكم فيه سواء[٢]، ولو قيلَ على ما يَقتَضيهِ الظاهرُ لم يُفِدْه، وهو من باب الإيجاز.

قوله: (أطَمّ)، النهاية: «طَمَّ الشيء: إذا عَظُم[٣]، وطَمَّ الـماء: إذا كَثُر، وهو طامّ، ومنه

---

(١) «مفردات القرآن» ص ١٩٤– ١٩٥.

(٢) من قوله: «علينا، بما قبله؟» إلىٰ هنا، سقط من (ف).

(٣) في (ح): «الشيء إذا عَظُم»، دون «طم» في أوله، و مثله في (ف) لكن بزيادة: «فقد طَمّ»، ومعناه =

أو: لـمّا قالوا ﴿لَوۡ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ﴾ طريقَ النَّجاةِ لأغنَينا عنكم وأنجَيناكم، أتْبَعُوه الإقناطَ منَ النَّجاةِ فقالوا: ﴿مَا لَنَا مِن مَّحِيصٍ﴾ أي: منجىً ومَهرَب، جَزِعنا أم صَبَرنا.

ويجوز أن يكونَ من كلام الضُّعفاء والمُستكبِرينَ جميعا، كأنه قيل: قالوا جميعاً: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡنَآ﴾، كقوله: ﴿ذَٰلِكَ لِيَعۡلَمَ أَنِّي لَمۡ أَخُنۡهُ بِٱلۡغَيۡبِ﴾[يوسف: ٥٢]. و«المَحِيصُ»: يكون مصدراً كالمَغِيب والمَشِيب، ومكاناً كالمَبِيتِ والمَصِيف. ويُقال: حاصَ عنه وجاضَ، بمعنىً واحد.

[﴿وَقَالَ ٱلشَّيۡطَٰنُ لَمَّا قُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ إِنَّ ٱللَّهَ وَعَدَكُمۡ وَعۡدَ ٱلۡحَقِّ وَوَعَدتُّكُمۡ فَأَخۡلَفۡتُكُمۡۖ وَمَا كَانَ لِيَ عَلَيۡكُم مِّن سُلۡطَٰنٍ إِلَّآ أَن دَعَوۡتُكُمۡ فَٱسۡتَجَبۡتُمۡ لِيۖ فَلَا تَلُومُونِي وَلُومُوٓاْ أَنفُسَكُمۖ مَّآ أَنَا۠ بِمُصۡرِخِكُمۡ وَمَآ أَنتُم بِمُصۡرِخِيَّۖ إِنِّي كَفَرۡتُ بِمَآ أَشۡرَكۡتُمُونِ مِن قَبۡلُۗ إِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ لَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٞ﴾ ٢٢]

حديثُ أبي بكرٍ رضيَ اللهُ عنه: «ما مِن طامّةٍ إلا وفوقَها طامّة»(١)، أي: ما مِن عظيمٍ إلا وفوقَه ما هو أعظَمُ منه».

قوله: (كقوله: ﴿ذَٰلِكَ لِيَعۡلَمَ أَنِّي لَمۡ أَخُنۡهُ بِٱلۡغَيۡبِ﴾)، قالَ صاحبُ «التقريب»: وفيه نَظَر؛ إذ الاحتِمـالانِ هناكَ علىٰ البَدَل، وهاهنا علىٰ الجمع، إلا أن يُريدَ بالتشبيه أنه مِن كلام الفَريقَينِ مَعَ وُرودِهِ ظاهراً عقيبَ قولِ المُستكبِرين، كما أنّ قولَه: ﴿ذَٰلِكَ لِيَعۡلَمَ أَنِّي لَمۡ أَخُنۡهُ بِٱلۡغَيۡبِ﴾ [يوسف: ٥٢] وَرَدَ عَقيبَ قولِ المرأة، مَعَ أنه قيل: إنه من كلام يوسُفَ عليه السَّلام.

وقلت: وَجْهُ التشبيه هو أنّ هذا الكلامَ يحتملُ أن يكونَ مَقُولاً للمُستكبِرينَ وَحْدَهُم، وأن يكونَ مَقُولاً للضُّعَفاءِ والمُستكبِرينَ جميعاً، كما أنّ ذلكَ الكـلامَ يحتملُ أن يكونَ مَقُولاً

= صحيح، والمثبت من (ط) و«النهاية» لابن الأثير (٣: ١٣٩)، مادة (طمم).

(١) أخرجه البيهقي في «دلائل النبوة» (٢: ٤٢٤).

ورُوِيَ مرفوعاً من طرق ضعيفة، انظر: «المقاصد الحسنة» للحافظ السخاوي ص١٤٧ (حديث: «البلاءُ مُوكَّلٌ بالمنطق»).

﴿لَمَّا قُضِيَ ٱلْأَمْرُ﴾ لـمّا قُطع الأمرُ وفُرغ منه، وهو الحسابُ، وتَصادُرِ الفريقَين ودُخول أحدِهما الجنّةَ ودُخولِ الآخرِ النّار. ورُوي: أنّ الشَّيطانَ يقومُ عند ذلك خَطيباً في الأشقياء منَ الجِنِّ والإنسِ فيقول ذلك: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَعَدَكُمْ وَعْدَ ٱلْحَقِّ﴾ وهو البعثُ والجزاءُ علىٰ الأعمال، فوَفَّىٰ لكم بما وَعدَكم، ﴿وَوَعَدتُّكُمْ﴾ خِلافَ ذلك، ﴿فَأَخْلَفْتُكُمْ وَمَا كَانَ لِيَ عَلَيْكُم مِّن سُلْطَٰنٍ﴾ مِن تَسلُّطٍ وقَهرٍ فأُقسِرُكم علىٰ الكُفر والمعاصي وأُلجِئُكم إليها، ﴿إِلَّآ أَن دَعَوْتُكُمْ﴾ إلّا دُعائي إيّاكم إلىٰ الضَّلالة بوَسْوَسَتي وتَزْييني، وليس الدُّعاءُ من جنس السُّلطان، ولكنّه كقولك: **ما تَحيّتُهم إلّا الضَّرب.**

﴿فَلَا تَلُومُونِي وَلُومُوٓا۟ أَنفُسَكُم﴾ حيثُ اغتَرَرْتُم بي وأطعتُموني إذ دَعوتُكم، ولم تُطيعوا ربَّكم إذ دَعاكم، وهذا دليلٌ علىٰ أنّ الإنسانَ هو الذي يختارُ الشَّقاوةَ أو السَّعادةَ ويُحصِّلها لنفسِه، وليس من الله إلا التَّمكين، ولا منَ الشَّيطان إلّا التَّزيين. **ولو كان الأمرُ كما تَزعُم المُجبِرةُ لقال: فلا تَلُوموني ولا أنفسَكم، فإنّ اللهَ قَضىٰ عليكمُ الكُفرَ** وأجبَرَكُم عليه.

فإن قلتَ: قولُ الشَّيطانِ باطلٌ لا يصحُّ التعلُّقُ به؟ قلت: لو كان هذا القولُ منه...

ليوسُفَ عليه السَّلام، وأن يكونَ مَقُولاً لها، وهذا القَدْرُ كافٍ في صِحّةِ التشبيه.

قوله: (**ما تَـحِيّـتُهم إلا الضَّـرْب**)، جَعَلَ «التحيّةَ» نوعَين: مُتعارَف؛ وهيَ ما يُقالُ عندَ المُلتَقىٰ، وغيرُ مُتعارَف؛ وهيَ الضَّـرْبُ علىٰ التهكُّميّةِ والادِّعاء، فأخرَجَ بالاستِثناءِ أحَدَ النَّوعَين.

قوله: (**ولو كانَ الأمرُ كما تَزعُمُ المُجبِرةُ لقال: فلا تَلومُوني ولا أنفُسَكُم، فإنّ اللهَ قضىٰ عليكم الكُفر**)، وقلت: غايةُ هذا الاستِدلالِ أنّ الشيطانَ أضافَ اللَّومَ إلىٰ أنفسِهم، ونحنُ نقولُ بمُوجَبه، لأنّ العِتابَ والعِقابَ مُتوجِّهانِ إلىٰ المُكلَّفِ بسَبَب كَسْبهِ ومُباشَـرَتِه، لأنه في الظاهِرِ كالمُختار، ولأنّ قولَ الشيطانِ معطوفٌ علىٰ قولِ الضُّعَفاء، وكِلتا القَضِيّتَينِ حِكايةٌ لِقَولِ الفَريقَين، ومُخاصَمةٌ جَرَتْ بينَ الحِزبَين، وهما تفصيلانِ لِـمَا أُجمِلَ في قوله: ﴿وَبَرَزُوا۟ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾، وذكرَ في الآيـةِ الأُولىٰ احتِجاجَ المُستكبِرينَ علىٰ المُستضعَفين، وهو قـولُهم: ﴿لَوْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ

باطلاً لَبيَّنَ اللهُ بُطْلانَه وأظهَرَ إنكارَه، علىٰ أنه لا طائلَ له في النُّطق بالباطل في ذلك المقام، ألا ترىٰ إلىٰ قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَعَدَكُمْ وَعْدَ ٱلْحَقِّ وَوَعَدتُّكُمْ فَأَخْلَفْتُكُمْ﴾ كيف أتىٰ فيه بالحقِّ والصِّدق، وفي قوله: ﴿وَمَا كَانَ لِيَ عَلَيْكُم مِّن سُلْطَٰنٍ﴾، وهو مثل قولِ الله تعالىٰ: ﴿إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ إِلَّا مَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ﴾ [الحجر: ٤٢]، ﴿مَّآ أَنَا۠ بِمُصْرِخِكُمْ وَمَآ أَنتُم بِمُصْرِخِىَّ﴾ لا يُنْجي بعضُنا بعضاً من عذاب الله ولا يُغيثُه. والإصراخ: الإغاثة.

لَهَدَيْنَٰكُمْ﴾، فكما دَلَّ قولُ الشيطانِ علىٰ ظاهرِ مَذهَبِكم، دَلَّ قولُ المُستكبِرينَ علىٰ خِلافِه.

ولَعَمْري إنه تفسيرٌ بالرأي، وذلك أنه حينَ سَمِعَ أنّ قولَ المُستكبِرينَ مُخالِفٌ لمذهبِهِ قال: «إما مُورِّكِينَ الذَّنب وإما مُعتَذِرينَ بعَدَم اللُّطْف»، وحينَ رأىٰ الشيطانَ يقولُ بما يُوافِقُ مَذهَبَه شَنَّعَ علىٰ أهل السُّنّة.

ثم إني بعدَ بُرْهةٍ من الزمانِ وقفتُ علىٰ كلام من جانبِ صاحبِ «الانتِصاف»، وهو قولُه: «حَمَلَ كلامَ الكُفّارِ في الأولِ علىٰ الإبطال؛ إذ لا يُوافِقُ مَذهَبَه، واستَشهَدَ علىٰ أنّ الذَّنْبَ غيرُ مُمتَنِعٍ بقوله: ﴿فَيَحْلِفُونَ لَهُۥ﴾، ولـمّا وافقَ قولُ الشيطانِ مُعتَقَدَه صَوَّبَه اتباعاً لهواه، ونحنُ نَعتَقِدُ أنّ المَلامةَ إنما تَتَوجَّهُ علىٰ المُكلَّف، وتعالىٰ اللهُ عن تَوجُّهِ تلكَ إليه، ولله الحجّةُ البالِغة، لأنَّ اللهَ تعالىٰ خَلَقَ للعبدِ اختياراً يجدُه من نفسِهِ في الأفعالِ الإراديّـةِ ضَـرورةً، وبذلكَ قامَتِ الحجّةُ عليه، وإن سَلَبْنا تأثيرَ قُدرةِ الخلق، لأنّ اللهَ تعالى قُدرتُه ساريةٌ[1] في الفِعْل، فلا تَناقُضَ لأنْ تَوجّه اللَّوْمُ[2] إلىٰ المُكلَّفين»[3]، فعَلِمتُ تَوارُدَ الخواطِر.

---

(١) قوله: «لأن الله تعالىٰ قدرته سارية» سقط من (ط) و (ح).

(٢) كذا في الأصول الخطية! وفي «الانتصاف»: «فلا تناقُضَ إذن بين عقيدةِ السُّنّةِ وبينَ صَـرْفِ المَلامةِ إلىٰ المُكلَّف».

(٣) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ٣٧٤-٣٧٥) بحاشية «الكشّاف».

وقُرِئ: «بمُصْرِخِيِّ» بكسر الياء، وهي ضعيفة، واستَشهَدوا لها ببيتٍ مجهول:

قَـالَ لَهَـا هَـلْ لَـكِ يـا تَـا فِيِّ قَالَـتْ لَـهُ: مـا أنـتَ بِـالمَرْضِيِّ

وكأنه قدّر ياءَ الإضافةِ ساكنةً وقبلَها ياءٌ ساكنة، فحرَّكَها بالكسر لِـمَا عليه أصلُ التقاءِ الساكنَين، ولكنّه غيرُ صحيح، لأنَّ ياءَ الإضافةِ لا تكونُ إلّا مفتوحةً حيث قبلَها ألفٌ في نحو «عَصايَ»، فما بالُها وقبلَها ياء؟

فإن قلت: جَرَتِ الياءُ الأُولىٰ مَجرىٰ الحرفِ الصَّحيحِ لأجل الإدغام، فكأنَّها ياءٌ وَقَعَت ساكنةً بعدَ حرفٍ صحيحٍ ساكن، فحُرِّكت بالكسر علىٰ الأصل. ....

قوله: (قالَ لها: هل لَكِ يا تا فِيِّ)، «تا»: إشارةٌ[1] إلىٰ المرأة، أي: هل لَكِ رغبةٌ فـيَّ يا هذه.

نَقَلَ الإمامُ عن الواحِديِّ «أنها قِراءةُ الأعمَشِ ويحيىٰ بنِ وَثّاب[2]، قال الفَرّاء: ولَعَلَّ أنهم تَوهَّموا أنّ الباءَ في «بمُصْـرِخِيّ» خافِضةٌ لجملةِ هذهِ الكلمة، كما تَوهَّموا في قوله: ﴿نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ﴾ [النساء: ١١٥] بجَزْم الهاء[3]، وظنُّوا أنّ الجزمَ في الهاء، وليسَ كذلك، لأنّ ياءَ المُتكلِّم والهاءَ خارجتانِ من نفسِ الكلمة»[4].

---

(١) أي: بمعنىٰ: «هذه».

(٢) في الأصول الخطية: «الوثاب»، والمعروفُ في اسمه «وثّاب» من غير «ال»، وكذا هو في «تفسير الرازي»، وقد تَقدَّمَ التعريفُ به ص٣٨١ عند تفسير الآية ٦٥ من سورة يوسف.
هذا وفي عَزْوِ المُؤلِّفِ رحمه الله تعالىٰ هذه القِراءةَ إلىٰ الأعمشِ ويحيىٰ بنِ وثّاب ما يُوهِمُ أنها قراءةٌ شاذة، وليس كذلك، فإنها قراءةُ حمزة ـ أحدِ السَّبْعةِ الذينَ تواترت قراءاتُهم ـ، كما في «التيسير» لأبي عمرو الداني ص١٣٤، و«النشـر» لابن الجزري (٢: ٢٩٨).

(٣) أي: «نُـوَلِّـهْ ما تولّىٰ ونُصْلِهْ»، وهي قراءةُ أبي عَمْرٍو وحمزةَ من السبعة. انظر: «التيسير في القراءات السبع» ص٨٩.

(٤) «مفاتيح الغيب» للرازي (١٩: ٨٨). وانظر: «معاني القرآن» للفراء (٢: ٧٥).

قلت: هذا قياسٌ حَسَن، **ولكنَّ الاستعمالَ المُستفيضَ** الذي هو بمنزلة الخبرِ المتواترِ تتضاءلُ إليه القياسات. ....

قوله: (**ولكنَّ الاستِعمالَ المُستَفيض**)، أي: فَتْحَ الياء، فالياءُ الأُولىٰ: ياءُ الجمع، والثانية: ضميرُ المُتكلِّم، وفُتِحَت لِئلّا تجتمعَ الكسرتانِ والياءان.

قالَ الزَّجّاج: «قرأ حمزةُ والأعمش: «بمُصرِخِيِّ» بكسر الياء، وهيَ عندَ جميع النَّحْويِّين مَرْذولة، وأجازها الفَرّاء[1]، لأنّ أصلَ التِقاءِ الساكِنَين الكَسْر[2]، وأنشَد:

قالَ لها: هل لَكِ يا تا فِيِّ[3]».

قالَ الزَّجّاج: «هذا الشعر مما لا يُلتَفَتُ إليه، وقائلُه ممَّن لا يُعرَف، فلا يُحتَجُّ به في كتاب الله»[4].

---

(١) في كتابه «التصريف»، كما في «الحجّة» لأبي علي الفارسي (٥: ٢٩). أما في «معاني القرآن» للفرّاء (٢: ٧٥)، فقال: «ولَعَلَّها من وَهَم القُرّاءِ طبقةِ يحيىٰ، فإنه قَلَّ مَن سَلِمَ منهم من الوَهَم».
وقد لَحَظَ العلامةُ السمينُ الحلبيُّ في «الدُّرِّ المصون» (٧: ٩٥) هذا الاختِلافَ، فقال رحمه الله تعالىٰ: «قد اضطربَ النقلُ عن الفَرّاءِ في هذه المسألة كما رأيتَ مِن نَقْل بعضِهم عنه التخطئةَ مرّةً والتصويبَ أخرىٰ، ولَعَلَّ الأمرَ كذلك، فإنّ العُلماءَ يُسألونَ فيُجيبونَ بما يحضرُهم حالَ السُّؤال، وهي مُختَلِفة».

(٢) فكأنه قَدَّرَ ياءَ الإضافةِ ساكنة، وقبلَها ياءٌ ساكنة، فحَرَّكَها بالكسر؛ لِما عليه أصلُ التِقاءِ الساكِنَين، ولكنَّه غيرُ صحيح، لأنَّ ياءَ الإضافةِ لا تكونُ إلا مفتوحةً حيثُ قبلَها ألف، نَحْو: عصايَ، فما بالُها وقبلَها ياء؟! قاله الإمامُ أبو حيان في «البحر المحيط» (٥: ٤٠٩).

(٣) من أرجوزةٍ للأغلب العِجْلي، وهو شاعرٌ جاهليٌّ إسلاميّ ـ أي: مُخضرَم ـ ، أسلَمَ وهاجر، ثم استشهد في وقعة نهاوند، كما في «خزانة الأدب» للبغدادي (٤: ٤٣١)، وقال أبو شامة في «إبراز المعاني من حرز الأماني» (٢: ٥٥١): «رأيتُه أنا في أولِ ديوانه».
قلت: وقبلَه ـ كما في «الحجة» لأبي علي الفارسي و«خزانة الأدب» للبغدادي ـ :
ماضٍ إذا ما همَّ بالمُضيِّ
وبعدَه ـ كما في «معاني القرآن» للفرّاء (٢: ٧٦)، و«المحتسب» لابن جِنِّي (٣: ٧٦) ـ :
قالت له: ما أنتَ بالمرضيِّ

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» للزَّجّاج (٣: ١٥٩ - ١٦٠).

....

ونَقَلَ أبو عليٍّ في «الحجّة» عن الفَرّاء: «زَعَمَ القاسمُ بنُ مَعْن[١] أنه صواب، وكان ثقةً بصيراً، وزَعَمَ قُطْرُب أنه لُغةُ بني يَرْبُوع[٢]؛ يزيدونَ علىٰ ياءِ الإضافةِ ياء»، وأنشَدَ البيت، ووَجَّهَه في القياس: «أنّ الياءَ لا تخلو من أن تكونَ في مَوضِعِ نَصْبٍ أو جَرّ، فالياءُ في النَّصْب والجرِّ كالهاءِ فيهما، وكالكافِ في «أكرمتُك»[٣]، فكما أنّ الهاءَ قد لَـحِقَها الزيادةُ في «هذا لهو»، والكافَ في «أعطيتُـكاهُ» و«أعطيتُكيه»، فيما حَكاهُ سِيبَوَيه[٤]، وهما أُختا الياء، فكذلكَ ألـحَقُوا الياءَ [الزيادةَ من المدّ، فقالوا: فيِّي، ثم حُذِفَتِ الياءُ][٥] الزائدة، كما حُذِفَتِ الزيادةُ من الهاءِ في قولِ مَنْ قال:

لَهْ أرِقان[٦]

---

(١) هو أبو عبد الله القاسمُ بنُ مَعْن بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود الكوفي الهذلي المسعودي (بعد ١٠٠-١٧٥)، الإمامُ الفقيهُ المُجتَهِدُ النَّحْويُّ الأخباريّ، قاضي الكوفة ومُفتيها في زمانه، من كبار أصحاب الإمام أبي حنيفةَ رضيَ اللهُ عنه، قال أبو حاتم الرازي: ثقة، كان أروىٰ الناس للحديثِ والشعر، وأعلمهم بالعربية والفقه. وَلّاهُ المَهْديُّ قضاء الكوفة، وكان يُقالُ له: شَعْبيُّ زمانه. «سير أعلام النبلاء» للذهبي (٨: ١٩٠-١٩١).

(٢) وهو يربوعُ بنُ حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم. انظر: «جمهرة أنساب العرب» لابن حزم ص٢٢٤

(٣) تحرَّف في المطبوع من «الحجة» لأبي علي الفارسي: «أكبر منك»، والعبارةُ فيه بتمامها: «وكالكافِ في: في أكبر منك، وهذا لك»، وهي تُؤكِّدُ التحريف، فقد ذكر الجرَّ والنصب، ثم مَثَّلَ لهما، وقولُه: «هذا لك» مثالُ الجر، فوَجَبَ أن يكونَ ما قبلَه مثالُ النصب، وهو ما يستقيمُ بـ«أكرمتك» دونَ «أكبر منك». فلَزِمَ التنبيهُ إليه.

(٤) انظر: «الكتاب» لسِيبَوَيه (٤: ٢٠٠).

(٥) ما بين حاصـرتين لم يرد في الأصول الخطية، وأثبتُّه من «الحجّة» لأبي علي الفارسي.

(٦) يعني: قولَ الشاعر:

فظَلْتُ لدىٰ البيتِ الحرامِ أُخيلُه ... ومِـطْـوايَ مُشتـاقـانِ لَهْ أرِقـانِ

والبيتُ لرجل من أزْدِ السَّـراة، وقيل: ليعلىٰ الأحول، كما في «لسان العرب» لابن منظور، مادة (مطا) و(ها). وانظر: «الخصائص» لابن جِنِّي (١: ١٢٩ و٣٧١)، و«المُقتضب» للمُبرِّد (١: ٣٩ و٢٦٧).

....

ـ والأَرَقان: لُغةٌ في اليَـرَقان[١] ـ، وزَعَمَ أبو الحسن[٢]: أنها لُغة[٣]، وحُذِفَتِ الزِّيادةُ مِنَ الكافِ في قولِ مَن قال: «أعطيتُكَه» و«أعطيتُكِهِ»، وكذلكَ حَذَفوا الياءَ اللاحِقةَ للياء، وأُقِرَّتِ الكسـرةُ التي كانت علىٰ الياءِ المحذوفة، فبقيت الياءُ علىٰ ما كانت عليه من الكسـرة، وكما لَـحِقَتِ الكافَ والهاءَ والتاءَ الزيادة، فكذلكَ لَـحِقَ الياءَ الزيادةُ بإلحاقِ الياء[٤]، نَحْوَ ما أُنشِدَ مِن قولِ الشاعر:

رَمَيـتيـهِ فأصمَـيْتِ وما أخطأَتِ الرَّمْيَـهْ[٥]

(١) قوله: «والأَرَقانِ لغةٌ في اليَـرَقان» زيادةٌ من المُؤلِّفِ رحمه الله تعالىٰ علىٰ كلام أبي علي في «الحجّة»، أفادَه من «الصِّحاح» للجوهري، مادة (أرق)، وتمامُ كلامه: «وهو آفةٌ تُصيبُ الزرع»، وهذه التتمّةُ تُبيِّنُ ما وقعَ للمُؤلِّفِ رحمه الله من وَهَم هنا، فقد انتَقَلَ ذِهنُه من معنىً إلىٰ معنىً، فالأَرَقان ـ بفتح الراء ـ : هو الآفة، ولا مَدخَلَ له هنا، والذي في البيت: «أرِقان» بكسـر الراء، تثنيةُ «أرِق»، أي: ساهرٌ لا يأتيه النوم، وَصْفٌ لـ«مِطواي»، أي: صاحبايَ مُشتاقانِ له ساهران.

(٢) يعني: الأخفش.

(٣) وهي لغةُ الأزدِ السَّـراة، كما في «الخصائص» لابن جِنِّي (١: ١٢٨ و٣٧٠).

(٤) يُوضِّحُه قولُ مكِّي بن أبي طالب في «مشكل إعراب القرآن» (١: ٤٠٣-٤٠٤): «مَنْ كسـرَ الياء: فالأصلُ عندَه في «مُصْـرِخِيِّ» ثلاثُ ياءات؛ ياءُ الجمع، وياءُ الإضافة، وياءٌ زِيدَت للمَدِّ كما زِيدَت في «بهي»، لأنّ ياءَ المُتكلِّم كهاءِ الغائب، وقد زادوا ياءً معَ تاءِ المُؤنَّثِ حيثُ كانت بمنزلةِ هاءِ الغائب»، وأنشَدَ البيتَ الآتي في كلام أبي علي بعد قليل، قال: «ثم حُذِفَتِ الياءُ التي للمَدّ، وبقيتِ الياءُ المُشدَّدةُ مكسورة، كما تُحذَفُ من «بهي»، وتبقىٰ الهاءُ مكسورة.

وقد كانَ القياسَ استِعمالُ الياءِ صِلةً لياءِ المُتكلِّم، كما فَعَلوا بهاءِ الغائب، لكنْ رَفَضوا استِعمالَ ذلكَ لثِقَلِ الكسـرةِ علىٰ الياء. فالقراءةُ بكسـرِ الياءِ فيها بُعْدٌ من جِهةِ الاستِعمال، وهيَ حَسَنةٌ علىٰ الأصول، لكنَّ الأصلَ إذا طُرِحَ صارَ استِعمالُه مكروهاً بعيداً».

(٥) ومعنىٰ: «أصمَيتِ»: أصَبْتِ الصَّيدَ وقتَلْتِه، كما في «لسان العرب» لابن منظور، مادة (صما).

ويُروىٰ البيتُ بلفظ: «رَمَيتيهِ فأقصَدْتِ»، كما في «خزانة الأدب» للبغدادي (٥: ٢٦٨-٢٦٩)، وبعدَه:

بسَهمَينِ مَليحَينِ أعارَتْكيهِما الظَّبْيَهْ

«ما» في ﴿بِمَآ﴾ مصدريةٌ، و﴿مِن قَبْلُ﴾ متعلِّقةٌ بـ﴿أَشْرَكْتُمُونِ﴾، يعني: كفرتُ اليومَ بإشراكِكُم إيّايَ من قبلِ هذا اليوم، أي: في الدنيا، كقوله تعالىٰ: ﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ﴾ [فاطر: ١٤]، ومعنىٰ كُفره بإشراكِهم إيّاه: تبرُّؤه منه واستنكارُه له، كقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّا بُرَءَٰٓؤُا۟ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ﴾ [الممتحنة: ٤]، وقيل: ﴿مِن قَبْلُ﴾ يتعلَّق بـ﴿كَفَرْتُ﴾، و«ما» موصولة؛ أي: كفرتُ من قبلُ حين أبيتُ السُّجودَ لآدمَ بالذي أشرَكْتُمونيهِ وهو اللهُ عزَّ وجلَّ. تقول: شَرِكْتُ زيداً، فإذا نَقَلْتَ بالهمزةِ قلتَ: أَشْرَكَنيْهِ فلانٌ؛ أي: جَعلَني له شَريكاً. **ونحو «ما» هذه: «ما» في قولهم: سُبحانَ ما سَخَّركُنّ لنا.**

ومعنىٰ إشراكِهم الشيطانَ بالله: طاعتُهم له فيما كان يُزيِّنُه لهم من عبادة الأوثانِ وغيرِها.

وإذا كانتِ الكسرةُ في الياءِ علىٰ هذهِ اللغة، وإن كانَ غيرُها أفشىٰ منها، وعَضَدَه القياسُ كما ذكرنا، لم يَجُزْ لِقائل أن يقول: إنّ القِراءةَ بذلك لَحْن؛ لاستِفاضةِ ذلكَ في السماع والقياس، وما كانَ كذلكَ لا يكونُ لحناً»(١)، تَمَّ كلامُه(٢).

قوله: (**ونَحْوُ «ما» هذه «ما» في قولِهم: سُبْحانَ ما سَخَّرَكُنَّ لنا**)، يُريد: أنّ «ما» علىٰ أن تكونَ موصولةً يُرادُ بها اللهُ عَزَّ وجَلّ، و«ما» لا تُستَعمَلُ في ذوي العِلم إلا باعتبارِ الوَصْفيّةِ

---

(١) «الحجّة» لأبي علي الفارسي (٥: ٢٩-٣٠).

(٢) وقال ابنُ زنجلة في «حُجّة القراءات» ص٣٧٧-٣٧٨: «وأهلُ النّحوِ يُلحِّنونَ حمزة ....، وليسَ حمزةُ لاحناً عندَ الحذّاق»، ونقل عن أبي عمرو ابن العلاء أنه قال: «إنها بالخفض لَحَسَنة».

وقال ابنُ الجزري في «النشر في القراءات العشر» (٢: ٢٩٩): «ولا عِبرةَ بقولِ الزمخشريِّ وغيره ممّن ضَعَّفَها أو لَحَّنَها، فإنها قِراءةٌ صحيحة، اجتَمَعَت فيها الأركانُ الثلاثة ـ يعني: صِحّةَ السَّنَد في السماع، واستقامةَ الوجه في العربية، وموافقة الرَّسْم ـ، وقياسُها في النَّحْوِ صحيح». انتهىٰ باختصار.

وهذا آخِرُ قولِ إبليس. وقولُه: ﴿إِنَّ ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾ قولُ الله عزّ وجلّ، **ويَحتملُ أن يكونَ من جملة قولِ إبليس**، وإنّما حكىٰ اللهُ عزَّ وعلا ما سيقولُه في ذلك الوقت، ليكونَ لُطفاً للسامعِينَ في النَّظَر لعاقبتِهم والاستعدادِ لِـمَا لا بدَّ لهم منَ الوُصولِ إليه، وأن يَتصوَّروا في أنفُسِهم ذلك المقامَ الذي يقول الشيطانُ فيه ما يقول، فيَخافوا ويَعملوا ما يُخلِّصُهم منه ويُنَجِّيهم.

وقُرِئ: «فلا يَلُومُوني» بالياء؛ علىٰ طريقة الالتفات، كقوله تعالىٰ: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم﴾ [يونس: ٢٢]

[﴿ وَأُدْخِلَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ جَنَّـٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ خَـٰلِدِينَ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِمْ ۖ تَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَـٰمٌ ﴾ ٢٣]

وقرأ الحسَنُ وعمرُو بن عُبيدٍ: «وأُدْخِلُ الذين آمَنُوا» علىٰ فعل المتكلِّم، بمعنىٰ: وأُدْخِلُ أنا، وهذا دليلٌ علىٰ أنّه من قول الله، لا من قول إبليسَ. ﴿بِإِذْنِ رَبِّهِمْ﴾ متعلِّق بـ«أُدخِلَ» أي: أَدخلَتْهُم الملائكةُ الجنّةَ بإذن الله وأمرِه.

فيه وتعظيم شأنِه، كقولهم: سُبْحانَ ما سَخَّرَكُنَّ لنا، أي: سُبْحانَ العظيم الشأنِ الذي سَخَّرَ أمثالَكُنَّ لنا.

قوله: (**ويحتملُ أن يكونَ مِن جُملةِ قَوْلِ إبليس**)، فإذا[1] كانَ من قولِ الله تعالىٰ كانَ استِئنافاً فيه معنىٰ التعجُّب، كأنه قيل: ما أشدَّ عذاب الظالمين، كما قالَ المُصنِّفُ في قوله تعالىٰ: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ كَأَن لَّمْ يَلْبَثُوٓا۟ إِلَّا سَاعَةً مِّنَ ٱلنَّهَارِ يَتَعَارَفُونَ بَيْنَهُمْ ۚ قَدْ خَسِرَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِلِقَآءِ ٱللَّهِ﴾ [يونس: ٤٥]: «فيه معنىٰ التعجُّب، كأنه قيل: ما أخسَرَهُم».

وإذا كانَ من قولِ الشيطانِ كانَ نداءً منه علىٰ الإقناطِ والإياس.

---

(١) في (ح) و(ف): «فإنما»، والمُثبتُ من (ط).

فإن قلتَ: فبِمَ يتعلَّقُ في القراءة الأُخرىٰ، وقولك: وأُدخِلُهم أنا بإذن ربِّهم، كلامٌ غيرُ ملتئِم؟ قلت: الوجهُ في هذه القراءة أن يتعلَّق قولُه: ﴿بِإِذْنِ رَبِّهِمْ﴾ بما بعدَه؛ أي: ﴿تَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَٰمٌ﴾ بإذن ربِّهم، يعني: أن الملائكةَ يُحيُّونَهم بإذن ربِّهم.

قوله: (فبِمَ يَتعلَّقُ في القِراءةِ الأُخرىٰ)، أي: قِراءةُ المُتكلِّم؛ لأنه غيرُ مُلتَئِمٍ ظاهِراً، قالَ ابنُ جِنِّي: «قولُه: «وأُدخِلُ الذينَ آمنوا»علىٰ فِعْل المُتكلِّم؛ قَطْعٌ للكلام واستِئناف، فقالَ اللهُ تعالىٰ: «وأُدخِلُ الذينَ آمنوا»[(1)]، أي: أنا أُدخِلُهم جَنّاتٍ تجري مِن تحتِها الأنهارُ بإذنِ رَبِّهم، أي: بإذني، إلا أنه أعادَ ذِكرَ «الرَّبِّ» ليُضيفَه إليهم، فتقوىٰ المُلابَسةُ باللفظ، فيكونُ أحنىٰ عليهم وأذهَبَ في الإكرام والتقريب منه، ومثلُه قولُه تعالىٰ: ﴿رَبُّنَا ٱلَّذِىٓ أَعْطَىٰ كُلَّ شَىْءٍ خَلْقَهُۥ ثُمَّ هَدَىٰ﴾ [طه: ٥٠]، وقال: ﴿إِنَّ وَلِـِّۧىَ ٱللَّهُ﴾ [الأعراف: ٩٦]، هذا كُلُّه تَقرُّبٌ منه وانتِساب»[(2)].

وقالَ في «الانتِصاف»: «لِـمَ لا يجعلُه الزمخشـريُّ مِنَ الالتِفات، لأنه انتَقَلَ من التكلُّم إلىٰ الغَيْبة، كقولِه تعالىٰ: ﴿طه * مَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ لِتَشْقَىٰٓ﴾ [طه: ١-٢]، ثم قال: ﴿تَنزِيلًا مِّمَّنْ خَلَقَ ٱلْأَرْضَ﴾ [طه: ٤]؟»[(3)].

قالَ صاحبُ «الانتصاف»: «لأنَّ ظاهرَ «أُدخِلُ» أنه لم يكنْ بواسِطة، بل من الله مُباشَـرةً، وظاهرُ الإذنِ يُشعِرُ بإضافةِ الدخولِ إلىٰ الواسِطة، وبينهما تَنافُر، والأحسَنُ أن يَتعلَّقَ بـ﴿خَـٰلِدِينَ﴾، لأنَّ الخلودَ غيرُ الدخول، فلا تَنافُر»[(4)].

وقلت: القولُ ما قالَه ابنُ جِنِّي، لأنه من باب التجـريد[(5)]، يعني: أنا أُدخِلُ بتيسيرِ[(6)]

---

(١) من قوله: «علىٰ فعل المُتكلِّم» إلىٰ هنا، سقط من (ف).

(٢) «المحتسب» لابن جِنِّي (١ : ٣٦٢).

(٣) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٣ : ٣٧٥) بحاشية «الكشّاف».

(٤) المصدر السابق (٣ : ٣٧٦).

(٥) تكرَّر ذِكرُ المُؤلِّف رحمه الله تعالىٰ لمصطلح «التجريد» في هذا الكتاب، وهو من مباحث علم البلاغة، وانظر في بيانِه ما سيأتي في تفسير الآية ١٤ من سورة الجاثية (١٤: ٢٤٧) والتعليقَ عليه.

(٦) كذا في (ح)، وفي (ف): «بتسهيل»، والمعنىٰ واحد.

[﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِى ٱلسَّمَآءِ * تُؤْتِىٓ أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍۭ بِإِذْنِ رَبِّهَا ۗ وَيَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ ٢٤-٢٥]

قُرِئ: «أَلَـمْ تَرْ» ساكنةَ الراء، كما قُرِئ: «مَنْ يَتَّقْ»، وفيه ضعف.

﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا﴾ اعتمَد مثلاً ووضَعَه، و﴿كَلِمَةً طَيِّبَةً﴾ نَصبٌ بمُضمَر؛ أي: جعل كلمةً طيبة، ﴿كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ﴾ وهو تفسيرٌ لقوله: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا﴾ كقولك: شَرّف الأميرُ زيداً؛ كَساهُ حُلَّة، وحمَلَه علىٰ فَرس. ويجوز أن ينتصبَ ﴿مَثَلًا﴾ و﴿كَلِمَةً﴾ بـ﴿ضَرَبَ﴾، أي: ضَربَ كلمةً طيبةً مثلاً، بمعنىٰ جعلَها مثلًا، ثم قال: ﴿كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ﴾ علىٰ أنها خبرُ مبتدأٍ محذوف، بمعنىٰ: هي كشجرةٍ طيِّبة ﴿أَصْلُهَا ثَابِتٌ﴾ يعني: في الأرض ضاربٌ بعُرُوقِه فيها، ﴿وَفَرْعُهَا﴾ وأعلاها ورأسُها ﴿فِى ٱلسَّمَآءِ﴾، ويجوز أن يُريد: وفُروعُها، علىٰ الاكتفاء بلفظ الجنس.

مَنْ رَحِمَهم ولَطَفَ بهم وأكرَمَهم بأنْ هَداهُم إلىٰ الإيمانِ والعَمَل الصالح[1]، كما قالَ تعالىٰ: ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُ أَعْدَآءَ ٱللَّهِ إِلَى ٱلنَّارِ﴾ [فُصِّلت: ١٩] علىٰ قِراءةِ النُّون[2]، وقالَ صلواتُ الله عليه: ﴿إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ﴾ ثم قال: ﴿فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِىِّ ٱلْأُمِّىِّ﴾ [الأعراف: ١٥٨].

قوله: (اعتَمَدَ مَثَلاً)، أي: جعَلَه ما يُعتَمَدُ عليه، الجوهري: «العُمْدة: ما يُعتَمَدُ عليه، واعتَمَدتُ علىٰ الشيء: اتَّكَأتُ علي».

قوله: (ويجوزُ أن يُريد: وفُروعُها)، عطفٌ علىٰ «﴿وَفَرْعُهَا﴾»، والفَرْع: إما أن يُحمَلَ

---

(١) ناقشَ العلامةُ الألوسيُّ رحمه الله تعالىٰ هذا الوَجْه، وخَتَمَه بقوله: «فما ذهبَ إليه ابنُ جِنِّي، واستَطيَبَه الشيخُ الطِّيبيُّ وارتَضاهُ، ليسَ بشيءٍ لِـمَنْ سَلِمَ له ذَوْقُه».

(٢) وهي قراءةُ نافع وحده من السبعة، كما في «السبعة» لابن مجاهد ص ٥٧٦، و«حجة القراءات» ص ٦٣٥.

وقرأ أنسُ بنُ مالك: «كشَجَرةٍ طيبةٍ ثابتٍ أصلُها».

فإن قلتَ: أيُّ فَرقٍ بينَ القراءتَين؟ قلت: **قراءةُ الجماعةِ أقوىٰ معنىٰ**؛ لأنّ في قراءة أنسٍ أُجريَتِ الصِّفةُ علىٰ الشَّجرة، وإذا قلت: مررتُ برجلٍ أبوه قائم، فهو أقوىٰ معنىً من قولك: مررتُ برجلٍ قائمٌ أبوه؛ لأنّ المُخبَرَ عنه إنّما هو الأبُ لا رجل.

علىٰ أعلىٰ الشجرةِ أو علىٰ أغصانِها؛ بأن يُكتَفىٰ باسم الجِنسِ عن الجمع.

الجوهري: «فَرْعُ كُلِّ شيء: أعلاه، وتَفرَّعَتْ أغصانُ الشجرة: كَبُـرَت».

قوله: (**قِراءةُ الجماعةِ أقوىٰ معنىٰ**)، قالَ ابنُ جِنّي: «لأنكَ إذا قُلت: «ثابتٍ أصلُها» فقد أجرَيْتَ الصِّفةَ علىٰ «شجرة»، وليسَ الثباتُ لها، إنما هو للأصل، ولَعَمْري إنّ الصِّفةَ إذا كانت في المعنىٰ لِـمَا هو من سَبَب الموصوفِ جَرَتْ عليه، وإذا كانت له كانت أخصَّ لَفْظاً به، وإذا كانَ الثباتُ في الحقيقةِ إنما هو للأصل، فالُمعتَمَدُ بالثباتِ هو الأصل، فالأحسَنُ تقديمُ الأصل عِنايةً به، ومن ثَمَّ قالوا: «زيداً ضَـرَبْتُه»، فقَدَّمُوا المفعول، لأنَّ الغَرَضَ هاهنا ليسَ ذِكرَ الفاعل، وإنما هو ذِكرُ المفعول، فقُدِّمَ عِنايةً بذِكرِه، ثم لم يُقنَعْ بذلك حتىٰ أزالوهُ عن لفظِ الفَضْلة، وجَعَلوهُ رَبَّ الجملةِ لفظاً، فرَفَعُوهُ بالابتداء، وصارَ قولُه: «ضَـرَبتُه» ذَيْلاً له وفَضْلةً مُلتحِقةً به، فكذلكَ قولُك: «مَرَرتُ برَجُل أبوهُ قائم» أقوىٰ معنىٰ مِن قولِك: «قائمٌ أبوه»؛ لأنَّ المُخبَـرَ عنه بالقيام إنما هو «الأبُ» لا «رجل».

ومن هنا ذَهَبَ أبو الحسن[1] في نَحوِ قولنا: «قامَ زيدٌ» إلىٰ أنّ «قامَ» في مَوضِع رفع، لأنه وقعَ مَوقِعَ الاسم، لأنّ تقديرَ المُحدَّثِ عنه أسبَقُ رُتبةً من الحديث.

إلا أنّ لِقِراءةِ أنسٍ وَجْهاً حَسَناً، وهو أنّ قولَه: «ثابتٍ أصلُها» صِفةٌ لـ«شجرة»، وأصلُ الصِّفةِ أن تكونَ اسماً مُفرَداً، لأنّ الجملةَ إذا وقعت صِفةً حُكِمَ علىٰ مَوضِعِها بإعرابِ المُفرَد، فإذا قال: «ثابتٍ أصلُها» فقد جَرَتِ الصِّفةُ علىٰ أصلِها، وإذا قال: ﴿أَصۡلُهَا ثَابِتٞ﴾

---

(١) يعني: الأخفش.

والكلمةُ الطَّيبةُ: كلمةُ التَّوحيد. وقيل: كلُّ كلمةٍ حسنة، كالتَّسبيحةِ والتَّحميدةِ والاستغفارِ والتَّوبةِ والدَّعوة. وعن ابن عبّاسٍ: شهادةُ أنْ لا إلٰه إلّا اللهُ.

وأما الشَّجرةُ فكلُّ شجرةٍ مُثمرةٍ طيِّبةِ الثِّمار، كالنَّخلة وشَجرةِ التِّينِ والعِنَبِ والرُّمّانِ وغيرِ ذلك. **وعن ابنِ عمرَ: أنّ رسولَ الله ﷺ قال ذاتَ يوم**: «إنَّ اللهَ ضربَ مثَلَ المؤمنِ شجرةً فأخبِرُوني ما هي؟» فوقع النّاسُ في شَجرِ البَوادي، وكنتُ صَبِيّاً، فوقعَ في قلبي أنّها النَّخلة، فهِبْتُ رسولَ الله ﷺ أن أقولَها وأنا أصغَرُ القوم ـ ورُوي: فمَنَعَني مكانُ عمرَ واستَحيَيْتُ ـ فقال لي عمرُ: يا بُنيَّ، لو كنتَ قُلتَها لَكانَت أحبَّ إليَّ من حُمْرِ النَّعَم، ثم قال رسولُ الله ﷺ: «ألا إنّها النَّخلةُ». وعن ابنِ عبّاسٍ رضي الله عنهما: شجرةٌ في الجنّة.

وقولُه: ﴿فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ معناه: في جهة العُلُوِّ والصُّعود، ولم يُرِدِ المِظَلَّة، كقولك في الجبل: طويلٌ في السّماء؛ تريدُ ارتفاعَه وشُموخَه، ﴿تُؤْتِىٓ أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ﴾ تُعطي ثَمرَها كلَّ وقتٍ وَقَّتَه اللهُ لإثمارِها ﴿بِإِذْنِ رَبِّهَا﴾ بتَيسيرِ خالِقِها وتَكوينِه، ﴿لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ لأنَّ في ضَرْب الأمثالِ زيادةَ إفهامٍ وتَذكيرٍ وتَصويرٍ للمعاني.

فقد وُضِعَت مَوضِعَ المُفرَد، فالمَوضِعُ إذن له لا لها، فقوله: «ثابتٍ أصلُها» لا يَبلُغُ صُورةَ الجملة، لأنّ «ثابتاً» جارٍ في اللفظِ علىٰ ما قبلَه، وإنما فيه أنه وُضِعَ «أصلُها» مَوضِعَ الضميرِ الخاصِّ لِتَضَمُّنِه إياه، وليسَ كذلكَ ﴿أَصْلُهَا ثَابِتٌ﴾، لأنه جُملةٌ قطعاً.

قوله: (**وعن ابنِ عُمَر: أنّ رسولَ الله ﷺ قالَ ذاتَ يوم**) الحديث، وفي أكثر النُّسَخ: «عن ابنِ عبّاس»، والروايةُ الصحيحةُ عن البُخاريِّ ومُسلِم والترمذيِّ والدارِميِّ[1] عن ابنِ عُمَرَ قال: «كُنّا عندَ رسولِ الله ﷺ، فقال: أخبِروني بشَجَرةٍ شِبهِ ـ أو كالرجلِ ـ المُسلِم

---

(١) البخاري (٦١) و(٦٢) و(٧٢) و(١٣١) و(٢٢٠٩) و(٤٦٩٨) و(٥٤٤٤) و(٦١٢٢) و(٦١٤٤)، ومسلم (٢٨١١)، والترمذي (٢٨٦٧)، والدارمي (٢٨٢).

[﴿ وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ ٱجْتُثَّتْ مِن فَوْقِ ٱلْأَرْضِ مَا لَهَا مِن قَرَارٍ ﴾ ٢٦]

﴿ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ ﴾ كمَثَل شَجرةٍ خَبيثة؛ أي: صِفتُها كصِفَتِها. وقُرِئ: «ومَثَلَ كَلمةٍ» بالنَّصب، عطفاً علىٰ كلمة ﴿طَيِّبَةٍ﴾. والكلمةُ الخَبيثة: كلمةُ الشِّرك. وقيل: كلُّ كلمةٍ قَبيحة.

وأمّا الشَّجرةُ الخبيثة: فكلُّ شجرةٍ لا يَطيبُ ثَمرُها، كشَجرة **الحَنْظَلِ والكَشُوثِ** ونحوِ ذلك. وقولُه: ﴿ٱجْتُثَّتْ مِن فَوْقِ ٱلْأَرْضِ﴾: في مُقابَلَة قولِه: ﴿أَصْلُهَا ثَابِتٌ﴾ [إبراهيم: ٢٤]، ومعنىٰ ﴿ٱجْتُثَّتْ﴾: استُؤصِلَت، **وحقيقةُ الاجتثاث: أَخْذُ الجُثَّةِ كلِّها،** ﴿مَا لَهَا مِن قَرَارٍ﴾ أي: استقرار. يُقال: قَرَّ الشَّيءُ قَراراً، كقولك: ثَبَتَ ثَباتاً؛ شُبِّه بها القولُ الذي لم يُعْضَدْ بحُجَّة، فهو داحِضٌ غيرُ ثابت، ....

لا يَتحاتُّ وَرَقُها، ولا ولا ولا، تُؤتي أكُلَها كُلَّ حين؟ قالَ ابنُ عُمَر: فوقعَ في نفسي أنها النَّخْلة، ورأيتُ أبا بكرٍ وعُمَرَ لا يَتكلَّمان، فكَرِهتُ أني أتكلَّم، فلما لم يقولوا شيئاً قالَ رسولُ الله ﷺ: هيَ النَّخْلة، فلما قُمْنا قُلتُ لِعُمَر: يا أبتاه، والله لقد كانَ وقعَ في نفسي أنها النَّخْل. فقال: ما مَنَعَكَ أن تتكلَّم؟ فقلت: ما رأيتُكم تَكَلَّمون، فكَرِهتُ أن أتكلَّمَ أو أقولَ شيئاً. فقالَ عُمَر: لأنْ تكونَ قُلتَها أحبُّ إليَّ مِن كذا وكذا».

قوله: (**والكَشُوث**)، بالثاءِ المُثلَّثة، الجوهري: «الكَشُوث: نَبْتٌ يَتَعلَّقُ بأغصانِ الشجرِ من غير أن يَضرِبَ بعِرقٍ في الأرض».

قوله: (**وحقيقةُ الاجتِثاث: أَخْذُ الجُثّةِ كُلِّها**)، **الراغب**: «جُثّةُ الشيء: شَخْصُه الناتئ، والجُثّ: ما ارتفعَ من الأرض، كالأكَمَة[1] والجثيثةُ سُمِّيَت [به] لِما بانَتْ جُثّتُه بعدَ طَحْنِه[2]»[3].

---

(١) الأكمة: تَلّ، وقيل: شُرْفةٌ كالرابية، وهو ما اجتَمَعَ من الحِجارةِ في مكانٍ واحد، وربما غَلُظ، وربما لم يَغلُظ، والجمع: أَكَمٌ وأكَمات. «المصباح المنير» للفيُّوميّ، مادة (أكم).

(٢) في «مفردات القرآن» للراغب، مادة (جث): «بعدَ طبخه».

(٣) «مفردات القرآن» ص ١٨٧ – ١٨٨.

والذي لا يَبقىٰ إنّما يَضْمَحِلُّ عن قريبٍ لبُطلانِه، من قولهم: **الباطلُ لَـجْلَج**. وعن قتادةَ: أنه قيل لبعض العلماء: ما تقول في «كلمةٍ خَبيثةٍ»؟ فقال: ما أعلمُ لها في الأرض مُستَقرّاً، ولا في السَّماء مَصْعَداً، **إلا أنْ تَلزَمَ عُنُقَ صاحِبِها حتّىٰ يُوافيَ بها القيامة**.

[﴿ يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِي ٱلْأٓخِرَةِ وَيُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلظَّٰلِمِينَۚ وَيَفْعَلُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ ﴾ ٢٧]

﴿بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ﴾ الذي ثبتَ بالحُجَّة والبُرهانِ في قلب صاحبِه وتمكَّن فيه، فاعتَقَدَه واطمأنت إليه نفسُه، وتثبيتُهم به في الدنيا: أنهم إذا فُتِنوا في دينهم لم يَزِلُّوا، كما ثبتَ الذين فتَنَهُم أصحابُ الأُخدود، والذين نُشِروا بالمناشير، ومُشِطَت لُحومُهم بأمشاط الحديد، **وكما ثبتَ جِرْجِيسُ** وشَمْسُونُ وغيرُهما.........................

قوله: (**الباطلُ لجلَج**)، **الجوهري**: «اللَّجلَجةُ والتَّلَجْلُج: التردُّدُ في الكلام، ويُقال: الحقُّ أبلَجُ والباطلُ لجَلَج؛ أي: يَتَردَّدُ من غيرِ أن يَنفُذ»، واستَشهَدَ به لأنّ ما يَتَردَّدُ في نفسِه ولا يَنفُذُ في شيءٍ لا يكونُ ثابتاً.

قوله: (**إلا أن تَلزَمَ عُنُقَ صاحِبِها حتىٰ يُوافيَ بها القيامة**)، يعني: الكلمةَ الخبيثة، وهو مُقتَبَسٌ من قوله تعالىٰ: ﴿ وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِي عُنُقِهِۦۖ وَنُخْرِجُ لَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ كِتَٰبًا يَلْقَىٰهُ مَنشُورًا ﴾ [الإسراء: ١٣]، قال: «المعنىٰ: أنّ عَمَلَه لازِمٌ له لُزومَ القِلادةِ أو الغِلّ، لا يُفَكُّ عنه».

قوله: (**كما ثبتَ جِرجِيس**)، وَجَدتُ في كتاب «المُبتَدَأ» المنسوبِ إلىٰ أبي عبدِ الله محمدِ بنِ عبدِ الله الكِسائيّ[1] أنه قال: إنّ جرجيسَ كانَ من الحواريِّينَ أصحابِ عيسىٰ عليه السَّلام، وعَلَّمَه اللهُ الاسمَ الذي يُحيا به الموتىٰ، وكانَ بأرضِ المَوصِلِ جبّارٌ يَعبُدُ الصَّنَم، فدَعاهُ جرجيس

(١) من أهل القرن الرابع الهجري، أحدُ القُرّاء، وليسَ الكسائيَّ المشهور، له مُصنَّفات منها «عجائب الملكوت»، و«المُبتدأ»، ويُسمّىٰ أيضاً: «بدء الدُّنيا» و«خَلْق الدنيا وما فيها» و«قصص الأنبياء» وغير ذلك.

وكتابُ «المُبتدأ» طُبعَ قديماً في ليدن سنة ١٩٢٢م، ثم في بيروت سنة ٢٠٠٤م.

وتَثبيتُهم في الآخرة: أنَّهم إذا سُئلوا عندَ تَواقُفِ الأشهادِ عن مُعتَقَدِهم ودِينِهم، لم يَتلَعْثَمُوا ولم يُبْهَتوا، ولم تُحيِّرْهم أهوالُ الحشر. وقيل: معناه الثَّباتُ عند سؤالِ القَبر. وعن البراءِ بن عازب رضي الله عنه: أنَّ رسولَ الله ﷺ: ذَكَر قَبْضَ رُوحِ المؤمنِ فقال: «ثُمَّ تُعادُ روحُه في جَسَده، فيأتيهِ مَلَكانِ فيُجلِسَانهِ في قَبْرِه ويقولانِ له: مَن ربُّك؟ وما دِينُك؟ ومَن نَبيُّك؟ فيقول: رَبِّيَ الله، وديني الإسلام، ونَبيِّي محمّد،.................

إلىٰ عبادةِ الله، ونهاهُ عن عبادةِ الصَّنَم، فأمَرَ به، فشَدَّ يَدَيهِ ورِجْلَيه، ودعا بأمشاطٍ من الحديد، فسَرَّحَ بها صَدْرَه وبَدَنَه، ثم صَبَّ عليه ماءَ المِلح، فصَبَّرَه اللهُ عليه، ثم دعا بمساميرَ من حَديد، فسَمَرَ عَينَيهِ وأُذُنَيه، فصَبَّرَه اللهُ عليه، ثم دعا بحَوْضٍ من نُحاس، فأوقدَ عليه حتىٰ ابيَضّ، ثم أُلقِيَ عليه وأطبَقَ رأسَه، فجَعَلَه اللهُ له بَرْداً وسَلاماً، وزادَه حُسْناً وجَمالاً، ثم قُطِّعَ إرْباً إرْباً[1]، فأحياه الله، ودَعاهُم إلىٰ الله وإحياء الموتىٰ[2]، فلم يُؤمِنِ المَلِك، فأمَرَ اللهُ أن يُغير بهم، وقَلَبَ بالمدينةِ عاليَها وسافِلَها.

قوله: (لم يَتَلَعثَموا)، الجوهري: «تَلَعثَمَ الرجلُ في الأمر: إذا تمكَّثَ فيه وتأنىٰ».

قوله: (وعن البَراءِ بنِ عازِب)، تمامُ الحديثِ علىٰ ما رواه أبو داود[3] عن البراء: «وأنّ الكافرَ ـ فذكرَ موتَه ـ فتُعادُ رُوحُه إلىٰ جَسَدِه، ويأتيه مَلَكان، فيُجلِسانِه، ويقولانِ له: مَن رَبُّك؟ فيقول: هاه، هاه! لا أدري، فيقولان: ما دينُك؟ فيقول: هاه، هاه، لا أدري، فيقولانِ له: ما هذا الرجلُ الذي بُعِثَ فيكم؟ فيقول: هاه، هاه، لا أدري. فيُنادي مُنادٍ مِنَ السَّماء: أنْ قد كَذَب، فأفرِشُوهُ من النار»، الحديث.

ونَظْمُ الآياتِ إنما يَنطَبِقُ علىٰ الحديثِ لو أُريدَ بـ﴿ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾: الكُفّار، لأنّ قولَه:

---

(١) أي: عُضواً عُضواً، كما في «لسان العرب» لابن منظور، مادة (أرب).

(٢) كذا في الأصول الخطية، ووجهُه أن يكون التقدير: «ودعاهم إلى الإيمان بالله والإيمان بإحياء الموتىٰ»، والله أعلم.

(٣) في «سننه» برقم (٤٧٥٣).

فيُنادي منادٍ منَ السَّماء: أنْ صَدَق عَبْدي، فذلك قولُه: ﴿ يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ ﴾.

﴿وَيُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلظَّـٰلِمِينَ ﴾ الذين لم يَتمسَّكوا بحُجَّةٍ في دينِهم، وإنّما اقتَصروا علىٰ تقليد كبارِهم وشُيوخِهم، كما قلَّد المشركونَ آباءَهم فقالوا: ﴿إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا﴾ [الزخرف: ٢٢-٢٣]، وإضلالُهم في الدُّنيا: أنَّهم لا يَثبُتون في مواقفِ الفِتَن، وتَزِلُّ أقدامُهم أوَّلَ شيء، وهم في الآخرة أضَلُّ وأَزَلُّ، ﴿وَيَفْعَلُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ ﴾ أي: ما تُوجِبُه الحكمة؛ **لأنّ مشيئةَ الله تابعةٌ للحكمة**؛ من تَثبيت المؤمنينَ وتأييدِهم، وعِصْمَتِهم عندَ ثباتِهم وعَزْمِهم، ومن إضلال الظالمينَ وخِذْلانِهم، والتَّخليةِ بينَهم وبينَ شأنِهم عند زَلَلِهم.

﴿وَيُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلظَّـٰلِمِينَ ﴾ واقعٌ في مُقابَلةِ ﴿ يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ﴾؛ إذ القولُ الثابتُ هو الكلمةُ الطيِّبة، وهيَ كلمةُ التوحيد، كأنّ المعنىٰ: يُثبِّتُ اللهُ الذينَ آمنوا[1] بالقولِ الثابتِ المُؤيَّدِ بالعَمَل، كما قال: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّـٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾ [فاطر: ١٠]، ويُزِلُّ اللهُ أقدامَ المُشرِكينَ بكَلِمتِهم الخبيثةِ التي اجتُثَّتْ من فَوْقِ الأرضِ ما لها مِن قَرار، وهيَ الإشـراكُ بالله.

قوله: (**لأنّ مشيئةَ الله تابعةٌ للحِكمة**)، مذهبُه[2].

---

(١) من قوله: «إذ القول الثابت» إلىٰ هنا، سقط من (ف).

(٢) والحِكمةُ عندَ المُعتَزلةِ تابعةٌ لأصلهم في التحسين والتقبيح العقليَّين، فالحِكمةُ أن يفعلَ اللهُ الحسَنَ دونَ القبيح، ولذا إرادتُه سبحانه وتعالىٰ لا تتعلقُ عندَهم بالقبيح، وإنما بالحسن، وعليه فاللهُ تبارك وتعالىٰ لا يُريدُ كُفرَ الكافر ولا معصيةَ العاصي، وإنما يقعُ ذلك بإرادةِ الكافر والعاصي نفسَيْهما.
أما أهلُ السُّنّة فيرونَ أنَّ كُلاً من الحسن والقبيح واقعان بإرادة الله تعالىٰ، ويُنزِّهونَ اللهَ سبحانه وتعالىٰ عن أن يقع في مُلكِهِ ما لا يشاء، ويقولون بأنه لا يلزمُ من إرادتِهِ سبحانه الكفرَ من الكافر المُرتَّبةِ على عِلمِه: رِضاهُ به، وكذا المعصية من العاصي.

[﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ بَدَّلُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ كُفْرًا وَأَحَلُّوا۟ قَوْمَهُمْ دَارَ ٱلْبَوَارِ * جَهَنَّمَ يَصْلَوْنَهَا ۖ وَبِئْسَ ٱلْقَرَارُ * وَجَعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا لِّيُضِلُّوا۟ عَن سَبِيلِهِۦ ۗ قُلْ تَمَتَّعُوا۟ فَإِنَّ مَصِيرَكُمْ إِلَى ٱلنَّارِ﴾ ٢٨-٣٠]

﴿بَدَّلُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ﴾ أي: شُكْرَ نعمةِ الله ﴿كُفْرًا﴾ لأنّ شُكرَها الذي وَجَبَ عليهم؛ وَضَعوا مكانَه كُفرا، فكأنَّهم غيَّروا الشُّكرَ إلىٰ الكُفرِ وَبدَّلُوه تبديلا، ونحوُه: ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾ [الواقعة: ٨٢] أي: شُكرَ رِزْقِكُم حيثُ وَضعتُمُ التَّكذيبَ مَوضِعَه. ووَجهٌ آخَر: وهو **أنَّهم بدَّلوا نَفسَ النِّعمةِ كُفراً**؛ علىٰ أنَّهم لـمَّا كَفروها سُلِبُوها، فبَقُوا مَسلُوبِي النِّعمة، مَوْصُوفينَ بالكُفر، حاصِلاً لهمُ الكُفرُ بَدَلَ النِّعمة. وهم أهلُ مكّة: أسكَنَهمُ اللهُ حَرَمَه، وجعلَهم قُوّامَ بيتِه، وأكرَمَهُم بمحمَّدٍ ﷺ، فكَفَروا نعمةَ الله بَدَلَ ما لَزِمَهم منَ الشُّكرِ العظيم. **أو أصابَهُمُ** اللهُ بالنِّعمةِ في الرَّخاءِ والسَّعَةِ لإيلافِهِم الرِّحلتَين، فكَفروا نعمتَه، فضَرَبَهُم بالقَحطِ سبعَ سنين، ....

قوله: (**أنهم بَدَّلُوا نفسَ النِّعْمةِ كُفراً**)، فعلىٰ الأول: التبديل: التغييرُ في الوَصْف، وإليه الإشارةُ بقوله: «فكأنهم غَيَّروا الشُّكرَ إلىٰ الكُفر»، لأنهم إذا بَدَّلُوا شُكرَ النِّعْمةِ بكُفرانِها فقد غيَّروا صِفةَ النِّعْمة، وعلىٰ الثاني: التغييرُ في الذات، كما قال: «بَدَّلُوا نفسَ النِّعْمةِ كُفراً». فعلىٰ الأول: النِّعْمةُ باقية، لكنَّها موصوفةٌ بالكُفران، وعلىٰ الثاني: النِّعْمةُ زائلةٌ مُبدَلةٌ بالكُفران، فهم إذن كَفَرةٌ فُقَراء.

قالَ في قولِه تعالىٰ: ﴿يَوْمَ تُبَدَّلُ ٱلْأَرْضُ غَيْرَ ٱلْأَرْضِ﴾ [إبراهيم: ٤٨]: «التبديل: التغيير، وقد يكونُ في الذات، كقولك: بَدَّلتُ الدراهِمَ دنانير، وفي الأوصاف: كقولك: بَدَّلتُ الـحَلْقَةَ خاتماً؛ إذا أذبتَها وسَوَّيتَها خاتماً».

قوله: (**أو أصابَهم**)، عطفٌ علىٰ «أسكَنَهُمُ اللهُ حَرَمَه»، فيه لَفٌّ ونَشْر، والأولُ مبنيٌّ علىٰ أنّ التبديلَ التغييرُ[1] في شُكرِ النِّعْمةِ بالكُفران، والثاني علىٰ أنّ التبديلَ التغييرُ في النِّعْمةِ

(١) من قوله: «وقد يكون في الذات» إلىٰ هنا، سقط من (ط).

فحَصَلَ لهمُ الكُفرُ بَدَلَ النِّعمة، كذلك حين أُسِروا وقُتلوا يومَ بدر، وقد ذهبت عنهمُ النِّعمة، وبَقِيَ الكُفرُ طَوْقاً في أعناقِهم. وعن عمرَ رضي الله عنه: هم الأفجَرانِ من قريش: بنو المغيرةِ وبنو أُميَّةَ، فأمّا بنو المغيرةِ فكُفِيتُموهم يومَ بدر. وأمّا بنو أُميّةَ فمُتِّعُوا حتّىٰ حين. وقيل: هم مُتَنصِّرةُ العرب: جَبَلَة بنُ الأيْهَمِ وأصحابُه.

﴿وَأَحَلُّواْ قَوْمَهُمْ﴾ ممّن تابَعَهم علىٰ الكُفر ﴿دَارَ ٱلْبَوَارِ﴾ **دارَ الهلاك.**

وعَطْفُ ﴿جَهَنَّمَ﴾ علىٰ ﴿دَارَ ٱلْبَوَارِ﴾ عَطفُ بيان.

قُرِئ: ﴿لِيَضِلُّواْ﴾ بفتح الياءِ وضمِّها.

فإن قلت: الضَّلالُ والإضلالُ لم يكن غَرَضَهم في اتِّخاذ الأندادِ، فما معنىٰ اللام؟ قلت: لـمّا كان الضَّلالُ والإضلالُ نتيجةَ اتِّخاذِ الأندادِ، كما كان الإكرامُ في قولك: جئتُكَ لِتُكرِمَني؛ نتيجةَ المجيء، دَخَلَتْهُ اللامُ - **وإن لم يكن غَرَضاً - علىٰ طريق التَّشبيه** والتَّقريب. ....

بالكُفر، وكذلكَ حينَ أُسِروا وقُتِلوا.

قوله: (﴿دَارَ ٱلْبَوَارِ﴾ دارَ الهلاك)، **الراغب:** «البَوار: فَرْطُ الكَساد، ولـمّا كانَ فَرْطُ الكَسادِ يُؤدِّي إلىٰ الفساد ـ كما قيل: كَسَدَ حتىٰ فَسَد ـ عُبِّرَ بـ«البَوارِ» عن الهلاك، يُقال: بارَ يَبُورُ بَواراً وبُوراً، قال تعالىٰ: ﴿تِجَـٰرَةً لَّن تَبُورَ﴾ [فاطر: ٢٩]، وقال: ﴿وَأَحَلُّواْ قَوْمَهُمْ دَارَ ٱلْبَوَارِ﴾[(١)]».

قوله: (قُرِئ: ﴿لِيُضِلُّواْ﴾)، ابنُ كثيرٍ وأبو عَمْرو: بفَتْح الياءِ التحتانيّة، والباقون: بضَمِّها[(٢)].

قولـه: (وإن لم يكـنْ غَـرَضاً علىٰ طريقِ التشبيه)، أي: الاستِعـارة، نَحْـوُ قولِـهِ تعالىٰ: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨].

---

(١) «مفردات القرآن» ص١٥٢ - ١٥٣.

(٢) انظر: «التيسير» للداني ص ١٣٤، و«حجة القراءات» ص ٣٧٨.

﴿تَمَتَّعُواْ﴾ إيذانٌ بأنَّهم لانغماسِهم في التَّمتُّع بالحاضِر، وأنَّهم لا يعرفون غيرَه ولا يُريدونَه، مأمورون به، قد أمرَهم آمرٌ مُطاعٌ لا يَسَعُهم أن يُخالفوه، ولا يَملكون لأنفُسِهم أمراً دُونه، وهو أمرُ الشَّهوة. والمعنىٰ: إن دمتُم علىٰ ما أنتم عليه من الامتثال لأمر الشَّهوةِ ﴿فَإِنَّ مَصِيرَكُمْ إِلَى ٱلنَّارِ﴾. ويجوز أن يُـراد الخِـذْلانُ والتَّخلية، ونحوُه: ﴿قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا إِنَّكَ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلنَّارِ﴾ [الزمر: ٨].

[﴿قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُنفِقُواْ مِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خِلَٰلٌ﴾ ٣١]

المَقُول محذوف، لأنَّ جوابَ ﴿قُل﴾ يدلُّ عليه،..........................

قوله: (ويجوزُ أن يُرادَ الخِذْلان)، عطفٌ علىٰ قوله: «قد أمَـرَهُم آمِرٌ مُطاع، وهو آمِرُ الشهوة»، فعلىٰ هذا: الآمِرُ اللهُ علىٰ الخِذْلان، فقولُه: «لانغِمـاسِهم في التمتُّع» عِلّةُ(١) الأمرِ علىٰ الوجهَين.

قالَ صاحبُ «الفرائد»: يُمكِنُ أن يُقال: هذا أمرُ تهديد، فهو كقولِ الطبيبِ بعدَما أمَرَ المريضَ بالاحتِمـاءِ مَرّات، ولم يَقبَلْ منه: كُلْ ما تُريد، فإنّ مَصيرَكَ إلىٰ الموت، والمُرادُ التهديدُ ليَرتَدِعَ ويَقبَلَ ما يقول، وهو المُرادُ من قولِ المُصنِّف: «إيذانٌ بأنهم لانغِمـاسِهم في التمتُّع بالحاضِـر».

وقال القاضي: «وفي التهديد بصيغةِ الأمرِ إيذانٌ بأنّ المُهدَّدَ عليه كالمطلوب لإفضائِه إلىٰ المُهدَّدِ به، وأنّ الأمرَينِ كائنانِ لا مَحالة، ولذلكَ عَلَّلَه بقوله: ﴿فَإِنَّ مَصِيرَكُمْ إِلَى ٱلنَّارِ﴾، وأنّ المُخاطَبَ لانهمـاكِهِ فيه كالمأمورِ فيه»(٢).

قوله: (المَقولُ محذوف، لأنّ جوابَ ﴿قُل﴾ يَدُلُّ عليه)، قالَ ابنُ الحاجب: «﴿يُقِيمُواْ﴾:

---

(١) في (ح) و(ف): «علىٰ»، وهو خطأ، والمُثبَتُ من (ط).

(٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٩٩).

وتقديره: ﴿قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾: أقيموا الصَّلاةَ وأنفقوا ﴿يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُنفِقُواْ﴾، ....

جوابُ ﴿قُل﴾، أي: قُلْ لعبادي يُقيموا، وحَذَفَ ما هو المقولُ استِغناءً بتفسيرِ الجواب، أي: قُلْ لهم ما يَقتَضي الإقامة. وما اعتُرِضَ عليه مِن أنّ الإقامةَ ليسَت بلازِمةٍ للقولِ ليسَ بشيء، فإنّ الجوابَ لا يَقتَضي المُلازَمةَ العقلية، وإنما يَقتَضي الغَلَبة، وذلكَ حاصِل، فإنّ أمرَ الشارع للمُؤمِنِ بإقامةِ الصَّلاةِ يَقتَضي إقامةَ الصَّلاةِ منه غالباً»[١].

وقالَ أبو البقاءِ رحمَه الله: «قالَ الأخفَش: ﴿يُقِيمُواْ﴾ جوابُ ﴿قُل﴾، وفي الكلام حَذْف، أي: «قُلْ لهم: «أقيموا الصلاة» يُقيموا»، أي: إن تَقُل لهم: «أقيموا» يُقيموا. ورُدَّ بأنّ قولَ الرسول ﷺ لهم لا يُوجِبُ أن يُقيموا، وهذا باطِل، لأنه لم يُرِدْ بـ«العِباد»: الكُفّار، بل المُؤمنين، وإذا قالَ لهم الرسولُ ﷺ: «أقيموا الصَّلاة» أقاموها، ويَدُلُّ علىٰ ذلكَ قولُه تعالىٰ: ﴿قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾.

ورُوِيَ عن المُبرِّد: أنّ التقدير: «قُلْ لهم: «أقيموا» يُقيموا»، فـ«يُقيمُوا» المُصـرَّحُ جوابُ «أقيموا» المحذوف ـ وكذا حُكِيَ عن أبي عليّ[٢]: أنه جوابُ «أقيموا»[٣] ـ، وهو فاسِدٌ لِوَجْهَين:

أحدهما: أنّ جوابَ الشـرطِ ينبغي أن يُخالِفَ الشـرط، إما في الفِعلِ أو في الفاعل أو فيهما، وأما نَحْو: «قُمْ تَقُم» فخطأ، والتقدير: إن يُقيموا يُقيموا.

وثانيهما: أنّ الأمرَ للمُواجَهة، و«يُقيمُوا» علىٰ لفظِ الغَيْبة، وهو خطأٌ إذا كانَ الفاعلُ واحِداً، لأنه لا يجوزُ أن يُقالَ للمُخاطَبين: «يُقيموا» بالياء»[٤]. وكذا رَدَّ ابنِ الحاجب[٥].

---

(١) «الأمالي النحوية» لابن الحاجب (١: ١٢٠).

(٢) أي الفارسي، المُتوفىٰ سنة ٣٧٧ هـ، رحمه الله تعالىٰ.

(٣) ما بين علامتَي الاعتراض زيادةٌ من المُؤلِّف علىٰ لفظِ أبي البقاء، رحمهما اللهُ تعالىٰ.

(٤) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العُكبَري (٢: ٧٦٩-٧٧٠).

(٥) انظر: «الأمالي النحوية» لابن الحاجب (١: ١٢٠).

وجَوَّزوا أن يكون: ﴿يُقِيمُواْ﴾ ﴿وَيُنفِقُواْ﴾، بمعنىٰ: لِيُقيموا ولِيُنفقوا، ويكونَ هذا هو المَقُولَ، قالوا: وإنّما جاز حذفُ اللام، لأنّ الأمرَ ـ الذي هو ﴿قُل﴾ ـ عِوَضٌ منه، ولو قيل: «يُقيموا الصَّلاةَ ويُنفقوا» ابتداءً بحَذْف اللام، لم يَجُزْ.

قوله: (وجَوَّزُوا أن يكونَ ﴿يُقِيمُواْ﴾ ﴿وَيُنفِقُواْ﴾ بمعنىٰ: ليُقيموا وليُنفِقُوا)، قالَ الزَّجّاج: «وجائزٌ أن يُجزَمَ باللام المحذوفة، لأنّ الأمرَ دَلَّ علىٰ الغائب، تقول: قُلْ لِزيد: لِيَضرِبْ عَمْراً، وإن شِئتَ قُلت: قُلْ لِزيد: يَضرِبْ عَمْراً، ولا يجوز: يَضرِبْ زيدٌ عَمْراً، لأنّ لامَ الغائب ليسَ لها عِوَضٌ إذا حَذَفتَها»[1]، وذكرَ أبو البقاءِ[2] نحوَه.

وقالَ صاحبُ «الإنصاف»[3]: وفائدةُ التِزام اللام في الغائب: التنبيهُ بها علىٰ أنّ الصِّيغةَ أمر، فلما عُلِمَ الأمرُ لِمُخاطَب افتَقَرَ ما سِواهُ إلىٰ اللام مِن غائبٍ ومُتكلِّمٍ وغيرِ الفاعل في مِثل: لِيَقُمْ زيدٌ لأقُم أنا، لِيَضرِبْ عَمْرو، فتقديرُ «قُل» يُغني عنها، لأنّ ذلكَ يُرشِدُ إلىٰ أنّ المأمورَ مُبلَّغٌ غيرُ مُخاطَب، فقامَ مَقامَ اللام. هذا أجوَدُ الأوجُهِ في إعراب الآية واختيارُ الزَّجّاج، والزمخشريُّ تبرَأُ من عُهْدَتِه تَرْجيحاً للأول.

وقلت: نبَّـهَ علىٰ بيانِ تبرئةِ صاحب «المفتاح» حيثُ قال: «إضمارُ الجازم نظيرُ إضمارِ الجارّ»[4]، يعني: أنه شاذّ، نَحْوُ قولِ رُؤبة: خَيْرٍ، لمنْ قالَ له: كيفَ أصبَحْتَ؟ ثم قال[5]: «فانظر!»، أي: انظُرْ إلىٰ شُذوذِه، ولا تُـحمَلُ الآيةُ عليه، بل علىٰ أنّ الجوابَ علىٰ تقديرِ «قُل لِعبادي: «أقيموا الصَّلاةَ وأنفِقوا» فإنك إن قُلتَ لهم: أقيموا وأنفقوا؛ يُقيموا ويُنفِقوا».

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» للزَّجّاج (٣ : ١٦٢ - ١٦٣).

(٢) في «التبيان في إعراب القرآن» (٢ : ٧٧٠).

(٣) للعلّامة عَلَم الدين العراقي، تَقدَّمَ التعريفُ به عندَ تفسير الآية ٦٠ من سورة التوبة (٧: ٢٨٠).

(٤) «مفتاح العلوم» للسَّكّاكي ص٣٢١.

(٥) أي: السَّكّاكي، صاحبُ «المفتاح».

فإن قلتَ: علامَ انتَصبَ ﴿سِرًّا وَعَلَانِيَةً﴾؟ قلت: علىٰ الحال، أي: ذَوي سِرٍّ وعلانية، بمعنىٰ: مُسِرِّينَ ومُعلِنين، أو علىٰ الظَّرف؛ ....

وقلت: يُمكِنُ أن يُقال: إنه ليسَ نظيرَ ذلك، لأنّ حذفاً فيه جائز، ألا ترىٰ إلىٰ حذفِ اللام عن الحاضِر. وقالَ المُصنِّفُ في قِراءةِ مَن قرأ: ﴿فَبِذَٰلِكَ فلتَفرَحُوا﴾ ـ بالتاء[1] ـ: «هو الأصلُ والقياس»، وقد ذكرتُ عن ابنِ جِنِّي هناك: أنّ أصلَ الأمرِ أن يكونَ بحرفِ الأمر، وهو اللام، لكنْ لـمّا كَـثُـرَ أمرُ الحاضِرِ حَذَفُوهُ تخفيفاً، ودَلَّ حاضِـرُ الحال علىٰ أنّ المأمورَ هو الحاضِرُ المُخاطَب، فحَذَفوا حرفَ المُضارَعة، فلما حَذَفوا حرفَ المُضارَعة بقيَ[2] ما بعدَه في أكثرِ الأمرِ ساكناً، فاحتيجَ إلىٰ همزةٍ ليقعَ الابتداءُ بها، فقيل: اذهَب، ويَدُلُّكَ علىٰ تمكُّنِ أمرِ الحاضِرِ أنكَ لا تأمرُ الغائبَ بنَحْو: «صَهْ» و«مَهْ» و«إيـهِ» و«دُونَكَ» و«حَيَّهَل»[3]. تَم كلامُه[4].

وإذا جازَ أن تُحذَفَ اللامُ في الحاضِـرِ لكثرةِ الاستِعمالِ جازَ أن تُـحذَفَ في الغائب لِدلالةِ قَرائنِ الأحوال، فصَحَّ قولُ الزَّجّاج: «جازَ أن يُقال: قُل لزيد: يَضـرِبْ عمراً، ولا يجوز: يَضـرِبْ زيدٌ عَمْراً، لأنّ لامَ الغائب ليسَ لها عِوَضٌ إذا حَذَفتَها»، وإليه أشارَ المُصنِّفُ بقوله: «لأنّ لامَ الأمرِ الذي هو «قُل» عِوَضٌ منه».

ومثلُه في النِّيابةِ عن الجارِّ الإضافة، قالَ الدار الحديثي[5]: إنّ المُضافَ في «غلامُ زيدٍ» عَمِلَ الجرَّ لنيابتِهِ عن حرفِ الجرِّ لفظاً لأنه في مَوضِعِه[6]، كذلكَ هاهنا.

---

(١) أي: من الآية ٥٨ من سورة يونس، وهي ـ علىٰ قراءةِ حفص ـ: ﴿قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا۟﴾.

(٢) في (ح) و(ف): «هي»، وهو تحريف.

(٣) «صَه»: بمعنىٰ: اسكُت، و«مَه»: بمعنىٰ: انكَفِف، و«إيـهِ»: بمعنىٰ: امضِ في حديـثِكَ أو زِدْني منه، و«دونَكَ»: بمعنىٰ: خُذ، و«حَيَّهَل»: بمعنىٰ: ائتِ. انظر: «جامع الدروس العربية» للغلاييني (١ : ١٥٨).

(٤) انظر: «المحتسب» لابن جِنِّي (١ : ٣١٣ - ٣١٤).

(٥) انظر ما تَقدَّمَ ص٢١٩ تعليقاً عند تفسير الآية ١١٣ من سورة هود.

(٦) أي: كانَ الأصلُ أن يُقال: «غلامٌ لزيد».

أي: وَقْتَي سِرٍّ وعلانية، أو علىٰ المصدر؛ أي: إنفاقَ سِرٍّ وإنفاقَ علانية، المعنىٰ: إخفاءُ المتطوَّع به منَ الصَّدقاتِ والإعلانُ بالواجب.

والخِلالُ: المُخالَّةُ. فإن قلت: **كيف طابَقَ الأمرُ بالإنفاقِ وَصْفَ اليوم بأنه ﴿لا بيعَ فيه ولا خِلالَ﴾**؟ قلت: من قِبَلِ أنّ الناسَ يُخرِجون أموالَهم في عُقود المُعاوَضات، فيُعطُون بَدَلاً لِيأخُذوا مثلَه، وفي المُكارَمات ومُهاداةِ الأصدقاءِ لِيَستَجِرُّوا بهداياهم أمثالَها أو خيراً منها. وأمّا الإنفاقُ لوجه الله خالصاً - كقوله تعالىٰ: ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُۥ مِن نِّعۡمَةٖ تُجۡزَىٰٓ * إِلَّا ٱبۡتِغَآءَ وَجۡهِ رَبِّهِ ٱلۡأَعۡلَىٰ﴾ [الليل: ٢٠] - فلا يفعلُه إلّا المؤمنون الخُلَّص، فبُعثوا عليه ليأخُذُوا بَدَلَه في يومِ «لا بيعَ فيه ولا خِلالَ»، أي: لا انتفاعَ فيه بمُبايَعةٍ ولا بمُخالَّة، ولا بما يُنفِقون به أموالَهم من المُعاوَضاتِ والمُكارَمات، وإنّما يُنتَفعُ فيه بالإنفاق لوجه الله. **وقُرِئ: ﴿لَّا بَيۡعٌ فِيهِ وَلَا خِلَٰلٌ﴾ بالرفع.**

[﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ فَأَخۡرَجَ بِهِۦ مِنَ

قوله: (**كيفَ طابقَ الأمرُ بالإنفاقِ وَصْفَ اليوم بأنه ﴿لا بيعَ فيه ولا خِلالَ﴾**)، يعني[1]: أيُّ فائدةٍ في تقييدِ الإنفاقِ بقوله: ﴿مِّن قَبۡلِ أَن يَأۡتِيَ يَوۡمٞ﴾؟

وأجاب: أنّ وجوهَ الإنفاقِ وأغراضَها مُتعدِّدة، مثل: أَخْذِ البَدَل، وحُسْنِ الأُحدُوثة، واستِجرارِ المَثَل في العاجل، والثواب في الآجل، فقُيِّدَ بهذا الأخير ليَختَصَّ به.

وتلخيصه: أنّ الخِطابَ ليسَ عاماً، بل هو مَعَ قوم مخصوصين، ووَصْفُ اليوم بذلك لمزيد البعثِ علىٰ الإنفاق، فإنهم لمّا جَزَموا وأيقَنوا مجيئَه، وعَلِموا أنه يومٌ لا يَنفَعُ فيه عَمَل، اغتَنَموا الفُرْصةَ في الإنفاقِ لِوَجْهِ الله.

قوله: (**وقُرِئ: ﴿لَّا بَيۡعٌ فِيهِ وَلَا خِلَٰلٌ﴾ بالرفع**)، كُلُّهم إلا ابنَ كثيرٍ وأبا عَمْرو.

---

(١) من قوله: «عمل الجر» إلىٰ هنا، سقط من (ف).

ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْۖ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلْفُلْكَ لِتَجْرِىَ فِى ٱلْبَحْرِ بِأَمْرِهِۦۖ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلْأَنْهَـٰرَ * وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ دَآئِبَيْنِۖ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ *وَءَاتَىٰكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُۚ وَإِن تَعُدُّوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآۗ إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ﴾ ٣٢ - ٣٤]

﴿ٱللَّهُ﴾ مبتدأ، و﴿ٱلَّذِى خَلَقَ﴾ خبرُه، و﴿مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾ بيانٌ للرِّزق؛ أي: أخرَجَ به رزقاً هو ثمرات. ويجوز أن يكونَ ﴿مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾ **مفعولَ «أخرَجَ»**، و﴿رِزْقًا﴾ حالاً من المفعول، أو نَصباً علىٰ المصدر من «أخرج»، لأنّه في معنىٰ «رَزَق». ﴿بِأَمْرِهِۦ﴾ بقوله: كُنْ.

﴿دَآئِبَيْنِ﴾ **يَدْأَبانِ في سَيرِهما** وإنارَتِهما **ودَرْئِهما** الظُّلمات، وإصلاحِهما ما يُصْلِحان منَ الأرض والأبدانِ والنَّبات. ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ﴾ يتعاقبانِ **خِلْفَةً لمعاشِكُم** وسُباتِكُم.

قوله: (﴿مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾ **مفعول «أخرَجَ»**)، فـ«مِن» علىٰ هذا تبعيض، أي: أخرَجَ بعضَ الثمرات.

قوله: (**يَدْأبانِ في سَيْرِهما**)، **الجوهري**: «دأبَ فُلانٌ في عَمَلِه؛ أي: جَدَّ وتَعِب»، وهو معنىٰ التسخير.

قوله: (**دَرْئهمـا**)، **الأساس**: «دَرَأَ الكوكب: طَلَع، كأنه يَدرَأُ الظلام، أي: يَدفَعُه».

قوله: (**خِلفةً لمعاشِكم**)، يُقال: هُنَّ يَمشِينَ خِلفة؛ أي: تَذهَبُ هذهِ وتجيء هذه، ويُقالُ أيضاً: القومُ خِلفة؛ أي: مُختَلِفون، حكاهُ أبو زيد(١)، والخِلفةُ أيضاً: اختِلافُ الليل والنهار، يُريد: أنّ معنىٰ تسخيرِ الليلِ والنهارِ لبني آدم: بيانُه وتفسيرُه ما في قولهِ تعالىٰ: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ خِلْفَةً لِّمَنْ أَرَادَ أَن يَذَّكَّرَ أَوْ أَرَادَ شُكُورًا﴾ [الفرقان: ٦٢]، فبيَّنَ التسخيرَ

---

(١) يعني: سعيد بن أوس، المتوفى سنة ٢١٥هـ.

﴿وَءَاتَىٰكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ﴾: «مِنْ» للتَّبعيض؛ أي: آتاكم بعضَ جميعِ ما سألتُموه، نَظراً في مصالحكم. وقُرِئ: «مِنْ كلٍّ» بالتنوين، و﴿مَا سَأَلْتُمُوهُ﴾ نفيٌ ومحلُّه النَّصبُ علىٰ الحال؛ أي: آتاكم من جميع ذلك غيرَ سائِليه، ويجوز أن تكون «مَا» موصولة؛ علىٰ: وآتاكم من كلِّ ذلك ما احتَجتُم إليه ولم تَصلُح أَحوالُكم ومعايشُكم إلّا به، فكأنَّكم سألتُموه أو طَلَبتُموه بلسان الحال.

فيه بأن جَعَلَهما خِلفةً يَتعاقَبان؛ يجيءُ هذا ويَذهَبُ ذاك، وبَيَّنَ فيه حِكمةَ التسخيرِ من وَجْهَين:

أحدهما: إرادة التذكُّر، وهو أن يَتفكَّرَ المُكلَّفُ في هذهِ القُدرةِ العظيمة، فيَعرِفَ كمالَ مُسخِّرِهما.

وثانيهما: إرادة الشكر، وهو أن يَعرِفَ بذلكَ نِعمةَ السُّكونِ بالليل وابتغاءِ الفَضْل بالنهار، ويَشكُرَ مُوليهما.

الراغب: «التسخير: سِياقةُ الشيءِ إلىٰ الغَرَضِ المُختَصِّ به قَهْراً، فالمُسَخَّرُ هو المُقيَّضُ للفِعْل، والسُّخْريّ: هو الذي يُقهَرُ أن يَتسَخَّرَ لنا، وسَخِرتُ منه: إذا سَخَّرْتَه للهُزْءِ منه، قالَ تعالىٰ: ﴿إِن تَسْخَرُوا مِنَّا فَإِنَّا نَسْخَرُ مِنكُمْ﴾ [هود: ٣٨]، وقولُه تعالىٰ: ﴿فَاتَّخَذْتُمُوهُمْ سِخْرِيًّا﴾ [المؤمنون: ١١٠] قد حُمِلَ علىٰ التسخيرِ وعلىٰ السُّخْرية»[١].

قوله: (وقُرِئ: «مِن كُلٍّ» بالتنوين)، قالَ ابنُ جِنِّي: «وهيَ قراءةُ ابنِ عباسٍ والحسنِ وغيرِهما، تقديرُه: وآتاكُم ما سألتُموهُ من كلِّ شيءٍ سالتُموهُ أن يُؤتيَكم»[٢].

قوله: (وآتاكُم مِن كُلِّ ذلك)، «ذلك» إشارةٌ إلىٰ ما سَبَقَ من الآيات، فإنهم وإن لم يُعطَوْها عن سُؤالِهم، ولكنْ لـمّا لم يَستَغنُوا في مَعايشِهم وأحوالِهم عنها، فكأنهم سألوها بلِسانِ

---

(١) «مفردات القرآن» ص ٤٠٢.

(٢) «المحتسب» لابن جِنِّي (١: ٣٦٣).

﴿لَا تُحْصُوهَآ﴾ لا تَحصُروها ولا تُطيقوا عدَّها وبلوغَ آخِرِها، هذا إذا أرادوا أن يَعدُّوها علىٰ الإجمال، ....

حالِهم، وهو من باب التمثيل، وسبيلُ هذا السُّؤالِ سَبيلُ الجواب في قوله: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا۟ بَلَىٰ﴾ [الأعراف: ١٧٢].

شَبَّـهَ حالةَ الإنسانِ في كونِهِ غيرَ قائمٍ بنفسِهِ مُفتَقِراً إلىٰ من يقومُ به، وما تُقامُ به نفسُه، وتَـكمُلُ به حياتُه، ويَتَّصِلُ به إلىٰ غايته، وهو أن يُقالَ في حَقِّه: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِىٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٠] بحالةِ الطفل أو الفَرْخ الذي يحتاجُ إلىٰ قَيِّم يَتَعيَّشُ به حياتَه، ويُقيمُ به أَوَدَه[١]، إذ لولاهُ لَسَقَطَ مَتنُه، ويبقىٰ مُهمَلاً مُعطَّلاً، وإليه يَنظُرُ قولُه تعالىٰ حِكايةً عن الكليم عليه السَّلام: ﴿رَبُّنَا ٱلَّذِىٓ أَعْطَىٰ كُلَّ شَىْءٍ خَلْقَهُۥ ثُمَّ هَدَىٰ﴾ [طه: ٥٠]، أي: أعطىٰ خَليقتَه كُلَّ شيءٍ يحتاجونَ إليه، ويرتَفِقونَ به، ثم عَرَّفَهم كيفَ يَرتَفِقونَ بما أعطاهم، وكيفَ يَتوصَّلُونَ إليه، واللهُ أعلم.

قوله: (**﴿لَا تُحْصُوهَآ﴾ لا تَـحصُـروها ولا تُطيقُوا عَدَّها**)، قالَ في «الأساس»: «هذا أمرٌ لا أُحصيه؛ أي: لا أُطيقُه ولا أضبِطُه»، وقالَ القاضي: «يعني: لا تُطيقُوا عَدَّ أنواعِها، فَضْلاً عن أفرادِها، فإنها غيرُ مُتناهية، وفيه دليلٌ علىٰ أنَّ المُفرَدَ يُفيدُ الاستِغراقَ بالإضافة[٢]»[٣].

الراغب: «الإحصاء: التحصيلُ بالعَدَد، يُقال: أحصَيْتُ كذا؛ مِن لفظِ الحصا، واستِعمالُ ذلكَ فيه من حيثُ إنهم كانوا يَعتَمِدونَه بالعَدِّ كاعتِمـادِنا فيه علىٰ الأصابع»[٤].

---

(١) الأَوَد: العِوَج، كما في «لسان العرب» لابن منظور، مادة (أود).

(٢) الإضافـةُ من مُقتَـضَياتِ العُموم، بل عُمومُ الـمُفرَدِ المُضافِ أقوىٰ من عُموم الـمُفرَدِ (اسم الجنس) المُعرَّف بـ«ال». انظر: «البحر المحيط» للإمام الزركشي (٣: ١٠٨).

(٣) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢٠٠).

(٤) «مفردات القرآن» ص ٢٤٠.

وأمّا التفصيلُ فلا يَقدِرُ عليه ولا يَعلمُه إلّا اللهُ. ﴿لَظَلُومٌ﴾ يَظلمُ النِّعمةَ بإغفال شُكرِها، ﴿كَفَّارٌ﴾ شديدُ الكُفرانِ لها. وقيل: ظَلومٌ في الشدّة يَشكُو ويَجزع، كَفّارٌ في النِّعمة يَجمعُ ويَمنع. و«الإنسانُ» للجنس، **فيتناولُ الإخبارُ** بالظُّلم والكُفرانِ مَنْ يُوجدانِ منه.

[﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا ٱلْبَلَدَ ءَامِنًا وَٱجْنُبْنِى وَبَنِىَّ أَن نَّعْبُدَ ٱلْأَصْنَامَ * رَبِّ إِنَّهُنَّ أَضْلَلْنَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ ۖ فَمَن تَبِعَنِى فَإِنَّهُۥ مِنِّى ۖ وَمَنْ عَصَانِى فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ ٣٥-٣٦]

قوله: (**وأما التفصيلُ فلا يَقدِر**)، «أما» يقتضي التكرير، فالتقدير: أما الإجمالُ فإنكم إن أردتُم أن تَعُدُّوا نِعمةَ الله لا تُحصُوها، وأما التفصيلُ فلا كلامَ في أنه ليسَ إليكم، فلا يحتاجُ إلىٰ البيان، لأنه لا يَقدِرُ عليه ولا يَعلَمُه إلا اللهُ تعالىٰ.

قوله: (**فيَتناوَلُ الإخبار**)، الفاءُ جَزائيّة، أي: التعريفُ في «الإنسان» للجِنسِ الذي هو العَهْدُ الذِّهْني، وهو ما يَعرِفُه كُلُّ أحدٍ أنّ الإنسانَ ما هو، فلما أتىٰ بقوله: ﴿لَظَلُومٌ كَفَّارٌ﴾ تناوَلَهما، فصارَ المُطلَقُ مُقيَّداً، كما أنّ التعريفَ في «اللئيم» في قوله:

ولقد أمُرُّ علىٰ اللئيمِ يَسُبُّني(١)

للجِنس، فيَتَناوَلُ مَن تَعَرَّضَ لسَبِّ الشاعر(٢).

ولو حُمِلَ التعريفُ علىٰ الاستِغراقِ فيَختَصُّ بمَن عَصَمَه اللهُ تعالىٰ منهما، لكانَ أولىٰ، كقولِه تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ * إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [العصر: ٢-٣]، وقولِه تعالىٰ: ﴿إِنَّ

---

(١) صَدْرُ بيتٍ لِشَمِرِ بنِ عمرو الحنفيّ، وتمامُه:

فمَضَيتُ ثُمَّتَ قُلتُ: لا يَعْنيني

وانظر ما تَقدَّمَ ص ٤٤٢ تعليقاً عند تفسير الآية ١٠١ من سورة يوسف.

(٢) في الأصول الخطية: «السب للشاعر»، وأصلحتُه بما تراه.

﴿هَٰذَا ٱلْبَلَدَ﴾ يعني: البلدَ الحرامَ، زاده اللهُ أمناً، وكَفاه كلَّ باغٍ وظالم، وأجابَ فيه دعوةَ خليلِه إبراهيمَ عليه السَّلامُ، ﴿ءَامِنًا﴾: ذا أمْن.

فإن قلتَ: أيُّ فَرقٍ بين قولِه: ﴿ٱجْعَلْ هَٰذَا بَلَدًا ءَامِنًا﴾ [البقرة: ١٢٦] وبين قولِه: ﴿ٱجْعَلْ هَٰذَا ٱلْبَلَدَ ءَامِنًا﴾؟ قلت: **قد سأل في الأوّل: أن يجعلَه من جُملة البلادِ** التي يأمَنُ أهلُها ولا يَخافون، وفي الثاني: أن يُخرجَه من صفةٍ كان عليها منَ الخوف إلىٰ ضدِّها منَ الأمن، كأنه قال: هو بلدٌ مَخُوف، فاجعَلْهُ آمِناً.

﴿وَٱجْنُبْنِي﴾: وقُرِئ: «وأَجْنِبْني»، وفيه ثلاثُ لغات: جَنَبَه الشَّرّ، وجَنَّبَه، وأجنبَه؛ فأهلُ الحجازِ يقولون: جَنَّبَني شرَّه ـ بالتشديد ـ، وأهلُ نَجد: جَنَبَني شرَّه وأجنبَه، والمعنىٰ: ثَبِّتنا وأَدِمْنا علىٰ اجتِنَابِ عبادَتِها. ....

ٱلْإِنسَٰنَ خُلِقَ هَلُوعًا * إِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ جَزُوعًا * وَإِذَا مَسَّهُ ٱلْخَيْرُ مَنُوعًا * إِلَّا ٱلْمُصَلِّينَ﴾ [المعارج: ١٩-٢٢] إلىٰ آخِرِه.

قوله: (**قد سألَ في الأولِ: أن يجعَلَه من جُملةِ البلاد**) إلىٰ آخِرِه، وهو أحدُ معاني «جَعَلَ»، وهو تصييرُ شيءٍ شيئاً، فعلىٰ الأول: تقديرُ الآية: اجعلْ هذا البَلَدَ بَلَداً ذا أمْن، أو آمِناً مَنْ فيه، كقولك: نهارُه صائم[1]، فـ﴿ءَامِنًا﴾ صفةُ ﴿بَلَدًا﴾. وعلىٰ الثاني: هذا البَلَدَ ذا أمْن، فـ﴿ءَامِنًا﴾ مفعولٌ ثان، و«البَلَد» وَصْفٌ للمفعولِ الأول، فلا بُدَّ من تقديرِ الخوفِ لِيَصِحَّ تصييرُه ذا أمْن. فعلىٰ الأول: كأنه ليسَ بَلَداً في ذلك الوقت، فسأَلَ أن يجعلَه بَلَداً آمناً، وعلىٰ الثاني: السُّؤالُ لحصولِ الأمنِ بعدَ وِجدانِه.

قالَ صاحبُ «التقريب»: «وحيثُ قال: ﴿بَلَدًا ءَامِنًا﴾ سأَلَ جَعْلَه بَلَداً موصوفاً، وحيثُ قال: ﴿هَٰذَا ٱلْبَلَدَ ءَامِنًا﴾ سأَلَ صِفةَ أمنِه.

---

(١) في (ح) و(ف): «قائم»، والمُثبتُ من (ط)، وهو الصواب.

....

وقالَ الراغبُ في «غُرّةِ التنزيل»(١): «فيه وَجْهان: **أحدهما**: أنّ الدَّعْوةَ الأُولىٰ وَقَعَت، ولم يَكُنِ المكانُ [قد جُعِلَ بَلَداً، فكأنه قال: رَبِّ اجعَل هذا الوادي بَلَداً آمِناً، والدَّعْوة الثانيةَ وَقَعَت، وقد جُعِلَ الوادي بَلَداً]، فكأنه قال: اجعَلْ هذا الواديَ بَلَداً آمِناً، لقوله: ﴿إِنِّيٓ أَسۡكَنتُ مِن ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيۡرِ ذِي زَرۡعٍ﴾، ووَجْهُ الكلام فيه تنكيرُ ﴿بَلَدًا﴾ الذي هو مفعولٌ ثان، والدعوةُ الثانيةُ وقعت وقد جُعِلَ الوادي بَلَداً، فكأنه قال: اجعَل هذا(٢) المكانَ ـ الذي صَيَّرْتَه كما أردت، ومَصَّرْتَه كما سألت ـ ذا أمْن، فـ﴿ٱلۡبَلَدَ﴾ علىٰ هذا عطفُ بيانٍ عندَ سِيبَوَيه، وصِفةٌ عندَ المُبرِّد، و﴿ءَامِنًا﴾ مفعولٌ ثان.

وثانيهما: أن تكونَ الدَّعْوتانِ واقعتَينِ بعدَما صارَ المكانُ بَلَداً، والمطلوبُ الأمن، كما تقول: اجعَلْ وَلَدَكَ هذا وَلَداً أديباً، فلا تأمُرُه بأن يجعلَه وَلَداً، لأنّ ذلكَ ليسَ إليه، وإنما تأمُرُه بتأديبه، أي: اجعَلْهُ علىٰ هذهِ الصِّفة، وتقول: كُنْ رجلاً سَخِيّاً، ولا تأمُرُه بأن يكونَ رجلاً، بل تأمرُه بما يجعلُه سَخِيّاً، فذكرَ الموصوفَ وأتبَعَه الصِّفة، وهو كما تقول: كانَ اليومُ يوماً حارّاً، فتجعلُ «يوماً» خبَرَ «كان»، و«حارّاً» صِفةً له، ولم تَقصِدْ أن تُخبِرَ عن اليوم

---

(١) اختُلِفَ في نسبة هذا الكتاب تبعاً لِـمَا في نُسَخِه الخطية، فقيل: للراغب الأصفهاني، وقيل: للخطيب الإسكافي، وقيل: غير ذلك.
ورجَّحَ نِسبتَه إلىٰ الراغب: الدكتور عمرُ الساريسي في مقالين: الأول منشور في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق (ج١ م٥ -١٩٧٦)، والثاني منشور في مجلة مجمع اللغة العربية الأردني (كانون الثاني، ١٩٧٩)، ثم الدكتور صفوانُ داوودي في مقدمة تحقيقه لـ«مفردات القرآن» للراغب ص٤.
أما الدكتور محمد مصطفىٰ آيدين، فقد حَقَّقَ الكتاب ـ وأصلُه أطروحة علمية ـ، وحَرَّرَ في مُقدِّمتِه (١: ٩٥-١٢٨) البحثَ في مُؤلِّفه تحريراً علمياً دقيقاً، وانتهىٰ إلىٰ أنه للخطيب الإسكافي، وناقش الأقوالَ الأخرىٰ مناقشةً علميةً رصينة.
أما نسبةُ المُؤلِّفِ رحمه الله تعالىٰ الكتابَ إلىٰ الراغب فتبعاً لِـمَا وقع في بعض النُّسَخ المخطوطة، ليسَ إلا.
(٢) من قوله: «بلداً آمناً لقوله: ﴿إِنِّيٓ أَسۡكَنتُ ...﴾» إلىٰ هنا، سقطن من (ح).

....

بأنه كانَ يوماً، لأنه غيرُ مُفيد، وإنما القَصْدُ أن تُـخبِـرَ عن حَرِّ اليوم، فكأنَّ الأصل: كانَ اليومُ حارّاً، وأَعَدْتَ «يوم» لتَجمَعَ بينَ الصِّفةِ والموصوف، فكأنكَ قُلت: كانَ هذا اليومُ من الأيام الحارّة، فكذلكَ قولُه: ﴿ٱجْعَلْ هَٰذَا بَلَدًا ءَامِنًا﴾ يجوزُ أن يُراد: واجعَلْ هذا البَلَدَ آمناً، فتَدعُو له بالأمنِ من بعدِ ما قد صارَ بَلَداً، ويكونَ مِثلَ قولِه: ﴿ٱجْعَلْ هَٰذَا ٱلْبَلَدَ ءَامِنًا﴾، وتكونَ الدَّعْوةُ واحِدة، قد أخبَـرَ اللهُ عنها في المَوضِعَين.

فأما قولُ مَن يقول: إنه جَعَلَ الأولَ نكرة، فلما أعادَ ذِكـرَها أعادَ بلفظِ المعرفة فليسَ بشيء»[1].

وأما بيانُ النَّظْم: فإنه تعالىٰ لـمّا عَجَّبَ رسولَه ﷺ من حالِ قُريشٍ بقوله: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ بَدَّلُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ كُفْرًا﴾ يعني: ألم تَتَعجَّبْ من حالِ قومٍ أنعَمَ اللهُ عليهم بأنواع النِّعَم الجسيمة؛ حيثُ أسكَنَهم حَرَمَه، وجَعَلَهم قومَ نبيِّه، ليكونوا في كَنَفِ هذا البَلَدِ الذي جَعَلَه اللهُ حَرَماً آمِناً، ويُتَخَطَّفُ الناسُ من حولِهم، وأكرَمَهم ببعثةِ أفضل الرُّسُل؛ ليشكروا اللهَ ويُوحِّدوه، فعَكَسوا وجَعَلوا ما هو وسيلةٌ إلىٰ الأمنِ من سَخَطِ الله سَبَباً للحُلولِ في دارِ البَوار، وما هو ذريعةٌ إلىٰ الهِدايةِ والتوحيدِ سَبيلاً إلىٰ اتخاذِ الأندادِ وإضلالِ الخلق!

ثم أمَرَ رسولَه [ﷺ] بأن يُعرِضَ عنهم ويُكافِحَهم بكلمةِ المُتارَكةِ والمُوادَعةِ إقناطاً[2] وإياساً، وهيَ ﴿قُلْ تَمَتَّعُوا۟ فَإِنَّ مَصِيرَكُمْ إِلَى ٱلنَّارِ﴾، ويُقبِلَ إلىٰ المُخلِصينَ من عِباده، ويُحرِّضَهم علىٰ شُكرِ تلكَ النِّعَم التي لم يقوموا بشُكرِها بما هو أساسُ الحسنات، وأما العباداتُ ـ من إقامةِ الصلاةِ وإيتاءِ الزكاةِ في حالتَي السِّـرِّ والعَلانيةِ ـ إلىٰ قيام القيامةِ إلىٰ يومٍ لا بيعٌ فيه ولا خِلال.

---

(١) «دُرّة التنزيل وغُرّة التأويل» للخطيب الإسكافي (١: ٢٧٢ - ٢٧٦) ومنه استدركتُ ما بين حاصرتين.

(٢) في (ف): «إيقاظاً»، والمُثبَتُ من (ط) و(ح).

﴿وَبَنِيَّ﴾ أراد: بَنيهِ من صُلبه. وسُئل ابنُ عُيينة: كيف عَبَدتِ العربُ الأصنام؟ فقال: ما عبد أحدٌ من ولد إسماعيلَ صَنما، واحتجَّ بقوله: ﴿وَٱجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَن نَّعْبُدَ ٱلْأَصْنَامَ﴾ إنّما كانت أنصابَ حِجارةٍ لكلِّ قوم، قالوا: البيتُ حَجَر، ....

ثم بعدَ ذلكَ يَعُدُّ عليهم مِنَ النِّعَم التي لا تُحصىٰ كثرة؛ منها خَلْقُ هذهِ السماءِ التي كالمِظَلّةِ علىٰ هذا القَرارِ الذي هو مُستَقرُّهُم ومكانُ عِبادتِهم، ثم ما سَوّاهُ من شِبهِ النكاح بينَهما بإنزالِ الماءِ وإخراج ما هو كالنتيجةِ من الثمراتِ رِزقاً لهم؛ ليكونَ ذلكَ مُعتبَراً إلىٰ النَّظَرِ المُوصِلِ إلىٰ التوحيد، ونعمةً يُقابِلونَها بالعبادة، وحتىٰ لا تجعلوا لله أنداداً، مثلَ أولئكَ الأنعام الذين لم يَلتَفِتُوا إلىٰ هذهِ الآياتِ البيِّنات، ولهذا قال: ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآۗ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَظَلُومٞ كَفَّارٞ﴾.

ونظيرُه قولُه تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُواْ رَبَّكُمُ﴾ إلىٰ قوله: ﴿ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشٗا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءٗ وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقٗا لَّكُمْۖ فَلَا تَجْعَلُواْ لِلَّهِ أَندَادٗا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢١-٢٢].

عَقَّبَه ليذكرَ بها يُناسِبُه من قِصّةِ الخليل عليه السَّلام، ودُعائِهِ في حَقِّ هذا البيتِ المُكرَّم والـحَـرَم المُعظَّم، واعتِنائِهِ بشأنِ إقامةِ الصَّلاةِ فيه، وتوحيدِ الله، ومُجانَبةِ عِبادةِ الأصنام، فمَن قامَ بواجبِ ذلكَ من عبادةِ المَلِك العَلّام، والمُجانَبةِ عن عبادةِ الأصنام، صَحَّحَ النِّسْبةَ بينَه وبينَ أبيه، وأمِنَ في الدُّنيا والآخِرةِ من سَخَطِ الله وحُلُولِ نَـكالِه، ومَن عَكَسَ استُؤصِلَ في الدُّنيا بالدمار، وفي العُقْبىٰ أحَلَّ نفسَه وقومَه دارَ البَوار، جهَنَّمَ يَصْلَونَها فبئسَ القَرار.

والذي يُؤَيِّدُ أنّ قِصّةَ الخليل استِطراد: العَوْدُ إلىٰ تهديدِ الكَفَرةِ بقوله: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا عَمَّا يَعْمَلُ ٱلظَّٰلِمُونَۚ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٖ تَشْخَصُ فِيهِ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾.

قوله: (**إنما كانت أنصاب**)، أي: ما عَبَدَ أحدٌ مِن وَلَدِ إسماعيلَ صَنَماً، وإنما التي تَـوَلَّعُوا بها كانت أنصابَ حجارة.

فحيثُما نَصَبنا حجراً فهو بمنزلة البيت، فكانوا يَدُورون بذلك الحَجَرِ **ويُسمُّونَه: الدُّوَار، فاستُحِبَّ أن يُقالَ: طاف** بالبيت، ولا يُقال: دار بالبيت.

﴿إِنَّهُنَّ أَضْلَلْنَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ﴾ فأعوذ بكَ أن تَعصِمَني وبَنيَّ من ذلك، وإنما جُعِلْنَ مُضِلّات؛ لأنّ الناسَ ضَلُّوا بسَبَبهنّ، فكأنهنّ أضلَلْنَهم، كما تقول: فَتَنَتْهُمُ الدُّنيا وغَرَّتهُم، أي: افتَتَنوا بها واغترُّوا بسَبَبها.

قوله: (**ويُسَمُّونَه الدُّوَار**[١])، في حاشيةِ «الصِّحاح»: «قالَ ابنُ الأنباريّ: دُوَار: بُدٌّ[٢] كانوا في الجاهليةِ يَدُورُونَ حولَه أسابيع، يَتَشبَّهونَ بأهل مَكّة»، وأنشَدَ في «المُغرِب» لامرِئِ القَيْس:

فعَنَّ لنا سِرْبٌ كأنَّ نِعاجَه ... عَذارىٰ دُوَارٍ في مُلاءٍ مُذيَّل[٣]

السِّرْب: الجماعةُ من الظِّباءِ والبَقَر، والنِّعاج: جمعُ نَعْجة، وهيَ الأُنثىٰ من بَقَرِ الوَحْش، والعَذارىٰ: جمعُ عَذْراء، والدُّوَار: صَنَمٌ كانت تَنصِبُه العَرَبُ وتدورُ حولَه. **الجوهري**: «المُلاءةُ ـ بالضَّمِّ والمَدّ ـ : الرَّيْطة، والجمع: مُلاء»، والمُذيَّل: الطويلُ الذَّيْل، وإنما ذُكِّرَ حَمْلاً علىٰ اللفظ.

قوله: (**فاستُحِبَّ أن يُقال: طاف**)، أي: «دارَ» بمعنىٰ: طاف، ومُنِعَ أن يُقال: «دار»، واستُحِبَّ أن يُقال: «طاف»؛ لِئلّا يُتأسّىٰ بألفاظِ المُشرِكين.

---

(١) بضَمِّ الدال وتخفيفِ الواو، وقد تُشدَّد. كما في «لسان العرب» لابن منظور، مادة (دور).

(٢) قالَ ابنُ دُرَيد: البُدّ: الصَّنَمُ نفسُه الذي يُعبَد، لا أصلَ له في اللغة، فارسيٌّ مُعرَّب، والجمع: البِدَدة. نقله عنه ابنُ منظور في «لسان العرب»، مادة (بدد).

(٣) «ديوان امرئ القيس» ص٧٥، من مُعلَّقتِه المشهورةِ التي مطلعُها:

قِفا نبكِ من ذكرىٰ حبيبٍ ومَنزِلِ ... بسِقطِ اللِّوىٰ بينَ الدَّخُولِ فحَوْمَلِ

وانظر: «المُغرِب في ترتيب المُعرِب» للمُطرِّزي (٢ : ٨٦).

﴿فَمَن تَبِعَنِى﴾ علىٰ مِلَّتي وكان حَنيفاً مسلماً مثلي ﴿فَإِنَّهُۥ مِنِّى﴾ **أي: هو بعضي** لِفَرْطِ اختصاصِه بي ومُلابسَتِهِ لي، وكذلك قولُه: «مَنْ غَشَّنا فليس منّا» أي: ليس بعضَ المؤمنين، علىٰ أنّ الغِشَّ ليس من أفعالهم وأوصافِهم، ﴿وَمَنْ عَصَانِى فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ تغفرُ له ما سَلَفَ منه من عِصْياني إذا بَدَا له فيه واستَحدَث الطاعةَ لي. وقيل: معناه: ﴿وَمَنْ عَصَانِى﴾ **فيما دُون الشِّرك.**

[﴿رَّبَّنَآ إِنِّىٓ أَسْكَنتُ مِن ذُرِّيَّتِى بِوَادٍ غَيْرِ ذِى زَرْعٍ عِندَ بَيْتِكَ ٱلْمُحَرَّمِ رَبَّنَا لِيُقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ فَٱجْعَلْ أَفْـِٔدَةً مِّنَ ٱلنَّاسِ تَهْوِىٓ إِلَيْهِمْ وَٱرْزُقْهُم مِّنَ ٱلثَّمَرَٰتِ لَعَلَّهُمْ يَشْكُرُونَ﴾ ٣٧]

﴿مِن ذُرِّيَّتِى﴾ بعضِ أولادي، وهم إسماعيلُ ومَنْ وُلد منه، ﴿بِوَادٍ﴾ هو وادي ..

قوله: (﴿فَإِنَّهُۥ مِنِّى﴾ أي: هو بعضي)، لا يُريدُ أنّ «مِن» في قوله: ﴿مِنِّى﴾ تبعيضيّة، وإن صَرَّحَ بلفظِ البعض، بل هيَ اتصالية، كقوله تعالىٰ: ﴿ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتُ بَعْضُهُم مِّنۢ بَعْضٍ﴾، ولهذا قال: «لِفَرْطِ اختِصاصِهِ بي ومُلابَسَتِه لي».

قوله: (﴿وَمَنْ عَصَانِى﴾ فيما دونَ الشِّـرْك)، يَدُلُّ علىٰ أنه حَمَلَ «العِصيانَ» في الوَجْهِ الأولِ علىٰ الشِّـرْك، لأنه مُقابِلٌ لِقولِه: «﴿فَمَن تَبِعَنِى﴾ علىٰ مِلَّتي، وكانَ حَنيفاً مُسلِماً»، أي: مُوحِّداً، والكلامُ مبنيٌّ علىٰ التخييل والتورية، كما سَبَقَ في قولِهِ تعالىٰ: ﴿إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً﴾ [التوبة: ٨٠].

قالَ القاضي: «﴿فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ أي: تَقدِرُ أن تَغفِرَ له وتَرحَمَه ابتداءً أو بعدَ التوفيقِ للتوبة، وفيه دليلٌ علىٰ أنّ كُلَّ ذنبٍ فلله أن يَغفِرَه حتىٰ الشِّـرْك، إلا أنّ الوعيدَ[1] فرَّقَ بينَه وبينَ غيره»[2].

---

(١) في الأصول الخطية: «الوعد»، والمُثبَتُ من «تفسير البيضاوي».

(٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢٠٠).

مكّة ﴿غَيْرِ ذِى زَرْعٍ﴾ **لا يكون فيه شيءٌ من زرعٍ قطُّ**، كقوله: ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِى عِوَجٍ﴾ [الزمر: ٢٨] بمعنىٰ: لا يُوجد فيه اعوِجاج، ما فيه إلّا الاستقامةُ لا غير. وقيل للبيت: المحرَّم، لأنّ اللهَ حرَّم التَّعرُّضَ له والتَّهاونَ به، وجعل ما حولَه حَرَما؛ لمكانه أو لأنه لم يَزلْ مُمنعاً عزيزاً يَهابُه كلُّ جَبَّار، كالشيْء المحرَّم الذي حقُّه أن يُجتنب، أو لأنه مُحتَرَمٌ عظيمُ الحُرمةِ لا يَحِلُّ **انتهاكُها**، أو لأنه حُرّم علىٰ الطُّوفان. أي: مُنِعَ منه، كما سُمّي: «عَتيقاً» لأنه أُعتِقَ منه فلم يَسْتَولِ عليه، ﴿لِيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ اللامُ متعلِّقةٌ بـ﴿أَسْكَنتُ﴾، أي: **ما أسكَنتُهم** هذا الوادي الخَلاءَ **البَلْقَع** من كلِّ **مُرتَفَقٍ ومُرتَزَق، إلّا ليُقيموا الصَّلاةَ** عند بيتك المحرَّم، ويَعْمُروه بذِكْرك وعبادتك، ....

قوله: (**لا يكونُ فيه شيءٌ من زَرْع قَطّ**)، هذهِ المُبالَغةُ يُفيدُها معنىٰ الكِناية، لأنّ نفيَ ذي الزَّرْع يَستَلزِمُ كونَ الوادي غيرَ صالح، لأنه نكرةٌ في سِياقِ النفي.

قوله: (**انتِهاكُه**[1])، **الجوهري**: «انتِهاكُ الـحُرْمة: تناوُلُها بها لا يحلّ».

قوله: (**ما أسكنتُهم... إلا ليُقيموا الصلاة**) إلىٰ آخِره، هذا الحصرُ وتلكَ الفوائد إنما يُفيدُها تكريرُ ذِكرِ ﴿رَبَّنَا﴾، لأنه للاهتمام بشأنِ المَدْعُوِّ المطلوب، وجَعْلُ ﴿لِيُقِيمُواْ﴾ عِلّةً للإسكانِ بوادٍ موصوفٍ بهذينِ الوَصْفَين؛ كونِهِ غيرَ ذي زَرْع، وكونِـهِ عندَ بَيـتِكَ المُحرَّم، يعني: لا يَختارُ أحدٌ مِثلَ هذا المَوضِع إلا للانقِطاع للعبادةِ والتَّبتُّلِ إلىٰ الله، والتبرُّكِ به لِشَـرَفِه، وخَصَّ الصَّلاةَ لأنها عَمودُ الدِّين.

قوله: (**البَلقَع**)، **الجوهري**: «البَلقَعُ والبَلقَعة: الأرضُ القَفْرُ التي لا شيءَ بها»[2].

قوله: (**مُرتَفَق ومُرتَزَق**)، **الأساس**: «ارتَفَقتُ به: انتَفَعتُ به، تقول: بكَرَمِكَ أثِق، وعلىٰ

---

(١) في الأصول الخطية: «انتهاكها»، والمُثبتُ من «الكشّاف».

(٢) هذه الفِقرةُ قُدِّمَت في الأصلين قبلَ فِقرة «قوله: (ما اسكنتهم إلا ليقيموا)»، ووردت في (ط) هنا، وهو المُناسبُ لترتيب الكلام في «الكشاف».

وما تُعمَرُ به مساجدُك ومُتعبَّداتك، مُتبرِّكِينَ بالبُقعة التي شرَّفتَها علىٰ البقاع، مُستَسعِدِينَ بجِوارك الكريم، متقرِّبينَ إليك بالعُكُوفِ عند بيتك، والطَّوافِ به، والرُّكوعِ والسُّجودِ حولَه، مُستنزِلِينَ الرَّحمةَ التي آثرتَ بها سُكّانَ حَرَمِك.

﴿أَفْئِدَةً مِّنَ ٱلنَّاسِ﴾ أفئدةً من أفئدة الناسِ، و«مِنْ» للتَّبعيض، ويدلُّ عليه ما رُويَ عن مجاهد: لو قال: «أفئدةَ النّاس» لَزَحَمتْكُم عليه فارسُ والرُّوم، وقيل: لو لم يقل: ﴿مِّنَ﴾ لازدَحَموا عليه حتىٰ الرومُ والتُّركُ والهند. ويجوزُ أن يكونَ ﴿مِّنَ﴾ للابتداء، كقولك: **القلبُ منِّي سَقيم**؛ تريد: قلبي، فكأنه قيل: أفئدةَ ناس، **وإنّما نُكِّرت المضافُ إليه في هذا التَّمثيلِ** لتَنكير ﴿أَفْئِدَةً﴾، لأنَّها في الآيـة نكـرة؛ ليتناوَلَ بعضَ الأفئدة.

سُؤدَدِكَ[1] أرتَفِق، ومنه قولُه تعالىٰ: ﴿وَحَسُنَتْ مُرْتَفَقًا﴾ [الكهف: ٣١]، ويُقال: ما فيها مِرفَقٌ مِن مَرافِقِ الدار؛ نَحْوُ المُتوضَّأِ والمَطبَخ[2]».

قوله: (**القلبُ مني سَقيم**)، والظاهرُ أنه مِثلُ قولِهِ تعالىٰ: ﴿وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّى﴾ [مريم: ٤]، لكنَّه جعَلَه[3] ابتدائيةً لتفخيم الأمر، كأنه قيل: نَشَأَ سُقْمُ هذا العُضْوِ الذي يَصلُحُ بصَلاحِهِ البَدَن، ويَفسُدُ بفَسادِهِ منِّي ومن جِهَتي، فعلىٰ هذا: التعريفُ في ﴿ٱلنَّاسِ﴾ للجِنس، والمُرادُ قومٌ مخصوصون، أي: نَشَأَ جَعْلُ الأفئِدةِ مائلةً إلىٰ جِهةِ الكامِلينَ من الناس.

قوله: (**وإنما نكَّرتُ المُضافَ إليه في هذا التمثيل**)، أي: في «الكشّـاف» في قـوله: «فكأنه قيل: أفـئدةَ ناس»، وفي الآيةِ معرفة؛ ليَتَناوَلَ بعضَ الأفئِدة، قالَ صاحبُ «الفرائد»: لا يُحتاجُ

---

(١) السُّؤدَد: الشَّـرَف، ويُقالُ أيضاً: السُّودَد؛ بلا همز، والسُّؤدُد؛ بضَمِّ الدال الأولىٰ، وهي لغةُ طيِّئ. «لسان العرب» لابن منظور، مادة (سود).

(٢) بفتح الميم والباء: موضع الطبخ، وقد تُكسَـرُ الميمُ تشبيهاً باسم الآلة. «المصباح المنير» للفيُّومي، مادة (طبخ).

(٣) أي: جعل الحرب «مِن» ابتدائية.

وقُرِئ: «آفِدَةً»، **بوزن: عافِدة**. وفيه وجهان: أحدُهما: أن يكونَ منَ القلب، كقولك: آدُر، في أدْؤُر. والثاني: أن يكون اسمَ فاعِلة، من: **أَفِدَتِ الرِّحلة: إذا عَجِلَت**؛ أي: جماعة أو جماعات يَرتَحِلُون إليهم ويُعجِّلُون نحوَهم.

وقُرِئ: «أَفِدَةً»، وفيه وجهان: أن تُطرحَ الهمزةُ للتَّخفيف، وإن كان الوجهُ **أن تُخفَّفَ بإخراجها بَيْنَ بَيْن**، وأن يكونَ من: أَفِدَ.

إلىٰ جَعْل المعرفةِ نكرةً لجوازِ أن يُقال: المُضافُ مُقدَّر، أي: بعضَ أفئدةٍ من الناس، أو يُقال: «الناسُ» للجِنس، كقولِهِ تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُواْ لَكُمْ﴾ [آل عمران: ١٧٣].

وقلت: هذا هو الذي أرادَه المُصنِّف، فإنه أشارَ به إلىٰ أنّ التعريفَ في ﴿ٱلنَّاسِ﴾ بمنزلةِ النكِرة، كقولك: ادخُلِ السُّوقَ في بَلَدِ كذا، أي: سُوقاً من الأسواق. وأما الوَجْهُ الأولُ فساقطٌ يَظهَرُ بالتأمُّل.

قوله: (**بوَزْنِ عافِدة**)، وفي «الأساس»: «اعتَفَدَ الرجل: إذا أغلَقَ البابَ ليموتَ جُوعاً ولا يسأل، ولقيَ رجلٌ جاريةً تبكي، فقال: ما لكِ؟ قالت: نُريدُ أن نَعتَفِد. وأنشَدَ ابنُ الأعرابيّ:

وقائلةٍ ذا زمانُ اعتِفادِ[1]».

قوله: (**مِن: أفِدَتِ الرِّحْلة؛ إذا عَجِلَت**)، **الجوهري**: «أفِدَ الرجلُ ـ بالكسرِ ـ يَأفَدُ إفداً؛ أي: عَجِل، فهو أفِد؛ علىٰ «فَعِل»، أي: مُستَعجِل، وأفِدَ الترحُّل: إذا دنا وأزِف».

قوله: (**أن تُخفَّفَ بإخراجِها بينَ بين**)، قيل: فيه نَظَر؛ لأنّ الهمزةَ المُتحرِّكةَ الساكنَ ما قبلَها إنما يكونُ تخفيفُها بالحذف، كما في «مسألة» و«الـخَبْء»، ولا يُمكِنُ فيها بينَ بينَ؛ المشهورَ ولا غيرَه، لأنّ بينَ بينَ: إما ساكنٌ أو قريبٌ من الساكن؛ علىٰ اختِلافِ المَذهَبين، فلو جُعِلَتْ هذه الهمزةُ بينَ بينَ لَزِمَ التِقاءُ الساكِنَين، أو ما هو في حُكمِه.

---

(١) وتمامُه ـ كما في «أساس البلاغة» نفسِه، مادة (عفد) ـ:

ومَن ذاكَ يبقىٰ علىٰ الاعتِفادِ

﴿تَهْوِىٓ إِلَيْهِمْ﴾ تُسرع إليهم وتطيرُ نحوَهم شَوقاً ونِزاعا، من قوله:

يَهْـــوِي مَخارِمَهـــا هُـــوِيَّ الأَجْـــدَلِ

وقُرِئ: «تُهوىٰ إليهم» علىٰ البناء للمَفعول، من: هَوَىٰ إليه، وأهواهُ غيرُه. و«تَهْوىٰ إِلَيْهِمْ»؛ من: هَوِيَ يَهْوىٰ؛ إذا أحَبَّ، ضُمِّن معنىٰ: تَنْزِع، فعُدِّيَ تَعديَته. ﴿وَٱرْزُقْهُم مِّنَ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾ مع سُكناهم وادياً ما فيه شيءٌ منها، بأن تُجلَبَ إليهم من البلاد ﴿لَعَلَّهُمْ يَشْكُرُونَ﴾ النِّعمةَ في أن يُرزقوا أنواعَ الثَّمرات، ....

قوله: (يَهْوِي مَخارِمَها هُوِيَّ الأَجْدَل)، أولُه[1]:

وإذا رَمَيتَ به الفِجاجَ رأيتَه

قالَ المرزوقيّ: «الفَجّ: الطريقُ الواسِعُ في قُبُلِ جَبَل، والجمع: الفِجاج، والمَخارِم: جمعُ المَخرِم، وهو مُنقَطَعُ أنفِ الجبل، والـخَـرْم: أنفُ الجبل، والأجدَل: من جَدْلِ الـخَلْق[2]، والـهُوِيُّ ـ بضَمِّ الهاء ـ: هو القَصْدُ إلىٰ الأعلىٰ. يقول: إذا وَجَّهتَ هذا الجِلدَ في طُرُقِ الجبالِ رأيتَه يَقصِدُ أعاليَها قَصْدَ الصَّقْر»[3].

قوله: («تُهْوىٰ إليهم»... مِن: هَوِي [يَهْوىٰ]؛ إذا أحَبّ)، قالَ ابنُ جِنِّي: «قرأها عليٌّ رضيَ اللهُ عنه، هو مِن: هَوِيتُ الشيءَ؛ إذا أحببَتَه، لا تقول: هَوِيتُ إلىٰ فُلان، ولكن: هَوِيتُ فُلاناً، لكنْ لاحَظَ معنىٰ: تميلُ إليهم[4]، وهذا بابٌ من العربيّة ذو عَوَز»[5].

---

(١) زاد في (ح) و(ف) هنا: «لتأبَّطَ شرّاً»، وليس هو له، بل لأبي كبير الـهُذَلي ـ وهو عامر بن الحليس ـ، كما في «الشعر والشعراء» لابن قتيبة (٢: ٥٦٢)، و«لسان العرب» لابن منظور، مادة (خرم).

(٢) أي: حُسْنه.

(٣) «شرح ديوان الحماسة» للمرزوقي (١: ٦٩).

(٤) يعني: أن الفِعلَ «تهوى» ضُمِّنَ الفعلَ «تميل»، فعُدِّيَ تعديتَه.

(٥) «المحتسب» لابن جِنِّي (١: ٣٦٤).

حاضرةً في وادٍ يَبابٍ ليس فيه نَجْمٌ ولا شجرٌ ولا ماء، لا جَرَمَ أنَّ الله عَزَّ وجلّ أجاب دعوتَه، فجعلَه حَرَماً آمناً تُجبىٰ إليه ثمراتُ كل شيء رزقاً من لَدُنْه، ثم فضَّله في وُجود أصنافِ الثِّمار فيه علىٰ كلِّ رِيْفٍ وعلىٰ أخصَبِ البلاد وأكثرِها ثماراً، وفي أيِّ بلدٍ من بلاد الشَّرقِ والغربِ تَرىٰ الأُعجوبةَ التي يُريكُها اللهُ بوادٍ غيرِ ذي زرعٍ، وهي اجتماعُ البَواكيرِ والفواكِهِ المختلفةِ الأزمان، منَ الرَّبيعيّةِ والصَّيفيةِ والخَريفيةِ في يوم واحد، وليس ذلك من آياته بعَجيب، مَتَّعَنا اللهُ بسُكْنىٰ حَرَمِه، ووَفَّقَنا لشُكر نِعَمِه، وأدام لنا التَّشرُّفَ بالدُّخول تحتَ دعوة إبراهيمَ عليه السَّلام، ورَزقَنا طَرَفاً من سلامة ذلك القلبِ السّليم.

[﴿رَبَّنَآ إِنَّكَ تَعْلَمُ مَا نُخْفِى وَمَا نُعْلِنُۗ وَمَا يَخْفَىٰ عَلَى ٱللَّهِ مِن شَىْءٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِى ٱلسَّمَآءِ ۞ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى وَهَبَ لِى عَلَى ٱلْكِبَرِ إِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَۚ إِنَّ رَبِّى لَسَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ﴾ ٣٨-٣٩]

قوله: (في وادٍ يَباب)، الجوهري: «أرضٌ يَباب: خَراب».

قوله: (ثم فَضَّلَه)، «ثم» للتراخي في الإخبارِ أو الزمان.

قوله: (علىٰ كُلِّ رِيف)، الرِّيف: أرضٌ فيها زَرْعٌ وخِصْب(١).

قوله: (وفي أيِّ بَلَدٍ من بلادِ الشَّـرْقِ والغَرَب)، «أيّ» فيه استِفهامية، و«التي» صِفةُ الأُعجُوبة، فإنه لـمّا قال: «ثم فَضَّلَه في وجودِ أصنافِ الثمارِ فيه علىٰ كُلِّ ريفٍ وعلىٰ أخصَبِ البلاد»، قال: «في أيِّ بَلَد»، أي: لا ترىٰ الأُعجُوبةَ التي يُريكَها اللهُ تعالىٰ في مَكّةَ في بلادِ الشَّـرْقِ والغَرْب أيَّ بَلَدٍ شِئت.

قوله: (اجتماعُ البواكير)، الجوهري: «الباكورة: أولُ الفاكهة».

---

(١) معنىٰ «الريف» مُستفادٌ من «الصِّحاح» للجوهري، مادة (ريف).

النِّداءُ المكرَّرُ دليلُ التَّضرُّعِ والَّلجأِ إلىٰ الله تعالىٰ، ﴿إِنَّكَ تَعْلَمُ مَا نُخْفِى وَمَا نُعْلِنُ﴾ تعلمُ السرَّ كما تعلمُ العَلَنَ علماً لا تَفاوُتَ فيه، لأنّ غَيباً من الغُيوب لا يَحتجِبُ عنك. والمعنىٰ: إنَّك أعلمُ بأحوالنا وما يُصلحنا وما يُفسدنا منّا، وأنت أرحمُ بنا وأنصحُ لنا منّا بأنفُسِنا ولها، فلا حاجةَ إلىٰ الدُّعاء والطَّلَب، وإنّما ندعوك إظهاراً للعبودية لك، وتخشُّعاً لعَظَمتِك، وتذلُّلاً لعِزَّتِك، وافتقاراً إلىٰ ما عندَك، واستعجالاً لِنَيْلِ أيادِيك، ووَلَهاً إلىٰ رحمتك، وكما يَتملَّقُ العبدُ بين يَدَي سيِّده، رغبةً في إصابة مَعروفِه، مع توفُّر السيِّدِ علىٰ حُسن المَلَكَة. وعن بعضِهم: أنه رفع حاجتَه إلىٰ كريم، فأبطأَ عليه النُّجْح، فأراد أن يُذكِّرَه فقال: مِثْلُك لا يُذكَّرُ استِقْصاراً ولا تَوهُّماً للغَفْلة عن جواب السائلين، ولكن ذا الحاجةِ لا تَدَعْهُ حاجتُه أن لا يتكلَّمَ فيها. وقيل: ﴿مَا نُخْفِى﴾ من الوَجْد لِـمَا وقع بينَنا من الفُرْقة، ....

قوله: (كما تَعلَمُ العَلَن)، أشارَ إلىٰ تكريرِ «ما»، وأن لم يَقُل: «تَعلَم ما نُخفي ونُعلِن»؛ ليُؤذِنَ باستِقلالِ إيقاعِ العِلمِ علىٰ كُلٍّ مِنَ السِّـرِّ والعَلَن، حيثُ لا يَتفاوَتُ العِلمُ فيهما[1].

قوله: (وقيل: ﴿مَا نُخْفِى﴾ من الوَجْد)، عطفٌ علىٰ قوله: «تَعلَمُ السِّـرَّ كما تَعلَمُ العَلَن»، جَعَلَ ﴿نُعْلِنُ﴾ و﴿نُخْفِى﴾ علىٰ الأولِ مُطلَقاً؛ علىٰ مِنوالِ «يُعطي ويَمنَع»[2] تتميماً لحسنِ المَطلَب، يعني: هذا الذي يَظهَرُ من الطَّلَب ليسَ إلا التَّملُّق والرغبةَ إلىٰ إصابةِ المعروف، لا الاستِقصار والإعلام، وقريبٌ منه قولُ الشاعر:

أهُـــزُّكَ لا أني عَرَفتُـــكَ ناسِـــياً لأمـــري ولا أني أردتُ التقاضِـــيا

(١) علىٰ حاشية النسخة الموصلية هنا فائدة، ونصُّها: «ويُمكِنُ أن يكونَ قولُه: «كما تَعلَمُ العَلَن» إشارةً إلىٰ فائدةِ تكريرِ «ما» كما ذكرَه، وإشارةً أيضاً إلىٰ ذِكرِ العَلَنِ بعدَ السِّـرّ، لأنه إذا عَلِمَ السِّـرَّ عَلِمَ العَلَنَ بالطريقِ الأَوْلى، فالنكتةُ في ذِكرِه الإيذانُ بالتسويةِ بينَهما وعَدَم التفاوُتِ كما ذكر، والله أعلم».

(٢) أي: في مثل قولك: «زيدٌ يُعطي ويمنع»، ولا تَذكُرُ مفعول «يُعطي» ومفعولَ «يمنع» ، فيُفيدُ الإطلاق.

﴿وَمَا نُعۡلِنُ﴾ من البكاء والدُّعاء. وقيل: ﴿مَا نُخۡفِي﴾ من كآبة الافتراقِ، ﴿وَمَا نُعۡلِنُ﴾ يريد: **ما جرىٰ بينَه وبينَ هاجَرَ حينَ قالت له عند الوداع: إلىٰ مَنْ تَكِلُنا؟** قال: إلىٰ الله أَكِلُكم. قالت: آللهُ أمرَكَ بهذا؟ قال: نعم. قالت: إذن لا نَخْشىٰ، تَركْتَنا إلىٰ كاف. ﴿وَمَا يَخۡفَىٰ عَلَى ٱللَّهِ مِن شَيۡءٖ﴾ **من كلام الله** عزَّ وجلَّ تَصديقاً لإبراهيمَ عليه السَّلام، كقوله: ﴿وَكَذَٰلِكَ يَفۡعَلُونَ﴾ [النمل: ٣٤]. **أو من كلام إبراهيم**، يعني: وما يَخْفىٰ علىٰ الله الذي هو عالمُ الغَيبِ من شيءٍ في كلِّ مكان. و«مِنْ» للاستغراق، كأنه قيل: وما يخفىٰ عليه شيءٌ ما.

ولكنْ رأيتُ السَّيْفَ مِن بعدِ سَلِّه ... إلىٰ الهَزِّ مُحتاجاً وإن كانَ ماضِيا[1]

قوله: (**ما جرىٰ بينَه وبينَ هاجَرَ حينَ قالت له عندَ الوداع: إلىٰ مَن تَكِلُنا؟**)، هذا في حديثٍ طويل رواه البُخاريُّ في «صحيحه»[2] عن ابنِ عبّاسٍ قال: «جاءَ إبراهيمُ عليه السَّلامُ بهاجَرَ وبابنِها إسماعيل، وهيَ تُرضِعُه، حتىٰ وَضَعَها عندَ البيتِ عندَ دَوْحةٍ فوقَ زَمزَمَ في أعلىٰ المَسجِدِ، وليسَ بمَكّةَ يومَئذٍ أحد، وليسَ بها ماء، فوَضَعَها هناك، ووَضَعَ عندَ هاجَرَ إناءً فيه تمر، وسِقاءً فيه ماء، ثم ثَنىٰ إبراهيمُ مُنطَلِقاً، فتَبِعَتْهُ أمُّ إسماعيل، فقالت: يا إبراهيم، أينَ تَذهَبُ وتَترُكُنا بهذا الوادي الذي ليسَ فيه أنيسٌ ولا شيء؟ قالت له ذلكَ مِراراً، وجَعَلَ لا يَلتَفِتُ إليها، فقالت له: آللهُ أمَرَكَ بهذا؟ قال: نعم، قالت: إذن لا يُضيِّعُنا. ثم رَجَعَت.

فانطَلَقَ إبراهيم، حتىٰ إذا كانَ عندَ الثَّنِيّةِ حيثُ لا يَرَونَه، استَقبَلَ بوَجْهِهِ البيت، ثم دعا بهؤلاءِ الدَّعَوات، فرَفَعَ يَدَيهِ فقال: ﴿رَّبَّنَآ إِنِّيٓ أَسۡكَنتُ مِن ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيۡرِ ذِي زَرۡعٍ عِندَ بَيۡتِكَ ٱلۡمُحَرَّمِ﴾».

قوله: (﴿وَمَا يَخۡفَىٰ عَلَى ٱللَّهِ مِن شَيۡءٖ﴾ **من كلام الله أو من كلام إبراهيم**)، وعلىٰ التقديرَين:

---

(١) البيتان لبشار بن بُرْد، كما في «يتيمة الدهر» للثعالبي (٢: ٢٥٠)، و«محاضرات الأدباء» للراغب الأصفهاني (١: ٢٦٢)، و«غرر الخصائص الواضحة» للوطواط ص٢٧٠. وانظر: «ديوان المعاني» لأبي هلال العسكري (١: ٢٢١)، وقال: إنه «من أعجَبِ الاعتِذارِ في التقاضي».

(٢) برقم (٣٣٦٤) و(٣٣٦٥).

«عَلَىٰ» - في قوله: ﴿عَلَى ٱلْكِبَرِ﴾ - بمعنىٰ «مع»، كقوله:

إنِّي علىٰ مَا تَـرَيْنَ مِـنْ كِـبَرِي أعلَمُ مِنْ حَيثُ تُؤكَلُ الكَتِفُ

هو تذييلٌ لِـمَا سَبَقَ وتأكيدٌ له، ولهذا استَشهَدَ بقوله: ﴿وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ﴾، لأنه من كلام الله تذييلاً لكلام بَلقيس: ﴿إِنَّ ٱلْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا۟ قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوٓا۟ أَعِزَّةَ أَهْلِهَآ أَذِلَّةً﴾ [النمل: ٣٤].

فعلىٰ الأول: كانَ من الظاهرِ أن يقول: «صَدَقتَ يا إبراهيم ما يخفىٰ عليَّ شيء»، أقامَ المُظهَرَ مَوضِعَ المُضمَر، وأتىٰ باسمِهِ الأقدَسِ الجامعِ، أي: اقتَضىٰ عظمةُ جَلالِهِ وكبرياءُ سُلطانِهِ وشُمولُ عِلمِه أن لا يُخيِّبَ دُعاءَك.

وعلىٰ الثاني[1]: «وما يخفىٰ عليكَ من شيء»، فعَدَلَ ليُؤذِنَ أنه كيفَ تخفىٰ عليه حاجتي، وعِلمُه شامِلٌ لكُلِّ غَيْبٍ وشهادة؟!

قوله: («علىٰ» في قوله: ﴿عَلَى ٱلْكِبَرِ﴾ بمعنىٰ: «مع»)، ويجوزُ أن تجريَ علىٰ حَقيقتِها، ويُقال: وَهَبَ لي وأنا مُتمكِّنٌ علىٰ الكِبَر، كقوله تعالىٰ: ﴿وَجَآءُو عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ بِدَمٍ كَذِبٍ﴾ [يوسف: ١٨]، وهذا أنسَبُ؛ لِقوله: «لأنّ الولادةَ في تلكَ السِّنِّ العاليةِ كانت آية».

قوله: (إني علىٰ ما تَرَيْنَ مِن كِبَري)، يقول: إني مَعَ ما تَرَيْنَ مِن كِبَري[2] أعرِفُ الأشياءَ حَقَّ معرفتِها، لأني جَرَّبتُها ومارستُها، وإني الآنَ علىٰ ما كنتُ مَعَ كِبَرِ سِنِّي وتَغيُّرِ أحوالِ الحواسّ. وإليه أُومِئَ بقوله: «وإنما ذكرَ حالَ الكِبَر، لأنّ المِنّةَ بهبةِ الوَلَدِ فيها أعظم».

قوله: (أعلَمُ مِن حيثُ تُؤكَـلُ الكَتِف[3])[4]، مَثَـلٌ في التَّجْرِبة، لأنَّ المُجرِّبَ يأخذُ

---

(١) قوله: «وعلىٰ الثاني»: أي: وعلىٰ الثاني كان من الظاهر أن يقول: «ويخفىٰ عليك» إلخ. انتهىٰ من حاشية النسخة الموصلية.

(٢) قوله: «يقول: إني علىٰ ما ترينَ من كبري» سقط من (ح).

(٣) في (ح): «أعلَمُ أنْ من أين تُؤكَلُ الكَتِف»، ولا يَستَقيمُ به وَزنُ البيت، ومثلُه في (ط) لكن دون «أن»، ووزنُه مستقيم، وفي (ف): «أعرف من أين تُؤكَلُ الكَتِف»، والمُثبَتُ من «الكشّاف».

(٤) البيتُ أنشَدَه أبو عُبيد القاسمُ بنُ سَلّام في كتاب «الأمثال»، انظر: «فصل المقال» لأبي عُبيد البكري ص١٤٢.

وهو في موضع الحال، معناه: وهَبْ لي وأنا كبيرٌ وفي حال الكِبَر. رُوِيَ أنّ إسماعيلَ وُلِدَ له وهو ابنُ تسعٍ وتسعينَ سنة، ووُلد له إسحاقُ وهو ابنُ مئةٍ وثنتي عشرةَ سنة، وقد رُوي أنه وُلد له إسماعيلُ لأربعٍ وستّين، وإسحاقُ لتسعين. وعن سعيد بن جُبير: لم يُولد لإبراهيمَ إلا بعد مئة وسبعَ عشرةَ سنةً. وإنما ذَكَر حالَ الكِبَرِ لأنّ المِنَّةَ بهِبَةِ الولدِ فيها أعظم، من حيث إنها حالُ وُقوع اليأسِ منَ الولادة. والظَّفَرُ بالحاجة علىٰ عَقِب اليأسِ من أجَلِّ النِّعَم وأحلاها في نفس الظافر، ولأنّ الولادةَ في تلك السِّنِّ العاليةِ كانت آيةً لإبراهيم. ﴿إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ﴾ **كان قد دعا ربَّه وسألَه الولدَ، فقال:** ﴿رَبِّ هَبْ لِي مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [الصافات: ١٠٠]، **فشَكَر الله ما أكرَمَه به من إجابته.**

فإن قلتَ: اللهُ تعالىٰ يسمعُ كلَّ دعاءٍ، أجابَه أو لم يُجِبْه. ....

الكَتِفَ من أعلاه، ليَجذِبَ اللَّحْمَ عنه، وقيل: تُؤكَلُ مِن أسفَلِها ليَسْهُل.

قوله: (﴿إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ﴾ **كانَ قد دَعا ربَّه، وسألَه الوَلَد**) إلىٰ قوله: (**فشكَرَ الله ما أكرَمَه به من إجابته**)، وقلت: قَضِيّةُ النَّظْمِ أن يكونَ قولُه: ﴿إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ﴾ تعليلاً لإجابةِ دُعائِهِ السابقِ علىٰ سَبيل التذييل، وأن يكونَ قولُه: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي وَهَبَ لِي عَلَى ٱلْكِبَرِ إِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ﴾ تذكيراً لِشُكرِ نِعَمِهِ السابقة، ووَسيلةً لاستِجابةِ هذا الدُّعاء، فإنّ هذهِ الآيةَ كالاعتراضِ بينَ أدعيةِ إبراهيمَ عليه السَّلامُ في هذا المكان، كأنه عليه السَّلامُ يقول: «اللهُمَّ استَجِبْ دُعائي في حَقِّ ذُرِّيَّتي في هذا المقام، فإنكَ لم تَزَلْ سَميعَ الدُّعاء، وقد دَعوتُكَ علىٰ الكِبَر، وسألتُ أن تَهَبَ لي إسماعيلَ وإسحاق، فأجَبْتَ لي»، فذكرَه وسيلةً لاستِجابةِ الدُّعاء.

وفي تقييدِهِ تلكَ النِّعمةِ بالحمدِ دونَ إطلاقِها: إشارةٌ إلىٰ التِزام الشُّكرِ لهذهِ النِّعْمةِ المُستَجِدّة.

قوله: (**اللهُ يَسمَعُ كُلَّ دعاءٍ أجابَه أو لم يُجِبْه**)، يعني: كيفَ استُعمِلَ ﴿سَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ﴾ بمعنىٰ: مُجيبه، فإنه تعالىٰ يَسمَعُ الدُّعاء، أجابَه[1] أو لم يُجِبْه؟ وما فائدةُ اختِصاصِهِ به؟

---

(١) في الأصول الخطية: «يُجيبُه»، وأصلحتُه بحسب السِّياق.

قلت: هو من قولك: سمعَ الملِكُ كلامَ فلان: إذا اعتدَّ به وقَبِلَه، ومنه: سمع اللهُ لـمَن حَمِدَه، وفي الحديث: «ما أَذِنَ اللهُ لشيءٍ كأذَنِهِ لنبيٍّ يتغنّىٰ بالقرآن».

فإن قلتَ: ما هذه الإضافةُ، إضافةُ «السَّميعِ» إلىٰ «الدُّعاء»؟ قلت: إضافةُ الصِّفة إلىٰ مفعولها، وأصلُه: لَسَميعٌ الدُّعاءَ. وقد ذَكَر سِيبويه «فَعِيلاً» في جملة أبنية المُبالغةِ العامِلةِ عَمَل الفعل، كقولك: هذا ضَروبٌ زيداً، وضَرابٌ أخاه، ومِنْحارٌ إبلَه، وحَذِرٌ أُموراً، ورَحِيمٌ أباه. ويجوزُ أن يكونَ من إضافة «فَعِيلٍ» إلىٰ فاعِلِه، ويُجعلَ دُعاءُ الله سَميعاً علىٰ الإسناد المجازيِّ. والمراد: سَماعُ الله.

وأجاب: أنّ الفائدةَ أنه اعتَدَّ به[1] وقَبِلَ منه، كما إذا رفع شخصانِ قِصَّتَهما إلىٰ الأمير، وسَمِعَ كلامَهما، وقَبِلَ من أحدِهما وقضىٰ حاجتَه، ولم يَقبَل من الآخَر، يُقال: سَمِعَ قِصّةَ فُلان، ولم يَسمَعْ من الآخَر، وهو من باب الكِناية.

قوله: (ما أذِنَ الله) الحديث، رواهُ الشيخانِ[2] عن أبي هُريرة، يعني: لا يَعتَدُّ بشيءٍ كاعتِدادِهِ لنبيٍّ يَتَغنّىٰ بالقُرآن، قالَ في «الفائق»: «الأَذَن: الاستماع، والمُرادُ بالتغنِّي: تحزينُ القِراءةِ وترقيقُها، ومنه الحديث: (زَيِّنوا القُرآنَ بأصواتِكم)[3]».

الراغب: «غَنّىٰ أُغنيةً وغِناءً وتَغنّىٰ، وقيل: تَغنّىٰ؛ بمعنىٰ: استَغنىٰ، ومنه: «مَنْ لم يَتَغَنَّ بالقُرآن»[4]»[5].

قوله: (من إضافةِ «فَعيل» إلىٰ فاعِله)، أي: لَسَميعٌ دُعاؤُك.

---

(١) في الأصول الخطية: «اعتده».

(٢) البخاري (٥٠٢٤) و(٧٤٨٢) و(٧٥٤٤)، ومسلم (٧٩٢) و(٧٩٣).

(٣) أخرجه أبو داود (١٤٦٨)، والنسائي (١٠١٥) و(١٠١٦)، وابن ماجه (١٣٤٢) من حديث البراء ابن عازب رضيَ اللهُ عنه.

(٤) أخرجه البخاري (٧٥٢٧) من حديث أبي هُريرةَ رضيَ اللهُ عنه بلفظ: «ليسَ منا مَنْ لم يَتَغَنَّ بالقُرآن».

(٥) «مفردات القرآن» ص ٦١٦.

[﴿رَبِّ ٱجْعَلْنِي مُقِيمَ ٱلصَّلَوٰةِ وَمِن ذُرِّيَّتِيۚ رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَآءِ ۞ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لِي وَلِوَٰلِدَيَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ يَقُومُ ٱلْحِسَابُ﴾ ٤٠- ٤١]

﴿وَمِن ذُرِّيَّتِي﴾ وبعضَ ذُرِّيَّتي، عَطفاً علىٰ المنصوب في ﴿ٱجْعَلْنِي﴾، وإنَّما بَعَّض لأنه عَلِمَ بإعلام الله أنه يكون في ذُرِّيتِه كُفَّارٌ، وذلك قولُه: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [البقرة: ١٢٤].

﴿وَتَقَبَّلْ دُعَآءِ﴾ أي: عبادَتي؛ ﴿وَأَعْتَزِلُكُمْ وَمَا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [مريم: ٤٨].

يعني: أباه، وقرأ الحسَنُ بنُ عليٍّ رضي الله عنهما: «ولِوَلَدَيَّ» يعني: إسماعيلَ وإسحاقَ. وقُرِئ: «لوُلْدِيَّ» بضمِّ الواو، والوُلْد بمعنىٰ: الوَلَد، كالعُدْم والعَدَم. وقيل: جمعُ وَلَد، كـ«أُسْدٍ» في: أَسَد. وفي بعض المصاحفِ: «ولِذُرِّيَّتي».

فإن قلت: كيف جاز له أن يَستغفرَ لأبوَيْهِ وكانا كافرَين؟ قلت: هو من مُجوِّزات العقل، لا يُعلمُ امتناعُ جوازِه إلّا بالتَّوقيف. وقيل: أراد بوالِدَيهِ آدمَ وحوّاء. وقيل: بشَرْط الإسلام، ويأباهُ قولُه: ﴿إِلَّا قَوْلَ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ﴾ [الممتحنة: ٤]؛ لأنه لو شَرَط الإسلامَ لَكان استغفاراً صحيحاً لا مَقالَ فيه، فكيف يُستثنىٰ الاستغفارُ الصَّحيحُ من جُملة ما يُؤتَسىٰ فيه بإبراهيمَ.

في قراءة أُبيٍّ: «ولأَبَوَيَّ». وقرأ سعيد بن جُبير: «ولوالِدِي» علىٰ الإفراد،.......

قوله: (﴿وَمَا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾)، استِشهادٌ لأنّ الدُّعاءَ يجيءُ بمعنىٰ العبادة.

قوله: (ويأباهُ قولُه: ﴿إِلَّا قَوْلَ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ﴾)، يعني: هذا القولُ مردود، لأنه لو نوىٰ إبراهيمُ عليه السَّلامُ في قوله: ﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لِي وَلِوَٰلِدَيَّ﴾: «إن أسلَما»، لكانَ مِثلُ هذا الاستِغفارِ مما يُؤتَسىٰ به ومأموراً به، وقد قالَ اللهُ تعالىٰ: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِيٓ إِبْرَٰهِيمَ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ﴾ إلىٰ قوله: ﴿إِلَّا قَوْلَ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ﴾ [الممتحنة: ٤]، فاللهُ تعالىٰ

﴿يَوۡمَ يَقُومُ ٱلۡحِسَابُ﴾ أي: يَثْبُت، وهو مُستعارٌ من قيام القائم علىٰ الرِّجل، والدَّليلُ عليه قولُهم: قامتِ الحربُ علىٰ ساقِها. ونحوهُ قولُهم: تَرجَّلتِ الشَّمس؛ إذا أشرَقَت وثبَتَ ضَوؤها، كأنّها قامت علىٰ رِجْل. ويجوز أن يُسندَ إلىٰ الحساب قيامُ أهلِه إسناداً مجازيّا، أو يكون مثل: ﴿وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢]. **وعن مجاهد: قدِ استجابَ اللهُ له فيما سأل**، فلم يَعبُدْ أحدٌ من وَلَدِهِ صَنَماً بعدَ دعوتِه، وجَعل البلدَ آمناً، ورَزَق أهلَه من الثَّمرات، ....

نهانا أن نأتسيَ به في هذا الاستِغفار، ولو كانَ مشروطاً بالإسلام لكانَ مأموراً بالاتباع، فضلاً عن أن يكونَ منهياً عنه، وقد استقصَيْنا الكلامَ عليه في «مريم»[1]؛ ردّاً علىٰ المُصنِّف.

قوله: (**وهو مُستَعارٌ من قيام القائم**)، أي: القيامُ مُستَعارٌ للثبات، شُبِّهَ ﴿ٱلۡحِسَابُ﴾ في الوقوع والثبوتِ بإنسانٍ إذا كانَ علىٰ أقوىٰ حالِه، وهو القائم، ثم خُيِّلَ له ما يُلازِمُ الإنسانَ في هذه الحالة، وهو القيام، ثم شُبِّهَ هذا المُتخيَّلُ بمِثلِه من المُحقَّق، ثم أُطلِقَ المُحقَّقُ علىٰ ذلكَ المُتخيَّل، فهي استِعارةٌ مَكْنيّةٌ مُستَلزِمةٌ للتخييلية.

قوله: (**وعن مُجاهِد: قد استَجابَ اللهُ له**)، بيانٌ لِرَبْطِ الآياتِ من ابتداءِ دَعْوةِ إبراهيمَ عليه السَّلام، فقولُه: «فلم يَعبُدْ أحدٌ مِن وَلَدِهِ صَنَماً بعدَ دَعْوتِه»: مبنيٌّ علىٰ ما سَبَقَ من جَوابِ ابنِ عُيَينة: «ما عَبَدَ أحدٌ مِن وَلَدِ إسماعيلَ صَنَماً، وإنما كانت أنصابَ حجارة»، وفي قوله: «وجَعَلَ في ذُرِّيَّـتِهِ مَن يُقيمُ الصَّلاة»: إشارةٌ إلىٰ أنّ «مِن» في ﴿مِن ذُرِّيَّتِي﴾ للتبعيض، وقوله: «وأراهُ مَناسِكَه وتابَ عليه»: إشارةٌ إلىٰ ما في البقرة: ﴿وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُبۡ عَلَيۡنَآ﴾ [البقرة: ١٢٨].

وقولُ ابنِ عباس: إما من تَتِمّةِ كلام مُجاهِد، أو أنه لـمّا لم يَذكُرْهُ جاءَ به[2] ليَستَوعِبَ جميعَ ما اشتَمَلَتْ عليه الآياتُ من المعاني.

---

(١) في تفسير الآية ٤٧ منها (١٠: ٣٦).

(٢) أي: لـمّا لم يَذكُرْهُ مُجاهِدٌ جاءَ به الزمخشـريّ.

وجعلَه إماماً، وجَعل في ذُرِّيته مَن يُقيم الصَّلاةَ، وأراه مناسِكَه، وتاب عليه. وعن ابن عبّاسٍ رضي الله عنهما أنه قال: كانتِ الطائفُ من أرض فلسطينَ، فلما قال إبراهيم: ﴿رَّبَّنَآ إِنِّيٓ أَسۡكَنتُ﴾ [إبراهيم: ٣٧]، رَفعها اللهُ فوَضَعها حيثُ وضعها رِزقاً للحَرَم.

[﴿ وَلَا تَحۡسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا عَمَّا يَعۡمَلُ ٱلظَّٰلِمُونَۚ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمۡ لِيَوۡمٖ تَشۡخَصُ فِيهِ ٱلۡأَبۡصَٰرُ * مُهۡطِعِينَ مُقۡنِعِي رُءُوسِهِمۡ لَا يَرۡتَدُّ إِلَيۡهِمۡ طَرۡفُهُمۡۖ وَأَفۡـِٔدَتُهُمۡ هَوَآءٞ﴾ ٤٢-٤٣]

فإن قلتَ: يتعالىٰ اللهُ عنِ السَّهو والغَفْلة، فكيف يَحسَبُه رسولُ الله ﷺ ـ وهو أعلمُ الناسِ به ـ غافلاً حتّىٰ قيل: ﴿ وَلَا تَحۡسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا﴾؟ قلت: إن كان خطاباً لرسول الله ﷺ ففيه وجهان:

أحدُهما: التَّثبيتُ علىٰ ما كان عليه من أنه لا يَحسَب اللهَ غافلاً، كقوله: ﴿وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ﴾ [الأنعام: ١٤]، ﴿ فَلَا تَدۡعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ﴾ [الشعراء: ٢١٣]، كما جاء في الأمر: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [النساء: ١٣٦].

والثاني: أنّ المرادَ بالنَّهي عن حِسْبانِه غافلاً، **الإيذانُ بأنه عالمٌ بما يفعلُ الظالمون،** لا يَخفىٰ عليه منه شيء، وأنه مُعاقبُهم علىٰ قَليلِه وكثيرِه، علىٰ سبيل الوَعيدِ والتَّهديد، كقوله: ﴿وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ عَلِيمٞ﴾ [البقرة: ٢٨٣] يُريد: الوَعيد. ويجوز أن يُراد: ولا تَحسَبَنَّهُ **يُعاملُهم معاملةَ الغافِلِ** عمّا يعملون، ....

قوله: (**الإيذانُ بأنه عالـمٌ بما يَفعَلُه**(١) **الظالمون**)، يُريد: أنّ قولَه: ﴿غَٰفِلًا عَمَّا يَعۡمَلُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ كِنايةٌ أو مجازٌ في المرتبةِ الثانيةِ عن الوعيدِ والتهديد، أي: لا تحسَبَنَّ اللهَ يتركُ عِقابَهم، لأنه جائزٌ في كَرَمِهِ ولُطفِهِ أن يَعفُوَ عنهم، لكنْ لا بُدَّ أن يُعاقِبَهم علىٰ القليل والكثير.

قوله: (**يُعامِلُهم مُعامَلةَ الغافِلِ**)، فعلىٰ هذا [هو] استِعارةٌ تمثيلية، كما مَرَّ في ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ﴾ [البقرة: ٩].

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «بما يفعل»، والأمر فيه قريب.

ولكن معاملةَ الرَّقيبِ عليهم، المُحاسبِ علىٰ **النَّقِيرِ والقِطْمير**.

وإن كان خطاباً لغيره ممَّن يجوز أن يَحسَبَه غافلاً، لجَهْلِه بصفاته، فلا سؤالَ فيه.

وعنِ ابنِ عُيينة: **تسليةٌ للمظلوم وتهديدٌ للظالم**، فقيل له: مَن قال هذا؟ فغَضِبَ وقال: إنّما قالَه مَنْ عَلِمَه.

وقُرِئ: ﴿يُؤَخِّرُهُمْ﴾ بالنُّون والياء. ....

قوله: (**النَّقيرِ والقِطمِير**)، الجوهري: «النَّقير: النُّقْرةُ التي في ظَهْرِ النَّواة»، و«القِطمِير: الفُوفةُ التي في النَّواة، وهيَ القِشـرةُ الرقيقة».

قوله: (**تَسْليةٌ للمظلوم، وتهديدٌ للظالم**)، يعني: الخِطابُ عامّ، فلا يختصُّ به مُخاطَبٌ دونَ مُخاطَب، لأنَّ الناسَ بينَ ظالم ومظلوم، فإذا سَمِعَ المظلومُ أنّ اللهَ تعالىٰ عالـمٌ بمـا يَفعَلُه الظالـمُ ويَنتَصِـرُ له هانَ عليه ظلمُه، والظالـمُ إذا تَصوَّرَ أنّ اللهَ تعالىٰ عالـمٌ بمـا يَفعَلُه، ولا بُدَّ أن يُجازِيَه علىٰ ظُلمِه، ربما ارتَدَعَ عن ظُلمِه.

وإنما غَضِبَ عليه[1]؛ لأنّ السائلَ قَصَـرَ التأويلَ علىٰ التقليد، وطَلَبَ منه الرواية، ولهذا قال: «إنما قالَه مَن عَلِمَه»، أي: قالَه صاحبُ الدِّراية.

وهذا مُناسِبٌ لتأليفِ النَّظْم؛ فإنّ الآيةَ مردودةٌ إلىٰ قوله: ﴿قُلْ تَمَتَّعُوا﴾ و﴿قُل لِّعِبَادِيَ﴾ [إبراهيم: ٣٠-٣١]، أُمِرَ صَلَواتُ الله عليه وسَلامُه بمُتاركَةِ القوم، وبأن يقولَ لهم: ﴿تَمَتَّعُوا فَإِنَّ مَصِيرَكُمْ إِلَى النَّارِ﴾ [إبراهيم: ٣٠]، وبأن يَشتَغِلَ بتبليغ الرسالةِ مَعَ مَن يَنتَفِعُ به بالعَمَل وباستِعمالِ الفِكرِ والاعتبار؛ بقولِه: ﴿يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [إبراهيم: ٣١] الآية، وبقولِه: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ [إبراهيم: ٣٢]، وقولِه: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ﴾ [إبراهيم: ٣٥]، ثمَّ سَلّاهُ وهَدَّدَ الظالـمَ علىٰ سَبيل العُموم بقوله: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ﴾، وخَتَمَ به وبما يَتَّصِلُ به السُّورةَ، واللهُ أعلم.

---

(١) أي: وإنما غَضِبَ سُفيانُ بنُ عُيَينةَ ممَّن قالَ له: «مَن قال هذا؟».

﴿تَشۡخَصُ فِيهِ ٱلۡأَبۡصَٰرُ﴾ أي: **أبصارُهم لا تَقَرُّ في أماكنها** من هَوْل ما ترىٰ.

﴿مُهۡطِعِينَ﴾ مُسرعِينَ إلىٰ الداعي. وقيل: الإهطاعُ: أن تُقْبِلَ ببَصَرِك علىٰ المَرْئيِّ تُديمُ النَّظَرَ إليه لا تَطرِف، ﴿مُقۡنِعِي رُءُوسِهِمۡ﴾ رافِعِيها ﴿لَا يَرۡتَدُّ إِلَيۡهِمۡ طَرۡفُهُمۡۖ﴾ **لا يَرجعُ إليهم أن يَطْرِفُوا** بعُيونهم، أي: لا يَطْرِفُون، ولكن عُيونهم مفتوحةٌ ممدودةٌ من غير تحريكٍ للأجْفان، أو لا يرجعُ إليهم نَظَرُهم فيَنظروا إلىٰ أنفُسِهم.

الهواءُ: الخَلاءُ الذي لم تَشغَلْهُ الأجرام، فوُصِفَ به فقيل: قلبُ فلانٍ هواء؛ إذا كان جَباناً لا قوّةَ في قلبه ولا جُرأة. ويقال للأحمق أيضاً: قلبُه هَواءٌ. قال زهير:

مِـنَ الظُّلْـمانِ جُؤْجُـؤُهُ هَـواءُ

قوله: (**أي: أبصارُهم لا تَقَرُّ في أماكنِها**)، الراغب: «الشَّخْص: سَوادُ الإنسانِ القائم المُتراءىٰ من بعيد، وقد شَخَصَ من بَلَدِه: نَفَذ[1]، وشَخَصَ سَهْمُه وبَصَرُه، وأشخَصَه صاحبُه، قالَ اللهُ تعالىٰ: ﴿تَشۡخَصُ فِيهِ ٱلۡأَبۡصَٰرُ﴾، وقال: ﴿شَٰخِصَةٌ أَبۡصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾[2] [الأنبياء: ٩٧]، أي: أجفانُهم لا تَطرِف»[3].

قوله: (**لا يَرجعُ إليهم أن يَطرِفوا**)، الجوهري: «طَرَفَ بَصَـرَه يَطرِفُ طَرْفاً؛ إذا أطبَقَ أحدَ جَفْنَيهِ علىٰ الآخَر، الواحِدةُ من ذلك: طَرْفة، يُقال: أسـرَعُ مِن طَرْفةِ عَيْن».

قوله: (**مِنَ الظُّلْمانِ جُؤجُؤُه هَواءُ**)، وأنشَدَه[4] الزَّجّاج[5]، صَدْرُه:

---

(١) قوله: «نفذ» سقط من (ط) و(ف)، وفيهما: «شخص من بصره»، وفي (ح): «فقد»، والمُثبَتُ من «المفردات» للراغب، مادة (شخص).

(٢) في الأصول الخطية: «شاخصة أبصارهم»، وهو خطأ، والمُثبَتُ من «المفردات».

(٣) «مفردات القرآن» ص ٤٤٧.

(٤) في الأصول الخطية: «وأنشد»، وأصلحتُه بحسب السِّياق.

(٥) في «معاني القرآن وإعرابه» (٣ : ١٦٦).

لأنّ النَّعامَ مَثَلٌ في الجُبْنِ والحُمْق، وقال حسّان:

فأنتَ مُجَوَّفٌ نَخِبٌ هَواءُ

وعن ابن جُريج: ﴿وَأَفْـِٔدَتُهُمْ هَوَآءٌ﴾ صِفْرٌ منَ الخير خاويةٌ منه، وقال أبو عُبيدة: جَوْفٌ لا عقولَ لهم.

[﴿ وَأَنذِرِ ٱلنَّاسَ يَوْمَ يَأْتِيهِمُ ٱلْعَذَابُ فَيَقُولُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ رَبَّنَآ أَخِّرْنَآ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ نُّجِبْ دَعْوَتَكَ وَنَتَّبِعِ ٱلرُّسُلَ ۗ أَوَلَمْ تَكُونُوٓا۟ أَقْسَمْتُم مِّن قَبْلُ مَا لَكُم مِّن زَوَالٍ * وَسَكَنتُمْ فِى مَسَـٰكِنِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ وَضَرَبْنَا لَكُمُ ٱلْأَمْثَالَ * وَقَدْ مَكَرُوا۟ مَكْرَهُمْ وَعِندَ ٱللَّهِ مَكْرُهُمْ وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ ٱلْجِبَالُ * فَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِۦ رُسُلَهُۥٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ ذُو ٱنتِقَامٍ ﴾ ٤٤-٤٧]

كأنّ الرَّحْلَ منها فوقَ صَعْلٍ(١)

الصَّعْل: الصغيرُ الرأسِ من الرجالِ والنَّعام من غير قِصَرِ العُنُق، والجُؤجُؤُ من الطائرِ والسَّفينة: صَدْرُهما، يُهمَزُ ولا يُهمَز، يَصِفُ مَطِيَّتَه بالقَلَق، يقول: كأنّ رَحْلَ هذا المَطِيِّ فوقَ ظَليم ـ أي: نَعامة(٢) ـ لا قُوّةَ في قلبه، لأنّ النَّعامَ يُضرَبُ به المَثَلُ في الجُبْن.

قوله: (**فأنتَ مُجوَّفٌ نَخِبٌ هَواء**)، صَدْرُه:

ألا أبلِغْ أبا سُفيانَ عنِّي(٣)

يُقال: رَجُلٌ مُجوَّف: لا قلبَ له، كأنه خالي الجوفِ من القلب، والنَّخِب: الفاسِد، رجلٌ

---

(١) انظر: «شعر زهير بن أبي سُلمىٰ» للأعلم الشَّنتَمَري ص١٢٧.

(٢) والأدقُّ من هذا أن يُال: هو الذَّكَرُ من النَّعام، وجمعُه: أظلِمة وظُلْمانٌ وظِلْمان. «لسان العرب» (ظلم).

(٣) انظر: «ديوان حسّان بن ثابت» ص١٨.

وسيأتي بتمامه عند الزمخشري في تفسير الآية ١٠ من سورة القصص (١٢: ١٧).

﴿يَوۡمَ يَأۡتِيهِمُ ٱلۡعَذَابُ﴾ مفعولٌ ثانٍ لـ «أنذر»، وهو يومُ القيامة. ومعنىٰ: ﴿أَخِّرۡنَآ إِلَىٰٓ أَجَلٖ قَرِيبٖ﴾: رُدَّنا إلىٰ الدُّنيا وأمهِلْنا إلىٰ أمَدٍ وحَدٍّ منَ الزمان قريب، نَتدارَكْ ما فَرَّطْنا فيهِ من إجابة دَعوتِكَ واتِّباعِ رُسلِك. أو أُريدَ بـ«اليوم»: يومُ هلاكِهم بالعذاب العاجِل، أو يومُ مَوتِهم مُعذَّبين بشِدَّةِ السَّكَرات، ولقاءِ الملائكةِ بلا بُشرىٰ، وأنّهم يَسألون يومئذٍ أن يؤخِّـرَهم ربُّهم إلىٰ أجَلٍ قـريب، كقوله: ﴿لَوۡلَآ أَخَّرۡتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٖ قَرِيبٖ فَأَصَّدَّقَ﴾ [المنافقون: ١٠].

﴿أَوَلَمۡ تَكُونُوٓاْ أَقۡسَمۡتُم﴾ علىٰ إرادة القول، وفيه وجهان: **أن يقولوا ذلك بَطَراً وأَشَراً**، ولِـمَا استولىٰ عليهم من عادة الجَهْلِ والسَّفَه، وأن يَقولوه بلسان الحالِ حيثُ بَنَوا شديداً وأَمَّلُوا بَعيداً، و﴿وَمَا لَكُم﴾ جوابُ القَسَم، وإنّما جاء بلفظ الخطاب لقوله: ﴿أَقۡسَمۡتُم﴾، ولو حُكي لفظُ المُقسِمِينَ لقيل: ما لنا من زَوال، والمعنىٰ: أقسَمتُم أنكم باقون في الدُّنيا لا تُزالون بالموت والفَناء، وقيل: لا تَنتقلون إلىٰ دارٍ أخرىٰ؛ يعني: **كُفرهم بالبَعث**، ﴿وَأَقۡسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهۡدَ أَيۡمَٰنِهِمۡ لَا يَبۡعَثُ ٱللَّهُ مَن يَمُوتُ﴾ [النحل: ٣٨]، يُقال: سَكَن الدارَ وسَكَن فيها. ....

نَخِبٌ ـ بكسرِ الخاء[1] ـ: أي جَبانٌ لا فُؤادَ له، وهواء: صِفرٌ من الخير.

قوله: (**أن يقولوا ذلكَ بَطَراً وأشَـراً**)، إشارةٌ إلىٰ أنّ القولَ مُضمَر، أي: ألم يكونوا بَطِرِينَ أشِـرينَ قائلين: واللهِ ما لنا مِن زوال، أو أن يقولوه بلِسانِ الحال، أي: لا قولَ ثمَّةَ ولا قَسَم، ولكنْ دَلَّ بَطَـرُهم وأشَـرُهم من بناءِ القُصورِ والأمَلِ البعيدِ علىٰ هذا المعنىٰ.

قوله: (**يعني: كُفرَهم بالبَعْث**)، يُريد: أنّ قولَهم: «ما لنا مِن زوال» مبنيٌّ علىٰ إنكارِ البَعْث، وأنّ القومَ دَهْريّة، يعني: لم نَـزَلْ علىٰ هذهِ الطريقة، لأنّ القائلينَ بالقِدَم يقولون: ﴿مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنۡيَا نَمُوتُ وَنَحۡيَا وَمَا يُهۡلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهۡرُ﴾ [الجاثية: ٢٤]، خَذَلَـهُمُ الله.

---

(١) وبسُكونِها أيضاً، وفيه لغاتٌ غير هاتين، يُقال: رجلٌ نَخْب، ونَخْبة، ومُنتَخَب، ومَنخوب، ونِخَبّ، ويَنخُوب، ونَخِيب، أي: جبان، والجمع: نُخَب. «لسان العرب» لابن منظور، مادة (نخب).

ومنه قولُه تعالىٰ: ﴿ وَسَكَنتُمْ فِي مَسَٰكِنِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ ﴾ لأنّ «السُّكنىٰ» مِنَ السُّكون الذي هو اللُّبْث، والأصلُ تَعَدِّيهِ بـ«في»، كقولك: قَرَّ في الدار، وغَنِيَ فيها، وأقام فيها، ولكنّه لـمّا نُقل إلىٰ سُكونٍ خاصٍّ تُصرِّف فيه فقيل: سَكَن الدار، كما قيل: تَبوّأها وأُوطِنَها.

ويجوز أن يكون «سَكَنُوا» مِنَ السُّكون، أي: قَرُّوا فيها واطمَأَنُّوا طَيِّبي النُّفوس، سائرينَ سِيْرَةَ مَنْ قبلَهم في الظُّلم والفساد، لا يُحَدِّثُونها بما لَقِيَ الأوَّلون من أيام الله، وكيف كان عاقبةُ ظُلمِهم، فيَعتبروا ويَرْتَدِعُوا.

﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ﴾ بالإخبار والمُشاهَدَةِ ﴿كَيْفَ﴾ أهلكناهم وانتَقمنا منهم. وقُرِئ: «ونُبيِّن لكم» بالنُّون.

﴿وَضَرَبْنَا لَكُمُ ٱلْأَمْثَالَ﴾ أي: صفاتِ ما فَعَلوا وما فُعِل بهم، وهي في الغَرابة كالأمثال المَضروبةِ لكلِّ ظالم.

قوله: (ويجوزُ أن يكونَ «سَكَنوا» من السُّكون)، عطفٌ علىٰ قوله: «سَكَنَ الدارَ وسَكَنَ فيها» مِن حيثُ المعنىٰ، يعني: ﴿سَكَنتُمْ﴾ في الآية: إما من السُّكونِ الذي هو بمعنىٰ اللُّبْثِ والتبوُّء، أو من السُّكونِ بمعنىٰ القَرار، فإن كان الأولَ فاستِعمالُه بـ«في» بالنَّظَرِ إلىٰ أصل الاستِعمال، لا بالنَّظَرِ إلىٰ النَّقْل بحَسَب العُرْف، فإنهم يَستَعمِلونَه بغير «في».

وقولُه: «لأنّ «السُّكنىٰ» من السُّكون»: تعليلٌ لِقوله: «ومنه قولُه تعالىٰ: ﴿ وَسَكَنتُمْ ﴾»، أي: ﴿ وَسَكَنتُمْ ﴾ من هذا الاستِعمال، لأنّ «سَكَنَ الدار» ـ بمعنىٰ: السُّكنىٰ والتبوُّء ـ يُستعمَلُ بالجارِّ علىٰ الأصل، وبلا جارٍّ للنَّقْلِ إلىٰ العُرْف، فاستُعمِلُ هاهنا بالجارّ.

قوله: (وكيفَ كان)، عطفٌ علىٰ قوله: «ما لقيَ» علىٰ سَبيل البيان؛ علىٰ تأويل جوابِ «كيف»، أي: لا يُحَدِّثونَها بأحوالِ عاقبةِ ظُلم الأوَّلينَ من الهلاكِ والدمار.

﴿ وَقَدْ مَكَرُواْ مَكْرَهُمْ ﴾ أي: مكرَهمُ العظيمَ الذي استفرغوا فيه جُهدَهم ﴿وَعِندَ ٱللَّهِ مَكْرُهُمْ ﴾ لا يخلو: إمّا أن يكون مضافاً إلىٰ الفاعل كالأوّل، علىٰ معنىٰ: ومكتوبٌ عندَ الله مكرُهم، فهو مُجازيهم عليه بمَكرٍ هو أعظمُ منه، أو يكون مضافاً إلىٰ المفعول؛ علىٰ معنىٰ: ﴿وَعِندَ ٱللَّهِ مَكْرُهُمْ ﴾ الذي يَمكرُهم به، وهو عذابُهمُ الذي يَستحقُّونَه، يأتيهم به من حيثُ لا يَشعُرون ولا يَحتَسِبون، ﴿وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ ٱلْجِبَالُ﴾ وإن عَظُمَ مكرُهم وتَبالَغَ في الشِّدة، فضَرَبَ زَوالَ الجبالِ منه مَثَلاً لِتَفاقُمِه وشدَّتِه؛ أي: وإن كان مكرُهم مُسوًّىٰ لإزالة الجبال، مُعَدّاً لذلك.

وقد جُعلت «إنْ» نافيةً، واللامُ مؤكِّدةً لها، كقوله تعالىٰ: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ ﴾ [البقرة: ١٤٣]، والمعنىٰ: ومُحالٌ أن تَزُولَ الجبالُ بمَكرِهم، علىٰ أنّ الجبالَ مَثَلٌ لآيات الله وشرائعِه، لأنّها بمنزلةِ الجبالِ الراسيةِ ثباتاً وتمكُّناً. وتَنصُرُه قراءةُ ابنِ مسعود: «وما كان مَكْرُهم».

وقُرِئ: «لَتزُولُ» بلام الابتداء؛ علىٰ: ﴿وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ ﴾ من الشِّدّة بحيث تزولُ منه الجبالُ وتَنقَلِعُ من أماكنها. وقرأ عليٌّ وعمرُ رضي الله عنهما: «وإن كاد مَكْرُهم».

قوله: (مَكرَهُمُ العظيم)، إنما عَظَّمَه للإضافة، وهذا إنما يُصارُ إليه إذا عُلِمَ شِدّةُ شكيمةِ[1] مَن أُضيفَ إليه، وتماديهم في الطُّغيان، كأنه قيل: فما ظَنُّكَ بمَكرٍ مُباشِرُه مِثلُ صَناديدِ قُرَيش.

قوله: (وقُرِئ: «لَتزولُ» بلام الابتداء)[2]، قالَ الزَّجّاج: «قُرِئ: «لَتزولُ» علىٰ الرفع وفَتْح اللام الأولىٰ، المعنىٰ: وعندَ الله مَكرُهم، وإن كانَ يَبلُغُ في الكَيْدِ إلىٰ إزالةِ الجبال، فإنّ

---

(١) الشَّكيمة: الأنَفَة، كما في «القاموس» للفيروزآبادي، مادة (شكم).

(٢) وهي قراءة الكسائي، كما في «التيسير» للداني ص ١٣٥، و«حجة القراءات» ص ٣٧٩.

﴿مُخۡلِفَ وَعۡدِهِۦ رُسُلَهُۥٓ﴾ **يعني قوله:** ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا﴾ [غافر: ٥١]، ﴿كَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغۡلِبَنَّ أَنَا۠ وَرُسُلِيٓ﴾ [المجادلة: ٢١].

فإن قلتَ: هلّا قيلَ: مُخلِفَ رُسلِه وَعدَه؟ ولِمَ قدَّم المفعولَ الثاني علىٰ الأوَّل؟ قلت: **قدَّم الوعدَ لِيُعلَمَ أنه لا يُخلِفُ الوعدَ أصلاً**، كقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُخۡلِفُ ٱلۡمِيعَادَ﴾ [آل عمران: ٩]، ثم قال: ﴿رُسُلَهُۥٓ﴾ ليُؤذِنَ أنه إذا لم يُخلِفْ وعدَه أحداً، وليس من شأنه إخلافُ المواعيدِ، كيف يُخلِفُه رُسُلَه الذين هم خِيرَتُه وصَفوَتُه؟ وقُرِئ: «مُخْلِفَ وعدَه رُسلِهِ» بجَرِّ «الرُّسلِ» ونَصْب «الوَعْدِ». وهذه في الضَّعفِ كمَن قرأ: «قَتْلُ أولادَهم شركائهم» [الأنعام: ١٣٧]. ﴿عَزِيزٌ﴾ غالبٌ لا يُماكَرُ ﴿ذُو ٱنتِقَامٍ﴾ لأوليائه من أعدائه.

اللهَ يَنصُرُ دينَه»[1]. وعلىٰ هذا: «إنْ» مُخفَّفةٌ من الثقيلة، وعلىٰ الأول: شـرطية.

وقَدَّرَ «مُسَوَّىٰ» لِتُعلَّقَ به اللام، لأنه خَبَـرٌ لـ«كان»، وهو من الشـرطِ الذي يُعقَّبُ به الكلامُ مُبالَغة.

قوله: (يعني: قولَه: ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا﴾)، يعني: المُرادُ بـ«الوَعْدِ» قولَه هذا في غيرِ هذا المَوضِع.

وقلت: ويُمكِنُ أن يُحمَلَ «الوَعْدُ» علىٰ قوله: ﴿وَعِندَ ٱللَّهِ مَكۡرُهُمۡ﴾، لأنه إيماءٌ إلىٰ النُّصْـرة، يَدُلُّ عليه قولُه: «فهو مُجازيهم عليه بمَكرٍ هو أعظَمُ منه»، وقولُه: «وهو عذابُهم».

قوله: (**قَدَّمَ الوَعْدَ ليُعلَمَ أنه لا يُخلِفُ الوَعْدَ أصلاً**)، قالَ في «الانتِصاف»: «وفيه نَظَر، لأنّ الفِعلَ إذا تَقيَّدَ بمفعولٍ انقطَعَ إطلاقُه، فليسَ تقديمُ الوَعْدِ دالاً علىٰ إطلاقِ الفِعلِ حتىٰ يكونَ ذِكرُ «الرُّسُل» ثانياً كالأجنبيّ، فلا فَرْقَ بينَ تقديم الوَعْدِ وتأخيره، بل فيه الإيذانُ

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» للزَّجّاج (٣: ١٦٧).

[﴿ يَوْمَ تُبَدَّلُ ٱلْأَرْضُ غَيْرَ ٱلْأَرْضِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ وَبَرَزُوا لِلَّهِ ٱلْوَٰحِدِ ٱلْقَهَّارِ * وَتَرَى ٱلْمُجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ مُّقَرَّنِينَ فِى ٱلْأَصْفَادِ * سَرَابِيلُهُم مِّن قَطِرَانٍ وَتَغْشَىٰ وُجُوهَهُمُ ٱلنَّارُ * لِيَجْزِىَ ٱللَّهُ كُلَّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ إِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ ﴾ ٤٨-٥١]

﴿ يَوْمَ تُبَدَّلُ ٱلْأَرْضُ ﴾ انتصابُه علىٰ البَدَل من ﴿يَوْمَ يَأْتِيهِمُ ﴾، أو علىٰ الظَّرف للانتقام. والمعنىٰ: يومَ تُبدَّل هذه الأرضُ التي تَعرفُونَها أرضاً أخرىٰ غيرَ هذه المعروفة، وكذلك السَّماوات. والتَّبديل: التَّغيير، وقد يكون في الذَّوات كقولك: بَدَّلتُ الدَّراهمَ دنانير، ومنه: ﴿بَدَّلْنَٰهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا ﴾ [النساء: ٥٦] و﴿وَبَدَّلْنَٰهُم بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ ﴾ [سبأ: ١٦]، وفي الأوصاف، كقولك: بدَّلتُ الحَلْقةَ خاتَماً؛ إذا أذبتَها وسوَّيتَها خاتَماً، فنقلتَها من شَكلٍ إلىٰ شَكل، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ يُبَدِّلُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِهِمْ حَسَنَٰتٍ ﴾ [الفرقان: ٧٠].

بعنايةِ المُتكلِّم، وهذهِ الآيةُ سِيقَتْ لِتهديدِ الظالمينَ بما وَعَدَهم اللهُ علىٰ ألسِنةِ الرُّسُل، فالمُهِمُّ ذِكرُ الوَعْد، أما كونُه علىٰ ألسِنةِ الرُّسُل فلا يَقِفُ التخويفُ عليه»(١).

وقالَ في «الإنصاف»(٢): «هذا السُّؤالُ قَوِيّ، وإنما الذي ذكرَه الزمخشريُّ هو القاعدةُ عندَ عُلماءِ البيان، قالَ الجُرجانيّ(٣) مِثلَ ذلكَ في قوله تعالىٰ: ﴿ وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ ﴾ [الأنعام: ١٠٠]: إنما قدَّمَ ﴿شُرَكَآءَ ﴾ للإيذانِ بأنه لا يَنبغي أن يُتَّخَذَ الشُّركاءُ لله مُطلَقاً، ثم ذكرَ ﴿ٱلْجِنَّ ﴾ تحقيراً لهم، أي: إذا لم يُتَّخَذ من غيرِ الجِنّ، فالجِنُّ أحقُّ أن لا يُتَّخذوا شُركاء، وإن كانَ السُّؤالُ مُتوجِّهاً علىٰ هذا أيضاً».

وقلت: صاحبُ «الإنصاف» ما أنصَفَ من نفسِهِ حيثُ قال: «هذا السُّؤالُ قَوِيّ» بعدَما أقرَّ السائلُ بأنْ لا فَرْقَ بينَ تقديم الوَعْدِ وتأخيرِه إلا الإيذانُ بعنايةِ المُتكلِّم، ألا تَسمَعُ سِيبَوَيهِ

---

(١) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢ : ٣٨٤) بحاشية «الكشّاف».
(٢) للعلامة عَلَم الدين العراقي، تَقدَّمَ التعريفُ به عندَ تفسير الآية ٦٠ من سورة التوبة (٧: ٢٨٠).
(٣) يعني: الإمام عبد القاهر، وذلك في «دلائل الإعجاز» ص٢٨٦.

واختُلف في تبديـل الأرضِ والسَّماوات، فقيل: تُبدَّل أوصـافُها فتُسيَّـرُ عن الأرضِ جبالُها، وتُفجَّر بحارُها وتُسوّىٰ، فلا يُرىٰ فيها عِوَجٌ ولا أَمْت. وعن ابن عبّاس: هي تلك الأرضُ وإنّما تُغيَّر، وأنشد:

وما النَّاسُ بِالنَّاسِ الذين عَهِدْتَهُم ولا الدَّارُ بِالدَّارِ الّتي كُنـتَ تَعْلَـمُ

وتُبدَّل السَّماءُ بانتثار كواكِبِها، وكُسوفِ شَمسِها، وخُسوفِ قَمرِها، وانشقاقِها، وكَونِها أبواباً.

وقيل: يُخلَق بَدَلَها أرضٌ وسماواتٌ أُخَر. وعن ابن مسعود وأنس: يُحشر الناسُ علىٰ أرضٍ بيضاءَ لم يُخطِئ عليها أحدٌ خطيئةً. وعن عليٍّ رضي الله عنه: تُبدَّل أرضاً من فضَّة، وسماواتٍ من ذهبٍ. وعنِ الضَّحاك: أرضاً من فضَّةٍ بيضاءَ كالصَّحائف. وقُرِئ: «يوم نُبَدِّل الأرضَ» بالنُّون.

كيفَ قال: فإنهم يُقدِّمونَ الأهَمَّ وما هُم ببيانِه أعنىٰ(١)، فإذا قُدِّمَ المفعولُ الثاني علىٰ الأولِ وقعَ الكلامُ فيه أصالة، ويكونُ المفعولُ الأولُ تَـبَعاً له، لا أنّ الفِعلَ يصيرُ مُطلقاً كما تُوُهِّم، حَقَّقْنا المعنىٰ في سورة الأنعام في قوله: ﴿وَجَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ﴾ [الأنعام: ١٠٠]، فإذن المعنىٰ ما قالَ المُصنِّف: ليسَ مِن شأنِ الله إخلافُ المواعيد، كقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُخْلِفُ ٱلْمِيعَادَ﴾ [آل عمران: ٩، والرعد: ٣١]، ثم قال: ﴿رُسُلَهُۥٓ﴾، ولـمّا كانَ السِّياقُ في تهديدِ الظالمينَ كانَ ذِكرُ الرُّسُل تتميماً لذلكَ التهديد ومُبالَغةً فيه، وأنّ ذلكَ كائنٌ لا مَحالة، لأنهم خِيرتُه وصَفوَتُه، وهو علىٰ مِنوالِ قولِها(٢):

كأنه عَلَمٌ في رأسِـهِ نـار

---

(١) انظر: «الكتاب» لسيبويه (١: ٣٤).

(٢) أي: الخنساء، والبيتُ في «ديوانها» ص٤٩، وانظر ما سيأتي في تفسير الآية ٣٢ من الشورىٰ (١٤: ٦٦).

فإن قلتَ: كيف قال: ﴿ٱلْوَٰحِدِ ٱلْقَهَّارِ﴾؟ قلت: هو كقوله: ﴿لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ لِلَّهِ ٱلْوَٰحِدِ ٱلْقَهَّارِ﴾ [غافر: ١٦]؛ لأنّ المُلكَ إذا كان لواحدٍ غَلّابٍ لا يُغالَبُ ولا يُعازّ، فلا مُستَغاثَ لأحدٍ إلىٰ غيرِه ولا مُستَجار، كان الأمرُ في غاية الصُّعوبة والشِّدّة. ﴿مُّقَرَّنِينَ﴾ قُرِنَ بعضُهم مع بعض، أو معَ الشَّياطين، أو قُرنت أيدِيهم إلىٰ أرجُلِهم مُغلَّلِين.

وقولُه: ﴿فِي ٱلْأَصْفَادِ﴾: إمّا أن يتعلَّق بـ﴿مُّقَرَّنِينَ﴾، أي: يُقرَنون في الأصفاد، وإمّا أن لا يتعلَّق به، فيكون المعنىٰ: مُقرَّنِينَ مُصفَّدِين. والأصفاد: القُيود. وقيل: الأَغلال، وأنشد لسلامةَ بنِ جَنْدَل:

وزَيدُ الخَيلِ قد لاقىٰ صِفادا ... يَعَضُّ بِسَاعِدٍ وبِعَظْمِ سَاقِ

وسَقَطَ أيضاً قولُ صاحب «الانتِصاف»: «أما كونُه علىٰ ألسِنةِ الرُّسُلِ فلا يَقِفُ التخويفُ عليه».

قوله: (كيفَ قال: ﴿ٱلْوَٰحِدِ ٱلْقَهَّارِ﴾؟)، أي: كيفَ ضَمَّ هذا مَعَ قوله: ﴿وَبَرَزُواْ لِلَّهِ﴾؟ وأجاب: أنّ انضِمامَه معَه يُفيدُ معنىٰ الصُّعوبةِ والشِّدّةِ كانضِمام قوله: ﴿لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ﴾ مَعَ قوله: ﴿لِلَّهِ ٱلْوَٰحِدِ ٱلْقَهَّارِ﴾ [غافر: ١٦].

قوله: (إما أن يَتعلَّقَ بـ﴿مُّقَرَّنِينَ﴾)، أي: يكونُ ﴿فِي ٱلْأَصْفَادِ﴾ ظَرْفاً لَغْواً[(١)]، وهو نَشْرٌ لِقوله: «قُرِنَ بعضُهم مَعَ بعضٍ أو مَعَ الشياطين»، أي: في الأغلال، وقوله: «وإما أن لا يَتعلَّقَ به»، أي: يكونُ ظَرْفاً مُستَقِرّاً حالاً من ضميرِ المُجرِمين، وهو نَشْرٌ لِقولِه: «قُرِنَتْ أيديهم إلىٰ أرجُلِهم مُغلَّلين».

قوله: (وزيدُ الخيلِ قد لاقىٰ صِفادا)[(٢)]، قالَ ابنُ عبدِ البَرِّ في «الاستيعاب»: «هو زيدُ ابنُ مُهلهِلِ بنِ زيدٍ الطائيّ، قَدِمَ علىٰ النبيِّ ﷺ، وسَمّاهُ ﷺ زيدَ الخير، وقالَ له: ما وُصِفَ

---

(١) انظر معنىٰ «الظَّرْف اللَّغْو» فيما تَقدَّمَ تعليقاً عند تفسير الآية ٥٨ من سورة يونس (٧: ٥١٢).

(٢) انظر: «ديوان سلامة بن جندل» ص٧٠.

القَطِران: فيه ثلاثةُ لغاتٍ: قَطِران، وقِطْران وقَطْران؛ بفتح القاف وكسرِها مع سكون الطاء، وهو ما يتحلَّبُ من شَجَرٍ يُسمّىٰ الأَبْهَلَ فيُطبخ، فتُهنأُ به الإبلُ الجَرْبىٰ، فيُحرق الجَرَبُ بحَرِّه وحِدَّتِه والجِلْد، وقد تَبلغ حرارتُه الجَوْف، ومن شأنه أن يُسرِّعَ في اشتغال النار، وقد يُستَسرَجُ به، وهو أسودُ اللَّون، مُنْتِنُ الرِّيح، فتُطلىٰ به جُلود أهلِ النارِ حتّىٰ يعودَ طِلاؤه لهم كالسَّرابيلِ وهي القُمُص، لِتجتمعَ عليهمُ الأربع: لَذْعُ القَطِرانِ وحُرقتُه، وإسراعُ النّارِ في جُلودِهم، واللَّونُ الوَحْش، ونَتْنُ الرِّيح. علىٰ أنَّ التَّفاوُتَ بينَ القَطِرانَينِ كالتَّفاوُتِ بينَ النارَين، وكلُّ ما وَعَدَه اللهُ أو وَعَدَ به في الآخرة، فبينَه وبينَ ما نُشاهدُ من جنسِه ما لا يُقادَرُ قَدْرُه، وكأنه ما عندنا منه إلا الأسامي والمُسمَّياتُ ثَمَّة. فبِكَرَمِه الواسع نعوذُ من سَخَطِه، ونسألُه التَّوفيقَ فيما يُنجِينا من عذابه.

وقُرِئ: «من قِطْرٍ آنٍ»، والقِطْر: النُّحاس، أو الصُّفْر المُذاب. والآني: المُتناهي حَرُّه.

﴿وَتَغْشَىٰ وُجُوهَهُمُ ٱلنَّارُ﴾: كقوله تعالىٰ: ﴿أَفَمَن يَتَّقِي بِوَجْهِهِۦ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ﴾ [الزمر: ٢٤]، ﴿يَوْمَ يُسْحَبُونَ فِي ٱلنَّارِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ﴾ [القمر: ٤٨] لأنَّ الوجهَ أعزُّ موضعٍ في ظاهر البَدَنِ وأشرَفُه، كالقلب في باطنه، ....

لي [أحدٌ] في الجاهِليةِ فرأيتُه في الإسلام [إلا رأيتُه] دونَ صِفتِه غيرُك، وماتَ مُنصَـرَفَه من عندِ النبيِّ ﷺ محموماً»(١).

قوله: (وقُرِئ: «مِن قِطْرٍ آنٍ»)، قالَ ابنُ جِنِّي: «وهيَ قراءةُ ابنِ عبّاسٍ وأبي هُريرةَ وجماعةٍ من التابعين، والآني: مِن: أنَـىٰ الشيءُ يأني أُنِيّاً وإنًـىٰ ـ مقصور ـ، ومنه قولُه تعالىٰ: ﴿غَيْرَ نَٰظِرِينَ إِنَىٰهُ﴾ [الأحزاب: ٥٣]، أي: بُلوغَه وإدراكَه، قالَ أبو علي: ومنه: الإناء، لأنه الظَّرْفُ الذي قد بَلَغَ غايتَه المُرادةَ فيه»(٢).

(١) «الاستيعاب» لابن عبد البر (١: ٥٦٣ - ٥٦٤) بهامش «الإصابة» لابن حجر.

(٢) «المحتسب» لابن جِنّي (١: ٣٦٦).

ولذلك قال: ﴿ٱلَّتِى تَطَّلِعُ عَلَى ٱلْأَفْـِٔدَةِ﴾ [الهمزة: ٧]. وقُرِئ: (وتَغَشَّىٰ وُجوهَهُمُ)، **بمعنىٰ: تَتَغشّىٰ، أي: يُفعلُ بالمجرمين ما يُفعل. ﴿لِيَجْزِىَ ٱللَّهُ كُلَّ نَفْسٍ﴾ مُجرمةٍ ﴿مَّا كَسَبَتْ﴾** أو كـلَّ نفسٍ من مُجرمـةٍ ومُطيعة، **لأنه إذا عاقبَ المجرمينَ لإجـرامهم عُلِمَ أنه يُثيبُ المُطيعينَ لطاعتهم.**

قوله: (بمعنىٰ: تَتَغشّىٰ)، أي: يجبُ حَمْلُ هذهِ القِراءةِ علىٰ المُضارع، فحَذَفَ إحدىٰ التاءَينِ ليُوافِقَ المشهورة.

فإن قلت: ﴿مُّقَرَّنِينَ﴾ و﴿سَرَابِيلُهُم مِّن قَطِرَانٍ﴾ ﴿وَتَغْشَىٰ﴾ ثلاثتُها أحوالٌ من ضميرِ ﴿ٱلْمُجْرِمِينَ﴾، فلِمَ خُولِفَ بينَها؟ قلت: ليُؤذِنَ بالترقي، فإنّ كونَهم مُقرَّنينَ في الأصفادِ دونَ أن تكونَ سـرابيلُهم من قطران[١]، فجيءَ بها جُملةً اسمية، وغِشيانُ أكرَمِ الأعضاءِ واستِعلاءُ أقوىٰ العناصِـرِ عليها فوقَ الكُلّ، فجَدَّدَ بالمُضارع الدّالِّ علىٰ استِحضارِ تلكَ الحالةِ الفَظيعةِ[٢] في مُشاهَدةِ السامع. وإنما قُلت: «فجَدَّدَ» لأنّ إتيانَ «ترىٰ» لذلك.

قوله: (أي: يُفعَلُ بالمُجرِمينَ ما يُفعَلُ)، كِنايةٌ عن قوله تعالىٰ: ﴿وَتَرَى ٱلْمُجْرِمِينَ﴾ الآيتَين، واللامُ تعليلٌ للمذكور.

قوله: (لأنه إذا عاقبَ المُجرِمينَ لإجرامِهم)، عِلّةٌ لإجزاءِ كُـلِّ نفسٍ بما كَسَبَت علىٰ العُموم، يعني: أنّ ﴿كُلَّ نَفْسٍ﴾ لـمّا عقَبَت ذِكرَ ﴿ٱلْمُجْرِمِينَ﴾، خُصِّصَتْ بنفسٍ مُجرِمةٍ وكانت مُقيَّدةً بها، أو يُترَكُ علىٰ الإطلاق، وإن كانَ تعليلاً للكلام السابق.

قالَ القاضي: «ويَتَعيَّنُ ذلكَ إن عُلِّقَ اللامُ بـ«بَرَزوا لله الواحِدِ القَهّار»، للدلالةِ علىٰ أنه إذا عاقبَ المُجرِمينَ لإجرامِهم، عُلِمَ بالمفهوم أنه يُثيبُ المُطيعينَ لِطاعتِهم»[٣].

---

(١) من قوله: «فلِمَ خُولِفَ بينَها» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

(٢) في (ف): «علىٰ استحضار القطعية»، وفي (ط): «علىٰ استحالة تلك الحالة الفظيعة»، وكلاهما تحريف.

(٣) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢٠٤).

[﴿ هَٰذَا بَلَٰغٌ لِّلنَّاسِ وَلِيُنذَرُوا۟ بِهِۦ وَلِيَعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ وَلِيَذَّكَّرَ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾ ٥٢]

﴿ هَٰذَا بَلَٰغٌ لِّلنَّاسِ ﴾ كفايةٌ في التَّذكير والموعظةِ، يعني بـ﴿ هَٰذَا ﴾ هذا ما وصفَه من قوله: ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ ﴾ [آل عمران: ١٦٩] إلىٰ قوله: ﴿سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ ﴾ [آل عمران: ١٩٩]. ﴿وَلِيُنذَرُوا۟﴾ معطوفٌ علىٰ محذوف، أي: ليُنْصَحُوا ولِيُنْذَروا، ﴿بِهِۦ﴾ بهذا البلاغ. وقُرِئ: «ولِيَنْذَرُوا» بفتح الياء؛ ....

قوله: (يعني بـ﴿ هَٰذَا ﴾ ما وَصَفَه من قوله: ﴿ فَلَا تَحْسَبَنَّ ﴾ إلىٰ قوله: ﴿سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ ﴾)، قالَ القاضي: «﴿ هَٰذَا ﴾ إشارةٌ إلىٰ القُرآنِ أو إلىٰ السُّورةِ أو ما فيها مِنَ العِظةِ والتذكير»[1].

وقلت: إلىٰ السُّورةِ هو الظاهر[2]؛ ليكونَ كالخاتمةِ لها، فإنّ الفاتحةَ ـ وهيَ قولُه: ﴿الٓر ۚ كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ ﴾ [إبراهيم: ١] ـ وهَلُمَّ جَرّاً إلىٰ آخِره دَلَّ علىٰ التذكيرِ والعِظةِ[3] والإنذار، واللهُ أعلم.

قوله: (وقُرِئ: «ولِيَنذَروا» بفَتْح الياءِ) والذال، قالَ ابنُ جِنِّي: «قرأها يحيىٰ بن عُمَر[4] وأحمدُ بنُ يَزيدَ السُّلَميّ[5]، يُقال: نَذِرتُ بالشيء: إذا عَلِمتَ به فاستَعدَدتَ له، فهو في معنىٰ: فَهِمتُه وعَلِمتُه، وطَبِنتُ له[6]: في وَزنِ ذلك، ولم تَستَعمِل العربُ لقولهم[1]: «نَذِرتُ بالشيء»

---

(١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣ : ٢٠٤).

(٢) وإذا كانَ إشارةً إلىٰ السُّورةِ فالتذكيرُ باعتبار الخبر. انتهىٰ من حاشية النسخة الموصلية.

(٣) من قوله: «وقلت: إلىٰ السورة ظاهر» إلى هنا، سقط من (ط).

(٤) الذارع، كما عَيَّنَه ابنُ جِنِّي نفسُه، ويُنظَر مَن هو؟

(٥) وهو أحمدُ بنُ يزيدَ بنِ أُسيدٍ السُّلَمي، كما صَرَّحَ به ابنُ جِنِّي نفسُه، وهو أحدُ قُوّادِ طاهر بن الحسين (وهو القائدُ الذي وَطَّدَ المُلكَ للمأمون، وزحفَ إلىٰ بغداد، وقتل الأمين، ولد ١٥٩، وتوفي ٢٠٧)، وكانَ معَه بالرَّقّة، كما في «بغية الطلب في تاريخ حلب» لابن العديم (٣: ١٢٤٦)، وانظر ترجمة طاهر بن الحسين في «تاريخ بغداد» (٩: ٣٥٣)، ففيها ذِكرُ أحمدَ هذا.

(٦) أي: فَطِنْتُ له، كما في «لسان العرب» مادة (طبن).

من: نَـذِرَ به: إذا عَـلِمَه واستـعدَّ له، ﴿وَلِيَعْلَمُوٓاْ أَنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ **لأنَّهم إذا خافوا ما أُنذروا به، دَعتْهُمُ المخافةُ إلىٰ النَّظر حتّىٰ يتوصَّلُوا إلىٰ التَّوحيد، لأنّ الخشيةَ أمُّ الخيرِ كلِّه.**

عن رسول الله ﷺ: «مَن قرأ سورةَ إبراهيمَ أُعطيَ من الأجر عشرَ حسناتٍ بعَدَدِ كلِّ مَن عَبَد الأصنام، وعَدَدِ مَن لم يَعبُد».

مَصدَراً، كأنه من الفُروع المهجورةِ الأصول، ومنه: «عسىٰ» لا مَصدَرَ لها، وكذلكَ «ليسَ»، كأنهم استَغنَوا عنه بـ«أنْ» والفِعل، نَحْو: سَـرَّني أنْ نَذِرتُ بالشيء، ويَسُـرُّني أن تَنذَرَ به»[٢].

قوله: (**لأنهم إذا خافوا ما أُنذِروا به، دَعَتْهُمُ المَخافةُ إلىٰ النَّظَرِ حتىٰ يَتَوصَّلوا إلىٰ التوحيد**)، قالَ القاضي: «اعلَمْ أنه تعالىٰ ذكرَ لهذا البلاغ ثلاثَ فوائد، هيَ الغايةُ والحِكمةُ في إنزالِ الكتب: تكميلُ الرُّسُل للناس، واستِكمالُهم النَّظَرَ إلىٰ مُنتَهىٰ كمالِه، وهو التوحيد، واستِصلاحُهم العَمَلَ الصالح، وهو التَّدرُّعُ بلباسِ التقوىٰ. جَعَلَنا اللهُ من الفائِزينَ بهما.

والله سُبحانَه وتعالىٰ أعلم.

تَـمَّتِ السُّورة[٣].

---

(١) في (ح): «بقوله»، وفي (ف): «لقول»، وفي (ط): «لقوله»، والمُثبَتُ من «المحتسب» لابن جِنِّي.

(٢) «المحتسب» لابن جِنِّي (١: ٣٦٧).

(٣) قوله: «واللهُ سُبحانَه وتعالىٰ أعلم» لم يرد في (ف)، وقوله: «تمت السُّورة» لم يرد في (ح)، وكلاهما لم يرد في (ط).

سورةُ الحجر
مَكِّيّـة، وهي تسعٌ وتسعون آية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

[﴿الٓر ۚ تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ وَقُرْءَانٍ مُّبِينٍ﴾ ١]

﴿تِلْكَ﴾ إشـارةٌ إلى مـا تضمَّنتْه السورةُ من الآيـات، والكتاب، والقرآنِ المبين:

سورةُ الحجر
مكِّيّة، وهي تسعٌ وتسعون آية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

قولُه: (﴿تِلْكَ﴾ إشارةٌ إلى ما تضمَّنتْه السُّورةُ منَ الآيات)، وهُو على مِنوال: هذا أخوكَ. قال المصنِّفُ: لا يكونُ «هذا» إشارةً إلى غيرِ الأخ. قال ابنُ الحاجِب: المشارُ إليه لا يُشترَطُ أن يكونَ موجوداً حاضِراً، بل يكفي أن يكونَ موجوداً ذِهْناً[١].

قالَ أبو البقاء: ﴿تِلْكَ﴾: يجوزُ أن يكونَ مبتدأً، و«﴿ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ﴾»: خبَرُه، وأنْ يكونَ خبرَ ﴿الٓر﴾، و﴿ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ بدَلٌ أو عَطْفُ بيان[٢]، واختارَ المصنِّفُ الأوّلَ لقولِه: «والمعنى: تلكَ آياتُ الكتابِ الكامِلِ في كونِه كتاباً»، فقولُه: «الكامِلِ في كونِه كتاباً»

---

(١) «الإيضاح في شرح المفصّل» (١: ٤٧٩).

(٢) قاله في تفسير فاتحة «الرعد» من «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٧٤٩)، وأحال عليه في أوائل تفسير سورة «الحجر» (٢: ٧٧٦).

السُّورة، وتنكيرُ القرآن؛ للتفخيم. والمعنى: تلك آياتُ الكتاب الكاملِ في كونه كتاباً، وآيِ قرآنٍ مُبين، كأنه قيل: الكتابُ الجامع للكمالِ والغرابةِ في البيان.

مُستفادٌ من التعريفِ الجِنْسيّ، وإيقاعُ ﴿ءَايَٰتُ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ خبَراً منَ اسمِ الإشارةِ كما سبَقَ في «البقرة».

وقولُه: «وآيِ قرآنٍ» مستفادٌ منَ التنكيرِ التفخيميِّ في «قرآن».

وقولُه: «الجامعُ للكمالِ» مِن توسيطِ العاطف بينَ الوَصْفَيْن.

قوله: (**وآيِ قرآنٍ مبين**) بالجر عطفاً على «كتابٍ كامل»[1].

قولُه: (**والغَرابةِ في البيانِ**) مِن إيقاعِ ﴿مُّبِينٖ﴾ وَصْفاً للقرآنِ بعدَ تَعدادِ حروفِ التهَجّي، وأنّ المُبينَ مِن: أبانَ، بمعنى بانَ، للمبالغة. قالَ مُحيي السُّنّة: فإنْ قيل: لِمَ ذكَرَ الكتابَ ثُمّ قال: ﴿وَقُرۡءَانٖ مُّبِينٖ﴾، وكلاهُما واحد؟ قيل: ليُفيدَ أنّ المرادَ بالكتابِ: ما يُكتبُ، وبالقرآن: ما يُجمَعُ بعضُه إلى بعض[2]، ذهبَ إلى معنى العَطْف منَ الوَصْفَين.

فإن قلتَ: رجَعَ المآلُ إلى أنّ ﴿ٱلۡكِتَٰبِ وَقُرۡءَانٖ﴾ وَصْفانِ لموصُوفٍ واحدٍ أُقيما مُقامَه، فما ذلك الموصوفُ؟ وكيف تقديرُه؟ فإنْ قدَّرتَه معرِفةً دَفَعَهُ ﴿وَقُرۡءَانٖ مُّبِينٖ﴾، وإن ذهبتَ إلى أنهُ نكِرةٌ، أباهُ لفظُ الكتاب؟

قلتُ: أُقدِّرُه معرفةً، ﴿وَقُرۡءَانٖ مُّبِينٖ﴾: في تأويلِ المعرفة[3]، لأنّ معناه: البالغُ في الغَرابة إلى حدِّ الإعجاز، فهُو إذاً محدودٌ بل محصور، كأنهُ قيل: تلك آياتُ الكتابِ الكامِلِ المُعجز[4]، وإليه أشارَ بقولِه: «الكتابِ الجامع بينَ الكمالِ والغَرابةِ في البيان»، فقولُه: «الكتاب» هُو

---

(١) هذه الفقرة أثبتُّها من (ط)، وسقطت من (ح) و(ف)، وقوله: «عطفاً على (كتاب كامل)»، لفظُ «الكشاف»: «الكتاب الكامل».

(٢) «معالم التنزيل» (٤: ٣٦٧).

(٣) في (ف) و(ح): «في تأويل المُعرَّف».

(٤) في النسخة (ف) «الكتاب المعجز البالغ» دون قوله: «الكامل».

[﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ * ذَرْهُمْ يَأْكُلُواْ وَيَتَمَتَّعُواْ وَيُلْهِهِمُ ٱلْأَمَلُ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴾ ٢-٣]

قُرئ: (رُبَّما) و(رُبَّتما) بالتشديد، و﴿ رُّبَمَا ﴾، (ورَبَما) بالضمِّ والفتحِ مع التخفيف. فإنْ قلت: لـمَ دخلتْ على المضارع وقد أبَوْا دخولَها إلّا على الماضي؟

الموصوفُ المُضمَر، وأحَدُ الوَصْفَين ما دَلَّ عليه قولُه: «للكمال»، لأنهُ معنى الكتابِ المذكور في التنزيل، ومعنى «الكمال» فيه مستفادٌ منَ التعريفِ الجِنْسيّ، كما سبَق، والآخَرُ قولُه: «الغَرابةِ في البيان»، وهُو المعْنيُّ مِن قولِه: ﴿وَقُرْءَانٍ مُّبِينٍ﴾ على ما أسلَفْناه.

فإنْ قلتَ: جعلْتَ ﴿ٱلْكِتَٰبِ وَقُرْءَانٍ مُّبِينٍ﴾ وَصْفَينِ لموصوف، والمصنِّفُ جعَلَهما في قولِه: «والكتابُ والقرآنُ المبين: السُّورةُ نفْسُ السُّورة؟» قلتُ: لمّا قُلتُ: أُقيما مقامَ الموصوف، صَحَّ ذلك، ولا منافاة.

قولُه: (قُرِئ: «رُبَّما»)، نافعٌ وعاصِمٌ: بتخفيفِ الباء، والباقونَ بالتشديد[1]، والبواقي شَواذّ[2].

قولُه: **(وقد أبَوْا دُخولَها إلّا على الماضي)**. قالَ ابنُ الحاجِب: لأنّها لتقليلِ ما ثبَتَ وتحقيقِه. وقيل: هِي لتقليلِ المحقَّق، وهُو بالماضي أجدَرُ، نَصَّ عليه المُبرِّد[3].

قيل: إنّ ﴿يَوَدُّ﴾، بمعنى: ودّ؛ لأنه خبر من الله مقطوع به، فجرى مجرى الماضي المُحقَّق، و(ما) في ﴿ رُّبَمَا ﴾: اسم نكرة، و﴿يَوَدُّ﴾ نعتُه، وإنما حذف فعل (رُبّ) لأن الصفة قد أغنت عنه، وسدّت مسدّه. ذكره اليمني[4].

---

(١) وعلّله الكسائيّ بقوله: «هما لغتانِ والأصلُ التشديد، لأنّك لو صغَّرتَ «ربَّ» لقُلْتَ: رُبَيْب، فردَدْتَهُ إلى أصلِه». انتهى من «حجّة القراءات»، ص٣٨٠.

(٢) يعني قراءة «رُبُما» بضمّ الرّاء والباء وتخفيفها، وبها قرأ محمّد بن حبيب الشموني. انظر: «مختصر شواذّ القرآن» لابن خالَويْه، ص٧٠.

(٣) «الإيضاح في شرح المفصّل» (٢: ١٥٣)، ولتمامِ الفائدة انظر: «الكامل» للمبرِّد (١: ٢٦٩).

(٤) من قوله: «قيل: إن يَودّ» إلى هنا، أثبتُّه من (ط).

قلت: لأنَّ المُترقَّب في إخبار الله عزَّ وجلَّ بمنزلةِ الماضي المقطوعِ به في تحقُّقه، فكأنه قيل: ربما وُدَّ. فإن قلت: متى تكون وَدادتُهم؟ قلت: عند الموت، أو يومَ القيامة إذا عايَنُوا حالَهم وحالَ المسلمين. **وقيل: إذا رأَوُا المسلمين يَخرُجون من النار، وهذا أيضاً من باب الوَدَادة.** فإن قلت: فما معنى التقليل؟ قلت: هو واردٌ على مَذْهب العَرَب في قولهم: لعلَّك ستندَمُ على فِعْلك، وربَّما نَدِمَ الإنسانُ على ما فَعل، ولا يَشكُّون في

قوله: (**وقيل: إذا رأَوا المسلمينَ يخرُجونَ منَ النار، وهذا أيضاً بابٌ منَ الوَدادة**). يعني: تأويلُ هذه الآية بهذا المعنى منَ الوَدادةِ الباطلة، وتفسيرٌ لها بما يُهوى ويُحبُّ، قال الإمام: هذا قولُ أكثرِ المفسِّرينَ، كابنِ عبّاس، ومجاهدٍ[1]. والعجَبُ مِن هذا الرجُل كيفَ يجترِئُ على هذا الكلام؟

وقلتُ: بل فسَّرَها مَن هبَطَ إليه التنزيلُ على ما رَوَينا عن التِّرمذيّ، عن أبي هُريرةَ، عن النبيِّ ﷺ، في تفسيرِ هذه الآية، قال: «إذا أُخرِجَ أهلُ التوحيدِ منَ النارِ وأُدخِلوا الجنّةَ، ودَّ الذين كفَروا لو كانوا مسلمين»[2]، وعليهِ معنى التمَنّي؛ وإنّما يَحسُنُ موقعُه[3] إذا رأى الكافرونَ حُسنَ عاقبةِ المسلمين، وشاهَدوا سُوءَ مَغَبّةِ الكافرين، وأيقَنوا اليأسَ التامَّ، والإقناطَ الكُلّي، كما يقولُ الكافر: ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ تُرَٰبَۢا﴾ [النبأ: ٤٠] قالَ المصنِّف: «يُحشَرُ الحيَوانُ غيرُ المكلَّف، حتّى يُقتَصَّ للجَمّاءِ مَن القَرْناءِ ثُمّ تُردُّ تُراباً، فيَوَدُّ الكافرُ حالَه»[4]. وقالَ الرّاغبُ: ومنَ المَودّةِ التي تقتضي معنى التمنّي قولُه تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾[5].

---

(١) «مفاتيح الغيب» (١٩: ١٥٤).

(٢) أخرجه الترمذيّ بعد الحديث رقم (٢٦٣٨) من حديث أبي هريرةَ رَضِيَ اللهُ عنه، والنّسائيّ في «السنن الكبرى» (١١٢٠٧) من حديثِ جابرٍ رضيَ اللهُ عنه.

(٣) في (ط): «لأن أمثال هذا التمني إنما يحسن موقعه».

(٤) انظر: (١٦: ٢٦٢). وهو مستفادٌ من قولِه ﷺ: «إنّ الجَمّاءَ لتُقَصُّ من القَرْناءِ يومَ القيامة» أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٥٢٠) من حديثِ عثمان رضيَ اللهُ عنه، وصحّحه ابنُ حبّان (٧٣٦٣) من حديثِ أبي هريرةَ رضيَ اللهُ عنه، وفيه تمامُ تخريجه.

(٥) «مفردات القرآن»، ص٥١٧.

تندُّمِـه، ولا يَقصدون تقليلَه، ولكنَّهم أرادوا: **ولو كـان الندمُ مشكوكاً فيـه أو كان**

قولُه: **(لو كانَ النَّدَمُ مشكوكاً فيه)** يُشيرُ لقولِه: «لعلّكَ ستَنْدمُ»، وقولُه: «ربّما نَدِمَ الإنسانُ على ما فعَلَ» أي: هذا الذي فَعَلْتَ، ربّما نَدِمَ الإنسانُ عليه.

وخُلاصةُ الجَوابِ أنْ يقال: لا شَكَّ أنّهم يُكثِرونَ الوَدادةَ، ولكنِ استَعمَلَ رُبَّ لتقليلِها على الاستعارة، أي: تَقِلُّ وَدادتُهم للإسلام حينَئذٍ على إرادةِ أنّهم يُبالِغونَ في الوَدادة، ويُكثِرونَ منها لاقتضاءِ مقامِ التوبيخِ لهم، ثُمّ تُفيدُ هذه الاستعارةُ على طريقةِ الكنايةِ الإيمائيّة ـ وهِيَ أخْذُ الزُّبدةِ والخُلاصةِ منَ المجموع ـ معنى توخّي انتهازِ فُرصةِ الإسلام، أي: اغتَنِموا فُرصةَ الإسلام، وسارِعوا في تحصيلِه، فإنّكم لو كنتُم توَدّونَهُ مرّةً واحدةً فبالحَرى أن تُسارِعوا فيها، فكيفَ والحالُ ما ذكَرْناها؟

الانتصاف: العرَبُ تُعبِّرُ عن المعنى بضِدِّه، ومنهُ:

قد أَتْرُكُ(١) القِرْن مُصْفَرّاً أناملُهُ(٢)

وإنّما يُمتَدَحُ بالإكثارِ من ذلك، وعَبَّرَ عنهُ بـ«قد» المُفيدةِ للتقليل، ومنهُ ﴿وَقَد تَّعۡلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيۡكُمۡ﴾ [الصفّ: ٥]، فإنّ القَصْدَ توبيخُهم على الأذى، معَ توفُّرِ عِلمِهم برسالتِه ونُصْحِه(٣).

قلتُ: ومنهُ قولُه تعالى: ﴿قَدۡ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجۡهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: ١٤٤] أي: مِن حَقِّ اهتمامِك بشأنِ القِبلة معَ كثرةِ تقلُّبِ وَجهِكَ في السماءِ أن يكونَ أكثرَ ممّا وُجِدَ منكَ وشوهِدَ مِن حالِك، لأنّ أصلَ أمْرِكَ أن تَستقبِلَ قِبلةَ آبائك، ولكونِه أدْعى للعَرَبِ إلى الإيمان، ولوجوبِ مُخالفةِ اليهود.

---

(١) في النسخة (ف): «أنزل» بالزاي واللام، وهو تصحيف.

(٢) لأبي المُثلَّمِ الهذلي، كما في «شرح أشعار الهذليين» للسكّري (١: ٢٨٦)، وتمام البيت:

كأنَّ في ريطتيه نضْحَ أرْقانِ

وعزاه الحمدوني في «تذكرته» (١: ١٥٦)، لرجلٍ من بني جُذم.

وانظر في معنى البيت: «لسان العرب» (قطر).

(٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٥٦٩).

قليلاً لَحَقَّ عليك أن لا تفعلَ هذا الفعل؛ لأنَّ العقلاءَ يتَحرَّزون من التعرُّضِ للغمِّ المظنون، كما يتحرَّزون من المتيقَّنِ، ومن القليلِ منه كما مِنَ الكثير، وكذلك المعنى في الآية: لو كانوا يودُّون الإسلامَ مرَّةً واحدة؛ **فبالـحَرى أن يُسارِعوا إليه**، فكيفَ وهم يودُّونه في كلِّ ساعة. و﴿لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ ﴾: حِكاية وَدادتِهم، **وإنما جيءَ بها على لفظ الغَيْبة؛ لأنهم مُخبَر عنهم**، كقولك: حَلَفَ بالله لَيَفْعلنَّ. ولو قيل: حَلَفَ بالله: لأفْعَلنَّ، ولو كنّا مُسلِمِين؛ لكان حَسَناً سديداً، **وقيل: تَدهَشُهم** أهوالُ ذلك اليوم فيبقَون

قولُه: (**فبالحَرى أن يُسارِعوا**) قيل: «أن يُسارِعوا»: مبتدأٌ، و«بالحَرى»: خَبَرُه، وهُو مصدرٌ، والباءُ غيرُ زائدة، أي: المسارعةُ ثابتةٌ بالحَرى، وإذا جُعِلَ صفةً مشبَّهة، فالباءُ زائدةٌ، وبالحَرى: مبتدأٌ، و«أن يُسارِعوا»: الخبَر، كقولِك: بحَسْبِك زيدٌ، وقلتُ: جوابُ لو محذوف، والفاءُ في فبالحَرى جوابٌ لشَرْطٍ محذوف، يعني: لو كانوا يَوَدّونَ الإسلامَ مرّةً واحدةً لكان الواجبُ المسارعةَ إليه، وإذا كانَ كذلك فبالحَرى أن يُسارعوا إليه، فكيفَ وهم يودُّونَه في كلِّ ساعة؟ ويجوزُ أن يكونَ جواباً لـ«لَوْ»، لمعنى الشَّرطيّة فيها، وجاء في «البقرة» في قصّةِ المنافقينَ أنّ قولَهم هذا لو صدَرَ عنهُم لا على وَجْهِ النِّفاق، وعقيدتُهم عقيدتُهم فهُوَ كفر.

قولُه: (**وإنّما جيءَ بها على لَفْظِ الغَيْبة لأنّهم مُـخبَرٌ عنهم**)، قالَ صاحبُ «الفرائد»: لا بُدّ لقوله ﴿يَوَدُّ﴾ مِن مفعول، فـ«لَو» مَع ما بعدَه نُزِّلَ منزلتَه، كأنهُ قيل: ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ ما يُلازِمُ[1] لو كانوا مسلمين، [وهُو الخَلاصُ من النار ودخولُ الجَنّة، ولو قيل: لو كنّا مسلمينَ لَكان التقديرُ: ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ الإسلامَ قائلين: لو كنّا مسلمينَ][2] لَمَا ابتُلينا بالنارِ ولَدَخلْنا الجَنّة، فظَهَرَ مِن هذا أنّ الغَيبةَ أوْلى بالذِّكر، لأنهّا أقلُّ احْوجاجاً إلى التقدير.

وقلتُ: ولهذا قدَّمَهُ المصنِّفُ على الثاني، وقال: «ولو قيل: لكان كذا، لكان سَديداً».

قولُه: (**وقيل: تدهَشُهم**) جوابٌ آخَرُ للسّؤالِ معطوفٌ على قولِه: «هُو وارِدٌ»، ورُبَّ حينَئذٍ: للتقليلِ حقيقةً.

---

(١) قولُه: «ما يلازم»: سقط من النسخة (ف).

(٢) سقط ما بين المعكوفين من النسخة (ف).

مَبْهُوتين، فإنْ كانت منهم إفاقةٌ في بعضِ الأوقات من سَكرتِهم تـمنَّوْا؛ فلذلك قلَّل.
﴿ ذَرْهُمْ ﴾: يعني: اقطعْ طَمَعَك من ارْعِوائهم، ودَعْهم عن النهي عمَّا هم عليه والصدِّ عنه بالتَّذكرةِ والنصيحة، وخلِّهم ﴿يَأْكُلُواْ وَيَتَمَتَّعُواْ﴾ بدُنياهم وتنفيذِ شَهواتِهم، ويشغلْهم أملُهم وتوقُّعُهم لطُولِ الأعمار واستقامةِ الأحوال، وأن لا يلقَوْا في العاقبة إلا خيراً ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ سوءَ صَنيعهم. والغرضُ الإيذانُ بأنهم من أهلِ الخِذْلان، وأنهم لا يجيءُ منهم إلا ما هُمْ فيه، وأنه لا زاجرَ لهم ولا واعظ إلّا مُعاينةُ ما يُنذَرون به حين لا ينفعُهم الوَعْظ، ولا سبيلَ إلى اتِّعاظهم قبل ذلك، فأمَرَ رسولَه بأن يُخلِّيَهم وشأنَهم ولا يَشتغل بما لا طائلَ تحتَه، وأن يبالغَ في تَخْليتهم حتى يأمرَهم بما لا يَزِيدُهم إلا نَدَماً في العاقبة. ....

قولُه: (منَ ارعِوائهم)، النِّهاية: لا يَرعَوي: أي لا ينكَفُّ ولا يَنزَجِرُ عن القَبيح.

قولُه: (وأن لا يَلْقَوْا) عطفٌ على سبيلِ البيانِ على قولِه: «لطولِ الأعمارِ واستقامةِ الأحوال»، أي: خَلِّهم يَشغَلْهم توقُّعُهم أنْ لا يلقَوْا في العاقِبةِ إلّا خيراً.

قولُه: (حينَ لا ينفَعُهم): ظَرْفٌ لقولِه: «مُعايَنةً».

قولُه: (فأمرَ رسولَ الله[1] ﷺ) مُسبَّبٌ عن قولِه: «والغرَض» أي: الغرَضُ من إيرادِ قولِه: ﴿ذَرْهُمْ يَأْكُلُواْ وَيَتَمَتَّعُواْ وَيُلْهِهِمُ ٱلْأَمَلُ﴾ الإعلامُ بأنّهم مِن أهلِ الخِذْلانِ على سبيلِ الكناية، لا حقيقةِ الأمر، فأمَرَ رسولَه ﷺ بأن يُخلِّيَهم لذلك الغرَض، كما أنّ الأمرَ في قولِه: ﴿فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ﴾ [الكهف: ٢٩] لطلبِ الكُفرِ ظاهراً، والغَرَضُ منه التهديدُ والوعيد[2].

قولُه: (وأنْ يُبالغَ في تَخْليتِهم حتّى يأمُرَهم بما لا يَزيدُهم إلّا ندَماً)، فإن قلتَ: ليسَ

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «رسوله».

(٢) وهو حاصلُ عبارةِ ابن عطية في «المحرّر الوجيز» (٣: ٥١٣) حيث قال: الآيةُ توعُّدٌ وتهديد، أي: فليَخترْ كلُّ امرئٍ لنفسِه ما يجده غداً عند الله عزّ وجلّ. انتهى.

وفيه إلزامٌ للحُجَّة، ومبالغةٌ في الإنذار، وإعذارٌ فيه. ....

في الآيةِ أمرٌ، فكيفَ قال: حتّى يأمُرَهم؟ قلتُ: قولُه: ﴿ ذَرْهُمْ يَأْكُلُواْ وَيَتَمَتَّعُواْ ﴾ كلمة موادَعةٍ[1] ومُتارَكة، ولا يُذهَبُ إليه إلاّ بعدَ الإياس التامِّ والإقناطِ الكُليّ، كأنهُ قيل: «كُلوا وتمتَّعوا» كما في قولِه تعالى: ﴿قُلْ تَمَتَّعُواْ فَإِنَّ مَصِيرَكُمْ إِلَى ٱلنَّارِ ﴾ [إبراهيم: ٣٠]، وقولِه تعالى: ﴿كُلُواْ وَتَمَتَّعُواْ قَلِيلًا إِنَّكُم مُّجْرِمُونَ﴾ [المرسلات: ٤٦].

وموقعُ قولِه: ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ ﴾ إلى قولِه: ﴿وَمَا يَسْتَـْٔخِرُونَ ﴾ موقعُ الاعتراضِ بينَ قولِه: ﴿الٓر تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ وَقُرْءَانٍ مُّبِينٍ ﴾ وبينَ قولِه: ﴿ وَقَالُواْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِى نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ ﴾ كقولِه تعالى: ﴿الٓر تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ ٱلْحَكِيمِ ۞ أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ رَجُلٍ مِّنْهُمْ أَنْ أَنذِرِ ٱلنَّاسَ ﴾ [يونس: ١-٢]، فإنهُ تعالى لمّا بالَغَ في وَصْفِ الكتابِ على ما سبَق حتّى بلَغَ القُصْيا في كمالِه، وبالَغوا في التكذيبِ حتّى قابلوه بقَوْلِهِ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِى نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ ﴾ سُلّيَ صلَواتُ الله عليه بقولِه: ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ ﴾ أي: هوِّنْ على نفسِك فإنّك بالَغْتَ في الإرشادِ والإنذار، وهُم أيضاً أفْرَطوا في التكذيب، فهم قومٌ جهَلَةٌ قليلو الدِّرايةِ، لو كانوا يَودّونَ الإسلامَ مرّةً فبالحَرى أن يُسارِعوا إليه، فكيفَ وهم يودُّونَه كلَّ ساعة؟ وإذا كان كذلك فاقطَعْ طمَعَكَ في ارعوائهم، ودَعْهم عن النَّهيِ عمّا هم عليه، والصَّدِّ عنهُ بالتَّذكِرة، بل مُرْهم بالأكلِ كالأنعام والتمتُّع فيها أيّاماً قلائلَ، فسوفَ يعلَمونَ سُوءَ صَنيعِهم. واللهُ أعلَم.

قولُه: (وفيهِ إلزامٌ) أي: في قولِه: ﴿ ذَرْهُمْ ﴾، وقلتُ: في الأمرِ بالتمتُّعِ والاشتغالِ بالتَّلَذُّذِ: إدماجٌ لهذا المعنى، لأنّ هذا القولَ لا يَصدُرُ عن الرَّسولِ إلّا بعدَ الإنذارِ البالغ حدَّه، واليأسِ منَ الإيمان، أي: أبلَغْتَ في الإنذارِ وألزَمْتَ الحُجَّةَ عليهِم، فللّه الحُجَّةُ البالغةُ.

قولُه: (وإعذارٌ فيه)، الجَوْهريّ: أعْذَر، أي: بالغَ في الإنذار، وقيل: يَجوزُ أن تكونَ الهمزةُ للسَّلْب.

---

(١) في (ح) و(ف): «مرادعة» بالراء، والمثبت من (ط).

وفيه تنبيهٌ على أنَّ إيثارَ التلذُّذِ والتنعُّم وما يؤدِّي إليه طُول الأَمَل ـ **وهذه هِجِّيرى أكثرِ الناس** ـ ليسَ من أخلاقِ المؤمنين، وعن بعضِهم: **التمرُّغُ في الدنيا** من أَخْلاقِ الهالكين.

[﴿ وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٞ مَّعۡلُومٞ ۞ مَّا تَسۡبِقُ مِنۡ أُمَّةٍ أَجَلَهَا وَمَا يَسۡتَـٔۡخِرُونَ ﴾ ٤-٥]

﴿وَلَهَا كِتَابٞ﴾: جُملةٌ واقِعةٌ صفةٌ لـ﴿قَرۡيَةٍ﴾، والقياسُ **أنْ لا يتوسَّطَ الواوُ** بينهما،

قولُه: (**وفيه تنبيهٌ**) أي: في تخصيصِ الأكلِ والتمتُّعِ بالمُشتَهياتِ والتَّلَهِّي بالأمل إدماجٌ أيضاً بأنّ هذه الأشياءَ ليست مِن أخلاقِ المؤمنين، فقولُه: «وهذه هِجِّيرَى أكثرِ الناس» جملةٌ معترِضة، قال بعضُ المشايخ: التزَيُّنُ بالدُّنيا مِن أخلاقِ المنافقين، والتمتُّعُ بها مِن أخلاقِ الكافرين، والتمرُّغُ فيها مِن أخلاقِ الهالِكين[١].

قولُه: (**وهذه هِجِّيرى أكثرِ الناس**). **الرّاغب**: الهُجْرُ: الكلامُ المهجورُ لقُبْحِه، وأهْجَر فلانٌ: إذا أتَى بهُجْرٍ منَ الكلامِ عن قَصْد، يقال: رَماهُ بهاجِراتِ فمِه، أي: بفضائح كلامِه، وقولُهم: فلانٌ هِجِّيراهُ كذا، إذا أُولِعَ بذِكْرِه، وهذَى به هذَيانَ المريض المُهْجِر، ولا يكادُ يُستعمَلُ الهِجِّيرَى إلّا في العادةِ الذَّميمة[٢].

قولُه: (**التمرُّغ في الدُّنيا**)، **الجَوْهريّ**: مرّغْتُه في الترابِ فتمَرَّغَ، أي: معَكْتُه، وفي تخصيصِ التمرُّغ إشارةٌ إلى دَأبِ[٣] الحيَوان.

قولُه: (**أنْ لا يتَوسَّطَ الواوُ**) يعني: القياسُ أن لا يتوسَّطَ بينَ الصِّفةِ والموصُوفِ العاطفُ

---

(١) ذَمّ الدّنيا على الإطلاقِ ليسَ بالصّواب، وإنما تذمّ إذا لم تُسَخَّر للآخرة، وكان صاحبها عبداً لها، كما قالَ ﷺ: «تَعِسَ عبدُ الدينار» الحديث. أما من سخرها لآخرته فتكون محمودةً، قال تعالى: ﴿وَٱبۡتَغِ فِيمَآ ءَاتَىٰكَ ٱللَّهُ ٱلدَّارَ ٱلۡأٓخِرَةَۖ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ ٱلدُّنۡيَاۖ وَأَحۡسِن كَمَآ أَحۡسَنَ ٱللَّهُ إِلَيۡكَ﴾ [القصص: ٧٧].

(٢) «مفردات القرآن»، ص٨٣٣-٨٣٤.

(٣) في النسخة (ف): «ذات».

كما في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ﴾ [الشعراء: ٢٠٨]، وإنما توسَّطت؛ لتأكيدِ لُصوق الصِّفةِ بالموصوف، **كما يقالُ في الحال:** جاءني زيدٌ عليه ثَوْب، وجاءني وعليه ثَوْب.

لِشِدّةِ اتّصالِها به، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ﴾ [الشعراء: ٢٠٨]، لكنْ لمّا افترَقَ الحُكمُ بينَهما اختصَّتْ هذه بها، فإنّ لُصوقَ الصِّفةِ فيما نحنُ فيه أشَدُّ من لُصوقِها في قولِه: ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ﴾،فإنّ إهلاكَ قريةٍ منَ القُرى لكونِ أجَلِها مُقدَّراً لا ينفكُّ عن قضائه وقدَرِه، بخلافِ إهلاكِها عن إنذارِ مُنذِر، فإنهُ قد ينفَكُّ عنه، قال تعالى: ﴿وَإِن مِّن قَرْيَةٍ إِلَّا نَحْنُ مُهْلِكُوهَا قَبْلَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ أَوْ مُعَذِّبُوهَا عَذَابًا شَدِيدًا كَانَ ذَٰلِكَ فِي الْكِتَابِ مَسْطُورًا﴾ [الإسراء: ٥٨].

قولُه: (**كما يقالُ في الحال**)، يعني: هذه الواوُ الداخِلةُ بينَ الصِّفةِ والموصوفِ كالواوِ الدّاخِلةِ بينَ الحالِ وصاحِبِها[١]، فكما أنّ معنى الحاليّةِ لا يتغيَّرُ إذا قلتَ: جاءني زَيْدٌ عليه ثَوْبٌ، وجاءَني زيدٌ وعليه ثَوْبٌ، كذلك هاهنا. وأيضاً، كما أنّ الواوَ هناك لُمجَرّدِ الرَّبْط، فكذلك هاهنا، وذلك أنّ الأصلَ في الجُملةِ إذا وقَعت موقعَ الحالِ أنْ لا تدخُلَها الواوُ لفَواتِ المُغايَرةِ؛ لأنّ حُكمَ الحالِ معَ صاحِبِها حُكمُ الخبَرِ معَ المُخبَرِ عنه، والخبَرُ ليسَ مَوضِعاً لدخُولِ الواو، وإنّما تدخُلُ لمجرّدِ الرَّبْط، لا سيّما إذا كانت جُملةً اسميّةً فإنّها أشَدُّ افتقاراً إلى الرَّبْط، فحُكمُ الصِّفةِ كذلك، ويؤيِّدُه قولُ أبي البقاء: وساغَ دخولُ الواوِ لمّا كانت صُورةُ الجُملةِ هاهنا كصُورتِها إذا كانتْ حالاً[٢].

وقالَ صاحبُ «التقريب»: في قولِ المصنِّف نظَر؛ لأنّ توسيطَ العاطفِ بينَ الصِّفاتِ معهودٌ لا بينَ الصِّفةِ والموصوف، والحالُ ليسَ وِزانُها وِزانَ الصِّفةِ، إذْ حقُّها الواو، وقد تُحذَف، وإنّما لم يجعَلْهُ حالاً لتنكيرِ ذي الحال، وهُو (قرية)، وجازَ أن يُقال: عمومُها يُصحِّحُ كونَها ذا الحال، كما في المبتدأ، نحوَ: ما أحدٌ خيرٌ منك، وهُو تَبعَ صاحبَ «المفتاح»، حيثُ

---

(١) في (ط): «بين الحال وذي الحال».

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ١٧٣) قاله في تفسير قوله تعالى: ﴿وَعَسَىٰ أَن تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٦].

﴿كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾: مكتوبٌ معلوم؛ وهو أجَلُها الذي كُتِب في اللَّوح وبُيِّن، ألا ترى إلى قوله: ﴿مَّا تَسْبِقُ مِنْ أُمَّةٍ أَجَلَهَا﴾ في موضعِ كتابها؟ **وأَنَّث الأُمَّةَ أوّلاً** ثم ذكَّرها آخِراً؛ حملاً على اللفظ والمعنى، وقال: ﴿وَمَا يَسْتَـْٔخِرُونَ﴾ بحذف «عنه»؛ لأنه مَعْلوم.

[﴿وَقَالُوا۟ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِى نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾ ٦]

قرأ الأعمش: (يا أيُّها الذي أُلقِيَ عليه الذِّكر)، وكأنَّ هذا النِّداءَ منهم على وجهِ الاستهزاء، كما قال فرعون: ﴿إِنَّ رَسُولَكُمُ ٱلَّذِىٓ أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ﴾ [الشعراء: ٢٧]، فكيف يُقِرُّون بنزول الذِّكر عليه ويَنسُبونه إلى الجنون؟! والتعكيسُ في كلامهم للاستهزاءِ والتهكُّم مَذْهبٌ واسع، وقد جاء في كتابِ الله في مواضع، منها: ﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [آل عمران: ٢١]، ﴿إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلْحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ﴾ [هود: ٨٧]، وقد يوجد كثيراً في كلامِ العَجَم، والمعنى: إنك لَتقولُ قولَ المجانينِ حين تدَّعي أنَّ اللهَ نزَّل عليك الذِّكْر.

قال: فالوَجْهُ عندي هُو أنّ ﴿وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾: حالٌ (لقرية) لكونها في حُكمِ الموصوفةِ، أي: قرية منَ القُرى، لا وَصْف، وحَملُه على الوَصْفِ سَهْوٌ لا خطأ، ولا عَيْبَ في السَّهو[1].

وقد أطالَ المالكيُّ[2] في «شرح التسهيل» في الرَّدِّ قياساً ونَقْلًا، وجعَلَ مُصَحِّحَ وقوع النَّكِرة ذا الحال كوْنَها مَنْفيّةً، وقال: والمَنْفيُّ صالحٌ لأنْ يُجعَلَ صاحبَ حالٍ بما هُو صالحٌ لأنْ يُجعَلَ مبتدأً، ومِن أمثلةِ أبي عليٍّ في «التَّذكِرةِ»[3]: ما مرَرْتُ بأحدٍ إلاّ قائمًا إلاّ أخاكَ، فجعَلَ الحالَ مِن أحد، لاعتمادِه على النَّفْي. وسنَذكُرُ الجوابَ إن شاءَ اللهُ في سورةِ «الكهف».

قولُه: (وأَنَّثَ الأُمَّةَ أوّلاً) يعني: في قولِه: ﴿مَّا تَسْبِقُ مِنْ أُمَّةٍ﴾ ثُمّ ذكَّرها آخِراً، أي: في قولِه: ﴿وَمَا يَسْتَـْٔخِرُونَ﴾.

---

(١) «مفتاح العلوم» للسكّاكي، ص١٠٩.

(٢) يعني ابن مالك النحوي صاحب «الألفيّة» المشهورة.

(٣) وهو كتاب كبير لَخَّصه تلميذه ابن جنّي، ذكره القِفطي في «إنباه الرواة» (١: ٣٠٩) ولا أعلمُه مطبوعاً.

[﴿ لَّوْ مَا تَأْتِينَا بِٱلْمَلَٰٓئِكَةِ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴾ ٧]

«لَوْ» رُكِّبَتْ مع «لا» و«ما» لمعنيَيْن: معنى امتناعِ الشيءِ لوجود غيرِه، ومعنى التَّحْضيض، وأمَّا «هَلْ» فلَمْ تُركَّب إلّا مع «لا» وحدَها للتَّحضيض، قال ابن مُقْبِل:

لَوْمَا الحَياءُ وَلَوْمَا الدِّينُ عِبْتُكُمَا ... بِبَعْضِ مَا فِيكُمَا إذْ عِبْتُمَا عَوَرِي

والمعنى: هلّا تأتِيْنا بالملائكةِ يَشهدون بصِدْقك ويَعضُدونك على إنذارك! كقوله تعالى: ﴿لَوْلَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونَ مَعَهُۥ نَذِيرًا﴾ [الفرقان: ٧]، أو: هلّا تأتِيْنا بالملائكةِ للعِقاب على تكذيبِنا لكَ إنْ كنتَ صادِقاً كما كانت تأتي الأُممَ المكذِّبَةَ برُسلها!

[﴿ مَا نُنَزِّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ إِلَّا بِٱلْحَقِّ وَمَا كَانُوٓا۟ إِذًا مُّنظَرِينَ ﴾ ٨]

قُرئ: (تَنَـزَّلُ) بمعنى: تَـتنزَّلُ، و: (تُنَـزَّلُ) على البناء للمفعول من نُزِّلَ، و: ﴿نُنَزِّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ﴾: بالنـونِ ونَصْـبِ الملائكة، ﴿إِلَّا بِٱلْحَقِّ﴾: إلّا تنزيـلاً مُلتبِساً بالحِكْمـة والمصلحة، ولا حكمةَ في أن تأتيَكم عِياناً تُشاهِدونهم ويَشهدون لكم بِصدْق النبيِّ ﷺ؛

قولُه: (لمعنَـيَيْنِ) أي: على سبيلِ البدَل، إمّا الامتناعُ أو التحضيض، فإنّ قولَه: «لولا عليٌّ لهلَكَ عُمر» ليس فيه سوى الامتناع، كما أن قولَه: ﴿ لَّوْ مَا تَأْتِينَا ﴾[1]، ليس فيه سِوى التحضيض.

قولُه: (لوما الحياءُ) البيت[2]، عَوَري أي: خلَلي ونَقْصي، ويُروى: عُودي أي: أصْلي، والبيتُ يُستشهَدُ به لِـ«لَوْما» التي لامتناعِ الشيءِ لوجودِ غيرِه.

قولُه: (قُرِئ: «تنزَّلُ») كلُّهم إلّا عاصِماً وحَمزةَ والكِسائيّ، و«تُنزَّلُ»: أبو بكرٍ، و﴿نُنَزِّلُ﴾: حفْصٌ وحمزةُ والكسائيُّ[3].

(١) قوله: «ليس فيه سوى الامتناع كما أن قوله: ﴿ لَّوْ مَا تَأْتِينَا ﴾» سقط من (ح) و(ف).
(٢) لابن مُقْبل في «ديوانه»، ص٣٧.
(٣) ولمعرفة وجه الاختيارِ لدى كلّ قارئ، انظر: «حجّة القراءات»، ص٣٨١.

لأنكم حينئذٍ مُصدِّقون عن اضطرار، ومثلُه قولُه تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِلَّا بِٱلْحَقِّ﴾ [الحجر: ٨٥]. وقيل: **الحقُّ: الوَحْي أو العَذاب.** و﴿إِذًا﴾ جوابٌ وجَزاء؛ **لأنه جوابٌ لهم وجَزاءٌ لشَرْطٍ مقدَّر**، تقديرُه: ولو نزَّلْنا الملائكةَ ما كانوا مُنظَرين وما أُخِّرَ عذابُهم.

[﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ ٩]

﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ ﴾: ردٌّ لإنكارِهم واسْتِهزائهم في قولهم: ﴿ وَقَالُوا۟ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِى نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ ﴾؛ ولذلك قال: ﴿ إِنَّا نَحْنُ ﴾، فأكَّدَ عليهم أنه هو المُنَزِّلُ **على القَطْع** والبَتَات، ....

قولُه: (**وقيل: الحقُّ: الوَحْيُ أو العذاب**) عطفٌ على قولِه: «بالحِكمة والمَصْلحة».

قولُه: (**لأنهُ جوابٌ لهم، وجزاءٌ لِشَرْطٍ مُقدَّرٌ**)، أمّا كونُه جَواباً لهم فظاهرٌ، وأمّا كونُه جزاءً لشرطٍ مقدَّر، فإنّهم لَمّا قالوا: هَلّا تأتينا بالملائكةِ يشهَدونَ بصِدقِك؟ أُجيبوا بما يُنبِئُ عن قولِنا: «إنْ جاءتْكم الملائكةُ وشَهِدوا بصِدقي فلم تؤمنوا ما أُخِّرَ عذابُكم» كما قدَّرَ الزجّاجُ معنى قولِه: «إذَنْ أُكرِمُكَ، جواباً لمن قال: أنا آتيكَ إن كان الأمرُ كما ذكَرْتَ فإنّي أُكرِمُك[1]، أو: إن جاءتْكُم ملائكةُ العذاب «ما أُخِّرْتُم»، فقولُه: «ولو نَزَّلنا الملائكةَ ما كانوا مُنظرينَ وما أُخِّرَ عذابُهم» يُحمَلُ على الوجْهَينِ المذكورَيْن، لكونِ قولِه تعالى: ﴿ مَا نُنَزِّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ﴾ الآية، جواباً عن قولِهم: ﴿ لَّوْ مَا تَأْتِينَا بِٱلْمَلَٰٓئِكَةِ ﴾ الآية، وقد فسَّرَهُ فيما سبَقَ بالوجْهَين.

قولُه: (**على القَطْع**): حالٌ منَ الضَّميرِ في «فأكَّدَ»، أو: مفعولٌ مُطلَقٌ منَ المُنزَل، أي: إنزالاً على القَطْع، وإفادةُ القَطعِ عن تصَدُّرِ الجملة بـ«إنّ» وتوكيدِه بـ«نحن» والتعظيم بضميرِ الجَمْع.

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٦٣).

وأنه هو الذي **بَعَثَ به جبريلَ** إلى محمَّدٍ ﷺ وبَيْنَ يدَيْه ومِن خلفِه رَصَد، حتى نَزَلَ وبلَّغ محفوظاً من الشياطين، وهو حافِظُه في كلِّ وقت مِن كلِّ زيادةٍ ونقصانٍ وتحريفٍ وتبديل، بخلافِ الكُتبِ المتقدِّمة؛ فإنه لم يَتولَّ حِفْظَها؛ وإنما استحفَظَها الربَّانيِّين والأحبارَ فاختَلَفُوا فيما بينهم بَغْياً؛ فكانَ التحريف، ولم يَكِلِ القرآنَ إلى غيرِ حِفْظه. فإن قلت: فحينَ كانَ قولُه: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ﴾ ردّاً لإنكارِهم واستهزائهم، فكيفَ اتَّصلَ به قولُه: ﴿وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾؟ قلت: **قد جَعَلَ ذلك دليلاً** على أنه **مُنزَّلٌ مِن عنده آية**؛ لأنه لو كانَ مِن قولِ البَشَر أو غيرَ آية لَتطرَّقَ عليه الزِّيادةُ والنُّقصانُ كما يَتطرَّق على

قولُه: (**بَعَثَ به جِبريلَ**) أي: بَعَثَ بالقُرآنِ جِبريلَ، فالباءُ بمعنى «معَ»، ويَجوزُ أن تكونَ سببيّة.

قولُه: (**قد جَعَلَ ذلك دليلاً**)، توجيهُ الجواب: أنّ الكفَرةَ حينَ قالوا: مُستهزئينَ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِى نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ ﴾ بمعنى: يا أيُّها المُفتري، إنّ اللهَ لم يُنزِّلْ عليكَ الذِّكْرَ، وهذا الذي تَزعُمُه أنهُ مِن عندِ الله ليسَ مِنهُ، بل هُو منَ الجِنّ، وإنّك لَمجنونٌ، رَدَّ عليهم بقولِه: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾، يعني: أنّ اللهَ تعالى هُو المنزِّلُ على القَطْع والبَتّ، فإنهُ هُو الذي بعَثَ جِبريلَ إلى محمّدٍ صلَواتُ الله وسلامه عليهما، وبينَ يدَيْه ومِن خلْفِه رصدٌ منَ الملائكةِ حتى نُزِّلَ وبُلِّغَ محفوظاً منَ الشياطينِ والجِنّ، فما كان منَ الله ومحفوظاً منَ الجِنّ، كيفَ يكونُ منَ الجِنّ؟

قولُه: (**مُنزَّلٌ مِن عندِ الله آيةً آية**[1]): حالٌ مِن ضميرِ «منزَّل»، أي: دِلالةً وعلامةً على كونِه مُعجزةً، يعني: قولُه: ﴿وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ كالدليلِ لإثباتِ المدَّعَى، فإنهُ تعالى لمّا رَدَّ بقولِه: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ﴾ قولَهم: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِى نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ ﴾ بمعنى: أنّ المنـزَّلَ ليس مِن قِبَلِ الجِنِّ كما تَزْعُمون[2]، بل مِن قِبَلِ المليكِ المُعظَّم شأنُه، القاهِرِ

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «مُنزَّل من عنده آية».

(٢) في النسخة (ف) يزعمون. وهي مُتَّجهةٌ جَيِّدة.

كلِّ كلامٍ سواه. وقيل: الضميرُ في ﴿لَهُۥ﴾ لرسولِ الله ﷺ، كقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَعۡصِمُكَ﴾ [المائدة: ٦٧].

[﴿وَلَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ فِي شِيَعِ ٱلۡأَوَّلِينَ * وَمَا يَأۡتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُواْ بِهِۦ يَسۡتَهۡزِءُونَ﴾ ١٠ - ١١]

﴿فِي شِيَعِ ٱلۡأَوَّلِينَ﴾ في فِرَقِهم وطوائفهم. والشِّيْعة: الفِرْقة إذا اتَّفقوا على مَذْهبٍ وطريقة. ومعنى أرسَلْناه فيهم: نبَّأْناه فيهم وجعَلْناه رَسُولاً فيما بينهم، ﴿وَمَا يَأۡتِيهِم﴾:

سُلطانُه، عقَّبَهُ بقولِه[١] ليكونَ دليلًا على ذلك المدَّعى، وإليه الإشارةُ بقولِه: «لو كان مِن عندِ البَشَرِ أو يكونُ غيرَ آيةٍ أي: مُعجزة لَتطرَّقَ إليه[٢] الزِّيادةُ والنُّقصان».

وقالَ الإمامُ: إنّ اللـهَ حفِظَهُ بأنْ جعَلَهُ مُعجِزاً مبايِناً لكلامِ البَشَر؛ لأنهُ يُعجِزُ الخَلْقَ عن الزِّيادةِ والنُّقصانِ فيه؛ لأنّهم لو رامُوا ذلك لَتغيَّرَ نظْمُه، وظَهَرَ للخَلْقِ أنهُ مِن كلامِ البشَر، وليسَ مِن خالقِ القُوى والقُدَر[٣].

قولُه: (**والشِّيعة: الفِرقةُ إذا اتَّفَقوا على مذهب**)، **الرّاغِبُ**: الشِّياعُ: الانتشارُ والتَّقوِية، تقولُ: شاعَ الحديثُ: إذا كثُرَ وانتشَر، وشاعَ القومُ: انتَشَروا وكثُروا، وشَيَّعتُ النار: قوَّيتُها، والشِّيعةُ: مَن يتقَوّى بهمُ الإنسانُ وينتشِرونَ عنه[٤].

قولُه: (**أرسلْناهُ فيهِم: نبّأناه فيهم وجعَلْناه رسُولاً فيما بينَهم**)، يعني: أنّ ﴿أَرۡسَلۡنَا﴾ استُعمِلَ بـ«في»، والأصلُ: أرسَلْنا إليهِم للإعلامِ بمَزيدِ التمكُّنِ فيهم، فدَلَّ قولُه[٥]: «نبّأْناهُ فيهِم» على معنى: أعطَيْناهُ المُعجِزةَ، وقولُه: «وجعَلْناهُ رسولاً فيما بينَهم» على معنى: صَيَّرناه

---

(١) في النسخة (ح): به.

(٢) في النسخة (ح) و(ط): «عليه». والمُثبتُ هو الأشْبهُ بالصواب.

(٣) «مفاتيح الغيب» (١٩: ١٦٠).

(٤) «مفردات القرآن»، ص٤٧٠.

(٥) من قوله: «وجعلناه رسولًا فيما بينهم» إلى هنا سقط من (ط).

حكايةُ حالٍ ماضية؛ لأنَّ (ما) لا تدخلُ على مضارعٍ إلّا وهو في معنى الحال، ولا على ماضٍ إلّا وهو قريبٌ من الحال.

[﴿ كَذَٰلِكَ نَسۡلُكُهُۥ فِي قُلُوبِ ٱلۡمُجۡرِمِينَ * لَا يُؤۡمِنُونَ بِهِۦ وَقَدۡ خَلَتۡ سُنَّةُ ٱلۡأَوَّلِينَ ﴾ ١٢-١٣]

يقال: سَلكتُ الخَيْطَ في الإبْرة، وأسلَكْتُه: إذا أدخَلْتَه فيها ونظَمْتَه. وقُرِئ: (نُسْلِكُه)، والضميرُ للذِّكر، أي: مِثْلَ ذلك السَّلْكِ **ونحوَه نَسْلُك الذِّكْرَ** في ﴿قُلُوبِ

صاحبَ كتاب وشريعة؛ لأنّ النبيَّ كما تقرَّرَ صاحبُ المُعجِزة، والرّسولُ صاحبُ الكتاب، فالآياتُ تسليةٌ للرَّسولِ ﷺ منَ استهزاءِ المشركين.

قولُه: (**ونحوه: نَسلُكُ الذِّكْر**) يريدُ أنّ المشارَ إليهِ بقولِه: «ذلك» في ﴿ كَذَٰلِكَ ﴾ خُلاصةُ معنى قولِه: ﴿مَا يَأۡتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُواْ بِهِۦ يَسۡتَهۡزِءُونَ﴾، ووَجْهُ التشبيهِ: التكذيبُ والاستهزاء، يعني: «مِثلَ ذلك السَّلْكِ» مكذَّباً مُستهزَأً به نَسلُكُه في قلبِ مَن هو مُجرِمٌ مكذِّبٌ مُستهزِئ، فقولُه: «مكذّباً به مُستهزَأً»: حالٌ مُقدَّرة؛ لأنّ الذِّكْرَ ما كان مُكذَّباً حالَ إلقائهِ في قلوبِهم، بل بعدَه بزَمان، واللامُ في ﴿ٱلۡمُجۡرِمِينَ﴾ للجِنس، بدليلِ قولِه: «كذلك أنزَلَها باللِّئام».

قالَ في «الانتصاف»: المرادُ إقامةُ الحُجّةِ على المكذِّبينَ بأنّ اللهَ سلَكَ القرآنَ في قلوبِهم وأدخَلَهُ في سُوَيداواتِها(١)، كما سلكَه في قلوبِ المؤمنين، فكذَّبَ به هؤلاءِ، وصَدَّقَ به هؤلاءِ، كلٌّ على عِلم وفهْم، ﴿لِّيَهۡلِكَ مَنۡ هَلَكَ عَنۢ بَيِّنَةٖ وَيَحۡيَىٰ مَنۡ حَيَّ عَنۢ بَيِّنَةٖ﴾ [الأنفال: ٤٢]، ولتقعَ الحُجّةُ على الكُفّارِ بعِلمِهم بوَجْهِ الإعجاز، كما فَهِمَها المؤمنونَ، ولذلك عقَّبَه بقولِه: ﴿ وَلَوۡ فَتَحۡنَا عَلَيۡهِم بَابٗا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ﴾ الآية، أي: لو أظهَرَ لهم أيَّ دليل أظهَرَ مِن إعجازٍ أو صُعودٍ إلى السَّماء، وفي قولِه: ﴿فَظَلُّواْ﴾ التي لا تكونُ إلّا في النَّهارِ، إشعارٌ بوضُوح ذلك.

وقالَ القاضي: «الضَّميرُ في قولِه: ﴿ كَذَٰلِكَ نَسۡلُكُهُۥ ﴾ للاستهزاء، وفيه دليلٌ على

---

(١) في النسخة (ف): «سُوَيْدائها» على الإفراد.

﴿ٱلْمُجْرِمِينَ﴾ على معنى: أنه يُلقِيه في قلوبهم مُكَذَّباً مُستهزَأً به غيرَ مقبول، كما لو أنزلْتَ بلئيمٍ حاجةً فلم يُجِبْك إليها، فقلت: كذلك أُنزِلُها باللِّئام، تعني: مثْلَ هذا الإنزالِ أُنزِلُها بهم مردودةً غيرَ مقضيَّة. ومحلُّ قوله: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ بِهِۦ﴾ النصبُ على الحال، أي: غيرَ مؤمَنٍ به، أو هو بيانٌ لقوله: ﴿كَذَٰلِكَ نَسْلُكُهُۥ﴾. ﴿سُنَّةُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾: **طريقتُهم التي سَنَّها الله في إهلاكِهم** حين كذَّبوا برُسلِهم وبالذِّكر المُنزلِ عليهم، وهو وعيدٌ لأهلِ مكَّةَ على تكذيبِهم.

أنهُ تعالى يوجِدُ الباطلَ في قلوبِهم، وقيل: للذِّكرِ، فإنّ الضَّميرَ الآخَرَ في قولِه: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ بِهِۦ﴾ له، وهُو: حالٌ مِن هذا الضَّمير، والمعنى: مِثلَ ذلك السَّلْكِ نسلُكُ الذِّكرَ في قلوبِ المجرمين، مُكذَّباً غيرَ مؤمَنٍ به، أو بيانٌ للجُملةِ المتضمِّنة لهُ، وهذا الاحتجاجُ ضعيف، إذْ لا يَلزَمُ مِن تعاقُبِ الضمائر توافُقُها في المرجوعِ إليه ولا يتعيَّنُ أن تكونَ الجُملةُ حالاً مِنَ الضَّميرِ، لجوازِ أن تكونَ حالاً مِنَ ﴿ٱلْمُجْرِمِينَ﴾، ولا يُنافي كونَها مفسِّرةً للمعنى الأوّل[1].

قولُه: (**طريقتُهم التي سَنَّها اللـهُ في إهلاكِهم**). روى الإمامُ عنِ الزجّاجِ أنهُ قال: «قد خلَتْ سُنّةُ الله في الأوّلينَ بأن يَسلُكَ الكُفرَ والضَّلالَ في قلوبِهم»[2].

وقالَ الإمام: هذا أليَقُ بظاهرِ اللَّفظِ مِن ذلك[3].

وقلتُ: بيانُه أنّ التعريفَ في ﴿ٱلْمُجْرِمِينَ﴾ للعَهْد، والمرادُ به المكذِّبونَ مِن قومِ رسولِ الله ﷺ، لأنهمُ المذكورونَ بعَد قولِه: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ فِى شِيَعِ ٱلْأَوَّلِينَ ۝ وَمَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾ أي: مِثلَ ذلك السَّلْكِ الذي سلكْناهُ في قلوبِ أولئكَ المستهزِئينَ المكذِّبينَ للرُّسلِ الماضية، نَسلُكُه في قلوبِ هؤلاءِ المكذِّبينَ، ثمّ قرَّرَ ذلك وبيَّنَه بقولِه: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾، وذَيَّلَهُ بقولِه: ﴿وَقَدْ خَلَتْ سُنَّةُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾، والمقامُ يقتضي التأكيدَ والتقريرَ، لأنهُ تعالى لمّا وصَفَ الكتابَ بقولِه: ﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ وَقُرْءَانٍ مُّبِينٍ﴾ وبالغَ

---

(١) «أنوار التنزيل» (٣: ٣٦٣-٣٦٤).

(٢) انظر كلامَ الزجّاج في «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ١٧٤).

(٣) «مفاتيح الغيب» (١٩: ١٢٧).

[﴿ وَلَوْ فَتَحْنَا عَلَيْهِم بَابًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فَظَلُّواْ فِيهِ يَعْرُجُونَ ۞ لَقَالُوٓاْ إِنَّمَا سُكِّرَتْ أَبْصَٰرُنَا بَلْ نَحْنُ قَوْمٌ مَّسْحُورُونَ ﴾ ١٤-١٥]

قُرئ: ﴿يَعْرُجُونَ﴾ بالضمِّ والكسر. و﴿سُكِّرَتْ﴾: حُيِّرت، أو: حُبِسَتْ من الإبْصار، مِن السُّكْرِ أو السَّكْر. وقُرئ: (سُكِرَتْ) بالتخفيف، أي: حُبِست كما يُحبَس

في بيانِ كمالِه وإعجازِه الدّرجةَ القُصْيا، ثُمّ حَكى عنهم أنّهم طَعَنوا فيه واستَهزَأوا بمَن نُـزِّلَ عليه بقولِه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِى نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾، وما عدُّوه من المعجزة حيثُ قالوا: ﴿لَّوْ مَا تَأْتِينَا بِٱلْمَلَٰٓئِكَةِ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ وسَلّاه بقولِه: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾، وقولِه: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ فِى شِيَعِ ٱلْأَوَّلِينَ﴾، قال: كذَلِكَ نَسلُكُهُ في قُلُوبِ هؤلاء المُجرِمينَ فلكَ أُسوةٌ بالرُّسُلِ الماضية معَ أُمَمِهم المُكذِّبة، ولستَ بأوْحَدِيٍّ فيه، وقد خلَتْ سُنَّةُ الأوَّلينَ، فيكونُ على هذا مَزيدَ تَسْليةٍ للرّسولِ ﷺ. والوعيدُ بعيد؛ لأنهُ لم يَسبِقْ لإهلاكِ الأُمَمِ ذِكْر، وإنّما آثَرَ المصنِّفُ ذلك الوَجْه؛ لأنهُ أقربُ إلى مذهبِه.

قولُه: (﴿يَعْرُجُونَ﴾) بالضَّمّ: السبعة، وبالكسرِ شاذّ[1]، و﴿سُكِّرَتْ﴾ بالتَّخفيفِ: ابنُ كثير.

قولُه: (منَ السُّكْرِ أو السَّكْر) فيه نشْر، الجَوهريُّ: السَّكرانُ: خلافَ الصّاحي، وقد سَكِرَ يَسْكَرُ سَكَراً، والاسمُ السُّكْرُ بالضَمّ، والسِّكْرُ بالكسر: العَزْم، والسَّكْرُ: مصْدَر سَكَرْتُ النَّهْرَ أسْكُرُه سَكْراً: إذا سدَدْتَه[2]، قيل: إنْ جُعِلَ منَ السُّكرِ بالضمّ فالتثقيلُ للتّعديةِ، وإن جُعِلَ من «السَّكْرِ» فالتَّثْقيلُ للإسنادِ إلى الجَماعة.

وقالَ ابنُ جِنّي: كما أنّ السَّكْرَ يَعترِضُ على الماءِ ويَسُدُّ عليه مذهبَه، كذلكَ حالُ السَّكرانِ في وقوفِ فِكرِه، والاعتراضِ عليه بما يُنغِّصُه[3] ويُحيِّرُه، فلا يجدُ مذهباً، وينكفي مُضطرِباً[4].

---

(١) وممّن قرأ بها: الأعمش وابنُ أبي الزِّنادِ وغيرهما، وهي لغةُ هُذَيل، انظر: «مختصر شواذّ القرآن»، ص٧٠، و«البحر المحيط» (٥: ٤٤٨).

(٢) في (ط): «شددته».

(٣) في (ط): «بما يقتضيه».

(٤) «المحتسب» (٢: ٣).

النهر من الجَرْي. وقرئ: (سَكِرَتْ) من السُّكْرِ، أي: حارت كما يَحارُ السَّكْران. والمعنى: أنَّ هؤلاءِ المشركين بَلَغَ من غُلوِّهم في العِناد: أنْ لو فُتِح لهم بابٌ من أبوابِ السماء، ويُسِّرَ لهم معراجٌ يَصعدون فيه إليها، ورأَوْا من العِيان ما رأَوْا، لَقالوا: هو شيء نتخايَلُه لا حقيقةَ له، ولَقالوا: قد سَحَرَنا محمَّدٌ بذلك. وقيل: الضميرُ للملائكة، أي: لو أرَيْناهم الملائكةَ يَصعَدُون في السماء عِياناً لَقالوا ذلك. وذَكَرَ الظُّلُول؛ ليَجعَلَ عُروجَهم بالنهار؛ ليكونوا مُستَوضِحِين لِـما يَرَوْن. **وقال: ﴿إِنَّمَا﴾، ليدُلَّ على أنهم يَبُتُّون القولَ بأنَّ ذلك ليس إلّا تَسْكيراً للأبصار.**

الرّاغب: السُّكْرُ: حالةٌ تَعرِضُ بينَ المرءِ وعَقْلِه، وأكثرُ ما يُستعمَلُ ذلكَ في الشَّرابِ، وقد يَعتَري منَ الغضَبِ والعِشقِ، ولذلك قالَ الشاعر:

سُكْرانِ، سُكْرُ هَوىً وسُكرُ مُدامةٍ[1]

ومنهُ سَكَراتُ الموت. والسَّكرُ: حَبْسُ الماء، وذلك باعتبارِ ما يَعرِضُ منَ السَّدِّ بينَ المرءِ وعقلِه، والسِّكرُ: الموضعُ المسدود، وليلةٌ ساكِرة، أي: ساكنة، اعتباراً بالسكونِ العارِض منَ السُّكر[2].

قولُه: وقالَ: (﴿إِنَّمَا﴾ لِيَدُلَّ على أنّهم يَبُتّونَ القولَ بأنّ ذلك ليس إلّا تسكيراً للأبصار)، قال الإمامُ: ﴿إِنَّمَا﴾: للحَصْر، والحصرُ هاهنا في الأبصارِ لا في التسكير، فكأنّهم قالوا: ما سُكِّرتْ إلّا أبصارُنا لا عقولُنا، فنحن وإن نتَخايلْ في أبصارِنا هذه الأشياءَ، لكنْ نعلَمُ بعقولِنا أنّ الحالَ بخلافِه، ثُمّ أضرَبوا عن الحَصْرِ في الأبصار، وقالوا: بل جاوَزَ ذلك عقولَنا بسِحرِه[3].

---

(١) للخليعِ الدِّمَشقي من أبيات ذكرها الثعالبي في «يتيمة الدّهر» (١: ٨٩)، وتمام البيت:

أنّى يُفيقُ فتى به سُكرانِ

(٢) «مفردات القرآن»، ص٤١٦.

(٣) «مفاتيح الغيب» (١٩: ١٦٧).

[﴿وَلَقَدْ جَعَلْنَا فِي ٱلسَّمَآءِ بُرُوجًا وَزَيَّنَّـٰهَا لِلنَّـٰظِرِينَ * وَحَفِظْنَـٰهَا مِن كُلِّ شَيْطَـٰنٍ رَّجِيمٍ * إِلَّا مَنِ ٱسْتَرَقَ ٱلسَّمْعَ فَأَتْبَعَهُۥ شِهَابٌ مُّبِينٌ * وَٱلْأَرْضَ مَدَدْنَـٰهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَٰسِىَ وَأَنۢبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ شَىْءٍ مَّوْزُونٍ * وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَـٰيِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُۥ بِرَٰزِقِينَ﴾ ١٦-٢٠]

﴿مَنِ ٱسْتَرَقَ﴾ **في محلِّ النَّصب على الاستثناء**. وعن ابن عبَّاس: أنهم كانوا لا يُحجَبون عن السماوات، فلمّا وُلِد عيسى مُنِعوا من ثلاثِ سماوات، فلمّا وُلد محمَّدٌ مُنِعُوا من السماواتِ كلِّها. ﴿شِهَابٌ مُّبِينٌ﴾: ظاهرٌ للمُبصِرين. ﴿مَّوْزُونٍ﴾: وُزِنَ بميزان الحِكْمة، وقُدِّر بمِقْدارٍ تَقْتضيه، لا يَصلحُ فيه زيادةٌ ولا نُقصان، أو: له وزنٌ وقَدْر في أبوابِ النِّعمة والمَنْفعة، وقيل: ما يُوزَنُ مِنْ نحوِ الذَّهب والفضَّةِ والنُّحاسِ والحَديدِ وغيرِها. ﴿مَعَـٰيِشَ﴾ بياءٍ صَريحة، بخلاف: الشَّمائل والخبائث ونحوِهما؛ فإنَّ تصريحَ الياء فيها خطأ، والصوابُ الهمزة، أو إخراجُ الياءِ بَيْنَ بَيْن. وقد قُرِئ: (مَعائِش) بالهمزة على التشبيه، ﴿وَمَن لَّسْتُمْ لَهُۥ بِرَٰزِقِينَ﴾: عطفٌ على ﴿مَعَـٰيِشَ﴾، **أو على محلِّ** ﴿لَكُمْ﴾، كأنه

قولُه: (﴿مَنِ ٱسْتَرَقَ﴾: **في محلِّ النصْبِ على الاستثناء**)، قال أبو البقاء: هُو استثناءٌ منقطع، ويَجوزُ أن يكونَ مجروراً على البدَل، أي: إلّا مَنِ استرَقَ، والمُبدَلُ ﴿كُلِّ شَيْطَـٰنٍ رَّجِيمٍ﴾، والتقديرُ: لا يَدخُلُها شيطانٌ إلّا مَن استرَقَ، لدلالةِ «حفظْناها» عليه[1]، وقيل: فيه نظَر؛ لأنهُ في كلامٍ موجَب[2]، وأُجيبَ: أنّ قولَه: ﴿وَحَفِظْنَـٰهَا مِن كُلِّ شَيْطَـٰنٍ رَّجِيمٍ﴾ في معنى النَّفْي، كقولِه تعالى: ﴿فَشَرِبُوا۟ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾ [البقرة: ٢٤٩].

قولُه: (**أو على مَحلِّ** ﴿لَكُمْ﴾) وهُو النَّصْب؛ لأنهُ مفعولٌ بـه، كأنهُ قيـل: جعَلْنا لكُم معايش ولمَن لستُم، قال صاحبُ «التقريب»: وفيـه نظَـر، إذ العَطْفُ على محَلِّ ﴿لَكُمْ﴾ لا يقتضي إعادةَ اللام، بل كونُ ﴿وَمَن لَّسْتُمْ﴾ منصوباً، فلعلّه على تقديرِ الجارِّ تصحيحاً للمعنى، ثُمّ نَزْعِه.

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٧٧٨).

(٢) وهو حاصل كلام ابن الأنباري في «غريب إعراب القرآن» (٢: ٦٦).

قيل: وجعَلْنا لكم فيها معايش، وجعَلْنا لكم مَن لستم له برازِقِين، أو: وجعَلْنا لكم معايِشَ ولمن لستُمْ له برازقين.

وأرادَ بهم العِيالَ والمَماليكَ والخَدَم الذين يَحْسَبون أنهم يَرزقونهم، **ويُخطِئون**، فإنَّ اللهَ هو الرزَّاق، يَرزقُهم وإيَّاهم، ويَدْخلُ فيه الأنعامُ والدوابُّ وكلُّ ما بتلك المَثابة، ممّا اللهُ رازِقُه، وقد سَبَقَ إلى ظنِّهم أنهم هم الرازقون. ولا يجوزُ أن يكونَ مجروراً؛ عطفاً على الضَّميرِ المجرور في ﴿لَكُمْ﴾؛ لأنه لا يُعطَفُ على الضمير المجرور.

[﴿ وَإِن مِّن شَىْءٍ إِلَّا عِندَنَا خَزَآئِنُهُۥ وَمَا نُنَزِّلُهُۥٓ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ ﴾ ٢١]

ذكرُ الخَزائن تمثيلٌ. والمعنى: وما من شيءٍ ينتفعُ به العبادُ إلّا ونحن قادِرُون على إيجاده وتكوينِه والإنعامِ به، وما نُعطيه إلّا بمِقْدارٍ معلومٍ نعلمُ أنه مَصْلحةٌ له؛ **فضَرَبَ الخزائنَ مثلاً لاقتِدارِه على كلِّ مَقْدور.**

وقال صاحبُ «التخمير»: قولُ النحويِّين: المفعولُ هُو المجرورُ معَ الجارِّ سَهوٌ، ألا ترى كيف أنّ الباءَ في: خَرجْتُ بزَيْد، بمنزلةِ الهمزة، وتثقيلِ الحَشْوِ في أخرَجْتُ وخرَّجت، فكما أنّهما ليسا جُزءاً منَ المفعول وإنما هما جزء من الفعل كذلك هاهنا، ولأنّ هذا الفعلَ المتعدِّيَ بحرفِ الجرّ، يُجعَلُ مبْنيّاً للمفعول، ولو لم يكنِ الجارُّ جُزْءاً منَ الفعلِ لَما جازَ بناؤه للمفعول؛ لأنّ الفعلَ اللازمَ لا يُجعَلُ مبْنيّاً للمفعول[1]، ولأنّ الجارَّ هاهنا قد يُعدّى به الفعلُ، فصارَ معَهُ بمنزلةِ الفعلِ المتعدّي، وشيءٌ منَ الفعلِ المتعدّي لا يكونُ جُزءاً منَ المفعول[2].

قولُه: (ويُخطئونَ) جملةٌ معترِضةٌ، أو: حالٌ بحذفِ المبتدأ.

قولُه: (فضَرَبَ الخزائنَ مثلاً لاقتدارِه على كلِّ مقدور) يعني: أنّ أصلَ الكلام: ما مِن شيءٍ يَنتفِعُ به العِبادُ إلّا ونحنُ قادِرونَ على إيجادِه وتكوينِه، فشَبَّهَ اقتدارَه على كلِّ شيء وإيجادِه بالخزائن المودَعة فيها الأشياءُ المُهيَّأة المُعدَّة، ليؤذِنَ أنّ مقدورَه كأنهُ حاصلٌ موجودٌ،

---

(١) من قوله: «ولو لم يكن الجارُّ» إلى هنا سقط من (ف).

(٢) «التخمير شرح المفصّل» لصَدرِ الأفاضل الخوارزمي (٣: ٢٦٩).

[﴿ وَأَرْسَلْنَا ٱلرِّيَٰحَ لَوَٰقِحَ فَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَسْقَيْنَٰكُمُوهُ وَمَآ أَنتُمْ لَهُۥ بِخَٰزِنِينَ ﴾ ٢٢]

﴿لَوَٰقِحَ﴾ فيه قولان؛ أحدُهما: أنَّ الرِّيحَ لاقِحٌ؛ إذا جاءت بخير، مِن إنشاءِ

فهُو أقوى ممّا لو قيل: نحن قادرونَ على إيجادِه وتكوينِه[1]، فيكونُ موقعُ قولِه: ﴿ وَإِن مِّن شَيْءٍ ﴾ الآية كالتذييلِ للكلامِ السابق، إذا فُسِّرَ قولُه: ﴿مَّوْزُونٍ﴾ بأنَّ كلَّ شيءٍ وُزِنَ بميزانِ الحِكمة، وقُدِّرَ بمقدارٍ يقتضيه. وكالتكميلِ إذا فُسِّرَ بغيرِ ذلك، قال القاضي: وفَذْلكةُ الآيةِ الاستدلالُ بجَعْلِ الأرضِ ممدودةً بمقدارٍ وشكل مُعيَّنَيْن مختلفةَ الأجزاءِ في الوَضْع، محدَثةً فيها أنواعُ النّباتِ والحيَوان المختلفةُ خِلْقةً وطبيعة، معَ جَوازِ أن لا يكونَ كذلك، على[2] كمالِ قُدرتِه وتَناهي حِكمتِه، والتفرُّدِ في أُلوهيَّتِه، والامتنانِ على العبادِ بما أنعَمَ عليهم في ذلك[3]، ثُمّ ضَربَ الخزائنَ مثلًا لاقتدارِه.

قولُه: (أنّ الرّيحَ لاقحٌ إذا جاءت بخَيْر)، الجَوهريّ: الأصلُ فيه مُلْقِحة، ولكنّها لا تُلقِحُ إلّا وهِيَ في نفسِها لاقحٌ، كأنّ الرِّياحَ لَقِحت بخَيْر، فإذا أنشأتِ السحابَ وفيها خيرٌ وصَلَ ذلك إليه، وقال ابنُ جنّي: قالوا: ألقَحتِ الرِّيحُ السحابَ وهِيَ لاقحٌ، هذا على حَذْفِ همزةِ أفعل، وإنّما قياسُه مُلْقِح، كأنهُ خرَجَ بحذفِ الزِّيادةِ تقديراً، وإن لم يَخرُجْ إلى اللَّفْظِ استعمالاً، كما قالوا: أبقَلَ المكانُ فهُو باقِل، وقال أيضاً: هُوَ من بابِ الاكتفاءِ بذكْرِ السّبَبِ عن المسبَّب، فإنّها إذا لَقِحت ألقَحتْ غيرَها[4].

وقلتُ: لا يَبعُدُ أن يكونَ مجازاً باعتبارِ ما كان، فيكونُ الرِّيحُ أوّلاً لاقِحةً ثمّ تَصيرُ مُلْقِحة، فقيل: لاقِحةٌ وأُريدَ مُلْقِحة، كقولِه: ﴿وَءَاتُواْ ٱلْيَتَٰمَىٰٓ أَمْوَٰلَهُمْ﴾ [النساء: ٣]. قال أبو البقاء:

---

(١) من قوله: «فشبه اقتداره على كل شيء» إلى هنا سقط من (ط).

(٢) في النسخة (ح): «مع»، والمثبتُ هو الأشْبَهُ بالصواب، وهو مُتَعلِّق بقوله: «الاستدلال».

(٣) «أنوار التنزيل» (٣: ٣٦٥).

(٤) «المحتسب» (٢: ٢٤١).

سَحابٍ ماطر، كما قيلَ للتي لا تأتي بخير: ريحٌ عَقيم. والثاني: **أنَّ اللواقِحَ بمعنى المَلاقِح**، كما قال:

ومُختَبِطٌ مِمّا تُطِيحُ الطَّوائِحُ

يريـدُ المَطاوِحَ جمْعَ مُطِيْحَة. وقُـرئ: (وأرسَلْنا الرِّيـحَ)، على تأويـل الجِنْس. **﴿فَأَسْقَيْنَـٰكُمُوهُ﴾**: فجعَلْناه لكم سُقْيا، ....

لَقِحَتِ الرِّيحُ إذا حمَلتِ الماءَ، وألقَحتِ الرِّيحُ السحابَ: إذا حمَّلَتْها الماء، كما تقول: ألقَحَ الفحلُ الأُنثى فلَقِحت، وانتصابُه على الحالِ المقدَّرة[١].

قولُه: (**أنّ اللواقحَ بمعنى المَلاقِح**)، **الجَوهريّ**: المَلاقحُ: الفُحول، الواحدُ مُلقِح، والملاقحُ أيضاً: الإناثُ في بُطونِها أولادُها، الواحدةُ ملقَحةٌ، بفتح القاف، وقال أبو البقاء: أصلُها مَلاقحُ، لأنه يقال: ألقَحَ الرِّيحُ السحابَ، كما يقال: ألقَحَ الفَحْلُ الأُنثى، أي: أحْبَلَها، وحُذِفتِ الميمُ لظهورِ المعنى، ومِثلُه الطّوائحُ، الأصلُ: المَطاوِح، لأنهُ مِن أطاحَ الشيءَ[٢].

الجوهريّ: طاحَ يطوحُ ويَطيح: هلَكَ وسَقَطَ، وطوَّحَه: حَيَّرَه وذهبَ به هاهنا وهاهنا، وطوَّحتْه الطّوائحُ: قذَفتْه القَواذفُ.

قولُه: (**ومختبِطٌ ممّا تُطيح الطّوائحُ**)، أوله:

لِيُبْكَ يَزيدُ؛ ضارِعٌ لِخُصُومةٍ

القائل: الحارثُ النَّهْشَليُّ يَرثي أخاهُ يَزيدَ.

لِيُبْكَ يزيد: بُني مجهولاً، كأنه قيل: مَن يَبكيه؟ فقال: ضارِعٌ، أي: لِيَبْكِه ضارعٌ[٣].

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٧٨٠).

(٢) المصدر السابق (٢: ٧٨٠).

(٣) ذكره ابنُ جنّي في «المحتسب» (١: ٢٢٩)، وهو من شواهد سيبويه (١: ٣٦٦)، ولتمام الفائدة انظر: «خزانة الأدب» (١: ٢٩٧).

﴿وَمَآ أَنتُمۡ لَهُۥ بِخَٰزِنِينَ﴾ نفى عنهم ما أثبتَه لنفْسِه في قوله: ﴿وَإِن مِّن شَيۡءٍ إِلَّا عِندَنَا خَزَآئِنُهُۥ﴾، كأنه قال: نحنُ الخازِنُون للماء، على معنى: نحن القادِرُون على خَلْقه في السماء وإنزالِه منها، وما أنتم عليه بقادِرين؛ دلالةً على عظيم قُدرتِه، وإظهاراً لعَجْزهم.

[﴿وَإِنَّا لَنَحۡنُ نُحۡيِۦ وَنُمِيتُ وَنَحۡنُ ٱلۡوَٰرِثُونَ * وَلَقَدۡ عَلِمۡنَا ٱلۡمُسۡتَقۡدِمِينَ مِنكُمۡ وَلَقَدۡ عَلِمۡنَا ٱلۡمُسۡتَـٔۡخِرِينَ * وَإِنَّ رَبَّكَ هُوَ يَحۡشُرُهُمۡۚ إِنَّهُۥ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾ ٢٣-٢٥]

﴿وَنَحۡنُ ٱلۡوَٰرِثُونَ﴾ أي: الباقُون بعدَ هلاك الخَلْق كلِّهم. وقيلَ للباقي: وارِث؛ استعارةً من وارثِ المَيت؛ لأنه يَبقى بعد فَنائه، ومنه قوله ﷺ في دُعائه: «**واجعَلْه الوارثَ منّا**».

قولُه: (**نَفى عنهُم ما أثبتَهُ لنفسِه**) في قولِه: ﴿وَإِن مِّن شَيۡءٍ إِلَّا عِندَنَا خَزَآئِنُهُۥ﴾، هذا يُؤذِنُ أنّ قولَه: ﴿وَأَرۡسَلۡنَا ٱلرِّيَٰحَ لَوَٰقِحَ﴾ عطفٌ على قولِه: ﴿وَمَا نُنَزِّلُهُۥٓ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعۡلُومٍ﴾ عَطْفَ جبريلَ وميكائيلَ على ملائكتِه(١).

قولُه: (**واجعَلْه الوارِثَ منّا**) عن التِّرمذيِّ، عن ابنِ عمَرَ، أنهُ قال: ما كان رسولُ الله ﷺ يقومُ مِن مجلسِه حتّى يدعو بهذه الدَّعواتِ لأصحابِه: «اللهُمَّ أمتِعْنا بأسماعِنا وأبصارِنا وقوّتِنا ما أحيَيْتَنا، واجعَلْه الوارثَ منّا...» الحديثُ مختصَرٌ(٢)، وله ابتداءٌ وانتهاء.

النِّهاية: أرادَ بقاءَها وقوّتَها عندَ الكِبَر وانحلالِ القُوى النَّفْسانيّة، فيكونُ السَّمعُ والبصَرُ وارثَيْ سائرِ القُوى والباقيَيْنِ بعدَها، والهاءُ في «واجْعَلْه» للإمتاع(٣)، ولذلك وحَّدَه.

---

(١) يعني قولَه تعالى: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبۡرِيلَ وَمِيكَىٰلَ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَدُوٌّ لِّلۡكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ٩٨].

(٢) أخرجه الترمذيّ (٣٥٠٢)، والنسائيّ في «عمل اليوم والليلة» (٣١٠)، وابن السنّي في «عمل اليوم والليلة» (٤٤٨)، وصحّحه الحاكم في «المستدرك» (١: ٥٢٨)، ووافقه الذهبي. وقال الترمذيّ: هذا حديثٌ حسَنٌ غريب.

(٣) في الأصول الخطية: «للامتناع»، والتصويب من «النهاية»، يُريد بـ«الإمتاع» مصدر الفعل «أمتع» في قوله: «وأمتِعْنا بأسماعنا...».

﴿وَلَقَدْ عَلِمْنَا﴾ مَنِ استَقْدَم وِلادةً وموتاً، ومَن تأخَّر **من الأوَّلين والآخِرين**. أو: مَن خَرَجَ من أصْلابِ الرِّجال، ومَن لم يَخرجْ بعد. أو: مَن تقدَّم في الإسلام وسَبَقَ إلى الطاعة، ومَن تأخَّر. وقيل: المُستقدِمين في صُفوف الجَماعة والمُستأخِرين. **ورُوي: أنَّ امرأةً حسناء** كانت في المُصلِّيات خلْفَ رسولِ الله ﷺ، فكان بعضُ القوم يَستقدِم؛ لئلّا يَنظُرَ إليها، وبعضٌ يستأخِر؛ ليُبصِرَها؛ فنزلت. ﴿هُوَ يَحْشُرُهُمْ﴾ **أي: هو وحدَه القادرُ على حشْرِهم، والعالِـمُ بحَصْرِهم مع إفراطِ كَثْرتهم** وتباعُدِ أطْرافِ عدَدِهم، ﴿إِنَّهُۥ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾: باهِرُ الحِكْمة واسِعُ العِلْم، يفعلُ كلَّ ما يفعلُ على مقتضى الحِكْمة والصواب، وقد أحاطَ عِلماً بكلِّ شيء.

قولُه: (**مِنَ الأوّلينَ والآخِرين**): بيانٌ على النَّشْرِ، أي: لقد عَلِمنا مِن استقدَمَ منكُم وِلادةً ومَوْتاً ومَن تأخَّرَ مِنكم وِلادةً وموتاً.

قولُه: (**ورُوِيَ أنّ امرأةً حَسْناءَ**) الحديث رَواهُ الإمامُ أحمدُ بنُ حَنْبَل والتِّرمذيُّ وابنُ ماجَه والنَّسائيُّ، عن ابنِ عبّاس[1].

قولُه: (**أيْ: هُو وحدَه القادرُ**[2] **على حَشْرِهم، والعالِمُ بحَصْرِهم، معَ إفراطِ كثْرتِهم**)، فيه إشعارٌ بأنهُ اختارَ الوجهَ الأوّلَ في تفسيرِ قولِه: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْنَا ٱلْمُسْتَقْدِمِينَ مِنكُمْ﴾ لأنّ الكثْرةَ التي تَفوتُ الحَصْرَ ولا يُحصيها إلّا الله، إنّما تَحسُنُ إذا قُلنا: المرادُ مِن قولِه: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْنَا ٱلْمُسْتَقْدِمِينَ﴾ الآية، مَن استقدَمَ ولادةً ومَوْتاً ومَن تأخَّرَ من الأوّلينَ والآخِرين، ويؤيّدُه السِّباقُ، وهُو قولُه: ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ نُحْيِۦ وَنُمِيتُ﴾، والسِّياق، وهُو قولُه: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٧٨٣)، والترمذيّ (٣١٢٢)، وابن ماجه (١٠٤٦)، والنسائيّ (٢: ١١٨)، وصحّحه ابن حبّان (٤٠١) والحاكم في «المستدرك» (٢: ٣٥٣)، وتصحيحه بعيد، فإنّ متْنَه مُنكر، وإسنادُه ضعيف لضعفِ عمرو بن مالك النُّكريّ، لم يوثّقه غير ابن حبّان، وانظر تمامَ تنقيده في التعليق على «المسند».

(٢) سقط لفظ «القادر» من النسخة (ف).

[﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن صَلْصَٰلٍ مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ * وَٱلْجَآنَّ خَلَقْنَٰهُ مِن قَبْلُ مِن نَّارِ ٱلسَّمُومِ﴾ ٢٦-٢٧]

الصَّلصال: الطِّين اليابِسُ الذي يُصَلْصل، وهو غيرُ مَطْبوخ، وإذا طُبِخَ فهو فَخَّار. قالوا: **إذا توهَّمتَ في صوتِه مدّاً فهو صَليل، وإنْ توهَّمتَ فيه تَرْجيعاً فهو صَلْصَلة**. وقيل: هو تضعيفُ (صَلَّ)؛ إذا أنْتَن. والحَمَأ: الطِّينُ الأسود المتغيِّر. والمَسْنون: **المصوَّر، من سُنَّةِ الوَجْه**، وقيل: المَصبُوب المُفرغ، أي: أُفرِغَ صُورةَ إنسانٍ كما تُفرَغُ الصُّوَر من الجواهرِ المذوَّبة في أمْثلتِها. وقيل: المُنتِن، من سَننتُ الحَجَرَ على الحجر؛ إذا حَككْتَه، به، فالذي يسيلُ بينهما سَنِينٌ، ولا يكون إلا مُنتِناً، ﴿مِّنْ حَمَإٍ﴾ صِفةٌ لـ﴿صَلْصَٰلٍ﴾، أي: خَلَقَه مِن صَلْصال كائنٍ من حَمَأ، **وحقُّ ﴿مَّسْنُونٍ﴾ ـ بمعنى: مصوَّر ـ** أن يكونَ صفةً

ٱلْإِنسَٰنَ مِن صَلْصَٰلٍ﴾ ودَلَّ على الحَصْرِ توسيطُ ضميرِ الفَصْلِ بينَ اسم «إنّ» وخبَرِها.

قولُه: (**إذا توَهَّمتَ في صوتِه مَدّاً فهُو** صَليلٌ ـ لِما في «صَليل»[1] من حرْفِ مَدّ ـ **وإن توَهَّمتَ فيه** تَرجيعاً ـ أي: ترديداً ـ **فهُو** صَلْصَلة) لِما في الصَّلصلةِ مِن ترديدٍ وتكرير، رعايةً لوجْهِ المناسبةِ بينَ الاسمِ والمسَمّى.

قولُه: (**المُصوَّر مِن سنّةِ الوَجْه**)، **الجَوْهريّ**: سُنّةُ الوَجْه: صورتُه، قال ذو الرُّمّة:

تُريــكَ سُــنّةَ وجْهٍ غَــيْرِ مُقرِفَةٍ مَلْساءَ ليس بها خالٌ ولا نَدَبُ[2]

والمسنونُ: المصوَّر.

قولُه: (**وحَقُّ ﴿مَّسْنُونٍ﴾ بمعنى: مُصَوَّر**) أي: يكونُ صِفةً لـ﴿صَلْصَٰلٍ﴾[3]، لأنّ الحمَأَ هُو الطِّين، والطِّينُ هُو الذي يقبَلُ الصُّورةَ فيُفرَّغُ الحمَأُ ليُصوَّر منها التِّمثال ثُم يَيْبَس، فيصيرُ

---

(١) قوله: «لما في صليل» سقط من (ط).

(٢) «ديوان ذي الرمّة»، ص٤.

(٣) في النسخة (ف): «لتمثال» وليس بصواب.

لـ﴿صَلْصَٰلٍ﴾، كأنه أفرَغَ الحمأَ فصوَّر منها تمثالَ إنسان أجْوَف، فيَبِسَ حتى إذا نُقِر صَلْصَل، ثم غَيَّره بعدَ ذلك إلى جوهرٍ آخر، ﴿وَٱلْجَآنَّ﴾ للجنِّ كآدمَ للناس. وقيل: هو إبليس. وقرأ الحسنُ وعمرُو بن عُبيد: (والجأَنَّ)، بالهمزة، ﴿مِن نَّارِ ٱلسَّمُومِ﴾: **من نارِ الحرِّ الشديد النافذِ في المسامِّ**. قيل: هذه السمومُ جُزءٌ من سبعين جُزأً من سمومِ النار التي خلَقَ اللـهُ منها الجانَّ.

[﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّى خَٰلِقٌۢ بَشَرًا مِّن صَلْصَٰلٍ مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ ۞ فَإِذَا سَوَّيْتُهُۥ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِى فَقَعُوا۟ لَهُۥ سَٰجِدِينَ ۞ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ۞ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰٓ أَن يَكُونَ مَعَ ٱلسَّٰجِدِينَ ۞ قَالَ يَٰٓإِبْلِيسُ مَا لَكَ أَلَّا تَكُونَ مَعَ ٱلسَّٰجِدِينَ ۞ قَالَ لَمْ أَكُن لِّأَسْجُدَ لِبَشَرٍ خَلَقْتَهُۥ مِن صَلْصَٰلٍ مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ ۞ قَالَ فَٱخْرُجْ مِنْهَا فَإِنَّكَ رَجِيمٌ ۞ وَإِنَّ عَلَيْكَ ٱللَّعْنَةَ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلدِّينِ ۞ قَالَ رَبِّ فَأَنظِرْنِىٓ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ ۞ قَالَ فَإِنَّكَ مِنَ ٱلْمُنظَرِينَ ۞

صَلْصالاً، كأنهُ قيل: من صلصال مصوّر كائن مِن حمأٍ، ويُعلَمُ منهُ أنّ المسنونَ إذا كان بمعنى الـمُتَصَوِّرِ[1]، حقُّه أن يكونَ صِفةً لحمأٍ، لأنّ الحمأَ هُو المفرَّغُ المصبوبُ لا الصَّلْصالُ.

قال أبو البقاء: ﴿مِّنْ حَمَإٍ﴾ في مَوضع جرِّ صِفةٍ لـ﴿صَلْصَٰلٍ﴾، أي: صَلصالٍ كائنٍ مِن حمأٍ، ويجوزُ أن يكونَ بدَلاً مِن ﴿صَلْصَٰلٍ﴾ بإعادةِ الجارِّ[2].

قولُه: (﴿مِن نَّارِ ٱلسَّمُومِ﴾: **من نارِ الحرِّ الشّديدِ النافذِ في المسامّ**)، قال القاضي في قولِه تعالى: ﴿وَٱلْجَآنَّ خَلَقْنَٰهُ مِن قَبْلُ مِن نَّارِ ٱلسَّمُومِ﴾ لا يَمتنعُ خَلْق الحياةِ في الأجرام البسيطةِ كما لا يَمتنعُ خَلْقُها في الجَواهرِ المفردةِ، فضْلاً عنِ الأجسادِ المؤلَّفةِ التي الغالبُ فيها الجزءُ الناريُّ، فإنّها أقبَلُ لها منَ التي الغالبُ فيها الجزءُ الأرضيُّ[3]، وقولُه: «مِن نارٍ»: باعتبارِ الغالبِ، كقولِه: ﴿خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ﴾ [فاطر: ١١].

---

(١) في النسخة (ف): «المنصوب» وهو تصحيف.

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٧٨٠).

(٣) «أنوار التنزيل» (٣: ٣٦٨).

إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْوَقْتِ ٱلْمَعْلُومِ * قَالَ رَبِّ بِمَآ أَغْوَيْتَنِى لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ *إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ ٱلْمُخْلَصِينَ * قَالَ هَٰذَا صِرَٰطٌ عَلَىَّ مُسْتَقِيمٌ * إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ إِلَّا مَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ * وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ *لَهَا سَبْعَةُ أَبْوَٰبٍ لِّكُلِّ بَابٍ مِّنْهُمْ جُزْءٌ مَّقْسُومٌ ﴾ ٢٨-٤٤]

﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ ﴾: واذكُرْ وقتَ قوله: ﴿سَوَّيْتُهُۥ﴾: عدلتُ خلْقتَه وأكملْتُها وهيَّأتها لنفْخِ الرُّوح فيهـا. ومعنى ﴿وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِى﴾: وأحيَيْتُه، وليس ثمَّـةَ نفخٌ ولا مَنفُوخ، وإنما هو تمثيلٌ لتحصيلِ ما يَحْيا به فيه. واستثنى إبليسَ من الملائكة؛ لأنه كانَ بينهم مأمُوراً معهم بالسُّجود، فغلَّب اسمَ الملائكة، ثُمَّ استثنى بعدَ التغليب، كقولك: رأيتُهم إلا هنداً. و﴿أَبَىٰٓ﴾ استئنافٌ على تقديرِ قولِ قائلٍ يقول: هلّا سَجَد! فقيل: أبى ذلك واستكبَرَ عنه. ....

قولُه: (ما يَحْيا بِهِ فيه) المستترُ في قوله: «يَحْيا»، والمجرورُ في «فيه» للبشَر، وفي «به» لـ«ما»، أي: معنى نَفْخ الرُّوح: تحصيلُ شيءٍ في قالَبِ البشَر يحيا بذلك الشيءِ البشَرُ. قال القاضي ﴿وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِى﴾ معناه: جَرْيُ آثارِه في تجاويفِ أعضائه فحَيي، وأصلُ النَّفْخ: إجراءُ الرِّيح في تجويفِ جِسم آخَرَ، ولمّا كان الرُّوحُ يتَعلَّقُ أوّلاً بالبُخارِ اللّطيفِ المنبعِثِ من القلبِ وتَفيضُ عليه القوّةُ الحيوانيّةُ فيَسري حامِلاً لها في تجاويفِ الشرايينِ إلى أعماقِ البدَن، جعَلَ تعلُّقَه بالبدَنِ نفْخاً، وإضافةُ الرُّوحِ إلى نفْسِه للتشريفِ، كقولِه: ﴿نَاقَةَ ٱللَّهِ﴾ [الشمس: ١٣]، و«بيت الله».

وقالَ الواحِديُّ: النَّفْخُ: إجراءُ الرِّيحِ في الشيء، والرُّوحُ: جِسمٌ رقيقٌ يحيا به البدَنُ، ولمّا أجرى اللهُ الرُّوحَ في بدَنِ آدمَ على صفةِ إجراءِ الرِّيح، كأنهُ قد نفَخَ الرُّوحَ فيه[1].

وقلتُ: رَجع أقوالُهم إلى أنَّ قولَه: ﴿وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِى﴾ على مِنوالِ قولِه تعالى: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ [النمل: ٤٧] في أنْ لا قولَ ثَمَّ، بل هُو تصوُّرُ إيجادِ الشيءِ وتحصيلُه مِن غيرِ امتناع.

(١) «الوسيط» للواحديّ (٣: ٤٥).

وقيل: معناه: ولكنَّ إبليسَ أبى. حرفُ الجرِّ مع «أنْ» محذوفٌ، وتقديرُه: «ما لكَ في أنْ لا تكونَ مع السَّاجدين»، بمعنى: أيُّ غَرَضٍ لك في إبائك السجود؟ وأيُّ داعٍ لك إليه؟ اللامُ في ﴿لِّأَسْجُدَ﴾ لتأكيدِ النَّفْي، ومعناه: لا يصحُّ مني ويُنافي حالي، ويستحيلُ أنْ أسجُدَ لَبَشر. ﴿رَجِيمٌ﴾: شيطانٌ من الذين يُرجَمون بالشُّهب، أو: مَطْرُود من رحمةِ الله؛ لأنَّ مَن يُطرَد يُرجَمُ بالحِجارة. ومعناه: ملعون؛ **لأنَّ اللعنَ هو الطَّرْد** من الرحمةِ والإبعادُ منها. والضميرُ في ﴿مِنْهَا﴾ راجعٌ إلى الجنَّة، أو إلى السماء، أو إلى جُملة الملائكة. وضَرَبَ يومَ الدِّين حدّاً للَّعنة؛ إمَّا لأنه أبعدُ غايةٍ يضربُها الناسُ في كلامهم، كقوله: ﴿مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ﴾ [هود: ١٠٧] في التأبيد. وإمّا أنْ يُراد: إنك مذمومٌ مدعوٌّ عليكَ باللَّعْن في السماوات والأرضِ إلى يوم الدِّين، من غيرِ أنْ تُعذَّب، فإذا جاءَ ذلك اليومُ عُذِّبتَ بما يُنسى اللَّعنُ معه. و﴿يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ [الحجر: ٣٥]، و﴿يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾[الحجر: ٣٦]، و﴿يَوْمِ ٱلْوَقْتِ ٱلْمَعْلُومِ﴾ [الحجر: ٣٨] **في معنىً واحد**، ولكنْ خُولِفَ بين العبارات؛ سُلوكاً بالكلام طريقةَ البلاغة. **وقيل: إنما سأل الإنظارَ** إلى اليوم الذي فيه يُبعَثون؛ لئلّا يموت؛ لأنه لا يموتُ يومَ البعث أحد، فلم يُجَبْ إلى ذلك، وأُنظِرَ إلى آخر أيامِ التكليف.

وقولُـه: (**وقيل: معناهُ: ولكنّ إبليسَ أبى**)، عطفٌ على قولِـه: «واستَثنى إبليسَ منَ الملائكة»، وأبى حينَئذٍ: خبرُ «لكنْ»، وعلى الأوّلِ جملةٌ مستأنَفةٌ كالتعليلِ عن امتناعِه عن السُّجود.

قولُه: (**لأنّ اللَّعنَ هو: الطّردُ**) يُريدُ أنّ «الرّجيمَ» كنايةٌ تلويحيّةٌ عن كونِه ملعوناً؛ لأنّ الرَّجيمَ هو: المطرودُ؛ لأنّ مَن طُرِدَ يُرجَم، والمطرودُ هو الملعونُ؛ لأنَّ مَن لُعِنَ طُرِد.

قولُه: (**في معنى واحد**) أي: عُبِّرت بها عن معنى انتهاءِ المُدّة.

قولُه: (**وقيل: إنّما سألَ الإنظارَ**)، هذا وجْهٌ آخرُ، وفيه بيانُ اختلافِ العبارات، فإنّ قولَه: «لئلّا يموتَ» يَدُلُّ على أنَّ ضَرْبَ هذه المُدّة إلى عندِ الحَشْرِ، وقولُه: «إلى آخِرِ أيّامِ التكليف» يدُلُّ على أنّ المُدّةَ قَبْلَ الحَشْر، وقولُه أوّلاً: «إلى يومِ الدِّينِ من غيرِ أن يُعذَّبَ» يدُلُّ على أنّ المُدّةَ عندَ الحسابِ والجزاء، وهُو بعدَ الحشْر.

﴿بِمَآ أَغْوَيْتَنِي﴾ الباءُ للقَسَم. و«ما» مَصْدريَّة، وجوابُ القسم: ﴿لَأُزَيِّنَنَّ﴾، المعنى: أُقسِمُ بإغوائك إيّايَ لَأُزيننَّ لهم. ومعنى إغوائه إيّاه: تسبيبُه لغيِّه، بأنْ أمَرَه بالسُّجود لآدمَ عليه السلام، فأفضى ذلك إلى غَيِّه. وما الأمرُ بالسجود إلّا حَسَنٌ وتعريضٌ للثواب بالتواضُعِ والخضوع لأمْرِ الله، ولكـنَّ إبليسَ اختارَ الإباءَ والاستكبار فهَلَك، واللـهُ تعالى بريءٌ من غيِّه ومن إرادتِه والرِّضا به، ونحوُ قولِه: ﴿بِمَآ أَغْوَيْتَنِي لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ﴾ قولُه: ﴿فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [ص: ٨٢] في أنه إقسامٌ، إلّا أنَّ أحدَهما إقسامٌ بصِفَته، والثانيَ بِفِعْله، **وقد فرَّقَ الفقهاءُ بينهما.**

ويجوزُ أن لا يكون قَسَماً، ويُقدَّر قَسَمٌ محذوف، ويكونُ المعنى: بسببِ تَسْبيبِك

قولُه: (**بريءٌ مِن غَيِّه ومِن إرادتِه والرِّضا به**). قولُه: «مِن إرادتِه» مذهبُه[1]، و«الرِّضا به» مذهبُ أهلِ السُّنّة.

قولُه: (**وقد فرَّقَ الفقهاءُ بينَهما**) أي: بينَ الإقسامِ بصفةِ الله تعالى، وبينَ الإقسام بفعلِه، فقولُه: «﴿فَبِعِزَّتِكَ﴾ إقسامٌ بالصِّفة، و﴿بِمَآ أَغْوَيْتَنِي﴾ إقسامٌ بالفعل».

وفي «شَرْح الوافي»: قال العراقيّونَ: الحَلِفُ بصفاتِ الذّات، كالقُدرةِ والعظَمة والعزّة والجَلالِ والكِبرياء، يمينٌ، وبصفاتِ الفعل، كالرَّحمةِ والسُّخْطِ والغضَبِ والرِّضا، ليس بيمين. وصفةُ الذّات: ما لا يجوزُ أن يوصَفَ بضِدِّه، وصفةُ الفعل ما يجوزُ أن يوصفَ بضِدِّه، فإنهُ تعالى يرضى بالإيمان، ولا يرضى بالكُفْر، ثُمّ قال الشارح: والمذهبُ عندَنا أنّ صفاتِ الله لا هُو ولا غيرُه، وكلُّها قديمةٌ، فلا يستقيمُ الفَرْق، والأصَحُّ ما قُلنا، لأنّ الأيْمانَ مَبْنيّةٌ على العُرفِ، لأنّ اليمينَ إنّما يَنعقدُ للحَملِ أو المَنع، وهذا إنّما يكونُ بما يَعتقدُ الحالفُ تعظيمه، وكل مؤمن يعتقد تعظيم الله وهو لجميع صفاته مُعَظِّم، فصارت حرمةُ ذاته وصفاتِه حاملاً[2].

---

(١) يعني: مذهب المعتزلة في أنّ الله لا يريدُ الشرَّ ولا يخلُقُه.

(٢) للحالف على ذلك، والحقّ أن اليمين تنعقد إذا حلف الحالف بأحد أسماء الله أو صفاته مطلقاً، ولا فرق في ذلك بين أيّ اسم، أو أيّ صفة؛ لأنّ الكُلّ معظّم عند الحالف، إذا كانَ قاصِداً الحلف باسمه أو صفته جلّ وعلا.

لإغوائي أُقسِمُ لَأفعلنَّ بهم نحْوَ ما فعلتَ بي من التَّسْبيبِ لإغوائهم؛ بأنْ أُزيِّنَ لهم المعاصيَ وأُوسوسَ إليهم ما يكونُ سببَ هلاكِهم، ﴿فِى ٱلْأَرْضِ﴾: في الدُّنيا التي هي دارُ الغُرور، كقوله تعالى: ﴿أَخْلَدَ إِلَى ٱلْأَرْضِ وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ﴾ [الأعراف: ١٧٦]، أو أراد: أني أَقدِرُ على الاحتيال لآدمَ والتزيينِ له الأكلَ من الشَّجرةِ وهو في السماء، فأنا

وقالَ حُجّةُ الإسلام: اليمينُ عبارةٌ عن: تحقيقِ ما يَحتمِلُ المُخالفةَ، بذكْرِ اسم الله تعالى أو صفةٍ مِن صفاتِه. ثُمّ اليمينُ تنقسمُ إلى: صَريح وكِناية، بالإضافةِ إلى أسماءِ الله تعالى، وهُو على أربع مراتب.

الأولى: أن يَذكُرَ اسماً لا يُطلَقُ إلّا على الله تعالى في مَعرِض التعظيم، كقولِه: بالله والرّحمٰنِ والخالقِ والرّازق... فهذا صريحٌ.

والثانيةُ: أن يذكُرَ اسماً مشترَكاً يُطلَقُ على الله وعلى غيرِه، كالعليمِ والحليمِ والرَّحيم والجَبّارِ والحَقِّ..، فهو كنايةٌ، إنّما يَصيرُ يميناً بالقَصْد.

والثالثةُ: أن يَذكُرَ ما يقبَلُ التّوريةَ[1]، وهُو على وجهَينْ، أحدُهما: أن يكونَ مِن قَبيلِ حقِّ الله وحُرمةِ الله وقُدرتِه وعِلمِه، إذْ قد يُرادُ بها حقوقُه منَ العباداتِ وحرُماتُه ومقدورُه ومعلومُه، وثانيهما: أن يكونَ مِن قَبيلِ جَلال الله وعظَمتِه وكِبريائه، ففيه طريقانِ، أحدُهما: كالحَلِفِ بالله، وثانيهما: أنهُ كالحَلِفِ بالقُدرةِ، إذْ قد يقالُ: رأيتُ جلالَ الله، أي: آثارَ صَنْعتِه.

والرّابعةُ: ما لا يصيرُ يميناً وإنْ نَوى، وهُو ما لا تعظيمَ فيه، نحوَ: الشيءِ والمُربّي والموجودِ، وإنْ أُريدَ به الله.

هذا خُلاصةُ كلامِه في «الوسيط»[2].

وفيه أنّ نحوَ: «بإغوائك»، ليس بيمين.

---

(١) في (ط): «التوبة»، وهو خطأ.

(٢) «الوسيط» للغزالي (٧: ٢٠٣).

على التزيينِ لأولادِه في الأرض أقدَر. أو أراد: لَأجعلنَّ مكانَ التزيينِ عندَهم الأرض، ولَأُوقعنَّ تَزْييني فيها، أي: لَأُزيننَّها في أعيُنِهم ولأُحدِّثنَّهم بأنَّ الزِّينةَ في الدنيا وحدَها، حتى يستحبُّوها على الآخرة ويَطمئنُّوا إليها دونَها. ونحوه:

يَجرَح في عرَاقِيبها نَصْلِي

استثنى المُخلَصين؛ لأنه عَلِمَ أنَّ كَيْدَه لا يعملُ فيهم ولا يَقبَلُون منه، أي: ﴿هَـٰذَا﴾ طريقٌ حقٌّ ﴿عَلَيَّ﴾ أنْ أُراعِيَه؛ ....

قولُه: (أو أرادَ: لأجْعَلَنَّ مكانَ التزيين) يريدُ أنّ تعدِيةَ ﴿لَأُزَيِّنَنَّ﴾ بـ«في» إمّا لإرادةِ الجهة السافلةِ بالأرض، وهي الدُّنيا، أو الأرض نفْسِها، فقاسَ تزيينَ أولادِ آدمَ، وهُم في الأرض، على تزيينِ أبيهم، وهُو في السَّماء، وقطَعَ بحصُولِه، فحَلَفَ بقولِه: ﴿لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ﴾ و﴿وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ﴾ ومِن ثَمّ قال المصنّف: «فأنا على تزيينِ أولادِه في الأرض أقدَرُ»، وإمّا لإرادةِ حقيقتِها والتجوُّزِ في استعمالِ (في) بجَعْلِ الأرضِ مكاناً للتزيين، وظَرْفاً له على التوسُّع، فلا يَخرُجُ منها شيءٌ منه، كقولِه تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾ [القصص: ١٧٩]، وإليه الإشارةُ بقولِه: «ولأُحدِّثنّهم بأنّ الزِّينةَ في الدُّنيا وحدَها» لا في الآخِرة.

قولُه: (يَجرَحْ في عَراقيبِها نَصْلِي) وصدرُه:

وإنْ تعتذِرْ بالمَحْلِ مِن ذي ضُروعِها ... إلى الضَّيفِ ....[1]

الضَّميرُ في تعتذرْ: للناقة، والباءُ في «بالمَحْل»: للتشبيه، يقال: اعتَذَرَ به، والمرادُ بـ«ذي ضُروعِها» اللّبَن، «يَجْرَحْ»: متعدٍّ بنفْسِه، وقد عُدِّيَ بـ«في» لإجرائه مُجْرى اللازم، نحوَ: فلانٌ يُعطي ويَمنَع، ثُمّ عومِلَ به معاملةَ اللّازم في تعديتِه بالجارِّ للمبالَغة، أي: ما أوقَعَ الجُرْحَ في عراقيبِها وأوجَدَه فيها، ونحوُه قولُه تعالى: ﴿وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِيٓ﴾ [الأحقاف: ١٥] أي: اجعَلِ الصَّلاحَ مظروفاً لذُرِّيَّتي.

قولُه: (أي: ﴿هَـٰذَا﴾ طريقٌ حقّ ﴿عَلَيَّ﴾ أن أراعيه) بناءً على وجوبِ رعايةِ الأصلح[2]،

---

(١) لذي الرمّة في «ديوانه»، ص٥٧٥.

(٢) انظر: الاحتجاج لمذهب المعتزلة في «شرح الأصول الخمسة» للقاضي عبد الجبّار، ص٣١٦.

....

قالَ الإمامُ: إنّ الإخلاصَ طريقٌ عليّ وإليَّ، أي: أنه يؤدّي إلى كرامَتي وثَوابي، ومعناه: هذا صِراطٌ[١] مَن مَرَّ عليهِ، فكأنهُ مَرَّ على رضواني وكرامتي، كما يقال: طريقُك عليّ. وقيل: هذا صِراطٌ عليَّ تقريرُه، وهُو مستقيمٌ حَقٌّ وصِدق[٢]. ورَوى ابنُ جِنّي عن أبي الحسَن أنهُ قال: هُو كقولِك: الدِّلالةُ اليومَ عليَّ[٣].

وقالَ صاحبُ «الفرائد»: أي: دِينُ الإسلام حقٌّ عليَّ بيانُه، فمنِ اختارَه مِن عبادي ليسَ لك عليهم سُلطان، ومَن لم يَختَرْ فلكَ عليهم سُلطان.

وقال القاضي: والإشارةُ بقولِه: ﴿هَٰذَا﴾ إلى ما تضمَّنَهُ الاستثناء، وهُو تخلُّصُ المخلَصينَ مِن إغوائه، أو الإخلاصُ على معنى أنهُ طريقٌ عليَّ يؤدّي إلى الوصولِ إليّ مِن غيرِ اعوِجاج وضَلال[٤].

وقـالَ الزجّـاجُ: ﴿هَٰذَا صِرَٰطٌ عَلَيَّ مُسْتَقِيمٌ﴾ أي: على إرادتي وأَمْري[٥] أي: شَأْني. وقلتُ: هذا الذي يقتضيهِ النَّظمُ والعِلمُ عندَ الله تعالى، فإنّ الإشارةَ بقولِه: «هذا» إلى قولِ إبليس: ﴿وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ * إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ ٱلْمُخْلَصِينَ﴾ أي: هذا هُو الذي حَكَمْتُ به وقدَّرْتُ على عبادي، وهُو حقٌّ وصِدْق. كقولِه تعالى: ﴿وَلَٰكِنْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ مِنِّى لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [السجدة: ١٣]، وقولِه صلَواتُ الله عليه، على ما رَواهُ التِّرمذيُّ، عن عمْرِو بن العاص، أنهُ قال: خرَجَ علينا رسولُ الله ﷺ وفي يدَيْهِ كتابانِ... الحديث[٦]، ولهذا قرَّرَ قولَه: بقولِه: ﴿إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ إِلَّا مَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ

---

(١) في النسخة (ف): «هذا مِن طريق». وهو خطأ. وهو على الجادَّةِ في «مفاتيح الغيب».

(٢) «مفاتيح الغيب» (١٩: ١٨٩).

(٣) «المحتسب» (٢: ٣).

(٤) «أنوار التنزيل» (٣: ٣٧١).

(٥) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ١٧٨).

(٦) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٦٥٦٣)، والترمذيّ (٢١٤١)، والنسائيّ في «السنن الكبرى» (١١٤٧٣)، وأبو نُعَيم في «حلية الأولياء» (٥: ١٦٨)، وفي إسنادِه مقال لأجلِ أبي قبيل المعافري، مُختلفٌ في توثيقه.

وهو أنْ لا يكونَ لك سُلطانٌ على عبادي، إلّا مَنِ اختارَ اتِّباعَك منهم؛ لغَوايته. وقُرئ: (عَلِيٌّ)، وهو من عُلوِّ الشَّرَفِ والفَضْل. ﴿لَمَوْعِدُهُمْ﴾ الضميرُ للغاوِين. وقيل: أبوابُ النار: أطْباقُها وأدْراكها، فأعْلاها للموحِّدين، والثاني لليَهود، والثالثُ للنَّصارى، والرابعُ للصابئِين، والخامسُ للمَجُوس، والسادس للمُشرِكين، والسابع للمُنافقين. وعن ابن عبَّاسٍ رضي الله عنه: إنَّ جهنمَ لمن ادَّعى الرُّبوبيَّة، ولَظى لعَبَدةِ النار، والحُطَمَةَ لعَبَدةِ الأصنام، وسَقَرَ لليهود، والسَّعِيـرَ للنصارى، والجحيمَ للصابئِين، والهاوِيَـةَ للموحِّدين. **وقُرئ: ﴿جُـزْءٌ﴾، بالتخفيفِ والتثقيل**. وقرأ الزهريّ: (جُزٌّ) بالتشديد؛

ٱلْغَاوِينَ﴾ على طريقةِ القولِ بالموجَب، وجعَلَ ما جعَلَهُ مستثنى منهُ: مستثنى، ليُؤذِنَ بأن المقصودَ الأوْلى نَجاةُ المُخلَصين، كما أن مقصودَ اللَّعينِ أوّلاً الإغواء، وفيه أنّ اللّعينَ استَقَلَّ عبادَ الله المخلَصينَ عدَداً، حيثُ جعلَهم مستثنى، وأنّ اللهَ سبحانَهُ وتعالى استكثرَهم، اعتباراً وعَدداً، حيث قلَبَ القضيّة، ثُمّ فرَقَ ما لكلِّ واحدٍ منَ الفريقَيْنِ بقولِه: ﴿وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ وقولِه: ﴿إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ﴾، ثُمّ أمَرَ حبيبَه بالإنباءِ عن صِفتَيْ رحمتِه وغضَبه بقولِه: ﴿نَبِّئْ عِبَادِىٓ أَنِّىٓ أَنَا ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ * وَأَنَّ عَذَابِى هُوَ ٱلْعَذَابُ ٱلْأَلِيمُ﴾، وفيه أنّ جانبَ الرحمة سابقٌ، حيثُ وصَفَ الثوابَ بالعِظَم، كما وصَفَ العذابَ بالألم، بل وصَفَ ذاتَه الأقدَسَ على سبيلِ التوكيدِ وتكريرِ الضَّمير وتعريفِ الخبَرِ وإردافِ «الغفور» بـ«الرَّحيم»، وكذا في قولِه: ﴿وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ﴾ وإن لم يَقُلْ: وإنّهم لَفي جهَنّم، كما قال: ﴿إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى جَنَّٰتٍ﴾ إشارةً إلى المعنى، كلُّ هذا يدُلُّ على أنّ المشارَ إليه ما قرَّرْناهُ، وأنّ سِياقَ الآياتِ لبيانِ جرَيانِ المشيئةِ واستبدادِ الحُكم، لا رعايةِ المصالح ووجوبِها، لأنّ الكلام في بُدُوِّ[1] إنشاءِ الإنسان.

قولُه: (**وقُرِئَ ﴿جُزْءٌ﴾ بالتخفيفِ والتثقيل**)[2]، قال القاضي: قرَأَ أبو بكرٍ: «جُزُّ»: بالتثقيل[3].

---

(١) في النسخة (ف): «بَدْءِ».

(٢) انظر: «المحتسب» (٢: ٤).

(٣) «أنوار التنزيل» (٣: ٣٧٢).

كأنه حَذَفَ الهمزةَ وألقى حركتَها على الزاي، كقولك: خَبٌّ في خَبْء، ثم وقَفَ عليه بالتشديد، كقولهم: الرَّجلّ، ثم أجرى الوصلَ مجرى الوقف.

[﴿ إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ * ٱدْخُلُوهَا بِسَلَٰمٍ ءَامِنِينَ * وَنَزَعْنَا مَا فِى صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَٰنًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَٰبِلِينَ * لَا يَمَسُّهُمْ فِيهَا نَصَبٌ وَمَا هُم مِّنْهَا بِمُخْرَجِينَ ﴾ ٤٥-٤٨]

المتَّقي على الإطلاق: مَن يتَّقي ما يجبُ اتقاؤُه ممَّا نُهِيَ عنه. وعن ابن عبّاسٍ رضي الله

قولُه: (المُتّقي على الإطلاقِ: مَن يَتّقي ما يجبُ اتّقاؤُه ممّا نُهِيَ عنهُ)، قالَ الإمامُ: قال جمهورُ المعتزِلة: المتَّقونَ همُ الذينَ اتّقَوْا(١) جميعَ المعاصي، لأنهُ اسمُ مدْح، فلا يتناولُ إلاّ مَن يكونُ كذلك، وقال جمهورُ الصَّحابةِ والتّابِعين، وهُو المنقولُ عنِ ابنِ عبّاس: المُتّقونَ همُ الذين اتَّقوا الشِّركَ بالله سبحانه وتعالى، والكُفرَ به، وهذا هُو الحقُّ الصَّحيح؛ لأنَّ المتّقيَ هُو الذي أتى بالتّقوى مرّةً واحدةً، كما أنّ الضاربَ هُو الذي أتى بالضَّربِ مرّةً، وكما أنه ليسَ مِن شَرْط صِدقِ الوَصْفِ بكونِه ضارباً كَوْنُه آتياً بجميع أنواع الضَّرب، فكذا هاهنا، ومِن ثَمَّ ذهبَ المحقِّقونَ إلى أنّ ظاهرَ الأمرِ لا يُفيدُ التَّكرارَ، فظاهرُ الآية يقتضي حصولَ الجنّاتِ لكلِّ مَنِ اتّقى عن شيءٍ واحد(٢)، إلاّ أنّ الأُمّةَ مجتمِعةٌ على أنّ التقوى عن الكُفرِ شرْطٌ في حصُولِ هذا الحُكم، ولأنّ الآيةَ ورَدَتْ عَقيبَ قولِه: ﴿إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ ٱلْمُخْلَصِينَ﴾، فوجَبَ أن يُعتبَرَ الإيمانُ فيه، ولا يزادَ قيْدٌ آخَرُ؛ لأنّ التخصيصَ خلافُ الظاهر، فكلّما كان التخصيصُ أقَلَّ كان أوْفَق(٣).

وقلتُ: قد سبَقَ أنّ الناسَ فِرقتان: المُخلَصون، والغاوون، وأنّ جهَنّمَ مقسومةٌ سبعةَ أقسام كما جاءَ عن المفسِّرينَ أنّ الدَّرَكةَ الأولى للموحِّدينَ يُعذَّبونَ بقَدْرِ ذنوبِهم ثُم يُخرَجون،

---

(١) في النسخة (ح): «اتّقوا الشركَ جميع المعاصي».

(٢) سقط لفظ «واحد» من النسخة (ف) و(ط).

(٣) «مفاتيح الغيب» (١٩: ١٩١-١٩٢).

عنهما: اتَّقَوُا الكُفرَ والفَواحش، ولهم ذُنوبٌ تكفِّرُها الصلواتُ وغيرُها. ﴿ ٱدْخُلُوهَا ﴾ على إرادة القول. وقرأ الحسن: (أُدْخِلُوها)، ﴿بِسَلَٰمٍ﴾: سالِمين، أو مُسلَّماً عليكم: تُسلِّم عليكم الملائكة. الغِلُّ: الحِقْد الكامِنُ في القلب، من انْغلَّ في جوفِه **وتَغلْغل**، أي: إنْ كان لأحدِهم في الدنيا غِلٌّ على آخر، نَزَعَ اللـهُ ذلك من قلوبهم وطيَّبَ نُفوسَهم. وعن عليٍّ رضي الله عنه: أرجو أنْ أكونَ أنا وعثمانُ وطَلْحةُ والزُّبيرُ منهم. وعن الحارثِ الأَعْور: كنتُ جالساً عنده إذْ جاء ابنُ طلحة، فقال له عليٌّ: مرحباً بك يا ابنَ أخي، أمَا والله إني لَأرجُو أن أكونَ أنا وأَبوكَ ممَّن قال اللـهُ تعالى: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ﴾ فقال له قائل: كلّا، **اللـهُ أعدلُ مِن أنْ يَجمَعَك وطلحةَ في مكانٍ** واحد، فقال: فلِمَن هذه الآيةُ لا أُمَّ لك؟! وقيل: معناه: طهَّر اللـهُ قلوبَهم مِن أن يَتحاسَدُوا على الدَّرجاتِ في الجنَّة، ونَزَعَ منها كلَّ غِلّ، وألقى فيها التوادَّ والتَّحابّ.

فإذاً لا بُدَّ مِن تفسيرِ المتَّقينَ في هذا المقام بمَنْ[١] يتميَّزونَ عن الغاوِين؛ لئلاّ يختَلَّ النَّظْمُ، وهُو تفسيرُ المصنِّفِ وإنْ لم يَقصِدْ به ذلك، لقولِه: «المتّقي على الإطلاق»، ولأنّ المتّقينَ همُ المُخلَصونَ المخصوصونَ في قولِه تعالى: ﴿ إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ ﴾، وأمّا إخراجُ العاصينَ منَ النارِ فيُعلَمُ مِن نُصوصٍ أُخَر، لا مِن هذه الآية[٢].

وقولُه: (**وتغَلْغَلَ**)، **الجَوهريّ**: تَغلغَلَ الماءُ في الشَّجَر: إذا تخلَّلَها، **الرّاغبُ**: الغَلَلُ: الماءُ الجاري[٣] بيَن الشَّجر، وانغَلَّ بيَن الشَّجرِ: دخَلَ فيه[٤].

قولُه: (**اللـهُ أعدَلُ مِن أن يجمَعَك وطلحةَ في مكان**) يعني: لِما جرَى بينَهما يومَ الجمَل، وهِي قصّةٌ مشهورة.

---

(١) في النسخة (ح): «بما».

(٢) مثل قولِه تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾ [النساء: ٤٨].

(٣) من قوله: «في الشجر: إذا تخللها» سقط من (ط).

(٤) في (ح) و(ف): «وانغل بين الشجر ودخل فيها وتخللها»، والمثبت من (ط)، ومن «مفردات القرآن»، ص٦١٠.

و﴿إِخْوَانًا﴾ **نصبٌ على الحال**. و﴿عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَٰبِلِينَ﴾ كذلك. وعن مُجاهدٍ: تدور بهم الأسِرَّةُ حيثما دارُوا، فيكونون في جميعِ أحوالهم مُتقابِلين.

[﴿نَبِّئْ عِبَادِىٓ أَنِّىٓ أَنَا ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ * وَأَنَّ عَذَابِى هُوَ ٱلْعَذَابُ ٱلْأَلِيمُ * وَنَبِّئْهُمْ عَن ضَيْفِ إِبْرَٰهِيمَ * إِذْ دَخَلُوا۟ عَلَيْهِ فَقَالُوا۟ سَلَٰمًا قَالَ إِنَّا مِنكُمْ وَجِلُونَ * قَالُوا۟ لَا تَوْجَلْ إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَٰمٍ عَلِيمٍ * قَالَ أَبَشَّرْتُمُونِى عَلَىٰٓ أَن مَّسَّنِىَ ٱلْكِبَرُ فَبِمَ تُبَشِّرُونَ * قَالُوا۟ بَشَّرْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ فَلَا تَكُن مِّنَ ٱلْقَٰنِطِينَ * قَالَ وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ﴾ ٤٩-٥٦]

لـمّا أتمَّ ذِكْرَ الوَعْدِ والوعيد أتْبعَه ﴿نَبِّئْ عِبَادِىٓ﴾؛ تقريراً لِـما ذكر، وتمكيناً له في النُّفوس. وعن ابنِ عبَّاس رضي الله عنه: غفورٌ لمن تاب، وعذابُه لمن لم يَتُب. **وعطفَ ﴿وَنَبِّئْهُمْ﴾ على ﴿نَبِّئْ عِبَادِىٓ﴾؛ ليتَّخِذوا ما أحلَّ من العذاب بقومِ لُوطٍ عبرةً** يعتبرون بها سخطَ الله وانتقامَه من المُجرمين، ويتحقَّقوا عندَه أنَّ عذابَه هو العذابُ الأليم.

قولُـه: (﴿إِخْوَانًا﴾: **نصبٌ على الحال**). قال أبو البقاء: هُو حالٌ منَ الضَّميرِ في قولِـه: ﴿فِى جَنَّٰتٍ﴾ أو منَ الفاعل في: ﴿ٱدْخُلُوهَا﴾ مقدَّرة، أو منَ الضَّميرِ في ﴿ءَامِنِينَ﴾[1].

وقالَ القاضي: ويجوزُ أن يكونَ حالاً منَ الضَّميرِ المضافِ إليه، والعاملُ فيها معنى الإضافة، وكذا قولُه: ﴿عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَٰبِلِينَ﴾، ويجوزُ أن يكونا صِفتَيْنِ لـ﴿إِخْوَانًا﴾ أو حالَيْنِ مِن ضميرِه؛ لأنـهُ بمعنى مُتصافينَ، وأن يكونَ ﴿مُّتَقَٰبِلِينَ﴾ حالاً منَ المُستَتر في ﴿عَلَىٰ سُرُرٍ﴾[2].

قولُه: (**وعَطَفَ ﴿وَنَبِّئْهُمْ﴾ على ﴿نَبِّئْ عِبَادِىٓ﴾ ليتَّخِذوا ما أحَلَّ منَ العذابِ بقومِ لوطٍ عِبرةً**) يعني: لمّا اشتمَلتِ الآيتانِ على ذكْرِ العذاب، عطفَ هذه القصّةَ لِتَضمُّنِها معنى العذاب عليهما على سبيلِ الاستطراد. ويُمكنُ أن يقالَ: إنّ الآياتِ السابقةَ لمّا اشتمَلتْ على

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٧٨٣).

(٢) «أنوار التنزيل» (٣: ٣٧٣).

﴿سَلَٰمًا﴾ أي: نُسلِّم عليك سَلاماً، أو سَلِمْتَ سلاماً، ﴿وَجِلُونَ﴾: خائفون، **وكان خوفُه لامتناعِهم من الأَكْل**. وقيل: لأنهم دَخلوا بغير إذْنٍ وبغير وقت. وقرأ الحسن: (لا تُوْجَلْ) بضمِّ التاء، مِن: أَوْجله يُوجِلُه؛ إذا أخافه. وقُرِئ: (لا تاجَلْ). و: (لا تُواجَل)، من واجَلَه، بمعنى أَوْجَله. **وقُرِئ: (نَبْشُرُكَ)** بفتحِ النُّون والتخفيف. ﴿إِنَّا نُبَشِّرُكَ﴾: استئنافٌ في معنى التعليلِ للنهي عن الوَجَل؛ أرادوا: إنك بمَثابة الآمن المبشَّر؛ فلا تَوْجَل. يعني: ﴿أَبَشَّرْتُمُونِي﴾ مع مسِّ الكِبَر، بأنْ يولَدَ لي! أي: أنّ الولادةَ أمرٌ عَجيب مُستنكَر في العادةِ مع الكِبَر، ﴿فَبِمَ تُبَشِّرُونَ﴾: هي «ما» الاستفهاميَّةُ دَخلَها معنى التعجُّب، كأنه قال: فبأيِّ أُعجوبةٍ تبشِّرونني، **أو أراد: إنكم تبشِّرونني** بما هو غيرُ متصوَّر في العادة، فبأيِّ شيءٍ تبشِّرون! يعني: لا تبشِّرونَني في الحقيقةِ بشيء؛

الوَعْدِ والوعيد، وعُقِّبتْ بقولِه: ﴿أَنِّيٓ أَنَا ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾ وقوله: ﴿وَأَنَّ عَذَابِي هُوَ ٱلْعَذَابُ ٱلْأَلِيمُ﴾ على الجَمعِ ليكونَ تقريراً لِما ذُكِرَ وتمكيناً له في النفوس كما ذكَر، كما فُصِلَتْ بقصّتَيْ إبراهيمَ ولوطٍ عليهما السَّلام، ليكونَ حكايةُ سَلامِ الملائكة وبِشارتُهم بإسحاقَ وذكْرُ الرَّحمةِ تفصيلاً لقولِه: ﴿أَنَا ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾، وقصّةُ لوطٍ ودمارِ قومِه واستئصالِ شأْفتِهم تفصيلاً لقولِه: ﴿وَأَنَّ عَذَابِي هُوَ ٱلْعَذَابُ ٱلْأَلِيمُ﴾.

قولُه: (**وكان خَوْفُه لامتناعِهم منَ الأكل**)، قال في «هود»: قيل: كانت عادتُهم أنهُ إذا مَسَّ مَن يَطرقُهم طعامَهم أمِنوه، وإلّا خافُوه، ويُقدَّرُ في هذا المقام بعدَ قولِهم: ﴿سَلَٰمًا﴾: قال: سلامٌ، ﴿فَمَا لَبِثَ أَن جَآءَ بِعِجْلٍ حَنِيذٍ ۞ فَلَمَّا رَءَآ أَيْدِيَهُمْ لَا تَصِلُ إِلَيْهِ نَكِرَهُمْ﴾ [هود: ٦٩-٧٠]، وقال: ﴿إِنَّا مِنكُمْ وَجِلُونَ﴾[١] إلى آخرِه، وقد سبَقَ في «هودٍ» تحقيقُه.

قولُه: (**وقُرِئَ: «نَبْشُرُكَ»**): حمزةُ.

قولُه: (**أو أراد: إنّكم تُبَشِّرونَني**)، قيل: على الأوّل: الاستفهامُ للتفخيم، وعلى هذا: للتحقير. وقلتُ: الظاهرُ أنهُ عليه السَّلامُ لمّا أدخَلَ همزةَ الإنكارِ في قولِه: ﴿أَبَشَّرْتُمُونِي عَلَىٰٓ

---

(١) انظر: (٨: ١٢٩).

لأنَّ البشارةَ بمِثْل هذا بشارةٌ بغير شيء. ويجوزُ أن لا يكون صِلةً لبَشَّر، ويكون سؤالاً عن الوجهِ والطَّريقة، يعني: بأيِّ طريقةٍ تبشِّرونني بالوَلد، والبشارةُ به لا طريقةَ لها في العادة! وقوله: ﴿بَشَّرۡنَٰكَ بِٱلۡحَقِّ﴾ يحتملُ أن تكونَ الباءُ فيه صِلة، أي: بشَّرناك باليَقين الذي لا لَبْسَ فيه، أو: بشَّرناك بطريقةٍ هي حقٌّ؛ وهي قولُ الله ووَعْده، وأنه قادرٌ على أنْ يوجد وَلداً من غير أبوَيْن، فكيف مِن شيخٍ فانٍ وعجوزٍ عاقر. **وقُرِئ: ﴿تُبَشِّرُونَ﴾، بفتحِ النون وبكسرِها على حذف نُون الجَمْع**، والأصل: تبشِّرونني،

﴿أَن مَّسَّنِيَ ٱلۡكِبَرُ﴾ جاءَ باستفهام آخَرَ، إمّا لبيانِ خَرْقِ العادة، وأنهُ أمرٌ عجيب، أو لتقريرِ ذلك الإنكار، وأنّ تلكَ البِشارةَ ليست ببِشارة، وإليه الإشارةُ بقولِه: «لأنَّ البِشارةَ[1] بمثلِ هذا بِشارةٌ بغيرِ شيء».

قولُه: (**وقُرِئَ: ﴿تُبَشِّرُونَ﴾ بفتح النون**) قرَأَ نافعٌ: «فبم تُبشِّرونِ» بكسرِ النّونِ مخفَّفةً، وابنُ كثيرٍ: بكسرِها مشدَّدةً، والباقونَ: بفَتْحِها. قال أبو عليٍّ في «الحجّة»: أرادَ: فبِمَ تُبَشِّرونَني، فعَدّى الفعلَ إلى المُضمَر المنصوب؛ لأنّ المعنى عليه، فأثبَتَ ما حذَفَهُ غيرُه من الكسرةِ التي تدُلُّ على الياء المحذوفة[2]، وحذَفَ النّونَ الثانية؛ لأنّ التكريرَ بها وقَعَ، ولم تُحذَفِ الأولى التي هِي علامةُ الرَّفْع[3]، والمصنِّفُ ذهبَ إلى أنّ المحذوفَ نونُ الجَمْع.

وقالَ الإمامُ: أمّا الكسرُ والتشديدُ فتقديرُه: (تُـبَشِّرونني)، أدغِمَتْ نونُ الجَمْع في نونِ الإضافة، وأمّا الكسرُ والتخفيفُ فعلى حذْفِ نونِ الجَمْع؛ استثقالاً لاجتماعِ المِثْلَيْنِ[4].

وقالَ أبو حاتم: حذَفَ نافعٌ الياءَ معَ النّون، وإسقاطُ الحرفَيْنِ لا يجوزُ، وأُجيب: بأنّ المحذوفَ حرفٌ واحد، وهِي النّونُ التي هِي علامةُ الرَّفْع[5]، على أنّ حذْفَ الحَرْفَيْنِ شائع،

---

(١) قوله: «بقوله: لأن البشارة» سقط من (ط).

(٢) في (ح) و(ف): «التي تدل على المفعولية».

(٣) «الحجّة للقرّاءِ السبعة» لأبي علي الفارسي (٥: ٤٥).

(٤) «مفاتيح الغيب» (١٩: ١٩٧).

(٥) في النسخة (ف): «وهي نون الرفع».

و: (تبشرونِّ) بإدغامِ نونِ الجَمْع في نُون العِمَاد. وقُرِئ: (مِن القَنِطِين) من قَنِطَ يَقنَط، وقُرئ: ﴿وَمَن يَقۡنَطُ﴾ بالحَرَكات الثلاثِ في النُّون، أراد: ومَن يقنطُ من رحمةِ ربِّه إلّا المُخطِئون طريقَ الصواب، أو: إلّا الكافرون، كقوله: ﴿لَا يَاْيۡـَٔسُ مِن رَّوۡحِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡقَوۡمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾ [يوسف: ٨٧]، يعني: لَـمْ أستنكِرْ ذلك قُنوطاً مِن رحمته، ولكنِ استبعاداً له في العادةِ التي أجْراها الله.

[﴿قَالَ فَمَا خَطۡبُكُمۡ أَيُّهَا ٱلۡمُرۡسَلُونَ * قَالُوٓاْ إِنَّآ أُرۡسِلۡنَآ إِلَىٰ قَوۡمٖ مُّجۡرِمِينَ * إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمۡ أَجۡمَعِينَ * إِلَّا ٱمۡرَأَتَهُۥ قَدَّرۡنَآ إِنَّهَا لَمِنَ ٱلۡغَٰبِرِينَ﴾ ٥٧-٦٠]

فإن قلت: قولُه تعالى: ﴿إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ﴾ استثناءٌ متَّصل أَمْ مُنقطِع؟ قلت: لا يخلو مِن أنْ يكونَ استثناءً من ﴿قَوۡمٖ﴾؛ فيكون مُنقطعاً؛ لأنَّ القومَ موصوفون بالإجْرام؛ فاختلفَ لذلك الجِنْسان، وأن يكونَ استثناءً من الضَّميرِ في ﴿مُّجۡرِمِينَ﴾؛ فيكونَ متَّصلاً، كأنه قيل: إلى قومٍ قد أجرَموا كلُّهم إلّا آلَ لوطٍ وحدَهم، كما قال: ﴿فَمَا وَجَدۡنَا

قال تعالى: ﴿وَلَا تَكُ﴾، وأمّا فتحُ النّونِ فعلى غيرِ الإضافة، والنونُ علامةُ الرَّفْع، وهِي مفتوحةٌ أبداً.

قولُه: (﴿وَمَن يَقۡنَطُ﴾ بالحَرَكاتِ الثلاثِ في النون): أبو عَمْرٍو والكسائيُّ ويعقوبُ: بالكَسْرِ، والباقونَ: بالفَتْح، والضمُّ: شاذّ، قال ابنُ جِني: وهِيَ قراءةُ الأشهَب(١).

قولُه: (وقُرِئَ: «من القَنِطين»)، قالَ ابنُ جنّي: قرأَها الأعمَشُ ويحيى وطلحةُ، وهُو مِن: قَنِطَ يَقنِطُ، بكسرِ النّون، و«القانطينَ» مِن: قنَطَ، بفَتْحِها(٢).

قولُه: (استثناءً من الضَّميرِ في ﴿مُّجۡرِمِينَ﴾، فيكون متَّصِلاً)، قال في «الانتصاف»: جعْلُه منقطِعاً على الأوّل أوْلى وأمكَنُ؛ لأنّ الاستثناءَ: إخراجُ ما لولاهُ لدَخَلَ في حُكمِ

---

(١) يعني ابن رمَيْلة. انظر: «المحتسب» (١: ١٨٥)، ولتمامِ الفائدة انظر: «حجّة القراءات» لأبي زرعة، ص٣٦٧، و«إعراب القراءات السبع وعِلَلَها» لابن خالويه (١: ٣٤٦).

(٢) «المحتسب» (٢: ٤).

﴿فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ [الذاريات: ٣٦]. فإن قلت: فهل يختلفُ المعنى لاختلافِ الاستثناءَيْن؟ قلت: نعم؛ وذلك أنَّ آلَ لوط مُخرَجون في المُنقطِع مِن حُكمِ الإرسال، وعلى أنهم أُرسِلوا إلى القوم المُجرمين خاصَّة، ولم يُرسَلوا إلى آلِ لوط أصلاً. ومعنى

الأوّل، و﴿قَوْمٍ﴾ نكِرة، فعَوْدُه إلى الضَّميرِ المعرِفة متعذِّر، ولذلك قَلَّ أن يُستَثنى منَ النَّكِرةِ إلّا في سياقِ النَّفْي؛ لأنّها تعُمُّ فيتحقَّقُ الدخولُ لولا الاستثناءُ، فلا يَحسُنُ: رأيتُ قوماً إلّا زيداً، ويَحْسُنُ: ما رأيتُ أحداً إلّا زيداً[1].

وقلتُ: ليس ما نحن بصَدَدِه مِن قَبيلِ: رأيتُ قوماً إلّا زيداً، بل مِن قَبيلِ: رأيتُ قوماً أساءوا إلّا زيداً، على أنّ قوماً في الآيةِ قومٌ معروفونَ محصورون[2]، وإن كان مَنْكوراً، بدليلِ قولِه تعالى في العنكبوت: ﴿قَالُوٓاْ إِنَّا مُهْلِكُوٓاْ أَهْلِ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ إِنَّ أَهْلَهَا كَانُواْ ظَٰلِمِينَ * قَالَ إِنَّ فِيهَا لُوطًا قَالُواْ نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَن فِيهَا لَنُنَجِّيَنَّهُۥ وَأَهْلَهُۥٓ﴾ [العنكبوت: ٣٢]، فلو لم يكنْ آلُ لوطٍ داخِلينَ فيما سبَقَ، لم يَحسُنْ منهُ أن يقالَ: ﴿إِنَّ فِيهَا لُوطًا﴾، ولو لم يكونوا محصورينَ لم يقولوا: ﴿نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَن فِيهَا﴾[3]، وهاهُنا لمّا سأَلَ الخليلُ عليه السّلامُ عن الرّسُل: ﴿فَمَا خَطْبُكُمْ أَيُّهَا ٱلْمُرْسَلُونَ﴾ أجابوا: ﴿إِنَّآ أُرْسِلْنَآ إِلَىٰ قَوْمٍ مُّجْرِمِينَ﴾ أي: قومٍ معروفين، تَعرِفُهم أنت، ونحنُ لا يخفى علينا ولا عليكَ شيءٌ مِن أحوالِهم.

قولُه: (وعلى أنّهم أُرسِلوا) عطْفٌ على محذوفٍ عطْفَ تفسير، كأنهُ قيل: إنّ آلَ لوط مُخرَجون مِن حُكم الإرسال، بناءً على ما عُلِم، وعلى أنّهم أُرسِلوا إلى القوم المجرِمين خاصّةً[4]، وكذلك تقديرُ قولِه: «وعلى أنّ الملائكةَ» أي: فهم داخِلونَ في الإرسال، بناءً على ما عُرِفَ، وعلى أنّ الملائكةَ أُرسِلوا إليهم جميعاً.

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشّاف» (٢: ٥٨١).

(٢) في النسخة (ف): «مخصوصين».

(٣) من قوله: ﴿لَنُنَجِّيَنَّهُۥ وَأَهْلَهُۥٓ﴾ فلو لم يكن آلُ لوط» إلى هنا سقط من (ح).

(٤) وعلى هذا يكون الطيبي مرجحاً كون الاستثناء متصلًا، حيث جعل قوله ﴿قَوْمٍ﴾ كأنها معرفة وليست نكرة، وأن الملائكةَ أرسلوا إليهم جميعاً ليهلكوا هؤلاءِ وهم قوم لوط، وينجوا آل لوط، على أن الاستثناء منفصل، فإرسال الملائكة لقوم لوط لأجل إهلاكهم. انظر: «مفاتيح الغيب» (١٩: ١٩٩).

إرسالِهِم إلى القوم المُجرمين؛ كإرسالِ الحَجَر أو السَّهمِ إلى المَرْميّ، في أنه في معنى التعذيبِ والإهلاك، كأنه قيل: إنَّا أهلَكْنا قوماً مُجرمين، ولكنَّ آلَ لوطٍ أنجيناهم. وأمَّا في المتَّصِل فهم داخِلون في حُكْمِ الإرسال، وعلى أنَّ الملائكةَ أُرسِلوا إليهم جميعاً؛ ليُهلِكوا هؤلاءِ ويُنجوا هؤلاء، فلا يكونُ الإرسالُ مُخلصاً بمعنى الإهلاكِ والتعذيب كما في الوجهِ الأوّل. فإن قلت: فقولُه: ﴿إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ﴾ بمَ يتعلَّق على الوجهَيْن؟ قلت: إذا انقطع الاستثناءُ جَرى مجرى خَبَرِ «لكنَّ» في الاتِّصالِ بآل لوط؛ لأنَّ المعنى: لكنَّ آلَ لوط مُنجَوْن، وإذا اتَّصل كانَ كلاماً مستأنَفاً، كأنَّ إبراهيمَ عليه السلام قال لهم: فما حالُ آلِ لوط؟ فقالوا: إنّا لَمنجُّوهم. فإن قلت: فقولُه: ﴿إِلَّا ٱمْرَأَتَهُۥ﴾ ممَّ استُثني؛ وهل هو استثناءٌ مِن استثناء؟ قلت: استثناءٌ من الضَّميرِ المَجْرور في قوله: ﴿لَمُنَجُّوهُمْ﴾، وليس مِنَ الاستثاءِ في شيء؛ لأنَّ الاستثناءَ من الاستثناءِ إنما يكونُ فيما اتَّحد الحُكم فيه، وأن يقال: أهلَكْناهم إلّا آلَ لُوط، إلّا امرأتَه، كما اتَّحد الحُكمُ في قول المُطلِّق: أنتِ طالقٌ ثلاثاً، إلّا اثنتَيْن، إلّا واحدة، وفي قولِ المُقِرِّ: لفلانٍ عليَّ عشرةُ دراهم، إلّا ثلاثةً، إلّا دِرْهماً، فأمَّا في الآيةِ **فقد اختلفَ الحُكمان؛ لأنَّ ﴿إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ﴾ متعلِّق بـ﴿أَرْسِلْنَآ﴾، أو بـ﴿مُّجْرِمِينَ﴾، و﴿إِلَّا ٱمْرَأَتَهُۥ﴾ قد تعلَّق بـ﴿لَمُنَجُّوهُمْ﴾**،

قولُه: (**فقدِ اختلَفَ الحُكمان؛ لأنّ ﴿إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ﴾ متعلِّقٌ بـ﴿أَرْسِلْنَآ﴾**...، و﴿**إِلَّا ٱمْرَأَتَهُۥ﴾ قد تعلَّقَ بـ﴿لَمُنَجُّوهُمْ﴾**)، قال صاحبُ «التقريب»: وقد يُتوهَّمُ أنّ الإرسالَ إذا كان بمعنى الإهلاك، فلا اختلافَ إذِ التقديرُ: إلّا آلَ لوطٍ لم نُهلِكْهم، فهُو بمعنى ﴿لَمُنَجُّوهُمْ﴾. وجَوابُه: أنّ الاستثناءَ منَ الاستثناءِ شرْطُه أيضاً أنْ لا يتخلّلَ لفظٌ بينَ الاستثناءَيْنِ متَعدّدٌ يصلُحُ مستثنى منهُ، وهٰهنا تخلّلَ ﴿إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ﴾، فلو قال: إلّا آلَ لوطٍ إلّا امرأتَه، لجَازَ ذلك. وقلتُ: لا سيّما أنّ قولَه: ﴿إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ﴾ على تقديرِ أن يكونَ الاستثناءُ متّصلاً ـ جُملةٌ مُنْقَطعة عمّا قبلَها على تقديرِ سؤالِ سائل، فيبعُدُ منَ البليغِ أن يَجعَلَ ما في حيِّزِه متعلِّقاً بما قبلَه.

وقال أبو البقاء: والاستثناءُ إذا جاءَ بعدَ الاستثناءِ كان الاستثناءُ الثاني مضافاً إلى المبتدأ،

فأنَّى يكونُ استثناءً من استثناء. **وقُرِئ: ﴿لَمُنَجُّوهُمْ﴾ بالتخفيفِ والتثقيل. فإن قلت: لِمَ** جازَ تعليقُ فِعْلِ التقدير في قوله: ﴿قَدَّرْنَآ إِنَّهَا لَمِنَ ٱلْغَـٰبِرِينَ﴾ والتعليقُ من خَصائص أفعالِ القُلوب؟ قلت: لتضمُّن فعلِ التقديرِ معنى العِلْم؛ **ولذلك فسَّر العلماءُ تقديرَ الله أعمالَ العباد بالعِلْم.** فإن قلت: فلمَ أسنَدَ الملائكةُ فِعْلَ التقدير ـ وهو لله وحدَه ـ إلى

كقولِك: له عندي عشَرةٌ إلّا أربعةً إلّا درهماً، فإنّ الدرهمَ مستثنى منَ الأربعة، فهُو مضافٌ إلى العشَرة، فكأنّك قلتَ: أحدَ عشَرَ إلّا أربعةً، أو: عشرةٌ إلّا ثلاثة[١].

قولُه: (**وقُرِئَ ﴿لَمُنَجُّوهُمْ﴾ بالتخفيفِ والتثقيلِ**)، بالتخفيف: حمزةُ والكسائيُّ وأبو بكر[٢].

قولُه: (**ولذلك فسَّرَ العلماءُ تقديرَ الله أعمالَ العبادِ بالعِلم**) أي: المعتزلةُ يقولونَ: إنّ معنى قولِه: إنّ اللهَ قدَّرَ على العبادِ: عَلِمَ، بدليل قوله في تفسير قولِه تعالى: ﴿حَقَّتْ كَلِمَةُ ٱلْعَذَابِ عَلَى ٱلْكَـٰفِرِينَ﴾ [الزمر: ٧١]: ثَبَتَ عليهِم قولُ الله الذي كتَبَهُ في اللّوح المحفوظ، وتلك كنايةُ معلوم، لا كنايةُ مقدَّرٍ ومراد، تعالى اللهُ عن ذلك. والأصلُ: ﴿قَدَّرْنَـٰهَا مِنَ ٱلْغَـٰبِرِينَ﴾ فعلَّقَهُ عنِ العمَلِ باللامِ، ثُمّ جاءَ بـ﴿إِنَّ﴾. قال القاضي: ويجوزُ أن يكونَ ﴿قَدَّرْنَآ﴾ مُجرًى مجرى قُلنا؛ لأنّ التقديرَ بمعنى القضاءِ قولٌ، وأصلُه جَعْلُ الشيءِ على مِقدارِ غيرِه[٣].

وقالَ صاحبُ «الانتصاف»: هذا مِن دَفائنِ الزمخشريِّ في الاعتزالِ في جَحْدِ القضاء والقدَر، إذِ المُعتزِلةُ يمنَعونَ تعلُّقَ القُدرة بالمعاصي، فالتقديرُ عندَهم: هُو العِلمُ، لا الإرادة، ثُمّ استَدَلَّ على أنّ التقديرَ بمعنى العِلم، بتعليقِ فعلِه. وفي كلامِه شاهدٌ على رَدِّه؛ لأنّ التضمينَ مِن شأنِه أن يُبقيَ المعنى الأصليَّ مضافاً إليه المعنى الطارئُ، فيُفيدُهما جميعاً،

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٧٨٥)، وهو الذي ذهبَ إليه أبو جعفر النحّاس في «إعراب القرآن» (٢: ١٩٩).

(٢) يعني أبا بكر بنَ عيّاشٍ الأسديَّ (ت ١٩٣هـ) من الرواةِ عن عاصم، أخذَ عنه الكسائيّ وغيره، وممّن قرأ بالتخفيف كذلك خلفٌ ويعقوب. انظر: «إتحاف فضلاء البشر»، ص٢٧٥.

(٣) «أنوار التنزيل» (٣: ٣٧٦-٣٧٧).

أنفُسِهم، ولَـمْ يقولوا: قدَّر اللهُ؟ قلت: لِما لهم من القُرْب والاختصاصِ بالله الذي ليس لأحدٍ غيرهم، كما يقولُ خاصَّةُ المَلِك: دبَّـرْنا كذا وأمَرْنا بكذا، والمدبِّرُ والآمِر

فالتقديرُ: كما أفادَ العِلمَ الطارئَ أفادَ الإرادةَ أيضاً، على أنّ منَ الناسِ مَن جعَلَ قولَه تعالى: ﴿قَدَّرۡنَآ إِنَّهَا لَمِنَ ٱلۡغَٰبِرِينَ﴾ مِن كلامِه تعالى غيرَ محكيٍّ عنِ الملائكةِ، وهُو الظاهر[1]؛ لأنّ القائلَ بالأوّلِ يحتاجُ إلى التأويل، كما قالَ الزمخشَريُّ: «إنهُ مِن بابِ قولِ خَواصِّ المَلِكِ»، لأنّا إذا جعَلْنا ﴿قَدَّرۡنَآ﴾ بمعنى عَلِمنا أنها من الغابرين فلا غَرْوَ في علم الملائكة ذلك بإخبار الله إياهم به، إنّما يحتاجُ إلى التأويلِ من جعل قدّرنا بمعنى قَضَيْنا، وجعَلَهُ مِن قولِ الملائكة.

الإنصاف: القولُ بأنّ التضمينَ يقتضي إرادةَ الفعلَيْنِ: المضمَّنَ والمضمَّنَ فيه معاً مردودٌ، فإنهُ يَجوزُ أن يُؤتَى فيه بما يَقتضيهِ أحدُهما دونَ الآخَر، فكأنهُ معمولُ أحدِهما خاصّةً، ألا تَرى إلى قولِه:

قد قتَلَ اللـهُ زياداً عنّي[2]

ضَمَّنَ «قتَلَه» معنى: صَرَفه، وأتى بـ«عنِّي» التي هِيَ معمولُ «صرَفَه»، لا معمولُ «قتَلَه».

وقلتُ: هذا خطأ؛ لأنّ التقديرَ: قد صرَفَ اللهُ زياداً عنِّي قَتْلاً، أو «قتل» مستعارٌ للصَّرفِ على سبيلِ التبَعيّة، والقرينةُ الجارّ.

الرّاغبُ: الغابرُ: الماكِثُ بعدَ مُضِيِّ ما معَه، قال تعالى: ﴿إِلَّا عَجُوزٗا فِي ٱلۡغَٰبِرِينَ﴾، يعني: قد طال أعمارُهم. وقيل: فيمَن بقِيَ ولم يَسْرِ معَ لوط. وقيل: فيمَن بقِيَ في العذاب، ومنه الغُبرةُ: البَقيّةُ منَ اللّبَنِ في الضَّرع[3].

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٥٨٢). ولتمامِ الفائدة انظر: «حاشية محيي الدين زاده على البيضاويّ» (٣: ١٥٩).

(٢) البيت للفرزدق، ولم أجدْهُ في «ديوانه»، وصَدْرُه:

كيفَ تَراني قالباً مِجَنّي

(٣) «مفردات القرآن»، ص٦٠١.

هو المَلَك لا هم، وإنما يُظهِرون بذلك اختصَاصَهم، وأنهم لا يتميَّزون عنه. وقُرئ: (قَدَرْنا)، بالتخفيف.

[﴿ فَلَمَّا جَآءَ ءَالَ لُوطٍ ٱلْمُرْسَلُونَ * قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ * قَالُواْ بَلْ جِئْنَٰكَ بِمَا كَانُواْ فِيهِ يَمْتَرُونَ * وَأَتَيْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ * فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ ٱلَّيْلِ وَٱتَّبِعْ أَدْبَٰرَهُمْ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ وَٱمْضُواْ حَيْثُ تُؤْمَرُونَ * وَقَضَيْنَآ إِلَيْهِ ذَٰلِكَ ٱلْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَٰٓؤُلَآءِ مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ ﴾ ٦١-٦٦]

﴿مُّنكَرُونَ﴾ أي: تُنكِركم نَفْسي وتنفرُ منكم، فأخافُ أن تَطْرُقوني بشرٍّ، **بدليل قولِه**: ﴿بَلْ جِئْنَٰكَ بِمَا كَانُواْ فِيهِ يَمْتَرُونَ﴾ أي: ما جِئْناك بما تُنكِرنا لأجْله، بل جئناك بما فيه فَرَحُك وسُرورك وتشفِّيك من عدوّك، وهو العذابُ الذي كنتَ تتوعَّدُهم بنُزوله، فيَمْترون فيه ويكذِّبونك، ﴿بِٱلْحَقِّ﴾: باليقينِ من عذابهم، ﴿وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ﴾ في الإخبارِ بنُزوله بهم. وقُرئ: (فأسر) بقطعِ الهمزة ووَصْلها، من أسرى وسَرى. وروى **صاحب «الإقليد»**: (فسِرْ)، من السَّير. والقِطْع: في آخرِ الليل. قال:

قولُه: (**بدليلِ قولِه**: ﴿بَلْ جِئْنَٰكَ﴾) يريدُ أنّ قولَه: ﴿إِنَّكُمْ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ﴾ كنايةٌ عن أنّكم قومٌ يُخافُ منكمُ الشرّ؛ لأنّ قولَه: ﴿بَلْ جِئْنَٰكَ بِمَا كَانُواْ فِيهِ يَمْتَرُونَ﴾ كنايةٌ عن الفرح والتشفّي، لأنهُ أضرَبَ به عن الخَوْف، وذلك أنّ مَن يُنكِرُ شيئاً يَنفِرُ منه، وإنّما يَنفِرُ[1] منه إذا توهَّمَهُ شرّاً مَخوفاً، وكذا قولُه: ﴿بِمَا كَانُواْ فِيهِ يَمْتَرُونَ﴾: كنايةٌ عنِ العذابِ؛ لأنّهم كانوا يَشُكّونَ نزولَه، ونزولُه عليهم سببٌ لتشَفّي لُوطٍ عن غَيْظِه؛ لأنهُ كانَ يُكابِدُ منهمُ المشاقَّ، كأنهُ قال: إنّكم قومٌ يُخافُ منكم الشرُّ، فقالوا مجاوِبينَ: بل نحنُ ممّن يُرجَى منّا الخيرُ والفرَح.

قولُه: (**صاحبُ «الإقليد»**)[2] هو تفسير لأبي الفتح الهمْداني ـ بإسكان الميم ـ، منسوب إلى قبيلة من اليمن.

---

(١) قوله: «وإنما يَنفِرُ» سقط من (ط).

(٢) ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١: ٨١)، ونقل عن صاحب «الكشف» أنّ العلاّمة ـ يعني: الزمخشري ـ طالعه.

افتَحِي البَابَ وانظُرِي في النُّجُوم كَمْ عَــلينا من قِطعِ لَيــلٍ بَهِيم

وقيل: هو بعدما يَمضي **شيءٌ صالح من الليل**. فإن قلت: **ما معنى أمْرِه باتِّباع أدْبارهم ونَهْيِهم عن الالتفات؟** قلت: قد بعثَ اللهُ الهلاكَ على قومه، ونجَّاه وأهْلَه؛ إجابةً لدَعْوته عليهم، وخرجَ مُهاجراً، فلم يكن له بُدٌّ من الاجتهادِ في شُكر الله وإدامةِ ذِكْره وتفريغِ بالِه لذلك، فأُمِرَ بأنْ يُقدِّمَهم؛ لئّلا يَشتغِلَ بمن خلْفَه قلبُه، وليكونَ مطَّلِعاً عليهم وعلى أحوالهم، فلا تَفْرُطْ منهم التفاتةٌ؛ احتشاماً منه ولا غيرُها من

قولُه: (**افتَحي البابَ**) البيت[1]، كأنهُ طالَ عليه اللّيلُ، يخُاطبُ ضَجيعتَه بذلك، أو كان يحبُّ طُولَ اللّيلَ للوِصال.

قولُه: (**شيءٌ صالحٌ منَ اللّيل**) أي: قطعةٌ طويلةٌ منه، العرَبُ تقول: مضَى من عمُري شيء، أي: مدّةٌ طويلة.

قولُه: (**ما مَعنى أمرِه باتّباعِ أدبارِهم ونَهْيِهم عنِ الالتفات؟**) يعني: كان يَكفي في الهجرةِ أن يُقالَ: ﴿ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ ﴾ فما معنى التتميم بهذينِ القيدَيْن؟

وخلاصةُ الجواب: أنّ تلكَ النّجاةَ كانت نعمةً منَ الله مطلوبةً تستحقُّ الإقامةَ بمواجبِ[2] الشُّكرِ لها، وذلكَ الشُّكرُ لا يتم إلاّ بفراغ من البال من كل وجه فأمر باتباع أدبارهم لئلا يشتغل عن إدامة الشكر بسببِ تعلُّقِ قلبِه بمَن خلفَه، ونُهوا عنِ الالتفاتِ، لئلّا ترِقَّ قلوبُهم إذا نظَروا إلى ما ينزِلُ على قومِهم، فيشتغلَ قلبُه عن إدامةِ الشُّكر.

الانتصاف: اشتَمَلتِ الآيةُ معَ وَجازتِها على آدابِ المسافرينَ في دِينٍ ودُنيا مِن أميرٍ ومأمور، وتابعٍ ومتبوع[3].

---

(١) لم أهتدِ إلى قائله.

(٢) في (ف): «بواجب»، وكلاهما صحيح.

(٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٥٨٣ - ٥٨٤).

الهَفَوات في تلك الحالِ المَهُولة المَحْذورة، ولئلّا يتخلَّفَ منهم أحدٌ لغرضٍ له فيُصِيبُه العذاب، وليكونَ مَسيرُه مسيرَ الهاربِ الذي **يُقدِّم سِرْبَه ويفوتُ به**، ونُهُوا عن الالتفات؛ لئلّا يَرَوْا ما يَنزِلُ بقومهم من العذابِ فيرِقُّوا لهم، وليوطِّنوا نفوسَهم على المُهاجَرة ويطيِّبوها عن مَساكنهم، **ويمضُوا قُدماً** غيرَ مُلتفِتين إلى ما وراءَهم كالذي يتحسَّرُ على مُفارقةِ وطنِه فلا يزالُ يَلْوي إليه أخادِعَه، كما قال:

تَلفَّتُّ نَحْوَ الحَيِّ حتى وجَدتُني ... وجِعْتُ منَ الإصْغَاءِ لِيتاً وأخدَعَا

أو جعلَ النَّهي عن الالتفاتِ كِنايةً عن مُواصلةِ السَّير وتَرْكِ التَّواني والتوقُّف؛ لأنَّ مَن يتلفَّتُ لا بدَّ له في ذلك مِن أدنى وقْفة. ﴿حَيْثُ تُؤْمَرُونَ﴾ قيل: هو مِصْر. **وعُدِّي** ﴿وَٱمْضُواْ﴾ **إلى** ﴿حَيْثُ﴾ **تعدِيتَه إلى الظَّرْفِ المُبهَم**؛ لأنَّ ﴿حَيْثُ﴾ مُبهَم في الأمكنة،

قولُه: (**يُقدِّمُ سِرْبَه**)، **النِّهاية**: السِّربُ ـ بالكسر ـ والسِّربةُ: القَطيعُ من الظِّباء والقَطا والخَيْل ونحوِها، ومنَ النِّساءِ على التشبيهِ بالظِّباء.

قولُه: (**ويفوتُ به**) فاتَني بكذا: سبقَني به، وذهبَ به عنّي. في «الأساس»، والضميرُ في «به» راجعٌ إلى «السِّرب».

قولُه: (**ويَمضُوا قُدُماً**) بضَمَّتيْن، يقال: ومضَى قُدُماً: لم ينْثَنِ، ولم يُعرِّجْ.

قولُه: (**تلفَّتُّ نحوَ الحيِّ**) البيت[1]، قالَ المرزوقيُّ: يقول: أخَذْتُ مسيري لمّا أبصرتُ حالَ نفْسي، وتأثيرَ الصَّبابةِ فيها، ملتفتاً إلى ما خلَّفتُه منَ الحيِّ، حتّى وجدتُني وَجِعَ اللِّيتِ، أي: صَفْحةِ العُنُق، والأخدَع، وهُو عِرقٌ فيها، لطولِ إصغائي ودوامِ التفاتي، كلُّ ذلك تحسُّراً في أثرِ الفائتِ مِن أحبابي ودِيارِهم، وتذكُّراً لطيبِ[2] أوقاتي معَهم فيها[3].

قولُه: (**وعُدِّيَ** ﴿وَٱمْضُواْ﴾ **إلى** ﴿حَيْثُ﴾ **تعديتَه إلى الظَّرفِ المبهَم**) يعني: ﴿حَيْثُ﴾

---

(١) للصمّةِ بن عبد الله القُشَيريّ من أبياتٍ حِسانٍ ذكرها القالي في «الأمالي» (١: ٩١).

(٢) سقط لفظ «لطيب» من النسخة (ح).

(٣) انظر: «شرح ديوان الحماسة» للمرزوقي (١: ٣٧٣).

وكذلك الضميرُ في ﴿تُؤْمَرُونَ﴾. وعُدِّي ﴿وَقَضَيْنَآ﴾ بإلى؛ لأنه ضُمِّن معنى: أَوْحينا، كأنه قيل: وأوحَيْنا إليه مقضياً مَبْتوتاً. وفسّرَ ﴿ذَٰلِكَ ٱلْأَمْرَ﴾ بقوله: ﴿أَنَّ دَابِرَ هَـٰٓؤُلَآءِ مَقْطُوعٌ﴾، وفي إبْهامِه وتفسيرِه تفخيمٌ للأَمْر وتعظيمٌ له. وقرأَ الأَعْمش: (إنَّ)، بالكسرِ على الاستئناف، كأنَّ قائلاً قال: أخبِرْنا عن ذلك الأمْر، فقال: إنَّ دابرَ هؤلاء. وفي قراءةِ ابن مسعود: (وقُلْنا إنَّ دابر هؤلاء). ودابرُهم: آخرُهم، **يعني: يُستأصَلون عن آخِرِهم** حتى لا يبقى منهم أحَد.

[﴿وَجَآءَ أَهْلُ ٱلْمَدِينَةِ يَسْتَبْشِرُونَ ۞ قَالَ إِنَّ هَـٰٓؤُلَآءِ ضَيْفِى فَلَا تَفْضَحُونِ ۞ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُخْزُونِ ۞ قَالُوٓاْ أَوَلَمْ نَنْهَكَ عَنِ ٱلْعَـٰلَمِينَ ۞ قَالَ هَـٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِىٓ إِن كُنتُمْ فَـٰعِلِينَ ۞ لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِى سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ۞ فَأَخَذَتْهُمُ ٱلصَّيْحَةُ مُشْرِقِينَ ۞ فَجَعَلْنَا عَـٰلِيَهَا سَافِلَهَا وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ حِجَارَةً مِّن سِجِّيلٍ ۞ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَـَٔايَـٰتٍ لِّلْمُتَوَسِّمِينَ ۞ وَإِنَّهَا لَبِسَبِيلٍ مُّقِيمٍ ۞ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَـَٔايَةً لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ ٦٧ - ٧٧]

﴿وَجَآءَ أَهْلُ ٱلْمَدِينَةِ﴾: **أهلُ سَدُوم** التي ضُرب بقاضِيْها المَثَل في الجَوْر، مُستبشِرين بالملائكة. ﴿فَلَا تَفْضَحُونِ﴾ بفضيحةِ ضَيْفي؛ لأنَّ مَن أُسيء إلى ضَيْفه أو جارِه فقد أُسيء إليه، كما أنَّ مَن أُكرِمَ مَن يتَّصلُ به فقد أُكرِم، ﴿وَلَا تُخْزُونِ﴾: ولا

على تقديرِ النصْبِ على الظَّرفِ لا يَحتاجُ إلى (في)؛ لأنهُ مُبهَم، والظَّرفُ المبهَمُ منصوبٌ، والمؤقَّتُ حُكمُه حكم ما ليسَ بظَرْف، فيحتاجُ إلى (في)، وكذلك الضَّميرُ في ﴿تُؤْمَرُونَ﴾ مبهَم، نُظِرَ إلى تقديرِه، وهُو راجعٌ إلى حيث، ولو كان مؤقّتاً لَقيل: تُؤمَرونَ فيه.

قولُه: (**يعني يُستأصَلونَ عن آخرِهم**)، **الرّاغب**: قَطْعُ دابِرةِ الإنسان: إفناءُ نوعِه. قال تعالى: ﴿فَقُطِعَ دَابِرُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ [الأنعام: ٤٥][(١)].

قولُه: (**أهلُ سَدُوم**) في «تهذيب» الأزهَريِّ: سَذُوم بالذالِ المعجَمة، وفي «الصِّحاح»: بفَتْحِ السِّينِ والدّالُ غيرُ مُعجَمة: قريةُ قوم لوطٍ عليه السلام.

---

(١) «مفردات القرآن»، ص٦٧٨.

تُذِلُّونِ بإذلال ضَيفي، من الخِزْي؛ وهو الهَوان. أو: ولا تُشَوِّروا بي، من الخَزَاية؛ وهي الحَياء. ﴿عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾: عن أن تُجِيرَ منهم أحداً، أو تَدْفعَ عنهم، أو تَمْنعَ بَيْننا وبينهم، فإنهم كانوا يتعرَّضون لكلِّ أَحَد، وكان يقومُ ﷺ بالنَّهي عن المُنكَر، والحجر بينهم وبين المتعرَّض لـه، فأوعَدُوه وقالوا: ﴿لَئِن لَّمْ تَنتَهِ يَٰلُوطُ لَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُخْرَجِينَ﴾ [الشعراء: ١٦٧]. وقيل: عن ضِيافةِ الناس وإنْزالِهم، وكانوا نَهَوْه أن يُضِيفَ أحداً قطّ. ﴿هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِىٓ﴾: إشارةٌ إلى النِّساء؛ لأنَّ كلَّ أُمَّةٍ أولادُ نبيِّها رِجالُهم بَنُوه ونساؤُهم بناتُه، فكأنه قالَ لهم: هؤلاءِ بَناتي فانكِحوهنّ، وخلُّوا بَنِيَّ فلا تتعرّضوا لهم، ﴿إِن كُنتُمْ فَٰعِلِينَ﴾ شكٌّ في قَبُولِهم لقوله، كأنه قال: إنْ فعلتُم ما أقولُ لكم، وما أظنُّكم تفعلون. وقيل: إنْ كنتم تُريدون قضاءَ الشَّهوة فيما أحَلَّ الله دون ما حرَّم. ﴿لَعَمْرُكَ﴾ على إرادة القول، أي: قالت الملائكةُ للوطٍ عليه السلام: لَعمْرُك. ﴿إِنَّهُمْ لَفِى سَكْرَتِهِمْ﴾ أي: غَوايتِهم التي أذهبتْ عُقولَهم وتَمْييزَهم بين الخطأِ الذي هُمْ عليه وبَيْنَ الصوابِ الذي تُشِيرُ به عليهم، مِن تَرْكِ البَنِينَ إلى البنات، ﴿يَعْمَهُونَ﴾: يتحيَّرون، فكيف يَقبلُون قولَك ويُصْغُون إلى نصيحتك! وقيل: الخطابُ لرسولِ الله ﷺ، وأنه أقسَمَ

قولُه: (أو: ولا تُشَوِّرُوا بي)، الجَوهريّ: شَوَّرتُ الرجُلَ فتشوَّر، أي: خَجَّلتُه فتخَجَّلَ.

قولُه: (وبينَ المُتعرَّضِ له) الضَّميرُ في «له» عائدٌ إلى اللام، لأنها موصولة.

قولُه: (إن كنتُم تريدونَ قضاءَ الشَّهوة) عن المصنِّف: الأَوْجَهُ أن يكونَ ذلك بناءً على طريقتِهم وحالهم في ركوبِ ما لا يحِلُّ لهم، كأنهُ قيل: إن كنتُم ولا بدَّ راكبينَ ما لا يَحِلُّ لكم، فعليكُم بمحالِّ المباشَرةِ التي قد تعارَفَها الناسُ دونَ المُنكَرِ الذي لم تُسبقوا إليه.

قولُه: (وقيل: الخطابُ لرسولِ الله ﷺ)، قال صاحبُ «الفرائد»: لمّا أمكَنَ الحَمْلُ على ما هُو المفهومُ مِن ظاهرِ الكلامِ وجَبَ الحَمْلُ عليه، إذِ التقديرُ بغير ضرورةٍ لا يجوز، وإلّا لم يَبْقَ للنَّقْل اعتبارٌ أصلاً؛ لأنهُ ما مِن نَقْلٍ إلّا وأمكنَ التقديرُ فيه، فوجَبَ الحَمْلُ على أنهُ تعالى أقسَمَ بحياتِه ﷺ.

بحياته، وما أقسَمَ بحياةِ أحدٍ قط؛ كَرامةً له. والعُمر والعَمر واحد، إلّا أنهم خصُّوا القَسَم بالمفتوح؛ لإيثارِ الأخفِّ فيه؛ وذلك لأنَّ الحَلِفَ كثيرُ الدَّوْر على ألسنتهم؛ ولذلك حَذَفُوا الخَبَر، وتقديرُه: لَعَمْرُك ممّا أُقسم به، كما حَذفُوا الفعلَ في قولك: بالله. وقُرئ: (في سُكْرِهم)، و(في سَكَراتهم). ﴿ٱلصَّيْحَةُ﴾: صيحةُ جبريلَ عليه السلام، ﴿مُشْرِقِينَ﴾ داخِلين في الشُّروق؛ وهو بُزوغ الشمس. ﴿مِّن سِجِّيلٍ﴾: قيل: مِن طِيْن، عليه كتابٌ، من السِّجِلّ، ودليلُه: قولُه تعالى: ﴿حِجَارَةً مِّن طِينٍ * مُّسَوَّمَةً عِندَ رَبِّكَ﴾ [الذاريات: ٣٣-٣٤]، أي: مُعلَمة بكِتاب. ﴿لِّلْمُتَوَسِّمِينَ﴾: للمتفرِّسين المتأمِّلين. وحقيقةُ المتوسِّمين النُّظّار المتثبِّتون في نَظَرهم حتى يَعرِفوا حقيقةَ سِمَةِ الشيء. يقال:

وقلتُ: أرادَ أنّ قولَه تعالى: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِى سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ إذا كان خطاباً للوط يجب أن يُقدَّر: قالت الملائكة: لعمرك. وإذا كان خطاباً لرسولنا ﷺ لا يجب، ويكون جُملةً مُعترِضةً للنَّعي عليهم، وتماديهم في ارتكابِ تلك الفاحشة؛ لأنّ في عَرْض نبيِّ الله لوط أفلاذَ كبِدِه على القوم، دليلاً على بلوغ الغاية في الأمر، وأنهُ بلَغَ السَّيْلُ الزُّبى[١]، وجاوزَ الحِزامُ الطُّبْيَين[٢]، كأنهُ قيل: يا محمّد، بحياتِكَ أُقسِم، إنهّم لَفِي سَكْرَتِهِم يَعمَهون، مُستَمِرّونَ، فاستحضِرْ تلك الحالةَ في مشاهَدتِك، وتعجَّبْ لها، يدُلُّكَ عليه صيغةُ المضارع.

وقالَ محيي السُّنّة: لعَمْرُك يا محمّدُ وحياتِك، عن ابنِ عبّاس أنهُ قال: ما خلَقَ اللهُ نفْساً أكرَم عليهِ مِن محمّدٍ صلَواتُ الله عليه، وما أقسَمَ بحياةِ أحدٍ إلّا بحياتِه[٣]، وكذا عن الإمام[٤].

قولُه: (المُتثبِّتونَ في نظرِهم حتّى يَعرِفوا حقيقةَ سِمةِ الشيء) كأنهُ حَدَّ المتفرِّسين، وهُو

---

(١) مثَلٌ يُضرَبُ لِما جاوزَ الحدَّ. والزّبى: جَمْعُ زُبْيَةٍ وهي حفرةٌ تُحفَرُ للأسدِ إذا أرادوا اصطِيادِه فإذا بلَغَها السيلُ كان جارفاً مُجْحفاً. انظر: «مجمع الأمثال» للميدانيّ (١: ٩١).

(٢) مثَلٌ يُضرَبُ عند بلوغِ الشدَّةِ منتهاها. والطُّبْيُ لذوي الحافرِ والسِّباع كالضَّرعِ لغيرِها. انظر: «مجمع الأمثال» (١: ١٦٦).

(٣) «معالم التنزيل» (٤: ٣٨٧).

(٤) في «مفاتيح الغيب» (١٩: ١٥٦).

توسَّمتُ في فلان كذا، أي: عرفتُ وَسْمَه فيه. والضميرُ في ﴿عَلِيَهَا سَافِلَهَا﴾ لِقُرى قومِ لوط. ﴿وَإِنَّهَا﴾: وإنَّ هذه القُرى، يعني آثارَها ﴿لَبِسَبِيلٍ مُّقِيمٍ﴾: ثابتٍ يسلكُه الناسُ لم يندرِسْ بعد، وهم يُبصِرون تلك الآثار، وهو تنبيهٌ لقُريش، كقوله: ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ﴾ [الصافات: ١٣٧].

[﴿وَإِن كَانَ أَصْحَٰبُ ٱلْأَيْكَةِ لَظَٰلِمِينَ * فَٱنتَقَمْنَا مِنْهُمْ وَإِنَّهُمَا لَبِإِمَامٍ مُّبِينٍ﴾ ٧٨-٧٩]

﴿أَصْحَٰبُ ٱلْأَيْكَةِ﴾: قومُ شُعيب. ﴿وَإِنَّهُمَا﴾: يعني قُرى قوم لوط والأَيْكة. وقيل: الضميرُ للأَيْكة ومَدْين؛ لأنَّ شُعيباً عليه السلام كان مبعوثاً إليهما، فلمّا ذكرَ الأَيْكةَ دلَّ بذِكْرها على مَدْين؛ فجاءَ بضَميرِهما، ﴿لَبِإِمَامٍ مُّبِينٍ﴾: لَبطريقٍ واضح، والإمام: اسمٌ لِما يُؤْتَمُّ به، فسُمِّي به الطريقُ ومِطْمَرُ البَنّاءِ واللوحُ الذي يُكتَب فيه؛ لأنها ممّا يُؤْتَمُّ به.

[﴿وَلَقَدْ كَذَّبَ أَصْحَٰبُ ٱلْحِجْرِ ٱلْمُرْسَلِينَ * وَءَاتَيْنَٰهُمْ ءَايَٰتِنَا فَكَانُوا۟ عَنْهَا مُعْرِضِينَ * وَكَانُوا۟ يَنْحِتُونَ مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا ءَامِنِينَ * فَأَخَذَتْهُمُ ٱلصَّيْحَةُ مُصْبِحِينَ * فَمَآ أَغْنَىٰ عَنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾ ٨٠ - ٨٤]

﴿أَصْحَٰبُ ٱلْحِجْرِ﴾: ثَمُود، ....

قولُ مجاهد(١)، قال السَّجاوَنْديّ: المتوسِّمُ: الذي يعلَمُ باطنَ الشيءِ بسِمةِ ظاهرِه، ورَوى التِّرمذيُّ، عن أبي سعيدٍ، أنّ رسولَ الله ﷺ قال: «اتّقوا فِراسةَ المؤمن، فإنهُ يَنظُرُ بنورِ الله»، ثُمّ قرأَ: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّلْمُتَوَسِّمِينَ﴾(٢).

قولُه: (ومِطْمَرُ البناء)، الجَوْهريّ: المِطْمَرُ: الزِّيجُ الذي يكونُ معَ البَنّائين.

---

(١) حكاه البغويّ في «معالم التنزيل» (٤: ٣٨٨).
(٢) أخرجه الترمذي (٣١٢٧) وقال: هذا حديثٌ غريبٌ لا نعرفه إلّا من هذا الوجه.

والحِجْر: **وادِيْهم**، وهو بين المَدينةِ والشام، ﴿**ٱلْمُرْسَلِينَ**﴾: يعني بتكذيبِهم صالحاً؛ **لأنَّ مَن كذَّب واحداً منهم فكأنما كذَّبَهم جميعاً**، أو: أراد صالحاً ومَن معه من المؤمنين، كما قيل: **الخُبَيْبُون**؛ **في ابنِ الزُّبير** وأصحابِه. **وعن جابر**: مَرَرْنا مع النبيِّ ﷺ على الحِجْر، فقال لنا: «لا تَدخُلوا مساكنَ الذين ظَلَموا أنفُسَهم إلّا أنْ تكونوا باكِين؛

قولُه: (**والحِجْرُ واديهِم**)، **الرّاغبُ**: سُمّيَ ما أُحيطَ به الحِجارةُ حِجْراً، وبهِ سُمّيَ حِجْرُ الكعبة وديارُ ثمود[1].

قولُه: (**لأنّ مَن كذَّبَ واحداً منهم فكأنّما كذَّبَهم جميعاً**)، يعني: التعريفُ في ﴿**ٱلْمُرْسَلِينَ**﴾ للاستغراق، فهُو هنا كنايةٌ؛ لأنّ الرسولَ: مَن أتَى بكتابٍ بعدَ إظهارِ المُعجِزة، فكلُّ مَن لم يُصدِّقْ هذا المعنى وردَّه فقد أعَمَّ التكذيبَ والردّ[2].

قولُه: (**الخُبَيْبُونَ في ابنِ الزُّبَير**)، قال ابنُ عبدِ البَرّ: كُنْيتُه أبو بكر، ولهُ كُنيةٌ أُخرى: أبو خُبَيْب[3].

الجَوْهريّ: الخَبْخَبةُ: رَخاوةُ الشيءِ واضطرابُه، وخُبَيْبٌ: اسمُ رجُل، وهُو: خُبَيْب بنُ عبدِ الله بن الزُّبَير، وكان عبدُ الله يُكنّى بأبي خُبَيب، والخُبيبانِ: عبدُ الله بنُ الزُّبَيرِ وابنُه، وقيل: هُو وأخوه مُصعَب، فمَن رَوى: «الخُبَيْبُونَ»، على الجَمْع، يريدُ ثلاثتَهم، قال ابنُ السِّكّيت: يريدُ: أبا خُبَيْبٍ ومَن كان على رأيِه[4].

قولُه: (**وعن جابر**) الحديث، رَوَيناه عن البخاريِّ ومسلم عن ابنِ عُمرَ، معَ تغييرٍ يسير[5].

---

(١) «مفردات القرآن»، ص٢٢٠.

(٢) سقط ما بين المعكوفين من النسخة (ف).

(٣) انظر: «الاستيعاب» (٣: ٩٠٥).

(٤) انظر: «إصلاح المنطق» لابن السكّيت ص٢٨٢.

(٥) أخرجه البخاريّ (٣٣٨٠)، ومسلم (٢٩٨٠) من حديثِ عبد الله بن عمر رضي اللهُ عنهما. والرّوايةُ عن جابرٍ ذكرها البغوي في «معالم التنزيل» (٣: ٢٥٤) من غيرِ إسنادٍ.

حذراً أن يُصيبَكم مِثْلُ ما أصابَ هؤلاء»، ثم زَجَرَ النبيُّ ﷺ راحلته فأسرعَ حتى خَلَّفَها. ﴿ءَامِنِينَ﴾ لوثاقةِ البيوتِ واستِحْكامِها مِن أن تتهدَّمَ ويتداعى بُنيانُها، ومِن نَقْبِ اللُّصوص، ومن الأعداءِ وحَوادثِ الدَّهر. أو: آمِنين مِن عذابِ الله يَحسَبون أنَّ الجبالَ تَحْمِيهم منه. ﴿مَّا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾ مِن بناءِ البيوتِ الوَثيقة والأموالِ والعُدَد.

[﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِلَّا بِٱلْحَقِّ ۗ وَإِنَّ ٱلسَّاعَةَ لَءَاتِيَةٌ ۖ فَٱصْفَحِ ٱلصَّفْحَ ٱلْجَمِيلَ﴾ ٨٥]

﴿إِلَّا بِٱلْحَقِّ﴾: إلّا خَلقاً مُلتبِساً بالحقِّ والحِكْمة، لا باطلاً وعَبثاً. أو: بسببِ العَدْل والإنصافِ يومَ الجزاء على الأعمال، ﴿وَإِنَّ ٱلسَّاعَةَ لَءَاتِيَةٌ﴾: وإنَّ الله يَنتقِمُ لك فيها من أعدائك، ويُجازيك وإيّاهم على حسناتِك وسيِّئاتهم؛ **فإنه ما خَلق السماواتِ والأرضَ وما بيْنهما إلّا لذلك**، ﴿فَٱصْفَحِ﴾: فأعرِضْ عنهم واحتمِلْ ما تَلقى منهم إعراضاً جَميلاً بحِلْم وإغْضاء. وقيل: هو منسوخٌ بآيةِ السَّيْف. ويجوزُ أن يُرادَ به المُخالَقة؛ فلا يكونُ منسوخاً.

قولُه: (**فإنهُ ما خلَقَ السماواتِ والأرضَ وما بينَهما إلّا لذلك**)، أي: للانتقام منَ الأعداء، وإعطاءِ الجزاءِ للأولياء، بيانُ الحَصْر هُو: أنّ اللهَ سبحانَهُ وتعالى قال: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِلَّا بِٱلْحَقِّ وَإِنَّ ٱلسَّاعَةَ لَءَاتِيَةٌ﴾ والحقُّ: هُو العَدْلُ والإنصافُ، وهما إنّما يَسْتَتِبّانِ(1) بوجودِ جَزاءِ المُحسِن والمُسيء، وإنّ الدُّنيا ليست بدارِ جَزاء، بل هِي دارُ الابتلاءِ والتكليف، فلا بُدّ مِن يوم الدِّين ليصِلَ إلى كلِّ ذي حقٍّ حقَّهُ، كقولِه تعالى: ﴿إِنَّهُۥ يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ لِيَجْزِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ بِٱلْقِسْطِ ۚ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَهُمْ شَرَابٌ مِّنْ حَمِيمٍ﴾ [يونس: ٤]، ومِثلُ هذه الآيةِ قولُه تعالى: ﴿حمٓ ۞ تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ ۞ مَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِلَّا بِٱلْحَقِّ وَأَجَلٍ مُّسَمًّى ۚ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ عَمَّآ أُنذِرُوا۟ مُعْرِضُونَ﴾ [الأحقاف: ١-٣].

---

(1) في (ح) و(ف): «يَسْتَتِمّان».

[﴿ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ ٱلْخَلَّٰقُ ٱلْعَلِيمُ ﴾ ٨٦]

﴿ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ ٱلْخَلَّٰقُ ﴾ الذي خَلَقَك وخلَقَهم، وهو ﴿ٱلْعَلِيمُ﴾ بحالِك وحالِهم، فلا يَخفى عليه ما يَجري بَيْنكم، وهو يَحكُم بينكم. أو: **إنَّ ربَّك هو الذي خَلَقكم وعَلِمَ ما هو الأصلحُ لكم**، وقد عَلِمَ أنَّ الصفحَ اليومَ أصلحُ إلى أن يكونَ السيفُ أصْلح. وفي مُصحف أُبيٍّ وعثمان: (إنَّ ربَّك هو الخالِقُ)، وهو يَصلحُ للقليلِ والكثير، والخلَّاق: للكثيرِ لا غير، **كقولك: قَطَّع الثياب**، و: قَطَعَ الثوبَ والثياب.

[﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِى وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ ﴾ ٨٧]

قولُه: (**أو إنّ ربَّكَ هُو الذي خلَقَكم وعَلِمَ ما هُو الأصلَحُ لكم**): عطفٌ على قولِه: «﴿ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ ٱلْخَلَّٰقُ ﴾ الذي خلَقَكَ وخلَقَهم»، والوَجْهانِ مَبْنيّانِ(١) على تفسيرِ ﴿فَٱصْفَحِ ٱلصَّفْحَ ٱلْجَمِيلَ ﴾ لأنهُ كالتعليلِ له، فالوجْهُ الأوّلُ مَبْنيٌّ على أنّ الآيةَ من بابِ المخالفة، وهِيَ غيرُ منسوخة. والثاني: على أنهُ مِن بابِ المداراةِ والاصطبار، هذا هُو الظاهرُ؛ لأنهُ تعالى لمّا أتمَّ الاقتصاصَ(٢) تسليةً لرسولِ الله ﷺ، وإرشاداً له إلى الاكتساءِ بلباسِ الصَّبرِ اقتفاءً بهم، أَتى بخاتمةٍ جامِعة للتسَلّي، وهِيَ الانتقامُ في العاقبةِ مِن أعدائه، وإيصالُ الجزاءِ إليه لحسناتِه، وللأمرِ بالمُداراةِ والصَّبرِ على المكابَرة، وجعَلَها تخلُّصاً إلى مَشْرَعٍ آخَرَ، وهُو قولُه: ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِى ﴾ الآيات، وفيه حديثُ الإعراض عن زَهْرةِ الحياةِ الدُّنيا، وهُو مِن أعظم أنواع الصَّبر.

قولُه: (**كقولِك: قَطَّعَ الثيابَ**)، قيل: فيه نظَر؛ لأنّ بابَ التفعيلِ لا يختَصُّ بهذا، وشاهِدُه الصِّيغةُ الموضوعة، كالنّسّاجِ والقَطّاع، لأجْلِ الحِرَفِ، وجَوابُه: أنهُ قد عَلِمَ أنّ بابَ التفعيلِ إذا كانَ ممّا نُقِلَ مِن أصلٍ إليه أفادَ بحسَبِ المقام: إمّا المبالغةَ وإمّا التكثيرَ، كما سبَقَ في قولِه تعالى: ﴿لَيْسَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴾ [الأنفال: ٥١]، وإذا كان موضوعاً كذلك ـ نحوَ: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴾ ـ لم يُفِدْ ذلك، و﴿ٱلْخَلَّٰقُ﴾ مِن قَبيلِ الأوّل.

---

(١) في النسخة (ف): «سيّان».

(٢) في النسخة (ف): «القصاص» وهو خطأ، وفي (ط): «اقتصاص الأنبياء».

﴿سَبْعًا﴾: سبعَ آياتٍ؛ وهي الفاتحة. أو: سبع سُوَر؛ وهي الطُّوَل، واختُلِفَ في السابعة؛ فقيل: الأَنْفال وبَراءة؛ لأنهما في حُكمِ سُورةٍ واحدة؛ ولذلك لم يفصلْ بينهما بآيـةِ التَّسمية. وقيل: سُورةُ يونس. **وقيـل: هي آلُ حمٓ**، أو: سبعُ صَحائف؛ وهي الأَسْباع. و﴿ٱلْمَثَانِى﴾: من التَّثْنية؛ وهي التكرير؛ لأنّ الفاتحةَ ممَّا تُكرَّر قراءتُها في الصلاة وغيرِها، أو مِنَ الثَّنـاء؛ لاشتمالِها على ما هـو ثناءٌ على الله، الواحدة: **مَثْناة أو مُثنية**؛ صِفةٌ للآية. **وأمّا السُّوَر** أو الأَسْباع؛ فلِما وَقَعَ فيها من تكريرِ القصَصِ والمواعِظِ والوَعْد والوَعيد وغيرِ ذلك، ولِما فيها من الثَّناء، كأنها تُثني على الله تعالى بأفعالِه العُظمى وصِفاتِه الحُسنى. و﴿مِّنَ﴾ إمَّا للبَيان أو للتَّبْعيض إذا أردتَ بالسَّبْع الفاتحةَ أو الطُّوَل، **وللبَيانِ إذا أردتَ الأَسْباع**. ويجوزُ أن يكونَ كُتبُ الله كلُّها مَثاني؛ لأنها تُثني

قولُه: (**وقيل: هِي آلُ حمٓ**) عطفٌ على قولِه: «وهِي الطّوَلُ»، أي: السُّوَرُ المختصّةُ بذكرِ حمٓ في أوائلِها، فإنهنّ جماعةٌ: سُورٍ اجتمَعْنَ اجتماعَ القَرابات، ولأنّ الآلَ إنّما يُستعمَلُ في قَراباتِ مَن لهُ شأنٌ ورفعة، كما يقال: آلُ محمّدٍ وآلُ إبراهيم، وقال تعالى: ﴿مِّمَّا تَرَكَ ءَالُ مُوسَىٰ وَءَالُ هَـٰرُونَ﴾(١).

قولُه: (**مُثنّاة ـ ورُوِيَ: «مَثْناة» عن نُسخةِ المصنِّف ـ أو مُثْنِية**)، أي: المَثاني واحدُها: إمّا مَثْناةٌ؛ موضع الشيء، أو مُثْنِية؛ اسمُ فاعل، والتأنيثُ لكونِها صفةَ آية، فإنّ الآيةَ إمّا أن تُتْلى مكرَّرةً، أو هِيَ مُثْنِية، كأنها تُثني على الله بصِفاتِه الحُسنى، على الإسنادِ المجازِيِّ، أو الاستعارةِ المَكْنيّة.

قولُه: (**وأمّا السُّوَرُ**) عطفٌ من حيث المعنى على قولِه: «لأنّ الفاتحةَ» ممّا تُكرَّر، والتقديرُ: أمّا الفاتحةُ فكذا، «وأمّا السُّوَرُ» فكذا، كقولِه تعالى: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ﴾ [آل عمران: ٧] بعدَ قولِه: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾، كما سبَقَ في مَوضِعه.

قولُه: (**وللبيانِ إذا أردتَ الأَسْباع**) فلا يجوزُ على هذا البَعْضِيةُ كما جازَتْ في الصُّورَتَيْن،

(١) زاد في (ط): «أي: موسى وهارون»!

عليه، ولِـما فيها من المَواعظِ المُكرَّرة، ويكونُ القرآن بعضَها. فإن قلت: كيف صحَّ عَطْفُ القرآنِ العظيم على السَّبْع، وهل هو إلّا عطفُ الشيءِ على نَفْسه؟ قلت: إذا عنى بالسبعِ الفاتحةَ أو الطِّوال، فما وراءَهنَّ ينطلقُ عليه اسمُ القرآن؛ لأنه اسمٌ يقعُ على البعض كما يقعُ على الكُلّ، ألَا تَرى إلى قولِه: ﴿بِمَآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانَ﴾ [يوسف: ٣] يعني سُورةَ يوسف؟ وإذا عَنَيْتَ الأسباعَ؛ فالمعنى: **ولقد آتيناك ما يقالُ له: السَّبْعُ المثاني والقرآنُ العظيم**، أي: الجامعُ لهذَيْن النَّعْتَين؛ وهو الثَّناء ـ أو التَّثْنية ـ والعِظَم.

[﴿لَا تَمُدَّنَّ عَيۡنَيۡكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعۡنَا بِهِۦٓ أَزۡوَٰجٗا مِّنۡهُمۡ وَلَا تَحۡزَنۡ عَلَيۡهِمۡ وَٱخۡفِضۡ جَنَاحَكَ لِلۡمُؤۡمِنِينَ * وَقُلۡ إِنِّيٓ أَنَا ٱلنَّذِيرُ ٱلۡمُبِينُ﴾ ٨٨-٨٩]

أي: لا تطمَحْ ببَصَرِك طُموحَ راغبٍ فيه متمنٍّ له ﴿إِلَىٰ مَا مَتَّعۡنَا بِهِۦٓ أَزۡوَٰجٗا مِّنۡهُمۡ﴾: **أصنافاً** من **الكفَّار**. فإن قلت: كيف وصلَ هذا بما قَبْلَـه؟ قلت: يقولُ لرسوله ﷺ:

لأنّ القُرآنَ في نفسِه أسْباع، قال الزجّاجُ: دخلَتْ «مِن» للتبعيضِ، أي: ولقَدْ آتَيْناكَ سبْعَ آياتٍ مِن جُملةِ الآيات التي يُثنَى بها على الله تعالى، وآتيْناك القرآنَ العظيم، ويَجوزُ أن تكونَ السَّبعُ هِيَ المثانـيَ، وأن تكونَ «مِن» للصِّفة، كقولِـه تعـالى: ﴿فَٱجۡتَنِبُواْ ٱلرِّجۡسَ مِنَ ٱلۡأَوۡثَٰنِ﴾ [الحج: ٣٠] أي: فاجتَنِبوا الأوثان(١).

قولُـه: (**ولقَد آتَيْناكَ ما يُقـالُ لـه: السَّبعُ المَثاني والقرآنُ العظيم**)، وهُو كقولـه تعالى: ﴿وَلَقَدۡ ءَاتَيۡنَا مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ٱلۡفُرۡقَانَ وَضِيَآءٗ﴾ [الأنبياء: ٤٨] أي: كتاباً جامعاً بينَ هذَيْنِ الوَصْفَين.

قولُه: (**أصنافاً منَ الكفّار**) تفسيرٌ لقولِه: ﴿أَزۡوَٰجٗا مِّنۡهُمۡ﴾. **الرّاغبُ**: الزَّوجُ يقالُ لكلٍّ منَ القرينَيْن، منَ الذَّكَرِ والأُنثى، كالحَيواناتِ المُتزاوِجة، وفي غيرِها كالخُفِّ والنَّعْل، ولكلِّ ما يُقرَنُ بآخَرَ مُماثِلاً له أو مضاداً، قال تعالى: ﴿ٱحۡشُرُواْ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ وَأَزۡوَٰجَهُمۡ﴾ [الصافات: ٢٢]،

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ١٨٤).

قد أُوتِيتَ النِّعمةَ العظمى التي كلُّ نعمةٍ وإن عَظُمتْ فهي إليها حقيرةٌ ضَئيلة؛ وهي القرآنُ العظيم؛ فعليك أنْ تستغنيَ به، ولا تمدنَّ عينيْك إلى متاع الدنيا. ومنه الحديث: «ليسَ منَّا مَن لم يتغنَّ بالقُرآن»، وحديثُ أبي بكر: «من أُوتِيَ القرآنَ فرأى أنَّ أحداً أُوتيَ من الدنيا أفضلَ ممَّا أُوتي؛ فقد صَغَّرَ عظيماً وعَظَّمَ صغيراً». وقيل: وافَتْ من بُصْرى

أي: أقرانَهم المُقتَدينَ بهم في أفعالِهم، قال تعالى: ﴿لَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِۦٓ أَزْوَٰجًا مِّنْهُمْ﴾ [الحجر: ٨٨]، أي: أشباهاً وأقراناً[١].

قولُه: (ليسَ منّا مَن لم يتَغَنَّ بالقرآن)، قلتُ: هذا لا يَصلُحُ للاستشهادِ، لِما رَوَيناه عن أبي داودَ، عن أبي لُبابَةَ: سَمِعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «ليسَ منّا مَن لم يتغنَّ بالقرآن»[٢]، قال: فقلتُ لابنِ أبي مُلَيْكة: يا أبا محمّد، أرأيتَ إذا لم يكنْ حسَنَ الصَّوت؟ قال: يُحسِّنُه ما استطاع. **النِّهاية**: ويَشهدُ لهُ الحديثُ الآخَرُ: «زَيِّنوا القرآنَ بأصواتِكم»[٣]، وكلُّ مَن رفَعَ صوتَه ووالاهُ فصَوتُه عندَ العرب غناءٌ.

قال في «الانتصاف»: حمَلَ كثيرٌ منَ العلماءِ الحديثَ على الغناءِ وقالوا: يُغني يُبْنى[٤] منَ الغِناءِ الممدود، لا منَ الغِنى المقصور، وإنْ فعَلَهُ استَغْنى خاصّةً، وقد وجَدتُ بناءَ «تغنّى» منَ الغِنى المقصور، ففي الحديثِ الصَّحيح: «وأمّا التي هي له سِترٌ فرجُلٌ ربطَها تغَنّياً وتعفُّفاً»، وإنّما هُو منَ الغِنى المقصور، وهُو مصدَرُ «تغنّى»، فدَلَّ على جوازِ استعمالِه في البناءَيْنِ جميعاً[٥].

قالَ الجوهريُّ: الغِناءُ بالكسرِ: منَ السَّماع، والمقصورُ: اليَسار، أي: استغنَى وأغناه الله.

---

(١) «مفردات القرآن»، ص٣٨٤.

(٢) أخرجه أبو داود (١٤٦٨)، وهو ثابتٌ في «صحيح البخاريّ» (٧٥٢٧) من حديثِ أبي هريرةَ رضيَ اللهُ عنه.

(٣) أخرجه أبو داود (١٤٦٥)، وابن ماجه (١٣٤٢)، والدّارميّ (٢: ٥٦٥)، وصححه الحاكم في «المستدرك» (١: ٥٧١) من حديثِ البراءِ بن عازبٍ رضيَ اللهُ عنه.

(٤) سقط لفظ «يُبْنى» من النسخة (ف).

(٥) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٥٨٨) والحديثُ المذكور أخرجه البخاريّ (٤٩٦٢)، ومسلم (٩٨٧)، وغيرهما من حديثِ أبي هريرة رضي الله عنه.

وأذْرِعات سبعُ قوافِلَ ليهودِ بني قُريظةَ والنَّضير، فيها أنواعُ البزِّ والطِّيب والجَوْهر وسائر الأمْتعة، فقال المسلمون: لو كانت هذه الأموالُ لنا لَتقوَّيْنا بها، ولَأنفقْناها في سبيل الله، فقال لهم اللهُ عزَّ وعلا: لقد أعطيتُكم سَبْعَ آيات هي خيرٌ من هذه القوافلِ السَّبْع. ﴿وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ﴾ أي: لا تتمنَّ أموالَهم ولا تحزنْ عليهم أنهم لم يؤمِنوا فيتقوَّى بمكانهم الإسلامُ ويَنتعِشُ بهم المؤمنون، وتواضَعْ لمن معك من فُقراءِ المؤمنين وضُعَفائهم، وطِبْ نفْساً عن إيمانِ الأغنياء والأقوياء، ﴿وَقُلْ﴾ لهم: ﴿إِنِّيٓ أَنَا ٱلنَّذِيرُ ٱلْمُبِينُ﴾ أُنذِرُكم ببيانٍ وبرهان أنَّ عذابَ الله نازِلٌ بكم.

[﴿كَمَآ أَنزَلْنَا عَلَى ٱلْمُقْتَسِمِينَ ۝ ٱلَّذِينَ جَعَلُوا۟ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ﴾ ٩٠-٩١]

فإن قلت: بِمَ تعلَّق قولُه: ﴿كَمَآ أَنزَلْنَا﴾؟ قلت: فيه وجهان:

أحدُهما: أن يتعلَّق بقوله: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ﴾ [الحجر: ٨٧]، أي: أنزَلْنا عليك مِثْلَ ما أنزَلْنا على أهلِ الكتاب، وهم المُقتسِمُون ﴿ٱلَّذِينَ جَعَلُوا۟ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ﴾ حيثُ قالوا بعِنادهم وعُدوانِهم: بعضُه حقٌّ موافِقٌ للتوراةِ والإنجيل، وبعضُه باطلٌ مخالِف لهما، فاقتَسَمُوه إلى حقٍّ وباطل، **وعَضَوْه**. وقيل: **كانوا يَستهزئون به** فيقول بعضُهم: سُورةُ البقرة لي، ويقولُ الآخر: سورةُ آل عِمْران لي. ويجوزُ أن يُراد بالقرآن: ما يَقرؤونه مِن كُتبهم، وقد اقتَسَمُوه بتَحْريفهم، وبأنَّ اليهودَ أقرَّت ببعضِ التوراة وكذَّبتْ ببعض، والنصارى أقرَّت ببعضِ الإنجيل وكذَّبتْ ببعض، ....

قولُه: (**وعَضَوْه**) بفَتحِ الضّاد، أي: جعَلوا القرآنَ أعضاءً، أي: أجزاءً[1]، قيل: أمَرَ اللهُ أن يكونوا لرسول الله مُعزِّينَ فكانوا عليه عِزين، وأن يجعَلوا القرآنَ عِظات، فجعَلوه عِضين.

قولُه: (**وقيل: كانوا يستهزئونَ به**) عطفٌ على قولِه: «قالوا بعِنادِهم وعُدْوانِهم»[2].

---

(١) قوله: «أعضاءً، أي: أجزاءً» سقط من (ف).

(٢) في النسخة (ح): و«غباوتهم».

وهذه تَسْليةٌ لرسولِ الله ﷺ عن صَنيع قومِه بالقرآن وتكذيبِهم، وقولِهم: سِحْرٌ وشِعْر وأساطير، بأنَّ غيرَهم من الكَفَرة فعَلُوا بغيره من الكُتب نحْوَ فِعْلِهم.

والثاني: أن يتعلَّق بقوله: ﴿وَقُلْ إِنِّيٓ أَنَا ٱلنَّذِيرُ ٱلْمُبِينُ﴾ [الحجر: ٨٩]، أي: وأنذِرْ قُريشاً مثْلَ ما أنزَلْنا من العذابِ على المُقتسِمين، يعني اليهود، وهو ما جَرى على قُريظةَ والنَّضير، جعلَ المتوقَّع بمنزلةِ الواقع، وهو مِنَ الإعجاز؛ لأنه إخبارٌ بما سيكون، وقد كان. **ويجوزُ أن يكونَ ﴿ٱلَّذِينَ جَعَلُواْ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ﴾ منصوباً بـ﴿ٱلنَّذِيرُ﴾**، أي: أنذِرِ المُعضِينَ الذين يُجزِّئون القرآنَ إلى سِحْر وشِعر وأساطير، مِثْلَ ما أنزَلْنا على المُقتسِمين؛ وهم الاثنا عَشَرَ الذين اقتسَمُوا مَداخلَ مكَّةَ أيّامَ الموسِم، فقعَدُوا في كلِّ مَدْخل متفرِّقين؛ لينفِّروا الناسَ عن الإيمان برسول الله ﷺ، يقولُ بعضُهم: لا تغترُّوا بالخارجِ

قولُه: (**وهذه تسليةٌ لرسولِ الله ﷺ**)، أجابَ عن السؤالِ بوجهَيْن: أحدُهما: أن يتعلَّقَ ﴿كَمَآ أَنزَلْنَا﴾ بقولِه: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا﴾ والمُقتسِمون: اليهودُ والنَّصارى، وهم إمّا اقتَسَموا القرآن أجزاءً استهزاءً واقتَسَموا كتبَهم تحريفاً فأقرّوا ببعضٍ، وكذّبوا[1] ببعض، ومكانُ التسلية هذا الثاني، وذلكَ أنّ قُريشاً لمّا جزّأوا القرآنَ إلى سِحرٍ وشِعرٍ وأساطيرَ، قيلَ لهُ ﷺ: لا تحزَنْ، ولا يكُنْ في صدرِكَ حرَجٌ، وللقرآنِ أُسوةٌ بالتَّوراةِ والإنجيل، وإليه الإشارةُ بقولِه: «وهذه تسلية» بأنّ غيرَهم منَ الكفَرةِ فعلوا بغيرِه منَ الكُتُبِ نحوَ فعلِهم بالقرآنِ بعِنادِهم وعداوتِهم.

قولُه: (**ويجوزُ أن يكونَ ﴿ٱلَّذِينَ جَعَلُواْ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ﴾ منصوباً بـ﴿ٱلنَّذِيرُ﴾**) عطفٌ على قولِه: «وهمُ المقتسِمونَ الذين جعَلوا القرآنَ عِضين» لأنهُ على ذلك التقديرِ مجرورٌ: صفةٌ للمقتسِمين، وعلى الأوّلِ النذيرُ مُطلَقٌ في المنذَرِ والمنذَرِ به، وعلى هذا المنذَرُ: الذين جعَلوا القرآنَ عضينَ، والمنذَرُ به ﴿كَمَآ أَنزَلْنَا عَلَى ٱلْمُقْتَسِمِينَ﴾[2] وإليه الإشارةُ بقولِه: «أنذِر المُعَضِّينَ» وهُو بفَتحِ العَيْنِ: جمعُ مُعَضٍّ: اسمُ فاعل مِن: عضَّى الشاةَ؛ إذا جزَّأَها.

---

(١) في (ط): «وكفروا».

(٢) من قوله: «وعلى الأول النذير مُطلَقٌ» إلى هنا سقط من (ف).

منّا؛ فإنه ساحر، ويقولُ الآخر: كذّاب، والآخر: شاعر، فأهلَكَهم الله يومَ بَدْر وقبْلَه بآفات، كالوليدِ بن المُغيرة، والعاصِ بن وائل، والأَسوَدِ بن المطَّلب، وغيرِهم، أو: مِثْلَ ما أنزَلْنا على الرَّهْط الذين تقاسَمُوا **على أن يُبيِّتوا صالحاً** عليه السلام، والاقتسام: بمعنى التقاسُم. فإن قلت: إذا علَّقتَ قوله: ﴿كَمَآ أَنزَلْنَا﴾ بقوله: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ﴾ [الحجر: ٨٧]، فما معنى توسُّطِ ﴿لَا تَمُدَّنَّ﴾ [الحجر: ٨٨] إلى آخره، بَيْنهما؟ قلت: **لـمّا كان ذلك تَسْليةً لرسولِ الله ﷺ** عن تكذيبِهم وعَداوتهم، اعترَضَ بها هو مَدَدٌ لمعنى

قولُه: (**على أنْ يُبيِّتوا صالحاً**)، وذلك في قولِه تعالى: ﴿قَالُواْ تَقَاسَمُواْ بِٱللَّهِ لَنُبَيِّتَنَّهُۥ وَأَهْلَهُۥ ثُمَّ لَنَقُولَنَّ لِوَلِيِّهِۦ مَا شَهِدْنَا مَهْلِكَ أَهْلِهِۦ﴾ [النمل: ٤٩]، والقصّةُ مذكورةٌ في تفسيرِ هذه الآية.

قولُه: (**لَمّا كانَ ذلك تسليةً لرسولِ الله ﷺ**) أي: لَمّا كانَ تشبيهُ إنزالِ السَّبعِ المَثاني بإنزالِ الكتابَيْنِ على المُقتسِمينَ منَ اليهودِ والنّصارى على ما سبَقَ تسليةً لرسولِ الله ﷺ، ولم يكنْ قولُه: ﴿لَا تَمُدَّنَّ﴾ الآيةُ تسليةً مِثلَها، فلم يكنِ اعتراضاً تامّاً، قال: «اعترَضَ بها هُو مدَدٌ لمعنى التسلية»؛ لأنّ الجملةَ المُعترِضةَ مؤكِّدةٌ لمضمونِ المعترَض فيه، وهذا مؤكِّدٌ للازِمه، وذلكَ أنّ التسليةَ إنّما يصارُ إليها إذا وجدَ الحُزنُ والكآبةُ منَ الشَّخص ممّا لا يُلائمُه[1]، فكما يحصُلُ ذلك من جهةِ المستهزئينَ الذين يجعَلونَ القرآنَ عِضينَ، كذلك يحصُلُ مِن جهةِ الالتفاتِ إلى ما مُتِّعَ به الكُفّارُ مِن زَهرةِ الحياةِ الدُّنيا، وكما يُشغِلُه الأوّلُ مِن أن يُقبِلَ بمَجامِعِه على المؤمنينَ كذلك الثاني، وإليه أشارَ بقولِه: «ومنَ الأمر بأن يُقبِلَ بمَجامِعِه على المؤمنين». ويُمكنُ أن يَدخُلَ ذلك في حيِّزِ التشبيه، وأن يُقال: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِى وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ﴾ ونَهَيْناك عن أن تمُدَّ عينَيْكَ إلى ما متَّعْنا بهِ أزواجاً منهم، كذلك أنزَلْنا على أهلِ الكتابِ الكتابَيْنِ المعظَّمَيْن، وقُلنا لهم: ﴿وَلَا تَشْتَرُواْ بِـَٔايَٰتِى ثَمَنًا قَلِيلًا﴾، فلا تكُنْ مِثلَهم حيث أخْلَدوا إلى الأرض، ومالوا إلى حُطامِ الدُّنيا وزُخرُفِها، وحرَّفوهُما فآمَنوا ببعضٍ وكفَروا ببعض. وهذا الوجْهُ أحسَن؛ لأنّ التشبيهَ تمثيليٌّ، وكلَّما كان أكثرَ تفصيلاً كان أدخلَ في الحُسنِ، وعلى هذا لا يكونُ تسليةً، بل يكونُ من بابِ الإلهابِ والتهييج، كقولِه تعالى:

---

(١) في (ط): «مما يُلائمُه».

التَّسليةِ من النَّهيِ عن الالتفاتِ إلى دُنياهم والتأسُّفِ على كُفرهم، ومِنَ الأمْرِ بأن يُقْبِلَ بمَجامعِه على المؤمنين. ﴿عِضِينَ﴾: أجزاءً، جمعُ عِضَة، وأصلُها: عِضْوة؛ فِعْلة، من: عَضَّى الشاة؛ إذا جعَلَها أعضاءً. قال رُؤْبة:

وليسَ دينُ الله بالمعضِيّ

وقيل: هي فِعْلَة، من عَضَهْتُه؛ إذا بَهَتّه. وعن عِكْرمة: العِضَه: السِّحر، بلُغةِ قُريش، يقولون للساحرة: عاضِهَة.

ولَعَنَ النبيُّ ﷺ العاضِهَةَ والمُستعضِهة. نُقصانُها على الأوَّل واوٌ، وعلى الثاني هاء.

[﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْـَٔلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ * عَمَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ ٩٢-٩٣]

﴿لَنَسْـَٔلَنَّهُمْ﴾: عبارةٌ عن الوَعيد. وقيل: يَسألهم سؤالَ تَقْريع. وعن أبي العالِيَة: يسألُ العِبادَ عن خَلَّتَيْن: عمّا كانوا يَعبُدون، وماذا أجابوا المرسَلين.

[﴿فَٱصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ ٩٤]

﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ﴾ [يونس: ٩٤] منَ المشركين، أو أن يُخاطَبَ صلَواتُ الله وسلامُه عليه، والمرادُ أمتُه، واللهُ أعلم.

قولُه: (﴿عِضِينَ﴾: أجزاءً) قالَ الواحِديُّ: ﴿عِضِينَ﴾: جمعُ عِضة، مثلَ: عِزةٍ وعِزين، من: عَضَيْتُ الشيءَ: إذا فرَّقتَه، وكلُّ فرقةٍ عِضة[١].

قولُه: (هِيَ فِعْلَةٌ مِن عضَهْتُه)، قالَ السَّجاوَنْديّ: أو هُو عَضَهَةٌ، كأصلِ «شِفَة»: شَفَهَةٌ، أي: الكذِب أو البَهْت أو السِّحر، مُشتقٌّ منَ العَضاه؛ لأنهُ يُؤذي ويَجرَحُ كالشَّوك، وجمعُ سَلامتِه عُوِّضَ نُقصانَ الواوِ والهاء، نحوَ: عِزينَ وثُبين.

قولُه: (وقيل: يسألهم سؤالَ تقريع) وعلى الأوّل، لم يُرِدْ به السؤالَ، وإنّما هُو كنايةٌ عن مجرَّدِ الوعيد، كما تقولُ لِـمَن تُهدِّدُه: إنّما تُسألُ عمّا تفعَل، أي: نُجازِيك به.

---

(١) «الوسيط» للواحدي (٣: ٥٢).

﴿ فَٱصۡدَعۡ بِمَا تُؤۡمَرُ ﴾: فاجهَرْ به وأظهِرْه. يقال: صَدَعَ بالحُجَّة؛ إذا تكلَّم بها جهاراً، كقولك: صرَّح بها، من الصَّدِيع؛ وهو الفَجْر، **والصَّدْع في الزُّجاجة**: الإبانة. وقيل: ﴿ فَٱصۡدَعۡ ﴾: فافرُقْ بين الحقِّ والباطل بما تؤمَر، والمعنى: بما تؤمَرُ به من الشرائع، فحذفَ الجارّ، كقوله:

أمَرتُكَ الخَيرَ فافعَل مَا أُمِرتَ بِهِ

ويجوزُ أن تكون «ما» مَصْدريَّة، أي: بأمْرِك، **مَصْدرٌ من المبنيِّ للمفعول**.

[﴿ إِنَّا كَفَيۡنَٰكَ ٱلۡمُسۡتَهۡزِءِينَ ۞ ٱلَّذِينَ يَجۡعَلُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَۚ فَسَوۡفَ يَعۡلَمُونَ ﴾ ٩٥-٩٦]

عن عُروةَ بنِ الزُّبير في المُستهزئين: هم خمسةُ نفرٍ ذَوُو أسنان وشَرَف: الوليدُ بن المُغِيرة، والعاص بنُ وائل، والأسودُ بن عبدِ يَغُوث، والأَسْودُ بن المطَّلب، والحارثُ ابن الطُّلاطِلة.

وعن ابنِ عبَّاس رضي الله عنه: ماتوا كلُّهم قَبْلَ بَدْر. قال جبريلُ عليه السلام

قولُه: (**والصَّدْعُ في الزُّجاجةِ**)، **الرّاغب**: الصَّدْعُ: الشِّقُّ في الأجسام، كالزُّجاجةِ والحديد، يقال: صدَعتْه فانْصدَعَ، وصدَّعتُه فتَصَدَّع، قال تعالى: ﴿يَوۡمَئِذٖ يَصَّدَّعُونَ﴾ [الرّوم: ٤٣]، ومنهُ استُعيرَ: صَدَعَ الأمرَ، قالَ تعالى: ﴿ فَٱصۡدَعۡ بِمَا تُؤۡمَرُ ﴾، وكذا استُعيرَ منهُ: الصُّداع، وهُو شِبهُ الانشِقاقِ في الرّأس منَ الوجَع، قال تعالى: ﴿لَّا يُصَدَّعُونَ عَنۡهَا وَلَا يُنزِفُونَ ﴾ [الواقعة: ١٩]، ومنهُ: الصَّديعُ؛ للفَجْر، وصدَعْتُ الفَلاةَ[١]: قطَعتُها، وتصَدَّعَ القومُ: تفرَّقوا[٢].

قولُه: (**مصدَرٌ منَ المَبْنيِّ للمفعول**)، أي: بمأموريتكَ، ومثله: ﴿لَأَنتُمۡ أَشَدُّ رَهۡبَةٗ﴾ [الحشر: ١٣] أي: مرهوبيّة. وقولُه: ﴿وَهُم مِّنۢ بَعۡدِ غَلَبِهِمۡ﴾ [الروم: ١]، أي: مَغْلوبيّتِهم.

---

(١) في النسخة (ف): «القلادة»، وهو خطأ.

(٢) «مفردات القرآن»، ص٤٧٨.

للنبيِّ ﷺ: أُمِرتُ أنْ أكفِيَكَهم، فأومَأَ إلى ساقِ الوليد؛ فمَرَّ بنبَّال فتعلَّق بثوبه سَهْم، فلم ينعطف؛ تعظُّماً لأخْذه، فأصابَ عِرْقاً في عَقِبه فقَطَعه؛ فمات، وأومَأَ إلى أخمَصِ العاصِ بن وائل؛ فدخلتْ فيها شوكة، فقال: لُدِغتُ لُدغت، وانتفختْ رِجلُه، حتى صارت كالرَّحى ومات، وأشارَ إلى عَيْنَي الأسْودِ بن المطَّلب؛ فعَمِي، وأشار إلى أَنْفِ الحارثِ بن قيس؛ فامتخَطَ قَيْحاً فمات، وإلى الأسْودِ بن عبد يَغُوث وهو قاعدٌ في أصل شجرة؛ فجعَلَ يَنطَحُ رأسَه بالشجرة ويَضربُ وجْهَه بالشَّوك حتى مات.

[﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّكَ يَضِيقُ صَدْرُكَ بِمَا يَقُولُونَ ۞ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَكُن مِّنَ ٱلسَّٰجِدِينَ ۞ وَٱعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأْتِيَكَ ٱلْيَقِينُ﴾ ٩٧-٩٩]

﴿بِمَا يَقُولُونَ﴾ من أقاويلِ الطاعِنين فيكَ وفي القرآن، ﴿فَسَبِّحْ﴾: **فافزَعْ فيما نابَكَ إلى الله**، والفزعُ إلى الله: هو الذِّكْرُ الدائم وكثرةُ السُّجود؛ **يَكْفِكَ ويَكشِفْ عنك الغمّ**، ودُمْ على عبادة ربِّك ﴿حَتَّىٰ يَأْتِيَكَ ٱلْيَقِينُ﴾ **أي: الموت، أي: ما دُمتَ حيّاً فلا تُخِلَّ بالعبادة.** ....

قولُه: (﴿فَسَبِّحْ﴾ **فافزَعْ فيما نابَكَ إلى الله**)، يُريدُ أنّ قولَه: ﴿فَسَبِّحْ﴾ أمرٌ بإزالةِ ما كان يَلحقُه مِن ضيقِ الصَّدرِ، وفي الحقيقةِ المُزيلُ هو الفزَعُ إلى الله تعالى، فوَضعَ التسبيحَ موضعَ اللَّجأ، واللّجأ إلى الخلقِ بالدخولِ في كنَفِه، واللُّحوقِ إلى خِفارتِه، وإلى الله بالتضرُّعِ إليه بالذِّكْرِ الدّائم والخضوعِ بينَ يدَيْه بالسُّجودِ المتوالي.

قولُه: (**يَكْفِكَ ويَكشِف عنكَ الغَمَّ**): جوابُ الأمر، وهُو ﴿فَسَبِّحْ﴾.

قولُه: (﴿حَتَّىٰ يَأْتِيَكَ ٱلْيَقِينُ﴾ **أي: الموت، أي: ما دُمتَ حيّاً فلا تُخِلَّ بالعبادة**)، قال مُحيي السُّنّة: هذا معنى قولِه: ﴿وَأَوْصَٰنِى بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾[1] [مريم: ٣١]. وقال الإمام: سُمّيَ الموتُ يقيناً، لأنهُ أمرٌ متيقَّن[2].

(١) «معالم التنزيل» (٤: ٣٩٧).

(٢) «مفاتيح الغيب» (١٩: ٢١٦).

....

وقالَ الرّاغبُ: اليقينُ مِن صفةِ العِلم، فوقَ المعرفةِ والدِّرايةِ وأخواتِها، يقال: عِلمُ يقين، ولا يقال: مَعرفةُ يقين، وهُو سكونُ النفسِ معَ ثَباتِ الحُكم، يقال: استَيْقَنَ وأيْقَن(١).

أمّا دِلالةُ النَّظْم عليه، فإنّ في عطْفِ ﴿وَٱعْبُدْ﴾ على ﴿فَسَبِّحْ﴾ وترتيبِه بالفاء، على قولِه: ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّكَ يَضِيقُ صَدْرُكَ بِمَا يَقُولُونَ﴾ بعدَ الأمرِ بالإعراضِ عن المُشركينَ إشعاراً بمُتارَكةِ القومِ والإقناطِ مِن إيمانِهم، أي: بذَلْتَ جُهدكَ واستَفرَغْتَ ما في وُسعِكَ من الإنذارِ والتبليغ، فأعرِضْ عنهُم، وفوِّضْ أمرَهم إلى مقتضى قولِنا: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ كما قالَ في حمَ: ﴿وَقِيلِهِۦ يَٰرَبِّ إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ قَوْمٌ لَّا يُؤْمِنُونَ * فَٱصْفَحْ عَنْهُمْ وَقُلْ سَلَٰمٌ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ [الزخرف: ٨٩] واشتغِلْ بما هُو مختصٌّ بكَ منَ العبادةِ حتّى تختارَ جِوارَ الرَّفيقِ الأعلى.

وأمّا ما رَواهُ السُّلَميُّ(٢) عن الواسِطيِّ(٣): ﴿وَٱعْبُدْ رَبَّكَ﴾ لا تُلاحِظْ غيرَه في الأوقاتِ ﴿حَتَّىٰ يَأْتِيَكَ ٱلْيَقِينُ﴾ فيتحقَّقَ عندَكَ أنك لا تُحِسُّ بغيرِ الحَقّ، ولا تَرى إلّا الحقَّ، ولا يُجاذِبُك إلّا الحقُّ(٤)، فهُو إشارةٌ إلى الإرشادِ إلى العُروجِ في درَجاتِ العُبوديّةِ والترَّقّي إلى مقام رَفْع الحَوْلِ والقوّة إلّا بالله كما ورَدَ في الحديثِ القُدُسيِّ: «ما يتقرَّبُ إليَّ عَبْدي بشيءٍ أحبَّ إليّ ممّا افترَضْتُه(٥) عليه، ولا يَزالُ يتقرَّبُ إليَّ بالنوافلِ حتّى أُحِبَّه، فإذا أحبَبْتُه، كنتُ سمعَهُ الذي يَسمَعُ به، وبصَرَهُ الذي يُبصِرُ به، ويدَهُ التي يَبطِشُ بها، ورِجلَهُ التي يمشي بها، وإن سأَلَني أعطَيْتُه، وإنِ استعاذَني أعَذْتُه...» الحديث، أخرَجهُ البخاريُّ عن أبي هريرةَ(٦).

---

(١) «مفردات القرآن»، ص٨٩٢.

(٢) يعني أبا عبد الرَّحمن السلمي صاحب: «حقائق التفسير».

(٣) أبو بكر محمد بن موسى (ت ٣٢٠هـ) من قدماءِ أصحابِ الجُنَيد وأبي الحسين النوري، وكلامُه في أصولِ التصوُّفِ كلامٌ بديعٌ وصادر عن ذوقٍ وتمكُّن. له ترجمة في «حلية الأولياء» (١٠: ٣٤٩)، و«طبقات الصوفيّة» لأبي عبد الرحمن السلمي، ص٣٠٢.

(٤) ذكره السلمي في «حقائق التفسير» (١: ٣٦١).

(٥) في النسخة (ح): «من أداءِ ما افترضتُه»، وفي (ط): «من أداءِ ما افترضتُ».

(٦) «صحيح البخاري» (٦٥٠٢) وتفرد به من بين أصحابِ الكتُبِ الستّة، وأخرجه أبو نُعَيم في «حلية =

....

ويُمكِنُ أن يُقالَ: إنّ قولَه: ﴿ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَكُن مِّنَ ٱلسَّٰجِدِينَ ﴾ لمّا كانَ حُكْماً مرتَّباً على قولِه: ﴿ وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّكَ يَضِيقُ صَدْرُكَ بِمَا يَقُولُونَ ﴾ وفيه(١) إرشادٌ إلى إزالةِ ذلك الضِّيقِ الذي هُـو نتيجةُ القَلَقِ والاضطرابِ لأجْـلِ النَّظَرِ إلى الغيـرِ في ضِيقِ عالَمِ الشَّهادةِ بالأخْذِ بالتسبيحِ والعبادةِ المؤدِّي إلى حصولِ ثلَجِ اليقين، وانشراحِ الصَّدْرِ بسببِ النَّظَرِ إلى فُسْحةِ عالَمِ الغَيْب، وأنّ الكائناتِ تابعةٌ لمرادِ الله ومقتضى مشيئتِه وحِكمَتِه، استقامَ إجراءُ اليقينِ على حقيقتِه، أي: اعبُدْ ربَّكَ لكيْ يتحقَّقَ لكَ ذلك، فيَزولَ عنكَ ذلك، وإلى هذا المعنى يَنظُرُ قولُه: ﴿وَٱسْتَعِينُواْ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِ ﴾ [البقرة: ٤٥]، وما رَوينا عن أبي داودَ، عن حُذَيفةَ: كان رسولُ الله ﷺ إذا حزَبَهُ أمرٌ فَزِعَ إلى الصَّلاةِ(٢).

ورَوى السُّلَميُّ عن بعضِهم: ﴿ وَٱعْبُدْ رَبَّكَ ﴾: انقطاعاً إليه واعتماداً عليه، ﴿حَتَّىٰ يَأْتِيَكَ ٱلْيَقِينُ ﴾ بأنّ الأمرَ كلَّه إلى الله، وهُو متَولّي إضلالِ مَن ضَلَّ وهدايةِ مَن هدى(٣)، وعن الواسطيِّ: ﴿حَتَّىٰ يَأْتِيَكَ ٱلْيَقِينُ ﴾ أنهُ لا إلهَ يَسوقُ إليك المكارهَ ويَصرِفُها عنكَ إلّا الله، ولا إله يَسوقُ إليك المحابَّ(٤) ويَصرِفُها عنكَ إلاّ هُو(٥).

وبهذا انكشَفَ أنّ عبادةَ الله هي العُمدةُ العُظمى، والمقصِدُ الأقصَى، وبها تُنالُ الدّرَجاتُ العُليا، ولو أنّ أحَداً استَغنى عنها لكانَ أفضَلُ الخَلْقِ أوْلى وأحرى، وكيفَ لا وما شرُفَ بما شَرُفَ به في أشرَفِ مقاماتِه إلّا بتشريفِ: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا ﴾ [الإسراء: ١]؟

= الأولياء» (١: ٤)، والبيهقيّ في «السنن الكبرى» (٣: ٣٤٦)، والبغويّ في «شرح السنّة» (١٢٤٨). قال ابن رجب في «جامع العلوم والحكم» (٢: ٣٣٠): و«هو من غرائب الصحيح».

(١) من قوله: «ويُمكنُ أن يقال: إنّ قوله:» إلى هنا سقط من (ح).

(٢) أخرجه أبو داود (١٣١٨)، وهو في «مسند أحمد» (٢٣٢٩٩)، و«مسند أبي عوانة» (٦٨٤٢)، و«دلائل النبوّة» للبيهقيّ (٣: ٤٥١)، وفي إسناده ضَعفٌ، ولتمامِ الفائدةِ انظر التعليق على «مسند أحمد».

(٣) «حقائق التفسير» (١: ٣٦١).

(٤) قوله: «ويصرفها عنك إلا الله، ولا إله يسوق إليك المحاب» سقط من (ط).

(٥) «حقائق التفسير» (١: ٣٦١).

وعن النبيِّ ﷺ: أنه كان إذا حَزَبه أمرٌ فَزِعَ إلى الصلاة.

عن رسولِ الله ﷺ: «مَن قرأَ سورةَ الحِجْر كانَ له مِنَ الأجْرِ عشرُ حَسَناتٍ بعددِ المُهاجِرين والأنصار، والمُستهزِئين بمحمَّدٍ ﷺ».

ورَوى السُّلَميُّ عن ابنِ عطاء: لم يَرْضَ اللهُ من نبيِّهِ ﷺ لمحةَ عَيْنٍ إلّا في عبادتِه[1].
واللهُ أعلَمُ بأسرارِ كلامِه.

* * *

(١) «حقائق التفسير» (١: ٣٦١).

سورة النحل
مكيَّة، غير ثلاثِ آيات في آخرِها
وهي مئةٌ وثمانٌ وعشرون آية، وتسمَّى سورة النِّعَم

بسم الله الرحمن الرحيم

[﴿أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسۡتَعۡجِلُوهُۚ سُبۡحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشۡرِكُونَ﴾ ١]

كانوا يَستعجلون ما وُعِدوا به مِن قيام الساعة أو نُزولِ العذاب بهم يومَ بَدْر؛ استهزاءً وتكذيبًا بالوَعْد، فقيلَ لهم ﴿أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ﴾ الذي هو بمَنْزلة الآتي الواقعِ وإن

سُورةُ النّحل
وتُسمّى سورة النِّعَم
مَكِّيّة، وهِيَ مئةٌ وثمانٌ وعشرون آيةً

بسم الله الرحمن الرحيم

قولُه: (﴿أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ﴾ أي: هُو بمنزلةِ الآتي الواقع)، الرّاغِبُ: الإتْيانُ: مجيءٌ بسُهولة، ومنهُ قيل للسّيلِ المارِّ على وَجْهِه: أَتِيٌّ وأتاويٌّ، وبه شُبِّهَ الغريبُ، فقيل: أتاوِيٌّ، والإتْيانُ: يُقالُ للمجيءِ بالذاتِ وبالأمرِ وبالتدبير، ويقالُ في الخيرِ والشّرِّ، وفي الأعيانِ والأعراض، قال تعـالى: ﴿إِنۡ أَتَىٰكُمۡ عَذَابُ ٱللَّهِ﴾ [الأنعام: ٤٠] أي: بالأمرِ والتدبير، وقـال: ﴿أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسۡتَعۡجِلُوهُ﴾ [النحل: ١][(١)].

---

(١) «مفردات القرآن»، ص٦٠.

كان مُنتظَرًا؛ لقُرْبِ وقوعه، ﴿فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾ رُوي: أنه لـمّا نَزلت: ﴿ٱقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ﴾ [القمر: ١] قال الكفّارُ فيما بَيْنهم: إنَّ هذا يَزعمُ أنَّ القيامةَ قد قَرُبت، فأمسِكُوا عن بعض ما تَعمَلُون حتى ننظُرَ ما هو كائن، فلمّا تأخَّرتْ قالوا: ما نَرى شيئًا، فنَزلت: ﴿ٱقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ﴾ [الأنبياء: ١] فأشفقُوا، وانتَظَرُوا قُرْبَها، فلمّا امتدَّت الأيامُ قالوا: يا محمَّد، ما نرى شيئًا ممَّا تخوِّفُنا به؛ فنزلت: ﴿أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ﴾، فوَثَبَ رسولُ الله ﷺ، ورفع الناسُ رؤوسَهم؛ فنزلت: ﴿فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾؛ فاطمأنُّوا. **وقُرئ: ﴿تَسْتَعْجِلُوهُ﴾ بالتاء والياء.** ﴿سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ تبرّأ عزَّ وجلَّ **عن أن يكونَ له شَريك**، وأن تكونَ آلهتُهم له شُرَكاء، أو عن إشراكِهم. على أنَّ «ما» موصولةٌ أو مَصْدريّة. فإن قلت: كيف اتَّصلَ هذا باستعجالِهم؟ قلت: ....

وقال أيضًا: والعجَلةُ: طلبُ الشيءِ وتحرِّيهِ قبْلَ أوانِه، وهِيَ مِن مقتضَى الشّهوة، فلذلك صَارتْ مذمومةً في عامّةِ التنزيل[1]، حتّى قيلَ: العجَلةُ منَ الشيطانِ، وقولُه تعالى: ﴿وَعَجِلْتُ إِلَيْكَ رَبِّ لِتَرْضَىٰ﴾ [طه: ٨٤] فذكَرَ أنّ عجلتَه وإن كانت مذمومةً فالذي دَعا إليها أمرٌ محمود، وهُو طلبُ رِضى الله، وقولُه تعالى: ﴿خُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ مِنْ عَجَلٍ﴾ [الأنبياء: ٣٧]، قال بعضُهم: مِن حمَأٍ، وليسَ بشيءٍ، بل ذلك تنبيهٌ على أنهُ لا يتَعرّى مِن ذلك، وأنّ ذلك إحدى القُوى التي رُكِّبَ عليها، وعلى ذلك قال: ﴿وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ عَجُولًا﴾ [الإسراء: ١١]، والعُجالةُ: ما يُعَجِّلُ أكلُه، كاللُّهنَة[2]. وهي السُّفلَة، وهِي ما يَتعلَّلُ به الإنسانُ قبْلَ إدراكِ الطّعام.

قولُـه: (**قُرئَ: ﴿تَسْتَعْجِلُوهُ﴾ بالتاءِ والياء**)، بالتـاءِ الفَوقانيّة: هِي المشهورة، وباليـاءِ: شاذّة[3].

قولُه: (**عن أن يكونَ له شَريكٌ**)، هذا على أن تكونَ «ما»: موصولةً، وقولُه: «وأن تكونَ آلهتُهم شُرَكاء» عطفٌ على سبيلِ البيان، وقولُه: «أو عن إشراكِهم» على أنّ «ما» مَصْدَريّة.

(١) في «مفردات القرآن»: «عامّةِ القرآن»، انظر: ص ٥٤٨.

(٢) «مفردات القرآن»، ص٥٤٨.

(٣) وممّن قرأ بها سعيد بن جُبَير. انظر: «مختصر شواذّ القرآن»، ص٧٢.

لأنَّ استعجالَهم استهزاءٌ وتكذيب، وذلك مِنَ الشِّرك. ....

قولُه: (**لأنّ استعجالَهم استهزاءٌ وتكذيب، وذلك منَ الشِّرك**)، فـ«مِن» إمّا ابتدائيةٌ، فالمعنى: ذلك مِن أجْلِ الشِّرك وبسَببِه، أو تبعيضية، أي: وذلك بعضُ الشِّرك، والمعنى على الوَجْهَين هو: أنّ مَن استهزَأَ بوَعْدِ الله ووَعيدِه، وكذّبَهُ فيما أثبتَ لهُ العجْزَ والقصورَ والاحتياجَ إلى الغير، أو أنّ أحَدًا يَحجُزُه مِن إنجازِ وَعْدِه وإمضاءِ وعيدِه، قال الإمامُ: قالَ الكُفّارُ: هَبْ أنّا سلّمنا لكَ ما تقولُ مِن أنهُ تعالى حكَمَ بإنزالِ العذابِ علينا إلّا أنّا نَعبُدُ هذه الأصنامَ فإنها شفعاؤنا عندَ الله، فتشفَعُ لنا فنتَخلّصُ منَ العذاب، فأجابَ الله تعالى بقولِه: ﴿سُبۡحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشۡرِكُونَ﴾. وكذا لخّص القاضي[1].

وقلتُ: ويُمكنُ أن يُقال: إنّ الخطابَ في قولِه: ﴿فَلَا تَسۡتَعۡجِلُوهُ﴾ عامٌّ يدُلُّ عليه ما رَواهُ لمّا نزَلَتْ ﴿ٱقۡتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ﴾ [القمر: ١] إلى قولِه: فنزلَتْ ﴿أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ﴾، فوَثَبَ النبيُّ ﷺ ورَفَعَ الناسُ رؤوسَهم وظَنّوا أنّها قد أتَتْ حقيقةً، فنزَلتْ ﴿فَلَا تَسۡتَعۡجِلُوهُ﴾ فاطمأنّوا. ورَواهُ مُحيي السُّنّة بتمامِه، عن ابنِ عبّاس[2]، كأنهُ قيل: قَرُبَ وأتَى أمرُ الله فلا تَستعجِلوه؛ لأنّ ما هُوَ آتٍ، آتٍ، كما يُقالُ لِمَن يَطلُبُ الإغاثةَ، وقد قَرُبَ حصولُها: جاءكَ الغَوْث، ثُمّ التَفتَ منَ الخِطابِ إلى الغَيْبةِ في قولِه: ﴿سُبۡحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشۡرِكُونَ﴾ نَعْيًا على المشركينَ خاصّةً إلى غيرِهم واستبعادًا لسوءِ صَنيعِهم، يعني: ماذا يَستعجِلُ منهُ أولئكَ البُعَداءُ معَ هذه العظيمةِ التي ارتَكبوها، كقولِه تعالى: ﴿مَّاذَا يَسۡتَعۡجِلُ مِنۡهُ ٱلۡمُجۡرِمُونَ﴾ [يونس: ٥٠]، فما أبعدَهم مِن قوم، وما أجهَلهم مِن جيلٍ في إشراكِهم بالله تعالى معَ تعاضُدِ الأدلّةِ السّمْعية والعَقْليّة في قَلْعِه[3] واستعجالِهم فيما يُرْديهم!

وإلى السّمعيّة الإشارةُ بقولِه: ﴿يُنَزِّلُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ﴾ [النحل: ٢] الآية، أي: يُنَزِّلُ الله تعالى ملائكتَهُ المُقرّبينَ مُلتبِسينَ بوَحْيِه وكلامِه الذي هُو بمنزلةِ الرُّوحِ للجَسَدِ وبمثابةِ الحياةِ

---

(١) «مفاتيح الغيب» للفخر الرازي (١٩: ٢١٨)، و«أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٣٨٤).

(٢) «معالم التنزيل» (٥: ٨)، وأخرجه الواحدي في «أسباب النزول»، ص ٣٢١، والطبريّ بنحوه في «جامع البيان» (١٤: ٧٥).

(٣) يعني قَلْعَ الشِّرك واستئصالَهُ من نفوسهم وصدورِهم الحرِجَةِ به.

وقُرِئ: ﴿يُشۡرِكُونَ﴾ بالتاء والياء.

للقلوبِ الميّتة، ويختارُ لرسالتِه والإنذارِ بها الخِيَرةَ مِن عبادِه، والمُصطَفَيْنَ من خلقِه ليُقيموا بالدّعوةِ إلى التوحيدِ وبالأمرِ بالتّقوى الذي هُو مِلاكُ الدِّين.

وإلى العَقْليّة الإشارةُ بقولِه: ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ بِٱلۡحَقِّ﴾ [النحل: ٣]، و﴿خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ مِن نُّطۡفَةٖ﴾، وهما مِن كِلا نَوعَي الدّليل: الآفاقيّ والأنفُسيّ، وضُمّ إلى الأوّلِ ما ابتُدِئَ بهِ مِن قولِه: ﴿تَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشۡرِكُونَ﴾ تقديرًا، وإلى الثاني قولُه: ﴿فَإِذَا هُوَ خَصِيمٞ مُّبِينٞ﴾ تقريعًا، أي: خَصيمٌ لرَبِّهِ مُنكِرٌ على خالِقِه، وَصْفًا لهُ بالإفراطِ في الوَقاحةِ والجَهْلِ والتّمادي في كُفرانِ النِّعمة، ثُمّ شَرَعَ في بيانِ النِّعَم السابِغةِ والآلاءِ المتابِعةِ إلى آخِرِ السُّورة، ولذلك سُمّيتْ السورة بسورةِ النِّعَم، وفي كلِّ ذلك إشارةٌ للمؤمنينَ إلى تَرْكِ الاستعجالِ والتأنّي في الأمورِ والاشتغالِ بالأهمِّ والأخذِ في الاستعداد[1]، وتأهُّبِ الزادِ ليومِ المعاد، بالتزام[2] التوحيد، والذِّكرِ الدّائم، والاكتساءِ بلِباسِ التّقوى، وتقريرِ الدّلائلِ للإرشادِ، والتذكيرِ بآلاءِ الله، شاكرينَ مُستعصِمينَ بحَبْلِه، مُستمسِكينَ بالعُروةِ الوُثقى.

فإنْ قُلتَ: ما مَوضعُ قولِه: ﴿يُنَزِّلُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ﴾؟ قلتُ: إمّا حالٌ مِن واو ﴿يُشۡرِكُونَ﴾ مقرِّرةٌ لجهةِ الإشكال، وإمّا استئنافٌ لبيانِ الاستبعاد، وكذا قولُه: ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾.

فإن قلتَ: فلِمَ خولِفَ بينَ العبارَتَيْنِ مُستقبَلًا وماضيًا معَ اتّحادِ المَغْزى؟ قلتُ: للإيذانِ بالاستمرارِ في الأوّلِ إنزالًا غِبَّ إنزال وإرسالًا بعدَ إرسال[3]. والتحقيقُ في الثاني، والله أعلم.

قولُه: (وقُرِئَ: ﴿يُشۡرِكُونَ﴾، **بالياءِ والتاء**)، حمْزةُ والكسائيُّ: بالتاءِ الفَوْقانيّة، والباقونَ: بالياءِ، في المَوضِعين[4].

---

(١) في النسخة (ح): «بالاستعداد».

(٢) في (ط): «ليوم التناد بالتزام».

(٣) في النسخة (ح): «غِبّ».

(٤) انظر توجيه القراءتين في «حجّة القراءات»، ص٣٨٤-٣٨٥.

[﴿ يُنَزِّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ بِٱلرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِۦ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦٓ أَنْ أَنذِرُوٓاْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱتَّقُونِ ﴾ ٢]

﴿ يُنَزِّلُ ﴾ **قُرئ بالتخفيفِ والتشديد، وقُرئ: (تَنَزَّلُ الملائكةُ) أي: تتنزَّل، ﴿بِٱلرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِۦ﴾: بما يُحيي القلوبَ الميتة بالجَهْل من وَحْيه، أو: بما يقومُ في الدِّينِ مقامَ الرُّوحِ**

قال القاضي: الياءُ التّحتانيّة على تلوينِ الخِطاب، أو على الخطابِ للمؤمنين، أو لهم ولغيرِهم(١).

قولُه: (﴿ يُنَزِّلُ ﴾ **قُرِئَ بالتخفيفِ والتشديد**)، بالتخفيفِ: ابنُ كثيرٍ وأبو عمْرو(٢).

قولُه: (**بما يُحْيي القلوبَ الميْتَة بالجَهْلِ مِن وَحيِه**)، «مِن»: بيانُ «ما»، تلخيصُه: يُنزِّلُ الملائكـةَ بالوَحْي، شبّهَ الوَحْيَ تارةً بالرُّوحِ لِما فيهِ مِن حياةِ الرُّوحِ المَيْتةِ بالجَهْل، وأُخرى بها لِما يتزَيّنُ به الدِّينُ كما تتزَيّنُ الرُّوحُ بالجسَد، ثُمّ أُقيمَ المُشبّه به مقام المشُبَّه، فصارَ استعارةً تحقيقيّةً مُصرِّحة، والقَرينةُ الصـارِفةُ عن إرادةِ الحقيقـة: إبـدالُ ﴿أَنْ أَنذِرُوٓاْ﴾ منَ «الرُّوح»، قيـل: ﴿مِنْ أَمْرِهِۦ﴾ مخـرَجُ الاستعارةِ إلى التشبيه، كما في قولِه تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ﴾ [البقرة: ١٨٧].

قلتُ: بينَهما بَوْنٌ بعيد؛ لأنّ نفسَ الفَجرِ عينُ المُشبّه الذي شُبِّهَ بالخَيْطَين، وليسَ مُطلَقُ الأمرِ هاهنا مشبَّهًا بالرُّوحِ حتّى يكونَ بيانًا له؛ لأنهُ أمرٌ عامٌّ بمعنى الشأنِ والحال، ولهذا يَصحُّ أن يُفسّرَ الرُّوحُ الحيْوانيُّ به، كقولِه تعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ ۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى﴾ [الإسراء: ٨٥] أي: مِن شأنِه، وممّا استأثَرَ الله بعِلمِه، وأن يُفسّرَ الرُّوحُ المرادُ منهُ الوحيُ به، أي: مِن شأنِه وممّا أنزله على أنبيائه. نعَمْ، هُو مجازٌ أيضًا؛ لأنّ الأمرَ العامّ إذا أُطلِقَ على فردٍ مِن أفرادِه كان مجازًا، ومِن ثَمّ قال المصنِّفُ في قولِه تعالى: ﴿يُلْقِى ٱلرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِۦ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ لِيُنذِرَ يَوْمَ ٱلتَّلَاقِ﴾ [غافر: ١٥]: الرُّوحَ مِن أمرِهِ الذي هُو سببُ الحياةِ مِن أمرِه،

---

(١) «أنوار التنزيل» (٣: ٣٨٤).

(٢) وحجّتُهما في التخفيفِ قولُه تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ﴾ [النحل: ٤٤]، وحجة الباقين في التثقيل قولُه تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ﴾ [الأنعام: ١١١]. انظر: «حجّة القراءات»، ص٣٨٥.

في الجسد، و﴿أَنْ أَنذِرُوٓاْ﴾ بـدلٌ من الرُّوح، أي: يُنزِّلُهم بأنْ أنْذِروا، ، وتقديـرُه: بأنـه أَنـذِروا، أي: **بأنَّ الشـأنَ: أقولُ لكم**: أنـذِروا. أوْ تكـونُ ﴿أَنْ﴾ مُفسِّرة؛ لأنَّ تنزيلَ الملائكة بالوَحْيِ فيه معنى القول. ومعنى ﴿أَنذِرُوٓاْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠﴾: **أَعْلِموا بأنَّ الأمرَ ذلك**، مِن: نَذِرْتُ بكذا؛ إذا عَلِمته. والمعنى: يقول لهم: أعلِمُوا الناسَ قولي: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱتَّقُونِ﴾.

يريدُ الوَحيَ الذي هُو أمرٌ بالخَيْر، وبَعث إليه، فاستعارَ له الرُّوح. انتهى كلامُه[1].

فيكونُ البيـانُ والمبيّنُ كلاهما مجازَيْنِ مترادفَيْن، ولمّا كان البيانُ والمُبيّنُ كشـيءٍ واحد جمعَهما في قولِه: ﴿ٱلرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِۦ﴾ الذي هُو سببُ الحياة، وأيضًا لو كان تشبيهًا لفُهِمَ التشبيهُ على تقديرِ الوَقْفِ على أمرِه، والله أعلَم.

قولُه: (**بأنّ الشأنَ أقولُ لكم**)، عن بعضِهم: إنّما زادَ في التفسيرِ «أقولُ» لأنّ الأمرَ لا يقَعُ خبَرًا للمبتـدأ، وهُو الشأن. وقلتُ: يعني أنّ ضميرَ الشـأنِ مبتدأ، و﴿أَنذِرُوٓاْ﴾: خبَرُه، وهُو إنشاءٌ، فلا بدّ من تقديرِ القولِ ليصِحّ حمْلُ الإنشائيِّ على المبتدأ، وأمّا تقديرُ «يقول» في الوَجْهِ الثاني، أي: يقولُ لهم الله: أعلِموا الناسَ، فهُو معنى ﴿يُنَزِّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ﴾، لأنهُ حينئذٍ في تقديرِ القولِ، قال القاضـي: الآيـةُ تـدُلُّ عـلى أنّ نزولَ الوحيِ بوساطةِ الملائكةِ، وأنّ حاصلَهُ التنبيهُ على التوحيدِ الذي هُو كمالُ القُوّةِ العِلْميّة، والأمرُ بالتقوى الذي هُوأقصى كمالِ القوّة العمَلِيّةِ[2]، وأنّ النبُوّةَ عَطائيّة، والآياتُ التي بعدَها دليلٌ على وَحْدانيّتِه، من حيثُ إنها تدُلُّ على أنهُ تعالى هُو الموجِدُ لأصولِ العالَم وفُروعِه على وَفْقِ الحِكمة والمصلحة، ولو كان له شَريكٌ لقَدَرَ على ذلك، فيلزَمُ التمانُع[3].

قوله: (**أعلِموا بأن الأمرذلك**) إنما فسّر الإنذار بالإعلام ليستقيم إيقاعه على قوله: ﴿أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠﴾، كقوله: ﴿فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾[4].

---

(١) انظر: (١٣: ٤٨٠-٤٨١).

(٢) قوله «والأمر بالتقوى الذي هو أقصى كمال القوة العملية» سقط من (ح) و(ط).

(٣) «أنوار التنزيل» (٣: ٣٨٥).

(٤) هذه الفقرة أثبتُّها من (ط)، وسقطت من (ح) و(ف).

[﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ بِٱلۡحَقِّۚ تَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشۡرِكُونَ * خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ مِن نُّطۡفَةٖ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٞ مُّبِينٞ﴾ ٣-٤]

ثم دلَّ على وحدانيَّته وأنه لا إلـهَ إلا هو بما ذَكَرَ ممّا لا يقدِرُ عليه غيرُه مِن خَلْقِ السماواتِ والأرض وخَلْقِ الإنسان وما يصلحُه، وما لا بدَّ له من **خَلْقِ البهائم** لأَكْله ورُكوبه وجرِّ أثقاله وسائرِ حاجاته، وخَلْقِ ما لا يَعلمون مِن أصنافِ خَلائقه، ومِثْلُه مُتعالٍ عن أن يُشرَك به غيرُه. **وقُرئ**: ﴿يُشۡرِكُونَ﴾ بالتاء والياء. ﴿فَإِذَا هُوَ خَصِيمٞ مُّبِينٞ﴾ **فيه مَعْنيان**: أحدُهما: فإذا هو مِنْطِيق مُجادِلٌ عن نفْسِه مُكافِح للخُصوم مُبِين للحُجَّة، بعدما كان نُطفةً من منيٍّ جَمادًا لا حِسَّ به ولا حَرَكة؛.................

قولُه: (**مِن خَلْقِ البهائِم**)، بيانُ ما يُصلِحُه، و«خَلْقٌ» فيه مُقحَمٌ للتأكيد.

قولُه(١): (**وقُرئ**: ﴿يُشۡرِكُونَ﴾) بالياءِ التّحتانيِّ: حمزةُ والكسائيُّ(٢).

قولُه: (﴿فَإِذَا هُوَ خَصِيمٞ مُّبِينٞ﴾: **فيـه معنيانِ**)، يعنـي: في ترتُّبِ ﴿فَإِذَا هُوَ خَصِيمٞ مُّبِينٞ﴾ على كونِه نُطْفةً معنَيان، أحدُهما: الإيذانُ بانتهاءِ حالتَيْ حقارتِه وعظَمتِه، وإفراطِه وتفريطِه(٣)، وثانيهما: الإشعارُ بتعكيسِ أمرِه حيث إنه تعالى نقَلَهُ من أخسِّ أحوالِه إلى أشرَفِها ليَشكُرَ فكفَرَ، كقولِه تعالى: ﴿وَتَجۡعَلُونَ رِزۡقَكُمۡ أَنَّكُمۡ تُكَذِّبُونَ﴾ [الواقعة: ٨٢] وقلتُ: هذا المعنى مؤكِّدٌ لِما فسّرْنا به قولَه: ﴿أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسۡتَعۡجِلُوهُۚ سُبۡحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشۡرِكُونَ﴾ مِن قولِنا: ما أجهَلَهم مِن جيلٍ في إشراكِهم بالله تعالى معَ تعاضُدِ الأدلّة السّمعيّة والعقْليّة في فعلِه.

---

(١) هذه الفقرة سقطت من (ط).

(٢) الصوابُ أنّ حمزةَ والكسائيّ قد قرآ بالتاءِ الفَوْقانيّة، وهو الذي جزمَ به ابن عطيّة في «المحرّر الوجيز»، ص١٠٨٣، ورجّح الطبريّ القراءة بالتاء.

(٣) ونظيُره قولُـه تعـالى: ﴿فَلۡيَنظُرِ ٱلۡإِنسَٰنُ مِمَّ خُلِقَ * خُلِقَ مِن مَّآءٖ دَافِقٖ * يَخۡرُجُ مِنۢ بَيۡنِ ٱلصُّلۡبِ وَٱلتَّرَآئِبِ﴾ [الطارق: ٥-٧].

دلالةً على قدرته. والثاني: فإذا هو خَصِيم لربِّه، مُنكِر على خالقه، قائل: ﴿مَن يُحۡيِ ٱلۡعِظَٰمَ وَهِيَ رَمِيمٞ﴾ [يس: ٧٨]؛ وصفًا للإنسانِ بالإفراطِ في الوَقاحةِ والجَهْل، والتَّمادي في كُفرانِ النِّعمة. وقيل: نزلتْ في أُبيِّ بن خَلَف الجُمَحيِّ حين جاءَ بالعَظْم الرَّميم إلى النبيِّ ﷺ، فقال: يا محمد، أترى الله يُحيي هذا بعدَما قد رَمّ؟!

[﴿وَٱلۡأَنۡعَٰمَ خَلَقَهَاۖ لَكُمۡ فِيهَا دِفۡءٞ وَمَنَٰفِعُ وَمِنۡهَا تَأۡكُلُونَ﴾ ٥]

الأَنعام: الأزواجُ الثَّمانية، **وأكثرُ ما تقعُ على الإبل**، وانتصابُها بمُضمَر يفسِّره الظاهر، كقوله: ﴿وَٱلۡقَمَرَ قَدَّرۡنَٰهُ﴾ [يس: ٣٩]، ويجوزُ أن يُعطفَ على ﴿ٱلۡإِنسَٰنَ﴾ [النحل: ٤]. أي: خَلَقَ الإنسانَ والأنعام، ثم قال: ﴿خَلَقَهَاۖ لَكُمۡ﴾ أي: **ما خَلَقَها إلّا لكم ولمَصالِحِكم** يا جِنْسَ الإنسان. والدِّفء: اسمُ ما يُدْفأُ به، كما أنَّ المِلْء اسمُ ما يُملأُ به،

قولُه: (**دلالةً على قُدرتِه**)، نَصْبٌ؛ مفعولٌ لهُ لمُقدّر، أي: ذكَرَ الله تعالى خلْقَ الإنسانِ مِن نُطفة وجعَلَهُ خصيمًا مُبينًا دِلالةً على قُدرتِه تعالى، وكذا قولُه: «وَصْفًا للإنسان»، والفَرْقُ أنّ القَصْدَ الأوْلى في سَوْقِ الآية على الأوّل بيانُ قُدرةِ الله الكاملة(١)، وأنهُ تعالى خلَقَ منَ الشيءِ الحقيرِ هذا الخَلْقَ الخَصيم، كقولِه تعالى: ﴿أَلَمۡ نَخۡلُقكُّم مِّن مَّآءٖ مَّهِينٖ﴾ إلى قولِه: ﴿فَقَدَرۡنَا فَنِعۡمَ ٱلۡقَٰدِرُونَ﴾ [المرسلات: ٢٠-٢٣]، وعلى الثاني: القَصْدُ إلى بيانِ وقاحةِ الإنسانِ وتعَدّيهِ طَوْرَه، كقولِه تعالى: ﴿أَوَلَمۡ يَرَ ٱلۡإِنسَٰنُ أَنَّا خَلَقۡنَٰهُ مِن نُّطۡفَةٖ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٞ مُّبِينٞ ۞ وَضَرَبَ لَنَا مَثَلٗا وَنَسِيَ خَلۡقَهُۥۖ قَالَ مَن يُحۡيِ ٱلۡعِظَٰمَ وَهِيَ رَمِيمٞ﴾ [يس: ٨٧-٨٨]، ويؤيِّدُ الأوّلَ قولُه: ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ﴾ وقولُه: ﴿وَٱلۡأَنۡعَٰمَ خَلَقَهَاۖ لَكُمۡ﴾، والثانيَ قولُه: ﴿فَلَا تَسۡتَعۡجِلُوهُ﴾، وكذا قولُه: ﴿تَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشۡرِكُونَ﴾، والثاني أوفَقُ لتأليفِ النّظْم.

قولُه: (**وأكثرُ ما تقعُ على الإبِل**)، «ما»: مصْدَريّة: أي: «الأنعامُ» أكثرُ وقوعِها على الإبل.

قولُه: (**ما خلَقَها إلّا لكُم ولمصالِحِكم**)، دَلّ على الحَصْرِ لامُ الاختصاص في ﴿لَكُمۡ﴾،

(١) في النسخة (ح): «قدرته».

وهو الدِّفاءُ مِن لِباسٍ مَعمولٍ من صُوف أو وَبَرٍ أو شَعر. وقُرئ: (دِفٌّ) بطَرْح الهمزة وإلقاءِ حَرَكتِها على الفاء. ﴿وَمَنَٰفِعُ﴾: هي نَسْلُها ودَرُّها وغيرُ ذلك. فإن قلت: تقديمُ الظَّرْفِ في قوله ﴿وَمِنۡهَا تَأۡكُلُونَ﴾ مُؤذِنٌ بالاختصاص، وقد يؤكَلُ مِن غيرِها. قلت: الأكلُ منها هو الأصلُ الذي يَعتمِدُه الناسُ في مَعايشهم، وأمَّا الأكلُ من غيرِها من الدَّجاج والبطِّ وصَيدِ البَرِّ والبَحْر، فكغيرِ المُعتدّ به، وكالجاري مجرى التفكُّه، ويحتملُ أنَّ طُعْمتكم منها؛ لأنكم تَحرُثون بالبَقَر، فالحَبُّ والثمار التي تأكُلونها

مع فَحوى الخِطاب[١]، ولذلكَ قال: «يا جنسَ الإنسان»، ويُمكنُ أن لا يُعلّقَ ﴿لَكُمۡ﴾ بـ﴿خَلَقَهَا﴾، بل يكونُ خبرَ ﴿دِفۡءٞ﴾ لتطابِقَ قَرينتَها، وهِي ﴿وَلَكُمۡ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسۡرَحُونَ﴾، فيحصلُ نوع من الاختصاص مِن تقديمِ الخبَر، وأمّا تخصيصُ ذِكْرِ جِنسِ الإنسانِ فلإفادةِ الالتفاتِ، وهو الانتقالُ منَ الغَيْبةِ إلى الخِطاب[٢]، وفائدةُ المكافَحة[٣]: تتميمُ معنى الإنكارِ على كُفرانِ النِّعمة الذي يُعطيهِ قولُه: ﴿فَإِذَا هُوَ خَصِيمٞ مُّبِينٞ﴾.

قولُه: (مِن صوفٍ أو وبرٍ أو شعَر)، أي: منَ الغنَم أو الإبِل أو المعز، والدِّفُّ: آلةُ الدّفء.

قولُه: (التّفكُّه)، الأساس: ومنَ المجاز: تفكّهَ بكذا: تلذّذَ به، وفاكَهتُ القومَ مُفاكهةً: طايَبْتُهم.

قولُـه: (ويَحتمِلُ أنّ طُعمتكم منها)، فهُو مِن إطلاقِ السّبَبِ على المسبّبِ، ويجوزُ أن يُقال: ومنها يَنتفعون، فيكونُ المجازُ في «تأكلون»؛ لأنّ الكلامَ معَ أربابِ المَواشي، وعلى الأوّلِ المجازُ في الأنعامِ مِن إطلاقِ مُعظم الشيءِ على كُلِّه، وكلُّ ذلك تعسّف[٤]؛ لأنّ التقديم لمراعاةِ الفواصِلِ، ويكونُ مِن عطفِ الخاصِّ على العامِّ؛ لأنّ الأكلَ أصلُ الانتفاع.

(١) زاد في (ط) هنا: «وهو الانتقال من الغيبة إلى الخطاب، عرف من ذاق».

(٢) من قوله: «وأما تخصيص ذكر جنس الإنسان» إلى هنا، سقط من (ط).

(٣) يعني المواجهة بالخطاب.

(٤) في النسخة (ح) و(ط): «مُتَعسّف».

منها، وتَكتسِبون بإكْراءِ الإبل، وتَبيعون نِتاجَها وألبانَها وجُلودَها.

[﴿ وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ ﴾ ٦]

منَّ الله بالتجمُّل بها كما مَنَّ بالانتفاع بها؛ لأنه مِنْ أغراضِ أصحاب المَواشي، بل هو من مَعاظمِها؛ لأنَّ الرُّعيانَ إذا روَّحوها بالعَشِيِّ **وسرَّحوها بالغَداة** فزيَّنتْ بإراحتِها وتَسْريحِها الأَفْنيةَ وتجاوَبَ فيها **الثُّغاءُ والرُّغاء**؛ آنَسَت أهلَها وفرَّحَت أربابَها،

قولُه: (**مَنّ الله تعالى بالتجمُّلِ بها**)، **الرّاغب**: الجَمالُ: الحُسْنُ الكثير، وذلك ضَرْبان، أحدُهما: جمالٌ يختصُّ به الإنسانُ في نفْسِه أو بدَنِه أو فعلِه، والثاني: ما يصِلُ به منهُ إلى غيرِه، وعلى هذا الوَجْهِ ما رُوِيَ: «إنّ الله جميلٌ يُحِبُّ الجمال»(١)، تنبيهًا أنهُ مِنهُ تَفيضُ الخَيراتُ الكثيرة، فيُحِبُّ مَن يختَصُّ بذلك، يقال: جامَلتُ فلانًا وأجمَلْتُ في كذا، والجمَلُ يقالُ: للبعير إذا بزل(٢)، والجاملُ: قطعةٌ منَ الإبِلِ معَها راعيها، وتسميةُ الجملِ بذلك، يجوزُ أن يكونَ لِما قد أشارَ إليه بقولِه: ﴿ وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ ﴾؛ لأنّهم كان يَعُدّونَ ذلك جمالًا لهم(٣).

قولُه: (**وسَرّحوها بالغَداة**)، **الرّاغب**: السّرْحُ: شَجَرٌ لهُ ثمرةٌ، الواحدةُ سَرْحة، وسرحَت الإبِل: إذا أُرسِلتْ أن تَرعاهُ السّرح(٤)، ثُمّ جُعِلَ لكلِّ إرسالٍ في الرّعي، قال تعالى: ﴿حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ ﴾، والسارحُ: الراعي، والتسريحُ في الطلاق: مستعارٌ مِن تسريحِ الإبِل، كالطّلاقِ في كونِه مستعارًا مِن إطلاقِ الإبِل(٥).

قولُه: (**الثُّغاء والرُّغاءُ**)، **الجَوْهريّ**: الرُّغاءُ: صوتُ ذواتِ الخُفّ، وقد رَغا البعيرُ يَرْغو رُغاءً: إذا ضَجّ، والثُّغاءُ: صوتُ الشاةِ والمَعْزِ وما شاكلَها، وفي قولِه: «وتجاوبَ فيه الثُّغاءُ والرُّغاءُ» معنى قولِ أبي العلاء:

(١) هو جزءٌ من حديثٍ صحيحٍ أخرجه مسلم (٩١)، وأبو داودَ (٤٠٩١)، والترمذيّ (١٩٩٨)، وابن ماجه (٤١٧٣).

(٢) يعني فطَرَ نابُه وانشَقّ.

(٣) «مفردات القرآن»، ص٢٠٢.

(٤) عبارة الراغب في «المفردات»: وسَرَحتُ الإبل، أصلُه: أن تُرْعيَه السَّرْحَ. انتهى، وهو الأشْبَهُ بالصّواب.

(٥) «مفردات القرآن»، ص٤٠٦.

وأَجلَّتْهم في عُيون الناظرين إليها، وكسَّبَتْهم الجاهَ والحُرْمةَ عند الناس. ونحوُه ﴿لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً﴾ [النحل: ٨]، ﴿يُوَٰرِى سَوْءَٰتِكُمْ وَرِيشًا﴾ [الأعراف: ٢٦]. فإن قلت: لِمَ قُدِّمتِ الإراحةُ على التَّسريح؟ قلت: لأنَّ الجمالَ في الإراحةِ أظهر، إذا أقبلتْ مِلاءَ البُطونِ حافلةَ الضُّروع، ثم أَوَتْ إلى الحَظائر حاضرةً لأهلها. وقرأ عِكْرمة: (حِينًا تُريحون وحِينًا تَسرحون) على أنَّ ﴿تُرِيحُونَ﴾ و﴿تَسْرَحُونَ﴾ وصفٌ للحِيْن. والمعنى: تُريحون فيه وتَسْرحون فيه، كقوله تعالى: ﴿يَوْمًا لَّا يَجْزِى وَالِدٌ﴾ [لقمان: ٣٣].

[﴿وَتَحْمِلُ أَثْقَالَكُمْ إِلَىٰ بَلَدٍ لَّمْ تَكُونُوا۟ بَٰلِغِيهِ إِلَّا بِشِقِّ ٱلْأَنفُسِ ۚ إِنَّ رَبَّكُمْ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ ٧]

قُرئ: ﴿بِشِقِّ ٱلْأَنفُسِ﴾ بكسْرِ الشِّين وفتْحِها. وقيل: هما لُغتانِ في معنى المشقَّة، وبينهما فرق: وهي أنَّ المفتوحَ مصدرُ شَقَّ الأمرُ عليه شَقًّا، وحقيقتُه راجعةٌ إلى الشَّقِّ الذي هو الصَّدْع. وأمَّا الشِّق؛ فالنِّصْف، كأنه يَذهبُ نصفُ قوَّتِه؛ لِما ينالُه من الجَهْد. فإن قلت: ما معنى قولِه: ﴿لَّمْ تَكُونُوا۟ بَٰلِغِيهِ﴾؟ كأنَّهم كانوا زَمانًا يتحمَّلون المشاقَّ في بُلوغِه حتى حَملتِ الإبلُ أثقالَهم! قلت: معناه: وتحملُ أثقالَكم إلى بلدٍ لم تكونوا بالِغِيه

مَعـانٌ مِـنْ أَحِبَّتِنـا مَعـانُ ... يُجيبُ الصَّاهلاتِ بها القِيانُ(١)

وهُو مِن بابِ التكميل، ولهذا قال: «وكسّبَتْهُمُ الجاهَ والحُرمةَ عندَ الناس، ومنهُ قولُه: ﴿لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً﴾» جمَعَ بينَ الانتفاع والزِّينة، كما جمَعَ بينَ سَتْرِ العَوْرةِ والزِّينة قولُه تعالى: ﴿يُوَٰرِى سَوْءَٰتِكُمْ وَرِيشًا﴾ [الأعراف: ٢٦]، لأنّ الرِّيشَ: الجَمالُ والزِّينة.

قولُه: (مِلاءَ البُطون)، الجَوهريّ: والمَلْءُ بالفَتح: مصدَرُ قولِك: ملأْتُ الإناء، فهُو مملوءٌ، والمِلءُ بالكسرِ: اسمُ ما يأخذُه الإناءُ إذا امتلأ، يقال: أعطَى مِلأَهُ ومِلأَيْه، وضَرْعٌ حافل، أي: ممتلئٌ لبنًا.

---

(١) «ديوان سقط الزند» لأبي العلاء المعرّي، ص٦٤.

في التَّقدير لو لم تُخلَقِ الإبلُ إلّا بجَهْد أنفُسِكم، لا أنهم لَمْ يكونوا بالِغِيه في الحقيقة. فإن قلت: كيف طابَقَ قولُـه: ﴿لَّمْ تَكُونُواْ بَـٰلِغِيهِ﴾ قولَـه: ﴿وَتَحْمِلُ أَثْقَالَكُمْ﴾؟ وهلّا قيل: لَمْ تكونوا حامِلِيْها إليه؟ قلت: طباقُه مِن حيثُ إنَّ معناه: وتحملُ أثقالَكم إلى بلدٍ بعيدٍ قد علمتُم أنكم لا تَبلغُونه بأنفُسِكم إلا بجَهْدٍ ومشقَّة، فضلًا أنْ تَحمِلوا على ظُهورِكم أثقالَكم. ويجوزُ أن يكونَ المعنى: لم تكونوا بالِغِيهِ بها إلا بشقِّ الأنفُس. وقيل: ﴿أَثْقَالَكُمْ﴾: أجْرامَكم. وعن عِكْرمة: البَلَد: مكَّة. ﴿لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ حيثُ رَحِمَكم بخَلْق هذه الحوامِلِ وتيسيرِ هذه المَصالح.

[﴿وَٱلْخَيْلَ وَٱلْبِغَالَ وَٱلْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ ٨]

قولُـه: (لم تكونوا بالِغِيهِ بها)، أي: بالأثقـال، والبـاءُ فيـه، ظرفُ لَغْوٍ للتّعدِية، وفي بِشِقِّ الأنفُسِ مستقَرّ، قال أبو البقاء: ﴿بِشِقِّ﴾: في مَوضـعِ الحالِ منَ الضميرِ المرفوع في ﴿بَـٰلِغِيهِ﴾، أي: مشقوقًا عليكُم[1]، وأمّا توجيهُ السؤالِ: كيفَ ناسَبَ قولُه: ﴿لَّمْ تَكُونُواْ بَـٰلِغِيهِ﴾ قولَه: ﴿وَتَحْمِلُ أَثْقَالَكُمْ﴾؛ لأنّ المناسِبَ أنْ يقال: لم تكونوا حامِليه، لأنّ الحَملَ شيءٌ، والبلوغَ شيءٌ آخَر؟ وأجابَ: أنّ المناسَبَةَ بحسَبِ المعنى، وهُو على وجوهٍ ثلاثة، أحدُها: أن تجعَلَ التنكيرَ في ﴿بَلَدٍ﴾ للتفخيم والتكثير[2]، أي: بلدٍ بعيدٍ شاسع، ليُناسِبَه البلوغُ، ويَلزَمُ منهُ الحديثُ في نَفْيِ الحَملِ بالطريقِ الأَوْلى[3]، كما قال: فَضْلًا أن تَحمِلوا على ظهورِكم. وثانيها: أن يُقدّرَ في ﴿بَـٰلِغِيهِ﴾ ما يعودُ إلى الأثقال. وثالثُها: أنْ يُحمَلَ الأثقال على الأجْرام.

قال في «الانتصاف»: ويُمكنُ أن يقال: إنه استَغنى بذكْرِ البلوغ عن ذكْرِ حَمْلِها؛ لأنّ ذلك معلومٌ منَ العادة؛ لأنّ المسافرَ لا يَستغني عن أثقالٍ يَستصحِبُها، والأولُ أَوْلى[4].

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٧٩٠).

(٢) قوله: «والتكثير» سقط من النسخة (ف).

(٣) في (ط): «ويلزم منه الحديث بالنفي بالطريق الأولى».

(٤) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٥٩٥).

﴿ وَٱلْخَيْلَ وَٱلْبِغَالَ وَٱلْحَمِيرَ ﴾ عطفٌ على (الأنعامَ) [النحل: ٥]، أي: وخَلَقَ هؤلاءِ للرُّكوب والزِّينة، وقد احتُجَّ على حُرمةِ أكْلِ لحومِهنَّ ....

قولُه: (﴿ وَٱلْخَيْلَ وَٱلْبِغَالَ وَٱلْحَمِيرَ ﴾: عطفٌ على «الأنعام»)، الرّاغبُ: الخَيالُ أصلُه الصُّورةُ المجرّدةُ كالصُّورةِ المتصوّرةِ في المنام وفي المِرآة، وفي القلبِ بعدَ غيبوبةِ المَرْئيّ، ثُمّ يُستعمَلُ في صورةِ كلِّ أمرٍ متصَوّر، وفي كلِّ شَخْص دقيقٍ يجري مجرى الخَيال، والتخييل: تصويرُ خَيالِ الشيءِ في النفْس، والتخيُّلُ: تَصَوُّرُ ذلك، وخِلْتُ: بمعنى ظَنَنْتُ، يقالُ اعتبارًا بتصوُّرِ خيال المظنون، ويقال: خَيّلَتِ السماءُ: أبدَتْ خَيالًا للمَطَر، وفلانٌ مَخِيلٌ بكذا أي: خَليقٌ، وحقيقتُه أنهُ مُظهِرُ خيالِ ذلك، والخُيَلاءُ: التكبُّر على تخيُّلِ فضيلةٍ تراءَتْ للإنسانِ في نفْسه، ومنهُ الخَيْلُ لَمّا قيل: إنهُ لا يركَبُ أحدٌ فرَسًا إلّا وجَدَ في نفْسِه نَخْوة[١].

قولُه: (وقد احتُجّ على حُرْمةِ أكلِ لُحومِهنّ)، قال الإمام: واحتَجّ القائلونَ بتحريمِ لحومِ الخَيْل بهذه الآية، قالوا: منفَعةُ الأكلِ أعظَمُ مِن منفعةِ الرُّكوب، ولو كان أكلُ لحم الخَيْل جائزًا لكان هذا المعنى أوْلى بالذِّكْر، وحيثُ لم يُذكر عَلِمْنا تحريمَه، ولأنهُ تعالى قال في صفةِ الأنعام: ﴿وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾، والتقديمُ يفيدُ الحصْرَ، ثُمّ قَرَنَ بعدَه الخيلَ معَ البِغالِ والحمير، وذكَرَ أنّها مخلوقةٌ للرُّكوبِ والزِّينة، ولأنّ قولَه: ﴿لِتَرْكَبُوهَا﴾ يقتضي أن يكونَ تمامُ المقصودِ مِن خَلْقِ هذه الأشياءِ هُو الرّكوبَ والزِّينة، ولو حَلّ أكلُها لم يكنْ تمامُ المقصودِ مِن خَلْقِها الركوبَ والزِّينة[٢].

وقال: أجابَ الواحِديُّ بجوابٍ حسَن، قال: لو دَلّتِ الآيةُ على تحريمِ أكْلِ هذه الحيوانات، لكانَ هذا[٣] التحريمُ معلومًا في مكّة؛ لأنّ السُّورةَ مكّية، ولو كان كذلك، لكان قولُ عامّةِ المفسِّرينَ والمحدّثينَ: إنّ لحومَ الحُمُر الأهْليّة حُرِّمتْ عامَ خَيْبَرَ غيرَ صحيح؛ لأنّ التحريمَ لَمّا كان حاصِلًا قبْلَ يوم خَيْبَر، لم يَبْقَ لتخصيصِه بذلك اليوم فائدةٌ[٤].

---

(١) «مفردات القرآن»، ص٣٠٤.

(٢) «مفاتيح الغيب» (١٩: ٢٢٩).

(٣) سقط لفظ «هذا» من النسخة (ح).

(٤) «مفاتيح الغيب» (١٩: ٢٢٩).

....

ويَعضُدُه ما رُوِّينا عن التِّرمذيِّ وأبي داودَ وابن ماجَه، عن المِقْدادِ قال: قالَ رسولُ الله ﷺ: «ألا إنّي أوتيتُ الكتابَ ومِثلَهُ معَه، ألا يوشكُ رجُلٌ شَبْعانُ على أريكتِه يقولُ: عليكُم بهذا القرآن، فما وجَدتُم فيه مِن حَلالٍ فأحِلّوه، وما وجدْتُم فيه مِن حرام فحَرِّموه، ألا لا يحِلُّ لكُمُ الحمارُ الأهليُّ ولا أكلُ ذي نابٍ منَ السِّباع»[1]، والحديثُ صرّحَ أنّ الحمارَ ما حُرِّمَ بالكتاب، بل بالسُّنّة.

وقالَ مُحيي السُّنّة: واحتَجّ بهذه الآيةِ مَن حرّمَ لحومَ الخَيْل، وهُو قولُ ابنِ عبّاس، وتَلا هذه الآيةَ فقال: هذه للرّكوب، وإليهِ ذهبَ الحَكَمُ ومالكٌ وأبو حنيفة، وذهبَ جماعةٌ إلى إباحتِها، وهُو قولُ الحسَن وشُرَيْح وعطاءٍ وسعيدِ بنِ جُبَيْر، وبه قال الشافعيُّ وأحمدُ وإسحاقُ، ومَن أباحَها قال: ليس المرادُ منَ الآيةِ بيانَ التحليل والتحريم، بل المرادُ منه تعريفُ الله عبادَه نِعمَه، وتنبيهُهم على كمالِ قُدرتِه وحِكمتِه، واحتَجّوا بما رَوى جابرٌ، أنّ رسولَ الله ﷺ نَهى يومَ خَيْبَرَ عن لحوم الحمُر الأهْليّةِ وأذِنَ في لحومِ الخَيْل[2]، أخرجَهُ البخاريُّ ومسلمٌ وأبو داودَ والنّسائيُّ والدّارِميُّ وابنُ ماجه[3]، والتحقيقُ هذا.

وبيانُه: أنهُ سبحانَه وتعالى لمّا نَهى المشركينَ عنِ استعجالِ نزولِ العذابِ استهزاءً بقولِه: ﴿أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسۡتَعۡجِلُوهُ﴾ كأنهُ ما التَفتَ إلى استهزائهم، وأخرَجَ الكلامَ على الأسلوبِ الحكيم، أي: لمَ تَستعجِلونَ بنزولِ ما يُرْديكم ويَستأصِلُكم؟ فهلّا تنتفعونَ بنزولِ ما يُحييكم، ويُنجيكم منه، وهُو هذا القرآنُ الذي هو بمَثابةِ الرُّوحِ لحياة القلوبِ المَيْتة، وهذا الرّسولُ الكريمُ، وبالمؤمنينَ رؤوفٌ رحيم، يدعُوكُم إلى التوحيدِ والتّقوى، ويُبَصِّرُكمُ الدّلائلَ الدّالّةَ على وَحْدانيّتِه لئلّا تُشرِكوا به شيئًا، ويُنَبِّهُكم على النِّعَم السّابغةِ التي توجِبُ أن تَشكروه

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٦٠٤)، وابن ماجه (١٢)، والترمذيّ (٢٦٦٤) وقال: هذا حديثٌ حسَنٌ غريبٌ من هذا الوجه.

(٢) «معالم التنزيل» (٥: ١٠).

(٣) أخرجه البخاريّ (٤٢١٩)، ومسلم (١٩٤١)، وأبو داود (٣٧٨٨)، والنسائيّ (٧: ٢٠٢)، والدّارميّ (١٩٩٣)، وابن ماجه (٣١٩٨)، والترمذيّ (١٧٩٣) وغيرهم.

....

وتَعبُدوهُ مِن دلائلِ الآفاقِ والأنفُسِ وما خلَقَ لكم من الأنعامِ وغيرِها لانتفاعِكم بها بالأكلِ والرّكوبِ وجَرِّ الأثقالِ والزِّينةِ على ما أَلِفتُم واتّخذتُم شِعارًا لأنفُسِكم وافتَخرتُم بها؟ يدُلُّ عليه قولُه تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ﴾.

وأمّا الجوابُ عن قولِهم: «لو كانَ أكلُ لحوم الخَيْلِ جائزًا لكان هذا المعنى أوْلى بالذِّكر»، فقد أشارَ إليه القاضي بأنْ قال: لا دليلَ فيه، إذ لا يلزَمُ مِن تعليل الفعل بما يُقصَدُ به غالبًا أن لا يُقصَدَ منهُ غيرُه أصلًا[١]، وأمّا الجوابُ عن الحَصْرِ بتقديمِ معمولِ ﴿يَأْكُلُونَ﴾، فهُو النَّظَرُ إلى رعايةِ الفواصِلِ لا غيرُ، كما سبَقَ هذا، ولو فَهِمَ الصَّحابةُ رضوانُ الله عليهم مِن هذه الآياتِ غيرَ ما هِيَ عليه مِن بيانِ الامتنان، لم يكنْ فعلُهم يومَ خَيْبَر رشيدًا، على ما رَوَيْنا في «صحيح البخاريِّ»، عن البراءِ بنِ عازِب وعبد الله بن أبي أوْفى: أنهم كانوا معَ النبيِّ ﷺ، فأصابوا حمُرًا فطَبَخوها، فنادى منادي رسولِ الله ﷺ: أكفئوا القُدور[٢].

فإن قلتَ: لِمَ لا يجوزُ أن يُستنبطَ التحريمُ على طريقةِ إشارةِ النّص؟ قلتُ: إشارةُ النّصِّ منَ الدّلائلِ الدّقيقة اللّطيفةِ المستخرَجة من الأحكام، والكلامُ مَسوقٌ للامتنانِ كما سبَق. نعم، فيه إشارةٌ إلى جُلِّ الغرَض فيها، ومعظَم الانتفاع منها ما ذكَرَ منَ الرّكوبِ والزِّينة، وأمّا التّحريمُ فلا، ولا بُدّ مِن دليل مُنفصِلٍ للتحريمِ والتحليل، والدّليلُ مِن جانِبنا، ولولا أنّ ورودَ الآيةِ للامتنانِ بحَسبِ ما أَلِفوا واعتادوا لم يَذكُرِ الزِّينةَ أصلًا، وكيف ذلك وقد ورَدَ النّهيُ عنها على ما رَوينا عن البُخاريِّ ومسلم ومالكٍ وأبي داودَ والنّسائيِّ، عن أبي هريرةَ في حديثٍ طويل: قال رسولُ الله ﷺ: «الخَيلُ ثلاثة: هِي لرجُل أجر، ولرجُل سَتْر، وعلى رجُل وِزْر، فأمّا الذي له أجرٌ فرجُلٌ ربطَها في سبيل الله»، وساق الحديثَ إلى قولِه: «ورجُلٌ ربَطَها تغنّيًا وتعففًا ثُمّ لم ينسَ حقّ الله في رِقابِها ولا ظهورِها، فهِيَ لذلك الرّجُل سَتْر، ورجُلٌ ربَطَها فخرًا ورِياءً ونواءً على أهلِ الإسلام، فهِيَ على ذلك وِزْر» الحديث[٣].

---

(١) «أنوار التنزيل» (٣: ٣٨٧).

(٢) أخرجه البخاريّ (٤٢٢١)، ومسلم (١٩٣٨) وغيرهما.

(٣) سبق تخريجه.

بأن عَلَّل خَلْقَها بالرُّكوب والزِّينة، ولم يَذكرِ الأكْلَ **بعد ما ذَكَرَه في الأنعام**. فإن قلت: لِمَ انتصب ﴿وَزِينَةً﴾؟ قلت: لأنه مفعولٌ له، وهو معطوفٌ على محلِّ ﴿لِتَرْكَبُوهَا﴾. فإن قلت: فهلّا وَرَدَ المعطوفُ والمعطوفُ عليه على سَنَنٍ واحد! قلت: لأنَّ الرُّكوبَ فعلُ المخاطَبين، **وأمّا الزِّينةُ فِفعلُ الزائن؛ وهو الخالق**. وقُرئ: (لتَركبوها زينةً) بغير واو، أي: **وخَلَقَها زينةً لتركبوها**. أو: تجعلُ (زينةً) حالًا منها، أي: وخَلَقَها لتَرْكبوها وهي زِينةٌ وجمَال. ﴿وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ يجوزُ أن يريدَ به: ما يَخْلُقُ فينا ولنا ممّا لا نَعلَمُ كُنْهَه وتفاصيلَه، ويَمنُّ علينا بذِكْره كما مَنَّ بالأشياءِ المعلومة مع الدلالةِ على قُدرته. ويجوزُ أن يُخبِرَنا بأنَّ له من الخلائق ما لا عِلْمَ لنا به؛ ليزيدَنا دلالةً على اقتدارِه

قولُه: (**ما ذكرَهُ في الأنعام**)، أي: في شأنِ الأنعام، وهُو قولُه تعالى: ﴿وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَٰفِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾.

قولُه: (**وأمّا الزِّينةُ ففعلُ الزائن، وهُو الخالق**)، يعني: يكفي في شَرْطِ حذْفِ اللام أن يكونَ مصدرًا وفعلًا لفاعلِ الفعل المعلّل، وفيه دليلٌ على أنّ المقارنةَ ليست بشَرْط، قال صاحبُ «التخمير»: «المقارنةُ ليست بشَرْط، بدليلِ قولِه: ﴿وَزِينَةً﴾ فـ«زينةً» منصوبٌ بمعنى اللام، ولم تكنْ موجودةً وقتَ الخَلْق، فالمعنى: بالمقارَنة أن لا يكونَ متقدِّمًا، ولا بأسَ بالتأخُّر، نحوَ: شَربتُ الدّواءَ إصلاحًا للبدَن، والإصلاحُ[1] متأخِّرٌ غيرُ واقع عندَ الشرُّب»[2]. وقال السّجاوَنديُّ في «شرْحِ المفصّل»: ولا بدّ من أن يكونَ المصدرُ واقعًا بعدَ الفعل. وقال صاحبُ «الانتصاف»: والجوابُ القويُّ أنّ الرّكوبَ هُو المقصودُ الأصليُّ من هذه الأشياء، والتزيينُ تابع، فاقترَنَ المقصودُ باللام الصّريحة؛ لأنهُ أهمُّ الغرَضَيْن، وحُذِفت منَ الزِّينةِ لأنّها تَبَع[3]، وكذا عن القاضي[4].

قولُه: (**وخلَقَها زينةً لتركبوها**)، أي: خلَقَ بمعنى: جعَلَ، وزينةً: ثاني مفعولَيْه.

---

(١) في النسخة (ف): «والصلاح».

(٢) «التخمير» لصدر الأفاضل الخوارزمي (١: ٤١٩- ٤٢٠).

(٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٥٩٥).

(٤) في «أنوار التنزيل» (٣: ٣٨٧).

بالإخبار بذلك، وإنْ طَوى عنا عِلْمَه؛ لحِكْمة له في طَيِّه. وقد حمَلَ على ما خَلَقَ في الجنَّةِ والنار، ممَّا لم يبلُغْه وَهْمُ أَحَد، ولا خطَرَ على قَلْبه.

[﴿وَعَلَى ٱللَّهِ قَصْدُ ٱلسَّبِيلِ وَمِنْهَا جَآئِرٌ وَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ ٩]

المرادُ بالسبيل: الجِنْس؛ **ولذلك أضافَ إليها القَصْد**، وقال: ﴿وَمِنْهَا جَآئِرٌ﴾. والقَصْد: مصدرٌ بمعنى الفاعِل، وهو القاصِد. يقال: سَبيلٌ قَصْد وقاصِد، أي: مُستقيم، **كأنه يَقصِدُ الوجهَ الذي يؤمُّه السالِكُ** لا يَعدِل عنه. ومعنى قولِه تعالى: ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ قَصْدُ ٱلسَّبِيلِ﴾: أنَّ هدايةَ الطريقِ المُوصِل إلى الحقِّ واجبةٌ عليه، كقوله: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا لَلْهُدَىٰ﴾ [الليل: ١٢]. فإن قلت: لِمَ غيَّر أسلوبَ الكلام في قولِه: ﴿وَمِنْهَا جَآئِرٌ﴾؟ قلت: ليُعلَمَ ما يجوزُ إضافتُه إليه من السَّبيلَيْن وما لا يجوز، **ولو كان الأمرُ كما تزعم المُجبِرة لَقيل: وعلى الله قصدُ السبيل وعليه جائرُها**، أو: وعليه الجائر. وقرأ عبدُ الله:

قولُه: (**ولذلك أضافَ**)، يعني: دلّتِ الإضافة، وقولُه: ﴿وَمِنْهَا جَآئِرٌ﴾، على أنّ المرادَ بالسّبيل الجنس، وهُو مِن إضافةِ الخاصِّ إلى العامّ، ونحوُه: خاتَمُ الفِضّة، سحْقُ الثّوب، لأنّ السبيلَ إمّا مُستقيمٌ وهُو المرادُ منَ القَصْد، وإمّا معوَجٌّ وهُو الجائر. وقال أبو البقاء: وقَصْدُ: مصْدَرٌ بمعنى إقامةِ السّبيلِ أو تعديلِ السّبيل، وليس مصدرَ قصَدتُه بمعنى أتَيْتَه[1].

قولُه: (**كأنهُ يَقصِدُ الوجهَ الذي يؤمُّه السالكُ**)، وهُو مِن بابِ: طريقٌ سائرٌ ونَهرٌ جارٍ.

قولُه: (**ولو كانَ الأمرُ كما تَزعُمُ المُجبِرةُ لقيل... وعليه جائرُها**)، قال الإمامُ: أجابَ أصحابُنا عنهُ بأنّ المرادَ: على الله ـ بحسَبِ الفَضْل والكرَم ـ بيانُ الدِّينِ الحقّ، والمذهبِ الصّحيح، فأمّا بيانُ كيفيّةِ الإغواءِ والإضلالِ فذاك غيرُ واجب[2].

وقلتُ: ويجوزُ أن يكونَ التقديرُ: على الله بيانُ استقامةِ الطريقِ بالآياتِ والبراهينِ على سبيلِ التّفضُّلِ والكرَم، وبيانُ اعوِجاجِ الطريق، فمنها مستقيمٌ كطريقِ الإسلام ليَهتَدوا بها،

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٧٩٠).

(٢) «مفاتيح الغيب» (١٩: ٢٣٢).

(ومنكم جائر)، يعني: ومنكم **جائرٌ جارَ عن القَصْد** بسُوءِ اختياره، والله بَرِيء منه. ﴿وَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ قَسْرًا وإلجاء.

ومنها جائرٌ كطريقِ سائرِ الأمم الضّالّة ليتَجَنّبوا منها، فاختصَرَ على تقديرِ اللّفِّ والنّشْرِ التقديريِّ، وإضافةُ طريقِ الحقِّ دونَ الجائرِ إلى الله تعالى على أسلوبِ قولِه تعالى: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧].

وقولُه: ﴿وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ﴾ [الشعراء: ٨٠] ويَعضُدُ ما ذكَرْنا مِن أنّ على الله تميزَ الطريقَيْنِ وبيانَ السّبيلَيْنِ تفضُّلًا قولُ مُحيي السُّنّة: ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ قَصْدُ ٱلسَّبِيلِ﴾ يعني: بيانَ طريقِ الهُدى مِنَ الضّلالة، فالقَصْدُ منَ السبيل: دينُ الإسلام، والجائرُ منها: اليهوديّةُ والنّصرانيّةُ وسائرُ مِلَل الكُفْر[1].

قالَ في «الانتصاف»: أينَ يذهبُ الزمخشريُّ عن تتمّتِها: ﴿وَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴾؟ ولو كان بزَعْمِ القَدَريّةِ لقال: فقد[2] هدَيْناكم أجمعينَ[3]، ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ﴾، ففسّروها بالقَسْرِ والإلجاءِ وحرّفوا الكَلِمَ عن مَواضِعِه، وأمّا المخالفةُ بينَ الأُسلوبَيْن، فلإقامةِ حُجّةِ الله على الخَلْق، وأنهُ بَيّنَ السبيلَ القاصِدَ والجائر، وهدَى قومًا اختاروا الهُدى، وأضَلّ قومًا اختاروا الضّلال، وقد عُلِمَ أنّ للفعلِ اعتبارَيْنِ، فإضافتُه إلى الله تعالى باعتبارِ خَلْقِه له، وإضافتُه إلى العبدِ باعتبارِ اختيارِه له[4].

قولُه: (**جائرٌ جارَ عن القَصْد**)[5]، **الرّاغبُ**: الجارُ: مَن يَقرُبُ مَسْكَنُه منكَ. وهو منَ الأسماءِ المتضايفة، ولمّا استُعظِمَ حقُّ الجارِ شَرْعًا وعَقْلًا عُبّرَ عن كلِّ مَن يعظُمُ حقُّه أو يَستعظِمُ حقّ غيرِه بالجار. قال تعالى: ﴿وَٱلْجَارِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [النساء: ٣٦] ويقال: استجرْتُ فلانًا فأجارَني، وقال: ﴿وَإِنِّى جَارٌ لَّكُمْ﴾ [الأنفال: ٤٨]، وقال: ﴿وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ

---

(١) «معالم التنزيل» (٥: ١١).

(٢) سقط لفظ «فقَدْ» من النسخة (ح).

(٣) قوله: «ولو كان بزعم القدرية لقال: فقد هديناكم أجمعين» سقط من (ط).

(٤) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٥٩٦).

(٥) في النسخة (ح): «الطريق».

[﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءًۖ لَّكُم مِّنْهُ شَرَابٌ وَمِنْهُ شَجَرٌ فِيهِ تُسِيمُونَ * يُنۢبِتُ لَكُم بِهِ ٱلزَّرْعَ وَٱلزَّيْتُونَ وَٱلنَّخِيلَ وَٱلْأَعْنَٰبَ وَمِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَأٓيَةً لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ ١٠-١١]

﴿لَّكُم﴾ متعلِّق بـ ﴿أَنزَلَ﴾، أو بـ ﴿شَرَابٌ﴾، خبرًا له. والشَّراب: ما يُشرَب. ﴿شَجَرٌ﴾ يعني: الشَّجَر الذي تَرْعاه المواشي. وفي حديث عِكْرِمة: **لا تأكُلوا ثَمَنَ الشَّجَر** فإنـه سُحْت. يعني الكَلأ. ﴿تُسِيمُونَ﴾ مِنْ سامَتِ الماشية؛ إذا رَعَت، فهي سائمة، وأسامَها صـاحبُها، وهو من السُّوْمَة؛ وهي العَلامة؛ لأنها تُؤثِرُ بالرَّعي

عَلَيْهِ﴾ [المؤمنون: ٨٨]، وباعتبارِ القُرب، قيل: جارَ عنِ الطريق، ثُمّ جعَلَ ذلك أصلًا في العُدولِ عن كلِّ حقٍّ، فبَنى منهُ الجَوْر. قال تعالى: ﴿وَمِنْهَا جَآئِرٌ﴾ أي: عادلٌ عنِ المحجّةِ(١).

قولُه: (والشّرابُ: ما يُشرَبُ)، عن بعضِهم: الشُّربُ: تناوُلُ كلِّ مائعٍ، ماءً كان أو غيرَه، والشّريبُ: المُشارِبُ والشّراب(٢).

قولُه: (وفي حديثِ عِكرمةَ: لا تأكُلوا ثمنَ الشّجَر)، يعني: الكلأَ، «النّهاية»: وفي الحديثِ: «لا يمنَعْ فضلَ الماءِ ليمنَعَ به الكلأَ»(٣) الكلأ: النّباتَ، والعُشْب، سواءٌ رَطْبُه ويابِسُه، ومعناه: أنّ البئرَ تكونُ في الباديةِ ويكونُ قريبًا منهُ الكلأُ، فإذا ورَدَ عليها واردٌ، فغلَبَ على مائها، ومنعَ مَن يأتي بعدَه منَ الاستقاءِ منها، فهُو بمَنْعِه الماءَ، مانعٌ منَ الكلأِ، لأنهُ متى ورَدَ عليه رجلٌ بإبِلِه فأرعاها ذلك الكلأ، ثُمّ لم يَسْقِها، قتَلَها العطَشُ، فالذي يمنَعُ ماءَ البئرِ يمنَعُ النباتَ القريبَ منه، وقال الزجّاجُ: كلُّ ما نبَتَ منَ الأرضِ فهُو شجَرٌ، قال الراجز:

نَعلِفُها اللّحمَ إذا عَزّ الشجَرْ والخيلُ في إطعامِها اللّحمَ ضرَرْ(٤)

---

(١) «مفردات القرآن»، ص٢١١.
(٢) هذا كالمستمدِّ من الراغب في «مفردات القرآن»، ص ٤٤٨-٤٤٩
(٣) أخرجه البخاريُّ (٢٣٥٣)، ومسلم (١٥٦٦) وغيرهما من حديثِ أبي هريرةَ رضَي الله عنه.
(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ١٩٢)، والرّجَزُ المذكور للنمِرِ بن تَوْلب العُكْليّ.

عَلاماتٍ في الأرض. وقُرئ: ﴿يُنْبِتُ﴾ بالياء والنون. فإن قلت: لِمَ قيل: ﴿وَمِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾؟ قلت: لأنَّ كلَّ الثمرات لا تكونُ إلّا في الجنَّة، وإنما أُنبِتَ في الأرض بعضٌ مِن كلِّها؛ للتَّذْكرة. ﴿يَتَفَكَّرُونَ﴾: يَنظُرون فيستدلُّون بها عليه وعلى قُدْرتِه وحِكْمته. والآيـة: الدّلالةُ الواضـحة. وعن بعضِهم: (يُنَبِّتُ) بالتشديد. وقرأ أُبيُّ بن كَعْب: (يَنْبُتُ لكم به الزرعُ والزيتونُ والنخيلُ والأعنابُ) بالرفع.

[﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ ۖ وَٱلنُّجُومُ مُسَخَّرَٰتٌۢ بِأَمْرِهِۦٓ ۗ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَـَٔايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ ١٢]

قُرِئت كلُّها بالنَّصب على: وجَعَلَ النجومَ مُسخَّرات، أوْ على: أنَّ معنى تسخيرِها

قولُه: (﴿يُنْبِتُ﴾: بالياءِ والنّون)، بالنّونِ: أبو بكر[1].

قولُه: (لأنّ كلّ الثمراتِ لا تكونُ إلّا في الجنّة)، أي: إنّما قيل: ﴿مِن كُلِّ﴾ بزيادةِ «مِنَ» التبعيضيّة ليدُلّ على أنّ كلّ الثمراتِ لا تكونُ إلّا في الجنّة[2]، وإنّما أُنبِتَ في الأرضِ بَعْضٌ مِن كلِّها.

قولُه: (بعضٌ مِن كلِّها: للتّذكرة)، أي: إذا رأَوْا ما في الجنّةِ منَ الثمراتِ ذَكَروا ما في الدُّنيا ليَعلَموا التفاوتَ، كما ذكَرَ في أوّلِ البقرة في قولِه تعالى: ﴿وَأُتُوا۟ بِهِۦ مُتَشَٰبِهًا﴾ [البقرة: ٢٥].

قولُه: (على: وجعَلَ النّجومَ مُسخّراتٍ)، أي: يجعَلُ ناصبَ النُّجومِ مُضمَرًا وهُو جعَلَ، ومُسَخّرات: ثاني مفعولَيْه، والجُملةُ معطوفةٌ على جُملةِ قولِه: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ﴾، ولا يجوزُ على هذا أن يُعطَفَ على المنصوباتِ بـ﴿وَسَخَّرَ﴾، وهِيَ ﴿ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ﴾؛ لأنّ ﴿مُسَخَّرَٰتٍۭ بِأَمْرِهِۦٓ﴾ حينَئذٍ: حالٌ منَ المذكورات[3]، وقيل:

(١) وعلله أبو زُرعة بإخبارِ الله عن نفسِه بلَفْظِ الملوك كما قال: ﴿نَحْنُ قَسَمْنَا﴾ [الزخرف: ٣٢]. انظر: «حجّةالقراءات»، ٣٨٦.

(٢) من قوله: «أي: إنّما قيل: ﴿مِن كُلِّ﴾» إلى هنا سقط من (ح)

(٣) لتمامِ الفائدةِ انظر: «المحرّر الوجيز» لابن عطيّة، ص ١٠٨٦.

للناس: تَصييرُها نافعةً لهم، حيثُ يَسكنون بالليل، ويَبتغُون مِن فَضْله بالنهار، ويَعلَمون عَدَدَ السِّنينَ والحِساب بمَسِيرِ الشَّمس والقَمَر، ويَهتدون بالنُّجوم. فكأنه قيل: ونَفَعَكم بها في حالِ كونِها مُسخَّراتٍ لِما خُلقن له بأمْرِه. ويجوزُ أن يكون المعنى: **أنه سخَّرها أنواعًا من التَّسْخير،** جَمْعُ مُسخَّر، بمعنى: تَسْخير، مِن قولِك: سخَّره الله مُسخَّرًا، كقولك: سرَّحه مُسرَّحًا، كأنه قيل: وسخَّرها لكم تسخيراتٍ بأمْره. وقُرئ بنَصْب (الليلَ والنهارَ) وحدَهما، ورفعِ ما بعدَهما على الابتداءِ والخَبَر. **وقُرئ:** ﴿وَٱلنُّجُومُ مُسَخَّرَٰتٌ﴾ **بالرفع، وما قَبْلَه بالنصب.** وقال: ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَأَيَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ فجَمَعَ الآية. وذكر العَقْل؛ **لأنَّ الآثارَ العُلْويَّة أظهرُ دلالةً** على القُدْرة الباهرة، وأبْيَنُ شهادةً للكِبْرياء والعَظَمة.

للفعل، فكان المعنى: سخَّرَ هذه الأشياءَ في حالِ كوْنِها مُسَخّراتٍ بأمرِه، فهُو خلَق. نعَمْ، يجوزُ أن يُستعارَ سَخّرَ لكم لقولِه: نفَعَكم؛ لأنّ الغرَضَ مِن تسخيرِها النفْعُ، فكأنهُ قيل: ونفَعَكم بها في حالِ كونِها مُسَخّراتٍ لِما خُلِقْن لهُ.

قولُه: (**أنهُ سخّرها أنواعًا منَ التسخير**)، أي: جعَلَ «مُسَخّراتٍ»: مفعولًا مطلقًا، على تأويلِ مُسَخّر بمعنى تسخير، وإنّما جمعَ لإرادةِ الأنواع.

قولُه: (**وقُرِئَ: ﴿وَٱلنُّجُومُ مُسَخَّرَٰتٌ﴾ بالرّفع، وما قبلَه بالنّصب**): ابنُ عامر: «والشمسُ والقمرُ والنّجومُ مُسخّراتٌ» بالرّفعْ في الأربعة[1]، وحفصٌ: برَفْعِ ﴿وَٱلنُّجُومُ مُسَخَّرَٰتٌ﴾ فقَطْ، والباقونَ: بالنّصب، وقال القاضي: هذا على الابتداءِ والخبر، فيكونُ تعميمًا للحُكمِ بعدَ تخصيصه[2].

قولُه: (**لأنّ الآثارَ العُلْويةَ أظهَرُ دِلالةً**)، أي منَ السُّفْليّة، يعني: حينَ ذكَرَ الآثار

---

(١) وعلّةُ اختياره أنهُ لا يصلحُ أن تقول: «وسخّرَ النجومَ مسخّرات» فقطَعها عمّا قبْلَها، وجعل «النّجوم» مبتدأ، و«مسخّرات» خبرًا. انظر: «حجّة القراءات»، ص٣٨٦.

(٢) «أنوار التنزيل» (٣: ٣٨٩).

[﴿ وَمَا ذَرَأَ لَكُمْ فِي ٱلْأَرْضِ مُخْتَلِفًا أَلْوَٰنُهُۥٓ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَةً لِّقَوْمٍ يَذَّكَّرُونَ ﴾ ١٣]

﴿ وَمَا ذَرَأَ لَكُمْ ﴾ معطوفٌ على ﴿ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ ﴾ يعني: ما خَلَقَ فيها مِن حيوانٍ وشَجَر وثمرٍ وغيرِ ذلك مُختلِفَ الهَيْئاتِ والمَناظر.

[﴿ وَهُوَ ٱلَّذِي سَخَّرَ ٱلْبَحْرَ لِتَأْكُلُواْ مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُواْ مِنْهُ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا وَتَرَى ٱلْفُلْكَ مَوَاخِرَ فِيهِ وَلِتَبْتَغُواْ مِن فَضْلِهِۦ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ ١٤]

﴿لَحْمًا طَرِيًّا ﴾: هو السَّمك، ووَصفه **بالطَّراوة؛ لأنَّ الفسادَ يُسرِع إليه؛ فيُسارَعُ إلى أكْله**؛ خيفةً للفساد عليه. فإن قلت: ....

السُّفليّةَ أفردَ الآيةَ، وذكَرَ التفكُّر[(١)]، وحيَن ذكرَ العُلْويّةَ جَمعَها، وذَكَرَ العقلَ، وذلك أنّ الآثارَ السُّفليةَ[(٢)] مَخْفيّةٌ، فتَحتاجُ إلى إمعانِ النظَر، ودِقّةِ الفِكَر، والآثارُ العُلْويّة تُدرك في بدُوِّ العقل، وهِيَ معَ ذلك متشَعِّبة، وفيها أنواعٌ من الدِّلالات.

قولُه: (**ووصَفَه بالطّراوةِ، لأنّ الفسادَ يُسرعُ إليه فيُسارَعُ[(٣)] إلى أكلِه**)، **الراغب**: طَرِيًّا: غَضًّا، منَ الطراءِ والطَّراوة، يقال: طرّيتُ كذا فطَرِيَ، ومنهُ: المطرّاةُ منَ الثياب، والإطراءُ: مَدْحٌ يجَدّدُ ذكْرُه، وطَرَأَ بالهمزة: طلَعَ[(٤)].

الانتصاف: وفيه إرشادٌ لأن يُتناوَلَ طرِيًّا، فقد قال الأطبّاءُ: أكلُه بعدَ ذهابِ طَراوتِه مِن أضَرِّ ما يكون[(٥)].

---

(١) يعني قوله تعالى في الآيةِ اللاحقة: ﴿ وَمَا ذَرَأَ لَكُمْ فِي ٱلْأَرْضِ مُخْتَلِفًا أَلْوَٰنُهُۥٓ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَةً لِّقَوْمٍ يَذَّكَّرُونَ ﴾ [النحل: ١٣].

(٢) من قوله: «أفردَ الآيَةَ، وذكَرَالتفكُّر» إلى هنا سقط من (ح).

(٣) قوله: «إليه فيُسارَع» سقط من (ح).

(٤) «مفردات القرآن»، ص٥١٩.

(٥) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٥٩٨).

ما بالُ الفقهاءِ قالوا: إذا حلفَ الرَّجلُ لا يأكلُ لحمًا، فأكل سَمكًا: لم يَحْنث، والله تعالى سمَّاه لحمًا كما ترى؟ قلت: مَبْنى الأَيمان على العادة، وعادةُ الناسِ إذا ذُكر اللَّحمُ على الإطلاق أن لا يُفهَمَ منه السَّمَك، وإذا قال الرَّجلُ لغُلامِه: اشترِ بهذه الدراهمِ لحمًا، فجاء بالسَّمك؛ كان حقيقًا بالإنكار. ومِثالُه: أنَّ الله تعالى سمَّى الكافرَ دابَّةً في قوله: ﴿إِنَّ شَرَّ ٱلدَّوَآبِّ عِندَ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [الأنفال: ٥٥]، فلو حَلَفَ حالِفٌ لا يركبُ دابَّةً، فركبَ كافرًا: لم يحنث. ﴿حِلۡيَةٗ﴾: هي اللُّؤلؤ والمَرْجان. والمرادُ بلُبْسهم: لُبْسُ نسائهم؛ لأنهنَّ مِن جُمْلتهم، **ولأنهنَّ إنما يتزيَّنَّ بها مِن أجْلِهم، فكأنَّها زِينتُهم ولِباسُهم**. المَخْر: شَقُّ الماءِ **بحَيْزُومها**. وعن الفرَّاء: هو صوتُ جَرْيِ الفُلك بالرِّياح. وابتغاءُ الفَضْل: التِّجارة.

[﴿وَأَلۡقَىٰ فِي ٱلۡأَرۡضِ رَوَٰسِيَ أَن تَمِيدَ بِكُمۡ وَأَنۡهَٰرٗا وَسُبُلٗا لَّعَلَّكُمۡ تَهۡتَدُونَ ۞ وَعَلَٰمَٰتٖۚ وَبِٱلنَّجۡمِ هُمۡ يَهۡتَدُونَ﴾ ١٥-١٦]

قولُه: (**ما بالُ الفقهاء**) قيل: «ما» مبتدأٌ، و«بالُ»: خبرُه، و«قالوا»: حالٌ منَ «الفقهاء»، لأنهُ في المعنى: فاعل، لأنّ قولَك: ما بالُك؟ معناه: ما تصنَعُ؟ نحوَ: ما شأنُك؟

قولُه: (**ولأنّهنَّ إنّما يتزيّن بها مِن أجلِهم، فكأنّها زينتُهم ولِباسُهم**)، **الانتصاف**: لله دَرُّ مالكٍ حيث جعَلَ للزّوجِ الحَجْرَ على زوجتِه فيما لهُ [بالٌ][1] مِن مالِها، وهُو مقدارُ الثلُث، فحَقُّه فيه بالتجَمّل[2]، وفي هذه الآيةِ جعَلَ حظّ المرأةِ مِن زينتِها للزّوج، فجعَلَ لِباسَها لباسَه.

قولُه: (**بحَيْزومِها**)، أي: السفينة، والحَيْزومُ: وسَطُ الصّدر، وما يُضَمُّ عليه الحِزامُ[3].

---

(١) زيادةٌ من «الانتصاف».

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٥٩٨).

(٣) ومنهُ قولُ طرَفة بن العبد في وصفِ ناقتِه وتشبيهها بالسفينة:

يشقُّ حبابَ الماءِ حيْزومُها بها ... كما قسّمَ التُّرْبَ المفايِلَ باليدِ

انظر: «شرح القصائد العشر» للخطيب التبريزي، ص٩٨.

﴿أَن تَمِيدَ بِكُمْ﴾: كراهةَ أن تَميدَ بكم وتضطربَ. **والمائِد: الذي يُدارُ به إذا** ركبَ البَحْر. قيل: خَلَقَ اللهُ الأرضَ فجعلتْ تمُور، فقالت الملائكة: ما هيَ بمَقرٍّ أَحدٍ على ظَهْرها، فأصبحتْ وقد أُرسِيَتْ بالجبال، لم تَدْرِ الملائكةُ ممَّ خُلقت. ﴿وَأَنْهَٰرًا﴾: وجَعَلَ فيها أنهارًا؛ **لأنَّ ﴿أَلْقَىٰ﴾ فيه معنى: جَعَل**، ألا ترى إلى قوله: ﴿أَلَمْ نَجْعَلِ ٱلْأَرْضَ مِهَٰدًا * وَٱلْجِبَالَ أَوْتَادًا﴾ [النبأ: ٦-٧]؟ ﴿وَعَلَٰمَٰتٍ﴾: هي مَعالم الطُّرق وكلُّ ما تَستدِلُّ به السابِلَةُ من جَبَلٍ ومَنْهَلٍ وغيرِ ذلك. **والمرادُ بالنَّجم: الجِنْس**، كقولك:

قولُه: (**وَالمائِدُ الذي يُدارُ به**)، أي: الشخص الذي يَدورُ رأسُه، «الأساس»: والدّهرُ بالإنسانِ دوّارٌ أي يَدورُ بأحوالِه المختلِفة، قال القاضي: إنّ الأرضَ قبْلَ أن تُخلقَ فيها الجِبالُ كانت كالكُرةِ بسيطةَ الطّبع، وكان مِن حقِّها أن تتحرّكَ بالاستدارةِ كالأفلاك، أو أن تتحرَّكَ بأدنى سبب، فلمّا خلَقَ عليها الجِبالَ تفاوتَتْ جوانبُها، وتوجّهتِ الجبالُ بثِقْلِها نحوَ المركَز، فصارت كالأوتادِ التي تمنَعُها منَ الحركة[1].

قولُه: (**لأنّ ﴿أَلْقَىٰ﴾ فيه معنى: جَعَل**)، يعني: لا يقالُ: ألقَى فيها أنهارًا، لكنْ لمّا تضمّنَ ﴿أَلْقَىٰ﴾ معنى جعَلَ، صَحّ عطفُ ﴿أَنْهَٰرًا﴾ على ﴿رَوَٰسِيَ﴾، قلتُ: ويجوزُ أن يكونَ مِن بابِ قولِه:

علفْتُها تِبْنًا وماءً باردًا[2]

أي: وأجْرى فيها أنهارًا.

قولُه: (**والمرادُ بالنّجم: الجِنس**)، **الرّاغب**: أصلُ النّجم: الكوكبُ الطّالعُ، وجمعُه نُجومٌ، ونَجَم: طَلَعَ، نَجْمًا ونُجومًا، فصارَ النّجمُ مرّةً اسمًا ومرّةً مصدرًا، ومنهُ شُبِّهَ به طلوعُ النّبات، والرّأيُ، فقيل: نجَمَ النّبتُ والقَرْنُ، ونَجَمَ لي رأيٌ نَجْمًا ونُجومًا، ونَجمَ فلانٌ على السُّلطان: صارَ عاصِيًا، ونَجّمتَ المالَ عليه: إذا وزّعتَه، كأنّك فرَضْتَ أن يَدفَعَ عندَ طلوعِ كلِّ نجْم

---

(١) «أنوار التنزيل» (٣: ٣٩٠).

(٢) سبق تخريجه.

كَثُرَ الدِّرهمُ في أيدي الناس. وعن السُّدِّيِّ: هو: **الثُّريّا، والفَرْقدان؛ وبَناتُ نَعْش**، والجَدْي. **وقرأَ الحسن**: (وبالنُّجْـم)، بضمَّتين، وبضمَّةٍ وسكون، وهو جمعُ نَجْم، كرُهُن ورُهْن، والسُّكون تخفيف. وقيل: حُذِفَ الواوُ من النُّجوم تخفيفًا. **فإنْ قلت**: قولُه: ﴿وَبِٱلنَّجۡمِ هُمۡ يَهۡتَدُونَ﴾ **مُخرَج عن سَنَنِ الخِطاب**، مقدَّم فيه «النَّجم»،

نصيبًا، ثُمّ صارَ متعارَفًا في تقديرِ دَفْعِه بأيِّ شيءٍ قدّرتَ ذلك(١).

قولُه: (**هُو الثُّرَيّا والفَرْقَدانِ وبناتُ نَعْش**)، الثُّرَيّا(٢): هِي أنجمٌ ستّةٌ منتظِمةٌ تُشبِهُ عُنقودَ الكَرْم. والفَرْقدانِ: نجمانِ متوقِّدانِ مِن نجومِ البَنات، والجدي: نجْمٌ عندَ القُطبِ تُعرَفُ به القِبْلة. **المُغرِب**: يقال: لكوكبِ القِبلة: جَدْيُ الفرقَد، بفَتح الجيم وسكونِ الدّال، ومنهُ قولُ ابنِ المُبارَك في تحرّي القِبلةِ: أهلُ الكوفةِ يجعَلونَ الجَدْيَ خلْفَ القَفا. والمُنجّمونَ يُسمّونَهُ جُدَيًّا، على التصغير، فَرْقًا بينَه وبينَ البُرُج(٣).

قولُه: (**وقَرأَ الحسَنُ**)، بضَمّتَيْن، قالَ ابنُ جِنّي: قَرأَ الحسَنُ: «وبالنُّجُم»، وقرأَ يَحْيى: «وبالنُّجْمِ» بضَمِّ النون وسكونِ الجيم، النُّجُم: جمعُ نَجْم، ومثلُه ممّا كُسِّرَ مِن «فَعْل» على «فُعُل»: سَقْفٌ وسُقُفٌ، ورَهْنٌ ورُهُنٌ، وإن شئتَ [قل:] أرادَ النُّجومَ فقَصَرَ الكلمةَ فحذَفَ واوَها، ومِثلُه منَ المقصورِ مِن فُعول: قولُ أبي بكرٍ في أسُدٍ: إنهُ مقصورٌ مِن أسُودٍ، فصارَ أسُدًا ثمّ أُسكِن(٤).

قولُه: (﴿وَبِٱلنَّجۡمِ هُمۡ يَهۡتَدُونَ﴾ **مُخرَجٌ عن سَنَنِ الخِطاب**)، يعني: أنّ هذا التركيبَ مشتملٌ على خَواصّ فنِّ المعنى بالمُسنَدِ إليه، أحدها: إنّ الآياتَ السابقةَ مِن لَدُنْ فاتحةِ السّورةِ إلى هاهنا واردةٌ على سَنَنِ الخِطاب، فما بالُ هذه أُخرِجتْ عنِ الخِطابِ إلى الغَيْبة؟ وثانيها: فيه

---

(١) «مفردات القرآن»، ص٧٩١.

(٢) قوله: «الثريا» سقط من النسخة (ح).

(٣) «المُغرب في ترتيب المعرب» (١: ١٣٥).

(٤) «المحتسب» (٢: ٨)، وانظر: «مختصر شواذّ القرآن» لابن خالَويْه، ص٧٢.

مُقحَم فيه ﴿هُمۡ﴾، كأنه قيل: وبالنَّجمِ خُصوصًا هؤلاءِ خُصوصًا يَهْتدون، فمَن المرادُ بـ﴿هُمۡ﴾؟ قلت: كأنه أراد قُريشًا: كان لهم اهتِداءٌ بالنجوم في مَسايرِهم، وكان لهم بذلك عِلْمٌ لم يكن مِثْلُه لغيرهم، فكان الشُّكرُ أوجبَ عليهم، والاعتبارُ ألزمَ لهم؛ فخُصِّصوا.

[﴿أَفَمَن يَخۡلُقُ كَمَن لَّا يَخۡلُقُۚ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ ١٧]

فإن قلت: ﴿كَمَن لَّا يَخۡلُقُ﴾ أُرِيدَ به الأصنام، فلمَ جيء بـ«مَن» الذي هو لأُولي العِلْم؟ قلت: فيه أوجه: أحدُها: أنهم سمَّوْها آلهةً وعَبَدُوها، فأجرَوْها مجرى أُولي

تقديمُ المجرور، وهُو ﴿وَبِٱلنَّجۡمِ﴾ على عاملِه، وهُو ﴿يَهۡتَدُونَ﴾، وثالثها: توكيدُ التركيبِ بقولِه: ﴿هُمۡ﴾، فدَلّ تلوُّنُ الخِطابِ على امتيازِ هؤلاءِ عنِ السابِق ذِكرُهم، ودَلّ تقديمُ ﴿وَبِٱلنَّجۡمِ﴾ على اختصاصِ هؤلاءِ بالاهتداءِ بالنّجم دونَ غيرِها ممّا يُهتدَى به، ودَلّ التوكيدُ بإقحام ﴿هُمۡ﴾ على اختصاصِهم بهذه الهِدايةِ، دونَ غيرِهم.

وأجابَ عن تلوينِ الخِطابِ بقولِه: «كأنهُ أرادَ قُرَيشًا»، وعن التوكيدِ بقولِه: «كانَ لهم اهتداءٌ بالنجومِ في مَسايِرِهم»، وعن التخصيصِ بقولِه: «وكانَ لهم بذلك عِلمٌ لم يكنْ مِثلُه لغيرِهم».

وقلتُ: ويُمكنُ أن يُقالَ: إنّ قولَه: «ألقى في الأرضِ سُبُلًا» عامٌّ في أهلِ القُرى والمدُنِ والبَوادي ﴿لَعَلَّكُمۡ تَهۡتَدُونَ﴾ إمّا أن يتعلّقَ بأوّلِ الآيةِ أو بقولِه: ﴿سُبُلًا﴾، ويكونُ[1] ﴿لَعَلَّ﴾ للتحقيق، وأمّا الاهتداءُ بالنّجْمِ فمختَصٌّ بمَن هو حاذقٌ في سُلوكِ البَحْر، والمَهامِهُ: البِيدُ التي لا منارَ لها ولا سبيل، وتقديمُ ﴿وَبِٱلنَّجۡمِ﴾ لأنّ معناه: وبالنّجم خصوصًا لا بغيرِه يهتَدون، أو لمُراعاةِ الفَواصل، وإقحامُ ﴿هُمۡ﴾ لتُقوّي الحُكم، والعدولُ إلى الغَيْبةِ للالتفاتِ، والإيذانِ بأنّ هذا الاهتداءَ أغربُ منَ الأوّل، والمُعرِضُ عنهُ أدْخَلُ في الكُفران، والفاءُ في «فكان الشُّكر»: للسّببيّة، وكذا في قولِه: «فخُصِّصوا».

---

(١) في (ح) و(ط): «تكوين».

العِلْم. ألا تـرى إلى قولـه على أثـرِه: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَخۡلُقُونَ شَيۡـٔٗا وَهُمۡ يُخۡلَقُونَ ﴾ [النحـل: ٢٠] والثاني: **المُشاكَلة بينه وبَيْن مَن يَخلق**. والثالث: أن يكونَ المعنى: أنَّ مَن يَخلُقُ ليس كمَن لا يَخلق من أُولي العِلْم، فكيفَ بما لا عِلْمَ عنده! كقوله: ﴿ أَلَهُمۡ أَرۡجُلٞ يَمۡشُونَ بِهَآ ﴾ [الأعراف: ١٩٥]، يعني: أنَّ الآلهةَ حالهم مُنحطَّةٌ عن حالِ مَن لهم أرجُل وأيدٍ وآذانٌ وقلوب؛ لأنَّ هؤلاءِ أَحياءٌ وهم أموات، فكيف تصحُّ لهم العبادة؟! **لا أنها لو صحَّت لهم هذه الأعضاءُ لَصَحَّ أن يُعبَدوا**. فإن قلتَ: **هو إلزامٌ للذين عَبَدُوا الأوثانَ** وسمَّوها آلهةً تشبيهًا بالله، فقد جَعَلُوا غيرَ الخالق مِثْلَ الخالق،

قولُه: (**المُشاكَلة بينَه وبينَ مَن يَخلُقُ**)، يعني: جيءَ بـ«مَنْ» الذي هُو مختصٌّ بأولي العِلم للجَماد الذي هُو أصنام؛ لأنّها مصحوبةٌ معَ ذكْرِ مَن يَخلُق، كقولِه تعالى: ﴿ وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثۡلُهَا ﴾ [الشورى: ٤٠].

قولُـه: (**لا أنّها لو صحّت لهم هذه الأعضـاءُ لَصحّ أن يُعبَدوا**)، يريدُ أنّ الآيَتَيْنِ مِن بابِ المبالغةِ والإلزامِ بالطّريقِ الأوْلى، لا لتصحيحِ العبوديّةِ للأصنام بحصُولِ ما هُو مفقودٌ عنها موجودٌ في الناس.

الانتصاف: الزمخشريُّ يَجزِمُ على أنّ العِبادَ يَخلُقونَ أفعالَهم، فالمُرادُ ظهورُ التفاوُت بينهم وبينَ مَن يخلُقُ ومَن لا يخلُقُ منهم، كالعاجِزينَ والزّمْنى، حتّى يَثبُتَ أنّ التفاوُت بينهم وبينَ ما لا يخلُقُ، كالأصنام، أوْلى[١].

قولُه: (**هُو إلزامٌ للّذينَ عَبَدوا الأوثانَ**)، وجهُ السؤال: أنّ المشركينَ ما شَبّهوا الخالقَ بالأصنامِ حتّى يُنكِرَ عليهم بقولِه: ﴿ أَفَمَن يَخۡلُقُ كَمَن لَّا يَخۡلُقُ ﴾، وإنّما شبّهوا[٢] الأصنامَ بالخالق، فكانَ حقُّ الإلزام أن يُقال[٣]: أفمَن لا يخلُقُ كمن يخلُق؟ ووجهُ الجوابِ: أنّ وجْهَ التشبيهِ إذا قوي بينَ الطّرفَيْنِ، أعني المشبّهَ والمشبّهَ به، يَرجعُ التشبيهُ إلى التشابُه، فيُقال:

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٥٩٩).
(٢) من قوله: «الخالق بالأصنام حتى يُنكِر عليهم» إلى هنا سقط من (ح).
(٣) من قوله: «أفمن يخلق كمن لا يخلق، وإنما شبهوا» إلى هنا، سقط من (ط).

فكان حقُّ الإلزامِ أن يُقال لهم: أفمَن لا يَخْلقُ كمن يَخْلُق! قلت: حين جعَلُوا غيرَ الله مِثْلَ الله في تسميته باسمِه والعبادةِ له وسوَّوْا بَيْنه وبينه؛ فقد جَعَلُوا الله تعالى مِن جِنْس المخلوقاتِ وشَبيهًا بها، فأنكرَ عليهم ذلك بقوله: ﴿ أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ ﴾.

[﴿ وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا إِنَّ اللَّهَ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ * وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنُونَ ﴾ ١٨-١٩]

﴿لَا تُحْصُوهَا﴾: لا تَضبطُوا عَدَدَها ولا تبلُغْه طاقتُكم، فَضْلًا أن تُطِيقوا القيامَ بحقِّها مِن أداءِ الشُّكر، أَتْبعَ ذلك ما عدَّد من نِعَمِه؛ تنبيهًا على أنَّ وراءَها ما لا يَنحصِرُ ولا ينعدّ، ﴿إِنَّ اللَّهَ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ حيثُ يتجاوزُ عن تقصيرِكم في أداء شُكرِ النِّعمة،

وجهُ الخليفةِ كالقمر، والقمرُ كوَجْه الخليفة، والمشرِكونَ لمّا تعامَلوا معَ الأصنام بما ينبغي أن يُعامَلَ به الإلهُ الحَقُّ مِن تسمِيتِها بالآلهة، والتوجُّهِ بالعبادةِ إليها، فلم يَبْقَ عندَهم فَرْقٌ بينَها وبينَه، تعالى عمّا يقول الظالمونَ عُلُوًّا كبيرًا، حصَلَ التشابُه، فقيل ما قيلَ، أو ذهبَ إلى التعكيسِ: لأنّ مِن حقِّ المشبّهِ أن يكونَ أحطّ منَ المشبّهِ به فيما وقَعَ فيه الشّبه، فإذا قُلِبَ انعكَسَ مَزيدًا للتقريعِ والتجهيل.

قولُه: (أَتْبعَ ذلك)، أي: أتبعَ قولَه: ﴿وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا﴾ ما عدّدَ، أي: جميعَ ما عدّدَ مِن أوّلِ السُّورةِ إلىٰ هاهنا منَ النِّعَم، فقولُه: ﴿ذَالِكَ﴾: مفعولٌ أوّلٌ، وقولُه: «ما عدّدَ»: مفعولٌ ثانٍ، يعني: لمّا عدّدَ النِّعَمَ المتكاثِرة، وأُريدَ استيفاءُ جميعِ أقسامِها وأنواعِها، وكانت ممّا لا تَنحصِرُ بحسْبِ العباد(١)، ختَمَ بجامعٍ يحتويها كلّها تنبيهًا علىٰ أنّ وراءَ المذكورةِ ممّا لا يُعَدُّ، كقولِه تعالىٰ: ﴿وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾.

قولُه: (﴿إِنَّ اللَّهَ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ حيثُ يتجاوزُ عن تقصيرِكم)، إلىٰ آخرِه، فيهُ إشارةٌ إلىٰ أنّ التعليلَ بقولِه: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ للتذييل، وفي قولِه: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنُونَ﴾ إشعارٌ بوجودِ تقصيرٍ في أداءِ شُكرِ ما أَوْلاهُم منَ النِّعَم، وذلك مِن مفهومِ

---

(١) في (ح) و(ف): «بحسب العادّ»، وله وجه صحيح أيضًا.

ولا يَقطعُها عنكم لتفْريطِكم، ولا يُعاجِلُكم بالعقوبة على كُفْرانها، ﴿وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعۡلِنُونَ﴾ مِنْ أعمالِكم، وهو وَعِيد.

[﴿وَٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَخۡلُقُونَ شَيۡـٔٗا وَهُمۡ يُخۡلَقُونَ ۝ أَمۡوَٰتٌ غَيۡرُ أَحۡيَآءٖۖ وَمَا يَشۡعُرُونَ أَيَّانَ يُبۡعَثُونَ﴾ ٢٠-٢١]

﴿وَٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ﴾: والآلهةُ الذين يدعُوهم الكفَّار ﴿مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾، وقُرئ بالتاء، وقُرئ: (يُدْعَوْن)، على البناء للمَفْعول، نفى عنهم خصائصَ الإلهيَّة بنَفْي كونِهم خالِقين وأحياءً لا يموتون وعالِمِين بوَقْتِ البَعْث، وأثبتَ لهم صفاتِ الخَلْق؛ بأنهم مخلوقُون وأنهم أمواتٌ وأنهم جاهِلُون بالغَيْب. ومعنى: ﴿أَمۡوَٰتٌ غَيۡرُ أَحۡيَآءٖ﴾: أنهم لو كانوا آلهةً على الحقيقةِ لَكانوا أحياءً غيرُ أموات، أي: غيرُ جائز عليها الموتُ كالحيِّ الذي لا يموت، وأمْرُهم على العكسِ من ذلك. والضميرُ في ﴿يُبۡعَثُونَ﴾ للدَّاعِين، أي: لا يَشعُرون متى تُبعَثُ عَبَدتُهم. وفيه تهكُّمٌ بالمشركين، وأنَّ آلهتَهم لا يَعلمون وقتَ بَعْثِهم، فكيف يكونُ لهم وقتُ جزاءٍ منهم على عبادتهم. وفيه دلالةٌ على أنه لا

قولُه: ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعۡمَةَ ٱللَّهِ لَا تُحۡصُوهَآ﴾، يعني: أنّ أنعامَ الله لا نهايةَ لها، فإذًا لا يَقدِرُ أحدٌ أن يقومَ بحقِّها، كما هُو حقُّها، وهُو يقتضي سَلْبَ تلك النِّعمة، وإنزالَ النِّقمة بدَلَها، ﴿وَٱللَّهُ غَفُورٌ﴾ يتجاوزُ عن التقصيرِ عاجلًا، ﴿رَّحِيمٌ﴾ لا يقطَعُ النِّعمة، لكنْ لا بُدّ أن يُجازيَكم آجِلًا على أعمالِكم، لأنهُ يعلَمُ ﴿مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعۡلِنُونَ﴾، وفيه إشعارٌ بأنّ تكليفَ ما لا يُطاقُ جائز، لكنْ غيرُ واقع منَ الله تعالىٰ تكرُّمًا وتفضُّلًا.

قولُه: (ومعنى: ﴿أَمۡوَٰتٌ غَيۡرُ أَحۡيَآءٖ﴾ أنهم لو كانوا آلهةً)، يعني: كان يكفي أن يُقالَ: هم أمواتٌ، فقُرِنَ بقولِه: ﴿غَيۡرُ أَحۡيَآءٖ﴾ ليكونَ تعريضًا بالإلهِ الحقِّ في أنهُ حيٌّ لا يموت، فمَن كان بعكسِهِ لا يكونُ إلهـًا.

قولُه: (وفيه دِلالةٌ)، أي: في قولِه: ﴿وَمَا يَشۡعُرُونَ أَيَّانَ يُبۡعَثُونَ﴾ إدماجٌ، يعني: أنهُ لا بُدّ منَ البَعْث، وأنّ البعثَ مِن لوازِمِ التكليف، يعني: مِن شأنِ المعبودِ أن يُجازيَ عابدَه

بدَّ من البَعْث، وأنه مِن لَوازمِ التكليف. ووجهٌ آخر: وهو أنْ يكونَ المعنى: أنَّ الناسَ يَخلُقونهم بالنَّحْت والتصوير، وهم لا يَقدِرُون على نحو ذلك، فهم أعجَزُ مِن عَبَدتِهم أمواتٌ جَمادات لا حياةَ فيها، ﴿غَيْرُ أَحْيَآءٍ﴾ يعني: أنَّ مِنَ الأموات ما يعقبُ موتَه حياة، كالنُّطَفِ التي يُنشِئُها الله حَيَوانًا، وأجسادِ الحيوان التي تُبعَث بعد موتها. وأمَّا الحِجارةُ فأمواتٌ لا يُعقِبُ موتَها حياة، وذلك أَعرقُ في موتها، ﴿وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾ أي: وما يَعلَمُ هؤلاءِ الآلهةُ متى تُبعَث الأحياءُ تهكُّمًا بحالها؛ لأنَّ شعورَ الجَماد مُحال، فكيفَ بشُعور ما لا يَعلمه حَيٌّ إلّا الحيُّ القيُّوم سبحانه؟! ووجهٌ ثالث: وهو أنْ يُرادَ بالذين يَدْعُون: الملائكة، وكان ناسٌ منهم يَعبُدونهم، وأنهم ﴿أَمْوَاتٌ﴾، أي: لا بُدَّ لهم من الموت، ﴿غَيْرُ أَحْيَآءٍ﴾: غيرُ باقيةٍ حياتُهم. ﴿وَمَا يَشْعُرُونَ﴾: ولا عِلْمَ لهم بوقتِ بَعْثهم. وقُرِئ: (إِيّان) بكسرِ الهمزة.

الذي كلّفَهُ على عبادتِه، وهُو في الدُّنيا مفقودٌ كما نشاهدُ في ظاهرِ الحال، فلا بُدّ مِن دارِ الجزاءِ وبَعْثِ الخَلْقِ للثّوابِ والعقاب، ثُمّ إذا كان كذلك، لا بُدّ للإلهِ منَ العِلم بالكائن الواجب، فنفَى عنهم ذلك العِلمَ لتنتفيَ إلهيّتُهم، وعليهِ قولُه تعالى: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُوهُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ۞ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا وَعْدَ ٱللَّهِ حَقًّا إِنَّهُۥ يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ لِيَجْزِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ بِٱلْقِسْطِ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَهُمْ شَرَابٌ مِّنْ حَمِيمٍ ...﴾ [يونس: ٣-٤].

قولُه: (ووجْهٌ آخرُ، وَهو: أن يكونَ المعنى)، عطفٌ على قولِه: «نَفى عنهُم خصائصَ الإلهيّة».

قولُه: (وأنّهم ﴿أَمْوَاتٌ﴾، أي: لا بُدّ لهم منَ الموتِ، ﴿غَيْرُ أَحْيَآءٍ﴾: غيرُ باقيةٍ حياتُهم)، اعلَمْ أنّ المؤلِّفَ حينَ أثبتَ الموتَ للأصنام، وكانت جماداتٍ أوّلَ توكيدَه بقولِه تعالى: ﴿غَيْرُ أَحْيَآءٍ﴾ بقولِه: «أنهُ غيرُ جائزٍ عليها الحياةُ»، تنبيهًا على أنّها أقلُّ منَ الحيَوانِ ودونَ النّامي، لجوازِ إثباتِ الحياةِ لهما حقيقةً ومجازًا، وحينَ أثبتَه للملائكةِ وجعَلَهُ مجازًا باعتبارِ ما يؤولُ، أكّدَهُ بما يُناسِبُه مِن قولِه: «غيْرُ باقيةٍ حياتُهم»، كقولِه تعالى: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ﴾ [الزمر: ٣٠].

[﴿ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ۚ فَٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ قُلُوبُهُم مُّنكِرَةٌ وَهُم مُّسْتَكْبِرُونَ ۝ لَا جَرَمَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ ۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُسْتَكْبِرِينَ ﴾ ٢٢-٢٣]

﴿ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾ يعني: **أنه قد ثَبَتَ بما تقدَّم** مِن إبْطالِ أنْ تكونَ الإلهيَّة لغيره، وأنها له وحدَه لا شَرِيك له فيها، فكانَ من نتيجةِ ثَباتِ الوحدانيَّة ووضوحِ دَليلها: استمرارُهم على شِرْكهم، وأنَّ قلوبَهم مُنكِرة للوحدانيّة، **وهم مُستكبِرون عنها وعن الإقـرارِ بها**. ﴿ لَا جَرَمَ ﴾: حقًّا ﴿أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ﴾ سِـرَّهم وعَلانِيَتَهم **فيُجازِيَهم**، وهو

قوله: (**يعني أنه قد ثبَتَ بما تقدّم**)، فاعل «ثَبَتَ» ضَميرٌ يرجِعُ إلى قوله تعالى: ﴿ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾: يريد أنّ قولَه: ﴿ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾(١) فذْلَكةٌ لِما سبَق وإعادةٌ للمدّعَى مجمَلًا بعدَ إقامةِ الحُجّةِ عليها مُفصّلًا، المعنى: قد ثَبَتَ بالدّلائلِ الدّالّةِ على أنّ الإلهيّة مختَصّةٌ بالله تعالى، وأنهُ واحدٌ مُتَفرِّدٌ بالألوهيّةِ، وهُو المعبودُ الحَقُّ، وإذا كانَ كذلك، فمِن حقِّه أنْ يختصّ بالعبادة، وأنْ لا تُنكَرَ إلهيّتُه، وهؤلاءِ عكَسُوا واستمَرّوا على شِركِهم وقلوبُهم مُنكِرةٌ للوَحْدانيّة، فقولُه: «أنه قد ثبَتَ بما تقدّمَ» إلى آخرِ قولِه: «وعنِ الإقرارِ بها» تفسيرٌ لقولِه تعالى: ﴿ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ۚ فَٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ قُلُوبُهُم مُّنكِرَةٌ ﴾، فالفاءُ في قولِه: «فكان مِن نتيجة» هِيَ الفاءُ في قولِه: ﴿فَٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾، ومجازُ هذه الفاءِ، كمجازِ اللام في قولِه: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾ [القصص: ٨].

قولُه: (**وهُم مُستكبِرونَ عنها وعنِ الإقرارِ بها**)، **الرّاغبُ**: الكِبْرُ والتكَبُّرُ والاستكبارُ والكِبرياءُ متقارِبٌ، فالكِبْرُ: الحالةُ التي يتَخصّصُ بها الإنسانُ مِن إعجابِه، وذلك أنْ يَرى نفسَه أكبَرَ مِن غيرِه، وأعظمُ التكبّرِ التكبّـرُ على الله بالامتناعِ مِن قَبولِ الحقِّ والإذعانِ له بالعبادة. ويقال: التكبُّرُ على وجهَيْن، أحدُهما: أن تكونَ الأفعالُ الحَسَنةُ كثيرةً في الحقيقةِ وزائدةً على محاسِنِ غيرِه، وعلى هذا وَصْفُ الله بالمتكبِّر، فهُو محمودٌ، يؤيِّدُه قولُه تعالى: ﴿ سَأَصْرِفُ عَنْ ءَايَٰتِيَ ٱلَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِى ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ ﴾ [الأعراف: ١٤٦]. وثانيهما: أن يكونَ مُتكلِّفًا لذلك متشبِّعًا، وذلك في وَصْفِ عامّةِ الناس، في قولِه تعالى: ﴿فَلَبِئْسَ مَثْوَى

---

(١) قوله: «يريد: أنّ قولَه ﴿ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾» سقط من (ف).

وَعيد، ﴿إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُسْتَكْبِرِينَ﴾ يجوزُ أن يريدَ المُستكبِرين عن التَّوحيد، يعني: المُشرِكين. ويجوزُ أن يعمَّ كلَّ مُستكبِرٍ، ويَدخُل هؤلاءِ تحتَ عُمومه.

[﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ ۙ قَالُوٓا۟ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ۞ لِيَحْمِلُوٓا۟ أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۙ وَمِنْ أَوْزَارِ ٱلَّذِينَ يُضِلُّونَهُم بِغَيْرِ عِلْمٍ ۗ أَلَا سَآءَ مَا يَزِرُونَ﴾ ٢٤-٢٥]

ٱلْمُتَكَبِّرِينَ﴾ [النحل: ٢٩]. والاستكبارُ يقالُ على وجهَيْن، أحدُهما: أن يتَحرّى الإنسانُ ويَطلُبَ أن يصيرَ كبيرًا، وذلك متَى كان على ما يجبُ وفي مكانٍ يجبُ وفي زمانٍ يجب[1] فمحمودٌ، والثاني: أن يتشبّعَ فيُظهِرَ مِن نفسِه ما ليسَ لهُ، وهُو مذموم، وعليه قولُه تعالى: ﴿أَبَىٰ وَٱسْتَكْبَرَ﴾ [البقرة: ٣٤]، وقال: ﴿ٱلَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِى ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ﴾ [الأعراف: ١٤٦]، وقال تعالى: ﴿إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَإِي۟هِۦ بِـَٔايَٰتِنَا فَٱسْتَكْبَرُوا۟ وَكَانُوا۟ قَوْمًا مُّجْرِمِينَ﴾ [يونس: ٧٥]، نبّهَ بقولِه: ﴿فَٱسْتَكْبَرُوا۟﴾ على إعجابِهم بأنفُسِهم وتعَظُّمِهم عنِ الإصغاءِ إليه، ونبّهَ بقولِه: ﴿وَكَانُوا۟ مُجْرِمِينَ﴾ [هود: ١١٦] أنّ الذي حمَلَهم عليه هُو ما قدّموا مِن جُرمِهم، وأنّ ذلكَ كان دَأْبَهم.

والكِبرياءُ: الترفُّعُ عن الانقياد، وذلك لا يَستحِقُّه غيرُ الله، قال تعالى: ﴿وَلَهُ ٱلْكِبْرِيَآءُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الجاثية: ٣٧][2].

قولُه: (ويجوزُ أن يَعُمّ كلّ مستكبِر)، يعني: أنّ قولَه: ﴿ٱلْمُسْتَكْبِرِينَ﴾ إمّا مِن وَضْع المُظهَر موضعَ ضميرِ المشركين، ويُرادُ بالاستكبارِ: الاستكبارُ عن التوحيدِ فقَطْ، لقرائن المقام، والمرادُ منهُ مَن عرَفَ الحقّ أيًّا كان واستكبَرَ، وتعرّفَ النِّعمةِ[3] فغَمطَ وكفَر، فيكونُ من المستكبرين مطلقًا، على مِنوال: فلان يُعطي ويمنَع، ويَدخُلُ في هذا العامِّ من سِيق له الكلامُ دخولًا أوّليًا.

---

(١) عبارة الراغب في المفردات: «وفي المكان الذي يجب، وفي الوقتِ الذي يجب».

(٢) «مفردات القرآن»، ص٦٩٦-٦٩٨ بتصرُّفٍ ملحوظ يكاد يقتربُ من الإخلال.

(٣) في النسخة (ح): «بالنعمة». وهو خطأ.

﴿مَاذَآ﴾ منصوبٌ بـ﴿أَنزَلَ﴾، بمعنى: أيَّ شيءٍ ﴿أَنزَلَ رَبُّكُمْ﴾، ....

قولُه: (﴿مَاذَآ﴾: منصوبٌ بـ﴿أَنزَلَ﴾، بمعنى: أيّ شيءٍ ﴿أَنزَلَ﴾؟)، قال صاحبُ «الفرائد»: الوَجْهُ أن يكونَ مرفوعًا بالابتداءِ، بدليلِ قولِه: ﴿أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ بالرّفع؛ لأنّ جوابَ المرفوع مرفوعٌ، وجوابُ المنصوبِ منصوبٌ، ولم يقرَأْ أحدٌ: «أساطيرَ الأوّلين» بالنّصب.

وقالَ صاحبُ «التقريب»: في كلامِ المصنِّف نظَر، إذ لا مقتضى للتقديرِ في أحدِهما بما فيه صُورة فعل، وهُو ما ﴿يَدْعُونَ﴾ وفي الآخَر: «بالمنزَل». وأيضًا، لمَ خالَفَ بينَ لَفظي الدّعوى والإنزالِ في التقديرَيْنِ معَ أنهُ حمَلَ الإنزالَ على السُّخريةِ؟ ويُمكنُ أن يجابُ عن الأوّل بأنّ الرّفعَ أدَلُّ على ثباتِ الإنزالِ منَ النّصب؛ لأنهُ جُملةٌ اسميّة، فقال فيه: «المُنزل ﴿أَسَٰطِيرُ﴾»، وفي النّصب: «ما يدّعونَ أساطيرُ»، أو أنّ[1] ﴿أَنزَلَ﴾ في النّصبِ باقٍ على فِعليّتِه فيقتضي في الجوابِ فِعْلًا، ولم يمكنْ مطابقةُ الجوابِ السؤالَ مطلقًا؛ لأنّ أساطيرَ[2] مرفوع، فأتَى بما فيه صورةُ فعلٍ على الجملة، وهُو «ما يدّعون»، و«﴿أَنزَلَ﴾ في الرّفع مقدّرٌ بمفرَد؛ لأنهُ خبر، أي: أيُّ شيءٍ المُنزَلُ؟ فأتى في الجوابِ بما يُجانسُه، فقال: «المُنزَلُ: أساطيرُ الأوّلين». تَمّ كلامُه.

وقلتُ: مدارُ المطابقةِ بينَ السؤالِ والجوابِ على مُوافقةِ السائل المُجيبَ ومخالفتِه، كما ذكَرَهُ المصنِّفُ بُعَيْدَ هذا في قولِه: ﴿مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُواْ خَيْرًا﴾، إنّما نصَبَ هذا ورفَعَ الأوّلَ للفَصْل بينَ جوابِ المُقِرّ وجوابِ الجاحِد، فالمُجيبُ بقولِه: ﴿أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ هاهنا: المُشرِكونَ قطْعًا، وأمّا السائلُ فيَحتمِلُ أن يكونَ أيضًا منهم، كما قال: «وهُو كلامُ بعضِهم لبعض»، وأن يكونَ منَ المسلمينَ أو الوافِدينَ كما صرّحَ بهما، والمُجيبُ في تلك الآيةِ ليسَ إلّا المسلمونَ، فلذلك طابَقوا في الجواب، فههُنا على الأوّل، وهُو أن يكونَ كلامَ بعضِهم لبعضِ المطابقةِ اللازِمة[3]، فالوَجْهُ الرّفع، وأن يجابَ بقولِه: «المنزَلُ: أساطيرُ»، فيَرِدُ عليه

(١) في (ط): «وأنّ».

(٢) في النسخة (ح): «السؤال».

(٣) في (ط): «لازمة».

....

السؤالُ الذي ذكَرَه، وأجابَ: أنه مِن بابِ السُّخْرِية، وعلى الثاني والثالثِ: الموافقةُ بينَ السائلِ والمُجيبِ مفقودة، فيجبُ الاختلافُ، وهُو ما قدّرَه: «ما تدّعونَ نزولَه أساطيرَ الأوّلين»، فلا يَرِدُ عليه السؤالُ، ولهذا قال القاضي: وإنّما سَمّوه مُنزَلًا على التهكُّم أو على الفَرْض، أي: على تقديرِ أنهُ منزَل، فهُو أساطيرُ الأوّلين، لا تحقيق فيه(١).

وتمامُ التحقيقِ في المسألة ما ذكَرَهُ ابنُ الحاجِب، قال: وذكَرَ ـ أي: الزمخشَريُّ ـ في ماذا صنعتَ؟ وجهَيْن، وقال: جوابُ أحدِهما بالرّفْع والآخَرُ بالنّصبِ على ما ذكَر، وهذا على سبيلِ الاختيار، وإلّا فالوجهانِ جائزانِ في الوجهَيْن، لأنهُ لو صرَّحَ بما يُفسّرُ به كلُّ واحدٍ منهما لجازَ الوجهانِ، ثُمّ المناسِبُ في النّصبِ أن يُقدّرَ الفعل المذكور فيُنصَبَ به، وفي الرّفع أن يُقدّرَ مبتدأً على حسَبِ المعنى، ليُطابقَ الجوابُ السؤالَ، وهذا كلُّه إذا كان المُجيبُ موافقًا للسؤالِ(٢) في أحدِ جُزأيه فيَحذِفُه ويَستغني بدِلالةِ كلام السائل عليه، مثلَ قولِه: ما كتَبْتَ؟ وهُو قد كتَبَ، فيقولُ: مُصحَفًا أو شِبهَهُ، فأمّا إذا لم يكنْ مُوافِقًا لهُ في الفعلِ تعذَّرَ تقديرُه لإخلالِه بالمعنى، إذ يُفهَمُ منهُ الإثباتُ، وهُو غيرُ مُريدٍ له، كما إذا قال له، وقد سَمعَ صوتًا ظَنّهُ ضَرْبًا منه، فيقول: مَن ضَرَبتَ؟ فيقولُ له القائل: هُو صوتُ مُنادٍ، فالنّصبُ هاهنا لا يستقيم؛لأنهُ قاصدٌ نفْيَهُ في المعنى مُثبتٌ لغيرِه، فهُو يُفسِدُ المعنى، ومنهُ قولُه تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوٓاْ أَسَـٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾، فلو نصَبَ هاهنا لم يَستقِمْ؛ لأنهم ليسُوا مُقِرّينَ بإنزالٍ منَ الله، متعلِّقٍ بـ«أساطيرُ الأوّلين»، بل مُنكِرونَ الإنزالَ منَ الله مطلَقًا، وقولُهم: ﴿أَسَـٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾: في المعنى الإنزال، أي: هذا الذي تقولُ: إنهُ إنزالٌ هُوَ أساطيرُ الأوّلين، فيَفسُدُ تقديرُ الفعلِ على هذا(٣).

وقلتُ: ولهذا الأمرِ لمّا جعلَهُ من كلام بعضِهم لبعضٍ وطابَقَ الجوابُ السؤال، قال: هُو على السُّخريةِ، ويَجوزُ أن يقالَ: هُو مِن أسلوبِ القولِ بالموجِب على التهكُّمِ، كأنّهم لمّا

---

(١) «أنوار التنزيل» (٣: ٣٩٣).

(٢) في (ط): «للسائل».

(٣) انظر: «الإيضاح في شرح المفصّل» لابن الحاجب (١: ٤٩٥).

أو مرفوعٌ بالابتداء، بمعنى: أيُّ شيء أنزَلَه ربُّكم، فإذا نصبت؛ فمعنى ﴿أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾: ما يدَّعون نزولَه أساطيرُ الأوَّلين، وإذا رفعتَه؛ فالمعنى: المُنزَلُ أساطيرُ الأوَّلين، كقوله: ﴿مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ﴾ [البقرة: ٢١٩] فيمن رَفَعَ. فإن قلت: هو كلامٌ مُتناقض؛ لأنه لا يكونُ مُنزَلُ ربِّهم أساطير! قلت: هو على السُّخرية، كقوله: ﴿إِنَّ رَسُولَكُمُ﴾ [الشعراء: ٢٧]، وهو كلامُ بعضِهم لبعض، أو قولُ المسلمين لهم، وقيل: هو قولُ المُقتسِمين: الذين اقتسَمُوا مَداخِلَ مكَّةَ يُنفِّرون عن رسولِ الله ﷺ، إذا سألَهم وفودُ الحاجِّ عمَّا أُنزِلَ على رسولِ الله ﷺ، قالوا: أحاديثُ الأوَّلين وأباطِيلُهم. ﴿لِيَحْمِلُوٓا۟ أَوْزَارَهُمْ﴾ أي: قالوا ذلك؛ إضْلالًا للناس، وصدًّا عن رسولِ الله ﷺ، فحَمَلُوا أوزارَ ضلالِهم ﴿كَامِلَةً﴾ وبعضَ أوزار مَن ضلَّ بضلالهم، وهو وِزرُ الإضلال؛ **لأنَّ المُضِلَّ والضالَّ شَريكان**؛ هذا يُضِلُّه، وهذا يُطاوِعُه على إضلاله،

سألوا: ﴿مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ﴾ أجابوا: المنزَلُ أساطيرُ الأوّلين، أي: هُو منزَلٌ، لكنْ أساطيرُ، كما قال تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ قُلْ أُذُنُ خَيْرٍ لَّكُمْ يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [التوبة: ٦١].

قولُـه: (لأنّ المُضِلّ والضالّ شريكانِ)، تعليلٌ لحَمْل المُضِلّ بعضَ أوزارِ الضالّ، الذي هُو سببٌ فيه، كأنّ ما يعمَلُه الضالُّ مشترَكٌ بينَه وبينَ المُضِلّ، وهُما متحامِلانِ الوِزْرَ، وإليه يَنظُرُ قولُه تعالى: ﴿وَقَالَ أَوْلِيَآؤُهُم مِّنَ ٱلْإِنسِ رَبَّنَا ٱسْتَمْتَعَ بَعْضُنَا بِبَعْضٍ﴾ [الأنعام: ١٢٨]، فإنّ استمتاعَ الناسِ بالجِنِّ: دِلالتُهم إيّاهم على استيفاءِ اللّذّاتِ والتمتُّعِ بالشّهَوات، واستمتاعُ الجِنِّ بالإنس: اعترافُهم بكونِهم رؤساءَ متبوعينَ، وإليه أشارَ بقولِه: «هذا يُضِلُّه وهذا يُطاوِعُه»، وأمّا قولُه: «وبعضَ أوزارِ مَن ضَلّ بضَلالِهم» فمَبْنيٌّ على أنّ «مِن» في قولِه تعالى: ﴿وَمِنْ أَوْزَارِ ٱلَّذِينَ يُضِلُّونَهُم﴾: تبعيضٌ، وأنّ المُضِلّ غيرُ حاملٍ كلّ أوزارِ الضالّ، وهذا غيرُ مخالِف لِما رَوينا عن مسلم ومالكٍ وأبي داودَ والتِّرمذيِّ، عن أبي هُريرةَ، عن رسولِ الله ﷺ قال: «مَن دعا إلى هُدى كان لهُ منَ الأجْرِ مثلُ أُجورِ مَن تَبعَهُ لا يَنقُصُ ذلك مِن أجورِهم شيئًا، ومَن دَعا إلى ضَلالةٍ كان عليهِ منَ الإثمِ مثلُ آثامِ مَن تبعَهُ لا يَنقُصُ ذلك

فيتَحامَلانِ الوِزْر. ومعنى اللام: التعليلُ مِن غيرِ أن يكونَ غَرضًا، كقولك: **خرجتُ من البلدِ مخافةَ الشرّ**. ﴿بِغَيۡرِ عِلۡمٍ﴾ حالٌ من المفعول، أي: يُضِلُّون مَن لا يعلمُ أنهم ضُلَّال، **وإنما وَصَفَ بالضَّلال واحتمالِ الوِزْر مَن أضلُّوه** وإنْ لم يَعلم؛ لأنه كان عليه أنْ يَبحَثَ وينظُرَ بعَقْله حتى يميِّزَ المُحِقَّ والمُبطِل.

مِن آثامِهم شيئًا»[1]؛ لأنّ المرادَ ببعضِ أوزارِ مَن ضلّ: الذي تسبّبَ المُضِلُّ فيه، وكذلك الآثامُ في الحديث، وذهَبَ أبو البقاءِ إلى أنّ «مِن»: زائدةٌ، على مذهبِ الأخفَش[2].

قولُه: (**خرَجتُ منَ البلَدِ مخافةَ الشّرِّ**)، ويجوزُ أن يكونَ اللامُ للصّيرورة، قال القاضي: قالوا ذلك إضلالًا للناس، فحمَلوا أوزارَ ضَلالِهم كاملةً، فإنّ إضلالَهم نتيجةُ رُسوخِهم في الضّلال[3]، فعلى هذا اللامُ للصّيرورة، كقولِه: ﴿فَٱلۡتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرۡعَوۡنَ لِيَكُونَ لَهُمۡ عَدُوّٗا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨]، ويجوزُ أن يكونَ لامَ الأمرِ الذي هُو للغَيْبة.

قولُه: (**وإنّما وصَفَ بالضّلالِ واحتمالِ الوِزْر مَن أضَلّوه**)، أي: إنّما نسبَ التابع إلى الضّلالِ في قولِه: ﴿ٱلَّذِينَ يُضِلُّونَهُم﴾، وأُضيفَ الأوزارُ إليهم في قولِه: ﴿وَمِنۡ أَوۡزَارِ ٱلَّذِينَ يُضِلُّونَهُم﴾ أي: مِن أوزارِ الضّالّينَ، والحالُ أنهم غيرُ عالِمينَ بذلك لتقصيرِهم، والواحِديُّ جعَلَ ﴿بِغَيۡرِ عِلۡمٍ﴾ حالًا منَ الفاعل، حيثُ قال: إنّهم يفعلونَ ذلك جَهْلًا مِنهم بما كانوا يكسِبون، ومِثلَ أوزارِ مَن تبِعَهم، ثُمّ ذَمّ صَنيعَهم فقال: ﴿أَلَا سَآءَ مَا يَزِرُونَ﴾[4].

ويُمكن أن يُجعَلَ حالًا منهما، كما قالَ ابنُ جِنّيّ في قولِه تعالى: ﴿فَأَتَتۡ بِهِۦ قَوۡمَهَا

---

(١) أخرجه مسلم (٢٦٧٤)، ومالك في «الموطأ» (١: ٢١٨)، وأبو داود (٤٦٠٩)، والترمذيّ (٢٦٧٤)، وصحّحه ابن حبّان (١١٢)، وفيه تمامُ تخريجِه.

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٧٩٣) وأبو البقاء لم يُصرِّح باختيارِ كونِها زائدةً وإنّما ذكر رأيَ الأخفشِ حَسْبُ.

(٣) «أنوار التنزيل» (٣: ٣٩٣).

(٤) «الوسيط» للواحدي (٣: ٦٠).

[﴿ قَدْ مَكَرَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَأَتَى ٱللَّهُ بُنْيَـٰنَهُم مِّنَ ٱلْقَوَاعِدِ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ ٱلسَّقْفُ مِن فَوْقِهِمْ وَأَتَىٰهُمُ ٱلْعَذَابُ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ ۝ ثُمَّ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ يُخْزِيهِمْ وَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تُشَـٰٓقُّونَ فِيهِمْ ۚ قَالَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ إِنَّ ٱلْخِزْىَ ٱلْيَوْمَ وَٱلسُّوٓءَ عَلَى ٱلْكَـٰفِرِينَ ۝ ٱلَّذِينَ تَتَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ ۖ فَأَلْقَوُا۟ ٱلسَّلَمَ مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِن سُوٓءٍۭ ۚ بَلَىٰٓ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌۢ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ۝ فَٱدْخُلُوٓا۟ أَبْوَٰبَ جَهَنَّمَ خَـٰلِدِينَ فِيهَا ۖ فَلَبِئْسَ مَثْوَى ٱلْمُتَكَبِّرِينَ ﴾ ٢٦-٢٩]

القَواعد: أساطِينُ البِناء التي تَعمِدُه. وقيل: الأساس. وهذا تمثيل، يعني: أنهم سوَّوْا منصوبات؛ ليَمكُروا بها الله ورسولَه، فجَعَلَ الله هلاكَهم في تلك المَنْصُوبات،

تَحۡمِلُهُۥ﴾ [مريم: ٢٧]: ﴿تَحۡمِلُهُۥ﴾: يجوزُ أن يكونَ حالًا مِن كلِّ واحدٍ منهما، ومنهما معًا[١]. وهذا أنسبُ لاقتضاءِ المقام، ثمّ قولُ الواحِديّ أنسَبُ منهما؛ لأنّ التذييلَ بقولِه: ﴿أَلَا سَآءَ مَا يَزِرُونَ﴾ لا يَحسُنُ إلّا على ذلك التقدير، وكذلك قولُه: ﴿قَدۡ مَكَرَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡ﴾ وتعقيبُه بقولِه: ﴿وَأَتَىٰهُمُ ٱلۡعَذَابُ مِنۡ حَيۡثُ لَا يَشۡعُرُونَ﴾، لأنّ الكلامَ واردٌ في ذمِّ المشركينَ الذين اقتَسَموا مَداخلَ مكّةَ يُضِلّونَ الوافِدينَ والمسلمين[٢]، فتَجِبُ المبالغةُ في ذمِّهم وتجهيلِهم.

قولُه: (منصوباتٍ)، قالَ المصنِّف: المنصوبةُ الحِيلة، يقال: سَوّى فلانٌ منصوبَه، وفي الأصلِ صفةٌ للشّبَكة أو الحِبالة، فجَرتْ مجرَى الأسماءِ كالدّابّةِ والعجوز، وفي الكلامِ حذْف، أي: هذا تمثيلُ حالِهم في أنّهم سَوّوا منصوباتٍ ليَمكُروا الله، فجعَلَ الله هلاكَهم فيها، كحالِ قومٍ بنَوا، إلى آخرِه، وهُو استعارةٌ تمثيليّة؛ لأنّ التشبيهَ إنّما وقعَ في الحالِ والأمورِ المنتزَعة، وعلى هذا كان منَ الواجبِ فيه مراعاةُ مفرَداتِ المعاني منَ الجانبَيْن، وعلى ما قرّرَه أخَلَّ

---

(١) «المحتسب» (١: ٢٥٤).

(٢) انظر: «الدرّ المنثور» للسيوطيّ حيث ذكر أنّ الوليدَ بن المغيرة كان قد بَعَثَ ستّةَ عشَر رجُلاً يقفون على فِجاجِ مكّة ومداخلِها يقولون للناس: «لا تغترّوا بهذا الخارج فينا يدّعي النبوّة، فإنه مجنون»، وكان الوليد ينتظر القادمينَ على بابِ المسجِدِ فإذا سألوه عن حالِ النبيِّ ﷺ، قال: صدَق أولئك.

كحالِ قومٍ بنَوْا بُنيانًا وعَمَدُوه بالأساطِين، **فأتى البُنيانَ** من الأساطين؛ بأن ضُعضِعَت، فسَقَطَ عليهم السَّقفُ وهَلَكُوا. ونحوُه: مَن حَفرَ لأخيه جُبًّا، وقعَ فيه مُنكبًّا. وقيل: هو نَمْرُوذُ بن كَنْعان حينَ **بنى الصَّرْحَ** ببابِلَ طولُه خمسةُ آلافِ ذراع. وقيل: فَرْسخان، فأَهَبَّ اللهُ الريح، فخرَّ عليه وعلى قومه فهَلَكُوا. ومعنى إتيانِ الله: إتيانُ أمره. ﴿مِّنَ ٱلْقَوَاعِدِ﴾: **من جهةِ القَواعد**. ﴿مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ﴾: مِن حيثُ لا يَحتسِبون ولا يتوقَّعون. وقُرِئ: (فأتى اللهُ بَيْنهم). (فخرَّ عليهم السُّقُفُ) بضمَّتَين. ﴿يُخْزِيهِمْ﴾: يُذِلُّهم بعذابِ الخِزْي، ﴿رَبَّنَآ إِنَّكَ مَن تُدْخِلِ ٱلنَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُۥ﴾ [آل عمران: ١٩٢]، يعني: **هذا لهم في الدُّنيا، ثم العَذابُ في الآخرة**. ﴿شُرَكَآءِىَ﴾ على الإضافةِ

في المشبَّهِ به معنًى في المشبَّه؛ لأنّ مَن بنَى بُنيانًا وعمَدَه بالأساطين، لا يعمَدُ فيه المكْرَ كمَن يُسوّي المنصوبات. نعم، لو قدّرَ بأن يبنيَ بنيانًا ويسوِّيَ فيه شِبهَ المنصوباتِ بلطائفِ الحِيَل، ويتّخذَ مأدُبة ليَكيدَ بها عدوّه فينقلبَ عليه مِن حيثُ لا يشعُر، ويَسلَم العدوُّ، ونحوَ بناءِ نُمرودَ الصَّرحَ، كما ذكَرَ، لَصَحّ، ولعلّه قصَدَ ذلك، ولذلك استَشهَدَ بها، وفي ذكْرِ لفظةِ فَوْقَ معَ الاستغناءِ عنهُ ظاهرًا؛ لأنّ خُرورَ السّقفِ لا يكونُ إلّا مِن فَوقُ، مزيدٌ لتقريرِ التهويل.

قولُه: (**فأتى البُنيان**)، أي: خَرِبَ، «الأساس»: أتى عليهمُ الدّهرُ: أفْناهم.

قولُه: (**بَنى الصّرحَ**)، **الجَوهريّ**: الصّرحُ: القَصْرُ، وكلُّ بناءٍ عال.

قولُه: (﴿مِّنَ ٱلْقَوَاعِدِ﴾: **مِن جهةِ القواعد**)، يُشيرُ إلى أنّ ﴿مِّنَ﴾: ابتدائيّةٌ، أي: نشَأَ تخريبُ بُنْيانهم منَ القواعدِ مبالغةً في الهَدْم؛ لأنّ المتعارَفَ في التخريبِ الأخْذُ[1] منَ السّقفِ إلى أن ينتهيَ إلى القواعد، وكان أمرُهم على العكس، وإليه الإشارةُ بقولِه: «بأنْ ضُعضِعَتْ فسَقطَ عليهمُ السّقفُ»، **الجَوهريّ**: ضَعْضَعَه: أي: هدَمَهُ حتّى الأرض، وضَعضَعتْ أركانُه: أي: اتّضعتْ.

قولُه: (**هذا لهم في الدُّنيا، ثُمّ العذابُ في الآخِرة**)، أي: العذابُ الكامل، وهُو الخِزْيُ

---

(١) من قوله: «قولُه: (﴿مِّنَ ٱلْقَوَاعِدِ﴾ من جهةِ القواعد)، يشير» إلى هنا سقط من (ح).

إلى نفْسِه: **حكايةٌ لإضافتهم**؛ لِيُوبِّخَهم بها على طريقِ الاستهزاء بهم. ﴿تُشَٰٓقُّونَ فِيهِمۡ﴾: **تُعادُون** وتُخاصِمُون المؤمنين في شأنِهم ومعناهم. **وقُرِئَ: (تشاقونِ)، بكسرِ النُّون**، بمعنى: تشاقُّونَنِي؛ لأنَّ مشاقَّةَ المؤمنين كأنها مُشاقَّةُ الله. ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَ﴾: هم الأنبياءُ والعُلماء **من أُمَمِهم** الذين كانوا يَدْعونهم إلى الإيمان ويَعِظُونهم،

والهَوان، لِدِلالةِ «ثُمّ» على التفاوُتِ بينَ العذابَيْن، وفيه أيضًا معنى التّراخي في الزّمان، كما هُو موضوعُ «ثُمّ»، فيجبُ أن يُعتبَرَ فيها معنى الكِناية؛ وهُو مطلقُ البُعْد، لا المجاز، لئلّا يجتمعَ إرادةُ الحقيقة والمجازِ معًا.

قولُه: (**حكايةٌ لإضافتِهم**)، بالرّفع: خبرُ ﴿شُرَكَآءِيَ﴾ على الحكاية، هُو الصّحيحُ، والنُّسخةُ الشائعةُ: بالنّصب، والمعنى على الأوّل: هذا القولُ حكايةٌ لإضافتِهم، يعني كانوا يقولونَ: هؤلاءِ شُرَكاءُ الله، فحَكى الله الإضافةَ على ما كانوا يُضيفونَه. وعلى الثاني: قال الله تعالى: ﴿شُرَكَآءِيَ﴾ على الإضافةِ حكايةً، فهُو إمّا حالٌ أو مفعولٌ له.

قولُه: (﴿تُشَٰٓقُّونَ فِيهِمۡ﴾: **تعادُونَ**)، **الرّاغب**: الشِّقاقُ: المخالَفة، وكونُك في شِقٍّ غيرِ شِقِّ صاحبِك، أو مِن: شَقّ العَصا بينَك وبينَه، قال تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ [الأنفال: ١٣] أي: صارَ في شِقٍّ غيرِ شِقِّ أوليائه، نحوَ: ﴿مَن يُحَادِدِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ ويقال: المالُ بينَهما شِقّ الشّعرة وشِقّ الأُبُلمةِ[1]، أي: مقسومٌ كقسمتِهما[2].

قولُه: (**وقُرِئَ: «تُشاقّونِ» بكسرِ النّون**)، قرَأها نافعٌ[3]، يقولونَ ذلك، أي: ﴿إِنَّ ٱلۡخِزۡيَ ٱلۡيَوۡمَ وَٱلسُّوٓءَ عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾.

قولُه: (**مِن أُممِهم**)، «مِن»: ابتدائيّةٌ، أي: مِن جهةِ أُممِهم، كما في قوله: ﴿مِّنَ ٱلۡقَوَاعِدِ﴾،

---

(١) وهي خوصَة النخلِ إذا أُخِذتْ فشُقّت طولاً فانقسمت بِقِسْمَين. ووقع في النسخة (ح): «الأنملة»، وهو تحريف.

(٢) «مفردات القرآن»، ص٤٥٩-٤٦٠.

(٣) أرادَ «تشاقونني» أي: تعادونَني، فحذف إحدى النونَيْنْ استثقالًا للجمْعِ بينهما، وحذفَ الياءَ اجتزاءً بالكسرة. انظر: «حجّة القراءات»، ص٣٨٨.

فلا يَلتفِتُون إليهم ويتكبَّرون عليهم ويشاقُّونهم، يقولون ذلك شَماتةً بهم، وحَكى الله ذلك من قولهم؛ ليكونَ لُطفًا لمن سَمِعَه. وقيل: هُمُ الملائكة. **قُرئ: ﴿تَتَوَفَّىٰهُمُ﴾ بالتاء والياء. وقُرئ: ﴿ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ﴾، بإدغام التاءِ في التاء. ﴿فَأَلْقَوُاْ ٱلسَّلَمَ﴾**: فسالَموا **وأخبَتُوا**، وجاؤوا بخِلافِ ما كانوا عليه في الدُّنيا من الشِّقاق والكِبْر، وقالوا: ﴿مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِن سُوٓءٍ﴾ وجَحَدُوا ما وجدَ منهم من الكُفر والعُدْوان، فردَّ عليهم أُولو العِلم: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمُۢ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ فهو يُجازيكم عليه، **وهذا أيضًا من الشَّماتة، وكذلك ﴿فَٱدْخُلُوٓاْ أَبْوَٰبَ جَهَنَّمَ﴾**.

أي: قال الأنبياءُ مِن جهةِ أُممِهم المُكذِّبة: ﴿إِنَّ ٱلْخِزْىَ ٱلْيَوْمَ وَٱلسُّوٓءَ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾(١) شَماتةً بهم.

قولُه: (**قُرِئ: ﴿تَتَوَفَّىٰهُمُ﴾ بالتاء والياء**)، قرأَ حمزةُ في المَوضِعَيْنِ بالياءِ التّحتانيّ(٢)، والباقونَ: بالتاء.

قولُه: (**وقُرِئ ﴿ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ﴾ بإدغامِ التاءِ في التاء**)، قرَأها البزّي.

قولُه: (**وأخبَتوا**)، **الجوهريّ**: الإخباتُ: الخُشوع، يقال: أخْبَتَ لله، أي: تواضَعَ، وأصله: الإلقاءُ في الأجسام، فاستُعملَ في إظهارِهمُ الانقياد، إشعارًا بغايةِ خضوعِهم واستكانتِهم، وأنها كالشيءِ المُلقَى بينَ يدَي الغالبِ القاهر.

قولُه: (**وهذا أيضًا منَ الشّماتة، وكذلك ﴿فَٱدْخُلُوٓاْ أَبْوَٰبَ جَهَنَّمَ﴾**)، فالشّماتةُ الأولى قولُهم: ﴿إِنَّ ٱلْخِزْىَ ٱلْيَوْمَ وَٱلسُّوٓءَ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ ۝ ٱلَّذِينَ تَتَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ﴾، أي: الذينَ يموتونَ على الشِّرك، لقولِه: ﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣]، فلمّا ألقَوا السّلَمَ، أي: ذَلّوا وخضَعوا قائلينَ: ﴿مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِن سُوٓءٍ﴾ رَدّ عليهم أولو العِلم:

---

(١) قوله: «من جهةِ أُممِهم المُكذِّبة: ﴿إِنَّ ٱلْخِزْىَ ٱلْيَوْمَ وَٱلسُّوٓءَ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾» سقط من (ف).

(٢) والحُجّةُ فيه أنّ فِعلَ الجميعِ إذا تقدّمَ يُذكّرُ ويؤنّثُ، فإنْ ذكّرْتَه أردْتَ به جَمْعَ الملائكة، وإذا أنّثْتَهُ أردتَ جماعة الملائكة. وحجّةُ من قرأَ بالتاءِ قولُه تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [آل عمران: ٤٢]. انتهى من «حجّة القراءات»، ص٣٨٨.

[﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْۚ قَالُواْ خَيْرًاۗ لِّلَّذِينَ أَحْسَنُواْ فِي هَٰذِهِ ٱلدُّنْيَا حَسَنَةٞۚ وَلَدَارُ ٱلْأٓخِرَةِ خَيْرٞۚ وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ ❁ جَنَّٰتُ عَدْنٖ يَدْخُلُونَهَا تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُۖ لَهُمْ فِيهَا مَا يَشَآءُونَۚ كَذَٰلِكَ يَجْزِي ٱللَّهُ ٱلْمُتَّقِينَ ❁ ٱلَّذِينَ تَتَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ طَيِّبِينَ يَقُولُونَ سَلَٰمٌ عَلَيْكُمُ ٱدْخُلُواْ ٱلْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ ٣٠ - ٣٢]

﴿خَيْرًا﴾ أنزل خيرًا. فإن قلت: لم نصبَ هذا ورفعَ الأوّل؟ قلت: فصلًا بين جوابِ المُقِرِّ وجوابِ الجاحِد، يعني: أنَّ هؤلاءِ لـمّا سُئلوا لـمْ يتلعثَمُوا، وأطبَقُوا الجوابَ على السؤال بيِّنًا مَكشُوفًا، ....

بل كنتُم تعمَلونَ السُّوءَ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمُۢ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ تحقيقًا لذلك الرّدِّ وتعليلًا له على وَجْهٍ استتْبَعَ إيجابَ العِقابِ وشَماتةَ الأعداء(١)، وإليه الإشارةُ بقولِه: «فهُو يجُازيكُم عليه»، فلمّا ألزَمُوهم بذلك عقّبوهُ بقولِه: ﴿فَٱدْخُلُوٓاْ أَبْوَٰبَ جَهَنَّمَ﴾ تتميمًا للشّماتة.

وقالَ محيي السُّنّة: قولُه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمُۢ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ مِن قولِ الملائكةِ(٢)، وقال صاحبُ «المُرشِد»: إنْ جعلتَ ﴿ٱلَّذِينَ تَتَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ في مَوضِعِ جرٍّ صفةً للكافرين، لم يكنِ الوقفُ على الكافرينَ حسَنًا ولا كافيًا، وإن جعلتَهُ في موضِعِ رَفْعِ خبرَ مبتدأٍ محذوف، كان الوقفُ على الكافرينَ تامًّا(٣)، والوَقْفُ على ﴿ظَالِمِيٓ أَنفُسِهِمْ﴾ في هذا الوجْهِ أصلَحُ، وعلى ذلك الوَجْهِ صالحٌ ليسَ بكافٍ ولا حسَن.

قولُـه: (لِمَ نصبَ هذا ـ أي: ﴿خَيْرًا﴾ ـ ورفَـعَ الأوّل؟)، أي: ﴿أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ في قولِه: ﴿مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ﴾.

قولُه: (لم يتلَعْثَموا)، أبو زيد(٤): تَلعْثَمَ الرّجُلُ في الأمرِ: إذا تمكّثَ فيه.

قولُه: (بيِّنًا)، صفةُ مصدرٍ محذوف، أي: طِباقًا بيِّنًا.

---

(١) سقط لفظ «الأعداء» من النسخة (ف) و(ط).

(٢) «معالم التنزيل» (٥: ١٧).

(٣) انظر: «تلخيص المرشد» للقاضي زكريا الأنصاريّ، ص٤٣٣.

(٤) الأنصاري، سعيد بن أوس. سبقت ترجمته.

مفعولًا للإنزال، فقالوا: خيرًا، أي: أنزل خيرًا، وأُولئك عَدَلُوا بالجوابِ عن السؤال، فقالوا: هو أساطيرُ الأوَّلين، وليسَ من الإنزالِ في شيء. ورُوي: أنَّ أحياءَ العرب كانوا يَبعثُون أيّامَ الموسِم مَن يأتِيْهم بخَبَر النبيِّ ﷺ، فإذا جاءَ الوافدُ كفَّه المُقتسِمون وأمَرُوه بالانصـراف، وقالوا: إنْ لم تَلقَه كان خيرًا لك، فيقول: أنا شـرُّ وافِد إنْ رَجعتُ إلى قومي دون أنْ أستطلِعَ أمْرَ محمَّـدٍ وأراه، فيَلقى أصحابَ رسولِ الله ﷺ، فيُخبِرونه بصِدْقه، وأنه نبيٌّ مبعُوث، فهُمُ الذين قالوا خيرًا. وقوله: ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟﴾ وما بعدَه بـدلٌ من ﴿خَيْرًا﴾ حِكايـةٌ لقوله: ﴿لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟﴾، **أي: قالوا هذا القـول، فقدَّم عليـه تسمِيتَه خيرًا ثم حَكاه. ويجوزُ أنْ يكونَ كلامًا مُبتدأً** عِدَةً للقائلين، ويجعلَ قولَهم من جُملةِ إحسانهم ويُحمَدوا عليه. ﴿حَسَنَةٌ﴾: مُكافأةٌ في الدنيا بإحسانهم، ولهم في الآخرةِ

قولُه: (**مفعولًا**)، حالٌ مترادِف، أو مفعولٌ له، أي: نُصِبَ هذا فصْلًا بينَ الجوابَيْنِ مفعولًا للإنزال.

قولُه: (**بدَلٌ مِن ﴿خَيْرًا﴾ حكايةٌ**) خبَران[1] لقولِه: «وقولُه: ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟﴾».

قولُه: (**أي: قالوا هذا القولَ، فقدّم عليه تسميتَه خيرًا ثُمّ حكاه**)، يريدُ أنّ جوابَ المتّقينَ عن قولِهم: ﴿مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ﴾ كأنْ أنزَلَ ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ فِى هَٰذِهِ ٱلدُّنْيَا حَسَنَةٌ﴾ إلى آخرِه، فقدّمَ تعالى عليه ﴿خَيْرًا﴾ وجعَلَه توطئةً لقولِهم، ثمّ حَكى قولَهم: ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟﴾ إلى آخرِه. قال القاضي: فعلى هذا قولُه: ﴿خَيْرًا﴾: مفعولُ ﴿قَالُوا۟﴾[2].

قولُه: (**ويجوزُ أن يكونَ كلامًا مبتدأً**)، عطفٌ على قولِه: «بدَل»، فعلى هذا هو مِن كلام الله تعالى يمدَحُ القائلينَ ويَعِدُهم على ما أحسنوا فيه منَ القول، وجاءَ به عامًّا في جميع ما أحسَنوا لَيدخُلَ هذا القولُ فيهِ أيضًا. و﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟﴾ مُظهَرٌ وُضِعَ مَوْضعَ المُضمَر للإشعارِ بأنّهم مستأهِلونَ بأنْ يُحسَنَ إليهم دُنيا وعُقْبى.

---

(١) لفظه «خبران» سقطت من (ح) و(ف).

(٢) «أنوار التنزيل» (٣: ٣٩٥).

ما هو خيرٌ منها، كقوله: ﴿فَـَٔاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ ثَوَابَ ٱلدُّنْيَا وَحُسْنَ ثَوَابِ ٱلْـَٔاخِرَةِ﴾ [آل عمران: ١٤٨]، ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ دارُ الآخرة، فحذفَ المخصُوص بالمَدح؛ لتقدُّم ذِكْره. و﴿جَنَّٰتُ عَدْنٍ﴾ خبرُ مبتدأٍ محذوف، ويجوزُ أنْ يكونَ المخصوصَ بالمَدْح. ﴿طَيِّبِينَ﴾: طاهِرين من ظُلم أنفُسِهم بالكُفر والمعاصي؛ لأنه في مُقابَلة ﴿ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ﴾ [النحل: ٢٨]، ﴿يَقُولُونَ سَلَٰمٌ عَلَيْكُمُ﴾ قيل: إذا أشرفَ العبدُ المؤمن على الموتِ جاءه مَلَكٌ فقال: السلامُ عليك يا وَليَّ الله، الله يَقرأ عليك السّلام، وبشَّره بالجنَّة.

[﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَوْ يَأْتِىَ أَمْرُ رَبِّكَ ۚ كَذَٰلِكَ فَعَلَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۚ وَمَا ظَلَمَهُمُ ٱللَّهُ وَلَٰكِن كَانُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ۞ فَأَصَابَهُمْ سَيِّـَٔاتُ مَا عَمِلُوا۟ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾ ٣٣ - ٣٤]

﴿تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ قُرئ بالتاءِ والياء، يعني: أنْ تأتيَهم لقَبْضِ الأرواح. و﴿أَمْرُ رَبِّكَ﴾: العذاب المستأصِل، أو: القيامة. ....

قولُه: (لأنهُ في مقابَلةِ ﴿ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ﴾)، يعني: يجبُ تفسيرُ طيِّبينَ بطاهِرينَ مِن ظُلم أنفُسِهم بالكُفرِ والمعاصي للتقابُل، أمّا الكُفرُ فإنّ قولَه: ﴿ٱلَّذِينَ تَتَوَفَّىٰهُمُ﴾ إمّا مجرورٌ: صفةٌ للكافِرين، أو مرفوعٌ: خبَرَ مبتدأٍ محذوف، والجملةُ بيانٌ للكافِرين، كما سبَق، وأمّا المعاصي فإنّ قولَه[1]: ﴿ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ﴾ مجُابٌ بقولِهم: ﴿مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِن سُوٓءٍ﴾، فظهَر مِن هذا أنّ قولَه: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ﴾ عطفٌ عل قولِه: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ﴾ على التقابُل، فينبغي أن يُراعيَ مضامينَ القِصّتين، ولذلك خُتِمتِ الأولى بقولِه: ﴿فَٱدْخُلُوٓا۟ أَبْوَٰبَ جَهَنَّمَ﴾، والثانيةُ: بقولِه: ﴿ٱدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ﴾، ولمّا كان ذِكْرُ[2] المؤمنينَ واردًا على سبيلِ الاستطرادِ للتقابُل، وفرَغَ منهُ، عادَ إلى نوعٍ آخَرَ مِن حديثِ الكُفّار، أعني قولَه: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ﴾ والله أعلَم.

---

(١) من قوله: «﴿ٱلَّذِينَ تَتَوَفَّىٰهُمُ﴾ إما مجرورٌ: صفةٌ للكافرين» إلى هنا، سقط من (ف).

(٢) في (ح) و(ف): «ذات».

﴿كَذَٰلِكَ﴾ أي: مِثلَ ذلك الفِعْلِ من الشِّركِ والتكذيب ﴿فَعَلَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْۚ وَمَا ظَلَمَهُمُ ٱللَّهُ﴾ بتدميرِهم ﴿وَلَٰكِن كَانُوٓاْ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾؛ لأنهم فعَلُوا ما استوجَبُوا به التدمير. ﴿سَيِّـَٔاتُ مَا عَمِلُواْ﴾ جزاءُ سيِّئات أعمالِهم. أو: هو كقوله: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثْلُهَا﴾ [الشورى: ٤٠].

[﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَيْءٖ نَّحْنُ وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَيْءٖۚ كَذَٰلِكَ فَعَلَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْۚ فَهَلْ عَلَى ٱلرُّسُلِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾ ٣٥]

هذا من جُملة ما عدَّد ....

قولُه: (أي: مثلَ ذلك الفعل منَ الشِّركِ والتكذيبِ)، يعني: المشارِ إليه بقولِه ذلك في ﴿كَذَٰلِكَ﴾ ما دَلّ عليه الآياتُ السابقةُ منَ الشِّركِ والتكذيب، فعلى هذا لا يَحسُنُ ترتُّبُ قولِه: ﴿فَأَصَابَهُمْ سَيِّـَٔاتُ مَا عَمِلُواْ﴾ على قولِه: ﴿كَذَٰلِكَ فَعَلَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ حُسْنَهُ لو كانَ المشارُ إليه ما دَلّ عليه قولُه: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ﴾؛ لأنهُ نوعٌ آخرُ مِن قبائحِهم كما سبَق، وأي: ما لهم استَمرّوا على الكُفرِ والاستهزاء، ولم يُؤمنوا معَ هذه البياناتِ الشّافية والدِّلالاتِ الواضِحة هل يَنظُرونَ إلّا مجيءَ الآياتِ المُلجِئة حينَ ﴿لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ﴾ [الأنعام: ١٥٨]، ﴿كَذَٰلِكَ فَعَلَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾، ﴿فَأَصَابَهُمْ سَيِّـَٔاتُ مَا عَمِلُواْ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُواْ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾، فيكونُ قولُه: ﴿وَمَا ظَلَمَهُمُ ٱللَّهُ وَلَٰكِن كَانُوٓاْ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ مُعترِضًا بينَ السبَبِ والمسبّب.

قولُه: (أو هُو كقولِه: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ﴾ [الشورى: ٤٠]) يعني: قولُه: ﴿فَأَصَابَهُمْ سَيِّـَٔاتُ مَا عَمِلُواْ﴾ دَلَّ على أنّ ما أصابَهم سيِّئة، وليسَ بِه، فيجبُ أن يُقدّرَ مضافٌ أو يُجعَلَ مِن بابِ المشاكَلة.

قولُه: (هذا مِن جُملةِ ما عدّدَ)، يعني قولَه: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ معطوفٌ مِن حيثُ المعنى على ما سبَقَ مِن أوّلِ السُّورةِ مِن أصنافِ كُفرِهم وعِنادِهم وشِركِهم بالله،

وإنكارِ وَحْدانيّته بعدَ قيامِ الحُجَجِ وإنكارِ البَعْثِ واستعجالِه، وتكذيبِهمُ الرسولَ وشِقاقِهم واستكبارِهم.

أمّا إنكارُ البَعْثِ واستعجالُه فيُفْهَمُ مِن قولِه: ﴿أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسۡتَعۡجِلُوهُ﴾.

وأمّا شِركُهم: فهُو ما يَلزَمُ منَ استعجالِهمُ العذابَ على ما سبَق.

وأمّا إنكارُ وحْدانيّتِه: فهُو ما دَلّ عليهِ ﴿أَفَمَن يَخۡلُقُ كَمَن لَّا يَخۡلُقُ﴾.

وأمّا الحُجَجُ السابقةُ، على هذا الإنكارِ، فهِيَ مِن قولِه: ﴿يُنَزِّلُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ بِٱلرُّوحِ﴾ ومِن قولِه: ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ وخَلْقِ الإنسانِ والأنعام والخَيْلِ والبغال، ومِن قولِه: ﴿أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ﴾، وقولِه: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَ﴾، و﴿سَخَّرَ لَكُمُ ٱلۡبَحۡرَ﴾ [الجاثية: ١٢]، ومِن قولِه: ﴿وَأَلۡقَىٰ فِي ٱلۡأَرۡضِ رَوَٰسِيَ﴾.

وأمّا تكذيبُهم الرسولَ، فمِن قولِه: ﴿قَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ﴾.

وأمّا استكبارُهم عن قَبولِ الحقِّ، فمِن قولِه: ﴿فَٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡأٓخِرَةِ قُلُوبُهُم مُّنكِرَةٞ وَهُم مُّسۡتَكۡبِرُونَ﴾، وفيه إنكارُ البَعْث.

وخلاصتُه أنّ هذه السّورةَ مِن مُفتتَحِها إلى هذا المقام، واردةٌ في بيانِ تَعدادِ أصنافِ قبائحِ المشركين، وما قد تخلّلَ بينَها مِن ذكرِ أجنبيّ، فللتأكيدِ لإلزامِ الحُجّة وبيانِ العِنادِ والاستكبار، وهذا كلامٌ عالٍ وبيانٌ شافٍ، لكنّ قولَه: «وهذا مذهبُ المُجبِرة بعَينِه» جاءَ عَقيبَه خارجًا عن سنَن الحقِّ ومحَضَ فيه التعصُّب، فخَرَم ذلك النّظْمَ السّريّ، وذلك أنهُ تعالى لمّا عدّدَ كُفْرَهم وشِركَهم وتكذيبَهم إلى غيرِ ذلك على ما سبَق، أتى بقولِه: ﴿كَذَٰلِكَ فَعَلَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡ﴾، ولمّا ذكَرَ ما يدُلُّ على إفحامِهم، وأنّ الحُجّةَ قد لزِمتْهم، ولم يَبْقَ لهم متشَبّثٌ إلّا التعليلُ بالمشيئة[1]، وهُو قولُهم: ﴿لَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَا عَبَدۡنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَيۡءٖ﴾، كما استَقْصَيْنا القولَ فيه في «الأنعام»، أعادَ قولَه: ﴿كَذَٰلِكَ فَعَلَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡ﴾[2] ليُريَكَ أنّ

(١) قولُه: «بالمشيئة»: سقط من النسخة (ح).

(٢) من قولُه: «ولما ذكر ما يدل على إفحامهم» إلى هنا، سقط من (ط).

من أصنافِ كُفرهم وعِنادهم؛ من شِرْكِهم بالله، وإنكارِ وحدانيَّته بعد قيامِ الحُجَج، وإنكارِ البَعْث، واستعجالِه؛ استهزاءً منهم به، وتكذيبِهم الرَّسول، وشِقاقِهم، واستِكْبارِهم عن قَبُول الحقّ، يعني: أنهم أشرَكُوا بالله وحرَّموا ما أحلَّ الله، من البَحيرة والسائبة وغيرِهما، ثم نَسَبُوا فِعْلَهم إلى الله، وقالوا: لو شاءَ لم نَفعل، وهذا مذهبُ المُجبِرة بعَيْنه. ﴿كَذَٰلِكَ فَعَلَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ أي: أشرَكُوا وحرَّموا حَلالَ الله، فلمّا نُبِّهوا على قُبح فعْلِهم ورَّكوه على ربِّهم، ﴿فَهَلْ عَلَى ٱلرُّسُلِ﴾ إلّا أنْ يُبلِّغوا الحقّ، وأنّ الله لا يشاءُ الشِّرْكَ والمعاصيَ بالبَيانِ والبُرْهان، ويُطلِعوا على بُطْلان الشِّرْكِ وقُبْحه وبَراءةِ الله تعالى من أفعالِ العِباد، وأنهم فاعِلُوها بقَصْدهم وإرادتِهم واختيارِهم، والله تعالى باعِثُهم على جَميلها وموفِّقُهم له، وزاجِرُهم عن قَبيحها ومُوعِدُهم عليه.

[﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ ۖ فَمِنْهُم مَّنْ هَدَى ٱللَّهُ وَمِنْهُم مَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ ٱلضَّلَٰلَةُ ۚ فَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُكَذِّبِينَ ﴾ ٣٦]

ولقد أَمَدَّ إبطالَ قَدَرِ السُّوء ومشيئةِ الشرِّ بأنه ما مِن أُمَّة إلّا وقد بَعَثَ فيهم

أحوالَ هؤلاءِ المشركينَ وأقوالَهم لم تتجاوَزْ عن أفعالِ الأُمَم الخالية، ولا عن أقوالِهم حذْوَ القُذّةِ بالقُذّةِ، ثُمّ بيّنَ أنّ الرُّسُلَ سلَفًا وخلَفًا ما قصّروا في الإنذارِ والتبليغ بقولِه: ﴿فَهَلْ عَلَى ٱلرُّسُلِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾ ثُمّ عقّبَ المجمَلَ بالتفصيلِ بقولِه: ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا ﴾ تسليةً للرّسولِ ﷺ وتحريضًا للقومِ على الاعتبارِ، وأن يَنظُروا إلى وَخامةِ عاقبةِ المكذِّبينَ وسُوءِ خاتمتِهم، وأن لا تذهبَ نفْسُه عليهم حسَرات، ومِن ثَمّ خاطَبَه صلَواتُ الله عليه بقولِه: ﴿ إِن تَحْرِصْ عَلَىٰ هُدَىٰهُمْ ﴾ فأين يَدخُلُ في الكلام حديثُ إنّي لا أُقدّرُ الشّرّ ولا أشاؤه.

قولُه: (ورّكوه)، الجَوهريّ: ورّكَ فلانٌ ذَنْبَه على غيرِه، أي: قرَفَه به.

قولُه: (ولقد أمَدّ إبطالَ قَدرِ السُّوءِ)، يعني: أبطَلَ الله تعالى في قولِه: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ

رسولًا يأمُرُهم بالخيرِ الذي هو الإيمانُ وعِبادةُ الله، وباجتنابِ الشرِّ الذي هو طاعةُ الطاغوت، ﴿فَمِنْهُم مَّنْ هَدَى ٱللَّهُ﴾ أي: لَطَفَ به؛ لأنه عَرَفَه من أهلِ اللُّطف، ﴿وَمِنْهُم مَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ ٱلضَّلَٰلَةُ﴾ أي: ثَبَتَ عليه الخِذْلان والتَّرْكُ من اللُّطف؛ لأنه عَرَفَه مصمِّمًا على الكُفرِ لا يأتي منه خير، ﴿فَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُوا۟﴾ ما فعلتُ بالمكذِّبين؛ حتى لا يَبقى لكم شُبْهةٌ **في أني لا أُقدِّر الشرَّ ولا أشاؤه، حيثُ أفعلُ ما أفعل بالأشْرار.**

[﴿إِن تَحْرِصْ عَلَىٰ هُدَىٰهُمْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى مَن يُضِلُّ وَمَا لَهُم مِّن نَّٰصِرِينَ﴾ ٣٧]

ثم ذكر عِنادَ قُريش وحِرْصَ رسولِ الله ﷺ على إيمانهم، وعرَّفه أنهم مِن قسْمِ مَن حَقَّت عليه الضَّلالة، وأنه ﴿لَا يَهْدِى مَن يُضِلُّ﴾ أي: لا يلطفُ بمن يَخذل؛ لأنه عَبَث، والله تعالى مُتعالٍ عن العَبَث؛ لأنه مِن قَبيلِ القَبائح التي لا تجوزُ عليه. ....

أَشْرَكُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا عَبَدْنَا﴾ إلى آخره، نسبةَ أفعالِ السّوءِ إلى قدَرِ الله تعالى، ثُمّ أمَدّ ذلك الإبطالَ بقولِه: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا﴾.

الانتصاف: وَجْهُ استدلالِه بها أنّ الله قسّمَ العِبادَ قسمَيْنِ، والأمرُ والنّهيُ يرجِعانِ إلى المشيئة، بناءً على زَعْمِهم في إنكارِ كلامِ النَّفْس، فعندَه أنّ الله شاءَ أن تَعبدوهُ وشاءَ أن يجتنبوا الطاغوتَ، ولم يشأْ إشراكَهم، ومبنَى استدلالِه على إنكارِ كلامِ النفْس، والعجَبُ غَفْلتُه عن قولِه: ﴿وَمِنْهُم مَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ ٱلضَّلَٰلَةُ﴾، كما قال في الأنعام: ﴿فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٩]، وتقدّمَ هناك ما فيه كفاية(١).

قولُه: (**في أنّي لا أُقدِّرُ الشّرّ ولا أشاؤهُ حيثُ أفعَلُ ما أفعَلُ بالأشرار**)، يريدُ أنّ النظَرَ في أحوالِ الأشرارِ منَ الهلاكِ والدّمارِ، يدُلُّ على أنّي ما قدّرتُ الشَّرَّ فيهم ولا قضَيْتُه عليهم، لأنّي لو فعلتُ ذلك، ثُمّ عاقبتُهم به، لم أكُنْ عادِلًا، لكنّهم إنّما استحَقّوا ذلك لأنّهم همُ الذين فعَلوا ما استحقّوا به الهلاكَ، وعُلِمَ مِن قبلُ أنّ ما ذكَرَهُ خارجٌ عن مقتضى المقام.

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٦٠٤).

وقُرِئ: (لا يُهدَى) أي: لا تقدِرُ أنتَ ولا أحدٌ على هِدايته وقد خَذَلَه الله. وقولُه: ﴿وَمَا لَهُم مِّن نَّٰصِرِينَ﴾ دليلٌ على أنَّ المرادَ بالإضلال الخِذْلانُ الذي هو نقيضُ

قولُه: (وقُرِئَ: «لا يُهدى»)، على ما لم يُسَمّ فاعلُه، الكوفيّونَ[1]: ﴿لَا يَهْدِى﴾ بفَتْحِ الياءِ وكسرِ الدّال. والباقونَ بضمِّ الياءِ وفَتْح الدّال[2]، قالَ أبو البقاء: في قراءةِ الضمِّ وجْهان، أحدُهما: أنّ ﴿مَن يُضِلُّ﴾ مبتدأ، و﴿لَا يَهْدِى﴾: خبرُه. والثاني: أنّ ﴿لَا يَهْدِى مَن يُضِلُّ﴾ بأَسْرِه: خبرُ ﴿إِنَّ﴾، كقولِك: إنّ زَيْدًا لا يُضرَبُ أبوه[3] يعني: أنّ التركيبَ سببيٌّ، ومعناه: أنّ زيدًا بمكانٍ منَ الشّرفِ والكرامة بحيثُ استَحقّ أن يُكرَمَ أبوهُ ولا يُهانَ بالضّرب، ونَظيرُه في المعنى: خَوْلانِ فانكِحْ، ثُمّ ما في التنزيلِ معَ ذلك التقديرِ واقعٌ جزاءً للشّرطِ ولم يكنْ يَصلُحُ جزاءً إلّا بتأويلِ الإعلام والإخبار، وقد تقرّرَ أنّ مثلَ هذا الأسلوبِ إنّما يَرِدُ للتقريع، أو التنبيهِ على أمرٍ خطيرٍ خَفِيَ على السامع، ولا سيّما في جَعْلِ اسم «إنّ» الاسمَ الجامعَ للأسماءِ الحُسنى، كأنهُ قيل: ﴿إِن تَحْرِصْ﴾ أنتَ وكلُّ مخلوقٍ على هِداية مَن أرادَ الله إضلالَه، فاعلَمْ وتنبَّهْ أنّك قد حاولتَ مزاولةَ أمرٍ لا يُرام، ومُحالٍ لا يُستطاع، هذا معنى قولِه: «لا تَقدِرُ أنتَ ولا أحدٌ على هدايتِه»، ووجَدتُ لبعض الفُضَلاءِ على الحاشيةِ: هذه كلمةُ حقّ، وقد أخرَجَها الله تعالى مِن فمِه بلا اختيارٍ منه.

قولُه: (﴿وَمَا لَهُم مِّن نَّٰصِرِينَ﴾ دليلٌ على أنّ المرادَ بالإضلالِ الخِذْلانُ)، كأنهُ قيل: ﴿إِن تَحْرِصْ عَلَىٰ هُدَىٰهُمْ﴾، فاعلَمْ أنّ الله لا يَهدي مَن يخذُلُه[4]، وما لهُ من ناصرٍ يَنصُرُه.

وقلتُ: ليسَ تأويلُ ﴿مَن يُضِلُّ﴾ بالخِذْلانِ أوْلى مِن تأويلِ ﴿مِّن نَّٰصِرِينَ﴾ بالهادينَ، أي: ﴿إِن تَحْرِصْ عَلَىٰ هُدَىٰهُمْ﴾، فاعلَمْ أنّ الله لا يهدي مَن يُضِلُّه وما لهُ مِن هادٍ قَطُّ، لا أنتَ

(١) في النسخة (ح): «الكوفيين»، وهو خطأ.

(٢) انظر: «حجّة القراءات»، ص٣٨٨- ٣٨٩ حيث أجاد في تعليل اختيار القرّاء.

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٧٩٥).

(٤) في (ط): «من يضلّه».

النُّصْرة. ويجوزُ أن يكونَ ﴿لَا يَهِدِّى﴾ بمعنى: لا يَهْتدي. يقال: هَداه الله، فهَدى. وفي قراءة أُبيٍّ: (فإنَّ الله لا هادِيَ لمن يُضِلّ)، و(لمن أَضَلَّ)، وهي مُعاضِدة لمن قرأ: (لا يُهْدَى) على البناءِ للمفعول. وفي قراءة عبدِ الله: (يَهِدِّي) بإدغام تاءِ «يَهْتدي»، وهي مُعاضِدة للأُولى. وقُرئ: (يَضِلُّ) بالفتح. وقرأ النَّخَعي: (إنْ تَحْرَصْ) بفتحِ الراء، وهي لُغيَّة.

[﴿وَأَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ ۙ لَا يَبْعَثُ ٱللَّهُ مَن يَمُوتُ ۚ بَلَىٰ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ۝ لِيُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِى يَخْتَلِفُونَ فِيهِ وَلِيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَنَّهُمْ كَانُوا۟ كَٰذِبِينَ﴾ ٣٨ - ٣٩]

﴿وَأَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ﴾ معطوفٌ على ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟﴾ [النحل: ٣٥]؛ إيذانًا

ولا غيرُك[(١)]، وهذا أوْلى؛ لأنّ أوّلَ الكلام في الهدايةِ لا في النُّصرةِ والخِذلان، وأمّا الخَتْمُ بعدَ النُّصرةِ فللمبالغةِ في عدَمِ توخّي الهدايةِ والخَيْبة فيه وعدَم الاهتداء.

قولُه: (ويجوزُ أن يكونَ ﴿لَا يَهِدِّى﴾ بمعنى: لا يَهتَدي)، الجَوهريّ: هدَى واهتَدى بمعنى، قولُه تعالى: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهِدِّى مَن يُضِلُّ﴾، قال الفرّاءُ[(٢)]: يريدُ: «لا يهتدي»، يعني: «لا يهتدي مَن يُضِلُّه».

قولُه: (هَداهُ الله فهَدى)، أي: «هدى» مطاوعُ «هَداه»، كما أنّ «اهتدى» مطاوعُه.

قولُه: (وهي مُعاضِدةٌ لمَن قرَأَ: «لا يُهْدى»)، أي: لا هاديَ موجودٌ لمَن يُضِلُّه، فإذا لم يكنْ هاديهِ موجودًا فلا يُهدى أبدًا.

قولُه: (وهِيَ معاضِدَةٌ للأولى)، أي: قراءةُ مَن قرَأَ: «لا يَهِدِّي» بمعنى: لا يَهتَدي[(٣)].

---

(١) ونظيرُه قولُه تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾ [القصص: ٥٦]، وكذا قولُه تعالى: ﴿وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ [الأنعام: ١٢٥].

(٢) انظر: «معاني القرآن» للفرّاء (٢: ٩٩).

(٣) وهي قراءةُ ابنِ مسعودٍ وأصحابِه، كما حكاه الفرّاء في «معاني القرآن» (٢: ٩٩).

بأنهما كَفْرتانِ عَظيمتان موصُوفتان، حَقيقتانِ بأن تُحكَيا وتُدَوَّنا: تَوْريكُ ذُنوبِهم على مشيئةِ الله، وإنكارُهم البَعْثَ مُقسِمين عليه. و﴿بَلَىٰ﴾: إثباتٌ لِما بعدَ النَّفْيِ، أي: بلى يَبعَثُهم. ووعدُ الله: مصدرٌ مؤكِّد لِما دلَّ عليه ﴿بَلَىٰ﴾، لأنَّ يَبْعث مَوْعِدٌ مِن الله، وبيَّن أنَّ الوفاءَ بهذا المَوْعد حقٌّ واجب عليه في الحِكْمة، ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ أنهم يُبْعَثون، **أو أنه وعدٌ واجِبٌ** على الله؛ لأنهم يقولون: لا يجبُ على الله

قولُه: (**كَفْرتان**)، **الجوهريّ**: الكَفْرُ، بالفَتح: التّغطيةُ، قال ابنُ السِّكّيت: ومنهُ سُمّيَ الكافرُ؛ لأنهُ يَستُرُ نِعَمَ الله تعالى عليه[1]، وفي التخصيص فائدةٌ، وهِي أنّ الكفّارَ يحاولونَ تغطيةَ ما هُو في غايةِ الظهورِ والجَلاء، والأوْلى أن يَعطِفَ الجُملةَ كما هِي على جُملةِ الشّرطِ والجزاء، كأنهُ تعالى يُخبِرُ عن مبالغةِ حِرْصِ النبيِّ ﷺ على هدايتِهم، وعن تَناهي ضَلالِهم مُفوِّضًا ترتُّبَ إحدى الجُملتَيْنِ على الأُخرى إلى فَهْمِ السّامع.

قولُه: (**أو أنهُ وَعْدٌ واجبٌ**)، أي: ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ أنهُ وعدٌ واجِبٌ على الله، لأنّهم يقولونَ: «لا يجبُ على الله شيءٌ، لا ثوابُ عاملٍ ولا غيرُه»، وفيه تعريضٌ بأهلِ السُّنّة[2]، قالَ صاحبُ «الفرائد»: لا دِلالةَ في الآيةِ على ما قال، لكنّ المعنى: لا يعلَمونَ كمالَ قُدرتِه، وبالِغَ حِكمتِه في بَعْثِه بعدَ إماتتِه.

وقلتُ: الذي دَلّ عليه السِّياقُ أنّ معناه: ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ ذلك الوَعْدَ الحقّ والقولَ الصِّدقَ لقولِه: ﴿وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا﴾ كقولِه تعالى: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا وَعْدَ ٱللَّهِ حَقًّا إِنَّهُۥ يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ لِيَجْزِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ بِٱلْقِسْطِ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَهُمْ شَرَابٌ مِّنْ حَمِيمٍ﴾ [يونس: ٤]، فالمقدّرُ: الوَعْدُ الواجبُ بحسَبِ أنهُ تعالى لا يُخلِفُ الميعادَ، لا أنّ العبدَ يوجبُ عليه ذلك بسَببِ عمَلِه. وأمّا الجزاء منَ الثوابِ والعقاب، فهُوَ تابعٌ للبَعْثِ، أو ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ أنهُ تعالى يَبعثُهم، أي: بمسألةِ البعْثِ التي مَبْناها على كونِه تعالى عالِمًا بكلِّ المعلومات، قادِرًا على كلِّ المقدورات، كالفلاسِفةِ وأضْرابِهم خذَلَهمُ الله.

---

(١) «إصلاح المنطق» ص١٢٧.

(٢) الذين لا يقولون بوجوبِ رعايةِ الأصلح على الله تعالى، ولا يوجبون على الله تعالى شيئًا.

شيء، لا ثوابُ عاملٍ ولا غيرُه من مَواجِب الحِكْمة. ﴿لِيُبَيِّنَ لَهُمُ﴾ متعلِّق بما دلَّ عليه ﴿بَلَىٰ﴾ أي: يَبْعثُهم لِيُبيِّنَ لهم. والضميرُ لمن يَموت، وهو عامٌّ للمؤمنين والكافرين. والذي اختلَفُوا فيه: هو الحقّ. ﴿وَلِيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّهُمْ﴾ كَذبوا في قولهم: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَيْءٍ﴾ [النحل: ٣٥]، وفي قولهم: ﴿لَا يَبْعَثُ ٱللَّهُ مَن يَمُوتُ﴾ [النحل: ٣٨]. وقيل: يجوزُ أن يتعلَّق بقوله: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا﴾ [النحل: ٣٦]، أي: بعثناه ليُبيِّنَ لهم ما اختلَفُوا فيه، وأنهم كانوا على الضَّلالة قبْلَه، مُفترِين على الله الكَذِب.

[﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ ٤٠]

﴿قَوْلُنَا﴾: مُبتدأ، و﴿أَن نَّقُولَ﴾: خَبرُه. ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ مِن «كانَ» التامَّةِ التي بمعنى الحُدوثِ والوجود، أي: إذا أردْنا وجودَ شيء فليسَ إلّا أن نقولَ له: احدُثْ، فهو يَحدُث عَقِيبَ ذلك لا يتوقَّف، وهذا مَثَل؛ **لأنَّ مُرادًا لا يَمتنِعُ** عليه، **وأنَّ وجودَه عند إرادته تعالى غيرُ متوقِّف**، كوُجودِ المأمور به عند أمْرِ الآمر المُطاعِ إذا وَردَ على المأمور المُطيعِ المُمتثِل، ولا قولَ ثَمّ. والمعنى: أنَّ إيجادَ كلِّ مقدورٍ على الله تعالى بهذه السُّهولة، ....

ويُؤيِّدُ أنّ الكلامَ في البَعْثِ قولُه: ﴿لِيُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِى يَخْتَلِفُونَ فِيهِ﴾ أي: في البَعْث، ﴿وَلِيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّهُمْ كَانُواْ كَٰذِبِينَ﴾ أي: في قولهم: ﴿لَا يَبْعَثُ ٱللَّهُ مَن يَمُوتُ﴾، وكذا قولُه: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾؛ لأنّ فيه إثباتَ القُدرةِ الكامِلةِ والإرادةِ الشاملة، وإليه الإشارةُ بقولِه: «والمعنى: أنّ إيجادَ كلِّ مقدورٍ على الله بهذه السُّهولة، فكيف يَمتنعُ عليه البَعْثُ الذي هُو مِن شِقِّ المقدورات؟».

قولُه: (لأنّ مرادًا)، نَكِرة، واللامُ متّصلٌ بـ«مَثَل»، أي: أيّ مرادٍ يكونُ؟

وقولُه: (وأنّ وجودَه عندَ إرادتِه غيرُ متوقِّف)، عطفٌ تفسيريٌّ، على أنّ مرادًا لا يَمتنعُ عليه.

فكيفَ يَمتنعُ عليه البعثُ الذي هو من شقِّ المَقْدُورات! وقُرِئ: (فيكونَ)؛ عطفًا على ﴿نَقُولَ﴾.

[﴿وَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ فِي ٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ مَا ظُلِمُواْ لَنُبَوِّئَنَّهُمۡ فِي ٱلدُّنۡيَا حَسَنَةٗۖ وَلَأَجۡرُ ٱلۡأٓخِرَةِ أَكۡبَرُۚ لَوۡ كَانُواْ يَعۡلَمُونَ * ٱلَّذِينَ صَبَرُواْ وَعَلَىٰ رَبِّهِمۡ يَتَوَكَّلُونَ﴾ ٤١ - ٤٢]

﴿وَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ﴾: هم: رسولُ الله ﷺ وأصحابُه، ظَلَمَهم أهلُ مكّةَ ففرُّوا بدِيْنهم إلى الله، منهم مَن هاجَرَ إلى الحَبَشة ثُمَّ إلى المدينةِ فجَمعَ بين الهجرتَيْن، ومنهم مَن هاجَرَ إلى المدينة. وقيل: هم الذين كانوا محبُوسِين معذَّبين بعد هجرةِ رسولِ الله ﷺ،

قولُه: (في[1] شِقّ المقدورات)، فيه توهيْن لأمرِ البَعْث، «الأساس»: قَعَدَ في شِقٍّ من الدّار: في ناحيةٍ منها، وخُذْ مِن شِقِّ الثِّيابِ، من عُرضِها ولا تَخْتَرْ.

قولُه: (وقُرِئَ: «فيكونَ»)، ابنُ عامرٍ والكسائيُّ: بالنّصب، والباقونَ: بالرّفع، قال الزّجّاجُ[2]: فالرّفعُ على: فهُو يكونُ، أي ما أرادَ الله فهُو يكونُ، والنّصبُ: إمّا على[3]: ﴿أَن نَّقُولَ﴾؛ أي: نقولَ فيكونَ، أو على أنهُ جوابُ ﴿كُن﴾. و﴿قَوۡلُنَا﴾: رَفْعٌ بالابتداء، وخبَرُه ﴿أَن نَّقُولَ﴾ معناه: ماذا أرادَ الله فهُو كائنٌ على كلِّ حال، ولو أرادَ خَلْقَ الدُّنيا والسماواتِ والأرضِ في قَدْرِ لَمح البصَر لَقدَر، لكنّ العبادَ خوطِبوا بما يَعقِلون، فأعلَمَهمُ الله سهولةَ خَلْقِ الأشياء، فعُلِمَ أنهُ متى أرادَ الشيءَ كان، وليسَ أنّ الشيءَ قبْلَ أن يُخلَقَ موجودٌ.

وقال أبو عليّ[4]: ﴿كُن﴾ وإن كانَ على لَفْظِ الأمرِ، فليسَ القَصْدُ هنا الأمرَ وإنّما هُو والله أعلم: الإخبارُ عن كوْنِ الشيءِ وحُدوثِه، وإلى هذا ذهَبَ أبو العبّاس، وسَيجيءُ تَمامُ بحثِه في «يسٓ».

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «من».
(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ١٩٨-١٩٩).
(٣) أي: إما عطفًا على، وهو لفظُ الزجاج.
(٤) يعني الفارسي. انظر: «الحُجّة للقرّاءِ السبعة» (٣: ٣٧).

وكلّما خَرَجُوا تَبِعُوهم فردُّوهم؛ منهم: بلال، وصُهيب، وخَبَّاب، وعمّار. وعن صهيب: أنه قال لهم: أنا رجلٌ كَبير، إنْ كنتُ معكم لم أنفَعْكم، وإن كنتُ عليكم لم أضُرَّكم، فافتدى منهم بمالِه وهاجَر، فلمّا رآه أبو بكرٍ رضي الله عنه قال له: رَبِحَ البيعُ يا صُهيب. وقال له عمر: نِعْمَ الرجلُ صُهيب، لو لم يَخَفِ الله لم يَعْصِه. وهو ثناءٌ عظيم؛ يريد: لو لم يَخْلُقِ الله نارًا لأطاعه، فكيف وقد خلق! ﴿فِي ٱللَّهِ﴾: في حَقِّه ولِوَجْهه. ﴿حَسَنَةً﴾: صِفةٌ للمَصْدر، أي: لنبوِّئنَّهم تَبْوئةً حسنة. وفي قراءة عليٍّ رضي الله عنه: (لَنُثْوِيَنَّهُمْ)، ومعناه: إثواءةً حسنة. وقيل: لَنُنزِلَنَّهم في الدنيا منزلةً حسنة؛ وهي الغَلَبَةُ على أهلِ مكَّةَ الذين ظَلَمُوهم، وعلى العَرَبِ قاطبة، وعلى أهلِ المَشْرِق والمَغرب. وعن عمرَ رضي الله عنه: أنه كان إذا أعطى رَجلًا من المهاجرين عطاءً قال: خُذْ باركَ الله لك فيه، هذا ما وَعَدَكَ ربُّك في الدنيا، وما ذخرَ لك في الآخرةِ أكثر. وقيل: لنبوِّئنَّهم

قولُه: (فكيفَ)، متعلِّقةٌ بمحذوف، تقديرُه: لو لم يَخْلُقِ الله نارًا لأطاعَه، فكيفَ وقد خلقَ، أي: لا يُطيعُ الله لخوفِ النار فتكونُ طاعتهُ لأغراضٍ وعِلَل، والعارفُ مَن يُطيعُ الله لله، ومعنى (لو) في الحديثِ ليس لامتناعِ الشيءِ لامتناع غيرِه، بل لمجرّدِ الفَرْضِ والتقدير.

قولُه: (﴿فِي ٱللَّهِ﴾: في حقِّه)، أي: الذين هاجَروا مُخلِصينَ لوَجْهِ الله، لا لأمرٍ آخَرَ دُنيَويّ، كقولِه صلَواتُ الله عليه: «فمَن كانت هِجرتُه إلى دُنيا يُصيبُها أوِ امرأةٍ يتزوّجُها، فهِجرتُه إلى ما هاجَرَ إليه»، رواهُ الشّيخانِ وغيرُهما[1].

قولُه: (لَنُنزِلَنَّهم في الدُّنيا منزلةً حسَنة)، يريدُ أنّ التّبْوئةَ في المكانِ بمعنى إعطاءِ المنزِلة، فيجوزُ أن يُستعمَلَ في التمكينِ في الأرض، نحوَ: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّٰكُمْ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [الأعراف: ١٠]، ولذلك قال: وهي «الغلَبةُ على أهلِ مكّة» إلى قولِه: «وعلى أهلِ المشرِق والمغرِب»، ولا يَبعُدُ أنْ يُقالَ: إنّ هذا هو الوعدُ المذكورُ في قولِه تعالى: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ ٱلَّذِي ٱرْتَضَىٰ لَهُمْ﴾ الآية [النور: ٥٥]، والله أعلم.

---

(١) سبق تخريجه.

مَباءةً حَسَنة؛ وهي المدينة، حيثُ آواهم أهلُها ونَصَرُوهم ﴿لَوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ﴾ الضميرُ للكفَّار، أي: لو عَلِمُوا أنَّ الله يَجمعُ لهؤلاءِ المُستضعَفين في أيديهم الدُّنيا والآخرة، لرَغِبوا في دِيْنهم. ويجوزُ أن يرجعَ الضميرُ إلى المُهاجِرين، أي: لو كانوا يَعلمون ذلك لَزادُوا في اجتهادِهم وصَبْرِهم ﴿ٱلَّذِينَ صَبَرُوا۟﴾ على: هُمُ الذين صَبـروا، أو: أعني الذين صَـبَروا، وكلاهما مَدْح، أي: صَبَرُوا على العذابِ وعلى مُفارَقة الوَطَنِ الذي هو حَرَمُ الله المحبوبِ في كلِّ قلب، فكيف بقُلوبِ قومٍ هو مَسقَطُ رُؤوسهم، وعلى المُجاهَدةِ وبَذْلِ الأرواح في سبيلِ الله.

[﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِىٓ إِلَيْهِمْ ۚ فَسْـَٔلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ۝ بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ ۗ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ ٤٣-٤٤]

قالت قُريش: الله أعظمُ مِن أن يكـونَ رسولُـه بَشرًا، فقيـل: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا يُوحَىٰٓ إِلَيْهِمْ﴾ على ألسِنةِ الملائكـة ﴿فَسْـَٔلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ﴾ وهم أهـلُ الكِتاب؛ ليُعلموكم أنَّ الله لم يَبعَثْ إلى الأُمم السالفة إلّا بَشرًا. فإنْ قلت: بِمَ تعلَّق قولُه ﴿بِٱلْبَيِّنَٰتِ﴾؟ قلت: له متعلَّقات شتَّى؛ فإمَّا أن يتعلَّق بـ(ما أرسلنا) داخلًا تحت حُكم الاستثناء مع ﴿رِجَالًا﴾، أي: وما أرسَلْنا إلّا رِجالًا بالبيِّنات، كقولك: ما ضربتُ إلّا زيدًا بالسَّوط؛ ....

قولُه: (و﴿ٱلَّذِينَ صَبَرُوا۟﴾ على: هم الذين صبَروا)، أي: ﴿ٱلَّذِينَ صَبَرُوا۟﴾ واردٌ على: همُ الذينَ صبَروا، أو: أعني، كلاهُما لإرادةِ المَدْح.

قولُه: (قالت قُرَيشٌ: الله أعظمُ مِن أن يكونَ رسولُه بشَرًا)، هذا التقريرُ يقتضيهِ قولُه: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ إِلَّا رِجَالًا﴾ مِن جهةِ[1] «ما» و«إلا»، لأنهّما إنّما يتلقّى بهما المُخطِئُ المُصِرُّ على خطابِه، المبالِغُ في إنكارِه.

---

(١) من قوله: «المدح» آخر الفقرة السابقة إلى هنا سقط من (ف).

لأنَّ أصْلَه: ضربتُ زيدًا بالسَّوط؛ وإما بـ﴿رِجَالًا﴾ صفةً لـه، أي: رجالًا مُلتبِسين بالبيِّنات. وإمَّا بـ ﴿أَرْسَلْنَا﴾ مُضمَرًا، كأنما قيل: بِمَ أُرسِلوا؟ فقلت: بالبيِّنات، فهو على كلامَيْن، **والأوَّلُ** على كلام واحد. وإمَّا بـ(يوحى)، أي: يُوحى إليهم بالبيِّنات. **وإمّا بـ﴿لَا تَعْلَمُونَ﴾**، على أنَّ الشَّرْطَ في معنى التَّبْكيت والإلزام، كقول الأجير: إن

قولُه: (**لأنّ أصلَه: ضرَبْتُ زيدًا بالسَّوْط**)، يعني: «إلّا» مِن حيثُ اللفظُ لَغْوٌ، والاستثناءُ على خلافِ المشهور، عن بعضِهم، التقديرُ: لم يوجَدْ ضَرْبٌ منهُ أصلًا، لا بالسَّوْطِ ولا غيرِه. وقال أبو البقاء: في تعلُّقِ ﴿بِٱلْبَيِّنَـٰتِ﴾ بـ﴿أَرْسَلْنَا﴾ بمعنى: أرسَلْناهُم بالبيِّنات[1] ضَعفٌ[2]؛ لأنّ ما قبلَ إلا لا يعمَلُ فيما بعدَها إذا تَمّ الكلامُ على ﴿إِلَّا﴾ وما يَليها، إلاّ أنهُ قد جاءَ في قولِ الشاعر:

نُبِّئتُهُمْ عَذّبوا بالنارِ جارَتَهُمْ ... ولا يُعذِّبُ إلّا الله بالنارِ[3]

وقالَ صاحبُ «المفتاح»: لك أن تقولَ: ما ضرَبَ إلّا عمْرًا زيدٌ، وما ضرَبَ إلّا زيدٌ عمْرًا، فتُقدِّمَ وتُؤخِّر، إلّا أنّ هذا التقديمَ والتأخيرَ لمّا استلزَمَ قَصْرَ الصِّفةِ قبْلَ تمامِها على الموصوف، قلّ دورُه في الاستعمال[4].

قولُه: (**والأوّلُ**)، قال: في الأوّلينَ والأوّلِ، نظرًا إلى أنهُ لا إضمارَ فيه.

قولُه: (**وإمّا بـ﴿لَا تَعْلَمُونَ﴾**)، على أنّ الشّرطَ في معنى التبكيتِ والإلزام، لأنّ ﴿إِن﴾[5] استُعمِلتْ في أمرٍ مقطوعٍ معلوم، وذلكَ أنّ الكلامَ معَ قُرَيْش كما قال: «قالوا: الله أعظَمُ مِن أن يكونَ رسولُه بشَرًا»، فقيل: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِىٓ إِلَيْهِمْ فَسْـَٔلُوٓا۟

(١) قوله: «بـ﴿أَرْسَلْنَا﴾ بمعنى: أرسلناهم بالبينات» سقط من (ف).

(٢) في النسخة (ف): ضعيف. وهو خطأ.

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٧٩٦). والبيت المذكور ذكره الفرّاء في «معاني القرآن» (٢: ١٠١) من غيرِ عزْوٍ لأحد.

(٤) «مفتاح العلوم»، ص١٣٣.

(٥) سقط لفظ «إن» من النسخة (ح).

كنتُ عملتُ لكَ فأعطِني حقِّي. وقولُه: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ﴾ **اعتراضٌ على الوجوهِ المتقدِّمة**. وأهلُ الذِّكر: أهلُ الكتاب. وقيل للكتاب: الذِّكر؛ لأنه موعظةٌ وتنبيهٌ للغافلين. ﴿مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ يعني: ما نَزَّلَ الله إليهم في الذِّكر ممّا أُمِروا به ونُهُوا عنه ووُعِدوا وأُوعِدُوا، ﴿وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾: وإرادةَ أن يُصغُوا إلى تنبيهاتِه فيتنبَّهوا ويتأمَّلوا.

[﴿أَفَأَمِنَ ٱلَّذِينَ مَكَرُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن يَخْسِفَ ٱللَّهُ بِهِمُ ٱلْأَرْضَ أَوْ يَأْتِيَهُمُ ٱلْعَذَابُ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ * أَوْ يَأْخُذَهُمْ فِى تَقَلُّبِهِمْ فَمَا هُم بِمُعْجِزِينَ * أَوْ يَأْخُذَهُمْ عَلَىٰ تَخَوُّفٍ فَإِنَّ رَبَّكُمْ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ ٤٥ - ٤٧]

﴿مَكَرُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ أي: المَكَراتِ السيِّئات، **وهم أهلُ مكَّة، وما مَكَروا به**

أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ * بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ﴾، وقد عَلِمَ وحقَّق أنّ قُرَيشًا لم يكونوا عالِمِينَ بالبيِّناتِ والزُّبُر، فتعليقُه بالسؤالِ يفيدُ التبكيتَ والإلزام، يعني: لا ارتيابَ في أنّكم غيرُ عالِمِينَ بها، ولستُم أيضًا ممّا تُسألونَ عنهم؛ لأنّكم تعلَمونَ أنّهم لا يجيبونكم إلّا بما ذكَرْنا، مِن أنّا ما أرسلْنا مِن قبلِه إلّا رِجالًا يُوحَى إليهم، فلم يَبْقَ لكم طريقٌ سِوى التسليمِ والإذعان، وعليه قولُه: «إن كنتُ عمِلتُ لك[1] فأعطِني حقّي»، وصاحبُ «المفتاح» أخرَجَ هذا المثالَ في مَعرِضِ النّفْي، حيثُ قال: ومنه ما قد يقولُ العامِلُ عندَ القاضي بالعَمالةِ إذا امتَدّ التسويفُ وأخَذَ يُترجِمُ عن الحِرمان: إن كنتُ لم أعمَلْ فقولوا: أقطَع الطّمَعَ، نزَّلَهُم لتوهُّم أن يَحرِموه منزلةَ مَن لا يعتقِدُ أنهُ عَمِلَ مُجهّلًا[2].

قولُه: (﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ﴾: **اعتراضٌ على الوجوهِ المتقدِّمة**)، يعني: في هذا الوجه، ليسَ باعتراضٍ وليسَ بجوابٍ للشّرط، لتقَدُّمِه عليه، لكنّهُ دالٌّ عليه.

قولُه: (**وهم أهلُ مكّةَ وما مكَروا به**)، أي: الضّميرُ في ﴿مَكَرُواْ﴾ لأهلِ مكّة، والمرادُ

---

(١) سقط لفظ «لك» من النسخة (ف).

(٢) «مفتاح العلوم»، ص١٠٥.

رسـولَ الله ﷺ ﴿فِي تَقَلُّبِهِمْ﴾: مُتقلِّبين في مَسايرِهم ومَتاجرِهم وأسبابِ دُنيـاهم. ﴿عَلَىٰ تَخَوُّفٍ﴾: متخوِّفين؛ وهو أن يُهلِكَ قومًا قبْلَهم فيتخوَّفوا فيأخُذَهم بالعذاب وهم متخوِّفون متوقِّعون، وهو خلافُ قولِه: ﴿مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ﴾. وقيل: هو مِن قولِك: تخوَّفْتُه وتخوَّنْتُه؛ إذا تنقَّصْتَه. قال زُهير:

تَخَوَّفَ الرَّحْلُ مِنْهَا تَامِكًا قَرِدًا ... كَمَا تَخَوَّفَ عُودَ النَّبْعةِ السَّفَنُ

أي: يأخذهم على أنْ يتنقَّصَهم شيئًا بعد شيء في أنفُسِهم وأموالِهم حتى يَهلِكُوا. وعن عـمرَ رضي الله عنه: أنه قال عـلى المنبر: ما تقولون فيها؟ فسَكَتُوا، فقام شيخٌ من هُذيل، فقال: هذه لُغَتُنا: التخوُّف: التنقُّص. قـال: فهل تعـرفُ العـربُ ذلك في أشعارِها؟ قال: نعم، قـال شاعرنا. وأنشدَ البيت. فقال عمر: أيها الناس، عليكم

بالمكْر: ما مكَروا به في دارِ النّدوة، الرّاغبُ: المكْرُ: صَرْفُ[١] الغيرِ عمّا يقصِدُه بحِيلة[٢].

قولُه: (وهُو خلافُ قولِه: ﴿مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ﴾)، كأنه قيل: أو يأتيهم العذابُ من حيث لا يشعرونَ ومِن حيثُ يَشعرونَه.

قولُه: (مِن قولِك: تخوّفتُه وتخوّنتُه)، الرّاغب: تخَوّفناهم: تنقّصناهُم تنقُّصًا اقتضاهُ الخوفُ منه، والتخوُّفُ: ظهورُ الخوفِ منَ الإنسان، قالَ الله عزّ وجلّ: ﴿أَوْ يَأْخُذَهُمْ عَلَىٰ تَخَوُّفٍ﴾[٣].

قولُه: (تخوّفَ الرّحْلُ منها)، البيتُ[٤]: تامِكًا: أي: سنَامًا مُشرفًا. الأساس: صوفٌ قَرِدٌ: ملتصِقٌ مُتلبّد. الجَوهريّ: سَحابٌ قَرِدٌ: يركَبُ بعضُه بعضًا، والنّبعُ: شجرٌ يتّخَذُ منهُ القِسِيّ، والسّفَنُ، بالتحريك: المِبْرَد، يَصِفُ ناقةً أثّر الرّحْلُ في سَنامِها، وتَنقّصَ، كما يَنقُصُ المِبْرَدُ منَ العُود.

---

(١) سقط لفظ «صرف» من (ف).

(٢) «مفردات القرآن»، ص٧٧٢.

(٣) المصدر السابق، ص٣٠٣، ٣٠٥.

(٤) لم أجده في ديوان زهير. والبيت قد اختُلِفَ في نسبته، فقيل: هو لذي الرّمّة كما في «تاج العروس» (٣٥: ١٩٣)، وقيل لأبي كبيرٍ الهذلي، وقيل لغيره.

بدِيْوانكم لا يَضِلّ. قالوا: وما ديوانُنا؟ قال: شِعرُ الجاهليَّة؛ فإنَّ فيه تفسيرَ كتابكم. ﴿فَإِنَّ رَبَّكُمْ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ حيثُ يَحلُمُ عنكم، ولا يعاجِلُكم مع استحقاقِكم.

[﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَىٰ مَا خَلَقَ اللَّهُ مِن شَيْءٍ يَتَفَيَّؤُا ظِلَالُهُ عَنِ الْيَمِينِ وَالشَّمَائِلِ سُجَّدًا لِّلَّهِ وَهُمْ دَاخِرُونَ﴾ ٤٨]

قُرِئ: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا﴾ و﴿يَتَفَيَّؤُا﴾ بالياء والتاء. و﴿مَا﴾ موصولةٌ بـ﴿خَلَقَ اللَّهُ﴾، وهو مبهَم، بيانُه: ﴿مِن شَيْءٍ يَتَفَيَّؤُا ظِلَالُهُ﴾. واليَمين: بمعنى الأيمان. و﴿سُجَّدًا﴾: حالٌ من الظِّلال. ﴿وَهُمْ دَاخِرُونَ﴾: حالٌ من الضَّمير في ﴿ظِلَالُهُ﴾؛ لأنه في معنى الجَمْع؛

قولُه: (بديوانِكم)، **المُغرِب**: الدِّيوانُ: الجَريدة، مِن دَوَّنَ الكتُبَ: إذا جمَعها، لأنّه قِطعٌ منَ القراطيس مجموعة. ويُروى أنّ عُمَرَ رضيَ الله عنهُ أوّلُ مَن دوّن الدّواوينَ، أي: رتّبَ الجَرائدَ للوُلاةِ والقُضاة[1].

قولُه: (**لا يَضِلّ**)، مجزومٌ؛ لأنهُ جوابٌ لقولِه: عليكُم، وهُو بمعنى الأمرِ، وفي «اللُّبابِ»: عليكُم بدِيوانِكم لا تَضِلّوا.

قولُه: (قُرِئَ: «**أولم يَروْا**» و«**يتفيئوا**»)، «أولم ترَوْا» بالتاءِ الفَوْقانيِّ: حمزةُ والكسائيُّ، والباقونَ: بالياء.

أبو عمْرٍو: «تَتَفيّأُ» بالتاءِ الفَوْقانيّ[2]، والباقون: بالياء.

قولُه: (﴿سُجَّدًا﴾: **حالٌ منَ الظِّلال**، ﴿وَهُمْ دَاخِرُونَ﴾: **حالٌ منَ الضميرِ في** ﴿ظِلَالُهُ﴾)، فالمعنى: ظِلالُهم ساجِدة، وهُم في أنفُسِهم مُتواضِعونَ صاغِرونَ، فيتّفقُ الباطنُ معَ الظاهر.

فإنْ قلتَ: لِمَ جعَلَ الحال الثانيةَ حالًا منَ الضّميرِ في ﴿ظِلَالُهُ﴾، ولم يُجعَلْ منَ الضّميرِ المرفوع[3] المحذوفِ العائدِ إلى الموصول؟

---

(١) «المُغرِب في ترتيب المعرب» (١: ٢٩٩).

(٢) وحُجّتُه أن كلّ جمعٍ خالفَ الآدميين فهو مؤنّث، تقول: هذه المساجد، وهذه الظلال، وحُجّةُ مَن قرأ بالياءِ أنّ الفِعلَ إذا تقدّمَ جازَ التذكيرُ منه. انظر: «حُجّة القراءات»، ص٣٩١.

(٣) في (ط): «المفعول».

وهو ما خَلقَ الله من كلِّ شيء له ظلّ، **وجُمِعَ بالواو؛ لأنَّ الدُّخورَ من أوصاف العُقَلاء،** أو لأنَّ في جُملة ذلك مَن يَعقِل؛ فغُلِّب. والمعنى: أوَ لم يروْا إلى ما خَلقَ الله من الأجْرام التي لها ظِلالٌ متفيِّئة عن أيمانها وشمائِلها! أي: عن جانبَيْ كلِّ واحد منها وشقَّيْه؛ **استعارةٌ** من يَمينِ الإنسان وشِماله لجانِبَي الشيء، أي: ترجعُ الظِّلالُ مِن جانبٍ إلى

قلتُ: لأنـهُ حالٌ مؤكِّدة، فإذا جعلْتَ الظِّلالَ ساجدةً، يلزَمُ منـهُ المبالغةُ في سُجودِ الأجرامِ بالطريقِ الأَوْلى، وهُو معنى الدُّخور، فيَقَعُ الحالُ تأكيدًا، كما في قولِه: ﴿ثُمَّ وَلَّيۡتُم مُّدۡبِرِينَ﴾ [التوبة: ٢٥] ولا يُفيدُ الأوّل هذا المعنى، وفيه إدماجٌ لمعنى تسخيرِ الأجرام العُلويّة؛ لأنّ الظِّلّ إنّما يَحصلُ مِن حرَكاتِ الكواكِب والشّمس، ولمّا بيّن ذلك، وأرادَ أنْ يُبيِّنَ الاختصاصَ وأنّها تَسجُدُ لله لا لغيرِه، قال: ﴿وَلِلَّهِ يَسۡجُدُ﴾، قال القاضي: قولُه: ﴿سُجَّدٗا لِّلَّهِ وَهُمۡ دَٰخِرُونَ﴾ هما حالانِ منَ الضّميرِ في ﴿ظِلَٰلُهُۥ﴾، والمرادُ منَ السُّجودِ: الاستسلامُ، سَواءٌ كان بالطّبْع أو الاختيار، يقال: سجَدَتِ النّخلةُ: إذا مالَتْ لكثرةِ الحِمْل، وسجَدَ البعيرُ: إذا طأطَأَ رأسَهُ ليُركَبَ، والمعنى: تَرجِعُ الظِّلالُ بارتفاعِ الشّمسِ وانحدارِها مُنقادةً لما قُدِّرَ لها من التفيّؤ، أو واقعةً على الأرض مُلتصِقةً بها على هيئةِ الساجِد، والأجرامُ في أنفُسِها أيضًا صاغرةٌ منقادةٌ لأفعالِ الله فيها[1].

قـالَ أبـو البقـاء: ﴿سُجَّدٗا﴾ حـالٌ من الظِّلال، ﴿وَهُمۡ دَٰخِرُونَ﴾ حـالٌ منَ الضّميـرِ في ﴿سُجَّدٗا﴾، ويجوزُ أن يكونَ حالًا ثانيةً معطوفة[2].

قولُه: (**وجُمِعَ بالواو؛ لأنّ الدُّخورَ مِن أوصافِ العُقَلاء**)، وذلك أنّ مَن لا يَعقِلُ إذا وُصِفَ بصفةِ العُقَلاءِ أُجرِيَ مُجرى العُقَلاءِ في الاستعمالِ، وإذا حُكِمَ على العُقَلاء، وغيرِ العُقَلاء، تغلّبَ العُقَلاءُ[3] على غيرِهم.

قولُه: (**استعارةٌ**)، خبرُ مبتدأٍ محذوف، أيمانُ الظِّلال وشمائلُ الظِّلال في قولِه تعالى:

---

(١) «أنوار التنزيل» (٣: ٤٠١).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٧٩٧).

(٣) قَولُه: «تغلّبَ العُقَلاء»: سقط من النسخة (ح).

جانب مُنقادةً لله، غيرَ مُمتنِعة عليه فيما سخَّرَها له من التفيُّؤ، والأجْرامُ في أنفُسِها داخرةٌ أيضًا، صاغرةٌ مُنقادةٌ لأفعالِ الله فيها، لا تَمتنِع.

[﴿ وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مِن دَابَّةٍ وَالْمَلَائِكَةُ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ * يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴾ ٤٩-٥٠]

﴿مِن دَابَّةٍ﴾ يجوزُ أن يكونَ بيانًا لِـما في السماواتِ وما في الأرض جميعًا، على أنَّ في السماواتِ خَلْقًا لله يدِبُّون فيها كما يَدِبُّ الأنَاسِيُّ في الأرض، وأن يكونَ بيانًا لِما في الأرض وحْدَه، ويُراد بما في السماوات: **الخَلْقُ الذي يقالُ له: الرُّوح**، وأن يكونَ بيانًا لِـما في الأرض وحْدَه، ويرادُ بما في السماوات: الملائكة، وكرَّر ذِكْرَهم على معنى: **والملائكة خصوصًا مِن بَيْنِ الساجدين**؛ لأنهم أطوَعُ الخَلْق وأعبَدُهم. ويجوزُ أن يرادَ بما في السماوات: ملائكتُهنّ. وبقوله: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ﴾: ملائكةُ الأرض مِن الحَفَظةِ وغيرِهم. فإن قلت: سجودُ المكلَّفين ممَّا انتظَمَه هذا الكلامُ خلافُ سجودِ غـيرِهم، فكيف

﴿عَنِ الْيَمِينِ وَالشَّمَائِلِ﴾: استعارةٌ مِن يمينِ الإنسانِ وشِمالِه لجانبي الشيءِ[1].

قولُه: (مِنَ التفيُّؤ)، بيانُ ما سخَّرَها لهُ، تَفَيَّأَ: تَفعَّلَ منَ الفَيْء، يقال: فاء يَفيءُ فَيْئًا، إذا رجَع.

قولُه: (**الخَلْق الذي يُقالُ لهُ: الرُّوحُ**)، فعلى هذا الرُّوحُ غيرُ الملائكة، وقال فيه: الرُّوحُ جِبريل، أو أَفْـرَده عنهم لشَرَفِه، لقولِه تعالى: ﴿ تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ ﴾ وقيل: خَلْقٌ منَ الملائكةِ لا تَراهُم الملائكةُ إلّا تلك اللّيلةَ.

قولُه: (**والملائكةُ خصوصًا مِن بينِ السّاجِدين**)، يريدُ أنهُ تعالى لمّا عَمّ مَن يَتأتّى منهُ السجودُ في قولِه: ﴿ وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ﴾، ثُمّ خَصّ مِن بينِهم هذا الجِنسَ منَ المكلّفينَ في قولِه: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾، دَلّ على أنّهم أوْلى وأقدَمُ في هذا النّوعِ من العبادة، ثُمّ تمّمَه بقولِه: ﴿وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾.

---

(١) هذه الفقرة سقطت من (ط).

عبّرَ عن النوعَيْن بلفظٍ واحد؟ قلت: المرادُ بسُجودِ المكلَّفين: طاعتُهم وعِبادتهم، وبسُجودِ غيرهم: انقِيادُه لإرادة الله، وأنها غيرُ مُمتَنِعةٍ عليها، **وكِلا السجودَيْن يجمعُهما معنى الانقياد؛ فلمْ يَختلِفا**؛ فلذلك جازَ أن يعبّرَ عنهما بلفظٍ واحد. فإن قلت: فهلّا جيء بـ«مَن» دون ﴿مَا﴾؛ تغليبًا للعُقلاءِ من الدوابِّ على غيرِهم؟ قلت: لأنه لو جيء بـ«مَن»؛ **لم يكن فيه دليلٌ على التَّغليب**؛ فكان مُتناوِلًا للعُقلاءِ خاصّة؛

قولُه: (**وكِلا السُّجودَيْنِ يجمَعُهما معنى الانقيادِ فلم يَختلِفا**)، «الانتصاف»: استدَلّ بالآيةِ مَن أجازَ استعمالَ المشترَكِ في معنَيَيْهِ وفي حقيقتِه ومجازِه شمولًا، والزّمخشَريُّ يُنكِرُه في مواضعَ مِن كتابِه، فحمَلَهُ على القَدْرِ المشترَك وجعَلَهُ مُتواطئًا ليَسلَمَ منَ الجَمْع بينَ الحقيقةِ والمجاز، ويُبطِلُه أنّ الآيَةَ آيةُ سَجْدة، وفيه دليلٌ على أنّ المرادَ منَ السُّجودِ المذكور: ما هُو منسوبٌ إلى المكلّفِ منَ الفعلِ المتعارَفِ شَرْعًا، فيَبطُلُ القولُ بالقَدْرِ المشترَك[١].

قلتُ: ويُمكنُ أن يقالَ: إنّ قولَه: ﴿يَسْجُدُ﴾ واردٌ على عمومِ المجازِ الذي يكونُ كلٌّ منَ الحقيقةِ والمجازِ فَرْدًا مِن أفرادِه، والمكلّفُ إنّما يسجُدُ لمقتضى ما يُناسبُه.

الراغب: السُّجودُ أصلُه: التّطامُنُ والتذَلُّل، وجُعِلَ ذلك عبارةً عن التذَلُّل لله وعبادتِه، وهُو عامٌّ في الإنسانِ وغيرِه، وذلك ضَرْبان: اختياريٌّ: وليسَ ذلك إلّا للإنسانِ[٢] وبه يَستحِقُّ الثوابَ، قالَ الله تعالى: ﴿فَٱسْجُدُوا۟ لِلَّهِ وَٱعْبُدُوا۟﴾. وتَسخيريٌّ، وهُو للإنسانِ وغيرِه، وعلى ذلك قولُه تعالى: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا﴾ [الرعد: ١٥] الآية، وهُو الدَّلالةُ الصّامتةُ الناطقةُ المُنبِّهةُ[٣] على كونِها مخلوقةً، وأنّها خلْقُ فاعلٍ حكيم، قولُه تعالى: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن دَآبَّةٍ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ يَنطوي على النّوعين[٤].

قوله: (**لم يكن فيه دليل على التغليب**)، قلت: ما أبيَنَه[٥] من دليل، فإنه لو جيء

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٦٠٩).

(٢) قوله: «وغيره، وذلك ضَربان: اختياريٌّ: وليسَ ذلك إلا للإنسان» سقط من (ح).

(٣) في (ط) «المشبّهة».

(٤) «مفردات القرآن»، ص٣٩٦ بتصرُّفٍ ملحوظٍ في العبارة.

(٥) في (ط): «ما أبين»، وأصلحناه بحسب السياق.

فجيء بما هو صالحٌ للعُقلاءِ وغيرِهم؛ إرادةَ العُموم. ﴿ يَخَافُونَ ﴾ **يجوزُ أن يكون حالًا** من الضَّمير في ﴿لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾، أي: لا يَستكبِرون خائفين، وأن يكونَ بيانًا لنفْيِ الاستكبار وتأكيدًا له؛ لأنَّ مَن خاف الله لم يَستكبِرْ عن عبادته. ﴿مِّن فَوْقِهِمْ﴾ **إنْ علَّقته بـ ﴿ يَخَافُونَ ﴾**؛ فمعناه: يَخافونه أن يُرسِلَ عليهم عَذابًا مِن فوقهم، وإنْ علَّقته بـ ﴿رَبَّهُم﴾ حالًا منه؛ فمعناه: يَخافون ربَّهم عاليًا لهم قاهرًا، كقوله: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ

بـ«مِن»، وبُيِّنَ بقوله: ﴿مِن دَآبَّةٍ﴾ ، والدابة كما صَرَّحَ في قوله تعالى: ﴿ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ بَطْنِهِۦ﴾ الآية، بقوله: «ولما كان اسمُ الدابة مُوقَعًا على المُميِّز وغيرِ المُميِّز» لكفى به دليلًا ظاهرًا على التغليب، ولكن إنما اختير «ما» للوصفية المشعرة بالتواضع والاستصغار، لاقتضاء السجود ذلك، كما في قوله تعالى: ﴿لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ﴾ كأنه جاء بـ«ما» دون «مَن» تحقيرًا لهم وتصغيرًا لشأنهم. ومما يَعضُدُه أن هذه الآية معطوفة على الآيـة السابقة عطف الخاص على العام، وقـد فُصِلَت السابقة بقوله: ﴿وَهُمْ دَٰخِرُونَ﴾. وأما تكريرُ ذِكرِ الملائكة على الوجه الثاني في الكتاب فتعريضٌ بمن عند الملائكة، وأنهم أحرياء بأن يخضعوا لله تعالى، ويتضاءلوا لجلاله عز وجل، ومن ثمّة: أتبعه بقوله: ﴿لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ﴾. والله أعلم[١].

قولُه: (﴿ يَخَافُونَ ﴾ **يجوزُ أن يكونَ حالًا**)، وأن يكونَ بَيانًا لنَفْيِ الاستكبارِ وتأكيدًا له، **الانتصاف**: الثاني أَصَحُّ؛ لأنّ الحالَ تُعطي انتقالًا وتُوهِمُ تقييدًا، والواقعُ عدَمُ استكبارِهم مطلقًا غيرَ مقيّدٍ بحال[٢].

قولُه: (**إنْ علّقْتَه بـ ﴿ يَخَافُونَ ﴾**)، أي: جعلتَه متّصِلًا به وتَتِمّةً لمعناهُ، ولم تُرِدْ به تعلُّقَ المعمولِ بالعامل، فعلى هذا ﴿مِّن فَوْقِهِمْ﴾: متعلِّقٌ بمتعلِّقِ ﴿ يَخَافُونَ ﴾، يدُلُّ عليه جَعْلُ المصنِّف «أن يُرسَلَ» بدَلًا منَ الضّميرِ في «يخافونَه»، ويُمكنُ أن يُقدّرَ: ويخافونَ عذابَ ربِّهم كائنًا مِن فوقِهم.

(١) هذه الفقرة سقطت من (ح) و(ف)، وأثبتُّها من (ط).
(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٦١٠).

عِبَادِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٨، ٦١]، ﴿وَإِنَّا فَوْقَهُمْ قَٰهِرُونَ﴾ [الأعراف: ١٢٧]، وفيه دليلٌ على أنَّ الملائكةَ مُكلَّفون مُدارُون على الأمْرِ والنَّهي والوَعْد والوَعيد كسائرِ المكلَّفين، وأنهم بَيْنَ الخوفِ والرَّجاء.

[﴿وَقَالَ ٱللَّهُ لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِۖ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌۖ فَإِيَّٰيَ فَٱرْهَبُونِ﴾ ٥١]

فإن قلت: إنما جَمَعُوا بين العَدَد والمَعْدودِ فيما وراءَ الواحـدِ والاثنين، فقالوا: عندي رِجالٌ ثلاثـة، وأفراسٌ أربعة؛ لأنَّ المعدودَ عارٍ عن الدلالةِ على العَدَد الخاصّ. وأمّا رجلٌ ورَجلانِ وفَرَسٌ وفَرَسان، فمعدودانِ فيهما دلالةٌ على العدد؛ فلا حاجةَ إلى أن يقال: رجلٌ واحد، و: رَجلانِ اثنان، فما وجهُ قولِه تعالى: ﴿إِلَٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ﴾؟ قلت: الاسمُ الحامِل لمعنى الإفرادِ والتَّثْنية دالٌّ على شيئَيْن: على الجِنْسيَّة والعَدَدِ المَخصُوص، فإذا أُرِيدتِ الدلالةُ على أنَّ المعنيَّ به منهما، والذي يُساقُ إليه الحديثُ، هو العَدَد؛ شُفِعَ بما يؤكِّده، فدلَّ به على القَصْدِ إليه والعنايةِ به. ألا تَرى أنك ....

قولُه: (دالٌّ على شَيْئِين، على الجِنسيّة والعدَد)، وفيه أنّ العددَ عارٍ عن الدِّلالةِ على ماهيّةِ المعدودِ، فيجوزُ أن يكونَ بيانًا لأحَدِ مفهومَيْه.

قولُه: (والذي يُساقُ إليه الحديثُ هُو العدَد)، «هو العدد»: خبرُ «أنَّ»، و«الذي يُساقُ إليه الحديثُ» تفسيرٌ لقولِه: «المَعْنيَّ به»، و«شُفِع»: جوابُ «إذا».

قولُـه: (شُفِعَ بما يؤكِّدُه)، لا يُنافي قولَ صـاحبِ «المفتاح»: ففسّرَ ﴿إِلَٰهَيْنِ﴾ بـ﴿ٱثْنَيْنِ﴾ و﴿إِلَٰهٌ﴾ بـ﴿وَٰحِدٌ﴾، بيانًا لِما هُو الأصلُ في الغرَض[1]، فإنّ التأكيدَ أيضًا بيانٌ مِنْ وَجْه، ألا تَرى إلى قولِ المصنِّفِ قُبَيْل هذا في قولِه: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾: «هُو بَيانٌ لقولِه: ﴿وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ وتأكيدٌ له؛ لأنّ مَن خافَ الله لم يَستكبِرْ عن عبادتِه».

(١) «مفتاح العلوم»، ص٨٢.

لو قلت: ﴿إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ﴾، ولم تؤكِّدْه بـ ﴿وَاحِدٌ﴾، لم يَحسُن، وخِيْلَ أنك تُثبِتُ الإلهيَّةَ لا

قولُه: (**لو قلتَ: ﴿إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ﴾، ولم تؤكِّدْه بـ﴿وَاحِدٌ﴾، لم يَحسُنْ، وخِيلَ أنّك تُثبِتُ الإلٰهيّةَ لا الوَحْدانيّة**)، قال صاحب «التقريب»: فيه نظَرٌ، إذْ «إلهٌ» يُطلَقُ على الجِنس مجرّدًا عن العدَد[1]، فجاءَ فيه التخييلُ، وأمّا ﴿إِلَٰهَيْنِ﴾ فلا يُتخيَّلُ فيه غيرُ التثنية، معَ أنهُ المبحَث، وفي حاشية «التقريب»: وفي الأصلِ نظَرٌ؛ لأنّ نحوَ إلهٍ وُضعَ للجِنْسِيّةِ، والوِحدةُ لا يجيءُ التخيُّلُ أيضًا إذا جُرِّدَ عن الواحِد، وإن وُضِعَ للجِنسيّةِ المُطلَقة لم يكنْ شَفْعُه بالواحِدِ تأكيدًا، إذِ التأكيدُ: تَقْويةُ ما فُهِمَ منَ الأوّل، والمُقدّر عدَمُ دِلالتِه على الوِحدة.

وقلتُ: إنّ المصنِّفَ لمّا بيّنَ دِلالةَ الوَضْع أوّلًا، وأنّ مثلَ رجُلٍ ورجُلَينِ معدودانِ فيهما دِلالةً على العدَد، بُني عليه معنى التأكيد، واستَدلّ باستواءِ مؤدّى اللّفْظَينِ ـ أعني: ثلاثة رجالٍ، ورجلَيْن[2] ـ في المقصودِ[3] مِن إرادةِ المعدودِ معَ العدَد، فلو لم يحمِلْ شَفْعَه بالواحِدِ على التأكيدِ وبَيانِ الغرَض، لكان زائدًا، فوجَبَ المصيرُ إلى التأكيد، ولأن التأكيدَ إنّما يصارُ إليه لاحتمالِ ما عسى أن يتوهَّمَ السامعُ خلافَ المقصود، وكلُّ لفظٍ أخلِيَ عن التأكيدِ لا يمنَعُ الاحتمالَ، وقد نَصّ الزجّاجُ: أنّ ﴿اثْنَيْنِ﴾: توكيدٌ لقولِه: ﴿إِلَٰهَيْنِ﴾، كـ«الواحد» في قولِه: ﴿إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾[4].

وقال الإمامُ: إنّ ﴿إِلَٰهَيْنِ﴾: لفظٌ واحدٌ يدُلُّ على أمرَيْن: ثبوتِ الإله، وثبوتِ التعدُّد، فإذا قيلَ: ﴿لَا تَتَّخِذُوا إِلَٰهَيْنِ﴾ لم يُعرَفْ منهُ أنّ النهيَ وقَعَ عن إثباتِ الإلهِ أو عن إثباتِ التعدُّدِ أو عن مجموعِهما، فلمّا شُفِعَ بقولِه: ﴿اثْنَيْنِ﴾ ثبَتَ أنّ النّهيَ عن إثباتِ التعدُّدِ فقطْ، وكذا عن صاحبِ «المفتاح»[5].

---

(١) في النسخة (ح): المعدود.

(٢) في النسخة (ف): ورجلان.

(٣) في النسخة (ح) و(ط): «فيما يقصدُه منهما».

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٢٠٤).

(٥) «مفتاح العلوم»، ص٨٢.

الوحدانيَّة؟ ﴿فَإِيَّـٰىَ فَٱرۡهَبُونِ﴾ نقلٌ للكلام عن الغَيْبة إلى التكلُّم، وجاز؛ لأنَّ الغالبَ هو المتكلِّم، وهو من طريقةِ الالتِفات، وهو أبلغُ في التَّرهيبِ من قوله: وإيَّاهُ فارهبون، ومِن أنْ يجيءَ ما قبْلَه على لفظِ المتكلِّم.

وأمّا بيانُ النّظم فإنّ قولَه: ﴿وَقَالَ ٱللَّهُ لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَـٰهَيۡنِ ٱثۡنَيۡنِ﴾ الآية، معطوفٌ على قولِه: ﴿مَا خَلَقَ ٱللَّهُ مِن شَىۡءٍ﴾، على مِنوالِ قولِه: «مُتقلِّدًا سيفًا ورُمحًا»، أي: أوَلم ينظُروا إلى ما خلَقَ الله من الدّلائلِ المنصوبةِ الشاهِدة على وَحْدانيّةِ الله تعالى، وأنهُ لا مَعبودَ سِواه، وأوَلم يَسمَعوا إلى ما قالَ وأوحاهُ الله في الكُتُبِ المنزَلة، مِن بيانِ التوحيدِ، ونَفْيِ الشُّرَكاء؟[1]

قولُه: (وجازَ لأنّ الغائبَ)، أي: وجازَ النّقْلُ؛ لأنّ الغائبَ في قولِه: ﴿إِنَّمَا هُوَ إِلَـٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ هُو بعينِه المتكلِّمُ في قولِه: ﴿فَإِيَّـٰىَ فَٱرۡهَبُونِ﴾؛ لأنّ شريطةَ الالتفاتِ هُـو الانتقالُ مِن إحدى الصِّيغ الثلاثِ إلى الأُخرى، لمفهوم واحد.

قولُه: (وهُو أبلَغُ في الترهيبِ مِن قولِه: فإيّاهُ[2] فارْهَبون)، لِما أنّك تجدُ في الانتقالِ منَ الغَيْبةِ إلى المواجَهةِ هازًّا[3] مِن نفْسِ المخاطَب ما لا تجدُ إذا استمرَرْتَ على لَفْظِ الغَيْبة.

وقوْلُه: (ومِن أن يجيءَ ما قبلَه على لفظِ المتكلِّم)، أي: هذا الانتقالُ والاختلافُ أبلغُ مِن أن يُجاءَ به على سَنَنٍ واحد، وهُو أن يجيءَ على لفظِ الغَيْبةِ كما يقالُ: إنّما هُو إلهٌ واحدٌ فإيّاهُ فارهبون، وأن يَجيءَ ما قبلَه على لفظِ التكلُّم، كما يقال[4]: إنّما أنا إلهٌ واحدٌ فإيّايَ فارهبون. قال صاحبُ «الفرائد»: فائدةُ الالتفاتِ أنْ يُعلَم أنّ ذلك الواحدَ هُو المتكلِّم، لا غيرُه؛ لأنه لمّا أفادَ قولُه: ﴿لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَـٰهَيۡنِ ٱثۡنَيۡنِ﴾، وأفادَ قولُه: ﴿إِنَّمَا هُوَ إِلَـٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ الأمرَ باتّخاذِ الواحِد، وجَبَ أن يُبيَّنَ أنّ ذلك الواحدَ هُو المتكلِّمُ، فعبّرَ عن ذلك بقولِه: ﴿فَإِيَّـٰىَ فَٱرۡهَبُونِ﴾.

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٠: ٤٨).

(٢) كذا في الاصول الخطية، وفي «الكشاف»: «وإياه».

(٣) قوله: «هازًّا» سقط من (ف)، وفي (ح): «مارًّا».

(٤) من قوله: «إنّما هو إلهٌ واحدٌ فإيّاهُ فارهبون، وأن يجيءَ» إلى هنا، سقط من (ح).

[﴿ وَلَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلَهُ ٱلدِّينُ وَاصِبًاۚ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَتَّقُونَ ﴾ ٥٢]

﴿ٱلدِّينُ﴾: الطاعة ﴿وَاصِبًا﴾ حالٌ عَمِلَ فيه الظَّرف. والواصب: الواجِبُ الثابت؛ لأنَّ كلَّ نِعْمَةٍ منه، فالطاعةُ واجبةٌ له على كلِّ مُنعَم عليه. ويجوزُ أن يكونَ من الوَصَب، أي: وله الدِّين ذا كُلْفة ومشقَّة؛ ولذلك سمِّي تكليفًا. أو: وله الجزاءُ ثابتًا دائمًا سَرْمدًا لا يَزُول، يعني: الثوابَ والعِقاب.

وقلتُ: وتحريرُه أنّ قولَه تعالى: ﴿وَقَالَ ٱللَّهُ لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ﴾[1] إلى آخرِ الآيات، مُفرَّغٌ في قالَبٍ واحد؛ لأنّ أصلَ الكلام: لا تُشركوا بي شيئًا في العبادة؛ لأنّ المعبودَ واحد، فانظُروا بنظَرِ الإنصافِ أنهُ مَن هو؟ فإذا أدّاكُم النظَرُ إلى أن ذلك المعبودَ أنا، فخُصُّوني بالرّهبة، مثلُه في الانتقالِ والتخصيصِ قولُه تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٤] بعدَ قولِه تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾، وإجراءِ الصِّفاتِ عليه تعالى. ثُمّ عطَفَ قولَه: ﴿وَلَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ على قولِه: ﴿إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ بعدَما رَتّبَ عليهِ التقوى، ليؤْذِنَ بأنّ عظَمةَ الإلهيّة، كما تقتضي الخَوْفَ، كذلك المالكيّةَ، فعلّقَ به قولَه: ﴿أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَتَّقُونَ﴾، ثُمّ وبّخَهم وأنكَر عليهم بعدَ الشِّركِ كُفرانَهم نِعَم الله تعالى بقولِه: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾، ثُم استبعدَهُ بقولِه: ﴿ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْـَٔرُونَ﴾ قال ابنُ الحاجِب: الآيةُ جيءَ بها لإخبارِ قوم استقرّت بهِم نِعَمٌ جَهلوا مُعطيَها، أو شَكّوا فيه، أو فعَلوا ما يؤدّي إلى أن يكونوا شاكّينَ، فاستقرارُها مجهولةً أو مشكوكةً سببٌ للإخبارِ بكونِها منَ الله تعالى.

قولُه: (أو: ولهُ الجزاءُ [ثابتاً] دائمًا)[2]، عطفٌ على قولِه: «﴿ٱلدِّينُ﴾: الطاعةُ... والواصِبُ: الواجبُ الثابت»، والدِّينُ إذا فُسّرَ بالطاعة، والواصبُ يَجوزُ أن يكونَ بمعنى الواجب، فيكونُ المعنى: الطاعةُ واجبةٌ لله تعالى؛ لأنّ كلّ نعمةٍ منهُ، وأن يكونَ بمعنى الكُلْفةِ والمشَقّة، ويكونَ المعنى: ولهُ الطاعةُ التي فيها كُلْفةٌ ومشقّة، ابتلاءً للعبادِ ليتميّزَ المُخلِصُ مِن غيرِه، وإذا فُسِّرَ بالجزاءِ كقولِه تعالى: ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٣] فالواجبُ

---

(١) من قوله: «وأفاد قوله ﴿إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ الأمر» إلى هنا، سقط من (ط).

(٢) في النسخة (ح): «وله الجزاءُ بما دلّ عليه».

[﴿ وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْـَٔرُونَ * ثُمَّ إِذَا كَشَفَ ٱلضُّرَّ عَنكُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنكُم بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ * لِيَكْفُرُوا۟ بِمَآ ءَاتَيْنَٰهُمْ ۚ فَتَمَتَّعُوا۟ ۖ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ ٥٣-٥٥]

﴿ وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ ﴾: وأيُّ شيء حلَّ بكم، أو اتَّصل بكم مِن نِعْمة، فهو مِنَ الله. ﴿فَإِلَيْهِ تَجْـَٔرُونَ ﴾: فما تَتضرَّعون إلّا إليه. والجُؤار: رفعُ الصوتِ بالدُّعاء والاستِغاثة. قال الأعشى يَصِفُ راهِبًا:

يُـــراوِحُ مِنْ صَـــلَواتِ المَلِيــ ـــكِ طَوْرًا سُجُودًا وطَوْرًا جُؤارا

وقرئ: (تَجُرُون) بطَرْح الهَمْزةِ وإلقاءِ حركتِها على الجِيم. وقرأ قَتادة: (كاشَفَ الضُّرَّ) على: فاعَل بمعنى فَعَل، وهو أقوى من كَشَف؛ لأنَّ بناءَ المُغالَبة يدلُّ على المبالَغة. فإن قلت: فما معنى قولِه: ﴿إِذَا فَرِيقٌ مِّنكُم بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ ﴾؟ ....

بمعنى: الثابتِ فقَطْ، والمعنى: ولهُ الجزاءُ دائمًا ثابتًا، والضَّميرُ في قولِه[(١)]: «ولذلك سُمّيَ» ﴿ٱلدِّينِ﴾ المُفسّر بالطاعة.

الراغبُ: الوَصْبُ: السُّقْم الدّائم، وقد وَصِبَ فهُو وَصِبٌ، وأوصَبْتُه كذا فهو يتوصَّبُ، نحو: يتوجّعُ، قال تعالى: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ وَاصِبٌ﴾ [الصافات: ٩]، وقولُه: ﴿وَلَهُ ٱلدِّينُ وَاصِبًا﴾ فَتوعُّدٌ لمنِ اتَّخذَ إلهَيْنِ، وتنبيهٌ أنّ جزاءَ مَن فعلَ ذلك لازِمٌ شديد، ومعنَى الواصِب: الدّائم، أي: حَقُّ الإنسانِ أن يُطيعَه دائمًا في جميع أحوالِه[(٢)].

قولُه: (يُراوِحُ مِن صَلواتِ)، البيت[(٣)]، يَصِفُ راهبًا. المُراوَحةُ في العمَلَيْنِ: أن يعمَلَ هذا مرّةً وهذا مرّةً.

قولُه: (فما معنى قولِه: ﴿إِذَا فَرِيقٌ مِّنكُم﴾؟)، أتى في السؤالِ بالفاءِ للإيذانِ بالإنكارِ

---

(١) زيادة من (ح).

(٢) «مفردات القرآن»، ص٨٧٢.

(٣) للأعشى في «ديوانه»، ص١٠٣.

....

على الكلام السابق، يعني: مقتضى قولِه: ﴿ وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ﴾ الإخبارُ عن قوم استقرّت بهم نِعَمٌ جهِلوا مُعطيَها، وقد ذكَرتُ أنّ قولَه: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا ﴾ رَدٌّ لطَعْنِ قُريشٍ في رسالتِه صلَواتُ الله عليه، وقولهم: «الله أعظَمُ مِن أن يكونَ رسولُه بشَرًا»، وذكَرْتُ ثانيًا أنّ قولَه: ﴿ أَفَأَمِنَ ٱلَّذِينَ مَكَرُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ﴾ نازِلةٌ فيهم، وهِيَ متّصِلةٌ بتلك الآية، بمعنى: أفَأَمِنَ مُنكرو الرّسالةِ الباذِلونَ جُهدَهم في المَكْرِ بإبطالِها أن يَخسِفَ بهم وكيْتَ وكيْت؟ وقولُه: ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا۟ إِلَىٰ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ ﴾ عطفٌ على قولِه: ﴿ أَفَأَمِنَ ٱلَّذِينَ مَكَرُوا۟ ﴾، وقولُه: ﴿وَقَالَ ٱللَّهُ لَا تَتَّخِذُوٓا۟ إِلَـٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ ﴾ عطفٌ على ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا۟ ﴾ على مِنوالِ قولِه: مُتقلِّدًا سَيْفًا ورُمحًا، أي: أَوَلمْ يرَوْا إلى دلائلِه الدالّةِ على القُدرةِ القاهِرة المسخِّرةِ لكلِّ شيء، وأَوَلمْ يَسمَعوا بآياتِه الشّافيةِ في إثباتِ التوحيد، وأنّ لهُ المُلكَ الواسعَ، والدِّينَ الواصِبَ، ليعرِفوا أنْ لا بُدّ من رسولٍ ليُقرِّرَ لهم تلك الدّلائلَ، ويُبلِّغَ إليهم ذلك القولَ البليغ، ويُمهِّدُ لهم ذلك الدِّينَ الواصِب، وأن يضَعَ الشريعةَ المستقيمةَ ليوضِّحَ مِنهاجَ الطريقةِ القَويمة، وخُصوصًا توبيخَ هؤلاءِ أوّلًا على ما هُم فيه منَ الإشراكِ بقولِه: ﴿أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَتَّقُونَ ﴾، وثانيًا على كُفْرانِهم نِعمةَ الله بقولِه: ﴿ وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ﴾، وثالثًا على تعكيسِهمُ الأمرَ بقولِه: ﴿ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْـَٔرُونَ * ثُمَّ إِذَا كَشَفَ ٱلضُّرَّ عَنكُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنكُم بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ ﴾.

وإذا كان كذلك فكيفَ يدخُلُ في المعنى ذكْرُ فريقٍ وكأنّ بعضًا مِن أولئكَ المُوبّخينَ ما أشرَكوا؟ وأجابَ بأنهُ يجوزُ أن يكونَ الخِطابُ ﴿بِكُم﴾ عامًّا ويُرادُ بالفريقِ أولئك المشركون، على أنّ الناسَ كُلّهم فعَلوا ما يؤدّي إلى أنّ يُستجهَلوا أو يُنسَبوا إلى الكُفْران، خصوصًا هؤلاءِ المشركين؛ ضَمّوا معَ الجَهْل والكُفْرانِ ما هُو أعظَمُ منها، مِن أنّهم إذا مسَّهم الضُّرُّ تضرّعوا إلى الله، ثُم إذا كشَفَ الله عنهم ذلك الضُّرّ ليُوحِّدوهُ بدّلوا بالشِّرك، وأن يكونَ الخِطابُ خاصًّا في أولئك المشرِكين، ثُمّ ﴿مِّن﴾ إمّا بيانٌ، والمعنى على التجريد، وإليه الإشارةُ بقولِه: «وهُم أنتم»، أو: تبعيضٌ، على أنّ المرادَ من لم يصدُرْ منه ذلك الإشراك الخاصّ فهُو المُقتصِدُ المتوسِّطُ الذي خفّضَ مِن غُلَوائه في الكُفر، فظَهَرَ مِن هذا البيانِ أنّ ﴿ ثُمَّ ﴾ في قولِه: ﴿ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ﴾ للتّراخي في المَرْتبة. والثانيةُ: على حقيقتِها.

قلت: يجوزُ أن يكونَ الخِطابُ في قوله: ﴿ وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ﴾ عامًّا، ويريدَ بالفَريق: فريقَ الكَفَرة. وأن يكونَ الخِطابُ للمُشركين و﴿مِّنكُم﴾ للبَيان، لا للتَّبعيض، كأنه قال: فإذا فريقٌ كافر، وهُمْ أنتم. ويجوزُ أن يكونَ فيهم مَنِ اعتبَر، كقوله: ﴿فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ﴾ [لقمان: ٣٢]. ﴿لِيَكْفُرُواْ بِمَآ ءَاتَيْنَٰهُمْ﴾ مِن نِعْمةِ الكشفِ عنهم، كأنهم جَعلوا غَرَضَهم في الشِّرك كُفرانَ النِّعمة، ﴿فَتَمَتَّعُواْ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ تَخْليةٌ ووَعيد. وقُرِئ: ﴿فَيُمْتَعُوا﴾ بالياء مبنيًّا للمفعول؛ عطفًا على ﴿لِيَكْفُرُواْ﴾، ويجوزُ أن يكون: ليَكفُروا فيُمتعوا، من الأمرِ الوارد في معنى الخِذْلان والتَّخلية، واللامُ لامُ الأمْر.

وأمّا قطعُ قولِه: ﴿لِيَكْفُرُواْ بِمَآ ءَاتَيْنَٰهُمْ﴾ فلأنهُ جملةٌ طلَبيَّةٌ واردةٌ[١] كالطَّبعِ على جملةِ الكلام، وكالتخلُّصِ إلى نوعٍ آخر مِن قبائح المشركين، ولذلك عدَلَ منَ الخطابِ إلى الغَيبة إيذانًا بالإياسِ عن إيمانِهم، ونَعْيًا عليهم بسُوءِ الخاتمة، وبأنْ يقالَ لهم: دُوموا على كُفرِكم فسوفَ تعلَمون وَخامةَ عاقبةِ أمرِكم.

ولله دَرُّ فاءٍ فائقة[٢]، جلَبتْ هذه المعاني الرائقة، رحِمَ الله واضعَها في هذا المقام، والله أعلَم.

قولُه: (تَخْليةٌ ووعيدٌ)، نَشْرٌ لقولِه: ﴿فَتَمَتَّعُواْ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾، يعني: خلّيناكم وأمهَلْناكم ونُمتِّعُكم بالدُّنيا ولَذّاتِها، وعن قريبٍ يَظهَرُ لكُم سوءُ مغَبّتِه ووَخامةُ عاقبتِه. قال أبو البقاء: الجمهورُ ﴿فَتَمَتَّعُواْ﴾: على أنهُ أمرٌ، ويُقرَأُ بالياء[٣]، وهُو معطوفٌ على ﴿لِيَكْفُرُواْ﴾ ثُمّ رجعَ إلى الخطابِ فقال: ﴿فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾، وقُرِئَ بالياءِ أيضًا[٤].

قولُه: (منَ الأمرِ الواردِ في معنى الخِذْلانِ والتّخلِية)، وهُو كقولِه تعالى: ﴿قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا﴾ [الزمر: ٨].

---

(١) من قوله: «﴿ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ﴾ للتراخي في المرتبة» إلى هنا سقط من (ح).

(٢) يعني: الفاء في قول الزمخشري «فما معنى قوله...».

(٣) أي: «فيُمتَّعوا»، وهي قراءة أبي العالية، ورواها مكحول عن أبي رافع مولى رسول الله ﷺ. انظر: «المحتسب» (٢: ١١)، و«الدُّرّ المصون» (٧: ٢٤١).

(٤) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٧٩٨).

[﴿وَيَجْعَلُونَ لِمَا لَا يَعْلَمُونَ نَصِيبًا مِّمَّا رَزَقْنَٰهُمْ ۗ تَٱللَّهِ لَتُسْـَٔلُنَّ عَمَّا كُنتُمْ تَفْتَرُونَ﴾ ٥٦]

﴿لِمَا لَا يَعْلَمُونَ﴾ أي: لآلهتهم. ومعنى لا يَعْلمونها: أنهم يسمُّونها آلهة، ويَعتقِدون فيها أنها تضرُّ وتَنفعُ وتشفعُ عند الله، وليس كذلك. وحقيقتُها أنها جَمادٌ لا يَضرُّ ولا ينفع، فهم إذًا جاهِلُون بها. **وقيل: الضميرُ في ﴿لَا يَعْلَمُونَ﴾ للآلهة**، أي: لأشياءَ غيرِ موصوفة بالعِلْم، ولا تَشعُر أجَعلُوا لها نصيبًا في أنْعامِهم وزُروعهم أمْ لا؟ وكانوا يَجعلون لهم ذلك؛ تقرُّبًا إليهم. ﴿لَتُسْـَٔلُنَّ﴾ وَعِيد ﴿عَمَّا كُنتُمْ تَفْتَرُونَ﴾ من الإفْكِ في زَعْمِكم أنها آلهة، وأنها أهلٌ للتقرُّبِ إليها.

[﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ ٱلْبَنَٰتِ سُبْحَٰنَهُۥ ۙ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ ۞ وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِٱلْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ ۞ يَتَوَٰرَىٰ مِنَ ٱلْقَوْمِ مِن سُوٓءِ مَا بُشِّرَ بِهِۦٓ ۚ أَيُمْسِكُهُۥ عَلَىٰ هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُۥ فِى ٱلتُّرَابِ ۗ أَلَا سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ ٥٧-٥٩]

كانت خُزاعةُ وكِنانةُ تقول: الملائكةُ بناتُ الله. ﴿سُبْحَٰنَهُۥ﴾ تنزيهٌ لذاتِه مِن نِسْبة الوَلدِ إليه. أو تعجُّبٌ من قولِهم. ﴿وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ﴾ يعني البَنين. ويجوزُ في ﴿مَّا يَشْتَهُونَ﴾ **الرفعُ على الابتداء، والنصبُ على أن يكون مَعْطوفًا على ﴿ٱلْبَنَٰتِ﴾، أي: وجَعلوا لأنفُسِهم ما يَشتهُون مِنَ الذُّكور**. و﴿ظَلَّ﴾ بمعنى صار، كما يُستعمل باتَ

قولُه: (**وقيل: الضّميرُ في: ﴿لَا يَعْلَمُونَ﴾ للآلهة**)، يعني: لمّا نفَوْا عنها ما يَصِحُّ أن يُنفى عن ذوي العِلم، أجْرَوْها مجرَى أولي العلم، وعلى الأوّل: الضّميرُ للمشركين، ومفعولُ ﴿لَا يَعْلَمُونَ﴾: ضميرُ «ما» المُعبِّرُ عنِ الأصنام، وعلى الثاني: مفعولُ ﴿لَا يَعْلَمُونَ﴾ غيرُ منْويّ، ولذلك قال: «لأشياءَ غيرِ موصوفةٍ بالعِلم»، وقولُه: «لا تَشعُر، أجَعلوا لها نَصيبًا»: صفةٌ أخرى لأشياءَ، وعلى هذا الرّاجعُ إلى الموصولِ ضميرُ الفاعلِ في ﴿لَا يَعْلَمُونَ﴾.

قولُه: (**الرّفعُ على الابتداء، والنّصبُ على أن يكونَ معطوفًا على ﴿ٱلْبَنَٰتِ﴾، أي: وجعَلوا لأنفُسِهم ما يَشتَهونَ منَ الذُّكور**)، نَقَلَ الإمامُ عنِ الفَرّاءِ أنهُ قال: المختارُ الرّفْعُ؛ لأنهُ لو كان

وأصْبحَ وأمْسى بمعنى الصَّيرورة. **ويجوزُ أن يجيء: ظَلّ**؛ لأنَّ أكثرَ الوضعِ يتّفقُ بالليل، **فيظلُّ نهارَه مغتمًّا مُرْبَدَّ الوجه من الكآبةِ** والحَياء مِنَ الناس. ﴿وَهُوَ كَظِيمٌ﴾ مملوءٌ

نصْبًا لقال: لأنفُسِهم ما يَشتَهون[1]، لأنّك تقول: جعَلتَ لنفْسِك كذا ولا تقول: جعلت لك كذا[2]، وقال الزجّاجُ: لا يجوزُ النّصبُ؛ لأنّ العرَبَ تقول: جعَلَ لنفْسِه ما يَشتهي، [ولا تقولُ: جعَلَ لهُ ما يَشتهي][3]، وهُو يَعني نفْسَه[4]، وقال أبو البقاء: وضَعّفَ قومٌ هذا الوجْهَ، وقالوا: لو كان كذلك لقالَ: ولأنفُسِهم، وفيه نظَرٌ[5]. وقال القاضي: يجوزُ النّصْبُ عَطْفًا على البَنات، على أنّ الجَعْلَ بمعنى الاختيار، وهُو وإنْ أفضى إلى أن يكونَ ضميرُ الفاعلِ والمفعولِ لشيءٍ واحد، لكنهُ لا يَبعُدُ تجويزُهُ في المعطوف[6].

قولُه: (**ويجوزُ أن يجيءَ: ظَلّ**)، أي: بمعناه، **الجَوهريّ**: ظَلِلْتُ أعمَلُ كذا، بالكسرِ ظُلولًا: إذا عَمِلتَه بالنّهارِ دونَ الليل، قالَ صاحبُ «الانتصاف»: وكذا الاحتمالُ في قولِه: ﴿فَظَلُّواْ فِيهِ يَعۡرُجُونَ﴾ [الحجر: ١٤] إمّا صَاروا، وإمّا أن يُرادَ نهارًا لقَصْدِ المبالغةِ في الوضوح[7].

قولُه: (**فيَظلّ نهارَه**)، «نهارَه»: بالنّصْبِ والرّفْع، بالنّصْبِ: ظَرْف، وبالرّفْع: على الإسنادِ المَجازيّ، نحوَ: نهارُه صائمٌ.

قولُه: (**مُرْبَدّ الوَجْه**)، **الجَوهريّ**: ترَبّدَ وَجْهُ فلان، أي: تغيّرَ منَ الغضَب، وترَبّدَ أيضًا: تعبّسَ.

قولُه: (**منَ الكآبة**)، الكآبة: سوءُ الحالِ والانكسارُ منَ الحُزْن.

---

(١) من قوله: «من الذّكور نقَلَ الإمام عن الفراء» إلى هنا، سقط من (ح) و(ط).

(٢) انظر: «معاني القرآن» للفرّاء (٢: ١٠٥).

(٣) ما بين الحاصرتين زيادة من «معاني القرآن» للزجاج يقتضيها السياق.

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٢٠٦).

(٥) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٧٩٩)، ومن قوله: «قال الزجاج» إلى هنا سقط من (ط).

(٦) «أنوار التنزيل» (٣: ٤٠٤).

(٧) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٦١٢).

حَنَقًا على المرأة، ﴿ يَتَوَرَىٰ مِنَ ٱلْقَوْمِ ﴾: يَستخفِي منهم ﴿مِن﴾ أجْلِ ﴿سُوٓءِ﴾ المبشَّرِ به، ومن أجْلِ تَعْيِيرهم، ويُحدِّثُ نفْسَه وينظُرُ أيُمسِك ما بشِّر به ﴿عَلَىٰ هُونٍ﴾: على هَوانٍ وذُلّ ﴿أَمْ يَدُسُّهُۥ فِى ٱلتُّرَابِ﴾: أمْ يَئِدُه؟ وقُرئ: (أيُمسِكُها على هون أم يدسُّها) على التأنيث. وقُرئ: (على هَوان). ﴿أَلَا سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ حيثُ يَجعلون الوَلدَ الذي هذا محلُّه عندَهم لله، ويَجعلون لأنفُسِهم مَن هو على عكسِ هذا الوَصْف.

[﴿ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ مَثَلُ ٱلسَّوْءِ ۖ وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾ ٦٠]

﴿مَثَلُ ٱلسَّوْءِ﴾: صِفةُ السوء؛ وهي الحاجةُ إلى الأولادِ الذُّكور وكَراهةُ الإناث ووَأدُهنَّ خشيةَ الإمْلاق، وإقرارُهم على أنفُسِهم بالشُّحِّ البالغ، ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾: **وهو الغنيُّ عن العالَمِين**، والنَّزاهةُ عن صِفات المخلوقين، وهو الجَوادُ الكريم.

[﴿ وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِظُلْمِهِم مَّا تَرَكَ عَلَيْهَا مِن دَآبَّةٍ وَلَٰكِن يُؤَخِّرُهُمْ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى ۖ فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَـْٔخِرُونَ سَاعَةً ۖ وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ﴾ ٦١]

﴿بِظُلْمِهِم﴾: بكُفرِهم ومَعاصيهم ﴿مَّا تَرَكَ عَلَيْهَا﴾ أي: على الأرض ﴿مِن دَآبَّةٍ﴾ قطّ، ولَأهلكَها كلَّها بشُؤم ظُلمِ الظالمين. وعن أبي هُريرة رضي الله عنه: أنه سَمِعَ رَجلًا يقول: إنَّ الظالمَ لا يضرُّ إلا نفْسَه، **فقال: بلى والله، حتى إنَّ الحُبارَى لَتموتُ في وُكَرِها بظُلمِ الظالم**.

قولُه: (**وهُـو الغنيُّ عن العالَمين**)، مقابِلٌ لقولِه: «وهِيَ الحاجةُ إلى الأولاد»، وقولُه: «والنّزاهةُ عن صِفاتِ المخلوقين» في مقابِل: «ووَأْدُهُنّ خَشيةَ الإملاق»، وقولُه: «وهُو الجوادُ الكريم» في مقابِل: «وإقرارُهم على أنفُسِهم بالشُّحِّ البالغ»، وكلُّ ذلك نتيجةَ قولِه: ﴿ وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ ٱلْبَنَٰتِ سُبْحَٰنَهُۥ ۙ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ ﴾، وقولِه: ﴿ وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِٱلْأُنثَىٰ ﴾ إلى قولِه: ﴿سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾.

قولُه: (فقالَ: بَلى والله، حتّى إنّ الحُبارى لَتموتُ في وُكَرِها)، **النِّهاية**: وفي حديثِ أنس:

وعن ابنِ مسعود رضي الله عنه: كادَ الجُعَلُ يَهلِكُ في جُحره بذَنْب ابنِ آدم. **أو: مِن دابَّةٍ ظالمة**. وعن ابنِ عبّاس: ﴿مِن دَآبَّةٍ﴾: مِن مُشرِك يَدِبُّ عليها. وقيل: لو أُهلِكَ الآباءُ بكُفرِهم لم تكُنِ الأبناء.

[﴿ وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ مَا يَكْرَهُونَ وَتَصِفُ أَلْسِنَتُهُمُ ٱلْكَذِبَ أَنَّ لَهُمُ ٱلْحُسْنَىٰ لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ ٱلنَّارَ وَأَنَّهُم مُّفْرَطُونَ﴾ ٦٢]

﴿ وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ مَا يَكْرَهُونَ﴾ لأنفُسِهم من البناتِ ومن شُركاءَ في رِياستهم، **ومِنَ الاستخفافِ برُسلهم** والتَّهاونِ برِسالاتهم، ويجعلون له أرْذَلَ أموالهم، ولأصنامِهم أكرَمَها، ﴿وَتَصِفُ أَلْسِنَتُهُمُ﴾ مع ذلك ﴿أَنَّ لَهُمُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ عندَ الله، كقوله: ﴿وَلَئِن رُّجِعْتُ إِلَىٰ رَبِّيٓ إِنَّ لِي عِندَهُۥ لَلْحُسْنَىٰ﴾ [فصلت: ٥٠]. وعن بعضِهم: أنه قال لرَجل من ذوي اليَسار: كيف تكونُ يومَ القيامة ....

«إنّ الحُبارى تموتُ هَزْلًا بذنبِ بني آدم»[1]، يعني: أنّ الله تعالى يحبِسُ القَطْرَ بشُؤمِ ذنوبِهم، إنّما خصّها بالذِّكرِ لأنّها أبعَدُ الطّيرِ نُجْعة، فربّما تُذبَحُ بالبَصرةِ ويوجَدُ في حَوْصَلتِها الحبّةُ الخَضْراء، وبينَ البَصرةِ وبينَ مَنابتِها أيّام.

وقلتُ: «بَلى» إيجابٌ لِما بعدَ النّفْي، والنّفْيُ هاهنا مُستفادٌ مِن دليلِ الحَصْر، كأنه قيل: يَضُرُّ نفْسَه، ولا يتعدّى الضّررُ إلى غيرِه، فأجابَ: بلى والله، يتَعدّى الضّرَرُ إلى غيرِه حتّى الحُبارى، فظَهرَ أنّ «حتّى» غايةٌ تتعدّى المُقدّر.

قولُه: (أو مِن دابّةٍ ظالمة)، عطفٌ على قولِه: «مِن دابّةٍ قطُّ»، فعلى الأوّلِ التنكيرُ فيها للجِنس، وعلى هذا للنّوع.

قولُه: (ومنَ الاستخفافِ برُسُلِهم)، أي: برُسُل المشرِكينَ الذين كانوا يُرسِلونَهم.

---

(١) وَأخرجه الطبريّ في «التفسير» (١٧: ٢٣١)، والبيهقيّ في «شُعَب الإيمان» (٧٠٧٥) من حديثِ أبي هريرةَ رضيَ الله عنه، وفي إسنادِه محمد بن جابر التمامي، متروك الحديث.

إذا قال الله تعالى: هاتُوا ما دُفع إلى السَّلاطين وأعوانِهم، فيؤتى بالدوابِّ والثياب وأنواعِ الأموال الفاخرة، وإذا قال: هاتُوا ما دُفع إليّ، فيؤتى بالكِسَرِ والخِرَق وما لا يُؤْبَه له؟! أمَا تَسْتحي من ذلك الموقف؟ وقرأ هذه الآية. وعن مجاهد: ﴿أَنَّ لَهُمُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾: هو قولُ قُريش: لنا البَنُون، و﴿أَنَّ لَهُمُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾: بَدَلٌ من ﴿ٱلْكَذِبَ﴾. وقُرِئ: (الكُذُبُ) جمع كَذُوب؛ صِفةً للألسنة. ﴿مُّفْرَطُونَ﴾ **قُرِئ مفتوحَ الراء** ومكسورَها، مخفَّفًا ومشدَّدًا، فالمفتوح: بمعنى: مقدَّمون إلى النار مُعجَّلون إليها، مِن أفرطتُ فلانًا، وفرَّطتُه في طَلَبِ الماء؛ إذا قدَّمْتَه. وقيل: مَنسيُّون مَترُوكون، مِن أفرطتُ فلانًا خَلْفي؛ إذا خلَّفْتَه ونسِيتَه. والمكسورُ المخفَّف: من الإفراطِ في المعاصي. والمشدَّد: من التفريطِ في الطاعات وما يَلزمهم.

[﴿تَٱللَّهِ لَقَدْ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰٓ أُمَمٍ مِّن قَبْلِكَ فَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَعْمَٰلَهُمْ فَهُوَ وَلِيُّهُمُ ٱلْيَوْمَ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ ٦٣]

﴿فَهُوَ وَلِيُّهُمُ ٱلْيَوْمَ﴾: حكايةُ الحالِ الماضية التي كانَ يزيِّن لهم الشيطانُ أعمالَهم فيها. أو: فهو وليُّهم في الدنيا، فجعلَ اليوم عبارةً عن زَمانِ الدنيا. ومعنى ﴿وَلِيُّهُمُ﴾: قَرِينُهم، وبئسَ القَرين. ....

قولُه: (**إذا قالَ الله: هاتُوا**)، أي: قال للحَفَظةِ: هاتُوا.

قولُه: (﴿مُّفْرَطُونَ﴾، **قُرِئَ مفتوحَ الرّاء**)، نافعٌ: «مُفرِطونَ» بكسرِ الرّاء[1]، والباقونَ: بفَتحِها مُشَدّدًا ومُخَفّفًا[2]، والمشدّدُ شاذّ[3]، فالمفتوحُ بمعنى: مقدّمون، يريدُ مخفّفًا ومشدّدًا.

---

(١) أي: مُسرِفون مكثرون من المعاصي كما تقول: «أفْرطَ فلانٌ في كذا» وإذا تجاوزَ الحدّ وأسرَفَ. ومَنْ قرأَ بفتح الرّاء مخفّفًا فعلى معنى: متروكون في النار، مَنْسيّون فيها. انظر: «حُجّة القراءات»، ص٣٩١.

(٢) سقط لفظ «مُشَدّدًا» من النسخة (ف) و(ط).

(٣) وممن قرأ بالشاذّ: أبو جعفر المدني والأعرج. انظر: «مختصر شواذّ القرآن»، ص٧٣.

أو يجعلُ ﴿فَهُوَ وَلِيُّهُمُ ٱلْيَوْمَ﴾ حكايةً للحالِ الآتيـة؛ وهي حالُ كونِهم معذَّبين في النار، أي: فهو ناصِرُهم اليومَ لا ناصرَ لهم غيرُه؛ نفيًا للناصرِ لهم على أبْلَغِ الوجوه، ويجوزُ أن يرجعَ الضميرُ إلى مُشركي قُريش؛ أنـه زيَّن للكفَّارِ قبْلَهم أعمالَهم، فهو

قولُه: (أو يُجعَلُ ﴿فَهُوَ وَلِيُّهُمُ ٱلْيَوْمَ﴾)، عَطفٌ على قولِه: «﴿فَهُوَ وَلِيُّهُمُ ٱلْيَوْمَ﴾ حكايةُ الحالِ الماضية»، بناءً على أنّ هذا الكلامَ إمّا أنْ يُقال: في الآخِرة أو في الدُّنيا. أمّا الأوّلُ: فعلى وجهَيْن، أحدُهما: أنْ يُرادَ باليوم: يومُ الآخِرة استحضارًا لِما جَرى على الكفَرةِ في الدُّنيا مِن مُتَولّي أمورِهم، الذي هُو الشّيطانُ وما زَيّنَ لهم مِن سوءِ أعمالِهم، وسَوّلَ لهم[1] منَ المعاصي والكُفْر، كأنّ السامعَ حينَئذٍ يَستحضِرُ يومَ الدُّنيا وتلك الحالةَ فيتعجّبُ منها. وثانيهما: أنْ يُرادَ باليومِ حينَئذٍ: الزمانُ الممتدُّ في الدّنيا، فالتعريفُ في اليوم: للعَهْد، والمَعْنيُّ بالوَليِّ: القَرين، الذي هُوَ قَرينُهم في الدُّنيا، وليسَ في هذا الوَجْهِ ذلك الاستحضارُ، بل مجرّدُ الإخبار.

وأمّا الثاني: فعلى أنّ إخبارَ الله عنِ الكائنِ[2] بمنزلةِ الواقعِ الثابِت، فيَستحضِرُ الآنَ ما يَجري عليهِم في القيامة، وهذا على عكسِ الوَجْهِ الأوّل. والوَليُّ حينئذٍ بمعنى: الناصِر، وإثباتُ النُّصْرة على سَبيلِ التهكُّم، وإليه أشارَ بقولِه: «نَفْيًا للناصِرِ لهُم على أبلَغِ الوجوه»، ومِثلُه قولُه تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ مَوْقُوفُونَ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ [سبأ: ٣١]، والغرَضُ استحضارُ صُورةِ الظالمينَ موقوفينَ عندَ ربِّهم مُتقاوِلينَ تلك المَقالة.

قولُه: (ويجوزُ أن يَرجِعَ الضّميرُ)، يعني في قولِه: ﴿وَلِيُّهُمُ﴾، وهُو عطفٌ على قولِه: ﴿فَهُوَ وَلِيُّهُمُ ٱلْيَوْمَ﴾ حكايةُ الحال الماضية؛ لأنّ الضميرَ على الأوّل، لكلِّ مَن والاهُ الشيطانُ، المعنيُّ الشيطانُ قَبْلَ قُريش، زَيّنَ للأُمَمِ الماضيةِ منَ الكُفّارِ أعمالَهم، فهُو الآنَ وليُّ هؤلاءِ الخلَف؛ لأنّهم متّصِلونَ بهم في الدِّين، كقولِه تعالى: ﴿ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتُ بَعْضُهُم مِّنۢ بَعْضٍ﴾ [التوبة: ٦٧].

(١) سقط لفظ «لهم» من النسخة (ح).

(٢) في النسخة (ح): «للكافرين»، وسقط منها لفظ «عن».

وليُّ هؤلاء؛ لأنهم منهم. ويجوزُ أن يكونَ على حذفِ المُضاف، أي: فهو وليُّ أمثالِهم اليوم.

[﴿وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِى ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ۙ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ۝ وَٱللَّهُ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَآ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لِّقَوْمٍ يَسْمَعُونَ﴾ ٦٤ - ٦٥]

﴿وَهُدًى وَرَحْمَةً﴾ معطوفانِ على محلِّ ﴿لِتُبَيِّنَ﴾، إلّا أنهما انتَصَبا على أنهما مفعول لهما؛ لأنهما فِعْلا الذي أنزَلَ الكتاب. ودخل اللامُ على ﴿لِتُبَيِّنَ﴾؛ لأنه فِعلُ المخاطَب لا فِعلَ المُنزِل. **وإنما ينتصِبُ مفعولًا له** ما كانَ فِعلَ فاعلِ الفِعْلِ المعلَّل. والذي اختلَفُوا فيه: البعث؛ لأنه كانَ فيهم مَن يؤمِنُ به، ومنهم عبدُ المطَّلب، **وأشياءُ من التَّحريم** والتحليلِ والإنكارِ والإقْرار. ﴿لِقَوْمٍ يَسْمَعُونَ﴾ سماعَ إنصافٍ وتدبُّر؛ لأنَّ مَن لم يَسمَعْ بقَلْبه، فكأنه أصمُّ لا يَسمع.

وقلتُ: هذا هو الوَجْهُ، وعليه النَّظْمُ الفائق؛ لأنّ في تصدُّرِ القَسَميّةِ بقولِه: ﴿تَاللَّهِ﴾ بعدَ إنكارِهمُ الرِّسالةَ، وتَعْدادِ قبائحِهم، الإشعارَ بأنّها كالتّسليةِ لرسولِ الله ﷺ، فإنّ الأُمَمَ الخاليةَ معَ الرُّسُلِ السالفةِ لم تزَلْ على هذه الوتيرة فَلَكَ أُسوةٌ بتلك الأنبياء، وقومُكَ خلَفٌ لتلك الأمَم، فلا تَهْتَمّ لذلك، فإنّ ربّكَ يَنتقمُ لكَ منهم بالقَتْلِ والدّمارِ في الدُّنيا، وبعذابِ النارِ في العُقْبى، فاشتَغِلْ أنتَ عنهُم بتبليغ ما أُنزِلَ عليكَ من الكتابِ الفَيْصل بينَ الحقِّ والباطل، الهادي إلى الصّراطِ المستقيم، والرّحمة للمؤمنين، وبتقريرِ أنواع الدّلائلِ المنصوبة على الوَحدانيّة، وبالتنبيهِ على إقامةِ الشُّكرِ على نِعَمِ الله المتظاهرة، وهذا التقريرُ يُؤاخي التقريرَ في فاتحةِ هذه السُّورةِ الكريمة، والله أعلَم.

قولُه: (**وإنّما ينتصبُ مفعولًا له**)، قولُه: «مفعولًا له» تمييزٌ، والفاعلُ «ما» في «ما كان».

قولُه: (**وأشياءُ منَ التحريم**)، عطفٌ على قولِه: «البَعثُ».

[﴿ وَإِنَّ لَكُمْ فِي ٱلْأَنْعَٰمِ لَعِبْرَةً نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِۦ مِنۢ بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ لَّبَنًا خَالِصًا سَآئِغًا لِّلشَّٰرِبِينَ ﴾ ٦٦]

ذكَرَ سِيبَويهِ الأنعامَ في بابِ ما لا يَنصرِف في الأسماء المُفردة الواردةِ على أفعال، كقولهم: ثوبٌ أكْياش؛ ولذلك رجعَ الضميرُ إليه مُفرَدًا. وأمّا ﴿فِي بُطُونِهَا﴾ في سورة المؤمنين [٢١]؛ فلأنَّ معناه الجمع. ويجوزُ أن يُقال: في ﴿ٱلْأَنْعَٰمِ﴾ وجهان: أحدُهما: أن يكونَ تكسيرَ نَعَم، كأجبال في جبَل، وأنْ يكونَ اسمًا مُفرَدًا مُقتضِيًا لمعنى الجمع، كنَعَم، فإذا ذُكِّرَ فكما يُذَكَّرُ «نَعَمٌ» في قوله:

في كُلِّ عامٍ نَعَمٌ تَحْوُونَهُ يُلْقِحهُ قَوْمٌ وتَنتِجُونَهُ

وإذا أُنِّث؛ ففيه وجهان: أنه تكسيرُ نَعَم، وأنه في معنى الجمع. وقُرئ: ﴿نُّسْقِيكُم﴾ بالفتحِ والضمّ، وهو استئناف، كأنه قيل: كيفَ العِبْرة؟ فقيل نسقيكم. ﴿مِنۢ بَيْنِ فَرْثٍ

قولُه: (ثَوْب أكياش)، وفي الحاشية: الأكياشُ[1]: ضَرْبٌ منَ الثِّيابِ تُغزَلُ مرّتين.

قولُه: (في كلِّ عامٍ نَعَمٌ) البيت[2]، وبعده:

هَيْهاتَ[3] هيهاتَ لِما يَرْجونَهُ
أربـابُه نَـوْكَى، فـلا يَحمـونَهُ
ولا يُـــلاقونَ طِعانًـــا دونَـهُ

يُروى: «أفي كلِّ عام»، ذكّرَ الضّميرَ في «تَحوونَه»، الراجعَ إلى «نعَم»؛ لأنهُ اسمٌ مفرَدٌ بمعنى الجَمْع، يُخاطِبُ لُصوصًا، يقولُ لهم: تَحوونَ كلّ عام نعَمًا لقوم ألقَحوهُ، وأنتُم تُنْتِجونه في حَيِّكم.

قولُه: (﴿نُّسْقِيكُم﴾ بالفَتح والضّمِّ)، بالضّمِّ: كلُّهم إلّا نافعًا وابنَ عامرٍ وأبا بكر،

(١) سقط لفظ «الأكياش» من النسخة (ح).
(٢) لقَيْس بن الحُصَين الحارثي كما في «مشاهد الإنصاف» (٢: ٦١٥).
(٣) في النسخة (ح): هيهات العقيق هيهات. ولا وَجْهَ له.

وَدَمٍ﴾ أي: يَخلق الله اللَّبَنَ وَسيطًا بين الفَرْث والدمِ يَكتنِفانِه، وبَيْنَه وبينهما بَرْزخٌ مِن قدرة الله لا يَبْغي أحدُهما عليه بلونٍ ولا طَعْم ولا رائحة، بل هو خالصٌ من ذلك كلِّه. **قيل: إذا أكلتِ البهيمةُ العَلَفَ فاستقرَّ في كَرِشِها طَبَختْه**، فكان أسفلُه فَرْثًا، وأوسطُه

قال الزجّاج: سَقَيْته وأسقَيْتُه[1] بمعنى. وقال سِيبويهِ والخليلُ: سَقَيْتُه ـ كقولِك: ناوَلتُه ـ فشَرِبَ، وأسْقَيتُه: جعَلتُ له سُقيًا، وكذلك قولُ لَبيدٍ[2] يحتمِلُ المذهَبَينْ:

سَقى قومي بني مجدٍ وأسْقى نُمَيرًا والقبائـلَ مِن هلالِ

وهـذا البيتُ وضعَهُ النّحْويّونَ على أنّ «سقى» و«أسقى» بمعنى، وهُـو يَحتَمِلُ التفسيـرَ الثاني[3].

وقيل: لا يُريدُ الشاعرُ بَسْقي قومه: أن يُروى عِطاشُهم، يريد: رَزَقَهم الله سَقْيًا لبلادِهم يُخصِبون منها، وبَعيدٌ أن يَسألَ لقومِه ما يُروي العِطاشَ ولغيرِهم ما يُخصِبون، ومعنى ﴿نُّسقِيكُم﴾ بالضَّمِّ: جعلْناهُ في كثرتِه وإدامتِه كالسُّقْيا، فهُو كقولِه: أسْقَيتُه نهَرًا.

الجَوهريّ: سَقيتُه لشَفَتِه، وأسْقَيتُه لماشِيتِه وأرضِه، والاسمُ السِّقْيُ بالكسر، والجَمعُ الأسْقِية.

قولُه: (**قيـل: إذا أكلَتِ البَهيمةُ العلفَ فاستقرّ في كَرِشِها**) إلى آخـرِه. وقيـل: الأطباءُ يزعُمونَ على خلافِه، قال الإمام: المرادُ منَ الآيةِ هُو أنّ اللّبَنَ إنّما يتولّدُ مِن بعضِ أجزاءِ الدّم، والدّمُ يتولّدُ منَ الأجزاءِ اللطيفةِ التي في الفَرْث، وهِي منَ الأشياءِ الحاصِلة في الكَرِش، فاللّبَنُ يَتَولّدُ منَ الأجزاءِ التي كانت حاصلةً فيما بينَ الفَرْثِ أوّلًا ثُمّ ممّا كانت حاصلةً فيما بينَ الدّم ثانيًا، فصَفّاهُ الله تعالى عن تلك الأجزاءِ الكثيفةِ الغَليظة، فإذا تناوَلَ الحيَوانُ الغِذاءَ ووصَلَ إلى مَعدَتِه أو إلى كَرِشِه، فإذا طُبِخَ وحصَلَ الهَضْمُ الأوّلُ فيه، فما

---

(١) سقط لفظ «أسقيْتُه» من النسخة (ح).

(٢) في «معاني القرآن»: «الشاعر».

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٢٠٨-٢٠٩) وانظر البيت في «ديوان لبيد»، ص١٢٨.

لَبنًا، وأعلاه دَمًا. والكَبِدُ مسلَّطة على هذه الأصنافِ الثلاثة تقسِمُها، فتُجري الدمَ في العُروق، واللَّبَنَ في الضَّرْع، وتُبقي الفَرْثَ في الكِرْش. فسُبحانَ الله ما أعظمَ قُدْرتَه وألطفَ حِكْمته لمن تفكَّر وتأمَّل! وسُئل شَقِيقٌ عن الإخلاص، فقال: تمييزُ العملِ من العُيوب، كتمييزِ اللبن من بَيْن فَرْثٍ ودم. ﴿سَآئِغًا﴾: سَهْلَ المرور في الحَلْق، ويقال: لم يغصَّ أحدٌ باللبَنِ قطّ. وقُرئ: (سَيِّغًا) بالتشديد. و: (سَيْغًا) بالتخفيف، كهَيِّن ولَيِّن. فإن قلت: أيُّ فَرْق بين ﴿مِنَ﴾ الأُولى والثانية؟ قلت: الأُولى للتَّبعيض؛ لأنَّ اللبنَ بعضُ ما في بطونها، كقولك: أخذتُ من مالِ زَيْد ثوبًا. والثانيةُ لابتداءِ الغاية؛ لأنَّ بين الفَرْث والدمِ مكانُ الإسقاء الذي منه يُبتدأ، فهو صِلة لـ﴿نُّسْقِيكُم﴾، كقولك: سقيتُه

كان صافيًا انْجذَبَ إلى الكبد، وما كان كثيفًا نزَلَ إلى الأمعاءِ، والحاصلُ في الكبِدِ ينهضِمُ ثانيًا ويصيرُ دمًا، ثُمّ الدّمُ يَدخُلُ في الأوردةِ، وهِي العروق النابتةُ منَ الكبِد، وهناك يَحصلُ الهَضْمُ الثالثُ، وبينَ الكبِدِ والضُّروعِ عُروقٌ، فيَصُبُّ الدّمَ منها إلى الضّرع، وفيه لحمٌ غُدَديٌّ رِخْوٌ أبيضُ، فينقلبُ الدّمُ فيه إلى اللّبَن، وذلك تقديرُ العزيزِ العليم[1].

قالَ القاضي بعدَ ما ذكَرَ نحوًا مِن هذا: «ومَن تدبّرَ صُنعَ الله في إحداثِ الأخلاطِ والألبانِ وإعدادِ مقارِّها[2] ومجاريها والأسبابِ المولِّدةِ لها والقُوى المتصرِّفةِ فيها كلّ وقتٍ على ما يَليقُ به، اضْطُرّ إلى الإقرارِ بكمالِ حِكمتِه وتَناهي رحمتِه[3]، وعلى هذا الأقربُ أن يكونَ ﴿مِنۢ بَيۡنِ فَرۡثٖ وَدَمٖ﴾ حالًا مِن ﴿لَّبَنًا خَالِصٗا﴾ ولا يكونَ ظَرْفًا لَغْوًا.

قولُه: (لأنّ بينَ الفَرْثِ والدّمِ مكانُ الإسقاء)، رُويَ: «مكان» بالرّفْع. وقيل: «بين»: اسمٌ لا ظَرْف وانتصابُه على الحكاية، وليسَ (أنّ) بعاملِ هذا النّصبَ، وإنّما هُو عاملُ نصبٍ آخَرَ مقدّر، والتقديرُ: لأنّ محلّ الفَرْثِ والدّم مكانُ الإسقاء، أو أنّ المتوسِّطَ والمُتخلِّلَ بينَ الفَرْثِ والدّم مكانُ الإسقاء، وفيه نظَرٌ، لأنهُ حينَئذٍ: ظَرْفٌ لا اسم، والظاهرُ أنّ التقديرَ: أنّ

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٠: ٦٥).

(٢) في النسخة (ح): مقاديرها. وما أثبتناه هو الموافق لكلام البيضاوي في «أنوار التنزيل».

(٣) «أنوار التنزيل» (٣: ٤٠٧).

مِنَ الحوض، ويجوزُ أن يكون حالًا من قوله: ﴿لَّبَنًا﴾ مقدَّمًا عليه، فيتعلَّق بمحذوف، أي: كائنًا مِن بين فَرْثٍ ودم. ألا ترى أنه لو تأخَّر فقيل: لبنًا مِن بين فَرْثٍ ودم؛ كان صِفةً لـه؟ وإنما قدِّم؛ لأنّه موضعُ العِبْرة، فهو قَمِنٌ بالتقديم. وقد احتجَّ بعضُ مَن يرى أن المنيَّ طاهر على مَن جَعَلَه نجسًا؛ لجَرْيه في مَسلَكِ البَوْلِ بهذه الآية، وأنه ليس بمُستَنكَرٍ أن يسلكَ مَسْلَكَ البول وهو طاهر، كما خرج اللبنُ من بينِ فَرْثٍ ودم طاهرًا.

[﴿وَمِن ثَمَرَٰتِ ٱلنَّخِيلِ وَٱلْأَعْنَٰبِ تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا وَرِزْقًا حَسَنًا ۗ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ ٦٧]

فإن قلت: بِمَ تعلَّق قولُه: ﴿وَمِن ثَمَرَٰتِ ٱلنَّخِيلِ وَٱلْأَعْنَٰبِ﴾؟ قلت: بمحذوف، تقديره: ونُسقِيكم مِن ثَمراتِ النخيلِ والأعناب، أي: مِن عَصيرِها، وحذف؛ لدلالة ﴿نُّسْقِيكُم﴾ قبْلَه عليه، وقولُه: ﴿تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا﴾ بيانٌ وكَشْف عن كُنْهِ الإسقاء. **أو تَعلَّقَ بـ** ﴿تَتَّخِذُونَ﴾. و﴿مِنْهُ﴾ مِن تكريرِ الظَّرف للتَّوكيد، كقولك: **زيـدٌ في الدار فيها**، ويجوزُ أن يكون ﴿تَتَّخِذُونَ﴾ صفةَ موصوفٍ محذوف، كقوله: ....

وسطَ الفَرْثِ والدّم مكانُ الإسقاء، كقراءةِ مَن قرأ: «لقدْ تقطَّعَ بَيْنُكُمْ»(١) بالرَّفع(٢).

قولُه: (**أو تعلّقَ بـ**﴿تَتَّخِذُونَ﴾)، أي: قولُه: ﴿وَمِن ثَمَرَٰتِ ٱلنَّخِيلِ﴾، وقلتُ: البيانُ والكشفُ أَوْلى لمقابلتِه قولَه: ﴿نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِى بُطُونِهِۦ﴾ وهُو بيانٌ لقولِه: ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِى ٱلْأَنْعَٰمِ لَعِبْرَةً﴾، ولذلك جعلَ ﴿وَمِن ثَمَرَٰتِ﴾ متعلِّقًا بالمحذوفِ لا بهذا الظاهر، لكونِه غيرَ صالح للبيان. قال أبو البقاء: وقيل: التقديرُ: وتتّخذونَ مِن ثمَراتِ النّخيلِ سكَرًا، وأعادَ ﴿مِن﴾ لَّما قدّمَ وأخّرَ وذكّرَ الضّمير؛ لأنهُ عادَ على شيءِ المحذوف، أو على معنى الثّمرات، وهُو الثّمرُ، أو على النّخْل، أي: مِن ثمرِ النّخْل، أو على الجِنسِ أو على البعضِ أو على المذكور(٣).

قولُه: (**زيدٌ في الدّارِ فيها**)، قالَ في سورة «الأنبياء»: «أورَدَ سيبويهِ ـ في بابِ ما يُثنّى فيه

(١) يعني الآية (٩٤) من سورة «الأنعام».

(٢) وانظر الاحتجاج لهذا الاختيار في «الدرِّ المصون» (٣: ١٢٩).

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٠١).

جادت بكَفَّيْ كانَ مِنْ أرمى البَشَرْ

تقديرُه: ومِن ثمراتِ النَّخيلِ والأعناب ثَمَرٌ تتَّخِذون منه سَكَرًا ورزقًا حسنًا؛ لأنهم يأكُلون بعضَها ويتَّخِذون من بَعضِها السَّكر. فإن قلت: فإلامَ يرجعُ الضميرُ في ﴿مِنْهُ﴾ إذا جعلتَه ظَرْفًا مكرَّرًا؟ قلت: إلى المُضافِ المحذوف الذي هو العَصير، كما رجعَ في قوله تعالى: ﴿أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ﴾ [الأعراف: ٤] إلى الأهْلِ المحذوف. والسَّكَر: الخَمْر، سُمِّيتْ بالمَصْدر مِن سَكِرَ سُكْرًا وسَكَرًا. نحو رَشِدَ رُشْدًا ورَشَدًا. قال:

وجاؤونا بهِمْ سَكَرٌ عَلَينا فأجلى اليَوْمُ والسَّكْرانُ صاحي

المستقَرُّ توكيدًا: عليكَ زيدٌ حَريصٌ عليك، وغيرَ ذلك»[1].

قولُه: (بِكَفّيْ كان من أرمَى البشر)، وقبلَه:

ما لَكَ مِنِّي غيرُ سَهْمٍ وحَجَرْ وغيرُ كَبْداءَ شديدةِ الوتَرْ
جادتْ بكَفّي كان مِن أرمَى البشَرْ[2]

كبِدُ القوس: مِقبَضُها، والضّميرُ في «جادَتْ» راجعٌ إلى «كَبْداء»، أي: صارت جيِّدة، قولُه: «بكَفّيْ كان»، أي: بكَفّيْ رجُلٍ كان مِن أرمَى البشَر.

قولُه: (فإلامَ يرجِعُ الضّميرُ في ﴿مِنْهُ﴾؟)، في السؤالِ إنكارٌ بشهادةِ الفاء، يعني: إذا جعَلتَ ﴿مِن ثَمَرَٰتِ﴾ مِن بابِ: زيدٌ في الدّارِ فيها، كان الضّميرُ في «منه» لغيرِ مدخولِ ﴿مِن﴾ والثّمراتُ مؤنّثة، وأجابَ بأنّها في تأويلِ العصير.

قولُه: (إلى الأهلِ المحذوف)، أي: في قولِه تعالى: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ﴾ أي: ومِن عَصيرِ ثمراتِ النّخيل.

قولُه: (وجاؤونا بهِمْ سَكرٌ)، البيتُ[3]، الضّميرُ في «جاؤونا»: للجِنس، «سكَرٌ»: غضَبٌ

---

(١) انظر: (١٠: ٢٨٢)، وانظر كلامَ سيبويه في «الكتاب» (٢: ١٢٥).

(٢) ذكره الزبيديُّ في «تاج العروس» (٣٦: ٧٣) روايةً عن الفرّاء.

(٣) سبق وروده في (٨: ٧٦) من غيرِ عزوٍ لأحد، وذكره الزّبيديّ في «تاج العروس» (١٢: ٦٠) روايةً عن اللّحياني وابن السِّكّيت.

وفيه وجهان: أحدُهما: أن تكونَ منسوخة. وممن قال بنَسْخها: الشَّعْبيُّ والنَّخَعي.

والثاني: **أن يجمعَ بين العِتاب والمِنَّة**. وقيل: السَّكَر: النَّبيذ؛ وهو عَصِيرُ العِنَب والزَّبيب والتمر إذا طُبخ حتى يَذهَبَ ثُلثاه، ثم يُترك حتى يشتدّ، **وهو حلالٌ عند أبي حنيفةَ إلى حدِّ السُّكر، ويحتجُّ بهذه الآية**، وبقوله ﷺ: «**الخمرُ حَرامٌ لعَيْنها** ....

وسَفَه، أرادَ بصَحْوِهم: عِلمَهم بعَجْزِهم عن مقاومتِنا، «سكَر»: مبتدأٌ، و«بهم» خبرٌ مقدّمٌ عليه، و«علينا»: متعلِّقٌ بـ«سَكَر»، والجملةُ: حال، فأجلَى بمعنى جَلّى، أي: انكشَفَ، قيل: استَشهدَ بالبيتِ على أنّ السّكَرَ مصدرٌ في الأصل[١].

قولُه: (**وفيهِ وجْهان**)، أي: في الجَمْعِ بينَ السّكرِ والرِّزقِ الحسَن، مَنّ عليهِم قبْلَ النّسخِ بتمكينِهم على أن يتَّخذوا منهُ السّكَرَ والرِّزقَ الحسَن كسائرِ ما عدّدَ عليهم من النِّعَم لقولِه: «لأنّهم كانوا يأكُلونَ بعضَها ويتّخِذونَ مِن بعضِها السّكر» ثُمّ نسَخَ السّكَر.

قولُه: (**أن يَجمَعَ بينَ العتابِ والمِنّة**)، يعني: خلَقْنا لكُم ثمَراتِ النّخيلِ والأعناب، بأنْ تجعَلوها ذَريعةً إلى الطاعات، فجعَلتُم بعضًا منها مادّةَ المعاصي، ولهذا قيّدَ إحدى القَرينتَيْن بقولِه: ﴿حَسَنًا﴾.

قولُه: (**وهُو حلالٌ عندَ أبي حنيفةَ، رضيَ الله عنه إلى حدِّ السُّكْر، ويحتَجُّ بهذه الآية**)، وعن مُحيي السُّنّة: وأوْلى الأقاويلِ قولُ مَن قال: إنّها منسوخة[٢]؛ لأنّها نازلةٌ قبْلَ تحريم الخَمْر، وإلى هذا ذهَبَ ابنُ مسعودٍ وابنُ عُمرَ وسعيدُ بنُ جُبَيْر والحسَنُ ومُجاهد، وقلتُ: في الآيةِ نفْسِها دِلالةٌ على قُبحِ تناوُلِها تعريضًا، وذلك من عَطْفِ قولِه: ﴿وَرِزْقًا حَسَنًا﴾ عليه، وقد فُسِّرَ بالخَلِّ والرُّبّ.

قولُه: (**الخَمْرُ حرامٌ لعَيْنِها**)، فيحرُمُ قليلُها وكثيرُها[٣].

---

(١) قوله: «قيل: استشهد بالبيت على أن السّكر مصدرٌ في الأصل» سقط من (ح).

(٢) «معالم التنزيل» (٥: ٢٩).

(٣) أخرجه النسائيّ في «المجتبى» (٨: ٣٢١)، وفي «السنن الكبرى» (٥١٧٣)، والبيهقيّ في «السنن الكبرى» (٨: ٢٩٧) من حديثِ ابنِ عبّاس بلفظ: «حُرِّمت الخمرُ بعينِها: قليلِها وكثيرِها، والسكر من كل شراب»، وفي البابِ عن عليٍّ رضيَ الله عنه عند العُقيليّ في «الضعفاء الكبير» (١٨٤٩)، وفي إسنادِه محمد بن الفرات الكوفي، منكر الحديث.

والسُّكْر مِن كُلِّ شَراب»، وبأخبارٍ جمَّة. ولقد صنَّف شيخُنا أبو عليٍّ الجُبَّائي قدَّس الله رُوحَه، غيرَ كتابٍ في تحليل النبيذ، فلمّا شيَّخ وأخذتْ منه السِّنُّ العالية قيلَ له: لو شربتَ منه ما تتقوَّى به، فأبى. فقيل له: فقد صنَّفتَ في تحليله، فقال: **تَناولتْه الدَّعارة** فسَمُجَ في المروءة. وقيل: السَّكَر: الطَّعْم، وأنشد:

جَعَلْتَ أعراضَ الكِرامِ سَكَرا

أي: تنقَّلتُ بأعراضهم. وقيل: هو من الخمر، وإنه **إذا ابْتَرَكَ** في أعْراض الناس، فكأنه تخمَّر بها. والرِّزق الحَسَن: الخَلُّ والرُّبُّ والتمر والزَّبيب وغيرُ ذلك. **ويجوزُ أن يُجعلَ السَّكَرُ رِزقًا حسنًا**، كأنه قيل: تتَّخذون منه ما هو سَكَرٌ ورِزْق حَسَن.

قولُه: (**والسُّكرُ مِن كلِّ شَراب**)، أي: السُّكرُ أيضًا حرامٌ مِن كلِّ شراب، فلا يَحرُمُ شُربُه إلّا إذا انتهى إلى حدِّ السُّكرِ فيَحرُم.

قولُه: (**تناوَلتْه الدّعارةُ**)، **الأساس**: رجُلٌ داعِر: خَبيثٌ فاجرٌ، وفيه دَعارةٌ، فهُو على حذفِ المضاف، أي: طَعِمَهُ أصحابُ الدّعارة، فقَبُحَ في المُروءةِ التشبُّهُ[1] بهم.

قولُـه: (**أي: تنقّلتْ**)، أي: جعَلَتْ أعراضَهم نُقْلًا[2]. «وقيل: هُـو» أي: «سَكَـرًا» في البيت.

قولُه: (**إذا ابترَكَ**)، قيل: ابتَرَكَ فلانٌ في عِرضِ فلان: إذا اعتمدَ في ذمِّه.

الأساس: وابتَرَكَ الفَرَسُ في عَدْوِه: اعتمدَ فيه واجتَهدَ.

قولُه: (**ويجوزُ أن يُجعَلَ السّكَرُ رِزْقًا حسَنًا**)، عطفٌ على قولِه: «أنْ يجمَعَ بينَ العِتابِ والمِنّة»، فعلى هذا العطفُ مِن بابِ البيانِ والتفسير.

---

(١) في (ح) و(ف): «التشبيه».

(٢) وهو ما يُتَنَقَّلُ به على الشراب.

[﴿ وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ أَنِ ٱتَّخِذِى مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ ٱلشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ * ثُمَّ كُلِى مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ فَٱسْلُكِى سُبُلَ رَبِّكِ ذُلُلًا ۚ يَخْرُجُ مِنۢ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ فِيهِ شِفَآءٌ لِّلنَّاسِ ۗ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ ٦٨-٦٩]

الإيحاءُ إلى النَّحل: إلهامُها والقَذْف في قُلوبها وتعليمُها على وجهٍ هو أعلمُ به، لا سبيلَ لأحدٍ إلى الوقوف عليه، **وإلّا فنِيْقتُها** في صنْعتِها، ولُطفُها في تدبيرِ أمْرها، وإصابتُها فيما يُصلحها، دلائلُ بيِّنةٌ شاهدة على أنَّ الله أودَعَها عِلمًا بذلك وفطَّنها، كما أولى أُولي العقولِ عقولَهم. وقرأ يحيى بن وثَّاب: (إلى النَّحَلِ) بفتحتَيْن. وهو مذكَّر كالنَّحْل، وتأنيثُه على المعنى. ﴿أَنِ ٱتَّخِذِى﴾ هي ﴿أَنِ﴾ المفسِّرة؛ لأنَّ الإيحاءَ فيه معنى القول. وقُرِئ: (بِيوتًا) بكسرِ الباء؛ لأجْل الياء. و﴿يَعْرِشُونَ﴾ بكسرِ الراء وضمِّها: يَرفعُون من سُقوفِ البيوت. وقيل: ما يَبنُون للنَّحل في الجبالِ والشَّجَر والبيوتِ من الأماكن التي تتعسَّل فيها. والضميرُ في ﴿يَعْرِشُونَ﴾ للناس. فإن قلت: ما معنى

قولُه: **(وإلّا فنيقتُها)**، أي: حُسْنُ صُنْعِها، وعن بعضِهم: أي: إنْ لم يَقُلْ: بعِلمِها وإدراكِها، لم يَصحّ؛ لأنّ نِيقَتَها دليلٌ ظاهرٌ على علِمها، فأقامَ سببَ الجوابِ مقامَ الجواب، أو يُقال: (إنْ) شرطيّة، ولذلك دخلَتِ الفاءُ في الجزاء، أي: وإنْ لم تصدِّقْني على ما ذكَرْتُ فنيقَتُها ولُطفُها وإصابتُها دلائلُ بيِّنةٌ على أنّ الله تعالى أودَعَها عِلمًا، أمّا نِيقَتُها في صنعتِها فهِيَ ما تَرى في بنائها البيوتَ المسَدّسةَ مِن أضلاعٍ متساويةٍ لا يَزيدُ بعضُها على بعض، فإنّها لو كانت مُربّعةً بقِيتْ فُرَجٌ ضائعة عندَ دخولِها فيها، ولو كانت مُستديرةً بقيتِ الفُرَجُ بينَ البيوتِ ضائعةً، وأمّا فِطنتُها كما أعطَى أُولِي العِلم، فهِيَ ما ذكَرَهُ الإمام: أنّ لها مقدَّمًا كالرئيسِ يكونُ أعظَمَ جُثّةً منها، نافذَ الحُكم بينَها، وأنّها إذا نفَرَتْ عن أوكارِها، ذهبَتْ بأجمَعِها، ثُمّ إذا أُريدَ عَوْدُها ضرَبوا لها آلاتِ الملاهي والموسيقا، وبواسطةِ تلك الألحانِ تُرَدُّ إلى أوكارِها[1].

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٠: ٧٠).

﴿مِنَ﴾ في قوله: ﴿أَنِ ٱتَّخِذِي مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ ٱلشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ﴾؟ وهلّا قيل: في الجبالِ وفي الشجر؟ قلت: أُريدَ معنى البَعْضيَّة، وأنْ لا تَبنِيَ بيوتَها في كلِّ جبل وكلِّ شجر وكلِّ ما يُعرَش ولا في كلِّ مكان منها. ﴿مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾ **إحاطة بالثمراتِ التي تَجرُسُها النَّحْلُ** وتعتادُ أكْلَها، أي: ابْنِي البيوت، ثم كُلي من كلِّ ثمرةٍ تَشتهيْنَها، فإذا أكلتِها ﴿فَٱسْلُكِى سُبُلَ رَبِّكِ﴾ أي: الطُّرقَ التي ألهمَكِ وأفْهمكِ في عَمَلِ العَسل. أو: فاسلُكي ما أكلتِ في سُبل ربِّك، أي: في مَسالكِه التي يُحِيلُ فيها بقُدرته النَّوْرَ المُرَّ عسلًا من **أجوافِكِ ومنَافذِ مآكلِك**. أو: إذا أَكلتِ الثمارَ في المواضعِ البعيدة من

قولُـه: (﴿مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾: **إحاطـةٌ بالثّمَـرات**)، مبتدأٌ وخبَر، أي: هذا اللّفظُ مُفيـدٌ للإحاطةِ العُرْفيّة، كقولِه تعالى: ﴿وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ﴾ [النمل: ٢٣].

قولُه: (**تَجرُسُها النّحْل**)[1]، **الجوهريّ**: الجَرْسُ: الصّوتُ الخَفِيُّ، ويقال: سَمِعتُ جَرْسَ الطّير: إذا سَمِعتَ صوتَ مَناقيرِها على شيءٍ تأكلُه.

قولُه: (**مِن أجوافِكِ ومَنافذِ مَآكلِك**)، فيه إشارةٌ إلى الخلافِ في أنّ العسَلَ هل يَخرُجُ مِن بطونِها أو مِن منافذِ مَآكلِها كالأفواه؟ قال القاضي: واحتَجّ بالآيةِ مَن زعَمَ أنّ النحلَ تأكُلُ الأزهارَ والأوراقَ العطِرةَ فتستحيلُ في باطنِها عسَلًا، ثُمّ تَقيءُ ادّخارًا للشِّتاء، ومَن زعَمَ أنّها تَلتقطُ بأفواهِها أجزاءً طَليّةً حُلوةً صغيرةً متفرّقةً على الأوراقِ والأزهارِ وتضَعُها في بيوتِها ادّخارًا، فإذا اجتمَعَ في بيوتِها شيءٌ كثيرٌ منها كان العسَل، فسّرَ البطونَ بالأفواه[2] وكذا عن الإمام، وقال: يُسمّى كلُّ تجويفٍ داخلَ البدَنِ بَطْنًا، ألا تَراهم يقولونَ: بطونُ الدِّماغ[3]، والذي يدُلُّ على أنها تُحاولُ بها تفعَلُ الادّخارَ، أنّ صاحبَها بعدَما يَشْتارُ[4] منهُ يَترُكُ لغذائِها بقيّةً في بيوتِها.

(١) ومنهُ قولُ بعضِ أزواجِ النبيِّ ﷺ رضوان الله عليهنّ لرسولِ الله ﷺ في شأنِ شُرْبِه من عُكّةِ عسلٍ عند حفصة: «جرسَتْ نحلُه العُرْفط»، وهو شجر له صمغٌ كريه الرائحة. أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٤٣١٧)، والبخاريّ (٥٥٩٩)، ومسلم (١٤٧٤)، وغيرهم من حديثِ عائشةَ رضيَ الله عنها وعن أبيها.

(٢) «أنوار التنزيل» (٣: ٤٠٩).

(٣) «مفاتيح الغيب» (٢٠: ٧٢-٧٣).

(٤) في (ح) و(ف): «يشار».

بُيوتك، فاسلُكي إلى بيوتكِ راجعةً سُبلَ ربِّك، لا تتوعَّر عليكِ ولا تضلِّين فيها، فقد بَلَغني أنها ربَّما أجدَبَ عليها ما حولَها فتُسافِرُ إلى البلدِ البعيد في طَلَبِ النُّجْعة. **أو أراد بقولِه: ﴿ثُمَّ كُلِى﴾: ثم اقصِدي** أكْلَ الثَّمراتِ فاسلُكي في طلبِها في مَظانِّها سُبلَ ربِّك ﴿ذُلُلًا﴾ جمعُ ذَلُول، وهي حالٌ من السُّبل؛ لأنَّ الله ذللها لها ووطَّأها وسهَّلَها، كقوله: ﴿هُوَ الَّذِى جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولًا﴾ [الملك: ١٥]، أو من الضَّميرِ في ﴿فَاسْلُكِى﴾، أي: **وأنتِ ذُلُلٌ** مُنقادة لِما أُمرتِ به غيرُ مُمتنِعة. ﴿شَرَابٌ﴾: يريدُ العَسَل؛ لأنه ممّا يُشرَب

قولُه: (أو أرادَ بقولِه: ﴿ثُمَّ كُلِى﴾ ثُمّ اقصِدي)، عَطفٌ على قولِه: «كُلِي مِن كلِّ ثمرةٍ تَشتَهينَها»، وهُو على أسلوبِ قولِه: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْءَانَ فَاسْتَعِذْ﴾ [النحل: ٩٨]، وعلى الأوّل: أي: على غيرِ هذا الأسلوب، الفاءُ جوابُ شَرْطٍ محذوف. وعلى الثاني: سُلوكُ السّبيلِ على الحقيقةِ قَطْعًا، وعلى الأوّلِ تَحتمِلُ المجازَ أيضًا، وهُو على وجهَيْنِ، أحدُهما: المرادُ: استعمالُ الصّنعة الغَريبة في العمَل، ومنهُ سُلوكُ العارف، ومِن ثَمّ قال: الطُّرُقَ التي أُلهِمُكِ، وثانيهما: المرادُ استعمالُ المأكولِ في أجوافِها ومَسالِكِها التي تُحيلُ فيها النّوْرَ المُرّ عسَلًا، ومنه: سلكْتُ الخيطَ في الإبرة. وأمّا الحقيقةُ فهُو قولُه: «فاسلُكي إلى بيوتِكِ راجعةً ﴿سُبُلَ رَبِّكِ﴾»، والفَرْقُ بينَ هذا الوجْهِ وبينَ قولِه: ثُمّ اقصِدي، أنّ السلوكَ على هذا مِن مَراعيها إلى البيوتِ راجعةٌ، وعلى ذلك: مِن بيوتِها إلى مَراعيها قاصِدةً.

الانتصاف: وكّل الأكلَ إلى شَهوتِها فلم يَحجُرْ عليها، كما حجَرَ في البيوت؛ لأنّ مصلحةَ الأكلِ حاملةٌ على الإطلاقِ. وأمّا البيوت، فلا يحصُلُ مصلحتُها في كلِّ موضِع، ولذلك دخَلتْ (ثُمّ) لتفاوُتِ الأمرِ في الحَجْر في البيوت، والإطلاقِ في الأكل، كما تقولُ: راعِ الحلالَ فيما تأكلُه، ثمّ كُلْ مما شئتَ[١].

وقلتُ: إنّما عدَلَ مِن خِطابِها إلى الغَيبة في قولِه: ﴿يَخْرُجُ مِنۢ بُطُونِهَا﴾ للتخلُّصِ إلى امتِنانِ الناس؛ لأنّ المقصودَ مِن خَلْقِ النّحْل وإلهامِه: انتفاعُهم به.

قولُه: (وأَنْتِ ذُلُلٌ)، جمَعَ الخبَرَ، والمبتدأُ مفرَد؛ لأنّ الخطابَ في قولِه تعالى: ﴿فَاسْلُكِى

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٦١٨).

﴿مُّخۡتَلِفٌ أَلۡوَٰنُهُۥ﴾ منه أبيضُ وأسْودُ وأصفرُ وأحمر، ﴿فِيهِ شِفَآءٞ لِّلنَّاسِۚ﴾؛ لأنه من جُملةِ الأشْفِيَة والأَدْوية المشهورةِ النافعة، وَقلّ مَعْجُونٌ من المَعاجِين لم يَذكُرِ الأطبّاءُ فيه العسل، وليس الغَرَضُ أنه شِفاءٌ لكلِّ مريض، كما أنَّ كلَّ دواء كذلك. وتنكيره: إمَّا لتعظيمِ الشِّفاء الذي فيه، أو لأنَّ فيه بعضَ الشفاء، وكلاهما مُحتمل.

وعن النبيِّ ﷺ **أنَّ رَجلًا جاء إليه فقال: إنَّ أخي** يَشتكي بَطْنَه، فقال: «اذهبْ واسقِه العَسَل»، فذهب ثم رجع، فقال: قد سَقَيتُه فما نفع، فقال: «اذهبْ واسقِه عسلًا، فقد صدق الله ....

سُبُلَ رَبِّكِ﴾ لجِنسِ النحْلِ بدليلِ قولِه: ﴿وَأَوۡحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحۡلِ﴾، وقولُه: «وتأنيثُه على المعنى»، **الجَوهريّ**: النّحلُ والنّحلةُ: الدّبْرُ، يقَعُ على الذّكرِ والأنثى، ونَظيرُه قولُه تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡإِنسَٰنُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدۡحٗا فَمُلَٰقِيهِ ۞ فَأَمَّا مَنۡ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الانشقاق: ٦-٧]، ويجوزُ أن يكونَ الخطابُ لكلِّ واحدةٍ منها فجمَعَ الخبرَ للمبالغة في الذلة كجَمْعِ الوَصْفِ في قولِه تعالى: ﴿شِهَابٗا رَّصَدٗا﴾ [الجن: ٩]، وقولِه[١]: «ومِعى جِياعًا»[٢] والأوّلُ هو الوجه[٣].

قولُه: (**أنّ رجُلًا جاءَ إليه فقال: إنّ أخي**) الحديث، رواهُ البخاريُّ ومسلمٌ والترمذيُّ، عن أبي سعيدٍ، معَ تغييرٍ فيه[٤]، وليسَ في آخرِه: «كأنّما أُنْشِطُ مِن عقال».

النِّهاية: أُنشِطُ، أي: حُلّ، يقال: نشَطتُ العُقدةَ: إذا عقدتَها، وأُنشِطُها وأنشَطْتُها: إذا حلَلْتها، وكثيرًا ما يجيءُ: كأنّما نَشِطَ مِن عِقال، وليس بصحيح لِما ذكَرْنا.

---

(١) في (ط): «في قوله: ﴿شِهَابٗا رَّصَدٗا﴾ في وجه»، ولم يذكر: «وقوله».

(٢) تمامُ روايةِ البيت:

كأنّ قتودَ رحلي حينَ ضُمّتْ حوالبَ غُزّرًا ومِعى جياعًا

أنشدَهُ الزمخشريُّ، انظر: (١٦ : ٥٣).

(٣) في (ح) و(ف): «والأول أوجه».

(٤) أخرجه البخاريّ (٥٦٨٤)، ومسلم (٢٢١٧)، والترمذيّ (٢٠٨٢)، وانظر تمامَ تخريجه في «مسند أحمد» (١١١٤٦).

وكذبَ بطنُ أخيك»، فسقاه فشَفاه الله فبرَأ، كأنما أُنشِطَ مِن عِقال. **وعن عبدِ الله بن مسعود: العسلُ شِفاءٌ** مِن كلِّ داء، والقرآنُ شفاءٌ لِما في الصُّدور، فعليكم بالشفاءَيْن: القُرآن والعسل. ومِن بِدَع تأويلاتِ الرافضة: أنَّ المرادَ بالنَّحل علِيٌّ وقومُه. وعن بعضِهم: **أنه قال عند المَهْدي**: إنما النَّحل بنو هاشم، يخرجُ مِن بطونهم العِلْم، فقال له رَجل: جَعَلَ الله طعامَك وشرابك ممَّا يخرجُ مِن بطونِهم. فضَحِكَ المهديُّ وحدَّث به المنصور، فاتَّخذوه أُضحوكةً من أضاحِيْكِهم.

[﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ ثُمَّ يَتَوَفَّىٰكُمْ ۚ وَمِنكُم مَّن يُرَدُّ إِلَىٰٓ أَرْذَلِ ٱلْعُمُرِ لِكَىْ لَا يَعْلَمَ بَعْدَ عِلْمٍ شَيْـًٔا ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ قَدِيرٌ ﴾ ٧٠]

﴿إِلَىٰٓ أَرْذَلِ ٱلْعُمُرِ﴾: إلى أخسِّه وأحقرِه، وهو خمسٌ وسبعون سنة، عن عليٍّ رضي الله عنه، وتسعونَ سَنة، عن قتادة؛ لأنه لا عُمرَ أسوأ حالًا من عُمرِ الهَرِم، ﴿لِكَىْ لَا يَعْلَمَ بَعْدَ

قولُه: (**وكذَبَ بطنُ أخيك**)، **النِّهاية**: الكذِبُ هاهنا مجازٌ، حيثُ هُو ضدُّ الصِّدق، والكذِبُ يختصُّ بالأقوال، فجعَلَ بَطْنَ أخيه حيثُ لم يَنْجَعْ فيه العسَلُ كاذِبًا؛ لأنّ الله تعالى قال: ﴿فِيهِ شِفَآءٌ لِّلنَّاسِ﴾ يريدُ أنهُ منَ المقابلةِ والمشاكَلة، فلمّا قال: صدَقَ الله، حسُنَ أن يقولَ: كذَبَ بطنُ أخيك(١).

قولُه: (**وعن عبدِ الله بن مَسْعود: العسَلُ شفاءٌ**)، الحديثُ، رواهُ ابنُ ماجَه **عن** عبدِ الله مرفوعًا(٢)، ورَواهُ رَزينٌ أيضًا.

قولُه: (**أنهُ قال عندَ المَهْديِّ**)، هوَ أبو عبدِ الله محمّدُ بنُ أبي جعفرٍ المنصورِ، ثالثُ خُلفاءِ بني العبّاس، كان أبوه أبو جعفرٍ المنصورُ خليفةً، وعمُّه أبو العبّاس السّفّاحُ خليفةً، وأخوه موسى الهادي، وابنُه هارونُ الرّشيدُ وإخوتُه وأولادُه كلُّهم خُلفاء(٣).

---

(١) من قوله: «النهاية: الكذب هاهنا مجاز» إلى هنا، سقط من (ط).

(٢) «سنن ابن ماجه» (٣٤٥٢)، وصحّحه الحاكم في «المستدرك» (٤: ٣٠٠)، ووافقه الذهبيُّ.

(٣) انظر: «تاريخ الخلفاء» للسيوطي، ص٣١٧.

﴿عِلْمٍ شَيْـًٔا﴾: ليصيرَ إلى حالةٍ شَبيهة بحالِ الطُّفولة في النِّسيان، وأن يعلمَ شيئًا ثم يُسرع في نسيانِه فلا يَعلمُه إنْ سُئل عنه. وقيل: لئلّا يعقلَ مِن بعدِ عَقْلِه الأوّل شيئًا. وقيل: لئلّا يعلمَ زيادةَ عِلْمٍ على عِلْمه.

[﴿وَٱللَّهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ فِى ٱلرِّزْقِ ۚ فَمَا ٱلَّذِينَ فُضِّلُوا۟ بِرَآدِّى رِزْقِهِمْ عَلَىٰ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُهُمْ فَهُمْ فِيهِ سَوَآءٌ ۚ أَفَبِنِعْمَةِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾ ٧١]

أي: جَعَلَكم مُتفاوِتين في الرِّزق، فرَزَقكم أفضلَ ممّا رزقَ مَمالِيكَكم وهم بَشَرٌ مِثْلُكم وإخوانُكم، فكان ينبغي أن تردُّوا فَضْلَ ما رُزقتموه عليهم، حتى تتساوَوْا في المَلْبَس والمطعم، كما يُحكى عن أبي ذَرّ: أنه سَمِعَ النبيَّ ﷺ يقول: «إنما هُمْ إخوانُكم

قولُه: (ليصيرَ إلى حالةٍ شَبيهةٍ بحالِ الطّفولة)، يعني: قولُه: ﴿لِكَىْ لَا يَعْلَمَ بَعْدَ عِلْمٍ شَيْـًٔا﴾ كنايةٌ عن النِّسيان؛ لأنّ الناسِيَ يعلَمُ الشيءَ ثُمّ يَنْساه، فلا يَعلَمُه بعدَ ما علِمَه، وهذه صفةُ الأطفال. قال تعالى: ﴿وَمَن نُّعَمِّرْهُ نُنَكِّسْهُ فِى ٱلْخَلْقِ﴾، والعِلمُ[1] بمعنى الإدراكِ والتعقُّل، المعنى: لا يترَقّى في إدراكِ عقلِه الأوّل؛ لأنّ الشابّ في الترقّي، والشيخَ في التوقُّفِ والنُّقصانِ، وعلى هذا إذا أجرى العِلمَ على معناه، كما في الوجهِ الأخير، وإنّما خَصّ الزيادةَ به؛ لأنّ العِلمَ يزدادُ بالتّردادِ. قالَ الشيخُ الشاطبيُّ[2]:

وخيرُ جليسٍ لا يُمَلُّ حديثُهُ وتَردادُه يزدادُ فيه تجمُّلا[3]

قولُه: (كما يُحكى عن أبي ذَرٍّ رضيَ الله عنه)، الحديثُ مِن روايةِ البخاريِّ ومسلم، قال

---

(١) في (ط): «أو العلم».

(٢) الإمام الجليل أبو محمّد، القاسم بن فِيرُّه بن خلف الرُّعَيْني الشاطبيّ (ت ٥٩٠)، إمامُ القرّاء، وصاحب المنظومة المشهورة في فنّ القراءات الموسومة بـ«حرز الأماني»، كان من أوعيةِ العلم باللغةِ والتفسيرِ والحديث، له ترجمةٌ في «وفيات الأعيان» (٤: ٧١)، و«غاية النهاية في طبقات القرّاء» (٢: ٢٠).

(٣) من منظومتِه «حرز الأماني» وقبْلَه:

وإنّ كتابَ الله أوثَقُ شافعٍ وأغنى غَناءٍ واهبًا مُتفضِّلا

فاكسُوهم ممَّا تَلْبَسون، وأطعِمُوهم مما تَطْعَمون»، فما رُؤي عبْدُه بعد ذلك إلا ورِداؤُه رداؤُه وإزارُه إزارُه مِن غيرِ تفاوُت. ﴿أَفَبِنِعْمَةِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾ **فجَعَلَ ذلك** من جُملَةِ جُحود النِّعمة. وقيل: هو مَثَلٌ ضربَه الله للذين جَعَلُوا له شُركاء، فقال لهم: أنتم لا تُسَوُّون بينكم وبَيْن عَبيدِكم فيما أنعمتُ به عليكم، ولا تَجعلُونهم فيه شُرَكاء، ولا تَرْضَون ذلك لأنفُسِكم، فكيف رَضيتم أن تَجعَلُوا عَبيدي لي شُركاء؟! وقيل: المعنى: أنَّ المواليَ والمَماليكَ أنا رازِقُهم جميعًا، فهم في رِزْقي سَواء، فلا تحسبَنَّ المواليَ أنهم يَرُدُّون على مَماليكِهم مِن عندِهم شيئًا من الرِّزق، فإنما ذلك رِزْقي أُجرِيه إليهم

المعْرورُ بنُ سُوَيْد: رأيتُ أبا ذَرٍّ وعليه حُلّة، وعلى غُلامِه حُلّةٌ مِثلُها، فسألتُه عن ذلك، فذكَرَ أنهُ سابّ رجُلًا فقالَ لهُ النبيُّ ﷺ: «إنّك امرُؤٌ فيكَ جاهليّة»، قلتُ: على ساعتي هذهِ مِن كِبَرِ السِّنّ؟ فقال: «نعَمْ، هُم إخوانُكم وخَوَلُكم، جعَلَهُم الله تحتَ أيديكم، فمَن كان أخوهُ تحتَ يدِه فلْيُطعمْه ممّا يأكُلُ وليُلبِسْه ممّا يَلبَس، ولا تُكلّفوهم ما يَغلِبُهم»(١).

قولُه: (**فجعَلَ ذلك**)، أي: عدَم المساواةِ أو الرّدَّ بفَضْلِ ما رَزَقُوهم عليه، المعنى: الله الذي فضّلَ بعضَكم على بعضٍ في الرِّزْق، فشكْرُ ذلك أن تُواسُوا إخوانَكم فيه، فما بالُكم لا تُواسُونَ، أولا تَرُدّونَ رِزقَكم عليهم فتَستَووا في الرِّزق؟ فسّرَ الآيةَ بوجوه، أحدُها: بيّنَ فيه حُكمَ حُسنِ الملَكة كما سبَق. وثانيها: أنْ يكونَ تمثيلًا، والممثّل به ما تُعورِفَ بينَ الناس مِن أحوالِ السّاداتِ معَ المماليك، فذكَرَه لتوبيخِ المشرِكين. وثالثُها: بيّنَ أنّ جميعَ النِّعَم التي عدّها مِن أوّلِ السّورة، واصلة منَ الله تعالى إلى العَبيد، سواءٌ كانوا أحرارًا أو مماليكَ، لئلّا يَمُنّ أحدٌ على أحد.

فإنْ قلتَ: لا يجوزُ أن يكونَ تمثيلًا لخُلوِّ الكلامِ عنِ القَرينةِ الدّاعيةِ إلى التمثيل؟

قلتُ: يُمكنُ أن تُجعَلَ القرينةُ كوْنَ الآيةِ تخلُّصًا إلى نوع آخَرَ مِن بيانِ قبائح الكُفّارِ وكُفْرانِهم نِعَمَ الله المتواترة، وهُو قولُه: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ إلى قولِه: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا۟ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ﴾، والتنبيهُ على القَرينةِ قولُه: ﴿أَفَبِنِعْمَةِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾.

---

(١) أخرجه البخاري (٣٠) ومسلم (١٦٦١).

على أيديهم. وقرئ: ﴿يَجْحَدُونَ﴾ بالتاءِ والياء.

[﴿ وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا وَجَعَلَ لَكُم مِّنْ أَزْوَٰجِكُم بَنِينَ وَحَفَدَةً وَرَزَقَكُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ ۚ أَفَبِٱلْبَٰطِلِ يُؤْمِنُونَ وَبِنِعْمَتِ ٱللَّهِ هُمْ يَكْفُرُونَ ﴾ ٧٢]

﴿مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾: من جِنْسكم. وقيل: هو خَلْقُ حواءَ مِن ضِلعِ آدم. والحَفَدة: جمعُ حافِد؛ وهو الذي يَحفِد، أي: يُسرِع في الطاعة والخِدْمة. ومنه قول القانت: وإليكَ نَسْعى ونَحفِد. وقال:

حَفَدَ الولائدُ بينَهُنَّ وأُسلِمَت ... بأكُفِّهِنَّ أزِمَّةُ الأجمالِ

واختُلف فيهم؛ فقيل: هم الأَخْتان على البنات، وقيل: أولادُ الأولاد، وقيل: أولادُ المرأة من الزوجِ الأوَّل، وقيل: المعنى: وجعلَ لكم حَفَدة، أي: خَدَمًا يَحفِدُون

قولُه: (وقُرِئَ: ﴿يَجْحَدُونَ﴾ بالياءِ والتاءِ)، الفَوْقانيّة: أبو بكرٍ، والباقونَ: بالياء[1].

قولُه: (وهُو الذي يَحفِدُ، أي: يُسْرِعُ في الطاعة)، الرّاغبُ: الحافِدُ: المتحرِّكُ المُتبرِّعُ بالخِدمة، أقاربَ كانوا أو أجانب. قال المفسِّرون: همُ الأسباطُ ونحوُهم، وذلك أنّ خِدمتَهم أصدَقُ، وفلانٌ محفودٌ، أي: مخدوم، وسَيْفٌ مُحتفِدٌ، أي: سريعُ القَطْع. قال الأصْمَعيُّ: أصلُ الحَفْدِ: مقارَبةُ[2] الخَطْو[3].

قولُه: (حفَدَ الولائدُ) البيت[4]، الولائد: الإماءَ، يقول: إنّ الإماءَ يُسرِعْنَ بينَهنّ، وأزِمّةُ الجِمالِ أُسلِمتْ بأكُفِّهِنّ، يريدُ أنّهنّ متنعِّماتٌ مخدوماتٌ ذواتُ الإماءِ والأجمال.

قولُه: (وقيل: المعنى: وجعَلَ لكم حفَدةً، أي: خدَمًا)، عطفٌ على قولِه: «وهُو الذي

---

(١) والحجّةُ فيه أنّ الله تعالى وبّخهم على جحودِهم، ويتقوّى هذا الاختيار بقولِه تعالى بعدَها: ﴿وَبِنِعْمَتِ ٱللَّهِ هُمْ يَكْفُرُونَ﴾ [النحل: ٧٢]. انظر: «حُجّة القراءات»، ص٣٩٢.

(٢) وفي «المفردات»: مداركة.

(٣) «مفردات القرآن»، ص٢٤٣-٢٤٤.

(٤) ذكره أبو عبيد في غريب الحديث (٣: ٣٧٤)، وعزاه للأخطل، وليس في «ديوانه». وذكره الأزهري في «تهذيب اللغة» (٤: ٢٤٧) من غير عَزْو لأحد.

في مَصالِحكم ويُعينونكم. ويجوزُ أن يُرادَ بالحَفَدة: البَنُون أنفُسُهم؛ كقوله: ﴿سَكَرًا وَرِزْقًا حَسَنًا﴾ [النحل: ٦٧]، كأنه قيل: وجعلَ لكم منهنَّ أولادًا هم بَنُونَ وهم حافِدون، أي: جامِعُون بين الأمرَيْن. ﴿مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ﴾: يريدُ بعضَها؛ لأنَّ كلَّ الطيِّبات في الجنَّة، وما طيِّباتُ الدنيا إلا أُنموذَج منها. ﴿أَفَبِٱلْبَٰطِلِ يُؤْمِنُونَ﴾ وهو ما يَعتقِدون من منفعةِ الأصنام وبَرَكتِها وشَفاعتِها، وما هو إلا وهمٌ باطل لم يتوصَّلوا إليه بدليلٍ ولا أَمارة، فليس لهم إيمانٌ إلّا به، كأنه شيءٌ معلوم مُستيقَن. ونِعمةُ الله المشاهَدةُ المعايَنة التي لا شُبْهةَ فيها لذي عقلٍ وتمييز هم كافرونَ بها مُنكِرون لها كما يُنكَر المُحالُ الذي لا يَتصوَّره العُقول. وقيل: الباطل: ما يسوِّل لهم الشيطانُ مِن تحريمِ البَحيرة والسائبةِ

يَحفِد، أي: يُسرِعُ[1] في الطاعة»، فعلى الأوّلِ: الحفَدةُ عامٌّ فيمَن يُسرِعُ في الطاعةِ والخِدمةِ من القرائب، وعلى هذا: في معنى الخدَم نفْسِه، وعلى الوَجْهِ الأخيرِ يكونُ العطفُ مِن بابِ قولِه تعالى: ﴿إِذْ يَقُولُ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ﴾ [الأنفال: ٤٩].

قولُه: (إلّا أُنموذَجٌ منها)، المُغرِب: النّموذَجُ ـ بالفَتح ـ والأُنموذَجُ ـ بالضَّمّ ـ تعريبُ نُموذَه[2].

قولُه: (﴿أَفَبِٱلْبَٰطِلِ يُؤْمِنُونَ﴾ وهُو ما يعتقِدونَ)، إلى آخرِه، فيه إنكارٌ وتوبيخٌ على ما آمَنوا وعلى ما كَفَروا، وفي التركيبِ الأوّلِ تقديم، فيفيدُ التخصيصَ، وتكريرٌ فيُؤْذِنُ بالتأكيدِ والتحقيق؛ لأنّ الفاءَ تستدعي فعلًا يُعطَفُ المذكورُ عليه، أي: كفَروا بالحقِّ فآمَنوا بالباطل، وإلى التخصيصِ الإشارةُ بقولِه: «فليسَ لهم إيمانٌ إلّا به»، وإلى التحقيقِ بقولِه: «كأنهُ شيءٌ معلومٌ مُستيْقَنٌ». والتركيبُ الثاني أيضًا كذلك: التأكيدُ مِن بناءِ يَكفُرونَ على هُم، وإلى التخصيصِ الإشارةُ بقولِه: «ونِعمةُ الله المشاهَدةُ المُعايَنةُ التي لا شُبهةَ فيها لِذي عَقْل وتمييزٍ هُم كافرونَ بها»؛ لأنّهم إذا كفَروا نعمةَ الله معَ وجودِ ما يوجبُ الشُّكرَ مِن جَلائِها وظهورِها، وأنّها كالمحسوسِ المشاهَد، فكأنّهم أنكَروا أنّها نعمةٌ، أو أنّها منَ الله، وإليه الإشارةُ بقولِه:

---

(١) من قوله: «متنعماتٌ مخدومات ذواتُ الإماء والأجمال» إلى هنا سقط من (ح).

(٢) «المغرب في ترتيب المعرب» (٢: ٣٢٨).

وغيرِهما. ونعمةُ الله: ما أحلَّ لهم.

[﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ شَيْـًٔا وَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ ٧٣]

الرِّزقُ يكون بمعنى المَصْدر، وبمعنى ما يُرزَق، فإن أردتَ المصدرَ نَصبْتَ به ﴿شَيْـًٔا﴾، كقوله: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ * يَتِيمًا﴾ [البلد: ١٤]، على: لا يَملِكُ أن يَرزُقَ شيئًا. وإن أردتَ المرزوق؛ كان ﴿شَيْـًٔا﴾ بَدَلًا منه بمعنى قليلًا. ويجوزُ أن يكون تأكيدًا لـ ﴿لَا يَمْلِكُ﴾، أي: لا يَملِكُ شيئًا من المِلْك. و﴿مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ صِلةٌ للرِّزق إنْ كان مَصْدرًا، بمعنى: لا يَرزُق مِن السماوات مَطَرًا، ولا مِنَ الأرضِ نباتًا. أو صِفةٌ إنْ كان اسمًا لِما يُرزَق. والضميرُ في ﴿وَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ لـ ﴿مَا﴾؛ لأنه في معنى الآلهة، بعدما قيل: ﴿لَا يَمْلِكُ﴾ على اللَّفظ. ويجوزُ أن يكونَ للكُفَّار، يعني:

«مُنكِرونَ لها كما يُنكَرُ المُحال» وإلى التأكيدِ الإشارةُ بقولِه: «هُم يكفُرونَ بها ومُنكِرونَ لها»، وقولُه: «نعمةُ الله»: مبتدأٌ، وقولُه: «هم كافرونَ بها»: خبَرُه، وفيه ضربٌ منَ التأكيد.

قولُه: (ونعمةُ الله ما أحَلّ لهم)، قيل: «ما»: مَصْدَريّة، أي: إحلالُ الله، أو موصولة، أي: أحلّهُ الله، والأوْلى الثاني؛ لأنهُ مقابِلٌ لقولِه: «الباطلُ ما يُسَوِّلُ لهمُ الشيطانُ»، وهِي موصولةٌ؛ لأنّ «مِن» في قولِه: «من تحريمِ البَحيرة» بيانٌ لها.

قولُه: (تأكيدًا لـ«﴿لَا يَمْلِكُ﴾»)، أي: ﴿شَيْـًٔا﴾ مفعولٌ مُطلَق، ولذلك بيّنَه بقولِه: «من المِلْكِ» بكسرِ الميم، كما تقول: ضَربتُ نوعًا منَ الضّرب.

قولُه: (بعدَما قيل: ﴿لَا يَمْلِكُ﴾) على اللفظِ إشارةٌ إلى خلافٍ ذكَرْناهُ عن ابنِ جِنّيّ(١). قالَ صاحبُ «الانتصاف» فيما سبَق: إنّ العَوْدَ إلى المعنى بعدَ الحَمْل على اللّفظِ أنكَرَهُ بعضُهم، لِما يلزَمُ منَ الإجمالِ بعدَ البيان، وهُوَ خلافُ البلاغة. وهُو مردودٌ لمجيئِه في أفصَحِ الكلام(٢).

---

(١) في «المحتسب» (١: ١٧٢)، وعبارتُه: «لو انصرفَ عن اللفظِ إلى المعنى لم يَحْسُنْ العَوْدُ بعدُ إلى اللفظ».

(٢) انظر كلامَ ابن المُنيِّر في «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٧١) في تفسير قولِه تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ مَا فِى بُطُونِ هَٰذِهِ ٱلْأَنْعَٰمِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِنَا﴾ [الأنعام: ١٣٩].

ولا يستطيعُ هؤلاءِ ـ مع أنهم أحياءٌ متصرِّفون أُولو ألباب ـ مِن ذلك شيئًا، فكيف بالجمادِ الذي لا حِسَّ به! فإن قلت: ما معنى قولِه: ﴿وَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ بعد قولِه: ﴿لَا يَمْلِكُ﴾؟ وهل هُما إلا شيءٌ واحد؟ قلت: ليسَ في ﴿وَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ تقديرُ راجع، وإنما المعنى: لا يَملكون أن يَرْزُقوا، والاستطاعةُ منفيَّة عنهم أصلًا؛ لأنهم مَوَات، إلا أنْ يقدَّرَ الراجع ويُرادَ بالجمع بين نفْي المِلْك والاستطاعة التوكيد، أو يُراد: أنهم لا يَملِكون الرِّزق ولا يُمكنهم أن يَملكوه، ولا يتأتّى ذلك منهم ولا يَستقيم.

[﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ ٧٤]

﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ﴾: تمثيلٌ للإشراكِ بالله والتشبيهِ به؛ لأنَّ مَن يضربُ الأمثالَ مُشبِّه حالًا بحال وقصَّةً بقصّة، ﴿إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ﴾ كُنْهَ ما تفعَلون وعِظَمه، وهو معاقِبُكم عليه بما يُوازيه في العِظَم؛ لأنَّ العقابَ على مِقْدار الإثْم، ﴿وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ كُنْهَه وكُنْهَ عِقابه، فذاك هو الذي جرَّكم إليه **وجرَّأكم عليه**. فهو تعليلٌ للنَّهي عن

قولُه: (**ما معنى قولِه**: ﴿وَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾؟)، وجْهُ السُّؤالِ أنّ مفعولَ ﴿لَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ محذوف، وهُو الضّميرُ الراجعُ إلى الرِّزْق، بدليلِ سِياقِ الكلام عليه، فيَلزَمُ عطفُ الشيءِ على نفْسِه. وأجابَ: «ليسَ في ﴿لَا يَسْتَطِيعُونَ﴾» أي: لا نُسلِّمُ اشتمالَه على الراجع، بل هُو مطلَقٌ مِن بابِ: فلانٍ يُعطي ويَمنع، فيكونُ «فلا يَستطيعون» تذييلًا للكلامِ السابق، ثُمّ قال: «إلّا أن يُقدّرَ»، أي: ولئنْ سُلِّمَ اشتمالُه على الرّاجِعِ فيكونُ مِن بابِ التأكيد، نحوَ قولِه تعالى: ﴿لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [التحريم: ٦] أو مِن بابِ الترقّي، فإنّ قولَه تعالى: ﴿لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا﴾ دَلّ على نَفْيِ مُلكِ الرِّزقِ عنهم مُطلقًا، وقولَه: ﴿لَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ على نَفْيِ استطاعةِ أن يكونوا مالِكينَ، وإليهِ الإشارةُ بقولِه: «لا يَملِكونَ الرِّزقَ ولا يُمكنُهم أن يَملِكوه»، ولا يتأتّى ذلك فيهم. ويَجوزُ أن يكونَ تتميمًا.

قولُه: (**وجرّأكم عليه**)، **الجَوهريّ**: الجُرأةُ: الشّجاعةُ، وتقولُ: جرّأْتُكَ على فلانٍ حتّى اجترَأتَ عليه.

الشِّرك. **ويجوزُ أن يراد: فلا تَضرِبوا لله الأمثال، إنَّ الله يَعلمُ كيف يَضرِبُ الأمثال، وأنتم لا تَعلمون.**

[﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَّمْلُوكًا لَّا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ وَمَن رَّزَقْنَٰهُ مِنَّا رِزْقًا حَسَنًا فَهُوَ يُنفِقُ مِنْهُ سِرًّا وَجَهْرًا هَلْ يَسْتَوُۥنَ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ ٧٥]

قولُه: (ويجوزُ أن يُرادَ: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ﴾)، عطفٌ على قولِه: «﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ﴾: تمثيلٌ»، وعلى التمثيلِ لا قولَ ثَمّةَ، ولا مثَلَ، ولا ضرْبَ، لأنّ الفاءَ في: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا﴾ رتّبَ النّهيَ على قولِه تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ الآية، كأنّ حالَهم في مُزاولةِ عبادةِ الأصنامِ المُستلزِم لتشبيهِ حالِها بحالِ المعبودِ الحقِّ في استحقاقِ العبادة، حالُ مَن يُحاولُ انتزاعَ أمورٍ متعدِّدةٍ غيرِ حقيقية بينَ المشبَّهِ والمُشبّهِ به ليُلحقَه به ويُقيمَه مُقامَ تشبيه، وإليه الإشارةُ بقولِه: «لأنّ مَن يَضرِبُ الأمثالَ مشبِّهٌ حالًا بحال»، وقولُه: ﴿وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾: تعليلٌ للنّهْي، كأنهُ قيل: لا تُشرِكوا بالله شيئًا وأنتُم قومٌ جهَلة[1]، ولذلك صدَرَ منكم هذه الغَفْلة. وإليه الإشارةُ بقولِه: «فذاكَ هُو الذي جرّكُم إليه». وقولُه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ﴾: اعتراضٌ واردٌ على الوعيدِ والتهديد، وهُو المرادُ مِن قولِه: «إنّ الله يعلَمُ كُنْهَ ما تَعمَلون، وهُو مُعاقِبُكم عليه».

وعلى الثاني: النّهيُ واردٌ على مثَلٍ ضرَبوه، وتَشْبيهٍ انتحَلوه، وقولُه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ برُمّتِه: تعليلٌ، أي: ضَرْبُ الأمثالِ منَ العلومِ الدّقيقة يَستدعي لُطْفَ إدراكٍ وخِبرةٍ لا سيّما في ذاتِ الله عزّ وجَلّ، فلا يقدِرُ على الشروعِ فيه إلّا الله والرّاسِخونَ في العِلم. ومِن ثَمّ عقّبَه بقولِه: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَّمْلُوكًا﴾، وأشارَ المصنِّفُ إليه بقولِه: «ثُمّ علّمَهم كيفَ تُضرَب». وأمّا بيانُ اتّصالِه على الوَجْهِ الأوّل، فإنهُ تعالى لمّا نهاهُم عن ضَرْبِ المثَلِ الفعليِّ، وهُو الإشراكُ بالله المُستلزِمُ له، عقّبَهُ بما يَكشِفُ لذي البصيرةِ عن حالِهم في تلكَ الفَعْلة، وحالِ مَن يُخالفُهم فيها مِن قولِه تعالى: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَّمْلُوكًا﴾ الآية.

---

(١) من قوله: «الحقّ في استحقاقِ العبادة، حالُ من يُحاولُ» إلى هنا سقط من (ف).

ثم علَّمهم كيف يَضرب، فقال: مَثَلُكم في إشراكِكم بالله الأوثان: مَثَلُ مَن سوّى بين عبدٍ مملوك عاجزٍ عن التصرُّف، وبين حُرٍّ مالك قد رَزَقَه الله مالًا فهو يتصرَّفُ فيه ويُنفِقُ منه كيفَ شاء. فإن قلت: لِـمَ قال: ﴿مَّمْلُوكًا لَّا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ﴾ وكلُّ عبدٍ مملوك، وغيرُ قادر على التصرُّف؟ قلت: أمَّا ذِكْرُ المملوك؛ فليُميَّز من الحُرّ؛ لأنَّ اسمَ العبد يقعُ عليهما جميعًا؛ لأنهما مِن عبادِ الله. وأمّا ﴿لَّا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ﴾؛ فليُجعل غيرَ مُكاتَب ولا مأذونٍ له؛ لأنهما يَقدِران على التصرُّف. **واختلفوا في العبد: هل يصحُّ له مِلْك؟ والمذهبُ الظاهر: أنه لا يصحُّ له.** ....

قولُه: (**واختلَفوا في العبد: هَلْ يَصحُّ لهُ مِلْك؟ والمذهبُ الظاهرُ أنهُ لا يَصِحُّ له**)[١]، **الانتصاف**: مالكٌ رحمَهُ الله يَرى أنهُ يُملّكُ، والآيةُ تَعضُدُه، أي: مملوكًا ليسَ ممن ملّكه سيِّدُه فمَلَكَ، بل هُو على أصل الملكة، عاجزٌ، فلو لم يُتصوّرْ له مُلكٌ، لكانَ قولُه: ﴿لَّا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ﴾ تكرارًا، وقولُه: «احترازًا منَ المكاتَب» بعيدٌ مِن فصاحةِ القرآن، إذْ لو لم يَملِكْ منَ العبيدِ إلّا مكاتَبٌ لكانت إرادتُه باللفظِ إيجازًا مع إخلالٍ لا يليق بالبلاغة. وأنكرَ إمامُ الحرمين[٢] حَمْلَ قولِه ﷺ: «أيّما امرأةٍ نُكِحتْ بغيرِ إذنِ وَليِّها»[٣] على المكاتبة، لِبُعدِ القَصْدِ إليها على شُذوذِها. وأمّا المأذونُ فينبني على القَوْلِ بأنّ المرادَ بعدَم القُدرةِ[٤] عدَمُ المُكنةِ منَ التصرُّفِ أوِ المِلْك، وبُعدِ الأوّلِ عن مُطابقةِ قولِه: ﴿وَمَن رَّزَقْنَٰهُ مِنَّا رِزْقًا حَسَنًا﴾. ولقائلٍ أن يقولَ: إنّ قولَه: ﴿لَّا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ﴾ صفةٌ لازِمةٌ، كالإيضاحِ لفائدةِ ضَرْبِ المثل، أي: إنّما ضَرَبْتُ المثَلَ به؛ لأنّ حقيقتَه اللازمةَ له المعروفةَ به أنهُ لا يَقدِرُ على شيء، ومنه: ﴿وَمَن

(١) وهو الذي جزم به الملّا علي القاري من الحنفية في «فتح باب العناية» (٢: ٦٧).

(٢) في «الانتصاف»: أبو المعالي، وهي كنيةُ إمامِ الحرمين، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجوَيْني، الإمام العلم المشهور.

(٣) أخرجه أبو داود (٢٠٨٣) والترمذيّ (١١٠٢) وابن ماجه (١٨٧٩) وغيرهم من حديثِ عائشةَ رضيَ الله عنها، وصحّحه ابن حبّان (٤٠٧٤)، وفيه تمامُ تخريجه.

(٤) في (ط): «بأن المراد بالقدرة»، وهو خطأ.

....

يَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَـٰهًا ءَاخَرَ لَا بُرْهَـٰنَ لَهُۥ بِهِۦ﴾ [المؤمنون: ١١٧]، وكلُّ مَدْعوٍّ معَ الله لا بُرهانَ له به، إنّما المرادُ به أنهُ من لوازِمِ دُعائه معَ الله إلـهًا. ولنا أن نقولَ في دَفْعِه: الأصلُ في الصِّفةِ والحالِ التخصيصُ والتقييد، وما وردَ بخلافِ ذلك فهُو خلافُ الأصل(١).

وقالَ الإمام: احتجّ الفقهاءُ بهذهِ الآيـةِ على أنّ العبدَ لا يُملّكُ شيئًا، فإن قالوا: ظاهرُ الآيةِ يدُلُّ على أنّ عبْدًا من العبيدِ لا يَقدِرُ على شيء، فلمَ قُلتُم: إنّ كلّ عبدٍ كذلك؟ فنقولُ: الذي يدُلُّ عليه وجْهان، الأوّل: أنهُ ثبَتَ في أصولِ الفقهِ أنّ الحُكمَ المذكورَ عقيبَ الوَصْفِ المناسِب يدُلُّ على كوْنِ ذلك الوَصْفِ عِلّةً لذلك الحُكم، وكوْنُه عَبْدًا وصْفٌ مُشعِرٌ بالذُّلِّ والمَقْهوريّة، وقولُه: ﴿لَّا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَىْءٍ﴾ حُكمٌ مذكورٌ عَقيبَه، فهذا يقتضي أنّ العِلّةَ لعدَمِ القدرةِ على الشيء، هُو كوْنُه عَبْدًا، وبهذا الطريقِ ثبَتَ العمومُ. والثاني: أنهُ تعالى قال بعدَه: ﴿وَمَن رَّزَقْنَـٰهُ مِنَّا رِزْقًا حَسَنًا﴾ فمَيّزَ هذا القِسمَ الثانيَ على القِسمِ الأوّل، وهُو العبدُ بهذه الصِّفة، وهُو أنهُ يرزُقُه رِزقًا(٢)، فوجَبَ ألاّ يحصُلَ هذا الوصْفُ للعَبْدِ حتّى يحصُلَ الامتيازُ بينَ القِسم الثاني وبينَ القِسم الأوّل، ولو مُلِّكَ العبدُ لكانَ الله قد آتاهُ رِزْقًا حسَنًا؛ لأنّ المِلْكَ الحلالَ رِزقٌ حسَن، سواءٌ كان قليلًا أو كثيرًا(٣).

وقلتُ: لا شكّ أنّ قولَه: ﴿وَمَن رَّزَقْنَـٰهُ مِنَّا رِزْقًا حَسَنًا فَهُوَ يُنفِقُ مِنْهُ سِرًّا وَجَهْرًا﴾ مقابِلٌ لقولِه: ﴿عَبْدًا مَّمْلُوكًا لَّا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَىْءٍ﴾، والمقصودُ مِن ذكْرِهما الحَجْرُ والمَنْعُ والإطلاقُ والتّوسِعة؛ لأنّ التمثيلَ في الأصنامِ والمَلِكِ العلّام، فلا بدّ مِن تصوُّرِ العَجْزِ التامّ، فإذا أجرَيْناه على ما قال، لزِمَ التصرُّفُ المحذور. والحاصلُ أنّ إتيانَ صِفتَينِ(٤) لمزيدِ التصويرِ والكَشْفِ عن حالةِ العَجْزِ لا للتميز والتّفْصِلة، ألا ترى كيفَ ترَقّى في التمثيلِ الثاني، وزادَ البَكَم والكَلّ، وعدَمَ الإنجاحِ في المُهمّاتِ ليَدُلّ على كمالِ ذلك المعنى؟ وكذا في

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٦٢٢).

(٢) من قوله: «فميّز هذا القسم الثاني» إلى هنا، سقط من (ط).

(٣) «مفاتيح الغيب» (٢٠: ٨٤).

(٤) في (ح) و(ف): «صفتان» وهو خطأ.

فإن قلت: ﴿مَن﴾ في قوله: ﴿وَمَن رَّزَقْنَٰهُ﴾ ما هي؟ قلت: الظاهرُ أنها موصوفة، كأنه قيل: وحُرًّا رزقناه؛ ليطابِقَ عبدًا. ولا يمتنعُ أن تكونَ موصولة. فإن قلت: لِمَ قيل: ﴿يَسْتَوُۥنَ﴾ على الجمع؟ قلت: معناه: هل يستوي الأحرارُ والعبيد؟

[﴿ وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلَيْنِ أَحَدُهُمَآ أَبْكَمُ لَا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَىْءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلَىٰ مَوْلَىٰهُ أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ هَلْ يَسْتَوِى هُوَ وَمَن يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَهُوَ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ ٧٦]

الأبكم: الذي وُلد أَخْرس، فلا يَفهَم ولا يُفهِم. ﴿وَهُوَ كَلٌّ عَلَىٰ مَوْلَىٰهُ﴾ أي: ثِقَل وعِيال على مَن يَلي أمْرَه ويَعُوله، ﴿أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ﴾: حيثما يُرسِلْه ويُصرِّفْه في مَطْلب حاجةٍ أو كِفايةِ مُهِمٍّ، لم يَنفَعْ ولم يأتِ بنُجْح، ﴿ هَلْ يَسْتَوِى هُوَ وَمَن﴾ هو سَليم الحواسِّ نفَّاعٌ ذو كِفايات، مع رُشْد ودِيانة، فهو ﴿يَأْمُرُ﴾ الناسَ ﴿بِٱلْعَدْلِ﴾ والخير،

جانبِ المشبّه به، فإنهُ ترَقّى مِن تَصرُّفِه كيف شاء إلى كوْنِه آمِرًا بالعَدْل، ومِن كونِه مرزوقًا، إلى كونِه مَهْدِيًّا إلى صِراطٍ مستقيم.

قوله: (ولا يمتنعُ أن تكونَ موصولة) يريد أن الآية من باب التضادِّ والطباق، فيحتملُ من أن تكون موصوفة، كما يُقال: عبدًا مملوكًا وحرًا مرزوقًا، وأن تكون موصولة، بأن يقال: والحر الذي رزقناه، لكن المطابع ممّن رُزِقَ الذوقَ السليم لا يُعرج عنه إليه، وهذا ينظرُ إلى قول المصنف في قوله تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ﴾ [البقرة: ٨]: «و «مَن» في ﴿مَن يَقُولُ﴾ [موصوفة] إن جعلتَ اللامَ للجنس، وإن جعلتها للعهد فموصولة»(١).

قولُه: (﴿ هَلْ يَسْتَوِى هُوَ وَمَن﴾ هُو سليمُ الحَواسّ؟)، يعني: لا بدّ منَ المقابِل بينَ العَدْلِ وما سبَق، ولا يَأمُرُ بالعدلِ إلّا من يكونُ موصوفًا بصفاتِ الكمال، وتخصيص المذكوراتِ للتقابُل.

---

(١) هذه الفقرة سقطت من (ح) و(ف)، وأثبتُّها من (ط)، وما بين معكوفين استدركته من «الكشاف».

﴿وَهُوَ﴾ في نَفْسِه ﴿عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾: على سِيرةٍ صالحة ودِيْنٍ قَويم. وهذا مَثَلٌ ثانٍ ضربَه الله لنفْسِه ولِـما يُفيض على عبادِه ويَشملهم من آثـارِ رحمتِه وألْطافِه ونِعَمه الدِّينيّةِ والدُّنيوية، وللأصنامِ التي هي أمواتٌ لا تَضرُّ ولا تنفع. وقُرئ: (أينما يُوَجِّهْ)، بمعنى: أينما يَتَوجَّه، من قولِهم: «أينما أُوَجِّه أَلْقَ سَعدًا». وقرأ ابنُ مسعود: «أينما يُوَجَّهُ»، على البناء للمفعول.

[﴿وَلِلَّهِ غَيْبُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَمَآ أَمْرُ ٱلسَّاعَةِ إِلَّا كَلَمْحِ ٱلْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ ٧٧]

﴿وَلِلَّهِ غَيْبُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ أي: يختصُّ بـه عِـلْمُ ما غاب فيهما عن العبادِ وخَفِيَ عليهم عِلْمُه. أو: أرادَ بغيب السماوات والأرض: يومَ القيامة، على أنَّ عِلْمَه غائبٌ عن أهل السماواتِ والأرض لم يطَّلِعْ عليه أحدٌ منهم. ﴿إِلَّا كَلَمْحِ ٱلْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ﴾ أي: هو عندَ الله وإنْ تَراخى، كما تقولون أنتم في الشيءِ الذي تَستقرِبُونه: هو كلَمْح البصر أو هُوَ أقرب، إذا بالغتُم في استِقْرابِه. ونحوُه قولُه: ﴿وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِٱلْعَذَابِ وَلَن يُخْلِفَ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥ ۚ وَإِنَّ يَوْمًا عِندَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ﴾ [الحج: ٤٧]، أي: هو

قولُه: (أَيْنَما أُوَجِّهْ أَلْقَ سَعْدًا)، يُضرَبُ لمَن يتلقّى الشرّ أيـةً سلَك[١]، وعن بعض: أصلُه أنّ أضبَط[٢] كان سيِّدَ قومِه، فأصابَه منهم جَفْوةٌ، فارتحَلَ عنهُم إلى آخَرين، فرآهم يصنَعونَ بساداتِهم مثْلَ صَنيعِ قومِه، فقال: «أَيْنَما أُوَجِّهْ أَلْقَ سعْدًا»، وسعدٌ كان شِرّيرًا.

قولُه: (ونحوه قولُه: ﴿يَسْتَعْجِلُونَكَ﴾)، أي: نحوُه في استعمالِ الله تعالى ما يَستقرِبُ المدةَ فيما هُو بعيدٌ عندَ الناس، قولُه تعالى: ﴿وَإِنَّ يَوْمًا عِندَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ﴾ [الحج: ٤٧]، أي: ألفُ سنةٍ عندَكم بعيدٌ، وعندَ الله مِقدارُ يومٍ على عُرْفِكم وعادتِكم.

---

(١) هذه عبارة الزمخشري في «المُستقصى في أمثالِ العرب» (١: ٤٤٩).

(٢) يعني الأضبَطَ بنَ قُرَيع كما صَرحَ به الميدانيّ في «مجمع الأمثال» (١: ٥٣).

عندَه دانٍ وهو عندَكم بَعيد. وقيل: المعنى: أنّ إقامةَ الساعةِ وإماتةَ الأحياءِ وإحياءَ الأمواتِ من الأوّلين والآخِرين، يكونُ في أقربِ وقتٍ وأَوْحاه، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٖ قَدِيرٞ﴾ **فهو يَقدِرُ على أن يُقِيمَ الساعةَ** ويَبعَثَ الخَلْق؛ لأنه بعضُ المَقْدُورات. ثم دَلَّ على قُدرتِه بما بعدَه.

[﴿وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَٱلْأَفْـِٔدَةَ ۙ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ ٧٨]

قُرِئَ ﴿أُمَّهَٰتِكُمْ﴾ بضمِّ الهمزة وكسرِها، والهاءُ مَزيدة في أمّهات، كما زِيدتْ في أَراق، فقيل: أَهْراق. وشذَّت زيادتُها في الواحدة، قال:

قولُه: (**وأَوحاهُ**)، أي: أسرَعه، **الأساس**: استَوحيْتُه: استَعْجَلتُه.

«النِّهاية»: في الحديث: «إذا أردتَ أمرًا فتدبَّرْ عاقبتَه، فإن كان شَرًّا فانْتَهْ، وإنْ كان خيرًا فتوحَّهْ[(١)]» أي: أَسْرِع إليه، والهاءُ للسّكْت.

قولُه: (﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٖ قَدِيرٞ﴾ **فهُو يقدِرُ على أنْ يُقيمَ الساعةَ**)، إشارةٌ إلى أنهُ كالتعليلِ لإثباتِ أمرِ الساعةِ وسُهولة تأتّيها. ولمّا كان البَعْثُ والحشرُ موقوفًا على مسألتي العِلم والقُدرة، عطفَ جُملةَ ﴿أَمْرُ ٱلسَّاعَةِ﴾ على جُملةِ ﴿غَيْبُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ عطفَ «جِبريلَ» على «الملائكة»، ثُمّ علله بقولِه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٖ قَدِيرٞ﴾، فكما عطفَ ذلك عَقِبَ قولِه: ﴿وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ﴾ قولَه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٖ قَدِيرٞ﴾ وأتَى بالواو إيذانًا بأنّ مقدورَ الله لا نهايةَ له، والمذكورُ بعضٌ منها. وإليه أشارَ بقولِه: «ثم دَلّ على قُدرتِه بما بعدَه».

قولُه: (**قُرِئَ ﴿أُمَّهَٰتِكُمْ﴾ بضمِّ الهمزة**)، كلُّهم إلّا حمزةَ والكسائيّ[(٢)].

---

(١) أخرجه ابن المبارك في «الزهد»، ص١٤، وضعّف إسنادَه الحافظ العراقي في «تخريج أحاديثِ الإحياء» (٣: ١٥٣).

(٢) ولتعليل ذلك انظر: «الكشف عن وجوه القراءات السبع» (١: ٣٧٩-٣٨٠).

أُمَّهتي خِنْدِفُ والْيَاسُ أبي

﴿لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا﴾ في موضعِ الحال، ومعناه: غيرَ عالِمين شيئًا من حقِّ المُنعِم الذي خَلَقَكم في البُطون، وسوَّاكم وصوَّركم، ثم أخرَجَكم من الضِّيقِ إلى السَّعة. وقولُه: ﴿وَجَعَلَ لَكُمُ﴾ معناه: وما ركَّب فيكم هذه الأشياءَ إلّا آلاتٍ لإزالة الجَهْل الذي

قولُه: (أمّهتي خِندِفُ والياسُ أبي)، لقُصيٍّ بن كِلاب، قَبْلَه:

إنّي لَدى الحربِ رَخيُّ اللّبَبْ ... مُعتزِمُ الصّـولة عالي النسَبْ

يقالُ: فلانٌ في لَبَبٍ رَخيٍّ، أي: في حالٍ واسِعة، «الاعتزام»: لزومُ القَصْد.

قولُه: (وما رَكَّبَ فيكُم هذه الأشياءَ إلّا آلاتٍ لإزالةِ الجَهْل)، الحَصْرُ مستفادٌ مِن فَحْوى الكلامِ وانصبابِه في قالَبِ جَوامعِ الكَلِم، وهُو أنهُ تَعالى ما خلقَ الخَلْقَ إلّا ليُعبَدَ، ويُعرَفَ لقولِه تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]، فأخبَرَ تعالى أنهُ أخرَجَهم مَن ظُلُماتِ الرّحِم إلى فضاءِ عالمِ التكليفِ وهم غيرُ عالِمينَ لِما خُلِقوا له، كما قال: غيرَ عالِمينَ(١) شيئًا مِن حقِّ المُنعِم، فخلَقَ لُهم السمعَ ليسمَعوا آياتِه البيِّنات، وبَصرًا لينظُروا إلى الدّلائلِ الدالّةِ على وجودِه، وفُؤادًا ليتفكّروا في آلائهِ وحِكمتِه، فيجعَلوها وسيلةً إلى ما خُلِقوا له منَ الشُّكرِ والعبادة، كما قال: ﴿لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ فظهَرَ أنّ هذه آلاتٌ ما خُلِقتْ إلّا لاجتلابِ العِلم والعمَل به، فمَن جعَلَها آلاتٍ لغيرِ ذلك فقد أبطَلَ حِكمةَ الله في خَلْقِها، وانخرَطَ في سِلكِ ﴿أُوْلَٰٓئِكَ كَٱلْأَنْعَٰمِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ﴾ [الأعراف: ١٧٩].

قال القاضي(٢): ﴿لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا﴾ جُهّالًا مُستصحِبينَ جَهْلَ الجماديّة ﴿وَجَعَلَ لَكُمُ﴾ أداةً تَعْلمونَ(٣) بها فتُحِسّونَ بمَشاعِركم جُزْئيّاتِ الأشياءِ فتُدركونَها، ثُم تتنبّهونَ بقلوبِكم لمشارَكاتٍ ومبايَناتٍ بينَها بتكريرِ الإحساس، حتّى تَحصُلَ لكمُ العلومُ البديهيّةُ وتتمَكّنوا من

(١) قوله: «لما خُلِقوا له، كما قال: غير عالمِينَ» سقط من (ح).

(٢) «أنوار التنزيل» (٣: ٤١٣).

(٣) في «أنوار التنزيل»: «تتعلّمون»، وهو الأشبهُ بالصواب.

وُلدتم عليه، واجتِلابِ العِلْم والعمل بـه؛ من شُكرِ المُنعِم، وعبادتِه، والقيام بحُقوقه، والترقِّي إلى ما يُسعِدُكم. والأفئِدةُ في فُؤاد، كالأغْرِبة في غُراب، وهو مِن جُموع القِلَّة التي جَرت مجرى جُموعِ الكثرة، والقِلّةُ إذا لم يَرِدْ في السَّماع غيرُها، كما جاء: شُسُوع في جمعِ شِسْع لا غير؛ فجَرَتْ ذلك المجرى.

[﴿أَلَمْ يَرَوْا إِلَى ٱلطَّيْرِ مُسَخَّرَٰتٍ فِى جَوِّ ٱلسَّمَآءِ مَا يُمْسِكُهُنَّ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾ ٧٩]

قرئ: ﴿أَلَمْ يَرَوْا﴾ بالتاء والياء. ﴿مُسَخَّرَٰتٍ﴾: مُذلَّلات للطَّيران بما خلقَ لها من الأجنحةِ والأسبابِ المُواتية لذلك. والجَوّ: الهواءُ المُتباعِد من الأرض في سَمْت العُلوّ، والسُّكَاكُ أبعدُ منـه، واللَّوْح مِثْلـه. ﴿مَا يُمْسِكُهُنَّ﴾ في قَبْضِهنَّ وبَسْطهنَّ ووقوفِهنَّ ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾ بقُدرته.

تحصيلِ المعالم الكَسْبيّة بالنَّظَرِ فيها لكي تَعرِفوا ما أنعَمَ عليكُم طَوْرًا بعدَ طَوْرٍ فتشكروه(١).

وفي هذا التقريرِ إشعارٌ بأنّ قولَه: ﴿لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ تعليلٌ للجَعْل لا للإخراج، فيُفيدُ معنى الحَصْرِ الذي قرّرَه المصنِّف، كأنهُ قيل: خلَقَكم وأنتُم كالجَماد، ثُمّ جعَلَ لكُم أدواتٍ لتتميّزوا عنه.

قولُه: (جرَتْ مجْرى جُموع الكثْرةِ والقِلّة)، أي: هيَ مشتركةٌ تُستَعمَلُ تارَةً في القِلّة وأُخرى في الكثرة، واستُعمِلت هُنا في الكثرةِ؛ لأنّ الخطابَ في ﴿أَخْرَجَكُم﴾ عامّ.

قولُه: (﴿مَا يُمْسِكُهُنَّ﴾ في قَبْضِهنّ وبَسْطِهنّ ووُقوفِهنّ ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾)، كقولِه تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى ٱلطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَٰٓفَّٰتٍ وَيَقْبِضْنَ ۚ مَا يُمْسِكُهُنَّ إِلَّا ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ [الملك: ١٩]، قال القاضي: إنّ ثِقَلَ جسَدِها يقتضي سُقوطَها، ولا عِلاقةَ فوقَها، ولا دِعامةَ تحتَها تُمسِكُها، وخلَقَ الجوّ بحيثُ يُمكنُ الطيرانُ فيه(٢).

---

(١) في النسخ الخطية: «فتشكرونه» بإثبات النون، وهو خطأ، وهو على الجادة في «أنوار التنزيل».

(٢) «أنوار التنزيل» (٣: ٤١٣). وفي الأصول الخطية: «فيها»، والتصويب منه.

[﴿وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنۢ بُيُوتِكُمۡ سَكَنٗا وَجَعَلَ لَكُم مِّن جُلُودِ ٱلۡأَنۡعَٰمِ بُيُوتٗا تَسۡتَخِفُّونَهَا يَوۡمَ ظَعۡنِكُمۡ وَيَوۡمَ إِقَامَتِكُمۡ وَمِنۡ أَصۡوَافِهَا وَأَوۡبَارِهَا وَأَشۡعَارِهَآ أَثَٰثٗا وَمَتَٰعًا إِلَىٰ حِينٖ﴾ ٨٠]

﴿مِّنۢ بُيُوتِكُمۡ﴾ التي تَسكُنونَها من الحَجَر والمَدَر والأَخْبِية وغيرِها. والسَّكَن: فَعَل بمعنى مَفْعُول، وهو ما يُسكَنُ إليه ويُنقطَعُ إليه مِن بيتٍ أو إِلْف. ﴿بُيُوتٗا﴾: هي القِبابُ والأَبْنية من الأُدم والأَنْطاع، ﴿تَسۡتَخِفُّونَهَا﴾: تَرَوْنها خفيفةَ المَحْمل في الضَّرْبِ والنَّقْض والنَّقل ﴿يَوۡمَ ظَعۡنِكُمۡ وَيَوۡمَ إِقَامَتِكُمۡ﴾ أي: يومَ تَرحلون خَفَّ عليكم حَمْلُها ونَقلُها، ويومَ تَنزِلون وتُقيمون في مكانٍ لم يثقُلْ عليكم ضَرْبُها. أو: هي خفيفةٌ عليكم في أوقاتِ السَّفَر والحَضَرِ جميعًا، ....

قولُه: (﴿مِّنۢ بُيُوتِكُمۡ﴾ التي تَسكُنونَها)، الرّاغب: أصلُ البيت: مَأْوى الإنسانِ باللّيلِ، ثُمّ قد يقالُ بغيرِ اعتبارِ اللّيلِ، وجَمْعُه أبياتٌ وبيوت، والبيوتُ بالسكَنِ أخَصّ، والأبياتُ بالشعر، وشُبِّه به بيتُ الشِّعْر، وصارَ «البيتُ» مُطلَقًا متعارَفًا في آلِ النبيِّ ﷺ[(١)]، ونبَّه ﷺ بقوله: «سلمانُ مِنّا أهل البيت»[(٢)] أن مولى القوم يصح نسبته إليهم، كما قال: «مولى القوم منهم، وابنه من أنفسهم»[(٣)].

قوله: (خفيفة المحمل) الراغب[(٤)]: الخفيف بإزاء الثقيل، ويقال ذلك باعتبار المضايفة بالقرن، وقياس أحد الشيئين إلى الآخر، تقول: درهم خفيف ودرهم ثقيل، وباعتبار مضايفة الزمان، نحو: فرس خفيف وفرس ثقيل، إذا عدا أحدهما أكثر في زمان واحد، وقد مرَّ مبسوطًا في سورة التوبة[(٥)].

(١) «مفردات القرآن»، ص١٥١.

(٢) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٦٠٤٠)، والحاكم في «المستدرك» (٣: ٦٩١) من حديث كثير ابن عبد الله المزني، عن أبيه، عن جده.

(٣) أخرجه البخاري (٦٧٦١) من حديث أنس بن مالك بلفظ: «مولى القوم من أنفسهم».

(٤) في «مفردات القرآن» ص ٢٨٨.

(٥) من قوله: «ونبه ﷺ بقوله» إلى هنا، سقط من (ح) و(ف).

على أنَّ اليومَ بمعنى الوقت. ﴿وَمَتَٰعًا﴾: وشيئًا يُنتفَعُ به ﴿إِلَىٰ حِينٍ﴾: إلى أن تَقضُوا منه أوْطارَكم. أو: إلى أن يَبْلى ويَفنى، أو: إلى أنْ تموتوا. **وقُرئ:** ﴿يَوْمَ ظَعْنِكُمْ﴾ **بالسُّكون.**

[﴿ وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّمَّا خَلَقَ ظِلَٰلًا وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْجِبَالِ أَكْنَٰنًا وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ وَسَرَٰبِيلَ تَقِيكُم بَأْسَكُمْ كَذَٰلِكَ يُتِمُّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تُسْلِمُونَ ﴾ ٨١]

﴿مِّمَّا خَلَقَ﴾: من الشَّجَر وسائرِ المُستظَلَّات. ﴿أَكْنَٰنًا﴾: جمع كِنّ؛ وهو ما يُستكنُّ به من البيوتِ المَنْحوتة في الجبال والغِيْرانِ والكُهوف. ﴿سَرَٰبِيلَ﴾: هي القُمْصانُ والثياب من الصُّوفِ والكَتّان والقُطْن وغيرِها، ﴿تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ﴾ لم يَذكُرِ البَرْد؛ لأنَّ الوِقايةَ من الحَرِّ أهمُّ عندَهم، وقلَّما يهمُّهم البَرْد؛ لكونه يَسيرًا مُحتمَلًا. **وقيل: ما يَقي من الحَرِّ يقي من البَرْد**، فدلَّ ذِكرُ الحَرِّ على البرد، ﴿وَسَرَٰبِيلَ تَقِيكُم

قولُه: (**على أنّ اليومَ بمعنى الوَقْت**)، أي: الزّمانِ المُمتَدّ؛ لأنّ عادتَهم إمّا الإقامةُ أو الظّعْن، كقولِه تعالى: ﴿وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا﴾ [مريم: ٦٢]، وإليه الإشارةُ بقولِه: «في أوقاتِ السّفَرِ والحضَرِ جميعًا». **الانتصاف**: الوَجْهُ الأوّل أوْلى، إذْ ظهورُ المِنّةِ في خِفّتِها في السّفَر أتمُّ، أمّا المقيمُ فلا عليهِ مِن ثِقْلِها[1].

قولُه: (**وقُرِئَ: ﴿يَوْمَ ظَعْنِكُمْ﴾: بالسّكون**[2])، ابنُ عامر وعاصمٌ وحمزةُ والكسائيُّ.

قولُه: (**وقيل: ما يَقي منَ الحَرِّ يقِي من البَرْد**)، **الانتصاف**: الوجْهُ الأوّل أوْلى؛ لأنهُ قدّمَ المِنّةَ بالظِّلال الواقيةِ منَ الضُّحى بقولِه: ﴿مِّمَّا خَلَقَ ظِلَٰلًا﴾، فالأهَمُّ إذَنْ وقايةُ الحرِّ، وليسَ كلُّ ما يَقي الحرّ يقي البَرْدَ كشفوفِ القُمصان، بل لو لبِسَ إنسانٌ لَبوسَ الحرِّ في البردِ أو عكَسَ لعُدّ منَ الثُّقَلاء[3].

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٦٢٥).

(٢) يعني سكون العين. وقد قرأ بفتحها أبو جعفرٍ ونافعٌ وابن كثيرٍ وأبو عمرٍو ويعقوب. انظر: «النشر في القراءات العشر» (٣: ١٤٦).

(٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٦٢٥).

بَأۡسَكُمۡ﴾ يريدُ الدُّروعَ والجَواشِن، والسِّربال عامٌّ يقعُ على كلِّ ما كان من حَديدٍ وغيرِه. ﴿لَعَلَّكُمۡ تُسۡلِمُونَ﴾ أي: تَنظُرون في نِعَمِه الفائضةِ فتؤمِنُون به وتَنقادُون له. وقُرئ: (تَسْلَمُونَ) مِنَ السَّلامة، أي: تَشكُرون فتَسْلَمون من العذاب. أو: تَسْلَم قُلوبكُم من الشِّرك. وقيل: تَسلَمون من الجِراح بلُبْس الدُّروع.

[﴿ فَإِن تَوَلَّوۡاْ فَإِنَّمَا عَلَيۡكَ ٱلۡبَلَٰغُ ٱلۡمُبِينُ * يَعۡرِفُونَ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُنكِرُونَهَا وَأَكۡثَرُهُمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ ﴾ ٨٢-٨٣]

﴿ فَإِن تَوَلَّوۡاْ﴾ فلم يَقبَلُوا منكَ فقد تمهَّد عُذْرُك بعدما أدَّيْتَ ما وَجَبَ عليك من التبليغ، فذكرَ سببَ العُذر، وهو البلاغ؛ ليدلَّ على المسبَّب. ﴿ يَعۡرِفُونَ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ﴾ التي عدَّدْناها حيثُ يَعترِفون بها وأنها مِنَ الله ﴿ثُمَّ يُنكِرُونَهَا﴾ بعِبادتِهم غيرَ المُنعِم بها، وقولِهم: هي مِنَ الله ولكنها بشفاعةِ آلهتنا. وقيل: إنكارُهم: قولُهم: وَرِثْناها مِن آبائنا. وقيل: قولُهم: لولا فلان ما أصبتُ كذا، لبعضِ نِعَم الله. وإنما لا يجوزُ التكلُّم بنحوِ هذا إذا لم يعتقدْ أنها من الله، وأنه أَجْراها على يدِ فُلان وجعَلَه سَببًا في نَيْلها، ﴿وَأَكۡثَرُهُمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾ أي: الجاحِدُون غيرُ المُعترِفين. وقيل: ﴿نِعۡمَتَ ٱللَّهِ﴾: نبوَّة محمّدٍ عليه

قولُه: (﴿تُسۡلِمُونَ﴾ أي: تَنظُرونَ)، أي: الإسلامُ هاهنا بمعنى الاستسلام والانقياد، وضِعَ موضعَ سبَبِه، وهُو ينظُرونَ ويتفكّرونَ، المعنى: مُنِحوا كذا وكذا منَ النِّعَم الظاهِرةِ والباطنةِ ليتَفكّروا ويَنظُروا ويَعرِفوا المُنعِمَ فينقادوا له، يَدُلُّ عليه قولُه تعالى: ﴿ فَإِن تَوَلَّوۡاْ فَإِنَّمَا عَلَيۡكَ ٱلۡبَلَٰغُ ٱلۡمُبِينُ﴾؛ لأنّ مَن تولّى أبى الانقيادَ، ثُمّ ترقّى إلى بيانِ عِنادِهم وأنّهم يَعرِفونَ المُنعِمَ المولي، ثُمّ يُنكِرونَها.

قولُه: (فذَكَرَ سببَ العُذْرِ... ليدُلّ على المسبّب)، يعني: كان منَ الظاهِرِ أنْ يقال: فإنْ لم يَنقادوا لله تعالى بعدَ تذكيرِكَ إيّاهم آياتِ الله[1]، فقد تمَهّدَ عُذْرُكَ، لأنّك قد أدّيتَ ما عليكَ منَ الواجِب، فوُضعَ مَوضِعَ المذكور قولُه: ﴿فَإِنَّمَا عَلَيۡكَ ٱلۡبَلَٰغُ ٱلۡمُبِينُ﴾ وضْعًا للسببِ موضعَ المسبّب، ففي العدولِ الإشعارُ بإلزام الحُجّة واستئهال العقاب، وفي الظاهِرِ تمهيدٌ للعذر.

---

(١) زيد في الأصول الخطية هنا: «والآية»!

الصلاة والسلام، كانوا يَعرِفونها ثم يُنكِرونها عِنادًا، وأكثرُهم الجاحِدُون المُنكِرون بقُلوبهم. فإن قلت: ما معنى ثُمَّ؟ قلت: الدِّلالةُ على أنَّ إنكارَهم أمْرٌ مُستبعَد بعد حصول المعرفة؛ لأنَّ حقَّ مَن عرف النعمةَ أن يَعترِفَ لا أن يُنكِر.

[﴿ وَيَوْمَ نَبْعَثُ مِن كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا ثُمَّ لَا يُؤْذَنُ لِلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَلَا هُمْ يُسْتَعْتَبُونَ ۞ وَإِذَا رَءَا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ٱلْعَذَابَ فَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ ﴾ ٨٤-٨٥]

﴿شَهِيدًا﴾ نبيًّا يَشهد لهم وعليهم بالإيمانِ والتَّصديق، والكُفرِ والتكذيب، ﴿ثُمَّ لَا يُؤْذَنُ لِلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ في الاعتِذار، والمعنى: لا حُجَّةَ لهم، فدلَّ بتَرْك الإذْنِ على أن لا حُجَّةَ لهم ولا عُذر، وكذا عن الحَسَنِ رحمه الله. ﴿وَلَا هُمْ يُسْتَعْتَبُونَ﴾: ولا هم يُستَرْضَوْن، أي: **لا يقالُ لهم: أرْضُوا ربَّكم**؛ لأنَّ الآخرةَ ليست بدارِ عَمَل. فإن قلت: فما معنى ﴿ثُمَّ﴾ هذه؟ قلت: معناها: **أنهم يُمَنَّوْنَ** بعد شهادةِ الأنبياءِ عليهم بما هو أطمُّ منها؛ وهو أنهم يُمنَعُون الكلامَ فلا يؤذَنُ لهم في إلقاءِ مَعْذرة ولا إدْلاءٍ بحُجَّة. وانتصابُ اليومِ بمحذوف، تقديرُه: واذكرْ يومَ نَبعث، أو: يومَ نَبعث وَقَعُوا فيما وقعوا فيه، **وكذلك إذا رأَوُا العذابَ** بَغتَهم وثَقُل عليهم. ﴿فَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ﴾ كقوله: ﴿ بَلْ تَأْتِيهِم بَغْتَةً فَتَبْهَتُهُمْ ﴾ الآية [الأنبياء: ٤٠].

قولُه: (**لا يُقالُ لهم: أرْضُوا ربّكم**)؛ لأنّ الاستعتابَ: طلَبُ إزالةِ العِتاب، وعتابُ الله عبارةٌ عن سَخَطِه وعَدَمِ رِضاه، أي: لا يُطلَبُ منهم إزالةُ سخطِ الله عنهم.

قولُه: (**أنّهم يُمَنَّونَ**)، أي: يُبتَلَوْنَ، **الجوهريّ**: مَنَوْتُه ومَنَيْتُه، أي: ابتَلَيْتُه.

قولُه: (**وكذلك إذا رأَوا العذابَ**)، قيل: «إذا رأَوا العذابَ» أيضًا منصوبٌ بمحذوف، ويقال: إنّ وجهَ الشّبَه يقتضي أيضًا تأخيرَ[1] المحذوفِ في التقدير، أي: يومَ يُبعَثُ وَقعوا فيما وَقَعوا، وكذلك إذا رَأَوا العذابَ وقَعوا فيما وقَعوا أيضًا، وإليه أشارَ بقولِه: «بَغَتَهم» وكذا وكذا، وفي تركيبِه ـ أعني: إذا رأَوا العذابَ بغتَهم وثَقُلَ عليهم، فلا يُخفَّفُ ـ إيذانٌ

---

(١) من قوله: «(وكذلك إذا رأوا العذابَ)، قيل:» إلى هنا سقط من (ف).

[﴿ وَإِذَا رَءَا ٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ شُرَكَآءَهُمْ قَالُواْ رَبَّنَا هَٰٓؤُلَآءِ شُرَكَآؤُنَا ٱلَّذِينَ كُنَّا نَدْعُواْ مِن دُونِكَ فَأَلْقَوْاْ إِلَيْهِمُ ٱلْقَوْلَ إِنَّكُمْ لَكَٰذِبُونَ ۞ وَأَلْقَوْاْ إِلَى ٱللَّهِ يَوْمَئِذٍ ٱلسَّلَمَ وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُواْ يَفْتَرُونَ ﴾ ٨٦-٨٧]

إنْ أرادوا بالشُّركاءِ آلهتَهم؛ فمعنى ﴿شُرَكَآؤُنَا﴾: آلهتُنا التي دعَوْناها شُركاء. وإنْ أرادوا الشياطين؛ فلأنهم شُركاؤُهم في الكُفر وقُرناؤهم في الغيّ: و﴿نَدْعُواْ﴾: بمعنى: نَعبُد. فإن قلت: لِم قالوا: ﴿إِنَّكُمْ لَكَٰذِبُونَ﴾ وكانوا يَعبُدونهم على الصحَّة؟ قلت: **لمّا كانوا غير راضِينَ** بعبادتهم فكأنَّ عبادتَهم لَمْ تكن عِبادة.

بأنّ قولَه: ﴿ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾، مُظهرٌ وُضعَ موضعَ المُضمَر للإشعارِ بأنّ العذابَ إنّما لم يُخفَّفْ عنهم؛ لأنّهم ظلَموا، وأنّ الفاءَ في: ﴿فَلَا يُخَفَّفُ﴾ فصيحةٌ، وليست بجوابِ «إذا»، والجزاءُ المقدّرُ، هُو قولُه: «بغتَهم وثقُلَ عليهم»، والشاهدُ على المقدّرِ قولُه: ﴿ بَلْ تَأْتِيهِم بَغْتَةً فَتَبْهَتُهُمْ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ رَدَّهَا وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ ﴾ [الأنبياء: ٤٠]، فقوله: «بَغتَه» مثل ﴿تَأْتِيهِم بَغْتَةً﴾، وقوله: «ثقل عليهم» مثل ﴿فَتَبْهَتُهُمْ﴾، وقوله: ﴿فَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ﴾ مثل ﴿فَلَا يَسْتَطِيعُونَ رَدَّهَا﴾، وقوله: ﴿وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ﴾ مِثلُه في الآيةِ المُستشهَدِ [بها](١).

قولُه: (لمّا كانوا غيرَ راضِينَ)، يعني: المرادُ بالشُّركاءِ في قولِه: ﴿ وَإِذَا رَءَا ٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ شُرَكَآءَهُمْ ﴾، وهُم كلُّ مَن عُبِدَ مِن دونِ الله منَ الملائكة والمسيح وعُزَيْرٍ والجنِّ والإنس(٢) والشياطينِ كما سبَقَ آنِفًا، إذِ المقامُ يقتضي العمومَ لقولِه تعالى: ﴿ وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا ﴾، ومَن هُو مِثلُ الملائكة يكذبونهم لوجهين: أحدهما: يكذبونهم لِما أنّهم كانوا مُعرِضين(٣) غَير راضينَ بعبادتِهم. وثانيهما: التكذيبُ راجعٌ إلى تسميتِهم شرُكاءَ، وقولِهم: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ شُرَكَآؤُنَا﴾ وعلى الأوّلِ إلى فعلِهم وعبادتِهم هم، وإنّما قُلنا: مِثلُ الملائكة لاستشهادِه بقولِه: ﴿كَانُواْ يَعْبُدُونَ ٱلْجِنَّ﴾.

---

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) سقط لفظ «الإنس» من النسخة (ف).

(٣) سقط لفظ معرضين من النسخة (ح).

والدليلُ عليه: قولُ الملائكة: ﴿كَانُواْ يَعۡبُدُونَ ٱلۡجِنَّ﴾ [سبأ: ٤١]، يعنون: أنَّ الجنَّ كانوا راضِينَ بعبادتهم لا نحن، فهم المَعبُودون دوننا. أو كذَّبوهم في تَسْميتهم شُركاءَ وآلهة؛ تنزيهًا لله من الشَّريك. وإن أُريدَ بالشُّركاء الشياطين؛ جاز أن يكونوا كاذِبينَ في قولهم: ﴿إِنَّكُمۡ لَكَٰذِبُونَ﴾، كما يقولُ الشيطان: ﴿إِنِّي كَفَرۡتُ بِمَآ أَشۡرَكۡتُمُونِ مِن قَبۡلُ﴾ [إبراهيم: ٢٢]، ﴿وَأَلۡقَوۡاْ﴾: يعني: الذين ظَلَموا. وإلقاءُ السَّلَم: الاستِسْلام لأمْرِ الله وحُكمِه بعد الإباءِ والاستِكْبار في الدُّنيا، ﴿وَضَلَّ عَنۡهُم﴾: وبطلَ عنهم ﴿مَّا كَانُواْ يَفۡتَرُونَ﴾ مِنْ أنَّ لله شركاء، وأنهم يَنصُرونهم ويَشفعون لهم حين كذَّبوهم وتبرَّؤوا منهم.

[﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَصَدُّواْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ زِدۡنَٰهُمۡ عَذَابًا فَوۡقَ ٱلۡعَذَابِ بِمَا كَانُواْ يُفۡسِدُونَ﴾ ٨٨]

﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ في أنفُسِهم، وحَمَلُوا غيرَهم على الكُفر: يُضاعِفُ الله عِقابَهم كما ضاعَفُوا كُفرَهم. وقيل في زيادةِ عذابهم: حيَّاتٌ أمثالُ البُخْت وعَقاربُ أمثالُ البِغال تَلسَعُ إحداهنَّ اللَّسعةَ فيجد صاحبُها حُمَتَها أربعين خَريفًا. وقيل: يخرجون من النارِ إلى الزَّمْهرير فيُبادِرُون من شدَّةِ بَرْده إلى النار. ﴿بِمَا كَانُواْ يُفۡسِدُونَ﴾: بكَونِهم مُفسِدين الناسَ بصدِّهم عن سبيل الله.

قولُه: (جازَ أن يكونوا كاذِبينَ)، أي: الشياطينُ قالوا للمشركينَ: إنّكم لَكاذبونَ فيما تقولونَ علينا، فالشياطينُ كاذبونَ في هذا التكذيب؛ لأنّهم في الدُّنيا زَيّنوا وسَوّلوا ووَسْوَسوا وما قصّروا فيه: ﴿وَإِخۡوَٰنُهُمۡ يَمُدُّونَهُمۡ فِي ٱلۡغَيِّ ثُمَّ لَا يُقۡصِرُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠٢]، كما قال: ﴿إِنِّي كَفَرۡتُ بِمَآ أَشۡرَكۡتُمُونِ مِن قَبۡلُ﴾ [إبراهيم: ٢٢]، وكذَبَ في هذا القولِ، وهذا لا يَصحُّ في حقّ الملائكة.

قولُه: (حُمَتَها)، الجَوهريّ: حُمَةُ العَقْرب: سُمّها وضُرُّها، وأصلُها حموٌ وحُمى، والهاءُ عِوَض.

[﴿ وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا عَلَيْهِم مِّنْ أَنفُسِهِمْ وَجِئْنَا بِكَ شَهِيدًا عَلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ ﴾ ٨٩]

﴿شَهِيدًا عَلَيْهِم مِّنْ أَنفُسِهِمْ﴾ يعني: نبيَّهم؛ لأنه كان يَبعثُ أنبياءَ الأُممِ فيهم منهم، ﴿وَجِئْنَا بِكَ﴾ يا محمَّدُ ﴿شَهِيدًا عَلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ﴾: على أُمَّتك. ﴿تِبْيَانًا﴾: بيانًا بَليغًا، ونظير، «تبيان»: «تلْقاء» في كَسْر أوَّله، وقد جوَّز الزجَّاجُ فتْحَه في غيرِ القرآن. فإن قلت: كيف كان القرآنُ تِبْيانًا لكلِ شيء؟ قلت: المعنى: أنه بيَّن كلَّ شيء من أُمورِ الدِّين، حيثُ كان نصًّا على بعضها وإحالةً على السنَّة، حيثُ أمَرَ فيه باتِّباع رسولِ الله ﷺ وطاعتِه، وقيل: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ﴾ [النجم: ٣]. وحثًّا على الإجماع في قوله: ﴿وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النساء: ١١٥]، وقد رضي رسولُ الله ﷺ لأُمَّته اتِّباعَ أصحابه والاقتداءَ بآثارِهم في قوله ﷺ: «**أصحابي كالنُّجوم بأيِّهم اقتدَيْتُمْ اهتَدَيتُم**»، وقد اجتهَدُوا وقَاسُوا ووطَّؤوا طُرقَ القِياس والاجتهاد، فكانت السنَّةُ والإجماع والقياسُ والاجتهاد، مُستَنِدةً إلى تِبْيان الكتاب، فمن ثَمَّ كان تِبْيانًا لكلِّ شيء.

قولُه: (**وقيل**: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ﴾) [النجم: ٣]، عطفٌ على قولِه: «أمَرَ فيه باتّباع الرّسولِ وطاعتِه»، يعني: أُحيلَ البيانُ على السُّنّةِ بوجهَيْنِ حيثُ أمرَ فيه، أي: في قولِه تعالى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ [النور: ٥٤]، وحيث قيل في حقِّه: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ﴾.

قولُه: (**أصحابي كالنُّجوم بأيِّهُمُ اقتَديتُمُ اهتَدَيتُم**)(١)، مِثلُه في «جامع الأصول»، رَواهُ رَزينٌ العَبْدريُّ عن ابنِ المُسيِّب، وفي رواية «أخبارِ الشِّهاب»: «أصحابي مِثْلُ النُّجوم مِنِ اقتدى بشيءٍ منها اهتَدَى»، وذكَره الصّغاني في قسمِ الحِسان(٢).

---

(١) أخرجه عبد بن حميد في «المسند» (٧٨٣) من حديث ابن عمر، والقضاعي في «مسند الشهاب» (١٣٤٦) من حديثِ أبي هريرةَ، والإسنادان ضعيفان، وفي الباب عن ابن عباس وجابر، وقد استقصى الحافظ الزيلَعيُّ طرق الحديث في «تخريج أحاديث الكشاف» (٢: ٢٢٩).

(٢) تحسينه مرفوعًا بعيد. انظر: «المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية» للحافظ ابن حجر (٤١٥٩)؛ و«جامع الأصول» لابن الأثير (٨: ٥٥٦).

[﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ وَإِيتَآيِٕ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ وَٱلْبَغْىِ ۚ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ ٩٠]

العَدْل: هو الواجب؛ ....

قولُه: (**العَدْلُ هُو الواجب**)، فيه إيماءٌ إلى مذهبِه، فكَنّى عن الواجِب بالعَدْل؛ لأنّ الواجبَ ملزومُ العدْل[١]؛ لأنّ الله تعالى جعَلَ ما فرَضَ على عبادِه واقعًا تحتَ طاقتِهم، أي: لا يُكلِّفُهم فوقَ طاقتِهم، لئلّا يكونَ جَوْرًا، ومِن ثَمّ سَمّوا أنفُسَهم بالعَدْليّة. هذا تخصيصٌ مِن غيرِ دليل[٢]، سيّما المقامُ يقتضي العمومَ، ولهذا قال ابنُ مَسْعود: أجْمَعُ آيةٍ في القرآنِ هذه الآية[٣].

وقالَ القاضي: لو لم يكنْ في القرآنِ غيرُ هذه الآيةِ لَصَدَقَ عليه أنهُ تِبْيانٌ لكلِّ شيءٍ وهُدى ورحمةٌ للعالَمِين، ولعلّ إيرادَها عَقيبَ قولِه: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ للتنبيهِ عليه[٤].

وقالَ الإمام: إنّما يَحسُنُ تفسيرُ اللّفظِ بمعنى إذا حصَلَ بينَهما مناسَبة، وإلّا كان فاسدًا، وبناءً على مجرّدِ التحكُّم، فإنّ الله تعالى أمرَ بالعَدْلِ والإحسان، فالعَدلُ عبارةٌ على المتوسِّطِ بينَ طَرَفي الإفراطِ والتفريط، وذلك أمرٌ واجبٌ في جميع ما يَصحُّ فيه هذا المعنى، والواجِباتُ إمّا في الاعتقاد، وإمّا في الأعمال، أو في الأخلاق، فالعَدلُ في الاعتقاد: أمّا في التوحيدِ فيجبُ أن يَعتقِدَ أنّ الإلهَ موصوفٌ بصفاتِ الكمال، فهذا وسَطٌ بين التعطيلِ والتشبيه. وأمّا في الأفعال: فيجبُ أن يَعتقدَ أنّ العبدَ يصدُرُ عنهُ الفعلُ كَسْبًا بواسطةِ داعيةٍ وقُدرةٍ يَخلُقُها الله تعالى؛ لأنهُ وسَطٌ بينَ الجَبْرِ والقَدَر. أمّا الأعمالُ: فالعَدلُ فيها أنْ يأتيَ بالطاعاتِ على الطّريقِ السّويّ. قالَ الله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦][٥].

---

(١) وفي النسخة (ح): لأن العَدْلَ ملزومُ الواجب. وهو الأشبه بالصواب.

(٢) يوضّحه قولُ ابن المُنيِّر في «الانتصاف» (٢: ٦٢٨): «وهذه وليجةٌ من الاعتزال، ومعتقَدُ المعتزِلةِ استحالةُ تكليفِ ما لا يُطاقُ لأنهُ ظُلمٌ وجَوْر، وذلك على الله محال، والحقُّ والسنّةُ أنّ كلّ قضاءِ الله عَدْل، وأنّ تكليف ما لا يُطاق جائزٌ عليه وعَدْلٌ منه ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾» انتهى.

(٣) ذكره البغويّ في «معالم التنزيل» (٥: ٣٩).

(٤) «أنوار التنزيل» (٣: ٤١٧).

(٥) «مفاتيح الغيب» (٢٠: ١٠١-١٠٢).

لأنَّ الله تعالى عَدَلَ فيه على عباده، فجعلَ ما فَرَضَه عليهم واقعًا تحت طاقتِهم. والإحسان: النَّدْب؛ وإنما علَّق أمْرَه بهما جميعًا؛ لأنّ الفرضَ لا بدَّ مِن أنْ يقعَ فيه تفريطٌ فيَجبُرَه النَّدْب؛ ولذلك قال رسولُ الله ﷺ ـ لمن علَّمه الفرائضَ فقال: والله لازدتُ فيها ولا نقصت: «أفلَحَ إنْ صَدَق»، فعقد الفلاحَ بشرطِ الصِّدقِ والسلامةِ من

رَوَينا عن البخاريِّ ومسلم، عن عائشةَ رضيَ الله عنها، أنّ رسولَ الله ﷺ قال: «أيُّها الناس: خُذوا منَ الأعمالِ ما تُطيقون، فإنّ الله تعالى ما يَملُّ حتّى تملّوا»[١].

وعن أبي داودَ، عن سَهْل[٢]، عن رسول الله ﷺ قال: «لا تُشَدّدوا على أنفُسِكم فيشدّدَ عليكم. . . الحديث»[٣].

وأمّا الأخلاقُ: فالعَدلُ في الجُود: ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَنفَقُواْ لَمۡ يُسۡرِفُواْ وَلَمۡ يَقۡتُرُواْ وَكَانَ بَيۡنَ ذَٰلِكَ قَوَامٗا﴾ [الفرقان: ٦٧]، وفي الشّجاعة: ﴿أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلۡكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيۡنَهُمۡ﴾ [الفتح: ٢٩] ﴿أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ [المائدة: ٥٤]، ثُمّ الزِّيادةُ على العَدلِ قد تكونُ إحسانًا، وقد تكونُ إساءةً، والإحسانُ إمّا أن يكونَ بحسَبِ الكميّة أوَ الكَيْفية. فالكمّيّة: كالتطوّع بالنّوافل، والكيفيّةُ: كالاستغراقِ في شهودِ مقاماتِ العبُوديّةِ والربوبيّة، قال ﷺ: «الإحسانُ أن تَعبُدَ الله كأنّك تراه، فإن لم تكنْ تَراهُ فإنهُ يراك»[٤]، وهذه الآيةُ استئنافٌ كالبيانِ لكونِ الكتابِ تبيانًا لكلِّ شيء.

قولُه: (**فقال: والله لا زِدتُ فيها ولا نقَصتُ**)، وفي رواية البخاريِّ ومسلم: «لا أَزيدُ على هذا ولا أنقُصُ»[٥].

قولُه: (**فعقَدَ الفَلاحَ**)، أي: قيّدَه، مِن قولِهم: عقدتُ الحَبْلَ والبَيْع.

---

(١) أخرجه البخاري (١٩٧٠)، ومسلم (٧٨٢)، وصحّحه ابن حِبّان (٣٥٣)، وفيه تمامُ تخريجِه.

(٢) من قوله: «أنّ رسولَ الله ﷺ قال:» إلى هنا سقط من (ف).

(٣) أخرجه أبـو داود (٤٩٠٦) من حديثِ سهل بن أبي أمامـةَ رضيَ الله عنه.

(٤) سبق تخريجه.

(٥) أخرجه البخاريّ (٤٦)، ومسلم (١١) من حديث طلحة بن عُبَيد الله رضَي الله عنه.

التفريط، وقال ﷺ: «استَقِيمُوا ولن تُحْصُوا»، فما يَنبغي أن يُتْرَكَ ما يَجبُرُ كَسْرَ التفريط من النَّوافل. والفواحش: ما جاوَزَ حُدودَ الله. **والمُنكَر: ما تُنكِرُه العُقول.** ....

قولُه: **(استقيموا ولن تُحصوا)**، الحديثُ، مِن روايةِ مالكٍ وأحمدَ بن حَنْبلٍ وابنِ ماجَهْ، عن ثَوبانَ، قال: قالَ رسولُ الله ﷺ: «استَقيموا ولن تُحصوا، واعلَموا أنّ خيرَ أعمالِكم الصّلاةُ، ولا يُحافِظُ على الوضوءِ إلّا مؤمن»(١).

النِّهاية: أي: استقيموا في كلِّ شيءٍ حتّى لا تَملّوا، ولن تُطيقوا الاستقامةَ، مِن قولِه تعالى: ﴿عَلِمَ أَن لَّن تُحْصُوهُ﴾ [المزمل: ٢٠] أي: تُطيقوا عَدّه وضَبْطَه.

قولُـه: **(فما ينبغي أن يُتـرَكَ ما يَجبُرُ كسْرَ التفريطِ منَ النّوافل)**، هذا متّصـلٌ بقولِه: «ولذلك قال»؛ وَهو تعليلٌ لقولِه: «ولا بُدّ مِن أن يقَعَ تفريطٌ فيَجبُرَه النّدبُ، أي: ولأجْلِ أنْ لا بُدَّ من أن يقَعَ في الواجبِ التفريطُ عقَدَ رسولُ الله ﷺ الفَلاحَ بشَرْطِ الصِّدق، ولم يَجزِم القَوْلَ فيه، وأتى بـ«إنْ» التي للشكّ، وقال أيضًا: «استَقيموا ولن تُحصوا» أي: وَلن تُطيقوا، وجيءَ بـ«لن» التي للتوكيد، وإذا كان الأمرُ على هذا فلا بُدّ ممّا يُجبَرُ به هذا التفريطُ، وليس ذلك إلّا النوافلُ، لِما رَوَينا في «مسندِ الإمام أحمدَ بنِ حَنْبل»، عن رجُلٍ من أصحابِ النبيِّ ﷺ: «أوّلُ ما يُحاسَبُ به العَبْدُ صَلاتُه، فإنْ كان أتَمّها كُتِبت له تامّةً، فإنْ لم يكن أتَمّها قال الله تعالى: انظُروا هل تَجِدون لعَبْدي مِن تطوّع، فتُكمِلوا بها فَريضتَه؟ ثُم الزّكاةُ كذلك، ثُم تؤخَذُ الأعمالُ على حسَبِ ذلك»(٢)، ورواهُ أبو داودَ عن أنسِ بنِ حَكيم(٣).

قولُه: **(والمُنكَرُ: ما تُنكِرُه العُقولُ)**، **الانتصاف**: هذا اعتزالٌ، والمُنكَرُ: ما أنكَرَهُ الشّرع(٤).

---

(١) أخرجه الإمام مالك في «الموطأ» (١: ٣٤)، والإمام أحمد في «المسند» (٢٢٣٧٨)، والدّارميّ (٦٥٥)، وابن ماجه (٢٧٧)، وصحّحه ابن حبّان (١٠٣٧)، وفيه تمام تخريجه.

(٢) أخرجه الإمام أحمد (١٦٦٦٥) بهذا الإسناد، وأخرجه برقم (٧٨٨٩) من حديث أبي هريرةَ رضَي الله عنه، وهو في «سنن ابن ماجه» (١٤٢٥) و«سنن النسائيّ» (١: ٢٣٣).

(٣) «سنن أبي داود» (٨٦٤).

(٤) «الانتصاف بحاشية الكشّاف» (٢: ٦٢٩).

والبَغْي: طلبُ التَّطاوُلِ بالظُّلم، وحين أُسقِطتْ من الخُطَبِ لعنةُ الملاعين على أميرِ

الرّاغب: المُنكَر: كلُّ فعلٍ تَحكُمُ العقولُ السّليمةُ بقُبْحِه أو تتوقّفُ في استقباحِه، فتَحكُمُ بقُبحِه الشَّريعةُ، وإلى ذلك قصدَ بقولِه تعالى: ﴿ٱلْأَمِرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾ [التوبة: ١١٢][1]، وقالَ في قولِه تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ وَإِيتَآيِٕ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ﴾ يَحُثُّ على فعلِ الخَيْر، ويَنْهى[2] عن الشَّرِّ، وذلك بعضُه بالشّرعِ الذي شَرَعَهُ لنا وبعضه بالعَقْلِ الذي ركَّبَه فينا؛ والنّهيُ حينئذٍ أعَمُّ مِن حيثُ اللّفظُ والمعنى، فأما المعنى فكما في قولِه: ﴿وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ﴾ [النازعات: ٤٠] لأنهُ لم يعْنِ أن يقولَ لنفسِه: لا نفْعلُ، بل أرادَ قمْعَها عن شهوتِها ودَفْعَها عمّا نزَعتْ إليه، وهمّت به، وكذا النّهيُ عن المُنكَرِ يكونُ تارةً باليدِ وتارَةً باللِّسانِ وتارةً بالقلب. وأمّا اللفظُ فكما تقولُ: اجتنب كذا، وأصلُ النّهي: الزّجرُ عن الشيء، وهُو مِن حيثُ المعنى لا فَرْقَ بينَ أن يكونَ بالقولِ أو بغيرِه.

قولُه: (**والبَغْي: طلَبُ التطاوُلِ بالظُّلم**)، **الانتصاف**: البَغْيُ أصلُه الطلَبُ، ومنه ﴿ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٠٧]، وإطلاقُه في العُرفِ مخصوصٌ بالظُّلم[3].

قولُه: (**وحينَ أُسقِطتْ منَ الخُطَبِ لعنةُ الملاعين**)، ذكَرَ صاحبُ «الكامل في التاريخ»: كان بنو أُميّة يَسُبّونَ أميرَ المؤمنينَ عليّ بنَ أبي طالبٍ رضيَ الله عنه، إلى إن وُلّيَ عمرُ بنُ عبدِ العزيز الخِلافة، فترَكَ ذلك وكتَبَ إلى العُمّالِ في الآفاقِ بتَرْكِه، وكانَ سببُ محبّتِه عليًّا أنهُ قال: كنتُ بالمدينةِ أتَعلّمُ العِلمَ، وكنتُ ألزَمُ عبيدَ الله بنَ عبدِ الله بن عُتبةَ بنِ مسعود رضيَ الله عنه[4]، فبَلَغهُ عنّي شيءٌ مِن ذلك، فأتَيْتُه يومًا وهُو يُصلّي، فأطالَ الصّلاةَ، فقَعدتُ أنتظرُ فَراغَه، فلمّا فرَغَ التفتَ إليّ، وقال: متى علِمتَ أنّ الله تعالى غضِبَ على أهلِ بدرٍ وبَيْعةِ الرِّضوانِ

(١) «مفردات القرآن»، ص٨٢٣.

(٢) في النسخة (ح): «ويَذُبُّ»، وهي محتملةٌ.

(٣) «الانتصاف بحاشية الكشّاف» (٢: ٦٢٩).

(٤) في النسخ الخطية: «عبد الله بن عبد الله» وهو خطأ، والصواب ما أثبتناه. وعُتْبةُ المذكور هو أخو عبد الله بن مسعود الصحابي الجليل. انظر: «تهذيب التهذيب» (٦: ٢٧).

المؤمنين عليٌّ رضي الله عنه؛ أُقيمَت هذه الآيةُ مقامَها. ولَعَمري إنها كانت فاحشةً ومُنكَرًا وبغيًا، ضاعفَ الله لمن سنَّها غَضَبًا ونكالًا وخِزْيًا؛ إجابةً لدعوة نبيِّه: «**وعادِ مَن عاداه**». ....

بعدَ أنْ رضيَ عنهم؟ قلتُ: لم أسمَعْ بذلك، قال: فما الذي بلَغَني عنكَ في علي؟ فقلت: مَعذِرةً إلى الله وإليك، وترَكتُ ما كنتُ عليه. وكان أبي إذا خطَبَ فنالَ مِن عليٍّ تلَجْلَجَ في كلامِه، فقلت: يا أبتِ، إنّك تمضي في خُطبتِكَ فإذا أتَيْتَ إلى ذكْرِ عليٍّ عرَفتُ منك تقصيرًا. قال: أوَفَطِنتَ ذلك؟ قلتُ: نعَمْ. فقال: يا بُنيّ، إنّ الذين حَوْلَنا لو يَعلَمون مِن عليٍّ ما نعلَمُ لتفرّقوا عنّا إلى أولادِه، فلمّا وُلّيَ الخلافةَ لم تكنْ عندَه مِنْ الرّغبةِ في الدُّنيا ما يَرتكبُ هذا الأمرَ العظيمَ لأجْلِها، فترَكَ ذلك، وكتَبَ بترْكِه، وقرَأَ عِوضَه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَـٰنِ﴾ الآية، فحَلّ هذا الفعلُ عندَ الناسِ محلًّا عظيمًا، وأكثَروا مَدْحَهُ، فمنهُ قولُ كُثيِّر:

وَليتَ فلم تَشتُمْ عليًّا ولم تُخِفْ ... بريًّا ولم تَتْبَعْ مقالةَ مُجرمِ
تَكلّمتَ بالحقِّ المُبينِ وإنّما ... تَبيّنُ آياتُ الهُدى بالتكلُّمِ
فَصَدّقت معروفَ الذي قلتَ بالذي ... فعلتَ فأضْحى راضيًا كلُّ مسلمِ
ألا إنّما يَكفي الفتَى بعدَ زَيْغِهِ ... منَ الأودِ البادي ثِقافُ المُقوّمِ

فقالَ عمرُ رحمَه الله حينَ أنشدَهُ هذا الشِّعر: أفلَحْنا إذَنْ[١].

قولُه: (**وعادِ مَن عاداه**)، ذكَرَ ابنُ عبدِ البَرّ في «الاستيعاب»[٢]، قال: رَوى بُريدةُ وأبو هُريرةَ وجابرٌ والبَراءُ بنُ عازبٍ وزَيْد بنُ أرقَمَ، كلُّ واحدٍ منهم، عن النبيِّ ﷺ أنهُ قال يومَ غَديرِ خُمّ: «مَن كنتُ مَولاهُ فعَليٌّ مَوْلاه، اللهمّ والِ مَن والاه وعادِ مَن عاداه»[٣]، وبعضُهم

---

(١) انظر: «الكامل في التاريخ» (٤: ١٥٤). وانظر الشعر في «ديوان كُثيِّر عَزّة» ص٢١٥.

(٢) «الاستيعاب» (٣: ١٠٩٩).

(٣) أخرجه الترمذيّ (٣٧١٣) والحاكم في «المستدرك» (٣: ١١٦)، والنسائيّ في «خصائص علّي» (٩٣)، وابن حبّان (٦٩٣١)، وغيرهم بإسنادٍ حسن.

وكانت سببَ إسلامِ عُثمانَ بنِ مَظْعُون.

[﴿ وَأَوْفُواْ بِعَهْدِ ٱللَّهِ إِذَا عَٰهَدتُّمْ وَلَا تَنقُضُواْ ٱلْأَيْمَٰنَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ ٱللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ ۞ وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّتِي نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِنۢ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنكَٰثًا تَتَّخِذُونَ أَيْمَٰنَكُمْ دَخَلًۢا بَيْنَكُمْ أَن تَكُونَ أُمَّةٌ هِىَ أَرْبَىٰ مِنْ أُمَّةٍ ۚ إِنَّمَا يَبْلُوكُمُ ٱللَّهُ بِهِۦ ۚ وَلَيُبَيِّنَنَّ لَكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ مَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ﴾ ٩١-٩٢]

عهدُ الله: هي البَيْعةُ لرسولِ الله ﷺ على الإسلام، ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا

لا يزيدُ على: «مَن كنتُ مَولاهُ فعَليٌّ مَولاه». ورَواهُ أحمدُ بنُ حنبلٍ عنِ البراءِ وحدَه(١).

قولُه: (وكانت سبَب إسلام عثمانَ بنِ مظْعون)، ورَوى الإمامُ في «تفسيرِه» عنِ ابنِ عبّاس: أنّ عثمانَ بنَ مظعونٍ الجُمَحيَّ قال: ما أسْلَمتُ أولًا إلّا حياءً من رسولِ الله ﷺ، ولم يتقرّرِ الإسلامُ في قلبي، فحضَرتُه ذاتَ يوم، فبَيْنا هو يُحدِّثُني إذْ رأيتُ بصَرَهُ شخَصَ إلى السماءِ، ثُمّ خفَضَه عن يمينِه ثُمّ عادَ لمثلِ ذلك، فسألْتُه، فقال: بَيْنا أنا أُحدِّثُك إذْ نزَلَ جِبريلُ عن يميني فقال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ﴾ إلى آخره، فقال عثمانُ: فوقَعَ الإيمانُ في قلبي، وأتَيْتُ أبا طالب فأخبرتُه، فقال: يا معشَرَ قُرَيش: اتّبِعوا ابنَ أخي، إنْ كان صادِقًا أو كاذبًا فإنهُ ما يَأمُرُكم إلّا بمكارِمِ الأخلاق(٢).

ونحوَه رأيتُ بخطِّ مولايَ المرحوم بهاءِ الدِّين القاشِيِّ رحمَهُ الله.

قولُه: (عَهْدُ الله: هِيَ البَيْعةُ لرسولِ الله ﷺ)، وإنّما أسنَدَ إلى الله لأنّ عهْدَ رسولِ الله ﷺ عهدُ الله، لقولِه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ﴾ [الفتح: ١٠] وهُو مُستشهَدٌ لفظًا ومعنًى؛ لأنهُ في أهلِ بَيْعةِ الرِّضْوان، وإنّما خصّهُ ببَيْعةِ الرِّضوان لأنّ قولَه: ﴿أَن تَكُونَ

---

(١) «مسند أحمد» (١٨٤٧٩) بإسنادٍ صحيحٍ لغيره، وأخرجه ابن ماجه (١١٦)، والنسائيّ في «السنن الكبرى» (٨٤٧٣) وغيرهم.

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢٠: ١٠٠). وانظر قصّة إسلام عثمان بن مظعون رضَي الله عنه في «مسند أحمد» (٢٩١٩)، و«الأدب المفرّد» للبخاريّ (٨٩٣)، و«المعجم الكبير» للطبرانيّ (٨٣٢٢)، وجوّدَ إسنادَها الحافظ ابن كثير في «التفسير» (٤: ٥٩٧).

﴿يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ﴾ [الفتح: ١٠]. ﴿وَلَا تَنقُضُواْ﴾ أيمانَ البَيْعة ﴿بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾ أي: بعد تَوْثيقِها باسم الله. وأكَّد ووكَّد: لُغتانِ فصيحتان، والأصلُ الواو، والهمزةُ بَدَل. ﴿كَفِيلًا﴾: شاهِدًا ورَقيبًا؛ لأنَّ الكَفِيلَ مُراعٍ لحالِ المَكْفُول به مُهيمن عليه. ﴿وَلَا تَكُونُواْ﴾ في نَقْضِ الأَيْمان كالمرأةِ التي أنْحَتْ على غَزْلها بعدَ أن أحكمَتْه وأبرَمَتْه فجعلتْه ﴿أَنكَٰثًا﴾، جَمْع نِكْثٍ؛ وهو ما يُنكَث فَتْلُه. قيل: هي رَيْطة بنتُ سَعْدِ

﴿أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَىٰ مِنْ أُمَّةٍ﴾ في قُرَيشٍ يعني: أوْفوا بما عاهَدْتُم الله، ولا تَنقُضوهُ مخافةَ الأعداءِ مِن قُرَيش، وتوَفُّرِ عَدَدِهم وعُدَدِهم، وإنّما جعَلكم مُستضعَفينَ، وأعداءَكم أقوياءَ، ليتميّزَ الثابتُ منكُم والناكصُ على عَقِبَيْه، وإليه أشارَ بقولِه: ﴿إِنَّمَا يَبْلُوكُمُ ٱللَّهُ بِهِۦ﴾، وقولُه: ﴿وَأَوْفُواْ بِعَهْدِ ٱللَّهِ﴾: عطفٌ مِن حيثُ المعنى على قولِه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ﴾، الآية، عطفَ الخاصّ على العامِّ اهتمامًا بوفاءِ العَهْدِ والثباتِ عليه، ولذلك عقّبَه بالتمثيلَيْن، وجيءَ بقولِه: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾ اعتراضًا بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه.

قولُه: (﴿بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾، أي: بعدَ توثيقِها)، الرّاغب: وكّدتُ القو[ل] والعهد وأكّدتُه بمعنى أحكَمتَه. والسّيْرُ الذي يُشدُّ به القَربوسُ يُسمّى التأكيدَ، ولا يقال: توكيدٌ، قال الخليل: «أكّدتُ في عَقدِ الأيمان» أجودُ، و«وَكّدتُ في القولِ» أجود، تقولُ: إذا عقَدْتَ فأكِّدْ، وإذا حلَفْتَ فوَكّدْ. ووَكّد وكْدَه: إذا قصَدَ قَصْدَه وتخلّقَ بخلُقِه(١).

قولُه: (أنْحتْ على غزْلِها)، الأساس: أنْحى عليه بالسّوْطِ: أقبَلَ عليه.

قولُه: (﴿أَنكَٰثًا﴾: جَمْعُ نِكْث)، الأساس: نكَثَ الحَبْلَ، ومنَ المجاز: نكَثَ العهدَ والبَيْعةَ. الرّاغب: نكْثُ الأكسِيةِ والغزْلِ قريبٌ منَ النّقْص، واستُعيرَ لنقْضِ العَهْدِ، والنّكْث كالنّقْض، والنّكيثةُ كالنّقيضة، وكلُّ خَصلةٍ يَنكُثُ فيها القومُ، يقال لها: نَكيثةٌ(٢).

قالَ أبو البقاء: ﴿أَنكَٰثًا﴾: جمعُ نكْث، بمعنى: المنكوثُ، أي: المنقُوض، ونُصِبَ

---

(١) «مفردات القرآن»، ص٨٨٢. والقَربوس: هو حِنْوُ السّرْج.

(٢) المصدر السابق، ص٨٨٢.

ابن تَيْم وكانت خَرْقاء؛ اتَّخذت مِغْزلًا قَدْرَ ذراع وصنَّارة مِثْلَ أصبع وفَلْكَةً عظيمة على قَدْرها، فكانت تَغزِلُ هي وجوارِيها من الغَداة إلى الظُّهر، ثم تأمرُهنَّ فينقُضْنَ ما غَزَلْن. ﴿تَتَّخِذُونَ﴾ حال، و﴿دَخَلًا﴾: أحدُ مفعولَيْ اتَّخذ. يعني: ولا تنقُضُوا أيمانكم متَّخِذيها ....

على الحالِ مِن ﴿غَزْلَهَا﴾، ويجوزُ أن يكونَ مفعولًا ثانيًا على المعنى؛ لأنّ معنى ﴿نَقَضَتْ﴾: صَيّرتْ[١].

وفي الحاشية: ﴿أَنكَـٰثًا﴾: نَصبٌ على المصدر[٢]؛ لأنّ معنى «نكثَتْ»: نقَضَتْ، وعلى ما في الكتابِ: هُو مفعولٌ به لفعل محذوف، لقولِه: «فجعَلَتْه أنكاثًا»، وهذا أوْلى الوجوه، وأدخَلُ في معنى التمثيلِ؛ لأنّ التركيبَ مِن بابِ: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُوا۟﴾ [المائدة: ٦]، ولذلك قد أنْحتْ على غَزْلِها، وجاءَ بالفاءِ في «فجعلتْه» فجمَعَ بينَ القَصْدِ والفعل، والتشبيهُ التمثيليُّ كلّما كان أكثرَ تفصيلًا وأوفَرَ تصويرًا كانَ أحسَنَ، ولذلك أوثرَ الجمعُ في: ﴿أَنكَـٰثًا﴾ على الإفرادِ لتنويعِ النُّكوثِ، وأُقيمَ الوَصْفُ في قولِه: ﴿كَٱلَّتِى نَقَضَتْ﴾ منزلةَ الموصُوفِ ليُشعِرَ بأنّ الناقضةَ جامعةٌ لمعانٍ، تُوجِبُ انحطاطَ شأنِها من كونِها خَرْقاءَ عاجزةً عَجوزًا إلى غيرِ ذلك.

وهذا التمثيلُ بجُملتِه توكيدٌ لقولِه: ﴿وَلَا تَنقُضُوا۟ ٱلْأَيْمَـٰنَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾، وهُو إمّا استعارةٌ مَكْنيّة بأنْ تكونَ الاستعارةُ في الأيْمانِ، والنَّقْضُ القَرينة، وتوكيدُها الترشيح، أو تمثيليّةٌ، والتمثيلانِ، أعني: «لا تَنْقُضوا»، و﴿وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّتِى نَقَضَتْ غَزْلَهَا﴾، وأرادَ أنّ على الأمرِ بوفاءِ العهد، أعني: وأَوْفوا بالعَهْد، على الطَّرْدِ والعكسِ؛ لأنّ منطوقَ الأمرِ بإيفاءِ العَهْدِ مؤكِّدٌ لمفهومِ النّهيِ عن النَّقْض وبالعكس، فظهَرَ أنّ الغرَضَ منَ التشبيهِ إبرازُ حالِ ناقضِ العَهْد، وأنه خارجٌ مِن جُملةِ الرِّجالِ الكَمَلةِ والعُقَلاءِ المراجيح، داخلٌ في زُمْرةِ النِّساء، بل في أدوَنِها حالًا وأنقَصِها عَقْلًا.

قولُه: (صُنّارة)، الجَوهريّ: «الصُّنّارة: رأسُ المِغزَل».

(١) «التبيان في إعراب القرآن»، (٢: ٨٠٥).
(٢) وهو قولُ ابن الأنباريّ في «البيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٣).

دَخَلًا، ﴿بَيْنَكُمْ﴾ أي: مفسدةً ودَغَلًا، ﴿أَن تَكُونَ أُمَّةٌ﴾: بسببِ أنْ تكونَ أُمَّة، يعني: جماعةَ قُريش، ﴿هِيَ أَرْبَىٰ مِنْ أُمَّةٍ﴾: هي أزْيَدَ عَددًا وأوفرَ مالًا من أُمَّةٍ من جماعة المؤمنين، ﴿إِنَّمَا يَبْلُوكُمُ اللَّهُ بِهِ﴾ الضميرُ لقوله: ﴿أَن تَكُونَ أُمَّةٌ﴾؛ لأنه في معنى المصدر، أي: إنما يختبِرُكم بكونهم أربى؛ لينظُرَ أتتمسَّكون بحَبْلِ الوفاء بعهدِ الله وما عقَّدتم على أنفسِكم ووكَّدتم من أيْمان البَيْعة لرسول الله ﷺ، أمْ تغترُّون بكثرةِ قُريش وثروتهم وقوَّتِهم وقلَّةِ المؤمنين وفَقْرهم وضعفِهم، ﴿وَلَيُبَيِّنَنَّ لَكُمْ﴾ إنذارٌ وتحذيرٌ من مُخالَفةِ مِلَّةِ الإسلام.

[﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَٰكِن يُضِلُّ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ ۚ وَلَتُسْأَلُنَّ عَمَّا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ ٩٣]

﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ حَنيفةً مُسلمة على طريق الإلْجاءِ والاضطرار، وهو قادرٌ على ذلك، ﴿وَلَٰكِن﴾ الحِكْمةُ اقتضتْ أنْ يُضِلَّ ﴿مَن يَشَاءُ﴾؛ وهو أن يَخذُلَ مَن عَلِمَ أنه يختارُ الكُفرَ ويصمِّمُ عليه، ﴿وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ﴾؛ وهو أن يَلطُفَ بمن عَلِمَ أنه يختارُ الإيمان. يعني: أنه بنى الأمْرَ على الاختيارِ وعلى ما يُستَحقُّ به اللُّطْفُ والخِذْلانُ والثوابُ والعِقاب، ولم يَبْنِه على الإجبار الذي لا يُستَحقُّ به شيءٌ من ذلك، وحقَّقه بقوله: ﴿وَلَتُسْأَلُنَّ عَمَّا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ **ولو كانَ هو المُضطرَّ إلى الضَّلال والاهتداء؛ لَمَا أثبَتَ هم عملًا يُسألون عنه.**

قولُه: (﴿دَخَلًا بَيْنَكُمْ﴾ أي: مفْسَدةً ودَغَلًا)، **الرّاغبُ**: الدّخلُ كنايةٌ عن الفسادِ والعَداوةِ المُستبطِنة، كالدّغَل، وعن الدّعوةِ في النسَب، يقال: دَخِلَ دَخَلًا، ويقال: دُخِلَ فلانٌ فهو مَدخول، كنايةً عن بلَهٍ في عقْلِه، وفسادٍ في أصلِه، ومنه قيل: شَجرةٌ مدخولة(١).

قولُه: (**ولو كانَ هُو المُضطَرَّ إلى الضّلالِ والاهتداءِ لَمَا أثبَتَ لَـهُم عمَلًا يُسألونَ عنه**)، «المُضْطَرُّ»: اسم فاعل. وقلتُ: إثباتُ العمَلِ لهم على طريقِ الكَسْب، لا يَدفَعُ السُّؤال.

---

(١) «مفردات القرآن»، ص ٣٠٩.

[﴿وَلَا تَتَّخِذُوٓاْ أَيۡمَٰنَكُمۡ دَخَلَۢا بَيۡنَكُمۡ فَتَزِلَّ قَدَمُۢ بَعۡدَ ثُبُوتِهَا وَتَذُوقُواْ ٱلسُّوٓءَ بِمَا صَدَدتُّمۡ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِۖ وَلَكُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ﴾ ٩٤]

ثم كرَّر النهيَ عن اتِّخاذِ الأيمان دَخَلًا بينهم؛ تأكيدًا عليهم، وإظهارًا لعِظَم ما يُركَبُ منه، ﴿فَتَزِلَّ قَدَمُۢ بَعۡدَ ثُبُوتِهَا﴾: فتزلَّ أقدامُكم عن محجَّةِ الإسلام بعد ثُبوتها عليها، ﴿وَتَذُوقُواْ ٱلسُّوٓءَ﴾ في الدنيا بصُدودكم ﴿عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ وخُروجِكم من الدِّين. أو: بصدِّكم غيرَكم؛ لأنهم لو نَقَضُوا أيمانَ البَيْعة وارتدُّوا، لاتَّخذوا نَقْضَها سُنَّةً لغيرهم يَستنُّون بها، ﴿وَلَكُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ﴾ في الآخرة.

[﴿وَلَا تَشۡتَرُواْ بِعَهۡدِ ٱللَّهِ ثَمَنٗا قَلِيلًاۚ إِنَّمَا عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡ إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ﴾ ٩٥]

كأَنَّ قومًا ممَّن أسلمَ بمكَّـةَ زيَّن لهم الشيطانُ لِجَزَعِهم ممّا رأوْا مِن غَـلبةِ قُـريش واستضعافِهم المسلمين، وإيذائهم لهم، ولِـما كانوا يَعِدُونهم إنْ رَجَعوا من المَواعيدِ **أن يَنقُضوا ما بايَعوا** عليه رسولَ الله ﷺ، فثبَّتهم الله، ﴿وَلَا تَشۡتَرُواْ﴾: ولا تستبدِلوا

قالَ الإمامُ: اعلَمْ أنهُ تعالى لمّا كلّفَ القومَ بالوفاءِ بالعَهْدِ وتحريم نَقْضِه، أتْبعَه ببيانِ أنهُ تعالى قادرٌ على أن يجمَعَهم على هذا الوفاءِ بالعَهْدِ وعلى سائرِ أبوابِ الإيمان، ولكنّه تعالى بحُكم الإلهية يُضِلُّ مَن يشاء، ويهدي مَن يشاء(١). يريدُ أنّ قولَه: ﴿لَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ﴾ الآية، دخَلتْ مُعترِضةً بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه، أعني قولَه: ﴿وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّتِي نَقَضَتۡ غَزۡلَهَا مِنۢ بَعۡدِ قُوَّةٍ أَنكَٰثٗا تَتَّخِذُونَ أَيۡمَٰنَكُمۡ دَخَلَۢا بَيۡنَكُمۡ﴾ توكيدٌ لمعنى الابتلاء، وأنهُ بُحكم الإلهيّةِ يَختبرُ القليلَ الضعيفَ القديمَ بالقَويِّ الكثيرِ ذي الشَّوْكةِ كما أشارَ إليه بقولِه: «هِيَ أزيدُ عددًا وأوفرُ مالًا» إلى آخرِه، كما أنهُ بحُكم الإلهيّةِ يُضِلُّ مَن يشاءُ ويَهدي مَن يشاء، فقولُه: ﴿وَلَيُبَيِّنَنَّ لَكُمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ مَا كُنتُمۡ فِيهِ تَخۡتَلِفُونَ﴾ مقابلٌ لقولِه: ﴿وَلَتُسۡـَٔلُنَّ عَمَّا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ﴾.

قولُه: (أن يَنقُضوا ما بايَعوا)، متعلِّقٌ بقولِه: «زَيَّن لهمُ الشيطانُ».

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٠: ١٠٩).

﴿بِعَهْدِ ٱللَّهِ﴾ وبيعةِ رسولِ الله ﷺ ﴿ثَمَنًا قَلِيلًا﴾: عَرَضًا من الدنيا يَسيرًا؛ وهو ما كانت قُريشٌ يَعِدُونهم ويمنُّونهم إنْ رَجَعوا، ﴿إِنَّمَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ مِن إظهارِكم وتَغْنِيمكم، ومن ثوابِ الآخرة ﴿خَيْرٌ لَّكُمْ﴾.

[﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ وَلَنَجْزِيَنَّ ٱلَّذِينَ صَبَرُوٓاْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾ ٩٦]

﴿مَا عِندَكُمْ﴾ مِن أعراضِ الدنيا ﴿يَنفَدُ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ مِن خَزائنِ رحمته ﴿بَاقٍ﴾ لا يَنفد، وقُرِئ: ﴿لَنجزِيَنّ﴾ **بالنون والياء**، ﴿ٱلَّذِينَ صَبَرُوٓاْ﴾ على أذى المُشرِكين ومشاقِّ الإسلام. فإن قلت: لِـمَ وُحِّدت القَدَمُ ونُكِّرت[1]؟ قلت: لاستعظامِ أن تزلَّ قَدمٌ واحدة عن طريقِ الحقِّ بعد أن ثَبتتْ عليه، فكيف بأقدامٍ كثيرة؟

[﴿مَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُۥ حَيَوٰةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾ ٩٧]

فإن قلت: ﴿مَنْ﴾ مُتناوِلٌ في نفسِه للذَّكر والأنثى، فما معنى تبيينِه بهما؟ قلت: هو مُبهَم صالحٌ على الإطلاق للنوعَيْن، إلا أنه إذا ذُكِرَ كان الظاهرُ تناوُلَه للذُّكور، فقيل: ﴿مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ﴾ على التبيين؛ **ليعمَّ الموعدُ النوعَيْن جميعًا**. ﴿حَيَوٰةً طَيِّبَةً﴾ يعني:

قولُه: (﴿لَنجزِيَنّ﴾ **بالنّونِ والياء**)، بالنونِ: ابنُ كثيرٍ وعاصم[2].

قولُه: (**ليَعُمّ الموعدُ النّوعَيْنِ جميعًا**)، قال صاحبُ «الفرائد»: لو لم يَذكُرِ الأُنثى لكانت داخلةً في الحُكمِ بطريقِ التغليب، ألا تَرى إلى قولِه تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ دخلتِ

---

(١) الآية ٩٤.

(٢) وابن عامرٍ أيضًا، وحُجّتُهم أنّ الله عزّ وجلّ قد أخبَر عن نَفْسِه، وإجماعُهم على قولِه تعالى في الآيةِ بعدَها ﴿وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ﴾ بالنّون. وقرأ الباقون بالياء، إخبارًا عن الله عزّ وجلّ، وحجّتُهم ذِكرُ الله قَبله وهو قولُه: ﴿وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ وَلَنَجْزِيَنَّ﴾ فإذا عُطِفت الآيةُ على مِثلِها كان أحسنَ من أن تُقْطعَ ممّا قبْلها. انتهى بتصرُّفٍ من «حُجّةِ القراءات»، ص٣٩٣-٣٩٤.

في الدنيا، وهو الظاهر؛ لقوله: ﴿وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ﴾، وَعَدَه الله ثوابَ الدُّنيا والآخِرة، كقوله: ﴿فَـَٔاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ ثَوَابَ ٱلدُّنْيَا وَحُسْنَ ثَوَابِ ٱلْـَٔاخِرَةِ﴾ [آل عمران: ١٤٨]؛ وذلك أنَّ المؤمنَ مع العملِ الصالح مُوسِرًا كان أو مُعسرًا يعيشُ عيشًا طيِّبًا؛ إن كان موسرًا؛ فلا مقالَ فيه. وإن كان معسرًا؛ فمعه ما يُطيِّبُ عيشَه؛ وهو القناعةُ والرِّضا بقِسْمة الله. وأمَّا الفاجرُ فأمْرُه على العكس: إنْ كان مُعسِرًا؛ فلا إشكالَ في أمره، وإن كان مُوسرًا؛ فالحرصُ لا يَدَعُه أن يتهنَّأ بعيشه. وعن ابن عبَّاسٍ رضي الله عنهما: الحياةُ الطيِّبة: الرِّزقُ الحلال. وعن الحسن: القَناعة. وعن قَتادة: يعني: في الجنّة. وقيل: هي حلاوةُ الطاعةِ والتوفيق في قَلْبه.

[﴿فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَـٰنِ ٱلرَّجِيمِ * إِنَّهُۥ لَيْسَ لَهُۥ سُلْطَـٰنٌ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ * إِنَّمَا سُلْطَـٰنُهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُۥ وَٱلَّذِينَ هُم بِهِۦ مُشْرِكُونَ﴾ ٩٨-١٠٠]

لـمَّا ذكرَ العملَ الصالح ووَعَد عليه، وَصَلَ به قولَه: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ﴾؛ إيذانًا بأنَّ الاستعاذةَ من جُملةِ الأعمال الصالحة التي يُجزِلُ الله عليها الثواب.

النِّساءُ في الخطابِ بطريقِ التغليب؟ ولمّا كان المرادُ مِن (مَن) العمومَ والاستيعابَ لحصولِ التسويةِ بينهما في الحُكم، لا بطريقِ التغليبِ بيّن بقولِه: ﴿مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ﴾.

وقال الإمام: إنهُ تعالى لمّا رغّبَ المؤمنينَ في الصّبرِ على ما التزَموهُ مِن فعلِ الواجباتِ والمندوباتِ دونَ المُباحاتِ بقولِه: ﴿وَلَنَجْزِيَنَّ ٱلَّذِينَ صَبَرُوٓا۟﴾ ثُمّ رغّبَهم في الإيمانِ بكلِّ ما كان مِن شرائعِ الإسلام بقولِه: ﴿مَنْ عَمِلَ صَـٰلِحًا﴾، أتبَعَ ذلك بقولِه: ﴿مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ﴾ تقريرًا للوَعْدِ وإزالةً لوَهْمِ التخصيصِ كرَمًا وفضْلًا(١).

قولُه: (**لمّا ذكَرَ العملَ الصّالحَ ووعَد عليه، وصَلَ بِهِ قولَه: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ﴾ إيذانًا بأنّ الاستعاذةَ مِن جُملةِ الأعمالِ الصّالحة**)، قال القاضي: وفيه دليلٌ على أنّ

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٠: ١١١).

والمعنى: فإذا أردتَ قراءةَ القرآنِ فاستعذْ، كقوله: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ﴾ [المائدة: ٦]، وكقولك: إذا أكلتَ فسَمِّ الله. فإن قلت: لِـمَ عبَّر عن إرادة

المُصلِّي يستعيذُ في كلِّ ركعة؛ لأنّ الحُكمَ المترتِّبَ على شَرْطٍ يتكرَّرُ بتكرُّرِه قياسًا[1].

قلتُ: ويُمكنُ أن يُقالَ: إنّ قولَه: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ﴾ متّصلٌ بالفاءِ بما سبقَ مِن قولِه: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾، وذلكَ أنهُ تعالى لَمّا منّ عليه صلَواتُ الله عليه بإنزالِ كتابٍ جامع لصِفاتِ الكِتاب، وأنهُ تِبيانٌ لكلِّ شيء، ونبّهَ على كونِه تِبيانًا لكلِّ شيءٍ بالكلمةِ الجامعة، وهِيَ قولُه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ﴾ الآية، وعطَفَ عليه: ﴿وَأَوْفُواْ بِٱلْعَهْدِ﴾ وأكّدَهُ ذلك التأكيد، قال بعدَ ذلك: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ﴾ أي: إذا شرَعْتَ في قراءةِ هذا الكتابِ الشّريفِ الجامعِ الذي نُـبِّهْتَ على بعضِ ما اشتمَلَ عليه، ونازَعَكَ فيه الشيطانُ بهَمْزه ونَفْخِه ونفثِه، فاستَعذْ بالله[2]، والمقصودُ: إرشادُ الأمّة، ويَظهَرُ بهذا فائدةُ وضْعِ القرآن موضعَ المُضمَر؛ لأنّ القرآنَ: الجمعُ والضّمّ، ولهذا قُلنا: الكتابُ الشّريفُ الجامع، ويَنتظِمُ معَهُ قولُه: ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَآ ءَايَةً مَّكَانَ ءَايَةٍ﴾، فإنّ ذلك مِن مَنْشأِ النّزعِ الذي يُورِدُه حِزبُ الشيطان، ويقولُ: لو كان مِن عندِ الله لَما تطرّقَ إليه النّسخُ والتبديل، والله أعلم.

قولُه: (كقولِه: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ﴾ [المائدة: ٦])، قال صاحبُ «الفرائد»: المُستشهَد ليسَ مِن قَبيلِ ما نحنُ فيه؛ لأنّ هناكَ تَرْكًا للظاهِرِ بدليل، وهنا بغيرِ دليل.

قلتُ: دليلُه إجماعُ الفُقهاء[3]، وسنَدُه ما رَواه أبو داودَ وابنُ ماجَه، عن جُبَيْرِ بنِ مُطعِم، أنهُ رَأى النبيّ ﷺ يقولُ بعدَ تكبيرِ الصّلاة: «أعوذُ بالله منَ الشيطانِ الرّجيم، مِن نفْخِه ونَفْثِه وهمْزِه»[4].

---

(١) «أنوار التنزيل» (٣: ٤١٩).

(٢) قوله: «ونازَعَكَ فيه الشيطانُ بَهمْزه ونَفْخِه ونفثِه، فاستَعذْ بالله» سقط من (ف).

(٣) هذا قول فيه نظر، فإنّ مالكًا رحِمَه الله لا يرى التعوّذَ ولا البَسْملةَ في الفرض، فالإجماع غَيْرُ متحقّق.

(٤) أخرجه أبو داود (٧٦٥)، وابن ماجه (٨٠٧)، وصحّحه الحاكم في «المستدرك» (١: ٢٣٥)، وانظر تمامَ تخريجِه في «مسند أحمد» (١٦٧٣٩).

الفعلِ بلَفْظ الفعل؟ قلت: لأنَ الفعلَ يوجَدُ عند القصدِ والإرادةِ بغير فاصلٍ وعلى حَسَبه، فكانَ منه بسببٍ قويٍّ ومُلابَسةٍ ظاهرة. وعن عبدِ الله بن مسعود رضي الله عنه: قرأتُ على رسولِ الله ﷺ، فقلت: أعوذُ بالسميعِ العَليم من الشيطانِ الرَّجيم، فقال لي: «يا ابنَ أمِّ عبد، قل: أعوذُ بالله من الشيطان الرجيم، هكذا أقرَأَنِيه جبريلُ عليه السلام عن القَلَمِ عن اللَّوْحِ المحفوظ». ﴿لَيْسَ لَهُۥ سُلْطَٰنٌ﴾ أي: تسلُّط وولايةٌ على أولياءِ الله، يعني: أنهم لا يَقبَلُون منه ولا يُطيعونه فيما يُرِيدُ منهم من اتِّباع خطواتِه. ﴿إِنَّمَا سُلْطَٰنُهُۥ﴾ على مَن يتولَّاه ويُطيعه. ﴿بِهِۦ مُشْرِكُونَ﴾ الضميرُ يرجعُ إلى ﴿رَبِّهِمْ﴾، ويجوزُ أن يرجعَ إلى ﴿ٱلشَّيْطَٰنِ﴾، على معنى: بسَببِه وغُروره ووسْوستِه.

[﴿وَإِذَا بَدَّلْنَآ ءَايَةً مَّكَانَ ءَايَةٍ ۙ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوٓا۟ إِنَّمَآ أَنتَ مُفْتَرٍۭ ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ ١٠١]

تبديلُ الآيةِ مكانَ الآية: هو النَّسخ، والله تعالى يَنسَخُ الشرائعَ بالشرائع؛ لأنها مَصالح، وما كان مصلحةً أمْسِ يجوزُ أن يكونَ مفسدةً اليوم، وخلافُه مصلحةً، والله تعالى عالمٌ بالمَصالِح والمفاسد، فيُثبت ما يشاءُ وينسخُ ما يشاءُ بحِكْمته، وهذا معنى قوله: ﴿وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ﴾. ﴿قَالُوٓا۟ إِنَّمَآ أَنتَ مُفْتَرٍۭ﴾ وَجدوا مَدخلًا للطَّعن

قولُه: (تبديلُ الآية مكانَ الآية هُو النّسْخُ)، يعني: أنهُ تعالى عبّرَ عن النّسخِ بهذه العبارةِ. قالَ الإمامُ: التبديلُ: رفْعُ الشيءِ معَ وضْع غيرِه مكانَه، وتبديلُ الآيةِ رفْعُها بآيةٍ أُخرى مكانَها، وهُو نَسْخُها بآيةٍ سواها(١). وقلتُ: فيكونُ التبديلُ مُضمّنًا معنى الوَضْع، أي: وضَعْنا آيةً مكانَ آيةٍ تبديلًا. وقال القاضي: وإذا بدَّلنا آيةً بالنّسخِ فجعَلْنا الآيةَ الناسِخةَ مكانَ المنسوخة(٢).

قولُه: (وهذا معنى قولِه: ﴿وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ﴾)، قال الإمامُ: ﴿وَٱللَّهُ أَعْلَمُ

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٠: ١١٦).

(٢) «أنوار التنزيل» (٣: ٤١٩-٤٢٠).

فطَعَنوا؛ وذلك لجَهْلِهِم وبُعدِهم عن العِلْم بالناسخِ والمنسوخ، وكانوا يقولون: إنَّ محمدًا يسخرُ مِن أصحابه: يأمُرُهم اليومَ بأمرٍ ويَنهاهم عنه غدًا، فيأتِيْهم بما هو أهون. ولقد افترَوْا؛ فقد كان ينسخُ الأشقَّ بالأهون، والأهونَ بالأشقّ، والأهونَ بالأهون، والأشقَّ بالأشقّ؛ لأنَّ الغرضَ المصلحة، لا الهَوان والمشقَّة. فإن قلت: هل في ذِكْرِ تبديل الآية بالآيةِ دليلٌ على أنَّ القرآنَ إنما يُنسَخُ بمِثْله، ولا يصحُّ بغيرِه من السُّنَّة والإجماعِ والقياس؟ قلت: فيه أنَّ قُرآنًا يُنسَخ بمِثْله، وليس فيه نفيُ نسخِه بغيره، على أنْ السُّنَّةَ المكشوفةَ المتواترة مِثْلُ القرآنِ في إيجاب العِلْم، فنَسْخُه بها كنسْخِه بمِثْله، وأمَّا الإجماعُ والقياس والسنَّةُ غيرُ المقطوعِ بها فلا يصحُّ نسخُ القُرآن بها.

[﴿ قُلْ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ لِيُثَبِّتَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَهُدًى وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ ﴾ ١٠٢]

في ﴿يُنَزِّلُ﴾ و﴿نَزَّلَهُۥ﴾ وما فيهما من التنزيل شيئًا فشيئًا على حسبِ الحَوادثِ والمَصالح: إشارةٌ إلى أنَّ التبديلَ من بابِ المَصالح، كالتنزيل، وأنَّ ترْكَ النسخِ بمنزلةِ

بِمَا يُنَزِّلُ﴾ اعتراضٌ دخَلَ بينَ الشّرطِ وجَزائه، أي: هُو أعلمُ بما يُنزِّلُ[1] منَ الناسِخ والمنسوخ والتغليظِ والتخفيفِ لمصالح العباد، وهذا توبيخٌ للكُفّارِ على قولِهم: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُفْتَرٍۭ﴾ أي: إذا كانَ هُو أعلَمَ بما يُنزِّلُ فما بالُهم يَنسُبونَ محمّدًا إلى الافتراءِ لأجْلِ التبديلِ والنّسخ، وقولُه: ﴿بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ معناه: لا يَعلَمون حقيقةَ القرآن، وفائدةَ النّسخ والتبديل، كما أنّ الطّبيبَ الحاذِقَ يأمُرُ المريضَ بشَرْبة، ثُمّ بعدَ ذلك يَنْهاهُ عنها ويَأمُرُ بضِدِّ تلك الشّربة[2].

قولُه: (إنّ السُّنةَ المكشوفةَ المتَواترةَ مثلُ القرآن)، وقد سبَقَ الكلامُ عليه في سُورةِ البقرة[3].

---

(١) قوله: «اعتراضٌ دَخَل بين الشّرطِ وجزائه، أي: هو أعلمُ بما يُنزِّلُ» سقط من (ف).

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢٠: ٢٧٠).

(٣) يعني في تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ﴾ [البقرة: ١٠٦].

إنْزالِهِ دفعةً واحدة في خُروجِه عن الحِكْمة. و﴿رُوحُ ٱلۡقُدُسِ﴾: جبريلُ عليه السلام، أُضِيفَ إلى القُدس؛ وهو الطُّهر، كما يقال: حاتِمُ الجُود، وزَيْدُ الخَيْر، والمراد: الرُّوحُ المقدَّس، وحاتمٌ الجَواد، وزيدٌ الخير. والمقدَّس: المطهَّر من المآثم. وقُرئ بضم الدال وسُكونها. ﴿بِٱلۡحَقِّ﴾ في موضعِ الحال، أي: نزَّله مُلتبِسًا بالحكمة، يعني: أنَّ النسخ من جُملةِ الحقّ؛ ﴿لِيُثَبِّتَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾: ليَبلُوَهم بالنَّسخ، حتى إذا قالوا فيه: هو الحقُّ من ربِّنا والحِكْمة؛ **حَكَمَ لهم بثَباتِ القَدَم** وصحَّةِ اليقين وطُمأنينةِ القلوب، **على أنَّ الله حكيمٌ** فلا يفعلُ إلّا ما هو حِكمةٌ وصَواب، ﴿وَهُدًى وَبُشۡرَىٰ﴾ مفعولٌ لهما

قولُه: (**حكَمَ لَهم بثَباتِ القدَم**)، جزاءٌ لقولِه: «إذا قالوا فيه، وحتّى: داخِلةٌ على الجُملةِ الشَّرْطيّة»، وهِي غايةٌ لمُقدّرٍ هُو تعليلٌ لقولِه: ﴿نَزَّلَهُۥ﴾ في الحقيقة.

وقولُه: (**على أن الله حكيم**)، متعلِّقٌ بـ«قالوا»، أي قالوا فيه ذلك، بناءً على مُعتقدِهم أنّ الله حكيم. وقيل: متعَلِّقٌ بثباتِ القدَم، وفيه ضَعْفٌ[1]. المعنى: ﴿نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلۡقُدُسِ مِن رَّبِّكَ﴾ مُلتبِسًا بالحقِّ، ليَبلُوَ المؤمنينَ بالنَّسْخِ فيَجتهِدوا، ويَعلَموا أنهُ لمَصالحِ العبادِ حتّى إذا قالوا فيه: هُو الحقُّ مِن ربِّنا، حكَمَ لهُم بثباتِ القدَم، ويُمكنُ أن يُقال: إنّ مَن عرَفَ أنّ الله تعالى أنزَلَ كلامَهُ المجيدَ على سيِّدِ المُرسَلين بواسِطةِ الرُّوح المقدّسة، عَلِمَ أنّ ذلك لا يكونُ إلّا نورًا وهُدى، وإن لم يقِفْ على حقيقةِ المراد، حتّى إذا قال: هُو الحقُّ مِن ربِّنا، وآمَنَ بهِ ووكَلَ عِلمَه إلى الله تعالى، سواءٌ كان مِن قسمِ المتَشابه، أو تبديلِ آيةٍ مكانَ آية، فحينئذٍ حُكِمَ له بثباتِ القدَم والرّسوخ في العِلم، كقولِه تعالى: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧].

ويَعضُدُ هذا التأويلَ مجيءُ قولِه: ﴿وَهُدًى وَبُشۡرَىٰ لِلۡمُسۡلِمِينَ﴾ عقيبَ هذا، أي: هُدى وبُشرى للذينَ ينقادُونَ لحُكمِ ربِّهم ويَستَسلِمونَ لِما ورَدَ مِن جنابِه الأقدَس، لا كالزّائغينَ الذينَ يَتّبِعونَ ما تَشابَه مِنهُ ابتِغاءَ الفِتْنَةِ وابْتِغاءَ تَأوِيلِه، وكالذين يَطعُنونَ في النّسْخ،

---

(١) في (ط): «وهو ضعيف»، والمعنى قريب.

مَعطوفان على محلِّ ﴿لِيُثَبِّتَ﴾، والتقدير: تثبيتًا لهم وإرشادًا وبِشارة، **وفيه تعريضٌ** بحُصول أضدادِ هذه الخِصالِ لغيرهم. وقُرئ: (لِيُثْبِتَ) بالتَّخفيف.

[﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُۥ بَشَرٌۗ لِّسَانُ ٱلَّذِى يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِىٌّ وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِىٌّ مُّبِينٌ﴾ ١٠٣]

أرادوا بالبَشَر: غُلامًا كان لحُويطبِ بنِ عبد العُزَّى قد أسلمَ وحَسُن إسلامُه اسمُه عائِشٌ أو يَعِيش، وكان صاحبَ كتب. وقيل: هو جَبْر، غلامٌ رُوميٌّ كان لعامرِ بن الحَضْرميّ. وقيل: عَبْدان: جَبْر ويَسار، كانا يَصنعانِ السُّيوفَ بمكَّة ويَقرأان التوراةَ

هذا مُوافِقٌ لِما ذهَبَ إليه القاضي في «المنهاج»(١) في الناسخ والمنسُوخ: أنّ حُكمَه أن يتّبعَ المصالحَ فيتَغيّرَ بتغيُّرِها، وإلّا فلهُ كيفَ يشاء.

قولُه: (**وفيه تعريضٌ**) أي: في إثباتِ التثبيتِ والهُدى والبِشارةِ للمؤمنينَ تعريضٌ بحصولِ أضدادِها في المشركينَ والزائغين، وذلك أنّ قولَه: ﴿قُلْ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ﴾ الآية جوابٌ عن قولِ المشركين: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُفْتَرٍۭ﴾، وهَو قريبٌ مِن بابِ الأسلوبِ الحكيم، فإنّهم أرادوا بقولِهم: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُفْتَرٍۭ﴾: أنّ هذا ليسَ مِن كلامِ الله تعالى؛ لأنّ الله تعالى لا يَسخَرُ مِن أحد، يأمُرُهم اليومَ بشيءٍ ويَنْهاهُم غدًا عنهُ، بل هُو مِن تلقاءِ نفْسِك، فأُجيبوا بأنّ هذا منَ الله، فزيدَ في التصويرِ بأنْ قيلَ: ﴿نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ﴾ ثُمّ زِيدَ قولُه: ﴿بِٱلْحَقِّ﴾ ليُنَبِّهَ على الدّفْعِ عن الطّعنِ بألطفِ الوجوه، أي: تنزيلُه مُلتَبِسٌ بالحقِّ والحِكمةِ ومصالحِ الخَلْق، ثُمّ النّعيُ على قُبحِ أفعالِهم بأنْ قيل: ﴿لِيُثَبِّتَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ إلى آخرِه تعريضًا بأنّ أضدادَ هذه الخِصالِ حاصلةٌ فيهم، وأنّهم مُتزَلزِلونَ ضالّونَ موَبّخونَ منذَرونَ بالخِزْيِ والنّكالِ واللّعْنِ في الدُّنيا والآخِرة، وأنّ أعداءَهم على خلافِ ذلك، ليزيدَ في غَيْظِهم وحنَقِهم، ما أحسنَ هذا البيانَ! لله درُّه.

---

(١) «منهاج الأصول» للبيضاوي بشرح السبكي (٣: ٣٣٣).

والإنجيل، فكان رسولُ الله ﷺ إذا مرَّ وقفَ عليهما يسمعُ ما يقرأان، فقالوا: يُعلِّمانه، **فقيل لأحدِهما**، فقال: بل هو يعلِّمُني. وقيل: هو سَلمانُ الفارِسيّ. واللِّسان: اللُّغة. ويقال: ألْحَدَ القبرَ ولَحَدَه، وهو مُلْحَد ومَلْحُود؛ إذا أمالَ حفْرَه عن الاستقامة، فحَفَرَ في شقٍّ منـه، **ثم استُعير لكلِّ إمالةٍ عن استقامة**، فقالوا: ألْحَدَ فلانٌ في قوله، وألحدَ في دِيْنه. ومنـه **المُلْحِد؛ لأنـه أمالَ مَذْهبَه عن الأديان كلِّها**، لم يُمِلْه عن دِينٍ إلى دين.

قولُه: (**فقيل لأحَدِهما**)، يعني: قيلَ لأحدِ هذَيْنِ العَبْدَين: أتُعلِّمُه أنت؟ فقال: بل هُو يُعلِّمُني. وقيل: هذا المُجيبُ هُو سلمانُ الفارسيُّ، وهُو غيرُ صحيح؛ لأنّ سَلمانَ أتى النبيّ ﷺ بالمدينة، والآيةُ مَكّيّة.

قولُه: (**ثُمّ استُعيرَ لكلِّ إمالةٍ عنِ استقامة**)، **الرّاغبُ**: الإلحادُ ضَرْبانِ: إلحادٌ إلى الشِّركِ بالله، وإلحادٌ إلى الشِّركِ بالأسباب، فالأوّلُ يُنافي الإيمانَ ويُبطِلُه، والثاني يُوهِنُ عُرَاه ولا يُبطِلُه، وقال: ﴿ٱلَّذِينَ يُلۡحِدُونَ فِيٓ أَسۡمَـٰٓئِهِۦ﴾ والإلحادُ في أسمائه على وجهَيْنِ، أحدُهما: أن يوصَفَ بما لا يصحُّ وصْفُه به، والثاني: أن يتأوّلَ أوصافَهُ بما لا يَليقُ به[1].

قولُه: (**ومنهُ المُلحِد؛ لأنهُ أمالَ مذهبَه عن الأديانِ كلِّها**). قال الشّهرِسْتانيُّ[2] في كتاب «المِلَل والنِّحَل»: «وفِرَقُ الباطنيّةِ أورَدَهم أصحابُ التصانيفِ في كتُبِ المقالاتِ إمّا خارجةٌ عن الفِرَق وإمّا داخلةٌ فيها، وبالجُملةِ هم قومٌ مُخالِفون، اثنين وسبعونَ فِرقةً، ثُمّ إنّ الباطنيّةِ القديمةَ خلَطوا كلامَهم ببعضِ كلامِ الفلاسفةِ وصَنّفوا كتُبَهم على ذلك المِنهاج، وسُمّوا باطنيّةً لأنّهم يقولون: لكلِّ ظاهرٍ باطن، ولكلِّ تنزيلٍ تأويل، ولهم ألقابٌ كثيرة، فبالعراقِ: يُسَمّوْنَ الباطنيّةَ والقَرامِطةَ والمَزْدَكيّة، وبخُراسان: التعليمية والمُلحِدة، وهم يقولونَ: نحنُ إسماعيليّةٌ؛ لأنّا تميّزْنا عن فِرَقِ الشِّيعة بهذا الاسم وبهذا الشّخص، وقال: الإسماعيليّةُ امتازَتْ عن المُوسَويّة والاثنَيْ عشَريّة بإثباتِ الإمامةِ لإسماعيلَ بنِ جعْفَرٍ، وهُو ابنه الأكبرُ المنصوصُ عليه في بَدْءِ الأمر»[3].

---

(١) «مفردات القرآن»، ص٧٣٧.

(٢) في النسخة (ف): «الشارشاني»، وهو تحريف.

(٣) «المِلَل والنِّحَل» (١: ١٩٠).

والمعنى: لسانُ الرَّجلِ الذي يُمِيلُون قولَهم عن الاستقامةِ إليه لسانٌ ﴿أَعْجَمِيٌّ﴾: غيرُ بَيِّن، ﴿وَهَٰذَا﴾ القرآنُ ﴿لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُّبِينٌ﴾: ذو بَيانٍ وفَصاحة ردًّا لقولهم وإبطالًا لطَعْنهم. وقُرِئ: (يَلْحَدون) بفتح الياء والحاء. وفي قراءة الحسن: (اللسانُ الذي يُلحِدُون إليه) بتعريف اللِّسان. فإن قلت: الجملةُ التي هي قولُه: ﴿لِّسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ﴾ ما محلُّها؟ قلت: لا محلَّ لها؛ لأنها مُستأنَفة جوابٌ لقولهم، ومثلُه قوله: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ بعد قوله: ﴿وَإِذَا جَاءَتْهُمْ آيَةٌ قَالُوا لَن نُّؤْمِنَ حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللَّهِ﴾ [الأنعام: ١٢٤].

قولُه: (وقُرِئَ: «يلحدونَ» بفتح الياء والحاء)، قرَأها حمزة(١).

قولُه: (مُستأنفةٌ: جوابٌ لقولِهم)، فإنهُ تعالى لمّا قال: ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ﴾ ومَرجِعُه أنه مُفترٍ، وأن ما جاء بِهِ ليسَ مِن عندِ الله، اتّجهَ لقائلٍ أنْ يقول: فماذا أجابَ الله عن ذلك؟ فقيل: قال: ﴿لِّسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ﴾.

قولُه: (ومِثلُه قولُه: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾)[الأنعام: ١٢٤]، وجهُ التشبيهِ: هُو أنّ قولَهم: ﴿لَن نُّؤْمِنَ حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللَّهِ﴾ [الأنعام: ١٢٣] كقولِهم: ﴿إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ﴾ في إثباتِ الشيءِ على خلافِ ما ينبغي أن يكونَ عليه، ومَرجِعُهما: أنّ رسولَ الله ﷺ مُفْتَرٍ، وأنّ ما جاءَ به ليسَ مِن عندِ الله، بل مِن قِبَلِ غيرِه، ألا ترى كيفَ عقّبَه بقولِه: ﴿إِنَّمَا يَفْتَرِي الْكَذِبَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ﴾؟ وخُلاصةُ الرَّدَّيْنِ: تجهيلُ القوم، وعدمُ تمييزِهم بينَ الحقِّ الصُّراح والباطل المَحْض، وأنّ كلامَهم منَ الجُزافِ الذي يُرمى من غيرِ فِكرٍ ورَويّة، ألا ترى إلى قولِه تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ لَا يَهْدِيهِمُ اللَّهُ﴾ كأنهُ قيل: إنّ النبوّةَ ليست بالمالِ والحسَب، وإنّما هِيَ بفضائلَ نفْسانيّةٍ يختصُّ بها مَن يشاءُ مِن عبادِه، فيَجتبي لرسالتِه مَن علِمَ أنه يصلُحُ لها؟ فكيفَ تُؤتَوْنها وأنتم لسْتُم بمكانِها، بل تَستَحِقّونَ أن يُفعَلَ بكم كلُّ هوانٍ وخِزْيٍ ونكَالٍ بقولِكم: ﴿إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ﴾؛ لأنّ المتعلِّمَ إنّما يَستفيدُ منَ المُعلِّم ما هُو أعلَمُ به، وأقدَمُ منه، وما أتى به صلَواتُ الله عليه كلامٌ

---

(١) وكذا قرأَ بها خلفٌ والكسائيّ. انظر في تعليل هذا الاختيار «حجّة القراءات»، ص٣٩٤.

[﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ لَا يَهْدِيهِمُ ٱللَّهُ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ * إِنَّمَا يَفْتَرِى ٱلْكَذِبَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ ۖ وَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَـٰذِبُونَ ﴾ ١٠٤ - ١٠٥]

﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ ﴾ أي: يعلم الله منهم أنَّهم لا يؤمنون ﴿لَا يَهْدِيهِمُ ٱللَّهُ ﴾: **لا يلطفُ بهم**؛ لأنهم مِن أهلِ الخِذْلان في الدنيا والعذابِ في الآخرة، لا مِن أهلِ اللُّطفِ والثواب ﴿ إِنَّمَا يَفْتَرِى ٱلْكَذِبَ ﴾ ردٌّ لقولهم: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُفْتَرٍۭ ﴾ [النحل: ١٠١]، يعني: إنما يَليقُ افتراءُ الكذب بمَن لا يؤمِن؛ لأنه لا يترقَّبُ عِقابًا عليه، ﴿وَأُو۟لَـٰٓئِكَ ﴾ **إشارةٌ إلى قُريش** ﴿هُمُ ٱلْكَـٰذِبُونَ ﴾ أي: هم الذين لا يُؤمِنون، فهم

عربيٌّ مُبين: أي: بليغٌ فَصيحٌ بلَغَ غايتَه في البلاغةِ والفصاحة، حيث عجَزتُم عنِ الإتْيانِ بسورةٍ من مِثلِه، فكيفَ يؤخَذُ مِن عجَميٍّ ألْكَنَ جاهل؟

قولُه: (﴿لَا يَهْدِيهِمُ ٱللَّهُ ﴾: **لا يَلطُفُ بهم**)، وعندَ أهلِ السُّنّةِ على الحقيقة.

قولُه: (﴿وَأُو۟لَـٰٓئِكَ ﴾ **إشارةٌ إلى قُرَيش**)، اعلَمْ أنّ المشارَ إليه بقولِه: ﴿أُو۟لَـٰٓئِكَ ﴾ إمّا قولُه: ﴿ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ لأنهُ المذكور، أو قُريشٌ؛ لأنّ سياقَ الكلام فيهم، لأنّهم هُم الذين قالوا: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُفْتَرٍۭ ﴾، وقالوا: ﴿إِنَّمَا يُعَلِّمُهُۥ بَشَرٌ ﴾.

فعلى الأوّلِ عامٌّ في قريشٍ وغيرِهم، وحينَئذٍ يكونُ التعريفُ في ﴿ٱلْكَـٰذِبُونَ ﴾ للجِنس، وإليهِ الإشارةُ بقولِه: ﴿هُمُ ٱلْكَـٰذِبُونَ ﴾ علـى الحقيقـةِ، الكاملونَ في الكذبِ، فيَدخُلُ في هذا العامِّ قُريشٌ دخولًا أوّليًّا، يعني: المُفتَري مُطلقًا مَن لا يؤمنُ بالله ولا بآياتِه، وهُو الكاملُ فيه؛ لأنّ تكذيبَ آياتِ الله لا شيءَ أعظمُ منه.

وأمّا الثاني فعلى وجْهَين: أحدُهما: ﴿ٱلْكَـٰذِبُونَ ﴾: مُطلَقٌ فلا يُقدّرُ في أيِّ شيءٍ كذبوا، وهُو أيضًا على وجهَيْن: إمّا أن يكونَ قولُه: ﴿ إِنَّمَا يَفْتَرِى ٱلْكَذِبَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ عامًّا والكلامُ واردٌ على الاستدراج، المعنى: اعلَموا أنّ المُفتريَ منّا ومِنكُم: الذي لا يؤمِنُ بالله ولا باليومِ الآخِرِ ولا بعقابِه، فلا يُبالي بالكذِب، وقد ظهَرَ أنّكمُ الموصوفونَ بذلك، فيَلزَمُ أنّكمُ الكاذبون، ودَلّ على هذا الاستلزامِ الفاءُ في قولِه: «فهم الكاذبون». وإمّا أن يُرادَ

الكاذِبُون، أو: إلى الذين لا يؤمِنُون، أي: أولئك هم الكاذبون على الحقيقةِ الكامِلُون في الكذب؛ لأنَّ تكذيبَ آيات الله أعظمُ الكذب. أو: أولئك هم الذين عادَتُهم الكذبُ لا يُبالُون به في كلِّ شيء، لا تحجبُهم عنه مُروءةٌ ولا دِين. أو: أولئك هم الكاذِبون في قولهم: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُفْتَرٍۭ﴾ [النحل: ١٠١].

[﴿مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ إِيمَـٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَـٰنِ وَلَـٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ۞ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱسْتَحَبُّوا۟ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا عَلَى ٱلْـَٔاخِرَةِ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْكَـٰفِرِينَ ۞ أُو۟لَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَسَمْعِهِمْ وَأَبْصَـٰرِهِمْ ۖ وَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْغَـٰفِلُونَ ۞ لَا جَرَمَ أَنَّهُمْ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ هُمُ ٱلْخَـٰسِرُونَ﴾ ١٠٦-١٠٩]

﴿مَن كَفَرَ﴾ بدلٌ مِن ﴿ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ١٠٥]، على

بالذين لا يؤمنونَ: قُرَيشٌ، وكان مِن حقِّ الظاهرِ: لم يؤمنوا، فعدَلَ إلى: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ لإفادةِ الاستمرار، أي: المُفتري: مِنِ استمرّ على الكُفرِ ولم يُتوقَّعْ منه تجدُّدُ الإيمان، فيَستمرُّ على الكذِب ويصيرُ دأْبَه وعادتَه؛ لأنّ الرّادعَ من الكذِب المروءةُ، ومَن لا إيمانَ له لا مُروءةَ له، وإليه الإشارةُ بقولِه: «أولئكَ همُ الذين عادَتُهم الكذِب» لا يَحجُبُهم عنه مروءةٌ ولا دين.

وثانيهما: ﴿ٱلْكَـٰذِبُونَ﴾ مُقيّدٌ بحسَبِ اقتضاءِ المقام، وهو المرادُ مِن قولِه: ﴿وَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَـٰذِبُونَ﴾ في قولِهم: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُفْتَرٍۭ﴾.

قولُه: (﴿مَن كَفَرَ﴾: بدَلٌ منَ: ﴿ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾)، فإنْ قلتَ: كيفَ يصحُّ البدَلُ، وأنّ قولَه[1]: ﴿إِنَّمَا يَفْتَرِى ٱلْكَذِبَ﴾ ردٌّ لقولِ قُرَيش: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُفْتَرٍۭ﴾ وهم ما كَفَروا بعدَ الإيمان؟ قلتُ: كلّما كان الرّدُّ أبلَغ كان في الإفحام أدخَل.

وإنّما عدَلَ من ظاهرِ قولِه: «بل أنتُم مفترونَ» إلى قولِه: ﴿إِنَّمَا يَفْتَرِى ٱلْكَذِبَ ٱلَّذِينَ

---

(١) من قولـه: «﴿وَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَـٰذِبُونَ﴾ في قولهـم: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُفْتَرٍۭ﴾» إلى هنـا، سقط من (ح).

أن يجعلَ ﴿وَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَـٰذِبُونَ﴾ [النحل: ١٠٥] اعتراضًا بين البَدَلِ والمُبْدَل منه. والمعنى: إنما يَفتري الكذبَ مَن كَفَرَ بالله من بعدِ إيمانه، واستثنى منهم المُكْرَهَ فلَمْ يدخلْ تحت حُكمِ الافتراء، ثم قال: ﴿وَلَـٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلْكُفْرِ صَدْرًا﴾ أي: طابَ به نفسًا واعتقَدَه، ﴿فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِّنَ ٱللَّهِ﴾. ويجوزُ أن يكون بَدَلًا من المبتدأِ الذي

﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ ليكونَ إشعارًا بأنّ بينَ الإيمانِ وبينَ الكذِبِ مُنافاةً، والكذِبُ مِن شيمةِ مَن عَدِمَ الإيمان[1]، تعريضًا بِهِم، وبَعْثًا على التفكُّرِ في أنّ الكاذبَ منهُ ومنهم مَن هُو، ثُمّ إذا ذهبَ إلى إبدالِ: ﴿مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ إِيمَـٰنِهِۦٓ﴾ [النحل: ١٠٦] منهُ على أنّ المرادَ: مَن كان متمكِّنًا منَ الإيمان، ثُمّ أعرَضَ للعِنادِ والتمرُّدِ، كقولِه: ﴿أُوْلَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُاْ ٱلضَّلَـٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ﴾ [البقرة: ١٦] بلَغَ الغايةَ القُصْيا في المطلوبِ، وأيضًا جعَلَ ذلك سُلّمًا وتخلُّصًا إلى ما فعَلوا بأولئكَ السادةِ منَ المُثْلةِ، والصّدِّ عن الدِّين، فإنهُ أشنَعُ وأقبَحُ.

قولُه: (﴿شَرَحَ بِٱلْكُفْرِ صَدْرًا﴾ أي: طابَ به نَفْسًا)، بَيّنَ بهذا مآلَ معناه وإعرابِه، أمّا المعنى، فلأنّ الشّرحَ هُو الكشْف، تقولُ: شرَحْتُ الغامضَ: إذا فسّرتَه، فإنّ الغامضَ ممّا يَضيقُ به الصّدرُ ولا تَطيبُ به النفس. وأمّا الإعراب، فلأنّ ﴿نَفْسًا﴾: منصوبٌ على التمييز، كذا ﴿صَدْرًا﴾، وفي «اللُّباب»، أي: شرَحَ صَدْرَهُ، فصَرفَ الفعلَ إلى المضاف فانتَصَبَ على التمييز، فكأنهُ قال: شرَحَهُ صَدْرًا، أي: قَبِلَهُ على اختيار.

الرّاغب: أصلُ الشّرح: بَسْطُ اللّحمِ ونحوِه، يقال: شرَحتُ اللّحمَ وشرّحتُه، ومنهُ شَرْحُ الصّدر، أي: بَسْطُه بنُورٍ إلهيٍّ وسَكينةٍ مِن جهةِ الله ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الشرح: ١]، وشرحُ المُشكِلِ منَ الكلام: بَسْطُه وإظهارُ معانيه[2].

قولُه: (ويجوزُ أن يكونَ بدَلًا منَ المبتدأِ)، عطفٌ على قولِه: « ﴿وَمَن كَفَرَ﴾: بدَلٌ من ﴿ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ﴾».

---

(١) من قوله: «الذين لا يؤمنون ليكون إشعارًا» إلى هنا، سقط من (ح).

(٢) «مفردات القرآن»، ص٤٤٩.

هو ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ على: ومَن كَفَرَ بالله مِن بعدِ إيمانه هم الكاذبون. أو مِن الخبَرِ الذي هو ﴿ٱلْكَٰذِبُونَ﴾، على: وأُولئك هم مَن كَفَرَ بالله من بعدِ إيمانه. ويجوزُ أن ينتصبَ على الذمّ. **وقد جوَّزوا أن يكونَ ﴿مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ﴾ شرطًا مُبتدأ**، ويُحذف جوابُه؛ لأنَّ جوابَ ﴿مَّن شَرَحَ﴾ دالٌّ عليه، كأنه قيل: مَن كَفَرَ بالله فعليهم غضب، إلا مَن أُكرِه، ولكن مَن شرحَ بالكُفرِ صدرًا فعليهم غضب. **روي: أنَّ ناسًا من أهلِ مكَّة فُتِنُوا** فارتدُّوا عن الإسلام بعد دُخولِهم فيه، وكان فيهم مَن أُكرِه فأَجرى كلمةَ الكُفرِ على لسانِه وهو مُعتقِد للإيمان، **منهم: عمّار**، وأبواه ياسِرٌ وسميَّة، وصُهيب، وبِلَال،

قولُه: (**وقد جوّزوا أن يكونَ ﴿مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ﴾ شَرْطًا مُبتدأً**)، وهُو قولُ أبي عليٍّ الجُبّائي، أي: مَن كفَرَ استَحقّ الغَضَبَ والعقابَ إلّا مَن أُكرِه.

قولُه: (**رُوِيَ أنّ ناسًا مِن أهلِ مكّةَ فُتِنوا**) إلى آخرِه، ذكَرَ ابنُ عبدِ البَرِّ في «الاستيعاب»: عن ابن عمر: كان عمّارٌ وأمُّهُ سُمَيّةُ ممّن عُذِّبَ في الله، ثُمّ أعطاهُم عمّارٌ ما أرادوا بلسانِه واطمأنّ قلبُه بالإيمان، فنزَلتِ الآية، وهذا ممّا اجتمَعَ عليه أهلُ التفسير[1].

ورَوى النّسائيُّ، عن عَمْرِو بن شُرَحْبيل، عن رجُل منَ الصّحابة، قال: قالَ رسولُ الله ﷺ: «مُلِئَ عمّارٌ إيمانًا إلى مُشاشِه»[2]. المُشاش، بالضمِّ: جمعُ مَشاشةٍ، وهِيَ رؤوسُ العظام الليِّنة.

قولُه: (**منهم عمّارٌ**)، مبتدأٌ وخَبَرٌ، «وأبواهُ» معَ ما بعدَه معطوفٌ على «عمار»، وقولُه: «عُذِّبوا»: جملةٌ مستأنَفة، فكأنهُ قيل: ما فُعِلَ بهم؟ فقيل: عُذِّبوا، ونَظيرُه قولُه تعالى: ﴿مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُواْ﴾ [الأحزاب: ٢٣] إلّا أنّ صدَقُوا: صفةٌ لرجال، هذا على أنّ عمّارًا ممّن عُذِّبَ على ما رُوِيَ في «الاستيعاب»، فقولُه: «فأمّا سُمَيّةُ وأمّا عمّارٌ» تفصيلٌ لقولِه: «عُذِّبوا»، وقيل أبواه: مبتدأٌ والخبَرُ: «عُذِّبوا»، وأنّ عمّارًا ما عُذِّبَ على ما عليه ظاهرُ كلام المصنِّف.

---

(١) «الاستيعاب» (٣: ١١٣٦).

(٢) أخرجه النسائيّ (٨: ١١١)، وابن ماجه (١٤٧)، وأبو نُعَيم في «حلية الأولياء» (١: ١٣٩)، وصحّحه ابن حِبّان (٧٠٧٦)، وفيه تمامُ تخريجه.

وخبَّاب، وسالم: عُذِّبوا، فأمَّا سميَّة: فقد رُبطتْ بين بعيرَيْن ووُجِئ في قُبلها بحَرْبة، وقالوا: إنكِ أسلمتِ من أجْلِ الرِّجال. فقُتِلت، وقُتل ياسر، وهما أولُ قتيلَيْن في الإسلام، وأمّا عمَّارٌ فقد أعطاهم ما أرادُوا بلسانِه مُكرَهًا. فقيل: يا رسولَ الله، إنَّ عمارًا كَفَر، فقال: «كلّا، إنَّ عمارًا مليءٌ إيمانًا من قَرْنه إلى قَدَمِه، واختلطَ الإيمانُ بلَحْمِه ودَمِه» فأتى عمّارٌ رسولَ الله ﷺ وهو يبكي، فجعل النبيُّ ﷺ يمسحُ عينَيْه وقال: «ما لكَ؟! إنْ عادوا لك فعُدْ لهم بما قُلْت». ومنهم جَبْر مولى الحَضْرميّ، أكرهه سيِّدُه فكَفَر، ثم أسلمَ مولاه وأسلم، وحَسُن إسلامُهما، وهاجَرا. فإن قلت: أيُّ الأمرَيْن أفضل: أفِعلُ عمَّارٍ أمْ فعل أبوَيْه؟ قلت: بل فعلُ أبوَيْه؛ لأنَّ في ترْكِ التقيَّة والصبرِ على القتل **إعزازًا للإسلام**.

وقـد رُوي: أنَّ مُسيلمةَ أخـذ رجلَيْن فقال لأحدِهما: ما تقولُ في محمد؟ قال: رسولُ الله. قال: فما تقولُ فيّ؟ قال: أنتَ أيضًا، فخلّاه. وقال للآخر: ما تقولُ في محمد؟

قوله: (**إعزازًا للإسلام**)؛ لأنّ المُخالفَ إذا رأى أنّ المسلمَ يَبذُلُ مالَه ورُوحَه دونَ دينِه أيقَنَ أنّ مِثلَ هذا الدِّين لا يكونُ إلّا حقًّا، يَنصُرُه قولُه تعالى: ﴿ وَقَالَت طَّآئِفَةٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ ءَامِنُواْ بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَجْهَ ٱلنَّهَارِ وَٱكْفُرُوٓاْ ءَاخِرَهُۥ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾، أي: يَشُكّونَ في دينِهم، يقولونَ: ما رجَعوا، وهُم أهلُ كتابٍ[1] وعِلم إلاّ لأمرٍ قد تبيَّنَ لهم. يؤيِّدُه ما رَوينا في «صحيح البخاريِّ» و«مسلم»، عن أبي سُفيان: أنّ هِرَقْلَ سألَه عن رسولِ الله ﷺ وأصحابِه: «هل يَرتَدُّ أحدٌ منهم عن دينِه بعدَ أن يَدخُلَ فيه سَخْطةً له؟ قال: قلتُ: لا. قال: ...وكذلك الإيمانُ إذا خالطَ بَشاشتُه القلوبَ...» الحديث[2].

---

(١) من قوله: « ﴿ءَامِنُواْ بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَجْهَ ٱلنَّهَارِ وَٱكْفُرُوٓاْ ءَاخِرَهُۥ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾» إلى هنا، لم يرد في (ح).

(٢) أخرجه البخاريّ (٧)، ومسلم (١٧٧٣)، من حديثِ ابن عبّاسٍ رضيَ الله عنهما.

قال: رسولُ الله. قال: فما تقول فيّ؟ قال: أنا أصمّ. فأعادَ عليه ثلاثًا، فأعادَ جوابَه، فقتَلَه، فبلغ ذلك رسولَ الله ﷺ، فقال: «أمّا الأوّلُ فقد أخذ برُخصة الله، وأمّا الثاني فقد صَدَعَ بالحقّ، فهنيئًا له». ﴿ذَٰلِكَ﴾: إشارةٌ إلى الوَعيد، وأنَّ الغضبَ والعَذابَ يَلحقانِهم بسبب استحبابِهمُ الدُّنيا على الآخرة، **واستحقاقِهم خِذْلانَ الله بكُفرهم**، ﴿وَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْغَـٰفِلُونَ﴾: الكامِلُون في الغَفْلة الذين لا أحَدَ أغفلُ منهم؛ لأنَّ الغفلةَ عن تدبُّرِ العواقب هي غايةُ الغَفْلة ومُنتهاها.

قولُه: (**واستحقاقِهم خِذْلانَ الله بكُفرِهم**)، جعَلَ سببَ وَعيدِ مَن شرَحَ بالكُفْرِ صَدْرًا ـ وهمُ الذين ارتَدّوا بعدَما دخَلوا في الإسلام ـ شيئَيْنِ؛ أحدُهما: استحبابُ الحياةِ الدُّنيا على الآخِرة، وفيه إشارةٌ إلى فَضْلِ ما فعَلَ أبو عمّارٍ على عمّار. وثانيهما: استحقاقُ خِذلانِ الله بكُفرِهم، وإنّما علّلَ الخِذْلانَ بالكُفْر؛ لأنّ قولَه: ﴿لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْكَـٰفِرِينَ﴾ مِن وضْعِ المُظهَر موضعَ المُضمَرِ للعِلّية.

ثُم آذَنَ بأنّهم أحِقّاءُ بأنْ يُطبَعَ على قلوبِهم وعلى سَمْعِهم وعلى أبصارِهم لذلك الوَصْفَينِ بقولِه: ﴿أُوْلَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ طَبَعَ ٱللَّهُ﴾، وتَمّمَ بقولِه: ﴿وَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْغَـٰفِلُونَ﴾، واللامُ للجِنس، ليُفيدَ ما قال: «أولئكَ همُ الكامِلونَ في الغَفْلةِ»، أي: إن تُصُوِّرَ حقيقةُ الغافِلين، فهم لا يَعْدونَ تلك الحقيقةَ، ومِن ثَمّ قال: «الذين لا أحَدَ أغفَلُ منهم، ثُمّ لمّا أرادَ أن يُبيِّنَ البَوْنَ بينَ الفريقَيْنِ والبُعدَ بيْنَ المرْتبتَين، أعني: الثابتِينَ على الإسلام، والنّاكِصينَ عنهُ، قيل: ﴿ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُواْ مِنۢ بَعْدِ مَا فُتِنُواْ﴾ الآيةُ، وإليه الإشارةُ بقولِه: «دِلالةً على تباعُدِ حالِ هؤلاءِ مِن حالِ أولئك».

وقوبِلَ تلك التوكيداتُ السابقةُ بمجرّدِ اللام في قولِه: ﴿لِلَّذِينَ هَاجَرُواْ﴾ حيثُ أوقَعَه خبَرًا لـ«إنّ»، على ما قال: «إنهُ لهُم لا عليهم، بمعنى أنهُ: وَليُّهم وناصِرُهم لا عَدوُّهم وخاذِلُهم»، يدُلُّ على المقابَلةِ تفسيرُ المؤلِّف قولَه: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْكَـٰفِرِينَ﴾ بقولِه: «واستحقاقِهم خِذلانَ الله بكُفْرِهم»، ووضْعَ المُظهَرِ موضعَ المُضمَرِ في المتقابلَيْن؛ لأنّ قولَه: ﴿لِلَّذِينَ هَاجَرُواْ مِنۢ بَعْدِ مَا فُتِنُواْ﴾ وُضِعَ موضعَ الرّاجعِ إلى قولِه: ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَـٰنِ﴾، ففي الآياتِ جمعٌ معَ التقسيم والتفريق، فالجمعُ:

[﴿ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُوا۟ مِنۢ بَعْدِ مَا فُتِنُوا۟ ثُمَّ جَٰهَدُوا۟ وَصَبَرُوٓا۟ إِنَّ رَبَّكَ مِنۢ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ۝ يَوْمَ تَأْتِى كُلُّ نَفْسٍ تُجَٰدِلُ عَن نَّفْسِهَا وَتُوَفَّىٰ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ ١١٠-١١١]

﴿ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ﴾ دِلالة على تباعُدِ حالِ هؤلاء من حالِ أُولئك، وهم عمّارٌ وأصحابُه. ومعنى: إنَّ ربك لهم: أنه لهم لا عليهم، بمعنى: أنه وليُّهم وناصِرُهم لا عدوُّهم وخاذِلُهم، كما يكونُ المَلِكُ للرَّجل لا عليه؛ فيكون محميًّا منفوعًا غيرَ مضرور. ﴿مِنۢ بَعْدِ مَا فُتِنُوا۟﴾ بالعذابِ والإكراهِ على الكُفر.

وقُرئ: (فَتَنُوا) على البناءِ للفاعل، أي: بعدما عذَّبوا المؤمنين، ....

قولُه: ﴿مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِهِۦٓ﴾، والتقسيم: ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ﴾، ﴿وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلْكُفْرِ صَدْرًا﴾، والتفريقُ: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى﴾، و﴿ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُوا۟﴾، واللهُ أعلَمُ بمُرادِه من كلامِه.

ونحنُ إنّما ساعَدْنا تفسيرَه ﴿لَا يَهْدِى﴾ بالخِذلان، وتعليلَه بالكُفْر، ليقابلَه قولُه: ﴿لِلَّذِينَ هَاجَرُوا۟﴾ إلى قولِه: ﴿لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾؛ لأنّ الغُفْرانَ مقابِلٌ للخِذْلان؛ لأنّا نُثبِتُ للعبدِ أيضًا قُدرةً تُميِّزُ بينَ الفعل الاختياريِّ والقَسْريِّ لتقومَ حُجّةُ الله عل عبادِه، وعُلِمَ مِن مفهومِ كلامِه أنّ قولَه: ﴿لِلَّذِينَ هَاجَرُوا۟﴾: خبرُ «إنّ»، والمقدّرُ نحوَ ناصِرٌ ووَليّ للذين هاجَروا، لِقَرينةِ قولِه: خِذلانُ الله بكُفْرِهم، لأنهُ مُقابِلٌ له، كما سبَق.

وقالَ أبو البقاء: خبرُ «إنّ»: ﴿لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾، و«إنّ» الثانيةُ واسمُها: تكريرٌ للتوكيدِ، ومِثلُه في هذه السّورة: ﴿ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ عَمِلُوا۟ ٱلسُّوٓءَ بِجَهَٰلَةٍ﴾ [النحل: ١١٩] الآية. وقيل: خبَرُه محذوفٌ؛ لأنّ خبرَ الثانيةِ أغنى عن ذلك(١).

قولُه: (**وقُرِئَ: «فتَنوا»، على البناءِ للفاعل**)، قرأَها ابنُ عامر(٢).

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٠٨).

(٢) جعل الفِعْلَ لهم. يقال: فتَنْتَ الذّهبَ: إذا امتحَنْتَه، فعرَفْتَ جَيِّدَه من رديئِه، فمعنى القراءةِ أنهم هجروا أوطانَهم وقد عرفوا ما في ذلك من الشدّة. انظر: «حجّة القراءات»، ص٣٩٥.

كالحَضْرميِّ وأشباهِه. ﴿مِنۢ بَعۡدِهَا﴾: مِن بعد هذه الأفعال؛ وهي: الهِجرةُ والجهادُ والصَّبر. ﴿يَوۡمَ تَأۡتِي﴾ منصوبٌ بـ ﴿رَّحِيمٞ﴾، أو بإضمار: اذكُر. فإن قلت: ما معنى النَّفْسِ المُضافة إلى النفس؟ قلت: يقال لعَيْن الشيءِ وذاتِه: نفْسُه، وفي نقيضِه: غيرُه، والنفْسُ: الجُملة كما هي، فالنَّفْس الأُولى: هي الجُملة، والثانية: عَيْنُها وذاتُها، **فكأنه قيل: يومَ يأتي كلُّ إنسان يُجادِلُ عن ذاتِه** لا يهمُّه شأنُ غيره، كلٌّ يقول: نَفْسي نفسي.

قولُه: (**كالحَضْرَميِّ وأشباهِه**)، بيانٌ للفاعل في «عَذَّبوا»، فإنّ الحضرميّ كما سبَقَ في «الكشّاف» عذّبَ عبدَه جَبْرًا وأكرَهَه على الكُفرِ، ثُمّ أسلَمَ الحَضْرميُّ.

قولُه: (﴿مِنۢ بَعۡدِهَا﴾ **مِن بعدِ هذه الأفعال، وهِي الهجرةُ والجهادُ والصّبرُ**)، بناءً على أنّ الثانية ليست بتكريرٍ، وعلى قولِ أبي البقاء: التقديرُ ﴿إِنَّ رَبَّكَ﴾ مِن بعدِ الفتنةِ والجهادِ والصّبر.

قولُه: (﴿يَوۡمَ تَأۡتِي﴾: **منصوبٌ بـ ﴿رَّحِيمٞ﴾ أو بإضمارِ: اذكُرْ**)، والأوّلُ أدخَلُ في تأليفِ النّظْم، ليقابِلَ قولَه: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ هُمُ ٱلۡخَٰسِرُونَ﴾ [النحل: ١٠٩].

قولُه: (**فكأنهُ قيلَ: يومَ يأتي كلُّ إنسانٍ يُجادِلُ عن ذاتِه**)، قال صاحبُ «الفرائد»: المُغايَرةُ شَرْطٌ بينَ المضافِ والمضافِ إليه لامتناعِ النِّسبةِ بدونِ المنتسبَيْن، فلذلك قالوا: يَمتنعُ إضافةُ الشيءِ إلى نفْسِه، إلّا أنّ المُغايرَةَ قبْلَ الإضافة كافيةٌ، وهِيَ محقّقةٌ هاهنا؛ لأنّ مِن[1] مُطلَقَ النفس لا يلزَمُ نفْسُك، ومِن نفْسِك يلزَمُ النفْس، فلمّا أُضيفَ ما لا يَلزمُ أن يكونَ نفْسَك إلى نفْسِك، ومِن نفْسِك يلزَمُ النفْس، فلمّا أُضيفَ ما لا يَلزمُ أن يكونَ نفْسَكَ إلى نفْسِك صَحّتِ الإضافةُ، وإنِ اتّحدَتا بعدَ الإضافة، فلهذا جازَ «عَيْنُ الشيء»، و«نفْسُ الشيء»، و«كلّ الشيء»، ونحوُها، ولمّا لم تكنِ المُغايَرةُ قبْلَ الإضافةِ في الأسَدِ واللّيث، والحَبْس والمَنْع، لم يجُزْ: أسدُ اللّيث: وحَبْسُ المَنْع، وإنّما قُلنا: إنّ الاتّحادَ بعدَ الإضافةِ لا

---

(١) سقط لفظ «مِن» من النسخة (ح).

ومعنى المجادَلة عنها: الاعتذارُ عنها، كقوله: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ أَضَلُّونَا﴾ [الأعراف: ٣٨]، ﴿مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ٢٣]، ونحوُ ذلك.

[﴿وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ ءَامِنَةً مُّطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِّن كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ ٱللَّهِ فَأَذَٰقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلْجُوعِ وَٱلْخَوْفِ بِمَا كَانُوا۟ يَصْنَعُونَ ۞ وَلَقَدْ جَآءَهُمْ رَسُولٌ مِّنْهُمْ فَكَذَّبُوهُ فَأَخَذَهُمُ ٱلْعَذَابُ وَهُمْ ظَٰلِمُونَ﴾ ١١٢-١١٣]

﴿وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً﴾ أي: جعل القريةَ التي هذه حالُها مَثَلًا لكلِّ قوم أنعَمَ الله

يُخِلُّ بالإضافة؛ لأنّ الاتّحادَ يحصُلُ بالاختصاص، والاختصاصُ يحصُلُ بالإضافة، فيكونُ الاتّحادُ أثَرَ الإضافة، فكيفَ يكونُ مانعًا للإضافة؟

وقلتُ: قولُ المصنِّف: «فالنّفْسُ الأولى هِي الجُملة، والثانيةُ عَيْنُها، معناه: أنّ اعتبارَ الماهيّةِ غيرُ اعتبارِ الجُملة، فإنّ الجُملةَ يقَعُ فيها اعتبارُ الماهيّة معَ اعتبارِ أفرادِها.

قولُه: (أي: جعَلَ القريةَ التي هذه حالُها مثلًا)، ضمّنَ ﴿ضَرَبَ﴾ معنى (جعَلَ) ليصحّ المعنى؛ لأنّ معنى ضرْبِ المَثَل: اعتمادُه وصُنعُه، مِن ضرْبِ اللَّبِنِ والخاتَم، كأنهُ جعَلَ القريةَ الموصوفةَ بما يَليها مفعولًا أوّلًا، و«مثَلًا»: مفعولًا ثانيًا، وقريبٌ منه ذكَرَ مكّيٌّ في قولِه تعالى: ﴿وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا أَصْحَٰبَ ٱلْقَرْيَةِ﴾ [يس: ١٣] قال: أصحُّ ما يُعطي القياس والنظَر في «مثَلٍ» و«أصحابِ» أنّهما مفعولانِ لـ«اضرِب»، دليلُه قولُه تعالى: ﴿إِنَّمَا مَثَلُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا كَمَآءٍ﴾ [يونس: ٣٤]، فلا اختلافَ أنّ ﴿مَثَلُ ٱلْحَيَوٰةِ﴾: ابتداءٌ و﴿كَمَآءٍ﴾: خبَرُه. وقال في موضعٍ آخَرَ: ﴿وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا كَمَآءٍ﴾ [الكهف: ٤٥]، فدخَلَ «اضرِبْ» على الابتداءِ والخبَر، فعمِلَ فيهما، فقد تعَدّى «اضرِب» الذي هُو لتمثيلِ الأمثالِ إلى مفعولَيْنِ بلا خلافٍ في هذا، فوجَبَ أن يَجْرِيَ في غيرِ هذا الموضع على ذلك[1].

والفاءُ في قولِه: «فيجوزُ أن يُرادَ قرية» تفصيليّة، والفاءُ في «فضَرَبَها الله مثَلًا» متعلِّقٌ بقولِه: «أن يكونَ في قُرى الأوّلينَ قرية».

---

(١) انظر: «مشكل إعراب القرآن» لمكّي بن أبي طالب القيسي (٢: ٦٠٠).

عليهم فأبطرَتْهم النِّعمة، فكَفَرُوا وتولَّوا، فأنزل الله بهم نِقْمتَه. فيجوزُ أن ترادَ قريةٌ مقدَّرة على هذه الصِّفة، وأن تكونَ في قُرى الأوَّلين قريةٌ كانت هذه حالها، فضَرَبها الله مَثَلًا لمكَّة؛ إنذارًا من مثْلِ عاقبتِها. ﴿مُّطْمَئِنَّةً﴾: لا يُزعِجُها خوف؛ لأنّ الطُّمأنينة مع الأمن، والانزعاجَ والقلقَ مع الخوف. ﴿رَغَدًا﴾: واسعًا. والأنعُم: جمع نِعْمة، على تَرْكِ الاعتدادِ بالتاء، كدِرْع وأَدْرُع. أو: جمع نُعْم، كبُؤْس وأَبْؤُس. وفي الحديث: نادى منادي النبيِّ ﷺ بالموسم بمِنى: «إنها أيامُ طُعْم ونُعْم فلا تَصُوموا». فإن قلت: **الإذاقةُ واللِّباس استِعارَتان، فما وجهُ صحَّتِهما؟** والإذاقةُ المُستعارة مُوقَعةٌ على اللِّباس المستعار، فما وجهُ صحَّةِ إيقاعِها عليه؟ قلت: **أمّا الإذاقةُ** فقد جَرَتْ عندهم مجرى

قولُه: (**إنّها أيّامُ طُعْم ونُعْم**)[1]، وفي روايةٍ لمسلم: أنهُ صلَواتُ الله عليه أمرَ خادِمَه أن يُناديَ أيّامَ التشريق: إنّها أيامُ أكلٍ وشُرب[2].

قولُه: (**الإذاقةُ واللِّباسُ استعارَتانِ**)، خُلاصةُ السُّؤالِ: أنهُ سألَ عن بيانِ استعارةِ ﴿فَأَذَٰقَهَا﴾ واستعارةِ ﴿لِبَاسَ ٱلْجُوعِ﴾، وعن نسبةِ إحداهُما إلى الأخرى، فإنهُ تعالى أوقَعَ إحدى الاستعارَتَيْنِ مفعولًا للأُخرى.

قولُه: (**أمّا الإذاقةُ**)، يريدُ أنّ الإذاقةَ بعدَما كانت مستعارةً للإدراكِ والإصابة، صارت حقيقةً في الإصابةِ بسببِ كثرةِ استعمالِها وشُيوعِها فيها، ثُمّ انتهَضَ لبيانِ الجوابِ عن الاستعارةِ الأولى على سبيلِ الاستئناف، بأنْ قال: شبّهَ ما يُدرَكُ، أي: شبّهَ ما يُدرِكُ الإنسانُ مِن أثَرِ الضَّرر بما يُحِسُّ مِن طَعْم المُرِّ والبَشِع، ثُمّ أدخَلَ المشبَّهَ في جِنسِ ما يُدرَكُ منَ الطّعم، ثُمّ أطلَقَ ما يُدرَكُ بالفعل على اسم ما يُحَسُّ بالفَم، هذا تقريرُ أصل الاستعارة، وأنّها مَسبوقةٌ لمِثْلِ[3] هذا التشبيه، لا بيانِ أنهّا استعارةٌ تبَعيّة؛ لأنّ قولَه: «ما يُدرَكُ مِن أثَرِ الضّرر»، بفَتحِ

---

(١) ذكره الزيلعيُّ في «تخريج أحاديث الكشّاف» (٢: ٢٤٨) وقال: غريبٌ جدًّا.

(٢) أخرجه مسلم (١١٤١)، وأبو داود (٢٨١٣)، والنسائيّ (٥: ٢٥٢)، والترمذيّ (٧٧٣)، وصحّحه ابن حبّان (٣٦٠٣)، وفيه تمامُ تخريجه.

(٣) في النسخ الخطية: «مسبوقةٌ بمثْلِ»، ولعلّ ما أثبتناه هو الأشْبهُ بالصواب.

الحقيقة؛ لشُيوعِها في البلايا والشدائِدِ وما يمسُّ الناسَ منها، فيقولون: ذاقَ فلانٌ البؤسَ والضرّ، وأذاقَه العذاب؛ شُبِّه ما يُدرَك من أثرِ الضَّرر والألم بما يُدرَك من طعمِ

الرّاء، اسمُ مفعول، وهُو مِثلُ الفِعْلِ في امتناعِ إيقاعِ الاستعارةِ فيه لامتناعِ وقوعِه موصُوفًا، ولو أُريدَ تقريرُ التبَعيّةِ لقيل: شُبِّهتْ إصابةُ العذابِ ولُحوقُه بِهم بإذاقةِ[١] الطّعمِ البَشِعِ المُرّ، ثُمّ سَرَتِ الاستعارةُ منَ الإذاقةِ[٢] إلى «أذاقَ»، فيكونُ استعارةً مُصرِّحةً تبَعيّة؛ لأنّ المُشبّهَ المتروكَ أمرٌ عقليّ، وإنّما اضطُرّ إلى هذا التأويل، لأنّ الاستعارةَ وقَعت في لِباسِ الجوع، وقد فرّعَ عليها ﴿فَأَذَٰقَهَا﴾، وهُو لا يُناسبُها ترشيحًا ولا تجريدًا فيُجعَلُ بمعنى الإصابةِ ليكونَ تجريدًا.

الرّاغب: الذّوْقُ: وجودُ الطّعم بالفَم، وأصلُه فيما يَقِلُّ تناوُلُه دونَ ما يَكثُر، فإنّ ما يكثُر منهُ يقالُ له: الأكلُ، واختِيرَ في التنزيلِ لفظُ الذّوقِ في العذابِ لأنّ ذلك وإن كان في التعارُفِ للقليلِ فهُو مُستصلَحٌ للكثير، فخَصّهُ بالذِّكرِ ليعُمّ الأمْرَينِ، وكثُر استعمالُه في العذابِ نحوَ: ﴿لِيَذُوقُواْ ٱلْعَذَابَ﴾ [النساء: ٥٦]، وقد جاءَ في الرّحمةِ نحوَ: ﴿وَلَئِنْ أَذَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِنَّا رَحْمَةً﴾ [هود: ٩] ويُعبّرُ به عن الاختبار، فيقال: أذَقتُه كذا فذاقَ. ويقال: فلانٌ ذاقَ كذا، وأنا أكلتُه، أي: خبَرتُه أكثرَ ممّا خبَر[٣].

وقال: الطّعمُ: تناوُل الغذاءِ، ويُسَمّى ما يُتناوَلُ منه طَعمٌ وطَعام، ورجلٌ طاعمٌ: حسَنُ الحالِ[٤]. وقولُه تعالى: ﴿فَأَذَٰقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلْجُوعِ وَٱلْخَوْفِ﴾، فاستعمالُ الذّوقِ معَ اللّباسِ مِن أجلِ أنهُ أُريدَ به التجرِبةَ والاختبارَ، أي: فجَعَلَها بحيث تُمارِسُ الجوعَ والخَوْف. وقيل: إنّ ذلك على تقديرِ كلامَيْنِ، كأنهُ قيل: أذاقَها الجُوعَ والخوفَ وألبَسَها لِباسَها.

---

(١) في النسخة (ف): وتحرُّفه.

(٢) في (ح) و(ف): «الإضافة».

(٣) «مفردات القرآن»، ص٣٣٢.

(٤) «المصدر السابق»، ص٥٢٠.

المُرِّ والبَشِع. **وأمَّا اللِّباس**: فقد شُبِّهَ به؛ لاشتمالِه على اللابس؛ ما غَشِيَ الإنسانَ والتبَسَ به مِن بعضِ الحوادث. **وأمَّا إيقاعُ** الإذاقة على لباسِ الجُوع والخوف؛ فلأنه لـمّا وقعَ عبارةً عمَّا يُغشى منهما ويُلابَس، فكأنه قيل: فأذاقَه ما غَشِيَهم من الجوعِ والخوف، **وهم في نحو هذا** طريقانِ لا بدَّ من الإحاطةِ بهما، فإنَّ الاستنكارَ لا يقعُ إلا لمن فَقَدَهما: أحدُهما: أن يَنظُروا فيه إلى المستعارِ له، كما نُظِر إليه هاهنا، ونحوه قولُ كُثيِّر: ....

قولُه: (**وأمّا اللّباسُ**)، هذا هُو الجوابُ عن بيانِ الاستعارةِ الثانية، أي: شبّهَ ما يغشَى الإنسانَ ويتَلبّسُ به مِن أثَرِ الجوع والخَوفِ باللِّباسِ الحقيقيّ، والجامعُ: كونُهما مُشتملَيْنِ على الإنسانِ وغاشيَيْنِ له، ثمّ أطلَقَ اسمَ اللِّباسِ على ما يَغشى الإنسانَ من أثَرِهما، وجعَلَ إضافتَه إليهما قَرينةً مانعةً عن إرادةِ الحقيقة، فهِيَ استعارةٌ مصرِّحةٌ أصْليّةٌ تحقيقيّة، لكونِ المشبّهِ المتروكِ عَقْليًّا.

قولُه: (**وأمّا إيقاعُ**)، هُو الجوابُ عن نسبةِ إحدى الاستعارَتَيْنِ إلى الأُخرى، وتقريرُه أنّ نسبةَ الاستعارةِ الأولى إلى الثانيةِ بعدَما جُعِلت حقيقةً في الإصابةِ والإدراكِ بسببِ كثْرةِ الاستعمالِ نسبةُ تفريع شيءٍ على أصل، ولمّا كانتِ الإذاقة[1] التي هِي بمعنى الإصابةِ صفةً ملائمةً لغَشَيانِ الجُوعِ والخوف المُشبّهِ باللِّباسِ جُعِلت تجريدًا لها، وهذا هو المرادُ مِن قولِه: «فلأنهُ لمّا وقَعَ عبارةً عما يغشى ـ أي: فلأن اللباس لما وقع عبارة عما يَغْشى ـ منهُما» فكأنهُ قيل: فأذاقَهم، أي: أصابَهم ما غَشِيَهم.

قولُه: (**ولهم في نحوِ هذا**)، أي: العرَبِ في نحوِ تفريع أذاقَها على لباسِ الجُوع، طريقانِ: طريقُ التجريد، وهُو أن يُفرِّعَ على الاستعارةِ بعدَ تمامِها صفةً ملائمةً للمستعارِ له كما نحن بصَدَدِه. وطريقُ الترشيح، وهِي أن يُفرِّعَ عليها صفةً ملائمةً للمستعارِ منهُ كما في المثالِ الآتي.

---

(١) في (ح) و(ف): «الإضافة».

غَمْرُ الرِّداءِ إذا تبَسَّمَ ضاحِكًا غَـلِقَتْ لِضِحْكتِهِ رِقابُ المالِ

استعارَ الرداء للمَعْروف؛ لأنه يَصُونُ عِرْضَ صاحِبه صَوْنَ الرداء لِـما يُلقى عليه. **ووَصَفَه بالغَمْر الذي هو وصفُ المعروفِ** والنَّوال، لا صِفة الرِّداء؛ نظرًا إلى المُستعارِ له. والثاني: **أن يَنظُروا فيه إلى المستعار**، كقوله:

يُنازِعُني رِدائي عَبْدُ عَمْرٍو رُوَيْدَكَ يا أخا عَمْرِو بنِ بَكْرِ
لِيَ الشَّطْرُ الذي مَلَكَتْ يَميني ودُونَـكَ فاعتَجِرْ مِنهُ بشَطْرِ

قوله: (**غَمْرُ الرِّداءِ إذا تبَسَّمَ**) البيت[1]، «غمر الرداء» أي: كثيرُ العطاء، يقال: غَلِقَ الرَّهْنُ: إذا استحَقّه المُرْتهِن، وذلك إذا لم يُفْتَكَّ في الوقتِ المشروط. قال زُهير:

وفـــارَقَتْكَ بــــرهنٍ لا فِـكاكَ لَـهُ يومَ الوداع فأمسَى الرّهنُ قد غلقا[2]

أي: ارتهَنتْ قلبَه فذَهبتْ به، يقولُ: إذا ضحِكَ ضِحكةً أيقنَ السائلُ أنهُ بذلك التبسُّم استَغْلَقَ رقابَ مالِه ويُعطي بلا خلاف.

قولُه: (**ووصَفَهُ بالغَمْر الذي هو وَصْفٌ للمعروف**[3])، أي: فرّعَ على المستعارِ له، لأنّ الغَمْرَ مناسبٌ للمعروفِ لا على المستعار؛ لأنّ الغَمْرَ غيرُ مناسبٍ للرِّداء. وقلتُ: وفيه عُدولٌ عن الظاهرِ؛ لأنّ الغَمْرَ ليسَ صفةً حقيقيّةً للنّوالِ والمعروف، بل هُو وَصْفٌ للبحرِ المستعارِ أوّلًا للمعروف، يقال: غَمَرَهُ الماءُ يغمُرُه غَمْرًا، أي: عَلاه، والغَمْرُ: الماءُ الكثير، فهُو هاهنا تجريدٌ للاستعارةِ بعدَ أنْ كان ترشيحًا، وهذا المثالُ المستشهَدُ به يُشبهُ استعمالَه استعمالَ الآية في أنّ التجريدَ ليسَ تجريدًا مَحْضًا.

قولُه: (**يَنظروا فيه إلى المستعار**)، أي: المستعارِ منه.

قولُه: (**يُنازعُني رِدائي**)، البيْتَيْن[4]، الاعتِجارُ: لفُّ العِمامةِ من غيرِ إدارةٍ تحتَ الحنَك.

---

(١) لكثيرّ عزّة في «ديوانه»، ص١٨٣.

(٢) «ديوان زهير»، ص٧.

(٣) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «وصفُ المعروف»، والأمرُ فيه قريب.

(٤) لم أهتدِ إلى قائل البيتين فيما بين يديّ من مصادر التخريج.

أراد بردائه سَيْفَه، ثم قال: «فاعتجِرْ منه بشَطْر»، فنَظَرَ إلى المُستعارِ في لفظ الاعتِجَار، ولو نَظَرَ إليه فيما نحنُ فيه لقيل: فكساهم لباسَ الجُوع والخوف، ولَقَالَ كُثَيِّر: ضافي الرداءِ إذا تبسَّم ضاحكًا. ﴿وَهُمْ ظَٰلِمُونَ﴾ في حالِ التِبَاسهم بالظُّلْم، كقوله: ﴿ٱلَّذِينَ تَتَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ﴾ [النحل: ٢٨]. نعوذُ بالله من مُفاجأة النَّقْمةِ والموت على الغَفْلة. وقُرِئ: (والخَوْفَ)؛ عطفًا على اللِّباس، أو على تقديرِ حذفِ المُضافِ وإقامةِ المضافِ إليه مقامَه، أصلُه: ولباسَ الخوف. وقُرِئ: (لباسَ الخوفِ والجوعِ).

[﴿فَكُلُوا۟ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ حَلَٰلًا طَيِّبًا وَٱشْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ * إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ وَٱلدَّمَ وَلَحْمَ ٱلْخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ ١١٤-١١٥]

لـمّا وعَظَهم بما ذَكَرَ مِن حالِ القرية وما أُوتِيتْ به من كُفرِها وسوءِ صَنيعها،

الجَوهريّ: الاعتجارُ: لفُّ العِمامةِ على الرّأس. قال الرّاجِز(١):

جاءَتْ به مُعتَجِرًا ببُرْدِه

يقول: يُجاذبُني سَيْفي عبدُ عَمْرو، يريدُ أن يأخُذَه منّي، فقلت: رُوَيْدَكَ! في النِّصفُ الأعلى منهُ الذي هُو في يميني، وخُذْ أنت النصفَ الأخيرَ منه، فلُفَّ على رأسِك. ومِثْلُه قولُ الآخَر:

تُقاسِمُهُم أسيافُنا شرَّ قسمةٍ ففينا غَواشيها وفيهِمْ صُدورُها(٢)

قولُه: (ضافي الرّداء)، أي: سابِغُه.

قولُه: (وما أوتِيَتْ به مِن كُفْرِها)، أي: أُهلكت، الضميرُ في (به) للموصول، يقال: أَتى عليهمُ الدّهر، أي: أهلكَهم وأفْناهُم، وأصلُه مِن إتْيانِ العدوّ.

---

(١) هو دُكَين الرّاجِز. انظر: «الصِّحاح» للجوهريّ (٢: ٧٣٧).

(٢) البيت لجعفر بن عُلْبة الحارثيّ. ذكره الحمدوني في «التذكرة» (١: ٢٦٢)، وقَبْله:

لا يكشفُ الغمّاءَ إلّا ابنُ حُرّةٍ يرى غمراتِ الموتِ ثمّ يزورُها

وصَلَ بذلك بالفاءِ في قولـه: ﴿ فَكُلُواْ ﴾؛ صدَّهم عن أفعـالِ الجاهليَّة ومَذاهِبهم الفاسدةِ التي كانوا عليها، بأنْ أمَرَهم بأكْلِ ما رَزَقَهم الله من الحلالِ الطيِّب، وشُكرِ

قولُه: (**وصَل بذلك بالفاءِ في قولِه: ﴿ فَكُلُواْ ﴾ صدَّهم عن أفعالِ الجاهليّة ومذاهِبهم الفاسدة**)، بيانٌ لرَبْطِ الآياتِ مِن لدُنْ مفتَتح السُّورة، ولقد أسلَفْنا أنّ هذه السُّورةَ في بيانِ سوءِ أفعالِ قُرَيْش وقبائِحِهم، وفي تَذكارِهم ما خوّلَ الله لهم من أنواعِ النِّعَم، وفي إنذارِهم بنِقَم الله، وما حَلّ بمَن سبَقَ منَ الأُمَم الخالية، ولمّا عدّد عليهم النِّعَم المتكاثرة من ذِكْرِ الأنعام وفوائِدِها وثَمَراتِ النّخيل ومنافع ما يَصِلُ إليهم منَ النّحْل، وأنذرَهم بأنواعٍ منَ النّذُر، ثُمّ نَعى عليهم ما كانوا يَفتَرونَ على الله منَ اتّخاذِ البناتِ، وقال: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ مَا يَكْرَهُونَ وَتَصِفُ أَلْسِنَتُهُمُ ٱلْكَذِبَ أَنَّ لَهُمُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ [النحل: ٦٢]، وأرادَ أن يَذكُرَ نوعًا آخَرَ مِن أفعالِهم، وهُو تحليلهم بأهوائهم ما حرّمَ الله مِن أكلِ المَيْتة والدّمِ ولحمِ الخنزير، وتحريمِهم ما أحلّهُ الله منَ البحائرِ والسّوائبِ والوصائل والحام، وقولِهم: ﴿مَا فِى بُطُونِ هَٰذِهِ ٱلْأَنْعَٰمِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِنَا ﴾ [الأنعام: ١٣٩]، عقّبَ ذلك ضَرْبَ المثَل بقولِه: ﴿ وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً ﴾ الآية، ليكونَ كالتخلُّصِ إلى قولِه: ﴿فَكُلُواْ﴾، فرَدِفَ بقولِه: ﴿ وَلَا تَقُولُواْ لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ ٱلْكَذِبَ هَٰذَا حَلَٰلٌ وَهَٰذَا حَرَامٌ ﴾، ويدُلُّ عليه تكريرُ قولِه: ﴿تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ ٱلْكَذِبَ﴾.

فظَهَرَ مِن هذا التقريرِ أنّ المأمورَ بـه هُـو مـا عدّدَ الله مِن أوّلِ السُّورةِ منَ المأكولِ والمشروب. أمّا المأكولُ فمنها قولُه: ﴿ وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا لَكُمْ ﴾ إلى ﴿وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾ [النحل: ٥] ومنها قولُه: ﴿ يُنۢبِتُ لَكُم بِهِ ٱلزَّرْعَ وَٱلزَّيْتُونَ وَٱلنَّخِيلَ وَٱلْأَعْنَٰبَ وَمِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ ﴾ [النحل: ١١]، ومنها قولُه: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى سَخَّرَ ٱلْبَحْرَ لِتَأْكُلُواْ مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا ﴾ [النحل: ١٤]، وأمّا المشروبُ فمنها قولُه: ﴿أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً لَّكُم مِّنْهُ شَرَابٌ ﴾ [النحل: ١٠][(١)]، ومنها قولُه: ﴿ وَإِنَّ لَكُمْ فِى ٱلْأَنْعَٰمِ لَعِبْرَةً نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِى بُطُونِهِۦ ﴾ [النحل: ٦٦]،

---

(١) من قولِه: «ومنها قولُه: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى سَخَّرَ ٱلْبَحْرَ لِتَأْكُلُواْ مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا ﴾» إلى هنا لم يرد في (ح).

إنْعامِه بذلك، وقال: ﴿إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ يعني: تُطيعون. أو: إنْ صحَّ زعمُكم أنَّكم تعبُدون الله بعبادة الآلهة؛ لأنّها شُفعاؤكم عنده. ثم عدَّد عليهم محرَّماتِ الله، ونَهاهم عن تحريمِهم وتحليلِهم بأهْوائهم وجَهالاتِهم، دونَ اتِّباعِ ما شَرَعَ الله على لسانِ أنبيائه.

[﴿وَلَا تَقُولُوا۟ لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ ٱلْكَذِبَ هَٰذَا حَلَٰلٌ وَهَٰذَا حَرَامٌ لِّتَفْتَرُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ * مَتَٰعٌ قَلِيلٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ ١١٦-١١٧]

وانتصابُ «الكَذِب» بـ﴿لَا تَقُولُوا۟﴾، على: ولا تَقُولوا الكذبَ لِما تَصِفُه ألسِنتُكم من البَهائم بالحلِّ والحُرمة في قولِكم: ﴿مَا فِى بُطُونِ هَٰذِهِ ٱلْأَنْعَٰمِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِنَا﴾ [الأنعام: ١٣٩] مِن غيرِ استنادِ ذلك الوصفِ إلى وحيٍ مِنَ الله أو إلى قياسٍ مُستنِدٍ إليه. واللّامُ مثلُها في قولِك: ولا تقولوا لِما أحلَّ الله: هو حَرام. وقوله: ﴿هَٰذَا حَلَٰلٌ وَهَٰذَا حَرَامٌ﴾ بدلٌ من ﴿ٱلْكَذِبَ﴾. ويجوزُ أن يتعلّق بـ﴿تَصِفُ﴾ على إرادةِ القول، أي: ولا تقولوا الكذبَ لِما تَصِفُه ألسنتُكم، فتقول: هذا

ومنها: ﴿وَمِن ثَمَرَٰتِ ٱلنَّخِيلِ وَٱلْأَعْنَٰبِ تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا﴾ [النحل: ٦٧]، ومنها: ﴿يَخْرُجُ مِنۢ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ فِيهِ شِفَآءٌ لِّلنَّاسِ﴾ [النحل: ٦٩]، والله أعلَم.

قولُه: (أو إنْ صَحّ زَعْمُكم أنّكم تعبُدونَ الله)، يعني: جاءتِ الشّرطيّةُ مؤكِّدةً للكلام، فإمّا أن تُحمَلَ العبادةُ على الطاعةِ ليُطابِقَ الأمرَ، وهُو: ﴿فَكُلُوا۟﴾، أو أن تُجرى على حقيقتِها، لكنْ على الزّعمِ الكاذِب.

قولُه: (وانتصابُ «الكذِبِ» بـ﴿لَا تَقُولُوا۟﴾)، وهُو يَحتمِلُ أن يكونَ مفعولًا به، وأن يكونَ مفعولًا مطلقًا، وقد مضى عن ابنِ الحاجِبِ أنّ مِثلَ هذا يبتني على أنّ القولَ يتعدّى أو لا يتعدّى، ففيه قولانِ: فإنْ تعدّى فهُو مفعولٌ به، وإلّا فمفعولٌ مطلَقٌ.

قولُه: (ويجوزُ أن يتعلّقَ - أي: ﴿هَٰذَا حَلَٰلٌ وَهَٰذَا حَرَامٌ﴾ - بـ﴿تَصِفُ﴾ على إرادةِ القول)،

حلالٌ وهذا حرام. ولكَ أن تنصبَ ﴿ٱلْكَذِبَ﴾ بـ ﴿تَصِفُ﴾، وتجعلَ «ما» مصدريَّة، وتُعلِّقَ ﴿هَٰذَا حَلَٰلٌ وَهَٰذَا حَرَامٌ﴾ بـ ﴿لَا تَقُولُوا۟﴾، على: ولا تقولوا: هذا حلالٌ وهذا حرام؛ لوصفِ ألسنتِكم الكذب، أي: لا تحرِّموا ولا تحلِّلوا لأجْلِ قولٍ تَنطِقُ به ألسنتُكم ويجولُ في أفواهِكم، لا لأجْلِ حُجَّةٍ وبيِّنة، ولكن قولٌ ساذَج ودَعْوى فارغة. فإن قلت: ما معنى وصفِ ألسنتهم الكذب؟ قلت: هو مِن فصيحِ الكلام وبَلِيْغه، جعلَ قولَهم كأنه عَيْنُ الكذب ومَحْضُه، فإذا نطقتْ به ألسنتُهم فقد حَلَّت الكذبَ

فالفاءُ في: «فتقولَ» في الكتابِ كالفاءِ في قولِه: ﴿فَتُوبُوٓا۟ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ فَٱقْتُلُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤].

قولُه: (ولك أن تَنصِبَ ﴿ٱلْكَذِبَ﴾ بـ ﴿تَصِفُ﴾)، عطفٌ على قولِه: «وانتصابُ الكذِبِ بـ ﴿لَا تَقُولُوا۟﴾»، و﴿مَا﴾: مَصْدَريّة، واللامُ بمعنى: لأجْل، وعلى الأوّلِ موصولة، واللامُ صلةٌ لقولِه: ﴿لَا تَقُولُوا۟﴾.

قولُه: (جعَلَ قولَهم كأنهُ عيْنُ الكذِبِ ومَحْضُه)، قال الإمامُ والقاضي: كأنّ ماهيّةَ الكذِب وحقيقتَه مجهولةٌ، وكلامُهم يكشفُ عن حقيقةِ الكذِب ويوضِّحُ ماهِيّتَه[1]، أرادَ أنّ قولَه: ﴿تَصِفُ﴾ بمعنى: تُوَضِّحُ وتُبَيِّن؛ لأنّ بعضَ الصِّفاتِ بمنزلةِ الكاشِفِ عن المحدود، والتعريفُ في الكذِبِ للجِنس، فكأنّ ألسنَتَهم إذا أخَذتْ في النُّطقِ وصَفتْ ذلك الجِنسَ وكشَفتْ عن حقيقتِه، وعليه قولُ أبي العلاء:

سَرى بَــرْقُ المعَرّةِ بعدَ وهْنٍ فباتَ بِرامةٍ يَصِفُ الكَلالا[2]

هذا، وأمّا ما عليه ظاهرُ كلام المصنِّف، فهُو أنّ أصـلَ الكلام: لا تقولوا: هذا حلالٌ وهذا حرامٌ، لأجْلِ قولِكمُ الكذِبَ. فالقَولُ وصْفٌ بالكذِب في قولِه: «لأجْلِ قولٍ تَنطِقُ به ألسنتُكم» ليُؤذِنَ بأنّ ذلكَ تفوُّهٌ وتقوُّلٌ مِن غيرِ تحقيق، كقولِه: ﴿ذَٰلِكُمْ قَوْلُكُم بِأَفْوَٰهِكُمْ﴾ [الأحزاب: ٤]، وإليه الإشارةُ بقولِه: «لا لأجْلِ حُجّةٍ وبيِّنة»، ثُمّ زيدَ في المبالغةِ بأنْ قيلَ: ﴿تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ ٱلْكَذِبَ﴾ ليُعلَم أنّ قولَهم ـ لكثْرةِ اتّصافِه بالكذب ـ صارَ بمنزلةِ

---

(١) انظر: «مفاتيح الغيب» (٢٠: ١٣٢)، و«أنوار التنزيل» (٣: ٤٢٤).

(٢) «ديوان سقط الزند» للمعرّي، ص٥١.

بحِلْيته وصوَّرتْه بصُورته، كقولهم: وجهُها يَصِفُ الجَمال، وعَيْنُها تَصِفُ السِّحر. وقُرئ: (الكَذِبِ) بالجرِّ صفةً لـ«ما» المصدريّة، كأنه قيل: لوصْفِها الكذب، بمعنى

الواصفِ له، فإذا نطَقتْ ألسنتُهم بالكذِب، فقد حَلّتِ الكذِبَ بِحلْيته، ونحوُه في المبالغة: نهارُه صائمٌ وليلُه قائم، فوُصِفَ اليومُ الذي يَصومُ فيه هذا الشخصُ بصفتِه، لكثْرةِ صُدورِ هذا الفعلِ فيه، ولذلك وَجهُها[1] كانَ موصوفًا بالجمالِ الفائق، ثُمّ صارَ حقيقةَ الجمالِ ومنبَعَه، بحيثُ هُو الذي يَصِفُ الجَمال، كقولِ القائل:

أضحَتْ يمينُك مِن جُودٍ مصَوّرةً ... لا بل يمينُكَ منها صورةُ الجُودِ[2]

فالأسلوبُ منَ الإسنادِ المَجازيِّ. أو تقولُ: إنّ وجْهَها يَصِفُ الجَمالَ بلسانِ الحال، على الاستعارةِ المَكْنيّة، بأنْ تقولَ: إنّما بي منَ الشّكَلِ والغَنج والدّلال والمَلاحة، هُو الجَمالُ بعَيْنِه، وقريبٌ منه:

وبي ظَبْيُ أُنسٍ كَمّلَ اللهُ حُسـنَهُ ... وقالَ لأبصارِ الخلائقِ عَوِّذي[3]

وعن بعضِهم: يعني وَجهَهُ يَذْكُرُ ويُظهِرُ فيه شيئًا فيه الجَمال، وهُو الملاحةُ التي هِي سببُ الجَمال.

قولُه: (صفةً لـ«ما» المصدَريّة)، وهِي حَرْف، والحروفُ لا توصَفُ، والمرادُ وَصْفُ «ما» معَ مدخولِها، وهُو وَصْفُ ألسنتِكم، ويُعلَمُ منهُ أنّ «ما» معَ ما بعدَها مَعرِفة؛ لأنّها شبيهةٌ بـ«أن» المصدَريّة وهي حرفٌ والحروفُ لا توصفُ، وهِي معَ ما بعدَها مَعرِفة. قال أبو البقاء في قولِه تعالى: ﴿وَمَاكَانَ قَوْلَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا۟﴾: الجُمهورُ على فَتْح اللام على أنّ اسمَ «كان» ما بعدَ «إلّا»، وهُو أقوى مِن أن يُجعَلَ خبَرًا، والأوّلُ اسمًا؛ لأنّ ﴿أَن قَالُوا۟﴾ يُشبِهُ

---

(١) يعني: وجْهُها يصِفُ الجمال.

(٢) البيت للحسَين بن مُطيْرٍ، قالَهُ في مدْحِ المهديّ. انظر: «الأغاني» (١٦: ٢٩)، وعزاه ابن حمدون في «التذكرة» (١: ٩٤) لأعرابيٍّ يمدَحُ معن بن زائدة، وبَعده:

بنورِ وجْهِكَ تُضحي الأرضُ مشرقةً ... ومِن بنانِكَ يجْـري الماءُ بالعــودِ

(٣) البيت لابن حَمْدونَ في «تذكرته» (١: ٥٠) من أبياتٍ ومُقطّعاتٍ قالها في أيامِ الغرارةِ والصِّبا.

الكاذِب، كقوله تعالى: ﴿بِدَمٍ كَذِبٍ﴾ [يوسف: ١٨]. والمراد بالوَصْف: وصفُها البهائمَ بالحلِّ والحُرمة. وقُرئ: (الكُذُب)؛ جمع كَذُوب، بالرَّفع، صفةً للألسنة، وبالنصبِ على الشَّتم، أو بمعنى: الكَلِم الكَواذب، أو هو جمعُ الكِذاب من قولك: كَذَبَ كِذابًا، ذكرَه ابنُ جنِّي. واللامُ في ﴿لِّنَفۡتَرُواْ﴾ من التَّعليل الذي لا يتضمَّنُ معنى الغرض. ﴿مَتَٰعٞ قَلِيلٞ﴾ خبرُ مبتدأٍ محذوف، أي: منفعتُهم فيما هم عليه من أفعالِ الجاهليَّة منفعةٌ قليلة وعِقابُها عظيم.

[﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمۡنَا مَا قَصَصۡنَا عَلَيۡكَ مِن قَبۡلُۖ وَمَا ظَلَمۡنَٰهُمۡ وَلَٰكِن كَانُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ يَظۡلِمُونَ﴾ ١١٨]

المُضمَر في أنه لا يوصف وهُو أعرَف[1]، وذهبَ هنا إلى أنّ الكذِبَ: بدَلٌ مِن «ما»، سواءٌ جعَلْتَها مَصْدَريّةً أو بمعنى «الذي»[2]. وكذا عن ابنِ جِنّيّ[3].

قولُه: (﴿بِدَمٍ كَذِبٍ﴾ [يوسف: ١٨])، قال أي: ذي كذِب، أو وَصْفٌ بالمصدرِ مبالغةً، كأنهُ نفسُ الكذِب.

قولُه: (أو هُو جمعُ الكِذَاب)، قال أبو البقاء: ويُقرَأُ بضمِّ الكافِ والذّالِ وفَتْح الباء، وهُو جمعُ كِذاب، بالتخفيفِ، مثلَ: كِتابٍ وكُتُب، وهُو مصدَرٌ. وهِيَ معنى قراءةِ مَن قرَأَ بفَتحِ الكافِ والباءِ وكسرِ الذّال، وهُو منصوبٌ بـ﴿تَصِفُ﴾ و«ما» مَصْدَريّة[4].

قولُه: (ذكَرَهُ ابنُ جنّيّ)، وعن بعضِهم: ابنُ جِنِّيْ، بسكونِ الياء، وليست بياءِ النّسَب، وهُو في الأصلِ كُنّيَ فعُرِّبَ وبُنِيَ بالسكون، وكذا وجَدتُ بخَطِّ مولاي بهاءِ الدِّين القاشيِّ رحمَهُ الله.

قولُه: (منَ التعليلِ الذي لا يتضمّنُ معنى الغرَض)، فيكونُ للعاقبةِ والصّيْرورة.

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣٠٠).

(٢) المصدر السابق (٢: ٨٠٩).

(٣) قالَه في «المحتسب» (٢: ١٢)، وهو الذي نزع إليه ابن الأنباريّ في «البيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٤).

(٤) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٠٩).

﴿مَا قَصَصْنَا عَلَيْكَ﴾: يعني: في سُورة الأنعام.

[﴿ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ عَمِلُوا السُّوءَ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ ١١٩]

﴿بِجَهَالَةٍ﴾ في موضع الحال، أي: عَمِلوا السُّوءَ جاهلين غيرَ عارفين بالله وبعِقابه، أو: غيرَ متدبِّرين للعاقبة؛ لغَلَبةِ الشَّهوة عليهم. ﴿مِنْ بَعْدِهَا﴾: مِن بعدِ التَّوبة.

[﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ * شَاكِرًا لِأَنْعُمِهِ اجْتَبَاهُ وَهَدَاهُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ * وَآتَيْنَاهُ فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَإِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ﴾ ١٢٠-١٢٢]

﴿كَانَ أُمَّةً﴾ فيه وَجْهان: أحدُهما: أنه كان وحدَه أُمَّةً من الأُمم؛ لكَمالِه في جميع صفاتِ الخَير، كقوله:

لَيس مِنَ الله بمُسْتَنْكَرٍ أنْ يَجمَعَ العالَمَ في واحِدِ

قولُه: (يعني: في سورةِ الأنعام)، أي: قولَه: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا كُلَّ ذِي ظُفُرٍ﴾ [الأنعام: ١٤٦] الآيـة، واتِّصالُ هذه بما قبلَها كاتِّصالِها بـه، وسيجيءُ بيانُ الرَّبطِ[١] إن شاءَ الله.

قولُه: (ليسَ منَ الله بمُستنكرٍ) البيت[٢]، يُروى: «لله»[٣]، يعني: أنّ الله تعالى قادرٌ على أن يجمَعَ في واحِدٍ ما في الناسِ مِن معاني الفَضْلِ والكمال.

---

(١) في (ط): «وسيجيء بيانه».

(٢) لأبي نواس في «ديوانه»، ص٢٨٨، قاله في وصف الفضل البرمكيّ مستعطفًا الرّشيد في إقالةِ عثرتِه.

(٣) لكن بإثبات واو في أوله: «وليس لله»، وهو ما وقع في الأصل الخطي من «الكشاف»، والأول هو ما ورد في متن «الكشاف» من (ط).

وعن مُجاهد: كان مؤمنًا وحدَه والناسُ كلُّهم كفّار. والثاني: أن يكون «أُمَّة» **بمعنى: مأمُوم**، أي: يَؤمُّه الناس؛ ليأخُذوا منه الخير، **أو بمعنى: مؤتمٍّ به**، **كالرُّحْلَة والنُّخْبَة**، وما أشبهَ ذلك ممّا جاء من فُعلة بمعنى مَفْعُول، فيكونُ مثلَ قوله: ﴿قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾ [البقرة: ١٢٤]. **وروى الشَّعبيُّ عن فَرْوةَ بنِ نوفلٍ الأَشجعيّ**، عن ابنِ مسعود أنه قال: إنَّ مُعاذًا كان أُمَّةً قانتًا لله، فقلت: غلطت، إنما هو إبراهيم. فقال: الأُمَّة: الذي يُعلِّم الخير، والقانت: المُطيعُ لله ورسولِه، وكان مُعاذٌ كذلك. وعن عمرَ رضي الله عنه ـ أنه قال حين قيل له: ألا تَستخلِف؟ـ: لو كان أبو عُبيدة حيًّا لاستخلفْتُه، ولو كان معاذٌ حيًّا لَاستخلفتُه، **ولو كان سالمٌ حيًّا لاستخلفْتُه**؛ فإني سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول:

قولُه: (بمعنى: مأموم)، أي: مقصود، «يؤمُّهُ الناسُ» أي: يَقصِدونَهُ ليأخُذوا منهُ الخيرَ.

الجوهري: الأَمّ، بالفَتح: القَصْد. يقال: أمّه وأمّمَه وتأمّمه؛ إذا قصدَه.

قولُه: (أو بمعنى: مؤتَمٍّ به)، الجَوهريّ: أممْتُ القومَ في الصّلاةِ إمامةً، وائْتَمّ به، أي: اقتَدى به.

قولُه: (كالرُّحلة والنُّخبة)، الجَوهريّ: الرُّحلةُ بالضَمِّ: الوجهُ الذي يُريدُه، يقال: أنتُم رُحْلَتي، أي: الذين أرتحِلُ إليهم، والانتخابُ: الاختيارُ، والنُّخبةُ مثلُ النُّجبة، يقال: جاءني في نُجَبٍ من أصحابِه، أي: خِيارِهم.

قولُه: (ورَوى الشّعبيُّ عن فَروةَ بنِ نَوْفل)، الحديثُ بتَمامِه رَوى قريبًا منهُ ابنُ عبدِ البرِّ في «الاستيعاب»[1].

قولُه: (ولو كان سالمٌ حيًّا لاستَخلفْتُه)، وفي «الكامل» لابنِ الأثيرِ: أنّ عُمرَ رضيَ الله عنه قيل له: لوِ استخلَفْتَ؟ قال: لو كان أبو عُبيدةَ حيًّا لاستَخلفْتُه، وقلتُ لربّي إنْ سألَني[2]:

---

(١) «الاستيعاب» (٣: ١٤٠٧)، وأخرجه الطبريُّ في «التفسير» (١٤: ١٩١)، والطبرانيُّ في «المعجم الكبير» (٩٩٤٦)، والحاكمُ في «المستدرك» (٣: ٢٧١). وقال الهيثميّ في «مجمع الزوائد» (٩: ٣٧٩): رواه الطبرانيّ، ورجالُه رجال الصحيح، غير حجّاج بن إبراهيم، وهو ثقة.

(٢) في النسخة (ح): «لو».

«**أبو عُبيدةَ أمينُ هذه الأُمَّة**، ومُعاذٌ أُمَّةٌ قانت لله، ليس بينَه وبين الله يومَ القيامة إلا المُرسَلون، وسالِـمٌ شديدُ الحُبِّ لله، لو كان لا يَخافُ الله لم يَعْصِه»، **وهو ذلك المعنى**، أي: كان إمامًا في الدِّين؛ لأنَّ الأئمّة: مُعلِّمو الخير. **والقانت: القائمُ بِما أَمَرَه الله**. والحَنيف: المائلُ إلى مِلَّة الإسلام غيرُ الزائلِ عنه. ونفى عنه الشِّرك؛ تكذيبًا لكفَّار

سمعتُ نبيّك يقول: «إنهُ أمينُ هذه الأمّة»، ولو كانَ سالمٌ مَوْلى أبي حُذَيفةَ حيًّا لاستخلَفْتُه، وقلتُ لرَبِّي إنْ سألَني: سَمِعتُ نبيّكَ يقول: «إنّ سالمًا شديدُ الحُبِّ لله»، ولم يذكُرْ فيه حديثَ معاذ.

وهذا مؤوّلٌ لِما ذكَرَ في «الاستيعاب»، عن عُمرَ أنهُ قال: لو كان سالمٌ حيًّا ما جعَلتُه شورى، وذلك بعدَ أنْ طُعِنَ، وهذا عندي أنهُ كانَ يَصدُرُ فيها عن رأيِه، يريدُ أنه لم يكنْ ممّن يَستحِقُّ الخلافةَ؛ لأنّ الأئمّةَ مِن قُرَيش، وسالمٌ كان مَوْلى.

قولُه: (**أبو عُبيدةَ أمينُ هذه الأمّة**)، رَوَينا عن البخاريِّ ومسلم والتِّرمذيِّ، عن أنس، أنّ رسولَ الله ﷺ قال: «إنّ لكلِّ أمّةٍ أمينًا، وأمينُ هذه الأمّةِ أبو عُبيدةَ بنُ الجرّاح»[1].

قولُه: (**وهُو ذلك المعنى**)، أي: قولُ عمرَ رضيَ الله عنه: «ومعاذٌ أمّةٌ، قانتٌ لله، ليسَ بينَه وبينَ الله يومَ القيامةِ إلّا المُرسَلون»[2]، ذلك المعنى الذي قالَهُ ابنُ مسعود، وهُو الأمّةُ الذي يُعلِّمُ الخَيْرَ.

قولُه: (**والقانتُ: القائمُ بما أمرَهُ الله**)، **الرّاغب**: القُنوتُ: لزومُ الطاعةِ معَ الخضوع، وفُسِّرَ بكلِّ واحدٍ منهُما في قولِه: ﴿وَقُومُواْ لِلَّهِ قَـٰنِتِينَ﴾ [البقرة: ٢٣٨]، وقولُه تعالى: ﴿كُلٌّ لَّهُۥ قَـٰنِتُونَ﴾ [البقرة: ١١٦] قيل: خاضِعونَ، وقيل: طائعونَ، وقيل: ساكنونَ، ولم يَعْنِ به كلّ السُّكوتِ، وإنّما عنَى به ما قالَ ﷺ: «إنّ هذه الصّلاةَ لا يصلُحُ فيها شيءٌ مِن كلام الآدميّين، وإنّما هِي

---

(١) أخرجه البخاريّ (٧٣٤٤)، ومسلم (٢٤١٩)، والترمذيّ (٣٧٩٠)، من حديثِ أنسٍ رضيَ الله عنه.

(٢) لم أهتدِ إليه بهذا اللفظ، لكن روى الطبرانيُّ في «الكبير» (٢٠: ٢٩) من حديثِ محمّد بن كعبِ القرَظيِّ قال: قالَ رسولُ الله ﷺ: «معاذ بن جبل أمام العلماءِ برَتْوة»، والرّتوة: المنزلة. قال الهيثميّ في «مجمع الزوائد» (٩: ٣٧٩): رواه الطبراني مرسلًا، وفيه محمّد بن عبد الله بن أزهر الأنصاريّ ولم أعرفه، وبقيّةُ رجاله رجالُ الصحيح.

قُريشٍ في زعمِهم أنهم على ملَّةِ أبيهم إبراهيم. ﴿ شَاكِرًا لِّأَنْعُمِهِ ﴾ رُوي: أنه كان لا يتغدَّى إلّا مع ضَيْف، فلم يَجِدْ ذاتَ يوم ضيفًا، فأخَّر غداءَه، فإذا هو بفَوْج من الملائكةِ في صُورة البَشَر، فدَعاهم إلى الطَّعام فخيَّلوا له أنَّ بهم جُذامًا، فقال: الآنَ وَجَبَتْ مُؤاكلَتُكم شُكرًا لله على أنه عافاني وابتَلاكم. ﴿ٱجْتَبَٰهُ﴾: اختصَّه واصطَفاه

قرآنٌ وتسبيح»[1]، وعلى هذا[2] سُئِلَ: أيُّ الصّلاةِ أفضل؟ فقال: «طُولُ القُنوت»[3]، أي: الاشتغالُ بالعبادةِ ورَفْضُ كلِّ ما سِواه، وقال تعالى: ﴿ إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا ﴾[4].

قولُه: (الآنَ وَجَبَتْ مُؤاكلتُكم شُكرًا لله تعالى)، يعني: إنّما يصحُّ الشُّكرُ في المؤاكَلة إذا كان فيها التكلُّفُ والمشَقّة، ولا شَكَّ أنّ المؤاكلةَ معَ المجذومِ ممّا يَتَقزَّزُ[5] منهُ الناسُ وتَنفِرُ منهُ النّفس[6].

قولُه: (﴿ٱجْتَبَٰهُ﴾: اختصَّهُ)، قال الرّاغب: جبَيْتُ الماءَ في الحَوْض: جَمَعته، والاجتباءُ: الجَمْعُ على سبيلِ الاصطفاء، واجتباءُ العبدِ: تخصيصُه إيّاه بفَيْضٍ[7] إلهيّ، يتحصّلُ لهُ منهُ أنواعٌ منَ النِّعَم بلا سَعْي منَ العَبد، وذلك للأنبياءِ ومَن يُقارِبُهم منَ الصِّدّيقينَ والشُّهداء، قال تعالى: ﴿يَجْتَبِىٓ إِلَيْهِ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِىٓ إِلَيْهِ مَن يُنِيبُ ﴾ [الشورى: ١٣][8].

---

(١) أخرجه مسلم (٥٣٧)، وأبو داود (٩٣٠)، والنسائيّ (١: ١٧٩)، والبغويّ في «شرح السنّة» (٣: ٢٣٨)، من حديثِ معاوية بن الحكَم السُّلميِّ رضيَ الله عنه.

(٢) من قوله: «به كلّ السُّكوت، وإنّما عنى به» إلى هنا سقط من (ح).

(٣) أخرجه مسلم (٧٥٦) وابن ماجه (١٤٢١) والترمذيّ (٣٨٧) من حديثِ جابرٍ رضَي الله عنه. وفسرّه الإمام النوويّ بقولِه: «المرادُ بالقنوتِ هنا القيامُ باتّفاقِ العلماء. وفيه دليلٌ للشافعيِّ ومن يقول كقوله: إنّ تطويلَ القيامِ أفْضَلُ مِن كثرةِ الرّكوعِ والسجود». انتهى بحروفِه من «شرح صحيح مسلم» (٣: ٢٩١).

(٤) «مفردات القرآن»، ص٦٨٥.

(٥) في (ح) و(ف): «يتضرر».

(٦) وذلك لِما ثبتَ من قولِه ﷺ: «فِرّ من المجذومِ فِرارَكَ من الأسد»: أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٩٧٢٢)، وعلّقه البخاريّ (٥٧٠٧)، ووصله البيهقيّ في «السنن الكبرى» (٧: ١٣٥)، من حديثِ أبي هريرةَ رضيَ الله عنه. ووقع في النسخة (ح): «وينفر منه الطبع».

(٧) في (ط): «بفضل».

(٨) «مفردات القرآن»، ص١٨٦-١٨٧.

للنبوَّة، ﴿وَهَدَىٰهُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾: إلى مِلَّةِ الإسلام. ﴿حَسَنَةً﴾ عن قَتادة: **هي تَنْوِيهُ الله بذِكْره**، حتى ليس مِن أهل دِينٍ إلّا وهم يتولَّونه. وقيل: الأموالُ والأولاد، وقيل: قولُ المصلِّي منّا: كما صلَّيتَ على إبراهيم. ﴿لَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾: لمِنْ أهل الجنَّة.

[﴿ ثُمَّ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ أَنِ ٱتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا ۖ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ ١٢٣]

﴿ ثُمَّ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ ﴾ في ﴿ ثُمَّ ﴾ **هذه ما فيها** من تَعْظيمِ منزلةِ رسول الله ﷺ، وإجلالِ محلِّه، والإيذانِ بأنَّ أشرفَ ما أُوتي خليلُ الله إبراهيمُ عليه السّلام من الكَرامة، وأجلَّ ما أُولِيَ من النِّعمة: اتِّباعُ رسولِ الله ﷺ مِلَّتَه. من قِبَلِ أنها دلَّت على تباعُدِ هذا النَّعْت في المَرْتبةِ مِن بَين سائرِ النُّعوت التي أثنى الله عليه بها.

[﴿ إِنَّمَا جُعِلَ ٱلسَّبْتُ عَلَى ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ۚ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فِيمَا كَانُوا۟ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴾ ١٢٤]

قولُه: (**هِيَ تنْويهُ الله بذِكْره**)، وهُو مِن إضافةِ المصدَر إلى الفاعل، ناهَ يَنُوهُ: إذا ارتفَعَ، ونوّهتُه تَنْويهًا: إذا رفَعتَه، ونوّهتُ باسمِه: إذا رَفَعْتَ بذِكْرِه.

قولُه: (**في ﴿ثُمَّ﴾ هذه ما فيها**)، إبهاميّةٌ، نحوَها في قولِه: ﴿فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾ [طه: ٧٨]، وفيها تكريرٌ للظّرف، نحوَ قولِهم: فيك زيدٌ راغبٌ فيك، أي: حصَلَ مِن إتْيانِ (ثُمّ) التي تُعطي معنى التّراخي في علُوِّ الرُّتبة مجازًا، تعظيمُ منزلة رسولِ الله ﷺ، وإيذانٌ أنّ أشرَفَ ما أُوتِيَ خليلُ الله اتّباعُ رسولِ الله ملّتَه، يعني: لمّا أُمِرَ حبيبُ الله باتّباع مِلّةِ خَليل الله حصَلتْ لخليلِ الله منزلةٌ عاليةٌ لا يُدانيها ما وُصِفَ بهِ منَ ابتداءِ قولِه: ﴿ إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا ﴾ إلى هنا.

قال صاحبُ «الانتصاف»: كأنهُ قال: وههُنا ما هُو أعلى مِن ذلك قَدْرًا ورُتبةً، وهُو أنّ سيِّدَ البشَرِ مأمورٌ بالوَحْي باتّباعِه، ونَصيبُ النبيِّ ﷺ في هذا التعظيم أوفَرُ وأكبر(١).

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٦٤٣).

﴿ٱلسَّبْتُ﴾ مصدرُ سَبَتتِ اليهود؛ إذا عظَّمت سَبْتَها. والمعنى: **إنما جُعل وَبالُ السَّبت**؛ وهو المَسْخ **﴿عَلَى ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُواْ فِيهِ﴾** واختلافُهم فيه: أنهم أحلُّوا الصيدَ فيه تارةً وحرَّموه تارَة، وكان الواجبُ عليهم أن يتَّفقوا في تحريمِه على كلمةٍ واحدة بعدما حتَّم الله عليهم الصبرَ عن الصيدِ فيه وتعظيمَه. **والمعنى في ذِكْر ذلك نحوُ المعنى في ضَرْبِ القرية التي كَفرتْ بأنعُم الله مَثلًا، وغيرِ ما ذكر**؛ وهو الإنذارُ من سخطِ الله

قولُه: (**وبالُ السّبتِ**)، أي: وبالُ تَـرْكِ تعظيمِ السِّبت. قال مُحيي السُّنّة: قيل: معناه: إنّما جُعِلَ السّبتُ لعنةً على الذين اختَلَفوا فيه، أي: خالَفوا فيه، وقيل: معناه: ما فرَضَ الله تعظيمَ السبتِ إلّا على الذين اختلَفوا فيه(١).

قولُه: (**والمعنى في ذكْرِ ذلك نحوُ المعنى في ضَرْبِ القَريةَ التي كفَرت بأنعُم الله مثَلًا، وغيرِ ما ذُكِر**)، عطفٌ على أنْعُمِ الله، أي: كفَرَتْ بأنعُمِ الله وبغيرِ أنعُمِ الله، ويَأباهُ بيانُ غيرِ ما ذُكِرَ بقولِه: «وهُو الإنذارُ مِن سخَطِ الله» إلى آخرِه؛ لأنّ مثْلَ هذا الإنذارِ مِن أجْلِ النِّعم. ويُمكنُ أن يُقال: إنه عطفٌ على قولِه: «في ضَرْبِ القريةِ» من حيثُ المعنى، يُريدُ: المعنى في ذكْرِ هذه الآيةِ نحوُ المعنى المذكورِ في قولِه: ﴿وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ ءَامِنَةً مُّطْمَئِنَّةً﴾ الآية، وهُو الاعتبارُ، وإيتاءُ النِّعمةِ والأمنِ والاطمئنانِ وكُفرانُها، ثُمّ استئصالُها في الدُّنيا، ونحوُ غيرِ ما ذُكِرَ فيه، وهُو أنّ أهلَ هذه القريةِ أنذرَتْهم أنبياؤهُم بأنْ يُعظِّموا أمرَ السَّبْتِ ولا يتَعرّضوا لسَخطِ الله بهَتْكِ حُرمتِه، فخالَفوهم وخلَعوا رِبْقةَ الطاعة عن أعناقِهم، فيجبُ أن يُقدّرَ فيها هذا المعنى لكوْنِ الآيتَيْنِ واردَتَيْنِ في الفريقَيْنِ منَ المشركينَ واليهود، بعدَما نعَى عليهِما تحريمَ ما أحلّهُ الله وتحليلَ ما حرّمَه، وبعدَما أُنذِروا وكفَروا بنِعَم الله وادّعَوْا أنّهم متّبعونَ ملّةَ إبراهيم، فكُذِّبوا بقولِه: إنّ إبراهيمَ عليه السلامُ كان حنيفًا وشاكِرًا، وهؤلاءِ مُشركونَ يَعبُدونَ مِن دونِ الله، واليهودُ يَكفُرونَ نِعَمَه، ولم يكنْ متابعًا لهُ إلّا هذا النبيُّ كما قال: ﴿إِنَّ أَوْلَى ٱلنَّاسِ بِإِبْرَٰهِيمَ لَلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ وَهَٰذَا ٱلنَّبِىُّ﴾ [آل عمران: ٦٨].

---

(١) «معالم التنزيل» (٥: ٥١) وزاد: أي: خالفوا فيه... فاختاروا تعظيمَ غيرِ ما فرضَ الله عليهم، وقد افترَضَ الله عليهم تعظيمَ يومِ الجمُعة.

على العُصاة والمخالِفين لأوامِره والخالِعين رِبقةَ طاعته. فإن قلت: ما معنى الحُكم بينهم إذا كانوا جميعًا مُحِلِّين أو محرِّمين؟ قلت: معناه: أنه يُجازيهم جزاءَ اختلاف فِعْلِهم في كونهم مُحِلِّين تارةً ومحرِّمين أُخرى. ووجهٌ آخر؛ وهو: أنَّ موسى عليه السَلام أمَرَهم

قولُه: (فما معنى الحُكم بينَهم؟)، يعني: إنّما يَحسُنُ إطلاقُ الاختلافِ والحُكمُ بينَ الفريقَيْنِ إذا وقَعَ التنازُعُ بينَهم، بأنْ كان بعضُهم مُحِلّين، وبعضُهم مُحرِّمين. وأمّا إذا كانوا جميعًا مُحِلّينَ تارةً، ومحرِّمينَ أُخرى، فلا يقَعُ التنازُعُ والاختلاف، فما معنى قولِه تعالى: ﴿لِيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾؟ ووَجْهُ الجوابِ أنّ الاختلافَ كما يقَعُ بينَ المتنازعَيْنِ، يقَعُ أيضًا بينَ فعلَيْن وإن لم يقَع التنازُع بينَ القوم.

قولُه: (ووَجْهٌ آخَرُ، وهُو أنّ موسى عليه السلامُ أمرَهم)، إلى آخرِه، هذا الوجهُ رَواهُ الإمامُ عن ابنِ عبّاس، وقال: معنى «اختلَفوا على نبيِّهم» حيثُ أمرَهم بالجمُعةِ فاختاروا السبّت، لأنّ اختلافَهم في السّبتِ كان اختلافَهم على نبيِّهم في ذلك اليوم[١].

ويَنصُرُ هذا التأويلَ، ما رَواه البخاريُّ ومسلمٌ وابنُ ماجَه والنّسائيُّ، عن أبي هريرةَ رضيَ الله عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: «نحنُ الآخِرونَ السّابِقونَ يومَ القيامة، بيْدَ أنّهم أوتوا الكتابَ مِن قَبْلِنا، وأُوتيناهُ مِن بعدِهم، ثُمّ هذا يومُهمُ الذي فُرِضَ عليهم، يعني: الجمُعةَ، فاختلَفوا فيه، فهَدانا الله له، فالناسُ لنا فيه تبَع، اليهودُ غدًا والنّصارى بعدَ غَد»[٢]، رَواهُ الإمامُ أحمدُ عنه، وقال: إنّ رسولَ الله ﷺ قال: «ما طَلَعتِ الشّمسُ ولا غرَبت على يوم خَيرٍ مِن يومِ الجمُعة، هدانا الله له، وأضَلّ الناسَ عنهُ، فالناسُ لنا فيه تبَع، اليهودُ يومَ السّبت، والنّصارى يومَ الأحد، إنّ فيه لَساعةً لا يُوافقُها مؤمنٌ يُصلّي يسألُ الله شيئًا إلّا أعطاه»[٣].

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٠: ١٣٧) وقد سبقَ نقلُه عن الإمام البغوي.

(٢) أخرجه البخاريّ (٨٧٦) ومسلم (٨٥٥) والترمذيّ (٤٨٨) والنسائيّ (٣: ٨٥)، وانظر تمامَ تخريجه في «مسند الإمام أحمد» (٧٣٩٩).

(٣) «مسند الإمام أحمد» (١٠٧٢٣) وأخرجه النسائيّ في «عمل اليوم والليلة» (٩٢)، وصحّحه ابن خزيمة (١٧٢٦)، وانظر تمامَ تخريجه في «المسند».

أن يَجعلوا في الأُسبوعِ يومًا للعبادة، وأن يكونَ يومَ الجُمعة، فأبَوْا عليه وقالوا: نريدُ اليومَ الذي فرغَ الله فيه من خَلْق السماوات والأرض؛ وهو السبت، إلّا شِرْذمةً منهم قد رَضُوا بالجمعة، فهذا اختلافُهم في السبت؛ لأنَّ بعضَهم اختارَه وبعضَهم اختارَ عليه الجمعة، فأَذِنَ الله لهم في السَّبتِ وابتلاهم بتحريمِ الصَّيد فيه، فأطاعَ أمْرَ الله الراضُون بالجُمعة، فكانوا لا يَصِيدُون فيه، وأعقابُهم لم يَصبِرُوا عن الصَّيد، فمَسَخَهم الله دون أُولئك، وهو يَحكُمُ ﴿بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ فيُجازي كلَّ واحد من الفريقَيْن بما يَستوجِبُه.

ومعنى ﴿جُعِلَ ٱلسَّبْتُ﴾: فُرِضَ عليهم تعظيمُه وتركُ الاصطيادِ فيه. وقرئ: (إنما جَعَلَ السبتَ) على البناءِ للفاعل، وقرأ عبدُ الله: (إنَّا أنزَلْنا السَّبتَ).

[﴿ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ ۖ وَجَـٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ۚ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِۦ ۖ وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ﴾ ١٢٥]

﴿إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ﴾: إلى الإسلام ﴿بِٱلْحِكْمَةِ﴾: بالمَقالةِ المُحكَمة الصَّحيحة؛ وهي الدليلُ المُوضح للحقِّ المُزيل للشُّبهة ﴿وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ﴾ وهي التي لا يَخفى عليهم أنك تُناصِحُهم بها وتقصدُ ما ينفعُهم فيها. ويجوزُ أن يريدَ القرآن، أي: ادعُهم بالكتابِ الذي هو حكمةٌ وموعظةٌ حسنة، ﴿وَجَـٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾: بالطريقةِ

وقالَ الإمامُ: إنهُ تعالى أمرَ محمّدًا صلَواتُ الله عليه بمُتابعةِ إبراهيمَ عليه السّلام، وهذه المتابعةُ إنّما تَحصُلُ إذا قُلنا: إنّ إبراهيمَ عليه السلامُ قدِ اختارَ يومَ الجُمُعة. وعندَ هذا للسائلِ أن يسألَ: فلمَ اختارَ اليهودُ السبتَ؟ فأُجيبَ: ﴿إِنَّمَا جُعِلَ ٱلسَّبْتُ عَلَى ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ﴾(١).

قولُه: (ومعنى ﴿جُعِلَ ٱلسَّبْتُ﴾: فُرِضَ عليهم تعظيمُه)، فعلى هذا ضمّنَ ﴿جُعِلَ﴾ معنى: فُرِضَ، فأوْجَبَ باستعانةِ ﴿عَلَىٰ﴾، وعلى الوجهِ الأوّلِ قدّرَ مضافًا لتعلُّقِ الجارِّ به، وهُو قولُه: «جُعِلَ وَبالُ السّبتِ على الذين اختلَفوا فيه».

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٠: ٢٨٥).

التي هي أحسنُ طُرقِ المُجادَلة مِنَ الرِّفْقِ واللِّين، من غيرِ فَظاظةٍ ولا تَعْنيف، ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ﴾ بهم، فمَن كان فيه خيرٌ كَفاه الوعظُ القليل والنَّصيحةُ اليَسيرة، ومَن لا خيرَ فيه عجزتْ عنه الحِيَل، وكأنك تَضربُ منه في حديدٍ بارد.

قولُه: (﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ﴾ بهم)، إلى آخرِه، وضَعَ المُضمَرَ موضعَ قولِه: ﴿مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِۦ وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ﴾، ثُمّ فصّلَهُ بفَحْوى القرينتَيْنِ، ليُؤْذِنَ بأنّ المدعوّ في قولِه: ﴿إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ﴾ عامّ، وكذلك المُجادِلُ في قولِه: ﴿وَجَٰدِلْهُم﴾، كأنهُ تعالى يُسَلّيهِ صلَواتُ الله عليه وسلامُه على إذهابِ نفْسِه حسَراتٍ على عدَمِ إيمانِ القوم، أي: ما عليكَ إلّا الدّعوةُ إلى الله بالحِكمةِ والموعِظة الحسَنة، والمُجادَلةُ على طريقِ اللّين. وأمّا الهِدايةُ والإيمانُ فلا عليكَ. وأشارَ إلى التسليةِ بالإياسِ في قولِه: «وكأنّك تَضرِبُ منهُ في حديدٍ بارِد»، وإنّما قدّمَ في التنزيلِ ذكْرَ الضّالّين؛ لأنّ الكلامَ فيهم، وبه تقَعُ التسليةُ، وأخّرَهُ المصنِّفُ بناءً على قضيّةِ النّظْم ظاهرًا، ثُمّ إنهُ صلَواتُ الله عليه لمّا جَدّ في الإبلاغ، وبالغَ فيه وفي مُجادلتِهم حِرْصًا منهُ على إيمانِهم، وظنًّا منهُ أنهُ المُسيطِرُ على الكُلِّ، والقادِرُ على إيجادِ الهدايةِ فيهم، أُمِرَ بالدّعوةِ إلى الله بالحِكمةِ والمجادَلةِ باللّينِ والرِّفق، وعلّلَ الأمرَيْنِ بقولِه: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ﴾، وكرّرَ العِلمَ، أي: ما عليكَ إلّا البلاغُ بالحِكمةِ والمجادَلةُ باللّينِ، فمَن عَلِمَ الله فيه خيرًا كَفاهُ ذلك البلاغُ، ومَن عَلِمَ أنهُ لا خيرَ فيه، لا تُجْديهِ تلك المبالغة.

قولُه: (كأنّك تَضرِبُ منهُ في حديدٍ بارِد)، قال المَيْدانيُّ: هذا مثَلٌ يُضرَبُ لمَن طمِعَ في غيرِ مَطمَع[1]. قالَ الشاعر:

فإذا تساعَدتِ النفوسُ على الهَوى ... فالخَلْقُ يَضرِبُ في حديدٍ بارِدِ[2]

(مِن) في قولِه: «مِنهُ»: تجريديّة؛ لأنهُ جَرّدَ منهُ مثَلَ الحديدِ البارِدِ، و«في حديد» كـ«في» في قولِه تعالى: ﴿وَأَصْلِحْ لِى فِى ذُرِّيَّتِىٓ﴾ [الأحقاف: ١٥].

---

(١) «مجمع الأمثال» (١: ١٢٥).

(٢) لم أهتَدِ إليه. ونظيرُه قولُ الشاعر:

يا خادعَ البخلاءِ عن أموالِهم ... هيهاتَ تضربُ في حديدٍ بارِدِ

انظر: «مجمع الأمثال» (٢: ٣٨٦).

[﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا۟ بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُم بِهِۦ ۖ وَلَئِن صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِّلصَّـٰبِرِينَ ۞ وَٱصْبِرْ وَمَا صَبْرُكَ إِلَّا بِٱللَّهِ ۚ وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُ فِى ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ ۞ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوا۟ وَّٱلَّذِينَ هُم مُّحْسِنُونَ﴾ ١٢٦-١٢٨]

سُمِّيَ الفعلُ الأولُ باسم الثاني؛ للمُزاوجة. والمعنى: **إنْ صُنِعَ بكم صنيعُ سوءٍ؛ مِن قتل أو نحوِه، فقابِلُوه بمِثْله** ولا تَزيدوا عليه. وقُرِئَ: (وإن عَقَّبْتُمْ فَعَقِّبُوا)، أي: وإن قَفَّيْتُم بالانتصارِ فَقَفُّوا بمِثْل ما فُعِلَ بكم. رُوي: أنَّ المشركين مَثَّلوا بالمسلمين يوم أُحد: بَقَروا بُطونَهم وقَطعوا مَذاكِيرَهم، ما تَركوا أحدًا غيرَ مُمْثولٍ به **إلّا حنظلةَ بن الراهِب**، فوقفَ رسولُ الله ﷺ على حمزةَ وقد مُثِّل به، ورُوي: فرآه مَبْقُورَ البطن،

قولُه: (**سُمِّيَ الفعلُ الأوَّلُ**)، أي: ﴿فَعَاقِبُوا۟﴾ باسمِ الثاني، وهُو: ﴿بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُم بِهِۦ﴾، وهُو مِن بابِ المشاكَلة، سَمّاهُ المُزاوَجةَ لُغةً، وإنّما المزاوَجةُ: بينَ معنيَيْنِ في الشّرطِ والجزاء، كقولِ الشاعر:

إذا مــا نَهى النّاهي فلَجّ بيَ الهوى ... أصاخَ إلى الواشي فلَجّ بِهِ الهَجْرُ(١)

قولُه: (**إنْ صُنِعَ بكُم صَنيعُ سَوْءٍ مِن قتلٍ أو نحوِه، فقابِلوه بمثلِه**)، قال القاضي: لَمّا أمرَهُ ﷺ بالدّعوةِ وبيّنَ له طرُقَها، أشارَ إليه وإلى مَن يُتابِعُه بتَرْكِ المخالفة، ومُراعاةِ العَدْلِ معَ مَن يُناصِبُهم، فإنّ الدّعوةَ لا تنفَكُّ عنه، مِن حيثُ إنّها تتضَمّنُ رفْعَ العاداتِ وتَرْكَ الشهوات، والقَدْحَ في دينِ الأسلاف، والحُكمَ عليهم بالكُفرِ والضّلال(٢).

قولُـه: (**حنْظَلـةَ بنَ الرّاهِب**)، وفي «الاستيعاب»: هُو حَنْظَلةُ بـنُ أبي عامرٍ، الرّاهبِ الأنصاريُّ، أبوه: أبو عامر، يُعرَفُ بالرّاهبِ في الجاهليّة، قَدِمَ معَ قُريشٍ يومَ أُحُدٍ مُحارِبًا، فسَمّاهُ رسولُ الله ﷺ أبا عامرٍ الفاسِق، ماتَ بالرّوم كافرًا.

---

(١) للبحتري في «ديوانه» (٢: ٨٤٤).

(٢) «أنوار التنزيل» (٣: ٤٢٧).

فقال: «أمَا والذي أحلِفُ به، لئنْ أظفَرَني الله بهم لأُمثِّلَنَّ بسبعينَ مكانَك»؛ فنزلت، فكَفَّر عن يَمينه وكفَّ عمَّا أرادَه. ولا خلافَ في تحريم المُثْلة، وقد وردتِ الأخبارُ بالنهي عنها حتى بالكَلْب العَقُور. إمّا أن يرجعَ الضميرُ في ﴿لَهُوَ﴾ إلى صَبْرهم، وهو مصدرُ ﴿صَبَرْتُمْ﴾، ويرادَ بالصابرين: المُخاطَبون، أي: ولئنْ صَبرتم لَصبرُكم خيرٌ لكم، **فوُضِعَ «الصابرون» موضعَ الضمير؛ ثناءً من الله عليهم بأنهم صابِرُون على**

وأمّا ابنُه حَنْظَلَةُ فهُو المعروفُ بغَسيلِ الملائكة، قُتلَ يومَ أُحُدٍ شهيدًا. قالتِ امرأتُه: حَنْظلةُ أجْنبَ وغَسّلتُ إحدى شِقّيْ رأسِه، فلمّا سمعَ الهَيْعة(١) خرجَ، فقُتِلَ، فقالَ رسولُ الله ﷺ: «رأيتُ الملائكةَ تُغسِّلُه»(٢).

قولُه: (**فوُضِعَ «الصّابِرون» موضعَ الضّميرِ ثناءً منَ الله**)، **الرّاغب**: الصّبرُ: الإمساكُ في ضِيق، يقال: صبَرتُ الدّابّةَ؛ حبَسْتُها بلا علَف، وصَبَرتُ فلانًا: خلَفتهُ خِلْفةً لا خروجَ لهُ منها، والصّبرُ: حبْسُ النفْس على ما يَقتضيهِ العقلُ أو الشّرعُ أو كلاهما، فالصّبرُ: لفظٌ عامّ، وربّما خولِفَ بينَ أسمائِه بحسَبِ اختلافِ مَواقِعه، فإنْ كان حبَسَ النّفْسَ لمُصيبة، سُمِّيَ صَبْرًا لا غيرُ، ويُضادُّه الجزَع، وإن كانَ في مُحاربةٍ سُمّيَ شجاعةً، ويُضادُّهُ الجُبْن، وإن كانَ في نائبةٍ مُضْجِرة، سُمِّيَ رَحْبَ الصّدر، ويُضادُّه الضّجَر، وإن كان في إمساكِ الكلامِ سُمِّيَ كِتْمانًا، ويُضادُّه المَذْلُ، وقد سَمّى الله تعالى كلّ ذلك صَبْرًا، ونَبّهَ عليه بقولِه: ﴿وَالصَّٰبِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ﴾ [البقرة: ١٧٧](٣)، يقالُ: رجُلٌ مَذِلٌ، أي: باذِلٌ لِما عندَهُ مِن مالٍ أو سِرّ(٤).

---

(١) يعني الصيحة، والمرادُ به النفيرُ لجهادِ العدوّ.

(٢) «الاستيعاب» (١: ٣٨٠-٣٨١). والحديثُ المذكور ذكره ابن الأثير في «أسد الغابة» (١: ٥٤٢)، والحافظ ابن حجر في «الإصابة» (٢: ١٣٧)، من طريقِ ابن إسحاقَ في «المغازي».

(٣) «مفردات القرآن»، ص٤٧٤.

(٤) ومنهُ قولُ الشاعر:

ولا تَمْذُلْ بسِرِّكَ، كلُّ سِرٍّ ... إذا ما جاوَزَ الإثنين فاشِ

انظر: «أساس البلاغة» (مذل).

الشَّدائد. **أو وَصَفَهم بالصِّفة التي تحصُلُ لهم إذا صَبَرُوا عن المعاقَبة.** وإمَّا أن يرجعَ إلى جنسِ الصَّبْر، وقد دَلَّ عليه ﴿صَبَرْتُمْ﴾، ويُرادَ بالصابرين جِنْسُهم، **كأنه قيل: ولَلصَّبْرُ خيرٌ للصابرين،** ونحوُه قولُه تعالى: ﴿فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى ٱللَّهِ﴾ [الشورى: ٤٠]، ﴿وَأَن تَعْفُوٓا۟ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [البقرة: ٢٣٧]. ثم قال لرسولِه ﷺ: ﴿وَٱصْبِرْ﴾ أنت، **فعزَمَ عليه بالصَّبر،** ﴿وَمَا صَبْرُكَ إِلَّا بِٱللَّهِ﴾ أي: بتوفيقِه وتَثْبيته ورَبْطِه على قلبك، ﴿وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ﴾ أي: على الكافرين، كقولِه: ﴿فَلَا تَأْسَ عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [المائدة: ٦٨]، أو على المؤمنين **وما فَعَل بهم الكافرون،** ﴿وَلَا تَكُ فِى ضَيْقٍ﴾ وقُرئ:

قولُه: (**أو وصَفَهم بالصِّفةِ**)، عطفٌ على قولِه: «ثناءٌ عليهم منَ الله»، يعني: وضَعَ «الصابِرينَ» موضعَ ضميرِ المخاطَبينَ مجازًا؛ لأنّهم عندَ الخطابِ ما كانوا صابِرين، فسَمّاهمُ الله به، إمّا لمجرّدِ المَدْحِ والثناء؛ لأنّ الصَّبْرَ مِن أعظَمِ أوصافِ المتّقين، وإمّا لاكتسائهم بلِباسِ الصّبرِ جُعِلوا صابِرينَ ترغيبًا على الصّبرِ، وعلى أنْ يُرادَ بالصّابِرينَ الجنسُ لا يكونُ مِن وضْعِ المُظهَر موضعَ المُضمَر، فلا يكونُ مجازًا، بل يكونُ مِن بابِ الكِناية، فيَدخُلُ في هذا العامِّ المخاطَبونَ دخولًا أوّليًا.

قولُه: (**كأنهُ قيل: ولَلصَّبرُ خيرٌ للصّابِرينَ**)، حاصلُ الوجوهِ: أنّ معنى التركيبِ أنّ الصّبرَ عنِ المُعاقَبةِ وتَرْكِ المقابلة خيرٌ منَ استيفائها، كقولِه تعالى: ﴿وَأَن تَعْفُوٓا۟ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، ﴿فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى ٱللَّهِ﴾ [الشورى: ٤٠].

قولُه: (**فعزَمَ عليه بالصّبر**)، **الأساس:** عزَمْتُ عليكَ[1] لَمّا فعَلْتَ كذا، بمعنى: أقسَمْتُ، أي: وَكّد عليه أمرَ الصّبرِ بأنْ أمرَهُ وحدَه بالصّبر، بعدَما حثّهم عليهِ بالتّركيبِ القسَميّ؛ لأنّ اللامَ في ﴿وَلَئِن صَبَرْتُمْ﴾ موطِّئةٌ للقسَم، وفيه معنى الأمرِ، ثُمّ بيّنَ بأداةِ الحَصْرِ أنّ الصّبرَ عليه سَهْلٌ لكونِه بتوفيقِ الله وتسديدِه.

قولُه: (**وما فعَلَ بهمُ الكافرون**)، أي: منَ المُثْلة.

---

(١) قوله: «عزَمْتُ عليك» سقط من (ف).

(ولا تَكُنْ في ضَيْقٍ) أي: **ولا يضيقَنَّ صدرُك من مَكرِهم، والضَّيْقُ: تخفيفُ الضَّيِّق**، أي: في أمْرٍ ضَيِّق. ويجوزُ أن يكون الضَّيْق والضِّيْق مصدرَيْن، كالقِيْل والقَوْل. ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْ ﴾ **أي: هو وليُّ الذين اجتَنَبُوا المعاصيَ ووليُّ** ﴿ٱلَّذِينَ هُم مُّحۡسِنُونَ ﴾ **في أعمالهم**. وعن هَرِم بن حَيَّان: أنه قيل له حين احتُضر: أوص. فقال: إنما الوصيَّةُ من المال، ولا مالَ لي، وأُوصيكم بخَواتيمِ سُورةِ النحل.

قولُه: (**ولا يَضيقَنّ صَدرُك**)، وهُو مِن بابِ «لا أرينّك هاهنا»، أي: ولا تكنْ بحيثُ يَضيقُ صَدرُكَ إذا نابَكَ مِنهم مكروهٌ، أي: لا تُباشِرِ القلَقَ والضّجَر، وذلك مستفادٌ مِن نَهي كَيْنونَتِه في ضَيقٍ، والعدولِ مِن: «ولا يَضيقُ صدرُك».

قولُه: (**والضّيْقُ تخفيفُ الضّيِّق**)، قال أبو البقاء: ﴿ضَيۡقٖ ﴾، بفَتحِ الضّاد، فيه وجهانِ: أحدُهما: أنهُ مصدَرُ ضاقَ، مِثلَ: سارَ سَيْرًا، والثاني: هُو مخفّفٌ منَ الضّيِّق، أي: في أمرٍ ضَيِّق، مثلَ سيِّد ومَيِّت[(١)].

قوله: (**أي: هو وليُّ الذين اجتنبوا المعاصي، ووليُّ** ﴿ٱلَّذِينَ هُم مُّحۡسِنُونَ ﴾ **في أعمالهم**)، راعى المُطابقةَ في تفسير الصِّلَتَين، ففسَّر الفعليةَ بالفعلية، والاسميةَ بالاسمية.

فإن قلت: ما الوجهُ في تخصيص إحدى الصِّلَتين في كونها فعلية، والأخرى اسمية؟ قلت: ليؤذن بأن التقوى مُقدِّمةُ الإحسان، فمن حاول مُلازمةَ الإحسانِ والمواظبةَ عليه يجبُ استِحداثُ التقوى قبله؛ لأنّ التحليةَ بعد التصفية، ثم تخصيصَ الإحسان بالذكر، وإيرادَ الجملة اسمية، وبناءَ ﴿مُّحۡسِنُونَ ﴾ على ﴿هُم﴾ على سبيل تقوِّي الحكم: مُؤذِنٌ باستِدامةِ الإحسانِ واستِحكامِه، وهو مُستَلزِمٌ لاستمرارِ التقوى؛ لأن الإحسانَ إنما يتمُّ إذا لم يَعُدْ إلى ما كان عليه من الإساءة. وإليه الإشارةُ بما ورد: «من حُسْنِ إسلام المرء تركُه ما لا يَعنيه»[(٢)]، وقَطْعُ مُتعلّقِ التقوى والإحسان ـ على طريقة قوله: فلانٌ يُعطي ويمنع ـ مُشعِرٌ باتحاد حقيقتَيهما، فلا تختصُّ بمُتّقٍ دون مُتّقٍ، وبمُحسِنٍ دون مُحسِن، فيجبُ أن

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨١٠)، وزاد بعده: «ويُقرَأُ بكَسرْ الضّاد، وهي لغةٌ في المصدر».

(٢) أخرجه الترمذي (٢٣١٧)، وابن ماجه (٣٩٧٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

عن رسولِ الله ﷺ: «مَن قرأ سورةَ النحل لم يحاسِبْه الله بما أنعَمَ عليه في دارِ الدُّنيا، وإن ماتَ في يومِ تَلاها أو ليلتِه، كانَ له من الأَجْرِ كالذي ماتَ وأحسَنَ الوصيَّة».

يتناولَ جميعَ ما يجب أن يُتقى منه، وما يجبُ أن يُؤتى به من الإحسان، ومن ثَمَّ قدَّر المُصنفُ مُتعلَّقَهما جمعًا مُحلًّى باللام الاستغراقي، ومُضافًا إلى المعرفة.

والمعنيُّ بهذه المعيّة: معيّةُ المحبةِ كما ورد: «فإذا أحبَبْتُه كنتُ سمعَه...»[1] الحديث.

وهذه التقوى بمنزلة التوبة للعارف، والإحسانُ بمنزلةِ السَّيْرِ والسُّلوك في الأحوال والمقاماتِ إلى أن ينتهيَ إلى مَحْوِ الوهم والوصولِ إلى مخدع الإنسان.

وأما بيانُ النظم فإن الله تعالى لما أمر حبيبه بالصبر على أذى المخالفين، ونهاه عن الحزن على عِنادِهم وإبائِهمُ الحقَّ، وعما يلحقُه من مكرهم وخِداعِهم، علّله بقوله: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوا۟ ﴾ الآية، أي: لا تُبالِ بهم وبمكرهم؛ لأن الله وليُّك ومُحبُّك وناصرُك، ومُبغضُهم وخاذلُهم، فعَمَّ الحكم إرشادًا للمحسنين المتقين اقتداءً بسيِّدِ المرسَلين صلوات الله عليه، وفيه تعريضٌ بالمخالفين وبخذلانهم، كما صرّح تعالى في قوله: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ مَوْلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَأَنَّ ٱلْكَٰفِرِينَ لَا مَوْلَىٰ لَهُمْ ﴾ [محمد: ١١][2].

تمّتِ السّورةُ بحمدِ الله وعَوْنِه وحُسنِ توفيقِه

والله أعلَم.

---

(١) أخرجه البخاري (٦٥٠٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) من بداية الفقرة «قوله: أي: هو وليُّ الذين اجتنبوا» إلى هنا أثبتُّه من (ط)، وسقط من (ح) و(ف).

سورةُ بَني إسرائيل
مكيّة، وآياتُها إحدى عشرةَ ومِئة

بسم الله الرحمن الرحيم

[﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ٱلَّذِى بَٰرَكْنَا حَوْلَهُۥ لِنُرِيَهُۥ مِنْ ءَايَٰتِنَآ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ ١]

﴿سُبْحَٰنَ﴾: عَلَمٌ للتَّسبيح كعُثمانَ للرَّجُل، وانتصابُه بفِعلٍ مُضمَرٍ متروكِ إظهارُه، تقديرُه: أُسبِّحُ اللهَ سُبْحان، ثُمّ نَـزَّلَ ﴿سُبْحَٰنَ﴾ مَنزلـةَ الفِعل، فسَدَّ مَسَدَّه،

سورةُ بني إسرائيل
مَكِّيّةٌ، وهي مئةٌ وإحدى عشرةَ آية

بسم الله الرحمن الرحيم

قولُه: (﴿سُبْحَٰنَ﴾: علمٌ للتَّسبيح، كعُثمان)، الرّاغبُ: السَّبْحُ: المَرُّ السّريعُ في الماءِ، أو الهواء، يقال: سَبَحَ سَبْحًا وسِباحةً، واستُعيرَ لمرِّ النُّجوم في الفَلَك، نحو: ﴿وَكُلٌّ فِى فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [يس: ٤٠]، ولمَجْرى الفرس، نحو: ﴿وَٱلسَّٰبِحَٰتِ سَبْحًا﴾ [النازعات: ٣] ولسُرعةِ الذّهابِ في العمَل: ﴿إِنَّ لَكَ فِى ٱلنَّهَارِ سَبْحًا طَوِيلًا﴾ [المزمّل: ٧]. والتسبيحُ: أصلُه التنزيهُ للباري سبحانه[1]، وأصلُه المَـرُّ السرّيعُ في عبادةِ الله، وجُعِلَ ذلك في فعلِ الخَيْر، كما جُعِلَ الإبعادُ في الشرِّ فقيل: أبعدَهُ الله، ثُمّ جُعِلَ التسبيحُ عامًّا في العبادات، قولًا كان أو فعلًا أو نيّةً،

(١) في (ط): «أصله تنزيه الله».

ودلَّ على التنزيهِ البليغِ من جَميعِ القبائحِ التي يُضيفُها إليه أعداءُ الله. و﴿أَسْرَىٰ﴾ و«سرى»

قال تعالى: ﴿فَلَوْلَآ أَنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلْمُسَبِّحِينَ﴾ [الصافات: ١٤٣]، وقال: ﴿وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ﴾ [البقرة: ٣٠]، و﴿سُبْحَـٰنَ﴾: أصلُه مصدرٌ كغُفران(١).

قالَ أبو البقاء: سُبحانَ: اسمٌ واقعٌ موقعَ المصدَر، وقد اشتُقَّ منهُ: سبَّحتُ والتسبيحُ، ولا يكادُ يُستعمَلُ إلّا مُضافًا؛ لأنّ الإضافةَ تبيِّنُ مَن المعظَّم، فإذا أُفرِدَ عن الإضافةِ كان اسمًا علَمًا للتسبيحِ لا ينصرفُ للتعريف، والألفُ والنّونُ في آخرِه مثلُ عثمان(٢).

وقالَ ابنُ الحاجِب: والدليلُ على أنّ سُبحانَ علَمٌ للتسبيحِ قولُ الشاعر:

قــد قلتُ لمّــا جــاءَني فَخْرُهُ ... سُبحانَ مِنْ عَلْقمةَ الفاخرِ(٣)

ولولا أنهُ عَلمٌ لوجَبَ صَرْفُه؛ لأنّ الألِفَ والنونَ في غيرِ الصِّفاتِ إنّما يُمنَعُ معَ العلَميّة، ولا تُستعمَلُ علَمًا إلّا شاذًّا، وأكثرُ استعمالِه مضافًا، وليسَ بعَلَم؛ لأنّ الأعلامَ لا تُضافُ. والتسبيحُ مصدَرُ سبَّحَ، أي: قال: سبحانَ الله، ومدلولُ سُبحانَ: تنزيهٌ لا لَفْظ، لكنْ ورَدَ التسبيحُ بمعنى التنزيه(٤).

قولُه: (ودَلَّ على التنزيهِ البليغ)، وذلك في جَلْبِ هذا المصدرِ في أصلِ التركيبِ للتوكيد، وهُو أُسَبِّحُ تسبيحًا، ثُمّ أُسَبِّحُ سُبحانًا، ثُمّ في حَذفِ العامل وإقامتِه مقامَ الدِّلالةِ على أنّ المطلوبَ بالذّاتِ المصدَرُ، والفعلُ تابعٌ، فيُفيدُ الإخبارَ بسُرعةِ وجودِ التنزيه.

وأمّا قولُه: «التَّنزيهِ البليغ من جميعِ القبائح التي يُضيفُها إليهِ أعداءُ الله»، ممّا يَأباهُ مقامُ «الإسراء» إبـاءَ العَيوفِ الوِرْدَ(٥)، وهُو مُزَيَّفٌ، بل معناه التعجُّب، كما قـال في «النُّور»:

---

(١) «مفردات القرآن»، ص٣٩٢-٣٩٣.

(٢) انظر: «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٤٩) في تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿قَالُوا۟ سُبْحَـٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [البقرة: ٣٢].

(٣) للأعشى في «ديوانه»، ص١٤٣.

(٤) انظر: «كافية ابن الحاجب» بشرح الرَّضي الإستراباذي (٣: ٢٤٨).

(٥) قوله: «إباء العيوفِ الوِرْدَ»؛ العيوف من الإبل الذي يَشَمُّ الماء. وقيل: الذي يَشَمُّه وهو صافٍ فيَدَعه وهو عطشان. والورد: الماء. «اللسان» (عيف) و(ورد).

لُغتان. و﴿لَيۡلٗا﴾ نَصبٌ على الظَّرف. فإن قُلت: الإسراءُ لا يكونُ إلّا باللَّيل، فما مَعنى ذِكرِ اللَّيل؟ قُلت: أرادَ بقَولِه: ﴿لَيۡلٗا﴾ بلَفظِ التَّنكير: تقليلَ مدَّةِ الإسراء، وأنه أسرى به في بعضِ اللَّيلِ ....

الأصلُ في ذلك أن يُسَبِّحَ اللهَ عندَ رُؤيةِ العجيب مِن صنائعِه، ثُمّ كثُرَ حتّى استُعمِلَ في كلِّ متعجَّبٍ منه(١).

قولُه: (**أرادَ بقولِه: ﴿لَيۡلٗا﴾ بلفظِ التنكيرِ: تقليلَ مُدّة الإسراء، وأنهُ أسْرى بهِ ﷺ في بعضِ اللّيل**). قالَ صاحبُ «الفرائد»: قولُه: أرادَ بقولِه: ﴿لَيۡلٗا﴾ بلفظِ التنكيرِ تقليلَ المُدّةِ مُسَلَّمٌ، وأمّا قولُه: «في بعضِ اللّيل»، فغيرُ مُسلَّم؛ لأنّ (ليْلًا) يَحتمِلُ الكُلَّ، فلا يَلزَمُ البعضُ، فالبَعْضيّةُ بحسَبِ العدَد لا بحسَبِ الجُزء؛ ولأنهُ لو لم يَذكُرْ (لَيْلًا) بعدَ الإسراءِ لم يُعلَمْ مقدارُ الإسراء، لأنهُ يُمكنُ أنه أسرى به ليالِيَ، كقولِه تعالى: ﴿سِيرُواْ فِيهَا لَيَالِيَ﴾ [سبأ: ١٨].

ومَن قال: إنّ ذكْرَه للتأكيدِ ليسَ بشيءٍ؛ لأنهُ لا بُدَّ مِن ذِكْرِه، وقراءةُ عبدِ الله وحُذَيفة(٢) لو كانت بدونِ لام التعريف، أعني: بعضَ لَيْل، لكانت شاهدةً لذلك؛ لأنّ بعضَ اللّيلِ يُمكنُ أن يكونَ المرادُ به بعضَ الليالي، فيكونُ الذي أسْرى به ليلًا. وأجيبَ أنّ الاسمَ الحاملَ لمعنى التنكيرِ مُحتمِلٌ لأن يكونَ المراد به(٣) شخصًا أو نوعًا، ويَحتمِلُ أن يكونَ للتعظيمِ والتَّهويل، أو التكثير، أو التقليل، فهُو إذًا كاللّفظِ المشترَك، وإنّما يتبيَّنُ معناه بقيام قَرينةٍ مبيِّنة، فقولُه: ﴿لَيۡلٗا﴾ يَحتملُ أحدَ هذه المعاني، وإنّما يتعيَّنُ بمُقيَّد. ولا خلافَ أنّ الإسراءَ لم يكنْ أكثرَ مِن ليلة، فجيءَ بليل وقُلِّلَ ليدُلَّ على أنّها كانت في بعضٍ مِن تلك الليلةِ المعلومة، على أنّ تصديرَ السّورة بالكلِمةِ الدالّةِ على التعجُّبِ البليغ، مُنادٍ بحدوثِ أمرٍ خارِق للعادةِ وآيةٍ عظيمة لا يَقدِرُ عليها إلّا اللهُ عزَّ وجلّ، وهِي كما قال: «أسْرى به في بعضِ اللّيلِ مِن مكّةَ إلى الشامِ مَسيرةَ أربَعينَ ليلةً». وكذا دِلالةُ قراءةِ عبد الله وحُذَيفة، وما ذهبَ إليه أنّ

---

(١) انظر: (١١: ٤١).

(٢) يعني: «سبحان الذي أسرى بعبدِه من الليل». انظر: «تفسير الطبري» (٩: ٢).

(٣) في (ط): «يكون للافراد».

....

بعضَ اللّيل يُمكنُ أن يكونَ المرادُ بِهِ[1] بعضَ اللّيالي بعيدٌ جدًّا، ولا يخفى على أحدٍ أنّ قولَه: ﴿ وَمِنَ ٱلَّيۡلِ فَتَهَجَّدۡ بِهِۦ ﴾ [الإسراء: ٧٩] ليسَ المرادُ ما قاله.

وقالَ في «الانتصاف»: وقد جَرى ذكْرُ اللّيلِ في موضع لا يَليقُ بِهِ الجوابُ الذي ذكَره الزمخشريُّ، وهُو قولُه: ﴿ فَأَسۡرِ بِأَهۡلِكَ بِقِطۡعٖ مِّنَ ٱلَّيۡلِ ﴾ [هود: ٨١] والظاهرُ أنّ ذكْرَ اللّيلِ لتصويرِ السُّرى بصورتِه، أو لأنّ السُّرى دَلَّ على أمرَيْن: السيرِ وكوْنِه ليلًا، فأُفرِدَ أحدُهما بالذِّكْر تقويةً له في ذهنِ المخاطَب، مِثْلُه قولُه تعالى: ﴿لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَٰهَيۡنِ ٱثۡنَيۡنِ﴾ [النحل: ٥١]، فإنّ الاسمَ الحاملَ للتثْنيةِ دالٌّ عليها وعلى الجنسيّةِ، فأكّدَ التثْنيةَ لأنّها مقصودةٌ بالإبطالِ كما مَرّ[2].

وأُجيبَ: أنّ بينَ المقامَيْن بَوْنًا بعيدًا؛ لأنهُ ما وقَعَ النِّزاعُ في أنّ عُروجَه صلَواتُ اللهُ عليه كان ليلًا أو نهارًا، كما وقَعَ في اتّخاذِ الإلٰه والعدَدِ في تلك الآية، وإنّما هُو بيانُ إبداءِ أمرٍ غريبٍ خارِق للعادات.

وأمّا قولُه: ﴿بِقِطۡعٖ مِّنَ ٱلَّيۡلِ﴾ فهُو لهُ لا عليه، لأنهُ أتَى باللّيلِ هناك، ونُكِّرَ ليُضمَّنَ المعنى المقصود في الإيرادِ منَ التبعيضِ. وجيءَ بقولِه: ﴿مِّنَ ٱلَّيۡلِ﴾ هنا ليُبيِّنَ أنّ البعضَ ما هُو، فهذا مَقصُودٌ منصوصٌ فيه البَعْضيّةُ، وذاكَ مُضمَّن. والحاصلُ أنّ إعادةَ الشيءِ لإناطةِ أمرٍ زائدٍ أسلوبٌ منَ الأساليب.

وأقولُ ـ والعِلمُ عندَ الله ـ: ويُمكنُ أن يُرادَ بالتنكيرِ التعظيمُ والتفخيم، والمقامُ يقتَضيه، ألا تَرى كيف افتُتِحت السُّورةُ بالكلمةِ المُنبئة[3] عنه؟ ثُمّ وصَفَ المسْريَّ به بالعُبوديّة، ثُمّ أردَفَ تعظيمَ المكانَيْنِ بالحرامِ وبالبَركةِ لِما حولَه تعظيمًا للزّمان[4]، ثُم تعظيمَ الآياتِ

---

(١) في (ف): «يُرادَ به».

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٦٤٦).

(٣) في (ح): «المبنية».

(٤) في (ح): «تعظيم الزمان».

....

بإضافتِها إلى صيغةِ التعظيم وجَمْعِها ليشملَ جميعَ أنواعِ الآيات، وكلُّ ذلك شاهدُ صِدْقٍ على ما نحنُ بصَدَدِه، والمعنى: ما أعظَمَ شأنَ مَن أسرَى به بمَن حقَّقَ له مقامَ العُبوديّة، وحقَّق(١) استئهالَه للعنايةِ وصحَّح له النِّعمةَ(٢) السَّرمَديّةَ.

﴿لَيْلًا﴾، أي: ليلٌ له شأنٌ جليل، ليلٌ دَنا فيه الحبيبُ منَ المحبوب، وفازَ في مقامِ الشُّهودِ بالمطلوب، ﴿فَتَدَلَّىٰ * فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ * فَأَوْحَىٰٓ إِلَىٰ عَبْدِهِۦ مَآ أَوْحَىٰ * مَا كَذَبَ ٱلْفُؤَادُ مَا رَأَىٰٓ﴾ [النجم: ٨-١١]، فحينئذٍ ينطبقُ عليه التعليلُ بقولِه: ﴿إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾، أي: السَّميعُ بأحوالِ ذلك العَبْد، والبصيرُ لأفعالِه، العالِمُ بكونِها مُهَذَّبةً خالصةً مِن شوائبِ الهوى، مقرونةً بالصِّدقِ والصَّفا، مُستأهِلةً للقُربةِ والزُّلْفى. ولا بُعدَ أن يَرجع الضميرُ إلى العبد(٣)، كما نقَلَ أبو البقاءِ عن بعضِهم، قال: إنهُ السميعُ لكلامِنا، والبصيرُ لذاتِنا(٤).

وأمّا توسيطُ ضميرِ الفَصْل فللإشعارِ باختصاصِه بهذه الكرامةِ وحده. ولهذا عقَّبَه بقولِه: ﴿وَءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ﴾؛ لأنهُ جاءَ مُستطرِدًا لحديثِ الإسراءِ، وسَماعِ الكلامِ ومَنْحِ القُربةِ والزُّلْفى، والجامعُ أنّ موسى عليه السلامُ إنّما أُعطِيَ التّوارةَ عندَ مَسيرِه إلى الطُّور، وهُو بمنزلةِ مِعراجِه عليه السلامُ؛ لأنهُ هنالِكَ شُرِّفَ بالكلام، ومُنِحَ التكليمَ، وطلَبَ الرُّؤيةَ. وسيَجيءُ في سورةِ النَّجمِ إن شاء اللهُ تعالى الكلامُ في إثباتِ الرُّؤيةِ لسيِّدِنا صلَواتُ الله عليه، وأقوالُ الصَّحابةِ والعلماءِ فيه مستوفًى(٥).

---

(١) في (ح): «وصحَّح».

(٢) قوله: «وصحح له النعمة» سقط من (ط).

(٣) يعني النبيَّ ﷺ كما صرَّحَ به أبو البقاء.

(٤) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨١١).

(٥) وهي مسألةٌ فيها خلافٌ منصوبٌ بين العلماء. والرؤية بالبَصَرِ قد نقلها البغويُّ في «معالم التنزيل» (٧: ٤٠٣) عن أنسٍ والحسن وعكرمة. وجعلها ابن كثير مقيّدةً بالرؤيةِ بالفؤاد، وقال: ومن روى عنه -يعني ابن عباس- [الرؤية] بالبصرِ فقد أغرب، فإنهُ لا يصحُّ في ذلك شيءٌ عن الصحابةِ رضيَ اللهُ عنهم. انظر: «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (٧: ٤٤٨).

....

ولعلَّ السِّرَّ في مجيءِ الضَّميرِ مُجمَلاً[١] محتُمِلاً للأمرَيْنِ: الإشارةُ إلى المطلوب، وأنهُ صلَواتُ الله عليه وسلّم إنّما رأى ربَّ العِزّةِ وسمعَ كلامَه به.

رَوَينا في «صحيح البخاريِّ»، عن أبي هُرَيرةَ، أنّ رسولَ الله ﷺ قال: «قالَ اللهُ تعالى: مَن عادى لي وَليًّا فقد آذَنْتُه بحَرْب، وما تقرَّبَ إليَّ عَبْدي بشيءٍ أحبَّ إليَّ مِن أداءِ ما افترَضتُ عليه، ولا يزالُ عبْدي يتقرَّبُ إليَّ بالنّوافِلِ حتّى أُحِبَّه، فإذا أحبَبْتُه كنتُ سمْعَهُ الذي يَسمعُ به، وبصرَهُ الذي يُبصِرُ به، ويدَهُ التي يَبطِشُ بها، ورِجلَه التي يمشي بها، وإن سألَني أعطَيْتُه، وإنِ استعاذَني أعَذْتُه» الحديث[٢].

وفي «حقائق السُّلَميِّ»[٣]: قالَ ابنُ عطاء: طَهُرَ مكانُ القُربةِ وموقفُ الدُّنوِّ عن أن يكونَ فيه تأثيرٌ لمخلوقٍ بحالٍ، فسارَ بنَفْسِه، وسَرى برُوحِه، وسِيرَ[٤] بسِرِّه، فلا السرُّ عَلِمَ ما فيه الرُّوح، ولا الرُّوحُ عَلِمَ ما يُشاهِدُ السِّرّ، ولا النَّفْسُ عندَها شيءٌ من خبرِهما، وما هُما فيه، وكلٌّ واقفٌ معَ حدِّه، مشاهِدٌ للحقّ مُتلقّيًا عنهُ بلا واسطةٍ[٥] ولا بقاءِ بَشَرِيّةٍ، بل حقٌّ تحقَّقَ بعَبْدِه، فحقَّقهُ وأقامَه حيثُ لا مقامَ، وأوحَى إليه ما أوحى جلَّ ربُّنا وتعالى[٦].

وقال: قال رجلٌ لجعفرِ بن محمّد[٧]: صِفْ ليَ المِعراج، قال: كيفَ أصِفُ لكَ مَقامًا لم يَسمَعْ فيه جِبريلُ مَعَ عِظَم محلِّه؟

وقال النَّصراباذيُّ: أسقَطَ العِلَلَ والاعتراضات بقولِه: ﴿أَسۡرَىٰ﴾، ولم يقُلْ: «سَرى»؛ لأنّ القُدرةَ تَحتَمِلُ كلَّ شيء.

---

(١) في (ف): «مُنْفَصِلاً».

(٢) سبقَ تخريجه في أواخرِ تفسير «الحِجْر».

(٣) يعني «حقائق التفسير» لأبي عبد الرّحمن السُّلَميّ. سبقَ التعريفُ به.

(٤) في (ح) و(ف): «وَسَبَرَ».

(٥) في المطبوع من «حقائق التفسير» للسلمي (١: ٣٨١): «مُتَلَقٍّ عنه بلا واسطة» دون قوله: «مشاهد للحقِّ». وجاء ما بعده باختلاف يسير، فانظره.

(٦) «حقائق التفسير» (١: ٣٨١).

(٧) المعروف بالصادق، المتوفى سنة ١٤٨، رحمه الله تعالى.

من مكَّةَ إلى الشامِ مسيرةَ أربَعينَ ليلة، وذلك أنّ التَّنكيرَ فيه قَد دلَّ على معنى: البَعْضيّة، ويَشهَدُ لذلكَ قِراءةُ عبدِ الله وحُذَيفة: (من اللَّيل)، أي: بَعضِ اللَّيل، كقَولِه: ﴿ وَمِنَ ٱلَّيۡلِ فَتَهَجَّدۡ بِهِۦ نَافِلَةً ﴾ [الإسراء: ٧٩]، يعني: الأمْر بالقِيامِ في بَعضِ اللَّيل، واختُلِفَ في المكانِ الذي أُسرِيَ منه؛ **فقيل: هو المسجِدُ الحرامُ بعَينِه**، وهو الظاهر. ورُوِيَ عنِ النبيِّ ﷺ: «بَينا أنا في المسجدِ الحرامِ في الحِجْرِ عندَ البَيتِ بين النائمِ واليَقْظان إذْ أتاني جبريلُ عليه السَّلامُ بالبُراق». وقيل: أُسرِيَ به من دارِ أمِّ هانِئ بنتِ أبي طالب. والمُرادُ بالمَسجِدِ الحرام: الحَرَم؛ لإحاطَتِه بالمسجِدِ والتِباسِه به. وعن ابنِ عبّاس: الحَرَمُ كلُّه مَسجِد. ورُوِي: أنه كان نائماً في بَيتِ أمِّ هانئ بعدَ صلاةِ العشاءِ فأُسرِيَ به ورَجعَ من لَيلتِه، وقَصَّ القِصّةَ على أمِّ هانئ، وقال: «مُثِّلَ لي النبيُّونَ فصلَّيتُ بهم»، وقامَ ليَخرُجَ إلى المسجِد، فتشبَّثَتْ أمُّ هانئ بثَوبِه، فقال: «ما لكِ؟» قالت: أخشى أن يُكذِّبَك قَومُكَ إنْ أخبرتَهم، **قال: «وإنْ كذَّبُوني»**، فخرَج، فجَلسَ إليه أبو جَهلٍ فأخبَرَه رسولُ الله ﷺ

وقالَ بعضُهم: قيل: ﴿لِنُرِيَهُۥ مِنۡ ءَايَٰتِنَآ﴾ فغَمّضَ عينَه عن الآياتِ شُغلًا منه بالحقّ، ولم يلتفتْ إلى شيءٍ منَ الآياتِ والكرامات، فقيلَ له: ﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴾ [القلم: ٤]، حيثُ لم يَشغَلْك ما لنا عنّا. انتهى ما في «الحقائق»[١].

قولُه: (**فقيل: هو المسجدُ الحرام بعَيْنِه**)، وهُو الظاهر، لِما رَوينا عن البخاريِّ ومسلمٍ والتِّرمذيِّ والنَّسائيّ، عن قَتادة، عن أنسِ بنِ مالكِ بن صَعْصَعَة، أنّ نبيَّ الله حدَّثهم عن ليلةِ أُسرِيَ به، قال: بَيْنا أنا في الحَطيم، وربَّما قال: في الحِجْر، مضْطَجِعٌ، ومنهم مَن قال: بينَ النائمِ واليَقْظان، إذْ أتاني آتٍ[٢]، وفي روايةٍ أخرى للبخاريِّ ومسلم، عن أنسٍ قال: كان أبو ذَرٍّ يُحدِّثُ أنّ رسولَ الله ﷺ قال: «فُرِجَ سقفُ بَيْتي وأنا بمكّة»[٣].

قولُه: (**قال: «وإن كذَّبوني»**)، أي: أنا أُخبِرُهم وإن كذَّبوني.

---

(١) «حقائق التفسير» (١: ٣٨١) بتصرُّفٍ ملحوظ.

(٢) أخرجه البخاريّ (٣٣٩٣)، ومسلم (١٦٨)، والترمذيّ (٣٣٤٦)، والنسائيّ (١: ٢١٧).

(٣) أخرجه البخاريّ (٣٤٩)، ومسلم (١٦٣).

بحَديثِ الإسراء، فقالَ أبو جَهل: يا مَعشرَ بني كَعبِ بنِ لُؤيّ، **هَلمّ، فحدَّثَهم**، فمِن بَينِ مُصفِّقٍ وواضِعٍ يدَه على رأسِه **تَعجُّباً وإنكاراً**، وارتَدَّ ناسٌ ممَّن كانَ قَد آمنَ به، وسعى رِجالٌ إلى أبي بكرٍ رضيَ اللهُ عنه فقال: إنْ كانَ قالَ ذلك لقد صَدَق، قالوا: أتُصدِّقُه على ذلك؟! قال: إنّي لَأُصَدِّقُه على أبعَدَ من ذلك، فسُمِّي الصِّدّيق، وفيهم **مَن سافرَ إلى ما ثَمّ، فاستَنْعَتُوه المسجد**، فجُلِّيَ له بَيتُ المَقْدِس، فطَفِقَ يَنظُرُ إليه ويَنعَتُه لهم، فقالوا: أمّا النَّعتُ فقد أصاب، فقالوا: أخبِرْنا عن عِيْرِنا، فأخبَرَهم بعَدَدِ جِمالِها وأحوالِها، وقال: «تَقدَمُ يومَ كذا مع طُلوعِ الشمس، يَقدُمُها **جَمَلٌ أَوْرَق**»، فخَرَجوا

قولُه: (**هلُمَّ، فحدَّثهم**)، أي: قال: هَلُمَّ فجاؤوا واستمَعوا لحديثِه فحَدَّثهم، فالفاءُ فَصيحة.

قولُه: (**تعجُّبًا وإنكارًا**)، يشيرُ لقولِه: «مُصفِّقٌ وواضعٌ» من غيرِ ترتيب، وتقديرُه: فلمّا سمِعوا هذا الكلامَ افترَقوا فِرقَتَيْنِ مِن غيرِ ترتيب، فبعضُهم مُصفِّقٌ مُنكِر، وبعضُهم واضعٌ يدَه على رأسِه متعجِّبًا.

قولُه: (**مَن سافَرَ إلى ما ثَمَّ**)، ثَمَّ: عبارةٌ عن المسجدِ الأقصى، وما: كنايةٌ عنِ المواضعِ التي حولَ المسجدِ الأقصى.

قولُه: (**فاستَنعَتُوهُ المسجدَ**)، رَوَينا في «صحيح البخاريِّ» عن جابرٍ قال: قال رسولُ الله ﷺ: لمّا كذّبني قُرَيشٌ حينَ أُسريَ بي إلى بيتِ المقدِس، قُمتُ في الحِجَر، فجَلى اللهُ تعالى بيتَ المقدِس، فطَفِقتُ أُخبِرُهم عن أبوابه[1] وأنا أنظُرُ إليه»[2].

قولُه: (**جملٌ أورَق**)، قال الأصمَعيُّ: الأورَقُ منَ الإبِل: الذي في لونِه بياضٌ إلى سَواد[3].

(١) وفي (ح) و(ط): «آياته».

(٢) أخرجه البخاريّ (٣٨٨٦)، ومسلم (١٧٠).

(٣) وحكاهُ عنه الجوهريُّ في «الصِّحاح» (٤: ١٥٦٥).

يَشتَدُّون ذلك اليومَ نحو الثنيّة، فقالَ قائلٌ منهم: هذه والله الشمسُ قد شَرقتْ، فقالَ آخَر: وهذه والله العِيرُ قد أقبلَتْ يَقدُمُها جَملٌ أوْرَقُ كما قالَ مُحمَّد، ثُمّ لم يُؤمِنُوا وقالوا: ما هذا إلّا سِحرٌ مُبين، وقد عُرِجَ به إلى السماءِ في تِلكَ اللَّيلة، **وكان العُروجُ به من بَيتِ المَقدِس**، وأخبرَ قُريشًا أيضًا بما رأى في السَّماءِ منَ العَجائب، وأنه لَقِيَ الأنبياءَ وبلغَ البَيتَ المَعمُورَ وسِدْرةَ المُنتَهى.

واختَلَفُوا في وَقتِ الإسراء؛ فقيل: كانَ قَبلَ الهِجرةِ بسَنة. وعن أنَسٍ والحسَن: أنه كانَ قَبلَ البَعث.

واختُلِفَ في أنه كانَ في اليَقَظةِ أم في المَنام؛ فعَن عائشةَ رضيَ اللهُ عنها أنها قالت: والله ما فُقِدَ جَسدُ رَسولِ الله ﷺ، ولكن عُرِجَ برُوحِه. وعن مُعاوية: إنّما عُرِجَ برُوحِه. وعنِ الحسَن: كانَ في المَنامِ رُؤيا رآها، **وأكثرُ الأقاويلِ بخِلافِ ذلك**، والمسجِدُ الأقصى: بَيتُ المَقدِس؛ لأنه لم يكن حينَئذٍ وراءَهُ مَسجِد. ﴿بَٰرَكۡنَا حَوۡلَهُۥ﴾ يُريد: بَركاتِ

قولُه: (**وكان العُروجُ بهِ مِن بيتِ المقدس**)، رَوى البخاريُّ ومسلمٌ عن أنس، أنّ رسولَ الله ﷺ قال: «قد أُتِيتُ بالبُراق» إلى قولِه: «فرَكِبتُه حتّى أتَيْتُ بيت المقدِس»[1] إلى قولِه: «ثُمّ عُرِجَ بنا إلى السّماء» الحديث[2].

قولُه: (**وأكثرُ الأقاويل بخلافِ ذلك**)، وقال الشيخُ محيي الدِّين النواويُّ في «شَرح صَحيح مسلم»[3]: قد لَخّصَ القاضي عِياضٌ رحِمَهُ الله في الإسراءِ جُمَلًا حسنَةً نفيسةً، فقال: اختَلَفَ الناسُ في الإسراءِ برسولِ الله ﷺ، فقيل: إنّما كان جميعُ ذلك في المنام[4]. والحقُّ الذي عليه أكثرُ الناسِ ومُعظَمُ السَّلَف وعامّةُ المتأخّرينَ منَ الفُقَهاءِ والمحدِّثينَ

---

(١) في (ف): به.

(٢) أخرجه البخاريُّ(٣٨٨٧)، ومسلمٌ (١٦٢).

(٣) يعني النووي في «شرح صحيح مسلم» (١: ٤٩٥).

(٤) قائلُ ذلك هو الإمامُ المازريُّ صاحبُ «المُعلِم بفوائد مسلم»، كما في «إكمال المُعلِم» للقاضي عياض (١: ٤٩٦).

الدِّينِ والدُّنيا؛ لأنـه مُتعبَّدُ الأنبياءِ مِن وَقتِ موسى عليـه السَّلام، ومَهبِطُ الوَحي، وهو مَحفُوفٌ بالأنهارِ الجاريةِ والأشجارِ المُثمِرة. وقَرأَ الحسَن: (لِيُرِيَهُ) بالياء، ولقد تصرَّفَ الكلامُ على لَفظِ الغائب والمتكلِّم؛ فقيل: ﴿أَسْرَىٰ﴾ ثُمّ ﴿بَٰرَكْنَا﴾ (لِيُرِيَه) على

والمُتكلِّمين، أنهُ أُسْرِيَ بجَسَدِه ﷺ، والآثارُ تدلُّ عليه لِمَن طالَعَها، ولا يُعدَلُ عن ظواهِرِها إلّا بدليل، ولا استحالةَ في حَمْلِها عليه، فيحتاجُ إلى تأويل(١).

وقالَ مُحيي السُّنَّةِ في «المَعالِمِ»: والأكثرونَ على أنهُ صلَواتُ الله عليه أُسْرِيَ بجَسَدِه في اليَقَظة، وتَواتَرتِ الأخبارُ الصَّحيحةُ على ذلك(٢).

وقلتُ: ورَوينا عنِ البُخاريِّ والتِّرمذيِّ، عن ابنِ عبّاسٍ في قولِه تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلرُّءْيَا ٱلَّتِىٓ أَرَيْنَٰكَ إِلَّا فِتْنَةً لِّلنَّاسِ﴾ [الإسراء: ٦٠]، قال: هيَ رُؤيا عَيْنٍ أُرِيَها رسولُ الله ﷺ ليلةَ أُسْرِيَ بِهِ إلى بيتِ المقدس(٣).

وفي «مسند الإمامِ أحمدَ بن حنبل» عن ابنِ عبّاس رضي الله عنه، قال: شيءٌ أُرِيَه النبيُّ ﷺ في اليَقَظةِ، رَآهُ بعَيْنِه حينَ ذُهبَ به إلى البيت(٤)، ولأنهُ قد أنكَرَتْهُ قُرَيشٌ وارتَدَّتْ جماعةٌ مّمن كانوا أسلَموا حينَ سَمِعوه، وإنّما يُنكَرُ إذا كان في اليَقَظة، فإنّ الرُّؤيا لا يُنكَرُ منها ما هُو أبعدُ مِن ذلك، على أنّ الحقَّ أنّ المعراجَ مرّتانِ، مرّةٌ بالنّومِ وأخرى باليَقظه. قالَ محيي السُّنة: رُؤيا أراهُ اللهُ تعالى قَبْلَ الوَحي، بدليلِ قولِ مَن قال: فاستيقظَ وهو في المسجدِ الحرام، ثُمّ عُرِجَ به في اليَقَظةِ بعدَ الوحي قَبْلَ الهجرةِ بسنةٍ تحقيقًا لرُؤياه، كما أنهُ رَأى فتْحَ مكّةَ في المنامِ سنةَ ستٍّ منَ الهجرة، ثُمّ كان تحقيقُه سنةَ ثمانٍ(٥).

---

(١) «إكمال المُعْلم بفوائد مسلم» (١: ٤٩٧). ولتمامِ الفائدة انظر: «الشّفا» للقاضي عياض حيث أوفى على الغايةِ في بحثِ هذه المسألةِ وتحريرِ الخلافِ المنصوبِ فيها على المعهودِ من منهجِه السديدِ رحمَهُ الله.

(٢) «معالم التنزيل» (٥: ٥٨).

(٣) أخرجه البخاريّ (٤٧١٦)، والترمذيّ (٣١٣٤).

(٤) أي: بيت المقدس، كما هو لفظ رواية الإمام أحمد في «المسند» (٣٥٠٠) بإسنادٍ صحيح. وفي (ح) و(ف): «إلى السماء».

(٥) انظر: «معالم التنزيل» للبغويّ (٥: ٦٥).

قِراءةِ الحسَن، ثُمّ: ﴿مِنْ ءَايَٰتِنَآ﴾، ثُمّ ﴿إِنَّهُۥ هُوَ﴾، وهِيَ طَريقةُ الالتِفاتِ التي هيَ من طُرقِ البَلاغة. ﴿إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ﴾ لأقوالِ محمّد ﴿ٱلْبَصِيرُ﴾ بأفعالِه، العالِـمُ بتهذُّبِها وخُلوصِها، فيُكرِمُه ويقرِّبُه على حَسَبِ ذلك.

[﴿ وَءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ وَجَعَلْنَٰهُ هُدًى لِّبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَلَّا تَتَّخِذُوا۟ مِن دُونِى وَكِيلًا ۞ ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ عَبْدًا شَكُورًا ﴾ ٢-٣]

﴿أَلَّا تَتَّخِذُوا۟﴾ قُرِئَ بالياءِ على: (لِئلّا يَتَّخِذوا)، وبالتاء على: (أي: لا تتَّخِذُوا) كقَولِك: كتبتُ إليه: أن افعَلْ كذا، ﴿وَكِيلًا﴾: ربًّا تكِلُون إليه أمورَكُم. ﴿ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا﴾ نَصبٌ على الاختِصاص. وقيل: على النِّداءِ فيمَن قَرأ: ﴿أَلَّا تَتَّخِذُوا۟﴾

قولُه: (هيَ مِن طُرُقِ البلاغة)، وذلكَ أنّ قولَه: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا﴾ يدُلُّ على مَسيرِه مِن عالَمِ الشَّهادةِ إلى عالَمِ الغَيْب، فهُو بالغَيْبةِ أنسَبُ، وقولُه: ﴿ٱلَّذِى بَٰرَكْنَا حَوْلَهُۥ﴾ دَلَّ على إنزالِ البرَكات، وتعظيم شأنِ المُنزَّل، فهُو بالحكايةِ على التفخيمِ أحْرى، قولُه: ﴿لِنُرِيَهُۥ﴾ بالياء: إعادةٌ إلى مقامِ السِّرِّ والغَيبوبةِ مِن هذا العالَم، فالغَيبةُ بها أليَقُ. وقولُه: ﴿مِنْ ءَايَٰتِنَآ﴾: عَوْدٌ إلى التعظيمِ على ما سبَق، وقولُه: ﴿إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾، أشارَ بهِ إلى مَقامِ اختصاصِه بالمِنَح والزُّلفى وغَيْبةِ شُهودِه في عين «بي يَسمَع وبي يُبصِر»، فالعَودُ إلى الغَيْبةِ أوْلى.

قولُه: (﴿أَلَّا تَتَّخِذُوا۟﴾ قُرِئَ بالياء)، أبو عمْرٍو، والباقونَ: بالتّاءِ الفَوْقانيّة(١).

قالَ أبو البقاء: أمّا تقديرُ الياءِ التّحتانيّةِ، فهُو ﴿وَجَعَلْنَٰهُ هُدًى﴾: لئلّا يتّخِذوا، أو: ﴿وَءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ﴾ لئلا يتَّخِذوا، وأمّا تقديرُ التاءِ ففيهِ وَجْهان، أنّ «أن» بمعنى: أي، وهِيَ مُفسِّرةٌ لِما تضمَّنَهُ الكتابُ من الأمرِ والنَّهي، وثانيهما: أنّ «لا» زائدة، والتقدير: مخافةَ أن تتّخِذوا، وقد رجَعَ في هذا منَ الغَيْبةِ إلى الخِطاب(٢).

---

(١) والمعنى فيهما متقارب. قال الأزهريّ: «فمَن قرأ بالتاءِ فعَلى الخِطاب، ومَن قرأ بالياءِ فللغَيْبةِ، وكلُّه جائز. انتهى من «معاني القراءات»، ص٢٥٢.

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨١١-٨١٢).

بالتّاءِ على النَّهي، يعني: قُلنا لهم: لا تتَّخِذُوا من دُوني وَكيلاً يا ﴿ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ﴾، وقد يُجعَل ﴿وَكِيلًا * ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا﴾ مفعولَي ﴿تَتَّخِذُواْ﴾، أي: لا تجعَلُوهم أربابًا كقَولِه: ﴿وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُواْ الْمَلَٰٓئِكَةَ وَالنَّبِيِّـۧنَ أَرْبَابًا﴾ [آل عمران: ٨٠]، ومِن ذُرِّيّةِ المَحمُولينَ معَ نوح: عيسى وعُزَيرٌ عليهمُ السَّلام. وقُرِئ: (ذُرِّيّةُ مَن حملنا) بالرَّفعِ بَدَلًا من واو ﴿تَتَّخِذُواْ﴾. وقَرأَ زيدُ بنُ ثابت: (ذِرِّيّة) بكَسرِ

قوله: (أي: لا تجعلُوهم أربابًا)، يريد أنَّ في اختصاص هذا الوَصْف، وهو كَوْنُهم ذُرِّيَّة المَحْمُولينَ مع نوحٍ، وترتيبُ حُكم النَّهي عن الإشراك على ذلك إشعارًا بأنَّهم لا يَصْلُحونَ أن يكونوا أربابًا من دُون الله؛ لأنَّهم عاجزونَ مَحْصورونَ في ذاتِ ألواحٍ ودُسُرٍ، فكيف يَصِحُّ أن تتَّخذوا وكيلًا من دُون الله؟!

قولُه: (وقُرِئَ: «ذُرِيّةُ مَن حَمَلْنا» بالرَّفْع، بدَلًا مِن واو ﴿تَتَّخِذُواْ﴾)، قال أبو البقاء: هذا على القراءةِ بالياء، لأنّهم غُيَّب[1]. قالَ صاحبُ «التخمير»: إنّما لم يَجُزْ إبدالُ المظهَرِ مِنَ المُضمَرِ المتكلِّم والمخاطَب؛ لأنّ ضميرَ المتكلِّم والمخاطَبِ لا يكونُ لغيرِ واحد، بخلافِ ضميرِ الغَيْبة، والإبدالُ للتَّبْيين، فيَختَصُّ بمَوْضعٍ فيه احتمالٌ، فلذا جازَ: مرَرْتُ به زَيْدٍ، ولم يجُزْ: مرَّ بي المِسكين، ولا عليكَ الكريم.

فإن قلتَ: فما تقولُ في قول الله تعالى: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُواْ﴾ [الأحزاب: ٢١] فقد أُبدِلَ فيه الغائبُ منَ المخاطب؟ قلتُ: لأنّ الخطابَ ليسَ لقَومٍ بأعيانِهم، فنُزِّلوا منزلةَ الغائب؛ لأنّ المعنى: لقد كان للنّاسِ فيهِم أُسوةٌ حسَنةٌ لمَن كانَ يرجو الله.

وذكَرَ الرُّكسي[2]: أنّ الكوفيِّين والأخفَشَ أجازوا إبدالَ المُظهَر منَ المُضمَرِ الحاضر[3]

---

(١) وجعلَها من بابِ الشاذّ. انظر: «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨١٢)، و«مختصر شواذّ القرآن» لابن خالَويه، ص٧٤.

(٢) لم أهتدِ إلى ترجمتِه. وفي (ط): «الركني».

(٣) في (ف): «المخاطب».

الذال. ورُوِيَ عنه: أنه قد فسَّرَها بوَلَدِ الوَلَد، ذكَّرَهمُ اللهُ النِّعمةَ في إنْجاءِ آبائِهم من الغَرَق. ﴿إِنَّهُۥ﴾: إنّ نوحًا عليه السلام ﴿كَانَ عَبۡدٗا شَكُورٗا﴾ قيل: كان إذا أكَلَ قال: الحَمدُ لله الذي أطعَمَني، ولو شاءَ أجاعَني، وإذا شَرِبَ قال: الحمدُ لله الذي سَقاني، ولو شاءَ لأَظمأَني، وإذا اكتَسى قال: الحمدُ لله الذي كَساني، ولو شاءَ أَعْراني، وإذا احتَذَى قال: الحمدُ لله الذي حَذاني، ولو شاءَ أحفاني، وإذا قَضى حاجَتَه قال: الحمدُ لله الذي أخرَجَ عنّي أذاهُ في عافِية، ولو شاءَ حَبسَه، ورُوِيَ أنه كان إذا أرادَ الإفطارَ عَرضَ طَعامَه على مَن آمَنَ به، فإن وَجدَهُ مُحتاجاً آثَره به. فإنْ قُلت: قولُه: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ عَبۡدٗا شَكُورٗا﴾ ما وَجهُ مُلاءَمتِه لِما قبْلَه؟ قُلت: كأنه قيل: لا تتَّخِذُوا من دُوني وَكيلاً، ولا تُشرِكُوا بي؛ لأنّ نوحًا عليه السَّلامُ كان عَبدًا شَكورًا، وأنتُم ذُرِّيّةُ

مطلقًا، تمسُّكًا بقولِه تعالى: ﴿لَيَجۡمَعَنَّكُمۡ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ لَا رَيۡبَ فِيهِۚ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ﴾ [الأنعام: ١٢]، فإنّ ﴿ٱلَّذِينَ﴾ بدَلٌ مِن «كُم»، قال: وإنّما ساغَ لأنّ ﴿ٱلَّذِينَ﴾: بدَلُ البعض، وأما غير بَدَل الكُلّ، فيجوزُ لِفقدانِ المانع، وهُو أن يكونَ المقصودُ بالنِّسبةِ أقلَّ دِلالة، فإنّ بدَلَ البعضِ والاشتمالِ ليسَ مدلولُهما مدلولَ الأوّل، فيجوزُ: اشتَرَيْتُكَ نِصفَك، وأعجَبَني عِلمُك، ومنهُ قولُ الشاعر:

ذَريـنـي إنّ أمرَكِ لـن يُطاعا   وما ألفَيْتِني حِلْمي مُضاعا[1]

وهاهُنا مفهومُ قولِه تعالى: ﴿ذُرِّيَّةَ مَنۡ حَمَلۡنَا مَعَ نُوحٍۚ﴾ أبْيَنُ دِلالةً من مفهومِ الضَّميرِ في (تتَّخِذوا) المُعبِّرِ عن بني إسرائيل.

قوله: (ولا تُشركوا بي)، عطفٌ تفسيريٌّ لقوله: «لا يتَّخذوا من دوني وكيلًا».

قوله: (إنّ نوحًا كان عبدًا شكورًا)، أي: إنه كان موحِّدًا؛ لأنَّ الشاكرَ مَن يقوم بجُمْلتِهِ وشراشِرِه في خدمة المُنعِمِ عليه. قال:

---

(١) لعديّ بن زيد العبادي في «ديوانه»، ص٣٥. ولتمامِ الفائدةِ انظر: «خزانة الأدب» (٢: ٣٦٨).

مَن آمنَ به وحُمِلَ معه، **فاجعَلُوه أُسوَتَـكم** كما جَعلَه آباؤُكم أُسوَتَهم، **ويجوزُ أن يكونَ تَعليلًا** لاختِصاصِهم والثَّناءِ عليهم بأنهم أولادُ المَحمُولينَ معَ نوح، فهم مُتَّصِلون به، فاستأهَلُوا لذلك الاختصاص، ويجوزُ أن يُقالَ ذلك عند ذِكْرِه **على سبيلِ الاستِطراد**.

[﴿وَقَضَيْنَآ إِلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ فِى ٱلْكِتَٰبِ لَتُفْسِدُنَّ فِى ٱلْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ وَلَتَعْلُنَّ عُلُوًّا كَبِيرًا ۞ فَإِذَا جَآءَ وَعْدُ أُولَىٰهُمَا بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ عِبَادًا لَّنَآ أُو۟لِى بَأْسٍ شَدِيدٍ فَجَاسُوا۟ خِلَٰلَ ٱلدِّيَارِ ۚ وَكَانَ وَعْدًا مَّفْعُولًا ۞ ثُمَّ رَدَدْنَا لَكُمُ ٱلْكَرَّةَ عَلَيْهِمْ وَأَمْدَدْنَٰكُم بِأَمْوَٰلٍ وَبَنِينَ وَجَعَلْنَٰكُمْ أَكْثَرَ نَفِيرًا﴾ ٤ – ٦]

﴿وَقَضَيْنَآ إِلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾: وأوحَيْنا إليهم ....

أفادَتْكُمُ النَّعْماءُ منِّي ثلاثةً(١)

فإذا توهَّم أدنى شِركٍ فيه لم يكن شاكرًا حقًّا، لا سِيّما والشَّكُورُ من أَبنيَةِ المُبالَغة.

قولُه: **(فاجْعَلُوه أُسوَتَكُم)**، **الرّاغبُ**: الأُسْوَةُ والإسْوَةِ كالقُدْوَةِ والقِدْوَة: وهي الحالةُ التي يكون عليها الإنسانُ في اتِّباع غيرِه، إنْ حُسنًا أو قُبْحًا، وإن سارًّا أو ضارًّا؛ ولهذا قال تعالى: ﴿أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١]، فوصفها بالحسنة(٢).

قولُه: **(ويجوزُ أن يكونَ تعليلًا)**، مَبْنيٌّ على أنّ «ذرِّيّةَ» منصوبٌ على الاختصاصِ والمَدْح، يعني: إنّما خصَّصْناكم بهذا الخِطاب لأنّكم أولادُ آباءٍ مُكرَمين، كقولِه تعالى: ﴿وَكَانَ أَبُوهُمَا صَٰلِحًا﴾ [الكهف: ٨٢]، قال القاضي: فيه إيماءٌ بأنّ إنجاءَه ومَن معَهُ كان ببَرَكةِ شُكرِه، وحثٌّ للذّريّةِ على الاقتداءِ به(٣).

وقلتُ: اعتبَرَ اختصاصَ الحَمْلِ بالذِّكْرِ وأدمَجَ هذا المعنى فيه.

قولُه: **(على سبيلِ الاستطراد)**، فعلى هذا لا يكونُ تعليلًا.

---

(١) البيت غير منسوب في «الفائق» (١: ٣١٤) وغيره، وتمامه: يدي ولساني والضميرَ المُحجَّبا.

(٢) «مفردات القرآن» ص ٧٦.

(٣) «أنوار التنزيل» (٣: ٤٣٢).

وَحيًا مَقضِيًّا، أي: مَقطُوعًا مَبْتوتًا بأنهم يُفسِدُون في الأرض لا مَحالة، ويَعْلُون، أي: يَتعظَّمونَ ويَبْغُون. ﴿فِي ٱلْكِتَٰبِ﴾: في التَّوراة، و﴿لَتُفْسِدُنَّ﴾ جوابُ قَسَم محذوف، ويَجوزُ أن يَجرِيَ القَضاءُ المَبتُوتُ مَجرى القَسَم، فيكون ﴿لَتُفْسِدُنَّ﴾ جَوابًا له، كأنه قال: وأقسَمْنا لَتفسِدُنّ، وقُرِئ: (لَـتُفْسَدُنَّ) على البِناءِ للمَفعول، و(لَـتَفْسُدُنَّ) بفَتح التّاءِ؛ من: فَسَد، ﴿مَرَّتَيْنِ﴾ أُولاهُما: قَتلُ زكريّا عليه السلام، وحَبسُ إرْمِيَا حينَ أنذَرَهُم سَخَطَ الله. والآخِرة: قتلُ يَحيى بنِ زَكريّا وقَصْدُ قَتلِ عيسى بنِ مَريَم. ﴿عِبَادًا لَّنَآ﴾ وقُرِئ: (عَبِيداً لنا)، وأكثَرُ ما يُقال: عِبادُ الله وعَبِيدُ الناس، سَنْحارِيبَ وجنودَه،

قولُه: (وَحْيًا مقْضيًّا أي: مقطوعًا)، الرّاغب: القضاءُ: فَصْلُ الأمرِ قولًا كان أو فعلًا، وكلٌّ منهما على وجهَيْن: إلٰهيٌّ وبَشَريّ، فمنَ القولِ الإلٰهيِّ[1]: ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ فِى ٱلْكِتَٰبِ﴾، فهذا قضاءٌ بالإعلامِ والفَصلِ في الحُكم، أي: أعلَمْناهُم وأوْحَينا إليهِم وَحيًا جَزْمًا، ومنَ الفعلِ الإلهيِّ: ﴿فَقَضَىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَاتٍ فِى يَوْمَيْنِ﴾ [فصّلت: ٢١]؛ لأنهُ إشارةٌ إلى إيجادِهِ الإبداعيِّ والفَراغِ منه[2].

قولُه: (وقُرِئَ: «لَتُفْسَدُنَّ» على البناءِ للمفعول، و«لَتَفْسُدُنَّ» بفَتْحِ التاءِ؛ مِن: فَسَدَ)، قال أبو البقاء: المعنى على الأوّلِ: يُفسِدُكم غيرُكم، وعلى الثاني: تفسدُ أمورُكم[3].

قولُه: (وأكثرُ ما يقالُ: عبادُ الله)، قالَ ابنُ جِنّي: أكثرُ اللُّغةِ أنْ يُستعمَلَ العَبيدُ للنّاس والعبادُ لله تعالى: ﴿إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ﴾ [الحجر: ٤٢]، ﴿يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ﴾ [الزمر: ١٦]، وهُو كثير، وقال: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [فصّلت: ٤٦][4].

قولُه: (سَنْحارِيبَ) نَصبٌ عطفُ بيانٍ لـ«عبادًا»، ويُروى بالرَّفع، أي: هم سَنْحاريبُ وجُنودُه.

---

(١) في (ف): «البشري»، وفي (ط): «الأول».

(٢) «مفردات القرآن»، ص٦٧٤.

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨١٢).

(٤) «المحتسب» (٢: ١٤).

وقيل: بُخْتُنَصَّر. وعن ابنِ عبّاس: جالوت. قَـتَلوا عُلماءَهم وأحرَقُوا التَّوراة، وخرَّبُوا المسجد، وسَبَوْا منهم سَبعينَ ألفًا. فإنْ قُلت: كيفَ جازَ أن يَبعثَ اللهُ الكفَرةَ على ذلك ويُسلِّطَهم عليه؟ قُلت: مَعناه: **خلَّيْنا بينَهم وبَينَ ما فَعَلوا ولم نَمنَعْهم، على أنّ اللهَ عزَّ وعَلا أسنَدَ بعْثَ الكفَرةِ عليهم إلى نَفسِه**، فهو كقَولِه تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُوَلِّي بَعْضَ ٱلظَّٰلِمِينَ بَعْضًۢا بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾ [الأنعام: ١٢٩]، **وكقَولِ الدّاعي: وخالِفْ بينَ كَلِمِهم، وأسنَدَ الجَوْسَ** ـ وهو التردُّدُ خِلالَ الدِّيارِ بالفَسادِ ـ إليهم، فتَخريبُ المَسجِدِ وإحْراقُ التَّوراةِ

قولُه: (**معناهُ: خَلَّينا بينَهم وبينَ ما فعَلوا**)، يعني: معنى تسليطِ الكفَرةِ على ذلك، أي: قَتْلِ العلماءِ وإحراقِ التّوراةِ وتخريبِ المسجد والسَّبْي. **الانتصاف**: السُّؤالُ يتَوجَّهُ على القدَريّة، وأمّا السُّنِّيُّ فيقول: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ﴾ [الأنبياء: ٢٣][1].

قولُه: (**على أنّ اللهَ عزَّ وعلا أسنَدَ بعْثَ الكفَرةِ عليهم**)، يعني أنّ البَعْثَ مجازٌ، على أنّ الحقيقةَ جائزةٌ أيضًا؛ لأنّ اللهَ تعالى أسنَدَ بعْثَ الكفَرةِ عليهم إلى نفْسِه؛ لأنّهم ظلَموا بقَتْلِ زكريّا ويَحيى، وقَصْدِ قَتْلِ عيسى عليه السلامُ، فهُو كقولِه تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُوَلِّي بَعْضَ ٱلظَّٰلِمِينَ بَعْضًۢا بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾ [الأنعام: ١٢٩].

قولُه: (**وكقولِ الدّاعي: وخالِفْ بينَ كَلِمِهم**)، يعني: مِثْلُ هذا الإسنادِ جائزٌ بل مندوبٌ إليه، يقولونَ في الدُّعاءِ على الكفَرةِ: اللهُمَّ زَلْزِلْ أقدامَهم، ونَكِّسْ أعلامَهم، وخالِفْ بينَ كلِمتِهم، وهُو مِن قولِه تعالى: ﴿وَجَعَلَ كَلِمَةَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلسُّفْلَىٰ﴾ [التوبة: ٤٠]، وكَلِمتُهم: دَعوتُهم إلى الكُفرِ واتّفاقُهم عليه.

قولُه: (**وأسنَدَ الجَوْسَ**)، إلى آخرِه، مُرادُه: أنهُ تعالى أسنَدَ إلى نفْسِه ما يَصِحُّ أن يُسنَدَ إليهِ مِن بَعْثِ الكفَرةِ عليهم؛ لأجْلِ فسادِهم، وأسنَدَ ما لا يَصِحُّ أن يُسنَدَ إليه من الكفَرةِ مِن تخريبِ المسجدِ وإحراقِ التَّوراة. فيقالُ له: لولا بَعْثه وتمكينُه إيّاهُم كيفَ قدَروا على ذلك؟ فهُو كإعطاءِ سيفٍ باترٍ ظالمًا يقطَعُ الطريقَ ويَسبي الحَريمَ، فوقَعَ فيما فَرَّ منهُ.

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٦٤٩).

من جُملةِ الجَوْسِ المُسنَدِ إليهم، **وقَرأَ طَلحة**: (**فحاسُوا**) بالحاء، **وقُرِئ**: (**فَحَوَّسُوا**)، و(خَلَلَ الدِّيارِ). فإنْ قُلت: مـا مَعنى: ﴿وَعۡدُ أُولَىٰهُمَا﴾؟ قُلت: مَعنـاه: وَعـدُ عِقابِ أُولاهما. ﴿وَكَانَ وَعۡدٗا مَّفۡعُولٗا﴾ يعني: وكان وَعدُ العِقابِ وَعدًا لا بُدَّ أن يُفعَل. ﴿ثُمَّ رَدَدۡنَا لَكُمُ ٱلۡكَرَّةَ﴾ أي: الدَّولةَ والغَلَبةَ على الذين بُعِثوا عليكم حينَ تُبْتُم ورَجَعتُم عن الفَسادِ والعُلُوّ. قيل: هي قَتلُ بُختُنصَّر **واستِنقاذُ بني إسرائيل أَسْراهم** وأموالَهم ورُجوعُ المُلْكِ إليهم. وقيل: هيَ قَتلُ داودَ جالوت. ﴿أَكۡثَرَ نَفِيرًا﴾ ممّا كنتُم، والنَّفير: مَن يَنفِرُ معَ الرَّجلِ من قَومِه. وقيل: جَمعُ نَفْر، كالعَبيدِ والمَعيز.

قولُه: (**وقَرأَ طلحةُ**: «**فحَاسُوا**»)، قال ابنُ جِني: قالَ أبو زَيْدٍ أو غيرُه، قلتُ له: إنّما هو فجَاسوا بالجِيم، قال: جَاسوا وحَاسُوا واحدٌ، وهذا يدُلُّ على أنّ بعضَ القُرّاء يتخيَّرُ بلا رواية، ولذلك نظائرُ(١).

قولُه: (**وقُرِئَ** «**فحَوَّسُوا**»)، في «الموضِح»: «حوَّسوا» بالحاءِ غيرِ المعجَمة مُشَدَّدَ الواو. **الرّاغب**: ﴿فَجَاسُواْ خِلَٰلَ ٱلدِّيَارِ﴾، أي: توسَّطوها وتردَّدوا بينَها، ويُقارِبُ ذلك «جاسوا» و«داسُوا»، وقيل: الجَوسُ: طلبُ ذلك الشيءِ باستقصاء(٢)، والخَلَلُ: فُرجةٌ بيَن الشيئين، وجَمْعُه خِلال، نحوَ: خِلالُ الدِّيارِ والسَّحابِ والرَّماد، قالَ تعالى: ﴿فَتَرَى ٱلۡوَدۡقَ يَخۡرُجُ مِنۡ خِلَٰلِهِۦ﴾ [الرّوم: ٤٨]، وعن بعضِهم: خلَلٌ إمّا مُفرَد جَمْعُه: خِلالٌ، كجَبَل، وإمّا بمعنى الخِلال، والخِلالُ حينَئذٍ مفرَد.

قولُه: (**واستنقاذ بني إسرائيلَ أَسْراهم**)، قالَ القاضي: وذلك بأنْ ألقَى اللهُ في قَلْبِ بَهْمَن بنِ أَسْفَنْديارَ لمّا وَرِثَ مُلكَ كَشْتاسِفَ بنِ لَهْراسِف شفَقةً عليهم، فرَدَّ أَسْراهم إلى الشام وملَّك دانْيالَ عليهم، فاستَولَوْا على مَن كان فيها مِن أَتْباع بُخْتِ نصَّر(٣)، واللهُ أعلَمُ بحقيقةِ ذلك.

---

(١) «المحتسب» (٢: ١٥) وممّن قرأ بذلك أيضًا أبو السّمال. انظر: «شواذّ القرآن» لابن خالَويه، ص٧٥.

(٢) «مفردات القرآن»، ص٢١٢.

(٣) «أنوار التنزيل» (٣: ٤٣٣).

[﴿إِنۡ أَحۡسَنتُمۡ أَحۡسَنتُمۡ لِأَنفُسِكُمۡۖ وَإِنۡ أَسَأۡتُمۡ فَلَهَاۚ فَإِذَا جَآءَ وَعۡدُ ٱلۡأٓخِرَةِ لِيَسُـٔۥُاْ وُجُوهَكُمۡ وَلِيَدۡخُلُواْ ٱلۡمَسۡجِدَ كَمَا دَخَلُوهُ أَوَّلَ مَرَّةٖ وَلِيُتَبِّرُواْ مَا عَلَوۡاْ تَتۡبِيرًا ﴾٧]

أي: الإحسانُ والإساءة كِلاهُما مختصٌّ بأنفُسِكم، لا يتعدّى النَّفعُ والضَّررُ إلى غَيرِكم. وعن عليٍّ رضيَ اللهُ عنه: ما أحسَنتُ إلى أحَدٍ ولا أسَأتُ إليه. وتَلاها. ﴿فَإِذَا جَآءَ وَعۡدُ﴾ المَرَّة ﴿ٱلۡأٓخِرَةِ﴾ بعثْناهُم ﴿لِيَسُـٔۥُاْ وُجُوهَكُمۡ﴾ حُذف؛ **لدلالةِ ذِكرِه أوّلًا عليه**، ومعنى ﴿لِيَسُـٔۥُاْ وُجُوهَكُمۡ﴾: ليَجعلُوها باديةً آثارُ المَساءةِ والكآبةِ فيها، كقولِه: ﴿سِيٓـَٔتۡ وُجُوهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [الملك: ٢٧]، **وقُرِئ: (لِيَسُوءَ)**، والضَّميرُ لله

قولُه: (لدِلالةِ ذكْرِه أوّلًا)، يعني: جوابُ (إذا) قولُه: «بعَثْناهم»، بدليلِ قولِه: ﴿فَإِذَا جَآءَ وَعۡدُ أُولَىٰهُمَا بَعَثۡنَا عَلَيۡكُمۡ﴾، فعلى هذا قولُه: ﴿وَلِيَدۡخُلُواْ﴾ عطفٌ على ﴿لِيَسُـٔۥُاْ﴾ لاتّفاقِهما.

فإنْ قلتَ: لا ارتيابَ أنّ قولَه تعالى: ﴿فَإِذَا جَآءَ وَعۡدُ ٱلۡأٓخِرَةِ﴾ عطفٌ على قولِه: ﴿فَإِذَا جَآءَ وَعۡدُ أُولَىٰهُمَا﴾ وهما تفصيلٌ لقولِه: ﴿لَتُفۡسِدُنَّ فِي ٱلۡأَرۡضِ مَرَّتَيۡنِ﴾، وكان مِن حقِّ الظّاهِرِ أنْ يَترُكَ القَرينةَ الثانيةَ عن الفاءِ إلى الواو، فما وجهُه؟ قلتُ ـ واللهُ أعلَم ـ: إنّ مدخولَ الفاءِ وإن كان قسيمًا لقولِه ﴿فَإِذَا جَآءَ وَعۡدُ أُولَىٰهُمَا﴾ لكنْ تخلَّلَ بينَ المعطوفَيْنِ، قولُه: ﴿إِنۡ أَحۡسَنتُمۡ أَحۡسَنتُمۡ لِأَنفُسِكُمۡۖ وَإِنۡ أَسَأۡتُمۡ فَلَهَا﴾، فجرَّهُ إلى نفْسِه، كأنهُ قيل: وإن أسأتم فلها، وقد حصَلَ مِنكُم الإساءةُ والإفسادُ مرّةً أخرى، وهما السببُ[1] في مجيءِ الوعد في الآخرة: ﴿فَإِذَا جَآءَ وَعۡدُ ٱلۡأٓخِرَةِ لِيَسُـٔۥُاْ وُجُوهَكُمۡ﴾. ألا ترى كيفَ وصَلَ قولَه: ﴿وَإِنۡ عُدتُّمۡ عُدۡنَا﴾ بما ذَيَّلَ به هذا الوعدَ الآخِرة، وهُو قولُه: ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمۡ أَن يَرۡحَمَكُمۡ﴾ أي: إنْ تُبتُم.

قولُه: (وقُرِئ: «لِيَسُوءَ»)، أبو بكرٍ وابنُ عامرٍ وحمزةُ: بالياءِ ونصبِ الهمزةِ على التوحيد، والكسائيُّ: بالنُّونِ ونصبِ الهمزةِ على الجَمْع، والباقونَ: بالياءِ وهمزةٍ مضمومةٍ

(١) في (ف): أنسَبُ.

عزَّ وجلّ، أو للوَعد، أو للبَعث، و(لِنَسُوءَ) بالنُّون. وفي قِراءةِ عليٍّ رضيَ اللهُ عنه: (لَنَسُوءَنَّ)، و(لَيَسُوءَنَّ). وقُرِئ: (لَنَسُوْءَنْ) بالنُّونِ الخفيفة. واللّامُ في ﴿لِيَدخُلُوا﴾ ـ على هذا ـ مُتعلِّقٌ بمحذوف؛ وهو: وبَعثْناهُم لِيَدخُلوا. و(لَنَسُوءنَّ) جوابُ «إذا جاء». ﴿مَاعَلَوْاْ﴾ مَفعولُ ﴿لِيُتَبِّرُوا﴾، أي: ليُهلِكُوا كلَّ شَيءٍ غَلَبُوه واستَوْلَوا عليه، أو بمَعنى: مُدَّةَ عُلوِّهم.

[﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْۚ وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَاۘ وَجَعَلْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَٰفِرِينَ حَصِيرًا﴾ ٨]

﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ﴾ بعدَ المرّةِ الثانيةِ إنْ تُبتُم توبةً أخرى وانزَجَرتُم عنِ المعاصي، ﴿وَإِنْ عُدتُّمْ﴾ مَـرّةً ثالثة ﴿عُدْنَا﴾ إلى عُقوبَتِكم، وقد عادُوا، فأعادَ اللهُ إليهم النِّقمةَ بتَسليطِ الأكاسِرةِ وضَرْبِ الإتاوةِ عليهم. وعن الحسَن: عادُوا فبعثَ اللهُ محمّدًا ﷺ،

بينَ واوَيْنِ على الجمع»[١]، قال أبو البقاء: التقديرُعلى الجمع: ليَسوءَ العبادُ، أو النَّفيرُ. ويُقرَأُ «لِيسوءَ» بغيرِ واو، أي: لِيَسوءَ البَعْثُ أو المبعوثُ أو النَّفيرُ أو اللهَ تعالى[٢].

قولُه: («لِنَسوءَ»، بالنّونِ) الخفيفة. قال ابنُ جِنّي: قرَأَ أُبَيُّ بنُ كعبٍ: «لِنَسُوءًا» بالتنوين، فطريقُ القولِ فيه أن يكون أراد أَلِفًا فحذَفَها، أي: فلْيَسوءًا وجوهَكُم، على لفظِ الأمرِ، كما تقول: إذا سألتَني فلأُعطِكَ، كأنّكَ تأمُرُ نفسَك، ومعناه: فلأُعطِينَّك، واللّامانِ بعدَه للأمرِ أيضًا، وهما ﴿وَلِيَدْخُلُواْ الْمَسْجِدَ كَمَا دَخَلُوهُ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَلِيُتَبِّرُواْ﴾. ويُقَوّي ذلك أنهُ لم يأتِ لـ«إذا» جوابٌ فيها بعدُ، فالتقديرُ: فلْنسوءًا وجوهَكُم، أي: فلْنسوءَنَّ[٣]. وهذا يدُلُّ على أنّ في «فلَنَسُوءَنَّ» أَلِفًا مقدَّرةً.

قولُه: (وضَرْبِ الإتاوةِ عليهم)، أي: الخَراج، فإن قلتَ: ما وَجْهُ استقامةِ هذا الوَجْه، وهُو تسليطُ الأكاسِرةِ عليهم، وقد مضى، معَ قولِه: ﴿وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا﴾ وهُو للاستقبال[٤]؟

---

(١) لتمامِ الفائدةِ انظر: «إتحاف فضلاءِ البشر»، ص٢٨٢.

(٢) «التبيانِ في إعراب القرآن» (٢: ٨١٣).

(٣) «المحتسب» (٢: ١٥).

(٤) في (ط): «للاستقبال».

فهُم يُعطونَ الجِزيةَ عن يَدٍ وهم صاغِرُون. وعن قَتادة: ثُمّ كانَ آخِرُ ذلك أنْ بَعثَ اللهُ عَليهم هذا الحيَّ من العَرَب، فهم منهم في عَذابٍ إلى يوم القيامة. ﴿حَصِيرًا﴾ محبسًا، يُقالُ للسِّجن: مَحصَرٌ وحَصِير. وعن الحسن: بساطاً كما يُبسَطُ الحَصيرُ المَرْمُول.

[﴿ إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا * وَأَنَّ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾ ٩-١٠]

﴿لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ﴾: للحالةِ التي هيَ أقوَمُ الحالاتِ وأسدُّها، أو: للمِلّة، أو: للطَّريقة، وأيَّتَما قدَّرتَ لم تَجِدْ معَ الإثباتِ ذَوقَ البَلاغةِ الذي تَجِدُه مع الحَذف؛ لِما في إبْهامِ المَوصوفِ بحَذفِه من فَخامةٍ تُفقَدُ معَ إيضاحِه. وقُرِئ: (وَيَبْشُرُ) بالتَّخفيف. فإن قُلت: كيفَ ذَكرَ المؤمنينَ الأبرارَ والكفّارَ ولم يذكُرِ الفَسَقة؟ قُلت: كانَ الناسُ حينَئذٍ إمّا مُؤمِنٌ تقيّ، وإمّا مُشرِك، وإنّما حَدَثَ أصحابُ المَنزِلةِ بينَ المَنزِلتَين بعدَ ذلك.

قلتُ: استقامتُه من حيثُ إنّ هذه المذكوراتِ كلَّها كانت مُثْبتةً في التّوراةِ مقْضيّةً عليهم، لقولِه تعالى: ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ فِى ٱلْكِتَٰبِ﴾، والكتابُ: التّوراةُ، كما نَصَّ عليه المصنِّف.

قولُه: (المَرْمول)، الجوهريّ: رمَلتُ الحَصِيرَ، أي: سففْتُه، بمعنى نسجتُه، وأرْملتُه: مِثلُه.

قولُه: (لِما في إبهامِ الموصوفِ بحَذْفِه مِن فخامةٍ تُفقَدُ معَ إيضاحِه)، فإنّكَ إذا أضرَبْتَ عن ذكْرِ إحدى هذه المقدَّراتِ صَفْحًا بقِيَ اللّفظُ مُجمَلًا يصلحُ أن يتناوَلَ كلًّا منها وما شاكلَها، فإذا قيَّدتَها بواحدةٍ منها اختصَّ بها، فكأنّك قلتَ: يَهْدي لِما لا يدخُلُ تحتَ الوَصْفِ والحَصْرِ ممّا ذُكِرَ في الكتاب، وممّا لم يُذكَرْ، كقولِك: جاءَ بعدَ اللَّتيّا والّتي.

قولُه: («ويَبشُرُ»، بالتخفيف): حمزةُ والكِسائيّ.

قولُه: (وإنّما حدَثَ أصحابُ المنزلةِ بينَ المنزِلتَيْنِ بعدَ ذلك)، قيل: هذا مِن أبي حُذَيفةَ

فإنْ قُلت: عَلامَ عُطِف ﴿وَأَنَّ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾؟ قُلت: على ﴿أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا﴾، على معنى: أنه بشَّرَ المؤمنينَ بِبشارَتَيْنِ اثنتَين: بثَوابِهم، وبعقابِ أعدائِهم. ويَجوزُ أن يُراد: ويُخبِرُ بأنّ الذين لا يؤمِنُون مُعَذَّبون.

واصِل بن عطاء[١]. وقلتُ: هذا مِن جمُلةِ البِدَعِ المنْهيِّ عنها في قولِه ﷺ: «خيرُ الهَدْيِ هَدْيُ محمّد، وشَرُّ الأمورِ محدثاتُها، وكلُّ بِدعةٍ ضَلالة». أخرَجَهُ مسلمٌ، والتِّرمذيُّ عن جابر[٢].

قولُه: (ويجوزُ أن يُرادَ: ويُخبِرُ بأنّ الذين)، يعني: هُو عطفٌ على قولِه: ﴿يَهْدِى﴾ أي: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ﴾ ويُخبِرُ أنّ الذينَ لا يؤمنونَ معذَّبون، هذا أوجَهُ منَ الأوّلِ وأحسَنُ التئامًا، كأنهُ قيل: بشيرٌ للمؤمنينَ ونَذيرٌ[٣] للكافِرين. ويُمكنُ أن يكونَ معطوفًا مِن حيثُ المعنى على قولِه: ﴿وَيُبَشِّرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾، أي: يُبَشِّرُ المؤمنين ويُنذرُ الكافِرين.

وأمّا اتّصالُ الآيةِ بما قبلَها، فقد قالَ الإمامُ: إنهُ قال: لمّا شرَحَ ما فعلَهُ في حقِّ عبادِه المخلِصين، وهُو الإسراءُ برسولِ الله ﷺ، وإيتاءُ التّوراةِ لموسى عليهِ السّلامُ، وما فعلَهُ في حقِّ العُصاةِ والمتمرّدين، وهُو تسليطُ أنواعِ البلاءِ عليهم، كان ذلك تنبيهًا على أنّ طاعةَ الله تُوجبُ كلَّ خيْرٍ وكرامة، ومعصيتَه تُوجبُ كلَّ بَليّةٍ وغرامة، لا جرَمَ قال: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ﴾ ثُمّ عطفَ عليه: ﴿وَجَعَلْنَا ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ ءَايَتَيْنِ﴾ الآية، لجامع دَليلَي السَّمع والعَقْل، أو نعمتَي الدِّين والدُّنيا، وأمّا اتّصالُ قولِه: ﴿وَيَدْعُ ٱلْإِنسَٰنُ بِٱلشَّرِّ دُعَآءَهُۥ بِٱلْخَيْرِ﴾ فهُو أنهُ تعالى لمّا وصفَ القرآنَ حتّى بلَغَ به الدَّرجةَ القُصْيا في الهِداية أتى بذِكْرِ مَن أفرطَ في كُفْرانِ هذه البُغيةِ الأسْنى و النِّعمةِ[٤] العُظمى، قائلاً: ﴿ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [الأنفال: ٣٢]، فظهَرَ أنّ الذي ذهبَ إليه ابنُ عبّاس: «هُو النَّضْرُ بنُ الحارث» هُو المذهب[٥].

---

(١) رأسُ المعتزلةِ في زمانِه وكان في مسلاخِ عمْرو بن عبَيد، له ترجمةٌ في «سير أعلام النبلاء» (٥: ٤٦٤).

(٢) أخرجه مسلمٌ (١٠٧٢).

(٣) في (ف): «ويُنْذرُ».

(٤) في (ف): «السنيّة».

(٥) «مفاتيح الغيب» (٢٠: ١٦٠).

[﴿وَيَدْعُ ٱلْإِنسَٰنُ بِٱلشَّرِّ دُعَآءَهُۥ بِٱلْخَيْرِ ۖ وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ عَجُولًا﴾ ١١]

أي: ويدعو اللهَ عندَ غَضَبِه بالشرِّ على نَفسِه وأهلِه ومالِه، **كما يدعُوه لهم** بالخَير، كقَولِه: ﴿وَلَوْ يُعَجِّلُ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ ٱلشَّرَّ ٱسْتِعْجَالَهُم بِٱلْخَيْرِ﴾ [يونس: ١١]. ﴿وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ عَجُولًا﴾: يتَسرَّعُ إلى طَلَبِ كُلِّ ما يَقعُ في قَلبه ويخطُرُ ببالِه، لا يتأنّى فيه تأنّيَ المتبصِّر. وعنِ النبيِّ ﷺ: أنه دَفعَ إلى سَوْدةَ بنتِ زَمْعةَ أسيرًا، فأقبلَ يئِنُّ باللَّيل، فقالت له: ما لكَ تَئِنّ؟ فشكا أَلَـمَ القَدّ، فأرْخَتْ من كِتافِه، فلمّا نامَت أخرَجَ يدَهُ وهَرَب، فلمّا أصبَحَ النبيُّ ﷺ دَعا به، فأُعلِمَ بشأنِه، فقال ﷺ: «اللَّهمَّ اقطَع يدَيْها»، فرَفعَت سَودةُ يَدَيْها تتوَقَّعُ الإجابة، وأن يَقطعَ اللهُ يَديْها، فقالَ النَّبيُّ ﷺ: «إنّي سألتُ اللهَ أن يَجعلَ لَعنَتي ودُعائي على مَن **لا يَستَحِقُّ** من أهلي رحمة؛ **لأنّي بَشرٌ أغضَبُ كما يَغضَبُ البَشَر**، فلْترُدَّ سودةُ يدَيْها». ويَجوزُ أن يريدَ بالإنسانِ الكافر، وأنه يَدعُو بالعَذابِ استهزاءً ويَستعجِلُ به، كما يَدعو بالخيرِ إذا مَسَّتهُ الشِدّة. ﴿وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ عَجُولًا﴾ يعني:

قولُه: (**كما يَدعوهُ لهم**)، أي: يدعو اللهَ لأجْلِ نفْسِه ومالِه وأهلِه، ففي الضّميرِ تغليبٌ. قال: وَجْهُ النَّظم: أنّ الإنسانَ بعدَ إنزالِ الله هذا القرآنَ واختصاصِه بهذه النِّعمةِ الجَسيمةِ والمكرُمة العظيمة، قد يَعدِلُ عن التمسُّكِ بشرائعِه، ويَقدُمُ على ما لا فائدةَ فيه[1].

قولُه: (**لا يَستحقُّ**) أي: لا يَستحقُّها، يعني اللّعنةَ. «مِن أهلي»: بيانُ «مِن». و«رحمةً»: مفعولٌ ثانٍ لِـ«يَجعَل».

قولُه: (**لأنّي بشَرٌ أغضَبُ كما يَغضَبُ البشَرُ**)، رَوَينا عن البُخاريِّ ومسلم، عن أبي هريرةَ قال: قال ﷺ: «إنّما أنا بشَرٌ أغضَبُ كما يغضَبُ البشَر، فأيُّما رجُلٍ منَ المُسلِمينَ سبَبْتُه أو لعنتُه أو جلَدْتُه فاجعلها لهُ صلاةً وزكاةً وقُربة»[2]، وزاد أحمد: «تُقرِّبُه بها يومَ القيامة».

---

(١) زاد في (ط) هنا: «قوله: (دعائه)، الأساس: دعوتُ فلانًا وبفلان: ناديتُه وصِحْتُ به»، وليس لها موضع يرتبط بها من «الكشاف»، و الله أعلم.

(٢) أخرجه البخاري (٦٣٦١)، ومسلم (٢٦٠١)، وانظر تمام تخريجه في «مسند أحمد» (٧٣١١).

أنّ العذابَ آتِيه لا مَحالة، فما هذا الاستِعْجال؟!. وعن ابنِ عبّاسٍ رضيَ اللهُ عنهُما: هو النَّضْرُ بنُ الحارث قال: ﴿ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ﴾ الآية [الأنفال: ٣٢]، فأُجِيبَ له، فضُربَتْ عنقه صَبْراً.

[﴿وَجَعَلْنَا ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ ءَايَتَيْنِ ۖ فَمَحَوْنَآ ءَايَةَ ٱلَّيْلِ وَجَعَلْنَآ ءَايَةَ ٱلنَّهَارِ مُبْصِرَةً لِّتَبْتَغُوا۟ فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ وَلِتَعْلَمُوا۟ عَدَدَ ٱلسِّنِينَ وَٱلْحِسَابَ ۚ وَكُلَّ شَىْءٍ فَصَّلْنَٰهُ تَفْصِيلًا﴾ ١٢]

فيه وَجهان: أحدُهما: أن يُرادَ أنّ الليلَ والنَّهارَ آيتانِ في أنفُسِهما، فتكونَ الإضافةُ في آيةِ اللَّيلِ وآيةِ النَّهارِ للتَّبيين، كإضافةِ العَدَدِ إلى المعدود، أي: فمَحَوْنا الآيةَ التي هيَ اللَّيلُ وجعَلْنا الآيةَ التي هيَ النَّهارُ مُبصِرة. والثاني: أن يُراد: وجَعلْنا نَيِّرَيِ اللَّيلِ والنهارِ آيتَيْن، يُريدُ الشمسَ والقَمَر. ﴿فَمَحَوْنَآ ءَايَةَ ٱلَّيْلِ﴾ أي: جَعلْنا اللَّيلَ **ممحُوَّ الضَّوءِ مَطمُوسَه** مُظلِمًا، لا يُستَبانُ فيه شيءٌ كما لا يُستَبانُ ما في اللَّوحِ المَمْحوّ، وجعَلْنا النَّهارَ مُبصِرًا، أي: تُبصَرُ فيه الأشياءُ وتُستَبان، أو: فمَحَوْنا آيةَ اللَّيلِ التي هيَ القمَر، حيثُ لم يَخلُقْ لها شُعاعًا كشُعاعِ الشمس، **فتُرى بـه الأشياءُ** رؤيةً بيِّنة؛ وجعَلْنا الشمسَ ذاتَ شُعاعٍ يُبصَرُ في ضَوئِها كلُّ شيء؛ ﴿لِّتَبْتَغُوا۟ فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ﴾: لتتوصَّلوا ببَياضِ النَّهارِ إلى استِبانةِ أعمالِكم والتصرُّفِ في مَعايشِكم، ﴿وَلِتَعْلَمُوا۟﴾ باختِلافِ

قولُه: (**فضُربت عنُقُه صَبْرًا**)، يقال: قُتِلَ فلانٌ صَبْرًا: إذا حُبِسَ عن القتلِ حتّى قُتِل، وقد مضت قصّةُ النَّضْر.

قولُه: (**ممحوَّ الضَّوءِ مطموسَه**)، **الرّاغب**: المَحْوُ: إزالةُ الأثَر، ومنهُ قيلَ للشَّمالِ محوة؛ لأنّها تَمحُو السَّحابِ والأثَر، قالَ اللهُ تعالى: ﴿يَمْحُوا۟ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ﴾ [الرعد: ٣٩][(١)].

قولُه: (**فتُرى به الأشياءُ**)، جوابٌ لقولِه: «لم يَخلُقْ له شُعاعًا»، كقولِك: ما تأتينا فتُحدِّثُنا.

---

(١) «مفردات القرآن»، ص٧٦٢.

الجَديدَيْن ﴿عَدَدَ ٱلسِّنِينَ﴾ جنسَ (والحسابِ) وما تحتاجُونَ إليه منه، ولولا ذلك لَما عَلِمَ أحدٌ حُسْبانَ الأوقات، ولَتعطَّلتِ الأمور، ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ﴾ ممّا تَفتَقِرونَ إليه في دِينِكم ودُنياكُم، ﴿فَصَّلْنَٰهُ﴾: بيّنّاه بيانًا غيرَ مُلتَبِس، فأزَحْنا عِلَلَكم، وما تَركنا لكم حُجّةً علينا.

[﴿وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ ۖ وَنُخْرِجُ لَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ كِتَٰبًا يَلْقَىٰهُ مَنشُورًا * ٱقْرَأْ كِتَٰبَكَ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ ٱلْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا﴾ ١٣-١٤]

﴿طَٰٓئِرَهُۥ﴾: عَمَلُه، **وقد حقَّقْنا القولَ فيه في سُورةِ النَّمْل.** وعنِ ابنِ عُيَينة: هو مِن قَولِك: طارَ لهُ سَهم؛ إذا خَرَج، يعني: ألزَمْناه ما طارَ من عَمَلِه، **والمعنى: أنّ عمَلَه لازِمٌ له لُزومَ القِلادةِ أو الغُلِّ لا يُفكُّ عنه**، ومنه مَثَلُ العرَب: «تقلَّدَها طَوْقَ

قولُه: (**وقد حقَّقنا القولَ فيه في سورةِ النّمل**)[1]، والمذكورُ فيها هُو: كان الرّجُلُ يخرُجُ مسافرًا فيَمُرُّ بطائرٍ فيَزجرُه، فإنْ مرَّ سانِحًا[2] تيمَّنَ، وإنْ مَرَّ بارِحًا[3] تشاءَم، فلمّا نسَبوا الخيرَ والشرَّ إلى الطائر، استُعيرَ لِما كان سببُهما مِن قدَرِ الله وقسمتِه، ومِن عمَلِ العبدِ الذي هُو السببُ في الرَّحمةِ والنِّقمة، ومنهُ قالوا: طائرُ الله لا طائرُك، أي: قدَرُ الله الغالب الذي يُنسبُ إليه الخيرِ والشرّ، لا طائرُك الذي يتشاءمُ به ويُتيمَّنُ به.

قولُه: (**والمعنى أنّ عمَلَه لازِمٌ لهُ لزومَ القِلادةِ أو الغُلِّ لا يفكُّ عنه**)، قال الإمامُ: إنّما خصَّ العنُقَ من بينِ سائرِ الأعضاء؛ لأنّ الذي يكونُ عليه إمّا أن يكونَ خَيْرًا يَزينُه، أو شرًّا يَشينُه، وما يُزيِّنُ يكونُ كالطَّوقِ والحُلِيِّ، وما يشينُ يكون كالغُلِّ[4].

واعلَمْ أنّ هذا مِن أدَلِّ الدّلائلِ على أنّ كلَّ ما قدَّرَهُ اللهُ تعالى للإنسانِ وحكَمَ به في سابقِ عِلمِه واجبُ الوقوعِ ممتنعُ العدَم؛ لأنّ قولَه: ﴿أَلْزَمْنَٰهُ﴾ صَريحٌ في أنّ ذلك الإلزامَ

(١) يعني: في تفسير قولِه تعالى: ﴿قَالُواْ ٱطَّيَّرْنَا بِكَ وَبِمَن مَّعَكَ﴾ [النمل: ٤٧].

(٢) وهو ما مرَّ من جهةِ اليسار إلى اليمين.

(٣) وهو ما مرَّ من جهةِ اليمين إلى اليسار.

(٤) «مفاتيح الغيب» (٢٠: ١٦٨).

الحمامة»، وقَولُهم: الموتُ في الرِّقاب، و:هذا رِبْقةٌ في رَقَبتِه. عن الحسَنِ رحمَه الله: يا ابنَ آدم، بسَطتُ لكَ صَحيفةً إذا بُعثتَ قُلِّدتَها في عُنُقِك. وقُرِئ: (في عُنْقِهِ) بسُكونِ النُّون. وقُرِئ: ﴿نُخْرِجُ﴾ بالنُّون، و(يُخْرِجُ) بالياء، والضَّميرُ لله عزَّ وجلّ، و(يُخْرَجُ) على البِناءِ للمَفعول، و(يَخرُج) من: خَرَج، والضَّميرُ للطائر، أي: يَخرُجُ الطائرُ كتابًا، وانتصابُ ﴿كِتَٰبًا﴾ على الحال. وقُرِئ: (يُلَقّاهُ) بالتَّشديدِ مبنيًّا للمفعول. و﴿يَلْقَىٰهُ

الذي لا ينفَكُّ عنه صدَرَ منهُ تعالى، وأنّ كلَّ ما حكَمَ بهِ في الأزَل لا بُدَّ أن يظهَرَ أثَرُه في الأبَد، ويؤيِّدُه ما رَوَيْناه، عن أبي داودَ والتِّرمذيِّ، عن عُبادةَ بنِ الصّامتِ قال: سَمِعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «أوّلُ ما خلَقَ اللهُ القلمَ، قال له: اكتُبْ، فقال: يا ربّ، وما أكتُبُ؟ قال: اكتُبْ مقاديرَ كلِّ شيءٍ حتّى تقومَ الساعة»(١).

قوله(٢): (وقُرئ: ﴿نُخْرِجُ﴾ بالنون) وهي المشهورة، الراغب: خرج: بَرَزَ من مَقرِّه أو حالِه، سواء كان مقرُّه دارًا أو بلدًا أو ثوبًا، وسواء كان حالُه حالةً في نفسِهِ أو أسبابه الخارجة، قال تعالى: ﴿فَخَرَجَ مِنْهَا خَآئِفًا يَتَرَقَّبُ﴾ وقال: ﴿فَمَا يَكُونُ لَكَ أَن تَتَكَبَّرَ فِيهَا فَٱخْرُجْ﴾ [الأعراف: ١٣]، وقال: ﴿وَمَا تَخْرُجُ مِن ثَمَرَٰتٍ مِّنْ أَكْمَامِهَا﴾ [فصلت: ٤٧]، ﴿يُرِيدُونَ أَن يَخْرُجُواْ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [المائدة: ٣٧]، والإخراج: أكثر ما يُقالُ في الأعيان، كقوله تعالى: ﴿أَخْرِجُوٓاْ أَنفُسَكُمُ﴾ [الأنعام: ٩٣]، وقال: ﴿أَخْرِجُوٓاْ ءَالَ لُوطٍ مِّن قَرْيَتِكُمْ﴾ [النمل: ٥٦]، ويقال في التكوين الذي هو من فِعلِ الله، نحو: ﴿أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ﴾ [النحل: ٧٨]، والتخريج: أكثر ما يُقالُ في العلوم والصناعات(٣).

قولُه: («يُلَقّاه»، بالتّشديد): ابنُ عامر، والباقونَ: مخفَّفًا والياءُ مفتوحة(٤)، قيل: هُو من: لَقِيتُ الكتابَ، فإذا ضعَّفتَ، قلت: لقّانيهُ زيدٌ، فيتَعدّى إلى مفعولَيْنِ، فإذا بُنِيَ للمفعولِ قامَ

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٢٧٠٥)، والترمذيّ (٢١٥٥) وغيرهما.

(٢) هذه الفقرة إلى آخرها سقطت من (ح) و(ف).

(٣) «مفردات القرآن» ص ٢٧٨.

(٤) انظر: «إتحاف فضلاء البشر»، ص٢٨٢.

مَنشُورًا﴾: صِفَتانِ للكتاب، أو: ﴿يَلْقَىٰهُ﴾: صِفة، و﴿مَنشُورًا﴾: حالٌ مِن ﴿يَلْقَىٰهُ﴾. ﴿ٱقْرَأْ﴾ على إرادةِ القَول. وعن قَتادة: يَقرَأُ ذلك اليومَ مَن لم يَكُن في الدُّنيا قارِئاً. و﴿بِنَفْسِكَ﴾ فاعلُ ﴿كَفَىٰ﴾. و﴿حَسِيبًا﴾ تمييز، وهوَ بمَعنى: حاسِب، **كضَريبِ القِداحِ** بمَعنى: ضارِبِها، وصَريم بمَعنى: صارِم، ذكَرَهما سيبَوَيه. و«على»: مُتعلِّقٌ به مِن قَولِك: حَسِبَ عليه كذا، ويَجوزُ أن يكونَ **بمَعنى: الكافي**، وُضِعَ مَوضِعَ الشَّهيدِ فعُدِّيَ بـ«على»؛ لأنّ الشاهِدَ يكفي المُدَّعيَ ما أهمَّه. فإنْ قُلت: لـمَ ذَكَّـرَ ﴿حَسِيبًا﴾؟ قُلت: لأنه بمَنزِلةِ الشَّهيدِ والقاضي والأمير؛ لأنّ الغالبَ أنّ هذه الأمورَ يتولّاها الرِّجال، **فكأنه قيل: كفى بنَفْسِك رَجُلًا حَسيبًا**، ويجوزُ أن تُتأوَّلَ النَّفسُ بالشَّخص، كما يُقال: ثلاثةُ أنفُس، وكانَ الحَسَنُ إذا قرَأها قال: **يا ابنَ آدم، أنصَفَك ـ واللهِ ـ مَن جَعلَكَ حَسِيبَ نَفسِك.**

أحدُهما مقامَ الفاعل[1]، وعليه قولُه تعالى: ﴿وَيُلَقَّوْنَ فِيهَا تَحِيَّةً وَسَلَـٰمًا﴾.

قولُه: (**كضَريبِ القِداح**)، **الجَوهريّ**: الضَّريبُ الذي يَضرِبُ بالقِداحِ وهُو الموكَّلُ بها، والقِدْحُ، بالكسر: السَّهمُ قبلَ أن يُراشَ ويُركَّبَ نصلُه، وقِدْحُ المَيسِرِ أيضًا، والجمعُ: قِداحٌ.

قولُه: (**بمعنى: الكافي**)، أي: الحَسيبُ، بمعنى: الكافي. **الأساس**: احتَسَبْتُ بكذا: اكتَفَيْت، واحْتسبَني: كفَاني، وعلاقةُ المجازِ أنّ الكافيَ كما يَكفي الشَّخصَ ممّا أهَمَّهُ، كذلك الشاهدُ يكفي المدّعي ما أهَمَّه.

قولُه: (**فكأنهُ قيل: كفَى بنفسِك رجُلًا حَسيبًا**)، يعني: جَرِّدْ منَ النَّفسِ رجُلًا شاهدًا، وهُو هي.

قولُه: (**يا ابنَ آدم، أنصفَكَ ـ والله ـ مَن جعلَك حَسيبَ نفْسِك**)، وفي «شَرحِ السُّنّة»: قالَ الحسَنُ في قولِه تعالى: ﴿كَفَىٰ بِنَفْسِكَ ٱلْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا﴾: لكلِّ آدميٍّ في عنُقِه قِلادةٌ يُكتَبُ فيها نسخةُ عمَلِه، فإذا ماتَ طُويت، وقُلِّدَها، وإذا بُعِثَ نُشِرتْ، وقيلَ له: ﴿ٱقْرَأْ كِتَـٰبَكَ كَفَىٰ

---

(١) في (ف): «الآخر».

[﴿ مَّنِ ٱهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِى لِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا ۚ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ۗ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا ﴾ ١٥]

أي: كلُّ نَفسٍ حامِلةٍ وِزْراً، فإنّما تَحمِلُ وزرَها لا وِزْرَ نفْسٍ أخرى. ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ﴾: وما صَحَّ منّا صحّةً تدعو إليها الحِكمةُ أن نُعذِّبَ قومًا إلّا بعدَ أن ﴿نَبْعَثَ﴾ إليهم ﴿رَسُولًا﴾ فنُلزِمَهم الحُجّة. فإن قُلت: **الحُجّة لازِمةٌ لهم قَبْلَ بَعثةِ الرَّسول؛ لأنّ مَعَهم أدلّةَ العَقلِ** التي بها يُعرَفُ الله، وقد أَغفَلُوا النَّظرَ وهم مُتمَكِّنون منه، واستيجابُهم العذاب؛ لإغفالِهم النّظرَ فيما معهم، وكُفرُهم لذلك، لا لإغفالِ الشَّرائع التي لا سبيلَ إليها إلّا بالتَّوقيف، والعمَلُ بها لا يصِحُّ إلّا بعدَ الإيمان. قُلت: **بَعثةُ الرَّسولِ من جُملةِ التَّنبيهِ على النَّظَرِ** والإيقاظِ من رَقدةِ الغَفْلة، لئلّا يَقُولوا: كنّا غافِلين

بِنَفْسِكَ ٱلْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا﴾. يا ابنَ آدم، أنصَفَكَ مَن جعَلَك حَسيبَ نفْسِك[1].

قولُه: (**الحُجّةُ لازمةٌ لهم قبْلَ بَعْثِه الرُّسُل[2]؛ لأنّ معَهم أدِلّةَ العَقْل**)، ثمّ قولُه: (**بَعثةُ الرّسُل مِن جملةِ التنبيه على النظَر**). **الانتصاف**: هذا مذهبٌ باطلٌ اعتزاليٌّ، ومذهبُ أهل السُّنّةِ أنهُ لا حُكمَ قبْلَ الشَّرعِ ولا تكاليفَ إلّا به، ولا تَجِبُ الحُجّةُ إلّا بالبَعثةِ، والآيةُ دالّةٌ عليه، فلا معنى لتحريفِها[3]. وقالَ محيي السُّنّةِ: وفي الآيةِ دليلٌ على أنّ ما وجَبَ، وجَبَ بالسَّمْعِ لا بالعَقْل[4]، وكذا عن الواحديِّ[5].

قلتُ: يؤيِّدُه قولُه تعالى: ﴿ رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌ ﴾ [النساء: ١٦٥]؛ لأنّ البِشارةَ والنِّذارةَ إنّما يكونانِ بالجَنّةِ والنّار، والعقلُ لا مجالَ لهُ في إثباتِهما.

---

(١) «شرح السنّة للبغويّ» (١٥: ١٤٥)، وذكره بتمامه في «معالم التنزيل» (٥: ٨٢).

(٢) كذا في الأصول الخطية، وفي الأصل الخطي من «الكشاف»: «الرسول»، وكذا في نصِّ «الكشاف» من (ط)، لكن في بعض النسخ المطبوعة: «الرسل» كما هنا.

(٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٦٥٣).

(٤) «معالم التنزيل» (٥: ٨٢).

(٥) «الوسيط» للواحديّ (٣: ١٠١).

فلولا بعثتَ إلينا رَسولًا يُنبِّهُنا على النَّظرِ في أدِلّةِ العقل.

[﴿ وَإِذَآ أَرَدۡنَآ أَن نُّهۡلِكَ قَرۡيَةً أَمَرۡنَا مُتۡرَفِيهَا فَفَسَقُواْ فِيهَا فَحَقَّ عَلَيۡهَا ٱلۡقَوۡلُ فَدَمَّرۡنَٰهَا تَدۡمِيرٗا ﴾ ١٦]

﴿ وَإِذَآ أَرَدۡنَآ ﴾: **وإذا دَنا وقتُ إهلاكِ قَوم** ولم يَبقَ من زَمانِ إمهالِهم إلّا قليل، أمَرْناهم ﴿فَفَسَقُواْ﴾ أي: أمَرْناهُم بالفِسقِ ففعَلُوا، والأمرُ مجاز؛ لأنّ حقيقةَ أمرِهم بالفِسق: أن يقولَ لهم: افسُقوا، وهذا لا يكون؛ فبَقِيَ أن يَكونَ مجازًا، ووَجهُ المَجاز: أنه صَبَّ عليهم النِّعمةَ صبًّا، فجَعَلوها ذَريعةً إلى المَعاصي واتِّباعِ الشَّهوات، **فكأنهم**

واعلَمْ أنّ قولَه تعالى: ﴿ مَّنِ ٱهۡتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهۡتَدِي لِنَفۡسِهِۦۖ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيۡهَا ﴾ توكيدٌ لمعنى تلك الآية، وأنّ كلَّ مكلَّفٍ مرهونٌ بعمَلِه، وعمَلُه كالقِلادةِ في عنقِه غيرُ منفَكٍّ عنهُ لا يُفارِقُه ولا يتعدّى إلى غيرِه، ثمّ جاءَ: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٞ وِزۡرَ أُخۡرَىٰ﴾ تقريرًا لهذا المعنى، ومفهومُ ذلك كلِّه أنهُ تعالى بيَّنَ للمكلَّفِ ما عليهِ وما له وما يحتاجُ إليه وما خُلِقَ لأجْلِه، إزالةً للأعذارِ، ثُمّ أتى بقولِه: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبۡعَثَ رَسُولٗا﴾ تذييلًا لها وتقريرًا لإزالةِ الأعذار.

قولُه: (﴿ وَإِذَآ أَرَدۡنَآ ﴾: **وإذا دنا وقتُ إهلاكِ قوم**)، جعَلَ الإرادةَ التي هِيَ السببُ في الإهلاكِ تابعةً لدُنُوِّ الوقت. قال القاضي: إذا تعلَّقتْ إرادتُنا بإهلاكِ قوم لإنفاذِ قضائنا السابق، أمرْنا متنعِّميها بالطاعة على لسانِ رسولٍ بعَثْناهُ إليهم، أو إذا دَنا وقتُه المُقدَّرُ، كقولِهم: إذا أرادَ المريضُ أن يموتَ ازدادَ مرَضُه شدّةً(١).

قوله: (**كأنهم**) إشارةٌ إلى أنه من باب التمثيل، شبه إيلاء النعمة عليهم وجعلهم ذلك ذريعة إلى الفسق، بالمأمور الذي ورد عليه أمر الآمر المطاع، فامتثل لأمره من غير توقف، ثم أخرج مخرج الاستعارة لطيّ ذكر المشبه، والجامع ترتب الثاني على الأول لفظ الأمر(٢).

---

(١) «أنوار التنزيل» (٣: ٤٣٦).

(٢) هذه الفقرة سقطت من (ف) و(ط).

مأمُورون بذلك؛ لتسبُّبِ إيلاءِ النِّعمةِ فيه، وإنّما خوَّلهم إيّاها؛ ليشكُروا ويَعمَلُوا فيها الخير، ويتمكَّنُوا من الإحسانِ والبرّ، كما خَلَقَهم أصحّاءَ أقوياء، وأقْدَرَهم على الخَيرِ والشرّ، وطَلَبَ منهم إيثارَ الطّاعةِ على المَعصية، فآثَرُوا الفُسوق، فلمّا فَسقُوا حقَّ عليهمُ القَول؛ وهو كَلِمةُ العَذاب، فدمَّرَهم. فإن قُلت: هلّا زعمتَ أنّ معناه: أَمَرناهُم بالطّاعةِ ففَسَقُوا! قُلت: **لأنّ حَذفَ ما لا دَليلَ عليه غيرُ جائز**، فكيفَ بحَذْفِ

قولُه: (**لأنّ حذْفَ ما لا دليلَ عليه غيرُ جائز**)، يعني: إذا كانَ لفعلٍ متعلِّقٌ غيرُ مذكور، فإنْ وُجِدَ في اللّفظِ ما يدُلُّ على ذلك المقدَّر، وكانَ مُناسِبًا له، قُيِّدَ المطلقُ به، كقولِك: أَمَرْتُه فقامَ، فإنّ قولَه: «فقامَ» دليلٌ على أنّ المأمورَ به القيامُ، وعلى هذا: أمَرْناهم ففسقوا، معناهُ: أمرناهم بالفِسقِ ففَسَقوا، كما قُدِّرَ، وعلى هذا القياسِ يقال في قولِهم: أمَرْتُه فعَصاني[1]، لكنّه لا يستقيمُ؛ لأنّ الأمرَ والعِصيانَ متقابِلانِ من حيثُ التضادُّ، وإليه الإشارةُ بقولِه: «ولا تكونُ ما يُناقِضُ الأمرَ مأمورًا به»، فإذَنْ ليسَ في اللّفظِ ما يُقيِّدُ به المطلَقُ، فيُترَكُ على إطلاقِه ويُجعَلُ تمثيلًا، كما قال. فكأنّهم مأمورونَ بذلك.

قال الإمام: ولقائلٍ أن يقولَ: كما أنّ قولَه: أمَرْتُه فعصاني، يدُلُّ على أنّ المأمورَ به شيءٌ غيرُ المعصِية من حيثُ إنَّ المعصِيةَ مُنافيةٌ للأمرِ ومُناقضةٌ له، فكذلك: أمرْتُه ففَسَق، يدُلُّ على أنّ المأمورَ به شيءٌ غيرُ الفِسقِ؛ لأن الفسق عبارةٌ عن الإتيانِ بضدِّ[2] المأمور به، فكونُه فِسقًا يُنافي كوْنَه مأمورًا به. وهذا الكلامُ في غايةِ الظهور، فلا أدري لمَ أصَرَّ صاحبُ «الكشاف» على قولِه[3]!

وقلتُ: هـذا هـوَ الحقُّ، لقولِـه تعالى: ﴿كَانَ مِنَ ٱلْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِۦٓ﴾، وتفسيـرُ المصنِّفِ الفاسقَ بالخارجِ عن أمرِ الله، والمعنى: أمرْناهم على لسانِ الرّسولِ ﷺ بالأعمالِ الصّالحةِ وهُم خالَفوا الأمْرَ وأقدَموا على الفِسق، فالآيةُ مِن بابِ الطِّباقِ المعنَويِّ، قال

---

(١) في (ف): «فعَصى».

(٢) في (ف): «بقَيْد».

(٣) «مفاتيح الغيب» (٢٠: ١٧٤).

ما الدَّليلُ قائمٌ على نَقيضِه! وذلك أنّ المأمورَ به إنما حُذِف؛ لأنّ «فسَقُوا» يدُلُّ عليه، وهو كَلامٌ مُستَفيض، يُقال: أمَرتُه فقام؛ وأمَرتُه فقَرَأ، لا يُفهَمُ منه إلّا أنّ المأمورَ به قِيامٌ أو قِراءة، ولو ذهبتَ تقدِّرُ غيرَه فقد رُمتَ من مُخاطِبك عِلْمَ الغَيب، ولا يَلزَمُ على هذا قولُهم: أمرتُه فعَصاني، أو فلَمْ يَمتَثِل أمْري؛ لأنّ ذلك مُنافٍ للأمْرِ مُناقِضٌ له، ولا يكونُ ما يُناقِضُ الأمرَ مأمورًا به، فكانَ مُحالًا أن يُقصَدَ أصلًا حتّى يُجعَلَ دالًّا على المأمورِ به، فكانَ المأمورُ به في هذا الكلام غيرَ مَدلولٍ عليه ولا مَنويّ؛ لأنّ مَن يتكَلَّمُ بهذا الكلام فإنه لا يَنْوي لأمْرِه مأمورًا به، وكأنه يَقول: كان منّي أمرٌ فلَمْ تَكُن منه طاعة، كما أنّ مَن يقول: فُلانٌ يُعطي ويَمنع، ويَأمرُ ويَنهى، غيرُ قاصدٍ إلى مفعول. فإنْ قُلت: هلّا كان ثُبوتُ العِلمِ بأنّ اللهَ لا يأمرُ بالفَحشاءِ وإنّما يأمرُ بالقِسْطِ والخَير، دَليلًا على أنّ المُراد: أمَرناهُم بالخَيرِ ففسَقُوا؟ قُلت: لا يَصِحُّ ذلك؛ لأنّ قولَه: ﴿فَفَسَقُواْ﴾ يُدافِعُه، فكأنّك أظهَرتَ شيئًا وأنتَ تدّعي إضْمارَ خِلافِه، فكانَ صَرفُ الأمْرِ إلى المَجازِ هو الوَجْه، ونَظيرُ «أمَر»: شاء؛ في أنّ مفعولَه استفاضَ فيه الحَذْف؛ لدَلالةِ ما بعدَه عليه، تَقول: لو شاءَ لَأحسَنَ إليك، ولو شاءَ لأساءَ إليك، تُريد: لو شاءَ الإحسان، ولو شاءَ الإساءة، فلو ذَهبتَ تُضمِرُ خِلافَ ما أَظهَرتَ وقُلت: قد دَلّت حالُ مَن أُسنِدَتْ إليه المشيئةُ أنه مِن أهلِ الإحسان، أو مِن أهلِ الإساءة، فأَترُكُ الظاهرَ المنطوقَ به وأُضمِرُ ما دلَّت عليه حالُ صاحبِ المشيئة: لم تكن على سَداد، **وقد فَسَّـرَ بَعضُهم ﴿أَمَرْنَا﴾ بـ«كَثَّرْنا»**، وجَعلَ «أمَرْتُه فأَمِر» مِن باب: فَعَلْتُه فَفَعَل، .....

صاحبُ «الانتصاف»: قولُ الزمخشريِّ حسَنٌ، إلّا قولَه: أنْعَمَ عليهم ليشكروا، والحقُّ أنّهم خُوِّلوا النِّعمةَ وأُمِروا بالشُّكرِ ففَسَقوا وكفَروا مخالفةً للأمرِ لا للإرادة[1].

قولُه: (وقد فسَّرَ بعضُهم ﴿أَمَرْنَا﴾: بـ«كَثَّرْنا»)، قالَ ابنُ جِنّي: وكان أبو عليٍّ يَستحسِنُ قولَ الكسائيِّ في قولِه تعالى: ﴿لَقَدْ جِئْتَ شَيْـًٔا إِمْرًا﴾ [الكهف: ٧١]، أي: كثيرًا، مِن قولِه

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٦٥٥).

كـ«ثَبَّرْتُه فثَبَر»، وفي الحديث: «خَيرُ المالِ سِكّةٌ مأبورة ومُهرةٌ مأمورة» أي: كثيرة النِّتاج، ورُوي: أنّ رَجُلًا من المُشركينَ قالَ لِرَسولِ الله ﷺ: إنّي أرى أمْرَكَ هذا حَقيرًا، فقالَ ﷺ: «إنه سيأمَر»، أي: سيَكثُر وسيَكبُر. وقُرِئ: (آمَرْنا) مِن: أَمِرَ وآمَرَهُ غيرُه، و:(أمَّرْنا) بمَعنى: آمَرْنا، أو مِن: أمُرَ أمارةً، وأمَّرَهُ الله، أي: جَعَلْناهم أُمَراءَ وسَلَّطناهم.

تعالى: ﴿أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا۟ فِيهَا﴾، ومِن قولِهم: أمِرَ الشيءُ، إذا كثُر، ومنهُ قولُه: «خيرُ المال سِكةٌ مأبورةٌ ومُهرةٌ مأمورة»[1]، السِّكّة: الطريقةُ المصطفّة منَ النَّخل، مأبورة: ملقحة، مأمورة: مُكثِرةُ النَّسل، والأصلُ: مؤمَرة؛ لأنهُ مِن أمرَها اللهُ، لكنْ أتبعَها قولَه: مأبورة للسَّجع، وأمّا قولُه: ﴿أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا﴾ فمنقولٌ من: أمِرَ القومُ، أي: كثُروا، كعَلِمَ وعلمتُه، وسَلِمَ وسلَمتُه. ورُوِيَ عن المصنِّف، أنهُ قال: ما عوَّلَ مَن زعَمَ أنّ «أمَرْتُه» بمعنى: كثَّرتُه، إلّا على قولِه: ومُهْرةٌ مأمورة، وما هُو إلّا من الأمرِ الذي هو نقيضُ النَّهي، وهُو مجازٌ أيضًا كما في الآية، لأنّ اللهَ تعالى قال لها: كوني كثيرةَ النِّتاج، فكانت، فهِيَ إذَنْ مأمورةٌ على ما تهَبُه[2].

قوْلُه: كـ«ثبَّرتُه»، الجوهريّ: الثُّبور: الهلاك.

قولُه: («آمَرْنا» مِن: أَمِرَ)، الجوهريّ: آمَرْتُه ـ بالمَدِّ ـ وأمَرْتُه: لُغتانِ بمعنى: كثَّرتُه.

قولُه: («وأمَّرْنا» بمعنى: آمَرْنا)، قال أبو البقاء: ويُقرَأُ بالتشديدِ والقَصْر، أي: جعَلناهُم أُمراءَ، وقيل: هُو بمعنى الممدودةِ؛ لأنهُ تارةً يُعدَّى بالهمزةِ وأُخرى بالتضعيف، واللازمُ منهُ: أَمِرَ القومُ، أي: كثُروا[3].

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٥٨٤٥)، والطبرانيُّ في «المعجم الكبير» (٦٤٧١) والبيهقيّ في «السنن الكبرى» (١٠: ٦٤)، وغيرهم من حديث سُوَيد بن هُبيرةَ بإسنادٍ مرسلٍ ضعيف، فيه مُسْلم بن بُدَيل لم يوثّقه غَيرُ ابنِ حِبّان.

(٢) «المحتسب» (٢: ١٦-١٧) بتصرُّفٍ ملحوظٍ في العبارة.

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨١٦).

[﴿ وَكَمۡ أَهۡلَكۡنَا مِنَ ٱلۡقُرُونِ مِنۢ بَعۡدِ نُوحٖۗ وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ بِذُنُوبِ عِبَادِهِۦ خَبِيرَۢا بَصِيرٗا ﴾ ١٧]

(كَمْ) مفعولُ ﴿أَهۡلَكۡنَا﴾، و﴿مِنَ ٱلۡقُرُونِ﴾ بَيانٌ لـ(كَمْ) وتمييزٌ له، كما يُميَّز العددُ بالجِنْس. يعني: عادًا وثمودًا وقُرونًا بَينَ ذلك كثيراً، ونبَّه بقولِه: ﴿وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ بِذُنُوبِ عِبَادِهِۦ خَبِيرَۢا بَصِيرٗا﴾ على أنّ الذُّنوبَ هيَ أسبابُ الهلَكةِ لا غير، وأنه عالِـمٌ بها ومُعاقِب عليها.

[﴿مَّن كَانَ يُرِيدُ ٱلۡعَاجِلَةَ عَجَّلۡنَا لَهُۥ فِيهَا مَا نَشَآءُ لِمَن نُّرِيدُ ثُمَّ جَعَلۡنَا لَهُۥ جَهَنَّمَ يَصۡلَىٰهَا مَذۡمُومٗا مَّدۡحُورٗا ۞ وَمَنۡ أَرَادَ ٱلۡأٓخِرَةَ وَسَعَىٰ لَهَا سَعۡيَهَا وَهُوَ مُؤۡمِنٞ فَأُوْلَٰٓئِكَ كَانَ سَعۡيُهُم مَّشۡكُورٗا﴾ ١٨-١٩]

مَن كانت العَاجِلةُ هَمَّه ولم يُرِدْ غيرَها كالكَفَرةِ وأكثرِ الفَسَقة، تفضَّلْنا عليه من

قولُه: (على أنّ الذُّنوبَ هِي أسبابُ الهلَكةِ لا غيرُ)، وذلك مِن ترتُّبِ قولِه: ﴿كَمۡ أَهۡلَكۡنَا﴾ على قولِه تعالى: ﴿خَبِيرَۢا بَصِيرٗا﴾، أي: خبيرًا بذنوبِ العبادِ وبصيرًا بها، لِما يعلم[1] أنّ الذنوبَ نتائجُها الكُفرُ والكُفرانُ وتكذيبُ آياتِ الله، وقَتْلُ الأنبياءِ وغيرُ ذلك، قالَ اللهُ تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ كَانُواْ يَكۡفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَيَقۡتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيۡرِ ٱلۡحَقِّۚ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَواْ﴾، فصَحَّ قولُه: «إنّ الذنوبَ هِيَ أسبابُ الهلَكة لا غير»، والذي يدُلُّ على فَظاعةِ شأنِها قولُه: ﴿وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ﴾.

قولُه: (مَن كانتِ العاجِلةُ هَمَّه ولم يُرِدْ غيرَها)، يدُلُّ على القَيْدِ معنى الإرادة، فإنّ الإرادةَ هِيَ: عَقْدُ القلبِ بالشيءِ وخُلوصُ همِّه فيه، وإنّما قال: كالكَفَرةِ «والفَسَقة»؛ لأنّ الآيـةَ قوبِلتْ بها. قولُه تعالى: ﴿وَمَنۡ أَرَادَ ٱلۡأٓخِرَةَ وَسَعَىٰ لَهَا سَعۡيَهَا وَهُوَ مُؤۡمِنٞ﴾، فـإنّ الكافرَ يُنكرُ الأجَلَ، والفاسقُ وإن لم يُنكِرْ لكنّه[2] مُنهمِكٌ في الشَّهَوات، فكأنهُ مُعرِضٌ عن الآخِرةِ، وفيه إيماءٌ إلى مذهبِه.

---

(١) سقط لفظ «يعلم» من (ف).

(٢) في (ح): «فإنّه»، وسقطت هذه اللفظة من (ط).

مَنافِعِها بما نشاءُ لِمَن نُريد. فقيَّد الأمرَ تقييدَيْن: أحدُهما: تقييدُ المُعجَّلِ بمَشيئَتِه، والثاني: تَقييدُ المعجَّلِ له بإرادتِه، وهكذا الحال، تَرى كثيرًا من هؤلاءِ يتمنَّونَ ما يتمنَّونَ ولا يُعطَوْنَ إلّا بعضًا منه، وكثيرًا منهم يَتمنَّونَ ذلك البعضَ وقد حُرِموه، فاجتمَعَ عليهم فَقرُ الدُّنيا وفَقرُ الآخرة، وأمّا المؤمِنُ التَّقيُّ فقد اختارَ مُرادَه؛ وهو غِنى الآخرة، فما يُبالي: أوتيَ حَظًّا مِنَ الدُّنيا أوْ لـم يُؤت، **فإنْ أُوتِيَ فَبِها وإلّا** فرُبَّما كان الفَقرُ خَيرًا له وأعونَ على مُرادِه. وقَولُه: ﴿لِمَن نُّرِيدُ﴾ بدَلٌ من ﴿لَهُۥ﴾، وهو بَدلُ البَعضِ من الكُلّ؛ **لأنّ الضميرَ يَرجِعُ إلى** ﴿مَّن﴾ وهو في مَعنى الكَثْرة. وقُرِئ: (يَشَاءُ)، وقيل: الضَّميرُ لله تَعالى، **فلا فَرقَ إذَن بينَ القِراءَتَينِ** في المعنى. ويَجوزُ أن يكونَ للعَبْد، على أنّ للعَبدِ ما يَشاءُ من الدُّنيا، وأنّ ذلك لواحِدٍ منَ **الدَّهماءِ يُريدُ به الله** ذلك،

قولُه: (**فإنْ أوتِيَ فَبِها**)، **النِّهاية**: وفي الحديثِ: «مَن توضَّأَ للجُمعةِ[1] فَبِها»، والباءُ متعلِّقةٌ بفعل مضمَر، أي: فبهذه الخَصْلةِ والفَعْلة يعني الوضوء، يَنالُ الفَضْلَ.

قولُه: (**لأنّ الضَّميرَ يَرجِعُ إلى «مَن»**)، أي: الضّميرُ والمجرورُ في قوله: يَرجِعُ إلى (مَن) في قولِه: ﴿مَّن كَانَ يُرِيدُ ٱلۡعَاجِلَةَ﴾، وهُو يقتضي العموم لأنّ مُريدي العاجِلة لا حَصْرَ فيهم. وأمّا المُعجَّلُ لهُ فمحصُورون.

قولُه: (**فلا فرْقَ إذَنْ بينَ القراءتَيْنِ**)، أي: قراءةِ «يشاءُ» بالياء، والضَّميرُ لله، والقراءةِ المشهورة بالنُّونِ في كوْنِ المشيئةِ لله تعالى، فدَلَّ النُّونُ على التعظيم، والياءُ على التّجريدِ، كأنهُ قيل: ﴿عَجَّلۡنَا لَهُۥ فِيهَا مَا نَشَآءُ﴾ مَن لهُ المشيئةُ المُطلقةُ وبيدِه أزِمّةُ كلِّ الأمور يفعَلُ بمشيئتِه ما أراد، لا يمنَعُه مانعٌ.

قولُه: (**الدَّهماء**)، **الجَوْهريّ**: الدَّهم: العدَدُ الكثير، ودَهْماءُ الناسِ: جماعتُهم.

قولُه: (**يُريدُ به الله**)، ذلك الضّميرُ للعَبْدِ، والمشارُ إليه ما يشاءُ منَ الدُّنيا، والجملةُ صفةٌ لـ«واحِد»[2].

---

(١) في (ف): يومَ الجمعة.

(٢) هذه الفقرة سقطت من (ط).

وقيل: هُو مَن يُريدُ الدُّنيا بعَمَلِ الآخِرة، كالمُنافِق، والمُرائي، والمُهاجِرِ للدُّنيا، والمُجاهِدِ للغَنيمةِ والذِّكْر، كما قال ﷺ: «فمَن كانَت هِجرَتُه إلى الله ورَسولِه فهِجرَتُه إلى الله ورَسولِه، ومَن كانت هِجرَتُه لدُنيا يُصيبُها أو امرأةٍ يتزوَّجُها فهِجرَتُه إلى ما هاجَرَ إليه». ﴿مَّدْحُورًا﴾: مَطرُودًا من رَحمةِ الله. ﴿سَعْيَهَا﴾: حقَّها من السَّعيِ وكِفاءَها من الأعمالِ الصّالحة. اشتَرطَ ثلاثَ شرائِطَ في كَونِ السَّعيِ مشكورًا: إرادةَ الآخِرة؛ بأن يَعقِدَ بها همَّه ويتَجافى عن دارِ الغُرور، والسَّعيَ فيما كُلِّفَ من الفِعلِ والتَّرك، والإيمانَ

قولُه: (فمَن كانت هِجرتُه إلى الله)، الحديثُ مشهور، أخرجَهُ الأئمّةُ[1]، وهُو مِن بابِ قولِهم: مَن أدرَكَ الصَّمانَ فقد أدرَكَ[2].

قولُه: (﴿مَّدْحُورًا﴾: مطرودًا)، الرّاغبُ: الدَّحرُ: الطَّرْدُ والإبعادُ، يقالُ: دحَرَهُ دُحورًا، قال تعالى: ﴿فَتُلْقَىٰ فِي جَهَنَّمَ مَلُومًا مَّدْحُورًا﴾ [الإسراء: ٣٩]، وقال: ﴿وَيُقْذَفُونَ مِن كُلِّ جَانِبٍ﴾ [الصافات: ٩][3]، ولم يَذكُرِ الدَّحرَ في «الصِّحاح».

قولُه: (ويتجافى عن دارِ الغُرور)، مُقتبَسٌ ممّا رَوى المفسِّرونَ، أنهُ ﷺ سُئلَ: ما علامةُ شَرْحِ الصَّدر؟ قال: «التّجافي[4] عن دارِ الغُرور، والإنابةُ إلى دارِ الخُلود»[5].

قولُه: (والسَّعيَ فيما كُلِّفَ من الفعلِ والتَّرْك)، استفادَه مِن إقرانِ الإيمانِ بالسَّعيِ ليكونَ على وِزانِ قولِه: ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [العصر: ٣] والظاهرُ أنّ المرادَ مِن قولِه: ﴿وَسَعَىٰ لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ﴾: السَّعيُ المُختصُّ بها، وما يُنسَبُ إليها، وعرَفَ أنّ ذلك السَّعيَ ما هُو، وهُو قَمْعُ الهوى وتَرْكُ زينةِ الدُّنيا ومُراقبةُ الأحوالِ بينَ يدَي المَوْلى، كما قال

(١) سبق تخريجه.

(٢) هذه الفقرة سقطت من (ط) أيضًا.

(٣) «مفردات القرآن»، ص٣٠٨.

(٤) في (ف): «التحامي»، وهي جَيِّدةٌ متّجهة.

(٥) هو جزءٌ من حديثٍ أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٣٦٧١)، والترمذيّ (٢٤٥٨)، وقال: هذا حديثٌ غريب.

الصَّحيحَ الثابت. وعن بَعضِ المتَقدِّمين: مَن لـم يكُن معَهُ ثلاثٌ لـم يَنفَعه عملُه: إيمانٌ ثابت، ونيّةٌ صادِقة، وعمَلٌ مُصيب، وتلا هذه الآية، وشُكرُ الله: الثَّوابُ على الطّاعة.

[﴿كُلًّا نُّمِدُّ هَٰٓؤُلَآءِ وَهَٰٓؤُلَآءِ مِنْ عَطَآءِ رَبِّكَۚ وَمَا كَانَ عَطَآءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا﴾ ٢٠]

﴿كُلًّا﴾: كلُّ واحـدٍ من الفَريقَين، والتَّنوينُ عِوَضٌ من المُضافِ إليـه، ﴿نُّمِدُّ﴾ هُم: نَزيدُهم مِن عطائنا، ونجعَلُ الآنِفَ منه مَدَدًا للسالِفِ لا نَقطعُه، فنَرزُقُ المطيعَ والعاصيَ جَميعًا على وَجهِ التفضُّل، ﴿وَمَا كَانَ عَطَآءُ رَبِّكَ﴾ وفَضْلُه ﴿مَحْظُورًا﴾ أي:

تعالى: ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ * فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ﴾ [النازعات: ٤٠-٤١]، وفي الألفاظِ النَّبويّة: «ومَن أرادَ الآخِرةَ ترَكَ زينةَ الدُّنيا»، ولمّا كانت هذه الخَصْلةُ واسطةَ القِلادة، جُعِلتْ مقدِّمتَها الإرادةُ، وقاعدتَها الاستقامةُ على الإيمان، وبَنى الجوابَ عليها. وقيل: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ كَانَ سَعْيُهُم مَّشْكُورًا﴾.

الرّاغب: السَّعيُ: المَشْيُ السَّريعُ، وهُو دونَ العَدْوِ، ويُستعمَلُ للجِدِّ في الأمرِ، خيرًا كان أو شرًّا. قال تعالى: ﴿وَسَعَىٰ فِى خَرَابِهَآ﴾ [البقرة: ١١٤]، ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾ [النجم: ٣٩]، وأكثرُ ما يُستعمَلُ في الأفعالِ المحمودة، قال الشاعرُ:

إن أجْزِ علقمةَ بنَ سعدٍ سَعْيَهُ ... لا أجْزِهِ ببَـلاءِ يومٍ واحدِ[١]

وقالَ تعالى: ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ ٱلسَّعْىَ﴾ [الصافّات: ١٠٢]، أي: أدرَكَ ما سَعى في طلبِه، وخُصَّ المَسْعاةُ[٢] بطلبِ المكرُمةِ والسِّعايةِ بأخْذِ الصَّدَقة، وبكَسْبِ المُكاتَب لعتقِ رقَبته، وبالنَّميمةِ والمساعاةِ بالفُجور[٣].

قولُه: (الآنِف). الجَوهريُّ: الاستئنافُ: الابتداءُ، وكذلك الائتنافُ.

---

(١) البيت لفَدْكيٍّ بن أعبد. ذكره الجاحظ في «الحيوان» (٣: ٤٦٨)، و«البيان والتبيين» (٣: ٢٣٣).

(٢) في (ح): «السعادة»، وفي (ف): «السعي».

(٣) «مفردات القرآن»، ص٤١١.

ممنوعًا، لا يمنعُه من عاصٍ لعِصْيانِه.

[﴿ ٱنظُرْ كَيْفَ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ وَلَلْءَاخِرَةُ أَكْبَرُ دَرَجَٰتٍ وَأَكْبَرُ تَفْضِيلًا ﴾ ٢١]

﴿ ٱنظُرْ ﴾ بعَينِ الاعتِبار ﴿ كَيْفَ ﴾ جعَلْناهُم مُتفاوِتين في التَّفضُّل، وفي الآخِرةِ التَّفاوُتُ أكبَر؛ **لأنها ثَوابٌ وأعْواض وتفضُّل، وكلُّها مُتفاوِتة، ورُوِي: أنّ قومًا مِنَ الأشْرافِ فمَن دُونَهم اجتَمَعُوا ببابِ عُمرَ رضيَ اللهُ عنه، فخَرجَ الإذنُ لبِلالٍ**

قولُه: (**لأنّها ثَوابٌ وأعْواضٌ وتفَضُّلٌ، وكلّها مُتفاوِتة**)، الضَّميرُ في «أنّها» مُبهَم، يُفسِّرُه ما بعدَه، كقولِهِ تعالى: ﴿إِنْ هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا﴾ [الأنعام: ٢٩]، قال: «هذا ضميرٌ لا يُعلَمُ ما يُعنى به إلّا ما يَتْلوه مِن بيانِه»، إلى قولِه: «لأنّ الخبَرَ يدُلُّ عليها». ويجوزُ أن يكونَ المضافُ محذوفًا، أي: أفعالُ الآخِرة، يعني: أفعالُ الله في الآخِرةِ معَ العَبْدِ ثوابٌ وأعواضٌ وتفَضُّل.

وفي بعضِ الحواشي الواردِ على أصولِهِم: أفعالُ الله تعالى اليومَ لا تَخْلو مِن صَلاحٍ وإصلاحٍ ولُطف، وأفعالُه غدًا على سبيلِ الجزاءِ إمّا ثوابٌ أو عِوضٌ أو تفَضُّل، فالصَّلاحُ ضِدُّ الفَساد، وكلُّ ما عَرِيَ عن الفسادِ سُمِّيَ صَلاحًا، وهُو: الفعلُ المتوجِّهُ إلى الخيرِ مِن قِوامِ العالَم، وبقاءِ النَّوعِ عاجِلًا، والمؤدّي إلى السعادةِ السَّرمَديّةِ آجِلًا. والأصلَحُ، وهُو إذا كان صَلاحانِ أو خَيْرانِ، وكان أحدُهما أقرَبَ إلى الخيرِ المطلَق فهُو الأصلح. واللُّطفُ: هُو وَجْهُ التيسيرِ إلى الخيرِ، وهُو الفعلُ الذي عَلِمَ الرَّبُّ سبحانه وتعالى أنّ العبدَ يُطيعُ عندَه، وليسَ في مقدورِ الله لُطفٌ وفعلٌ لو فعلَه لآمِنَ الكُفّار. ثُمّ الثّوابُ هُو: الجَزاءُ على أعمالِ الخير، والعِوَضُ هُو: البدَلُ عن الفائتِ، كالسّلامةِ التي هي بدَلُ الألم، والنِّعَمِ التي هيَ في مقابَلةِ البَلايا والمِحَن والرّزايا والفِتن، والتفضُّلُ هُو: إيصالُ منفَعةٍ خالصَة إلى الغيرِ مِن غيرِ استحقاقٍ، يَستحِقُّ، أي: اللهُ، بذلك حمْدًا وثناءً ومَدْحًا وتعظيمًا، ووَصْفٌ بأنهُ مُحسِن مُجمِل، وإن لم يفعَلهُ لم يَستوجِبْ[1] بذلك مَلامًا وذَمًّا.

قولُه: (**ورُوِيَ أنّ قومًا منَ الأشرافِ فمَن دونَهم اجتَمعوا ببابِ عُمرَ رضيَ اللهُ عنه**)،

---

(١) في (ف): «لم يستحق».

وصُهَيب، فشَقَّ على أبي سُفيان، فقالَ سُهَيلُ بنُ عَمْرو: إنّما أُتِينا مِن قِبَلِنا، إنهم دُعوا ودُعينا ـ يعني: إلى الإسلام ـ فأسرَعُوا وأبطَأْنا، وهذا بابُ عُمَر، فكيفَ التفاوُتُ في الآخِرة! ولئن حَسدتُموهُم على بابِ عُمرَ لـما أعدَّ اللهُ لهم في الجنّةِ أكثر. وقُرِئ: (وأكثرُ تَفضيلًا). وعن بَعضِهم: أيّها المُباهي بالرَّفعِ منكَ في مَجالسِ الدُّنيا، أما تَرغَبُ في المباهاةِ بالرَّفعِ في مَجالسِ الآخِرةِ وهيَ أكبَرُ وأفضل؟!

[﴿ لَّا تَجْعَلْ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ فَتَقْعُدَ مَذْمُومًا مَّخْذُولًا ﴾ ٢٢]

﴿فَتَقْعُدَ﴾ مِن قَولِهِم: شَحَذَ الشَّفرةَ حتّى قَعدَتْ، كأنّها حَرْبة، بمَعنى: صارَت،

ورَوى ابنُ عبدِ البَرِّ في «الاستيعاب»، عن الحسَن: حضَرَ جماعةٌ من الناسُ ببابِ عمرَ رضيَ اللهُ عنه، وفيهم سُهَيْل بنُ عمْرٍو القُرَشيّ، وكان أحدَ الأشرافِ في الجاهليّة، وأبو سُفيانَ بنُ حرْبٍ وأولئكَ الشيوخُ مِن قُريش، فأذِنَ لصُهَيْبٍ وبلالٍ وأهلِ بدْر، وكان يُحبُّهم، وكان قد أوصى بهم، فقالَ أبو سُفيان: ما رأيْتُ كاليوم قَطُّ! إنهُ لَيُؤذَنُ لهؤلاءِ العبيدِ ونحنُ جلوسٌ لا يُلتفَتُ إلينا، فقال سُهَيل، وكان أعقَلَهم: أيُّها القوم، إنّي والله قد أرَى الذي في وجوهِكم، فإنْ كُنتم غِضابًا فاغضَبوا على أنفُسِكم، دُعِيَ القومُ ودُعيتُم، فأسرَعوا وأبطَأْتُم، أمَا والله لَمَا سبَقوكُم به منَ الفَضْل أشَدُّ عليكم فوْتًا مِن بابِكم هذا الذي تنافَسونَ عليه[1].

ورَوى أيضًا: أنّ الحارِثَ بنَ هشام وسُهَيْلًا هذا دخَلا على عُمرَ رضيَ اللهُ عنه فجلسا[2] وهُو بينَهما، فجعَلَ المهاجِرونَ الأوّلونَ يأتونَ فيقول: هاهنا يا سُهَيْل، هاهنا يا حارث، فيُنحِّيهما عنهُ، وجعَلَ الأنصارُ يأتونَ فيُنحّيهما حتّى صارا في آخِرِ النّاس، فلمّا خرَجا قالَ الحارثُ لسُهَيل: ألم ترَ ما صنَعَ بنا؟ فقالَ سهيل[3]: إنّ الرَّجُلَ لا لوْمَ عليه، ينبغي أن نَرجِعَ باللَّومِ على أنفُسِنا، دُعِيَ القومُ فأسرَعوا ودُعينا فأبطَأْنا[4]، تمامُه ذُكِرَ في سورةِ التَّوبة.

(١) «الاستيعاب» (٢: ٦٧١).

(٢) في (ف): «مجْلسًا».

(٣) سقط لفظ «سهيل» من (ف).

(٤) «الاستيعاب»، (٢: ٦٧٢).

يعني: فتصيرُ جامِعًا على نفْسِك الذمَّ وما يَتبعُه من الهَلاكِ من إلٰهك، والخذلانَ والعَجْزَ عن النُّصْرةِ ممّن جعلتَه شَريكًا له.

[﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًاۚ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا ۞ وَٱخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ٱرْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا﴾ ٢٣-٢٤]

﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ﴾ وأمَرَ أمرًا مقطوعًا به ﴿أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ﴾ «أنْ» مُفسِّرة، و«لا تَعبُدوا» نَهْي، أو: بأنْ لا تَعبُدوا. ﴿وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا﴾: وأحسِنُوا بالوالدَيْنِ إحسانًا، أو: بأن تُحسِنُوا بالوالدَيْنِ إحسانًا. وقُرِئ: (وأَوْصَى)، وعن ابنِ عبّاسٍ رضيَ اللهُ عنهما: (وَوَصَّى)، وعن بَعضِ وَلَدِ مُعاذِ بنِ جبَل: (وقَضَاءُ رَبِّك)، ولا يَجوزُ أن يتعلَّقَ الباءُ في (بالوالِدَين) بالإحسان؛ لأنَّ المَصدَرَ لا يتقدَّمُ عليه صِلَتُه. ﴿إِمَّا﴾ هي «إنْ»

قولُه: (جامعًا على نفْسِكَ الذَّمَّ وما يَتْبعُه منَ الهلاكِ مِن إلٰهك)، يعني: أنّ المشرِكَ قد ذَمَّهُ اللهُ، ومَن ذمَّهُ الله يُهْلِكْهُ، وما يَتْبعُه تفسيرُ الذّمّ. الخِذْلان: عطفٌ على الذمّ وإنّما دَلّ على الجَمْعِ إيقاعُ ﴿مَذْمُومًا مَّخْذُولًا﴾ خبرًا بعدَ خبر لقولِه: ﴿فَتَقْعُدَ﴾. قال القاضي: ومفهومُه أنّ الموحِّدَ يكونُ ممدوحًا منصورًا(١).

قولُه: (﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ﴾، وأمرَ أمْرًا مقطوعًا به)، ضَمَّنَ «قَضى» معنى الأمر؛ ليكونَ جامعًا للمعنيَيْنِ: الأمرِ والقضاءِ الذي هُو القَطْع، ولذلكَ كان «أنْ» في قولِه: ﴿أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ﴾ مُفسِّرة، وكأنَّ النَّهْيَ في معنى الأمْرِ، أي: اعبُدوا، ليُناسِبَ عطفَ «وأحسِنوا» عليه، وسبَقَ في «الأنعام» عندَ قولِه: ﴿أَلَّا تُشْرِكُواْ بِهِۦ شَيْـًٔاۖ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًاۖ وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُم﴾ [الأنعام: ١٥١] الآية، ما يَقرُبُ مِن هذا العَطْف.

قولُه: (أو: بأنْ تُحسِنوا بالوالِدَيْنِ إحسانًا)، هذا على أن تكونَ «أنْ» موصولةً لا مفسِّرةً، ففيه لَفٌّ ونَشْر.

(١) «أنوار التنزيل» (٣: ٤٣٨).

الشَّرطيّةُ زِيدَت عليها «ما» تأكيداً لها؛ ولذلك دَخلَتِ النُّونُ المؤكِّدةُ في الفِعل، ولو أُفرِدَت «إنْ» لم يَصِحَّ دُخولُها، لا تَقول: إنْ تُكرِمَنَّ زيداً يُكرِمْك، ولكن: إمّا تُكرِمَنّه. و﴿أَحَدُهُمَآ﴾ فاعِلُ ﴿يَبْلُغَنَّ﴾، **وهو فيمَن قرأ (يبلُغانِّ)** بَدلٌ مِن ألِفِ الضَّميرِ الراجِعِ إلى الوالدَيْن. و﴿كِلَاهُمَا﴾ عَطفٌ على ﴿أَحَدُهُمَآ﴾ فاعِلًا وبَدلًا. فإنْ قُلت: **لو قيل: إمّا يَبلُغانِّ كِلاهما؛ كان ﴿كِلَاهُمَا﴾ توكيدًا لا بَدلًا**، فما لَكَ زَعمتَ أنه بَدل؟ قُلت: لأنه مَعطوفٌ على ما لا يَصِحُّ أن يكونَ تَوكيدًا للاثنَيْن، فانتَظمَ في حُكمِه؛ فوَجبَ أن يكونَ مِثلَه. فإنْ قُلت: ما ضَرَّكَ لو جعَلتَه توكيدًا مع كونِ المعطوفِ عليه بَدَلًا، وعطفتَ التوكيدَ على البَدَل؟ قُلت: **لو أريدَ تَوكيدُ التَّثنية لَقيل: كلاهما، فحَسْب،**

قولُه: (**وهو فيمَن قرَأَ: «يَبْلُغانِّ»**)، بالتّشديد[1]، حمزةُ والكِسائيُّ: «إمّا يَبْلُغانِّ» بكسرِ النّونِ والألِفِ قبلَها، والباقونَ بفَتحِها من غيرِ ألِف[2]. قال أبو البقاء: ألِفُ «يَبْلُغانِّ» بالتشديد: فاعلٌ، و﴿أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا﴾: بدَلٌ منه، وقال أبو عليٍّ: هُو توكيدٌ. ويجوزُ أن يكونَ ﴿أَحَدُهُمَآ﴾ مرفوعًا لفعلٍ محذوف، أي: إنْ بلَغَ أحدُهما أو كلاهُما، وفائدتُه التوكيدُ أيضًا. ويَجوزُ أن تكونَ الألِفُ حرفًا للتَّثنية، والفاعلُ ﴿أَحَدُهُمَآ﴾[3].

قولُه: (**لو قيل: إمّا يَبْلُغانِّ كلاهُما، كان ﴿كِلَاهُمَا﴾ توكيدًا لا بَدَلًا**)؛ لأنهُ مِثلُ قولِك: جاءَني الزَّيدانِ كلاهُما، فإنّ كلاهُما: توكيدٌ باتّفاق؛ لأنهُ يَدُلُّ على ما دَلَّ عليه الزَّيْدانِ، فكذا يُفهَمُ مِن كلاهُما ما يُفهَمُ مِن ضميرِ الأبوَيْنِ. قالَ صاحب «التقريب»: وفيه نظَر، إذْ جازَ كوْنُه تأكيدًا.

وقولُه: (**لو أُريدَ توكيدُ التَّثنيةِ لَقيل: كلاهُما، فحَسْبُ**)، ممنوعٌ، وأنه إنّما يَلزَمُ لو أُريدَ التأكيدُ فحَسْبُ مِن غيرِ تقدُّم ذكْرِ أحدِهما، فكأنهُ قال: إمّا يَبلُغانِّ أحدُهما، أو يَبلغانِّ كلاهُما، والأوّلُ: بدَلٌ، والثاني: تأكيد.

---

(١) سقط لفظ «بالتشديد» من (ح) و(ط).

(٢) انظر: «إتحاف فضلاء البشر»، ص٢٨٢.

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨١٧).

فلمّا قيل: ﴿أَحَدُهُمَآ أَوۡ كِلَاهُمَا﴾، عُلِمَ أنّ التَّوكيدَ غيرُ مُراد؛ فكان بَدَلًا مِثلَ الأوّل.
﴿أُفٍّ﴾: صَوتٌ يَدلُّ على تَضجُّر. وقُرِئ: ﴿أُفٍّ﴾ بالحرَكاتِ الثلاثِ مُنوَّنًا وغيرَ

وقلتُ: كلامُ المصنِّفِ مبْنيٌّ على أنّ ﴿كِلَاهُمَا﴾ عَطْفٌ على «أحدُهما»، لا على التقديرَين، فإنهُ يعودُ إلى عطفِ الجُملةِ على الجُملة، والمقصودُ أحدُ الأمرَيْنِ لإفادةِ الشُّمولِ والإحاطةِ في أحَدِهما دونَ الآخَر. وأيضًا، لو كان أُريدَ الشُّمول لم يقُلْ: أحدُهما، لكونِه مُنافيًا للشُّمولِ والإحاطة، فإنهُ لدَفْع التجوُّزِ في إرادةِ الوِحدة.

وقال صاحب «الفرائد»: لمّا كانَ ﴿أَحَدُهُمَآ﴾ لم يَصلُحْ أن يكونَ توكيدًا للتَّثنيةِ وهُو ضميرُ «يَبلُغانِّ»، وجَبَ أن يكونَ بدَلًا، والبدَلُ في حُكم تكريرِ العامل، فلَزِمَ أن يكونَ التقديرُ: يَبْلغُ أحدُهما، ولمّا كانَ ﴿كِلَاهُمَا﴾ عطفًا على ﴿أَحَدُهُمَآ﴾، انقطَعَ عن الضَّميرِ، فلم يُمكنْ أن يكونَ مؤكِّدًا لهُ؛ لأنهُ فاعلُ فعلٍ آخرَ، والمؤكِّدُ لا فعْلَ لهُ إلّا الفعلُ المذكور.

قولُه: (وقُرِئَ ﴿أُفٍّ﴾ بالحرَكاتِ الثلاث)، نافعٌ وحَفْصٌ: بالتنوينِ وكسرِ الفاء، وابنُ كثيرٍ وابنُ عامر: بفَتْح الفاءِ مِن غيرِ تنوين، والباقونَ بكسرِها مِن غيرِ تنوين.

وقالَ ابنُ جِنّي: قرَأَ أبو السّمال «أُفُّ» مضمومةً غيرَ مُنوّنة، وقرَأَ ابنُ عبّاس: «أفْ» خفيفة، وقالَ هارونُ النَّحويُّ: ويُقرَأُ «أفٌّ» بالتنوين، ولو قُرِئت «أُفًّا» لجَاز، ولكنْ ليس في الكتاب ألِفٌ.

وقالَ ابنُ جنّي: فيها ثماني لُغات: أُفِّ، وأُفٍّ، وأُفًّا، وأُفٌّ، وأُفى ممالٌ، وأفْ خفيفةً ساكنة. وأمّا قولُه: «والتشديد كثُمَّ» فمعناهُ أنهُ على وَزْنِه[1].

وقالَ أبو البقاء: مَن كسَرَ بَناه على الأصل؛ لأنهُ: اسمُ فعل، ومعناه التضجّرُ والكراهَة، أي: لا تقُلْ لهما: كُفّا، أو: اترُكا. وقيل: هي: اسمٌ للجُملةِ الخبَريّة، أي: كرِهتُ، أو ضَجِرتُ مِن مُداراتِكما. ومَن فتحَ طلَبَ التخفيفَ مثلَ رُبَّ، ومَن ضمَّ أتْبَعَ، ومَن نوَّنَ أرادَ التنكير، ومَن لم يُنوِّنْ أرادَ التعريف، ومن خفّفَ الفاءَ حذفَ أحدَ المثلين تخفيفًا[2].

---

(١) «المحتسب» (٢: ١٨).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨١٧- ٨١٨).

منوَّن: الكَسرُ على أصلِ البناء، والفَتحُ تَخفيفٌ للضمّة، والتَّشديدُ كـ«ثُمّ»، والضَّمُّ إتباعٌ كـ«مُنذُ». فإنْ قُلت: ما مَعنى: «عندك»؟ قُلت: **هو أن يَكبَرا ويَعجِزا**، وكانا كلًّا على وَلدِهما لا كافِلَ لهما غيرُه، فهما عنده في بَيتِه وكَنَفِه، وذلك أشَقُّ عليه وأشَدُّ احتِمالًا وصَبْرًا، وربَّما تَولّى منهما ما كانا يتولّيانِ منه في حالِ الطُّفولة، فهوَ مأمورٌ بأنْ يَستعمِلَ معهما وَطاءَةَ الخُلُق ولِينَ الجانبِ والاحتمال، حتّى لا يقولَ لهما إذا أضْجَرَه ما يَستَقذِرُ منهما أو يَستَثقِلُ من مُؤَنِهما: أُفّ، فَضلًا عمّا يَزيدُ عليه، ولقد بالَغَ سُبحانَه في التَّوصية بهما؛ حيثُ افتتَحَها بأنْ شَفَع ﴿وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَـٰنًا﴾ الإحسانَ إليهما بتَوحيدِه، ونَظَمَهما في سِلْكِ القَضاءِ بهما معًا، ثُمَّ ضَيّقَ الأمرَ في مُراعاتِهما حتّى لم يُرخِّص في أدنى كَلمةٍ تَنفلِتُ من المُتضجِّرِ مع مُوجِباتِ الضَّجَرِ ومُقتَضياتِه، ومع أحوالٍ لا يكادُ يَدخُلُ صَبرُ الإنسانِ معَها في الاستِطاعة. ﴿وَلَا تَنْهَرْهُمَا﴾: ولا تَزجُرْهما عمّا يتَعاطَيانِه ممّا لا يُعجِبُك. والنَّهيُ والنَّهْرُ والنَّهْم: أخَوات، ﴿وَقُل لَّهُمَا﴾ بَدلَ التأفيفِ والنَّهر ﴿قَوْلًا كَرِيمًا﴾: جَميلًا، كما يَقتَضيه حُسنُ الأدَبِ والنُّزولُ على المُروءة. وقيل: هو أنْ يَقول: يا أبَتاه، يا أُمّاه، كما قالَ إبراهيمُ عليه السلام لأبيه: ﴿يَـٰٓأَبَتِ﴾ [مريم: ٤٢]، مع كُفرِه، ولا يَدعُوهما بأسمائِهما؛ فإنه منَ الجَفاءِ وسُوءِ الأدَبِ وعادةِ ....

وقال ابن جني: وكان القياسُ إذا خَفّفت أن تُسكِّنَ آخِرَها؛ لأنهُ لم يَلتَقِ فيها ساكنان فتُحرَّك، لكنّهم بَقُّوا الحركةَ معَ التخفيف أمارةً ودِلالةً على أنها قد كانت مُثقلةً مفتوحةً(١).

الراغب: أصلُ الأُفّ: كلُّ مستقذَرٍ مِن وسَخ وقُلامةِ ظُفْرٍ ونحوِهما، ويقالُ ذلك لكلِّ مُستخَفٍّ به استقذارًا له، نحوَ: ﴿أُفٍّ لَّكُمْ وَلِمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [الأنبياء: ٦٧]، وقد أفَّفْتُ لكذا، إذا قلتَ ذلك استقذارًا لهُ، ومنهُ قيلَ للضَّجَرِ منَ استقذارِ شيء: أفَّفَ فلان(٢).

قولُه: (**هُو أن يَكبَرا ويَعجِزا**)، يعني: معنى ﴿عِندَكَ﴾ هاهُنا: كنايةٌ عن العَجْزِ وعن كونِهما كَلًّا على وَلَدِهما.

---

(١) «المحتسب» (٢: ١٨).

(٢) «مفردات القرآن»، ص٧٩.

الدُّعّار. قالوا: ولا بأسَ به في غيرِ وَجهِه، كما قالت عائشةُ رضيَ اللهُ عنها: **نَحَلني أبو بكرٍ كذا**. وقُرِئ: ﴿جَنَاحَ ٱلذُّلِّ﴾ و (**الذِّل**) **بالضَّمِّ والكَسر**. فإنْ قُلت: ما مَعنى قولِه: ﴿جَنَاحَ ٱلذُّلِّ﴾؟ قُلت: فيه وَجهان: أحدُهما: أنْ يكونَ المعنى: واخفِضْ لهما جَناحَك، كما قال: ﴿وَٱخۡفِضۡ جَنَاحَكَ لِلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [الحجر: ٨٨]، فأضافَه إلى الذُّلِّ أو الذِّلّ، كما أُضِيفَ حاتمٌ إلى الجُود، على معنى: واخفِضْ لهما جَناحَك الذليلَ أو الذَّلُول. والثاني: أن تجعَلَ لذُلِّه أو لذِلِّه لهما جَناحًا خَفيضًا، كما **جَعَلَ لَبيدٌ للشَّمالِ يَدًا، وللقَرّة زِمامًا**؛ ....

قولُه: (**الدُّعّار**)، **الجَوهريّ**: الدّعارةُ: الفِسقُ والخُبثُ، يقـال: هُـو خَبيثٌ داعِرٌ بيِّنُ الدَّعارة.

قولُه: (**نحَلَني أبو بكرٍ كذا**)، تمامُه: ما ذُكِرَ في النَّسائيِّ من حديثِ أبي بكرٍ رضيَ اللهُ عنه: إنّي كنتُ نَحلْتُكِ جدادَ[1] عشرينَ وَسْقًا بالعالية[2].

قولُه: (**وقُرِئَ**: ﴿جَنَاحَ ٱلذُّلِّ﴾ و«**الذِّلّ**» **بالضَمِّ والكسر**)، بالضَمِّ: السبعةُ، والكسر: قرَأَهُ ابنُ عبّاس وعُروةُ بنُ الزُّبَير، قال ابنُ جِنّي: الذِّلُّ بالكسرِ في الدّابّة: ضدُّ الصّعوبة، وبالضَمِّ للإنسان، وهُو ضِدُّ العِزّ، كأنّهم إنّما فرَّقوا لأنَّ ما يلحَقُ الإنسانَ أكثرُ قَدْرًا ممّا يَلحَقُ الدّابةَ، فاختاروا الضمّةَ لقوّتِها للإنسان، والكسرةَ لضعفِها للدّابّة، ولا تَسْتَنكِرْ مِثلَ هذا ولا تَنبُ عنهُ، فإنهُ مَن عرَفَ أنِس، ومن جهِلَ استوحَش[3]، وفي قولِ المصنِّف: جناحَكَ الذَّليلَ أو الذَّلول، لمحةٌ مِن هذا المعنى.

قولُه: (**جعَلَ لَبيدٌ للشَّمالِ يدًا، وللقُرَّةِ زِمامًا؛ مبالغةً**)، يعني: في قولِه:

---

(١) في (ح): «جادَّ»، وكلاهما بمعنى قطع ثمر النخل.

(٢) هو في «موطّأ مالك» (٢: ٧٥٢)، و«السنن الكبرى» للبيهقيّ (٦: ١٦٩)، ولتمامِ الفائدةِ انظر: «تخريج أحاديث الكشاف» للحافظ الزيلعيّ (٢: ٢٦٣).

(٣) «المحتسب» (٢: ١٨).

مُبالغةً في التذَلُّلِ والتواضُعِ لهما. ﴿مِنَ ٱلرَّحۡمَةِ﴾: مِن فَرْطِ رَحمتِك لهما وعَطفِك

وغَـداةَ رِيح قـد كشَـفْتَ وقُرّةٍ إذْ أصبَحتْ بيدِ الشَّمالِ زِمامُها[1]

شَبَّهَ الشَّمالَ بالإنسان، ثُمّ خَيَّلَ أنّها إنسانٌ بعَيْنِه، ثمّ أُضيفَ إليه على سَبيلِ الاستعارةِ التخييليّةِ ما يُلازم الإنسانَ عندَ التصرُّفِ، وهُو اليَدُ قائلًا: بيَدِ الشَّمال، وحُكمُ الزِّمام معَ القُرّةِ حُكمُ اليدِ معَ الشَّمال عند التصرف[2]، كذا هاهنا: شَبَّهَ الذُّلَّ بالطائر، ثُمَّ أثبَتَ لهُ ما يُلازمُ الطائرَ عندَ انحطاطِه وانخفاضِهِ منَ الجناح. وعلى الأوّلِ خَفْضُ الجناح كنايةٌ عن التواضُع، وكان في الأصلِ استعارةً تمثيليّةً، شَبَّهَ ما يُتصوَّرُ منَ الإنسانِ في حالِ التواضُعِ منَ الانخفاض، بما يُشاهَدُ منَ الطائرِ عندَ انحطاطِه[3] منَ الجَوِّ، ثم كثُرَ استعمالُه فيه حتّى صارَ عبارةً عن مجرَّدِ التواضُع، ثُمّ أُضيفَ إلى الذُّلِّ تتميمًا لإرادةِ التواضع.

الرّاغب: الجناحُ: جَناحُ الطائر، يقال: جَنَحَ الطّائرُ: إذا كُسِرَ جَناحُه، وسُمّيَ جانبا الشيءِ جَناحَيْه، كجَناحي العسكرِ والسَّفينةِ والوادي. وقال تعالى: ﴿وَٱضۡمُمۡ يَدَكَ إِلَىٰ جَنَاحِكَ﴾ أي: جانبِك، وقولُه: ﴿إِلَيۡكَ جَنَاحَكَ﴾ عبارةٌ عن اليدِ لِكَوْنِ الجناح كاليَد. وقولُه: ﴿وَٱخۡفِضۡ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ﴾ استعارةٌ، وذلك أنّ الذُّلَّ ضربان: ضَرْبٌ يَضَعُ الإنسان، وضَرْبٌ يرفعُه، وقصَدَ في هذا المكان الى ما يرفَعُه، فكأنهُ قيل: استَعمِلِ الذُّلَّ الذي يَرفعُكَ عندَ الله تعالى مِن أجْلِ اكتسابِكَ الرَّحمةَ أو مِن أجْلِ رحمتِك لهما. وجَنَحَ اللَّيْلُ: إذا أظَلَّ بظلامِه، والجُنْحُ: قطعةٌ منَ اللّيلِ مُظلِمة، وجنَحَتِ السَّفينةُ: إذا مالتْ إلى أحدِ جانبَيْها، وسُمّيَ الإثمُ المائلُ بالإنسانِ عن الحقِّ جُناحًا، ثُمّ سُمّيَ كلُّ إثم جناحًا، وجَوانِحُ الصَّدْر: الأضلاعُ المتّصلةُ رؤوسُها في وسَطِ الزّور، الواحدةُ جانِحة، لِما فيها منَ الميل[4].

قولُه: (**مبالغةً في التذَلُّلِ والتواضُع لهما**)، أي: للوالدَيْن.

قولُه: (**﴿مِنَ ٱلرَّحۡمَةِ﴾ مِن فَرْطِ رحمتِك لهما**)، جعَلَ (مِن) في ﴿مِنَ ٱلرَّحۡمَةِ﴾ ابتدائيّة

---

(١) ديوان لبيد بن ربيعة، ص١٠٤.

(٢) قوله: «عند التصرف» سقط من (ح) و(ط).

(٣) في (ف): الانحطاط.

(٤) «مفردات القرآن»، ص٢٠٧.

عليهما؛ لكِبَرِهما وافتقارِهما اليومَ إلى مَن كان أفقرَ خَلقِ الله إليهما بالأمس، ولا تكتَفِ برَحمتِك عليهما التي لا بقاءَ لها، **وادعُ اللهَ بأن يَرحَمَهما رحمَتَه الباقية، واجعَلْ ذلك جَزاءً لرَحمتِهما عليك في صِغَرِك وتَربيتِهما لك**. فإن قُلت: الاستِرْحامُ لهما إنّما يَصِحُّ إذا كانا

لا بيانيّة، إذْ لو بيَّنَ الجَناحَ بها لَرجعَتِ الاستعارةُ إلى التشبيهِ التجريديِّ، كقولِه تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، قال أبو البقاء: مِن أجْلِ رفْقِكَ بهما، فـ«مِن» متعلِّقةٌ بـ«اخفِضْ»، ويجوزُ أن تكونَ حالًا مِن جَناح[١]، وقالَ صاحبُ «الفرائد»: التواضعُ والتذَلُّلُ ربَّما يكونان لأمرٍ آخَر لا للرحمةِ والعطف، فقولُه: ﴿مِنَ ٱلرَّحْمَةِ﴾ معناه: مِن أجلِ الرّحمة، يعني ينبغي أنْ لا يكونَ ذلك التذَلُّلُ للخَوفِ أو لأمرٍ آخَر.

قولُه: (**وادْعُ اللهَ بأنْ يَرحَمَهما رحمتَه الباقية، واجعَلْ ذلك جَزاءً لرحمتِهما عليك في صِغَرِك وتربيتِهما لك**)، هذا المعنى يُعطيه معنى كافِ التشبيه. قالَ أبو البقاء: ﴿كَمَا﴾: نعتُ مصدَرٍ محذوف، أي: رحمةً مِثلَ رحمتِها لي[٢]، وقال القاضي: ارحمهما رحمةً مثْلِ رحمتهما عليَّ وتربيتِهما وإرشادِهما لي في صِغَري وفاءً بوَعْدِك للرّاحِمين[٣]. وقلتُ: «ما» في ﴿كَمَا﴾: مصدريّة، والوقتُ فيه مقدَّر، أي: ارحَمْهما في وقتٍ أحوَجَ ما يكونانِ إلى الرحمةِ من جميعِ الاوقات، كوقتِ رحمتهما عليَّ وأنا في حالةِ الصِّغَرِ كلحمٍ على وضمٍ وليسَ ذلك إلا في القيامة، والرّحمةُ هي الجنّة. ولهذا قال: رحمته الباقية. هذا هُو التحقيق.

ونقَلَ صاحبُ «اللُّباب» عن بعضِهم: أنّ الكافَ في ﴿كَمَا رَبَّيَانِي﴾: لتأكيدِ الوجود. وذكَرَ الشارحُ في توجيهِه أنهُ ليسَ الكافُ فيه للقِرانِ في الوقوع، كما في قولِك: كما حضَرَ زيدٌ قام عمرو، لأنّ التربيةَ منَ الوالِدَيْنِ واقعةٌ والرّحمةَ لهُما مطلوبُ الوقوع؛ لأنّها مذكورةٌ بصيغةِ الأمرِ في ﴿رَّبِّ ٱرْحَمْهُمَا﴾، فالكافُ ليسَ للمقارنةِ[٤] في الوقوعِ، بل لتأكيدِ وجودِ الرّحمة،

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨١٨).

(٢) المصدر السابق (٢: ٨١٨).

(٣) «أنوار التنزيل» (٣: ٤٤١).

(٤) في (ح): «للمقاربة».

مُسلِمَين. قُلت: وإذا كانا كافِرَين فلَهُ أن يَستَرحِمَ لهما بشَرْطِ الإيمان، وأن يَدعُوَ اللهَ لهما بالهِداية والإرشاد. ومِنَ الناسِ مَن قال: كانَ الدُّعاءُ للكُفّارِ جائزًا ثُمّ نُسِخ. وسُئِلَ ابنُ عُيَينةَ عنِ الصَّدقةِ عن الميّت، **فقال: كُلُّ ذلك واصِلٌ إليه، ولا شَيءَ أنفَعُ له من الاستِغفار**، ولو كانَ شَيءٌ أفضَلَ منه **لأمَرَكُم به في الأبوَيْن**، ولقد كَـرَّرَ اللهُ سبحانَه في كِتابِه الوصيّةَ بالوالدَين. وعنِ النبيِّ ﷺ: «**رِضا الله في رِضا الوالدَيْن**، وسَخَطُه في سَخَطِهما»، ....

أي: أوجِدْ رحمتَهما إيجادًا مؤكَّدًا محقَّقًا كما أوجَد الوالدانِ التربيةَ إيجادًا محققًا[١] في الزمانِ الماضي.

قولُه[٢]: (**فقال: كلُّ ذلك واصِلٌ إليه**)، يعني: لا يسأَلُ عن الصَّدَقةِ وحدَها، فإنّ كُلاً ممّا تعورِفَ منَ الميراثِ واصلٌ إليه.

قولُه: (**ولا شيءَ أنفَعُ [له]منَ الاستغفار**)، يؤيِّدُه ما رَوَينا عن أبي داودَ وابنِ ماجَهْ، عن أُسَيْدٍ الساعِديِّ قال: بينَما نحنُ عندَ رسولِ الله ﷺ، إذْ جاءَه رجُلٌ فقال: يا رسول الله هل بقِيَ مِن بِرِّ والدَيَّ شيءٌ أَبَرُّهُما بِهِ بعدَ موتِهِما؟ قال: «نعَمْ، الصَّلاةُ عليهما والاستغفارُ لهما، وإنفاذُ عَهْدِهما مِن بعدِهما، وصِلةُ الرَّحِمِ التي لا تُوصَلُ إلّا بهما، وإكرامُ صديقِهما»[٣].

قولُه: (**لأمَرَكم به في الأبوَيْنِ**): أي: المأمورُ به الاستغفار. وفي الآيةِ المأمورُ به الاسترحامُ لقولِه: ﴿وَقُل رَّبِّ ٱرۡحَمۡهُمَا﴾؛ لأنّ الاسترحامَ بمعنى الاستغفار.

قولُه: (**رضا الله في رضا الوالدين**) عن ابن عمرو بن العاص: أن رسول الله ﷺ قال: «رِضا الرَّبِّ في رِضا الوالد، وسَخَطُ الرَّبِّ في سَخَطِ الوالد»، أخرجَهُ التِّرمذيُّ[٤].

---

(١) قولُه: «إيجادًا محققًا» سقط من (ف).

(٢) هذه الفقرة سقطت من (ط).

(٣) أخرجه أبو داود (٥١٤٢)، وابن ماجه (٣٦٦٤).

(٤) «سنن الترمذيّ» (١٨٩٩)، وأخرجه الحاكم في «المستدرك» (٤: ١٥٥)، والبغويّ في «شرح السنّة» (٣٤٢٤)، وصحّحَه ابن حبّان (٤٢٩)، وفيه تمامُ تخريجه.

ورُوِي: «**يَفعَلُ البارُّ** ما يشاءُ أن يَفعَلَ فلَن يَدخُلَ النّار، ويَفعَلُ العاقُّ ما يشاءُ أن يَفعَلَ فلن يَدخُلَ الجنّة».

ورَوى سَعيدُ بنُ المسيّب: إنّ البارَّ لا يَموتُ مَيْتة سَوْء، وقالَ رَجُلٌ لرَسولِ الله ﷺ: إنّ أبويَّ بَلَغا من الكِبَرِ أنّي أَلِـي منهما ما وَليا منّي في الصِّغَر، فهل قضَيْتُهما؟ قال: «لا، فإنّهما كانا يَفعلانِ ذلك وهما يُحبّانِ بقاءَك، وأنتَ تفعَلُ ذلك وأنتَ تُريدُ موتَهما»، وشكا رَجلٌ إلى رَسولِ الله أباه، وأنه يأخُذُ مالَه، فدَعا به، فإذا شَيخٌ يتوكّأُ على عَصًا، فسَأَلَه، فقال: إنه كان ضَعيفًا وأنا قويّ، وفَقيرًا وأنا غنيّ، فكنتُ لا أمنَعُه شيئًا مِن مالي، واليومَ أنا ضَعيفٌ وهو قويّ، وأنا فَقيرٌ وهو غَنيّ، ويَبخَلُ عليَّ بمالِه، فبكى رَسولُ الله ﷺ، وقال: «ما مِن حَجَرٍ ولا مَدَرٍ يَسمَعُ هذا إلّا بكى»، ثُمّ قال للوَلَد: «**أنتَ ومالُكَ لأبيك**، أنتَ ومالُكَ لأبيك»، وشكا إليه آخَرُ سُوءَ خُلُقِ أمِّه، فقال: «لم تكن سيِّئةَ الخُلقِ حينَ حمَلتْكَ تسعةَ أشهُر» قال: إنّها سيِّئةُ الخُلق. قال: «لم تكن كذلكَ حينَ أرضَعتكَ حولَين» قال: إنّها سيِّئةُ الخُلق، قال: «لم تكن كذلكَ حينَ أَسْهَرتْ لكَ ليلَها وأظمَأتْ نهارَها» قال: لقَد جازَيتُها، قال: «ما فَعلْت؟» قال: حَجَجْتُ بها على

قولُه: (**ورُوِيَ: يفْعَلُ البارُّ**)، إنْ رُوِيَ بضمِ اللام يكونُ خبرًا في معنى الطلب، كقولِه تعالى: ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، وإنْ رُوِي بكسرها، يكونُ مِن قَبيل: محمّدُ تَفْدِ نفسَك كلُّ نَفْس، أي: لِتَفْدِ.

قولُه: (**أنتَ ومالُك لأبيك**)، رَوى أبو داودَ، عن ابنِ عمْرِو بن العاص، أنّ رسولَ الله ﷺ أتاهُ رجُلٌ فقال: يا رسولَ الله، إنّ لي مالًا وولدًا، وإنّ والدي يجتاحُ مالي، قال: «أنتَ ومالُك لأبيك»[1]. **النِّهاية**: يجتاحُ مالي، أي: يَستأصِلُه، ويأتي عليه أخْذًا وإنفاقًا، والاجتياحُ منَ الجائحة، وهِي الآفةُ التي تُهلِكُ الثِّمارَ والأموالَ وتستأصِلُها.

---

(١) أخرجه أبو داود (٢٢٩١)، وابن ماجه (٢٢٩٢)، والطحاويّ في «شرح معاني الآثار» (٤: ١٥٨)، وصحّحه ابن حبّان (٤١٠)، وفيه تمامُ تخريجه.

عاتِقي. قال: «ما جَزَيتَها **ولو طَلْقة**». وعنِ ابنِ عُمر: أنه رأى رَجُلًا في الطَّوافِ يحمِلُ أمَّه ويقول:

إنّـي لَهـا مَطِيّةٌ **لا تُذعَـرُ** ... إذا الرِّكابُ نَفرَتْ لا تَنفِرُ

ما حَملَتْ وأرضَعَتني أكثَرُ ... اللهُ رَبّي ذُو الجَلالِ الأكبَرُ

ثُمّ قال: تظنُّني جزَيتُها يا ابنَ عُمَر؟ قال: لا **ولو زَفرةً واحدة**. وعنهُ عليه الصَّلاةُ والسَّلام: «إيّاكُم وعُقوقَ الوالِدَين، فإنّ الجنّةَ توجَدُ رِيحُها من مَسيرةِ ألْفِ عام، ولا يَجِدُ رِيحَها عاقٌّ ولا قاطِعُ رَحِم ولا شَيخٌ زانٍ ولا جارٌّ إزارَه خُيَلاء، إنّ الكِبْرياءَ لله ربِّ العالَمِين».

وقالَ الفُقَهاء: لا يذهَبُ بأبيه إلى البِيْعة، وإذا بَعَثَ إليه منها ليَحمِلَه؛ فَعل، ولا يُناوِلُه الخَمر، ويأخُذُ الإناءَ منه إذا شَرِبَها، وعن أبي يوسف: إذا أمَرَه أن يُوقِدَ تحت قِدْرِه وفيها لحمُ الخنزير؛ أوقد. وعن حُذَيفة: أنه استأذنَ النبيَّ ﷺ في قَتلِ أبيه وهو في صَفِّ المُشرِكين، فقال: «دَعْهُ يَلِهِ غيرُك». وسُئِلَ الفُضَيلُ بنُ عِياضٍ عن بِرِّ الوالِدَينِ فقال: أنْ لا تَقومَ إلى خِدمَتِهما عن كَسَل. وسُئِلَ بعضُهم فقال: أنْ لا تَرفعَ صوتَك عليهما، ولا تَنظُرَ شَزْرًا إليهما، ولا يَرَيا منكَ مُخالفةً في ظاهرٍ ولا باطن، وأن تترَحَّمَ عليهما ما عاشا، وتَدعوَ لهما إذا ماتا، وتَقومَ بخِدْمةِ أوِدّائِهما مِن بَعدِهما، فعَنِ النبيِّ ﷺ:

قولُه: (**ولو طَلْقةً**). **النِّهاية**: وفي حديثِ ابنِ عُمرَ، أنَّ رجُلًا حَجَّ بأُمِّهِ فحمَلَها على عاتِقِه فسألَه: هل قضى حقَّها؟ قال: «لا، ولا طَلْقةً واحدة». الطَّلقةُ: وجَعُ الوِلادة. والطَّلْقةُ: المَرّةُ الواحدة.

قولُه: (**لا تذعر**) الذُّعر: الفزَع.

قولُه: (**ولو زَفْرةً واحدة**). **الأساس**: على ظهرِهِ زِفْرٌ منَ الأزفار: حِمْلٌ ثقيلٌ، يَزفِرُ منه وقد زَفِرَه يَزفِرُه: حَمْلُه.

«إنّ مِن أبـرِّ البـرِّ أن يَصِلَ الرَّجُلُ أهْلَ وُدِّ أبيه».

[﴿ رَّبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا فِي نُفُوسِكُمْ إِن تَكُونُوا صَٰلِحِينَ فَإِنَّهُۥ كَانَ لِلْأَوَّٰبِينَ غَفُورًا ﴾ [٢٥

﴿بِمَا فِي نُفُوسِكُمْ﴾: بما في ضَمائِرِكُم من قَصْدِ البرِّ إلى الوالدَيْنِ واعتقادِ ما يجبُ لهما من التَّوقير.

﴿إِن تَكُونُوا صَٰلِحِينَ﴾: قاصِدينَ الصَّلاحَ والبرّ، ثمّ فرَطَتْ منكم في حالِ الغَضَب، وعندَ حَرَجِ الصَّدْرِ وما لا يَخلُو منه البَشَر، أو لِحَميَّةِ الإسلام هَنَةٌ تُؤدّي إلى أذاهُما، ثمّ أُبتُم إلى الله واستَغفَرتُم منها؛ فإنّ اللهَ غفورٌ ....

قولُه: (إنَّ مِن أبَرِّ البرِّ) الحديثُ مِن روايةِ مسلم والتِّرمذيِّ وأبي داودَ، عن ابنِ عمَر، وقال: قالَ رسولُ الله ﷺ: «إنَّ مِن أبَرِّ البِرِّ صِلةَ الرَّجُلِ أهلَ وُدِّ أبيه بعدَ أن تولَّى»(١).

قولُه: (من قَصْدِ البرِّ)، بيانٌ لـ«ما في ضمائركم»، وإنّما خصَّهُ ببرِّ الوالِدَيْن، وهُو عامٌّ، لِما سبَقَ منَ التوصيةِ بهما، وفَصَلَ قولَه: ﴿ رَّبُّكُمْ أَعْلَمُ ﴾ عمّا قبلَه للاستئناف على سبيلِ التعليل، أي: أحسِنوا إليهما؛ لأنَّ ربَّكم أعلَمُ بما في نفوسِكم مِن قَصْدِ البرِّ فلا تقصِّروا فيه، وابذُلوا جُهدَكم وطاقَتكم، فإنهُ يُجازيكُم على إحسانِكم، ثُم اتّجه لهم أنْ يقولوا: نحنُ بشَرٌ رُبَّما يفرُطُ منّا فرَطاتٌ وتسبقُ هَناتٌ مِن غيرِ اختيارٍ منّا في بعضِ الأوقات، فكيفَ يكونُ حالُنا؟ فقيل: ﴿إِن تَكُونُوا صَٰلِحِينَ﴾، أي: قاصِدينَ الصَّلاح، فإنّ اللهَ غفور بكم.

ولّما كان قولُه: ﴿فَإِنَّهُۥ كَانَ لِلْأَوَّٰبِينَ غَفُورًا﴾ جزاءً لقولِه: ﴿إِن تَكُونُوا صَٰلِحِينَ﴾ ولم يَستقِمْ بظاهرِه أن يكونَ مسبَّبًا عنهُ؛ لأنَّ الغُفرانَ يَستدعي الذنبَ، لا جرَمَ قدَّرَ ما يقتضيهِ المقامُ مِن قولِه: «ثُمّ فرَطَتْ مِنكم» إلى قولِه: «ثُمّ أُبتُم إلى الله تعالى واستغفَرتُم منها».

قولُه: (هَنَةٌ). الجوهريّ: في فُلانٍ هَناتٌ، أي: خَصلاتُ شَرٍّ، ولا يُقالُ ذلك في الخير.

(١) أخرجه مسلم (٢٥٥٢)، وأبو داود (٥١٤٣)، والترمذيّ (١٩٠٣).

﴿لِلْأَوَّٰبِينَ﴾: للتوّابين، وعن سَعيدِ بنِ جُبَير: هي في البادِرةِ تكونُ من الرَّجُلِ إلى أبيه لا يُريدُ بذلك إلّا الخير، وعن سَعيدِ بنِ المسيّب: الأوّاب: الرَّجلُ كلَّما أذْنَبَ بادَرَ بالتَّوبة، ويجوزُ أن يكونَ هذا عامًّا لكلِّ مَن فَرطَتْ منه جِنايةٌ ثمّ تابَ منها، ويَندَرِجُ تحتَه الجاني على أبَوَيهِ التّائبُ من جِنايَتِه؛ لورودِه على أثرِه.

[﴿وَءَاتِ ذَا ٱلْقُرْبَىٰ حَقَّهُۥ وَٱلْمِسْكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ وَلَا تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا ۝ إِنَّ ٱلْمُبَذِّرِينَ كَانُوٓا۟ إِخْوَٰنَ ٱلشَّيَٰطِينِ ۖ وَكَانَ ٱلشَّيْطَٰنُ لِرَبِّهِۦ كَفُورًا﴾ ٢٦-٢٧]

﴿وَءَاتِ ذَا ٱلْقُرْبَىٰ حَقَّهُۥ﴾ وصّى بغيرِ الوالِدينِ من الأقاربِ بعدَ التَّوصيةِ بهما، وأن

قولُه: (﴿لِلْأَوَّٰبِينَ﴾: للتوّابين)، الرّاغب: الأَوْبُ: ضَرْبٌ منَ الرُّجوع، ولا يقالُ إلّا في الحيَوانِ الذي لهُ إرادة، والرُّجوعُ عامّ، والأوّابُ كالتوّاب، وهُو الرّاجعُ إلى الله تعالى من المعاصي، وفعَلَ الطاعات، ومنهُ قيل للتّوبةِ: أَوْبةٌ[1].

قولُه: (في البادِرة). الجوهريّ: هيَ الحِدَّةُ.

الرّاغب: يُعبَّرُ عنِ الخطأِ الذي يقَعُ عن حِدّةٍ: بادِرةٌ، يقال: كانت مِن فُلان بَوادرُ في هذا الأمرِ[2].

قولُه: (كلَّما أذنَبَ): صفةٌ للرّجُلِ لإرادةِ الجنسيّة[3] منه.

قولُه: (ويجوزُ أن يكونَ هذا عامًّا): عطفٌ على قولِه: «فرطَتْ، أي: فَرطَتْ هنةٌ تؤدّي إلى أذاهُما»، وفُسِّرتْ بقولِه: «هي البادِرةُ تكونُ منَ الرَّجُلِ إلى أبيه».

قولُه: (وصّى بغيرِ الوالِدَيْن). الأساس: وصَّيتُكَ بفُلانٍ أن تبَرَّهُ، ووَصّى الشيءَ بالشيء: وَصَلَهُ له[4].

---

(١) «مفردات القرآن»، ص٩٧.

(٢) المصدر السابق، ص١١٠.

(٣) في (ف): «الحقيقة».

(٤) كذا في الأصول الخطية، وفي «أساس البلاغة»: «وصله به»، وهو الأشبه بالصواب.

يُؤتَوْا حقَّهم؛ وحَقُّهم إذا كانوا مَحارِم، كالأبَوَينِ والوَلَد، ....

قولُه: (**وحقُّهم إذا كانوا مَحارمَ كالأبَوَيْن**) بعدَ قولِه: «وصّى بغيرِ الوالدَيْنِ[١] منَ الأقارب»، يوهمُ التناقُضَ، وكذلك قولُه: «وإن كانوا مَياسيرَ فحَقُّهم صِلتُهم بالمَودّة»، مُخالفٌ لقولِه: «وهذا دليلٌ على أنّ المرادَ بما يؤتي ذَوي القُربى منَ الحَقِّ هُو تعهُّدُهم بالمال»، ويُمكنُ أن يقال: إن ذا القُربى مُطلَقٌ شائعٌ [فيمَن يوجدُ فيه معنى القرابة منَ الوالدَيْنِ والولَدِ وغيرِهم، فقُيِّدَ بغيرِ الوالدَيْن لعطفِ هذه التوصيةِ على التوصيةِ بالوالدَيْن، وهو المرادُ بقولِه: «وصّى بغيرِ الوالدين بعد التوصية بهما».

وأمّا قولُه: «وأن يُؤتَوْا حقَّهم»، فعَطَفَ على مجموعِ قولِه بغير الوالدين من الأقارب بعدَ التوصيةِ بهما.

وأمّا قولُه: «وحَقُّهم»، فالضمير فيه راجعٌ إلى الأبويْنِ وذوي القُربى؛ وكذلك حقّه مطلقٌ شائع][٢] فيما يجبُ فيه مراعاةُ حقِّ الأقرِباء منَ النَّفَقة، والزَّكاةِ والمَودّةِ وحُسنِ المعاشَرة، فيُقَيَّدُ أيضًا بالزّكاة، لعطفِ ﴿وَٱلْمِسْكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ﴾ على ذي القُربى، وهُو الذي عَنى بقولِه: «آتِ هؤلاءِ حقَّهم منَ الزّكاة، وهذا دليلٌ» إلى آخرِه.

قال الإمامُ: «آتِ ذا القُربى» مُجمَل، وليسَ فيه أنّ ذلك الحَقَّ ما هُوَ؟ وعندَ الشافعيِّ رضيَ اللهُ عنه: لا يجبُ الإنفاقُ إلّا على الوالدِ والولَدِ بقَدْرِ الحاجة، واتَّفَقوا على أنّ من لم يكنْ منَ المحارِمِ كأبناءِ العمِّ، لا حقَّ لهم إلّا المودَّةُ وحُسنُ المعاشَرة. وأمّا المسكينُ وابنُ السبيل فقد تقدَّمَ حُكمُهما في سُورةِ التّوبة[٣].

وقلتُ: ويُمكنُ أن يُترَكَ ﴿ذَا ٱلْقُرْبَىٰ﴾ و﴿حَقَّهُۥ﴾ على إطلاقِهما، ويُحمَلَ ﴿ وَءَاتِ﴾ على عُموم المجاز، لتكونَ الآيةُ منَ الجوامع، فيَدخُلُ فيه الإنفاقُ على الوالِدَيْنِ وبِرُّهما فيها دخولًا أوّليًّا، واللهُ أعلَم.

---

(١) في (ف): «الأبوين».

(٢) ما بين المعقوفين سقط من (ف).

(٣) «مفاتيح الغيب» (٢٠: ١٩٣).

وفُقراءَ عاجِزينَ عن الكَسب، وكانَ الرَّجُلُ مُوسِرًا: **أن يُنفِقَ عليهم عندَ أبي حنيفة**، والشافعيُّ لا يَرى النَّفقةَ إلّا على الولَدِ والوالدَينِ فحَسْب؛ **وإن كانوا مَياسيرَ أو لم يكونوا مَحارِم**، كأبناءِ العَمّ: **فحَقُّهم** صِلَتُهم بالمودّة والزِّيارةِ وحُسنِ المُعاشَرةِ والمُؤالَفةِ على السرَّاءِ والضرّاءِ والمُعاضَدةِ ونَحوِ ذلك.

﴿وَٱلۡمِسۡكِينَ وَٱبۡنَ ٱلسَّبِيلِ﴾: يعني: وآتِ هؤلاءِ حقَّهم منَ الزَّكاة، وهذا دَليلٌ على أنّ المُرادَ بما يُؤتى ذَوي القَرابةِ من الحقّ: هو تَعهُّدُهم بالمال، وقيل: **أرادَ بذي القُربى: أقرِباءَ رسولِ الله ﷺ**.

التَّبذير: تَفريقُ المالِ فيما لا يَنبَغي، وإنفاقُه على وَجهِ الإسراف، وكانت الجاهليّةُ

قولُه: (**وفُقراءَ عاجِزينَ**) عطفٌ على «مَحارِمَ»، و«أن يُنفِقَ عليهم»: خبَرُ «حقُّهم».

قولُه: (**وإن كانوا مَياسيرَ أو لم يكونوا مَحارمَ... فحَقُّهم**): الجُملةُ معطوفةٌ على قولِه: «وحَقُّهم إذا كانوا مَحارِمَ»، إلى آخرِه.

قولُه: (**أرادَ بِذي القُربى: أقرِباءَ الرَّسولِ**[١] **ﷺ**)، **قال الإمام**: ﴿وَءَاتِ﴾ خِطابٌ معَ مَن؟ فيهِ قولان: **أحدُهما**: أنهُ خِطابٌ للرسول ﷺ، فأُمِرَ أن يُؤتِيَ أقارِبَه الحقوقَ التي وجَبَتْ لهم في الفَيْءِ والغَنيمة، وأوجَبَ عليه أيضًا إخراجَ حقِّ المسكينِ وأبناءِ السَّبيلِ مِن هذَيْنِ المالَيْن. **وثانيهما**: أنهُ خِطابٌ للكُلِّ لِدلالةِ عطفِه على قولِه: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ﴾[٢].

قولُه: (**التبذيرُ: تفريقُ المالِ فيما لا ينبغي**). **الرّاغبُ**: وأصلُه إلقاءُ البَذْرِ وطَرْحُه، فاستُعيرَ لكلِّ مضيِّع لمالِه، فتبذيرُ البَذْرِ تضييعٌ في الظاهِرِ لَمِن لم يعرِفْ مَآلَ ما يُلقيه[٣]، قال تعالى: ﴿وَلَا تُبَذِّرۡ تَبۡذِيرًا﴾[٤].

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «أقرباء رسول الله»، ولعله اختصار من المؤلف رحمه الله.

(٢) «مفاتيح الغيب»، (٢٠: ١٩٣).

(٣) في (ف): «يلقاه».

(٤) «مفردات القرآن»، ص١١٤.

تنحَرُ إبِلَها وتتَياسَرُ عليها وتُبذِّرُ أموالَها في الفَخرِ والسُّمْعة، وتَذكرُ ذلك في أشعارِها، فأمَرَ اللهُ بالنفَقةِ في وُجوهِها ممّا يُقرِّبُ منه ويُزلِف. وعن عبدِ الله: هو إنفاقُ المالِ في غَيرِ حقِّه. وعن مُجاهِد: لو أنفَقَ مُدًّا في باطل: كان تَبذيرًا. وقد أنفَقَ بعضُهم نَفَقةً في خَيرٍ فأكثَر، فقال له صاحبُه: لا خَيرَ في السَّرَف، فقال: لا سرَفَ في الخير. وعن عبدِ الله بنِ عَمرو: **مَـرَّ رَسولُ الله ﷺ بسَعْدٍ وهو يتوضَّأ**، فقال: «ما هذا السَّرَفُ يا سعد!» قال: أوَفي الوضوءِ سَرَف؟ قال: «نَعم، وإن كنتَ على نَهرٍ جار». ﴿إِخْوَٰنَ ٱلشَّيَـٰطِينِ﴾: **أمثالَهم في الشَّرارة**، وهيَ غايةُ المذمّة؛ **لأنه لا شَرَّ من الشيطان**. أو: هُم إخوانُهم وأصدقاؤُهم؛ لأنهم يُطيعونَهم فيما يأمُرونَهم به مِنَ الإسراف، أو: هُم

قولُه: (**مَرَّ رسولُ الله ﷺ بسَعْدٍ وهُوَ يتوَضّأُ**) الحديثُ مخرَّجٌ في «مسندِ الإمامِ أحمدَ بن حنبل»، عن ابنِ عمرَ رضيَ اللهُ عنه[1].

قولُه: (**أمثالُهم في الشَّرارةِ**)، يريدُ أنّ ﴿إِخْوَٰنَ﴾ في قولِه: ﴿إِخْوَٰنَ ٱلشَّيَـٰطِينِ﴾ إمّا محمولٌ على معنى التشبيه، كما جاءَ في الحديثِ: «كأخي السِّرار»[2]، أي: كمِثلِه، وهُو المرادُ مِن قولِه: «أمثالهم»، ولمّا كان هذا التشبيهُ مِن بابِ إلحاقِ الناقِص بالكامِلِ قال: «لأنهُ شَرٌّ منَ الشياطين»، وإمّا مجازٌ، كما في «الأساس»: بينَ السَماحةِ والشّجاعةِ تَآخ، ولَقيتُه بأخي الشَّرِّ، أي: بالخير، فهُو إما بمعنى الصَّديق، وذلك في الدُّنيا؛ لأنّهم يُطيعونَهم فيما يأمرونَهم. أو بمعنى القَرين، وذلك في النّار، وهذا وارِدٌ على الوعيدِ والتّهديد، والوَجْهانِ على الذَّمِّ والتّقبيح.

قولُه: (**لأنهُ لا شرَّ منَ الشّيطان**)، عن بعضِهم: الأَولى: لا شرًّا؛ لأنّ «مِن» صِلَةَ «شرًّا»، فيكونُ مُشابِهًا للمُضاف، نحوَ: لا خيرًا مِن زَيْد عندَنا.

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٧٠٥٩)، وابن ماجه (٤٢٥)، بإسنادٍ ضعيفٍ لضعف حُيَيّ بن عبد الله، وابن لهيعة.

(٢) هو جزءٌ من حديثٍ أخرجه البخاريُّ (٧٣٠٢)، وانظر تمامَ تخريجه في «مسند أحمد» (١٦١٣٣).

قُرَناؤهم في النّارِ على سَبيلِ الوَعيد. ﴿وَكَانَ ٱلشَّيۡطَٰنُ لِرَبِّهِۦ كَفُورًا﴾ فما يَنبَغي أن يُطاع؛ فإنه لا يَدْعُو إلّا إلى مِثلِ فِعلِه، وقرَأَ الحسَن: (إخْوانَ الشَّيْطان).

[﴿وَإِمَّا تُعۡرِضَنَّ عَنۡهُمُ ٱبۡتِغَآءَ رَحۡمَةٖ مِّن رَّبِّكَ تَرۡجُوهَا فَقُل لَّهُمۡ قَوۡلٗا مَّيۡسُورٗا﴾ ٢٨]

وإنْ أعرَضتَ عن ذي القُربى والمِسكينِ وابنِ السَّبيلِ حياءً من الرَّدِّ ﴿فَقُل لَّهُمۡ قَوۡلٗا مَّيۡسُورٗا﴾ فلا تَترُكْهم غيرَ مُجابِينَ إذا سَألوك، وكان النبيُّ ﷺ إذا سُئِلَ شيئًا وليسَ عندَه أعْرَضَ عنِ السائل وسَكَتَ حَياء. قولُه: ﴿ٱبۡتِغَآءَ رَحۡمَةٖ مِّن رَّبِّكَ﴾ إمّا: أن يتعَلَّقَ بجَوابِ الشَّرْطِ مُقدَّمًا عليه، أي: فقُل لهم قَولًا سَهْلًا ليِّنًا وعِدْهُم وَعدًا جَميلًا؛ رحمةً لهم وتَطييبًا لقُلوبِهم؛ ﴿ٱبۡتِغَآءَ رَحۡمَةٖ مِّن رَّبِّكَ﴾، أي: ابتَغِ رَحمةَ الله التي تَرجُوها برَحمَتِك عليهم ـ وإمّا: أن يتعَلَّقَ بالشَّرط، أي: وإنْ أعرضْتَ عنهم لفَقْدِ رزقٍ من ربِّك تَرجُو أن يُفتَحَ لك، فسمَّى الرِّزقَ رَحْمة؛ فرُدَّهم رَدًّا جَميلًا، فوَضعَ الابتِغاءَ مَوضِعَ الفَقد؛ لأنّ فاقِدَ الرِّزقِ مُبتَغٍ له، فكان الفَقدُ سَببَ الابتغاء، والابتغاءُ مُسبَّبًا عنه، فوَضعَ المسبَّبَ موضِعَ السَّبب. ويجوزُ أن يكونَ معنى ﴿وَإِمَّا تُعۡرِضَنَّ عَنۡهُمُ﴾: وإنْ لم تنفَعْهم

قولُه: (فما ينبَغي أن يُطاعَ)، يعني قولَه: «وكانَ الشيطانُ لربِّه كَفورًا» تذييلٌ للكلام، ولذلك أجراهُ مُجرى التّعليل.

قولُه: (أي: ابتَغِ رحمةَ الله)، فسَّرَ المفعولَ له بالأمرِ ليؤْذِنَ بأنهُ داخلٌ في حيِّز الجزاء، عطفٌ على «قُلْ» مِن حيثُ المعنى، فيكونُ مأمورًا بإنشاءِ القولِ الليِّن وإنشاءِ طلَبِ الرّحمة.

قولُه: (ويَجوزُ أن يكونَ معنى ﴿وَإِمَّا تُعۡرِضَنَّ عَنۡهُمُ﴾: وإن لم تنفَعْهم): عطفٌ على: «وإن أعرَضْتَ عن ذي القُربى والمساكينِ وابنِ السَّبيل حياءً منَ الرّدّ»، وقولُه: «كنايةٌ بالإعراضِ عن ذلك» خبرُ: «أن يكونَ»، والإعراضُ عن الأوّلِ مُجرى على صراحتِه لقولِه: «أعرَضَ عن السائلِ[1] وسَكَتَ حياءً»، ثُمّ قولُه: ﴿ٱبۡتِغَآءَ﴾ على الأوّل: إمّا أن يتَعلَّقَ بقولِه: ﴿فَقُل لَّهُمۡ قَوۡلٗا مَّيۡسُورٗا﴾، والإضافةِ إلى المفعولِ لقولِه: «ابتَغِ رحمةَ الله»، وإمّا أن يتعلَّقَ بالإعراض،

---

(١) في (ف): «السائلين».

ولم تَرفَعْ **خَصاصَتَهم** لعدَمِ الاستِطاعة، **ولا يُريدُ الإعراضَ** بالوَجهِ كِنايةً بالإعراضِ عن ذلك؛ لأنّ مَن أبى أن يُعطِي: أعرَضَ بوَجهِه. يقال: يُسِرَ الأمرُ وعُسِر، مثل: سُعِدَ الرَّجلُ ونُحِس، **فهو مَفعُول**. وقيل: معناه: فقُل لهم: رَزَقَنا اللهُ وإيّاكم من فَضلِه، على أنه دُعاءٌ لهم يُيسِّرُ عليهم فقرَهُم، كان مَعناه: قَولاً ذا مَيْسُور، وهو اليُسْر، أي: دُعاءً فيه يُسْر.

[﴿ وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا ﴾ ٢٩]

هذا **تمثيلٌ لِمَنعِ الشَّحيحِ وإعطاءِ المُسرِف**، وأمرٌ بالاقتِصادِ الذي هو بَينَ الإسرافِ والتَّقتير. ﴿فَتَقْعُدَ مَلُومًا﴾: فتَصيرَ مَلومًا عندَ الله؛ لأنّ المُسرفَ غيرُ مَرضيٍّ عندَه وعندَ

وعلى أن يكونَ كنايةً يختَصُّ تعلُّقُه بالشَّرط، ويكونُ الابتغاءُ موضوعًا موضعَ عدَمِ الاستطاعة وضْعًا للمسبَّب موضعَ السَّبَب.

قولُه: (**خَصاصتهم**)، **الأساس**: أصابتْه خَصاصةٌ: خَلّة، واختَصَّ الرجلُ: اخْتَلَّ، أي: افتَقَرَ، وسَدَدْتُ خصاصةَ فُلان: جبَرْتُ فقْرَه.

قولُه: (**ولا يريدُ الإعراض**) بالنّصب، عطفٌ على «أن يكونَ».

قولُه: (**فهُو مفعولٌ**)، أي: ميسورًا، والمعنى: قُلْ لهم قَوْلًا ليّنًا، وعِدْهُم وَعْدًا جميلًا. ويجوزُ أن يُرادَ بالقولِ الميسورِ الدّعاءُ لهم باليُسر، أي: يَذكُرُ فيه معنى اليُسرِ وما أشبهَه مِثل: أغناكُم الله ورزقَنا اللهُ وإيّاكم، فعلى هذا يكونُ مصدرًا، وإليهِ الإشارةُ بقوله: قولًا ذا ميسور، وهو اليُسْر.

قولُه: (**تمثيلٌ لِمَنْعِ الشَّحيحِ وإعطاءِ المُسرِف**) مثَّلَ حالَ مَن يَمنَعُ لشُحِّهِ بحالِ مَن يدُهُ مغلولةٌ إلى عنقِه، فلا يَقدِرُ على شيءٍ منَ التصرُّفِ، وحالَ مَن يُسرِفُ بحالِ مَن بسَطَ كَفَّهُ كلَّ البَسْطِ فلا يَثبُتُ شيءٌ في كفِّه، ثُمّ استعمَلَ ألفاظَ الممثَّلِ بهِ في الممثَّل.

الناس، يقولُ المُحتاج: أعطى فُلانًا وحَرَمَني، ويقولُ المُستغني: ما يُحسِنُ تَدبيرَ أمرِ المعيشة، **وعندَ نَفسِك: إذا احتَجتَ** فندِمْتَ على ما فَعلْت، ﴿مَّحْسُورًا﴾: **مُنقطَعًا بك لا** شيءَ عندَك، مِن: حَسَرَه السَّفَر؛ **إذا بَلَغَ منه، وحَسَرَه** بالمسألة. وعن جابر: بَيْنا رَسولُ الله ﷺ جالِسٌ أتاه صبيٌّ فقال: إنّ أمِّي تَسْتكسِيكَ دِرعًا، فقال: «**مِن ساعةٍ إلى ساعةٍ** يَظهر، فعُدْ إلينا»، فذَهبَ إلى أُمِّهِ فقالَتْ له: قُل له: إنّ أُمِّي تَستَكسيكَ الدِّرعَ

قولُه: (**وعندَ نفسِك إذا احتَجْتَ**): معطوفٌ على قولِه: «عندَ الله»[1]، أي: هُو مَلومٌ عندَ الله لأنهُ غيرُ راضٍ عنه، ومَلومٌ عندَ الناسِ، الفقيرُ يَلومُه ويقولُ: أعطى فلانًا وحرَمَني، والغنيُّ يقول: ما يُحسِنُ تدبيرَ المعيشةِ، ومَلومٌ عندَ نفْسِه: إذا احتاجَ نَدِمَ على ما فعَلَ، والحاصلُ أنّ ﴿مَلُومًا﴾ قُطِعَ عن مُتعلَّقِه ليُعلَمَ التقديرُ.

الرّاغب: اللَّوم: عَذْلُ الإنسانِ بنسبتِه إلى ما فيه لَوْم، قال تعالى: ﴿فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ﴾ [المؤمنون: ٦]، ذكَرَ اللَّومَ تنبيهًا على أنهُ إذا لم يُلاموا لم يفعل بهم ما فوقَ اللوم، ورجلٌ لُومَةٌ: يَلومُ النّاسَ، ولُوَمةٌ: يَلومُه الناسُ[2]، واللائمةُ: الأمرُ يُلامُ عليه الإنسان[3].

قولُه: (**مُنقطَعًا بكَ**)، انقُطِعَ بالمسافر، على بناءِ المفعول: إذا أُعطِبَتْ دابّتُه أو نفِدَ زادُه، فانقَطَعَ به السَّفرُ دونَ طِيَّتِه[4]، فهُو مُنقطَعٌ به، مِثلُه في «الأساس».

قولُه: (**إذا بَلَغَ منهُ**)، يقال: بلَغَ منهُ المرضُ، أي: أَثَّرَ فيه تأثيرًا بليغًا.

قولُه: (**وحَسَرَهُ**)، **الجَوهريّ**: حسَرَ البعيرُ يَحْسُرُ حسورًا: أعْياه، وحسَرتُه أنا حِسْرًا، يتَعدّى ولا يتعدّى.

قولُه: (**مِن ساعةٍ إلى ساعة**)، قيل: مِن: متعلِّقٌ بمحذوف، أي: أَخِّرْ سُؤالَكَ مِن ساعة ليس لنا فيها دِرعٌ إلى ساعةِ يَظهرُ لنا دِرع. ودِرعُ المرأة: قميصُها، ويُمكنُ أن يتعلَّقَ بقولِه: يَظهَر.

---

(١) في (ط): «عند الناس».

(٢) قوله: «يلوم الناسَ» سقط من (ح)، وكذا قوله: «يلومُه الناس».

(٣) «مفردات القرآن»، ص٧٥١.

(٤) وهي المسافةُ يقطعها المسافر. ووقع في (ف): «وَطَنِه»، وفي(ط): «طيه».

الذي عليك، فدَخلَ دارَهُ ونزعَ قميصَه وأعطاهُ وقَعدَ عُرْيانًا، وأذَّنَ بلالٌ وانتظَرُوا فلم يَخرُج للصَّلاة. وقيل: **أعطى الأقرَعَ بنَ حابِسٍ مئةً من الإبِل وعُيينة بنَ حِصْن**، فجاءَ

قلتُ: يُمكنُ أن يقال: إنهُ لمّا طلَبَ الدِّرعَ قال ﷺ: مطلوبُك لا يَحضُرنا الآنَ، لكنْ نترقَّبُه ونَرْجو حصُولَه وظهورَه مِن ساعةٍ إلى ساعة، ويَنطبقُ على هذا معنى قوله تعالى: ﴿وَإِمَّا تُعْرِضَنَّ عَنْهُمُ ٱبْتِغَآءَ رَحْمَةٍ مِّن رَّبِّكَ تَرْجُوهَا فَقُل لَّهُمْ قَوْلًا مَّيْسُورًا﴾، وبهذا اقتدى الفضلُ[(١)] حينَ أجابَ عن سؤالِ سائل: أكرَهُ أن أقولَ: نعم، فأكونَ ضامِنًا، أو لا، فأكونَ مُؤْيِسًا، ولكنْ ننظُرُ فيُسهِّلُ اللهُ.

قولُه: (**وقيل: أعطَى الأقرَعَ بنَ حابِس**)، الحديثُ مِن روايةِ مسلم، عن رافع بن خَديج، قال: أعطى رسولُ الله ﷺ أبا سُفيانَ بنَ حرْب يومَ حُنَين وصَفْوان بنَ أميّةَ وعُيَيْنةَ بنَ حِصْن والأقرعَ بنَ حابِس وعلقَمةَ بنَ عُلاثةَ كلَّ إنسانٍ منهم مئةً من الإبِل، وأعطى عبّاسَ بنَ مِرداسٍ دونَ ذلك، فقال عبّاسٌ الأبياتَ الثلاثةَ المذكورة. وفيه: «فما كان بَدْرٌ ولا حابسٌ»، و«مَن تَخفْضِ اليومَ»: بدَلَ «تضعْ»، قال: فأتَمَّ له رسولُ الله ﷺ مئة[(٢)].

وروايةُ ابنِ عبدِ البَرِّ: قال رسولُ الله ﷺ: «اذهَبوا فاقطَعوا عنّي لسانَه»، فأعطَوهُ حتّى رضِيَ[(٣)].

النِّهاية: العُبَيدُ ـ بضَمِّ العَيْنِ وفَتحِ الباءِ الموحَّدة ـ: اسمُ فرَسِ العبّاسِ بنِ مِرْداسٍ السُّلَميِّ. ومعنى: «اقطَعوا عنّي لسانَه»: أعطُوه حتّى يسكُتَ، فكَنّى بالقَطْعِ عنِ السُّكوت، ومنهُ أتاهُ رجُلٌ فقال: إنّي شاعر، فقال: يا بلالُ، اقطَعْ لسانَه، فأعطاهُ أربعينَ درهمًا[(٤)]. قالَ الخطّابيُّ: يُشبِهُ أن يكونَ هذا ممّن لهُ حَقٌّ في بيتِ المال، كابنِ السَّبيلِ وغيرِه، فتعرَّضَ لهُ بالشِّعرِ فأعطاهُ لحقِّه أو لحاجتِه، لا لشِعرِه.

(١) يعني الفضل بن يحيى البرمكيّ، كبير الوزراء في عصر هارون الرشيد، كان عاقلًا حكيمًا.

(٢) أخرجَهُ مسلم (١٠٦٠)، وبنحوه البخاريّ (٣١٥٠).

(٣) «الاستيعاب» (٢: ٨١٨).

(٤) أخرجه البيهقيّ في «السنن الكبرى» (١٠: ٢٤١).

عبّاسُ بنُ مِرْداس، وأنشَأَ يقول:

أَتَجْعَلُ نَهْبي ونَهْبَ العُبَيْـ ـدِ بَينَ عُيَينةَ والأقرَعِ
وما كانَ حِصْنٌ ولا حابِسٌ يَفُوقانِ جَدِّيَ في مَجْمَعِ
ومَا كُنتُ دونَ امرئ مِنهُما ومَنْ تَضَعِ اليَومَ لا يُرفَعِ

فقال: «يا أبا بكر، اقطَعْ لسانَه عنّي، أعطِه مئةً من الإبِل»؛ فنزلَتْ.

[﴿ إِنَّ رَبَّكَ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ وَيَقْدِرُ إِنَّهُۥ كَانَ بِعِبَادِهِۦ خَبِيرًۢا بَصِيرًا ﴾ ٣٠]

ثُمَّ سلّى رَسولَ الله ﷺ عمّا كانَ يَرهَقُه من الإضاقة، بأنّ ذلك ليسَ لهَوانٍ منك

قولُه: (يَرهَقُه منَ الإضافة)، أي: يَغْشاهُ، النِّهاية: أرهَقَني فلانٌ إثمًا حتى رَهِقْتُه، أي: حَمَّلَني إثمًا حتّى حملتُه له، جعَلَ قولَه: ﴿ إِنَّ رَبَّكَ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ وَيَقْدِرُ ﴾ تعليلًا له لقولِه: ﴿وَإِمَّا تُعْرِضَنَّ عَنْهُمُ ٱبْتِغَآءَ رَحْمَةٍ مِّن رَّبِّكَ تَرْجُوهَا ﴾، يعني: إن أعرَضْتَ عن العُفاةِ لفَقْدِ رِزقٍ مِن ربِّكَ تَرْجو أن يَفتحَ لكَ ﴿فَقُل لَّهُمْ قَوْلًا مَّيْسُورًا ﴾ ولا تهتَمَّ بذلك، فإنّ ذلكَ ليسَ لهوانٍ منكَ عليه، ولكنْ بيدِ الله مقاليدُ الرِّزق، وهُو يَقبِضُ ويَبسُطُ كيف يشاءُ، وحِكمتُه تابعةٌ[1] لمشيئتِه، لا بالعكسِ كما قال، ففَوِّضِ الأمرَ إليه، فيكونُ قولُه: ﴿ وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ ﴾ معترِضةً تأكيدًا لمعنى ما يقتضيه حِكمةُ الله منَ القَبْضِ والبَسْط، وأمرًا بالتَّأسّي بسُنّةِ الله، كما هُو في الوَجْهِ الثالث، وهُو أن يُرادَ بالنَّهيِ عن البَسْطِ والقَبْض الأمرُ بالاقتصاد، على الوجْهَيْنِ الآخَرَيْن، تعليلٌ للأمرِ بالاقتصاد، وعلى الوجهِ الثاني التعليلُ مخالفٌ لِـما ينبغي أن يفعلَهُ العبد، يعني: البَسْطُ المُفرِطُ والقَبْضُ المُفرِطُ مختَصٌّ بالله[2] فاقتصِدْ أنتَ واترُكْ ما هُو مختَصٌّ بالله تعالى من البسط المفرط والقبض المفرط[3]، وعلى الثالثِ مُوافقٌ لهُ، يعني أنّكم إذا تحقَّقتُم فيما بسَطَ اللهُ تعالى وقبَض، وأمعنتُم النظَرَ فيه وجَدتُموهُ مقتصِدًا، فاقتَصِدوا واستَنّوا بسُنَّتِه.

(١) في (ف): «بالغة».
(٢) من قوله: «وعلى الوجه الثاني التعليل» إلى هنا سقط من (ف).
(٣) قوله: «من البسط المفرط والقبض المفرط» سقط من (ح) و(ط).

عليه، ولا لبُخلٍ به عليك، ولكن لأنّ مَشيئتَه في بَسْطِ الأرزاقِ وقَدْرِها تابعةٌ للحِكمةِ والمصلحة. ويجوزُ أن يريدَ أنّ البَسْطَ والقَبضَ إنّما هما من أَمرِ الله الذي الخزائنُ في يَدِه، فأمّا العَبيدُ فعَليهم أن يَقتَصِدوا، ويُحتمَلُ أنه عزَّ وعَلا بَسطَ لِعبادِه أو قَبضَ، فإنه يُراعي أوسَطَ الحالَين، لا يَبلُغُ بالمَبسوطِ له غايةَ مُرادِه، ولا بالمَقبوضِ عليه أقصى مَكروهِه، فاستنُّوا بسُنَّتِه.

[﴿ وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَٰقٍۖ نَّحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْۚ إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْـًٔا كَبِيرًا ﴾ ٣١]

قتْلُهم أولادَهم: هو وَأْدُهم بناتِهم، كانوا يَئِدونَهنَّ خَشيةَ الفاقة؛ وهيَ الإملاق، فنَهاهُمُ اللهُ وضَمِنَ لهم أرزاقَهم، وقُرِئ: (خِشية) بكَسرِ الخاء، وقُرِئ: ﴿خِطْـًٔا﴾؛ وهُوَ الإثم، يُقال: خَطِئَ خِطْئًا، كـ«أثِمَ إثمًا»، و(خطَأً)؛ وهو: ضِدُّ الصَّواب، اسمٌ مِن: أخطَأَ. وقيل: هو والخِطْء كالحَذَرِ والحِذْر، و(خِطاءً) بالكَسرِ والمَدّ، و(خَطاءً) بالفَتحِ والمدّ، و(خَطْئًا) بالفَتحِ والسُّكون. وعَنِ الحسَن: (خَطًا) بالفَتح وحَذفِ الهمزة كالخَب، وعن أبي رَجاء: بكَسرِ الخاءِ غير مَهْموز.

قولُه: (و«خِطاءً» بالكسرِ والمَدِّ)، قالَ أبو عليٍّ: قرَأَها ابنُ كثير، ويَحتمِلُ أن يكونَ مصدرَ «خاطَأَ»، وإن لم يُسمَعْ. قالَ أبو عُبيد: هُو من قولِهم:

تخاطأَتِ النَّبلُ أحشاءَهُ[1]

يدُلُّ على خاطَأَ؛ لأنّ تفاعَلَ مُطاوِعُ فاعَلَ، وقرَأَ ابنُ عامِر: «خَطَأً» بفَتحِ الخاءِ والطّاءِ مِن غيرِ مَدٍّ[2]، وقرَأَ الباقونَ: ﴿ خِطْـًٔا ﴾ بكسِرِ الخاءِ وسكونِ الطّاءِ وقَصْرِها.

قولُه: (أن تَغْضِبَ على غيرِك امرأَتَه). الأساس: غُضِبَ على عَقْلِه، واغْتُصِبَتْ فلانةُ نفْسَها: جُومِعتَ مقهورةً.

---

(١) البيتُ لأوفى ابن مطرٍ المازنيِّ كما في «الحجّةِ» لأبي عليّ الفارسي (٥: ٩٦).

(٢) قوله: «وقرأ ابن عامر: «خَطَأً» بفتح الخاء والطاء من غير مدٍّ» سقط من (ح).

[﴿ وَلَا تَقْرَبُوا۟ ٱلزِّنَىٰٓ ۖ إِنَّهُۥ كَانَ فَٰحِشَةً وَسَآءَ سَبِيلًا ﴾ ٣٢]

﴿فَٰحِشَةً﴾: قبيحةً زائدةً على حَدِّ القُبح، ﴿وَسَآءَ سَبِيلًا﴾: وبِئسَ طَريقًا طريقُه، وهو أن تَغصِبَ على غَيرِك امرأتَه أو أختَه أو بِنتَه من غيرِ سبَب، والسَّببُ مُمكِن؛ وهو الصِّهْرُ الذي شَرَعَه الله.

[﴿ وَلَا تَقْتُلُوا۟ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِى حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ ۗ وَمَن قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَلِيِّهِۦ سُلْطَٰنًا فَلَا يُسْرِف فِّى ٱلْقَتْلِ ۖ إِنَّهُۥ كَانَ مَنصُورًا ﴾ ٣٣].

﴿إِلَّا بِٱلْحَقِّ﴾: إلّا بإحدى ثلاث: إلّا بأن تكفُر، أو تقتُلَ مُؤمِنًا عَمْدًا، أو تَزْنيَ بعدَ إحْصان. ﴿مَظْلُومًا﴾: غيرَ راكبٍ واحدةً منهنّ. ﴿لِوَلِيِّهِۦ﴾ الذي بَينَه وبَينَه قَرابةٌ تُوجِبُ المطالبةَ بدَمِه، فإن لم يكن له وليٌّ فالسُّلطانُ وليُّه. ﴿سُلْطَٰنًا﴾: تسلُّطًا على القاتِلِ في الاقتِصاصِ منه، أو: حُجّةً يَثِبُ بها عليه. ﴿فَلَا يُسْرِف﴾ الضَّميرُ للوَليّ، أي: فلا يَقتُلْ غيرَ القاتل، ولا اثنَينِ والقاتِلُ واحِد، كعادةِ الجاهِليّة؛ كان إذا قُتِل منهم واحِدٌ قَتَلُوا به جماعة، حتّى قال مُهَلهِلٌ حين قَتَلَ بُجَيْر بنَ الحارثِ بنِ عبّاد: ....

قولُه: (إلّا بإحدى ثلاثٍ)، يريدُ الحديثَ الذي رَواهُ عبدُ الله بنُ مسعود: «لا يَحِلُّ دَمُ امرِئٍ مسلمٍ يشهَدُ أنْ لا إلهَ إلّا اللهُ وأنّي رسولُ الله إلّا بإحدى ثلاثٍ[1]: النَّفْسُ بالنَّفس، والثَّيِّبُ الزّاني، والمُفارِقُ لدِينِه التارِكُ للجماعة»، أخرجَهُ الشيخانِ والتِّرمِذيُّ وأبو داودَ والنَّسائيُّ[2].

قولُه: (حتّى قال مُهَلهِلٌ حينَ قتَلَ بُجَيْرَ بنَ الحارث) قصّتُه سبقت في «البقرة» عندَ قولِه تعالى: ﴿ وَلَكُمْ فِى ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ ﴾ [البقرة: ١٧٩] مستقصى.

---

(١) من قوله: «يريد الحديث الذي رواه عبد الله بن مسعود» إلى هنا سقط من (ح).

(٢) أخرجه البخاريّ (٦٨٧٨)، ومسلم (١٦٧٦)، وأبو داود (٤٣٥٢)، والترمذيّ (١٤٠٢)، والنسائيّ (٢: ١٦٥).

بُؤ بشِسْعِ نَعلِ كُلَيب، وقال:

كُلُّ قَتِيلٍ في كُلَيْبٍ غُرَّهْ حَتَّى يَنالَ القَتلُ آلَ مُرَّهْ

وكانوا يَقتُلون غيرَ القاتلِ إذا لم يكن بَواء. وقيل: الإسراف: المُثْلة، وقرأ أبو مُسلمٍ صاحب الدولة: (فلا يُسرِفُ) بالرَّفعِ على أنه خَبرٌ في مَعنى الأمر، وفيه مُبالَغةٌ ليسَتْ في الأمر. وعن مُجاهِد: أنّ الضميرَ للقاتِلِ الأوّل. ....

قولُه: (بُؤ بشِسْعِ)[1]. الأساس: باءَ فلانٌ بفُلان: صارَ كُفْؤًا له، وأبأْتُ فُلانًا بفلان: قَتَلْته به، يعني: قُم مقامَ شِسْعِه، فإنّك لستَ كُفْؤًا له.

قولُه: (كُلُّ قَتيلٍ في كُلَيْبٍ غُرَّه)، الغُرّةُ: مَن يُفدى به في قَتْلِ الجَنين، عبدًا كان أو أمَةً، المعنى: كلُّ قتيلٍ يُقتَلُ فِداءً لكُلَيب كَلا فِداءَ؛ لأنهُ لا يُساويه.

قولُه: («فلا يُسْرِفُ» بالرَّفْع)، قالَ ابنُ جِنّي: رُفِعَ هذا على لفظِ الخبر، بمعنى الأمرِ، كقولِهم: يَرحَمُ اللهُ زيدًا، ويَجوزُ أن يكونَ معناهُ دونَ الأمر، أي: ينبغي أن لا يُسرِفَ، وعليه قولُه:

على الحَكَمِ المَأتِيِّ يومًا إذا قَضى قَضيَّتَه ألّا يجورَ ويَقصِدُ

فرَفَعَهُ على الاستئناف، ومعناه: أن يَقصِدَ[2].

قولُه: (وعن مُجاهِدٍ أنَّ الضّميرَ للقائلِ الأوّل)، عطفٌ على قولِه: «الضَّميرُ للوَليّ»، المعنى: لا يُسرِفِ القاتلُ في القَتْلِ بأنْ يَقتُلَ مَن لا يحِقُّ قَتْلُه فيُقتَلَ، فيكونُ قد أسرَفَ في القَتْل، حيثُ كانَ سببًا لهلاكِ نفسِه وهلاكِ غيرِه، وفي الارتداعِ سلامةُ نفْسِه وسَلامةُ نفسِ الغَيْر، ففيه لَمحةٌ من معنى قولِه تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾، وعلى هذا الضميرُ في

---

(١) وهو السير الذي يُصلَحُ به النَّعلُ.

(٢) «المحتسب» (٢: ٢٠) والبيت المذكور لأبي اللحّام التغلبيّ، من شعراء الجاهليّة. انظر: «الكتاب» لسيبويه (١: ٤٣١).

وقُرِئ: (فلا تُسْرِفْ) على خِطابِ الوَليّ أو قاتلِ المظلوم، وفي قراءةِ أُبَيّ: (فلا تُسرِفُوا) رَدَّه على: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ﴾. ﴿إِنَّهُۥ كَانَ مَنصُورًا﴾ الضميرُ إمّا للوَليّ، يعني: حَسْبُه أنّ اللهَ قد نَصرَه بأنْ أوجَبَ له القِصاصَ فلا يَستَزِد على ذلك، وبأنّ اللهَ قَد نَصرَه بمَعونَةِ السُّلطانِ وبإظهارِ المؤمنينَ على استيفاءِ الحقّ، فلا يَبغِ ما وراءَ حقِّه، وإمّا للمَظلوم؛ لأنّ اللهَ ناصِرُه حيثُ أوجَبَ القِصاصَ بقَتلِه، ويَنصرُه في الآخِرةِ بالثواب، وإمّا للذي يَقتلُه الوليُّ بغَيرِ حقٍّ ويُسرِفُ في قَتلِه، فإنه مَنصورٌ بإيجابِ القِصاصِ على المُسرِف.

[﴿وَلَا تَقْرَبُواْ مَالَ ٱلْيَتِيمِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُۥ وَأَوْفُواْ بِٱلْعَهْدِ إِنَّ ٱلْعَهْدَ كَانَ مَسْـُٔولًا﴾ ٣٤]

﴿بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾: بالخَصلةِ أو الطَّريقةِ التي هيَ أحسَن؛ وهيَ حفظُه عليه وتَثميرُه ﴿إِنَّ ٱلْعَهْدَ كَانَ مَسْـُٔولًا﴾ **أي: مَطلوباً يُطلَبُ من العاهِدِ أن لا يضيِّعَه ويَفي به**، ....

قولِه: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ مَنصُورًا﴾ للمقتول، أي: لا يُسرِفِ القاتلُ المُبتدِئُ[1]؛ لأنّ مَن قُتِلَ مظلومًا كان منصُورًا بأنْ يَقتَصَّ له وَليُّه أوِ السُّلطانُ.

قولُه: (**وقُرِئَ: «فلا تُسرِفْ» على خِطابِ الوليِّ**): حمزةُ والكسائيُّ، والباقونَ: بالياء[2].

قولُه: (**﴿إِنَّ ٱلْعَهْدَ كَانَ مَسْـُٔولًا﴾، أي: مطلوبًا، يُطلَبُ منَ المُعاهَد أن لا يُضيِّعَه ويَفيَ به**)، **الانتصاف**: هذا التأويلُ أرجَحُ، ويُحذَفُ الجارُّ والمجرورُ الذي هُو (عنهُ) تخفيفًا كما جاءَ في قولِه: ﴿كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾، ويُعضِّدُ سُؤالَ العهدِ على وَجْهِ التمثيلِ وقوفُ الرَّحِم بينَ يدَي اللهِ وسؤالُها عمَّنْ وصَلَها أو قَطَعَها في الحديثِ الصَّحيحِ[3].

وقلتُ: الثاني أبلَغُ عندَ أربابِ البلاغةِ وفُرسانِ الطِّراد، وكان تَرْكُ (عنهُ) هنا دونَ الآيةِ

---

(١) في (ف): «المُتَعدِّي».

(٢) والفاءُ مجزومةٌ في القراءتين. انظر: «معاني القراءات» للأزهريّ، ص٢٥٦.

(٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٦٦٥).

ويجوزُ أن يكونَ تخييلاً، كأنه يُقالُ للعَهد: لـمَ نُكِثْت؟ وهلّا وُفِـيَ بك! تَبْكيتًا للنّاكِث، كما يُقالُ للمَوْؤُدة: ﴿بِأَيِّ ذَنۢبٍ قُتِلَتۡ﴾ [التكوير: ٩]، ويجوزُ: أن يُرادَ أنّ صاحبَ العَهْدِ كانَ مسؤولًا.

[﴿وَأَوۡفُواْ ٱلۡكَيۡلَ إِذَا كِلۡتُمۡ وَزِنُواْ بِٱلۡقِسۡطَاسِ ٱلۡمُسۡتَقِيمِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلٗا﴾ ٣٥]

وقُرِئ: ﴿بِٱلۡقِسۡطَاسِ﴾ بالضَّمِّ والكسر، وهو: القَرَسْطُون. وقيل: كُلُّ ميزانٍ صَغُرَ أو كَبُرَ من مَوازينِ الدَّراهمِ وغيرِها. ﴿وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلٗا﴾: وأحسَنُ عاقبة، وهو تَفْعيل، مِن: آلَ؛ إذا رَجَع، وهو: ما يَؤولُ إليه.

المُستشهَدِ به دليلًا عليه، والحديثُ المذكور، وسؤالُ المَوْءودةِ مُعاضِدَيْنِ له.

قوله: (ويجوز أن يكون تخييلًا) أي: المسؤول، فحينئذ يكون «العهد» استعارةً مكنية، و﴿مَسۡـُٔولٗا﴾ استعارةً تخييلية، شُبِّهَ العهدُ المنكوثُ بإنسانٍ ظُلِم عليه تشبيهًا بليغًا، وتُوهِّمَ أنه هو، ثم أُطلقَ اسمُ المشبّه على المشبّه به، ثم خُيِّلَ للمُشبَّه ما يُلازم المُشبَّهَ به من السُّؤالِ عنه تعريضًا، فقيل له: لِمَ نكثت.

قولُه: (ويَجوزُ أن يُرادَ) على تقديرِ السؤالِ على التَّبكيت، بأنْ يُقالَ: لِمَ نكْثت العهد؟ فعلى هذا يكون الإسناد مجازيًّا، وعلى الأوّل ليسَ في الكلامِ توبيخٌ، وعلى الثاني: توبيخٌ على سَبيلِ التعريض به. وعلى الثالث: توبيخٌ على التصريح.

قولُـه: (قُـرِئَ: ﴿بِٱلۡقِسۡطَاسِ﴾): حفصٌ وحمـزةُ والكسائيُّ: ﴿بِٱلۡقِسۡطَاسِ﴾ هنـا وفي «الشُّعَراء»: بكسرِ القاف، والباقونَ بضمِّها[1].

الرّاغبُ: القِسْطاسُ يُعبَّرُ به عن العَدالة، كما يُعبَّرُ بالميزانِ عنها[2]، قال تعالى: ﴿وَزِنُواْ بِٱلۡقِسۡطَاسِ ٱلۡمُسۡتَقِيمِ﴾ [الإسراء: ٣٥][3].

---

(١) قالَ الأزهري: وهما لغتان معروفتان. انظر: «معاني القرآن»، ص٢٥٧.

(٢) في (ف): «بها».

(٣) «مفردات القرآن»، ص٦٧٠.

[﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ ٣٦]

﴿وَلَا تَقْفُ﴾ ولا تتَّبع. وقُرِئ: (ولا تَقُفْ)، يُقال: قَفا أثَره وقافَه، ومنه: **القافة**، يعني: ولا تكن في اتِّباعِكَ ما لا عِلمَ لكَ به من قَولٍ أو فعل، كمَن يتَّبع مَسلَكًا لا يدري أنه يُوصِلُه إلى مَقصَدِه فهو ضالّ، والمراد: النَّهيُ عن أن يَقولَ الرَّجُلُ ما لا يعلم، وأن يعمَلَ بما لا يعلَم، ويَدخُلُ فيه النَّهيُ عن التَّقليدِ دُخولًا ظاهرًا؛ لأنه اتِّباعٌ لِما لا يُعلَم صحَّتُه من فَسادِه. وعن ابنِ الحنفيّة: شهادةُ الزُّور، وعن الحسَن: لا تَقفُ أخاكَ المسلمَ إذا مرَّ بك، فتقول: هذا يفعَلُ كذا، ورأيتُه يَفعَل، وسَمِعتُه، ولم تَـرَ ولم تَسمَع. وقيل: القَفوُ **شَبيهٌ بالعَضيهة**، ومنه الحديث: «مَن قَفا مُؤمِنًا بما ليس فيه حَبسَهُ اللهُ في **ردغة الخبال** حتّى يأتيَ بالمخرَج» وأنشَد: ....

قولُه: (**القافة**). **النِّهاية**: القائفُ: الذي يَتتبَّعُ الآثارَ ويَعرِفُ شَبَهَ الرَّجُل بأخيه وأبيه، والجَمْعُ: القافةُ.

قولُه: (**شَبيهٌ بالعضيهةِ**). **الجوهريّ**: هي البَهيتةُ، وهِي الإفكُ والبُهتان.

قولُه: (**رَدْغَةُ الخَبال**)، الحديثُ مِن روايةِ أبي داودَ، عن يحيى بن راشِد: «مَن قال في مؤمنٍ ما ليسَ فيه أسكنَهُ اللهُ رَدْغَةَ الخَبالِ حتّى يخرُجَ ممّا قال»(١).

النِّهاية: ومنهُ حديثُ حسّانَ بنِ عطيّة: «مَن قَفا مُؤمنًا بما ليسَ فيه وَقفَهُ اللهُ في رَدْغةِ الخَبال»(٢).

جاءَ في تفسيرِها: أنّها عُصارةُ أهلِ النّار(٣)، والرَّدْغةُ بسُكونِ الدّالِ وفَتْحِها: طينٌ

---

(١) أخرجه أبو داود (٣٥٩٩)، والحاكم في «المستدرك» (٢: ٢٧)، والبيهقيّ في «السنن الكبرى» (٦: ٨٢)، وانظر تمامَ تخريجِه في «مسند أحمد» (٥٣٨٥).

(٢) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٥٥٤٤)، وابن ماجه (٢٣٢٠) وغيرهما بإسنادٍ حسن.

(٣) في (ف): «الفساد».

ومِثلُ الدُّمى شُمُّ العَرانينِ ساكِنٌ ... بِهِـنَّ الحَياءُ لا يُشِـعْنَ التَّقافِيا

أي: التَّقاذُف، وقال الكُمَيت:

ولا أرمِي البَرِيَّ بغَيرِ ذَنبٍ ... ولا أقفُو الحَواصِنَ إنْ قُفِينا

وقدِ استدل به مبطل الاجتهاد، ولم يَصِحّ؛ لأنّ ذلك نَوعٌ من العِلم، فقد أقامَ الشرعُ غالبَ الظَّنِّ مَقامَ العِلم، وأَمرَ بالعَملِ به، ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾: إشارةٌ إلى السَّمعِ والبَصَرِ والفُؤاد، كقَولِه:

والعَيشَ بَعْدَ أُولئِكَ الأيّامِ

ووَحلٌ كثير، وفي الحديث: «إنّ الخَبالَ: عُصارةُ أهلِ النّار»، وهُو في الأصل: الفَسادُ، وقولُه: «حتّى يَخرُجَ ممّا قال» أي: يَخرُجَ مِن عهدةِ قوله، يريدُ، واللهُ أعلَم: أنه يَحمِلُ عليه مِن ذنوبِ المُغتابِ فيُعذَّبُ في النارِ على مقدارِه، ثُمّ يَخرُجُ منها.

قولُه: (ومِثلُ الدُّمَى)، البيت[1]. الدُّمَى: جَمعُ دُمْية، وهي: الصُّنُمُ والصُّوَرُ المنقوشةُ، والشَّمَمُ: ارتفاعُ الأنف، وشُمُّ العَرانين: كِنايةٌ عن التكبُّرِ، لا يُشِعْنَ، أي: لا يُظهِرْنَ، التّقافيا، أي: التقاذُف. **الأساس**: يقال: وما لكَ تقْفو صاحبَك؟ أي: تقذِفُه، وإيّاك والقَفْوَ، وما هَجا فلانٌ ولا قَفا. يَصِفُ جماعةً منَ النِّساءِ بالجَمالِ والتكبُّرِ والحَياء، وصَوْنِ لسانِهنّ عنِ القَذْفِ، مِثله قول حسّانَ في أمِّ المؤمنينَ عائشةَ رضيَ اللهُ عنها:

حَصَـانٌ رزانٌ مـا تُـزَنُّ بـريبـةٍ ... وتُصبِحُ غَرْثى مِن لُحومِ الغَوافِلِ[2]

قولُه: (ولا أرْمي) البيت، الحواصِنُ: النِّساءُ العَفائفُ، قُفينا: أصلُه قُفينَ.

قولُه: (والعَيشُ بعدَ أولئك الأيّام)[3]، أوّلُه:

ذُمَّ المنازِلِ بعدَ منزلةِ اللِّوى

---

(١) للنابغة الجعدي.

(٢) «ديوان حسّان» (١: ٢٩٢).

(٣) البيت لجرير في «ديوانه»، ص٦١٣.

و﴿عَنۡهُ﴾ في مَوضِعِ الرَّفعِ بالفاعليّة، أي: كلُّ واحدٍ منها كانَ مَسؤولًا عنه، **فمَسؤول: مُسنَدٌ إلى الجارِّ والمجرور**، كالمَغضوبِ في قوله: ﴿غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ﴾ [الفاتحة: ٧]، يُقالُ

ذُمّ: أمرٌ أي: العيشةُ الطيِّبةُ: ما مضى بمنزلةِ اللِّوى، وما سِوى ذلك مذمومٌ في جَنْبِه.

والغرَضُ منَ الاستشهادِ أنّ لفظةَ: أُولاءِ ليست مخصوصةٌ بالعُقَلاء، بل تقَعُ على جماعةِ[١] الرِّجالِ والنِّساءِ والحَيوانِ والجَمادِ والأعراض، قال الكَواشيُّ: «أولئك»:غالب لَمَن يعقِلُ، وقال القاضي: الأصل[٢]: كلُّ هذه الأعضاء، فأجراها مُجْرى العُقَلاء، لمّا كانت مسؤولةً عن أحوالِها شاهدةً على صاحبِها، أو إنّ «أُولاءِ» وإنْ غلَبَ في العُقَلاءِ لكنهُ مِن حيثُ إنه اسمُ جَمْع لـ«ذا» وهُو يعُمُّ القَبيلينِ، جاءَ لغيرِهم[٣].

قولُه: (**فمسؤولٌ: مُسنَدٌ إلى الجارِّ والمجرور**)، قال أبو البقاء: ما ذكَرَهُ الزمخشَريُّ غَلَط؛ لأنّ الجارَّ والمجرورَ يُقامُ مقامَ الفاعل إذا تقدَّمَ الفعلُ، أو ما يقومُ مَقامَه، فأمّا إذا تأخَّرَ فلا يَصِحُّ ذلك فيه؛ لأنّ الاسم إذا تقدَّمَ على الفعل صارَ مبتدأً، وحرفُ الجرِّ إذا كانَ لازمًا مبتدًا لا يكونُ مبتدأً، ونَظيرُه قولُك: بزَيدٍ انطلِقْ، ويَدُلُّك على ذلك أنّك لو ثنَّيتَ لم تقُلْ: بالزَّيدَيْنِ انطلِقا، ولكنّ تصحيحَ المسألةِ أن يُجعَلَ الضَّميرُ في «مسؤول» للمصدَر، فيكونُ (عنهُ) في مَوضعِ نَصْبٍ كما يُقدَّرُ في قولِك: بزَيدٍ انطلِقْ[٤].

وقالَ صاحبُ «التقريب»: وإنّما جازَ تقديمُه مع أنهُ فاعلٌ لَـمْحًا لأصالةِ ظرفيّته لا لعروضِ فاعليته، ولأنَّ الفاعلَ لا يتقدَّمُ لالتباسِه بالمبتدأِ ولا التباسَ هاهنا؛ ولأنهُ ليسَ بفاعلٍ حقيقةً، وجازَ أن يكونَ فاعلُه ضميرَ كلّ لحَذْفِ المضاف، أي: كان مسؤولًا صاحبُها عنهُ. وجازَ أن تكونَ مرفوعةَ المصدَر، وهُو السؤالُ. سألَ ابنُ جِنّي أبا عليٍّ عن قولِهم: فيك يُرغَبُ، فقال: فيك لا يَرتفعُ بما بعدَه، فأينَ المرفوع؟ فقال: المصدر، أي: فيك يَرغَبُ

---

(١) في (ف): «جُملة».

(٢) في (ف): «أي».

(٣) «أنوا ر التنزيل» (٣: ٤٤٥).

(٤) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٢١).

للإنسان: لِمَ سَمِعتَ ما لم يَحَلَّ لك سماعُه؟ ولِمَ نَظرتَ إلى ما لَمْ يَحِلَّ لك النظَرُ إليه؟ ولِمَ عزَمتَ على ما لم يَحَلَّ لك العَزمُ عليه؟ وقُرِئ: (والفَوَاد) بفَتحِ الفاءِ والواو، قُلِبَتِ الهَمزةُ واوًا بعدَ الضَّمّةِ في الفُؤاد، ثُمّ استُصحِبَ القلبُ معَ الفَتح.

[﴿وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًا إِنَّكَ لَن تَخْرِقَ ٱلْأَرْضَ وَلَن تَبْلُغَ ٱلْجِبَالَ طُولًا ۝ كُلُّ ذَٰلِكَ كَانَ سَيِّئُهُۥ عِندَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾ ٣٧-٣٨]

﴿مَرَحًا﴾: حال، أي: ذا مَرَح. ....

الرّاغبُ، وفيك: ظَرْفٌ لا فاعل[١].

وفي «شرح ابنِ المُعطي[٢] في الألفيّة»: إن كان مفعولُ المجهولِ جارًّا ومجرورًا فلا يتقدَّمُ على الفعل؛ لأنهُ لو تقَدَّمَ اشتغَلَ الفعلُ بضميرِه، ولا يُمكِنُ جَعْلُه مبتدًا لأجْلِ حرفِ الجَرِّ. ومنهم مَن أجازَ محتجًّا بهذه الآية؛ لأنّ ما لم يُسَمَّ فاعلُه مفعولٌ في المعنى.

قولُه: (وقُرِئَ: «والفَوَادَ»)، قالَ ابنُ جِنّي: قرَأَها الجرّاحُ[٣]: «والبَصَرَ والفَوَاد»، وأنكَرَ أبو حاتم فَتْحَ الفاء ولم يذكُرْ هو ولا ابنُ مُجاهِدٍ الهَمْزَ ولا تَرْكَه، وقد يجوزُ تَرْكُ الهَمْزِ معَ فَتْحِ الفاء، كأنهُ كان: ﴿ٱلْفُؤَادُ﴾ بضمِّها والهَمْزِ ثُمّ خُفِّفت، فخَلُصت في اللَّفظِ واوًا، وفُتِحَتِ الفاءُ على ما في ذلك فبَقِيتْ واوًا[٤].

---

(١) انظره بنحوه في «المحتسب» (٢: ٢٤٣) من غيرِ ذِكْرِ أبي عليٍّ.

(٢) يعني الإمام النحويَّ زين الدين أبا الحسين يحيى بن عبد المعطي المغربي الحنفي الشهير بابن مُعْطٍ (ت ٦٢٨هـ) صاحب «الألفية» في النحو، له ترجمةٌ في «وفيات الأعيان» (٦: ١٩٧)، و«سير النبلاء» (٢٢: ٣٢٤).

(٣) ابن عبد الله الحكَمي، (ت ١١٢هـ)، كان قائدًا شجاعًا وقارئًا وزاهدًا ثخين الورع. أخذ عن ابن سيرين، له ترجمة في «طبقات خليفة»، ص ١٥٦، و«سيَر النبلاء» (٥: ١٨٩)، وانظر القراءةَ أيضًا في «مختصر شواذّ القراءات» لابن خالَويْه، ص٧٦.

(٤) «المحتسب» (٢: ٢١).

وقُرِئ: (مَرِحاً)، وفضَّلَ الأخفَشُ المصْدرَ على اسمِ الفاعلِ؛ لِـما فيه من التأكيد. ﴿لَن تَخْرِقَ ٱلْأَرْضَ﴾: لن تجعَلَ فيها خَرْقًا بدَوْسِكَ لها وشِدّةِ وطْأتِك، وقُرِئ: (لن تَخْرُقَ)

قولُه: (**وقُرِئَ: «مَرِحًا»**) وهِي شاذّةٌ[1].

الرّاغبُ: المرَحُ: شِدّةُ الفَرَح والتوسُّع فيه، ومَرحى: كلمةُ تعجُّب[2].

قـالَ أبـو البقـاء: «مَرِحًا» بكسرِ الرّاء: حالٌ، وبفَتحِها: مصـدَرٌ في مَوضِـعِ الحالِ أو مفعولٌ له[3].

وفي كلامِ المصنِّفِ تَسامُح؛ لأنهُ قال: وفضَّلَ الأخفَشُ المصدرَ على اسم الفاعل بعدَما أوَّلَ المصدَرَ بقولِه: ذا مرَح، وبعَّدَ القراءةَ الدالّةَ على أنهُ اسمُ فاعل، وإنّما يكونُ المصدَرُ مُفيدًا للمبالغةِ إذا تُرِكَ على حالِه، نحوَ: رجُلٌ عَدْل.

قولُه: (**لن تجعَلَ فيها خَرْقًا بدَوسِك**)، **الرّاغبُ**: الخَرْقُ: قَطْعُ الشيء على سبيل الفَسادِ مِن غيرِ تفكُّرٍ وتدبُّر، قال تعالى: ﴿أَخَرَقْتَهَا لِتُغْرِقَ أَهْلَهَا﴾ [الكهف: ٧١]، وهُو ضدُّ الخَلْق، لأنهُ فعلُ الشيءِ بتقديرٍ ورِفْق، والخَرْقُ بغيرِ تقدير، قال تعالى: ﴿وَخَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام: ١٠٠] أي: حكَموا بذلكَ على سبيلِ الخَرْق، وباعتبارِ القَطْعِ قيل: خَرَقَ الثوبَ وتخَرَّقَه، وباعتبارِ تَرْكِ التقدير، قيل: رجُلٌ أخرَقُ وخَرِقٌ وامرأةٌ خرْقاء، ومنهُ الحديث: «ما دخَلَ الخَرْقُ في أمرٍ إلّا شانَه»[4]، ومَن الخَرِقِ استُعيرَت المِخْرَقةُ، وهُو إظهارُ الخَرْقِ توصُّلاً إلى حِيلة، والمِخراق: شيءٌ يُلعَبُ به، كأنهُ يَخْرِقُ لإظهارِ الشيءِ بخِلافِه[5].

(١) ذكرها ابن خالويه في «مختصر شواذّ القرآن»، ص٧٦.
(٢) «مفردات القرآن»، ص٧٦٤.
(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٢٢).
(٤) ذكره العجلونيُّ في «كشف الخفاء» (١: ٢٦٧)، والمحفوظ من ذلك قولُه ﷺ: «يا عائشةُ، لم يدخل الرفقُ في شيءٍ إلّا زانَه، ولم يُنزَعْ من شيءٍ إلّا شانَه». أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٣٥٣١)، والبخاريّ في الأدب المفرد (٥٨٠)، وأبو داود (٢٤٧٨)، وغيرهم، وصحّحه ابن حبّان (٥٥٠)، وانظر تمامَ تخريجِه في «المسند».
(٥) «مفردات القرآن»، ص٢٨٠.

بضَمِّ الرّاء. ﴿وَلَن تَبْلُغَ الْجِبَالَ طُولًا﴾ بتَطاوُلِك، وهو تهكُّمٌ بالمُختال. قُرِئ: (سَيِّئَةً) و﴿سَيِّئُهُۥ﴾ على إضافةِ «سيِّئ» إلى ضَميرِ ﴿كُلُّ﴾، و(سيِّئًا) في بَعضِ المَصاحِف، و:(سيِّئات)، وفي قِراءَةِ أبي بكرٍ الصِّدّيقِ رضيَ اللهُ عنه: (كان شَأْنُه).

فإنْ قُلت: كيفَ قيل: ﴿سَيِّئُهُۥ﴾ معَ قَولِه ﴿مَكْرُوهًا﴾؟

قُلت: السيِّئةُ في حُكمِ الأسماءِ بمَنزِلةِ الذَّنبِ والإثْمِ زالَ عنهُ حُكمُ الصِّفات، فلا اعتِبارَ بتأنيثِه، ولا فَرقَ بينَ مَن قَرأ: (سيِّئة) ومَن قرأ: (سيِّئًا)، ألا تَراكَ تَقول: الزِّنى سيِّئة، كما تَقول: السَّرِقةُ سيِّئة، فلا تُفرِّقُ بين إسنادِها إلى مُذَكَّرٍ ومؤنَّث؟ فإنْ قُلت: فما ذكَرَ من الخِصال بعضُها سيِّئ وبَعضُها حَسَن؛ ولذلك قَرأَ مَن قَرأ ﴿سَيِّئُهُۥ﴾ بالإضافة، فما وَجهُ مَن قَرأَ (سيئة)؟ قُلت: ....

قولُه: (وهُو تهكُّمٌ بالمُختال). الانتصاف: لقد حرَسَ اللهُ عَوامَّ زمانِنا مِن هذه المِشْيةِ المَنْهيِّ عنها، ووقَعَ فيها قُرّاؤنا وفُقهاؤنا، إذا حفِظَ أحدُهم مسألتَيْن، وجلَسَ بينَ يدَيْه طالبان، أونالَ طرَفًا مِن رِئاسةٍ مَشى خُيَلاء، ووَدَّ لو حَكَّ بِيافُوخِه السماءَ[1]، يمُرّونَ بهذه الآيةِ وهُم عنها مُعرِضون، وماذا يُفيدُ أن يَقرَأَ القرآنَ، أو يُقرَأَ عليه، وقلبُه عن تدَبُّرِه بمَراحِل[2].

قولُه: (وقُرِئَ: «سَيِّئَةً» و﴿سَيِّئُهُۥ﴾): الكوفيّونَ وابنُ عامر: ﴿كَانَ سَيِّئُهُۥ﴾، بضَمِّ الهمزةِ والهاءِ على التذكير[3]، والباقونَ: بفَتحِها معَ التنوينِ على التأنيث. قالَ أبو البقاء: «سيِّئَةً» يُقرَأُ بالتأنيثِ والنَّصب، أي: كُلُّ ما ذُكِرَ منَ المَناهي وذُكِرَ: ﴿مَكْرُوهًا﴾ على لفظِ «كُلّ»، أو لأنَّ التأنيثَ غيرُ حقيقيٍّ. ويُقرَأُ بالرَّفع، أي: سيِّئ ما ذُكِر[4].

(١) وهو ملتقى عظْمِ مقدَّم الرأسِ ومؤخِّره.

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشّاف» (٢: ٦٦٧).

(٣) وحُجَّتُهم في ذلك قولُه تعالى: ﴿مَكْرُوهًا﴾ بالتذكير، ولو كان «سيِّئُه» غيرَ مضافٍ للزِمَ أن يكون مكروهةً بالتأنيث لأنهُ وصفٌ للسيِّئة. انتهى من «حجّة القراءات»، ص٤٠٣.

(٤) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٢٢).

كُلُّ ذلك إحاطةٌ بما نُهِيَ عنه خاصّةً لا بجَميعِ الخِصالِ المَعدُودَة.

[﴿ذَٰلِكَ مِمَّآ أَوۡحَىٰٓ إِلَيۡكَ رَبُّكَ مِنَ ٱلۡحِكۡمَةِۗ وَلَا تَجۡعَلۡ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ فَتُلۡقَىٰ فِي جَهَنَّمَ مَلُومٗا مَّدۡحُورًا﴾ ٣٩]

﴿ذَٰلِكَ﴾ **إشارةٌ إلى ما تقدَّمَ** من قَولِه: ﴿وَلَا تَجۡعَلۡ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ﴾ [الإسراء: ٢٢]، إلى هذه الغاية، وسمّاه حِكْمة؛ لأنه **كَلامٌ مُحكَمٌ لا مَدخَلَ فيه للفَسادِ بوَجه**. وعن ابنِ عبّاسٍ رضيَ اللهُ عنه: هذه الثَّماني عَشرةَ آيةً كانت في ألواحِ مُوسى عليه السلام، أوَّلُها: لا تَجعَلْ معَ الله إلـٰهًا آخَر، قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَكَتَبۡنَا لَهُۥ فِي ٱلۡأَلۡوَاحِ مِن كُلِّ شَيۡءٖ مَّوۡعِظَةٗ﴾ [الأعراف: ١٤٥]، **وهيَ عَشرُ آياتٍ في التَّوراة**، ولقَد جَعلَ اللهُ فاتِحَتها

قولُه: (**كلُّ ذلك إحاطةٌ بما نُهِيَ عنه خاصَّةً، لا بجميعِ الخِصالِ المعدودة**)، قال صاحبُ «الفرائد»: يُمكنُ أن يُقالَ: الإحاطةُ بالجميع، إلّا أنَّ المرادَ فيما يكونُ حسَنًا ما يقابلُه كنَقْضِ العَهْد، وهُو كقولِه تعالى: ﴿قُلۡ تَعَالَوۡاْ أَتۡلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمۡ عَلَيۡكُمۡ﴾ ثُمّ قال: ﴿أَلَّا تُشۡرِكُواْ بِهِۦ شَيۡـٔٗاۖ وَبِٱلۡوَٰلِدَيۡنِ إِحۡسَٰنٗا﴾ [الأنعام: ١٥١]. قال المصنف في تفسيرها: «لما وردت هذه الأوامر مع النواهي وتقدمهن جميعا فعل التحريم واشتَرَكْنَ في الدخول تحت حكمه، علم أن التحريم راجع إلى أضدادها. وهي الإساءة إلى الوالدين وبخس الكيل والميزان» إلى آخره.

قولُه: (﴿ذَٰلِكَ﴾ **إشارةٌ إلى ما تقدَّم**)، وقال القاضي: ﴿كُلُّ ذَٰلِكَ﴾: إشارةٌ إلى الخِصالِ الخمسةِ[1] والعشرينَ المذكورةِ في قولِه: ﴿وَلَا تَجۡعَلۡ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ﴾[2].

قولُه: (**كلامٌ محكَم لا مَدْخلَ فيه لِلْفسادِ بوَجْه**)، أي: هيَ ممّا[3] لا تُنسَخُ ولا تُحمَلُ على وَجْهٍ من وجوهِ التأويلِ التي يَدخُلُ فيها الفسادُ كالمتَشابِه.

قولُه: (**وهِي عشْرُ آياتٍ في التّوراة**) بعدَ قولِه: «هذه الثماني عَشْرةَ آيةً»، فيه إشكالٌ،

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «أنوار التنزيل»: «الخمس»، وهو الجادة.

(٢) «أنوار التنزيل» (٣: ٤٤٧).

(٣) سقط لفظ «مما» من (ح).

وخاتِمَتها النَّهيَ عن الشِّرك؛ لأنّ التَّوحيدَ هُوَ رأسُ كُلِّ حِكمةٍ ومِلاكُها، ومَن عَدِمَه لَم تنفَعْهُ حِكَمُه وعُلومُه وإن بَذَّ فيها الحُكَماء، وحَكَّ بيافُوخِه السَّماء، **وما أغنَتْ عن الفَلاسِفةِ أسفارُ الحِكَم**، وهم عن دِينِ الله أضلُّ من النَّعَم.

[﴿أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُم بِالْبَنِينَ وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِنَاثًا إِنَّكُمْ لَتَقُولُونَ قَوْلًا عَظِيمًا﴾ ٤٠]

ولعلّ المرادَ بالآياتِ في التنزيل: الكلامُ المميَّزُ بالفواصِل، وبالآياتِ العَشْرِ في التّوراة: المعاني المُستقِلّةُ، وبالخِصالِ الخمسةِ والعشرينَ[(١)]: كلُّ خَصْلةٍ مأمورٍ بها، ومَنْهيٍّ عنها، ورَوَيْنا عن التِّرمِذيِّ، والنَّسائيِّ، عن صَفْوانَ، أنّ يهودِيَّيْنِ أتَيا رسولَ الله ﷺ فسَألا عن تسعِ آياتٍ بيِّناتٍ، فقال رسولُ الله ﷺ: «لا تُشرِكوا بالله شيئًا ولا تَسرِقوا ولا تَزْنوا ولا تَقتُلوا النَّفْسَ التي حرّمَ الله... الحديثُ»[(٢)].

قولُه: (**ما أغنَتْ عن الفلاسِفةِ ـ خذَلَهُمُ اللهُ ـ أسفارُ الحِكَم**)، قيل: وُجِدَ بخطِّ المصنِّفِ رضي الله عنه: كان في زمنِ نَبيٍّ حَكيم صنَّفَ في الحكمةِ ثلاثَ مئةٍ وستِّينَ تصنيفًا، فأوحى اللهُ إلى نبيِّ زمانِه: قد مَلأْتَ الدُّنيا بَقاقًا[(٣)]، وإنّ اللهَ لم يقبَلْ مِن بَقاقِكَ شيئًا. كذا ذكَرَهُ حُجّةُ الإسلام رحمَهُ الله في كتابِه «الإحياء»[(٤)]، والبَقاقُ، بالباءِ الموحَّدة: كثْرةُ الكلام.

قالَ الشَّهرِسْتانيُّ[(٥)] في «المِلَل والنِّحل»: الفلسفةُ باليونانيّة: محبّةُ الحِكمة، والفيلسوفُ: هُو فيلاسوفا، وفيلا: هو المُحِبُّ، وسُوفا: هُو الحِكمة[(٦)]. أمّا قولُه: «أضَلُّ منَ النَّعَم» فمقتبَسٌ مِن قولِه تعالى: ﴿أُولَئِكَ كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ﴾ [الأعراف: ١٧٩].

---

(١) في (ف): «والعشرون». وهو خطأ.
(٢) أخرجه الترمذيّ (٢٧٣٣) والنسائيّ (٧: ١١١)، وصحّحه الحاكم في «المستدرك» (١: ٩) ووافقه الذهبيُّ.
(٣) في (ف) «نباقًا» بالنون. والصوابُ ما أثبتناه.
(٤) لم أهتد إليه في «الإحياء». وذكره الزبيدي في «تاج العروس» (٢٥: ٩٠) (بقق).
(٥) في (ح): «الشارستاني».
(٦) «المِلَل والنِّحَل» (٢: ٣٦٣).

﴿أَفَأَصْفَىٰكُمْ﴾: خِطابٌ للّذين قالوا: الملائِكةُ بَناتُ الله، والهَمزَةُ للإنكار، يعني: أفخَصَّكُم ربُّكم على وَجهِ الخُلوصِ والصَّفاءِ بأفضَلِ الأولاد، وهمُ البَنون، لم يَجعَلْ فيهم نَصيبًا لنَفسِه، واتَّخذَ أدْوَنَهم، وهيَ البنات؟! وهذا خِلافُ الحِكْمةِ وما عليه مَعقُولُكم وعادَتُكم؛ فإنّ العَبيدَ لا يُؤثِرونَ بأجوَدِ الأشياءِ وأصْفاها من الشَّوْب، ويكونَ أردَأُها وأدوَنُها للسّادات. ﴿إِنَّكُمْ لَتَقُولُونَ قَوْلًا عَظِيمًا﴾ بإضافَتِكُم إليه الأولادَ وهيَ خاصّةٌ بالأجسام، ثُمّ بأنكم تُفضِّلونَ عليه أنفُسَكم حيثُ تَجعَلونَ له ما تَكرَهُون، ثمَّ بأن تَجعَلُوا الملائكة ـ وهم أعلى خَلْقِ الله وأشرَفُهم ـ أدْوَنَ خَلقِ الله، وهمُ الإناث.

[﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَٰذَا الْقُرْآنِ لِيَذَّكَّرُوا وَمَا يَزِيدُهُمْ إِلَّا نُفُورًا﴾ ٤١]

﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَٰذَا الْقُرْآنِ﴾: **يجوزُ أن يُريدَ بـ﴿هَٰذَا الْقُرْآنِ﴾ إبطالَ إضافَتِهم إلى الله البنات**؛ لأنه ممّا صَرَّفَه وكرَّرَ ذِكْرَه، والمعنى: ولقد صرَّفْنا القَولَ في هذا المعنى. وأوْقَعْنا التَّصريفَ فيه وجَعَلْناه مكاناً للتكرير، ويجوزُ أن يُشيرَ بـ﴿هَٰذَا الْقُرْآنِ﴾ إلى التَّنزيل، ويُريد: ولقَد صرَّفناه، يعني هذا المعنى في مَواضِعَ من التَّنزيل، فترَكَ الضَّمير؛ لأنه مَعلوم، وقُرِئ: (صَرَفْنا) بالتَّخفيف، وكذلك ﴿لِيَذَّكَّرُوا﴾ **قُرِئَ مُشَدّدًا ومُخَفَّفًا**،

قولُه: (**ويجوزُ أن يُريدَ بـ﴿هَٰذَا الْقُرْآنِ﴾ إبطالَ إضافتِهم إلى الله البَنات**)، وهُو مِن بابِ إطلاقِ الحالِّ على المحَلّ؛ لأنهُ تعالى لمّا كرَّرَ هذا الإبطالَ في هذا القرآنِ الكريم، سُمِّيَ الإبطالُ باسمِ القرآن لهذه الملابَسة، أو أوقَعْنا التصريفَ فيه وجعَلْناه مكانًا للتكرير، يريدُ أنهُ مِن بابِ: يَجْرَحْ في عراقيبِها نَصْلي[1]. والأول أبلغ لأنه جعل المعنى ظرفا والقرآن مظروفًا، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾.

قولُه: (﴿لِيَذَّكَّرُوا﴾، **قُرِئَ مخفَّفًا ومشدَّدًا**): حمزةُ والكسائيُّ: مخفَّفًا بإسكانِ الذّالِ وضمِّ الكاف، والباقونَ: بفَتحِها مشدَّدًا، فالمعنى على التشديد: التدبُّر، كقولِه تعالى: ﴿كِتَٰبٌ

(١) سبق تخريجه من «ديوان ذي الرّمة».

أي: كرَّرْناه؛ ليتَّعِظوا ويَعتبِروا ويَطمَئِنُّوا إلى ما يُحتَجُّ به عليهم، ﴿وَمَا يَزِيدُهُمْ إِلَّا نُفُورًا﴾ عنِ الحقِّ وقِلّةَ طُمأنينةٍ إليه. وعن سُفيان: كان إذا قَرَأها قال: زادَني لكَ خُضوعًا ما زادَ أعداءَكَ نُفورًا.

[﴿قُل لَّوْ كَانَ مَعَهُۥٓ ءَالِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذًا لَّٱبْتَغَوْا۟ إِلَىٰ ذِى ٱلْعَرْشِ سَبِيلًا ۝ سُبْحَـٰنَهُۥ وَتَعَـٰلَىٰ عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا﴾ ٤٢-٤٣]

قُرِئ: (كما تقولون) بالتاءِ والياء، و﴿إِذًا﴾ دالّةٌ على أنّ ما بَعدَها ـ وهو ﴿لَّٱبْتَغَوْا۟﴾ ـ جَوابٌ عن مَقالةِ المُشرِكين، وجَزاءٌ لـ ﴿لَّوْ﴾، ومَعنى ﴿لَّٱبْتَغَوْا۟ إِلَىٰ ذِى ٱلْعَرْشِ سَبِيلًا﴾:

أَنزَلْنَـٰهُ إِلَيْكَ مُبَـٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓا۟ ءَايَـٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَـٰبِ﴾ [ص: ٢٩]، وعلى التخفيف: معنى قولِه تعالى: ﴿خُذُوا۟ مَآ ءَاتَيْنَـٰكُم بِقُوَّةٍ وَٱذْكُرُوا۟ مَا فِيهِ﴾ [البقرة: ٦٣]، وفي هذا بَعْثٌ على النَّظَرِ فيه والتدبُّر.

قولُه: (**ليتَّعِظوا ويَعتبِروا ويطمئنّوا إلى ما يحتَجُّ به عليهم**)، إنّما فُسِّرَ: ﴿لِيَتَذَّكَّرُوا﴾ بذلك ليُطابِقَ قولَه: ﴿وَمَا يَزِيدُهُمْ إِلَّا نُفُورًا﴾، فإنّ النفورَ يقابلُ الاطمئنانَ، ووضَعَ ما يُحتجُّ به عليهم مَوضعَ الراجعِ إلى المشارِ إليه بقولِه: هذا المعنى كأنهُ قيل: كرَّرْناهُ ليطمئِنّوا إليه كما قال: وقلّةَ طُمأنينةٍ إليه، وفيه تعكيسٌ، أي: كرَّرْنا عليهم هذا المعنى ليطمئنّوا فعَكَسوا وزادوا نُفورًا.

قولُه: (**وقُرِئَ ﴿كَمَا يَقُولُونَ﴾ بالياءِ والتاء**): ابنُ كثيرٍ وحَفصٌ: بالياءِ التَّحتانيّة، والباقونَ: بالتّاء(١).

قولُه: (**و﴿إِذًا﴾ دالةٌ على أنّ ما بعدَها... جوابٌ... وجَزاء**)، مضى بيانُه في سُورةِ يوسُفَ عليه السلام. قالَ صاحبُ «الفرائد»: إنّ في ذكْرِ ﴿إِذًا﴾ هاهنا ـ معَ الاستغناءِ عنها لقيام ما بعدَها جَوابًا وجزاءً لِما قبلَها ـ فائدةً، وهِي أنّ ﴿إِذًا﴾ مُشعِرةٌ بأنّ الجزاءَ لا يكونُ إلّا المذكورَ، فإنّ قولَك لصاحبِك: إنّكَ ما أعطيْتَني، فيُجيبُك: لو أتَيْتَني إذًا لأعطيتُكَ، فُهِمَ منهُ

---

(١) انظر: «السبعة في القراءات» لابن مجاهد، ص٣٨١.

لَطلَبُوا إلى مَن له المُلكُ والرُّبوبيّةُ سَبيلًا بالمُغالَبةِ كما يَفعَلُ المُلوكُ بعضُهم معَ بَعض، كقَولِه: ﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]، وقيل: لتقرَّبُوا إليه، كقَولِه: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ يَبۡتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلۡوَسِيلَةَ﴾ [الإسراء: ٥٧]، ﴿عُلُوّٗا﴾ في مَعنى تعاليًا، والمُرادُ البَراءةُ عن ذلكَ والنَّزاهة، ومَعنى وَصفِ العُلوِّ بالكِبَر: المُبالغةُ في مَعنى البَراءةِ، والبُعدُ ممّا وَصفوه به.

[﴿تُسَبِّحُ لَهُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ ٱلسَّبۡعُ وَٱلۡأَرۡضُ وَمَن فِيهِنَّۚ وَإِن مِّن شَيۡءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمۡدِهِۦ وَلَٰكِن لَّا تَفۡقَهُونَ تَسۡبِيحَهُمۡۚ إِنَّهُۥ كَانَ حَلِيمًا غَفُورٗا﴾ ٤٤]

والمُرادُ أنّها تُسبِّحُ له بلِسانِ الحال، حيثُ تَدُلُّ على الصّانعِ وعلى قُدرتِه وحِكمَتِه، فكأنها تَنطِقُ بذلك، وكأنها تُنزِّهُ اللهَ عزَّ وجَلَّ ممّا لا يجوزُ عليه من الشُّركاءِ وغَيرِها. فإنْ قُلت: فما تصنَعُ بقَولِه: ﴿وَلَٰكِن لَّا تَفۡقَهُونَ تَسۡبِيحَهُمۡ﴾ وهذا التَّسبيحُ مَفقوهٌ مَعلوم؟ قُلت: الخِطابُ للمُشرِكين، وهُم وإنْ كانُوا إذا سُئِلوا عن خالقِ السَّماواتِ والأرضِ قالوا: الله؛ إلّا أنهم لـمّا جَعَلُوا معه آلهةً معَ إقرارِهم، فكأنهم لَـمْ يَنظُروا ولَـمْ يُقِرّوا؛

أنّ الإعطاءَ مخصوصٌ بإتْيانِه غيرُ مرْجوٍّ بدونه، فلو لم يُذكَرْ لم يُفهَمَ الاختصاص.

قولُه: (إلى مَن لهُ المُلكُ والرّبوبيّة)، وضَعَ المُلكَ والرُّبوبيّة موضعَ العَرْش على الكِناية، كما سيجيءُ في سورة «طه» في قولِه: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥].

قولُه: (كقولِه: ﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾) [الأنبياء: ٢٢]، وحاصِلُه يَرجِعُ إلى دليلِ التمانُع، كما سيجيءُ في سورة الأنبياء.

قوله: (لتقرَّبوا إليه)، أي: معنى ﴿لَّٱبۡتَغَوۡاْ﴾: لتَقرَّبوا إلى ذي العَرْش، قال صاحبُ «الفرائد»: مَن تقرَّبَ إلى الغيرِ وطلَبَ الوسيلةَ لم يَصلحْ لأنْ يُطلَق عليه لَفظ الإله، ومعنى كوْنِهم آلهةً مُنافٍ لذلك المعنى، على هذا، لو كانَ معَهُ آلهةٌ لم يكونوا آلهةً، بل عِبادٌ محتاجونَ إليه، فيَلزَمُ عدَمُ الشيءِ على تقديرِ وجودِه، ويُمكن أنْ يُجاب: لمّا كان عدَمُ الشيءِ على تقديرِ وجودِه مُحالًا، وهُو لازمٌ للتقدير، وهُو كوْنُ الآلهةِ معَه، فكان مُحالًا.

لأنّ نَتيجةَ النَّظَرِ الصَّحيحِ والإقرارِ الثّابتِ خِلافُ ما كانوا عليه؛ فإذًا لم يَفقَهُوا التَّسبيحَ

قولُه: (فإذًا لم يَفقَهوا)، أي: جُعِلوا في أنّ نظَرَهم لم يُثمِرِ التوحيدَ، كأنّهم نظَروا ولم يَفقهوا، وتحريرُه أنّ المشركينَ لمّا نظَروا إلى ملَكوتِ السماواتِ والأرض وعَلِموا أنّ اللهَ خالقُه، ومعَ هذا الإقرار جعَلوا معَه آلهةً، فكأنّهم بالحقيقةِ ما فَقِهوا، وهُو على هذا تجريدٌ لاستعارةِ التسبيحِ للدِّلالة. ويُمكن أن يُجرى على الترشيحِ لها على أنّ معنى: ﴿لَّا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾ لا يَفقَهون نُطقَهم به، كقولِه تعالى: ﴿وَجَدَ مِن دُونِهِمَا قَوْمًا لَّا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلًا﴾ [الكهف: ٩٣]، كأنهُ قيل: الكائناتُ تَنطِقُ بلِسانِها تنزيهَ ذاتِ الباري عزَّ شأنُه وجَلَّ سُلطانُه عنِ الشَّريكِ، والمُشرِكونَ صُمٌّ لا يَسمعونَ ذلك. والأصلُ: ودَلّت الموجوداتُ على توحيدِ صانعِها، وهُم لا يَعقِلونَ ذلك.

قال صاحبُ «الانتصاف»: إن كانَ الخِطابُ للمُشرِكينَ، فما تصنَعُ بقولِه: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا﴾؟ وإنّما يُخاطَبُ بالحِلم والمغفرةِ المؤمن، والظاهرُ أنّ الخطابَ للمؤمنين، وأمّا عدَمُ فِقهِنا لتسبيحِ الجماداتِ، فكنايةٌ عن عدَمِ العمَلِ بمقتضى تسبيحِها، ولو تفطَّنَ الإنسانُ إلى أنّ النملةَ والبَعوضةَ وكلَّ ذَرّة في الكونِ تُنزِّهُ اللهَ تعالى وتشهَدُ لجَلاله و كِبريائِه وقَهرِه، لشَغَلَهُ عن قوتِه، فضْلًا عن فضولِ الكلامِ والغِيبة. والظاهرُ أنّ الآيةَ ورَدَتْ على الغالبِ مِن أحوالِ الغافِلين،وإن كانوا مؤمنينَ، فالحمدُ لله الذي كان حليمًا غفورًا[1].

وقلتُ: أخطَأَ في جَعْلِ الخِطابِ[2] للمؤمنينَ؛ لأنّ معنى النَّزاهةِ والبَراءةِ في قولِه: ﴿سُبْحَٰنَهُۥ﴾، ومعنى العُلُوِّ والكبرياءِ في قولِه تعالى: ﴿عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا﴾ راجعٌ إلى ما وصَفوهُ منَ اتّخاذِ الملائكةِ بناتٍ في قولِه: ﴿وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلَٰٓئِكَةِ إِنَٰثًا﴾ ومنِ اتخاذِ الآلهةِ شُركاءَ في قولِه: ﴿قُل لَّوْ كَانَ مَعَهُۥٓ ءَالِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ﴾، وأنّ مجيءَ قولِه: ﴿تُسَبِّحُ لَهُ السَّمَٰوَٰتُ السَّبْعُ وَالْأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ﴾ لتأكيدِ التنزيهِ وتذييلِه، فكيفَ يُقالُ: الخطابُ للمؤمنين؟ وأمّا معنى قولِه: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا﴾ فعلى التعجُّب، فكأنهُ قيل: ما أحلَمَهُ وأشَدَّ غُفرانَه! حيثُ يَعلَمُ مِن هؤلاءِ المُعانِدةِ

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٦٦٩).

(٢) في (ف): «الحاجات».

ولم يَستَوضِحُوا الدَّلالةَ على الخالِق. فإنْ قُلت: مَن فِيهِنَّ يُسبِّحون على الحقيقة، وهمُ الملائكةُ والثَّقَلان، وقد عُطِفُوا على السَّماواتِ والأرض، فما وَجهُه؟ قُلت: **التَّسبيحُ المَجازيُّ حاصِلٌ في الجَميع؛ فوَجبَ الحَمْلُ عليه**، وإلّا كانتِ الكَلِمةُ الواحِدَةُ في حالةٍ

ذلك، ولا يُعاجِلُهم بالعقوبة، وإليه أشارَ بقولِه: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا﴾ حينَ لا يُعاجِلُكم بالعقوبة على سوءِ نظَرِكم وجَهْلِكم بالتسبيح وشِركِكم. ويؤيِّدُه قولُه تعالى: ﴿قُلْ أَنزَلَهُ ٱلَّذِى يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّهُۥ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [الفرقان: ٦]،

قالَ المصنِّفُ رحمه الله تعالى: «نبَّهَ على أنّهم استوجَبوا بمُكابَرتِهم هذه، أن يُصبَّ عليهمُ العذابُ صبًّا، ولكنْ صرَفَ ذلك عنهم: «أنهُ غفور رحيم» يُمهِلُ ولا يُعاجِلُ».

قولُه: (**التسبيحُ المَجازِيُّ حاصلٌ في الجميع، فوَجَبَ الحَمْلُ عليه**). **الانتصاف**: تقَدَّمَ منهُ مَنْعُ هذا عندَ سَجْدةِ النَّحل، لكنْ ذكَرَ هناك أنهُ يَشمُلُها الانقيادُ بطريقِ التواطؤ، وهٰهُنا جعَلَهُ مجازًا، ومنَ الجائزِ أنهُ أرادَ ثمّةَ التواطُؤ معَ المجاز[1]، وكما يتّفقُ التواطُؤُ معَ الحقيقة، فقد يتّفقُ معَ المجاز.

الراغب: هـذه الآيـة، وقولُه تعالى: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا﴾ [الرعد: ١٥]، ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن دَآبَّةٍ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [النحل: ٤٩] يقتضي أن يكونَ تسبيحًا على الحقيقة، وسُجودًا لهُ على وَجهٍ لا يُفقَه، بدِلالةِ قولِه: ﴿وَلَٰكِن لَّا تَفْقَهُونَ﴾، ودِلالةِ قولِه: ﴿وَمَن فِيهِنَّ﴾ بعدَ ذِكرِ السّماواتِ والأرض، ولا يَصِحُّ أن يكونَ تقديرُه: يُسبِّحُ له مَن في السّماواتِ ويَسجُدُ لهُ مَن في الأرض؛ لأنّ هذا ممّا نفقَهُه، ولأنهُ مُحالٌ أن يكونَ ذلك تقديرَه، ثُمّ يَعطِفُ عليه بقولِه: ﴿وَمَن فِيهِنَّ﴾ والأشياءُ كلُّها تُسبِّحُ له، ويَسجُدُ بعضُها بالتسخير، وبعضُها بالاختيار، ولا خلافَ أنّ السماواتِ والأرضَ والدّوابَّ مُسبِّحاتٌ بالتسخيرِ مِن حيثُ إنّ أحوالَها تدُلُّ على حِكمة الله تعالى، وإنّما الخلافُ في السّماواتِ والأرض: هل تُسبِّحُ بالاختيار؟ والآيةُ تقتضي ذلك بما ذكَرْتُ، واللهُ أعلم.

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٦٧٠).

واحدةٍ محمولةً على الحقيقةِ والمَجاز. ﴿إِنَّهُۥ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا﴾ حينَ لا يُعاجِلُكم بالعُقوبةِ على غَفْلَتِكم وسُوءِ نَظَرِكُم وجَهْلِكم بالتَّسبيحِ وشِرْكِكُم.

[﴿وَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْـَٔاخِرَةِ حِجَابًا مَّسْتُورًا ۝ وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ وَفِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرًا ۚ وَإِذَا ذَكَرْتَ رَبَّكَ فِى ٱلْقُرْءَانِ وَحْدَهُۥ وَلَّوْا۟ عَلَىٰٓ أَدْبَٰرِهِمْ نُفُورًا ۝ نَّحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَسْتَمِعُونَ بِهِۦٓ إِذْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ وَإِذْ هُمْ نَجْوَىٰٓ إِذْ يَقُولُ ٱلظَّٰلِمُونَ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَّسْحُورًا ۝ ٱنظُرْ كَيْفَ ضَرَبُوا۟ لَكَ ٱلْأَمْثَالَ فَضَلُّوا۟ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ سَبِيلًا﴾ ٤٥-٤٨]

﴿حِجَابًا مَّسْتُورًا﴾: ذا سِتْر، كقولِهم: سَيلٌ مُفعَم: ذو إفْعام، وقيل: هو حِجابٌ لا يُرى فهُوَ مَستور، ويجوزُ أن يُرادَ أنه حِجابٌ من دُونه حِجابٌ أو حُجُب، فهُوَ مَستُورٌ بغَيرِه، أو: حِجابٌ يُستَرُ أن يُبصَر، فكيفَ يُبصَرُ المُحتجِبُ به؟! وهذه حِكايةٌ لِما كانوا يَقُولونَه: ﴿وَقَالُوا۟ قُلُوبُنَا فِىٓ أَكِنَّةٍ مِّمَّا تَدْعُونَآ إِلَيْهِ وَفِىٓ ءَاذَانِنَا وَقْرٌ وَمِنۢ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ﴾ [فصّلت: ٥]، كأنه قال: وإذا قرأتَ القُرآنَ جعَلْنا على زَعمِهم. ﴿أَن يَفْقَهُوهُ﴾: كَراهةَ أن يَفقَهُوه، أو لأنّ قولَه: ﴿وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً﴾ **فيه معنى المَنعِ من الفِقْه**، فكأنه قيل: ومَنعْناهُم أن يَفقَهوه. يقال: وَحَدَ يَحِدُ وَحْدًا وَحِدة، نحو

قولُه: (سَيلٌ مُفْعَمٌ)، بفَتْحِ العَيْن، يعني جَعلَ اسمَ المفعول بمعنى الفاعل، فإنّ الحجابَ هُو الساتر، والمستورُ ما وراءَه، نحوَ: سَيْلٌ مفعَمٌ، فإنّ السَّيْلَ مُفْعِمٌ والواديَ مفْعَمٌ، فعكسَ مبالغةً في ذلك، فهُو منَ الإسنادِ المجازيِّ.

قولُه: (فيه معنى المَنعِ منَ الفقه)، يعني: ﴿أَن يَفْقَهُوهُ﴾، إمّا مفعولٌ لهُ على تقديرِ مضاف، أو مفعولٌ به على تأويلِ الجُملة، بمعنى المَنْع، كقولِه تعالى: ﴿فَشَرِبُوا۟ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾، [البقرة: ٢٤٩]، فإنهُ في معنى: لم يُطيعوه.

قال القاضي: ولمّا كانَ القرآنُ مُعجِزًا من حيثُ اللّفظُ والمعنى أثْبَتَ لمُنكِريهِ ما يَمنَعُ عن فَهْم المعنى بقولِه: ﴿وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ﴾، وعن إدراكِ اللّفظِ بقولِه: ﴿وَإِذَا

وَعَدَ يَعِدُ وَعدًا وعِدةً، و﴿وَحۡدَهُۥ﴾ من باب: رَجعَ عَوْدَه على بَدئِه، وافعَلْهُ جَهدَك وطاقتَك، في أنه مصدرٌ سادٌّ مسَدَّ الحال، **أصلُه: يَحِدُ وَحدَه**، بمَعنى: واحدًا وَحدَه، **والنُّفور: مصدَرٌ** بمَعنى التَّوْلِية، أو: جَمعُ نافِر، كقاعِدٍ وقُعُود، أي: يُحِبُّونَ أن تُذكَرَ معَه آلهتُهم؛ لأنهم مُشرِكون، فإذا سَمِعُوا بالتَّوحيدِ نَفَرُوا. ﴿بِمَا يَسۡتَمِعُونَ بِهِۦٓ﴾ مِنَ الهُـزْءِ بكَ وبالقُرآن، ومن اللَّغْو: كانَ يَقومُ عن يَمينِه إذا قرأَ رَجُلانِ من عبدِ الدّار، ورَجُلانِ منهم عن يَسارِه، فيُصفِّقون ويَصفِرون ويَخلِطُونَ عليه بالأشعار، و﴿بِهِۦٓ﴾ **في مَوضعِ الحال**، كما تَقول: يَستَمِعونَ بالهُـزْء، أي: هازِئين، و﴿إِذۡ يَسۡتَمِعُونَ﴾ نَصبٌ بـ﴿أَعۡلَمُ﴾،

قَرَأۡتَ ٱلۡقُرۡءَانَ جَعَلۡنَا بَيۡنَكَ وَبَيۡنَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡأٓخِرَةِ حِجَابٗا مَّسۡتُورٗا﴾[(١)].

قولُه: (**و﴿وَحۡدَهُۥ﴾ من بابِ رَجَعَ عَوْدَه على بَدْئه**)، أي: أنهُ مصدرٌ سادٌّ مسَدَّ الحال، كأنهُ[(٢)] قال: عائدًا على بَدْئه، فإنَّ الأصلَ رجعَ عائدًا على بَدْئِه، ثُمّ أُقيمَ يَعودُ مقامَ عائدًا، ثمّ عَودُه مقامَ يعودُ[(٣)].

قولُه: (**وافْعَلْهُ جهدَك**) الجُهدُ بالضَّمِّ: الطاقة، وبالفَتحِ: مِن قولهم: اجهَدْ جَهْدَكَ في هذا الأمر، أي: ابلُغْ غايتَك، فهُو أيضًا مصدَرٌ أُقيمَ مقامَ الحال.

قولُه: (**أصلُه: يَحِدُ وحْدَه**) يعني: أصلُ الآية: ﴿ذَكَرۡتَ رَبَّكَ﴾ يَحِدُ وحدَه، بمعنى: واحدًا وحْدَه، ثُمّ حذَفَ «يحِدُ» وأُقيمَ المصدرُ مقامَه.

قولُه: (**والنّفورُ مصدَر**)، قال أبو البقاء: ﴿نُفُورٗا﴾، جمعُ نافِر، ويَجوزُ أن يكونَ مصدَرًا كالقُعود، فإنْ شئتَ جعَلْتَه حالًا، وإن شئتَ جعَلتَه مصدَرًا لِـ ﴿وَلَّوۡاْ﴾؛ لأنهُ بمعنى: «نَفَروا»[(٤)].

قولُه: (**و﴿بِهِۦٓ﴾: في مَوضعِ الحال**)، أي: يَستَمِعونَ مُلتَبِسينَ بالهُزء، قال أبو البقاء:

---

(١) «أنوار التنزيل» (٣: ٤٥٠).

(٢) في (ف): لأنّه.

(٣) هذه الفقرة سقطت من (ط).

(٤) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٢٣).

أي: أعلَمُ وقتَ استماعِهم بما به يَستَمِعون، ﴿وَإِذْ هُمْ نَجْوَىٰٓ﴾: وبما يتناجَوْنَ به، إذ هُم ذَوُو نَجْوى، ﴿إِذْ يَقُولُ﴾ بدلٌ من ﴿إِذْ هُمْ﴾. ﴿مَّسْحُورًا﴾: سُحِرَ فَجُنّ، وقيل: هو

قيل: الباء بمعنى اللام، وقيل: هيَ على بابها، أي: يستمعونَ بقلوبهم أم بِظاهر أسماعهم.
وقال القاضي: ﴿بِمَا يَسْتَمِعُونَ بِهِۦٓ﴾[1]، أي: بسَببِه ولأجْلِه منَ الهُزْءِ بكَ وبالقرآن[2]، وهو مأخوذٌ من قَول المصنف أولًا: ﴿بِمَا يَسْتَمِعُونَ بِهِۦٓ﴾ من الهزء بك وبالقرآن[3]، ولا بُدَّ مِن تقريرِ الهُزْءِ؛ لأنّ قولَه: ﴿نَّحْنُ أَعْلَمُ﴾ وَعيدٌ وتهديدٌ على ما كانوا عليه عندَ سَماعِهم بالقرآنِ مِنَ الهُزْءِ بالنبيِّ ﷺ وبالقرآنِ على ما قالَ: «كان يقومُ عن يمينِه إذا قرأ... إلى آخرِه».

قولُه: (﴿إِذْ يَقُولُ﴾: بدلٌ مِن ﴿إِذْ هُمْ﴾)، وقال أبو البقاء: هُو بدَلٌ مِن ﴿إِذْ﴾ الأولى.

اعلَمْ أنّ ﴿إِذْ يَسْتَمِعُونَ﴾ ظرْفٌ لقولِه: ﴿أَعْلَمُ﴾، و﴿بِمَا يَسْتَمِعُونَ بِهِۦٓ﴾: متعلِّقٌ به، و﴿وَإِذْ هُمْ نَجْوَىٰٓ﴾: عطفٌ على الظَّرْف، على أنْ يُقدَّرَ له ما يُلائمُه ممّا قُرِنَ بالمعطوفِ عليه ليستقيمَ المعنى، فالتقديرُ: نحنُ أعلَمُ بما به يَستمِعونَ وبما به يَتناجَوْنَ وقتَ استماعِهم ووقتَ تناجيهم، وإنّما قدّم المصنِّف الظَّرف على المفعول به في قوله: بـ﴿أَعْلَمُ﴾ بوقت استماعِهم بما به يَستَمِعونَ لِيُؤذِنَ بأنّ ﴿إِذْ يَسْتَمِعُونَ﴾ متعلِّقٌ بـ﴿أَعْلَمُ﴾ لا بـ﴿يَسْتَمِعُونَ بِهِۦٓ﴾؛ لأنّ تعلُّقَ ﴿إِذْ﴾ به يُوهِمُ فسادَ المعنى من حيثُ المفهوم، ثُمّ المناسبُ أن يكونَ قولُه: ﴿إِذْ يَقُولُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾: بدَلًا منَ المعطوفِ، لا المعطوفِ عليه؛ لأنّ قولَهم: ﴿إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَّسْحُورًا﴾ كان خِطابًا مِنهم معَ أصحابِهم على الحديث. وأمّا الاستماعُ عن النبيِّ ﷺ كانَ على سَبيلِ الهُزْءِ فبينَهما تنافٍ.

قال القاضي: ﴿إِذْ يَقُولُ﴾: بدَلٌ من ﴿وَإِذْ هُمْ نَجْوَىٰٓ﴾ على وَضْع ﴿ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ موضعَ الضَّميرِ للدَّلالةِ على أنّ تَناجيَهم كان ظُلمًا[4]، ولِبيانِ أنّ تَناجيَهم هُو قولُه: ﴿إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَّسْحُورًا﴾.

---

(١) من قوله: «بالهُزء، قال أبو البقاء: قيل: الباء» إلى هنا سقط من (ف).

(٢) «أنوار التنزيل» (٣: ٤٥٠).

(٣) سقط ما بين المعكوفين من (ح).

(٤) «أنوار التنزيل» (٣: ٤٥٠).

من السَّحْر؛ وهـو الرِّئة، أي: هـو بَشَرٌ مِثلُكم. ﴿ضَرَبُواْ لَكَ ٱلْأَمْثَالَ﴾: مَثَّلوك بالشاعرِ

قولُه: (**مِنَ السَّحْر، وهو الرّئة**). المعنى: هُو بشَرٌ مِثلُكم، في كونِه ذا رِئةٍ، قال القاضي: المعنى: إنْ تتَّبِعونَ إلّا رجُلًا يتنفَّسُ، ويَأكُلُ ويشرَب(١)، كقولِه تعالى: ﴿مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ يَأۡكُلُ ٱلطَّعَامَ﴾ [الفرقان: ٧] أي: ليسَ بمَلِكٍ، والمناسبُ أن يُرادَ به الوجهُ الأوّلُ، أي: سُحِرَ فجُنَّ ليلائِمَ قولُه: ﴿ٱنظُرۡ كَيۡفَ ضَرَبُواْ لَكَ ٱلۡأَمۡثَالَ﴾ كما قال: مثّلوكَ بالشاعرِ والساحِرِ والمجنون.

الرّاغبُ: السَّحْرُ: طرَفُ الحُلقوم والرِّئة، وقيل: انتفَخَ سَحْرُه، وبَعيرٌ سَحيرٌ: عظيمُ السَّحْرِ، والسُّحارةُ: ما يُنتزَعُ منَ السَّحْرِ عندَ الذَّبح، فيُرمَى به، وجُعِلَ بناؤه بناءَ النُّفاية والسُّقاطة(٢). وقيل: منهُ اشتُقَّ السِّحْرُ، وهُو إصابةُ السَّحر، والسِّحْرُ يقالُ على معانٍ:

الأوّلُ: خِداعُ، وتَخْييلاتٌ لا حقيقةَ لها نحوُ ما يفعَلُه المُشعبِذةُ مِن صَرْفِ الأبصارِ عمّا يفعَلُه بخِفّةِ يدٍ، وما يفعَلُه النمّامُ، بقَوْلٍ مزَخْرَفٍ عائقٍ للأسماع، وعلى ذلك قولُه تعالى: ﴿سَحَرُوٓاْ أَعۡيُنَ ٱلنَّاسِ﴾ [الأعراف: ١١٦]،وقال: ﴿يُخَيَّلُ إِلَيۡهِ مِن سِحۡرِهِمۡ أَنَّهَا تَسۡعَىٰ﴾ [طه: ٦٦]، وبهذا النظَـر سمَّوا موسى عليـه السلامُ ساحرًا، فقالوا: ﴿يَـٰٓأَيُّهَ ٱلسَّاحِرُ ٱدۡعُ لَنَا رَبَّكَ﴾ [الزخرف: ٤٩].

والثاني: استجلابُ مُعاونةِ الشّيطانِ بضَرْبٍ منَ التقرُّبِ إليه، كقولِه تعالى: ﴿هَلۡ أُنَبِّئُكُمۡ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ ٱلشَّيَٰطِينُ ۞ تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ﴾ [الشعراء: ١٢١-١٢٢]، وعليه دَلّ قولُه تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُواْ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحۡرَ﴾ [البقرة: ١٠٢].

والثالثُ: ما يذهبُ إليه الأغتامُ(٣)، وهُو اسمٌ لفعلٍ يزعُمونَ أنهُ مِن قوَّتِه يُغيِّرُ الصُّوَرَ والطبائع، فيجعَلُ الإنسانَ حمارًا، ولا حقيقةَ لذلكَ عندَ المُحصِّلينَ، وقد تُصوِّرَ منَ السِّحرِ حُسْنُه، فقيل: إن من البيان لسحرًا، وتارةً دقّةُ فعلِه حتّى قالتِ الأطبّاءُ: الطبيعةُ ساحرة،

---

(١) «أنوار التنزيل» (٣: ٤٥٠).

(٢) في (ف): «والشفاعة»، والصوابُ ما أثبتناه، وهو على الجادة في «مفردات القرآن».

(٣) وهم العاجزون عن الإفصاحِ لما اعتَوَرَ ألسنتَهم من العُجْمةِ وسوءِ المنطق.

والساحِرِ والمَجنُون، ﴿فَضَلُّواْ﴾ في جميع ذلك ضَلالَ مَن يَطلُبُ في التِّيهِ طَريقًا يَسْلُكه فلا يَقدِرُ عليه، فهو مُتحَيِّرٌ في أمرِه لا يَدْري ما يَصنَع.

[﴿وَقَالُوٓاْ أَءِذَا كُنَّا عِظَٰمًا وَرُفَٰتًا أَءِنَّا لَمَبۡعُوثُونَ خَلۡقًا جَدِيدًا * قُلۡ كُونُواْ حِجَارَةً أَوۡ حَدِيدًا * أَوۡ خَلۡقًا مِّمَّا يَكۡبُرُ فِي صُدُورِكُمۡۚ فَسَيَقُولُونَ مَن يُعِيدُنَاۖ قُلِ ٱلَّذِي فَطَرَكُمۡ أَوَّلَ مَرَّةٖۚ فَسَيُنۡغِضُونَ إِلَيۡكَ رُءُوسَهُمۡ وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هُوَۖ قُلۡ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَرِيبًا﴾ ٤٩-٥١]

لمّا قالوا: ﴿أَءِذَا كُنَّا عِظَٰمًا﴾ قيل لهم: ﴿كُونُواْ حِجَارَةً أَوۡ حَدِيدًا﴾ فردَّ قولُه: ﴿كُونُواْ﴾، على قَولِهم: ﴿كُنَّا﴾، كأنه قيل: كُونُوا حِجارةً أو حَديدًا ولا تكونُوا عِظامًا، فإنه يَقدِرُ

وسَمَّوا الغذاءَ سِحرًا من حيثُ إنه يَدِقُّ ويَلطُفُ تأثيرُه، قال تعالى: ﴿بَلۡ نَحۡنُ قَوۡمٞ مَّسۡحُورُونَ﴾ [الحجر: ١٥] أي: مَصْروفونَ عن معرفتِنا بالسِّحر، وعليه قولُه تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مِنَ ٱلۡمُسَحَّرِينَ﴾ [الشعراء: ١٥٣]، قيل: ممّن جُعلَ لهُ سِحْرٌ، تنبيهًا أنه محتاجٌ إلى الغذاء، كقولِه تعالى: ﴿مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ يَأۡكُلُ ٱلطَّعَامَ﴾ [الفرقان: ٧]، ونبَّهَ على أنهُ بشَرٌ كما قال: ﴿مَآ أَنتَ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُنَا﴾ [الشعراء: ١٥٤]، وقيل: معناه: ممّن جُعِلَ لهُ سِحرٌ يتوصَّلُ بلُطفِهِ وبدِقّتِه إلى ما يأتي به ويدّعيه، وعلى الوجهين حُمِلَ قولُه تعالى: ﴿إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلٗا مَّسۡحُورًا﴾ [الإسراء: ٤٧]، وقولُه تعالى: ﴿فَقَالَ لَهُۥ فِرۡعَوۡنُ إِنِّي لَأَظُنُّكَ يَٰمُوسَىٰ مَسۡحُورٗا﴾، وعلى الثاني دلّ قوله تعالى: ﴿إِنۡ هَٰذَآ إِلَّا سِحۡرٞ مُّبِينٞ﴾ [سبأ: ٤٣](١).

قولُه: (﴿فَضَلُّواْ﴾ في جميعِ ذلك ضلالَ مَن يَطلُب)، إشارةٌ إلى أنّ قولَه: ﴿فَلَا يَسۡتَطِيعُونَ سَبِيلٗا﴾ تمثيلٌ، مثّلَ حال هؤلاءِ في تحيُّرِهم وضَلالِهم فيما يجادلونه في أمر النبي ﷺ بحال من ضل في التيه ويطلب طريقًا يسلكه فلا يقدر عليه والجامع التحير وعدم الدراية فيما يَصنَعُ.

قولُه: (فَردَّ قولَه: ﴿كُونُواْ﴾ على قولِهم: ﴿كُنَّا﴾)، أي: أطبقَه جَوابًا على طريقةِ المشاكَلة، المعنى: أورَدَ هذا القولَ على قولِهم: وقذَفَ بالحقِّ على باطلِهم، فإنّهم لمّا استبْعَدوا أن يُبعَثوا خَلقًا جديدًا بعدَ كونِهم عِظامًا قيلَ لهم: ﴿كُونُواْ﴾ الآنَ أبعدَ شيءٍ منَ الحياةِ، فإنّكم

---

(١) «مفردات القرآن»، ص ٤٠٠-٤٠١.

على إحيائِكُم، والمعنى: أنّكم تستبعِدونَ أن يُجدِّدَ اللهُ خَلقَكم، ويَردَّه إلى حالِ الحياةِ وإلى رُطوبةِ الحيِّ وغَضاضَتِه بعدما كُنتُم عِظاماً يابسة، معَ أنّ العِظامَ بعضُ أجزاءِ الحيّ، بل هي عَمودُ خَلْقِه الذي يُبنَى عليه سائرُه، فليسَ ببِدعٍ أن يَردَّها اللهُ بقُدرَتِه إلى حالَتِها الأولى، ولكنْ لو كُنتُم أبعَدَ شَيءٍ من الحياةِ ورُطوبَةِ الحيِّ ومن جِنْسِ ما رُكِّبَ منه البَشَر، وهو أن تَكونُوا حِجارةً يابسةً أو حَديدًا معَ أنّ طِباعَها الجَساوَةُ والصَّلابة لَكانَ قادِرًا على أن يَرُدَّكم إلى حالِ الحياة. ﴿أَوْ خَلْقًا مِّمَّا يَكْبُرُ فِي صُدُورِكُمْ﴾ يعني: أو خَلْقًا ممّا يَكبُرُ عندَكم عن قَبُولِ الحياةِ ويَعظُمُ في زَعمِكُم على الخالقِ إحياؤه، فإنه يُحْيِيه، وقيل: ما يَكبرُ في صُدورِهم: الموت، وقيل: السَّماواتُ والأرض. ﴿فَسَيُنْغِضُونَ﴾: فسيُحرِّكونَها نَحوَكَ تعجُّبًا واستهزاءً.

[﴿يَوْمَ يَدْعُوكُمْ فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِ وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾ ٥٢]

والدُّعاءُ والاستِجابةُ كِلاهُما مَجاز، والمعنى: يَومَ يَبعَثُكم فتَنبَعِثونَ مُطاوِعينَ مُنقادِينَ لا تَمتَنِعون، وقَولُه: ﴿بِحَمْدِهِ﴾ حالٌ منهم، أي: حامِدين، وهيَ مُبالَغةٌ في

ستُبعَثون، والأمرُ للتسخير، وإنّما فسَّره بقولِه: ﴿لَوْ كُنتُمْ﴾ ليُعلَمَ أنّ المرادَ بالعبارةِ الفَرْضُ والتقدير، إذْ لو أُريدَ به حقيقةُ التسخيرِ لصَاروا حِجارةً مِن غيرِ رَيْبٍ وانقَلَبوا حَديدًا من غيرِ مُكْث، فيقولُ المصنِّف: لَكانَ قادرًا على أن يَرُدَّكم إلى حالِ الحياة، لا يُطابِقُ ظاهرًا قولَه: ﴿فَسَيَقُولُونَ مَن يُعِيدُنَا﴾؛ لأنّ الكلامَ أوّلًا في حصولِ البَعْثِ لا القادرِ على البَعْث، ولذلك سألوا ثانيًا عن الباعثِ بقولِهم: ﴿مَن يُعِيدُنَا﴾ فأُجيبوا بقولِه: ﴿الَّذِي فَطَرَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾، فإنهُ منَ الأجوبةِ الدامِغة، فلذلك أنْغَضُوا رؤوسَهم قائلينَ ثالثاً: ﴿مَتَىٰ هُوَ﴾؟ وقيل: ما يَكبُرُ في صُدورِهم الموت، وهُو مَرْويٌّ عن ابنِ عبّاس رضي الله عنهما[1]، ومعناه: لو كنتُم نفْسَ الموتِ لأحيَاكُم، على المبالغة، كما يقالُ: لو كُنتُم عينَ الحياةِ لأماتَكم الله، وإلّا فالموتُ عرَضٌ لا ينقلبُ الجِسمُ إليه، ولا هُو ينقلبُ إلى ضدِّه الذي هُو الحياة.

قولُه: (والمعنى: يومَ يبعثُكم فتَنبعِثونَ مُطاوِعينَ مُنْقادين)، إشارةٌ إلى أنّ قولَه:

---

(١) وذكره الطبريُّ في «التفسير» (٩: ٩٨) عن ابن عمر أيضًا.

انقِيادِهم للبَعْث، كقَولِكَ لِمَن تأمُرُه برُكوبِ ما يَشُقُّ عليه فيتَأبّى ويتمَنَّع: ستَركَبُه وأنتَ حامِدٌ شاكر، تعني: أنّكَ تُحمَلُ عليه وتُقسَر قَسْرًا حتّى إنّك تلينُ لِينَ المُسْمِحِ الرّاغبِ فيه الحامِدِ عليه. وعن سَعيدِ بنِ جُبَير: يَنفُضونَ التُّرابَ عن رُؤوسِهم ويَقولون: سُبحانَكَ اللَّهُمَّ وبِحَمدِك. ﴿وَتَظُنُّونَ﴾: وتَرَونَ الهَوْل، فعِندَهُ تَستَقصِرونَ مُدّةَ لُبثِكم في الدُّنيا، وتَحسِبُونَها يَومًا أو بعضَ يوم. وعن قَتادة: تحاقَرَتِ الدُّنيا في أنفُسِهم حينَ عايَنُوا الآخِرة.

[﴿وَقُل لِّعِبَادِي يَقُولُوا۟ ٱلَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ۚ إِنَّ ٱلشَّيْطَٰنَ يَنزَغُ بَيْنَهُمْ ۚ إِنَّ ٱلشَّيْطَٰنَ كَانَ لِلْإِنسَٰنِ عَدُوًّا مُّبِينًا ۞ رَّبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ ۖ إِن يَشَأْ يَرْحَمْكُمْ أَوْ إِن يَشَأْ يُعَذِّبْكُمْ ۚ وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا﴾ ٥٣-٥٤]

﴿وَقُل لِّعِبَادِي﴾: وقُلْ للمُؤمِنين ﴿يَقُولُوا۟﴾ للمُشرِكينَ الكلمةَ ﴿ٱلَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ وألْيَنُ ولا يُخاشِنُوهم، كقَولِه: ﴿وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [النحل: ١٢٥]، وفَسَّرَ

﴿يَوْمَ يَدْعُوكُمْ فَتَسْتَجِيبُونَ﴾ تمثيلٌ، على مِنوالِ قولِه تعالى: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ في أنْ لا دُعاءَ ثَمّ. قال القاضي: استعارَ لهُما الدُّعاءَ والاستجابةَ للتنبيهِ على سُرعتِهما وتيسُّرِ أمرِهما، وأنّ المقصودَ منهُما الإحضارُ للمحاسَبة والجزاء(١).

قولُه: (تَلينُ لِينَ المُسْمِحِ) أي: المُنقاد، يقال: أسْمَحَتْ قَرونَتُه، أي: ذَلّت نفْسُه وتابعَت. «الأساس»: أسمَحتْ قَرونتُه: إذا تبِعتْه نفسُه وأطاعتْهُ.

قولُه: (لِينَ المُسْمِحِ) فيه تمثيلٌ معَ رائحةٍ من التهكُّم.

قولُه: (﴿يَقُولُوا۟﴾ للمشركينَ الكلمةَ ﴿ٱلَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ وألْيَنُ)، والذي يدُلُّ على أنّ المرادَ منه المشركونَ أنه تعالى لمّا أمرَ نبيَّهُ ﷺ في أنْ لا يُخاشِنَ المشركينَ في الرَّدِّ عليهم ويُجادِلَهم بالتي هِيَ أحسَنُ في الأجوبةِ الثلاثةِ في أمرِ البَعْث، أمرَهُ بأنْ يُعلمَ المؤمنينَ سلوكَ هذه

---

(١) «أنوار التنزيل» (٣: ٤٥١).

﴿الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ بِقولِه: ﴿رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ إِن يَشَأْ يَرْحَمْكُمْ أَوْ إِن يَشَأْ يُعَذِّبْكُمْ﴾ يعني: يَقُولُوا لهم هذه الكَلِمةَ ونَحوَها، ولا يقولوا لهم: إنّكم من أهلِ النّار، وإنّكم مُعذَّبون وما أشبَهَ ذلك ممّا يَغيظُهم ويُهيِّجُهم على الشرّ، وقَولُه: ﴿إِنَّ الشَّيْطَانَ يَنزَغُ بَيْنَهُمْ﴾ اعتِراض، يعني: يُلقي بينَهمُ الفَسادَ ويُغري بعضَهم على بعض؛ لتقعَ بينهم المُشارّةُ والمُشاقّة. ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا﴾ **أي: ربًّا مَوْكُولًا إليك أمْرُهم** تَقسِرُهم على الإسلام وتُجبِرُهم عليه، وإنّما أرسَلْناكَ بَشيرًا ونذيرًا، فدارِهم ومُرْ أصحابَك بالمُداراةِ والاحتِمالِ **وتَركِ المُحاقّةِ** ....

الطريقة، وأن يَستَنّوا بسُنّتِه، وذلك أنهم لمّا أنكَروا البَعْثَ إنكارًا بليغًا بقولِهم: ﴿أَإِذَا كُنَّا عِظَامًا وَرُفَاتًا أَإِنَّا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا﴾ أمرَهُ بأنْ يُجيبَهم بقولِه: ﴿قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا﴾، أي: لا بُدَّ منَ البَعْثِ للجَزاءِ الموعود، ولا مجالَ للاستبعاد، إذْ لو صِرتُم أبعدَ شيءٍ منَ الحياةِ فإنّكم مبعوثونَ له، كقولِه تعالى: ﴿إِنَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ لِيَجْزِيَ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [يونس: ٤] إلى آخرِه، وعندَ ذلك لا بُدَّ أن يقولوا: هَبْ أنهُ كذلك، فمنِ الذي يَقدِرُ على هذا الأمرِ العظيم؟ فأُمِرَ بأنْ يُجيبَهم بقولِه: هُو الذي شاهَدتُم منهُ أعظمَ مِن هذا، وهُو إخراجُكم منَ العدَمِ إلى الوجود. ثُمّ إنّهم إذا قالوا مُستهزِئينَ: سلَّمْنا ذلك، فمتى إرساؤها؟ فقُلْ لهم: ﴿عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي﴾ ولعلّ مجيئَها قد قرُب، لكنّ أمارتَها: ﴿يَوْمَ يَدْعُوكُمْ فَتَسْتَجِيبُونَ﴾ لهُ[1]. وأمّا حُسنُ هذه الأجوِبة وسُلوكُ طريقةِ اللّين فيها فإنهّم ما أورَدوا[2] تلك الأسئلةَ للاسترشاد، بل للعِنادِ والاستهزاءِ البليغ والانحرافِ عن الطريقِ المستقيم، لكنْ أُخرِجت الأجوبةُ على مِنوالِ الجِدِّ والطريقِ السَّوِيّ، وعدَمِ المبالاةِ بالاستهزاءِ أو الإنكار.

قولُه: (**المُشارَّةُ**)، المفاعَلَة، منَ الشرّ. **الجوهري**: المُشارّةُ: المُخاصَمة.

قولُه: (**وتَرْكِ المُحاقّةِ**)، **الجَوهريّ**: حاقَّه: إذا خاصَمَهُ وادّعى كلُّ واحدٍ منهُما الحَقَّ، فإذا غلَبَهُ قيل: حقَّه.

---

(١) في (ف): «بحَمْدِه». وهو صواب.

(٢) في (ف): «أرادوا».

والمُكاشَفة، وذلك قَبلَ نُزولِ آيةِ السَّيف، وقيل: نَزلَتْ في عُمرَ رَضِيَ اللهُ عنه: شَتمَهُ

قولُه: (**والمُكاشفة**) هِيَ مِن كاشَفَهُ العَداوة، أي: بادأه[1] بها.

قولُه: (﴿وَكِيلًا﴾ **أي: ربًّا موكولًا إليك أمرُهم**)، إلى قولِه: «فدارِهم ومُرْ أصحابَك بالمُداراةِ» إشارةٌ إلى نَظْم الآيات، وفي سُلوكِه صعوبة، قد رمَزَ إليه رَمْزًا خفيًّا لا يكادُ يُدرَكُ في بَدْءِ الفِكرة. فقولُه تعالى: ﴿رَّبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ إِن يَشَأْ يَرْحَمْكُمْ أَوْ إِن يَشَأْ يُعَذِّبْكُمْ﴾ مَقولٌ لقولِه: ﴿يَقُولُوا۟ ٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾ توطئةٌ وتمهيد له. وقولُه: ﴿إِنَّ ٱلشَّيْطَٰنَ لَكُمْ عَدُوٌّ﴾ الآية، اعتراضٌ بينَ المفسِّر والمفسَّر. وقولُه: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا﴾ كالتذييلِ لمجموعِ مُجادَلتِه معَ المشركين، وأمْرِهِ المؤمنينَ بها مِن لدُنْ قولِه: ﴿وَقَالُوٓا۟ أَءِذَا كُنَّا عِظَٰمًا﴾ إلى هاهنا. وقولُه: ﴿وَرَبُّكَ أَعْلَمُ بِمَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [الإسراء: ٥٥] كما قال، رَدَّ على المشركينَ في إنكارِهم واستبعادِهم أمْرَ النبُوّةِ بعدَ الردِّ على استبعادِهم أمر البَعث بقولِهم: ﴿وَقَالُوٓا۟ أَءِذَا كُنَّا عِظَٰمًا﴾، وذلك أنهُ تعالى لمّا استجهَلَهم بقولِه: ﴿ٱنظُرْ كَيْفَ ضَرَبُوا۟ لَكَ ٱلْأَمْثَالَ﴾ وأرادَ قولَهم: إنّك شاعرٌ وساحرٌ ومجنون، وحَكى عنهم مجادلاتِهم، أتى بنَوعٍ آخَرَ منَ الكلامِ الدّالِّ على رَدِّهمُ استبعادَهم نُبوّةَ محمّدٍ صلَواتُ الله عليه وسلم، وأنه كيفَ يكون يتيمُ أبي طالب نبيًّا، وأنْ يكونَ العُراةُ والجياعُ أصحابَه، فقيل له: إن كانوا لا يَعلَمونَ كيفيّةَ نُبُوّتِك، وتقدُّمَ أصحابِك في الدِّين، فاعلَمْ أنّ ربَّك عالمٌ بأحوالِ مَن في السماواتِ والأرض وبمقاديرِهم وبها يَستأهلُ كلُّ واحدٍ منهُم منَ الفَضْل، ولذلك تفاوَتَت مَراتبُ الأنبياء، فبعضُهم أفضلُ مِن بعض، ألا تَرى كيف اصطَفَيْناكَ مِن بينِهم وجعَلْناك خاتمًا لهم، وجعَلْنا أمّتَكَ خيرَ الأُمَم، وهذه المَنقبةُ ثابتةٌ لكَ في الكُتبِ السالفة، منها الزَّبور، قال اللهُ تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِى ٱلزَّبُورِ مِنۢ بَعْدِ ٱلذِّكْرِ أَنَّ ٱلْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِىَ ٱلصَّٰلِحُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٥]، ومِثلُه قولُه تعالى: ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَٰتٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣].

قولُه: (**وقيل: نزلَت في عُمرَ رضيَ اللهُ عنه**[2]): عطفٌ على قولِه: «وقُلْ للمؤمنيَن:

---

(١) في (ف): «ناداه» بالنون.

(٢) انظر: «أسباب النزول» للواحدي، ص٣٣٣.

رَجلٌ فأمرَهُ اللهُ بالعَفو. وقيل: أفرَطَ إيذاءُ المُشرِكينَ للمُسلِمينَ فشكَوْا إلى رسولِ الله ﷺ؛ فنزَلَتْ. وقيل: **الكَلِمةُ التي هيَ أحسَن: أن يَقولوا: يَهدِيكُمُ الله**، يَرحَمُكم الله. وقرأ طَلحة: (يَنْزِعُ) بالكَسْر، وهما لُغَتان، نحو: يَعْرُشونَ ويَعْرِشون.

[﴿ وَرَبُّكَ أَعْلَمُ بِمَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِۗ وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ عَلَىٰ بَعْضٍۖ وَءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ زَبُورًا ﴾ ٥٥].

هو رَدٌّ على أهلِ مَكّةَ في إنكارِهم واستِبعادِهم أن يكونَ يَتيمُ أبي طالبٍ نبيًّا، وأن تكونَ العُراةُ الجوَّعُ أصحابَه، كصُهَيبٍ وبلالٍ وخَبّاب وغَيرِهم، دونَ أن يكونَ ذلك في بَعضِ أكابرِهم وصَناديدِهم، يعني: ورَبُّك أعلَمُ بمَن في السَّماواتِ والأرضِ وبأحوالِهم ومَقاديرِهم وبما يَستأهِلُ كلُّ واحِدٍ منهم. وقولُه: ﴿وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ إشارةٌ إلى تَفضيلِ رَسولِ الله ﷺ، وقَولُه: ﴿وَءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ زَبُورًا﴾ **دَلالةٌ على وَجهِ تَفْضيلِه**؛ وهو أنه خاتَمُ الأنبياء، **وأنّ أُمّتَه خَيرُ الأُمَم**؛ لأنّ ذلكَ مَكتوبٌ في زَبُورِ

يقولوا للمشركين»، فعلى هذا ﴿ رَّبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ ﴾ لا[1] يكونُ تفسيرًا ﴿لِلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾[2]، ويكونُ معناه نحوَ ما قال: «يهديكمُ الله، يَرحَمُكمُ الله».

قولُه: (**وقيل: الكلمةُ التي هِيَ أحسَن: أن يقولوا: يَهديكمُ الله**)، فعلى هذا قولُه: ﴿إِنَّ ٱلشَّيْطَٰنَ يَنزَغُ بَيْنَهُمْ﴾ يكونُ تعليلًا للأمرِ بقولِه: ﴿قُل﴾، أي: قُلْ لهم أن يُجامِلوا في القَوْلِ ولا يُخاشِنوا ولا يُبالِغوا في الجِدالِ؛ لئلّا تُنفِّرَ المشركينَ بنَزْغِه ويُلبِسَهم جِلدَ النَّمِرِ ولا يورِّثَ المؤمنين الخُيَلاء؛ لأنّ المجادَلةَ الباطلةَ ممّا تُفسِدُ ذاتَ البَيْن، فيكونُ قولُه: ﴿ رَّبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ ﴾ خِطابًا للمؤمنينَ ليَترُكوا المِراءَ، ويؤيِّدُه قولُه: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا ﴾ يعني: إذا لم تكنْ أنتَ وكيلًا على المشرِكينَ فالمؤمنونَ أحْرى به.

قولُه: (﴿وَءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ زَبُورًا ﴾) **دِلالةٌ على وَجْهِ تفضيلِه**) إلى قولِه: (**وإنّ أُمّتَه خيرُ الأُمَم**)،

(١) سقط لفظ (لا) من (ف).

(٢) في (ح): «أقوم».

داود؛ قالَ اللهُ تَعالى: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِن بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٥]؛ وهُم مُحَمَّدٌ وأُمَّتُه. فإنْ قُلت: هلّا عرَّفَ الزَّبورَ كما عرَّف في قَولِه: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ﴾ [الأنبياء: ١٠٥]! قُلت: يَجوزُ أن يكونَ الزَّبورُ وزَبور، **كالعَبّاسِ وعبّاس**، والفَضْلِ وفَضْل، وأن يُريد: وآتينا داودَ بعضَ الزُّبر؛ وهيَ

ووَجْهُ الدِّلالةِ أنهُ سبحانه وتعالى عطف ﴿وَآتَيْنَا دَاوُودَ زَبُورًا﴾ على قولِه: ﴿فَضَّلْنَا﴾ على طريقِ الوجودِ والحصولِ وعَوْلِ التعليل إلى ذِهنِ البليغ، كأنهُ تعالى قال: نحن أجمَلْنا بيانَ تفضيلِ بعضِهم على بعض، ونحنُ فصَّلْناهُ بأنْ بَيَّنّا ذلك فيما أعطَيْنا عبدَنا داودَ منَ الزَّبورِ، وفيه أنَّ الأرضَ يَرِثُها عباديَ الصَّالحونَ، وإلى التعليلِ الإشارةُ بقولِه: لأنّ ذلك مكتوبٌ في زَبورِ داود عليه السلامُ، ونحوُه في التعويلِ إلى الذِّهن: ما رُوِيَ أنّ المنصورَ وعَدَ الهُذَليَّ بجائزةٍ ونَسِي، وحجّا معًا، ومَرّا في المدينةِ ببَيْتِ عاتِكة، فقال: يا أمير المؤمنين، هذا بيت عاتكة الذي يقولُ فيه الأحوَصُ:

يا بَيْتَ عاتكةَ الذي أتعزَّلُ(١)

فأنكرَ عليه ذلك، فلمّا رجع أمرَّ القصيدةَ التي فيها هذا المِصراعُ على قلبِه، فإذا فيها(٢):

وأراكَ تفعَلُ ما تقولُ وبعضُهمْ مَذِقُ اللّسانِ يقولُ ما لا يفعَلُ

فذكَرَ المواعيدَ وأنجَزَ لهُ واعتذَرَ إليه، ويُسَمّى هذا الأسلوب بالتلميح(٣).

قولُه: (**كالعبّاسِ(٤) وعَبّاس**)، قال أبو البقاء: إنهُ علَمٌ، يقال: زَبورٌ والزَّبور، كما يقال: عَبّاسٌ والعَبّاس، أو هُو نكِرةٌ، أي: كِتابًا مِن جُملةِ الكتُب(٥)، وقال القاضي: الزَّبورُ في

---

(١) للأحوصِ في «ديوانه»، ص١٦٦، وتمامُ البيت:

حذَرَ العِدى وبكَ الفؤادُ مُوكَّلُ

(٢) في (ح): «في القصيدة المذكورة».

(٣) في (ح) و(ط): «بالتمليح»، والصوابُ ما أثبتناه، وهو الموافق لما ذكره الطيبي في كتابه «التبيان» ص٢١٠، وذكر القِصّة بتمامِها.

(٤) في (ح): «العباس»، وهو خطأ.

(٥) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٢٥).

الكُتُب، وأن يريدَ ما ذكرَ فيه رَسُولُ الله ﷺ من الزَّبور، فسَمَّى ذلك زَبُورًا؛ لأنه بعضُ الزَّبور، كما سَمّى بعضَ القُرآنِ قُرآناً.

[﴿ قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِهِۦ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ ٱلضُّرِّ عَنكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا * أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓ ۚ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا ﴾ ٥٦ - ٥٧]

﴿ قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِهِۦ ﴾: همُ الملائكة. وقيل: عيسى بنُ مَريَم، وعُزَير. وقيل: نَفَرٌ من الجنّ، عَبدَهُم ناسٌ من العَرَبِ ثُمّ أسلَمَ الجِنُّ ولـم يَشعُروا، أي: ادعُوهم فهم لا يَستطيعونَ أن يَكشِفُوا عنكم الضُرَّ من مرضٍ أو فَقْرٍ أو عذاب، ولا أن يُحوِّلُوه من واحِدٍ إلى آخَر أو يُبدِلُوه، و﴿ أُو۟لَٰٓئِكَ ﴾ مُبتَدأ، و﴿ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ ﴾ صِفَتُه، و﴿ يَبْتَغُونَ ﴾ خَبرُه، يعني: أنّ آلهتهم أُولئكَ يَبتَغُونَ الوسيلةَ ـ وهي القُربةُ ـ إلى الله عزَّ وجلّ. و﴿أَيُّهُمْ ﴾ بَدلٌ من واوِ ﴿يَبْتَغُونَ ﴾، و«أيُّ» مَوصولة، أي: يَبتَغي مَن هُوَ أقرَبُ منهم وأزْلَفُ الوَسيلةَ إلى الله، فكيفَ بغَيرِ الأقرب! **أو ضَمَّنَ «يبتغُونَ الوَسيلة» مَعنى: يَحرِصُون،** ....

الأصل فَعولٌ للمفعول، كالحَلوب، أو المصدَر كالقَبول، ويُؤيِّدُه قراءةُ حمزةَ بالضَّمِّ، فهُو كالعبّاسِ والفَضْل[1].

قولُه: (**أو ضَمَّنَ «يبتَغونَ الوسِيلةَ» معنى: يَحرِصون**)، معنى الجُملةِ كما هِيَ بمعنى: يَحرِصون. قالَ صاحبُ «التقريب»: أيُّ: موصولةٌ، وهُو بدَلٌ مِن واوِ يَبتغون، أي: آلهتُهم أولئك يَبتغي مَن هُو أقربُ مِنهم الوسيلةَ إلى الله، فكيفَ بغيرِ الأقربِ، أو ﴿أَيُّهُمْ ﴾ استفهام، وضُمِّنَ يَبتغون الوَسيلةَ معنى يَحرِصون، أي: يَحرِصونَ أيُّهم يكونُ أقربَ إلى الله بالطاعةِ وزيادةِ الخَيرِ، فعلى الأوّل: يَطلُبُ مَن هُو أقربُ الوسيلة، وعلى الثاني: يَطلُبُ آلهتُهم أي:

(١) «أنوار التنزيل» (٣: ٤٥٢).

أن يكونوا أقرَبَ[١] إلى الله[٢] بما هو وَسيلة. وقال أبو البقاء: ﴿أَيُّهُمْ﴾: مبتدأٌ، و﴿أَقْرَبُ﴾: خبَرُه، وهُو استفهام، والجُملةُ في موضع نَصْبٍ بـ﴿يَدْعُونَ﴾، ويَجوزُ أن يكونَ ﴿أَيُّهُمْ﴾ بمعنى الذي، وهُو بدَلٌ منَ الضّميرِ في ﴿يَدْعُونَ﴾[٣].

واعلَمْ أنّ لهُم في مثلِ هذا مذهبَيْن: أحدُهما: أنّ ﴿أَيُّهُمْ﴾ استفهام، وهُـو مذهبُ الخليل. وثانيهما: هي موصولةٌ، وصَدْرُ الصِّلة محذوف، وإليه ذهبَ سِيبويهِ، وسيجيءُ تمامُ تقريرِه في قولِه: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾ فالوَجْهُ الأوّلُ في «الكشّاف» محمولٌ على مذهَبِ سيبويه، ولذلك صَرّحَ بذِكرِ صَدْرِ الصِّلة، وقال: «يبتغي مَن هُو أقرَبُ منه». والثاني على مذهبِ الخليل، حيث قال: «يَحرِصونَ أيُّهم»، ولا بُدَّ مِن تقديرِ متعلِّقٍ بـ«يَحرِصون»، كقولِه تعالى: ﴿حَرِيصٌ عَلَيْكُم﴾ [التوبة: ١٢٨]، ﴿إِن تَحْرِصْ عَلَىٰ هُدَىٰهُمْ﴾ [النحل: ٣٧]، ومِن تأويلِ الإنشائيِّ لتصحيحِ استقامتِه بأن يقال: يحرصون على ما يقال فيهم: أيهم[٤] أقرَبُ إلى الله: بسببِه منَ الطاعة ازديادِ الخير، ففي الآيةِ تقديمٌ وتأخير؛ لأنّ قولَه: ﴿إِلَىٰ رَبِّهِمُ﴾ حينَئذٍ متعلِّقٌ بـ﴿أَقْرَبُ﴾، كما قُدِّرَ في قولِه: «تَحرِصونَ أيُّهم أقرَبُ إلى الله».

وأمّا قولُ أبي البقاء: والجُملةُ نَصْبٌ بـ«يَدْعون» فتقديرُه: أنّ آلهتَهم أولئك يَدْعونَ إلى الله، الذين يقالُ فيهم: أيُّهم أقـرَبُ إلى الله؛ لأنّهُمُ الذين ينتفعونَ بالدّعوة، كقولِه: ﴿وَأَنذِرْ بِهِ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ﴾ [الأنعام: ٥١]، وقوله: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرُ مَن يَخْشَىٰهَا﴾ [عبس: ٤٥]، وقوله: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢]. ويجوزُ أن يُقَدَّرَ: أولئك يَدْعونَ إلى الهُدى، وإلى ما يقالُ فيه: أيُّهم أقرَبُ إلى الله بسببِه منَ العبادةِ والطاعةِ يَبتَغونَ إلى ربِّهِمُ الوسيلةَ بتلك الدَّعوة، فقُدِّمَ «يبتغون» اهتمامًا، والله أعلم.

(١) من قوله: «منهم الوسيلة إلى الله، فكيف بغير الأقرب» إلى هنا سقط من (ط).

(٢) من قوله: «بالطاعة، وزيادة الخير» إلى هنا سقط من (ح).

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٢٥) وزاد: وفيها كلامٌ طويلٌ يُذكَرُ في «مريم».

(٤) قوله: «بأن يقال: يحرصون على ما يقال فيهم أيهم» سقط من (ح).

فكأنه قيل: يَحرِصُونَ أيُّهم يكونُ أقرَبَ إلى الله، وذلك بالطّاعةِ وازدِيادِ الخَيرِ والصَّلاح، ويَرجُون، ويَخافون، كما غيرُهم من عِبادِ الله، فكيفَ يَزعُمونَ أنّهم آلهة؟! ﴿إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ﴾ حَقيقًا بأن يَحذَرَه كُلُّ أَحدٍ من مَلَكٍ مُقرَّبٍ ونَبيٍّ مُرسَل، فَضلًا عن غَيرِهم.

[﴿وَإِن مِّن قَرْيَةٍ إِلَّا نَحْنُ مُهْلِكُوهَا قَبْلَ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ أَوْ مُعَذِّبُوهَا عَذَابًا شَدِيدًا ۚ كَانَ ذَٰلِكَ فِى ٱلْكِتَٰبِ مَسْطُورًا﴾ ٥٨]

﴿نَحْنُ مُهْلِكُوهَا﴾: بالمَوتِ والاستِئصال. ﴿أَوْ مُعَذِّبُوهَا﴾: بالقَتلِ وأنواعِ العَذاب. وقيل: الهلاكُ للصّالحة، والعَذابُ للطّالِحة. وعن مُقاتِل: وَجدتُ في كُتبِ الضحّاكِ بنِ مُزاحِمٍ في تَفسيرِها: أمّا مكّةُ فيُخرِّبُها الحبشة، وتَهلِكُ المَدينةُ بالجوع، والبَصرَةُ بالغَرَق، والكُوفَةُ بالتُّرْك، والجِبالُ بالصَّواعقِ والرَّواجِف، وأمّا خُراسانُ فعَذابُها ضُروب. ثُمّ ذَكرَها بَلَداً بَلَداً. ﴿فِى ٱلْكِتَٰبِ﴾: في اللَّوحِ المحفوظ.

[﴿وَمَا مَنَعَنَآ أَن نُّرْسِلَ بِٱلْءَايَٰتِ إِلَّآ أَن كَذَّبَ بِهَا ٱلْأَوَّلُونَ ۚ وَءَاتَيْنَا ثَمُودَ ٱلنَّاقَةَ مُبْصِرَةً فَظَلَمُوا۟ بِهَا ۚ وَمَا نُرْسِلُ بِٱلْءَايَٰتِ إِلَّا تَخْوِيفًا﴾٥٩]

استُعِيرَ المَنعُ لتَركِ إرسالِ الآياتِ من أجْلِ صارِفِ الحكمة. و﴿أَن﴾ الأُولى:

قولُه: (كما غَيْرُهم)، أي: كغيرِهم، «ما»: كافّةٌ، أي: كما هُو غيرُهم.

قولُه: (بأنْ يَحذَرَهُ كلُّ أحدٍ مِن ملَكٍ مُقرَّب)، هذا العمومُ يُعطيه معنى التعليل، والعمومُ الذي في إطلاقِ قولِه: ﴿مَحْذُورًا﴾.

قولُه: (والجبالُ بالصَّواعِق)، وفي الحاشية: الجبالُ: منَ الرّيِّ إلى بغدادَ.

قولُه: (استُعيرَ المَنْعُ لتَرْكِ إرسالِ الآيات)؛ لأنّ أصلَ المعنى: وما تَركْنا إرسالَ الآياتِ التي اقترحَتْها قُريشٌ، إلّا لأجْلِ عِلمِنا السّابقِ والتقديرِ الماضي، وهُو تأخيرُ أمرِ مَن بُعِثَ إليهِم إلى يوم القيامة، ولمّا كانَ الصّارِفُ وهُو العِلمُ والتقديرُ قويًّا، استُعيرَ المَنْعُ للتَّرْك، وذلك أنّ المَنْعَ حقيقةً هُو صَرْفُ الغيرِ عن فعلٍ يفعَلُه، وذلك في حقِّ الفاعلِ المختارِ مُحال، فوجَبَ الحَمْلُ على المَجاز.

مَنصُوبة، والثانية: مَرفوعة، تَقديرُه: وما مَنعَنا إرسالَ الآياتِ إلّا تَـكذيبُ الأوّلين، والمراد: الآياتُ التي اقترَحتْها قُريشٌ من قَلبِ الصَّفا ذَهبًا، ومِن إحياءِ المَوتى وغَيرِ ذلك، وعادةُ اللهِ في الأُمَمِ أنّ مَن اقترَحَ منهم آيةً فأُجيبَ إليها ثُمَّ لـم يُؤمِنْ أن يُعاجِلَ بعَذابِ الاستِئصال. فالمعنى: وما صَرَفنا عن إرسالِ ما يَقترِحُونه منَ الآياتِ إلّا أن كذَّبَ بها الذينَ هُم أمثالُهم منَ المَطبوعِ على قُلوبِهم، كعادٍ وثَمُود، وأنها لـو أُرسِلَتْ لكَذَّبوا بها تكذيبَ أُولئك وقالوا: هذا سِحرٌ مُبين، كما يَقُولونَ في غَيرِها، واستَوجَبُوا العَذابَ المُستأصِل، وقَد عَزَمْنا أن نُؤخِّرَ أمْرَ من بُعِثتَ إليهم إلى يَوم القِيامة. ثُمّ ذَكَرَ من تِلكَ الآياتِ ـ التي اقترَحَها الأوّلونَ ثُمّ كذَّبوا بها لـمّا أُرسِلَتْ فأُهلِكوا ـ واحِدةً؛ وهي ناقةُ صالح؛ لأنّ آثارَ هَلاكِهم في بلادِ العرَبِ قَريبةٌ من حُدودِهم يُبصِرُها صادِرُهم ووارِدُهم ﴿مُبۡصِرَةً﴾ بيِّنة. وقُـرِئ: (مَبْصَرةً) بفَتحِ الميم. ﴿فَظَلَمُواْ بِهَا﴾: فكَفَرُوا بها. ﴿وَمَا نُرۡسِلُ بِٱلۡأٓيَٰتِ﴾ إنْ أرادَ بها الآياتِ المُقترَحة؛ فالمعنى: لا نُرسِلُها ﴿إِلَّا تَخۡوِيفٗا﴾ من نُزولِ العَذابِ العاجِلِ كالطَّليعةِ والمُقدّمةِ له، فإن لم يَخافوا: وَقعَ

قولُه: (أنّ منِ اقترَحَ)، «أنّ» معَ اسمِها وخبَرِها: خبرُ «وعادةُ الله»، وخبرُ «أنّ»: «أنْ يعاجَلَ».

قولُه: (وأنّها لو أُرسِلت): عطفٌ على قولِه: «إنْ كذّبَ بها الأولون الذينَ هُم أمثالُهم»، على مِنوالِ: أعجَبَني زيدٌ وكرَمُه.

قولُه: (وقُرِئَ: «مَبْصَرةً» بفَتْحِ الميم). قال أبو البقاء: أي: تَبصِرةً[1].

قولُه: (لا نُرسِلُها ﴿إِلَّا تَخۡوِيفٗا﴾ مِن نزولِ[2] العذابِ العاجل). الرّاغب: الآياتُ هاهنا قيل: إشارةٌ إلى الجَرادِ والقُمَّلِ ونحوِهما منَ الآياتِ التي أُرسِلتْ إلى الأُمَمِ المتقدِّمة،

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٢٦).

(٢) في (ح): «لنزولِ» بحذف «مِن».

عليهم؛ وإن أرادَ غيرَها؛ فالمعنى: وما نُرسِلُ ما نُرسِلُ من الآياتِ ـ كآياتِ القُرآنِ وغَيرِها ـ إلّا تخويفًا وإنذارًا بعَذابِ الآخِرة.

[﴿ وَإِذْ قُلْنَا لَكَ إِنَّ رَبَّكَ أَحَاطَ بِٱلنَّاسِۚ وَمَا جَعَلْنَا ٱلرُّءْيَا ٱلَّتِيٓ أَرَيْنَٰكَ إِلَّا فِتْنَةً لِّلنَّاسِ وَٱلشَّجَرَةَ ٱلْمَلْعُونَةَ فِي ٱلْقُرْءَانِۚ وَنُخَوِّفُهُمْ فَمَا يَزِيدُهُمْ إِلَّا طُغْيَٰنًا كَبِيرًا ﴾ ٦٠]

﴿ وَإِذْ قُلْنَا لَكَ إِنَّ رَبَّكَ أَحَاطَ بِٱلنَّاسِ ﴾: واذكُرْ إذ أوحَيْنا إليك أنّ ربَّكَ أحاطَ بقُرَيش، يعني: بشَّرْناكَ بوَقعةِ بَدر، وبالنُّصرةِ عليهم؛ وذلكَ قَولُه: ﴿ سَيُهْزَمُ ٱلْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ ٱلدُّبُرَ ﴾ [القمر: ٤٥]، ﴿ قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ سَتُغْلَبُونَ وَتُحْشَرُونَ ﴾ [آل عمران: ١٢]، وغَيرُ ذلك، فجَعَلَهُ كأنْ قَد كانَ ووُجِد، فقال: ﴿أَحَاطَ بِٱلنَّاسِ﴾ على عادَتِه في إخبارِه. وحينَ تزاحَفَ الفريقانِ يومَ بَدرٍ **ورسولُ الله ﷺ في العَريشِ** مع أبي

فنبَّهَ أنّ ذلكَ إنّما يُفعَلُ بمَن يفعَلُه تخويفًا، وذلك أخَسُّ[١] المنازِلِ للمأمورينَ، فإنّ الإنسانَ يتَحرّى فعلَ الخَيرِ لأحدِ ثلاثةِ أشياء: إمّا أن يتحرّاهُ لرغبةٍ أو لرَهْبة، وهُو أدنى منزِلة، وإمّا أن يتحرّاهُ لَمحمَدة، وإمّا أن يتحرّاهُ للفضيلة، وهُو أن يكونَ ذلك الشيءُ في نفسِه فاضلًا، وذلك أشرَفُ المنازِل، فلمّا كانت هذه الأُمّةُ خيرَ أُمّةٍ رفَعَهم عن هذه المنزلةِ، ونبَّهَ أنه لا يعمّهم بالعذاب، وإن كانت الجهلة منهم كانوا يقولون: ﴿فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ أَوِ ٱئْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ [الأنفال: ٣٢]، وقيل: الآياتُ إشارةٌ إلى الأدلة، ونبّه[٢] أنه يَقتَصِرُ معَهم على الأدِلّةِ ويُصانونَ عنِ العذابِ الذي يَستعجِلونَه[٣].

قولُه: (**ورسولُ الله ﷺ في العَريش**)، **الجَوهريّ**: العَريشُ: ما يُستظَلُّ به. رَوَينا في «صحيح البخاريِّ»، عن ابنِ عبّاس، أنّ رسولَ الله ﷺ قال وهُو في قُبّةٍ يوم بَدْر: «اللهُمَّ أنشُدُكَ عهدَكَ ووعدَكَ، اللهُمَّ إنْ تشأْ لا تُعبَدِ اليوم»، فأخَذَ أبو بكرٍ رضي الله عنه بيدِه، فقال: حسبُك[٤].

(١) في (ح): «أحسَنُ» بالحاء والنون، وهو تحريفٌ شنيع، وفي (ط): «أخصّ».
(٢) من قوله: «أنه لا يعمهم بالعذاب، وإن كانت الجهلة» إلى هنا سقط من (ح).
(٣) «مفردات القرآن»، ص١٠٢.
(٤) أخرجه البخاريّ (٣٩٥٣).

بكرٍ رضيَ اللهُ عنه كانَ يَدعو ويقول: «اللَّهمَّ إنّي أسألُكَ عهدَكَ ووَعدَك»، ثُمّ خرجَ وعليه الدِّرعُ يحرِّضُ الناسَ ويقول: ﴿سَيُهۡزَمُ ٱلۡجَمۡعُ وَيُوَلُّونَ ٱلدُّبُرَ﴾، ولَعلَّ اللهَ تعالى أراهُ مَصارِعَهم في مَنامه، فقَد كانَ يَقولُ حينَ وَردَ ماءَ بدر: «والله لَكأنّي أنظرُ إلى مَصارعِ القَوم»، **وهو يُومِئُ إلى الأرضِ ويَقـول: «هذا مَصرَعُ فُلان، هذا مَصرَعُ فُلان»، فتَسامعَتْ قُرَيشٌ** بما أُوحِيَ إلى رَسولِ الله ﷺ من أمْـرِ يَوم بَـدرٍ وما أُرِيَ في مَنامِه من مَصارِعِهم، فكانُـوا يَضحَكُونَ ويَستَسخِرونَ ويَستَعجِلونَ بـه استهـزاء، وحين سَمِعُوا بقَولِه: ﴿إِنَّ شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ * طَعَامُ ٱلۡأَثِيمِ﴾ [الدخان: ٤٣-٤٤]،

قولُه: (**وهُو يُومِئُ إلى الأرض، ويقولُ: هذا مصرَعُ فُلان**). رَوى مسلمٌ وأبو داودَ، عن أنس، قال: قالَ رسولُ الله ﷺ: «هذا مَصْرَعُ فلان»، ويضَعُ يدَهُ على الأرضِ هاهُنا وهاهُنا. قال: فما ماطَ أحدُهم عن مَوضعِ يد رسولِ الله ﷺ[1]. ماط، أي: بعُدَ وذهَبَ.

قولُه: (**فتَسامعَت**)، هُو متّصلٌ بقولِه: «ولعلّ اللهَ» وما عُطِفَ عليه مِن قولِه: «وحينَ تزاحف الفريقانِ» بدليلِ قولِه من أمْرِ بَدْرٍ، وما أُرِيَ في مَنامِه، والمعطوفُ والمعطوفُ عليه تفسيرانِ لقولِه تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ أَحَاطَ بِٱلنَّاسِ﴾، ولقولِه: ﴿وَمَا جَعَلۡنَا ٱلرُّءۡيَا ٱلَّتِيٓ أَرَيۡنَٰكَ﴾، و«جعَلوها سُخْريةً»: عاملُ «حينَ سمِعوا»، وهُو تأويلٌ لقولِه: ﴿وَٱلشَّجَرَةَ ٱلۡمَلۡعُونَةَ فِي ٱلۡقُرۡءَانِ﴾.

وأمّا قولُه: «حينَ تزاحف»، فظَرْفٌ لقولِه: «يَدْعو ويقولُ»، كما أنّ قولَه: «حينَ وردَ ماءَ بدر»: ظَرْفُ «يقولُ»، أي: كانَ يَدعو ويقولُ حينَ تزاحَفَ الفريقانِ: اللهُمَّ إنّي أسألُك، وقد كان حينَ ورَدَ ماءَ بدر: والله لَكأنّي أنظُرُ، وإنّما جمَعَ المعنيَيْنِ في قِرانٍ واحدٍ وأفرَزَ الثالثَ لاتّحادِ قصّتِهما واختلافِ الثالث، فقولُه: «وحينَ سَمِعوا» عَطفٌ على جُملةِ قولِه: «حينَ تزاحَفَ الفريقان» معَ ما عُطِفَ عليه، وهُو قولُه: «ولعلّ اللهَ»، ثمّ إنه لخّصَ المعانيَ الثلاث في قولِه: «والمعنى أنّ الآياتِ إنّما نُرسِلُ بها تخويفًا للعباد» إلى آخرِه.

---

(١) أخرجه مسلم (١٧٧٩)، وأبو داود (٢٦٨٣)، والنسائيّ (٤: ١٠٩)، وغيرهم.

جَعَلُوها سُخرية، وقالوا: إنّ مُحمَّدًا يَزعُمُ أنّ الجَحيمَ تَحرِقُ الحجارة، ثُمّ يَقول: يَنبُتُ فيها الشَّجر! **وما قَدَرَ اللهَ حقَّ قَدرِه مَن قالَ ذلك، وما أنكَرُوا أنْ يَجعَلَ اللهُ الشَّجرةَ من جِنْسٍ لا تأكلُه النار؟!** فهذا وَبَرُ السَّمَنْدَر ـ وهو دُويبّة ببلادِ التُّرك ـ تُتَّخذُ منه مناديل، إذا اتَّسخَتْ طُرِحَت في النارِ فذَهبَ الوسَخُ وبَقيَ المِنديلُ سالِمًا لا تَعمَلُ فيه النار، وتَرى النَّعامةَ تَبتَلِعُ الجَمْرَ وقِطَعَ الحَديدِ الحُمْر كالجَمْرِ بإحماءِ النّارِ فلا تَضرُّها، ثُمّ أقرَبُ من ذلك أنه خَلقَ **في كُلِّ شَجرةٍ نارًا** فلا تَحرِقُها، فما أنكَرُوا أنْ يَخلُقَ في النّارِ شَجرةً لا تَحرِقُها! والمعنى: أنّ الآياتِ إنّما يُرسِلُ بها تَخويفًا للعِباد، وهؤلاءِ قد خُوِّفُوا بعَذابِ الدُّنيا، وهوَ القَتلُ يَومَ بَدر، فما كانَ ما أَريناكَ منه في مَنامِكَ بعدَ الوَحيِ

قولُه: (**وما قَدَرَ اللهَ حقَّ قَدرِه مَن قال ذلك**)، «مَن»: فاعلُ «قدَروا». **الانتصاف**: العُمْدةُ في ذلك أنّ النارَ لا تؤثِّرُ إحراقاً، إلّا أنّ اللهَ تعالى أجرَى العادةَ أنْ يَخلُقَ الإحراقَ عَقيبَ مُلاقاتِها بعضَ الأجسام(١).

قولُه: (**وما أنكَروا**)، قيل: «ما» يجوزُ أن يكونَ منصوبًا على أنه مفعولٌ مطلَق، أي: أيَّ إنكارٍ أنكَروا(٢)؟ و«ما» استفهاميّةٌ إنكاريّة. ويجوزُ أن تكونَ شَرطيّةً، والجزاءُ قولُه: «فهذا وَبرُ السَّمَنْدَل»(٣)، على طريقِ الإخبارِ والإنكارِ لقولِه تعالى: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣]، والمعنى متّصلٌ بقولِه: «ثُمّ أقرَبُ مِن ذلك» أي: أقرَبُ ممّا ذكَرْنا، أنهُ خلَقَ في كلِّ شجرةٍ نارًا فلا تَحرِقُها، وهُم يشاهدونَها، فأيَّ إنكارٍ أنكَروا هذا؟

قولُه:(**في كلِّ شجرةٍ نارًا**)، وفي المثَل: في كُلِّ شجَرٍ نار، واستَمْجَدَ المَرْخُ والعَفار(٤)، شبَّهَهُما بمَن يُكثرُ العطاءَ طلَبًا للمَجْد؛ لأنّهما يُسرِعانِ الوَرْيَ، خلافَ سائرِ الأشجار.

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٦٧٥).

(٢) سقط لفظ «أنكروا» من (ح).

(٣) طائر ببلاد الهند، يبيضُ ويُفَرِّخُ في النار، ولا تؤثّرُ فيه النار، ويُعمل من ريشِه مناديل تُحمَلُ إلى بلاد الشام. انظر: «حياة الحيوان الكبرى» للدميري (١: ٤٠٤).

(٤) ذكره الميدانيُّ في «مجمع الأمثال» (٢: ٧٤).

إليكَ إلّا فِتنةً لهُم حَيثُ اتَّخذُوه سُخرِيّاً، **وخُوِّفُوا بعَذابِ الآخِرةِ** وشَجَرةِ الزَّقّوم فما أثّـر فيهم. ثُمّ قالَ فيهم: ﴿وَنُخَوِّفُهُمْ﴾ أي: نُخوِّفُهم بمَخاوِفِ الدُّنيا والآخِرَة ﴿فَمَا يَزِيدُهُمْ﴾ التَّخويفُ ﴿إِلَّا طُغْيَـٰنًا كَبِيرًا﴾، **فكيفَ يَخافُ قَومٌ** هذه حالُهم بإرسالِ ما يَقتَرِحُونَ منَ الآيات! وقيل: الرُّؤيا: هيَ الإسراء، وبه تَعلَّقَ مَن يقول: كان الإسراءُ

قولُه: (**وخُوِّفوا بعذابِ الآخِرة**): عطفٌ على قولِه: «وقد خُوِّفوا بعذابِ الدُّنيا». والفاءُ في: «فما أثّرَ فيهم» هي الفاءُ في قولِه تعالى: ﴿فَمَا يَزِيدُهُمْ﴾، والتخويفُ بعذابِ الدُّنيا حصَلَ مِن شيئين: منَ الوحيِ بإحاطةِ النّاس، ومنَ الرُّؤيا التي أراها في مصارعِ القوم، والتخويفُ بعذابِ الآخِرةِ حصَلَ مِن إنزالِ شجرةِ الزَّقّومِ في القرآن، ولذلك جعَلَ المصنِّفُ عطْفَ قولِه: ﴿وَمَا جَعَلْنَا﴾ على ﴿وَإِذْ قُلْنَا﴾ بمنزلةِ شيءٍ واحد، وأتى بالفاء، حيث قال: «فما كان ما أرَيْناكَ منه في منامكَ بعدَ الوحي إليك﴿إِلَّا فِتْنَةً﴾».

قولُه: (**فكيفَ يُجابُ قومٌ**) بالجيم والباء، وفي أكثرِ النُّسخ[1]: «يَخافُ»، بالخاءِ والفاء، وفيه إيماءٌ إلى اتّصالِ قولِه تعالى: ﴿وَنُخَوِّفُهُمْ فَمَا يَزِيدُهُمْ إِلَّا طُغْيَـٰنًا كَبِيرًا﴾ بقولِه: ﴿وَمَا مَنَعَنَآ أَن نُّرْسِلَ بِٱلْـَٔايَـٰتِ﴾، يعني: ما ترَكْنا إرسالَ تلك الآياتِ التي اقترَحَتْها قُريشٌ من قلبِ الصَّفا ذهَبًا وإحياءِ المَوْتى وغيرِها إلّا لنزولِ عذابِ الاستئصال، وقد عزَمْنا تأخيرَ أمرِهم. ثُمّ قال: ﴿وَمَا نُرْسِلُ بِٱلْـَٔايَـٰتِ إِلَّا تَخْوِيفًا﴾ أي: وما نُرسل[2] بآياتِ القرآنِ إلاّ تخويفًا وإنذارًا ممّا نزَلَ بالأوّلينَ كعادٍ وثَمودَ وفِرعونَ منَ الاستئصالِ بسببِ اقتراحِهم على أنبيائهم ليَنزَجِروا ويَعتبِروا وتخويفًا ممّا حَلّ بهؤلاءِ يومَ بدْر، وما يَحُلُّ بهم يومَ القيامةِ مِن أكلِ الشَّجرةِ الملعونة ليتّعِظوا، فما يَزيدُهم كلُّ ذلكَ إلّا طُغْيانًا، فإذا كانَ الأمرُ على هذا فكيفَ يُجابوا إلى ما اقترَحوا بإرسالِ الآيات، فوضَعَ موضع ضميرِ يُجابوا قومٌ هذه حالهم، إيذانًا بأنّهم قومٌ مُعانِدةٌ مُكابِرة، أو يقال: كيفَ يُجابونَ بإرسالِ ما يَقترِحونَ منَ الآيات، وإنّها كالطّليعةِ المقدِّمةِ لعذابِ الآجِل، وقد خُوِّفوا هذه التخويفاتِ فما اتّعَظوا؟ واللهُ أعلَم.

---

(١) وهي النسخة التي بين أيدينا من «الكشاف».

(٢) قوله: «﴿بِٱلْـَٔايَـٰتِ إِلَّا تَخْوِيفًا﴾ أي: وما نُرسل» سقط من (ف).

في المنام، ومَن قال: **كانَ في اليَقَظة، فسَّر الرُّؤيا بالرُّؤية. وقيل: إنّما سمّاها رُؤيا على قولِ المُكذِّبين**؛ حيثُ قالوا له: لعلَّها رُؤيا رأيتَها، وخَيالٌ خُيِّلَ إليك؛ استبعادًا منهم، **كما سمَّى أشياءَ بأسامِيها عندَ الكفَرة**، نحوَ قولِه: ﴿فَرَاغَ إِلَىٰٓ ءَالِهَتِهِمْ﴾ [الصافات: ٩١]، ﴿أَيْنَ شُرَكَآءِىَ﴾ [النحل: ٢٧]، ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ﴾ [الدخان: ٤٩]. وقيل: هيَ رُؤياهُ أنه سَيدخُلُ مكّة. وقيل: **رأى في المَنام أنّ وَلدَ الحَكَم يَتداوَلُونَ مِنبَرَه** كما يَتداوَلُ الصِّبيانُ الكُرَة. فإنْ قُلت: أينَ لُعِنتْ شَجَرةُ الزَّقُومِ في القُرآن؟ قُلت:

قولُه: (**ومَن قال: كانَ في اليَقظة، فَسَّرَ الرُّؤيا بالرُّؤية**)، يعني: على الأصل، قال المصنِّفُ في سُورةِ يوسف: والرُّؤيا بمعنى الرُّؤية، إلّا أنّها مختصّةٌ بما كان فيها في المنام[1] دونَ اليقَظة. وفرَّقَ بينَهما بحَرفَي التأنيث، كما قيل: القُربةُ والقُرْبى[2]، ومِثلُه استعمالُ الوَعْدِ والوَعيد. ورَوَينا عن البخاريِّ وأحمدَ بن حنْبلٍ والتِّرمذيِّ، عن ابنِ عبّاس في قولِه تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلرُّءْيَا ٱلَّتِىٓ أَرَيْنَٰكَ إِلَّا فِتْنَةً لِّلنَّاسِ﴾ قال: «هي رُؤيا عَيْنٍ أُريَها النبيُّ ﷺ ليلةَ أُسرِيَ به إلى بيتِ المقدس»[3].

قولُه: (**وقيل: إنّما سمّاها رُؤيا على قولِ المكذّبين**)، يعني: على زَعْمِهم والتَّهكُّمِ بهم، ويُمكنُ أن يكونَ هاهُنا من بابِ المشاكَلة.

قولُه: (**كما سمّى أشياءَ بأساميها عندَ الكفَرة**)، سمّى أصنامَهم بالآلهةِ والشُّركاءِ في الآيتَيْنِ، وأنفُسَهم بالعزيزِ الكريم في الآخرة على زَعْمِهم، وكما هُو عندَهم.

قولُه: ﴿فَرَاغَ﴾، **الجَوهريّ**: راغَ إلى كذا، أي: مالَ إليهِ سِرًّا، ﴿فَرَاغَ عَلَيْهِمْ ضَرْبًۢا بِٱلْيَمِينِ﴾ [الصافّات: ٩٣]، أي: أقبَلَ. قال **الفرّاءُ**: مالَ عليهم[4].

قولُه: (**رأى في المَنامِ أنّ ولدَ الحَكَمِ يتداوَلونَ مِنبرَه**). الحكَمُ هو ابنُ العاصِ بن أمَيّةَ بن

(١) قوله: «فيها في المنام» سقط من (ح).
(٢) انظر: (٨: ٢٥٣).
(٣) أخرجه البخاري (٣٨٨٨)، والترمذي (٣١٣٤)، وانظر تمام تخريجه في «مسند أحمد» (١٩١٦).
(٤) «معاني القرآن» للفرّاء (٢: ٣٨٨).

لُعِنَت حيثُ لُعِنَ طاعِمُوها منَ الكَفَرةِ والظَّلَمة؛ لأنّ الشَّجَرةَ لا ذَنبَ لها حتّى تُلعَنَ على الحقيقة، وإنّما وُصِفَتْ بلَعْنِ أصحابِها على المَجاز. وقيل: وصَفَها اللهُ باللَّعن؛ لأنّ اللَّعن: الإبعادُ منَ الرَّحمة، وهيَ في أصْلِ الجَحيمِ في أبعَدِ مكانٍ منَ الرَّحمة. وقيل: تقولُ العَرَبُ لكلِّ طَعامٍ مَكرُوهٍ ضارّ: مَلعُون، **وسألتُ بَعضَهم**، فقال: **نَعَم**، الطَّعامُ المَلعون: **القَشْبُ المَمْحُوق**. وعن ابنِ عبّاس: هيَ الكَشُوثُ الذي يتَلوّى بالشَّجَرِ يُجعَلُ

عبدِ شمسِ بن عبدِ مَنافٍ، وولَدُه الذين ملَكوا بعدَ معاوية: يزيدُ بنُ معاويةَ بنِ أبي سُفيانَ بن حرْب بنِ أميّة بن عبدِ شمس، أوّلُهم: مروانُ بنُ الحكَم، ثمّ عبدُ الملِك ابنُه، ثمّ ابنُه الوليدُ، ثُمّ أخوهُ سُليمانُ بنُ عبدِ الملِك، ثُمّ عُمرُ بنُ عبدِ العزيز، ثُمّ يزيدُ بنُ عبدِ الملِك، ثُمّ هشامُ بنُ عبدِ الملك، ثُمّ الوليدُ بنُ يزيدَ، ثم يزيد بن الوليد بنِ عبدِ الملك، ثُمّ إبراهيمُ بنُ الوليدِ بن عبدِ الملك، وآخِرُهم مروانُ بنُ محمّدِ الحمار[1].

قولُه: (**لُعِنتْ حيثُ لُعِنَ طاعِموها منَ الكفَرة**)، أي: أيُّ موضع منَ القرآنِ وُجِدت فيه لعنةُ الكافرين، فهِيَ ملعونةٌ هناك؛ لأنّ المرادَ بالشّجَرةِ الملعونةِ أنّ طاعِمَها ملعونٌ؛ لأنّ الشجَرةَ لا ذنبَ لها.

قولُه: (**وسألتُ بعضَهم**) عن صحّةِ نَقْلِ المعنى، فقلتُ: هل تُسمّي العرَبُ[2] كلَّ طعامٍ مكروهٍ ملعونًا؟ قال: نعَمْ. وزادَ في الجوابِ أنّ الطعامَ الملعونَ هُو المذمومُ الذي لا خيرَ فيه.

قولُه: (**القَشبُ المحوقُ**)، **الفائق**: القَشبُ: القذَر، والقَشِبُ: الذي خالَطَهُ قذَر، قيل: القَشبُ أيضًا: السُّمُّ، والجمعُ أقشابٌ، وقشَبَه أيضًا: إذا ذكرَهُ بسوء[3].

قولُه: (**المحوقُ**): محقَه يمحَقُه محْقًا، أي: أبطَلَهُ ومحَاه، والكَشوثُ: نَبتٌ يتعلّقُ بأغصانِ الشجرِ مِن غيرِ أن يَضرِبَ بعِرقٍ في الأرض.

---

(١) في (ط): «مروان بن محمد بن الحكم»، ولا يستقيم؛ لأنه مروانُ بنُ محمدِ بنِ مروانَ بنِ الحكَم، والحمارُ لقبٌ كان يُعرفُ به لصَبْره وجَلَدِه.

(٢) من قوله: «لأنّ المرادَ بالشجرة الملعونة أنّ طاعمها» إلى هنا سقط من (ح).

(٣) «الفائق في غريب الحديث» (٣: ١٩٨).

في الشَّراب، **وقيل: هيَ الشيطان**. وقيل: أبو جَهْل. وقُرِئ: (والشجرةُ الملعونةُ) بالرَّفع، على أنها مُبتدأٌ مَحذوفُ الخبَر، كأنه قيل: والشَّجرةُ الملعونةُ في القُرآنِ كذلك.

[﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ قَالَ ءَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا ۞ قَالَ أَرَءَيْتَكَ هَٰذَا ٱلَّذِى كَرَّمْتَ عَلَىَّ لَئِنْ أَخَّرْتَنِ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ لَأَحْتَنِكَنَّ ذُرِّيَّتَهُۥٓ إِلَّا قَلِيلًا ۞ قَالَ ٱذْهَبْ فَمَن تَبِعَكَ مِنْهُمْ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمْ جَزَآءً مَّوْفُورًا ۞ وَٱسْتَفْزِزْ مَنِ ٱسْتَطَعْتَ مِنْهُم بِصَوْتِكَ وَأَجْلِبْ عَلَيْهِم بِخَيْلِكَ وَرَجِلِكَ وَشَارِكْهُمْ فِى ٱلْأَمْوَٰلِ وَٱلْأَوْلَٰدِ وَعِدْهُمْ ۚ وَمَا يَعِدُهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ إِلَّا غُرُورًا ۞ إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ ۚ وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ وَكِيلًا﴾ ٦١-٦٥]

﴿طِينًا﴾: حالٌ إمّا من المَوْصولِ والعامِلُ فيه «أسجُد»، على: أأسجُدُ له وهو طِين. أي: أصلُه طِين، **أو مِنَ الرّاجعِ** إليه من الصِّلة، على: أأسجُدُ لـمَن كانَ في وَقتِ خَلْقِه طينًا. ﴿أَرَءَيْتَكَ﴾: الكافُ للخِطاب، و﴿هَٰذَا﴾ مَفعولٌ به. والمعنى: أخبِرْني عن هذا ﴿ٱلَّذِى كَرَّمْتَ عَلَىَّ﴾ أي: فضَّلتَه، ....

قولُه: (**وقيل: هِي الشّيطانُ**)، أي: الشَّجرةُ الملعونة. **الانتصاف**: يُبعِدُه قولُه: ﴿طَلْعُهَا كَأَنَّهُۥ رُءُوسُ ٱلشَّيَٰطِينِ﴾ [الصافّات: ٦٥]، وقولُه: ﴿فَإِنَّهُمْ لَءَاكِلُونَ مِنْهَا﴾ [الصافّات: ٦٦][(١)]. قلت: هو القائل لم يذهب إلى أن هذه الشجرة المذكورة هنا على هذا التأويل هي شجرة الزقوم بل ذهب إلى المجاز وسمى الشيطان بالشجرة وأن الله تعالى لعنه في كتابه المجيد في غير موضع.

قولُه: (**أو منَ الراجع**)، والفَرْقُ أنهُ إذا كانَ حالًا منَ المفعول يكونُ قَيْدًا لـ«أسْجُد»[(٢)]، وإذا كان حالًا من الرّاجع، كان قَيْدًا لـ﴿خَلَقْتَ﴾ فيَختلفُ التقديرانِ، والأوّلُ أبلَغُ؛ لأنهُ مِن بابِ المَجازِ باعتبارِ ما كان، أي: أسجُدُ للطّين، والطِّينُ لا يُسْجَدُ له. والمعنى على الثاني: أأسجُدُ لَمَن كان في وقتِ خَلْقِه طينًا، أي: أصلُه طين.

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٦٧٦).

(٢) في (ف): «لا يَتّخذوا».

لِمَ كرَّمتَه عليَّ وأنا خيرٌ منه؟ فاختصَر الكلامَ بحَذفِ ذلك، ثُمَّ ابتَدأَ فقال: ﴿لَئِنْ أَخَّرْتَنِ﴾ واللّامُ مُوطِّئةٌ للقَسَم المحذوف، ﴿لَأَحْتَنِكَنَّ ذُرِّيَّتَهُۥ﴾: لأستأصِلَنَّهم بالإغْواء، من: احتنَكَ الجرادُ الأرضَ؛ إذا جَرَدَ ما عليها أكْلًا، وهو من الحَنَك. ومنه

قولُه: (لِمَ كرَّمْتَه عليَّ وأنا خيرٌ منه؟ **فاختصَرَ الكلامَ بحذْفِ ذلك**)، أي: السؤالُ عن العِلّةِ، ويُمكنُ أن يُقالَ: إنّ اللّعينَ لمّا أنكرَ أنْ يَسجُدَ لهُ تحقيرًا لشأنِه، وجعْلُه طينًا مشاهَدًا ترَقّى منهُ إلى أبلَغ، أي: أخبِرْني عن حالِ هذا المشاهَدِ المحسوس المكوَّنِ منَ الطِّينِ والصَّلْصالِ كالفَخّارِ، المجبولِ بالشّهَواتِ، أي: كيفَ يَرتفعُ عليَّ وأنا أقهَرُهُ بالوَساوِس، وأجعَلُه مِطواعًا لي، سيّما ذرِّيّتَه، فأستأصلَهم إغواءً؟ ومِن ثَمّ أتى بالجُملةِ المؤكَّدةِ بلام القسَم في قولِه: ﴿لَئِنْ أَخَّرْتَنِ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾، ﴿لَأَحْتَنِكَنَّ ذُرِّيَّتَهُۥ﴾، ولفظةُ «هذا» مِثلُها في قولِه:

تقولُ ووَقّــتْ نحرَها بيَمينِها ⁂ أبَعْليَ هذا بالرَّحى المتقاعِسُ[١]

ويؤيِّدُه قولُ الإمام: ﴿هَـٰذَا﴾: مبتدأٌ محذوفٌ عنـه حـرفُ الاستفهام، و«الذي» معَ صِلتِه: الخبرُ، أي: أخبِرْني: أهذا الذي كرَّمتَه عليَّ؟ وذلك على وَجْهِ الاستصغار، وإنّما حذَفَ الاستفهامَ[٢]؛ لأنّ حصولَه في قولِه: ﴿أَرَءَيْتَكَ﴾ أغنَى عن تكرارِه[٣].

قولُه: (وهُو منَ الحنَك). **الرّاغب**: الحنَكُ: حنَكُ الإنسانِ والدّابّة، وقيلَ لِمنقارِ الغُرابِ: حنَكٌ، لكونِه كالحنَكِ منَ الإنسانِ، وقيل: أسْوَدُ مِثلُ حنَكِ الغُراب، وحلَكِ الغُراب، فحنَكُه: مِنقارُه، وحلَكُه: سوادُ ريشِه. وقولُه: ﴿لَأَحْتَنِكَنَّ ذُرِّيَّتَهُۥٓ إِلَّا قَلِيلًا﴾ يجوزُ أن يكونَ مِن: حنَكْتُ الدابّةَ: أصَبْتُ حنَكَها باللِّجامِ والرَّسَن، فيكونُ كقولِك: لأَلْجُمَنَّ فلانًا ولأَرسِنَنَّه، ويجوزُ أن يكونَ مِن قولهم: احتنَكَ الجرادُ الأرضَ، أي: استَوْلى بحَنكِه عليها،

---

(١) البيت للهذلول بن كعب الغنوي، ذكره في «التذكرة السعدية» (١: ٨) وبعده:

فقلتُ لها لا تعجلــي وتبيّنــي ⁂ بلائــي إذا التفّت عــليّ الفوارِسُ

في أبياتٍ فاخرةٍ جياد كأنهُ يخاطبُ بها زوجتَه.

(٢) قولـه: «وإنمـا حذف الاستفهام» سقط من (ط)، ومن قولـه: «و«الذي» مع صلتـه»، إلى هنـا سقط من (ف).

(٣) «مفاتيح الغيب» (٢١: ٣).

ما ذَكَرَ سِيبَوَيه من قَولِهم: أَحْنَكَ الشاتَيْن، أي: أكلَهما. فإنْ قُلت: مِن أينَ عَلِمَ أنّ ذلك يَتَسهَّلُ له وهو مِنَ الغيب؟ قُلت: إمّا أن سَمِعَه من الملائكة ـ صلواتُ الله عليهم ـ وقد أخبرَهمُ اللهُ به، أو خَرَّجه من قَولِهم: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا﴾[البقرة: ٣٠]، أو نَظَرَ إليه فتوسَّمَ في مَخايِلِه أنه خَلقٌ شَهْوانيّ. وقيل: قال ذلك لـمّا عَمِلَتْ وَسوَسَتُه في آدم. **والظاهِرُ أنه قال ذلك** قَبلَ أكلِ آدمَ من الشجرة. ﴿اذْهَبْ﴾: ليسَ من الذَّهابِ الذي هو نَقيضُ المَجيء، وإنّما مَعناه: امضِ لشَأنِكَ الذي اختَرْتَه؛ خِذْلانًا وتَخلِية، وعَقَّبه بِذِكْرِ ما جرَّه سوءُ اختِيارِه في قَولِه: ﴿فَمَن تَبِعَكَ مِنْهُمْ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ﴾، **كما قالَ مُوسى عليهِ السَّلامُ للسامِريّ**: ﴿فَاذْهَبْ فَإِنَّ لَكَ فِي الْحَيَاةِ أَن تَقُولَ لَا مِسَاسَ﴾ [طه: ٩٧]. فإنْ قُلت: أمَا كانَ من حَقِّ الضَّميرِ في الجزاءِ أن يَكونَ على لَفظِ الغَيْبةِ

فأكلَها واستأْصلَها، فيكونُ المعنى: استَولى عليهِمُ استيلاءَه على ذلك، وفلانٌ حنكَهُ الدَّهرُ، كقولِك: نجَّذَهُ وقَرَعَ سِنَّه وافْتَرَّه، ونحوِ ذلك منَ الاستعاراتِ في التجربة[1].

قولُه: (**والظاهرُ أنهُ قال ذلك**)، أي: ﴿لَئِنْ أَخَّرْتَنِ﴾، يعني: أنّ قولَه: ﴿لَئِنْ أَخَّرْتَنِ﴾، إلى آخرِه، داخلٌ[2] في حيِّزِ القَوْل، فيكونُ صدورُ هذا القول بعدَ الإباءِ عن السُّجود، ومكانُ الوَسْوَسة الجَنّة، وهُو مختلفٌ عن هذا بزمان، أي: هذا[3] القولُ مردودٌ.

قولُه: (**كما قال موسى عليه السَّلام للسّامِريّ**)، يعني: كما رتَّبَ موسى عليه السلامُ على قولِه: ﴿فَاذْهَبْ﴾ قولَه: ﴿فَإِنَّ لَكَ فِي الْحَيَاةِ أَن تَقُولَ لَا مِسَاسَ﴾ [طه: ٩٧] للإيذانِ بأنّ المرادَ منَ الأمرِ الخِذلان، لتعقُّبِه بالعقاب، كذلك هاهُنا، فقولُه: «وعقَّبَه» عطفٌ على محذوف، وهُو معلَّلٌ لقولِه: «خِذْلانًا و تَخليةً»، و قولِه: ﴿فَمَن تَبِعَكَ﴾ ظَرْفٌ لقولِه: «تذكرة له»، أي: قال اللهُ تعالى لإبليسَ: امضِ لشأنِك خِذْلانًا و تَخْلِية، و عقَّبَهُ بذِكْرِ ما جَرَّهُ سوءُ اختيارِه، حتّى يقالَ في حقِّه: ﴿فَمَن تَبِعَكَ مِنْهُمْ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ﴾.

---

(١) «مفردات القرآن»، ص٢٦٠-٢٦١.

(٢) في (ط): «جملة داخلة».

(٣) قوله: «بزمان، أي: هذا» سقط من (ح).

لِيَرجِعَ إلى «مَن تَبِعَك»؟ قُلت: بلى، ولكنَّ التَّقدير: فإنّ جهَنَّمَ جَزاؤُهم وجَزاؤك، ثُمَّ غُلِّبَ المخاطَبُ على الغائبِ فقيل: ﴿جَزَآؤُكُمْ﴾. ويجوزُ أن يكونَ للتّابِعينَ على طريقِ الالتِفات، وانتَصَبَ ﴿جَزَآءً مَّوْفُورًا﴾ بما في ﴿فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمْ﴾ من مَعنى: «تُجازَوْن». أو بإضمارِ «تُجازَوْن»، أو على الحال؛ **لأنّ الجزاءَ مَوصوفٌ بالمَوفُور**، والمَوفُور: المُوفَّر. يُقال: **فِرْ لصاحِبِك عِرْضَه** فِرَةً. استفزَّه: استخَفَّه. **والفَزُّ: الخَفِيف**. ﴿وَأَجْلِبْ﴾: ....

قولُه: (**لأنّ الجزاءَ موصوفٌ بالموفور**)، هذا تصحيحُ وقوعِ الجزاءِ حالًا، وهُو كقولِه تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف: ٢]، وقيل: التقديرُ: ذَوي جزاءٍ موفُور، فيكونُ حالًا منَ الضّميرِ في «تُجازَوْنَ»، وهُو معنى جَزاؤكم، وإلّا فالعاملُ مفقودٌ، والأظهَرُ أنهُ حالٌ مؤكِّدةٌ، كقولِك: زيدٌ حاتمٌ جُودًا. قال أبو البقاء: هُو حالٌ موطِّئة. وقيل: هُو تمييز[1].

قولُه: (**فِرْ لصاحبِكَ عِرضَه**)، مِثلُه في قولِ زُهير:

ومَن يجعَلِ المعروفَ مِن دُونِ عِرضِه ... يَفِرْه، ومَن لا يتَّقِ الشَّتمَ يُشتَمِ[2]

قالَ الزَّوْزنيُّ: وفَرتُ الشيءَ وفرةً ووَفْرًا: أكثرتُه، ووفّرْتُه وفورًا، تقولُ: ومَن يجْعَلْ معروفَه ذابًّا عن عِرضِه وفَّرَ مَكارِمَه[3].

الرّاغب: الوَفْرُ: المالُ[4] التامّ. يقال: وفَرْتُ كذا: تمّمتُه، أفِرهُ وَفْرًا ووفُورًا وفِرَةً، ووَفَّرْتُه: على التكثير، والوَفْرةُ: الشَّعرُ الوافر، ومَزادَةٌ وَفْراءُ، وسِقاءٌ أوفَرُ: لم يَنقُصْ مِن أديمِها شيءٌ، ورأيتُ فلانًا ذا وَفارة وفِرَةً، أي: تامَّ المروءةِ والعَقْل[5].

قولُه: (**والفَزُّ: الخفيف**). **الرّاغب**: قالَ تعالى: ﴿وَٱسْتَفْزِزْ مَنِ ٱسْتَطَعْتَ مِنْهُم بِصَوْتِكَ﴾

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٢٧).

(٢) «ديوان زهير»، ص٦.

(٣) «شرح المعلقات السبع» ص١٥٠.

(٤) سقط لفظ «المال» من (ح).

(٥) «مفردات القرآن»، ص٨٧٧.

من الجَلَبَة؛ وهيَ الصِّياح. والخَيْل: الخَيّالة، ومنه قولُه ﷺ: **«يا خَيلَ الله ارْكَبي»**. والرَّجْل: اسمُ جَمعٍ للراجِل، ونظيرُه: الرَّكْب والصَّحْب، **وقُرِئ:** ﴿وَرَجِلِكَ﴾، على

[الإسراء: ٦٤] أي: أَزعِجْ، وفَزَّني فلانٌ: أزعَجَني، والفَزُّ: وَلَدُ البقَرة، سُمِّيَ به لِما تُصُوِّرَ فيه منَ الخِفّة، كما سُمِّيَ عِجْلًا لِما فيهِ منَ العجَلة(١).

قولُه: (**منَ الجَلَبَة، وهِيَ الصِّياح**). **الرّاغب:** أجْلَبْتُ عليه: صِحتُ عليه بقَهْرٍ(٢).

قولُه: (**يا خيلَ الله اركَبي**)(٣)، **النِّهاية:** أي: يا أصحابَ خيلِ الله.

قولُه: (**وقُرِئَ:** ﴿وَرَجِلِكَ﴾). قرأ حفص: بكسر الجيم، والباقون: بإسكانها(٤) قالَ ابنُ جِنّي: رَوَيناها عن قُطرُب، عن أبي عبدِ الرّحمن، وقال: الرَّجِلُ: والرِّجالُ، وعليه قراءةُ عِكرِمةَ وقَتادةَ: «رِجالِكَ»، ويقالُ: رَجْلٌ: جمعُ راجِل، [كتاجِر وتَجْرٍ، وهذا عندَ سيبوَيْهِ اسمٌ للجَمْعِ غيرِ مكَسَّر بمنزلة الباقِر(٥).

الرّاغب: الرجُلُ يختَصُّ بالذَّكَرِ منَ النّاس، ويقالُ رجُلَةٌ للمرأةِ إذا كانت متشبِّهةً بالرَّجُلِ في بعضِ أحوالِها، وفلانٌ أرْجَلُ الرَّجُلَيْن، واشتُقَّ منَ الرِّجْلِ رَجِلٌ](٦) وراجِلٌ للماشي بالرِّجْلِ بَيِّنَ الرُّجلَةِ، فجَمْعُ الرّاجِلِ رَجّالةٌ ورَجْلٌ نحوَ رَكْب، ورجالٌ نحوَ: رِكابٍ لجمع الرّاكب، ويقالُ: رَجُلٌ راجِل، أي: قويٌّ على المَشْي، وجمعُه رِجالٌ، نحوَ قولِه: ﴿فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا﴾ [البقرة: ٢٣٩]، وكذا رَجيلٌ ورَجْلةٌ. والأرجَلُ: الأبيضُ الرِّجْل منَ الفَرَس، والعظيمُ الرِّجْلِ، واستُعيرَ الرِّجْلُ للقطعةِ منَ الجرادِ ولزمانِ الإنسان، يقال: كان

---

(١) «مفردات القرآن»، ص٦٣٥.

(٢) المصدر السابق، ص١٩٨.

(٣) هو جزءٌ من حديثٍ عزاه الزَّيلعيُّ «للناسخ والمنسوخ» للحازمي، وابن سيِّد الناس في «عيون الأثر»، وعليه ترجم أبو داود في «السنن» في كتاب الجهاد (٥٤) فقال: باب في النِّداءِ عند النَّفير: «يا خَيْلَ الله اركبي». انظر: «تخريج أحاديثِ الكشّاف» (٢: ٢٧٥).

(٤) قوله: «قرأ حفص بكسر الجيم، والباقون بإسكانها» سقط من (ح) و(ف).

(٥) «المحتسب» (٢: ٢١).

(٦) سقط ما بين المعكوفين من (ح).

أنّ فَعِلًا بمَعنى: فاعل، نحو: تَعِب وتاعِب. ومَعناه: وجَمْعِك الرَّجِل، وتُضَمُّ جيمُه أيضًا؛ فيكون مثل: حَدِثٍ وحَدُث، ونَدِس ونَدُس، وأخواتٍ لهما، يقال: رَجُلٌ رَجِل. وقُرِئ: (ورِجَالِك) و(رُجّالِك)، فإنْ قُلت: ما مَعنى استِفزازِ إبليسَ بصَوتِه وإجلابِه بخَيلِه ورَجلِه؟ قُلت: هُوَ كَلامٌ وَرَدَ مَورِدَ التَّمثيل، مُثِّلَتْ حالُه في تَسلُّطِه على مَن يُغوِيه بمِغوارٍ أوْقَعَ على قَومٍ فصوَّتَ بهم صَوْتًا يَستفِزُّهم مِن أماكنِهم ويُقلِقُهم عن

ذلك على رِجْلِ فلان، كقولِك: على رأسِ فلان، وترَجَّلَ الرجلُ: نزَلَ عن دابّتِه، وترَجَّلَ النّهارُ: انحطّتِ الشمسُ عن الحِيطان، كأنّها ترَجَّلتْ، ورجَّلَ شعرَهُ، كأنهُ أنزَلَهُ إلى حيثُ الرِّجلُ، والمِرْجَلُ: القِدْرُ المنصوب، وأرْجلتُ الفَصيلَ: أرسَلتُه[1] معَ أمِّه، كأنّما جعَلْتَ له بذلكَ رِجْلًا[2].

قولُه: (حَدُث) أي: حَسَنُ الحديث، والنَّدُسُ: الفَطِن.

قولُه: (ورَدَ مورِدَ التمثيل)، وهُو على وجهَيْنِ: أحدُهما: التمثيلُ المَحْض بأنْ مُثِّلَتْ حالُ الشّيطانِ في تسلُّطِهِ وإغوائِه مِن غيرِ تصَوُّرِ استفزازٍ وصوتٍ وخَيْلٍ ورَجِلٍ بحالةِ مِغْوارٍ مقدَّرةٍ فيها هذه المذكوراتُ، فاستُعمِلَ في تلك الحالِ ما يُستعمَلُ في هذه، نحوُه قولُه تعالى: ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَٱلسَّمَـٰوَٰتُ مَطْوِيَّـٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزمر: ٦٧].

وثانيها: التمثيلُ غيرُ المَحْض، وذلك بأن يُتصوَّرَ له استفزازٌ وصوتٌ ورَجِلٌ وخَيْلٌ[3] مجازيٌّ، كما قال[4]: «بدُعائهِ إلى الشّرّ»، ورَجِلُه: كلُّ راكبٍ وماشٍ من أهلِ العبَث.

قولُه: (بمِغوار). الجَوهريّ: رجلٌ مِغْوارٌ ومُغاوِرٌ، أي: مُقاتِل، وقومٌ مَغاوِيرُ، وخيلٌ مُغيرة.

---

(١) في (ف): «أدخلتُه».

(٢) «مفردات القرآن»، ص٣٤٤-٣٤٥.

(٣) من قوله: «بحالة مغوار مقدرة فيها» سقط من (ط).

(٤) يعني الزمخشريّ.

مَراكزِهم، وأجلَبَ عليهم بجُندِه من خَيّالةٍ ورَجّالةٍ حتّى استَأصَلَهم. وقيل: بصَوتِه: بدُعائِه إلى الشَّر. وخَيلَه ورَجْلِه: كلُّ راكبٍ وماشٍ من أهلِ العَيْث. وقيل: يجوزُ أن يكونَ لإبليسَ خَيلٌ ورِجال، وأمّا المشاركةُ في الأموالِ والأولاد: فكُلُّ مَعصِيةٍ يَحمِلُهم عليها في بابِها، كالرِّبا، والمَكاسِبِ المُحرَّمة، والبَحيرةُ والسّائبة، والإنفاقِ في الفُسوق، والإسْراف، ومَنعِ الزّكاة، والتَّوصُّلِ إلى الأولادِ بالسَّبَبِ الحرام، ودَعوى وَلدٍ بغَيرِ سبَب، والتَّسميةِ بعَبدِ العُزّى وعَبدِ الحارث، والتَّهويدِ والتَّنصير، والحَملِ على الحِرَفِ الذَّميمةِ والأعمالِ المَحظُورة، وغَيرِ ذلك. ﴿وَعِدۡهُمۡ﴾ المواعيدَ الكاذبة؛ من شَفاعةِ الآلهة، والكَرامةِ على الله بالأنسابِ الشَّريفة، **وتَسويفِ التَّوبةِ ومَغفِرةِ الذُّنوبِ بدُونِها، والاتِّكالِ على الرَّحمة، وشَفاعةِ الرَّسولِ في الكبائر**، والخُروجِ من النّارِ بعدَ أن يَصيروا حُمَمًا، وإيثارِ العاجِلِ على الآجِل. ﴿إِنَّ عِبَادِى﴾: يُريدُ الصّالحين ﴿لَيۡسَ لَكَ عَلَيۡهِمۡ سُلۡطَٰنٌ﴾ أي: لا تَقدِرُ أن تُغوِيَهم، ﴿وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ وَكِيلًا﴾ لهم يتوكَّلُونَ به في الاستعاذةِ منك، **ونَحوُه قولُه**: ﴿إِلَّا عِبَادَكَ مِنۡهُمُ ٱلۡمُخۡلَصِينَ﴾ [الحجر: ٤٠، ص: ٨٣] فإنْ قُلت: كيفَ جازَ أن يأمُرَ اللهُ إبليسَ بأن يتَسلَّطَ على عبادِه مُغوِياً مُضِلًّا، داعياً إلى

قولُه: (**وتسويفِ التوبةِ ومغفرةِ الذّنوبِ بدونِها والاتّكالِ على الرّحمةِ وشَفاعةِ الرّسولِ ﷺ في الكبائر**)، **الانتصاف**: «وعَدَ اللهُ المغفرةَ وعلَّقَها بالمشيئةِ مِن غيرِ توبة، وجعَلَها الزّمخشَريُّ مِن وعْدِ الشّيطان، وكذلك جعَلَ وعْدَ الصّادِقِ المصدوق بالشفاعةِ من مواعيدِ الشّيطان، وأقلُّ عقوبتِه في ذلك حِرمانُها»(١).

قولُه: (**ونحوُه قوله**: ﴿إِلَّا عِبَادَكَ﴾)، أي: نحوُ قولِه: ﴿إِنَّ عِبَادِى لَيۡسَ لَكَ عَلَيۡهِمۡ سُلۡطَٰنٌ وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ وَكِيلًا﴾ [الإسراء: ٦٥].

قولُه: (﴿إِلَّا عِبَادَكَ مِنۡهُمُ ٱلۡمُخۡلَصِينَ﴾)؛ لأنّ مَن كفاهُ مالِكُ اللّعينِ والقادرُ عليه وكيلًا، لا يكونُ إلّا عبدًا مُكرَمًا مخلَصًا.

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٦٧٨).

الشرِّ، صادًّا عن الخير؟ قُلت: هو مِنَ الأوامرِ الواردةِ على سَبيلِ الخِذْلانِ والتَّخْلية، كما قالَ للعُصاة: ﴿ٱعۡمَلُواْ مَا شِئۡتُمۡ﴾ [فصلت: ٤٠].

[﴿رَّبُّكُمُ ٱلَّذِي يُزۡجِي لَكُمُ ٱلۡفُلۡكَ فِي ٱلۡبَحۡرِ لِتَبۡتَغُواْ مِن فَضۡلِهِۦٓۚ إِنَّهُۥ كَانَ بِكُمۡ رَحِيمٗا ۞ وَإِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فِي ٱلۡبَحۡرِ ضَلَّ مَن تَدۡعُونَ إِلَّآ إِيَّاهُۖ فَلَمَّا نَجَّىٰكُمۡ إِلَى ٱلۡبَرِّ أَعۡرَضۡتُمۡۚ وَكَانَ ٱلۡإِنسَٰنُ كَفُورًا﴾ ٦٦-٦٧]

﴿يُزۡجِي﴾: يُجرِي ويُسيِّر. والضُّرّ: خَوفُ الغَرَق. ﴿ضَلَّ مَن تَدۡعُونَ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾: ذَهبَ عن أوهامِكُم وخَواطِرِكم كلُّ مَن تَدعُونه في حَوادِثكُم إلّا إيّاه وحدَه، فإنكم لا تَذكُرون سِواه، ولا تَدعُونَه في ذلك الوَقتِ ولا تَعقِدُون برَحمتِه رجاءَكم، ولا تُخطِرونَ ببالِكُم أنّ غيرَه يَقدِرُ على إغاثَتِكم، أو لـم يَهتَدِ لإنقاذِكُم أحَدٌ غيرُه من سائرِ المَدعُوِّين. ويجوزُ أن يُراد: ضلَّ مَن تَدعُون من الآلـهةِ عن إغاثتِكم، ولكنَّ اللهَ وحدَه هو الذي تَرجُونَه وحدَه، **على الاستِثناءِ المُنقَطِع**.

[﴿أَفَأَمِنتُمۡ أَن يَخۡسِفَ بِكُمۡ جَانِبَ ٱلۡبَرِّ أَوۡ يُرۡسِلَ عَلَيۡكُمۡ حَاصِبٗا ثُمَّ لَا تَجِدُواْ لَكُمۡ وَكِيلًا ۞ أَمۡ أَمِنتُمۡ أَن يُعِيدَكُمۡ فِيهِ تَارَةً أُخۡرَىٰ فَيُرۡسِلَ عَلَيۡكُمۡ قَاصِفٗا مِّنَ ٱلرِّيحِ فَيُغۡرِقَكُم بِمَا كَفَرۡتُمۡ ثُمَّ لَا تَجِدُواْ لَكُمۡ عَلَيۡنَا بِهِۦ تَبِيعٗا﴾ ٦٨-٦٩]

﴿أَفَأَمِنتُمۡ﴾: الهمزَةُ للإنكار، والفاءُ للعَطفِ على مَحذوفٍ تَقديرُه: أنَجَوتُم فأمِنتُم، فحمَلَكم ذلك على الإعراض؟! فإنْ قُلت: بِمَ انتصبَ ﴿جَانِبَ ٱلۡبَرِّ﴾؟ قُلت: بـ﴿يَخۡسِفَ﴾ مَفعولًا به، كالأرضِ في قَولِه: ﴿فَخَسَفۡنَا بِهِۦ وَبِدَارِهِ ٱلۡأَرۡضَ﴾ [القصص: ٨١]، و﴿بِكُمۡ﴾:

قولُه: (**على الاستثناءِ المُنقطع**)، أي: على الوَجْهِ الأخير، ويُفهَمُ أنهُ على الأوّلِ والثاني متّصل، أمّا على الأوّل فـ«﴿ضَلَّ﴾ مضمَّنٌ لمعنى «ذهَبَ»، وفاعلُه الذِّكر، أي: ذهبَ عن أوهامِكم ذِكرُ كلِّ مَن تَدعونَهُ إلّا ذِكرُ الله، يدُلُّ عليه قولُه: «لا يَذكُرونَ سِواه»، وعلى الثاني: «ضَلَّ» مُجرى على حقيقتِه، ولذلك قال: أوَلم يهتَدِ لإنقاذِكم؟

حال، والمَعنى: أن يخسِفَ جانبَ البَرّ، أي: يَقلِبَه وأنتم عليه. فإنْ قُلت: **فما مَعنى ذِكْرِ الجانب؟** قُلت: مَعناه: أنّ الجَوانِبَ والجِهاتِ كلَّها في قُدرَتِه سواء، وله في كُلِّ جانبٍ بَرًّا كانَ أو بَحرًا سببٌ مُرْصَدٌ مِن أسبابِ الهَلكة، ليسَ جانبُ البَرِّ وحدَه مُختصًّا بذلك، بل إنْ كانَ الغَرَقُ في جانبِ البحر، ففي جانبِ البَـرِّ ما هو مِثلُه، وهو الخَسْف؛ لأنه تَغييبٌ تحتَ التُّرابَ كما أنّ الغَرَقَ تغييبٌ تحتَ الماء، فالبَرُّ والبحرُ عندَه سِيّان يَقدِرُ في البَـرِّ على نَحوِ ما يَقدِرُ عليه في البحر، فعلى العاقلِ أن يَستَويَ خَوفُه مِن الله في جميعِ الجوانبِ وحيثُ كان، ﴿أَوْ يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا﴾؛ وهي: الرِّيحُ التي تَحصِب، أي: تَرمي بالحَصْباء، يعني: أو إنْ لـم يُصِبْكم بالهلاكِ مِن تحتِكم بالخَسف، أصابَكم به مِن فَوقِكم بريحٍ يُرسِلُها عليكم فيها الحَصباءُ يَرجمُكم بها، فيكونَ أشدَّ عليكم من الغَرَقِ في البحر. ﴿وَكِيلًا﴾: مَن يتوكَّل بصَرفِ ذلك عنكم. ﴿أَمْ أَمِنتُمْ﴾ **أنْ يُقوِّيَ دواعِيَكم ويُوفِّرَ حوائِجَكم** إلى أن تَرجِعُوا فتَركَبوا البحرَ الذي نجّاكُم منه

قولُه: (**فما معنى ذكْرِ الجانب؟**)، دلّتِ الفاءُ في السؤالِ على السَّببيّة، يعني: ذكَرْتَ أنّ ﴿جَانِبَ ٱلْبَرِّ﴾: مفعولٌ به، كـ﴿ٱلْأَرْضَ﴾ في قولِه: ﴿فَخَسَفْنَا بِهِۦ وَبِدَارِهِ ٱلْأَرْضَ﴾ [القصص: ٨١]، فما معنى زيادةِ الجانبِ في هذه الآية؟ وأجابَ عنه: أنّ الزِّيادةَ دَلّتْ على أنّ الكلامَ في هذا المقامِ في الجانب، وأنّ جانبَي البَرّ والبحرِ سِيّانِ تحتَ قهْرِه وسُلطانِه سبحانَه وتعالى، وذلك أنّهم قطَعوا أنّ الهلاكَ مختَصٌّ بجانبِ البحر، وأنّ جانبَ البَرِّ مكانُ الأمْنِ ومَنزِلُ الرّفاهيةِ ومَهبطُ البَطَرِ والأشَر، دَلَّ على ذلك فِعلُهم: ﴿فَإِذَا رَكِبُوا فِي ٱلْفُلْكِ دَعَوُا ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾ [العنكبوت: ٦٥].

قولُه: (**أن يُقوِّيَ دواعيكم ويُوفِّرَ حَوائجَكم**)، إعلامٌ بأنّ «أمْ» في قولِه: ﴿أَمْ أَمِنتُمْ﴾ مُنقطِعةٌ، والهمزةُ فيها للإنكارِ والتّوبيخ، ويؤيِّدُه تقديرُه «نَجوْتُم» بعدَ الهمزة، وعَطفُ ﴿أَمِنتُمْ﴾ عليه في القرينةِ الأولى، يعني: هَبُوا أنّكم تخلَّصْتُم منَ الغرَقِ في البحر، فكيفَ تتخلَّصونَ منَ الخَسْفِ في البَرّ؟ ثُمّ أضرَبَ عنهُ، أي: دعوا الخَسْفَ، بل كيف تأمَنونَ أنّ اللهَ يقوِّي دواعيَكم فتورِثَ البُخْلَ الخالعَ والحِرصَ الهالع، فتعودونَ إلى ما نجَوْتُم منهُ فيُغرِقَكم به. وفي تذييلِ كلٍّ منَ الآيتَيْنِ معنى التَّرَقّي؛ ذُيِّلتِ الأولى بقولِه: ﴿ثُمَّ لَا تَجِدُوا لَكُمْ

فأعرضتُم، فينتَقِمُ منكم بأنْ يُرسِلَ ﴿قَاصِفًا﴾؛ وهيَ الرِّيحُ التي لها قَصِيف؛ وهوَ الصَّوتُ الشديد، كأنَّها تتَقصَّف، أي: تتكسَّر. وقيل: التي لا تمرُّ بشيءٍ إلّا قصفَتْه ﴿فَيُغْرِقَكُم﴾، **وقُرِئ بالتاء**، أي: الرِّيح، وبالنُّون، وكذلك: ﴿يَخْسِفَ﴾، و﴿نُرْسِلَ﴾، و﴿يُعِيدَكُمْ﴾، قُرِئَت بالياءِ والنُّون. التَّبيع: المُطالِب، من قولِه تعالى: ﴿فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ١٧٨]، أي: مُطالَبة. قال الشّمّاخ:

كما لاذَ الغَريمُ مِنَ التَّبيعِ

وَكِيلًا﴾، أي: مَن يتوكَّلُ بصرفِ ذلك عنكم؟ والثانيةُ بقولِه: ﴿ثُمَّ لَا تَجِدُوا۟ لَكُمْ عَلَيْنَا بِهِۦ تَبِيعًا﴾ أي: مطالبًا يُطالبُنا بما فعَلْنا دركًا للثّأرِ؛ لأنّ طلبَ الثّأر بعدَ الهلاكِ والتوكُّلِ قبلَه.

قولُه: (**فأعرَضتُم فينتقمُ منكم، بأنْ يُرسِلَ**) الفاءُ في «فأعرَضتم» عاطفةٌ عَقَّبتْ «نجّاكم» بـ«أعرضتُم»؛ وفي «فينتقم» مؤذِنة بأنّ الفاءَ في قولِه تعالى: ﴿فَيُرْسِلَ﴾ فصيحةٌ مُقتَضيةٌ لتقريرِ «فينتقِم»؛ لأنّ مجرَّدَ إعادتِهم في البحرِ ليسَ موجبًا لإرسالِ ما يُغرِقُهم، بل سببُ ذلك إرادةُ الانتقام منَ الإعراضِ السابِق بواسطة الرِّيحِ القاصِف.

قولُه: (﴿فَيُغْرِقَكُم﴾، **وقُرِئَ بالتاء**): ابنُ كثيرٍ وأبو عمْرٍو: بالنّون[1]، والباقونَ: بالياءِ التّحتانيّة، وبالتاءِ: شاذّة، وعلى هذا ﴿نُعِيدُكُمْ﴾.

قولُه: (**كما لاذَ الغَريمُ من التَّبيعِ**)[2]، لاذَ: أي التجأَ. **الأساس**: ما وجَدْتُ لي على فلانٍ تَبيعًا، أي: مُتابعًا ناصِرًا لي عليه.

---

(١) وحُجَّتُها قولُه تعالى بعد ذلك: ﴿ثُمَّ لَا تَجِدُوا۟ لَكُمْ عَلَيْنَا بِهِۦ تَبِيعًا﴾ كأنهُ لمّا أتى الكلامُ عقيبَه بلفظِ الجمع جعلَ ما قَبْلَه على لفظِهِ ليأتلِفَ نظامُ الكلامِ على لفظٍ واحد. وقرأ الباقونَ بالياءِ إخبارًا عن الله، وحُجَّتُهم أنّ الكلامَ ابتُدِئَ به بالخبَرِ عن الله بلفظ التوحيد، فقال: ﴿رَّبُّكُمُ ٱلَّذِى يُزْجِى لَكُمُ ٱلْفُلْكَ﴾ [الإسراء: ٦٦] وقال: ﴿ضَلَّ مَن تَدْعُونَ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٦٧] فجعلوا ما أتى عَقيبَه من الكلامِ جاريًا على معناه؛ لأنّ القصّةَ واحدة، والكلامُ يتبَعُ بعضهُ بعضًا. انتهى من «حُجّةِ القراءات»، ص٤٠٦-٤٠٧.

(٢) البيتُ للشمّاخ الذبياني في «ديوانه»، ص٢٢٧، وصدرُه:
تلوذُ ثعالبُ الشرقَيْنِ مِنها

يُقال: فُلانٌ على فلانٍ تَبيعٌ بحَقِّه، أي: مسَيطِرٌ عليه مُطالِبٌ له بحَقِّه، والمعنى: إنّا نَفعَلُ ما نفعَلُ بهم، ثُمَّ لا تَجِدُ أحدًا يُطالِبُنا بما فعَلْنا؛ انتصارًا منّا ودَركًا للثأر مِن جِهَتِنا، وهذا نَحوُ قولِه: ﴿وَلَا يَخَافُ عُقۡبَٰهَا﴾ [الشمس: ١٥]. ﴿بِمَا كَفَرۡتُمۡ﴾: بكُفرانِكُم النِّعمة، يريد: إعراضَهم حينَ نجّاهم.

[﴿وَلَقَدۡ كَرَّمۡنَا بَنِيٓ ءَادَمَ وَحَمَلۡنَٰهُمۡ فِي ٱلۡبَرِّ وَٱلۡبَحۡرِ وَرَزَقۡنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلۡنَٰهُمۡ عَلَىٰ كَثِيرٖ مِّمَّنۡ خَلَقۡنَا تَفۡضِيلٗا﴾ ٧٠]

قيل في تَكرِمةِ ابنِ آدم: كرَّمَه اللهُ بالعَقل، والنُّطق، والتَّمييز، والخَطّ، والصُّورةِ الحسَنة، والقامةِ المُعتَدِلة، وتَدبيرِ أمرِ المَعاشِ والمَعاد. وقيل: بتَسليطِهم على ما في الأرض وتَسخيرِه لهم. وقيل: كُلُّ شَيءٍ يأكلُ بِفيهِ إلّا ابنُ آدم. وعنِ الرَّشيد: أنه أَحضَرَ طَعامًا فدَعا بالمَلاعِق وعنده أبو يُوسف، فقالَ له: جاءَ في تَفسيرِ جدِّكَ ابنِ عبّاس: قولُه تعالى: ﴿وَلَقَدۡ كَرَّمۡنَا بَنِيٓ ءَادَمَ﴾: جعَلْنا لهم أصابعَ يأكُلونَ بها، فأُحضِرَتِ الملاعِقُ فرَدَّها وأكلَ بأصابعِه. ﴿عَلَىٰ كَثِيرٖ مِّمَّنۡ خَلَقۡنَا﴾: هو ما سِوى الملائكةِ صلواتُ الله عليهم، وحَسبُ بَني آدمَ تَفضيلًا أن تُرفَعَ عليهم الملائكةُ وهُم هم، ومَنزِلتُهم عندَ الله

قولُه: (وهذا نحوُ قولِه: ﴿وَلَا يَخَافُ عُقۡبَٰهَا﴾ [الشمس: ١٥])، أي: لا يخافُ الله عاقبتَها وتَبِعتَها، كما يخافُ كلُّ معاقِبٍ منَ المُلوكِ فيُبقيَ بعضَ الإبقاء.

قولُه: (وحَسْبُ بني آدمَ تفضيلًا)، يعني: دَلَّ قولُه تعالى ﴿وَلَقَدۡ كَرَّمۡنَا بَنِيٓ ءَادَمَ﴾ على كرامتِهم، ويَكفيهم مِن هذه الكرامةِ أنْ يكونوا دونَ الملائكةِ فيها ونازِلينَ عن منزلةِ الذين همُ المشهورونَ الكامِلونَ وبقُربٍ منَ الله معروفون، أو يكونوا مفضَّلينَ على غيرهم، كما تقولُ: يَكفيكَ منَ الشَّرَفِ أن تكونَ ثانيَ الأميرِ في المنزلة.

قولُه: (وهُم هُم)، وقولُه: «ومنزِلتُهم منزِلتُهم»، مِثلُ قولِ أبي النّجم:

مَنزِلتُهم. والعَجبُ من المُجبِرة كيف عَكَسُوا في كُلِّ شيءٍ وكابَروا، حتّى جسَّرَتهم عادةُ المكابَرةِ على العَظيمةِ التي هيَ تفضيلُ الإنسانِ على المَلَك، وذلكَ بعدما سَمِعُوا تفخيمَ الله أمرَهُم وتكثيرَه معَ التَّعظيمِ ذكرَهم، وعَلِمُوا أينَ أسكنَهم، وأنّى قرَّبَهم، وكيفَ نَزّلَهم من أنبيائِه منزلةَ أنبيائِه من أُمَمِهم، ثُمّ جرَّهم فَرطُ التعَصُّبِ عليهم إلى أن

أنا أبو النَّجمِ وشِعري شِعري[1]

أي: أنا ذلك المشهورُ الموصوفُ بالكمال، وشِعري هُو الموصوفُ المشهورُ بالبلاغة.

قولُه: (وتكثيرَهُ معَ التعظيم ذِكْرَهم)، أي: تكثيرَ الله ذِكرَهم معَ التعظيم في كتابِه، «معَ التعظيم» حالٌ منَ الفاعلِ والمفعول.

قالَ صاحبُ «التقريب»: ولقد تشنَّعَ هاهنا حتّى أفحَش، فالقَوْلُ بتفضيلِ المَلَكِ أحدُ قَوْلَيْ أهلِ السُّنّة، ومذهبُ ابنِ عبّاس واختيارُ الزجّاج[2]، وأيضًا غايتُه التمسُّكُ بالمفهوم، وهُو أن تخصيصَ الكثير يدلُّ على أنّ القليلَ يضاد[3] ذلك، واختلف في كونه حجة على أبي حنيفة رضي الله عنه يقول بالمفهوم[4]، ثم المفهوم إنما يدلُّ على أنه ليس مُفضَّلًا على القليل[5]، ولا يَلزَمُ منهُ مذهبُه، وهُو تفضيلُ القليل، فقد يَستوِيان، ثُمّ ليُحتمَلُ أنْ يُرادَ بـ﴿كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا﴾: الملائكةُ، إذْ هُم كثيرٌ منَ العُقَلاءِ المخلوقين، فيكونُ بنو آدمَ أفضَلَ منهم. وعلى الجملةِ فذلك التشنيعُ شنيعٌ[6].

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) انظر بحث هذه المسألة في «الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي (١: ٢٩٢) ففيه بحثٌ نافعٌ محرَّر.

(٣) في(ط): «بصدد»، ولعل الصواب ما أثبتنا.

(٤) كذا في (ط)، وفي العبارة خلل، ولعله سقطت منها كلمة أو جملة، مثل: «فكيف يقول بالمفهوم» أو نحو ذلك، والله أعلم.

(٥) من قوله: «يضاد ذلك، واختلف في كونه حجة» إلى هنا، سقط من (ف)، وكذا من (ط) كما سيأتي التنبيه إليه.

(٦) من قوله: «قال صاحب التقريب» إلى هنا سقط من (ح) و(ف).

لفَّقُوا أقوالًا وأخبارًا؛ منها: قالتِ الملائكة: **ربَّنا إنّك أعطَيتَ بَني آدمَ الدُّنيا يأكُلونَ منها ويتَمتَّعُونَ** ولم تُعطِنا ذلك، **فأعطِناهُ في الآخرة**، فقال: وعِزَّتي وجَلالي، لا أجعَلُ ذُرِّيَّةَ مَن خَلقتُ بيَديَّ كمَن قُلت له: كُن، فكان. ورَوَوا عن أبي هُرَيرة: أنه قال: لَـمُؤمِنٌ أكرَمُ على الله مِنَ الملائكةِ الذينَ عندَه. ومن ارتكابِهم: أنهم **فَسَّروا «كثيرًا» بمَعنى: «جميع»** في هذه الآية، ....

قولُه: (**ربَّنا إنّك أعطَيتَ بني آدمَ الدُّنيا يأكُلونَ منها ويتمتَّعونَ**) الحديث، نحوُه رواهُ مُحيي السُّنّةِ في «المصابيح»[(١)]، وفي «المعالِم»[(٢)]: ورَوى شيخي في «المعتمَد»، والبَيهقيُّ في «شُعب الإيمان»[(٣)]، عن جابرٍ أنّ النبيَّ ﷺ قال: «لمّا خلقَ اللهُ آدمَ وذرِّيته قالتِ الملائكةُ: يا ربِّ، خلقتَهم يأكلونَ ويشرَبونَ ويَنكِحونَ ويَركَبون، فاجعَلْ لهمُ الدُّنيا ولنا الآخِرةَ. قالَ اللهُ تعالى: لا أجعَلُ مَن خَلقْتُه بيَدي ونفَخْتُ فيه مِن رُوحي كمَن قلتُ له: كنْ، فكان»[(٤)]. وأمّا الحديثُ الآخَرُ فقد رَواهُ ابنُ ماجه، عن أبي هُرَيرةَ، يقولُ: قالَ رسولُ الله ﷺ: «المؤمنُ أكرَمُ على الله مِن بعضِ ملائكتِه»[(٥)].

قولُه: (**فَسَّروا «كثيرًا» بمعنى: جميع**) قالَ مُحيي السُّنّة: وظاهرُ الآيةِ أنهُ فضَّلَهم على

---

(١) «مصابيح السنّة» للبغويّ (٤: ٣١).

(٢) «معالم التنزيل» (٥: ١٠٩).

(٣) «شعب الإيمان» (١٤٧) وقال: في ثبوتِه نظر، ومَن قال في الملائكة: هم قبيلان أشْبَه أن يقولَ في هذا: أرادَ القَبيلَ الذين كان منهم إبليس دون الملأِ الأعلى، وهمُ الأشرافُ والعُظَماء، والله تعالى أعلم.

(٤) وأخرجهُ الطبرانيُّ في «المعجم الكبير» (١٤٧٨)، وفي «المعجم الأوسط» (٦١٧٣) من حديثِ عبد الله بن عمرو بن العاص، وذكره الهيثميّ في «مجمع الزوائد» (١: ٩٧) وقال: رواه الطبرانيُّ في «الكبير» و«الأوسط»، وفيه إبراهيم بن عبد الله بن خالد المصيصي وهو كذّابٌ متروكٌ، وفي سندِ «الأوسط» طلحةُ بن زيدٍ، وهو كذّابٌ أيضًا.

(٥) أخرجهُ ابن ماجه (٣٩٤٧)، وضعّفه البوصيريُّ في «زوائد ابن ماجه» (٣: ٢٢٧) وأعلّه بأبي المهَزَّم، يزيد بن سفيان، ضعيف الحديث.

وأخرجه البيهقيُّ في «شعب الإيمان» (١٥٠) موقوفًا على أبي هريرةَ رضيَ اللهُ عنه وقال: كذا رواهُ أبو المُهزَّم عن أبي هُرَيرةَ موقوفًا، وأبو المهزّم متروك. ولتمامِ الفائدةِ انظر: «تخريج أحاديث الكشاف» للحافظ الزيلعيّ (٢: ٢٧٨).

وخُذِلُوا حتّى سُلِبوا الذَّوقَ ....

كثيرٍ ممّن خلقَه، لا على الكُلِّ، وقالَ قومٌ: فُضِّلوا على جميعِ الخَلْقِ وعلى الملائكةِ كلِّهم، وقد يوضَعُ الأكثرُ موضعَ الكُلِّ، كما قالَ تعالى: ﴿هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ الشَّيَاطِينُ﴾ إلى قولِه: ﴿وَأَكْثَرُهُمْ كَاذِبُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢١-٢٢٣][١]، وفسَّرَ المصنِّفُ في قولِه: ﴿وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا﴾ [يونس: ٣٦] الأكثَر: بالجميع[٢].

قولُه: (سُلِبوا الذَّوق)، أرادَ بالذَّوق: ما تجدُه نفسُ الفَطِنِ الذّكيّ منَ التفاوتِ بينَ اللّفظَين، ووَضْعِ جَميعٍ موضعَ كثير، فإنّ هذا التركيبَ مِن بابِ تعليق الحُكم بإحدى صِفتَي الذّاتِ[٣] للدِّلالةِ على نَفْيِ الحُكم عمّا عدَاه، ومعناه: أنهُ حصَلَ في المخلوقاتِ ما لا يكونُ الإنسانُ أفضَلَ منه، وهمُ الملائكةُ، وهذا تقديرُ الإمام[٤]، وإلاّ فأيُّ فائدةٍ في العُدولِ مِن لفظِ الكلِّ والجميع إليه؟

ونحوُه ما رُويَ عن أبي عُبَيدة[٥] ـ وهُو من علماءِ العرَبيّة ـ أنه قالَ في مثلِ قولِهم: الميِّتُ اليَهوديُّ لا يُبصِرُ، أنهُ يتبادَرُ منه إلى الفَهمِ أنّ الميِّتَ المسلمَ يُبصِر، ولذلك يتعجَّبُ ويضحَكُ منهُ كلُّ أحد، وإلّا لم يكنْ لذلك الضَّحِك والتعجُّبِ[٦] وجه.

ولعلّ إحالتَه إلى الذّوقِ تعريضٌ بأصحابِه الذين منَعوا القولَ بالمفهوم، فنقولُ: الظاهرُ أنّ المفضَّلَ عليه كثيرٌ، و﴿مِّمَّنْ خَلَقْنَا﴾: بيانٌ له، وفي الحقيقةِ بالعكسِ على ما سبَقَ في قولِه تعالى: ﴿كَأَنَّمَا أُغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ قِطَعًا مِّنَ اللَّيْلِ مُظْلِمًا﴾ [يونس: ٢٧]، قال: عاملُ ﴿مُظْلِمًا﴾

---

(١) «معالم التنزيل» (٥: ١٠٨) ثمّ قال: «والأوْلى أن يُقال: عوامُّ المؤمنين أفضَلُ من عوامِّ الملائكة، وخواصُّ المؤمنين أفضلُ من خواصِّ الملائكة. قالَ اللهُ تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَٰئِكَ هُمْ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ﴾ [البيّنة: ٧].

(٢) انظر: (٧: ٤٨٥).

(٣) في (ح): «الصفتين للذات».

(٤) في «مفاتيح الغيب» (٢١: ١٢).

(٥) مَعمَر بن المثنّى، سبقتْ ترجمتُه.

(٦) سقط لفظ: «والتعجّب» من (ح).

....

﴿أُغْشِيَتْ﴾ مِن قِبَلِ أنّ ﴿مِّنَ ٱلَّيْلِ﴾: صفةٌ لقولِه: ﴿قِطَعًا﴾، فكانَ إفضاؤه إلى الموصوفِ كإفضائه إلى الصِّفةِ(١).

وحقّقَهُ شيخي المغفور [له] أمينُ الدِّينِ الشَّرْفَشاهيُّ بأنْ قال: إنّ نسبةَ ﴿أُغْشِيَتْ﴾ إلى ﴿قِطَعًا﴾ إنّما هيَ باعتبارِ ذاتِها المُبهَمة المفسَّرةِ باللّيل، لا باعتبارِ مفهوم القِطَع في نفْسِها، وإنّما ذُكِرَتْ لبيانِ مقدارِ ما أُغشِيتْ به، وهُو اللّيل، كما إذا قيل: اشتَريتُ أرطالًا منَ الزَّيت، فإنّ المُشترى الزيتُ، والأرطالُ مبيِّنةٌ لمقدارِ ما اشتَرى، وهاهُنا المفضَّلُ عليه ممّن ﴿خَلَقْنَا﴾ و﴿كَثِيرٍ﴾ مُبيِّنٌ لمقدارِ كميّتِه، وعليه قولُك: رأيتُ أسَدًا منكَ، على التجريدِ، فإنّ المرئيَّ المخاطَب، والأسَدُ: لبيانِ كيفيّةِ حالِ المرئيِّ منَ الجُرأةِ والشّجاعة، ولا شكَّ أن ﴿مِّمَّنْ خَلَقْنَا﴾ متناوِلٌ لمَن يَعقِلُ منَ المخلوقات، وهُو مُنحصِرٌ في الملائكةِ والثّقلَيْن، وخرَجَ منهُ بَنو آدَمَ؛ لأنّ الشيءَ لا يُفضلُ على نفسِه، فيبقَى الملائكةُ والجِنُّ.

فظَهَرَ أنّ فائدةَ استجلابِ الوَصْف ليسَ إلّا لبيانِ كميّةِ المفضَّل عليه الذي يَقتضيه مقامُ المدحِ للمُفضَّل، فلا يُحمَلُ على المفهوم، نحوِ: «في سائمةِ الغنَم زكاةٌ»(٢)، إذْ لا فائدةَ فيه للوَصْفِ سِوى التخصيص.

وأمّا كونُ المقامِ مقامَ مَدْحٍ فإنّ الآيةَ أُخرِجتْ مُخرجَ القَسيمةِ، وكرَّرَ فيها ما يُنبِئُ عن غايةِ المَدْحِ مِن ذكْرِ الكرامةِ والتفضيلِ وتسخيرِ الأشياءِ على سبيل الترَقّي، كأنهُ قيل: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ﴾ بكرامةِ أبيهم، ثُمّ سخَّرنا لهم الأشياءَ ﴿وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ﴾، ثُمّ فضَّلناهُم تفضيلًا أيَّ تفضيلٍ، ولهذا عقَّبَ بها قولَه: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُواْ﴾، وهُو لبيانِ كرامةِ أبيهِم، بجَعْلِ سُجودِ الملائكةِ المقرَّبينَ بعدَ ذكْرِهم فيه ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا﴾ [البقرة: ٣٠]، ومِن ثَمّ طُرِدَ اللعينُ حيثُ قاسَ الفَضْلَ بالعقلِ وامتنَعَ عنِ السّجودِ

(١) انظر: «الكشاف» (٧: ٤٧٣).

(٢) هذا مستفادٌ من حديثٍ مرفوعٍ ثابتٍ في «صحيح البخاريّ» (١٤٥٤)، و«سنن أبي داود» (١٥٦٧) وغيرهما من حديثِ أنسٍ رضيَ اللهُ عنه.

....

الذي يدُلُّ على فضلِه وكرامتِه، وما توسَّطتْ بينَهما منَ الآياتِ كالاستطرادِ والاعتراضِ يدُلُّ عليه الاتّفاقُ بينَ قولِه: ﴿وَحَمَلْنَٰهُمْ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ﴾، وقولُه: ﴿رَّبُّكُمُ ٱلَّذِى يُزْجِى لَكُمُ ٱلْفُلْكَ فِى ٱلْبَحْرِ لِتَبْتَغُواْ مِن فَضْلِهِۦٓ﴾ [الإسراء: ٦٦] كما بيَّنَ هذه الكرامةَ والكرامةُ بالسُّجود. ويَعْضُدُه الحديثُ المَرْويُّ عن جابرٍ كما مَرّ.

هذا على أن يكونَ ﴿مِن﴾ بيانًا، وإذا جُعِلَ تبعيضًا كان ﴿مِّمَّنْ خَلَقْنَا﴾: بدَلًا، أي: فضّلناهُم على بعضِ المخلوقين، وذِكرُ البعضِ في هذا المقامِ يدُلُّ على تعظيمِ المُفَضَّلِ عليه، كما سبَقَ في قولِه تعالى: ﴿وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَٰتٍ﴾ [الأنعام: ١٦٥]، وأيُّ مَدْح لبني آدمَ وإثباتٍ للفَضْلِ والكرامةِ بالجُملةِ القَسَميّة، إذْ جُعِلوا مفَضَّلينَ على الشّياطينِ والجنِّ؟ على أنّ صفةَ الكثرة، إذا جُعِلت مخصِّصةً لإخراجِ البعض، كانت بالملائكةِ أَوْلى منَ الجِنِّ والشياطين؛ لأنّهم همُ الموصوفونَ بالكثرة، وإليه يَنظُرُ قولُ صاحبِ «التقريب».

ثُمّ يحتمِلُ أن يُرادَ بـ ﴿كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا﴾: الملائكة، إذْ هم كثيرٌ منَ العُقَلاءِ المخلوقين. رَوَينا عن التِّرمذيِّ، عن أبي ذَرٍّ قال: قالَ رسولُ الله ﷺ: «إنّي أرى ما لا تَروْن، وأسمَعُ ما لا تسمعون، أطَّتِ السماءُ وحُقَّ لها أن تئِطَّ، ما فيها مَوضعُ أربع أصابعَ إلّا وملَكٌ واضعٌ جبهتَه لله ساجِدًا»[1]، الحديث.

وذكَرَ شيخُنا شيخُ الإسلام في كتابِ «الرّشف»[2]، أنهُ ورَدَ أنّ البيتَ المعمورَ يَطوفُ به كلَّ يومٍ سبعونَ[3] ألفًا لا يَعودونَ إليه إلى يومِ القيامة[4]. ووَرَدَ أنّ كلَّ قَطْرَةٍ تنزِلُ منَ

---

(١) أخرجه الترمذيّ (٢٣١٢)، وابن ماجه (٤١٩٠)، والبزّارُ في «المسند» (٣٥٢٤)، والطحاويّ في «شرح مشكل الآثار» (١١٣٥)، وغيرهم، وهو حديثٌ حسَنٌ لغيره، وانظر تمامَ تخريجِه وتنقيدِه في «مسند الإمام أحمد» (٢١٥١٦).

(٢) يعني كتاب «كشف الفضائح اليونانيّة ورَشْف النصائح الإيمانيّة» للشهاب السُّهْرَوَرْديّ، سبقَ التعريفُ به.

(٣) في (ح): سبعين، وهو خطأ.

(٤) انظر: «كشف الفضائح اليونانية»، ص١٧٩. والحديثُ المذكور هو جزءٌ من حديثِ المعراج الطويل، أخرجه البخاريّ (٣٨٨٧)، ومسلم (١٦٢) (٢٥٩) من حديثِ أنسٍ رضيَ اللهُ عنه.

فلم يُحِسُّوا ببَشاعةِ قَولِهِم: وفضَّلْناهُم على جَميعٍ ممَّن خَلَقْنا، على أنّ مَعنى قَولِهِم: «عَلى جَمِيعٍ مِمَّن خَلَقْنا» **أشْجى لحُلوقِهم** وأقْذى لعُيونِهم، ولكنّهم لا يَشعُرون، فانظُرْ إلى تمحُّلِهم وتشَبُّثِهم بالتأويلاتِ البَعيدةِ في عَداوةِ الملأ الأعلى، كأنّ جِبريلَ عليه السَّلامُ غاظَهُم حينَ أهلكَ مَدائنَ قَومِ لوط، فتِلكَ **السَّخيمةُ** لا تَنحَلُّ عن قلوبهم.

السَّحابِ إلى الأرضِ يَصحَبُها ثلاثةُ أملاك[١]، فظَهَرَ أنْ ليسَ المرادُ مِن قولِنا: «فُضِّلوا على الجميع»، أنهُ وضعَ «الكثيرَ» موضعَ «الجميعِ» في التلاوةِ ليَلزَمَ البَشاعةُ التي ذكَرَها، بل الجميعُ لازمُ المعنى.

وأمّا قولُه: (**أشْجى لحُلوقِهم**)[٢] فلعَلَّ مرادَه أنهّم إنّما فَرّوا مِن دلالةِ المفهومِ وفسَّروا «الكثيرَ» بـ«الجميعِ» لئلّا يَلزَمَ فَضْلُ الملائكةِ عليهم، لكنْ لزِمَهم مِن هذا ما هو أفظعُ منه، وهُو فضلُ الحدّادينَ والحيّاكين، بل الكافِرينَ، على النفوسِ الطاهرةِ الزّكيّة.

وأُجيبَ عنه: أنهُ كما لا يلزَمُ مِن قولِنا: «الرّجالُ أفضَلُ منَ النِّساءِ» فضْلُ كلِّ فَرْدٍ على كلِّ فرد، كذلك لا يَلزَمُ ذلك. وفي حديثِ أبي هُرَيرة: «المؤمنُ أكرَمُ على اللهِ مِن بعضِ الملائكة»[٣]، إشارةً إلى تفضيلِ الآية، وحديثِ جابر، وهُو ما قيلَ: خَواصُّ الإنسانِ مِثلَ الأنبياءِ أفضَلُ مِن خَواصِّهِم[٤]، وبعضُ عوامِّ الإنسانِ منَ المؤمنين[٥] أفضَلُ مِن عوامِّهِم، واللهُ أعلَم.

قولُه: (**السَّخيمة**)، أي: الضَّغينة والمَوْجِدة في النَّفْس. قالَهُ الجَوهريُّ.

---

(١) وزادَ السّهروردي فقال: «ملك يصونها أن تمتزجَ بغيرها، وملك يؤديها إلى الأرضِ التي قُدِّرَ لها، وملك يجعلها غذاءَ النبات الذي قُدِّرَ لها» انتهى من «كشف الفضائح اليونانيّة»، ص١٧٩.

(٢) والشجا: هو كلُّ ما اعترضَ الحَلْقَ مِن عَظْمٍ وغيره.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) يعني الملائكة عليهم السلام.

(٥) قوله: «من المؤمنين» سقط من (ح).

[﴿ يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ فَمَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَأُولَٰئِكَ يَقْرَءُونَ كِتَابَهُمْ وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا ﴾ ٧١]

قُرِئَ: ﴿نَدْعُوا﴾، بالياءِ والنّون، و:(يُدعَى كُلُّ أناسٍ) على البناءِ للمَفعول، **وقَرأ الحسَن: (يُدْعَوْ** كلُّ أُناس) على قَلبِ الألِفِ واوًا في لُغةِ مَن يَقول: أفعَو، والظَّرفُ نَصبٌ بإضمار: اذكُر. ويجوزُ أن يُقال: إنّها عَلامةُ الجَمْع، كما في ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [الأنبياء: ٣]، والرَّفعُ مُقدَّرٌ كما في ﴿يُدْعَىٰ﴾ [الصّف: ٧]، **ولم يُؤتَ بالنُّون؛ قلّةَ مُبالاةٍ بها؛ لأنّها غيرُ ضَمير**، ليسَت إلّا عَلامة. ﴿بِإِمَامِهِمْ﴾: بمَن ائتمُّوا به من نَبيّ، أو مُقدَّمٍ في الدِّين، أو كتاب، أو دِيْن، فيُقال: يا أتْباعَ فُلان، يا أهلَ دِينِ كذا وكتابِ كذا. وقيل: بكتابِ أعمالهم، فيُقال: يا أصحابَ كتابِ الخَير، ويا أصحابَ كتابِ الشَّرّ. وفي قراءةِ الحسَن: (بكِتابهم). **ومن بِدَعِ التَّفاسير: أنّ «الإمام» جمعُ «أمّ»**، وأنّ الناسَ يُدعَونَ يومَ القِيامةِ بأمّهاتِهم، وأنّ الحِكمةَ في الدُّعاءِ بالأُمّهاتِ دونَ الآباءِ رِعايةُ حقِّ عيسى

قولُه: (**قُرِئَ: ﴿نَدْعُوا﴾، بالياءِ والنون**) بالنّونِ: السبعةُ، وبالياءِ: شاذٌّ[1].

قولُه: (**وقَرَأَ الحسَنُ: «يُدْعَو»**)، أي: بضَمِّ الياءِ وفَتْح العَيْن، قال ابنُ جِنّي: هذا على لغةِ مَن أبدَلَ الألِفَ في الوَصْلِ واوًا، نحوَ: «أفعَوْ» و«حُبْلَوْ»، ذكَرَ ذلك سيبَوَيْه، وأكثرُ هذا القلبِ إنّما هُو في الوَقْف؛ لأنّ الوَقْفَ مِن مواضعِ التغيير، وهُو أيضًا في الوصل محكيٌّ على حالِه في الوَقْف. ومنهُم مَن يُبدِلُها ياء[2].

قولُه: (**ولم يُؤتَ بالنُّون؛ قِلّةَ مُبالاةٍ بها، لأنّها غيرُ ضمير**). قال صاحبُ «التقريب»: وفيه نظَرٌ، لأنّها علامةُ الرَّفْع، ولا موجبَ لحَذْفِها.

قولُه: (**ومِن بدَع التفاسيرِ: أنّ «الإمامَ» جمعُ «أُمٍّ»**)، رَوى مُحيي السُّنّة، عن محمّدِ بن كعْبٍ ﴿بِإِمَامِهِمْ﴾: الإمامُ: جمعُ أمٍّ، كخُفٍّ وخِفافٍ، وفيهِ ثلاثةُ أوجُه منَ الحِكمةِ، أحدُها:

---

(١) وممّن قرأ بالشاذّ: قتادةُ والحسن والسجستاني. انظر: «مختصر شواذّ القراءات» لابن خالويه، ص٧٧.

(٢) «المحتسب» (٢: ٢٢).

عليه السَّلام، وإظهارُ شَرَفِ الحسَنِ والحُسَين، وأن لا يفتَضَحَ أولادُ الزِّنى. وليتَ شِعري أيُّهما أبدَع؟ أصِحّةُ لَفظِه أمْ بَهاءُ حِكمَتِه؟ ﴿فَمَنْ أُوتِيَ﴾ من هؤلاءِ المدعُوِّين ﴿كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ يَقْرَءُونَ كِتَٰبَهُمْ﴾ قيل: أولئك؛ لأنّ «مَن أوتيَ» في معنى الجمع. فإنْ قُلت: لـمَ خُصَّ أصحابُ اليَمينِ بقِراءةِ كتابِهم؟ كأنّ أصحابَ الشِّمالِ لا يَقرؤونَ كتابَهم! قُلت: بلى، ولكن إذا اطَّلَعُوا على ما في كتابِهم، أخَذَهم ما **يأخُذُ المُطالَبَ** بالنِّداءِ على جِناياته، والاعترافِ بمَساوِيه، أمامَ التَّنكيلِ به والانتقامِ منه، مِنَ الحَياءِ والخَجَلِ والانْخِزال، وحُبسةِ اللِّسان، والتَّتعتُع، والعَجزِ عن إقامةِ حُروفِ الكلام، والذَّهابِ عن تَسْويةِ القَول؛ فكأنّ قِراءَتَهم كَلَا قِراءة، وأمّا أصحابُ

لأجْلِ عيسى عليه السلامُ، والثاني: لشَرَفِ الحسَنِ والحُسَين، والثالثُ: لئلّا يُفتضَحَ أولادُ الزِّنى(١).

الانتصاف: وأمّا بِدع لفظِه(٢)، فإنّ جمعَ الأُمِّ المعروفُ: أُمَّهاتٌ، وأمّا رعايةُ عيسى بذِكْرِ أُمَّهاتِ الخلائق لذِكرِ أمِّه، فيُوهِمَ أنّ خلْقَ عيسى مِن غيرِ أبٍ غَضٌّ مِن مَنصِبه، وهُو عكسُ الحقيقة، بل ذلك ذِكْرٌ له وشَرَف(٣).

قولُه: (**ما يأخُذُ المُطالَبَ**)، وهُو بفَتح اللام، وفاعلُ «يَأخُذُ» ضميرٌ يرجعُ إلى «ما»، و«مِن» في «منَ الحياء» بيانُ «ما» الثانيةُ، والباءُ في «بالنِّداءِ» سببيّةٌ متعلِّقةٌ بـ«يأخذ»، و«أمامَ التنكيل» ظَرْفُ «يأخُذُ»، المعنى: يأخُذُهم الخجَلُ والانخزالُ وحُبْسة اللِّسانِ(٤) أخْذًا مثلَ أخذِ مَن طولِبَ بجناياتِه ومَساوئه وأوقِف بينَ يديّ جَبّارٍ منَ الجبابِرة، فيَأخذُه الحياءُ والخَجَلُ والحُبْسةُ بسببِ النِّداءِ على جناياتِه، وبسببِ اعترافِه بمساوئه، والحالُ أنهُ مشاهِدٌ لتهيُّؤِ أسبابِ نَكالِه وهَلاكِه.

(١) «معالم التنزيل» (٥: ١١٠).
(٢) عبارة ابن المُنيرّ في «الانتصاف»: «ولقد استبدَعَ بدَعًا لَفْظًا ومعنى».
(٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٦٨٢).
(٤) في النسخة (ح) و(ط): والحُبْسة دون قوله: «اللسان».

اليمينِ فأمرُهُم على عكسِ ذلك، لا جَرَمَ أنّهم يَقرَؤونَ كتابَهم أحسَنَ قِراءةٍ وأبيَنَها، ولا يَقنَعُونَ بِقِراءَتِهم وحدَهم حتّى يقولَ القارِئُ لأهلِ المَحْشَر: ﴿هَآؤُمُ ٱقْرَءُواْ كِتَٰبِيَهْ﴾ [الحاقة: ١٩]. ﴿وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾: ولا يُنقَصُونَ من ثَوابِهم أدنى شَيء، كقَولِه: ﴿وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْـًٔا﴾ [مريم: ٦٠]، ﴿فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾ [طه: ١١٢].

[﴿وَمَن كَانَ فِي هَٰذِهِۦٓ أَعْمَىٰ فَهُوَ فِي ٱلْأٓخِرَةِ أَعْمَىٰ وَأَضَلُّ سَبِيلًا﴾ ٧٢]

مَعناه: ومَن كانَ في الدُّنيا أعمى، فهُوَ في الآخِرةِ أعمى كذلك، ﴿وَأَضَلُّ سَبِيلًا﴾ مِنَ الأعمى. والأعمى مُستعارٌ ممّن لا يُدرِكُ المُبصَرات؛ لفَسادِ حاسَّتِه، لـمَن لا يهتَدي إلى طَريقِ النَّجاة، أمّا في الدُّنيا فلِفَقدِ النَّظَر، وأمّا في الآخرة؛ فلأنه لا ينفَعُه الاهتِداءُ إليه، وقد جوَّزُوا أنْ يكونَ الثاني بمَعنى: التَّفْضيل، ومِن ثَمّ قَرأ أبو عَمرٍو الأوّلَ مُمالًا، والثاني مُفخَّمًا؛ لأنّ أفعَلَ التفضيلِ تمامُه بـ«مَن»، فكانت ألِفُه في حُكمِ

قولُه: (ولا يُنقصونَ مِن ثوابِهم أدنَى شيء)، الرّاغبُ: الفَتيلُ: المفتولُ، وسُمِّيَ ما يكونُ في شِقِّ النَّواةِ فَتيلًا لكونِه على هيئته، وقيل هُو ما تَفتِلُه بين أصابعِك من خَيْطٍ أو وسَخ(١)، ويُضرَبُ به المَثَلُ في الشيءِ الحقير(٢).

قولُه: (ومِن ثَمّ قرَأَ أبو عَمْرٍو الأوّلَ مُمالًا، والثانيَ مُفخَّمًا)، قالَ الزجّاجُ: ﴿فَهُوَ فِي ٱلْأٓخِرَةِ أَعْمَىٰ﴾ وهذا مِن عمى القلب، أي: هُو في الآخِرةِ أشدُّ عمًى(٣).

وقالَ أبو عليٍّ في «الحُجّة»(٤): وأمّا قراءةُ أبي عمرو: ﴿أَعْمَىٰ﴾ الأوّلَ ممُالًا والثانيَ مفَخَّمًا، فإنَّه يُجوِّزُ أن لا يجعَلَ الثانيَ عبارةً عن العُيوبِ(٥) في الجارِحة، ولكنّه جعَلَه من

(١) من قوله: «لكونه على هيئته» إلى هنا سقط من (ف).

(٢) «مفردات القرآن»، ص٦٢٣.

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٢٥٣).

(٤) «الحُجّة للقرّاءِ السبعة» (٣: ٦٦).

(٥) في «الحُجّة»: «العوار» وهو جيّدٌ مُتّجه.

الواقعةِ في وسَطِ الكلام، كقَولِك: أعمالُكم، وأمّا الأوّلُ فلَمْ يتعلَّق به شَيء؛ فكانَت أَلِفُه واقعةً في الطَّرَفِ مُعرَّضةً للإمالة.

[﴿ وَإِن كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ الَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ لِتَفْتَرِيَ عَلَيْنَا غَيْرَهُ وَإِذًا

بابِ: أبْلَه[١] مِن فُلان، فجازَ أن يكونَ فيه: أفعَل مِن كذا، وإن لَم يُجزْ أن يُقالَ ذلك في المُصابِ ببَصَرِه، فإذا جعَلَهُ كذلك لم يقَع الألِفُ في آخِرِ الكلمة؛ لأنّ آخرَها هُو مِن كذا، وإنّما تَحسُنُ الإمالةُ في الأواخِر، وقد حُذِفَ من أفعَلَ الذي هُو للتفضيل، الجارُّ والمجرور، وهُما مرادانِ في المعنى معَ الحَذْفِ، كقولِه تعالى: ﴿يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى﴾ [طه: ٧]، أي: أخْفى منَ السِّرِّ، كذلك قولُه: ﴿أَعْمَى﴾، أي: أعمى منهُ في الدُّنيا، ومعنى العَمى في الآخِرة: أنهُ لا يَهتدي إلى طريقِ الثّواب، ويؤكِّدُ لك ظاهرُ ما عُطِفَ عليه مِن قولِه: ﴿وَأَضَلُّ سَبِيلًا﴾، فكما أنّ هذا لا يكونُ إلّا على أفعَلَ، كذلك المعطوفُ عليه، ومعنى ﴿وَأَضَلُّ سَبِيلًا﴾ في الآخِرةِ أنّ ضلالَهُ في الدُّنيا قد كان يُمكِنُ الخروجُ منه، وضَلالُه في الآخِرةِ لا سبيلَ لهُ إلى الخروجِ منه.

قالَ صاحبُ «الانتصاف»: هذه الآيةُ قسيمةٌ، لقولِه: ﴿فَمَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ﴾ [الإسراء: ٧١]، فهُو يتبَصَّرُه ويَقرؤه، ومَن كان في الدُّنيا أعمَى غيرَ متبصِّرٍ ولا ناظِرٍ في مَعادِه فهُوَ في الآخِرةِ غيرُ متبصِّرٍ في كتابِه، بل أعمَى عنه أو أشَدُّ عمى على اختلافِ التأويلَيْن[٢]، فعلى هذا لا[٣] يكونُ قولُ المصنِّف: «لَم خَصَّ أصحابَ اليمين بقراءةِ كتابِهم متوجِّهًا؟».

وقالَ القاضي: وتعليقُ القراءةِ بإيتاءِ الكتابِ باليمينِ يدُلُّ على أنّ مَن أوتيَ كتابَه بشِمالِه إذا اطّلعَ على ما فيه غَشِيَهم منَ الخجَلِ والحَيْرة ما يَحبِسُ ألسنتَهم عنِ القراءة، ولذلك لم يَذكُرْهُم معَ أنّ قولَه تعالى: ﴿ وَمَن كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى﴾ أيضًا مُشعِرٌ بذلك، فإنّ الأعمى لا يقرأُ الكتابَ[٤].

---

(١) في «الحُجّة»: «أبْلَد» بالدّالِ المهملة.

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٦٨٣).

(٣) سقط لفظ «لا» من (ف).

(٤) «أنوار التنزيل» (٣: ٤٥٩).

لَّٱتَّخَذُوكَ خَلِيلٗا ۞ وَلَوۡلَآ أَن ثَبَّتۡنَٰكَ لَقَدۡ كِدتَّ تَرۡكَنُ إِلَيۡهِمۡ شَيۡـٔٗا قَلِيلًا ۞ إِذٗا لَّأَذَقۡنَٰكَ ضِعۡفَ ٱلۡحَيَوٰةِ وَضِعۡفَ ٱلۡمَمَاتِ ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ عَلَيۡنَا نَصِيرٗا ﴾ [٧٣-٧٥]

رُوِي: أنّ ثَقيفًا قالت للنبيِّ ﷺ: لا ندخُلُ في أمرِكَ حتّى تُعطِيَنا خِصالًا نفتَخرُ بها على العرب: لا نُعْشَر؛ ولا نُحشَر، ولا نُجَبِّي في صلاتِنا، وكُلُّ رِبًا لنا فهو لنا، وكُلُّ رِبًا علينا فهُوَ مَوضوعٌ عنّا، وأنْ تُمَتِّعَنا باللّاتِ سَنة، ولا نكسرَها بأيدينا عند رأسِ الحَول، وأن تمنَعَ مَن قَصدَ وادِينا «وَجّ» فعَضَدَ شَجرَه، فإذا سألَتْكَ العرب: لِـمَ فَعلتَ ذلك؟ فقل: إنّ اللهَ أمرَني به. وجاؤوا بكِتابِهم، فكتَب: بسمِ الله الرَّحمنِ الرَّحيم: هذا كِتابٌ من مُحمَّدٍ رسولِ الله لثَقيف: لا يُعشَرون ولا يُحشَرون، فقالوا: ولا يُجبُّون، فسَكتَ

قولُه: (لا نُعْشَرُ، ولا نُحْشَرُ، ولا نُجبِّي)، النِّهاية: في الحديث: «أنّ وفْدَ ثَقيفٍ اشترَطوا أنْ لا يُحشَروا ولا يُعشَروا ولا يُجبّوا»[1]، أي: لا يُؤخَذُ عُشُرُ أموالِهم. وقيل: أرادوا به الصَّدَقة الواجِبة، وإنّما فسَح لهم في تَركِها لأنّها لم تكنْ واجبةً يومَئذٍ عليهم، وإنّما تجبُ بتَمامِ الحَوْل، وسُئلَ جابرٌ عن اشتراطِ ثَقيفٍ أنْ لا صَدَقةَ عليهم، ولا جهادَ، فقال: عَلِمَ أنّهم سيتصدّقونَ ويُجاهِدونَ إذا أسلَموا وقال: يَجوزُ أن يُسَمّى آخِذُ ما يجبُ على المسلمينَ مِن رُبعِ العُشْرِ: عاشِرًا، لإضافةِ ما يَأخُذُه إلى العُشْرِ ونصفِ العُشْر، كيفَ وهو يأخُذُ العُشرَ جميعَه، وهُو زكاةُ ما سقَتْهُ السماءُ؟

وقولُه: «ولا يُحشَروا»، أي: لا يُندَبوا إلى المغازي ولا تُضرَبُ عليهمُ البُعوث.

قولُه: (ولا نُجبِّي)، النِّهاية: أصلُ التَّجْبية: أن يقومَ الإنسانُ قيامَ الرّاكع، وقيل: هُو أن يضَعَ يدَيْه على رُكبتَيْه وهُو قائم، وقيل: هُو السّجودُ، والمرادُ: لا يُصلّونَ، ولفظُ الحديثِ يدُلُّ على الرّكوع، لقولِه في جوابِهم: «لا خيرَ في دِينٍ ليسَ فيه ركوع»، فسَمّى الصَّلاةَ ركوعًا، لأنهُ بعضُها.

(١) هو جزءٌ من حديثٍ طويلٍ أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٧٩١٣)، وأبو داود (٣٠٢٦)، وابن خزيمة (١٣٢٨)، وغيرهم بإسنادٍ رجاله ثقات، وانظر تمامَ تخريجِه في «المسند».

رَسولُ الله ﷺ، ثُمّ قالوا للكاتب: اكتُب: ولا يُجبُّون، والكاتبُ يُنظَرُ إلى رَسولِ الله، فقامَ عُمَرُ بنُ الخطّابِ رضيَ اللهُ عنه، فسَلَّ سيفَه وقال: أسْعَرتُم قَلبَ نَبيِّنا يا مَعشَرَ ثَقيفٍ أسعَرَ اللهُ قلوبَكم نارًا، فقالوا: لسنا نُكلِّمُ إيّاك، إنّما نُكلِّمُ محمَّدًا، فنزلت. ورُوِيَ أنّ قُريشًا قالوا له: اجعَلْ آيةَ رحمةٍ آيةَ عذاب، وآيةَ عذابٍ آيةَ رحمة، حتّى نُؤمِنَ بك، فنزلت. ﴿وَإِن كَادُوا۟ لَيَفْتِنُونَكَ﴾: «إنْ» مُخفَّفةٌ من الثَّقيلة، واللّامُ هيَ الفارِقةُ بينَها وبَينَ النّافية، والمعنى: أنّ الشأن: قارَبُوا أن يَفتِنوك، أي: يَخدَعُوك فاتِنين ﴿عَنِ ٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ﴾ مِن أوامرِنا ونَواهِينا ووَعدِنا ووَعيدِنا؛ ﴿لِتَفْتَرِىَ عَلَيْنَا﴾: لتتقوَّلَ علينا ما لـم نَقُل، يعني: ما أداروهُ عليه من تَبديلِ الوَعدِ وَعيدًا والوعيدِ وَعدًا، وما اقترحَتْه ثَقِيفُ مِن أن يُضِيفَ إلى الله ما لـم يُنزِّلْهُ عليه، ﴿وَإِذًا لَّٱتَّخَذُوكَ﴾ أي: ولوِ اتَّبعتَ مُرادَهم لاتَّخذوك ﴿خَلِيلًا﴾، ولكُنتَ لهم وليًّا وخَرجتَ من ولايتي، ﴿وَلَوْلَآ أَن ثَبَّتْنَاكَ﴾: ولولا تَثبيتُنا لكَ وعِصمَتُنا ﴿لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ﴾: لقاربتَ أن تَميلَ إلى خَدْعِهم ومَكْرِهم، وهذا تَهييجٌ من الله له وفَضلُ تثبيت، وفي ذلك لُطفٌ للمُؤمنين.

قولُه: (لسنا نُكلِّمُ إياك)، بالياءِ تحتَها نُقطتان، ويُروى: «أباكَ»، بالباءِ الموحَّدة، أي: لسنا نُكلِّمُ أباكَ حتّى تتعصَّبَ له، ولعلَّ وَجْهَ فصلِ الضَّميرِ المنصوبِ للإبهام والتبيينِ تأكيدًا، ولذلك قالوا: إنّما نكلِّمُ محمّدًا.

قولُه: (أي: يَخدَعوكَ فاتِنينَ)، إشارةً إلى أنّ قولَه: ﴿لَيَفْتِنُونَكَ﴾، مضمَّنٌ معنى الخِداعِ ومُعَدّى تعديتَه.

قولُه: (ما أداروهُ عليه)، أي: على الافتراءِ والتقَوُّل، والضميرُ في «عليه»: لِـ«ما»، والمنصوبُ لرسولِ الله ﷺ. و«ما» عبارةٌ عن الافتراءِ والتقَوُّل، أي: أداروا رسولَ الله ﷺ على الافتراءِ.

الأساس: ومنَ المجاز: أدَرْتُه على هذا الأمر: حاولتُ منهُ أن يفعَلَهُ، وأدَرْتُه عنهُ: حاولتُ منهُ أن يَترُكَه.

﴿إِذًا﴾ لو قارَبتَ تَركَنُ إليهم أدنى ركنةٍ ﴿لَّأَذَقْنَٰكَ ضِعْفَ ٱلْحَيَوٰةِ وَضِعْفَ﴾: أي: لأذقناكَ عذابَ الآخِرةِ وعَذابَ القَبـرِ مُضاعفَيْن. فإنْ قُلت: كيفَ حَقيقةُ هـذا الكلام؟ قُلت: أصلُه: لأذقناكَ عذابَ الحياةِ وعذابَ المماتِ؛ لأنّ العَذابَ عذابان: عذابٌ في المماتِ؛ وهُوَ عَذابُ القَبر، وعَذابٌ في الحياةِ الآخرة؛ وهُوَ عَذابُ النار، والضِّعفُ يوصَفُ به، نَحوَ قولِه تَعالى: ﴿فَـَٔاتِهِمْ عَذَابًا ضِعْفًا مِّنَ ٱلنَّارِ﴾ [الأعراف: ٣٨]، بمَعنى: مُضاعَفاً، فكانَ أصلُ الكلام: لأذقْناكَ عَذابًا ضِعفًا في الحياة، وعَذابًا ضِعفًا في المماتِ، ثُمّ حُذِفَ الموصوفُ وأُقيمَتِ الصِّفةُ مَقامَه؛ وهُوَ الضِّعف، ثُمّ أُضيفَتِ الصِّفةُ إضافةَ الموصُوفِ فقيل: ﴿ضِعْفَ ٱلْحَيَوٰةِ وَضِعْفَ ٱلْمَمَاتِ﴾، كما لَو قيل: لأذقناكَ أليمَ الحَياةِ وأليمَ المماتِ، **ويجوزُ أن يُرادَ بضِعفِ الحياة: عذابُ الحياةِ الدُّنيا**، وبضِعفِ المماتِ: ما يَعقُبُ الموتَ من عَذابِ القَبرِ وعَذابِ النّار، والمعنى: لَضاعَفْنا

قولُه: (﴿إِذًا﴾، **لو قارَبْتَ تركَنُ إليهم أدنَى رَكْنةٍ** ﴿لَّأَذَقْنَٰكَ﴾)، وهُو صريحٌ في أنهُ ﷺ ما هَمَّ بإجابتِهم معَ قوّةِ الدّاعي إليها، ودليلٌ على أنّ العِصمةَ بتوفيقِ الله وحِفظِه.

قولُه: (**ويَجوزُ أن يُرادَ بضِعْفِ الحياة: عذابُ الحياةِ الدُّنيا**)، الفَرْقُ بينَ هذا الوَجه والوَجْهِ الأوّل بعدَ إجراءِ الضِّعفِ على المُضاعَفةِ أنّ عذابَ المَماتِ في الأوّلِ عذابُ القبر، وعذابُ الحياةِ في الآخرة، وهنا المرادُ بعذابِ المَماتِ عذابُ القبر، وبعذابِ الحياة: عذابُ الحياةِ الدُّنيا»[١]، قال القاضي: أي: عذَّبْناكَ ضِعفَ ما نُعذِّبُ به في الدّارَيْنِ بمِثلِ هذا الفعلِ غيرَك؛ لأنّ خطأَ الخطيرِ أخطَر. وقيل: الضِّعفُ مِن أسماءِ العذاب[٢].

الرّاغب: الضِّعفُ منَ الألفاظِ المتضايفة التي يقتَضي وجودُ أحدِهما وجودَ الآخر[٣]، كالنِّصفِ والزَّوج، وهُو ترَكُّبُ زوجَيْنِ[٤] متَساوِيَيْن، ويَختَصُّ بالعدَد، فإذا قيل: أضعَفْتُ

(١) من قوله: «الفرق بين هذا الوجه والوجه الأول» إلى هنا سقط من (ط).

(٢) «أنوار التنزيل» (٣: ٤٦٠).

(٣) قوله: «التي يقتضي وجودُ أحدهما وجود الآخر» سقط من (ح) و(ط).

(٤) في «المفردات»: «قَدْرَين».

لكَ العذابَ المُعجَّلَ للعُصاةِ في الحياةِ الدُّنيا، وما نؤخِّرُه لِما بعدَ الموت. **وفي ذِكرِ الكَيدُودةِ وتَقليلِها**، مع إتْباعِها الوَعيدَ الشَّديدَ بالعَذابِ المُضاعَفِ في الدّارَينِ: **دَليلٌ بَـيِّنٌ على أنّ القَبيحَ يَعظُمُ قُبحُه بمِقدارِ عِظَمِ شَأنِ فاعِلِه** وارتفاعِ مَنزلَتِه، **ومن ثَمَّ استَعْظَمَ مشايخُ العَدْلِ والتوحيد** ـ رِضوانُ الله عليهم ـ **نِسبةَ المُجبرِةِ القَبائحَ إلى الله، تَعالى** عن ذلك عُلُوًّا كبيرًا، وفيه دَليلٌ على أنّ أدنى مُداهَنةٍ للغُواةِ مُضادّةٌ لله وخُروجٌ

الشيءَ وضعّفتُه وضاعَفتُه: ضمَمْتَ إليهِ مِثلَه فصاعدًا، قال بعضُهم: ضاعَفْتُ أبلَغُ مِن ضعَّفْتُ، ولهذا قرَأ أكثرُهم: ﴿يُضَٰعَفۡ﴾ [الأحزاب: ٣٠]، وقال تعالى: ﴿مَن جَآءَ بِٱلۡحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشۡرُ أَمۡثَالِهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠]، فالمُضاعفةُ على قضيّةِ هذا القَوْلِ تقتَضي أن يكونَ عشْرَ أمثالِها. وقيل: ضعَفْتُه، ـ بالتّخفيفِ ـ ضِعْفًا، فهُو مضعوفٌ، فالضَّعفُ مصدَرٌ، والضِّعْفُ: اسمٌ كالثَّني والثِّنْي، فضِعفُ الشيءِ هُو الذي يُثنِّيه، ومتى أُضيفَ إلى عدَدٍ اقتضى ذلك العدَدَ ومِثلَه، نحوَ أن يُقال: ضِعْفُ العشَرة، فذلك عشرونَ بلا خلاف، وإذا قيل: أعطِهِ ضِعْفَيْ واحد، فإنّ ذلك اقتضى الواحدَ ومِثلَيْه، وذلك ثلاثةٌ؛ لأنّ معناه: الواحدُ واللّذانِ يُزاوِجانِه، هذا إذا كانَ الضِّعفُ مُضافًا، فأمّا إذا لم يكنْ مضافًا، فقلتَ: الضِّعْفَين، فإنّ ذلك يجري مجرَى الزّوجَيْنِ في أنّ كلًا منهما يُزاوِجُ الآخَر فيقتضي ذلك اثنين؛ لأنّ كُلًّا منهُما يُضاعِفُ الآخَر، فلا يَخرُجانِ عن الاثنَيْنِ، بخلافِ ما إذا أُضيفَ الضِّعفانِ إلى واحدٍ فيُثلِّثُهما، نحوَ: ضِعْفَي الواحد، قال الله تعالى: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمۡ جَزَآءُ ٱلضِّعۡفِ﴾ [سبأ: ٣٧][1].

قولُه: (**وفي ذكْرِ الكَيْدودةِ وتقليلِها**)، إلى قولِه: (**دليلٌ بيِّنٌ على أنّ القَبيحَ يعظُمُ**[2] **قُبحُهُ بمقدارِ عِظَمِ شأنِ فاعِلِه، ومِنْ ثَمّ استعظَمَ مشايخُ العَدْلِ**[3] **نسبةَ المُجبرِةِ القبائحَ إلى الله تعالى**)، **الانتصاف**: أمّا تقليلُ الكَيْدودة فيُحمَلُ على كوْنِ الله تعالى يَعلَمُ ما لم يكنْ لو كانَ كيفَ يكونُ، فعَلِمَ تعالى أنّ الرُّكونَ الذي كادَ يحصُلُ لو كان قليلًا فهُو عظيم، وهُو خبَرٌ

---

(١) «مفردات القرآن»، ص٥٠٨-٥٠٩.

(٢) سقط لفظ «يعظُم» من (ف).

(٣) يعني مشايخ المعتزلة كما سيُصرِّحُ به صاحبُ «الانتصاف».

عن وِلايتِه، وسبَبٌ مُوجِبٌ لغَضَبِه ونكالِه، فعَلى المؤمِنِ إذا تَلا هذه الآيةَ أن يجثُوَ عندَها ويتدبَّرَها، فهِيَ جَديرةٌ بالتَّدبُّر، وبأنْ يَستَشعِرَ النّاظِرُ فيها الخشيةَ وازديادَ التَّصلُّبِ في دين الله. وعنِ النبيِّ ﷺ: أنَّها لـمّا نزَلَت كانَ يقول: «اللّهُمَّ لا تكِلْني إلى نَفسي طَرفةَ عين».

[﴿وَإِن كَادُوا۟ لَيَسْتَفِزُّونَكَ مِنَ ٱلْأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا ۖ وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَٰفَكَ إِلَّا قَلِيلًا ۞ سُنَّةَ مَن قَدْ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِن رُّسُلِنَا ۖ وَلَا تَجِدُ لِسُنَّتِنَا تَحْوِيلًا﴾ ٧٦-٧٧]

﴿وَإِن كَادُوا۟﴾: وإنْ كادَ أهلُ مكّة ﴿لَيَسْتَفِزُّونَكَ﴾: ليُزعِجونَكَ بعَداوَتِهم ومَكْرِهم ﴿مِنَ ٱلْأَرْضِ﴾: من أرضِ مكّة ﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ﴾: لا يبقَونَ بعدَ إخراجِك ﴿إِلَّا﴾ زمانًا ﴿قَلِيلًا﴾؛ فإنَّ اللهَ مُهلِكُهم، وكانَ كما قال؛ فقد أُهلِكُوا ببَدرٍ بعدَ

عنِ الواقعِ في عِلمِه، فلا يَليقُ حمْلُه على المبالغة، فإنّها لا تَليقُ في الأخبار، فإنهُ لو كان الواقعُ كَيْدودَةَ رُكونٍ كثير، كان تقْليلُه خُلْفًا في الخبر، والذنبُ يَعظُمُ بحسَبِ فاعلِه. وأمّا تعظيمُ مشايخِ المعتزلةِ نسبةَ القبائحِ إلى الله تعالى فقدِ استعظَموا عظيمًا، ولكنْ جهِلوا في اعتقادِهمُ القُبحَ وَصْفًا ذاتيًا للقَبيح، وكلُّ ما استقْبَحوهُ منَ العبدِ استقْبحوهُ من الله تعالى، والقَبيحُ عندَنا: ما نَهى اللهُ عنه، ولله عزَّ وجلّ أن يفعلَه، لا يُسأَلُ عمّا يفعَلُ، فالمَلِكُ يَستقبحُ مِن عبدِه أن يجلِسَ على كُرسيِّ المُلك، ولا يَقبُحُ ذلك منه، ولقد كان لمشايخِه شُغُلٌ بما لزِمَهم منَ الإشراكِ عن هذا، لكنْ زُيِّنَ لهم سوءُ اعتقادِهم فرَأَوْهُ حسَنًا(١).

في أوّلِ كلامِه نظرٌ، وفي قولِ المصنِّف ـ أعني: «وفي ذِكْرِ الكَيْدودةِ وتقليلِها» ـ إشكالٌ؛ لأنّ ﴿شَيْـًٔا قَلِيلًا﴾ مَصْدرُ ﴿تَرْكَنُ﴾ ظاهر، فيَلزَمُ التقليلُ فيه لا في الكَيْدودة، ويُمكِنُ أن يُقال: إنّ «كاد» لمّا كانت لمُقارَبةِ الخبَرِ في الوجودِ فجُعلت القِلّةُ التي في الخبَرِ فيها مجازًا.

قولُه: (﴿إِلَّا﴾ زمانًا ﴿قَلِيلًا﴾)، اعلَمْ أنّ إخراجَ الكُفّارِ رسولَ الله ﷺ يحتَمِلُ وُجوهًا

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٦٨٤).

إخراجِه بقليل، وقيل: معناه: ولو أخرَجُوكَ **لاستُؤصِلُوا عن بَكرةِ أبيهم**، ولم يُخرِجُوه، بل هاجَرَ بأمرِ رَبِّه، وقيل: من أرضِ العرَب، وقيل: من أرضِ المدينة؛ وذلك: أنّ رَسولَ الله ﷺ لمّا هاجَرَ حسَدَتْه اليَهودُ وكَرِهُوا قُربَه منهم، فاجتَمَعُوا إليه وقالوا: يا أبا القاسم، إنّ الأنبياءَ إنّما بُعِثوا بالشام، وهيَ بلادٌ مقدَّسةٌ وكانت مُهاجَرَ إبراهيم، فلو خَرجتَ إلى الشام لآمنّا بك واتَّبعناك، وقد عَلِمْنا أنه لا يَمنَعُكَ من الخُروجِ إلّا خَوفُ الرُّوم، فإن كنتَ رَسولَ الله؛ فاللهُ مانِعُكَ منهم. فعَسكرَ رَسولُ الله ﷺ على أميالٍ من المدينة، وقيل: بِذِي الحُلَيفة؛ حتّى يَجتَمِعَ إليه أصحابُه

منَ التأويلِ بحسَبِ تفسيرِ الأرض، فإذا فُسِّرت بأرضِ مكّةَ فالتأويلُ على وجهَيْن: أحدُهما: أنّ ﴿قَلِيلًا﴾: صفةُ موصوفٍ محذوف، فقد حصَلَ الإخراجُ وعدَمُ لُبْثِهم وهَلاكِهم بعدَه حقيقةً، وهُو المرادُ مِن قولِه: «فقد أُهلِكوا ببَدْرٍ بعدَ إخراجِه بقليل»، وأنّ ﴿قَلِيلًا﴾ يعني العدَم، كقولِه تعالى: ﴿قَلِيلًا مَّا تُؤْمِنُونَ﴾ [الحاقّة: ٤١] وإليه الإشارةُ بقولِه: «لاستُؤصِلوا عن بَكْرةِ أبيهم»، لكنْ لم يَحصُلِ الإخراجُ على الحقيقة، ولذلك لم يحصل هذا الاستئصال، وإذا فُسِّرَت بأرض العَرْض فلم يحصل هذا[1] الإخراجُ لا حقيقةً ولا مجازًا، فلم يحصُلِ الاستئصالُ أيضًا، وإذا فُسِّرت بأرضِ المدينةِ يَعودُ معنى القليل على التقديرَيْن.

قولُه: (**لاستُؤصِلوا عن بَكرةِ أبيهم**)، **قالَ المَيْدانيُّ**: أصلُ المثَل: «جاءوا على بَكْرةِ أبيهِم»، قالَ أبو عُبيد: أي: جاءوا جميعًا لم يتَخلَّفْ منهم أحدٌ، وليسَ هناكَ بَكْرةٌ في الحقيقة، والبَكرةُ تأنيثُ البَكرِ، وهُو الفَتِيُّ منَ الإبِل، وقيل: البَكْرةُ هاهنا: التي يُستَقى عليها، أي: جاءوا بعضُهم على[2] أثَرِ بعض كدَوَرانِ البَكْرةِ على نسَقٍ واحدٍ لم يَنقطعْ. والبَكرةُ إذا كانتْ لأبيهِمُ اجتمَعوا عليها مُستَقينَ لا يمنَعُهم عنها أحدٌ، فشَبَّهَ اجتماعَ القومِ في المجيءِ باجتماعِ أولئكَ على بَكْرةِ أبيهم[3].

---

(١) من قوله: «الإخراج على الحقيقة، ولذلك لم يحصل» إلى هنا سقط من (ح) و(ف).

(٢) في (ح): «في».

(٣) «مجمع الأمثال» (١: ١٧٦).

ويَـراهُ الناسُ عازِمًا على الخُروجِ إلى الشام؛ لحِرصِه على دُخولِ النّاسِ في دِينِ الله، فنزلَت؛ فرَجَع. وقُرِئ: (لا يَلبَثُونَكَ)، وفي قِراءةِ أُبيّ: (لا يَلبَثُوا) على إعمال «إذاً». فإنْ قُلت: ما وَجهُ القِراءتَين؟ قُلت: **أمّا الشائعة**: فقد عُطِفَ فيها الفِعلُ على الفعل، وهو مَرفوع؛ لوُقوعِه خَبرَ «كاد»، والفِعلُ في خَبرِ «كاد» واقِعٌ مَوقِعَ الاسم. وأمّا قِراءةُ أُبيّ ففيها **الجُملةُ برأسِها** - التي هيَ «إذاً لا يَلبَثُوا» - **عَطفٌ على جُملةِ قَولِه**: ﴿وَإِن كَادُوا۟ لَيَسْتَفِزُّونَكَ﴾. **وقُرِئ**: ﴿خِلَٰفَكَ﴾، قال: ....

قولُه: (**أمّا الشائعةُ**)، يعني: القراءةَ المشهورة، وهِيَ ﴿لَّا يَلْبَثُونَ﴾ بإثباتِ[1] النّون: مرفوعٌ، عطفٌ على ﴿لَيَسْتَفِزُّونَكَ﴾: خبرِ كاد، وهُو مرفوعٌ، نحوَ: كادَ زَيدٌ يخرجُ، وفي «المُفصَّل»: خبَرُها مشروطٌ فيه أن يكونَ فعلًا مضارعًا متأوَّلًا باسمِ الفاعل[2]. قالَ ابنُ الحاجِب: إنّما شَرَطَ أن يكونَ فعلًا مضارعًا، للتنبيهِ على أنهُ المقصودُ بالقُرب[3]، فعلى هذا: ﴿إِذًا﴾ واقعةٌ في أثناءِ الكلام، لا جوابَ لها، لأنّ ﴿إِذًا﴾ لا تعمَلُ إذا كانَ مُعتَمِدًا ما بعدَها على ما قبلَها، قالَ أبو البقاء: وإثباتُ النّونِ إلغاءُ ﴿إِذًا﴾؛ لأنّ الواوَ العاطفةَ تُصيِّرُ الجُملةَ مُختَلِطةً بما قبلَها، فتكونُ ﴿إِذًا﴾ حشْوًا[4].

قولُـه: (**الجُملـةُ برأسِهـا**) إلى قولِـه: (**عـطفٌ عـلى جُملـةِ قولـه**: ﴿وَإِن كَادُوا۟ لَيَسْتَفِزُّونَكَ﴾)، قالَ نورُ الدِّين الحَكيم: فيه نظَرٌ؛ لأنهُ على هذا التقديرِ لا يتحقَّقُ معنى قولِ سيبوَيه: إذًا: جوابٌ وجزاء[5]. قلتُ: ولا يُمكنُ أن يُفهَمَ كونُه جوابًا وجَزاءً مِن حيثُ المعنى، نحوَ: وإذا كانَ كذلك إذًا لا يَلبَثوا.

قولُه: (**وقُرِئَ**: ﴿خِلَٰفَكَ﴾)، قالَ القاضي: قرَأَ ابنُ عامرٍ وحمزةُ والكِسائيُّ ويعقوبُ

---

(١) في (ح): «باجتماع».

(٢) «المُفصَّل» بشرح ابن يعيش (٧: ١١٩).

(٣) «الإيضاح في شرح المفصّل» (٢: ٩١).

(٤) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٢٩).

(٥) انظر كلامَ سيبويه في «الكتاب» (٤: ٢٣٤).

عفَـتِ الدِّيارُ خِلافَهُـمْ فكأنَّما بَسَطَ الشَّـواطِبُ بينهُنَّ حَصِيرا

أي: بعدَهم. ﴿ سُنَّةَ مَن قَدْ أَرْسَلْنَا ﴾: يعني: أنّ كُلَّ قومٍ أخرَجوا رسولَهم مِن بَينِ ظَهْرانيهم، فسُنّةُ الله أنْ يُهلِكَهم، ونُصِبَت نَصبَ المصدَرِ المؤكِّد، أي: سَنَّ اللهُ ذلك سُنّة.

[﴿ أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ إِلَىٰ غَسَقِ ٱلَّيْلِ وَقُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ إِنَّ قُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا ۝ وَمِنَ ٱلَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِۦ نَافِلَةً لَّكَ عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا ﴾ ٧٨-٧٩]

دَلَكتِ الشَّمس: غَرَبت. وقيل: زالت. ورُوِيَ عنِ النبيِّ ﷺ: «أتاني جِبريلُ عليه السلام لدُلوكِ الشَّمسِ حينَ زالتِ الشمس، فصَلّى بي الظُّهر»، واشتِقاقُه من الدَّلك؛

وحَفْصٌ[١]: ﴿خِلَٰفَكَ﴾، وهُو لغةٌ[٢].

قولُه: (عفَتِ الدِّيارُ خِلافَهم)، البيت[٣]، «عَفت»: اندرَست، «خِلافَهم»: بَعْدَهم، «الشَّواطبُ»: النِّساءُ اللّواتي يَشتَقِقْنَ الجَريدَ ليُعمَلَ منهُ الحُصُر، والشُّطبُ: سُعفُ النَّخلِ الأخضَر. يَصِفُ دروسَ ديارِ الأحبابِ بعدَهم، وأنّها غيرُ مسكونة[٤]، كأنّما بُسِطَ فيها سُعفُ النّخْل.

قولُه: (دَلَكتِ الشمسُ: غرَبت)، الرّاغبُ: دُلوكُ الشمس: مَيلُها إلى الغُروب، وهُو من قولِهم: دَلَكتُ الشمسَ: دفعتُها بالرَّاح، ومنه: دَلَكْتُ الشيءَ في الرّاحة، ودالَكْتُ الرّجُلَ: إذا ماطلْتَه، والدّلُوكُ: ما دلَكْتَهُ مِن طِيب، والدَّليكُ: طعامٌ يُتَّخَذُ من زُبدٍ وتَمر[٥].

---

(١) في (ف): «وحمزة»، وهو خطأ.

(٢) «أنوار التنزيل» (٣: ٤٦١).

(٣) للحارث بن خالد المخزومي من أبياتٍ ذكرها الأصبهاني في «الأغاني» (١٧: ٥٣-٥٤).

(٤) في (ح): «منكوسة»، وهو خطأ.

(٥) «مفردات القرآن»، ص٣١٧.

لأنّ الإنسانَ يَدلُكُ عَينَه عندَ النَّظرِ إليها، فإنْ كانَ الدُّلوكُ الزَّوال؛ فالآيةُ جامِعةٌ للصَّلَواتِ الخَمس، وإنْ كانَ الغُروب؛ فقَد خَرجَت منها الظُّهرُ والعصر. والغَسَق: الظُّلْمة، وهو وَقتُ صَلاةِ العشاء. ﴿وَقُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ﴾: صَلاةُ الفَجر، سُمِّيَت قُرآنًا، وهو القِراءَة؛ لأنها رُكن، كما سُمِّيَت رُكوعًا وسُجودًا وقُنوتًا. **وهِيَ حُجّةٌ على ابنِ عُلَيَّةَ والأصمِّ في زَعمِهما أنّ القِراءةَ ليسَت برُكن.** ﴿مَشْهُودًا﴾: يشهَدُه ملائكةُ اللَّيلِ

قولُه: (**وهي حُجّةٌ على ابنِ عُلَيّةَ**[1] **والأصَمّ**[2]... **أنّ القراءةَ ليست برُكن**) في صَلاةِ الفَجْر، قال القاضي: واستُدِلَّ[3] به على وجوبِ القراءةِ فيها، ولا دليلَ فيه لجوازِ أن يكونَ التجوُّزُ؛ لكونِها مندوبةً فيها، نعَمْ، لو فسَّرْنا بالقراءةِ في صَلاةِ الفجر، دَلَّ الأمرُ بإقامتِها على الوجوبِ فيها نصًّا، وفي غيرِها قياسًا[4].

والجوابُ عن الأوّل: أنه لو لم تكنْ رُكْنًا لم يَجُزْ إطلاقُه عليها، كالركوع والسُّجودِ والقيام؛ لأنهُ مِن بابِ إطلاقِ مُعظَمِ الشيءِ على كلِّه. والمندوبُ ليسَ كذلك.

وقالَ أبو البقاء: ﴿وَقُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ﴾ فيه وَجْهان: **أحدُهما**: هو معطوفٌ على ﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾، أي: وأقِم الصلاةَ[5] صَلاةَ الفَجْر، وعليه قولُه: سُمِّيت صَلاةُ الفَجْرِ قُرآنًا، لأنّها رُكن. **وثانيهما**: هُو على الإغراء، أي: عليكَ قرآنَ الفَجْر، أو: الزَم[6].

وعليه قولُه: «ويجوزُ أن يكونَ ﴿وَقُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ﴾ حثًّا على طُولِ القراءةِ في صَلاةِ الفَجْر»، كأنهُ قيل: الزَمْ قراءةَ القرآنِ في صَلاةِ الفجرِ، أي: القرآنِ المنسوبِ إلى الفجر.

(١) أبو بِشر إسماعيل بن إبراهيم الأسدي البصري الشهير بابن عُلَيّة (ت ١٩٣هـ) إمامٌ حافظ، له ترجمة في «سير النبلاء» (٩: ١٠٧).

(٢) شيخ المعتزلة أبو بكر الأصمّ (ت ٢٠١هـ) كان ديّنًا وقورًا صبورًا على الفقر، له كتاب «خلق القرآن» و«الحجّة والرسل» وغير ذلك، له ترجمة في «سير النبلاء» (٩: ٤٠٢).

(٣) في (ط): «لا دليل فيه»!

(٤) «أنوار التنزيل» (٣: ٤٦٢).

(٥) سقط لفظ «الصلاة» من (ح).

(٦) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٣٠).

والنهار، يَنزِلُ هؤلاء، ويَصعَدُ هؤلاء؛ **فهُوَ في آخرِ دِيوانِ اللَّيلِ وأوّلِ ديوانِ النَّهار**. أو: يَشهَدُه الكثيرُ من المُصلِّينَ في العادة. أو: من حَقِّه أن يكونَ مَشهودًا بالجَماعةِ الكثيرة. ويَجوزُ أن يكون ﴿وَقُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ﴾ حثًّا على طُولِ القِراءةِ في صَلاةِ الفجر؛ لكَونِها **مَكثُورًا عليها**، ليَسمَعَ الناسُ القُرآنَ فيَكثُرَ الثَّواب؛ ولذلك كانَت الفَجرُ أطوَلَ الصَّلواتِ قِراءة. ﴿ وَمِنَ ٱلَّيْلِ ﴾: وعَليكَ بعضُ اللَّيل ﴿فَتَهَجَّدْ بِهِۦ﴾ والتَّهجُّد: تَركُ الهُجودِ للصَّلاة، **ونَحوُه: التأثُّمُ والتَّحرُّج**. ويُقالُ أيضاً في النوم: تهجَّد، ﴿نَافِلَةً لَّكَ﴾: عبادةً زائدةً لك على الصَّلَواتِ الخَمْس، **وَضَعَ** ﴿نَافِلَةً﴾ **مَوضِعَ «تهجُّدًا»**؛ لأنّ

قولُه: (**فهُو في آخِرِ ديوانِ اللَّيلِ وأوّلِ ديوانِ النّهار**). رَوى الإمامُ أحمدُ بنُ حنْبَل في «مُسنَدِه»، عن أبي هُرَيرة، في صَلاةِ الفَجْرِ وصَلاةِ العصر، قالَ رسول الله ﷺ: «يَجتمعونَ في صلاةِ الفجر فتَصعَدُ ملائكةُ اللّيلِ، وتثبتُ ملائكةُ النّهار، ويجتمعون في صلاةِ العصر، فيصعدُ ملائكةُ النهارِ وتثبت ملائكةُ الليل[1] فيَسألُهم ربهُّم: كيفَ تَركتُم عبادي؟ فيقولونَ: أتَيْناهم وهُم يُصلّونَ، وترَكْناهُم وهُم يُصلّون»[2].

وفي روايةِ البخاريِّ ومسلم: قال أبو هريرةَ: سَمِعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «ويَجتمعُ ملائكةُ اللّيلِ وملائكةُ النّهارِ[3] في صَلاةِ الفجر»، ثمّ قالَ أبو هريرةَ: اقرؤوا إن شئتُم: ﴿وَقُرْءَانَ ٱلْفَجْرِۖ إِنَّ قُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾[4].

قولُه: (**مكثورًا عليها**)، أي: مَغْلوبًا عليها بالكَثْرة. **الجَوهريّ**: عن ابنِ السِّكّيت: فلانٌ مكثورٌ عليه: إذا نفِدَ ما عندَه وكثُرت عليه الحقوق.

قولُه: (**ونحوُه التأثُّمُ والتحرُّج**) أي: ترْكُ الإثم والحَرَج.

قولُه: (**وضعَ ﴿نَافِلَةً﴾ موضعَ «تهجُّدًا»**)، أي: ﴿نَافِلَةً﴾: مفعولٌ مطلَق، من حيثُ

---

(١) من قوله: «وتثبت ملائكةُ النَّهار، ويجتمعون في» إلى هنا سقط من (ف).

(٢) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٩١٥١)، وصحّحه ابن خزيمة (٣٢٢)، وابن حبّان (٢٠٦١)، وفيه تمامُ تخريجِه.

(٣) سقط لفظ «ملائكة» من (ف).

(٤) أخرجه البخاريّ (٤٧١٧) ومسلم (٦٣٢).

التهَجُّدَ عِبادَةٌ زائدة، فكانَ التهجُّدُ والنّافِلَةُ يجمعُهما معنًى واحد، والمعنى: أنّ التهجُّدَ زِيدَ لكَ على الصَّلَواتِ المفروضةِ فريضةً عليك خاصّةً دونَ غيرِك؛ لأنه تَطوُّعٌ لهم. ﴿مَقَامًا مَّحۡمُودًا﴾ نَصبٌ على الظَّرف، أي: عسى أن يَبعَثَكَ يومَ القِيامةِ **فيُقيمَك مَقامًا محمودًا**. أو ضُمِّنَ ﴿يَبۡعَثَكَ﴾ مَعنى: يُقيمَك. ويجوزُ أن يكونَ حالًا بمَعنى أن يبعثَك ذا مَقامٍ مَحمود. ومَعنى المقامِ المحمود: المقامُ الذي يَحمَدُه القائمُ فيه، وكلُّ مَن رآهُ وعَرفَه، وهو مُطلَقٌ في كُلِّ ما يَجلِبُ الحَمدَ من أنواعِ الكَرامات. وقيل: المُراد: الشَّفاعة، وهيَ نَوعٌ واحِدٌ ممّا يتَناوَلُه. وعن ابنِ عبّاسٍ رَضِيَ اللهُ عنهما: مَقامٌ يَحمَدُك فيه الأوّلونَ والآخِرون، وتَشرُفُ فيه على جَميعِ الخلائق: تَسأَلُ فتُعطى، وتَشفَع فتُشَفَّع، **ليسَ أحدٌ إلّا تحتَ لِوائِك**. وعن أبي هُريرةَ عنِ النبيِّ ﷺ: «هو المقامُ الذي أشفَعُ فيه لأمّتي»، وعن حُذَيفة: يُجمَعُ الناسُ في صَعيدٍ واحد، فلا تتكلَّمُ نَفس، فأوَّلُ مَدعوٍّ مُحمّدٌ ﷺ، فيَقول: «لبَّيكَ وسَعدَيك، والشرُّ ليس إليك، والمَهديُّ مَن هَدَيت، وعبدُكَ بينَ يَدَيك، وبِكَ وإليك، لا مَلجأَ ولا مَنجى منكَ إلّا إليك، تَباركتَ وتَعالَيْت، سُبحانك رَبَّ البَيت»، قال: فهذا قَولُه: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحۡمُودًا﴾.

المعنى، وفائدةُ العُدولِ ما ذَكرَه: أنّ التهَجُّدَ زِيدَ لكَ على الصّلاةِ المفروضةِ فريضةً عليكَ خاصّةً.

قولُه: (**فيُقيمَك مَقامًا محمودًا**)، قالَ أبو البقاء: هُو على هذا نَصبٌ على المصْدَر[1].

قولُه: (**ليسَ أحدٌ إلّا تحتَ[2] لوائك**)، وفي حديثِ أبي سعيدٍ عن التِّرمذيِّ: «وما مِن نبيٍّ يومَئذٍ، آدمُ فمَن سِواه، إلّا تحتَ لوائي»[3]، وأمّا الحديثُ بطُولِه فمشهورٌ مِن روايةِ أهلِ هذه الصِّناعة[4].

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٣٠).

(٢) في (ح): «يحُبُّ».

(٣) «سنن الترمذيّ» (٣٦١٥).

(٤) انظر: «صحيح البخاريّ» (٧٥١٠).

[﴿ وَقُل رَّبِّ أَدۡخِلۡنِي مُدۡخَلَ صِدۡقٖ وَأَخۡرِجۡنِي مُخۡرَجَ صِدۡقٖ وَٱجۡعَل لِّي مِن لَّدُنكَ سُلۡطَٰنٗا نَّصِيرٗا ﴾ ٨٠]

قُرِئ: ﴿مُدۡخَلَ﴾ و﴿مُخۡرَجَ﴾ **بالضَّمِّ** والفَتح: بمَعنى المصدر. ومَعنى الفتح: أدخِلْني فأدخُل مَدخَلَ صِدق، أي: أدخِلْني القبرَ مَدخَل صِدق **إدخالًا مَرْضِيًّا على طَهارةٍ** وطِيبٍ منَ السيِّئات، وأخرِجْني منه عندَ البَعثِ إخراجًا مَرضيًّا، مُلْقًى بالكرامة، آمِنًا من السُّخْط، يَدُلُّ عليه ذِكرُه على أثَرِ ذِكرِ البَعث. وقيل: نَزلَتْ حينَ أُمِرَ بالهجرة، يُريدُ إدخالَ المَدينةِ والإخراجَ من مكّة. وقيل: إدخالُه مَكّةَ ظاهرًا عليها بالفَتح، وإخراجُه منها آمِنًا من المُشركين. وقيل: إدخالُه الغارَ وإخراجُه منه سالمًا.

قولُه: (﴿مُدۡخَلَ﴾ و﴿مُخۡرَجَ﴾، **بالضَّمّ**)، القراءةُ الشائعة، والفتحُ: شاذّ. قالَ الزجّاجُ: فمَن قرَأَ بضمِّ الميم فهُوَ مصدَرُ «أدخَلتُه مدخَلًا»، ومَن فتحَ فهُو على: أدْخَلْتُه فدخَلَ مدْخَلَ صِدق[1]، وإنّما ترَكَ المصنِّفُ تقديرَ الضمِّ لأنهُ ظاهرٌ لا يَحتاجُ إلى تقديرِ فعلٍ مطابِقٍ للمصدَرِ، كما في الفَتْح.

قولُه: (**إدْخالًا مَرْضيًّا على طَهارة**)، معنى الإضافة في ﴿مُدۡخَلَ صِدۡقٖ﴾ و﴿مُخۡرَجَ صِدۡقٖ﴾ نحوَ الإضافةِ في «رجُلِ صِدق» و«رجُلِ سوء»، والصِّدقُ إنّما هُو مِن أوصافِ ذَوي العِلم، فإذا وُصِفَ غيرُه كانَ دالًّا على أنّ ذلك الشيءَ مَرْضيٌّ محمودٌ في بابِه. قالَ المصنِّفُ في قولِه تعالى: ﴿كَمۡ أَنۢبَتۡنَا فِيهَا مِن كُلِّ زَوۡجٖ كَرِيمٍ﴾ [الشعراء: ٧]: «وصَفَ الزَّوجَ منَ النَّباتِ بالكرَم، والكرَمُ صفةٌ لكلِّ ما يُرضى ويُحمَدُ في بابه»[2].

ولمّا عقَّبَ هذه الآيةَ قولَه: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾ وَجَبَ اختصاص الوصف بما يناسبُ المقام، وكأنّ ما ذكره، وإليه أشار بقوله: «يدلّ عليه ذكرُه على أثرِ ذكر البعث»، وعلى هذا تجري جميع الوجوه المذكورة من تقدير وصف الإدخال والإخراج في كلِّ مقامٍ بحسب ما يناسبه.

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٢٥٧).

(٢) انظر: (١١: ٣٢٠).

وقيل إدخالُه فيما حُمِّلَه من عَظيمِ الأمر؛ وهوَ النُبوّةُ وإخراجُه منه مُؤَدِّيًا لما كُلِّفَه مِن غَيرِ تَفريط. وقيل: الطاعة. **وقيل: هو عامٌّ في كُلِّ ما يَدخلُ فيه ويُلابِسُه من أمْرٍ ومكان.**

﴿سُلْطَـٰنًا﴾: حُجّةً تَنصُرُني على مَن خالَفَني. أو: مُلكًا وعِزًّا قَويًّا ناصرًا للإسلامِ على الكُفرِ مُظهِرًا له عليه، **فأُجيبَتْ دَعوتُه** بقَولِه: ﴿وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ﴾ [المائدة: ٦٧]، ﴿فَإِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْغَـٰلِبُونَ﴾ [المائدة: ٥٦]، ﴿لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ﴾ [التوبة: ٣٣]، ﴿لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [النور: ٥٥]، ووَعَدَه لَينزِعَنّ مُلكَ فارِسَ والرُّوم، فيَجعَلَه له. وعنه ﷺ: أنه استعمَلَ عَتّابَ بنَ أَسِيدٍ على أهل مكّة، وقال: «انطلِقْ فقد استعمَلتُكَ على أهلِ الله»، فكانَ شديدًا على المُريبِ، ليِّنًا على المؤمن، وقال: لا والله لا أعلَمُ مُتَخلِّفًا يتخلَّفُ عنِ الصَّلاةِ في جَماعةٍ إلّا ضَربتُ عُنقَه؛ فإنه لا يتخلَّفُ عنِ الصَّلاةِ إلّا مُنافِق. فقالَ أهلُ مكّة: يا رسولَ الله، لقد استعمَلتَ على أهلِ الله عتّابَ بنَ أَسِيدٍ أعرابيًّا جافيًا، فقال ﷺ: «إنّي رَأيتُ فيما يَرى النائمُ كأنّ عَتّابَ بنَ أَسِيدٍ أتى بابَ الجنّة، فأخَذَ بحَلقةِ البابِ فقَلقَلَها قِلقالًا شَديدًا حتّى فُتِح له فدخَلَها، فأعزَّ اللهُ به الإسلامَ لنُصرَتِه المسلمينَ على مَن يُريدُ ظُلمَهُم، فذلك السُّلطانُ النَّصير.

[﴿وَقُلْ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَـٰطِلُ ۚ إِنَّ ٱلْبَـٰطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾ ٨١]

كانَ حولَ البَيتِ ثلاثُ مئةٍ وستُّونَ صَنمًا، صنَمُ كُلِّ قَومٍ بحِيالِهم. وعن ابنِ عبّاسٍ رَضِيَ اللهُ عنهما: كانت لقبائلِ العَرَبِ يحجُّونَ إليها ويَنحَرون لها، فشَكا البيتُ

قولُه: (وقيل: **هُو عامٌّ في كلِّ ما يَدخُلُ فيه ويُلابِسُه مِن أمرٍ ومكان**)، هذا أقربُ لسباقِ الكلام وسِياقِه. أمّا السّباقُ، فكما قال: «يدُلُّ عليه ذِكره على أثَرِ ذكْرِ البَعث»، وأمّا السِّياق فعطفُ، ﴿وَقُل رَّبِّ أَدْخِلْنِى﴾ على ﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ﴾، وعطفُ ﴿وَٱجْعَل لِّى مِن لَّدُنكَ سُلْطَـٰنًا نَّصِيرًا﴾ على ﴿أَدْخِلْنِى﴾، وكلُّ ذلك يقتضي غيرَ واحدةٍ منَ الحالاتِ والأمكنة.

قوله: (**فأُجيبتْ دعوتُه**)، الفاء فصيحة، يعني: أمرَه الله تعالى بالدعاء، فامتثَلَ أمْرَه ودعا، فأُجيبت دعوتُه.

إلى الله عزَّ وجَلّ فقال: أيْ رَبّ، حتّى متى تُعبَدُ هذه الأصنامُ حَوْلي دونَك، فأوحى اللهُ إلى البيت: إنّي سأُحدِثُ لكَ نَوبةً جديدة، فأملأُكَ خُدودًا سُجَّدًا، يَدِفُّونَ إليك دَفيفَ النُّسور، ويحِنُّونَ إليك حَنِينَ الطَّيرِ إلى بَيضِها، لهم عَجِيجٌ حولَك بالتَّلبية. ولمّا نزلَتْ هذه الآيةُ يومَ الفَتحِ قالَ جِبريلُ عليه السَّلامُ لرَسولِ الله ﷺ: خُذْ مِخْصرَتَكَ ثُمّ ألقِها، فجَعَلَ يأتي صَنمًا صَنمًا وهو يَنكُتُ بالمِخْصَرةِ في عَينِه ويَقول: «جاءَ الحقُّ وزَهَقَ الباطل»، فينكَبُّ الصَّنمُ لوَجهِه حتّى ألقاها جَميعًا، وبَقِيَ صَنمُ خُزاعةَ فوقَ الكَعبةِ وكان من قَواريرِ صُفْرٍ فقال: «يا عليّ، ارمِ به»، فحَملَه رَسولُ الله ﷺ حتّى صَعِدَ فرَمى به فكَسرَه، فجَعلَ أهلُ مكّةَ يتعجَّبونَ ويَقولون: ما رَأينا رَجُلًا أسْحرَ من مُحمّدٍ ﷺ. وشِكايةُ البيتِ والوَحيُ إليه: تمثيلٌ وتَخييل.

﴿وَزَهَقَ ٱلْبَٰطِلُ﴾: ذَهبَ وهَلَك، من قَولِهم: زَهقَتْ نفسُه؛ إذا خَرجت. والحَقّ: الإسلام. والباطل: الشِّرك. ﴿كَانَ زَهُوقًا﴾:........................

قولُه: (يَدفُّونَ)، الجَوهريّ: الدَّفيفُ: الدَّبيبُ، وهُو السَّيرُ اللَّيِّن.

قولُه: (مِخْصَرتك)، الجَوهريُّ: المِخْصَرة: كالسَّوط، وكلُّ ما اختَصَرَ الإنسانُ بيَدِه فأمسَكَه مِن عصًا ونحوِها.

رَوى الإمامُ أحمدُ بن حنبل والبُخاريُّ ومسلمٌ والتِّرمذيُّ، عن ابنِ مسعودٍ: دخَلَ رسولُ الله ﷺ مكّةَ يومَ الفَتْحِ وحولَ البيتِ ثلاثُ مئةٍ وسِتّونَ صَنمًا، فجعَلَ يَطعنُها بعودٍ في يَدِه ويقول: ﴿جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَٰطِلُ إِنَّ ٱلْبَٰطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾[1].

وفي «مسنَدِ الإمام أحمدَ بن حنبل»، عن عليٍّ رضيَ اللهُ عنه قال: كان على الكعبةِ أصنامٌ، فذهبْتُ لأحمِلَ النبيَّ ﷺ فلم أستَطِعْ، فحمَلَني فجعَلتُ أقطَعُها، ولو شئتُ لَنلتُ السّماء[2].

---

(١) أخرجه البخاريّ (٤٧٢٠)، ومسلم (١٧٨١).

(٢) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٣٠٢)، والبزّار (٧٦٩)، وأبو يعلى في «المسند» (٢٩٢)، والحاكم في «المستدرك» (٢: ٣٦٦)، وإسناده ضعيف، وانظر تمامَ تخريجِه في «المسند».

كانَ **مُضمَحِلًّا** غيرَ ثابتٍ في كُلِّ وَقت.

[﴿ وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ وَلَا يَزِيدُ ٱلظَّٰلِمِينَ إِلَّا خَسَارًا ﴾ ٨٢]

﴿ وَنُنَزِّلُ ﴾ قُرِئ بالتَّخفيفِ والتَّشديد ﴿ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ ﴾: «من» **للتَّبيين، كقَولِه**: ﴿ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ ﴾ [الحجّ: ٣٠]، أو للتَّبعيض، أي: كُلُّ شَيءٍ نَزلَ من القُرآنِ فهو شِفاءٌ للمُؤمنين، يَزدادونَ به إيمانًا، ويَستَصلِحونَ به دِينَهم، **فمَوقِعُه منهم مَوقِعُ الشِّفاءِ من المَرضى**. وعنِ النبيِّ ﷺ: «مَن لم يَستَشفِ بالقُرآنِ فلا شَفاهُ الله»، ولا يَزدادُ به الكافرون

قولُه: (**كانَ مضْمَحِلًّا**)، **الرّاغب**: زَهِقَت نفْسُه منَ الأسَف على الشيءِ، قالَ عزَّ وجَلّ: ﴿ وَتَزْهَقَ أَنفُسُهُمْ وَهُمْ كَٰفِرُونَ ﴾ [التوبة: ٥٥](١).

قولُه: (﴿ وَنُنَزِّلُ ﴾) قرَأ بالتخفيف: أبو عمْرو(٢).

قولُه: (**«مِن»: للتّبيين، كقولِه**: ﴿ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ ﴾ [الحجّ: ٣٠])، يعني: «منَ القرآنِ» بيانٌ لمفعولِ «نُنزّلُ»، وهُو «ما هُو شِفاءٌ» وحالٌ منه، كما أنّ ﴿ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ ﴾ في قولِه: ﴿ فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ ﴾: حالٌ منَ الرِّجْس وبيانُه، وعلى أن يكونَ تبعيضًا يكونُ ﴿ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ ﴾: مفعولًا به، و﴿ مَا هُوَ شِفَآءٌ ﴾: بدَلًا منه، ولذلك قال: «كُلُّ شيءٍ نزَلَ منَ القرآنِ فهُو شفاءٌ» أي: كلُّ حِصّة ونصيبٍ وبَعْض(٣).

فالتفسير الأول نازلٌ منزلةَ الجنس من حيث هو هو، والثاني منزلةَ الاستغراق، فـ«الكل» في كلام المصنف أفرادي.

قولُه: (**فموقعُه منهم موقعُ الشِّفاءِ منَ المرضَى**)، **الرّاغب**: إنّ اللهَ تعالى جعَلَ لنا

(١) «مفردات القرآن»، ص٣٨٤.

(٢) انظر: «إتحاف فضلاء البشر»، ص٢٨٦.

(٣) في (ف): «كارهون»، وهو خطأ.

....

طِبَّيْن[١]: بدَنيًّا ودينيًّا[٢]، وكلٌّ منهما إمّا إعادةٌ للصِّحة أو حِفظٌ لها، والطِّبُّ البدَنِّي الذي تُعادُ به الصِّحةُ: العقاقيرُ والأدويةُ، والذي يُحفَظُ بها الصِّحةُ: الغذاءُ والأطعمة. وأمّا الطِّبُّ الدِّينيُّ، فالذي تَعودُ به الصِّحةُ صَقْلُ العقلِ واستعمالُه في تدبُّرِ[٣] الدِّلالاتِ وتَعرُّفِ المُعجِزات ومعرِفةِ النُّبوّاتِ، والقرآنُ مشْحونٌ به، والذي تعود[٤] به الصِّحةُ تدَبُّرُ الكتابِ المُنزَل، وتتبُّعِ سُنَنِ النبيِّ المرسَلِ، والعمَلُ بمُقتضاهما، وعلى ذلك قولُه: ﴿ وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ ۙ وَلَا يَزِيدُ ٱلظَّٰلِمِينَ إِلَّا خَسَارًا ﴾.

وقلتُ: لَمَّحَ في قولِه: «تعودُ به الصحّةُ» إلى قولِه صلَواتُ الله عليه: «كلُّ مولودٍ يولَدُ على الفِطرةِ فأبَواهُ يُهوِّدانِه...» الحديث[٥].

ورَوَينا عن الدارمي[٦]، عن قتادَةَ: «ما جالَسَ القرآنَ أحدٌ، فقامَ إلاّ بزيادةٍ أو نُقْصان» ثُمّ قرأَ: ﴿ وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ ﴾[٧] الآية.

وعن الدّارِميِّ أيضًا: قالَ أبو موسى: «إنّ هذا القرآنَ كائنٌ لكم أجْرًا، وكائنٌ لكم ذِكْرًا[٨]، وكائنٌ عليكم وِزْرًا[٩]، اتّبِعوا القرآنَ ولا يتّبِعْكمُ القرآن، فإنهُ مَن يتَّبع القرآنَ يَهبِطْ

(١) سقط لفظ «طِبَّيْنْ» من (ح).

(٢) في (ح) و(ف): «دينًا ودنيا»، والمثبت من (ط)، وهو الموافق لما في «تفسير الراغب» (١: ٧٧).

(٣) في (ف): «تدبير».

(٤) كذا في (ط)، وفي (ح) و(ف): «تحفظ»، وهو لفظ الراغب في «المفردات» لكن سيأتي في كلام المؤلف بعد أسطر بلفظ: «تعود».

(٥) أخرجه الإمام مالك في «الموطأ» (١: ٢٤١)، والبخاريّ (١٣٨٥)، وأبو داود (٤٧١٦)، وانظر تمامَ تخريجِه في «صحيح ابن حبّان» (١٢٩).

(٦) في (ح) و(ف): «الترمذي»، وهو خطأ.

(٧) «سنن الدّارِميّ» (٣٣٤٤)، وذكره البغويّ في «شرح السنّة» (٤: ٤٣٧).

(٨) قوله: «وكائنٌ لكن ذِكْرًا» سقط من (ف).

(٩) قوله: «وكائنٌ عليكم وزرًا» سقط من (ح).

﴿إِلَّا خَسَارًا﴾ أي: نُقصانًا؛ لتكذيبِهم به وكُفرِهم، كقولِه تعالى: ﴿فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَىٰ رِجْسِهِمْ﴾ [التوبة: ١٢٥].

[﴿وَإِذَآ أَنْعَمْنَا عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ أَعْرَضَ وَنَـَٔا بِجَانِبِهِۦ ۖ وَإِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ كَانَ يَـُٔوسًا ۞ قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ فَرَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَنْ هُوَ أَهْدَىٰ سَبِيلًا﴾ ٨٣ – ٨٤]

﴿وَإِذَآ أَنْعَمْنَا عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ﴾ بالصحّةِ والسَّعة ﴿أَعْرَضَ﴾ عن ذِكرِ الله، كأنه مُستغنٍ عنه مُستبِدٌّ بنفسِه ﴿وَنَـَٔا بِجَانِبِهِۦ﴾ تأكيدٌ للإعراض؛ لأنّ الإعراضَ عن الشَّيء: أن

به في رياضِ الجَنّة، ومنِ اتّبعَهُ القرآنُ يزخُّ في قَفاه فيَقذِفُه في جهنّم»[1]. يقال: زَخَّه، أي: دفَعَهُ في وَهْدِه[2].

ولمّا فرَغَ مِن بيانِ عِلمِه شرع في بيانِ[3] مُعجِزاتِه صلَواتُ الله عليه، وأنهُ مّما لم يُؤتَ أحدٌ منَ الأنبياء، قال: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ﴾ الآية، وجعَلَ ما يتّصلُ به مِن قولِه: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ فِى هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ﴾ الآية، تخلُّصًا إلى ذِكرِ حديثِ قومِه بقولِه: ﴿وَقَالُوا۟ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ﴾ الآية[4]، ولهذا أخّرَه عن سائرِ أنواعِ الإفضالِ والإكرامِ، واللهُ أعلم.

ولمّا احتوى القرآنُ عِلمًا[5] ومُعجِزةً قالَ ﷺ: «ما مِن نَبيٍّ منَ الأنبياءِ إلاّ أُعطِيَ منَ الآياتِ ما مِثلُه آمَنَ عليه البشَر، وإنّما كان الذي أوتيتُه وَحْيًا أوحاهُ اللهُ عز وجل إليّ، فأرجو أن أكونَ أكثرَهم تابِعًا يومَ القيامة»، أخرَجَهُ البخاريُّ ومسلمٌ عن أبي هُرَيرةَ[6].

---

(١) «سنن الدّارميّ» (٣٣٢٨).

(٢) وهي الأرضُ المنخفضة.

(٣) قوله: «عِلمِه شرع في بيان» سقط من (ف).

(٤) قوله: «بقوله﴿وَقَالُوا۟ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ﴾ الآية» سقط من (ف).

(٥) في (ح): ذِكرًا.

(٦) البخاريّ (٤٩٨١)، ومسلم (٢١٧).

يُولِّيَه عُرضَ وَجهِه، والنَّـأيُ بالجانب: أن يَلوِيَ عنه عِطفَه ويولِّيَه ظَهرَه، **أو أراد الاستكبار**؛ لأنّ ذلك مِن عادةِ المُستكبِرين، ﴿وَإِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ﴾ مِن فَقرٍ أو مَرضٍ أو نازلةٍ من النَّوازل ﴿كَانَ يَـُٔوسًا﴾: شديدَ اليأسِ من رَوْحِ الله، ﴿إِنَّهُۥ لَا يَاْيْـَٔسُ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾ [يوسف: ٨٧]. **وقُرِئ: (وناءَ بجانبِه)** بتَقديمِ اللّامِ على العَيْن، كقَولِهم: «راء» في «رأى»، ويَجوزُ أن يكونَ من «ناء» بمَعنى: «نهض». ﴿قُلْ﴾ كلُّ أحدٍ ﴿يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ﴾ أي: على مَذهَبِه **وطَريقَتِه التي تُشاكِلُ حالَه في الهُدى والضَّلالة،**

قولُه: (**أو أرادَ الاستكبارَ**)، يريدُ: قولُه: ﴿وَنَـَٔا بِجَانِبِهِۦ﴾ إمّا أن يكونَ كنايةً عن الإعراض؛ لأنّ من يلوي عن الشيءِ عطفَه ويُوَلّي ظهرَه فقد حاولَ الإعراضَ عنه، فيكونَ تأكيدًا لمعنى ﴿أَعْرَضَ﴾ ودخلتِ الواوُ بينَ المؤكَّدِ والمؤكّد، وإمّا أن يكون كنايةً عن الاستكبار؛ لأنّ ذلك مِن عادة المتكبّرين، فيكونَ تكميلًا لكوْنِ مفهومِه غيرَ[1] مفهوم الإعراض، فقد جمَعوا بيَن الهيئتَين.

قولُه: (**وقُرِئَ: «وناءَ بجانبِه»**)، قرَأَها ابنُ ذَكْوان.

الرّاغب: ناءَ بجانبه ينوءُ ويَناءُ، أي: ينهَضُ، قالَ تعالى: ﴿مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ﴾ [القصص: ٧٦]، ويقال: ناءَ بجانِبِه يَنْأى نأيًا، مِثلَ: نَعى: أعرَضَ. قالَ أبو عُبيدةَ: تباعَدَ، وقرئ: «وفاء بجانبه»، أي: تباعد، ومنهُ: النُّؤيُ؛ لحَفيرةٍ حولَ الخِباءِ تُباعِد الماءَ عنه. وقيل: نأَيَ بجانبه مثلَ نعيَ، أي: نهَضَ به، عبارة عن التكبُّر كقولك شمخَ بأنفِه وازْوَرَّ بجانبِه، وانْتأى: افتعَلَ، منه، والمُنْتأى: الموضعُ البعيد[2].

قولُه: (**وطريقتِه التي تُشاكلُ حالَه في الهُدى والضّلالة**)، إشارة إلى اتّصالِ هذه الآيةِ بقولِه: ﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ وَلَا يَزِيدُ ٱلظَّـٰلِمِينَ إِلَّا خَسَارًا﴾.

الرّاغب: على شاكِلتِه، أي: سَجيّته التي قيَّدتْه، مِن شكَلْتُ الدّابّةَ، وذلكَ أنّ سُلطانَ

---

(١) لفظة «غير» سقطت من (ط).

(٢) «مفردات القرآن»، ص٨٣١.

مِن قَولِهم: «طَريقٌ ذو شَواكل»؛ وهِيَ الطُّرقُ التي تتشعَّبُ منه، والدَّليلُ عليه قوله: ﴿فَرَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَنْ هُوَ أَهْدَىٰ سَبِيلًا﴾ أي: أسدُّ مَذْهبًا وطَريقَة.

[﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ ٨٥]

الأكثرُ على أنه الرُّوحُ الذي في الحَيَوان. سَألوه عن حَقيقَتِه فأخبَرَ أنه من أمْرِ الله، أي: ممّا استأثَرَ بعِلمِه. وعن ابنِ بُرَيدة: لقَد مَضى النبيُّ ﷺ وما يَعلَمُ الرُّوح. وقيل: هُوَ

السَّجيّةِ على الإنسانِ قاهرٌ حسْبَما بيَّنتُ في «الذّريعة إلى مكارمِ الشّريعة»(١)، هذا كما قالَ ﷺ: «كلٌّ مُيسَّرٌ لِما خُلِقَ له»، والأشكلة: الحاجةُ التي تُقيِّدُ الإنسان(٢).

وقلتُ: الحديثُ هو ما رَوَينا عن البخاريِّ ومسلم وأحمَدَ والتِّرمذيِّ وأبي داودَ وابنِ ماجَه، عن عليٍّ رضيَ اللهُ عنه، أنهُ قالَ: قالَ رسولُ الله ﷺ: «ما مِنكم مِن أحدٍ إلّا وقد كُتِبَ مقْعَدُه منَ النار، ومَقْعَدُه منَ الجَنّة»، قالوا: يا رسولَ الله، أفلا نتّكِلُ على كتابِنا؟ فقال: «اعمَلوا، فكُلٌّ مُيسَّرٌ لِما خُلِقَ له؛ أمّا مَن كان مِن أهلِ السعادةِ فسَيصيرُ لعمَلِ السّعادة، وأمّا مَن كانَ مِن أهلِ الشَّقاوةِ فسَيصيرُ لعمَلِ الشَّقاء»، ثُمّ قرأ ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ﴾ [الليل: ٥] الآية.

قولُه: (مِن أمْرِ الله)، أي: ممّا استأثَرَ الله بعلمِه، يعني: مِن أمرِ ربّي لا مِن أمري، فلا أقولُ لكم ما هيَ؟ والأمرُ بمعنى الشأن، أي: معرِفةُ الرّوحِ مِن شأنِ الله لا مِن شأنِ غيرِه، ولذلكَ طابَقَهُ قولُـه: ﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾. قـال الإمامُ: المختارُ: أنّهم سألوهُ

(١) وهو كتابٌ حاول فيه الجمع بين الشريعة والحكمة الإنسانية، وهو مطبوعٌ متداول، وانظر: منه ص٣٩، حيث قال: «وأمّا حدوثُ السجيّة إلى خلافِ ما خُلِقَت له فمُحال، فالسَّجيّة فِعْلُ الخالِق عزَّ وجلّ، والعادةُ فِعْلُ المخلوق، ولا يُبْطِلُ فِعْلُ المخلوقِ فِعلَ الخالق». انتهى. وانظر كلام الراغب في «مفردات القرآن» ص ٤٦٢-٤٦٣.

(٢) «أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٦٢١) والبخاريّ (٤٩٤٦) ومسلم (٢٦٤٧) والترمذيّ (٢١٣٦) وأبو داود (٤٦٩٤) وابن ماجه (٧٨) وصحّحه ابنُ حبّان (٣٣٤) وانظر تمامَ تخريجِه في «مسند أحمد».

خَلقٌ عظيمٌ رُوحانيٌّ أعظَمُ من المَلَك. وقيل: جِبريلُ عليه السلام. وقيل: القرآن، و﴿مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾ أي: مِن وَحيِه وكَلامِه، ليس من كَلامِ البَشَر. بعَثَتِ اليَهودُ إلى قُرَيش: أن سَلُوه عن أصحابِ الكَهف، وعَن ذي القَرنَيْن، وعن الرُّوح، فإن أجابَ عنها أو سكَت؛ فليسَ بنَبيّ، وإن أجابَ عن بَعضٍ وسَكَتَ عن بَعض؛ فهو نَبيّ، فبيَّن لهم القصَّتَين وأبْهَمَ أمرَ الرُّوح، وهو مُبهَمٌ في التَّوراة، فندِمُوا على سُؤالهم.

﴿وَمَآ أُوتِيتُم﴾ الخطابُ عامّ. ....

عن الرُّوح، وأنهُ صلَواتُ الله عليه أجابَ عنهُ بأحسَنِ الوجوهِ[1] بقولِه: ﴿قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى﴾، يعني أنهُ موجودٌ محدَثٌ بأمرِ الله، وتكوينِه، وتأثيرُه إفادَةُ الحياةِ للجَسَد، ولا يَلزَمُ مِن عدَمِ العِلمِ بحقيقتِه المخصوصة نَفْيُه، فإنّ أكثرَ حقائقِ الأشياءِ وماهيّاتِها مجهولة، ولم يَلزَمْ مِن كونِها مجهولةً نَفيُها، ويؤيِّدُه قولُه: ﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾، وقالَ القاضي: يجوزُ أن يكونَ السؤالُ عن قِدَمِهِ وحُدوثِه، فأُجيبَ: أنهُ وُجِدَ بأمرِه وحدث بتكوينِه[2].

قولُه: (﴿وَمَآ أُوتِيتُم﴾ الخطابُ عامٌّ)، قالَ القاضي: يعني قولَه: ﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ أنّكم تسْتَفيدونَه بتوسُّطِ حَواسِّكُم، فإنّ اكتسابَ العقلِ للعلومِ النظَريّة مُستفادٌ مِن إحساسِ الجُزئيّات، ولذلك قيل: مَن فقَدَ حِسًّا فقَدَ عِلْمًا، ولعلَّ أكثرَ الأشياءِ لا يُدرِكُه الحِسُّ ولا شيئًا مِن أحوالِه المُعَرِّفَةِ لذاتِه، وهُو إشارةٌ إلى أنّ الرُّوحَ مما لا يُمكنُ معرفةُ ذاتِه إلّا بعوارِضَ تُمَيِّزُه عمّا يَلتبسُ به، فلذلك اقتَصَرَ على هذا الجواب، كما اقتَصَرَ موسى عليه السلامُ في جوابِ ﴿وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الشعراء: ٢٣] بذِكْرِ بعضِ صِفاتِه. تمّ كلامُه[3].

فإنْ قلتَ: ما موقعُ هذا السؤالِ في هذا المقام؟ قلتُ ـ والعِلمُ عندَ الله ـ: الرُّوحُ والعِلمُ توأمانِ ومَوْهبتانِ عظيمتانِ لا سيّما الوَحْيُ، ولذلك قُرِنَ بقولِه: ﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ وعقّبَه بقولِه: ﴿وَلَئِن شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ بِٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ﴾، وعقَّبَ به ﴿وَنُنَزِّلُ

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢١: ٣٧).

(٢) «أنوار التنزيل» (٣: ٤٦٤) وعبارةُ القاضي ثمّة: «على أنّ السؤالَ عن قِدَمِه وحدوثِه» انتهى. فهو جازمٌ بمورِدِ السؤال، لا على الجوازِ كما ذهبَ إليه الطيبي رحِمَهُ الله.

(٣) «أنوار التنزيل» (٣: ٤٦٤).

....

مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ وَرَحْمَةٌ ﴾، وقد تقدَّمَ[١] مِرارًا وأطوارًا أنّ فواتحَ السُّوَرِ بمقتضى بَراعةِ الاستهلالِ مُؤذِنةٌ باشتمالِ السُّوَر على ما تضَمَّنتِ الفاتحةُ منَ المعنى، ولمّا افتُتِحت هذه السُّورةُ الكريمةُ بالكرامةِ السَّنيةِ والموهِبة الرَّفيعة لسيِّدِنا صلَواتُ الله عليه، وهِي بيانُ مقام الدُّنُوِّ والزُّلفى، واستجلَبَ ذلك حديثَ الكليم عليه السّلامُ وبني إسرائيل، ثُمّ حديثَ الكُفّارِ مِن هذه الآية، وأُريدَ العَوْدُ إلى البدْء، وتَعدادُ كرائمَ ومَوانحَ أُخرى، ابتُدِئَ بما يُناسِب «الإسراء» مِن إقامةِ الصَّلَواتِ مقرونةً بذكرِ أوقاتِها، فقيل: ﴿ أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ ﴾ إلى قولِه: ﴿ وَمِنَ ٱلَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِۦ ﴾، ومِن ثَمّ قال صلَواتُ الله عليه: «وجُعِلت قُرّةُ عَيْني في الصّلاة»[٢]، وأخرى: «أن تَعبُدَ اللهَ كأنّك تراه»[٣]، وتارةً: «أرِحْنا يا بلال»[٤]، وجعَلَ ذلك ذَريعةً إلى ذكرِ مَنقبتَيْنِ جليلتَيْن: أُخْرَويّة، وهِيَ مقامُ الشّفاعة.

وقيل: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾. رَوَينا عن التِّرمذيّ، عن أبي هُرَيرة رضي الله عنه، قال: سُئلَ رسولُ الله ﷺ عن المقامِ المحمود، فقال: هُو الشَّفاعة[٥].

وعن الدّارِميِّ عن ابنِ مسْعود، عن النبيِّ ﷺ، أنّه قال له: ما المقامُ المحمود؟ قال: «ذاك يومُ يَنزِلُ اللهُ تعالى على كُرسِيِّه، ويُجاءُ بكُم حُفاةً عُراةً غُرْلًا، فيكونُ أوّلَ مَن يُكْسى إبراهيمُ، فيُؤتى بِرَيطتَيْن[٦] مِن رِياطِ الجَنّة، ثُمّ أُكسى على أثَرِه، ثُم أقومُ عن يمينِ الله مقامًا يَغبِطُني الأوّلونَ والآخِرون»[٧].

---

(١) في (ف): «تقرَّر».

(٢) هو جزءٌ من حديثٍ أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٢٢٩٣)، والنسائيّ (٧: ٦١)، وأبو يعلى في «المسند» (٣٤٨٢)، والطبرانيّ في «المعجم الأوسط» (٥١٩٩)، وصحّحه الضياء المقدسيّ في «المختارة» (١٧٣٧) من حديثِ أنس بن مالك رضيَ اللهُ عنه، وانظر تمامَ تخريجِه في «مسند أحمد».

(٣) سبق تخريجه.

(٤) أخرجه أبو داود (٤٩٨٧) بلفظ: «يا بلال، أقِمِ الصلاةَ أرِحْنا بها»، والطبرانيّ في «المعجم الكبير» (٦٠٩٠).

(٥) «سنن الترمذيّ» (٣١٣٧) وقال: هذا حديثٌ حسَن، وأخرجه الطبريُّ في «جامع البيان» (١٥: ٩٨).

(٦) مُفرَدهُ رَيْطَةٌ، وهي كلُّ ثوبٍ ليِّنٍ رقيق.

(٧) هو جزءٌ من حديثٍ طويلٍ أخرجَهُ الإمامُ أحمد في «المسند» (٣٧٨٧)، والدّارميّ في «السنن» (٢٨٠٠)، =

....

وعن الترمذيِّ، عن أبي سعيدٍ قال: قالَ رسولُ الله ﷺ: «أنا سيِّدُ ولَدِ آدمَ يومَ القيامةِ ولا فَخْرَ، بيَدي لواءُ الحَمْد[1] ولا فَخر، وما مِن نبيٍّ يومئذٍ، آدمُ فمَن سواه، إلاّ تحتَ لوائي، وأنا أوّلُ مَن تنشَقُّ عنه الأرضُ ولا فَخْر»، قال: «فيَفْزَعُ الناسُ ثلاثَ فزْعاتٍ، فيأتونَ آدمَ فيقولون: أنت أبونا آدمُ فاشفَعْ لنا إلى ربِّك. فيقول: إنّي أذنَبْتُ...» وساقَ الحديثَ إلى قولِه: «فأخِرُّ ساجدًا فيُلْهِمُني اللهُ منَ الثناءِ والحَمْد، فيقال لي: ارفَعْ رأسَك، وسَلْ تُعْطَهْ، واشفَعْ تُشَفَّعْ، وقُلْ يُسمَعْ لقولِك، وهُو المقامُ المحمودُ الذي قالَ اللهُ عزَّ وجَلَّ: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾»[2].

وأمّا المَنقبةُ الدُّنيويّةُ فمُفتتحُها الأمرُ بالهجرةِ إلى دارِ النُّصرةِ، وقولُه: ﴿وَقُل رَّبِّ أَدْخِلْنِى مُدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِى مُخْرَجَ صِدْقٍ﴾ إشارةٌ إلى ذلك. رَوينا في «شَرْحِ السُّنّة» عنِ ابنِ عبّاسٍ والحسَنِ وقَتادةَ: أدْخِلْني: كان النبيُّ ﷺ بمكّةَ، أُمِرَ بالهجرة، فنَزلت عليه: ﴿وَقُل رَّبِّ أَدْخِلْنِى مُدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِى مُخْرَجَ صِدْقٍ﴾[3]. ألا ترى كيفَ ذَيَّلَ الإخراجَ والإدخالَ بما يُنبِئُ عنِ استنزالِ النَّصرِ من جَنابِ الفَردانيّة، والحَضرةِ الصَّمَدانيّة، مِن قولِه: ﴿وَٱجْعَل لِّى مِن لَّدُنكَ سُلْطَـٰنًا نَّصِيرًا﴾، ﴿لِيُحِقَّ ٱلْحَقَّ وَيُبْطِلَ ٱلْبَـٰطِلَ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُجْرِمُونَ﴾ [الأنفال: ٨] ومِن ثَمَّ قيلَ لهُ: ﴿وَقُلْ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَـٰطِلُ ۚ إِنَّ ٱلْبَـٰطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾. وحينَ أرادَ اللهُ أن يَشرَحَ غزارةَ عِلمِه رَمَزَ إليه بقولِه: ﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ يعني: أنهُ صلَواتُ الله عليه يَغْتَرِفُ عِلمَه منَ البحرِ الذي تَنْفَدُ الأبحُرُ السبعةُ دونَ نفادِه[4]، ولمّا كان السؤالُ عن

= والبزّار في «المسند» (٣٤٧٨)، والطبرانيّ في «المعجم الكبير» (١٠٠١٧)، بإسنادٍ ضعيف لضعف عثمان بن عُمَير البجَليّ.

(١) أخرجه مسلم (٢٢٧٨)، والترمذي (٣١٤٨).

(٢) سبق تخريجه.

(٣) «شرح السنّة» للبغوي (١٣: ٣٥٣). وهذا نقلٌ غيرُ محرَّر، فالذي في «شرح السنّة»: يُروى عن ابن عبّاسٍ والحسن وقتادة: «أدخِلني مُدْخَلَ صِدق»: المدينة، «وأخرِجْني مخرَجَ صِدق»: مكّة.

(٤) فيه إيماءٌ إلى قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَـٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَـٰتُ ٱللَّهِ﴾ [لقمان: ٢٧].

ورُوِي: أنّ رَسولَ الله ﷺ لـمّا قالَ لهم ذلكَ قالُوا: نَحنُ مُختَصُّونَ بهذا الخِطابِ أمْ أنتَ معَنا فيه؟ فقال: «بل نَحنُ وأنتُم لم نُؤتَ من العِلمِ إلّا قليلاً»، فقالوا: ما أعجَبَ شأنَك! ساعةً تقول: ﴿وَمَن يُؤْتَ ٱلْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِىَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [البقرة: ٢٦٩]، وساعةً تقولُ هذا؛ فنزَلَت: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَـٰمٌ﴾ [لقمان: ٢٧]، وليسَ ما قَالوهُ بِلازِمٍ؛ لأنّ القِلّةَ والكَثرةَ تَدُورانِ مع الإضافة، فيُوصَفُ الشيءُ بالقِلّةِ مُضافًا إلى ما فَوقَه، وبالكَثرةِ مُضافًا إلى ما تحتَه، فالحِكمَةُ التي أُوتيَها العَبدُ خَيرٌ كثيرٌ في نَفسِها؛ إلّا أنّها إذا أُضِيفَت إلى عِلْمِ الله فهِيَ قَليلة. وقيل: هُوَ خِطابٌ لليَهودِ خاصّة؛

الرُّوح امتحانًا منَ المُعانِدينَ لعِلمِه، أورَدَه في السُّنَن، ألا ترى كيفَ كافَحَهم بنَزارةِ عِلمِهم بقولِه: ﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ وبغَزارةِ عِلمِه على سبيلِ النَّصَفةِ والاستدراجِ بقولِه: ﴿وَلَئِن شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ بِٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ﴾؟ رَوينا عن الإمام أحمدَ والتِّرمذِيِّ، عن ابنِ عبّاس قال: قالتْ قُرَيشٌ لليهود: أعطونا شيئًا نسألُ عنهُ هذا الرَّجُلَ، فقالوا: سَلوهُ عنِ الرُّوح. فسألوهُ: فأنزَلَ اللهُ تعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ﴾ الآية. قالوا: أُوتينا عِلمًا كثيرًا، أُوتينا التَّوراةَ، ومَن أوتِيَ التَّوراةَ فقد أُوتِيَ خيرًا كثيرًا، فأُنزِلتْ: ﴿قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَـٰتِ رَبِّى لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَـٰتُ رَبِّى﴾ الآية(١).

فإنْ قلتَ: فما وَجْهُ اتّصالِ قولِه: ﴿وَإِذَآ أَنْعَمْنَا عَلَى ٱلْإِنسَـٰنِ﴾ الآيتَيْن، بالكلام؟

قلتُ: هُو اعتراضٌ لمعنى الزِّيادةِ والنُّقصان، جاءَ مُستطرِدًا في أثناءِ الكلام؛ لأنّ السِّياقَ دَلَّ على كوْنِ القرآنِ رحْمةً وسببًا لمَزيدِ المؤمنين، وما ينالونَ به الإفضالَ والقُربَ والزُّلفى عندَ الله، وخَسارًا وبُعدًا للقوم الظالمين.

وقد تقرَّرَ أن ذلك السؤالَ كان امتحانًا منَ الظَّلَمةِ، وتَضَمَّنَ الإشعارَ بنَزارةِ عِلمِهم وغَزارةِ عِلمِه صلَواتُ الله عليه، فلذلك كان مؤكِّدًا للمعنيَيْن، ويَنصرُه قولُه: ﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ﴾.

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٣٠٩)، والترمذيّ (٣١٤٠)، والنسائيّ في «السنن الكبرى» (١١٣١٤)، وأبو يعلى في «المسند» (٢٥٠١)، وصحّحه ابن حبّان (٩٩)، وفيه تمامُ تخريجه.

لأنّهم قالوا للنَّبيِّ ﷺ: قد أُوتينا التَّوراةَ وفيها الحِكْمة، وقد تَلَوْت: ﴿وَمَن يُؤْتَ ٱلْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِىَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [البقرة: ٢٦٩]، فقيلَ لهم: إنّ عِلمَ التَّوراةِ قَليلٌ في جَنبِ عِلمِ الله.

[﴿وَلَئِن شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ بِٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ بِهِۦ عَلَيْنَا وَكِيلًا ۞ إِلَّا رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ ۚ إِنَّ فَضْلَهُۥ كَانَ عَلَيْكَ كَبِيرًا﴾ ٨٦-٨٧]

﴿لَنَذْهَبَنَّ﴾: جَوابُ قسَمٍ محذوفٍ معَ نيابَتِه عن جَزاءِ الشَّرط. واللّامُ الدّاخِلةُ على «إنْ» موطِّئةٌ للقَسَم. والمعنى: إنْ شِئنا ذَهَبنا بالقُرآنِ ومَحَوناه عنِ الصُّدورِ والمَصاحِفِ فلَم نَترُكْ له أثَراً، وبَقِيَت كما كنتَ لا تَدري ما الكتاب، ﴿ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ﴾ بعدَ الذَّهابِ ﴿بِهِۦ﴾ مَن يتوكَّلُ علينا باستِردادِه وإعادَتِه محفوظًا مسطورًا، ﴿إِلَّا رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ﴾: إلّا أن يَرحَمَكَ ربُّكَ فيَردَّه عليك، كأنّ رحمتَه تتوكَّلُ عليه بالرَّدّ، أو يكونُ على الاستِثناءِ المُنقَطِع، بمَعنى: ولكنْ رَحمةً من ربِّك تَركتُه غيرَ مَذهُوبٍ به. وهذا امتِنانٌ منَ الله تَعالى ببَقاءِ القُرآنِ مَحفوظًا بعدَ المِنّةِ العَظيمةِ في تَنزيلِه وتَحفيظِه، فعلى كُلِّ ذي عِلمٍ أن لا يَغفلَ عن هاتَينِ المِنَّتَينِ والقيامِ بشُكرِهما؛ وهما: مِنّةُ الله عليه بحِفظِ العِلمِ ورُسوخِه في صَدرِه، ومِنَّتُه عليه في بَقاءِ المحفوظ. وعنِ ابنِ مَسعود رضيَ اللهُ عنه: إنّ أوّلَ ما تَفقِدُونَ من دينِكُمُ الأمانة، وآخِرَ ما تَفقِدُونَ الصلاة، ولَيُصلِّيَنّ قَومٌ

قولُه: (مَن يتوكَّلُ علينا باستردادِه)، أي: يصيرُ وكيلًا علينا. والتوكُّلُ والموكَّلُ بمعنى.

قولُه: (ولكنْ رحمةً مِن ربِّكَ تركتُه غيرَ مذهوبٍ به) يُريدُ أنّ الاستثناءَ منقطعٌ والمستدرَكُ قولُه: ﴿وَلَئِن شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ﴾، وعلى الأوّلِ الاستثناءُ متّصل، والمستَثنى منهُ: ﴿وَكِيلًا﴾. وقالَ أبو البقاء: ﴿إِلَّا رَحْمَةً﴾: مفعولٌ لهُ، أي: حِفظناهُ عليكَ للرّحمة، ويَجوزُ أن يكونَ مصدَرًا، أي: لكنْ رَحِمناك رحمةً(١).

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٣١).

ولا دِينَ لهم، وإنّ هذا القُرآنَ تُصبِحُونَ يومًا وما فيكم منه شَيء، فقالَ رَجُل: **كيفَ ذلك وقد أثبَتْناه في قُلوبِنا** وأثبَتْناهُ في مَصاحِفِنا نُعلِّمُه أبناءَنا ويُعلِّمُه أبناؤنا أبناءَهم؟ فقال: يُسرَى عليه لَيلًا فيُصبِحُ الناسُ منه فُقراءَ تُرفَعُ المصاحِفُ ويُنزَعُ ما في القلوب.

[﴿ قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَـٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴾ ٨٨]

﴿لَا يَأْتُونَ﴾: جَوابُ قَسَمٍ مَحذوف، ولولا اللّامُ الموطِّئة لجازَ أن يكونَ جَوابًا للشَّرْط، كقَولِه: ....

قولُه: (**كيفَ ذلك وقد أثبَتْناهُ في قلوبِنا؟**)، رَوَينا عن الإمامِ أحمدَ بنِ حنْبلٍ والتِّرمذيِّ وابنِ ماجَه والدّارِميّ، عن زيادِ بنِ لَبيدٍ قال: ذكَرَ النبيُّ ﷺ شيئًا فقال: «**ذلكَ** عندَ أوانِ ذهابِ العِلم» فقلتُ: يا رسولَ الله، وكيفَ يذهبُ العِلمُ ونحنُ نقرَأُ القرآنَ ونُقرِئُه أبناءنا ويقرئهُ أبناؤنا أبناءهم إلى يوم القيامة؟ فقال: «ثكَلَتْكَ أمُّكَ يا زياد، إن كنتُ لأراكَ مِن أفقهِ رجُلٍ بالمدينة، أوَليسَ هذه اليهودُ والنّصارى يقرأونَ التّوراةَ والإنجيلَ لا يَعملونَ بشيءٍ ممّا فيهما؟»[١].

وفي «شَرْح السُّنّة»: عن عبدِ الله بن عمْرٍو: «لا تقومُ السّاعةُ حتّى يرجِعَ القرآنُ مِن حيثُ نزَل، لهُ دَوِيٌّ حولَ العَرْشِ كدَويِّ النَّحل. يقولُ الرَّبُّ: ما لك؟ فيقول: يا ربِّ، أُتلى، ولا يُعمَلُ بي»[٢].

وفيهِ أيضًا، عنِ ابنِ مسعود: لا تقومُ السّاعةُ حتّى[٣] يُرفَعَ القرآنُ، ثُمّ يُفيضونَ في الشِّعر[٤].

(١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٧٤٧٣)، وابن ماجه (٤٠٤٨)، والطّحاويّ في «شرح مشكلِ الآثار» (٣٠٥)، والطبرانيّ في «المعجم الكبير» (٥٢٩١) بإسنادٍ صحيح.

(٢) «شرح السنّة» (١: ٣١٧).

(٣) من قوله: «يرجعَ القرآن من حيثُ نزل، لهُ دويٌّ» إلى هنا سقط من (ف).

(٤) «شرح السنة» (١: ٣١٧).

يقولُ لا غائِبٌ مالي ولا حَرِمُ

لأنّ الشَّرطَ وَقعَ ماضِيًا، أي: لو تَظاهَرُوا على أن يأتُوا بمِثلِ هذا القُرآنِ في بَلاغتِه وحُسنِ نَظمِه وتأليفِه، وفيهم العَرَبُ العارِبةُ أربابُ البَيان؛ لعَجَزُوا عن الإتيانِ بمثلِه. والعَجَبُ **من النَّوابِتِ** ومِن زَعمِهم أنّ القُرآنَ قَديمٌ معَ اعتِرافِهم بأنه مُعجِز،

قولُه: (**يقولُ لا غائبٌ مالي ولا حرِمُ**)، أوّلُه:

وإن أتاهُ خليلٌ يومَ مَسْغَبةٍ(١)

المَسْغَبةُ: المجاعة، ورُوِيَ: مسألةٌ. البيتُ لزُهيرٍ يمدَحُ هَرِمَ بنَ سِنانَ، يقول: إذا أتاهُ فقيرٌ وقد رفَعَ إليه حاجتَه، لم يتَشاغَلْ بنوع العِلَلِ. وعَنى بالمالِ: الإبِلَ.

قولُه: (**لأنّ الشَّرطَ وقَعَ ماضيًا**)، تعليلٌ بجوازِ وقوعِ ﴿لَا يَأْتُونَ﴾ جوابًا للشّرط، يعني: لو لم تكُن اللامُ في (لئن) لجَازَ لا يَأتونَ معَ وجودِ النّونِ أن يقَعَ جوابًا للشّرطِ؛ لأنّ قولَه: ﴿ٱجْتَمَعَتِ﴾ ماضٍ، فلمّا لم تعمَل الأداةُ في الجزءِ الأوّل لا يعمَلُ في الثاني(٢).

قولُه: (**منَ النَّوابِت**)، والنّوابتُ: الأحداثُ الأغمار(٣). قالَ صاحبُ «التقريبُ»: واستَدَلَّ صاحبُ «الكشاف» بإعجازِه على حدوثِه، إذ لو كانَ قديمًا لم يكنْ مقدورًا، فلا يكونُ مُعجِزًا كالمُحالِ، وجَوابُه: منعُ المُلازمة، إذْ مصحِّح المَقْدوريّة هُو الإمكان، وهُو حاصلٌ، لا الحدوث.

وأيضًا، المُعجِزْ لفْظُه و لا يقالُ بقِدَمِه، والقديمُ كلامُ النَّفْس ولا يقالُ بإعجازِه.

وأيضًا، سلَّمْنا أنّ القديمَ لا يَقدِرُ البشَرُ على عيْنِه، لكنْ لِمَ لا يُقدَرُ على مِثلِه؟

قال صاحبُ «الانتصاف»: القديمُ: مدلولُ العبارات، وهُو صفةٌ قديمةٌ قائمةٌ بذاتِ الله

---

(١) سبق تخريجه من «ديوان زهير». ووقع في (ف): يوم مسألةٍ.

(٢) تقدمت هذه الفقرة في الأصول على التي قبلها، وأخّرناها مراعاةً لـ«الكشاف».

(٣) وهو لفظٌ تَنبِزُ به المعتزلةُ مخالفيها من أهلِ السنّة تصغيرًا لشأنِهم، وللجاحظِ لَهَج كثير بهذا اللفظِ البَشيعِ، على عادةِ المعتزلة في قَرْفِ خصومِهم وإطلاقِ ألسنتِهم فيهم.

وإنّما يكونَ العَجزُ حيثُ تكونُ القُدرة، فيُقال: اللهُ قادِرٌ على خَلقِ الأجسامِ والعِبادُ عاجِزونَ عنه، وأمّا المُحالُ الذي لا مَجالَ فيه للقُدرة، ولا مَدخَلَ لها فيه، كثاني القديم؛ فلا يُقالُ للفاعلِ: قد عَجزَ عنه، ولا هو مُعجِز، ولو قيل ذلك لَجازَ وَصفُ الله بالعَجز؛ لأنه لا يوصَفُ بالقُدرةِ على المُحال، إلّا أن يُكابِروا فيقولُوا: هو قادِرٌ على المُحال، فإنّ رأسَ مالِهم المُكابَرةُ وقَلبُ الحقائق.

[﴿ وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ مِن كُلِّ مَثَلٍ فَأَبَىٰٓ أَكْثَرُ ٱلنَّاسِ إِلَّا كُفُورًا ﴾ ٨٩]

﴿ وَلَقَدْ صَرَّفْنَا ﴾: ردَّدْنا وكرَّرنا ﴿مِن كُلِّ مَثَلٍ ﴾: مِن كُلِّ مَعنًى هو كالمَثَل في غرابَتِه وحُسنِه. والكُفُور: الجُحود. فإنْ قلت: كيفَ جازَ ﴿فَأَبَىٰٓ أَكْثَرُ ٱلنَّاسِ إِلَّا كُفُورًا ﴾ ولم يَجُز: ضربتُ إلّا زيدًا؟ قُلت: لأنّ «أبى» مُتأوَّلٌ بالنَّفي، كأنه قيل: فلم يَرضَوْا إلّا كُفورًا.

[﴿ وَقَالُوا۟ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ تَفْجُرَ لَنَا مِنَ ٱلْأَرْضِ يَنۢبُوعًا * أَوْ تَكُونَ لَكَ جَنَّةٌ مِّن نَّخِيلٍ وَعِنَبٍ فَتُفَجِّرَ ٱلْأَنْهَٰرَ خِلَٰلَهَا تَفْجِيرًا * أَوْ تُسْقِطَ ٱلسَّمَآءَ كَمَا زَعَمْتَ

تعالى، ويُسمّى قرآنًا وكلماتٍ أيضًا، والمُعجِزُ: الدَّليلُ لا المَدْلول، لكنّ أهلَ السُّنّة يتحرَّزونَ مِن إطلاقِ المخلوقِ لوجهَيْن: لإيهامِه، ولأنّ السّلَفَ الصّالحَ كَفّوا عنهُ، وكم مِن مُعتَقدٍ لا يُطلَقُ القول به خَشْيةً مِن إيهامِ غيرِه، فلا يَصِحُّ إلزامُ الزَّمَخشريّ[1].

وقلتُ: الوَجْهُ الأخيرُ لصاحبِ «التقريب» هُو الوجْه، لِما قرَّرَهُ المصنِّفُ في قولِه: ﴿فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٣] فإن قلتَ: ما مِثلُه حتّى يأتوا بسورةٍ مِن ذلك المِثْل؟ قلتُ: معناهُ بسورةٍ ممّا هو على صفتِه في البيانِ الغريبِ وعلوِّ الطبقةِ في حُسنِ النَّظْم[2]، ومِن ثَمَّ لم تكنْ سائرُ الكتُبِ السَّماويّةِ مُعجِزةً، وإن كُنَّ مِثْلَ القرآنِ في ذلك المعنى.

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٦٩٢).

(٢) انظر: (٢: ٣٢٢).

عَلَيْنَا كِسَفًا أَوْ تَأْتِيَ بِاللَّهِ وَالْمَلَٰٓئِكَةِ قَبِيلًا * أَوْ يَكُونَ لَكَ بَيْتٌ مِّن زُخْرُفٍ أَوْ تَرْقَىٰ فِى السَّمَآءِ وَلَن نُّؤْمِنَ لِرُقِيِّكَ حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَٰبًا نَّقْرَؤُهُۥ قُلْ سُبْحَانَ رَبِّى هَلْ كُنتُ إِلَّا بَشَرًا رَّسُولًا ﴾ [٩٠-٩٣]

لـمّا تبيّنَ إعجازُ القُرآنِ وانضمَّتْ إليه المُعجِزاتُ الأُخَرُ والبيِّناتُ ولزِمَتهمُ الحُجّةُ وغُلِبوا، أَخَذوا يتعلَّلونَ باقتراحِ الآياتِ؛ فِعْلَ المَبهُوتِ المَحْجُوجِ المتعثِّرِ في أَذيالِ الحَيْرة، فقالوا: لن نُؤمِنَ لكَ حتّى وحتى. (تُفجِّرَ): تُفتِّحَ. **وقُرِئ: ﴿تَفْجُرَ﴾ بالتَّخفيف**، ﴿مِنَ الْأَرْضِ﴾: يعنُونَ أرضَ مكّة، ﴿يَنْبُوعًا﴾: عَينًا غَزيرةً مِن شَأنِها أن تَنبُعَ بالماء **لا تَقطَعُ**، «يفعُول» مِن: نَبعَ الماء، كـ«يَعبُوب» من: **عَبَّ الماء**. ﴿كَمَا زَعَمْتَ﴾: **يعنُونَ قولَ الله تعالى**: ﴿إِن نَّشَأْ نَخْسِفْ بِهِمُ الْأَرْضَ أَوْ نُسْقِطْ عَلَيْهِمْ كِسَفًا مِّنَ السَّمَآءِ﴾ [سبأ: ٩]،

قولُه: (**وقُرِئَ: ﴿تَفْجُرَ﴾، بالتّخفيف**)، الكوفيّونَ: بفَتحِ التاءِ وضمِّ الجيم مخفَّفًا(١)، والباقونَ: بضمِّ التّاءِ وكسرِ الجيم مشدَّدًا(٢).

قوله: (**لا تَقْطَعُ**)، مرفوعٌ بعد حذف«أن»، أي: لا تنضب، **القاضي**: اليَنبوعُ: عينٌ لا يَنضَبُ ماؤها(٣)، كأنّ البناءَ دَلَّ على المبالغة.

قولُه: (**عبَّ الماءُ**)، أي: زخَرَ، منَ العُبابِ. **الجَوهريّ**: العُبابُ: ـ بالضَّمِّ ـ: مُعظَمُ الماء وكثْرتُه وارتفاعُه.

قولُه: ﴿كَمَا زَعَمْتَ﴾: **يَعنونَ قولَ الله تعالى**: ﴿إِن نَّشَأْ نَخْسِفْ بِهِمُ الْأَرْضَ أَوْ نُسْقِطْ عَلَيْهِمْ كِسَفًا مِّنَ السَّمَآءِ﴾)، وكان ذلك عِنادًا وتمرُّدًا، بدليلِ قولِه: ﴿وَإِن يَرَوْا كِسْفًا مِّنَ السَّمَآءِ

(١) وحُجَّتُهم قولُه تعالى: ﴿يَنْبُوعًا﴾ واليَنبوعُ واحد، والتشديدُ إنّما يكونُ للتكثيرِ مرّةً بعد مرّة، فلا يحسُنُ معه (فعَّلَ) لمّا كان الينبوع واحدًا. انظر: «حجّة القراءات»، ص٤٠٩.

(٢) وحُجَّتُهم إجماعُ الجميع على التشديدِ في قولِه تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا خِلَٰلَهُمَا نَهَرًا﴾ [الكهف: ٣٣] والنهرُ واحدٌ كالينبوع، فشَدّدوا في فعْلِ الواحِدِ لتكرُّرِ الانفجارِ منه مرّةً بعدَ مرّة. انظر: «حُجّة القراءات»، ص٤١٠.

(٣) «أنوار التنزيل» (٣: ٤٦٦).

قُرِئ: (كِسْفًا) بسُكونِ السِّين جَمع كِسْفةٍ كسِدْرَةٍ وسِدر، وبفَتحِه. ﴿قَبِيلًا﴾: كَفيلًا بما تَقولُ شاهِدًا بصِحَّتِه. والمعنى: أو تأتيَ بالله قَبيلًا، وبالملائكةِ قُبلاء، كقَولِه:

..... كُنتُ مِنهُ ووَالِدي بَرِيًّا ....

فإنّي وقَيّارٌ بِها لَغريبُ

أو مُقابِلًا، كالعَشير بمَعنى المُعاشِر، ونَحوُه: ﴿لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ أَوْ نَرَىٰ

سَاقِطًا يَقُولُواْ سَحَابٌ مَّرْكُومٌ﴾ [الطور: ٤٤]، قالَ: لو أسقَطناهُ عليهم لَقالوا: سَحابٌ مَرْكوم[1]، ولم يُصدِّقوا أنهُ كِسْفٌ ساقطٌ للعذاب[2].

قولُه: (قُرِئَ «كِسْفًا» بسكونِ السِّين) نافعٌ وعاصمٌ وابنُ عامرٍ: ﴿كِسَفًا﴾ بفَتحِ السِّين، والباقونَ: بإسكانِها[3].

قولُه: (أو مقابِلًا): عطفٌ على قولِه: «كفيلًا»، يعني: إذا كانَ ﴿قَبِيلًا﴾ بمعنى: كفيلًا، كان التقديرُ: أو يأتيَ بالله قَبيلًا وبالملائكةِ قَبيلًا، وإذا كانَ بمعنى «مُقابِلًا» يعودُ المعنى: تأتيَ بالله مقابِلًا وبالملائكةِ مقابِلينَ، واستشهَدَ للأوّلِ بقولِه: ﴿أَوْ نَرَىٰ رَبَّنَا﴾ [الفرقان: ٢١] بناءً على مذهبِه[4]؛ لأنَّ النظرَ إلى الشيءِ يقتضي المقابَلَة، وللثاني: ﴿لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ﴾ [الفرقان: ٢١]، وقولُه: «أو جماعةً» احتمالٌ آخَرُ، بمعنى قولِه: ﴿وَٱلْمَلَـٰٓئِكَةِ قَبِيلًا﴾.

الجَوهريُّ: القَبيلُ: الجماعةُ، تكونُ منَ الثلاثةِ فصاعِدًا مِن قومٍ شَتّى، وعلى هذا يجوزُ أن يكون ﴿قَبِيلًا﴾: حالًا من الله تعالى والملائكةِ معًا، قالَ أبو البقاء: ﴿قَبِيلًا﴾: حالٌ منَ الملائكة، أو منَ الله والملائكة[5].

(١) قوله: «عليهم لقالوا: سحابٌ مركوم» سقط من (ف).
(٢) انظر: (١٥: ٦٥).
(٣) انظر: «معاني القراءات» للأزهريّ، ص٢٦١-٢٦٢، حيث أجادَ في تحريرِ هذا المقام.
(٤) يعني في نَفْيِ رؤيةِ الله تباركَ وتعالى.
(٥) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٣٢).

رَبَّنَا﴾ [الفرقان: ٢١]، أو جَماعةً حالًا منَ الملائكة. ﴿مِّن زُخْرُفٍ﴾: من ذَهَب. ﴿فِي ٱلسَّمَآءِ﴾: في مَعارِجِ السَّماء، فحُذِفَ المُضاف. يقال: رَقِيَ في السُّلَّم وفي الدَّرجة، ﴿وَلَن نُّؤْمِنَ لِرُقِيِّكَ﴾: ولن نُؤمِنَ لأَجلِ رُقيِّكَ ﴿حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَٰبًا﴾ مِنَ السَّماءِ فيه تَصديقُك. عن ابنِ عبّاسٍ رضيَ اللهُ عنهما: قالَ عبدُ الله بنُ أبي أمَيّة: لن نُؤمِنَ لكَ حتّى تَتَّخِذَ إلى السَّماءِ سُلَّمًا، ثمّ تَرقى فيه وأنا أنظُرُ حتّى تأتِيَها ثُمّ تأتيَ مَعكَ بصَكٍّ مَنشور، معه أربَعةٌ من الملائكةِ يَشهَدونَ لكَ أنّكَ كما تقول. وما كانوا يَقصِدُونَ بهذه الاقتِراحاتِ إلّا العِنادَ واللَّجَاج، ولو جاءَتْهم كُلُّ آيةٍ لَقالُوا: هذا سِحْر، كما قالَ عزَّ وجَلّ: ﴿وَلَوْ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ كِتَٰبًا فِي قِرْطَاسٍ﴾ [الأنعام: ٧]، ﴿وَلَوْ فَتَحْنَا عَلَيْهِم بَابًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فَظَلُّواْ فِيهِ يَعْرُجُونَ﴾ [الحجر: ١٤]، وحينَ أنكَرُوا الآيةَ الباقِيةَ ـ التي هيَ القُرآن ـ وسائرَ الآياتِ وليسَت بدُونِ ما اقترَحُوه، بل هيَ أعظَم ـ لـم يَكُن إلى تَبْصِرتِهم سَبيل. ﴿قُلْ سُبْحَانَ رَبِّي﴾ وقُرِئ: (قالَ سُبحانَ ربِّي) أي: قالَ الرَّسول. و﴿سُبْحَانَ رَبِّي﴾ تَعجُّبٌ من اقتراحاتِهم عليه ﴿هَلْ كُنتُ إِلَّا﴾ رَسُولًا كسائرِ الرُّسُل ﴿بَشَرًا﴾ مِثلَهم، وكانَ الرُّسُلُ لا يأتُونَ قومَهم إلّا بما يُظهِرُه اللهُ عليهم من الآيات، فليسَ أمرُ الآياتِ إليّ، إنّما

قولُه: (﴿مِّن زُخْرُفٍ﴾: من ذهَب)، **الرّاغب**: الزُّخرُفُ: الزِّينةُ المزَوَّقة، ومنه قيلَ للذهَب: زُخْرُف، وقال: ﴿أَخَذَتِ ٱلْأَرْضُ زُخْرُفَهَا﴾ [يونس: ٢٤].

وقالَ تعالى: ﴿أَوْ يَكُونَ لَكَ بَيْتٌ مِّن زُخْرُفٍ﴾ [الإسراء: ٩٣]، أي: ذهبٍ مُزَوَّق. وقالَ تعالى: ﴿زُخْرُفَ ٱلْقَوْلِ غُرُورًا﴾ [الأنعام: ١١٢]، أي: المُزَوَّقاتِ منَ الكلام[١].

قولُه: (وقُرِئَ: «قال سُبْحانَ ربِّي»): ابنُ كثيرٍ وابنُ عامر: «قالَ» بالألف[٢]، والباقونَ: بغيرِ ألف.

---

(١) «مفردات القرآن»، ص٣٧٩.

(٢) قالَ الأزهريّ: وكذلك هي في مصاحفِ أهلِ مكّةَ وأهلِ الشام. فمن قرأ: ﴿قَالَ﴾ فهو خَبَرٌ عمّن قاله، ومَنْ قرأ: ﴿قُلْ﴾، فهو أمرٌ للنبيِّ ﷺ. انظر: «معاني القراءات»، ص٢٦٢.

هُوَ إلى الله فما بالُكم تتَخيَّرونَها عليّ!

[﴿ وَمَا مَنَعَ ٱلنَّاسَ أَن يُؤۡمِنُوٓاْ إِذۡ جَآءَهُمُ ٱلۡهُدَىٰٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ أَبَعَثَ ٱللَّهُ بَشَرٗا رَّسُولٗا * قُل لَّوۡ كَانَ فِي ٱلۡأَرۡضِ مَلَٰٓئِكَةٞ يَمۡشُونَ مُطۡمَئِنِّينَ لَنَزَّلۡنَا عَلَيۡهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَلَكٗا رَّسُولٗا ﴾ ٩٤-٩٥]

﴿أَن﴾ الأُولى: نَصبُ مَفعولٍ ثانٍ لـ﴿مَنَعَ﴾. والثانية: رَفعُ فاعِلٍ له. و﴿ٱلۡهُدَىٰٓ﴾: الوَحْي. أي: وما منَعَهمُ الإيمانَ بالقُرآنِ وبنُبوَّةِ محُمَّدٍ ﷺ إلّا شُبهةٌ تَلَجلَجَت في صُدورِهم؛ وهيَ إنكارُهم أن يُرسِلَ اللهُ البشَر. والهمزةُ في ﴿أَبَعَثَ ٱللَّهُ﴾ للإنكار، وما أنكَرُوه فخِلافُه هو المُنكَرُ عند الله؛ لأنّ قضيّةَ حِكمَتِه أن لا يُرسِلَ مَلَكَ الوَحيِ إلّا إلى أمثالِه، أو إلى الأنبياء، ثُمّ قَرَّرَ ذلك بأنه ﴿لَّوۡ كَانَ فِي ٱلۡأَرۡضِ مَلَٰٓئِكَةٞ يَمۡشُونَ﴾ على أقدامِهم كما يَمشي الإنسُ ولا يَطيرونَ بأجنِحَتِهم إلى السَّماءِ فيَسمَعُوا من أهلِها ويَعلَمُوا ما يجِبُ عِلمُه ﴿مُطۡمَئِنِّينَ﴾: ساكنِينَ في الأرضِ قارِّين ﴿لَنَزَّلۡنَا عَلَيۡهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَلَكٗا رَّسُولٗا﴾ يُعلِّمُهمُ الخيرَ ويَهديهمُ المَراشد. فأمّا الإنسُ فما هم بهذه المَثابة، إنّما يُرسِلُ المَلَكَ إلى مُختارٍ منهم للنبُوّة، فيَقومُ ذلك المختارُ بدَعوَتِهم وإرشادِهم. فإنْ قُلت: هل يجوزُ أن يكونَ ﴿بَشَرٗا﴾ و﴿مَلَكٗا﴾، منصوبَيْنِ على

قولُه: (تتخيَّرونَها عليّ)، قيل: أي: تتخيَّرونَ الرسُلَ الماضيةَ بأنْ تقولوا: إنّهم رسُلٌ معَ كونِهم بشَرًا، كأنهم مُتخيّرون(١) عليّ بهذهِ الصِّفة. وقالَ القاضي: قولُه: ﴿سُبۡحَانَ رَبِّي﴾ يجوزُ أن يكونَ تنزيهًا لله مِن أن يأتيَ أو يتحكَّمَ عليه أحَدٌ، أي: هل كنتُ إلّا بشَرًا رسُولًا كسائرِ الرُّسُل؟ وكانوا لا يأتونَ قومَهم إلّا بما يُظهِرُه اللهُ عليهم، ولم يكنْ أمرُ الآياتِ إليهم ولا لهم أن يتحكَّموا على الله حتّى يتَخيَّروها عليَّ، هذا هو الجوابُ المُجمَل. وأمّا التفصيلُ: فقد ذُكِرَ في آياتٍ أُخرى، كقولِه: ﴿وَلَوۡ نَزَّلۡنَا عَلَيۡكَ كِتَٰبٗا فِي قِرۡطَاسٖ﴾ [الأنعام: ٧]، ﴿وَلَوۡ فَتَحۡنَا عَلَيۡهِم بَابٗا﴾ [الحجر: ١٤].

(١) في (ف) و(ط): «مختارون».

الحالِ من ﴿رَسُولًا ﴾؟ قُلت: وَجهٌ حسَن، والمعنى له أجْوَب.

قولُه: (**والمعنى لهُ أجْوَب**)، قالَ صاحبُ «التقريب»[(١)]: لإفادةِ الحالِ بالمنطوقِ ما هو المقصودُ؛ أي: بعَثَ اللهُ رسولًا حالَ كونِه بشَرًا لا مَلَكًا، ولَنَزَّلْنا عليهم رسولًا حالَ كونِه ملَكًا لا بشَرًا، وهُو عينُ المقصود، ولو جعَلْنا ﴿رَّسُولًا ﴾: صفة، أفادَ بالمفهومِ ما ليسَ بمقصود، بل ما ليسَ بمُستقيم، إذْ يدُلُّ تقْييدُ الصِّفةِ بالمفهوم، أَبَعَثَ بشَرًا مُرسَلًا لا بَشَرًا غيرَ مرسَل، ولَنزَّلْنا عليهم ملَكًا مرسَلًا لا ملَكًا غيرَ مرسَل، وهُما غيرُ مقصودَين، بل غيرُ مُستقيمَين.

وقلتُ: ويُمكنُ أن يقال ـ واللهُ أعلَم ـ: إنّما كان المعنى لهُ أجوِبةٌ؛ لأنهُ إذا كانَ رسولًا ذا حالٍ، يكونُ[(٢)] في التركيبِ تقديمٌ وتأخير، وإزالةٌ عنِ الأصل، فيَجتمعُ النّفْيُ والإثباتُ في السؤالِ والجواب، ويقَعُ الكلامُ في ثُبوتِ الحالِ ونَفْيِها بعدَ تحقُّقِ صاحبِها، فيكونُ المُنكَرُ في قولِهم: ﴿أَبَعَثَ ٱللَّهُ بَشَرًا رَّسُولًا ﴾ بِعْثَة البشَرِ للرّسالةِ بعدَ إقرارِهم أنّ الرِّسالةَ ثابتة[(٣)]، كقولِهم: ﴿لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ ﴾ [الأنعام: ٨]، ﴿لَوْ شَآءَ رَبُّنَا لَأَنزَلَ مَلَـٰٓئِكَةً ﴾ [فصّلت: ١٤]، ويكونُ الجوابُ بقولِه: ﴿لَنَزَّلْنَا عَلَيْهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَلَكًا رَّسُولًا ﴾، كالقولِ بالموجَب[(٤)]، أي: نعَمْ، إنّما يجبُ إرسالُ الملَك دونَ البشَر، أي: لو كانَ في الأرضِ ملائكةٌ قارّون[(٥)]؛ لأنّ الجِنسَ إلى الجِنسِ أمْيَل، وهُو بِهِ آنَسْ، ولذلك مَنّ عليهِم بقولِه: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ ﴾ [التوبة: ١٢٨]، وفي قولِه: «ثُمّ قرَّرَ ذلك بأنهُ لو كان في الأرضِ ملائكةٌ» إلى آخرِه، لمحةٌ منَ القولِ بالموجَب[(٦)].

ولو كانَ ﴿رَّسُولًا ﴾ وَصْفًا لـ«بَشَرٍ» ولـ«ملَكٍ» لكانا قارَّيْنِ في مكانِهما، وما أفادَ النّفْي

---

(١) في (ح): «الانتصاف»، وهو خطأ، ثم نقل كلامًا غير دالٍّ على المقصود ولا موجود في «الانتصاف».

(٢) سقط لفظ «يكون» من (ح).

(٣) في (ف): «مُرَتّبة».

(٤) وهو تسليمُ المُعتِرضِ دليلَ الخَصْمِ مع بقاءِ النّزاعِ في الحُكم.

(٥) في (ط): «قارِّين».

(٦) في (ح): «الموجبات».

[﴿قُلْ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًۢا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْۚ إِنَّهُۥ كَانَ بِعِبَادِهِۦ خَبِيرًۢا بَصِيرًا ﴾ ٩٦]

﴿شَهِيدًۢا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾ على أنّي بلّغتُ ما أُرسِلتُ به إليكم، وأنكم كذّبتُم وعانَدتُم. ﴿إِنَّهُۥ كَانَ بِعِبَادِهِۦ﴾ المُنذِرينَ والمُنذَرينَ ﴿خَبِيرًۢا﴾ عالِمًا بأحوالِهم، فهو مُجازيهم، وهذه تَسليةٌ لرَسولِ الله ﷺ، ووَعيدٌ للكَفَرة. و﴿شَهِيدًۢا﴾: تمييز، أو حال.

[﴿وَمَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِۖ وَمَن يُضْلِلْ فَلَن تَجِدَ لَهُمْ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِهِۦۖ وَنَحْشُرُهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ عُمْيًا وَبُكْمًا وَصُمًّاۖ مَّأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُۖ كُلَّمَا خَبَتْ زِدْنَٰهُمْ سَعِيرًا ۞ ذَٰلِكَ جَزَآؤُهُم بِأَنَّهُمْ كَفَرُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا وَقَالُوٓا۟ أَءِذَا كُنَّا عِظَٰمًا وَرُفَٰتًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا ﴾ ٩٧-٩٨]

﴿وَمَن يَهْدِ ٱللَّهُ﴾: ومَن يُوفِّقه ويَلطُفْ بـه ﴿فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِ﴾؛ لأنـه لا يَلطفُ إلّا بمَن عرَفَ أنّ اللُّطفَ يَنفعُ فيـه، ﴿وَمَن يُضْلِلْ﴾: ومَن يَخذُل ﴿فَلَن تَجِدَ لَهُمْ أَوْلِيَآءَ﴾: أنصارًا. ﴿عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ﴾ كقولِه: ﴿يَوْمَ يُسْحَبُونَ فِي ٱلنَّارِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ﴾ [القمر: ٤٨].

والإثبات في السؤالِ والجواب، ولم يَحسُنْ هذا الحُسنَ، ألا ترى إلى قولِ صاحبِ «المِفتاح»: قال في «سورة المؤمنون»: ﴿لَقَدْ وُعِدْنَا نَحْنُ وَءَابَآؤُنَا هَٰذَا﴾ [المؤمنون: ٨٣]: فذكَرَ بعدَ المرفوعِ وما تَبِعَهُ المنصوبَ، وهُو موضعُه، وقال في «النّمل»: ﴿لَقَدْ وُعِدْنَا هَٰذَا نَحْنُ وَءَابَآؤُنَا﴾ [النمل: ٦٨]: فقُدِّمَ لكونِه مِنها أهَمّ(١).

وإنّما خالَفْنا المصنِّفَ في قولِنا: لأنّ الجِنسَ إلى الجِنسِ أميَل، لئلّا يَلزَمَنا الاعتزالُ الذي عَناهُ بقولِه: «وأمّا الإنسُ فما هم بهذه المَثابة»، ولذلك عدَلَ القاضي إلى قولِه: ﴿لَنَزَّلْنَا عَلَيْهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَلَكًا رَّسُولًا﴾ لتمكُّنِهم منَ الاجتماعِ بِهِ والتلَقّي منه، والإنسُ عامّتُهم عُماةٌ عن إدراكِ المَلَكِ والتلقُّفِ منه، فإنّ ذلك مشروطٌ بنوعٍ منَ التناسُبِ والتجانُس(٢).

---

(١) «مفتاح العلوم» للسكاكيّ، ص١٠٤.

(٢) «أنوار التنزيل» (٣: ٤٦٨).

وقيل لِرَسولِ الله ﷺ: كيف يَمشُونَ على وجوهِهم؟ قال: «**إنّ الذي أمْشاهُم على أقدامِهم**، قادِرٌ على أن يُمشِيَهم على وُجوهِهم» ﴿عُمۡيٗا وَبُكۡمٗا وَصُمّٗا﴾ كما كانُوا في الدُّنيا، لا يَستَبصِرونَ ولا يَنطِقُونَ بالحقّ، ويَتصامُّونَ عن استماعِه، فهُم في الآخِرَةِ كذلك: لا يُبصِرونَ ما يُقِرُّ أعينَهم، ولا يَسمَعُونَ ما يلذُّ مَسامِعَهم، ولا يَنطِقُونَ بما يُقبَلُ منهم. ﴿وَمَن كَانَ فِي هَٰذِهِۦٓ أَعۡمَىٰ فَهُوَ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ أَعۡمَىٰ﴾ [الإسراء: ٧٢]. **ويَجوزُ أن يُحشَروا مَؤُوفي الحواسِّ** من المَوقِفِ إلى النّارِ بعدَ الحِساب، فقد أُخبِرَ عنهم في مَوضِعٍ آخرَ أنهم يَقرؤونَ ويتَكلَّمون. ﴿كُلَّمَا خَبَتۡ﴾: كما أكلَتْ جُلودَهم ولحومَهم وأفنَتْها فسَكَنَ لهبُها، بُدِّلُوا غيرَها، فرَجعَتْ مُلتَهِبةً مُستَعِرة، كأنهم لـمّا كذَّبوا بالإعادةِ بعدَ الإفناءِ جَعَلَ اللهُ جزاءَهم أنْ سَلَّطَ النارَ على أجزائهم تأكُلُها وتُفنيها ثُمّ يُعيدُها، ولا يَزالونَ على الإفناءِ والإعادة؛ ليَزيدَ ذلك في تَحسُّرِهم على تكذيبِهمُ البَعث؛ ولأنه أدخَلُ في الانتقامِ منَ الجاحِد، وقَد دَلّ على ذلك بقَولِه: ﴿ذَٰلِكَ جَزَآؤُهُم﴾ إلى قَولِه: ﴿لَمَبۡعُوثُونَ خَلۡقٗا جَدِيدًا﴾.

[﴿أَوَلَمۡ يَرَوۡاْ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ قَادِرٌ عَلَىٰٓ أَن يَخۡلُقَ مِثۡلَهُمۡ وَجَعَلَ لَهُمۡ أَجَلٗا لَّا رَيۡبَ فِيهِ فَأَبَى ٱلظَّٰلِمُونَ إِلَّا كُفُورٗا﴾ ٩٩]

قولُه: (**إنّ الذي أمشاهُم على أقدامِهم**)، رَوَينا عن التِّرمذيِّ، عن أبي هُرَيرةَ قال: قالَ رسولُ الله ﷺ: «يُحشَرُ الناسُ يومَ القيامةِ ثلاثةَ أصنافٍ، صِنفًا مُشاةً، وصِنْفًا رُكْبانًا، وصِنفًا على وجوهِهم»، قيل: يا رسولَ الله، كيفَ يَمشون؟»(١) الحديث.

قولُه: (**ويَجوزُ أن يُحشَروا**): عطفٌ من حيثُ المعنى على قولِه: «كما كانوا في الدُّنيا»، وعلى «عُمْيًا وبُكْمًا وصُمًّا» على المجاز، والحَشْرُ الثاني بمعنى: الجَمْع والسَّوق، كقولِه تعالى: ﴿وَأَن يُحۡشَرَ ٱلنَّاسُ ضُحٗى﴾ [طه: ٥٩]، والأوّلُ بمعنى: البعثِ وحَشْرِ الناسِ يومَ القيامة.

قولُه: (**مَؤوفي الحواسِّ**)، **الجَوهريّ**: الآفَةُ: العاهَة، وقد أُيِفَ الزَّرعُ، على ما لم يُسَمَّ

---

(١) «سنن الترمذيّ» (٣١٤٢) وهو في «مسند أحمد» (٨٧٥٥) بإسنادٍ ضعيف.

فإنْ قُلت: عَلامَ عُطِفَ قَولُه: ﴿وَجَعَلَ لَهُمْ أَجَلًا﴾؟ قُلت: على قَولِه: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا﴾؛ لأنّ المعنى: قَد عَلِمُوا بدَليلِ العَقلِ أنّ مَن قَدرَ على خَلقِ السَّماواتِ والأرضِ فهُوَ قادِرٌ على خَلقِ أمثالِهم منَ الإنس؛ لأنهم لَيسُوا بأشَدَّ خَلْقاً مِنهُنّ، كما قال: ﴿ءَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُ﴾ [النازعات: ٢٧]. ﴿وَجَعَلَ لَهُمْ أَجَلًا لَّا رَيْبَ فِيهِ﴾: وهو الموت، أو القيامة، فأبَوْا مع وُضوحِ الدَّليلِ إلّا جُحُودًا.

[﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّىٓ إِذًا لَّأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ ٱلْإِنفَاقِ ۚ وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ قَتُورًا﴾ ١٠٠]

فاعلُه، أي: أصابتْه آفة، فهُو مؤوفٌ، مثل معُوف.

قولُه: (على قولِه: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا﴾)، أي: ﴿وَجَعَلَ لَهُمْ﴾ عطفٌ على ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا﴾، يعني: لا يَجوزُ أن يُعطَفَ على ﴿خَلَقَ﴾ ويَدخُلَ في حيِّزِ صلةِ الموصول للفصل بخبَرِ (إنّ)، وهو ﴿قَادِرٌ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ﴾، ولا ﴿عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ﴾ لفظًا ومعنى؛ لأنهُ لا يَحسُنُ إيقاعُ القُدرةِ على الآجِل، فينبغي أن يكونَ عطفًا على ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا﴾.

وأمّا قولُه: ﴿وَجَعَلَ لَهُمْ أَجَلًا لَّا رَيْبَ فِيهِ﴾ فليسَ تقديرًا لتصحيحِ معنى العَطْف، إذْ لا يلتئمُ أن يُقالَ: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا﴾ وجعَلَ لهم أجَلًا، بل هُو ابتداءُ تفسيرٍ بشهادةِ قولِه: «وهُو الموتُ أوِ القيامة»، فإذًا التقديرُ: قد عَلِموا بدليلِ العقلِ أنّ مَن قدَرَ على خَلْقِ السماواتِ والأرض فهُو قادرٌ على خَلْقِ أمثالِهم، كقولِه تعالى: ﴿أَوَلَيْسَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُم﴾ [يس: ٨١] أي: في الصِّغَرِ والقَمْأة، وأنَّ مَن جعلَ لهم أجَلًا لا رَيْبَ فيه، وهُو يومُ القيامةُ، لا بُدَّ أن يَأتيَ به، كقولِه تعالى: ﴿وَأَنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ لَّا رَيْبَ فِيهَا﴾ [الحج: ٧].

فظَهَر أنّ المرادَ بقولِه: «عطفٌ على قولِه: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا﴾» أنهُ عطفٌ على التقديرِ، وأن يُضمَرَ في الكلام ما يَتِمُّ به المعنى، ويؤيِّدُه قولُ الإمام: لَمّا بيَّنَ اللهُ تعالى بالدّليلِ المذكورِ أنّ البَعْثَ والقيامَةَ أمرٌ مُمكنُ الوجودِ في نفْسِه أردَفَهُ بأنّ لِوقوعِه ودُخولِه في الوجودِ وقتًا عندَ الله تعالى(١).

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢١: ٦٢).

«لَوْ» حقُّها أن تَدخُلَ على الأفعالِ دُونَ الأسماء، فلا بُدَّ من فِعلٍ بعدَها في ﴿لَّوۡ أَنتُمۡ تَمۡلِكُونَ﴾، وتقديرُه: لو تَمْلِكُونَ تَمْلِكون، فأُضمِرَ «تَملك»؛ إضماراً على شَريطَةِ التَّفسير، وأُبدِلَ مِنَ الضَّميرِ المتَّصِلِ الذي هو الواوُ ضَميرٌ مُنفَصِل، وهو: ﴿أَنتُمۡ﴾، لسُقوطِ ما يتَّصِلُ به من اللَّفظ، فـ﴿أَنتُمۡ﴾: فاعلُ الفِعلِ المُضمَر، و﴿تَمۡلِكُونَ﴾: تَفسيرُه، وهذا هو الوَجهُ الذي يَقتَضيه عِلمُ الإعراب. **فأمّا ما يَقتَضيهِ عِلمُ البَيان؛ فهُوَ: أنّ ﴿أَنتُمۡ تَمۡلِكُونَ﴾ فيه دَلالةٌ على الاختصاص**؛ وأنّ الناسَ هُمُ المُختَصُّونَ بالشُّحِّ المتبالِغ،

والنَّظْمُ يساعدُ هذا التقديرَ الذي قدَّرْناهُ وتخصيصَ ما خصَّصناهُ مِن أنّ المرادَ بالأجَل: القيامةُ لا غيرُ، لورودِ الآيةِ بعدَ إنكارِ ما أنكَروهُ في قولِهم: ﴿وَقَالُوٓاْ أَءِذَا كُنَّا عِظَٰمٗا وَرُفَٰتًا أَءِنَّا لَمَبۡعُوثُونَ خَلۡقٗا جَدِيدٗا﴾ [الإسراء: ٤٩].

قولُه: («**لو» حقُّها أن تَدخُلَ على الأفعال**)، قالَ ابنُ الحاجِب في «الشَّرح»[1]: لا بُدَّ أن يَلِيَها الفعلُ لأنّها حرْفُ شَرْط، والشَّرطُ إنّما يُعقَلُ بالفعل، فالتَزَمَ وقوعَ الفعل لفظًا أو تقديرًا. قالَ صاحبُ «المِفتاح»: وأمّا كلمةُ «لو» فحينَ كانتْ لتعليقِ ما امتَنَعَ بامتناعِ غيرِه على القَطْعِ امتَنعتْ جُملتاها عن الثُّبوت، ولَزِمَ أن يكونا فِعْلِيَّتَيْن والفعلُ ماضٍ[2].

قولُه: (**فأمّا ما يَقتضيهِ عِلمُ البيانِ فهُو أنّ ﴿أَنتُمۡ تَمۡلِكُونَ﴾ فيه دلالةٌ على الاختصاص**)، وقالَ صاحبُ «الفرائد»: لمّا كان التقديرُ: لو تملكون تملكون، وهذا لا يُفيدُ الاختصاصَ، وجَبَ أنْ لا يُفيدَه هذا أيضًا؛ لأنهُ غيرُ مُخالفٍ في تأديةِ المعنى لذلك؛ لأنّ (أنتُم) وُضعَ مَوضعَ الضَّميرِ المتّصِل، فالفعلُ مرادٌ والتَّكرارُ حاصلٌ على التقديرَيْن، نفى أن يُقالَ: إنَّ «أنتُم تملِكون»، على صورةِ الجُملةِ الاسميّةِ بدونِ معناها، فالاختصاصُ مِن لوازِمِ معنى الاسميّةِ لا مِن صُورتِها، ويُمكنُ أن يُقالَ في الجواب: الأصلُ «تَملكونَ» بدونِ التِّكرار، فكرّرَ ليُفيدَ التّأكيد[3]، فلمّا ترَكَ الفعلَ الأوّلَ وأُضمِرَ لبقاءِ فاعلِه، وهُو في المعنى غيرُ ضميرِ الثاني

---

(١) يعني: «الإيضاح في شرح المفصّل» (٢: ٢٥٨).

(٢) «مفتاح العلوم»، ص١٠٧.

(٣) في (ح): «التكثير».

ونَحوُه قَولُ حاتم: «لَو ذاتُ سِوارٍ لَطَمَتْني»، وقَولُ المتَلَمِّس:

ولَو غَيرُ أَخْوالي أرادُوا نَقِيصَتي

المتّصل، عُلِمَ بأنّ الاهتمامَ بذِكرِ فاعلِ هذه الجُملةِ أكثرُ مِن ذكْرِ فعلِها، فكانَ تقديمًا للفاعلِ على الفعلِ مِن حيثُ المعنى، والثاني بمنزلةِ المكرَّرِ للتأكيد، فأفادَ الاختصاصَ.

وقلتُ: نظَرُ أصحابِ المعاني في أمثالِ هذا التركيبِ إلى اللّفظ، ألا تَرى إلى قولِ صاحبِ «المِفتاح»: ترَكَ «يَوَدُّوا» إلى الماضي المؤْذِنِ بالتحقُّقِ نظرًا إلى لفظِه[1]، فكذا هاهُنا النظَرُ إلى صُورةِ ﴿أَنتُمْ تَمْلِكُونَ﴾ لا إلى أصلِه، وهُو مِثلَ: أنا سَعَيْتُ في حاجتِك، في وَجْهِ إفادةِ الاختصاص، وإلى هذا الإشارةُ بقولِه: «برَزَ الكلامُ في صورةِ المبتدأِ والخبر».

قولُه: (لو ذاتُ سِوار لطَمَتْني)، قالَ المَيْدانيُّ: لو لطَمَتْني ذاتُ سِوار؛ لأنّ «لو» طالبةٌ للفعلِ داخلةٌ عليه، والمعنى: لو ظَلَمَني[2] مَن كان كُفُوًا لي لهَانَ عليَّ، ولكنْ ظلَمَني مَن هُو دوني، وقيل: أرادَ: لو لطَمَتْني حُرّةٌ، فجعَلَ السِّوارَ علامةً للحُرِّيةِ؛ لأنّ العربَ قلّما تُلْبِسُ الإماءَ السِّوارَ، فهُو يقول: لو كانتِ اللاطمةُ حُرَّةً لكانَ أخَفَّ عليّ[3].

قولُه: (ولو غيرُ أخوالي أرادوا نَقيصَتي)، تمامُه:

جعَلتُ لهمْ فوقَ العرانينِ مِيسَما[4]

---

(١) «مفتاح العلوم»، ص١٠٥. وعبارتهُ ثمّةَ: «قلّما يُتركُ المضارعُ في بليغِ الكلامِ على الماضي المؤذنِ بالتحقُّقِ نظرًا على لفظِه لغيرِ نكْتةٍ مِثْلَ ما ترى في قولِه عَلتْ كلمته: ﴿إِن يَثْقَفُوكُمْ يَكُونُوا لَكُمْ أَعْدَاءً وَيَبْسُطُوا إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ وَأَلْسِنَتَهُم بِالسُّوءِ وَوَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ﴾ [الممتحنة: ٢] ترك «يودّوا» على لفظِ الماضي إذ لم تكن تحتملُ ودادتُهم لكفرِهم من الشبهةِ ما كانَ يحتملُها كونُهم إن يثقفوهم أعداءً لهم، وباسطي الأيدي والألسنةِ إليهم للقتلِ والشتم. انتهى.

(٢) في (ط): «لطمتني».

(٣) «مجمع الأمثال» (٢: ١٧٤) و(٢: ٢٠٢).

(٤) للمتلَمِّس الضُّبَعيِّ. انظر: «الأصمعيات»، ص٢٨، و«الأغاني» (٢٤: ٢١٨).

وذلك؛ لأنّ الفِعلَ الأوّلَ لـمّا سَقطَ لأجْلِ المفسِّر، بَرزَ الكَلامُ في صُورةِ المبتدَأ والخبَر. ورحمةُ الله: رِزقُه وسائِرُ نِعَمِه على خَلِقه، ولقد بَلغَ هذا الوصفُ بالشُّحِّ الغايةَ التي لا يَبلُغُها الوَهم. وقيل: هو لأهلِ مكّةَ الذين اقتَرحُوا ما اقتَرحُوا من اليَنبوع والأنهارِ وغَيرِها، وأنهم لَو مَلَكوا خَزائِنَ الأرزاق لَبَخِلوا بها. ﴿قَتُورًا﴾: **ضيِّقًا بَخيلًا**. فإنْ قُلت: هل يُقدَّرُ لِـ«أمسَكتُم» مفعول؟ قُلت: **لا؛ لأنّ** مَعناه: **لَبَخلتُم**، من قَولِك للبَخيل: مُمسِك.

[﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَىٰ تِسْعَ ءَايَٰتٍۭ بَيِّنَٰتٍ فَسْـَٔلْ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ إِذْ جَآءَهُمْ فَقَالَ لَهُۥ فِرْعَوْنُ إِنِّى لَأَظُنُّكَ يَٰمُوسَىٰ مَسْحُورًا ﴾ ١٠١]

عن ابنِ عبّاسٍ رضيَ اللهُ عنهما: هيَ العَصا، واليَد، والجَراد، والقُمَّل، والضَّفادع،

العَرانينُ: الأُنوف. والمِيْسَم: العلامةُ، يقولُ: لو كانَ الظُّلمُ والنّقيصةُ جاءَتْني مِن غيرِ أخوالي لوسَمْتُهُم بسِمةِ الذُّلِّ ليُشتهَروا بها ولم يُمكنْهم إخفاؤها.

قولُه: (﴿قَتُورًا﴾: **ضيِّقًا بخيلًا) الرّاغب**: القَتْرُ: تقليلُ النفَقة، وهُو بإزاءِ الإسراف، وكلاهُما مذمومان، قالَ تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَنفَقُواْ لَمْ يُسْرِفُواْ وَلَمْ يَقْتُرُواْ وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا ﴾ [الفرقان: ٦٧]، ورجلٌ قَتورٌ ومُقتِرٌ. وقولُه تعالى: ﴿وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ قَتُورًا﴾ [الإسراء: ١٠٠] تنبيهٌ على ما جُبِلَ عليه الإنسانُ منَ البُخل، وقد قتَرت الشيءَ وأقترته وقتَّرتُه أي: قلَّلتُه، ومُقْتِرٌ: فقير، قالَ تعالى: ﴿وَعَلَى ٱلْمُقْتِرِ قَدَرُهُۥ﴾ [البقرة: ٢٣٦] وأصلُ ذلك منَ القُتارِ والقَتَر، وهُو الدُّخانُ السّاطعُ منَ الشِّواءِ والعُودِ ونحوِهما، فكأنّ المُقتِرَ والمقتِّرَ هُو الذي يتناوَلُ منَ الشيءِ قُتارَه[1].

قولُه: (**لا؛ لأنّ معناهُ: لَبَخِلتُم**)، وفيهِ وجْهان: **أحدُهما**: أن يكونَ مُضمّنًا معنى البُخلِ، والبُخلُ لا يتَعدّى بنفسِه، **وثانيهما**: أن يُجعَلَ مفعولُه مَنْسِيًّا كقولِهم: فلانٌ يعطي ويَمنعُ، فيكونَ كنايةً عن البُخل، ذكَرَهُ صاحبُ «الفرائد».

---

(١) «مفردات القرآن» ص٦٥٥.

والـدَّم، والحَجَر، والبَحْر، والطُّورُ الـذي نَتَقَه عـلى بنـي إسـرائيل. وعـن الحسن: الطُّوفان، والسِّنُون، ونَقصٌ منَ الثَّمَرات ـ مكان الحجر ـ، والبَحر، والطُّور. وعن عُمرَ بنِ عبدِ العَزيز: أنه سألَ مُحمّدَ بنَ كَعب، **فذَكرَ اللِّسانَ والطَّمْس**، فقال لهُ عُمَر: كيفَ يكونُ الفَقيهُ إلّا هكذا! أخرِجْ يا غلامُ ذلك الجِراب، فأخرَجَه فنَفَضَه، فإذا بَيْضٌ مَكسورٌ بنِصفَين، وجَوزٌ مَكسور، وفُومٌ وحِمَّصٌ وعَدَس، كلُّها حِجارة. **وعن صَفْوانَ بنِ عسّال: أنّ بعضَ اليَهودِ سألَ النبيَّ ﷺ عن ذلك، فقال: «أوْحى اللهُ إلى**

قولُه: (**فذَكَرَ اللِّسانَ** ـ وهُو انحلالُ العُقْدة ـ **والطَّمْس**)، وهُو قلبُ أموالِ القِبطِ حجارةً، يعني: كما أنّ الحسَنَ ذكَرَ مكانَ الحجَرِ والبحرِ والطّورِ، فيما ذكَرَهُ أوّلًا منَ الآياتِ التِّسْعِ الطُّوفانِ والسِّنينَ ونَقْصِ الثَّمَرات، ووضَعَ محمّدٌ مكانَ البحرِ والطُّورِ: اللِّسانَ والطَّمسَ، قالَ الواحِديُّ: قالَ المفسِّرونَ: صارت أموالُهم حجارةً[١]، وقالَ القُرَظيُّ[٢]: جعَلَ سُكَّرَهم حجارةً. وقالَ قتادةُ: بلَغَنا أنّ حُروثَهم صارت حِجارةً[٣]، ولمّا وافقَ هذا القولُ دونَ ما عندَ عمرَ بنِ عبدِ العزيزِ قال: كيفَ يكونُ الفقيهُ إلّا هكذا، إعجابًا وتعجُّبًا، ثُمّ أمرَ بإخراجِ الجِرابِ تصديقًا له.

قولُه: (**وعن صَفْوانَ بنِ عسّال**)، الحديثُ أخرجَهُ التِّرمذيُّ والنَّسائيُّ[٤] عنهُ مع تفاوت يسير، وفيه إشكالٌ؛ لأنّ المذكورَ عشَرةٌ، والسؤالُ عن تسع، وقد أجابَ عنهُ التورِبِشْتيُّ بأجوبة، والذي نقولُه: كانَ رسولُ الله ﷺ يقول: اعلَموا معاشِرَ اليهودِ أنّ الآياتِ التي أوتِيَ موسى ولم تَنسَخْها شريعةٌ، نحنُ وأنتُم فيها سواءٌ هذه المذكوراتُ، لكنّ له آيةً أُخرى

---

(١) «الوسيط للواحديّ» (٣: ١٣٠).

(٢) في (ح) و(ف): «القرطبي»، والمثبت من (ط)، وهو الصواب، وهو محمد بن كعب القُرظي من مُفَسِّري التابعين. له ترجمة في «طبقات المفسّرين» للأدنوي (١: ٩).

(٣) قوله: «وقال قتادةُ: بلَغَنا أنّ حُروثَهم صارت حجارةً»، سقط من (ح).

(٤) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٨٠٩٢)، وابن ماجه (٣٧٠٥)، والترمذيّ (٣١٤٤)، والنسائيّ (٧: ١١١)، وفي «السنن الكبرى» (٣٥٤١)، والطحاويّ في «شرح مشكلِ الآثار» (٦٤)، وغيرهم بإسنادٍ ضعيفٍ لضعفِ عبد الله بن سَلِمةَ المراديّ.

موسى: أن قُلْ لِبَني إسرائيل: لا تُشرِكُوا بالله شيئًا، ولا تَسرِقُوا، ولا تَزنُوا، ولا تَقتُلوا النَّفسَ التي حَرَّمَ اللهُ إلّا بالحقّ، ولا تَسحَرُوا، ولا تأكُلوا الرِّبا، ولا تمشُوا ببَريءٍ إلى ذي سُلطانٍ ليقتُلَه، ولا تَقذِفُوا مُحْصَنة، ولا تَفِرُّوا من الزَّحف، وأنتم يا يَهودُ خاصّةً لا تَعْدُوا في السَّبْت». ﴿فَسْـَٔلْ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾: فقُلنا له: سَلْ بني إسرائيل، أي: سَلْهُم من فِرعَون، وقُل له: أرسِلْ معيَ بَني إسرائيل، أو سَلْهم عن إيمانِهم، وعَن حالِ دينِهم، أو: سَلْهم أن يُعاضِدُوكَ وتكونَ قُلوبُهم وأيديهِم مَعك. وتَدلُّ عليه قِراءةُ رَسولِ الله ﷺ: (فسَالَ بَني إسرائيل)، على لَفظِ الماضي بغَيرِ هَمْز، وهيَ لُغةُ قُرَيش. وقيل: فسَلْ يا رَسولَ الله المُؤمِنينَ من بَني إسرائيل؛ وهُم: عبدُ الله بنُ سَلام وأصحابُه، عنِ الآيات؛ ليَزدادُوا يقينًا وطُمَأنينةَ قَلب؛ لأنّ الأدِلّةَ إذا تظاهَرَت كانَ ذلكَ أقوى وأثبَت، كقَولِ إبراهيم: ﴿وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِى﴾ [البقرة: ٢٦٠]. فإنْ قُلت: بِمَ تَعلَّق ﴿إِذْ جَآءَهُمْ﴾؟ قُلت: **أمّا على الوَجهِ الأوّل: فبالقَولِ المَحذوف**، ....

تختَصُّ بكم، وهِيَ هذه، وهذه الزّيادةُ كالإيغال[1] والتتميم، يعني: خُذوا ما سألتُموني عنهُ وأزيدُكم ما يختَصُّ بكم لتَعلَموا وُقوفي على ما يَشتمِلُ عليه كتابُكم.

قولُه: (**أمّا على الوَجْهِ الأوّلِ فبالقولِ المحذوف**)، رُوِيَ عن صاحبِ «التهذيب للكشّاف» أنهُ قال: رأيتُ في «حاشِية الكشّاف» دِلالةَ الآيةِ على تقديرِ: «ما[2] قلنا» من حيث إنهُ خبرٌ، كما أنّ ذاك خبر، والأَوْلى عندي أن يُقالَ: إنّ دِلالتَها مِن حيثُ إنّها تدُلُّ على أنّ السائلَ مِن بني إسرائيلَ هُو موسى لا محمّدٌ صلَواتُ الله عليهِما.

وقلتُ: تحقيقُه أنْ يُفصِّلَ ما أجمَلَهُ المصنِّفُ ليَظْهرَ الحقّ، فإنهُ ذكَرَ في الآيةِ وُجوهًا كثيرةً، لكنْ يجمَعُها معنَيان؛ لأنّ السائلَ إمّا موسى عليه السلامُ أو رسولُ الله ﷺ، وعلى أن يكونَ السائلُ موسى ﴿إِذْ جَآءَهُمْ﴾ إمّا أن يتَعلَّقَ بـ«قُلنا» المحذوفِ أو بالسؤالِ نفسِه.

---

(١) في (ح) و(ف): «كالإيصال».

(٢) لفظة «ما» سقطت من (ح) و(ف).

....

والأوّلُ على وجهَيْن: **أحدُهما**: المسؤول فِرعَون، والمسؤولُ عنهُ إنقاذُ بني إسرائيلَ منه، المعنى: ولقد آتَيْنا موسى تسعَ آياتٍ بيِّنات، وأرسَلناهُ إلى فرعونَ وملَئه وقُلنا له إذْ جاءَهم: سَلْ بني إسرائيل مِنْ فِرعَون؟ أي: قُل له: أرسِلْ معي بني إسرائيلَ وخَلِّهم وشأنَهم؛ لأنَّهم كانوا كالأَسْرى بيَدِ فِرعَون، قالَ تعالى: ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَٰكُم مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ﴾ [البقرة: ٤٩]، فالسؤالُ بمعنى الطَّلَب.

وثانيهما: المسؤولُ: بنو إسرائيل، والمسؤول عنهُ شيئان.

والمعنى على الأوّل: قُلنا لموسى: ﴿فَسْـَٔلْ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ إِذْ جَآءَهُمْ﴾ عن حالِ دينِهم، أنتُم ثابِتونَ على مِلّةِ إبراهيم؟ أم دخَلتُم في دينِ فِرعون؟

والمعنى على الثاني: قُلنا له إذْ جاءَهم: سَلْهُم أن يُعاضِدوكَ، وتكونَ قلوبُهم وأيديهم معَك، حتّى يُخلِّصَهمُ اللهُ منَ الأسرِ ويورِّثَهم أرضَ أعدائهم، كما قالَ موسى لقومِه: ﴿ٱسْتَعِينُوا۟ بِٱللَّهِ وَٱصْبِرُوٓا۟ ۖ إِنَّ ٱلْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ ۖ وَٱلْعَٰقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [الأعراف: ١٢٨]، والثاني: وهُو أن يتعلَّقَ بالسؤالِ نفسِه على قراءةِ النبيِّ ﷺ، تُرتَّبُ عليه المعانيَ الثلاثةَ كلَّها، وهذه القراءةُ تُرجِّحُ احتمالَ أن يكونَ الأمرُ[1] بقولِه: ﴿فَسْـَٔلْ﴾ في القراءةِ المشهورة، وهُو موسى، دونَ رسولِ الله ﷺ.

وعلى الثاني، وهُو أن يكونَ السائلُ رسولَ الله ﷺ، ومُتعلَّقُ ﴿إِذْ جَآءَهُمْ﴾ إمّا ﴿ءَاتَيْنَا﴾ المذكور، أي: ولقد آتَيْنا موسى تسعَ آياتٍ بيِّناتٍ إذْ جاءَ بني إسرائيلَ وفِرعَون، وقُلنا لكَ: سَلْ عن ذلك مُسلِمي أهلِ الكتابِ يُخبِروك به كما أُخبِرت، وهُو مِن أسلوبِ قولِه تعالى: ﴿فَإِن كُنتَ فِى شَكٍّ مِّمَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ فَسْـَٔلِ ٱلَّذِينَ يَقْرَءُونَ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكَ﴾ [يونس: ٩٤]، وهُو مِن بابِ التهييجِ والإلهابِ تثبيتًا ومَزيدَ طُمَأنينةٍ، أو مُتعلَّقُه محذوفٌ، وهُو إمّا «اذْكُر»، والمعنى: ولقد آتينا موسى تسعَ آياتٍ بيِّناتٍ وأرسَلْناهُ إلى فِرعَونَ وملئِه «اذْكُر» إذْ جاءَهم فقالَ له فِرعَونُ، فيكونُ قولُه: ﴿فَسْـَٔلْ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ على الوَجْهَينِ مُعْترِضًا، أو «يُخبِروك»

---

(١) في (ح) و(ط): المأمور.

أي: فقُلْنا له: سَلْهم حينَ جاءَهم، أو بـ(سال) في القِراءةِ الثانية، وأمّا على الأخير: فبـ ﴿ءَاتَيْنَا﴾، أو بإضمار: اذكُر، أو: يُخبِروك. ومعنى ﴿إِذْ جَآءَهُمْ﴾: إذ جاءَ آباءَهم. ﴿مَسْحُورًا﴾: سُحِرتَ فخُولِطَ عقلُك.

[﴿ قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ بَصَآئِرَ وَإِنِّى لَأَظُنُّكَ يَٰفِرْعَوْنُ مَثْبُورًا * فَأَرَادَ أَن يَسْتَفِزَّهُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ فَأَغْرَقْنَٰهُ وَمَن مَّعَهُۥ جَمِيعًا * وَقُلْنَا مِنۢ بَعْدِهِۦ لِبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱسْكُنُوا۟ ٱلْأَرْضَ فَإِذَا جَآءَ وَعْدُ ٱلْءَاخِرَةِ جِئْنَا بِكُمْ لَفِيفًا ﴾ ١٠٢-١٠٤]

﴿لَقَدْ عَلِمْتَ﴾ يا فِرعَونُ ﴿مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ الآياتِ إلّا اللهُ عزَّ وجَلّ ﴿بَصَآئِرَ﴾: **بيِّناتٍ مَكشُوفات**، ولكنّك مُعانِدٌ مُكابِر: ونَحوُه: ﴿وَجَحَدُوا۟ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ [النمل: ١٤]. **وقُرِئ: (عَلِمْتُ) بالضَّمّ**، على معنى: إنّي لَستُ بمَسحورٍ كما وصفتَني، بل أنا عالِـمٌ بصِحّةِ الأمر، وأنّ هذه الآياتِ مُنزِلُها رَبُّ السّماواتِ والأرض. **ثُمّ قارَعَ ظَنَّه بظَنِّه**، كأنه قال: إنْ ظننتَني مَسحُورًا فأنا أظنُّك ﴿مَثْبُورًا﴾:

على تقديرِ جَوابِ الأمر، المعنى: سَلْ بني إسرائيلَ عن حالِ الآياتِ التِّسع، فإنّهم يُخبرونَكَ القصّةَ بتَمامِها مِن لدُنْ مجيءِ موسى مِن مَدْيَنَ إلى مِصرَ عند آبائهم وهُم أسْرى بيَدِ فرعَونَ وملَئِه يَسومونَهم سوءَ العذابِ، ثُم ذهابِه إلى فِرعونَ وطلَبِه منهُ إرسالَ بني إسرائيلَ معه وادّعائه النبُوَّةَ، وإظهارِ تلكَ الآياتِ القاهرات بأَسْرِها وظُهورِ عَجْزِ فرعَونَ وعِنادِه، وقولُه: ﴿إِنِّى لَأَظُنُّكَ يَٰمُوسَىٰ مَسْحُورًا﴾ فالفاءُ في قولِه تعالى: ﴿فَقَالَ لَهُۥ فِرْعَوْنُ﴾ فصيحةٌ.

قولُه: (﴿بَصَآئِرَ﴾: **بيِّناتٍ مكشوفات**)، **الأساس**: هذه الآيةُ مُبصِرة، وأبصَرَ الطريقُ: استَبانَ ووضُحَ.

قولُه: (**وقُرِئَ: «عَلِمْتُ» بالضَّمِّ**)، الكسائيُّ[1]، والباقونَ: بفَتْحِها.

قولُه: (**ثمّ قارَعَ ظنَّه بِظَنِّه**)، **الأساس**: قرَعَهُ بالرُّمح، وقارَعَهُ، وتقارَعوا بالرِّماح، وقارَعتُه فقرَعتُه.

(١) وحُجَّتُه ما رُوِيَ عن عليِّ بن أبي طالبٍ رضِي اللهُ عنه قال: «واللهِ ما علِمَ موسى عدوُّ الله، إنّما عَلِمَ موسى صلّى اللهُ عليه» قرأها بالرَّفع. انظر: «حُجّةُ القراءات»، ص٤١١.

هالِكًا، وظَنّي أصَحُّ من ظَنِّك؛ لأنّ له أمارةً ظاهرَة؛ وهيَ إنكارُكَ ما عَرفتَ صحَّتَه، ومُكابرَتُك لآياتِ الله بعدَ وُضوحِها، وأمّا ظَنُّكَ فكَذِبٌ بَحْت؛ لأنّ قولَكَ مع عِلمِك بصِحّةِ أمري: إنّي لَأظنُّكَ مَسحُورًا: قَولُ كذّاب. وقالَ الفرّاء: ﴿مَثْبُورًا﴾: مَصروفًا عنِ الخيرِ مَطبُوعًا على قَلبِك، مِن قَولِهِم: ما ثَبرَكَ عن هذا؟ أي: ما مَنعَكَ وصَرَفك؟ وقرأ أُبَيُّ بنُ كَعب: (وإنْ إخالُكَ يا فرعونُ لمثبورًا) على «إنْ» المخفَّفةِ واللّامِ الفارقة ﴿فَأَرَادَ﴾ فِرعَونُ أن يَستَخِفَّ موسى وقومَه من أرضِ مِصرَ ويُخرِجَهم منها، أو يُنهيَهم عن ظَهرِ الأرض بالقَتلِ والاستئصال، فحاقَ به مَكرُه بأن استفَزَّهُ الله بإغراقِه معَ قِبطِه. ﴿ٱسْكُنُواْ ٱلْأَرْضَ﴾ التي أرادَ فرعونُ أن يَستفِزَّكم منها، ﴿فَإِذَا جَآءَ وَعْدُ ٱلْآخِرَةِ﴾: يعني قيامَ الساعة ﴿جِئْنَا بِكُمْ لَفِيفًا﴾ جَمعاً مُختَلِطينَ إيّاكم وإيّاهم، ثُمَّ يَحكُمُ بينكم ويُميِّزُ بينَ سُعَدائِكم وأشقيائِكم. واللَّفيف: الجماعاتُ مِن قَبائلَ شتّى.

[﴿وَبِٱلْحَقِّ أَنزَلْنَٰهُ وَبِٱلْحَقِّ نَزَلَ وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا﴾ ١٠٥]

﴿وَبِٱلْحَقِّ أَنزَلْنَٰهُ وَبِٱلْحَقِّ نَزَلَ﴾: وما أنزَلْنا القُرآنَ إلّا بالحِكمةِ المُقتَضيةِ لإنزاله، وما نَزَلَ إلّا مُلتَبِسًا بالحقِّ والحِكمة؛ لاشتِمالِه على الهِدايةِ إلى كُلِّ خَير، أو: ما أنزلناهُ منَ السَّماءِ **إلّا بالحقِّ محفوظًا بالرَّصدِ** منَ الملائكة، وما نَزلَ على الرَّسولِ إلّا محفوظًا بهم

قولُه: (**إلّا بالحقِّ محفوظًا بالرَّصد**)، فسَّرَ الحقَّ تارةً بالحِكمة، وأُخرى بالثابتِ الذي يُقابِلُ الباطلَ، فقولُه: «محفوظًا بالرَّصد» تفسيرٌ لمعنى الحقّ، وتوضيحٌ لمحلِّه، وأنهُ نَصْبٌ على الحال، يعني: هو محفوظٌ بالرَّصد، لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، ونحوه قوله تعالى: ﴿أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ﴾ [النساء: ١٦٦] قال المصنف: «أنزله وهو رَقيبٌ عليه حافظٌ لهُ منَ الشّياطينِ برَصَدٍ منَ الملائكة، كما قالَ في آخرِ سورة الجِنّ: ﴿وَأَحَاطَ بِمَا لَدَيْهِمْ﴾ [الجن: ٢٨].

قالَ أبو البقاء: ﴿وَبِٱلْحَقِّ أَنزَلْنَٰهُ﴾ أي: وبسببِ إقامتِه الحقَّ ﴿أَنزَلْنَٰهُ﴾ فتكونُ الباءُ متعلِّقةً بـ﴿أَنزَلْنَٰهُ﴾، ويجوزُ أن يكونَ حالًا، أي: أنزَلْناهُ ومعَهُ الحقُّ، أو: وفيهِ الحقُّ، ويجوزُ أن يكونَ

من تَخليطِ الشياطين، ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ﴾ **إلّا لِتُبَشِّرَهم بالجنّة، وتُنذِرَهم منَ النّار، ليسَ إليكَ وراءَ ذلك شَيء**، مِن إكراهٍ على الدِّينِ أو نَحوِ ذلك.

[﴿وَقُرۡءَانٗا فَرَقۡنَٰهُ لِتَقۡرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكۡثٖ وَنَزَّلۡنَٰهُ تَنزِيلٗا﴾ ١٠٦]

﴿وَقُرۡءَانٗا﴾ منصوبٌ بفعلٍ يُفسِّرُه ﴿فَرَقۡنَٰهُ﴾. وقرأ أُبَيّ: (فرَّقناه) بالتَّشديد، أي: جَعَلنا نُزولَه مُفرَّقًا مُنجَّمًا. وعن ابنِ عبّاسٍ رضيَ اللهُ عنه: أنه قَرأ مُشدَّدًا، وقال: لم يَنزِل في يومَينِ أو ثلاثة، بل كانَ بينَ أوَّلِه وآخِرِه عشرون سَنة. **يعني: أنّ «فَـرَقَ» بالتَّخفيفِ يَدُلُّ على فَصْلٍ مُتقارِب**. ﴿عَلَىٰ مُكۡثٖ﴾ بالفَتحِ والضَّمّ: على مَهْلٍ ....

حالًا منَ الفاعل، أي: أنزَلناهُ ومعَنا الحقُّ، ﴿وَبِٱلۡحَقِّ نَزَلَ﴾ فيه الوجْهانِ الأوّلانِ دونَ الثالث، لأنهُ ليسَ فيه ضميرٌ لغيرِ القرآن(١).

قولُه: (﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ﴾ **إلّا لتُبَشِّرَهم بالجَنّةِ، وتُنذِرَهُم منَ النّار، ليسَ إليكَ وراءَ ذلك**)، أي: التركيبِ منَ القَصْرِ الإفراديِّ، نُزِّلَ صلَواتُ الله عليه ـ لِحِرصِهِ على إيمانِ قومِه ـ منزِلَةَ مَن يَعتقدُ أنهُ بشيرٌ ونذير، ومعَ ذلك: يُكرِهُ(٢) على الدِّين أيضًا، فقُصِرَ على البِشارةِ والنِّذارةِ، ونَفى(٣) كوْنَه مُكرِهًا(٤).

قولُه: (**يعني أنّ «فرَقَ» بالتخفيف، يدُلُّ على فَصْلٍ متقارِب**)، كأنهُ يَرُدُّ القراءةَ بالتخفيف، فإنّها تدُلُّ على خلافِ الواقع، وهُو الفصلُ المتباعِد. وقالَ ابنُ جِنّي: ويؤيِّدُه قولُه: ﴿عَلَىٰ مُكۡثٖ﴾(٥).

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٣٥).

(٢) في (ح) و(ف): «ومع ذلك ينكروا».

(٣) في (ح): وبَقِيَ. وهو تصحيف ظاهر.

(٤) في (ح) و(ف): «كونه منكراً».

(٥) «المحتسب» (٢: ٢٣) وعبارتُه ثمّة: «وقُرآنًا فرَّقْناه» بالتشديد، تفسيرُه: فصَّلْناهُ، ونزّلْناه شيئًا بعدَ شيء، ودليلُه قولُه تعالى: ﴿عَلَىٰ مُكۡثٖ﴾ انتهى.

وتُؤَدةٍ وتَثَبُّت. ﴿وَنَزَّلْنَهُ تَنزِيلًا﴾ على حَسَبِ الحوادث.

[﴿قُلْ ءَامِنُوا بِهِۦٓ أَوْ لَا تُؤْمِنُوٓا۟ إِنَّ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ مِن قَبْلِهِۦٓ إِذَا يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا ۝ وَيَقُولُونَ سُبْحَٰنَ رَبِّنَآ إِن كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا ۝ وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ يَبْكُونَ وَيَزِيدُهُمْ خُشُوعًا ۩﴾ ١٠٧-١٠٩]

﴿قُلْ ءَامِنُوا بِهِۦٓ أَوْ لَا تُؤْمِنُوٓا﴾: أمرٌ بالإعراضِ عنهُم واحتقارِهم والازدراءِ بشأنِهم، وأن لا يكتَرِثَ بهم وبإيمانِهم وبامتِناعِهم عنه، وأنهم إنْ لَم يَدخُلوا في الإيمانِ ولم يُصدِّقُوا بالقُرآنِ وهم أهلُ جاهِليّةٍ وشِرك، فإنّ خيرًا منهم وأفضل - وهمُ العلماءُ الذين قَرؤوا الكُتبَ وعَلِموا ما الوَحيُ وما الشرائع - قد آمَنوا به وصدَّقوه، وثَبتَ عندَهم أنه النَّبيُّ العَربيُّ الموعودُ في كُتُبِهم، فإذا تُلِيَ عليهم خَرُّوا سُجَّدًا وسَبَّحُوا اللهَ **تعظيمًا لأمرِه ولإنجازِه ما وَعدَ** في الكتُبِ المنزَّلةِ وبشَّر به من بِعْثَةِ مُحمَّدٍ ﷺ، وإنزالِ القُرآنِ عليه، وهُوَ المُرادُ بالوَعدِ في قَولِه: ﴿إِن كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا﴾، ﴿وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ يَبْكُونَ وَيَزِيدُهُمْ خُشُوعًا﴾: أي: يَزيدُهم القُرآنُ لِينَ قَلبٍ ورُطوبَةَ عَين. فإنْ قُلت: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ مِن قَبْلِهِۦٓ﴾ تَعليلٌ لماذا؟ قُلت: يَجوزُ أن يكونَ تَعليلًا لقَولِه: ﴿ءَامِنُوا بِهِۦٓ أَوْ لَا تُؤْمِنُوٓا﴾، وأن يَكونَ تَعليلًا لِـ﴿قُلْ﴾ على سَبيلِ التَّسليةِ لرَسولِ الله ﷺ وتَطييبِ نَفسِه، كأنه قيل: تَسلَّ عن إيمانِ الجهَلةِ بإيمانِ العُلَماء. ....

قولُه: (**وتُؤَدةٍ**)، **النِّهاية**: يقالُ: اتَّأدَ في فعلِه: إذا تأنّى وتَثبَّت، ولم يَعجَلْ.

قولُه: (﴿قُلْ ءَامِنُوا بِهِۦٓ أَوْ لَا تُؤْمِنُوٓا﴾)، أُمِرَ بالإعراضِ عنهم، يعني: إنّما يُؤمَرُ بهذا القولِ مَن أيسَ مِن إيمانِه ولم تَعْتَدَّ بحالِه، فكأنهُ قال له: اترُكهُم ولا تُبالِ بهم.

قولُه: (**تعظيمًا لأمرِه، ولإنجازِه ما وعَدَ**)، «لإنجازِه» عطفٌ على «تعظيمًا»، وهُو مفعولٌ لهُ: ﴿خَرُّوا﴾، وإنّما لم يأتِ باللامِ في الأوّلِ وأتى بها في الثاني، لأنّ الأوّلَ فعلٌ لفاعلِ الفعلِ المعلَّل، والثاني ليسَ كذلك.

وعلى الأوّل: إنْ لـم تُؤمِنُوا به لقد آمَنَ به مَن هُوَ خَيرٌ منكم. فإنْ قُلت: ما مَعنى الخُرورِ للذَّقَن؟ قُلت: السُّقوطُ على الوَجْه، وإنّما ذَكرَ الذَّقن وهو مُجتمَعُ اللَّحيَيْن؛ لأنّ الساجِدَ أوّلُ ما يَلقى به الأرضَ من وَجهِه الذَّقَن. فإنْ قُلت: حَرفُ الاستِعلاءِ ظاهرٌ

قولُه: (وعلى الأوّل: إن لم تُؤمِنوا لقد آمَنَ)، يعني: على الوجْهِ الثاني: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَ﴾[١] تسليةٌ لرسولِ الله ﷺ، ويَلزَمُ منهُ توبيخُ القومِ وتقريعُهم، وعلى الوجهِ الأوّلِ بالعكس، لأنّ التعليلَ على الأوّلِ مَقولُ القولِ بخلافِ الثاني.

وقلتُ: الوجهُ أن يَقصِدَ التسليةَ، ويكونُ التقريعُ مُفرَّعًا عليها؛ لأنّ في المعلَّلِ إشعارًا بأنّ الرسولَ قد قضى ما عليهِ منَ الإبلاغ، وأنّ الحُجّةَ قد لزِمتْهم، فعليهِ أن يُتارِكَهم ويشتغِلَ بمَن يُجدي فيهمُ الإنذارُ وينجَعُ فيهم الوَعظ، وبخاصّةِ نفْسِه من عبادةِ ربِّه، وإلى الأوّلِ الإشارةُ بقولِه: ﴿قُلۡ ءَامِنُواْ بِهِۦٓ أَوۡ لَا تُؤۡمِنُوٓاْۚ﴾ وإلى الثاني بقولِه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَ مِن قَبۡلِهِۦٓ﴾ ومِن ثَمَّ قال: أُمِرَ بالإعراضِ عنهُم وأن لا يَكترِثَ بإيمانِهم، فإنّ خيرًا منهم وأفضلَ قد آمَنوا، وإلى الثالثِ بقولِه[٢]: ﴿وَلَا تَجۡهَرۡ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتۡ بِهَا وَٱبۡتَغِ بَيۡنَ ذَٰلِكَ سَبِيلٗا ۝ وَقُلِ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ﴾، وإنّما استَدعى المقامُ المُتاركةَ والتسليةَ لأنّ اللهَ تعالى لمّا عَدَّ مناقبَ حبيبِه صلَواتُ الله عليه في مُفتتَحِ السُّورةِ وختَمَها ببيانِ المُعجِزة، وهي قولُه: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجۡتَمَعَتِ ٱلۡإِنسُ وَٱلۡجِنُّ﴾، فكانت مُتضمِّنةً لِما يتخلَّصُ منهُ إلى طَعْنِ القومِ في القرآنِ ورسالتِه ومُعانَدَتِهم في دَفْعِ[٣] آياتِ الله البيِّنات، فذكَرَ شيئًا صالحًا منهُ، فأرادَ أن يُسلِّيَ حبيبَه، ذكرَ حديثَ الكَليم ومجيئه بالآياتِ البيِّناتِ إلى قومِه وتكذيبِهم، ثمّ إهلاكهم، وكانَ الأمرُ بقولِه: ﴿فَسۡـَٔلۡ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ تتميمًا لمعنى التّسلية، وذكَرَ بعدَه هذا النوعَ من التّسلية، وختَمَ السُّورةَ بها، واللهُ أعلم.

قولُه: (أوّلُ ما يَلقى به الأرضَ مِن وَجهِه الذَّقَنُ)، قالَ صاحبُ «التقريب»: وفيه نظر؛

---

(١) من قوله: «الأوّل فعلٌ لفاعل الفعل المعلل والثاني» إلى هنا سقط من (ف).

(٢) من قوله: «﴿قُلۡ ءَامِنُواْ بِهِۦٓ أَوۡ لَا تُؤۡمِنُوٓاْۚ﴾ وإلى الثاني» إلى هنا سقط من (ط).

(٣) في (ط): «وقع».

المعنى إذا قُلت: خَـرَّ على وجهِه وعلى ذَقَنه، فما مَعنى اللّامِ في: خَرَّ لذَقَنِه ولوَجهِه؟ قال:

فخَرَّ صَريعاً لليَدَينِ ولِلفَمِ

قُلت: مَعناه: **جَعلَ ذَقَنَه ووَجهَه للخُرور** واختَصَّه به؛ لأنّ اللّامَ للاختِصاص.

لأنّ أوّلَ ما يَلقى الأرضَ الجبهةُ أو الأنف، ووَجْهُهُ أنهُ إذا ابتدأَ الخُرورَ، فأقربُ الأشياءِ مِن وجهِهِ إلى الأرضِ هُو الذَّقَن، أو أرادَ مبالغةً في الخضوع، وهُو تعفيرُ اللِّحى على التُّراب، والأذقانُ كنايةٌ عنها، أو أنهُ ربَّما خَرَّ على الذَّقَنِ كالمَغْشيِّ عليه لخَشْيةِ الله تعالى، وقولُه:

فخَرَّ صَريعًا لليدَيْنِ وللفَمِ

أوَّلُه مِن روايةِ «المطلع»:

دلَفْتُ له بالرُّمحِ مِن دونِ[1] ثوبه[2]

الدَّليفُ: المَشْيُ رُوَيدًا، دلَفَتِ الكتيبةُ في الحرب، أي: قَدِمت.

ويُروى:

أُمَكّنُهُ بالرُّمحِ حِضْنَي قميصِه

الحضينُ: ما دونَ الإبْطِ إلى الكَشْح، حِضْنا الشّيء: جانِباهُ.

قولُه: (**جعَلَ ذَقَنَهُ ووَجْهَه للخُرور**)، وقالَ صاحبُ «الفرائد»: لمّا كانَ الذَّقَنُ أبعدَ شيءٍ مِن وجْهِهِ منَ الأرضِ في حالِ السُّجودِ، وهِي حالُ وَضْعِ الجَبْهة، كانَ القَصْدُ بالخُرورِ إلى وصولِ الأذقانِ إلى الأرضِ أبلَغَ منَ القَصْدِ إلى وصولِ الجبهةِ إليها، فكأنهُ قيل: يخرّون[3]

---

(١) في (ح): «فوق».

(٢) سبق تخريجه، وأنهُ ممّا يُزاد في معلّقةِ عنترة. انظر: «ديوان عنترة»، ص٢١٧. ويقال: هو لجابر بن حُنَيّ التغلبيّ.

(٣) في (ف): «الخرور».

فإنْ قُلت: لـمَ كرَّرَ ﴿يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ﴾؟ قُلت: لاختِلافِ الحالَين؛ وهُما: خُرورُهم في حالِ كونِهم ساجِدين، وخُرورُهم في حالِ كَونِهم باكين.

[﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ ۖ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا وَٱبْتَغِ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا﴾ ١١٠]

عن ابنِ عبّاسٍ رضيَ اللهُ عنهما: سَمِعَه أبو جَهلٍ يقول: يا الله يا رَحمٰن، فقال: إنه يَنهانا أن نَعبُدَ إلـٰهَين وهو يَدعُو إلـٰهًا آخر. وقيل: إنّ أهلَ الكِتابِ قالوا: إنّك لتُقِلُّ ذِكْرَ الرَّحمنِ وقَد أكثَرَ اللهُ في التَّوراةِ هذا الاسمَ فنزلَت. والدُّعاء: بمَعنى التَّسمية، لا بمَعنى النِّداء، وهو يتعدّى إلى مَفعولَين، تَقول: دَعوتُه زيدًا، ثُمَّ يُترَكُ أحدُهما؛ استغناءً عنه فيُقال: دَعوتُ زَيدًا. واللهُ والرَّحمن: المُرادُ بهما الاسمُ لا المُسمّى. و﴿أَوْ﴾ للتَّخيير، **فمَعنى ﴿ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ﴾: سَمُّوا بهذا الاسمِ أو بِهذا،** ....

لأجْلِ وصولِ الأذقانِ إلى الأرض؛ لأنّ الانحطاطَ أكثرُ في وصولِ الأذقانِ مِن وصولِ الجبهةِ إليها، وحاصِلُه أنّهم يُبالِغونَ في الخُرور، ويُلصِقونَ بالأرضِ ما أمكَنَ إلصاقُه بها منَ الوَجْهِ. تَمّ كلامُه.

فإنْ قلتَ: قولُه: «جعلَ ذقنَه ووَجهَه للخُرورِ واختصَّه به» مُخالفٌ لظاهرِ الآية؛ لأنهُ جَعلَ الخُرورَ مختصًّا بالذَّقن لقولِه: ﴿يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ﴾. قلتُ: إنّ الخُرورَ إذا اختَصَّ بالذَّقنِ اختَصَّ الذّقنُ به، وما عليهِ التلاوةُ أدَلُّ على خُضوعِهم وتَواضُعِهم.

قولُه: (**فمعنى ﴿ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ﴾ سَمّوا بهذا الاسم أو بهذا**)، قالَ القاضي: المرادُ بالتّسويةِ بينَ اللّفظَين، هُو أنّهما يُطلَقانِ على ذاتٍ واحدة، وإنِ اختلَفَ اعتبارُ إطلاقِهما، والتوحيدُ إنّما هُو للذّاتِ الذي هُو المعبودُ(١)، هذا إذا كانَ رَدًّا لقولِ المشركين، وعلى أن يكونَ ردًّا لليهود، المعنى: أنّهما سِيّانِ في حُسنِ الإطلاقِ والإفضاءِ إلى المقصود، وهُو أجوَدُ، لقولِه: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾.

---

(١) «أنوار التنزيل» (٣: ٤٧٢).

....

وقلت: إنما كان أجود لأن اعتراض اليهود، كان تعييرًا للمسلمين على ترجيح أحد الاسمين على الآخر، واعتراض المشركين كان تعييرًا على الجمع بين اللفظين فقوله: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ﴾ مطابق للرد على اليهود؛ لأن المعنى: أي اسم من الاسمين دعوتموه فهو حسن كما ذكره المصنف، وهو لا ينطبق على اعتراض المشركين الجواب: هذا مسلَّم إذا كان أو للتخيير فلم يمتنع أن يكون للإباحة كما في قولك: جالس الحسن أو ابن سيرين، فحينئذ: يكون ذلك أجوب، وتقريره: كل سموا ذاته المقدسة «بالله» أو بـ«الرحمن» فهما سيّان في استصواب التسمية بهما فبأيهما سميته فأنت مصيب، وإن سميته بهما جميعاً فأنت أصوب؛ لأن له الأسماء الحسنى وقد أمرنا بأن ندعوَه بها في قوله: ﴿فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ فعلى هذا الآية من فنون الإيجاز الذي هو من حِلية التنزيل وعلى ما قال المصنِّفُ، والمعنى﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ﴾ فهو حسن فوضع موضعه قوله: ﴿فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ هو من باب الإطناب فظهر من هذا أن الإباحة أنسب من التخيير لأن أبا جهلٍ حظر الجمع بين الاسمين فردّ إباحة أن يجمع بين أسماء يعني كيف يمنع من الجمع بين الاسمين وقد أبيح الجميع بين الأسماء المتكاثرة على أن الجواب بالتخيير في الرد على أهل الكتاب غير مطابق لأنهم اعترضوا بالترجيح.

وأجيب بالتسوية لأن ﴿أَوْ﴾ يقتضيها وكان الجواب العتيد أن يقال: إنما رجحنا «الله» على «الرحمن» في الذكر لأنه جامع لجميع صفات الكمال بخلاف «الرحمن»، ويساعد ما ذكرنا من أن الكلام مع المشركين قوله تعالى: ﴿ وَقُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٌ فِى ٱلْمُلْكِ﴾ لأنه مناسب أن يكون تسهيلًا للرد على المشركين، كما يقول بعد إفحام الخصم: الحمد لله على ظهور الحق وزهوق الباطل، وأما بيان تنزيل الآية على الرد على المشركين فهو أن نداء ابن عباس: «يا الله يا رحمن» يحتمل وجهين: أحدهما: أن يراد بهما المسمى فيلزم منه التعدد في المسمى، والثاني: أن يراد بهما الاسم فلا يلزم التعداد إلا في الاسم، فحمل أبو جهل على الأول وقال ما قال، فرد الله تعالى زعمه بأن نَزَّلَه على الاحتمال الثاني قائلًا: ﴿ قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ ﴾ الآية، على ما سبق تقريره[1].

(١) من قوله: «وقلت إنما كان أجود» إلى هنا أثبتُّه من (ط)، وورد بَدَلَه في (ح) و(ف): «وقلتُ: الذي=

واذكُروا إمّا هذا وإمّا هذا، والتَّنوينُ في ﴿أَيًّا﴾ عِوَضٌ من المضافِ إليه. و﴿مَّا﴾: صِلةٌ للإبهامِ المؤكِّدِ لِـما في «أيٍّ»، أي: أيُّ هَذَينِ الاسمَيْنِ سمَّيتُم وذَكرتُم ﴿فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾، والضميرُ في: ﴿فَلَهُ﴾ ليسَ براجِعٍ إلى أحَدِ الاسمَيْنِ المَذكورَين، ولكنْ إلى مُسمّاهما؛ وهو ذاتُه تعالى؛ لأنّ التَسمِيةَ للذّاتِ لا للاسم، والمَعنى: أيًّا ما تَدعُو فهُوَ حسَن، فوَضَعَ موضِعَه قوله: ﴿فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾؛ لأنه إذا حَسُنَت أسماؤُهُ كلُّها حَسُنَ هذانِ الاسمان؛ لأنهما منها، ومَعنى كَونِهما أحسَنَ الأسماء: أنّها مُستَقلّةٌ بمَعاني التَّمجيدِ والتَّقديسِ والتَّعظيم. ﴿بِصَلَاتِكَ﴾: بقِراءةِ صَلاتِك، على حَذفِ المُضاف؛ لأنه لا يَلْبس، مِن قِبَلِ أنّ الجَهرَ والمُخافَتَةَ صِفَتانِ تَعتَقِبانِ على الصَّوتِ لا غَير، والصَّلاةُ أفعالٌ وأذكار، وكانَ رسولُ الله ﷺ **يَرفَعُ صَوتَه بقِراءتِه**، فإذا سَمِعَها المشركونَ لَغَوْا وسَبّوا، فأُمِرَ بأن يَخفِضَ من صَوتِه، والمعنى: ولا تَجهَر حتّى تُسمِعَ المُشرِكينَ ﴿وَلَا تُخَافِتْ﴾ حتّى لا تُسمِعَ مَن خَلفَك ﴿وَٱبْتَغِ بَيْنَ﴾ الجَهرِ والمُخافَتةِ ﴿سَبِيلًا﴾ وَسَطًا. **ورُوِي: أنّ أبا بكرٍ** رضيَ اللهُ عنه كانَ يُخفي صَوتَه بالقِراءةِ في صَلاتِه ويقول: أُناجي رَبّي وقد عَلِمَ حاجَتي. وكانَ عُمَرُ رضيَ اللهُ عنه يَرفعُ صَوتَه ويقول: أزجُرُ الشَّيطانَ وأُوقِظُ الوَسْنان. فأمَرَ أبا بكرٍ أن يَرفَعَ قليلًا وعُمرَ أن يَخفِضَ قليلًا.

قولُه: (**يَرفَعُ صوتَه بقراءتِه**) الحديثُ معَ التفسيرِ متَّفقٌ عليه، رَواهُ البخاريُّ ومسلم، عن ابنِ عبّاسٍ رضيَ اللهُ عنهما(١).

قولُه: (**رُوِيَ أنّ أبا بكرٍ**) الحديثُ مختصَرٌ مِن روايةِ أبي داودَ والتِّرمذيِّ، عن أبي قَتادةَ(٢).

= يقتضيهِ النَّظْمُ أن يكونَ رَدًّا للمشركين؛ لأنّ قولَه: ﴿وَقُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٌ فِى ٱلْمُلْكِ﴾ مناسبٌ لهم، والظاهرُ ما ذكَرَهُ المصنِّفُ أنّ قولَه: ﴿فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ وُضعَ موضِعَ (فهُوَ حسَنٌ)».

(١) أخرجه البخاريّ (٤٧٢٢)، ومسلم (٤٤٦)، والترمذيّ (٣١٤٥) وغيرهم.

(٢) أخرجه أبو داود (١٣٢٩)، والترمذيّ (٤٤٧)، والحاكم في «المستدرك» (١: ٣١٠)، وقالَ الترمذيّ: هذا حديثٌ غريب.

وقيل: مَعناه: ولا تَجهَرْ بصلاتِك كُلِّها ولا تُخافِت بها كلِّها، وابتَغِ بينَ ذلك سَبيلاً بأن تَجهَرَ بصَلاةِ اللَّيلِ وتُخافِت بصَلاةِ النَّهار، وقيل: ﴿بِصَلَاتِكَ﴾: بدُعائِك. وذَهبَ قَومٌ إلى أنّ الآيةَ مَنسوخةٌ بقَولِه: ﴿ٱدْعُوا۟ رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾ [الأعراف: ٥٥]. وابتِغاءُ السَّبيل: مَثَلٌ لانتِحاءِ الوَجْهِ الوَسطِ في القِراءة.

[﴿وَقُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٌ فِى ٱلْمُلْكِ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ وَلِىٌّ مِّنَ ٱلذُّلِّ وَكَبِّرْهُ تَكْبِيرًۢا﴾ ١١١]

﴿وَلِىٌّ مِّنَ ٱلذُّلِّ﴾: ناصِرٌ من الذُّلِّ ومانعٌ له منه؛ لاعتِزازِه به، **أو لم يُوالِ أحدًا** من أجْلِ مَذلَّةٍ به ليَدفعَها بمُوالاتِه.

فإنْ قُلت: كيفَ لاقَ وصفُه بنَفيِ الوَلدِ والشَّريكِ والذلِّ بكَلِمةِ التَّحميد؟ قُلت: **لأنّ مَن هذا وَصفُه هو الذي يَقدِرُ على إيلاءِ كُلِّ نعمة**، فهو الذي يَستَحِقُّ جِنسَ

قولُه: (**مثَلٌ لانتحاءِ الوَجْه**)، يعني: شبَّهَ مَن ينبغي أن يتَوسَّطَ في القراءةِ بمَن يتوخّى بينَ السَّبيلَيْنِ قَصْدًا سَوِيًّا.

قولُه: (**أو لم يُوالِ أحدًا**)، جعَلَ «وَليًّا» على الأوّلِ بمعنى الناصِر، وعَلَّق «مِن» به على تضمينِ معنى المَنْع، المعنى: ليسَ لهُ ذُلٌّ ولا مانعٌ منَ الذُّلِّ يمنَعُه لاعتزازِه بنفسِه؛ لأنهُ عزيزٌ بذاتِه، مانعٌ لغيرِه منه، وعلى الثاني: إجراؤهُ على ظاهِره، وجَعْلُ «مِن» ابتدائيّة، ومِن ثَمّ قال: «ولم يُوالِ أحدًا» مِن أجلِ مذلّةٍ، وعلى التقديرَيْن، التركيبُ مِن بابِ قولِه:

على لاحبٍ لا يُهتَدى بمَنارِه(١)

قولُه: (**لأنَّ مَن هذا وَصْفُه هُو الذي يَقدِرُ على إيلاءِ كلِّ نعمة**)، وذلك أنّ مَن اتّخَذَ ولَدًا يحتاجُ إلى الإمساكِ لأجْلِه، ومِن ثَمّ قالَ صلَواتُ الله عليه: «الولَدُ مَجبَنةٌ مبْخَلَة»(٢)، ومَن

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) أخرجهُ أبو يعلى في «المسند» (١٠٣٢)، والحاكم في «المستدرَك» (٣: ١٧٩)، والطبرانيُّ في «المعجم الكبير» (٦٤٦) من حديثِ أبي سعيدٍ الخُدْريّ رضيَ اللهُ عنه، وذكرهُ الهيثميُّ في «مجمع الزوائد» (٨: ٧٦) وقال: رواهُ أبو يَعْلى والبزّار، وفيه عطيةُ العوفيُّ، وهو ضعيف.

الحمد. وكانَ النبيُّ ﷺ إذا أفصَحَ الغُلامُ من بَني عَبدِ المطَّلِبِ علَّمَه هذه الآية.

عن رَسولِ الله ﷺ: «مَن قَرأَ سُورةَ بَني إسرائيلَ فَرَقَّ قلبُه عندَ ذِكرِ الوالدَينِ

كانَ لهُ شريكٌ في ما يَتصرَّفُه، فهُو ممنوعٌ منَ التصرُّفِ التامِّ، ومنِ احتاجَ إلى ناصِرٍ يدفَعُ عنهُ الذُّلَّ، كيفَ يَقدِرُ على دَفْعِه عن الغَيْرِ؟ واللهُ سبحانَهُ وتعالى مُنَزَّهٌ عن كلِّ هذه الموانع، فهُوَ يقدِرُ على إيلاءِ كلِّ نعمة، فلذلكَ يَستحِقُّ كلَّ الحَمْدِ.

وإنّما سلَكَ هذا التأويلَ لأنّ الحمدَ هُو: الثناءُ على الجميلِ الاختياريِّ مِن نعمةٍ أو غيرِها، وعدَمُ اتّخاذِ الولَدِ ونَفْيُ الشَّريكِ عنه ليسَ من الفضائلِ الاختياريّةِ ظاهرًا، وقد رَتَّبَ عليه الحَمْدَ، فعدَلَ[١] إلى لازِم هذه المذكورات، وهُو القُدرةُ على إيلاءِ كلِّ نعمة، ورَتَّبَ عليها الحَمْدَ.

قالَ القاضي: نفَى أن يكونَ لهُ ما يُوالِيه ويُشارِكُه مِن جِنسِه ومِن غيرِ جنسِه اختيارًا واضطرارًا، وما يُعاوِنُه ويُقوِّيه، ورتَّبَ الحمدَ عليهِ للدِّلالةِ على أنهُ مستحِقٌّ جِنسَ الحَمْدِ؛ لأنهُ كاملُ الذّاتِ المُنفرِدُ بالإيجادِ، المُنعِمُ على الإطلاق، وما عَداهُ ناقصٌ، مملوك نعمةٍ أو مُنعَمٌ عليه، ولذلك عطَفَ عليهِ قولَه: ﴿وَكَبِّرْهُ تَكْبِيرًا﴾[٢].

وقلتُ: والآيةُ مِن بابِ التقسيمِ الحاصِرِ؛ لأنّ المانعَ منَ الإيتاءِ: إمّا فوقَه فهُو القِسمُ الثالث، أو دونَه فهو القِسمُ الأول، أو مِثلُه فهذا القِسمُ الثاني.

ثُمّ المناسِبُ أن يُجعَلَ التعريفُ في الحَمْدِ للاستغراقِ لا للجِنسِ كما قال؛ لأنّ موجِبَه مُستغرِقٌ للمَراتِبِ كلِّها. وسُورةُ الإخلاصِ واردةٌ على هذا التقسيمِ فلْيَحْذُ حذوَها.

قولُه: (**إذا أفصَحَ الغلامُ**)[٣]، **الأساس**: أفصَحَ الصَّبيُّ في مَنطِقِه: فُهِمَ ما يقولُ في أوَّلِ

---

(١) في (ف): فظهر العدولُ إلى لازم. وحاصل العبارتين واحد.

(٢) «أنوار التنزيل» (٣: ٤٧٣).

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنّف» (٣٥١٧) و(٣٠٩٠٨)، وعبد الرزّاق في «المصنّف» (٧٩٧٦)، وابن السنّي في «عمل اليوم والليلة» (٤٢٣).

كانَ لهُ قِنطارٌ في الجنّة، والقِنطار: ألفُ أُوقيّة ومئتا أوقيّة». رَزَقَنا اللهُ بفَضلِه العَميمِ وإحسانِه الجَسيم.

ما يتكلَّمُ، يقالُ: أفصَحَ فلانٌ ثم فَصُحَ، وأفصَحَ العجَميُّ: تَكلَّمَ بالعربيّة، وفَصُحَ: انطلَقَ لسانُه بها وخلَصت لُغتُه منَ اللُّكْنة، والله سبحانه وتعالى أعلم.

انتهت السُّورة

سورة الكهف

مكيةٌ وهي مئةٌ وإحدى عَشْرة آية

بسم الله الرحمن الرحيم

[﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَا ۜ * قَيِّمًا لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ وَيُبَشِّرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا حَسَنًا * مَّٰكِثِينَ فِيهِ أَبَدًا * وَيُنذِرَ ٱلَّذِينَ قَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا * مَّا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ وَلَا لِءَابَآئِهِمْ ۚ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ ۚ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ ١-٥]

لَقَّنَ اللهُ عبادَه وفَقَّههم كيف يُثنونَ عَليـهِ ويحمَدونـهُ على أجزَلِ نَعْمائهِ عليهم؛

سورةُ الكَهفِ

مكِّيّةٌ، وهي مئةٌ وإحدى عَشْرةَ آيةً[1]

بسم الله الرحمن الرحيم

قولُه: (لقَّنَ اللهُ عبادَه وفقَّهَهُم كيفَ يُثْنونَ عليه)، ضَمَّنَ «لقَّنَ» معنى العِلم، ولذلك فسَّرَهُ بالفقه، والمفعولُ الأوّل: «عبادَه»، والثاني: الجُملةُ الاستفهاميّةُ، وليسَ[2] بتعليقٍ لِذِكْرِ

(١) في (ط): «وهي مئة وخمسُ آيات»، وهذا إنها يستقيم على عَدِّ المدنيين والمكيين، أما على عَدِّ الشاميين فهي مئة وست آيات، وعلى عَدِّ الكوفيين فمئة وعشر آيات، وعلى عَدِّ البصريين فمئة وإحدى عشرة آية.

(٢) من قوله: «معنى العِلم، ولذلك فسرهُ بالفقه» إلى هنا سقط من (ف).

وهيَ نعمةُ الإسلام، وما أنزلَ على عبدهِ مُحمَّدٍ ﷺ من الكتابِ الذي هو سببُ نجاتِهم

المفعولِ الأوّل، يُريدُ ما ذكَرَهُ في الفاتحة: «﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ مَقولٌ على ألسِنةِ العِباد، ومعناهُ: تعليمُ عبادِه كيفَ يتبرّكونَ باسمِه، وكيفَ يحمَدونَهُ ويُمجِّدونَهُ ويُعظِّمونَه»(١).

قولُه: (وما أنزلَ على عبدِه محمّدٍ صلَواتُ الله عليه)، عطفٌ تفسيريٌّ على قولِه: «نعمةُ الإسلام»، وفيه: أنّ المذكورَ - مِن كونِه مُنزَلًا على عبدِه مستقيمًا بريئًا منَ الاعوجاجِ بشيرًا للمُوَحّدينَ الذين يعمَلونَ الصّالحات، نَذيرًا لمَن أشرَكَ بالله وعمِلَ عمَلًا غيرَ صالح - هُو الإسلام.

الرّاغب: العبدُ يُطلَقُ على الإنسانِ الذي يَصِحُّ بيعُه نحو: ﴿ٱلْعَبْدُ بِٱلْعَبْدِ﴾ [البقرة: ١٧٨]، وعلى عبدٍ بالإيجاد، وإيّاهُ عنَى بقولِه: ﴿إِن كُلُّ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِى ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا﴾ [مريم: ٩٣]، وعلى عَبْدٍ بالعبادةِ والخِدمة، والناسُ فيهِ ضَرْبان: عَبْدٌ لله مُخلَصًا، وهُو المقصودُ بنحوِ قولِـه تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ﴾؛ وعبدُ الدُّنيا، وهُـو المعْتَـكِفُ على خِدمتِها ومُراعاتِها، وإيّاهُ عنى ﷺ: «تعس عبد الدرهم، تَعِسَ عبْدُ الدِّينار»، وعلى هذا يَصحُّ أن يُقالَ: ليسَ كلُّ إنسانٍ عَبْدًا لله تعالى(٢).

وقلتُ: الحديثُ مِن روايةِ البخاريِّ، عن أبي هريرةَ، عن النبيِّ ﷺ، قال: «تَعِسَ عبْدُ الدِّينارِ وعَبْدُ الدِّرهم وعَبْدُ الخَميصة، إنْ أُعطيَ رضيَ، وإنْ لم يُعطَ سَخِطَ، تَعِسَ وانتكَس، وإذا شِيكَ فلا انتقَش، طُوبى لعبْدٍ آخِذٍ بعِنانِ فرَسِهِ في سَبيلِ الله، أشعَثَ رأسُه، مُغْبَرَّةٍ قدَماهُ، إن كان في الحِراسةِ، كان في الحِراسة(٣)، وإن كانَ في السَّاقةِ، كانَ في السَّاقةِ، إن استَأْذَنَ لم يُؤذَنْ له، وإن شَفَعَ لم يُشَفَّعْ»(٤) الحديثُ جمعَ بيَنَ النَّوعينِ منَ العَبْدَيْن.

---

(١) لتمامِ الفائدةِ انظر: «لطائف الإشارات» للقشيري (٢: ٣٧٦).

(٢) «مفردات القرآن»، ص٥٤٢.

(٣) قوله: «كان في الحِراسة» سقط من (ح).

(٤) أخرجه البخاريّ (٢٨٨٧).

وفوزِهم، ﴿وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَا﴾ ولم يجعلْ لهُ شيئًا منَ العِوَج قطّ، **والعِوَجُ في المعاني** كالعِوَجِ في الأعيان، والمرادُ نفيُ الاختلافِ والتناقُضِ عَن معانيه، **وخروج شيءٍ منهُ منَ الحكمةِ والإصابةِ فيه**. فإنْ قلت: بِمَ انتَصَبَ ﴿قَيِّمًا﴾؟ قلت: الأحْسَنُ أن يَنتَصِبَ بمُضمَرٍ **ولا يُجعَلَ حالًا مِنَ الكِتاب**؛ لأنّ قولَه: ﴿وَلَمْ يَجْعَل﴾ معطوفٌ على ﴿أَنزَلَ﴾، فهو داخلٌ في حَيِّزِ الصِّلة، فجاعِلُهُ حالًا من الكتابِ فاصلٌ بين الحالِ وذي الحالِ ببعضِ الصِّلة، وتقديرُه: ولم يجعلْ له عِوَجًا جَعَلَهُ قيِّمًا؛ لأنه إذا نفى عنهُ العِوَجَ فقدْ أثبتَ لهُ الاستِقامة. فإنْ قلت: ما فائدةُ الجمع بينَ نفي العِوَجِ وإثباتِ الاستِقامة، وفي أحدِهما غِنى عنِ الآخَر؟ قلت: فائدتُهُ التأكيد، فرُبَّ مستقيمٍ مشهودٍ له بالاستقامةِ ولا يخلو من أدنى عِوَجٍ ....

قولُه: (**والعِوَجُ في المعاني**)، الرّاغب: العِوَجُ: العَطْفُ عن حالِ الانتصابِ، يقال: عُجْتُ البعيرَ بزِمامِه، وفلانٌ ما يَعوجُ عن شيءٍ يهُمُّ به، أي: لا يَرجِعُ، والعَوَجُ: يقالُ فيما يُدرَكُ بالبَصَر، كالخشَبِ المُنتصب، والعِوَجُ: فيما يُدرَكُ بالبصيرةِ والفِكْر، كما يكونُ في أرضٍ بسيطة، وكالدِّينِ والمعاش[(١)].

قولُه: (**وخروجِ شيءٍ منهُ منَ الحِكمةِ والإصابةِ فيه**)، الضَّميرُ المجرورُ في «فيه» عائدٌ إلى الشيء، المعنى: لا تجِدُ شيئًا في القرآنِ المَجيد، ولا كلمةً إن أمعَنْتَ النّظَرَ فيه خارجًا عن إصابةِ محَزِّ البلاغتَيْن، من حيثُ اللّفظُ، ومُتجاوِزًا عن الاشتمالِ على الحِكمتَيْنِ، أعني: العِلْميّةِ والعمَليّةِ مِن حيثُ المعنى.

قولُه: (**ولا يُجْعَلُ حالًا مِنَ الكتاب**)، لئلّا يلزَمَ الفَصْلُ بينَ الحالِ وذي الحالِ بأجنَبيٍّ، وهُو ﴿وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَا﴾، وهُو معطوفٌ على الصِّلةِ، قالَ أبو البقاء: ويجوزُ أن يكونَ حالًا منَ الضَّميرِ في ﴿لَّهُۥ﴾، ويجوزُ أن تكونَ الواوُ في: ﴿وَلَمْ يَجْعَل﴾ للحال؛ فيكونانِ حالَيْنِ، أي: أنزَلَهُ مَنْفيًّا عنهُ العِوَجُ قيِّمًا[(٢)].

---

(١) «مفردات القرآن»، ص٥٩٢.

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٣٧).

عندَ السَّبْرِ والتَّصَفُّح. وقيل: ﴿قَيِّمًا﴾ على سائِرِ الكتُبِ مُصدِّقًا لها، شاهدًا بصِحَّتِها. وقيل: قَيِّمًا بمصالِحِ العبادِ وما لا بُدَّ لهم منهُ منَ الشَّرائِع، وقُرئ: (قِيمًا). (أنذَرَ) مُتعدٍّ إلى مفعولين، كقوله: ﴿إِنَّآ أَنذَرْنَٰكُمْ عَذَابًا قَرِيبًا﴾ [النبأ: ٤٠]، فاقتصَرَ على أحدِهما، وأصلُهُ ﴿لِّيُنذِرَ﴾ الذينَ كفروا ﴿بَأْسًا شَدِيدًا﴾ والبأسُ من قوله: ﴿بِعَذَابٍۭ بَـِٔيسٍۭ﴾ [الأعراف: ١٦٥]، وقد بَؤُسَ العذاب وبَؤُس الرجل بأسًا وبآسةً، ﴿مِّن لَّدُنْهُ﴾ صادرًا

قولُه: (**عندَ السَّبْرِ**)، **النِّهاية**: وفي حديثِ الغارِ: قالَ لهُ أبو بكرٍ رضيَ اللهُ عنه: لا تدْخُلْه حتّى أسبُرَهُ قبلَك، أي: أختبِرهُ وأعتبِرَهُ وأنظُرَ فيه، هل فيه أحدٌ أو شيءٌ يُؤذي.

قولُه: (**وقيل: ﴿قَيِّمًا﴾ على سائرِ الكتُبِ**): عطفٌ على قولِه: «لأنهُ إذا نَفى عنهُ العِوجَ فقد أثبتَ لهُ الاستقامةَ»، وعلى هذا لا يَرِدُ السُّؤالُ[1]. وتلخيصُ الجواب[2]: أنّ ﴿قَيِّمًا﴾ إذا لم يُقدَّرْ له متعلَّقٌ كان بمعنى مستقيمًا، فكانَ توكيدًا دَفْعًا للتجوُّزِ، مِن بابِ الطَّردِ والعكس[3] إذْ مفهومُ الثاني مؤكِّدٌ لمنطوقِ الأوّل، وبالعكسِ، وإذا قُدِّرَ لهُ مُتعلَّقٌ فإمّا أنْ يُقدَّرَ: (على)، كما في قولِه تعالى: ﴿أَفَمَنْ هُوَ قَآئِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْ﴾ [الرّعد: ٣٣] أي: رقيبٌ حافظٌ شَهيد، كانَ تتميمًا؛ لأنهُ حينئذٍ كاملٌ في نفْسِه مُكمِّلٌ لغيرِه، فيكونُ بالغًا في الاستقامةِ حَدَّها، أو يُقدَّرُ لهُ الباءُ، على نحوِ قولِهم: فلانٌ قيِّمٌ بهذا الأمر، فيكونُ تكميلًا؛ لأنهُ إذن مستقيمٌ في نفْسِه، قَيِّمٌ بأمورِ غيرِه. وقالَ القاضي: ﴿قَيِّمًا﴾: مستقيمًا معتَدِلًا لا إفراطَ فيه ولا تفريط، أو: قيِّمًا بمصالحِ العباد، فيكونُ وَصْفًا لهُ بالتكميلِ بعدَ وَصْفِه بالكمال[4].

قولُه: (﴿بِعَذَابٍۭ بَـِٔيسٍۭ﴾)، **الأساس**: وقَعَ في البُؤْسِ والبَأْساءِ، وفي أمرٍ بَئِيس: شديد.

---

(١) من قوله: «بين الحال وذي الحال» ـ في الفقرة السابقة ـ إلى هنا سقط من (ح).

(٢) في (ح): «الوجوه».

(٣) انظر: «التعريفات» للجرجانّي ص١٤٦، ١٥٨ على التوالي حيثُ عرَّفَ الطردَ بقولِه: ما يوجبُ الحُكْمَ لوجودِ العلّةِ وهو التلازُم في الثبوت، وعرَّفَ العكس بأنهُ: عبارةٌ عن تعليق نقيضِ الحُكمِ المذكورِ بنقيضِ علّتِه المذكورة ردًّا إلى أصلٍ آخر. انتهى.

(٤) «أنوار التنزيل» (٣: ٤٧٥).

من عندِه. **وقُرِئ: (مِن لَدْنِهِ)** بسكون الدال مع إشمام الضمة وكسر النون، **﴿وَيُبَشِّرَ﴾ بالتخفيفِ والتثقيل**. فإنْ قلت: لِـمَ اقتصرَ على أحدِ مفعولي «يُنذر»؟ قلت: **قد جَعَلَ المُنذَرَ بـه هـو الغرضَ** المسوقَ إليـه، فوجَبَ الاقتصارُ عليـه. **والدليلُ عليه** تكريرُ

قولُه: (**وقُرِئَ «من لَدْنِهِ»**)، أبو بكرٍ يقرَأُ: «من لَدْنِهِ» بإسكانِ الدّالِ وإشمامِها شيئًا مِنَ الضَّمِّ، وبكسرِ النّونِ والهاء، ويَصِلُ الهاءَ بياءٍ. والباقونَ: بضمِّ الدّالِ وإسكانِ النّونِ وضمِّ الهاء[1]، وابنُ كثيرٍ على أصلِه: يَصِلُها بواو[2].

قولُه: (**﴿وَيُبَشِّرَ﴾ بالتخفيفِ والتثقيل**)، بالتخفيف: حمزةُ والكسائيُّ[3].

قولُه: (**قد جَعَلَ المُنذَرَ به هُو الغرَضَ**)، اعلَمْ أنّ الفعلَ المتعدّيَ إلى مفعولٍ واحد إذا لم يُنْوَ مفعولُه بقِيَ مُطلَقًا فيكونُ الغرَضُ منه الإطلاقَ، كقولِك: فلانٌ يُعطي ويَمنَعُ، فالغرَضُ: إيجادُ حقيقتِهما، والمتعدّي إلى المفعولَيْنِ إذا اقتصَرَ على واحدٍ يَجري ذلك الحُكمُ على المذكور، فيكونُ هُو الغرَضَ لا المَنْسيَّ.

قولُه: (**والدّليلُ عليه**)، أي: على أنّ المُنذَرَ به هُو الغرَضُ الذي سيقَ لهُ الكلامُ: تكريرُ ﴿وَيُنذِرَ ٱلَّذِينَ قَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا﴾ الآية، وجَعْلُها قَرينةً لقولِه: ﴿وَيُبَشِّرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا حَسَنًا﴾ الآية، وهُو موجِبٌ لأنْ يُذْكَرَ فيها المُنذَرُ والمنذَرُ به كما ذُكِرَ في أُختِها المبشَّرُ والمبشَّرُ به، وإنّما تُرِكَ المُنذَرُ به في الثالثةِ للاكتفاءِ بما سيقَ لهُ الكلامُ، ولو لم يكنْ أصلًا [و] ثابتًا في نفْسِه وأنهُ هُو الغرَضُ الأَوْلى لم يُستَغْنَ به عن ذِكْرِ مِثلِه في القَرينةِ الثالثة.

فإنْ قلتَ: لمَ لم يُجعَلْ قولُه: ﴿لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا﴾ قَرينةً لقولِه: ﴿وَيُبَشِّرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ[4] أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا حَسَنًا﴾؟ فيُقدَّرَ المنذَرُ فيه، وتُترَكَ القَرينةُ الثالثةُ على إطلاقِها ليكونَ الغرَضُ في الإيرادِ ذكْرَ المُنذَرين؟

---

(١) قوله: «وضمِّ الهاء» سقط من (ح).

(٢) وانظر الاحتجاج لهذه الاختيارات في «حُجّةِ القراءات»، ص٤١٢.

(٣) انظر: «إتحاف فضلاء البشر»، ص٢٨٨.

(٤) من قوله: «الأولى لم يُستَغْنَ به عن ذِكْرِ مِثلِه» إلى هنا سقط من (ف).

الإنذارِ في قوله: ﴿وَيُنذِرَ ٱلَّذِينَ قَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا﴾ **مُتعلِّقًا** بالمُنذَرين من غير ذكر المُنذَر به، كما ذكر المُبشَّر به في قوله: ﴿أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا حَسَنًا﴾ استغناءً بتقدُّم ذكره. والأجرُ الحَسَن: الجنةُ. ﴿مَّا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ﴾ أي: بالوَلَدِ أو باتخاذِه، يعني: أنَّ قولَهم هذا لم يَصدُرْ عن علمٍ ولكن عن جَهْلٍ مُفرِطٍ وتقليدٍ للآباء، **وقد استَملَتْهُ** آباؤُهم منَ الشيطانِ وتَسْويلِه. فإنْ قلت: **اتخاذُ الله وَلَدًا في نفسِه مُحال**، فكيفَ قيل: ما لهُم

قلتُ: ليسَ جَعْلُ ساقةِ[1] الكلام أصلاً في الاعتبارِ ومقدَّمتِه[2] فَرْعًا أَوْلى منَ العكس؛ لأنّهم يُقدِّمونَ الأهَمَّ وما هُم ببيانِه أعنَى[3]، على أنّ ﴿بَأْسًا﴾: ثاني مفعولَي الإنذارِ، وهُو أَوْلى بالحَذْفِ، فتَرْكُ الأوّلِ إلى ذِكْرِ الثاني أوغَلُ في إرادةِ خلافِ مُقتَضى الظاهِر، والذهابُ إليه أحرى وأنسَبُ؛ لأنهُ مِن حِلْيةِ التنزيل، ولأنّ ذِكْرَ المُنذَرِ به، لا سيّما اختصاصُه بذِكْرِ البأس، أنفعُ للناس: مُؤمِنِهم وكافرِهم، فلو قُدِّرَ المنذَرُ لاختصَّ الإنذارُ بالكافرينَ، والمرادُ: الشُّمول.

قولُه: (**متعلِّقًا**)، هو: حالٌ منَ الإنذار، و«استغناءً»: مفعولٌ له، أي: تكريرُ الإنذارِ ـ مِن غيرِ ذِكْرِ المنذَرِ به ـ لأجْلِ الاستغناءِ، لتقَدُّمِ ذِكْرِ المنذَرِ به ولذلك كرَّرَ الإنذارَ.

قولُه: (**وقدِ استَمْلَتْهُ**)، **النِّهاية**: يقالُ: أمْلَلْتُ الكتابَ وأمْلَيْتُه: إذا ألقيتَه على الكاتِبِ ليكتُبَه.

الجَوهريّ: استَمْلَيْتُه الكتابَ: سألتُه أن يُمليَه عليَّ.

قولُه: (**اتّخاذُ الولَدِ في نفسِه مُحالٌ**[4])، يعني: إنّما ينبغي منَ الشّخصِ العِلمُ بالشيءِ إذا

---

(١) وهي مؤخّرةُ الشيء.

(٢) في (ط): «وقدمته».

(٣) وهذا كالمستفاد مِن قولِ سيبَويْهِ بعد أن تكلّم عن طريقة العربِ في التقديم والتأخير ثمّ قال: «كأنّهم إنّما يُقدِّمون الذي بيانُه أهمُّ لهم، وهم ببيانِه أعنى، وإن كان جميعًا يُهِمّانِهم ويعنيانهم» انتهى من «الكتاب» (١: ٣٤)، ولتمامِ الفائدةِ انظر: «دلائل الإعجاز» لعبد القاهر الجرجانيّ، ص١٠٧.

(٤) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «اتخاذ الله ولدًا في نفسه محال».

بِهِ من علم؟ قلت: معناهُ ما لهم بِهِ من عِلم؛ لأنه ليس مما يُعلَم لاستِحالَتِه، وانتفاءُ العلمِ بالشَّيءِ إمّا للجَهْلِ بالطَّريقِ المُوصِلِ إليه، وإمّا لأنه في نفسِهِ مُحالٌ لا يستقيمُ تَعَلُّقُ العِلم به. قُرِئ: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً﴾ و(كلمةٌ)؛ بالنصب على التمييزِ والرفعِ على الفاعِليّة، والنصبُ أقوى وأبلغ، ....

كانَ ذلك الشيءُ ثابتًا في نفسِه، وأنهُ فاقدٌ للطريقِ المُوصِلِ إليه، واتّخاذُ الولَدِ في نفْسِهِ مُحالٌ، فكيفَ قيل: ﴿مَّا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ﴾؟ وتلخيصُ الجواب: جازَ ذلكَ إرادةً للمبالغة، وأنّ ما تفَوَّهوا به مَعْدومٌ بالطريقِ البُرهانيِّ، كأنهُ قيلَ: ﴿مَّا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ﴾؛ لأنهُ ليسَ ممّا يتَعلَّقُ به العِلمُ؛ لأنّ العِلمَ تابعٌ للمعلوم، والمُحالُ لا يستقيمُ تعلُّقُ العِلم به، لكنّ هذا السؤالَ مُستدرَكٌ؛ لأنهُ قالَ أوّلًا: إنّ قولَهم هذا لم يصدُرْ عن عِلم لكنْ عن جَهْلٍ مُفرِطٍ وتقليدٍ للآباء(١).

قولُه: (وقُرِئَ: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةٌ﴾، و«كلمةٌ»)، قالَ ابنُ جِنّي: بالرَّفْع قرَأَ يَحْيى بنُ يَعْمَر، والحسَنُ، وابنُ مُحَيْصِن.

سَمّى قولَهم: ﴿ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا﴾: كلمةً، كما سَمّوا القصيدةَ ـ وإن كانتْ مئةَ بيْتٍ ـ كلمةً، وهذا كوَضْعِهِمُ الاسمَ الواحدَ على جِنسِه، ولله فصاحةُ الحَجّاجِ وكثْرةُ قولِه على المِنبَر: يا أيُّها الرّجُلُ وكُلُّكُم ذلك الرَّجُل(٢).

الرّاغب: وتُستعمَلُ الكبيرةُ فيما يَشُقُّ ويَصعُبُ، نحو: ﴿وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلْخَٰشِعِينَ﴾ [البقرة: ٤٥]، وقولُه: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً﴾ ففيهِ تنبيهٌ على عِظَمِ ذلك مِن بيْنِ الذُّنوبِ، وعِظَمِ عقوبتِه، وكذلك: ﴿كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ﴾ [الصفّ: ٣](٣).

قولُه: (والنَّصبُ أقوى)؛ لأنهُ فاعلٌ مُزالٌ عن أصلِه للإبهام والتبيين.

---

(١) ونظيرُه ما قالَهُ في تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا﴾ [الأعراف: ٣٣]: فيه تهكُّم؛ لأنهُ لا يجوزُ أن يُنزِّلَ برهانًا بأنْ يُشرَكَ به غيرُه.

(٢) «المحتسب» (٢: ٢٤) وزاد: ألا ترَهُ لمّا أشفَقَ أن يُظَنَّ به أنهُ يريدُ رجُلًا واحدًا بعَيْنِه قال: وكُلُّكم ذلك الرَّجُل.

(٣) «مفردات القرآن»، ص٦٩٦-٦٩٧.

وفيه معنى التعجُّب، كأنه قيل: ما أكْبَرَها كلمة. و﴿تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾ **صفةٌ للكلمةِ** تفيدُ استعظامًا لاجترائِهم على النُّطْقِ بِها وإخراجِها من أفواهِهِم، ....

قولُه: (**وفيه معنى التعجُّب**)، قال في قولِه تعالى: ﴿كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ﴾ [الصف: ٣]: «قصَدَ في ﴿كَبُرَ﴾ التعجُّبَ مِن غيرِ لفْظِه، كقولِه:

......غَلَتْ نابٌ كُليبٌ بواؤُها[١]

ومعنَى التعجُّب: تعظيمُ الأمرِ في قلوبِ السّامِعين؛ لأنّ التعَجُّبَ لا يكونُ إلّا مِن شيءٍ خارِجٍ مِن نظائرِه.

قولُه: (و﴿تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾: **صفةٌ للكلمة**)، هـذا إذا كانت مرفوعةً ظاهـرٌ، وإنْ نُصِبَتْ تمييزًا يَلزَمُ وَصْفُ التمييز، وهُو جائزٌ[٢]، وقد جاءَ معرِفةً في قولِه تعالى: ﴿إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾ [البقرة: ١٣٠]، وقولِ الشاعر:

ولا بفَزارةَ الشَّعَرِ الرِّقابا[٣]

على أنّ الوصْفَ غيرُ مخصِّص، بل هُو مؤكِّدٌ، نحو قولِه: ﴿وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾ [الأنعام: ٣٨]، وقالَ أبو البقاءِ: ﴿كَلِمَةً﴾: تمييزٌ، والفاعلُ مُضمَر، أي: كَبُرَتْ مَقالتُهم، وفي: ﴿تَخْرُجُ﴾ وَجْهان، أحدُهما: هُو في موضع نَصْبِ صفةٍ لـ«كلِمةً»، والثاني: في موضع رَفْع تقديرُه: «كَبُرَتْ كلمةً كلمةٌ تَخرُج»؛ لأنّ «كَبُرَ» بمعنى «بَئسَ»، فالمحذوفُ هُو المخصوصُ بالذَّمّ[٤].

(١) هو جزءٌ من بيتٍ لرجلٍ من بني بكر، ذكره الزمخشري بتمامه في «الكشاف» (١١ : ٢٠٨) وروايتُه ثمّةَ:

وجـارةُ جسَّـاسٍ أبَأْنـا بنابِهـا كُلَيْبًا، غَلَتْ نـابٌ كليبٌ بواؤُها

(٢) وتقديره: كبرُتْ كلمةً خارجةً كلمة. انظر: «الدرّ المصون» (٤ : ٤٣٣).

(٣) للحارث بن ظالم، وصَدْره:

فما قومي بثَعْلبةَ بن سعدٍ

انظر: «المقتضب» للمبرّد (١ : ٢٤١)، و«معاني القرآن» للفرّاء (٢ : ٤٠٨).

(٤) «التبيان في إعراب القرآن» (٢ : ٨٣٨).

فإنّ كثيرًا مما يُوَسوِسُهُ الشيطانُ في قلوبِ الناسِ ويُحدِّثون به أنفسَهم من المُنكراتِ لا يَتَمالكونَ أن يَتفوَّهوا بهِ ويطلقوا بهِ ألسِنَتَهم، **بل يَكظِمونَ عليهِ تشوُّرًا من إظهارِه**، فكيفَ بمِثلِ هذا المُنكر؟ وقُرِئ: (كَبْرَت) بسكونِ الباءِ مع إشمامِ الضمّة. فإنْ قلت: إلامَ يرجعُ الضميرُ في كَبُرَت؟ قلت: إلى قولِهم: ﴿ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا﴾، وسُمِّيتْ «كلمةً» كما يُسمُّونَ القصيدةَ بها.

[﴿فَلَعَلَّكَ بَٰخِعٌ نَّفْسَكَ عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِمْ إِن لَّمْ يُؤْمِنُواْ بِهَٰذَا ٱلْحَدِيثِ أَسَفًا﴾ ٦]

شبَّهَهُ وإيّاهُم حين تَولَّوا عنهُ ولم يُؤمنوا بهِ وما تداخَلَهُ من الوَجْدِ والأسَفِ على تَوَلِّيهِم، برجلٍ فارَقَهُ أحبَّتُهُ وأعِزَّتُهُ فهو يَتَساقَطُ حَسَراتٍ على آثارِهم، **ويَبْخَعُ نفسَهُ**

قولُه: (**فإنّ كثيرًا ممّا يُوسْوِسُه الشّيطانُ**)، إلى قولِه: (**بل يَكظِمونَ عليه تشوُّرًا مِن إظهارِه**)، مُقتبَسٌ مِن قولِه ﷺ، عن عبدِ الله بن مَسْعود، قال: سُئلَ رسولُ الله ﷺ عنِ الوَسْوَسة، فقالوا: إنّ أحدَنا لَيجِدُ في نفْسِه لأنْ يُحرَقَ أو يَخِرَّ منَ السّماءِ أحبُّ إليهِ مِن أن يتكلَّمَ به، قال: «ذلك مَحْضُ الإيمان»، أخرَجَهُ مسلمٌ(١).

قولُه: (**شَبَّهَهُ وإيّاهم**)، يعني: شَبّهَ اللهُ رسولَ الله ﷺ وقومَهُ في قولِه: ﴿فَلَعَلَّكَ بَٰخِعٌ نَّفْسَكَ عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِمْ﴾، فالاستعارةُ تمثيليةٌ لكوْنِ المُشبَّهِ: حالَهُ وحالَ قومِه، والمُشبَّهِ به: حالَ الرجُلِ معَ أحِبّتِه.

قولُه: (**ويَبخَعُ نفْسَه**). **الرّاغب**: البَخْعُ: قَتْلُ النفْسِ غَمًّا، وقولُه تعالى: ﴿فَلَعَلَّكَ بَٰخِعٌ نَّفْسَكَ عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِمْ﴾ حَثٌّ على ترْك التأسُّف، نحو: ﴿فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَٰتٍ﴾ [فاطر: ٨]، قال الشاعر:

ألا أيهذا الباخعُ الوَجْدَ نفْسَه(٢)

وبَخَعَ فلانٌ بالطاعة، وبما عليه منَ الحقِّ: إذا أقرَّ به وأذْعَنَ معَ كراهةٍ شديدةٍ تَجْري مجْرى: بخَعَ نفْسَه في شِدَّتِه.

---

(١) «صحيح مسلم» (١٣٣).

(٢) لذي «الرّمّة» في ديوانه، ص٢٥١، وتمام البيت: «لشيءٍ نَحتْهُ عن يدَيْهِ المقادِرُ».

وَجْدًا عليهِم وتَلهُّفًا على فِراقِهِم. وقُرئ: ﴿بَٰخِعٌ نَّفْسَكَ﴾ على الأصل وعلى الإضافة، أي: قاتِلُها ومُهلِكُها، وهو للاستقبالِ فيمنْ قرَأ: ﴿إِن لَّمْ يُؤْمِنُواْ﴾، وللمُضيِّ فيمن قرَأ: (أنْ لم يؤمنوا)، بمعنى: لأنْ لَمْ يُؤمنوا ﴿بِهَٰذَا ٱلْحَدِيثِ﴾ بالقرآن، ﴿أَسَفًا﴾ مفعولٌ له، أي: لِفرطِ الحُزن. ويجوزُ أن يكونَ حالًا. والأسَف: المبالغةُ في الحزنِ والغَضَبِ. يقال: رَجُلٌ أسِفٌ وأسِيف.

[﴿إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى ٱلْأَرْضِ زِينَةً لَّهَا لِنَبْلُوَهُمْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا * وَإِنَّا لَجَٰعِلُونَ مَا عَلَيْهَا صَعِيدًا جُرُزًا * أَمْ حَسِبْتَ أَنَّ أَصْحَٰبَ ٱلْكَهْفِ وَٱلرَّقِيمِ كَانُواْ مِنْ ءَايَٰتِنَا عَجَبًا *إِذْ أَوَى ٱلْفِتْيَةُ إِلَى ٱلْكَهْفِ فَقَالُواْ رَبَّنَآ ءَاتِنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا * فَضَرَبْنَا عَلَىٰٓ ءَاذَانِهِمْ فِى ٱلْكَهْفِ سِنِينَ عَدَدًا﴾ ٧ – ١١]

﴿مَا عَلَى ٱلْأَرْضِ﴾ يعني: ما يصلح أن يكون زينةً لها ولأهلها من زخارِفِ الدُّنيا وما يُستَحسَنُ منها، ﴿لِنَبْلُوَهُمْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ وحُسْنُ العمَل: الزُّهْدُ فيها وتركُ

قولُه: (وللمُضيِّ فيمَن قرَأ: «أنْ لم يُؤمِنوا»)، قالَ أبو البقاء: «أنْ لم يُؤمِنوا» بالفَتْح: شاذّةٌ، والجمهورُ على الكسرِ[١]. ومُرادُ المصنِّفِ أنّ المناسِبَ على قراءةِ مَن قرأ «أنْ لم يُؤمِنوا» بفتح (أنْ) حَمْلُ ﴿بَٰخِعٌ﴾ على المعنى بناءً على حكايةِ الحالِ الماضية، قال أبو البقاء: كأنهُ قيلَ: لعلّك بخَعْتَ نفْسَكَ لأجلِ عدَمِ إيمانِهم، فجيءَ باسم الفاعلِ لتصويرِ تلك الحالةِ في ذِهْنِ السّامعِ واستحضارِها، وعلى مَن قرَأَ (إنْ) بالكسرِ، المناسِب حَمْلُ ﴿بَٰخِعٌ﴾ على الاستقبال لأجْلِ الشَّرط، كأنهُ قيلَ: لعلّكَ تبخَعُ نفْسَكَ الآنَ أو غدًا إنْ لم يَصدُرْ منهُم إيمانٌ.

قولُه: (رجلٌ أسِفٌ وأَسيف)، رُوِيَ عن المصنِّف: الأسَفُ أصلُ معناهُ: الجَهْدُ دونَ العَفْو[٢]، ومنهُ الأسيف: الأجيُر، لجَهْدِه في العمَل، ألا تَراهُ سُمّيَ عَسيفًا منَ العَسف؟

قولُه: (وحُسنُ العمَل: الزُّهدُ فيها). قال القاضي: «﴿لِنَبْلُوَهُمْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ في

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٣٨). ولتمامِ الفائدةِ انظر: «مختصر شواذّ القراءات»، ص٧٨.

(٢) في (ف) العقوبة. وهو خطأ.

الاغترارِ بها، ثُمَّ زَهَّدَ في الميلِ إليهْا بقولِه: ﴿وَإِنَّا لَجَٰعِلُونَ مَا عَلَيْهَا﴾ مِن هذهِ الزِّينة، ﴿صَعِيدًا جُرُزًا﴾ يعني: مثلَ أرضٍ بيضاءَ لا نباتَ فيها، بعدَ أن كانت خَضْراءَ مُعْشِبة، في إزالةِ بَهجتِه، وإماطةِ حُسنِه، وإبطالِ ....

تعاطِيه، وهُو مَن زَهِدَ فيه ولم يغترَّ به، وقَنَعَ مِنهُ بما يُزجي به أيّامَهُ وصَرَفه على ما ينبغي فيه، وفيه تسكينٌ لرسولِ الله ﷺ»(١).

قولُه: (**ثُمّ زهّدَ في المَيْلِ إليها بقولِه: ﴿وَإِنَّا لَجَٰعِلُونَ﴾**)، يعني: قال أوّلًا: إنّا زَيّنا وَجْهَ الأرضِ ابتلاءً واختبارًا، ثُم بيَّنّا أنّها في عُرضِ الفَناءِ ووَشْكِ الزّوالِ ليزهدوا(٢) فيه، كقولِه تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَخَذَتِ ٱلْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَٱزَّيَّنَتْ وَظَنَّ أَهْلُهَآ أَنَّهُمْ قَٰدِرُونَ عَلَيْهَآ أَتَىٰهَآ أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَٰهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ﴾ [يونس: ٢٤].

قولُه: (**مِن هذهِ الزِّينة**)، جاءَ بـ (هذه) ليُشيرَ إلى تحقيرِ شأنِ الزِّينة.

قولُه: (**بيضاءَ لا نباتَ فيها**)، **الرّاغبُ**: ﴿جُرُزًا﴾، أي: مُنقطِعَ النّباتِ مِن أصلِه، وأرض مجْروزةٌ: أُكِلَ ما فيها، والجَروزُ: الذي يأكُلُ ما على الخِوان(٣)، وفي المَثَل: «لا تَرضى شانئةٌ إلّا بجَرْزة»، أي: بالاستئصالِ، والجَرْزُ: القَطْعُ بالسَّيفِ، وسيفٌ جُرازٌ(٤).

قولُه: (**بَهْجَتِه**)، **الجَوهريّ**: البَهْجةُ: السُّرور.

الرّاغب: البَهْجةُ: حُسنُ اللَّونِ وظهورُ السُّرورِ فيه، قالَ تعالى: ﴿حَدَآئِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ﴾ [النمل: ٦٠]، وقد بَهُجَ فهُو بَهيجٌ، ويقال: باهِجٌ(٥)، وقدِ ابتَهجَ بكذا، أي: سُرَّ به سُرورًا بانَ أثرُهُ على وَجْهِه، وأبْهَجَهُ كذا(٦).

---

(١) «أنوار التنزيل» (٣: ٤٧٨).

(٢) في (ح): «للزهد»، وهما بمعنى.

(٣) بكسر الخاء، وهو المائدةُ التي يؤكَلُ عليها.

(٤) «مفردات القرآن»، ص١٩١، وانظر المثلَ المذكور في «مجمع الأمثال» (٢: ٢١٢) ومعنى المثل: أنّ المبغضةَ لا ترضى إلّا باستئصالِ مَنْ تُبْغِضهُ.

(٥) كذا في الأصول الخطية، وفي «المفردات»: «ويقال: بَهِجٍ»، ثم استَشهَدَ له بقول الشاعر: «ذاتِ خَلْقٍ بَهِجٍ».

(٦) «مفردات القرآن»، ص١٤٨.

ما بِهِ كانَ زينةً: من إماتةِ الحَيوان، وتَجفيفِ النّباتِ والأشجار، ونحو ذلك. ذَكرَ من الآياتِ الكُلِّيّةِ تزيينَ الأرض بما خَلقَ فوقَها من الأجناسِ التي لا حَصْرَ لَها وإزالةِ ذلكَ كُلِّهِ كأنْ لم يَكُن، **ثمَّ قال**: ﴿ أَمْ حَسِبْتَ ﴾ يعني: أنَّ ذلكَ أعظمُ من قِصّةِ

قولُه: (**ما به كانَ زِينةً**)، أي: ما كانتِ الأرضُ[١] مزيَّنةً به، أو: الذي كان ما على الأرضِ مُزيَّنًا به.

قولُه: (**مِن إماتةِ الحيَوان**)، بيانٌ لقولِه: «إزالةُ بَهْجتِه» أو «ما» في «ما به».

قولُه: (**ثُمّ قالَ**: ﴿ أَمْ حَسِبْتَ ﴾)، يعني: أنّ ذلكَ أعظَمُ مِن قصّةِ أصحابِ الكهف، يعني: (أمْ): مُنقطِعةٌ، والهمزةُ فيه للتعجُّب، يعني: يُتعجَّبُ مِن قصّةِ أصحابِ الكهفِ ويُترَكُ ما سبَقَ، والإنسانُ من عادتِه أن يتعجَّبَ مِن شيءٍ قَلَّ إيناسُهُ به، وإن كانَ الذي بحضرتِه أعجَبَ منهُ، وتلخيصُ ما ذكَرَهُ الإمامُ في هذا المعنى هُو: أنهُ تعالى لمّا قال: ﴿ إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى ٱلْأَرْضِ زِينَةً لَّهَا ﴾ أي: أخرجْنا أنواعَ زَخارفِ الأرض وزينتَها، كما قالَ تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَخَذَتِ ٱلْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَٱزَّيَّنَتْ ﴾ [يونس: ٢٤]، وأصنافَ المنافع الفائتةِ للحَصْرِ على طبائعَ مُتباعدةٍ، وهَيْئاتٍ متخالفةٍ، مِن مادّةٍ واحدةٍ، ابتلاءً لبني آدَمَ، قالَ بعدَهُ: ﴿ أَمْ حَسِبْتَ أَنَّ أَصْحَٰبَ ٱلْكَهْفِ وَٱلرَّقِيمِ ﴾ أي: أحسِبْتَ أن أحوالَهم كانت أعجَبَ مِن آياتِنا؟ فلا تَحسَبَنَّ ذلك، فإنّ آياتِنا كلَّها أعجَبُ، فإنّ مَن كانَ قادِرًا على خَلْقِ السّماواتِ والأرضِ، ثُم تزيينِ الأرضِ بأنواعِ المعادِنِ والنّباتِ والحيوان، ثُمَّ تَقليبِها ﴿صَعِيدًا جُرُزًا ﴾ كيفَ يُستبعَدُ مِن قُدرتِه ورحمتِه حِفظُ طائفةٍ في النَّومِ سنينَ متطاولةً؟[٢].

وقالَ مُحيي السُّنّة: ﴿ أَمْ حَسِبْتَ ﴾: أظَننْتَ يا محمّدُ ﴿أَنَّ أَصْحَٰبَ ٱلْكَهْفِ وَٱلرَّقِيمِ كَانُواْ مِنْ ءَايَٰتِنَا عَجَبًا ﴾، أي: هُم عجَبٌ مِن آياتِنا. وقيل: معناهُ: ليسوا بأعجَبَ مِن آياتِنا، فإنّ ما خَلقْتُ منَ السّماواتِ والأرضِ وما فيهِنَّ أعجبُ[٣] منهم[٤].

---

(١) سقط لفظ «الأرض» من (ح).

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢١: ٨٠).

(٣) في النسخ الخطية: «بأعجب»، وهو غير سائغ في العربية، وصوّبناه من «معالم التنزيل».

(٤) «معالم التنزيل» (٥: ١٤٤).

أصحابِ الكَهفِ وإبقاءِ حياتِهم مدّةً طويلة. و﴿ٱلْكَهْفِ﴾: الغارُ الواسِعُ في الجبل، ﴿وَٱلرَّقِيمِ﴾ اسمُ كلبِهِم. قال أُميّةُ بنُ أبي الصَّلْت:

وقلتُ: تقريبُ هٰذَيْنِ المعنَـيَيْنِ إنّما يَظهرُ بتحقيقِ معنى الهمزةِ في «أمْ»؛ لأنّها مُنقطِعةٌ متضمِّنةٌ للهمزةِ و«بَلْ»، كما قال الرّاغب: «أمْ»، إذا قُوبِلَ به همزة الاستفهام، فمعناه: أيّ، نحو: أزَيدٌ عندَكَ أم عَمْرٌو، أي: أيُّهما؟ وإذا جُرِّدَ عن ذلك يقتَضي معنى ألِفِ الاستفهام معَ «بَلْ»، نحو: ﴿أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [ص: ٦٣]، أي: بل زاغَتْ[(١)]. فإنْ حُمِلَتْ على الإنكارِ أفادَ النفْيَ، أي: لا يُتعجَّبُ منهُ، وإن حُمِلتْ على التنبيهِ أفادَ التقريرَ، أي: هم عجَبٌ مِن آياتِنا فاعلَمْهُ، ولعلّ هذا أقربُ؛ لأنّ الإضرابَ عن الكلامِ الأوّل إنّما يَحسُنُ إذا كانَ الكلامُ الثاني أغرَبَ وأحسَنَ ليَحصُلَ الترَقّي. وأيضًا، يقتضي المُنكَرُ أن يكونَ مُقرَّرًا عندَ السّامعِ معلومًا عندَه، وما لا يعلَمُهُ كيفَ يقالُ لهُ: لا تتعجَّبْ منه؟ وكيف لا[(٢)] وإنّ هذا ابتداءُ إعلامٍ منَ الله بقصّتِهم بشَهادةِ سُؤالِ المُنكِرين، وإمساكِ النبيِّ ﷺ وانقطاعِ الوَحْيِ أربعينَ أو خمسةَ عشَرَ يومًا[(٣)]، ثُمّ نزولِ الآياتِ تصديقًا لهُ؟ فالوَجْهُ أن يُجرى الكلامُ على التسَلّي والاستفهامُ على التنبيه.

ويقال: إنهُ ﷺ لمّا أخذَهُ منَ الكآبةِ والأسَفِ من إباءِ القوم وامتناعِهم عنِ الإيمان ما بلَغَ أن يَبْخَعَ نفسَه، قيلَ لهُ: ﴿فَلَعَلَّكَ بَٰخِعٌ نَّفْسَكَ عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِمْ إِن لَّمْ يُؤْمِنُواْ بِهَٰذَا ٱلْحَدِيثِ أَسَفًا﴾، وعلَّلَ ذلك بقولِه: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى ٱلْأَرْضِ زِينَةً لَّهَا لِنَبْلُوَهُمْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾، أي: جعَلْنا ذلك لنَختبِرَهم، وحينَ لم تتعلّقْ إرادتُنا بإيمانِهم بها، تلهَّوا بها، وتشاغَلوا عن آياتِنا، وغفَلوا عن شُكرِها، وبدَّلوا الإيمانَ[(٤)] بالكُفرانِ، فلا تُبالِ بهم، فإنّا لجاعِلونَ أبدانَهم جرزًا لأسيافِكم، كما إنّا لجَاعِلونَ ما عليها صَعيدًا جرُزًا، ألا ترى إلى أولئكَ الفِتيانِ

---

(١) «مفردات القرآن» ص٨٨.

(٢) في (ح): «وكيف يقال لا».

(٣) وسيأتي تخريجُه في بيانِ سبب نزولِ قولِه تعالى: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىْءٍ إِنِّى فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا﴾ [الكهف: ٢٣].

(٤) مِن قوله: «ما بلَغَ أن يبخَعَ نفسَه، قيلَ لهُ:» إلى هنا سقط من (ف) و(ح).

وليسَ بها إلا الرّقيمُ مُجاوِرًا وصِيدَهُمُ والقومُ في الكَهْفِ هُمَّدُ

وقيل: هو لوحٌ من رصاصٍ رُقِمَت فيهِ أسماؤُهُم، جُعِلَ على بابِ الكهف. وقيل: إنّ الناسَ رَقَموا حديثَهم نَقْرًا في الجبل. وقيل: هو الوادي الذي فيهِ الكَهْف. وقيل: الجبل. وقيل: قَريَتُهُم. وقيل: مكانُهم بين غضبانَ وأَيْلَة دونَ فِلَسْطينَ ﴿كَانُوا﴾ آيةً ﴿عَجَبًا﴾ مِن آياتِنا، وصْفًا بالمصدر، أو على: ذاتِ عَجَب، ﴿مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً﴾ أي: رحمةً من خزائِنِ رحمتك، وهيَ المغفرةُ والرِّزقُ والأمْنُ منَ الأعداء، ﴿وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا﴾ الذي نحنُ عليهِ من مفارَقةِ الكُفّار، ﴿رَشَدًا﴾ حتى نكونَ بسببهِ راشِدينَ مُهتَدين، أو اجعَل أمرَنا رَشَدًا كُلَّه، كقولِك: رأيتُ منكَ أسَدًا، ﴿فَضَرَبْنَا عَلَىٰٓ ءَاذَانِهِمْ﴾

كيفَ اهتدَوْا وفَرّوا إلى الله وترَكوا زِينةَ الدُّنيا وزُخرُفَها فأوَوْا إلى الكهفِ قائلينَ: ﴿رَبَّنَآ ءَاتِنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا﴾، وكما تعلَّقتِ الإرادةُ بإرشادِهم فاهتَدَوْا، يتعلَّقُ بإرشادِ قومٍ من أمّتِك: ﴿يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [المائدة: ٥٤]، واللهُ يقولُ الحقَّ وهُو يَهدي السَّبيل.

قولُه: (وليسَ بها إلّا الرّقيمُ) البيت[١]، الوَصيدُ: فِناء البيت، وهُو مفعولُ «مجاوِرًا»، يعني: أنّ أصحابَ الكهفِ كانوا رُقودًا في الغارِ وكلبُهم مُجاوِرًا لوَصيدِهم.

قولُه: (أَيْلَةَ): دونَ فِلَسطين. النِّهاية: أَيْلةُ ـ بفَتحِ الهمزةِ وسكونِ الياء ـ: البلدُ المعروفُ فيما بينَ مصرَ والشام[٢].

قولُه: (أو: اجعَلْ أمرَنا رشَدًا كلَّه، كقولِك: رأيتُ مِنكَ أسدًا)، ﴿مِن﴾ على الأوّل: صِلةُ ﴿هَيِّئْ﴾، وعلى هذا بيانٌ وتجريد، جَرَّدَ منَ الأمرِ رشَدًا وهُو الأمرُ بعَيْنِه مبالغةً في رَشادِه، ولهذا قال: رَشَدًا كلَّه[٣].

---

(١) لأميّة بن أبي الصّلت، ولم أجِده في «ديوانه»، صنعة الدكتور بهجت الحديثي.
(٢) وهي العقبةُ الآن في جنوبِ الأردنّ.
(٣) من قوله: «رأيت مِنكَ أسدًا ﴿مِن﴾ على الأول» إلى هنا سقط من (ف) و(ح).

أي: ضَرَبْنا عليها حِجابًا منْ أنْ تَسْمَع، يعني: **أَنَمْناهم إنامةً ثقيلةً لا تُنبِّهُهُم فيها** الأصوات، كما ترى المُستَثقِلَ في نومِهِ يُصاحُ به فلا يَسمَعُ ولا يَستَنبه، فحذَفَ المفعولَ الذي هو الحِجاب. كما يقال: **بنى على امْرَأتِه**، يُريدون: بنى عليها القُبّة، ﴿سِنِينَ عَدَدًا﴾ ذواتِ عَدَد، فيُحتَمَلُ أن يريدَ الكثرةَ وأنْ يريدَ القلّة؛ لأنّ الكثيرَ قليلٌ عنده، كقولِه: ﴿لَمْ يَلْبَثُوٓاْ إِلَّا سَاعَةً مِّن نَّهَارٍ﴾ [الأحقاف: ٣٥]، **وقال الزَّجّاج: إذا قَلَّ فُهِم مقدارُ عددِهِ فلم يَحتَجْ أن يُعَدّ، وإذا كَثُرَ احتاجَ إلى أنْ يُعَد.**

قولُه: (**أنَمْناهُم إنامةً ثقيلةً**)، يريدُ أنّ قولَه تعالى: ﴿فَضَرَبْنَا عَلَىٰٓ ءَاذَانِهِمْ﴾: كنايةٌ عن الإنامةِ الثّقيلة؛ لأنّ المُستثقِلَ في نَوْمِه يُصاحُ به فلا يَسمَعُ، وإنّما خُصَّتِ الآذانُ دونَ العيون، معَ أنّ النّومَ يتعلَّقُ بها؛ لأنّ المرادَ المبالغةُ في النَّوم، فإنّ النائمَ في الأكثرِ يتنبَّهُ بسببِ نُفوذِ الصُّراخ في مَنفَذِ الصِّماخ[1].

قولُه: (**بَنى على امرأتِه**)، **الأساس**: بَنى على أهلِه: دخَلَ عليها، وأصلُه أنّ المُعْرِسَ كان يبني على أهلِهِ خِباءً.

قولُه: (**وقالَ الزجّاجُ: إذا قَلَّ فُهِمَ مقدارُ عدَدِه، فلم يَحتَجْ أن يُعَدَّ، وإذا كثُرَ احتاجَ إلى أن يُعَدَّ**)[2]، هذا مختصَرٌ مِن كلامِه، وكلامُه أنّ ﴿عَدَدًا﴾: منصوبٌ على ضَرَبَين، أحدُهما: على المصدَر، المعنى[3]: يَعدُّ عددًا، ويجوزُ أن يكونَ نَعْتًا للسِّنين: والمعنى سِنيَن ذاتَ عدَدٍ، والفائدةُ في قولِك: عدَدٌ في الأشياءِ المعدودات: أنّك تريدُ توكيدَ كثرةِ الشيء؛ لأنهُ إذا قَلَّ فُهِمَ مِقدارُ عدَدِه فلم يَحتجْ إلى أن يُعَدَّ، وإذا كثُرَ يحتاجُ إلى أن يُعَدَّ، والعدَدُ في قولِك: أقَمْتُ أيّامًا عَدَدًا، تريدُ به الكثْرةَ، وجائزٌ أن يؤكِّدَ بعَدَدٍ معنى الجماعةِ أنّها قد خرجَتْ من معنى الواحد.

وقلتُ: ويؤيِّدُه ما رَوَيْنا عن البُخاريِّ ومسلم، عن عائشةَ رضيَ اللهُ عنها في حديثِ بَدْءِ

---

(١) وهو خَرْقُ الأذن، ويقال بالسّين أيْضًا.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٢٧١).

(٣) سقط لفظ «المعنى» من (ف).

[﴿ ثُمَّ بَعَثْنَٰهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوٓا۟ أَمَدًا ﴾ ١٢]

﴿أَيُّ﴾ يتضمَّنُ معنى الاستفهام، فعَلَّقَ عنه ﴿لِنَعْلَمَ﴾ فلم يعْمَل فيه. وقُرِئ: (لِيَعْلَمَ) وهو مُعَلَّقٌ عنه أيضًا؛ لأنَّ ارتفاعَه بالابتِداءِ لا بإسنادِ (يَعْلَمُ) إليه، وفاعلُ (يعلمُ) مضمونُ الجُملةِ كما أنه مفعولُ (نعلمَ)، ﴿أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ﴾ المختلفَيْن منهم في مدّة لُبْثِهم؛ لأنهم لـمّا انتبَهوا اختَلَفوا في ذلك، وذلكَ قولُه: ﴿قَالَ قَآئِلٌ مِّنْهُمْ كَمْ لَبِثْتُمْ قَالُوا۟ لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ قَالُوا۟ رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا لَبِثْتُمْ﴾ [الكهف: ١٩]، وكانَ الذين قالوا ربُّكُم أعلمُ بما لبثْتُم: همُ الذينَ علموا أنَّ لُبْثَهُم قَد تطاوَل، أو **أيُّ الحزبَيْنِ المختلفَيْنِ** مِن غيرِهِم، و﴿أَحْصَىٰ﴾ **فعلٌ ماضٍ**، أي: أيُّهم ضَبطَ ﴿أَمَدًا﴾ لأوقاتِ

الوَحْي: وكان يخْلو بغارِ حِراءَ فيتَحنَّثُ فيه، وهو التعبُّدُ، الليالِيَ ذواتِ العدَد. الحديث[1]، قيل: فيهِ نظَرٌ؛ لأنّ العددَ يُعبَّرُ بِهِ عن القِلّةِ، كقولِه تعالى: ﴿دَرَٰهِمَ مَعْدُودَةٍ﴾ [يوسف: ٢٠]، أي: قليلةً تُعَدُّ عدًّا، ولأنّ الكثيرةَ[2] يَمنعُ مِن عدِّها كثرتُها، فإنّما تُهالُ هَيْلًا، أو تُكالُ كَيْلًا. وأجيبَ: بأنَّ الكثرةَ والقِلّةَ بحسَبِ اقتضاءِ المقام، فإنّ مقامَ التعجُّبِ مِن خَرْقِ العادةِ يقتضِي الكثْرةَ، على أنّ المرادَ بقولِه: ﴿سِنِينَ عَدَدًا﴾ [الكهف: ١١]، ﴿ثَلَٰثَ مِا۟ئَةٍ سِنِينَ وَٱزْدَادُوا۟[3] تِسْعًا﴾ [الكهف: ٢٥]، ومقامُ التّهاوُنِ بيوسُفَ والزُّهدِ في قيمتِه يقتضي القِلّةَ.

قولُه: (**أيُّ الحِزْبَين المختلفَيْن**)، **الرّاغب**: الحِزبُ: جماعةٌ فيها غِلَظٌ، وحِزبُ الشّيطان. وقولُه تعالى: ﴿وَلَمَّا رَءَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْأَحْزَابَ﴾ [الأحزاب: ٢٢] عبارةٌ عن المُجتمعينَ لمُحاربةِ النبيِّ ﷺ، ﴿فَإِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ﴾[4].

قولُه: (﴿أَحْصَىٰ﴾ **فعلٌ ماضٍ**)، **الرّاغب**: الإحصاءُ: التّحصيلُ بالعَدَد، يقال: أحصَيْتُ كذا، وذلك مِن لَفْظِ الحَصى، واستعمالُ ذلك فيهِ مِن حيثُ إنّهم كانوا يعتمِدونَهُ بالعَدِّ كاعتمادِنا

---

(١) أخرجه البخاريّ (٣)، ومسلم (١٦٠) (٢٥٣).

(٢) في (ط): «الكثير»، وفي (ح): «القليل»، وهو خطأ.

(٣) من قوله: «الكثرةَ والقلةَ بحسب اقتضاءِ المقام» إلى هنا سقط من (ف).

(٤) «مفردات القرآن»، ص٢٣١.

لُبْثِهم. فإن قلت: فما تقولُ فيمنْ جَعَلهُ من «أفعَلَ» التفضيل؟ قلت: ليسَ بالوجْهِ

فيه على الأصابع. قال تعالى: ﴿وَأَحْصَىٰ كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا﴾ [الجنّ: ٢٨]، أي: حصَّلَهُ وأحاطَ به. وفي الحديث: «مَن أحصاها دخَلَ الجنّة»(١)، وفيه: «نَفْسٌ تُنجيها خيرٌ لكَ مِن إمارةٍ لا تُحصيها»(٢)، وفيه: «استقيموا ولن تحُصوا»(٣)، أي: لن تحُصِّلوا ذلك، ووَجْهُ تعذُّر(٤) إحصائِه وتحصيلِه: هُو أنّ الحقَّ واحدٌ والباطلَ كثيرٌ، بلِ الحقُّ بالإضافةِ إلى الباطلِ كالنُّقطةِ بالإضافةِ إلى سائرِ أجزاءِ الدّائرة، وكالمَرْمى منَ الهدَفِ، فإصابةُ ذلك شديد(٥).

وقالَ أبو البقاء: ﴿أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ﴾: مبتدأٌ، والخبَرُ: ﴿أَحْصَىٰ﴾، و﴿أَمَدًا﴾: مفعولُه: و﴿لِمَا لَبِثُوٓاْ﴾: نَعْتٌ لهُ، قُدِّمَ فصارَ حالًا أو مفعولًا لهُ، أي: لأجْلِ لُبْثِهم(٦).

قولُه: (فما تقولُ فيمَن جعَلَه مِن «أفعَل» التفضيل؟)، هذا السؤالُ وجوابُه إشارةٌ إلى ما ذهبَ إليهِ الزجّاجُ في «تفسيرِه»، وما أورَدَ عليه أبو عليٍّ في «الإغفال». قالَ الزجّاجُ: الأمَدُ: الغايةُ، وهُو منصوبٌ، إمّا على التمييزِ أو على أنهُ مفعولُ ﴿أَحْصَىٰ﴾، كأنهُ قيل: لِنعلَمَ أهؤلاءِ أحصى للأمدِ أو هؤلاء؟ أو يكونُ منصوبًا بـ﴿لَبِثُوٓاْ﴾، و﴿لِمَا﴾: متعلِّقٌ بـ﴿أَحْصَىٰ﴾. المعنى: أيُّ الحِزبَيْنِ أحصى للُبثِهم في الأمد(٧). وقالَ أبو عليٍّ: الحَمْلُ على التمييزِ عندي غيرُ مستقيم؛ لأنّ ﴿أَحْصَىٰ﴾ لا يجوزُ أن يكونَ أفعلَ التفضيلِ لأمرَيْن، أحدُهما: أنّ أفْعَلَ يَفْعَلُ لا يُبنى منهُ أفْعِلْ مِن كذا. وأمّا قولُهم: ما أَوْلاهُ للخيرِ وما أعطاهُ للدِّرهم! فمنَ الشاذِّ النادرِ الذي لا يُقاسُ عليه.

---

(١) يعني أسماءَ الله الحُسنى. والحديثُ أخرجه البخاريّ (٢٧٣٦)، ومسلم (٢٠٦٢)، وغيرهما من حديثِ أبي هريرةَ رضيَ اللهُ عنه.

(٢) هو جزءٌ من حديثٍ أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنّف» (٣٣٢١١)، والبيهقيّ في «السنن الكبرى» (١٠: ٩٦) من حديثِ العبّاس رضيَ اللهُ عنه.

(٣) أخرجه الإمام مالك في «الموطأ» (١: ٣٤)، والإمام أحمد في «المسند» (٢٢٤٣٢)، وابن ماجه (٢٧٨)، وغيرهم من حديثِ ثوبان رضيَ اللهُ عنه، وصحّحه ابن حبّان (١٠٣٧)، وفيه تمامُ تخريجِه.

(٤) في (ح) و(ف): «ووجه بُعْد».

(٥) «مفردات القرآن»، ص٢٤٠. وفيه: «فإصابة ذلك شديدة».

(٦) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٣٩).

(٧) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٢٧١).

السَّديد، وذلكَ أنّ بناءَه مِن غيرِ الثُّلاثيِّ المُجرَّدِ ليسَ بقياس. ونحوُ: (أعدى مِن

وثانيهما: أنّ التميزَ في نحوِ: هو أكثرُ مالًا وأحسَنُ وَجْهًا: فاعلٌ في المعنى، وإن كانَ مُنتصِبًا في اللّفظِ؛ لأنّ الوَجْهَ هُو الذي حَسُنَ، والمالَ هو الذي كثُرَ، ليسَ الأمَدُ هُو الذي أحصى[١]. كذا ذكَرَ ابنُ الحاجِب في «الأمالي»[٢]. وقالَ أبو عليٍّ: وفيه وَجْهٌ آخَرُ لو جُوِّزَ حَمْلُ ﴿أَحْصَىٰ﴾ على أفعلِ التفضيلِ في الشّذوذِ، يكونُ ﴿أَمَدًا﴾ مُنتصِبًا بفعلٍ يَدُلُّ عليه ﴿أَحْصَىٰ﴾.

وقالَ صاحبُ «التقريب»: التفضيلُ هُو السابقُ إلى الفَهْم، والتقسيمُ غيرُ مُنحصِر، لجَوازِ انتصابِه تمييزًا ﴿لِمَا﴾، والمعنى: أضبَطُ للأمَدِ الذي لَبِثوه.

وقالَ صاحبُ «الانتصاف»: لقائلٍ أن يَنصِبَهُ تمييزًا لقولِه: ﴿وَأَحْصَىٰ كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا﴾ [الجن: ٢٨]، وإن كانت ﴿أَحْصَىٰ﴾ هناكَ فعلًا، ويؤيِّدُه أنّ الواقعةَ في اختلافِ الأحزابِ مِقدار اللُّبْث، ﴿إِذْ يَقُولُ أَمْثَلُهُمْ طَرِيقَةً﴾ فأمثَلُهم طريقةً هُو أحصاهُم أمَدًا[٣].

وقالَ صاحبُ «الإنصاف»[٤]: لا بُعْدَ فيما استبعَدَه الزمَخشريُّ مِن إضمارِ فعلٍ مِن جِنس أفعلَ، كقولِه تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [النحل: ١٢٥] يحتاجُ إلى إضمارِ فعلٍ آخَرَ مِن جِنسِ أفعَلَ؛ إذِ الإضافةُ مُستحيلةٌ هناك، وللزمخشريِّ أن يُجيبَ بأنّ هناكَ بناءً على ضرورة، ولا ضَرورةَ هاهُنا؛ ولذلك قال: «أبعَدْتَ المتناوَلَ وهُو قريب».

قولُه: (**أنّ بناءَهُ مِن غيرِ الثُّلاثيِّ المجرَّد ليسَ بقياس**)، **الانتصاف**: جعَلَ بعضُ النُّحاةِ بناءَ أفعلَ منَ المَزيدِ فيه الهمزةُ قياسًا، ونَسَبَه إلى سيبَوَيْه، وعلَّلَهُ بأنّ بناءَه منهُ لا يُغيِّرُ نَظْمَ الكلمة، إنّما هُو تعويضُ همزةٍ بهمزة[٥].

---

(١) «الإغفال» (١: ٣٢٩).

(٢) «الأمالي النحوية» لابن الحاجب (١: ٢٧٧).

(٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٧٠٥).

(٤) في (ف): «الانتصاف»، وهو خطأ.

(٥) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٧٠٥). ولتمامِ الفائدةِ انظر: «شرح المفصّل» لابن يعيش النحوي (٦: ٩٢).

الجرب) و(أفلسُ مِن ابن المُذَلَّقِ) شاذّ. والقياسُ على الشاذِّ في غيرِ القُرآن ممتنع، فكيفَ به؟ ولأن ﴿أَمَدًا﴾ لا يخلو: إما أن ينتصبَ بـ«أفْعَلَ»، فـ«أفْعَلُ» لا يعمل، وإما أن يُنْصَبَ بـ﴿لَبِثُوٓاْ﴾، فلا يُسَدُّ عليه المعنى. فإن زعمتَ أني أنصُبُهُ بإضمارِ فعلٍ يدلُّ عليهِ ﴿أَحْصَىٰ﴾، كما أضْمَرَ في قولِه:

وأضرَبَ مِنّا بالسُّيُوفِ القَوَانِسا

قولُه: (وأفلَسُ مِن ابنِ المُذَلَّق)، قال المَيْدانيُّ: يُروى بالدّالِ والذّال، وهُو رجُلٌ من بني عبدِ شَمْس، وأبوه وأجدادُه يُعرَفونَ بالإفلاس. قالَ الشاعرُ في أبيه:

فإنّك إذْ تَرجو تميـــمًا ونَفْعَها ... كراجي النَّدى والعُرْفِ عندَ المُذلَّقِ(١)

قولُه: (وإمّا أن يُنصَبَ بـ﴿لَبِثُوٓاْ﴾، فلا يُسَدُّ عليه المعنى)، هو رَدٌّ على الزَجّاج، أو يكونُ منصوبًا بـ﴿لَبِثُوٓاْ﴾ أي: أيُّ الحِزْبَينِ أحصى للُبثِهم في الأمَد؟ لأنّ المعنى: أيُّكم أضبَطُ للأمَدِ الذي لَبثوه؟ فالمُحصى الأمَدُ لا اللُّبْث. وقيل: إنّما لا يُسَدُّ عليه المعنى لأنّ «أمَدًا» معناه: انتهاءُ المُدّةِ وغايتها، وليسَ المعنى على أنّهم لبِثوا انتهاءَ المُدّةِ، وفيهِ نظَرٌ؛ لأنّ «الأمَدَ» يُطلَقُ على المُدّةِ كلِّها وعلى غايتِها.

النِّهاية: قالَ الحَجّاجُ للحسَن: ما أمَدُك؟ قال: سنتانِ لخلافةِ عُمر، وللإنسانِ أمَدانِ: مولِدُه وموتُه.

قولُه: (فلا يُسَدُّ عليه) بفَتحِ السِّين في النُّسَخ. **الجوهريّ**: سدَّ قولُه يَسِدُّ، بالكسرِ، أي: صارَ سَديدًا. **الأساس**: وسَدَّ الرّجُلُ يَسِدُّ: صارَ سَديدًا، وسَدَّ قولُه وأمْرُه يَسِدُّ، وأمرُهُ سَديدٌ، وقلتُ لهُ سَدادًا منَ القولِ، وسددًا: صَوابًا.

قولُه: (وأضرَبَ منّا بالسُّيوفِ القَوانِسا)، قبلَه:

ولم أرَ مثلَ الحيِّ حيًّا مُصَبَّحًا ... ولا مِثلَنا يومَ التقَيْنا فَوارِســا

---

(١) «مجمع الأمثال» (٢: ٨٣).

على: نضربُ القوانِس، **فقد أبعدتَ المُتناوَلَ** وهو قريب، حيث أَبَيْتَ أن يكونَ ﴿أَحۡصَىٰ﴾ فِعلًا، ثم رجعتَ مُضطرًّا إلى تقديرِهِ وإضمارِه. فإن قلت: كيف جَعلَ اللهُ تعالى العلمَ بإحصائِهِمُ المدّةَ غَرَضًا في الضَّرْبِ على آذانِهم؟ قلت: اللهُ عز وجلَّ لم يَزَلْ عالمًا بذلك، **وإنَّما أرادَ ما تَعلَّقَ بهِ العلمُ مِن ظهورِ الأمرِ لهم**؛ ليزدادوا إيمانًا واعتبارًا، ويكونَ لُطفًا لمُؤمِني زمانِهم، وآيةً بَيِّنةً لكُفّارِه.

[﴿نَّحۡنُ نَقُصُّ عَلَيۡكَ نَبَأَهُم بِٱلۡحَقِّۚ إِنَّهُمۡ فِتۡيَةٌ ءَامَنُواْ بِرَبِّهِمۡ وَزِدۡنَٰهُمۡ هُدٗى * وَرَبَطۡنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ إِذۡ قَامُواْ فَقَالُواْ رَبُّنَا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ لَن نَّدۡعُوَاْ مِن دُونِهِۦٓ إِلَٰهٗاۖ لَّقَدۡ قُلۡنَآ إِذٗا شَطَطًا * هَٰٓؤُلَآءِ قَوۡمُنَا ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةٗۖ لَّوۡلَا يَأۡتُونَ

أكَــرَّ وأحْمَــى للـحقيقـــةِ منهُمُ ... وأضرَبَ منّا بالسُّيوفِ القَوانسا[1]

المُصبَّحُ: المُغارُ عليه وقتَ الصُّبح، وحقيقةُ الرَّجُل: ما لزِمَهُ الدِّفاعُ عنهُ مِن أهلِ بيتِه، والقَوانس: جَمْعُ قَوْنَس: وهُو أعلى البَيْضة[2]، مدَحَ كِلا الفريقَيْنَ عدُوَّهمْ ونفْسَهُم، يقول: لم أرَ مُغارًا عليهم كالذين صَبَّحناهُم، ولا مُغيرًا مثلَنا يومَ لَقيناهُم.

قولُه: (**فقد أبعَدتَ المُتناوَلَ**)، وهُو أنهُ منصوبٌ بـ﴿أَحۡصَىٰ﴾؛ لأنّك أثبتَّ أوّلًا أنهُ منصوبٌ به، ثُمّ يُقدِّرُه بعدَ ارتكابِ هذه التكاليف.

قولُه: (**وإنّما أرادَ ما تَعلَّقَ به العِلمُ مِن ظهورِ الأمرِ لهم**)، يعني: ضرَبْنا على آذانِهم ليَظهَرَ معلومُ العِلم، وهُو أيُّهم أحصى أمَدَ لُبثِهم، فالتعليلُ ليسَ لحصولِ العِلم، بل لظهورِ المعلوم، يعني: كان هذا الأمرُ العجيبُ معلومًا لله تعالى في الأزَل، فتَعلَّقَتْ إرادتُه بإظهارِه للمُكلَّفينَ ليتَعجَّبوا منهُ ويعتبِروا به، فيكونَ مَزيدًا لإيمانِهم ولُطفًا لمُؤمِني زمانِهم، بأنْ يَستَنّوا بسُنَّتِهم، ودليلًا ظاهرًا على وجودِ الصّانع لكافريهم، فيَستَدِلّوا بهِ ثُمّ يؤمنوا.

---

(١) للعباس بن مرداس السلمي من أبياتٍ ذكرها أبو تمام في «الحماسة» بشرح المرزوقي (١: ٤٤١).

(٢) وهي ما يوضَعُ على الرأسِ يُتّقى به في الحرب.

﴿عَلَيْهِم بِسُلْطَٰنٍۭ بَيِّنٍۢ ۖ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا﴾ ١٣ – ١٥]

﴿وَزِدْنَٰهُمْ هُدًى﴾ بالتوفيقِ والتثبيت، ﴿وَرَبَطْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾ **وقوَّيْناها بالصَّبْر** على هَجرِ الأوطانِ والنَّعيم، والفِرار بالدِّينِ إلى بعضِ الغِيْران، وجَسَّرْناهُمُ على القِيامِ بكلمةِ الحقِّ والتظاهُرِ بالإسلام ﴿إِذْ قَامُوا۟﴾ بين يَدَيْ الجَبَّارِ وهُو دِقيانُوس، مِن غيرِ مُبالاةٍ بِهِ حينَ عاتَبَهُم على تَركِ عبادةِ الصَّنَم، ﴿فَقَالُوا۟ رَبُّنَا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ.. شَطَطًا﴾ قولاً ذا شَطَط، وهُو الإفراطُ في الظُّلم والإبعادُ فيه، مِن: شَطَّ: إذا بَعُد. ومنه: **أَشَطَّ في السَّوْمِ** وفي غيره، ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ مبتدأ، و﴿قَوْمُنَا﴾

قولُه: (﴿وَرَبَطْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾ **وقوَّيْناها بالصَّبر**)، **الأساس**: ربَطَ الدابّةَ: شدَّها بالرِّباطِ[١]، والمِرْبَطُ هُو الحَبْلُ، ومنَ المجازِ: ربَطَ اللهُ على قلبِه: صبَّرَه، ورجُلٌ رابطُ الجَأش، فالرَّبطُ هُنا تمثيلٌ، ومعنى الاستعلاءِ في ﴿عَلَىٰ﴾ المبالغةُ؛ لأنّ ربَطَ يتعدّى بنفسِه، فجُعِلَ بمنزلةِ اللازِم، وعُدِّيَ بـ«عَلى»، نحوَ قولِه:

...... يَجْرَحْ في عراقيبِها نَصْلي[٢]

قولُه: (**ومنهُ: أَشَطَّ في السَّوْم**)، **الأساس**: أشَطَّ في السَّوْم واشتَطَّ، يقال: «لا وَكْسَ ولا شَطَط»[٣]، وأشَطَّ في الحُكم، وأشَطّوا في طلَبِه: أمعَنوا. **الرّاغب**: الشَّطَطُ: الإفراطُ في[٤] البُعد، يقال شَطَّتِ الدّارُ، وأشَطَّ، يقالُ في المكان، وفي الحُكم، وفي السَّوم، قال:

شَطَّ المَزارُ بحَزْوى[٥] وانتَهى الأمَلُ[٦]

---

(١) وفي (ف): «بالرُّبُطِ».

(٢) سبق تخريجه من شعر ذي الرمّة.

(٣) هو جزءٌ من حديثٍ أخرجه مسلم (١٢٨٧)، من حديثِ ابن عمر رضيَ اللهُ عنهما.

(٤) من قوله: «أشَطَّ في السَّوم واشتطَّ» إلى هنا سقط من (ف).

(٥) في (ف): «بحزولي»، وهو خطأ، وفي «المفردات»: «بجدوى».

(٦) لابْن أحْمرَ في «ديوانه»، ص١٣٣، وتمامُ البيت:

فلا خيالٌ ولا عَهْدٌ ولا طلَلُ

عطفُ بيان، ﴿ٱتَّخَذُواْ﴾ خبر، وهوَ إخبارٌ في معنى إنكار، ﴿لَّوۡلَا يَأۡتُونَ عَلَيۡهِم﴾ هَلَّا يأتونَ على عِبادَتِهم، فحَذَفَ المُضافَ ﴿بِسُلۡطَٰنِۭ بَيِّنٖ﴾ وهو تَبْكيتٌ؛ لأنّ الإتيانَ بالسُّلْطانِ على عبادةِ الأوثانِ مُحال، وهو دليلٌ على فسادِ التقليد، وأنهُ لا بُدَّ في الدِّينِ من الحُجّةِ حتّى يَصِحَّ ويَثبُتَ، ﴿ٱفۡتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبٗا﴾ بنسبةِ الشَّريكِ إليه.

[﴿وَإِذِ ٱعۡتَزَلۡتُمُوهُمۡ وَمَا يَعۡبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ فَأۡوُۥٓاْ إِلَى ٱلۡكَهۡفِ يَنشُرۡ لَكُمۡ رَبُّكُم مِّن رَّحۡمَتِهِۦ وَيُهَيِّئۡ لَكُم مِّنۡ أَمۡرِكُم مِّرۡفَقٗا﴾ ١٦]

﴿وَإِذِ ٱعۡتَزَلۡتُمُوهُمۡ﴾ خطابٌ مِن بعضِهم لبَعض، حينَ صَمَّمَتْ عزيمَتُهُم على الفِرارِ بدِينِهِم، ﴿وَمَا يَعۡبُدُونَ﴾ نَصْبٌ؛ عطفٌ على الضمير، يعني: وإذ اعتزلتموهُمْ واعتَزَلْتُم معبودِيهِم، ﴿إِلَّا ٱللَّهَ﴾ يجوزُ أن يكونَ استثناءً مُتَّصِلاً، على ما رُوي: أنهم كانوا يُقِرُّونَ بالخالقِ ويشركونَ مَعَه كما أهلُ مكة، وأن يكونَ مُنقطِعًا. وقيل: هو كلامٌ مُعترِضٌ إخبارٌ منَ الله تعالى عنِ الفئةِ أنهُم لم يَعبُدوا غيرَ الله، ....

وعُبِّرَ بالشَّطَطِ عن الجَوْرِ، قالَ تعالى: ﴿لَّقَدۡ قُلۡنَآ إِذٗا شَطَطًا﴾، وشَطُّ النَّهرِ: حيث يَبعُدُ عنِ الماءِ مِن حافّتِه(١).

قولُه: (وهُو دليلٌ على فسَادِ التقليد)، قالَ القاضي: وفيه دليلٌ على أنّ ما لا دليلَ عليه منَ الدِّياناتِ مردودٌ، وأنّ التقليدَ فيهِ غيرُ جائز(٢).

قولُه: (﴿إِلَّا ٱللَّهَ﴾ يجوزُ أن يكونَ استثناءً متّصِلًا)، فـ(ما) في ﴿مَا يَعۡبُدُونَ﴾: موصولةٌ، و﴿إِلَّا ٱللَّهَ﴾: يجوز أن يكون استثناءً متصلًا، و﴿إِلَّا ٱللَّهَ﴾ مستثنى مِن (ما)، أو منَ العائدِ المحذوف.

قولُه: (وقيلَ: هُو كلامٌ مُعترِضٌ)، فالتقديرُ: وإذِ اعتَزَلتُموهُم فأْوُوا إلى الكهف،

---

(١) «مفردات القرآن»، ص٤٥٣.

(٢) «أنوار التنزيل» (٣: ٤٨٢).

﴿مِّرۡفَقٗا﴾ قُرِئ بفتح الميم وكَسْـرِها، وهو ما يُرتَفَقُ به، أي: يُنتفَع، إما أنْ يقولوا ذلكَ ثقةً بفضلِ الله وقُوّةً في رجائِهم لتوكُّلِهم عَليه ونُصوعِ يَقينِهم، وإمّا أن يخبرَهُم به نبيٌّ في عصرِهِم، وإمّا أن يكونَ بعضُهُم نبيًّا.

[﴿وَتَرَى ٱلشَّمۡسَ إِذَا طَلَعَت تَّزَٰوَرُ عَن كَهۡفِهِمۡ ذَاتَ ٱلۡيَمِينِ وَإِذَا غَرَبَت تَّقۡرِضُهُمۡ ذَاتَ ٱلشِّمَالِ وَهُمۡ فِي فَجۡوَةٖ مِّنۡهُۚ ذَٰلِكَ مِنۡ ءَايَٰتِ ٱللَّهِۗ مَن يَهۡدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلۡمُهۡتَدِۖ وَمَن يُضۡلِلۡ فَلَن تَجِدَ لَهُۥ وَلِيّٗا مُّرۡشِدٗا﴾ ١٧]

﴿تَّزَٰوَرُ﴾ أي: تمايَل، أصلُه: تَتَزاوَرُ، فخُفِّفَ بإدغام التاءِ في الزاي أو حذفِها. وقد قُرِئ بِهما، وقُرِئ: (تَزْوَرُّ) و(تَزْوارُّ) بوزن: تحمرّ وتحمارّ، وكلُّها من الزَّوَر، وهو المَيل،

فاعترَضَ بيْنَ الشَّرطِ والجَزاءِ جُملةٌ مَنفِيّةٌ مؤكِّدةٌ لمعنى ما اعترَضتْ فيه، وهُو إخلاصُ العبادةِ لله تعالى.

قولُه: (﴿مِّرۡفَقٗا﴾ قُرِئَ بفَتْحِ الميم وكسرِها)، نافعٌ وابنُ عامرٍ: بفَتْحِ الميم وكسرِ الفاء، والباقونَ: بكسرِ الميم وفَتْحِ الفاء[(١)].

قولُه: (ونُصوعِ يقينِهم)، الجَوهريّ: النّاصعُ: الخالصُ مِن كلِّ شيء.

قولُه: (وقد قُرِئَ بهما، وقُرِئَ: «تَزْوَرُّ»)، ابنُ عامرٍ: بإسكانِ الزّاي وتشديدِ الرّاء، والكُوفيّون: بفَتْحِ الزّاي مخفّفةً، وألفٍ بعدَها، والباقونَ: يُشَدِّدونَ الزّايَ ويُثبِتونَ الألف.

قولُه: (و«تَزْوارُّ»)[(٢)]، قالَ ابنُ جِنّي: قرَأَها الجَحدَريُّ[(٣)]، وقلَّما جاءتْ «افعالَّ» إلّا في الألوانِ، نحوَ: اسوادَّ واحمارَّ واصفارَّ، أو العيوبِ الظاهرةِ نحوَ: احْوَلَّ واحْوالَّ، واعْوَرَّ واعْوارَّ، وقد جاءتْ افعالَّ وافعَلَّ، وهِيَ مقصورةٌ[(٤)] منَ افْعالَّ، في غيرِ الألوان، قالوا:

(١) والرّاجحُ فيهما أنّهما لُغَتان. انظر: «حجّة القراءات»، ص٤١٢.

(٢) في (ف): «تزاور».

(٣) أبو يحيى، كامل بن طلحة، (ت٢٣١هـ).

(٤) في (ح): «مقصودة»، ولعلّ ما أثبتناه هو الأشبه بالصواب.

ومنه: زاره: إذا مالَ إليه. والزَّوَر: المَيلُ عن الصِّدق، ﴿ذَاتَ ٱلۡيَمِينِ﴾ جهةَ اليَمين، وحقيقتُها: الجِهةُ المُسمّاةُ باليمين، ﴿تَّقۡرِضُهُمۡ﴾ تقطَعُهُم لا تَقرَبُهُم، من معنى القطيعةِ والصَّرْم، قال ذو الرُّمَّة:

إلى ظُعُنٍ يَقرِضْنَ أقوازَ مُشْرِفٍ شَمالًا وعن أيمانِهِنَّ الفَوارِسُ

ارْعَوى، وهُو افْعلَّ، واقْتَوى، أي: خدَمَ وساسَ، منَ القتْو، وهُو الخِدمةُ. وقالوا: اشعارَّ رأسُه، أي: تفرَّق شَعرُه[1].

الرّاغب: الزَّوْرُ: أعلى الصَّدرِ، وزُرتُ فلانًا: تَلَقَّيتُه بزَوْري، أو قصَدتُ زَوْرَهُ، نحوَ: وجَهتُه، والزَّوْرُ: مَيْلٌ في الزَّورِ، ﴿تَّزَٰوَرُ عَن كَهۡفِهِمۡ﴾ أي: تَميلُ، وقُرِئَ: «تزْوَرُّ». قالَ أبو الحسَن: لا معنى لـ«تزْوَرُّ» هنا؛ لأنّ الازوِرارَ: الانقباضُ، وقيلَ للكذِبِ: زُورٌ لمَيْلِه عن جِهتِه[2].

وقولُه: (﴿تَّقۡرِضُهُمۡ﴾ تقطعُهم)، **الرّاغب**: القَرْضُ: ضَرْبٌ منَ القَطْع، ويُسَمّى قَطْعُ المكانِ وتجاوُزُه قَرْضًا، كما سُمِّيَ قَطْعًا. قال: ﴿تَّقۡرِضُهُمۡ ذَاتَ ٱلشِّمَالِ﴾ أي: تجوزُهم، وسُمِّيَ ما يُدفَعُ إلى الإنسانِ منَ المالِ بشَرْطِ رَدِّ بدَلِه قَرْضًا، وسُمِّيَ المفاوضةُ في الشِّعرِ مُقارضةً، والقَرْضُ[3] للشِّعرِ مُستعارٌ استعارةَ النَّسْجِ والحَوْك[4].

قولُه: (إلى ظُعُنٍ)، وقبلَهُ:

نظَرتُ بجَرْعاءِ السَّبِيَّة[5] نَظْرةً ضُحًى وسَوادُ العَيْنِ في الماءِ شامسُ
إلى ظُعُنٍ يقْرِضْنَ أقوازَ مُشرِفٍ شِمالًا، وعن أيمانِهِنَّ الفوارِسُ[6]

---

(١) «المحتسب» (٢: ٢٥).
(٢) «مفردات القرآن»، ص٣٨٦.
(٣) في «المفردات»: «والقريض».
(٤) «مفردات القرآن»، ص٦٦٦.
(٥) في «ديوان ذي الرمة»: «السببية»، وهو خطأ.
(٦) انظر: «ديوان ذي الرمّة»، ص٣١٣.

﴿وَهُمْ فِي فَجْوَةٍ مِّنْهُ﴾ وهم في مُتَّسَعٍ منَ الكهف. والمعنى: أنهُم في ظِلٍّ نهارَهم كُلَّه لا تُصيبُهُمُ الشمسُ في طلوعِها ولاَ غُروبِها، معَ أنهم في مكانٍ واسِعٍ مُنفتِحٍ مُعرَّضٍ لإصابةِ الشَّمسِ لولا أنّ الله يحجُبُها عنهم. وقيل: في مُتَفَسَّحٍ من غارِهِم ينالُهُم فيهِ رَوْحُ الهواءِ وبَردُ النَّسيمِ ولا يُحِسُّونَ كَرْبَ الغار، ﴿ذَٰلِكَ مِنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ أي: ما صنَعَهُ اللهُ بهم من ازوِرارِ الشمسِ وقَرْضِها طالعةً وغاربةً آيةٌ من آياتِه، يعني: أنّ ما كانَ في ذلكَ السَّمْتِ تصيبُهُ الشَّمس ولا تصيبُهُم، اختصاصًا لهم بالكَرامَة. وقيل: بابُ الكَهفِ شماليٌّ مُستقبِلٌ لبَناتِ نَعْش، فهم في مَقْنَـأةٍ أبدًا، ومعنى ﴿ذَٰلِكَ مِنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ﴾: أنّ شأنَهم وحديثَهم مِن آياتِ الله، ﴿مَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِ﴾ ثناءً علَيهِم بأنهُم جاهَدوا في الله وأسْلَموا له وجوهَهُم، فلَطَفَ بهم وأعانَهم، وأرشَدَهُم إلى نَيْلِ تلكَ الكرامةِ السَّنيّةِ والاختِصاصِ بالآيةِ العظيمة، وأن كُلَّ من سَلكَ طريقةَ المُهتَدِينَ الراشدِينَ فهوَ الذي أصابَ الفلاحَ، واهتدى إلى السَّعادة، ومن تَعرَّضَ للخِذلان، فلنْ يجِدَ مَن يَليهِ ويُرْشِدُهُ بعدَ خِذلانِ الله.

الجَرْعاء: الرَّمْلةُ لا تُنبِتُ، والسَّبِيَّةُ: المرأةُ تُسبى. شامِسٌ: مِن شَمَسَ الفَرَسُ شِماسًا، أي: منعَ ظَهْرَهُ، شَبَّهَ كَلالَ العينِ بشِماسِ الفرَس. الظُّعُن: النِّساءُ في الهَوْدَج. الأقْوازُ: جَمْعُ قَوْزٍ، وهُو الكثيبُ، مُشرِفٌ: رمْلٌ معروفٌ، وكذا الفَوارِسُ: علَمُ أرمالٍ معروفةٍ بالدَّهْناء، ويُمكنُ أن يكونَ جمْعَ فُرْسان. يقولُ: نظَرْتُ إلى ظُعُنٍ يَقْطَعْنَ الأرضَ في السَّيرِ بحيثُ كانتِ الأقْوازُ عن شِمالِهِنّ وعن أيمانِهِنَّ الفَوارِسُ تحميهِنّ.

قولُه: (في مُتَّسَعٍ منَ الكَهْفِ)، الرّاغب: ﴿فِي فَجْوَةٍ﴾، أي: ساحةٍ واسِعة، ومنهُ: قَوْسٌ فَجّاءٌ وفَجْواءُ: بانَ وَتَرُها عن كَبِدِها، ورجُلٌ أفْجى: بيِّنُ الفَجا، أي: مُتباعِدُ ما بينَ العُرقوبَين[1].

قولُه: (فهُمْ في مَقْنأةٍ أبدًا)، الجَوهريّ: مَقْنأة: نَقيضُ مَضْحاة، يُهمَزُ ولا يهمز.

قولُه: (وأنّ كلَّ مَن سلَكَ طريقةَ المُهتَدين)، يريدُ أنّ قولَه: ﴿مَن يَهْدِ ٱللَّهُ﴾ الآية، كالتذييلِ

---

(١) «مفردات القرآن»، ص٦٢٦.

[﴿ وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ وَنُقَلِّبُهُمْ ذَاتَ ٱلْيَمِينِ وَذَاتَ ٱلشِّمَالِ وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ لَوِ ٱطَّلَعْتَ عَلَيْهِمْ لَوَلَّيْتَ مِنْهُمْ فِرَارًا وَلَمُلِئْتَ مِنْهُمْ رُعْبًا ﴾ ١٨]

﴿ وَتَحْسَبُهُمْ ﴾ بكسرِ السينِ وفتحِها: خطابٌ لكلِّ أحَد، والأيقاظ: جمع يَقِظ، كأنكادٍ في نكِد. قيل: عيونُهم مُفَتَّحةٌ وهم نِيام، فيَحسَبُهمُ الناظِرُ لذلكَ أيقاظًا، **وقيل: لكثرةِ تَقَلُّبِهم**، وقيل: لهم تَقَلُّبَتانِ في السَّنة، وقيل: تَقَلُّبَةٌ واحدةٌ في يومِ عاشوراء.

للكلامِ السابقِ، وجيءَ به عامًّا في كلِّ مَن سلَكَ طريقَ المَهْديّين، ومَن تعرَّضَ للخِذْلانِ ليَدخُلَ فيه هؤلاءِ دخولًا أوّليًّا فيكونَ ثناءً عليهم بأبلغِ وَجْه، كلامٌ حسَنٌ، لكن فيه اعتزالٌ خَفِيٌّ خَفِيَ على صاحب «الانتصاف»؛ حيثُ نسَبَهُ إلى أفعالِهم، فهلّا حمَلَه على فعْلِ الله تعالى ليُنظَرَ إلى بيانِ إرادةِ الله تعالى ومشيئتِه واختصاصِهم بهذه الكرامةِ السَّنيّة، وتحريمِ غيرِهم عنها، فيكونَ تذييلًا لقولِه: ﴿وَزِدْنَٰهُمْ هُدًى﴾ لقولِه: ﴿ وَرَبَطْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ ﴾؛ فيكونَ ثناءً على الله تعالى. وفي تكريرِ أمرٍ واحدٍ في الشَّرْطِ والجزاءِ في المَوْضِعَينِ للدّلالةِ على ما قرَّرْناه. وأيضًا، لو أريدَ مَدْحُهم لاكتفى بقولِه: ﴿مَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِ[(١)]﴾ فحسْبُ، قال القاضي: المرادُ به إمّا الثناءُ عليهم أو التّنبيهُ على أنّ أمثالَ هذه الآياتِ كثيرةٌ، ولكنّ المُنتفعَ بها مَن وفَّقَه اللهُ للتأمُّلِ والاستبصار[(٢)].

قولُه: (﴿وتحسِبُهم﴾، بكسرِ السِّين): نافعٌ وابنُ كثيرٍ وأبو عَمْرٍو والكسائيُّ[(٣)].

قولُه: (وقيل: لكثرةِ تقلُّبِهم)، رَوى الإمامُ عن الزجّاج: لكثْرةِ تقلُّبِهم فظُنَّ أنّهم أيْقاظٌ، والدّليلُ عليهِ قولُه: ﴿وَنُقَلِّبُهُمْ ذَاتَ ٱلْيَمِينِ وَذَاتَ ٱلشِّمَالِ﴾[(٤)]. وقلتُ: على هذا يجوزُ

---

(١) في (ح): «المهتدي»، وهي قراءة، وبها قرأ نافع وأبو عمرو ويعقوب. انظر: «إتحاف فضلاء البشر» (١: ١٥٤).

(٢) «أنوار التنزيل» (٣: ٤٨٣).

(٣) وهما لغتان. انظر: «حجّة القراءات»، ص١٤٨.

(٤) «مفاتيح الغيب» (٢١: ١٠١) وانظر: «معاني القرآن وإعرابه» للزجّاج (٣: ٢٧٤).

وقُرِئَ: (ويُقَلِّبُهُم) بالياء، والضمير لله تعالى. وقُرِئ: (وتَقَلُّبَهُم) على المصدر منصوبًا، وانتصابُهُ بفعلٍ مُضمَرٍ يدلُّ عليهِ ﴿وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا﴾، كأنه قيل: وترى وتشاهد تَقَلُّبَهُم. وقَرَأ جعفرُ الصادِق: (وكالِبُهُم) أي: وصَاحبُ كلبِهم، ﴿بَسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾ حِكايةُ حالٍ ماضية؛ لأنّ اسمَ الفاعِلِ لا يعملُ إذا كانَ في معنى المُضِيّ، وإضافتُه إذا أُضيفَ حقيقيّةٌ مُعرِّفه، كغلام زيد، إلا إذا نَوَيتَ حكايةَ الحالِ الماضِيَة. والوَصيد: الفناء، وقيل: العَتَبَة. وقيل: الباب. وأنشد:

بأَرْضٍ فَضَاءٍ لا يُسَدُّ وَصِيدُها ... عَلَيَّ وَمَعْروفي بها غَيْـرُ مُنكَرِ

وقُرِئ: (ولَـمُلِّئْتَ) بتشديدِ اللام للمُبالَغة. وقُرِئ بتخفيف الهمزةِ وقَلبِها ياء.

أن تكونَ الواوُ في: ﴿وَنُقَلِّبُهُمْ﴾ للحالِ أيضًا بخلافِ الأوّل.

قولُه: (وقُرِئَ: «وتَقَلُّبَهم»). قالَ ابنُ جِنّي: وهِيَ قراءةُ الحسَن، كأنهُ قال: وتَرى أو تُشاهدُ تَقَلُّبَهُم[1].

قولُه: (بأرض فضاءٍ)، البيت[2]. قيل: يصفُ حالَه في البَدْو، أي: ضيافتي في البَدوِ مشهورةٌ. وقيل: نزَلْنا بأرضِ فضاءٍ لا يُسَدُّ بابُها عليَّ، وعِرفانُ النّاسِ إيّايَ بهذهِ الأرضِ غيرُ مُنكَرٍ عندَهم. و«لا يُسَدُّ وَصيدُها»: مِن قولِهم:

لا تَرى الضّبَّ بها ينجَحِرْ[3]

قولُه: («ولَـمُلِّئتَ»، بتشديدِ اللام): نافعٌ وابنُ كثير، وبتخفيفِ الهمزة: أبو عَمْرو[4]، و﴿رُعْبًا﴾، بالتثقيل: ابنُ عامرٍ والكِسائيُّ، والباقونَ بالتخفيف.

---

(١) «المحتسب» (٢: ٢٦) وانظر: «البحر المحيط» (٧: ١٥٣).

(٢) اختُلفَ في نسبته، فقيل لزهير بن أبي سُلمى، ولم أجدْهُ في ديوانِه، وقيل: لعُبَيد بن وهب كما في «سيرة ابن هشام» (١: ٣٢٦)، وذكره الزبيديّ في «تاج العروس» (٣٩: ٢٤١) من غيرِ عزْوٍ لأحد.

(٣) سبقَ تخريجُه.

(٤) وهما لغتان. انظر: «حجّة القراءات»، ص٤١٣.

و﴿رُعْبًا﴾ بالتخفيفِ والتثقيل، وهو الخَوفُ الذي يُرعِبُ الصَّدْر، أي: يملَؤه، وذلكَ لِـما ألبَسَهُم اللهُ منَ الهَيْبة. وقيل: لِطولِ أظفارِهم وشعورِهم وعِظَمِ أجْرامِهم. وقيل: لوَحْشةِ مَكانِهم. وعن مُعاوِية: أنه غَزا الرومَ فمَرَّ بالكَهْفِ فقال: لو كُشِفَ لنا عن هؤلاءِ فنظَرْنا إليهم، فقالَ له ابن عباسٍ رضيَ الله عنه: ليسَ لكَ ذلك، قد مَنَعَ اللهُ تعالى منهُ مَن هو خيرٌ مِنك، فقال: ﴿لَوِ ٱطَّلَعْتَ عَلَيْهِمْ لَوَلَّيْتَ مِنْهُمْ فِرَارًا﴾ فقالَ معاوية: لا أنتهي حتى أعلمَ عِلمَهُم، فبعَثَ ناسًا وقالَ لهم: اذهبوا فانظروا، ففعلوا، فلمّا دَخَلوا الكهفَ بعثَ اللهُ عليهم ريحًا فأحرَقتهُم. وقُرِئ: (لَوُ اطَّلَعْتَ) بضمِّ الواو.

[﴿وَكَذَٰلِكَ بَعَثْنَٰهُمْ لِيَتَسَآءَلُوا۟ بَيْنَهُمْ ۚ قَالَ قَآئِلٌ مِّنْهُمْ كَمْ لَبِثْتُمْ ۖ قَالُوا۟ لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ۚ قَالُوا۟ رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا لَبِثْتُمْ فَٱبْعَثُوٓا۟ أَحَدَكُم بِوَرِقِكُمْ هَٰذِهِۦٓ إِلَى ٱلْمَدِينَةِ فَلْيَنظُرْ أَيُّهَآ أَزْكَىٰ طَعَامًا فَلْيَأْتِكُم بِرِزْقٍ مِّنْهُ وَلْيَتَلَطَّفْ وَلَا يُشْعِرَنَّ بِكُمْ أَحَدًا ۝ إِنَّهُمْ إِن يَظْهَرُوا۟ عَلَيْكُمْ يَرْجُمُوكُمْ أَوْ يُعِيدُوكُمْ فِى مِلَّتِهِمْ وَلَن تُفْلِحُوٓا۟ إِذًا أَبَدًا﴾ ١٩ - ٢٠]

﴿وَكَذَٰلِكَ بَعَثْنَٰهُمْ﴾ وكما أنمناهم تلكَ النَّوْمةَ كذلكَ بعثناهُم، إذكارًا

الرّاغبُ: الرُّعْبُ: الانقطاعُ منَ امتلاءِ الخَوْف، يقال: رعَبْتُه فرَعَبَ رُعْبًا فهُو رعِبٌ، والتِّرعابَةُ: الفَروقُ. قالَ تعالى: ﴿وَقَذَفَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلرُّعْبَ﴾ [الأحزاب: ٢٦]، ﴿وَلَمُلِئْتَ مِنْهُمْ رُعْبًا﴾، ولتصوُّرِ الامتِلاءِ منهُ قيل: رَعَبْتُ الحوضَ: ملأتُه، وسَيْلٌ راعِبٌ: يملأُ الواديَ، وباعتبارِ القَطْعِ قيل: رعَبْتُ السَّنامَ: قَطَعْتُه(١).

قولُه: (﴿وَكَذَٰلِكَ بَعَثْنَٰهُمْ﴾، إذكارًا). **الرّاغب:** أصلُ البَعْثِ إثارةُ الشيءِ وتوجيهُه، يقال: بعثْتُه فانْبعَثَ، والبَعْثُ ضَرْبان: إلهيٌّ، وهُو أنواع، أحدُها: إيجادُ الأعيانِ والأجناسِ والأنواعِ عنِ العدَم. وثانيها: بَعْثُ الموتَى، قالَ تعالى: ﴿وَٱلْمَوْتَىٰ يَبْعَثُهُمُ ٱللَّهُ﴾

---

(١) «مفردات القرآن»، ص٣٥٦.

بقدرتِهِ على الإنامةِ والبعثِ جميعًا؛ ليسألَ بعضهُم بعضًا ويعرفوا حالَهم وما صنَعَ الله بهم، فيعتبروا، ويستدلوا على عِظَم قدرةِ الله تعالى ويزدادوا يقينًا، ويشكروا ما أنعَمَ الله بِهِ عليهِم وكُرِّموا به، ﴿قَالُواْ لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ جوابٌ مبنيٌّ على غالِبِ الظَّنّ. وفيه دليلٌ على جوازِ الاجتهادِ والقولِ بالظَّنِّ الغالِب، وأنه لا يكونُ كَذِبًا، وإنْ جازَ أن يكونَ خَطَأً ﴿قَالُواْ رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا لَبِثْتُمْ﴾ إنكارٌ عليهم من بعضِهِم، وأنَّ الله أعلمُ بمدّةِ لُبْثِهم، كأنَّ هؤلاءِ قد عَلِموا بالأدلةِ أو بإلهامٍ من الله أنّ المدةَ متطاولَة، وأنّ مقدارَها مُبْهَمٌ لا يعلمُهُ إلا الله. ورُويَ أنهم دخلوا الكهفَ غدوةً وكان انتباهُهُم بعدَ الزوال، فظنُّوا أنهم في يومِهِم، فلمّا نَظَروا إلى طولِ أظفارِهِم وأشعارِهِم قالوا ذلك. **فإن قلت: كيفَ وَصَلوا قولَهم: ﴿فَابْعَثُواْ﴾ بتَذاكُرِ حديثِ المُدّة؟ قلت: كأنَّهم**

[الأنعام: ٣٦]، أي: يُخرِجُهم ويَنشُرُهم. وثالثُها: بعثةُ الرّسُلِ لإرشادِ الخلْقِ وتكميلِ النّاقِصين. ورابعُها: الإلهامُ، قالَ تعالى: ﴿فَبَعَثَ ٱللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [المائدة: ٣١]. وخامسُها: مُشابِهٌ لبَعْثِ الموتى، قالَ تعالى: ﴿بَعَثْنَٰهُمْ لِنَعْلَمَ أَىُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ﴾ [الكهف: ١٢]. والضَّربُ الثاني: بَشَريٌّ، نحوُ قولِهم: بعَثْتُ زيدًا في حاجةِ فُلان، وبعَثْتُ الجيشَ والبعوثَ، وبعَثْتُ البعيرَ: أثَرْتَهُ وسَيَّرتَه[1].

قولُه: (**كيفَ وصَلوا قولَهم: ﴿فَابْعَثُواْ﴾ بتذاكُرِ حديثِ المُدّة**)، يعني: ما المناسبةُ بينَ قولِه: ﴿قَالُواْ لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ وبينَ قولِه: ﴿فَابْعَثُواْ أَحَدَكُم﴾؟ وأجابَ: أنهُ مِن بابِ الأسلوبِ الحكيم، كقولِه:

أَتَتْ تشتكي عندي مُزاولةَ القِرى ... وقد رأتِ الضِّيفانَ يَنْحونَ منزلي
فقلتُ كأنّي ما سَمِعتُ كلامَها: ... هُمُ الضّيفُ جدّي في قِراهُمْ وعَجِّلي[2]

قالَ القاضي: وقيل: إنّهم دَخَلوا الكهفَ غُدوةً وانتَبَهوا ظَهيرةً وظَنّوا أنّهم في يومِهِم،

(١) «مفردات القرآن»، ص١٣٢.
(٢) البيتان في «مفتاح العلوم» للسكاكي، ص١٤٥ من غيرِ عَزْوٍ لأحد، وذكرهما الألوسيّ في «روح المعاني» (٨: ٢١٩).

قالوا: ربُّكُم أعلمُ بذلك، لا طريقَ لكم إلى عِلمِه، فخُذُوا في شيءٍ آخَرَ ممّا يُهِمُّكُم. والوَرِق: الفِضَّة، مضروبةً كانت أو غير مضروبة. ومنه الحديث: أنّ عَرْفَجةَ أُصيبَ أنفُهُ يومَ الكُلاب فاتَّخَذَ أنفًا من وَرِقٍ فأنتَن، فأمَرَهُ رسولُ الله ﷺ أن يتَّخِذَ أنفًا من ذَهَب. وقُرِئ: (بوَرْقِكُم) بسكون الراء والواوُ مفتوحةٌ أو مكسورة. وقرأ ابنُ كثير: (بورِقكم) بكسرِ الراءِ وإدغامِ القافِ في الكاف. وعن ابن مُحَيصِنٍ: أنه كسرَ الواوَ وأسْكَنَ الراءَ وأدْغَم، وهذا غيرُ جائز؛ لالتقاءِ الساكِنَين، لا على حدِّه. وقيل: المدينة طَرَسوس. قالوا: وتَزوُّدُهم ما كانَ معَهم منَ الوَرِقِ عندَ فِرارِهِم: دليلٌ على أنَّ حَمَلَ النَّفَقةِ وما يُصلِحُ المسافرَ هو رأيُ المُتوكِّلينَ على الله، دونَ المُتَّكِلينَ على الاتِّفاقاتِ وعلى ما في أوْعِيَةِ القَومِ منَ النَّفَقات. ومِنهُ قولُ عائشةَ رضيَ اللهُ عنها لمن سَألَها عنْ

قالوا ذلك فلمّا نظَروا إلى طُولِ أظفارِهم وأشعارِهم قالوا هذا، ثُمّ لمّا عَلِموا أنّ الأمرَ مُلتَبسٌ لا طريقَ لهم إلى علمِه أخَذوا فيما يَهُمُّهم وقالوا: ﴿فَٱبْعَثُوٓا۟ أَحَدَكُم بِوَرِقِكُمْ﴾[١].

قولُه: (يومَ الكُلاب)، النِّهاية: الكُلابُ، بالضَّمِّ والتخفيف: اسمُ ماءٍ، وكانَ بهِ يومٌ معروفٌ مِن أيّامِ العرَب[٢]، قالَ ابنُ عبدِ البرِّ في «الاستيعاب»: هُو عرْفَجةُ بنُ أسعدَ بن صفْوانَ التَّميميُّ، أُصيبَ أنفُه يومَ الكُلابِ في الجاهليّة، فاتّخذَ أنْفًا من وَرِقٍ فأنْتَنَ، فأمرَهُ رسولُ الله ﷺ أن يتَّخِذَ أنْفًا مِن ذهبٍ[٣].

قولُه: (وقُرِئَ: «بوَرْقِكم»)، أبو بكرٍ وأبو عمْرٍو وحمزةُ: بإسكانِ الرّاء[٤]، والباقونَ: بكسرِها.

---

(١) «أنوار التنزيل» (٣: ٤٨٥).

(٢) انظر خبره في «العقد الفريد» لابن عبد ربِّه (٢: ٢٨٨).

(٣) «الاستيعاب» (٣: ١٠٦٢). وحديثُ عرفجةَ أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٠٢٨٣)، وأبو داود (٤٢٣٢)، والترمذيّ (١٧٧٠)، والنّسائيّ (٨: ١٦٣)، وغيرهم.

(٤) وعلّله أبو زرعةَ بقولِه: «مَنْ سكّنَ الرّاءَ طلبَ التخفيفَ بإسكانِ الرّاء؛ لأنّ الرّاءَ بتكرُّرِها بمنزلة حرفَيْن». انتهى من «حُجّة القراءات»، ص٤١٣.

مُحْرِمٍ يَشُدُّ عليهِ هِمْيانَه: **أوثِقْ عليكَ نفقتَك**. وما حُكيَ عن بعضِ صَعاليكِ العلماء: أنه كانَ شَديدَ الحنينِ إلى أن يُرْزَقَ حَجَّ بَيتِ الله، وتُعُولِـمَ منهُ ذلك، فكانت مَياسِيرُ أهلِ بَلَدِهِ كُلَّما عزَمَ منهم فوجٌ على حَجٍّ أتَوْهُ فبَذَلوا لهُ أن يَـحُجُّوا بهِ وألَـحُّوا عليه، فيعتذرُ إليهم ويَحمَدُ إليهم بَذْلَهم، فإذا انفَضُّوا عنه قال لِـمَن عندَه: ما لهذا السَّفَرِ إلا شَيْئان: شدُّ الهِمْيان، والتوكُّلُ على الرحمن. ﴿أَيُّهَآ﴾ أيُّ أهلِها، فحذَفَ الأهلَ كما في قولِه: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢]، ﴿أَزْكَىٰ طَعَامًا﴾ **أحلُّ وأطيَبُ** وأكثرُ وأرخَصُ، ﴿وَلْيَتَلَطَّفْ﴾ وليتكلَّفِ **اللُّطفَ والنِّيقَةَ** فيما يُباشِرُه من أمرِ المُبايَعةِ حتّى لا يُغْبَن. أو في أمرِ التخفِّي حتى لا يُعرَفَ ﴿وَلَا يُشْعِرَنَّ بِكُمْ أَحَدًا﴾ يعني: ولا يَفعَلَنَّ ما يُؤدِّي من غيرِ قصدٍ منهُ إلى الشُّعورِ بنا، فسَمّى ذلكَ إشعارًا مِنه بهم؛ لأنه سببٌ فيه، الضميرُ في ﴿إِنَّهُمْ﴾ راجعٌ إلى الأهلِ المُقدَّرِ في ﴿أَيُّهَآ﴾. ﴿يَرْجُمُوكُمْ﴾ يقتُلوكُم

قولُه: (**أوثِقْ عليك نفقَتَك**)(١)، منَ الأسلوبِ الحكيم، أي: لا شَكَّ في جَوازِه، وإنّما الذي يَهُمُّك هُو هذا.

قولُه: (﴿أَزْكَىٰ طَعَامًا﴾: **أحَلُّ وأطْيَبُ**)، **الرّاغب**: أصلُ الزّكاةِ النّموّ الحاصلُ مِن برَكةِ الله تعالى، ويُعتَبرُ ذلك بالأمورِ الدُّنيويّةِ والأُخرويّة، يقال: زَكا الزَّرعُ يَزْكو: إذا حصَلَ منهُ نموٌّ وبركةٌ. وقولُه: ﴿فَلْيَنظُرْ أَيُّهَآ أَزْكَىٰ طَعَامًا﴾ إشارةٌ إلى حَلالٍ لا يسْتَوْخَمُ عُقْباه. ومنهُ الزّكاةُ يُخرِجُها الإنسانُ إلى الفُقراء لِما فيها مِن رجاءِ البَرَكةِ، أو لتَزْكيةِ النَّفس، أي: تَنميتِها بالخَيْراتِ والبَرَكات، أو لهُما جميعًا، فإنّ الخيرَيْنِ موجودانِ فيها(٢).

قولُه: (والنِّيقة). **الأساس**: تَنَوّقَ في الأمرِ، وفلانٌ له نِيقةٌ، ومنَ المجازِ: تأنّقَ في عمَلِه، وفي كلامِه: أي: فعلَ فعلَ المتأنّق.

قولُه: (﴿وَلَا يُشْعِرَنَّ بِكُمْ أَحَدًا﴾) مِن بابِ قولِهم: لا أرَيَنّكَ هاهُنا، ولهذا قال: «ولا يَفْعَلَنَّ ما يؤدّي مِن غيرِ قَصْدٍ منهُ إلى الشّعور».

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبةَ في «المصنّف» (١٥٦٨٦).

(٢) «مفردات القرآن»، ص ٣٨٠.

أخبَثَ القِتْلة، وهيَ الرَّجْم، وكانت عادتَهم، ﴿أَوْ يُعِيدُوكُمْ﴾ أو يُدخِلوكُم ﴿فِي مِلَّتِهِمْ﴾ بالإكراهِ العَنيفِ ويُصيِّروكُم إليها. والعَوْدُ في معنى الصَّيرورةِ أكثَرُ شيءٍ في كلامِهم، يقولون: ما عُدْتُ أفعلُ كَذا، يُريدونَ ابتداءَ الفِعل، ﴿وَلَن تُفْلِحُوٓاْ إِذًا أَبَدًا﴾ إذ دَخلتُم في دينِهم.

[﴿وَكَذَٰلِكَ أَعْثَرْنَا عَلَيْهِمْ لِيَعْلَمُوٓاْ أَنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَأَنَّ ٱلسَّاعَةَ لَا رَيْبَ فِيهَآ إِذْ يَتَنَٰزَعُونَ بَيْنَهُمْ أَمْرَهُمْ ۖ فَقَالُواْ ٱبْنُواْ عَلَيْهِم بُنْيَٰنًا ۖ رَّبُّهُمْ أَعْلَمُ بِهِمْ ۚ قَالَ ٱلَّذِينَ غَلَبُواْ عَلَىٰٓ أَمْرِهِمْ لَنَتَّخِذَنَّ عَلَيْهِم مَّسْجِدًا﴾ ٢١]

﴿وَكَذَٰلِكَ أَعْثَرْنَا عَلَيْهِمْ﴾ **وكما أنمناهُم وبعَثناهُم**، لِما في ذلكَ منَ الحِكمةِ **أطلَعنا عليهم**، ليَعْلَمَ الذينَ أطلَعْناهُم على حالِهم. ﴿أَنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ﴾ وهو البَعْث؛ لأنّ حالَهم في نَوْمَتِهم وانتِباهتِهم بعدَها كحالِ من يَموتُ ثُمَّ يُبعَث. و﴿إِذْ يَتَنَٰزَعُونَ﴾ مُتعلِّقٌ بـ﴿أَعْثَرْنَا﴾. أي: أعثَرْناهُم عليهم حينَ يَتَنازعونَ بينَهُم أمرَ دِينِهم ويختلفونَ في حقيقةِ البَعْث، فكانَ بعضُهُم يقول: تُبعَثُ الأرواحُ دونَ الأجساد. وبعضُهم يقول: تُبعَثُ الأجسادُ معَ الأرواح، ليَرتَفِعَ الخِلاف، وليَتَبيَّنَ أنَّ الأجسادَ تُبعَثُ حيَّةً حسّاسَةً فيها أرواحُها كما كانت قبلَ المَوت، ﴿فَقَالُواْ﴾ حينَ تَوَفّى اللهُ أصحابَ الكَهْف، ﴿ٱبْنُواْ عَلَيْهِم بُنْيَٰنًا﴾ أي: على بابِ كهفِهِم؛ لئلّا يَتَطرّقَ إليهمُ الناسُ ضَنًّا بتُربتِهم ومُحافَظَةً عليها كما حُفِظَت تربةُ رسولِ الله ﷺ بالحَظيرة، ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ غَلَبُواْ عَلَىٰٓ أَمْرِهِمْ﴾ من المُسلمينَ ومَلِكِهم **وكانوا أولى بهم وبالبناءِ عليهم**، ﴿لَنَتَّخِذَنَّ﴾ على بابِ الكَهْف،

قولُه: (**وكما أنَمْناهُم وبعَثْناهُم... أطلَعْنا عليهم**)، يعني: المشارُ إليه بقولِه: ﴿وَكَذَٰلِكَ﴾ ما سبَقَ منَ الإنامةِ والبَعْث، وهُو المشبَّهُ به، والمُشبَّه: إطْلاعُ الناسِ عليهما، ووَجْهُ التشبيه: ما اشتَملا عليه منَ الحِكمة، وفائدتُها: حصولُ اليقينِ لمَن يَشُكُّ في البَعْثِ وفي ﴿أَنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ﴾.

قولُه: (**وكانوا أوْلى بهِم وبالبناءِ عليهِم**)، هُو: حالٌ مِن فاعلِ ﴿غَلَبُواْ﴾؛ لأنّ القومَ لمّا

﴿مَّسۡجِدٗا﴾ يُصَلِّي فيهِ المُسلِمونَ ويتبرَّكونَ بمكانِهِم. **وقيل:** ﴿إِذۡ يَتَنَٰزَعُونَ بَيۡنَهُمۡ أَمۡرَهُمۡ﴾، أي: يَتَذاكرُ الناسُ بينهُم أمرَ أصحابِ الكَهْف، ويتكلَّمونَ في قِصَّتِهِم وما أظهَرَ اللهُ منَ الآيةِ فيهم. أو يتَنازعونَ بينهم تدبيرَ أمرِهِم حينَ تُوُفُّوا، كيفَ يُخفُونَ مكانَهم؟ وكيفَ يَسُدّون الطريقَ إليهم، فقالوا: ابنُوا على بابِ كهفهم بُنيانًا. رُوي: أنَّ أهلَ الإنجِيلِ عَظُمت فيهِم الخَطايا وطَغَت مُلوكُهُم حتى عَبَدوا الأصنامَ وأكرَهوا على عبادَتِها، وممَّن شَدَّدَ في ذلك دِقيانوس، فأرادَ فِتْيَةً من أشرافِ قومِهِ على الشِّرْكِ وتَوعَّدَهُم بالقَتْل، فأبَوْا إلا الثباتَ على الإيمانِ والتَّصلُّبَ فيه، ثُمَّ هَرَبوا إلى الكهفِ ومرّوا بكلبٍ فتَبِعَهُم فطَرَدُوه، فأنطَقَهُ اللهُ فقال: ما تريدونَ مِنّي، أنا أُحِبُّ أحِبَّاءَ الله،

تنازَعوا في أمرِ دينِهم، وعرَفوا حقيقةَ الحال، فمَن غالَبَ صَاحِبَه في النِّزاع، وأنّ البَعْثَ لا بدَّ منهُ، هُو أَوْلى منَ الآخَرِ في اتّخاذِ المسجد، وإيثارِ مكانِ أصحابِ الكهفِ لتعبُّدِه.

الأساس: تغَالبوا على البلد، وغَلَبْتُه على الشيءِ: أخذتُه منهُ، و«أيُغلَبُ أحدُكم أنْ يُصاحِبَ الناسَ معروفًا؟» بمعنى: أيعجِز.

قولُه: (**وقيل:** ﴿إِذۡ يَتَنَٰزَعُونَ بَيۡنَهُمۡ أَمۡرَهُمۡ﴾)، اعلَمْ أنّ الأمرَ في قولِه تعالى: ﴿إِذۡ يَتَنَٰزَعُونَ بَيۡنَهُمۡ أَمۡرَهُمۡ﴾ هُو الأمرُ مِن واحد الأمورِ والشّؤون، ثُمّ لا يخلو الضَميرُ المضافُ إليه: إمّا أن يكونَ للقومِ فيُقَدَّرَ مضافٌ آخَرُ؛ ليكونَ الحديثُ في تدبيرِ أمرِ دينِهم، وهُو المرادُ مِن قولِه: ﴿يَتَنَٰزَعُونَ بَيۡنَهُمۡ﴾ أمرَ[1] دينِهم، فالفاءُ في قولِه: ﴿فَقَالُواْ﴾: فصيحةٌ[2]، فإنّ القومَ لمّا فرَغوا مِن أمرِ حقيقةِ البَعْثِ، وتيقّنوا أنْ لا بُدَّ منه، فآمَنوا، ثُم اهتَمّوا بشأنِ أولئك الأصحاب، وتشاوَروا فيه فقالوا: ﴿ٱبۡنُواْ عَلَيۡهِم بُنۡيَٰنٗا﴾ كما سبَق.

أو الضَّميرُ لأصحابِ الكهف، فالكلامُ حينئذٍ منَ ابتدائهِ في شأنِهم، وهُو: إمّا في كوْنِ

---

(١) في (ح): «أمرهم».

(٢) وهي العاطفةُ على جوابٍ محذوف.

فناموا وأنا أحرُسُكم. وقيل: مرّوا براعٍ معه كلبٌ فتبعَهُم على دِينِهم، ودخَلوا الكَهْفَ فكانوا يعبُدونَ الله فيه، ثُمَّ ضَرَبَ الله على آذانِهم، وقبلَ أن يَبعَثَهمُ الله مَلَكَ مدينتَهُم رجلٌ صالحٌ مُؤمن. وقد اختَلَفَ أهلُ مملكتِهِ في البَعْثِ مُعترِفينَ وجاحِدين، فدَخَلَ الملكُ بيتَهُ وأغلَقَ بابَه ولَبِسَ مِسْحًا وجَلَسَ على رماد، وسأَلَ ربَّه أنْ يُبيِّنَ لهم الحقّ، فألقى اللهُ في نفسِ رَجُلٍ من رُعيانِهم، فهَدَمَ ما سُدَّ به فمُ الكهفِ ليَتَّخِذَهُ حظيرةً لغَنَمه، ولما دخلَ المدينةَ مَن بَعَثوهُ لابتياعِ الطعامِ وأخرَجَ الوَرِقَ وكانَ مِن ضَرْبِ دِقْيانوسَ اتهمُوهُ بأنه وجدَ كنزًا، فذهبوا بهِ إلى الملكِ فقصَّ عليهِ القِصّة، فانطلقَ الملكُ وأهلُ المدينةِ معهُ وأبصروهم، وحمِدوا الله على الآيةِ الدّالّةِ على البعث، ثمَّ قالت الفتيةُ للملك: نَستَودِعُكَ الله ونُعيذُكَ بهِ مِن شرِّ الجنِّ والإنس، ثمَّ رجعوا إلى مَضاجِعِهم وتَوفّى اللهُ أنفُسَهُم، فألقى الملكُ عليهم ثيابَه، وأمرَ فجُعِلَ لكلِّ واحدٍ تابوتٌ مِن ذهب، فرآهم في المنامِ كارِهين للذهب، فجعلَها من السّاج، وبنى على بابِ الكهفِ مسجدًا، ﴿رَّبُّهُمْ أَعْلَمُ بِهِمْ﴾ مِن كلام المُتنازِعين، كأنّهم تذاكروا أمرَهم وتناقَلوا الكلامَ في أنسابِهم وأحوالِهم ومدةِ لُبثِهم، فلمّا لم يهتدوا إلى حقيقةِ ذلكَ قالوا: ربُّهم أعلمُ بهم، أو هوَ مِن كلام الله عزَّ وجلّ؛ ردٌّ لقولِ الخائِضينَ في حديثِهم مِن أولئكَ المتنازِعين، أو مِن الذينَ تنازَعوا فيهم على عهدِ رسولِ الله ﷺ مِن أهلِ الكِتاب.

[﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَٰثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِٱلْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ قُل رَّبِّيٓ أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِم مَّا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَآءً ظَٰهِرًا وَلَا تَسْتَفْتِ فِيهِم مِّنْهُمْ أَحَدًا ﴾ ٢٢]

ذلك آيةً مِن آياتِ الله، فمعنى الفاءِ: ما سبَقَ، أو: كيفَ يدّبّروا أمرَ الأصحاب، وكيفَ تجْهيزُهم؟ فالفاءُ حينَئذٍ: تعقيبٌ أو تسبيبٌ[1] عن قولِه: ﴿إِذْ يَتَنَٰزَعُونَ﴾؛ لأنّ قولَه: ﴿فَقَالُواْ﴾ نتيجةٌ لِما دَبَّروا في شأنِهم واتّفاقٌ ىى ذلك بَعْدَ الاختلافِ فيه.

قوله: (فناموا): أمرٌ بالنّوم.

---

(١) في (ط): «تعقيب وتسبُّب».

﴿ سَيَقُولُونَ ﴾ الضميرُ لمنْ خاضَ في قصَّتِهم في زَمنِ رسولِ الله ﷺ من أهلِ الكِتابِ والمؤمنين، سألوا رسولَ الله ﷺ عنهم، فأخَّرَ الجَوابَ إلى أن يُوحى إليهِ فيهم، فنزلت إخبارًا بما سيَجْري بينَهم مِن اختِلافِهم في عددهم، وأنّ المُصيبَ مِنهُم مَن يقول: سبعةٌ وثامنهُم كلبهُم. قالَ ابنُ عباسٍ رضيَ اللهُ عنه: أنا مِن أولئكَ القليل. ورُوِيَ أنَّ السَّيِّدَ والعاقِبَ وأصحابَهما من أهلِ نَجرانَ كانوا عندَ النبيِّ ﷺ، فجرى ذكرُ أصحابِ الكهف، فقالَ السَّيِّدُ وكانَ يَعْقوبيًّا: كانوا ثلاثةً رابعُهم كلبهُم، وقالَ العاقِبُ وكانَ نِسطوريًّا: كانوا خمسةً سادسُهم كلبُهم، وقالَ المسلمون: كانوا سبعةً وثامنُهم كلبُهم، فحَقَّقَ اللهُ قولَ المسلمين. وإنَّما عرفوا ذلكَ بإخبارِ رسولِ الله ﷺ عن لسانِ جبريلَ عليهِ السلام. وعن عليٍّ رضيَ الله عنه: هم سبعةُ نَفَرٍ أسماؤُهم: يَمْليخا، ومَكشلينيا، ومشلينيا: هؤلاءِ أصحابُ يَمِينِ المَلِك، وكانَ عن يسارِه: مَرنوش، ودبرنوش، وشادنوش. وكانَ يستشيرُ هؤلاءِ الستَّةَ في أمره، والسابع: الراعي الذي وافقهُم حينَ هربوا مِن ملكهمْ دِقيانوس. واسمُ مدينتِهم: أفسوس. واسمُ كلبِهِم: قِطْمير.

فإن قلت: لِـمَ جاءَ بسينِ الاستِقبالِ في الأوّلِ دونَ الآخَرين؟ قلت: فيهِ وجهان: **أن تُدخِلَ الآخَرَيْنِ في حُكْمِ السِّين**، كما تقول: قد أكرمَ وأنعم، تريدُ معنى التوقُّعِ في الفِعلَيْنِ جميعًا، **وأن تُريدَ بـ«يَفعَل» مَعنى الاستقبالِ** الذي هُو صالحٌ له، ﴿رَجْمًا

قولُه: (**أن تُدخِلَ الآخَرَيْنِ في حُكم السِّين**)، قالَ صاحبُ «الفرائد»: الواوُ لمـّا كانَ لمُطلَقِ الجَمْع، كان ﴿ سَيَقُولُونَ ﴾ و﴿يَقُولُونَ﴾ في حُكم: ستحصُلُ الأقوالُ مِنهم، ألا تَرى أنّك تقولُ: جاءني الزَّيْدانِ، وجاءني زيدٌ وعَمْرٌو، ولا فَرْقَ في المعنى؟ إلّا أنّ زيدًا وعَمْرًا لا يمكنُ جَمْعُهما بلَفْظٍ واحد، كما أمكنَ زيدٌ وزيد. فجيءَ بواوِ العطفِ لذلك، فعلى هذا لو قيل: ﴿ سَيَقُولُونَ ﴾ بعدَ ﴿ سَيَقُولُونَ ﴾ كانَ تكرارًا لما يَدُلُّ على الاستقبال.

قولُـه: (**وأنْ تُريـدَ بـ«يَفْعَلُ» معنـى الاستقبالِ**) أي: **يفعَلُ**: مُشتركٌ بينَ الحاضرِ

بِٱلۡغَيۡبِ﴾ رميًا بالخبرِ الـخَفِيِّ وإتيانًا به، كقوله: ﴿وَيَقۡذِفُونَ بِٱلۡغَيۡبِ﴾ [سبأ: ٥٣]، أي: يأتونَ به، أو وُضِعَ «الرجمُ» مَوضِعَ «الظنّ»، فكأنهُ قيل: ظنًّا بالغيب؛ لأنهم أكثَروا

والاستقبال، والسِّينُ قَرينةٌ مُخصِّصةٌ لهُ، تُخصِّصُ الأوّلَ به، والآخرانِ مُخصِّصُها صَلاحيتُهما لهُ بواسطةِ قَرينةِ المقام.

قولُه: (كقولِه: ﴿وَيَقۡذِفُونَ بِٱلۡغَيۡبِ﴾ [سبأ: ٥٣])، أي: هُو استعارةٌ مِثلُه. قال صاحبُ «الفرائد»: معنى ﴿رَجۡمَۢا بِٱلۡغَيۡبِ﴾ رَمْيٌ بالغائب عن عِلمِه عن الذِّهنِ، وهُو مِن قَبيلِ تشبيهِ المعْقولِ بالمحسوس، شبَّهَ إخراجَ الكلام عن الذِّهْنِ بإخراجِ السَّهم عن القَوْس، ويدُلُّ عليه قولُه: رجَمَ بالظَّنِّ، مكانَ قولِهم: ظَنَّ، والمرادُ بالظَّنِّ هاهُنا المظنونُ، كأنّهم قالوا: رَمى عن ذِهنِه بما كان غائبًا عن عِلمِه حاضِرًا في ذِهنِه، تكلَّمَ بما ليسَ بمعلوم.

وقلتُ: بل شبَّهَ إيرادَ الكلام -الذي لم يَخْرُجْ عن طُمأنينةِ قلبٍ، بل عن قلَقٍ واضْطراب؛ لأنّ معرفةَ عِلم الغَيْب مختصّةٌ بالله- بقَذْفِ الحجَرِ الذي يقذِفُه القاذفُ، فإنّ الحجَرَ قلَّما يُصيبُ الغرَضَ إصابةَ السَّهم المُستوي، ولهذا قيل: ﴿رَجۡمَۢا﴾، ولم يُقَلْ: رَمْيًا بالغَيْب، ثُمّ استُعيرَ لجانبِ المُشَبَّهِ لفْظُ الرَّجْم، فهُو استعارةٌ مصرِّحةٌ بحقيقتِه؛ لأنّ المشبَّهَ المتروكَ عَقْليٌّ، وإنّما يَصِحُّ تشبيهُ قولِه: ﴿رَجۡمَۢا بِٱلۡغَيۡبِ﴾ بقولِه: ﴿وَيَقۡذِفُونَ بِٱلۡغَيۡبِ﴾ إذا اجتمَعا في معنى القَذْفِ لا الرَّمْي.

الرّاغبُ: الرِّجامُ: الحِجارةُ، والرَّجمُ: الرَّمْيُ بها، ويُستعارُ الرَّجمُ للرَّمي بالظّنِّ والتوَهُّم، نحو: ﴿رَجۡمَۢا بِٱلۡغَيۡبِ﴾، وللشَّتْم والطَّرْد، نحو: ﴿لَأَرۡجُمَنَّكَ وَٱهۡجُرۡنِي مَلِيّٗا﴾ [مريم: ٤٦]، أي: لأقُولَنَّ فيك ما تكرَهُ، والشَّيطانُ رجيمٌ، مطرودٌ عنِ الخَيْراتِ، وعن منازِلِ الملأ الأعلى، وقالَ في الشُّهُبِ[١]: ﴿رُجُومٗا لِّلشَّيَٰطِينِ﴾ [المُلك: ٥]، والمُراجَمةُ: المسابّةُ الشَّديدةُ: استعارةٌ، كالمُقاذفة[٢].

قولُه: (أو وُضِعَ «الرَّجْمُ» موضعَ «الظّنّ»)، أي: صُيِّرَ حقيقةً عُرفيّةً بعدَ الاستعارة، فاستُعمِلَ حقيقةً فيه، كالألفاظِ المترادِفةِ.

---

(١) في الأصول الخطية: «الشهاب»، وصوَّبناه من «مفردات القرآن».

(٢) «مفردات القرآن»، ص٣٤٥-٣٤٦.

أن يقولوا: رَجْمٌ بالظنِّ، مكانَ قولهم: ظنّ، حتّى لم يبقَ عندهُم فَرْقٌ بين العبارَتَين، ألا ترى إلى قولِ زُهَيْر:

وما هوَ عنها بالحديثِ المُـرَجَّمِ

أي المَظنون. وقُرِئ: (ثلاثٌّ رابعهم) بإدغامِ الثاءِ في تاءِ التأنيث. و﴿ثَلَـٰثَةٌ﴾ خبرُ مبتَدَأٍ محذوف، أي: هم ثلاثة. وكذلكَ ﴿خَمۡسَةٌ﴾ و﴿سَبۡعَةٌ﴾ و﴿رَّابِعُهُمۡ كَلۡبُهُمۡ﴾ جملةٌ من مُبتَدأٍ وخبرٍ واقعةٌ صِفةً لـ﴿ثَلَـٰثَةٌ﴾، وكذلكَ ﴿سَادِسُهُمۡ كَلۡبُهُمۡ﴾، ﴿وَثَامِنُهُمۡ كَلۡبُهُمۡ﴾.

فإن قلت: فَما هذهِ الواوُ الداخلةُ على الجملةِ الثالثة، ولِـمَ دخَلَت عليها دون الأوَّلَين؟ قلت: **هيَ الواوُ التي تدخلُ على الجملةِ الواقعةِ صِفةً للنكرة**، كما تدخلُ

قولُه: (**وما هُو عنها بالحديثِ المُرجَّم**)[١]، صدرُه مِن روايةِ الزجّاج:

وما الحَرْبُ إلّا ما عَلِمتُم وذُقتُمُ[٢]

يقولُ: ليستِ الحرْبُ إلّا ما عَلمتوها[٣]، وما هذا الذي أقولُ بحديثٍ مُرَجَّم محكوم عليه بالظّنِّ.

قولُه: (**هِيَ الواوُ التي تَدخُلُ على الجُملةِ الواقعةِ صفةً للنَّكِرة**) إلى آخرِه. قالَ صاحبُ «الانتصاف»: هذا هُو الصّوابُ[٤]، لا كمَن يزعُمُ أنهّا واوُ الثمانية، ويضيفُ إليها: ﴿وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا﴾ [الزمر: ٧٣] في الجنّة؛ إذْ أبوابُها ثمانيةٌ، وعَدُّوا منهُ ﴿وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ﴾ [التوبة: ١١٢] في «التّوبة»، وهُو الثامِنُ من قولِه: ﴿ٱلتَّـٰٓئِبُونَ﴾، فهَبْ أنّ في اللّغة واوًا

---

(١) لزهير في «ديوانه» بشرح الشنتمري، ص١٨.

(٢) انظر: «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٢٧٧).

(٣) في (ح): «جربتموها»، وفي (ط): «عهدتموها».

(٤) في (ح): «الجواب»، وكلاهما صحيح.

على الواقعةِ حالاً عنِ المعرفةِ في نحوِ قولِك: جاءني رجلٌ ومعهُ آخـر. ومَرَرْتُ بزيدٍ

تصْحَبُ الثمانية، فأينَ ذِكْرُ العددِ في أبوابِ الجنّة؟ وفي «التّوبةِ» ذُكِرتْ لرَبْطِ الأمرِ بالمعروفِ بالنّهيِ عن المُنكر ﴿وَأْمُرْ بِٱلْمَعْرُوفِ وَٱنْهَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾ [لقمان: ١٧]، ﴿وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾ [آل عمران: ١٠٤]، ومنهم مَن عدَّ ﴿ثَيِّبَٰتٍ وَأَبْكَارًا﴾ [التحريم: ٥]، وهُو غلَطٌ فاحِش، فإنّها واوُ التقسيم[١] التي لو حذَفْتَها لم يَصحَّ الكلام[٢].

وقالَ أبو البقاء: الجملةُ إذا وقَعتْ صفةً للنّكرةِ جازَ أن تَدخُلَها الواوُ، وهذا هُو الصّحيحُ في إدخالِ الواوِ في ﴿وَثَامِنُهُمْ﴾[٣].

وقالَ صاحبُ «الفرائد»: دخولُ الواوِ بينَ الصِّفةِ والموصوفِ غيرُ مستقيم، لاتّحادِ الصِّفةِ والموصوفِ ذاتًا وحُكمًا، وتأكيدًا للُصوقٍ يقتضي الاثنَيْن، معَ أنّا نقولُ: لا نُسلِّمُ بأنّ الواوَ تُفيدُ التأكيدَ وشِدّةَ اللُّصوق؛ غايةُ ما في البابِ أنّها تفيدُ الجمْعَ، والجَمْعُ يُنبئُ[٤] عن الاثنينيّة، واجتماعُ الصِّفةِ والموصوفِ يُنبئُ عن الاتّحادِ بالنظَرِ إلى الذّاتِ، وقد ذكَرَ صاحبُ «المِفتاح»: أنّ قولَ مَن قال: إنَّ الواوَ في قولِه تعالى: ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾[الحجر: ٤] داخلةٌ بينَ الصِّفةِ والموصوفِ، سَهوٌ منهُ، وإنّما هيَ واوُ الحال، وذو الحال ﴿قَرْيَةٍ﴾، وهِي موصوفةٌ، أي: ما أهلَكْنا قريةً منَ القُرى[٥].

وأمّا قولُه: «جاءَني رجُلٌ ومعَهُ آخَرُ»، فقلتُ: فيه وجْهان: أحدُهما: أن يكونَ «جاءَني رجُلٌ»: جملةً، و«معَهُ آخَر»: جملةٌ أخرى معطوفةٌ عليها. وثانيهما: أنْ يكونَ «آخَرُ»: معطوفًا على «رجُلٌ»، أي: جاءَني رجُلٌ ومعَه رجُلٌ آخَرُ[٦].

---

(١) وهي الواو التي تقعُ بين صِفتَينْ هما تقسيمٌ لِمَنْ اشتملَ على جميعِ الصفاتِ السابقة فلا يصِحُّ إسقاطُها نحوَ قولِه تعالى: ﴿ثَيِّبَٰتٍ وَأَبْكَارًا﴾ [التحريم: ٥] بعدَ قوله ﴿مُسْلِمَٰتٍ مُّؤْمِنَٰتٍ﴾ إذ لا تجتمعُ الثيوبةُ والبِكارة، فلا بُدَّ مِن توسُّط الواو بينهما. انتهى من «مغني اللبيب» لابن هشام (٢: ٣٦٤).

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٧١٣).

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٤٣).

(٤) سقط لفظ «يُنبئ» من (ح).

(٥) «مفتاح العلوم»، ص١٠٩.

(٦) في (ح): «ومعه آخرُ معه».

وفي يدِهِ سيف، ومنهُ قولُه تعالى: ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾ [الحجر: ٤]، وفائدتُها تأكيدُ لُصوقِ الصفةِ بالموصوف، والدلالةُ على أن اتصافَه بها أمرٌ ثابتٌ مُستقِرّ، وهذهِ الواوُ هيَ التي آذنَتْ بأنّ الذينَ قالوا: سبعةٌ وثامنُهم كلبُهم، قالوهُ عن ثباتِ عِلم وطُمأنينةِ نفسٍ ولم يرجُموا بالظَّنِّ كما غيرُهم، **والدليلُ عليه: أنَّ الله سبحانَه** أتبعَ القولَينِ الأوَّلَينِ قولَه: ﴿رَجْمًا بِالْغَيْبِ﴾ وأتبعَ القولَ الثالثَ قولُه: ﴿مَّا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ وقالَ ابنُ عبَّاسٍ رضيَ اللهُ عنه: ....

فإنْ قيل: فالوَجْهُ أن يُقالَ: جاءَني رجُلانِ، في مثلِ هذا؟

قلتُ: فائدتُه أن يُفهَمَ أنّهما جاءا مُصاحبَيْنِ. وأمّا الواوُ في مِثلِ «مرَرْتُ بزيدٍ وفي يدِه سَيْفٌ»، فإنّما جازَ دخولُها بيْنَ ذي الحالِ والحال لكوْنِ الحالِ في حُكمِ جُملة، بخلافِ الصِّفة بالنسبةِ إلى الموصوفِ، فإن: «جاء زيدٌ راكبًا» في حُكم «جاءَني زيدٌ وهو راكبٌ» بخلافِ: «جاءَني زيدٌ الراكبُ»، فافهمْهُ[1] راشدًا. سلَّمْنا أنها داخلةٌ بيَن الصِّفةِ والموصوفِ لتأكيدِ اللُّصوق. فأمّا الدِّلالةُ على أنّ اتّصافَه بها أمرٌ ثابتٌ مُستقِرٌّ، فغيرُ مُسَلَّم، فأينَ الدّليلُ على ذلك؟ وقولُه: «وهذه الواوُ هِي التي آذنَتْ بأنّ الذينَ قالوا: ﴿سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ قالوهُ عن ثَباتِ عِلم وطُمَأنينةِ نفْس» في غايةِ البُعد.

قولُه: (**والدَّليلُ عليه أنّ اللهَ سبحانَه وتعالى**) إلى آخرِه؛ إن كان المرادُ به أنهُ دالٌّ على إيذانِ الواوِ على ما ذُكِر، فامْتِناعُ ذلك ظاهرٌ. فإنْ كان المرادُ به أنهُ دالٌّ على صِدقِ مَن قال: ﴿سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ فحاصِلُه ظَنٌّ ضعيفٌ بحسَبِ أنّ ﴿رَجْمًا بِالْغَيْبِ﴾ لم يؤخَّرْ إلى أنْ قيل[2]: ﴿سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾، وأمّا قولُه: ﴿مَّا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ فهُو غيرُ دالٍّ على ذلك البتّة. وأمّا قولُ ابنِ عبّاس رضيَ اللهُ عنه، فهُو غيرُ دالٍّ على أنهُ أرادَ ما ذُكِرَ، بلِ الظاهرُ أنهُ عَلِمَ ذلك مِن رسولِ الله ﷺ.

---

(١) في (ح): «فافْقَه»، من الفقه، وهو جيِّد مُتَّجه.

(٢) من قوله: «فحاصله ظن ضعيف» إلى هنا سقط من (ط).

حينَ وقَعَتِ الواوُ انقَطَعتِ العِدّة، أي: لم يَبقَ بعدَها عِدّةٌ عادٌّ يُلتَفَتُ إليها.

وقولُه: «حينَ وقَعَتِ الواوُ انقَطَعتِ العِدّةُ»، الظاهرُ أنّ مرادَه منهُ أنّ الذي هُو صِدقٌ، هُو الذي وقَعَتِ الواوُ فيه وانقَطعتِ العِدّةُ به.

فظَهرَ مِن هذا أنّ الواوَ في ﴿وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾: واوُ العَطْفِ، وهِي جُملةٌ معطوفةٌ على الجُملةِ المتقدِّمة.

قلتُ ـ وبالله التوفيق ـ: واعلَمْ أنّا قَبْلَ الشُّروع في الجوابِ لا بُدَّ أن نُبيِّنَ المقصودَ تحريرًا للبَحْث، فالواوُ هاهُنا ليسَتْ على الحقيقة، ولا يُعتَبرُ في المجازِ النَّقْلُ في الآحادِ كما في الحقيقة، بل المُعتَبَرُ فيه اعتبارُ نوع العَلاقة، وأنّ المجازَ في عُرْفِ البلاغةِ أوْلى بالذِّكْرِ منَ الحقيقة، وأبلغُ منها وأحسَنُ لتزيينِ الكلام والمبالغةِ فيه، ألا تَرى إلى قولِ المصنِّفِ بُعَيْدَ هذا: «لأنّ ما كانَ فيه مِن آفةِ الجَهْل وسُقْمِ الفَهْم أراهُ أعلى الكلامِ طبقةً أدناهُ منزلةً»، فتمَحَّلَ ليرُدَّهُ إلى ما هُو عندَه أصحُّ وأفصَح ـ وعندَه أنّ ما كانَ أبعدَ منَ المجازِ كانَ أدخَلَ في الإعجاز، إلى آخرِه ـ وإلى كلامِ صاحبِ[1] «المثَل السائر»: اعلَمْ أنّ أقسامَ النَّحوِ أُخذَتْ عن واضعِها بالتقليد، حتّى لو عكَسَ القضيّةَ فيها لجَاز؛ لأنّ العقلَ لا يأبى أنْ لو جعَلَ الفاعلَ منصوبًا والمفعولَ مرفوعًا، وأمّا قسمُ البيانِ فليسَ كذلك؛ لأنهُ استُنبِطَ بالنظَرِ وقضيةِ العَقْلِ مِن غيرِ واضع، ولم يُفتقَرْ فيه إلى التوقيف[2]، بل أُخِذتْ ألفاظٌ ومعانٍ، على هيئةٍ مخصوصةٍ وحكَمَ لها العَقْلُ بمَزيّةٍ منَ الحُسْنِ[3] لا يُشاركُها فيها غيرُها، فإنّ كلَّ عارفٍ بأسرارِ الكلامِ أيَّ لغةٍ كانت، يَعلَمُ أنّ إخراجَ المعاني في ألفاظٍ جامِعةٍ رائقةٍ حسَنةٍ يلَذُّها[4] السَّمع ولا يَنْبو عنها الطَّبْع خيرٌ مِن عكسِه، ولو أرادَ واضعُ اللّغةِ خلافَ ذلك لَما تقلَّدناه[5].

---

(١) قولُه: «صاحب» زيادة من (ف).

(٢) في النسخ الخطية: «التوقُّف»، والجادّةُ ما أثبتناه.

(٣) قولُه: «من الحسن» سقط من (ح).

(٤) من قوله: «إلى التوفيق بل أخذت ألفاظ ومعان» إلى هنا سقط من (ط).

(٥) انظر: «المثل السائر» لابن الأثير (١: ٨٥).

....

وقالَ أيضًا: اعلَمْ أنّ مدارَ عِلم البيانِ على حُكم الذَّوقِ السَّليم الذي هُو أنفعُ مِن ذَوْقِ التعليم. مَضى كلامُه(١).

ثُمّ إنّ المجازَ كما يقعُ في الأسماءِ والأفعال، قد يَقَعُ في الحروف، ألا ترى إلى الاستعارةِ التَّبَعيّة، فإنّ نوعًا منها الكلامُ في الحروف، ونقَلَ شارحُ «اللُّبابِ» عن سيبَويْهِ أنّ الواوَ في قولِهم: بِعتُ الشاءَ شاةً ودرهمًا، بمعنى: الباء، أي: بِدرهم، وتحقيقُه: أنّ الواوَ للجَمْعِ والاشتراك، والباءُ للإلصاق، والجَمعُ والإلصاقُ مِن وادٍ واحد، فسَلَكَ بِهِ طريقَ الاستعارة. وذَكَرَ المصنِّفُ في أوَّلِ سورةِ الأعراف: أنّ واوَ الحالِ هِيَ واوُ العطفِ استُعيرتْ للوَصْل(٢)، ولا شَكَّ أنّ واوَ العَطفِ تقتضي المُغايَرةَ وتتضمَّنُ معنى الجَمْعيّة، فإذا أُريدَ منها معنى الجَمْعيّةِ دونَ المغايرةِ كان مِن بابِ إطلاقِ اسم الكُلِّ على الجُزْءِ، ونحوُهُ في الاستعمالِ الاستفهامُ في قولِه تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦]، فإنّ الهمزةَ هُنا مسلوبُ الدلالةِ عن الاستفهاميّة لمُجرَّدِ الاستواءِ والنِّداءُ في قولِهم: إنْ نفعَلْ كذا أيَّتُها العصابةُ، لمجرَّدِ الاختصاص. وذكَرَ المصنِّفُ في «مَرْيَم» عندَ قولِه تعالى: ﴿لَسَوۡفَ أُخۡرَجُ حَيًّا﴾ [مريم: ٦٦] أنّ اللامَ هُنا لامُ ابتداءٍ أُخلِصَتْ للتوكيد(٣)، ووافقَهُ ابنُ الحاجِب في سورةِ ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ فيه(٤)، وفي الأمثلةِ كثْرةٌ.

إذا عُلِمَ هذا فقولُه: «فائدتُها: توكيدُ لُصوقِ الصِّفةِ بالموصوف»، معناه: أنّ للصّفةِ نوعَ اتّصالٍ بالموصوف، فإذا أُريدَ توكيدُ اللُّصوقِ وُسِّطَ بينَهما بهذه الواوِ ليُؤذِنَ أنّ هذه الصِّفةَ غيرُ منفكّةٍ عنِ الموصوف، لازمةٌ لهُ(٥) غيرُ مُفارِقة، وإليهِ الإشارةُ بقولِه: إنّ اتّصافَها أمرٌ ثابتٌ مُستقِرٌّ، وليُعلَمَ أيضًا أنّ الحالَ في الحقيقةِ صفةٌ لا فَرْقٌ إلّا في الاعتبار، ألا تَرى أنّ

---

(١) «المثل السائر» (١: ٢٥).

(٢) انظر: (٦: ٣٢٢).

(٣) انظر: (١٠: ٦٤-٦٥).

(٤) انظر: «أمالي ابن الحاجب» (١: ٢٧٧-٢٧٨).

(٥) سقط لفظ «له» من (ف).

....

الصِّفةَ الواقعةَ عن النكرةِ إذا تقدَّمتْ عليها وهِيَ بعَيْنِها تصيرُ حالًا، ولو لم يكونا مُتَّحدَيْنِ معنى لم يَصحَّ ذلك؟ ثُمّ قولُك: «جاءَني رجُلٌ ومعَه آخَرُ»، وقولُك: «مرَرْتُ بزَيْدٍ ومعَهُ آخَر» لمّا كانا سواءً في الصُّورة ـ اللهُمَّ إلّا في اعتبارِ المعرِفةِ والنَّكرة ـ كان حُكمُهما سواءً في الواو. وذَكَرَ نحوَه أبو البقاء[1] في إعرابِ[2] قولِه: ﴿عَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ﴾ [البقرة: ٢١٦]، هذا مرادُ المصنِّفِ مِن إيرادِ المثالَيْن، لا ما فَهِمَ بعضُهم.

وأمّا قولُ صاحبِ «الفرائد»: لاتّحادِ الصِّفةِ والموصوفِ ذاتًا وحُكمًا فمَبْنيٌّ على أنّ الواوَ عاطفةٌ، وهِي تقتضي المُغايَرةَ كما قال صاحبُ «المفتاح»، وقدَّمْنا وَجْهَ مجازِه لمجرَّدِ الرَّبْط. وأمّا قولُه: «جاءَني رجُلٌ ومعَهُ آخَرُ» وهِيَ جُملتان، فسيجيءُ جوابُه. وأمّا قولُه: فـ«إنّ: جاءَ زيدٌ راكبًا، في حُكم: جاءَني زيدٌ وهُو راكبٌ» فمَنِ المعكوسُ؛ فإنّ الأصلَ في الحالِ الإفرادُ. قالَ ابنُ الحاجبِ في قولِه: كلَّمتُه فوهُ إلى فيَّ: إنّها بمعنى مُشافِهًا[3]. وقال: إنّ الجُملَ تُستعمَلُ استعمالَ المفرَداتِ ولا تُعكَس.

وأمّا قولُه: «سلَّمْنا أنّها داخلةٌ بينَ الصِّفةِ والموصوفِ للتأكيد، وأمّا الدِّلالةُ على أنّ اتّصافه به أمْرٌ ثابتٌ فغيرُ مسلَّم»، فممّا لا يقولُه مَن به أدنى مُسْكة: كيفَ سلَّمَ التأكيدَ ولم يُسلِّمْ فائدَته؟ وأمّا الأسئلةُ الباقيةُ على كلامِ المصنِّف فمرادُه أنها أماراتٌ تدُلُّ على ما ثبتَ وتقرر.

وقال ابنُ الحاجب في «الأمالي»: يجوزُ أن يكونَ ﴿رَّابِعُهُمۡ كَلۡبُهُمۡ﴾ جُملةً ابتدائيّةً صفة لـ ﴿ثَلَٰثَةٞ﴾، و﴿ثَلَٰثَةٞ﴾ خبرَ مبتدإٍ محذوف، ولا يجوزُ أن يكونَ ﴿كَلۡبُهُمۡ﴾ مرفوعًا بـ﴿رَّابِعُهُمۡ﴾ لأنّ المرادَ به المُضيُّ، ولا أن تكونَ الجُملةُ حالًا، إذْ ليسَ معَنا ما يَصحُّ أن يكونَ عامِلًا فيها؛ لأنّ التقديرَ: سيقولون: هُم ثلاثةٌ، وليسَ فيها أيضًا واوٌ، ويجوزُ أن يكونَ ﴿رَّابِعُهُمۡ كَلۡبُهُمۡ﴾ جملةً خبرًا للمبتدإِ المحذوفِ بعدَ خبَر، فيكونَ قد أخبَرَ بخبَرَيْنِ: مفرَدٍ وجُملة.

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ١٧٣).

(٢) سقط لفظ «إعراب» من (ح).

(٣) انظر: «شرح الرضّي على الكافية» (١: ٣٣٣).

....

ويُقوِّي هذا الوَجْهَ أنّ الجُملةَ الثالثةَ جاءت بالواو، والمعنى فيها كالمعنى فيما تقدَّم، ويتعذَّرُ أن تكونَ صفةً معَ الواو، معَ أنّك لا تقولُ: مرَرْتُ برجُلٍ وعاقلٍ، فتَعيَّنَ أن يكونَ خبرًا بعدَ خبر، والأخبارُ إذا تعدَّدتْ جازَ أن يكونَ الثاني بواوٍ وبغيرِ واو.

هذا إن سُلِّمَ أنّ المعنى في الجُمَلِ واحدٌ. وأمّا إن قيل: إنَّ قولَه ﴿وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ مِن قولِه تعالى، يكونُ استئنافًا لا حكايةً عنهُم، بأنّ ﴿ثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾، فيُفهَمُ على ذلك بأنّ القائلينَ بأنّهم سبعةٌ أصابوا في ذلك، ولا يَلزَمُ على هذا أن يكونَ خبرًا بعدَ خبَر، ويُقوِّيه قولُه قبْلَ ذلك: ﴿رَجْمًا بِالْغَيْبِ﴾، ثُمّ ذكَرَ بعدَ قولِه: ﴿رَجْمًا بِالْغَيْبِ﴾ الجُملةَ الثالثةَ، فدَلَّ على أنّها مخالِفةٌ لِما قَبْلَها في الرَّجْمِ بالغَيْب، وإذا خالفَتْها[1] في ذلك وجَبَ أن تكونَ صِدقًا، إلّا أنّ هذا الوَجْهَ يَضعُفُ مِن حيثُ إنّ اللهَ تعالى قال: ﴿مَّا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ﴾، فلو جعَلْنا قولَه: ﴿وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ تصديقًا لَمن قال: سبعةٌ، لَوَجبَ أنْ يكونَ العالِمُ به كثيرًا، فإنّ أخبارَ الله صِدقٌ، فدَلَّ على أنهُ لم يَصدُقْ منهُم أحدٌ، وإذا كان كذلك وجَبَ أن تكونَ الجُمَلُ كلُّها متساويةً في المعنى، وقد تعذَّرَ أن تكونَ الأخيرةُ وَصْفًا، فوجَبَ أن يكونَ الجميعُ كذلك. تمَّ كلامُه[2].

وقد عُلِمَ مِن مفهومِه أنّ الواوَ هِي المانعةُ منَ الوَصْفيّة، وداؤهُ داؤهم، فالدواءُ الدواء.

وأمّا قولُه: «وجَبَ أن تكونَ الجُمَلُ كلُّها متساويةً»، فكلامٌ عن مقتضى البلاغةِ بمَراحِلَ؛ لأنّ في كلِّ اختلافٍ فوائد، والبليغُ مَن يَنظُرُ إلى تلكَ الفوائدِ لا مَن يرُدُّه إلى التطويلِ والحَشْوِ في الكلام. وأيضًا، لا بدَّ مِن قولٍ صادقٍ بينَ الأقوالِ الثلاثةِ ليَنطبِقَ عليه قولُه: ﴿مَّا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ معَ قولِه: ﴿رَجْمًا بِالْغَيْبِ﴾؛ لأنهُ قدِ اندفعَ به القَوْلانِ الأوّلانِ، فيكون الصّادقُ هذا، وتعقيبُه به أمارةٌ على صِدقِه، وعلى ما ذهبَ إليهِ السّائلُ مفقودُ ذلك، ومعَ هذا أينَ طَلاوةُ الكلام؟ أم أينَ اللُّطفُ والمرام؟ وهاهُنا نُكتةٌ لا بدَّ مِن إظهارِها؛ وذلك أنّ قصّةَ الكهفِ لامِحةٌ إلى قصّةِ الغار، ومُشابِهةٌ لها مِن حيثُ اشتمالُها على حُكمٍ بديعِ الشأن[3].

---

(١) في النسخ الخطية: «خالفها».

(٢) «أمالي ابن الحاجب» (١: ٢٤٨-٢٤٩).

(٣) في (ف): «البيان»، وهي قراءة محتملة.

....

رَوَينا عن البُخاريِّ ومُسلم، عن أبي بكرٍ رضيَ اللهُ عنه قال: نظرتُ إلى أقدامِ المُشركينَ ونحنُ في الغارِ وهُم على رؤوسِنا، فقلتُ: يا رسولَ الله، لو أنّ أحدَهم نظَرَ إلى قدَمَيْهِ لأبصَرَنا، فقال: «يا أبا بكر، ما ظَنُّكَ باثنَيْنِ اللهُ ثالثُهما؟»[1] يعني: لسنا مِثْلَ كلِّ اثنَيْنِ اصطَحَبا، لِما خُصِّصْتَ بشرَفِ صُحبةِ حبيبِ الله، والتجَأتَ بسببِها إلى حرَم كنَفِ الله، كما قال: ﴿إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠] فالتربيعُ والتسديسُ في قصّةِ الكهفِ ناظرانِ إلى التثليثِ في قصّةِ الغارِ، لكنْ نظَرًا كلّا وإلّا فعلى هذا يجبُ أن يُجعَلَ ﴿رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ و﴿سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ تابِعَيْنِ لثلاثةٍ وخمسة، والضّمائرُ الأربعةُ فيها راجعةٌ إليهما لا إلى المبتدأ. ومِن ثَمّ استُغنِيَ عنهُ بالحَذْفْ، وإلّا كان الظاهرُ أن يقال: هُم ثلاثةٌ وكلبٌ، فلمّا أريدَ اختصاصُها بحُكمٍ بديعِ الشّأنِ عدَلَ إلى ما هُو عليهِ ليُنبِّهَ بالنَّعْتِ الدّالِّ على التَّفصِلة والتمييز على أنّ أولئكَ الفتيةَ ليسوا مِثلَ كلِّ ثلاثةٍ أو خمسةٍ أو سبعةٍ اصْطَحَبوا، ومِن ثَمَّ قرَنَ اللهُ تعالى في كتابِه العزيزِ أخسَّ الحيَوانِ ببَركةِ صُحبتِهم معَ زُمرةِ المُتبتِّلينَ إلى الله سبحانه وتعالى والمعتكفين في جِوارِ الله، فقال: ﴿وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ﴾ وأضافَهُ إليهم مُكرَّرًا، واختلَفتْ آراء المِلّتَيْن في التنقير عن قصَّتِهم والتفتيشِ عن أحوالِهم. رَوى السُّلَميُّ، عن أبي بكرٍ الورّاقِ أنهُ قال: مُجالسةُ الصّالحينَ ومُجاورتُهم تؤثِّرُ في الخلُق، وإنْ لم يكونوا أجناسًا، ألا تَرى أنّ اللهَ عزَّ وجَلّ كيفَ ذكَرَ أصحابَ الكهفِ فذكَرَ كلبَهم معَهم لُمجاورَتِه إيّاهم؟[2].

وإذا تقرَّرَ هذا فالواجبُ أن تُراعى هذه النُّكتةُ في الفَقَراتِ الثلاث، ثُم يُنظَرَ إلى الزُّمرةِ الزائدةِ في الأخيرةِ لاختصاصِها بحَرْفٍ[3] زائد، وهِي ما ذكَرَهُ المُصنِّفُ جزاهُ اللهُ أحسنَ الجزاءِ على أنّ تأويلَ صَدْرِ الكلامِ والعُدولَ من الوَصْفِ إلى الخبَرِ لأجْلِ عجُزِه بسببِ الواو، ليسَ أوْلى منَ العكسِ، واللهُ أعلم.

---

(١) أخرجه البخاري (٤٦٦٣)، ومسلم (٢٣٨١).

(٢) انظر: «حقائق التفسير» للسُّلميّ (١: ٤٠٦)،

(٣) سقط لفظ «حرف» من (ف).

وثبتَ أنهم سبعةٌ وثامنُهم كلبُهُم على القَطعِ والبَتات. وقيل: إلا قليلٌ مِن أهلِ الكتاب، والضميرُ في ﴿ سَيَقُولُونَ ﴾ على هذا لأهلِ الكتابِ خاصّة، أي: سيقولُ أهلُ

وأمّا قولُه: «﴿وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾: استئنافٌ»، فقد ذهبَ إليهِ المفسِّرونَ، قالَ الزجّاجُ: دخولُ الواوِ هاهُنا وإخراجُها منَ الأوّل واحدٌ، وقد يجوزُ أن يكونَ دُخولُها على الدِّلالةِ على انقطاعِ القصّة[١]، وهُو مِن قولِ ابنِ عبّاس: حيَن وقعتِ الواوُ انقطعتِ العِدّة.

وقالَ أبو البقاء: وقيل: دخَلتِ الواوُ لتَدُلَّ على أنّ ما بعدَها مستأنَفٌ حَقٌّ، وليسَ مِن جِنس القولِ برَجْم الظُّنون[٢].

ولعلَّ مُرادَ ابنِ الحاجِبِ مِن قولِه: لَوجبَ أن يكونَ العالِمُ بذلك كثيرًا، أنّ القائلَ به المسلمونَ، وهم بالنِّسبةِ إلى القائلَيْن ـ وهما السيِّدُ والعاقِبُ ـ كثيرونَ، كما سبَق، وجوابُه مِن وجْهَيْن، أحَدُهما: أنّ القائلينَ منَ المسلمينَ ليسوا كلَّهم بل بعضُهم، يدُلُّ عليه قولُ ابنِ عبّاسٍ رضيَ اللهُ عنهُما: أنا مِن ذلك القليل. ذكرَهُ مُحيي السُّنّة[٣]. والمرادُ بالقائلينَ: السيِّدُ والعاقِبُ، هُما ومَن تابعَهما، بدليلِ قولِ المصنِّف: «إنّ السيِّدَ والعاقبَ وأصحابَهما». وثانيهما: أنّ قولَه: ﴿إِلَّا قَلِيلٌ﴾: استئنافٌ مِن أعمِّ العامِّ لكونِه مُعاقِبًا لقولِه: ﴿قُل رَّبِّيٓ أَعۡلَمُ بِعِدَّتِهِم﴾، ولا شَكَّ في قلّةِ المسلمينَ في جَنْبِ الناس. واللهُ أعلَمُ بالصّوابِ.

قولُه: (﴿فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ﴾: فلا تُجادِلْ). **الرّاغبُ**: المِرْيةُ: التردُّدُ في الأمر، وهُو أخصُّ منَ الشكِّ: ﴿ وَلَا يَزَالُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فِي مِرۡيَةٖ مِّنۡهُ﴾ [الحجّ: ٥٥]، وقولِه: ﴿فَلَا تَكُ فِي مِرۡيَةٖ مِّمَّا يَعۡبُدُ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ [هود: ١٠٩]، والامتراءُ والمُماراةُ: مُحاجّةٌ فيما فيهِ مِرْيةٌ. قالَ تعالى: ﴿قَوۡلَ ٱلۡحَقِّ ٱلَّذِي فِيهِ يَمۡتَرُونَ﴾ [مريم: ٣٤]، وقال تعالى: ﴿فَلَا تُمَارِ فِيهِمۡ إِلَّا مِرَآءٗ ظَٰهِرٗا﴾، وأصلُ ذلك [مِن][٤]: مَريتُ الناقةَ: إذا مسَحْتَ ضَرْعَها للحَلْب[٥].

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٢٧٧).
(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٤٣).
(٣) «معالم التنزيل» (٥: ١٦١).
(٤) زيادة من «مفردات القرآن».
(٥) «مفردات القرآن»، ص٧٦٦.

الكِتابِ فيِهم كذا وكذا، ولا عِلْمَ بذلكَ إلّا في قليلٍ منهم، وأكثرُهم على ظَنٍّ وتخمين، ﴿فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ﴾ فلا تُجادِلْ أهلَ الكتابِ في شأنِ أصحابِ الكَهْفِ إلا جِدالًا ظاهِرًا غيرَ مُتعمَّقٍ فيه، وهو أنْ تَقُصَّ عليهم ما أوحى الله إليكَ فَحَسْب، ولا تزيد، مِن غيرِ تجهيلٍ لهم ولا تَعنيفٍ بِهِم في الرَّدِّ عليهم، كما قال: ﴿وَجَٰدِلۡهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ﴾ [النحل: ١٢٥].

﴿وَلَا تَسۡتَفۡتِ﴾ ولا تسألْ أحدًا منهم عن قصَّتِهم سؤالَ مُتعَنِّتٍ لَه، حتى يقولَ شيئًا فتردَّهُ عليهِ وتُزَيِّفُ ما عندَه؛ لأنَّ ذلكَ خلافُ ما وصِّيتُ به مِنَ المداراةِ والمجاملة، ولا سؤالَ مُسْتَرشِد؛ لأنَّ الله قد أرشَدَكَ بأن أوحى إليكَ قصَّتَهُم.

[﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْيۡءٍ إِنِّي فَاعِلٞ ذَٰلِكَ غَدًا ۝ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُۚ وَٱذۡكُر رَّبَّكَ إِذَا نَسِيتَ وَقُلۡ عَسَىٰٓ أَن يَهۡدِيَنِ رَبِّي لِأَقۡرَبَ مِنۡ هَٰذَا رَشَدٗا﴾ ٢٣ - ٢٤]

﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْيۡءٍ﴾ ولا تقولنَّ لأجْلِ شيءٍ تعزمُ عليهِ ﴿إِنِّي فَاعِلٞ ذَٰلِكَ﴾ الشَّيءَ ﴿غَدًا﴾ أي: فيما يُستقبلُ مِن الزمان، ولم يُرِدِ الغَدَ خاصّة، ﴿إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ مُتعلِّقٌ بالنَّهيِ لا بقولِه: ﴿إِنِّي فَاعِلٞ﴾؛ لأنهُ لو قال: إني فاعلٌ كذا إلا أن يشاءَ الله، كانَ معناه: **إلا أن تَعترِضَ مشيئةُ الله دونَ فِعلِه**، ....

قولُه: **(إلّا أن تَعترِضَ مشيئةُ الله دونَ فعلِه)**. **الانتصاف**: وليتَ شِعري! ما معنى قولِ الزمخشريِّ: إلّا أن تعترِضَ المشيئةُ دونَ فعله؟ واعتقادُه أنّ مشيئةَ الله لا تَعترِضُ على فعلِ أحدٍ، فلم يشأْ ـ عندَهم ـ فعلًا فترُكَ، وتَركًا ففُعِلَ، حتّى إنّهم يقولونَ: إنّ قولَ القائل: والله لا أفعَلُ إلّا أن يشاءَ اللهُ أن أفعلَه، كذِبٌ إذا كانَ مُباحًا؛ لأنّ اللهَ لا يَشاؤهُ بزَعْمِهم، فسُحْقًا لاعتقادِهم(١).

وقالَ ابنُ الحاجِب: الوَجْهُ فيه أن يكونَ استثناءً مفرَّغًا، كقولِك: لا يجيءُ إلّا بإذْنِ زَيْد ولا يَخرُجُ إلّا بمشيئتِه، على أن يكونَ الأعَمُّ المحذوفُ: حالًا، أو مَصدَرًا، وحُذِفتِ

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٧١٤).

....

الباءُ مِن بـ﴿أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾، أي: إلّا بذكْرِ المشيئة، وقد عُلِمَ أنّ ذِكْرَ المشيئةِ المُستصحَبةِ في الإخبارِ عن الفعلِ المُستقبَلِ هِي المشيئةُ المذكورةُ بحَرْفِ الشَّرطِ أو معناه، كقولِك: إنْ شاءَ اللهُ وبمشيئةِ الله وما أشبَهَهُما، هذا هُو المعنيُّ مِن قولِ المصنِّف. والثاني: ولا تقولَنَّه إلّا بأنْ يشاءَ الله.

وقالَ ابنُ الحاجب: وأمّا ما ذكَرَ أنهُ مُتَّصِلٌ بقولِه: ﴿إِنِّي فَاعِلٌ﴾ ففاسدٌ، إذْ يصيرُ المعنى: إنّي فاعلٌ بكلِّ حالٍ إلّا في حالِ مشيئةِ الله، فيصيرُ المعنى النَّهْيَ عن أن يقولَ: إنّي فاعلٌ إنْ شاءَ اللهُ، وهذا لا يقولُهُ أحدٌ. وأمّا ما ذكَرَ مِن أنهُ استثناءٌ مُنقطعٌ فبعيدٌ؛ لأنهُ يؤدّي إلى نَهيِ كلِّ واحدٍ عن أن يقولَ: إنّي فاعلٌ غدًا، كذا مُطلَقًا، قيَّدَه بشيءٍ أو لم يُقيِّدْ، وهُو خلافُ الإجماعِ لجَوازِ قولِ القائلِ: لأفْعَلَنَّ كذا إن شاءَ اللهُ، وأمّا ما ذكَرَهُ بعضُ المتأخّرينَ أنّ «إلّا» ليسَتْ باستثناءٍ لا متّصلٍ ولا مُنقطعٍ، فهُو جَهْلٌ وغَباوةٌ، ولا خفاءَ في أنهُ عنى قولَه: وهُو أن يكونَ إنْ شاءَ اللهُ كلمةَ تأبيد، كأنهُ قيل: ولا تقولَنَّهُ أبدًا[1].

والجوابُ عنهُ: أنّا نقَلْنا عنِ الزجّاجِ[2] في قولِه تعالى: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ﴾ [هود: ١٠٧] نحوَ هذا المعنى، وسَبيلُه سَبيلُ الكِنايةِ من المجموعِ، كقولِه تعالى: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلْمَوْتَ إِلَّا ٱلْمَوْتَةَ ٱلْأُولَىٰ﴾ [الدخان: ٥٦]، وقد عُلِمَ وحُقِّقَ أنّ ذَوْقَ المَوْتةِ الأولى في الجنّةِ مُحالٌ، فيكونُ كنايةً عن التأبيد، فالمعنى: لا تقولَنَّ فيما يتعلَّقُ بالوَحْي: أنْ أُخبِرَكم به إلّا أن يشاءَ اللهُ، واللهُ تعالى لم يشَأْ أن تقولَه من عندِك، فإذَنْ لا تقولَنَّهُ أبدًا، وعليه قولُه: «لأنّ عوْدَهم في مِلّتِهم ممّا لن يشاءَهُ اللهُ»، وعلى هذا جُعِلَ الاستثناءُ منقطعًا، لا تقولَنَّ يا محمّدُ فيما يتعلَّقُ بالوَحْي: إنّي أُخبِرُكم به، لكنْ قُلْ: أُخبِرُكم بإذْنِ اللهِ وبمشيئتِه، كقولِه تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۞ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النَّجم: ٣-٤]، فالمخاطَبُ على التقديرَيْن رسولُ الله ﷺ، يؤيِّدُه قولُه: «وهذا نَهيُ تأديبٍ منَ الله تعالى لنَبيِّه حينَ قالتِ اليهودُ لقُرَيْش» إلى آخرِه. والحاصلُ أنّ خُصوصيّةَ المقام تُجوِّزُ كثيرًا مِن نحوِ هذا.

(١) «أمالي ابن الحاجب» (١: ١٩٦-١٩٧).

(٢) في «معاني القرآنِ وإعرابه» (٢: ٢٩١-٢٩٢).

وذلكَ مما لا مَدخَلَ فيهِ للنهي، وتَعَلُّقُه بالنهي على وجهَين: أحدُهما: ولا تقولَنَّ ذلكَ القولَ إلّا أن يشاءَ الله أنْ تقولَه، بأنْ يأذَنَ لكَ فيه. والثّاني: ولا تقولَنَّهُ إلا بأن يشاءَ الله، أي: إلا بمشيئةِ الله، وهوَ في موضِعِ الحال؛ يعني: إلا ملتبِسًا بمشيئةِ الله قائلاً: إنْ شاءَ الله، وفيهِ وجهٌ ثالث، وهو: أن يكونَ ﴿إِن شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٧٠] في معنى كلمةِ تأبيد، كأنَّه قيلَ: ولا تقولَنَّهُ أبدًا. ونحوُه قوله: ﴿وَمَا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّعُودَ فِيهَآ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الأعراف: ٨٩]، لأنَّ عَوْدَهم في مِلّتِهم مما لَن يشاءَهُ الله. وهذا نهيُ تأديبٍ منَ الله لنبيِّهِ حينَ قالتِ اليهودُ لقريش: سَلُوهُ عنِ الرُّوح، وعن أصحابِ الكَهْف، وذي القَرْنَين، فسألوهُ فقال: ائتوني غدًا أخبرْكُم، ولم يَستَثن، فأبطأ عليهِ الوَحْيُ حتى شقَّ عليهِ وكذَّبَتهُ قُريش.

﴿وَٱذْكُر رَّبَّكَ﴾ أي: مشيئَةَ ربِّكَ وقُل: إنْ شاءَ اللهُ إذا فَرَطَ منكَ نسيانٌ لذلك. والمعنى: إذا نسيتَ كلمةَ الاستِثناء، ثُمَّ تنبَّهتَ عَليها، فتَدارَكْها بالذِّكْر. وعنِ ابنِ عبّاسٍ رضيَ الله عنه: ولو بعدَ سَنةٍ ما لم تَحنَث، وعن سعيدِ بنِ جُبَير: ولو بَعدَ يومٍ أو أسبوعٍ أو شَهرٍ أو سَنة. وعن طاووس: هو على ثُنياه ما دامَ في مَجلِسِه. وعنِ الحسنِ نحوُه، وعن عطاء: يُستثنى على مقدارِ حَلْبِ ناقةٍ غزيرة، ....

قولُه: (هُو على ثُنْياهُ)، المُغرِب: يقال: ثَنى العودَ: إذا حَناهُ وعطَفَهُ؛ لأنهُ ضَمَّ أحدَ طرَفَيْهِ إلى الآخَر، ثُمّ قيل: ثَناهُ عن وَجْهه: إذا كَفَّهُ وصَرَفَه؛ لأنهُ مسبَّبٌ عنه[1]، ومنهُ: استَثْنَيتُ الشيءَ: زَوَيْتُه لنفْسي، ومنهُ: الثُّنيا بوَزْنِ الدُّنيا، وفي الحديثِ: «منِ استَثنى فلهُ ثُنياهُ»[2] أي: ما استَثْناهُ[3].

(١) قوله: «لأنهُ مسبَّبٌ عنه» سقط من (ف).

(٢) هو جزءٌ من حديثٍ أخرجه الدارقطنيّ في «السنن» (٤: ٥٤) من حديثِ معاذ بن جبل، وذكره الحافظ ابن حجر في «التلخيص الحبير» (٣: ٤٥٨)، وعزاه لأبي موسى المديني في «ذيل الصحابة» من حديثِ معدي كَرِب.

(٣) «المُغرِب في ترتيب المُعرب» (١: ١٢٤).

وعندَ عامَّةِ الفُقهاءِ أنه لا أثَرَ له في الأحكام ما لم يكنْ موصولًا. ويُحكى: أنه بَلغَ المنصورَ أنَّ أبا حنيفةَ خالفَ ابنَ عبّاسٍ رضيَ اللهُ عنهُ في الاستِثناءِ المُنفَصِل، فاستَحضَرَهُ لينكرَ عليه: فقالَ أبو حنيفة: هذا يَرجِعُ عليك، **إنَّكَ تأخذُ البَيْعَةَ بالأيمان، أفترضى أن يَخرُجوا مِن عندِكَ فيَستَثنُوا** فيَخرُجوا عليك؟ فاستَحسَنَ كلامَه ورضيَ عنه.

ويجوزُ أن يكونَ المعنى: واذكُرْ ربَّـكَ بالتَّسْبيحِ والاستغفارِ إذا نسيتَ كلمةَ الاستِثناء، ....

قولُه: (**وعندَ عامّةِ الفُقهاءِ: أنهُ لا أثَرَ لهُ في الأحكامِ ما لم يكنْ موصولًا**). قال القاضي: «لأنهُ لو صَحَّ ذلك لم يُقرَّرْ إقرارٌ ولا طلاقٌ ولا عِتاق، ولم يُعلَمْ صِدقٌ ولا كذِب، وليسَ في الآيةِ أنّ الاستثناءَ المُتدارَكَ به منَ القولِ السابِق، بل هُو مقدَّرٌ مدلولٌ به عليه»[1] مثلَ أن يقولَ: أفعَلُ إن شاءَ الله، أي: ﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىۡءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ﴾ إلّا أن تقولَ: أفعَلُ إنْ شاءَ اللهُ.

قولُه: (**إنّك تأخُذُ البَيْعةَ بالأيْمان، أفَترضى أن يَخرُجوا مِن عندِك فيَستثْنوا؟**)، **الانتصاف**: ظاهرُ الآيةِ الأمرُ بتَدارُكِ المشيئةِ عندَ التَّذكارِ ولو بعدَ طُول[2]، وأمّا حَلُّها لليمينِ حينَئذٍ[3]، فلا دليلَ للآيةِ عليه[4].

وقلتُ: مسألةُ البَيْعةِ واليمينِ جاءتْ رادّةً لَمن قاسَ الاستثناءَ في الأحكامِ على مسألةِ التَّدارُكِ بالتَّذْكارِ في نسيانِ ذِكْرِ الله في الأمور، وصُورةُ المُبايعةِ بأنْ يقولَ: أُبايِعُكَ على السَّمْعِ والطّاعة، ثُمّ يؤكِّدُها باليَمين، بأنْ يقولَ: والله لا أخرُجُ من هذهِ البَيْعةِ، ثُم يَخرُجُ ويَستثني إلّا زمانَ كذا، ويومَ كذا، ولأمر كذا[5]، أو أوانَ يفعَلُ كذا.

---

(١) «أنوار التنزيل» (٣: ٤٩٠).

(٢) قوله: «ولو بعد طول» سقط من (ط).

(٣) في (ط): «وأما حمل اليمين عليها»، وفي (ف): «وأمّا حَمْلُ اليمين عليه».

(٤) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٧١٥).

(٥) قوله: «ولأمر كذا» زيادة من (ط).

تشديدًا في البَعثِ على الاهتمام بها، وقيل: **واذكُرْ ربَّكَ إذا تركتَ بعضَ ما أمَرَكَ به**، وقيل: واذكرْهُ إذا اعتراكَ النِّسيانُ ليذكِّرَكَ المنسيّ، وقدْ حُمِلَ على أداءِ الصلاةِ المنْسِيَّةِ عندَ ذكرِها.

و﴿هَٰذَا﴾ **إشارةٌ إلى نبأ أصحابِ الكهف**. ....

قولُه: (**تشديدًا في البَعْثِ على الاهتمام**)، يعني: الأمرُ بالاستغفارِ مِن بابِ التغليظِ والتشديد، كأنَّ تَرْكَ الاستثناءِ منَ الذَّنبِ الذي تجبُ فيه التوبةُ والاستغفارُ.

قولُه: (**واذكُر ربَّكَ إذا تَرَكْتَ بعضَ ما أمرَكَ به**)، فالنِّسيانُ قد يُستعمَلُ في التَّرْكِ مجازًا؛ لأنّ التَّرْكَ سببُ النِّسيان.

الرّاغب: النِّسيانُ: تَرْكُ الإنسانِ ضَبْطَ ما استُودِعَ؛ إمّا لضَعْفِ قلبِه، وإمّا عن غَفْلةٍ أو عن قَصْدٍ حتّى يَنحذِفَ عن القلبِ ذِكْرُه. وقولُه تعالى: ﴿سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰٓ﴾ [الأعلى: ٦] إخبارٌ وضمانٌ منَ الله تعالى أنهُ يجعلُهُ بحيثُ إنهُ لا ينسَى ما يسمَعُه عن الحقِّ[١]، وكلُّ نسيانٍ منَ الإنسانِ ذمَّهُ اللهُ تعالى به، فهُو ما كانَ أصلُه عن تعمُّد، وما عُذِرَ فيه نحوُ ما رُوِيَ في الحديث: «رُفِعَ عن أُمَّتي الخطأُ والنِّسيانُ»[٢]، فهُو ما لم يكنْ سببُه منه، وإذا نُسِبَ ذلكَ إلى الله تعالى فهُو تركُه إيّاهُم استهانةً بهم، ومجازاةً لِما تركوهُ. قالَ اللهُ تعالى: ﴿نَسُواْ ٱللَّهَ فَنَسِيَهُمْ﴾ [التوبة: ٦٧]، وقولُه: ﴿وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ نَسُواْ ٱللَّهَ فَأَنسَىٰهُمْ﴾ [الحشر: ١٩] فتنبيهٌ أنّ الإنسانَ بمعرفتِه بنفْسِه يَعرِفُ اللهَ، فنسيانُه لله هُو مِن نسيانِه نفْسَه. وقالَ عكرِمةُ: معنى ﴿نَسيت﴾: ارتكَبْتَ ذَنْبًا، ومعناه: اذكُرِ اللهَ إذا أرَدْتَ وقصَدْتَ ارتكابَ ذنبٍ يكنْ ذلك دافعًا لك[٣].

قولُه: (﴿هَٰذَا﴾ **إشارةٌ إلى نبأ أصحابِ الكهف**)، أي: لفظُ ﴿هَٰذَا﴾ في قولِه تعالى: ﴿لِأَقْرَبَ مِنْ هَٰذَا رَشَدًا﴾.

---

(١) في (ح) و(ط): «من».

(٢) سبق تخريجه.

(٣) «مفردات القرآن وإعرابه»، ص٨٠٣.

ومعناه: **لعلَّ الله يُؤتيني منَ البيِّناتِ** والحُجَج على أني نبيٌّ صادقٌ **ما هو أعظمُ في الدلالةِ وأقربُ رُشْدًا مِن نبأِ أصحابِ الكهف**، وقد فَعلَ ذلك، حيثُ آتاهُ مِن قَصَصِ الأنبياءِ والإخبارِ بالغُيوبِ ما هُو أعظمُ مِن ذلكَ وأدَلّ، والظاهرُ أنْ يكونَ المعنى: إذا نسيتَ شيئًا فاذكرْ رَبَّك. وذكرُ ربكَ عندَ نسيانِهِ أنْ تقول: عسى ربي أنْ **يهدِيَني لشَيءٍ آخرَ بَدَلَ هذا المَنْسيِّ أقربَ** منه، ﴿رَشَدًا﴾ وأدنى خيرًا ومنفعة. ولعلَّ النسيان كانَ ....

قولُه: (**ومعناهُ: لعلّ اللهَ يُؤتيني منَ البيِّناتِ... ما هُو أعظَمُ في الدِّلالةِ وأقرَبُ رُشْدًا مِن نبأِ أصحابِ الكهف**)، **الانتصاف**: يؤيِّدُه قولُه: ﴿ أَمْ حَسِبْتَ أَنَّ أَصْحَٰبَ ٱلْكَهْفِ وَٱلرَّقِيمِ كَانُوا۟ مِنْ ءَايَٰتِنَا عَجَبًا ﴾، افتتَحَ القصّةَ بتقليلِ شأنِها، ثُمّ ختمَها بأمرِه صلَواتُ الله عليه بما هُو أرشَدُ منها.

الإنصاف: هذا يُوهِمُ أنَّ أيَّ قصّةٍ ذُكِرتْ في الكتابِ العزيز ليُتَّعظَ بها ينبغي أن يُحقَّرَ شأنُها ويُسألَ إنزالُ ما هُو خيرٌ منها وأرشَدُ. جَوابُه: أنّ المشركينَ سَألوا رسولَ الله ﷺ عن خبَرِهم، وقالوا: هُم فِتيةٌ ذهَبتْ بهم في الأرض[1] مذاهبُ، فقَلَّلَ اللهُ ما أكثروهُ وحَقَّرَ ما استَعظَموهُ، ولم يَقُصَّ اللهُ نبأَها إلّا لإعلام المشرِكينَ أنّ رسولَ الله ﷺ يتلَقّى الوَحْيَ منَ السّماءِ، وأنهُ لا يَخْلو عن فائدةٍ ومَوعظةٍ وعِبرة[2].

قولُه: (**يَهديني لشيءٍ آخر، بدَلَ هذا المَنْسيِّ أقرَبَ**) يقال: هداه لكذا، أو إلى كذا، لا بُدَّ مِن تقديرِ شيءٍ يَصحُّ الكلامُ معَه، فالتقديرُ: يَهْديني لشيءٍ آخَرَ يكونُ ذلك الشيءُ بدَلَ هذا المنسيِّ أقرَبَ منهُ رشَدًا، قالَ الزجّاجُ: عسى أن يُعطيَني منَ الدِّلالاتِ ما يكونُ أقربَ في الرَّشَد، وأدَلَّ مِن قصّةِ أصحابِ الكهف[3].

وقالَ في «المُطْلِع»: يَهدي إلى ما هُو أقرَبُ، و«أقرَبُ» في تركيبِ المصنِّفِ يجوزُ أن يكونَ بدَلًا مِن بدَلٍ، وأن يكونَ صفةً إن جُعِلَ «أقرب» من «معرفة»، أو حالًا إن جُعِلَ نكرةً.

---

(١) في (ح): «ذهبت بهم الأرض»، وفي (ف): «ذهبوا في الأرض».

(٢) سقط لفظ: «وعِبرة» من (ح).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٢٧٨).

خَيرَة، كقولِه: ﴿أَوۡ نُنسِهَا نَأۡتِ بِخَيۡرٖ مِّنۡهَآ﴾ [البقرة: ١٠٦].

[﴿وَلَبِثُواْ فِي كَهۡفِهِمۡ ثَلَٰثَ مِاْئَةٖ سِنِينَ وَٱزۡدَادُواْ تِسۡعٗا * قُلِ ٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِمَا لَبِثُواْۖ لَهُۥ غَيۡبُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ أَبۡصِرۡ بِهِۦ وَأَسۡمِعۡۚ مَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَلِيّٖ وَلَا يُشۡرِكُ فِي حُكۡمِهِۦٓ أَحَدٗا﴾ ٢٥-٢٦]

﴿وَلَبِثُواْ فِي كَهۡفِهِمۡ ثَلَٰثَ مِاْئَةٖ﴾ يُريدُ لُبْثَهُم فيهِ أحياءً مَضْروبًا على آذانِهم هذهِ المُدّة، وهو بيانٌ لِـمَا أُجمِلَ في قولِه: ﴿فَضَرَبۡنَا عَلَىٰٓ ءَاذَانِهِمۡ فِي ٱلۡكَهۡفِ سِنِينَ عَدَدٗا﴾، ومعنى قولِه: ﴿قُلِ ٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِمَا لَبِثُواْ﴾ أنه أعلَمُ مِنَ الذينَ اختلفوا فيهم

قولُه: (خِيرَةً) أي: مختارًا(١).

قولُه: (بيانٌ لِما أُجمِلَ في قولِه: ﴿فَضَرَبۡنَا عَلَىٰٓ ءَاذَانِهِمۡ﴾)، فإنْ قُلْتَ: ما فائدةُ إيرادِ البيانِ في آخِرِ القصّةِ والمُبيَّنُ في أوّلِها؟ قلتُ، واللهُ أعلم: جيءَ أوّلًا باختلافِ الأحزابِ في كميّةِ لُبْثِهم في الكهف. وثانيًا: باختلافِهم في كميّةِ أشخاصِهم، فبيَّنَ الثانيَ بقولِه: ﴿سَبۡعَةٞ وَثَامِنُهُمۡ كَلۡبُهُمۡۚ قُل رَّبِّيٓ أَعۡلَمُ بِعِدَّتِهِم﴾ وبيّنَ الأوّلَ بقولِه: ﴿وَلَبِثُواْ فِي كَهۡفِهِمۡ ثَلَٰثَ مِاْئَةٖ سِنِينَ وَٱزۡدَادُواْ تِسۡعٗا * قُلِ ٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِمَا لَبِثُواْ﴾ وسجَّلَ لكِلتَي الجُملتَيْنِ بإثباتِ العِلم لله تعالى، وهذه الدّقيقةُ تنْهي(٢) لُطفَ ما ذهَبَ إليه المصنِّفُ في ﴿سَبۡعَةٞ وَثَامِنُهُمۡ كَلۡبُهُمۡ﴾.

وأمّا توسيطُ قولِه: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْيۡءٍ إِنِّي فَاعِلٞ ذَٰلِكَ غَدًا﴾ الآية، بيْنَ البَيانِ والمُبيّن، فإنهُ من جُملةِ التأديبِ الذي أدَّبَهُ اللهُ به، والتهذيبِ الذي هذَّبَهُ مما هُو خلُقٌ لهُ، وهُو هذا القرآنُ المجيدُ؛ جاءَ مُستطرَدًا عطفًا على قولِه: ﴿فَلَا تُمَارِ﴾، ﴿وَلَا تَسۡتَفۡتِ﴾ مُتضمِّنًا معنى ما لأجْلِه أبطَأَ عليه الجوابَ عن هذهِ القصّة، قالَ الزجّاجُ: ﴿قُلِ ٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِمَا لَبِثُواْ﴾: إخبارٌ عنِ الله تعالى بطُولِ لُبْثِهم.

---

(١) كذا قال المؤلف رحمه الله تعالى، والظاهر أن الذي أورده الزمخشري «خَيْرَة» من الخيرية، لا «خِيْرَة» من الاختيار، كما يدلُّ عليه استشهاده بآية ﴿نَأۡتِ بِخَيۡرٖ مِّنۡهَآ﴾.

(٢) في (ح) و(ط): تُنْبئُ.

بمدّةِ لُبْثِهِم، والحقُّ ما أخبرَكَ الله به. وعن قتادة: أنه حكايةٌ لكلامِ أهلِ الكتاب. و﴿قُلِ ٱللَّهُ أَعۡلَمُ﴾ ردٌّ عليهم. وقالَ في حرفِ عبدِ الله: (وقالوا لبثوا). و﴿سِنِينَ﴾: **عطفُ بيانٍ لـ﴿ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ﴾** ....

وأعلمَ أنهُ أعلَمُ بذلك، وكانَ هذا أبلَغَ مِن أن يُقال: الصَّحيحُ أنّهم قد لَبِثوا هذا العدَدَ كلَّه[1].

قولُه: (و﴿سِنِينَ﴾ **عطفُ بيانٍ لـ﴿ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ﴾**)، قالَ الزجّاجُ: ﴿سِنِينَ﴾ جائزٌ أن يكونَ نَصْبًا وأن يكونَ جَرًّا، فالنَّصبُ على معنى: ولَبِثوا في كهفِهم سِنينَ ثلاثَ مئةٍ، عطَفَ «سِنينَ» على «ثلاثٍ» عطفَ البيانِ والتوكيد، والجرُّ على أن يكونَ نَعْتًا للمئة، وهُو بالغٌ في المعنى إلى ثلاثٍ، كما قال:

فيهـــا اثنتـــانِ وأربعونَ حَلوبةً ... سُودًا كخَافيةِ الغُرابِ الأسحَمِ[2]

جعلَ «سُودًا» نَعْتًا لـ«حَلوبةً»، وهُو في المعنى نَعْتٌ لجُملةِ العدَد، هكذا في «تفسيرِه»[3]، ونَقَلَ المصنِّفُ عنهُ في «المفصَّل»[4] أنهُ قال: لوِ انتصَبَ ﴿سِنِينَ﴾ على التمييزِ لوَجبَ أن يكونوا قد لبِثوا تسعَ مئة سنة. قالَ ابنُ الحاجب: وَجْهُه أنهُ قد فُهِمَ مِن لُغتِهم أنّ تمييزَ المئةِ واحدٌ من مئة، فإذا قلتَ: مئةُ رجُلٍ فمُميِّزُها رجُل، وهُو واحدٌ من المئة، فعَلى هذا لو قلتَ: مئةُ سنين، فيكونُ السِّنينَ واحدة منَ المئة، وهِي ثلاث مئة، وأقلُّ السِّنينَ ثلاثة، فيجبُ أن يكونَ تسعَ مئة، وهذا الذي ذكَرَهُ يرُدُّ: على قراءةِ حمزةَ والكِسائيِّ، إذْ ليسَ لقراءتِهما وَجْهٌ سِوى التمييز[5].

وهذا غيرُ لازم، لأنّ الذي ذكَرَه مخصوصٌ بأن يكونَ المُميَّزُ مُفردًا، وأمّا إذا كانَ جَمْعًا فيكونُ القَصْدُ فيهِ كالقَصْدِ في وقوعِ التمييزِ جَمْعًا في نحوِ ثلاثةِ أثوابٍ، على أنّ الأصلَ في

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٢٧٩).

(٢) لعنترة في «ديوانه»، ص١٩٣.

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٣: ٢٧٩).

(٤) ص٢٥٦.

(٥) انظر: «الإيضاح في شرح المفصّل» لابن الحاجب (١: ٦١٢).

وقُرِئ: (ثلاثَ مئةِ سنينَ) بالإضافة، على وَضْعِ الجمعِ موضعَ الواحِدِ في التمييز، كقوله: ﴿بِٱلۡأَخۡسَرِينَ أَعۡمَٰلًا﴾ [الكهف: ١٠٣] وفي قراءةِ أُبيٍّ: (ثلث مئةِ سنة). ﴿تِسۡعٗا﴾ تسعَ سِنين؛ لأنَّ ما قبلهُ يدلُّ عليه. وقرأ الحسن: (تَسْعًا) بالفتح، ثمَّ ذكرَ اختِصاصَه بما

التمييزِ الجَمْع، وإنّما عدَلَ إلى المُفرَدِ لغَرَض، فإذا استُعمِلَ الجَمْعُ استُعمِلَ على الأصلِ لا على الوَجْهِ الذي ألزَمَه، فإنّ ذلكَ على المُفرَد.

وقلتُ: الذي ذهَبَ إليه المصنِّفُ عكْسُ ذلك؛ لأنهُ جعَلَ المفرَدَ أصلًا والجَمْعَ مفرَّعًا عليه لقولِه: «على وَضْعِ الجَمْعِ موضعَ الواحِدِ في التمييز»، وقالَ ابنُ الحاجِب: ﴿ثَلَٰثَ مِاْئَةٖ سِنِينَ﴾، فيمَن قرَأ بالتنوينِ، محمولٌ على البدَل، وإلّا لزِمَ الشُّذوذُ مِن وَجهَيْن: أحَدُهما: جمْعُ مُميِّزِ مئة. والآخَرُ: نَصْبُه، فإذا جُعِلَ بدَلًا خرَجَ عنِ الشّذوذَيْنِ واستقامَ الإعرابُ[1]، كأنهُ قال: ولبِثوا سِنين.

قولُه: (وقُرِئَ: «ثلاثَ مئةِ سِنينَ» بالإضافةِ)، حمزةُ والكسائيُّ: بغيرِ تنوين، والباقونَ: بتَنوين[2].

قولُه: (لأنّ ما قبْلَهُ يدُلُّ عليه). قالَ الزجّاجُ: أمّا قولُه: ﴿وَٱزۡدَادُواْ تِسۡعٗا﴾ فلا يكونُ تسعَ ليالٍ وتسعَ ساعاتٍ؛ لأنّ العدَدَ يُعرَفُ بتفسيرِه، فإذا تقدَّمَ تفسيرُه استغنى بما تقدَّمَ عن إعادةِ ذِكْرِه[3].

وقالَ الإمامُ: فإنْ قالوا: لِمَ لم يقُلْ: ثلاث مئة وتسعَ سنين؟ وما الفائدةُ في العدول؟ قلنا: قال بعضُهم: كانت المُدّةُ ثلاثَ مئةِ سنةٍ منَ السِّنينَ الشمسيّة وثلاث مئة وتسعَ سِنينَ منَ القَمريّة، وهذا مُشكِلٌ؛ لأنهُ لا يَصحُّ بالحساب، ويُمكنُ أن يُقالَ: لعلّهم لمّا استكمَلوا ثلاث مئةِ سنةٍ قَرُبَ أمرُهم منَ الانتباه، ثُم اتّفَقَ ما أوجَبَ بقاءَهم في النّومِ بعدَ ذلك تسعَ سنين[4].

---

(١) المصدر السابق، (١: ٦١١).

(٢) انظر: «حجّة القراءات»، ص٤١٤.

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٢٧٩).

(٤) «مفاتيح الغيب» (٢١: ١١٢).

غابَ في السماواتِ والأرضِ وخَفِيَ فيها مِن أحوالِ أهلِها ومِن غيرِها، وأنه هو وحدَه العالمُ به، **وجاءَ بما دلَّ على التعجُّب من إدراكِه المسموعاتِ والمُبصَرات، للدَّلالةِ على**

وقالَ القاضي: وقيل: إنهُ حكايةُ كلام أهلِ الكتاب، فإنّهم اختَلَفوا في مُدّةِ لُبثِهم كما اختلَفوا في عِدَّتِهم، فقالَ بعضُهم: ثلاث مئة سنة، وبعضُهم: ثلاث مئة وتسعَ سنين(١).

وقلتُ: ويُمكنُ أن يُقالَ: إنهُ مِن كلام الله تعالى، فإنّ أهلَ الكتابِ كما اختَلَفوا في عِدَّتِهمُ اختَلَفوا في مُدّةِ لُبثِهم، فكما جيءَ في ذلك المقام بما يَرفَعُ الاختلافَ، جيءَ هاهُنا كذلك، فإنّ قولَه: ﴿وَٱزْدَادُواْ تِسْعًا﴾ بيانٌ لنصوصيّةِ اللُّبثِ وتقريرٌ له، ودَفْعٌ للاحتمال، ونظيرُه الاستثناءُ في قولِه تعالى: ﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾ [العنكبوت: ١٤]، وسيجيءُ بيانُه. فقولُه: ﴿قُلِ ٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا لَبِثُواْ﴾ مِثْلُ: ﴿قُل رَّبِّىٓ أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِم﴾ هناك. وهذا التأويلُ يُرجِّحُ قولَ مَن قال: إنّ هذا مِن كلامِ الله تعالى. واللهُ أعلَم.

قولُه: (**وجاءَ بما دَلَّ عليه التعجُّبُ مِن إدراكِه المسموعاتِ والمُبصَرات**). قالَ القاضي: والهاءُ تعودُ إلى «الله»، ومحلُّه الرَّفعُ على الفاعليّةِ، والباءُ مَزيدةٌ عندَ سيبَويْه، وكانَ أصلُه أبصَرَ، أي: صار ذا بصَر، ثُمّ نُقِلَ إلى صيغةِ الأمرِ بمعنى الإنشاء، فبَرَزَ الضَّميرُ لعدَمِ لِياقِ الصِّيغة، وهُو أنّ ضَميرَ الغائبِ لا يمكنُ استتارُه في أمرِ المخاطَبِ أو لزيادةِ الباء، كما في قولِه: ﴿وَكَفَىٰ بِهِۦ﴾ [النساء: ٥٠]، والنَّصبُ على المفعوليّةِ عندَ الأخفَش، والفاعلُ: ضميرُ المأمور، وهُو كلُّ أحدٍ، والباءُ مَزيدةٌ إن كانتِ الهمزةُ للتَّعديةِ(٢).

وقالَ صاحبُ «الكَشْف»: وكانَ القياسُ إضمارَ «به» في الثاني؛ لأنّ الجارَّ والمجرورَ في موضع الفاعل، لكنِ استغْنى بذِكْرِه في الأوّلِ لأنهُ لا يجوزُ العطفُ على عامِلَيْنِ كما فعَلَ في قولِ الشاعر:

---

(١) «أنوار التنزيل» (٣: ٤٩١).

(٢) المصدر السابق (٣: ٤٩٢).

أن أمره في الإدراكِ خارجٌ عن حَدِّ ما عليه إدراكُ السامِعينَ والمُبصِرين، لأنه يُدرِكُ ألطفَ الأشياءِ وأصغرَها كما يُدرِكُ أكبرَها حجمًا وأكثفَها جِرْمًا، ويُدرِكُ البواطِنَ كما يُدرِكُ الظواهر، ﴿مَا لَهُم﴾ الضميرُ لأهلِ السماواتِ والأرض، ﴿مِن وَلِيٍّ﴾ من مُتولٍّ لأمورِهم ﴿وَلَا يُشْرِكُ فِي حُكْمِهِۦٓ﴾ في قضائِه ﴿أَحَدًا﴾ منهم، وقرأ الحَسَن: (ولا تُشرِكْ)، بالتَّاءِ والجَزمِ على النَّهْي.

[﴿وَٱتْلُ مَآ أُوحِىَ إِلَيْكَ مِن كِتَابِ رَبِّكَ ۖ لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِهِۦ وَلَن تَجِدَ مِن دُونِهِۦ مُلْتَحَدًا﴾ ٢٧]

كانوا يقولونَ له: ﴿ٱئْتِ بِقُرْءَانٍ غَيْرِ هَٰذَآ أَوْ بَدِّلْهُ﴾ [يونس: ١٥]، فقيلَ لَه: ﴿وَٱتْلُ مَآ أُوحِىَ إِلَيْكَ﴾ منَ القرآن، ولا تَسْمَع لِـما يهذُونَ بهِ من طَلَبِ التبديل، فلا مُبدِّلَ لِكلماتِ ربِّك، أي: لا يَقدِرَ أحدٌ على تبديلِها وتغييرِها، **وإنَّما يقدِرُ على ذلكَ هوَ وحدَه**، ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَآ ءَايَةً مَّكَانَ ءَايَةٍ﴾ [النحل: ١٠١]. ﴿وَلَن تَجِدَ مِن دُونِهِۦ مُلْتَحَدًا﴾ مُلتَجأً تعدِلُ إليهِ إن هَمَمتَ بذلك.

أكُلَّ امْرِئٍ تَحسبينَ امْرَأً ... ونارٍ تُوَقَّدُ بالليلِ نارا[1]

أي: وكلَّ نارٍ، واستَغنى[2] بذِكْرِهِ أوّلًا عن ذِكْرِه ثانيًا.

الرّاغبُ: ﴿أَبْصِرْ بِهِۦ وَأَسْمِعْ﴾ يقولُ فيه تعالى ذلكَ مَن وقَفَ على عجائبِ حِكمتِه، ولا يقالُ فيه: ما أبصَرَهُ وما أسمَعَهُ؛ لأنّ اللهَ تعالى لا يوصَفُ إلّا بما ورَدَ به السَّمع[3]. وقدَّرَ أبو البقاء: أوقعْ أيُّها المخاطَبُ إبصارًا بأمرِ الكهفِ، فهُو أمرٌ حقيقةً[4] والفاعلُ مضمَرٌ.

قولُه: (**وإنّما يَقدِرُ على ذلك هُو وحدَه**)، أو: ﴿إذا بَدَّلْنَآ ءَايَةً مَّكَانَ ءَايَةٍ﴾

---

(١) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ٧٥٤-٧٥٥)، والبيت لأبي دؤاد الإيادي في «ديوانه»، ص٣٥٣.

(٢) في (ط): «استغناء»، والمعنى واحد.

(٣) «مفردات القرآن»، ص٤٢٦.

(٤) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٤٤).

[﴿وَٱصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ ۖ وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ تُرِيدُ زِينَةَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُۥ عَن ذِكْرِنَا وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ وَكَانَ أَمْرُهُۥ فُرُطًا﴾ ٢٨]

وقالَ قومٌ من رُؤساءِ الكَفَرةِ لرسولِ الله ﷺ: نحِّ هؤلاءِ الموالِيَ الذينَ كأنَّ ريحَهُم ريحُ الضَّأن، وهم: صُهَيْبٌ وعمّارٌ وخبّابٌ وغيرُهم مِن فُقَراءِ المُسلِمين، حتى نجالسَك كما قالَ قومُ نُوح: ﴿أَنُؤْمِنُ لَكَ وَٱتَّبَعَكَ ٱلْأَرْذَلُونَ﴾ [الشعراء: ١١١]، فنزَلَت: ﴿وَٱصْبِرْ نَفْسَكَ﴾ واحبِسْها معَهُم وثَبِّتْها. قالَ أبو ذُؤَيْب:

فصَبَرْتُ عارِفةً لذلكَ حُرَّةً ... تَرْسُو إذا نَفْسُ الجَبانِ تَطَلَّعُ

[النّحل: ١٠١]، أرادَ أنّ في هذه الآيةِ الدِّلالةَ الظاهرةَ على أنّ الكتابَ لا يُنسَخُ بالسُّنّة[١]؛ لأنهُ تعالى أمرَ نبيَّه صلَواتُ الله عليه بأنْ يَتْلُوَ ما أوحَى إليهِ من كتابِ الله حينَ قالوا: ﴿ٱئْتِ بِقُرْءَانٍ غَيْرِ هَٰذَآ أَوْ بَدِّلْهُ﴾ [يونس: ١٥] وأعلَمَهُ أنْ لا تبديلَ لكلماتِ الله البتَّة، لا يُبدِّلُها هُو ولا غيرُه، حيثُ نَفى جِنسَ التبديلِ وخَصَّ هذا العامَّ بقولِه: ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَآ ءَايَةً مَّكَانَ ءَايَةٍ﴾ [النحل: ١٠١]، فبَقِيَ العامُّ فيما عداهُ على أصلِه، ولهذا أكّدَ دِلالةَ الحَصْرِ في قولِه: إنّما يَقدِرُ على ذلك هُو بقولِه وحدَه، ثُمّ أتى بتذييلٍ مؤكِّدٍ لذلك المعنى، وهُو قولُه: ﴿وَلَن تَجِدَ مِن دُونِهِۦ مُلْتَحَدًا﴾ بـ(لن) المؤكِّدة، قالَ المصنِّفُ: تقولُ لصاحبِك: لأُقيمُ غدًا. فإنْ أنكرَ عليكَ قلتَ: لنْ أُقيمَ غدًا، كما تفعَلُ في «أنا مُقيمٌ»، و«إنّي مُقيمٌ»، نُزِّلَ صلَواتُ الله عليهِ منزلَةَ مَن هَمَّ أنّ له مَلْجًا يعدِلُ إليه مِن أمرِه ونَهْيِه، فقيلَ له: ﴿وَلَن تَجِدَ مِن دُونِهِۦ مُلْتَحَدًا﴾ تهييجًا وإلهابًا، وإليهِ الإشارةُ بقولِه: ﴿وَلَن تَجِدَ مِن دُونِهِۦ مُلْتَحَدًا﴾، تَعدِلُ إليهِ إنْ همَمْتَ بذلك. قالَ الزجّاجُ: ولن تجِدَ مَعْدِلًا عن أمرِهِ ونَهْيِه ولا مَلْجًا إلّا إليه[٢].

قولُه: (فصَبَرتُ عارِفةً) البيت[٣]، أي: حبَسْتُ نَفْسًا عارِفةً بأحوالِ الحَرْب.

(١) وهي مسألةٌ فيها خلاف بين علماءِ الأصول. انظر: «أصول البزدويّ» (١: ٢٢٢)، و«البحر المحيط في أصول الفقه» للبدر الزركشيّ (٣: ١٨٦).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٢٨٠).

(٣) لأبي ذؤيب الهذلي من قصيدتِه الشهيرة في رثاء أبنائه. وقيل: هو لعنترة، كما في «الصّحاح» (٤: ١٤٠٢).

﴿بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِيِّ﴾ دائبينَ على الدُّعاءِ في كلِّ وقت، وقيل: المرادُ صلاةُ الفَجْرِ والعَصْر. وقُرِئَ: (بالغُدْوةِ)، و﴿بِٱلْغَدَوٰةِ﴾ أجوَد؛ لأنّ «غُدْوةَ» عَلَمٌ في أكثرِ الاستعمال، وإدخالُ اللامِ على تأويلِ التنكير كما قال:

..... والزَّيْدُ زَيْدُ المَعارِكِ

الجَوهريّ: العارِفُ: الصَّبورُ. تَرْسو: ترسَخُ وتَثبُتُ، تَطلَّعُ: ينقطعُ عن مكانِه. وقيل: يَنظُرُ ساعةً ويختفي ساعة، كما هُو عادةُ الجَبان، يصِفُ صَبْرَهُ وتجلُّدَه عندَ الشّدائد، وأنّ نفْسَهُ ثابتةٌ صابرةٌ على المَكارِه في حالِ تكونُ نفْسُ الجبانِ فيها مضْطرِبةً.

قولُه: (وقُرِئَ: بالغُدْوةِ): ابنُ عامر، والباقون: ﴿بِٱلْغَدَوٰةِ﴾[1]. قالَ أبو البقاء: «بالغَداةِ: أصلُها غَدْوة، فقُلبتْ ألِفًا[2] لتحرُّكِها وانفتاح ما قبلَها، وهِي نكِرةٌ، وتُقرَأُ بالغُدوة، بضمِّ الغَيْنِ وسكونِ الدّال، وواوٍ بعدَها، وقد عرَّفَها بالألِفِ واللام، وأكثر ما تُستعمَلُ معرِفةً عَلَمًا»[3] بغيرِ اللام.

قولُه: (والزَّيدُ زيدُ المعارِك)، أوّلُه[4]:

وقد كانَ منهُم حاجبٌ وابنُ أمِّه ... أبو جَنْـدلٍ ....

حاجب: هو ابنُ لَقيطِ بن زُرارةَ، أرادَ بقولِه: «زيدُ المعارِك»: شجاعتَه، ذكَرَه شاهدًا على صحّةِ الإضافةِ وإدخالِ اللام على تأويلِ التنكير، وفيه ضَعْفٌ؛ لأنّ العلَمَ إنّما وُضع لشيءٍ بعَيْنِه غيرِ متناوِلٍ ما أشبَهَهُ، فإذا نُكِّرَ فقدِ استُعمِلَ على خلافِ ما وُضِعَ لهُ، ووَجْهُه أنهُ لمّا وُضِعَ لمسَمًّى ثُم وُضِعَ لآخَرَ صارت نِسبتُه إلى الجميعِ نسبةً واحدةً، فأشبَهَ أن يكونَ مِثلَ قولِك: رجُل.

---

(١) انظر: «حجّة القراءات»، ص٤١٥.

(٢) في (ح) و(ف): «الياء»، والصوابُ ما أثبتناه.

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٤٩٨).

(٤) للأخطل في «ديوانه»، ص٣٧٩.

ونحوُه قليلٌ في كلامِهم، يُقال: عَداهُ: إذا جاوَزَه، ومنهُ قولُهم: **عدا طَوْرَه**، وجاءَني القومُ عدا زيدًا. وإنما عُدِّيَ بـ«عَن» لتَضمينِ «عدا» معنى: نَبا وعَلا، في قولك: نَبَتْ عنهُ عيْنُهُ وعَلَتْ عنهُ عينُه: **إذا اقتَحَمَتهُ** ولم تَعْلَقْ به. فإنْ قلت: أيُّ غَرَضٍ في هذا التضمين؟ وهلا قِيل: ولا تعْدُهُم عيناك، أو: لا تَعْلُ عيناكَ عنهم؟ قلت: الغَرَضُ فيهِ إعطاءُ مجموعِ مَعنَيين، وذلكَ أقوى مِن إعطاءِ مَعنى فَذّ، ألا ترى كيفَ رجَعَ المعنى إلى قولك: ولا تَقتَحِمهُم عيناكَ مجاوِزَتَين إلى غيرِهم؟ ونحوُه قولُه تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾ [النساء: ٢]، أي: ولا تضُمُّوها إليها آكِلِينَ لها. **وقُرِئ: (ولا تُعْدِ عَينيك)** و(لا تُعَدِّ عينيك)، مِن: أعداهُ وعَدّاه، نقلًا بالهمزةِ وتثقيلِ الحشْو، ومنهُ قولُه:

قولُه: (**عَدا طوْرَه**)، أي: جاوَزَ حدَّه.

النِّهاية: في حديثِ سَطِيح[(١)]:

فإنّ ذا الدَّهرَ أطْوارٌ دَهاريرُ[(٢)]

الأطوارُ: الحالاتُ المُختلِفةُ والنازِلاتُ والحدودُ، واحِدُها: طَوْرٌ، أي: مرّةً مُلكٌ، ومرّةً هُلْك، ومَرّةً بُؤس، ومرّةً نُعْم. ومنهُ حديثُ النّبيذ: «تعَدّى طَوْرَه»، أي: جاوَزَ حدَّهُ وحالَه الذي يَخُصُّه ويحِلُّ فيه شُربُه.

قولُه: (**إذا اقتَحَمَتْه**)، **الجَوهريّ**: اقتَحَمَتْهُ عيني، أي: ازْدَرَتْه.

قولُه: (**وقُرِئَ: «ولا تُعْدِ عَيْنَيكَ»**)[(٣)]: ولا تَصرِفْهما. قالَ ابنُ جِنّي: هِيَ قراءةُ الحسَن، وهذا منقولٌ مِن: عدَتْ عيناك، أي: جاوَزَتا، مِن قولِهم: جاءَ القومُ عَدا زيدًا، أي: جاوَزَ بعضُهم زيدًا، ثُمّ نُقِلَ إلى أعدَيْتُ عَيْني عن كذا، أي: صرَفتُها[(٤)].

---

(١) يعني سطيحًا الكاهن. وقد كان في العربِ كهَنةٌ كشِقٍّ وسطيحٍ وغيرِهما. انظر: «تاج العروس» (٣٦: ٨٢).

(٢) لسطيح الكاهن كما في «تهذيب اللغة» للأزهريّ (٤: ١٦٣)، و«لسان العرب» (٤: ٥٠٧).

(٣) في (ح): «عيناك».

(٤) «المحتسب» (٢: ٢٧). ومن قوله: «الحسن وهذا منقولٌ مِن» إلى هنا سقط من (ح).

فعَدِّ عمّا ترى إذْ لا ارتِجاعَ لهُ

لأنَّ معناه: فعَدِّ همَّكَ عمّا ترى. نُهِيَ رسولُ الله ﷺ أن يَزدَرِيَ بفقراءِ المؤمنين، وأن تَنبُوَ عينُه عن رثاثةِ زِيِّهِمْ طُموحًا إلى زيِّ الأغنياءِ وحُسْنِ شارَتِهم، ﴿تُرِيدُ زِينَةَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ في موضِعِ الحال، ﴿مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُۥ﴾ مَن **جعَلنا قلبَهُ غافِلًا عن الذكرِ بالخِذلان**، أو: **وَجَدْناهُ غافِلًا** عنه، كقولِك: أجبَنتُهُ **وأفحَمْتُهُ** وأبخَلتُه؛ إذا وجدتَهُ كذلك، **أو مِن: أغْفَلَ إبِلَه؛ إذا تركَها بغيرِ سِمَة**، أي: لم نَسِمْهُ بالذكرِ ولم نجعلهُم من

قولُه: (**فَعدِّ عمّا ترى إذْ لا ارْتِجاعَ لهُ**)، وتمامُه:

وانْمِ القتودَ على عَيْرانةٍ أُجُدِ[1]

نَميْتُ الشيءَ على الشيءِ: رفَعْتُه عليه، والقَتَدُ: خشَبُ الرَّحْلِ، وجَمْعُه أقتادٌ وقُتود، والعَيْرانةُ: الناقة، شُبِّهتْ بالعَيْرِ في سُرعتِها ونَشاطِها، وناقةٌ أُجُدٌ: قويّةٌ مُوثَّقةُ الخَلْق، يقولُ: فعَدِّ هَمَّكَ عمّا تَرى، فإنهُ قد فاتَ عنكَ بحيثُ لا ارتجاعَ لهُ، أي: انصرِفْ عمّا ترى مِن تغيُّرِ الدّارِ وما أنتَ فيه إذا أيقَنْتَ أنْ لا رجعَةَ، وتشاغَلْ[2] بالرِّحلة.

قولُه: (**وحُسْنِ شارتِهم**). الشّارةُ: اللِّباسُ والهيئةُ.

قولُه: (**جعَلْنا قلبَهُ غافلًا عن الذِّكرِ بالخِذْلانِ، أو: وجَدْناهُ غافلًا**)، **الانتصاف**: شمَّرَ الزمخشريُّ هاربًا منَ الحقِّ، وتَجرّأَ على نَفْيِ ما نسَبَهُ اللهُ اتّباعًا لهَواهُ[3].

قولُه: (**وأفحَمْتُه**)، **الجَوهريّ**: كلَّمتُه حتّى أفحَمْتُه، أي: أسْكتّه، وأفحَمتَهُ أي: وجدتَهُ مُفحَمًا لا يقولُ الشِّعرَ.

قولُه: (**أو مِنْ: أغفَلَ إبِلَهُ؛ إذا لم يجعَلْ لها وَسْمًا**[4])، **الانتصاف**: هذا يُمكنُ معَ خَلْقِ الغَفْلة، فلا ضَرورةَ إلى صَرْفِ اللَّفظِ عن ظاهرِه[5].

---

(١) للنابغة الذبياني في «ديوانه»، ص١٨.

(٢) في (ط): «ولا تشاغل».

(٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٧١٨).

(٤) كذا في الأصول الخطية، وفيه اختلاف عما في «الكشاف».

(٥) المصدر السابق (٢: ٧١٨).

الذينَ كتَبْنا في قلوبِهم الإيمان، وقد أبطَلَ الله تَوَهُّمَ المُجْبِرةِ بقولِه: ﴿وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ﴾، وقُرِئ: (أغفلَنا قَلْبُه) بإسنادِ الفِعلِ إلى القلبِ على معنى: حَسِبَنا قلبُه غافِلين، من:

قولُه: (وقد أبطَلَ اللهُ توَهُّمَ المُجبِرةِ بقولِه: ﴿وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ﴾) حيثُ أسنَدَ الاتّباعَ إليهِم، وعطَفَ بالواوِ ولم يُرتِّبْهُ عليه بالفاءِ، فدَلَّ على الاستقلالِ، وأنّهم بأنفُسِهم يتَّبِعونَ أهواءَهم، وليسَ ﴿أَغْفَلْنَا﴾ سببًا في الاتّباع.

الانتصاف: قدَّمَ وجْهَ نسبةِ فعلِ العَبْدِ إلى نفْسِه، لكونِه مقرونًا بقُدرتِه، وإلى الله لكونِه مُوجِدًا له، فأدِلَّةُ السُّنّةِ تتبعُهُ حيثُ سلَكَ لا محيصَ لهُ عنها(١).

وقلتُ: يُمكنُ أن يُقالَ: إنّ العطفَ مِن أسلوبِ قولِه تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ وَسُلَيْمَـٰنَ عِلْمًا ۖ وَقَالَا ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [النّمل: ١٥] على رأيِ صاحبِ «المفتاح»(٢) أخبَرَ اللهُ تعالى أنهُ خلَقَ قلوبَهم مختومًا عليها وجعَلَ فيها الغَفْلَةَ، وأخبرَهم أنّهم اتَّبَعوا أهواءَهم، ولم يُرتِّبِ الثانيَ على الأوّل تفويضًا لاستفادتِه إلى فَهْمِ السّامع، أو منَ الإضمار، كما ذهَبَ إليه المصنِّفُ في تلك الآية، أي: جعَلْنا قلبَه غافلًا عن الذِّكرِ فضَلَّ واتَّبَعَ هواه، كما قال: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ وَسُلَيْمَـٰنَ عِلْمًا﴾، فعمِلا به وعلَّما(٣) الناسَ وعرَفا حقَّ النِّعمةِ ﴿وَقَالَا ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [النمل: ١٥].

قولُه: (وقُرِئَ: «أغْفَلَنا قلبُه»)، قالَ ابنُ جِنّي: قرَأها عَمْرُو بنُ فائد(٤)، يقال: أغْفَلْتُ الرجُلَ، وجَدتَهُ غافلًا(٥).

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشّاف» (٢: ٧١٨).
(٢) «مفتاح العلوم»، ص١٢٣.
(٣) في (ح): «وعرّفا».
(٤) أبو علي الأسواريّ البصريّ، عمرو بن فائد بالفاء. رُوي عنه غير ما حرفٍ من القراءات. روى عنه حسّان بن محمّد الضرير وغيره. له ترجمة في «غاية النهاية في طبقات القرّاء» لابن الجزري (١: ٢٦٨).
(٥) «المحتسب» (٢: ٢٨) وزادَ ابن جني: فإن قيل: فكيفَ يجوزُ أن يجِدَ الله غافلًا؟ قيل: لمّا فعَلَ أفعالَ مَن لا يرتقبُ ولا يخاف صارَ كأَنَّ اللهَ سبحانَه غافل عنه، وعلى هذا وقَعَ النفيُ عن هذا الموضع فقال: ﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَـٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ٧٤] أي: لا تظنّوا الله غافلاً عنكم... فكأنهُ قال: «ولا تطِعْ مَن ظنَّنا غافلين عنه» انتهى.

أغفَلتُه؛ إذا وجدتُه غافِلًا، ﴿فُرُطًا﴾ مُتقدِّمًا للحقِّ والصوابِ نابِذًا لهُ وراءَ ظهرِهِ من قولهم: (فَرَسٌ فُرُطٌ) متقدِّمٌ للخيل.

[﴿وَقُلِ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ ۖ فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ ۚ إِنَّآ أَعْتَدْنَا لِلظَّٰلِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا ۚ وَإِن يَسْتَغِيثُوا۟ يُغَاثُوا۟ بِمَآءٍ كَٱلْمُهْلِ يَشْوِى ٱلْوُجُوهَ ۚ بِئْسَ ٱلشَّرَابُ وَسَآءَتْ مُرْتَفَقًا﴾ ٢٩].

﴿وَقُلِ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ﴾: ﴿ٱلْحَقُّ﴾ خبرُ مبتدأٍ محذوف، والمعنى: جاءَ الحقُّ وزاحَتْ

قولُه: (﴿ٱلْحَقُّ﴾: خبرُ مبتدأٍ محذوف)، أي: هُو الحقُّ، كذا قُدِّرَ في «آل عمران»، والخبرُ هُو العاملُ في الظَّرْفِ. فإن قلتَ: ما دَعاهُ إلى هذا؟ ولمَ لم يجعَلْ ﴿مِن رَّبِّكُمْ﴾ الخبرَ؟ ومعَ ذلك كيفَ قال: جاءَ الحقُّ؛ فإنهُ ليسَ بمقتضى التقدير؟

قلتُ: دَعاهُ مجيءُ قولِه: ﴿وَقُلِ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ﴾ كالفَذْلكةِ لِما ذكَرَ مِن مُفتتحِ السُّورةِ أو جميعِ ما جاءَ به صلَواتُ الله عليه، ثُمّ ترتَّبَ ما بعدَه بالفاءِ عليه، فالضَّميرُ المُقدَّر بمنزلةِ اسمِ الإشارة، ومِن ثَمّ قَدّرَ الواحِديُّ: أي: هذا الحقُّ مِن ربِّكم[1]، قالَ الزجّاجُ: الذي آتيكُمْ به الحقُّ مِن ربِّكم[2]، فيكونُ المعنى: ما جئتُكم به مِن حديثِ الكتابِ القَويمِ المُعرّى عن كلِّ الاعوِجاج، الظاهرِ الإعجازِ، الكاشفِ عن المُغيَّبات، المحتوي على مكارِمِ الأخلاق، المُزيحِ للعِلَلِ والأعذار، المُزيل للرِّيَبِ والشُّبُهات ـ حقٌّ واجبٌ ثابتٌ منَ الربِّ المالكِ الرّحيم، ثُمَّ رتَّبَ عليه وعيدَ مَن كابَرَ عقْلَهُ[3] وعانَدَ ربَّهُ، ودفعَ الحقَّ الصُّراحَ، ووعْدَ مَن أذْعَنَ للحقِّ وآمَنَ وعَمِلَ بمُقتضاهُ بقولِه: ﴿فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ﴾، وعلَّلَ ذلك بقولِه: ﴿إِنَّآ أَعْتَدْنَا لِلظَّٰلِمِينَ نَارًا﴾ إلى آخرِ الآيات. ويؤيِّدُ هذا التأويلَ ما ذكَرَهُ الواحِديُّ: قال: قالَ مجاهدٌ والسُّدِّيُّ: قولُه: ﴿فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ﴾ وَعيدٌ منَ الله وإنذارٌ، وقد بَيَّنَ

---

(١) «الوسيط» للواحديّ (٣: ١٤٦).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٢٨١).

(٣) في (ح) و(ف): «غَفْلَةً»، وهو تصحيف.

العِلَلُ فلم يبقَ إلا اختيارُكم لأنفسِكُم ما شئتُم منَ الأخذِ في طريقِ النَّجاةِ أو في طريقِ الهلاكِ. وجِيءَ بلفظِ الأمرِ والتخيير، لأنه لـمّا مُكِّنَ من اختيارِ أيِّها شاء، فكأنه مُخيَّرٌ مأمورٌ بأن يَتَخيَّرَ ما شاءَ مِنَ النَّجْدَين. شُبِّهَ ما يحيطُ بهم من النَّارِ بالسُّرادِق، وهو الحُجْزَةُ التي تكونُ حولَ الفُسطاط، وبَيتٌ مُسَردَق: ذو سُرادِق، وقيل: هوَ دخانٌ

بعدَهُ ما لكلِّ فريقٍ مِن مؤمنٍ وكافر، فقال: ﴿إِنَّآ أَعۡتَدۡنَا لِلظَّٰلِمِينَ نَارًا﴾ الآيات[1]، فظهَرَ أنّ قولَه: «﴿جَآءَ ٱلۡحَقُّ﴾، وزاحتِ العِلَلُ» تحريرٌ للمعنى وتلخيصٌ لهُ. واللهُ أعلَم.

قولُه: (**وجيءَ بلفظِ الأمر والتخيير؛ لأنهُ لَمّا مُكِّنَ من اختيارِ أيِّها شاءَ فكأنهُ مخيَّرٌ مأمورٌ بأن يتخيَّرَ ما شاءَ منَ النَّجْدَيْن**)، قالَ القاضي: وهُو لا يقتضي استقلالَ العبدِ بفعلِه، فإنه وإن كانَ بمشيئتِه فمشيئتُه ليست بمشيئة[2]. المعنى: لا أُبالي بإيمانِ مَن آمَنَ وكُفرِ مَن كفَر. وقالَ الزجّاجُ: هذا الكلامُ ليسَ بأمرٍ لهم، ما فعَلوهُ منهُ فهُم فيه مُطيعونَ ولكنَّهُ كلامٌ فيه وَعيدٌ وإنذارٌ[3].

قولُه: (**بالسُّرادِقِ، وهُو الحُجزةُ**[4]). **الرّاغبُ**: فارسيٌّ مُعرَّبٌ، وليسَ في كلامِهم اسمٌ مفرَدٌ ثالثُه ألفٌ وبعدَه حرفانِ، قالَ تعالى: ﴿أَحَاطَ بِهِمۡ سُرَادِقُهَا﴾، وقيل: مُسَرْدَقٌ: مجعولٌ على هيئةِ السُّرادِق[5].

---

(١) «الوسيط» للواحديّ (٣: ١٤٦).

(٢) «أنوار التنزيل» (٣: ٤٩٤).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٢٨١). زادَ الزجّاجُ: وقد بيَّنَ بعدَهُ ما لكلِّ فريقٍ مِن مؤمنٍ وكافر.

(٤) في الأصول الخطية: «الحجرة» بالراء، وكذا هو في نصِّ «الكشاف» من (ط)، وكذا في بعض النسخ المطبوعة من «الكشاف»، وأثبتُّ ما يوافق الأصل الخطي من «الكشاف»، وهو الصواب، والمراد: الحاجز الذي يحيط بالخيمة يمنع الوصول إليها، كما في «التحرير والتنوير» (١٥: ٣٠٨).

(٥) «مفردات القرآن»، ص٤٠٦. وإلى القولِ بكونِه فارسيًّا معرَّبًا ذهب الجواليقيّ في «المعرَّب من الكلام الأعجميّ»، ص٢٠٠ وعلّق عليه العلّامة أحمد محمد شاكر بقولِه: «والكلمةُ قرآنية،... ولم يزعم أحدٌ ـ فيما رأيتُ ـ أنّها معرَّبة إلّا الجواليقيّ والرّاغب في «المفردات»، والكلمة عربيّة، قالَ ابنُ دُرَيدٍ في «الجمهرة» (٣: ٣٣٢): «وسَرْدَقَ البيت: جعَلَ لهُ سُرادقًا»، وذكر شاهدًا من بيتِ الأعشى. انتهى كلامُه.

يحيطُ بالكفّارِ قبلَ دخولهمُ النّار، وقيل: حائِطٌ من نارٍ يُطِيفُ بهم، ﴿يُغَاثُواْ بِمَآءٍ كَٱلۡمُهۡلِ﴾ كقولِه:

............فأُعتِبُوا بالصَّيْلَمِ

وفيه تهكُّم. والمُهْلُ: ما أُذِيبَ من جواهِرِ الأرْض. وقيل: دُرْدِيُّ الزَّيْت، ﴿يَشۡوِى ٱلۡوُجُوهَ﴾ إذا قُدِّمَ ليُشرَبَ انشَوى الوجْهُ منْ حرارَته. عنِ النبيِّ ﷺ: «هو كعَكَرِ الزَّيت، فإذا قُرِّبَ إليهِ سقَطَتْ فروةُ وجْهِه»، ﴿بِئۡسَ ٱلشَّرَابُ﴾ ذلك، ﴿وَسَآءَتۡ﴾ النارُ ﴿مُرۡتَفَقًا﴾ مُتَّكَئًا من المِرْفَق، وهذا لمُشاكَلةِ قولِه: ﴿وَحَسُنَتۡ مُرۡتَفَقًا﴾ [الكهف: ٣١]، وإلا

قولُه: (فأُعتِبوا بالصَّيْلمِ) أوّلُه:

غضِبَتْ تميـمٌ أن تُقَتَّلَ عامرٌ يومَ النِّســارِ ....[١]

«النِّسار»[٢] بكَسْرِ النّون: ماءٌ لبني عامِر. و«الصَّيلَمُ»: الدّاهيةُ والأمرُ العظيم. «أُعتِبوا» أي: أُرضوا. جعَلَ الدّاهيةَ لهم مكانَ العِتابِ الذي يَجري بينَ الأحِبّة.

قولُه: (كعَكَرِ الزَّيت)، الحديثُ رواهُ التِّرمذيُّ[٣]، عن أبي سعيد.

النِّهاية: العكَرُ: الدَّنَسُ والدَّرَن.

قولُه: (﴿مُرۡتَفَقًا﴾: مُتَّكئًا، منَ المِرفَق). **الجَوهريّ**: باتَ مُرتفِقًا، أي: متّكئًا على مِرفَقِ يدِه. والمِرْفَقةُ بالكسرة: المِخَدّةُ.

قولُه: (وهذا لمُشاكَلةِ قولِه: ﴿وَحَسُنَتۡ مُرۡتَفَقًا﴾)، أرادَ أنّ الآيةَ الثالثة مقابِلةٌ لهذه، وهِيَ مفصَّلةٌ بذِكْرِ الارتفاقِ، فأوجَبَ بموجِبِ المُشاكَلةِ المُجاوَبةَ بينَ القرينتَيْنِ وإن تأخَّرَ

---

(١) لبِشْرِ بن أبي خازم في ديوانِه، ص١٩١. وقَبْلَه:

ســائِلْ تميًما في الحــروبِ وعامرًا وهل المُجــرَّبُ مِثْلُ مَــنْ لم يَعلَم

(٢) لفظة «النسار» سقطت من (ح) و(ف).

(٣) «سنن الترمذيّ» (٢٥٨١)، وأخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١١٦٧٢)، وأبو يَعْلى (١٣٧٥)، وغيرهم بإسنادٍ ضعيف فيه رِشْدين بن سعد متكلَّمٌ فيه، وأبو السمح درّاج يُضَعَّفُ في روايتِه.

فَلا ارتِفاقَ لأهلِ النارِ ولا اتِّكاء، إلا أنْ يكونَ من قولِه:

إنِّي أرِقْتُ فبِتُّ اللَّيْلَ مُرْتَفِقًا كأَنَّ عَيْنيَّ فيها الصّابُ مَذبُوحُ

[﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا * أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ جَنَّٰتُ عَدْنٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهِمُ ٱلْأَنْهَٰرُ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِّن سُندُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ مُّتَّكِـِٔينَ فِيهَا عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ نِعْمَ ٱلثَّوَابُ وَحَسُنَتْ مُرْتَفَقًا﴾ ٣٠ – ٣١]

﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ خبرُ «إنّ»، و﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ﴾ اعتِراض، ولكَ أنْ تجعلَ ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ﴾ و﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ خبَـرَيْنِ معًا. أو تجعلَ ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ كلامًا مستأنَفًا بيانًا للأجرِ المُبهَم. فإنْ قلت: إذا جعلتَ ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ﴾ خبرًا، فأينَ الضميرُ الراجعُ منهُ إلى المُبتَدأ؟ قلت: ﴿مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾ و﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ ينتظِمُهُما معنى واحد، فقام: ﴿مَنْ أَحْسَنَ﴾ مقامَ الضمير. أو أردت: من أحسنَ عملًا منهُم، فكانَ كقولك: السَّمْنُ مَنوانِ بدرهم. (مِن) الأولى: للابتداء، والثانية: للتبيين، وتنكيرُ

المتبوعُ عن التابع، ولولا المُشاكَلةُ كان إثباتُ ﴿مُرْتَفَقًا﴾ للكُفّارِ على سَبيلِ التَّهكُّمِ كإثباتِ ﴿يُغَاثُواْ﴾ لهم.

قولُه: (إلّا أن يكونَ مِن قولِه): أي: هذا منَ المُشاكَلةِ، إلّا أن يُرادَ معنى قولِ الشاعر، وذلك أنّ ﴿مُرْتَفَقًا﴾ وكأنَّ عينِي إلى آخرِه: حالانِ مُترادِفان. ودَلّتِ الثانيةُ على أنّ الأولى محمولةٌ على غيرِ المتعارَف، جعَلَ بالادِّعاءِ أفرادَ جِنسِ المتّكأِ نوعَيْنِ، على نحوِ قولِه: تحيّةَ بيْنِهم ضَرْبٌ وَجيعُ[1].

فالمعنى إنْ صَحّ: أن تكونَ النارُ متّـكأً، فكأنَّ المتّكأَ ذاك.

قولُه: (إنّي أرِقْتُ): سَهِرتُ، و«الصّابُ»: شجَرةٌ لها لبَنٌ إذا أصابَ العَيْنَ خلَبَها. الجَوهريّ: الصّابُ: عُصارةُ شجرٍ مُرّ.

(١) سبق تخريجه.

﴿أَسَاوِرَ﴾ لإبهامِ أمرِها في الحُسْن. وجَمعَ بينَ السُّندُسِ وهو ما رقَّ مِن الدِّيْباج، وبينَ الإسْتَبرَقِ وهو الغَليظ منه، جمعًا بين النَّوعَين، وخصَّ الاتِّكاء؛ لأنه هيئةُ المُنعَّمِيْنَ والملوكِ على أسِرَّتِهِم.

[﴿وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا رَّجُلَيْنِ جَعَلْنَا لِأَحَدِهِمَا جَنَّتَيْنِ مِنْ أَعْنَٰبٍ وَحَفَفْنَٰهُمَا بِنَخْلٍ وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمَا زَرْعًا * كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا وَلَمْ تَظْلِم مِّنْهُ شَيْـًٔا وَفَجَّرْنَا خِلَٰلَهُمَا نَهَرًا * وَكَانَ لَهُۥ ثَمَرٌ فَقَالَ لِصَٰحِبِهِۦ وَهُوَ يُحَاوِرُهُۥٓ أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾ ٣٢ - ٣٤]

﴿وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا رَّجُلَيْنِ﴾ أي: ومثِّلْ حالَ الكافرينَ والمؤمنين، بحالِ رجلَيْنِ وكانا أخوَينِ في بنيْ إسرائيل: أحدُهما كافرٌ اسمُهُ قَطروس، والآخرُ مؤمِنٌ اسمُه يَهوذا، وقيل: هما المذكورانِ في سورةِ ﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ﴾ في قولِه: ﴿قَالَ قَآئِلٌ مِّنْهُمْ إِنِّى كَانَ لِى قَرِينٌ﴾ [الصافات: ٥١]، ورِثا مِن أبيهِما ثمانيةَ آلافِ دينار، فتَشاطَراها، فاشترى الكافرُ أرضًا بألف، فقالَ المُؤمِن: اللهُمَّ إنَّ أخي اشتَرى أرضًا بألفِ دينار، وأنا أشْتَري منكَ أرضًا في الجنّةِ بألف، فتَصَدَّقَ به. ثُمَّ بنى أخوهُ دارًا بألف، فقال: اللهُمَّ إنِّي أشتري منكَ دارًا في الجنّةِ بألف، فتَصَدَّقَ بِه. ثُمَّ تزوَّجَ أخوهُ امرأةً بألف، فقال: اللهُمَّ إني جعلتُ ألفًا صَداقًا للحُوْر، ثُمَّ اشترى أخوهُ خَدَمًا ومَتاعًا بألف، فقال: اللَّهُمَّ إنِّيْ اشتَرَيتُ منكَ الوِلْدانَ المُخَلَّدِينَ بألف، فتَصَدَّقَ به، ثُمَّ أصابَتْهُ حاجة، فجلسَ لأخيهِ على طريقِهِ فمرَّ به في حَشَمِه، فتعَرَّضَ له، فطَرَدَهُ ووبَّخَهُ على التَّصدُّقِ بمالِه.

قولُه: (﴿أَسَاوِرَ﴾). **الرّاغبُ**: سِوارُ المرأة: مُعرَّبٌ، وأصلُه دِسْتِوارِه، وكيفَ ما كان فقدِ استعمَله العربُ، واشتُقَّ منهُ: سَوَّرْتُ الجارية، قالَ تعالى: ﴿فَلَوْلَآ أُلْقِىَ عَلَيْهِ أَسْوِرَةٌ مِّن ذَهَبٍ﴾ [الزخرف: ٥٣]، وقالَ تعالى: ﴿وَحُلُّوٓاْ أَسَاوِرَ مِن فِضَّةٍ﴾ [الإنسان: ٢١]، واستعمالُ أسْورةٍ في الذّهبِ وتخصيصُها بقولِه: ﴿أُلْقِىَ﴾، واستعمالُها في الفضّةِ وتخصيصُها به بقولِه: «حُلُّوا» فائدةٌ، فلْيُتأمَّلْ(١).

---

(١) «مفردات القرآن»، ص٤٣٣.

وقيل: هُما مَثَلٌ لأخَوَيْنِ مِن بني مخزوم: مُؤمِنٌ وهوَ أبو سَلَمَةَ **عبدُ الله بنُ عبدِ الأشَدّ**، وكان زَوْجَ أمِّ سلمةَ قبلَ رسولِ الله ﷺ. وكافرٌ وهو الأسْوَدُ بنُ عبدِ الأسَد.

﴿جَنَّتَيْنِ مِنْ أَعْنَٰبٍ﴾ بُسْتانَينِ مِن كُروم، ﴿وَحَفَفْنَٰهُمَا بِنَخْلٍ﴾ وجعلنا النَّخْلَ مُحيطًا بالجنّتَين، وهذا مما يُؤثِرُه الدَّهاقِين في كُرومِهم: أن يجعلوها **مُؤزَّرةً بالأشجارِ** المُثمِرَة، يُقال: حَفُّوْه؛ إذا أطافوا به، وحَفّفْتَهُ بهم؛ أي: جعلتُهم حافِّينَ حولَه، وهوَ متعدٍّ إلى مفعولٍ واحد، فتزيدُهُ الباءُ مفعولًا ثانيًا، كقولك: غَشِيَه وغشَّيْتُهُ به، ﴿وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمَا زَرْعًا﴾ جعلناها أرضًا جامِعَةً للأقواتِ والفَواكِه. ووصَفَ العِمارةَ بأنها متواصِلةٌ متشابِكةٌ لم يَتوسَّطْها ما يَقطَعُها ويَفصِلُ بينَها، معَ الشكلِ الحسنِ والترتيبِ الأنيق، ونَعَتَهُما بوفاءِ الثِّمارِ وتمامِ الأكلِ مِن غيرِ نَقْص، ثُمَّ بما هو أصلُ الخيرِ ومادَّتُهُ **من أمرِ الشِّرب**، فجعلَهُ أفضلَ ما يُسقى به، وهو ....

قولُه: (**عبدُ الله بنُ عبد الأشَدِّ**) بالشّينِ المعجَمة. وفي «الجامع»: هُو أبو سلَمَةَ عبدُ الله بنُ عبد الأسَدِ بن هلالٍ المَخْزوميُّ، الأسد، بالسِّين المهمَلة[1]. وفي «الاستيعاب»: هُو زَوْجُ أمِّ سلَمَةَ قبْلَ النبيِّ ﷺ[2].

قولُه: (**مُؤزَّرةً بالأشجار**). **الأساس**: ومنَ المجازِ: الزَّرعُ يُؤازِرُ بعضُه بعضًا؛ إذا تَلاحَقَ والْتَفَّ، وتأزَّرَ النَّبْتُ[3].

قولُه: (**مِن أمرِ الشِّرْبِ**): بيانُ ما هُو أصلُ الخير. الشِّرْبُ: يُروى بكسرِ الشِّين.

الجَوهريّ: شرِبَ الماءَ وغيرَهُ شُرْبًا، وقُرِئَ: ﴿فَشَٰرِبُونَ شُرْبَ ٱلْهِيمِ﴾ [الواقعة: ٥٥] بالوجوهِ الثلاثة. قالَ أبو عُبَيدة: بالفَتْح: المصدَر، وبالضمِّ والكسرِ: اسمانِ. وهاهُنا: اسمٌ[4].

(١) «جامع الأصول» (١٢: ٤٨٦).
(٢) «الاستيعاب» (٣: ٩٣٩).
(٣) وفي (ح): «البيت»، وهو تحريف.
(٤) قوله: «وهاهنا: اسمٌ» سقط من (ف).

السَّيْحُ بالنهرِ الجاري فيها. والأُكُل: الثَّمَر. وقُرئ بضمِّ الكاف، ﴿وَلَمۡ تَظۡلِم﴾ ولم تنقُص. و﴿ءَاتَتۡ﴾ حَمْلٌ على اللفظ؛ لأنَّ ﴿كِلۡتَا﴾ **لفظُه لفظٌ مُفرَد، ولو قيل: آتتا على المعنى: لجاز**، وقُرئ: (وفَجَرْنا) على التخفيف، وقرأ عبدُ الله: (كلُّ الجنَّتَيْنِ آتى أُكُلَه)

وهذا المعنى يَنظُرُ إلى ما قالَ في «البقرة» في قولِه: ﴿جَنَّـٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ﴾ [البقرة: ٢٥]، ولولا أنَّ الماءَ الجاريَ منَ النِّعمةِ العُظمى واللّذّةِ الكبرى، وأنّ الجِنانَ والرِّياضَ، وإن كانتْ أنقى شيءٍ وأحسَنَهُ لا تَروقُ النواظرَ ولا تُبهِجُ الأنفُسَ حتّى يجريَ فيها الماءُ، ثُمّ قولُه: «فجَعلَهُ أفضَلَ ما يُسقى به، وهُو السَّيْحُ بالنَّهر» إشارةٌ إلى فائدةِ تخصيصِ ذِكْرِ النّهَرِ وأنهُ تتْميمٌ للمعنى، وترتيبُه للفائدةِ المطلوبة.

قولُه: (**السَّيْحُ بالنهَرِ الجاري**). **الأساس**: سَاحَ الماءُ على وَجْهِ الأرضِ سَيْحًا، وماءٌ سائح، وأساحَ فُلانٌ نَهرًا: أجراهُ.

قولُه: (**لأنّ ﴿كِلۡتَا﴾ لفظُه لفظٌ مُفرَد**[١]**، ولو قيل: آتتا، على المعنى: لَجازَ**). قالَ الحريريُّ في «دُرّةِ الغوّاص»: يقولونَ: كلا الرَّجُلَينِ خرَجا، وكِلتا المرأتَينِ حضَرتا، والاختيارُ أن يوحَّدَ الخبَرُ فيهما؛ لأنّ كلتا وكلتَيْ: اسمانِ مُفرَدانِ وُضِعا لتأكيدِ الاثنَيْنِ والاثنتَيْنِ، وبهذا نطَقَ التنزيلُ: ﴿كِلۡتَا ٱلۡجَنَّتَيۡنِ ءَاتَتۡ أُكُلَهَا﴾، وعليهِ قولُ الشاعر:

كــلانـــا يُنادي يا نِـــزارُ وبينَنـــا ... قَنًا مِن قَنا الخَطيِّ أو مِن قَنا الهندِ[٢]

حيثُ لم يقُلْ: يُنادِيانِ. وقالَ الآخرُ:

كِلانا غَنيٌّ عــن أخيهِ حياتَهُ ... ونحنُ إذا مِتْنا أشَدُّ تَغانيا[٣]

حيثُ لم يقُل: غنيّانِ، فإنْ وُجِدَ في الأشعارِ تثنيةُ الخبَرِ عن «كلا» و«كِلْتا» فهُو ممّا حُمِلَ

---

(١) في (ط): «لأن ﴿كِلۡتَا﴾ لفظه مفرد»، وفي (ح) و(ف): «لأن ﴿كِلۡتَا﴾ لفظٌ مفرد»، وجمعتُ بينهما موافقةً للفظ «الكشاف».

(٢) للعُدَيل بن الفَرْخِ العِجْليِّ. انظر: «ديوان الحماسة» بشرح المرزوقيّ (١: ٢٢٦).

(٣) للمغيرةِ بن حبْناء التميمي. انظر: «لسان العرب» (غني).

بِرَدِّ الضميرِ على «كُلّ»، ﴿وَكَانَ لَهُۥ ثَمَرٌ﴾ أي: أنواعٌ مِنَ المال، مِن: ثَمَّر مالَه؛ إذا كَثَّره. وعن مُجاهِد: الذهبُ والفضة، أي: كانت له إلى الجنّتَينِ الموصوفتَينِ الأموالُ **الدَّثِرةِ** من الذهبِ والفضّةِ وغيرِهما، وكانَ وافرَ اليَسارِ مِن كل وجه، مُتمكّنًا مِن عِمارة الأرضِ كيفَ شاء، ﴿وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾ يعني: أنصارًا وحَشَمًا. وقيل: أولادًا ذكورًا؛ لأنهم يَنفِرونَ معَهُ دونَ الإناث، ﴿يُحَاوِرُهُۥٓ﴾ يُراجِعُه الكلام، من: **حارَ يحور؛ إذا رَجَع**، وسألتُه فما أحارَ كَلِمة.

على المعنى أو لضَرورةِ[1] الشِّعر[2].

قولُه: (**الدَّثِرةِ**). **الأساس**: وهُو يتدثَّرُ بالمال، ومالُهُ دَثْرٌ، وذهبَ أهلُ الدُّثورِ بالأُجورِ[3].

النِّهاية: الدّثرُ: المالُ الكثيرُ، يقَعُ على الواحِدِ والاثنَيْنِ والجمع.

قولُه: (**مِن: حارَ يَحورُ؛ إذا رَجَع**). **الرّاغبُ**: الحَوَرُ: التَّرَدُّدُ إمّا بالذّاتِ أو بالتفكُّر. وقولُه تعالى: ﴿إِنَّهُۥ ظَنَّ أَن لَّن يَحُورَ﴾ [الانشقاق: ١٤]، أي: لن يُبعَثَ، وحارَ في الغَديرِ: تَرَدَّدَ فيه، وحارَ في أمرِه تحيَّر، ومنهُ المِحْوَر: للعُودِ الذي تجري عليه البكَرةُ لتَرَدُّدِه، وبهذا النّظَر قيل: «سَيْرُ السّواني أبدًا لا ينقطع»[4]، ومحارةُ الأُذُن: لظاهرِهِ المُنقعِر: تشبيهًا بمَحارةِ الماء، لتَرَدُّدِ الهواءِ بالصَّوتِ فيه كتَرَدُّدِ الماءِ في المَحارةِ، والقومُ في مِحوَرٍ، أي: تَرَدُّدٍ إلى نُقصان. وقيل: نعوذُ بالله منَ الحَور بعدَ الكَور[5]، أي: منَ التردُّدِ في الأمرِ بعدَ المُضيِّ فيه، أو مِن نُقصانٍ وتَرَدُّدٍ في الحالِ بعدَ الزِّيادةِ فيها. وقيل: حارَ بعدَ ما كارَ، والمُحاوَرةُ والحِوارُ: المُرادّةُ في الكلام، ومنهُ التّحاوُر، وكلَّمتُه فما رَجعَ إليَّ حِوارًا أو حَويرًا أو محورة، والحُورُ: جمعُ أحوَرَ وحَوْراءَ[6].

---

(١) في (ط): «فهو مما حُمل على ضرورة».

(٢) «دُرّة الغوّاص»، ص١٢٣.

(٣) قولُه: «ذهبَ أهلُ الدُّثورِ بالأجور» هو جزءٌ من حديثٍ أخرجه البخاريّ (٨٤٣)، ومسلم (٥٩٥)، وغيرهما من حديثِ أبي هريرة رضيَ اللهُ عنه، وانظر تمامَ تخريجِه في «مسند الإمام أحمد» (٧٢٤٣).

(٤) السواني جَمْعُ سانية، وهي النّاقةُ يُحمَلُ عليها الماءُ دائمًا فهي أبدًا في السَّيْر، وهو مثَلٌ للعربِ ذكرَهُ الميدانيّ في «مجمع الأمثال» (١: ٣٤٢).

(٥) وهو جزءٌ من حديث السفرِ، أخرجه مسلم (١٣٤٣)، من حديثِ عبد الله بن سَرجِس رضيَ اللهُ عنه.

(٦) «مفردات القرآن»، ص٢٦٢. ومن قوله: «ومحارة الأذن» إلى هنا سقط من (ط).

[﴿وَدَخَلَ جَنَّتَهُۥ وَهُوَ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ قَالَ مَآ أَظُنُّ أَن تَبِيدَ هَٰذِهِۦٓ أَبَدًا ۝ وَمَآ أَظُنُّ ٱلسَّاعَةَ قَآئِمَةً وَلَئِن رُّدِدتُّ إِلَىٰ رَبِّى لَأَجِدَنَّ خَيْرًا مِّنْهَا مُنقَلَبًا﴾ ٣٥-٣٦]

يعني: قطروسَ أخذَ بيدِ أخيهِ المسلم يطوفُ به في الجنّتَينِ ويُريْهِ ما فيهما ويُعَجِّبه منهُما ويفاخِرُه بما ملكَ منَ المالِ دونَه. فإنْ قلت: فلِمَ أفردَ الجنّةَ بعد التَّثنية؟ قلت: **معناهُ: ودخَلَ ما هو جنتُه ما لَه جنةٌ غيرُها**، يعني: أنه لا نَصيبَ لهُ في الجنةِ التي وُعِدَ المؤمنون، فما مَلَكَهُ في الدُّنيا هو جنتُه لا غير، ولم يَقصِد الجنّتَين ولا واحدةً منهُما، ﴿وَهُوَ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ﴾ **وهو مُعْجَبٌ بما أُوتيَ مُفتَخِرٌ بِهِ** كافرٌ لنعمةِ ربّه، مُعَرِّضٌ بذلك

قولُه: (**معناه: ودخَلَ ما هُو جنّتُه**)، أي: ما يقالُ له: إنهُ جَنّتُه. قالَ القاضي: المرادُ ما هُو جنّتُه، وهُو: ما مُتِّعَ به منَ الدُّنيا تنبيهًا على أنهُ لا جَنّةَ لهُ غيرُها ولا حظَّ لهُ في الجَنّةِ التي وُعِدَ المتَّقون[١]، والتعريفُ فيه للعَهْدِ الذِّهنيِّ، و«ما» موصولةٌ منصوبةُ المحَلِّ بـ «دَخَلَ».

قولُه: (**ما لهُ جَنّةٌ غيرُها**). الجُملةُ مؤكِّدةٌ لمعنى الأُولى؛ لأنهُ إذا كانَ جِنسُ جَنّتِه هذا، لا يكونُ له غيرُها. قالَ صاحب «الفرائد»: هناك القَصْدُ إلى أنّ لهُ كذا وكذا، فلا بُدَّ مِن ذِكْرِ الثِّنْتَينِ، وما كانَ بينَهما وما يُضافُ إليهما، وهاهُنا القَصْدُ إلى أنهُ قال وقتَ الدّخولِ ما لا ينبغي لهُ أن يقولَ، فلا افتقارَ إلى ذِكرِ التَّثْنيةِ، بل يُكتفى بما يدُلُّ على جِنسِ ما كانَ لهُ، فالواحدُ والتَّثنيةُ سواءٌ بهذا الاعتبار.

وقالَ القاضي: ويَجوزُ أن يكونَ الجَنّتانِ لاتّصالِ كلِّ واحدةٍ من جَنّتَيْهِ بالأُخرى[٢] كجَنّةٍ واحدة، أو يكونَ الدُّخولُ واحدةً واحدة[٣].

قولُه: (﴿وَهُوَ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ﴾: **وهُو مُعجَبٌ بما أُوتيَ مفتخِرٌ به**). قالَ صاحبُ «الفرائد»: هو ناقصٌ لنفسِه؛ لأنّ مَن كفَرَ النِّعمةَ نقَصَ نفْسَه، باعتبارِ أنّ الكُفرانَ يوجبُ فُقْدانَ

---

(١) «أنوار التنزيل» (٣: ٤٩٦).

(٢) في النسخ الخطية: «من الأخرى»، وصوّبناه من «أنوار التنزيل» للبيضاوي.

(٣) «أنوار التنزيل» (٣: ٤٩٧).

نفسَه لسَخَطِ الله، وهو أفحَشُ الظُّلْم؛ إخبارُه عن نفسِهِ بالشَّكِّ في **بَيْدُودةِ جنّتِه**؛ لطولِ أمَلِه، واستيلاءِ الحرصِ عليه، وتَمادي غفلتِهِ واغترارِهِ بالمُهْلَة، واطِّراحِهِ النَّظرَ في عواقِبِ أمثالِه. وترى أكثَرَ الأغنياءِ منَ المسلمينَ وإنْ لم يُطلِقوا بنَحْوِ هذا ألسنَتَهُم، فإنَّ ألسِنةَ أحوالِهم ناطِقةٌ بِهِ مُنادِيةٌ عليه، ﴿وَلَئِن رُّدِدتُّ إِلَىٰ رَبِّي﴾ **إقسامٌ منهُ** على أنهُ إنْ رُدَّ إلى ربِّه على سبيلِ الفَرَضِ والتقديرِ وكما يزعُمُ صاحِبُهُ لَيَجِدَنَّ في الآخرةِ خيرًا مِن جنتِهِ في الدُّنيا، تَطَمُّعًا وتَمَنِّيًا على الله، وادّعاءً لكرامتِه عليهِ ومكانتِه عندَه، وأنه ما أولاهُ الجنَّتينِ إلا لاسْتِحقاقِه واستِئهالِه، وأنّ معَه هذا الاستِحقاقَ أينما تَوَجَّه، كقولِه: ﴿إِنَّ لِي عِندَهُۥ لَلْحُسْنَىٰ﴾ [فُصِّلَت: ٥٠]، ﴿لَأُوتَيَنَّ مَالًا وَوَلَدًا﴾ [مريم: ٧٧]. ....

النِّعمة، فكأنّ نفسَهُ منقوصةٌ، أو لأنّ الكُفْرانَ مؤدٍّ إلى الهلاك، كقولِه: ﴿وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ﴾ [إبراهيم: ٧].

وقلتُ: مرادُ المصنِّفِ أنّ معنى قولِه تعالى: ﴿ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ﴾ محمولٌ على معنى الظُّلم، وهو وَضْعُ الشيءِ في غيرِ موضعِه، وكان مِن موجِبِ دخولِ جَنَّتِه ونظَرِه أرضًا جامعةً للأقواتِ والفواكِهِ معَ الشَّكلِ الحسَنِ والترتيبِ الأنيقِ، كما وصَفَهُ اللهُ تعالى: أن يتواضعَ للهِ ويَشكُرَهُ على ذلك بما يستطيعُ مِن بذْلِ الجُهْدِ واستفراغِ الطَّوْق، فوَضَعَ مكانَ الشُّكرِ والتّواضُعِ الإعجابَ والافتخارَ والكُفران، فعرَّضَ بذلك نفْسَهُ لسَخَطِ الله وغايةِ الهَوانِ والنَّكالِ، كقولِه تعالى: ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾ [الواقعة: ٨٢]، أي: تَجعَلونَ شُكرَ رِزْقِكُم التكذيبَ، أي: وضَعتُمُ التكذيبَ مَوضعَ الشكر.

قولُه: (**في بَيْدودةِ جَنّتِه**). **الجَوهريّ**: بادَ الشيءُ يَبيدُ بَيْدًا وبُيودًا: هلَكَ.

قولُه: (﴿وَلَئِن رُّدِدتُّ إِلَىٰ رَبِّي﴾: **إقسامٌ منهُ**)، أي: اللامُ مُوطِّئةٌ للقَسَم.

قولُه: (﴿لَأُوتَيَنَّ مَالًا وَوَلَدًا﴾[مريم: ٧٧]): يريدُ أنّ هذا القولَ يُشبِهُ قَوْلَ العاصِ بنِ وائل حينَ تقاضاهُ خَبّابٌ مالًا لهُ عليه، فقال له: لا، حتّى تكفُرَ بمحمّد. قال: لا والله، لا

وقُرئ: (خيرًا منهما) ردًّا على الجنَّتَيْن، ﴿مُنقَلَبًا ﴾ مَرجِعًا وعاقبة. وانتِصابُه على التمييز، أي: مُنقَلَبُ تلكَ خيرٌ من مُنقلَبِ هذه، لأنها فانيةٌ وتلك باقية.

[﴿ قَالَ لَهُۥ صَاحِبُهُۥ وَهُوَ يُحَاوِرُهُۥٓ أَكَفَرْتَ بِٱلَّذِى خَلَقَكَ مِن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ سَوَّىٰكَ رَجُلًا ﴾ ٣٧]

﴿خَلَقَكَ مِن تُرَابٍ ﴾ أي: خَلقَ أصلَك، لأنّ خَلْقَ أَصْلِه سببٌ في خلقِه، فكانَ خلقُه خَلقًا له ﴿سَوَّىٰكَ ﴾ عدلَكَ وكمَّلَكَ إنسانًا ذكرًا بالغًا مبلَغَ الرجال. **جعَلهُ كافرًا بالله** جاحِدًا لأنعُمِه ....

أكفُرُ بمحمّدٍ حيًّا ولا ميّتًا، ولا حينَ تُبعَث. قال: فإنّي إذا مِتُّ بُعِثتُ؟ قلتُ: نعَمْ[١]. قال: فإذا بُعثْتُ جِئني فيكونَ لي ثَمَّ مالٌ وولَدٌ فأُعطيك[٢].

قولُه: (**وقُرِئ: «خيرًا منهُما»**): نافعٌ وابنُ عامر[٣].

قولُه: (**جعَلَهُ كافرًا بالله**)، أي: جعَلَ صاحبَه كافرًا بالله بقولِه: ﴿أَكَفَرْتَ ﴾ لأجْلِ شَكِّهِ في البَعْثِ، حيثُ قال: ﴿ وَمَآ أَظُنُّ ٱلسَّاعَةَ قَآئِمَةً ﴾؛ لأنّ مَنشأَهُ الشَّكُّ في كمالِ قُدرةِ الله وفي كوْنِهِ عالمًا بالحرَكاتِ، كما يلزَمُ مِن تكذيبِ المُرسَلِ الكُفرُ بالمرسِل، وفيه تغليظُ إنكارِ الحَشْر. قالَ القاضي: ولذلكَ رَتَّبَ الإنكارَ على خَلْقِه إيّاهُ منَ التُّرابِ، فإنّ مَن قدرَ على ما خلَقَهُ منهُ قدَرَ أن يُعيدَه منه[٤].

---

(١) قوله: «نعم» سقط من (ح) و(ف).

(٢) أخرجه البخاريّ (٢٠٩١)، ومسلم (٢٧٩٥) وغيرهما من حديثِ خبّاب بن الأرتّ رضيَ اللهُ عنه. ولتمامِ الفائدةِ انظر: «أسباب النزول» للواحديّ، ص٣٤٩.

(٣) وحجّتُها قولُه تعالى قبل ذلك: ﴿جَعَلْنَا لِأَحَدِهِمَا جَنَّتَيْنِ ﴾ [الكهف: ٣٢] فذكر جنّتين، فكذلك ﴿مِّنْهُمَا مُنقَلَبًا ﴾ وقرأ الباقون ﴿مِّنْهَا مُنقَلَبًا ﴾ بغير ميم، وحجّتُهم قولُه تعالى: ﴿وَدَخَلَ جَنَّتَهُۥ وَهُوَ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ ﴾. انتهى من «حُجّة القراءات»، ص٤١٦-٤١٧.

(٤) «أنوار التنزيل» (٣: ٤٩٧).

لشَكِّهِ في البَعْث، كما يكونُ المُكذِّبُ بالرَّسول ﷺ كافرًا.

[﴿ لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي وَلَآ أُشۡرِكُ بِرَبِّيٓ أَحَدٗا ﴾ ٣٨]

﴿ لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي ﴾ أصلُه: (لكنْ أنا)، فحُذِفَت الهمزةُ وأُلقِيَت حركتُها على

وقلتُ: إنّما قرَنَ المصنِّفُ قولَه: «جاحِدًا لأنعُمِه» بقولِه: «كافرًا بالله» ليُؤذِنَ بأنّ قولَه: ﴿أَكَفَرۡتَ بِٱلَّذِي خَلَقَكَ ﴾ رَدٌّ لقولِه: ﴿ وَمَآ أَظُنُّ ٱلسَّاعَةَ قَآئِمَةٗ ﴾، ولدخولِه ظالمًا لنفسِه واضعًا مَوضعَ الشُّكرِ الافتخارَ والإعجابَ كما سبَقَ، فجعَلَ ﴿أَكَفَرۡتَ ﴾ مستعمَلًا في الكُفرِ بالله وكُفْرانِ النِّعمةِ ولكونِهما متَوافقَيْن، كقولِه تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ ﴾ [الأحزاب: ٥٦] أو في القَدْرِ المشتَرك، وهو السَّترُ والتَّغطية، فكما أنّ كافرَ النِّعمةِ يُحاوِلُ في سَترِ ما يوجبُ الإشادةَ والظُّهورَ منَ النِّعَم، كذلك الكافرُ يُزاوِلُ في لَبْسِ الحقِّ بالباطل.

وقولُه: (لشَكِّهِ في البَعْث) يجوزُ أن يكونَ تعليلًا لجعْلِه كافرًا بالله، وأن يكونَ لهُ ولقولِه: «جاحدًا لأنعُمِه»؛ لأنّ في الإعادةِ نعمةً للمؤمنينَ، وأيُّ نعمةٍ ليسَتْ فوقَها نعمة؟

قولُه: (﴿ لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي ﴾ أصلُهُ: «لكنْ أنا»). قالَ صاحبُ «التيسير»[1]: قرَأَ ابنُ عامر ﴿ لَّٰكِنَّا۠ ﴾ بإثباتِ الألِف في الوَصْل، والباقونَ بحَذْفِها، وإثباتُها في الوَقْفِ إجماع.

وقالَ ابنُ جِنّي: قرَأَ أُبَيُّ بن كعْب والحسَن: «لٰكنْ أَنا»، وهِي أصلُ قراءةِ أبي عَمْرٍو وغيرِه: ﴿لكنَّ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي ﴾ فخُفِّفَتْ همزةُ «أنا» بأنْ حُذِفتْ وأُلقِيتْ حرَكتُها على ما قبلَها فصارتْ «لكِننا»، ثُمّ التقَتِ النُّونانِ متحرِّكتَيْنِ فأُسكِنتِ الأولى وأُدغمتْ في الثانية فصارَتْ «لٰكِنَّ» في الإدراج، فإذا وقَفْتَ ألحقْتَ الألفَ لبيانِ الحركة، فقُلتَ: ﴿ لَّٰكِنَّا۠ ﴾ فـ«أنا» على هذا: مرفوعٌ بالابتداءِ، وخبَرُه: الجُملةُ، وهِي مرَكّبةٌ من مبتدأٍ وخبر، فالمبتدأُ: ﴿ٱللَّهُ ﴾، والخبَرُ: ﴿رَبِّي ﴾، والجُملةُ خبر: ﴿هُوَ﴾، و﴿هُوَ﴾ وما بعدَه منَ الجُملة: خبرٌ عن (أنا)، والعائدُ عليه منَ الجُملةِ بعدَه الياءُ في ﴿رَبِّي ﴾، كقولِك: أنا قامَ غُلامي.

---

(١) يعني أبا عمرو الدانيّ في كتابه «التيسير في القراءات السبع»، ص٩٩، ولتمام الفائدةِ انظر: «حُجّة القراءات»، ص٤١٧.

نونِ «لكنْ»، فتلاقَتِ النونانِ فكانَ الإدغام، ونحوُهُ قولُ القائل:

وتَرْمِينَني بالطَّرْفِ أي أنتَ مُذنِبٌ وتَقْلِينَنــــي لــكِــنَّ إيّـاكِ لا أقْلـي

أي: لكن أنا لا أقليك، وهو ضميرُ الشأن، والشَّأنُ اللهُ ربي، والجملةُ خَبرُ «أنا»، والراجعُ منها إليهِ ياءُ الضمير. وقرأ ابنُ عامِرٍ بإثباتِ ألفِ «أنا» في الوَصْلِ والوَقْفِ جميعًا، وحَسَّنَ ذلكَ وقوعُ الألفِ عِوَضًا من حذفِ الهمزة، وغيرُه لا يُثبِتُها إلا في الوَقْف. وعن أبي عمرٍو أنه وقَفَ بالهاء: (لكِنَّه). **وقُرئ: (لكِنْ هوَ اللهُ رَبِّي)**، بسكونِ

فإن قلتَ: فما العائدُ على ﴿هُوَ﴾ منَ الجُملةِ بعدَه التي هِي خبرٌ عنه؟ قلتُ: لا عائدَ على المبتدأِ أبدًا إذا كانَ ضَميرَ الشأنِ والقصّة؛ لأنّ المبتدأَ إنّما احتاجَ إلى العائدِ منَ الخبرِ إذا كانتْ جُملةً؛ لأنّها ليسَتْ هيَ المبتدأ، نحو[1]: زيدٌ قائمٌ أبوهُ؛ لأنّ «زَيدًا» ليسَ بقولِك: «قائمٌ أبوه» في المعنى، فاحتاجَتْ إلى عَودِ ضَميرٍ منها عليه ليَلتَبِسَ ذلك الضَّميرُ بجُملتِه. وأمّا ما نحن بصَدَدِه فهُو الجملةُ نفْسُها[2].

قولُه: (**وترمينَني بالطَّرفِ**) البيت[3]، تَقْليني: أي: تُبغضينَني. قيل: «لكنّ» وجْهُه أن يكونَ أصلُهُ: لكنّهُ إيّاك، على أنّ الضّميرَ للشأنِ، ثُمّ حُذِف. ولو قيل: إنّ الأصلَ: لكنّني إيّاكِ، ثُمّ حُذِفَ اسمُ «لكنّ» وهُو ضميرُ المتكلّم معَ نونِ الوقايةِ لَكانَ وَجْهًا.

قولُه: (**وترمينَني بالطَّرْف**). **الأساس**: ومنَ المجازِ: رَماهُ بعَيْنِه، ورَماهُ بالفاحشة.

قولُه: (**أي: لكنْ أنا لا أَقْليكِ**). يريدُ: أنّ «إيّاكَ» ليسَ منصوبًا بـ«لكنّ»، وهُو ضميرُ مفعولٍ قُدِّمَ على عامِلِه، إمّا للاختصاصِ أو القافية.

قولُه: (**وقُرِئَ: «لكنْ هوَ اللهُ ربّي»**)، قالَ ابنُ جِنّي: هي قراءةُ عيسى الثَّقَفيّ[4]، و«هُو»:

(١) في (ح) و(ف): «يجوز».

(٢) انظر: «المحتسب» (٢: ٢٩-٣٠).

(٣) ذكره البغدادي في «خزانة الأدب» (١: ٢٣٨) من غيرِ عزوٍ لأحد.

(٤) «المحتسب» (٢: ٢٩).

النون وطرحِ أنا. وقرأ أبيُّ بنُ كعب: (لكنَّ أنا) على الأصل. وفي قراءة عبد الله: (لكنَّ أنا لا إلهَ إلا هُوَ ربِّي). فإن قلت: هو استدراكٌ لماذا؟ قلت: لقولِه: ﴿أَكَفَرْتَ﴾ قالَ لأخيه: **أنتَ كافرٌ بالله، لكنِّي مؤمنٌ موحِّد**، كما تقول: زيدٌ غائبٌ، لكنَّ عَمْرًا حاضر.

[﴿وَلَوْلَآ إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَآءَ ٱللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِٱللَّهِ ۚ إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا * فَعَسَىٰ رَبِّىٓ أَن يُؤْتِيَنِ خَيْرًا مِّن جَنَّتِكَ وَيُرْسِلَ عَلَيْهَا حُسْبَانًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فَتُصْبِحَ صَعِيدًا زَلَقًا * أَوْ يُصْبِحَ مَآؤُهَا غَوْرًا فَلَن تَسْتَطِيعَ لَهُۥ طَلَبًا﴾ ٣٩ - ٤١]

﴿مَا شَآءَ ٱللَّهُ﴾ يجوزُ أن تكونَ ﴿مَا﴾ موصولةً مرفوعةَ المحلِّ على أنها خبرُ مبتدأٍ محذوف، تقديرُه: الأمرُ ما شاءَ الله، **أو شرطيةً منصوبةَ الموضعِ** والجزاءُ محذوف، بمعنى: أيُّ شيءٍ شاءَ اللهُ كان. **ونظيرُها** في حذفِ الجواب: ﴿لَوْ﴾ في قوله: ﴿وَلَوْ أَنَّ

ضَميرُ الشّأنِ، والجُملةُ بعدَه: خبرٌ عنه.

قولُه: (**أنتَ كافرٌ بالله، لكنّي مؤمنٌ موَحِّدٌ**)، هذا تلخيصُ الكلامَيْنِ المتَغايِرَينِ لتصحيح إدخالِ «لكنْ» بينَهما، وأمّا اعتبارُ مُفرَداتِ التركيبِ فمُفَوَّضٌ إلى الذِّهن، فقولُه: ﴿أَكَفَرْتَ بِٱلَّذِى خَلَقَكَ مِن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ سَوَّىٰكَ رَجُلًا﴾ مقابِلٌ لقولِه: ﴿هُوَ ٱللَّهُ رَبِّى﴾، وقولُه: ﴿أَكَفَرْتَ﴾ مقابِلٌ لقولِه: ﴿وَلَآ أُشْرِكُ بِرَبِّىٓ أَحَدًا﴾ دَلَّ هذا على التوحيدِ الصِّرْفِ والإخلاصِ التامّ.

قولُه: (**أو شَرْطيةً منصوبةَ الموضِع**). قالَ أبو البقاء: هِيَ شَرْطيّةٌ في موضع نصبٍ بـ﴿شَآءَ﴾، والجوابُ محذوفٌ، أي: ما شاءَ اللهُ كان[1].

قولُه: (**ونَظيرُها**)، أي: نَظيرُ «ما» الشَّرطيّةِ في حَذْفِ الجواب: لفْظةُ «لو» في تلكَ الآية، فـ«نَظيرُها»: مبتدأٌ، والخبَرُ: «لو».

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٤٨).

﴿قُرۡءَانٗا سُيِّرَتۡ بِهِ ٱلۡجِبَالُ﴾ [الرعد: ٣١]، والمعنى: هَلَّا قلتَ عندَ دُخولها والنظرِ إلى ما رزقكَ اللهُ منها: الأمرُ ما شاءَ الله، اعترافًا بأنها وكلَّ خيرٍ فيها إنَّما حصلَ بمشيئةِ الله وفضلِه، وأنَّ أمرَها بيده؛ إن شاءَ تركَها عامرةً وإن شاءَ خرَّبها، وقلت: ﴿لَا قُوَّةَ إِلَّا بِٱللَّهِ﴾ إقرارًا بأنَّ ما قَوِيْتَ بِهِ على عِمارتِها وتدبيرِ أمرِها إنَّما هو بمعونَتِهِ وتأييدِه، إذْ لا يقوى أحدٌ في بدنه ولا في مِلْك يدِهِ إلا بالله تعالى. وعنْ عروةَ بنِ الزُّبَيْرِ أنه كان يثْلُمُ حائطَه أيامَ الرُّطَب، فيَدْخُلُ من شاء، وكان إذا دخلَهُ ردَّدَ هذهِ الآيةَ حتى يخرُج. مَن قرأ ﴿أَقَلَّ﴾ بالنصبِ فقدْ جَعَلَ ﴿أَنَا۠﴾ فَصْلًا، ومن رَفَعَ جعلَهُ مبتدأً و«أقلُّ» خبرَه، والجملةَ مفعولًا ثانيًا لـ﴿تَرَنِ﴾. وفي قولِه: ﴿وَوَلَدٗا﴾ نُصْرةٌ لمن فَسَّرَ النَّفَرَ بالأولادِ في قوله: ﴿وَأَعَزُّ نَفَرٗا﴾ [الكهف: ٣٤]، والمعنى: إن ترني أفقرَ منكَ فأنا أتوقَّعُ مِن صُنْع الله أن يَقلِبَ ما بي وما بكَ من الفَقْرِ والغنى، فيرزقَني لإيماني جنَّةً خيرًا من جَنَّتِك، ويسلُبَكَ لكفرِكَ نعمتَه ويخرِّبَ بستانَك. **والحُسْبان: مصدرٌ كالغُفرانِ والبُطلان، بمعنى الحساب**، أي: مقدارًا قدَّرَه اللهُ وحَسَبَه، وهو الحَكَمُ بتخريبِها. وقال الزَّجّاج: عذابُ حُسبان، وذلك الحُسبانُ حسابُ ما كَسَبَت يداك. وقيل: حُسْبانًا مرامي، الواحدة: حُسبانة؛ وهي الصواعق، ﴿صَعِيدٗا زَلَقًا﴾ أرضًا بيضاءَ **يُزلَقُ عليها لَملاسَتِها**، ﴿زَلَقًا﴾ و﴿غَوۡرٗا﴾ كلاهُما وصْفٌ بالمصدر.

قولُه: (**والحُسْبانُ مصدَرٌ، كالغُفْرانِ والبُطْلان**[1]**، بمعنى الحساب**). قالَ صاحبُ «الفرائد»: هُو مصدرٌ بمعنى اسم المفعول، أي: شيئًا ممّا يُعَدُّ، أي: يَدخُلُ في الحسابِ ويُعتَدُّ به، مِن أنواعِ العذابِ المُرَتَّبةِ على الأمر[2] المتوقَّع أن يقعَ بسببِ الكُفْر.

الرّاغب: ﴿حُسۡبَانٗا﴾: نارًا وعَذابًا، وإنّما هُو في الحقيقة: ما يُحاسَبُ عليه، فيُجازى بحسَبِه[3].

قولُه: (**يُزلَقُ عليها لملاسَتِها**). **الرّاغب**: الزَّلَقُ والزَّلَلُ متقارِبانِ. قالَ تعالى:

---

(١) في (ح): والوزان.

(٢) سقط لفظ «الأمر» من (ف)، وفي (ط): «الكفر».

(٣) «مفردات القرآن»، ص٢٣٢.

[﴿وَأُحِيطَ بِثَمَرِهِۦ فَأَصْبَحَ يُقَلِّبُ كَفَّيْهِ عَلَىٰ مَآ أَنفَقَ فِيهَا وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا وَيَقُولُ يَٰلَيْتَنِى لَمْ أُشْرِكْ بِرَبِّىٓ أَحَدًا ۝ وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ فِئَةٌ يَنصُرُونَهُۥ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَمَا كَانَ مُنتَصِرًا﴾ ٤٢-٤٣]

﴿وَأُحِيطَ﴾ بهِ عبارةٌ عن إهلاكِه، وأصلُه من: أحاطَ بهِ العَدُوّ؛ لأنه إذا أحاطَ به فقد مَلَكَهُ واستولى عليه، ثمَّ استُعمِلَ في كلِّ إهلاك، ومنه قولُه تعالى: ﴿إِلَّآ أَن يُحَاطَ بِكُمْ﴾ ومثلُه قولُهم: أتى عليه؛ إذا أهلَكَه، من: أتى عليهِم العدوّ؛ إذا جاءَهُم مُستَعليًا عليهم. وتقليبُ الكَفَّيْن: كنايةٌ عن الندمِ والتحسُّر؛ لأنّ النادمَ يُقلِّبُ كفَّيْهِ **ظهرًا البطْن**، كما كَنَّى عن ذلكَ بِعَضِّ الكفِّ والسُّقوطِ في اليَد، ولأنه في معنى الندم عُدِّي تعديتَه بـ«على»، كأنهُ قيل: فأصبحَ يَندَمُ ﴿عَلَىٰ مَآ أَنفَقَ فِيهَا﴾ أي: أنفقَ في عِمارتها ﴿وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ

﴿فَتُصْبِحَ صَعِيدًا زَلَقًا﴾ أي: دحْضًا لا نباتَ[1] فيه، كقولِه تعالى: ﴿فَتَرَكَهُۥ صَلْدًا﴾ [البقرة: ٢٦٤]، يقالُ: زلَقَهُ وأزْلَقَهُ فزَلَق، قالَ تعالى: ﴿وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَيُزْلِقُونَكَ﴾ [القلم: ٥١]، وذلك كقولِ الشاعر:

نَظَرًا يُزيلُ مواطئَ الأقدام[2]

قالَ يونُس: لم يُسمَع الزَّلَقُ والإزلاقُ إلّا في القُرآن، ورُوِيَ أنّ أُبَيَّ بنَ كعبٍ قرأَ: (وأزْلَقْنا ثَمَّ الآخَرِينَ) [الشعراء: ٦٤]، أي: أهلَكْنا[3].

قولُه: (**ظَهْرًا لبطْنٍ**). **الأساس**: قَلَّبتُ الأمرَ ظَهْرًا لبطْن، قالَ عمرُ بنُ أبي ربيعة:

وضرَبْنا الحديثَ ظَهْرًا لِبَطْنٍ وأتَيْنا مِن أمرِنا ما اشتَهَيْنا[4]

نصَبَ «ظَهْرًا لبطْنٍ» على أنهُ مفعولٌ مطلَق، أي: يُقلِّبُ كفَّيْه تقليبًا.

---

(١) في (ط): «لاثبات».

(٢) ذكره ابن منظور في «اللسان» (دحض) و(زلَق) من غيرِ عزْوٍ لأحد.

(٣) وهي قراءةٌ شاذّةٌ، وقرأ بها ابن عبّاسٍ أيضًا. انظر: «مختصر في شواذّ القرآن» لابن خالَوْيه، ص١٠٧ و«الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي (١٣: ١٠٦).

(٤) «ديوان عمر بن أبي ربيعة»، ص٣٠٥.

عُرُوشِهَا﴾ يعني: أنَّ كرومَها المُعرَّشةَ سَقَطَت عروشُها على الأرض، وسقَطَت فوقَها الكُروم. قيل: أرسَلَ اللهُ عليها نارًا فأكَلَتْها، ﴿يَلَيْتَنِي﴾ تَذَكَّر موعظةَ أخيه فعلمَ أنه أُتيَ من جهةِ شِرْكه وطغيانِه، فتمنَّى لو لمْ يَكُن مُشرِكًا حتى لا يُهلِكَ اللهُ بستانَه، ويجوزُ أن يكونَ توبةً منَ الشِّرْك، وندمًا على ما كانَ منه، ودخولًا في الإيمان، وقُرِئ: ﴿وَلَمْ تَكُن﴾ بالياء والتاء، وحُمِلَ ﴿يَنصُرُونَهُۥ﴾ على المعنى دون اللفظ، كقولِه: ﴿فِئَةٌ تُقَٰتِلُ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَأُخْرَىٰ كَافِرَةٌ يَرَوْنَهُم﴾ [آل عمران: ١٣]. فإن قلت: ما معنى قولِه: ﴿يَنصُرُونَهُۥ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾؟ قلت: معناه: يَقدِرونَ على نُصْرتِه من دونِ الله، أي:

قولُه: (وقُرِئ: ﴿وَلَمْ تَكُن﴾ بالياءِ والتاء)، حمزةُ والكِسائيُّ: بالياءِ التَّحتانيِّ، والباقونَ: بالتاء(١).

قولُه: (وحُمِلَ ﴿يَنصُرُونَهُۥ﴾ على المعنى)؛ لأنَّ الفئةَ ناسٌ وجماعة، ولو كان ﴿تَنصُرُونَهُ﴾(٢) بالتاءِ الفَوْقانيّةِ لَكانَ حَمْلًا على اللّفظِ، والاستشهادُ بقولِه: ﴿فِئَةٌ تُقَٰتِلُ﴾ [آل عمران: ١٣] بالتاءِ الفَوْقانيّة، لأجْلِ الحَمْلِ على اللّفظِ.

قولُه: (معناهُ: يَقدِرونَ على نُصرتِه)، قالَ صاحبُ «الفرائد»: وَضْعُ «يَنصُرونَ» موضعَ «يَقدِرون»: وَضعُ الملزومِ موضعَ اللازم، وهُو مِن بابِ المجاز، وتَرْكُ الحقيقةِ إلى المجازِ لا يجوزُ إلّا بقَرينة، وهِي هاهُنا: ﴿مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾؛ لأنَّ حاصِلَ ﴿مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾: إلّا الله، فكأنهُ قيل: لا يَنصُرُه أحَدٌ إلّا اللهُ، وهُو كقولِك: لم يَنصُرني أحدٌ مِن دونِ زَيْد، يُفهَمُ منهُ أنّ زيدًا يَنصرُكَ، ولمّا لم يَنصُرْهُ اللهُ عُلِمَ أنّ المرادَ منَ النُّصرةِ القُدرةُ عليه.

وقلتُ: نَظيرُه قولُه تعالى: ﴿إِنَّا كُنَّا فَٰعِلِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٤] أي: قادِرين، وقولُه: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ﴾ [النحل: ٩٨]، أي: إذا أردتَ القراءةَ فاستَعذْ؛ لأنّ الفعلَ يوجَدُ بقُدرةِ الفاعلِ تارَةً وأُخرى بإرادتِه، فهُو مِن إطلاقِ المسبَّبِ على السبَب.

---

(١) وحجَّتُها قولُه تعالى: ﴿يَنصُرُونَهُۥ﴾ ولم يقُلْ «تَنصُرُه» فكانَ تذكيرُ ما تقدَّمَ مِن فِعلِهم أوْلى ليأتَلِفَ الفِعلانِ على لفظٍ واحد. انظر: «حجّة القراءات»، ص٤١٨.

(٢) في النسخ الخطية: «تنصره».

هوَ وحدَه القادرُ على نصرَتِهِ لا يقدرُ أحدٌ غيرُه أن يَنصُرَه إلّا أنه لم يَنصُرْهُ لصارف؛ **وهو استيجابُه أن يُخذَل**، ﴿وَمَا كَانَ مُنتَصِرًا﴾ وما كانَ ممتنِعًا بقوّتِه عن انتقام الله.

[﴿هُنَالِكَ ٱلْوَلَٰيَةُ لِلَّهِ ٱلْحَقِّ هُوَ خَيْرٌ ثَوَابًا وَخَيْرٌ عُقْبًا﴾ ٤٤]

﴿ٱلْوَلَٰيَةُ﴾ بالفَتْح: النصرةُ والتولّي، وبالكَسْر: السُّلطانُ والمُلْك، **وقد قُرِئ بهما**. والمعنى هنالك، أي: في ذلكَ المقامِ وتلكَ الحالِ النصرةُ لله وحدَه، لا يملكُها غيرُه، ولا يستطيعُها أحدٌ سواه، تقريرًا لقوله: ﴿وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ فِئَةٌ يَنصُرُونَهُۥ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [الكهف: ٤٣].

أو: هنالك السلطانُ والملكُ لله لا يُغلَبُ ولا يمتَنِعُ منه، أو في مثلِ تلكَ الحالِ الشديدةِ يتولى الله ويُؤمِنُ به كلُّ مُضطرّ، **يعني: أنّ قولَه**: ﴿يَٰلَيْتَنِي لَمْ أُشْرِكْ بِرَبِّىٓ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٢]، **كلمةٌ أُلجِئَ إليها فقالَها** جَزَعًا ممّا دَهاهُ من شُؤْمِ كُفرِه، ولولا ذلكَ

قولُه: (**وهُو استيجابُه أن يُخذَلَ**)، معناهُ: أنهُ تَعالى أوجَبَ على نفْسِه خِذْلانَهُ بناءً على مذهبِه، اللهُمَّ إلّا أنْ يقالَ: الإيجابُ بمعنى الوَعْد، وفيه دَليلٌ أنّ قولَه: ﴿يَٰلَيْتَنِي لَمْ أُشْرِكْ بِرَبِّىٓ أَحَدًا﴾ لم يَصدُرْ عنهُ توبةً وندَمًا. نعَمْ، يجوزُ أن يقالَ: إنّ تلكَ التوبةَ كانت عندَ مشاهَدةِ البأس.

قولُه: (**وقد قُرِئَ بِهما**)، بالكسرةِ: حمزةُ والكِسائيُّ، والباقونَ: بالفَتْح(١).

قولُه: (**يعني: أنّ قولَه: ﴿يَٰلَيْتَنِي﴾ كلمة أُلجِئَ إليها، فقالَها**)، تلخيصٌ لِما حَصَلَ مِن تفسيرِه لقولِه: ﴿وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ فِئَةٌ يَنصُرُونَهُۥ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَمَا كَانَ مُنتَصِرًا﴾، وجَعَلَ قولَه: ﴿هُنَالِكَ ٱلْوَلَٰيَةُ لِلَّهِ ٱلْحَقِّ﴾ تقريرًا لهُ، بعدَ سَبْقِ ذِكْرِ قولِه تعالى: ﴿يَٰلَيْتَنِي لَمْ أُشْرِكْ بِرَبِّىٓ أَحَدًا﴾ يعني: لمّا رأى ألّا ناصرَ هناكَ إلّا اللهُ، وهُو قد خذَلَهُ، قالَها جزَعًا ممّا دَهاهُ، وهذا مُؤْذِنٌ بأنَّ قولَه: ﴿وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ فِئَةٌ يَنصُرُونَهُۥ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ إلى قولِه: ﴿هُنَالِكَ ٱلْوَلَٰيَةُ﴾ إمّا حالٌ مِن فاعلِ يقولُ، أو:

---

(١) لتمامِ الفائدة انظر: «حجّة القراءات»، ص٤١٨.

لم يَقُلْها، ويجوزُ أن يكونَ المعنى: هنالكَ الوَلايةُ لله يَنصُرُ فيها أولياءَه المُؤمنينَ على

عطفٌ على يقول، وإيذانٌ بحصولِ مضمونِ الجُمْلَتَيْنِ، وبَعْثٌ للسّامِعِ على التفكُّرِ واستنباطِ الرُّتَبِ بينَهما.

ويجوزُ أن يتعلَّقَ قولُه: «يعني» بالوَجْهِ الأخيرِ، والظاهرُ أنهُ متَعلِّقٌ بالوجوهِ الثلاثةِ المَبْنيّةِ على معنى الولايةِ منَ النُّصرةِ والتولّي والسُّلطانِ والمُلكِ على سَبيلِ اللّفِّ والنَّشْرِ، فلمّا فرَغَ مِن ذلكَ أتى بما يجمَعُها منَ المعنى، يعني: إنّما قالَ ذلكَ الخاسِرُ النادمُ: ﴿يَٰلَيۡتَنِي لَمۡ أُشۡرِكۡ بِرَبِّيٓ أَحَدٗا﴾ لمّا رأى ألّا ناصرَ أو لا مُتولّي أو لا مانعَ لهُ هنالك.

الرّاغبُ: الوَلْيُ: كوْنُ الشيءِ بجَنْبِ الآخَرِ، ويُعتَبرُ ذلك تارةً بالمكانِ، فيقال لهُ: الوِلايةُ، وتارَةً بالنُّصرةِ، فيقالُ لهُ: الولاء والمُوالاةُ، لكنّ الولاءَ على ضَرْبَيْنِ: ضَرْبٌ باعتبارِ نسبةِ الأعلى إلى الأسفَلِ، وضَرْبٌ باعتبارِ نسبةِ الأسفَلِ إلى الأعلى، ولهذا يُقالُ للخادمِ والمخدوم: مَوْلًى ووَلِيّ؛ لأنّ كلَّ واحدٍ منهُما يوالي[(١)] الآخَرَ؛ الخادمُ بالطاعةِ والنَّصيحة، والمخدومُ بالإشفاقِ والكفاية.

وقالَ أهلُ اللُّغة: المَوْلى: المالكُ والمملوكُ، والمُعتِقُ والمُعتَق، والناصرُ والمنصورُ، وابنُ العمِّ، والحَليفُ والجارُ والقَيِّم، فاعتَبَروا في كلِّ ذلك المُتضايفَيْنِ؛ لكوْنِ كلِّ واحدٍ منهُما مُواليًا للآخَرِ[(٢)] بوَجْه[(٣)].

قولُه: (ويجوزُ أن يكونَ المعنى) هذا معنى آخَرُ متفرِّعٌ على معنى الوِلايةِ إذا كانت بمعنى النُّصرةِ، مِن قولِك: انتصَرَ منهُ: إذا انتقَمَ منهُ، ويؤيِّدُ هذا الوَجْهَ قولُهُ تعالى: ﴿هُوَ خَيۡرٞ ثَوَابٗا وَخَيۡرٌ عُقۡبٗا﴾ [الكهف: ٤٤]، وذلكَ أنّ صاحبَهُ لمّا افتخَرَ وتعزَّزَ عليه بالمالِ والبَنين وكفَرَ بالله وبالبَعث، وأجابَه بما أجابَ، ثُمّ ختَم بقولِه: ﴿فَعَسَىٰ رَبِّيٓ أَن يُؤۡتِيَنِ خَيۡرٗا مِّن جَنَّتِكَ وَيُرۡسِلَ عَلَيۡهَا حُسۡبَانٗا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ - صدَّقَ اللهُ قولَه بأنْ أحاطَ بثَمَرِه وتركَهُ مخذولًا

---

(١) في (ف): «مُوالي»، وهو وجه.

(٢) في (ف): «يُوالي الآخر».

(٣) «تفسير الراغب» (١: ٥٣٢)، وانظر: «مفردات القرآن»، ص٨٨٥.

الكَفَرةِ ويَنتَقِمُ لهم، ويشفي صُدورَهم من أعدائهم، يعني: أنه نَصَرَ فيما فَعَلَ بالكافرِ أخاه المؤمن، وصَدَّقَ قولَه: ﴿فَعَسَىٰ رَبِّىٓ أَن يُؤْتِيَنِ خَيْرًا مِّن جَنَّتِكَ وَيُرْسِلَ عَلَيْهَا حُسْبَانًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [الكهف: ٤٠]، ويعضُدُه قولُه: ﴿هُوَ خَيْرٌ ثَوَابًا وَخَيْرٌ عُقْبًا﴾ أي: لأوليائِه، وقيل: ﴿هُنَالِكَ﴾ إشارةٌ إلى الآخرة، أي في تلكَ الدارِ الوَلايةُ لله، كقوله: ﴿لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ﴾ [غافر: ١٦]، **وقُرئ: ﴿ٱلْحَقِّ﴾ بالرفع والجرِّ** صفةً للوَلاية ولله. وقَرأ عمرُو بنُ عُبَيْدٍ بالنصبِ على التأكيد، كقولك: هذا عبدُ الله الحقَّ لا الباطل، وهي قراءةٌ حَسَنةٌ فصيحة، **وكانَ عمرُو بن عُبَيْدٍ من أفصَحِ الناسِ وأنصَحِهم**، .....

مقهورًا، وشَفى صدرَه. والتشَفّي مِن أعداءِ الدِّين خيرٌ منَ الخَيْراتِ، ومَوهِبةٌ منَ المَواهِب، فيكونُ موقعُ ﴿هُنَالِكَ ٱلْوَلَٰيَةُ لِلَّهِ﴾ ممّا سبَق، موقعَ قولِه: ﴿وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ من قوله: ﴿فَقُطِعَ دَابِرُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾ فهما كالتذييلين؛ لأن معناهما يلتقيان في التشفي عن أعداء الدين، ولذلك قال هناك: «هو إيذان بوجوب الجهر عند إهلاك الظلمة، وأنه من أجَلِّ النعم وأجزل القسم»، وقال هنا: «﴿هُنَالِكَ ٱلْوَلَٰيَةُ لِلَّهِ﴾ ينصر فيها أولياءه المؤمنين على الكفرة، وينتقم لهم، ويشفي صدورهم». [قوله]: (**وقرئ: ﴿ٱلْحَقِّ﴾ بالرفع والجر**) أبو عمرو والكسائي: بالرفع، والباقون: بالجر.

قوله: (**وكان عمرُو بنُ عُبيد من أفصح الناسِ وأنصحهم**). **الانتصاف**: وقد تقدم الإنكار عليه أن القراءة موكولة إلى رأي الفصحاء، ولا يجوز لأحدٍ أن يقرأ إلا بما سمعه، ورُوي مُفصَّلًا عن النبي مخبرًا عن إنزاله من السماء، فلا وجه لفصاحة الفصيح، ولكن الزمخشري لا يفوت الثناء على رأس البدعة ومعدن الفتنة عمرو بن عبيد، فإنه من كبار المعتزلة(١).

ذكر الإمام مسلم بن الحجاج في «صحيحه» أن سليمان بن أبي مطيع كان يقول: بلغ أيوب أني آتي عمرو بن عبيد، فأقبل(٢) عليَّ يومًا فقال: أرأيتَ رجُلاً لا تَأمَنُه على دينِه،

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٧٢٥).

(٢) من قوله: «﴿وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ من قوله: ﴿فَقُطِعَ دَابِرُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾ فهما كالتذييلين» إلى هنا سقط من (ح) و(ف).

وقُرئ: ﴿عُقْبًا﴾ بضَمِّ القافِ وسكونِها، و(عُقبى) على: فُعْلى، وكلُّها بمعنى: العاقِبة.

[﴿ وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا كَمَآءٍ أَنزَلْنَٰهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَٱخْتَلَطَ بِهِۦ نَبَاتُ ٱلْأَرْضِ فَأَصْبَحَ هَشِيمًا تَذْرُوهُ ٱلرِّيَٰحُ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ مُّقْتَدِرًا ﴾ ٤٥]

﴿فَٱخْتَلَطَ بِهِۦ نَبَاتُ ٱلْأَرْضِ﴾ فالتفَّ بسببِهِ وتكاثَفَ حتى خالَطَ بعضُه بعضًا، وقيل: ....

كيفَ تأمَنُه على الحديث[1]؟ قالَ الشيخُ محُيي الدِّين في «شرحِه»[2]: أمّا عمْرُو بنُ عُبَيْدٍ فهُو القَدَريُّ المُعتزِليُّ الذي كانَ صاحبَ الحسَنِ البَصريّ، قالَ مسلمٌ أيضًا: كان عمْرُو بنُ عُبَيد يَكذِبُ في الحديث. قال: قيلَ لأيّوبَ: إنّ عمْرَو بنَ عُبَيدٍ رَوى عنِ الحسَن، قال: لا يُجلَدُ السَّكرانُ من النَّبيذ، فقال: كذَبَ، أنا سَمِعتُ الحسَنَ يقولُ: يُجلَدُ السَّكْرانُ منَ النَّبيذِ.

قولُه: (وقُرِئَ: ﴿عُقْبًا﴾، بضَمِّ القاف)، عاصمٌ وحمزةُ: بالإسكان، والباقونَ: بالضمِّ[3]. الرّاغب: العَقِبُ: مؤخَّرُ الرِّجْلِ. وقيل: عَقْبٌ وجَمْعُه أعقابٌ، واستُعيرَ العَقْبُ للوَلَدِ ولَوَلدِ الولَد، ورَجعَ على عَقِبِه: إذا انثَنى راجِعًا، وانقلَبَ على عَقِبِه، نحوُ رجَعَ على حافِرتِه ونحوُ: ﴿فَٱرْتَدَّا عَلَىٰٓ ءَاثَارِهِمَا﴾ [الكهف: ٦٤]، وعقَبَهُ: إذا تَلاهُ، نحوُ: دبَرَهُ وقَفاهُ. والعُقْبُ والعُقْبى يختَصّانِ بالثّوابِ، نحو: ﴿هُوَ خَيْرٌ ثَوَابًا وَخَيْرٌ عُقْبًا﴾، وقالَ تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ عُقْبَى ٱلدَّارِ﴾ [الرّعد: ٢٢]، ﴿فَنِعْمَ عُقْبَى ٱلدَّارِ﴾ [الرّعد: ٢٤]، والعاقبةُ إطلاقُها يختَصُّ بالثّوابِ، نحوَ: ﴿وَٱلْعَٰقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾، وبالإضافةِ قد يُستعمَلُ في العقوبة، كقولِه تعالى: ﴿فَكَانَ عَٰقِبَتَهُمَآ أَنَّهُمَا فِى ٱلنَّارِ﴾ [الحشر: ٨٣] فيَصِحُّ أن يكونَ ذلك استعارةً مِن ضِدِّه، كقولِه تعالى: ﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [آل عمران: ٢١]، والعقوبةُ والعقابُ والمُعاقَبَةُ يَختَصُّ بالعذاب[4].

(١) «صحيح مسلم» (١: ٢٣) في المقدمة.

(٢) يعني «شرح النووي على صحيح مسلم» (١: ١٠٩).

(٣) وهما لغتانِ بمعنى العاقبة. انظر: «حجّة القراءات»، ص٤١٩.

(٤) «مفردات القرآن»، ص٥٧٥.

نَجَعَ في النباتِ الماءُ فاختلَطَ بهِ حتى رَوِيَ **ورفَّ رفيفًا**، وكان حقُّ اللفظِ على هذا التفسير: فاختَلَطَ بنباتِ الأرْض، **ووجهُ صحَّتِه أنَّ كلَّ مختلِطَيْنِ موصوفٌ كلُّ واحدٍ منهُما بصفةِ صاحِبه**. والهَشيم: ما تَهَشَّمَ وتحطَّم، الواحدةُ هشيمة. ....

قولُه: (**نجَعَ في النّبات**). **الأساس**: نجعَ فيه الدّواءُ: نفَعَهُ، وماءٌ نَجوعٌ: نَميرٌ.

قولُه: (**ورَفَّ رَفيفًا**). **الأساس**: رَفَّ النَّباتُ يَرِفُّ، ولهُ وَريفٌ ورَفيفٌ؛ وهُو أن يهتَزَّ نَضارةً وتَلألؤًا.

قولُه: (**ووَجْهُ صحَّتِه أنَّ كلَّ مُختلطَيْنِ موصوفٌ كلُّ واحدٍ منهُما بصفةِ صاحبِه**)، قال صاحبُ «الفرائد»: حقُّ اللّفظِ كما ذكَرَهُ اللهُ تعالى؛ لأنّ النباتَ هُو المختلِطُ؛ لأنّ الفعلَ مِن جهتِه؛ إذْ هُو الجاذبُ للماء، ولا فِعْلَ مِن جهةِ الماءِ يُعرَفُ بالتأمُّلِ، فيُقالُ: إنّ المصنِّفُ في صدَدِ تأويلِ قولِ القائل: نجعَ في النّباتِ الماءُ، بدليلِ قولِه: هذا على التفسير، وللماءِ أيضًا فعْلٌ لِسَريانِه في النّامي للَطافتِه، ولا نُسَلِّمُ أنَّ نفْسَ الجَذْبِ الاختلاطُ؛ لأنَّ الاختلاطَ منَ الجانِبَيْن.

فإنْ قلتَ: الماءُ النازِلُ منَ السّماءِ إنّما يَخلِطُ الأرضَ وأصلَ النّبات، لا النَّبات، لأنهُ يُنبِتُ به جزءًا منه[1]. قلتُ: للماءِ معَ النّامي أطوارٌ: ففي الطَّوْرِ الأوّلِ تختلطُ به الأرضُ وأصلُ النّبات، ثُمّ يَختلِطُ بالنَّباتِ فيُصبحُ مُخضَرًّا رَفيفًا، كما أشارَ إليه المصنِّفُ، ثُمّ يخرُجُ منهُ الحَبُّ، كما قالَ تعالى امْتِنانًا: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ نَبَاتَ كُلِّ شَىْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا نُّخْرِجُ مِنْهُ حَبًّا مُّتَرَاكِبًا﴾ [الأنعام: ٩٩] الآية، والذي لهُ سَوْقُ الكلام، هُو الطَّور الثاني؛ لأنَّ القَصْدَ تشبيهُ حياةِ الدُّنيا في حُسْنِها وبهجَتِها في بَدْءِ الأمرِ باخضِرارِ النّباتِ وغضارتِه وأخْذِ الأرضِ زُخرُفَها وزينتَها، ثُم استئصالِها في العاقبة، فلا يَدخُلُ في الكلامِ الطَّوْرُ الأوّلُ ولا الثالثُ، والتشبيهُ مُختصَرٌ ممّا في سورة يونُسَ: ﴿إِنَّمَا مَثَلُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [يونس: ٢٤] إلى آخرِ الآية.

الرّاغبُ: الخَلْطُ: هُو الجَمْعُ بينَ أجزاءِ الشّيئَيْنِ فصاعدًا، سواءٌ كانا مائعَيْنِ أو جامِدَيْنِ

(١) قوله: «لأنه ينبت به جزءاً منه» سقط من (ط).

وقُرئ: (تَذْرُوهُ الرِّيح)، وعنِ ابنِ عبّاس: (تَذْرِيه الرياحُ)، من: أذرى، شَبَّهَ حالَ الدنيا في نُضرتِها وبَهجتِها وما يتعقَّبُها من الهلاكِ والفَناء، بحالِ النباتِ يكونُ أخضَرَ وارِفًا ثُمَّ يهيجُ فتُطَيِّره الرياحُ كأنْ لم يكنْ ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ﴾ مِن الإنشاءِ والإفناءِ ﴿مُّقْتَدِرًا﴾.

[﴿ٱلْمَالُ وَٱلْبَنُونَ زِينَةُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَٱلْبَٰقِيَٰتُ ٱلصَّٰلِحَٰتُ خَيْرٌ عِندَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمَلًا﴾ ٤٦]

﴿وَٱلْبَٰقِيَٰتُ ٱلصَّٰلِحَٰتُ﴾ أعمالُ الخيرِ التي تبقى ثمرتُها للإنسانِ وتفنى عنهُ كلُّ ما تطمحُ إليهِ نفسُه من حُظوظِ الدُّنيا. وقيل: هي الصَّلَواتُ الخمس، ....

أو مُختلفَيْنِ، وهُو أعَمُّ منَ المَزْجِ، ويُقالُ: اختَلَطَ الشيءُ، قالَ تعالى: ﴿فَٱخْتَلَطَ بِهِۦ نَبَاتُ ٱلْأَرْضِ﴾ [يونس: ٢٤]. ويقالُ للصَّديقِ والمُجاوِرِ والشَّريك: خَليطٌ، والخَليطُ يُقالُ للواحِد والجَمْع، ويقالُ: أخلَطَ فلانٌ في كلامِه: إذا كانَ ذا تخليطٍ فيه، وأخْلَطَ الفرَسُ في جَرْيِه: كذلك، وهُو كنايةٌ عن تقصيرِه فيه(١).

قولُه: (وقُرِئَ: «تَذْروهُ الرِّيحُ»): حمزةُ والكِسائيُّ(٢) مُفرَدًا.

قولُه: (وارِفًا). الأساس: ورَفَ النّباتُ وَريفًا، فهُو وارِفٌ: لهُ بَهْجةٌ منَ الرِّيِّ.

قولُه: (ثُمّ يَهيجُ). الجَوهريّ: هاجَ النَّبتُ هِياجًا، أي: يَبِسَ.

قولُه: (وتَفْنى عنهُ كلُّ ما تَطْمَحُ إليه)، قيل: هو حالٌ، والظاهرُ العَطْفُ على«تَبقى» لمجيءِ الواوِ في المضارع المُثبَت، أي: تَبقى ثمرتُها لهُ، ويَفْنى عندها عنهُ كلُّ ما يَطمَحُ إليه، كأنهُ عرَّفَ «الباقياتِ» بالصِّفةِ الكاشِفة، أي: هِيَ أعمالٌ يَبقى ثوابُها للإنسانِ بعدَ فناءِ كلِّ ما رَجا مِنه الحُظوظَ؛ لأنّ البقيّةَ تقتضي ما يَفضُلُ عنهُ، كقولِه تعالى: ﴿بَقِيَّتُ ٱللَّهِ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾

---

(١) «مفردات القرآن»، ص٢٩٣.

(٢) وقد سبق تفسيرُ هذا الحرفِ في «البقرة» الآية (١٦٤)، ولتمام الفائدة انظر: «حُجّة القراءات»، ص١١٨-١١٩.

وقيل: سبحانَ الله، والحمدُ لله، ولا إله إلا الله، واللهُ أكبر. وعن قتادَة: كلُّ ما أُريدَ به

[هود: ٨٦]، قال: ما يَبقى لكُم منَ الحلالِ بعدَ التنزُّهِ عمّا هُو حرامٌ عليكُم، خيرٌ لكم.

وقريبٌ منهُ ما رَوَينا عن مُسلم والتِّرمذيِّ والنَّسائيّ، عن عبدِ الله بن الشِّخِّير، عن رسولِ الله ﷺ: «يقولُ ابنُ آدمَ: مالي مالي، وهل لكَ يا ابنَ آدَمَ مِن مالكَ إلّا ما أكَلْتَ فأفنَيْت، أو لبِستَ فأبْلَيتَ، أو تصَدَّقْتَ فأمضَيْت؟»(١)، أي: فأبقَيت.

قولُه: (**وقيل: سبحانَ الله والحمدُ لله ولا إلهَ إلّا اللهُ واللهُ أكبَر**)، رَوى أحمدُ بنُ حنْبَل في «مُسنَدِه»، عنِ النُّعمانِ بنِ بَشير، عن رسولِ الله ﷺ: «ألا وإنَّ سبحانَ الله والحمدُ لله ولا إلهَ إلّا اللهُ واللهُ أكبرُ هُي الباقياتُ الصّالحات»(٢)، ونحوُه رَواهُ مالكُ بنُ أنس(٣)، عنِ ابنِ المسيِّبِ(٤).

أقولُ ـ والعِلمُ عندَ الله تعالى ـ: لعلّه صلَواتُ الله عليه خَصَّ هذه الكلماتِ بالباقياتِ الصّالحاتِ؛ لكوْنِها جامِعاتٍ(٥) للأُمّهاتِ: فالتَسبيحُ تقديسٌ لذاتِه عمّا لا يَليقُ بجَلالِه وتنزيهٌ لصِفاتِه عن النّقائص. والتحميدُ مُشتملٌ على معنى الفَضْلِ والإفضالِ المُؤذِنَيْنِ بالصِّفاتِ الذاتيّةِ والإضافيّةِ بعدَ السَّلبيّة. والتهليلُ: توحيدُ الذّاتِ ونَفْيُ الضِّدِّ والنِّدّ، وتنبيهٌ على التبَرُّؤ عن الحَوْلِ والقُوّةِ إلّا به(٦). والتكبيرُ: اعترافٌ بالقُصورِ في الأفعالِ والأقوال، قال: «لا أُحصِي ثناءً عليك، أنتَ كما أثنَيْتَ على نفْسِك»(٧)، وفي هذا التدرُّج لَـمْعةٌ من معنى

---

(١) أخرجه مسلم (٢٩٥٨)، والترمذيّ (٢٣٤٢)، والنسائيّ (٦: ٢٣٨).

(٢) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٣٨٥٨)، وأخرجه البزّارُ في «المسند» (٤٠٥)، من حديثِ عثمان بن عفّان رضيَ اللهُ عنه، وفي الباب عن أبي سعيد الخدريِّ عند الإمامِ أحمد في «المسند» (١١٧١٣)، وأبي يعلى (١٣٨٤) وغيرِهما بإسنادٍ حسَنٍ لغيرِه.

(٣) في «الموطأ» (٤٩١).

(٤) في (ف): «عن علي بن أبي طالب»، وهو خطأ، وهو بياضٌ في (ح)، والمثبت من (ط).

(٥) في (ح): «جامعة».

(٦) في (ح): «لله».

(٧) هو جزءٌ من حديثٍ أخرجَهُ الترمذيّ (٣٥٦٦)، وأبو داود (١٤٢٧)، والنسائيّ (٣: ٢٤٨)، وأبو يعلى=

وجهُ الله ﴿خَيْرٌ...ثَوَابًا﴾ أي: ما يَتعلقُ بها مِن الثوابِ وما يَتعلَّقُ بها من الأمَلِ؛ لأنّ صاحبَها يأملُ في الدنيا ثوابَ الله، ويُصيبُه في الآخرة.

[﴿ وَيَوْمَ نُسَيِّرُ ٱلْجِبَالَ وَتَرَى ٱلْأَرْضَ بَارِزَةً وَحَشَرْنَـٰهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا ۝ وَعُرِضُواْ عَلَىٰ رَبِّكَ صَفًّا لَّقَدْ جِئْتُمُونَا كَمَا خَلَقْنَـٰكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍۭ بَلْ زَعَمْتُمْ أَلَّن نَّجْعَلَ لَكُم مَّوْعِدًا ﴾ ٤٧-٤٨]

العُروجِ للسالِكِ العارِف، ولهذه الأسرارِ ورَدَ عن الصّادِقِ المصدوق: «لقيتُ ليلةَ أُسْرِيَ بي إبراهيم، فقال[1]: يا محمّد، أقرِئْ أُمّتَكَ منّي السّلامَ، وأخبِرهُم أنّ الجَنّةَ طيِّبةُ التربةِ، عذْبةُ الماءِ، وأنّها قيعانٌ، وأنّ غِراسَها: سبحانَ الله والحمدُ لله ولا إلهَ إلّا الله واللهُ أكبر». أخرجَهُ التِّرمذيُّ[2] عن ابنِ مسْعود.

ثُمّ إنهُ سبحانَه وتعالى قابَلَ بالباقياتِ الصّالحاتِ، الفانياتِ[3] الزّائلات، أعني ﴿ وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا كَمَآءٍ أَنزَلْنَـٰهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَٱخْتَلَطَ بِهِۦ نَبَاتُ ٱلْأَرْضِ ﴾ [الكهف: ٤٥] وخَصَّ منها ما هُوَ العُمْدةُ فيها، ويَحصُلُ منهُ تزيينُ المجالسِ والتفاخُرُ في المَحافِلِ من المالِ والبَنينَ، ألا تَرى إلى أحدِ الرجُلَيْنِ في القصّةِ السابقةِ وقولِه: ﴿أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا ﴾؟ وفيهِ تلويحٌ إلى بيانِ النَّظْمِ؛ فإنَّ قولَه: ﴿ وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ﴾ الآية، يَنظُرُ إلى قولِه: ﴿وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا رَّجُلَيْنِ ﴾ إلى قولِهِ: ﴿فَتُصْبِحَ صَعِيدًا زَلَقًا﴾ في معنى اجتماعِهما على الابتداءِ المُبهجِ والانتهاءِ المُثمِرِ للجَنّةِ، وكذا ما قُوبِلَ به هذه الآيةُ منَ الباقياتِ الصّالحات، خبرٌ مُقارِبٌ لِما قُوبِلَ به تلك الآيةُ بقولِه: ﴿ لَّـٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّى وَلَآ أُشْرِكُ بِرَبِّىٓ أَحَدًا ﴾ وقولِه: ﴿ فَعَسَىٰ رَبِّىٓ أَن يُؤْتِيَنِ خَيْرًا مِّن جَنَّتِكَ ﴾.

= (٢٧٥)، وغيرهم من حديثِ عليّ بن أبي طالبٍ رضيَ اللهُ عنه بإسنادٍ قويّ، وانظر تمامَ تخريجِه في «مسند الإمام أحمد» (٧٥١).

(١) سقط لفظ «فقال» من (ح).

(٢) «سنن الترمذيّ» (٣٤٦٢)، وفي البابِ عن أبي أيوب الأنصاري عند الإمام أحمد في «المسند» (٢٣٥٥٢)، و«صحيح ابن حبّان» (٨٢١)، و«المعجم الكبير» للطبرانيّ (٣٨٩٨)، وغيرهم بإسنادٍ حسّنه المنذريّ في «الترغيب والترهيب» (٢: ٤٤٥).

(٣) في (ح). «المقابلة».

قُرِئ: (تُسَيَّرُ) مِن: سُيِّرت، و﴿نُسَيِّرُ﴾ مِن: سَيَّرْنا، و(تَسِيرُ) من: سارَت، أي: تسيرُ في الجوّ، أو يُذهَبُ بها، بأن تُجعَلَ هباءً مُنبَثًّا. وقُرئ: (وتُرَى الأرضُ) على البناء للمفعول، ﴿بَارِزَةً﴾ ليسَ عليها ما يَستُرُها مما كانَ عليها، ﴿وَحَشَرْنَٰهُمْ﴾ وجَمَعْناهُم إلى المَوقِف، وقُرئ: ﴿فَلَمْ نُغَادِرْ﴾ بالنونِ والياء، يقال: غادَرَه وأغدَرَه؛ إذا

قولُه: (وقُرِئَ: «تُسَيَّرُ» مِن: سُيِّرتْ)، قرَأَ الكُوفِيّونَ ونافعٌ: ﴿نُسَيِّرُ﴾ بضمِّ النُّونِ وكسرِ الياء، و﴿ٱلْجِبَالَ﴾ بالنَّصب، والباقونَ: بالتاءِ وفَتْحِ الياءِ ورَفْع ﴿ٱلْجِبَالُ﴾[1]. و﴿تَسِيرُ﴾ بفَتْح التاء: شاذّةٌ.

قولُه: (﴿وَحَشَرْنَٰهُمْ﴾: وجَمَعْناهُم إلى الموقِف). الرّاغب: الحَشْرُ: إخراجُ الجماعةِ عن مقَرِّهم وإزعاجُهم عنهُ إلى الحَرْبِ ونحوِها، ورُوِيَ: النِّساءُ[2] لا يُحشَرْنَ، أي: لا يَخْرُجْنَ إلى الغَزْوِ، ولا يُقالُ: الحَشْرُ إلّا في الجماعة، قالَ تعالى: ﴿وَإِذَا ٱلْوُحُوشُ حُشِرَتْ﴾ [التكوير: ٥]، وسُمِّيَ يومُ القيامةِ يومَ الحَشْرِ، كما سُمِّيَ يومَ البَعْثِ ويومَ النَّشْر[3].

قولُه: (وقُرِئَ: ﴿فَلَمْ نُغَادِرْ﴾ بالنُّون): الجماعةُ كلُّهم، وبالياءِ: شاذٌّ[4].

الرّاغبُ: الغَدْرُ: الإخلالُ بالشيءِ وتَرْكُه، والغَدْرُ يقالُ لتَرْكِ العَهْد، ومنهُ قيل: فلانٌ غادِرٌ، وجَمْعُه: غَدَرةٌ، وغَدّارٌ: كثيرُ الغَدْر، وأغْدَر واستغدَرَ الغَديرُ: صارَ فيه الماءُ، والغَديرُ: الشَّعَرُ الذي تُرِكَ حتّى طال، وجَمْعُها: غَدائرُ. وجمعُ غَديرِ الماء: غُدُرٌ وغُدْرانٌ، وغَدَرتِ الشاةُ: تخَلَّفت، فهي غَدِرةٌ[5].

(١) وحُجَّتُهم قولُه تعالى: ﴿وَسُيِّرَتِ ٱلْجِبَالُ فَكَانَتْ سَرَابًا﴾ [النبأ: ٢٠] فردّوا ما اختلفوا فيه إلى ما أجمعوا عليه. انظر: «حجّة القراءات»، ص٤١٩.

(٢) في (ف): «وروى النسائي» وهو خطأ.

(٣) «مفردات القرآن»، ص٢٣٧.

(٤) وممن قرأ بذلك أبانُ بن عاصم. انظر: «مختصر شواذّ القرآن»، ص٨٠.

(٥) «مفردات القرآن»، ص٦٠٢.

تَرَكَه، ومنه: الغَدْر: تركُ الوفاء، والغَدير: ما غادَرَه السَّيْل، وشُبِّهت حالُهم بحالِ الـجُنْدِ المعروضِينَ على السُّلطان، ﴿صَفًّا﴾ مُصطَفِّينَ ظاهِرين، يَرى جماعتَهم كما يَرى كلَّ واحدٍ لا يَحجُبُ أحدٌ أحدًا، ﴿لَّقَدۡ جِئۡتُمُونَا﴾ أي: قُلنا لهم: لقد جِئتُمونا. وهذا المُضمَرُ هو عامِلُ النَّصْب في (يومَ نُسَيِّرُ)، ويجوزُ أن يُنْصَبَ بإضمارِ: اذكُر،

قولُه: (﴿صَفًّا﴾: مُصطَفِّينَ)، أي: ﴿صَفًّا﴾: حالٌ منَ الواو[1] في: ﴿وَعُرِضُواْ﴾؛ وإنّما قال: ﴿ظَٰهِرِينَ﴾ لأنّ المقصودَ مِن عَرْضِ الجُندِ على السُّلطانِ إظهارُهم عندَه[2]، فجَعَلَ ﴿صَفًّا﴾ ترشيحًا لاستعارةِ ﴿وَعُرِضُواْ عَلَىٰ رَبِّكَ﴾، كقولِه: ﴿وَبَرَزُواْ لِلَّهِ ٱلۡوَٰحِدِ ٱلۡقَهَّارِ﴾ [إبراهيم: ٤٨].

قولُه: (وهذا المُضمَرُ هُو عاملُ النَّصبِ في «يومَ نُسيِّرُ»). قالَ أبو البقاء: وقيل: ﴿وَيَوۡمَ نُسَيِّرُ﴾ معطوفٌ على قولِه: ﴿عِندَ رَبِّكَ﴾، أي: الصّالحاتُ خيرٌ عندَ الله وخيرٌ يوم نُسَيِّرُ[3].

الرّاغب: السَّيرُ: المُضيُّ في الأرض، ورجُلٌ سائرٌ وسيّارٌ، والسيّارةُ: الجماعةُ، يقالُ: سِرتُ، وسِرْتُ بفُلانٍ، وسِرتُه أيضًا، وسَيَّرتُه، على التكثير، فمنَ الأوّلِ قولُه تعالى: ﴿أَفَلَمۡ يَسِيرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ [الحجّ: ٤٦]، ومنَ الثاني قولُه ﴿وَسَارَ بِأَهۡلِهِۦٓ﴾ [القصص: ٢٩]، ولم يجئْ في القرآنِ القِسمُ الثالث. ومنَ القِسْم الرّابع[4] قولُه تعالى: ﴿وَسُيِّرَتِ ٱلۡجِبَالُ فَكَانَتۡ سَرَابًا﴾ [النبأ: ٢٠]. والتسييرُ ضَرْبان، أحدُهما: بالأمرِ والاختيارِ والإرادةِ منَ السّائرِ، نحوَ: ﴿هُوَ ٱلَّذِي يُسَيِّرُكُمۡ فِي ٱلۡبَرِّ وَٱلۡبَحۡرِ﴾ [يونس: ٢٢]. والثاني: بالقَهْرِ والتسخير، كقولِه تعالى: ﴿وَإِذَا ٱلۡجِبَالُ سُيِّرَتۡ﴾ [التكوير: ٣]. والسِّيرةُ: الحالةُ التي يكونُ عليها الإنسانُ وغيرُه غَريزيًّا كان أو مُكتسَبًا، يقالُ: فلانٌ لهُ سيرةٌ حسَنةٌ وسيرةٌ قبيحةٌ[5].

(١) وهو الذي جزم به أبو البقاء في «التبيان» (٢: ٨٥).
(٢) في (ح): «لأن المقصودَ من عرضِ الجُنْدِ ظهورُهم عند السلطان».
(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٥٠).
(٤) سقط لفظ «القِسْم» من (ف).
(٥) «مفردات القرآن»، ص٤٣٢-٤٣٣.

والمعنى: لقد بعثْناكُمْ كما أنشأناكُم، ﴿أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ وقيل: جئتُمونا عُراةً لا شيءَ معكُم كما خلقناكُمْ أوّلًا، كقولِه: ﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَٰدَىٰ﴾ [الأنعام: ٩٤]. فإن قلت: لم جِيءَ بـ(حَشَـرْناهُم) ماضيًا بعد (نُسيِّر) و(ترى)؟ قلت: **للدلالةِ على أنّ حشرَهم قبلَ التَّسيير** وقبلَ البُروز، ليعاينوا تلكَ الأهوالَ العظائم، كأنه قيل: وحَشَـرْناهُم قبلَ ذلك، ﴿مَّوْعِدًا﴾ وقتًا لإنجازِ ما وُعِدتُم على ألسنةِ الأنبياءِ منَ البَعْثِ والنُّشور.

[﴿وَوُضِعَ ٱلْكِتَٰبُ فَتَرَى ٱلْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ وَيَقُولُونَ يَٰوَيْلَتَنَا مَالِ هَٰذَا ٱلْكِتَٰبِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّآ أَحْصَىٰهَا ۚ وَوَجَدُوا۟ مَا عَمِلُوا۟ حَاضِرًا ۗ وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ ٤٩]

قولُه: (**والمعنى: لقد بعثْناكم، كما أنشَأناكُم**): تفسيرٌ لقولِه: ﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَٰدَىٰ كَمَا خَلَقْنَٰكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾.

قولُه: (**للدلالةِ على أنّ حشْرَهم قبْلَ التسيير**)، قالَ صاحبُ «الفرائد»: الواوُ للحالِ في ﴿وَحَشَرْنَٰهُمْ﴾، فلو كان للعَطْفِ، كان ينبغي أن يُقالَ: ونَحشرُهم.

قلتُ: إنَّ المصنِّفَ سأَلَ عن فائدةِ الاختلافِ الواقع بيْنَ هذه الأفعالِ الثلاثة، والجوابُ ما ذكَرَهُ، يعني: خولفَ بينَ التسييرِ والرؤية، حيثُ جيءَ بهما مضارعَيْن، وجيءَ بالحَشْرِ ماضيًا، ليُشعِرَ بصيغةِ المضارعِ بأنَّ المرادَ استحضارُ تلك الصُّورةِ العجيبةِ الشّأنِ في مُشاهَدةِ السامع، ليتَعجَّبَ لها، وإليه الإشارةُ بقولِه: «ليُعاينوا تلك الأهوال»، ولو قيل: نحشُرُهم على مقتضى الظاهر، لَفاتَ المقصودُ. ونظَرَ أصحابُ(١) المعاني إلى فائدةِ العُدولِ عن مقتضى الظاهِر.

وقالَ القاضي: ومجيئُه ماضيًا بعدَ ﴿نُسَيِّرُ﴾ و﴿ تَـرَى ﴾ لتحقيقِ الحَشْرِ، أو للدِّلالةِ على أنّ حشْرَهم قبْلَ التسيير(٢).

---

(١) في (ط): «صاحب».

(٢) «أنوار التنزيل» (٣: ٥٠١).

﴿ٱلْكِتَٰبُ﴾ للجِنس، وهو صُحُفُ الأعمالِ ﴿يَٰوَيْلَتَنَا﴾ **ينادون هَلكَتَهُم التي هَلِكوها خاصةً من بينِ الهَلَكات**، ﴿صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً﴾ **هَنَةً صغيرةً ولا كبيرة، وهي عبارةٌ عنِ الإحاطة**، يعني: لا يتركُ شيئًا مِن المعاصي إلا أحصاه، أي: أحصاها كلَّها كما تقول: ما أعطاني قليلًا ولا كثيرًا؛ لأنَّ الأشياءَ إمّا صغارٌ وإمّا كبار، ويجوزُ أن يريد: وإمّا كانَ عندَهم صغائرُ وكبائِر، وقيل: لم يجتنبوا الكبائرَ فكُتِبَت عليهمُ الصغائر؛ **وهي المُناقَشة**. وعنِ ابنِ عبّاس: الصَّغيرة: التبسُّم، والكبيرة: القَهْقَهة. وعن سعيدِ بنِ جُبَير: الصغيرة: المَسِيس، والكبيرة: الزِّنى. وعن الفُضَيل: كانَ إذا قرأها قال: ضَجُّوا

قولُه: (**يُنادُونَ هَلكتَهم التي هَلَكوها خاصّةً مِن بينِ الهَلَكاتِ**)، وذلك أنّ حرفَ النِّداءِ لاختصاصِ المنادى بالإقبال، وهاهُنا خَصّوا[1] الهلاكَ بالنِّداء، وأضافُوا إلى أنفُسِهم قائلِين: ﴿يَٰوَيْلَتَنَا﴾ على الاستعارة، فإنَّ الوَيْلَ: الهلاكُ، قالَ في قولِه تعالى: ﴿يَٰحَسْرَةً عَلَى ٱلْعِبَادِ﴾ [يس: ٣٠]: نداءٌ للحَسْرةِ عليهم، كأنّما[2] قيلَ لها: تعالَيْ يا حَسرةُ، فهذهِ مِن أحوالِكِ التي مِن حَقِّك[3] أن تحضُري فيها.

قولُه: (**هنَة صغيرة**). **الأساس**: وفيه هَناتٌ وهَنَواتٌ: خِصالُ سَوْء.

قولُه: (**وهي عبارةٌ عن الإحاطة**)، أي: التكريرِ للاستيعاب، كما في قولِه: ﴿وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا﴾ [مريم: ٦٢].

قولُه: (**وهِي المناقَشةُ**). **النِّهاية**: وفي حديثِ عائشةَ: «مَن نوقِشَ الحِسابَ فقد هلَك»[4]، أي: منِ استُقصِيَ في مُحاسبتِه وحُوقِقَ. وأصلُ المناقشةِ مِن: نَقَشَ الشَّوْكة؛ إذا استَخْرجَها من جِسمِه وقد نقَشَها وانْتَقشَها، وبهِ سُمِّيَ المِنْقاش.

---

(١) في (ط): «حصول».

(٢) في النسخ الخطية: «وإنّما». وهو خطأ.

(٣) سقط لفظ «من» من (ف) و(ط).

(٤) أخرجه البخاريُّ (١٠٣)، ومسلم (٢٢٠٥) وغيرهما.

والله من الصغائرِ قبلَ الكبائر، ﴿إِلَّآ أَحْصَىٰهَا﴾ إلا ضبطَها وحَصَرَها، ﴿وَوَجَدُواْ مَا عَمِلُواْ حَاضِرًا﴾ في الصُّحُفِ عتيدًا أو جزاءَ ما عَمِلوا ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ فيكتُبُ عليه ما لم يَعمَل أو يزيدُ في عقابِ المستحِقّ، أو يعذبُه بغير جُرْم، **كما يَزْعُمُ مَن ظَلَّمَ الله** في تعذيبِ أطفالِ المشركينَ بذنوبِ آبائِهم.

قولُه: (**كما يَزعُمُ مَن ظَلَّمَ الله**) أي: نسَبَه إلى الظُّلم، مِن قولِك: خطَّأتُه، أي: نَسَبتُه إلى الخَطَأ، أو قلتَ له: يا خاطئُ، وليسَ المعنى: صَيَّره ظالمًا، نحوُ: فرَّحتُه.

والأحاديثُ المَرْويّةُ في أطفالِ المشركينَ مشهورةٌ، منها: ما رَواهُ مسلمٌ وأبو داودَ والنَّسائيُّ، في آخِرِ حديثِ عائشةَ رضيَ اللهُ عنها: «إنّ اللهَ خلَقَ للجَنّةِ أهلًا خلَقَهم لها وهم في أصلابِ آبائهم، وخلَقَ للنّارِ أهلًا خلَقَهم وهُم في أصلابِ آبائهم».

وفي روايةِ أبي داود: قالتْ: فقلتُ: يا رَسولَ الله، ذَراري المؤمنين؟ فقال: «هُمُ من آبائهم»، فقلتُ: يا رسولَ الله، بلا عمَل؟ قال: «اللهُ أعلَم بما كانوا عامِلين»، قلتُ: يا رسولَ الله، فذَراري المشركين؟ فقال: «مِن آبائهم»، فقلتُ: بلا عمَل؟ قال: «اللهُ أعلمُ بما كانوا عامِلين»[1]. و«مِن» فيه اتّصاليّةٌ.

ومنها: ما رَوى البخاريُّ ومسلمٌ والنَّسائيُّ عن أبي هريرةَ، قال: سُئلَ رسولُ الله ﷺ عن أطفالِ المُشرِكينَ عمَّن يَموتُ منهُم وهُو صغيرٌ، قال: «اللهُ أعلمُ بما كانوا عامِلين»[2]. فظهَرَ مِن هذه النُّصوصِ مَن ظلَّمَ اللهَ بسببِ نسبةِ رسولِه إلى الظُّلم.

قالَ القاضي: معنى ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ يَكتُبُ عليه ما لم يفعَلْ[3]. وقالَ أيضًا: كرَّرَ قولَه: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُواْ﴾ في مواضعَ لكونِه مقدِّمةً للأمورِ المقصودِ بيانُها في تلكَ المَحالّ، وهاهُنا لَمّا شنَّعَ على المُفتخِرينَ واستقبَحَ صنيعَهم، قرَّرَ ذلك أنّه مِن سَنَنِ إبليسَ، أو لَمّا بيَّن حالَ المغرورِ بالدُّنيا والمُعرِضِ عنها، وكانَ سبَبُ الاغترارِ بها حبَّ الشَّهَواتِ

---

(١) أخرجه مسلم (٢٠٥٠)، وأبو داود (٤٧١٥)، والنسائيّ (٤: ٥٧).

(٢) أخرجه البخاريُّ (١٣٨٤)، ومسلمٌ (٢٦٦)، والنسائي (٢٠٨٨).

(٣) «أنوار التنزيل» (٣: ٥٠٣).

[﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ ٱلْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِۦٓ ۗ أَفَتَتَّخِذُونَهُۥ وَذُرِّيَّتَهُۥٓ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِى وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّۢ ۚ بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا ۞ مَّآ أَشْهَدتُّهُمْ خَلْقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلَا خَلْقَ أَنفُسِهِمْ وَمَا كُنتُ مُتَّخِذَ ٱلْمُضِلِّينَ عَضُدًا ﴾ ٥٠ – ٥١]

﴿كَانَ مِنَ ٱلْجِنِّ﴾ كلامٌ مستأنَفٌ جارٍ مجرى التعليلِ بعدَ استثناءِ إبليسَ مِنَ الساجدين، كأنَّ قائلًا قال: ما له لم يَسْجُد؟ فقيل: ﴿كَانَ مِنَ ٱلْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِۦٓ﴾ والفاءُ للتَّسْبيبِ أيضًا، جعَلَ كونَه من الجِنِّ سببًا في فِسقِه؛ لأنه لو كانَ مَلَكًا كسائرِ مَن سَجَدَ لآدَمَ لم يَفسُقْ عَن أمرِ الله؛ لأنَّ الملائكةَ معصومونَ البَتَّة لا يجوزُ عليهم ما يجوزُ على الجِنِّ والإنس، كما قال: ﴿لَا يَسْبِقُونَهُۥ بِٱلْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِۦ يَعْمَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٧]، وهذا الكلامُ المُعترِضُ تَعَمُّدٌ مِنَ الله تعالى لصيانةِ الملائكةِ عن وقوعِ شُبْهةٍ في عِصمَتِهم، فما أبعدَ البَوْنَ بينَ ما تَعَمَّدَهُ الله، وبينَ قولِ مَن ضادّه وزَعَمَ أنه كانَ مَلَكًا ورئيسًا على الملائكة، فعصى، فلُعِنَ ومُسِخَ شَيْطانًا، **ثمَّ ورّكه على ابنِ عباس**،

وتسويلَ الشيطانِ، زَهَّدَهم أوّلًا في زخارفِ الدُّنيا بأنَّها عُرضةٌ للزَّوال، والأعمالُ الصّالحةُ خيرٌ وأبقى، ثُمّ نفَّرَهُم عنِ الشّيطانِ بتذكيرِ ما بينَهم منَ العَداوةِ القديمة، وهكذا مذهبُ كلِّ تكريرٍ في القرآن(١).

قولُه: (**ثُمّ ورَّكَهُ على ابنِ عبّاس**)، **الأساس**: عن الحسَن: مَن أنكَرَ القدَرَ(٢) فقد فجَر، ومَن ورَّكَ ذنبَهُ على الله فقد كفَر.

قالَ في «الانتصاف»: الحقُّ معَهُ إلّا في قولِه: «وهذا الكلامُ المُعترِضُ تعمُّدٌ منَ الله»، فإنهُ يُطلَقُ على مَن يفعَلُ فعلًا حينًا(٣) خطأً، فلا يَليقُ إطلاقُه على الله تعالى(٤).

---

(١) «أنوار التنزيل» (٣: ٥٠٣).

(٢) في (ح) و(ف). «العداوة». وصوّبناه من (ط) ومن «أساس البلاغة».

(٣) في (ح) و(ف): «حسنًا»، وهو تحريف.

(٤) «الانتصاف بحاشية الكشّاف» (٢: ٧٢٧). وعبارتُه ثمّة: «غيرَ أنّ قولَه: "تعمَّدَه اللهُ تعالى" لفظةٌ لا تَروقُ ولا تليق».

ومعنى ﴿فَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِۦٓ﴾: خرجَ عما أمرَهُ به ربُّهُ من السُّجود، قال:

فَواسِقًا عن قَصْدِها جَوائرا

أو صارَ فاسِقًا كافِرًا بسببِ أمرِ ربِّه الذي هو قولُه: ﴿ٱسْجُدُواْ لِآدَمَ﴾.

﴿أَفَتَتَّخِذُونَهُۥ﴾ الهمزة للإنكارِ والتعجيب، كأنه قيل: أعَقِيْبَ ما وُجِدَ منهُ

قالَ مُحيي السُّنّةِ: كان بينَ حيٍّ منَ الملائكة، يقالُ لهم: الجِنُّ، خُلِقوا مِن نارِ السَّموم[١].

وقالَ الإمامُ: وكوْنُه منَ الملائكةِ لا يُنافي كونَهُ منَ الجِنِّ، لقولِه تعالى: ﴿وَجَعَلُواْ بَيْنَهُۥ وَبَيْنَ ٱلْجِنَّةِ نَسَبًا﴾ [الصّافّات: ١٥٨]، ﴿وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ﴾ [الأنعام: ١٠٠]، ولأنَّ الجِنَّ إنّما سُمّوا جِنًّا للاستِتارِ، والملائكةُ أيضًا يَستَترون[٢]، يعني أنهُ تعالى كلَّما أرادَ أن يَنقُصَ مِن مَرْتبةِ الملائكةِ سَمّاهم جِنًّا، كذلك هـاهُنا.

قولُه: (**فَواسِقًا عن قصدِها جَوائرا**)، أوّلُه:

يذهَبْنَ في نَجْدٍ وغَوْرًا غائرا

مَضى شرْحُه في «البقرة»[٣].

قولُه: (**أو صارَ فاسِقًا كافرًا**)، وعلى هذا ﴿فَفَسَقَ﴾ متعلِّقٌ بقولِه: ﴿ٱسْجُدُواْ﴾، والفاءُ: للتعقيب، و﴿كَانَ مِنَ ٱلْجِنِّ﴾: اعتراضٌ، و﴿عَنْ﴾ في ﴿عَنْ أَمْرِ رَبِّهِۦٓ﴾ كما في قولِه:

يُنهون[٤] عن أكلٍ وعن شُرْبِ

أي: أُصدِرَ فِسقُه **عن** قولِه تعالى: ﴿ٱسْجُدُواْ﴾ أي: كان قولهم: ﴿ٱسْجُدُواْ﴾ سببًا لِفسقِه.

---

(١) «معالم التنزيل» (٥: ١٧٨).

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢١: ١٣٦).

(٣) يعني عند تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ [البقرة: ٢٦] ومضى تخريج الرجَزِ هناك.

(٤) من ناهَ ينوهُ إذا أبى وترَك. ومنه قولُ بعض العرب: أذا أكَلْنا التمرَ وشربنا الماءَ ناهَتْ أنفسُنا عن اللّحم. أي: أبَتْهُ فتركَتْهُ. انتهى من «تاج العروس» (نوه).

تتَّخذونَه ﴿وَذُرِّيَّتَهُۥٓ أَوۡلِيَآءَ مِن دُونِي﴾ وتستبدلونَهم بي، بئسَ البدَلُ من الله إبليسُ لمنْ استبْدَلَه، فأطاعه بدَلَ طاعتِه ﴿مَّآ أَشۡهَدتُّهُمۡ﴾ وقُرِئ: (ما أشهَدْناهم)، يعني: أنكم اتخذتُموهم شركاءَ لي في العبادة، وإنَّما كانوا يكونونَ شركاءَ فيها لو كانوا شركاءَ في الإلهيّة، فنفى مشاركتَهم في الإلهيةِ بقوله: ﴿مَّآ أَشۡهَدتُّهُمۡ خَلۡقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ لأعتَضِدَ بهم في خَلْقِها ﴿وَلَا خَلۡقَ أَنفُسِهِمۡ﴾ أي: ولا أشهَدْتُ بعضَهم خَلْقَ بَعْض، كقولِه: ﴿وَلَا تَقۡتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ﴾ [النساء: ٢٩]. ﴿وَمَا كُنتُ مُتَّخِذَ ٱلۡمُضِلِّينَ﴾ بمعنى: وما كنتُ مُتَّخِذَهم ﴿عَضُدٗا﴾ أي: أعوانًا، فوضَعَ «المُضِلِّينَ» مَوضِعَ الضميرِ ذمًّا لهم بالإضلال، فإذا لم يكونوا عَضُدًا لي في الخلق، فما لكم تَتَّخِذونَهم شركاءَ لي في

قولُه: (وإنّما كانوا يَكونونَ)، عن بعضِهم: التقديرُ إنّما يَصحُّ كما تبيَّنَ، والظاهرُ أنّ قولَه: «يكونونَ» مَزيدةٌ، كما في قولِ الفرَزدَق:

وجيرانٍ لنا ـ كانوا ـ كرامِ[1]

ويؤيِّدُه إسقاطُه في بعضِ النُّسَخ.

قولُه[2]: (﴿عَضُدٗا﴾ أي: أعوانًا). الرّاغب: العَضُدُ: ما بيَن المِرفَقِ إلى الكَتِفِ، وعضَدتُه: أصَبْتُ عَضُدَه، وعنهُ استُعيرَ: عضَدتُ الشجَرَ بالمِعْضَدِ، ويُستعارُ العَضُد للمُعينِ كاليَدِ، قالَ تعالى: ﴿وَمَا كُنتُ مُتَّخِذَ ٱلۡمُضِلِّينَ عَضُدٗا﴾[3].

قولُه: (فإذا لم يكونوا عضُدًا لي في الخَلْق، فما لكُم تتَّخذونَهم شُركاءَ؟) إشارةٌ إلى تحقيقِ ما أُنكِرَ عليهِم أوّلًا بقولِه تعالى: ﴿أَفَتَتَّخِذُونَهُۥ وَذُرِّيَّتَهُۥٓ أَوۡلِيَآءَ مِن دُونِي﴾؛ وذلك أنهُ تعالى لمّا عقَّبَ امتناعَ إبليسَ عن سَجْدةِ آدَمَ ـ لِعِصيانِه وفسْقِه ـ إنكارَ اتّخاذِه وَليًّا مِن دونِ الله استبعادًا، أرادَ أن يُقدِّرَ هذا الاستبعادَ بوَجْهٍ بُرهانيٍّ، وقال: ﴿مَّآ أَشۡهَدتُّهُمۡ خَلۡقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ يعني: إنّما كانوا شُركاءَ لي أنْ لو كانوا شُرَكاءَ فيما يَصحُّ به اسمُ الإلـٰهيّة،

---

(١) سبقَ تخريجُه.

(٢) هذه الفقرة سقطت من (ط).

(٣) «مفردات القرآن»، ص٥٧١.

العبادة؟ وقُرئ: (وما كُنتَ) بالفتح؛ الخطابُ لرسولِ الله ﷺ، والمعنى: وما صحَّ لكَ الاعتضادُ بهم، وما ينبغي لكَ أن تعتزَّ بهم، وقرأ عليٌّ رضيَ اللهُ عنه: (وما كنتُ مُتَّخِذًا المُضِلِّين) بالتنوين على الأصل، وقَرَأ الحسن: (عُضْدًا) بسُكونِ الضاد، ونَقْلِ ضَمَّتِها إلى العَيْن. وقُرئ: (عَضْدًا) بالفتح وسكونِ الضاد، و(عُضُدًا) بضَمَّتَين، و(عَضَدًا) بفتحتَين: جمع عاضِد، كخادِمٍ وخَدَم، وراصِد ورَصَد، ومن: عَضَدَه؛ إذا قوّاهُ وأعانَه.

[﴿وَيَوْمَ يَقُولُ نَادُواْ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُمْ فَدَعَوْهُمْ فَلَمْ يَسْتَجِيبُواْ لَهُمْ وَجَعَلْنَا بَيْنَهُم مَّوْبِقًا ۝ وَرَءَا ٱلْمُجْرِمُونَ ٱلنَّارَ فَظَنُّوٓاْ أَنَّهُم مُّوَاقِعُوهَا وَلَمْ يَجِدُواْ عَنْهَا مَصْرِفًا﴾ ٥٢-٥٣]

﴿يَقُولُ﴾ **بالياءِ والنون.** وإضافةُ الشركاءِ إليه على زعْمِهم: توبيخًا لهم وأرادَ الجنّ، والمَوبِق: المَهلِك، مِن: وَبَقَ يَبِقُ وُبُوقًا، ووَبِقَ يَوْبَقُ وَبقًا: إذا هلك، وأوبقَهُ غيرُه. ويجوزُ أن يكونَ مَصدَرًا كالمَوْرد والمَوْعِد، ....

وهُو خَلْقُ السّماواتِ والأرض، وإنّكم مُقِرّونَ بأنَّ اللهَ تعالى هُو وحدَهُ خالقُ السّماواتِ والأرض: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [لقمان: ٢٥]، وإذا لم يكونوا كذلك فلا يكونوا شُركاءَ لي، فقَرَّرَ ذلك بقولِه تعالى: ﴿وَمَا كُنتُ مُتَّخِذَ ٱلْمُضِلِّينَ عَضُدًا﴾ أي: شُرَكاءَ، فلمّا لزِمَ مِن هذهِ المُقدَّراتِ تقريرُ قولِه: ﴿أَفَتَتَّخِذُونَهُۥ وَذُرِّيَّتَهُۥٓ أَوْلِيَآءَ﴾ قال: فما لكُم تتَّخِذونَهم شُركاء؟ فالإشهادُ بمعنى الإحضار، أي: ما أحضرتُهم لأعتَضِدَ بهم، قالَ الإمامُ: ما أشهدتُ الذين اتّخذتُموهُم أولياءَ خَلْقَ السّماواتِ والأرضِ لأعتَضِدَ بهم، والدَّليلُ عليه قولُه تعالى: ﴿وَمَا كُنتُ مُتَّخِذَ ٱلْمُضِلِّينَ عَضُدًا﴾[1].

قولُه: (﴿يَقُولُ﴾ **بالياءِ والنُّون**)، حمزةُ: بالنُّون[2]، والباقونَ: بالياءِ التَّحتاني.

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢١: ١٣٨).

(٢) وحُجّتُه ما تقدّمَ قبل الآيةِ وما تأخّر عنها. فأمّا ما تقدّمَ فقولُه تعالى: ﴿وَمَا كُنتُ مُتَّخِذَ ٱلْمُضِلِّينَ عَضُدًا﴾ فكما أنّ «كنتُ» للمتكلّم كذلك «نقولُ»، وأمّا ما تأخّر فقَوْلُه: ﴿وَجَعَلْنَا بَيْنَهُم مَّوْبِقًا﴾ انتهى بتصرُّفٍ من «حجّة القراءات»، ص٤٢٠.

يعني: وجعلنا بينَهم واديًا من أودِيةِ جهنَّمَ هو مكانُ الهلاكِ والعذابِ الشديدِ مُشتركًا يهلكون فيه جميعًا. وعنِ الحسن: ﴿مَّوْبِقًا﴾: عداوةً، والمعنى: عداوةٌ هيَ في شِدّتِها هلاك، كقوله: لا يكنْ حُبُّكَ كَلَفًا، ولا بغضُكَ تَلَفًا. وقال الفرّاء: البَيْنُ: الوصل،

قولُه: (**يعني: وجَعَلْنا بينَهم واديًا**)، هذا على تقديرِ أن يكونَ الموبِق اسمَ مكان[1]. وقوْلُه: ﴿مَّوْبِقًا﴾: عَداوةً على تقديرِ أن يكونَ مصدرًا، فيكونَ مبالغةً، كقولِك: رجُلٌ عَدْل.

قولُه: (**والمعنى: عَداوةٌ هِي في شِدَّتِها هلاكٌ**)، أي: وضَعَ المُسبَّبَ موضعَ السبَب؛ لأنّ العَداوةَ تَستلزِمُ الهلاكَ، أو هُو مِن بابِ المَجازِ باعتِبارِ ما يَؤولُ إليه، كأنهُ قيل: جعَلْنا بينَهم عَداوةً تَجُرُّهم وتُؤدّيهِم إلى الهلاكِ والتَّلَف، كقولِه: «ولا بُغضُك تلفًا» أي: لا يكُنْ بُغضُكَ بحيثُ يَجُرُّ إلى التّلَفِ والهلاك.

قولُه: (**كقولِه: لا يَكنْ حُبُّكَ كلَفًا**). قيل: هُو مِن كلام أميرِ المؤمنينَ عُمرَ رضيَ اللهُ عنه[2].

النِّهاية: الكلَفُ: الولوعُ بالشّيءِ معَ شُغُلِ قلبٍ ومشَقّة، ومنهُ قولُ عمرَ رضيَ اللهُ عنه: عثمانُ كَلِفٌ بأقارِبه، أي: شديدُ الحبِّ لهم.

قولُه: (**البَيْنُ: الوَصْل**). **الرّاغبُ**: بيْنٌ: موضوعٌ للخَلَل بيْنَ الشيئَيْنِ ووسَطِهما، قالَ تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمَا زَرْعًا﴾ [الكهف: ٣٢]، يقال: بانَ كذا، أي: انفصَلَ وظهَرَ ما كانَ مُستتِرًا منهُ، ولمّا اعتُبِرَ فيه معنى الانفصالِ والظُّهورِ استُعمِلَ في كلٍّ منهُما مُنفرِدًا، حتّى قيل للبئرِ البعيدةِ القَعْر: بَيونٌ، وبانَ الصُّبحُ: ظهَرَ، يقال: بانَ واستَبانَ وتَبَيَّنَ، والبيِّنةُ: الدِّلالةُ الواضحةُ، عَقْليّةً كانت أو محسوسةً، وسُمِّيتْ شَهادةُ الشاهِدَيْنِ بيِّنةً، وهُو أعمُّ منَ النُّطق؛ لأنَّ النُّطقَ مختَصٌّ بالإنسان[3].

---

(١) وحكاه البغويُّ عن ابن عبّاس. ونقل عن ابن الأعرابي أنه قال: كلُّ حاجزٍ بين شيئين فهو مَوْبق. انظر: «معالم التنزيل» (٥: ١٨١).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنّف» (٢٠٢٦٩)، والبخاريّ في «الأدب المفرد» (١٣٢٢)، والخطابي في «العزلة»، ص٢٣٨.

(٣) «مفردات القرآن»، ص١٥٦.

أي: وجَعَلنا تواصُلَهُم في الدنيا هلاكًا يومَ القيامة، **ويجوزُ أن يريدَ الملائكةَ** وعُزَيْرًا وعيسى ومَريَم، وبالمَوْبِق: **البرزخَ** البعيد، أي: وجعلنا بينَهُم أمدًا بعيدًا **تهلِكُ فيه الأشواطُ** لفَرْطِ بُعْدِه؛ لأنهم في قعر جهنَّم، وهمْ في أعلى الجِنان ﴿فَظَنُّوٓاْ﴾ فأيقنوا ﴿مُّوَاقِعُوهَا﴾ مخالِطُوها واقعونَ فيها ﴿مَصۡرِفًا﴾ معدلًا، قال:

أزُهَيرَ هل عن شَيْبةٍ مِن مَصْرِفِ

قولُه: (**ويَجوزُ أن يُريدَ الملائكة**): عطفٌ على قولِه: وأرادَ الجِنَّ، والموبِقُ: المهلِك. المعنى على الأوّل: نادُوا شُرَكائي الذين زَعَمتُم منَ الجِنّ، والحالُ أنَّ بينَهم واديًا مِن جهَنّم، أو بينَهم عَداوة. وعلى الثاني: أنَّ بينَهم أمَدًا بعيدًا؛ لأنّهم في قَعْرِ جهَنَّم وهُم في أعلى الجِنان.

المُغرِب: ﴿مَّوۡبِقًا﴾، أي: مَهْلِكًا مِن أوديةِ جهَنّم أو مسافةٍ بعيدة[1].

قولُه: (**البَرْزخ**). **الجَوهريُّ**: هُو الحاجِزُ بينَ الشيئَيْن.

قولُه: (**تَهلِكُ فيه الأشواطُ**)، **المُغرِب**: الأشواطُ: جَمْعُ شَوْط، وهُو جَريُ مرّةٍ إلى الغاية[2]، يعني فيه السَّير[3]، كنايةً عن البُعدِ البعيد.

قولُه: (**أزُهَيرَ هل عن شَيْبةٍ من مَصْرِف**)؟ تمامُه من «المطلَع»:

أم لا خلودَ لباذِلٍ متكلِّفِ؟[4]

«زُهيرَ»: يُروى بفَتحِ الرّاء: ترخيم «زُهَيْرَةَ» اسم امرأةٍ.

«مِن مصرِف»، **الأساس**: صُرِفَ عن عمَلِه: غُيِّرَ[5]، وإنهُ ليتَصرَّفُ: يحتالُ.

يقولُ: أيّتها اللائمةُ، هل يَقدِرُ أحدٌ أن يَحتالَ في تغييرِ الشَّيْبة؟ بل أتزعُمينَ أنَّ مَن بذَلَ مالَه في إنفاقِهِ لا يَبقى اسمُه مُخلَّدًا على وجهِ الزَّمان؟

---

(١) «المغرِب في ترتيب المُعرب» (٢: ٣٣٩).

(٢) المصدر السابق (١: ٤٥٧).

(٣) في (ط): «أي: يغني فيه السير».

(٤) لأبي كبير الهذلّي كما في «ديوان الهذليين» (٢: ١٠٤).

(٥) في «أساس البلاغة»: «عُزِلَ»، وهو الأشبهُ بالصّواب.

[﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لِلنَّاسِ مِن كُلِّ مَثَلٍۚ وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا﴾ ٥٤]

﴿أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا﴾ أكثرَ الأشياء التي يتأتّى منها الجَدَلُ **إن فصَّلتَها واحدًا بعدَ واحِدٍ**، خصومةً ومماراةً بالباطِل. وانتصابَ ﴿جَدَلًا﴾ على التمييز، يعني: أنَّ جدلَ الإنسانِ أكثرُ من جدلِ كلِّ شيء، ونحوَه: ﴿فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ﴾ [النحل: ٤].

[﴿وَمَا مَنَعَ ٱلنَّاسَ أَن يُؤْمِنُوٓاْ إِذْ جَآءَهُمُ ٱلْهُدَىٰ وَيَسْتَغْفِرُواْ رَبَّهُمْ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمْ سُنَّةُ ٱلْأَوَّلِينَ أَوْ يَأْتِيَهُمُ ٱلْعَذَابُ قُبُلًا﴾ ٥٥]

(أنْ) الأولى نَصب، والثانيةُ رفع، وقبلَها مضافٌ محذوفٌ تقديرُه: ﴿وَمَا مَنَعَ ٱلنَّاسَ﴾ **الإيمانَ والاستغفارَ** ﴿إِلَّآ﴾ انتِظارُ ﴿أَن تَأْتِيَهُمْ سُنَّةُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾، وهيَ الإهلاك، ﴿أَوْ﴾ انتظارُ أنْ ﴿يَأْتِيَهُمُ ٱلْعَذَابُ﴾ يعني: عذابَ الآخرة، (قِبَلًا) عيانًا. **وقُرِئ**: ﴿قُبُلًا﴾ أنواعًا؛ جمعُ قَبيل، و(قَبَلًا) بفتحتين؛ مُستقبلًا.

قولُه: (**إنْ فصَّلتَها واحدًا بعدَ واحدٍ**)، وذلك مِن إضافةِ «أفعَل» التفضيل إلى الواحِد، فإنّ الإضافةَ فيه إذا أُريدَ بيانُ زيادتِه، يقتضي أن يكونَ المُفضَّلُ داخلًا فيمَن أُضيفَ إليهم فَردًا مِنهم ليَحصُلَ المقصودُ من الشَّرِكةِ والزِّيادة، قالَ ابنُ مالك: إنَّ أفعَلَ إذا أُضيفَ إلى نَكِرةٍ، نحو: زيدٌ أفضَلُ رجُل، وهُما أفضَلُ رجُلَين، وهم أفضَلُ رِجال، معناهُ: زيدٌ أفضَلُ مِن كلِّ رجُل قِيسَ فضْلُه بفَضْلِه، وهما أفضَلُ مِن كلِّ رجُلَيْنِ قِيسَ فضْلُهما بفَضْلِهما، وعلى هذا.

قولُه: (﴿وَمَا مَنَعَ ٱلنَّاسَ﴾ **الإيمانَ والاستغفار**) أي: منَ الإيمان.

قولُه: (**وقُرِئ**: ﴿قُبُلًا﴾) الكُوفيّون: بضَمّتَيْن[1]، والباقونَ: بكسرِ القافِ وفتح الباء[2].

---

(١) جمعُ قَبيل، وهو الصنفُ والنوع. والمعنى: أو يأتيهم العذابُ صنفًا صنفًا أي: أنوعًا من العذاب. وقالَ الزجّاجُ: قُبُلاً بمعنى قُبُلٍ: ممّا يقابلُهم من قِبَلِ وجوهِهم. انظر: «حُجّة القراءات»، ص٤٢٠.

(٢) أي: عيانًا ومواجهة.

[﴿ وَمَا نُرْسِلُ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ ۚ وَيُجَٰدِلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِٱلْبَٰطِلِ لِيُدْحِضُوا۟ بِهِ ٱلْحَقَّ ۖ وَٱتَّخَذُوٓا۟ ءَايَٰتِى وَمَآ أُنذِرُوا۟ هُزُوًا ﴾ ٥٦]

﴿لِيُدْحِضُوا۟﴾ ليُزيلوا ويُبطِلوا، **من إدحاضِ القَدَم**؛ وهو إزلاقُها وإزالتُها عن مَوطِئها ﴿وَمَآ أُنذِرُوا۟﴾ يجوزُ أن تكونَ ﴿مَا﴾ موصولة، ويكونَ الراجعُ من الصلةِ محذوفًا، أي: وما أُنذِروهُ منَ العذاب. أو مصدريّةً بمعنى: وإنذارَهم. وقُرئ: (هَزْءًا) بالسُّكون، أي: اتخذوها موضِعَ استهزاء. وجِدالُهم: قولُهم للرُّسُل: ﴿مَآ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا﴾ ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَأَنزَلَ مَلَٰٓئِكَةً﴾ [المؤمنون: ٢٤] وما أشبَهَ ذلك.

[﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن ذُكِّرَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِۦ فَأَعْرَضَ عَنْهَا وَنَسِىَ مَا قَدَّمَتْ يَدَاهُ ۚ إِنَّا جَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ وَفِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرًا ۖ وَإِن تَدْعُهُمْ إِلَى ٱلْهُدَىٰ فَلَن يَهْتَدُوٓا۟ إِذًا أَبَدًا ﴾ ٥٧]

﴿بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِۦ﴾ بالقرآن، ولذلكَ رجَعَ إليها الضميرُ مذكَّرًا في قولِه: ﴿أَن يَفْقَهُوهُ﴾. ﴿فَأَعْرَضَ عَنْهَا﴾ فلم يتذكّرْ حين ذُكِّرَ ولم يتدَبَّرْ ﴿وَنَسِىَ﴾ عاقبةَ ﴿مَا قَدَّمَتْ يَدَاهُ﴾ من الكفرِ والمعاصي، غيرَ مُفكِّرٍ فيها ولا ناظرٍ في أنّ المُسِيءَ والمُحْسِنَ لا بدَّ لهما من جَزاء، ثمَّ علّلَ إعراضَهم ونسيانَهم بأنهم مطبوعٌ على قلوبِهم، وجمَعَ بعد الإفراد حَمْلًا على لفظِ «من» ومعناه، ﴿فَلَن يَهْتَدُوٓا۟﴾ فلا يكونُ منهم اهتِداءٌ البتّة، ....

قولُه: (مِن إدحاضِ القدَم)، **الأساس**: ومنَ المَجاز: دحَضَتْ حُجَّتُه، و﴿حُجَّتُهُمْ دَاحِضَةٌ﴾ [الشورى: ٦١].

الرّاغب: يقالُ: أدْحَضْتُ فلانًا في حُجَّتِه فدَحَض، وأدْحضتُ حُجَّتَه فدَحَضَتْ، وأصلُه مِن دَحْضِ الرِّجْلِ، وعلى نحوِه في وَصْفِ المُناظَرَة:

نَظَرًا يُزيلُ مواقعَ الأقدامِ(١)

---

(١) ذكره الآمديّ في «الموازنة»، ص٣٨، وصدرُه:

يتقارضونَ إذا التقَوْا في منزِلٍ

كأنه مُحالٌ منهُم لشدّةِ تصميمِهم، ﴿أَبَدًا﴾ مُدّةَ التكليفِ كُلِّها، و﴿إِذًا﴾ جزاءٌ وجواب، فدلّ على انتفاءِ اهتدائِهم لدعوةِ الرسول، بمعنى: أنهم جعلوا ما يجبُ أن يكونَ سببَ وجودِ الاهتداءِ سببًا في انتفائِه، وعلى أنهُ جوابٌ للرسولِ ....

ودَحضتِ الشّمسُ، مُستعارٌ من ذلك[1].

قولُه: (**كأنهُ مُحالٌ**)، يريدُ أنهُ نَفى الاهتداءَ بـ«لَنْ»، وهِي لتأكيدِ النفْي.

قولُه: (**و﴿إِذًا﴾: جزاءٌ وجَواب**)، فيه لَفٌّ.

قولُه: (**فدَلَّ على انتفاءِ اهتدائهم لدعوةِ الرّسول**) بيانُ أن يكونَ جزاءً، أي: جعَلَ دعوةَ الرّسولِ سببًا لانتفاءِ اهتدائهم، فإنّ الجزاءَ مُسبَّبٌ عنِ الشَّرط، ولا يَصحُّ هذا إلّا على تقديرِ الإخبارِ والإعلام، كأنهُ قيل: إنْ تجتهدْ في دعوتِهم فاعلَمْ أنّ معَهم ما يَدْعوهُم إلى مَزيدِ ما هم فيه منَ العِنادِ وشدّةِ الشَّكيمة، أي: يجعلونَ ما هُو سببٌ للاهتداءِ سببًا لمزيدِ الضَّلال.

وقولُه: (**وعلى أنهُ جوابٌ للرّسول**) بيانٌ للجَواب، ولمّا كانَ مَوردُ السؤالِ قولَه: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً﴾ كما سيجيءُ، قَدَّرَ: ما لي لا أدعوهُم، وفيه تعسُّفٌ.

قالَ صاحبُ «الفرائد»: يُمكنُ أن يُقالَ: ﴿إِذًا﴾ هـاهنا: جزاءٌ، أي: إنْ تدعُهُم إلى الهُدى ـ وحالُهم ما ذُكِرَ ـ لن يَهتدوا، أي: جزاءُ ما هُم عليه عدمُ الاهتداء، وجوابٌ لسؤالِ الرّسولِ على تقدير: لِمَ لن يهتَدوا بعدَ أنْ دعوتهم؟ فأُجيبَ: لأنّهم على تلك الحال[2]؛ لأنّ ﴿إِذًا﴾: إشارةٌ إلى ما مَرّ، وهُو ﴿إِنَّا جَعَلْنَا﴾ الآية، وهذا أظهَرُ، والنَّظمُ لهُ أدْعى، ولا يَلزَمُ منَ التعكيس الذي ارتكَبهُ المصنِّف بالتعسُّف، كأنهُ قيل: ﴿وَإِن تَدْعُهُمْ إِلَى ٱلْهُدَىٰ﴾ بعدَ ما جعَلْنا على قلوبِهم أكِنّةً وفي آذانِهم وَقرًا فلنْ يَهتَدوا إذًا أبدًا.

قالَ الإمامُ: والعجَبُ أنّ قولَه: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن ذُكِّرَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِۦ فَأَعْرَضَ عَنْهَا وَنَسِىَ مَا قَدَّمَتْ يَدَاهُ﴾ مُتمسَّكُ القَدَريّة، وقولُه: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً﴾ متمسَّكُ الجَبْريّة، وقلّما

---

(١) «مفردات القرآن»، ص٣٠٨.

(٢) وهو أحدُ الوجهين اللذَيْن ذكرهما ابن عطيّة في «المحرّر الوجيز»، ص١٢٠٠ في تفسيرِ هذه الآية في كلامِ نافعٍ محرَّر.

....

تجدُ في القرآنِ آيةً لأحدِ هذَيْنِ الفريقَيْنِ إلّا ومعَها آيةٌ للفريقِ الآخَر، والتجرِبةُ تكشِفُ عن صِدقِ قولِنا، وما ذاكَ إلّا امتحانٌ شديدٌ منَ الله تعالى ألقاهُ على عبادِه ليتميَّزَ العلماءُ الرّاسخونَ منَ المُقلِّدين(١).

وقلتُ ـ واللهُ أعلَم ـ: قلّما تجدُ في القرآنِ المَجيدِ كلامًا أكشَفَ وأبْيَنَ دليلًا على صحّةِ(٢) مذهبِ أهلِ السُّنّةِ مِن هذا؛ وذلك أنّ قولَه: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن ذُكِّرَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِۦ فَأَعْرَضَ عَنْهَا وَنَسِىَ مَا قَدَّمَتْ يَدَاهُ﴾ كالتذييلِ للآيـةِ السابقة. وقولُـه: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا﴾: استئناف(٣) لبيانِ موجِبِ إعراضِ الظالم ونِسيانِه، أي: تشاغُلِه وتغافُلِه عمّا يُهِمُّه مِن تدارُكِ ما قدَّمتْ يَداهُ منَ الكُفرِ والمعاصي بعدَ ما ذُكِّرَ بآياتِ ربِّه، وإليه أشارَ المصنِّفُ بقولِه: «ثُمّ علَّلَ إعراضَهم ونسيانَهم بأنّهم مطبوعٌ على قلوبِهم».

ثُمّ في بناءِ ﴿جَعَلْنَا﴾ على ﴿إِنَّا﴾ على سَبيلِ تقَوّي الحُكم والتخصيص وتوكيدِه بـ«أنْ»، وإيثارُ صيغةِ التعظيم الدلالةُ على أنهُ فعّالٌ لِما يشاءُ، ويَحكُمُ ما يُريدُ، لا اعتراضَ لأحدٍ عليه، وأنهُ تعالى فعّالٌ لذلك البتّةَ وهو مختصٌّ به، ثُمّ أوقعَ قولَه: ﴿وَإِن تَدْعُهُمْ إِلَى ٱلْهُدَىٰ فَلَن يَهْتَدُوٓا۟ إِذًا أَبَدًا﴾ نتيجةً عن التعليلِ مقرِّرًا لِما سِيقَتْ لهُ العِلّةُ.

والحاصلُ أنْ لا جَبْرَ ولا قدَر، فقولُه: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن ذُكِّرَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِۦ﴾ الآية، إشارةٌ إلى الكتُب، وقولُه: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا﴾ الآية، إشارةٌ(٤) إلى الخَلْقِ والإيجادِ، واللهُ أعلَم.

ثُمّ استَشهدَ على ذلك بتَرْكِ مُؤاخَذةِ أهلِ مكّة، يعني: أخبَرَ اللهُ عزَّ وجلّ أنهُ تعالى بليغُ المغفرةِ والموصوفُ بالرَّحمة، ثُمّ جاءَ بقولِه: ﴿لَوْ يُؤَاخِذُهُم بِمَا كَسَبُوا۟﴾ استشهادًا بأنهُ بليغُ الرّحمة، يعني: أنّهم استوجَبوا بمُكابَرتِهم أنْ يُصَبَّ عليهمُ العذابُ صبًّا، ولكنْ صرَفَ ذلك عنهُم؛ لأنهُ الرَّبُّ الغفورُ ذو الرَّحمة يُمهِلُ ولا يُعاجِلُ.

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢١: ١٤٢).

(٢) سقط لفظ «صحّة» من (ف).

(٣) في (ح) و(ف): «استناد».

(٤) قوله: «إلى الكتب، وقوله: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا﴾ الآية إشارة» سقط من (ط).

على تقديرِ قوله: ما لي لا أدعوهُم حِرْصًا على إسلامهم؟ فقيل: ﴿وَإِن تَدْعُهُمْ إِلَى ٱلْهُدَىٰ فَلَن يَهْتَدُوٓاْ﴾.

[﴿وَرَبُّكَ ٱلْغَفُورُ ذُو ٱلرَّحْمَةِ ۖ لَوْ يُؤَاخِذُهُم بِمَا كَسَبُواْ لَعَجَّلَ لَهُمُ ٱلْعَذَابَ ۚ بَل لَّهُم مَّوْعِدٌ لَّن يَجِدُواْ مِن دُونِهِۦ مَوْئِلًا﴾ ٥٨]

﴿ٱلْغَفُورُ﴾ البليغُ المغفرةِ ﴿ذُو ٱلرَّحْمَةِ﴾ الموصوفُ بالرحمة، ثم استَشْهَدَ على ذلك بتَرْكِ مؤاخَذَةِ أهلِ مكَّةَ عاجلًا من غيرِ إمهالٍ مع إفراطِهِم في عداوةِ رسولِ الله ﷺ ﴿بَل لَّهُم مَّوْعِدٌ﴾ وهوَ يومُ بدرٍ ﴿لَّن يَجِدُواْ مِن دُونِهِۦ مَوْئِلًا﴾ مَنْجًى ولا مَلجأً، يُقال: وَأَلَ؛ إذا نَجا، ووَأَلَ إليه؛ إذا لجأَ إليه.

[﴿وَتِلْكَ ٱلْقُرَىٰٓ أَهْلَكْنَٰهُمْ لَمَّا ظَلَمُواْ وَجَعَلْنَا لِمَهْلِكِهِم مَّوْعِدًا﴾ ٥٩]

﴿وَتِلْكَ ٱلْقُرَىٰٓ﴾ يُريد: قُرى الأوّلينَ من ثمودَ وقومِ لُوْطٍ وغيرِهم: أشارَ لهم إليها ليعتبروا. ﴿وَتِلْكَ﴾ مبتدأ، و﴿ٱلْقُرَىٰٓ﴾ صفة؛ لأنَّ أسماءَ الإشارةِ توصَفُ بأسماءِ الأجناس، و﴿أَهْلَكْنَٰهُمْ﴾ خبر.

ويجوزُ أن يكونَ ﴿وَتِلْكَ ٱلْقُرَىٰٓ﴾ نصبًا بإضمارِ «أهلَكْنا» على شريطةِ التفسير، **والمعنى: وتلكَ أصحابُ القُرى أهلكناهُم** ﴿لَمَّا ظَلَمُواْ﴾ **مثلَ ظلمِ أهلِ مَكّة،** ﴿وَجَعَلْنَا

قولُه: (والمعنى: وتلكَ أصحابُ القُرى)، إلى قولِه: (مِثْلَ ظُلم أهلِ مكّة)، هذا معنى الآيةِ على التقديرَيْن. وفيه أنّ المشارَ إليه بقولِه: ﴿تلك﴾: ما دَلَّ عليهِ قولُه: ﴿وَمَا نُرْسِلُ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ ۚ وَيُجَٰدِلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِٱلْبَٰطِلِ﴾ يعني: إنْ كانَ مقتضى المغفرةِ والرّحمةِ تركَ مؤاخذةِ أهلِ مكّةَ عاجلًا، لكنْ مقتضَى الوَعْدِ إهلاكُهم آجِلًا، وبذلك مضتْ سُنّةُ الأوّلين، وكما أهلَكْنا القُرونَ الماضيةَ بعدَ إرسالِ الرّسُل إليهم مُبشِّرينَ ومُنذِرين وبعدَ مُجادلتِهم إيّاهم بالباطلِ ليُدحِضوا به الحقَّ، كذلك يُهلِكُ أهلَ مكّةَ؛ لأنّهم ظلَموا مثْلَ ظُلمِهم.

﴿لِمَهۡلِكِهِم مَّوۡعِدٗا﴾ وضَرَبْنا لإهلاكِهم وقتًا معلومًا لا يتأخَّرونَ عنهُ كما ضَرَبْنا لأهلِ مَكّةَ يومَ بدر، والمَهلِك: الإهلاكُ ووقْتُه. وقُرِئ: ﴿لِمَهۡلَكِهِم﴾ بفتح الميم واللامُ مفتوحةٌ أو مكسورة، أي: لهلاكِهم أو وقتِ هلاكِهم، والمَوعِد: وقتٌ أو مَصدَر.

[﴿وَإِذۡ قَالَ مُوسَىٰ لِفَتَىٰهُ لَآ أَبۡرَحُ حَتَّىٰٓ أَبۡلُغَ مَجۡمَعَ ٱلۡبَحۡرَيۡنِ أَوۡ أَمۡضِيَ حُقُبٗا * فَلَمَّا بَلَغَا مَجۡمَعَ بَيۡنِهِمَا نَسِيَا حُوتَهُمَا فَٱتَّخَذَ سَبِيلَهُۥ فِي ٱلۡبَحۡرِ سَرَبٗا * فَلَمَّا جَاوَزَا قَالَ لِفَتَىٰهُ ءَاتِنَا غَدَآءَنَا لَقَدۡ لَقِينَا مِن سَفَرِنَا هَٰذَا نَصَبٗا * قَالَ أَرَءَيۡتَ إِذۡ أَوَيۡنَآ إِلَى ٱلصَّخۡرَةِ فَإِنِّي نَسِيتُ ٱلۡحُوتَ وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيۡطَٰنُ أَنۡ أَذۡكُرَهُۥۚ وَٱتَّخَذَ سَبِيلَهُۥ فِي ٱلۡبَحۡرِ عَجَبٗا * قَالَ ذَٰلِكَ مَا كُنَّا نَبۡغِۚ فَٱرۡتَدَّا عَلَىٰٓ ءَاثَارِهِمَا قَصَصٗا * فَوَجَدَا عَبۡدٗا مِّنۡ عِبَادِنَآ ءَاتَيۡنَٰهُ رَحۡمَةٗ مِّنۡ عِندِنَا وَعَلَّمۡنَٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلۡمٗا﴾ ٦٠ – ٦٥]

قولُه: (وقُرِئ: ﴿لِمَهۡلَكِهِم﴾)، أبو بكرٍ: بفَتْحِ الميم واللام، وحفْصٌ: بفَتح الميم وكسرِ اللام، والباقونَ: بضمِّ الميم وفَتْح اللام(١).

قولُه: (أي: لهلاكِهم أو وقتِ هلاكِهم، والمَوعِدُ: وقتٌ أو مَصدَر)، قالَ صاحبُ «الإيجاز»: ﴿لِمَهۡلَكِهِم﴾ مصدرٌ، كقولِه: ﴿مُدۡخَلَ صِدۡقٖ﴾ [الإسراء: ٨٠]، ويجوزُ «مَهلِكِهم»: اسمُ زمانِ الهُلْك، أي: جعَلْنا لوقتِ إهلاكِهم(٢) مَوعِدًا، ولكنّ المصدَرَ أَوْلى لتقدُّم أهلَكْناهُم، والفعلُ يقتضِي المصدرَ وجودًا وحصولًا، وهُو المفعولُ المُطلَق. ويقتضِي الزّمانَ والمكانَ محلًّا وظَرْفًا، وكلُّ فعل زادَ على ثلاثةِ أحرُفٍ فالمصدرُ واسمُ الزّمانِ والمكانِ منهُ على مثالِ المفعول، وإذا كانَ المَهلِكُ اسمَ زمانِ الهلاكِ لا يجوزُ الموعدُ اسمَ الزّمان؛ لأنّ الزّمانَ وُجِدَ في المَهلِك فلا يكونُ للزّمانِ زمانٌ، بل يكونُ الموعدُ بمعنى المصدَر، أي: جعَلْنا الزمانَ هلاكَهم وَعْدًا وعلى العَكْس(٣).

---

(١) لتمامِ الفائدةِ انظر: «حجّة القراءات»، ص٤٢١، و«معاني القراءات»، ص٢٦٩-٢٧٠.
(٢) في (ح): «هلاكهم».
(٣) «إيجاز البيان عن معاني القرآن» (٢: ٥٢٤).

﴿لِفَتَـٰهُ﴾ لعَبْدِه. وفي الحديث: «**ليَقُلْ أحدُكم: فتايَ وفتاتي**، ولا يقل: عَبْدي وأمَتي». وقيل: هو يوشَعُ بن نون، وإنما قيل: فتاه؛ لأنه كان يخدمُه ويتبعُه، وقيل: **كانَ يأخذُ منهُ العِلم**. فإن قلت: ﴿لَآ أَبۡرَحُ﴾ إن كانَ بمعنى: لا أزول، من: بَرِحَ المكان، فقد دلَّ على الإقامةِ لا على السَّفَر، وإن كانَ بمعنى: لا أزال، فلا بُدَّ من الخبر. قلت: هو بمعنى: لا أزال، وقد حُذِفَ الخبر؛ لأنّ الحالَ والكلامَ معًا يَدُلّانِ عليه. أمّا الحالُ فلأنها كانت حالَ سَفَر، وأمّا الكلامُ فلأنَّ قولَه: ﴿حَتَّىٰٓ أَبۡلُغَ مَجۡمَعَ ٱلۡبَحۡرَيۡنِ﴾ غايةٌ مضروبةٌ **وتَستَدعي ما هيَ غايةٌ له**، فلا بدَّ أنْ يكونَ المعنى: لا أبرحُ أسيرُ حتى أبلغَ مَجمَعَ البَحرَيْن. ووجهٌ آخر: وهوَ أنْ يكونَ المعنى: **لا يبرحُ مسيري حتى أبلغ**، على أنَّ ﴿حَتَّىٰٓ أَبۡلُغَ﴾ هو الخبر، فلمّا حُذِفَ المضافُ أقيمَ المُضافُ إليه مَقامَه، وهوَ ضميرُ

قولُه: (**ليقُلْ أحدُكم: فتايَ وفتاتي**) الحديثُ أخرجَهُ أحمدُ بنُ حنْبلٍ في «مُسنَدِهِ» عن أبي هُرَيرة[^1].

قوله: (**كان يأخذُ منه العِلم**) فيه إدماج أنّ مَن أخذ العلم بمنزلة العبدِ لمن يأخذُ منه[^2].

قولُه: (**تَستدعي ما هِي غايةٌ له**)، أي: قولُه: ﴿مَجۡمَعَ ٱلۡبَحۡرَيۡنِ﴾: غايةٌ معيَّنةٌ، وهِيَ - أي: مَجْمَعُ البحرَيْن - مُستَدعِيةٌ ذا غاية، وهو السَّيْر؛ لأنهُ لا بُدَّ للسَّيرِ منَ ابتداءِ الغايةِ وانتهائها.

قولُه: (**المعنى: لا يَبرحُ مَسيري حتّى أبلُغَ**)، يعني: المرادُ منَ الآيةِ هذا، لكنِ اختصَرَ، فعلى هذا متعلَّقُ الخبَرَ: فعلٌ خاصٌّ بقرينةِ المقام، وهُو «يَسيرُ» كما قُدِّرَ فيما مرَّ «أسيرُ»، أي: لا يَبْرحُ مَسيري حتّى أبلُغَ، على الإسنادِ المَجازيِّ، كأنهُ قال: أُبالغُ في السَّيْرِ وأبذُلُ فيه مجهودي حتّى يسيرَ سَيْري، نحو: جَدَّ جَدُّه، وطريقُه سائرٌ، ومِن ثَمّ قال: «وهو وَجْهٌ لطيفٌ»، وقد يقال: إنّ اللُّطفَ في التخريجِ هُو الوَجْهُ النَّحْويّ.

---

[^1]: «مسند الإمام أحمد» (٩٤٥١)، وأصلُه في «الصحيح»، أخرجه البخاريّ (٢٥٥٢)، ومسلم (٢٢٤٩)، وغيرهما، وانظر تمامَ تخريجِه في «مسند أحمد».

[^2]: هذه الفقرة سقطت من (ح) و(ف).

المُتكلِّم، فانقلبَ الفِعلُ عن لفظِ الغائب إلى لفظِ المُتكلِّم، وهوَ وجهٌ لطيف. **ويجوزُ أنْ يكونَ المعنى: لا أبرحُ ما أنا عليه**، بمعنى: ألزَمُ المسيرَ والطَّلَبَ ولا أتركُهُ ولا أفارِقُه حتى أبلغ، كما تقول: لا أبرحُ المكان. ومجمعُ البحرَيْن: المكانُ الذي وُعِد فيهِ موسى لقاءَ الـخَضِـرِ عليهما السلام، وهوَ ملتقى بحرَيْ فارِسَ والرومِ مما يلي المشرِق، وقيل: طَنْجة، وقيل: إفريقيَّة. ومن بِدَعِ التفاسير: أنَّ البحرَيْن موسى والخضر، لأنهما كانا بحرَيْن في العلم. **وقُرِئ: (مَجْمِع) بكسرِ الميم، وهيَ في الشذوذِ من «يَفعَل»، كالمَشرِقِ**

قولُه: (**ويَجوزُ أن يكونَ المعنى: لا أبرَحُ ما أنا عليه**): عطفٌ على قولِه: «هُو بمعنى: لا أزالُ». قالَ أبو البقاء: «﴿لَآ أَبۡرَحُ﴾ يجوزُ أن تكونَ تامّةً، والمفعولُ محذوفٌ، أي: لا أُفارِقُ السَّيْرَ حتّى أبلُغَ، كقولِك: لا أبرَحُ المكانَ، أي: لا أُفارِقُه»[١].

قولُه: (**وقُرِئَ: «مَجْمِعَ» بكسرِ الميم، وهِي في الشُّذوذ**)، يعني به: قراءةً وقياسًا. قالَ ابنُ جِنّي: «وهِيَ قراءةُ عبدِ الله بن مُسلِمِ بن يَسار[٢]، المصدَرُ من فعَلَ يَفعَلُ، والمكانُ والزّمانُ كلُّهُنَّ على[٣] «مَفعَل» بالفَتح، نحو: «مذهب»، بمعنى: الذَّهابِ، و«مذهب» بمعنى[٤]: مكانٍ يُذهَبُ فيه، و«هذا مذْهبُكَ»، أي: زمانُ ذهابِك، إلّا أنهُ قد جاءَ «المَفْعِلُ» بالكسرِ، نحو: المشرِق والمغرِب والمَنسِك والمطلِع؛ لأنَّه مِن يَشرُقُ ويَغرُبُ ويَنْسُكُ ويَطلُعُ. ونحوٌ مِن هذا «مَجْمِع البَحرَيْن»، وهُو مكانٌ كما ترى؛ لأنهُ مِن: جمَعَ يَجْمَعُ، فقياسُه «مَجْمَعَ» لولا ما ذكَرْناهُ منَ الحَمْلِ على نظيرِه[٥].

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٥٤).

(٢) له ترجمةٌ في «طبقات ابن سعد» (٧: ٢٣٩).

(٣) قولُه: «على»: زيادة من «المحتسب».

(٤) في (ح) و(ف): «مَفعَل، بالفتح، كقولك: ذهبتُ مذهبًا، بمعنى الذهاب، أي: ذهابًا، ومذهب بمعنى»، والمثبت من (ط)، والأول أقرب إلى لفظ ابن جني في «المحتسب»، لكن فيه إشكال نحوي في قوله: «ومذهب»، والمثبت سالم منه.

(٥) «المحتسب» (٢: ٣٠).

والمَطلِع من «يفعُل»، ﴿أَوۡ أَمۡضِيَ حُقُبٗا﴾ أو أسيرَ زمانًا طويلًا، والـحُقْب: ثمانون سنة. وروي: أنه لـمّا ظهرَ موسى على مصرَ مع بني إسرائيلَ واستقرّوا بها بعدَ هلاكِ القبط، أمرَهُ اللهُ أن يذكِّرَ قومَه النعمة، **فقامَ فيهم خطيبًا** فذكرَ نعمةَ الله وقال: إنه اصطفى نبيَّكم وكلَّمَه، فقالوا له: قد عَلِمْنا هذا، فأيُّ الناسِ أعلم؟ قال: أنا، فعَتِبَ اللهُ عليهِ حينَ لم يَرُدَّ العلمَ إلى الله، فأوحى إليه: بل أعلمُ منكَ عبدٌ لي **عندَ مجمَعِ البَحرَيْن** وهو الـخَضِر، **وكان الخضِرُ في أيام أفريدونَ** قبلَ موسى عليه السلام، وكانَ على مُقدِّمةِ ذي القَرنَينِ الأكبر، وبقي إلى أيامِ موسى. وقيل: إنّ موسى سألَ ربه: أيُّ عبادِكَ أحبُّ إليك؟ قال: الذي يذكُرُني ولا ينساني، قال: فأيُّ عبادِكَ أقضى؟ قال:

الرّاغب: ﴿مَجۡمَعَ بَيۡنِهِمَا﴾ يجوزُ أن يكونَ «البَيْنُ» مصدرًا، أي: موضعَ المُفترِق(١).

قولُه: (فقامَ فيهم خطيبًا) إلى قولِه: **(عندَ مجمَعِ البحرَيْن)**، ما يَقرُبُ منهُ رَواهُ الشّيخانِ والتِّرمذيُّ عن سعيدِ بن جُبَيْر، عن ابنِ عبّاس، عن أُبَيِّ بنِ كعْب، عن رسولِ الله ﷺ(٢).

قولُه: (وكانَ الخَضِرُ في أيّام أفْريدونَ)، قالَ ابنُ الأثير صاحبُ «الكامل في التاريخ»: قولُ مَن قال: إنَّ الخَضِرَ كانَ في أيّامِ أفْريدونَ وذي القَرْنَين الأكبرِ قبْلَ موسى بن عِمرانَ أشبَهُ بالحديث، يعني الحديثَ الذي رَواهُ أُبَيُّ بنُ كَعب، ورسولُ الله ﷺ أعلَمُ الخَلْقِ بالكائنِ منَ الأمور، فيَحتمِلُ أن يكونَ الخَضِرُ على مقدِّمةِ ذي القَرْنَيْنِ قبْلَ موسى عليه السَّلامُ وأنهُ شَرِبَ مِن ماءِ الحياةِ فطالَ عمرُه. ولم يُرسَلْ في أيّامِ إبراهيمَ عليه السّلامُ، وبُعِثَ في أيّامِ بَشتاسِبَ بن لَهْراسِب(٣).

وقالَ الإمامُ في «تفسيرِه»: إنّ ذا القَرْنَيْنِ ليسَ الإسكندَرَ صاحبَ أرسطون؛ لأنَّ اللهَ تعالى مدَحَهُ في كتابِه، وصاحبُ أرسطونَ ليسَ ممّن يمدَحُه اللهُ تعالى(٤).

---

(١) «مفردات القرآن»، ص١٥٦.

(٢) أخرجه البخاريّ (٤٧٢٥)، ومسلم (٢٣٨٠)، والترمذيّ (٣١٤٩) وغيرهم.

(٣) «الكامل في التاريخ» (١: ٩٠).

(٤) «مفاتيح الغيب» (٢١: ١٦٣).

الذي يقضي بالحقِّ ولا يتَّبعُ الهوى، قال: فأيُّ عبادكَ أعلم؟ قال: **الذي يبتغي علمَ الناسِ إلى علمِه**، عسى أن يصيبَ كلمةً تدلُّه على هدى، أو تردُّه عن ردى، فقال: إن كانَ في عبادكَ من هو أعلمُ منِّي فادلُلْني عليه، قال: أعلمُ منكَ الخضر. قال: أينَ أطْلُبُه؟ قال: على الساحلِ عندَ الصخرة، قال: يا ربّ، **كيف لي به**؟ قال: **تأخذُ حُوْتًا في مِكْتَل، فحيثُ فَقَدتَه** فهو هناك، فقالَ لِفَتاه: إذا فَقَدْتَ الحوتَ فأخبِرْني، فذَهَبا يَمشِيان، فرَقَدَ موسى، فاضطَرَبَ الحوتُ ووقَعَ في البَحْر، فلما جاءَ وقتُ الغداءِ طَلَبَ موسى الحوت، فأخبرَه فتاهُ بوقوعِه في البحر، فأتيا الصخرة، فإذا رجلٌ مُسجّى بثوبه، فسلَّمَ عليهِ موسى، فقال: وأنّى بأرضِنا السلام، فعَرَّفَه نفسَه، فقال: يا موسى، أنا على علمٍ علَّمَنيهِ اللهُ لا تعلمُه أنت، وأنتَ على علمٍ عَلَّمَكَهُ الله لا أعلمُه أنا، فلما ركبا السفينةَ جاءَ عصفورٌ فوقَعَ على حَرْفِها فنقَرَ في الماء، فقال الخضر: ما ينقصُ عِلمي وعِلمُكَ من عِلمِ الله مقدارَ ما أخَذَ هذا **العصفورُ من البحر**، ﴿نَسِيَا حُوتَهُمَا﴾ **أي: نَسِيا تَفقُّدَ أمرِه وما يكونُ منهُ مما جُعِلَ أمارةً على الظَّفَر بالطِّلْبة**، ....

قولُه: (**الذي يبتغي عِلمَ الناسِ إلى عِلمِه**)، أي: الذي يَضُمُّ عِلمَ الناسِ إلى عِلمِه مُبتغيًا لهُ طالبًا، على تضمينِ «يبتغي» معنى «يَضُمُّ». **الجَوهريّ**: أبغَيْتُكَ الشيءَ: أعنتُكَ على طلَبِه، وأبْغَيْتُكَ الشيءَ: جعَلْتُكَ طالبًا لهُ، وابتَغيتَ الشيءَ وتبَغَّيْتَهُ: إذا طلَبْتَه.

قولُه: (**كيفَ لي به؟**) أي: كيفَ يتهيَّأُ ويتيَسَّرُ لي أنْ أظفَرَ به؟

قولُه: (**تأخذُ حوتًا في مِكتَلٍ**) إلى قولِه: (**العصفورُ من البحر**) مِن حديثِ أُبَيِّ بنِ كعبٍ بالإسنادِ السابق، معَ تغييرٍ يسير.

النِّهاية: المِكتَلُ، بكسرِ الميم: الزَّنْبيلُ الكبيرُ، ويُجمَعُ على مَكاتِلَ.

قولُه: (**فحيثُ فَقَدتَه**)، **النِّهاية**: فقَدتُ الشيءَ أفقِدُه: إذا غابَ عنك.

قولُه: (**أي: نَسِيا تفَقُّدَ أمرِه وما يكونُ منهُ، ممّا جُعِلَ أَمارةً على الظَّفَر بالطِّلْبة**). «وما يكونُ منهُ»: عطفٌ تفسيريٌّ على قولِه: «تفَقُّدَ أمرِه»، و«مِن» ـ في «ممّا جُعِلَ أَمارةً» ـ بيانُ

وقيل: نسيَ يوشَعُ أن يقدّمَه، ونسيَ موسى أن يأمُرَه فيه بشيء، وقيل: كانَ الحوتُ سَمَكةً مملوحة، وقيل: إنّ يوشَعَ حَمَلَ الحوتَ والخبزَ في المكتَل، فنزلا ليلةً على شاطئِ عينٍ تُسمَّى عينَ الحياة، ونامَ موسى، فلما أصابَ السمكةَ بردُ الماءِ وروْحُه عاشت، ورُوي أنهما أكَلا منها، وقيل: تَوضَّأ يُوشَعُ مِن تِلكَ العَين، فانتَضَحَ الماءُ على الحوت، فعاشَ ووقَعَ في الماء، ﴿سَرَبًا﴾ أمسكَ الله جَرْيةَ الماءِ على الحوتِ فصارَ عليهِ مِثلُ الطّاق، وحصلَ منهُ في مثلِ السَّـرَبِ مُعجِزةً لموسى أو للخَضِـر، ﴿فَلَمَّا جَاوَزَا﴾ الموعدَ وهو الصخرةُ لنسيانِ موسى تَفقُّدَ أمرِ الحوتِ وما كانَ منه، ونسيانِ يُوشَعَ أن يَذكُرَ لموسى

«ما»، وهُو التوصِيةُ بأنه حيثُ فقَدتَهُ فالخَضِرُ[1] هناك.

قولُه: (**وقد قيل: نَسِيَ يوشَعُ أن يُقدِّمَه**)، أي: يُقدِّمَ الحوتَ بيْنَ يدَيْ موسى عليه السَّلامُ، ونَسِيَ موسى أن يأمُرَهُ بإحضارِه ليُشاهِدا منهُ تلكَ الأمارةَ التي جُعِلتْ لهما، وذلك أنّ موسى عليه السّلامُ وُعِدَ أنّ لقاءَ الخَضِرِ عندَ مَجمَعِ البحرَيْن كما سبَق، وأنّ فِقدانَ الحوتِ علامةٌ للقائه، فلمّا بلَغَ الموعِدَ كان مِن حقِّهما أن يتفقَّدا أمرَ الحوت، أمّا الفتى فلكوْنِه خادِمًا لهُ، وكان عليه أن يُقدِّمَه بيْنَ يدَيْه، وأمّا موسى فلكوْنِه أميرًا عليه، كان عليه أن يَأمُرَهُ بالإحضار، فنَسِيَ كلُّ واحدٍ ما عليه، وإنّما احتيجَ إلى التأويلِ لأنَّ النِّسيانَ لا يتعلَّقُ بالدّوابِّ، كما سبَقَ عنِ الرّاغبِ في تعريفِه: النِّسيان: تَرْكُ ضَبْطِ ما استودعَ، إمّا لضَعْفِ قلبِه، وإمّا عن غَفْلةٍ أو عن قَصْد حتّى ينحذفَ عن القلبِ ذِكْرُه[2].

قولُه: (**فانتَضَحَ الماءُ**)، **الجَوهريّ**: النَّضْحُ: الرَّشُّ، نَضَحتُ البيتَ أنضِحُه، بالكسر.

قولُه: (**وحصَلَ منهُ في مِثْلِ السَّرَبِ**)، **الأساس**: ما حصَلَ في يدي شيءٌ منهُ، أي: ما رجَعَ، وما حصلْتُ منه على شيءٍ، المعنى[3]: ورَجَعَ منَ الماءِ في مِثْلِ السَّرَب، و«في»: تجريديّةٌ؛ لأنهُ انتَزَعَ منَ الماءِ شيئًا يُشبِهُ السَّرَبَ، نحو: رأيتُ زَيْدًا في مِثْلِ الأسد. قالَ

(١) في (ح): «فهو».

(٢) «مفردات القرآن»، ص٨٠٣.

(٣) سقط لفظ «المعنى» من (ح).

ما رأى من حياتِه ووقوعِه في البحر. وقيل: سارا بعد مُجاوزةِ الصخرةِ الليلةَ والغدَ إلى الظهر، وأُلْقِيَ على موسى النَّصَبُ والجوعُ حينَ جاوَزَ الموعد، ولم ينصَبْ ولا جاعَ قبلَ ذلك، فتذكَّرَ الحوتَ وطَلَبه. وقولَه: ﴿مِن سَفَرِنَا هَٰذَا﴾ **إشارةٌ إلى مسيرِهما وراءَ الصخرة.** فإن قلت: كيفَ نَسيَ يوشَعُ ذلك، ومثلُهُ لا ينسى، لكونِه أمارةً لهما على الطِّلْبةِ التي تناهَضَا من أجْلِها، ولكونِه معجزتَيْن ثنتَيْن: وهما حياةُ السمكةِ المملوحةِ

القاضي: نصَب ﴿سَرَبًا﴾ على المفعولِ الثاني، و﴿فِي ٱلْبَحْرِ﴾: حالٌ مِنهُ، أو منَ «السَبيل»، ويجوزُ تعلُّقهُ بـ«اتَّخَذَ»[١].

النِّهاية: السَّرَبُ، بالتَّحريك: المسلَكُ في الخُفْية.

الرّاغب: السَّرَبُ: الذهابُ في حُدورٍ، والسَّرَبُ: المُنحدَرُ. قالَ تعالى: ﴿فَٱتَّخَذَ سَبِيلَهُۥ فِي ٱلْبَحْرِ سَرَبًا﴾، يقالُ: سَرَبَ سَرَبًا وسروبًا، نحو: مَرَّ مرًّا ومرورًا. وانْسَرَبَ انسِرابًا: كذلك، لكنّ سَرَبَ يقالُ على تصوُّرِ الفعلِ مِن فاعلِه، وانْسَرَبَ على تصوُّرِ الانفعالِ منهُ، وانْسَرَبَ الدَّمعُ: سالَ، وانسرَبت الحيَّةُ إلى جُحْرِها، وسَرَبَ الماءُ منَ السِّقاء، وماءٌ سَرَبٌ وسَرِبٌ: مُتقطِّرٌ من سِقائِه. والسّاربُ: الذّاهبُ في سَرَبِه أيَّ طريقٍ كان. قالَ تعالى: ﴿وَسَارِبٌۢ بِٱلنَّهَارِ﴾ [الرعد: ١٠]. والسَّرْبُ: جَمْعُ سارِبٍ كرَكْبٍ وراكب، وتُعورِفَ في الإبِلِ حتّى قيل: ذُعِرَتْ سَرْبُه، أي: إبِلُه، وهُو آمِنٌ في سِربِه، أي: في نفْسِه[٢]، وقيل: في أهلِه ونسائه، فجُعِلَ السِّربُ كنايةً، وقيل: اذهَبي فلا أَنْدَهُ سِربَكِ، في الكنايةِ عن الطّلاقِ، ومعناه: لا أَرُدُّ إبِلَكِ الذاهبةَ في سِربِها، والسُّرْبةُ: قطعةٌ منَ الخَيْلِ منَ العشَرةِ إلى عشرين، والسَّرابُ: اللامعُ في المَفازةِ كالماء، وذلك لانْسِرابِه في مَرْأى العَيْن، وكأنّ السَّرابَ فيما لا حقيقةَ لهُ كالشَّرابِ فيما لهُ حقيقة[٣].

قولُه: (﴿هَٰذَا﴾ **إشارةٌ إلى مَسيرِهما وراءَ الصَّخْرة**)، وفي الإشارةِ بهذا إشعارٌ بأنَّ هذا المَسيرَ كان أتعَبَ لهُما ممّا سبَق، فإنّ رجاءَ المطلوبِ يُقرِّبُ البعيدَ، والخَيْبةَ تُبعِّدُ القريب؛ ولهذا

---

(١) «أنوار التنزيل» (٣: ٥٠٩).

(٢) في (ح) و(ط): «قطيعه».

(٣) «مفردات القرآن»، ص٤٠٥-٤٠٦.

المأكولِ منها، وقيل: ما كانت إلاّ شِقَّ سمكة، **وقيامُ الماءِ** وانتصابُه مثلَ الطاقِ ونفوذُها في مثلِ السَّرَبِ منه؟ ثمَّ كيفَ استمرَّ به النسيانُ حتى خَلَفا الموعدَ وسارا مسيرةَ ليلةٍ إلى ظهرِ الغد، وحتى طلبَ موسى عليه السلامُ الحوت؟ قلت: **قد شَغَلَهُ الشيطانُ بوساوِسِهِ** فذهَبَ بفكرِهِ كلَّ مذْهَبٍ حتى اعْتَراهُ النِّسيان، وانضمَّ إلى ذلكَ أنه ضَرِيَ بمشاهدةِ أمثالِهِ عندَ موسى عليه السلامُ منَ العجائِب، واستَأنَسَ بإخوانِهِ فأعانَ الإلفُ على قلةِ الاهتمامِ ﴿أَرَءَيْتَ﴾ بمعنى: أخبِرْني.

فإن قلت: ما وجهُ التِئامِ هذا الكلام، فإنَّ كلَّ واحدٍ من ﴿أَرَءَيْتَ﴾ و﴿إِذْ أَوَيْنَآ﴾ و﴿فَإِنِّي نَسِيتُ ٱلْحُوتَ﴾ **لا متعلَّقَ له**؟ قلت: لما طلبَ موسى عليه السلام الحوت، ذكَرَ

ورَدَ في الحديث: أنّ موسى عليه السَّلامُ لم يَنصَبْ إلّا مُنذُ جاوَزَ الموضعَ الذي حدَّهُ اللهُ تعالى له[1].

قولُه: (وقيامُ الماء)، هُو عطفٌ على «حياةَ السَّمَكة»، والجُملةُ ـ وهي: «وقيل: ما كانتْ إلّا شِقَّ سمكةٍ» ـ مُعترضةٌ للتأكيدِ والمُبالغة، فإنّ حياةَ السَّمَكةِ المملوحةِ عجيبةٌ، وكونُها نصفَ سمَكةٍ أعجبُ.

قولُه: (قد شَغَله الشَّيطانُ بوَساوِسِه)، قالَ القاضي: ولعلّهُ نَسِيَ ذلك لاستغراقِه في الاستبصارِ وانجذابِ شَراشِرِه[2] إلى جَنابِ القُدُسِ بما عَراهُ مِن مُشاهدةِ الآياتِ الباهِرة، وإنّما نسَبَهُ إلى الشَّيطانِ هَضْمًا لنفْسِه[3].

قولُه: (لا مُتعلَّقَ له)، يعني: ليسَ لـ﴿أَرَءَيْتَ﴾ مفعولٌ، ولـ﴿إِذْ أَوَيْنَآ﴾ مظروفٌ، ولـ﴿فَإِنِّي﴾ سبَب؟ وأجاب: أنّ المُتعلَّقَ: ما دَهاني، وهُو مفعولُ ﴿أَرَءَيْتَ﴾، و«دَهاني»: مظروفٌ، وهو سببٌ أيضًا، فحُذِفَ لدِلالةِ مقام الحَيْرةِ عليه كما أشارَ إليه بقولِه: «فحذَفَ

---

(١) أخرجه عبد الرزاق في «التفسير» (٢: ١٧٠٤)، والطبريّ في «جامع البيان» (١٥: ٣٢٤)، وغيرهما عن أُبَيِّ بن كعب رضيَ اللهُ عنه.

(٢) سبقَ تفسيرُه، وأنه بمعنى إلقاء النفسِ على الشيءِ حرصًا ومحبّة.

(٣) «أنوار التنزيل» (٣: ٥١٠).

يُوشَعُ ما رأى منه وما اعْتَراه مِن نسيانه إلى تلك الغاية، فدُهِش وطَفِقَ يسأل موسى عليه السلامُ عن سببِ ذلك، كأنه قال: أرأيتَ ما دهاني إذ أوَيْنا إلى الصخرة؟ فإنِّي نسيتُ الحوت، فحَذَفَ ذلك. وقيل: هي الصخرةُ التي دونَ نهرِ الزَّيْت، و﴿أَنْ أَذْكُرَهُۥ﴾ بَدَلٌ من الهاء في ﴿أَنسَىٰنِيهُ﴾ أي: وما أنساني ذِكرَه إلا الشيطان. وفي قراءة عبدِ الله: (أن أُذكِّرَكَهُ)، و﴿عَجَبًا﴾ ثاني مفعولَيْ (اتَّخذَ)، مِثل ﴿سَرَبًا﴾ يعني: واتَّخذَ سبيلَه سبيلًا عَجَبًا، وهو كونُه شبيهَ السَّـرَب. أو قال: «عَجَبًا» في آخِرِ كلامِه، تعجُّبًا من حالِه في رؤيةِ تلك العَجيبةِ ونسيانِه لها أو مما رأى من المعجزتَيْن، وقوله: ﴿وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَٰنُ أَنْ أَذْكُرَهُۥ﴾ اعتراضٌ بين المعطُوفِ والمعطوفِ عليه، وقيل: إن ﴿عَجَبًا﴾ حكايةٌ لتعجُّبِ موسى عليه السلام، وليسَ بذاك. ﴿ذَٰلِكَ﴾ إشارةٌ إلى اتخاذِه سبيلًا، أي: ذلك الذي

ذلك»، ونَظيرُه قولُه تعالى: ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا۟ بِهِۦ فَسَيَقُولُونَ هَٰذَآ إِفْكٌ قَدِيمٌ﴾ [الأحقاف: ١١] قال تقديره: ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا۟ بِهِۦ﴾، ظهَرَ عِنادُهم ﴿فَسَيَقُولُونَ﴾، وهذا المُضمَرُ صَحَّ به الكلامُ، حيثُ انتصَبَ به الظَّرفُ، وكان ﴿فَسَيَقُولُونَ﴾ مسبَّبًا عنهُ».

قولُه: (نهرِ الزَّيت) سُمِّيَ به لكثْرةِ أشجارِ الزَّيتِ على شاطئِه، فقولُه: «وقيل: هِيَ الصَّخرة»: عطفٌ على قولِه: «فلمّا جاوَزَا الموعدَ» وهُو الصَّخرة.

قولُه: (و﴿أَنْ أَذْكُرَهُۥ﴾: بدَلٌ منَ الهاءِ في ﴿أَنسَىٰنِيهُ﴾) أي: بدلَ اشتمال.

قولُه: (إنّ ﴿عَجَبًا﴾ حكايةٌ لتعجُّبِ موسى، وليس بذاك)، أي: ليسَ هذا القولُ بذاك القولِ الذي يُعرَّجُ عليه، كقولِك: ليسَ بشيء، أي: شيءٍ يُعتَدُّ به، بيانُه: أنّ موسى عليه السَّلامُ لمّا قالَ ليوشَعَ: ﴿ءَاتِنَا غَدَآءَنَا﴾، أجابَ بقولِه: ﴿أَرَءَيْتَ إِذْ أَوَيْنَآ إِلَى ٱلصَّخْرَةِ﴾، وهِيَ كلمةُ تعجُّب، فلمّا بلَغَ قولَه: ﴿وَٱتَّخَذَ سَبِيلَهُۥ فِى ٱلْبَحْرِ﴾ تعجَّبَ موسى مِن ذلك فحَكى اللهُ تعالى تعجُّبَه، ولا ارتيابَ في تعسُّفِه وبُعدِه مِن بلاغةِ التنزيل، ولكنْ ﴿عَجَبًا﴾ مَقولُ فتى موسى: إمّا على أنهُ صفةُ موصوفٍ محذوفٍ، وهُو ثاني مفعولي «اتَّخذَ» كما قدَّرَهُ المصنِّف، أو:

كنا نطلب، لأنهُ أمارةُ الظَّفَر بالطِّلْبة من لقاءِ الخَضْرِ عليه السلام. وقُرئ: ﴿نَبۡغِ﴾ بغير ياءٍ في الوصل، وإثباتُها أحسَن، وهي قراءةُ أبي عمرٍو، وأمّا الوقف، فالأكثر فيه طرحُ الياء اتِّباعًا لخطِّ المصحَف، ﴿فَٱرۡتَدَّا﴾ فرجَعا في أدراجِهما ﴿قَصَصٗا﴾ ....

لمّا فرَغَ مِن كلامِه قال: يا عجبًا، فحَكى اللهُ تعالى[1] ذلك منهُ. ويجوزُ أن يكونَ مِن كلامِ الله، أي: قالَ ذلك الكلامَ تعجُّبًا.

قالَ أبو البقاء: ﴿عَجَبٗا﴾: مفعولٌ ثانٍ لـ(اتخَذَ)، وقيل: هُو مصدرٌ، أي: قالَ موسى: عجبًا، فعَلى هذا يكونُ المفعولُ الثاني لـ(اتخذَ): ﴿فِي ٱلۡبَحۡرِ﴾[2].

قولُه: (قُرِئَ: ﴿نَبۡغِ﴾ بغيرِ ياءٍ في الوَصْل)، نافعٌ وأبو عَمْرٍو والكِسائيُّ: أثْبَتوا في الوَصْل، وابنُ كثيرٍ: في الحالَيْن، والباقونَ: بالحَذْفِ في الحالَيْن، قالَ أبو البقاء: الجَيِّدُ إثباتُ الياءِ، والحَذْفُ على التشبيهِ بالفَواصل، وسَهَّلَ ذلك أنّ الياءَ لا تُضَمُّ هـاهُنا[3].

رَوى صاحبُ «المُرشِد»، عن أبي حاتم، أنهُ قال: ومنَ الوَقْفِ التامِّ قولُه تعالى: ﴿مَا كُنَّا نَبۡغِ﴾[4].

وقلتُ: بيانُه أنّ قولَه تعالى: ﴿فَٱرۡتَدَّا﴾ عطفٌ على جُملةِ قولِه: ﴿فَلَمَّا جَاوَزَا﴾ إلى آخرِه. وأمّا الفصلُ بيْنَ الأقوالِ الثلاثة، فالأولى: جوابٌ للشَّرط، والآخرانِ مفصولانِ لِما يَستدعيهِ مقامُ المقاوَلةِ منَ السُّؤالِ، وهُو: ماذا قالَ فتى موسى بعدَ قولِ موسى عليهِ السَّلامُ: ﴿ءَاتِنَا غَدَآءَنَا﴾؟ وماذا قالَ موسى عليه السَّلامُ بعدَ قولِ فتاهُ: ﴿أَرَءَيۡتَ إِذۡ أَوَيۡنَآ﴾؟

قولُه: (فرَجَعا في أدراجِهما)، الجَوهريّ: قولُهم: خَلِّ دَرْجَ الضَّبِّ، أي: طريقَهُ، والجَمعُ: الأدْراجُ، ومنهُ قولُهم: رجَعتُ أدراجي، أي: رجَعتُ في الطريقِ الذي جئتُ مِنهُ.

---

(١) من قوله: «تعجبه ولا ارتياب في تعسُّفه» إلى هنا سقط من (ط).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٥٥).

(٣) المصدر السابق (٢: ٨٥٥).

(٤) انظر: «المقصد لتلخيص ما في المرشد» للقاضي زكريّا، ص٤٧١. وهو الذي اختارَه الإمام الداني في «المكتفى في الوقفِ والابتداء»، ص٣٧١.

يقُصَّانِ قَصَصًا، أي: يتَّبعان آثارَهما اتِّباعًا. أو فارْتَدَّا **مُقتَصَّيْن** ﴿رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا﴾ هي الوحيُ والنُّبوَّةُ ﴿مِن لَّدُنَّا﴾ مما يختصُّ بنا من العلم، وهو الإخبارُ عن الغيوب.

[﴿قَالَ لَهُۥ مُوسَىٰ هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَىٰٓ أَن تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا﴾ ٦٦]

﴿رَشَداً﴾ **قُرِئ بفَتحَتَين** وبضَمْةٍ وسكون، **أي: عِلْمًا ذا رَشَد**، أرشُدُ به في دِيْني. فإن قلت: أما دلَّتْ حاجتُه إلى التعلُّم من آخرَ في عهده **أنه كما قيل موسى بن ميشا، لا موسى بن عمران**؛ لأنَّ النبيَّ يجب أن يكونَ أعلمَ أهلِ زمانِه وإمامَهم المرجوعَ إليه في

قولُه: (**يَقُصَّانِ قصَصًا**). قالَ صاحبُ «الكشف»: ﴿قَصَصًا﴾: مصدرٌ لفعلٍ مُضمَرٍ يَدُلُّ عليه ﴿فَارْتَدَّا عَلَىٰٓ ءَاثَارِهِمَا﴾، واقتَصّا الأثَر: واحد[١].

قولُه: (**مُقتَصَّين**) أي: يكونُ المصدَرُ بمعنى اسم الفاعل، فنَصْبُه على الحال.

قولُه: (**«رَشَدًا» قُرِئَ بفَتْحتَيْنِ**)، أبو عَمْرٍو، والباقونَ: بضَمّةٍ وسُكون[٢].

قولُه: (**أي: عِلمًا ذا رَشَدٍ**)، قالَ أبو البقاء: ﴿رُشْدًا﴾: مفعولُ ﴿تُعَلِّمَنِ﴾[٣]، ولا يجوزُ أن يكونَ مفعولَ ﴿عُلِّمْتَ﴾؛ لأنهُ لا[٤] عائدَ إذن على الذي، وليسَ بحالٍ منَ العائدِ المحذوف؛ لأنّ المعنى على ذلك يَبعُدُ[٥]. وقالَ القاضي: يجوزُ أن يكونَ عِلّةً لـ﴿أَتَّبِعُكَ﴾، أو: مصدرًا بإضمارِ فعلِه[٦].

وقولُه[٧]: (**أنهُ كما قيل: موسى بنُ ميشا، لا موسى بنُ عِمْرانَ**)، رَوينا عن البخاريِّ

---

(١) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ٧٧٠).

(٢) وهما لغتان مثلَ الحُزْنِ والحزَن. قالَ أبو زُرعة: وأَجْوَدُ الوجهَينْ الرُّشْد بضمِّ الرّاء، وإنّما قلتُ ذلك لتوفيقِ ما بيْنَه وبين ما قَبْلَه وما بَعدَه مِن أواخِرِ الآي. انتهى من «حجّةِ القراءات»، ص٤٢٢.

(٣) في النسخ الخطية: «تُعَلّمني» بإثبات الياء.

(٤) لفظة «لا» سقطت من (ط).

(٥) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٥٥). ووقع في (ط): «على ذلك يبرز»، وهو تحريف يُفسد المعنى.

(٦) «أنوار التنزيل» (٣: ٥١١).

(٧) هذه الفقرة وردت في الأصول الخطية قبل فقرة «قوله: وعلل ذلك بأنه يتولى أمورًا»، وقدَّمتها هنا=

أبوابِ الدين؟ قلت: **لا غضاضةَ**..

ومسلم والتِّرمذيِّ، عن سعيدِ بن جُبَير، قال: قلتُ لابنِ عبّاس: إنّ نَوْفا البَكاليّ يزعُمُ أنّ موسى صاحبَ بني إسرائيلَ ليسَ هُو صاحبَ الخَضِر، قال: كذَبَ عدُوُّ الله، سَمِعتُ أُبَيَّ بنَ كَعبٍ يقولُ: سَمِعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «قامَ موسى خَطيبًا في بني إسرائيلَ» إلى تمامِ الحديث(١).

قالَ بعضُهم: التعليمُ: تنبيهُ النَّفْس لتصوُّرِ المعاني، والتعلُّمُ: تَنَبُّهُها لتصَوُّرِ ذلك، وربّما استُعمِلَ في معنى الإعلام إذا كانَ فيه تكرير(٢)، نحو: ﴿أَتُعَلِّمُونَ ٱللَّهَ بِدِينِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٦]، فمنَ التعليم قولُه تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ * عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ﴾ [الرّحمن: ١-٢]، وتعليمُ آدَمَ الأسماءَ هُو أنْ جعَلَ لهُ قوّةً بها نطَقَ ووضَعَ أسماءَ الأشياء، وذلك بإلقائِه في رُوْعِه، وكتعليمِه تعالى الحَيَواناتِ كلَّ واحدٍ منها فعلًا يتَعاطاهُ.

وقولُه: ﴿مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا﴾، قيل: عَنى بالعِلم: الخاصَّ الخَفِيَّ على البشرِ الذي يَرَوْنَه ما لم يُعرِّفْهُمُ اللهُ مُنكَّرًا، وقيلَ: وعلى هذا العِلم في قولِه تعالى: ﴿ٱلَّذِى عِندَهُۥ عِلْمٌ مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [النمل: ٤٠]، العِلمُ: الأثَرُ الذي يُعلَمُ به الشيءُ، وسُمِّي الجبَلُ علَمًا لذلك، والعالَمُ: اسمٌ للفَلَكِ وما يَلحَقُ به منَ الجَواهرِ والأعراض، وهُو في الأصل: اسمٌ لِما يُعلَمُ به كالطابَعِ والخاتَمِ لِما يُطبَعُ به ويُختَمُ به، وجُعِلَ بناؤهُ على هذه الصِّيغةِ لكونِه كالآلة، والعالَمُ: آلةٌ في الدِّلالةِ على صانعِه، ولهذا أحالَنا تعالى عليه في مَعرِفةِ وَحْدانيّتِه، فقال: ﴿أَوَلَمْ يَنظُرُواْ فِى مَلَكُوتِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الأعراف: ١٨٥](٣).

قولُه: (**لا غَضاضةَ**)، **الجَوهريّ**: يقالُ: ليسَ عليكَ في هذا الأمرِ غَضاضةٌ، أي: ذِلّةٌ ومَنقَصةٌ، قالَ القاضي: لا يُنافي نُبوّتَه وكوْنَه صاحبَ الشريعةِ أن يتعلَّمَ مِن غيرِه ما لم يكنْ

= مراعاةً لترتيب «الكشاف».

(١) أخرجه البخاريُّ (٤٧٢٧)، ومسلم (٢٣٨٠)، والترمذيّ (٣١٤٩)، وغيرهم.

(٢) في (ط): «تكثير».

(٣) «مفردات القرآن»، ص٥٨٠.

بالنبيِّ في أخذِ العِلْمِ من نبيٍّ مثلِه: وإنما بَغُضَ منه أن يأخذَه ممن دونَه. وعن سعيد بن جبير أنه قال لابن عباس: إن نَوْفًا ابن امرأة كعبٍ يزعُم أنّ الخضرَ ليسَ بصاحبِ موسى، وأنّ موسى هو موسى بن ميشا، فقال: كَذَبَ عدوُّ الله.

[﴿قَالَ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا * وَكَيْفَ تَصْبِرُ عَلَىٰ مَا لَمْ تُحِطْ بِهِۦ خُبْرًا﴾ ٦٧-٦٨]

نفيُ استطاعةِ الصبرِ مَعهُ على وجهِ التأكيد، كأنَّهما مما لا يصحُّ ولا يستقيم، **وعلَّلَ ذلكَ بأنه يتولى أمورًا** هي في ظاهرها مناكير، **والرجلُ الصالحُ**......

شَرْطًا في أبوابِ الدِّين، فإنّ الرّسولَ ينبغي أن يكونَ أعلَمَ ممّن أُرسِلَ إليه فيما بُعِثَ به مِن أصولِ الدِّين وفروعِه لا مُطلقًا(١)، ويُؤيِّدُه قولُه تعالى حكايةً عن الهُدهدِ مخُاطبًا سُليمانَ عليه السَّلامُ: ﴿أَحَطتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِۦ﴾ [النمل: ٢٢].

الرّاغب: العِلمُ: إدراكُ الشيءِ بحقيقتِه، وذلك ضَرْبان: إدراكُ ذاتِ الشيء، **والثاني**: الحُكمُ على الشيءِ بوجودِ شيءٍ هُو موجودٌ له، أو نَفيُ شيءٍ مَنْفِيٍّ عنهُ. فالأوَّلُ متعدٍّ إلى واحد كقولِه تعالى: ﴿لَا تَعْلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾ [الأنفال: ٦٠]، وأعلَمْتُه وعلَّمْتُه ـ في الأصل ـ واحدٌ، إلّا أنّ الإعلامَ اختَصَّ بما كانَ بإخبارٍ سَريع، والتعليمُ بما يكونُ بتكريرٍ وتكثيرٍ حتّى يحصُلَ منهُ أثَرٌ في نَفسِ المُتعلِّم.

قولُه: (**وعَلّلَ ذلك بأنهُ يتولّى أمورًا**)، أي: أكّدَ نفْيَ استطاعتِه بقولِه: ﴿إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا﴾، وهُو عِلّةٌ لمَنْعِه منَ اتّباعِه، فإنّ موسى عليهِ السّلامُ قال: ﴿هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَىٰٓ أَن تُعَلِّمَنِ﴾، كأنهُ قال: لا؛ لأنّكَ ﴿لَن تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا﴾، ثُمّ علّلَ العِلّةَ بقولِه: ﴿وَكَيْفَ تَصْبِرُ عَلَىٰ مَا لَمْ تُحِطْ بِهِۦ خُبْرًا﴾، أي: كيفَ تصبرُ على شيءٍ هُو في الظاهرِ مُنكَرٌ مفسَدةٌ وفي الحقيقةِ مصلحةٌ وصَلاح، ويحتاجُ في معرفتِه إلى دِقّةِ نظرٍ وفَضْلِ خبرةٍ مُستفادةٍ منَ العِلم اللَّدُنّيِّ.

قولُه: (**والرّجُلُ الصّالح**): مبتدأٌ، وقولُه: «لا يتَمالكُ»: الخبَرُ، وقولُه: «فكيفَ إذا كان

---

(١) «أنوار التنزيل» (٣: ٥١١).

ـ فكيفَ إذا كان نبياً ـ لا يتمالكُ أن يشمئزَّ ويمتعِضَ ويجزعَ إذا رأى ذلك ويأخذُ في الإنكار. و﴿خُبۡرٗا﴾ تمييز، أي: لم يُحِطْ به خبرُك، أو لأنَّ لم يُحِطْ به بمعنى: لم تَـخبُـرْه، فنَصَبَه نَصْبَ المَصدَر.

[﴿قَالَ سَتَجِدُنِيٓ إِن شَآءَ ٱللَّهُ صَابِرٗا وَلَآ أَعۡصِي لَكَ أَمۡرٗا﴾ ٦٩]

﴿وَلَآ أَعۡصِي﴾ في محلِّ النصب عطفًا على ﴿صَابِرٗا﴾ أي: ستجدُني صابرًا وغيرَ عاص، أو في لا محل، عطفًا على ﴿سَتَجِدُنِيٓ﴾. ....

نبيًّا؟» موضعُه التأخيرُ، فاعترَض بينَ المبتدأِ والخبرِ اهتمامًا، والكلامُ مُجرًى مُجرى المثالِ لموسى عليه السَّلامُ، مِثلُه قولُه: ﴿وَٱلطَّيِّبَٰتُ لِلطَّيِّبِينَ﴾(١) [النور: ٢٦] في وَجْهِ تمثيلٍ لأمِّ المؤمنينَ عائشةَ رضيَ اللهُ عنها. المعنى: إني أتوَلّى أمورًا ظاهرُها مَناكيرُ، وأنتَ لا تتمالكُ أن تَشمئزَّ.

قولُه: (فكيفَ إذا كانَ نبيًّا لا يتَمالَكُ أن يَشمئِزَّ ويَمْتعِض)، الانتصاف: يدُلُّ عليه أنهُ قال في خَرْقِ السَّفينة: ﴿أَخَرَقۡتَهَا لِتُغۡرِقَ أَهۡلَهَا﴾ ولم يقُلْ: لتُغرِقَنا، فنَسِيَ نفْسَه واشتَغَلَ بغيرِه في حالةٍ يقولُ فيها المرءُ: نَفْسي نَفْسي(٢).

الجَوهريّ: اشمَأزَّ الرَّجُلُ اشمئزازًا: انقبَضَ ومَعِضْتُ مِن ذلك الأمرِ أمعَضُ مَعْضًا، وامتعَضْتُ منهُ: إذا غضِبْتَ وشَقَّ عليك.

قولُه: (أو في لا مَحَلّ(٣)، عطفًا على ﴿سَتَجِدُنِيٓ﴾)، لعلَّ هذا القولَ مَبْنيٌّ على أنّ الجُملةَ الواقعةَ بعدَ «قال»: مُستأنَفةٌ، بيانٌ للقولِ المُضمَر؛ فلا يكونُ لها محَلٌّ، كما قال أبو البقاء في قولِه تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمۡ لَا تُفۡسِدُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾(٤) [البقرة: ١١]: والمفعولُ القائمُ

(١) في الأصول الخطية: «الطيبات للطيبين» دون واو، والمثبت لفظُ الآية الكريمة.

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٧٣٤).

(٣) كذا في الأصول الخطية، ومنها (ط)، وكذا في الأصل الخطي من «الكشاف»، لكن في نصِّ «الكشاف» من (ط) وفي النسخ المطبوعة: «أو لا في محل»، والمعنى واحد.

(٤) قولُه: ﴿فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾: لم يرِدْ في (ف).

....

مقامَ الفاعل مصدرٌ، وهُو القَوْلُ، وأُضمِرَ؛ لأنَّ الجُملةَ بعد مُفسِّرةٌ، والتقديرُ: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ﴾ قولٌ، وهُو: ﴿لَا تُفْسِدُوا﴾، ونَظيرُه: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا۟ ٱلْـَٔايَٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٍ﴾ [يوسف: ٣٥]، أي: بَدا لهُم بَداءٌ ورأيٌ[١]، كذا قدَّرَ المصنِّفُ هذه الآيَةَ، أو يقال: إنّ قولَه: ﴿وَلَآ أَعْصِى لَكَ أَمْرًا﴾: عطفٌ على مَقولِ القولِ باعتبارِ الجُملةِ لا باعتبارِ الإفراد، وكوْنُه منصوبًا على المصْدَريّةِ أو المفعوليّةِ على الخلافِ الذي سبَقَ بيانُه في «البقرة»، ونحوُه في الاعتبارِ قولُه تعالى: ﴿تُقَٰتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ﴾ [الفتح: ١٦]، على تقدير: أو هُم يُسلِمونَ، وسيجيءُ بيانُه في مَوضِعِه.

ورُوِيَ عن الشَّيخ بَدْرِ الدِّين الجُرْجانيِّ رحمه الله تعالى[٢] أنهُ قال: إنّ قولَه: ﴿سَتَجِدُنِىٓ إِن شَآءَ ٱللَّهُ صَابِرًا﴾ بجُملتِه مَقولٌ للقَوْل، والشَّرْطُ يقتضي الجزاءَ. وقولُه: ﴿سَتَجِدُنِىٓ إِن شَآءَ ٱللَّهُ صَابِرًا﴾، لا يَصلُحُ أن يكونَ جَزاءً لتقدُّمِه، لكنّه دالٌّ عليه، فلا يكونُ له محلٌّ. وقولُه: ﴿وَلَآ أَعْصِى لَكَ أَمْرًا﴾: عطفٌ عليه وحدَه، فيكونُ التقديرُ: ستَجِدُني إن شاءَ اللهُ صابرًا ولا أعصي لك إن شاءَ اللهُ أمرًا، والشَّرطُ مع الجزاءِ المحذوفِ مُعترِضٌ بيْنَ المفعولَيْن.

وقَدَّرَ المصنِّفُ في قولِه تعالى: ﴿ٱدْخُلُوا۟ مِصْرَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ﴾ [يوسف: ٩٩]: «ادخُلوا مصرَ آمِنينَ إن شاءَ اللهُ دخَلتُم آمِنين».

أمّا بيانُ بلاغةِ هذا التركيب، فإنهُ لو قُدِّمَ الشَّرطُ بأنْ يقال: إن شاءَ اللهُ ستَجِدُني صابِرًا لَفاتَ التكريرُ والتوكيدُ المطلوب، ولو أُخِّرَ بأنْ يُقالَ: ستَجِدُني صابرًا إن شاءَ اللهُ لاخْتَلَّ إرادةُ الاهتمام لكلمةِ التبرُّك، ولَعُدِمَ حُسنُ موقع الاعتراض، فإنهُ مِن تحاسينِ الكلام، فالتركيبُ قريبٌ مِن قولِه: ﴿لَّا يَعْصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [التحريم: ٦] فيكونُ مِن بابِ الطَّرْدِ والعكس.

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٢٧).

(٢) لم أهتَدِ إلى ترجَمتِه. ولعلّه يريدُ القاضي الجرجانّي: أبا الحسن علي بن عبد العزيز (ت ٣٩٢هـ) له «تفسيرٌ كبير» كما في ترجمتِه من «سير النبلاء» (١٧: ٢١) و«طبقات المفسّرين» للداووديّ (١: ٤١٤).

رجا موسى عليه السلام لحرصِه على العِلْمِ وازديادِه، أن يستطيعَ معهُ صبرًا بعد إفصاحِ الـخَضِـرِ عن حقيقةِ الأمر، **فوعَدَه بالصبرِ** مُعَلَّقًا بمشيئةِ الله، عِلمًا منه بشدّةِ الأمرِ وصعوبتِه، وأنَّ الحميّةَ التي تأخُذُ المصلِحَ عند مشاهدةِ الفسادِ شيءٌ لا يُطاق، **هذا** مَع علمِه أن النبيَّ المعصومَ الذي أمرَهُ الله بالمُسافَرةِ إليه واتِّباعِه واقتباسِه العلمَ منه، بَريءٌ من أن يباشرَ ما فيه **غميزَةٌ** في الدِّين، **وأنهُ لا بدّ** لما يُسْتَسمَجُ ظاهرُه من باطنٍ حَسَنٍ جميل، فكيفَ إذا لم يُعْلَم.

[﴿ قَالَ فَإِنِ ٱتَّبَعْتَنِى فَلَا تَسْـَٔلْنِى عَن شَىْءٍ حَتَّىٰٓ أُحْدِثَ لَكَ مِنْهُ ذِكْرًا ﴾ ٧٠]

قُرِئ: (فلا تَسْأَلَنِّي) بالنُّون الثقيلة، يعني: فمِنْ شرطِ اتِّباعك لي أنكَ إذا رأيت

قولُه: (**فوَعدَهُ بالصَّبر**)، عطفٌ على «رَجا»، و«أن يستطيعَ» مفعولُ «رَجا»، والرّجاءُ هُو قولُه: ﴿سَتَجِدُنِيٓ﴾، و«عِلمًا» مفعولٌ لهُ لوَعْدِه الصَّبرَ معلَّقًا. و«أنّ الحَمِيّةَ» عطفٌ على شدّةِ الأمرِ على البيانِ والتفسير.

قولُه: (**هذا**) أي: كلُّ هذه المبالغاتِ متضمِّنةٌ معَ عِلم موسى أنّ الخَضِرَ معَ جَلالتِه بَريٌّ أن يَركَبَ أمرًا يُعابُ عليه، فكيفَ مما يُستَسْمَجُ؟ ظاهرُه ممّن لا يَعلَمُ مَرتبَتُه في الدِّين، فإنهُ لا يُطاقُ قَطْعًا، فالضَّميرُ في «معَ عِلمِه»: راجعٌ إلى المُصلِحِ وهُو موسى، مُظهر أُقيمَ مُقامَ المُضمَرِ إيذانًا أنّ المُصلِحَ شأنُه أن لا يَصبِرَ على مِثلِ تلك الحالةِ ويَرى الصّالح.

قولُه: (**غَميزة**)، **الأساس**: ومنَ المجازِ: ما فيه مَغْمَزٌ ولا غَميزةٌ، أي: مَعابٌ، وغَمَزَ فيه: طعَنَ. قالَ القاضي: وتعليقُ الوعدِ بالمشيئةِ إمّا للتيمُّن، وخُلْفُه ناسيًا لا يَقدَحُ في عِصمتِه، أو لعلمِه بصعوبةِ الأمر، فإنّ مشاهدةَ الفسادِ والصَّبرَ على خلافِ المعتادِ شديدٌ، فلا خُلْفَ. وفيه دليلٌ على أنّ أفعالَ العبادِ واقعةٌ بمشيئةِ الله[1].

قولُه: (**وأنهُ لا بدَّ**) الضَّميرُ للشأنِ، والجُملةُ معطوفةٌ على قولِه: «أنَّ النبيَّ».

قولُه: (**قُرِئَ: «فلا تَسْأَلَنِّي»**)، نافعٌ وابنُ عامر: بفَتحِ اللّام وتشديدِ النُّونِ، والباقونَ:

---

(١) «أنوار التنزيل» (٣: ٥١٢).

منِّي شيئًا وقد عَلِمتَ أنه صحيحٌ إلا أنه خَفِيَ عليكَ وجهُ صِحَّتِه فحَمِيتَ وأنكرتَ في نفسِك أن لا تُفاتِحَني بالسؤال، ولا تراجِعَني فيه، حتى أكونَ أنا الفاتِحُ عليك. وهذا من آداب المُتعلِّمِ مع العالِمِ والمتبوعِ مع التابع.

[﴿ فَٱنطَلَقَا حَتَّىٰٓ إِذَا رَكِبَا فِي ٱلسَّفِينَةِ خَرَقَهَاۖ قَالَ أَخَرَقْتَهَا لِتُغْرِقَ أَهْلَهَا لَقَدْ جِئْتَ شَيْـًٔا إِمْرًا * قَالَ أَلَمْ أَقُلْ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا ﴾ ٧١ – ٧٢]

﴿ فَٱنطَلَقَا ﴾ على ساحلِ البحرِ يطلبانِ السفينة، فلما ركِبا قال أهلُها: هما من اللصوص، وأمروهما بالخروج، فقال صاحبُ السفينة: أرى وجوهَ الأنبياء. وقيل: عرفوا الخضرَ فحملوهُما بغير نَوْل، فلما لَجَّجوا أخذَ الخضرُ الفأسَ فخَرَقَ السفينة؛ بأنْ قَلَعَ لَوْحَينِ من ألواحِها مما يلي الماءَ فجعلَ موسى يَسُدُّ الخرقَ بثيابِه ويقول: ﴿أَخَرَقْتَهَا لِتُغْرِقَ أَهْلَهَا ﴾ وقُرِئ: (لِتُغرِّقَ) بالتشديد و(لِيَغْرَقَ أهلُها) مِن غَرِق، وأهلُها بإسكانِ اللّام وتخفيفِ النّون[١].

قوله: (أنْ لا تُفاتحَني)، خبرُ «إنَّ»، و«إذا» ظَرْفٌ، والجُملةُ في تأويلِ المبتدأ، وخبَرُه: «مِن شَرْطِ اتّباعِك»، المعنى: مِن شَرْطِ اتّباعِك عند الرؤيةِ عدمُ المُفاتَحة.

قولُه: (بغيرِ نَوْل)، **النِّهاية**: بغيرِ أجْرٍ ولا جُعْلٍ[٢]: مصدَرُ نالَه يَنولُه: إذا أعطاهُ.

قولُه: (لَـجَّجُوا)، **الأساس**: لَجَّجَ القومُ: دَخلوا في اللَّجِّ. **الجوهري**: لُجَّةُ الماءِ، بالضمِّ: مُعظَمُه، وكذلك اللّجُّ.

قولُه: (وليَغْرَقَ أهلُها)، حمزةُ والكِسائيّ: «لِيغْرَقَ» بالياءِ مفتوحةً وفَتحِ الرّاء، و«أهلُها»: برَفْعِ اللام[٣]، والباقونَ: بضمِّ التاءِ وكسرِ الرّاء ونَصْبِ اللام، والتشديدُ: شاذٌّ[٤].

(١) لتمامِ الفائدةِ انظر: «حجّة القراءات»، ص٣٤٣، و٤٢٣.

(٢) بضمٍّ فسكون، وهو ما جُعِلَ للإنسانِ على عملِ شيءٍ، وكذا الجِعالةُ بالكسر.

(٣) وحُجَّتُهم قولُه تعالى: ﴿أَخَرَقْتَهَا﴾ فجعلوا الفعلَ الثاني مثلَ الأوّلِ، ويُقوّي هذا قولُه تعالى: ﴿لَقَدْ جِئْتَ شَيْـًٔا إِمْرًا﴾ انتهى من «حُجّة القراءات»، ص٤٢٣.

(٤) وهي قراءةُ الحسن البصري. انظر: «البحر المحيط» (٧: ٢٠٧).

مرفوع ﴿جِئْتَ شَيْـًٔا إِمْرًا﴾ أتيْتَ شيئًا عظيمًا، من أَمِرَ الأمْر: إذا عظُم، قال:

دَاهِيَةً دَهْيَاءَ إدًّا إمْرا

[﴿ قَالَ لَا تُؤَاخِذْنِي بِمَا نَسِيتُ وَلَا تُرْهِقْنِي مِنْ أَمْرِي عُسْرًا ﴾ ٧٣]

﴿بِمَا نَسِيتُ﴾ بالذي نَسِيْتُه، أو بشَيءٍ نسيتُه، أو بنسياني: أرادَ أنه نسيَ وصيّتَه ولا مُؤاخَذةَ على الناسي، **أو أخرجَ الكلامَ في مَعرِضِ النهي** عن المُؤاخَذةِ بالنسيانِ يوهِمُه أنه قد نسِيَ ليبْسُطَ عذرَه في الإنكار، ....

قولُه: (داهيةً دَهْياءَ إدًّا إمّرا)، أوّلُه:

قد لَقِيَ الأعداءُ شيئًا نُكرا[1]

الدَّهياءُ: مبالغةٌ في الشِّدّة. **الأساس**: بَقيتُ منهُ في داهيةٍ إدّة، ولقِيتُ منهُ كلَّ شِدَّة.

الرّاغبُ: ﴿إِمْرًا﴾، أي: مُنكَرًا، وتحقيقُه مِن: أَمِرَ الأمرُ، أي: كثُر وكبُرَ، كقولِهم: استفحَلَ الأمرُ[2].

قولُه: (**أو أخرَجَ الكلامَ في معرِضِ النَّهي**): عطفٌ على قولِه: «أرادَ أنهُ نَسِيَ وصِيَّتَه» فعلى الثاني: «نَسيتُ»: مُطلَقٌ، يعني: ما نَسِيَ في الحقيقةِ لكنْ عَرَّضَ، ونَهاهُ عن المُؤاخذةِ بنِسيانِه؛ لأنّ الإنسانَ مجبولٌ عليه، وعنِ ابنِ عبّاس: أنهُ سُمِّيَ إنسانًا؛ لأنهُ عَهِدَ إليه فنَسِيَ، وعليه قولُ إبراهيمَ عليه السَّلامُ: «هذه أُختي: أي: في الدِّين»[3]، و﴿إِنِّي سَقِيمٌ﴾ [الصافات: ٨٩] أي: سأسْقَمُ، أو: سَقيمٌ لِما أجِدُ منَ الغَيْظ.

---

(١) ذكره أبو عبيدة في «مجاز القرآن» (١: ٤٠٩)، والطبري في «جامع البيان» (١٥: ١٦٩) باختلافٍ يسيرٍ في الرّواية.

(٢) «مفردات القرآن»، ص٩٠. ووقع في النسخ الخطية: «استعجل الأمر» وهو خطأ.

(٣) هو جزءٌ من حديثٍ أخرجه البخاريُّ (٣٣٥٧)، ومسلمٌ (٢٣٧١)، وغيرهما من حديثِ أبي هريرةَ رضيَ اللهُ عنه.

وهوَ من معاريضِ الكلامِ التي يُتَّقى بها الكَذِب، مع التَّوصُّلِ إلى الغَرَض، كقولِ إبراهيم: هذه أُختي، وإنِّي سَقيم. أو أرادَ بالنسيان: الترك، أي: لا تؤاخذني بما تركتُ من وصيتِكَ أولَ مرّة. يُقال: رَهقَه؛ إذا غَشِيَه، وأرهَقَهُ إيَّاه. أي: ولا تَغْشَني، ﴿عُسْرًا﴾ من أمري، وهو اتِّباعُه إيَّاه، يعني: ولا تُعَسِّرْ عليَّ متابعتَك، ويسِّرْها عليّ بالإغضاءِ وتَرْكِ المناقَشَة. وقُرِئ: (عُسُرًا) بضمَّتَيْن.

[﴿فَانطَلَقَا حَتَّىٰٓ إِذَا لَقِيَا غُلَٰمًا فَقَتَلَهُۥ قَالَ أَقَتَلْتَ نَفْسًا زَكِيَّةًۢ بِغَيْرِ نَفْسٍ لَّقَدْ جِئْتَ شَيْـًٔا نُّكْرًا * قَالَ أَلَمْ أَقُل لَّكَ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِىَ صَبْرًا﴾ ٧٤-٧٥]

﴿فَقَتَلَهُۥ﴾ قيل: كان قَتْلُه فَتْلَ عُنُقِه، وقيل: ضَرَبَ برأسِه الحائط، وعن سعيدِ بن جُبَير: أضْجَعَهُ ثم ذَبَحَهُ بالسِّكِّين. فإن قلت: لِـمَ قيل: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا رَكِبَا فِى ٱلسَّفِينَةِ خَرَقَهَا﴾ بغير فاء و﴿حَتَّىٰٓ إِذَا لَقِيَا غُلَٰمًا فَقَتَلَهُۥ﴾ بالفاء؟ قلت: جَعَلَ خرْقَها جزاءً للشرط، وجعل قتلَه من جُملَة الشرطِ معطوفًا عليه، والجزاءُ ﴿قَالَ أَقَتَلْتَ﴾. فإن قلت: فلِمَ خُولِفَ بينَهُما؟ قلت: لأنَّ خَرْقَ السفينةِ لم يَتعقَّبِ الركوب، وقد تعقَّبَ القتلُ لقاءَ الغلام. وقُرئ: (زاكيةً) و﴿زَكِيَّةًۢ﴾، وهي الطاهرةُ من الذنوب، إمّا لأنّها طاهرةٌ عندَه؛ لأنه لم يَرَها قد أذنبَت، وإما لأنّها صغيرةٌ ....

قولُه: (وهُو مِن مَعاريضِ الكلام)، الأساس: عرَفْتُ ذلك في مِعْراضِ كلامِه، وقولُهم: خُذْ في عَروضٍ سوى هذه، أي: في ناحية.

قولُه: (أو أرادَ بالنِّسيان: التَّرْكَ)، الأساس: ومنَ المجازِ: نَسيتُ الشيءَ، أي: ترَكْتُه.

قولُه: (وقُرِئَ: «زَاكيةً»)، الكُوفيّونَ وابنُ عامرٍ: ﴿زَكِيَّةًۢ﴾ بتشديدِ الياءِ مِن غيرِ ألِف، والباقونَ بالألِفِ والتخفيف(١)، قالَ القاضي: قرَأَ نافع وابنُ كثيرٍ وأبو عمْرٍو: زَاكيةً، والأوّلُ أبلَغُ، وقالَ أبو عمْرٍو: الزّاكِيةُ: التي لم تُذنِبْ قَطُّ، والزَّكِيّةُ: التي أذنبَتْ ثُمّ غُفِرت،

---

(١) انظر: «حجّة القراءات»، ص٤٢٤.

لم تبلغ الحِنْثَ ﴿بِغَيْرِ نَفْسٍ﴾ يعني: لم تَقتُلْ نَفْسًا فيُقتَصَّ منها. وعنِ ابنِ عبّاس: أن نَجْدَةَ الحَروريَّ كتبَ إليه: كيف جازَ قتلُه، وقد نهى رسولُ الله ﷺ عن قَتْلِ الوِلْدان؟ فكتَبَ إليه: إن عَلِمْتَ من حالِ الوِلْدانِ ما عَلِمَه عالِمُ موسى فلَكَ أن تَقتلَ. ﴿نُّكۡرٗا﴾ وقُرِئ بضَمَّتَين، وهو المُنكَر، وقيل: النُّكْرُ أقلُّ من الإِمْر؛ لأنّ قَتْلَ نفسٍ واحِدةٍ أهوَنُ من إغراقِ أهلِ السَّفينة. وقيل: معناه: جئتَ شيئًا أنكرَ من الأوّل؛ لأن ذلك كان خَرْقًا

ولعلّهُ اختارَ الأوّلَ لذلك، فإنّها كانت صغيرةً لم تَبلُغ الحُلُم، أو أنهُ لم يَرَها أذنَبتْ ذَنْبًا يقتضي قَتْلَها، أو قتَلَتْ نفْسًا فتُقادَ بها[(١)].

قولُه: (لم تبْلُغ الحِنْثَ). النِّهاية: أي: لم تَبلُغْ مبلغَ الرِّجالِ ولم يَجْرِ[(٢)] عليه القَلَمُ فيُكتَبَ عليه الحِنْثُ.

قولُه: (أنّ نَجْدَةَ الحَروريَّ)، النِّهاية: الحَروريّةُ: طائفةٌ منَ الخوارجِ نُسِبوا إلى حَروراءَ، بالمَدِّ والقَصْر، وهُو موضعٌ قريبٌ منَ الكوفة، كانَ أوّلُ مُجْمَعِهم وتحكيمِهم فيها، وهم إحدى فِرَقِ الخوارجِ الذين قاتَلَهم عليٌّ رضيَ اللهُ عنه، وكانَ عندَهم منَ التشَدُّدِ في الدِّينِ ما هُو معروفٌ[(٣)].

قولُه: (﴿نُّكۡرٗا﴾، وقُرِئ بضَمَّتَيْنِ): نافعٌ وابنُ ذَكْوانَ في الموضِعَيْن، والباقونَ: بإسكانِها[(٤)].

قولُه: (لأنَّ قَتْلَ نفْسٍ واحدةٍ أهوَنُ مِن إغراقِ أهلِ السَّفينة). قالَ الإمام: النُّكُرُ: ما أنكَرَتْهُ العقولُ ونَفرتْ عنهُ النُّفوسُ، وهُو أبلغُ في تَقبيحِ الشيءِ منَ الإمر، وقيل: بالعكسِ؛ لأنَّ الأمْرَ هُو الدّاهيةُ العظيمة المآل[(٥)].

الرّاغبُ: النُّكُرُ: الدَّهاءُ والأمرُ الصَّعبُ الذي لا يُعرَفُ[(٦)].

---

(١) «أنوار التنزيل» (٣: ٥١٣).

(٢) في النسخ الخطية: «يجري» بإثبات الياء، وهي لُغَيّةٌ غير فاشية.

(٣) وقد قصَّ الكثيرَ من أخبارِهم المبرّدُ في «الكامل» (٢: ١٢٩).

(٤) وهما لُغتانِ كالرُّعْبِ والرُّعُب. انظر: «حُجّة القراءات»، ص٤٢٤.

(٥) «مفاتيح الغيب» (٢١: ١٥٥).

(٦) «مفردات القرآن»، ص٨٤٤.

يُمكِنُ تَدارُكُه بالسَّدّ، وهذا لا سبيلَ إلى تداركه. فإن قلت: ما معنى زيادةِ ﴿لَّكَ﴾؟ قلت: **زيادةُ المكافَحةِ** بالعتابِ على رفضِ الوصيّة، **والوَسْمُ** بقِلّةِ الصبرِ عند الكَرّةِ الثانية.

[﴿قَالَ إِن سَأَلْتُكَ عَن شَيْءٍ بَعْدَهَا فَلَا تُصَاحِبْنِي قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِّي عُذْرًا﴾ ٧٦]

﴿بَعْدَهَا﴾ بعد هذه الكرّةِ أو المَسْألة، ﴿فَلَا تُصَاحِبْنِي﴾ فلا تُقارِبْني، **وإنْ طَلَبْتُ صُحْبَتَكَ فلا تُتابِعْني** على ذلك. وقرئ: (فلا تَصْحَبْنِي) فلا تكنْ صاحِبي. وقُرئ: (فلا تُصْحِبْني) أي: فلا تُصْحِبْني إياكَ ولا تجعَلْني صاحِبَك، ﴿مِن لَّدُنِّي عُذْرًا﴾ **قد أعذَرْت**. وقُرئ: (لَدُني) **بتخفيفِ النون**، (ولَدْني) **بسُكونِ الدالِ وكسرِ النون**،

وقالَ صاحبُ «الفرائد»: خَرْقُ السَّفينةِ أقربُ إلى أنْ يُؤوَّلَ بما يَصِحُّ، بخلافِ قَتْلِ النّفْسِ، فإنهُ ظاهرُ الفساد، فكونُه مُنكَرًا ظاهِر، أو تقولُ: قَتْلُ النَّفْسِ أقبَحُ؛ لأنهُ إهلاكُ النّفْس، وخَرْقُ السَّفينةِ إهلاكُ المال، فاختِيرَ الإمرُ للخَرْقِ والنُّكْرُ للقَتْل.

وقلتُ: الذي يقتضيه النَّظْمُ أنْ يُؤخَذَ منَ الأغلَظِ ثُم يُنزَلَ إلى الأهوَن، فقَتْلُ النَّفْسِ أهوَنُ منَ الخَرْقِ وأغلَظُ مِن إقامةِ الجِدارِ بلا أُجرة.

قولُه: (**زيادة المكافَحة**)، الأساس: كافَحَهُ: لاقاهُ مُواجهةً، وكفَحْتُ الدّابةَ وأكْفَحْتُها: تلَقَّيتَ فاها باللِّجام.

قولُه: (**والوَسْم**)، ويُروى: والوَصْم. **الجَوهريّ**: والوَصْمُ: العَيْبُ والعار.

قولُه: (**وإن طلَبْتُ صُحبتَكَ فلا تُتابِعْني**). راعى في هذه العبارةِ معنى المُفاعَلةِ في ﴿تُصَاحِبْنِي﴾.

قولُه: (**قد أعذَرْتَ**)، أي: لم تُبقِ موضِعًا للاعتذار، ويُروى: «أعْذَرْتُ» على التكلُّم، أي: لم أُبقِ موضِعًا للاعتذار.

قولُه: (**وقُرِئَ: «لَدُني» بتخفيفِ النّون، و«لَدْني»، بسكونِ الدّالِ وكَسْرِ النُّون**)، قالَ

كقولهم في عَضُد: عَضْد. وعن رسولِ الله ﷺ: «رحِمَ الله أخي موسى استَحْيا فقالَ ذلك»، وقال: «رحمة الله علينا وعلى أخي موسى، لو لَبِثَ مع صاحبه لأبصَرَ أعْجَبَ الأعاجيب».

[﴿فَانطَلَقَا حَتَّىٰٓ إِذَآ أَتَيَآ أَهْلَ قَرْيَةٍ ٱسْتَطْعَمَآ أَهْلَهَا فَأَبَوْاْ أَن يُضَيِّفُوهُمَا فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ فَأَقَامَهُۥ ۖ قَالَ لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ ٧٧]

﴿أَهْلَ قَرْيَةٍ﴾ هي أنطاكيّة، وقيل: الأُبُلَّة، وهي أبْعَدُ أرضِ الله منَ السماء، ﴿أَن يُضَيِّفُوهُمَا﴾ وقُرِئ: (يُضِيفُوهُما)، يُقال: ضافَه؛ إذا كانَ له ضَيْفًا. وحقيقتُه: مالَ إليه، من: ضافَ السَّهمُ عن الغَرَض، ونظيرُه: زارَه؛ من الازوِرار. وأضافَه وضَيَّفَه: أنزَلَه وجَعَلَه ضَيْفَه، وعن النبيِّ ﷺ: «كانوا أهلَ قريةٍ لِئامًا». وقيل: شرُّ القرى التي لا يضافُ الضَّيْفُ فيها ولا يُعْرَفُ لابنِ السبيلِ حقُّه، ﴿يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ﴾ **استُعِيرت الإرادةُ للمداناة** والمشارَفَة، كما استُعيرَ الهمُّ والعَزْمُ لذلك. قال الراعي: ....

الزجّاجُ: أجوَدُ القراءاتِ بتشديدِ النّون؛ لأنّ أصلَ لدُن: الإسكانُ، فإذا أضَفْتَها إلى نفْسِك زِدتَ نونًا ليَسلَمَ سكونُ النُّونِ الأولى، فتقولُ: مِن لدُنّي، كما تقولُ: عنّي ومنّي. ومَن قال: لدُنِي لم يَجُزْ لهُ أن يقولَ: عنِي ومِني بحذفِ النّون؛ لأنّ «لدُن» اسمٌ غيرُ مُتمكّن، و«مِن» و«عن»: حَرْفانِ، والدَّليلُ على أنّ الأسماءَ يجوزُ فيها حَذْفُ النّونِ قولُهم: قَدِي قَدْني في معنى حَسْبي؛ لأنّ قد: اسمٌ غيرُ متمكّن، قال:

قَدْنِيَ مِن نَصْرِ الخُبَيْبينَ قَدِي(١)

ولأبي عليٍّ فيه كلامٌ طويل.

قولُه: (استُعيرتِ الإرادةُ لِلْمُداناةِ)، وذلكَ أنّ الإرادةَ لغةً: هِي مصدرُ: أردتُ الشيءَ؛ إذا طَلَبَتْه نفْسُكَ، ومالَ إليه قلبُك، واصطلاحًا: هِي اسمٌ لنزوعِ النَّفْسِ إلى أمرٍ معَ الحُكمِ

---

(١) البيت لحُمَيد الأرقط، قاله في هجاء عبد الله بن الزبير رضيَ اللهُ عنه. انظر: «خزانة الأدب» (٢: ٤٤٩)، و«معاني القرآن وإعرابه» للزجّاج (٣: ٣٠٣).

في مَهْمَـهٍ قَلِقَتْ بـهِ هاماتُها قَلَقَ الفُؤُوسِ إذا أَرَدْنَ نُصُولا

فيه بأنهُ ينبغي أن يُفعَلَ أوّلًا، مضى بَسْطُه في أوّلِ «البقرةِ» وسورةِ يوسُف، وذلك في الجمادِ مُحالٌ، فشبِّهت مُشارَفةُ الجِدارِ للانقضاضِ بإرادةِ مَن هَمَّ بالانحِطاطِ بعدَ أن كان منتصبًا، والوَجْهُ: المَيَلانُ، ثُمّ استُعيرَ لجانبِ المُشبَّه: الإرادةُ، ثُمّ سَرى منَ المصدَرِ إلى الفعل، فهُو استعارةٌ مُصرِّحةٌ تبَعيّةٌ، ويجوزُ أن تكونَ مَكْنيّةً.

قالَ ابنُ جِنّي: يُريدُ: معناهُ قارَبَ وشارَفَ، فهو عائدٌ إلى معنى يكادُ، وقد جاءَ ذلك عنهُم وحَسُنَ ذلك؛ لأنّ الإرادةَ أقوى في وقوعِ الفعل؛ لأنّها داعيةٌ إلى وقوعِه، وهِيَ أيضًا لا تَصِحُّ إلّا معَ الحياة، وليسَ كذلك كاد؛ لأنهُ قد يُقارِبُ الأمرَ ممّا لا حِيلةَ لهُ فيه نحو: مَيَلانِ الحائطِ وإشراقِ ضَوْءِ الفَجْر[1].

قولُه: (في مَهمَهٍ قلِقَتْ به هاماتُها) البيت[2]، المَهْمهُ: المَفازةُ، والهامةُ: وسَطُ الرأس، إذا أرَدْنَ، أي: شارَفْنَ الخروجَ منَ الخَشَب، ونَصْلُ السَّهم إذا خرَجَ منهُ النَّصلُ. يصِفُ شدّةَ المفازة، وأنّ هاماتِ النُّوقِ فيها قَلِقةٌ قلَقَ الفؤوس[3] إذا شارَفْنَ الخروجَ من نِصالِها.

قالَ الصُّولي[4]: كانَ أبو فراسٍ[5] سَيِّئَ الاعتقادِ بالقرآنِ متعنِّـتًا ظاهرَ الكُفْرِ، قالَ لي يومًا ونحنُ بمحضَرٍ منَ الناس: هل تعرِفُ العرَبُ إرادةً لغيرِ مميِّزٍ؟ فقلت: إنّهم يُعبِّرونَ عن الجماداتِ بالقولِ، قال:

امتلأ الحوضُ وقالَ قَطْني[6]

(١) «المحتسب» (٢: ٣٠) بتصرُّفٍ ملحوظ.
(٢) للرّاعي النميري في «ديوانه»، ص٢٢٢.
(٣) في (ح) و(ف): «القوس»، وما أثبتناه من (ط) هو الأشْبَهُ بالصواب.
(٤) أبو إسحاق إبراهيم بن العباس (ت ٢٤٣هـ)، كان كاتبًا بليغًا عظيمَ المنزلةِ لدى خلفاءِ بني العبّاس. له ترجمة في «الأغاني» (٩: ٢٠)، و«معجم الأدباء» (١: ٢٦١).
(٥) كذا في الأصول، ولعلّ الصوابَ: أبو نواس.
(٦) لأبي النجمِ العِجليِّ كما في «الزاهر في معاني كلمات الناس» للأنباري (٢: ٢٧٠) وتمامُه:
مهلًا رُوَيْدًا قد ملأتُ بطني

وقال:

يُريــدُ الرُّمْحُ صَدْرَ أبي بَراءٍ ويَعْدِلُ عن دِماءِ بَني عَقيلِ

وقال حسّان:

إنَّ دَهْرًا يَلُفُّ شَمْلي بجُمْلٍ لَــزَمانٌ يَـهُـمُّ بالإحسـانِ

وسَمِعتُ من يقول: عَزَمَ السِّراجُ أن يَطفَأ، وطَلَبَ أن يُطفَأ. وإذا كانَ القولُ والنُّطْقُ والشِّكايةُ والصدقُ والكذبُ والسكوتُ والتَّمرُّدُ والإباءُ والعِزّةُ والطَّواعِيَةُ وغيرُ ذلك مُستعارًا للجمادِ ولِـمَا لا يَعقِلُ، فما بالُ الإرادة؟ قال:

إذْ قالتِ الأنساعُ للبَطـنِ: الـحَـقِ
تقــولُ سِنِّــي لـلنَّـواةِ طِنِّــي

وقال: لم أُرِدْ هذا، وكان غرَضُهُ قولَه تعالى: ﴿جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ﴾، فأيَّدَني اللهُ تعالى بأنْ ذكَرْتُ قولَ الرّاعي: «في مَهْمَهٍ قَلِقَتْ» البيت، فكأنّني ألقَمتُه الحجَرَ، وسُرَّ بذلك مَن كانَ صحيحَ النِّيّةِ، وسوَّدَ اللهُ وجْهَه.

قولُه: (إنّ دهرًا يلُفُّ شَمْلي)، البيت[1]، يقالُ: لفَفْتُ الشيءَ: إذا طوَيتَه وأدرَجْتَه، والشَّملُ: تألُّفُ الأمورِ واستواؤها، وجُمل: اسمُ محبوبتِه، يقولُ: إنّ دهرًا يجمَعُ بيني وبينَ محبوبتي دهرٌ هَمُّه الإحسانُ لا الإساءةُ.

قولُه: (إذا قالتِ الأنساعُ). مضى شَرْحُه في «البقرة».

قولُه: (تقولُ سِنّي للنَّواةِ: طِنّي)، أوّلُه:

ويـلٌ لِبَرْنـيِّ الحــزينِ مِنّي إذا التَقتْ نَواتُه وسِنّي[2]

---

(١) ذكره في «شواهد الكشاف» (٢: ٧٣٧) وعزاهُ لحسّان بن ثابت، وهو في ملحقاتِ «ديوانِه»، ص٥١٧.
(٢) ذكره في «اللسان» (طنن).

لا يَنْطِقُ اللَّهْوُ حَتّى يَنطِقَ العُودُ

وشَـكا إليَّ بَعْـبرةٍ وتَـحَمْحُـمِ

فإنْ يَكُ ظَنِّي صَادِقًا وَهْوَ صادِقي

﴿وَلَمَّا سَكَتَ عَن مُّوسَى ٱلْغَضَبُ﴾ [الأعراف: ١٥٤].

تَـمَرَّدَ مَارِدٌ وعَزَّ الأبلَقُ

قولُه: (وشكا إليّ بعَبْرةٍ وتَحَمْحُم)، أوّلُه:

فازوَرَّ مِن وقْعِ القنا بلَبانِهِ[1]

الازورارُ: المَيْلُ، ولَبانُ الفرَس: موضعُ اللَّبَب، والتَّحمحُمُ: مِن صَهيلِ الفرَس، ما كانَ فيه، شَبَّهَ الحنينَ لفراق صاحبِه، يقول: فمال فرَسي ممّا أصابتْ صدرَهُ رماحُ الأعداء، وشَكا إليَّ بعَبْرةٍ وتحَمحُم[2].

قولُه: (فإنْ يكُ ظَنّي صادقًا وَهْوَ صادقي)، تمامُه:

بشَمْلَةَ يَحْبِسْهم بها مَحْبِسًا وعرا

قائلُه أمُّ شَمْلَةَ، والباءُ في «بشَملةَ» يتَعلَّقُ بـ«ظَنّي» أو بـ«صادقي»، والمرادُ بالظنِّ: الفِراسةُ، وهُو صادقي، أي: ظَنّي يُصدِّقُني[3]، والجملةُ مُعترِضةٌ، تقولُ: إنْ كنتُ صادقةَ الظنِّ بابني شَمْلَةَ، وظنّي يُصدِّقُني لا مَحالةَ، فإنّ شَملةَ يَحبِسُ القومَ بتلك المعركةِ ويَأخُذُ بثأرِ أبيه.

وقولُه: (تمَرَّدَ ماردٌ وعَزَّ الأبلَقُ)، قالَ المَيْدانيُّ: ماردٌ: حِصنُ دومةِ[4] الجَنْدَل، والأبلَقُ:

---

(١) سبق تخريجه من ديوان «عنترة».

(٢) من قوله: «أوله»، ثم ذكر صدر البيت، إلى هنا، سقط من (ط).

(٣) قوله: «أي: ظنّي يصدِّقُني» سقط من (ف).

(٤) في (ط): «حصن ذو الرمة»، وهو تحريف.

ولبعضهم:

يَـــأبى على أجفانِــــهِ إغْفَاءَةً هَـــمٌّ إذا انقادَ الهمومُ تَـمَـــرَّدا
أَبَتِ الرَّوادِفُ والثُّدِيُّ لِقُمْصِها مَسَّ البُطونِ وأنْ تَـمَـسَّ ظُهورا

﴿قَالَتَآ أَتَيۡنَا طَآئِعِينَ﴾ [فُصِّلَت: ١١].

ولقد بلغني أن بعضَ المُحرِّفِينَ لكلامِ الله تعالى ممن لا يَعْلَم، كان يجعَلُ الضميرَ للخَضر؛ لأنَّ ما كان فيه من آفةِ الجَهْلِ وسَقَمِ الفَهْم، أراه أعلى الكلامِ طبقةً أدناهُ منزلة، فتَمَحَّلَ ليَرُدَّه إلى ما هو عندَه أصَحُّ وأفصَح، وعندَه أنّ ما كانَ أبعدَ من المجازِ كانَ أدخَلَ في الإعجاز. ....

حِصنُ السَّمَوْأل بنِ عادِيا، وُصِفَ بالأبلَقِ؛ لأنهُ بُنِيَ مِن حجارةٍ مختلفة بأرضِ تَيْماءَ، قصَدَتْها الزَّبّاءُ ملِكةُ الجزيرةِ فلم تَقْدِرْ عليها، فقالت: «تمرّدَ ماردٌ وعزَّ الأبلَقُ»، فصارَ مثلًا لكلِّ ما يَعُزُّ ويمتنعُ عن طالبِه، عَزَّ، أي: غلَبَ، مِن عَزَّ يَعُزُّ بضمِّ العَين، ويجوزُ أن يكونَ مِن عَزَّ يَعِزُّ بكسرِها[1].

قولُه: (يأبى على أجفانِه) البيت[2]، أي: يأبَى الهَمُّ النَّومَ على أجفانِه، وذلك الهمُّ همٌّ متمرِّدٌ إذا انقادَ الهمومُ. **النِّهاية**: غَفَوْتُ غَفْوةً، أي: نِمتُ نَومةً خفيفةً، يقال: أغفَى إغفاءةً: إذا نامَ، وقلَّما يقال: غَفا.

قولُه: (أَبَتِ الرَّوادفُ) البيت[3]، الرَّوادفُ: جَمْعُ رِدْفٍ، وهُو الكَفَل، وصَفَها بأنّها ناهِدةُ الثّديَيْنِ دقيقةُ الخَصْرِ لطيفةُ البَطْنِ عظيمةُ الكَفَل، فالثَّديُ يَمنعُ القميصَ أن يَلتصقَ ببطنِها، والرِّدفُ يمنعُه أن يلتصقَ بظهرِها.

(١) «مجمع الأمثال» (١: ١٢٦) و(٢: ٤٣).

(٢) لم أهتدِ إلى قائله.

(٣) لعمر بن أبي ربيعة في «ديوانه»، ص٢٥٨.

و«انْقَضَّ»: إذا أسرع سقوطُه، من انقضاضِ الطائِر، وهو انفعَل، مطاوعُ قَضَضْتُه. وقيل: انقضَّ من النقض، كاحمرَّ من الحمرة. وقُرِئ: (أن يُنقضَ) من النَّقْض، و(أنْ يَنْقاصَ) من: انقاصَت السِّنّ؛ إذا انْشَقَّتْ طُولًا، قال ذو الرمّة:

...... مُنْقاصٌ ومُنكَثِبُ

بالصاد غير معجمة.

قولُه: (انقَضَّ: إذا أسرَعَ سُقوطُه)، الرّاغب: انقَضَّ الحائطُ: وقَعَ، وأقضَّ عليه مضْجَعَه: صار فيه قَضَضٌ، أي: حجارةٌ صِغار[1].

قولُه: (وقُرِئَ: «أن يُنقَضَ»)، قالَ ابنُ جِنّي: وهِي قراءةُ النبيِّ ﷺ، برَفْعِ الياءِ وبالضّادِ المعجَمة[2]. وقرَأَ عليُّ بنُ أبي طالبٍ وعِكرِمة: «يَنْقاصَ» بالصّادِ المهمَلةِ وبالألف، وهُو مطاوع[3] قِصْتُه، فانقاصَ، أي: كسَرتَه فانكسَرَ، وقد قالوا: قِضْتُه فانقاضَ، بالضّادِ المعجَمة، أي: هدَمْتُه فانهدَمَ، وقراءةُ العامّة: ﴿أَن يَنقَضَّ﴾ أشبَهُ أوّلًا منها بآخِر؛ لأنّ الإرادةَ في اللّفظِ له[4].

قولُه[5]: (مُنقاصٌ ومُنكَثِبُ)، أوّلُه:

يَغْشى الكِناسَ برَوْقيْهِ ويَهدِمهُ ... مِن هائلِ الرَّملِ مُنقاضٌ ومُنكَثِبُ[6]

الكِناسُ: موضعُ الوَحْشِ منَ البقرِ والظِّباءِ يستظِلُّ به، مشتَقٌّ منَ الكَنْس؛ لأنّها تكنِسُ

---

(١) «مفردات القرآن»، ص٦٧٤.

(٢) الذي جزم به أبو حيّان في «البحر المحيط» (٧: ٢١٠) أنها قِراءةُ أُبيِّ بن كعب، ثمّ قال: وهي مرويّةٌ عن النبيِّ ﷺ. انتهى كلامُه، وهو كالمُستمَدِّ من ابن عطيّة في «المحرَّر الوجيز»، ص١٢٠٦.

(٣) في (ف) و(ط): «مضارع»، وهو على الجادّة في «المحتسب».

(٤) «المحتسب» (٢: ٣١-٣٢).

(٥) هذه الفقرة سقطت من (ط).

(٦) لذي الرمّة في «ديوانه»، ص٢١.

﴿فَأَقَامَهُۥ﴾ قيل: أقامَه بيدِه. وقيل: مَسَحَهُ بيده فقامَ واستوى. وقيل: أقامه بعمودٍ عَمَّدَه به. وقيل: نَقَضَهُ وبَناه. وقيل: كان طولُ الجدار في السماءِ مئة ذراع، كانتِ الحالُ حالَ اضطرارٍ وافتقارٍ إلى المَطْعَم، ولقد لَزَّتْهُما الحاجةُ إلى آخِرِ كَسْبِ المرء؛ وهو المسألة، فلم يَجِدْ مُواسيًا، فلما أقامَ الجدارَ لم يتمالكْ موسى لما رأى من الحِرْمانِ ومَساسِ الحاجةِ أن ﴿قَالَ لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ وطلبتَ على عملِك جُعْلًا حتى ننتَعِشَ ونَستَدْفِعَ به الضرورة، وقُرِئ: (لَتَخِذْتَ)، والتاءُ في تَخِذ، أصلٌ كما في تَبع، واتَّخذ افْتَعَلَ منه، كاتَّبَعَ من تَبع، وليسَ من الأخْذِ في شَيء.

الرّملَ حتّى يَصيرَ إلى بَردِ الثَّرى، يقال: كنَسَتِ الظِّباءُ وتكنَّسَت: استَترتْ. والرَّوْقُ: القَرْنُ، ومُنقاضٌ: أي مُنهدِم، مُنكَثِبٌ: هائلٌ. يصِفُ الرَّملةَ يقولُ: الثّورُ يَغشى الكِناسَ بقَرْنَيْهِ ويَهدِمُ الكِناسَ، ممّا انهالَ منَ الرَّملِ وتناثَرَ وتساقَطَ قطعةً قطعة.

و«مُنقاضٌ»: يُروى بالضّادِ المعجَمة، من: انقاضَ الطائرُ وانقَضَّ؛ إذا أسرَعَ في سُقوطِه. ويُروى بالصّادِ المهمَلة، منَ: انقاصَتِ السِّنُّ: إذا انشَقّتْ، وهُو خبَرُ مبتدأٍ محذوفٍ، أي: هُو مُنقاصٌ، وهُو يعودُ إلى الكِناس.

قولُه: (وقُرِئَ: «لَتَخِذْتَ»): ابنُ كثيرٍ وأبو عمْرٍو[1]: بفتح التاء المخففة[2]، والباقونَ: بتشديدِ التاءِ وفَتْحِ الخاء.

قولُه: (والتاءُ في «تَخِذَ» أصلٌ)، ذكَرَ في بابِ الواو معَ الخاءِ في «الأساس»: وخَذَ يَخِذُ وَخْذًا ووخْذانًا. وفي بابِ التاءِ معَ الخاءِ: اتّخذتُه خليلًا، وهُو المرادُ مِن قولِه: «وليسَ منَ الأخْذِ في شيء»، قالَ أبو البقاء: وهُو من «تَخِذَ يَتْخَذُ»: إذا عمِلَ شيئًا، وأمّا «اتَّخَذَ» بالتشديدِ

---

(١) وعلّله أبو زرعة بما علّل به الزمخشريّ واحتجَّ لأبي عمرٍو بقولِ الشاعر:
وقد تخِذَتْ رِجْلي إلى جَنْبِ غَرْزِها
انظر: «حُجّة القراءات»، ص٤٢٥-٤٢٦.

(٢) قوله: «بفتح التاء المخففة» سقط من (ف) و(ط).

[﴿ قَالَ هَٰذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ سَأُنَبِّئُكَ بِتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْتَطِع عَّلَيْهِ صَبْرًا ﴾ ٧٨]

فإن قلت: ﴿هَٰذَا﴾ إشارةٌ إلى ماذا؟ قلت: قد تصوَّرَ فراق بينِهما عند حلولِ ميعادِهِ على ما قالَ موسى عليه السلام: ﴿ إِن سَأَلْتُكَ عَن شَيْءٍ بَعْدَهَا فَلَا تُصَٰحِبْنِي ﴾، فأشارَ إليهِ وجَعَلَهُ مُبتَدأً وأخبرَ عنه، كما تقول: **هذا أخوك، فلا يكونُ «هذا» إشارةً إلى غيرِ الأخ**، ويجوزُ أن يكونَ إشارةً إلى السؤالِ الثالث، **أي: هذا الاعتراضُ سببُ الفِراق**، والأصل: هذا فراقٌ بيني وبينَك، وقد قرأ به ابنُ أبي عَبْلة، فأضيْفَ المصدرُ إلى الظرفِ كما يُضافُ إلى المفعولِ به.

فهُو: إمّا افتَعَلَ مِن «تخِذَ» أو منَ الأخْذِ، وأصلُه: أيتَخَذَ، فأُبدِلتِ الياءُ تاءً وأُدغِمَت، وأصلُ الياء همْزة(١).

قولُه: (**هذا أخوكَ، فلا يكونُ «هذا» إشارةً إلى غيرِ الأخ**)، قالَ ابنُ الحاجِب في «الأمالي»: المشارُ إليه لا يُشترَطُ أن يكونَ موجودًا حاضرًا، بل يكفي أن يكونَ موجودًا ذِهْنًا، والدّليلُ عليه قولُه تعالى: ﴿ تِلْكَ ٱلدَّارُ ٱلْـَٔاخِرَةُ ﴾ [القصص:٨٣] وهِي معدومةٌ، ومَنْ شَرَطَ وجودَ المشارِ إليه، فهُو حاصل(٢).

وقالَ القاضي: الإشارةُ بهذا إلى الفِراقِ المعهودِ بقولِه: ﴿فَلَا تُصَٰحِبْنِي﴾. أو إلى الوقتِ، أي: هذا الوقتُ وقتُ الفِراق(٣).

قولُه: (**أي: هذا الاعتراضُ سببُ الفِراق**)، في تخصيصِه دونَ الأوّلَيْنِ الإشارةُ إلى(٤) أنّ الطَّمعَ أردأُ الخِصال، فإنهُ عليه السّلامُ مهَّدَ عُذْرَه فيهما لِما في ظاهرِهما منَ النَّفْرةِ في(٥) جهةِ الإتلافِ والإهلاكِ في الظاهر، وفي هذا الإهلاكُ من جهةِ الباطن وطلَبُ حظِّ النّفْس، رَوى

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٥٧).

(٢) «أمالي ابن الحاجب» (٢: ٧٠٤) وعبارتُه ثمّةَ: «ومَنْ شَرطَ وجودَ المشارِ إليه فهو جَهْلٌ محْض».

(٣) «أنوار التنزيل» (٣: ٥١٥).

(٤) من قوله: «الفِراقِ المعهودِ بقوله: ﴿فَلَا تُصَٰحِبْنِي﴾» إلى هنا سقط من (ف).

(٥) في (ط): «من».

[﴿ أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَٰكِينَ يَعْمَلُونَ فِي ٱلْبَحْرِ فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا ﴾ ٧٩]

﴿لِمَسَٰكِينَ﴾ قيل: كانت لعشرة إخوة؛ خمسةٌ منهم زَمْنى، وخمسةٌ يعملونَ في البحرِ ﴿وَرَآءَهُم﴾ أمامَهم، كقولِه تعالى: ﴿وَمِن وَرَآئِهِم بَرْزَخٌ﴾ [المؤمنون: ١٠٠]، وقيل: خَلفَهم، وكانَ طريقُهم في رجوعِهم عليه، وما كانَ عندَهُمْ خَبَرُه، فأعلَمَ اللهُ به الخَضِرَ وهوَ (جلندى). فإنْ قلت: قولُه: ﴿فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا﴾ مُسبَّبٌ عن خوفِ الغَصْبِ عَلَيْها **فكانَ حقُّهُ أنْ يتأخَّرَ عن السببِ،** فَلِمَ قُدِّمَ عليه؟ قلت: النيّة به التأخير، **وإنما قُدِّمَ للعناية، ولأنَّ خوفَ الغصبِ ليسَ هوَ السببَ وحدَه،** ولكنْ مع كونِها للمساكين،

القُشَيريُّ في «رسالتِه» عن بعضِهم: لمّا نطقَ موسى عليه السّلامُ بذِكرِ الطَّمَعِ، وقالَ: ﴿لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾، قالَ له الخَضِرُ: ﴿هَٰذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ﴾[1].

قولُه: (فكانَ حَقُّه أن يَتأخَّرَ عنِ السَّبَب)، أي: كان حقُّ النَّظْم أن يتأخَّرَ قولُه: ﴿فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا﴾ عن قولِه: ﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ﴾؛ لأنَّ إرادةَ التعييبِ مسبَّبٌ عن خَوْفِ الغَصْب[2].

قولُه: (وإنّما قُدِّمَ للعناية)، وهِيَ أنْ لا يُحيطَ به علمُ موسى عليه السَّلامُ، وأنهُ العالِمُ بمثْلِ ما خَفِيَ على مِثلِه، لقولِه: ﴿إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا﴾، قالَ صاحبُ «المُطلِع»: قُدِّمَ ليُشيرَ إلى العناية، أي: تتعجَّبُ منهُ يا موسى، وهذا مَهَمّي وأنا مأمورٌ به.

قولُه: (ولأنّ خوفَ الغَصْبِ ليسَ هُو السببَ وحدَه)، قالَ القاضي: إنّ السببَ لمّا كانَ مجموعَ الأمرَيْنِ: خوفِ الغَصْب ومَسكنَةِ المُلّاكِ، رتَّبَهُ على أقوى الجُزأَيْنِ وأدْعاهُما، وعقَّبَهُ بالآخِرِ على سَبيلِ التقييدِ والتتميم[3]، وقالَ صاحبُ «الانتصاف»: كأنهُ جعَلَ السببَ كونَها

---

(١) «الرّسالة القشيريّة» (١: ٢٩٦) «باب القناعة».

(٢) وفي (ح) و(ف): «الغضب» بالضاد المعجمة، وهو تحريف.

(٣) «أنوار التنزيل» (٣: ٥١٦).

فكانَ بمنزلةِ قولك: **زيدٌ ظَنِّي مُقيم**، وقيلَ في قراءةِ أُبَيٍّ وعبدِ الله: (كلَّ سفينةٍ صالحة).

[﴿وَأَمَّا ٱلْغُلَٰمُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ فَخَشِينَآ أَن يُرْهِقَهُمَا طُغْيَٰنًا وَكُفْرًا ۞ فَأَرَدْنَآ أَن يُبْدِلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْرًا مِّنْهُ زَكَوٰةً وَأَقْرَبَ رُحْمًا ۞ وَأَمَّا ٱلْجِدَارُ فَكَانَ لِغُلَٰمَيْنِ يَتِيمَيْنِ فِى ٱلْمَدِينَةِ وَكَانَ تَحْتَهُۥ كَنزٌ لَّهُمَا وَكَانَ أَبُوهُمَا صَٰلِحًا فَأَرَادَ رَبُّكَ أَن يَبْلُغَآ أَشُدَّهُمَا وَيَسْتَخْرِجَا كَنزَهُمَا رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ ۚ وَمَا فَعَلْتُهُۥ عَنْ أَمْرِى ۚ ذَٰلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِع عَّلَيْهِ صَبْرًا﴾ ٨٠-٨٢]

قرأ الجَحْدَريّ: (فكانَ أبواه مؤمنان)، على أنَّ (كان) فيه ضميرُ الشأن، ﴿فَخَشِينَآ أَن يُرْهِقَهُمَا طُغْيَٰنًا وَكُفْرًا﴾ فخِفْنا أن يغشى الوالدَيْن المُؤمِنَيْن طغيانًا عليهما، وكُفْرًا لنعمتِهما بعُقوقِه وسوءِ صنيعِه، ويُلحِقَ بهما شرًّا وبلاءً، أو يَقْرِنَ بإيمانِهما طغيانَه وكفرَه، فيَجتَمِعَ في بيتٍ واحدٍ مؤمنانِ وطاغٍ كافر، أو يُعْدِيَهما بدائِه ويضِلَّهما بضلالِه فيرتدّا بسببه ويَطْغَيا ويكفُرا بعد الإيمان، وإنّما خَشِيَ الخَضِرُ منه ذلك؛ لأنَّ اللهَ تعالى أعلَمَه بحالِه وأطْلَعَه على سرِّ أمرِه. وأمْرُه إيّاهُ بقتلِه **كاخْترامه** لِمَفْسَدَةٍ عرَفَها في حياتِه. وفي قراءة أُبَيٍّ: (فخافَ ربك)، والمعنى: فكَرِهَ ربُّكَ كراهةَ من خافَ سوءَ عاقبةِ الأمرِ

للمساكينِ، ثُمّ بيَّنَ مناسبةَ هذا السبَبِ بذِكْرِ عادةِ الملِكِ في غَصْبِ السُّفُنِ الصَّحيحة، وهذا هُو الترتيبُ: أن يُرتِّبَ الحُكمَ على سببٍ ثُمّ يوضِّح المناسبةَ فيها بعدُ، فلا يُحتاجُ إلى جَعْلِه متقدِّمًا(١)، وقلتُ: هذا هو الوَجْهُ.

قولُه: (**زيدٌ ظنِّي مُقيمٌ**)، قالَ المصنِّفُ: الظَنُّ يتَعلَّقُ بالطَّرَفَيْن، بالمبتدأِ والخبرِ جميعًا، كما أنّ التعليلَ في ﴿فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا﴾ متعلِّقٌ بالمَسْكَنةِ والغَصْب، فوَسَّطَ بينَهما.

قولُه: (**كاخْترامِه**)، **الجوهري**: اخْتَرَمَهُمُ الدّهرُ: اقتَطَعَهم واستَأْصَلَهُم، وهُو خبرٌ، والمبتدأُ: «أمْرُه»، هذا بناءً على رعايةِ الأصلَح، يعني جَوازَ أمرِ الله تعالى الخَضر بقَتْلِ الغلامِ لرعايةِ الأصلحِ لجوازِ إهلاكِ الله واستئصالِه إيّاه لمفسدةٍ عرَفَها اللهُ في حياتِه.

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٧٤١).

فغيَّـرَه، ويجوزُ أن يكونَ قوله: ﴿فَخَشِينَآ﴾ حكايةً لقولِ الله تعالى، بمعنى: فكَرِهْنا،

قولُه: (ويجوزُ أن يكونَ ﴿فَخَشِينَآ﴾ حكايةً لقوْلِ الله عزَّ وجلّ) عَطْفٌ على قولِه: «وإنّما خَشِيَ الخَضِرُ منه»، المعنى: أنّ اللهَ تعالى أعلَمَهُ بحالِه وأطلَعَهُ على سِرِّهِ وقالَ له: اقتُلِ الغُلامَ؛ لأنّا نكْرَهُ كراهيةَ مَن خافَ سوءَ العاقبةِ أن يُغْشِيَ الغلامُ الوالدَيْن المؤمنين طغيانًا وكفرًا، ولمّا قالَ الخضر: ﴿وَأَمَّا ٱلْغُلَٰمُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ﴾ جعلَ قولَ الله تعالى: ﴿فَخَشِينَآ﴾ وُصْلةً لكلامِهِ بدَلَ قولِه: ﴿فَخَشِينَآ﴾ إيماءً إلى اضمِحلالِ إرادتِه في إرادةِ الله، وإعلامًا بأنّ عِلْمَه مُقتَبسٌ من المشكاةِ القُدسيّة، ولا شَوْبَ فيه لرأيه، وتحقيقًا لقولِه: ﴿وَعَلَّمْنَٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا﴾. رَوى السُّلَميُّ عن الواسطيّ: الخَضِرُ شاهَدَ المَلِكَ[1]، وشاهدَ موسى الوسائطَ، كأنهُ أخبرَ الخضرَ أنّ السؤالَ منه سؤالٌ من الله[2]، أي: لا تشهَد الأسبابَ واشهَدِ المُسبِّبَ تَسْتَرِحْ من هواجِس النفْس.

وأمّا على الوجهِ الآخَر: فهو عليهِ السّلامُ إنّما عظَّمَ نفْسَه؛ لأنهُ اختُصَّ مِن عندِ الله بموهبةٍ لا يَختصُّ بها إلّا مَن هو من خواصِّ الحضْرة، قالَ الإمامُ: إنهُ عليهِ السلامُ لمّا ذكَر العيْبَ أضافَهُ إلى نفسِه، وأضافَ الرّحمةَ في قولِه: ﴿فَأَرَادَ رَبُّكَ﴾ إلى الله تعالى، على نحو ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧]، وعند القتلِ عظَّمَ نفْسَه تنبيهًا على أنهُ منَ العظماءِ في علومِ الحكمة[3].

وقلتُ: ويُمكنُ أن يقالَ: إنّ في اختلافِ الضمائرِ رمزًا إلى الترقّي إلى معارجِ القُدس، والتدرّجِ إلى مَخْدَعِ الفَناء، ففي «أردْتُ» إثبات، وفي ﴿فَخَشِينَآ﴾[4] ثبوتٌ[5] منه، وفي ﴿فَأَرَادَ رَبُّكَ﴾ فناءٌ مَحْضٌ كقولِه تعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾ [الأنفال: ١٧].

(١) في «حقائق التفسير»: شاهدَ أنوارَ المَلك.

(٢) «حقائق التفسير» (١: ٤١٣).

(٣) «مفاتيح الغيب» (٢١: ١٦٢).

(٤) في (ف): «خشينا».

(٥) في (ح) و(ف): «سور».

كقولِه: ﴿لِأَهَبَ لَكِ﴾ [مريم: ١٩]. وقُرِئ: (يُبَدِّلَهما) بالتشديد. والزكاة: الطهارةُ والنَّقاءُ من الذنوب، والرُّحْم: الرَّحْمةُ والعطف. ورُوي أنه وُلِدت لهما جاريةٌ تزوّجها نبيٌّ، فولَدَتْ نبيًّا هدى اللهُ على يَديْهِ أمّةً منَ الأُمَم، وقيل: وَلَدَتْ سبعينَ نبيًّا، وقيل: أبدلَهما ابنًا مؤمنًا مثلَهما. قيل: اسما الغلامَيْن: أصرَمُ، وصَريم. والغلامُ المقتول: اسمُه الحُسَين. واختُلِفَ في الكَنْز، فقيل: مالٌ مدفونٌ من ذهبٍ وفضة، وقيل: لوحٌ منْ ذهبٍ مكتوبٌ فيه: عجبتُ لمن يؤمنُ بالقَدَرِ كيفَ يحزَن، وعجِبْتُ لمن يؤمنُ بالرِّزْقِ كيفَ يتعَب، وعَجِبتُ لمنْ يؤمنُ بالموتِ كيفَ يفرَح، وعجِبْتُ لمن يؤمنُ بالحسابِ كيفَ يَغْفَل، وعجبتُ لمن يعرِفُ الدنيا وتقلُّبَها بأهلِها كيفَ يطمئنُّ إليها، لا إلهَ إلاّ اللهُ محمدٌ رسولُ الله.

وقيل: صُحُفٌ فيها علمٌ، والظاهرُ لإطلاقه: أنه مال. وعن قتادة: أُحِلَّ الكنزُ لمن قبلَنا وحُرِّمَ علينا، وحُرِّمَتِ الغنيمةُ عليهم وأُحلَّت لنا: أراد قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَكْنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلْفِضَّةَ﴾ [التوبة: ٣٤]، ﴿وَكَانَ أَبُوهُمَا صَٰلِحًا﴾ اعتدادٌ بصلاحِ أبيهما وحفظًا لحقه فيهما. وعن جعفرِ بنِ مُحَمَّدٍ الصادِق: كان بينَ الغلامَيْن وبينَ الأبِ الذي حُفِظا فيه سبعةُ آباء. وعن الحُسَيْنِ بن عليٍّ رضيَ الله تعالى

قولُه: (كقولِه: ﴿لِأَهَبَ لَكِ﴾ [مريم: ١٩])، أي: كقولِ جِبريلَ عليه السَّلامُ لمَرْيم: ﴿لِأَهَبَ لَكِ﴾، والواهبُ هُوَ اللهُ تعالى، لكنّه مُبلِّغٌ لكلامِ اللهِ إليها.

قولُه: (وقُرِئَ: «يُبَدِّلَهما»، بالتّشديد): نافعٌ وأبو عَمْرو(١)، والباقونَ: بالتخفيف.

قولُه: (الذي حُفِظا فيه)، أي: رُوعيَ جانبُهما لأجْلِه وكرامتِه. المُغرِب: الحِفْظُ: خلافُ

(١) وقرأ بذلك في جميع القرآن، وهما لغتان، تقول: بدّلَ وأبْدلَ، مثل نزَّلَ وأنْزَلَ. وحجّتُهما قولُه تعالى: ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَآ ءَايَةً مَّكَانَ ءَايَةٍ﴾ [النحل: ١٠١] وقولُه: ﴿لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَٰتِ ٱللَّهِ﴾ [يونس: ٦٤]. انتهى بتصرُّفٍ يسيرٍ من «حجّة القراءات»، ص٤٢٧.

عنهما أنه قالَ لبعضِ الخَوارجِ في كلامٍ جرى بينَهُما: بِمَ حفِظَ اللهُ الغلامَيْن؟ قال: بصلاح أبيهما، قال: فأبي وجدّيْ خيرٌ منه، فقال: قد أنبأنا اللهُ أنّكم قومٌ خَصِمون.

﴿رَحْمَةً﴾ مفعولٌ له، أو مصدرٌ منصوبٌ بـ(أرادَ ربُّك)، لأنه في معنى: رحِمَهما، ﴿وَمَا فَعَلْتُهُۥ﴾ وما فعلتُ ما رأيتَ ﴿عَنْ أَمْرِى﴾ **عن اجتهادي ورأيي، وإنما فعلتُه بأمرِ الله.**

[﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَن ذِى ٱلْقَرْنَيْنِ قُلْ سَأَتْلُواْ عَلَيْكُم مِّنْهُ ذِكْرًا * إِنَّا مَكَّنَّا لَهُۥ فِى ٱلْأَرْضِ وَءَاتَيْنَٰهُ مِن كُلِّ شَىْءٍ سَبَبًا * فَأَتْبَعَ سَبَبًا * حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ مَغْرِبَ ٱلشَّمْسِ وَجَدَهَا تَغْرُبُ فِى عَيْنٍ حَمِئَةٍ وَوَجَدَ عِندَهَا قَوْمًا قُلْنَا يَٰذَا ٱلْقَرْنَيْنِ إِمَّآ أَن تُعَذِّبَ وَإِمَّآ أَن تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا * قَالَ أَمَّا مَن ظَلَمَ فَسَوْفَ نُعَذِّبُهُۥ ثُمَّ يُرَدُّ إِلَىٰ رَبِّهِۦ فَيُعَذِّبُهُۥ عَذَابًا نُّكْرًا * وَأَمَّا مَنْ ءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَهُۥ جَزَآءً ٱلْحُسْنَىٰ وَسَنَقُولُ لَهُۥ مِنْ أَمْرِنَا يُسْرًا﴾ ٨٣-٨٨]

ذو القرنين: هو الإسكندرُ الذي مَلَكَ الدُّنيا. قيل: مَلَكَها مُؤمنان: ذو القرنَيْن،

النِّسيان، وقد يُجعَلُ عبارةً عنِ الصَّونِ وتَرْكِ الابتذال(١).

قولُه: (﴿عَنْ أَمْرِى﴾: عنِ اجتهادي ورَأيي، وإنّما فعَلْتُه بأمرِ الله)، الأمرُ الأوّل: واحدُ الأمور، والثاني: واحدُ الأوامر. قالَ القاضي: ومَبْنى ذلك على أنهُ متى تعارَضَ ضَرَرانِ يجبُ أن يُحمَلَ أهونُهما لدَفْعِ أعظَمِهما، وهُو أصلٌ ممهَّدٌ، غيرَ أنّ الشرائعَ في تفاصيلِه مختلفة.

ومِن فوائدِ هذه القصّة: أنْ لا يُعجبَ المَرْءُ بعِلمِه، ولا يُبادِرَ إلى إنكارِ ما لا يَستَحسِنُه، فلعَلَّ فيه سرًّا لا يَعرِفُه، وأن يُداوِمَ على التعلُّم، ويَتذَلّلَ للمُعلِّم، ويُراعيَ الأدبَ في المَقال، وأن يُنبِّهَ المُجرِمَ، ويعفوَ عنهُ حتّى يتَحقَّقَ إصرارُه، ثُمّ يُهاجِرَ عنهُ.

قولُه: (ذو القَرْنَيْنِ هُو الإسكندرُ)، قد مَرَّ عنِ الإمام أنّ في جَعْلِ إسكندرَ ذا القَرْنَين إشكالًا قويًّا، وهُو أنهُ كان تلميذًا لأَرِسطا طاليسَ، فكانَ على مذهبِه، فتعظيمُ الله إيّاه يوجِبُ الحُكمَ بأنّ مذهَبَ أرِسطا طاليس حقٌّ، وذلك ممّا لا سبيلَ إليه.

---

(١) «المغرِب في ترتيب المعرب» (١: ٢١٣).

وسُلَيْمان. وكافِران: نَمروذُ، وبُخْتَنَصَّر، وكان بعد نَمْروذ. واختُلِفَ فيهِ فقيل: كان عبدًا صالحًا مَلَّكه اللهُ الأرض، وأعطاهُ العلمَ والحكمة، وألبَسَهُ الهيبة، وسخَّرَ له النورَ والظلمة، فإذا سَرى يهديهِ النورُ من أمامِه، وتحوطُهُ الظلمةُ من ورائِه، وقيل: نبيًّا، وقيل: مَلَكًا من الملائكة. وعن عُمَرَ رضي اللهُ عنهُ أنهُ سَمِعَ رجلًا يقول: يا ذا القرنين، فقال: **اللَّهمَّ غَفْرًا**، ما رضيتم أن تتسَمَّوْا بأسماءِ الأنبياءِ حتى تسمَّيْتُم بأسماءِ الملائكة، وعن عليٍّ رضي الله عنه، سُخِّرَ له السحاب، **ومُدَّتْ لهُ الأسباب**، وبُسِطَ له النور، وسئل عنه فقال: أحبَّ اللهَ فأحبَّه. وسأله **ابنُ الكوّاء**: ما ذو القرنين، أمَلَكٌ أم نبيّ؟ فقال: ليس بمَلَكٍ ولا نبيّ، ولكن كان عبدًا صالحًا، ضُرِب على قرنهِ الأيمنِ

قولُه: (**اللهُمَّ غَفْرًا**)[١]، أي: اغفِرْ لُهم غَفْرًا.

قولُه: (**ومُدَّتْ له الأسباب**)[٢]، أي: أمكَنَهُ اللهُ مِن كلِّ شيءٍ وأقدَره.

قولُه: (**فأحبَّهُ**)، أي: مكّنَهُ اللهُ مِن كلِّ شيءٍ وأقدَرَه.

قولُه: (**ابنُ الكوّاء**) قالَ الفقيهُ أبو حنيفةَ الدِّينوريُّ في «تاريخِه»[٣]: هو: عبدُ الله بنُ الكوّاء مِن كُبَراءِ الخَوارِجِ، اختاروهُ ليُحاجَّ عليَّ بنَ أبي طالبٍ رضي الله عنه في أمرِ الحكَمَيْن[٤]، وجرَتْ بينَهما مُجادَلاتٌ حتّى قالَ ابنُ الكوّاءِ في آخِرِ كلامِه: أنت صادقٌ في جميع ما تقولُ، غيرَ أنّك كفرْتَ حينَ حكَّمتَ الحكَمَيْن[٥]، فقاتلَهم عليٌّ رضيَ اللهُ عنه، وكان عليهم عبدُ الله بنُ وَهْبٍ الرّاسِبيُّ.

---

(١) هو من كلامِ عمر رضيَ اللهُ عنه، أخرجه الطبريّ في «جامع البيان» (١٥: ٣٩٠)، وأبو الشيخ في كتاب «العَظَمة» (٤: ١٤٨٠).

(٢) من كلامِ عليٍّ رضيَ اللهُ عنه، أخرجه أبو الشيخ في «العَظَمة» (٤: ١٤٤٩)، وصحّحه الضياء المقدسّي في «الأحاديث المختارة» (١: ٢٣٧).

(٣) يعني كتابه «الأخبار الطوال» وهو مطبوع مشهور.

(٤) يعني أبا موسى الأشعريّ وعمرو بن العاص رضيَ اللهُ عنهما.

(٥) «الأخبار الطوال»، ص٢٠٩.

في طاعةِ الله فمات، ثم بعثَه الله فضَرَبَ على قرنِه الأيسَرِ فمات، فبعثهُ اللهُ فَسُمِّيَ (ذو القرنين) وفيكُمْ مثلُه. قيل: كان يدعوهُمْ إلى التوحيدِ فيقتُلونَه فيحييهِ اللهُ تعالى. وعن النبي ﷺ: «سُمِّيَ ذا القرنين؛ لأنَّه طاف قرنَي الدُّنيا»، يعني: جانبَيْها شرقَها وغربَها.

وقيل: كانَ له قرنان، أي: ضَفِيْرَتان. وقيل: انقرضَ في وقتِه قرنانِ من الناس. وعن وَهْب: لأنه مَلَكَ الرومَ وفارس. ورُوي: الرومَ والترك. وعنهُ كانتْ صفحتا رأسِه من نُحاس. وقيل: كان لتاجِهِ قرنان. وقيل: كان على رأسِه ما يُشبِهُ القرنَيْن. ويجوزُ أن يُلقَّب بذلك لشجاعتِه، كما يُسَمّى الشجاعُ كبشًا؛ لأنه ينطَحُ أقرانَه، وكانَ مِن الروم، وَلَدَ عجوزٍ ليسَ لها ولدٌ غيرُه. والسائلون: هم اليهودُ سألوه على جهةِ الامتحان. وقيـل: سألَه أبو جهـلٍ وأشياعُه، والخطابُ في ﴿عَلَيۡكُم﴾ لأحدِ الفريقَيْن ﴿مِن كُلِّ شَيۡءٖ﴾ أي: من أسبابِ كلِّ شَيْء، أرادَه من أغراضِه ومقاصِدِه في مُلكِه ﴿سَبَبٗا﴾ طريقًا مُوْصِلًا إليه، والسَّبَبُ ما يُتَوَصَّلُ به إلى المقصودِ من علمٍ أو قدرةٍ أو آلة، فأرادَ بلوغَ المغرِبِ ﴿فَأَتۡبَعَ سَبَبًا﴾ يُوْصِلُه إليه حتى بَلَغ، وكذلك أرادَ المشرق، فأتبعَ سببًا، وأرادَ بلوغَ السَّدَّين فأتْبَعَ سببًا. وقُرئ: (فَاتَّبَعَ) وقُرئ: ﴿حَمِئَةٖ﴾، من: حَمِئَتِ البئر؛ إذا

قولُه: (وفيكُم مِثلُه)، يعني به: نفْسَه، أي: لم يكنْ نبيًّا، بل كانَ وَليًّا.

قولُه: (كما يُسَمّى الشُّجاعُ كَبْشًا)، الأساس: ومنَ المجازِ: هُو كَبْشُ كتيبةٍ.

قولُه: (وقُرِئَ ﴿فَأَتۡبَعَ﴾)، الكُوفيّونَ وابنُ عامرٍ: ﴿فَأَتۡبَعَ﴾ في الثلاثة، بقَطْعِ الهمزةِ مخفَّفَةَ التاءِ، والباقونَ: بالوَصْلِ مُشدَّدةَ التاءِ[1].

قولُه: (قُرِئَ: ﴿حَمِئَةٖ﴾)، ابنُ عامرٍ وأبو بكرٍ وحمزةُ والكسائيُّ: «حامِيةٍ» بألفٍ مِن غيرِ همزة، والباقونَ: بغيرِ ألِف معَ الهَمْز[2].

---

(١) وهو الذي رجّحه أبو عُبَيد لأنهّا من المسير، وأمّا الإتباعُ فمعناهُ اللّحاقُ، كقولِه: ﴿فَأَتۡبَعُوهُم مُّشۡرِقِينَ﴾ [الشعراء: ٦٠]. انتهى من «حجّة القراءات»، ص٤٢٨.

(٢) لتمامِ الفائدة انظر: «حُجّة القراءات»، ص٤٢٨-٤٢٩.

صارَ فيها الحَمَأة، و(حامِيَة) بمعنى: حارّة. وعن أبي ذرٍّ: كنتُ رديفَ رسولِ الله ﷺ على الجَمَل، فرأى الشمسَ حينَ غابَت، فقال: «يا أبا ذرّ، أتدريْ أين تغرُبُ هذه؟» فقلت: اللهُ ورسولُه أعلم. قال: «فإنها تغرُبُ في عينٍ حامية». وهي قراءةُ ابنِ مسعودٍ وطلحةَ وابنِ عُمَرَ وابن عمرٍو والحسن. وقرأ ابنُ عباس: حَمِئَةٍ. وكان ابنُ عباسٍ عندَ مُعاوية؛ فقرأ معاوية: (حاميةٍ)، فقالَ ابنُ عباس: ﴿حَمِئَةٍ﴾. فقالَ مُعاويةُ لعبدِ الله بنِ عمرٍو: كيف تقرَأُ؟ قال: كما يقرأُ أميرُ المؤمنين، ثم وَجَّهَ إلى كعبِ الأحبار: كيفَ تجدُ الشمسَ تغرُبُ؟ قال: في ماءٍ وطين، كذلك نَجِدُه في التوراة. ورُوي: في ثَأْطٍ، فوافقَ قولَ ابن عباس، وكان ثَمَّةَ رجلٌ فأنشَدَ قولَ تُبَّع:

فرأى مَغيبَ الشمسِ عِندَ مَآبِها ... في عَيْنِ ذي خُلُبٍ وثأطٍ حَرْمَدِ

قولُه: (وعن أبي ذرٍّ)، الحديث، رَواهُ أحمدُ بن حنبل في «مسندِه»[1]، وأبو داودَ في «سُنَنِه»[2].

قولُه: (فرَأى مغيبَ الشّمس) البيت، أوّلُه منَ «المُطلِع»:

قد كانَ ذو القَرْنينِ عَمّي مُسلمًا ... مَلِكًا تَدينُ له الملوكُ وتَسجُدُ
بلَغَ المشارقَ والمغاربَ يبتغي ... أسبابَ أمرٍ مِن حكيمٍ يُرْشِدُ[3]

الضَّميرُ: في «بلَغَ» لذي القَرْنَيْن، مآبِها، أي: مَغيبِها، والخُلُبُ: الطِّينُ والحمَأةُ، والثَّأْطُ: الحمَأةُ، واحدُها: ثَأطَةٌ، وفي المثَل: «ثأطةٌ مُدَّت بماء»[4]، يُضرَبُ للرّجل يشتَدُّ حُمْقُه، فإنّ الماءَ إذا زيدَ على الحَمأةِ ازدادتْ فسادًا، والحَرْمَدُ: الأسودُ، ذكَرَهُ في «النِّهاية»، وقال فيها:

---

(١) «مسند أحمد» (٢١٤٩٧).

(٢) «سنن أبي داود» (٤٠٠٤)، وأخرجه الحاكم في «المستدرك» (٢: ٢٦٧) وقال: هذا حديثٌ صحيح الإسناد ولم يُخرّجاه، ووافقه الذهبيّ.

(٣) الأبيات لتبّع الأكبر اليماني كما في «شواهد الكشاف» (٢: ٧٤٤)، وعزاها ابن منظور في «اللسان» (ثأط) لأميّة بن أبي الصّلت.

(٤) «مجمع الأمثال» (١: ١٥٣).

أي: في عينٍ ماءٍ ذي طينٍ وحَمَإٍ أسوَد، ولا تنافيَ بين الحَمِئةِ والحامية، فجائزٌ أن تكونَ العينُ جامعةً للوصفَيْن جميعًا.

كانوا كفرةً فخيَّرَه اللهُ بين أن يعذِّبَهم بالقتلِ وأن يدعُوَهُم إلى الإسلام، فاختار الدعوةَ والاجتهادَ في استمالتِهم، فقال: أمّا من دعوتُهُ فأبى إلا البقاءَ على الظلمِ العظيمِ الذي هوَ الشِّرك: فذلكَ هو المُعَذَّبُ في الدارَيْن ﴿وَأَمَّا مَنْ ءَامَنَ وَعَمِلَ﴾ ما يَقتَضيه الإيمانُ ﴿فَلَهُۥ جَزَآءً ٱلْحُسْنَىٰ﴾، وقيل: خيَّرَه بين القتلِ والأَسْر، وسمّاه إحسانًا في

أنشدَ ابنُ عبّاسٍ هذا البيتَ وقد حاجَّهُ عمرُ في قولِه تعالى: ﴿تَغْرُبُ فِى عَيْنٍ حَمِئَةٍ﴾.

قولُه: (وقيل: خيَّرَهُ بينَ القتلِ والأَسْر): عَطفٌ على قولِه: «فخيَّرَهُ اللهُ بينَ أن يُعذِّبَهم بالقَتْلِ وأن يَدعوَهم إلى الإسلامِ» المعنيِّ بقولِه: ﴿أَن تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا﴾، وهُو على الأوّلِ ظاهرٌ، فأمّا الأَسْرُ فليسَ فيه إحسانٌ، حتّى يُقالَ: ﴿أَن تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا﴾؛ ولهذا قال: «وسَمّاهُ إحسانًا في مقابَلةِ القَتْل»؛ لأنّ منِ استحقَّ القَتْلَ فإذا صُولحَ معَه بالأَسْرِ فقد عُومِلَ معَهُ بالإحسان. قالَ القاضي: ويؤيِّدُ الأوّلَ قولُه: ﴿قَالَ أَمَّا مَن ظَلَمَ فَسَوْفَ نُعَذِّبُهُۥ ثُمَّ يُرَدُّ إِلَىٰ رَبِّهِۦ فَيُعَذِّبُهُۥ عَذَابًا نُّكْرًا﴾ أي: اختارَ ذو القَرْنَيْنِ الدَّعوةَ؛ ولذلك قال: ﴿أَمَّا مَن ظَلَمَ فَسَوْفَ نُعَذِّبُهُۥ﴾ أي: أمّا مَن دَعوتُه فظَلَمَ نفْسَهُ بالإصرارِ على كُفرِه وشِرْكِه؛ لأنَّ الشِّركَ ظُلم، فأُعذِّبُه أنا ومَن معي بالقَتْلِ في الدُّنيا، ثُمّ يُعذِّبُه اللهُ في الآخرةِ عذابًا لم يُعهَدْ مِثلُه[1].

وقلتُ: أمّا على الوَجهِ الثاني فإنهُ تعالى لمّا خيَّرَهُ بيْنَ القَتْلِ والأَسْر، وكانَ حقُّه أن يقولَ لهم: اختاروا إمّا القَتْلَ وإمّا الأسر، فتَرَكَ ذلك إلى الدّعوةِ، وقالَ: ﴿أَمَّا مَن ظَلَمَ﴾، ﴿وَأَمَّا مَنْ ءَامَنَ﴾، فآثَرَ حقَّ الله على حقِّ نفْسِه، وقال[2] مَن ظَلَمَ، أي: بَقِيَ على شِرْكِه، فالقَتْلُ والأَسْرُ منّي ﴿ثُمَّ يُرَدُّ إِلَىٰ رَبِّهِۦ فَيُعَذِّبُهُۥ عَذَابًا نُّكْرًا﴾، ومَن آمَنَ وعمِلَ صالحًا فجزاؤُه عندَ الله الجَنّةُ، وعندي القولُ المَيْسور، فقَدَّمَ في جانبِ العذابِ ما كان منهُ على ما هُو من الله، وعكَسَ في جانبِ الرَّحمة.

---

(١) «أنوار التنزيل» (٣: ٥٢٠).

(٢) لفظة «وقال» سقطت من (ح) و(ف).

مقابلةِ القتلِ ﴿فله جزاءُ الحُسْنى﴾ فله أن يُجازى المثوبةَ الحُسنى، أو: فله جزاءَ الفَعْلةِ الحسنى التي هي كلمةُ الشهادة. وقُرئ: ﴿فَلَهُۥ جَزَآءً ٱلْحُسْنَىٰ﴾ **أي: فله الفَعْلةُ الحسنى جزاءً.** وعن قَتادة: كان يَطبُخُ من كَفَرَ في القُدور، وهوَ العذابُ النُّكْرُ، ومن آمن أعطاهُ وكَساهُ ﴿مِنْ أَمْرِنَا يُسْرًا﴾ أي: لا نأمره بالصَّعْبِ الشَّاقّ، ولكنْ بالسَّهلِ المُتيسِّرِ من الزكاةِ والـخَراج وغيرِ ذلك، وتقديرُه: ذا يُسْرٍ، كقوله: ﴿قَوْلًا مَّيْسُورًا﴾ [الإسراء: ٢٨]، وقُرئ: (يُسُرًا) بضمَّتَيْن.

[﴿ثُمَّ أَتْبَعَ سَبَبًا * حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ مَطْلِعَ ٱلشَّمْسِ وَجَدَهَا تَطْلُعُ عَلَىٰ قَوْمٍ لَّمْ نَجْعَل لَّهُم مِّن دُونِهَا سِتْرًا * كَذَٰلِكَ وَقَدْ أَحَطْنَا بِمَا لَدَيْهِ خُبْرًا﴾ ٨٩-٩١]

وقُرئ: (مَطْلَعَ) **بفتح اللام، وهو مَصدَر.** والمعنى: بلغ مكان مَطلَع الشمس، كقوله:

قولُه: (**وقُرِئَ: ﴿فَلَهُۥ جَزَآءً ٱلْحُسْنَىٰ﴾، أي: فلهُ الفَعْلةُ الحُسنى جَزاءً**)، حَفْصٌ وحمزةُ والكِسائيُّ: ﴿فَلَهُۥ جَزَآءً ٱلْحُسْنَىٰ﴾، بالتنوينِ ونصبِه. والباقونَ: بالرَّفْع مِن غيرِ تنوينٍ. قالَ مَكّيٌّ: مَن رفَعَ «جزاء» جعَلَه: مبتدًا، و﴿فَلَهُۥ﴾: الخبَرُ، أي: فلهُ جزاءُ خلالِ الحُسنى، فـ﴿ٱلْحُسْنَىٰ﴾: مُضافٌ إليه، وقيل: هِي على تقديرِ الرَّفْع على البدَلِ مِن «جَزاءُ»، وحذَفَ التنوينَ لالتقاءِ الساكِنَيْنِ، والحُسنى: الجَنّة، ومَن نصَبَ ونَوَّنَه، جعَلَ[1] ﴿ٱلْحُسْنَىٰ﴾: مبتدأً، و«لهُ»: الخبرُ، و﴿جَزَآءً﴾: نُصِبَ على الحال، أي: فلهُ الجَنّةُ مجْزِيًّا بها، وقيل: جزاءً: نُصِبَ على التمييز. وقيل: على المصدَر، أي: يُجزَى بها جَزاءً، ومَن نَصَبَ ولم يُنوِّنْه، حذَفَ التنوينَ لالتقاءِ الساكِنَيْنِ، والحُسْنى رُفعَ تقديرًا، وفيه بُعدٌ[2].

قولُه: (**«مَطلَعَ»، بفَتح اللام، وهُو مَصدَرٌ**) وفي «الكَواشي»: ﴿مَطْلِعَ﴾ بالكسر:

---

(١) من هنا إلى بداية فقرة «قوله: قرئ بالإدغام» بعد ست صفحات لم يُقابل على (ط) لفقدان بعض الأوراق من أصل النسخة، وليس سقطًا.

(٢) انظر: «الكشف عن وجوه القراءات السبع» لمكّي بن أبي طالب (٢: ٧٤-٧٥) بتصرُّف.

كأنَّ مَجَرَّ الرامِساتِ ذُيولَها

يُريدُ: كأنَّ آثارَ مجرِّ الرَّامِسات، ﴿عَلَىٰ قَوۡمٖ﴾ قيل: هُمُ الزِّنج. والسِّتْر: الأبنية، وعن كعبٍ: أرضُهم لا تُمسِكُ الأبنيةَ وبها أسراب، فإذا طَلَعَتِ الشمسُ دَخلوها. فإذا ارتفعَ النهارُ خرجوا إلى معايِشِهم، وعن بعضهم: خَرَجْتُ حتى جاوزتُ الصِّين، فسألتُ عن هؤلاءِ فقيل: بينكَ وبينهم مسيرةُ يومٍ وليلة، فبلغْتُهُم فإذا أحدُهم يفرُش

هِيَ المشهورةُ، وهِي اسمٌ لوقتِ الطُّلوع أو لَمَوْضِع الطُّلوع، وبالفَتح: مصدَرٌ، أي: مكانَ الطُّلوع، وهِي شاذّة[1].

قولُه: (كأنّ مَجَرَّ الرامِساتِ ذُيولَها). تمامُه:

عليه قَضيمٌ نَمّقَتْهُ الصَّوانعُ[2]

قالَ في «المُطلِع»: يريدُ كأنّ أثرَ مَجَرِّ الرّامِساتِ، أي: جَرُّهُنَّ، والرّامِساتُ: المُثيراتُ للرَّمْس، وهُو التُّرابُ، الرِّياحُ الرَّوامِسُ: التي تُثيرُ التُّرابَ وتدفِنُ الآثار، ورَمَسْتُ الرّجُلَ وأرْمُسُه: دَفَنْتُه، والقَضيمُ: الجِلدُ الأبيض، ونمّقْتُ الكتابَ: إذا حسَّنْتَهُ وجوّدتَه، ولا بُدَّ مِن تقديرِ المضافِ ليَحسُنَ تَشْبيهُه[3] بالقَضيم، وذيولَهَا: مفعولُ مَجَرَّ، أي: جَرِّهِنَّ ذيولَها. وقَضيمٌ: خبرُ «كأنّ»، وهو المُشبَّهُ به، أي: كأنّ آثارَ مَجَرِّ ذُيولِها جِلدٌ نَمّقَه الكاتبُ، ولا بدَّ مِن عامل في الذّيول، واسمُ المكانِ لا يَعمَل.

قولُه: (والسِّترُ: الأبنِيةُ)، وفي «إيجاز البيان»[4]: المرادُ دوامُ طلُوعِها عليهم في الصَّيْف، وإلّا فالحَيوانُ يَختارُ الكِنّ[5] حتّى الإنسانُ، وهذا المكانُ وراءَ بَرْزَةَ مِن تلقاءِ بُلْغار، تدورُ فيه الشمسُ بالصَّيْفِ ظاهرةً فوقَ الأرض، إلّا أنّها لا تُسامِتُ رؤوسَهم[6].

---

(١) وقد قرأ بها ابن مُحَيْصِن وابن كثير في روايةِ شبل. انظر: «مختصر شواذّ القرآن» لابن خالَويه، ص٨٢.

(٢) للنّابغة الذبياني في «ديوانه»، ص٥٧.

(٣) في (ح) و(ف): «تَشَبُّهه». وما أثبتناه هو الأشْبَه بالصواب.

(٤) لأبي القاسم محمود بن أبي الحسن النيسابوري. سبق التعريفُ به.

(٥) يعني الاستتار.

(٦) «إيجاز البيان عن معاني القرآن» (٢: ٥٣١).

أذُنَه ويلبَسُ الأخرى، ومعي صاحبٌ يعرفُ لسانَهم، فقالوا له: جئتَنا تنظرُ كيفَ تطلُعُ الشمس؟ قال: فبينا نحنُ **كذلكَ** إذ سمِعْنا كهيئةِ الصَّلْصَلةِ فغُشِيَ عليّ، ثم أفَقْتُ وهم يمسَحونَني بالدُّهْن، فلما طَلَعَتِ الشمسُ على الماءِ إذا هيَ فوقَ الماءِ كهيئةِ الزَّيت، فأدخلونا سِرْبًا لهم، فلما ارتَفَعَ النهارُ خَرَجوا إلى البحرِ فجعلوا يصطادونَ السمكَ ويطرَحونه في الشمسِ فينضَجُ لهم. وقيل: السِّتر: اللباس. وعن مُجاهِد: مَنْ لا يلبسُ الثيابَ من السُّودانِ عند مَطلِعِ الشمسِ أكثرُ من جميعِ أهلِ الأرض.

﴿كَذَٰلِكَ﴾ **أي: أمْرُ ذي القرنينِ كذلك**، أي: كما وصفناهُ تعظيمًا لأمرِه ﴿وَقَدْ

قولُه: (﴿كَذَٰلِكَ﴾، **أي: أمْرُ ذي القَرْنَيْنِ كذلك**)، اعلَمْ أنّ «كذلك» إمّا: خبرُ مبتدأٍ محذوف، أو: صفةٌ لموصوفٍ مذكور، أو: صفةُ مصدَرٍ محذوف، فعَلى الأوّلِ المشارُ إليه بذلك جميعُ ما سبَقَ مِن أمرِ ذي القَرْنين، وفيه تفخيمٌ للفَذْلكةِ بعدَ التفصيل؛ ولهذا قالَ: «تعظيمًا لأمرِه»، وقولُه: ﴿وَقَدْ أَحَطْنَا بِمَا لَدَيْهِ خُبْرًا﴾، الجُملةُ تكميلٌ؛ لأنهُ أرْدَفَ التعظيمَ التكثيرَ، كأنهُ قيل: أمرُ ذي القَرْنَينِ كما وصَفْنا، ولهُ أسبابٌ عِدّةٌ غيرُ ما ذُكِر، لا يُحيطُ بها عِلمُ أحدٍ غيرَ الله تعالى لقولِه تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ﴾ [المدثّر: ٣١]، ﴿وَأَحَاطَ بِمَا لَدَيْهِمْ وَأَحْصَىٰ كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا﴾ [الجنّ: ٢٨].

وعلى الثاني: إمّا هُو صفةٌ لقولِه: ﴿سِتْرًا﴾، وإليهِ الإشارةُ بقولِه: «سِتْرًا مِثلَ ذلك السِّتْرِ»، وليسَ بذلك؛ لأنّ قولَه: ﴿وَقَدْ أَحَطْنَا بِمَا لَدَيْهِ خُبْرًا﴾ لا يَحسُنُ التئامُه على هذا؛ أو صِفةٌ لـ«قوم»، والمشارُ إليه بذلك أحوالُ القومِ المارِّ ذِكرُهم عندَ قولِه: ﴿وَوَجَدَ عِندَهَا قَوْمًا قُلْنَا﴾ إلى آخرِه، ويَحسُنُ التئامُ قولِه: ﴿وَقَدْ أَحَطْنَا﴾، أي: أحَطْنا بما لدَيْهِ خُبْرًا منَ التخييرِ والاختيارِ والدّعوةِ والإحسان.

وعلى الثالث: المشارُ إليه ما سبَقَ منَ البلوغِ في قولِه: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ مَغْرِبَ ٱلشَّمْسِ﴾، وإليه الإشارةُ بقولِه: ﴿بَلَغَ مَطْلِعَ ٱلشَّمْسِ﴾، كما بَلَغَ مغرِبَها، ومعنى ﴿وَقَدْ أَحَطْنَا بِمَا لَدَيْهِ﴾ أي: بما عندَ ذي القَرنَينِ ممّا يتّصلُ بالبُلوغِ منَ التعَبِ والمشَقّةِ وإدآبِ السيرِ، فقولُه: ﴿وَقَدْ أَحَطْنَا بِمَا لَدَيْهِ﴾ على هَذَينِ التفسيرَيْنِ: تتميمٌ ومبالغةٌ.

﴿أَحَطْنَا بِمَا لَدَيْهِ﴾ من الجنودِ والآلاتِ وأسبابِ المُلكِ ﴿خُبْرًا﴾ تكثيرًا لذلك. وقيل: لم نجعَلْ لهم من دونِها سِترًا مثلَ ذلك السِّتر الذي جعلنا لكُمْ منَ الجبالِ والحصونِ والأبنيةِ والأكنانِ من كلِّ جنس، والثيابِ من كلِّ صِنف. وقيل: بلغَ مَطلِع الشمس مثلَ ذلك، أي: كما بلَغَ مغربَها. وقيل: تطلُع على قومٍ مثلَ ذلك القَبيلِ الذي تغربُ عليهم، يعني أنهم كَفَرَةٌ مثلُهم، وحكمُهُمْ مثلُ حكمِهِمْ في تعذيبِه لمن بَقِيَ منهم على الكُفْر، وإحسانِه إلى مَنْ آمَنَ منهم.

[﴿ثُمَّ أَتْبَعَ سَبَبًا * حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ بَيْنَ ٱلسَّدَّيْنِ وَجَدَ مِن دُونِهِمَا قَوْمًا لَّا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلًا﴾ ٩٢-٩٣]

﴿بَيْنَ ٱلسَّدَّيْنِ﴾ بين الجبلَيْن، وهما جبلان سَدَّ ذو القرنين ما بينهما. **قُرِئ بالضمِّ والفتح**. وقيلَ: ما كانَ من خَلقِ الله تعالى فهو مَضمومٌ، وما كان من عَمَلِ العبادِ فهوَ مَفْتوح؛ **لأنّ السُّدّ بالضمِّ: فُعْل** بمعنى: مفعول، أي: هو مما فَعَله الله تعالى وخَلَقه. والسَّدّ بالفتح: مصدرٌ حَدَثَ يُحْدِثُه الناس. وانتصبَ ﴿بَيْنَ﴾ على أنه مفعولٌ به مبلوغ، كما انجرَّ على الإضافةِ في قوله: ﴿هَٰذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ﴾ [الكهف: ٧٨]، وكما ارتفَعَ في قوله: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنُكُمْ﴾ [الأنعام: ٩٤]، لأنه من الظروفِ التي تُستَعملُ

قولُه: (**قُرِئَ بالضَّمِّ والفَتْح**)، نافعٌ وابنُ عامرٍ وأبو بكرٍ: بضمِّ السِّين. والباقونَ: بفَتْحِها[١].

قولُه: (**لأنَّ «السُّدَّ» بالضمِّ: فُعْلٌ**)، قالَ صاحبُ «التقريب»: ولا يَخفى ضَعْفُ هذا التوجيه، قالَ مُحيي السُّنّة: هذا قولُ عِكرِمةَ، وقالهُ أبو عَمْرٍو، وقيل: هما لُغتانِ، وقيل: بالضَّمِّ: اسمٌ وبالفتح: مصدرٌ[٢].

---

(١) لتمامِ الفائدة انظر: «حجّة القراءات»، ص٤٣٠-٤٣١.

(٢) «معالم التنزيل» (٥: ٢٠١).

أسماءً وظروفًا، وهذا المكانُ في مُنْقَطعِ أرضِ التركِ مما يلي المشرقَ ﴿مِن دُونِهِمَا قَوْمًا﴾ همُ التركُ ﴿لَّا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلًا﴾ لا يكادونَ يَفهَمونه إلاّ بجُهدٍ ومَشقَّةٍ من إشارةٍ ونحوِها كما يَفْهَمُ إليكم، **وقُرئ: (يُفْقِهُون)**، أي: لا يُفهِمون السامعَ كلامهم ولا يبينونه، لأنّ لغتهم غريبةٌ مجهولة.

[﴿قَالُواْ يَٰذَا ٱلْقَرْنَيْنِ إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مُفْسِدُونَ فِي ٱلْأَرْضِ فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجًا عَلَىٰٓ أَن تَجْعَلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ سَدًّا﴾ ٩٤]

﴿يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ﴾ اسمان أعْجَمِيَّان بدليلِ منعِ الصَّرف، **وقُرِئا مهموزين**. وقرأ رؤبة: (آجوج وماجوج)، وهما من وَلَدِ يافِث. وقيل: يأجوجُ من الترك، ومأجوجُ من الجِيلِ والدَّيْلَم[1]. ﴿مُفْسِدُونَ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ قيل: كانوا يأكلونَ الناس، وقيل: كانوا يخرجونَ أيامَ الربيعِ فلا يتركونَ شيئًا أخضَرَ إلاّ أكلوه، ولا يابسًا إلاّ احْتَمَلوه،

قولُه: (**وقُرِئَ: «يُفْقِهونَ»**)، حمزةُ والكِسائيُّ: بضمِّ الياءِ وكسرِ القاف، والباقونَ: بفَتحِهما[2].

قولُه: (**وقُرِئا[3] مهموزَيْنِ**): عاصمٌ، والباقونَ: بغيرِ هَمْزٍ[4]، نقلَ صاحبُ «المُطلِع» عنِ الأنباريِّ، قالَ: وجْهُ هَمْزِه ـ وإن لم يُعرَفْ لهُ أصلٌ ـ: أنّ العرَبَ قد همَزَتْ ما لا أصْلَ للهَمْزِ فيه، نحوَ: لبَّأْتُ بالحجِّ، ورَثَأْتُ الميِّتَ. وإذا فعَلوا هذا في لُغتِهم لا يَرُدُّهم ذلك في الألفاظِ الأعجَميّة، وأمّا رؤبَةُ فقلبَ الياءَ همزةً كأثربيٍّ في يَثْربيٍّ.

---

(١) كذا في الأصل الخطي، وكذا وقع في النسخ المطبوعة أيضًا، ولعل الصواب: «من جيل الديلم»، وفي «الصحاح»: جيل من الناس، أي: صنف، الترك جيل، والروم جيل، وفيه: الديلم: جيل من الناس.

(٢) وهو الذي قوّاهُ ابن مجاهد، لأنّك إذا ضَمَمتَ الياءَ فقد حذَفْتَ مفعولًا، والتقدير: لا يُفْقِهونَ أحدًا قولًا. انتهى من «إعراب القراءات السبع» لابن خالَويْه (١: ٤١٨).

(٣) في (ح): «رُويا».

(٤) وهو الاختيارُ عند النحويين؛ لأنّ الأسماءَ الأعجَميّة سوى هذا الحرف غير مهموزة نحوَ طالوت وجالوت وهاروت وماروت. انظر: «إعراب القراءات السبع» (١: ٤١٨).

وكانوا يلقَوْن منهم قتلاً وأذى شديدًا. وعن النبيّ ﷺ في صفتهم: «لا يموتُ أحدٌ منهم حتى ينظرَ إلى ألْفِ ذَكَرٍ من صُلْبِه، كلُّهم قد حَمَلَ السِّلاح». وقيل: همْ على صنفَيْن: طِوالٌ مفرطو الطول، وقصارٌ مُفرِطو القِصَر. وقُرئ: ﴿خَرْجًا﴾ و(خَراجًا)،

قولُه: (قُرِئَ: ﴿خَرْجًا﴾ و«خَراجًا»)، حمزةُ والكِسائيُّ: «خَراجًا»، والباقونَ: ﴿خَرْجًا﴾[1].

الرّاغبُ: قيلَ لِما يَخرجُ من الأرضِ ومِن وَكْرِ الحيَوانِ[2] ونحوِ ذلك: خَرْجٌ وخَراجٌ، قالَ تعالى: ﴿أَمْ تَسْأَلُهُمْ خَرْجًا فَخَرَاجُ رَبِّكَ خَيْرٌ﴾ [المؤمنون: ٧٢]. فإضافتُه إلى الله تعالى تنبيهٌ أنهُ هُو الذي ألزَمَهُ وأوجبَهُ، والخَرْجُ أعمُّ منَ الخَراجِ، وجُعِلَ الخَرْجُ بإزاءِ الدَّخْل، قالَ تعالى: ﴿فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجًا﴾ [الكهف: ٩٤]، والخَراجُ مُختَصٌّ - في الغالب - بالضَّريبةِ على الأرض. وقيل: العبدُ يُؤدّي خَرجَه، أي: غَلّتَه، والرَّعيّةُ تُؤدّي إلى الأميرِ الخَراجَ، وقيل: «الخَراجُ بالضَّمان»[3]، أي: ما يَخْرُجُ مِن مالِ البائع فهُو بإزاءِ ما سقطَ عنهُ مِن ضمانِ المَبيع، والخارجيُّ: الذي يَخْرُجُ بذاتِه مِن أحوالِ أقرانِه، ويقال على سَبيلِ المَدْح إذا خرَجَ إلى منزِلة مَن هُو أعلى منهُ، وتارَةً يقالُ على سَبيلِ الذمِّ إذا خرَجَ إلى مَنزِلةِ مَن هُو[4] أدنى منهُ، وعلى هذا يُقالُ: فلانٌ ليسَ بإنسان، مَدْحًا وذمًّا، والخَرَجُ: لونانِ مِن سَوادٍ وبَياض، يقال: ظَليمٌ أخْرَجُ، ونَعامةٌ خَرْجاءُ، وأرضٌ مُخَرَّجةٌ: ذاتُ لَونَينِ، لكونِ النّباتِ فيها في مكانٍ دونَ مكان[5].

وقالَ القاضي: كلاهُما واحد، كالنَّوْلِ والنَّوال، وقيل: الخَراجُ: على الأرضِ والذِّمّة، والخَرْجُ: المصدَرُ[6].

---

(١) قالَ ابن خالوَيْه: والأمرُ بينهما قريب؛ لأنّ الخَرْجَ الجُعلُ، والخراجُ: الإتاوةُ والضريبةُ التي يأخذُها السلطانُ من الناسِ كلَّ سنة. انتهى من «إعراب القراءات السبع» (١: ٤١٩).

(٢) في (ح) و(ف): «من الأرض وكرى الحيوان»، والمثبت من «مفردات القرآن».

(٣) هذا حديثٌ ثابتٌ من حديثِ عائشة عن رسولِ الله ﷺ، أخرجه أبو داود (٣٠٥٨)، والترمذيّ (١٢٥٨)، وابن ماجه (٢٢٤٢)، والنسائيّ (٧: ٢٥٤)، وصحّحه ابن حبّان (٤٩٢٧) وفيه تمامُ تخريجه.

(٤) قوله: «أعلى منه وتارة يقال على سبيل الذم إذا خرج إلى منزلة من هو» سقط من (ح) و(ف)، واستدركناه من «مفردات القرآن».

(٥) «مفردات القرآن»، ص٢٧٨-٢٧٩.

(٦) «أنوار التنزيل» (٣: ٥٢٣).

أي: جَعْلًا نخرجُه من أموالِنا، ونظيرُهما: النَّوْل والنَّوال. وقُرِئ: ﴿سَدًّا﴾ و(سُدًّا)، بالفتح والضم.

[﴿قَالَ مَا مَكَّنِّي فِيهِ رَبِّي خَيْرٌ فَأَعِينُونِي بِقُوَّةٍ أَجْعَلْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ رَدْمًا * ءَاتُونِي زُبَرَ ٱلْحَدِيدِ حَتَّىٰٓ إِذَا سَاوَىٰ بَيْنَ ٱلصَّدَفَيْنِ قَالَ ٱنفُخُوا۟ حَتَّىٰٓ إِذَا جَعَلَهُۥ نَارًا قَالَ ءَاتُونِىٓ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا * فَمَا ٱسْطَٰعُوٓا۟ أَن يَظْهَرُوهُ وَمَا ٱسْتَطَٰعُوا۟ لَهُۥ نَقْبًا﴾ ٩٥-٩٧]

﴿مَا مَكَّنِّي فِيهِ رَبِّي خَيْرٌ﴾ ما جعلَني فيه مَكينًا من كثرةِ المالِ واليَسار، خيرٌ مما تبذُلون لي من الخراج، فلا حاجةَ بي إليه، كما قالَ سُلَيْمانُ صلواتُ الله عليه: ﴿فَمَآ ءَاتَىٰنِۦَ ٱللَّهُ خَيْرٌ مِّمَّآ ءَاتَىٰكُم﴾ [النمل: ٣٦]، **قُرِئ بالإدغام وبفكِّه**. ﴿فَأَعِينُونِي بِقُوَّةٍ﴾ بفَعَلَةٍ، وصُنّاعٍ يُحسِنونَ البناءَ والعَمَل، وبالآلاتِ ﴿رَدْمًا﴾ حاجزًا حَصينًا مُوَثَّقًا، والرَّدْمُ أكبرُ من السَّدّ، من قولهم: ثوب مُرَدَّم، رِقاعٌ فوق رِقاع. وقيل: حفرَ الأساسَ حتى بلغَ الماء، وجعلَ الأساسَ من الصَّخرِ والنُّحاسِ المُذابِ والبُنيانَ من زُبَرِ الحَديد،

وقولُه: ﴿ءَاتُونِي زُبَرَ ٱلْحَدِيدِ﴾ لا يُنافي رَدَّ الخَراجِ والاقتصارَ على المَعونة، كأنّ الإيتاءَ بمعنى المُناوَلة، يدُلُّ عليه قراءةُ أبي بكرٍ: «إِيتُوني» بمعنى: جيئوني[١].

قولُه[٢]: (**قُرِئَ بالإدغام وبفكِّه**): ابنُ كثيرٍ: بالفَكِّ، والباقونَ: **بالإدغام**. قالَ صاحبُ «المُطلِع»: مَن فَكَّ لأنّ النونَيْنِ اجتمعتا في كلمتَيْنِ، والثانيةُ غيرُ لازِمة، يقال: مَكَّنَه ومَكَّنْتُه[٣]، فلم يُدغِم، ومَن أدغَمَ فلاجتماعِ المِثْلَيْن[٤].

---

(١) واحتجّ له أبو زرعةَ بأنّ «إيتوني» أشبَه بقولِه: «فأعينوني» لأنهُ كلّفهم المعونةَ على عمل السّدِّ، ولم يَقبل الخَرْجَ الذي بذلوه له، فقولُه: «إيتوني» معناه: جيئوني بما هو معونةٌ على ما يُفهَم من قولِه: ﴿فَأَعِينُونِي بِقُوَّةٍ﴾. انتهى من «حجّة القراءات»، ص٤٣٤.

(٢) هنا تنتهي الأوراق المفقودة من (ط) التي تقدمت الإشارةُ إلى بدايتها قبل ست صفحات، وعادت المقابلة على الأصول الخطية الثلاثة.

(٣) كذا في النسخ الخطية. ولعل الصواب «مكّنني ومكّني» فهو الدالُّ على المقصود.

(٤) وهو الذي مشى عليه أبو زرعة في «حجة القراءات»، ص٤٣٣-٤٣٤.

بينهما الحطَبُ والفحْمُ حتى سَدّ ما بين الجبلَيْن إلى أعلاهُما، ثمَّ وضَعَ المنافيخَ حتى إذا صارتْ كالنار، صبَّ النحاسَ المُذابَ على الحديدِ المَحْمِيِّ فاختَلَطَ والتَصَقَ بعضُه ببعضٍ وصارَ جَبَلًا صَلْدًا. وقيل: بُعْدُ ما بين السدَّيْن مئةُ فَرْسَخ. وقُرِئَ: (سَوّى)، و(سُوْوي). وعن رسولِ الله ﷺ: أنّ رجلًا أخبرهُ به فقال: «كيف رأيتَه؟» قال **كالبُرْدِ المُحَبَّر**؛ طريقةٌ سوداءُ وطريقةٌ حمراء. قال: «قد رأيتَه». والصّدَفان بفتحتَيْن: جانبا الجبلَيْن، لأنّهما يتصادفان، أي: يتقابلان، **وقُرِئ: (الصُّدُفين) بضمَّتَيْن**، و(الصُّدْفَين) بضمّةٍ وسكون، (الصَّدُفين) بفتحةٍ وضمّة. والقطرُ، النحاسُ المذاب؛ لأنه يقطُرُ **﴿قِطْـرًا﴾ منصوبٌ بـ﴿أُفْرِغْ﴾**، وتقديرُه: آتوني قِطْرًا أُفرِغْ عليه قِطْرًا، فحذفَ الأولَ

قولُه: (**كالبُرْدِ المحَبَّر**)[1]، **النِّهاية**: الحَبيرُ منَ البرُود: ما كانَ مَوْشِيًّا مُخطَّطًا، وهُو بُرْدُ يَمانٍ.

قولُه: (**وقُرِئَ: «الصُّدُفَيْنِ» بضَمَّتَيْن**): ابنُ كثيرٍ وأبو عمْرٍو[2] وابنُ عامر، وأبو بكرٍ: بضمِّ الصّادِ وإسكانِ الدّال، والباقون: بفَتْحَتيْن، وبضَمِّ الدَّالِ: شاذٌّ[3]. قالَ القاضي: كلُّها لغاتٌ منَ الصَّدَفِ، وهُو المَيْل؛ لأنّ كلًّا منهُما مُنعزِلٌ عنِ الآخَر، ومنهُ: التصادُفُ: التقابُل[4].

قولُه: (**و﴿قِطْـرًا﴾: منصوبٌ بـ﴿أُفْرِغْ﴾**)، فأعمَلَ الثانيَ على مذهبِ البَصْريّين؛ لأنهُ لو أعمَلَ الأوّلَ لقيل: آتوني أُفرِغْهُ، إذِ المختارُ أن لا يُحذَفَ الضّميرُ المفعولُ في الثاني؛ لأنهُ

---

(١) هذا جُزءٌ من حديثٍ أخرجه الطبرانيُّ في «مسند الشاميين» (٢٧٥٨)، وعزاه الزيلعيُّ للبزّار في مسنده بنقصٍ يسيرٍ، ولابن مَردَويهِ والطبريِّ وغيرهم، انظر: «تخريج أحاديث الكشاف» (٢: ٣١٣).

(٢) جعلوهُما لُغتين مثل: السُّحْتِ والسُّحُتِ والرُّعْبِ والرُّعُبِ. انظر: «إعراب القراءات السبع» (١: ٤٢٠).

(٣) وبه قرأ عبد الملك بن عبد العزيز الماجشون (ت ٢١٣هـ)، من كبارِ أصحابِ الإمام مالك. انظر: «المحتسب» (٢: ٣٤).

(٤) «أنوار التنزيل» (٣: ٥٢٣).

لدلالةِ الثاني عليه. **وقُرئ: (قال ائتُوني)، أي: جِيئُوني،** ﴿فَمَا ٱسْطَـٰعُوٓاْ﴾ بحذفِ التاء للخِفّة؛ لأنّ التاءَ قريبةُ المخرجِ من الطَّاء. وقُرئ: (فما اصطاعوا)، بقلبِ السين صادًا، **وأما من قَرَأ بإدغام التاءِ** في الطاء، فمُلاقٍ بين ساكنَيْن على غير الحدِّ ﴿أَن يَظْهَرُوهُ﴾ أي: يَعْلُوه، أي: لا حِيلةَ لهم فيه من صُعودٍ لارتفاعِه وانمِلاسِه، ولا نقبَ لصلابتِه وثَخانَتِه.

[﴿قَالَ هَٰذَا رَحْمَةٌ مِّن رَّبِّي فَإِذَا جَآءَ وَعْدُ رَبِّي جَعَلَهُۥ دَكَّآءَ وَكَانَ وَعْدُ رَبِّي حَقًّا﴾ ٩٨]

﴿هَٰذَا﴾ إشارةٌ إلى السدّ، أي: هذا السدُّ نعمةٌ من الله و﴿رَحْمَةٌ﴾ على عبادِه، أو هذا الإقدارُ والتَّمكينُ من تسوِيَتِه ﴿فَإِذَا جَآءَ وَعْدُ رَبِّي﴾ يعني: فإذا دنا مجيْءُ يوم القيامةِ وشارَفَ أن يأتِيَ جَعَلَ السَّدَّ ﴿دَكًّا﴾ أي: مَدْكوكًا مبسوطًا مُسوًّى بالأرض، وكلُّ ما انبَسَطَ من بعد ارتفاعٍ فقد اندكّ. ومنه: الجَمَلُ الأدَكُ: المنْبَسِطُ السَّنام. **وقُرئ:** ﴿دَكَّآءَ﴾ **بالمدّ؛**

يؤدّي إلى اللّبْسِ، فالهاءُ عائدةٌ إلى ﴿قِطْرًا﴾ وهُو المفعولُ الثاني، وإنْ جازَ حَذْفُه لكنْ لا يليقُ بفصاحةِ القرآنِ تَرْكُ الاختيار.

قولُه: (**وقُرِئَ: «قال ائتُوني»، أي: جيئوني**)، أبو بكرٍ وحمزة: بهمزةٍ ساكنةٍ بعدَ اللّام مِن بابِ المجيء، وإذا ابتدآ كسَرا همزةَ الوَصْل، وأبدَلا الهمزةَ الساكنةَ ياءً، والباقونَ: بقَطْع الألِف ومَدّةٍ بعدَها في الحالَيْن.

قولُه: (**وأمّا مَن قرَأ بإدغام التاء**)، قرَأ حمزةُ: «فما اسْطَّاعوا» بتشديدِ الطّاء، والباقونَ: بتخفيفِها.

قولُه: (**وقُرِئَ: ﴿دَكَّآءَ﴾ بالمَدِّ**)، الكُوفيّونَ: بالمدِّ والهَمْزِ مِن غيرِ تنوين[1]، والباقونَ: بالتنوينِ من غيرِ هَمْز[2].

---

(١) على أنهُ صفةٌ، قالَ قطرب: والتقدير: جعَله أرضًا دكّاءَ، أي: ملساء، فأُقيمت الصفةُ مُقامَ الموصوفِ وحُذِفَ الموصوف. انتهى من «حجة القراءات»، ص٤٣٥.

(٢) بمعنى مدكوكة. يوضّحُه قولُ ابن خالَويْه: والعربُ تجعلُ المصدَرَ بمعنى مفعولٍ وفاعلٍ فيقولون: =

أي أرضًا مُستَوِية، ﴿وَكَانَ وَعْدُ رَبِّي حَقًّا﴾ آخِرُ حكايةِ قولِ ذي القرنَيْن.

[﴿وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَجَمَعْنَاهُمْ جَمْعًا﴾ ٩٩]

﴿وَتَرَكْنَا﴾ وجعلنا ﴿بَعْضَهُمْ﴾ بعضَ الخلقِ ﴿يَمُوجُ فِي بَعْضٍ﴾ أي: يضطرِبون ويختلِطون، إنسَهم وجنَّهم حَيارى، ويجوز أن يكونَ الضميرُ ليأجوجَ ومأجوجَ، وأنهم يموجون حين يخرُجون من وراءِ السدّ مزدَحِمين في البلاد، ورُوي: يأتونَ البحرَ فيشربونَ ماءَه ويأكلونَ دوابَّه، ثُمَّ يأكلونَ الشَّجر، ومَنْ ظَفِروا به ممَّنْ لم يَتَحصَّن منهمْ من الناس، ولا يقدِرونَ أن يأتوا مكةَ والمدينةَ وبيتَ المقدس، ثم يبعثُ اللهُ **نَغفًا في أقفائهم**، فيَدخُل في آذانِهم فيموتون.

[﴿وَعَرَضْنَا جَهَنَّمَ يَوْمَئِذٍ لِّلْكَافِرِينَ عَرْضًا * الَّذِينَ كَانَتْ أَعْيُنُهُمْ فِي غِطَاءٍ عَن ذِكْرِي وَكَانُوا لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا﴾ ١٠٠-١٠١]

﴿وَعَرَضْنَا جَهَنَّمَ﴾ وبرّزناها لهم فرأَوْها وشاهدوها ﴿عَن ذِكْرِي﴾ **عن آياتي التي يُنظَرُ إليها فأُذكَرُ بالتعظيم**، أو عن القرآنِ وتأمُّلِ معانيه وتبَصُّرِها، ونحوُه ﴿صُمٌّ بُكْمٌ

قولُه: (**نَغفًا في أقْفائِهم**)[1]، **النِّهاية**: النَّغَفُ، بالتحريك: دودٌ يكونُ في أنوفِ الإبِل والغنَم، واحدتُها: نغفةٌ.

قولُه: (**عن آياتي التي يُنظَرُ إليها، فأُذكَرُ بالتعظيم**)، يعني: الذِّكْرُ لا يقالُ فيه: أعيُنهم في غِطاءٍ عنهُ، بل في آذانِهم وقْرٌ، لكنّ النظَرَ إلى الآياتِ الدّالّةِ على القُدرةِ الباهِرةِ سببٌ لِذكْرِ الله عندَ مُشاهدتِها، كما يقال: ﴿رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَاطِلًا سُبْحَانَكَ﴾ [آل عمران: ١٩١]،

= هذا دِرهمٌ ضَرْبُ الأمير، أي: مضروبُ الأمير. قالَ اللهُ تعالى: ﴿إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا﴾ [الملك: ٣٠] أي: غائرًا. انتهى من «إعراب القراءات السبع» (١: ٤٢٢-٤٢٣).

(١) هذا جزءٌ من حديثٍ صحيح طويل أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٠٦٣٢)، وابن ماجه (٤٠٨٠)، والترمذيّ (٣١٥٣)، والحاكم في «المستدرك» (٤: ٤٨٨)، وغيرهم من حديثِ أبي هريرةَ رضيَ اللهُ عنه، وصحّحه ابن حبّان (٦٨٢٩)، وفيه تمامُ تخريجِه.

عُمْيٌ﴾ [البقرة: ١٨]، ﴿وَكَانُوا۟ لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا﴾ يعني: وكانوا صُمًّا عنه، إلاّ أنه أبلَغ؛ لأنّ الأَصمَّ قد يستطيعُ السَّمْعَ إذا صِيْحَ به، وهؤلاءِ كأنَّهمْ أصْمِيَت أسماعُهم فلا استطاعةَ بهم للسَّمْع.

[﴿أَفَحَسِبَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَن يَتَّخِذُوا۟ عِبَادِى مِن دُونِىٓ أَوْلِيَآءَ ۚ إِنَّآ أَعْتَدْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَٰفِرِينَ نُزُلًا﴾ ١٠٢]

﴿عِبَادِى مِن دُونِىٓ أَوْلِيَآءَ﴾ هم الملائكة، يعني: أنهمْ لا يكونونَ لهمْ أولياء، **كما حكى عنهم**: ﴿سُبْحَٰنَكَ أَنتَ وَلِيُّنَا مِن دُونِهِم﴾ [سبأ: ٤١]، وقرأ ابنُ مسعودٍ: (أفظن الذين كفروا)، وقراءةُ عليٍّ رضيَ الله عنه: (أفحَسْبُ الذينَ كفروا) أي: أفكافيهم ومحَسَبُهُم أن يَتَّخِذوهُم أولياء، على الابتداءِ والخبر. ....

فأُطلِقَ المسبّب وأُريدَ السبَب، وكذلك الباصِرةُ لا تُستعمَلُ في الذِّكْرِ إذا أُريدَ به القُرآنُ، بل تُستعمَلُ فيه البَصيرةُ؛ ولذلك قال: «وتأمّلَ معانيَه وتبصَّرَها»، فقولُه: ﴿بُكْمٌ﴾ مناسبٌ للتفسيرِ الأوّل، و﴿عُمْيٌ﴾ للثاني.

قولُه: (**كما حَكى عنهُم**: ﴿سُبْحَٰنَكَ﴾(١) [سبأ: ٤١])، وَجْهُ المُشابهَة بيْنَ الآيتَينْ هُو أنّ قولَه: ﴿أَفَحَسِبَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَن يَتَّخِذُوا۟ عِبَادِى مِن دُونِىٓ أَوْلِيَآءَ﴾ إنكارٌ لحُسبانِهم فيما عبَدوا الملائكةَ، جعَلوها شُفعاءَ(٢) لأنفُسِهم، وأنهّم يُوالونهَم عندَ الحقيقة، وأنّ هذا الإنكارَ واقعٌ عندَ الحَشْرِ، لقولِه تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِى ٱلصُّورِ فَجَمَعْنَٰهُمْ جَمْعًا ۝ وَعَرَضْنَا جَهَنَّمَ يَوْمَئِذٍ لِّلْكَٰفِرِينَ عَرْضًا﴾ إلى قولِه: ﴿أَفَحَسِبَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟﴾، كما أنّ قولَه: ﴿سُبْحَٰنَكَ أَنتَ وَلِيُّنَا مِن دُونِهِم ۖ بَلْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ٱلْجِنَّ﴾ [سبأ: ٤١] تخييبٌ منَ الملائكةِ فيما زعمَ الكُفّارُ أنّهم ينصرونَهم ويشفعونَ لهم بعدَ الحشرِ، لقولِه تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ﴾ [سبأ: ٤٠].

---

(١) يعني قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ۝ قَالُوا۟ سُبْحَٰنَكَ أَنتَ وَلِيُّنَا مِن دُونِهِم﴾ [سبأ: ٤٠-٤١].

(٢) قولُه: «شفعاء»: زيادة من (ف).

أو على الفعلِ والفاعِل؛ لأنّ اسمَ الفاعِلِ إذا اعْتَمَدَ على الهمزةِ ساوى الفعلَ في العمل، كقولك: أقائمٌ الزيدان، والمعنى: أنّ ذلكَ لا يكفيهم ولا يَنفَعُهم عندَ الله كما حَسِبوا. وهي قراءةٌ مُحكَمةٌ جيِّدة. النُّزُل: ما يقامُ للنزيل؛ وهوَ الضيف، ونحوُه ﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [آل عمران: ٢١].

[﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا ۞ ٱلَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ۞ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمْ وَلِقَآئِهِۦ فَحَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَزْنًا ۞ ذَٰلِكَ جَزَآؤُهُمْ جَهَنَّمُ بِمَا كَفَرُواْ وَٱتَّخَذُوٓاْ ءَايَٰتِي وَرُسُلِي هُزُوًا﴾ ١٠٣-١٠٦]

﴿ضَلَّ سَعْيُهُمْ﴾ ضاعَ وبطَل؛ وهم الرُّهبان. عن عليٍّ رضيَ اللهُ عنه، كقوله: ﴿عَامِلَةٌ نَّاصِبَةٌ﴾ [الغاشية: ٣]، وعن مُجاهِد: أهلُ الكتاب، وعن عليٍّ رضيَ اللهُ عنه: أنّ

قولُه: (أو على الفعلِ والفاعل)، يعني: تَحتملُ قراءةُ عليٍّ رضيَ اللهُ عنه(١) أن تُحمَلَ على الابتداءِ والخبر، بأنْ يقالَ: إنّ حَسْبُ: مبتدأٌ مضافٌ إلى الذين كفروا، و﴿أَن يَتَّخِذُواْ﴾: الخبَرُ، وكذا أيضًا عن أبي البقاء، أو على الفعلِ والفاعل، بأنْ يُقالَ: إنّ «حَسْبُ» بمعنى «المُحْسِب»، واسمُ الفاعل إذا اعتمَدَ على الهمزةِ يَعمَلُ، والفاعل ﴿أَن يَتَّخِذُواْ﴾(٢).

قولُه: (أقائمٌ الزَّيدانِ؟)، إنّما مثَّلَ به دونَ: «أقائمٌ زيدٌ»، لأنهُ أرادَ أن يُمثِّلَ بما يتعيَّنُ فيه عمَلُ اسم الفاعلِ في الظاهر.

قولُه: (وهِي قراءةٌ مُحكَمةٌ جيِّدةٌ)، قالَ ابنُ جِنّي: القراءةُ ساكنةُ السِّينِ غاية في الذّمِّ لهم وذلك؛ لأنهُ جعله غايةَ مُرادِهم ومجموعَ مَطلَبِهم(٣).

قولُه: (كقولِه: ﴿عَامِلَةٌ نَّاصِبَةٌ﴾ [الغاشية: ٣])، أي: عمِلَتْ ونَصِبَتْ في أعمالٍ(٤) لا تُجدي عليها في الآخِرة.

---

(١) يعني قراءتَه «أَفَحَسْبُ الذين كفروا» وانظر: «مختصر شواذّ القرآن» لابن خالَويه، ص٨٢.
(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٦٣).
(٣) «المحتسب» (٢: ٣٤).
(٤) في (ح): «أفعال».

ابنَ الكَوّاء سألَه عنهم؟ فقال: منهم **أهلُ حَروراء**. وعن أبي سعيدٍ الخُدْريّ: يأتي ناسٌ بأعمالٍ يومَ القيامةِ هيَ عندهم في العِظَمِ كجبالِ تِهامة، فإذا وَزَنوها لم تَزِنْ شيئًا، ﴿فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَزْنًا﴾ فنزدَريْ بهم ولا يكونُ لهم عندَنا وَزْنٌ ومقدار. وقيل: لا يُقامُ لهم ميزان؛ لأنّ الميزانَ إنما يوضَعُ لأهْلِ الحَسَناتِ والسَّيِّئاتِ من المُوَحِّدين. وقُرِئَ: (فلا يُقيمُ) بالياء. فإن قلت: الذين ضلَّ سعيُهم في أيِّ محلٍّ هو؟ قلت: الأَوْجَهُ أن يكونَ في محلِّ الرفع، على: هم الذين ضلّ سعيُهم؛ لأنه جوابٌ عن السؤال، ويجوزُ أن يكونَ نصبًا على الذمّ، أو جرًّا على البَدَل ﴿جَهَنَّمُ﴾ **عطفُ بيانٍ لقوله**: ﴿جَزَآؤُهُمْ﴾.

[﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّٰتُ ٱلْفِرْدَوْسِ نُزُلًا ۞ خَٰلِدِينَ فِيهَا لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا﴾ ١٠٧-١٠٨]

الحِوَل: التحوُّل. يقال: حال من مكانِه حِوَلًا، كقولك: **عادني حبُّها عِوَدًا**، يعني:

قولُه: (**أهْلُ حَرُوراءَ**): قريةٌ بالكُوفةِ، والحَروريّةُ: فرقةٌ منَ الخَوارِجِ منسوبة إليها.

قولُه: (﴿جَهَنَّمَ﴾ **عطفُ بيانٍ لقولِه**: ﴿جَزَآؤُهُمْ﴾) فـ﴿ذَٰلِكَ﴾ مبتدأٌ، و﴿جَزَآؤُهُمْ﴾: الخبَرُ، والمشارُ إليه بقولِه: ﴿ذَٰلِكَ جَزَآؤُهُمْ﴾، كما تقولُ: هذا زيدٌ، وتحقيقُه ما سبَقَ في قولِه: ﴿هَٰذَا فِرَاقُ بَيْنِى وَبَيْنِكَ﴾، وفيه بحثٌ؛ لأنهُ لا يَحسُنُ أن يقالَ: ذلك جهَنَّمُ. قالَ أبو البقاء: ﴿ذَٰلِكَ﴾، أي: الأمرُ ذلك، وما بعدَهُ مبتدأٌ وخبَرٌ[1]، وهذا جيِّدٌ.

قوله: (**عادني حبُّها عِوَدًا**)، **النِّهاية**: وفي حديثِ فاطمةَ بنتِ قَيْس: «فإنّها امرأةٌ يكثُرُ عُوّادُها»[2]، أي: زُوّارُها، وكلُّ مَن أتاكَ مرّةً بعدَ أُخرى، فهُو عائدٌ، وإنِ اشتُهِرَ ذلك في عيادةِ المريضِ حتّى كأنهُ مختصٌّ به.

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٦٣).

(٢) هو جزءٌ من حديثٍ أخرجه النسائيّ في «السنن» (٦: ٢٠٧)، وفي «السنن الكبرى» (٥٧٣٩)، والطبرانيّ في «المعجم الكبير» ٢٤: (٩٢٨)، والطحاويّ في «شرح معاني الآثار» (٣: ٦٦)، وصحّحه الحاكم في «المستدرك» (٤: ٥٥) من حديثِ فاطمةَ بنت قيس، وانظر تمامَ تخريجِه في مسند الإمام أحمد» (٢٢٣٣٦).

لا مزيدَ عليها حتى تُنازِعَهم أنفسُهم إلى أجمعَ لأغراضِهم وأمانيهِم، وهذه غايةُ الوصف؛ لأنّ الإنسانَ في الدنيا في أيّ نعيمٍ كانَ فهوُ طامحُ الطَّرْفِ إلى أرفعَ منه، ويجوز أن يُرادَ نفيُ التَّحوُّلِ وتأكيدُ الخُلود.

[﴿قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَـٰتِ رَبِّى لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَـٰتُ رَبِّى وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا﴾ ١٠٩]

المِداد: اسمُ ما تُـمَدّ به الدَّواةُ من الحِبْر وما يُمَدُّ به السِّراجُ من السَّليط. ويقال: السَّمادُ مِدادُ الأرض. والمعنى: **لو كُتِبَت كلماتُ عِلم الله وحكمتِه** وكانَ البحرُ مِدادًا

قوله: (**لو كُتِبَ**) يعني: لو فُرِضَ كَتْبتُها كما تُفرَضُ المُحالاتُ لا بُدَّ لهذا المفروضِ من النفاد، مع هذا يَنفَدُ حبسُ البحرِ قبلَ نفادِها.

قولُه: (**كلماتُ عِلْم الله وحِكمتِه**) يُشعِرُ بأنّ الكلماتِ في قولِه تعالى: ﴿وَٱتْلُ مَآ أُوحِىَ إِلَيْكَ مِن كِتَابِ رَبِّكَ لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَـٰتِهِۦ﴾ [الكهف: ٢٧] أخصُّ منها؛ لأنّ المُرادَ بها كلماتُ ما أُوحِيَ إلى رسولِ الله ﷺ، وهُو القرآنُ المَجيد، ومنِ اطّلعَ على أسرارِ النَّظْم، عرَفَ موجِبَ ذلك. والإضافةُ في قولِ المصنِّفِ: «كلماتُ عِلْمِ الله تعالى»، تؤْذِنُ بأنّها غيرُ مُتَناهيةٍ، ولَفْظةُ (قَبْلَ) تُوهِمُ أنّ لها أيضًا نَفادًا.

قالَ الإمامُ: تمسَّكَتِ المُعتزِلةُ بها، أنّ كلامَ الله مُحدَث، بأنّ ما ثَبَتَ عدَمُه امتنَعَ قِدَمُه. وأجاب: أنّ ذلك راجعٌ إلى الألفاظِ والحروفِ[1]، والجوابُ غيرُ مُرضي؛ لأنّ التمثيلَ بالبحرِ يَأباهُ، ولأنّ هذه الآيةَ ممّا استدلّوا بها على قِدَمِها، فكيفَ يُلتزَمُ حدوثُها؟ ألا تَرى كيفَ استَشهَدَ بها صاحبُ «شرْح السُّنّة»[2] في بابِ الردِّ على مَن قالَ بخَلْقِ القرآن، ووجهُه أنّها واردةٌ على التنزُّلاتِ الرَّبّانيّة، حيثُ نزَّلَ غيرَ المتَناهي منزِلةَ المتَناهي فَرْضًا وتقديرًا، تفهيمًا للعبادِ وتقريبًا لهم، وهُو مَن التمثيلِ الذي يَفرِضُ الممَثَّل به فَرْضًا؛ مُثِّلَتْ حالةُ الكلماتِ التامّاتِ في سَعَتِها وفَرْطِ كثرتِها بحالةِ ما لو فُرِضَ البحرُ مِدادًا لهُ لنَفِدَ قبلَه، ثُمّ أدخَلَ الممثَّل

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢١: ٥٠٣).

(٢) يعني الإمام البغويّ في «شرح السنّة» (١: ١٨٤).

لها، والمُراد بالبَحْر الجِنْسُ ﴿لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ﴾ الكلماتُ ﴿وَلَوْ جِئْنَا﴾ بمثلِ البحر مِدادًا لنفدِ أيضًا. والكلماتُ غيرُ نافدة. و﴿مِدَادًا﴾ تمييزٌ، كقولك: لي مثلُه رجلًا. والمَدَدُ مثلُ المِداد، وهو ما يُمَدُّ به. وعن ابن عباسٍ رضيَ اللهُ عنه: (بمثله مِدادًا)، وقرأ الأعرجُ: مِددًا، بكسر الميم؛ جمعُ مِدَّة، وهي ما يستَمِدُّه الكاتِبُ فيكتُب به. ....

في جِنسِ الممثَّلِ به فأجْرى عليه حُكمَ الإحصاءِ والكَتْبِ والنَّفادِ تنزيلًا وتفهيمًا، والمعنى: لو فرَضْنا أنّ غيرَ المتَناهي داخلٌ تحتَ حُكم المتَناهي، وأنهُ نوعٌ مِن جِنسِه، لَنَفِدَ قبْلَ نَفادِه، فكيفَ وأنهُ ليسَ مِن جنسِه؟ هيهات، أينَ الثُّرَيّا منَ الثَّرى! ولذلك جَمَعَ كلماتٍ جَمْعَ قلّةٍ تتميمًا للمعنى، أي: إذا كانَ حُكمُ الكلماتِ بهذه المَثابةِ، فما ظنُّكَ بالكَلِم، ووَضْعُ المُظهَرِ موضعَ المُضمَرِ في قولِه: ﴿قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّى﴾ إشعارٌ بالعِلّيّةِ، وأنّها حقيقٌ بأن تكونَ غيرَ متناهية.

وأمّا بيانُ النَّظْمِ فهُو أنَ المخالفينَ لمّا اقترحوا على رسولِ الله ﷺ أن يُبدِّلَ آيةً مكانَ آية، قيل له: ﴿وَٱتْلُ مَآ أُوحِىَ إِلَيْكَ مِن كِتَابِ رَبِّكَ ۖ لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِهِۦ﴾ [الكهف: ٢٧]، أي: دَعْهُم وعِنادَهم(١)، واشتَغِلْ بالتّلاوةِ ودُمْ عليها، فإنهُ لا يَقدِرُ على تقديرِ كلماتِ ربِّك إلاّ هُو، ثُمّ كشَفَ بعدَ ذلك مِن قولِه: ﴿وَٱصْبِرْ نَفْسَكَ﴾ إلى قولِه: ﴿لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا﴾ عن نُبذٍ مِن أسرارٍ عجيبةٍ مُحتجِبةٍ وراءَ أستارِ الغَيْب، ثُمّ عقَّبها بقولِه: ﴿قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا﴾، يعني: قُلْ لهم: لو كانَ البحرُ مِدادًا لهذا الجِنسِ منَ الكلماتِ التامّات، لنَفِدَ البحرُ قبْلَ نفادِها، فكيفَ أبدِّلُها مِن تِلقاءِ نفْسي؟ وأنا بشَرٌ مِثلُكم لا فَرْقَ بيني وبينكم في عدَمِ القُدرةِ على التبديلِ إلّا أنّي خُصِّصتُ بتلَقّي الوَحْي، وفُضِّلتُ بمَزِيّةِ الرِّسالة، وإلى هذا ألمَحَ قولُه تعالى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا ۚ لَّا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِهِۦ﴾ [الأنعام: ١١٥].

وقريبٌ من هذه المعاني ما في قولِه تعالى: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَاتُنَا بَيِّنَٰتٍ ۙ قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا ٱئْتِ بِقُرْءَانٍ غَيْرِ هَٰذَآ أَوْ بَدِّلْهُ ۚ قُلْ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلْقَآئِ نَفْسِىٓ ۖ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ﴾ [يونس: ١٥].

(١) في (ط): «وهذيانهم».

وقُرئ: (يَنفَد) بالياء. وقيل: قال حُيَيُّ بنُ أخْطَب: في كتابِكُمْ ﴿وَمَن يُؤْتَ ٱلْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [البقرة: ٢٦٩]، ثم تقرؤون: ﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٨٥]، فنزلت، يعني: أنّ ذلك خير كثير، ولكنه قطرةٌ من بحرِ كلماتِ الله.

[﴿قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ فَمَن كَانَ يَرْجُواْ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا﴾ ١١٠]

﴿فَمَن كَانَ يَرْجُواْ لِقَآءَ رَبِّهِۦ﴾ فمنْ كانَ يُؤَمِّلُ حُسْنَ لقاءِ ربِّه، وأن يلقاهُ لقاءَ رضًا وقَبول. وقد فسَّرْنا اللقاء. أو: فمن كانَ يخافُ سُوءَ لِقائه. والمراد بالنَّهيِ عن الإشراكِ

قولُه: (وقُرِئَ: «يَنْفَدَ»: بالياء): حمزةُ والكِسائيُّ[(١)]، والباقونَ: بالتاءِ الفَوْقانيّ.

قولُه[(٢)]: (قالَ حُيَيُّ بنُ أخطَبَ: في كتابِكم)، إلى آخرِه، عن أحمدَ بنِ حنْبلٍ والترِّمذيّ، عن ابنِ عبّاس، قال: قالتْ قُريشٌ لليهود: اعطُونا شيئًا نسألُ عنهُ هذا الرَّجُل، فقالوا: سَلوهُ عن الرُّوح، فسألوهُ عنها فنزَلتْ: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى﴾ الآية، قالوا: أُوتينا عِلمًا كثيرًا، أُوتينا التَّوراةَ، ومَن أُوتِيَ التَّوراةَ فقد أوتِيَ خيرًا كثيرًا[(٣)]، فأُنزِلت: ﴿قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّى لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ﴾ الآية[(٤)].

قولُه: (يخافُ سُوءَ لقائه)، الأساس: ومنَ المجازِ استعمالُ الرَّجاءِ في الخَوْفِ والاكتراث، قالَ محيي السُّنّة: الرَّجاءُ يكونُ بمعنى الخَوْفِ والأمَلِ جميعًا. قال:

(١) والحُجّةُ فيه أنّهما ذهبا بالكلماتِ إلى معنى المصدر، فكأنهُ قال: كلام ربيّ، فذكّرا لتذكيرِ الكلام. والذين قرؤوا بالتاءِ أخرجوا الفِعْلَ على لفظِ الأسماء المؤنثة إذْ لم يحُلْ بين الاسم والفعلِ حائل. انظر: «حجّة القراءات»، ص٤٣٦.

(٢) هذه الفقرة سقطت من (ط).

(٣) قوله: «أُوتينا التَّوراة، ومن أُوتِيَ التَّوراةَ فقد أُوتِيَ خيرًا كثيرًا» سقط من (ح)

(٤) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٣٠٩)، والترمذيّ (٣١٤٠)، والنسائيّ في «السنن الكبرى» (١١٣١٤)، وأبو يعلى في «المسند» (٢٥٠١)، وصحّحه ابن حبّان (٩٩)، وانظر تمامَ تخريجِه في «مسند أحمد».

بالعبادة: أن لا يُرائِيَ بعمَلِه، وأن لا يبتغِيَ به إلاّ وجهَ ربِّه خالِصًا لا يخلُطُ به غيرَه. وقيل: نزلَتْ في جُنْدُبَ بنِ زُهَير، قال للنبيِّ ﷺ: إني أعملُ العملَ لله، فإذا اطُّلِعَ عليه سَرَّني، فقال: «إنّ الله لا يقبلُ ما شُورِكَ فيه». ورُوِيَ أنه قال له: «لكَ أجران: أجرُ السر، وأجرُ العلانِيَة» وذلك إذا قَصَدَ أن يُقتدى به. وعنه ﷺ: «اتَّقوا الشركَ الأصغَرَ» قالوا: وما الشركُ الأصغرُ؟ قال: «الرِّياء».

وعن رسولِ الله ﷺ: «من قرأَ سورةَ الكهفِ مِن آخِرها كانتْ له نُورًا من قَرْنِه إلى قَدَمه، ومن قَرَأَها كلَّها كانت له نورًا من الأرضِ إلى السماء»، وعنه ﷺ: «من قَرَأَ عندَ مضجَعِه: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ كان له من مضْجَعِه نورًا يتلألأُ إلى مكة، حشوُ ذلكَ النورِ ملائكةٌ يُصلُّونَ عليه حتى يقوم، وإن كانَ مضجَعُهُ بمكَّةَ كان له نورًا يتلألأ من مضجَعه إلى البيتِ المعمور، حَشْوُ ذلكَ النورِ ملائكةٌ يُصلّون عليهِ حتى يَستَيقظ». والله أعلمُ بالصَّواب.

ولا كُلّ مــا تَرجو مــنَ الخَيرِ كائنٌ ... ولا كلَّ ما تَرجو منَ الشَّـرِّ واقعُ[1]

قولُه: (**وقد فسَّرْنا اللِّقاءَ**)، يعني: في سُورةِ يونُسَ[2]، قالَ فيها: اللقاءُ مُستعارٌ للعِلم المحقَّقِ الذي هُو العِلم بالشيءِ موجودًا، شُبِّهَ بنَظَرِ النّاظِرِ وعِيانِ المُعايِن. وفسَّرَه في «العنكَبوتِ» في قولِه تعالى: ﴿مَن كَانَ يَرْجُواْ لِقَآءَ ٱللَّهِ فَإِنَّ أَجَلَ ٱللَّهِ لَأَتٍ﴾ [العنكبوت: ٥] أبسَطَ وأشرَحَ مِن ذلك، وقلت: إذا فُسِّرتِ الآيةُ بقولِه: ﴿فَمَن كَانَ يَرْجُواْ﴾ يأمُلُ حُسنَ لقاءِ ربِّه، يجوزُ أن يجريَ على ظاهِرِها على مذهبِ أهلِ السُّنّةِ.

انتهى بحمدِ الله[3]

* * *

(١) «معالم التنزيل» (٥: ٢١٣). ولم أهتدِ إلى قائلِ البيت.

(٢) يعني في قولِه تعالى: ﴿قَدْ خَسِرَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِلِقَآءِ ٱللَّهِ﴾ [يونس: ٤٥].

(٣) من بداية فقرة «قوله: وقد فسرّنا اللقاء» إلى هنا سقط من (ط).

سورة مريم
مكيّة، وهي تسعون وثماني أو تسعُ آيات

بسم الله الرحمن الرحيم

[﴿كٓهيعٓصٓ * ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدَهُۥ زَكَرِيَّآ * إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥ نِدَآءً خَفِيًّا﴾ ١-٣]

﴿كٓهيعٓصٓ﴾ قَرأ بفتحِ الهاء وكسرِ الياء حمزة، وبكسرِهما عاصِم، وبضمِّهما الحسن...

سورةُ مَريَم
مكية، وهي ثمان وتسعون آية

بسم الله الرحمن الرحيم

قولُه: (بفَتحِ الهاءِ وكسرِ الياء) يريدُ بالكسرِ: الإمالةَ مِن: كسَرَتِ العُقابُ جَناحَها: إذا مالَتْ للانقضاض، قالَ صاحبُ «التيسير»: قرأ أبو بكرٍ والكِسائيُّ: بإمالةِ فتحةِ الياءِ والهاء، وابنُ كثيرٍ وحَفْصٌ: بفتحِهما، وابنُ عامرٍ وحمزةُ: بفَتْحِ الهاءِ وإمالةِ الياء، وأبو عَمْرٍو: بإمالةِ الهاءِ وفَتْحِ الياءِ، ونافعٌ: بالهاءِ والياءِ بيْنَ بيْنَ[(١)].

وقالَ ابنُ جني: قرأَ الحسَنُ بفَتْحِ الهاءِ ورَفْعِ الياءِ[(٢)]، وقرَأَ أيضًا بضَمِّ الهاءِ وفَتْحِ الياء،

(١) «التيسير في القراءات السبع» للداني، ص١٠١، وانظر: «حجّة القراءات»، ص٤٣٧.
(٢) يعني: بتفخيمها، كما تدلُّ عليه تتمةُ كلام ابن جني.

....

وقال: الإمالةُ والتفخيمُ في حروفِ المعجَم ضَرْبٌ من ضُروبِ التصَرُّف[١]، وذلك أنّها إذا فارَقَتْ موضعَها منَ الهجاءِ صارَتْ أسماءً ودَخَلَها ضَرْبٌ منَ القوّةِ فتصرَّفَت، فحَملَتِ الإمالةَ والتفخيم، فمَن قال: (يا) جنَحَ بالإمالةِ إلى الياءِ كما في نحوِ السَّيّالِ[٢]، ومَن فَخَّمَ تصَوَّرَ أنَّ عَيْنَ الفعلِ في الياءِ مُنقلِبةٌ عن الواو، كالبابِ والدارِ والمال، وذلك أنّ هذه الألِفاتِ، وإن كانت مجهولةً، لأنهُ[٣] لا اشتقاقَ لها، فإنهّا تُحمَلُ على ما هُو في اللّفظِ مُشابِهٌ لها، والألِفُ إذا وقَعت عَينًا فجُهلتْ، فالواجبُ فيها أن يُعتقدَ أنّها مُنقَلِبةٌ عنِ الواو. على ذلك وجَدْنا سَرْدَ اللُّغة، هذا قولٌ جامعٌ في هذا الضَّربِ منَ الألِفات، فاعرِفهُ واغْنَ به عمّا وراءَه[٤].

وقالَ صاحبُ «التقريب»: ولا تَنقلبُ الألِفُ واوًا لهذه الضَّمّة، بل تُسَمّى ألِفُها ألِفَ التفخيم.

في «اللّوامح»[٥]: هذه الكلماتُ الثلاثُ مُترجَمٌ عنها بالضّمِّ، وليست مضموماتٍ بالحقيقة؛ لأنّهنّ لو كُنَّ كذلك لَوَجَبَ قلْبُ ما بعدَهُنَّ منَ الألِفاتِ واواتٍ، بل نُحِيَت[٦] هذه الألِفاتُ نحوَ الواو، على لُغةِ أهلِ الحجازِ، وهِي التي تُسَمّى ألفَ التفخيمِ بضدِّ الألفِ المُمالة.

والمرادُ بالكلماتِ الثلاثِ: الكافُ والهاءُ والياء؛ لأنهُ رُوِيَ عن الحسَنِ ضَمُّ الكافِ أيضًا[٧].

---

(١) في «المحتسب»: «الاتّساع»، وهما بمعنى.

(٢) وهو نباتٌ له شوكٌ أبيضُ طويل، مُفرَدُه سَيالة. «لسان العرب» مادة (سيل).

(٣) كذا في النسخ الخطية، وفي «المحتسب»: «أنه»، وهي فصيحةٌ عالية على عادةِ ابن جنّي في التنوُّقِ للُغتِه.

(٤) «المحتسب» (٢: ٣٦-٣٧).

(٥) يريد «اللوامح» لأبي الفضل عبد الرَّحمن بن أحمد المقري الرّازي (ت ٤٥٤هـ)، ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢: ١٥٦٧)، وهو من كتب القراءات كما في «هدية العارفين» (١: ٩٧)، ويُكثر الألوسي في «روح المعاني» من النقل عنه.

(٦) في النسخة (ح): تجب. وهو تصحيف.

(٧) حكاه ابن جنّي أيضًا في «المحتسب» (٢: ٣٦)، وانظر: «البحر المحيط» (٧: ٢٣٨).

وقرأ الحسن: (ذَكَّرَ رَحْمَةَ ربِّكَ) أي: هذا المتلوُّ من القرآنِ ذَكَّـرَ رحمةَ ربِّك. وقُرِئ: (ذَكِّرْ) على الأمْر، **راعى سُنّة الله** في إخفاءِ دَعْوته؛ لأنَّ الجَهْر والإخفاءَ عند الله سِيّان، فكان الإخفاءُ أولى؛ لأنه أبعدُ من الرِّياءِ وأدْخَلُ في الإخْلاص. وعن الحسنِ: **نداء لا رياء فيه**. أو: أخفاه؛ لئلّا يُلامَ على طَلَبِ الوَلد ....

قولُه: (**وقرَأ الحسَنُ: «ذَكّرَ رحمةَ ربِّكَ»**)، قالَ ابنُ جِنّي: فاعلُ «ذَكَّرَ» ضميرُ ما تقَدَّم، أي: هذا المَتلوُّ منَ القرآنِ الذي هذه الحروفُ أوَّلُه وفاتحتُه يُذكّرُ رحمةَ ربِّك، وإنْ شئتَ كان تقديرُه: ممّا يُقصُّ عليكَ أو يُتلى عليك: ﴿ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدَهُۥ زَكَرِيَّآ﴾[(١)].

قالَ أبو البقاء: و﴿ذِكْرُ﴾: مصدَرٌ مضافٌ إلى المفعولِ، والتقدير: هذا إنْ ذَكَرَ ربُّكَ رحمتَه عبدَه. وقيل: هُو مضافٌ إلى الفاعل، على الاتّساع، والمعنى: هذا إن ذَكَرْتَ رحمةَ ربِّك، فعَلى الأوّل يَنتصِبُ عبدُه برحمة، وعلى الثاني بـ«ذِكْر»[(٢)].

قولُه: (**راعى سنة الله**)، «سنة الله» من إضافة المصدر إلى المفعول، لا إلى الفاعل، يعني: راعى زكريا سنة العبودية مع المعبود في إخفاء دعائه، فإذن ينطبق عليه التقليل بقوله: «لأن الجهد والخفاء عند الله سيّان»، وأما قوله تعالى: ﴿سُنَّةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلُ﴾ [الفتح: ٢٣] فمن إضافة المصدر إلى الفاعل.

قولُه: (**نداءً لا رياءَ فيه**)، فيكونُ الإخفاءُ ملزومًا للإخلاصِ الذي هُو: عدَمُ الرِّياء؛ لأنّ الإخفاءَ أبعَدُ منَ الرِّياء. ولمّا كَنّى[(٣)] عن عدَمِ الرِّياءِ بالخَفاءِ عُلِمَ أنْ لا اعتبارَ للظاهِر، وأنّ الأمرَ يدورُ على الإخلاصِ حتّى إنهُ لو نادَى جَهْرًا بلا رياءٍ دخَلَ فيه، أو نادَى سِرًّا بلا إخلاصٍ خرَجَ منه، وفي الجمْعِ بيْنَ النِّداء والإخفاءِ إيماءٌ إلى هذا المعنى.

الرّاغبُ: ﴿إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥ﴾: أشارَ بالنِّداءِ إلى الله تعالى؛ لأنهُ تصوَّرَ نفْسَه بعيدًا منهُ

(١) «المحتسب» (٢: ٣٧).
(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٦٥).
(٣) في النسخةِ (ف) و(ط): «جوَّزَ»، ولم يتبيَّن لي وَجْه دلالته.

في إبّانِ الكَبْرة والشَّيخوخة. أو: أسرَّه مِن مَواليه الذين خافَهم. **أو: خَفَتَ صوتُه** لضَعْفِه وهرمِه، كما جاء في صِفةِ الشيخ: **صوتُه خُفَات، وسَمْعُه تارَات**. واختُلِف في سِنِّ زكريّا عليه السلام؛ فقيل: ستُّون، وخمسٌ وستون، وسبعون، وخمسٌ وسبعون، وخمسٌ وثمانون.

بذنوبِه وأحوالِه السيِّئة. وقولُه تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ يُنَادَوْنَ﴾ [فصّلت: ٤٤]، فاستعمالُ النِّداءِ فيهِم تنبيهٌ على بُعدِهم عنِ الحقِّ، وقولُه: ﴿رَّبَّنَآ إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِى لِلْإِيمَٰنِ﴾ [آل عمران: ١٩٣]، فالإشارةُ بالمُنادي إلى العَقْلِ والكتابِ المنزَلِ والرّسولِ المرسَلِ وسائرِ الآياتِ الدالّةِ على وجوبِ الإيمانِ بالله، وجعَلَهُ مُنادِيًا للإيمانِ لظُهورِه ظهورَ النِّداءِ، وحثِّه على ذلك كحَثِّ المُنادي[1].

فإن قلتَ: كيفَ جمَعَ بيْنَ النِّداءِ وهُو رفْعُ الصّوتِ، وبيْنَ ﴿خَفِيًّا﴾ وهُو خفْتُ الصَّوت؟ قلتُ: جعَلَ ﴿خَفِيًّا﴾ مجازًا عن الإخلاصِ لا كنايةً؛ لأنّ المجازَ يُنافي إرادةَ الحقيقة، والنِّداءُ عبارةٌ عن إظهارِ الاستكانةِ وإبداءِ التضَرُّعِ والخُشوع.

قولُه: (**في إبّانِ الكَبْرة**)؛ **الجَوهريّ**: إبّانُ الشيءِ، بالكسرِ والتشديد: وقْتُه، وقال: الكِبَرُ في السِّنِّ، وقد كبر الرَّجُلُ يَكبَرُ كِبَرًا، أي: أسَنَّ، والاسمُ: الكَبْرةُ، بفَتْحِ الكافِ وسكونِ الباء. يقال: عَلَتْ فلانًا كَبْرةٌ.

قولُه: (**أو: خَفَتَ صَوْتُــه**)، بالرَّفعِ والنَّصبِ. **الجَوهريّ**: خفَتَ الصّوتُ خُفوتًا: سَكَنَ، والمُخافَتةُ والتّخافُتُ: إسرارُ المنطِق، والخَفْتُ مِثلُه.

قولُه: (**صوتُه خُفاتٌ**). **الأساس**: خَفَتَ صَوتُه خُفوتًا، وصَوتُه خافِتٌ وخَفيتٌ، وخَفَتَ الرّجُل: سَكتَ فلم يتكلّمْ، وأخذَهُ السُّكاتُ والخُفاتُ.

قولُه: (**وسَمعُه تارَاتٌ**)، أي: مسموعُه، فلا يَحتاجُ[2] إلى التَّكرارِ. **الأساس**: فعَلَ ذلك تاراتٍ وتارَةً بعدَ أخرى.

---

(١) «مفردات القرآن»، ص٧٩٧.

(٢) قوله: «فلا يحتاج» سقط من (ف).

[﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّي وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا وَلَمْ أَكُنۢ بِدُعَآئِكَ رَبِّ شَقِيًّا ﴾ ٤].

قُرِئ: ﴿وَهَنَ﴾ **بالحَركاتِ الثلاث**. وإنما ذكر العَظْم؛ لأنه عَمُودُ البَدَن وبه قوامُه وهو أصلُ بنائه، فإذا وهنَ تداعى وتساقطَتْ قوَّته، **ولأنه أشدُّ ما فيه** وأصلبُه، فإذا وهنَ كان ما وراءَه أوهن. ووحَّده؛ لأنَّ الواحدَ هو الدالُّ على معنى الجِنْسيّة، وقصدُه إلى أنَّ هذا الجِنْسَ الذي هو العمودُ والقِوام وأشدُّ ما تركَّبَ منه الجسدُ قد أصابه الوهن، ولو جمعَ لَكانَ قصدًا إلى معنًى آخر؛ **وهو أنه لم يَهِنْ منه بعضُ عِظامِه ولكنْ كلُّها**. إدغامُ السِّينِ في الشين عن أبي عَمْرو. ....

قولُه: (﴿وَهَنَ﴾: **بالحَركاتِ الثلاث**)، بفَتحِ الهاءِ: السَّبعةُ، والضمُّ والكسرُ: شاذٌّ.

الرّاغبُ: الوهَنُ: ضَعفٌ من حيثُ الخَلْقُ أو الخُلُق، قال تعالى: ﴿رَبِّ إِنِّي وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّي﴾، وقال تعالى: ﴿ وَلَا تَهِنُوا۟ فِى ٱبْتِغَآءِ ٱلْقَوْمِ ﴾ [النساء: ١٠٤][(١)].

قولُه: (**ولأنهُ أشَدُّ ما فيه**)، عطفٌ على «لأنهُ عمودُ البدَن»، يعني: أصلُ الكلام: ضَعُفَ بَدَني، وإنّما كنّى عنهُ بقولِه: ﴿وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّي﴾ وخَصَّ العَظْمَ بالذِّكرِ؛ لأنهُ كالأساسِ للبدَنِ وكالعَمودِ للبيت، فإذا وقَعَ الخلَلُ في الأُسِّ وسَقَطَ العَمودُ تَداعى الخَلَلُ في البناءِ وسَقَطَ البيتُ، فالكنايةُ مَبْنيَّةٌ على التشبيه، أو أنّ العَظْمَ أصلَبُ ما في الإنسانِ فيَلزَمُ مِن وهَنِه وهَنُ جميعِ الأعضاءِ بالطّريقِ الأوْلى، فالكنايةُ غيرُ مسبوقةٍ بالتشبيه.

قولُه: (**وهُو أنه لم يَهِنْ منهُ بعضُ عِظامِه ولكنْ كلُّها**)، قال صاحبُ «الفرائد»: ذُكِرَ في أُصولِ الفقه أنّ اللامَ إذا دخَلتْ على الجَمْعِ بطَلَ الجَمْعُ وتعَلَّقَ الحُكمُ بكلِّ فَرْدٍ فَرْدٍ، باعتبارِ الجِنس. سلَّمْنا أنّ الجَمعَ لم يَبطُلْ ولكنْ مِن أينَ يَلزَمُ المعنى الذي ذكَرَهُ وهُو القَصْدُ إلى أنهُ لم يَهِنْ منهُ بعضُ عِظامِه ولكنْ كلُّها؟ غايةُ ما في البابِ احتمالُ عدَمِ وهَنِ البعضِ لكنْ منَ الاحتمالِ لا يلزَمُ الوجود، بل يُمكن أن يكونَ القَصْدُ إلى كلِّ واحدٍ من العِظام؛ لأنّ هذا مُحتَمَلُ اللَّفظ، كما أنّ ذلك محتمَلُه، والوَجْهُ أن يُقال: اختيرَ الواحدُ احترازًا عن هذا الاحتمال.

---

(١) «مفردات القرآن»، ص٨٨٧.

شُبِّهَ الشَّيبُ بشُواظِ النار في بَياضِه وإنارته، وانتشارُه في الشَّعرِ وفُشُوُّهُ فيه وأخذُه منه كلَّ مأخذ باشتعالِ النار؛ ثم أخرَجَه مخرجَ الاستعارة، ....

وأقولُ: إنّ الكلامَ إذا كانَ مُنصَبًّا إلى غَرَضٍ منَ الأغراض جُعِلَ سِيَاقُه لهُ وتوَجُّهُه إليه، كأنّ ما سِواهُ مرفوضٌ مُطَّرَح، هذا نصُّ المصنِّف في سورة «يسٓ»[١]. والمقصودُ منَ[٢] الإيرادِ في هذا المقام: إظهارُ الضَّعفِ في البدَنِ وإبداءُ تساقُطِ القُوى؛ ألا تَرى إلى أداةِ الحَصْرِ في قولِه: «وإنّما ذكَرَ العَظْمَ لأنهُ عَمودُ البَدَنِ وبهِ قِوامُه» يعني: ما ذَكَرَ العَظْمَ لأنْ يكونَ الكلامُ فيه، بل لأنْ يُنبِّهَ على أنّ هذا الجِنسَ الذي هُو عَمودُ البدَنِ وقِوامُه قد أصابَهُ الوَهَنُ، ولو قيل: العِظامُ لَرَجعَ القَصْدُ إلى أنّ الكلامَ في العظامِ في أنهُ لم يَهِنْ بعضُها فقَطْ بل كلُّها؛ لأنَّ تَرْكَ المفرَدِ إلى الجَمْعِ ثم تَحليتَه باللّامِ الاستغراقيّةِ يُنبِئُ عن أنّ القَصْدَ إلى أنهُ لم يَهِنْ بعضُ العظامِ بل كلُّها، ويَخرُجُ عن المقصود، ألا تَرى إلى تصريحِه بالقَصْدِ في قولِه: «لكانَ قَصْدًا إلى معنًى آخرَ» وتكريرِه.

ونَحْوُهُ قولُه: ﴿وَلَا يُفْلِحُ ٱلسَّاحِرُ حَيْثُ أَتَىٰ﴾ [طه: ٦٩]، فإنهُ لو قيل: السَّحرةُ، لأَوْهَمَ أنّ الجَمْعيّةَ مُعتبَرةٌ في الحُكم بعدَمِ الفلاح، بخلافِ المُفرَد، فإنّ القَصْدَ فيه أنّ هذا الجِنسَ، وأنّ ما يقالُ له: الساحرُ، محكومٌ عليه بأنهُ لا يُفلِح.

قولُه: (**شُبِّهَ الشَّيبُ بشُواظِ النّار**)، إلى قولِه: (**وفُشُوُّه... باشتعالِ النّار**)، كتَبَ صاحبُ «الإيضاح»[٣] في حاشيةِ كتابِه: أنّ في جَعْلِ الآيةِ منَ التشبيهَيْنِ نظرًا؛ لأنّ المذكورَ في طرَفَيِ التشبيه في الاستعارةِ بالكنايةِ اسمُ المُشبَّه دونَ المُشبَّه به، والاستعارةُ بالكنايةِ تَستلزِمُ الاستعارةَ التخييليّة، فإنّ التخييليّةَ هي: إمّا إثباتُ أمرٍ مختَصٍّ بالمُشبَّه به للمشبَّه[٤]، مِن غيرِ أن يكون هناكَ أمرٌ ثابت حسًّا أو عقلًا أُطلِقَ عليه اسمُ ذلك الأمر، وإمّا إطلاقُ لَفْظٍ على

---

(١) انظر: «الكشاف» (١٣: ٢١).

(٢) في النسخة (ف): «في».

(٣) قد تكلّم الخطيب القزويني عن أسرار هذه الآية في كتابه «الإيضاح في علوم البلاغة» ص١٨٩-١٩٠.

(٤) من قوله: «والاستعارةُ بالكناية تستلزم» إلى هنا سقط من (ح).

ثم أسنَدَ الاشتعالَ إلى مكانِ الشَّعر ومَنْبِتِه؛ وهو الرأس. **وأخرجَ الشيبَ مميِّزًا، ولم**

صُورةٍ وهْميّةٍ قُدِّرتْ مُشابِهةً لصُورةٍ مُحقَّقةٍ هي معنى ذلك اللّفظ، فلو كانَ تشبيهُ الشَّيبِ بشُواظِ النّارِ كما ذكَرَهُ مقصودًا في الآيةِ لكانتِ استعارةً بالكِناية، ولو كانتِ استعارةً بالكِنايةِ لكانَ قولُه: ﴿وَٱشۡتَعَلَ﴾: استعارةً تخييليّةً، وذلك لا يُمكِنُ؛ لأنهُ جعَلَ انتشارَ الشَّيبِ في الشَّعْرِ وفُشُوَّه فيه وأخْذَه منهُ كلَّ مأخَذٍ تشبيهًا باشتعالِ النار، وهُو يُنافي ذلك الأمرَ لِما مَرَّ أنّ الاستعارةَ التخييليّةَ لا تعتمدُ المُشبَّهَ أمرًا محقَّقًا، والأوْلى أن يُجْعَلَ المُشبَّهُ انتشارَ الشَّيبِ في الشَّعْر، والمُشبَّهُ به اشتعالَ النار، والجامعُ: فُشُوُّ الشيءِ في الشيء.

وقلتُ: إنّما دخَلَ عليه هذا مِن جَعْلِ التشبيهَيْنِ تمهيدًا لقاعدةِ الاستعارةِ المكْنيّةِ؛ لأنّها مُستدعيةٌ لِما ذكَر، وذهبَ عنهُ أنّ التشبيهَيْنِ تمهيدٌ للاستعارةِ التمثيليّة وهُو أن يُنتزَعَ التشبيهُ مِن عدّةِ أُمورٍ مُتصوَّرة فلا بدَّ مِن سَبْقِ تَشْبيهِ حالةِ الشَّيْبِ بحالةِ النارِ وحالةِ فُشُوِّه في الرأسِ وأخْذِه منهُ كلَّ مَأخَذ بحالةِ اشتعالِ النّارِ في الحطَبِ الجَزْل. كما قال:

واشتعَــلَ المُبْيَضُّ فــي مُسْوَدِّهِ مِثلَ اشتعالِ النّارِ في جَزْلِ الغَضا[1]

والجامعُ: سُرعةُ انبساطِ بَياضٍ في سَوادٍ معَ تعذُّرِ التّلافي، ثُم حُذِفَ أحدُ طرفَي التشبيه وهُو المُشبَّهُ وإخراجُ المُشبَّهِ به مُخرَجَ المُشبَّه ليتِمَّ أمرُ الاستعارة، وإليه الإشارةُ بقولِه: «ثُم أخرَجَه مَخْرَجَ الاستعارة».

وأمّا اختيارُ صاحب «الإيضاح»: والأوْلى أن يَجْعَلَ المُشبَّه انتشارَ الشَّيبِ في الشَّعْر، والمُشبَّهَ به اشتعالَ النار، فمَرجِعُه إلى الاستعارةِ التَّبعيّة، وهُو لا يُنافي ذلك التقريرَ، على أنّ التشبيهَ كلَّما كان أكثرَ تفصيلًا كانَ أدخَلَ في الحُسنِ.

قولُه: (**ثُم أسنَدَ الاشتعالَ إلى مكانِ الشَّعْر**)، هذا أخْذٌ في مَشرَعِ عِلم المعاني بعدَ الفَراغِ مِن مَشْرعِ عِلم البيان، يُريدُ أنّ أصلَ الكلام: اشتعَلَ شَيْبُ رأسي، فترَكَ هذه المَرتبةَ إلى ما هِي أبلَغُ، وهِي اشتعَلَ رأسي شَيْبًا، وكوْنُها أبلغَ مِن جِهات، إحداها: إسنادُ الاشتعالِ إلى الرأسِ لإفادةِ شُمولِ الاشتعال؛ لأنّ وِزانَ «اشتعَلَ شَيبُ رأسي» و«اشتعَلَ رأسي شَيْبًا»،

---

(١) لابن دُريد في مقصورتِه بشرح ابن خالَويْه، ص١٦٢.

يُضِف الرأس؛ اكتفاءً بعِلْم المخاطَب أنه رأسُ زكريا، فمِن ثَمَّ فَصُحتْ هذه الجُملةُ وشُهِد لها بالبَلاغة. **توسَّلَ إلى الله بما سَلَفَ له معه مِنَ الاستجابة.** وعن بعضِهم: أنَّ مُحتاجًا سأله وقال: أنا الذي أحسنتَ إليَّ وقتَ كذا. فقال: مرحبًا بمن توسَّل بنا إلينا. وقضى حاجتَه.

[﴿وَإِنِّي خِفْتُ ٱلْمَوَٰلِيَ مِن وَرَآءِي وَكَانَتِ ٱمْرَأَتِي عَاقِرًا فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۞ يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ وَٱجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا﴾ ٥-٦]

كان مَوالِيه وهم عَصَبتُه: إخوتُه وبنو عمِّهِ شرارَ بني إسرائيل، فخافَهم على الدِّين أنْ يُغيِّروه ويبدِّلوه، وأن لا يُحسِنوا الخِلافةَ على أُمَّته، فطلبَ عَقِبًا من صُلْبه صالحًا يَقتدي به في إحياءِ الدِّين **ويَرتسِمُ مَراسِمَه فيه.**

وِزانُ «اشتَعَلَ النارُ في بيتِه» و«اشتعَلَ بيتُه نارًا». وثانيها: الإجمالُ والتفصيلُ في طريقِ التمييز. وثالثُها: تنكيرُ ﴿شَيْبًا﴾ لإفادةِ التعظيم، ذكَرَهُ صاحبُ «المِفتاح» تفسيرًا لقولِ المصنِّف(١).

ولمّا بيَّنَ المعنى مِن جهةِ البيان ومِن جهةِ المعاني قال: «ومِن ثَمّ فَصُحَتْ هذه الجُملةُ وشُهِدَ لها بالبلاغة».

قولُه: (**توسَّلَ إلى الله بما سلَفَ لهُ معَه منَ الاستجابة**)، قالَ القاضي: وفيه أيضًا تنبيهٌ على أنّ المَدْعُوَّ لهُ(٢) وإن لم يكنْ مُعتادًا فإجابتُه مُعتادةٌ، وأنهُ تعالى عوَّده بالإجابةِ وأطمَعَهُ فيها، ومِن حقِّ الكريم ألّا يُخيِّبَ مَن أطمَعَه(٣).

قولُه: (**ويَرْتسِمُ مَراسِمَه**). **الجَوهريّ**: رَسمتُ له كذا فارتَسَمَه، أي: امتَثَله.

---

(١) «مفتاح العلوم»، ص١٢٧. وللإمام عبد القاهر الجرجاني مباحثُ نفيسة في الدلالة على أسرار هذا التركيب القرآني في كتابه الفريد «دلائل الإعجاز» ص١٠٠، ٣٩٣ وغيرهما من المواطن.

(٢) كذا في النسخ الخطية، وكذا هو أيضًا في «تفسير البيضاوي»، يُريد: الذي وقع عليه الدعاء، أي: المدعو به، فاللام على هذا للتعدية.

(٣) «أنوار التنزيل» (٤: ٤).

﴿مِن وَرَآءِى﴾: بعد مَوْتي. وقرأ ابنُ كَثير: (من وَرايَ) بالقَصْر. وهذا الظَّرفُ لا يتعلَّق بـ ﴿خِفْتُ﴾؛ لفساد المعنى، ولكنْ بمَحذوف، أو: بمعنى الوَلاية في المَوالي، أي: خِفتُ فِعْلَ الموالي؛ وهو تَبْديلُهم وسوءُ خِلافتهم مِنْ وَرائي. أو: خِفتُ الذين يَلُون الأمرَ مِن ورائي. وقرأ عثمانُ ومحمدُ بن عليٍّ وعليُّ بن الحسين رضي الله عنهم: (خَفَّتِ الموالي من ورائي)، وهذا على معنيَيْن: أحدُهما: أن يكونَ ﴿وَرَآءِى﴾ بمعنى: خَلْفي وبَعْدي، فيَتَعلَّقَ الظَّرفُ بالموالي، أي: قَلُّوا وعجزوا عن إقامةِ أمْرِ الدِّين، فسألَ ربَّه تقويتَهم ومُظاهرَتَهم بوليٍّ يُرزَقُه. والثاني: أن يكونَ بمعنى قُدّامي، فيتعلَّق بِـ (خَفَّتْ)، ويريد أنهم خَفُّوا

قولُه: (وقرَأَ ابنُ كثير)، وهِي شاذةٌ. قالَ أبو البقاء: وهُو مِن قَصْرِ الممدود(١).

قولُه: (لِفسادِ المعنى)، إذِ المرادُ بالمَوالي: العُصْبة، لقولِه: «كان مَواليه وهُم عُصبتُه». وإنّما لزِمَ فسادُ المعنى؛ لأنّ الخوفَ واقعٌ في الحالِ لا فيما يُستقبَلُ، ولو جعَلَ ﴿مِن وَرَآءِى﴾ متعلِّقًا بـ﴿خِفْتُ﴾ لَزِمَ أن يكونَ الخوفُ واقعًا فيما يُستقبَلُ، فلا بُدَّ من تقديرِ محذوف، أو جعَلَ المَواليَ منَ الوِلايةِ بالكسرِ، أي: كلُّ مَن يملِكُ بعدَه لا العُصبةُ فقَطْ لِيَصِحَّ، فيقال على الأوّل: ﴿خِفْتُ﴾ فِعْلَ عُصبتي بعدَ موتي. وعلى الثاني: خِفْتُ الذين يَلونَ الأمرَ مِن بعدِ موتي، فاللامُ في المَوالي على هذا: موصولةٌ ليتَعلَّقَ الظَّرفُ بصِلتِها، ولهذا قال: الذين يَلونَ الأمرَ مِن ورائي، وعلى الأوّل: اللامُ: حَرْفُ التعريف. وفي الكلام لَفٌّ ونَشْر.

قولُه: (خَفَّتِ المَوالي)، الأساس: ومِنَ المجازِ خَفَّتْ حالُه ورَقّت، وأخَفَّ فلانٌ: صارَ خفيفَ الحال، وفازَ المُخِفّون.

قولُه: (فيَتَعلَّقَ الظَّرفُ بالمَوالي)، أي: خَفَّتِ الذين يَلونَ الأمرَ من ورائي. ويجوزُ أن يُرادَ بالتعلّقِ أنْ يكون حالًا منهُ. قالَ ابنُ جِنّي: ﴿مِن وَرَآءِى﴾: حالٌ متوقَّعةٌ محكيّةٌ، أي: خَفّوا مُتوقَّعًا مُتصوَّرًا كونُهم بعدي. ومِثلُه مسألةُ الكتاب، مرَرْتُ برجُلٍ معَه صَقْرٌ صائدًا به غدًا، أي: مُتصوَّرًا صَيْدُه غدًا(٢).

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٦٦)، ولتمام الفائدة انظر: «مختصر شواذّ القرآن» لابن خالويه، ص٨٣، و«حجّة القراءات»، ص٤٣٨.

(٢) «المحتسب» (٢: ٣٦-٣٧). وانظر: «الكتاب» لسيبويه (٢: ٤٩) وما بعدها.

قدّامه **ودَرَجُوا** ولم يَبقَ منهم مَن به تَقَوٍّ واعتِضاد. ﴿مِن لَّدُنكَ﴾: تأكيدٌ لكونه وليًّا مَرْضيًّا، بكونه مُضافًا إلى الله تعالى وصادِرًا مِنْ عندِه، **وإلّا فهَبْ لي وليًّا يرثُني كافٍ**، أو أراد اختراعًا منك بلا سَبب؛ لأني وامرأتي لا نَصلُحُ للولادة. ﴿يَرِثُنِي وَيَرِثُ﴾ ....

قولُه: (**ودَرَجوا**)، **الرّاغب**: الدَّرجُ: طَيُّ الكتابِ والثَّوب، ويقالُ للمَطويِّ: دَرْجٌ. واستُعيرَ الدَّرجُ للموتِ، كما استُعيرَ الطيُّ لهُ في قولِهم: طَوَتْهُ المنِيّةُ، وقولُهم: مَن دبَّ ودَرجَ، أي: مَن كانَ حيًّا يمشي، ومَن ماتَ تُطوى أحوالُه[1].

قولُه: (**وإلّا فهَبْ لي وَليًّا يَرثُني كاف**)، يعني ﴿مِن لَّدُنكَ﴾ يجبُ أن يُحمَلَ على التأكيد، وإلّا فالكلامُ مُستغنًى عنه، وذلك أنّ قولَه: ﴿مِن لَّدُنكَ﴾: تأكيدٌ لمعنى قولِه: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا * يَرِثُنِي﴾؛ لأنّ هذا المطلوبُ، وما يكونُ مِن عندِ الله وموهبةً[2] منهُ ومنسوبًا إليه لا يكونُ إلّا خيرًا محْضًا، فأكّدَ بقولِه: ﴿مِن لَّدُنكَ﴾ ذلك المعنى، فهُو على هذا ظَرْفٌ لَغْوٌ[3]، أو: صفةٌ لوَليّ قُدِّمت فصارتْ حالًا مؤكِّدة، وهُو معنًى لطيف.

والباءُ في قولِه: «بكونِه مضافًا» متعلِّقٌ بقولِه: «تأكيدٌ»، أي: تأكيدٌ بسببِ كوْنِه مضافًا إلى الله، ويجوزُ أن يكونَ ﴿مِن لَّدُنكَ﴾ حالًا مُنتَقِلة، وإليه الإشارةُ بقولِه: «اختراعًا منك» أي: مُختَرَعًا.

قولُه: (﴿يَرِثُنِي وَيَرِثُ﴾)، بالجَزْم: أبو عَمْرٍو والكِسائيُّ، والباقونَ: برفْعِهما[4].

قالَ الزجّاجُ: «الجَزْمُ على جَوابِ الأمر، والرَّفعُ على صفةِ الوَليّ»[5].

---

(١) «مفردات القرآن»، ص٣١١.

(٢) في (ح): «وهبةً». وهما بمعنى.

(٣) في النسخة (ف): «آخر»، والمُثبَتُ هو الأشْبَهُ بالصواب.

(٤) انظر: «حجّة القراءات»، ص٤٣٨.

(٥) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٣٢١). وزاد في (ح) بعد هذا: «وهي أقوى من الأول»، وفي هذه الزيادة شائبة الإقحام.

....

وقالَ أبو البقاء: الجَزْمُ على الجواب، أي: إن يهَبْ يَرِثْ، والرَّفْعُ على الصِّفةِ لـ«وَلِيّ»، وهُو أقوى منَ الأوّل؛ لأنهُ سأَلَ وَليًّا هذه صِفتُه، والجَزْمُ لا يَحصُلُ بهذا المعنى[١].

وقالَ صاحبُ «المفتاح»: وأمّا قراءةُ الرَّفع، فالأَوْلى حَمْلُها على الاستئنافِ دونَ الوَصْف، لئلّا يَلزَمَ منهُ أنهُ لم يوهَبْ مَن وصَفَ لهلاكِ يحيى قبْلَ زكريّا عليهِما السّلامُ[٢].

وقلتُ: وكانَ مِن قصّتِهما على ما رَواهُ ابنُ الأثيرِ في تاريخِه «الكامل»: أنّ الله بعثَ عيسى عليه السَّلامُ رسولًا فنسَخَ به بعضَ أحكامِ التَّوراة، وكان ممّا نُسِخَ آيةُ حُرمةِ نكاحِ بنتِ الأخِ[٣]، وكان لمِلكِهم[٤] بنتُ أخٍ تُعجِبُه يُريدُ أن يتَزَوّجَها، فنَهاهُ يحيى عنها، وكان لها كلَّ يوم حاجةٌ يقضيها لها، فلمّا بلَغَ ذلك أمَّها قالتْ لها: إذا سألَكِ المَلِكُ: ما حاجتُكِ؟ قولي: أن تذبَحَ يحيى بنَ زكريّا، فلمّا سألَها قالت: أُريدُ ذَبْحَ يحيى، وأبَتْ إلّا ذلك، فدعا بطَسْتٍ وذَبَحَ يحيى، فقَطَرتْ من دمِه قَطْرةٌ على الأرض، فلم تزَلْ تَغْلي حتّى بعَثَ الله بُخْتَ نصَّرَ، وألقى الله في قلبِه أنْ يَقتُلَ على الدَّمِ مِن بني إسرائيلَ حتّى يَسكُنَ، فقتَلَ سبعينَ ألفًا حتّى سكَن. ورَوى السُّدِّيُّ نحوَ هذا وأبسَطَ[٥].

ولمّا قتَلَ المِلكُ يحيى وسَمِعَ أبوهُ قَتْلَه فَرَّ هارِبًا، فدَخَلَ بُستانًا فأرسَلَ المِلكُ في طلَبِه فمَرَّ زكريّا بشجرةٍ فنادَتْه: هَلُمَّ إليَّ يا نبيَّ الله، فدخَلَ وانطبَقتْ عليه، فدلَّهم إبليسُ[٦]، فشَقّوا الشجرةَ بالمِنشارِ، فماتَ زكريّا فيها، فسَلّطَ الله عليهِم أخبَثَ أهلِ الأرضِ فانتقَمَ منهم.

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٦٦).

(٢) «مفتاح العلوم»، ص١٤٣.

(٣) في النسخة (ف): «الأخت»، والمُثبتُ هو الموافق لكلام ابن الأثير في «الكامل».

(٤) واسمُه هيرودَس على ما صرَّح به ابن الأثير.

(٥) «الكامل في التاريخ» لابن الأثير (١: ١٧١)، وأخرجه الحاكم في «المستدرك» (٣١٤٦) من حديثِ ابن عبّاس رضيَ الله عنهما.

(٦) قوله: «فدلَّهم إبليسُ» سقط من (ف).

....

وأمّا سؤالُ صاحبِ «المفتاح» فوارِدٌ على الوجوهِ المذكورةِ في ﴿يَرِثُنِي﴾ كلِّها؛ لأنّ قولَه: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا﴾ مرَتَّبٌ بالفاءِ على الدُّعاء، وهُو: ﴿رَبِّ إِنِّي وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّي﴾ إلى قولِه: ﴿وَإِنِّي خِفْتُ ٱلْمَوَٰلِيَ مِن وَرَآءِى﴾، وهُو وَصْفٌ مُناسبٌ لطَلَبِ ولَدٍ شأنُه أن يَرِثَ بعدَه.

ويؤيِّدُه ما أورَدَهُ مُحيي السُّنّة في «المعالِم»: أنهُ خافَ تضييعَ بني عمِّه دينَ الله وتغييرَ أحكامِه على ما شاهدَ مِن بني إسرائيلَ مِن تبديلِ الدِّين وقَتْلِ الأنبياء، فسألَ ربَّه ولَدًا صالحًا يأمَنُه على أُمَّتِه ويَرِثُ نُبوّتَه وعِلمَه لئلّا يَضيعَ الدِّينُ، وهذا معنى قولِ عطاءٍ عن ابنِ عبّاس[1].

ورَوى قريبًا منهُ المصنِّفُ.

على أنّ الاستئنافَ أيضًا رابطٌ معنويٌّ، سيّما أنهُ في هذا المقام واردٌ لبيانِ الموجَب، قالَ المصنِّفُ في أوّلِ «البقرة»: «إنّ الكلامَ المبتدأَ عَقيبَ «المُتّقينَ» سَبيلُه الاستئنافُ، وإنهُ مَبْنيٌّ على تقديرِ سؤال، فذلك إدراجٌ لهُ في حُكمِ «المُتّقين»، وتابعٌ لهُ في المعنى، وإن كانَ مبتدأً في اللّفظ، فهُو في الحقيقةِ كالجاري عليه»[2].

والجوابُ الصَّحيحُ: أنّ الأنبياءَ وإن كانوا مُستَجابي الدَّعوةِ لكنْ ليسَ كلُّ ما دعَوْهُ استُجيبَ لهم؛ لأنّ قضاءَ الله لا يُدفَع، ألا تَرى إلى إبراهيمَ عليهِ السَّلامُ ودعائه في حقِّ أبيه، وإلى دعوةِ نبيِّنا صلَواتُ الله عليه على ما رَويناهُ عن التِّرمذيِّ والنَّسائيِّ، عن الخَبّابِ بنِ الأرَتِّ، قالَ: صَلّى رسولُ الله ﷺ صلاةً فأطالَها، فقالوا: يا رسولَ الله، صَلَّيتَ صلاةً لم تكنْ تُصلِّيها؟ قال: «أجَلْ، إنّها صَلاةُ رغبةٍ ورَهْبة، إنّي سألتُ الله فيها ثلاثًا، فأعطاني اثنتَيْنِ ومنَعني واحدة. سألْتُه أنْ لا يُهلِك أمّتي بسَنةٍ فأعطانيها، وسألْتُه أن لا يُسلِّطَ عليهِم عدُوًّا مِن غيرِهم فأعطانيها، وسألْتُه أن لا يُذيقَ بعضَهم بأسَ بعض فمَنعنيها»[3]. وفي روايةٍ

---

(١) «معالم التنزيل» (٥: ٢١٩).

(٢) انظر: (٢: ١٢٠ - ١٢١).

(٣) أخرجه الترمذيّ (٢١٧٥)، والنسائيّ (٣: ٢٣٩)، وغيرهما، وصحّحه ابن حبّان (٧٢٣٦)، وفيه تمامُ تخريجِه.

الجزمُ جوابُ الدعاء، والرفعُ صِفة، ونحوُه: ﴿رِدْءًا يُصَدِّقُنِيٓ﴾ [القصص: ٣٤]، وعن ابنِ عبّاس والجَحدَريّ: (يَرِثُني وارِثَ آلِ يعقوب) نصبٌ على الحال. وعن الجَحدَريّ: (أُوَيْرِثَ) على تصغير وارث، وقال: غُلَيِّم صغير. وعن عليٍّ رضيَ الله عنه وجماعة: (وارثٌ مِنْ آل يعقوب) أي: يَرِثُني به وارث، **ويُسمّى التَّجْريدَ في عِلْم البَيان**،

النَّسائيِّ: «وسألْتُ ربّي أن لا يُلبِسَنا شِيَعًا فمَنعنيها». ورَوى ابنُ ماجه، عن مُعاذِ بن جبَلٍ نحوَه.

وكانَ مِن قضاءِ الله وقدَرِه: أن يوجِدَ يحيى نبيًّا صَالحًا ثُم يُقتَلَ ويَغليَ دمُه ليُتيحَ لثَأرِهِ بُخْتَ نصَّرَ، ويُسَكِّنَه بقَتْلِ سبعينَ ألفًا، فاستُجيبَ دعاءُ زكريّا في أنْ بُشِّرَ بغُلام اسمُه يحيى، ولم يُجعَلْ لهُ مِن قبلُ سَمِيًّا، ونُودِيَ: ﴿يَٰيَحْيَىٰ خُذِ ٱلْكِتَٰبَ بِقُوَّةٍۖ وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْحُكْمَ صَبِيًّا ۞ وَحَنَانًا مِّن لَّدُنَّا وَزَكَوٰةً﴾، ومُنِع مِن أن يكونَ وارِثًا لأبيه مِن بعدِه. كما كانَ مِن قضاءِ الله وقدَرِه: أن يُقتَلَ عثمانُ رضيَ الله عنه مظلومًا فيُهدَرَ بسببِه دمُ جمٍّ غفيرٍ منَ الصَّحابةِ والتّابعينَ يومَ صِفّينَ والجمَلِ وغيرِهما، فاستُجيبَ دعاؤه صلَواتُ الله عليه في تَيْنِك الخَصلَتَيْنِ دونَ الثالثة ليَقضيَ الله أمرًا كان مفعولًا، والله أعلمُ بحقائقِ الأمور.

قولُه: (**يَرِثُني وارِثَ آلِ يعقوبَ**)، بنَصْبِ «وارِث»، قيل: هُو: حالٌ، أي: يَرِثُ عِلمي ويَرِثُ عِلمَ آلِ يعقوبَ. وقالَ القاضي: هُو نصْبٌ على الحالِ من أحدِ الضَّميرَيْن[١].

قولُه: (**ويُسَمّى التجريدَ في عِلم البيان**)، والتّجريدُ هُو: أن يُنتزَعَ مِن متّصفٍ بصفةٍ آخَرُ مِثلُه فيها مبالغةً لكمالِها فيه، نحوَ: رأيتُ بفلانٍ أسدًا، ولقِيَني منهُ أسَدٌ[٢]. قالَ ابنُ جِنّي: وهِي قراءةُ عليٍّ وابنِ عبّاسٍ وابنِ يعمَرَ والحسَنِ والجَحْدَريِّ وقَتادةَ وجعفرِ بن محمّد، وهُو ضَرْبٌ منَ العربيّة غريبٌ معناهُ التجريد، يريدُ: ﴿فَهَبْ لِى مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۞ يَرِثُنِى﴾ منهُ أو به وارثٌ مِن آلِ يعقوب، وهُو الوارثُ نفْسُه، فكأنهُ جَرَّدَ منه وارِثًا، ومِثلُه قولُه تعالى: ﴿لَهُمْ

---

(١) «أنوار التنزيل» (٥: ٢١٩).

(٢) انظر: «التبيان في علم المعاني» للطيبي، ص١٣٤.

والمرادُ بالإِرْث إرثُ الشَّرْع والعِلْم؛ لأنَّ الأنبياءَ لا تُورِّث المال. وقيل: يَرِثُني الحُبورة وكان حَبْرًا، ويَرِثُ من آل يعقوبَ المُلك. يقال: وِرِثْتُه ووِرِثتُ منه، لُغتان. ....

﴿فِيهَا دَارُ ٱلْخُلْدِ﴾ [فصّلت: ٢٨]، وهِي بنفْسِها دارُ الخُلْد، فكأنهُ جرَّدَ منَ الدارِ دارًا. وقد أفرَدْنا لهذا الضَّربِ بابًا مِن كتابِ «الخصائص» فاعرِفْه، فإنهُ موضعٌ غريب لطيف(١).

قولُه: (**والمرادُ بالإرث: إرثُ الشَّرع والعِلم**)، قالَ الزجّاجُ: قيلَ: لا يجوزُ أن يُقالَ: إنّ زكريّا خافَ أن يُورِثَ المالَ؛ لأنّ الأنبياءَ والصّالحينَ لا يخافونَ أن يَرِثَهم أقرباؤهم ما جُعِلَ لهم، وجاءَ عن النبيِّ ﷺ: «إنّا معاشِرَ الأنبياءِ لا نُورِّثُ. ما تركْناهُ صدَقةٌ»(٢).

الرّاغب: الوِراثةُ: انتقالُ قُنيةٍ إليكَ عن غيرِك من غيرِ عقْدٍ. ولا ما(٣) يجْري مجْرى العَقْد، وسُمِّيَ بذلك المُنتقِلُ عنِ الميِّت فيُقالُ للقُنْيةِ المَوْروثة: ميراثٌ وإرْثٌ وتُراثٌ، ويقال: وَرِثتُ مالًا عن زيدٍ ووَرِثتُ زيدًا. قالَ تعالى: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَ﴾ [النمل: ١٦]، وقال: ﴿وَوَرِثَهُۥٓ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ ٱلثُّلُثُ﴾ [النساء: ١١]، وقال: الوِراثةُ الحقيقيّةُ هِي: أن يَحصُلَ للإنسانِ شيءٌ لا يكونُ عليه فيه تَبِعةٌ ولا عليه مُحاسَبة، وعبادُ الله الصَّالحونَ لا يتناوَلونَ منَ الدُّنيا إلّا بقَدْرِ ما يجبُ، وفي وقتِ ما يجبُ، على الوَجْهِ الذي يجبُ، ومَن تَناوَلَ الدُّنيا على هذا الوَجْهِ لا يُحاسَبُ عليه ولا يُعاقَبُ، بل يكونُ له عَفْوًا صَفْوًا، كما رُوِيَ: «مَن حاسَبَ نفْسَه في الدُّنيا لم يُحاسَبْ في الآخِرة»(٤).

قولُه: (**الحُبورةَ**)، قيل: وُجِدَ بخطِّ المصنِّف: كأنّها مصدَرُ «حَبُرَ» الرجُلُ، كـ«قَضُوَ»؛ إذا تُعُجِّبَ مِن قضائِه، وإلّا الحُبورُ: هُو السُّرور.

---

(١) «المحتسب» (٢: ٣٨)، ولتمام الفائدة انظر: «حجّة القراءات»، ص٤٣٨، و«البحر المحيط» (٧: ٢٤١)، و«الخصائص» لابن جني (٢: ٤٧٣).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٣٢٠) وانظر الحديث المذكور في «صحيح البخاري» (٣٠٩٤) من حديثِ مالك بن أوسٍ رضيَ الله عنه.

(٣) سقط لفظ «ما» من النسخة (ف) و(ط).

(٤) «مفردات القرآن»، ص٨٦٣-٨٦٥. والحديث المذكورُ أخرجه بنحوه الترمذي بعد الحديث (٢١٥٩) موقوفًا على عمر بن الخطاب رَضِيَ الله عنه.

وقيل: ﴿مِن﴾ للتبعيض لا للتَّعدِية؛ لأنَّ آلَ يعقوبَ لم يكونوا كلُّهم أنبياءَ ولا عُلماء، وكان زكريّا عليه السلام مِن نَسْلِ يعقوبَ بنِ إسحاق. وقيل: هو يعقوبُ بنُ ماتانَ أخو زكريّا. وقيل: يعقوبُ هذا وعِمْرانُ أبو مريمَ أخَوان مِن نَسْلِ سُليمانَ بنِ داود.

[﴿يَٰزَكَرِيَّآ إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَٰمٍ ٱسۡمُهُۥ يَحۡيَىٰ لَمۡ نَجۡعَل لَّهُۥ مِن قَبۡلُ سَمِيّٗا﴾ ٧]

﴿سَمِيّٗا﴾: لم يُسَمَّ أحدٌ بـ﴿يَحۡيَىٰ﴾ قبْلَه، وهذا شاهدٌ على أنَّ الأساميَ الشُّنُعَ جديرةٌ بالأَثَرة، وإيّاها كانت العربُ تنتحي في التَّسمية؛ لكونها أنْبَهَ وأنْوه وأنْزَهَ عن النَّبز، حتى قالَ القائلُ في مدحِ قوم:

النِّهاية: الأحبارُ: العلماءُ، جَمْعُ حَبْرٍ بالفَتْح والكسرِ، وكان يقالُ لابنِ عبّاس: البَحرُ والحَبْرُ، لسَعَةِ عِلمِه.

قولُه: (وقيل: مِن: للتبعيض)، عطفٌ على قولِه: «قيل: يَرِثُني الحُبورةَ»، على أنّ «مِن» على الأوّل: صِلةٌ لـ«وَرِثَ»، لقولِه: «وَرِثْتُه وورِثْتُ منه».

قولُه: (على أنّ الأساميَ الشُّنُعَ)، الأساس: شَنَّعتُ عليه هذا الأمرَ: قَبَّحْتُه عليه، ولهُ اسمٌ شَنيعٌ، وقومٌ شُنُعُ الأسامي.

قولُه: (جَديرةٌ بالأَثَرةِ)، الجَوهريّ: استأْثَرَ فلانٌ بالشيء: إذا استبَدَّ به والاسمُ: الأَثَرةُ(١).

قولُه: (وأنْزَهَ عنِ النَّبَزِ)، الجوهريّ: النَّبَزُ، بالتحريك: اللَّقَب، وفلانٌ يُنَبِّزُ بالصِّبيانِ: يُلقِّبُهم. قالَ المصنِّفُ رحمه الله في قولِه تعالى: ﴿وَإِذۡ قَالَ إِبۡرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ ءَازَرَ أَتَتَّخِذُ أَصۡنَامًا﴾ [الأنعام: ٧٤]: «آزَرُ: اسمُ صنَم، يجوزُ أن يُنبَزَ به للُزومِه عبادتَه، كما نُبِزَ ابنُ قَيْسٍ بالرُّقيّاتِ اللاتي يُشبِّبُ بهِنَّ، وأنشَدَ بعضُهم:

أُدعَى بأسماءَ نَبْزًا في قبائلِها ... كأنَّ أسماءَ أَضْحَتْ بعضَ أسمائي(٢)

---

(١) قوله: «والاسم الأثرة» سقط من (ح).

(٢) انظر: «الكشاف» (٦: ١٤١).

شُنُعُ الأســامِي مُسْبِلي أُزُرٍ حُمْرٍ تَمَسُّ الأرضَ بِالهُدُبِ

وقال رُؤْبة للنسّابة البَكْريِّ وقد سأله عن نَسَبه: أنا ابنُ العجّاج. فقال: قَصَّرْتَ وعَرَّفْتَ. وقيل: **مِثْلًا وشبيهًا**. عن مجاهد، كقوله: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾[مريم: ٦٥]، وإنما قيل للمِثْل «سَمِيٌّ»؛ لأنَّ كلَّ متشاكِلَيْن يسمَّى كلُّ واحد منهما باسم المِثْل والشَّبيه، والشَّكْل والنَّظير، فكلُّ واحد منهما سَمِيٌّ لصاحبه، ونحو: ﴿يَحْيَىٰ﴾ في أسمائهم: «يَعْمُر»، و«يَعِيش» إن كانت التسميةُ عربيَّة؛ وقد سمَّوا بـ «يموتُ» أيضًا، وهو: يَمُوتُ بن المُزَرِّع، قالوا: لم يكن له مِثْلٌ في أنه لم يَعْصِ ولم يَهُمَّ بمعصيةٍ قط، وأنه وُلد بين شيخٍ فانٍ وعجوزٍ عاقر، **وأنه كان حَصُورًا**.

وإنّما كان أَنْزَهَ؛ لأنّ الاسمَ القبيحَ لا يَرغَبُ فيه أحدٌ فيختصُّ به ويُشتهَر، فلم يحتَجْ إلى التعريفِ والتلقيبِ به.

و«عن» مُتعلِّقٌ بـ«أنْزَهُ»، و«مِن»(١): محذوف، أي: التسميةُ بالأسامي الشُّنُع ليُنفَرَدَ بها ويُشتَهرَ أنزَهُ مِن غيرِها عن التلقيبِ والشُّهرة، ولهذا سَمّى كُلَيْبًا وعنترةَ وتأبَّطَ شَرًّا، كأنّهُم اختاروا الاسمَ الشَّنيعَ لأجْلِ الغَرابةِ لِئلّا يُشاركَهم فيه أحدٌ كـ«يحيى»، لا أنّ «يحيى» اسمٌ شنيع.

قولُه: (**مُسْبِلي أُزُرٍ حُمْرٍ**)، «حُمْرٍ»: صفةُ «أُزُر»، «مُسْبِلي»: كنايةٌ عن الكِبْر.

قولُه: (**مِثْلًا وشَبيهًا**)، عطفٌ على قولِه: «لم يُسَمَّ أحدٌ بيحيى قبلَه».

قولُـه: (**وأنّـه كان حَصورًا**)، يُريدُ قولَه تعالى فيـه: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَىٰ مُصَدِّقًۢا بِكَلِمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [آل عمران: ٣٩]. قال: الحَصورُ: الذي لا يَقرَبُ النِّساءَ حَصْرًا لنفْسِه، أي: مَنْعًا لها منَ الشَّهَوات. وقيل: هُو الذي لا يَدخُلُ معَ القومِ في المَيْسِر، فاستُعيرَ لمَن لا يَدخُلُ في اللَّعِبِ واللهو(٢).

---

(١) في النسخة (ف): «عن»، والمُثْبتُ هو الأشْبهُ بالصواب.

(٢) انظر: «الكشاف» (٤: ٩٩ - ١٠٠).

[﴿ قَالَ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَٰمٌ وَكَانَتِ ٱمۡرَأَتِي عَاقِرًا وَقَدۡ بَلَغۡتُ مِنَ ٱلۡكِبَرِ عِتِيًّا ﴾ ٨]

أي: كانت على صِفة العُقر حينَ أنا شابٌّ وكَهْل، فما رُزِقتُ الوَلد؛ لاختلال أحد السَّبَبَيْن، أفحِينَ اختلَّ السببانِ جميعًا أُرزَقُه؟! فإن قلت: لِـمَ طَلَبَ أولًا وهو وامرأتُه على صِفة العُتِيِّ والعُقر، فلمّا أُسعِفَ بطلبَتِهِ استبعَدَ واستعجَب؟ قلت: **ليجابَ بما أُجِيبَ به**، فيزدادَ المؤمنون إيقانًا، ويَرتدِعَ المُبطِلون، وإلّا فمُعتقَدُ زكريّا أولًا وآخرًا

قولُه: (**قلتُ: ليُجابَ بما أُجيبَ به**)، قالَ صاحبُ «الانتصاف»: لا يجوزُ لنبيٍّ النُّطْقُ بما لا يَسوغُ لطلَبِ مِثل ذلك، أي: لتثبيتِ المؤمنِ وردِّ المُبطِل، إذْ يُمكنُ حصولُه بدونِه، فإنّ زكريّا طلَبَ ولَدًا على الجُملة، وليسَ في الآية(١) ما يدُلُّ على أنهُ لا يوجَدُ وهُو هَرِمٌ، ولا أنهُ مِن زوجتِه وهِي عاقرٌ، ولا أنهُ تُعادُ إليها قُوّتُها وشبابُها(٢)، كما فُعِلَ بغيرِهما، أو يكونُ الولَدُ مِن غيرِ زَوْجِهِ العاقر، فاسْتَخْبَرَ عن ذلك، فقيلَ لهُ: ﴿كَذَٰلِكَ﴾، أي: يكونُ الولَدُ وأنتُما كذلك(٣).

قلتُ: وخلاصتُه أنَّ الاستفهامَ في الآيةِ ليس للتعجُّبِ والاستبعاد، ولهذا قالَ الإمامُ: إنّ المقصودَ مِن قولِه: ﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَٰمٌ﴾ هُو التعجُّبُ مِن أنهُ تعالى يَجعَلُهما شابَّيْنِ(٤) ثُمّ يَرزُقُهما الولَدَ أو يَترُكُهما شيخَيْنِ ويرزُقُهما الولَدَ، والدَّليلُ عليه قولُه: ﴿فَٱسۡتَجَبۡنَا لَهُۥ وَوَهَبۡنَا لَهُۥ يَحۡيَىٰ وَأَصۡلَحۡنَا لَهُۥ زَوۡجَهُۥٓ﴾ [الأنبياء: ٩٠]، وما هذا الإصلاحُ إلّا أنهُ أعادَ إليها قوةَ الوِلادة(٥)، أو أنهُ ما ذكَرَ ذلك للشَّكِّ، لكنْ لتعظيم القُدرة، وهذا كالرجُلِ

(١) في «الانتصاف»: «الإجابة».

(٢) هذا نقلٌ غيرُ محرَّر، وعبارة ابن المُنيرِ في «الانتصاف»: «واحتُمِلَ أن تُعادَ لهُما قوّتُهما وشبابُهما كما فعل الله ذلك لغيرِهما». فليتأمّل.

(٣) «الانتصاف بحاشية الكشّاف» (٣: ٦).

(٤) في (ط): «إن المقصود من قوله: «أنى يكون لي ولد» الاستخبار في أنه تعالى أيجعلهما»، والمثبت هو الموافق لما في «مفاتيح الغيب».

(٥) «مفاتيح الغيب» (٢١: ١٨٨).

كان على منهاجٍ واحد: في أنَّ الله غنيٌّ عن الأسباب. أي: بَلغتُ عُتيًّا: وهو اليُبسُ والجَساوة في المفاصِل والعظامِ **كالعُود القاحِل**، يقال: عتا العُود وعَسا من **أجْلِ الكِبَرِ والطَّعن في السنِّ العالية**. أو: بلغتُ مِن مَدارجِ الكِبَرِ ومَراتبِه **ما يُسمَّى عِتِيًّا**.

الذي يَرى صاحبَه وقد وهَبَ الكثيرَ الخَطيرَ فيقولُ: أنّى سَمحَتْ نفْسُك بإخراجِ مِثلِ هذا؟ تعظيمًا للموهوب، أو أنّ مِن شأنِ مَن فُوجِئَ بِبشارةٍ ما يتمنّاهُ فَرْطَ السُّرورِ وفَقدَ الاستثباتِ والذُّهولَ عن مُقتَضياتِ الفِكْر، كما قالت: ﴿ءَأَلِدُ وَأَنَا۠ عَجُوزٌ وَهَٰذَا بَعۡلِي شَيۡخًاۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَيۡءٌ عَجِيبٌ﴾ [هود: ٧٢]، حتّى قيلَ لها: ﴿أَتَعۡجَبِينَ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِ﴾ [هود: ٧٣].

قولُه: (**كالعُودِ القاحل**)، **الجَوهريُّ**: قَحَلَ الشيءُ يَقْحَلُ قُحولًا: يَبِسَ فهُو قاحِلٌ.

قولُه: (**والطَّعنِ في السنِّ العالية**)، **الأساس**: ومنَ المجازِ: خرَجَ يَطعَنُ اللّيلَ: يَسري فيه، وطعَنَ في السِّنِّ العالية.

قولُه: (**ما يُسَمّى عِتِيًّا**)، قيل: «مِن» هنا للتبعيض، حالٌ مِن «عِتِيًّا»، أي: بلَغْتُ عِتِيًّا حالَ كونِه بعضَ مراتِبِ الكِبَر، وعلى الأوّل: ابتدائيّةٌ، أي: بلَغْتُ سِنًّا عاليةً ابتداؤها جهةُ الكِبَر، وقولُه: «مِن أجْلِ الكِبَر» يُشيرُ به إلى أنّ «مِنْ» مِثلها في قولك: جئتُكَ مِن أجْلِ إكرامِك، أي: لأجْلِ إكرامِك، وتحقيقُه أنّ «مِن»: ابتدائيّة، و﴿مِنَ ٱلۡكِبَرِ﴾: مفعولٌ له.

وقلتُ: ويُمكنُ أن يكونَ «مِن» على الوَجْهِ الأخير: بيانيّةً، وهِيَ معَ المجرورِ: حالٌ من ﴿عِتِيًّا﴾ قُدِّمت لأنَّ صاحبَها نكِرة. ولمّا كانت «مِنَ» البيانيةُ تجريديّةً قال: «ما يُسَمّى عِتِيًّا»، أي: انتزَعَ مِن مدَارجِ الكِبَر ومَراتبه مَرْتبةً تُسَمّى عِتِيًّا، كقولِك: لقِيتُ منهُ أسَدًا، يدُلُّ عليه قولُه ـ في تفسيرِ قولِه: ﴿هَبۡ لَنَا مِنۡ أَزۡوَٰجِنَا وَذُرِّيَّٰتِنَا قُرَّةَ أَعۡيُنٖ﴾ [الفرقان: ٧٤] ـ: «(مِن) يحتمِلُ أن تكونَ بيانيّةً، كأنهُ قيل: هَبْ لنا قُرّةَ أعيُن، ثُمّ بُيِّنَتِ القُرّةُ بقولِه: ﴿مِنۡ أَزۡوَٰجِنَا وَذُرِّيَّٰتِنَا﴾ [الفرقان: ٧٤]، وهُو مِن قولِهم: رأيتُ منكَ أسَدًا[1]، وعلى الوَجْهِ الآخَر: ابتدائيّةٌ»، ولمّا كانَ معنى الابتداءِ الإنشاءَ قال: «مِن أجْلِ الكِبَر»، يَدُلُّ عليه قولُه ـ

---

(١) انظر: (١١: ٣٠٢).

وقرأ ابن وثّاب وحمزةُ والكسائيُّ بكسرِ العين، وكذلك ﴿صِلِيًّا﴾[مريم: ٧٠]، وابنُ مسعود بفتحِهما فيهما. وقرأ أُبَيٌّ ومجاهد: (عُسِيًّا).

[﴿ قَالَ كَذَٰلِكَ قَالَ رَبُّكَ هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِن قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْـًٔا ﴾ ٩]

﴿كَذَٰلِكَ﴾ الكافُ رفع، أي: الأمرُ كذلك تصديقٌ له، ثم ابتدأ: ﴿قَالَ رَبُّكَ﴾، أو نصبٌ بـ﴿ قَالَ ﴾، ....

في تفسيرِ قولِه: ﴿أَعْيُنَهُمْ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ﴾ [المائدة: ٨٣]ـ: «(من) ابتدائيّةٌ، على أنّ فيضَ الدَّمعِ ابتدأ ونشَأَ مِن معرِفةِ الحقِّ، وكان مِن أجْلِه وسَببِه»(١).

قولُه(٢): (وقرَأَ ابنُ وَثّابٍ وحمزةُ والكِسائيُّ وحَفْصٌ)، ﴿عِتِيًّا﴾ و﴿صِلِيًّا﴾ و﴿جِثِيًّا﴾ وجميعَ ما في هذه السُّورةِ بكسرِ أوّلِه، والباقونَ: بضمِّ أولِ ذلك(٣).

قولُه: (بفتحِهما فيهما)، أي: في ﴿عِتِيًّا﴾ و﴿صِلِيًّا﴾. ورَوى ابنُ جِنّي عن ابنِ مجاهدٍ أنهُ قال: لا أعرِفُ لهُما في العربيّةِ أصلًا، ويُقرَأُ معَ ذلك بضمِّ الباءِ في «بُكيًّا»، وأقولُ: لهُ في العربيّةِ أصلٌ وهُو ما جاءَ منَ المصادِرِ على فَعِيل، نحوَ: الحَوِيْل والزَّوِيْل والنَّخير، وأمّا البُكِيُّ فجماعةٌ، وهِيَ فُعولٌ، كالحُثِيِّ والدُّلِيِّ والحُلِيِّ(٤).

قولُه: (أو نَصْبٌ بـ﴿قَالَ﴾)، أي: «قالَ» الثانيةِ، وكذا عن القاضي قال: الكافُ منصوبٌ بـ﴿قَالَ﴾ في ﴿قَالَ رَبُّكَ﴾(٥).

وقلت: إنما أعمل الثاني دون الأول، لأنه لا يكاد يوجدفي الكلام الفصيح، لاسيّما في التنزيل «كذلك» وهو منصوب، وعامله مُقدَّمٌ عليه، بل يكون موجزًا، نحو: ﴿وَكَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُحْسِنِينَ﴾، ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ﴾ إلى غير ذلك، وذلك لأنه واسطه يلحق ما بعده

---

(١) انظر: (٥: ٤٥٩).

(٢) هذه الفقرة سقطت من (ط).

(٣) انظر: «حجّة القراءات»، ص٤٣٩، وحُجّة من قرأ بالضّمّ أنهُ قرأ على الأصل.

(٤) انظر: «المحتسب» (٢: ٣٩) وفيه تفسيرُ بعض هذه الألفاظِ الغريبة.

(٥) «أنوار التنزيل» (٤: ٧).

....

على ما قبله على سبيل التشبيه، بخلاف ما إذا كان مرفوعًا، فإن الجملة حينئذ للتقرير[1]، وعليه كلامُ صاحبِ «التقريب»: الكافُ إمّا رَفْعٌ، وذلك إشارةٌ إلى قولِ زكريا أي: الأمرُ كذلك تصديقًا لهُ. ثُمّ ابتدأ ﴿قَالَ رَبُّكَ﴾ فينتصبُ ﴿هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ﴾، و«كذا» وهو على قراءة «الواو» بـ﴿قَالَ﴾؛ أي: قال: وهو على ذلك يهون عليّ، وإما نصب بـ﴿قَالَ﴾ وذلك مبهمٌ تفسيرُه ﴿هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ﴾[2]، فعلى قراءةِ الواوِ لا يكونُ تفسيرًا لوجودِ العاطفِ، فالوَجْهُ أن يُشارَ بذلك إلى ما تقَدَّمَ مِن وعْدِ الله حتّى لا يَحتاجَ إلى تفسير، أي: قال قولًا مِثلَ ذلك الوعد، فحينَئذٍ يبقَى ﴿عَلَيَّ هَيِّنٌ﴾ بالواوِ وبدونِها غيرَ منصوبٍ بـ﴿قَالَ﴾ المُظهَر، لاشتغالِه بها قبلَه، فيُضمَرُ «قال» على كلتا القراءتَينِ ليَنصِبَه، أو لا يضمَرُ؛ لأنّ الله هو المخاطِبُ.

وقلت: تمامُ تقريرِه أنّ المشارَ إليه بقولِه: ﴿ذَلِكَ﴾ إمّا الكلامُ السابقُ وهُو قولُ زكريّا: ﴿رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَٰمٌ...﴾ إلى آخرِه، أو اللاحقُ، وهُو قولُ: ﴿عَلَيَّ هَيِّنٌ﴾، فعَلى الأوّلِ، ﴿كَذَٰلِكَ﴾: خبرُ مبتدأٍ محذوف، إذِ التقديرُ: الأمرُ كما قلتَ، فتكونُ الجُملةُ الثانيةُ على تقديرِ جوابٍ عن سؤالِ سائل: فماذا قالَ الله تعالى بعدَ تصديقِه إيّاه؟ فأُجيبَ: قال ربُّك ـ يا محمّد[3] ـ: ﴿هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِن قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْـًٔا﴾. وعلى الثاني: المشارُ إليهِ ما في الذِّهن، والدالُّ[4] عليه قولُه: ﴿هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ﴾.

وهذا إنّما يصِحُّ على القراءةِ الأولى لا على إثباتِ الواو، لوجودِ العاطِف، فحينَئذٍ الواجبُ أن يُستنبَطَ وَجهٌ يَشمُلُهما، وهُو أن يُقال على تقديرِ النَّصب: إنّ المشارَ إليه ما تقَدَّمَ مِن وَعْدِ الله، فلا يكونُ المَقولُ مُبهَمًا لِما عُلِمَ أنهُ قولٌ مِثلُ ذلك الوَعْدِ في الغَرابة، وهُو المرادُ مِن قولِه: «لاشتغالِه بها قبلَه»، فكأنّهُ قيل: قالَ الله قولًا مثلَ ذلك القولِ العجيبِ الشّأنِ، وهُو: ﴿يَٰزَكَرِيَّآ إِنَّا نُبَشِّرُكَ...﴾ إلى آخرِه، فاتَّجه لسائلٍ أن يقولَ: ما ذلك القولُ

---

(١) من قوله: «وقلت: إنما أعمل الثاني» إلى هنا سقط من (ح) و(ف).

(٢) من قوله: «و«كذا» وهو على قراءة الواو» إلى هنا سقط من (ح) و(ف).

(٣) من قوله: «يا محمد» إلى هنا سقط من (ح) و(ف).

(٤) في (ط): «والدليل».

....

المُشبَّهُ بعَيْنِه؟ فقيل: قال: ﴿هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ﴾ أو قال: أفعَلُ ذلك، و﴿هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ﴾، وهو المعنيُّ بقولِه: «أي: قال: ﴿هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ﴾».

ويجوزُ أن لا يُقدَّرَ «قال»، إذْ لا ارتيابَ أنّ المتكلِّمَ هُو الله تعالى في الحقيقةِ، فإذا اعتُبِرَ معنى التجريدِ في «قال» الثاني يُقدَّرُ ثالثٌ يَحكي[1] قولَ الله تعالى، فتقولُ: قال الله تعالى - يا محمّدُ - لزكريّا قولًا مثلَ ذلك القَوْل، فيتَّجهُ لهُ أن يقولَ: ما ذلك القولُ الذي قالَ ربّي؟ فيُجيبُه: قال: ﴿هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ﴾، وإذا لم يُعتبَرْ معنى التجريد، يُقدَّرُ: قالَ الله تعالى لمحمّدٍ قلتُ لزكريّا قولًا مِثلَ ذلك القول: ﴿هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ﴾، فلا يُقدَّرُ سؤالٌ ولا «قالَ» ثالثًا.

و«قوله الحق» تذييل، كقولهم: فلانٌ ينطق بالحق والحق أبلج، وحاصله: أن المشار إليه بـ«ذلك» إما قول زكريا أو ما في الذهن أو وعد الله تعالى، فعلى الأول: والكاف مرفوع خبر مبتدأ محذوف، والجملة مقول القول، و«قال» الثاني استئناف، فتكون الجملة الثانية على هذا التقرير جوابًا عن سؤال مقدر، وهو: فماذا قال الله تعالى بعد تصديقه إياه؟ فأجيب: قال ربك: هو عليَّ هيِّن، أو: قال: أفعل ذلك وهو عليَّ هيِّن، وعلى الوجهين الأخيرين: الكاف صفة مصدر محذوف، والعامل «قال» الثاني: وهو مع ما في حيزه مقول لـ«قال» الأول، فعلى أن يكون المشار إليه ما في الذهن قوله: ﴿هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ﴾ تفسير للمشار المبهم في الذهن، فلا يجوز إثبات الواو بين المفسِّر والمفسَّر، وعلى أن يكون المشار إليه الوعد يجوز أن يُقدَّر «قال» بعد «قال» الثانية، ليكون قوله: ﴿هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ﴾ قولًا له بإثبات الواو وإسقاطه، فالتقدير أنه تعالى لما قال قولًا قبل ذلك القول المبشر به اتجه لسائل أن يقول: ما مثل ذلك المبشر به؟ فأجيب: مثله: قال هو عليَّ هيِّن، أو أفعل ذلك وهو عليَّ هيِّن، ويجوز أن لا يقدر «قال» لأن المتكلم لما كان هو الله تعالى جاز أن لا يقدر، لما سبق أنَّ «قال» الثانية مع قولها مقول القول الأول، فالمعنى قال الله تعالى لمحمد ﷺ: قلت لزكريا قولًا مثل ذلك القول هو عليَّ هيِّن، أو هو عليَّ هيِّن، فوضع «ربك» موضع ضمير المتكلم اشعارًا بالعليَّة، وأن كل ما يقوله الرب يكون حقًّا ووعده صدقًا.

---

(١) في (ط): «ثالث على».

وذلك إشارة إلى مُبهَم يفسِّره: ﴿هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ﴾، ونحوه: ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَيْهِ ذَٰلِكَ ٱلْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَٰٓؤُلَآءِ مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ﴾ [الحجر: ٦٦]، وقرأ الحسَن: (وهو عليَّ هَيِّن)، ولا يخَرّجُ هذا إلّا على الوجهِ الأول، أي: الأمرُ كما قلت، وهو على ذلك يهونُ عليّ. ووجهٌ آخر: وهو أن يُشارَ بذلك إلى ما تقدَّم من وَعْدِ الله، لا إلى قول زكريّا. و﴿قَالَ﴾ محذوفٌ في كِلتْا القراءتَيْن؛ أي: قال: هو عليَّ هيِّن، قال: وهو عليَّ هيِّن، وإن شئتَ لم تَنْوِه؛ لأنَّ الله هو المُخاطِب، والمعنى: أنه قال ذلك ووَعدُه وقولُه الحقّ. ﴿شَيْـًٔا﴾؛ لأنَّ المعدومَ ليس بشيء. أو شيئًا يُعتدُّ به، كقولهم: **عجبتُ مِن لا شيء**، وقوله:

فإن قلت: كيف موقع «قال» الأولى إذا كان المشار إليه وَعد الله؟ قلت: استئناف أيضًا، وذلك أنه تعالى لما أخبر النبي ﷺ أنه بشر زكريا بالولد، ثم أخبر عن تعجيب زكريا من ذلك، سأل سائل: بماذا أخبر الله تعالى نبيَّه؟ أجاب: قال: قال ربك إلخ[1]، إذْ لا يحَسُنُ أن يُقالَ: قلتُ: قال: ﴿هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ﴾، فوضَعَ موضعَ المُضمَر المُظهَر، وهُو ﴿رَبُّكَ﴾ للإشعارِ بأنّ قولَ ربِّكَ حقٌّ ووَعْدَه صِدْق، وهُو المرادُ مِن قولِه: و«المعنى: أنهُ قال ذلك ووَعْدُه وقولُه الحقُّ»، و«قوله الحق» تذييلٌ، كقولِهم: فلانٌ ينطِقُ بالحقِّ والحقُّ أبلَج.

قولُه: (**عجبتُ مِن لا شيءَ**) يجوزُ فيه الفَتْحُ، وهُو ظاهرٌ، والجرُّ وفيه وَجْهان، أحدُهما: أنْ تكونَ «لا» زائدةً لفظًا لا معنًى، أي: لا تكونُ عاملةً في اللَّفظ، ويكونُ مُرادُه مِن حيثُ المعنى، فتكونَ صُورتُها صُورةَ الزِّيادة، ومعنى النفْي فيه: كقولِ النابغة:

أمْسَى ببلدةِ لا عمٍّ ولا خالِ[2]

وقولِ الشَّمّاخ:

---

(١) من قوله: «وحاصله أن المشار إليه» إلى هنا سقط من (ح) و(ف)، وأثبتُّه من (ط)، وزاد قبله في (ط): «وقوله: الحق تذييلٌ كقولهم: فلان ينطق بالحق والحق أبلج»، وهي زيادة مقحمة هنا، وستأتي بعد أسطر.

(٢) «ديوان النابغة الذبياني»، ص٧٥. وصدر البيت:

بعد ابنِ عاتكة الثاوي على أبوى

إذا رَأى غيرَ شَيءٍ ظَنَّهُ رجُلا

وقرأ الأعمشُ والكِسائيُّ وابن وَثّاب: (خَلَقْناك).

[﴿ قَالَ رَبِّ ٱجْعَل لِّيٓ ءَايَةً قَالَ ءَايَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ ٱلنَّاسَ ثَلَٰثَ لَيَالٍ سَوِيًّا ﴾ ١٠]

إذا ما أدلَجَتْ وصَفت يَداها	لها إدلاجَ ليلــةَ لا هُجوعِ[(١)]

«لا هُجوعِ»: صفةُ «ليلةَ»، أي: ليلةَ النومُ فيها مفقودٌ؛ لأنّ الهُجوعَ: النَّومُ.

وثانيهما: أن يكونَ (لا) غيرَ زائدةٍ، لا لَفْظًا ولا معنًى، كقولِهم: غَضِبْتُ مِن لا شيء، وجِئتُ بلا مال. قالَ أبو عليٍّ: فـ«لا» معَ الاسم المنكورِ: في موضعِ جرٍّ، بمنزلةِ خمسةَ عشَرَ وقد بُني الاسمُ بـ«لا».

قولُه: (إذا رأى غيرَ شيءٍ ظَنَّهُ رجُلا)، أوّلُه للمُتَنبّي:

وضاقتِ الأرضُ حتّى كانَ هارِبُهم[(٢)]

هُو مأخوذٌ مِن قولِه تعالى: ﴿يَحْسَبُونَ كُلَّ صَيْحَةٍ عَلَيْهِمْ هُمُ ٱلْعَدُوُّ﴾ [المنافقون: ٤].

قالَ صاحبُ «الانتصاف»: قولُه: «المعدومُ ليسَ بشيءٍ» هُو الحقُّ، خلافًا للمُعتزلة الذين يقولونَ: إنّ المعدومَ المُمكِنَ شيءٌ، فلهذا مال إلى التأويلِ الثاني، فنَفى كوْنَه شيئًا معتَدًّا به معَ بقاءِ كونِه شيئًا، وبقاءُ الآيةِ على ظاهرِها[(٣)] أوْلى[(٤)].

وقالَ القاضي: في الآيةِ دليلٌ على أنّ المعدومَ ليسَ بشيءٍ[(٥)].

قولُه: (وقَرَأَ الأعمَشُ والكِسائيُّ)، قالَ صاحبُ «التيسير»: وحمزةُ أيضًا[(٦)].

---

(١) «ديوان الشمّاخ»، ص٢٢٦.
(٢) «ديوان المتنبي» بشرح الواحدي (١: ١٤).
(٣) في النسخة (ح): ظاهرِه.
(٤) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٧).
(٥) «أنوار التنزيل» (٤: ٧).
(٦) «التيسير في القراءات السبع» للدّاني، ص١٤٨. وانظر: «حجّة القراءات»، ص٤٣٩.

أي: اجعل لي عَلامةً أعلمُ بها وقوعَ ما بُشِّرتُ به. قال: علامتُك أن تُمنعَ الكلام فلا تُطيقه، وأنت سليمُ الجَوارح سَوِيُّ الخَلْق ما بك خرَسٌ ولا بَكَم. دلَّ ذكرُ الليالي هنا، والأيامِ في آل عمران، على أنَّ المنع من الكلام استمرَّ به ثلاثةَ أيام ولياليَهنّ.

[﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ مِنَ ٱلْمِحْرَابِ فَأَوْحَىٰٓ إِلَيْهِمْ أَن سَبِّحُوا۟ بُكْرَةً وَعَشِيًّا﴾ ١١]

أوحى: أشارَ. عن مُجاهد، ويشهد له ﴿إِلَّا رَمْزًا﴾[آل عمران:٤١]، وعن ابنِ عبّاس: كتبَ لهم على الأرضِ ﴿سَبِّحُوا۟﴾: صلُّوا، أو على الظاهر، و﴿أَن﴾: هي المفسِّرة.

[﴿يَٰيَحْيَىٰ خُذِ ٱلْكِتَٰبَ بِقُوَّةٍ ۖ وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْحُكْمَ صَبِيًّا﴾ ١٢]

أي: خُذ التوراة بجدٍّ واستظهارٍ بالتوفيق والتأييد. ﴿ٱلْحُكْمَ﴾: الحِكْمة. ومنه:

واحكُمْ كحُكمِ فَتاةِ الحَيِّ .....

قولُه: (**أوحى: أشارَ**)، **الرّاغب**: الوَحْيُ: الإشارةُ السَّريعةُ، ولتضمُّنِ السُّرعة قيل: أمْرٌ وَحْي، وذلك يكونُ بالكلامِ على سَبيلِ الرَّمزِ والتعريض، وقد يكونُ بصوتٍ مجُرَّد، وإشارةً ببعضِ الجوارحِ وبالكتابةِ، وقد حُمِلَ على ذلك قولُه تعالى: ﴿فَأَوْحَىٰٓ إِلَيْهِمْ أَن سَبِّحُوا۟ بُكْرَةً وَعَشِيًّا﴾ فقد قيلَ: رمَزَ، وقيل: أشارَ[١]، وقيل: كتَبَ. وعلى الوجوهِ المذكورةِ في قولِه: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ يُوحِى بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ ٱلْقَوْلِ غُرُورًا﴾ [الأنعام: ١١٢][٢].

قولُه: (**واحْكُمْ كحُكم فتاةِ الحيِّ**) تمامُه:

واحكُمْ كحُكم فتاةِ الحيِّ إذْ نظَرَتْ ... إلى حَمامِ شِراعٍ وارِدِ الثَّمَدِ
قالتْ ألا ليتَما هذا الحَمامُ لنا ... إلى حَمامتِنا أو نصْفُه فقَدِ[٣]

---

(١) في النسخة (ف): «اعتبار»، ليس بشيء، وهو على الجادَّةِ في «مفردات القرآن».
(٢) «مفردات القرآن»، ص٨٥٨.
(٣) للنابغة الذبياني في «ديوانه»، ص٢١.

يقال: حَكُم حُكْمًا كحَلُم؛ وهو الفَهْم للتوراةِ والفِقهُ في الدِّين. عن ابن عباس. وقيل: دَعاه الصِّبيانُ إلى اللعبِ وهو صبيٌّ فقال: ما للَّعبِ خُلِقْنا. عن الضحّاك. وعن مَعْمر: العقلُ. وقيل: النبوّة؛ لأنّ الله أحكَمَ عَقْلَه في صِباه وأوحى إليه.

«الثَّمَدُ»: الماءُ القليلُ الذي لا مادّةَ لهُ. «إلى حمامتِنا» أي: معَ حمامتِنا[1]. و«قد» بمعنى: حسْبُ. الجَوهريّ: قولُهم: قدْكَ أي: حسبُك، فهُو اسم، تقول: قَدِي وقَدْني، وبالنّونِ شاذٌّ. قالَ المَيْداني: قال النابغةُ في زَرْقاءِ اليمامة، يخاطِبُ النُّعمانَ: واحكُمْ كحُكم فتاةِ الحَيِّ، وكانت نظَرتْ إلى سِربِ حَمام طائرٍ فيه ستٌّ وستّونَ حمامةً، وعندَها حمامةٌ واحدةٌ، فقالت:

لَيْتَ الحَمامَ لِيَهْ إلى حَمامَتِيَهْ
ونصفَه قَدِيَهْ تَمَّ الحَمامُ مِيَهْ

وقالَ بعضُ أصحابِ المعاني: إنَّ النّابغةَ لمّا أرادَ مَدْحَ هذهِ الحكيمة الحاسِبةِ بسُرعةِ إصابتِها، شَدَّدَ الأمْرَ وضَيَّقَه ليكونَ أحسَنَ لهُ إذا أصابَتْ، فجَعَلَها حَزرةً للطَّير، إذْ كان الطَّيرُ أخفَّ ما يتحرَّكُ، ثُمّ جعلَه حَمامًا، إذْ كانَ الحَمامُ أسرَعَ الطَّير، ثُمّ كثَّر العدَدَ، إذ كانتِ المسابقةُ مقرونةً بها؛ لأنّ الحمامَ يشتَدُّ طيَرانُها عندَ المسابقة، ثُمّ ذكَرَ أنّها طارَتْ بيْنَ نِيقين[2]؛ لأنّ الحمامَ إذا كان في مَضيقٍ منَ الهواء[3] كانَ أسرَعَ طَيرانًا منهُ إذا اتّسَعَ عليه الفضاءُ، ثُمّ جعلَهُ وارِدًا لمّا أعانَهُ الحِرصُ على الماءِ على سُرعةِ الطَّيَران[4].

قولُه: (وقيل: النُّبُوَّةُ)، قالَ الإمامُ: الأقربُ هذا؛ لأنهُ تعالى ذكَرَ هاهنا مناقبَ شريفةً ليحيَى على سَبيلِ المَدْح، ولا ارتيابَ أنّ أشرَفَها النُّبُوّةُ، فوجَبَ حَمْلُه عليها[5]. ورَوى الواحِديُّ عنِ ابنِ عبّاس، أنّ الحُكْمَ: النُّبُوّةُ، وقالَ أيضًا: المعنى: فوَهبْنا لهُ وقُلنا: ﴿يَٰيَحْيَىٰ خُذِ ٱلْكِتَٰبَ بِقُوَّةٍ وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْحُكْمَ صَبِيًّا﴾، والكتابُ: التّوراةُ[6].

---

(١) قوله: «أي: معَ حمامتِنا» سقط من (ف).
(٢) مفردة «نِيق» بكسر النون وهو الجبل.
(٣) في (ح) و(ف): «من الهوي».
(٤) «مجمع الأمثال» (١: ٢٢٢).
(٥) «مفاتيح الغيب» (٢١: ١٩١).
(٦) «الوسيط في التفسير» للواحديّ (٣: ١٧٨).

[﴿وَحَنَانًا مِّن لَّدُنَّا وَزَكَوٰةً وَكَانَ تَقِيًّا * وَبَرًّا بِوَٰلِدَيْهِ وَلَمْ يَكُن جَبَّارًا عَصِيًّا﴾ ١٣-١٤]

«حَنانًا»: رحمةً لأبوَيْه وغيرِهما، وتعطُّفًا وشفقة. أنشد سِيبَوَيه:

وقالَ الإمامُ: ويَحتمِلُ كتابًا خُصَّ به، كما خَصَّ الله تعالى الكثيرَ منَ الأنبياءِ بذلك، والأوّلُ أوجَهُ؛ لأنّ حَمْلَ التعريفِ على المعهودِ السابِق أوْلى، ولا معهودَ سوى التّوراة[١].

وقلتُ: يُحمَلُ على العَهْدِ الذِّهنيِّ لقرائنِ الأحوال، كقولِ عيسى: ﴿إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ ءَاتَىٰنِيَ ٱلْكِتَٰبَ وَجَعَلَنِي نَبِيًّا﴾ والكتابُ هو الإنجيل.

قولُه: («حَنانًا» **رحمةً لأبوَيْه**)، وهُو مصدرٌ بمعنى الاسم، أي: التَّحَنُّنَ، بدليلِ قولِه: «وتعطُّفًا». قالَ الرّاغبُ: الحَنينُ: النِّزاعُ المتضمِّنُ للإشفاقِ، يقال: حَنَّتِ[٢] المرأةُ والنّاقةُ لوَلَدِها، وقد يكونُ معَ ذلك صَوتٌ، ولذلك يُعبَّرُ بالحنين عنِ الصَّوتِ الدَّالِّ على النِّزاعِ والشَّفَقة، أو مُتصوَّرٍ بصُورته، وعلى ذلك حَنينُ الجِذْعِ، ولمّا كانَ الحنينُ متضمِّنًا للإشفاقِ، والإشفاقُ[٣] لا ينفَكُّ عنِ الرَّحمة، عبَّرَ عن الرَّحمةِ به في نحوِ قولِه تعالى: ﴿وَحَنَانًا مِّن لَّدُنَّا﴾، ومنهُ قيل: الحَنّانُ المَنّان، وحَنانَيْكَ: إشفاقٌ بعدَ إشفاق[٤].

وقالَ أبو البقاء: ﴿وَحَنَانًا﴾: معطوفٌ على الحُكم، أي: وهَبْنا له تحَنُّنًا. وقيل: هو مصدرٌ، وقولُه: ﴿وَبَرًّا﴾، أي: وجعَلْناهُ بَرًّا، وقيل: بَرًّا: معطوفٌ على خبرِ «كان»[٥].

وقلت: وسَلامٌ: معطوفٌ مِن حيثُ المعنى على ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْحُكْمَ﴾، كأنهُ قيل[٦] وآتَيْناهُ الحُكمَ صَبيًّا وجَعَلناهُ بَرًّا لوالدَيْهِ وسَلَّمْناهُ في تلكَ المواطِنِ المُوحِشة، فعدَلَ إلى

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢١: ١٩١).

(٢) في النسخ الخطية: «حنين»، وصوّبناه من «مفرداتِ القرآن».

(٣) سقط لفظ «الإشفاق» من (ح) و(ف).

(٤) «مفردات القرآن»، ص٢٥٩.

(٥) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٦٨).

(٦) قوله: «﴿وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْحُكْمَ﴾، كأنهُ قيل» سقط من (ف).

وقالَ: حَنانٌ مـــا أَتَى بكَ هاهُنَا أذُو نَسَبٍ أم أنتَ بالحيِّ عارِفُ؟

وقيل: حنانًا مِنَ الله عليه. وحنّ: **في معنى ارتاحَ واشتاق، ثم استُعمِلَ في العَطْف والرأفة**، وقيل لله: «حَنّان» كما قيل: «رحيم» على سبيلِ الاستعارة. والزَّكاة: الطَّهارة، وقيل: الصَّدَقة، أي: يتعطَّف على الناس ويتصدَّقُ عليهم.

الجُملةِ الاسميّةِ لإرادةِ الثّباتِ والدَّوام، وهِي كالخاتمةِ للكلامِ السّابق. ومِن ثَمَّ شرَعَ في قصّةٍ أُخرى. وفي قولِه: ﴿وَيَوۡمَ يَمُوتُ﴾ إشارةٌ إلى أنّ القَتْلَ أيضًا موتٌ مقدَّرٌ بأجَل، خلافًا للمعتزلة.

قولُه: (**وقال: حَنانٌ: ما أتَى بكَ**) البيت[1]، رُوِيَ عن المصنِّفِ أنه قال: «ما» في البيتِ: إبهاميّةٌ، كما تقول: أمرٌ ما جاءَ بكَ هاهنا، رأى رجُلًا غريبًا أنكَرَ مجيئَه إلى الحيِّ فقال: قُلْ لي رحمةً منكَ: ما جاءَ بكَ هاهنا أقَريبٌ ذو نسَبٍ أتَى بكَ أم أنتَ عارِفٌ بالحيِّ وجئتَ لمعرفتِكَ بهِم؟ أوّلُه:

وأحدَثُ عهْدًا[2] مِن أُمَيْمَةَ نظرةٌ على جانبِ العلياءِ إذْ أنا واقفُ

تقولُ حَنانٌ.... البيت.

قولُه: (**وحَنَّ: في معنى ارتاحَ واشتاقَ، ثُمّ استُعمِلَ في العَطْفِ والرَّأْفة**)، فيكونُ مجازًا؛ لأنّ العطفَ والرَّأفة[3] سَببا الاشتياقِ والارتيـاحِ. وفي «**الأساس**» بخلافِـه؛ لأنهُ ذَكَرَ في قِسمِ الحقيقة: حَنَّ إلى وَطَنِه، وحَنَّ عليهِ حَنانًا: ترَحَّمَ عليه، وكيفَ ما كانَ استعمالُه في حقِّ الله تعالى استعارةٌ تبَعيّةٌ لمعنى إنعامِه على عبادِه ولُطفِه بهِم؛ لأنّ الوالدَ إذا عطَفَ على ولَدِه وأظهَرَ الشَّفَقةَ في حقِّه لطَفَ به وأنعمَ عليه.

---

(١) البيت لمنذر بن درهم الكلبي كما في «شواهد الكشاف» (٣: ٨)، وهو من شواهد «الكتاب» لسيبويه (١: ٣٢٠).

(٢) كذا في الأصول الخطية، ولعل صوابه: «وأحدثُ عهدٍ»، ويُروى هذا البيتُ أيضًا بلفظ: «وأحدثُ عهدي»، كما في «أوضح المسالك» (١: ٢١٥).

(٣) قوله: «فيكون مجازًا؛ لأنّ العطفَ والرأفة» سقط من (ح).

[﴿وَسَلَٰمٌ عَلَيْهِ يَوْمَ وُلِدَ وَيَوْمَ يَمُوتُ وَيَوْمَ يُبْعَثُ حَيًّا﴾ ١٥]

سَلَّمَ الله عليه في هذه الأحوال، قال ابنُ عُيينة: إنها أوحشُ المَواطن.

[﴿وَاذْكُرْ فِي الْكِتَٰبِ مَرْيَمَ إِذِ انتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا مَكَانًا شَرْقِيًّا * فَاتَّخَذَتْ مِن دُونِهِمْ حِجَابًا فَأَرْسَلْنَا إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ ١٦ - ١٧]

﴿إِذِ﴾ بدلٌ من ﴿مَرْيَمَ﴾ بَدَلُ الاشتِمال؛ لأنَّ الأحيانَ مُشتمِلة على ما فيها. **وفيه أنَّ المقصودَ بذِكْر مريمَ ذكرُ وقتِها هذا**؛ لوقوعِ هذه القصّةِ العجيبة فيه. **والانتِباذ: الاعتزالُ والانفِراد**، تخلَّت للعبادةِ في مكانٍ ممّا يَلي شَرْقيَّ بيتِ المَقْدس، **أو مِن دارها** مُعتزِلةً عن الناس. وقيل: قَعدتْ **في مَشْرَقةٍ** للاغتسال من الحَيْض مُحتجِبة بحائطٍ

قولُه: (**وفيه أنّ المقصودَ بذِكْرِ مريمَ ذكْرُ وقتِها**)، أي: في الإبدالِ إشارةٌ إلى أنّ المقصودَ الأوْلى في هذا المقام استحضارُ ذلك الوقتِ الذي حدَثَت تلك الحادثةُ الغريبةُ فيه في ذِهنِ السّامعِ ومُشاهدته ليُتعجَّبَ منهُ، وكذلك فعَلَ في قصّةِ زكريّا عليه السَّلامُ في قولِه: ﴿إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥ﴾.

قولُه: (**والانتباذُ: الاعتزالُ والانفراد**)، **الرّاغب**: انتبَذَ فلانٌ: اعتزَلَ اعتزالَ مَن تقِلُّ مُبالاتُه بنفْسِه فيما بيْنَ النّاس، والنَّبْذُ: إلقاءُ الشيءِ وطَرْحُه لقلّةِ الاعتدادِ به، ولذلك يُقالُ: نبذْتُه نَبْذَ النَّعْلِ الخلَق، قالَ تعالى: ﴿كَلَّا لَيُنۢبَذَنَّ فِي الْحُطَمَةِ﴾ [الهمزة: ٤]، ﴿فَنَبَذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٨٧] لقِلّةِ اعتدادِهم به، وصَبيٌّ منبوذٌ ونَبيذٌ، كقولِك: لَقيطٌ وملقوط، لكنْ يُقالُ[(١)]: منبوذٌ باعتبارِ مَن طرَحَه، وملقوطٌ باعتبارِ مَن تَناوَلَه[(٢)].

قولُه: (**أو مِن دارِها**)، عطفٌ على «ممّا يَلي»، بأنْ يُقدَّرَ: ممّا يلي شَرْقيَّ دارِها، أي: مكانًا منَ الذي يَقرُبُ شَرقيَّ بيتِ المقدِس أو بقُربِ شَرْقيِّ دارِها.

قولُه: (**في مَشرَقةٍ**)، أي: موضع القُعودِ لإشراقِ الشّمس. **الأساس**: قَعَدوا في المَشرَقة وتشَرَّقوا.

---

(١) لفظة: «يقال» زيادة من «مفردات القرآن».

(٢) «مفردات القرآن»، ص٧٨٨.

أو شيءٍ يَستُرها، وكان موضعُها المسجد، فإذا حاضت تحوَّلتْ إلى بيتِ خالتها، فإذا طَهرتْ عادت إلى المسجد، فبَيْنا هي في مُغتسلِها أتاها المَلَكُ في صورة آدميٍّ شابٍّ أمْردَ وَضيءِ الوجه جَعْدِ الشَّعر، ﴿سَوِيًّا﴾ **سَويَّ الخَلْق**، لم يَنتقِصْ من الصورةِ الآدميّة شيئًا. أو: حَسن الصورةِ مُستوِيَ الخَلق، وإنما مُثِّل لها في صورةِ الإنسان؛ لتستأنِسَ بكلامِه ولا تنفرَ عنه، ولو بَدا لها في الصورةِ المَلَكيّة لَنفَرتْ ولم تقدِرْ على استماع كلامِه. ودلَّ على عَفافها ووَرَعِها أنها تعوَّذتْ بالله من تلك الصُّورةِ الجميلة الفائقةِ الحُسن، وكان تمثيلُه على تلك الصِّفة ابتلاءً لها **وسَبْرًا لعفَّتها**. وقيل: كانت في منزلِ **زوجِ أُختها** زكريّا ولها مِحرابٌ على حِدة تسكنُه، وكان زكريّا إذا خَرَجَ أغلقَ عليها الباب، فتمنَّت أن تَجِدَ خَلوةً في الجبل **لتَفليَ رأسَها**، فانفجَرَ السَّقفُ لها، فخرجتْ فجَلستْ في المَشرُفةِ وراءَ الجبل، فأتاها المَلَك. وقيل: قامَ بين يدَيْها **في صورةِ تِرْبٍ لها**، اسمُه يُوسفُ من خَدَمِ بيت المَقْدس. وقيل: إنَّ النصارى اتَّخذتِ المشرقَ قِبلة؛

قولُه: (﴿سَوِيًّا﴾ **سَويَّ الخَلْق**)، **الرّاغب**: السَّوِيُّ يقالُ: فيما يُصانُ عن الإفراطِ والتفريط مِن حيثُ القَدْرُ والكيفيّةُ، قالَ تعالى: ﴿مَنْ أَصْحَٰبُ ٱلصِّرَٰطِ ٱلسَّوِيِّ﴾ [طه: ١٣٥]، ورجُلٌ سَوِيٌّ: استَوتْ أخلاقُه وخِلقتُه عنِ الإفراطِ والتفريط(١).

قولُـه: (**وسَبْرًا لِعِفّتها**)، **المُغرِب**: سـبَرَ الجَرحَ بالمِسبار: قـدَّرَ غَـوْرَهُ بحديـدةٍ أو غيرِها(٢).

قولُه: (**زَوْجِ أُختِها**) قيل: الصَّوابُ: خالتِها، وقد سبَقَ في آلِ عِمرانَ تحقيقُه.

قولُه: (**لِتفْلي رأسَها**). **الأساس**: فلَيْتُ رأسي واستَفْليتُه واستَفْلَيْتُ رأسي: طلَبْتُ أن يُفْلى. ومنَ المجازِ: فلَيْتُ الشِّعرَ: تدَبَّرتَهُ عن مُعايَنةٍ. **الجَوهريّ**: فلَيْتُ رأسَه منَ القَمْل.

قولُه: (**في صُورة تِـرْبٍ لهـا**)، **الجَوهري**: قولُهم: هذه تِـرْبُ هذه، أي: لِدَتُها، وهُنَّ أترابٌ.

(١) «مفردات القرآن»، ص٤٤٠.

(٢) «المُغرب في ترتيب المعرب» (١: ٣٧٩).

لانتباذِ مريمَ مكانًا شرقيًّا. الرُّوح: جبريل؛ لأنَّ الدِّينَ يحيا به وبوَحْيه. **أو سمَّاه الله رُوحَه على المَجاز**؛ محبّةً له وتقريبًا، كما تقول لحَبيبِك: أنت رُوحي. وقرأ أبو حَيْوة: (رَوْحَنا) بالفتح؛ لأنه سببٌ لِما فيه رَوحُ العِباد، **وإصابةُ الرَّوح** عند الله الذي هو عِدةُ المقرَّبين في قوله: ﴿فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ * فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ﴾ [الواقعة: ٨٨ ـ ٨٩]، **أو لأنه من المقرَّبين**، وهم المَوعُودون بالرَّوح، أي: مُقَرَّبَنا وذا رَوحِنا.

[﴿قَالَتْ إِنِّىٓ أَعُوذُ بِٱلرَّحْمَٰنِ مِنكَ إِن كُنتَ تَقِيًّا﴾ ١٨]

أرادت إنْ كانَ يرجى منكَ أن تتَّقِيَ الله وتخشاه **وتحفِلَ بالاستعاذةِ** به، فإني عائذةٌ به منك، ....

قولُه: (**أو سَمّاه الله روحَهُ على المَجاز**)، هذا يوهمُ أنّ الوَجْهَ الأوّلَ لا مجازَ فيه، لكنّ هذا المجازَ في الإضافةِ للتشريفِ على نحوِ: بيتُ الله وناقةُ الله، والأوّلُ مِن إطلاقِ المُسَبَّبِ على السببِ، لقولِه: «لأنّ الدِّينَ يحيا به»، وإحياؤُه الدِّينِ أيضًا مجازٌ عن إظهارِه وتنويهِه.

قولُه: (**وإصابةُ الرَّوْح**)، بالرَّفع، عطفٌ على «رُوحُ العِباد» على أنْ يُرادَ بالرُّوح: القرآنُ، فيكونَ مِن بابِ عطفِ الخاصِّ على العامِّ اهتمامًا؛ لأنّ قولَه: ﴿فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ * فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ﴾ [الواقعة:٨٨- ٨٩] بعضٌ منهُ. ويؤيِّدُه روايةُ الجرِّ عطفًا على «ما» في «لِما». ويجوزُ أن يكونَ الرَّفعُ عطفًا على سَبيلِ البيان، كما أنَّ قولَه: «ونُوحيه» عطفٌ على الهاءِ في «به» كذلك، أي: أنهُ سببٌ لِما فيه إصابةُ الرُّوح عندَ الله؛ لأنهُ عليه السّلامُ نزَلَ بقولِه: ﴿فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ * فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ﴾ [الواقعة:٨٨- ٨٩] وهُو عِدَةُ المُقرَّبين.

قولُه: (**أو لأنهُ من المُقرَّبينَ**)، أي: إنّما قال: «رَوْحَنا» لأنهُ منَ المُقرَّبين، وإنّما سُمّيَ المُقرَّبونَ بالرَّوْح، لأنهم وُعِدوا به فيكونُ مجازًا بأدنى مُلابَسةٍ، فالوَجْهانِ في هذه القراءةِ كالوَجْهينِ في القراءةِ الأولى مجازًا وإضافةً. نعمْ الإضافةُ الأولى أعلى وأسنَى.

قولُه: (**وتحفِلَ بالاستعاذةِ**)، **الجَوهريّ**: حَفَلتُ بكذا، أي: باليْتَ به، يقال: لا تَحفلْ به.

كقوله تعالى: ﴿بَقِيَّتُ ٱللَّهِ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾[هود: ٨٦].

[﴿قَالَ إِنَّمَآ أَنَا۠ رَسُولُ رَبِّكِ لِأَهَبَ لَكِ غُلَٰمًا زَكِيًّا﴾ ١٩]

أي: إنما أنا رسولُ مَن استعذْتِ به، ﴿لِأَهَبَ لَكِ﴾ لأكونَ سببًا في هبةِ الغلام

قولُه: (كقولِه تعالى: ﴿بَقِيَّتُ ٱللَّهِ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [هود: ٨٦])، قالَ المصنِّفُ فيه: «ما يَبقى لكُم منَ الحلالِ بعدَ التنزُّهِ عمّا هُو حرامٌ خيرٌ لكم إن كنتم مؤمنين»، ووَجْهُ الشَّبه أنّ المُتّقيَ إنّما يكونُ مُتّقيا إذا أشرَفَ على محارمِ الله تعالى ولا يَهتِكُ حُرمتَهُ فيها، كما أنّ المؤمنَ إنّما يَكمُلُ إيمانُه إذا اعتقَدَ أنّ القليلَ منَ الحَلالِ خيرٌ منَ الكثيرِ منَ الحرام، وفائدةُ هذا الأسلوبِ: الانزجارُ على الوَجْهِ الأبلَغ، ولا يُسلَكُ إلّا[1] بمَن يدَّعي أنهُ متَّصِفٌ بتلك الصِّفةِ، وهُو غالٍ فيها، ومِنْ ثَمّ رَوى البخاريُّ، عن أبي وائلٍ، قال: عَلِمَتْ مريمُ أنّ التّقيَّ ذو نُهْيةٍ حينَ قالت: ﴿إِن كُنتَ تَقِيًّا﴾. ذُو نُهْيَة، أي: ذو عَقْل[2]، وقالَ محيي السُّنّة: هذا كقولِ القائل: إن كنتَ مؤمنًا فلا تَظلِمْني[3]، أي: ينبغي أن يكونَ إيمانُكَ مانعًا منَ الظُّلم[4].

وقلتُ: مِثالُه في الشاهدِ قولُك لمَن تخافُ غائلَته وتَعرِفُ أنهُ ممّن يتّقي سَطَواتِ المَلِكِ العادِل: أنا أستجيرُ منكَ إلى المَلِكِ العادِلِ إن كنتَ تتّقي سَطَواتِه، فإذا بلَغَ تماديهِ في الغَيِّ إلى أنهُ لا يَرتدِعُ بمِثلِ هذا الرّادِع، قلتَ للمَلِكِ العادِل: أنا ألوذُ إليكَ وأستَجيرُ بكنَفِك من مَعَرّةِ فلان، فقولُها: ﴿وَإِنِّيٓ أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ﴾[5] [آل عمران: ٣٦] مِن هذا المقام.

قولُه: (لأكونَ سببًا لِهبَةِ[6] الغُلام). الرّاغب: الهِبَةُ: أن تجعَلَ مِلْكَكَ لغيرِك بغيرِ

---

(١) سقط لفظ «إلاّ» من النسخة (ح).

(٢) ذكره البخاريُّ في باب (٤٨) من كتاب: «أحاديث الأنبياء» من «الجامع الصحيح».

(٣) قولُه: «فلا تظلمني»: سقط من النسخة (ح).

(٤) «معالم التنزيل» (٥: ٢٢٣).

(٥) كذا قال المصنّف، ولعلّه من بابةِ السهو، وكان الأولى أن يستشهد بقوله تعالى: ﴿قَالَتْ إِنِّيٓ أَعُوذُ بِٱلرَّحْمَٰنِ مِنكَ إِن كُنتَ تَقِيًّا﴾ [مريم: ١٨].

(٦) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «في هبة».

بالنَّفخ في الدِّرْع. وفي بعضِ المَصاحف: (إنما أنا رسولُ ربِّك أمَرَني أن أهبَ لك). **أو هي حكايةٌ لقول الله تعالى.**

[﴿ قَالَتْ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَٰمٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا ۞ قَالَ كَذَٰلِكِ قَالَ رَبُّكِ هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ وَلِنَجْعَلَهُۥٓ ءَايَةً لِّلنَّاسِ وَرَحْمَةً مِّنَّا وَكَانَ أَمْرًا مَّقْضِيًّا ﴾ ٢٠-٢١]

جعل المسَّ عبارةً عن النِّكاحِ الحلال؛ ....

عِوَض، وقولُه: ﴿لِأَهَبَ لَكِ غُلَٰمًا زَكِيًّا﴾ نسَبَ الملَكُ الهِبةَ إلى نفْسِه لكونِه سببًا، وقُرِئَ: «لِيَهَبَ لَكِ»[1] فنُسِبَ إلى الله عزَّ وجَلّ، فهُو على الحقيقة، ويوصَفُ الله تعالى بالواهِب والوَهّابُ بمعنى أنهُ: يُعطي كلًّا على قَدْرِ استحقاقِه[2].

قولُه: (**أو هي حكايةٌ لقوله عزَّ وجلَّ**[3])، فالتقدير: أنا رسولُ ربِّك حاملًا لوحيه أني طهَّرتُكِ واصطفيتُكِ لأهبَ لكِ غُلامًا زكيًّا، أي: مُطهَّرًا[4].

قولُه: (**جعَلَ المَسَّ عبارةً عنِ النِّكاح الحَلال**)، قالَ الإمامُ: ولقائلٍ أن يقولَ: قولُها: ﴿وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ﴾ يَدخُلُ تحتَه قولُها: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾ فلماذا أعادَها؟ ويُقوّي السُّؤالَ قولُها في آلِ عمرانَ: ﴿قَالَتْ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي وَلَدٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ﴾ [آل عمران: ٤٧]، والجوابُ مِن وجهَيْنِ، أحدُهما: أنّها جعلَتِ المَسَّ عبارةً عن النِّكاحِ الحَلال.

وثانيهما: أنّ إعادتَها لتعظيم حالِها، كقولِه تعالى: ﴿وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ﴾ [البقرة: ٩٨]؛ فذِكْرُ البَغِيِّ بعدَ دخولِه في الكلام لأنهُ أعظمُ ما في بابِه، لأنَّ مَن لم تُعرَفْ منَ النِّساءِ بالتزوّج فأغلَظُ أحوالِها إذا أتَتْ بوَلَدٍ أن تكونَ زانية[5].

---

(١) وهي قراءةُ ورشٍ ويعقوبَ وأبي عمرو ووافقهم الحسن واليزيديّ على معنى: ليهبَ لك الذي استعَذْتِ به مني؛ لأنّ الله هو الواهبُ على الحقيقة. انظر: «حجّة القراءات»، ص٤٤٠.

(٢) «مفردات القرآن»، ص٨٨٤.

(٣) كذا في (ط)، وفيه بعضُ اختلاف عن لفظ «الكشاف»، ولعله من باب الاختصار.

(٤) هذه الفقرة لم ترد في (ح) و(ف)، ووردت في (ط) قبل فقرة «قوله: وليس بقمن» بعد صفحتين، وقدَّمتُها إلى هذا الموضع مراعاةً لترتيب «الكشاف».

(٥) «مفاتيح الغيب» (٢١: ٥٢٣).

....

وقلتُ: الوَجْهُ الأوّلُ أقضَى لحقِّ البلاغة، ولهذا اختارَه المصنِّف؛ لأنّ قولَه: ﴿وَلَمۡ يَمۡسَسۡنِي بَشَرٞ﴾: حالٌ مُقرِّرةٌ لجهةِ الإشكال، ورَدتْ على الكِنايةِ عن النكاحِ الحَلال مقرونةً بأُخرى لإرادةِ التقسيم الحاصر[1]، فيُفيدُ أنّ عُلْقَةَ الولَد ومَظِنَّةَ حصولِ الغلام عُرْفًا، إنّما يكونُ بطريقِ النِّكاح أو السِّفاح، وما لم يوجَدا كيفَ يُتصوَّرُ وجودُه؟ لكنْ في تعليلِه جعَلَ المَسَّ عبارةً عن النِّكاحِ الحَلال لأنهُ كِنايةٌ عنهُ، حزازة؛ لأنهُ جاءَ في آلِ عمرانَ ولم يُرِدْ بهِ هذه الكِنايةَ، بلِ العبارةُ الجيِّدةُ أن يُقال: جعَلَ المَسَّ عبارةً عن النِّكاحِ في هذا المقام لوقوعِه قرينةً لقولِه: ﴿وَلَمۡ أَكُ بَغِيّٗا﴾ لإفادةِ التقسيم الحاصِر[2].

فإنْ قلتَ: كيفَ طابَقَ قولُها: ﴿وَلَمۡ أَكُ بَغِيّٗا﴾ قولَه: ﴿لِأَهَبَ لَكِ غُلَٰمٗا زَكِيّٗا﴾، فإنهُ نَفى كلَّ الرِّيبةِ والتُّهمة بقولِه: ﴿زَكِيّٗا﴾؟

قلتُ: كأنّها مِن فَرْطِ تعجُّبِها وغايةِ استبعادِها نبذَتِ الوصْفَ وراءَها ظِهْريًّا، وأتَتْ بالموصوفِ، وأخذَتْ في تقريرِ نَفْيِه على أبلغ وَجْه، أي: ما أبعَدَ وجودَ هذا الموصوفِ معَ هذه الموانع، بَلْهَ الوَصْفَ! وهُو قريبٌ منَ الأسلوبِ الحكيم.

ولمّا كان الاهتمامُ بشأنِ النَّفْيِ في الثاني أتَمَّ «آثرَتْهُ»، كأنَّ الإيذانَ بأنّ انتفاءَ الفجورِ لازمٌ لها، وبعيدٌ أن تَتّصفَ بما يُخالفُ العِفّة؛ لأنّها كانت مِن بيتِ العِفّة ومَعدِنِ الطّهارة، ألا تَرى إلى قولِهم: ﴿يَٰٓأُخۡتَ هَٰرُونَ مَا كَانَ أَبُوكِ ٱمۡرَأَ سَوۡءٖ وَمَا كَانَتۡ أُمُّكِ بَغِيّٗا﴾ [مريم: ٢٨]؟ وبهذا ظهَرَ أنّ قولَ مَن قال: إنّ هارونَ كان رجُلًا صالحًا أخًا لها هُو القول.

قالَ الرّاغبُ: كأنّ ما استُعمِلَ منهُ في جِنسِ الشيءِ متعلِّقًا بوَصْفٍ له تَنْبيهٌ على أنّ ذلك الوَصْفَ لازمٌ له قليلُ الانفكاك، كقولِه تعالى: ﴿وَكَانَ ٱلۡإِنسَٰنُ كَفُورٗا﴾ [الإسراء: ٦٧][3].

وقلتُ: وقد جاءَ في فَرْدٍ مِن أفرادِ الجِنس باعتبارِ وَصْفٍ يجعَلُه كالجِنس، نحوَ: ﴿ مَّا

(١) كذا في (ط)، وهو الصواب، وفي (ح) و(ف): «الحاضر» بالضادِ المعجمة.

(٢) في (ح) و(ف): «الحاضر».

(٣) «مفردات القرآن» ص٧٣٠.

....

كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ ﴾ [الأحزاب: ٤٠] وما نحن بصَدَدِه مِن هذا القَبيل.

فإنْ قلتَ: قولُ الإمام: و«يُقوِّي السؤالَ ما في آلِ عِمران»، يُوهِمُ أنّ القرينةَ الأولى كافيةٌ في الجوابِ عن قولِه: ﴿لِأَهَبَ لَكِ غُلَٰمًا زَكِيًّا﴾، فكيفَ وقوعُها في هذا المقام دونَ ذلك، والقصّةُ واحدةٌ؟

قلتُ: يجوزُ أن يكونَ ما في آلِ عمرانَ بِشارةً أُخرى منَ الملائكةِ بعدَ هذه البِشارة من جِبريلَ، بُشِّرتْ أوّلًا بموهوبٍ زَكيٍّ ثُم بموهوبٍ موصوفٍ بتلك الصِّفاتِ الكوامل، فحقيقةُ البِشارة في الكَرّةِ الثانيةِ: جعلُ ذلك المهول نبيًّا ذا آياتٍ بيناتٍ، كقوله تعالى: ﴿وَبَشَّرْنَٰهُ بِإِسْحَٰقَ نَبِيًّا مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ لأن البشارة هِي الإخبارُ بما يُظهِرُ[1] سرُورَ المُخبَر، فالسُّرورُ الثاني غيرُ الأوّل، وإنّما لم يُردِفِ القَرينةَ الثانيةَ بها في البِشارةِ الثانيةِ؛ لأنهُ لم يَلحقْها ما تَستشعرُ معَهُ الخوفَ على نفْسِها كما لَحِقَها في المرّةِ الأولى، ولذلكَ استعاذَتْ فيها بقولِه: ﴿إِنِّيٓ أَعُوذُ بِٱلرَّحْمَٰنِ مِنكَ إِن كُنتَ تَقِيًّا﴾.

وأيضًا، لا ارتيابَ أنّ سورةَ مريمَ مكيّةٌ؛ لأنّها تُلِيَتْ على النَّجاشيِّ في أولى الهِجْرَتين. وسُورةُ آلِ عمرانَ كما قيل: مدَنيّة.

ويُمكنُ أن يقال: إنّ كلتَيْهما قصّةٌ واحدةٌ، وإنّما اختلَفتِ العباراتُ لِما أنهُ عَزَّ شأنُه ذكَرَ قصّتَها الواحدةَ في كلِّ مكانٍ بحسَبِ ما يقتضيه المقامُ منَ الإطنابِ والإيجاز، فهذا المقامُ مقامُ بيانِ[2] المقاوَلةِ التي جرَتْ بينَها وبيَن المَلَكِ، والحالاتِ الواقعةِ بينَهما، لا بيانِ وَصْفِ الغُلام بتلك الأوصافِ المذكورةِ في آلِ عِمران، فأطْنبَ في الأوّلِ واختصَرَ في الثاني، بخلافِه في «آلِ عِمْران»، لأنهُ مقامُ تقريرِ الامتنانِ على مريمَ بموهوبٍ عظيم القَدْرِ بديع الشَّأن، فأطْنبَ في الأوصاف، وأوْجَزَ في بيانِ المقاوَلة، وقد ذكَرْنا في سُورةِ هُود قانونًا يُرجَعُ إليهِ

---

(١) في (ط): «بما يوجب».

(٢) سقط لفظ «بيان» من النسخة (ح).

لأنه كِنايةٌ عنه، كقوله تعالى: ﴿مِن قَبۡلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، ﴿أَوۡ لَٰمَسۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾ [النساء: ٤٣]، والزنى ليسَ كذلك، إنما يقال فيه: فَجَرَ بها، وخَبُثَ بها، وما أشبهَ ذلك، وليس **بقَمَنٍ** أن تُراعى فيه الكِناياتُ والآداب. والبَغيّ: الفاجرة التي تَبْغي الرِّجال، **وهي فَعُول عند المُبرِّد**: «بَغُوْيٌ» فأُدغِمتِ الواوُ في الياء. وقال ابن جِنّي في كتاب «التمام»: **هي فَعِيل**، ولو كانت فَعُولًا لقيل: «بَغُوّ»، كما قيل: **فلان نَهُوٌّ** عن المُنكر. ﴿وَلِنَجۡعَلَهُۥٓ ءَايَةً﴾: تعليلٌ معلله محذوف، أي: ولِنجعلَه آيةً للناس فعَلْنا ذلك. **أو هو معطوفٌ على تعليلٍ مُضمَر**، أي: لِنبيِّنَ به قدرتَنا ولِنجعلَه آية. ونحوُه:

في أمرِ قصّةٍ واحدةٍ تَرِدُ على أنحاءٍ مختلفةٍ في مواضعَ شَتّى، وبسَطْنا الكلامَ فيه. والله أعلَمُ بأسرارِ كلامِه.

قولُه: (**وليسَ بقَمَنٍ**)، يقالُ: أنتَ قَمَنٌ أن يفعَلَ كذا، بالتحريك، أي: جَديرٌ خَليقٌ، لا يُثنّى ولا يُجمَعُ ولا يؤنَّثُ، فإذا كسَرتَ الميمَ أو قلتَ: قَمينٌ، ثَنَّيْتَ وجمَعْتَ.

قولُه: (**وهِيَ فَعولٌ عندَ المُبرِّد**)، قالَ أبو البقاء: فلمّا اجتَمعتِ الواوُ والياءُ قُلِبَتِ الواوُ ياءً وأُدغِمَتْ، وكُسِرَت الغَيْنُ إتْباعًا، ولذلك لم يُلحِقْ تاءَ التأنيث، كما لم تُلحَقْ في امرأةٍ صَبورٍ وشَكور[1].

قولُه: (**هِيَ فَعيل**)، قالَ أبو البقاء: هِيَ «فَعيلٌ» بمعنى: فاعل، ولم تَلحَقِ التاءُ أيضًا؛ لأنهُ للمبالغة؛ ولأنهُ على النَّسَبِ مثلَ: طالقٍ وحائِض[2].

قولُه: (**فلانٌ نَهُوٌّ**)، وهُو شاذٌّ، قيل: لأنهُ إذا اجتمَعَ الواوُ والياءُ وسبَقَ ساكنٌ قُلِبَت الواوُ ياءً وأُدغِم. وقالَ صاحبُ «التقريب»: نَصّوا على أنّ «نَهُوًّا» شاذٌّ ليس بقياس.

قولُه: (**أو هُو معطوفٌ على تعليلٍ مُضمَر**)، والمعنى: أهَبُ لكِ وأنتِ كذلك لِنُبيِّنَ، كقولِه تعالى: ﴿وَخَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ بِٱلۡحَقِّ﴾ [الجاثية: ٢٢] ليَستدِلَّ بها المكلَّفُ على

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٦٩).

(٢) المصدر السابق، (٢: ٨٦٩).

﴿وَخَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ بِٱلۡحَقِّ وَلِتُجۡزَىٰ كُلُّ نَفۡسِۢ بِمَا كَسَبَتۡ﴾ [الجاثية: ٢٢]، وقولُه: ﴿وَكَذَٰلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلِنُعَلِّمَهُۥ﴾ [يوسف: ٢١]. ﴿مَّقۡضِيّٗا﴾: مقدَّرًا مَسطُورًا في اللَّوح لا بدَّ لكِ من جَرْيِه عليك. أو: **كان أمرًا حقيقًا بأن يُكوَّنَ ويُقْضَى**؛ لكونه آيةً ورحمة. والمرادُ بالآية: العِبْرةُ والبُرهان على قُدرة الله. وبالرَّحمة: الشرائعُ والألطاف، وما كان سببًا في قوّةِ الاعتقاد والتوصُّلِ إلى الطاعة والعملِ الصالح، فهو جديرٌ بالتَّكوين.

قُدرتِه، ولتُجزى كلُّ نفس. وقولِه: ﴿وَكَذَٰلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ﴾ [يوسف: ٥٦] لِيتصرَّفَ فيها ولِنُعلِّمَه، ونَظيرُ الأوّل قولُه في «الأنفال»: ﴿لِّيَقۡضِيَ ٱللَّهُ أَمۡرٗا كَانَ مَفۡعُولٗا﴾ [الأنفال: ٤٢] لِيَقضيَ: متعلِّقٌ بمحذوف، أي: ليقضيَ أمرًا واجِبًا أن يُفعلَ دبَّر ذلك. الحاصلُ: أنهُ على التقديرِ الأوّل: عطفَ الجُملةَ على الجُملة، وعلى الثاني: عطفَ المفرَدَ على المفرَد.

فإنْ قلتَ: لِمَ يُقدِّر المُعلَّل مؤخّرًا؟ قلتُ: فائدةُ هذا الأسلوب، وهُو أنْ تُجاءَ العِلّةُ بالواوِ للاهتمامِ بشأنِ العِلّةِ المذكورة؛ لأنهُ إمّا أنْ يُقدِّرَ عِلّةً أخرى ليَعطِفَ عليها، فيكونَ اختصاصُ ذِكْرِها لكونِها أهَمَّ، وإمّا أن يُقدَّرَ معلَّلٌ، فيجب أن يكونَ مؤخَّرًا، ليُشعِرَ تقديمُه بالاهتمام.

قولُه: (**أو كان أمرًا حقيقًا بأنْ يُكوَّنَ ويُقضى**)، فعلى الأوّلِ: ﴿وَكَانَ أَمۡرٗا مَّقۡضِيّٗا﴾ تذييلٌ للكلامِ وتوكيدٌ له، وكالمُوجِبِ لتكوين ما يَدُلُّ على القُدرةِ الكاملةِ والرَّحمةِ الشاملة. وعلى الثاني: كالمُوجَب بفتح الجيم، وذلك بالنظَرِ إلى معنى الآية، وأنها البُرهانُ على قُدرةِ الله، ومفهومِ الرَّحمة، وأنّ ابنَها يصيرُ نبيًّا مباركًا، وأنّ كونَهما منَ المصالحِ الموجبة أن تُراعى. والأوّلُ أنسَبُ لمذهبِنا، والثاني لمذهبِه[1]، ويَدُلُّ على أنّ المرادَ رعايةُ الأصلح قولُه: «وما كان سببًا في قُوّةِ[2] الاعتقادِ والتوصُّل إلى الطاعةِ والعمَل الصّالح، فهُو جَديرٌ بالتكوين».

---

(١) قوله: «والثاني لمذهبه» سقط من (ف).

(٢) في النسخة (ح): «لوقاية»، وهي جَيِّدةٌ مُتَّجهة.

[﴿فَحَمَلَتْهُ فَٱنتَبَذَتْ بِهِۦ مَكَانًا قَصِيًّا﴾ ٢٢]

عن ابنِ عبّاس: **فاطمأنَّتْ إلى قولِه، فدَنا منها فنفخَ في جَيْب دِرْعِها، فوَصلتِ النفخةُ إلى بَطنِها فحَملت**. وقيل: كانت مدّةُ الحمل ستّةَ أشهر. وعن عطاءٍ وأبي العالِية والضحّاك: سَبعة أشهر. وقيل: ثمانية، ولم يَعِشْ مولودٌ وُضِعَ لثمانيةٍ إلا عيسى. وقيل: ثلاث ساعات. وقيل: حملَتْه في ساعة، وصُوِّر في ساعة، ووضعَتْه في ساعة، حين زالتِ الشمسُ مِن يومِها. وعن ابنِ عبّاس: كانت مدةُ الحَمْل ساعةً واحدة، **كما حملَتْه نبذَتْه**. وقيل: حملَتْه وهي بنتُ ثلاثَ عشرةَ سَنة. وقيل: بنتُ عشر، وقد كانت حاضَتْ حيضتَيْن قبلَ أن تَحمِل. **وقالوا: ما مِن مولودٍ إلا يَستهلُّ غيرَه**. ﴿فَٱنتَبَذَتْ بِهِۦ﴾ أي: اعتزلَتْ وهو في بطنِها، كقوله:

قولُه: (**فاطمأنَّتْ إلى قولِه، فدَنا منها فنفَخَ في جَيْبِ دِرعِها فوَصَلتِ النَّفخةُ إلى بطنِها فحَمَلتْ**)، إشارةٌ إلى أنّ الفاءَ في: ﴿فَحَمَلَتْهُ﴾ تعطِفُ هذه الجُملةَ على ما قبلَها بواسطةِ هذه[1] المُضمَرات، فلا يَبعُدُ أن تُسَمّى فصيحةً؛ لأنّ الاطمئنانَ يَستدعي سَبْقَ انزعاج، وذلك أنهُ حينَ تمثَّلَ لها الرَّسولُ بشَرًا سَويًّا انزعَجتْ منهُ فاستعاذتْ بالرَّحمن، فلمّا جَرى بينَهما تلك المُقاوَلةُ اطمَأنّتْ إلى قولِه، فدنا...، إلى آخرِه.

قولُه: (**كما حَمَلتْهُ نَبذَتْه**)، بيانٌ لمعنى الفاءِ في: ﴿فَٱنتَبَذَتْ﴾، ولَفْظةُ «كما» فيها معنى المفاجأة. قالَ صاحبُ «اللُّباب»: الكافُ قد تأتي للقِرانِ في الوقوع، كقولِك: كما حضَرَ زيدٌ غابَ عَمْرو.

قولُه: (**وقالوا: ما مِن مولودٍ إلّا يَستهِلُّ غيرَه**)، «غيرَهُ»: بالنَّصبِ على الاستثناء، أشارَ بهذا إلى الحديثِ المشهورِ مضى شَرْحُه في «آلِ عِمْران»[2]. وإنّما أومأ إليه وهُو أجنَبيٌّ هاهنا؛ لأنهُ ذكَرَ نُبَذًا مِن أحوالِها الخارِقةِ للعادات.

---

(١) سقط لفظ «هذه» من النسخة (ح).

(٢) عند الآية (٣٦) من «آل عمران».

تَدُوسُ بنا الجماجِمَ والتَّرِيبا

أي: تدوسُ الجَماجمَ ونحنُ على ظُهورها، ونحوُه قوله تعالى: ﴿تَنۢبُتُ بِٱلدُّهۡنِ﴾ [المؤمنون: ٢٠]، أي: تنبتُ ودُهْنُها فيها، الجارُّ والمجرور في موضعِ الحال. ﴿قَصِيّٗا﴾: بعيدًا من أهلِها وراءَ الجبل. وقيل: أقصى الدار. وقيل: كانت سُمِّيَت لابنِ عمٍّ لها اسمُه يوسف، فلمّا قيل: حَملتْ من الزنى، خافَ عليها قَتْلَ المَلِك، **فهربَ بها**، فلمّا كان ببعضِ الطريق حدَّثَتْه نفسُه بأن يقتُلَها، فأتاه جبريلُ فقال: إنه من رُوحِ القُدس فلا تقتُلْها، فتَرَكَها.

[﴿فَأَجَآءَهَا ٱلۡمَخَاضُ إِلَىٰ جِذۡعِ ٱلنَّخۡلَةِ قَالَتۡ يَٰلَيۡتَنِي مِتُّ قَبۡلَ هَٰذَا وَكُنتُ نَسۡيٗا مَّنسِيّٗا﴾ ٢٣]

﴿فَأَجَآءَهَا﴾ أجاء: منقولٌ مِن «جاء»، ....

قولُه: (**تَدوسُ بنا الجَماجمَ والتَّريبا**)(١)، أوّلُه:

فمَرَّتْ غيرَ نافرةٍ عليْهِم

قبلَه:

كأنَّ خُيولَنـــا كانتْ قديمًا تُسَقّى في قُحوفِهِمُ الحليبا

التّرائبُ: عِظامُ الصَّدر، والقَحْفُ: العَظْمُ فوقَ الرَّأس. والضَّميرُ يعودُ إلى الأعادي، والعربُ تسقي اللَّبَنَ كِرامَ خُيولِهم. يقول: خَيْلُنا كانت تُسقى اللَّبَن في أقحافِ رؤوسِ الأعداءِ لإلْفِها بها، ولهذا كانت تمُرُّ عليهم وعلى صُدورِهم ونحن عليها ولم تَنفِرْ عنهُم.

قولُه: (**فهَرَبَ بها**)، أي: هرَبَ ابنُ عمِّها(٢) مُستصحِبًا إيّاها، ويجوزُ أن تكونَ الباءُ للتَّعدية.

---

(١) للمتنبّي في «ديوانه»، بشرح الواحديّ، ص١٤٧.

(٢) في النسخِ الخطية: «عَمِّه»، والمُثبتُ هو الأشْبَهُ بالصواب، وعليه يدور كلامُ الزمخشري.

إلا أنَّ استعمالَه قد تغيَّر بعد النَّقلِ إلى معنى الإلجاء. ألا تَراكَ تقول: جئتُ المكانَ وأجاءَنِيْه زيـد، كما تقول: بَلغتُه وأبلغَنيـه؟ ونظيرُه «آتى» حيثُ لم يُستعمَلْ إلّا في الإعطاء، **ولم يُقَلْ: آتيتُ المكانَ وآتانيْه فلان.** قرأ ابنُ كَثير في رواية: (المِخاض) بالكسر. يقال: مَخِضَت الحاملُ مَخاضًا ومِخاضًا؛ وهو **تَمخُّضُ الوَلد في بَطْنِها.**

قولُه: (**إلّا أنّ استعمالَه قد تَغيَّرَ بعدَ النقْلِ إلى معنى الإلجاء**)، **الجَوهريّ**: أجأْتُه إلى كذا: ألَجأْته واضْطَرَرْتَهُ إليه. قالَ الفَرّاءُ: أصلُه مِن جِئتُ وقد جعَلتْهُ العرَبُ إلجاءً[1]. وفي المَثَل: شَرٌّ ما يُجيئُك إلى مُخّةِ عُرقوب[2]، قالَ الأصمَعيُّ: وذلك أنّ العُرقوبَ لا مُخَّ فيه، وإنّما يحَوجُ إليه مَن لا يَقدِرُ على شيء.

الرّاغب: المجيءُ: كالإتْيان، لكنّ المجيءَ أعَمُّ؛ لأنّ الإتْيانَ: مجيءٌ بسهولة، ويقال: جاءَ في الأعيانِ والمعاني، وبما يكونُ مجيئُه بذاتِه وبأمرِه، ولمَن قصَدَ مكانًا أو عملًا أو زمانًا، يقالُ: جاءَ بكذا وأجاءَه، قالَ تعالى: ﴿فَأَجَآءَهَا ٱلْمَخَاضُ إِلَىٰ جِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ﴾، قيل: ألجأها، وإنّما هُو مُعَدًّى عن «جاء»، قال الشاعر:

أجاءَتْه المَخافةُ والرَّجاءُ[3]

قولُه: (**ولم يُقَلْ: آتَيْتُ المكانَ وآتانيهُ فلانٌ**)، **الجوهريّ**: آتاهُ إيتاءً، أي: أعطاهُ، وآتاهُ أيضًا، أي: أتَى به، ومنهُ قولُه تعالى: ﴿ءَاتِنَا غَدَآءَنَا﴾ أي: ائتِنا به. وقيل: معنى قولِه: ﴿ءَاتِنَا غَدَآءَنَا﴾: إيتنا به أظهَرُ مِن قولِه: أعطِنا الغَداءَ؛ لأنّ موسى عليه السَّلامُ طلَبَ مِن يوشَعَ إحضارَ الغَداءِ لا إعطاءَهُ إيّاه، وسيجيءُ في قولِه: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ وَعْدُهُۥ مَأْتِيًّا﴾ [مريم: ٦١] اختيارُه لغيرِ ما اختارَهُ هاهنا.

قولُه: (**تمَخُّضُ الولَدِ**)، **الجَوهريّ**: مَخَضَ اللَّبَنَ وامتخَضَ، أي: تحرَّكَ في المِمْخَضة، وكذلك الولَدُ إذا تحَرَّكَ في بطنِ الحامِلِ، والمَخاضُ: وجَعُ الولادة.

---

(١) «معاني القرآن» للفرّاء (٢: ١٦٤).

(٢) «مجمع الأمثال» (١: ٣٥٨).

(٣) «مفردات القرآن»، ص٢١٢. والبيت المذكور لزهير بن أبي سلمى في «ديوانه» ص١٣، وصدره:

وسارٍ جاءَ مُعْتَمِدًا إلينا

طَلبتِ الجِذْع؛ لِتَستترَ به وتَعتمِدَ عليه عند الوِلادة، وكان جِذْعَ نخلةٍ يابسة في الصَّحراء ليس لها رأسٌ ولا ثَمَرة ولا خُضْرة، وكان الوقتُ شتاء، والتعريفُ لا يخلو: إمّا أنْ يكونَ من تعريفِ الأسماء الغالِبة، كتعريفِ النَّجمِ وابنِ الصَّعِق، كأنَّ تلك الصحراءَ كان فيها جِذْعُ نخلةٍ **مُتَعالَمٌ** عندَ الناس، فإذا قيل: جذعُ النخلة؛ فُهِم منه ذلك دونَ غيرِه من جُذوع النخل. وإمّا أن يكونَ تعريفَ الجِنْس، أي: جِذْع هذه الشجرةِ خاصّة، كأنَّ الله تعالى إنما أرشَدَها إلى النخلة ليُطعِمَها منها الرُّطبَ الذي هو **خُرسَةُ النُّفَساء** الموافقةُ لها، ولأنَّ النخلةَ أقلُّ شيء صَبْرًا على البَرْد، وثمارها إنما هي **من جُمّارِها، فلِمُوافقتِها لها مع جَمْعِ الآيات فيها اختارَها لها** ....

قولُه: (**مُتعالَم**)، **الجَوهريّ**: تعالَمَه الجميعُ أي: عَلِموهُ.

قولُه: (**خُرْسةُ النُّفَساءِ**)، **الجَوهريّ**: الخُرْسُ بالضمِّ: طعامُ الولادة. **الأساس**: أطعموا النُّفساءَ خُرْستَها، وهي طعامُها خاصّةً، وقد خُرِسَتْ فتخرَّستْ، وعن بعضِهم: الخُرْسُ بالضمِّ: طعامُ الولادةِ والوليمة، وبالتاءِ: طعامُ النُّفَساءِ.

قولُه: (**مِن جُمّارِها**). **الجَوهريّ**: الجُمّارُ: شحمُ النَّخلة، وفي تذكيرِ ضميرِ هو بحثٌ؛ لأنهُ راجعٌ إلى الثِّمار، اللهمَّ إلّا أن يُتمحَّلَ[١] أنه نظَرَ إلى الخَبرَ، ولعلّه سَقْطٌ منَ النُّسّاخ.

قولُه: (**فلموافقتها لها معَ جميعِ**[٢] **الآياتِ اختارَها لها**)[٣]، الفاء: فصيحةٌ[٤]، والمرادُ بالمُوافقةِ معَ جميعِ الآياتِ: ما ذكَرَهُ:

أُولاها: قولُه: «ليُطعِمَها مِنها»، وأنّها[٥] احتَاجتْ إلى الخُرْسة، وقد أُتيَتْ بما هِي محتاجةٌ إليه.

---

(١) في (ط): «يتحمل».

(٢) كذا في الأصول الخطية، وكذا هو في نصِّ «الكشاف» من (ط)، لكن في الأصل الخطي من «الكشاف» وفي المطبوع: «مع جمع».

(٣) في (ح) و(ف): «اختيارها».

(٤) في (ط): «نتيجة».

(٥) في (ط): «وآيتها أنها».

وألجأَها إليها. قُرِئ: ﴿مِتُّ﴾ بالضمِّ والكسر، يقال: ماتَ يمُوت، وماتَ يَمات. **النَّسْي: ما مِن حقِّه أن يُطرَح** ويُنسى، كخِرْقة الطامِث ونحوِها، كالذِّبح: اسمُ ما مِن شأنِه أن يُذبَح في قوله تعالى: ﴿وَفَدَيْنَٰهُ بِذِبْحٍ عَظِيمٍ﴾ [الصافات: ١٠٧]. **وعن يونُس**: العربُ

وثانيتُها: قولُه: «ولأنّ النخلةَ أقلُّ شيءٍ صَبْرًا على البَرْد» فصَبرتْ عليه بأنْ أثمَرتْ، كذلك النُّفَساءُ تتوقّى منهُ لاستضرارِها به، ثمّ إنّ الله تعالى حَفِظَها منهُ كما حفِظَ النَّخلةَ.

وثالثتُها: قولُه: «وثمارُها إنّما هُو مِن جُمّارِها» أي: أثمَرتْ مِن غيرِ لقاح، وفي غيرِ الأوان.

قالَ الإمامُ: كأنّ الله تعالى أرشدَها إلى النَّخلةِ ليُطعِمَها منها الرُّطَب؛ لأنهُ أشَدُّ الأشياءِ مُوافقةً للنُّفَساءِ، ولا تُثمِرُ إلّا عندَ اللّقاح، وإذا قطعتَ رأسَها لم تُثمِر، فكأنهُ كما قيل: كما أنّ الأنثى لا تَلِدُ إلّا بالذَّكَر، كذلك النَّخلةُ لا تُثمِرُ إلّا عندَ اللّقاح، ثُمّ إنّي أُظهِرُ الرُّطَبَ مِن غيرِ اللِّقاح، ليَدُلَّ على جَوازِ ظهورِ الولَدِ مِن غيرِ الذَّكَر[1].

قولُه: (**وألجأَها إليها**)، فيه إشعارٌ بأنّ الإسنادَ في قولِه: ﴿فَأَجَآءَهَا ٱلْمَخَاضُ﴾ مجازيُّ المعنى، ألجأَها الله تعالى إلى جِذْعِ النَّخْلة، وقتَ مخاضِها واختارَها لها.

قولُه: (﴿مِتُّ﴾ **بالضمِّ والكسرِ**)، ابنُ كثيرٍ وأبو عمْرٍو وابن عامرٍ وأبو بكر: [بالضم]، والباقونَ: بالكسر[2].

قولُه: (**النَّسْيُ: ما مِن حقِّه أن يُطرَحَ**)، **الرّاغب**: النَّسْيُ: أصلُه ما يُنسى، كالنَّقْضِ: لِما يُنقَضُ، فصارَ في التعارُفِ اسمًا لِما يَقِلُّ الاعتدادُ به. وقولُه تعالى: ﴿نَسْيًا مَّنسِيًّا﴾ أي: جاريًا مجرَى النَّسْي القليلِ الاعتداد به، ولهذا عقَّبَه بقولِه: ﴿مَّنسِيًّا﴾ لأنّ النَّسْيَ قد يُقالُ لِما يَقِلُّ الاعتدادُ به وإن لم يُنسَ[3].

قولُه: (**وعن يونُس**)، قالَ ابنُ الأنباريِّ: هُو يونُس بنُ حبيبٍ البَصْريُّ، أخَذَ عن أبي

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢١: ٢٠٣).

(٢) وانظر تعليل ذلك في «حجّة القراءات»، ص١٧٨.

(٣) «مفردات القرآن» ص٨٠٤.

إذا ارتَحلْوا عن الدارِ قالوا: انظروا أنْساءَكم، أي: الشيءَ اليَسير نحو العَصا والقَدَحِ **والشِّظاظ**؛ تمنَّت لو كانت شيئًا **تافهًا لا** يُؤبَهُ له، مِن شأنِه وحقِّه أن يُنسى في العادة، **وقد نُسِي واطُّرِح** فوجد فيه النِّسيان الذي هو حقُّه؛ وذلك لِـما لَحِقَها من فرطِ الحياءِ والتَّشوُّر من الناسِ على حُكمِ العادة البشريّة، **لا كراهةً** لحُكم الله، أو لشدّة التَّكليفِ

عَمْرِو بنِ العلاء، وسَمِعَ منَ العرَبِ كما سَمِعَ مَن كان قبلَه، أَخَذَ عنهُ سِيبَوَيْهِ والكِسائيُّ والفَرّاءُ، ولهُ مذاهبُ وأَقْيِسةٌ تفَرَّدَ بها[1].

قولُه: (**والشِّظاظُ**). **الجَوهريّ**: هُوَ العُودُ الذي يُدخَلُ في عُروةِ الجُوالِق[2].

قولُه: (**تافهًا**)، **الجَوهريّ**: التافِهُ: الحقيرُ اليسير.

قولُه: (**وقد نُسِيَ واطُّرِحَ**): حالٌ مِن فاعِلِ «يُنسى»، وهُو الضَّميرُ الرّاجِع إلى: ﴿نَسْـيًا﴾ و«أن يُنسى»: فاعلُ «مِن شأنِه»؛ لأنهُ صفةُ ﴿نَسْـيًا﴾ قد اعتمدَ عليه، وإنّما قال: «مِن شأنِه أن يُنسى في العادة»، لما قال: النَّسْيُ: ما مِن حقِّه أن يُطرَحَ ويُنسى، وفائدةُ توكيدِه بـ﴿مَنسِيًّا﴾: الدّلالة على المبالغة، فإنّ كلَّ نَسْي لا يَلزَمُ أن يكون مَنْسيًّا، وإليه الإشارةُ بقولِه: «فوجَدَ فيه النِّسيانَ الذي هُو حقُّه».

قولُه: (**لا كَراهةً**)، قيل: هُو عطفٌ على «لِما لَحِقَها»، وإنّما حذَفَ اللامَ؛ لأنّ الكراهةَ فعلٌ لفاعلِ الفِعْلِ المُعلَّل، ولم يَحذِفْ في «لِما لَحِقها» لأنَّ ما لَحِقَها وإن كان عبارةً عن الحَياء، وهُو فعلُه، لكنْ لمّا أسنَدَ اللُّحوقَ إلى «ما» فكأنهُ ليسَ فعلَه، أو ليُؤذِنَ أنّ الحَذْفَ جائزٌ عندَ وجودِ شَرائطِ الحَذْفِ لا واجبٌ.

وقلتُ: ويمكنُ أن يُقال: إنهُ عطفٌ على محَلِّ قولِه: «على حُكم العادةِ البشَريّة» من حيثُ المعنى؛ لأنهُ حالٌ منَ الضَّميرِ المنصُوبِ في «لَحِقَها». المعنى: لِما لَحِقَها مِن فَرْطِ الحياءِ جاريةً على حُكمِ العادةِ البشَريّة لا كارهةً لحُكم الله، أو يقال: هُو عَطْفٌ على ما يتعلَّقُ به

---

(١) انظر: «نزهةَ الألبّاء» للأنباري ص٤٧.

(٢) نوع من الأوعية، وهو مُعرَّب، كما في «لسان العرب» (جلق).

عليها إذا بَهَتُوها وهي عارفةٌ ببراءةِ الساحةِ وبضدِّ ما قُرِفَتْ به، مِنَ اختصاصِ الله إيّاها بغايةِ الإجْلال والإكرام؛ لأنه مقامٌ دَحضٌ قلَّما تثبتُ عليه الأقدام: **أن تعرفَ** اغتباطَكَ بأمْرٍ عظيم وفضلٍ باهر تستحقُّ به المَدْحَ وتستَوجِبُ التعظيم، ثم تراه عند الناسِ لجهلِهم به عَيبًا يُعابُ به ويُعَنَّفُ بسببه، أو لخوفِها على الناس أن يَعصُوا الله بسببها. **وقـرأ ابنُ وَثّاب والأعمشُ وحمزةُ: ﴿نَسَيًا﴾ بالفتح**. قـال الفرّاء: هما لُغتان كالوِتر والوَتر، والجِسر والجَسر. ويجوزُ أن يكون مُسمًّى بالمصدر، كـ«الحَمل». وقرأ محمدُ بن كعبٍ القُرَظيّ: (نَسْأً) بالهمز؛ وهو الحَلِيبُ المخلُوط بالماء، يَنسؤُه أهلُه؛ لقلَّته ونَزارَته. وقرأ الأعمش: (مِنْسِيًّا) بالكسرِ على الإتباع، كالمغِيرة والمِنْخِر.

الجارُّ والمجرورُ، أي: بناءً على حُكمِ العادةِ البشَريّة لا كراهةً لحُكم الله، يدُلُّ عليه عَطْفُ قولِه: «أو لشِدّةِ التكليفِ» باللامِ، وقولِه: «أو لخَوْفِها على الناسِ» على «ما لَحِقَها»، والخوفُ فعلُها، ولأنّ «لِما لحِقَها»: خبرُ «ذلك»، ولا يَسوغُ «ذلك كراهةً لحُكم الله»، بالنَّصب.

قولُه: (**أن تَعرِفَ**) في موضع النَّصبِ على أنهُ مفعولٌ مطلَقٌ لقولِه: «عارِفةٌ»، أي: هِي ببَراءةِ السَّاحةِ معرفتَك اغتباطَكَ بأمرٍ عظيم. وعن بعضِهم أنهُ في موضع الرَّفْع خبرًا لمبتدأٍ محذوفٍ، يعني: هُو، أي: المقامُ الدَّحْضُ أن تَعرِفَ أنتَ، إلى آخرِه. وقيل: «أن تعرِفَ» بدَلٌ منَ اسم «إنّ».

قولُه: (**وقَرَأ ابنُ وثّابٍ والأعمَشُ وحمزةُ: ﴿نَسَيًا﴾ بالفَتح**)، وحَفْصٌ أيضًا[1].

---

(١) انظر: «حجّة القراءات» ص٤٤١، و«الجامع لأحكام القرآن» (١١: ٩٣).

[﴿فَنَادَىٰهَا مِن تَحۡتِهَآ أَلَّا تَحۡزَنِي قَدۡ جَعَلَ رَبُّكِ تَحۡتَكِ سَرِيّٗا﴾ ٢٤]

(مَن تحتَها): هو جبريلُ عليه السلام. قيل: كان يَقبُلُ الوَلد كالقابِلة. وقيل: هو عيسى، **وهي قراءةُ عاصم** وأبي عمرو. وقيل: (تحتَها) أسفَل مِن مكانِها، كقوله: ﴿تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ﴾ [البقرة: ٢٥]. وقيل: كانَ أسفلَ منها تحتَ **الأكمة**، فصاح بها: لا تَحْزَني. وقرأ نافعٌ وحمزةُ والكِسائيُّ وحفص: ﴿مِن تَحۡتِهَآ﴾. وفي: «ناداها» ضميرُ المَلَك أو عيسى. وعن قَتادة: الضميرُ في ﴿تَحۡتِهَآ﴾ للنَّخلة. **وقرأ زِرٌّ وعَلقمة**: (فخاطَبَها مَنْ تَحتَها). سُئل النبيُّ ﷺ عن السَّرِيّ، فقال: «هُوَ الجدولُ»، قال لَبيد:

فتوَسَّطا عُرضَ السَّرِيِّ فصَدَّعا مَسجُورةً مُتجاوِرًا قُلّامُها

قولُه: (**وهِي قراءةُ عاصم**)، أي: «مَن تَحتَها»، قرَأها عاصمٌ مِن روايةِ أبي بكر، وقرَأها ابنُ كثيرٍ وابنُ عامرٍ أيضًا(١).

قولُه: (**الأكَمة**)، **الأساس**: هِيَ التَّلُّ.

قولُه: (**وقرَأ زِرٌّ وعَلْقمةُ**)، في «جامع الأصول»: هُو أبو مريمَ زِرُّ بنُ حُبَيْش الكوفيُّ، وهُو مِن أكابرِ القُرّاءِ والمشهورينَ مِن أصحابِ عبدِ الله بن مَسْعود. زِرٌّ بكسرِ الزّاي وتشديدِ الرّاء(٢)، أمّا علقمةُ فمنَ التابِعينَ ثلاثةٌ: عَلْقَمةُ بنُ عبدِ الله المُزَنيُّ، وعَلْقمَةُ بنُ أبي(٣) علقمةَ مَوْلى عائشةَ رضيَ الله عنها، وعلقَمةُ بنُ قيسٍ النَّخعيُّ، رَوى عن عُمرَ وعبدِ الله بن مَسْعود، وفي الحاشيةِ ما يَدُلُّ على أنهُ هُو.

قولُه: (**فتوسَّطا عُرْضَ السَّريِّ**) البيت(٤)، الضَّميرُ في «توسّطا» للعَيْرِ والأتانِ.

---

(١) انظر: «السبعة في القراءات» لابن مجاهد، ص٤٠٩، و«حجّة القراءات» ص٤٤١.

(٢) «جامع الأصول» (١٢: ٤١٣).

(٣) سقط لفظ «أبي» من النسخة «ف» و(ط)، وهو على الجادّةِ في «جامع الأصول».

(٤) للبيد بن ربيعة في «ديوانه»، ص١٠١.

وقيل: هو من السَّرو. والمراد: عيسى، وعن الحسن: كان والله عبدًا سَرِيًّا.

فإن قلت: ما كان حزنُها لفقدِ الطعام والشراب حتى تُسَلَّى بالسَّرِيِّ والرُّطَب!

قلت: لم تقعِ التَّسليةُ بهما من حيثُ إنهما طعامٌ وشراب، ولكن **مِن حيثُ إنهما مُعجِزتان** تُرِيانِ الناسَ أنها مِن أهل العِصْمَة والبُعد من الرِّيبة، وأنَّ مثلَها ممّا قَرَفُوها به بمَعزِل، وأنَّ لها أُمورًا إلهيّة خارجةً عن العاداتِ خارقةً لِـما ألِفُوا واعتادُوا، حتى يتبيَّنَ لهم أنَّ وِلادَها من غيرِ فَحْل ليس ببِدْع مِن شأنِها.

عُرْضَ السَّرِيِّ: جانبُ النَّهرِ الصّغير، فصَدَّعا: فشَقّا، مَسْجورةً: عَيْنًا مملوءةً، فحذَفَ الموصوف، والقُلّامُ: ضَرْبٌ منَ النَّبتِ، متجاورًا: مُلتَفًّا. يقولُ: فتوسَّطَ العَيْرُ والأتانُ جانبَ النَّهرِ وشَقّا عَيْنًا مملوءةً ماءً، فدخَلا عُرْضَ نهرِها الذي كثُرَ على حافَتَيْهِ حذوَ[1] هذا الضَّربِ منَ النَّبت.

قولُه: (**وقيل: هُو منَ السَّرْو، والمرادُ عيسى عليه السلام**)، **الرّاغبُ**: السَّرْوُ: الرِّفْعة، يقال: رجُلٌ سَرِيٌّ، وأشارَ بذلك إلى عيسى عليه السلام وما خَصَّه به مِن سَرْوةٍ، يقال: سَرَوْتُ الثوبَ عنّي، أي: نزَعتُه، وسَرَوتُ الجُلَّ عن الفرَس، قيل: ومنهُ رجلٌ سَرِيٌّ، كأنهُ سُرِّيَ ثوبُه، بخلافِ المُتدثِّرِ والمُتزمِّل[2].

قولُه: (**مِن حيثُ إنّهما مُعجِزتانِ**) في تسميتِهما «مُعجِزتان» بحثٌ؛ لأنّ المُعجزةَ هي: إظهارُ خَرْقِ العاداتِ على سَبيلِ التحَدّي، وهذا لا يستقيمُ في حقِّها ولا في حقِّ عيسى عليه السَّلام؛ لأنّ ما يتقدَّمُ على البَعثةِ مِن خَرْقِ العاداتِ يُسَمّى إرهاصًا، كإظلالِ الغَمامِ في طريقِ الشّام، وارتجاس إيوانِ كسرى لنبيِّنا صلَواتُ الله عليه. والذي يَصِحُّ أن يُقال: إنّهما كرامتانِ لها، ويؤيِّدُه ما ذكَرْنا في قولِه: ﴿أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا ۖ قَالَتْ هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ٣٧]، وقدِ استَقْصَيْنا القولَ هناك.

---

(١) في النسخة «ف»: «من».

(٢) «مفردات القرآن»، ص٤٠٩.

[﴿وَهُزِّيٓ إِلَيۡكِ بِجِذۡعِ ٱلنَّخۡلَةِ تُسَٰقِطۡ عَلَيۡكِ رُطَبٗا جَنِيّٗا ❁ فَكُلِي وَٱشۡرَبِي وَقَرِّي عَيۡنٗاۖ فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلۡبَشَرِ أَحَدٗا فَقُولِيٓ إِنِّي نَذَرۡتُ لِلرَّحۡمَٰنِ صَوۡمٗا فَلَنۡ أُكَلِّمَ ٱلۡيَوۡمَ إِنسِيّٗا﴾ ٢٥ – ٢٦]

﴿تُسَٰقِطۡ﴾ **فيه تسعُ قراءات**: (تَسّاقَطْ) بإدغام التاء، و(تَتَساقَطْ) بإظهار التاءَيْن، و(تَساقَطْ) بطرحِ الثانية، و(يَسّاقَطْ) بالياء وإدغامِ التاء، و(تُساقِطْ)، و(تُسْقِطْ)، و(يُسْقِطْ)، و(تَسْقُطْ)، و(يَسْقُطْ)، التاءُ للنخلة، والياءُ للجِذْع. و﴿رُطَبٗا﴾: **تمييز، أو مفعولٌ على حسبِ القراءة. وعن المبرِّد: جوازُ انتصابِه بـ«هُزِّي»**، وليس بذاك. والباءُ

قولُه: (﴿تُسَٰقِطۡ﴾ **فيه تسعُ قراءات**)، حمزةُ: «تَساقَطْ» بالتخفيفِ وفتحِ التّاء، والباقونَ: بالتشديدِ إلّا حَفْصًا، فإنهُ يُخفِّفُ بضمِّ التاءِ وكسرِ القاف، والبواقي: شواذٌّ[1].

قولُه: (و﴿رُطَبٗا﴾: **تمييزٌ أو مفعولٌ على حسَبِ القراءة**)، فإذا قُرِئَ بفَتْحِ الياءِ أو التاءِ يكونُ تمييزًا[2]، أي: تتساقَطِ النَّخلةُ رُطَبًا، كقولِك: تصبَّبَ الفرَسُ عرَقًا، وإذا قُرِئَ بالضمِّ يكونُ مفعولًا به، أي: تُساقِطِ النَّخلةُ رُطَبًا جَنِيًّا، قالَ أبو البقاء: ورُطَبًا فيه أوجُه، أحدُها: هُو حالٌ موطِّئة، وصاحبُها الضَّميرُ في الفعل. والثاني: هُو أنهُ مفعولٌ به لـ ﴿تُسَٰقِطۡ﴾. والثالثُ: هو مفعولُ ﴿وَهُزِّيٓ﴾، والرّابعُ: هُو تمييزٌ. وتفصيلُ هذه الأوجُه يتبيَّنُ بالنظرِ في القراءات، فيُحمَلُ كلٌّ منها على ما يَليقُ به[3].

قولُه: (**وعن المُبرِّدِ: جَوازُ انتصابِه بـ«هُزّي»**)، قالَ الزجّاجُ: قالَ محمّدُ بنُ يزيد ـ يعني: المبرِّد ـ: هو مفعولٌ به، المعنى: وهُزّي إليكِ بجِذْعِ النَّخلةِ رُطَبًا تُساقِطْ عليكِ، فالتاءُ ليسَت بمَزيدةٍ، مِثلُها في قولِك: كتبتُ بالقلم[4].

قالَ أبو البقاء: المعنى: هُزّي الثّمرةَ بالجِذْعِ. وقيل: التقديرُ: هُزّي إليكِ رُطَبًا جَنيًّا كائنًا

---

(١) ولتمامِ الفائدة والتعليل انظر: «حجّة القراءات»، ص٤٤٢.

(٢) من قوله: «أو مفعولٌ على حسب القراءة» إلى هنا سقط من (ح).

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٧١).

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٣٢٥).

في ﴿بِجِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ﴾ صِلةٌ للتأكيد، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥]، **أو على معنى: افعَلي الهزَّ به**، كقوله: ....

بجِذعِ النَّخْلة، فقولُه: «بالجِذْع»: حالٌ(١).

وقلتُ: فعلى هذا، يكونُ قد تَنازعَ في ﴿رُطَبًا﴾: «هُزّي» و«تُساقِط»، وقد أعمَلَ فيه الأوّل، وهو ضعيف، ولأنهُ يكونُ ما في حيِّزِ الأمرِ متأخِّرًا عن جوابِه، ومِن ثَمّ قال المصنِّفُ: «وليسَ بذاك».

قولُه: (**أو على معنى: افعَلي الهزَّ به**)يعني: نزَّلَ المتَعدّيَ منزِلةَ اللازم للمبالغة، نحوَ: فلانٌ يُعطي ويَمنَعُ، ثمّ عُدِّي كما يُعدَّى اللازمُ، نحوَ قولِ الشاعر:

فإنْ تعتذِرْ بالمَحْلِ عن ذي ضُروعِها ... إلى الضَّيْفِ يجْرَحْ في عَراقيبِها نَصْلي(٢)

«ذي ضُروعِها»: اللَّبَنُ في الضَّرع، و«يَجرَحْ»: جوابُ الشَّرط، و«نَصْلي»: فاعلُه، و«العَراقيب»: جَمْعُ عُرقوب، وهُو العصَبُ الغليظُ فوقَ عَقِبِ الحيَوان. يقول: إذا اعتذَرتِ النّاقةُ إلى الضَّيفِ قلّةَ اللَّبَن بالمَحْلِ أنحرُها لهُ.

وذهبَ صاحبُ «الكَشْف» إلى أنّ الباءَ للتسبُّب، والمضافُ محذوفٌ، أي: هُزِّي إليكِ بهَزِّ جِذْعِ النَّخلة، أي: إذا هزَزْتِ النَّخلةَ اهتَزَّت، وبهَزِّكِ النَّخلةَ تُساقِطُ عليكِ رُطَبًا، و﴿رُطَبًا﴾: منصوبٌ بـ﴿تُسَٰقِطْ﴾، فإنّ يَتفاعلُ قد جاءَ متعدِّيًا. قالَ تعالى: ﴿أَن يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا﴾(٣) [النساء: ١٢٨]، و﴿يَتَعَارَفُونَ بَيْنَهُمْ﴾ [يونس: ٤٥] ومَن قال: ضَربَني وضَربْتُ زَيْدًا، كان ﴿رُطَبًا﴾ منصوبًا بـ ﴿وَهُزِّىٓ﴾، أي: هُزّي إليكِ رُطَبًا(٤) جَنِيًّا مُتمسِّكةً بجِذْعِ

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٧١).

(٢) سبق تخريجه من «ديوان ذي الرُّمّة».

(٣) وكلامُ المصنِّف دائرٌ على قراءةِ ﴿يَصّالحا﴾ أي: يتصالحا: فأدغموا التاءَ في الصادِ لقربِ مخرجِهما، وهي قراءة الجمهور. وقرأ عاصم وحمزةُ والكسائي: ﴿يُصْلِحَا﴾. انظر: «حجّة القراءات» ص٢١٣-٢١٤.

(٤) قوله: «منصوبًا بـ﴿وَهُزِّىٓ﴾، أي: هُزّي إليكِ رُطَبًا» سقط من (ف).

يجرَحْ في عَراقيبِها نَصْلي

قالوا: التَّمر للنُّفَساء عادةٌ من ذلك الوقت، وكذلك **التَّحْنيك**. وقالوا: كان من العَجْوة. وقيل: ما للنُّفَساء خيرٌ من الرُّطَب، ولا للمريضِ خيرٌ من العَسَل. وقيل: إذا عَسُر وِلادُها لم يكن لها خيرٌ من الرُّطَب. عن طَلحةَ بنِ سُليمان: (جِنِيًّا) بكسر الجيم للإتْباع، **أي: جَمَعْنا لكِ في السَّريِّ والرُّطَب فائدتَيْن**: إحداهما: الأكلُ والشُّرب، والثانية: سلوةُ الصَّدر؛ لكونهما مُعجِزتَيْن. وهو في معنى قوله: ﴿فَكُلِي وَٱشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا﴾ **أي: وطيبي نفسًا** ولا تغتمي وارفضي عنك ما أحزنَكِ وأهَمَّك. وقُرِئ:

النَّخلةِ تُساقِطْهُ عليكِ، فأضْمَرَ لـ ﴿تُسَٰقِطْ﴾ مفعولًا، وجعَلَ الباقيَ موضعَ الحال[1]، هذا هُو الجيِّدُ البالغُ في الآية. وقيل: رُطَبًا: نُصِبَ على الحالِ، أي: وهُزِّي إليكِ بجِذعِ النَّخلةِ، أي: بثَمَرةِ جِذْعِ النَّخلة، تُساقِطْ عليكِ ثمرةَ النَّخلةِ رُطَبًا[2].

قولُه: (**التَّحنيكُ**)، وهُو: إلصاقُ التَّمرِ بحَنكِ الصَّبيّ.

قولُه: (**أي: جَمَعْنا لكِ في السَّريِّ والرُّطَبِ فائدَتيْن**)، يعني: رتَّبَ بقولِه: ﴿فَكُلِي﴾ الآيةَ علـى قولِـه: ﴿قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا﴾ وقولِـه: ﴿وَهُزِّيٓ إِلَيْكِ بِجِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ﴾ معنى ما يُحتاجُ إليه، وفي ضِمنِه التَّسلِيةُ بما أصابَها منَ الحُزْن.

الرّاغب: الهَـزُّ: التَّحريكُ الشَّديد، يقالُ: هزَزْتُ الرُّمحَ فاهتزَّ، ويقالُ: هزَزْتُ فلانًا للعطاء، واهتزَّ النّباتُ: إذا تحرّكَ لغضارتِه[3]، ﴿فَإِذَآ أَنزَلْنَا عَلَيْهَا ٱلْمَآءَ ٱهْتَزَّتْ وَرَبَتْ﴾ [الحجّ: ٤٥][4].

قولُه: (﴿وَقَرِّي عَيْنًا﴾ **أي: وطِيبي نَفْسًا**)، يريدُ: أنّ ﴿وَقَرِّي عَيْنًا﴾ كِنايةٌ عن طيبِ النفْسِ، ورَفْع الحُزْن.

---

(١) يعني: «كشف المشكلات وإيضاح المعضلات» للباقولي، وانظر منه (٢: ٧٤)، بتحقيق د. عبد القادر السعدي، (٢: ٧٨٦- ٧٨٨) بتحقيق د. محمد الدالي.

(٢) لتمام الفائدة انظر: «الدرّ المصون» للسمين الحلبي (٤: ٤٩٩).

(٣) في (ف): «لنضارته»، وهي جَيّدةٌ مُتّجهة أيضًا.

(٤) «مفردات القرآن»، ص٨٤٠-٨٤١.

(وقِرّي) بالكسرِ لغةُ نَجْد، (فإمّا تَرَئِنَّ) **بالهمز**: ابنُ الرُّومي عن أبي عمرو، وهذا من لُغةِ مَن يقول: ....

النِّهاية: في حديثِ الاستسقاء: لو رَآكِ لقَرّتْ عيناهُ(١)، أي: لسُرَّ بذلك وفَرِح، وحقيقتُه: أبرَدَ الله دمعةَ عينَيْه؛ لأنّ دمعةَ الفرَحِ والسُّرورِ باردةٌ. وقيل: معنى أقرَّ الله عينَك: بلَّغَكَ أُمنيَّتَك حتّى ترضى نفسُك وتَسكُنَ عينُكَ فلا تَستشرِفْ إلى غيرِه.

الرّاغب: قَرَّ في مكانِه يقَرُّ قرارًا: ثَبتَ ثُبوتًا جامدًا، منَ القُرِّ، وهُو البَرْد؛ لأنهُ يقتضي السُّكونَ، ويومُ القُرِّ يومُ النَّحْر، لاستقرارِ الناسِ فيه بمنًى، والإقرارُ: إثباتُ الشيءِ، قالَ تعالى: ﴿وَنُقِرُّ فِي ٱلْأَرْحَامِ مَا نَشَآءُ﴾ [الحجّ: ٥]، وقد يكونُ ذلك إثباتًا إمّا بالقلبِ وإمّا باللّسانِ وإمّا بِهما. وأمّا الجُحودُ فإنّما يقالُ فيما يُنكَرُ باللِّسانِ دونَ القلبِ. وقيل: لمَن يُسَرُّ به: قُرّةُ عَيْن. وقيل: أصلُه منَ القُرِّ أي: البَرد، معناه: بَرَدَتْ فصَحّتْ. وقيل: بل لأنّ للسُّرورِ دمعةً قارّةً وللحُزْنِ دمعةً حارّة، ولذلك يُقالُ فيمَن يُدعى عليه: أَسْخَنَ الله عينَه. وقيل: هُو من القَرار، والمعنى: حصولُ ما يَسكُنُ به عَيْنُه، فلا يَطمَحُ إلى غيرِه(٢).

قولُه: («ترَئِنَّ»: **بالهَمز**)، قالَ ابنُ جِنّي: رُوِيتْ عن أبي عَمْرو(٣)، وهِيَ ضعيفةٌ؛ لأنّ الياءَ مفتوحٌ ما قبلَها والكسرةُ فيها لالتقاءِ الساكنَيْنِ، فليست مُحتسَبةً أصلًا، وعليه قراءةُ الجماعة: ﴿تَرَيِنَّ﴾ بالياءِ. نعَم، وقد حُكِيَ الهَمْزُ في الواوِ التي هي نظيرةُ الياءِ في قولِه تعالى: ﴿لَتُبْلَوُنَّ فِيٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٨٦]، فشَبَّهَ الياءَ، لكونِها ضميرًا وعلَمَ تأنيثٍ، بالواوِ مِن حيثُ كانت ضَميرًا، وعلَمَ تذكيرٍ، وهذا ليسَ بقويّ(٤).

---

(١) هو جزءٌ من حديثٍ طويلٍ أخرجه الطبرانّي في «الأحاديث الطوال» (١: ٢٤٣) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٢) «مفردات القرآن»، ص٦٦٢.

(٣) وعزاها إليه أيضًا ابن خالويه في «مختصر شواذّ القرآن»، ص٨٤.

(٤) «المحتسب» (٢: ٤٢)، ولتمامِ الفائدة انظر: «البحر المحيط» (٧: ٢٥٦).

لَبّأْتُ بالحجِّ، وحَلَّأْتُ السَّوِيق؛ وذلك لتآخٍ بين الهمزةِ وحرفِ اللِّين في الإبْدالِ. ﴿صَوْمًا﴾: صَمْتًا. وفي مُصحف عبدِ الله: (صَمْتًا). وعن أنسِ بن مالك مِثْله. **وقيل: صِيامًا**، إلا أنهم كانوا لا يتكلَّمون في صيامِهم، وقد نهى رسولُ الله ﷺ عن صوم الصَّمت؛ لأنه نُسِخ في أُمّته، أمَرَها الله بأن تَنْذُرَ الصومَ؛ لئلّا تَشرَعَ مع البشرِ المُتَّهمين لها في الكلام؛ لمعنيَيْن: أحدُهما: أنَّ عيسى صلوات الله عليه يَكفِيها الكلامَ بما يُبَرِّئ به ساحتَها. والثاني: كراهةُ مُجادلةِ السُّفهاءِ ومُناقلتِهم. **وفيه أنَّ السكوتَ عن السَّفيهِ واجب. ومِن أذلِّ الناس: سفيهٌ لم يجد مُسافِهًا. قيل**: أخبرَتْهم بأنها نَذرتِ الصومَ بالإشارة. وقيل: سُوِّغَ لها ذلك بالنُّطق. ﴿إِنسِيًّا﴾ **أي: أكلِّمُ الملائكةَ دون الإنس.**

قولُه: (**لبّأْتُ بالحَجِّ**) أصلُه: لبَّيْتُ تَلبيةً، ثُمّ أُبدِلَ التَّضعيفُ بالياءِ ثُم أُبدِلَ الياءُ بالهَمْزة، وحَلّأْتُ، أي: خلَّطْتُ بالشيءِ الحُلو، وأصلُه حَلَّوْتُه، قُلبَتِ الواوُ ياءً، ثُمّ أُبدِلَ الياءُ بالهَمْز.

قولُه: (**وقيل: صيامًا**) هُو عطفٌ على قولِه: «﴿صَوْمًا﴾: صَمْتًا»، يعني: ﴿صَوْمًا﴾، إمّا مجازٌ عن: صَمْتًا، بقَرينةِ ترتُّبِ: ﴿فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا﴾، أو هُو على حقيقتِه، وأمّا معنى ترتُّبِ ﴿فَلَنْ أُكَلِّمَ﴾ عليه، فإنّهم كما كانوا يُمسِكونَ عن الطّعامِ والشَّراب، كانوا يُمسِكونَ عنِ الكلامِ أيضًا.

قولُه: (**وفيه أنّ السُّكوتَ عن السَّفيهِ واجبٌ**)، يريدُ: أنّ هذا المعنى مُدمَجٌ في الآية.

وقولُه: (**مِن أذلِّ الناسِ: سفيهٌ لم يَجِدْ مُسافِهًا**)، يَنظُرُ إلى قولِ أبي الطيِّب:

وأتعَبُ مَن نـاداكَ مَـن لا تُجيبُه وأغيَظُ مَن عاداكَ مَن لا تُشاكِلُهْ[1]

قولُه: (**أي: أُكَلِّمُ الملائكةَ دونَ الإنْس**) يعني: عدَلَ مِن قولِه: فلن أُكَلِّمَ اليومَ أحَدًا، إلى: إنْسيًّا، ليُفيدَ ـ بدلالةِ المفهوم ـ هذه الدَّقيقة، ويَدمُجَ فيه معنى كرامةٍ أخرى، وهي رِفعةُ منزِلتِها.

---

(١) «ديوان المتنبي» بشرح الواحدي (١: ٢٧٠).

[﴿فَأَتَتْ بِهِۦ قَوْمَهَا تَحْمِلُهُۥ ۖ قَالُوا۟ يَٰمَرْيَمُ لَقَدْ جِئْتِ شَيْـًٔا فَرِيًّا ۝ يَٰٓأُخْتَ هَٰرُونَ مَا كَانَ أَبُوكِ ٱمْرَأَ سَوْءٍ وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا﴾ ٢٧-٢٨]

الفَرِيّ: البَديع، وهو من فَرْي الجِلْدِ ﴿يَٰٓأُخْتَ هَٰرُونَ﴾ **كانَ أخاها مِن أبيها مِن** أمثَلِ بني إسرائيل. وقيل: هو أخو موسى صلواتُ الله عليهما. وعن النبيِّ ﷺ: «إنّما عَنَوا هارونَ النبيّ»، **وكانت من أعقابِه في طَبَقةِ** الأخوّة، بينها وبينه ألفُ سنةٍ وأكثر.

قولُه: (**الفَريُّ: البديعُ**)، **الأساس**: فلانٌ يَفْري الفَريَّ: إذا أتى بالعَجَب. ويقالُ: قد أفْرَيتَ وما فَريتَ، أي: أفسَدتَ وما أصلحْتَ. ومنَ المجازِ: يفري اللّيلُ عن بياضِ النَّهار، وتفَرّتِ الأرضُ بالعيون.

الرّاغب: الفَرْيُ: قَطعُ الجِلدِ للخَرْزِ والإصلاح، والإفراءُ: للإفسادِ، والافتراءُ فيهما، وفي الإفسادِ أكثرُ، ولذلك استُعمِلَ في القرآنِ للكذِب والشِّركِ والظُّلم، نحوَ: ﴿وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱفْتَرَىٰٓ﴾ [النساء: ٤٨]، وقولُه تعالى: ﴿لَقَدْ جِئْتِ شَيْـًٔا فَرِيًّا﴾ قيل: معناه عظيمًا، وقيل: عَجيبًا، وقيل: مصنوعًا[١].

قولُه: (﴿هَٰرُونَ﴾ **كانَ أخاها مِن أبيها**)، يؤيِّدُه ما رَوينا عن مُسلم والتِّرمذيِّ، عن المُغيرةِ بن شُعبةَ قال: لمّا قَدِمتُ نَجْرانَ سألوني فقالوا: إنّكم تقرؤونَ: ﴿يَٰٓأُخْتَ هَٰرُونَ﴾ وموسى قبْلَ عيسى بكذا وكذا[٢]، فلمّا قَدمتُ على رسولِ الله ﷺ سألتُه عن ذلك فقال: «إنّهم كانوا يُسَمَّوْنَ بأنبيائهم والصّالحينَ قبلَهم»[٣]، والنَّظْمُ يساعدُ عليه، كما سبَقَ في قولِه تعالى: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾.

قولُه: (**وكانت مِن أعقابِه**)، أي: وكانت ممّن يَعقُبُ هارونَ في مَرْتبةِ الأخوّة، وذلك بأنْ تكونَ مِن نَسْلِ أُختِ هارونَ وأخيه. وقيل: «في طبقة»، خبرُ «كان»، أي: كانت في طبقة الأُخوّةُ من جهةِ أعقابِه، أي: أخلاقِه في النُّسكِ والعبادة. و«مِن»: ابتدائيّة.

---

(١) «مفردات القرآن» ص٦٣٤.

(٢) في (ح) و(ف): «كذا وكذا»، والجادّةُ ما أثبتناه من (ط)، كما في «صحيح مسلم».

(٣) أخرجه مسلم (٢١٣٥) والترمذي (٣١٥٥) وانظر تمامَ تخريجه في «مسند أحمد» (١٨٢٢٦).

وعن السُّدِّيّ: كانت مِن أولادِه. وإنما قيل: يا أخت هارون، كما يقال: يا أخا هَمْدان، أي: يا أحَدًا منهم. وقيل: رَجلٌ صالح أو طالحٌ في زمانها، شبَّهوها به، أي: كنتِ عندَنا مِثْلَه في الصَّلاح، **أو شَتَمُوها به**، ولم تُرِدْ أُخُوّةُ النَّسَب. ذُكِر: أنَّ هارونَ الصالح تَبِعَ جِنازتَه أربعون ألفًا كلُّهم يسمَّى هارونَ تبرُّكًا به وباسمه، فقالوا: كنَّا نشبِّهكِ بهارونَ هذا. وقرأ عمرُ بن لَجأٍ التَّيْميّ: (ما كان أباكِ امْرُؤُ سَوْء). وقيل: احتَمَلَ يوسفُ النَّجار مريمَ وابنَها إلى غار، فلبِثُوا فيه أربعينَ يومًا حتى **تعلَّتْ مِن نِفاسِها، ثم جاءت تحمِلُه،**

قولُه: (**أو شتَموها به**) عطفٌ على قولِه: «شبَّهوها بِه»[1]، و«شَبَّهوها» نَشْرٌ، لقولِه: «رجُلٌ صالحٌ»، ومعنى التشبيه قولُهم: كنّا نُشبِّهُكِ بهارون، أو: كنتِ عندَنا مثلَه في الصَّلاح، أو «شتَموها» نَشْرٌ لقولِه: «أو طالح»، والشَّتْمُ هو: إمّا أن يقولوا: أنتِ مثلُه في الفَساد، أو اتَّهموها به. والله أعلم.

قولُه: (**تعلَّتْ مِن نِفاسِها**)، أي: طَهُرتْ مِن بقايا ما كان يَعتريها من نِفاسِها.

الأساس: بقيّةُ كلِّ شيءٍ: عُلالتُه، وللفرَس بُداهةٌ وعُلالةٌ. وقال:

وقد تعالَلتُ ذميلَ العَيسِ

وهُو يتعلَّلُ ناقتَه، أي: يَحلُبُ اللَّبنَ الذي يجتمعُ في ضَرْعِها بعدَ الحَلْبِ الأوّل، وما هِي إلّا عُلالةٌ أتعَلَّلُ بها، وهِي اسمُ ما يُتعلَّلُ به.

قولُه: (**ثُم جاءت تَحمِلُه**) في «إيجازِ البيان»: ﴿تَحۡمِلُهُۥ﴾: حالٌ منها أو منهُ أو منهُما لحصولِ الضّمائرِ في الجُملة التي هِي حالٌ. والبَغِيُّ: الفاجرةُ، مصروفةٌ عن الباغية، أي: بمعنى المفعول، كقولِكَ: نفْسٌ قَتيلٌ، وكَفٌّ خَضيب[2]. وقالَ صاحبُ «الكشْف»: ولم يقُلْ: بَغيّة، فيَحتمِلُ أن يكونَ ﴿بَغِيّٗا﴾ مصدرًا، كما قالوا في قولِه: ﴿قَالَ مَن يُحۡيِ ٱلۡعِظَٰمَ وَهِيَ رَمِيمٞ﴾ [يسٓ: ٧٨] ولم يقُلْ: رميمةٌ، قالوا: لأنهُ أرادَ المصدَر، ويجوزُ أن يكونَ ذلك للفَواصِل[3].

---

(١) قوله: «عطفٌ على قوله: «شبَّهوها به»» سقط من (ح).

(٢) «إيجاز البيان عن معاني القرآن» (٢: ٥٣٤- ٥٣٦).

(٣) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ٧٥)، بتحقيق د. عبد القادر السعدي، (٢: ٧٩)، بتحقيق د. محمد الدالي.

فكلَّمها عيسى في الطريق، فقال: يا أُمّاه، أبشِري **فإني عبدُ الله ومَسِيحُه**. فلمّا دَخلتْ به على قومها وهم أهلُ بيتٍ صالحون تباكَوْا وقالوا ذلك. وقيل: هَمُّوا برَجْمها حتى تكلَّم عيسى عليه السلام، فتَرَكُوها.

[﴿فَأَشَارَتْ إِلَيْهِۖ قَالُواْ كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا﴾ ٢٩]

﴿فَأَشَارَتْ إِلَيْهِ﴾ أي: هو الذي يُجيبكم إذا ناطَقْتُموه. وقيل: كان المُستنطِق لعيسى زكريّا عليه السلام. وعن السُّدِّيّ: لـمّا أَشارت إليه غَضِبُوا وقالوا: لَسُخْريَتُها بنا أشدُّ علينا مِن زِناها. ورُوي: أنه كان يَرضَع، فلمّا سَمِعَ ذلك تَرَكَ الرّضاعَ وأقبلَ عليهم بوجهِه، واتَّكأ على يَسارِه وأشارَ بسبَّابته. وقيل: كلَّمَهم بذلك، ثُمَّ لم يتكلَّمْ حتى بَلَغَ مَبْلغًا يتكلَّمُ فيه الصِّبيان. ﴿كَانَ﴾: لإيقاع مَضمُونِ الجُملة في زمانٍ ماضٍ مُبهَم يَصلُح لقَريبه وبَعيدِه، وهو هاهنا لقَريبِه خاصّة، **والدالُّ عليه مَعنى الكلام**، وأنه

قولُه: (**فإنّي عبدُ الله ومَسيحُه**). **النِّهاية**: قيل: المَسيحُ: الصّديقُ، وهُو بالعَبْرانيّة مشيحا فعرِّب، وقيل: إنّما سُمِّي لأنهُ كان لا يمسَحُ بيَدِه ذا عاهةٍ إلّا برِئَ.

قولُه: (**والدّليلُ**[1] **عليه معنَى الكلام**) يعني: لمّا قيَّدَ مضمونَ الجُملة بـ«كان»، وهِي وإن كانت قَيْدًا، لكنْ بالنظَرِ إلى دِلالتِها على الأزمِنة الماضية مُطلَقةٌ مُفتقرةٌ في الاختصاصِ بزمانٍ دونَ زمانٍ إلى قرينةٍ مُقيِّدة، وهاهنا القرينةُ المُخصِّصةُ بالزَّمانِ القريبِ: سَوْقُ الكلامِ للتعجُّب، فعَلى هذا ﴿نُكَلِّمُ﴾ للحالِ الحاضرة، و«مَن»: موصولةٌ، والمرادُ عيسى عليهِ السَّلامُ. ويجوزُ جَعْلُها موصوفةً، فالمُرادُ كلُّ مَن هُو موصوفٌ بكونِه في المَهْدِ صَبِيًّا، فيكونُ قولُه: «﴿نُكَلِّمُ﴾ بحكايةِ الحالِ الماضية» وكان على إيهامِها، قالَ أبو البقاء: قيلَ: ﴿كَانَ﴾ مثلُ ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾، وقيل: زائدةٌ، أي: مَن هُو في المَهْدِ صَبيًّا، و﴿صَبِيًّا﴾: حالٌ منَ

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وكذا هو في نصِّ «الكشاف» من (ط)، لكن في الأصل الخطي من «الكشاف» وفي المطبوع: «والدالّ».

مَسُوق للتعجُّب. ووجهٌ آخر: أنْ يكونَ ﴿نُكَلِّمُ﴾ حكايةَ حالٍ ماضية، أي: كيف عُهِدَ قبل عيسى أن يُكلِّمَ الناسُ صبيًّا في المَهْد فيما سَلَفَ من الزمان حتى نكلِّمَ هذا؟!

[﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ ءَاتَىٰنِيَ ٱلْكِتَٰبَ وَجَعَلَنِي نَبِيًّا * وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنتُ وَأَوْصَٰنِي بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا * وَبَرًّا بِوَٰلِدَتِي وَلَمْ يَجْعَلْنِي جَبَّارًا شَقِيًّا * وَٱلسَّلَٰمُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدتُّ وَيَوْمَ أَمُوتُ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾ ٣٠-٣٣]

أنطَقَه الله أوّلًا بأنه عبدُ الله؛ ردًّا لقولِ النصارى. و«الكتابُ»: هو الإنجيل. واختَلَفوا في نبوَّته؛ فقيل: أُعطِيَها في طُفولته: أكمَلَ الله عقْلَه، واستنبأَه طِفلًا؛ نظرًا

الضَّميرِ في الجارِّ والمجرور، ولو كانت زائدةً يَستترُ فيها الضَّميرُ فلا تَحتاجُ إلى تقديرِ «هو»، بلِ الظَّرفُ صِلةُ «مَن»، أي: كيفَ نُكلِّمُ مَن في المَهْدِ صَبيًّا[(١)].

وقالَ الزجّاجُ: الأجوَدُ أن يكونَ «مَن» في معنى الشَّرط، أي: مَن يكُنْ في المَهْدِ صبيًّا، كيفَ[(٢)] نكلِّمُه[(٣)]؟ وقالَ ابنُ الأنباريِّ: هذا كما يقالُ: كيفَ أَعِظُ مَن كان لا يَقبَلُ مَوعِظتي؟ أي: مَن يكُنْ لا يَقبَلُ. والماضي بمعنى المُستقبَل في بابِ الجَزاء.

قولُه: (**أنْطَقَهُ الله أوّلًا بأنهُ عبدُ الله رَدًّا لقَوْلِ النَّصارى**)، أي: قدَّمَ ما هُو الأَهَمُّ وأعنَى بشأنِه، وهُو كتَقْدِمةِ الإعجاز.

قولُه: (**و«الكتابُ»: هُو الإنْجيل**). **الرّاغبُ**: كلُّ موضِع ذُكِرَ في وَصْفِ الكتابِ: «آتَينا» فهُو أبلَغُ مِن كلِّ موضِع ذُكِرَ فيه «أوتوا»؛ لأنَّ «أوتوا» قد يقالُ إذا أُوتِيَ مَن لم يكُنْ منهُ قَبولٌ، وآتَيْناهُم يُقالُ فيمَن لهُ قَبول، والإيتاءُ: الإعطاءُ، وخُصَّ دَفْعُ الصَّدَقةِ في التنزيلِ بالإيتاء[(٤)].

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٧٣).

(٢) سقط لفظ «كيف» من النسخة «ف».

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٣٢٨).

(٤) «مفردات القرآن»، ص٦١.

في ظاهرِ الآية. وقيل: معناه: أنَّ ذلك سَبَقَ في قَضائه. أو: جُعل الآتي **لا محالةَ** كأنه قد وُجد. ﴿مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنتُ﴾: عن رسولِ الله ﷺ: «نفَّاعًا حيثُ كنتُ». وقيل: مُعلِّمًا للخير. **وقُرئ**: (وبِرًّا) عن أبي نَهيك؛ جعل ذاتَه بِرًّا لفرطِ بِرِّه. ....

قولُه: (**لا محالةَ**)، **الجَوهريّ**: لا مَحالةَ، أي: لا بُدَّ، يقالُ: الموتُ آتٍ لا مَحالةَ.

المُغرِب: أصلُ التركيبِ دالٌّ على الزَّوالِ والنَّقْلِ، ومنهُ التحويل[(١)]، وهُو نقلُ الشيءِ مِن مَحلٍّ إلى آخر[(٢)]، فعلى هـذا معنَى لا مَحالةَ: لا تَحوُّلَ عنهُ، كما أنّ معنى لا بُدَّ: لا فِراقَ، والتبديدُ: التفريقُ، والاسمُ في البابَيْنِ مَبْنيٌّ، والخبرُ محذوفٌ.

قولُه: (**وقُرِئَ**: «وبِرًّا») بكسرِ الباء، والبَرُّ، بفَتحِ الباءِ: صفةٌ مشبَّهة، وبالكسرِ: اسم. قالَ ابنُ جِنّي: قرَأها أبو نَهيكٍ وأبو مِجلَزٍ[(٣)]، وهُو معطوفٌ على موضِع الجارِّ والمجرور مِن قولِه: ﴿بِالصَّلَوٰةِ﴾، كأنهُ قال: وألزَمَني بِرًّا بوالدتي؛ لأنهُ إذا أوصاهُ به فقد ألزمَهُ إيّاه، وعليه بيتُ «الكتاب»:

فإن لم تَجِدْ مِن دونِ عدنانَ والدًا ودونَ معدٍّ فَلْتزعكَ العَواذلُ[(٤)]

عطَفَ دونَ الثانيةَ على موضِع (من)، وإن شئتَ حمَلْتَه على حَذْفِ المُضاف، أي: وجعَلَني ذا بِرٍّ، وإن شئتَ جعَلتَه إيّاهُ[(٥)] على المبالغةِ كقولِها[(٦)]:

فإنّما هِي إدبارٌ وإقبالُ[(٧)]

فعلى هذا هو معطوفٌ على: ﴿مُبَارَكًا﴾.

---

(١) في النسخة «ح»: التحوُّل. والجادّة ما هو مُثبتٌ موافقةً للمُغْرب.

(٢) «المُغرِب في ترتيب المعرِب» (١: ٢٣٥).

(٣) في (ط): «ابن نهيك وابن مجلز»، وهو خطأ.

(٤) «الكتاب» لسيبويه (١: ٢٤)، والبيت للبيد بن ربيعة في ديوانه، ص٢٥٥.

(٥) من قوله: «وعليه بيت الكتاب» إلى هنا سقط من (ط).

(٦) يعني الخنساء في «ديوانها»، ص٤٨ من قصيدة ترثي فيها أخاها صخرًا.

(٧) «المحتسب» (٢: ٤٢-٤٣).

أو نَصَبَه بفعلٍ في معنى: أوصاني؛ وهو كلَّفني؛ لأنَّ أوصاني بالصلاةِ وكلَّفَنيها: واحدٌ. ﴿وَٱلسَّلَٰمُ عَلَيَّ﴾ قيل: أُدخِلَ لامُ التعريف؛ لتَعرُّفِه بالذِّكْر قبْلَه، كقولك: جاءنا رَجل، فكان مِن فعلِ الرَّجل كذا، والمعنى: ذلك السَّلامُ الموجَّه إلى يحيى في المَواطنِ الثلاثة مُوجَّه إليّ. والصحيحُ: أنْ يكونَ هذا التعريفُ تَعريضًا باللَّعْنةِ على مُتَّهِمي مريمَ عليها

قولُه: (**أو نصَبَه بفعْلٍ**) عطفٌ على قولِه: «جعَلَ ذاتَه بِرًّا»، يعني: جعَلَ أبو[1] نهيكٍ ﴿وَبَرًّا﴾ منصوبًا بقولِه: ﴿وَجَعَلَنِي﴾ وعطفَهُ على: ﴿مُبَارَكًا﴾[2] أو نصبَه بفعْلٍ مُضمَرٍ، كأنهُ قيل: وكلَّفَني بِرًّا بوالدتي.

قولُه: (**والصَّحيحُ أن يكونَ هذا التعريفُ تعريضًا باللَّعنةِ**)، يُؤذِنُ أنّ التعريفَ السابقَ غيرُ صحيح، قيل: لأنّ التعريفَ في العَهْدِ الخارجيِّ إشارةٌ إلى ذلك الشَّخص المُعيَّرِ المُتوجِّهِ إلى يحيى عليه السلام، ويَستحيلُ أن يتَوجَّهَ ذلك السَّلامُ بعَيْنِه إلى عيسى عليه السَّلام.

وقلتُ: يُحمَلُ على التشبيهِ ليَصحَّ كقولِه تعالى: ﴿هَٰذَا ٱلَّذِي رُزِقْنَا مِن قَبْلُ﴾ [البقرة: ٢٥]، وليسَ ذاتُ الحاضرِ عندَهم في الجَنّةِ هيَ ذاتَ المرزوقِ في الدُّنيا، ومعناهُ: هذا مِثْلُ الذي رُزِقْنا مِن قبْلُ وشِبْهُه، كأنهُ عليه السّلامُ سأَلَ ربَّه أن يفعَلَ به مِثلَ ما فعَلَ بيحيى عليه السَّلام منَ السَّلامةِ في سائرِ أحوالِه، قالهُ الأزهريُّ[3].

والسلامُ: مصدَرُ سَلِمْتُ سلامًا وسَلامةً، وهُو دعاءُ الإنسانِ بأن يَسلَمَ منَ الآفاتِ في دينِه ونفسِه ويتخلَّصَ منَ المكروه، كذا عن المبرِّد[4]. وهذا معنًى صحيحٌ لو أُريدَ به مجرَّدُ الدُّعاء، لكنّ المانعَ شيءٌ آخَرُ، وهُو اقتضاءُ المقام التعريضيِّ الجِنسَ؛ لأنّ الكلامَ معَ القومِ ولم يَجْرِ بيْنَ عيسى وبيْنَ القومِ حديثُ سَلام الله على يحيى عليه السَّلامُ ليُشيرَ بذلك إليه، بـل إنّ أمَّـهُ الصِّدّيقةَ لمّا أشارَتْ إليـه، وقالوا: ﴿كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا ۝ قَالَ إِنِّي

(١) في النسخ الخطية: «ابن»، ولا يستقيم مع ما تقدم ولا مع ما في «الكشاف».

(٢) من قوله: «قولُه: (أو نصَبَه بفعْلٍ) عطفٌ» إلى هنا سقط من (ح).

(٣) انظر: «تهذيب اللغة» للأزهري (٦: ٥٨).

(٤) ونقله عنه الزجاج في «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢٥٢) في تفسير قوله تعالى: ﴿فَقُلْ سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ كَتَبَ رَبُّكُمْ﴾ [الأنعام: ٥٤].

السلام، وأعدائهما من اليهود. وتحقيقُه؛ أنَّ اللامَ للجِنْس، فإذا قال: وجِنْسُ السَّلام عليَّ خاصَّة؛ فقد عَرَّض بأنَّ ضِدَّه عليكم. ونظيرُه قولُه تعالى: ﴿وَٱلسَّلَٰمُ عَلَىٰ مَنِ ٱتَّبَعَ ٱلْهُدَىٰٓ﴾ [طه: ٤٧]، يعني: أنَّ العذابَ على مَن كذَّب وتولَّى، وكان المقامُ مقامَ مُناكَرة وعِناد، **فهو مَئِنةٌ** لنحوِ هذا من التَّعريض.

[﴿ذَٰلِكَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَۚ قَوْلَ ٱلْحَقِّ ٱلَّذِى فِيهِ يَمْتَرُونَ﴾ ٣٤]

قرأ عاصمٌ وابنُ عامر: ﴿قَوْلَ ٱلْحَقِّ﴾ بالنَّصب. **وعن ابنِ مسعود: (قالُ الحقِّ)**، و(قالُ الله). وعن الحسن: (قُوْلُ الحقِّ) بضم القاف، وكذلك في الأنعام: (قُولُهُ الحقّ) [الأنعام: ٧٣]، والقَولُ والقالُ والقُوْل في معنى واحد، كالرَّهْبِ والرَّهَبِ والرُّهْب. وارتفاعُه على أنه خبرٌ بعدَ خبر، أو بَدَل، أو خبرُ مبتدأٍ محذوف. وأمّا انتصابُه فعلى المَدْح إنْ فُسِّر بكلمةِ الله، وعلى أنه مَصْدر مؤكِّد لمضمونِ الجُملة إنْ أُريدَ قولُ الثَّباتِ والصِّدق، كقولك: هو عبدُ الله الحقَّ لا الباطِل. وإنما قيل لعيسى: «كَلِمةُ الله»، و: «قولُ الحقّ»؛ لأنه لم يولَدْ إلا بكلمةِ الله وحدَها؛ وهي قوله: «كن» من

عَبْدُ ٱللَّهِ...﴾ إلى آخرِ الآياتِ، براءةً لساحتِها، وإظهارًا لكرامتِها، فافتتَحَ بالتعريض، وهُو قولُه: ﴿إِنِّى عَبْدُ ٱللَّهِ﴾ ردًّا لقولِ النّصارى، واختتَمَ بمثلِه منَ التعريضِ، كأنهُ قال: والسَّلامُ عليَّ دائمًا والعذابُ على مَن كذَّبَ وتوَلّى، ولذلك قال: وكان المقامُ مقامَ مُناكَرةٍ وعِناد، فهُو مَئِنّةٌ لنحوِ هذا منَ التعريض.

قولُه: (**فهو مَئِنّةٌ**). **النِّهاية**: أي: موضعٌ تُستعمَلُ فيه، أي: هِي مَفْعِلةٌ من معنى «أن» التي للتحقيق غيرُ مشتقةٍ مِن لَفظِها، وإنّما ضُمِّنتْ حروفَها على أنّ معناها فيها كالحَوْقلة والحَيعَلة.

قولُه: (**وعن ابنِ مسعود: «قالُ الحقِّ»**)[1]، والحق: الله، ولهذا عقَّبَه بقولِه: «**وقالُ الله**».

---

(١) انظر: «البحر المحيط» (٧: ٢٦٠).

غيرِ واسطةِ أب؛ تسميةً للمسبَّب باسمِ السَّبب، **كما سُمِّي العُشْب بالسماء، والشَّحم بالنَّدَى**. ويحتملُ إذا أُرِيدَ بقولِ الحقِّ عيسى، أن يكونَ الحقُّ اسمَ الله عزَّ وجلّ، وأنْ يكونَ بمعنى: الثَّباتِ والصِّدق، ويَعضُدُه قولُه: ﴿ٱلَّذِى فِيهِ يَمۡتَرُونَ﴾ أي: أمْرُه حقٌّ يقينٌ وهُمْ فيه شاكُّون. ﴿يَمۡتَرُونَ﴾: يشكُّون. والمِرْية: الشكّ. أو: يَتمارَوْن: **يَتلاحَوْن**؛ قالت اليهود: ساحِرٌ كذّاب. وقالت النصارى: ابنُ الله وثالثُ ثلاثة. وقرأ عليٌّ بن أبي طالب رضي الله عنه: (تَمترون) على الخِطاب. وعن أُبَيِّ بنِ كعب: (قول الحقِّ الذي كان الناسُ فيه يَمترون).

[﴿مَا كَانَ لِلَّهِ أَن يَتَّخِذَ مِن وَلَدٍ سُبۡحَٰنَهُۥٓۚ إِذَا قَضَىٰٓ أَمۡرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ ٣٥]

كَذَّب النصارى وبَكَّتَهم بالدلالةِ على انتفاءِ الوَلد عنه، وأنه ممّا لا يتأتّى ولا

قولُه: (**كما سُمِّيَ العُشْبُ بالسَّماء**)، قال:

إذا نَزَلَ السَّماءُ بأرضِ قوم ... رعَيْناهُ وإن كانوا غِضابا(١)

قولُه: (**والشَّحمُ بالنَّدى**)، قالَ ابنُ الأحمر:

كثَوْرِ العَدابِ الفَرْدِ يَضرِبُه النَّدَى ... تَعَلّى النَّدى في مَتْنِه وتحَدَّرا(٢)

العدابُ: ما استَدَقَّ من الرَّملِ، والنَّدى الأوّلُ: المطَر، والثاني: الشَّحْم.

قولُه: (**يتلاحَوْنَ**) **الجَوهريّ**: لاحَيْتُه مُلاحاةً ولِحاءً: إذا نازَعْتَهُ، وتَلاحَوْا: إذا تنازَعوا، وفي روايةٍ: يَتلاحوْنَ منَ اللَّجاج.

قولُه: (**كذَّبَ النَّصارى وبكَّتَهم**)، اعلَمْ أنهُ تعالى لمّا أشارَ بقولِه: ﴿ذَٰلِكَ عِيسَى ٱبۡنُ مَرۡيَمَ﴾ إلى الموصوفِ السابِق وجعَلَهُ علَمًا في العُبوديّةِ بتلك الإشارة، وأكّدَ الكلامَ بقولِه: ﴿قَوۡلَ ٱلۡحَقِّ﴾ - أي: ما ذكَرَ مِن صفتِه قولُ الحقِّ، أو: أقولُ قولَ الحقِّ - وقلَعَ الرِّيبةَ مِن

---

(١) لمعاوية بن مالك. انظر: «لسان العرب» (سما).

(٢) لابن أحمر كما في «لسان العرب» (عذَبَ).

يُتصوَّر في العقول، وليس بمقدورٍ عليه؛ إذ مِنَ المُحالِ غيرِ المستقيم أن تكونَ ذاتُه كذاتِ مَن يَنْشأ منه الوَلد، ثم بيَّن إحالةَ ذلك بأنَّ مَن إذا أراد شيئًا مِنَ الأجناسِ كلِّها أوجَدَه بـ﴿كُن﴾، كان مُنزَّهًا من شبَهِ الحَيَوان الوالِد. والقول هاهنا مجاز، ومعناه: أنَّ إرادتَه للشيء يتبعُها كونُه لا محالةَ مِن غيرِ توقُّف، فَشُبِّهَ ذلك بأمرِ الآمر المُطاعِ إذا وَرَدَ على المأمور المُمتثِل.

[﴿وَإِنَّ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبُّكُمْ فَٱعْبُدُوهُ هَٰذَا صِرَٰطٌ مُّسْتَقِيمٌ﴾ ٣٦]

قرأ المدنيُّون وأبو عمرٍو بفتح «أنّ»، ومعناه: ولأنه ربِّي وربُّكم فاعبُدوه، **كقوله:** ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا۟ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨]، ....

شَتْمِها(١)، أتى بما يُلقِمُهمُ الحجَر، وشَفع النصَّ الساطعَ بالبرُهانِ القاطع، فقال: ﴿مَا كَانَ لِلَّهِ أَن يَتَّخِذَ مِن وَلَدٍ سُبْحَٰنَهُۥ﴾، ثُمّ علله بقولِه: ﴿إِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾، فالآيتانِ مُعترِضتانِ بيْنَ كلامَي المسيحِ عليه السَّلامُ ﴿إِنِّى عَبْدُ ٱللَّهِ﴾، ﴿وَإِنَّ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبُّكُمْ فَٱعْبُدُوهُ﴾ تقريرًا لمعنى العُبوديّة، يَنصُرُ هذا النَّظْمَ قولُ الواحديِّ: «مَن كسَرَ ﴿وَإِنَّ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبُّكُمْ﴾ جعلَهُ عطفًا على قولِه: ﴿إِنِّى عَبْدُ ٱللَّهِ﴾، وما رُوِيَ عنِ ابنِ عبّاس رضيَ الله عنهُما قال: إنّ عيسى عليه السَّلامُ أقرَّ بالعبوديّةِ على نفْسِه وبرُبوبيّةِ الله تعالى أوّلَ ما تكلَّم»(٢).

قولُه: (**مَن إذا أرادَ شيئًا**) موصولةٌ منصوبةٌ بـ«أنّ»، والجُملةُ الشرطيةُ مِن قولِه: «إذا أرادَ» معَ جوابِه ـ وهُو: «أوْجَدَه» ـ صِلتُها، و«كان منزَّهًا» خبرُ «أنّ».

قولُه: (**قرَأَ المدَنيّونَ وأبو عَمْرٍو**) وقرَأَ ابنُ كثيرٍ أيضًا: بفَتحِ «أنَّ»(٣).

قولُه: (**كقولِه:** ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا۟ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨])، قالَ المصنِّفُ: «لأنّ المساجدَ لله، اللام مُتعلِّقةٌ بـ﴿لَا تَدْعُوا۟﴾، أي: لا تدْعوا معَ الله أحدًا في المساجد لأنّها لله

---

(١) في (ط): «من سنخها».

(٢) «الوسيط في التفسير» للواحديّ (٣: ١٨٤).

(٣) انظر: «حجّة القراءات»، ص٤٤٤.

والإِستارُ وأبو عُبيد بالكسرِ على الابتداء. وفي حرف أُبَيّ: (إنَّ الله) بالكسرِ بغير واو، و: (بأنَّ الله)، أي: بسببِ ذلك فاعبُدوه.

[﴿ فَٱخۡتَلَفَ ٱلۡأَحۡزَابُ مِنۢ بَيۡنِهِمۡۖ فَوَيۡلٞ لِّلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن مَّشۡهَدِ يَوۡمٍ عَظِيمٍ ﴾ ٣٧]

﴿ٱلۡأَحۡزَابُ﴾: اليهودُ والنصارى. عن الكَلْبيّ. وقيل: النَّصارى؛ لتحزُّبهم ثلاثَ فِرَق: نَسطُوريّة ويَعقوبيّة ومَلْكانيّة. **وعن الحسن: الذين تحزَّبوا على الأنبياءِ** لمّا قصَّ عليهم قصّةَ عيسى اختلَفوا فيه مِن بَيْنِ الناس. ﴿مِن مَّشۡهَدِ يَوۡمٍ عَظِيمٍ﴾ **أي: مِن شُهودِهم هَوْلَ الحِساب** والجَزاء في يومِ القيامة. أو: مِن مكانِ الشُّهودِ فيه؛ وهو المَوْقف.

تعالى»، قالَ أبو البقاء: ولوَحْدانيّتِه أطيعوهُ[1]، فعلى هذا ما بعدَ فاءِ السببيّة يجوزُ أن يعمَلَ فيما قبلَها، بخلافِ الجَزائيّة.

قولُه: (**والإِستار**) في «الصِّحاح» و«الأساس»: الإستارُ بكسرِ الهمزة، في العدَدِ: أربعةٌ. قالَ جَرير:

إنَّ الفــرَزْدَقَ والبُعَيــثَ وأُمَّهُ   وأبو الفرَزْدقِ قُبِّحُ الإستارِ[2]

وقالَ الكُمَيتُ:

أبلــغْ يزيدَ وإســماعيلَ مَأْلُكةً   ومُنــذِرًا وأباهُ شــرَّ إســتارِ

والمرادُ منهُ: عاصمٌ والأعمَشُ وحمزةُ والكِسائيُّ. وقيل بدَلَ الأعمَش: ابنُ عامر.

قولُه: (**وعن الحسَن: الذين تحزَّبُوا على الأنبياء**)، مُؤذِنٌ بأنّ التعريفَ في ﴿ٱلۡأَحۡزَابُ﴾: للجنسِ، والمرادُ قومٌ معهودونَ لكمالِهم في الاختلاف، وقريبٌ منهُ قولُه تعالى: ﴿وَقَوۡمَ نُوحٖ لَّمَّا كَذَّبُواْ ٱلرُّسُلَ﴾ [الفرقان: ٣٧]، وإنّما كذّبوه وحدَه، ولذلك جمعَ الأنبياءَ.

قولُه: (**أي: مِن شُهودِهم هَوْلَ الحِساب**) ذكر في ﴿مَّشۡهَدِ يَوۡمٍ عَظِيمٍ﴾ ستة أوجه؛ لأن

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٧٥).

(٢) «ديوان جرير»، ص٣١٦ باختلافٍ يسيرٍ في الرِّواية.

أو: مِن وقتِ الشُّهود. أو: مِن شَهادةِ ذلك اليومِ عليهم، **وأن تشهَدَ عليهم الملائكةُ** والأنبياءُ وألسِنتُهم وأيدِيْهم وأرجُلُهم بالكُفرِ وسُوء الأعمال. أو: مِن مَكانِ الشهادةِ أو وقتِها. وقيل: هو ما قالوه وشَهِدُوا به في عيسى وأُمِّه.

[﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا لَٰكِنِ ٱلظَّٰلِمُونَ ٱلْيَوْمَ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ * وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْحَسْرَةِ إِذْ قُضِىَ ٱلْأَمْرُ وَهُمْ فِى غَفْلَةٍ وَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ * إِنَّا نَحْنُ نَرِثُ ٱلْأَرْضَ وَمَنْ عَلَيْهَا وَإِلَيْنَا يُرْجَعُونَ﴾ ٣٨-٤٠]

لا يوصَفُ الله تعالى بالتعجُّب، وإنما المراد: أنَّ أسماعَهم وأبصارَهم يومئذٍ جديرٌ

المشهودَ إما بمعنى الحضور، وهو إما مصدر ميمي، والمعنى من شهودهم هولَ الحساب(١)، أو: اسمُ مكانٍ منهُ، أي: مِن مكانِ الشُّهودِ أو زمانِه، والمعنى: مِن وقتِ الشُّهود. وإمّا بمعنى الشَّهادةِ فهُو أيضًا إمّا: مصدرٌ والمعنى: مِن شهادةِ ذلك اليوم، أو: اسمُ مكان(٢)، أي: مِن مكانِ الشَّهادة، أو زمان، والمعنى: مِن وقتِ الشَّهادة.

قولُه: **(وأن تشهَدَ عليهمُ الملائكة)** عطفٌ تفسيريٌّ على قولِه: «شهادةِ ذلك اليوم»، يعني: أسنَدَ الشَّهادةَ إلى اليوم على المجازِ نحوَ: ﴿يَوْمًا يَجْعَلُ ٱلْوِلْدَٰنَ شِيبًا﴾ [المزمّل: ١٧]، والأصلُ: تشهَدُ عليهمُ الملائكةُ والأنبياءُ في ذلك اليوم.

قولُه: **(لا يوصَفُ الله بالتعجُّب)**، يريدُ: أنّ قولَه: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ فِعلا تعجُّب، والتعجُّبُ راجعٌ إلى العبادِ لا إلى الله تعالى؛ لأنّ المُعْجِبَ هو ما يَخفى سببُه، وهُو على الله مُحال. قالَ المالكيُّ(٣): منعَ بعضُ النَّحْويّينَ تنازُعَ فِعلَيِ تعجُّب، والصَّحيحُ عندي جَوازُه، لكنْ بشَرْطِ إعمالِ الثاني، كقولِك: ما أحسَنَ وأعقَلَ زَيْدًا، بنَصْبِ «زيدًا» بـ«أعقل»، لا بـ«أحسَنَ»؛ لأنّك لو نَصبتَه به لفَصَلْتَ ما لا يجوزُ فَصْلُه، ولا يَمتنعُ على مذهبِ البصريّينَ

---

(١) من قوله: ذكر في ﴿مَّشْهَدِ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ إلى هنا سقط من (ح) و(ف).

(٢) من قوله: «أي: مِن مكانِ الشُّهود أو زمانه» إلى هنا سقط من (ح).

(٣) يعني ابن مالك النحوي.

بأن يُتعجَّبَ منهما بعدما كانوا صُمًّا عُميًا في الدنيا. **وقيل: معناه التَّهديدُ بما سَيَسْمَعون** ويُبصِرون ممّا يَسُوؤهم ويَصدَعُ قلوبَهم. أوقعَ الظاهرَ - أعني الظالمينَ - موقعَ الضَّميرِ؛ إشعارًا بأنْ لا ظُلمَ أشدُّ من ظُلمِهم؛ حيثُ أغفَلُوا الاستماعَ والنَّظرَ حين يُجدي عليهم ويُسعِدُهم. والمرادُ بالضَّلال المُبين: إغفالُ النَّظرِ والاستماع. ﴿قُضِيَ ٱلْأَمْرُ﴾: فُرِغَ مِنَ الحِساب، وتصادرَ الفَريقانِ إلى الجنةِ والنار. وعن النبيِّ ﷺ: أنه سُئِلَ عنه - أي: عن قضاءِ الأمرِ - فقال: «**حينَ يُذبَحُ الكَبشُ** والفَريقانِ يَنظُران». و﴿إِذْ﴾ بَدَل مِن ﴿يَوْمَ

أن يُقال[1]: أحسِنْ وأعقِلْ بزَيدٍ، ثُمّ حذَفَ الباءَ لِدلالةِ الثانية عليها، ثُمّ اتّصَلَ الضَّميرُ واستَتَر، كما استتَرَ في الثاني مِن قولِه تعالى: «أسمِع وأبصِر»، فإنّ الثانيَ يُستَدَلُّ به على الأوّل، كما يستدل على الثاني بالأول، إلّا أنّ الاستدلالَ بالأوّلِ على الثاني أكثرُ منَ العكس.

قولُه: (**وقيل: معناهُ: التهديدُ بما سَيسْمَعون**): عطفٌ على قولِه: «وإنّما المرادُ»، وعلى الأوّلِ المرادُ بالتعجُّب، وهُو راجعٌ إلى العباد، لقولِه: «جديرٌ لأنْ يُتعجَّبَ منهُما»، ومُتعلِّقُ الاستماعِ والإبصارِ مَنْسِيٌّ ليَشمَلَ كلَّ ما يَصحُّ أن يُسمَعَ وأن يُبصَر، فهُو كقولِ الشاعر:

شَجْوُ حُسّادِه وغَيْظُ عِداهُ أن يَرى مُبصِرٌ ويَسمَعَ داعي[2]

فقَطَعَ الفعلَ عن مُتعلِّقِه الخاصِّ ليصيرَ مُطلَقًا، ثُمّ كَنّى به عن ذلك المتعلِّقِ بقرينةِ مقامِ التهديد. وعلى الثاني: هُو كنايةٌ عن مُجرَّدِ التهديد، والمُتعلِّقُ المَنْويُّ هُو ما يَسُوؤهم ويَصدَعُ قلوبَهم.

قولُه: (**حينَ يُذبَحُ الكَبْشُ**) رَوَينا عن البخاريِّ ومسلم والتِّرمذيِّ، عن أبي سعيدٍ قال: قالَ رسولُ الله ﷺ: «يُؤتى بالموتِ كهيئةِ كَبْشٍ أملَحَ، فيُنادي مُنادٍ: يا أهلَ الجَنّةِ، فيَشْرَئبّونَ ويَنظُرون، فيقولُ: هل تعرِفونَ هذا؟ فيقولون: نعم، هذا الموتُ، وكلُّهم قد رأَوْه، فيُذبَحُ بيْنَ الجَنّةِ والنار، ثُم يقول: يا أهلَ الجَنّة، خلودٌ فلا موت، ويا أهلَ النار، خُلودٌ فلا موت». ثُم قرأ: ﴿ وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْآزِفَةِ ﴾ الآية[3].

---

(١) قولُه: «أن يُقال»: سقط من النسخة «ح».

(٢) ذكره الخطيب القزويني في «الإيضاح»، ص١٠٤، وعزاه للبحتري، ولم أجده في «ديوانه».

(٣) أخرجه البخاريُّ (٤٧٣٠)، ومسلم (٢٨٤٩)، والترمذيّ (٣١٥٦).

﴿ٱلْحَسْرَةِ﴾، أو منصوبٌ بالحَسْرة. ﴿وَهُمْ فِى غَفْلَةٍ﴾ متعلِّق بقوله: ﴿فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾، عن الحسن، ﴿وَأَنذِرْهُمْ﴾: اعتِراض؛ أو هو مُتعلِّق بـ﴿وَأَنذِرْهُمْ﴾، **أي: وأنذِرْهم على هذه الحالِ غافِلِينَ غيرَ مؤمنين.** يحتملُ أنه يُمِيتُهم ويُخرِّبُ ديارَهم، **وأنه يُفني أجسادَهم** ويُفني الأرضَ ويَذهَبُ بها.

[﴿وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ إِبْرَٰهِيمَ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ صِدِّيقًا نَّبِيًّا ۝ إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ يَٰٓأَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِى عَنكَ شَيْـًٔا ۝ يَٰٓأَبَتِ إِنِّى قَدْ جَآءَنِى مِنَ ٱلْعِلْمِ مَا لَمْ يَأْتِكَ فَٱتَّبِعْنِىٓ أَهْدِكَ صِرَٰطًا سَوِيًّا ۝ يَٰٓأَبَتِ لَا تَعْبُدِ ٱلشَّيْطَٰنَ ۖ إِنَّ ٱلشَّيْطَٰنَ كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ عَصِيًّا ۝ يَٰٓأَبَتِ إِنِّىٓ أَخَافُ أَن يَمَسَّكَ عَذَابٌ مِّنَ ٱلرَّحْمَٰنِ فَتَكُونَ لِلشَّيْطَٰنِ وَلِيًّا﴾ ٤١-٤٥]

الصِّدِّيق: من أَبنيةِ المُبالغة، ونظيرُه: الضِّحِّيك والنِّطِّيق، والمراد: فرطُ صِدْقه **وكثرةُ ما صدَّق به** مِن غُيوبِ الله وآياتِه وكُتبِه ورُسله، وكأنَّ الرُّجحانَ والغَلَبةَ في

قولُه: **(أي: وأنذِرْهُم على هذه الحال)** هذا التفسيرُ غيرُ ملائم لقولِه تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرُ مَن يَخْشَىٰهَا﴾ [النازعات: ٤٥] والوجهُ أن يتعلّقَ بقولِه: ﴿فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ لأنَّ قولَه: ﴿وَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ نفيُ الإيمانِ منهم على سبيلِ الدّوامِ مع الاستمرارِ في الأزمنةِ الماضيةِ والآتيةِ على التأكيدِ والمُبالغَة.

قولُه: **(وأنـهُ يُفني أجسادَهم)** أي: يحتملُ ﴿إِنَّا نَحْنُ نَرِثُ ٱلْأَرْضَ﴾ أن يُرادَ بـه الوراثةَ الخاصّة، وأن يرادَ العامّة، فالتعريفُ في الأرضِ على الأوّلِ للعهد، ولذلك قال: «تخربُ ديارهم»، وعلى الثاني للجنسِ، وهو المرادُ بقولِه: «ويُفْني الأرضَ ويذهبُ بها». والثاني هو الرّاجحُ لوجهَيْن: أحدُهما: أنّ الكلامَ مِن قولِه: ﴿مِن مَّشْهَدِ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ في شأنِ القيامة. وثانيهما: أنّ فيه معنى ﴿لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ ۖ لِلَّهِ ٱلْوَٰحِدِ ٱلْقَهَّارِ﴾ [غافر: ١٦].

قولُه: **(وكَثْرةُ ما صدَّقَ به) الرّاغب:** الصِّدِّيقُ: مَن كثُر الصِّدْقُ منه. وقيل: بل مَن لم يكذِبْ قَطّ. وقيل: بَل مَن لا يتأتّى مِنه الكذِبُ لتعوُّدِه الصدقَ. وقيل: بل مَن صَدَقَ بقولِه

هذا التصديقِ للكُتب والرسل، أي: كان مصدِّقًا بجميعِ الأنبياء وكُتبِهم، وكان نبيًّا في نفسِه، كقوله تعالى: ﴿بَلْ جَآءَ بِٱلْحَقِّ وَصَدَّقَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [الصافات: ٣٧].أو: **كان بَليغًا في الصِّدق**؛ لأن مِلاكَ أمْرِ النبوّةِ الصِّدق، ومُصَدِّقُ الله بآياته ومُعجِزاته حَرِيٌّ أن

واعتقادِه وحقَّق صِدْقَه بفعْلِه. قالَ تعالى: ﴿وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ إِبْرَٰهِيمَ إِنَّهُۥ كَانَ صِدِّيقًا نَّبِيًّا﴾ [مريم: ٤١] وقالَ تعالى: ﴿فَأُو۟لَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّۦنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ﴾ [النساء: ٦٩]، والصدّيقون هم قومٌ دونَ[١] الأنبياءِ في الفضيلةِ على ما بيّنْتُ في «الذريعة»[٢].

قولُه: (**أو كان بليغًا في الصِّدقِ**). الظاهرُ أنه عطفٌ على قولِه: «والمرادُ فَرْطُ صِدْقِه وكثرةُ ما صُدِّقَ به»، يعني: أن «الصِّدّيق» من أبنية المبالغة يجوز أن يُحمَلَ على فَرطِ صدقِه وكثرة ما صَدَّقَ به[٣]، ويجوزُ أن يُحمَلَ على المبالغة، يدُلُّ عليه قولُه في فاتحةِ البقرة: ﴿بِمَا كَانُوا۟ يَكْذِبُونَ﴾ [البقرة: ١٠] قُرِئَ: «يُكذِّبون»، مِن كذَّبه الذي هُو نقيضُ صَدَّقَه، ومِن كذَّب الذي هُو مبالغةٌ في «كذَبَ». ثمّ قال: «أو بمعنى الكثْرة»، ولمّا عَدَّ هاهنا أشياءَ في مثالِ الكثْرةِ مِن قولِه: «غُيوبِ الله وآياتِه وكتُبِه ورسُلِه» أرادَ أن يُرجِّحَ بعضًا منها على بعض بمقتضى المقام. وقال: وكان[٤] الرَّجحان والغلَبة في هذا التصديقِ للكتُبِ والرّسُل، واستَدَلَّ عليه بانضمام: ﴿صِدِّيقًا﴾ مع ﴿نَّبِيًّا﴾ ليُوافِقَ قولَه: ﴿بَلْ جَآءَ بِٱلْحَقِّ وَصَدَّقَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [الصافات: ٣٧]، فقولُه: ﴿بَلْ جَآءَ بِٱلْحَقِّ﴾ إشارةٌ إلى كونِه نبيًّا، وقولُه[٥]: ﴿وَصَدَّقَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ إشارةٌ إلى كونِه صِدّيقًا، أمّا قولُه: «أي: كانَ مُصدِّقًا بجميعِ الأنبياءِ وكتُبِهم، وكان نبيًّا»، فهُو معنى مُقارَبةِ الوصفَيْن، أعني: صِدِّيقًا ونبيًّا، وقولُه: «لأنّ مِلاكَ أمرِ النبُوَّةِ الصِّدقُ» تعليلٌ لتفسير

---

(١) في (ط): «دُوَين».

(٢) «مفردات القرآن»، ص٤٧٨-٤٧٩، وانظر كلامَ الرّاغب في «الذريعة إلى مكارم الشريعة»، ص٧١ حيث عقد بابًا نافعًا في أصنافِ الناس.

(٣) من قوله: «يعني: أن الصدّيق» إلى هنا سقط من (ح) و(ف).

(٤) في (ح) و(ف): «كأن».

(٥) قوله: «إشارةٌ إلى كونه نبيًّا، وقولُه» سقط من (ح).

يكون كذلك. وهذه الجملةُ وَقعتِ اعتراضًا بين المُبدَل منه وبَدَلِه، أعني إبراهيم. و﴿إِذْ قَالَ﴾: نحوُ قولِك: رأيتُ زيدًا، ونِعْم الرجُل أخاك. ويجوزُ أن يتعلَّق ﴿إِذْ﴾ بـ﴿كَانَ﴾ أو بـ﴿صِدِّيقًا نَّبِيًّا﴾، أي: كانَ جامِعًا لخَصائصِ الصِّدِّيقين والأنبياءِ حينَ

﴿صِدِّيقًا﴾ في هذا المقام بالمبالغة، يعني: إنما وَصَفَه بقوله: ﴿صِدِّيقًا﴾ وقَرَنَ معه ﴿نَّبِيًّا﴾ لأن مِلاكَ أمرِ النبوة الصدق[1]، و«مُصدِّقُ الله» معَ خبرِه معطوفٌ على الجُملةِ التي قبلَه، واقترانُه معَ النبيِّ على الوجْهِ الأوّل: للتكميل، وعلى الثاني: للتتميم.

قولُه: (**وهذه الجُملةُ وقَعت اعتراضًا بينَ المُبدَلِ منهُ وبدَلِه**). قالَ صاحبُ «الفرائد»: كوْنُ الجملةِ اعتراضًا بيْنَ البدَلِ والمُبدَلِ منهُ بدونِ الواوِ بعيدٌ عن الطَّبعِ وعنِ الاستعمال، والذي ذكَرَ من النظَرِ ليسَ بمُسْتعمل، وهُو معَ ذلك بالواو، ويُمكنُ أن يقالَ: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ صِدِّيقًا﴾ في مقام التعليل، كأنهُ قال: واذكُرْهُ لقومِكَ؛ لأنه كان صِدِّيقًا نبيًّا. ثُمّ ابتَدأَ وقال: ﴿إِذْ قَالَ﴾ أي: اذكُرْ لهُم ما قالَ لأبيه، كأنهُ بيانٌ لبعضِ ما يكونُ به صِدِّيقًا نبيًّا[2]. والعاملُ في: ﴿إِذْ﴾: ﴿وَٱذْكُرْ﴾، والوقتُ في هذا قائمٌ مقامَ المفعولِ به.

قلتُ: أمّا قولُه: «كونُ الجُملةِ اعتراضًا بدونِ الواوِ بعيدٌ»، فكلامُ مَن لم يُحقِّقْ معنى الاعتراض، وهُو أن يؤتَى في أثناءِ كلامٍ أو بيْنَ كلامَيْنِ متّصِليْن معنًى بجملةٍ لا محَلَّ لها منَ الإعراب، ومَرجِعُه إلى التأكيد، وهُو يأتي تارَةً بالواو، كقولِه:

إنَّ الثمانينَ وبُلِّغتَها ... قد أحوَجَتْ سَمْعي إلى تُرجُمانْ[3]

وأُخرى بلا واوٍ نحوَ قولِه تعالى: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ ٱلْبَنَٰتِ سُبْحَٰنَهُۥ ۙ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ﴾ [النحل: ٥٧]، ومن القَبيلَيْنِ قولُه تعالى: ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ۝ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ [الواقعة: ٧٥-٧٦]، هذا إذا كانَ: ﴿إِذْ قَالَ﴾ بدَلًا من ﴿إِبْرَٰهِيمَ﴾، وإذا تعلّق بـ﴿كَانَ﴾ أو بـ﴿صِدِّيقًا﴾ كان تعليلًا.

---

(١) من قوله: «تعليل لتفسير ﴿صِدِّيقًا﴾» إلى هنا سقط من (ح) و(ف).

(٢) من قوله: «ثم ابتدأ وقال» إلى هنا سقط من (ط).

(٣) لعوف بن محلِّم الشيباني. انظر: «الإيضاح في علوم البلاغة»، ص١٩٤-١٩٥.

خاطَبَ أباه تلك المُخاطَبات. والمرادُ بذِكْر الرسولِ إيّاه وقصَّتَه في الكتاب: أن يَتلُوَ ذلك على الناسِ ويُبلِّغَه إيّاهم، كقوله: ﴿وَٱتۡلُ عَلَيۡهِمۡ نَبَأَ إِبۡرَٰهِيمَ﴾ [الشعراء: ٦٩]، **وإلّا فالله عزَّ وجلَّ هو ذاكِرُه ومُورِدُه في تنزيله**. التاءُ في ﴿يَٰٓأَبَتِ﴾: عوضٌ من ياءِ الإضافة، ولا يقال: «يا أبتي»؛ لئلّا يُجمَعَ بين العِوَضِ والمُعوَّضِ منه. **وقَلَّ**: **«يا أبتا»؛ لكونِ الألِف بَدَلًا من الياء**، وشَبَّه ذلك سِيبويهِ **بأينُق**، وتعويضِ الياءِ فيه عن الواوِ الساقطة. انظُرْ حينَ أراد **أن يَنصَحَ أباه ويَعِظَه فيما كان متورِّطًا فيه** من الخطأ العَظيمِ والارتِكاب الشَّنيعِ الذي عَصى فيه ....

قولُه: (**وإلّا فالله هو ذاكِرُه ومُورِدهُ في تنزيلِه**) إشارةٌ إلى أنّ أصلَ الكلام: إنّا قد أورَدْنا في التنزيلِ قصّةَ إبراهيم، وذكرْناها فيه، فاتْلُها أنتَ على الناسِ وبَلِّغها إيّاهم، كقولِه: ﴿وَٱتۡلُ عَلَيۡهِمۡ نَبَأَ إِبۡرَٰهِيمَ﴾ [الشعراء: ٦٩]. ولمّا كان رسولُ الله ﷺ خليفةَ الله في أرضِه والناطقَ عنهُ بأوامِره ونَواهيه معَ عبادِه، جعلَهُ ذاكرًا ومُورِدًا في القرآنِ قَصَصَ الأنبياءِ عليهمُ السّلامُ.

قولُه: (**وقَلَّ: «يا أبتا» لكوْنِ الألفِ بدَلًا منَ الياء**)، يريدُ: «يا أبَتي» غيرُ جائزٍ لاجتماعِ العِوَض والمُعوَّضِ عنه صَريحًا، وهما الياءُ والتاء، بخلافِ: «يا أبَتا»؛ لأنّ الألفَ بدَلٌ منَ الياء، كما أنّ التاءَ بدَلٌ منها، فلا يكونُ في الصَّراحةِ مثلَ الياء، ولكنْ قَلَّ استعمالُه للعَوْدِ إليه، ولا يَبعُدُ اجتماعُ عِوَضَيْنِ عن مُعوَّضٍ واحد، فإنّ صاحبَ الجَبيرةِ يجبُ عليه التيَمُّمُ والمَسْحُ، وهُما عِوَضانِ عنِ الغَسْل.

قولُه: (**بأيْنقٍ**)، قد جُمعتِ «الناقةُ» في القِلّةِ على «أَنوقُ»، ثمّ استَثْقَلوا الضَّمّةَ على الواوِ فقدَّموها، وقالوا: «أوْنُق»، ثُمّ عوَّضوا منَ الواوِ ياءً، فقالوا: «أَيْنُقٌ»، ثُم جمعوها على «أيانِقَ».

قولُه: (**أن يَنصَحَ أباهُ ويَعِظَهُ فيما كان**) تنازَعَ «يَنصَحَ» و«يَعِظَهُ» في الظَّرف، و«منَ الخطأِ» بيانُ «ما»، ويجبُ أن يُقدَّرَ في «وانسلَخَ عن قضيّةِ التمييزِ»: «فيه»؛ لأنّ الجملةَ معطوفةٌ على صِلةِ الموصولِ ولا بُدَّ منَ الراجع.

قولُه: (**مُتورِّطًا فيه**). **الجَوهريّ**: أوْرَطَهُ ووَرَّطَهُ توريطًا: إذا أوقَعَهُ في الوَرْطة، وهِي: الهلاكُ، فتورّطَ هُو فيها.

آمِرَ العقلِ وانْسلَخَ عن قضيّةِ التمييز، ومِنَ الغَباوةِ ـ التي ليس بعدَها غباوة ـ كيفَ رتَّب الكلامَ معه في أحسنِ اتِّساق، وساقَه **أرشَقَ مَساق، مع استعمالِ المُجامَلةِ واللُّطفِ** والرِّفق واللِّينِ والأدبِ الجَميل والخُلق الحَسن، **مُنتصِحًا في ذلك** بنَصيحةِ ربِّه عزَّ وعلا، حدَّث أبو هُريرة قال: قال رسولُ الله ﷺ: «أوحى الله إلى إبراهيمَ عليه السلام: إنك خَليلي، حَسِّنْ خُلُقَكَ ولو مع الكُفَّار، تَدخُلْ مداخلَ الأبرار، فإنَّ كَلِمتي سَبقتْ لِمَن حَسَّن خُلُقَه، أُظِلُّه تحتَ عَرْشي، وأُسكِنُه حَظِيرةَ القُدس، وأُدْنِيه مِن جِواري»؛

قولُه: (**آمرَ العقل**) معناهُ: العقلُ الآمِرُ والفِكرُ الصائبُ، وقولُه: «ومنَ الغباوة» عطفٌ على «من الخطأ».

قولُه: (**أرشَقَ مَساقٍ**). **الأساس**: غلامٌ رشيقٌ: إذا كانَ في اعتدالٍ ودِقّة، ومن المجاز: رجُلٌ رشيقٌ: ظَريفٌ، وخَطٌّ رَشيق.

قولِه: (**معَ استعمالِ المُجامَلةِ واللُّطف**)، هذا الأسلوبُ يُسَمّى بالاستدراجِ والكلامِ المُنْصِف.

قولُه: (**مُنتَصِحًا في ذلك**) إشارةٌ إلى قولِه: «رتَّبَ الكلامَ معَهُ في أحسَنِ اتّساقٍ».

اعلَمْ أنّ «حينَ» في قولِه: «انظُرْ حينَ أرادَ أن يَنْصَحَ» لا يجوزُ أن يكونَ ظَرْفًا لقولِه: «انظُرْ»، إذْ ليسَ المرادُ الأمرَ بالنظَرِ في ذلكَ الزَّمان، ولا يجوزُ أن يكونَ ظَرْفًا لقولِه: «رتَّبَ»، إذْ لا يَعمَلُ ما بعدَ الاستفهام فيما قبلَه، بل هُو مفعولٌ به لقولِه: «انظُرْ»، أي: انظُرْ إلى زمانِ إرادتِه نصيحةَ أبيه، والمقصودُ منَ النظَرِ في ذلك الزَّمان: النظَرُ إلى ما هُو فيه، لكنْ ذكَرَ الزَّمانَ للإشعارِ بأنّ ذلك الزمانَ[1] لغَرابةِ ما وقَعَ فيه، جديرٌ بأنْ يُنظَرَ فيه، وهذا المعنى مأخوذٌ مِن كلامِ المصنِّفِ في قولِه: ﴿وَقُلْنَا يَـٰٓـَٔادَمُ﴾ [البقرة: ٣٤]، ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ﴾ [البقرة: ١٢٦]، وفي الكلامِ حَذْفٌ، وهُو فعلُ العِلم المعلَّقِ عنِ العمل، أي: انظُرْ لتَعلمَ كيفَ رتَّبَ[2].

---

(١) قوله: «للإشعار بأنّ ذلك الزمان» سقط من (ف).

(٢) زاد في (ط) هنا: «أو انظر تعلم كيف رتّب».

وذلك أنه طلبَ منه أوَّلًا العِلَّةَ في خَطئِه طَلَبَ مُنبِّهٍ على تمادِيه، مُوقِظٍ لإفراطِه وتَناهيه؛ لأنَّ المعبودَ لو كان حيًّا مميِّزًا، سميعًا بصيرًا، مُقتدِرًا على الثواب والعِقاب، نافعًا ضارًّا ـ إلا أنه بعضُ الخَلْق ـ لاستُخِفَّ عَقلُ مَن أهَّلَه للعبادةِ ووَصَفه بالرُّبوبيَّة، ولَسُجِّل عليه بالغيِّ المُبين والظُّلمِ العظيم وإنْ كانَ أشرفَ الخَلقِ وأعلاهم منزلةً، كالملائكة والنبيِّين، قال الله تعالى: ﴿ وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُواْ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَٱلنَّبِيِّۦنَ أَرْبَابًاۗ أَيَأْمُرُكُم بِٱلْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾ [آل عمران: ٨٠]؛ وذلك أنَّ العبادةَ هي غايةُ التعظيم، فلا تَحِقُّ إلا لمن له غايةُ الإنْعام؛ وهو الخالِقُ الرازق، المُحيي المُميت، المُثيبُ المُعاقِب، الذي منه أُصولُ النِّعَم وفُروعُها. فإذا وُجِّهَتْ إلى غيرِه ـ وتعالى علوًّا كبيرًا أن تكونَ هذه الصِّفةُ لغيره ـ لم يكن إلا ظُلمًا وعتوًّا وغيًّا **وكُفرًا وجُحودًا**، وخُروجًا عن الصحيح النيِّرِ إلى الفاسِد المُظلِم، فما ظنُّك بمن وَجَّه عبادتَه إلى جَمادٍ ليس به حسٌّ ولا شُعور؟ **فلا يسمعُ ـ يا عابدَه ـ ذِكرَكَ له** وثناءَك عليه، ولا يَرى هيئاتِ خُضوعك وخُشوعِك له، فضلًا أن يُغنِيَ عنك بأنْ تَستدفِعَه بلاءً فيَدفعَه، أو تسنَحَ لك حاجةٌ فيَكفِيَكَها. ثم ثَنَّى بدعوتِه إلى الحقِّ مترفِّقًا به متلطِّفًا، فلم يَسِمْ أباه بالجَهْل المُفرط، ولا نفْسَه بالعِلْم الفائق، ولكنه قال: إنَّ معي طائفةً من العِلْم وشيئًا منه ليس معك، وذلك عِلمُ

قولُه: (**وكُفرًا وجُحودًا**)، **الرّاغب**: الجُحودُ: نَفْيُ ما في القلبِ ثباتُه، وإثباتُ ما في القلبِ نَفْيُه. قالَ تعالى: ﴿وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ﴾ [النمل: ١٤][1].

قولُه: (**فلا يَسمَعُ ـ يا عابدَه ـ ذكْرَكَ لهُ**) هذا الاعتراضُ فيه التنبيهُ على غَباوةِ السّامعِ والتّمادي في الغَفْلةِ والانغماسِ في وَرْطةِ الجَهْلِ، قالَ الفرزدَق:

فانعَــقْ بضأنِكَ[2] يا جريرُ، فإنّما   مَنَّتْكَ نفْسُكَ في الخلاءِ ضَلالا[3]

(١) «مفردات القرآن»، ص١٨٧.

(٢) في (ح) و(ف): «نصابك» بالنون والصاد المهملة، وهو تصحيف ظاهر.

(٣) ليس البيت للفرزدق، بل هو للأخطل في «ديوانه» (١: ٢٠٥) وبعده:

منّتكَ نفسُك أن تُساميَ دارمًا   أو أن تُــوازِنَ حاجبًا وعقالا

الدلالةِ على الطَّريق السَّويّ، فلا تَستنكِفْ، وهَبْ أني وإيّاك في مَسيرٍ وعندي مَعرفةٌ بالِهداية دونك، فاتَّبِعْني أُنَجِّك من أن تضلَّ وتَتِيْه. ثم ثَلَّثَ بتَثْبيطِه ونَهْيه عمّا كان عليه: بأنَّ الشيطانَ الذي **استَعصى على ربِّك** الرحمن الذي جميعُ ما عندَك من النِّعَم مِنْ عندِه، وهو عدوُّك الذي لا يريدُ بك إلّا كلَّ هَلاكٍ وخِزْي ونَكال، وعدوُّ أبيك آدمَ وأبناءِ جِنْسك كلِّهم، هو الذي ورَّطك في هذه الضَّلالةِ وأمَرَك بها وزيَّنها لك، فأنتَ إن حقَّقتَ النظرَ عابدُ الشيطان. إلا أنَّ إبراهيمَ عليه السلام لإمْعانِه في الإخلاص، ولارْتقاءِ هِمَّتِه في الربّانيّة **لم يَذْكُرْ مِن جِنايتَي الشيطانِ إلّا التي تختصُّ منهما بربِّ العِزَّة مِن عصيانِه** واستكبارِه، ولم يَلتفِتْ إلى ذِكْر مُعاداتِه لآدمَ وذرِّيَّته، **كأنَّ النظرَ في عِظَمِ ما ارتكَبَ من ذلك غَمَرَ فِكْرَه** وأطبقَ على ذِهْنه. ....

قولُه: (**استعصى على ربِّك**) أبلَغُ من «عصَى»، لمعنى الطلَبِ فيه.

قولُه: (**لم يَذكُرْ مِن جِنايَتَي الشيطانِ إلّا التي تختصُّ مِنهما برَبِّ العِزّةِ مِن عصيانِه**) لعلّهُ يريدُ أنّ قولَه: ﴿إِنَّ ٱلشَّيْطَٰنَ كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ عَصِيًّا﴾ مِن بابِ التلميح، وهُو أن يُشارَ في الكلام إلى نحوِ قصّةٍ، وهِي ما ذكَرَهُ الله تعالى في قولِه: ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ ٱلْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِۦٓ ۗ أَفَتَتَّخِذُونَهُۥ وَذُرِّيَّتَهُۥٓ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِى ﴾ [الكهف: ٥٠] من استعصاءِ اللَّعينِ على الله، وأنه عدُوٌّ لبني آدم، فآثَرَ خليلُ الله ما هُو مختَصٌّ بالله على ما يختَصُّ بالغَيْر، لأنهُ أهَمُّ شيءٍ عندَه، ومنهُ قولَه تعالى: ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُۥ لَيَحْزُنُكَ ٱلَّذِى يَقُولُونَ ۖ فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَٰكِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ ﴾ [الأنعام: ٣٣]، قال المصنِّف: «إن تكذيبَك أمرٌ راجعٌ إلى الله فالْهُ عن حُزنِك لنفسِك، وأنّهم كذَّبوكَ وأنتَ صادقٌ، ولْيشغَلْكَ عن ذلك ما هُو أهمُّ، وهُو استعظامُكَ لجُحودِ آياتِ الله والاستهانةِ بكتابِه»(١).

قولُه: (**كأنّ النظَرَ في عِظَمِ ما ارتكبَ [من ذلك] غمَرَ فِكْرَه**) أي: لم يَلتفِتْ إلى ما هُو في غيرِ ما هُو في جَنْبِ الله، وهُو عداوتُه لآدمَ، وقد يعرِضُ للمتكلِّم وهُو في أثناءِ كلامِه ما يَذهَلُه عن بعضِ ما هُو فيه، فيأخُذُ في الأهَمّ.

---

(١) انظر: «الكشاف» (٦: ٧٠ - ٧١).

ثم رَبَّعَ بتخويفِه سوءَ العاقبة، وبما يَجرُّه ما هو فيه من التَّبِعةِ والوَبال، ولم يُخْلِ ذلك مِن

قولُه: (**ثُمّ ربَّعَ بتخويفِه سوءَ العاقبة**)، فإن قُلتَ: قال: رتَّبَ الكلامَ معَه أحسَنَ اتّساق، وساقَه أرْشَقَ مَساق، ثُمّ أتى بكلمةِ الترتُّب، وعَدَّ أربعةَ أنواع منَ النَّصيحة وما بيَّنَ وجْهَ الاتّساق؟

قلتُ: وفي كلامِه إشعارٌ به وتلويحٌ[١] إليه، وبيانُ ذلك: أنّ الواجبَ على الدّاعي النّاصح والطبيبِ الحاذِق بيانُ الضّلال، وتشخيصُ الدّاءِ العُضال، ثُم الشروعُ في الدّواءِ[٢] بإزالةِ المَرَضِ ورَدِّ الصحّةِ، فبَيَّنَ عليه السّلامُ أوّلًا خطأَهُ في ارتكابِ الشَّنيعِ مِن عبادةِ ما لا يَسمَعُ ولا يُبصِرُ ولا يُغني عنهُ شيئًا، وإليه الإشارةُ بقولِه: طلَبَ أوّلًا العِلّةَ في خِطابِه طلَبَ مُنبِّهٍ على تَماديه، إلى آخرِه، فإذا تنبَّهَ المنصوحُ والمريضُ على الضّلالِ والمَرَض لا بُدَّ أن يَطلُبَ منَ المُنبِّه طريقَ الإزالة، فعليه أن يُوقفَه على الطّبيب والمرشد، وإليه الإشارةُ بقولِه: «وعندي معرِفةٌ بالهدايةِ فاتَّبِعْني أُنجِكَ مِن أن تَضِلّ وتَتيه»، فإذا أَذِنَ لهُ عندَ ذلك يشرع[٣] في إزالةِ ما ينبغي إزالتُه، فيَبتدئُ بالأهمِّ والأوْلى. ولا ارتيابَ في أنّ الشّيطانَ هُو الذي باضَ الضّلالَ في بني آدمَ وفرَّخَ فيه مِن أوّلِ الزّمان، وأوقَعَهُ في وَرْطةِ المهالكِ[٤]، وإليه الإشارةُ بقولِه: «وهو عدُوُّكَ وعدُوُّ أبيك وأبناءِ جِنسِك، وهُو الذي ورَّطَكَ في هذه الضّلالة»، وإنّ الشّيطانَ هُو الذي انتَصَبَ لاستجرارِهم إلى الوَبالِ وعَذابِ النّارِ في آخرِ الأمر، وإليه الإشارةُ بقولِه: «ثُمَّ ربَّعَ بتخويفِه سُوءَ العاقبة» فلمّا لم يُنْجِعْ في أبيهِ هذا الوَعْظُ حيثُ أجابَ جوابَه[٥] الأحمقَ بقولِه: ﴿أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِى﴾، لا جرَمَ أنه عليه السَّلامُ لمّا لم يتمكَّنْ منَ التَّخليةِ بإزالةِ الشِّركِ الذي هُو المَرَضُ، فأسرَعَ في التَّحليةِ منَ الأمرِ بالتوحيدِ الذي هُو رَدُّ الصِّحةِ التي هِي فِطرةُ الله التي فطَرَ الناسَ عليها، وبمكارمِ الأخلاقِ، فطَلَبَ الاعتزالَ

---

(١) وهو ما يُشارُ به إلى المطلوب من بُعدٍ مع خفاء.

(٢) في (ط): «المداواة».

(٣) في (ح) و(ف): «عند ذلك الشروع».

(٤) في (ط): «الهلاك».

(٥) في (ف): «جواب»، ولها وجه أيضًا.

حُسنِ الأدب؛ حيثُ لم يُصرِّحْ بأنْ العِقاب لاحِقٌ له، وأنَّ العذابَ لاصِق به، ولكنه قال: ﴿أَخَافُ أَن يَمَسَّكَ عَذَابٌ﴾، **فذَكَرَ الخوفَ والمسَّ ونكَّرَ العذاب، وجعلَ ولايةَ الشيطانِ ودخولَه في جُملةِ أشياعِه وأوليائه أكبرَ من العذاب**؛ وذلك أن رِضوانَ الله أكبرُ من الثَّوابِ نفْسِه، وسمَّاه الله تعالى المشهودَ له بالفوزِ العظيم؛ حيث قال: ﴿وَرِضْوَانٌ مِّنَ ٱللَّهِ أَكْبَرُ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ٧٢]، فكذلك ولايةُ الشيطان التي هي مُعارِضةُ رضوانِ الله، أكبرُ من العذاب نفسِه وأعظم، وصدَّر كلَّ نصيحة من النصائح الأربعِ بقوله: ﴿يَٰٓأَبَتِ﴾؛ توسُّلًا إليه واستِعْطافًا. ﴿مَا﴾ في ﴿مَا لَا يَسْمَعُ﴾ و﴿مَا لَمْ يَأْتِكَ﴾ يجوزُ أن تكونَ موصولةً وموصُوفة، والمفعولُ في: ﴿لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ﴾ منسيٌّ غيرُ مَنْويّ، كقولك: ليسَ به استماعٌ ولا إبصار. **﴿شَيْـًٔا﴾ يحتملُ وجهَيْن**: أحدهما: أن يكونَ في موضعِ المصدر، أي: شيئًا من الغَناء، ويجوزُ أن

بقولِه: ﴿وَأَعْتَزِلُكُمْ وَمَا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَأَدْعُواْ رَبِّى﴾ [مريم: ٤٨] ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِى ٱلسَّبِيلَ﴾ [الأحزاب: ٤].

قولُه: (**فذَكَرَ الخوفَ والمسَّ ونكَّرَ العذابَ**) ثُمّ أسنَدَه إلى «الرَّحمنِ» للإيذانِ بأنّ العذابَ منَ الموصوفِ بالرَّحمةِ أشَدُّ، وإليه لَوَّحَ المتنبّي بقولِهِ:

فما يُوجِعُ الحِرمانُ مِن كفِّ حارِمٍ كما يُوجِعُ الحِرمانُ مِن كفِّ رازِقِ(١)

قولُه: (**وجعَلَ ولايةَ الشّيطانِ ودخولَه في جُملةِ أشياعِه وأوليائِه أكبرَ منَ العذاب**)، وجعَلَ مَسيسَ العذابِ سببًا لكوْنِ الشَّيطانِ وَليَّهُ ووسيلةً إلى الدُّخولِ في زُمرةِ أشياعِه.

قولُه: (**﴿شَيْـًٔا﴾ يحتمِلُ وجهَيْن**) أي: في قولِه: ﴿وَلَا يُغْنِى عَنكَ شَيْـًٔا﴾، ولعلّ إيقاعَه قولَه: «**ويجوزُ أن يقدَّرَ نحوُه معَ الفِعلَيْنِ السابِقين**» يعني: لا يَسمَعُ ولا يُبصِرُ، اعتراضًا بيْنَ الوَجهَيْنِ للإشعارِ باختصاصِ النَّصبِ على المصدَرِ فيهما دونَ المفعولِ به، كما في الوَجْهِ الثاني، لئلّا تفوتَ إرادةُ الإطلاقِ منهُما على ما سبَقَ لهُ. واعلَمْ أنّ ﴿شَيْـًٔا﴾ جيءَ به مُراعاةً

(١) «ديوان المتنبي» بشرح اليازجي (٢: ٢١٧)، ولم أجده في ديوانه بشرح الواحدي.

يُقدَّر نحوُه مع الفِعلَيْن السابقين. والثاني: أن يكون مَفعُولًا به، مِن قولهم: **أغنِ عني وَجْهك**. ﴿قَدْ جَآءَنِى﴾: **فيه تجدُّد العِلْم عندَه**.

[﴿قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِى يَـٰٓإِبْرَٰهِيمُ لَئِن لَّمْ تَنتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ وَٱهْجُرْنِى مَلِيًّا﴾ ٤٦]

لـمّا أطْلعَه على سَماجةِ صُورةِ أمْره، وهدَمَ مذهبَه بالحُججِ القاطعة، وناصَحَه

لفواصِلِ السُّورةِ ظاهرًا، وكان مِن حقِّه أن يُعلَّقَ بالأفعالِ الثلاثة، فتُرِكَ تعلُّقُه بالفِعْلَيْنِ السابقينِ لذلك الغرَض، فوجَبَ تعلُّقُه بالأخير. ثُم من الوجهَينِ الأوّلُ أوْلى؛ لأنهُ أقربُ إلى إرادةِ المبالغة.

قولُه: (أغْنِ عنّي وَجْهَك)، أي: بَعِّدْ وجهَكَ عنِّي؛ لأنّ الشيءَ إذا استُغنِيَ عنهُ فقد تُرِكَ وبُعِّدَ. قال في «المُغرِب»: أغْنِ عنّي كذا، أي: نحِّهِ عنّي وبَعِّدْه. قال:

لتُغنيَ عنِّي ذا إنائك أجمَعا[1]

وعليه حديثُ عثمانَ رضيَ الله عنه في صَحيفةِ الصَّدَقةِ التي بعثَها عليٌّ رضيَ الله عنهُ على يدِ محمّدِ بن الحنفيّة: «أغْنِها عنّا»[2]، وهُو في الحقيقةِ من بابِ القلب، كقولِهم: عرَضَ الدابّةَ على الماء.

قولُه: (﴿قَدْ جَآءَنِى﴾ فيه تجدُّدُ العِلم عندَه): بيانٌ لاتّصالِ قولِه: ﴿يَـٰٓأَبَتِ إِنِّى قَدْ جَآءَنِى مِنَ ٱلْعِلْمِ﴾ بقولِه: ﴿وَلَا يُغْنِى عَنكَ شَيْـًٔا﴾ أي: لمَ تعبُدُ الجمادَ وما لا يَدفعُ عنكَ الأذى؟ وما أقولُ ذلك مِن تلقاءِ نَفْسي، ولا كنتُ عالمًا به قبْلِ هذا، بل قد جاءَني فيه تجدُّدُ العِلم عندَ إمحاضِ نُصْحي هذا، فالضَّميرُ في «فيه» يعودُ إلى المذكورِ، ولما كان المذكورُ مَحْضَ النُّصح، كان الضَّميرُ في «عندِه» راجعًا إليه.

---

(١) «المغرب في ترتيب المعرب» (٢: ١١٦) والشطر المذكور لحُرَيْث بن عتّاب الطائي، وصَدْرُه:
إذا قُلتَ قَدْني قال بالله حَلْفةً

(٢) انظر: «صحيح البخاري» (٣١١١).

المُناصحةَ العَجيبة مع تلك المُلاطَفات، أقبَلَ عليه الشيخُ بفَظاظةِ الكُفر وغِلْظَة العِناد، فناداه باسْمِه، ولم يقابِلْ ﴿يَٰٓأَبَتِ﴾ بـ«يا بُني»، وقدَّم الخبرَ على المبتدأِ في قوله: ﴿أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِي يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ﴾؛ لأنه كانَ أهمَّ عندَه وهو عندَه أعْنَى، وفيه ضَربٌ من التعجُّبِ والإنكار لرَغبتِه عن آلهته، وأنَّ آلهتَه ما يَنبغي أن يَرغَبَ عنها أحد. وفي هذا سُلْوان ....

قولُه: (**أقبَلَ عليه الشَّيخُ**)، وفي تخصيصِه تنبيهٌ على جَسارةِ قلبِه وشِدّةِ شكيمتِه، يعني: كان مِن حقِّه وكوْنِه رجُلًا شيخًا أنْ يأتيَ باللُّطفِ والمُجاملة، لكنْ عكَسَ.

قولُه: (**وقدَّم الخبرَ على المبتدأ**). قالَ أبو البقاء: ﴿أَرَاغِبٌ﴾: مبتدأٌ، و﴿أَنتَ﴾: فاعلُه أغنَى عنِ الخبَر، وجازَ الابتداءُ بالنَّكِرةِ لاعتمادِها على الهمزةِ[1].

وقالَ المالكيُّ وغيرُه: إنّ ﴿أَنتَ﴾: مرفوعٌ بـ﴿أَرَاغِبٌ﴾، وإلّا يلزَمُ الفَصْلُ بيْنَ ﴿أَرَاغِبٌ﴾ ومعمولِه وهُو ﴿عَنْ ءَالِهَتِي﴾ بأجْنبيٍّ وهُو ﴿أَنتَ﴾. وأُجيبَ أنّ ﴿عَنْ﴾: متعلِّقٌ بمُقدَّرٍ بعدَ ﴿أَنتَ﴾ دَلَّ عليه ﴿أَرَاغِبٌ﴾.

قالَ ابنُ الحاجبِ في «الأمالي»: لا يتوهَّمْ أحدٌ أنّ «أقائمٌ هو» مِن قَبيلِ «أقائمٌ زيدٌ»، بل قائمٌ: خبرٌ لـ«هو» مقدَّمٌ عليه، ولذا يقالُ في التثنيةِ والجَمْع: أقائمانِ هُما، وأقائمونَ هم[2]؟ وعُورِض بنحوِ: أراغبٌ أنتما وأراغبٌ أنتم؛ لأنه متعيِّنٌ أن يكونَ «أراغبٌ» مبتدأً.

قولُه: (**وهُو عندَه أعْنى**)، أي: تقديمُ الخبَرِ عندَ أبي إبراهيمَ أهَمُّ.

الأساس: عُنِيَ بكذا واعْتَنى به وهُو معْنيٌّ به، ومنهُ قَوْلُ سيبوَيْه: وهُم ببيانِه أعنَى[3].

قولُه: (**سُلوانٌ**). **الجَوهريّ**: السُّلوانةُ، بالضَّمِّ: خرَزَةٌ كانوا يقولونَ: إذا صُبَّ عليها الماءُ منَ المطَرِ فيشرَبُه العاشِقُ سَلا، واسمُ ذلك الماء: السُّلوانُ.

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٧٦).

(٢) لم أهتدِ إليه في «أمالي ابن الحاجب».

(٣) يعني قولَه في «الكتاب» (١: ٣٤) في وصفِ مذاهبِ العربِ في تقديمِ كلامِها وتأخيره: «كأنهم إنّما يُقدّمون الذي بيانُه أهمُّ لهم، وهم ببيانِه أعنى، وإن كانا جميعًا يُهمّانهم ويعنيانهم». انتهى.

وثَلَجٌ لصَدْرِ رسول الله ﷺ عمّا كان يَلقى مِن مِثْل ذلك مِن كفّارِ قومه. ﴿لَأَرْجُمَنَّكَ﴾: لأَرمينَّك بلِساني؛ يريدُ الشَّتمَ والذمّ، ومنه: «الرجيم»: المَرْميُّ باللَّعن. أو: لأقتُلنَّك، مِن رجم الزاني. أو: لأطرُدنَّك رَمْيًا بالحِجارة. وأصلُ الرَّجْم: الرَّميُ بالرِّجام. ﴿مَلِيًّا﴾: زَمانًا طويلًا، من المُلاوة. أو: مليًّا بالذهابِ عني والهجرانِ قبلَ أن أُثخِنك بالضَّرب، حتى لا تَقدِرَ أن تبْرَح. يقال: فلانٌ مَلِيءٌ بكذا؛ إذا كان مُطيقًا له مُضطلِعًا به. فإن قلت: علامَ عُطِفَ ﴿وَٱهْجُرْنِي﴾؟ قلت: على معطوفٍ عليه محذوفٍ يدلُّ عليه ﴿لَأَرْجُمَنَّكَ﴾؛ أي: فاحذَرْني واهجُرني؛ لأنَّ ﴿لَأَرْجُمَنَّكَ﴾ تهديدٌ وتَقْريع.

[﴿قَالَ سَلَٰمٌ عَلَيْكَ سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّيٓ إِنَّهُۥ كَانَ بِي حَفِيًّا * وَأَعْتَزِلُكُمْ وَمَا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَأَدْعُواْ رَبِّي عَسَىٰٓ أَلَّآ أَكُونَ بِدُعَآءِ رَبِّي شَقِيًّا﴾ ٤٧ - ٤٨]

﴿سَلَٰمٌ عَلَيْكَ﴾ سلامُ توديعٍ ومُتاركة، كقوله تعالى: ﴿لَنَآ أَعْمَٰلُنَا وَلَكُمْ أَعْمَٰلُكُمْ

قولُه: (وثلَجٌ لصدْرٍ). الأساس: ومنَ المجازِ ثُلِجَ فؤادُه، وهُو مثلوجُ الفؤاد، وثَلِجَتْ نفْسُه بكذا: بَرِدتْ وسُرَّتْ.

قولُه: (الرَّميُ بالرِّجام). الجوهريّ: الرَّجمُ: القتْلُ، وأصلُه الرَّجمُ بالحجارة، والرِّجامُ: حجارةٌ ضِخام.

قولُه: (منَ المُلاوَة). الجوهريّ: أقَمْتُ عندَه مُلاوةً منَ الدَّهر، أي: حِينًا وبُرْهة، وعلى هذا ﴿مَلِيًّا﴾: ظَرْفٌ، وعلى الوَجْهِ الثاني: حالٌ منَ الفاعل.

قولُه: (أُثْخِنَكَ بالضَّرْبِ). الأساس: أثْخَنَ في الأمرِ: بالغَ فيه.

قولُه: (لأنَّ ﴿لَأَرْجُمَنَّكَ﴾ تهديدٌ وتقريع)، تعليلٌ لدِلالةِ ﴿لَأَرْجُمَنَّكَ﴾ على «فاحْذَرْني»، ولا يَصلُحُ المذكورُ أن يكونَ معطوفًا عليه؛ لأنهُ جوابُ القسم، ولا يَصلُحُ هذا أن يكونَ جَوابًا لهُ، فيُقدَّرُ ما يكونُ مُسبَّبًا عمّا تقدَّمَ، فيُعطَفُ عليه، على مِنْوالِ قولِه تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ عِلْمًا وَقَالَا ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [النمل: ١٥].

﴿سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ لَا نَبْتَغِي ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ [القصص: ٥٥]، وقوله: ﴿وَإِذَا خَاطَبَهُمُ ٱلْجَٰهِلُونَ قَالُوا۟ سَلَٰمًا﴾ [الفرقان: ٦٣]، وهذا دليلٌ على جَوازِ مُتارَكة المنصُوحِ والحال هذه. ويجوزُ أن يكونَ قد دَعا له بالسَّلامة؛ استمالةً له، ألا تَرى أنه وَعَدَه الاستغفار؟ فإن قلت: كيفَ جازَ له أن يَستغفِرَ للكافر وأن يَعِدَه ذلك؟ قلت: قالوا: أراد اشتراطَ التوبة عن الكُفر، **كما تَرِدُ الأوامرُ والنواهي** الشرعيّة على الكفّار، والمرادُ اشتراطُ الإيمان، وكما يؤمَرُ المُحدِثُ والفَقير بالصَّلاةِ والزكاة ويُرادُ اشتراطُ الوضوءِ والنِّصاب. وقالوا: إنما استَغفَرَ له بقوله: ﴿وَٱغْفِرْ لِأَبِىٓ إِنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الشعراء: ٨٦]؛ لأنه وَعَدَه أن يُؤمِن. واستشهَدُوا عليه بقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ﴾ [التوبة: ١١٤]. ولقائلٍ أن يقول: إنَّ الذي مَنَعَ من الاستغفار للكافرِ إنما هو السَّمع، فأمَّا القضيّةُ العَقْليّة فلا تأْباه، فيجوزُ أن يكونَ الوعدُ بالاستغفارِ والوفاءُ به قبْلَ وُرودِ السَّمع؛ بناءً على قضيّةِ العقل، **والذي يدلُّ على صحَّته** ....

قولُه: (**كما تردُ الأوامرُ والنَّواهي**)، قيل: النَّواهي مُجمَعٌ عليها في كونِهم مخاطَبينَ بها، وأمّا الأوامرُ فعندَ الشافعيِّ رضيَ الله عنهُ أنّهم مخاطَبونَ بها بشَرْطِ الإيمان، وعندَ أبي حنيفةَ رضيَ الله عنه أنّهم مخاطَبونَ مُطلَقًا، قيل: فيه نظَرٌ؛ لأنّ التوحيدَ أصلٌ، فلا يجوزُ أن يَنقلِبَ شَرْطًا؛ لأنّ الشَّرطَ تبَعٌ للمشروط، وأُجيبَ: أنّ كونَهُ شَرْطًا بسببِ اقتضاءِ صحّةِ هذا المأمورِ به، لا أنهُ شَرْطٌ في نَفْسِ الأمر(١).

قولُه: (**والذي يدُلُّ على صحّتِه**) أي: صحّةِ القولِ بجوازِ الاستغفارِ على قضيّةِ العَقْلِ، وبُطلانِ القولِ باشتراطِ التّوبةِ عن الكُفْرِ: هذه الآية، وبيانُه: أنهُ لو كانَ إبراهيمُ عليه السَّلامُ شارِطًا للإيمانِ لم يكنِ استغفارُه مُستنكَرًا ومُستثنًى في قولِه: ﴿إِلَّا قَوْلَ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ﴾ [الممتحنة: ٤]، فلمّا استُثْنِيَ دَلَّ على أنهُ ما شَرطَ التَّوبَةَ؛ لأنّ الاستغفارَ على شريطةِ التّوبةِ مُستحسَنٌ مِن كلِّ أحد، فلا يكونُ مُنكَرًا.

(١) هذه مسألةٌ فيها خلاف منصوبٌ بين نُظّارِ الأصوليين، انظر بَسْطَ هذه المسألة في «البحر المحيط» للبدر الزركشي (١: ٣٢٠)، و«تخريج الفروع على الأصول» للزنجاني، ص٩٩.

....

قالَ صاحبُ «الانتصاف»: الحقُّ أنّ التحسينَ والتقبيحَ باطلانِ، فلا حاجةَ إلى هذا التعليل[١].

وقال صاحبُ «الفرائد»: لو كان الوَعْدُ والوفاءُ على قضيّةِ العَقْلِ لَقيلَ: ما كانَ استغفارُ إبراهيمَ لأبيهِ إلّا جَرْيًا على قضيّةِ العقل، فلمّا ورَدَ السَّمعُ بأنّ الاستغفارَ لا يجوزُ للكافر، ترَكَ الاستغفارَ وتبَرَّأَ منهُ، ويُمكنُ أن يقالَ: وعدَه الاستغفارَ بشَرْطِ التَّوبة، ولم يَعلَمْ بأنهُ ممّن لا يُؤمِنُ البتّةَ، فوَفى بالوَعْدِ وقال: ﴿وَٱغْفِرْ لِأَبِىٓ إِنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الشعراء: ٨٦]، كأنهُ قال: أخرِجْهُ منَ الضّلالِ واغفِرْ له، ﴿فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُۥٓ أَنَّهُۥ عَدُوٌّ لِّلَّهِ﴾ [التوبة: ١١٤] أي: ممّن لا يؤمِنُ، ترَكَ الدُّعاءَ وتبَرَّأَ منه.

قالَ الإمامُ: الآيةُ تدُلُّ على أنهُ لا يجوزُ لنا التأسّي به في ذلك، والمَنْعُ منَ التأسّي به في ذلك[٢] لا يدُلُّ على أنّ ذلك كان معصِيةً، فإنّ كثيراً مِن خَواصِّ النبيِّ ﷺ لا يجوزُ لنا التأسّي بها معَ أنها كانت مُباحةً له[٣].

وزادَ صاحبُ «التقريب» على هذا بأنْ قال: نَفيُ اللازِمِ ممنوعٌ أيضًا، فإنّ استثناءَه عمّا وجَبتْ فيه الأسوةُ إنّما يدلُّ على أنهُ غيرُ واجب، لا على أنهُ غيرُ جائزٍ ومُنكَر، وكان ينبغي لهُ أن يقولَ ـ بدَلَ قولِه: ومستثنًى عمّا وجَبتْ فيه الأُسوةُ[٤] ـ: مُستثنًى عمّا جازتْ فيه الأسوةُ لقولِه تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ...﴾ [الممتحنة: ٦] الآية، ولا دِلالة فيه على الوجوب.

وقلتُ ـ والعِلمُ عندَ الله ـ: كلامُ صاحبِ «الفرائد»: وعدَهُ الاستغفارَ بشَرْطِ التّوبةِ ولم يَعلَمْ بأنهُ ممّن لا يؤمِنُ، إلى آخرِه، حسَنٌ، لكنْ معَ زيادةٍ يسيرة، والنَّظْمُ يُساعدُ عليه. وبيانُه: أنهُ عليه السَّلامُ لمّا أجابَ عن قولِ أبيه: ﴿لَأَرْجُمَنَّكَ وَٱهْجُرْنِى مَلِيًّا﴾ بقولِه: ﴿سَأَسْتَغْفِرُ

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٢١).

(٢) قوله: «والمَنْعُ من التأسّي به في ذلك» سقط من (ح).

(٣) «مفاتيح الغيب» (٢١: ٢٢٩).

(٤) من قوله: «إنّما يدلُّ على أنه غير واجب» إلى هنا سقط من (ح).

....

لَكَ رَبِّيٓۖ إِنَّهُۥ كَانَ بِي حَفِيّٗا ﴾ جوابَهُ الحكيمَ إظهارًا للتعطُّفِ والرَّأفةِ، وإبداءً للرِّقّةِ والرَّحمة، كأنهُ عليه السلامُ ما التَفتَ إلى جَفائهِ وغِلظتِه، بناءً على ما وصَفَهُ الله تعالى: ﴿إِنَّ إِبۡرَٰهِيمَ لَأَوَّٰهٌ حَلِيمٞ﴾ [التوبة: ١١٤]، ولمّا لم يكنْ عارِفًا بما يؤولُ إليه حالُ أبيه منَ الإصرارِ على الكُفر، وأنهُ ممّن لا يؤمِنُ البَتَّةَ، وفّى بالوَعْدِ وقال: ﴿ وَٱغۡفِرۡ لِأَبِيٓ إِنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلضَّآلِّينَ ﴾ [الشعراء: ٨٦]، كأنهُ قال: أخرجْهُ منَ الضّلالِ واغفِرْ لهُ ﴿فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُۥٓ أَنَّهُۥ عَدُوّٞ لِّلَّهِ ﴾ [التوبة: ١١٤]، أي: مُصِرٌّ على الضّلالةِ والكُفر، ترَكَ الدُّعاءَ وتَبرَّأَ منه.

فظَهرَ مِن هذا أنّ استغفارَه إنّما لم يكُنْ مُستنكرًا؛ لأنهُ عليه السَّلامُ لم يكنْ عالِمًا بإصرارِه على الكُفرِ، لقولِه تعالى: ﴿فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُۥٓ أَنَّهُۥ عَدُوّٞ لِّلَّهِ تَبَرَّأَ مِنۡهُۚ ﴾ [التوبة: ١١٤]، بخلافِه في تلكَ الصُّورة، فإنهُ تبيَّنَ للمؤمنينَ أنّهم أعداءُ الله بقولِه: ﴿لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمۡ أَوۡلِيَآءَ تُلۡقُونَ إِلَيۡهِم بِٱلۡمَوَدَّةِ ﴾ [الممتحنة: ١] وأنْ لا مجالَ لإظهارِ المودَّةِ بوَجْهٍ ما.

ثُمّ بالغَ في تفصيلِ عَداوتِهم بقولِه تعالى: ﴿إِن يَثۡقَفُوكُمۡ يَكُونُواْ لَكُمۡ أَعۡدَآءٗ وَيَبۡسُطُوٓاْ إِلَيۡكُمۡ أَيۡدِيَهُمۡ وَأَلۡسِنَتَهُم بِٱلسُّوٓءِ وَوَدُّواْ لَوۡ تَكۡفُرُونَ ﴾ [الممتحنة: ٢]، ثُمّ حرَّضَهم على قَطيعةِ الأرحام بقولِه: ﴿لَن تَنفَعَكُمۡ أَرۡحَامُكُمۡ وَلَآ أَوۡلَٰدُكُمۡۚ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ ﴾ [الممتحنة: ٣]، ثُمّ سلّاهُم بالتأسّي في القطيعةِ بإبراهيمَ عليه السَّلامُ وقومِه بقولِه: ﴿ قَدۡ كَانَتۡ لَكُمۡ أُسۡوَةٌ حَسَنَةٞ فِيٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ إِذۡ قَالُواْ لِقَوۡمِهِمۡ إِنَّا بُرَءَٰٓؤُاْ مِنكُمۡ وَمِمَّا تَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ كَفَرۡنَا بِكُمۡ... ﴾ إلى قولِه: ﴿إِلَّا قَوۡلَ إِبۡرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ لَأَسۡتَغۡفِرَنَّ لَكَ ﴾ [الممتحنة: ٤]، فاستثنى(١) منَ المذكورِ ما لم يحتمِلْهُ هذا المقامُ، كما احتمَلَهُ ذلك المقامُ للنصِّ القاطع، يعني: لكمُ التأسّي بإبراهيمَ معَ هؤلاءِ الكُفّارِ في القَطيعةِ والهِجران لا غيرُ، فلا تُجامِلوهُم ولا تُبدوا لهُم بالرَّأفةِ والرَّحمةِ كما أبدى إبراهيمُ لأبيه في قولِه: ﴿لَأَسۡتَغۡفِرَنَّ لَكَ ﴾؛ لأنهُ لم يتبيَّنْ لهُ حينئذٍ أنهُ لا يؤمنُ كما بَدا لكُم كُفْرُ هؤلاءِ وعَداوتُهم لكُم. فظَهرَ مِن هذا البيانِ أنْ لا بُدَّ للمُفسِّرِ مِن تعيينِ المقام والنظَرِ إلى ترتيبِ النِّظام، لئلّا يُدحَضَ في مزالِّ الأقدام، والحمدُ لله الذي هدانا لهذا.

---

(١) في (ط): «مما استثنى».

قولُه تعالى: ﴿إِلَّا قَوْلَ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ﴾ [الممتحنة: ٤]، فلو كان شارطًا للإيمان لم يكن مُستنكرًا ومستثنى عمّا وَجبتْ فيه الأُسوة. **وأمّا** ﴿عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ﴾ [التوبة: ١١٤]، **فالواعِدُ هو إبراهيمُ لا آزر، أي: ما قال:** ﴿وَٱغْفِرْ لِأَبِىٓ﴾ [الشعراء: ٨٦] **إلا عن قوله:** ﴿لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ﴾، وتَشهدُ له **قراءةُ حمّادٍ الرّاوية**: (وعدها أباه). والله أعلم. ﴿حَفِيًّا﴾

قولُه: (**وأمّا** ﴿عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ﴾ [التوبة: ١١٤] **فالواعدُ إبراهيمُ لا آزرُ**): إبطالٌ لاستشهادِ الخصوم وقولِهم: إنّما استغفرَ لهُ لأنهُ وعدَهُ أن يؤمِنَ، بدليلِ قولِه: ﴿وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ﴾ [التوبة: ١١٤] بأنّ الواعدَ هُو إبراهيمُ لا آزرُ، بدليلِ قراءةِ حمّاد[١].

وقلتُ: أظهَرُ منهُ سِياقُ الآيات؛ لأنّ قولَه عليه السّلام: ﴿سَلَٰمٌ عَلَيْكَ سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّىٓ﴾ إنّما صدَرَ منهُ بعدَ فَظاظةِ أبيه في الرَّدِّ وغِلظتِه في قولِه: ﴿لَأَرْجُمَنَّكَ وَٱهْجُرْنِى مَلِيًّا﴾، فيكونُ هذا هُو الوعدُ، فالواعدُ في قولِه: ﴿وَعَدَهَآ إِيَّاهُ﴾ هو إبراهيمُ عليه السَّلامُ، فيُعلَمُ منهُ ضَعْفُ قولِ صاحبِ «التيسير»[٢]: الاستثناءُ في قولِه: ﴿إِلَّا قَوْلَ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ﴾ [الممتحنة: ٤] مُنقطعٌ تقديرُه: لكنْ ﴿قَوْلَ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ﴾؛ لأنهُ كان لمَوْعدةٍ وعدَها أبوهُ، فظَنَّ أنهُ قد أنجزَها، فلمّا تبيَّنَ إصرارُه تبرّأ منهُ، ولا يَحِلُّ لكم ذلك معَ عِلمِكم.

قولُه: (**ما قال:** ﴿وَٱغْفِرْ لِأَبِىٓ﴾ [الشعراء: ٨٦] **إلّا عن قولِه**) أي: ما صدَرَ قولُه إلّا عن قولِه: ﴿لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ﴾ وبسَبَبِه، كقولِه:

يَنْهونَ عن أكلٍ وعن شُرْبِ[٣]

قولُه: (**قراءةُ حمّادٍ الرَّاوية**)، قيل: حمّادانِ، الرَّاويةُ الكُوفيُّ، والرَّاويةُ البَصْريُّ، وهُو المرادُ هاهنا، وتصحيفاتُه مشهورةٌ، من ذلكَ في قولِه: ﴿عَذَابِىٓ أُصِيبُ بِهِۦ مَنْ أَشَآءُ﴾ [الأعراف: ١٥٦]

---

(١) يعني حماد الراوية كما جزم به الزمخشري.

(٢) يعني أبا عمرو الداني. ولم أهتدِ إلى هذا الموطن من «التيسير في القراءات». فلعلّه في «المكتفى في الوقفِ والابتدا».

(٣) سبق تخريجه.

الحَفِيّ: البَلِيغ في البرِّ والإلْطاف، حَفِيَ به وتَحَفَّى به. ﴿وَأَعۡتَزِلُكُمۡ﴾: أراد بالاعتِزالِ المُهاجرةَ إلى الشام. المرادُ بالدُّعاءِ العبادة؛ لأنه منها ومِن وَسائطها، ومنه قولُه ﷺ: «الدُّعاءُ هُوَ العبادة». ويدلُّ عليه قولُه تعالى: ﴿فَلَمَّا ٱعۡتَزَلَهُمۡ وَمَا يَعۡبُدُونَ﴾ [مريم: ٤٩]، ويجوزُ أن يُرادَ الدعاءُ الذي حَكاه الله في سُورةِ الشُّعراء. عرَّضَ بشَقاوتهم بدُعاءِ آلهتهم في قوله: ﴿عَسَىٰٓ أَلَّآ أَكُونَ بِدُعَآءِ رَبِّي شَقِيّٗا﴾، مع التواضُعِ لله بكلمةِ ﴿عَسَىٰٓ﴾ وما فيه مِن هَضْمِ النَّفْس.

[﴿فَلَمَّا ٱعۡتَزَلَهُمۡ وَمَا يَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَهَبۡنَا لَهُۥٓ إِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَۖ وَكُلّٗا جَعَلۡنَا نَبِيّٗا * وَوَهَبۡنَا لَهُم مِّن رَّحۡمَتِنَا وَجَعَلۡنَا لَهُمۡ لِسَانَ صِدۡقٍ عَلِيّٗا﴾ ٤٩-٥٠]

ما خَسِر على الله أحدٌ تَرَكَ الكفّارَ الفَسقة لوَجْهه، فعوَّضَه أولادًا مؤمنين أنبياء.

أنهُ قرأَ: أساءَ(١)، وفي قولِه: ﴿لَهُۥٓ أَصۡحَٰبٞ يَدۡعُونَهُۥٓ إِلَى ٱلۡهُدَى ٱئۡتِنَا﴾ [الأنعام: ٧١] أنه قرأَ: إيتِنا.

قولُه: (الدُّعاءُ هُو العبادةُ) الحديثُ أخرَجَهُ أبو داودَ والتِّرمذيُّ، عنِ النُّعمانِ بن بَشير(٢). ومعنى الحَصْر: أنّ المقصودَ منَ العبادة: إنشاءُ غايةِ الخُضوعِ والتذَلُّل، والدّعاءُ ليسَ إلّا إظهارَ الافتقارِ وإبداءَ التذَلُّلِ لله تعالى.

قولُه: (الدُّعاءُ الذي حَكاهُ الله في سورةِ الشُّعراء)، وهُو قولُه: ﴿رَبِّ هَبۡ لِي حُكۡمٗا وَأَلۡحِقۡنِي بِٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [الشعراء: ٨٣] إلى آخره.

---

(١) وعزاها ابن جنّي أيضًا إلى الحسن البصري وعمرو بن فائد الأسواري ثم قال: «هذه القراءةُ أشدُّ إفصاحًا بالعدلِ من القراءةِ الفاشيةِ التي هي: «مَن أشاء»؛ لأنّ العذابَ في القراءةِ الشاذّةِ مذكورٌ علّة الاستحقاقِ له وهو الإساءة، والقراءة الفاشيةُ لا يُتناوَلُ من ظاهرِها علّة إصابةِ العذابِ له، وأنّ ذلك لشيءٍ يرجعُ إلى الإنسان». انتهى من «المحتسب» (١: ٢٦).

(٢) أخرجه أبو داود (١٤٨١)، والترمذيّ (٣٢٤٧)، وابن ماجه (٣٨٢٨)، وانظر تمامَ تخريجه في «مسند الإمام أحمد» (١٨٣٧٨).

﴿مِّن رَّحْمَتِنَا﴾: هي النبوّة، عن الحَسَن. وعن الكلبيّ: المالُ والوَلد، وتكون عامّةً في كلِّ خيرٍ دِينيٍّ ودُنيويٍّ أُوتُوه. لسانُ الصِّدق: الثناءُ الحَسَن. وعُبِّر باللِّسان عمّا يُوجَدُ باللِّسان، كما عُبِّر باليدِ عمّا يُطلَقُ باليد، وهي العَطِيّة. قال:

إنِّي أتتني لِسانٌ لا أُسَرُّ بها

يريدُ الرِّسالة. ولسانُ العَرَب: لُغتُهم وكلامُهم. استجابَ الله دعوتَه: ﴿وَٱجْعَل لِّى لِسَانَ صِدْقٍ فِى ٱلْآخِرِينَ﴾ [الشعراء: ٨٤]؛ فصيَّره قدوةً حتى ادَّعاه أهلُ الأديان كلُّهم. وقال عزَّ وجلّ: ﴿مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَٰهِيمَ﴾ [الحج: ٧٨]، و: ﴿مِلَّةَ إِبْرَٰهِۦمَ حَنِيفًا﴾ [البقرة: ١٣٥]، ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ أَنِ ٱتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا﴾ [النحل: ١٢٣]، وأعطى ذلك ذُرِّيَّتَه فأعلى ذِكْرَهم وأثنى عليهم، كما أعلى ذكْرَه وأثنى عليه.

قولُه: (كما عُبِّرَ باليَدِ عمّا يُطلَقُ باليد)، هُو مِن بابِ إطلاقِ السبَبِ على المسبَّب، أو مِن بابِ إطلاقِ اسم المحَلِّ على الحالِّ.

قولُه: (إنّي أتَتْني لِسانٌ لا أُسَرُّ بها)، تمامُه:

مِن عُلْوَ(١) لا عجَبٌ منها ولا سَخَرُ

عُلوةُ: اسمُ امرأة. الضَّميرُ في «بها» راجعٌ إلى الكلمة، والشِّعرُ لأعشى باهلةَ قد أتاهُ خبَرُ مقتَلِ أخيه المُنتشِر، ويُروى: ولا صخَبُ، وهُو الصِّياحُ مكانَ: ولا سخَرُ، يقال: سَخِرتُ منهُ أسخَرُ سخَرًا، بالتحريك، مُسْخِرًا وسَخِرًا.

قولُه: (وأعطى ذلك)، يجوزُ أن يكونَ إشارةً إلى معنى قولِه: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُم مِّن رَّحْمَتِنَا﴾ الآية، ولذلكَ رتَّبَ عليه قولَه: «فأعلَى ذِكْرَهم وأثنَى عليهم» وجعَلَ ذلك تخلُّصًا إلى ذِكرِ موسى عليه السَّلامُ بقولِه: ﴿وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ مُوسَىٰٓ إِنَّهُۥ كَانَ مُخْلَصًا﴾.

قولُه: (كما أعلَى ذِكرَه). الأساس: ومنَ المجازِ: لهُ ذِكْرٌ في الناس، أي: صيتٌ وشرَفٌ ﴿وَإِنَّهُۥ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ﴾ [الزخرف: ٤٤]، ورجُلٌ مذكور.

---

(١) وتضبط الواو فيها بالحركات الثلاث، كما في «لسان العرب» (علو).

[﴿وَٱذۡكُرۡ فِي ٱلۡكِتَٰبِ مُوسَىٰٓۚ إِنَّهُۥ كَانَ مُخۡلَصٗا وَكَانَ رَسُولٗا نَّبِيّٗا﴾ ٥١]

المُخلِص بالكسر: الذي أخلَصَ العِبادةَ عن الشِّرْك والرِّياء. أو: أخلَصَ نفْسَه وأسلَم وجهَه لله. وبالفتح: الذي أخلَصَه الله. الرسول: الذي معه كتابٌ مِنَ الأنبياء، والنبيّ: **الذي يُنبِئ عن الله عزَّ وجلَّ** وإن لم يكن معه كتاب، كيُوشَع.

[﴿وَنَٰدَيۡنَٰهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ ٱلۡأَيۡمَنِ وَقَرَّبۡنَٰهُ نَجِيّٗا﴾ ٥٢]

قولُه: (**المُخلِص، بالكسر**): عاصمٌ وحمزةُ والكِسائيُّ، وبالفَتْح: الباقونَ[1].

قولُـه: (**النَّبيُّ: الـذي يُنبِئُ عن الله عـزَّ وجَـلّ**). **الرّاغب**: النبـيُّ بغـيرِ همْـز، فقد قال النَّحْويُّونَ: أصلُه الهَمْزُ، واستَدلُّوا بقولِهم: مُسيلِمةُ نَبيءُ سَوْء. وقالَ بعضُ العلماءِ: هُو منَ النُّبُوّةِ، أي: الرِّفْعة، وسُمِّيَ نَبيًّا لرِفعةِ محلِّهِ عن سائرِ الناس، المدلولِ عليه بقولِه: ﴿وَرَفَعۡنَٰهُ مَكَانًا عَلِيًّا﴾، فالنبيُّ بغَيرِ الهَمْزِ أبلَغُ؛ لأنهُ ليسَ كلُّ مُتَنبِّئٍ[2] رفيعَ المحَلّ، ولذلك ورَدَ أنهُ ﷺ قالَ لمَن قالَ لهُ: يا نبيءَ الله، فقال: «لستُ بنبيءِ الله، ولكنْ نَبيُّ الله»[3] لمّا خاطَبَه بالهَمْزِ ليُغَضَّ منهُ، والنُّبوَّةُ والنَّباوةُ: الارتفاعُ، ومنهُ قيل: نبَا بفلانٍ مكانُه، كقولِهم: قَضَّ عليه مَضْجعُه، ونَبا السَّيفُ عنِ الضَّريبة؛ إذا ارتَدَّ عنهُ ولم يَمضِ فيه، ونَبا بصَرُه عن كذا، تشبيهًا بذلك[4].

---

(١) الصوابُ أن حمزةَ وعاصمًا والكسائيَّ هم الذين قرؤوا «مُخلَصًا» بالفتح، أي: أخْلَصَه الله واختاره وجعلَه خالصًا من الدَّنسِ. وحُجَّتُهم قولُه تعالى: ﴿إِنَّآ أَخۡلَصۡنَٰهُم بِخَالِصَةٖ﴾ [ص: ٤٦]. وقرأ الباقون «مُخلِصًا» بكسر اللام، أي: أخلصَ هو التوحيدَ فصارَ مُخلِصًا، وجعلَ نفْسَه خالصة في طاعةِ الله، وحُجَّتُهم قولُه تعالى: ﴿مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ [الأعراف: ٢٩]. انتهى بحروفه من «حجّةِ القراءات»، ص٤٤٤-٤٤٥.

(٢) في (ط): «منبئ».

(٣) أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٢: ٢٣١) من حديثِ أبي ذَرٍّ رضيَ الله عنه، وصحّحه على شرطِ الشيخين، وتعقّبه الذهبيُّ ووهّاه وقال: بل منكرٌ لم يصحّ، وفيه حُمرانُ بنُ أعين، ليس بثقة.

(٤) «مفردات القرآن»، ص٧٩٠.

الأيمَن: من اليَمينِ، أي: مِن ناحيتِه اليُمنى. أو: مِنَ اليُمْن، صِفة للطُّور، أو للجانِب. شبَّهَه بمَن قرَّبَه بعضُ العُظَماء للمُناجاة، حيثُ كلَّمه بغيرِ واسطةِ مَلَك. وعن أبي العالِية: قرَّبَه حتى سَمِعَ صَريفَ القلم الذي كُتِبتْ به التَّوراة.

[﴿ وَوَهَبْنَا لَهُۥ مِن رَّحْمَتِنَآ أَخَاهُ هَٰرُونَ نَبِيًّا ﴾ ٥٣]

﴿مِن رَّحْمَتِنَآ﴾ مِن أجْلِ رحمتِنا له وترَؤُّفِنا عليه، وهَبْنا له هارون. أو بعضَ رحمتِنا، **كما في قولِه:** ﴿وَوَهَبْنَا لَهُم مِّن رَّحْمَتِنَا﴾ [مريم: ٥٠]. و﴿أَخَاهُ﴾ على هذا الوجهِ بَدَل.

قولُه: (صَريفَ القلم). **النِّهاية:** صَريفُ الأقلام: صوتُ جَريانِها بِما تكتبُه مِن أقضِيةِ الله عزَّ وجَلّ ووَحْيِه وما يَنسَخونَه منَ اللَّوح المحفوظ.

قولُه: (**كما في قولِه:** ﴿وَوَهَبْنَا لَهُم مِّن رَّحْمَتِنَا﴾)، يعني: ما يَنْصُرُ أنّ «مِن»: للتبعيضِ: قولُه تعالى: ﴿ فَلَمَّا ٱعْتَزَلَهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ ۖ وَكُلًّا جَعَلْنَا نَبِيًّا * وَوَهَبْنَا لَهُم مِّن رَّحْمَتِنَا وَجَعَلْنَا لَهُمْ لِسَانَ صِدْقٍ عَلِيًّا ﴾ لأنَّ «مِن» في هذه الآية لا تَحتملُ ما تَحتمِلُه في تلك الآيةِ منَ الوَجهَيْن؛ لأنّ ﴿وَهَبْنَا﴾ يقتضي مفعولًا به وليسَ فيها غيرُه، بخلافِه فيما نحن فيه؛ لأنّ ﴿أَخَاهُ﴾ إنْ جُعِلَ مفعولًا كان «مِن»: ابتدائيًّا، وإذا جُعِلَ «مِن» مفعولًا، كان ﴿أَخَاهُ﴾ بدَلًا منه، وبعضُ الرَّحمةِ إمّا دينيٌّ وهُو النُّبوّةُ والكتابُ والحِكمةُ وإرشادُ الخَلْق، أو دُنيَويٌّ وهُو الوَلَدُ والمالُ وسَعةُ الرِّزق، وفي كلامِ الواحِديِّ إشعارٌ بهذا[1].

فعَلى هذا الأنسَبُ أن يُجعَلَ ﴿أَخَاهُ﴾ بدَلَ البعضِ منَ الكُلّ؛ لأنَّ مُعاضَدتَهُ بأخيه، ومؤازَرتَهُ به، بعضُ المذكورات، قالَ في قولِه تعالى: ﴿فَهَلْ أَنتُم مُّغْنُونَ عَنَّا مِنْ عَذَابِ ٱللَّهِ مِن شَىْءٍ﴾ [إبراهيم: ٢١]: يجوزُ أن يكونا للتبعيض معًا، بمعنى: هل أنتُم مُغْنونَ عنّا بعضَ شيءٍ، هُو بعضُ عذابِ الله؟ أي: بعضَ بعضِ عذابِ الله[2]، والمعنى على الابتداء: ووَهَبْنا لهُ مِن أجْلِ سَبْقِ رحمتِنا، وتقديرُ تخصيصِه بالمواهِب الدِّينيّةِ والدُّنيويّة: ﴿أَخَاهُ هَٰرُونَ نَبِيًّا﴾، والأوّلُ

---

(١) انظر: «الوسيط» للواحديّ (٣: ١٨٦).

(٢) انظر عبارة الزمخشري في «الكشاف» (٨: ٥٧٣).

و﴿هَٰرُونَ﴾: عطفُ بَيان، كقولك: رأيتُ رجلًا أخاك زيدًا. **وكان هارونُ أكبرَ من موسى، فوقعتِ الهِبةُ على مُعاضدتِه** ومُؤازرتِه. كذا عن ابنِ عبّاسٍ رضي الله عنه.

[﴿وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ إِسْمَٰعِيلَ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ صَادِقَ ٱلْوَعْدِ وَكَانَ رَسُولًا نَّبِيًّا ❁ وَكَانَ يَأْمُرُ أَهْلَهُۥ بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ وَكَانَ عِندَ رَبِّهِۦ مَرْضِيًّا﴾ ٥٤-٥٥]

ذكرَ إسماعِيل عليه السلام بصِدقِ الوَعد وإن كان ذلك موجودًا في غيرِه من الأنبياء؛ تَشريفًا لـه وإكرامًا، **كالتَّلقيب، نحو: الحَليم**، والأوّاه، والصِّـدِّيق؛ ولأنه المشهورُ المُتواصَفُ من خِصاله. عن ابنِ عبّاسٍ رضي الله عنه: أنه وَعَدَ صاحِبًا له

هُو الوَجْهُ، لِما فيه من تنبيهٍ على سَعةِ رحمةِ الله، فإنّ الأنبياءَ معَ جَلالتِهم ورِفعةِ منزلتِهم مُنِحوا بعضًا منها.

قولُه: (**وكان هارونُ أكبرَ مِن موسى فوَقَعتِ الهِبةُ على معاضَدتِه**)، يعني: لمّا كان هارونُ أكبرَ سِنًّا لم تكنِ الهِبةُ في قولِه: ﴿وَوَهَبْنَا﴾ نحوَ قولِه: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ﴾، فوجَبَ الحَمْلُ على المُعاضَدةِ والمُؤازَرة.

قولُه: (**كالتلقيبِ، نحوَ: الحليم**)، يعني: ذِكْرُ إسماعيلَ للشُّهرةِ بصِدقِ الوَعْد، كذِكرِ إبراهيمَ عليه السَّلامُ بالحَليم والأوّاهِ في قولِه: ﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ لَأَوَّٰهٌ حَلِيمٌ﴾ [التوبة: ١١٤]. **الأساس**: هُو مُلقَّبٌ بكذا ومُتلقِّبٌ به، ولُقِّبَ به وتلَقَّبَ، ونُبِزَ بلَقَبٍ قبيح: ﴿وَلَا تَنَابَزُوا۟ بِٱلْأَلْقَٰبِ﴾ [الحجرات: ١١]، وقالَ الحماسيُّ:

أَكْنيهِ حـينَ أُناديهِ لأُكرِمَهُ ‏‏ ‏‏ ولا أُلَقِّبُه والسَّوْءةَ اللَّقَبا[1]

قيل: الفَرْقُ بيْنَ اللَّقَبِ والعلَم، أنَّ اللقبَ مِن معنًى في الغالب، كقُفَّةٍ وبَطّة، سُمِّيَ بها لِقِصَرِه.

---

(١) ذكره الزمخشريُّ في «أساس البلاغة» (لقب). والبيتُ لبعضِ الفَزاريين كما في «شرح ديوان الحماسة» للمرزوقيّ (١: ٣٥٢)، وفيه أن معناه: ولا أُلَقِّبه اللقب مع السَّوْءة، فالواو في «والسَّوْءة» واو المعية.

أن يَنتظِرَه في مكان، **فانتظرَه سَنة**. وناهِيْكَ أنه وعَدَ في نفْسِه الصَّبْرَ على الذَّبْح فوفَى، حيثُ قال: ﴿سَتَجِدُنِيٓ إِن شَآءَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [الصافات: ١٠٢]. كان يَبدأُ بأَهْلِه في الأمْرِ بالصَّلاح والعِبادة؛ لِيجعَلَهم قُدوةً لمن وراءَهم، ولأنهم أَولى مِن سائر الناس، ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٤]، ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِٱلصَّلَوٰةِ﴾ [طه: ١٣٢]، ﴿قُوٓاْ أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا﴾ [التحريم: ٦]، ألا تَرى **أنهم أحقُّ بالتصدُّق عليهم**؟ فالإحسان الدِّينيُّ أَولى. وقيل: أهلُه: أُمَّته كلُّهم من القَرابةِ وغيرِهم؛ لأنَّ أُممَ النبيِّين في عِداد أهالِيهم. **وفيه أنَّ** من **حقِّ الصالح** أن لا يألُو نُصحًا للأجانب فَضْلًا عن الأقاربِ

قولُه: (**فانتَظَرَه سَنةً**)، عن أبي داودَ، عن عبدِ الله بن أبي الحَمْساءِ[1] قال: بايَعتُ رسولَ الله ﷺ قبْلَ أن يُبعَثَ فبقِيَتْ له بَقيّةٌ، ووعدْتُه أن آتيَهُ بها في مكانِه، فنَسيتُ ثُمّ ذكَرْتُ بعدَ ثلاثٍ فجئتُ، فإذا هُو في مكانِه، فقال: «يا فتى، لقد شقَقْتَ عليّ، أنا هاهنا منذُ ثلاثٍ أنتَظِرُك»[2].

قولُه: (**أنّهم أحقُّ بالتصدُّقِ عليهم**)، رَوَينا عن أبي داودَ والنَّسائيِّ عن أبي هريرةَ قال: أمرَ رسولُ الله ﷺ بالصَّدَقة، قال رجُلٌ: يا رسولَ الله، عندي دينارٌ. قال: «تصَدَّقْ به على نفْسِك». قال: عندي آخَرُ. قال: «تصَدَّقْ به على ولَدِك». قال: عندي آخَرُ. قال: «تصَدَّقْ به على زَوْجتِك». قال: عندي آخَرُ، قال: «تصَدَّقْ به على خادِمِك». قال: عندي آخَرُ. قال: «أنتَ أبصَرُ[3]»[4].

قولُه: (**وفيه أنّ مِن حقِّ الصّالح**)، أشارَ إلى معنى الإدماج في هذا الوَجْه، وأنّ في وَضْعِ الأهلِ موضعَ الأُمّةِ إشارةً إلى الحَضِّ على النُّصحِ وإدخالِ الأجانبِ في زُمْرةِ الأهلِ والأقارب، وإذا كانَ حُكمُ الأباعِدِ بهذه المَثابةِ، فكيفَ بالأقرِباء؟

---

(١) في (ط): «الحسناء»، وهو خطأ.

(٢) أخرجه أبو داود (٤٩٩٦)، والبيهقيّ في «السنن الكبرى» (١٠: ١٩٨).

(٣) في النسخة «ح»: «أصْبرَ»، وهو خطأ.

(٤) أخرجه أبو داود (١٦٩٣)، والنسائيّ (٥: ٦٦)، وصحّحه ابن حبّان (٣٣٣٧)، وانظر تمامَ تخريجه في «مسند الإمام أحمد» (٧٤١٣).

والمتَّصلين به، وأن يُحظِيَهم بالفوائد الدِّينيّة ولا يُفرِّطَ في شيءٍ مِن ذلك.

[﴿ وَٱذۡكُرۡ فِي ٱلۡكِتَٰبِ إِدۡرِيسَۚ إِنَّهُۥ كَانَ صِدِّيقًا نَّبِيًّا ۞ وَرَفَعۡنَٰهُ مَكَانًا عَلِيًّا ﴾ ٥٦-٥٧]

قيل: سُمِّي إدريسًا؛ لكثرةِ دراسته كتابَ الله عزَّ وجلّ، وكان اسمُه أخنُوخ. وهو غيرُ صحيح؛ لأنه لو كان إفعِيلًا من الدَّرس لم يكن فيه إلا سببٌ واحد؛ وهو العَلَميّة، فكان مُنصرِفًا؛ فامتناعُه من الصَّرْف دليلُ العُجْمة. وكذلك إبليسُ أعجميّ، وليس من الإبْلاس كما يَزعمون، ولا يَعقُوب من العَقِب، ولا إسرائيلُ بأَسرِإلٍّ كما زعم ابنُ السِّكِّيت، ومَن لم يُحقِّق ولم يتدرَّبْ بالصِّناعة كَثُرتْ منه أمثالُ هذه الهَنات. ويجوزُ أن يكونَ معنى ﴿إِدۡرِيسَ﴾ في تلك اللُّغة قريبًا مِن ذلك، فحَسِبَه الراوي مُشتقًّا من الدَّرس. المكان العَلِيّ: شَرَفُ النبوّة والزُّلفى عند الله، وقد أنزل الله عليه ثلاثين صَحيفة، وهو أولُ مَن خطَّ بالقَلَم ونظرَ في عِلْم النُّجوم والحِساب، وأوَّلُ مَن خاطَ الثِّيابَ ولَبِسَها، وكانوا يَلبَسُون الجُلود. وعن أنسِ بن مالك رضي الله عنه يَرفعُه: «**إنه رُفِعَ إلى السماءِ الرابعة**»، وعن ابنِ عبّاسٍ رضي الله عنهما: إلى السماءِ السادسة. وعن الحسنِ رضي الله عنه: إلى الجَنّة، لا شيءَ أعلى مِن الجنّة. وعن النابغةِ الجَعْديّ: أنه لـمّا أنشدَ رسولَ الله ﷺ الشِّعرَ الذي آخرُه:

بَلغنا السَّماءَ مَجدُنا وسَناءُنا ... وإنّا لنَرجُو فَوقَ ذلكَ مَظهَرا

قولُه: (**إنهُ رُفعَ إلى السماءِ الرّابعة**)، عن التِّرمذيِّ[1]، عن أنسٍ قال: إنّ نَبيَّ الله ﷺ قال: «لمّا عُرِجَ بي رأيتُ إدريسَ في السَّماءِ الرَّابعةِ»، وكذا في حديثِ المِعْراجِ، عن البخاريِّ ومسلم[2].

قولُه: (**بلَغْنا السماءَ مَجْدُنا**) البيت، قبلَه:

(١) «سنن الترمذيّ» (٣١٥٧).

(٢) أخرجه البخاريُّ (٣٨٨٧)، ومسلم (١٦٢).

قال رسولُ الله ﷺ: «إلى أينَ يا أبا لَيلَى؟»، قال: إلى الجنّة.

[﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِن ذُرِّيَّةِ ءَادَمَ وَمِمَّنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ وَمِن ذُرِّيَّةِ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْرَٰٓءِيلَ وَمِمَّنْ هَدَيْنَا وَٱجْتَبَيْنَآ إِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُ ٱلرَّحْمَٰنِ خَرُّواْ سُجَّدًا وَبُكِيًّا ۩﴾ ٥٨]

﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾: إشارة إلى المذكورينَ في السُّورة مِن لَدُن زكريّا إلى إدريس. و«مِن» في ﴿مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ للبيان، مثلُها في قوله تعالى في آخرِ سُورةِ الفتح: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً﴾ [الفتح: ٢٩]؛ **لأنَّ جميعَ الأنبياءِ مُنعَم عليهم**. و«مِن»

ولا خَيرَ في حِـلمٍ إذا لم يكنْ لهُ | بَـوادِرُ تَحمي صَفْـوَهُ أن يُكدّرا
ولا خيرَ في جَهْـلٍ إذا لم يكنْ لهُ | حكيمٌ إذا ما أوردَ الأمرَ أصدَرا[1]

قيل: «مَجْدَنا»: مفعولٌ له. «مظهَرًا»، أي: مصعدًا. رُوِيَ أنّ رسولَ الله ﷺ لمّا سمِعَ بها قال: «لا يَفضُضِ الله فاكَ»[2]، وإنهُ نَيَّفَ على مئةٍ وكان مِن أحسَنِ النّاسِ ثَغْرًا، والله أعلمُ بصحّتِه.

قولُه: (فاكَ) أي: أسنانَ فيك.

قولُه: (**لأنَّ جميعَ الأنبياءِ مُنعَمٌ عليهم**) تعليلٌ لجَعْلِ «مِن» للبيانِ لا للتبعيض، لِما يَلزَمُ منَ الثاني خروجُ بعضِهم مِن أن يكونوا مُنعَمًا عليهم، وقالَ تعالى: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [النساء: ٦٩]، كذلك قولُه: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الفتح: ٢٩]؛ لأنَّ الضَّميرَ في ﴿مِنْهُم﴾ عائدٌ إلى قولِه: ﴿وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ﴾ [الفتح: ٢٩] إلى آخرِه، فإنَّ جميعَهم آمَنوا وعَمِلوا الصَّالحاتِ لا بعضَهم، وإنّ الله تعالى وعَدَ الكلَّ مغفِرةً وأجْرًا عظيمًا لا البعضَ.

---

(١) الأبيات للنابغة الجعديّ في «ديوانه»، ص٧٣.

(٢) أخرجه البيهقيُّ في «دلائل النبوّة» (٦: ٢٣٢)، وذكره الحافظ ابن حجر في «المطالب العالية» (٤: ١٠٠)، وعزاه للحارث بن أبي أسامة في «مُسنَدِه».

الثانيةُ للتَّبعيض، وكان إدريسُ مِن ذُرِّيَّة آدم؛ **لقُربِه منه**؛ لأنه **جدُّ أبي نُوح**، وإبراهيمُ عليه السلام من ذُرِّيَّةِ مَن حُمِلَ مع نوح؛ لأنه مِن ولدِ سامِ بنِ نوح، وإسماعيلُ مِن ذُرِّيَّة إبراهيم، وموسى وهارونُ وزكريّا ويحيى من ذُرِّيَّةِ إسرائيل، وكذلك عيسى؛ لأنَّ مريمَ من ذُرِّيَّته. ﴿وَمِمَّنْ هَدَيْنَا﴾ **يحتملُ العَطْفَ على «مِن» الأُولى والثانية**. إن جعلتَ ﴿الَّذِينَ﴾ خبرًا لـ﴿أُولَٰئِكَ﴾؛ كان ﴿إِذَا تُتْلَىٰ﴾ كلامًا مُستأنفًا، وإن جعلتَه صِفةً له؛ كان خَبرًا. قرأ شِبْل بنُ عبّاد المكّيّ: (يُتْلَى) بالتذكير؛ لأنَّ التأنيثَ غيرُ حقيقيٍّ مع وجودِ الفاصل. البُكِيُّ: جمعُ باك، كالسُّجُود والقُعود في جمعِ ساجدٍ وقاعِد. عن

نعَمْ، المُشارُ إليه بقولِه: ﴿أُولَٰئِكَ﴾ بعضُ الأنبياءِ لا الكُلّ، وهمُ المذكورونَ في هذه السُّورةِ، وقد أخبرَ عنهُم بقولِه: ﴿فَأُولَٰئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِم﴾ [النساء: ٦٩] وبيَّنَ قولُه: ﴿مِّنَ النَّبِيِّينَ﴾ [النساء: ٦٩] فوجَبَ أن يُحمَلَ التعريفُ في الخبَرِ على الجِنسِ للمبالغة، كقولِه تعالى: ﴿ذَٰلِكَ الْكِتَابُ﴾ [البقرة: ٢]، أو أن يُقدَّرَ مضافٌ بأنْ يقال: أولئك بعضُ الذين أنعمَ الله عليهم من النبيين.

قولُه: (**لقُربِه منهُ**)، وفي «جامع الأصول»: وُلِدَ إدريسُ وآدمُ حَيٌّ قبلَ أن يموتَ بمئةِ سنة[1].

قولُه: (**جَدُّ أبي نُوح**) وهُو نوحُ بنُ لمك[2]. وقيل: ملكانُ بنُ متوشلخَ بنِ إدريس.

قولُه: (﴿وَمِمَّنْ هَدَيْنَا﴾ **يَحتمِلُ العَطْفَ على «مِن» الأولى والثانية**)، فالمعنى على الأوّل: ﴿أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ النَّبِيِّينَ﴾ وممّن هدَيْنا واجتبَيْنا. وعلى الثاني: ﴿أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ النَّبِيِّينَ﴾ الذين هُم بعضُ ذُريَّـةِ آدمَ وبعضُ مَن حمَلْنـا معَ نوح، وبعضُ مَن هدَيْنـا واجتبَيْنا. وعلى التقديرَيْنِ قولُه: ممّن هدَيْنا غيرَ الأنبياءِ تنويهًا بشأنِهم.

---

(١) «جامع الأصول»: (١٢: ١١١).

(٢) في (ح) و(ف): «نوح بن مالك».

رسولِ الله ﷺ: «**اتْلُوا القرآنَ وابكُوا، فإنْ لمَ تبكُوا فتَباكَوا**» **وعن صالحِ المُرِّيِّ** رضي الله عنه: قرأتُ القرآنَ على رسولِ الله ﷺ في المنام، فقال لي: «هذِهِ القراءةُ يا صالح، فأينَ البُكاء؟»، وعن ابنِ عبّاسٍ رضي الله عنهما: إذا قرأتُم سجدةَ «سبحانَ» فلا تعجَلُوا بالسُّجودِ حتى تبكُوا، فإنْ لم تبكِ عينُ أحدِكم فليَبكِ قَلْبُه. وعن رسولِ الله ﷺ: «إنَّ القرآنَ أُنزِلَ بحُزن، فإذَا قرأتُموه فتَحازَنُوا». وقالوا: يَدعُو في سجدةِ التلاوةِ بما يَليق بآيتها؛ فإنْ قرأ آيةَ تَنزِيل السَّجدة؛ قال: اللهمَّ اجعَلْني مِنَ الساجدين لوَجْهِك المُسبِّحين بحَمْدك، وأعوذُ بك أن أكونَ من المُستكبِرين عن أمْرك. وإن قرأ سجدةَ سُبحانَ؛ قال: اللهمَّ اجعَلْني من الباكِين إليك الخاشِعِينَ لك. وإن قرأ هذه؛ قال: اللهمَّ اجعَلْني مِن عبادِك المُنعَمِ عليهم المهدِيِّين، الساجدينَ لك، الباكِين عند تلاوةِ آياتك.

قولُه: (**اتلُوا القرآنَ وابكُوا**). الحديثُ مِن روايةِ ابنِ ماجَه، عن سعدٍ: سمِعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «نزَلَ القرآنُ بحُزْن، فإذا قرَأتُموهُ فابكُوا، فإنْ لم تبْكوا فتَباكَوْا»[(١)].

قولُه: (**وعن صالح المُرِّيِّ**)، قالَ الحافظُ إسماعيلُ بنُ محمّدٍ صَاحبُ «سِيَر السَّلَف»[(٢)]: هو صالحُ بنُ بَشيرٍ المُرِّيُّ قارئُ أهلِ البَصْرةِ أحَدُ الزُّهّاد، وكان إذا قَصَّ قال: هاتِ جُؤنَةَ[(٣)] المِسْكِ والتِّرياقَ المُجرَّب، يعني القرآنَ، ولا يَزالُ يقرَأ ويَدْعو ويَبْكي حتّى يَنْصرِف[(٤)].

---

(١) أخرجه ابن ماجه (١٣٣٧) وأبو يعلى (٦٨٩) والبزّار (١٢٣٥) والبيهقيّ في «السنن الكبرى» (١٠: ٢٣١)، وأعلّه البوصيري في «زوائد ابن ماجه» (١: ٤٣٤) بإسماعيل بن رافع، ضعيفٌ متروك الحديث.

(٢) ذكره البغداديّ في «هدية العارفين» (١: ٢١١). واسم الكتاب: «سيرَ السلَفِ الصّالحين من الصحابةِ والتابعين وتابع التابعين» للإمام الحافظ إسماعيل بن محمد بن الفضل القرشي الطلحي البُستيّ الأصفهانيّ (ت ٥٣٥هـ).

(٣) وهي الوعاءُ الذي يحُفَظُ فيه الطِّيب.

(٤) وذكَرَهُ أبو نُعَيْم في ترجمة صالح المُرّيِّ من «حلية الأولياء» (٦: ١٦٧). ولتمامِ الفائدة انظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء» (٨: ٤٦).

[﴿ فَخَلَفَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡ خَلۡفٌ أَضَاعُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱتَّبَعُواْ ٱلشَّهَوَٰتِۖ فَسَوۡفَ يَلۡقَوۡنَ غَيًّا ﴾ ٥٩]

خَلَفَه: إذا عَقَبَه، ثم قيل في عَقِب الخير: «خَلَف» بالفتح، وفي عَقِب السوء: خَلْف، بالسُّكون، كما قالوا: «وَعْدٌ» في ضمانِ الخير، و: «وَعيدٌ» في ضمان الشرّ. عن ابنِ عبّاسٍ رضيَ الله عنه: هم اليَهود، تَركُوا الصلاةَ المفروضة، وشَرِبوا الخمر، واستحلُّوا نِكاحَ الأُخت من الأب. وعن إبراهيمَ ومُجاهد: أضاعُوها بالتأخير. **ويَنصُرُ الأوَّلَ قولُه**: ﴿ إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ ﴾ [مريم: ٦٠]، يعني: الكفّار. وعن عليٍّ رضي الله عنه في قولِه: ﴿وَٱتَّبَعُواْ ٱلشَّهَوَٰتِ﴾: مَن بَنى الشَّديد، **ورَكِبَ المنظور**، ولَبِسَ المشهُور. وعن قَتادة:

قولُه: (**خلَفَهُ: إذا عَقَبَه**). **الرّاغب**: خلَفَ: ضدُّ تقدَّمَ وسلَفَ، والمتأخِّرُ لقصورِ منزلتِه. يقال: له خلَفٌ، ولذلك قيل: الخلَفُ: الرديءُ، والمتأخِّرُ لا لقصورِ منزلتِه، يقالُ لهُ: خلَفٌ، ويقال: سكَتَ ألفًا ونطَقَ خلَفًا[1]. ويقال: تخلَّفَ فلانٌ فلانًا: إذا تأخَّرَ عنهُ، وإذا جاءَ خَلْفَ آخرَ، وإذا قامَ مقامَه، ومصدرُه الخِلافةُ، وخلَفَ خَلافةً، بفَتْح الخاء، أي: فسَدَ، فهُو خالفٌ رديءٌ أحمقُ، ويُعبَّرُ عن الرَّديءِ بـ«خَلْف»، نحوَ: ﴿ فَخَلَفَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡ خَلۡفٌ ﴾[2] [مريم: ٥٩].

قولُه: (**وينصُرُ الأوّلَ قولُه**: ﴿ إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ ﴾)، أي: ينصُرُ الوَجْهَ الأوّلَ وهُو أن يُرادَ بالقوم: اليهودُ، وبـ﴿أَضَاعُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ ترَكوها لا أخَّروها عن وقتِها؛ لأنهُ لا يقالُ: آمَنَ، إلّا لمَن كان كافرًا. ويجوزُ أن يُحمَلَ على التغليظ، كما قال تعالى: ﴿مَنِ ٱسۡتَطَاعَ إِلَيۡهِ سَبِيلٗاۚ وَمَن كَفَرَ﴾ [آل عمران: ٩٧]، وبهذا التأويلِ يَحسُنُ قولُ قتادَةَ: هُو في هذه الأُمّة، أي: هذا الكلامُ نازلٌ في شأنِ أُمّةِ محمَّدٍ صلَواتُ الله عليه، ولأن إضاعة الصلاة في مقابلة محافظتها في قوله: ﴿ وَٱلَّذِينَ هُمۡ عَلَىٰ صَلَوَاتِهِمۡ يُحَافِظُونَ ﴾ [المعارج: ٣٤] والمحافظة كما قال: أن لا يسهوا عنها، ويؤدوها في أوقاتها، ويقيموا أركانها، ويوكلوا انفوسَهم بالاهتمام بها وبما ينبغي أن تتمَّ به أوصافها، فإضاعتُها ما يضادُّها.

قولُه: (**ورَكِبَ المنظُورَ**)، أي: الفرَسَ والبَغْلَ لا للجهاد، بل لأجْلِ ما يُنظَرُ إليه، قالَ ابنُ نُباتَةَ:

---

(١) يعني: رديئًا من الكلام.

(٢) «مفردات القرآن»، ص٢٩٣-٢٩٤.

هو في هذهِ الأُمّة. وقرأ ابنُ مسعود والحسنُ والضحّاك: (الصَّلواتِ) بالجَمْع.

كلُّ شرٍّ عندَ العرب: غَيّ، وكلُّ خير: رَشاد. قال المُرَقِّش:

فمَن يَلقَ خَيرًا تحمَدِ النّاسُ أمْرَه ... ومَن يَغْوِ لا يعدَم على الغيِّ لائِما

وعن الزجّاج: جزاءَ غَيّ، كقوله تعالى: ﴿يَلْقَ أَثَامًا﴾ [الفرقان: ٦٨]، أي: مُجازاةَ أثام. أو: غيًّا عن طريق الجنّة. وقيل: «غيّ»: وادٍ في جهنّمَ تستعيذُ منه أودِيَتُها. وروى الأخفَش: (يُلَقَّوْن).

لا يُكمِلُ الطَّرفُ المحاسنَ كلَّها ... حتّى يكونَ الطَّرفُ مِن أُسرائهِ

قولُه: (فمن يَلْقَ خيرًا) البيت. قبلَه:

أمِن حلُمٍ أصبحتَ تنكُتُ واجمًا ... وقد تعتَري الأحلامَ مَن كانَ نائمًا(١)

نكتَ في الأرض: إذا جعَلَ يخُطُّ وينقُر، وهُو كنايةٌ عن المهتمِّ، والواجِمُ: الحَزينُ، يقول: أمِن أجْلِ أضغاثِ أحلام تُصبحُ حَزينًا تنكُتُ في الأرض، ومَن كان نائمًا تعتَريهِ الأحلامُ، ثمّ قال:

فمَن يَلْقَ خيرًا يحمَدِ الناسُ أمرَهُ ... ومَن يغو لا يَعدَمْ على الغَيِّ لائما

أي: ومَن يفعلِ الشَّرَّ لا يعدَمْ مَن يَلومُه عليه، «ومَن يغْوِ»، بالكسرِ، مِن: غَوِيَ، وبالفتح، مِن: غَوى يَغْوي غَيًّا وغَوايةً فهُو غاوٍ وغَوٍ.

قلتُ: ويجوزُ أن يكونَ التقابُلُ معنويًّا، كقولِ المتنبِّي:

لَمَن يطلُبُ الدُّنيا إذا لم يُرِدْ بها ... سرورُ مُحبٍّ أو مَساءةُ مُجرمِ(٢)

---

(١) البيتان للمرقِّش الأصغر من قصيدةٍ طويلةٍ في «المفضليّات»، ص٤٤، وانظر خبر القصيدة في «الأغاني» (٦: ١٤٧).

(٢) «ديوان المتنبّي» بشرح الواحدي (١: ٣٢٥).

[﴿ إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَأُوْلَٰٓئِكَ يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْـًٔا ﴾ ٦٠]

قُرِئ: (يُدْخَلُون)، و﴿يَدْخُلُونَ﴾ أي: لا يُنقَصون شيئًا مِن جزاءِ أعمالهم ولا يُمنَعونه، بل يُضاعَف لهم؛ **بيانًا لأنَّ تقدُّمَ الكُفر لا يضرُّهم** إذا تابُوا من ذلك، مِن قولك: ما ظَلَمَك أن تفعل كذا؟ بمعنى: ما مَنَعَك. **أو: لا يُظلَمون البتّة**، أي: شيئًا مِن الظُّلم.

[﴿ جَنَّٰتِ عَدْنٍ ٱلَّتِي وَعَدَ ٱلرَّحْمَٰنُ عِبَادَهُۥ بِٱلْغَيْبِ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ وَعْدُهُۥ مَأْتِيًّا ﴾ ٦١]

لـمّا كانت الجنّةُ مُشتمِلةً على جنّاتِ عَدْنٍ أُبدِلَتْ منها، كقولك: أبصرتُ دارَك القاعةَ والعَلاليّ. و«عَدْن»: مَعرِفةٌ عَلَم، بمعنى: العَدْن؛ وهو الإقامة، كما جَعلوا فينة، وسَحَر، وأمس ـ فيمن لم يَصرِفْه ـ، ....

قولُه: (قُرِئَ: «يُدْخَلونَ» و﴿يَدْخُلُونَ﴾)، ابنُ كثيرٍ وأبو عمْرٍو وأبو بكرٍ: على صيغةِ المفعول، والباقونَ: على صيغةِ الفاعل[1].

قولُه: (**بيانًا لأنّ تقدُّمَ الكُفْر لا يَضُرُّهم**) «بيانًا»: نُصِبَ على أنهُ مفعولٌ له، واللامُ في «لأنَّ» صلةُ «بيانًا». المعنى: قالَ تعالى: ﴿وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْـًٔا﴾ ليُبيِّنَ أنّ تقدُّمَ الكُفرِ لا يَضُرُّهم، وأنهُ تعالى لا يُمنَعُ مِن جزاءِ أعمالِهم شيئًا إذا تابُوا منَ الكُفر كما لم يُمنَعِ المسلمُ الأصليُّ.

قولُه: (**أو: لا يُظلَمونَ البتَّة**)، والتأكيدُ يُستفادُ مِن جَعْلِ ﴿شَيْـًٔا﴾ مفعولًا مطلقًا، ولهذا قال: ﴿شَيْـًٔا﴾ منَ الظُّلم، وعلى الأوّل: مفعولٌ به، والظُّلمُ متضمِّنٌ لمعنى النَّقْص.

قولُه: (**لمّا كانتِ الجَنّةُ مُشتَمِلةً على جَنّاتِ عَدْنٍ أُبدِلتْ منها**)، وهُو مِن بدَلِ البعض منَ الكُلِّ لاستشهادِه بقولِه: «أبصَرْتُ دارَكَ القاعةَ والعَلالي» لأنّ القاعةَ والعلالي بعضُ الدّار، والعلالي: جَمْعُ عَلِيّةٍ، وهي الغُرْفة، وهِي فَعْلِيّة، أصلُه عَلِيوَة مِن علَوتُ. وقيل: هي عِلِّيّة بالكسر، على فِعْلِيّة، يجعَلُها منَ المُضاعَف. قال: وليسَ في الكلام فَعليّةٌ.

---

(١) وحُجّة مَن قرأ على البناءِ للمفعولِ قولُه تعالى: ﴿ وَأُدْخِلَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾، وحُجّةُ من قرأ على البناءِ للفاعلِ قولُه تعالى: ﴿جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾ انتهى من «حجّة القراءات»، ص٤٤٥.

أعلامًا لمعاني: الفَيْنة، والسَّحَر، والأمس. فجرى مَجرى العَدْنِ لذلك. أو هو عَلَمٌ لأرض الجنّة؛ لكونها مكانَ إقامة، ولولا ذلك لمَا ساغ الإبدال؛ لأنَّ النَّكِرةَ لا تُبدَلُ من المَعْرفةِ إلا موصوفة، ولَمَا ساغَ وصفُها بـ﴿ٱلَّتِي﴾. وقُرِئ: (جنّاتُ عَدْنٍ)، و: (جَنَّةُ عَدْنٍ) بالرفعِ على الابتداء. أي: وعدَها **وهي غائبةٌ عنهم** غيرُ حاضِرة. أو: هم غائبون عنها لا يُشاهِدُونها. أو: بتصديقِ الغَيْب والإيمان به. ....

قال في «الأساس»: ولهُم قاعةٌ واسعةٌ، وهِيَ عرَصةُ الدّار، وأهلُ مكّةَ يُسَمُّونَ أسفلَ الدّار: القاعةَ، ويقولونَ: فلانٌ قعَدَ في العِلِّية، ووضَعَ قماشَه في القاعة، وعليه قولُ القاضي، حيثُ قال: ﴿ جَنَّٰتِ عَدْنٍ﴾: بدَلٌ منَ الجَنّةِ بدَلَ البعضِ لاشتمالِها عليها[1].

قولُه: (**أعلامًا لمعاني الفَيْنة**)، قالَ ابنُ الحاجِب: وضَعوا للأوقاتِ أعلامًا كما وضَعوا[2] للمعاني الموجودةِ، وإن لم تكنِ الأوقاتُ شيئًا موجودًا إجراءً لها مَجْرى الأمورِ الموجودة، ولهذا قال: لمعاني الفَيْنة. وقال أيضًا: إنّ وضْعَ الأعلامِ للأوقاتِ كوضعِها في بابِ أسامة، لا كوَضْعها في بابِ زَيْدٍ وعَمْرو؛ لأنهُ يصحُّ استعمالُها لكلِّ فردٍ منَ الأوقات المخصوصة، كما يَصحُّ استعمالُ أسامةَ وفَيْنةِ وقتكَ الذي أنتَ فيه[3].

وقيل: ليسَ المرادُ بها الآنُ، وإنّما يُرادُ بها الساعةُ. يقال: فلان يأتي فَيْنةً بعد فَيْنة، أي ساعةً بعدَ ساعة، وقال الجَوهريّ: الفَيْناتُ: السّاعاتُ، يقال: لقيته الفَيْنةَ بعدَ الفَيْنة، أي: الحينَ بعدَ الحين.

قولُه: (**وهِي غائبةٌ عنهُم**)، يريدُ أنّ قولَه: ﴿بِٱلْغَيْبِ﴾ إمّا: حالٌ منَ المفعولِ الأوّلِ لـ«وعَدَ»، وهُو الضّميرُ الرّاجعُ إلى «جنّات» وهُو محذوفٌ، فالتقديرُ: وعدَها وهِي غائبةٌ عنهم، أو: حالٌ منَ المفعولِ الثاني وهُو «عِبادَهُ» فالتقديرُ: وهُم غائبونَ عنها، أو: صلةٌ

---

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٣).

(٢) قوله: «للأوقات أعلامًا كما وضَعوا» سقط من (ف).

(٣) انظر: «الإيضاح في شرح المفصّل» لابن الحاجب (١: ٩٣).

قيل في ﴿مَأۡتِيّٗا﴾ مَفعُول بمعنى فاعِل. والوجه: أنَّ الوعدَ هو الجنّة وهم يأتُونها. أو هو مِن قولك: أتى إليه إحسانًا، أي: كان وعدُه مفعولًا مُنجَزًا.

[﴿لَّا يَسۡمَعُونَ فِيهَا لَغۡوًا إِلَّا سَلَٰمٗاۖ وَلَهُمۡ رِزۡقُهُمۡ فِيهَا بُكۡرَةٗ وَعَشِيّٗا﴾ ٦٢]

اللَّغو: فُضولُ الكلام وما لا طائلَ تحتَه. وفيه تنبيهٌ ظاهر على وُجوبِ تجنُّبِ اللَّغو واتِّقائه، حيثُ نَزَّه الله عنه الدارَ التي لا تكليفَ فيها. وما أحسنَ قولَه سبحانه: ﴿وَإِذَا مَرُّواْ بِٱللَّغۡوِ مَرُّواْ كِرَامٗا﴾ [الفرقان: ٧٢]، ﴿وَإِذَا سَمِعُواْ ٱللَّغۡوَ أَعۡرَضُواْ عَنۡهُ وَقَالُواْ

لـ«وعَدَ» بتقديرِ المضاف، والباءُ للسببيّة، أي: وعدَها عبادَهُ بسببِ تصديقِهِمُ الغَيْبَ وإيمانهم به.

قولُه: (قيل في: ﴿مَأۡتِيّٗا﴾ مفعولٌ بمعنى: فاعل)؛ لأنَّ وعْدَ الله يأتي ولا يُؤتَى.

الرّاغبُ: مَأتِيًّا: مفعولٌ مِن أَتيتُه. وقالَ بعضُهم: معناهُ آتِيًا، وليس كذلك، بل يُقالُ: أَتَيْتُ الأمرَ، وأتاني الأمرُ، ويقال: أَتيتُه بكذا وآتيتُه كذا، قالَ تعالى: ﴿وَأُتُواْ بِهِۦ مُتَشَٰبِهٗا﴾ [البقرة: ٢٥] ﴿وَءَاتَيۡنَٰهُم مُّلۡكًا عَظِيمٗا﴾ [النساء: ٥٤](١).

قالَ أبو البقاء: و﴿مَأۡتِيّٗا﴾ على بابِه؛ لأنّ ما تأتيه فهُو يأتيكَ، وقال: الوَجهُ أنَّ الوَعْدَ هُو الجَنّة(٢)، والجَنّةُ تُؤتَى؛ لأنّ المكلَّفِين يأتونَها.

الأساس: أَتَى إليه إحسانًا: إذا فعَلَهُ، ووَعْدُ الله مَأتِيٌّ، وأَتَيْتُ الأمرَ مِن مَأتاهُ، أي: مِن وَجهِه. قالَ البحتُريُّ:

أعُـــدُّ سِنيني فـــارحًا بمرورِها ومَأتى المنايا مِن سِنِيَّ وأشهُري(٣)

قولُه: (﴿وَإِذَا مَرُّواْ بِٱللَّغۡوِ مَرُّواْ كِرَامٗا﴾ [الفرقان: ٧٢])، قال: إذا مَرّوا بأهلِ اللَّغوِ

---

(١) «مفردات القرآن»، ص٦١.

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٧٧).

(٣) «ديوان البحتريّ» (١: ٦٥).

لَنَآ أَعۡمَٰلُنَا وَلَكُمۡ أَعۡمَٰلُكُمۡ سَلَٰمٌ عَلَيۡكُمۡ لَا نَبۡتَغِي ٱلۡجَٰهِلِينَ ﴾ [القصص: ٥٥]! نعوذُ بالله من اللَّغوِ والجَهْل والخَوْضِ فيها لا يَعنينا. أي: إنْ كانَ تسليمُ بعضِهم على بعض، أو تسليمُ الملائكة عليهم لَغوًا، فلا يَسمعُون لغوًا إلا ذلك، فهو مِن وادي قوله:

ولا عَيبَ فيهِم غيرَ أنَّ سُيُوفَهُم ... بِهِنَّ فُلُولٌ مِن قِراعِ الكتائِبِ

أو: لا يَسمعون فيها إلّا قولًا يَسلَمُون فيه من العَيْبِ والنَّقيصة، على الاستثناءِ المُنقطع. أو: لأن معنى السَّلام هو الدُّعاءُ بالسلامة، ودارُ السلام: هي دارُ السَّلامة، وأهلُها عن الدعاء بالسَّلامة أغنياء؛ فكان ظاهِرُه من بابِ اللَّغو وفضُولِ الحديث، **لولا ما فيه من فائدةِ الإكرام.**

مِنَ الناسِ مَن يأكلُ **الوَجْبة**، ومنهم مَن يأكل متى وَجَد. وهي عادةُ المنهومِين، ومنهم مَن يتغدَّى ويتعشّى، **وهي العادةُ الوسطى المَحمودة**، ولا يكونُ ثَمَّ ليلٌ ولا

المُشتغلينَ به مَرُّوا مُعرِضينَ عنهُم مُكرِمينَ أنفُسَهم عن التوقُّفِ عليهم والخَوْضِ معَهم.

الرّاغب: اللَّغوُ منَ الكلام: ما لا يُعتَدُّ به، وهُو الذي يُورَدُ لا عن رَوِيّةٍ وفِكْر، فيَجري مجرَى اللَّغا، وهُو: صوتُ العصافيرِ ونحوِها منَ الطّيور. قالَ أبو عُبيدةَ: يقالُ: لَغوٌ ولَغًا[1].

قولُه: (**لولا ما فيه مِن فائدةِ الإكرام**)، اعلَمْ أنّ أصلَ السلام: الدُّعاءُ بالسّلام. قالَ **المُبرِّدُ**: هُو دعاءُ الإنسانِ بأنْ يَسلَمَ منَ الآفاتِ في دينِه ونَفْسِه ويتخلَّصَ منَ المكروه[2]، ثُمّ فشا استعمالُه في الإكرامِ حتّى لا يُفهَمَ غيرُه، ولهذا لو تركْتَها لحُمِلَ صاحبُكَ على الإهانة.

قولُه: (**الوَجْبة**) **الجوهريّ**: المُوَجِّبُ: الذي يأكُلُ في اليومِ واللَّيلةِ مرّةً. يقال: فلانٌ يأكُلُ وجْبةً، وعنه: النُّهْمةُ: بلوغُ الهِمّةِ في الشيء، وقد نُهِمَ فهُو منهومٌ، أي: مولَعٌ به، والنَّهَمُ بالتحريك: إفراطُ الشّهوةِ في الطّعام.

قولُه: (**وهِي العادةُ الوُسْطى المحمودةُ**)، يريدُ أنّ أكلَ الوَجْبةِ من طرَفِ التفريطِ

---

(١) «مفردات القرآن»، ص٧٤٢.

(٢) سبق تخريج هذا النقل عن المُبرِّد.

نهار، ولكنْ على التقدير؛ **ولأنَّ المتنعِّمَ عند العرب** مَن وجدَ غداءً وعشاء. وقيل: أرادَ دوامَ الرِّزقِ ودُرورَه، كما تقول: أنا عند فلانٍ صباحًا ومساءً وبُكرةً وعشيًّا، تريد الدَّيمُومة، ولا تقصدُ الوقتَيْن المعلومَيْن.

[﴿تِلْكَ ٱلْجَنَّةُ ٱلَّتِى نُورِثُ مِنْ عِبَادِنَا مَن كَانَ تَقِيًّا﴾ ٦٣]

﴿نُورِثُ﴾، وقُرِئ: (نورِّث): استعارة، أي: نُبقي عليه الجنّةَ كما نُبقي على الوارثِ مالَ الموروث، **ولأنَّ الأتقياءَ يلقَوْن ربَّهم** يوم القيامة قد انقضَتْ أعمالُهم وثمرتُها باقية؛ وهي الجنّة، فإذا أدخَلَهم الجنّةَ فقد أورَثَهم مِن تَقْواهم كما يُورِثُ الوارثَ المالَ مِن المتوفَّى. وقيل: أُورِثوا من الجنّةِ المساكنَ التي كانت لأهلِ النار لو أطاعُوا.

والأكلِ على الدّوامِ إفراطٌ، والوُسطى هِي المحمودةُ، والمرادُ بمَن يأكلُ الوَجْبةَ: المِسكينُ الذي يتقنَّعُ بالبُلْغةِ دونَ العارِفِ الذي يتعانَى التقشُّفَ.

قولُه: (**ولأنَّ المتنعِّمَ عندَ العرَب**) عطفٌ على قولِه: «ولكنْ على التقدير»، أي: لا يكونُ ثمّةَ ليلٌ ولا نهار، لكنْ يُقدَّرانِ على ما أُلِفَ في الدُّنيا أوْ لا يُقدَّرُ ذلك، فيكونُ كنايةً عن مجرَّدِ التنعُّم والتَّرَّف؛ لأنّ المُتنعِّمَ عندَ العرَب: مَن وجَدَ غداءً وعشاءً.

قولُه: (**ولأنَّ الأتقِياءَ يَلقَوْنَ ربَّهم**): عطفٌ على قولِه: «أي: نُبقي عليه الجَنّةَ» من حيث المعنى، فعلى الأوّل: ﴿نُورِثُ﴾: استعارةٌ لنُبقي، كقولِه صلَواتُ الله عليه: «واجْعَلْه الوارثَ منّا»(١) أي: أبْقِهما، وعلى الثاني: أعمالُهم وثمَرتُها بمنزلةِ المُورِّثِ وتركتِه كما أنّ المُورِّثَ إذا قضى نحْبَه يبقى للوارِثِ مالُه، كذلك أعمالُهم تنقضي وتبقَى ثمرتُها لهُم، وهِي الجَنّة، وعلى الأوّل: استعارةٌ تبَعيّة، وعلى الثاني: تمثيليّة.

---

(١) هو جزءٌ من حديثٍ أخرجه الترمذيّ (٣٥٠٢)، والنسائيّ في «السنن الكبرى» (١٠٢٣٤)، وغيرهما من حديثِ ابن عمرَ رضيَ الله عنهما.

[﴿وَمَا نَتَنَزَّلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ لَهُۥ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَٰلِكَ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ ٦٤]

﴿وَمَا نَتَنَزَّلُ﴾: حكاية قولِ جبريلَ صلوات الله عليه حينَ استبطأَه رسولُ الله ﷺ.

رُوِي: أنه احتبَس أربعينَ يومًا. وقيل: خمسةَ عشرَ يومًا، وذلك حين سُئل عن قصّةِ أصحابِ الكهف وذي القَرْنَيْن، والرُّوح، فلم يَدرِ كيف يُجيب، ورَجا أنْ يُوحى إليه فيه، فشقَّ ذلك عليه مشقّةً شديدة، وقال المشركون: ودَّعَه ربُّه وقَلاه. فلمّا نَزَلَ جبريلُ عليه السلام، قال له النبيُّ ﷺ: «أبطأتَ حتى ساءَ ظنِّي، واشتقتُ إليكَ»، قال: إنّي كنتُ أشوَق، ولكنِّي عبدٌ مأمورٌ، إذا بُعِثتُ نَزلت، وإذا حُبِسْتُ احتَبست. وأنزلَ الله سبحانه هذه الآيةَ وسورةَ الضُّحى. والتنزُّل على معنيَيْن: معنى النزول على مَهْل، ومعنى النزولِ على الإطلاق، كقوله:

فلسْتَ لإنسيٍّ ولكِن لِمَلأكٍ تنزَّلَ مِن جَوِّ السَّماءِ يَصُوبُ

لأنه مُطاوع نزَّل، ونزَّل يكونُ بمعنى: أَنزَل، وبمعنى: التَّدْريج، واللائقُ بهذا الموضعِ هو النزولُ على مَهْل. والمراد: أنَّ نزولَنا في الأحايين وَقتًا غِبَّ وقتٍ ليس إلا بأمْرِ الله، وعلى ما يَراه صَوابًا وحِكْمة، وله ما قُدَّامَنا ﴿وَمَا خَلْفَنَا﴾: من الجهاتِ والأماكن، ﴿وَمَا بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾: وما نحنُ فيها فلا نتمالَك أن نَنتقِلَ من جهةٍ إلى جهة ومكانٍ إلى مكان إلا بأمْرِ المَليك ومَشيئتِه، وهو الحافظُ العالِـمُ بكلِّ حركةٍ وسُكون، وما يحدُثُ ويتجدَّد مِنَ الأحوال، لا يجوزُ عليه الغَفلةُ والنِّسيان، فأنَّى لنا أن نَتقلَّبَ

قولُه: (فلسْتَ لإنسِيٍّ) البيت[١]، أي: لستَ ابنًا لإنسيٍّ، و«يصوبُ»: استئنافٌ على سبيلِ البيانِ والتعليل، وفي معناه قولُ صواحبِ يوسُفَ: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ [يوسف: ٣١].

---

(١) سبقَ تخريجه.

في مَلَكوتِه إلا إذا رأى ذلك مصلحةً وحِكْمة، وأطلق لنا الإذْن فيه؟! وقيل: ما سلَفَ من أمْرِ الدنيا وما يُستقبَلُ من أمرِ الآخرة، وما بينَ ذلك: ما بين النفختَيْن، وهو أربعون سَنة. وقيل: ما مَضى من أعمارِنا وما غَبَرَ منها، والحال التي نحنُ فيها. وقيل: ما قبْلَ وجودِنا وما بعدَ فنائِنا. وقيل: الأرضُ التي بين أيدينا إذا نزلْنا، والسماءُ التي وراءَنا، وما بينَ السماءِ والأرض. والمعنى: أنه المحيطُ بكلِّ شيء لا تخفى عليه خافية، ولا يَعزُبُ عنه مِثقالُ ذرَّة، فكيف نُقدِمُ على فعلٍ نُحدِثُه إلا صادرًا عمّا توجِبُه حِكمتُه ويأمرُنا به ويأذنُ لنا فيه؟ **وقيل: معنى ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا ﴾: وما كان تاركًا لك،**

قولُه: (**وقيل: معنى ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا ﴾: وما كانَ تاركًا لكَ**): عطفٌ على قولِه: «لا تجوزُ عليه الغَفْلةُ والنِّسيان»، وقولُه: «وقيل: هِي حكايةُ قولِ المُتَّقينَ حينَ يدخُلونَ الجَنّة»: عطفٌ على قولِه: ﴿ وَمَانَتَنَزَّلُ ﴾ حكايةِ قولِ جبريلَ عليه السَّلامُ.

نقلَ الإمامُ عن القاضي(١) منَ المعتزِلة، أنّهُ ردَّ هذا القولَ وقال: هذا مخالفٌ للظاهِر؛ لأنّ التنزُّلَ بنزولِ الملائكةِ أليَقُ، والأمرُ في قولِه: ﴿بِأَمْرِ رَبِّكَ﴾ بالتكليفِ أنسَبُ، ولأنَّ الخِطابَ هُنا مِن جماعةٍ لواحِد، وذلك لا يَليقُ بمُخاطَبةِ بعضِ أهلِ الجَنّةِ لبعضٍ(٢).

وقلتُ: وكلا الوجهَيْنِ لهُ اعتبارٌ في النَّظْم. أمّا الأوّلُ: فلأنهُ صلَواتُ الله عليه حينَ سُئلَ عن قصّةِ أصحابِ الكهفِ وذي القَرْنَينِ والرُّوح، وأبطَأَ عليه الوَحيُ حتّى لم يدْرِ كيفَ يُجيبُ، ثُمّ أنزَلَ الله الأجوِبةَ إكرامًا لهُ وأرادَ الله تعالى أن يُفرِّقَ هذه الأحوالَ في السُّوَرِ الثلاث، أودَعَ سؤالَ الرُّوحِ في بني إسرائيل: ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي ﴾ [الإسراء: ٨٥]، وسؤالَ قصةِ أصحابِ الكهفِ وذي القَرْنَيْنِ فيما يَليهما، وأودَعَ ذكْرَ استبطاءِ الأجوبةِ في هذه السُّورةِ، وللاختصاصِ أسرارٌ لا يَعلَمُها إلّا الله، ومَن أيّدَهُ بروحِ القُدُس. وأمّا الوجْهُ الثاني فترتيبُه ما ذكَرَهُ المصنِّفُ بقولِه: «وما نَنزِلُ الجَنّةَ إلّا بأن مَنَّ الله علينا» إلى آخرِه.

---

(١) يعني القاضي عبد الجبار الهمداني.

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢١: ٢٣٩).

كقوله تعالى: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾ [الضحى: ٣]، أي: ما كان امتناعُ النزولِ إلا لامتناعِ الأمْرِ به. وأما احتِباسُ الوحيِ فلَمْ يكن عن تَرْكِ الله لك وتوديعِه إياك، ولكنْ لتوقُّفِه على المصلحة. وقيل: هي حِكايةُ قولِ المتَّقين حين يَدخُلون الجنَّة، أي: وما نَنزِلُ الجنّة إلا بأنْ مَنَّ الله علينا بثوابِ أعمالنا وأمَرَنا بدخولها، وهو المالِكُ لرِقاب الأُمور كلِّها: **السالِفة، والمترقَّبة، والحاضرة**، اللّاطِفُ في أعمال الخير، والموفِّقُ لها، والمُجازي عليها. ثم قال الله تعالى تقريرًا لقولهم: وما كانَ ربُّك ناسيًا لأعمالِ العاملين غافلًا عمّا يجبُ أن يُثابوا به، وكيف يجوزُ النِّسيانُ والغَفْلة على ذي مَلَكُوتِ السماء والأرض وما بينهما؟! ثم قال لرسولِه ﷺ: فحينَ عرفْتَه على هذه الصِّفة، فأقبِلْ على العملِ **واعبُدْه، يُثِبْك كما أثابَ غيرَك مِنَ المتّقين**. وقرأ الأعرج: **(وما يَتنزَّلُ) بالياء على الحكاية عن جبريلَ** عليه السلام، والضميرُ للوحي. وعن ابنِ مسعود رضي الله عنه: **(إلّا بقولِ ربك)**.

قولُه: (**السّالِفةِ والمُترقَّبةِ والحاضِرة**) قالَ أبو عليّ[1]: هذه الآيةُ تدُلُّ على أنّ الأزمِنةَ ثلاثةٌ: مستقبَلٌ، وهُو قولُه: ﴿مَا بَيْنَ أَيْدِينَا﴾، وماضٍ وهُو: ﴿وَمَا خَلْفَنَا﴾، وحالٌ وهُو قولُه: ﴿وَمَا بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾.

قولُه: (**واعبُدْهُ يُثِبْكَ كما أثابَ غيرَكَ منَ المُتّقينَ**)، أشارَ إلى ارتباطِ الأمرِ بالعبادةِ بكلامِ أهلِ الجنّة، وأمّا اتّصالُه بحديثِ نُزولِ جِبريلَ عليه السَّلامُ فكأنَّ جبريلَ عليه السّلامُ يقولُ: ﴿وَمَا نَتَنَزَّلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ﴾؛ لأنهُ الحكيمُ الذي يَعرِفُ المصالحَ كلَّها والمحيطُ بكُلِّ شيءٍ عِلمًا، ونحنُ لا نُقدِمُ على فعلٍ إلّا بأمرِه وإذْنِه؛ لأنهُ المالكُ المُتصرِّفُ، وليسَ لنا إلّا الطاعةُ والامتثالُ لأمرِه، فعليك أيضًا لزومُ العبادةِ والصَّبرُ عليها، لا التصَرُّفُ؛ لأنهُ لا مَلْجأَ ولا مَفْزَعَ إلّا إليه، فهل تعلَمُ له سَمِيًّا يُلْجأُ إليه.

قولُه: (﴿وَمَا يَتَنَزَّلُ﴾ **بالياءِ على الحكايةِ عن جِبريلَ**)، أي: يكونُ كلامُه ومَقولُه وذلك بأنْ يقولَ: يا محمّد، وما يتنزَّلُ الوَحْيُ إلّا بأمرِ ربِّك.

---

(١) سقط لفظ «علي» من النسخة «ح».

يجبُ أن يكونَ الخلافُ في «النَّسِيِّ» مثْلَه في «البَغِيّ».

[﴿رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا فَٱعْبُدْهُ وَٱصْطَبِرْ لِعِبَٰدَتِهِۦ ۚ هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ ٦٥]

﴿رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾: بَدَلٌ من ﴿رَبِّكَ﴾، ويجوزُ أن يكونَ خبرَ مبتدأٍ محذوف، أي: هو ربُّ السماواتِ والأرض ﴿فَٱعْبُدْهُ﴾، كقوله:

وقائِلةٍ خَوْلانُ فَانكحْ فتاتَهُم

وعلى هذا الوجه يجوزُ أن يكونَ ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ مِن كلام المتَّقِين، وما بعدَه مِن كلام ربِّ العزَّة. فإن قلت: ....

قولُه: (**يجبُ أن يكونَ الخِلافُ في «النَّسِيِّ» مِثلَه في «البَغِيّ»**)، وقد سبَقَ أنهُ فَعولٌ أو فَعيل.

قولُه: (**وقائلةٍ: خَوْلانُ فانكِحْ فتاتَهمْ**)، تمامُه:

وأُكرومةُ الحَيَّيْنِ خُلْوٌ كما هِيا[١]

«خولانُ»: اسمُ قَبيلة، و«الأُكرومةُ» منَ الكرَم، كالأُعجوبةِ منَ العجَب، و«الخُلْوُ»: التي لا زَوْجَ لها، أي: الخَلِيّةُ، كَنّى به عن كونِها مُطلَّقةً، «الحَيَّيْنِ»: حيُّ أبيها وحيُّ أمِّها.

ورفعَ بعدَ القولِ الجُملةَ منَ المبتدأِ والخبَر، يقولُ: ربَّ قائلةٍ، قالت: هؤلاءِ خَوْلانُ فانكِحْ فتاتَهم. فأجَبْتُها: كيفَ أتزَوَّجُ والحالُ أنّ أُكرومةَ الحَيَّيْنِ خُلوٌ لا زَوْجَ لها وهِي أوْلى بأنْ أتزَوَّجَها؟ فالفاءُ في: ﴿فَٱعْبُدْهُ﴾ كالفاءِ في البيت، وهي دَلّتْ على أنّ وجودَ هذه القَبيلةِ عِلّةٌ لأنْ يُتزوَّجَ منها لحُسنِ نسائها وشرفها[٢]. وفيه إشارةٌ إلى ترتُّبِ الحُكمِ على الوَصْفِ المناسب.

قولُه: (**وعلى هذا الوَجْه، يجوزُ أن يكونَ ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ مِن كلام المتَّقينَ، وما بعدَه مِن كلامِ ربِّ العزّة**)، وعلى الوَجْهِ الأوّل كان قولُه: ﴿وَمَا نَتَنَزَّلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ﴾ حكاية

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) في (ح) و(ف): «وثروتها».

هلّا عُدِّي (اصْطَبِر) بـ«على» التي هي صِلَتُه، كقوله تعالى: ﴿وَٱصْطَبِرْ عَلَيْهَا﴾ [طه:

قولِ المتّقينَ حينَ يَدخلونَ الجَنّة، وقولُه: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا * رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ مِن كلامِ الله تعالى تقريرًا لقولِهم. وفيه أنهُ إذا جُعِلَ بدَلًا من ﴿رَبُّكَ﴾، لا يجوزُ أن يكونَ ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ مِن كلامِ المتّقين، بل إمّا مِن كلام الله تعالى أو كلام الملائكة؛ لأنّ المتّقينَ إذا قالوا: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ ويكونُ قولُه: ﴿رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ بدَلًا منهُ، يَبقى قولُه: ﴿فَٱعْبُدْهُ﴾ لامتعلَّقَ لهُ، فإنهُ كما تقرَّرَ حُكمٌ مُرَتَّبٌ على الوَصْفِ السابق، ولا جائزَ أن يكونَ مِن تتمّةِ كلامِ المتّقينَ؛ لأنَّ الجَنّةَ ليسَتْ دارَ تكليفٍ وعبادة. وأمّا إذا جُعِلَ جُملةً مُستقِلّةً مقتَطعةً عن كلامِ المتّقينَ يترَتَّبُ عليها ﴿فَٱعْبُدْهُ﴾ ويَصحُّ؛ اللهمَّ إلّا أن يُجعَلَ الفاءُ جزاءَ شَرْطٍ محذوف، ويكونَ من كلامِ ربِّ العزّة، أي: لِـما عُرِفَ من[1] أحوالِ أهلِ الجَنّة وأقوالِهم على هذه الصِّفةِ فأقبِلْ على العمَلِ واعبُدْه.

قالَ صاحبُ «التقريب»: وقيل: هِي حكايةُ قولِ المتّقين، أي: وما نَنزِلُ الجَنّةَ إلّا بإذْنٍ منَ الله علينا بثوابِ أعمالِنا، وأَمَرنا بدُخولِها، وقرَّرَ الله ذلك، أي: وما كانَ ربُّكَ نَسِيًّا لأعمالِ المتّقين. وفيه حزازةٌ لقولِه: ﴿بِأَمْرِ رَبِّكَ﴾ دونَ ربِّنا، إلّا أن يُخاطِبوا به جِبريلَ حينَ دُخولِها.

وقلتُ: المرادُ أنّهم بسُرورِهم وتبَجُّحِهم بما فازُوا به منَ الكرامةِ والنَّعيمِ يُقبِلُ بعضُهم على بعضٍ يُبَشِّرونَ، وهُو أبلغُ مِن لو قيل: ربُّنا؛ لأنهُ دَلَّ على أنّ البِشارةَ بلَغَتْ بحيثُ لم يَختصَّ بها مبشِّرٌ دونَ مبشَّر، بل كلُّ مَن يتأتّى منهُ البِشارةُ فهُو مبشِّرٌ.

قولُه: (هلا عُدِّيَ «اصْطَبِر» بـ«عَلى»؟) يعني: «اصطَبِرْ» يُعَدّى بـ«على» لا باللامِ، فلِمَ خُولفَ؟ وأجابَ أنّ التركيبَ مِن بابِ الاستعارة، وفيه تضمينُ معنى الثَّبات، شُبِّهتِ العبادةُ بالقِرْن، وهُو كُفؤكَ في الشَّجاعةِ، ثُمّ أُمِرَ المُكلَّفُ بالمُكابَدةِ معَها بما يؤمَرُ به مَن يُريدُ مُدافعةَ قِرْنِه ومُزاوَلتَه في الحَرْب، وهُو كقولِه: اصطَبِرْ لهُ، وهذا هُو المرادُ مِن قولِه: «جُعِلَتِ العبادةُ بمنزلةِ القِرْن». ولمّا ضمَّنَ «اصطَبِرْ» معنى «اثبُتْ» عُدِّيَ تعدِيتَه، أي:

(١) سقط لفظ «من» من النسخة (ف) و(ط).

١٣٢]؟ قلت: لأنَّ العبادةَ جُعلتْ بمنزلةِ القِرن في قولك للمُحارب: اصطبِرْ لقِرْنك، أي: اثبُتْ له فيما يورِدُ عليك من شَدّاته. أريدَ أنَّ العبادةَ توردُ عليك شدائدَ ومَشاقّ، فاثبُتْ لها ولا تَهِن، ولا يَضِقْ صدرُك عن إلقاءِ **عُداتكَ** من أهل الكتابِ إليك **الأغاليطَ**،

اثبُتْ لهُ صابرًا[١]، وإليه الإشارةُ بقولِه: اثبُتْ لهُ فيما يورِدُ عليك مِن شدَّاتِه، أي: حَملاتِه. وفيه لمحةٌ مِن بارِقةِ «رَجعْنا منَ الجهادِ الأصغَر إلى الجهادِ الأكبر»[٢]، وما رَوَيناهُ عن مُسلمٍ ومالكٍ والتِّرمذيِّ، عن أبي هُرَيرةَ قال: قالَ رسولُ الله ﷺ: «ألا أُخبِرُكم بما يَمْحو الله به الخطايا ويرفَعُ به الدَّرَجات؟ إسباغُ الوضوءِ على المكارِه،وكثرةُ الخُطا إلى المساجد، وانتظارُ الصَّلاةِ بعدَ الصَّلاة، فذلكمُ الرِّباطُ فذلكمُ الرِّباط»[٣]، أي: ذلكمُ المُجاهَدةُ الكاملةُ التي تَستَحِقُّ أن تُسَمّى مجاهَدةً، وكأنّ غيرَها منَ المُجاهَداتِ بالنِّسبةِ إليها كلا مُجاهدةٍ.

قالَ القاضي: إنّما عُدِّيَ باللامِ لتضمُّنِه معنى الثَّبات[٤].

وذكَرَ الكَواشيُّ ما ذكَرَهُ المصنِّفُ بعَيْنِه، ثُمّ قال: ويجوزُ أن يُرادَ: اصطَبِرْ على الشّدائدِ لأجْلِ العبادة، أي: للتَّمكُّنِ منَ الإتْيانِ بها.

قولُه: (**عُداتِك**) **الجَوهريّ**: العِدا، بكسرِ العَيْن: الأعداءُ، يقال: قومٌ أعداءٌ وعِدًا بكسرِ العَيْن، فإذا دخَلتِ الهاءُ قلتَ: عُداةٌ بالضمِّ.

قولُه: (**الأغاليطَ**). **الجَوهريّ**: الأُغلوطة: ما يُغْلَطُ به من الرسائل، ونهى الرسولُ ﷺ

---

(١) في النسخة «ح»: اثبُت للعبادةِ له صابرًا.

(٢) أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٣: ٥٢٣) بلفظ: «قدِمتُم من الجهادِ الأصغر»، وذكرهُ الحافظُ العراقيّ في «تخريجِ أحاديثِ الإحياء» (٣: ٣٧) وعزاه للبيهقيّ في «الزهد»، وذكره المناويّ في «الفتح السماوي بتخريجِ أحاديثِ البيضاويّ» (٢: ٨٥١)، ونقل عن الحافظ ابن حجر قَولَه: هو من رواية عيسى بن إبراهيم عن يحيى بن يعلى عن ليث بن أبي سُلَيم، والثلاثةُ ضعفاء.

(٣) أخرجه الإمام مالك في «الموطّأ» (١: ١٦١)، ومسلم (٢٥١)، والترمذي (٥١)، وصحّحه ابن حبّان (١٠٣٨)، وفيه تمام تخريجه.

(٤) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٥).

وعن احتِباس الوحيِ عليكَ مدَّة، وشماتةِ المشركين بك. أي: لم يُسَمَّ شيءٌ بالله قطّ، وكانوا يقولون لأصنامهم: آلهة، والعزى: إله. وأمّا الذي عُوِّض فيه الألِفُ واللام من الهمزة، فمخصُوصٌ به المعبُودُ الحقُّ غيرَ مُشارَكٍ فيه. وعن ابنِ عبّاس رضي الله عنهما: لا يُسمّى أحدٌ الرَّحمنَ غيرَه. ووجهٌ آخر: **هل تعلمُ مَن سُمِّيَ باسمه على الحقِّ** دون الباطل؟ لأنَّ التسميةَ على الباطل في كونِها غيرَ مُعتدٍّ بها كَلا تسمية. وقيل: مثْلًا وشَبيهًا، أي: إذا صحّ أن لا معبودَ يوجِّهُ إليه العِبادُ العبادةَ إلا هو وحدَه، لم يكن بُدٌّ من عِبادته والاصطبارِ على مشاقِّها وتكاليفِها.

[﴿وَيَقُولُ ٱلْإِنسَٰنُ أَءِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا ۞ أَوَلَا يَذْكُرُ ٱلْإِنسَٰنُ أَنَّا خَلَقْنَٰهُ مِن قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْـًٔا﴾ ٦٦-٦٧]

يحتملُ أن يُرادَ بالإنسان الجنسُ بأسْره، وأن يرادَ بعضُ الجِنْس؛ وهم الكَفَرة. فإن قلت: لِـمَ جازت إرادةُ الأناسيِّ كلِّهم، وكلُّهم غيرُ قائلين ذلك؟ قلت: لـمّا كانت هذه المقالةُ موجودةً فيمن هو مِن جنسِهم؛ صحَّ إسنادُه إلى جميعهم، كما يقولون: بنو

عن[1] الأُغلوطات[2]، والمرادُ بها هاهنا: ما سألته اليهودُ عن قصّةِ الكهفِ وذي القَرْنَين والرُّوح.

قولُه: (**هل تعلَم مَن سُمِّيَ باسمِه على الحقِّ؟**) أي: يَستحِقُّ أن يُسمّى بـ«إله[3]»؛ لأنّ الإلهَ ينبغي أن يكونَ خالقًا رازقًا لعابدِه مُثيبًا، وما سُمِّيَ مِن دونِه بإلـٰهٍ تسميتُه باطِلة، كقولِه تعالى: ﴿إِنْ هِىَ إِلَّآ أَسْمَآءٌ سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَٰنٍ﴾ [النجم: ٢٣].

---

(١) قوله: «الأُغلوطة: ما يُغلَطُ» إلى هنا سقط من (ف).

(٢) قد أخرجَ الإمام أحمد في «المسند» (٢٣٦٨٧) عن الصنابحيِّ، رجلٍ من أصحابِ النبيِّ ﷺ قال: «نهى رسولُ الله ﷺ عن الغُلوطات» قال الأوزاعيُّ: الأغلوطات: شدادُ المسائلِ وصِعابُها. وأخرجه البيهقيُّ في «المدخل» (٣٠٣)، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (٢: ١٠-١١)، وإسنادُه ضعيف لجهالةِ عبد الله بن سعد بن فروة البجَليّ.

(٣) في (ح) و(ف): «يستحق أن يتألّه».

فلانٍ قَتلوا فلانًا، وإنما القاتلُ رَجلٌ منهم. قال الفَرَزْدق:

فَسَيفُ بَني عَبْسٍ وقد ضَرَبُوا بِهِ نَبا بيَدَيْ ورقاءَ عن رَأسِ خالدِ

فقد أسنَدَ الضَّربَ إلى بني عَبْس مع قوله: «نَبا بيدَيْ ورقاء»؛ وهو: وَرْقاءُ بن زهيرُ بنِ جَذِيمةَ العَبْسِيّ. فإن قلت: بِمَ انتصبَ «إذا» وانتصابُه بـ﴿أُخْرَجُ﴾ ممتنع؛ لأجل اللام؟ **لا تقول: اليوم لَزيدٌ قائم.** قلت: **بفعلٍ مُضمَر يدلُّ عليه المذكور.** فإن قلت: لامُ الابتداء الداخلةُ على المضارع تُعطي معنى الحال، فكيفَ جامعتْ حرفَ

قولُه: (فَسَيْفُ بني عَبْسٍ) البيت(١)، وَرْقاءُ عبْسٍ ضَرَبَ رأسَ خالدٍ ونبا السَّيفُ عنِ الضَّربة، أي: لم يَثبُتْ، قالَ صاحبُ «الانتصاف»: التبَسَ على الزمخشريِّ إرادةُ العموم، فقال: أرادَ الله بالإنسانِ العمومَ، ومعناه: يُريدُ الله نسبةَ الشّكِّ والكُفْرِ إلى كلِّ فردٍ فردٍ من أفرادِ الإنسان، وقد صَرَّحَ بأنّ الناطقَ بكلمةِ الشّكِّ بعضُ الجِنس، ففي عبارتِه خلَلٌ، والصَّحيحُ أنْ يقالَ: يَحتمِلُ أن يكونَ التعريفُ جِنسيًّا، فيتناوَلَ العمومَ، والمرادُ الخُصوصُ، ويَحتمِلُ أن يكونَ عَهْدًا، فيكونَ في أوّلِ وَهْلةٍ خاصًّا(٢).

وقلتُ: ما لَبَّسَ عليه إرادةُ العموم لما لا يَحتمِلُها؛ لأنّ دليلَ الخُصوصِ عندَهم مُستقِلٌّ بنفْسِه كما سبَقَ في قولِه تعالى: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، فقولُه: ﴿يَقُولُ﴾ لا يُخصِّصُ الإنسانَ، لأنهُ مُستبَدٌّ به، بل يُفيدُه، وما ذهبَ إليه بأمرٍ ثالثٌ، وفيه تهجيرُ ما وُجِدَ في بني آدمَ منَ القولِ الشَّنيعِ، نحوَ(٣) قولِه تعالى: ﴿وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَٱدَّٰرَٰٔتُمْ فِيهَا﴾ [البقرة: ٧٢]، قال: خُوطِبَتِ الجماعةُ لوجودِ القَتْلِ فيهم.

قولُه: (**لا تقولُ: اليومَ لَزيدٌ قائمٌ**) لأنّ لامَ الابتداءِ تمنَعُ ما بعدَها عنِ العمل فيما قبلَها.

قولُه: (**بفعلٍ مُضمَر يدُلُّ عليه المذكور**)، قالَ أبو البقاء: أئِذا العاملُ فيها فعلٌ دَلَّ عليه

---

(١) لم أجده في «ديوان الفرزدق».

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٣١).

(٣) في (ط): «من قوله من القول الشنيع نحوه».

الاستقبال؟ قلت: **لم تجامِعْها إلا مُخلَصَةً للتوكيد** كما أُخلِصَت الهمزةُ في: يا أللهُ، للتَّعويض، واضمحلَّ عنها معنى التَّعريف. و﴿مَا﴾ في ﴿أَءِذَا مَا﴾ **للتوكيدِ أيضًا**، فكأنهم قالوا: **أحقًّا أنّا سنُخرَجُ أحياءً** حين يتمكَّن فينا الموتُ والهلاكُ؟! على وجهِ الاستنكار والاستِبْعاد. والمرادُ الخروجُ من الأرض، أو مِن حالِ الفَناء. أو هو من قولهم: **خرجَ فلانٌ عالِمًا، وخرجَ شُجاعًا: إذا كان نادِرًا في ذلك**. يريد: سأخرُج حيًّا

الكلامُ، أي: أُبعَثُ إذا، ولا يجوزُ أن يَعمَلَ فيها (أُخرِجَ)؛ لأنَّ ما بعدَ اللامِ وسوفَ لا يعمَلُ فيما قبلَها[1].

قولُه: (**لم تُجامِعْها إلّا مخلصةً للتأكيد**)، قال ابنُ الحاجب في «الأمالي»: هذه اللامُ لامُ تأكيد، وليستْ لامَ ابتداء، وإلّا وجَبَ أن يُذكَرَ معَها الابتداءُ.

فإنْ قيل: قَدِّرِ المبتدأ محذوفًا وأبقِ اللامَ داخلةً على الخبر، قُلتُ: إنّ اللامَ معَ المبتدأِ كـ«قد» معَ الفعل و«أنّ» معَ الاسم، فكما لا يُحذَفُ الفعلُ والاسمُ ويبقَى «قد» و«أنّ»، فكذلك هذا، وهذا التقديرُ يُخالفُ تقديرَ المصنِّفِ في سورةِ ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ حيثُ قدَّرَ: «ولأنتَ سوفَ يُعطيكَ».

قولُه: (و﴿مَا﴾ في ﴿أَءِذَا مَا﴾ **للتوكيدِ أيضًا**)، وذلك أنّ حروفَ الصِّلاتِ كلَّها وُضِعت لتوكيدِ مضمونِ الكلام، فقد ضُمَّتْ معَ اللامِ التوكيديِّ، ولذلك قال: «**أيضًا**».

قولُه: (**أَحَقًّا أنّا سنُخرَجُ أحياءً؟**)، قالَ المَرْزوقيُّ: قالَ سيبوَيه: «أحَقًّا؟» منصوبٌ على الظَّرف، كأنهُ قال: أفي الحقِّ ذلك؟ وإنّما جازَ ذلك لأنّهم يقولونَ: أفي حقٍّ كذا، أو: في الحقِّ كذا؟ فنصَبوهُ على تلكَ الطريقة، والمعنى: أفي الحقِّ أنّا سنُخرَجُ أحياءً؟ ونحوَه: عندي إنّكَ قائمٌ، وإتْيانُ ضميرِ الجماعة، وفي التنزيلِ مفرَدٌ، إيذانٌ بأنّ المرادَ بالإنسانِ: الجِنس.

قولُه: (**خرَجَ فلانٌ عالِمًا، وخرَجَ شُجاعًا: إذا كانَ نادِرًا**). **الأساس**: ومنَ المجاز: خرَجَ

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٧٧).

نادِرًا! على سبيل الهُزؤ. وقرأ الحسنُ وأبو حَيْوة: (لَسوفَ أخْرُجُ)، وعن طَلْحةَ بنِ مُصرِّف رضي الله عنه: (لَسَأخْرُج) كقراءة ابنِ مسعود رضي الله عنه (ولَسيُعطيك) [الضحى: ٥]. **وتقديم الظَّرف وإيلاؤه حرفَ الإنكار** مِن قِبَل أنَّ ما بعدَ الموت هو وقتُ كونِ الحياة مُنكرة، ومنه جاء إنكارُهم، فهو كقولِك للمُسيء إلى المحسِن: **أحينَ تمَّت عليك نعمةُ فلانٍ أسأتَ إليه؟! الواوُ عَطفتْ ﴿لَا يَذْكُرُ﴾ على ﴿يَقُولُ﴾، ووُسِّطتْ همزةُ الإنكار** بين المعطوفِ عليه وحرفِ العَطْف، يعني: أيقولُ ذاك ولا يتذكَّر حالَ النشأةِ الأُولى حتى لا يُنكِرَ الأُخرى! فإنَّ تلك أعجبُ وأغربُ وأَدلُّ على قُدرة الخالِق؛

فلانٌ في العِلمِ والصِّناعةِ خروجًا: إذا نبَغَ، وخرَّجَهُ فلانٌ فتخرَّجَ. قالَ زهَيرٌ يصفُ الخَيْلَ:

وخَرَّجَها صـوارخَ كلِّ يومٍ ... فقد جعَلتْ عرائكُها تَلينُ(١)

أرادَ أنهُ أدَّبَها كما يُخرِّجُ المُعلِّمُ المتعلِّم.

قولُه: (**وتقديمُ الظَّرفِ وإيلاؤه حرفَ الإنكار**) يعني: لمّا كانَ الوقتُ الذي تكونُ الحياةُ فيه مُنكَّرةً هذا الوقتَ، قرَنَ بِهِ حَرْفَ الإنكار، ويُمكنُ أن يُقال: دَلَّ إيلاءُ الظَّرْفِ هَمْزةَ الإنكار، وتقديمُه على عامِلِه، أنّ الكلامَ في الظَّرفِ، وأنّ المُنكَّرَ وقتُ حياتِهم بعدَ الموت، فكأنَّهم أنكَروا مجيءَ وقتٍ فيه حياةٌ بعدَ الموت، يعني: أنّ هذا الوقتَ لا يكونُ موجودًا، وهُو أبلَغُ مِن إنكارِ الحياةِ بعدَ الموت، لِما يَلزَمُ إنكارُهُ على وَجْهٍ بُرهانيّ.

قولُه: (**أحينَ تمَّتْ عليكَ نعمةُ فلانٍ أسَأتَ إليه؟**)، وأنشدَ في معناهُ:

أحينَ أتَى أنْ أجتَني ثمرَ الرِّضا ... أُرَدُّ إلى نَزْرٍ منَ العَيشِ يُرضَخُ(٢)

قولُه: (**الواوُ عطفَتْ ﴿لَا يَذْكُرُ﴾ على ﴿يَقُولُ﴾ ووُسِّطَتْ هَمْزةُ الإنكار**)، قالَ صاحبُ «التقريب»: وفيه نظَرٌ؛ لأنَّ الهمزةَ ليسَتْ منَ المعطوفِ لتقَدُّمِها عليه، ولا منَ المعطوفِ عليه، لتأخُّرِها عنهُ، ولأنهُ كيفَ يَدخُلُ الإنكارُ على «يقول» معَ تأخُّرِ الهمزةِ عنهُ؟

---

(١) «ديوان زهير»، ص٣٥.

(٢) لم أهتدِ إلى قائلِه.

حيث أخرجَ الجَواهر والأعراضَ من العَدَمِ إلى الوجود، ثم أوقعَ التأليفَ مشحونًا بضُروب الحِكَم التي تَحارُ الفِطَنُ فيها، مِن غيرِ حَذْوٍ على مِثالٍ واقتداءٍ بمؤلَّف، ولكن اختراعًا وإبداعًا مِن عندِ قادرٍ جلَّت قُدرتُه ودقَّت حِكْمته. وأمّا الثانيةُ فقد تقدَّمتْ نَظيرتُها وعادت لها كالمِثال المُحتَذى عليه، وليس فيها إلا تأليفُ الأجزاءِ الموجودةِ الباقية وتركيبُها، وردُّها إلى ما كانت عليه مجموعةً بعد التَّفكيكِ والتفريق، وقولُه تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُ شَيْـًٔا﴾ **دليلٌ على هذا المعنى**، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ

ولأنهُ يُبطِلُ صَدْريّتَها، فالأَوْلى أن يقالَ: ﴿لَا يَذْكُرُ﴾ عطفٌ على ﴿يَقُولُ﴾ مُقدَّرًا بعدَ الهمزةِ لِدلالةِ الأوّلِ عليه، فيرتفعُ[1] الإشكال.

وقلتُ: قد سبَقَ مِرارًا وأطوارًا أنّ هذه الهمزةَ مُقحَمةٌ لتأكيدِ الإنكارِ السابق، وأورَدْنا فيه كلامًا مِن جانبِ أبي إسحاقَ الزجّاج. وقال القاضي: وتوسيطُ همزةِ الإنكارِ بينَه وبينَ العاطفِ معَ أنّ الأصلَ أن يتقدَّمَها، لا يَدُلُّ على أنّ المُنكَرَ بالذاتِ هُو المعطوفُ، وأنّ المعطوفَ عليه إنّما نشَأَ منهُ؛ لأنهُ لو تذكَّرَ وتأمَّلَ فيما أنكرَ ما نشَأَ ذلكَ منهُ[2].

قولُه: (﴿وَلَمْ يَكُ شَيْـًٔا﴾ **دليلٌ على هذا المعنى**)، قالَ صاحبُ «الانتصاف»: إعادةُ المعدوم جائزةٌ عَقْلًا واقعةٌ نَقْلًا، ووافقَتِ المُعتزلةُ لكنْ زعَموا أنّ المعدومَ لهُ ذاتٌ ثابتةٌ في العدَم، وتُسَمّى شيئًا، وليسَ عدَمًا صِرْفًا قبْلَ الوجود[3]، فكأنّهم لولا ذلك لَقالوا بقولِ الفلاسفةِ خذَلَهمُ الله في نَفيِ إعادةِ المعدوم، والمطابِقُ للآيةِ مُعتَقَدُنا، إذِ النَّشأةُ الأولى لم يَسبِقْها وجودٌ، ولا كان المُنشَأُ شيئًا بخلافِ النَّشأةِ الثانية، فإنهُ سبَقَ لها وجودٌ، وكان شيئًا، فظَهرَ الفَرْقُ بيْنَ النَّشأتَيْنِ، والمُعتزِليُّ إن قال: إنّ الأجسامَ يُعدِمُها الله ثمّ يوجِدُها وهُو حقٌّ، لكنْ لا يتِمُّ عندَهم فَرْقٌ بينَ النَّشأتَيْن، فإنّ المعدومَ فيها كانَ شيئًا، وإن قالوا: لا تَنعدِمُ

---

(١) في (ح) و(ف): «ليرتفع»، والمعنى متقارب.

(٢) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٦).

(٣) واستدَلّوا له بقولِه تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ فسمّاهُ شيئًا قبل أن يقولَ له: كن. والجوابُ عن استدلالِهم أن يُقال: إنّ ذلك المعدومَ لمّا تعلّقتْ الإرادةُ بإيجادِه تحقّق وجوده بالفعل.

عَلَيۡهِ﴾ [الروم: ٢٧]، على أنَّ ربَّ العزّةِ سواءٌ عليه النَّشأتان، لا يتفاوَتُ في قُدرته الصَّعبُ والسّهل، ولا يَحتاج إلى احتِذاءٍ على مِثال؛ ولا استعانةٍ بحَكيم، ولا نظرٍ في مِقْياس، ولكنْ يُواجهُ جاحِدُ البَعْث بذلك؛ دفعًا في بَحْرِ مُعاندته، وكشفًا عن صفحةِ جَهْله. القُرّاء كلُّهم على ﴿لَا يَذَّكَّرُ﴾ بالتشديد، إلا نافعًا وابنَ عامر وعاصِمًا، فقد خفَّفوا. وفي حرفِ أُبَيّ: (يَتَذَكَّرُ). ﴿مِن قَبۡلُ﴾: مِن قبلِ الحالةِ التي هو فيها؛ وهي حالةُ بقائه.

[﴿فَوَرَبِّكَ لَنَحۡشُرَنَّهُمۡ وَٱلشَّيَٰطِينَ ثُمَّ لَنُحۡضِرَنَّهُمۡ حَوۡلَ جَهَنَّمَ جِثِيّٗا * ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمۡ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحۡمَٰنِ عِتِيّٗا * ثُمَّ لَنَحۡنُ أَعۡلَمُ بِٱلَّذِينَ هُمۡ أَوۡلَىٰ بِهَا صِلِيّٗا﴾ ٦٨-٧٠]

في إقسامِ الله تعالى باسمِه ـ تقدَّست أسماؤه ـ مُضافًا إلى رسولِ الله ﷺ: **تفخيمٌ لشأنِ رسولِ الله** ورفعٌ منه، كما رَفَعَ مِن شأنِ السماء والأرض في قوله تعالى: ﴿فَوَرَبِّ

الأجسام، لكنْ تجتمعُ وتتفرَّقُ كما قالَ الزمخشَريُّ فقد أبعَدوا ومالوا إلى مَهاوي الفلاسفة.

وتفَطَّنَ الزمخشَريُّ بأنَّ القولَ بإعدامِ الأجسامِ وإعادتِها يُبطلُ الفَرْقَ بيْنَ النَّشأتَيْن، فلم يُطلِقْه، والقرآنُ قد نطَقَ به، فالتزَمَ أنّ الأجسامَ لا تَنعدِمُ ليتميَّزَ لهُ الفَرْقُ بينَ النّشأتَيْن، لأنّها على هذا جَمْعٌ وتأليفٌ، بخلافِ الأولى، فإنّها إيجادٌ، فهرَبَ منَ القَطْرِ فوقَعَ تحتَ الميزاب، والفَرْقُ بينَ النَّشأتَيْنِ أنّ الأولى أصعبُ بالنِّسبةِ إلى قياسِ العقْل، إلّا أنّ ذلكَ راجعٌ إلينا وإلّا فالكُلُّ إلى قُدرتِه سواء(١).

قولُه: (**تفخيمٌ لشأنِ رسولِ الله ﷺ**)، يعني: الإضافةُ إضافةُ تشريف، كبَيْتِ الله وناقةِ الله، ثُمّ إذا ضُمَّ معَها القسَمُ يزدادُ التفخيمُ، وأنهُ بمكانٍ لهُ مَدخَلٌ في الإقسام به منَ الفضائلِ النابهة والكرامةِ الفائقة، ثُمّ في إيرادِ هذا القسَم بيْنَ السببَ والمسبَّب تأكيدٌ بليغٌ في شأنِ الوعيد، وذلك أنّهم لمّا أنكَروا الحَشْرَ بقولِهم: ﴿أَءِذَا مَا مِتُّ لَسَوۡفَ أُخۡرَجُ حَيًّا﴾ بعدَ

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٣٢).

﴿ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ﴾ [الذاريات: ٢٣]، والواوُ في: ﴿وَٱلشَّيَٰطِينَ﴾ يجوزُ أن تكونَ للعَطْف، وبمعنى: «مع»، وهي بمعنى: «مع» أوقع. والمعنى: أنهم يُحشَرون مع قُرَنائهم من الشياطينِ الذين أغوَوْهم، يُقرَن كلُّ كافرٍ مع شيطانٍ في سِلْسلة. فإن قلت: هذا إذا أُرِيدَ بالإنسان الكَفَرةُ خاصَّة، فإنْ أريدَ الأَناسيُّ على العُموم فكيف يَستقيمُ حَشْرُهم مع الشياطين؟ قلت: إذا حُشر جميعُ الناس حَشرًا واحدًا وفيهم الكفرةُ مَقرونين بالشياطين؛ فقد حُشِروا مع الشياطين كما حُشِروا مع الكَفَرة. فإن قلت: هلّا عُزِل السُّعداءُ عن الأشقياء في الحَشْر كما عُزِلوا عنهم في الجَزاء! قلت: لم يُفرَّق بينهم وبَيْنهم في المَحْشر، وأُحضِروا حيثُ تجاثَوْا حول جهنَّم، وأُورِدوا معهم النار؛ ليُشاهِدَ السعداءُ الأحوالَ التي نجَّاهم الله منها وخلَّصهم، فيَزدادوا لذلك غِبْطةً إلى غبطةٍ وسُرورًا إلى سرور، ويَشمَتوا بأعداءِ الله وأعدائهم؛ فتزدادَ مَساءتهم وحَسْرتهم وما يَغيظُهم من سعادةِ أولياءِ الله وشَماتتِهم بهم. فإن قلت: ما معنى إحضارِهم جِثيًّا؟ قلت: أما إذا فُسِّر الإنسانُ بالخُصوص؛ فالمعنى: أنهم **يُعتَلون** مِنَ المحشرِ إلى شاطئ جهنَّمَ عَتْلًا على حالِهم التي كانوا عليها في الموقف، جُثاةً على رُكَبهم، غيرَ مُشاةٍ على أقدامهم؛ وذلك أنَّ أهل الموقفِ وُصِفوا بالجُثوّ، قال الله تعالى: ﴿وَتَرَىٰ كُلَّ أُمَّةٖ جَاثِيَةٗ﴾ [الجاثية: ٢٨]، على العادةِ المعهودة في مَواقفِ المُقاوَلات **والمُناقَلات**،

معرفتِهم أنّهم لم يكونوا شيئًا فخَلَقَهم وجعَلَهم بشَرًا سَوِيًّا، رتَّبَ عليه الوعيدَ على سَبيل التوكيدِ بقولِه: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَحۡشُرَنَّهُمۡ...﴾ الآية.

قولُه: (**يُعْتَلونَ**). **الأساس**: عتَلَهُ: إذا أخَذَ في تلبيتِه فجَرَّه إلى حَبْسٍ ونحوِه ﴿خُذُوهُ فَٱعۡتِلُوهُ﴾ [الدخان: ٤٧].

قولُه: (**والمناقَلات**). **الأساس**: ومنَ المجاز: ناقَلَ الشاعرُ الشاعرَ: ناقضَهُ، ورجُلٌ نَقِلٌ وذو نقَلٍ: إذا كان جَدِلًا. وفي «الأساس»: دَهمَتْهُم الخَيْلُ: غَشِيَتْهم.

مِن تَجاثِي أهلِها على الرُّكَب؛ لِـما في ذلك من الاستِيْفاز والقَلَق **وإطلاقِ الحُبَا** وخلافِ الطُّمأنينة. أو لِـما يَدهمُهم من شدّة الأمْرِ التي لا يُطيقون معها القيامَ على أرجُلهم؛ فيَحبُون على رُكَبهم حَبْوًا. **وإن فسِّر بالعُموم**؛ فالمعنى: أنهم يَتجاثَوْن عند مُوافاةِ شاطئ جهنَّم، **على أنَّ** ﴿جِثِيًّا﴾ **حالٌ مقدَّرة** كما كانوا في الموقف مُتجاثِين؛ لأنه مِن توابعِ التواقُفِ للحِساب قبل التوصُّلِ إلى الثواب والعِقاب. المرادُ بالشِّيْعة ـ وهي «فِعْلة» كفِرْقة وفِئة ـ **الطائفةُ التي شاعَت، أي: تَبِعتْ غاويًا** من الغُواة، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا﴾ [الأنعام: ١٥٩]، يريد: نمتازُ مِن كلِّ طائفة

قولُه: (**وإطلاقِ الحُبا**)[1] كنايةٌ عن خلافِ الطُّمأنينة، ولذلك عطَفَه عليه على سَبيلِ التفسير.

قولُه: (**وإن فُسِّرَ بالعُموم**) وما يُشعِرُ بأنّ إرادةَ الخُصوصِ أوْلَى بإتْيانِ «إذْ» للتحقيقِ في القسَم الأوّل، وأنّ للشّكِّ في الثاني، ولأنَّ الضَّميرَ في: ﴿لَنَحْشُرَنَّهُمْ﴾ عائدٌ إلى الإنسانِ المُنكرِ للبَعثِ في قولِه: ﴿أَوَلَا يَذْكُرُ ٱلْإِنسَٰنُ﴾؛ لأنهُ مظهرٌ وُضعَ موضعَ المُضمَر؛ لأنّ المرادَ منهُ الإنسانُ المذكورُ في قولِه: ﴿وَيَقُولُ ٱلْإِنسَٰنُ أَءِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا﴾.

قولُه: (**على أنّ** ﴿جِثِيًّا﴾ **حالٌ مقدَّرةٌ**) يعني: أنّ قولَه: ﴿لَنُحْضِرَنَّهُمْ حَوْلَ جَهَنَّمَ جِثِيًّا﴾ إذا فُسِّرَ بالخصوصِ، أي: بالكُفّارِ، فيكونُ حالًا غيرَ مُقدَّرةٍ لاستمرارِ جثُوِّهم منَ المحشَرِ إلى شاطئِ جهنّم؛ لأنّ أهلَ المحشَر كلَّهم يَجْثُونَ على رُكبِهم قَلَقًا واضطرابًا أو قلّةَ طاقةٍ وعَجزًا. وإذا فُسِّرَ بالعُموم كان: حالًا مُقدَّرةً؛ لأنّ غيرَ الكُفّارِ لا يَستمِرُّ جثُوُّهم إلى الإحضارِ إلى شاطئِ جهنّم، بل إنّهم بعدَ الجُثوِّ في المحشَرِ يَمْشونَ إلى شاطئِ جهنّمَ[2] بأرجُلِهم، ثُمّ عندَ الإحضارِ يَجْثُون، دَلَّ على هذا التقديرِ عَطْفُ ﴿ثُمَّ لَنُحْضِرَنَّهُمْ﴾ على ﴿لَنَحْشُرَنَّهُمْ﴾ وأنهُ لا بدَّ منَ الجُثُوِّ في المحشَرِ لقولِه: ﴿وَتَرَىٰ كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً﴾ [الجاثية: ٢٨].

قولُه: (**الطائفة التي شاعت، أي: تبِعت غاويًا**)، قالهُ بناءً على العُرف، وإلّا فالشّيعةُ

---

(١) جمع حَبْوةٍ، وهي ما يحتبي به الرجل حين جلوسه مستقرًّا متمكّنًا.

(٢) من قوله: «لأن أهل المحشر كلهم يجثون» إلى هنا سقط من (ط).

مِنْ طوائفِ الغيِّ والفسادِ أَعصاهم فأعصَاهم، وأَعْتاهم فأعتاهم، فإذا اجتَمَعوا طَرَحْناهم في النار على الترتيب، نُقدِّم أَوْلاهم بالعَذاب فأَوْلاهم. أو أرادَ بالذين هم أَولى به صُلِيًّا: المُنتزَعين كما هم، كأنه قال: ثم لَنحنُ أعلمُ بتَصْلية هؤلاء، وهم أَولى بالصُّليِّ مِن بين سائرِ الضَّالين، ودَركاتُهم أسفَل، وعذابُهم أشدّ. **ويجوزُ أن يريدَ بأشدِّهم عِتيًّا: رؤساءَ الشِّيَع** وأئمَّتهم؛ لتضاعُفِ جُرمهم بكونهم ضُلّالًا ومُضلِّين. قال الله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَصَدُّواْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ زِدْنَٰهُمْ عَذَابًا فَوْقَ ٱلْعَذَابِ بِمَا كَانُواْ يُفْسِدُونَ﴾ [النحل: ٨٨]، ﴿وَلَيَحْمِلُنَّ أَثْقَالَهُمْ وَأَثْقَالًا مَّعَ أَثْقَالِهِمْ﴾ [العنكبوت: ١٣].

واختُلِف في إعراب ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾: ....

لغةً: الأتباعُ. **الجَوهريّ**: شِيعةُ الرّجُل: أتْباعُه وأنصارُه، وكلُّ قوم أمْرُهم واحدٌ يتبَعُ بعضُهم رأيَ بعضٍ فهُم شِيَعٌ.

قولُه: (**ويجوزُ أن يريدَ بأشَدِّهم عِتِيًّا: رؤساءَ الشِّيَع**)، يريدُ أنّ ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾، يجوزُ أن يُحمَلَ على الاستفهام، فيُفيدَ العمومَ في الجِنس باعتبارِ أفرادِه، فالمعنى: يمتازُ مِن كلِّ طائفةٍ أعصاهُم فأعصاهُم، والمرادُ بـ ﴿بِٱلَّذِينَ هُمْ أَوْلَىٰ بِهَا صِلِيًّا﴾: المُنتزَعونَ إمّا باعتبارِ الترتيبِ السابِق، كما يقالُ: يُقدَّم أوْلاهم للعذابِ فأوْلاهم، أو باعتبارِ المجموع، كما قال: «المُنتزَعينَ كما هُم»، فيكونُ قولُه: «أو أرادَ بالذين» عطفًا على قولِه: «فإذا اجتَمعوا»، فوَضَعَ المُظهَرَ مَوضِعَ المُضمَر، وأن يُحمَلَ على الموصولة، ويكونَ التعريفُ للعَهْد، والإشارةُ به إلى أشخاصٍ معيَّنينَ وهمُ الرُّؤساء.

قولُه: (**واختُلِفَ في إعرابِ: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾**)، قالَ ابنُ الحاجِب في «الأمالي»: مذهبُ الخليلِ: أنهُ مرفوعٌ على الحِكاية، أي: لَننزِعَنَّ الذي يُقالُ فيه: أيُّهم أشَدُّ، فعلى هذا ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ استفهاميّةٌ، ولذلكَ قدَّرَ القولَ ليَصحَّ وقوعُ الاستفهام بعدَه. ومذهبُ سيبويهِ: أنّ ﴿أَيُّهُمْ﴾ مَبْنيٌّ على الضّمِّ لسُقوطِ صَدْرِ الجُملةِ التي هِي صِلتُه، حتّى لو جيءَ به لأُعرِبَ، فقيل: أيُّهم هُو أشَدُّ، فعلى هذا هي موصولةٌ بمعنى الذي منصوبٌ مفعول ﴿لَنَنزِعَنَّ﴾، هذا هو الصحيح؛ لأنهُ يلزَمُ مِن قولِ الخليل إمّا حَذْفُ أشياءَ كثيرةٍ، أو حذْفُ الصِّلةِ

....

والموصُول، فهُو بعيدٌ. وأيضًا، القولُ الذي يَصِحُّ حَذْفُه قولٌ مفرَدٌ غيرُ واقعٍ صلةَ الموصول، نحوَ قولِه تعالى: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَاسِطُوٓاْ أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوٓاْ أَنفُسَكُمُ﴾ [الأنعام: ٩٣] إلى غيرِها، ولأنَّ المعنى لا يستقيمُ إلّا أن يُقدَّرَ الذي يقالُ فيه: أيّهم هو أشَدُّ، وليسَ الكلامُ على ذلك، ولأنّ الاستفهامَ لا يقَعُ إلّا بعدَ أفعالِ العِلم أو القولِ على الحِكاية، و«نَنزِعَنَّ» ليسَ من أفعالِ العِلم.

فإذا قلتَ: ضَربْتُ أيّهم قام، فالوجهُ أن يقال: إنّ «أيّهم» موصولةٌ، لا أن يُقال: ضَربتُ الذي يُقال فيه: أيُّهم قام، وإنّما لم يقَع الاستفهامُ إلّا بعدَ أفعالِ العِلم أو القول؛ لأنّ القولَ يَحكي بعدَه كلَّ شيءٍ، وأفعالُ العِلم إنّما وقَعَ بعدَها الاستفهامُ لأحدِ أمرَيْن: إمّا لكونِ الاستفهامِ مُستعلَمًا به، فإذا قلتَ: زيدٌ عندَكَ أم عمْرو؟ كأنّك قلتَ: أعلِمْني أيُّهما عندَك؟ فإذا قلتَ: عَلِمتُ أزيدٌ عندَك أم عَمْرو؟ كانَ معناهُ عَلِمتُ ما يُطلَبُ به إعلامُك، فبَيْنَ الاستفهام والعِلم اشتراكٌ في هذا. وإمّا لكثرتِها في الاستعمالِ[1]، فجُعِلَ لها شيئانِ في الكثْرةِ ليسَ لغيرِها كما جُعِلَ لها خصائصُ في غيرِ ذلك، ولم يكثُرْ غيرُها كثرتَها.

وأجيبَ عن قولِه: «يلزَمُ منه حَذْفُ أشياءَ كثيرةٍ» أنّ أمثالَ هذا الحَذْفِ من حِلْيةِ التنزيلِ الذي هُو معدِنُ البلاغة على التقدير: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ﴾ المَقولُ في حقِّهِ أيُّهم أشَدُّ، وعليه قراءةُ ابنِ عبّاس: ﴿وَلَقَدْ نَجَّيْنَا بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ مِنَ ٱلْعَذَابِ ٱلْمُهِينِ * مِن فِرْعَوْنَ﴾ [الدخان: ٣٠] على الاستفهام صفةً للعذابِ، أي: المَقولُ في حقّه مَن: فرعون؟ وأنشدَ الزجّاجُ:

ولقد أبيتُ منَ الفَتاةِ بمنزِلٍ ... فأبيتُ لا حَرِجٌ ولا محْرومُ[2]

أي: فأبيتُ بمنزلِها الذي يُقال له: لا هُو حَرِجٌ ولا محرومٌ. وهذا هُو الجوابُ أيضًا عن قولِه: وإنّما القولُ الذي يَصِحُّ حَذْفُه قولٌ مفرَدٌ عن قولِه: إنّما لم يقَع الاستفهامُ إلّا بعدَ القول.

---

(١) في (ط): «الاستفهام».

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٣٣٩)، والبيت المذكور للأخطل التغلبي في «ديوانه» (١: ٢٦٢). وهو من شواهد «كتاب سيبويه» (٢: ٨٤).

فعن الخَليل: أنه مُرتفع على الحكاية، تقديرُه: لَننزعنَّ الذين يقالُ فيهم: أيُّهم أشدّ. وسِيْبويه على أنه مبنيٌّ على الضمّ؛ لسُقوط صَدْرِ الجُملة التي هي صِلَتُه، حتى لو جيء به لأُعرِب. وقيل: أيَّهم هو أشدّ. **ويجوزُ أن يكونَ النَّزع واقعًا على: ﴿مِن كُلِّ شِيعَةٍ﴾، كقوله سبحانه: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُم مِّن رَّحْمَتِنَا﴾ [مريم: ٥٠]، أي: لَننزعنّ بعض**

وأمّا قولُه: «وليسَ الكلامُ على ذلك»، فمنَ المقلوبِ، ذكَرَ أبو إسحاقَ الزَّجّاجُ بعدَ ما حَكى قولَ الخليلِ وسيبَويهِ ويونُسَ: والذي أتوَهَّمُه أنّ القولَ في هذا قولُ الخليل، ثُم لنَنْزِعَنَّ الذي يُقالُ لهم: أيُّهم أشَدُّ على الرّحمٰن، وتأويلُه: ثم لَنَنزِعَنَّ من كُلِّ شِيعةٍ الذي مِن أجلِ عُتُوِّه يقالُ لهُ: أيُّ هؤلاءِ أشَدُّ عِتيًّا، فيُستعمَلُ ذلك في الأشَدّ، وقال: كأنهُ يُبتَدأُ بالتعذيبِ لأشدِّهم عِتيًّا، ثُمّ الذي يَليه، وهُو أوفَقُ للتفسير(١).

ورَوى مُحيي السُّنّة عن مجاهدٍ: يريدُ الأعتى فالأعْتى(٢)، وفي بعضِ الآثار: أنهّم يُحضَرونَ جميعًا حوْلَ جهنَّمَ مُسلسَلينَ مَغْلولينَ، ثُم يُقدَّمُ الأكفَرُ فالأكفَر، وعليه الوَجْهُ الأوّلُ مِن كلامِ المصنِّف: «يمتازُ مِن كلِّ طائفة مِن طوائفِ الغَيّ أعصَاهُم فأعصاهُم»، وعليه يَنطبِقُ قولُه تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَحْنُ أَعْلَمُ بِالَّذِينَ هُمْ أَوْلَىٰ بِهَا صِلِيًّا﴾؛ لأنّ المعنى على ما قال: تقديمُ أوْلاهُم بالعذابِ فأوْلاهم على الترتيبِ، ولا يستقيمُ مِثل هذا المعنى في الوَجْهِ الثاني.

قولُه: (**ويجوزُ أن يكونَ النَّزْعُ واقعًا على: ﴿مِن كُلِّ شِيعَةٍ﴾**)، أي: يكونُ ﴿مِن كُلِّ شِيعَةٍ﴾ مفعولًا به لقولِه: ﴿لَنَنزِعَنَّ﴾، أي: لنَنْزِعَنَّ عن بعضِ كلِّ شِيعة، كقولِه: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُم مِّن رَّحْمَتِنَا﴾ أي: بَعْضِ رحمتِنا(٣) كما سبَق.

ورَوى الزجّاجُ عن يونُس أنّ قولَه: ﴿لَنَنزِعَنَّ﴾ معلَّقةٌ لم تعمَلْ شيئًا، وأوّلَه الزجّاجُ بقولِه: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ﴾ ثُمّ استأنفَ فقال: ﴿أَيُّهُمْ﴾(٤)، قالَ أبو عليٍّ: مرادُ

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٣٤٠).

(٢) «معالم التنزيل» (٥: ٢٤٥).

(٣) قوله: «أي بَعْض رحمتنا» سقط من (ف).

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٣٣٩).

كلِّ شيعة، فكأنَّ قائلًا قال: مَن هم؟ فقيل: أيّهم أشدُّ عتِيًّا. و(أيَّهم أشدّ) بالنَّصب عن طلحةَ بنِ مُصرِّف، وعن مُعاذ بن مُسلم الهَرّاء أستاذُ الفَرّاء. فإن قلت: بِمَ يتعلَّق

يونُسَ: أنّ الفعلَ مُعمَلٌ في موضع ﴿مِن كُلِّ شِيعَةٍ﴾، ولا يُريدُ به أنهُ غيرُ مُعْمَلٍ في شيءٍ البتّة. والدّليلُ عليه قولُه: مُعلَّقةٌ، والمُعلَّقُ يُستعمَلُ في المَوضِعِ دونَ اللّفظِ، ألا تَراهُم قالوا في: عَلِمتُ أزَيدٌ في الدّار؟ إنّ الفعلَ مُعلَّقٌ، وهو مُعمَلٌ في موضع الجُملة. وقالَ الكِسائيُّ: أي أنّ قولَه: ﴿لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ﴾ كقولِك: أكلْتُ مِن طعام، فأيُّهم منقطِعةٌ مُستأنَفة، فهُو كقولِ يونُس.

فإنْ قلتَ: لمَ زعَمَ يونُسُ[١] أنهُ إذا حذَفَ العائدَ منَ الصِّلة، وجَبَ البناءُ على الضمّ؟ قلتُ: لأنّ الصِّلةَ تُبيِّنُ الموصولَ وتوضِّحُه، كما أنّ المضافَ إليه يُبيِّنُ المضافَ ويُخصِّصُه كما أنهُ لمّا حذَفَ المضافَ إليه منَ الأسماءِ التي تَبيُّنُها بالإضافة، يَبْني كذلك هذا. والأمرُ الجامعُ كونُهما مُوضِّحَيْنِ ومُبيِّنَيْن. تَمَّ كلامُ أبي عليّ.

وقالَ أبو البقاء: إنّما بُنِيَتْ هاهنا لأنّ أصلَها البناءُ؛ لأنّها بمنزِلةِ «الذي» و«مَن» مِنَ الموصولاتِ، إلّا أنها أُعرِبَتْ حَمْلًا على كلٍّ أو بعضٍ، فإذا وُصِلتْ بجُملةٍ تامّةٍ بقِيَتْ على الإعراب، وإذا حُذِفَ العائدُ بُنِيتْ لمخالفتِها بقيّةَ الموصولات، فرجَعتْ إلى حقِّها منَ البِناءِ لخُروجِها عن نظائرِها، ومَوضعُها: نصبٌ بـ«ننْزِعُ»[٢].

قولُه: (وعن مُعاذٍ... الهَرّاءِ)، قالَ الأنباريُّ: هُو أبو مسلم معاذُ الهَرّاءُ مِن موالي محمّدِ ابن كَعْبٍ القُرَظيِّ، أخذَ عنهُ الكِسائيُّ، وأخذَ الفَرّاءُ[٣] عنِ الكِسائيِّ[٤]، ونسَبَ الزجّاجُ هذه القراءةَ إلى هارونَ الأعورِ[٥]، ونقَلَهُ عن سيبويهِ، قالَ أبو البقاء: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ يُقرَأُ

---

(١) في النسخة (ف) و(ط): «سيبويه»، وهو سَهْو.

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٧٨).

(٣) سقط لفظ «الفراء» من النسخة «ف».

(٤) «نزهة الألبّاء» للأنباري ص٥٠.

(٥) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٣٣٩)، وهارون هو ابن موسى العتكيّ البصريّ الأزديّ ولاءً، أخذَ القراءةَ عن عاصم بن أبي النجود وعن عاصمٍ الجَحْدَريّ، ماتَ قبْلَ المئتين. انظر: «غاية النهاية في طبقات القُرّاء» (١: ٢٤٩).

﴿عَلَى﴾ والباء، **فإنَّ تعلُّقَهما بالمصدرَيْن لا سبيلَ إليه؟** قلت: **هما للبَيانِ لا للصِّلة**، أو يتعلَّقان بأفْعَل، أي: عتوُّهم أشدُّ على الرحمن، وصليُّهم أولى بالنار، كقولهم: هو أشدُّ على خَصْمه، وهو أَولى بكذا.

[﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا ۚ كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا * ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوا وَّنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا﴾ ٧١-٧٢]

﴿وَإِن مِّنكُمْ﴾ التفاتٌ إلى الإنسان، يَعضُده قراءةُ ابنِ عبّاس وعِكْرمة رضي الله عنهما: (وإنْ منهم)، أو خِطابٌ للناس من غيرِ التفات إلى المذكور، **فإنْ أُرِيدَ الجنسُ كلُّه**؛ فمعنى الوُرود: دخولُهم فيها ....

بالنَّصبِ شاذًّا والعاملُ فيه: ﴿لَنَنزِعَنَّ﴾، وهي بمعنى الذي[1].

قولُه: (**فإنّ تعلُّقَهما بالمصدَرَيْنِ لا سَبيلَ إليه**)؛ لأنّ معمولَ المصدرِ لا يتقدَّمُ عليه.

قولُه: (**هُما: للبيان**) كقولِه تعالى: ﴿لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣]، كأنّ سائلًا سألَ: مَن عَتَوْا؟ قيل: ﴿عَلَى الرَّحْمَٰنِ﴾ وبأيِّ شيءٍ صِلِيُّهم؟ قيل: النارُ.

قولُه: (**فإنْ أُريدَ الجِنسُ كلُّه**)، يجوزُ أن يكونَ تفريعًا على الوَجهَيْنِ[2] وتفصيلًا لكلٍّ منَ القَولَيْن، إمّا على الالتفاتِ، فالمرادُ بالإنسانِ هُو: الذي ذُكِرَ عنهُ قولُه: ﴿وَيَقُولُ الْإِنسَانُ أَإِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا﴾، وهُو ـ على ما فَسَّرَ ـ يجوزُ أن يُرادَ به الجِنسُ، وأن يُرادَ به بعضُ الجِنسِ وهمُ الكفرةُ، والالتفاتُ لازمٌ لِما ذكَرَ بُعَيْدَ هذا مِن قولِه: «وإن أُريدَ الكفّارُ خاصّةً»، وإمّا أن يُرادَ به ابتداءُ كلام ولا التفاتَ فيه، ولا يُلتفَتُ إلى الإنسانِ المذكورِ مِن قبْلُ، فالمخاطَبونَ: كلُّ مَن يَصلُحُ أن يُخاطَبَ لِعظَمِ الخَطْب، ولذلك عدَلَ منَ الإنسانِ إلى الناس، فالفاءُ في قولِه: فإنْ أُريدَ الجِنسُ: تفصيليّةٌ.

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٧٨)، وانظر هذه القراءة في «مختصر شواذّ القرآن» لابن خالويه، ص٨٦.

(٢) في (ط): «على الوصفين».

....

قالَ صاحبُ «الانتصاف»: احتمالُ الالتفاتِ مُفرَّعٌ على إرادةِ العموم منَ الأوّل حتّى يتَّحِدَ المخاطَبون، إلّا أنّهم ذُكِروا أوّلًا بلفظِ غَيْبةٍ، وثانيًا بلفظِ حُضور، وإنْ أرَدْنا بالأوّلِ الخصوصَ لم يكنِ التفاتًا بل عُدولًا إلى خِطابِ العامّةِ عن خِطابِ الخاصّة المُعيَّنين(١).

قلتُ: قولُه: «وإنْ أرَدْنا بالأوّل الخُصوصَ لم يكنِ التفاتًا» غيرُ مُسلَّم؛ لأنهُ التَفتَ فيه عن جماعةٍ غائبينَ إلى الخِطابِ لهم. وأمّا العُدولُ إلى خطابِ العامّة عن خطابِ الخاصّةِ فليسَ بمختصٍّ بمُعيَّن، بل هُو مطلَق؛ لأنّ ﴿وَإِن مِّنكُمْ﴾ حينَئِذٍ: ابتداءُ كلام. وأمّا بيانُ الترتيبِ فإنهُ تعالى لمّا حَكى عن جِنسِ الإنسانِ أنه قال: ﴿أَءِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا﴾ ثُمّ أنكرَ عليه بقولِه: ﴿أَوَلَا يَذْكُرُ ٱلْإِنسَٰنُ﴾ الآيةَ في أنهُ يُعانِدُ ولا يلتفتُ إلى البرهانِ القاهِر، ولا يذكُرُ خِلْقتَهُ مِن قبْلُ، ووضَعَ المُظهَرَ وهُو الإنسانُ موضعَ المُضمَرِ ليُؤذِنَ بحَقارتِه ودَناءتِه وأنّ إعادةَ مِثلِه لا يُؤبَهُ بها، ولهذا صرَّحَ بقولِه: ﴿وَلَمْ يَكُ شَيْـًٔا﴾، ثُمّ أقسَمَ على تحقيقِ الإعادةِ بقولِه: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ﴾ وأكّدَه وفصَّله، بقولِه: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ مُخاطِبًا للإنسانِ بعدَ الحكايةِ عنهُ، اعتناءً بشَأنِ الإعادةِ وتقريرًا لتحقيقِ ما أقْسَمَ عليه، وأنْ لا بُدَّ مِن إبرارِ القسَم ولا غنًى عنهُ، ثُمّ أردَفَهُ بقولِه: ﴿كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا﴾ تتميمًا لمعنى القسَم. ويُمكنُ أن يُحمَلَ على هذا تسميةُ رسولِ الله ﷺ إيّاهُ بتَحِلّةِ القسَم في قولِه: «لا يموتُ لمُسلمٍ ثلاثةٌ منَ الولَدِ فيَلِجُ النارَ إلّا تحِلّةَ القَسَم». أخرجَهُ البخاريُّ ومسلمٌ ومالكٌ والتِّرمذيُّ، عن أبي هريرةَ(٢).

النِّهاية: أرادَ بتَحلّةِ القسَم ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ كما يقال: ضرَبْتُه تحليلًا: إذا لم تُبالغْ في ضَرْبِه، وهُو مثَلٌ في القليلِ المُفرِط في القلة، وهُو أنْ يباشِرَ منَ الفعلِ الذي يُقسِمُ عليه المقدارَ الذي يُبَرُّ به قسَمُه.

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٣٤).

(٢) أخرجه البخاريّ (٦٦٥٦)، ومسلم (٢٦٣٢).

وهي جامِدة، فيَعبرُها المؤمنون وتنهارُ بغيرهم. عن ابنِ عبّاسٍ رضي الله عنه: يَرِدونها كأنها **إهالة**. ورُوي: «**دُوَاية**». وعن جابرِ بن عبد الله: أنه سأَلَ رسولَ الله ﷺ عن ذلك، فقال: «إذا دخلَ أهلُ الجنّةِ الجنةَ قالَ بعضُهُمْ لبعض: أليسَ قدْ وعدَنا ربُّنا أنْ نَرِدَ النار، فيقالُ لَهُم: قدْ وردتمُوها **وهي جامدة**»، وعنه رضي الله عنه: أنه سُئِل عن هذه الآية، فقال: سَمعْتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «الوُرود: الدخول، لا يبقَى برٌّ ولا فاجرٌ إلّا دخلَها، فتكونُ على المؤمنِينَ بَرْدًا وسَلامًا كَما كانَتْ على إبراهيمَ، **حتَّى إنَّ للنارِ ضجيجًا مِنْ بَرْدِها**». وأمّا قولُه تعالى: ﴿**أُوْلَٰٓئِكَ عَنۡهَا مُبۡعَدُونَ**﴾ [الأنبياء: ١٠١]؛

قولُه: (**وهي جامدةٌ**)، ورُوِيَ: «هامدةٌ(١)»، أي: باردةٌ أو ساكنةٌ لا تعمَلُ. **الأساس**: رجُلٌ جامدُ الكفِّ: بخيل، وهُو جامدُ العَيْن، ولا زِلتُ أضرِبُه حتّى جَمُدَ. **الجَوهريُّ**: جَمُدَ الماءُ يَجمُدُ جَمْدًا وجُمودًا، أي: قام، وكذلك الدَّمُ وغيرُه إذا يَبِس.

قولُه: (**إهالةٌ**)، **الأساس**: هُو الوَدَكُ وكلُّ مِنَ الأدهانِ يُؤتدَمُ به كالزَّيتِ والحلا بالحاءِ(٢) المهمَلة.

قولُه: (**دُواية**)، **الأساس**: يقالُ: ما على لَبَنِك دُوايةٌ، وهي جِلدةٌ تَعْلُو المرَقَ والماءَ الرّاكِد، شَبَّه النارَ وحرارَتَها بالنِّسبةِ إلى المؤمنينَ بحرارةِ الإهالةِ والدُّوايةِ معَ دسَمِها ونُعومتِها، ليُشيرَ إلى السّلامةِ المقرونةِ بالنُّعومة، فإنّ الجُمودَ وإن دَلَّ على السّلامةِ لكنْ لم يُعلَمْ منهُ النُّعومةُ، فكلمةُ (بها) كقولِه تعالى: ﴿يَٰنَارُ كُونِي بَرۡدٗا وَسَلَٰمًا عَلَىٰٓ إِبۡرَٰهِيمَ﴾ [الأنبياء: ٦٩]، فإنهُ لو اقتُصِرَ على كونِها سَلامًا لم يُعلَمْ معنى البُرودة، وهُو الإيناسُ بها.

قولُه: (**حتّى إنّ للنّارِ ضَجيجًا مِن بَرْدِها**)، رَوَينا في «مسندِ أحمدَ بن حَنْبَل»، عن أبي سُمَيّةَ: اختلَفْنا في الورود، فمِن قائل: لا يَدخُلُها مؤمنٌ، ومِنهم مَن يقولُ: يَدخلونَها جميعًا ﴿ثُمَّ نُنَجِّي ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْ﴾، فسألْنا جابرًا عن ذلك، فأهوَى بإصبعَيْهِ إلى أُذُنَيْه وقال: صُمَّتا إن لم أكنْ سَمِعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «الورودُ الدُّخول، لا يبقَى برٌّ ولا فاجِرٌ إلّا دَخلَها،

---

(١) في (ط): «قوله: خامدة، ويروى: جامدة».

(٢) في «أساس البلاغة» (أهل): «كالخَلّ» بالخاءِ المعجمة، وهو الأشبَه بالصّواب.

فالمراد: عن عذابها. وعن ابنِ مسعودٍ والحسنِ وقَتادة: هو الجَوازُ على الصِّراط؛ لأنّ الصراطَ ممدودٌ عليها.

وعن ابنِ عبّاس: قد يَرِدُ الشيءُ الشيءَ ولـمْ يدخُلْه، كقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَآءَ مَدۡيَنَ﴾ [القصص: ٢٣]. ووَردتِ القافلةُ البلد، وإنْ لم تدخُلْه ولكن قَرُبتْ منه. وعن مُجاهد: وُرودُ المؤمنِ النارَ هو مَسُّ الحُمّى جسَدَه في الدنيا؛ لقوله عليه الصلاة والسلام: «**الحُمَّى مِن فَيْح جهنم**»، وفي الحديث: «الحمَّى حظُّ كلِّ مؤمنٍ من النار». ويجوزُ أن يُرادَ بالوُرود: جثوُّهم حولَها. وإن أريدَ الكفَّارُ خاصَّة؛ فالمعنى بيِّن.

الحَتْم: مصدرُ حَتَمَ الأمْر؛ إذا أوجَبَه، فُسَمِّي به المُوجَب، كقولهم: خَلْقُ الله، وضَرْب الأمير، أي: كان وُرودُهم واجِبًا على الله، أوجَبَه على نفْسِه وقَضى به، وعزمَ

فتكونُ على المؤمنِ بَرْدًا وسلامًا، كما كانت على إبراهيم، حتّى إنّ لجهنَّمَ ضَجيجًا مِن بَرْدِهم ﴿ثُمَّ نُنَجِّي ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْ وَّنَذَرُ ٱلظَّٰلِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا﴾[(١)].

قالَ مُحيي السُّنّة: وفي الحديثِ: «تقولُ النارُ للمؤمن: جُزْ يا مؤمن، فقد أطفَأَ نورُك لَهَبي»[(٢)].

قولُه: (**الحُمّى مِن فَيْحِ جهنَّم**)، وتمامُه: «فأبْرِدوها بالماء»، أخرَجهُ البخاريُّ ومسلمٌ والتِّرمذيُّ، عن عائشةَ رضيَ الله عنها[(٣)].

النِّهاية: الفَيْحُ: سطوعُ الحَرّ وفوَرانُه.

---

(١) هو في «مسند الإمام أحمد» (١٤٥٢٠)، وأخرجه عبدُ بن حُمَيد في «المسند» (١١٠٦)، والبيهقيّ في «شعب الإيمان» (٣٧٠)، وإسنادُه ضعيف لجهالةِ أبي سميّة. وله طريق أخرى ضعيفة عند الحاكم في «المستدرك» (٤: ٥٨٧).

(٢) «معالم التنزيل» (٥: ٢٤٩)، والحديثُ المذكور أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٨١٢٤)، والبيهقيّ في «شعب الإيمان» (٣٦٩)، وأبو نُعَيم في «حلية الأولياء» (٩: ٣٢٩)، والخطيب البغداديّ في «تاريخ بغداد» (٥: ١٩٤)، وإسناده ضعيف لضعف منصور بن عمّار.

(٣) أخرجه البخاريُّ (٥٧٢٢)، ومسلم (٢٢١٠)، والترمذيّ (٢٠٧٤).

على أن لا يكونَ غيرُه. قُرِئ: ﴿نُنَجِّى﴾، و(نُنْجِي)، و(يُنَجَّى) و(يُنْجَى) على ما لم يُسمَّ فاعلُه. إن أريدَ الجِنْسُ بأسْره؛ فهو ظاهر، وإن أُرِيدَ الكَفَرة وحدَهم؛ فمعنى ﴿ثُمَّ نُنَجِّى ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوا﴾: أنَّ المتَّقين يُساقُون إلى الجنَّة عَقيبَ وُرود الكفَّار، ....

قولُـه: (قُـرِئ: ﴿نُنَجِّى﴾)، بالتخفيفِ: الكِسائيُّ، والباقـونَ: بالتشديد، والقـراءتانِ: شاذّتان[1].

قولُه: (**فمعنى ﴿ثُمَّ نُنَجِّى ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوا﴾: أنّ المُتّقينَ يُساقونَ إلى الجَنّةِ عقيبَ ورودِ الكُفّار**)، يعني: إذا جعَلَ الورودَ للكُفّارِ خاصّةً، ينبغي أن يُفسَّرَ ﴿نُنَجِّى﴾ بالسَّوْق، ليَتقابلا، لقولِه تعالى: ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًا﴾ [الزمر: ٧١]، وقولِه: ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ رَبَّهُمْ إِلَى ٱلْجَنَّةِ زُمَرًا﴾ [الزمر: ٧٣]، وعلى الأوّل قولُه: ﴿نُنَجِّى ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوا﴾ مقابِلٌ لقولِه: ﴿وَّنَذَرُ ٱلظَّٰلِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا﴾ لأنّها برُمّتِها بمعنى الهلاك.

فإنْ قلتَ: إذا كانتِ الآيةُ منَ التقابُل[2]، فلمَ خُولفَ بيْنَ قولِه: ﴿ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوا﴾ وقولِه: ﴿ٱلظَّٰلِمِينَ﴾؟

قلتُ: ليؤْذِنَ بترجيحِ جانبِ الرَّحمة، وبأنّ التوحيدَ هُو المُنجي، والإشراكَ هُو المُرْدي، فكأنهُ قيل: ثُمّ نُنَجّي مَن وُجِدَ منهُ تقوًى ما وهو احترازٌ منَ الشِّركِ، ونُهلِكُ منِ اتّصَفَ بالظُّلم، أي: بالشِّركِ ويَثبُتُ عليه، قالَ تعالى: ﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣]، قالَ المصنِّفُ في قولِه تعالى: ﴿وَلَا تَرْكَنُوٓا۟ إِلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾ [هود: ١١٣]، أي: الذين وجَدتُم منهمُ الظُّلمَ، ولم يقُلْ: الظالمين، وفي إيقاع «نَذَرُ» مُقابِلًا لقولِه: ﴿نُنَجِّى﴾ إشعارٌ بتلك اللطيفة أيضًا.

قالَ الرّاغبُ: يقال: فلانٌ يذَرُ الشيءَ، أي: يقذِفُه لقِلّةِ اعتدادِه به، ﴿وَنَذَرَ مَا كَانَ

---

(١) يعني: القراءتين اللتين ذكرهما الزمخشري بعد قراءتي التشديد والتخفيف، وهما: «يُنجّي» و«يُنْجَى».

(٢) يعني المقابلة، وهي أن يجمع بين شَيْئين متوافقين أو أكثر وبين ضِدَّيْهما. أفاده الطيبي في «التبيان»، ص٣٤٦.

لا أنَّهم يُوارِدونهم ثم يتَخلَّصون. وفي قراءةِ ابنِ مسعود وابنِ عبّاس والجَحْدَريِّ وابنِ أبي ليلى: ﴿ثَمَّ ننجي﴾ بفتحِ الثاء، أي: هناك. وقولُه: ﴿وَّنَذَرُ ٱلظَّٰلِمِينَ فِيهَا جُثِيًّا﴾ **دليلٌ على أنَّ المرادَ بالوُرود الجثوُّ حَواليْها**، وأنَّ المؤمنين يُفارِقون الكَفَرةَ إلى

يَعۡبُدُ ءَابَآؤُنَا﴾ [الأعراف: ٧٠]، والوَذْرةُ: قطعةٌ منَ اللّحْم، وسُمِّيت له لقلّةِ الاعتداد بها، نحوَ قولِهم فيما لا يُعتَدُّ به: هُو لحمٌ على وَضَم[1].

فإن قلتَ: أي الوجهين أحسن؟ قلت: أن يُرادَ بـ﴿مِّنكُمۡ﴾ ضميرُ جِنس الإنسانِ روايةً ودرايةً، أمّا الرِّوايةُ: فكما سبَق، وأمّا الدِّرايةُ فإنّ ﴿نُنَجِّي﴾ إذا تُرِكَ على ظاهرِه ليقَعَ مُقابِلًا لنَذَرُ كما سبَق، ويكونانِ كالتفصيلِ لقولِه: ﴿وَإِن مِّنكُمۡ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ على إرادةِ الجِنس، كان أحسنَ منَ التأويلِ وفِقدانِ التفصيل.

فإن قلتَ: موقعُ «ثُمّ» في قولِه: ﴿ثُمَّ نُنَجِّي﴾ على ذلك الوَجْهِ أحسَنُ؛ لأنّها حينئذٍ لبيانِ التفاوُتِ بينَ وُرودِ الكافرينَ النارَ وسَوْقِ المتّقينَ إلى الجَنّة، وأنّ أحدَهما للإهانة، والآخَرَ للكرامة.

قلتُ: وعلى هذا الوَجْهِ يَنْبني على التفاوُتِ بيْنَ فعلِ الخَلْق، وهُو ورودُهم النارَ، وفعلِ الحقِّ سبحانَه، وهُو النَّجاةُ والدَّمارُ ـ زمانًا ورُتْبة.

قولُه: (**دليلٌ على أنّ المُرادَ بالورودِ الجُـثُـوُّ حواليْها**)، يعني: سبَقَ أنّ المرادَ بالجُـثُوِّ إمّا الدُّخولُ أو الجَوازُ على الصِّراطِ أوِ القُربُ والدُّنُوُّ مِن جهنَّمَ أو الجُثُـوُّ حولَها، والذي يدُلُّ على ظهورِ الوَجْهِ الأخيرِ قولُه: ﴿وَّنَذَرُ ٱلظَّٰلِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا﴾ لِما قُلنا: إنّ ﴿نُنَجِّي﴾ و«نذَرُ» تفصيلٌ لقولِه: ﴿وَإِن مِّنكُمۡ إِلَّا وَارِدُهَا﴾، فإذا قيلَ: ﴿وَّنَذَرُ ٱلظَّٰلِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا﴾ بمعنى: نَترُكُهم على ما كانوا عليه، عُلِمَ أنّ حالَ المتّقينَ بخلافِه، فيَلزَمُ اشتراكُهم في الجُثُوّ. ولا بُدَّ

---

(١) «مفردات القرآن»، ص٨٦٣. والوَضَمُ بالتحريك: ما يُوقّى به اللحمُ عن الأرضِ من خَشبٍ وحصير. وتقول العرب: تركهم لحمًا على وضَم: يعني أوْقعَ بهم فذلّلهم وأوجعَهم. انظر: «القاموس المحيط» (وضم).

الجنَّة بعدَ تجاثِيهم، وتبقى الكفرةُ في مَكانهم جَاثين.

[﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ قَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَىُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَّقَامًا وَأَحْسَنُ نَدِيًّا﴾ ٧٣].

﴿بَيِّنَٰتٍ﴾: مرتَّلاتِ الألفاظ، مُلخَّصاتِ المَعاني، مُبيَّنات المقاصِد، إمّا مُحكَمات أو مُتشابهات، قد تَبِعَها البَيان بالمُحكَمات، أو تبيينِ الرسولِ قولًا أو فعلًا، أو: **ظاهراتِ الإعجاز** تُحُدِّي بها ولم يُقدَرْ على مُعارضتِها. أو: حُجَجًا وبَراهين. **والوجهُ أن تكون حالًا مؤكِّدة**، كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾ [البقرة: ٩١]؛ لأنَّ آياتِ الله

على هذا الوَجْهِ من تقديرِ مضافٍ، أي: نذَرُ الظّالمينَ في حولِ جهنَّمَ جِثِيًّا، ويؤيِّدُه أيضًا قولُه: ﴿ثُمَّ لَنُحْضِرَنَّهُمْ حَوْلَ جَهَنَّمَ جِثِيًّا﴾.

قولُه: (**أو ظاهراتِ الإعجاز**) عطفٌ على قولِه: «مُرَتَّلاتِ الألفاظ»، وعلى الأوّل: ﴿بَيِّنَٰتٍ﴾ مِن: بانَ الشيءُ عن الشيءِ: انفصَلَ وانقطَع، وعلى الثاني مِن: بانَ الشيءُ بيانًا: ظهَر. **الأساس**: بانَ الشيءُ بيْنًا وبَيْنونةً، وبايَنَهُ مُبايَنةً.

فقولُه: «مُرتّلاتِ الألفاظ» اعتبارُها بحسَبِ الفصَاحة. وقولُه: «ملخَّصاتِ المعاني» بالنظرِ إلى البلاغة. وقولُه: «مُبيَّناتِ المقاصد» بالنِّسبةِ إلى الأصولِ والفروع؛ لأنّ المعنى إمّا نَصٌّ ملخَّصٌ، فهُو المُحكَماتُ، وإمّا مُؤوَّلٌ مُبيَّنٌ مقاصِدُه فهُو المتشابِهاتُ التي تَبِعَها البيانُ، إمّا بالقرآنِ أو بالسُّنّة. والسُّنّةُ: إمّا قولُ الرّسولِ ﷺ أو فعلُه أو تقريرُه.

قولُه: (**والوَجهُ أن تكونَ حالًا مؤكِّدةً**) يعني: ﴿بَيِّنَٰتٍ﴾ يَحتمِلُ أن تكونَ حالًا منتقلةً مِن ﴿ءَايَٰتُنَا﴾، وأن تكونَ مؤكِّدةً لمضمونِ الجُملة. والوَجْهُ الثاني أوجَهُ وإن لم تكُنِ الجُملةُ عَقْدُها منَ اسمَيْن؛ لأنّ المعنى عليه كقولِه تعالى: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ﴾ [آل عمران: ١٨]. وأمّا بيانُ النَّظْمِ، فإنهُ تعالى لمّا حكَى عنِ المشركينَ طَعْنَهم في البَعْثِ والحَشرِ بقولِه: ﴿وَيَقُولُ ٱلْإِنسَٰنُ أَءِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا﴾ [مريم: ٦٦]، وأجابَهم ذلك الجوابَ العَتيد، شرَعَ في طَعْنِهم في القرآنِ المجيد، وقال: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ قَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟...﴾ [مريم: ٧٣] الآية.

لا تكونُ إلّا واضحةً وحُججًا. ﴿لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾: يحتملُ أنهم يُناطِقون المؤمنين بذلك ويُواجِهونهم به، وأنهم يَفُوهون به لأجْلِهم وفي مَعناهم، كقوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَآ إِلَيْهِ﴾ [الأحقاف: ١١]. قرأ ابنُ كثير: (مُقَامًا) بالضمِّ؛ وهو موضعُ الإقامة والمَنزِل، والباقُون بالفتح؛ وهو موضعُ القيام، والمراد: المكانُ والموضع. والنَّدِيّ: المجلسُ ومجتمعُ القوم، وحيثُ يَنتدُون. والمعنى: أنهم إذا سَمِعوا الآياتِ وهم جَهَلة لا يَعلَمون إلا ظاهرًا من الحياةِ الدنيا، وذلك مَبلَغُهم من العِلْم؛ قالوا: أيُّ الفريقَيْن من المؤمنين بالآياتِ والجاحِدين لها أوفرُ حظًّا من الدنيا حتى يُجعَلَ ذلك عِيارًا على الفَضْل والنَّقْص، والرِّفعة والضَّعَة. ويُروى: أنهم كانوا

قولُه: (يَنتَدون)، الأساس: وانْتَدَوْا وتَنادَوْا: تجالسُوا.

الرّاغب: النِّداءُ: رفْعُ الصَّوتِ وظهورُه، وقد يقال للصَّوتِ المجرَّد، كقولِه تعالى: ﴿كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً﴾ [البقرة: ١٧١]، أي: لا يُعرَفُ، أي: الصَّوتُ المجرَّدُ دونَ المعنى الذي يقتضيه تركيبُ الكلام، ويقالُ للمُركَّبِ الذي يُفهَمُ منهُ المعنى ذلك كقولِه تعالى: ﴿وَإِذْ نَادَىٰ رَبُّكَ مُوسَىٰٓ﴾ [الشعراء: ١٠]، وقولِه: ﴿وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [المائدة: ٥٨]، أي: دعوتُم. ونداءُ الصَّلاة مخصوصٌ بالألفاظِ المعروفة، وأصلُ النِّداءِ منَ النَّدى، أي: الرُّطوبة، يقال: صَوْتٌ نَدٍ، أيْ: رفيعٌ. واستعارةُ النِّداءِ للصَّوتِ من حيث إن مَن تَكثُرْ رطوبةُ فَمِه يحسُنْ كلامُه، ولهذا يوصَفُ الفصيحُ بكثرةِ الرِّيق، يقال: ندًى وأنْداءٌ وأندِيةٌ، ويُسَمّى الشجَرُ(١) ندًى لكونِه منهُ، وعُبرِّ عن المُجالسةِ بالنِّداءِ حتّى قيل للمجلس: النّادي والمُنتَدى والنُّدِيُّ، وقيل ذلك للجَليس، قالَ تعالى: ﴿فَلْيَدْعُ نَادِيَهُۥ﴾ [العلق: ١٧]، ومنهُ سُمِّيتْ دارُ النَّدوةِ بمكّة، وهُو مكانٌ يجتَمعونَ فيه، ويُعبَّرُ عنِ السَّخاءِ بالنَّدى، فيقالُ: أندَى كَفًّا مِن فلان، ويتَندّى على أصحابِه، أي: يتَسخّى، وما نَديتُ بشيءٍ من فلان، أي: ما نِلتُ منهُ ندًى(٢).

---

(١) في (ط): «الشحم».

(٢) «مفردات القرآن»، ص٧٩٦.

يُرجِّلون شُعورَهم ويَدَّهِنون ويَتطيَّبون ويتزيَّنون بالزِّيَنِ الفاخرة، ثم يَدَّعُون مُفتخِرين على فُقراء المسلمين أنهم أكرمُ على الله منهم.

[﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّن قَرْنٍ هُمْ أَحْسَنُ أَثَـٰثًا وَرِءْيًا ﴾ ٧٤]

«كم» مفعولُ ﴿أَهْلَكْنَا﴾، و﴿مِّن﴾ تبيينٌ لإبهامِها، أي: كثيرًا من القرون أهلَكْنا، **وكلُّ أهل عصر قَرْنٌ لمَن بعدَهم**؛ لأنهم يتقدَّمونهم. و﴿هُمْ أَحْسَنُ﴾ في محلِّ النَّصب صِفةً لـ«كم». ألا ترى أنك لو تركتَ ﴿هُمْ﴾؛ **لم يكن لك بدٌّ من نصبِ ﴿أَحْسَنُ﴾ على الوَصْفيّة**؟

الأثاث: مَتاعُ البيت. وقيل: هو **ما جَدَّ من الفُرش**. ....

قولُه: (**وكلُّ أهلِ عَصْر قَرْنٌ لمن بعدَهم**) **الرّاغب**: القَرْنُ: القومُ المُقترِنونَ في زمنٍ واحد[1].

النِّهاية: القَرْنُ: أهلُ زمان، وهُو مقدارُ التوسُّطِ في أعمارِ كلِّ زمان، مأخوذٌ منَ الاقتران، فكأنّه المِقدارُ الذي يَقترنُ فيه أهلُ ذلك الزّمانِ في أعمارِهم، مثلَ: أربعونَ سنةً. وقيل: ثمانونَ. وقيل: مئة. **الجَوهريّ**: قَرْنُ الشّمس: أعلاها وأوّلُ ما يبدو منها في الطّلوع، وهُو المناسِبُ لقولِه: «لأنّهم يتقَدّمونَهم».

قولُه: (**لم يكنْ لكَ بدٌّ مِن نَصْبِ ﴿أَحْسَنُ﴾ على الوَصْفيّة**)، معناهُ: أنّ قولَهم: ﴿هُمْ أَحْسَنُ﴾ يجبُ إجراؤُه على الوَصْفِ دونَ الاستئناف، إذْ لو جيءَ مُفرَدًا لم يكنْ بُدٌّ مِن نَصْبِه على الوَصْف. قالَ أبو البقاء: ﴿هُمْ أَحْسَنُ﴾ صفةُ «كَم»[2].

قولُه: (**ما جَدَّ منَ الفُرُش**). **الجَوهريّ**: جَدَّ الشيءُ يجِدُّ، بالكسر، جِدةً: صارَ جديدًا، وهُو نقيضُ الخَلِق.

الرّاغب: الأثاثُ: مَتاعُ البيتِ الكثيرُ، مِن أَثَّ، أي: كثُرَ وتكاثَفَ. وقيل: للمالِ كلِّه إذا كثُر: أثاثٌ ولا واحدَ لهُ كالمَتاع[3]، وجمْعُه أثاثٌ، ونساءٌ أُثائثُ: كثيراتُ اللَّحم، كأنّ

(١) «مفردات القرآن»، ص ٦٦٧.

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٧٩).

(٣) وهو قولُ الفرّاء في «معاني القرآن» (٢: ١٧١) ونوزع فيه، فقيل: مُفردُ الأثاث: أثاثة. «لسان العرب» (أثث).

والخُرْثيّ: ما لُبِسَ منها. وأنشدَ الحسنُ بن عليّ الطُّوسي:

تقَادَمَ العَهــدُ مِن أُمِّ الوَليدِ بنا ... دَهرًا وصارَ أثاثُ البيتِ خُرثِيّا

قُرئ على خمسة أوجه: (رِئيًا)؛ وهو المَنظَرُ والهَيْئة، فِعْل بمعنى مَفعُول، مِن رأيت، و(رِيْئًا) على القَلْب، كقولهم راءَ في رأى. و(رِيًّا) على قَلْب الهمزةِ ياءً والإدغام،

عليهِنَّ أثاثٌ، وتأثَّثَ فلانٌ: أصابَ أثاثًا[1].

قولُه: (**والخُرْثيُّ: ما لُبِسَ منها**). وفي «الأساس»: هُو السَّقَطُ منَ الثِّياب.

قولُه: (**قُرِئَ على خمسةِ أوجُهٍ: رِئيًا**)، قالونُ وابنُ ذَكْوان: «رِيًّا»، بتشديدِ الياءِ من غيرِ هَمْز، والباقونَ: بالهَمزِ إلّا حمزةَ، فإنّ لهُ في حالةِ الوَقْفِ ثلاثةَ أوجُه: إدغامٌ وإبْدالٌ وحَذْف[2].

قالَ ابنُ جِنِّي: قرَأَ طلحةُ: «ورِيًا» خفيفةً بلا هَمْز، وقرَأَ: «وزِيًّا» بالزّاي سعيدُ بنُ جُبَيْر، والنظَرُ مِن ذلك في «ورِيًّا»، وهُو في الأصلِ فِعْلٌ بكسرِ الفاءِ وضمِّ العَيْن، مِن: رأيتُ، فأصلُه «رِئيًا» كـ«رِعيًا» على قراءةِ أبي عَمْرٍو وغيرِه، أُريدَ تخفيفُ الهَمْزِ فأُبدِلتِ الهَمزةُ ياءً لسُكونِها وانكسارِ ما قبلَها، ثُمّ أُدغِمتِ الياءُ المُبدَلةُ منَ الهمزةِ في الياءِ الثانيةِ التي هيَ لامُ الفعل، فصارت «رِيًّا». ويجوزُ أن يكونَ مِن: رَوَيْتُ، قالَ أبو عليٍّ: لأنّ للرَّيّانِ نضَارةً وحُسنًا.

وأمّا «رِيًا» مخفَّفةً غيرَ مهموزةٍ فتَحتمِلُ أمرَيْن، أحدُهما: أن تكونَ مقلوبةً مِن فِعْلٍ إلى فِلْع، فصارتْ في التقدير: «رِئيًّا»، ثُم خُفِّفَ فحُذِفتِ الهمزةُ وأُلقِيتْ حركَتُها على الياءِ فصارت «رِيًا». وثانيهما: أن يكونَ «رِيًّا» مِن: رَوَيْتُ، ثُمّ خفِّفتْ بحذْفِ إحدى الياءَيْنِ، وينبغي أن تكونَ المحذوفةُ الياءَ الثانية؛ لأنّها هِي المُكرَّرةُ، وبها وقَعَ الاستثقالُ، ولأنّها لامٌ وقد كثُرَ حَذْفُ اللام حرفَ علةٍ كمئةٍ ورئةٍ وفئة.

وأما «الزِّيُّ» بالزاي ففِعلٌ مِن: زَوَيت، وذلك أنه لا يُقالُ لمن له شيءٌ واحدٌ من آلتِه: زِيٌّ حتى تكثُرَ آلتُه المُستَحسنة، فهي إذًا من «زُوِيَت»، أي: جُمِعَت، مِن قولِ النبيِّ ﷺ:

---

(١) «مفردات القرآن»، ص٦١.

(٢) انظر: «حجّة القراءات»، ص٤٤٦.

أوْ مِنَ الرِّيِّ الذي هو النِّعمةُ ـ والتُّرْفة، مِن قولهم: رَيَّان مِنَ النَّعيم. و(رِيًا) على حذفِ الهمزة رأسًا، ووجهُه أن يخفَّف المقلوبُ ـ وهو (رِيئًا) ـ بحذفِ همزته وإلقاءِ حركتِها على الياءِ الساكنة قبْلَها. و(زِيًّا) واشتقاقُه من الزَّيّ؛ وهو الجَمْع؛ لأن الزِّيَّ محاسِنُ مجموعة، والمعنى: أحسَن مِنْ هؤلاء.

[﴿قُلْ مَن كَانَ فِي ٱلضَّلَٰلَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّاۚ حَتَّىٰٓ إِذَا رَأَوْاْ مَا يُوعَدُونَ إِمَّا ٱلْعَذَابَ وَإِمَّا ٱلسَّاعَةَ فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضْعَفُ جُندًا﴾ ٧٥]

أي: مدَّ له الرحمن، يعني: أمهَلَه وأمْلى له في العُمر، فأخرجَ على لفظِ الأمْرِ؛ إيذانًا بوجوب ذلك، وأنه مفعولٌ لا محالة، كالمأمورِ به المُمتَثَل؛ لتُقطَع مَعاذِيرُ الضالّ، ويقالَ له يومَ القيامة: ﴿أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُم مَّا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مَن تَذَكَّرَ﴾ [فاطر: ٣٧]، **أو كقوله**

«زُوِيَت ليَ الأرضُ»[١]، أي: جُمعت، فأصلُها: زِوْيٌ، بكسرِ الزاي وسكون الواو، فقُلِبت على ما مضى، وأُدغِمت في الياء[٢].

قوله: (﴿أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُم مَّا يَتَذَكَّرُ﴾ [فاطر: ٣٧]) أي: عمَّرناكُم العُمرَ الذي يتذكَّرُ فيه من يَتَصدّى للتذكير. قالَ مجاهدٌ: هُو العمُرُ الذي أعذَرَ الله إلى ابنِ آدم. روينا في «صَحيح البخاريّ»، عن أبي هريرةَ، عن النبيِّ ﷺ أنهُ قال: أعذَرَ الله إلى امرئٍ أخَّرَ أجَلَه حتّى بلّغَه ستّينَ سنةً»[٣].

النِّهاية: أعْذَرَ الله إلى امرئٍ، أي: لم يُبقِ فيه مَوضِعًا للاعتذار، حيثُ أمهلَه طُولَ هذه المُدّة ولم يَعتذِرْ، يقال: أعذَرَ الرجُلُ: إذا بلَغَ أقصى الغايةِ في العُذْر.

قولُه: (**أو كقولِه**) عطفٌ مِن حيثُ المعنى على قولِه: «لِيقْطَعْ معاذيرَ الضّالّ»، أي: أُخرِجَ على لفظِ الأمرِ ليَقْطَعْ معاذيرَ الضالّ، كقولِه: ﴿أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُم﴾ [فاطر: ٣٧] أو ليكونَنَّ مبالغةً في إرادةِ ازديادِ الضَّلالةِ كقولِه تعالى: ﴿إِنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ لِيَزْدَادُوٓاْ إِثْمًا﴾ [آل عمران: ١٧٨]، أي: ما نُملي لهم إلّا لهذا.

(١) هو جزءٌ من حديثٍ طويلٍ أخرجهُ ابن ماجه (٣٩٥٢)، والطبراني في «الأوسط» (٨٣٩٧) من حديثِ ثوبان.
(٢) «المحتسب» (٢: ٤٣-٤٤)، وانظر: «الجامع لأحكام القرآن» (١١: ١٤٣)، و«البحر المحيط» (٧: ٢٩١).
(٣) سبق تخريجه.

تعالى: ﴿إِنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ لِيَزْدَادُوٓاْ إِثْمًا﴾ [آل عمران: ١٧٨]. **أو: مَن كان في الضلالة فمَدَّ له الرحمنُ، في معنى الدُّعاء** بأنْ يُمهِلَه الله **ويُنفِّسَ في مدَّة حياته. في هذه الآية** وَجْهان: أحدهما: أن تكون متَّصلةً **بالآيـة التي هي رابعتُها، والآيتانِ** اعتراضٌ بينهما، أي: قالوا: ﴿أَيُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَّقَامًا وَأَحْسَنُ نَدِيًّا﴾، ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا رَأَوْاْ مَا يُوعَدُونَ﴾، أي: لا يَبرحُون

قولُه: (**أو: مَن كانَ في الضلالةِ فليَمدُدْ له الرحمنُ مَدًّا، في معنى الدُّعاء**) وفي بعضِ النُّسَخ: «فمَدَّ لهُ الرَّحمٰنُ، في معنى الدُّعاء»، هُو عطفٌ على قولِه: «مَدَّ لهُ الرَّحمنُ».

فإنْ قلتَ: الآمِرُ والدّاعي هُو رسولُ الله ﷺ بشَهادةِ قولِه: ﴿قُلْ مَن كَانَ فِي ٱلضَّلَٰلَةِ﴾، فعلى التقديرَيْن: دعاءٌ لا أمرٌ؟ قلتُ: كلٌّ منَ الأمرِ والدُّعاءِ يقتضي الإنشاءَ، وأن لا يكونَ المطلوبُ حاصِلًا، لكنّ الدُّعاءَ: طلَبُ ما يُتوقَّعُ حصولُه، والأمرُ: طلَبُ الإيجادِ على الفَوْر، وهُو أقرَبُ إلى التحقيق، وتقديرُه: قُلْ لهُم قَوْلي لكَ: فليَمْدُد لهُ الرَّحمٰنُ. وفيه معنى التجريد؛ لأنهُ تعالى أمرَ به نفْسَهُ على سَبيلِ الغَيْبة، وفي تخصيصِ ذكْرِ الرَّحمٰن تتميمٌ وتربيةٌ بمعنى الاستدراج والإمهال، كقولِه تعالى: ﴿سَنَسْتَدْرِجُهُم مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ * وَأُمْلِي لَهُمْ إِنَّ كَيْدِي مَتِينٌ﴾ [القلم: ٤٤-٤٥]، فلمّا أُريدَ في الوَجْهِ الأوّلِ الإخبارُ عنِ الحُصولِ قَطْعًا قال: أُخرِجَ على لفظِ الأمر، ولهذا صرَّحَ بالماضي حيثُ قال: أي: مَدَّ لهُ الرَّحمٰنُ، وفائدتُه: تصويرُ تلك الحالةِ الماضية، وعدَمِ انقطاعِها وَقْتًا فوَقْتًا، وأتَى في الثاني بالمضارع، وهُو أن يُمهِلَهُ الله تعالى.

قولُه: (**ويُنَفِّسَ في مُدّةِ حياتِه**)، **الأساس**: ومنَ المجاز: وأنتَ في نَفَسٍ مِن أمرِك: في سَعة. وتنفَّسَ النَّهارُ: طالَ، وتنَفَّسَ به العمُر، وبلّغَكَ الله أنفَسَ الأعمار.

قولُه: (**في هذه الآية**)، أي: قولِه: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا رَأَوْاْ مَا يُوعَدُونَ﴾.

قولُه: (**بالآيةُ التي هي رابعتُها**)، أي: بالآيةِ التي هذهِ الآيةُ رابعة تلك الآية، وهِيَ قولُه: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ﴾.

قولُه: (**والآيتانِ**)، أي: ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا﴾، ﴿قُلْ مَن كَانَ﴾. وأمّا بيانُ وَجْهِ الاعتراضِ فهُو أنّ مضمونَ الآيتيْنِ الإنكارُ على الكفَرةِ في أنّهم حينَ تُتلى عليهم آياتُ الله ليَهتدوا بها للإيمانِ يفتَخِرونَ بالحُظوظِ الدُّنيويّةِ ويُرجِّحونَها على السّعادةِ الأخرَويّة، فأكّدَ هذا المعنى بقولِه: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم﴾ إلى قولِه: ﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ﴾.

يقولون هذا القولَ ويتولَّعون به لا يَتكافُّون عنه إلى أن يُشاهِدوا الموعودَ رأْيَ عين؛ ﴿إِمَّا ٱلْعَذَابَ﴾ في الدُّنيا؛ وهو غَلبةُ المسلمين عليهم وتَعذِيبُهم إيّاهم قتلًا وأسْرًا، وإظهارُ الله دِينَه على الدِّين كلِّه على أيديهم؛ وإمَّا يومَ القيامة وما ينالُهم من الخِزْي والنَّكال، فحينئذٍ يَعلمون عند المُعايَنةِ أنَّ الأمْرَ على عكسِ ما قدَّروه، وأنهم ﴿شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضْعَفُ جُندًا﴾، لا خيرٌ مقامًا وأحسنُ نَدِيًّا. وأنَّ المؤمنينَ على خِلاف صِفَتهم. والثاني: أن تتَّصِلَ بما يَليها. والمعنى: أنَّ الذين في الضَّلالةِ ممدودٌ لهم في ضَلالتهم، والخِذْلانُ لاصِقٌ بهم لعِلْم الله بهم، وبأنَّ الألطاف لا تَنفعُ فيهم، وليسوا مِن أهلِها. والمرادُ بالضلالة: ما دَعاهم مِن جهلِهم وغُلوِّهم في كُفرِهم إلى القول الذي قالوه. ولا يَنفكُّون عن ضلالتِهم إلى أن يُعايِنوا نُصرةَ الله المؤمنين، أو يُشاهِدوا الساعةَ ومقدّماتِها. فإن قلت: ﴿حَتَّىٰٓ﴾ هذه ما هي؟ قلت: هي التي تُحكى بعدَها الجُمَل، ألا تَرى الجملةَ الشَّرْطية واقعةً بعدَها؛ وهي قوله: ﴿إِذَا رَأَوْاْ مَا يُوعَدُونَ﴾ ﴿فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضْعَفُ جُندًا﴾ في مُقابلة ﴿خَيْرٌ مَّقَامًا وَأَحْسَنُ نَدِيًّا﴾؟..............

وظهَرَ مِن هذا أنّ حَمْلَ قولِه: ﴿فَلْيَمْدُدْ﴾ على الأمْرِ للاستمرارِ أوْلى منَ الدُّعاء، وتصريحُ «قُلْ» لبيانِ الاهتمام، وأنّ سُنّةَ الله جاريةٌ على هذا، وأمّا إذا اتّصلَ «حتّى» بقولِه: ﴿مَن كَانَ فِى ٱلضَّلَٰلَةِ فَلْيَمْدُدْ﴾ فيكونُ قولُه: ﴿قُلْ مَن كَانَ فِى ٱلضَّلَٰلَةِ﴾ أمرًا بالجوابِ عن قولِهم: ﴿أَىُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَّقَامًا وَأَحْسَنُ نَدِيًّا﴾ المعنى: أنّكم تَفتخِرونَ على الفُقراءِ بما نِلتُم منَ الحظوظ الدُّنيويّةِ وتَزعُمونَ أنّها كرامةٌ منَ الله، وما تَدْرونَ أنّ ذلك استدراجٌ وإملاءٌ وإمهال، فتزدادوا بها إثمًا فيأخُذَكم عذابُ الاستئصالِ في الدُّنيا وعذابُ النّارِ في العُقْبى، فيكونُ قولُه: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّن قَرْنٍ هُمْ أَحْسَنُ أَثَٰثًا وَرِءْيًا﴾ مُعترِضةً.

وإنّما لم يقُلْ: خيرٌ أثاثًا، كما قيل في الفَواصِل الثلاثِ اللّاتي هذه الجُملة مُعترِضةٌ فيها، لأنّ ما عليه المُشركونَ شَرٌّ كلُّه، ولا يَليقُ بظاهرِ حالِهم إلّا أن يُقال: «أحسَنُ»، وإنّما أتى في الفاصِلةِ الأخيرةِ بالخَيرِ للمُشاكَلةِ ومُطابقةِ الجَوابِ على السُّؤال، ولو حمَلَ ﴿فَلْيَمْدُدْ﴾ في هذا الوَجْه على الدُّعاءِ لكان له وَجْهٌ.

قولُه: (لا يَنْفَكّونَ): حالٌ مِن ضميرِ الفاعل في «قالوا».

لأنَّ مقامَهم هو مكانُهم ومَسْكنهم. والنَّدِيّ: المجلسُ الجامِعُ لوُجوه قومِهم وأعوانِهم وأنصارِهم. والجُند: هم الأنصارُ والأعوان.

[﴿وَيَزِيدُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ٱهْتَدَوْا۟ هُدًى ۗ وَٱلْبَٰقِيَٰتُ ٱلصَّٰلِحَٰتُ خَيْرٌ عِندَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ مَّرَدًّا﴾ ٧٦]

﴿يَزِيدُ﴾: معطوفٌ على موضعِ ﴿فَلْيَمْدُدْ﴾؛ لأنه واقعٌ موقعَ الخبر، تقديرُه: مَن **كان في الضلالةِ مَدَّ أو يَمُدُّ له الرحمن**، ويزيد؛ أي: يزيدُ في ضَلالِ الضُّلَّال بخِذْلانه،

قولُه: (**لأنّ مَقامَهم هُو مكانُهم**) تعليلٌ لمُعلَّلٍ مُقدَّر، يعني: ذكَرْتَ أنّ هذه الآيةَ مُقابلةٌ لتلك، وقد ذُكِرَ هناك: ﴿خَيْرٌ مَّقَامًا﴾ وفسَّرتَه بقولِك: «أيُّ الفَريقَيْن أوفَرُ حَظًّا منَ الدُّنيا»، والمذكورُ هنا ﴿شَرٌّ مَّكَانًا﴾، وذُكِرَ هناك: ﴿وَأَحْسَنُ نَدِيًّا﴾، والنَّدِيُّ: المجلسُ ومُجتمَعُ القوم، وهاهنا ﴿وَأَضْعَفُ جُندًا﴾ فأينَ التقابُلُ؟ أجابَ: وإنّما كانا مُتقابِلَيْن[1]، وكذلك ﴿جُندًا﴾ مُقابِلٌ لقولِه: ﴿نَدِيًّا﴾ لكنْ مِن حيثُ التصريحُ والكِناية، فإنّ الجُندَ همُ الأنصارُ والأعوانُ، والنَّدِيُّ: المجلسُ عُبِّرَ به عن وُجوهِ الناس والأعوانِ، كما يُقال: المجلسُ العالي عزَّتْ أنصارُ دولتِه، فحَصَلَ التقابُل.

قولُه: (**مَدَّ أو يمُدُّ لهُ الرَّحمٰن**) هذا الاختلافُ مَبْنيٌّ على اختلافِ التفسيرَيْنِ هناك، فإذا كان ﴿فَلْيَمْدُدْ﴾ بمعنى الأمرِ على تأويل الإخبار[2] عن الماضي يُقدَّرُ «مَدَّ» ويُعطَفُ عليه: «يزيدُ»، وإذا كانَ بمعنى الدُّعاءِ يُقدَّرُ «يَمُدُّ» مضارعًا ويُعطَفُ عليه «يزيد»، ومِن ثَمّ قدَّرَهُ هناك بأنْ يُمهِلَهُ الله ويُنفِّسَ في مُدّةِ حياتِه، وفي قولِه: «معطوفٌ على موضِع ﴿فَلْيَمْدُدْ﴾» بحثٌ؛ لأنّ المعطوفَ على جزاءِ الشَّرطِ ينبغي أن يَصلُحَ جزاءً لهُ. ولو قُلتَ: مَن كانَ في الضّلالةِ يزيدُ الله الذين اهتَدَوْا هُدًى، لا يستقيمُ إذْ لا عائدَ فيه ولا رابطةَ معنَويّة. قيل:

---

(١) كذا في (ح) و(ف)، وورد في (ط) بلفظ: «ذكرت أن هذه الآية مقابلة لتلك، وقد ذكر هناك: ﴿خَيْرٌ مَّقَامًا﴾: هو مكانهم ومسكنهم، وكان كناية عن تمتُّعهم بالدنيا، وهي لا تنافي إرادة الحقيقة، فكانا متقابلين».

(٢) في (ح) و(ف): «على التأويل والإخبار».

ويزيدُ المهتدين هِدايةً بتوفيقه. الباقياتُ الصالحات: أعمالُ الآخرة كلُّها. وقيل: الصَّلوات. وقيل: سُبحانَ الله والحمدُ لله ولا إلهَ إلا الله والله أكبر، أي: هو خير ثوابًا من مُفاخَرات

الجوابُ: أنّ الجُملةَ الشّرطيّةَ جُملةٌ خبَريّة مُقيَّدةٌ بقَيْد، كما ذكرَهُ صاحبُ «المفتاح»[1]، فقولُه: ﴿فَلْيَمْدُدْ﴾، في معنى: يَمُدَّ أو مَدَّ له، والشَّرطُ كالقَيْد، والعطفُ لا يقتضي الاشتراكَ في جميعَ القُيود، فكأنهُ قال: مَدَّ الرَّحمنُ مَدًّا لمَن كان في الضّلالةِ ﴿وَيَزِيدُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ٱهْتَدَوْا۟ هُدًى﴾.

وأقولُ: إنّما صَحّ العطفُ لأنّ قولَه: ﴿ٱلَّذِينَ ٱهْتَدَوْا۟﴾ حكايةُ أعدائهم، فكأنهُ قال: مَن كان في الضَّلالةِ فيَزيدُ الله ضلالتَه، ويزيدُ هدايةَ أعدائهم منَ المؤمنينَ تشويرًا لهم وغَيْظًا؛ لأنّ الإحسانَ إلى غيرِهم ممّا يغمُّهم، فكانَ داخِلًا في جُملةِ التنكيلِ بهِم، فوَضَعَ الظاهرَ مَوْضِعَ المُضمَر.

وقالَ القاضي: ﴿وَيَزِيدُ ٱللَّهُ﴾ عطفٌ على الشَّرطِيّة المَحْكيّةِ بعدَ القول، كأنهُ لمّا بيَّنَ أنّ إمهالَ الكافرِ وتمتيعَهُ بالحياةِ الدُّنيا ليسَ لفَضْلِه، أرادَ أن يُبيِّنَ أنّ قُصورَ حظِّ المؤمنِ منها ليسَ لنَقْصِه، بل لأنّ الله تعالى أرادَ به ما هُو خيرٌ[2].

وقلتُ ـ والله أعلَم ـ: قد سبَقَ أنّ قولَه: ﴿قُلْ مَن كَانَ فِى ٱلضَّلَـٰلَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَـٰنُ مَدًّا﴾ أمرٌ للرسولِ ﷺ بأنْ يُجيبَ عن قولِ المعانِدينَ الذين إذا تُلِيتْ عليهِم آياتُ الله قالوا للذينَ آمنوا: ﴿أَىُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَّقَامًا وَأَحْسَنُ نَدِيًّا﴾، فالواجبُ على المُجيبِ أن يُراعيَ المُطابقةَ في الجواب، ويَذكُرَ الفريقَيْنِ أيضًا أصَالةً لا استِطرادًا، كما عليه كلامُ القاضي، فكأنهُ قيل: مَن كانَ في الضلالةِ منَ الفريقَيْنِ فلْيُمهِلْه الله ويُنَفِّسْ في مُدّةِ حياتِه ليزيدَ في الغَيِّ ويَجمعَ الله لهُ عذابَ الدّارَيْن، ومَن كانَ في الهِدايةِ يزيدُ الله هدايتَه فيَجمَعُ لهُ خيرَ الدّارَيْن، والجوابُ مِنَ الأسلوبِ الحكيم، وفيه معنَى قولِ حَسّان:

أتَهْجوهُ ولستَ لهُ بكُفْءٍ ... فشَرُّكما لخيرِكُما فداءُ[3]

في الدُّعاءِ والاحترازِ عن المُواجَهة.

---

(١) «مفتاح العلوم»، ص٩٠.

(٢) «أنوار التنزيل» (٤: ٣١).

(٣) سبق تخريجه من «ديوان حسّان».

الكفَّار، ﴿وَخَيۡرٞ مَّرَدًّا﴾ أي: مَرجِعًا وعاقبة، أو: مَنْفعة، مِن قولهم: ليس لهذا الأمرِ مَردّ،

وهَل يَرُدُّ بُكايَ زَندا

فإن قلت: كيفَ قيل: «خيرٌ ثوابًا» كأنَّ لمُفاخراتِهم ثَوابًا، حتى يَجعَلَ ثوابَ الصالحات خيرًا منه؟ قلت: كأنه قيل: ثوابُهم النار، على طريقة قولِه:

فأُعْتِبُوا بالصَّيلَمِ

قولُه: (وهل يَرُدُّ بُكايَ زَنْدًا). أوّلُه:

مــا إن جَزِعــتُ ولا هَلِعْـ　　ـتُ وهل يَرُدّ بُكايَ زَنْدا[1]

الزَّندُ مَثلٌ في القِلّة. مضى شَرْحُه في سُورةِ الرَّعد[2].

قولُه: (كأنّ لمُفاخراتِهم ثَوابًا)، والمرادُ بالمُفاخراتِ قولُهم: ﴿أَيُّ ٱلۡفَرِيقَيۡنِ خَيۡرٞ مَّقَامٗا وَأَحۡسَنُ نَدِيّٗا﴾ وتفسيرُ ما سبَق، أيُّ الفَريقَيْنِ منَ المؤمنينَ بالآياتِ والجاحِدينَ أوفَرُ حظًّا منَ الدُّنيا. ويُروى: أنّهم كانوا يُرَجِّلونَ شُعورَهم ويَدَّهِنونَ ويتَطيَّبونَ ويتَزيَّنونَ، وهذا التفسيرُ يَعضُدُ ما ذهَبْنا إليه أنّ قولَه: ﴿قُلۡ مَن كَانَ فِي ٱلضَّلَٰلَةِ﴾ أمرٌ بالجوابِ عن قولِهم: ﴿أَيُّ ٱلۡفَرِيقَيۡنِ خَيۡرٞ مَّقَامٗا وَأَحۡسَنُ نَدِيّٗا﴾.

قولُه: (فأُعتِبوا بالصَّيْلم)، أوّلُه:

غَضِبــتْ تميمٌ أن يُقتَّــلَ عامرٌ　　يومَ النِّسارِ فأُعتِبوا بالصَّيْلمِ[3]

مضَى شرحُه في «البقرة».

---

(١) هو لعمرو بن معدي كرب كما في «شواهد الكشاف» (٣: ٣٨) وهو من جملةِ أبياتٍ أوّلُها:

ليسَ الجَمالُ بمِئزَرٍ　　فاعلَمْ وإنْ رُدِّيتَ بُرْدا

(٢) في الآية رقم (٢٠).

(٣) سبق تخريجه من شعر بشر بن أبي خازم في تفسير الآية (٢٥) من سورة البقرة.

وقولِه:

شَجعاءَ جِرَّتُها الذَّمِيلُ تَلُوكُه أُصُـــلًا إذا راحَ المَطِيُّ غراثَا

وقولِه:

تَحِيّةُ بَينِهِمْ ضَربٌ وجِيعُ

ثم بُني عليه خيرٌ ثوابًا. وفيه ضربٌ من التهكُّم الذي هو أغيَظُ للمتهدَّد من أن يقالَ له: عِقابُك النار. فإن قلت: فما وجهُ التفضيلِ في الخيرِ كأنَّ لمفاخرِهم شِرْكًا فيه؟ قلت: هذا مِن وَجيزِ كلامهم، ....

قولُه: (شَجْعاءَ جِرَّتُها الذَّميلُ) البيتُ[1]، «شَجْعاءُ» منَ الشَّجاعةِ، والشَّجْعُ في الإبِلِ: سُرعةُ نَقْلِ الأقدام، يقال: ناقةٌ شَجِعةٌ، والجِرّةُ بالكسر: ما تَجْترُّه الإبِلُ مِن أجوافِها منَ العَلَفِ، والذَّميلُ: ضَربٌ منَ السَّيْر، واللَّوْكُ: مَضْغُ الشيء. إذا راح، أي: دخَلَ في الرَّواح، وهُو مِن زَوالِ الشمس إلى اللّيل، وغِراثًا، أي: جِياعًا منَ السَّيْر.

تقولُ: تَسيرُ هذه الناقةُ الشَّجْعاءُ لمَفازةٍ فسَيرُها لها بمثابةِ الاجترارِ لغيرها إذا كان سائرُ المطايا لا تَسيرُ، ومِثلُه في المعنى قولُ أبي تَمّام:

ورَكْبٍ يُســاقونَ الــرِّكابَ زُجاجةً مِنَ السَّيْرِ لم يَقصِدْ لها كَفُّ قاطِبِ[2]

جَعلَ الشاعرُ بالادّعاءِ أفرادَ جِنس الجِرّةِ قسمَيْن، متعارَفٌ هُو: ما تفعَلُه الإبلُ عندَ إخراجِ العلَف، وغيرُ متعارَفٍ وهُو: السَّيْر، وكنّى عنهُ بأحَدِ قِسمَيْهِ وهُوالذَّميلُ. والبيتُ إنّما استَشهَدَ به لهذا المعنى فقَطْ.

قولُه: (هذا مِن وَجيزِ كلامِهم)، أي: في الكلامِ حَذْفٌ وإضمارٌ، ومنَ الأمثلةِ: العسَلُ

(١) لأبي تمام في «ديوانه»، ص ٢٢١.

(٢) «ديوان أبي تمام»، ص١٠٧، من قصيدته الشهيرة:

عــلى مِثْلِها مــن أربُــعٍ وملاعبِ أُذيلَتْ مصوناتِ الدموعِ السواكبِ

....

أحلَى منَ الخَلّ، وحاصلُ الجوابَيْنِ أنهُ سأَلَ أوّلًا عن الاشتراكِ في الثّواب، وأجابَ أنهُ من بابِ التهكُّم على وَجْهٍ لزِمَ منهُ وجهُ التفصيل، ثُمّ سأَلَ ثانيًا عن وَجْهِ التفصيل، وأجابَ بوَجْهٍ عامّ غيرَ ما لزِمَ أوّلًا، أي: ثوابُ المؤمنينَ أبلَغُ في بابِهِ مِن عقابِهم في بابِه، فلا يكونُ السؤالُ الثاني مستدرَكًا.

قالَ صاحبُ «الفرائد»: هذا بعيدٌ عن الطَّبْع والاستعمال، ولم أظفَرْ في تراكيبِهم بما يُفيدُ هذا المعنى، ولم يُذكَرْ ما يكونُ دليلًا على تحقيقِه في كلامِهم، ثمّ إنهُ أراد بما قال، أنّ الأعمالَ الصّالحةَ في ثوابِها خيرٌ مِن مفاخَرتِهم في ثوابِها، وهُو النارُ، ويمكنُ أن يُقال: المرادُ ثوابُ الأعمالِ الصّالحةِ في الآخِرة خيرٌ مِن ثَوابِهم في الدُّنيا، وهُو ما حصَلَ لهم مِنها منَ الخَيْرِ بزَعْمِهم، ومِمّا أوتوا منَ المالِ والجاهِ والمنافع الحاصِلةِ منهُما.

وقالَ صاحبُ «التقريب»: وفي قولِ المصنِّفِ نظَرٌ، إذْ يَؤولُ إلى أنّ ثوابَهم في بابِه أبلغُ مِن عقابِهم في بابِه، وهُو غيرُ محقَّق ولا مناسبٌ للتهديد، بلِ الأوْلى أنْ تُجرَى الخَيْريّةُ أيضًا على التهكُّم كما ذكر في الثواب، كأنه قال: ثوابهم النار، وهو ثوابٌ حسن على التّهكّم[1]، وهذا أحسنُ منهُ وخيرٌ.

والجوابُ عن قولِه: «ولم أظفَرْ في تَراكيبِهم ما يُفيدُ هذا المعنى»، هُو أنّ الزجّاجَ ذكَرَ في تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿قُلْ أَذَٰلِكَ خَيْرٌ أَمْ جَنَّةُ ٱلْخُلْدِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ﴾ [الفرقان: ١٥]: إن قالَ قائلٌ: كيفَ يقالُ: الجنّةُ خيرٌ أم النارُ، وليسَ في النارِ خيرٌ البتّة؟ فيقالُ: إنّما وقَعَ التفضيلُ فيما دخَلَ في صِنفٍ واحد، فالجَنّةُ والنّارُ قد دَخَلا في بابِ المنازِلِ في صِنْفٍ واحد، فلذلك قيل: ﴿قُلْ أَذَٰلِكَ خَيْرٌ أَمْ جَنَّةُ ٱلْخُلْدِ﴾ [الفرقان: ١٥]، كما قال: ﴿خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا﴾[2].

---

(١) من قوله: «كما ذكر في الثواب كأنه قال:» إلى هنا سقط من (ف).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٦٠).

يقولون: الصَّيفُ أحرُّ من الشتاء، أي: أبلغُ في حرِّه مِنَ الشتاء في بَرْده.

[﴿أَفَرَءَيْتَ ٱلَّذِى كَفَرَ بِـَٔايَـٰتِنَا وَقَالَ لَأُوتَيَنَّ مَالًا وَوَلَدًا ۝ أَطَّلَعَ ٱلْغَيْبَ أَمِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحْمَـٰنِ عَهْدًا ۝ كَلَّا ۚ سَنَكْتُبُ مَا يَقُولُ وَنَمُدُّ لَهُۥ مِنَ ٱلْعَذَابِ مَدًّا ۝ وَنَرِثُهُۥ مَا يَقُولُ وَيَأْتِينَا فَرْدًا﴾ ٧٧-٨٠]

لـمّا كانت مُشاهدة الأشياءِ ورُؤيتها طريقًا إلى الإحاطةِ بها عِلْمًا وصحّةِ الخبر عنها؛ **استعَملوا «أرأيت» في معنى: «أخبِر»**، والفاءُ جاءت لإفادةِ معناها الذي

وقلتُ: والذي يقتضيهِ النَّظْمُ أنّ قولَه: ﴿وَٱلْبَـٰقِيَـٰتُ ٱلصَّـٰلِحَـٰتُ خَيْرٌ عِندَ رَبِّكَ ثَوَابًا﴾ تتميمٌ لمعنى قولِه: ﴿وَيَزِيدُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ٱهْتَدَوْا۟ هُدًى﴾ ومُشتمِلٌ على تسليةِ قلوبِ المؤمنينَ ممّا عسى أن يَختلجَ فيها مِن مُفاخرةِ الكفَرةِ شيءٌ، كما أنّ قولَه: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا رَأَوْا۟ مَا يُوعَدُونَ إِمَّا ٱلْعَذَابَ وَإِمَّا ٱلسَّاعَةَ فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضْعَفُ جُندًا﴾ تتميمٌ لوعيدِهم، وكلاهُما مِن تتمّةِ الأمرِ بالجوابِ عن قولِهم: ﴿أَىُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَّقَامًا وَأَحْسَنُ نَدِيًّا﴾ كما قرَّرْنا، يدُلُّ عليه قولُ المصنِّف هاهنا قولُه: «كأنّ لمفاخرِهم شُركاءَ فيه»، وتفسيرُ المُفاخَرةِ هُو ما قالَ: «﴿أَىُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ﴾ أوفَرُ حظًّا منَ الدُّنيا». وقال: «يدَّعونَ أنّهم أكرَمُ على الله منهُم»، وتحقيقُه: أنّ الكفَرةَ لمّا بَنَوا الخَيْريّةَ في قوْلِهم: ﴿أَىُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَّقَامًا﴾ على زَعْمِ المؤمنينَ جيءَ في الجوابِ بما يَرُدُّ ذلك على طريقِ المُشاكَلة، وإطباقِ الجَوابِ على السُّؤال، فقيل: ﴿خَيْرٌ عِندَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ مَّرَدًّا﴾، ولا يَخلو مِن شائبةِ الوعيدِ والتهكُّم بهم.

قولُه: (استعَملوا «أرأيتَ» في معنى: «أخبِر»)، قالَ صاحبُ «الفرائد»: ذكَرَ أهلُ التفسيرِ هذا المعنى، أعني: إقامةَ «أرأيتَ» مقامَ «أخبِرْني»، ولا بدَّ فيه مِن مُلاحظةٍ معنَويّةٍ بينَهما، بحيثُ ينتقِلُ الذِّهنُ من المعنى المذكورِ إلى المراد، ولا شَكَّ أنّ الذِّهنَ ينتقِلُ مِن معنى «أرأيتَ» إلى معنى «عَلِمتَ» وينتقِلُ أيضًا إلى معنى طلبِ الرؤية؛ لأنّ «أرأيتَ» سؤالٌ عن الرُّؤيةِ في الماضي منَ الزّمان، فإنْ لم تكنِ الرُّؤيةُ حاصلةً في الماضي كان هذا السُّؤالُ باعثًا لهُ على تحصيلِها في المستقبَلِ منهُ، كأنهُ قيل: وإن لم ترَهْ فرَهْ لتتعجَّبَ مِن حالِه. هذا في الظاهرِ أقرَبُ.

هو التَّعقيب، كأنه قال: أخبِرْ أيضًا بقصَّة هذا الكافر، واذكُرْ حديثَه عَقِيبَ حديثِ أُولئك. ﴿أَطَّلَعَ ٱلْغَيْبَ﴾: مِن قولهم: اطَّلَع الجَبَل: إذا ارتقى إلى أعلاه، وطلع الثنيّة. قال جَرير:

لاقَيتَ مُطَّلَعَ الجِبالِ وُعُورًا

ويقولون: مَرَّ مُطَّلَعًا لذلك الأمر، أي: عاليًا له مالِكًا له. ولاختيارِ هذه الكلمة شأن؛ يقول: أوَقد بَلَغَ مِن عظمةِ شأنه أنِ ارتقى إلى عِلْم الغَيْب الذي تَوَحَّدَ به الواحدُ القهّار! والمعنى: أنَّ ما ادعى أن يُؤْتاه وتألَّى عليه لا يُتَوَصَّل إليه إلا بأحدِ هذَيْن الطريقَيْن: إمّا عِلْمُ الغَيْب، وإمّا عهدٌ من عالِـمِ الغيب، فبأيِّهما توصَّل إلى ذلك؟ قرأ

وقلت: مآلُ كلامِ المصنِّفِ يعودُ إلى التعجُّب؛ لأنّ طلبَ الله الإخبارَ، وهُو عالِمُ الغَيْبِ والشّهادة، يعودُ إلى أنّ هاتَيْنِ القضِيَّتَيْنِ ممّا لا ينبغي أن يُترَكا، والمعنى تعجَّبْ أيضًا مِن قضيّةِ(١) هذا الكافر عَقيبَ تعجُّبِك مِن تلك القضيّة.

قولُه: (لاقيت مطَّلَع الجبالِ وُعورا)، أوّلُه:

إنّي إذا مُضَرٌ عليَّ تحدَّثَتْ(٢)

الوَعْر: المكانُ الصُّلبُ، والجَمْعُ الوُعور، مُطّلَعُ الجبَل: مُصعَّدُه ومُرتَقاهُ، وُعورًا انتصَبَ على الحالِ مِن «مُطَّلع»، ويجوزُ أن يكونَ مفعولًا به. ويقول: إذا مُضَرُ تحدَّثتْ عليَّ، أي: تقَوّلوا فيّ ما لا أرضَى به، لقيتُ رؤوسَ الجبالِ التي هِي بمثابةِ الحُصون.

قولُه: (وتألّى عليه) أي: حلَفَ، وهُو مستفادٌ مِن قولِه: ﴿لَأُوتَيَنَّ مَالًا﴾، فإنهُ جوابُ قسَمٍ محذوف.

---

(١) في النسخة «ح»: «قصّة....القِصّة».

(٢) لجرير في «ديوانه»، ص٢٨٤.

حمزةُ والكِسائيُّ: (وُلْدًا)؛ وهو جمع وَلَد، كأُسْدٍ في أَسَد، أو بمعنى: الوَلَد كالعُرْبِ في العَرَب. وعن يحيى بن يَعمَر: (ووِلْدًا) بالكسر. **وقيل في العَهْد: كلمةُ الشهادة.** وعن قَتادة: هل له عملٌ صالح قدَّمه فهو يَرجُو بذلك ما يقول؟ وعن الكَلْبيِّ: هل عَهِدَ الله إليه أنه يُؤتيهِ ذلك؟ عن الحسن رحمه الله: نَزلتْ في الوَليد بن المُغيرة، **والمشهورُ أنها في العاصِ بن وائل.** قال خبَّاب بن الأرَتّ: كان لي عليه دَين فاقتضيته، فقال: لا والله حتى تكفُرَ بمحمَّد. قلت: لا والله لا أكفُرُ بمحمّدٍ حيًّا ولا ميتًا **ولا حين تُبعَث.** قال: فإني إذا مِتُّ بُعِثتُ؟ قلت: نعم. قال: إذا بُعِثتُ جئتَني وسيكونُ لي ثَمَّ مالٌ ووَلد فأُعطِيك. وقيل: صاغَ له خبَّابٌ حُليًّا فاقتَضاه الأجْر، فقال: إنكم تَزعُمون أنكم تُبعَثون، وأنَّ في الجنّةِ ذَهبًا وفضَّةً وحَريرًا، فأنا أقضِيك ثَمَّ، فإني أُوتَى مالًا ووَلدًا حينئذ. ﴿كَلَّا﴾: **ردعٌ وتَنْبيه على الخطأ،** أي: هو مُخطئ فيما يصوِّرُه لنفْسِه ويتمنّاه،

قولُه: (**وقيلَ في العَهْد: كلمةُ الشّهادة**) شُروعٌ في تفسيرِ قولِه: ﴿أَمِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحْمَٰنِ عَهْدًا﴾ وتَعدادِ الأقوالِ فيه، وسُمِّيت كلمةُ الشّهادةِ عَهْدًا لأنهُ تعالى وعَدَ قائلَها إخلاصًا أن يُدخِلَه الجَنّةَ البتّةَ، فهُو كالعَهْدِ الموثَّق الذي لا بدَّ أن يُوفَى به.

قولُه: (**والمشهورُ أنّها في العاصِ بن وائل**). رَوَينا عن الإمامِ أحمدَ بنِ حَنبلٍ والبُخاريِّ ومسلم والتِّرمذيِّ، عن خَبّابِ بن الأرَتّ، قال: كنتُ قَيْنًا[1] في الجاهليّة، وكان لي على العاصِ ابن وائلٍ دَيْنٌ، فأتَيْتُه أتقاضاهُ، فقال: لا أُعطيكَ حتّى تكفُرَ بمحمّد، فقال: لا أكفُرُ حتّى يُميتَكَ الله ثُمّ تُبعَث، فقال: إنّي لميِّتٌ ثمّ مبْعوث؟ قلتُ: نعَمْ. قال: دَعْني حتّى أموتَ وأُبعَثَ. فسأوتى مالًا ووَلَدًا فأقضيك، فنزَلتْ: ﴿أَفَرَءَيْتَ ٱلَّذِى كَفَرَ بِـَٔايَٰتِنَا وَقَالَ﴾... الآيات[2].

قولُه: (**ولا حينَ تُبعَثُ**) أي: لا أكفُرُ أبدًا ما دمتُ حيًّا ولا ميّتًا ولا في حالِ بَعْثِكَ أيُّها الكافرُ وأنت مُعذَّب، يعني أومنُ بثوابي بعدَ الموتِ وعِقابِك بعدَ البَعْث، يدُلُّ عليه ذكْرُه الموتَ والبَعْث.

قولُه: (**﴿كَلَّا﴾: رَدْعٌ وتنبيه**). **الرّاغبُ:** ﴿كَلَّا﴾: رَدْعٌ وزَجْرٌ وإبطالٌ لقولِ

---

(١) يعني حدّادًا.

(٢) أخرجه البخـاريّ (٤٧٣٢)، ومسلم (٢٧٩٥)، والترمـذيّ (٣١٦٢)، وفي «مسند أحمد» (٢١٠٦٨).

فلْيَرتدِعْ عنه. فإن قلت: كيف قيل: ﴿سَنَكْتُبُ﴾ بسِين التسويف، وهو كما قالَه كُتِبَ مِن غير تأخير؛ قال الله تعالى: ﴿مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ [ق: ١٨]؟ قلت: فيه وجهان: أحدُهما: سنُظهِرُ له ونُعلِمُه أنّا كتَبْنا قولَه، على طريقةِ قوله:

إذا ما انتَسَبْنا لم تَلِدْني لَئيمةٌ

أي: تَبيَّن وعُلِمَ بالانتساب أني لستُ بابنِ لئيمة. والثاني: أن المتوعِّدَ يقول للجاني: سوف أنتقِمُ منك، يعني: أنه لا يُخِلُّ بالانتصارِ وإن تَطاوَلَ به الزمانُ واستأخر، ....

القائل، وذلك نقيضٌ، أي: في الإثباتِ. قالَ تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتَ ٱلَّذِى كَفَرَ بِـَٔايَـٰتِنَا﴾ إلى قولِه: ﴿أَمِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحْمَـٰنِ عَهْدًا * كَلَّا﴾ إلى غيرِ ذلكَ منَ الآيات.

قولُه: (وهُو كما قالَهُ)، أي: يُكتَبُ عندَ صدورِ القولِ منهُ مِن غيرِ تأخير، والكافُ لمُقارنةِ الوجود. قالَ صاحبُ «اللّباب»: تجيءُ الكافُ لقِرانِ الوقوع، وفي الحديث: «خيرُ الناسِ رجُلٌ مُمسِكٌ بعِنانِ فرَسِه، كلَّما سَمِعَ هَيْعةً[1] أو فَزْعةً طارَ إليها». رَواهُ النَّسائيُّ، عن أبي سعيد[2].

قولُه: (إذا ما انتَسبْنا لم تَلِدْني لَئيمةٌ)، تمامُه:

ولم تَجِدي مِن أن تُقِرّي بها بُدّا[3]

قيل: البُدّ: العوض. الجوهريّ: لا بدَّ مِن كذا، أي: لا فِراقَ منه، ولم تَلِدْني: جوابُ (إذا)، وهُو ليسَ في معنى الاستقبال؛ لأنّ الولادةَ كانت قبْلُ. والمعنى على البيْتَيْنِ: يقولُ: إذا انتَسبْتُ عَلِمتِ ـ يا فلانةُ ـ أنّي لستُ بابنِ لئيمة، وظهَرَ لكِ ما تضْطَرّين[4] به إلى الإقرارِ بذلك. قال: لم تَلِدْني لئيمةٌ؛ لأنّ الأُمَّ إذا كانت منَ الكِرامِ فالأبُ أوْلى.

---

(١) وهي الصوتُ يُفزَعُ منه.

(٢) أخرجه النسائيُّ في «السنن الكبرى» (٨٧٧٩)، ومسلم (١٨٨٩)، وابن ماجه (٣٩٧٧) من حديثِ أبي هريرة رضيَ الله عنه، وليسَ من حديث أبي سعيد الخدريّ كما قال المصنّف رحمه الله.

(٣) لزائدةَ بن صعصعة، كما في «الصحاح» للجوهريّ (بدد).

(٤) في الأصول الخطية: «تضطري»، ولا يستقيم.

فجُرِّدَ هاهنا لمعنى الوَعيد. ﴿وَنَمُدُّ لَهُۥ مِنَ ٱلْعَذَابِ﴾ أي: نطوِّلُ له من العذاب ما يَستأهِلُه، ونُعذِّبه بالنوع الذي يُعذَّب به الكفّار المُستهزِئون. **أو: نزيدُه من العذابِ ونُضاعِفُ له من المَدَد.** يقال: مَدَّه وأَمَدَّه بمعنى، **ويدلُّ عليه** قراءةُ عليٍّ بن أبي طالب رضي الله عنه: **(ونُمِدُّ له)** بالضمِّ. وأكَّدَ ذلك بالمصدر، وذلك من فرطِ غضب الله، نعوذُ به من التعرُّض لِـما نَستوجِبُ به غَضَبَه. ﴿وَنَرِثُهُۥ مَا يَقُولُ﴾ أي: نَزْوِي عنه ما زعمَ أنه ينالُه في الآخرة ونُعطيه مَن يَستحِقُّه. والمعنى: مسمّى ما يقول **ومعنى ما يقول**؛ وهو المالُ والوَلد. يقولُ الرَّجل: أنا أملِكُ كذا، فتقولُ له: ولي فوقَ ما تقول. ويحتملُ أنه قد تمنَّى وطَمِعَ أن يؤتِيَه الله في الدُّنيا مالًا وولدًا، وبَلَغتْ به أَشْعبيَّتُه أن تألَّى

قولُه: (**فجُرِّدَ هاهنا لمعنى الوعيد**) أي: اشتمل التركيبُ على معنى إثباتِ العمَلِ المؤدِّي إلى المُجازاة، فجُرِّدَ لأحدِ المعنَيَيْنِ، كأنهُ قيلَ: كلّا سننتقِمُ منهُ وإنِ استأخَرَ الزَّمانُ. وحاصلُ الجوابِ أنّ القَصْدَ في كتابةِ الأعمالِ إظهارُ ما فيها على العامِلِ وإعلامُها إيّاهُ ليُسَرَّ به أو يحزَنَ، ثُم مُجازاتُه بمُقتضَاها: إنْ خيرًا فخيرٌ وإن شَرًّا فشَرّ. فالجوابُ الأوّلُ مَبْنيٌّ على الأوّل، والثاني على الثاني.

قولُه: (**أو: نزيدُه منَ العذابِ ونُضاعِفُ لهُ منَ المَدَد**). فإن قلتَ: أليسَ هذا مخالفًا لِما ذكَرَ في «البقرة»: ﴿وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَٰنِهِمْ﴾ [البقرة: ١٥] أنهُ مِن: مَدَّ الجيشَ، وأمدَّه: إذا زادَهُ، إلى آخرِه، وليسَ من المَدّ في العمُرِ والإملاء؛ ولأنّ الذي بمعنى أمهَلَه إنّما هُو مَدٌّ لهُ معَ اللام، كأُمْلي لهُ. قلتُ: بلَى، وقد تقرَّرَ هناك ما هُو عليه.

قولُه: (**ويَدُلُّ عليه: «ونُمِدُّ له»**[1])؛ لأنهُ جاءَ: أمدَدْتُ الدَّواةَ بالمِدادِ ومدَدْتُها، بمعنى: الزِّيادة.

قولُه: (**ومعنى ما يقول**) عطفٌ على مسَمّى ما يقول؛ على سَبيلِ البيان.

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفيه اختصار للفظِ «الكشاف».

على ذلك في قوله: ﴿لَأُوتَيَنَّ﴾؛ لأنه جوابُ قَسَم مُضمَر، ومن يَتألَّ على الله **يُكْذِبْه**، فيقول الله عزَّ وعلا: هَبْ أَنّا أعطَيْناه ما اشتَهاه، أمَا نَرِثُه منه في العاقبةِ ويأتينا فَرْدًا غدًا بلا مالٍ ولا ولد؟ كقوله عزَّ وجلّ: ﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَىٰ﴾ الآية [الأنعام: ٩٤]، فما يُجدي عليه تمنِّيه وتألِّيه. ويَحتمِلُ أنَّ هذا القولَ إنما يقوله ما دامَ حيًّا، فإذا قبَضْناه حُلْنا بينه وبَيْن أن يقولَه، ويأتينا رافضًا له مُنفرِدًا عنه غيرَ قائل له. **أو: لا نَنسى قولَه هذا**

قولُه: (**يُكذِبه**) وفي نُسخةٍ: «يُكذِّبُه» بالتشديد. **الجَوهريّ**: أكذَبْتُ الرّجُلَ: ألفَيْتُه كاذبًا، وكذَّبتُه: إذا قلتَ لهُ: كذَبْتَ. قالَ الكسائيُّ: أكذَبْتُه: إذا أخبَرْتَ أنهُ جاءَ بالكذِب ورَواه، وكذَّبتُه: إذا أخبَرتَ أنهُ كاذبٌ. وقالَ ثعلبٌ: أكذَبْته وكذَّبتُه بمعنًى.

قولُه: (**أو: لا ننسَى قولَه هذا**) هُو عطفٌ على قولِه: «نَزْوي عنهُ ما زعَمَ أنهُ يَنالُه»، يريدُ أنّ معنى «نَرِثُه» إمّا: نَزْوي عنهُ. قالَ في «الأساس»: زَوى المالَ وغيرَه: اختارَه، وزَوى عنهُ حقَّه، وزَوى الرّجُلُ الميراثَ عن ورَثتِه: عدَلَ به عنهُم، وقدِ انزَويْتَ عنّا، أي: انقَبضْتَ، أو نُثبتُه ولا نَنْساهُ، من قولِه صلَواتُ الله عليه وسلّم: «واجْعَلهُ الوارثَ منّا»(١)، قالَ صاحبُ «النِّهاية»: أي أبْقِها، أي: السَّمْعَ والبصَر، صَحيحَيْنِ سليمَيْنِ.

والقولُ الأوّل على وجْهَين، أحدُهما: أن يُروى عن القائلِ مسَمّى ما قال، وهو مالُه وولَدُه حقيقةً، فيُحالَ بينَه وبينَهما في الآخِرة، ويُعطى مَن يَستحقُّه. وثانيهما: يَحتمِلُ وجهَيْنِ أيضًا: أن يُزوى عنهُ مالُه وولَدُه تقديرًا، وهُو كما إذا تمَنّى ذلك، فيقالَ في حقِّه: هَبْ أنّا أعطَيناهُ ما اشتَهاهُ إمّا نَزوي عنهُ في العاقبة ما تمَنّاهُ ويأتينا فَرْدًا بلا مالٍ ووَلَد، وأن يُحالَ بينه وبينَ قولِه ذلك كما قال: «إذا قبَضناهُ حُلْنا بينَه وبينَ أن يقولَه ويأتينا فَرْدًا منفردًا عنهُ غيرَ قائلٍ له». ولمّا كان الوَجْهُ الأوّل هُو الوَجْهَ، لِما سبَقَ مِن حديثِ العاصِ بن وائل، قالَ في الوَجْهَين الآخرَيْن: «ويَحتمِلُ».

---

(١) أخرجه الترمذيّ (٣٥٠٢)، والنسائيّ في «السنن الكبرى» (١٠١٦١)، والبزّار في «المسند» (٥٩٨٩) والبغويّ في «شرح السنّة» (٥: ١٧٤)، وصحّحه الحاكم في «المستدرك» (١: ٥٢٨) من حديث ابن عمر، وسكت عنه الذهبيّ، وقال الترمذيّ: هذا حديثٌ حسن غريب.

ولا نُلغيه، بل نُثبتَه في صَحيفته؛ لنَضربَ به وجهَه في الموقفِ ونعيِّرَه به. ﴿وَيَأْتِينَا﴾ على فَقْره ومَسكنتِه ﴿فَرْدًا﴾ مِنَ المال والوَلد، لم نُولِه سُؤلَه ولم نُؤتِه مُتمنّاه، فيجتمِعُ عليه الخَطْبان: تَبِعةُ قولِه ووبالُه، وفَقْدُ المطموعِ فيه. ﴿فَرْدًا﴾ على الوجهِ الأول: حالٌ مقدَّرة، نحو: ﴿فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ﴾ [الزمر: ٧٣]؛ **لأنه وغيرَه سواءٌ في إتيانِه فَرْدًا حين يأتي، ثم يتَفاوتون بعدَ ذلك.**

[﴿وَاتَّخَذُوا مِن دُونِ اللَّهِ آلِهَةً لِّيَكُونُوا لَهُمْ عِزًّا * كَلَّا ۚ سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا﴾ ٨١-٨٢]

أي: ليتعزَّزُوا بآلهتهم حيثُ يكونون لهم عندَ الله شُفعاء وأنصارًا يُنقِذونهم من

قالَ أبو البقاء: في ﴿مَا﴾ في ﴿مَا يَقُولُ﴾ وجهانِ، أحدُهما: هِي بدَلٌ منَ الهاء، وهِي بدَلُ الاشتمال، أي: نَرِثُ قولَه. والثاني: هُو مفعولٌ به، أي: نرِثُ منهُ قولَه(١).

قولُه: (﴿فَرْدًا﴾) على الوَجْهِ الأوّل: حالٌ مُقدَّرةٌ. وهُو أن يُرادَ بـ﴿مَا يَقُولُ﴾: مسَمّى ما يقولُ، وهُو المالُ والولَدُ، ويُراد منَ الفَرديّة الانقطاعُ منهُما في العاقبةِ بالكُليّة، ولا شكَّ أنّ مِثلَ هذه الفَرديّةِ لا تحصُلُ إلّا للكافر، وإلّا فالمؤمنُ والكافرُ سواءٌ عند البَعْثِ في كونهما مُنفردَيْنِ عن المالِ والولَد، لقولِه تعالى: ﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَىٰ كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [الأنعام: ٩٤]، ثُمّ يتَفاوَتونَ بعدَ ذلك، فالمؤمنُ يُلاقي أحِبّتَه وأولادَه وما اشتهاه، والكافرُ يحالُ بينَه وبينَ ما يشتهيه ويَنفرِدُ عنهُ أبدًا. ومثلُ هذا الانفراد لا يَحصلُ في بقيّةِ الوجوه.

قولُه: (لأنهُ وغيرَهُ سواءٌ) تعليلٌ لشبَهِ الحالِ المُقدَّرة بقولِه: ﴿فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ﴾ [الزمر: ٧٣] في أنّ المرادَ منها خاتمةُ الأمرِ وعاقبتُه. وأمّا اتّصالُ قولِه: ﴿وَاتَّخَذُوا مِن دُونِ اللَّهِ آلِهَةً﴾ [مريم: ٨١] بما قبلَه، فإنهُ عطفٌ على ﴿وَيَقُولُ الْإِنسَانُ﴾، وسبَقَ أنّ قولَه: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ عطفٌ عليه، حكى الله تعالى عنهُم أوّلًا إنكارَهم الحَشْرَ، ثُم طعنَهم في القرآن، والافتخارَ بالمالِ والولَد، ثُم إثباتَ الشَّريكِ لله تعالى.

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٨٢).

العَذاب. ﴿كَلَّا﴾: رَدعٌ لهم وإنكارٌ لتعزُّزهم بالآلهة. وقرأ ابنُ نَهِيك: كَلًّا سيَكفرون بعبادتهم أي: سيَجحَدون كلًّا سيَكفُرون بعبادتهم، كقولك: زيدًا مررتُ بغُلامه. وفي «مُحتَسِب» ابن جِنِّي: (كَلًّا) بفتح الكافِ والتنوين، وزعمَ أنَّ معناه: كَلَّ هذا الرأيُ والاعتقاد كَلًّا. ولقائلٍ أن يقول: إنْ صحَّت هذه الرِّوايةُ فهي «كَلّا» التي هي للرّدع، قَلَبَ الواقفُ عليها أَلِفَها نونًا كما في ﴿قَوَارِيرَا۠﴾ [الإنسان: ١٥]. والضميرَ في ﴿سَيَكْفُرُونَ﴾ للآلهة، أي: سيَجحدون عبادَتهم ويُنكِرونها ويقولون: والله ما عَبدتُمونا وأنتم كاذِبون. قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا رَءَا ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ شُرَكَآءَهُمْ قَالُوا۟ رَبَّنَا هَٰٓؤُلَآءِ شُرَكَآؤُنَا ٱلَّذِينَ كُنَّا نَدْعُوا۟ مِن دُونِكَ فَأَلْقَوْا۟ إِلَيْهِمُ ٱلْقَوْلَ إِنَّكُمْ

قولُه: (زيدًا مرَرْتُ بغُلامِه)، أي: جُزْتُ زيدًا مرَرْتُ بغُلامِه، كذلك ﴿كَلَّا﴾ منصوبٌ بفعلٍ يدُلُّ عليه ﴿سَيَكْفُرُونَ﴾ مناسبٍ لهذا المفعول؛ لأنّ المرادَ مِن ﴿سَيَكْفُرُونَ﴾ إنكارُ الآلهة، وكلُّ ما نسبَ المشركونَ إليها منَ الشّفاعةِ والنُّصرةِ والإنقاذِ منَ النارِ الدّالِّ عليه قولُه: ﴿لِّيَكُونُوا۟ لَهُمْ عِزًّا﴾ فيُقدَّرُ الناصبُ: سيَجْحدونَ.

قولُه: (في «مُحتَسِبِ» ابنِ جِنّي)، وفيه(١): «كَلاً سيكفرون»: قراءةُ ابنِ نهَيك، وينبغي أن تكونَ مصدَرًا لقولِك: كَلَّ السَّيفُ كَلًّا، ومنصوبًا بفعلٍ مُضمَر، فكأنهُ تعالى لمّا قال: ﴿وَٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ ءَالِهَةً لِّيَكُونُوا۟ لَهُمْ عِزًّا﴾ قالَ الله رَدًّا عليهم: كَلًّا، أي: كَلَّ هذا الاعتقادُ كلًّا، كما يقال: ضَعْفًا لهذا الرّأي، ثُمّ استأنفَ: ﴿سَيَكْفُرُونَ﴾، والوَقْفُ إذًا على ﴿عِزًّا﴾، ثُم استأنفَ فقال: كَلَّ رأيُهم كلًّا، ثُمّ وقفَ، ثُمّ قال: ﴿سَيَكْفُرُونَ﴾.

قولُه: (كما في قولِه(٢): ﴿قَوَارِيرَا۠﴾)، أي: قلَبَ ألِفَ إطلاقِه نونًا، قالَ الشاعر:

أَقِلّي اللّومَ عاذلُ والعِتابَنْ(٣).

---

(١) «المحتسب» (٢: ٤٥).

(٢) كذا في الأصول الخطية، وكذا هو في نصِّ «الكشاف» من (ط)، وليس في الأصل الخطي من «الكشاف» ولا في المطبوع لفظة: «قوله».

(٣) لجرير في «ديوانه»، ص٨١٣.

لَكَٰذِبُونَ ﴾ [النحل: ٨٦]؛ أو للمُشركين، أي: يُنكِرون لسُوء العاقبةِ أن يكونوا قد عَبَدُوها، قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ ﴾ [الأنعام: ٢٣] ﴿عَلَيْهِمْ ضِدًّا ﴾ في مقابلةِ ﴿لَهُمْ عِزًّا ﴾، والمراد: ضدُّ العز؛ وهو الذلُّ والهَوان، **أي: يكونون عليهم ضِدًّا لِـما قَصَدُوه وأرادوه**، كأنه قيل: ويكونون عليهم ذُلًّا، لا لهم عزًّا، **أو: يكونون عليهم عونًا**. والضِّدّ: العَوْن. يقالُ: مَن أضدادكم؟ أي: أعوانُكم. **وكأنَّ العونَ سمِّي ضدًّا؛ لأنه يضادُّ عدوَّك ويُنافيه بإعانتِه لك عليه**. فإن

قولُه: (**أي: يكونونَ عليهِم ضِدًّا لِما قصَدوهُ وأرادوه**)، المعنى: طلبَ العِزَّ فانقلَبَ ضِدَّها وهُو الذُّلُّ، فيكونُ منَ الطِّباقِ المقدَّر.

قولُه: (**أو يكونونَ عليهِم عَوْنًا**) والعَوْنُ هاهنا على التهَكُّم، كما في قولِه تعالى: ﴿بِئْسَ ٱلرِّفْدُ ٱلْمَرْفُودُ ﴾ [هود: ٩٩]، أي: بئسَ العَوْنُ المُعانُ، فيَلزَمُ التقابُلُ أيضًا لأنّ ضِدَّ المعين لا يكونُ إلّا الخاذِلَ المُذِلّ، قالَ القاضي: ومعنى كوْنِهم ضِدًّا أنّها تكونُ مَعونةً في عَذابِهم، بأنْ توقَدَ بها نيرانُهم[١].

قولُه: (**وكأنّ العَوْنَ سُمِّيَ ضِدًّا لأنهُ يُضادُّ عدوَّك ويُنافيه**). **الرّاغب**: الضِدّان: الشَّيئانِ اللذانِ تحتَ جِنسٍ واحد، ويُنافي كلٌّ منهُما الآخَر في أوصَافِه الخاصّة، وبينَهما أبعدُ البُعد، كالسَّوادِ والبياضِ، والخيرِ والشرِّ، وما لم يكونا تحتَ جنسٍ واحدٍ لا يقالُ لهُما: ضِدّانِ، كالحلاوةِ والحرَكة، وكثيرٌ منَ المتكلِّمينَ وأهلِ اللُّغة يقولونَ: الضِّدّانِ: ما لا يَصحُّ اجتماعُهما في محلٍّ واحد. وقيل: الله تعالى لا نِدَّ له ولا ضِدّ؛ لأن الند هو الاشتراك في الجوهر، والضد هو أن يَعتقِبَ الشيئانِ المتنافيانِ على جنسٍ واحد، والله تعالى[٢] منَزَّهٌ عن أن يكونَ له جوهر[٣]، فإذًا لا ضِدَّ لهُ ولا نِدّ[٤].

---

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ٣٣).

(٢) من قوله: «لا ندَّ له ولا ضدّ» إلى هنا سقط من (ح) و(ف).

(٣) في (ح) و(ف): «عن أن يكون جوهرًا».

(٤) «مفردات القرآن»، ص٥٠٣.

قلت: لِـمَ وُحِّد؟ قلت: وُحِّدَ توحيدَ قولِه عليه الصلاة والسلام: «**وهم يَدٌ على مَن سواهم**»؛ لاتِّفاق كَلمتِهم، وأنهـم كشيءٍ واحـد، لفَرطِ تضامِّهم وتوافُقِهم. ومعنـى كونِ الآلهة عونًا عليهم: أنهم وَقودُ النار وحَصَبُ جهنَّم، ولأنهم عُذِّبوا بسبب عبادتِها. وإن رَجعتِ الواوُ في ﴿سَيَكْفُرُونَ﴾ و«يكونون» إلى المشركين؛ فإن المعنى: **ويكونون عليهم ـ أي: أعداؤهم ـ** ضدًّا، أي: كفرةً بهم، بعد أن كانوا يَعبُدونها.

[﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّآ أَرْسَلْنَا ٱلشَّيَٰطِينَ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا﴾ ٨٣]

قولُه: (**وهُم يَدٌ على مَن سِواهم**)، الحديثُ مِن روايةِ النَّسائيِّ، عن أبي حَسّان، عن عليٍّ رضيَ الله عنه: «المؤمنونَ تتكافأُ دِماؤهم، ويسعَى بذِمَّتِهم أدناهُم، وهُم يدٌ على مَن سِواهُم»(١).

النّهاية: تتكافأُ دِماؤهم، أي: تَتساوى في القِصاصِ والدِّيّات، والكُفُؤ: النَّظيرُ والمُساوي، وهُم يَدٌ على مَن سِواهُم، أي: مُجتمِعونَ على أعدائهم لا يسَعُهمُ التّخاذُل، بل يُعاوِنُ بعضُهم بعضًا على جميعِ الأديان، كأنهُ جعَلَ أيديَهم يَدًا واحدةً وفعلَهم فعلًا واحدًا، ونَظيرُه: جعَلَ(٢) الفُسّاقَ يدًا يدًا، أي: فرَّقَ بينَهم، فإذا أفرَدْتَ اليدَ في مقام الجَمْع، دَلَّ على الاتّفاقِ والاجتماع، وإذا جمَعْتَ أريدَ الشّتاتُ والافتراق.

وقالَ صاحبُ «الفرائد»: إنّما وحّدَ لأنهُ ذَكَرَ في مقابِلِه قولَه: ﴿عِزًّا﴾ وهُو مصدَرٌ يصلُحُ أن يكونَ جَمْعًا، فهذا وإن لم يكنْ مصدرًا لكنْ يَصلُحُ أن يكونَ جَمْعًا بالنظَرِ إلى ما يُرادُ منهُ، وهُو الذُّلُّ، وكأنهُ قيل: ويكونونَ عليهِم خِلافًا.

قولُـه: (**ويكـونون عليهم أي: أعـداؤهم**)، جـاء في كلامهم: النـاسُ عليكُم، أي: أعداؤكم، ومنه: اللهمَّ كُنْ لنا ولا تكُنْ علينا، وعلى هذا الضَّميرُ في ﴿عَلَيْهِمْ﴾ للمعبودينَ، وفي ﴿سَيَكْفُرُونَ﴾ ويكونونَ للكَفَرةِ، أي: يكونونَ على مَعبوديهِم كافرينَ بعدَ أن كانوا عابِدين.

---

(١) أخرجه النسائيّ (٨: ٣٨٧)، وأبو داود (٤٥٣٢)، وابن ماجه (٢٦٨٣)، وغيرهم.
(٢) في الأصول الخطية: «أجعل»، وأثبتُّ المناسب للسياق.

الأَزّ، والهزّ، والاستِفْزاز: أخَوات، ومعناها: التَّهييج **وشدّةُ الإزعاج**، أي: تُغرِيهم على المعاصي وتُهيِّجُهم لها بالوَساوس والتَّسويلات. والمعنى: خلَّيْنا بَيْنهم وبينهم ولم نمنَعْهم، ولو شاءَ لمنَعَهم قَسْرًا. والمرادُ تعجيبُ رسولِ الله ﷺ **بعدَ الآياتِ التي ذكَرَ فيها العُتاةَ** والمَرَدة من الكفَّار، وأقاويلَهم، ومُلاجَّتَهم، ومُعاندتَهم للرُّسل، واستهزاءَهم بالدِّين، مِن تمادِيْهم في الغيِّ وإفراطِهم في العِناد، وتَصميمِهم على الكُفر، واجتماعِهم على دفعِ الحقِّ بعد وُضوحِه وانتفاءِ الشكِّ عنه، وانهماكِهم لذلك في اتِّباعِ الشياطين وما تُسَوِّلُ لهم.

[﴿ فَلَا تَعۡجَلۡ عَلَيۡهِمۡۖ إِنَّمَا نَعُدُّ لَهُمۡ عَدّٗا ﴾ ٨٤]

عجلتُ عليه بكذا: إذا استَعْجلتَه منه، أي: لا تعجَلْ عليهم بأن يَهلِكُوا ويَبِيْدوا،

قولُه: (**وشِدّة الإزعاج**). **الرّاغب**: قالَ تعالى: ﴿تَؤُزُّهُمۡ أَزّٗا﴾ أي: تُزعِجُهم إزعاجَ القِدْرِ إذا أزَّتْ، أي: اشتَدَّ غلَيانُها. ورُوِيَ في الحديث: «كانَ يُصلِّي ولجَوْفِه أزِيزٌ كأزيزِ المِرْجَل»، و«أزَّه» أبلَغُ من «هَزَّه»[1].

قولُه: (**بعدَ الآياتِ التي ذكَرَ فيها العُتاةَ**)، وهِي قولُه تعالى: ﴿ وَيَقُولُ ٱلۡإِنسَٰنُ أَءِذَا مَا مِتُّ لَسَوۡفَ أُخۡرَجُ حَيًّا ﴾ وأشارَ بالعُتاةِ والمُرَادِ إلى ما في قولِه: ﴿أَيُّهُمۡ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحۡمَٰنِ عِتِيّٗا﴾ وبقولِه: «وأقاويلَهم» إلى قولِه تعالى: ﴿ وَيَقُولُ ٱلۡإِنسَٰنُ ﴾، ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ﴾، وبقولِه: «مُلاجَّتِهم ومُعانَدتِهم» إلى قولِه: ﴿لَأُوتَيَنَّ مَالٗا وَوَلَدًا﴾، فهذهِ الآيةُ واردةٌ كالتذييلِ لتلكَ الآيات، والتقريرُ لمضمونِها لأنَّ المقصودَ من أقاصيصِهم تسليةُ رسولِ الله ﷺ، وقلّةُ اكتراثٍ منهُ إلى أحوالِهم، ومَنْعٌ منَ الدُّعاءِ عليهم بالاستئصال، ومِن ثَمَّ رتَّبَ عليها قولَه: ﴿ فَلَا تَعۡجَلۡ عَلَيۡهِمۡ ﴾.

قولُه: (**عجِلتُ عليه بكذا: إذا استَعْجلتَهُ منهُ**). **الأساس**: أعجَلْتُه عن إسلالِ سَيفِه، وتعَجَّلتُ إخراجَه: كلَّفتَهُ أن يُعجِّلَه، واستعجَلَ الكفّارُ العذاب.

---

(١) «مفردات القرآن»، ص٧٤، والحديث المذكور أخرجه أبو داود (٩٠٤)، والترمذيّ في «الشمائل»، ص٢٥٥ وغيرهما من حديثِ عبد الله بن الشخِّير، وصححه ابن حبان (٦٦٥) وفيه تمام تخريجه.

حتى تستريحَ أنت والمسلمون من شُرورِهم، وتطهُرَ الأرضُ بقَطْع دابرهم، فليسَ بينك وبَيْن ما تطلبُ مِن هلاكِهم إلا أيامٌ مَحصُورة وأنفاسٌ معدودة، **كأنها في سُرعةِ تقضِّيها الساعةُ** التي تُعَدُّ فيها لو عُدَّت. ونحوَه قولُه تعالى: ﴿وَلَا تَسْتَعْجِل لَّهُمْ كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُوٓاْ إِلَّا سَاعَةً مِّن نَّهَارٍ﴾ [الأحقاف: ٣٥]، وعن ابنِ عبّاسٍ رضي الله عنه: أنه كان إذا قَرأها بكى وقال: آخِرُ العَدَد خروجُ نَفْسِك، آخِرُ العَدَد فراقُ أهلِك، آخِرُ العَدَد دخولُ قَبْرِك. وعن ابن السَّمّاك: أنه كان عند المأمونِ فقرأها، فقال: **إذا كانت الأنفاسُ بالعَدَد، ولم يكن لها مَدَد، فما أسرع ما تَنْفَد.**

[﴿يَوْمَ نَحْشُرُ ٱلْمُتَّقِينَ إِلَى ٱلرَّحْمَٰنِ وَفْدًا﴾ ٨٥]

نُصِبَ ﴿يَوْمَ﴾ بمُضمَر، أي: يوم نَحشُر ونسوق: نفعلُ بالفريقَيْن ما لا يحيطُ به الوَصْف. أو: اذكُرْ يومَ نَحشُر. ويجوز أن ينتصبَ بـ﴿لَّا يَمْلِكُونَ﴾ [مريم: ٨٧]. ذُكِرَ المتَّقون بلفظِ التَّبْجيل؛ وهو أنهم يُجمَعون إلى ربِّهم الذي غَمَرهم برحمتِه وخصَّهم برضوانِه وكَرامته، **كما يَفِدُ الوُفّادُ على الملوك** مُنتظِرين للكَرامة عندهم. وعن عليٍّ

قولُه: (**كأنّها في سُرعةِ تَقَضِّيها الساعةُ**)، يريدُ أنّ قولَه: ﴿إِنَّمَا نَعُدُّ لَهُمْ عَدًّا﴾ كنايةٌ عن سُرعةِ تقضّي أجلِهم. قال ـ في قولِه تعالى: ﴿دَرَٰهِمَ مَعْدُودَةٍ﴾ [يوسف: ٢٠] ـ: «قليلةٌ تُعَدُّ عَدًّا، وقيلَ للقليل: معدودٌ؛ لأنّ الكثيرَ يمنَعُ مِن عَدِّه كثرتُه».

قولُه: (**إذا كانتِ الأنفاسُ بالعدَد، إلى آخرِه**)، وفي معناه قولُ القائل:

إنّ الحبيبَ منَ الأحبابِ مُختلَسُ   لا يمنَعُ الموتَ بوّابٌ ولا حرَسُ
وكيـف تفـرحُ بالدنيـا ولذّتها   يا مَنْ يُعَدُّ عليه اللفظ والنَّفَسُ (١)

قولُه: (**كما يَفِدُ الوُفّادُ على المُلوك**)، يعني: ذكْرُ الوفْدِ تمثيلٌ وتشبيهٌ لحالةِ المتّقينَ بحالةِ الوفود.

---

(١) لم أهتدِ إلى قائل البيتين.

رضي الله عنه: ما يُحشَرون ـ والله ـ على أرجُلهم، ولكنهم على نُوقٍ رِحالُها ذَهَب، وعلى نجائبَ سُروجُها ياقوت.

[﴿وَنَسُوقُ ٱلْمُجْرِمِينَ إِلَىٰ جَهَنَّمَ وِرْدًا﴾ ٨٦]

وذُكِرَ الكافرون بأنهم يُساقُون إلى النار بإهانةٍ واستِخفاف كأنهم نَعَمٌ عِطاش تُساقُ إلى الماء. والوِرْد: العِطاشُ؛ لأنّ مَن يَرِدُ الماءَ لايردُه إلا لعطش، وحقيقةُ الوِرْد: المسيرُ إلى الماء، قال: ....

النِّهاية: الوَفْدُ همُ القومُ يَجتمعونَ ويَرِدُونَ البلادَ، واحدُهم وافِدٌ، وكذلك الذين يَقصِدونَ الأمَراءَ لزيارةٍ واسترفادٍ وانتِجاع وغيرِ ذلك تقولُ: وفَدَ يَفِدُ فهُو وافِدٌ.

قالَ الرّاغبُ: وفَدَ القومُ تَفِدُ وِفادةً، وهُو وافدٌ وهم وَفْدٌ ووُفود، وهمُ: الذين يَقدُمونَ على الملوكِ مُستَنْجِزينَ الحوائجَ، ومنهُ الوافدُ منَ الإبل، وهُو السابقُ لغيرِه، قالَ تعالى: ﴿يَوْمَ نَحْشُرُ ٱلْمُتَّقِينَ إِلَى ٱلرَّحْمَٰنِ وَفْدًا﴾(١).

قالَ القاضي: ولاختيارِ الرَّحمنِ في هذه السُّورةِ شأنٌ، ولعلّهُ أنّ ساقَ الكلامِ فيها لتَعدادِ النِّعم الجِسام، وشَرْحِ حالِ الشّاكِرينَ(٢) لها والكافرينَ بها، كأنهُ قيل: يومَ نحشُرُ المتّقينَ إلى ربِّهم الذي غمَرَهم برحمتِه وشمَلَهم برَأفتِه(٣).

وقلتُ: في التقابُل بيْنَ «الوَفْدِ» و«الرَّحمن» وبيْنَ «الوِرْدِ» و«جهنَّم» إعلامٌ بتبجيلِ الوافدِ وتحصيلِ مطالبِه، وأنّها مِن جلائلِ النِّعَم وإعظامٌ بالوافدِ الذي الموفودُ إليه منَ اسمِه الرَّحمن، وإشعارٌ بإهانةِ الواردِ وتهَكُّمٌ به، كقولِه: عِتابُه السَّيفُ ومُقوِّمُهم لَهْذَميّاتٌ(٤). وكفى بالعطَش الذي وِرْدُه النارُ التي هِي أعظمُ النِّيران.

---

(١) «مفردات القرآن»، ص٨٧٧.

(٢) في (ح): «حال الكاملين الشاكرين»، ولفظة «الكاملين» لم ترد في (ف) ولا في (ط)، كما أنها ليست في «أنوار التنزيل».

(٣) «أنوار التنزيل» (٤: ٣٤).

(٤) وهي السيوف القواطع.

رِدِي رِدِي وِرْدَ قَطَــاةٍ صَمّا كُدْرِيَّــةٍ أعجبَهَا بَردُ المـــا

فسمّيَ به الوارِدُون. وقرأ الحسن: (يُحشَر المتقون)، و(يُساقُ المجرمون).

قولُه: (ردي رِدي) البيت[1]، صَمّاء: قيل: إنّها منَ الصَّمَم لا تَسمَعُ صوتَ القانِص فتَفِرُّ. كُدرِيةٍ، أي: قَطاةٌ كُدْرِيَةٌ أي غبراء اللَّون، يُخاطِبُ ناقتَه، أي: رِدي الماءَ كما يَرِدُ القَطا، يُعجِبُها بَرْدُ الماء.

قولُه: (فسُمِّيَ به الوارِدونَ) أي: حقيقةُ الوِردِ: المَسيرُ إلى الماء، فشُبِّهَ مَن يقصِدُ الجوادَ ويَستجديه بمَن يَسيرُ إلى الماءِ ليَرتويَ منهُ، فاستُعيرَ له، وقيل: الوارد.

الرّاغب: الورودُ أصلُه: قَصْدُ الماء، ثُم يُستعمَلُ في غيرِه، يقال: ورَدتُ الماءَ، قالَ تعالى: ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَآءَ مَدْيَنَ﴾ [القصص: ٢٣]، والوِردُ: الماءُ المُرَشَّحُ للورود، واستُعمِلَ في النارِ على سَبيلِ الفَظاعة، قالَ تعالى: ﴿فَأَوْرَدَهُمُ ٱلنَّارَ وَبِئْسَ ٱلْوِرْدُ ٱلْمَوْرُودُ﴾ [هود: ٩٨]، والوارِدُ: الذي يتَقدَّمُ القومَ فيَستقي لهم، قالَ تعالى: ﴿فَأَرْسَلُوا۟ وَارِدَهُمْ﴾ [يوسف: ١٩] أي: ساقيَهم. وقولُه: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مريم: ٧١] فقد قيل: هُو مثلُ: ورَدْتُ ماءَ كذا: إذا حضَرْتَه وإن لم تَشرَعْ فيه. وقيل: بل يقتضي ذلك الشروعَ فيه، ولكنْ مَن كانَ مِن أولياءِ الله لا تؤثِّرُ فيهم بل يكونُ حالُه فيها كحالِ إبراهيمَ عليه السَّلامُ، ويُعبَّرُ عن المحمومِ بالمَوْرود، وعن الحُمَّى بالوِرْد، وشَعْرٌ واردٌ: قد ورَدَ العَجُزَ أو المَتْنَ. والوَرْدُ قيل: هُو منَ الوارِد، تسميتُه بذلك لكونِه أوّلَ ما يَرِدُ مِن ثمارِ السَّنة، يقالُ لنَورِ كلِّ شجرٍ: وَرْدٌ، ويقال: ورَّدَ الشجَرُ يُورِّدُ: خرَجَ نَوْرُه. وشُبِّه به لونُ الفَرَس فقيل: فرَسٌ وَرْدٌ، وقيل في صفةِ السّماءِ: إذا احمرّتِ احمرارًا كالوَرْدِ أَمارةً[2] للقيامة، قال تعالى: ﴿فَكَانَتْ وَرْدَةً كَٱلدِّهَانِ﴾[3] [الرّحمن: ٣٧].

---

(١) ذكره في «شواهد الكشاف» (٣: ٤٣) من غيرِ عزوٍ لأحد، ولم أهتدِ إلى قائله.

(٢) من قوله: «وقيل في صفة السماء» إلى هنا سقط من (ح)، وورد في (ط) بلفظ: «وقيل إذا احمرت السماء كالورد قامت القيامة»، والمثبت من (ف) هو الموافق لما في «المفردات».

(٣) «مفردات القرآن»، ص٨٦٥.

[﴿لَّا يَمْلِكُونَ ٱلشَّفَٰعَةَ إِلَّا مَنِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحْمَٰنِ عَهْدًا﴾ ٨٧]

الواوُ في: ﴿يَمْلِكُونَ﴾ إنْ جُعل ضَميرًا؛ فهو للعِباد، ودلَّ عليه ذِكْرُ المتقين والمجرمين؛ لأنهم على هذه القِسْمة. ويجوزُ أن تكونَ علامةً للجمع، كالتي في: «أكَلُوني البَراغيث»، **والفاعل**: ﴿مَنِ ٱتَّخَذَ﴾؛ لأنه في معنى الجمع، ومحلُّ ﴿مَنِ ٱتَّخَذَ﴾ رفعٌ على البَدَل، أو على الفاعليّة. ويجوزُ أن يَنتصِبَ على تقديرِ حذفِ المُضاف، أي: إلا شفاعةَ مَنِ اتَّخذ. والمراد: لا يَملِكون أن يُشفَعَ لهم. واتخاذُ العهد: الاستِظْهارُ بالإيمان والعمل. **وعن ابنِ مسعود: أن النبيَّ ﷺ قال لأصحابه ذاتَ يوم**: «أيعجزُ

قولُه: (**والفاعلُ**: ﴿مَنِ ٱتَّخَذَ﴾)، هذا على أن يكونَ الضّميرُ في: ﴿لَّا يَمْلِكُونَ﴾ علامةً للجَمْع. قالَ أبو البقاء: ﴿إِلَّا مَنِ ٱتَّخَذَ﴾ استثناءٌ متّصلٌ إذا كانَ الضميرُ في ﴿يَمْلِكُونَ﴾ للمتّقينَ والمُجرمين. وقيل: هُو في موضع رَفْع بدَل منَ الضَّميرِ في ﴿يَمْلِكُونَ﴾، أو في مَوضِع نَصْبٍ على الاستثناءِ المُنقطع»[1].

الانتصاف: في هذا الوَجْهِ تعَسُّفٌ لأنهُ إذا جعَلَهُ علامةً ثُمّ أعادَ على لَفْظِها الإفرادَ بضميرِ اتّخَذَ كان إجمالًا بعدَ إيضاح، وهُو عكْسُ طريقِ البلاغةِ التي هِي: الإيضاحُ بعدَ الإجمال، فالواوُ على إعرابِه وإن لم تكنْ عائدةً على «مَن» إلّا أنّها كاشفةٌ لمعناها كشْفَ الضَّميرِ العائدِ له[2].

قولُه: (**وعن ابنِ مَسْعود، أنّ النبيَّ ﷺ قال لأصحابِه ذاتَ يوم**)، الحديثُ والدّعاءُ إلى آخرِه، أورَدَهُ الإمامُ أحمدُ بنُ حَنْبلٍ عنهُ في مُسندِه معَ تغييرٍ يسير[3].

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٨٢).

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٤٣).

(٣) أخرجه بنحوه الإمام أحمد في «المسند» (٣٩١٦)، وأخرجه الحاكم في «المستدرك» (٢: ٣٧٧)، وابن أبي شيبة في «المصنّف» (٩٥٧٥)، وذكره الهيثميّ في «مجمع الزوائد» (١٠: ١٧٤) وقال: رواه أحمد، ورجاله رجال الصحيح؛ إلا أن عون بن عبد الله لم يسمع من ابن مسعود.

أحدُكمْ أن يتَّخذَ كلَّ صباحٍ ومساءٍ عندَ الله عهدًا»، قالوا: وكيفَ ذَلِكَ؟ قالَ: «يقولُ كلَّ صباحٍ ومساء: اللهمَّ فاطرَ السماواتِ والأرضِ عالمَ الغيبِ والشهادةِ إنِّي **أعهدُ إليكَ** بأنِّي أشهدُ أن لَا إله إلَّا أنتَ وحدَكَ لا شريكَ لكَ وأنَّ محمدًا عبدُكَ ورسولُك، وأنَّكَ إنْ تكِلْني إلى نَفْسِي تُقرِّبْني منَ الشرِّ وتباعِدْني منَ الخير، وأنِّي لا أثِقُ إلّا برحمتِك، فاجعَلْ لي عندَكَ عهدًا تُوفِّينيه يومَ القيامة، إنَّكَ لا تُخلِفُ الميعاد. فإذَا قالَ ذَلَكَ **طُبِعَ عليهِ بطابَعٍ** ووُضِعَ تحتَ العرش، فإذَا كَانَ يوم القيامةِ نادَى مُنادٍ: أينَ الذِينَ لَهمُ عَندَ الرحمنِ عهدٌ، فيُدخَلونَ الجنّة». وقيل: كلمة الشَّهادة.

أو يكون مِن: عَهِدَ الأميرُ إلى فلان بكذا: إذا أمَرَه به، أي: لا يَشفَعُ إلّا المأمورُ بالشَّفاعةِ المأذُون له فيها. وتَعضُده مواضعُ في التنزيل: ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغْنِى شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا إِلَّا مِنۢ بَعْدِ أَن يَأْذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرْضَىٰٓ﴾ [النجم: ٢٦]، ﴿وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ﴾ [سبأ: ٢٣]، ﴿يَوْمَئِذٍ لَّا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ وَرَضِىَ لَهُۥ قَوْلًا﴾ [طه: ١٠٩].

قولُه: (**أعهَدُ إليكَ**). **الجَوهريّ**: عهِدتُ إليه، أوصَيتُه، ومنهُ اشتُقَّ العهْدُ الذي يُكتَبُ للوُلاة.

قولُه: (**طُبِعَ عليه بطابَع**). **النِّهاية**: الطابَعُ بالفَتْح: الخاتَم، يُريدُ أنهُ يُختَمُ عليها وتُرفَعُ كما يفعَلُ الإنسانُ بما يعِزُّ عليه.

قولُه: (**أو يكونُ مِن: عَهِدَ الأمير**): عطفٌ على قولِه: «واتّخاذُ العَهْدِ: الاستظهار»، وحقيقةُ هذا الوَجْهِ تعودُ إلى قولِك: عَهِدَ إليه واستعهَدَ منهُ: إذا وصّاهُ أو شَرَطَ عليه في الأساس.

قولُه: (**عَهِدَ الأميرُ إلى فلانٍ بكذا**) يُريدُ أنّ عَهْدَه مُضمَّنٌ معنى الأمر، وعُدِّي بالباء، فعلى هذا الباءُ في التنزيلِ محذوفٌ نحوَ قولِه: «أمرْتُكَ الخَيْر».

[﴿وَقَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا * لَّقَدْ جِئْتُمْ شَيْـًٔا إِدًّا * تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنشَقُّ ٱلْأَرْضُ وَتَخِرُّ ٱلْجِبَالُ هَدًّا * أَن دَعَوْا۟ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدًا﴾ ٨٨-٩١]

قُرِئ: ﴿إِدًّا﴾ **بالكسر والفتح. قال ابن خالوَيْه**: الإدُّ والأدُّ: العَجَب. وقيل: العَظيم المُنكَر. والإدّة: الشدَّة. وأدَّني الأمرُ وآدَني: أثقَلني وعَظُم عليَّ أدًّا. ﴿تَكَادُ﴾ **قراءةُ الكسائيِّ ونافع بالياء. وقُرئ**: ﴿يَنفَطِرْنَ﴾، الانفِطَار: مِنْ: فطرَه؛ إذا شقَّه. والتفطُّر: مِن: فطَّره؛ إذا شَقَّقه **وكرَّر الفِعل** فيه. وقرأ ابنُ مسعود: (يَنصَدِعْنَ). أي: تُهَدُّ هدًّا، أو مَهدُودة، **أو مَفعُول له**، أي: لأنها تُهَدّ. فإن قلت: ما معنى انفطارِ السماوات وانشقاقِ

قولُه: (**قُرِئَ: ﴿إِدًّا﴾ بالكسرِ والفَتْح**) بالكسرِ: السَّبعةُ، والفتحُ: شاذٌّ[1].

قولُه: (**قالَ ابنُ خالَويْه**)، قالَ ابنُ الأنباريِّ في «النُّزهة»: إنهُ كانَ مِن كبارِ أهلِ اللُّغة، أخذَ عنِ ابنِ دُرَيْدٍ ونِفطوَيْهِ وابنِ الأنباريِّ وأبي عمْرٍو الزّاهد[2]، قيل: إنهُ اسمٌ مركَّبٌ مبنيٌّ على الكسرِ في ظاهرِ المذهبِ كسيبَوَيْه.

قولُه: (**﴿تَكَادُ﴾، قراءةُ الكِسائيِّ ونافع بالياءِ**) التَّحتانيّ، والباقونَ: بالتاء.

قولُه: (**وقُرِئَ: ﴿يَنفَطِرْنَ﴾**) الحَرميّانِ وحَفصٌ والكِسائيُّ: بالتاءِ الفَوقانيّةِ[3] وفَتْحِ الطاءِ مُشدَّدةً، والباقونَ: بالنُّونِ ساكنةً وكسرِ الطاءِ مخفَّفةً. قالَ أبو البقاء: القراءةُ الأولى: هُو مُطاوعُ «فطَّرَ» بالتشديد، وهُو هنا أشبَهُ بالمعنى، والثانيةُ: مُطاوعُ «فطَرَ» بالتخفيف[4].

قولُه: (**وكرَّرَ الفعلَ**) يعني أنّ «فعَّلَ» للتكثير، نحوَ: قطَّعتُ وغَلّقتُ.

قولُه: (**أو مفعولٌ له**) يعني: ﴿هَدًّا﴾ إمّا: مفعولٌ مطلَقٌ أو حالٌ أو مفعولٌ له، وهو وإن لم يكنْ مِن فعلِ الجِبال، لكنْ إذا تُهَدُّ يحصُلُ لهُ الهَدُّ، فصَحَّ أن يكونَ مفعولًا لهُ، وإليه الإشارةُ بقولِه: لأنها تُهَدُّ.

(١) وعزاها ابن خالَويْه لعليٍّ بن أبي طالب. انظر: «مختصر شواذّ القرآن»، ص٨٦.

(٢) «نزهة الألباء»، ص٢٣٠.

(٣) أي: بعد الياء.

(٤) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٨٣).

الأرضِ وخُرورِ الجبال؟ ومِن أينَ تُؤثِّرُ هذه الكلمةُ في الجمادات؟ قلت: فيه وَجْهان: أحدُهما: أنَّ الله سبحانه يقول: كدتُ أفعلُ هذا بالسماواتِ والأرضِ والجبال عندَ وجودِ هذه الكلمة؛ غَضَبًا مني على مَن تفوَّه بها، لولا حِلْمي ووَقاري، وأني لا أعجَلُ بالعُقوبة، كما قال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَا ۚ وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِهِۦٓ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا﴾ [فاطر: ٤١]. **والثاني: أن يكونَ استِعظامًا للكلمة، وتَهْويلًا** من فظاعتِها، وتصويرًا لأثرِها في الدين وهدمِها لأَرْكانه وقواعدِه، وأنَّ مثالَ

قولُه: (**والثاني: أن يكونَ استعظامًا للكلمةِ وتهويلًا**)، يريدُ أنهُ مِن بابِ التمثيلِ والتصويرِ وأخْذِ الزُّبدةِ منَ الجُملِ كلِّها مِن غيرِ نظرٍ إلى مُفرداتِها، كقولِه تعالى: ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزمر: ٦٧].

قال صاحبُ «الإنصاف»: ويَظهَرُ لي أنهُ استَعارَ لدِلالتِها على وجودِ الله وعلى وَصْفِه بصِفاتِ الكمالِ كونَها مُسبِّحةً بحمدِه في قولِه: ﴿تُسَبِّحُ لَهُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ ٱلسَّبْعُ﴾ الآية [الإسراء: ٤٤]، ولِما دلّتْ عليه هِي وكلُّ ذَرّةٍ أنهُ مقدَّسٌ عن نسبةِ الولَدِ إليه، فالمُعتقِدُ لذلك عطّلَ وَجْهَ دِلالتِها على تقَدسِّه ووَحْدانيّتِه، فاستُعيرَ لِما فيه مِن إبطالِ رُوحِ الدِّلالةِ التي خُلِقت لأجلِها إبطالَ صورتِها بالهَدِّ والانفطار(١).

وقالَ صاحبُ «الانتصاف»: استَشهدَ هذا القائلُ على دِلالةِ الموجوداتِ على وَحْدانيّةِ الله بقَوْلِ الشاعر:

وفي كلِّ شيءٍ لــهُ آيةٌ تدُلُّ على أنهُ واحدُ(٢)

وأقولُ: الموجوداتُ تدُلُّ على أنّ لها خالقًا قادرًا عالمًا حكيمًا؛ لأنّ الأثرَ دالٌّ على المؤثِّر، والمقدورُ على القُدرة، وإتقانُ العمَلِ دليلٌ على العِلمِ والحِكمة. وأمّا دِلالةُ الموجوداتِ على الوَحْدانيّة، فلا وَجْهَ لهُ، وأصعَبُ ما تُحقِّقُ به هذا الأصلَ قولُ الشاعر، ظَنّ أن الموجوداتِ

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٤٥).

(٢) لأبي العتاهية في «ديوانه»، ص٢٢.

ذلك الأثرِ في المحسوسات: أن يُصِيبَ هذه الأجرامَ العظيمة التي هي قوامُ العالَم ما تَنفطِرُ منه وتَنشقُّ وتَخِرّ. وفي قوله: ﴿لَّقَدْ جِئْتُمْ﴾ وما فيه من المُخاطَبة بعد الغَيْبة - وهو الذي يُسمَّى الالتِفات في عِلْم البلاغة - زيادةُ تسجيلٍ عليهم بالجُرأة على الله، والتعرُّضِ لسَخَطِه، وتنبيهٌ على عِظَم ما قالوا. في ﴿أَن دَعَوْا﴾ ثلاثةُ أوجه: أن يكون مجرورًا بَدَلًا من الهاء في ﴿مِنْهُ﴾، كقوله:

عَلى حالَةٍ لو أنَّ في القَومِ حاتِمًا عَلى جُودِهِ لضَنَّ بالماءِ حاتِمُ

ومنصوبًا بتقديرِ سُقوطِ اللام وإفْضاء الفِعْل، أي: هَدًّا لأنْ دعَوْا. **عُلِّل الخُرورُ بالهَدّ، والهَدُّ بدُعاءِ الوَلدِ** ﴿لِلرَّحْمَٰنِ﴾. ومرفوعًا بأنه فاعلُ ﴿هَدًّا﴾، **أي: هدَّها دعاءُ الولد** ﴿لِلرَّحْمَٰنِ﴾. **وفي اختصاصِ «الرحمن» وتكريرِه مرّاتٍ** من الفائدة: أنه هو

تدُلُّ على الوَحْدانيّة، والنُّكتةُ التي أبداها إنّما تتمُّ لهُ بناءً على أنّ الموجوداتِ شاهدةٌ بنَفْي الولَد، وقد ظهَرَ لكَ ما فيه. وقلتُ: كلامُ صاحبِ «الانتصاف» أحسَنُ ما ذُهِبَ إليه في هذا المقام.

قولُه: (**عُلِّلَ الخُرورُ بالهَدّ، والهَدُّ بدُعاءِ الولَد**) يعني: هُو مِن تداخُلِ العِلّة، كقولِه تعالى: ﴿وَّأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُوا مَا يُنفِقُونَ﴾، قالوا: محلُّ ﴿أَلَّا يَجِدُوا﴾ نَصْبٌ على أنه مفعولٌ له، وناصِبُه المفعولُ لهُ الذي هُو ﴿حَزَنًا﴾.

قولُه: (**أي: هدَّها دعاءُ الولَد**)، قيل: هُو كما تقولُ: شاهَدْتُ ضَرْبًا زيدًا، أي: أن أضرِبَ زيدًا.

قولُه: (**وفي اختصاصِ «الرّحمن» وتكريرِه مرّاتٍ**)، اعلَمْ أنهُ ذكَرَ أحوالَ المتّقين، وكرَّرَ فيها هذه الكلمةَ مرّتَيْنِ ليُعلِّقَ بها أوّلًا ما يَخُصُّهم[1] منَ الله من فضيلةِ التبجيلِ والإكرام، وثانيًا: ما يُنبِئُ عنِ القُرْبِ منَ الله والزُّلفى عندَه مِن مَزِيّةِ درجةِ الشّفاعة، وعلّلَ حصولَ هذه المَرتبةِ باتّخاذِ العَهْدِ وهُو التوحيدُ والقيامُ بمَواجبِ الشُّكرِ والعبُوديّة، وعقّبَه بقولِه:

---

(١) في النسخة «ح»: «ما يخصُّه الله به من»، والمُثبَتَ هو الأشْبهُ بالصواب.

الرحمن وحدَه، لا يستحقُّ هذا الاسمَ غيرُه. مِن قِبَل أنَّ أُصولَ النِّعَم وفروعَها منه: خلقَ العالَمين، وخلقَ لهم جميعَ ما معهم، كما قال بعضُهم: فلْيَنكشِفْ عن بصرِك غطاؤُه، فأنت وجميعُ ما عندك عَطاؤه. فمن أضافَ إليه وَلدًا فقد جعَلَه كبعضِ خَلْقه، وأخرجَه بذلك عن استحقاقِ اسمِ الرحمن. هو مِن دَعا بمعنى «سمَّى» المتعدِّي إلى مفعولَيْن، فاقتُصِرَ على أحدِهما الذي هو الثاني؛ **طلبًا للعُموم والإحاطةِ** بكلِّ ما دعي له ولدًا، أو مِن دَعا بمعنى: نَسَب، الذي مُطاوِعُه ما في قوله عليه السلام: «مَنِ ادَّعى إلى غيرِ مَواليهِ»، وقولِ الشاعر:

إنّا بَني نَهشَلٍ لا نَدَّعِي لأبٍ

﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا﴾ وقولِه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ إلى قولِه: ﴿سَيَجْعَلُ لَهُمُ ٱلرَّحْمَٰنُ وُدًّا﴾ إعلامًا بعِظَمِ تأثيرِ هذه الكلمةِ منَ المُوافقينَ والمُخالفينَ في الدُّنيا ليكونَ تكميلًا لتأثيرِه في العُقْبى، فأتى أوّلًا بذِكْرِ المخالفينَ، وكرّرَها أربعَ مرّاتٍ تشديدًا لكُفْرانِ النِّعَم التي مُوليها الرَّحمنُ وتعكيسًا لآرائهم، يعني: كانَ مِن حقِّ مُولي أصولِ النِّعم وفروعِها وخالقِ العالَمينَ وما فيها أنْ لا يُشكَرَ غيرُه، فقد كفَروا به بأنِ اتّخذوا لهُ ولَدًا، كقولِه تعالى: ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾ [الواقعة: ٨٢]، ثُمّ ثَنّى بذِكْرِ الذين اتّخذوا عندَه عَهْدًا وأوثَقوهُ توثِقةً شديدةً حتّى عَلِقَتْ به عُقدةُ المَحبّةِ والمَودّةِ تعريضًا بالمُخالفينَ، وأنّهمُ المبْغوضونَ، ولذلكَ وُصِفوا بالمغضوبِ عليهم.

قولُه: (**طلبًا للعموم والإحاطة**) أي: لم يقُلْ: دعَوا عيسى ولَدًا ولا عُزَيْرًا ولا الملائكة، طلَبًا للعموم على مِنوال: فلانٌ يُعطي ويَمنَعُ، لكنِ اقتصَرَ على أحدِ مفعولَيْه.

قولُه: (**إنّا بني نَهشَلٍ لا نَدَّعي لأبٍ**)، تمامُه:

عنهُ ولا هُوَ بالأبناءِ يَشرينا(١)

---

(١) سبق تخريجه.

أي: لا نَنتسِبُ إليه.

[﴿ وَمَا يَنۢبَغِى لِلرَّحۡمَٰنِ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا ﴾ ٩٢]

انْبَغى: مُطاوِعُ «بغى»؛ إذا طَلَب، أي: ما يتأتَّى له اتِّخاذُ الولد **وما يَنْطَلِبُ** لو طُلِب مثلًا؛ لأنه مُحالٌ غيرُ داخل تحتَ الصحّة. أما الولادةُ المعروفة فلا مَقالَ في استِحالتها. وأما التبنِّي فلا يكونُ إلا فيما هو مِن جِنْس المتبنَّى، وليس للقديمِ ـ سبحانه ـ جِنْس، تعالى عمّا يقول الظالمون علوًّا كبيرًا.

[﴿ إِن كُلُّ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ إِلَّآ ءَاتِى ٱلرَّحۡمَٰنِ عَبۡدًا ۞ لَّقَدۡ أَحۡصَىٰهُمۡ وَعَدَّهُمۡ عَدًّا ۞ وَكُلُّهُمۡ ءَاتِيهِ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ فَرۡدًا ﴾ ٩٣-٩٥]

﴿مَن﴾ موصوفة؛ لأنها وَقعتْ بعد «**كُلٍّ**» نكرة، وقوعَها بعد «رُبَّ» في قوله:

رُبَّ مَن أنضَجْتُ غيظًا صَدرَهُ

قولُه: («انبَغى» مطاوعُ «بَغى») **الجَوهريّ**: قولُهم: ينبغي لك أن تفعلَ كذا، فهُو مِن أفعالِ المُطاوعة. تقولُ: بغَيْتُه فانبَغى.

قولُه: (**وما يَنْطَلِبُ**) أي: ما يَحصُلُ طِلبتُه.

قولُه: (**﴿مَن﴾ موصوفةٌ؛ لأنّها وقَعتْ بعدَ «كلّ»**)، قال أبو البقاء: ﴿مَن﴾ نكِرةٌ موصوفةٌ، و﴿فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ صِفتُها، و﴿إِلَّآ ءَاتِى﴾ خبرُ كلّ، ووَحّدَ ﴿ءَاتِى﴾ حَمْلًا على لفظِ كلّ، وقد جمَعَ في موضعٍ آخرَ حَمْلًا على معناها، ومنَ الإفرادِ ﴿ وَكُلُّهُمۡ ءَاتِيهِ ﴾[1].

قولُه: (**رُبَّ من أنضَجْتُ غَيظًا صَدْرَهُ**)، تمامُه:

قد تمَنّى لِيَ موتًا لم يُطَعْ

وبعدَه:

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٨٣).

وقرأ ابنُ مسعود وأبو حَيْوة: (آتِ الرحمنَ) على أصلِه قبْلَ الإضافة. الإحصاء: الحَصْر والضَّبْط، يعني: حَصَرَهم بعِلْمه وأحاطَ بهم ﴿وَعَدَّهُمْ عَدًّا﴾. الذين اعتَقَدوا في الملائكةِ وعيسى وعُزيرٍ أنهم أولادُ الله، كانوا بين كُفرَيْن: أحدُهما: القولُ بأنَّ الرحمنَ يصحُّ أن يكونَ والدًا. والثاني: إشراكُ الذين زَعَموهم لله أولادًا في عبادتِه، كما يخدُم الناسُ أبناءَ الملوك خِدْمتَهم لآبائهم، **فهَدَمَ الله الكُفرَ الأول فيما تقدَّم من الآيات**، ثم عَقَّبه بهَدْمِ الكُفر الآخر. والمعنى: ما مِن معبودٍ لهم في السماواتِ والأرض مِنَ الملائكة ومن الناسِ إلّا وهو يأتي الرحمن، أي: يأوي إليه ويَلتجِئُ إلى رُبوبيَّته عبدًا مُنقادًا مُطيعًا خاشِعًا خاشيًا راجيًا، كما يفعلُ العَبيدُ وكما يَجِبُ عليهم، **لا يدَّعي لنفْسِه**

ويَـراني كالشَّجا في حَلْقِهِ عسِـرًا مخرَجُهُ ما يُنتزَعْ[1]

نضِجَ اللَّحمُ والعنبُ ينضَجُ نُضْجًا فهُو نَضيج، والشَّجا: ما نَشِبَ في الحَلْقِ مِن غُصّةِ همٍّ أو نحوِه. و«مَنْ» في «مَنْ أَنضَجْتُ» موصوفة، **أيْ: أيُّ رجل أنضجت**[2].

قولُه: (**فهدَمَ الله الكُفرَ الأوّل فيما تقدَّمَ منَ الآيات**)، وأمّا الكُفرُ الأوّل، وهُو قولُه: ﴿ٱتَّخَذَ ٱلرَّحۡمَٰنُ وَلَدٗا﴾ فهدَمَهُ قولُه: ﴿لَقَدۡ جِئۡتُمۡ شَيۡـًٔا إِدّٗا * تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرۡنَ﴾ الآية، وهذا إنّما يَصِحُّ هَدْمًا إذا ذهَبَ إلى ما ذكَرَهُ صاحبُ «الانتصاف»، أي: لو صَحَّ هذا لتعَطَّلَ وجْهُ دِلالةِ المكوَّناتِ على تقدُّسِهِ سُبحانَه وتعالى ووَحدانيّتِه، فاستُعيرَ لِما فيهِ من روحِ الدِّلالةِ التي خُلِقَتْ لأجْلِها إبطالُ صورتِها بالهَدْم بالانفطار[3]. وأمّا الكُفْرُ الثاني، وهُو ما يَلزَمُ من إشراكِ الأولادِ الآباءَ في المالكيّة، فهدَمَهُ قولُه: ﴿إِن كُلُّ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ إِلَّآ ءَاتِي ٱلرَّحۡمَٰنِ عَبۡدٗا﴾ الآيات؛ لأنَّ مَن يَأوي إلى الرَّحمن ويَلتجئُ إلى رُبوبيّتِه يكونُ عبدًا منقادًا مُطيعًا خاشِعًا خاشيًا لا يكونُ إلّا ذليلًا فَضْلًا عن أن يكونَ شريكًا.

قولُه: (**لا يدّعي لنفْسِه**) الضَّميرُ المرفوعُ راجعٌ إلى قولِه: «ما مِن معبودٍ»، وهُو الذي

(١) البيتان لسويد بن أبي كاهل اليشكري، انظر: «المفضليات»، ص٣٥.
(٢) قوله: «ومَنْ» في «مَنْ أَنضَجتُ موصوفة»، أيْ: «أيُّ رجل أنضجت» سقط من (ف).
(٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٤٥) بتصرُّف كبير.

ما يدَّعيه له هؤلاءِ الضُّلّال. ونحوُه قولُه تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ يَبۡتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلۡوَسِيلَةَ أَيُّهُمۡ أَقۡرَبُ وَيَرۡجُونَ رَحۡمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓ﴾ [الإسراء: ٥٧]. وكلُّهم متقلِّبون في مَلَكوتِه مَقْهُورون بقَهْره، وهو مُهيمن عليهم مُحيطٌ بهم وبِجُمَلِ أمورِهم وتفاصيلِها وكيفيَّتِهم وكمِّيَّتِهم؛ لا يفوتُه شيءٌ من أحوالهم، وكلُّ واحدٍ منهم يأتيه يومَ القيامة مُنفرِدًا ليس معه مِن هؤلاء المشركين أَحدٌ وهم بُرَآءُ منهم.

[﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَيَجۡعَلُ لَهُمُ ٱلرَّحۡمَٰنُ وُدّٗا﴾ ٩٦]

قرأ جَناح بن حُبَيش: (وِدًّا) بالكسر، والمعنى: سيُحدِث لهم في القلوبِ مَودَّةً ويَزرعُها لهم فيها مِن غير تودُّدٍ منهم ولا تعرُّضٍ للأسباب التي تُوجِبُ الودَّ ويَكتسِبُ بها الناسُ مَودَّاتِ القلوب، مِن قرابةٍ أو صَداقةٍ أو اصطِناع بمَبَرَّة أو غيرِ ذلك، وإنما هو اختراعٌ منه ابتداءً اختصاصًا منه لأوليائِه بكرامةٍ خاصَّة، كما قَذَفَ في قلوبِ أعدائهم الرُّعبَ والهَيْبة؛ إعظامًا لهم وإجْلالًا لمكانهم. والسِّين: إمَّا لأنَّ السورةَ مكيَّةٌ وكان المؤمنون حينئذٍ ممقُوتين بين الكَفَرة، فوَعَدَهم الله تعالى ذلك إذا دَجا الإسلام. وإمّا أن يكونَ ذلك يومَ القيامة؛ يحبِّبُهم إلى خَلْقِه بما يُعرَضُ من حَسناتِهم ويُنشَر مِن ديْوان أعمالِهم. ورُوي: أنَّ النبيَّ ﷺ قال لعليٍّ رضي الله عنه: «يا عليُّ، قل: اللهمَّ اجعلْ لِي عندَكَ عَهْدًا، واجعلْ لِي في صُدورِ المؤمنينَ مَودَّةً»؛ فأنزلَ الله هذه الآية. وعن ابنِ عبّاسٍ رضي الله عنهما: يَعني: يُحِبُّهم الله ويُحبِّبُهم إلى خَلْقه. وعن رسولِ الله ﷺ:

استَتَرَ في ﴿ءَاتِي﴾، وقولُه: «كما يجبُ عليهم» جملةٌ معترِضةٌ تؤكِّدُ معنى: «كما يفعَلُ العبيدُ» معطوفةٌ عليه، نحوَ: أعجَبَني زيدٌ وكرَمُه.

قولُه: (مُهيمِنٌ). **الجوهريّ**: أصلُه مُؤَأْمِنٌ، لينَتِ الثانيةُ، وقُلِبت ياءً، وقُلِبتِ الأولى هاءً.

قولُه: (**دَجا الإسلامُ) الأساس**: ومنَ المجاز: ثوبٌ داجٍ: سابغٌ غَطّى جسَدَه كلَّه، وكان ذلك مُذْ دَجا الإسلامُ، وثوبُ الإسلام داجٍ.

«**يقولُ الله عزَّ وجلَّ: يا جبريلُ قدْ أحببْتُ فلانًا فأحبَّهُ**، فيُحِبُّهُ جبريل، ثم يُنادي في أهلِ السماء: إنَّ الله قدْ أحبَّ فلانًا فأحبُّوهُ، فيُحِبُّهُ أهلُ السماءِ، ثمَّ يَضَعُ لَهُ المحبَّةَ في أهلِ الأرضِ». وعن قَتادة: ما أقبلَ العبدُ إلى الله إلّا أقبلَ الله بقلوبِ العبادِ إليه.

[﴿فَإِنَّمَا يَسَّرْنَٰهُ بِلِسَانِكَ لِتُبَشِّرَ بِهِ ٱلْمُتَّقِينَ وَتُنذِرَ بِهِۦ قَوْمًا لُّدًّا * وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّن قَرْنٍ هَلْ تُحِسُّ مِنْهُم مِّنْ أَحَدٍ أَوْ تَسْمَعُ لَهُمْ رِكْزًۢا﴾ ٩٧-٩٨]

هذه خاتمةُ السُّورة ومقطَعُها، **فكأنه قال**: بَلِّغْ هذا المُنْـزَل، أو بَشِّرْ به وأنذِر، فإنما أنزَلْناه ﴿بِلِسَانِكَ﴾ أي: بلُغَتِك؛ وهو اللِّسانُ العَربيُّ المُبين، وسهَّلْناه وفصَّلْناه؛ لتُبشِّرَ به وتُنذِر. واللُّدّ: الشِّداد الخُصومة بالباطل، الآخِذُون في كلِّ لَديد؛ أي: في كلِّ شِقٍّ من المِراء والجِدال؛ لِفَرطِ لَجاجِهم. يريدُ أهلَ مكَّة.

وقولُه: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا﴾: تخويفٌ لهم وإنذار. وقُرئ: (تَحِسُّ) مِن حَسَّه؛ إذا شَعَر به، ومنه: الحَواسُّ والمَحسُوسات. وقرأ حَنظلة: (تُسْمَعُ) مُضارِعُ «أُسْمِعْتَ». والرِّكْز: الصوتُ الخَفِيّ. ومنه: رَكَزَ الرُّمْح؛ إذا غيَّب طَرَفَه في الأرض. والرِّكاز: المالُ المَدْفُون.

قولُه: (**يقولُ الله عزَّ وجلّ: يا جبريلُ، قد أحبَبْتُ فلانًا**)، الحديثُ مِن روايةِ البخاريِّ ومسلم والتِّرمذيِّ، عن أبي هُريرةَ، أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «إذا أحَبَّ الله العبدَ نادَى جِبريلَ: إنّ الله يحبُّ فلانًا فأحِبّوهُ، فيحبُّه أهلُ السّماء، ثُمّ يوضَعُ لهُ القَبولُ في الأرض»[1].

قولُه: (**فكأنهُ قال**) الفاءُ: جوابُ شرطٍ محذوف، أي: إذا كانتِ الآيةُ خاتمةً للسُّورة «فكأنهُ قال: بلِّغْ هذا المُنزَّلَ»، وفيهِ إشعارٌ بأنّ الفاءَ التنزيليّةَ، أعني ﴿فَإِنَّمَا يَسَّرْنَٰهُ﴾ فاءٌ فصيحة؛ لأنّ السببَ المحذوفَ إمّا قولُه: «بلِّغْ هذا المُنزَّلَ»، أو قولُه: «بشِّرْ وأنذِرْ»، يعني بلِّغْ المُنزَّلَ لأنّا أنزَلناهُ بلُغتِك ليَسهُلَ عليك إبلاغُه، فبشِّر وأنذِرْ. وقال: بشِّرْ وأنذِرْ فإنّا

---

(١) أخرجه البخاريّ (٣٢٠٨)، ومسلم (٢٦٣٧)، والترمذي (٣١٦١).

عن رسولِ الله ﷺ: «مَنْ قرأَ سورةَ مَرْيم أُعطيَ عَشْرَ حسناتٍ بعَددِ مَنْ كذَّبَ زكريّا وصَدَّق به، ويحيى ومريمَ وعيسَى وإبراهيمَ وإسحاقَ ويعقوبَ وموسَى وهارونَ وإسماعيلَ وإدريس، وعَشرَ حَسَناتٍ بعَدَدِ مَن دَعا الله في الدُّنيا وبعَدَدِ مَن لمْ يَدعُ الله».

سَهَّلْنا بلسانِك، وفَصَّلْنا مواقعَ البِشارةِ والنِّذارةِ، وإنّما كان خاتمةً للسُّورةِ، بل للقرآنِ بأَسْرِه، لأنَّها مشتملةٌ على البِشارةِ لأولياءِ الله والنِّذارةِ لأعدائِه. قالَ القاضي: ضمَّنَ ﴿يَسَّرْنَهُ﴾ معنى: أنزَلْناه بلُغتِك، وعُدِّيَ بالباء، وإلّا فحقُّه: على لسانِك[1].

---

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ٣٧).

سورةُ طه
مَكِّيّـةٌ، وهي مئةٌ وثلاثون وأربَعُ آيات

بسم الله الرحمن الرحيم

[﴿طه * مَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ لِتَشْقَىٰٓ * إِلَّا تَذْكِرَةً لِّمَن يَخْشَىٰ * تَنزِيلًا مِّمَّنْ خَلَقَ ٱلْأَرْضَ وَٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلْعُلَى﴾ ١-٤]

﴿طه﴾ **أبو عَمرٍو فَخّمَ الطاءَ** لاستعلائها، وأمالَ الهاءَ وفخّمَها ابنُ كثيرٍ وابنُ عامرٍ على الأصل، والباقونَ أمالوهُما، وعنِ الحسَنِ رضيَ اللـهُ عنه: (طَهْ)، وفُسِّـرَ بأنه أُمِر بالوَطء، وأنّ النّبيَّ ﷺ كانَ يقومُ في تَهجُّدِهِ على إحدى رِجلَيه فأُمِرَ بأَنْ يطأَ

سورةُ طه
مكِّيّةٌ، وهي مئةٌ وثلاثونَ وأربَعُ آيات(١)

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله: (**أبو عَمْرٍو فَخَّم الطاءَ**)، قال صاحبُ «التيسير»: قرَأَ أبو بكرٍ وحمزةُ والكِسَائيُّ بإمالةِ فَتْحةِ الطاءِ والهاءِ، ووَرْشٌ وأبو عَمْرٍو بإمالةِ الهاءِ خاصّةً، والباقونَ بفَتْحِها(٢).

(١) في (ط): «وهي مئة وأربعون آية»، والأول يتفق مع عَدِّ المدنيين والمكيين، وهذا يتفق مع عَدِّ الشاميين، أما على عَدِّ البصريين فهي مئة و اثنتان وثلاثون آية، وعلى عَدِّ الكوفيين فهي مئة وخمس وثلاثون آية. انظر «البيان» للداني ص ١٨٣.

(٢) «التيسير في القراءات السبع» لأبي عمرو الداني، ص١٥٠، ولتمام الفائدة انظر: «حجة القراءات»، ص٤٤٩.

الأرضَ بقدمَيْهِ معًا وأنّ الأصلَ (طأ)، فقُلِبتْ همزَتُه هاءً أو قُلِبتْ في (يطأُ) فيمَن قال:

لا هَنَاكِ المَرْتَعُ

ثُمّ بُنِيَ عليه الأمر، والهاءُ للسَّكت، ويجوزُ أن يُكتفى بشَطرَيِ الاسمَينِ وهما الدّالّانِ بلَفظِهما على المُسمّيين، واللـهُ أعلَمُ بصِحّةِ ما يُقال: إنّ (طاها) ....

قولُه: (**أو قُلِبَتْ في «يَطَأُ»**)، أي: قُلِبَتِ الهمزةُ في «يَطَأُ» ألِفًا، وبنَى الأمرَ عليه، كما قالوا في هنأكِ: لا هَنَاكِ، وإذا بَنَى عليه الأمرَ فيكونُ: طَ، كما يكونُ الأمرُ مِن «يرى»: رَ، ثُم ألْحَقَ هاءَ السَّكتِ فصار: طَهْ[1].

قولُه: (**لا هَنَاكِ الـمَرْتَعُ**)، أولُه:

راحَتْ بمَسْلَمَةَ البِغالُ عَشِيّةً ... فارْعَيْ فَزارةَ لا هَنَاكِ المَرْتَعُ[2]

الرَّواحُ: نقيضُ الغُدُوّ، لا هنَاكِ: دعاءٌ على الناقةِ من الهُنُوّ، أي: لا هنَاكِ رَعْيُ هذا المُرتَع، راحَتْ بمَسلمَةَ البغالُ، نحوَ: مَرَّ بفُلانٍ فلانٌ، فَزارةُ حيٌّ منَ الغَطَفان، يُخاطِبُ ناقتَه وقد رَحَلَ مَسْلمةُ بالبغالِ عشِيّةً، وقد فَقَدَ بني فَزارةَ، أي: ما مَقامُكِ هاهنا ورَعْيُكِ مَرْعاها، فاقصِدي بني فَزارةَ وارعَيْ مَرْعاها.

قولُه: (**ويجُوزُ أنْ يكتَفى بشَطْري الاسمَين**)، أي: بنصفِ كلِّ واحدٍ منَ الطاءِ والهاء، وقد سَبَقَ في فاتحةِ البقرةِ أنّها أسماءٌ مُسَمّياتُها الحروفُ المبسُوطة، فأُسِقطتِ الألفُ مِن كلِّ واحدٍ منهُما، فقيل: ﴿طه﴾. عن نُورِ الدِّين الحكيم: كأنّه قصَدَ بهذا الكلامِ الذَّبَّ عن الحَسن، فإنُه أشهرَ القولَ بأن هذه السُّورةَ منَ السُّورِ الثّمانِ والعشرينَ المُبْتدأِ فيها بفواتح السُّوَر، فأراد أنْ يُدرج ﴿طه﴾ بالفواتح فقال: «يجوزُ أن يُكتَفى بشَطْرَي الاسْمَينِ»، أي: بهذَيْنِ الحَرْفَيْنِ مِن طاها اللّذينِ هما اسمانِ منَ الفواتح.

قولُه: (**واللـهُ أعلمُ بصحّةِ ما يقال**)، وَجْهٌ آخَرُ.

---

(١) انظر: «شرح شافية ابن الحاجب»، (٤: ٣٣٨).

(٢) للفرزدق في «ديوانه» ص٥٠٨.

في لُغةِ عَكٍّ في معنى: يا رَجُل، ولَعلَّ عَكًّا تصرَّفوا في (يا هذا) ـ كأنّهم في لُغَتِهم قالبونَ الياءَ طاء ـ فقالوا في (يا): (طا)، واختَصَرُوا (هذا) فاقتَصَرُوا على (ها)، وأثرُ الصّنعةِ ظاهرٌ لا يخفى في البَيتِ المُستَشهَدِ به:

إنَّ السَّفاهةَ طاها في خَلائقِكُم لا قَدَّسَ اللـهُ أخلاقَ المَلاعِينِ

والأقوالُ الثّلاثةُ في الفَواتِح: أعني التي قدّمتُها في أوّلِ الكاشفِ عن حَقائقِ التّنزيل، هي التي يُعَوِّل عليها الألبّاءُ المتقِنُون. ﴿مَآ أَنزَلۡنَا﴾ إنْ جعَلتَ ﴿طه﴾ تعديدًا لأسماءِ الحُروفِ على الوَجهِ السّابقِ ذِكرُه فهو ابتداءُ كلام. وإنْ جعلتَها اسمًا للسّورةِ احْتمَلتْ أن تَكونَ خبرًا عَنها وهيَ في مَوضعِ المبتدأ، و﴿ٱلۡقُرۡءَانَ﴾ ظاهرٌ أُوقِعَ مَوقعَ الضّميرِ؛ لأنها قُرآن، وأن يكونَ جوابًا لها وهيَ قَسَم. وقُرِئ: (ما نُـزِّلَ

قولُه: (في لُغةِ عَكّ)، الجَوهري: وهُو عَكُّ بُن عدنانَ. أخو معَدّ. وهُو اليومَ في اليَمن[1].

قولُه: (تصَرَّفوا في «يا هذا»)، أي: في لفظة «هذا»، فقلبوا حرْفَ النِّداءِ طاءً، واختَصَروا لَفْظَةَ «هذا» بحَذْفِ الذّال، وقالوا: «طا ها»، قال الواحِديُّ: وأكثرُ المفسِّرينَ على أن معنى ﴿طه﴾: يا رجُلُ، يريدُ النبيَّ ﷺ، وهُو قولُ الحَسن وعِكرِمةَ وسعيدِ بن جُبَيْرٍ والضّحّاكِ وقَتادةَ ومُجاهدٍ وابنِ عبّاس في روايةِ عطاءٍ والكلبي، غير أن بعضَهم يقول: هي بلسانِ الحبشةِ وبالنبطية والسريانية، ويقول الكَلْبيُّ: بلُغة عَكّ، قال ابنُ الأنباريِّ: ولغةُ قُريش وافَقَتْ تلك اللُّغةَ في هذا المعنى، لأنّ الله لم يُخاطِبْ نبيَّه ﷺ بلسانِ غيرِ[2] قُرَيش[3]، وقد ذَكَرَ مُحيي السُّنة مختصَرًا مِن هذا[4]، والمصنِّفُ ما رضَي بهذا القول، حيثُ قال: واللهُ أعلمُ بصحّةِ ما يقال. وقال: والأقوالُ الثلاثةُ في الفواتح هِي التي يُعوِّلُ عليها الألِبّاءُ المُتقنون.

قولُه: (و﴿ٱلۡقُرۡءَانُ﴾ ظاهرٌ أُوقِعَ موقعَ الضَّمير)، يعني: ﴿طه﴾ إذا كان اسمًا للسُّورةِ

---

(١) هذد الفقرة سقطت من (ط).

(٢) في (ط): «إلا بلسان قريش».

(٣) «التفسير الوسيط» للواحدي (٣: ١٩٩)، وانظر: «جامع البيان» للطبري (١٦: ٦).

(٤) «معالم التنزيل» (٥: ٢٦٢).

عليكَ القرآنُ)، ﴿لِتَشْقَىٰٓ﴾ لتَتعبَ بفَرطِ تأسّفِك عليهم وعلى كُفرِهم، وتَحسّرِك على أنْ يُؤمِنوا كقَولِه تعالى: ﴿لَعَلَّكَ بَٰخِعٌ نَّفْسَكَ﴾ [الشعراء: ٣]، **والشّقاءُ يَجيءُ في معنى التّعب**. ومِنه المثَل: «**أتعَبُ من رائضِ مُهر**»، أي: ما عَليكَ إلّا أن تُبلِّغَ وتُذكِّر، ولم يُكتَبْ عليك أنْ يُؤمِنُوا لا مَحالة، بعدَ أنْ لَـمْ تُفرِّط في أداءِ الرِّسالةِ والمَوعِظةِ الحسَنة. وقيل: إنّ أبا جَهلٍ والنّضرَ بنَ الحارثِ قالا له: إنّك شَقيّ؛ لأنك تَركتَ دينَ آبائك، **فأُريدَ رَدُّ ذلكَ** بأنَّ دينَ الإسلام وهذا القُرآنَ هو السُّلَّمُ إلى نَيلِ كلِّ فوز، والسَّببُ في دَركِ كُلِّ سعادة، وما فيه الكَفَرةُ هو الشّقاوةُ بعَينِها.

كان مبتدأً خبَرُه: ﴿مَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ لِتَشْقَىٰٓ﴾، ولا بدَّ في الجُملةِ إذا وَقَعت خَبرًا مِن عائد، وهُنا أُقيمَ مقامَ العائد ﴿ٱلْقُرْءَانُ﴾، وهُو إمّا اسمٌ للسُّورة، فاستَغنى عن الضّميرِ به إشعارًا بالعِلِّية وإيذانًا بأن ما هُو رحمةٌ لكَ لا يكونُ إنزالُه لشقاوتِك، أو القرآن كلُّه، فاكتَفَى عن الضميرِ بالعموم، كما في قولِك: نِعمَ الرجُلُ زيدٌ، في وَجْه، وقد أشار إلى الوجهَيْنِ بقولِهِ: لأنها قرآن.

قولُه: (**والشقاءُ يجيءُ في معنى التّعَب**)، قال تعالى: ﴿فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ ٱلْجَنَّةِ فَتَشْقَىٰٓ﴾ [طه: ١١٧]، أي: فتتعَبَ، **الأساس**: ولم يَزَلْ في شقاءٍ مَن امرأتهُ في تعَبٍ، وما زلتَ تُشاقي فلانًا منذُ اليوم مُشاقاةً تُعاسِرُه ويُعاسِرُك.

قوله: (**أتعَبُ مِن رائض مُهر**)، قال الميداني: هُو كقولهم: لا يَعدَمُ شقيٌّ مُهْرًا، يريدُ أنّ معالجَةَ المِهارةِ شقاءٌ، لِما فيها منَ التعب(١).

قولُه: (**فأريدَ ردُّ ذلك**)، أي: قولُه تعالى: ﴿طه ۝ مَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ لِتَشْقَىٰٓ﴾ ردٌّ لقولِ المشركين: إنّك تَشقَى بتَرْكِكَ دِينَ آبائك، وتعريضٌ بأنّهمُ الأشقياء؛ لأن ﴿طه﴾ إذا جُعِلَ اسمًـا للسُّورة و﴿مَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ﴾ خبَرُه، يكونُ «القرآن» مِن وَضعِ المُظهَر مَوضعَ المُضمَر لِما ذَكَرْنا، وللتفخيم تعظيمًا لهُ، وأنّه هُو السُّلَّمُ في نَيل كلِّ فَوْزٍ وسعادة، ومَن

---

(١) «مجمع الأمثال» (١: ٢٦٠).

وروي: أنه عليه الصَّلاةُ والسَّلام صلّى باللّيلِ **حتّى اسْمَغدَّتْ قدَماه**، فقالَ لَهُ جِبريلُ عليه السّلامُ: أبقِ على نفسِك، فإنّ لها عليكَ حَقًّا. أي: ما أنزَلناه **لتُنهِكَ نَفسَكَ** بالعِبادةِ وتُذيقَها المَشَقّةَ الفادحة، وما بُعِثتَ إلّا بالحنيفيّةِ السّمحة، وكُلٌّ واحدٍ من ﴿لِتَشْقَىٰٓ﴾ و﴿تَذْكِرَةً﴾ علّةٌ للفِعل، إلّا أنّ الأوّلَ وجَبَ مجيئُه معَ اللّام؛ لأنه ليسَ لفاعلِ الفِعلِ المعلّل، ففاتَتْه شَريطةُ الانتصابِ على المَفعوليّة، والثانيَ جازَ قَطعُ اللّامِ عنه ونَصبُه؛ **لاسْتِجماعِه الشّرائط**. فإن قُلت: أمَا يَجوزُ أن تَقول: ما أنزلْنا عَليكَ القُرآنَ

حُرِمَ فهُو الشَّقيُّ الخائبُ الخاسِر، وإذا جُعِلَ قَسَمًا، و﴿مَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ لِتَشْقَىٰٓ﴾ المُقسَمُ عليه، دالٌّ أيضًا على شَرَفِه، كقوله:

وثناياكِ إنّها إغريضُ(١)

مِن كونِ القَسَم والمُقسَم عليه من وادٍ واحد، فقولُه: «وما فيه الكَفَرةُ هُو الشَّقاوةُ بعَيْنِها» إشارةٌ إلى معنى التعريض.

قولُه: (**حتّى اسْمَغَدَّتْ قَدَماهُ**)، **النِّهاية**: وفي الحديثِ: أنهُ صَلَّى حتّى اسْمَغَدَّتْ رِجلاهُ(٢)، أي: تورَّمتا وانتَفَختا، واسمَغَدَّ الجُرحُ: إذا ورِمَ.

قولُه: (**لِتُنْهِكَ نفسَك**)، **الجوهري**: نَهَكَتْه الحُمَّى: إذا جَهَدتْه وأضْنَتْهُ، وفَدَحه الدَّيْنُ: أثقَلَه، وأمرٌ فادح: إذا عالَهُ وبَهَظه.

قولُه: (**لاستجماعِه الشرائط**)، «الشَّرائطُ»، بالرَّفع في بعضِ النُّسَخ، وفي الحاشيةِ عن المصنِّف: «لاستجماعِ الشَّرائطِ بغيرِها»، هذا هُو الصَّحيحُ، لِما ذَكَرَ صاحبُ «المُغرِب»: استَجمَعَ السيلُ: اجتمع مِن كلِّ موضع، واستَجمَعَتْ للمَرْءِ أمورُه: اجتَمَعَ لهُ ما يُحبُّه، وهُو لازمٌ كما تَرى. وقولُهم: استَجمَعَ الفَرَسُ جَرْيًا: نصْبٌ على التمييز، وأمّا قول الفقهاءِ: مُستجمِعًا شرائطَ الجُمُعة، فليس يَثْبتُ. وأمّا قولُ الأبيوَرْدِيِّ:

---

(١) لأبي تمام. سبق تخريجه.

(٢) هو جزء من حديث طويل ذكره الزيلعيّ في «تخريج أحاديث الكشاف» (٢: ٣٤٨)، وعزاه للبيهقي في «الدعوات الكبير».

أنْ تَشقى، كقَولِه تعالى: ﴿أَن تَحْبَطَ أَعْمَٰلُكُمْ﴾ [الحجرات: ٢]؟ قُلت: بلى، ولكِنّها نَصبةٌ طارئة، كالنَّصبةِ في: ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ﴾ [الأعراف: ١٥٥]، وأما النَّصبةُ في ﴿تَذْكِرَةً﴾ فهِيَ كالتي في: ضَربتَ زَيدًا؛ لأنهُ أحَدُ المفاعيلِ الخَمسةِ التي هيَ أُصولُ

شآميةٌ تَسْتَجْمِعُ الشولَ حَرْجفُ

فكأنهُ قاسَها على ما هُو الغالبُ في الباب، أو سَمِعَه مِن أهلِ الحَضَر فاستَعمَلَه. تَمَّ كلامه[1].

ويمكنُ أنْ تُصحَّحَ الرِّوايةُ بالرَّفع بأنْ يقال: التقديرُ: لاستجماع الشَّرائطِ فيه، كقولِ الشاعر:

ويومٍ شَهِدناهُ سُلَيْمًا وعامِرًا[2]

قولُه: (نَصْبة طارئةٌ)، أي: في قولِه تعالى: ﴿وَلَا تَجْهَرُوا لَهُۥ بِٱلْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ أَعْمَٰلُكُمْ وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾ [الحجرات: ٢]، يعني: كان مِن حقِّه دخولُ اللاّم لضَعْفِ دِلالتِه على التعليل، لأنه ليسَ على الشريطة[3] لكنّها نَصْبةٌ عارِضةٌ كما في قوله تعالى: ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ﴾ [الأعراف: ١٥٥]، قال صاحبُ «الفرائد»: هذا السؤالُ مَبْنيٌّ على قولِه: إلاّ أنّ الأوّلَ وَجبَ مجيئُه باللام، يعني: ذكَرْتَ الوجوبَ وليسَ به؛ لأنّه يجوزُ مجيئُه بدونِ اللام كما في قولِه تعالى: ﴿أَن تَحْبَطَ أَعْمَٰلُكُمْ﴾ [الحجرات: ٢٠]، وخلاصةُ الجوابِ أنَّ الواجبَ: أنْ يُجاءَ باللام، إلاّ أنه حَذفَ اللامَ تخفيفًا لطُولِ الصِّلةِ والموصُول، ولذلك قالوا: يُحذَفُ حَرْف الجرِّ معَ «أنّ» و«أنْ» كثيرًا، واللامُ هاهنا متحقِّقٌ حكمًا، ولم يكنْ متحقِّقًا في ﴿تَذْكِرَةً﴾ لا حقيقةً ولا حُكمًا.

---

(١) «المغرب في ترتيب المعرب» (١: ١٥٩). وانظر البيت في «ديوان الأبيوردي»، ص٢٠٦.

(٢) لرجلٍ من بني عامر، وهو من شواهد «كتاب سيبويه» (١: ١٧٨) وتمامُه:

قليلٍ سوى الطعنِ النِّهال نوافِلُه

(٣) في (ح) و(ف): «الشرطية».

وقَوانينُ لغَيرِها. فإنْ قُلت: هل يَجوزُ أن يكونَ ﴿تَذۡكِرَةً﴾ بدلًا من محَلِّ ﴿لِتَشۡقَىٰٓ﴾؟ قُلت: لا، لاختِلافِ الجِنسَين، ولكنّها نَصبٌ على الاستثناءِ المنقَطِع الذي ﴿إِلَّا﴾ فيه بمعنى (لكِنْ)، ويُحتمَلُ أن يكونَ المعنى: إنّا أنزَلْنا عليكَ القُرآنَ لِتَحتَمِلَ مَتاعِبَ التّبليغ، ومُقاوَلةَ العُتاةِ من أعداءِ الإسلامِ ومُقاتَلتَهم، وغيرَ ذلكَ من أنواعِ المشاقِّ

قولُه: (لاختلافِ الجِنسَيْنِ)، قال صاحبُ «الفرائد»: هذا ليسَ بجوابٍ. الجوابُ أن يُقال: المُبدَلُ مُنه لا بدّ مِن أن لا يكونَ مقصُودًا في الكلام، والمقصُودُ هُو البَدَلُ، ولهذا يجوزُ اطِّراحُه إلّا حيثُ لا يستقيمُ بقيّةُ الكلام، كما في قولِك: زيدٌ أرأيتَ غلامَهُ رجُلًا صَالحًا، وهاهنا ﴿لِتَشۡقَىٰٓ﴾ مقصُودٌ في الكلام، واطّراحُه يُخِلُّ بالمقصُودِ معَ أنّ بقيّةَ الكلام يَصحُّ بعدَ اطّراحِه. وقال صاحبُ «التقريب»: لا يجوزُ البَدَلُ لاختلافِ الجِنسَيْنِ في الانتصاب، لكنّهُ نُصِبَ على الاستثناءِ المُنقطع.

وقلتُ: الظاهرُ أن(١) مقصُودَ المصِّنف مِن قولِهِ: «اختلافِ الجِنسَينْ» أن التّذكِرةَ والشَّقاوةَ لا تتراءى ناراهُما، ولو أبدَلتَهُ منهُ لكنتَ جَعَلْتَ الشيءَ بَدَلًا مما لا يُجانِسُه، والقائمُ مقامَ الشيء لا بدَّ أن يكونَ بينَهما مجانسةٌ، ولأن البدَلَ كالبيانِ للمُبدَل مِن حيثُ الإيضاحُ وكالتأكيدِ له مِن حيثُ تكريرُ العامِلِ، كما سَبَقَ في ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾ [الفاتحة: ٦-٧]، ولهذا جازَ أن يكونَ استثناءً مُنقطِعًا؛ لأن اختلافَ الجِنسيّةِ شَرْط فيه، إمّا تحقيقًا نحوَ: ما جاءني أحدٌ إلاّ حمارًا، أو تقديرًا نحوَ ﴿إِنَّآ أُرۡسِلۡنَآ إِلَىٰ قَوۡمٖ مُّجۡرِمِينَ ۝ إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمۡ﴾ [الحجر: ٥٨-٥٩]، على ما سَبَقَ، ويؤيِّدُه ما ذكَرَهُ صاحبُ «الكشْف»: لا يجوزُ البَدَلُ؛ لأن التذكرةَ ليسَت منَ الشقاوةِ في شيءٍ ليس هُوَ إياه ولا بعضَه ولا مُشتملًا عليه(٢).

قولُه: (المعنى: إنّا أنزَلْنا عليك القرآنَ لِتحتَمِلَ متاعبَ التبليغ)، يريدُ أنّ ﴿لِتَشۡقَىٰٓ﴾ تعليلٌ لـ﴿أَنزَلۡنَا﴾، ثُم دَخَلَ النَّفيُ على المُعلَّل والاستثناءُ متّصلٌ إمّا على تقديرِ الحال، فيقال:

---

(١) قوله: «الظاهر أن» سقط من (ف).

(٢) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ٨٦)، أو (٢: ٨١٢) بتحقيق د. محمد الدالي.

وتَكاليفِ النُّبوّة، وما أنزَلْنا عليكَ هذا المتعبَ الشاقَّ إلّا ليكونَ تَذكِرة. وعلى هذا الوَجهِ يجوزُ أن يكونَ ﴿تَذۡكِرَةٗ﴾ حالًا ومَفعولًا له، ﴿لِّمَن يَخۡشَىٰ﴾ **لـمَنْ يؤولُ أمرُه إلى الخَشية، ولـمَن يَعلَمُ اللـهُ** منه أنه يُبدِّلُ بالكُفرِ إيمانًا وبالقَسوَةِ خَشية. في نَصبِ

ما أنزَلْنا عليكَ القرآنَ لتتعَبَ في حالٍ منَ الأحوال إلاّ في حالِ التذكِرة، وإمّا على تقديرِ أن يكونَ مفعولًا لهُ، فيكونُ التقديرُ: ما أنزَلْنا هذا القرآنَ المُتعِبَ لأمرٍ منَ الأمورِ إلا تَذْكِرةً. وقال صاحبُ «الانتصاف»: في هذا الوجهِ بُعْدٌ؛ لأنهُ حينَئذٍ يكونُ الشقاءُ سببَ النُّزول، وما جرَتْ به عادةُ الله معَ نبيِّه ﷺ؛ لأنهُ نهاهُ عن الشَّقاءِ وضِيقِ الصَّدر. قال تعالى: ﴿فَلَا يَكُن فِي صَدۡرِكَ حَرَجٞ﴾ [الأعراف: ٢]، ﴿لَعَلَّكَ بَٰخِعٞ نَّفۡسَكَ﴾ [الشعراء: ٣].

وقلتُ: ما ذَكَرَه ليسَ بشيءٍ؛ لأنّ المرادَ بالشقاءِ التّعَبُ، وقد جاء ذلك في قولِه تعالى: ﴿إِنَّا سَنُلۡقِي عَلَيۡكَ قَوۡلٗا ثَقِيلًا﴾ [المزمل: ٥]، حيثُ فسَّرَه المصِّنفُ بقولِه: إنّ المعنيَّ بالقولِ الثَّقيل القرآنُ، وما فيه منَ الأوامرِ والنَّواهي التي هِي تكاليفُ شاقّةٌ ثقيلة، لا سيَّما عليه صَلَواتُ الله عليه؛ لأنهُ مُتحمّلُها بنفْسِه، فهِي أثقَلُ عليه. والمعنى على هذا التفسيرِ: ما أنزَلْنا عليكَ القرآنَ المُتعِبَ إلاّ ليكونَ تذكِرةً، لا لأن تحمِلَ على نفْسِك قيامَ اللّيل وتُذيقَها المشَقّةَ، فحسبُكَ منهُ ما تَلقّاهُ مِن متاعِبَ ومشَاقِّ مقاولةِ الأعداء. ومعنى قولِه تعالى: ﴿فَلَا يَكُن فِي صَدۡرِكَ حَرَجٞ﴾ [الأعراف: ٢] لا تَخفْ تكذيبَ القوم وإعراضَهم، ولا يَضِقْ صَدْرُكَ منَ الأذى، فَنهاهُ عن مُبالاتِهم، وهُو صَريحٌ في تلقِّي المكارِه وتحمُّلِ المتاعب. وقولُه تعالى: ﴿لَعَلَّكَ بَٰخِعٞ نَّفۡسَكَ﴾ [الشعراء: ٣] معناهُ: لا تتساقَط عليهِم حسَراتٍ إنْ لم يؤمنوا بهذا الحديث، ودُمْ على التبليغ ولا تتهاوَنْ. وتلخيصُ ذلك أنّ الشقاءَ الذي نَهاهُ عنهُ غيرُ الشَّقاءِ الذي هُو سببُ النُّزول، وهُو الذي نحن بصَدَدِه(١).

قولُه: (**لَـمن يَؤُولُ أمرُه إلى الخشْية**)، هذا لأن القرآنَ تذكيرٌ للناس كلِّهم الخاشي وغيرِ الخاشي، وخصَّ الخاشيَ لأنّه المُنتفعُ به.

قولُه: (**ولِـمَن يعلَمُ الله**)، عطفٌ تفسيريٌّ لقولِه: «لمن يَؤُولُ أمرُه».

---

(١) انظر: «أسباب النزول» للواحدي، ص ٣٥١.

﴿تَنزِيلًا﴾ وُجوه: أنْ يكونَ بَدلًا من ﴿تَذْكِرَةً﴾ إذا جُعِل حالًا، لا إذا كان مفعولًا له؛ **لأنّ الشيءَ لا يُعلَّلُ بنفسِه**، وأن يُنصَبَ بـ(نُزِّلَ) مُضمَرًا، وأنْ يُنصَبَ بـ﴿أنزلنَا﴾؛ **لأنّ معنى: ما أنزَلْناهُ إلّا تَذكِرة: أنزلناه تذكرة**، وأن يُنصَبَ على المَدحِ والاختِصاصِ وأنْ يُنصَبَ بـ﴿يَخْشَىٰ﴾ مفعولًا به. أي: أنزلَهُ اللـهُ تَذكِرةً لـمَن يخشى تنزيلَ الله، **وهو معنى حَسنٌ وإعرابٌ بَـيِّن**. وقُرِئ: (تنزيلٌ) بالرَّفعِ على خبرِ مُبتدأٍ محذوف. **ما بَعدَ ﴿تَنزِيلًا﴾ إلى قوله: ﴿لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ تَعظيمٌ وتَفخيمٌ لشَأنِ المُنـزَّل**، لِنسبَتِه إلى مَن هذه أفْعالُه وصِفاتُه، ....

قولُه: (**لأنّ الشيءَ لا يُعلَّلُ بنفسِه**)، يعني تَذْكِرةً عِلّةٌ لأنزَلْنا، ولو أُبدِلَ تنزيلًا عنهُ، رَجَع إلى كونِه عِلّةً لـ﴿أنزلنَا﴾[1]، فَيلزَمُ تعليلُ الشيءِ بنفْسِه، وإذا جُعِلَ حالاً يكونُ بمعنى مُنزَّلًا، فيكونُ حالًا موطِّئةً، كقولِه: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف: ٢]، بخلافِه إذا جُعِلَ مفعولًا لهُ، فإنهُ يبقَى على مَصْدرّيتِه، فيكونَ تعليلًا لنفسِه بهذا التقدير؛ لأنه لو كان منصوبًا بـ ﴿أنزلنَا﴾ لا على هذا التقدير، بل على ظاهره، يكون تقدير الكلام: ما أنزلنا تنزيلًا ممن خَلَقَ الأرض، وهو فاسد[2].

قولُه: (**لأنّ معنى: ما أنزَلْناهُ إلّا تَذكِرَةً: أنزَلْناهُ تَذكِرة**)، تعليلٌ لجوازِ أنْ يكونَ أنزَلْناه عاملًا في المصدَرِ المؤكَّد بهذا التقدير؛ لأنهُ لو كان منصُوبًا بأنزَلْنا لا على هذا التقدير، بل على ظاهِره، يكونُ تقديرُ الكلام: ما أنزَلْنا تنزيلًا ممّن خَلَقَ الأرضَ، وهُو فاسد.

قولُه: (**وهُو معنى حسَنٌ و إعرابٌ بيِّن**)؛ لأنّ المعنى: ما أَنزلنا عليكَ القرآنَ إلّا تذكيرًا لَمن يَـخْشَى الـمُنَـزَّلَ الذي شأنُه أنهُ مِن جهةِ القادرِ العظيم القاهرِ السُّلطانِ الواسع المُلْك، فإذا خَشِيَهُ بَدَّلَ الكُفرَ إيمانًا، والعِصيانَ طاعةً، ولا يَتقدَّمُ على التكذيبِ والارتياب.

وقولُه: (**ما بعدَ ﴿تَنزِيلًا﴾ إلى قولِه: ﴿ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾؛ تعظيمٌ وتفخيمٌ لشأنِ المُنزَّل**)، فيه إيماءٌ إلى ترتُّبِ الحُكم على الوَصْف.

---

(١) من قوله: «ولو أبدل تنزيلًا» إلى هنا، سقط من (ط).

(٢) من قوله: «بهذا التقدير لأنه لو كان منصوباً» إلى هنا، سقط من (ط).

ولا يَخلو من أنْ يكونَ مُتعلَّقُه إمّا ﴿تَنزِيلًا﴾ نفسَه فيَقَعَ صِلةً له، وإمّا محذوفًا فيَقَعَ صِفةً له. فإن قُلت: ما فائدةُ النُّقْلةِ من لَفظِ المُتكلِّم إلى لَفظِ الغائب؟ قُلت: غَيرُ واحدة، منها عادةُ الافْتِنانِ في الكَلامِ وما يُعطيه مِنَ الحُسنِ والرَّوعة. ومنها **أنّ هذه الصِّفاتِ إنّما تَسرَّدَت مع لَفظِ الغَيبة**. ومِنها أنّه قالَ أوّلًا: ﴿أَنزَلْنَا﴾ ففَخَّمَ بالإسنادِ إلى ضَميرِ الواحدِ المُطاع، ثُمّ ثنّى بالنِّسبةِ إلى المُختَصِّ بصِفاتِ العَظَمةِ والتّمجيدِ **فضُوعِفَتِ الفَخامةُ من طَريقَين**: ويجوزُ أن يكونَ ﴿أَنزَلْنَا﴾ حكايةً لكَلامِ جِبريلَ

قولُه: (ولا يَـخْلو مِن أن يكونَ مُتعلَّقُه)، الضَّميرُ في «لا يَـخْلو»: راجعٌ إلى قولِه: «ما بعدَ ﴿تَنزِيلًا﴾». وعليه قولُ صاحِب «التقريب» في قولِ المصنِّف: «فيقَعَ صلةً»، ويُمكنُ أن يقالَ: إنَّ «مَن» فاعل، أي: لا يَخْلو مِن أن يكونَ، يعني ﴿مِّمَّنْ خَلَقَ﴾ إمّا أن يكونَ معمولًا لـ﴿تَنزِيلًا﴾ أو لُمقدَّر، وهُو صفةُ ﴿تَنزِيلًا﴾، والصِّفةُ أدخَلُ في التفخيم والتعظيم المطلوب؛ لأنّ الصِّفةَ حينئذٍ تكونُ مادحة.

قولُه: (أنّ هذه الصِّفاتِ إنّما تَسَرَّدَت مَع لفظِ الغَيْبة)، يعني قولَه: ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلْعُلَى * ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ * لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ... ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾، فلو دامَ على لفظِ المُتكلّم لم يَحسُنْ سَرْدُ هذه الصِّفاتِ على ما هُو عليه؛ لأنّ المعنى: إنّا أنزَلْنا عليك القرآنَ تَذكِرةً لمن يَخْشَى، تنزيلًا ممن هُو مُستحِقٌّ لأنْ يُطاعَ فيما أمَرَ ونَهى، وأن يُعبَدَ ويُخضَعَ لهُ، وأنْ لا يُستعانَ إلا به لأنهُ متّصفٌ بهذه الصِّفاتِ الكاملة، ومنَ الأُسلوبِ قولُه تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ فَٱسْتَغْفَرُوا۟ ٱللَّهَ وَٱسْتَغْفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ﴾ [النساء: ٦٤]، فلم يَقُلْ: استَغْفَرتَ لهم؛ تعظيمًا لشأنِ الرسُولِ ﷺ وتفخيمًا لاستغفارِه، وتنبيهًا على أنّ شفاعةَ مَن اسمُه الرسُولُ مِنَ الله بمكان.

وأمّا قولُه: «إنّ هذه الصِّفاتِ إنّما تَسَرَّدت على لفظِ الغيبة»، فمعناهُ: أنهُ ما انتقَلَ مِن ضميرِ المتكلِّم إلى ضميرِ الغَيْبةِ كما عليه ظاهرُ الالتفات، وإنّما انتقَلَ منهُ إلى ما مِن حقِّه أن يكون على لَفْظِ الغَيْبة، وهُو المُظهَر، كما في هذه الآية مِن لفظِ الرسُول، فهُو في الحقيقة مِن وَضْعِ المُظهَر موضعَ المُضمَر لتوَخّي بيانِ العِلّة؛ لأنّ حقَّ العوْدِ بعدَ المُضمَر أن يُجاءَ بالمُضمَر.

قولُه: (فضُوعِفَتِ الفَخامةُ مِن طريقَيْنِ)، يعني: إذا ابتُدِئَ الكلامُ بنوعٍ منَ التعظيم،

والملائكةِ النّازِلينَ معه. وَصْفُ السَّماواتِ بالعُلى: دَلالةٌ على عِظَمِ قُدرةِ مَن يَخلقُ مِثلَها في عُلُوِّها وبُعدِ مُرتقاها.

[﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ * لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَمَا تَحْتَ ٱلثَّرَىٰ﴾ ٥ - ٦]

قُرِئ: (الرَّحْمٰنِ) مجرورًا صِفةً لِمَن خلقَ، والرَّفعُ أحسَن؛ لأنه إمّا أن يَكونَ رَفعًا على المَدحِ على تقدير: هُوَ الرَّحمٰن، **وإمّا أن يكونَ مُبتدأً مُشارًا بلامِه إلى «مَن خَلَق»**. فإنْ قُلت: الجُملةُ التي هي: ﴿عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ ما محَلُّها إذا جَررتَ «الرَّحمٰن» أو رَفعتَهُ على المَدح؟ قُلت: إذا جَررتَ فهِيَ خَبرُ مبتَدأٍ محذوفٍ لا غَير، وإنْ رَفعتَ جازَ أنْ تَكونَ كذلك، وأنْ تكونَ معَ «الرَّحمٰنِ» خبرَينِ للمبتَدإ. لـمّا كانَ الاستِواءُ على العَرشِ وهُوَ سَريرُ الملكِ ممّا يَردَف المُلْك، جَعلُوه كنايةً عنِ المُلْكِ فقالوا: استَوى فُلانٌ على العَرشِ، يُريدون: مَلَك، وإنْ لـم يَقعُد على السَّريرِ البتّة، **قالوه أيضًا** لشُهرَتِه في

وهُو إتْيانُ الضّميرِ الدّالِّ على أنّ المتكلِّمَ به مُعظَّمٌ مُطاعٌ ذو سُلطان، ثم ثَنّى بها يَتمكَّنُ مِن إجراءِ الأوصافِ الجليلة على الموصُوفِ بنوع التعظيم وتكرُّرِ المعنى المقصُودِ، ويَفُوتُ هذا إن أُجريَ الكلامُ على سَنَنٍ واحد.

قولُه: (**وإمّا أن يكونَ مُبتدأً مشارًا بلامِه إلى «مَن خَلَقَ»**)، يريدُ أنّ التعريفَ فيه كالتعريفِ في قولِه: ﴿وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ﴾ [آل عمران: ٣٦]، فإنّ المشارَ إليه ما يُعلَمُ مِن مفهوم قولِه: ﴿نَذَرْتُ لَكَ مَا فِى بَطْنِى مُحَرَّرًا﴾ [آل عمران: ٣٥]، من الذُّكورة، فإنهُ لمّا قيل: ﴿مِّمَّنْ خَلَقَ ٱلْأَرْضَ وَٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلْعُلَى﴾ فُهِمَ منهُ معنى الرَّحمن، وأنهُ مَوْلَى جَلائلِ النِّعم، ولا نعمةَ أجَلُّ مِن إيجادِ الأشياءِ منَ العدَم، فأُشيرَ باللام إلى ذلك المعهود، كأنهُ قيل: ذلك الخالقُ ﴿عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾، وفيه إثباتُ وصفَيْنِ مُستقِلَّيْنِ، أي: الخالِقيةِ والمالكيّة.

قولُه: (**قالوهُ أيضًا**)، جزاءٌ لقولِه: «وإن لم يَقعُدْ»[1]، وقولُه: «ملك» مفعولٌ لقولِه:

---

(١) في النسخة (ف): «يقصد» بالصاد.

ذلك المعنى ومُساواتِه «مَلَكَ» في مُؤدّاه، وإنْ كانَ أشرَحَ وأبسَطَ وأدَلَّ على صُورةِ الأمر. ونحوُه قولُك: يَدُ فُلانٍ مَبسوطة، ويَدُ فُلانٍ مَغلولَة، بمعنى: أنه جَوادٌ أو بَخيل، لا فَرقَ بينَ العِبارَتَينِ إلّا فيما قُلت. حتّى إنّ مَن لـمْ يَبسُطْ يدَه قَطُّ بالنَّوال، أو لـم تكُن له يَد رَأسًا قيلَ فيه: يَدُه مَبسوطة؛ لُمساواتِه عندَهُم قولهَم: هُوَ جَواد. ومنهُ قَولُ الله عزَّ وجَلّ: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ [المائدة: ٦٤]، أي: هُوَ بَخيل، ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، أي: هُوَ جَواد، من غَيرِ تَصوّرِ يَدٍ ولا غُلٍّ ولا بَسط، والتَّفسيرُ بالنِّعمةِ والتَّمحّلُ للتَّثنية، من ضيقِ العَطَنِ والمُسافَرةِ عن عِلمِ البَيانِ مسيرةَ أعوام،

«ومُساواته»، يعني: أنهم يُكَنُّونَ بقولِه: استَوى فلانٌ على العَرْش، عن: مَلَكَ، سواءٌ قَعَدَ على السَّريرِ أو لم يَقعُدْ؛ لأنّ اللازمَ مُساوٍ في تأديةِ المعنى، كما يقالُ: يدُ فلانٍ مبسُوطةٌ ويدُ فلانٍ مغلولةٌ بمعنَى أنهُ جَوادٌ أو بخيلٌ، حتّى إنْ لم يكنْ له يَدٌ رأسًا قيل هذا الكلامُ في حقِّه.

قولُه: (وإن كان أشْرَحَ)، اسمُ «كان»: ضميرٌ يرجعُ إلى قولهِم: استَوى فلانٌ على العَرْش، لا إلى: مَلَكَ، كما ظُنَّ. فالمعنى: قالوا: استَوى فلانٌ على العَرْش، يُريُد: مَلَكَ، سَواءٌ قَعَد على السَّريرِ أو لم يَقعُدْ؛ لُمساواةِ هذا اللفْظِ «مَلَكَ» في تأديةِ المقصُود، وإن كان هذا اللَّفظُ أبسَطَ مِن «مَلَكَ» وأبلَغَ منهُ، كما عُلِم في البيانِ أنّ الكِنايةَ أوقَعُ منَ الإفصاح بالذِّكْر؛ لأنك معَ الكِنايةِ كمُدَّعي الشيءِ بالبيِّنة، ولأنهُ لا يقالُ: فلانٌ استَوَى على العَرْش إلّا بعدَ تمَكُّنِه على الْمُلْكِ واستقرارِه لهُ، بخلافِ ما إذا قيل: مَلَكَ، ولأنّ في تلك العبارةِ تصويرًا لصُورةِ العرْش في الذِّهن، وتخييلاً لحالةِ الاستواءِ عليه، ويلزَمُه لمزيدِ المعنى الآخَر لا عكسِه، فيكونُ أبسَطَ وأدَلَّ.

قولُه: (والتَمحُّلُ للتثنيةِ مِن ضِيقِ العَطَن)، يريدُ أنّ قولَهم: إنّ معنى اليَدِ: النِّعمةُ، فمعنى ﴿يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ [المائدة: ٦٤]: نعمةُ الله مقبوضةٌ، ومعنى ﴿يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾: نعمتُه في الدُّنيا ونعمتُه في الآخِرة. نَقلَه الواحِديُّ عن بعضِهم[1].

قولُه: (مِن ضِيقِ العَطَن)، أي: مِن ضِيقِ مجالِه في المعاني والبيان، **الأساس**: ضَرَبَ القومُ

---

(١) «التفسير الوسيط» للواحدي (٢: ٢٠٧).

﴿وَمَا تَحْتَ ٱلثَّرَىٰ﴾ ما تَحتَ سَبعِ الأرَضين. عن مُحمَّدِ بنِ كَعبٍ وعَنِ السُّدّيّ: هُوَ الصَّخرةُ التي تَحتَ الأرضِ السابِعة.

[﴿وَإِن تَجْهَرْ بِٱلْقَوْلِ فَإِنَّهُۥ يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ وَأَخْفَى * ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ ٧-٨]

أي: يَعلَمُ ما أسرَرتَه إلى غَيرِكَ وأخْفى من ذلك، وهو ما أخْطرتَه ببالِك، أو ما

بعَطَنٍ: إذا أناخُوا حَوْلَ الوِرْد، وإذا أناخُوا[1] حوْلَ الماءِ بعدَ السَّقْي، والعَطَنُ والمُعطَنُ: المُناخُ حَوْلَ الورِد، وأما في مكانٍ آخَرَ فمُرَاحٌ ومَأْوى. ومنَ المُستعار: فلانٌ واسعُ العَطَن، إذا كان رَحْبَ الذِّراع، وقال الإمامُ في قولِه: مِن غيرِ تصَوُّرِ يدٍ ولا غَلٍّ ولا بَسْط، نظَرٌ؛ لأنّا لو فتَحْنا هذا البابَ لانفتحَتْ تأويلاتُ الباطِنيّة، فإنّهم يقولونَ أيضًا: المرادُ مِن قولِه تعالى: ﴿فَٱخْلَعْ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ طُوًى﴾ [طه: ١٢]: الاستغراقُ في خدمةِ الله مِن غيرِ تصَوُّرِ فعل، وقولِه تعالى: ﴿بَرْدًا وَسَلَٰمًا عَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ﴾ [الأنبياء: ٦٩]: المرادُ منهُ تخليصُ إبراهيمَ مِن يدِ الظالمِ مِن غيرِ أن يكونَ هناك نارٌ وخطابٌ البتّةَ، وكذا القولُ في كلِّ ما وَرَدَ في كتابِ الله المجيد، بل القانونُ: أنه يجبُ حَمْلُ كلِّ لَفْظٍ وَرَدَ في التنزيلِ على حقيقتِه إلاّ إذا قامَتْ دِلالةٌ عَقْليّةٌ قَطْعيّةٌ توجبُ الانصرافَ عنهُ، وليتَ مَن لم يعرِفْ شيئًا لم يَخُضْ فيه[2].

وأقولُ: سَلَّمْنا أنّ الأصلَ إجراءُ اللَّفظِ على حقيقتِه إلاّ إذا مَنَعَ مانعٌ، لكنّ طريقَ العُدولِ غيرُ مُنحصِرٍ في المجازِ في المُفرَد، فكما جازَ العدولُ عن الحقيقةِ إلى المجازِ في المفردِ جَازَ العدولُ منَ الإسنادِ إلى الإسناد، في مِثلِ قولِنا: أنْبتَ الرَّبيعُ البَقْلَ وهزَمَ الأميرُ الجُنْدَ، ومنَ المُركَّبِ إلى المركّب كما نحن بصَدَدِه، فإنهُ عُدولٌ إلى أخْذِ الزُّبدةِ والخُلاصةِ منَ المجموع لمانعِ إجرائها على مفهومِها الظاهِري، ويُسَمَّى هذا بالكِنايةِ الإيمائية.

قولُه: (﴿وَمَا تَحْتَ ٱلثَّرَىٰ﴾ ما تحتَ سَبْعِ الأرْضِين)، والثَّرى هُو: التُّرابُ النَّدِيّ.

---

(١) قوله: «حول الورد، وإذا أناخوا» سقط من (ح).

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢٢: ٧).

أسْرَرتَهُ في نَفسِك، ﴿وَأَخۡفَى﴾ مِنه وهو ما سَتُسِرُّه فيها. **وعَن بَعضِهم: أنّ «أخفَى» فِعل**، يعني أنه يَعلَمُ أسرارَ العِبادِ وأخفى عَنهم ما يَعلَمُه هوَ كقَولِه تعالى: ﴿يَعۡلَمُ مَا بَيۡنَ أَيۡدِيهِمۡ وَمَا خَلۡفَهُمۡ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلۡمٗا﴾ [طه: ١١٠]، **وليسَ بذاك**. فإنْ قُلتَ: كيفَ طابَقَ الجزاءُ الشَّرط؟ قُلت: مَعناه: وإنْ تَجهَرْ بذِكرِ الله من دُعاءٍ أو غَيرِه، **فاعلَمْ أنهُ غَنيٌّ عَن جَهرِك**، ....

قولُهُ: (**وعن بعضِهم أنّ «أخْفَى» فِعْلٌ**)، قال مُحْيي السُّنة: رُوِيَ عن زيدِ بنِ أسلَمَ؛ أيْ: يَعلَمُ أسرارَ العِباد، وأخفَى سِرَّهُ عن عبادِه، فلا يَعلَمُه أحدٌ، تحريرُهُ أنه يَعلَمُ أسرارَ العبادِ، والعبادُ لا يعلَمونَ أسرارَه، كقوله تعالى: ﴿يَعۡلَمُ مَا بَيۡنَ أَيۡدِيهِمۡ وَمَا خَلۡفَهُمۡ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلۡمٗا﴾ [طه: ١١٠][(١)].

قولُه: (**وليسَ بذاكَ**) أي: الشَّرطُ لا يُلائمُه، لأنّ الكلامَ ليسَ[(٢)] في إثباتِ العِلم لله تعالى ونَفْيِه عمّا سِواه. قال صاحبُ «الانتصاف»: يَلزَمُ منهُ عطفُ الجُملةِ الفعليّةِ على الاسميّة إنْ عطَفْتَه على الجُملةِ الكُبرى، أو عطفُ الماضي على المضارع إنْ عطَفْتَ على الجُملةَ الصُّغرى، هذا منَ اللّفظ، ومنَ المعنى: القَصدُ: الحَضُّ على تَرْكِ الجَهْرِ وسُقوطِ فائدتِه، يَعلَمُ اللـهُ ما هو أخفَى منهُ[(٣)]، وإذا جَعَلْتَه فعلًا ماضيًا خرَجَ عن قَصدِ السِّياق، وليسَ مثلَه قولُه تعالى: ﴿يَعۡلَمُ مَا بَيۡنَ أَيۡدِيهِمۡ وَمَا خَلۡفَهُمۡ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلۡمٗا﴾ [طه: ١١٠]، إذْ بيْنَ السِّياقَيْنِ اختلاف.

قولُه: (**فاعلَمْ أنهُ غنيٌّ عن جَهرِك**)، فيه إيذانٌ بأنّ السُّؤالَ عن وَجهِ ترتُّبِ الجزاءِ على الشَّرط، يعني: أنّ مِن شَرطِ الجزاءِ أن يكونَ مُسبَّبًا عن الشَّرط، وهاهنا الشَّرطيّةُ مفقودةٌ. وأجاب بوجهَيْنِ مَآلُهما إلى تقديرِ الإعلام والتنبيهِ والتوبيخ، والجوابُ الأوّلُ مَبْنيٌّ على نَفْيِ الجَهْرِ وإثباتِ الغَيْر، والثاني على الإرشادِ إلى وَجْهِ حكمتِه، أمّا قولُه أولًا: «فاعلَمْ أنهُ غنيٌّ عن جَهرِك» فتوبيخٌ؛ يعني: جَهْرُكَ بالقَوْلِ سببٌ لأنْ أُوقفكَ على قلّةِ جَدْواه؛ لأنّ السامعَ

---

(١) «معالم التنزيل» (٥: ٢٦٤). وانظر: «جامع البيان» للطبري (١٦: ١٦).

(٢) سقط اللفظ «ليس» من (ط).

(٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٥٢).

....

قريبٌ يَسمَعُ السِّرَّ وأخفَى، ومنهُ: تأديبُ رسول الله ﷺ أصحابَه، رَوَينا عن البخاريِّ ومسلم، عن أبي موسى قال: كنّا معَ رسُولِ الله ﷺ في سَفَر، فجَعَلَ الناسُ يَجهَرونَ بالتكبير، فقال رسُولُ الله ﷺ: «ارْبَعُوا على أنفسِكم، إنّكم ما تَدعْونَ أصمَّ ولا غائبًا، إنّكم تَدعُونَ سميعًا بصيرًا وهُو مَعكم » الحديث(١).

وأمّا قولُه ثانيًا: «أن يكونَ نَهْيًا عن الجَهْرِ» فمعناهُ: لا تَجْهَروا بالقولِ في الدُّعاء، بلِ اعتَمِدوا الخُفْيةَ، فإنّها أبعَدُ منَ الريّاءِ وأقرَبُ إلى الخُضُوع وأهضَمُ للنفْس، كما قال تعالى: ﴿وَٱذْكُر رَّبَّكَ فِى نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً وَدُونَ ٱلْجَهْرِ مِنَ ٱلْقَوْلِ﴾ [الأعراف: ٢٠٥]. وأمّا قولُه ثالثًا: تعليمًا للعباد، فتأويلُه: إنّي ما كَلَّفتُكم الجَهْرَ لأنّي لا أَسمعُ إلاّ الجَهْرَ، فإنّي أَسمَعُ السِّرَّ وأخفَى، وإنّما كَلَّفتُكم لأمرٍ آخرَ فرُوموهُ مِن مَظَانِّه، كأنُه قيل: شَرْعيّةُ الأمرِ بالجَهْرِ سببٌ للتنبيه على وَجْهِ الحِكمة ودفعِ الرِّيبة، قال القاضي: الغرض في شَرْعيّةِ الجَهْر ليسَ لإعلام الله، بل لتصويرِ النفْسِ بالذِّكْر ورسُوخِه فيها، ومَنْعِها عنِ الاشتغالِ بغيرِه وهَضْمها بالتضَرُّع والجُؤار(٢).

وقلتُ: وقد أسلَفْنا في خاتمةِ الأعرافِ مراتبَ الدُّعاءِ بحسَبِ اختلافِ المقاماتِ على لسانِ العارِفين. ومنَ الاعتبارَيْنِ ما رَوَينا عن أبي داودَ والتِّرمذيِّ، عن أبي قَتادةَ: أنّ رسُولَ الله ﷺ خَرَج ليلةً، فإذا هُو بأبي بكرٍ رضيَ اللهُ عنه يَخفِضُ مِن صَوْته، ومَرَّ بعُمرَ رضيَ اللهُ عنه يُصلِّي يرفَعُ صَوتَه، فسأَلَ أبا بكرٍ فقال: قد أسمَعْتُ مَن ناجَيْت يا رسُولَ الله، وسأل عُمرَ رضي الله عنه فقال: أُوقِظُ الوَسْنان وأطرُدُ الشَّيطان(٣). وأخرَجَ الإمامُ أحمدُ نحوَه عن عليٍّ، وزاد الحَسَنُ في حديثِه فقال: «يا أبا بكر ارفَعْ مِن صَوتِكَ شيئًا»(٤)، وقال لعُمرَ: «اخفِضْ مِن صَوتِكَ شيئًا». وَرَواهُ أبو داودَ، عن أبي هريرةَ أيضًا(٥).

---

(١) أخرجه البخاري (٢٩٩٢) و (٧٣٨٦)، ومسلم (٢٧٠٤).

(٢) «أنوار التنزيل» (٤: ٤١).

(٣) أخرجه أبو داود (٣١)، والترمذي (٤٤٧)، وغيرهما، وصحّحه ابن حِبّان (٧٣٣).

(٤) «مسند الإمام أحمد» (٨٦٥).

(٥) «سنن أبي داود» (١٣٣٢).

فإمّا أن يكونَ نهيًا عَنِ الجهرِ كقولِه تعالى: ﴿ وَٱذْكُر رَّبَّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً وَدُونَ ٱلْجَهْرِ مِنَ ٱلْقَوْلِ ﴾ [الأعراف: ٢٠٥]، وإمّا تَعليمًا للعِبادِ أنّ الجهرَ ليسَ لإسماعِ الله، وإنّما هُوَ لغَرضٍ آخر، ﴿ٱلْحُسْنَىٰ﴾ تأنيثُ الأحسَن، وُصِفَت بها الأسماءُ لأنّ حُكمَها حُكمُ المؤنَّثِ كقَولِك: الجماعةُ الحُسنَى، ومِثلُها ﴿مَـَٔارِبُ أُخْرَىٰ﴾ [طه: ١٨]، و﴿مِنْ ءَايَـٰتِنَا ٱلْكُبْرَى﴾ [طه: ٢٣].

والذي فَضَلَت بِهِ أسماؤُهُ في الحُسنِ **سائرَ الأسماء**: دلالتُها على مَعاني التّقديسِ والتَّمجيد، والتَّعظيمِ والرُّبوبيّة، والأفعالِ التي هيَ النِّهايةُ في الحُسن.

واعلمْ أنّ هذه المعانيَ المذكورةَ مُستنبَطَةٌ منَ الآيةِ باستعانةِ إشارةِ النّصِّ. وأمّا عبارتُه فلإثباتِ عِلمِه الشامِلِ للكائناتِ مِن جُزْئيّاتِها وكُلِّياتِها وما يتصلُ بها من باطن أحوالها وظاهرِها؛ لأن قوله تعالى ﴿خَلَقَ ٱلْأَرْضَ وَٱلسَّمَـٰوَٰتِ ٱلْعُلَى﴾ بيان لكمالِ الخالقية، وقوله: ﴿ٱلرَّحْمَـٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾[1] إيماءٌ إلى التدبُّرِ التام، وقولُه: ﴿لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، إشارةٌ إلى المالكيّةِ العامّة، فيكونُ قولُه: ﴿ وَإِن تَجْهَرْ بِٱلْقَوْلِ﴾ [طه: ٧]، إثباتٌ للعالَميّة، فالمعنى: تَنبَّهْ أيُّها السامعُ على أنّ عِلمه محيطٌ بكلِّ شيءٍ وإن أردتَ أن تَجهَرَ بالقولِ وتُخفي في نَفسِك خلافَه فاعلَمْ أنهُ يَعلَمُ المُضمَرَ وأخفَى منهُ ممّا ستُسِرُّهُ فيها، وهُو في المبالغةِ في جانبِ العِلم مثل ﴿وَمَا تَحْتَ ٱلثَّرَىٰ﴾ في جانبِ المُلْك فيَنطبقُ على هذا التأويلِ مجيءُ اسمِه المُقدَّسِ الجامع لأجْلِ ترتُّبِ الحُكم بالتوحيدِ عليه وإردافِ قولِه: ﴿لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾، به على التّتميم.

قولُه: **(سائرَ الأسماء)، الجوهري**، سائرُ الناسِ: جميعُهم، وذكَرَهُ في السِّين مَعَ الياءِ، وقال ابنُ الأثيرِ في «النِّهاية»: السائرُ مهموزٌ، ومعناهُ: الباقي، والناسُ يَستعمِلونَه في معنَى الجميع، وليسَ بصحيح. وقد تكرَّرتْ هذه اللَّفظةُ في الحديث، وكلُّها بمعنى باقي الشيء، ومنهُ: «فَضْلُ عائشةَ على النِّساءِ كفَضْلِ الثَّريدِ على سائرِ الطعام» أي: باقيهِ، وفي «المُغرِب»: الأَسْآرُ: جمعٌ على أفعالٍ، جمْعُ سُؤْر، وهُو بقيّةُ الماءِ التي يُبقيها الشارِبُ في الإناء، ثُم استُعيرَ

(١) من قوله: «وما يتصل بها من باطن أحوالها» إلى هنا، سقط من (ح) و(ف).

[﴿وَهَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ مُوسَىٰٓ * إِذْ رَءَا نَارًا فَقَالَ لِأَهْلِهِ ٱمْكُثُوٓاْ إِنِّيٓ ءَانَسْتُ نَارًا لَّعَلِّيٓ ءَاتِيكُم مِّنْهَا بِقَبَسٍ أَوْ أَجِدُ عَلَى ٱلنَّارِ هُدًى﴾ ٩-١٠]

قَفّاهُ بِقِصّةِ مُوسى عليه السّلامُ ليَتأسّى به في تَحمُّلِ أعباءِ النُّبوّةِ وتَكاليفِ الرِّسالةِ والصّبرِ على مُقاساةِ الشّدائد، حتّى ينالَ عندَ الله الفَوزَ والمَقامَ المَحمُود. يجوزُ أنْ يَنتَصِبَ ﴿إِذْ﴾ **ظَرفًا للحَديث**؛ لأنه حَدَث، أو لمضمَر، أي: حينَ ﴿رَءَا نَارًا﴾ كانَ

لبقيّةِ الطّعام وغيرِه[1]، وقال الحريريُّ في «دُرّةِ الغَوّاص»: يَستعمِلُونَ «سائرَ» بمعنى: جميع، وهُو في كلام العَرَب بمعنى الباقي، والدَّليلُ عليه قولُ النبيِّ ﷺ لغَيلانَ حينَ أسلَمَ وعندَه عَشرُ نِسوةٍ: «اختَرْ أربعًا منهُنَّ وفارِقْ سائرَهُنّ»[2]، وما أنشَدَ سيبويهِ:

تَرى الثَّورَ فيها مُدخِلَ الظِّلِّ رأسَهُ ... وسائرُه بادٍ إلى الشمسِ أجمعُ[3]

قولُه: (**قَفّاهُ بقِصّةِ موسى عليه السّلامُ ليَتأسّى به**)، الضّميرُ راجعٌ إلى معنى قولِه: ﴿طه * مَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ لِتَشْقَىٰٓ * إِلَّا تَذْكِرَةً لِّمَن يَخْشَىٰ﴾ [طه: ١-٣] على أنْ يكونَ المعنى: إنّا أنزَلْنا عليكَ القرآنَ لتحمِلَ متاعبَ التبليغ ومُقاوَلَة العُتاةِ مِن أعداءِ الإسلام ومُقابلَتهم وغيرَ ذلك، كما أنزَلْنا على موسَى التَّوراةَ كذلك، فتكونُ الواوُ عاطفةً قصةً باستقلالِها على قصّةٍ مِثلِها.

قولُه: (**أعباء النُّبوة**)، **الجوهري**: العِبءُ، بالكسر: الحِمْلُ، والجَمْعُ الأعباءُ.

قولُه: (**ظَرْفًا للحديث**)؛ لأنهُ حَدَثٌ، أي: مصدَرٌ هُنا بدليلِ قولِه: ﴿فَقَالَ لِأَهْلِهِ ٱمْكُثُوٓاْ﴾ [طه: ١٠] بخلافِ قولِه: ﴿هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ٱلْغَٰشِيَةِ﴾ [الغاشية: ١] فإنهُ بمعنى الخَبَر، قال الجَوهريُّ: والحديثُ: الخَبرُ، يأتي على القليلِ والكثير.

---

(١) «المغرب في ترتيب المعرب» (١: ٣٧٨).

(٢) أخرجه أبو داود (٢٢٤١)، والترمذي (١١٢٨)، وابن ماجه (١٩٥٣)، وغيرهم من حديث ابن عمر، وصحّحه ابن حِبّان (٤١٥٧)، وفيه تمام تخريجه.

(٣) «درّة الغواص في أوهام الخواص» ص ١٠، وانظر الشاهد المذكور في «كتاب سيبويه» (١: ١٨١).

كيتَ وكَيت. أو مَفعولًا لـ (اذكُر) استأذَنَ مُوسى شُعَيبًا عليهما السّلامُ في الخُروجِ إلى أمِّه وخَرجَ بأهلِه، فوُلِدَ له في الطَّريقِ ابنٌ في ليلَةٍ **شاتِيةٍ** مُظلِمةٍ **مُثلِجة**، وقد ضَلَّ الطَّريقَ وتَفرَّقَت ماشِيَتُه ولا ماءَ عندَه، **وقَدحَ فصَلدَ زَندُه** فرأى النّارَ عِندَ ذلك. قيل: كانَتْ ليلةَ جُمعة، ﴿ٱمۡكُثُوٓاْ﴾ أقيمُوا في مَكانِكُم. الإيناس: الإبصارُ البيِّنُ الذي لا شُبهةَ فيه، ومِنهُ إنسانُ العَينِ؛ لأنه يُتَبيَّن به الشيءُ، والإنس: لظُهورِهم، كما قيل: الجنُّ؛ لاستِتارِهم، وقيل: هُوَ إبصارُ ما يُؤنَسُ به، **لـمّا وَجَدَ منه الإيناسَ** فكان مقطوعًا متيقّنًا، حقّقَه لهم بكَلمَةِ ﴿إنّ﴾ ليُوَطِّنَ أنفُسَهم، ولـمّا كانَ الإتيانُ بالقَبَس، ووُجودُ الهدى مترقّبينِ مُتوقّعين، بُنِيَ الأمرُ فيهما على الرَّجاءِ والطَّمَع، وقال: ﴿لَّعَلِّيٓ﴾ ولـمْ

الراغبُ: كلُّ كلام يَبلُغُ الإنسانَ مِن جهةِ السَّمع أو الوحي في يَقَظتِه أو مَنامِه، يقالُ لهُ: حديثٌ، قال تعالى: ﴿وَإِذۡ أَسَرَّ ٱلنَّبِيُّ إِلَىٰ بَعۡضِ أَزۡوَٰجِهِۦ حَدِيثٗا﴾ [التحريم: ٣] وقال: ﴿وَعَلَّمۡتَنِي مِن تَأۡوِيلِ ٱلۡأَحَادِيثِ﴾ [يوسف: ١٠١]، أي: ما يُحدَّثُ به الإنسانُ في نَوْمِه، وسَمّى تعالى كتابَه حديثًا، قال: ﴿فَلۡيَأۡتُواْ بِحَدِيثٖ مِّثۡلِهِۦٓ﴾ [الطور: ٣٤]، وقال: ﴿فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلۡقَوۡمِ لَا يَكَادُونَ يَفۡقَهُونَ حَدِيثٗا﴾ [النساء: ٧٨]، والحديثُ: الطَّرِيُّ منَ الثِّمار، ورجُلٌ حَدُوثٌ: حسَنُ الحديث، ورجلٌ حَدَثٌ وحديثُ السِّنِّ: بمعنًى[1].

قولُه: (**شاتِية**)، قيل: هِي من قولِهم: شَتَوْتُ بموضع كذا؛ أقَمْتُ به الشتاء.

قولُه: (**مُثْلِجَة**)، أي: ذاتُ ثَلْج.

قولُه: (**وقَدَحَ فصَلَدَ زَنْدُهُ**)، **الجوهري** وصَلَدَ الزَّندُ يَصلِدُ ـ بالكسرِ ـ صُلودًا: إذا صَوَّتَ ولم يُخرِجْ نارًا.

قولُه: (**لَـمّا وَجَدَ منهُ الإيناسَ**)، يُروَى «وجد» معروفًا ومجهولًا، والأوّلُ أوجَهُ لمطابقةِ «خيفةً» لهم، أي: لمّا وَجَد موسَى مِن نفْسِه الإيناسَ حقَّقَهُ للأهل بأنْ قال: ﴿إِنِّيٓ ءَانَسۡتُ﴾ بكلمةِ التحقيق.

---

(١) «مفردات القرآن» ص٢٢٢-٢٢٣.

يَقطَعْ فيَقول: إنّي ﴿ءَاتِيكُم﴾؛ لئلّا يَعِدَ ما ليس يَستَيقِنُ الوفاءَ به. القَبَس: النّارُ المقتبَسَة في رَأسِ عُودٍ أو فَتيلةٍ أو غَيرِهما. ومنه قيل: المِقْبَسَة، لِـما يُقتبَسُ فيه من **سَعَفَةٍ** أو نَحوِها. ﴿هُدًى﴾ أي: قومًا يَهدونَني الطّريقَ أو يَنفَعونَني بهُداهُم في أبوابِ الدّين، عَن مُجاهِدٍ وقَتادة؛ وذلكَ لأنّ أفكارَ الأبرارِ مَغمُورةٌ بالهِمّةِ الدينيّةِ في جَميعِ أحوالِهم لا يَشغَلُهم عنها شاغل. والمعنى: ذَوي هُدى. أو **إذا وَجَدَ الهُداةَ فقَدْ وَجَدَ الهُدى**. ومعنى الاسْتِعلاءِ في ﴿عَلَى ٱلنَّارِ﴾: أنّ أهلَ النّارِ يَستَعلونَ المكانَ القَريبَ منها، **كما قال سيبَوَيه** في (مَررتُ بزَيد): إنه لُصُوقٌ يَقرُبُ مِن زَيد. **أو لأنّ المُصطَلِينَ بها** ......

قولُه: (**من سَعَفَةٍ**)، السُّعفة: الخِرْقةُ بلُغةِ أهلِ مكّة، والسَّعّافُ: الخَزّافُ.

قولُه: (**إذا وَجَدَ الهُداةَ فقد وَجَدَ الهُدَى**)، يريدُ أنه أُطلِقَ «الهُدى» وأُريدَ «الهُداةُ» إطلاقًا للّازِم على الملزوم، ويُمكنُ أن تكونَ الآيةُ مِن بابِ قولِ ابنِ المَناذر:

إنَّ عبــدَ الحميــدِ لّمــا تولّى هَــدَّ رُكْنًا مــا كان بالمهدودِ
ما دَرَى نَعْشُــه ولا حامِلوهُ ماعلى النَّعشِ مِن عفافٍ وجودِ

لأنهُ إذا وجَدَ الـهُدى في ذلك المكانِ ولا ارتيابَ في أنه لا يَتقوَّمُ فيه بنفسِه، فقد وَجَدَ الـهُداةَ، وعليه البيتُ المُستشهَدُ به في «الكتاب».

قولُه: (**كما قال سِيبَويْه**)، يعني: جعَلَ استعلاءَ مكانٍ يقرُبُ منها بمثابةِ استعلائها، كما جَعَلَ اللُّصوقَ بما كانَ يقرُبُ مِن زيدٍ بمثابةِ اللُّصوقِ بمكانِ زيد.

قولُه: (**أو لأنَ المُصطَلِينَ بها**)، اعلَمْ أنّ ﴿عَلَى ٱلنَّارِ﴾: ظَرْفٌ مُستقِرٌّ حالٌ مِن ﴿هُدًى﴾، و«كان»: صفة قُدِّمَتْ، فصارتْ حالًا.

قال صاحبُ «الفرائد»: ﴿عَلَى﴾: حرفُ جرٍّ لا بدَّ لهُ مِن مُتعلَّق، فالتقديرُ: أو أجِدُ ذوي هُدى مُشرِفينَ على النارِ؛ لأنهُ لا بدَّ في الاصطلاءِ بالنارِ مِن أن تكونَ النارُ تحتَ أذيالِهم.

والمُستَمتِعينَ بها إذا تكنّفوها قيامًا وقُعودًا كانوا مُشرِفينَ عليها، ومِنهُ قَولُ الأعشى:

وباتَ على النارِ النَّدى والمُحَلَّقُ

قولُه: (تكنَّفُوها)، الجَوهري: تكَنَّفُوه واكتَنَفُوهُ، أي: أحاطُوا به، والتكنيفُ مِثلُه.

قوله: (وباتَ على النار) البيت، أولُه:

لعَمْري لقد لاحَتْ عيونٌ كثيرةٌ ... إلى ضَوْءِ نارٍ في يَفَاعٍ تُـــحَرَّقُ
تَشِـــبُّ لمَقرورَيْـــنِ يَصطَلِيانِها ... وباتَ على النارِ النَّدى والمُحَلَّقُ
رَضيعَيْ لبَانٍ ثَدْيَ أُمٍّ تقاسَـــما ... بأسحَمَ داجٍ عَوْضُ لا نَتَفرَّقُ[1]

قال الحريريُّ في «دُرَّةِ الغَوَاص» بعدَ إنشادِ البيتَيْنِ الأخيرَيْن: يعني أنّ المُحلَّقَ الممدوحَ والنَّدى ارتَضَعا ثَدْيَ أُمٍّ وتحالَفا على أنّهما لا يَفترِقانِ أبدًا؛ لأنّ عَوْضَ: مِن أسماءِ الدَّهرِ، وهِي مما بُني على الضّمِّ والفَتْح، وهُو للمستقبَل، كما أنّ قَطُّ للماضِي، وعنى بالأسحَمِ الدّاجِي: ظُلْمةَ الرَّحِم المشارَ إليها في قولِه تعالى: ﴿يَخۡلُقُكُمۡ فِي بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمۡ خَلۡقٗا مِّنۢ بَعۡدِ خَلۡقٖ فِي ظُلُمَٰتٖ ثَلَٰثٖ﴾ [الزمر: ٦]، وقيل: بل عُنِيَ به اللّيلُ. ومعنى «تَقاسَما» على التقديرَيْنِ: تحالَفا. وقيل: تَقاسَما: اقتَسَما، وأنّ المرادُ بالأسحَمِ الدّاجي: الدَّمُ[2].

و«اليَفَاعُ»: المكانُ المُرتفع، وهُو أشهَرُ النارِ للقاصِدين. «تُشَبُّ»: تَوقَدُ، و«المقرورُ»: مَن أصابَه القُرّ، أي: البَرْدُ، و«المُحَلِّقُ» بكسرِ اللام وفَتْحِها: اسمُ رجُلٍ مِن بني عُكاظ، كان خاملًا فقيرًا لهُ عِدَّةُ بناتٍ لا يُرغَبُ فيهِنَّ فانْعَزَل عن قومِه إلى بعضِ المَهامِهِ، فنَزَل بِه الأعشى ذاتَ ليلةٍ، فأحسَنَ قِراهُ، ونحَر ناقتَهُ ولم يكنْ عندَه غيرُها، فوقَعَ صُنعُه مِن الأعشى موقِعًا جَليلًا، فلمّا أرادَ الانصرافَ قال: ألكَ حاجةٌ؟ قال: أُريدُ أن تُسيِّرَ بذِكْري في بني عُكاظ؛ لعلّي أشتهِرُ ويُرغَبُ في بناتي، فقد مَسَّهُنَّ الضُّرُّ، فتوَجّهَ الأعشَى إلى قومِه ومَدَحه بقصيدةٍ ذكَرَ فيها محاسنَ شيمتِه ومكارمَ أخلاقِه واستمالَ به قلوبَهم إلى مُواصَلتِه، فلم يَمْضِ قليلٌ حتى خُطِبَ إليه جميعُ بَناتِه.

---

(١) انظر: «ديوان الأعشى» ص٢٧٢-٢٧٣.

(٢) «درّة الغوّاص» ص١٩٣.

[﴿ فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِىَ يَٰمُوسَىٰٓ * إِنِّىٓ أَنَا۠ رَبُّكَ فَٱخْلَعْ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ طُوًى * وَأَنَا ٱخْتَرْتُكَ فَٱسْتَمِعْ لِمَا يُوحَىٰٓ * إِنَّنِىٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدْنِى وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكْرِىٓ ﴾ ١١-١٤]

قَرأَ أبو عَمرٍو وابنُ كَثير: (أَنِّي) بالفَتح، أي: نُودِيَ بأنّي ﴿أَنَا۠ رَبُّكَ﴾، وكسرَ الباقون، أي: نُودِيَ فقيل: يا موسى، أو لأنّ النِّداءَ ضَربٌ من القَولِ فعومِلَ مُعاملتَه. تكريرُ الضَّميرِ في ﴿إِنِّىٓ أَنَا۠ رَبُّكَ﴾؛ لتَوكيدِ الدَّلالة، وتَحقيقِ المَعرفة، وإماطةِ الشُّبهة. رُوِي: أنه لـمّا نُودِيَ ﴿يَٰمُوسَىٰٓ﴾ قال: مَنِ المتكلِّم؟ فقالَ لهُ اللـهُ عزَّ وجَلّ: ﴿إِنِّىٓ أَنَا۠ رَبُّكَ﴾، وأنّ إبليسَ وَسوَسَ إليه، فقال: لعلَّكَ تَسمَعُ كلامَ شَيطان. فقال: أنا عَرفتُ أنهُ كلامُ الله بأنّي أسمَعُه من جَميعِ جِهاتي السِّت، وأسمَعُه بجَميعِ أعضائي. ورُوِي:

قولُه: (أي: نُوديَ فقيل: يا موسى)، قال صاحبُ «الكَشْف»: فعَلَى هذا الذي قامَ مقامَ الفاعل في الحقيقة في ﴿نُودِىَ﴾ هُو: المصدَرُ، دونَ قولِه: ﴿يَٰمُوسَىٰٓ﴾؛ لأنهُ جملةٌ، والجُملة لا تقومُ مقامَ الفاعل، ألا تَرى أنهُ قال في قولِه: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا۟ ٱلْءَايَٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ﴾ [يوسف: ٣٥]، أنّ التقديرَ: ثُم بَدَا لهم بَداءٌ، ولا يقومُ ﴿لَيَسْجُنُنَّهُۥ﴾ مقامَ الفاعل؛ لأنه جملةٌ والجُمَلُ نَكِرات، والفاعلُ يُضمَرُ، والمُضمَرُ أعرَفُ المعارِف، فإذن التقديرُ: نُودي النداءَ، ثُم فُسِّرَ فقيل: ﴿يَٰمُوسَىٰٓ﴾(١).

قولُه: (بأنّي أسمَعُه مِن جميع جِهاتي السِّتِّ وأسمعُه بجميع أعضائي)، قال صاحبُ «الانتصاف»: إن كان الزمخشَريُّ قصَدَ بهذا التعصُّبَ لمذهبِه في حدوثِ الكلام لا يَبْعُدُ منهُ، وإن كان نَقلَه، كمـا وَجدَه في كُتبِ التفسير، فلا عليه، والمعتقَدُ الحقُّ أنّ الذي سَمِعَه موسَى ليس حرفًا ولا صوتًا، إذ لو كان صَوتًا فالصَّوتُ عَرَضٌ، والعَرَضُ الواحدُ لا يوجَدُ في الجهاتِ السِّت، فَعَبَّرَ بنَفْيِ لازم كونِهِ صَوْتًا عن نَفْيِ الصَّوت، كقولِه صَلواتُ الله عليه: «وكِلتا يديْه يمينٌ»(٢)، أي: لو كانتا جارِحتَيْنِ لكانت إحداهُما يُسْرى.

(١) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ٨٧) بتحقيق د. عبد القادر السعدي، أو (٢: ٨١٤) بتحقيق د. محمد الدالي.

(٢) هو جزءٌ من حديث أخرجه مسلم (١٨٢٧)، والنسائي (٨: ٢٢١) وغيرهما من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص، وصحّحه ابن حِبّان (٤٤٨٤) وفيه تمام تخريجه.

أنه حينَ انتهى رأى شَجرةً خَضراء، مِن أسفَلِها إلى أعلاها كأنّها نارٌ بَيضاءُ تتَّقِد. وسَمِعَ تَسبيحَ الملائكة، ورأى نورًا عظيمًا فخافَ وبُهِت، **فأُلقِيَت عليه السَّكينةُ** ثُمّ نُودِي، وكانَتِ الشَّجرةُ **عوسَجة**، ورُوِي: كلّما دَنا أو بَعُدَ لـم يَختَلِف ما كانَ يَسمَعُ من الصَّوت. وعَنِ ابنِ إسحاق: لـمّا دنا استأخرَتْ عنه، فلمّا رأى ذلك رَجعَ وأوْجَسَ في نَفسِه خيفة، فلمّا أرادَ الرّجعةَ دنَتْ منه، ثُمّ كُلِّم. قيل: أُمِرَ بخَلعِ النَّعلَين؛ **لأنّهما كانَتا من جِلدِ حمارٍ** مَيِّتٍ غَيرِ مَدبوغ، عَنِ السُّديّ وقَتادة وقيل: ليُباشِرَ الواديَ بقَدَميهِ مُتبرِّكًا

أمّا أنّ الصوتَ لا يَختلف بقُربٍ وبعدٍ فممّا يجبُ تغليطُ رُواتِه. والذي يُثْبِتُ صوتًا وجسْمًا يقولُ: إنّ موسى قال: سبحانَك أسمَعُ صوتَك ولا أرى شخصَك.

وقلتُ: رَوَى الواحِديُّ ومُحيي السُّنة عن وَهْب[١]: نُوديَ منَ الشَّجرةِ فقيل: يا موسى، فأجابَ سريعًا ـ ما يدرِي مَن دَعاهُ ـ فقال: إنّي أسمَعُ صوتَك ولا أرى مكانَك، فأينَ أنت؟ فقال: أنا فوقَك ومعَك وأمامَك وخَلْفَك وأقرَبُ إليكَ من نفْسِك، فعَلِمَ أنّ ذلك لا ينبغي إلا لله عَزَّ وجَلّ فأيقَنَ به[٢]، هذا كلُّه لا يَدُلُّ على لزوم الجِسْمِيّة، وكذلك القُربُ والبُعْدُ.

وقال القاضي: وهذا إشارةٌ إلى أنهُ عليه السَّلامُ تَلقَّى مِن رَبِّه كلامَه تَلقِّيًا روحانيًّا ثُم تمَثَّلَ ذلك الكلامُ لبدَنِه وانتَقَلَ إلى الحِسِّ المشتَرَكِ فانتَقَلَ إليه من غيرِ اختصاصٍ بعُضْوٍ وجِهة[٣].

قولُه: (**فأُلقِيَتْ عليه السَّكينةُ**)، السَّكينةُ: فَعيلةٌ منَ السُّكون، وهِي الطُّمَأنينةُ.

قولُه: (**عَوْسَجةً**)، **الجَوهري**: العَوْسَجُ: ضَرْبٌ منَ الشَّوكِ، الواحدُ منها عَوْسَجةٌ.

قولُه: (**لأنّهما كانتا مِن جِلْدِ حمار**)، عن التِّرمذيِّ، عنِ ابنِ مَسْعود، عن النبيِّ ﷺ

---

(١) يعني ابن مُنبِّه، صاحب الصحيفة المشهورة.

(٢) «معالم التنزيل» (٥: ٢٦٦)، و«الوسيط» للواحدي (٣: ٢٠٢).

(٣) «أنوار التنزيل» (٤: ٤٣).

به. وقيل: لأنّ **الحِفْوة: تواضُعٌ لله**، ومِن ثَمّ طافَ السَّلفُ بالكَعبةِ حافين، ومِنهُم مَن استَعظَمَ دُخولَ المَسجِدِ بنَعلَيه، وكان إذا نَدَرَ منهُ الدُّخولُ مُنتَعِلًا تَصدّق، والقُرآنُ يَدُلُّ على أنّ ذلكَ احتِرامٌ للبُقعةِ وتَعظيمٌ لها وتَشريفٌ لقُدسِها. ورُوِي: أنهُ خَلعَ نَعلَيهِ وألقاهُما من وَراءِ الوادي، ﴿**طُوًى**﴾ **بالضَّمِّ والكَسرِ مُنصَرِفٌ وغَيرُ مُنصَرِفٍ**

قال: «كان على موسى يومَ كَلَّمَهُ ربُّه سَراويلُ صوفٍ وكُمَّـةُ صوف ونَعْلانِ مِن جلدِ حمارٍ ميِّت»[١].

الراغب: الخَلْعُ: خَلْعُ الإنسانِ ثوبَه، والفَرَسُ جُلَّه وعِذَارَه، وإذا قيل: خَلَعَ فلانٌ على فلان، معناه: أعطاهُ ثوبًا، واستُفيدَ معنى العطاءِ من هذه اللَّفظةِ بأنْ وُصِلَ به على فلانٍ لا[٢] بمجرَّدِ الخَلْع[٣]. والنَّعْلُ معروفةٌ، وشُبِّهَ به نَعْلُ الفَرس ونَعْلُ السَّيف، وفَرَسٌ مُنَعَّلٌ: في أسفلِ رُسْغِه بَيَاض، ورجُلٌ ناعِلٌ ومُنتعِلٌ، ويُعبَّرُ به عن الغِنَى كما يُعبَّرُ عن الفقيرِ بالحافي.

قولُه: (**الحِفْوةُ: تواضُع**)، **الجوهري** عن الكِسائيِّ: رجُلٌ حافٍ بيِّنُ الحِفْوة والحَفاء بالمَدّ، وقد حَفِيَ يَحْفَى. وهُو الذي يمشِي بلا خُفٍّ ولا نَعْل. وأمّا الذي حَفِي مِن كثرةِ المشي أي: رَقَّتْ قَدَمُه أو حَافِرُه ـ فإنهُ حَفٍ.

قولُه: (﴿**طُوًى**﴾ **بالضّمِّ والكسرِ، مُنصَرِفٌ وغيرُ مُنصَرِف**)، في «معالِمِ التنزيل»[٤]: قَرَأ أهلُ الكوفةِ والشّام بالتنوينِ والآخَرونَ بلا تنوين؛ لأنهُ معدولٌ عن طاوٍ.

---

(١) أخرجه الترمذي (١٧٣٤)، والبزّار (٢٠٣١)، وأبو يعلى (٤٩٨٣)، وقال الترمذي: حديثٌ غريبٌ لا نعرفه إلا من حديث حُمَيْدٍ الأعرج، وهو منكر الحديث. فلا عِبْرةَ بتصحيح الحاكم له في «المستدرك» (١: ٣٧٩) على شرط البخاري، قال الذهبي: وإنّما غرَّه ـ يعني الحاكم ـ أن في الإسناد حُمَيْدَ بن قيس، وهو خطأ، إنّما هو حُمَيدٌ الأعرج الكوفي أحد المتروكين.

(٢) لفظة «لا» سقطت من (ح) و(ف).

(٣) «مفردات القرآن» ص٢٩٣.

(٤) «معالم التنزيل» (٥: ٢٦٧)، وانظر: «حجّة القراءات» ص٤٥١.

بتأويلِ المكانِ والبُقعة. وقيل: مرَّتين، نَحوَ ثِنًى، أي: نُودِيَ نِداءَينِ أو قُدِّسَ الوادي كَرّةً بعدَ كَرّة، ﴿وَأَنَا ٱخْتَرْتُكَ﴾ اصْطَفيتُكَ للنُّبوّة. وقرأَ حمزَةُ: (وأنّا اخْتَرْناك)،

الراغبُ: طَوَيْتُ طيًّا، وذلك كَطيِّ الدَّرج، وعليه قولُه تعالى: ﴿يَوْمَ نَطْوِى ٱلسَّمَآءَ كَطَىِّ ٱلسِّجِلِّ﴾ [الأنبياء: ١٠٤]، ومنهُ طَوَيْتُ الفَلاةَ، ويُعبَّرُ بالطَّيِّ عن مُضِيِّ العُمُر، يقالُ: طَوَى اللهُ عمُرَه. وقولُه تعالى: ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزمر: ٦٧]: يجوزُ أن يكونَ منَ الأوّل وأن يكونَ منَ الثاني، والمعنى: مُهْلَكَاتٌ. وقولُه تعالى: ﴿إِنَّكَ بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ طُوًى﴾ [طه: ١٢]، قيل: هُو اسمٌ للوادي الذي حَصَلَ فيه، وقيل: إنّ ذلك جُعِلَ إشارةً إلى حالةٍ حصَلَتْ لهُ على طريقِ الاجتباء، فكأنّه طَوَى عليه مسافةً لوِ احتَاجَ إليها أن يَنالَها بالاجتهادِ لَبَعُدَ عليه. وقيل: هُو اسمُ أرض، فمِنهُم مَن يَصرِفُه ومِنهم مَن لا يَصرِفُه. وقيل: مصدرُ طَوَيْتُ فيُصرَفُ ويُفتَحُ أوّلُه ويُكسَر، نحوَ: ثَنْي وثِنْي، ومعناه: ناديتُه مرَّتَيْنِ[1].

قولُه: (وقيل: مرَّتَيْن، نحوَ: ثِنًى)، الجوهري: قال بعضُهم: مثلَ طِوًى، وهُو الشيءُ المَثْنيُّ، وقال: «ثُنِّيتْ فيه البَركةُ والتّقديسُ مرَّتَيْنِ».

قولُه: (كَرّةً بعدَ كَرّة)، نحوَ: لبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ.

قولُه: (وقرأ حمزةُ: «وأنّا اختَرْناكَ»)، يعني: «أنّا» بتشديدِ النُّون، والباقُونَ: بتخفيفِ النُّون[2].

الراغبُ: الاختيارُ: طلَبُ ما هُو خيرٌ وفعلُه، وقد يقال لما يراه الإنسانُ خيرًا، وإنْ لم يكن خيرًا[3]، وقولُه تعالى: ﴿وَلَقَدِ ٱخْتَرْنَٰهُمْ عَلَىٰ عِلْمٍ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الدخان: ٣٢]، يجوزُ أن يكونَ إشارةً إلى إيجادِه تعالى إيّاهم خيرًا، وأن يكونَ إشارةً إلى تقديمِهم على غيرِهم، والمختارُ في عُرفِ المُتكلِّمينَ يقالُ لكلِّ فعلٍ يفعَلُه الإنسانُ لا على سبيل الإكراهِ، فقولُهم:

---

(١) «مفردات القرآن» ص ٥٣٣-٥٣٤.

(٢) انظر: «حجّة القراءات» ص ٤٥١.

(٣) من قوله: «وقد يقال...» إلى هنا، سقط من (ح) و(ف).

﴿لِمَا يُوحَىٰٓ﴾: للّذي يُوحى، أو للوَحي. تُعلَّقُ اللّامُ بـ(استَمِع)، أو بـ﴿ٱخۡتَرۡتُكَ﴾، ﴿لِذِكۡرِيٓ﴾: لتَذكُرَني فإنّ ذِكري أنْ أُعبد ويُصَلّى لي. أو **لتَذكُرَني فيها لاشتِمالِ الصَّلاةِ على الأذكارِ** عن مُجاهِد. أو: لأني ذَكرتُها في الكُتُبِ وأَمرتُ بها. أو لأنْ أذكُرَكَ بالمَدحِ والثَّناء، وأجعَلَ لكَ لسانَ صِدق. أو لِذِكري خاصّةً لا تشوبُه بذِكرِ غَيري أو لإخلاصِ ذِكري وطَلَبِ وَجهي لا تُرائي بها ولا تَقصِدُ بها غَرَضًا آخَر، **أو لِتَكونَ لي ذاكِرًا غيرَ ناسٍ فِعلَ المُخلِصينَ** ....

هو مختارٌ في كذا، فليسَ يريدونَ به ما يُرادُ بقولِهم: فلانٌ له اختيار(١)، فإن الاختيارَ أخْذُ ما يراه خيرًا.

قولُه: (**لِتَذكُرَني فيها لاشتِمالِ الصّلاةِ على الأذكار**)، هذا هو الوَجْهُ.

وقولُه: (**أو لتكونَ لي ذاكِرًا غيرَ ناسٍ فِعلَ المُخلِصين**)، إلى آخِرِه، مُتقارِبانِ، لكنّ المرادَ بالإقامةِ على الأوّلِ: تعديلُ أركانِها، وعلى الثاني: إدامتُها، وجُعِلتِ الصَّلاةُ في الأوّلِ مكانًا للذِّكْرِ ومقرِّه وعِلّتِه، وعلى الثاني: جُعِلتْ إقامةُ الصَّلاة، أي: إدامتُها، عِلّةً لإدامةِ الذِّكْر، أي: أدِمِ الصَّلاةَ لتستعينَ بها على استغراقِ فِكْرِك وهِمّتِك في الذِّكْر، كقولِه تعالى: ﴿وَٱسۡتَعِينُواْ بِٱلصَّبۡرِ وَٱلصَّلَوٰةِ﴾ [البقرة: ٤٥] ولخَّصَها القاضي حيثُ قال: خَصَّ الصّلاةَ بالذِّكرِ وأفرَدَها بالأمرِ للعِلّة التي أناطَ بها إقامتَها، وهُو تذَكُّرُ المعبودِ وشُغُلُ القلبِ واللِّسانِ بذِكْرِه يعني: ولتنويه الذِّكرَ أُفرِدَت الصَّلاةُ عن جِنسِ العباداتِ وجُعِلَتْ جِنسًا أشرَفَ وأعلى منها، ثُم نيطَ بها الذِّكْرُ للعِلِّيّة ليُؤْذِنَ بأنَ الذِّكرَ مُخُّ العبادة. تَمَّ كلامُه(٢).

واعلَمْ أنهُ تعالى كلَّما خاطب كليمَهُ عليه السَّلامُ في مقام القُدُس بخطابٍ رَتَّبَ عليه بالفاء(٣) حُكمًا، قال أوّلًا: ﴿إِنِّيٓ أَنَا۠ رَبُّكَ﴾ فَعقَّبَه بقولِه: ﴿فَٱخۡلَعۡ نَعۡلَيۡكَ﴾، قال الإمامُ: نَبَّهَ به على تعظيمِ البُقْعةِ وعلى أنْ لا يطَأَها إلّا حافيًا، ولذلك عَلَّله بقولِه: ﴿إِنَّكَ بِٱلۡوَادِ ٱلۡمُقَدَّسِ

---

(١) «مفردات القرآن» ص٣٠١.

(٢) «أنوار التنزيل» (٤: ٤٤).

(٣) سقط قوله «بالفاء» من (ح) و(ف).

....

طُوًى﴾ وإكرام الدِّيارِ لسَاكِنيها، كأنَّه أُشيرَ به، إنّك بِوَادي فقَدِّس جَلالَ الله وطهارةَ عزّتِه، فتَجرَّدْ عمّا سوى الله[١]. ويمكنُ أن يُقال: خَلْعُ النعليْنِ إشارةٌ إلى تجريدِ ما وقَعَ النظَرُ عنِ السَّعي بالكُلِّية؛ لأنّ بالقَدَم يُعبَّرُ عنِ السَّعي، كما أنّ باليدِ يُعبَّرُ عن القُوّة، ويوافقُه ما رَوَاهُ السُّلَميُّ في «الحقائقِ» عن الشِّبلي: اخلَع الكُلَّ منكَ تَصِلْ إلينا بالكُلِّية، فيكونُ ولا يكونُ، فتحقّقْ في عَيْنِ الجَمْع ليكونَ إخبارُكَ عنّا وفعلُك فِعلَنا، وقال ابنُ عطاءٍ: اخلَعْ نَعْلَيْكَ: انزِعْ عنكَ قُوّةَ الاتّصالِ والانفصال إنك بِوادي الانفرادِ معي، ليسَ معَك أحَدٌ سواي. واللهُ أعلم[٢].

وثانيًا: ﴿وَأَنَا اخْتَرْتُكَ﴾ فعَقَّبَه بقولِه: ﴿فَاسْتَمِعْ لِمَا يُوحَى﴾، قال الإمامُ: ﴿وَأَنَا اخْتَرْتُكَ﴾ لذلك المَنصِبِ العالي ابتداءً لا أنهُ استحقاقٌ منكَ على الله فتَأَهَّبْ لهُ واجعَلْ نفْسَك وعقلَك مصروفًا إليه، فقولُه: ﴿وَأَنَا اخْتَرْتُكَ﴾ يُفيدُ نهايةَ اللُّطفِ والرحمة، وقولُه: ﴿فَاسْتَمِعْ﴾ غايةَ الهَيْبةِ والرَّهبة[٣].

وثالثًا: ﴿إِنَّنِي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدْنِي﴾، قال الإمامُ[٤]: الفاءُ دَلَّت على أنّ إلهيّته هِي التي ألزمَتِ العبادةَ، هذا هُو تحقيقُ قولِ العلماء ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ معناهُ: المُستحِقُ للعِبادة.

ورابعًا: ﴿إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا لِتُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا تَسْعَى * فَلَا يَصُدَّنَّكَ عَنْهَا مَنْ لَا يُؤْمِنُ بِهَا﴾ رَتَّبَ نَهْيَ المخاطَبِ عمّا يصُدُّه عنِ الآياتِ على مجيءِ السّاعة، كما رَتَّبَ نَهْيَ مَدِّ النظَرِ على إيتاءِ السَّبع المثاني في قولِه تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ * لَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَى مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ﴾ [الحجر: ٨٧-٨٨]، أي: لا يَصُدَّنَّكَ النظرُ إلى[٥] مُتَمتَّعاتِهِمُ التي هِي زَهرةُ الحياةِ الدُّنيا عنِ التهيئةِ لزادِ المَعاد، ﴿إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٢: ١٧).

(٢) «حقائق التفسير» (١: ٤٣٦).

(٣) «مفاتيح الغيب» (٢٢: ١٩).

(٤) المصدر السابق (٢٢: ١٩).

(٥) في النسخة (ح): «عن».

في جَعلِهم ذِكرَ رَبِّهم على بالٍ مِنهم وتَوكيلِ هِمَمِهم، وأفكارِهم به، قال: ﴿رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَٰرَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ [النور: ٣٧]، أو لأوقاتِ ذِكري، وهيَ: مَواقيتُ الصَّلاة، كقَولِه تعالى: ﴿فَإِذَا قَضَيْتُمُ ٱلصَّلَوٰةَ فَٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ قِيَٰمًا وَقُعُودًا﴾ [النساء: ١٠٣]، واللّامُ مِثلُها في قَولِك: جِئتُكَ لوَقتِ كَذا، **وكانَ ذلك لسِتٍّ لَيالٍ خلَوْن**. وقولُه تَعالى: ﴿يَٰلَيْتَنِى قَدَّمْتُ لِحَيَاتِى﴾ [الفجر: ٢٤]، وقَدْ حُمِلَ على ذِكرِ الصَّلاةِ بعدَ نِسيانِها من قَولِه عليه السَّلام: «مَن نامَ عن صَلاةٍ أو نَسِيَها فَليُصَلِّها إذا ذكَرَها» ....

أُخْفِيهَا لِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍۭ بِمَا تَسْعَىٰ﴾ [طه: ١٥]. وقال الإمامُ: قولُه: ﴿فَٱخْلَعْ نَعْلَيْكَ﴾ تَخْلِيةٌ. والثلاثةُ الأُخرى تَـحْلِية، فقولُه: ﴿إِنَّنِىٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠﴾ إشارةٌ إلى عِلم المبدأ، وقولُه: ﴿فَٱعْبُدْنِى وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكْرِىٓ﴾ عِلْمُ الوَسَط، وهُو مُشتملٌ على العمَل بالـجَوارح وبالقَلْب، ﴿فَٱعْبُدْنِى﴾: إشارةٌ إلى الأوَّل، ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكْرِىٓ﴾: إلى الثاني، وقولُه: ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ﴾ عِلمُ المَعاد[1].

وقلتُ: إذا تقَرَّرَ هذا المعنى انخَرَطَ فيه معنى قولِ سيِّدِ المرسَلين: «مَن نَسِيَ صَلاةً فلْيَقْضِها إذا ذَكَرَها»، رَوَينا عن مالكٍ ومسلمٍ والتِّرمذيِّ وأبي داودَ، وغيرِهم، عن أبي هريرةَ، في حديثٍ طويل: فلمّا قَضَى رسولُ الله ﷺ ـ أي: صَلاةَ الصُّبح حينَ نامَ عنها ـ قال: «مَن نَسِيَ صَلاةً فلْيَقْضِها إذا ذَكَرَها»[2]، فإنَّ اللهَ تعالى قال: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكْرِىٓ﴾ لأنَّ الحِكمةَ في وَضْع إقامةِ الصَّلاة كما سَبَقَ تَذَكُّرُ المعبودِ فيها، وأنَّها مكانُهُ ومحلُّه، فإذا ذَكَرْتَ الصلاةَ بادرْتَ الحكمةَ في شرعيتِها في الذهن، فتكون الحكمةُ حاملةً للمكلّفِ على إقامتِها، فصَحَّ أن يكونَ وجودُ ذكْر الله سببًا لإقامةِ الصَّلاة، فالعُدولُ عن هذا التأويل إلى الوُجوهِ التي ذَكَرَها المصنِّفُ في تأويلِ الحديث، وجَعْلُها متَمَحِّلةً تعسُّفٌ وتَمَحُّل.

قولُه: (**وكان ذلك لستٍّ ليالٍ خلَوْنَ**)، قال الحريريُّ في «دُرَّةِ الغَوَّاص»: والاختيارُ أن يقالَ مِن أوّلِ الشَّهرِ إلى مُنتصَفِه: خَلَتْ وخَلَوْنَ، وإن يُستعمَلَ في النِّصفِ الثاني بَقِيَتْ

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٢: ١٩).

(٢) أخرجه الإمام مالك في «الموطأ» (١: ١٤)، ومسلم (٦٨٠)، والترمذي (٣١٦٣)، وأبو داود (٤٣٥).

وكانَ حَقُّ العِبارةِ أنْ يُقال: لِذِكرِها، كما قالَ رَسولُ الله ﷺ: «إذا ذكرَها»، ومَن يَتمحَّلُ له يَقول: إذا ذَكرَ الصَّلاةَ فقد ذَكرَ الله. أو بتَقديرِ حَذفِ المُضاف، أي: لِذِكرِ صَلاتي، **أو لأنَّ الذِّكرَ والنِّسيانَ مِنَ الله عزَّ وجَلَّ في الحقيقة**. وقَرأَ رَسولُ الله ﷺ: (للذِّكرى).

[﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا لِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍۭ بِمَا تَسْعَىٰ﴾ ١٥]

أي: أكادُ أُخفيها فلا أقولُ هِيَ آتية؛ لفَرطِ إرادَتي إخفاءَها؛ ولَولا ما في الإخبارِ بإتيانِها معَ تَعمِيةِ وَقتِها **مِنَ اللُّطفِ** لَـمَا أخبرَتُ به. وقيل: مَعناه: أكادُ أُخفيها من نَفسي، **ولا دَليلَ في الكَلامِ على هذا المَحذوف**، ومَحذوفٌ لا دَليلَ عليه مُطَّرح. والذي

وبَقِينَ، على أنّ العرَبَ تختارُ أن تجعَلَ النُّونَ للقليل والتاءَ للكثير(١)، فيقولونَ: لأربَعٍ خَلَوْنَ، وإحدى عشْرةَ خَلَتْ(٢).

قولُه: (**وكان حقُّ العبارةِ أن يقال: لِذِكْرِها، كما قال رسُولُ الله ﷺ: «إذا ذَكَرَها»**)، يعني: حَمْلُ ﴿لِذِكْرِىٓ﴾ على ذِكْر الصَّلاةِ بعدَ نِسيانِها غيرُ صَحيح؛ لأنّه لو أُريدَ ذلك لَقيل: أَقِمِ الصَّلاةَ لِذِكْرِها، ولا يُجاءُ بضميرِ الله سبحانَه وتعالى، كما أنّ رسوُلَ الله ﷺ حينَ أرادَ هذا المعنى أتَى بضميرِ الصَّلاة دونَ ضَميرِ الله في قولِه: «إذا ذَكَرَها».

قولُه: (**ومَن يَتمَحَّلُ لهُ**)، تـمَحَّلَ، أي: احتالَ، فهوُ مُتمَحِّلٌ. قالهُ الجَوهريُّ.

قولُه: (**أو لأنّ الذِّكْرَ والنِّسيانَ منَ الله تعالى في الحقيقة**)، يعني: لَمّا كان الذِّكرُ والنِّسيانُ منَ الله تعالى حقيقةً أُسنِدَ إليه في الآية كما أُسنِدَ في قولِه: أَنْبَتَ اللـهُ البَقْلَ، والمُستعمَلُ: أَنْبَتَ الرَّبيعُ البَقْلَ.

قولُه: (**منَ اللُّطفِ**)، لأنّ في الإعلام بتعيينِ وقوعِها قَطْعًا، وفي إخفاءِ الوقتِ مَع الانتظارِ ساعةً فساعةً تحذيرًا.

قولُه: (**ولا دَليلَ في الكلام على هذا المحذوف**)، يريدُ أنّه لا بُدَّ لهذا الكلام مِن وجودِ

---

(١) في «درّةِ الغوّاص»: «للتقليل... للتكثير».

(٢) «درّة الغوّاص» ص٨٩.

غَرَّهُم مِنهُ أنّ في مُصحَفِ أُبي: أكادُ أُخفيها من نَفسي، وفي بَعضِ المَصاحِف: أكادُ أُخفِيها مِن نَفسي، فكَيفَ أُظهِرُكم علَيها. وعن أبي الدَّرداءِ وسَعيدِ بنِ جُبَير: (**أَخفِيها) بالفَتح**، من: خَفاهُ إذا أظهَرَه، أي: قَرُبَ إظهارُها، كقَولِه تعالى: ﴿ٱقۡتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ﴾ [القمر: ١]،

قَرينةٍ على تعيينِ المحذوف، والذي دَلَّ عليه الكلامُ الإتْيانُ، فيجبُ أنْ يُقَدَّرَ: أكادُ أُخْفي إتْيانَها، على حَذْفِ المضَاف، وقيل: والذي يدُلُّ على ذلك المُقدَّرِ إيجابُ أُخفيها مِن مُتعلِّقٍ، وهوُ على مَن أُخفيها، فلا يجوزُ أن يُقالَ: ﴿أَكَادُ أُخۡفِيهَا﴾ منَ الخَلْق؛ لأنهُ تعالى أخْفَاها عنهم ونَصَّ عليه بقولِه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلسَّاعَةِ﴾ [لقمان: ٣٤]، وبقولِه: ﴿إِنَّمَا عِلۡمُهَا عِندَ رَبِّي﴾ [الأعراف: ١٨٧]، وغيرِ ذلك، فتعيَّنَ أنهُ تعالى كادَ يُخفِيها مِن نفْسِه على سَبيلِ المبالغة، قال مُحيي السُّنة: وأكثرُ المُفسِّرينَ على أنّ معناها: أكادُ أُخفِيها مِن نفْسي، وكذلك هُو في مُصحَفِ أُبَيِّ بنِ كَعْب، وعبدِ الله بن مَسْعود: أكاد أخفيها من نفسي فكيف أظهرها لكم؟ وهُو على عادتِهم إذا بالَغوا في كِتمانِ الشيءِ يقولونَ: كتَمْتُ سِـرَّكَ مِن نفْسي، أي: أخفَيْتُه غايةَ الإخفاء[1].

رَوَى صاحبُ «الانتصاف»، عن أبي عليٍّ: ﴿أُخۡفِيهَا﴾: أُزيلُ خفاءَها وأُظهِرُها، تقولُ: أخفَيْتُه: أزَلْتُ خفاءَه، مثلَ: أشكَيْتُه وأعتَبْتُهُ، ويؤيِّدُهُ القراءةُ بالفَتْح مِن: خَفَاهُ: إذا أظهَرَهُ[2].

قولُه: («**أَخفيها» بالفَتح**)[3]، قال ابنُ جِنّي: أَخفَيْتُ الشيءَ: كتَمْتُهُ وأظهَرْتُه جميعًا، وخَفَيْتُه بلا ألِف: أظهَرْتُه البَتّةَ، وقال أبو عليٍّ وابنُ جِنّي: إذا كان «أَخْفيها» بالفتح و«أُخفيها» بالضمِّ بمعنى: أُظهِرُها، فاللامُ في قولِه: ﴿لِتُجۡزَىٰ﴾ متعلِّقةٌ بنفْسِ ﴿أُخۡفِيهَا﴾، ولا يَحسُنُ الوَقْفُ دونَها، وإذا كان بمعنى الإخفاءِ والسَّتْرِ فمتعلِّقةٌ بنفْسِ «آتيةٍ» فالوَجْهُ أن يَقفَ بعدَ أُخفيها وَقْفةً قصيرةً[4].

---

(١) «معالم التنزيل» (٥: ٢٦٧).

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٥٦).

(٣) وقد قرأ بها: أبو الدرداء وسعيد بن جُبير. انظر «مختصر شواذّ القرآن» لابن خالويه ص١٨٧، و«الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي (١١: ١٨٢).

(٤) «المحتسب» (٢: ٤٧-٤٨).

وقَد جاءَ في بَعضِ اللُّغات: أخفاه بمَعنى خَفاه. وبه فُسِّرَ بيتُ امرِئِ القَيس:

فإنْ تَدْفِنُوا الـدّاءَ لا نخفِه وإنْ تبعَثوا الحربَ لا نَقعُدِ

فـ﴿أَكَادُ أُخۡفِيهَا﴾ مُحتَمِلٌ للمَعنيَينِ ﴿لِتُجۡزَىٰ﴾ مُتعلِّقٌ بـ﴿ءَاتِيَةٌ﴾. ﴿بِمَا تَسۡعَىٰ﴾: بسَعيِها.

[﴿فَلَا يَصُدَّنَّكَ عَنۡهَا مَن لَّا يُؤۡمِنُ بِهَا وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ فَتَرۡدَىٰ﴾ ١٦]

أي: لا يَصُدنَّك عن تَصديقِها، والضَّميرُ للقِيامة، ويَجوزُ أن يكونَ للصَّلاة. فإنْ

قولُه: (فإنْ تدفِنوا الداءَ)[1] البيت، الأساس: ومنَ المجازِ: فيه داءٌ دَفينٌ، وهُو الذي لا يَعلَمُ به حتى يَظهَرَ شَرُّه، يقولُ: إنْ ترجِعوا إلى الصُّلح لا تَظهَرِ العَداوةُ، وإن تبعَثوا الحَرْبَ، أي: تَعودوا إلى الحَرْب، نعُدْ إليها.

قولُه: (فـ﴿أَكَادُ أُخۡفِيهَا﴾ مُحتمِلٌ للمعنيَيْن)، أي: القراءةُ المشهورةُ تَحتمِلُ: «أَخفِيها»، أي: أَكتُمُها، و«أُخفيها»، أي: أُظهِرُها على ما سَبَق.

قولُه: (﴿لِتُجۡزَىٰ﴾ متعلِّقٌ بـ﴿ءَاتِيَةٌ﴾)، فيكونُ قولُـه: ﴿أَكَادُ أُخۡفِيهَا﴾ مُعترِضًا بينَ المتعلِّقِ والمتعلَّق مؤكِّدًا لمعنى الإخفاء؛ لأنّ قولَه: ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخۡفِيهَا لِتُجۡزَىٰ﴾، دَلَّ على الإخبارِ بإتْيانِها معَ تَعْمِيةِ وقتِها وَبيانِ الحِكمةِ فيها.

قولُه: (والضَّميرُ للقيامة، ويَجوزُ أن يكونَ للصَّلاة)، هذا هُو الوَجْهُ، وعليه تأليفُ النَّظم؛ لأنّ قولَه: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكۡرِيٓ﴾ مِن عَطْفِ الخاصِّ على العامِّ، وهُو ﴿فَٱعۡبُدۡنِي﴾ أي: أعبُدْني وانتظِرْ وقتَ الجَزاءِ ولا تُقصِّرْ في العبادةِ فيَلْحقَكَ فيها فُتورٌ؛ لأنّك لا تَدري متى تأتيكَ الساعةُ، لقولِه تعالى: ﴿وَٱعۡبُدۡ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأۡتِيَكَ ٱلۡيَقِينُ﴾ [الحجر: ٩٩]، وإنِ اعترَاكَ صادٌّ يَصُدُّك عن العبادةِ فلا تلتفِتْ إليه، فعَلَى هذا المرادُ بقولِه: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكۡرِيٓ﴾: أَدِمِ الصَّلاةَ لتكونَ ذاكرًا غيرَ ناسٍ فعْلَ المخلَصينَ في جَعْلِهم ذِكْرَ ربِّهم على

(١) لامرئ القيس في «ديوانه» ص١٨٦.

قُلت: **العِبارةُ** لنَهي مَن لا يُؤمنُ عن صَدِّ موسى، والمَقصودُ نَهيُ موسى عَنِ التَّكذيبِ بالبَعثِ أو أمرِه بالتَّصديقِ فكَيفَ صَلحَتْ هذه العِبارةُ لأداءِ هذا المقصود؟ قُلت: **فيه وَجهان**: أحدُهما: أنّ صَدَّ الكافرِ عنِ التَّصديقِ بها سَببٌ للتَّكذيب. فذُكِرَ السَّببُ

بالٍ منهُم وتوكيلِ هَمِّهم وأفكارِهم به، كما قال: ﴿لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَٰرَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ [النور: ٣٧]، يَدُلُّ عليه سياقُ الكلام، ويَنطبقُ عليه تأويلُ نبيِّ الله صَلَواتُ الله عليه: «مَن نَسِيَ صَلاةً فلْيَقضِها إذا ذَكَرَها»(١)، يعني: دُوموا على إقام الصَّلاة، فإذا طَرَأ النِّسيانُ الذي هُو خلافُ العادةِ فارجِعوا إلى ما كنتُم عليه؛ لأنّ الشَّرطَ: تعليقٌ للحادِث الطارئ.

قولُه: (**العبارة**)، يعني: قولَه: ﴿فَلَا يَصُدَّنَّكَ عَنْهَا مَن لَّا يُؤْمِنُ بِهَا﴾، وهُو لنَهْيِ الكافرِ الغائب، والمقصودُ نَهْيُ موسى عليه السَّلامُ عنِ التكذيبِ بالبَعْثِ، تهييجًا أو أمْرةً بالمُداوَمة على التصديقِ له.

قولُه: (**فيه وجْهانِ**)، أي: في صَلاح هذه العبارةِ لأداءِ هذا المقصودِ طريقان، أحَدُهما: أنّ الكافرينَ إذا صَدُّوه عليه السَّلامُ عن تصديقِه البَعْثَ، وأثَّرَ فيه ذلك، كان سببًا بأنْ يُكذِّبَ بالبَعْث، فَنَهاهم عنِ الصّدِّ الذي هُو السببُ، وأُريدَ المُسبَّبُ وهُو نَهْيُ موسى عنِ التكذيبِ تهييجًا وإلهابًا. وثانيهما: أنّ الكافرَ إنّما يُنْهَى عن الصّدِّ إذا وَجَدَ في موسى ما يتأثَّرُ عن صدِّ الكافِرِ منَ الرَّخاوةِ واللِّين. فيكونُ تأثُّرُه سببًا للنَّهْي، فَذَكَر المُسبَّبَ وهُو النَّهيُ، ليدُلَّ على السببِ وهُو الرَّخاوةُ واللِّين، فيرجعُ المعنى إلى قولِه: كنْ شديدَ الشكيمةِ صَليبَ المَعْجَم، وفي اعتبار العكسِ إيذانٌ بأنّ الملازَمةَ بيْنَ المذكورِ والمطلوبِ مُساويةٌ، وهذا شأنُ الكِناية، ويجوزُ أن يكونَ الأوّلُ مجازًا والثاني كنايةً. قال صاحبُ «المِفتاح»: الانتقالُ منَ اللازم إلى مَلزوم مُعَيَّن يَعتمدُ مساواتَه إيّاها(٢)، لكنّهما عندَ التساوي يكونانِ متلازمَينْ، فيصيرُ الانتقالُ منَ اللازم إلى الملزوم إذْ ذاك بمنزلةِ الانتقالِ منَ الملزوم إلى اللازم(٣)، وفي قولِه: «عن رَخاوةِ الرَّجل» أدبٌ حسَنٌ، حيثُ كَنَّى به عن نبيِّ الله.

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) في النسخة (ح): «إيّاه».

(٣) «مفتاح العلوم» ص١٨٠. ومن قوله: «وفي اعتبار العكس إيذان» إلى هنا سقط من (ح).

لِيَدُلَّ على المُسَبَّب. والثاني: أنّ صَدَّ الكافِرِ مُسبَّبٌ عن رَخاوةِ الرَّجُلِ في الدّينِ ولينِ شَكيمَتِه، فَذُكِرَ المُسَبَّبُ؛ لِيَدُلَّ على السَّبَب، كقَولِهِم: لا أَرَيَنَّك هاهُنا، المُرادُ نَهيُه عن مُشاهَدَتِه، والكَونُ بحَضرَتِه. وذلك سَببُ رُؤيَتِه إيّاه، فكانَ ذِكرُ المُسَبَّبِ دَليلًا على السَّبَب، كأنه قيل: فكُن شَديدَ الشَّكيمةِ صَليبَ المَعْجَم حتّى لا يتَلوَّحَ مِنكَ لِمَن يَكفُرُ بالبَعثِ أنه يَطمَعُ في صَدِّكَ عمّا أنتَ عليه، **يعني: أنّ مَن لا يُؤمِنُ بالآخِرَةِ** هُمُ الجَمُّ الغَفير؛ إذ لا شَيءَ أَطَمُّ على الكَفَرةِ ولا هُم أَشَدُّ له نَكيرًا منَ البَعث، فلا يَهولنّكَ وُفورُ دَهمائِهم ولا عِظَمُ سَوادِهم، ولا تَجعَلِ الكَثرةَ مَزلّةَ قَدَمِك، واعلَمْ أنهم وإنْ

قولُه: (**الشَّكيمة**)، **الأساس**: إنّ فلانًا لَشديدُ الشَّكيمة: إذا كان ذا جِدٍّ وصَرامة.

قولُه: (**صليبَ المَعْجَم**)، **الجَوهري**: عَجَمتُ العُودَ أَعجُمُه بالضَّمِّ: إذا عَضَضْتَه لِتَعلَمَ صَلابَتَه مِن خَوَرِه، والعَواجِمُ: الأسنانُ، ورجُلٌ صَليبُ المَعْجَم: إذا كان عزيزَ النّفس.

قولُه: (**يعني: أنّ مَن لا يؤمنُ بالآخِرة**)، شُروعٌ في بيانِ كونِ موسَى عليه السَّلامُ على الوَصْفِ الذي يُرادُ نَهْيُهُ عنهُ، فجَعَلَ نَهيَ الكافرِ وسيلةً إلى ذلك النَّهي، وهُو كونُه في رَخاوةِ وعدَمِ تصَلُّبٍ في الدِّين، بحيثُ يَهُولُه وفورُ دَهْماءِ الكَفَرة، ولذلك لَخَّصَ المعنى بقولِه: «ولا تَجْعلِ الكثْرةَ مَزَلّة قَدمِكَ» إلى آخِرِه، وقلتُ ـ واللـهُ أعلم: ويُمكنُ أن يُحمَلَ ﴿مَن لَّا يُؤْمِنُ﴾ على المُعرِض عن عبادةِ الله المُتهالِكِ في الدُّنيا المُنغمِس في لَذّاتها وشَهَواتِها، بدليلِ قولِه: ﴿وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ فَتَرْدَىٰ﴾، ويُحمَلُ نَهيُ الصّدِّ عن نَهيِ النظَرِ إلى مُتَمتَّعاتِهم من زَهْرةِ الحياةِ الدُّنيا ليكونَ على وِزانِ قولِه تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِي وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ * لَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِۦٓ أَزْوَٰجًا مِّنْهُمْ﴾ [الحجر: ٨٧-٨٨]، كما سَبَق، وتُحمَلُ مُتابعةُ الهوى على المَيْلِ إلى الإخلادِ إلى الأرض، كقوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّهُۥٓ أَخْلَدَ إِلَى ٱلْأَرْضِ وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ﴾ [الأعراف: ١٧٦] يعني: تفرَّغْ لعبادتي ولا تلتفِتْ إلى ما هُم فيه، فإنّها مُرْدِيةٌ مؤدِّيةٌ إلى المَهالِك، فإنّ ما أولَيْناك واختَرْناهُ لكَ هُو المقصِدُ الأسنَى، فإنْ شئتَ فانظُرْ إلى أحقرِ ما معَك، وهُو العَصَا، فإنّها تُبطِلُ ما مَعهم، وفي هذا حَثٌّ عظيمٌ على الاشتغالِ بالعبادة وزَجْرٌ بليغٌ عنِ الرُّكونِ إلى الدُّنيا ونعيمِها.

كَثُروا تلكَ الكَثرةَ فقُدوَتُهم فيما هُم فيه هو الهوى واتّباعُه، لا البُرهانُ وتَدبُّرُه. وفي هذا حَثٌّ عظيمٌ على العمَلِ بالدَّليل، وزَجرٌ بَليغٌ عنِ التَّقليد، وإنْذارٌ بأنّ الهلاكَ والرَّدى معَ التَّقليدِ وأهلِه.

[﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ * قَالَ هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّؤُاْ عَلَيْهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَىٰ غَنَمِي وَلِيَ فِيهَا مَـَٔارِبُ أُخْرَىٰ﴾ ١٧ - ١٨]

﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ﴾ **كقَولِه تعالى:** ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ [هود: ٧٢]، **في انتِصابِ الحالِ** بمَعنى الإشارة، ويَجوزُ أن تكونَ ﴿تِلْكَ﴾ اسمًا مَوصولًا، صِلتُه ﴿بِيَمِينِكَ﴾ إنّما سألَه ليُرِيَه عِظمَ ما يَختَرِعُه عزَّ وعَلا في الخَشَبةِ اليابسةِ مِن قَلبِها حيّةً **نَضناضَةً**، ولِيقرّرَ في نَفسِه المباينةَ البَعيدةَ بينَ المقلوبِ عنه والمقلوبِ إليه، ويُنبِّهَه على قُدرَتِه الباهرة. ونَظيرُه أنْ يُرِيَك الزَّرّادُ **زُبرةً** من حَديدٍ ويقولُ لك: ما هي؟ فتَقول: زُبرَةُ حَديد، ثُمّ يُرِيَكَ بعدَ أيّامٍ لَبُوسًا مُسَرَّدًا فيقولُ لك: هيَ تِلكَ الزُّبرةُ صيّرتُها إلى ما تَرى من عَجيبِ الصَّنعةِ وأنيقِ السَّرد. قرَأَ ابنُ أبي إسحاق: (عَصَيَّ) على لُغَةِ هُذَيل. ومِثلُه: (يا بُشْرَيَّ) [يوسف: ١٩]، أرادوا كَسرَ ما قَبلَ ياءِ المتَكلِّمِ فلَم يَقدِرُوا عليه، فقَلَبوا الألِفَ إلى أُختِ الكَسرة، ....

قولُه: (**كقولِه:** ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ [هود: ٧٢] **في انتصابِ الحال**)، قال أبو البقاء: «ما»: مبتدأٌ، و﴿تِلْكَ﴾: خبَرُه، و﴿بِيَمِينِكَ﴾: حالٌ يَعمَلُ فيها معنى الإشارةِ[1].

قولُه: (**نَضْنَاضَة**)، **الأساس**: حيّةٌ نَضْناضَةٌ تُنَضْنِضُ لسانَها: تُحرِّكُه، قال:

تَبيــتُ الحَيّــةُ النَّضْناضُ منهُ ... مكانَ الحِبِّ يستمعُ السِّرَارا[2]

قولُه: (**زُبْرة**)، **الجوهري** الزُّبْرةُ: القطعةُ منَ الحديد.

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٨٨).

(٢) للراعي النميري في «ديوانه» ص١١٧.

وقَرأَ الحسَن: (عَصَايِ) بكَسرِ الياء لالتقاءِ الساكِنين، وهو مِثلُ قِراءةِ حمزة: (بِمُصْرِخِيِّ) [إبراهيم: ٢٢]، وعن ابنِ أبي إسحاق: سُكونُ الياء. ﴿أَتَوَكَّؤُاْ عَلَيْهَا﴾: أعتمِدُ عليها إذا أُعييتُ أو وَقفتُ على رَأسِ القَطيعِ وعندَ الطَّفرَة. هَشَّ الوَرَق: خَبطَه، أي: أَخبِطُه على رؤوسِ غنَمي تأكُلُه. وعن لُقمانَ بنِ عاد: **أكلتُ حِقًّا وابنَ لبون وجَذَع، وهَشَّة**

قولُه: (**وقَرَأَ الحسَنُ: «عَصَايِ»، بكسرِ الياء**)، قال ابنُ جِنّي: وقَرَأَ الحسَنُ وأبو عَمْرٍو أيضًا بخلافٍ عنهُما، وكسرُ الياءِ في نحوِ هذا ضعيفٌ استثقالًا للكسرةِ التي فيها هَرَبًا إلى الفَتْحة، وله وجه آخر، أنه قرأ حمزة: «ما أنتم بمصرخيّ»[١]، بكسر الياء لالتقاء الساكنين، مع أنّ قبلها كسرة وياءً، والفتحةُ[٢] والألِفُ في ﴿عَصَاىَ﴾ أخفُّ منَ الكَسْرةِ والياءِ في «بمُصْرِخِيِّ»[٣] [إبراهيم: ٢٢]. ورَوَينا عن قُطْرُبٍ وغيْرِه:

قال لها هل لكِ يا تافِـيِّ

أراد (فِيّ) ثُم أشْبَعَ الكسرةَ للإطلاقِ فأنشَأَ عنها ياءً، نحوَ: منزِلي وحَوْمَلِي[٤]، وقولُ ابنِ مجاهد: هُو مِثلُ: غُلامي لا وَجْهَ لهُ؛ لأنّ الكسرةَ في ياءِ «عَصَايِ» لالتقاءِ الساكنَيْنِ، والكسرةُ في ميم «غُلامي» هِي التي تُحْدِثها ياءُ المتكلِّم[٥].

قولُه: (**أكلتُ حِقًّا وابنَ لَـبُونٍ وجَذَعٍ**)، «الحِقُّ» بـالكسر: ما كان منَ الإبِلِ ابن ثلاثِ سنينَ وقد دخَلَ في الرابعة، سُمِّيَ لاستحقاقِهِ أن يُحمَلَ عليه ويُنتفَعَ به، وابنُ لَبُون: إذا استكمَلَ الثانيةَ ودخَلَ في الثالثة؛ لأنّ أُمَّه وَضَعتْ غيرَه فصارَ لها لَبَن، وهِي نكِرةٌ تُعرَّفُ بالألفِ واللام، والجَذَعُ، قيل: الثنيّ، وهُو منَ الإبلِ ما طَعَنَ في السنةِ الخامسة، وهُو اسمُ زَمَن، ليس بسِنٍّ تَنبُتُ ولا تَسقُط، أراد بهَشّةِ نَخْب: ثمارَ ذلك الوادي؛ وسيلًا دفع: ما انصَبَّ دَفَعاتٍ.

(١) يعني في الآية ٢٢ من سورة إبراهيم.

(٢) من قوله: «وله وجه آخر» إلى هنا سقط من (ح) و(ف).

(٣) يعني: على قراءة حمزة بكسر الياء مع تشديدها.

(٤) يعني في مطلع معلّقة امرئ القيس.

(٥) «المحتسب» (٢: ٤٨-٤٩).

نَخِبٍ وَسَيلًا دَفعَ، والحمدُ لله مِن غَيرِ شِبَع، سَمِعتُه من غَيرِ واحدٍ منَ العَرَب. ونَخِب: وادٍ قَريبٌ من الطّائفِ كثيرُ السِّدرِ. وفي قِراءةِ النَّخعيّ: (وأهِشُّ)، وكلاهُما من: هَشَّ الخبزُ يَهِشّ، إذا كانَ يَنكسِرُ لهَشاشَتِه. وعن عِكرمة: (أَهُسُّ) بالسّين، أي: أنحِي عليها زاجِرًا لها. والهسُّ: زَجرُ الغنَم. ذَكرَ على التَّفصيلِ والإجمالِ المنافعَ المتَعلِّقَةَ بالعَصا، كأنهُ أحسَّ بما يعقُبُ هذا السؤالَ من أمرٍ عَظيمٍ يُحدثُه اللـهُ تعالى، فقال: ما هيَ إلّا عصًا لا تَنفَعُ إلّا مَنافعَ بَناتِ جِنسِها وكما تَنفَعُ العيدان؛ **ليكونَ جوابُه مُطابِقًا للغَرَضِ الذي فَهِمَه من فَحوى كَلامِ ربِّه، ويجوزُ أن يُريدَ عزَّ وجلَّ أنْ يُعدّدَ** المَرافِقَ الكثيرةَ

الأساس: جاء الوادي بدِفاع، أي: بالسَّيْلِ العظيم، وفي المَثَل: «آكَلُ مِن لُقمانَ»، قال الميداني: يَعْنُونَ لُقمانَ بنَ عاد، زَعَموا أنه كان يَتغدَّى بجَزُورٍ ويتعشّى بجَزُور، وهذا مِن أكاذيبِ العَرَب[1].

قولُه: (وأهِشُّ)، «أهِشُّ» بكسرِ الهاء: لغةٌ في «أَهُشُّ»، فقد جاء «يَفعُلُ» في مثلِ هذا متعدِّيًا، كذا في «المنتقى» و «اللوامح»، وأمّا في «الموضح»، فنَقَلَ عن قراءةِ النَّخَعي: «أُهِشُّ»، بضمِّ الهمزةِ وكسرِ الهاء والشِّينِ المُعجَمة[2].

قولُه: (**ليكونَ جوابُه مطابقًا للغَرَض الذي فهِمَه مِن فَحْوى كلام ربِّه**)؛ لأنّه تعالى إنّما سألَهُ ليُريَه عِظَمَ ما يخترِعُه منَ الخشَبةِ اليابسة، وموسَى عليه السَّلامُ تفطَّنَ لذلك، وأتَى بالجوابِ مُطابِقًا للغَرَض، وقال: ﴿هِىَ عَصَاىَ﴾ إلى آخِره.

وكان يكفي أن يقولَ: عَصًا، أي: ليستْ إلاّ هذهِ الخَشَبةَ اليابِسةَ التي مَنافعُها معلومةٌ عندَ كلِّ أحد.

قولُه: (**ويجوزُ أن يريدَ عزَّ وعلا**)، عطفٌ على قولِه:«ليُريَهُ عِظَمَ ما يَخترِعُه عَزَّ وعلا»،

---

(١) «مجمع الأمثال» (١: ١٥٠).

(٢) وهو الذي ذكره ابن خالويه في «مختصر شواذّ القرآن» ص٨٧، وذكر أيضًا عن عكرمة: وأهسُّ بالسين المهملة. ولتمام الفائدة، انظر: «البحر المحيط» (٧: ٣٢٢).

التي علَّقَها بالعَصا ويستَكثِرُها ويَستَعظِمَها، ثمّ يُرِيَه على عَقِبِ ذلك الآيَةَ العَظيمة، كأنه يَقولُ له: أينَ أنتَ عن هذه المَنفَعةِ العُظمى والمأربةِ الكُبرى المنسِيَّةِ عندَها كلُّ مَنفَعةٍ ومَأرَبةٍ كُنتَ تعتَدُّ بها وتَحتَفِلُ بشأنِها؟ وقالوا: إنّما سأله لِيَبسُطَ منه ويُقلِّلَ هَيبتَه. وقالوا: إنّما أجمَلَ موسى ليسألَه عن تلكَ المآربِ فيَزيدَ في إكرامِه، وقالوا: انقطَعَ

فَعَلى الأوّلِ: التّعدادُ لأجْلِ تحقيرِ شأنِها، والمرادُ بقولِه: ﴿وَلِيَ فِيهَا مَآرِبُ أُخْرَىٰ﴾ التّتميمُ للتّحقير، أي: مآربُ معدودةٌ، وعلى الثاني: التّعدادُ لأجْلِ التعظيم، و﴿مَآرِبُ أُخْرَىٰ﴾: تتميمٌ للتفخيم، أي: لا تُحصَى ولا تُعَدَّ، ولعلَّ هذا الوَجْهَ أحسَنُ الوجوه، ولذلك نَبَّهَه في النِّداءِ بقولِه: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ﴾، أي: تفَطَّنْ لها؛ لأنّها ممّا اشتَمَلتْ على مَرافقَ عجيبةٍ وآياتٍ عظيمة، ومِن ثَمَّ أجاب موسى بما عرفه منها من المنافعِ والمآرب ثم نبَّهَهُ تعالى على مَنْفعةٍ أعظمَ منها بقولِه: ﴿أَلْقِهَا يَٰمُوسَىٰ﴾، فكَرَّرَ النِّداءَ اهتمامًا بشأنِها، وإليه الإشارةُ بقولِه: «أينَ أنتَ عن هذه المَنْفعةِ العُظْمى؟» إلى آخِرِه، فإجراءُ هذه الصِّفاتِ على العَصَا كإجراءِ النُّعوتِ المادِحة نداءً على الجميل وإبداءً للصَّنيع الذي يَستزيدُ مَواجبَ الشُّكرِ، لا للتَّفصِلةِ والتمييز، كما ظَنَّ بعضُهم، وأورَدَ على صاحبِ «المِفتاح» ما أورَدَ، وقد بَسَطْناهُ في «شَرْح التِّبيانِ»، فليُنظَرْ هناك[1]. ومما يَشُدُّ مِن عَضُدِ ما ذكَرْنا مِن أنّ المقامَ مقامُ الامتنانِ على موسى قولُه تعالى: ﴿وَلَقَدْ مَنَنَّا عَلَيْكَ مَرَّةً أُخْرَىٰٓ﴾ [طه: ٣٧] إلى آخِرِه.

قولُه: (لِيَبْسُطَ منُه)، **الأساس**: وقد بَسَطَ بِساطَه، وبَسَط إلينا يدَهُ ولسانَه: أتَى بما يُحَبُّ أو بما يُكرَه، وإنه لَيَبْسُطُني ما بَسَطَك، ويَقبِضُني ما قَبَضَك، أي: يَسُرُّني ويُطيِّبُ نفْسي ما سَرَّك، ويَسُوؤُني ما ساءك، كأنّ الإنسانَ إذا سُرَّ انْبَسَطَ وجْهُه واستَبْشَرَ، وبعكسِه إذا اغتَمَّ.

الجَوهري: الانبساطُ: تَرْكُ الاحتشام، يقال: بسطتُ مِن فلانٍ فانْبَسَطَ.

قولُه: (إنّما أجمَلَ موسى ليسألَهُ عن تلك المَآربِ فيزيدَ في إكرامِه)، ونحوُه قولُ بعضِهم:

---

(١) «التبيان» للطيبي، ص ٥٧.

لِسانُه بالهيبةِ فأجمَل، وقالوا: **اسمُ العَصا: نَبْعة.** وقيلَ في المآرب: كانتْ ذاتَ شعبتَينِ ومِحجَن، فإذا طالَ الغُصنُ حَناه بالمِحجَن، وإذا طَلَبَ كَسرَه لَواه بالشعبتين، وإذا سارَ ألقاها على عاتِقِه فعلَّقَ بها أدواتِه من القَوسِ والكِنانةِ **والحِلابِ** وغيرِها، وإذا كانَ في البَرّيّةِ ركَزَها **وعرَضَ الزَّندَينِ على شُعبَتَيها** وألقى عليها الكِساءَ واستَظَلَّ وإذا قَصرَ رشاؤُه وَصلَه بها، وكان يُقاتِلُ بها السِّباعَ عَن غَنَمِه. وقيل: كان فيها من المعجِزاتِ أنه كان يَستقي بها فتَطولُ بطولِ البِئرِ وتَصيرُ شُعبتاها دَلوًا، **وتكونانِ شَمعَتَينِ باللَيل،**

تصامَمْتُ إذْ نَطَقتْ ظَبْيَةٌ ... تصيدُ الأُسودَ بألحاظِها

وما بيَ وَقْرٌ ولكنَّني ... أردْتُ إعادةَ ألفاظِها[١]

ولعلّ موسى عليه السَّلامُ أطنَبَ أوّلًا للاستصغاءِ انبساطًا، وأوجَزَ آخِرًا للاستصغاءِ استلذاذًا.

قولُه: (**اسمُ العَصَا: نَبْعةُ**)، وهِي غيرُ مُنصرِفةٍ للعَلَميّةِ والتأنيث.

قولُه: (**والحِلاب**)، وهُو المِحلَب، وهُو الذي يُحلَبُ فيه اللبَنُ، قال:

صاحِ هل رَيْتَ أو سَمِعْتَ بِراعٍ ... رَدَّ في الضَّرعِ ما قَرَى في الحِلابِ[٢]

قولُه: (**وعَرَضَ الزَّنْدَيْنِ على شُعبَتَيها**)، **الجوهري**: عَرَضَ العُودَ على الإناءِ والسَّيفَ على فَخذِهِ يَعرِضُه ويُعرِّضُهُ أيضًا، **الأساس**: الزَّنْدانِ: هُما الزَّندُ الأعلى والزَّنْدةُ السُّفلى.

قولُه: (**وتكونانِ شَمْعتَيْنِ باللّيل**)، قال بعضُهم: يَدفَعُ هذا قولُه: «وقَدَحَ فصَلَدَ زَنْدُه» في تفسيرِ قولَهُ تعالى: ﴿إِنِّيٓ ءَانَسۡتُ نَارًا﴾، وأُجيب أنّ المطلوبَ حينئذٍ هو النارُ لاستدفاءِ النُّفَساءِ بِها، لا الضَّوءُ وحدَه، وما يدُلُّ على أنّ العَصَا لم تكنْ للنار: قولُه هاهنا: «وعَرَض الزنْدَينِ على شُعبتَيْها»، لأنّ الزَّندَ إنّما يُعَدُّ للنار، ولكنْ يَدفَعُه هناكَ قولُه: «في ليلةٍ شاتيةٍ

(١) ذكره البلوي في «تاج المفرق في تحلية علماء المشرق» ص١١٠، وذكر أنه مما ادّعاه قوام الدين العجمي لنفسه.

(٢) لإسماعيل بن يسار النّسائي. انظر: «الأغاني» (٤: ٢: ٤).

وإذا ظَهرَ عَدوٌّ حاربَتْ عنه، وإذا اشتَهى ثَمرةً ركَزَها فأورَقَت وأثمَرَت، وكان يحملُ عليها زادَه وسِقاءَه فجَعلَت تُماشيه، ويَرْكُزُها فيَنبُعُ الماء، فإذا رَفعَها نَضَب، وكانت تَقيهِ الهَوام.

[﴿قَالَ أَلْقِهَا يَـٰمُوسَىٰ * فَأَلْقَىٰهَا فَإِذَا هِىَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ﴾ ١٩]

السَّعي: المَشيُ بسُرعةٍ وخِفّةِ حركة. فإن قُلت: كيفَ ذُكِرَتْ بألفاظٍ مُختَلِفة: بالحيّة، والجانّ، والثُّعبان؟ قُلت: أمّا الحيّة: فاسمُ جنسٍ يقَعُ على الذَّكَرِ والأُنثى والصَّغيرِ والكبير. وأمّا الثُّعبانُ والجانّ فبَينَهما تَنافٍ؛ لأنّ الثُّعبانَ العَظيمُ من الحيّات، والجانّ الدّقيق. وفي ذلك وَجهان: أحدُهما: أنها كانَت وقتَ انقلابِها حيّةً تَنقَلِبُ حيّةً صفراءَ دَقيقة، ثمّ تتورَّمُ ويَتزايَدُ جِرمُها حتّى تَصيرَ ثُعبانًا، فأُريدَ بالجانّ أوّلُ حالِها، وبالثُّعبان مَآلُها. الثّاني: أنّها كانت في شَخصِ الثُّعبانِ وسُرعةِ حَركةِ الجانّ. والدّليلُ عليه قولُه تعالى: ﴿فَلَمَّا رَءَاهَا تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَآنٌّ﴾. وقيل: كانَ لها عُرفٌ كعُرفِ الفرَس. وقيل: كانَ بينَ لحيَيْها أربعونَ ذراعًا.

[﴿قَالَ خُذْهَا وَلَا تَخَفْ سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا ٱلْأُولَىٰ﴾ ٢١]

لـمّا رأى ذلك الأمرَ العَجيبَ الهائلَ مَلكَه منَ الفزَعِ والنِّفارِ ما يَملِكُ البَشرَ عندَ الأهوالِ والمَخاوِف. وعنِ ابنِ عبّاس: انقلبَتْ ثُعبانًا ذَكَرًا يَبتلِعُ الصَّخرَ والشَّجَر، فلمّا رآه يَبتلِعُ كُلَّ شَيءٍ خافَ ونَفر. وعن بَعضِهم: إنّما خافَها؛ لأنه **عَرفَ ما لَقِيَ آدمُ منها**.

مُظلِمةٍ مُثلِجةٍ وقد ضَلَّ الطريقَ»، ولعلّ الجوابَ: أنّ اللهَ طمَسَ نُورَها كما جَعَلَ الزَّندَ صَلْدًا اضطرارًا إلى الطلبِ[1] ليفوزَ بالمطلوبِ الحقيقيِّ.

قولُه: (**عَرَفَ ما لقِيَ آدمُ منها**)، يُريدُ الحيَّةَ التي كانت سببًا لإخراجِه بسببٍ تَمكَّنَ منه إبليسُ منَ الوَسْوَسة.

(١) في النسخة (ح): المطلوب. وهما بمعنًى.

وقيل: لـمّا قالَ لهُ ربُّه: ﴿لَا تَخَفْ﴾ بلَغَ من ذَهابِ خَوفِه وطُمأنينَةِ نَفسِه أن أدخَلَ يدَهُ في فَمِها وأخَذَ بلَحْيَيها.

السِّيرَةُ من السَّير: كالرِّكْبَةِ من الرُّكوب. يُقال: سارَ فُلانٌ سِيرةً حَسَنة، ثُمّ اتُّسِعَ فيها فنُقِلَت إلى معنى المذهَبِ والطَّريقة، وقيل: سِيَرُ الأوّلين، فيَجوزُ أن ينتَصِبَ على الظَّرف، أي: سنُعيدُها في طريقَتِها الأُولى، أي: في حالِ ما كانت عصًا، وأن يكونَ (أعادَ) مَنقولًا من (عادَه) بمَعنى: عادَ إليه. ومنهُ بيتُ زُهَير:

وعادَكَ أنْ تُلاقيَها عَداءُ

فيَتعدّى إلى مَفعولَين. ووَجهٌ ثالِثٌ حسَن: **وهو أن يَكونَ ﴿سَنُعِيدُهَا﴾ مُستقِلًّا بنَفسِه غيرَ مُتعلِّقٍ بـ﴿سِيرَتَهَا﴾**، بمَعنى: أنها أُنشِئتْ أوّلَ ما أُنشِئتْ عَصًا، ثمّ ذَهبت

قولُه: (**بمعنى: عادَ إليه**)، **الجوهري**: عادَ إليه يَعُودُ عَوْدًا وعَوْدةً: رَجَعَ.

قولُه: (**وعَادَكَ أن تُلاقيها عَداء**)، أوَّلُه:

فصرِّمْ حَبْلَها إذا صَرَّمَتْهُ(١)

الحَبْلُ: العَهدُ، قال أبو عَمْرو: وعَادَكَ بمعنى: شَغَلَك، وقال الأصمعيُّ: صَرَفَك، والعَداءُ: البُعد والشُّغل، وقال الأصمعيُّ: الحَوْرُ، وعادَكَ: عطفٌ على «صَرّمَتْهُ»، تقول: اقطَعْ عهدَها إذا قطَعَتْهُ هِي وعادَ إليك وشَغَلَك البُعدُ والحَوْرُ عن مُلاقاتِها. وتلخيصُ الآية ﴿سَنُعِيدُهَا﴾ إلى سِيرتِها الأُولى.

قولُه: (**وهُو أن يكونَ ﴿سَنُعِيدُهَا﴾ مُستقِلًّا بنفسِه غيرَ متعلِّقٍ بـ﴿سِيرَتَهَا﴾**)، أي: لا يكونُ عاملًا في ﴿سِيرَتَهَا﴾، بل يكونُ عاملُها مُضمَرًا، ويكونُ حالًا منَ الـهاءِ في ﴿سَنُعِيدُهَا﴾، كما قَدَّرَ: سنُعيدُها سائرة سِيرتَها الأُولى، والفَرْقُ بينَ هذا وبيْنَ الوجهَيْنِ الأوَّلَيْنِ أنّ الحيّةَ في الوجهَيْنِ انقلَبت عَصًا خَشَبةً كسائرِ ما يُسمَّى عصًا، وعلى هذا انقَلَبتْ

---

(١) لزهير بن أبي سلمى في «ديوانه» بشرح ثَعْلب، ص٥٧.

وبَطلتْ بالقَلبِ حَيّة، فسَنُعيدُها بعدَ ذَهابِها كما أنشأناها أوّلًا. ونَصْبُ ﴿سِيرَتَهَا﴾ بفِعلٍ مُضمَر، أي: تَسيرُ سيرتَها الأولى: يعني سَنُعيدُها سائرةً سيرَتَها الأُولى حيثُ كنتَ تتوكّأُ عليها ولك فيها المآرِبُ التي عَرفتَها.

[﴿وَٱضْمُمْ يَدَكَ إِلَىٰ جَنَاحِكَ تَخْرُجْ بَيْضَآءَ مِنْ غَيْرِ سُوٓءٍ ءَايَةً أُخْرَىٰ * لِنُرِيَكَ مِنْ ءَايَٰتِنَا ٱلْكُبْرَى﴾ ٢٢-٢٣]

قيلَ لِكُلِّ ناحِيَتَين: جَناحان، كجَناحَيِ العَسكَرِ لِـمُجَنِّبَتَيْه، وجَناحا الإنسان: جَنباه، **والأصلُ المُستعارُ منه جَناحا الطّائر**. سُمِّيا جَناحَين؛ لأنه يُجنِحُهما عِندَ الطيَران. والمُراد: إلى جَنبِكَ تحتَ العَضُد، دَلَّ على ذلك قولُه: ﴿تَخْرُجْ﴾. السُّوء: الرَّداءَةُ والقُبحُ في كُلِّ شَيء، فكُنّيَ به عَنِ البَرَصِ كما كُنّيَ عَنِ العَورَةِ بالسَّوأة، وكانَ جُذَيمةُ صاحِبُ الزبّاءِ أبرَصَ ....

إلى عصًا ذاتِ شُعبتَينِ ومِحجَن، فإذا طالَ الغُصْنُ جَناهُ بالمِحجَن، إلى سائرِ ما ذَكَرَه المصنِّف منَ المآرِب، وقال أبو البقاء: يجوزُ أن يكونَ ﴿سِيرَتَهَا﴾ بدَلَ اشتمالٍ مِن ضميرِ المفعولِ في ﴿سَنُعِيدُهَا﴾؛ لأنّ معنى سِيرَتَها: صِفَتَها أو طريقَتَها[1].

الراغبُ: السِّيرةُ: الحالةُ التي يكونُ عليها الإنسانُ وغيرُه، غَريزيًّا كان أو مُكتسَبًا، يقالُ: لهُ سِيرةٌ حسَنةٌ وسيرةٌ قَبيحة، وقولُه تعالى: ﴿سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا ٱلْأُولَىٰ﴾ أي: الحالةَ التي كانت عليها مِن كونِها عُودًا[2].

قولُه: (**لِـمُجَنِّبَتَيْه**)، وهِي الـمَيْمَنةُ والمَيْسَرة.

قولُه: (**والأصلُ الـمستعارُ منهُ جَنَاحا الطائرِ**)، هذه الاستعارةُ غيرُ مسبوقةٍ بالتشبيه؛ كاستعارةِ الأسَدِ للمِقدام، بل هِي منَ المجازِ الخالي منَ الفائدة، نحوَ إطلاقِ المِرسَنِ على لُطفِ الإنسان.

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٨٩).

(٢) «مفردات القرآن» ص٤٣٣.

فكَنّوا عَنهُ بالأبرَش، ....

قولُه: (**فكَنَّوا عنهُ بالأبرَش**)، **الجَوهري**: البَرَشُ في شَعَرِ الفَرَس: نُكَتٌ صِغارٌ تخالفُ سائرَ لونِه، والفَرَسُ أبرَشُ، والبَرَصُ: البَيَاضُ في ظاهِرِ الجِلد، وفي زَعْمِ الأطبّاءِ: مادّةٌ نَفّاحةٌ بسببِ اجتماعِ الرُّطوباتِ اللَّزِجة، وكان مِن أخبارِ جَذِيمةَ على ما ذكَرَه ابنُ الأثير في «الكامل»: أنهُ كان مِن أفضلِ الملوكِ رأيًا وأبعدِهم مَغَارًا وأشدِّهم نِكايةً، وأوّلَ منِ استَجمَعَ لهُ المُلكُ بأرضِ العراق وضَمَّ العَربَ، وكان به بَرَصٌ، فكَنَّتِ العَربُ عنهُ فقيل: الوَضَّاحُ والأبرشُ إعظامًا لهُ، وكانتْ مَنازلُه بيْنَ الحِيرةِ والأنبار، وكان مَلِكَ[1] العَرب بأرضِ الجزيرة ومشارفِ الشام عَمْرُو بنُ الظَّرِب العَمْليقي، فحارَبَه جَذِيمةُ وقَتَله، وملَكَتْ بعدَ عَمْرٍو ابنتُه الزَّبَّاءُ واسُمها: نائلةُ، فلمّا استَحكَمَ مُلْكُها أجمَعَتْ لغَزْوِ جَذِيمةَ تطلُبُ ثأرَ أبيها، فأشارَتْ لها أُختُها زينبُ بتَرْكِ الحَرْبِ وإعمالِ الحِيلة، فأجابَتْها إلى ذلك، وكتَبَتْ إلى جَذيمةَ تَدعوهُ إلى نفْسِها ومُلكِها، فلمّا انتهَى الكتابُ إلى جَذيمةَ استَخفَّه ما دَعَتْه إليه، وجمَعَ إليه ثِقاتِه واستشارَهم، وأجمَعَ رأيُهم على المَسيرِ إليها، فخالَفَهم قَصيرٌ، وكان أرِيبًا حازِمًا ناصِحًا قريبًا منهُ، وقال: «رأيٌ فاتِر وعدوٌّ حاضِر» فذَهَبتْ مَثَلًا، اكتُبْ إليها، فإنْ كانت صَادقةً فلْتُقبِلْ إليك، وإلّا لا تُمكِّنْها مِن نفْسِك وقد وَتَرْتَها وقتَلْتَ أباها، فلم يُوافِق جَذيمةُ رأيَه.

فاستَخْلَفَ جَذيمةُ عَمْرو بنَ عَدِيٍّ ابنَ أُختِه على مُلْكِه فسارَ في وجوهِ أصحابِه، فلمّا نَزَل الفرضةَ استقبَلتْه رسُلُ الزَّبّاءِ بالهدايا والألطافِ فقال: يا قصير، كيف تَرى؟ فقال: «خَطْبٌ يسير في خَطْبٍ كبير» فذهَبَتْ مثَلا[2]، وسَتلقاكَ الخُيولُ، فإنْ سارَت أمامَك فإنْ المرأةَ صَادقة، وإن أخَذَتْ جَنْبَيْكَ وأحاطَتْ بك فإنّ القومَ غادرونَ، فاركَبِ العَصَا، وكانت فَرَسًا لجَذيمةَ لا تُبارَى، فإنّي راكبُها ومُسايرُكَ عليها، فلَقِيَتْه الكتائبُ فحالَتْ بينَه وبيْنَ العَصَا، فرَكِبهَا قَصيرٌ ونظَرَ إلى جَذيمةَ مُولِيًا على مَتْنِها، فقال: «ويْلُ أُمّةٍ حَزْمُها على ظَهْرِ العَصَا»، فذهبَتْ مَثَلًا.

---

(١) من قوله: «رأياً وأبعدهم» إلى هنا، سقط من (ط).

(٢) انظر: «مجمع الأمثال» (١: ٤١٣).

....

فلمّا دخَلَ جذيمةُ على الزَّبّاءِ تكشَّفَت، فإذا هِي مضفورةُ[١] الأسبِ، بالباءِ الموحَّدة، وهُو شَعَرُ الاست، وقالت: يا جَذِيمة، «أدأبَ عروسٍ تَرى؟» فذهبَتْ مثلًا، وقالت: أُنبِئْتُ أنّ دماءَ الملوكِ شِفاءٌ منَ الكَلَب، ثُمّ أجلسَتْه على نِطْعٍ، وسَقَتْه الخمرَ حتّى أخَذَتْ منهُ، ثُم أَمرَتْ براهِشَيْهِ[٢] فقُطِعا، وقدَّمتْ إليه طَستًا وقيلَ لها: إنْ قَطَرَ مِن دمِه شيءٌ في غيرِ الطَّستِ طُلِبَ بدمِه، فلمّا ضَعُفتْ يداهُ سَقَطتا، فقَطَرَ مِن دمِه في غيرِ الطَّست، فقالت: لا يُضيِّعوا الدمَ، فقال جَذِيمةُ: «دَعُوا دمًا ضَيَّعَهُ أهلُه»، فذهَبَتْ مثلًا، فهَلَكَ جَذيمةُ وخَرَج قَصيرٌ حتى قَدِمَ على عَمْرِو بنِ عَدِيّ، فقال له قَصِير: تهَيَّأْ واستعِدَّ ولا تُطِلَّ دمَ خالِك، فقال: «وكيفَ لي بها وهِي أمنَعُ من عُقابِ الجوّ؟» فذهَبَتْ مَثلًا.

وكانت الزَّباءُ سأَلَتْ عن هَلاكِها فقيل: سببُ هلاكِها عَمْرُو بُن عَدِيّ، ولكنّ حتْفَكِ بيَدِك، فحَذِرَتْ عَمْرًا واتَّخَذت نَفَقًا مِن مجلِسها إلى حِصْنٍ لها داخلَ مدينتِها، وصُوِّرتْ صُورةُ عَمْرٍو فلا تَراهُ إلّا وعرَفَتْه، وقال قَصيرٌ لعَمْرِو بنِ عَدِي: اجدَعْ أنفْي واضرِبْ ظَهْري ودَعْني وإيّاها، فأبَى عَمْرٌو، فجَدَعَ قصير أنفَه وأثَّرَ بظهرِه وظَهَرَ كأنهُ هاربٌ، وأظهَرَ أنّ عَمْرًا فعَلَ ذلكَ به، وقَدِمَ على الزَّبّاءِ فقالت: ما الذي أرى بكَ يا قَصير؟ فقال: زعَمَ عَمْرٌو أنّي غدَرْتُ خالَه وَزيَّنتُ له المسيرَ إليكِ ومالأْتُكِ عليه، ففعَلَ ما تَرَيْنَ، فأقبَلْتُ إليكِ وعرَفْتُ أنّي لا أكونُ معَ أحدٍ هُو أثقَلُ عليه منك فأكرمَتْهُ وأصابَتْ عندَه بعضَ ما أرادَتْ منَ الحَزْم والرأي والتجربةِ والمعرفةِ بأُمورِ المُلْك، فلمّا عرَفَ أنها قد وَثِقَتْ به، فقال لها: إنّ لي بالعراقِ أموالًا كثيرةً، وبها طرائفُ وعِطر، فابعثيني لأحمِلَ مالي وأحمِلَ إليكِ مِن طرائِفها، فدَفَعتْ إليه أموالًا وجهَّزَتَ معَهُ عِيرًا، فسارَ حتّى قَدِمَ على عَمْرِو بنِ عَدِيٍّ مُستَخْفيًا وأخبرَهُ الخَبَر وقال: جَهِّزْني بالبزِّ والطُّرفِ وغيرِ ذلك، لعلَّ اللهَ يمكِّنُ منَ الزَّبّاءِ فتُصيبَ ثأرَك، فأعطاهُ حاجتَه، فلمّا عُرِضَ عليها سَرَّها وازدادتْ به ثقةً، ثُم جهَّزَتْه بعدَ ذلك بأكثرَ مِمّا جهَّزَتْه بِهِ أوّلا، ثُم عادَ الثالثةَ فأخبرَ عَمْرًا الخبرَ وقال: اجمَعْ ثِقاتِ أصحابِك

(١) في (ح) و(ف): «مظفورة».

(٢) وهما عرقان في باطن الذراع.

والبَرَصُ أبغَضُ شيءٍ إلى العرَب وبِهم عَنهُ نُفرةٌ عَظيمة، وأسماعُهم لاسمِه مجّاجة، فكانَ جَديرًا بأنْ يُكنّى عنه، ولا نَرى أحسَنَ ولا ألطَفَ ولا **أحزَّ للمَفاصلِ** من كِناياتِ القُرآنِ وآدابِه. يُروى: أنه كانَ آدمَ فأخرَجَ يدَهُ من مدرعَتِه بَيضاءَ لها شُعاعٌ كشُعاعِ الشَّمسِ يُعشي البَصَر. ﴿بَيۡضَآءَ﴾ و﴿ءَايَةً﴾ **حالانِ معًا**. و﴿مِنۡ غَيۡرِ سُوٓءٍ﴾،

وجُندَكَ وهيِّئْ لهمُ الغرائرَ واحمِلْ كلَّ رجُلَيْنِ في غِرارَتَينِ واجعَلْ مَعقِدَ رؤوسِها مِن باطِنِها، وقال لهُ: إذا دخَلْتَ مدينةَ الزَّبّاءِ أقمتُكَ على بابِ نَفَقِها وتُخرِجُ الرِّجالَ منَ الغرائِرِ فيَصيحوا بأهلِ المدينة، فمَن قاتَلَهم قاتَلوهُ، ففعَلَ ذلك ثُم ساروا، فلمّا قَرُبوا تقَدَّم قَصيرٌ إليها فبَشَّرها وأعلَمَها كثْرةَ ما حَمَلَ منَ الثيابِ والطّرائف، فخرَجَتِ الزَّبّاءُ فأبصَرَتِ الإبِلَ تكادُ قوائمُها تَسُوخُ في الأرض، فقالت: يا قَصير:

ما للجمـــالِ مَشـيُها وئيدا   أجندلًا يحمِلْـنَ أم حديدا؟
أم صَرَفانًـــا تـــارزًا شديدا   أم الرِّجال جُثــمًا قُعودا[1]؟

فلما توسَّطتِ الإبِلُ المدينةَ خَرَجَ الرِّجالُ منَ الغرائر، فَدُلَّ عَمْرٌو على بابِ النفَق وأقبَلَتِ الزَّبّاءُ مُوَلِّيةً تريدُ الخروجَ منَ النفَق، فأبصَرَتْ عَمرًا قائمًا فعرَفَتْه بالصُّورة، فمَصَّتْ سُمًّا في خاتَمِها وقالت: «بيَدي لا بيدِ عَمرو»، فتلقّاها عَمْرٌو بالسَّيفِ فقتَلها وأصابَ ما أصابَ منَ المدينة، ثُم عاد إلى العراقِ وصار المُلْكُ لهُ. والصَّرَفانُ: الرَّصَاصُ، والصَّرَفانُ: نوعٌ منَ التّمرِ، واللـهُ أعلم[2].

قولُه: (**أحزَّ للمفاصِل**)، **الأساس**: وهُو أصفَى منَ المفاصِل، وهُو الماءُ الذي يَقطُرُ مِن بيْنِ العَظْمَيْنِ إذا فُصِلا. وتقولُ: رُبَّ كلام بالمِفْصَلِ أشدُّ مِن كِلامٍ بالمِقْصَلِ، وتكَلَّمَ فأصابَ المِحَزَّ.

قولُه: (﴿بَيۡضَآءَ﴾ و﴿ءَايَةً﴾: **حالانِ معًا**)، قال الزجّاج: آيةً: اسمٌ في موضع الحال، أي: تَخرُجْ بيضاءَ مُبيّنةً آيةً أُخرى[3].

---

(١) الصرفان: نوع جَيِّدٌ من التمر. والتارز: الصلب.
(٢) «الكامل في التاريخ» لابن الأثير (١: ١٩٧).
(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٣٥٥).

﴿مِنْ﴾: صلةٌ لـ﴿بَيْضَآءَ﴾، كما تقول: ابيَضَّت من غيرِ سُوء، وفي نَصبِ ﴿ءَايَةً﴾ وَجهٌ آخر، وهو أن يكونَ بإضمارٍ نحو: خُذ، ودونَك، وما أشبَهَ ذلك. حُذِفَ لدَلالةِ الكَلام، وقد تَعلّقَ بهذا المحذوف، ﴿لِنُرِيَكَ﴾ أي: خُذْ هذه الآيةَ أيضًا بَعدَ قَلبِ العَصا حيَّةً؛ لِنُريَك بهاتَينِ الآيَتَينِ بَعضَ آياتِنا الكُبرى، أو لِنُريَك بهما الكُبرى مِن آياتِنا، **أو لنُريَكَ من آياتِنا الكُبرى فَعَلنا ذلك.**

[﴿ٱذْهَبْ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُۥ طَغَىٰ * قَالَ رَبِّ ٱشْرَحْ لِى صَدْرِى * وَيَسِّرْ لِىٓ أَمْرِى * وَٱحْلُلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِى * يَفْقَهُوا۟ قَوْلِى * وَٱجْعَل لِّى وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِى * هَٰرُونَ أَخِى * ٱشْدُدْ بِهِۦٓ أَزْرِى * وَأَشْرِكْهُ فِىٓ أَمْرِى * كَىْ نُسَبِّحَكَ كَثِيرًا * وَنَذْكُرَكَ كَثِيرًا * إِنَّكَ كُنتَ بِنَا بَصِيرًا﴾ ٢٤-٣٥]

لـمّا أمرَه بالذَّهابِ إلى فِرعونَ الطّاغي لعنَه الله، عَرَفَ أنه كُلِّفَ أمرًا عظيمًا وخَطبًا

وقال أبو البقاء: ﴿بَيْضَآءَ﴾: حالٌ، و﴿مِنْ غَيْرِ سُوٓءٍ﴾ يجوزُ أن يتَعلَّقَ بتَخرُجْ، وأن يكونَ صفةً لـ﴿بَيْضَآءَ﴾ أو: حالًا منَ الضَّميرِ في ﴿بَيْضَآءَ﴾، و﴿ءَايَةً﴾: حالٌ أُخرى بدَلٌ منَ الأُولى، وحالٌ منَ الضَّميرِ في ﴿بَيْضَآءَ﴾، أي: تَبيَضُّ آيةً، أو: حالًا منَ الضَّميرِ في الجارِّ معَ المجرورِ، وهُو قولُه: ﴿مِنْ غَيْرِ سُوٓءٍ﴾ [طه: ٢٢](١).

قولُه: (**أو: لـنُريَـكَ مِن آياتِنا الكُبرى**)، فعلى ذلك عَطفٌ على قولِه: «وقد تعَلَّق بهذا المحذوفِ لـ﴿نُرِيَكَ﴾»، ومِن في قولِه: ﴿مِنْ ءَايَٰتِنَا﴾ إما للتبعيض، وإليه الإشارةُ بقولِه: بعضِ آياتنا، أو للبيان، وإليه الإشارةُ بقولِه: أو لنريكَ بهما الكبرى من آياتِنا، يؤيِّدُه قولُ ابنِ عباس: (كانت يَدُ موسى أكبرَ آياته)(٢)، فيكون ﴿مِنْ ءَايَٰتِنَا﴾ حالاً منَ ﴿ٱلْكُبْرَىٰ﴾ قُدِّمت عليها وإن كان ذو الحالِ معرفةً، مُراعاةً للفواصِل.

قولُه: (**لمّا أمَرَهُ بالذّهابِ إلى فِرعونَ الطاغي، عَرَفَ أنه كُلِّفَ أمْرًا عظيمًا**)، إلى قولِه: (**فاستَوهَبَ رَبَّه أن يَشْرَحَ صدرَه**)، يعني: لـمّا عَلَّلَ اللـهُ سبحانَه وتعالى الأمْرَ بالذهابِ إلى

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٨٩).

(٢) انظر: «معالم التنزيل» للبغوي (٥: ٢٧٠).

جَسيمًا يَحتاجُ معه إلى احتِمالِ ما لا يحتَمِلُه........................

فرعونَ بوَصْفِه بالطُّغيان، عَرَفَ موسى ذلك وطلَبَ ما طلَبَ، والإمامُ عَلَّقَ قولَ موسى عليه السَّلامُ ﴿رَبِّ ٱشْرَحْ لِى صَدْرِى﴾ بما خاطَبَه مِن لدُنْ قولِه: ﴿إِنِّىٓ أَنَا۠ رَبُّكَ فَٱخْلَعْ نَعْلَيْكَ﴾ إلى هذا المقام، قال تارَةً: إنّ شَرْحَ الصَّدرِ مقدِّمةٌ لسُطوعِ الأنوارِ الإلهيّةِ في القلب، والاستماعُ أيضًا مقدِّمةٌ لفَهْم كلام الله المجيدِ، فلمّا كلَّفَه اللـهُ بالمقدِّمةِ التي هِي الاستماعُ في قولِه: ﴿فَٱسْتَمِعْ لِمَا يُوحَىٰٓ﴾ نَسَجَ عليه السلامُ على ذلك المِنوالِ وطلَبَ المقدِّمة، وقال: ﴿رَبِّ ٱشْرَحْ لِى صَدْرِى﴾ حتّى يتَمكَّنَ قلبي في بَهْوِ ضَوْءِ المعرفةِ ووِسادةِ قَذْفِ النُّور مِن تَلقِّي سَماع كلامِك. وقال أُخرى: لمّا نُصِبَ موسى عليه السَّلامُ لذلك المَنصِبِ العظيم احتاجَ إلى تكاليفَ شاقّةٍ من تَلقِّي الوَحْي وتبليغِه إلى المُعانِدينَ والمُواظَبَةِ على خِدمةِ الباري وإصلاحِ العالَمِ السُّفْليِّ، فكأنّهُ كُلِّفَ بتدبيرِ العالَمِين، والالتفاتُ إلى أحَدِهما يَمنَعُ منَ الاشتغالِ بالآخَر، فطلَبَ عليه السَّلامُ شَرْحَ الصَّدرِ حتى يُفيضَ عليه كمالًا منَ القُوّة لتكونَ قوّتُه وافيةً لضَبْطِ تدبيرِ العالمين[1].

الراغب: شَرْحُ الصَّدر: بَسْطُه بنُورٍ إلهيٍّ وَسكينةٍ من جهةِ الله تعالى. قال اللـهُ تعالى: ﴿أَفَمَن شَرَحَ ٱللَّهُ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ فَهُوَ عَلَىٰ نُورٍ مِّن رَّبِّهِۦ﴾[2] [الزمر: ٢٢].

وقلتُ: يؤيِّدُ هذا التأويلَ قولُه عليه السَّلامُ: ﴿كَىْ نُسَبِّحَكَ كَثِيرًا * وَنَذْكُرَكَ كَثِيرًا * إِنَّكَ كُنتَ بِنَا بَصِيرًا﴾ بعدَ طلَبِ تيسيرِ الأمرِ وحَلِّ العُقْدة ومُؤازَرةِ أخيه للتبليغ ليُطابقَ قولَه: ﴿فَٱعْبُدْنِى وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكْرِىٓ﴾، وقولَه: ﴿ٱذْهَبْ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُۥ طَغَىٰ﴾، وعلى ما فَسَّرَه المصنِّفُ يكونُ قولُه: ﴿كَىْ نُسَبِّحَكَ﴾ الآية أجْنَبيًّا، وفيه نُكتةٌ أُخرى، وهِي أنّ اللـهَ سبحانَه وتعالى: كما عَلَّلَ إقامةَ الصَّلاة بذِكْرِه سبحانَه وتعالى[3] في قولِه: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكْرِىٓ﴾. وقولُه: ﴿ٱذْهَبْ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُۥ طَغَىٰ﴾، كذلك عَلَّلَ عليه السَّلامُ مَطالِبَهُ كلَّها بالقيام على تكثيرِ ذكْرِ الله عَزَّ وجَلّ فآذَنَ بأنّ ذكْرَ الله لا مطلبَ فوقَه. وفي «حقائقِ» السُّلَميِّ عن عطاءٍ أنه قال: اكشِفْ

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٢: ٣١).

(٢) «مفردات القرآن» ص٤٤٩.

(٣) من قوله: «كما علَّل إقامةَ» إلى هنا، سقط من (ف).

إلّا ذو جَأْشٍ رابطٍ وصَدرٍ فَسيح، فاستوهَبَ ربَّه أنْ يَشرَحَ صدرَه ويُفسِحَ قلبَه، ويَجعَلَه حليمًا حَمولًا يَستقبِلُ ما عسى يَرِدُ عليه منَ الشَّدائدِ التي يَذهبُ معَها صَبرُ الصّابِرِ بجَميلِ الصَّبرِ وحُسنِ الثَّبات، وأن يُسهِّلَ عليه في الجُملةِ أمرَه الذي هو خِلافةُ الله في أرضِه وما يَصحَبُها من مُزاوَلةِ مَعاظِمِ الشُّؤونِ ومُقاساةِ جَلائلِ الخُطوب. فإن قُلت: ﴿لِي﴾ في قَولِه: ﴿ٱشۡرَحۡ لِي صَدۡرِي * وَيَسِّرۡ لِيٓ أَمۡرِي﴾ ما جَدْواه والكَلامُ بدونِه مُستَتِبٌّ؟ قُلت: قَد أُبهِمَ الكَلامُ أوّلًا فقيل: اشرَح لي ويسِّر لي، فعَلِمَ أن ثَمَّ مَشروحًا ومُيسَّرًا، ثُمّ بيّنَ ورَفعَ الإبهامَ بذِكرِهما، فكانَ آكَدَ لطَلَبِ الشَّرحِ والتَّيسيرِ لِصَدرِه وأمرِه من أن يَقول: اشرَح صَدري ويَسِّرْ أمري على الإيضاحِ الساذَج؛ لأنه تَكريرٌ للمَعنى الواحِدِ من طَريقَي الإجمالِ والتَّفصيل. عنِ ابنِ عبّاس: كانَ في لِسانِه رُتّةٌ ....

لِي عن صَدْري حتّى لا أُشاهدَ غيرَك؛ ويسِّرْ لي أمري حتى لا أنظُرَ إلّا بمعرفتِك، واحلُلْ عُقْدةً من لساني حتّى لا أتكلّمَ إلاّ بما أُبلِّغُه عنكَ. وقال جعفرٌ: قيل لموسى: استكثَرتَ تسبيحَك ونَسِيتَ بِداياتِ فَضْلِنا عليكَ في اليَمِّ ورَدَّك إلى أُمِّك وتربيتَك في حِجْرِ عَدُوِّك، وأكبرُ مِن هذا كلِّه خِطابَنا معَك وكلامَنا إيّاك، وأكبرُ منهُ إخبارَنا باصطناعِنا لك.

قولُه: (ذو جَأْشٍ رابط)، **الأساس**: والجَأْشُ والجُؤْشُوشُ: الصَّدرُ، يقالُ: فلانٌ قد رَبَطَ لذلك الأمرِ جَأْشًا. ويقالُ لِمَن يَربِطُ نفْسَه عنِ الفرارِ لشجاعتِه: رابطُ الجَأْش.

قولُه: (يَستقبِلُ ما عَسَى يَرِدُ عليه)، استعمَلَ «عسَى» بغيرِ «أنْ» تشبيهًا لها بـ«كاد» كما في قولِه:

عسى الكَرْبُ الذي أمسيتُ فيه يكونُ وراءَه فـــرَجٌ قـريبُ[1]

قولُه: (مُستَتِبّ)، أي: مستقيم، **الأساس**: استَتَبَّ الطريقُ: ذَلَّ وانقادَ كما يقال: طريقٌ مُعبَّدٌ، واستَتَبَّ لهُ الأمرُ.

قولُه: (بذِكرِهما)، أي: بذكرِ المشروحِ والمُيَسَّر.

---

(١) لهُدْبَةَ بن خَشْرَم العُذري، قاله في السجن. انظر: «الكتاب» لسيبويه (٣: ١٥٩).

لِـما رُوِيَ من حَديثِ الجَمرة، ويُروى أنّ يدَهُ احترَقَت، وأنّ فِرعَونَ اجتَهدَ في عِلاجِها فلَم تَبرَأ، ولـمّا دَعاهُ قال: إلى أيِّ ربٍّ تَدعوني؟ قال: إلى الذي أبرَأ يَدِي وقَد عَجزت عنها. وعن بَعضِهم: إنّما لـم تَبرَأ يدُه؛ لئَلّا يُدخِلَها مع فِرعونَ في قَصعةٍ واحِدَةٍ فتَنعَقِدُ بينَهُما حُرمةُ المُواكَلة. واختُلِفَ في زَوالِ العُقدةِ بكَمالِها فقيل: ذَهبَ بعضُها وبَقِيَ بعضُها، لقَولِه تَعالى: ﴿وَأَخِى هَـٰرُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّى لِسَانًا﴾ [القصص: ٣٤]، وقُولِه تعالى: ﴿وَلَا يَكَادُ يُبِينُ﴾ [الزخرف: ٥٢]، وكانَ في لِسانِ الحُسَينِ بنِ عليٍّ رَضِيَ اللـهُ عنهُما رُتّةٌ فقالَ رسولُ الله ﷺ: «وَرِثَها مِنْ عمِّهِ موسى»، وقيل: زالَت بكَمالِها لقَولِه تَعالى: ﴿قَدْ أُوتِيتَ سُؤْلَكَ يَـٰمُوسَىٰ﴾. وفي تَنكيرِ العُقدَةِ ـ وإنْ لـم يَقُل: واحلُلْ عُقدةَ لِساني ـ أنه طلَبَ حَلَّ بعضِها إرادةَ أن يفهمَ عنه فَهمًا جيِّدًا، ولم يَطلُبِ الفَصاحةَ الكامِلَة، و﴿مِّن لِّسَانِى﴾ صِفَةٌ للعُقدَة، كأنهُ قيل: عُقدةٌ من عُقَدِ لساني.

الوَزير: من الوِزْر؛ لأنه يتَحمَّلُ عنِ المَلِكِ أوزارَه ومُؤنَه. **أو مِن الوَزَر**؛ لأنّ

قولُه: (**لِما رُوِيَ مِن حديثِ الجَمْرة**)، رَوَى مُحيي السُّنةِ: أنهُ نشَأَ موسى عليه السَّلامُ في حِجْرِ فرعونَ وامرأتِه، فبَيْنا هو يلعَبُ وبيَدِه قَضيبٌ فضَرَبَ رأسَ فِرعونَ، فغَضِبَ حتّى هَمَّ بقَتْلِه، فقالت آسِيَةُ: أيُّها المِلك، إنَّه صَغيرٌ لا يَعقِلُ، جَرِّبْهُ إن شئتَ، فجاءت بطَسْتَيْنِ في أحَدِهما الجَمْرُ وفي الآخَرِ الجَوْهر، فأرادَ موسى أن يأخُذَ الجَوْهَر فأخَذَ جِبريلُ عليه السَّلامُ يدَه فوَضَعَها في النارِ فأخَذَ جَمْرةً فوضَعَها في فيهِ فاحترَقَ لسانُه وصارَتْ عليه عُقْدةٌ[1].

الراغبُ: اللِّسانُ: الجارحةُ وقُوّتُها، وقولُه تعالى: ﴿وَٱحْلُلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِى﴾ يعني به: مِن قُوّةِ لساني فإنّ العُقْدَةَ لم تكنْ في الجارِحةِ وإنّما كانت في قُوّتِه التي هِي النُّطْقُ به، يقال: لكلِّ قَوْمٍ لسانٌ ولِسِنٌ[2].

قولُه: (**أو منَ الوَزَر**)، أي: المَلْجَأ، وأصلُ الوَزَرِ: الجَبَل. **الراغبُ**: الوَزَرُ: المَلْجَأُ الذي

---

(١) «معالم التنزيل» (٥: ٢٧١)، وانظر الحديث في «السنن الكبرى» للنسائي (١١٢٦٣)، و«المسند» لأبي يعلى (٢٦١٨)، و«المستدرك» للحاكم (٤٠٩٧).

(٢) «مفردات القرآن» ص٧٤٠.

المَلِكَ يَعتَصِمُ برَأيِه ويُلجِئُ إليه أمورَه. أو من المؤازَرَةِ وهي: المُعاوَنة. عن الأصمعيِّ قال: وكانَ القِياسُ أزيرًا، فقُلِبَتِ الهمزَةُ إلى الواو، ووَجهُ قَلبِها: أنّ فَعيلًا جاءَ في معنى مُفاعلٍ مَجيئًا صالحًا، كقَولِهم: عَشيرٌ وجَليسٌ وقَعيدٌ وخَليلٌ وصَديقٌ ونَديم، فلمّا قُلبتْ في أخيه قُلِبتْ فيه، وحَمْلُ الشيءِ على نَظيرِه ليسَ بعَزيز، ونظرًا إلى يُؤازرُ وإخوتِه، وإلى المؤازرَة. ﴿وَزِيرًا﴾ و﴿هَٰرُونَ﴾ مَفعُولا قَوْله: ﴿وَٱجْعَل لِّي وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِي﴾ قُدِّمَ ثانيهما على أوّلِهِا عنايةً بأمرِ الوِزارة. **أو ﴿لِّي وَزِيرًا﴾: مَفعولاه**، وهارونَ عَطفُ بيانٍ للوَزير. و﴿أَخِى﴾ في الوَجهَينِ بَدلٌ من هارون، **وإنْ جُعِلَ عَطْفَ بَيانٍ آخَرَ جازَ وحَسُن.** ....

يُلْتَجأُ إليه منَ الجَبَل، قال تعالى: ﴿كَلَّا لَا وَزَرَ﴾ [القيامة: ١١]، والوِزْرُ: الثِّقْلُ تشبيهًا بوَزْرِ الجَبَل، ويُعبَّرُ بذلك عن الإثم، قال تعالى: ﴿لِيَحْمِلُوٓا۟ أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً﴾ [النحل: ٢٥][(١)].

قولُه: (**أو منَ المُؤازَرة، وهِي المُعاوَنةُ**)، قال في «الأساس»: وزيرُ المَلِكِ: الذي يُؤازِرُهُ أعباءَ المُلْك، أي: يحامِلُه، وليسَ منَ المؤازرة؛ لأنّ واوَها عن همزةٍ، وفَعِيلٌ منها: أزِيرٌ، يقالُ: أزَرَه، أي: شَدَّ به أزْرَه، وأرَدْتُ كذا فآزَرَني عليه فلانٌ: إذا ظاهَرَك وعاوَنَك، وأجازَ في الكتابِ أن يكونَ منهُ بناءً على الوَزْنِ وحَمْل النَّظيرِ على النَّظير، وذلك أنّ أزيرًا أخو المُؤازِر، كما أنّ العَشِيرَ والجَليسَ والخليلَ أخواتُ المُعاشِر والمُجالِس والمُخالّ، وإذا ثَبَتَ أنهُ أخو المُؤازِر فكما قُلِبت الهمزةُ في أخيه، وهُو المُؤازِرُ، واوًا. وقيل: مُوازِرٌ، لانضمام ما قبلَه، تُقلَبُ فيه، وإنْ لم يَنضمَّ ما قبلَه حَمْلًا للنَّظيرِ على النَّظِير، ونُظِرَ إلى المضارع منهُ والمَصْدَر، وهما: يُوازِرُ والمُوازَرةُ، فقولُه: «ونظرًا إلى يُؤازِرُ» عطفٌ على قولِه: «إنّ فَعيلًا جاء مِن حيثُ المعنى».

قولُه: (**أو ﴿لِّي وَزِيرًا﴾: مفعولاهُ**)، فعلى هذا أيضًا قَدَّمَ الثانيَ على الأوّلِ عنايةً بشأنِ نفْسِه، وأنه محتاجٌ إلى عَوْن، ولذلك عَقَّبَ به قولَه: ﴿يَفْقَهُوا۟ قَوْلِي﴾ كما قال: ﴿هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا فَأَرْسِلْهُ مَعِىَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِىٓ﴾ [القصص: ٣٤].

قولُه: (**وإنْ جُعِلَ عَطْفَ بيانٍ آخَرَ جازَ وحسُنَ**)، يعني: ﴿هَٰرُونَ﴾ عَطْفُ بيانٍ للوزير،

---

(١) «مفردات القرآن» ص٨٦٧.

قَرؤوا جميعًا: ﴿ٱشۡدُدۡ﴾ ﴿وَأَشۡرِكۡهُ﴾ على الدُّعاء. وابنُ عامرٍ وحدَه: (أَشْدُدْ) و(أُشْرِكْه) على الجواب. وفي مُصحَفِ ابنِ مَسعود: (أخي واشدُد) وعن أُبيٍّ بن كَعب: (أَشْرِكْهُ في أمري واشدُدْ به أَزرِي)، ويَجوزُ فيمَن قرَأَ على لَفظِ الأمر: أنْ يُجعَلَ ﴿أَخِي﴾ مَرفوعًا على الابتداء: و﴿ٱشۡدُدۡ بِهِۦٓ﴾ خَبرُه، ويُوقَفَ على ﴿هَٰرُونَ﴾. الأزر: القُوّة. وأَزرَه: قَوّاه، أي: أجعَله شريكي في الرِّسالةِ حتّى نتعاوَنَ على عِبادَتِك وذِكرِك، فإنّ التّعاوُنَ ـ لأنه مُهيِّجُ الرَّغباتِ ـ يتزايَدُ به الخَيرُ ويتَكاثَر، ﴿إِنَّكَ كُنتَ بِنَا بَصِيرًا﴾ أي: عالـمًا بأحوالِنا وبأنّ التَّعاضُدَ ممّا يُصلِحُنا، وأنّ هارونَ نِعمَ المُعينُ والشّادُّ لعَضُدي، بأنه أكبَرُ منّي سِنًّا وأفصَحُ لِسانًا.

[﴿قَالَ قَدۡ أُوتِيتَ سُؤۡلَكَ يَٰمُوسَىٰ﴾ ٣٦]

و﴿أَخِي﴾ مِثلُه، وإنّما جازَ ذلك وحَسُنَ وإن لم يكنْ أشهَرَ الاسمَيْنِ، مِثلَ: ﴿هَٰرُونَ﴾ لكوْنِه بمنزِلتِه في الشُّهرة. وقليلًا ما نَسمَعُهُ في التنزيل، ولم يَشِعْ به[1]، وفي «جازَ وحَسُنَ» إيماءٌ إلى أن تقديرَ البَدَلِ أحسَنُ.

قولُه: (قَرؤوا جميعًا ﴿ٱشۡدُدۡ﴾)، وفي «التيسير»: قرَأَ ابنُ عامرٍ: «أَشْدُدُ به»، بقَطْعِ الألِفِ وفَتْحِها في الحالَيْن، و«أُشْرِكُهُ» بضمِّ الهمزةِ، والباقونَ: بوَصْلِ الألِفِ في الأوّل، ويبتَدئُونَها بالضمِّ وفَتْحِ الهمزةِ في الثاني[2]. قال الزجَّاج: أمّا قَطْعُ الألِفِ وفَتْحُها[3] وضَمُّ الألِفِ في «وأُشرِكُه» فعَلَى جوابِ الأمرِ، المعنى: اجعَلْ لي أخي وزيرًا، فإنّك إن فَعَلْتَ ذلك أشُدُّ[4] به أَزْري وأُشرِكُهُ في أمْري، على الإخبارِ عن النَّفس، وأمّا مَن قرأ ﴿أَخِي ٱشۡدُدۡ بِهِۦٓ أَزۡرِي﴾ بوَصْلِ الألِف، ﴿وَأَشۡرِكۡهُ﴾ بفَتْحِ الهمزة، فعَلَى الدُّعاء. المعنى: اللهُمَّ اشدُدْ به أَزْري وأَشرِكْه في أَمْري[5].

---

(١) في النسخ الخطية: «يشفع»، ولعلّ ما أثبتناه هو الأشْبه بالصواب.

(٢) «التيسير» للداني، ص١٥١، ولتمام الفائدة انظر: «حجّة القراءات» ص٤٥٢.

(٣) أي: في قوله: «أَشْدُدُ».

(٤) في النسخ الخطية: «أشدد» بفكّ التضعيف، والجادة ما أثبتناه.

(٥) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٣٥٦) وانظر: «حجّة القراءات» ص٤٥٢.

السُّؤل: الطِّلبة، فُعْلٌ بمَعنى: مَفعول، كقَولِك: خُبز بمَعنى: مخبوز. وأُكل بمَعنى: مأكول.

[﴿وَلَقَدْ مَنَنَّا عَلَيْكَ مَرَّةً أُخْرَىٰ * إِذْ أَوْحَيْنَا إِلَىٰ أُمِّكَ مَا يُوحَىٰ * أَنِ اقْذِفِيهِ فِي التَّابُوتِ فَاقْذِفِيهِ فِي الْيَمِّ فَلْيُلْقِهِ الْيَمُّ بِالسَّاحِلِ يَأْخُذْهُ عَدُوٌّ لِّي وَعَدُوٌّ لَّهُ ۚ وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِّنِّي وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِي﴾ ٣٧-٣٩]

الوَحيُ إلى أمِّ موسى: إمّا أن يَكونَ على لِسانِ نَبيٍّ في وَقتِها، كقَولِه تعالى: ﴿وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى الْحَوَارِيِّينَ﴾ [المائدة: ١١١]، أو يَبعثَ إليها مَلَكًا لا على وَجهِ النُّبوّة، كما بَعثَ إلى مَريم. أو يُريَها ذلك في المَنام فتَتنبّه عليه أو يُلهِمَها كقَولِه تعالى: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ﴾ [النحل: ٦٨] **أي: أوحَينا إليها أمرًا لا سَبيلَ إلى التَّوصُّلِ إليه ولا إلى العِلم به إلّا بالوَحي**، وفيه مَصلحةٌ دينيّةٌ فوَجبَ أن يُوحى **ولا يُخَلَّ به**، أي: هو ممّا يُوحى لا محالةَ وهو أمرٌ عظيم، مِثلُه يَحِقُّ بأنْ يُوحى ﴿إِذْ أَوْحَيْنَا إِلَىٰ أُمِّكَ مَا يُوحَىٰ﴾ «أنْ» هِيَ المُفسّرة؛ لأنّ الوَحيَ بمَعنى القَول.

القَذفُ مُستعمَلٌ في مَعنى الإلقاءِ والوَضع. ومنه قولُه تعالى: ﴿وَقَذَفَ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبَ﴾ [الأحزاب: ٢٦]، وكذلكَ الرَّمي، قال: ....

قولُه: (**أي: أوحَيْنا إليها أمرًا لا سَبيلَ إلى التوصُّل إليه... إلا بالوَحْي**)، هذا يؤْذِنُ أنّ الوَحْيَ الذي هُو بمعنى الإلهام، لا يكونُ إلاّ في أمرٍ يَعِزُّ على كلِّ أحد.

قولُه: (**ولا يُخَلَّ به**)، بضمِّ الياءِ وفَتْح الخاءِ، مِن: أَخَلَّ الفارسُ بمركَزِه؛ إذا ترَكَ موضعَه الذي عَيّنَه الأميرُ لهُ.

قولُه: (**القَذْفُ مُستعمَلٌ في معنى الإلقاءِ**)، الراغبُ: القَذْفُ: الرَّمْيُ البعيدُ، ولاعتبارِ البُعدِ فيه قيل: منزِلٌ قَذَفٌ وقَذيفٌ وبَلْدةٌ قَذُوفٌ: بعيدةٌ. وقولُه عَزَّ وجَلَّ: ﴿فَاقْذِفِيهِ فِي الْيَمِّ﴾ أي: اطرَحِيه فيه، واستُعيرَ القَذْفُ للشَّتْم والعَيْب، كما استُعيرَ للرَّمي[1].

---

(١) «مفردات القرآن» ص٦٦١.

غُلامٌ رَماهُ اللـهُ بالحُسْنِ يافِعا

أي: حَصَّلَ فيه الحُسنَ ووَضَعَه فيه، والضَّمائرُ كُلُّها راجِعةٌ إلى موسى، ورُجوعُ بَعضِها إليه وبَعضِها إلى التّابوت: **فيه هُجنة**، لِما يُؤدّي إليه من تَنافُرِ النَّظم. فإنْ قُلت: المَقذوفُ في البَحرِ هوَ التّابوت، وكذلكَ المُلقى إلى السّاحل. قُلت: ما ضَرّكَ لَو قُلت: المَقذوفُ والمُلقى هوَ موسى في جَوفِ التّابوت، حتّى لا تُفرّقَ الضَّمائرُ فيَتنافرَ عليك النَّظمُ الذي هو أُمُّ إعجازِ القُرآنِ والقانونِ الذي وَقعَ عليه التَّحدّي، ومُراعاتُه أهمُّ ما يجبُ على المفَسِّر، لـمّا كانت مَشيئةُ الله تَعالى وإرادتُه أنْ لا تُخطئَ جَرْيةُ ماءِ اليَمِّ الوُصولَ به إلى السّاحلِ وإلقاءَه إليه، **سَلكَ في ذلك** سَبيلَ المَجاز، وجَعلَ اليَمَّ كأنه ذو تَمييز، أُمِر بذلك ليُطيعَ الأمرَ ويَمتثِلَ رَسمَه، فقيل: ﴿فَلْيُلْقِهِ ٱلْيَمُّ بِٱلسَّاحِلِ﴾ رُويَ أنّها جَعلتْ في التّابوتِ قُطنًا مَحلوجًا، فوَضعَتْه فيه وجَصّصَتْه وقيَّرَتْه، ثمّ ألقَتْه في اليَمّ، وكان يَشرَعُ مِنه إلى بُستانِ فِرعَونَ نَهرٌ كبير، فبَينا هو جالِسٌ على رأسِ بِركةٍ

قولُه: (**غلامٌ رماهُ الله بالحُسْن يافعًا**)، تمامُه في «المطلع»:

لهُ سِيمِياءٌ لا تَشُقُّ على البَصَرْ[1]

غلامٌ يافعٌ وَيفَعَة: تَحرَّكَ ولمّا يبلُغْ. والسِّيماءُ والسّيمياء: العلامةُ، وأصلُه الواوُ.

قولُه: (**فيه هُجْنةٌ**)، والهُجنةُ: مصدرُ الهَجِين، وهُو الذي ولدَتْهُ أَمَةٌ. **الأساس**: أنا أَستَهجِنُ فِعلَك، وفيه هُجْنةٌ، وفي زِنادِه هُجْنةٌ: إذا كان أحدُ الزَّنْدَيْنِ وارِيًا والآخَرُ صَلُودًا.

قولُه: (**سَلَكَ في ذلك**)، جوابُ «لمّا»، والمشارُ إليه قولُه: ﴿فَلْيُلْقِهِ ٱلْيَمُّ﴾، والمجازُ مِن بابِ الاستعارةِ المَكْنيّة، شَبَّهَ اليَمَّ بمأمورٍ ذي تمييزٍ أُورِدَ عليه أَمْرُ آمِرٍ مُطاع، وجَعَلَ القَرينةَ أمرَهُ بقولِه: ﴿فَلْيُلْقِهِ﴾.

---

(١) البيت لأسيد بن عنقاء الفزاري، كما في «شواهد الكشاف» (٣: ٦٢).

مع آسيةَ إذا بالتّابوت، فأمرَ به فأُخرِجَ ففُتِح، فإذا صَبيٌّ أصبَحُ النّاسِ وَجهًا، فأحَبَّه عَدُوُّ الله حبًّا شَديدًا لا يتَمالَكُ أن يَصبِرَ عنه. وظاهرُ اللَّفظِ على أنّ البَحرَ ألقاهُ بساحِلِه وهو شاطئُه؛ لأنّ الماءَ يَسحلُه، أي: يَقشرُه وقَذَفَ به ثَمّةَ فالتُقِطَ من السّاحل، إلّا أنْ يَكونَ قد ألقاهُ اليَمُّ بمَوضعٍ من السّاحلِ فيه فوهةُ نَهرِ فِرعَون، ثُمّ أدّاهُ النَّهرُ إلى حَيثُ البِركة ﴿مِنِّى﴾ لا يَخلو إمّا أن يتعَلَّقَ بـ(ألقَيْت)، فيَكونُ المَعنى على: أنّي أحبَبْتُكَ ومَن أحبَّهُ اللـهُ أحبّتهُ القُلوب. ....

قولُه: (لا يتَمالَكُ أن يَصبِرَ عليه[1])، الجوهري: ما تمالَكَ: ما تماسَكَ.

قولُه: (وظاهرُ اللَّفظِ)، عطفٌ على قولِه: «رُوِيَ» أو حالٌ منَ الضَّميرِ في «رُوِيَ»، يعني: ظاهرُ لَفْظِ القرآنِ يُخالفُ الرِّوايةَ المذكورةَ؛ لأنّ اليَمَّ: البحرُ، والساحلُ: هو شاطئُه، والقَذْفُ منَ اليمِّ إنّما يكونُ بالساحل، وكذلك الالتقاطُ منهُ، وليسَ فيه دخولُ التابوتِ البِرْكَةَ فيُلتقَط منها إلاّ أن يُحمَلَ اللَّفظُ على أنّ الساحلَ كان متّصلًا بفُوَّهةِ نهرِ فرعونَ، وقلتُ: روايةُ الواحِديِّ ومُحيي السُّنَّة: أنّ اليَمَّ هُو نَهْرُ النِّيل والشاطئُ هُو شاطئُ النِّيل، وكان يَشرَعُ منَ النِّيل نَهْرٌ كبيرٌ في دارِ فِرعونَ، فبينَما فرعونُ جالسٌ معَ امرأتِه على رأسِ البِركةِ إذا بتابوتٍ يجيءُ به الماءُ، فأمَرَ بإخراجِه فأخرَجُوهُ[2].

قولُه: (لأنّ الماءَ يَسحَلُه)، الجوهري: الساحلُ: شاطئُ البحرِ، قال ابنُ دُرَيْد: هُو مقلوبٌ، وإنما الماءُ سَحَلَه.

قولُه: (وقَذَفَ به ثمّةَ)، الفاعلُ المستترُ في «قَذَفَ» للبحر، وهُو عَطْفٌ تفسيريٌّ على «ألقاهُ بسَاحِلِه»، وما بينَهما مُعترِض.

قولُه: (فُوَّهة نَهْرِ فِرعونَ)، الجوهري: وأفْواهُ الأزِقّةِ والأنهار، واحدتُها فُوّهةٌ بتشديدِ الواو.

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «عنه».

(٢) انظر: «معالم التنزيل» (٥: ٢٧٢)، و«الوسيط» للواحدي (٣: ٢١٥).

وإمّا أن يتعلَّقَ بمَحذوفٍ هو صِفَةٌ لمَحَبّة، أي: مَحبّةٍ حاصِلَةٍ أو واقِعةٍ منّي، قَد رَكَزتُها أنا في القلوبِ وزَرعتُها فيها، فلذلك أحَبَّك فِرعونُ وكلُّ مَن أبصَرَك. رُوِي: أنه كانت على وَجهِه **مِسحَةُ جَمال**، وفي عَينَيْه مَلاحة، لا يَكادُ يَصبِرُ عنه مَن رآه، ﴿عَلَىٰ عَيۡنِيٓ﴾ لتُربّى ويُحسَنَ إليكَ **وأنا مُراعيك وراقِبُك**، ....

قولُه: (**وإمّا أن يتعلَّقَ بمحذوفٍ**)، يعني: الجارَّ والمجرورَ، يَحتمِلُ أن يكونَ ظَرْفًا لَغْوًا، وأن يكونَ مُستقِرًّا، وعلى الأوّلِ: «مِن» ابتدائيٌّ، فيكونُ إنشاءُ إلقاءِ المحبّةِ منَ الله، ثُم يَسْري منهُ إلى الخَلْق، وإليه الإشارةُ بقولِه: «مَن أحبَّه اللـهُ تعالى أحبَّتْهُ القلوبُ»، وعلى الثاني: إمّا أن يُقدَّرَ عاملًا عامًّا، كما هُو المشهورُ، وهُو المرادُ مِن قولِه: «أي: محبّةً حاصلةً ـ أي كائنةً موجودة ـ منّي»، أو خاصًّا لقرائنِ الأحوال، وهُو أنّ الله تعالى أوقَعَ محبّتَه في قلبِ آسِيَةَ وأعَدى عَدُوِّه فرعونَ وغيرِهما، وإليه الإشارةُ بقولِه: «قد رَكَزْتُها أنا في القلوب»، فلذلك أحبَّك فرعونُ، وكلُّ مَن أبصَرك، والوَجْه الثاني أشمَلُ مِن حيثُ المنطوقُ، والأوّلُ أدخَلُ في البلاغة مِن حيث المفهومُ، ويُساعدُ عليه ما رَوَينا عن البخاريِّ ومالكٍ والتِّرمذيِّ عن أبي هريرةَ، أنّ النبيَّ ﷺ قال: «إذا أحَبَّ اللهُ العَبْدَ نادَى جبريلُ: إنّ اللـهَ يُحبُّ فلانًا فأحِبُّوه، فيُحِبُّه أهلُ السماء، ثُم يوضَعُ لهُ القَبولُ في الأرض»[1]، وروايةُ مسلم أبسَطُ مِن هذا.

قولُه: (**مِسْحَةُ جَمالٍ**)، **الأساس**: مسَحَهُ بالماءِ والدُّهن، ومسَحَ رأسَه: أمَرَّ يدَه عليه، ومنَ المجازِ: به مِسحةٌ مِن جمال، يعني: كأنّ الجَمالَ مسَحَ وجهَه، ومنهُ بيتُ الحماسة:

على الوَجهِ منّي مِسْــحةٌ مِن مَلاحةٍ ... وتحتَ الثّيابِ الخِزي لو كان باديا[2]

قولُه: (**وأنا مُراعيكَ وراقبُكَ**)، وفي نُسخة: «ورافِيكَ» مِن: رَفَوْتُه سَكينةً من رُعْب، يُريدُ أنّ ﴿عَلَىٰ عَيۡنِيٓ﴾: حالٌ منَ المُستترِ المرفوعِ في «لِتُصْنَعَ»، وليسَ بصلةِ «لِتُصْنَعَ».

---

(١) أخرجه الإمام مالك في «الموطأ» (٢: ٩٥٣)، والبخاري (٦٠٤٠)، والترمذي (٣١٦١)، وصحّحه ابن حِبّان (٣٦٤) وفيه تمام تخريجه.

(٢) المشهور أنه لذي الرمّة، وليس في «ديوانه»، بل هو مما نسب إليه كما في ملحقاتِ «الديوان» ص٧٦٠. وروايته ثمّة:

على وَجْهِ مَيٍّ مِسْحَة من ملاحةٍ

كما يُراعي الرَّجُلُ الشيءَ بعَينَيهِ إذا اعتنَى به، وتَقولُ للصّانع: اصنَع هذا على عَيني أنظُرُ إليك لئلّا تُخالِفَ به عَن مُرادي وبُغيَتي. ﴿وَلِتُصۡنَعَ﴾ مَعطُوفٌ على عِلّةٍ مُضمَرة، مثل: لِيُتَعطَّفَ عليكَ وترأَمَ ونَحوه. أو حُذِفَ مُعلِّلُه، أي: ولِتصنَعَ فعلتُ ذلك. وقُرِئ: ﴿وَلِتُصۡنَعَ﴾، **بكَسرِ اللّام وسُكونِها**. والجزمُ على أنه أمر، ....

قولُه: (**كما يُراعي الرجُلُ الشيءَ بعينَيْهِ: إذا اعتَنَى به**)، إشارةٌ إلى أنّ في التركيبِ تمثيلًا واستعارةً، قال الواحِديُّ: وتفسيرُ قولِه: ﴿عَلَىٰ عَيۡنِيٓ﴾: بِمرْأى منّي صَحيح، ولكنْ لا يكونُ في هذا تخصيصٌ لموسى، فإنّ جميعَ الأشياءِ بمَرْأىً منَ الله. والصَّحيحُ: لتُغَذّى على مَحبّتي وإرادتي. وهذا قولُ قَتادةَ واختيارُ أبي عُبيدةَ وابنِ الأنباريِّ، وقال أبو زيدٍ: العَرَبُ تقولُ: اتّخَذَ شيئًا على عيني: على مَحبَّتي[(١)].

وقلتُ: هذا الاختصاصُ للتشريفِ كاختصاصِ عيسى عليه السلامُ بكلمةِ الله، والكعبةِ ببيتِ الله، فإنّ الكُلَّ موجودٌ بـ«كُنْ»، وكلُّ البيوتِ بيتُ الله، على أنّ خلاصَةَ الكلام وزُبدَته تفيدُ مَزيدَ الاعتناءِ بشأنِه، وأنه منَ الملحوظينَ بسَوابقِ إنعامِه.

قولُه: (**وتَرْأَم**)، **الجوهري**: رَئِمَتِ الناقةُ وَلَدَها رِئْمانًا: إذا أحبَّتْه.

قولُه: (﴿وَلِتُصۡنَعَ﴾ **بكسرِ اللام وسكونِها**) قال ابنُ جِنّي: وهِي قراءةُ أبي جعفرٍ، وليسَ دخولُ لام الأمرِ هُنا كدخولِها في قولِه: ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلۡيَفۡرَحُواْ﴾ [يونس: ٥٨] بالتاء؛ لأنّ المأمورَ في ﴿فَلۡيَفۡرَحُواْ﴾ مخاطَبٌ، وهاهنا غائبٌ، وهُو كقولِنا: ولْتُعنَ بحاجتي ولْتُوضَعْ في تجارتِك؛ لأنّ المعانيَ بها، والواضعُ فيها غيرُ المخاطَبين، نحوَ: لِيُضْربْ زيدٌ ولْتُكْرَمْ هندٌ، فأمّا قولُ الرجُل: خُذْ طَرْفَك لآخُذَ طَرْفي، وقولُهم: لَنمْشِ كُلّنا، وإنّما[(٢)] جاء باللام ولم يُخَفّفْ تخفيف «قُمْ» و«سِرْ» ونحوِهما؛ لأنه لم يكثُرْ أمرُ الإنسانِ لنَفْسِه كثْرةَ أمرِهِ لغيرِه، فلمّا قَلَّ استعمالُه لم يُخفِّفْ[(٣)].

(١) «الوسيط في التفسير» للواحدي (٣: ٢٠٦)، وانظر: «مجاز القرآن» لأبي عُبَيْدة (٢: ١٩).

(٢) كذا في الأصول الخطية، ولعل الصواب: «فإنما».

(٣) «المحتسب» (٢: ٥١)، ولتمام الفائدة انظر: «البحر المحيط» (٧: ٣٣٢).

وقُرِئ: (ولتَصنَعَ) بفَتحِ التّاءِ والنّصب، أي: ولِيَكونَ عمَلُكَ وتَصرُّفُك على عَينٍ منّي.

[﴿ إِذْ تَمْشِىٓ أُخْتُكَ فَتَقُولُ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ مَن يَكْفُلُهُۥ ۖ فَرَجَعْنَٰكَ إِلَىٰٓ أُمِّكَ كَىْ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ ۚ وَقَتَلْتَ نَفْسًا فَنَجَّيْنَٰكَ مِنَ ٱلْغَمِّ وَفَتَنَّٰكَ فُتُونًا ۚ فَلَبِثْتَ سِنِينَ فِىٓ أَهْلِ مَدْيَنَ ثُمَّ جِئْتَ عَلَىٰ قَدَرٍ يَٰمُوسَىٰ ۞ وَٱصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِى ﴾ ٤٠-٤١]

العاملُ في ﴿ إِذْ تَمْشِىٓ ﴾: (ألقيتُ) أو (تُصنعَ)، ويجوزُ أن يكونَ بدلًا من ﴿إِذْ أَوْحَيْنَآ﴾ فإنْ قُلت: كيفَ يَصِحُّ البَدلُ والوقتانِ مُختلفانِ مُتباعدان؟ قُلت: كما يَصحُّ وإنِ اتّسعَ الوَقتُ وتَباعدَ طَرفاهُ أن يَقولَ لكَ الرَّجل: لقيتُ فلانًا سَنةَ كذا، فتَقول: وأنا لَقيتُه إذ ذاك. ورُبّما لَقيَه هو في أوّلِها وأنتَ في آخرِها. يُروى أنّ أُختَه واسمُها مَريمُ جاءَت مُتعرّفةً خبرَه، فصادفَتْهم يَطلبونَ له مُرضِعةً يَقبلُ ثديَها، وذلك أنه كانَ لا يقبلُ ثَديَ امرأةٍ فقالت: هل أدلُّكم فجاءَتْ بالأمّ فقبلَ ثديَها. ويُروى أنّ آسيةَ استَوهبتْه مِن فِرعونَ وتَبنّته، وهي التي أشفقَتْ عليه وطَلبَت له المَراضع.

هي نَفسُ القِبطيِّ الذي استغاثَه عليه الإسرائيليّ، قتَلَه وهو ابنُ اثنتَي عَشرةَ سنة:

قولُه: («ولتَصنَعَ» بفَتْح التاءِ والنّصبِ) وكسرِ اللام، قَرأها أبو نَهِيك.

قولُه: (العاملُ في ﴿ إِذْ تَمْشِىٓ ﴾: «ألقَيْتُ» أو«تُصنَع»)، قال صاحبُ «الانتصاف»: ﴿وَلِتُصْنَعَ﴾ أوْلَى؛ لأنّ معناه: إنّك محفوظٌ مَكْلوءٌ وزمانُ التربيةِ هُو زمانُ ردِّه إلى أُمّه، وأمّا إلقاءُ المحبّةِ عليه، فقيل: ذلك مِن أوّلِ ما التقَطَه فرعونُ(١).

وقلتُ: والأَوْلى تقديرُ: اذكُرْ؛ لأنّ كونَه مُراقَبًا محفوظًا قبْلَ زمانِ رَدِّه إلى أُمِّه من حينِ وجودِه وإلقائها لهُ في التابُوت واليمِّ وغيرِ ذلك، وكأنّ الكلامَ سِيقَ للامتنانِ فاستِقلالُه، بالذكر أحرى(٢).

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٦٤).

(٢) قوله: «بالذكر أحرى» سقط من (ح) و(ف).

اغْتمَّ بسَبَبِ القَتلِ خَوفًا مِن عِقابِ الله ومِن اقْتِصاصِ فِرعون، فغَفرَ اللهُ له باسْتِغفارِه حينَ قال: ﴿رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَٱغْفِرْ لِي﴾ [القصص: ١٦]، **ونَجّاه مِن فِرعونَ أن يُنشِبَ فيه أظفارَه** حينَ **هاجَرَ به** إلى مَدين.

﴿فُتُونًا﴾ يجوزُ أن يكونَ مَصدرًا **على فُعولٍ في المُتعَدّي**، كالثُّبورِ والشُّكورِ والكُفور. **وجَمْعَ فِتَنٍ** أو فِتْنة، على تَركِ الاعتدادِ بتاءِ التأنيث، كحُجوزٍ وبُدور، في حُجْزَةٍ وبَدْرَة، أي: فَتنّاكَ ضُروبًا مِن الفِتَن. سأَلَ سَعيدُ بنُ جُبَيرٍ ابنَ عبّاسٍ رضيَ اللهُ عنه، فقال: خَلّصناكَ مِن مِحنةٍ بعدَ مِحنة، وُلِدَ في عامٍ كانَ يُقتَلُ فيه الوِلدان، فهذه فِتنةٌ يا ابنَ جُبَير، وألقَتْه أمُّه في البَحر، وهَمّ فِرعونُ بقَتلِه، وقَتلَ قِبطيًّا وأجرَ نفسَه عشرَ سِنين، وضَلَّ الطَّريق، وتَفرَّقت غنَمُه في ليلةٍ مُظلِمة، وكانَ يَقولُ عندَ كلِّ واحدة: فهذه فِتنةٌ يا ابنَ جُبَير، والفِتنة: المِحنة، وكلُّ ما يَشقُّ على الإنسان، وكلُّ ما يَبتلي اللهُ به عبادَه فِتنة، قال: ﴿وَنَبْلُوكُم بِٱلشَّرِّ وَٱلْخَيْرِ فِتْنَةً﴾ [الأنبياء: ٣٥]. ﴿مَدْيَنَ﴾ على ثماني مَراحِلَ مِن مِصر. وعَن وَهب: أنه لَبِثَ عِندَ شُعَيبٍ ثمانيًا وعشرينَ سَنة، مِنها مَهرُ ابْنَتِه،

قولُه: (**ونَجّاهُ مِن فِرعونَ أن يُنشِبَ فيه أظفارَه**)، بدَلٌ مِن فِرعونَ بدَلَ اشتمال، أي: نَجّاهُ مِن أن يُنشِبَ فرعونُ فيه الأظفارَ[1]، شَبَّه فِرعونَ بسَبُعٍ ضارٍ لقُوةِ غَضَبِه وشِدّة شكيمتِه وأثبَتَ له لازمَه. كقول الهُذَليِّ:

وإذا الـمَنيّةُ أنشَبَتْ أظفارَها[2]

قولُه: (**هاجَرَ به**)، الباءُ للتَّعدِية، أي: جعلَه اللهُ مُهاجِرًا إلى مَدْيَنَ.

قولُه: (**على فُعُولٍ في المتعدِّي**)، إشارةٌ إلى أنّ ذلك قليل، وهُو معَ قلّتِه قد جاء كالأمثلةِ المذكورة.

قولُه: (**وجمع فِتَن**)، مِن قولِهم: فَتَنَ الذهبَ بالنار: إذا خَلَّصتَهُ بها.

---

(١) من قوله: «نجّاهُ من أن يُنشِبَ» إلى هنا، سقط من (ح).

(٢) سبق تخريجه.

وقَضى أوْفى الأجَلَين، أي: سَبقَ في قَضائي وقَدَري أن أُكلِّمَكَ وأستنبِئَك وفي وقتٍ بعَينِه **قد وَقَّتُّه لذلك**، فما جِئتَ إلّا على ذلك القَدرِ غيرَ مُستَقدمٍ ولا مُستَأخِرٍ. وقيل: على مِقدارٍ مِن الزّمانِ يُوحى فيه إلى الأنبياء، وهو رَأسُ أربعينَ سَنة. **هذا تَمثيلٌ لِما خَوّلَه** مِن مَنزِلةِ التَّقريبِ والتَّكريمِ والتَّكليم. مَثّلَ حالَه بحالِ مَن يَراهُ بَعضُ المُلوكِ

قولُه: (**وقضَى أوفَى الأجلَيْنِ**)، أي: المذكورَيْنِ في قولِه تعالى حكايةً عن شُعَيْبٍ: ﴿إِنِّيٓ أُرِيدُ أَنۡ أُنكِحَكَ إِحۡدَى ٱبۡنَتَيَّ هَٰتَيۡنِ عَلَىٰٓ أَن تَأۡجُرَنِي ثَمَٰنِيَ حِجَجٖۖ فَإِنۡ أَتۡمَمۡتَ عَشۡرٗا فَمِنۡ عِندِكَ..﴾ إلى قوله: ﴿..فَلَمَّا قَضَىٰ مُوسَى ٱلۡأَجَلَ﴾ [القصص: ٢٩].

قولُه: (**قَدْ وقَّتُّه لذلك**)، أي: التكليم والاستنباءِ. **المُغرِب**: الوقتُ منَ الأزمِنةِ المُبهَمة، ثُم استُعمِلَ في كلِّ حدّ، وقدِ اشتَقُّوا منهُ فقالوا: وَقَّتَ اللهُ الصّلاةَ ووَقَّتَها ، أي: بيَّنَ وقتها وحَدَّدَه، ثُم قيل لكلِّ محدودٍ: موقوتٌ ومُوقَّت[1].

قولُه: (**هذا تمثيلٌ لِما خَوَّلَه**)، يعني قولَه: ﴿وَٱصۡطَنَعۡتُكَ لِنَفۡسِي﴾ لا يجوزُ أن يَجريَ على ظاهرِه لاستغنائِه تعالى عن ذلك، فهوُ استعارةٌ تمثيليّة وبَيانُها قولُه: «مَثَّلَ حالَه بحالِ مَن يَراهُ» إلى آخِرِه.

الراغبُ: الصَّنيعةُ ما اصطنَعْتَه مِن خيرٍ. وفَرَسٌ صَنيع: أُحْسِنَ القيامُ عليه، وعُبِّرَ عنِ الأمكِنةِ الشَّريفة بالمَصانع، قال تعالى: ﴿وَتَتَّخِذُونَ مَصَانِعَ﴾ [الشعراء: ١٢٩][2]، وكُنِّيَ عن الرِّشوةِ بالمُصانَعة، والاصطناعُ: المُبالغةُ في إصلاح الشيء، قال تعالى: ﴿وَٱصۡطَنَعۡتُكَ لِنَفۡسِي﴾ [طه: ٤١]، قولُه: ﴿وَلِتُصۡنَعَ عَلَىٰ عَيۡنِيٓ﴾ إشارةٌ إلى نحوِ ما قال بعضُ الحُكَماء: إنّ اللهَ إذا أحَبَّ عبداً تفَقّدَه كما يَتفَقَّدُ الصَّديقُ الصَّديقَ، والصُّنعُ[3]: إجادةُ الفعل، ولا يُنسَبُ إلى الحيَواناتِ والجمادات، كما يُنسَبُ إليها الفعلُ، قال تعالى: ﴿صُنۡعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِيٓ أَتۡقَنَ كُلَّ شَيۡءٍ﴾ [النمل: ٨٨]، وللإجادةِ يقالُ للحاذِق المُجيد: صَنَعٌ وللمرأةِ صَنَاع[4].

---

(١) «المُغرب في ترتيب المعرب» (٢: ٣٦٣).

(٢) قوله: «قال تعالى: ﴿وَتَتَّخِذُونَ مَصَانِعَ﴾»، سقط من (ح) و(ف).

(٣) في النسخة (ح): «والصَّنيع».

(٤) «مفردات القرآن» ص٤٩٣.

لجوامعِ خِصالٍ فيه وخَصائص، أهلًا لِئلّا يكونَ أقْربُ مَنزلةً مِنه إليه، ولا ألطَفَ مَحلًّا، فيَصطنعَه بالكَرامةِ والأثرة، ويَستَخلصَه لنَفسِه، ولا يُبصِرَ ولا يَسمَعَ إلّا بعَينِه وأذُنِه، ولا يأتمنَ على مَكنُونِ سِرِّه إلّا سَواءَ ضَميرِه.

[﴿ ٱذْهَبْ أَنتَ وَأَخُوكَ بِـَٔايَٰتِى وَلَا تَنِيَا فِى ذِكْرِى * ٱذْهَبَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُۥ طَغَىٰ * فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ ﴾ ٤٢-٤٤]

الوَنى: الفُتورُ والتَّقصير. وقُرِئ: (تِنِيا) بكَسرِ حَرفِ المُضارَعةِ للإتباع، أي: لا تَنسَياني ولا أزالُ مِنكُما على ذُكرٍ حيثُما تقلّبْتُما، **واتّخِذا ذِكري جَناحًا تَطيران به**

قولُه: (لئلّا يكونَ أقربُ منزلةً)، «يكون» تامة، والفاعل «أقربُ»، أي: لئلاّ يوجَدَ أحدٌ أقرَبُ منزلةً منهُ.

قولُه: (ولا يأتمِنَ على مكنونِ سرِّه إلّا سَواءَ ضميره)، **الأساس**: سَواءُ الشيءِ: وَسَطُه، وضَرَبَ سَواءَه: وسَطَه ومستوى مَفرِقِه، ﴿فَرَءَاهُ فِى سَوَآءِ ٱلْجَحِيمِ﴾ [الصافات: ٥٥] أي: وَسَطَها.

قولُه: (الونى: الفُتورُ والتقصير)، **الأساس**: وَنَى في الأمرِ: ضَعُفَ وفَتَر، وفلانٌ عَمِلَ فوَنَى: تعِبَ، وأونَيْتُه: أتعَبْتُه.

قولُه: (واتّخِذا ذِكْري جَناحًا)، ولمّا عَقَّبَ النَّهْيَ عن الوَنى في الذِّكرِ بالأمرِ بالذهاب، وكرَّرَه إجمالًا وتفصيلًا حَسُنَ قولُه: «واتّخِذا ذِكْري جَناحًا[1] تَطيرانِ به»، يعني: اذهَبا بآياتي وأسرِعا فيه واستعِينا على إمضائِها بمُداومةِ ذِكْري، فإنَّ الأمرَ الذي وُجِّهتُما إليه ما يتَمشَّى إلاّ بمُداومةِ الذِّكرِ والاصطبارِ عليها، وفيه تلويحٌ إلى إشاراتِ العارفين، وأنّ التَّرقِّيَ إلى المقاماتِ العالية والعُروجَ إلى مَظَانِّ الزُّلفى إنّما يَحصُلُ[2] بمُلازمةِ الذِّكْر وشدِّ أعضادِه بالأعمالِ الصّالحة، ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾ [فاطر: ١٠]، انظُرْ

(١) من قوله: «ولمّا عقَّب النهي عن الوَنى» إلى هنا، سقط من (ف).

(٢) في (ط): «يحسن».

مُستَمدِّينَ بذلك العَونَ والتأييدَ منّي، مُعتَقِدين أنّ أَمرًا مِن الأُمورِ لا يَتمَشّى لأحدٍ إلّا بذِكري. ويجوزُ أن يُريدَ بالذِّكرِ تَبليغَ الرِّسالة، فإنّ الذِّكرَ يَقعُ على سائرِ العِبادات، وتَبليغُ الرِّسالةِ مِن أجَلِّها وأعظَمِها، فكانَ جَديرًا بأن يُطلَقَ عليه اسمُ الذِّكْر. رُوِي: أنّ اللهَ تَعالى أَوْحى إلى هارونَ وهو بمِصرَ أن يتلقّى موسى. وقيل: **سَمِعَ بمَقبَلِه**. وقيل: أُلهِمَ ذلك. قُرِئ: (لَيْنًا) بالتَّخفيفِ، والقَولُ اللَّيِّنُ نحوُ قَولِه تعالى: ﴿هَل لَّكَ إِلَىٰٓ أَن تَزَكَّىٰ ۞ وَأَهۡدِيَكَ إِلَىٰ رَبِّكَ فَتَخۡشَىٰ﴾ [النازعات: ١٨-١٩]؛ لأنّ ظاهِرَه الاستفهامُ والمَشُورة، **وعَرضُ ما فيه من الفَوزِ العَظيم**. وقيل: **عِداهُ** شَبابًا لا يَهرمُ بعدَه، ومُلكًا لا يُنزَعُ مِنه إلّا بالمَوت، وأن تَبقى له لذّةُ المَطعَمِ والمَشرَبِ والمَنكَحِ إلى حينِ مَوتِه. وقيل: **لا تَجبَهاهُ بما يَكرَه**، والطُفا لهُ في القَول، لِما له مِن حقِّ تَربيةِ موسى، ولِما ثَبتَ له مِن مِثلِ حقِّ الأبوّة. وقيل: كَنّياه وهو مِن ذَوي الكُنى الثلاث: أبو العبّاس، وأبو الوليد، وأبو مرّة، **والتّرجّي لهما**، أي: اذهَبا على رجائِكما وطَمَعِكما، وباشرا الأمرَ مُباشرةَ

كيفَ كرَّرَ الذِّكْرَ مِن أوّلِ ما بَدَأَ بالكليم ليَعرِفَ عائدتَه، ومِن ثَمّ قال: إنّ أمرًا من الأمورِ لا يتمشّى لأحدٍ إلاّ بذِكْري.

قولُه: (**سَمِعَ بمَقْبَلِهِ**)، أي: بإقبالِه، **الأساس**: رأيتُ بذلك القِبَل شخصًا وهُو ما استقبَلَكَ مِن نَشْزٍ أو جَبَل.

قولُه: (**وَعَرْضُ ما فيه منَ الفَوْزِ العظيم**)، عَطْفٌ تفسيريٌّ على قولِه: «والمَشُورة»، وهِي على قولِه: «الاستفهام»، يعني: القولُ اللَّيِّنُ مِن مِثْل موسَى عليه السلامُ لِمِثْلِ فِرعونَ لا يكونُ إلاّ على المَشُورةِ والتعريض، فصَحَّ الاستشهادُ بقولِه: ﴿هَل لَّكَ إِلَىٰٓ أَن تَزَكَّىٰ ۞ وَأَهۡدِيَكَ إِلَىٰ رَبِّكَ فَتَخۡشَىٰ﴾ [النازعات: ١٨-١٩].

قولُه: (**عِدَاهُ**)، وهُو أمرٌ للاثنَيْنِ، منَ الوَعْد.

قولُه: (**لا تَجْبَهَاهُ بما يَكرَهُ**)، **الأساس**: جَبَهْتُهُ: ضَرَبْتُ جَبْهتَه، ومنَ المجاز: لَقِيه بما يَكرَهُ، ولقِيتُ منهُ جَبْهَةً، أي: مذَلّةً.

قولُه: (**والتّرجّي لَهُما**)، إشارةٌ إلى أنّ معنى التَرجّي راجعٌ إليهما لا إلى الله تعالى؛ لأنهُ يعلَمُ

مَن يَرجُو ويَطمَعُ أن يُثمِرَ عملُه ولا يَخيبَ سَعيُه. فهُوَ يجتَهِدُ بطَوقِه، ويحَتَشِدُ بأقصى وُسعِه. وجَدوى إرسالِهما إليه معَ العِلمِ بأنه لَن يُؤمِنَ إلزامُ الحُجّةِ وقَطعُ المَعذِرَة ﴿وَلَوْ أَنَّآ أَهْلَكْنَٰهُم بِعَذَابٍ مِّن قَبْلِهِۦ لَقَالُواْ رَبَّنَا لَوْلَآ أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ ءَايَٰتِكَ﴾ [طه: ١٣٤]، أي: يَتذكّرُ ويَتأمّلُ فيَبذُلُ النَّصفةَ مِن نَفسِه والإذعانَ للحقِّ ﴿أَوْ يَخْشَىٰ﴾ أنْ يكونَ الأمرُ كما تَصِفان، فيَجرُّه إنكارُه إلى الهلكة.

[﴿قَالَا رَبَّنَآ إِنَّنَا نَخَافُ أَن يَفْرُطَ عَلَيْنَآ أَوْ أَن يَطْغَىٰ﴾ ٤٥]

فَرط: سَبقَ وتقَدَّم. ومنه الفارِط: الذي **يَتقدَّمُ الواردة**. وفَرسٌ فُرط: يَسبِقُ الخَيل، أي: نَخافُ أن يَعجَلَ علينا بالعُقوبةِ ويُبادِرَنا بها. **وقُرِئ: (يُفْرَطَ)**، من: **أفرَطَه غيرُه** إذا حَملَهُ على العَجَلة. خافا أنْ يَحمِلَه حاملٌ على المُعاجَلةِ بالعقابِ مِن شَيطان، أو

ما كان وما سيكونُ ﴿وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ﴾ [يونس: ٦١]، وقولُه: «وجَدوى إرسالِهما» إلزامُ عَطفٌ على قولِه: «والتَّرجِّي لهُما».

قولُه: (**يتَقدَّمُ الوارِدة**)، أي: الذين يَرِدُونَ الماءَ.

قولُه: (**وقُرِئ: «يُفرَطَ»**، مِن: **أَفْرَطَهُ غيرُه**)، هذه القراءةُ وما بعدَها شاذّتانِ. والمشهورُ: ﴿أَن يَفْرُطَ﴾ بفَتح الياءِ وضَمِّ الراءِ، قال ابنُ جِنّي: القراءةُ بفَتح الراءِ وضمِّ الياءِ لابنِ محُيصِن، وهِي منقولةٌ مِن ﴿يَفْرُطَ عَلَيْنَآ﴾ أي: يَسبِقَ ويُسرِعَ، فكأنّه يُفرِطُه مُفْرِطٌ، أي: يَحمِلُه حاملٌ على السُّرعةِ وتَرْكِ التَّأنّي بنا، والحَمْلِ على العجَلةِ في بابِنا[1].

قال أبو البقاء: الجُمهورُ على فَتح الياءِ وضمِّ الراءِ، فيجوزُ أن يكونَ التقديرُ ﴿أَن يَفْرُطَ عَلَيْنَآ﴾ منهُ قولٌ، فأضْمَرَ القَوْلَ، كما تقولُ: فَرَطَ منّي قولٌ. أو الفاعلُ: ضَميرُ فرعونَ كما في ﴿أَن يَطْغَىٰ﴾[2].

(١) انظر: «المحتسب» (٢: ٥٢)، و «مختصر شواذّ القرآن» ص٨٧.

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٩١).

مِن جَبَروتِه واسْتِكبارِه وادِّعائِه بالرُّبوبيّة. أو من حُبِّه الرِّياسة، أو مِن قَومِه القِبطِ المتمَرِّدينَ الذينَ حَكى عنهم رَبُّ العِزّة ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِهِۦٓ﴾ [الأعراف: ٦٠]، ﴿وَقَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِهِ﴾ [المؤمنون: ٣٣]، وقُرِئ: (يُفْرِطَ) من الإفراطِ في الأذيّة، أي: نَخافُ أن يَحولَ بينَنا وبينَ تَبليغِ الرِّسالةِ بالمُعاجلة، **أو يُجاوزَ الحدَّ في** مُعاقَبتِنا إنْ لـم يُعاجِل، بناءً على ما عَرفا وجرَّبا مِن **شَرارتِه** وعُتوِّه ﴿أَوْ أَن يَطْغَىٰ﴾ بالتَّخَطّي إلى أنْ يَقولَ فيك ما لا يَنبغي، لجُرأتِه عليك وقَسوةِ قَلبِه. وفي المَجيءِ به هكذا **على الإطلاقِ وعلى سَبيلِ الرَّمز**: بابٌ مِن حُسنِ الأدَبِ وتَحاشٍ عن التَّفوّهِ بالعَظيمة.

قولُه: (**أو بُمجاوَزةِ الحدِّ**)(١)، عطفٌ على قولِه: «بالمُعاجَلة»، ويُروَى: «أو يُجاوِزَ الحَدَّ» عطفٌ على: «يَحُولَ بينَنا»، والمعنى على الأوّل، أي: على القراءتَيْنِ الأُولَيَيْنِ: نخافُ مِن أن يَحولَ بينَنا وبيْنَ تبليغ الرسَالةِ بالمُعاجَلةِ بالعِقاب، فإنُه لا أذِيَّةَ فوقَها لِما عَهدنا منَ التَّوْصِيةِ بإبلاغ الرسَالة، وعلى الثاني: المعنى: نَخافُ منَ الإفراطِ في الأذِيّة، فإنهُ شِرِّيرٌ عَاتٍ عذابُه شديدٌ، فقولُه: أنَ يَحولَ: مبنيٌّ على القراءتَيْنِ السابِقتَيْنِ، أو بمُجاوَزةِ الحّدِّ على الأخيرةِ(٢) على اللَّفِّ والنَّشْر.

قولُه: (**مِن شَرارتِه**)، **الأساس**: شَرَّ فلانٌ يشرُّ شَرارةً، وهُو شِرِّيرٌ.

قولُه: (**على الإطلاقِ وعلى سَبيلِ الرَّمز**)، يريدُ أنهما عليهما السلامُ لم يَذكُرا مُتعلِّقَ ﴿يَطْغَىٰ﴾، وهُو: عليكَ، بمعنى القول فيك بما لا ينبغي، وذَكَرا متعلِّقَ ﴿يَفْرُطَ﴾ وهُو: ﴿عَلَيْنَآ﴾؛ لأنّ مَعَرَّتَهُ عائدةٌ إليهِما إجلالًا لله تعالى وتهيُّبًا مِن عِزّتِه واستزادةً لرأْفتِه واستنزالًا لرحمتِه، وذلك أنّ الجاهلَ بالله وبرسُولِه يُخافُ منهُ على الرسُولِ بالإفراطِ في التكذيبِ أو في العقوبةِ، وعلى الله سبحانَه وتعالى بما لا ينبغي منَ القولِ فيه ﴿فَيَسُبُّواْ ٱللَّهَ عَدْوًۢا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام: ١٠٨].

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وكذا هو في نصِّ «الكشاف» من (ط)، لكن في الأصل الخطي من «الكشاف» وفي المطبوع: «أو يجاوز الحدّ».

(٢) سقط لفظ «الأخيرة» من النسخة (ف).

[﴿ قَالَ لَا تَخَافَآ إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ * فَأْتِيَاهُ فَقُولَآ إِنَّا رَسُولَا رَبِّكَ فَأَرْسِلْ مَعَنَا بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ وَلَا تُعَذِّبْهُمْ قَدْ جِئْنَٰكَ بِـَٔايَةٍ مِّن رَّبِّكَ وَٱلسَّلَٰمُ عَلَىٰ مَنِ ٱتَّبَعَ ٱلْهُدَىٰٓ * إِنَّا قَدْ أُوحِىَ إِلَيْنَآ أَنَّ ٱلْعَذَابَ عَلَىٰ مَن كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ ﴾ ٤٦-٤٨]

﴿مَعَكُمَآ﴾ أي: حافظُكما وناصرُكما ﴿أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾ ما يجري بينَكُما وبينَه مِن قَولٍ وفِعل، فأفعَلُ ما يوجِبُه حِفظي ونُصرتي لكما، **فجائزٌ أن يُقدَّرَ**: أقْوالَكم وأفعالَكم، وجائزٌ أن لا يُقدَّرَ شيء، وكأنّه قيل: أنا حافِظٌ لكما وناصرٌ سامِعٌ مُبصِر. وإذا كانَ الحافِظُ والنّاصرُ كذلك، تَمّ الحِفظُ وصحّتِ النُّصرة، وذَهبتِ المُبالاةُ بالعَدوّ. كانت بَنو إسرائيلَ في مَلَكَةِ فِرعونَ والقِبط، يُعذّبونَهم بتَكليفِ الأعمالِ الصَّعبة: مِنَ الحَفرِ والبِناءِ ونَقلِ الحِجارة، والسّخرةِ في كُلِّ شَيء، مَعَ قَتلِ الوِلدان، واستخدامِ النِّساء.

﴿قَدْ جِئْنَٰكَ بِـَٔايَةٍ مِّن رَّبِّكَ﴾ جملةٌ جاريةٌ مِن الجُملةِ الأولى وهي: ﴿إِنَّا رَسُولَا رَبِّكَ﴾ **مجرى البيانِ والتَّفسير**؛ لأنّ دَعوى الرِّسالةِ لا تَثبُتُ إلّا ببيِّنتِها التي هيَ المَجيءُ

قولُه: (**فجائزٌ أن يُقدَّرَ**)، الفاءُ تفصيلٌ لقولِه: «ما يَجري بينكما وبينَـهُ من قولٍ أو فعل»، يعني: يجوزُ إرادةُ هذا المعنى منَ التركيب، إمّا بالتقديرِ بحسَبِ القرائن، وإما بغيرِ التقديرِ على سَبيل الكِناية، بأنْ يَجعَلَ الفعلَ المتعدِّيَ لازِمًا ليَعُمَّ، ثُم يُكنِّي به عن فعلٍ خاصّ كما فعَلَ البُحتُريُّ في قولِه:

شَـــجْوُ حُسّـــادِهِ وغَيْظُ عِداهُ ... أن يَرى مُبصِرٌ ويَسمَعَ واعِ[1]

أي: يكونُ ذو رُؤْيةٍ وذو سَمْع، فَعَبّرَ به عن قولِه: أن يَرى مُبصِرٌ آثارَ محاسِن المَمدوح، ويَسمَعَ واعٍ صِيتَ مَحامِدِه.

قولُه: (**مَجْرى البيانِ والتفسير**)، وإنّما لم يكنْ بيانًا تامًّا؛ لأنهُ في الظاهِرِ كالعِلّة، والعِلّةُ غيرُ المعلول، كأنهُ لمّا قالا: ﴿إِنَّا رَسُولَا رَبِّكَ﴾، فقيل: لِمَ قالا: ﴿قَدْ جِئْنَٰكَ بِـَٔايَةٍ﴾؟ لأنّ دعوةَ الرسَالة لا تَثبُتُ إلا ببيّنتِها، إلى آخِرِه.

(١) سبق تخريجه.

بالآية، إنّما وَحّدَ قولَه: ﴿بِـَٔايَةٍ﴾ ولـم يُثنِّ ومَعَه آيتان؛ لأنّ المُرادَ في هذا المَوضعِ تَثبيتُ الدَّعوى ببُرهانِها، فكأنه قال: قَد جِئناكَ بمُعجزةٍ وبُرهانٍ وحُجّةٍ على ما ادّعَيناه منَ الرِّسالة، وكذلك ﴿قَدْ جِئْتُكُم بِبَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [الأعراف: ١٠٥]، ﴿فَأْتِ بِـَٔايَةٍ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّـٰدِقِينَ﴾ [الشعراء: ١٥٤]، ﴿أَوَلَوْ جِئْتُكَ بِشَىْءٍ مُّبِينٍ﴾ [الشعراء: ٣٠].

يُريد: **وسَلامُ الملائكةِ الذين هُم خَزنةُ الجنّةِ على المُهتَدين**، وتَوبيخُ خَزنَةِ النّارِ والعَذابِ على المكذِّبين.

[﴿قَالَ فَمَن رَّبُّكُمَا يَـٰمُوسَىٰ * قَالَ رَبُّنَا ٱلَّذِىٓ أَعْطَىٰ كُلَّ شَىْءٍ خَلْقَهُۥ ثُمَّ هَدَىٰ﴾ ٤٩-٥٠]

خاطَبَ الاثنين، ووجّهَ النِّداءَ إلى أحدِهما وهو مُوسى؛ لأنه الأصلُ في النُّبوّة، وهارونُ وزيرُه وتابعُه. ويحتَمِلُ أن يحمِلَه خُبثُه ودَعارتُه على استِدعاءِ كَلامِ موسى دونَ كلامِ أخيه. لِـما عَرفَ مِن فَصاحةِ هارونَ والرُّتّةِ في لسانِ مُوسى، ....

قولُه: (**وسَلامُ الملائكة الذين هُم خَزنةُ الجنّة على المُهتَدِين**)، إلى آخرِه، فيه إشارةٌ إلى التعريضِ، والسَّلامُ محمولٌ على التحيّةِ والتعريفُ فيه للعَهْد، والأحسَنُ ما قال الزجّاجُ: والسَّلامُ ليس يعني به التّحيةَ، وإنّما مَعناهُ أنْ منِ اتّبعَ الهُدى سَلِمَ مِن عذابِ الله وَسَخطِه، والدليلُ على أنه ليسَ بسلام أنه ليس ابتداءَ لقاء[1]، وتحقيقُه ما ذَكرَ المصنِّفُ في قولِ عيسى عليه السَّلامُ: ﴿وَٱلسَّلَـٰمُ عَلَىَّ يَوْمَ وُلِدتُّ﴾ [مريم: ٣٣]: «اللامُ: للجِنس، فإذا قال: جِنسُ السَّلام عليَّ خاصةً فقد عَرَّضَ بأنّ ضِدَّه عليكُم، ونَظيرُه قولُه تعالى: ﴿وَٱلسَّلَـٰمُ عَلَىٰ مَنِ ٱتَّبَعَ ٱلْهُدَىٰٓ﴾، يعني أنّ العذابَ على مَن كَذَّب وتَولّى، وكان المقامُ مقامَ مُناكَرةٍ وعِناد، فهّو مَظِنّةٌ لنحوِ هذا منَ التعريض». وقلتُ: ولمّا دَلَّ قولُه: ﴿وَٱلسَّلَـٰمُ عَلَىٰ مَنِ ٱتَّبَعَ ٱلْهُدَىٰٓ﴾ على التوبيخ لمكانِ التعريضِ، كان قولُه: ﴿إِنَّا قَدْ أُوحِىَ إِلَيْنَآ﴾ استئنافًا منطَوِيًا على تعليلِ ذلك المفهوم المقصُودِ في الإيراد، كأنهُ قيل: العذابُ على مَن كذَّب وتولّى؛ لأن اللـهَ تعالى أوحى إلينا ذلك، وفيه لَمحَةٌ مِن كلام المصنِّف.

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٣٥٨).

ويَدُلُّ عليه قولُه: ﴿أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ﴾ [الزخرف: ٥٢]، ﴿خَلْقَهُۥ﴾ أوّل مَفعُولَي ﴿أَعْطَىٰ﴾، أي: **أعطى خَليقَتَه كُلَّ شَيءٍ** يَحتاجُونَ إليه ويَرتَفِقونَ به. **أو ثانيهما، أي: أعطى كُلَّ شَيءٍ صورَتَه** وشكلَه الذي يُطابِقُ المنفَعةَ المنوطةَ به، كما أعطى العَينَ الهيئةَ التي تُطابِقُ الإبصار، والأُذُنَ الشكلَ الذي يُوافِقُ الاستِماع، وكذلك الأنفَ واليَدَ والرِّجلَ واللِّسان، كُلُّ واحدٍ مِنها مُطابِقٌ لِما عُلِّقَ به من المَنفَعَة، غيرُ نابٍ عنه، أو أعطى كُلَّ حَيوانٍ نَظيرَه في الخَلقِ والصُّورة، حيثُ جَعَلَ الحِصانَ والحِجرَ زَوجين، والبَعيرَ والنّاقة، والرَّجُلَ والمرأة، فلم يُزاوِجْ مِنها شَيئًا غيرَ جِنسِه وما هو على خِلافِ خَلقِه. وقُرِئ: (خَلَقَهُ) صِفةٌ للمُضافِ أو لِلمُضافِ إليه، أي: ....

قولُه: (ويَدُلُّ عليه قولُه: ﴿أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى هُوَ مَهِينٌ﴾)، أي: يَدُلُّ على أنّ فرعونَ كان عارِفًا مِن فصَاحةِ هارونَ والرّتّةِ[1] في لسانِ موسى: هذا الكلامُ.

قولُـه: (أعطَى خليقَتَه)، الجَوهري: الخَليقةُ: الخلائـقُ، يقـالُ: هُم خليقةُ الله، وهُم خَلْقُ الله أيضًا، وهُو في الأصلِ مصدَر.

قولُه: (أو ثانيهما، أي: أعطَى كلَّ شيءٍ صورَتَه)، فالضَّميرُ في ﴿خَلْقَهُۥ﴾ لـ﴿شَىْءٍ﴾، وعلى الأوّل لله تعالى. قال القاضي: إنّما قَدَّمَ المفعولَ الثانيَ على الأوّلِ لأنهُ المقصودُ بيانُه[2].

وقلتُ: لأنّ مقصُودَ موسى عليه السَّلامُ إيجابُ العُبوديّةِ على فِرعونَ واستجلابُ الشُّكرِ على الوَجْهِ الثاني منهُ وأنه مغمورٌ في إنعام الله وعطائه، يؤيِّدُه قراءةُ مَن قَـرَأ: «خَلَقَهُ»[3] صفة، أي: كلَّ شيءٍ خَلَقَهُ اللهُ لم يُخلِه مِن عطائه وإنعامِه، وتنزيلُ الجوابِ على الوَجْه الثاني يُناسبُ قولَه: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَكَ فَسَوَّىٰكَ فَعَدَلَكَ ۞ فِىٓ أَىِّ صُورَةٍ مَّا شَآءَ رَكَّبَكَ﴾ [الانفطار: ٧-٨].

(١) وهي حُبْسَةٌ في اللسان.

(٢) «أنوار التنزيل» (٤: ٥٤).

(٣) وممّن قرأ بها المُطَّوِّعي كما في «مختصر شواذّ القرآن» ص٨٧.

كُلُّ شَيْءٍ خَلقَه اللهُ لـم يُخلِه من عَطائِه وإنعامِه، ﴿ثُمَّ هَدَىٰ﴾ أي: عَرفَ كيفَ يرتَفِقُ بما أعطى، وكيفَ يتوصَّلُ إليه، ولله دَرُّ هذا الجوابِ ما أخصرَه وما أجمعَه، وما أبينَه لمن ألقى الذِّهنَ ونَظرَ بعَينِ الإنصافِ وكانَ طالبًا للحقّ.

[﴿قَالَ فَمَا بَالُ ٱلْقُرُونِ ٱلْأُولَىٰ * قَالَ عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي فِي كِتَٰبٍ لَّا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى * ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ مَهْدًا وَسَلَكَ لَكُمْ فِيهَا سُبُلًا وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجْنَا بِهِۦٓ أَزْوَٰجًا مِّن نَّبَاتٍ شَتَّىٰ * كُلُوا۟ وَٱرْعَوْا۟ أَنْعَٰمَكُمْ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّأُو۟لِي ٱلنُّهَىٰ﴾ ٥١-٥٤]

سَألَه عن حالِ مَن تقدّمَ وخَلا مِن القُرون، وعن شَقاءِ مَن شَقِيَ منهم وسَعادةِ مَن سَعِد، فأجابَه بأنّ هذا سُؤالٌ عن الغَيب، وقد استأثرَ اللهُ به لا يَعلمُه إلّا هو، وما أنا إلّا عَبدٌ مثلُكَ لا أعلَمُ منه إلّا ما أخبرَني به علّامُ الغُيوب، وعِلْمُ أحوالِ القُرونِ

قولُه: (كلُّ شيءٍ خَلَقَهُ اللـهُ لم يُـخْلِهِ من عطائه)، يُؤْذِنُ أنّ ثانيَ مفعولَيْ ﴿أَعْطَىٰ﴾ محذوفٌ، إمّا للعُموم أو الإطلاق، قال أبو البقاء: المفعولُ الثاني محذوفٌ للعِلم به[1]، أي: أعطى كلَّ شيءٍ ما يُصلِحُه.

قولُه: (ولله دَرُّ هذا الجوابِ ما أخصَرَهُ وما أجمَعَه، وما أَبيَنَهُ لمَن ألقى الذِّهنَ)، يعني: وكان مِنْ حقِّ الظاهِر أن يقولا: ربّ العالَمين، لكنْ سَلَكا طريقَ الإرشادِ والأسلوبِ الحكيم.

قولُـه: (وعن شقاءِ منَ شَقِيَ منهُم وسَعـادةِ مَن سَعِـدَ)، يُريدُ به على سَبيلِ التفصيـلِ والتشخيص، يَدُلُّ عليه الفاء في قولِه: ﴿فَمَا بَالُ ٱلْقُرُونِ ٱلْأُولَىٰ﴾؛ لأنهُ طلبُ تفصيلِ ما سَبَقَ مِن قولِه: ﴿وَٱلسَّلَٰمُ عَلَىٰ مَنِ ٱتَّبَعَ ٱلْهُدَىٰٓ﴾، وقوله: ﴿أَنَّ ٱلْعَذَابَ عَلَىٰ مَن كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ﴾، ومِن ثَمَّ حَسُنَ جَوابُه عليه السلامُ بقولِه: ﴿عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي فِي كِتَٰبٍ لَّا يَضِلُّ رَبِّي﴾، وتعليلُهُ بقولِه: ﴿لَّا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى﴾، قال الإمامُ: إنّ موسى عليه السَّلامُ لمّا هَدَّدَ في قولِه: ﴿أَنَّ ٱلْعَذَابَ عَلَىٰ مَن كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ﴾، فقال فرعونُ: ﴿فَمَا بَالُ ٱلْقُرُونِ ٱلْأُولَىٰ﴾ فإنّها كَذَّبَتْ ثُم ما عُذِّبوا[2].

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٩٢).

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢٢: ٦٦).

مَكتوبٌ عِندَ اللهِ في اللَّوحِ المَحفوظ، لا يَجوزُ على اللهِ أنْ يُخطِئَ شيئًا أو يَنساه. يُقال: ضَللتُ الشيءَ؛ إذا أخْطأْتَه في مَكانِه فلَم تَهتدِ له، كقَولِك: ضَللتُ الطَّريقَ والمَنزِل. وقُرِئَ: (يُضِلُّ) مِن: أَضَلَّه إذا ضيَّعه. وعنِ ابنِ عبّاس: لا يَترُكُ مَن كفَرَ به حتّى يَنتَقِمَ منه، ولا يَترُكُ مَن وَحّدَه حتّى يُجازيَه. ويَجوزُ أن يكونَ فِرعونُ قد نازَعَه في إحاطةِ اللهِ بكُلِّ شيءٍ وتَبيّنِه لكلِّ مَعلوم، فتَعنَّت، وقال: ما تَقولُ في سَوالِفِ القُرون، وتَمادي كَثرتِهم، وتَباعُدِ أطرافِ عَدَدِهم، كيفَ أحاطَ بهم وبأجزائِهم وجواهِرِهم؟ فأجابَ بأنّ كُلَّ كائنٍ محيطٌ به عِلمُه، وهو مُثبتٌ عِندَه في كتاب، ولا يَجوزُ عليه الخطأُ والنِّسيان، **كما يَجوزانِ عليكَ أيُّها العَبدُ الذَّليلُ** والبَشرُ الضَّئيل، أي: لا يَضِلُّ كما تَضِلُّ أنت، ولا يَنسى كما تَنسى يا مُدَّعي الرُّبوبيّةِ بالجَهلِ والوَقاحة، ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ﴾ مَرفُوعَ صِفةٍ لـ﴿رَبِّى﴾، أو خَبَرَ مُبتَدَأٍ مَحذوفٍ أو مَنصوبٍ على المَدح، **وهذا من مَظانِّه ومَجازِه**،

قولُه: (**كما يَجوزانِ عليكَ أيها العَبْدُ الذَّليل**)، إشارةٌ إلى أنّ قولَه: ﴿لَّا يَضِلُّ رَبِّى وَلَا يَنسَى﴾[1]: تعريضٌ بالمخذولِ الجاهِل، وكذلك مِن إضافةِ «الربِّ» إلى ضميرِه وتكريرِه وتخصيصِ ذِكْرِ الربِّ.

قولُه: (**وهذا مِن مَظانِّه ومَجازِه**)، لأنّ الملعونَ قدِ امتازَ بقولِه: ﴿رَبُّنَا ٱلَّذِىٓ أَعۡطَىٰ كُلَّ شَىۡءٍ﴾ وبقولِه: ﴿لَّا يَضِلُّ رَبِّى وَلَا يَنسَى﴾ على سَبيلِ التعريض، كما مَرَّ؛ لأنهُ زَعَمَ أنّ الرُّبوبيّةَ مُشتَركةٌ بينَه وبيْنَ الله لقولِه: ﴿أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلۡأَعۡلَىٰ﴾ [النازعات: ٢٤]، فإجراءُ الأوصافِ الباقية على المَدْح أحرَى وأوْلَى، كأنهُ قال: رَبِّي المعروفُ بالمالكيّةِ المشهورُ بالرُّبوبيّةِ الذي لا يَخفَى على كلِّ عالِمٍ وجاهِل: خالقُ كلِّ شيءٍ في السَّماءِ والأرضِ وما بينَهما منَ الخلائقِ والمَرافق. ومِن صفاتِ كمالِه أنهُ جعَلَ لكمُ الأرضَ مِهادًا، وأنزَلَ منَ السماءِ ماءً، ولو جُعِلَ صِفةً لِـ﴿رَبِّى﴾ أفادَ تمييزًا وأنّ الرّبَّ مُشترَكٌ بينَه وبيْنَ الله على زَعمِه، لقولِه: ﴿أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلۡأَعۡلَىٰ﴾ وفاتتِ الفوائدُ.

(١) من قوله: «قال الإمام»، إلى هنا سقط من (ط).

﴿مَهْدًا﴾ قِراءةُ أهلِ الكُوفة، أي: مَهّدَها مَهدًا. أو يَتمهّدونَها فهيَ لهم كالمَهدِ وهو ما يُمَهَّدُ للصَّبيّ، ﴿وَسَلَكَ﴾ من قَولِه تعالى: ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ﴾ [المدثر: ٤٢]، ﴿سَلَكْنَاهُ﴾ [الشعراء: ٢٠٠]، ﴿نَسْلُكُهُ فِي قُلُوبِ الْمُجْرِمِينَ﴾ [الحجر: ١٢]، أي: حَصلَ لكُم فيها سُبلًا ووَسَّطَها بين الجِبالِ والأودِيةِ والبَراري، ﴿فَأَخْرَجْنَا﴾ انتقَلَ فيه من لَفظِ الغَيبةِ إلى لَفظِ المُتكلِّمِ المُطاع، لـما ذكرتُ مِن الافتِنانِ ....

قولُه: (﴿مَهْدًا﴾ قراءةُ أهلِ الكوفة)(١)، والباقون: ﴿مِهَادًا﴾.

قولُه: (انتَقَلَ فيه مِن لفظِ الغَيْبة إلى لَفْظِ المتكلِّم المُطاع)، قال صاحبُ «الانتصاف»: هذا ليسَ بالتفاتٍ؛ لأنَّ الالتفاتَ يكونُ في كلام مُتكلِّم واحد، وهاهنا حَكَى اللهُ تعالى عن موسَى عليه السَّلامُ قولَه لِفرعونَ: ﴿عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي فِي كِتَابٍ﴾ إلى قوله: ﴿وَلَا يَنسَى﴾، وقولُه: ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ﴾ إلى قوله: ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِ﴾، إمّا أن يكونَ مِن كلام موسَى، فيكونَ ككلامِ بعضِ خَواصِّ المَلِكِ: أمَرنا وفعَلْنا، يريدونَ المَلِك، وليس بالتفات، وإن كان اللهُ تعالى ابتَدأَ وَصْفَ ذاتِه فليسَ التفاتًا، وهُو انتقالٌ مِن حكايةٍ إلى إنشاءِ خِطاب، وعلى هذا يوقَفُ على ﴿وَلَا يَنسَى﴾(٢)، ويحتمِلُ أنّ موسى وَصَفَ اللـهَ تعالى بهذه الصِّفة على لفظِ الغَيْبة، وقال: ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِ أَزْوَاجًا﴾ فلمّا حَكَاهُ اللـهُ عنه أسنَدَ الضَّمير إلى ذاتِه؛ لأنّ الحاكيَ هُو المَحْكِيُّ عنهُ، فمرجِعُ الضَّميْرَينِ واحدٌ(٣).

وقلتُ: هذا الأخيرُ لهُ وَجْهٌ؛ لأنهُ إذا نُظِرَ إلى أنّ اللـهَ تعالى حَكَى عنهُ وغيَّرَ العبارةَ يكونُ التفاتًا، وإذا نُظِرَ أنّ موسى عليه السَّلامُ سَمِعَ هذه الكلماتِ بعَيْنِها منَ الله تعالى فاقتبَسَهُ وأُدرجَ في كلامِه، كان التفاتًا أيضًا، ونحوُهُ في الإدراج قولُه تعالى في الزُّخْرُف: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ * الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ مَهْدًا﴾ [الزخرف: ٩-١٠] إلى قولِه: ﴿وَالَّذِي نَزَّلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً بِقَدَرٍ فَأَنشَرْنَا بِهِ بَلْدَةً

---

(١) انظر: «حجّة القراءات» ص٤٥٣.

(٢) انظر: «المكتفى في الوقف والابتداء» لأبي عمرو الداني، ص٣٨٠.

(٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٦٨).

والإيذانِ بأنه مُطاعٌ تَنقادُ الأشياءُ المُختلِفةُ لأمرِه، وتُذعِنُ الأجناسُ المتفاوِتةُ لمشيئَتِه، لا يَمتنِعُ شيءٌ على إرادتِه، ومثلُه قولُه تَعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ نَبَاتَ كُلِّ شَىْءٍ﴾ [الأنعام: ٩٩]، ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ ثَمَرَٰتٍ مُّخْتَلِفًا أَلْوَٰنُهَا﴾ [فاطر: ٢٧]، ﴿أَمَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَنۢبَتْنَا بِهِۦ حَدَآئِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ﴾ [النمل: ٦٠]، وفيه تَخصيصٌ أيضًا بأنّا نحنُ نَقدِرُ على مثلِ هذا، ولا يَدخُلُ تَحتَ قُدرةِ أحَد، ﴿أَزْوَٰجًا﴾: أصنافًا، سُمّيَت بذلك لأنها مُزدَوِجةٌ ومُقترِنةٌ بعضُها مع بَعض ﴿شَتَّىٰ﴾ صِفةٌ للأزواج، جَمعُ شَتيت، كمَريضٍ ومَرضى. ويجوزُ أن يكونَ صِفةً للنَّبات. والنَّباتُ مَصدَرٌ سُمِّيَ به النّابتُ كما سُمِّيَ بالنَّبت، فاستَوى فيه الواحدُ والجمع، يَعني: أنّها شتّى مُختَلفةُ النَّفعِ والطَّعمِ واللَّونِ والرّائحةِ والشَّكل، بَعضُها يَصلحُ للنّاسِ وبعضُها للبَهائِم. قالوا: مِن نِعمَتِه عزَّ وعَلا أنّ أرزاقَ العِبادِ إنّما تَحصُلُ بعمَلِ الأنعام، وقد جَعلَ اللـهُ علَفَها ممّا يَفضلُ عن حاجتِهم ولا يَقدِرُونَ على أكلِه.

مَيْتًا كَذَٰلِكَ تُخْرَجُونَ﴾ [الزخرف: ١١]، ومعنى ﴿لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ﴾ إلى آخِرِه: لَيَنْسُبُنَّ خَلقَها إلى الذي وُصِفَ بهذه الأوصافِ وقيلَ في حقِّهِ تلك النُّعوتُ.

قولُه: (**والإيذانَ بأنهُ مُطاعٌ تنقادُ الأشياءُ المختلفةُ لأمرِه**)، يعني: في وَضْعِ ضَميرِ الجَمْعِ موضعَ المُفرَدِ على سَنَنِ الملُوكِ في هذه الآياتِ الدالّةِ على سُرعةِ تأتّي المكوَّناتِ على اختلافِها لإرادتِه، فإنّ المَلِكَ لا يَأْبى مَن تحتَ تَصرُّفِه معَ اختلافِ أصنافِهم لسُرعةِ إجابتِه وامتثالِ أمرِه، وقد أدمَجَ في الكلامِ معنى الاختصاصِ رَدًّا لزَعْمِ الطّبيعيِّينَ على مِنوالِ: إنّا نفعَلُ كذا أيّتُها العِصابةُ، كما قال: بأنّا نحن نَقْدِرُ على مِثلِ هذا، ولا يَدخُلُ تحتَ قُدرةِ أحد، أي: الماءُ واحدٌ والأرضُ واحدةٌ والمُخرَجُ مُختلفٌ ألوانُه، فلا يكونُ ذلك إلاّ بإيجادِ قادرٍ مختارٍ لا يَمتنعُ شيءٌ مِن إرادتِه ومشيئتِه، كقولِه تعالى: ﴿وَفِى ٱلْأَرْضِ قِطَعٌ مُّتَجَٰوِرَٰتٌ وَجَنَّٰتٌ مِّنْ أَعْنَٰبٍ وَزَرْعٌ وَنَخِيلٌ صِنْوَانٌ وَغَيْرُ صِنْوَانٍ يُسْقَىٰ بِمَآءٍ وَٰحِدٍ وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَىٰ بَعْضٍ فِى ٱلْأُكُلِ﴾ [الرعد: ٤].

أي قائليـن: ﴿ كُلُواْ وَٱرْعَوْاْ ﴾ حالٌ مِن الضَّميـرِ في ﴿فَأَخْرَجْنَا﴾ المعنى: أخرَجْنا أصنافَ النّباتِ آذنينَ في الانتِفاعِ بها، مُبيحينَ أن تَأكُلوا بعضَها وتَعلِفُوا بعضَها.

[﴿مِنْهَا خَلَقْنَٰكُمْ وَفِيهَا نُعِيدُكُمْ وَمِنْهَا نُخْرِجُكُمْ تَارَةً أُخْرَىٰ﴾ ٥٥]

أرادَ بخَلقِهم من الأرض خَلقَ أصلِهم هو آدمُ عليه السَّلامُ منها، وقيل: إنّ المَلَكَ ليَنطَلِقُ فيأخذُ مِن تُربةِ المكانِ الذي يدفنُ فيه فيُبدِّدُها على النُّطفةِ فيُخلَقُ مِن التُّرابِ والنُّطفةِ معًا. وأرادَ بإخراجِهم منها أنه يُؤلّفُ أجزاءَهم المُتفرِّقةَ المختلِطةَ بالتُّراب، ويَردُّهم كما كانوا أحياء، ويُخرِجُهم إلى المَحشَر ﴿ يَوْمَ يَخْرُجُونَ مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ سِرَاعًا ﴾ [المعارج: ٤٣]، **عدَّدَ اللـهُ عليهم ما عَلقَ بالأرضِ** من مَرافِقِهم، حيثُ جَعلَها لهم فراشًا ومِهادًا يَتقلَّبون عليها، وسَوّى لهم فيها مَسالكَ يتردّدُونَ فيها كيفَ شاؤوا، وأنبتَ فيها أصنافَ النّباتِ التي مِنها أقواتُهم وعُلوفاتُ بَهائمِهم، وهيَ أصلُهمُ الذي منه تَفرّعُوا، وأمُّهُم التي منها وُلِدُوا، ثمّ هيَ ....

قولُه: (**عَدَّدَ اللـهُ عليهِم ما عَلقَ بالأرضِ**)، بيانٌ للنَّظْم وأنّ الآيَةَ كالتتميم للآيةِ الأُولى، والتكميلِ للمَنافع المَنُوطةِ بالأرض، دَلّتِ الأُولى على بيانِ مَرافِقِهم وأصنَافِ انتفاعِهم، وهذه على أنّها أصلُهم وفيها تقلُّبُهم حيًّا وميّتًا، فكانت كالأُمِّ البارّةِ بوَلَدِها في جميع ما يَفتقرُ إليه، ومِن ثَمَّ استُشهدَ بقولِه: « تَمَسَّحُوا بالأرض فإنّها أُمٌّ بارّة»(١).

النِّهاية: أرادَ به التَيمُّمَ، وقيل: أراد به مُباشَرةَ ترابها(٢) بالجباه في السُّجودِ مِن غيرِ حائل، وهذا أمرُ تأديبٍ واستحبابٍ لا وُجوب، فإنّها أُمٌّ بَرّةٌ(٣)، أي: مُشفِقةٌ كالوالدةِ بأولادِها، يعني أنّ مِنها خَلْقَكم ومِنها مَعاشُكم وإليها بعدَ الموتِ معادُكم.

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنّف» (١٧١٩) بلاغًا عن أبي عثمان النَّهدي، وأخرجه الطبراني في «المعجم الصغير» (٤١٦) موقوفًا على سلمان الفارسي رضي الله عنه.

(٢) في (ط): «جبابها»، وفي (ح) و(ف): «مباشرتها»، والمثبت من «النهاية» لابن الأثير (٤: ٣٢٧).

(٣) في (ط): «فإنها بكم برة».

كِفاتُهم إذا ماتوا ومِن ثَمّ قالَ رسولُ الله ﷺ: «تَمَسَّحُوا بالأرضِ فإنّها بِكُمْ بَـرّةٌ».

[﴿وَلَقَدْ أَرَيْنَٰهُ ءَايَٰتِنَا كُلَّهَا فَكَذَّبَ وَأَبَىٰ﴾ ٥٦]

﴿أَرَيْنَٰهُ﴾ بَصَّرناه أو عَرّفناهُ صِحَّتَها ويَقَّنّاه بها. وإنّما كَذبَ لظُلمِه، كقَولِه تعالى: ﴿وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ [النمل: ١٤]، وقولِه تعالى: ﴿قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ بَصَآئِرَ﴾ [الإسراء: ١٠٢]، وفي قَولِه تَعالى: ﴿ءَايَٰتِنَا كُلَّهَا﴾ وَجهان، أحدُهما: أن يَحذِيَ بهذا التَّعريفِ الإضافيِّ حذوَ التَّعريفِ باللّامِ لو قيلَ الآياتُ كُلُّها، أعني: أنها كانت لا تُعطي إلّا تَعريفَ العَهد، والإشارةَ إلى الآياتِ المَعلومةِ التي هيَ تِسعُ الآياتِ المختَصّةِ بمُوسى عليه السلام: العَصا، واليَد، وفَلْقُ البَحر، والحجر، والجَراد، والقُمَّل، والضَّفادِع، والدَّم، ونَتقُ الجبَل. والثاني:

قولُه: (كِفَاتُهم إذا مَاتوا)، هُو مِن قولِه تعالى: ﴿أَلَمْ نَجْعَلِ ٱلْأَرْضَ كِفَاتًا﴾ [المرسلات: ٢٥]، قال: الكِفَاتُ مِن كَفَتَ الشيءَ: إذا ضَمَّه وجَمَعَه، وهُو اسمُ ما يُكفَتُ أي: كافِتةً أحياءً وأمواتًا.

قولُه: (بَصَّرْناهُ أو عرَّفْناه صِحّتَها)، يعني: يجوزُ أن يكونَ ﴿أَرَيْنَٰهُ﴾ منَ الرُّؤيةِ بمعنى الإبصار، وأن يكون من الرؤية[1] بمعنى المعرِفة، وعلى التقديرَيْنِ مُتَعَدٍّ إلى مفعولَيْنْ، وعلى الثاني المُضافُ محذوفٌ، ولا يجوزُ أن تكونَ الرؤية بمعنى العِلم؛ لئلاّ يَلزَمَ حَذْفُ المفعولِ الثالثِ منَ الإعلام وهُو غيرُ جائز.

قولُه: (العَصَا واليدُ وفَلْقُ [البحرِ و] الحَجَر)، إلى آخِره، وليس في «معالِمِ التنزيل» ذِكْرُ الحَجَرِ ولا نَتْقِ الجَبَل[2]، وفيه في روايةٍ عن ابنِ عبّاسٍ رضي اللهُ عنه: والعُقْدةُ التي كانتْ بلسانِه فحَلَّها، وفي روايةِ عكرِمةَ: والسِّنونَ ونَقْصٌ منَ الثّمرات، وفي روايةِ محمدِ بن كَعْبٍ: الطَّمْسُ، وأمّا الحَجَرُ ونَتْقُ الجَبَل فغيرُ مُناسِبَيْن؛ لأنّهما منَ الآياتِ التي اختصَّت ببني إسرائيلَ بعدَ هلاكِ فِرعون.

(١) قوله: «بمعنى الإبصار، وأن يكون من الرؤية» سقط من (ح) و(ف).

(٢) انظر: «معالم التنزيل» للبغوي (٥: ١٣٣).

أنْ يَكونَ مُوسى قد أراه آياتِه وعدَّدَ عليه ما أوتيَه غيرُه مِنَ الأنبياءِ مِن آياتِهم ومُعجِزاتِهم، وهو نبيٌّ صادِقٌ لا فَرقَ بينَ ما يُخبِرُ عنه وبَينَ ما يُشاهِدُ به، فكَذَّبَها جميعًا ﴿وَأَبَىٰ﴾ أنْ يقبَلَ شيئًا منها. وقيل: فكذّبَ الآياتِ وأبى قَبولَ الحقّ.

[﴿ قَالَ أَجِئْتَنَا لِتُخْرِجَنَا مِنْ أَرْضِنَا بِسِحْرِكَ يَـٰمُوسَىٰ ﴾ ٥٧]

يَلوحُ مِن جَيبِ قولِه: ﴿أَجِئْتَنَا لِتُخْرِجَنَا مِنْ أَرْضِنَا بِسِحْرِكَ﴾ ....

قولُه: (أن يكونَ موسى قد أراهُ)، والإضافةُ على هذا بمعنى اللام الاستغراقيِّ، ومعنى ﴿أَرَيْنَٰهُ﴾: عَرّفْناهُ؛ لأنهُ قَدْرٌ مشترَكٌ بيْنَ الإراءةِ بالبصَر بالنسبةِ إلى الآياتِ التي أظهَرَها اللـهُ على يدِ موسى وبيْنَ الإراءةِ التي هِي الإعلامُ والإخبارُ بالنسبةِ إلى ما أُوتيَهُ غيرُه، ولهذا قال: لا فَرْقَ بيْنَ ما يُخبرُ عنهُ وبيْنَ ما يشاهدُ به. قال القاضي: ﴿كُلَّهَا﴾ تأكيدٌ لشُمولِ الأنواع أو لشُمولِ الأفرادِ على أنّ المرادَ بآياتِنا: آياتٌ معهودةٌ، هِي الآياتُ التِّسعُ المختَصّةُ بموسى، وأنهُ عليه السَّلامُ أراهُ آياتِه وعَدَّدَ عليه ما أُوتِي غيرُه منَ المُعجِزات[1]. وقال السَّجَاوَنْديُّ: ﴿كُلَّهَا﴾ أي: كلَّ أجناسِ الآياتِ، إيجادُ المعدوم كإيجادِ الضَّوءِ منَ اليدِ، وإعدامُ الموجود كإعدامِ حِبالِ السَّحَرة، وتغييرُ الموجودِ كقَلْبِ العَصَا حيّةً وإعادتِها حَيَّةً.

قولُه: (بينَ ما يُشاهِدُ به)، بكسرِ الهاء، أي: يُحاضِرُ به ويُريه، قالهُ نورُ الدِّين الحكيم.

قولُه: (وقيل: فكَذَّبَ)، عطفٌ على «فكَذَّبَها جميعًا»، يعني: ﴿أَبَىٰ﴾، حَذَفَ مفعولَه إمّا بواسطةِ القَرينة الظاهِرة أو المَعنَويّة، فعلى الأوّلِ: «أبى»: تتميمٌ، وعلى الثاني: تكميل؛ لأنّ الحقَّ أعَمُّ منَ المُعجِزات.

قولُه: (يَلُوحُ مِن جَيْب قولِه)، الرِّواية: «جَيْب» بالجيم والباءِ الموحَّدة، ويُروَى: «مِن خيث» بالخاءِ المعجَمة والثاءِ المثلَّثة، وهُو تصحيفٌ، والصحيحُ الأوّلُ، وقد تضَمَّنَتِ الاستعارةُ الموشَّحةُ بالترشيح، وذلك أنّ قولَه: ﴿لِتُخْرِجَنَا مِنْ أَرْضِنَا﴾ فيه إظهارُ تجلُّدٍ منَ اللَّعينِ للقَوْم، وفي ضِمنِه استشعارُ خوفٍ عظيم، وقولُه: «﴿بِسِحْرِكَ﴾: تَعْمِيةٌ وإلباسٌ على

---

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ٥٦).

أنّ فَرائِصَه كانت تَرْعُدُ خوفًا ممّا جاءَ به مُوسى عليهِ السَّلام، لعِلمِه وإيقانِه أنهُ على الحقّ، وأنّ المُحِقَّ لو أرادَ قَودَ الجبالِ لانْقادَت له، وأنّ مِثلَه لا يُخذَلُ ولا يَقلُّ ناصِرُه، وأنه غالبُه على مُلكِه لا مَحالة، وقَولِه: ﴿بِسِحۡرِكَ﴾ تَعلّلٌ وتحيّر، وإلّا فكيفَ يَخفى عليه أنّ ساحِرًا لا يَقدِرُ أن يُخرِجَ مَلكًا مِثلَه مِن أرضِه ويَغلبَه على مُلكِه بالسِّحر.

[﴿فَلَنَأۡتِيَنَّكَ بِسِحۡرٖ مِّثۡلِهِۦ فَٱجۡعَلۡ بَيۡنَنَا وَبَيۡنَكَ مَوۡعِدٗا لَّا نُخۡلِفُهُۥ نَحۡنُ وَلَآ أَنتَ مَكَانٗا سُوٗى * قَالَ مَوۡعِدُكُمۡ يَوۡمُ ٱلزِّينَةِ وَأَن يُحۡشَرَ ٱلنَّاسُ ضُحٗى * فَتَوَلَّىٰ فِرۡعَوۡنُ فَجَمَعَ كَيۡدَهُۥ ثُمَّ أَتَىٰ﴾ ٥٨-٦٠]

لا يَخلُو المَوعِدُ في قَولِه: ﴿فَٱجۡعَلۡ بَيۡنَنَا وَبَيۡنَكَ مَوۡعِدٗا﴾ مِن أنْ يُجعَلَ زمانًا أو مكانًا أو مَصدرًا، فإن جعَلتَه زَمانًا نَظرًا في أنّ قولَه تَعالى: ﴿مَوۡعِدُكُمۡ يَوۡمُ ٱلزِّينَةِ﴾ مُطابِقٌ له، لزِمَكَ شيئان: أن تَجعَلَ الزّمانَ مُخلَفًا، وأن يَعضُلَ عليك ناصبُ ﴿مَكَانٗا﴾، وإنْ جَعلتَه مَكانًا لقَولِه تَعالى: ﴿مَكَانٗا سُوٗى﴾ لزِمَكَ أيضًا أنْ توقعَ الإخلافَ على المكان،

الحَمْقى والجَهَلة»؛ لأنّ هذا الكلامَ ما صَدَر عن اللَّعينِ إلاّ بعدَ ما أيقَنَ وحقَّقَ أنّ ما جاء به ليسَ مِن قَبيلِ الباطِلِ الذي هُو السِّحرُ، بل هُوَ منَ الحقِّ الساطعِ الغالِبِ على كلِّ باطِلٍ ارتكبَهُ، فإبرازُهُ في مَعرِضِ السِّحر استشعارٌ للخَوْف، فشُبِّهَ بالثّوبِ الساترِ على عيُوبِ لابِسِه معَ اطّلاعِ ذي الدِّرِيّة على عَيْبِه من جَيْبِه.

قولُه: (فَرائصَه)، الجوهري: عن الأصمَعيِّ: الفَريصَةُ: اللَّحمةُ بيْنَ الكتِفِ والجَنْبِ التي لا تَزالُ تَرتعدُ منَ الدّابّة.

قولُه: (أن تَجعَلَ الزمانَ مُخْلَفًا)، قال ابنُ الحاجِبِ في «الأمالي»: الظاهرُ أنّ الموعدَ: الوَعْد، لأنهُ وُصِفَ بقولِه: ﴿لَّا نُخۡلِفُهُۥ﴾، والإخلافُ إنّما يتعلّقُ بالوَعْد، يقال: أخْلَفَ وَعْدَه لا بمكانِه ولا بزمانِه، ولو جُعِلَ مكانًا وزمانًا لوَقَعَ الإخلافُ على غيرِ الوَعْد، وهُو بعيدٌ[1].

---

(١) «أمالي ابن الحاجب» (١: ٢٤٦).

وأن لا يُطابِقَ قَولَه: ﴿مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ ٱلزِّينَةِ﴾ **وقِراءةُ الحسَنِ غيرُ مُطابقةٍ له مكانًا وزمانًا** جميعًا؛ لأنه قرأ (يَوْمَ الزِّينَةِ) بالنَّصب، فبَقِيَ أن يجعلَ مصدرًا بمَعنى الوَعد، ويُقدَّرَ مُضافٌ محَذوف، أي: مَكانُ مَوعد، ويُجعَلَ الضَّميرُ في ﴿نُخْلِفُهُۥ﴾ للمَوعِد و﴿مَكَانًا﴾ **بَدَلٌ من المكانِ المَحذوف.** فإن قلت: **فكيفَ طابقَه قولُه:** ﴿مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ ٱلزِّينَةِ﴾ ولا

قولُه: (**وأنْ لا يُطابِقَ قولَه:** ﴿مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ ٱلزِّينَةِ﴾)؛ لأنه يكونُ حينَئذٍ ﴿فَٱجْعَلْ﴾ طلبًا لمكانِ الوَعْد، فلا يكونُ تعيينُ زمانِ الوّعْدِ مُطابِقا للسُّؤال.

قولُه: (**وقراءةُ الحسَنِ غيرُ مُطابقةٍ لهُ**)، أي: للمَوعِد مِن جهةِ المكانِ والزّمان، أمّا المكانُ فظاهر وأمّا الزّمانُ فلأنّ زمانَ الوَعْدِ زمانُ التكلُّم لا زَمانُ الزِّينة، وإنّما يُتَوقَّعُ إنجازُه فيه. قال ابنُ جِنِّي: أمّا نَصْبُ ﴿يَوْمَ ٱلزِّينَةِ﴾ فعلى الظَّرْف، والموعِدُ مصدَرٌ، والظَّرفُ بعدَه خبرٌ عنهُ على حَذْفِ المضاف، أي: إنجازُ موعِدِنا إيّاكم في ذلك اليوم. ألا تَرى أنهُ لا يُرادُ: في ذلك اليوم نَعِدُكم[1]، وكيف ذا والوعدُ قد وقَعَ الآنَ وإنّما يُتوقَّعُ إنجازُه في ذلك اليوم؟ وإليه الإشارةُ بقولِه: «فالمَوعدُ في قراءةِ الحَسَن: مصدرٌ لا غيرُ»؛ لأنّ التقديرَ: اجعَلْ بينَنا وبينَك يومَ إنجازِ وَعْد، فقيل: إنجازُ وَعْدِكم في يوم الزِّينة[2]. وقال أبو البقاء: تقديرُه: مَوعِدُكم واقعٌ يومَ الزِّينة[3].

قولُه: (و﴿مَكَانًا﴾: **بدَلٌ منَ المكانِ المحذوف**)، وجازَ الإبدالُ لتغايُرِهما بوَصْفِ الثاني بـ﴿سُوًى﴾.

قولُه: (**فكيفَ طابَقَه؟**)، أتَى بالفاءِ إنكارًا، يعني: قَرّرْتَ أنهُ لا يجوزُ جَعْلُ الموعِد مكانًا، لِما يَلزَمُ منهُ عَدَمُ المُطابقةِ بينَه وبينَ قولِه: ﴿مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ ٱلزِّينَةِ﴾، وحينَ جعَلْتَه مصدرًا على تقديرِ المضافِ وقَعتَ فيما فَرَرْتَ منهُ. وأجابَ: أنهُ كان يَلزَمُ منَ الأوّلِ محذورانِ: جَعْلُ

---

(١) في (ط): «تعهّدهم».

(٢) «المحتسب» (٢: ٥٣)، وممن قرأ بها الأعمش، ورويت عن أبي عمرو بن العلاء. انظر: «البحر المحيط» (٧: ٣٤٦).

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٩٤).

بُدَّ من أن تَجعلَه زَمانًا، والسُّؤالُ واقِعٌ عن المكانِ لا عنِ الزَّمان؟ قُلت: هو مُطابقٌ معنى وإنْ لم يُطابقْ لَفظًا؛ لأنهم لا بُدّ لهم مِن أن يَجتمِعوا يومَ الزّينةِ في مَكانٍ بعينِه، مُشتَهرٍ باجتِماعِهم فيه في ذلكَ اليَوم، فبِذكرِ الزَّمانِ عُلِمَ المكان. وأمّا قِراءةُ الحَسَنِ فالمَوعِدُ فيها مَصدرٌ لا غير. والمعنى: إنجازُ وَعدِكُم يومَ الزّينة. وطِباقُ هذا أيضًا مِن طَريقِ المعنى. ويجوزُ أن لا يُقدّرَ مُضافٌ مَحذوف، ويكون المعنى: اجعَلْ بينَنا وبينَكَ وعدًا لا نُخلِفُه. فإن قُلت: فبِمَ يَنْتصِبُ ﴿مَكَانًا﴾؟ قُلت: بالمَصدَر، أو بفِعلٍ يَدُلُّ عليه

المكانِ مُخْلَفاً، وعدمُ المُطابَقة، ومنَ الثاني محذورٌ واحدٌ وهُو: عدَمُ المطابَقة، فتَأوَّلَ كما أشارَ إليه وذلك كما يقالُ لمَن يقولُ لصاحِبه: أين أراكَ يومَ عرَفَة؟ أي: في عَرَفاتٍ.

وقال صاحبُ «الانتصاف»: ويَحتمِلُ أن يُجعَلَ مَوْعدٌ اسمَ مكانٍ فيُطابِقُ مكانًا والزَّمان بما ذَكَرَه ويَعودُ الضَّميرُ في ﴿لَّا نُخْلِفُهُۥ﴾ على المصدرِ المفهوم من اسم المكان، إذْ حروفُه فيه. والمَوعِدُ إذا كان اسمَ مكانٍ حاصلُه مكانُ وَعْد، وكذا إذا كان اسمَ زمانٍ حاصلُه زمانُ وَعْد، وإذا جازَ عَوْدُ الضَّميرِ إلى ما دَلَّتْ عليه قوةُ الكلام فرجوعُه إلى ما هُو كالمنطوقِ به أَوْلى. قالوا: مَن صَدَقَ كان خيرًا لهُ، فأعادوا الضَّميرَ على مصدرِ «صِدْقٍ» لِدلالةِ الفعل عليه، ويكونُ على هذَيْنِ التأويلَيْنِ جوابُ موسَى مِن جوامِعِ الكَلِم، سألوهُ مكانًا فعَلِمَ أنّ الزمانَ لا بدَّ أن يُسألَ عنهُ فأجابَ جوابَ مُفرَدٍ كافٍ في الجميع.

فإن قيل: المسؤولُ عنهُ جُعِلَ ضِمْنًا وهّو المكانُ وصَرَّحَ بما لم يُطلَبْ، وهُو الزمانُ. فالجوابُ: أنّ قرينَةَ سُؤالِهم دَلَّتْ على المُضمَّن، وما لم يَسأَلوا عنهُ صَرَّحَ به، إذْ لا قَرينَةَ معَه[1].

وقلتُ: في قولِه: «يعودُ الضَّميرُ إلى المصدرِ المفهوم منَ اسم المكان» نظرٌ؛ لأنّ قولَه: ﴿لَّا نُخْلِفُهُۥ﴾ صفةٌ لـ«مَوعِد»، أو الضَّميرُ فيه لا يَرجِعُ إلّا إليه قَطْعًا.

قولُه: (بالمصدَرِ)، أي: انتصَبَ ﴿مَكَانًا﴾ بالمصدرِ. قاله أبو البقاء[2]. وكلامُ صاحبِ «التقريب» و«الانتصاف» فيه نَظَرٌ؛ لأنّ المصدَر الموصُوفَ لا يَعمَلُ، وغايةُ ما يُقال فيه:

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٧٠) بتصرّف ملحوظ.

(٢) انظر: «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٩٤).

المَصدَر، فإن قُلت: **فكيفَ يُطابِقُه الجواب؟** قُلت: أمّا على قِراءةِ الحسَنِ فظاهر، وأمّا على قراءةِ العامّةِ فعلى تقدير: (وَعْدُكُم وَعدُ يَومِ الزِّينة). ويَجوزُ على قِراءةِ الحسَنِ أن يكونَ ﴿مَوْعِدُكُمْ﴾ مبتَدأ، بمَعنى الوَقت. و﴿ضُحًى﴾ خبرُه، على نيّةِ التَّعريفِ فيه؛ **لأنه ضُحى ذلك اليَومِ بعَينِه**. وقيلَ في يَومِ الزِّينة: يومُ عاشوراء، ويومُ النَّيروز،

إنّ عمَلَه في الظَّرفِ منَ الاتّساع. وقال ابنُ الحاجِب: لا يَستقيمُ نَصْبُ مكانًا بالوَعْدِ وإن كان مصدَرًا؛ لأنهُ قد فُصِلَ بينَه وبينَه بالوصَفْ، فصارَ مِثلَ قولِك: أعجَبَني ضَرْبٌ حَسَنٌ زيدًا، وهُو غيرُ سائغ؛ لأنّ المنصُوبَ بالمصدَر مِن تتمتّهِ، ولا يوصَفُ الشيءُ إلا بعدَ تَمامِه، فكان كَوصْفِ الموصُولِ قَبْلَ تمام صِلتِه[1]. وقال صاحبُ «الفرائد»: إنْ جَعلتَهُ مصدَرًا فالتقديرُ: اجعَلْ لنا وَعْدًا لا نُخلِفُه، جاء يُبيِّنُ ﴿مَكَانًا سُوًى﴾. وقال أبو البقاء: يجوزُ أن يكونَ ﴿مَكَانًا﴾ مفعولًا ثانيًا لـ«اجعَلْ»[2].

قولُه: (**كيف**[3] **يُطابِقُه الجوابُ؟**)، أي: قولُه: ﴿مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ الزِّينَةِ﴾ كيفَ يستقيمُ جوابًا لقولِه: ﴿فَاجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا﴾، فإنّ يومَ الزِّينة حُمِلَ على مَوعِدِكم؟ وأجابَ: أنهُ على قولِ الحَسَن: ظَرْفٌ مُستقِرٌّ، وعلى المشهورةِ: يُقدَّرُ في الخَبرِ مضافٌ بأنْ يُقال: وَعْدُكم وَعْدُ يوم الزِّينة.

قولُه: (**لأنه ضُحَى ذلك اليوم بعَينِه**)، أي: يوم الزِّينة، فـ«يومَ الزينة»: ظَرْفٌ، والظَّرفُ منَ المُخصِّصات، والمرادُ مِن قولِه: «على نيّةِ التعريفِ فيه» ـ أي: في ﴿ضُحًى﴾ ـ أنه لمّا وقَعَ خَبرًا منَ المجموعِ لم يَلتبِسْ على أحدٍ أنهُ ضُحَى غيرِ ذلك اليوم، فإنهُ وإن كان نَكِرةً لَفْظا إلاّ أنه وقع[4] معرفةً معنى ونيّة، إذِ التقديرُ: مَوعِدُكم في يوم الزِّينة ضُحَاهُ.

قال صاحبُ «التقريب»: وعلى هذا في نَصْبِ «يومَ الزِّينةِ» نظَرٌ، إلاّ أن يُجعَلَ صفةً

---

(١) «أمالي ابن الحاجب» (١: ٢٤٧).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٩٤).

(٣) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «فكيف».

(٤) سقط لفظ «وقع» من النسخة (ح).

ويومُ عيدٍ كانَ لهم في كُلِّ عام، ويومٌ كانوا يَتَّخِذونَ فيه سُوقاً ويتَزيّنونَ ذلك اليوم. قُرِئ: ﴿نُخْلِفُهُۥ﴾ بالرَّفعِ على الوَصفِ للمَوعِد، وبالجَزمِ على جَوابِ الأمر. **وقُرِئ: (سِوًى) و﴿سُوًى﴾** بالكَسرِ والضَّمّ، ومُنوَّنًا وغيرَ مُنوَّن. ومعناه: مُنَصَّفًا بينَنا وبينَك عن مُجاهِد، وهو مِنَ الاستواء؛ **لأنّ المسافةَ مِنَ الوسَطِ إلى الطَّرفَين مُستويةٌ لا تَفاوتَ**

للضُّحى تقَدَّمتْ عليه، أي: ضُحى كائنًا في ذلك اليوم، وحينَئذٍ يُستغنَى عن نيّةِ التعريفِ فيه، وقلتُ: لا يجوزُ أن يكونَ حالًا مِن ﴿ضُحًى﴾ لفَقْدِ العامل.

قولُه: (**وقُرِئ: «سِوًى» و﴿سُوًى﴾**)، عاصمٌ وابنُ عامرٍ وحمزةُ: بالضَّمِّ، والباقونَ: بالكسر، ووقَفَ أبو بكرٍ وحمزةُ والكِسائيُّ: «سِوى» بالإمالة، ووَرْشٌ وأبو عَمْرو: بيْنَ بيْنَ، والباقونَ: بالفَتْح[1]. قال محُيي السُّنّة: وهما لُغتانِ، مثلُ: عُدًى وعِدًى، قال مُقاتلٌ وقَتادةُ: مكانًا عَدْلًا بينَنا وبينَك، ابن عبّاس: نِصْفًا يَستوي مسافةُ الفريقَيْنِ إليه. قال مجاهدٌ: مُنَصَّفًا[2].

قولُه: (**لأنّ المسافةَ منَ الوسَطِ إلى الطَّرفَيْنِ مُستويةٌ**)، تعليلٌ لتصحيح قولِ مُجاهد، أي: لمّا كان أصلُ ﴿سُوًى﴾ منَ الاستواءِ جعَلَه بمعنى: مُنَصَّفًا؛ لأنّ المسافةَ: أي: البُعد، لكلِّ فريقٍ منَ السَّحرةِ والمؤمنينَ إلى ذلك المكانِ مُستوٍ لا تَفاوُتَ فيه. قال الزجّاجُ: مُنَصَّفًا، أي: مكانًا يكونُ النِّصْفُ فيما بينَنا وبينَك[3].

الراغب: سَواءٌ: وَسَطٌ، ويقال: سَواءٌ وسُوًى[4]، قال تعالى: ﴿مَكَانًا سُوًى﴾، أي: يستوي طَرَفاهُ، ويُستعمَلُ ذلك وَصْفًا وظَرْفًا، وأصلُ ذلك مصدَرٌ، والشيءُ المُساوي كعِدْلٍ ومُعادِلٍ وقِتْلٍ ومُقاتِلٍ، تقولُ: سِيّان زيدٌ وعَمْرو، والمُساواةُ متعارَفةٌ في المُثمَّناتِ، يقال: هذا الثَّوبُ يُساوِي كذا[5].

---

(١) انظر: «حجّة القراءات» ص ٤٥٣.

(٢) «معالم التنزيل» (٥: ٢٧٩).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٣٦٠).

(٤) كذا في الأصول الخطية، وكأنه يُريد ضبطها بكسر السين وضمها، فقد وقع في «المفردات»: «سَواء وسُوى وسِوى».

(٥) «مفردات القرآن» ص٤٤٠.

فيها. **ومَن لم يُنوِّن فوجهُه أن يُجريَ الوَصْلَ مَجرى الوَقف**. قُرِئ: (وأنْ تَحشرَ الناسَ) بالتّاءِ والياء، يُريد: وأن تَحشرَ يا فِرعَون، وأن يَحشرَ اليوم. ويَجوزُ أن يكونَ فيه ضَميرُ فِرعونَ ذَكرَه بلَفظِ الغَيبةِ إمّا على العادةِ التي يُخاطَبُ بها الملوك، أو خاطبَ القَومَ بقَولِه: ﴿مَوْعِدُكُمْ﴾ وجَعَلَ (يَحْشُرَ) لِفرعَون. **وَمَحلّ ﴿وَأَن يُحْشَرَ﴾ الرَّفعُ أو الجرُّ عَطفًا على «اليَومِ» أو «الزِّينة»**، وإنّما واعَدَهم ذلكَ اليومَ ليَكونَ عُلوُّ كَلمةِ الله وظُهورُ دينِه

قولُه: (**ومَن لم يُنَوِّنْ فوجهُهُ أن يُجريَ الوَصْلَ مَجْرى الوَقْف**)، قال صاحبُ «التقريب»: وفيه نظَرٌ؛ لأنه وَقْفٌ حقيقةً فعَدَمُ التنوينِ وَقْفًا لإجراءِ الوَصْلِ مجرى الوَقْف، إلاّ أن يَثبُتَ عَدمُ التنوينِ في الوَصْل أيضًا.

وقال ابنُ جِنِّي: وهِي قراءةُ الحَسَن، وتَرْكُ صَرْفِه مُشكِل؛ لأنهُ وَصْفٌ على «فُعَل» وهُو مصروفٌ، يقال: رجُلٌ حُطَمٌ ودليلٌ خُتَعٌ ومالٌ لُبَدٌ، إلاّ أنهُ ينبغي أن يُحمَلَ على أنهُ محمولٌ على الوَقْفِ عليه فجاء بتَرْكِ التنوين، فإنْ وَصَلَ على ذلك فعَلَى نحوِ قولِهم: سَبْسَبًا وكَلْكلًا، فيَجرِي في الوَصْلِ مَجراهُ في الوَقْف[1]. «دليلٌ خُتَعٌ»، أي: ما هُو في الدِّلالة.

قولُه: (**ومَحلُّ ﴿وَأَن يُحْشَرَ﴾ الرَّفعُ أوِ الجرُّ عطفًا على «اليوم» أو «الزِّينة»**)، قال أبو البقاء: ﴿وَأَن يُحْشَرَ النَّاسُ﴾: معطوفٌ على «الزِّينة»، أي: ويومُ أن يُحشَرَ الناسُ[2]، فيكونُ في موضِع جَرّ، ويجوزُ أن يكونَ في موضع رَفْع، أي: موعدُكم أنْ يُحشَرَ الناسُ[3].

وقال ابنُ جِنّي: [لكن][4] في قولِه تعالى: ﴿وَأَن يُحْشَرَ النَّاسُ ضُحًى﴾ النَّظَر، فظاهرُ حالِهِ أنه مجرورٌ، كأنه قيل: مَوعِدُكم يومُ الزِّينة وحَشْرِ الناسِ ضُحًى، ويجوزُ أن يكونَ مرفوعًا[5] عطفًا على «المَوعِد»، كأنهُ قال: إنجازُ مَوعِدِكم وحَشْرِ الناسِ ضُحًى في يوم الزِّينة، فكأنهُ

---

(١) «المحتسب» (٢: ٥٢)، وانظر: «الجامع لأحكام القرآن» (١١: ٢١٢).

(٢) من قوله: «معطوفٌ على «الزينة» إلى هنا، سقط من (ف).

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٩٤).

(٤) زيادة من «المحتسب» يقتضيها السياق.

(٥) من قوله: «في موضع رفع» إلى هنا، سقط من (ط).

وكَبْتُ الكافر، وزُهوقُ الباطل على رُؤوسِ الأشهادِ وفي المجمَعِ الغاصِّ لتَقوى رغبةُ مَن رَغِبَ في اتّباعِ الحقّ، ويَكِلَّ حدُّ المبطلينَ وأشياعِهم، ويُكثِرَ المُحدِّثُ بذلك الأمرِ العِلمَ في كلِّ بدوٍ وحَضَر، ويَشيعَ في جَميعِ أهلِ الوَبرِ والمَدر.

[﴿قَالَ لَهُم مُّوسَىٰ وَيْلَكُمْ لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم بِعَذَابٍ وَقَدْ خَابَ مَنِ افْتَرَىٰ﴾ ٦١]

﴿لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾ أي: لا تَدعوا آياتِه ومُعجِزاتِه سِحرًا، قُرِئ: ﴿فَيُسْحِتَكُم﴾ والسُّحْتُ لغةُ أهلِ الحِجاز. والإسْحات: لغةُ أهلِ نَجدٍ وبَني تَميم،

جعَلَ الموعدَ عبارةً عن جميع ما يَتجدَّدُ في ذلك اليوم منَ الثَّوابِ والعِقابِ وغيرِهما سِوى الحَشْر، ثُم عطَفَ ﴿وَأَن يُحْشَرَ﴾ عليه، فهُو على مِنوال ﴿وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ﴾ [البقرة: ٩٨]، ومَن رَفَعَ فقال: ﴿يَوْمُ الزِّينَةِ﴾، فإنّ الموعدَ إذَنْ زمانٌ، أي: وقْتُ وَعْدِكم يومُ الزِّينة، وعَطْفُ ﴿وَأَن يُحْشَرَ﴾ يؤكِّدُ الرَّفعَ؛ لأنّ «أنْ» لا تكونُ ظَرْفًا[١]، ألا تَرى أنّ مَن قال: زيارتُك إيّاي مَقْدَمَ الحاجِّ، لا تقولُ: زيارتُكَ إيّايَ أن يَقدُمَ الحاجُّ، وذلك أنّ لَفْظَ المصدرِ الصَّريح أشبَهُ بالظَّرفِ مِن «أنْ» وصِلتِها التي بمعنى المصدَرِ إذا كان اسمًا لحَدَث، والظَّرفُ اسمٌ للوَقْت، والوَقتُ يكادُ يكونُ حَدَثًا[٢].

قولُه: (وكَبْتُ الكافِر)، الجوهريّ: الكَبْتُ الصَّرْفُ والإذلالُ، يقالُ: كبَتَ اللهُ العدُوَّ، أي: صَرَفَهُ وأذَلَّهُ.

قولُه: (قُرئ ﴿فَيُسْحِتَكُم﴾)[٣]، حَفْصٌ وحمزةُ والكِسائيُّ: بكسرِ الحاءِ وضَمِّ الياء، والباقُونَ: بفَتْحِها، قال الزجَّاجُ: يقالُ: سَحَتَه اللهُ وأَسْحتَهُ: إذا استأْصَلَهُ وأهلَكَه، قال الفرَزْدقُ:

---

(١) في (ط): «إلا ظرفًا».

(٢) «المحتسب» (٢: ٥٣-٥٤) بتصرُّفٍ ملحوظ.

(٣) ونقل أبو زرعة عن الفرّاء أنّهما لغتان يقال: سَحَتَه وأَسْحته إذا استأصَلَه وأهلكَه. انظر: «حجّة القراءات» ص٤٥٤.

ومِنهُ قَولُ الفَرَزدق:

إلا مُسْحَتًا أو مُجلَّفُ

في بيتٍ لا تَزالُ الرُّكبُ تَصطَكُّ في تَسويةِ إعرابه.

[﴿فَتَنَٰزَعُوٓاْ أَمۡرَهُم بَيۡنَهُمۡ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَىٰ ۞ قَالُوٓاْ إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ يُرِيدَانِ أَن يُخۡرِجَاكُم مِّنۡ أَرۡضِكُم بِسِحۡرِهِمَا وَيَذۡهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ ٱلۡمُثۡلَىٰ ۞ فَأَجۡمِعُواْ كَيۡدَكُمۡ ثُمَّ ٱئۡتُواْ صَفّٗاۚ وَقَدۡ أَفۡلَحَ ٱلۡيَوۡمَ مَنِ ٱسۡتَعۡلَىٰ﴾ ٦٢-٦٤]

عن ابنِ عبّاس: إنّ نَجواهُم: إنْ غَلَبَنا مُوسى اتّبعناه. وعَن قَتادة: إن كانَ ساحِرًا فَسَنغلِبُه، وإن كانَ مِن السَّماءِ فلَهُ أمر. **وعن وَهبٍ لـمّا قال: ﴿وَيۡلَكُمۡ﴾ قالوا: ما هذا بقَولِ ساحِر.** ....

وعَضَّ زمانٌ يا ابنَ مَروانَ لم يَدْع ... منَ المالِ إلّا مُسْحِتٌ(١) أو مُجَلَّفُ

لم يَدْع: لم يستَقِرَّ، منَ الدَّعةِ، إلّا مُسحَتٌ بالرَّفْع. والأكثرُ بالنَّصب، فهذا بناءً على قولِهِم: أُسحِتَ فهو مُسْحَتٌ(٢).

الجوهريّ: المُسحَتُ: المُهلَكُ، والمُجلَّفُ، بالجيم: الذي بَقِيَتْ منهُ بقيّةٌ، يريدُ إلّا مُسْحَتًا وهُو مجلَّفٌ، قيل: معنى لم يَدَعْ: لم يُبْقِ، حيث رفَعَ به مُجُلَّفٌ. ومَن رَوَى مُسحَتًا، فهُو على معناه، وتمامُ تقريرِه مضَى في قولِه تعالى: ﴿وَمَن لَّمۡ يَطۡعَمۡهُ فَإِنَّهُۥ مِنِّيٓ﴾ [البقرة: ٢٤٩].

قولُه: (**لا تزال الرُّكبُ تَصْطَكُّ**)، مثَلٌ في عَقْدِه وعَضْلِه.

قولُه: (**وعن وَهْب: لمّا قال: ﴿وَيۡلَكُمۡ﴾، قالوا: ما هذا بقَوْلِ ساحر**) مُؤْذِنٌ بأنّ قولَه: ﴿قَالَ لَهُم مُّوسَىٰ وَيۡلَكُمۡ﴾ كلامٌ معَ السَّحرة، وبه صَرَّحَ الواحِديُّ(٣)، وعليه يَنطبقُ قولُه:

(١) في (ط): «مسحتًا».

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٣٦١)، وانظر بيت الفرزدق في «ديوانه» ص٥٥٦.

(٣) في «التفسير الوسيط» (٣: ٢١١).

والظاهرُ أنهم تَشاوَرُوا في السِّـرِّ **وتجاذَبوا أهدابَ القَول**، ثُمّ قالوا: إنّ هذان لساحِران. فكانت نَجواهُم في تَلفيقِ هذا الكلامِ وتَزويرِه، **خَوفًا مِن غلبتِهما**، وتَثبيطًا للنّاس عن اتِّباعِهما. **قرأ أبو عمرو: (إنَّ هٰذينِ** لساحِرانِ) على الجِهةِ الظاهرةِ المكشوفة. وابنُ كَثيرٍ وحفص: ﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ على قولِك: إنْ زيدٌ لَمُنطَلِق. واللّامُ هيَ الفارِقَةُ بينَ (إنْ) النافيَةِ والمخفَّفةِ مِن الثَّقيلة. وقرأَ أُبَيّ: (إنْ ذانِ إلّا ساحِرانِ)، وقرأ ابنُ مَسعود:

﴿ فَتَوَلَّىٰ فِرْعَوْنُ فَجَمَعَ كَيْدَهُۥ ثُمَّ أَتَىٰ ﴾، أي: ثُم أتَى بجميع ما رَأى أن يُؤْتَى به منَ القوم والسَّحَرةِ والآلات، فلمّا حضَرَ موسَى للمِيقاتِ ونظَرَ إلى السَّحَرةِ وما استعَدُّوا به قال: ﴿وَيْلَكُمْ لَا تَفْتَرُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا﴾ فحينئذٍ تنازَعَ السَّحَرةُ أمرَهم وأَسَرُّوا النَّجْوى، وقالوا: ما هذا بقَوْل ساحر، ثُم اتَّـجَهَ لسائلٍ أن يقولَ: ما فعَلَ فِرعونُ وقومُهُ عندَ هذا التقاعُدِ والتَّواني وما قالوا للسَّحَرة؟ أُجيبَ: قالوا: ﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ إلى قولِه: ﴿ٱسْتَعْلَىٰ﴾.

قولُه: (**وتجاذَبوا أهدابَ القول**)، استعارةٌ، وتجاذَبوا ترشيحُها، والمجموعُ كِنايةٌ عن أنّ الكلامَ ذو شُجون. وفيه أنّ كلامَهم كان أقوالًا[1] مُلفقةً لا حقيقةَ لها؛ لأنّ هُدْبةَ الثَّوبِ مثَلٌ في الرَّخاوة، يدُلُّ عليه قولُه: «في تلفيقِ هذا الكلامِ وتزويرِه»، ويُروَى: «وترويزِه»، منَ الرَّوْزِ، وهُو الذَّوق، يقال: رازَ العِدْلَ، أي: حَرَّكَه، هل يَقدِرُ على حَمْلِه أم لا؟

قولُه: (**خوفًا مِن غَلَبتِهما**)، يريدُ أنّ نَجواهُم في السِّرِّ كان لتلفيقِ قولِه: ﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ يعني: إن صَرَّحْنا بالحقِّ نَخافُ مِن غَلَبتِهما علينا بأنْ يقولا: فاتَّبِعونا إذَنْ. ومِن تثبيطِ الناس أيضًا، فإنّهم إذا سَمِعوا ذلك رَغِبوا في اتّباعِهما، فالواجبُ أن يقولَ: إنّ هذَيْنِ لَساحِران، فيَأْمَنَ مِن ذلك، هذا يقوِّي روايةَ مَن رَوَى «تزويرِه» بالراءِ بعدَ الزّاي.

قولُه: (**قَرَأَ أبو عَمْرٍو: «إنَّ هَذَيْنِ»**)، وفي «التيسير»: وقـرَأَ ابنُ كثيرٍ وحَفْص: ﴿إِنْ هَٰذَٰنِ﴾ بإسكانِ النُّونِ والباقونَ بتشديدِها. وقرَأَ أبو عَمْرو: «هذين» بالياء، والباقونَ: بالألِف[2].

---

(١) من قوله: «وما قالوا للسحرة» إلى هنا، سقط من (ط).

(٢) «التيسير» لأبي عمرو الداني ص١٥١. ولتمامِ الفائدة انظر: «حجّة القراءات» ص٤٥٤.

(أَنْ هٰذانِ ساحرانِ) بفَتح (أَنْ) وبغَيرِ لام، بَدلٌ مِن ﴿ٱلنَّجْوَىٰ﴾. وقيلَ في القِراءةِ المَشهورة: ﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ هيَ لُغَةُ بلحارثِ بنِ كَعب، **جَعَلُوا الاسمَ المثنى نحوَ الأسماءِ التي آخِرُها أَلِف، كعَصًا** وسُعدى، فلَم يَقلِبوها ياءً في الجرِّ والنَّصب.

قولُه: (**«أنْ هذانِ سَاحِرانِ» بفَتْح «أنْ» وبغيرِ لام**)، بَدلٌ منَ ﴿ٱلنَّجْوَىٰ﴾، **هذا على أنْ** يكونَ قولُه: «أنْ هذانِ لساحران» مِن كلام السَّحَرةِ كما قال، والظاهرُ أنّهم تَشاوَروا في السِّرِّ، فيكونُ قولُه: ﴿قَالُوٓاْ﴾ مُقْحَمًا توكيدًا لأنْ «أسرُّوا» نوعٌ منَ القول، وقولُه: ﴿فَأَجْمِعُواْ كَيْدَكُمْ﴾ كلامُ بعضِهم معَ بعض، وفي «الموضِح»: بحَذْفِ ﴿قَالُوٓاْ﴾ منَ البَيْن.

قولُه: (**جعَلُوا الاسمَ الـمُثنّى نحوَ الأسماءِ التي آخِرُها أَلِفٌ كعَصًا**)، قال الزجَّاجُ: حَكَى أبو عُبيدةَ عن أبي الخَطّاب[١]، وهُو رأسٌ من رُؤساءِ الرُّواة، أنّها لغةٌ لكِنانةَ يجعَلونَ أَلِفَ الاثنينِ في الرَّفع والنَّصبِ والخَفْض على لَفْظٍ واحدٍ، ويُنشِدونَ:

فأطْرَقَ إطراقَ الشُّجاع ولو يرى مَسَاغًا لِنَاباهُ الشُّجاعُ لَصَمَّما[٢]

ويقولونَ: ضَرَبتُه بيْنَ أُذْناهُ، وكذلك رَوَى الكُوفيُّونَ أنّها لغةٌ لبني الحارثِ بن كَعْب، وقالتِ النُّحاةُ القُدَماءُ: إنّ الضَّميرَ فيه مُضمَر، أي: إنهُ هذانِ لَساحِران، وقالوا أيضًا: إنّ معنى «إنْ»: نعَمْ، ويُنشِدوُنَ.

ويَقُلْنَ شيبٌ قــد عَــلاَ كَ وقد كَبِرْت فقلتُ إنّهْ[٣]

وحَكَى صاحبُ «المطلع»: أنّ أعرابيًّا أتَى ابنَ الزُّبَيرِ يَستَجْديه فلم يُعطِه شيئًا. فقال: لعَنَ اللـهُ ناقةً حَملَتْني إليك، قال ابنُ الزُّبَيْر: إنَّ وراكِبُها، أي: نَعَم.

وقال ابنُ الحاجِبِ في «الأمالي»: وهذه القراءةُ مُشكلة، وأظهَرُها أنّ ﴿هَٰذَٰنِ﴾ مبنيٌّ لأنهُ مِن أسماءِ الإشارة، فجاء في الرَّفع والنَّصبِ والجَرّ على حالٍ واحدة، وهي لُغةٌ واضحةٌ،

---

(١) وهو الأخفش الكبير. وهو من أشياخ سيبويه.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٣٦٢)، وانظر: «مجاز القرآن» لأبي عُبَيْدة (٢: ٢١). والبيت المذكور للمتلمِّس الضَّبُعيِّ كما في «الأغاني» (٢٤: ٢٤٧).

(٣) البيت لابن الرقيّات في «ديوانه» ص ٦٦.

وقالَ بعضُهم: «إنْ» بمَعنى: نَعَم، و(ساحِرانِ) خَبرُ مُبتَدَأٍ محذوف، واللّامُ داخِلةٌ على الجُملةِ تقديره: لهما ساحران. وقد أُعجِبَ به أبو إسحاق.

ومما يُقوِّيها أنّ اختلافَ الصِّيَغ في اللُّغةِ الأُخرى ليسَ إعرابًا في التحقيق، لوجودِ عِلّةِ البناءِ مِن غيرِ مُعارِض؛ لأنّ العِلّةَ في هذا وهؤلاءِ كوْنُها اسمَ إشارة. وقال: «إنْ» بمعنى «نعَمْ»: شاذ[1].

قولُه: (وقال بعضُهم: «إنْ» بمعنى: نَعَم)، وقد أُعجِبَ به أبو إسحاقَ، أي: الزجّاجُ، قال بعدَما نقَلَ كلامَ النَّحْويِّينَ: هذا جميعُ ما احتَجُّوا به، والذي عندي ـ واللهُ أعلمُ ـ وكنتُ عرَضْتُه على عالِـمَيْنا: محمدِ بن يَزيدَ، يعني: المُبرِّد، وعلى إسماعيلَ بن إسحاقَ[2] فقَبِلاهُ وذكَرا أنهُ أجوَدُ ما سَمِعاهُ في هذا المعنى: أنّ تقديرَه: نَعَم هذانِ لهُما سَاحِرانِ، وأنّ اللامَ قد وَقَعتْ موقعَها، أي: دخلَتْ على المبتدأ لا الخبر[3]. وقال النُّحاةُ: أصلُ هذا اللام أنْ تَقَع في الابتداءِ ووقوعُها في الخبرِ جائزٌ، وأنشَدوا:

أُمُّ الحُليس لَعجوزٌ شَهْرَبَـــهْ ترضَى منَ اللَّحم بعَظْم الرَّقَبَةْ

أي: لأمُّ الحُليس عَجُوزٌ.

وقال أبو عليٍّ في «الإغفال»: هذا غيرُ مَرْضيّ؛ لأنّ اللامَ للتأكيد، ويَقبُحُ أن يُذكَرَ للتأكيدِ ويُحذَفَ نفْسُ المؤكَّد؛ لأنّ التأكيد إنّما يُحتاجُ إليه فيما خِيفَ لَبْسُهُ على السامع، فإذا بَلَغَ بِهِ الحالُ التي يُستجازُ معَها حَذْفُه لعِلم المخاطَبِ به استغنَى لذلك عنِ التأكيد، ولهذا حَمَلَ النَّحويُّونَ قولَه: «أُمُّ الحُليس لَعجُوزٌ» على الضَّرورة، حيث أدخَلَ اللامَ على الخبرِ وحَقُّها أن تَدخُلَ على المبتدأِ، ولو كان للذي ذكَرَه وَجهٌ ما حَمَلوا هذا على الضَّرورة بل قَدَّروا فيه ما قَدَّروهُ في قولِه: ويُحذَفُ نفْسُ المؤكَّد نظَرًا لأنّ المؤكَّدَ مضمونُ الجُملةِ، كما نَصَّ

---

(١) «أمالي ابن الحاجب» (١: ١٥٦-١٥٧).

(٢) يعني القاضي إسماعيل بن إسحاق المالكي (ت ٢٨٢هـ) إمام المالكية في العراق، وحامل لواء مذهبهم وصاحب «أحكام القرآن». كان بارعا في علوم العربية، له ترجمة في «الديباج المُذْهب» لابن فرحون، ص٩٢.

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٣٦٣).

سَمّوا مَذهبَهم الطَّريقة المثلى ﴿بِطَرِيقَتِكُمُ ٱلْمُثْلَىٰ﴾ والسُّنةُ الفُضلى، وكلُّ حِزبٍ بما لَدَيهم فَرِحون. وقيل: أرادُوا أهلَ طَريقَتِهمُ المُثلى، وهم بَنو إسرائيل، لقَولِ مُوسى:

عليه المصنِّفُ في قولِه: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ﴾ [الضحى: ٥].

ثُم قال أبو عليّ: فإنْ قلتَ: أليسُوا قد أجَازوا حذفَ الخَبرِ في نحوِ:

إنَّ مَحِلًّا وإنَّ مُرْتحِلًا

وإذا لم يُمنَعِ الحَذْفُ في الخبرِ معَ «إنْ» لم يَمتنعْ في المبتدأ معَ اللام؟

قلتُ: لا يَلزَمُ مِن جَوازِ هذا جَوازُ ذاكَ وإنِ اجتَمَعا في التأكيدِ وتلقِّي القَسَم؛ لأنّ «إنْ» مُشَّبهةٌ بـ«لا» مِن حيث كانتْ تَعمَلُ عمَلَها وكانت نقيضَتها، وحَمْلُ النّقيضِ على النّقيضِ شائعٌ[1]، وإنّما حَسُنَ الحَذْفُ معَ «لا»؛ لأنّ المَنْفيَّ في تقديرِ التكريرِ لأنه لا يقَعُ إلّا بعدَ إثباتِ مُثبَت وبعدَ إثباتِه يَحسُنُ الحَذْفُ[2]، وكفى بدخول اللام شاهدَ صدقٍ، ما روي عن أفصح من نطق بالضاد من قوله: «أغبطُ أوليائي عندي، لمؤمنٌ خفيفُ الحاذ»[3]. أخرجه أحمد والترمذي وابن ما جه، عن أبي أمامة[4].

قولُه: (**سَمَّوا مذهَبهم الطريقةَ المُثْلى**)، **الراغب**: الطريقُ: السَّبيلُ الذي يُطرَقُ بالأرجُل، قال تعالى: ﴿فَٱضْرِبْ[5] لَهُمْ طَرِيقًا فِى ٱلْبَحْرِ يَبَسًا﴾ [طه: ٧٧]، وعنهُ استُعيرَ كلُّ مَسلَكٍ يَسلُكُه الإنسانُ في فعلٍ، محمودًا كان أو مذمومًا، قال تعالى: ﴿وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ ٱلْمُثْلَىٰ﴾[6].

---

(١) في النسخة (ف): «سائغ».

(٢) «الإغفال» (١: ٤٠٩ـ٤١١).

(٣) أخرجه الإمام أحمد (٢٢١٦٧) (٢٢١٩٧)، والترمذي (٢٥١٩). وتمام الحديث: «ذو حَظٍّ مِنَ الصلاة، أحسنَ عبادةَ ربه، وأطاعه في السر وكان غامضاً في الناس لا يشار إليه بالأصابع، وكان رزقه كفافاً فصبر على ذلك». ثم نفض بيده فقال: «عُجِّلت منيته، قلت بواكيه، قل تراثه». والحاذ: الخفيف الظهر من العيال والمال.

(٤) من قوله: «وكفى بدخول اللام» إلى هنا، سقط من (ح) و(ف).

(٥) في النسخ الخطية: «فاجعل».

(٦) «مفردات القرآن» ص٥١٨.

﴿فَأَرۡسِلۡ مَعَنَا بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ وقيل: (الطَّريقةُ) اسمٌ لِوُجوهِ النّاسِ وأشْرافِهم الذينَ هُم قُدوةٌ لِغَيرِهم. يُقال: هُم طَريقةُ قَومِهم. ويُقالُ للواحدِ أيضًا: هو طَريقةُ قَومِه: ﴿فَأَجۡمِعُواْ كَيۡدَكُمۡ﴾ يَعضُدُه قَولُه: ﴿فَجَمَعَ كَيۡدَهُۥ﴾ وقُرِئ: (فاجمَعُوا كَيْدَكُم) أي: أزْمعوه واجْعَلوهُ مُجمعًا عليه، حتّى لا تَختَلِفُوا ولا يَتخلّفَ عنه واحِدٌ منكم، كالمسألَةِ المُجمَعِ علَيها، أُمِرُوا بأن يَأتوا صَفًّا؛ لأنه أهْيَبُ في صُدورِ الرّائين. ورُوِي: أنهم كانوا سَبعينَ ألفًا مَعَ كُلِّ واحدٍ مِنْهم حَبلٌ وعصًا وقد أقبلوا إِقبالةً واحدة. وعن أبي عُبَيدةَ أنه فَسّرَ الصفَّ بالمُصلَّى؛ لأنّ الناسَ يَجتَمِعونَ فيه لِعيدِهم وصَلاتِهم مُصطفّين.

قولُه: (وقيل: الطريقةُ: اسمٌ لوجوهِ الناس وأشرافِهم)، قال الزجَّاج: يعني بـ«طريقَتكمُ المُثْلى»: جماعتِكم الأشراف، والمُثلى تأنيثُ الأمثَل، والأمثل والمُثلى ذو الفَضْل الذي به يَستحِقُّ أن يُقال: هذا أمثَلُ قومِه، والعرَبُ تقولُه للرجُل الفاضِل: وإنّما تأويلُه هذا الذي ينبغي أن يجعَلَه قومُه قُدْوةً ويَسلُكوا طريقتَه، والذي عندي أنه أهلُ طريقتِكم، كقولِهم: هذا طريقةُ قومِه، أي: صاحبُ طريقةِ قومِه[1].

وقال القاضي: ﴿بِطَرِيقَتِكُمُ ٱلۡمُثۡلَىٰ﴾ أي: بمذهبِكُم الذي هُو أفضَلُ المذاهبِ بإظهارِ مذهبِها، وإعلاءِ دينِها، لقولِه: ﴿أَخَافُ أَن يُبَدِّلَ دِينَكُمۡ﴾ [غافر: ٢٦][2].

قولُه: (فاجمَعُوا كَيْدَكُم)، بوَصْلِ الألِف وفَتْح الميم، قرَأَها أبو عَمْرٍو، والباقونَ: بقَطْع الألِفِ وكسرِ الميم. قال صاحبُ «الكشف»: من قال: ﴿فَأَجۡمِعُواْ﴾ بقَطْع الألِفِ حَذَفَ الجارَّ كما حَذَفَها في قولِه: ﴿وَلَا تَعۡزِمُواْ عُقۡدَةَ ٱلنِّكَاحِ﴾ [البقرة: ٢٣٥]، أي: على عُقْدةِ النِّكاح، كقولِه: ﴿فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ﴾ [يونس: ٧١]، ومَن قال: «فاجْمَعوا» فوصَلَ لم يَحتَج إلى حَذْفِ الجارِّ لأنهُ متعدٍّ بنفْسِه[3].

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٣٦٤).

(٢) «أنوار التنزيل» (٤: ٥٨).

(٣) انظر: «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ٩٧) بتحقيق د. عبد القادر السعدي، أو (٢: ٨٣٥) بتحقيق د. محمد الدالي.

ووَجهُ صِحَّتِه أنْ يَقعَ عَلَمًا لُمصلّى بعَينِه، فأُمِرُوا بأن يأتُوه أو يُراد: ائتوا مُصلّى من المُصلَّياتِ ﴿وَقَدْ أَفْلَحَ ٱلْيَوْمَ مَنِ ٱسْتَعْلَىٰ﴾ اعتراض، يعني: وقد فازَ مَن غَلَب.

[﴿قَالُواْ يَٰمُوسَىٰٓ إِمَّآ أَن تُلْقِىَ وَإِمَّآ أَن نَّكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَلْقَىٰ ۞ قَالَ بَلْ أَلْقُواْ فَإِذَا حِبَالُهُمْ وَعِصِيُّهُمْ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِن سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَىٰ﴾ ٦٥-٦٦]

﴿أَن﴾ مَعَ ما بَعدَه إمّا مَنصوبٌ بفِعلٍ مُضمَر، أو مَرفوعٌ بأنه خَبرُ مُبتدَأ محَذوف. مَعناه: اختَرْ أحدَ الأمرين؛ أو الأمر: إلقاؤُكَ أوْ إلقاؤُنا، **وهذا التَّخييرُ منهم استعمالُ أدبٍ حَسَنٍ** مَعَه، وتَواضعٌ له وخفضُ جَناح، وتَنبيهٌ على إعطائهم النَّصَفةَ مِن أنفُسِهم،

قولُه: (**ووَجْهُ صِحّتِه**)، أي: صحةِ هذا المجازِ والعُدولِ منَ الحقيقةِ وإرادةِ المُصَلَّى بـ﴿صَفًّا﴾ في قولِ فِرعونَ: ﴿ٱئْتُواْ صَفًّا﴾ بعدَ تقريرِ المَجاز هُو أنْ يقعَ عَلَمًا ويُرادَ مُصلًّى من المُصلّيات.

قولُه: (**إمّا منصُوبٌ بفعلٍ مُضمَر أو مرفوعٌ بأنهُ خبرُ مبتدأ محذوف**)، قال أبو البقاء: أي: إمّا أنْ تفعَلَ الإلقاءَ أو أَمْرُنا الإلقاءُ(١).

قولُه: (**وهذا التخييرُ منهُم استعمالُ أدبٍ حَسَن**)، قال في «الانتصاف»: سبَقَ أدبُهم في قولِهم: ﴿فَٱجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا لَّا نُخْلِفُهُۥ﴾، جعلَوا الموعِدَ من موسى ثُم قالوا: ﴿إِمَّآ أَن تُلْقِىَ﴾ وألهَمَ اللـهُ تعالى موسَى عليه السَّلامُ أن يجَعَلَ الموعِدَ يومَ عيدِهم ليُفتَضَحوا على رؤوسِ الأشهاد، وألـهَمَه بأن يبدؤوا ليكونَ إلقاؤُه قَذْفًا بالحقِّ على الباطل(٢).

وقال القاضي: أمَرَهم بأنْ يبدؤوا في الإلقاءِ إسعافًا إلى ما أُوهِموا منَ المَيْل إلى البَدْءِ بذِكْرِ الأوّل في جانِبهم وتغيرِ النَّظْم إلى وَجْهٍ أبلَغَ وهُو: ﴿إِمَّآ أَن تُلْقِىَ وَإِمَّآ أَن نَّكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَلْقَىٰ﴾(٣).

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٥٨٨) في تفسير الآية (١١٥) من سورة الأعراف.

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٧٣).

(٣) «أنوار التنزيل» (٤: ٥٩).

وكأنّ اللهَ عزَّ وعَلا ألهمَهم ذلك، وعَلَّم موسى صَلَواتُ الله عليه اختيارَ إلقائِهم أوّلًا، مَعَ ما فيه مِن مُقابلةِ أدبٍ بأدب، حتّى يُبرِزُوا ما مَعَهم من مَكائدِ السِّحر، ويستَنفِدوا أقصى طَوقِهم، ومَجهودِهم، فإذا فَعَلوا: أظهرَ اللـهُ سلطانَه وقَذفَ بالحقِّ على الباطلِ فدمغَه، وسَلَّطَ المُعجِزةَ على السِّحرِ فمَحقته، وكانتْ آيةً نيِّرةً للنّاظِرين، وعِبرةً بيِّنةً للمُعتَبِرين. يُقالُ في ﴿إِذَا﴾ هذه: إذا المفاجأة، والتَّحقيقُ فيها أنها (إذا) الكائنةُ بمَعنى الوَقت، الطّالبةُ ناصبًا لها وجُملةً تُضافُ إليها، خُصّتْ في بَعضِ المواضع بأنْ يكونَ ناصبُها فِعلًا مَخصوصًا وهو فِعلُ المفاجأةِ والجملةُ ابتدائيّةٌ لا غير، فتَقديرُ قولِه تعالى: ﴿فَإِذَا حِبَالُهُمْ وَعِصِيُّهُمْ﴾ ففاجأ موسى وَقتَ تَخييلِ سَعيِ حِبالِهم وعِصيِّهم، **وهذا تمثيل. والمعنى: على مُفاجأتِه** حِبالَهم وعِصيَّهم مخيّلةً إليه السَّعي، وقُرِئ: (**عُصِيُّهُم**) بالضَّمِّ وهو الأصلُ والكَسرُ اتباعٌ ونَحوُه: دُلِيّ ودِلِيّ، وقُسِيّ وقِسِيّ. **وقُرِئ: (تُخَيَّلُ) على إسنادِه إلى ضَميرِ الحِبالِ** والعِصيِّ وإبدالِ قَولِه: ﴿أَنَّهَا تَسْعَىٰ﴾ مِنَ الضَّميرِ بَدلَ الاشتِمال،

قولُه: (**وهذا تمثيلٌ، والمعنى على مُفاجأتِه**)، قال صاحبُ «التقريب»: والتقديرُ: فاجَأَ موسَى وقْتَ تخييل سَعْي حِبالِهم وعِصِيّهم، وهذا تمثيلٌ وليسَ عينَ المدَّعى؛ لأنّ وقتَ في التقدير: مفعولٌ به لـ«فاجأ»، والمدَّعى أنهُ ظَرْفٌ، فالأَوْلى أن يُقالَ: فاجَأَ موسى حِبالَهم في وقتِ تخييلِها السَّعيَ، وقد نَبَّه في قولِه: «والمعنى على هذا». وقلتُ: المرادُ مِن قولِه: «هذا تمثيلٌ» أنّ ما ذَكَرَه، وهو قولُه: «فاجَأَ موسى وقتَ تَخْيـيلِ سَعْيِ حبالِهم وعِصِيِّهم»، واردٌ على سَبيلِ تنظيرِ الآيةِ به، بحسَبِ هذه القاعدة، لكنْ معنى الآيةِ: على مُفاجأتِه حِبالَهم وعِصِيَّهم[1] مُخيلةً إليه السَّعيَ، بناءً على قولِهم: «إذا» هذه للمُفاجأة، كأنّ الظَّرفَ سَدَّ مسَدَّ فعلِه، قال ابنُ الحاجِب: ولا يَقعُ بعدَ «إذا» المفاجأةِ إلاّ المبتدأُ والخبرُ، والعاملُ فيها معنى المُفاجأة، وهوُ عاملٌ لا يَظهَر، استغنوا عن إظهارِه بقوّةِ ما فيها منَ الدِّلالةِ عليه[2].

قولُه: (**وقُرِئَ: «تُخَيَّلُ»، على إسنادِه إلى ضميرِ الحبالِ**)، ابنُ ذَكْوانَ، والباقونَ: بالياءِ

(١) من قوله: «واردٌ على سبيل تنظير الآية» إلى هنا، سقط من (ف).

(٢) انظر: «الإيضاح في شرح المُفصَّل» لابن الحاجب (١: ٥١٤).

كقَولِك: أعجبَني زَيدٌ كَرمُه، و(تُـخَـيِّلُ) على كَونِ الحِبالِ والعِصي مُـخَـيِّلَةً سعيُها. و(تَـخَيَّل) بمَعنى: تَتخَيَّل. وطريقُه طريقُ (تُـخَيَّل) و(نُخَيِّلُ): على أنّ اللـهَ تعالى هو الـمُخَيِّل للمِحنةِ والابتلاء. يُروى: أنهم لَطخوها بالزِّئبق، فلمّا ضرَبتْ عليها الشَّمسُ اضْطربتْ واهتزّتْ، فخيَّلتْ ذلك.

[﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ * قُلْنَا لَا تَخَفْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْأَعْلَىٰ * وَأَلْقِ مَا فِي يَمِينِكَ تَلْقَفْ مَا صَنَعُوٓاْۖ إِنَّمَا صَنَعُواْ كَيْدُ سَٰحِرٍۖ وَلَا يُفْلِحُ ٱلسَّاحِرُ حَيْثُ أَتَىٰ﴾ ٦٧-٦٩]

إيجاسُ الخَوف: إضمارُ شَيءٍ منه، وكذلك تَوجّسُ الصَّوت: تَسمُّعُ نَبأةٍ يَسيرةٍ منه، وكانَ ذلك لطَبعِ الجِبلّةِ البَشريّة، وأنه لا يَكادُ يُمكنُ الخلوُّ مِن مِثلِه. وقيل: خافَ أن يُخالِجَ النّاسَ شكٌّ فلا يَتْبَعوه ﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ **فيه تَقريرٌ لغَلَبتِه وقَهرِه، وتَوكيدٌ**

التَّحتانيّ[1]، قال ابن جِنّي: القراءةُ بالتاءِ الفَوْقانيّةِ: للحَسنِ والثَّقفي، ﴿أَنَّهَا تَسْعَىٰ﴾ بدَلٌ منَ الضَّميرِ في ﴿يُخَيَّلُ﴾، وهُو عائدٌ إلى الحِبالِ والعِصِيّ، كقولِك: إخوتُك يُعجبونَني أحوالُهم. وقولِه تعالى: ﴿جَنَّٰتِ عَدْنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلْأَبْوَٰبُ﴾ فيمن جعَلَ «الأبوابَ» بدَلًا منَ الضَّميرِ في ﴿مُّفَتَّحَةً﴾، وهذا أمثَلُ مِن أن يُعتقَد خُلوُّ ﴿يُخَيَّلُ﴾ منَ الضَّمير[2].

قال أبو البقاء: ﴿حِبَالُهُمْ﴾: مبتدأ، والخَبرُ «إذا»، و﴿يُخَيَّلُ﴾: حالٌ[3].

قولُه: (**نبأة يسيرة**)، **الجوهري**: النَّباوةُ: الصَّوتُ الخَفِي.

قولُه: (﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ **فيه تقريرٌ لغَلَبتِه وقَهْرِه، وتوكيدٌ**)، يجوزُ أن يكونَ قولُهُ: «وتوكيدٌ» عطفًا على قولِه: «تقريرٌ لغَلَبتِه»[4] على البيان، وقولُه: «بالاستئنافِ وبكلمةِ التشديد» أي: التّحقيق، وهي «إنّ» إلى آخِره تَعْدادٌ للمؤكِّدات، ويجوزُ أن يكونَ «توكيدٌ»

---

(١) انظر: «حجّة القراءات» ص٤٥٧.

(٢) «المحتسب» (٢: ٥٥)، ولتمام الفائدة انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (١١: ٢٢٢).

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٩٦).

(٤) من قوله: «وقهره، وتوكيد» إلى هنا، سقط من (ط).

بالاستئنافِ وبكَلِمةِ التَّشديدِ وبتكريرِ الضَّميرِ وبلامِ التَّعريفِ وبلَفظِ العُلوِّ وهو الغَلَبةُ الظاهرةُ وبالتّفضيل. وقَولُه: ﴿مَا فِي يَمِينِكَ﴾ ولم يَقلْ: عَصاك؛ **جائزٌ أنْ يكونَ تَصغيرًا لها**، أي: لا تُبالِ بكَثرةِ حِبالِهم وعِصيِّهم، وألقِ العُويدَ الفَردَ الصَّغيرَ الجِرمِ الذي في يَمينِك، فإنه بقُدرةِ الله يتَلَقّفُها على وَحدَتِه وكَثرتِها، وصِغَرِه وعِظَمِها، وجائزٌ أن يكونَ تَعظيمًا لها أي: لا تَحتفلْ بهذه الأَجرامِ الكَبيرةِ الكثيرة، فإنّ في يَمينِكَ شيئًا أعظَمَ منها كلِّها، وهذه على كَثرتِها أقلُّ شَيءٍ وأنْزَرُه عندَها، فألقِه ....

غيرَ الأوّل فيَتَعلَّقَ قولُه: «بالاستئناف» بقوله: «تقريرٌ لغَلَبتِه» ويتعلَّقُ البواقي بقولِه: «وتوكيدٌ». أمّا دِلالةُ الاستئنافِ(١) على تقريرِ الغَلَبة والقَهْرِ فهي أنهُ لمّا قيلَ لهُ: ﴿لَا تَخَفْ﴾، أي: لا تُبالِ، سأَلَ: لمَ ذاكَ والحالُ حالُ استشعارِ الخوف؟ فأُجيبَ: ﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلْأَعْلَىٰ﴾، وأمّا دِلالةُ لامِ التعريفِ على تقريرِ الغَلَبةِ فإنّها للجِنس. وقد دخلَتْ على الخبرِ فأفادَتْ أنّ حقيقةَ العُلوِّ والغَلَبةِ مختَصّةٌ بكَ لا تَتعدَّى إلى غيرِك. وقولُه: ﴿وَأَلْقِ مَا فِي يَمِينِكَ﴾ أمرٌ عُطِفَ على النَّهي وهَو: ﴿لَا تَخَفْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْأَعْلَىٰ﴾، وفصَّلَ فيه ما كان مُجمَلًا في ﴿أَنتَ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ بقولِه: ﴿تَلْقَفْ مَا صَنَعُوٓا۟ إِنَّمَا صَنَعُوا۟﴾ إلى قولِه: ﴿ءَامَنَّا بِرَبِّ هَٰرُونَ وَمُوسَىٰ﴾.

قولُه: (**جائزٌ أن يكونَ تصغيرًا لها**)، خبرٌ لقولِه: ﴿مَا فِي يَمِينِكَ﴾، فـ«ما» حينَئذٍ: موصُولةٌ، والصِّلةُ تدُلُّ على التحقيرِ، أي: ألْقِ الذي اشتَملَ عليه يمينُك منَ العُوَيْدِ الخفيفِ الحقير، وعلى تقديرِ أن يكونَ تعظيمًا لها: «ما» موصُوفة أنها منه، والتنكيرُ للتعظيم، أي: ألقِ شيئًا استقَرَّ في يمينِك، أي: شيئًا عظيمًا، وإلى الأوّلِ الإشارةُ بقولِه: «الصَّغيرَ الجِرم الذي في يمينك»، وإلى الثاني بقولِه: «لا تحتَفِلْ» إلى قولِه: «فإنّ في يمينِك شيئًا أعظَمَ منها»، قال صاحبُ «الانتصاف»: ويحتمِلُ وَجهًا آخرَ، وهُو أنّ الله تعالى إنّما قال لموسى عليه السَّلامُ: ﴿وَأَلْقِ مَا فِي يَمِينِكَ﴾ ليتيقَّظَ بهذهِ الصِّيغةِ للوقتِ الذي قيلَ لهُ: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ﴾ وأظهَرَ لهُ مُعجزَتَها فآنَسَهُ بأنْ خاطَبَهُ مما خاطَبَه به وقتَ ظُهور آيتها ليُنبِّهَ على ما فيها منَ المُعجزةِ القاهرة، ويُقوِّيَ قلبَه(٢).

(١) من قوله: «بقوله تقرير لغلبته ويتعلق البواقي» إلى هنا، سقط من (ح).

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٧٤).

يتَلقّفْها بإذنِ الله ويَمحَقْها. وقُرِئ: (تَلقَّفُ) بالرَّفعِ على الاستِئنافِ أو على الحال، أي: ألْقِها مُتلقِّفة، وقُرِئ: ﴿تَلقَفْ﴾ بالتخفيف. ﴿صَنَعُوٓا۟﴾ هاهنا بمَعنى زوّروا وافتعَلُوا كقَولِه تعالى: ﴿**تَلْقَفُ مَا يَأْفِكُونَ**﴾ [الأعراف: ١١٧]. قُرِئ: ﴿كَيْدُ سَٰحِرٍ﴾ بالرَّفعِ والنَّصب. فمَن رَفعَ فعَلى أنّ (ما) مَوصولة، ومَن نَصبَ فَعلى أنها كافّة. **وقُرِئ: (كَيْدُ سِحْرٍ)** بمَعنى: ذي سِحْر، أو ذَوي سِحْر، أو هُم لِتَوغُّلِهم في سِحرِهم كأنهم السِّحرُ بعَينِه وبذاتِه، أو بَيَّنَ الكيد؛ لأنه يكونُ سِحرًا وغيرَ سِحر، كما تُبيّن المئةُ بدِرهَم. ونَحوُه: عِلمُ فِقه، وعلم نَحو. فإن قلت: لِـمَ وُحِّدَ «ساحر» ولم يُجمَع؟ قُلت: **لأنّ القَصدَ في هذا الكلامِ إلى معنى الجنسِيّة، لا إلى مَعنى العدَد**، فلَو جُمِع، لـخُيِّلَ أنّ المقصودَ هو العَدَد،

قولُه: (**يَتلقَّفْها بإذْنِ الله ويَمْحَقْها**)، **الراغبُ**: لقَفْتُ الشيءَ ألقَفُه وتَلَقَفْتُهُ: تناوَلتَه بالحِذْق، سواءٌ كان تناوُلُه بالفم أو اليَد(١).

قولُه: (**وقُرِئَ: «تَلقَّفُ» بالرَّفع**)، ابنُ عامر: في «المعالم»(٢)، وفي «التيسير»(٣): ابنُ ذَكْوانَ، والباقونَ: بالجَزْم على جوابِ الأمر.

قولُه: (**وقُرِئَ: «كيْدُ سِحْرٍ»**)، حمزةُ والكِسائيُّ: بكسرِ السِّينِ بلا ألفِ، والباقونَ: بفَتْحِها وألِفٌ بعدَها، وإضافةُ الكَيْدِ إلى الفاعِلِ أوْلى مِن إضافتِه إلى المفعول(٤)، قال الزجَّاجُ: ويَجوزُ: «كَيْدَ ساحِر»، بنَصْبِ الدّال. وأمّا رَفْعُها فعلى أنّ الذي صَنعُوه كيْدُ ساحِر، على خَبرِ «إنّ»، و«ما» اسمٌ. ومَن قَرأَ بالنَّصبِ جعَلَ «ما» مانعةً لـ«إنّ» منَ العمَل، وتُسَوِّغُ الفعلَ أن يكونَ بعدَها، ونصبَ «كيدَ ساحر» بـ«صنعوا».

قولُه: (**لأنّ القَصْدَ ... إلى معنى الجِنسيّةِ لا إلى معنى العَدَد**)، مضَى بيانُهُ في أولِ مريمَ عندَ قولِه: ﴿وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّى﴾ مُستوفى.

---

(١) «مفردات القرآن» ص٧٤٤.

(٢) «معالم التنزيل» (٥: ٢٨٤) وعبارته ثمّة: قرأ ابن عامرٍ: «تَلَقَّفُ» برفع الفاء.

(٣) «التيسير» للداني ص١٥٢.

(٤) انظر: «حجّة القراءات» ص٤٥٨.

ألا ترى إلى قَوله: ﴿وَلَا يُفۡلِحُ ٱلسَّاحِرُ﴾ أي: هذا الجِنس. فإن قُلت: فلِمَ نكَّرَ أوّلًا وعَرَّفَ ثانيًا؟ قُلت: إنّما نَكَّرَ مِن أجْلِ تَنكيرِ المُضاف، لا مِن أجلِ تَنكيرِه في نَفسِه كقَولِ العَجّاج:

في سَعْيِ دُنْيا طالما قَد مُدَّتِ

وفي حديثِ عُمَرَ رضيَ اللهُ عنه: لا في أمرِ دُنيا ولا في أمرِ آخِرَةٍ. المرادُ تَنكيرُ الأمر، كأنه قيل: إن ما صَنَعُوا كيدٌ سحريّ، وفي سَعيٍ دُنيويّ، وأمرٍ دُنيَويٍّ وآخريّ، ﴿حَيۡثُ أَتَىٰ﴾ كقَولِهِم: حيثُ سير، وأيّة سَلك، وأينَما كان.

قولُه: (في سَعْيِ دُنيا طالما قد مُدَّتْ)، قبلَه:

يومَ تَرى النفوسُ ما أعَدَّتْ مِن نُزُلٍ إذا الأمورُ غَبَّتِ[1]

ما أعَدَّت، أي: جعَلَتْهُ عُدّةً، غَبَّتِ الأمورُ: إذا بلَغَتْ أواخرَها، «ما» في «طالما»: كافّةٌ، أو مصدَريّةٌ، مضَى شَرْحُه في الخُطبة، مُدَّتِ، أي: أُمهِلَتْ، في جَمْعِها وتهيئةِ أسبابِها.

وإنما نكر «دنيا» لتنكير السعي، إذ لو عرّف الدنيا صار السعي معرفة، والمراد تنكيره، المعنى: في سعيٍ دنيويٍّ. وقوله: «في سعي دنيا» ظرفُ «غَبَّت»، يقول: يومَ القيامةِ ترى النفوس ما جعلته عدة، من نُزُل يوم القيامة، حتى تبلغ الأمور أواخرها[2].

قولُه: (وفي حديثِ عُمرَ رضيَ اللهُ عنه)، النِّهاية: في حديثِ عُمرَ رضيَ اللهُ عنه قال: «إنّي لأكرَهُ أن أرى أحدَكم سَبَهْلَلًا، لا في عَمَلِ دُنيا ولا في عَمَلِ آخرة». سَبَهْلَلًا: أي: فارِغًا، يقال: جاء يَمْشي سَبَهْلَلًا: إذا جاء وذهَبَ فارغًا في غيرِ شيء. التنكيرُ في «دنيا» و«آخرة» يَرجِعُ إلى المضاف، وهو العمل، كأنه قال: لا في عمل من أعمال الدنيا، ولا في عمل من أعمال الآخرة.

قولُه: (﴿حَيۡثُ أَتَىٰ﴾ كقولِهِم: حيثُ سيّر)، الراغب: حيثُ عبارةٌ عن مكانٍ مُبهَمٍ،

---

(١) الرجز للعجّاج كما في «خزانة الأدب» (٨: ٢٩٩).

(٢) من قوله: «وإنما نكر دنيا» إلى هنا، سقط من (ح) و(ف).

[﴿فَأُلْقِيَ ٱلسَّحَرَةُ سُجَّدًا قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِرَبِّ هَٰرُونَ وَمُوسَىٰ﴾ ٧٠]

سُبحانَ الله ما أعْجبَ أمْرَهم! **قَد ألقَوا حِبالَهم وعِصيَّهم لِلكُفرِ والجُحودِ، ثُمّ ألقَوا رُؤوسَهم** بَعدَ ساعةٍ للشُّكرِ والسُّجود، **فما أعظمَ الفَرقَ بين الإلقاءَين**، ورُوِي: أنهم لم يَرْفَعوا رؤوسَهم حتّى رأَوُا الجنّةَ والنارَ ورأَوْا ثَوابَ أهلِها. وعن عِكرمة: لـمّا خَرّوا سُجَّدًا أراهمُ اللـهُ في سُجودِهم مَنازِلَهمُ التي يَصيرونَ إليها في الجنّة.

[﴿قَالَ ءَامَنتُمْ لَهُۥ قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ ۖ إِنَّهُۥ لَكَبِيرُكُمُ ٱلَّذِى عَلَّمَكُمُ ٱلسِّحْرَ ۖ فَلَأُقَطِّعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُم مِّنْ خِلَٰفٍ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَآ أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَىٰ﴾ ٧١]

﴿لَكَبِيرُكُمُ﴾ لَعَظيمُكم، يُريد: أنه أسْحرُهم وأعلاهُم دَرجةً في صِناعَتِهم. أو لَمعلِّمُكم، مِن قَولِ أهلِ مكّةَ لِلمُعلِّم: أمَرَني كبيري، وقالَ لي كبيري: كذا، يُريدونَ مُعلِّمَهم وأستاذَهم في القُرآنِ وفي كُلِّ شَيء. قُرِئ: (فلَأقْطَعَنَّ) (ولأَصْلُبَنَّ) بالتَّخفيفِ والقَطعِ مِن خِلاف: أن تُقطَعَ اليَدُ اليُمنى والرِّجلُ اليُسرى؛ لأنّ كُلَّ واحدٍ مِن العُضوَينِ خالفَ الآخَر، بأنّ هذا يَدٌ وذاك رِجل، وهذا يَمينٌ وذاك شِمال. و«مِن» لابتِداءِ الغاية؛ لأنّ القَطعَ مُبتدأٌ وناشئٌ مِن مُـخالَفةِ العُضوِ العضو، لا مِن وِفاقِه إيّاه، ومحلُّ الجارِّ والمجرورِ النَّصبُ على الحال، أي: لَأُقطِّعنَّها مُختلِفات؛ لأنها إذا

يُشرَحُ بالجُملةِ التي بعدَه، نحوَ قولِه تعالى: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ﴾، ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ﴾(١).

قولُه: (**قد ألقَوْا حِبالَهم ... ثُم ألقَوْا رؤوسَهم...، فما أعظمَ الفَرْقَ بيْنَ الإلقاءَيْن**)، قال في «الانتصاف»: في تكريرِ لفظِ الإلقاءِ والعُدولِ عن قولِه: فسَجَدوا إشعارٌ بلُطْفِه في نَقْلِهم من غايةِ الكُفْر إلى غايةِ الانقياد، ويَحصُلُ ذلك بتكريرِ لَفْظٍ واحدٍ لمعنَـيَـيْنِ مُتناقضَيْن، وفيه مناسبةٌ لِما قدَّمَه ﴿وَأَلْقِ مَا فِى يَمِينِكَ﴾، ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ﴾(٢).

---

(١) «مفردات القرآن» ص٢٦٢.

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٧٥).

خالفَتْ بعضُها بعضًا فقدِ اتّصفَت بالاختلاف. شبَّه تَـمكُّنَ المَصلوبِ في الجِذعِ بتَمكُّنِ الشيءِ الموعى في وِعائِه، فلذلك قيل: ﴿فِى جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾. ﴿أَيُّنَآ﴾ يُريدُ نفسَه لعنَه اللـهُ وموسى صَلَواتُ الله عليه بدَليلِ قولِه: ﴿ءَامَنتُمْ لَهُۥ﴾ واللّامُ معَ الإيمانِ في كِتابِ الله لغَيرِ الله تَعالى، كقَولِه تَعالى: ﴿يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [التوبة: ٦١]، وفيه نَفاجةٌ باقتِدارِه وقَهرِه، وما ألِفَه وضَرِيَ به: مِن تَعذيبِ النّاسِ بأنواعِ العَذاب، وتَوضيعٍ لموسى عليه السَّلام، واستِضعافٍ له مَعَ الهزءِ به؛ لأنّ موسى لم يَكن قَطُّ من التّعذيبِ في شَيء.

[﴿ قَالُوا۟ لَن نُّؤْثِرَكَ عَلَىٰ مَا جَآءَنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَـٰتِ وَٱلَّذِى فَطَرَنَا ۖ فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ ۖ إِنَّمَا تَقْضِى هَـٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَآ * إِنَّآ ءَامَنَّا بِرَبِّنَا لِيَغْفِرَ لَنَا خَطَـٰيَـٰنَا وَمَآ أَكْرَهْتَنَا عَلَيْهِ مِنَ ٱلسِّحْرِ ۗ وَٱللَّهُ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰٓ * إِنَّهُۥ مَن يَأْتِ رَبَّهُۥ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُۥ جَهَنَّمَ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَىٰ * وَمَن يَأْتِهِۦ مُؤْمِنًا قَدْ عَمِلَ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلدَّرَجَـٰتُ ٱلْعُلَىٰ * جَنَّـٰتُ عَدْنٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ خَـٰلِدِينَ فِيهَا ۚ وَذَٰلِكَ جَزَآءُ مَن تَزَكَّىٰ ﴾ ٧٢ - ٧٦]

﴿وَٱلَّذِى فَطَرَنَا﴾ عَطفٌ على ما جاءَنا أو قَسَم، قُرِئ: (تُقْضَى هٰذه الحياةُ الدنيا)،

قولُه: (شبَّه تَـمكُّنَ المصلوبِ في الجِذْع بتمَكُّنِ الشيءِ الـمُوْعى)، بيانٌ لمجازِ استعمالِ «في» موضعَ «على».

قولُه: (بدليلِ قولِه: ﴿ءَامَنتُمْ لَهُۥ﴾)، يعني: دَلَّ هذا على أنّ المرادَ مِن قولِه: ﴿أَيُّنَآ أَشَدُّ﴾ نفْسُه وموسى عليهِ السَّلام؛ لأنّ معنى ﴿ءَامَنتُمْ لَهُۥ﴾: آمَنْتُم لأجْلِه وبسَببِه؛ لأنّكم خِفتُم على أنفُسِكم أن يُعذِّبَكم إنْ لم تُؤمنوا لهُ استهزاءً بموسى؛ لأنه لم يُعذِّبْ قطُّ[1].

قولُه: (وفيه نَفَاجةٌ)، النِّهاية: النَّـفّاجُ: الذي يُمتَدَحُ بما ليسَ فيه، منَ الانتفاج: الارتفاع، يعني: تَعلَمونَ عادتي في العذابِ، ولا تَشُكُّونَ في ضَعْفِ موسى.

---

(١) والذي رجّحه ابن عطية أنه أراد نَفْسَه وبثّ موسى عليه السلام. وأنه أذْهَبُ مع مَـخْرَقةِ فِرعون. انظر: «المحرَّر الوجيز» ص١٢٥٨.

ووَجهُها: **أنّ «الحياةَ» في القِراءةِ المَشهورةِ مُنتَصِبةٌ على الظَّرف**، فاتَّسعَ في الظَّرفِ بإجرائِه مَجرى المَفعولِ به، كقَولِكَ في: (صُمتُ يَومَ الجمُعة)، (صيمَ يومُ الجمُعة)، ورُوِي: أنّ السَّحَرةَ يعني: رُؤوسَهم كانوا اثنَينِ وسَبعين: الاثنانِ مِن القِبط، **والسّائرُ مِن بَني إسرائيل**، وكانَ فِرعونُ أكْرَهَهم على تَعلُّمِ السِّحر. ورُوِي: أنّهم قالوا لِفرعون: أرِنا موسى نائمًا ففعَل، فوجَدُوه تحرُسُه عَصاه، فقالوا: ما هذا بِسِحرِ السّاحر؛ لأنّ الساحِرَ إذا نامَ بَطَلَ سِحرُه، فأبى إلّا أن يُعارِضوه ﴿تَزَكَّىٰ﴾ تَطهَّرَ مِن أدناسِ الذُّنوب. وعن ابنِ عبّاس: قال: لا إلهَ إلّا الله. **قيلَ في هذه الآياتِ الثّلاث**: هيَ حِكايةُ قَولِهم. وقيل: خَبرٌ مِن الله لا على وَجهِ الحِكاية.

[﴿وَلَقَدْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ أَنْ أَسْرِ بِعِبَادِى فَٱضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِى ٱلْبَحْرِ يَبَسًا لَّا تَخَٰفُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ ۞ فَأَتْبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ بِجُنُودِهِۦ فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ ۞ وَأَضَلَّ فِرْعَوْنُ قَوْمَهُۥ وَمَا هَدَىٰ﴾ ٧٧ - ٧٩]

قولُه: (**أنّ «الحياةَ» في القراءةِ المشهورةِ مُنتصِبةٌ على الظَّرْف**)، قال القاضي: المعنى: فاقْضِ ما أنتَ قاضيه، أي: صانِعُه أو حاكمٌ به ﴿إِنَّمَا تَقْضِى هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَآ﴾، أي: إنّما تصنَعُ ما تَهواهُ أو تحكُمُ بما تَراهُ في هذه الحياةِ الدُّنيا، والآخِرةُ خيرٌ وأبقَى، فهُو كالتعليل لِما قبلَه، والتمهيدِ لِما بعدَه(١).

قولُه: (**والسائرُ مِن بني إسرائيلَ**)، مؤْذِنٌ أنّ «سائرًا» منَ السُّؤْرِ الباقي، لا بمعنى الجميع، كما مَرَّ عن صاحبِ «النِّهاية».

قولُه: (**قيل في هذه الآياتِ الثّلاث**)، أي: قيل في شأنِها وحقها: مِن كلام السَّحَرة، وهِي حكايةُ الله قولَهم، والآياتُ: قولُه تعالى: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَأْتِ رَبَّهُۥ مُجْرِمًا﴾ إلى قولِه: ﴿جَزَآءُ مَن تَزَكَّىٰ﴾، كذا عن القاضي(٢) وصاحبِ «التقريب».

---

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ٦١).

(٢) المصدر السابق (٤: ٦٢).

﴿فَٱضۡرِبۡ لَهُمۡ طَرِيقٗا﴾ فاجْعل لهم، مِن قَولِهم: ضَربَ له في مالِه سَهمًا، وضَرَبَ اللَّبِن: عمِلَه. اليَبَس: مَصدَرٌ وُصِف به، يُقال: يَبِسَ يُبْسًا ويَبَسًا، ونَحوُهما: العُدْمُ والعَدَم. ومِن ثَمّ وُصِفَ به الـمُؤنّثُ فقيل: شاتُنا يَبس، وناقتُنا يَبس: إذا جفَّ لَبَنُها. وقُرِئ: (يَبْسًا) و(يابِسًا)، ولا يخلو اليَبْسُ مِن أن يكونَ مُـخفّفًا عن اليَبَس، أو صِفةً على فَعْلٍ، أو جمعَ يابس، كصاحِبٍ وصَحْب، وُصِفَ به الواحدُ تأكيدًا، كقَولِه:

ومِعًى جِياعًا

قولُه: (وقُرِئَ: «يَبْسًا» و«يابسًا»)، قال الزجَّاجُ: فمَن قَرأَ «يابسًا» جعَلَهُ نَعْتًا للطّريق، ومَن قَرأَ «يَبْسًا»، فإنهُ نَعتَهُ بالمصدَر، أي: ذا يَبَسٍ، يقال: يَبِسَ الشيء يَيْبَسُ يَبَسًا ويُبْسًا ويَبْسًا، ثلاثُ لُغاتٍ: بفَتح الياءِ والباء، وبضمِّها وسكونِ الباءِ، وفَتْحِها وسكونِ الباء[١].

قولُه: (ومِعًى جِيَاعًا)، تمامُه أنشَدَ صاحبُ «المطلع»:

كأنَّ قُتُودَ رَحْلي حِينَ ضَمَّتْ حَوَالِبَ غُرَّزًا ومِعًى جياعا[٢]

القَتَادُ: خشَبُ الرَّحل، والجمعُ أقتادٌ وقُتُود، الحالِبانِ: عِرْقانِ مُكْتَنِفانِ بالسُّرّة، والغارِزُ: الناقةُ التي قَلَّ لَبنُها، والجمْعُ الغُرَّزُ، والغازِرُ بتقديم الزاي على الرّاء: ضِدُّها، منَ الغَزارة، وحَوالبُ: خبرُ «كأنّ»، ومعًى: عطفٌ عليه، وغُرَّزًا، جِيَاعًا: حالانِ، وقيل: خبرُ «كأنّ» في البيتِ الذي يَليه، و«حوالب»: مفعولُ «ضَمّت»، أي: شُدَّت على حوالبِ ناقتي.

وقلتُ: الأظهَرُ أنْ يُقدَّر مضافٌ، أي: ذاتَ حَوالبَ، وهُو مفعولُ ضَمَّت بفتح الضّاد، فحُذِفِ المضافُ على حَوالبَ، وأُقيمَ المضافُ إليه مقامَه، وغُرَّزًا: صفة «حَوالبَ»، و«معًى» معَ صفتِه: عطفٌ على «حوالبَ»، وخبَرُ «كأنّ»: في البيتِ الذي يليه، وهُو قولُ: «على وَحْشيّةٍ»، شَبَّه حالةَ قُتودِ رَحْلِه حينَ وُضِعتْ على ناقةٍ موصوفةٍ بالضُّمورِ بحالةِ وَضْعِها على وَحْشيّةٍ فقَدَتْ وَلَدَها، فحينئذٍ التّشبيهُ مُرَكَّبٌ، فهذه الروايةُ أصَحُّ معنى وإعرابًا. أمّا

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٣٦٩)، ولتمام الفائدة انظر: «البحر المحيط» (٧: ٣٦٢).
(٢) للقطامي في «ديوانه» ص٢٧١ من قصيدةٍ يمدح بها زفر بن الحارث الكلابي.

جعَلَه لفَرطِ جُوعِه كجَماعةٍ جِياع ﴿لَّا تَخَٰفُ﴾ حالٌ مِنَ الضَّميرِ في ﴿فَٱضْرِبْ﴾، وقُرِئ: (**لا تَـخَفْ**) على الجَواب. وقَرَأ أبو حَيوة: (دَرْكًا) بالسُّكون، **والدَّرْك والدَّرَك: اسْمانِ مِنَ الإدراك**، أي: لا يُدركُك فرعونُ وجنودُه ولا يَلحَقُونك. في ﴿وَلَا تَخْشَىٰ﴾

من حيثُ المعنى: فلأنّ غَرَضَ الشاعرِ تشبيهُ ناقتِه بالوَحْشيّةِ في الضُّمورِ والنُّفور، لا تشبيهُ القُتُودِ بالحَوالب، وأمّا مِن حيث الإعرابُ: فلأنَ حَوالبَ ومِعًى نكِرتانِ، فلا يَصحُّ وقوعُهما ذا الحالِ مقدَّمًا، وبعدَه:

على وَحْشــيّةٍ خُذِلَت خَلُوج ... وكان لها طَلًا طفــلٌ فَضَاعا
فكَـــرَّتْ تبتَغيـــهِ وصادَفتْــهُ ... على دَمِهِ ومَصْرَعِه السِّباعا[1]

والخَلُوجُ منَ النُّوق: التي اختَلجَ عنها وَلَدُها فقَلَّ لذلك لبَنُها، قال الأصمَعيُّ: إذا تَخلَّفَ الظَّبيُ عن القَطيع قيل: خَذَلَه.

قوله: (**جعَلَه لفَرْطِ جُوعِه كجماعة جِيَاع**)، كذا جعَلَ الطريقَ، لفَرْطِ يبَسِها، كاليَبَس، والمعنى: ليسَ فيها ماءٌ ولا طِينٌ ولا نُدُوَّة. **الانتصاف**: أو قَدَّرَ كلَّ جُزءٍ مِن أجزاءِ الطّريق طريقًا يابسًا، فكانتْ لذلك اثنتَيْ عشْرةَ طريقًا، لكلّ سِبْطٍ طريقٌ[2].

قولُه: (**وقرئ: «لا تَخفْ»**)، على الجوابِ: حمزةُ، والباقونَ: برَفْعِها وألفٌ قبلَها[3]. قال الزجّاجُ: لا تخافُ، أي: لستَ تخافُ، ولا تخف، أي: ولا تَخَفْ أن يُدرِكَكَ فِرعونُ ولا تخشَى الغرَقَ[4]، فعلىَ هذا: الألِفُ للإطلاق.

قولُه: (**الدَّرْكُ والدّرَكُ: اسمانِ منَ الإدراك**)، **الراغبُ**: الدَّرَكُ كالدَّرَج، لكن الدرجَ يقال اعتبارًا بالصعود، والدرك اعتبارًا بالحدور، ومنه درجات الجنة ودركات النار،

---

(١) «ديوان القطامي» ص٢٧١.

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٧٧).

(٣) انظر: «حجّة القراءات » ص٤٥٨ حيث أجاد في تحرير الاختيارين.

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٣٦٩).

إذا قُرِئ: (لا تَـخَفْ) ثَلاثةُ أوجُه: أن يَستأنِف، كأنه قيل: وأنتَ **لا تَخشى، أي: ومِن شَأنِك أنك آمِنٌ لا تَخشى**، وأنْ لا تكونَ الألفُ المنقلبةُ عن الياءِ هيَ لامُ الفِعلِ ولكنْ زائدةٌ للإطلاقِ مِن أجلِ الفاصلة، كقَولِه: ﴿فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا۠﴾، ﴿وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠﴾ [الأحزاب: ١٠]، وأنْ يَكونَ مِثلَه قولُه:

كأنْ لم تَرَيْ قَبْلي أسيرًا يَمانِيَا

﴿مَا غَشِيَهُمْ﴾: مِن بابِ الاختِصار، ومِن جَوامعِ الكَلِمِ التي ....

ولتصور الحدور بالنار سميت هاوية[١]، والدَّرْكُ أقصى قعرِ البحر، ويقال للحبل الذي يوصل به حبل آخر ليدرك الماء: درْك[٢]، ويقالُ لِما يَلحَقُ الإنسانَ مِن تَبِعةٍ: دَرَكٌ، كالدَّرْكِ في البَيْع، قال تعالى: ﴿لَّا تَخَٰفُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ﴾، أي: تَبِعةً، وأدرَكَ الصَّبيُّ: بلَغَ غايةَ الصِّبا، وذلك حينَ البُلوغ[٣].

قولُه: (**لا تخشَى، أي: ومِن شأنِك أنك آمِنٌ لا تَخشَى**)، أي: أنها جُملَةٌ مُعترِضة.

قولُه: (**كأنْ لم تَـرَيْ قَبْلي أسِيرًا يمانِيا**)، قبلَه:

وتضحَكُ منّي شَيْخةٌ عَبْشَميّةٌ

القائلُ كان أسيرًا يمانيًا[٤]، فمَرَّتْ به عجوزٌ مِن عبدِ شمسٍ ضَحِكتْ منهُ، فقال البيتَ، وعَبْشَميّـةٌ: منسُوبٌ إلى عبدِ شمس، كعَبْدَريّ: منسُوبٌ إلى عبدِ الـدار، وأثبَتَ الألِفَ معَ الجازِمِ في «لم ترَ» لضرورةِ الشِّعر، قيل: تَري، كأنهُ جاء على الأصلِ تَرى، ثُم سكّنَهُ بالجازِم.

---

(١) من قوله: «لكن الدرج يقال» إلى هنا، سقط من (ح) و(ف).

(٢) من قوله: «ويقال للحبل» إلى هنا، سقط من (ح) و(ف).

(٣) «مفردات القرآن» ص٣١١.

(٤) هو عبد يغوث بن وقاص الحارثي. والبيت من قصيدته المشهورة ومطلعها:

ألا لا تلومـاني كفى اللـوم ما بيا فما لكـما في اللـوم نَفْـعٌ ولا لِيا

انظر «المفضليات» ص١٥٣.

تَستقلُّ مع قِلّتِها بالمعاني الكَثيرة، أي: غَشِيَهم ما لا يَعلَمُ كُنهَه إلّا الله. وقُرِئ: (فَغَشّاهُم مِن اليمِّ ما غَشّاهُم) والتَّغشِية: التَّغطية، وفاعِلُ غشّاهُم: إمّا الله سُبحانه، أو ما غشّاهم، أو فرعون؛ لأنه الذي وَرّطَ جُنودَه وتَسبَّبَ لهلاكِهم. وقَولُه: ﴿وَمَا هَدَىٰ﴾ تهكُّمٌ به في قَولِه: ﴿وَمَآ أَهۡدِيكُمۡ إِلَّا سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ﴾ [غافر: ٢٩].

[﴿يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ قَدۡ أَنجَيۡنَٰكُم مِّنۡ عَدُوِّكُمۡ وَوَٰعَدۡنَٰكُمۡ جَانِبَ ٱلطُّورِ ٱلۡأَيۡمَنَ وَنَزَّلۡنَا عَلَيۡكُمُ ٱلۡمَنَّ وَٱلسَّلۡوَىٰ ۞ كُلُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقۡنَٰكُمۡ وَلَا تَطۡغَوۡاْ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيۡكُمۡ غَضَبِيۖ وَمَن يَحۡلِلۡ عَلَيۡهِ غَضَبِي فَقَدۡ هَوَىٰ﴾ ٨٠ - ٨١]

قولُه: (تَستقِلُّ مَع قِلّتها بالمعاني الكثيرة)، **الأساس**: ومنَ المجاز: هو مُستقِلٌّ بنفْسِه، إذا كان ضابِطًا لأمرِه، وهُو لا يَستقِلُّ بهذا الأمرِ، أي: لا يُطيقُه.

قولُه: (وَرَّطَ جُنودَه)، **الأساس**: وقَعَ في وَرْطةٍ لا يتَخلَّصُ منها، في بَلِيّة، وأورَطَه شَرَّ مُورّطٍ.

قولُه: (﴿وَمَا هَدَىٰ﴾ تهكُّمٌ به)، قال في «الانتصاف»: التهَكُّمُ: أن يُؤتَى بعبارةٍ والمقصُودُ عكْسُ مقتَضاها، كقولِه: ﴿إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلۡحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ﴾ [هود: ٨٧]، وأما ﴿وَمَا هَدَىٰ﴾ فهوُ إخبارٌ عن عَدَم الهداية[١]. قال في «الانتصاف»: الأمرُ كذلك، لكنْ في العُرْفِ في قولِك: ما هَدَى زيدٌ عَمْرًا، إثباتُ كونِ زيْد مُهتَديًا عالِمًا بطريق الهداية، وفرعونُ أضَلُّ الضّالِّين، فكيفَ يُتوهَّمُ أن يَهديَ غيرَه، ولأنّ ﴿وَأَضَلَّ فِرۡعَوۡنُ﴾ كافٍ في المقصُودِ من عدَمَ الهدايةِ زائدًا عليه الإضلالُ، فإنّ منَ لا يَهْدي قد يكونُ غيرَ مُضِلّ.

وقلتُ: وتوضيحُ معنى التَهكُّم: أنّ قولَه: ﴿وَمَا هَدَىٰ﴾ من بابِ التلميح[٢]، وهُو: أن يُشارَ في أثناءِ الكلام إلى قصّةٍ أو حالٍ؛ فإنّ مجيءَ ﴿وَمَا هَدَىٰ﴾ إشارةٌ إلى ادّعاءِ اللّعينِ الرَّشادَ في قولِه: ﴿وَمَآ أَهۡدِيكُمۡ إِلَّا سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ﴾ [غافر: ٢٩]، فهوُ كمنِ ادَّعَى دَعْوى وبالَغَ فيها، فإذا حانَ وقتُها ولم يأتِ بها قيلَ لهُ: ما أتَيْتَ بما ادَّعيْتَ، تهكُّمًا.

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٧٨).

(٢) في (ط): «التمليح».

﴿يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾: خِطابٌ لهم بعدَ إنجائِهم مِن البَحرِ وإهلاكِ آلِ فِرعون، وقيل: هُوَ للّذينَ كانوا منهم في عَهدِ رَسولِ الله ﷺ مَنَّ اللهُ عليهم بما فَعلَ بآبائِهم، **والوَجهُ هو الأوّل**، أي: قلنا: يا بَني إسرائيل، وحَذفُ القَولِ كثيرٌ في القُرآن. **وقُرِئ: (أنجَيْتُكُم)** إلى (رَزَقْتُكُم)، وعلى لَفظِ الوَعدِ والمُواعَدَة. وقُرِئ: (الأيْمَنِ) بالجرِّ على الجوار، نَحو: (جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ). ذَكَّرَهمُ النِّعمةَ في نَجاتِهم وهَلاكِ عَدوِّهم، وفيما واعَدَ موسى صَلَواتُ الله عليه مِن المُناجاةِ بجانبِ الطُّور، وكُتُبِ التَّوراةِ في الألواح، وإنّما عدّى المواعَدةَ إليهم؛ لأنها لابستْهم واتَّصلَت بهم حيثُ كانت لنبيِّهم ونُقَبائِهم، وإليهم رَجعَت مَنافِعُها التي قامَ بها دينُهم وشَرعُهم، وفيما أفاضَ عليهم مِن سائرِ نِعَمِه وأرزاقِه. طُغيانُهم في النِّعمة: أن يَتعدّوا حُدودَ الله فيها بأنْ يَكفُروها ويَشغلَهم اللَّهوُ والتنعُّمُ عن القيامِ بشُكرِها، وأنْ يُنفِقوها في المَعاصي: **وأنْ يَزووا** حُقوقَ الفُقراءِ فيها، وأن يُسرِفوا في إنفاقِها **وأن يَبطِروا فيها ويَأشِروا** ويَتكبَّروا. ....

قولُه: (**والوجهُ هُو الأوّل**)، إذِ النَّظمُ يَستدعيه؛ لأنّ السابقَ واللاحقَ وهُو قولُه: ﴿وَمَآ أَعۡجَلَكَ عَن قَوۡمِكَ يَٰمُوسَىٰ﴾ فيهم.

قولُه: (**وقُرِئَ: «أنجَيتكُمْ»**)، أي: بتاءٍ مضمُومةٍ: حمزةُ والكِسائيُّ[1]، والباقونَ: بالنُّونِ المفتوحةِ وألفٍ بعدَها[2].

قولُه: (**وأن يَزْوُوا**)، أي: يَصرِفوا، **الجوهريُّ**: زَوَى فلانٌ المالَ عن ورّاثه زَيًّا.

قولُه: (**أن يَبطِروا فيها ويَأشِروا**)، **الجوهري**: البَطَرُ: الأشَرُ، وهُو شدّةُ المَرَح والفَرح والنَّشاط، وقد بَطِرَ بالكسرِ يَبْطَرُ بفَتْح الطاءِ.

---

(١) وحجَّتُها أنّ الخبَرَ أُخرجَ فيما خُتمَ به الكلامُ على التوحيد في قوله تعالى: ﴿فَيَحِلَّ عَلَيۡكُمۡ غَضَبِيۖ وَمَن يَحۡلِلۡ عَلَيۡهِ غَضَبِي﴾ فكان إلحاقه ما تقدّمَهُ بلَفْظهِ أولى مِن صَرفِه عنه ليكونَ الكلامُ خارجًا عن نظام واحد. انتهى بلفظه «حجّة القراءات» ص٤٦٠.

(٢) وحُجَّتُهم إجماعُ الجميعِ على قولِهِ ﴿فَأَنجَيۡنَٰكُمۡ وَأَغۡرَقۡنَآ ءَالَ فِرۡعَوۡنَ﴾ [البقرة: ٥٠] وقوله ﴿وَنَزَّلۡنَا عَلَيۡكُمُ ٱلۡمَنَّ وَٱلسَّلۡوَىٰ﴾ وهُنّ في سياقِه، وهُنَّ أقربُ إليه من قوله ﴿غَضَبِيۖ وَمَن يَحۡلِلۡ عَلَيۡهِ غَضَبِي﴾ فإلحاقُه بما قَرُبَ منه أولى. انتهى بلفظه من «حجّة القراءات»، ص٤٦٠.

قُرِئَ: ﴿فَيَحِلَّ﴾، وعن عَبدِ الله: (لا يَحُلَّنَّ). ﴿وَمَن يَحْلِلْ﴾ المكسورُ في معنى الوُجوب، مِن: حَلَّ الدَّينُ يَحِلُّ إذا وَجبَ أداؤُه. ومنه قولُه تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَبْلُغَ ٱلْهَدْىُ مَحِلَّهُۥ﴾ [البقرة: ١٩٦]، والمَضمومُ في معنى النُّزول. **وغَضبُ الله: عُقوباتُه، ولذلكَ وُصفَ بالنُّزولِ** ﴿هَوَىٰ﴾ هَلَكَ. وأصْلُه أن يَسقطَ مِن جَبلٍ فيهلَك، قالت:

الراغبُ: الأشَر: شدّةُ البطَر، والأشَرُ أبلَغُ منَ البطَر، والبَطَرُ أبلغُ منَ الفرَح، فإنّ الفرَحَ وإن كان في أغلبِ أحوالِه مذمومًا كقولِه تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْفَرِحِينَ﴾ [القصص: ٧٦]، فقد يُحمَدُ إذا كان على قَدْرِ ما يجبُ، وفي المَوضع الذي يجبُ، كما قال تعالى: ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ﴾ [يونس: ٥٨][1].

قولُه: (**قُرِئَ: ﴿فَيَحِلَّ﴾**)، بالنَّصب، جَوابًا للنَّهْي، والفاءُ عاطفةٌ بتأويلِ المصدَرِ على مصدرِ ما قبلَها، فيُقَدَّرُ: لا يكنْ مِنكم طُغْيانٌ فحلولُ غضَبٍ منّي، ونحوُه: ائتِني فأكرمَك، أي: ليكُنْ مِنكَ إتْيانٌ فإكرامٌ منّي، و«أن» مُقدَّرةٌ، وقرَأَ الكسائيُّ: «فيَحُلُّ»: بضمِّ الحاء، «ومَن يَحْلُلْ»: بضمِّ اللام الأُولى، والباقونَ بكسرِ الحاءِ واللام[2].

قولُه: (**وغَضَبُ الله: عقوباتُه، ولذلك وُصِفَ بالنُّزول**)، **الانتصاف**: لا يَسَعُه أن يَذكُرَ الغضَبَ إلاّ بالعقوبة؛ لأنه يَنْفي الإرادةَ في جُملةِ ما نَفاهُ مِن صِفاتِ الكمال، وعندَ أهلِ السُّنة: يجوزُ أن تكونَ الإرادةُ مِن صِفاتِ الذّات، وعامَلَهم مُعاملةَ الغَضْبانِ لأنهُ صفةُ فِعل، ولا يأبَى وَصْفُه بالحُلولِ أن يكونَ صفةَ ذاتٍ ويكونُ كقولِه ﷺ: «يَنزِلُ رَبُّنا إلى سماءِ الدُّنيا»[3] بتأويله المعروفِ، أو عَبَّرَ عن حلولِ أثرِ الإرادة بحلولِ أمْرِها، كقولِك: انظُرْ إلى قُدرةِ الله

---

(١) «مفردات القرآن» ص٧٧.

(٢) وحجّتهم إجماعُ الجميع على قوله تعالى بعدها ﴿أَمْ أَرَدتُّمْ أَن يَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [طه: ٨٦]، انظر: «حجّة القراءات» ص٤٦١.

(٣) هو جزءٌ من حديثٍ طويلٍ أخرجه البخاري (١١٤٥)، ومسلم (٧٥٨) وغيرهما من حديث أبي هريرةَ رضي الله عنه.

هَوَى مِــنْ رَأْسِ مَرقَبَــةٍ   ففُـتِّـتَ تَـحتَهَـــا كَبِــدُهْ

ويَقولون: هَوَتْ أمُّه، أو سَقطَ سُقوطًا لا نُهوضَ بَعدَه.

أي: أثَرِ قُدرتِه(١).

قال المصنِّفُ في «المنهاج»: وليسَ لله مِثلُ صفةِ المُريدِ منّا، وهِي القَصْدُ والمَيْل.

وقال الإمامُ في «نهايةِ العُقول»(٢): القائلونَ بنَفْيِ الإرادةِ من المُعتزلة: أبو الهُذَيْل والنَّظَّامُ والجاحظُ والبَلْخِيُّ والخُوارِزميُّ، وقدِ استقصَيْنا القولَ فيه في أوّلِ البقرةِ عندَ قولِه تعالى: ﴿مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا﴾ [البقرة: ٢٦].

قولُه: (هَوَى مِن رَأْسِ مَرْقَبةٍ)، القائلةُ: الخنساء(٣). والمَرْقَبةُ: مكانُ الدَّبَران(٤)، مَفْعَلَةٍ، مِن: رَقَبَ؛ إذا نَظَرَ.

قولُه: (ففُتِّتَ)، أي: صارَتْ فُتاتًا دِقاقًا.

قولُه: (هَوتْ أُمُّهُ)، الجَوهري: يقالُ: لا أُمَّ لكَ، وهُو ذَمٌّ، وربّما وُضعَ موضعَ المَدْح، قال كعْبُ بْن سعدٍ يَرثي أخاه:

هَوَتْ أُمُّه ما يَبعَثُ الصُّبحُ غاديًا   وماذا يؤدِّي الليلُ حينَ يؤوبُ(٥)

أي: أيُّ رجُلٍ بعثَـه الصُّبح، وأيُّ رجُل يؤدِّيـه اللّيلُ، على أنَّ «ما» إبهاميّـةٌ للتفخيم والتعظيم، أي: حسَدْتُ أُمَّه.

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٧٩).

(٢) «نهاية العقول في الكلام في دراية الأصول» يعني أصول الدين.

(٣) لم أجده في «ديوانها»، وعزاه في «شواهد الكشّاف» (٣: ٨٠) لأعرابيّ، يصفُ سقوطَ ولدِه مِن فوقِ جَبَلٍ عال، وهو الأشبهُ بالصواب.

(٤) وهي خمسة كواكب من برج الثور، وهي من منازل القمر. وهو رقيبُ الثريا لأنه يتبعُها لا يفارقُها أبدًا فلا يزالُ يرقبُ طلوعَها. انظر: «أساس البلاغة» (رقَبَ).

(٥) من قصيدته المشهورة في رثاءِ أخيه. انظر: «الأصمعيات» ص٩٥.

[﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا ثُمَّ ٱهْتَدَىٰ﴾ ٨٢]

الاهتداء: هُوَ الاستقامةُ والثَّباتُ على الهُدى المَذكورِ وهو التَّوبةُ والإيمانُ والعَملُ الصّالح، ونَحوه قَولُه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَٰمُواْ﴾ [فصّلت: ٣٠]، وكَلمةُ التّراخي دَلَّتْ على تَبايُنِ المنزِلَتينِ دَلالتَها على تَبايُنِ الوَقتَينِ في: جاءَني زَيدٌ ثُمّ عَمرو، أعني: أنَّ مَنزلةَ الاسْتقامةِ على الخَيرِ مُباينةٌ لمَنزلةِ الخَيرِ نَفسِه؛ لأنها أعلى منها وأفضَل.

[﴿وَمَآ أَعْجَلَكَ عَن قَوْمِكَ يَٰمُوسَىٰ * قَالَ هُمْ أُوْلَآءِ عَلَىٰٓ أَثَرِى وَعَجِلْتُ إِلَيْكَ رَبِّ لِتَرْضَىٰ﴾ ٨٣-٨٤]

﴿وَمَآ أَعْجَلَكَ﴾ ....

قولُه: (**الاهتداءُ هُو الاستقامةُ والثَّباتُ على الـهُدى المذكور**)، يعني: لمّا أفادَ قولُه: ﴿لِّمَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا﴾ الـهُدَى، حُمِلَ قولُه: ﴿ٱهْتَدَىٰ﴾ على الاستقامةِ عليها، قال الإمامُ: المرادُ الاستمرارُ على تلك الطريقةِ، إذِ المُهتدي في الحالِ لا يَكفيهِ ذلك في الفَوْزِ بالنَّجاةِ حتّى يَستمرَّ عليه في المُستقبَل ويموتَ عليه، ويؤكِّدهُ قولُه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَٰمُواْ﴾ [فصلت: ٣٠]، وكلمةُ التّراخي ليست لتَبايُنِ المَرْتبَتَيْنِ بل لتَبايُنِ الوقتَيْن، فكأنّه قال: الإتْيانُ بالتّوبةِ والإيمانِ والعمَل الصّالح ممّا قد يَتَّفقُ لكلِّ أحد، وإنّما الصُّعوبة في المُداوَمة عليها بعدَ ذلك[1].

وقلتُ: ومعنى قولِه: «وكلمةُ التّراخي دَلَّتْ على تبايُنِ المنزِلتَيْنِ دِلالتَها على تبايُنِ الوقتَيْنِ»[2]: أنّ مَرْتبةَ الاستقامةِ والدّوام أعلى مِن مَرْتبةِ الإحداثِ والإبداع. قال:

لكُلٍّ إلى شَــأْوِ العُــلَى حرَكاتُ ولكنْ عزيزٌ في الرِّجالِ ثَباتُ[3]

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٢: ٩٧).

(٢) من قوله: «فكأنه قال: الإتيان بالتوبة» إلى هنا، سقط من (ط).

(٣) لم أهتدِ إلى قائله.

أيُّ شَيءٍ عَجَّلَ بك عَنهم؟ على سَبيلِ الإنكار، وكانَ قَد مَضى مع النُّقَباءِ إلى الطُّورِ على الـمَوعِدِ المَضروب، ثمّ تَقدَّمَهم شَوقًا إلى كَلامِ ربِّه وتَنجّزِ ما وُعِدَ به، بناءً على اجتهادِه وظنِّه أنّ ذلك أقرَبُ إلى رِضا الله تعالى، وزَلّ عَنه أنهُ عزَّ وجَلَّ ما وَقّتَ أفعالَه إلّا نَظرًا إلى دَواعي الحِكمة، وعِلمًا بالمَصالِحِ المُتعلِّقةِ بكُلِّ وقت، فالمُرادُ بالقَوم: النُّقَباء، وليس

قولُه: (**أيُّ شيءٍ عَجَّلَ بكَ عنهم؟ على وَجْهِ**[1] **الإنكار**)، **الراغبُ**: العَجَلةُ: طلَبُ الشيءِ وتحرِّيه قبْلَ أوانِه، وهِي مِن مُقتضى الشَّهوة، فلذلك صارَتْ مذمومةً في عامّةِ القرآن، حتى قيل: «العَجَلةُ منَ الشّيطان»[2]، وقولُه تعالى: ﴿خُلِقَ ٱلْإِنسَـٰنُ مِنْ عَجَلٍ﴾ [الأنبياء: ٣٧] فيه تنبيهٌ على أنه لا يَتعرَّى مِن ذلك، وأنّ ذلك أحدُ القوى التي رُكِّبَ عليها، وعلى ذلك قال: ﴿وَكَانَ ٱلْإِنسَـٰنُ عَجُولًا﴾ [الإسراء: ١١]، وأمّا قولُه: ﴿وَعَجِلْتُ إِلَيْكَ رَبِّ لِتَرْضَىٰ﴾ [طه: ٨٤]، فذكَرَ أنّ عجلَته وإن كانت مذمومةً فالذي دَعَا إليها أمرٌ محمودٌ وهُو رِضَى الله[3].

قولُه: (**وكان قد مضَى معَ النُّقَباءِ إلى الطُّورِ على الموعِدِ المضروبِ**)، إلى قولِه: «وزَلَّ عنهُ أنهُ تعالى ما وَقَّتَ أفعالَه إلاّ نَظَرًا إلى دواعي الحِكمةِ فيه»، إشعارٌ بأنهُ عليه السّلامُ كما تقدَّمَ القومَ تقدَّمَ الموعدَ المضروبَ أيضًا. وقال الإمامُ: ﴿وَعَجِلْتُ إِلَيْكَ رَبِّ لِتَرْضَىٰ﴾ يدُلُّ على أنهُ ذهَبَ إلى الميعادِ قبْلَ الوقتِ الذي عيَّنَه اللـهُ تعالى له[4].

وقلتُ: يَرُدُّ هذا التأويلَ قولُه تعالى: ﴿وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَـٰثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَـٰهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَـٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: ١٤٢] إلى قولِه: ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَـٰتِنَا﴾، قال المصنِّفُ: ﴿لِمِيقَـٰتِنَا﴾: لوَقْتِنا الذي وَقَّتْنا لهُ وحدَّدْنا، وإنّما المرادُ بـ«عَجِلتُ إليْكَ»: عَجِلتُ عن قَومي، لا عنِ الميقاتِ، لقولِه تعالى: ﴿وَمَآ أَعْجَلَكَ عَن قَوْمِكَ يَـٰمُوسَىٰ﴾، واللهُ أعلم.

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «سبيل».

(٢) أخرجه الترمذي (٢٠١٢)، والبيهقي (١٠: ١٠٤) من حديثِ سهل بن سعد، قال الترمذي: هذا حديثٌ غريبٌ، وقد تكلّم بعضُ أهلِ العلمِ في عبد المُهيمن بن عباس بن سهل وضَعَّفَه مِن قِبَلِ حِفْظِه.

(٣) «مفردات القرآن» ص٥٤٨.

(٤) «مفاتيح الغيب» (٢٢: ٨٩-٩٩).

لقولِ مَن جوَّزَ أن يُرادَ جَميعُ قَومِه وأن يَكونَ قد فارَقَهُم قبلَ الميعادِ وَجهٌ صَحيح، يأباهُ قَولُه: ﴿هُمۡ أُوْلَآءِ عَلَىٰٓ أَثَرِي﴾ وعَنْ أبي عَمرٍو ويعقوب: (إِثْري) بالكَسر، وعَن عيسى ابن عُمَر: (أُثْري) بالضَّمّ. وعنه أيضًا: (أُولَا) بالقَصر، والأثَر أفصَحُ مِن الأُثْر، وأمّا الأُثْرُ فمَسمُوع، والمرادُ بالأفصح: كَثرةُ جَريانِه على ألسنةِ الفُصَحاءِ في فِرِنْدِ السَّيفِ مُدوَّنٌ في الأصول، يُقال: أَثْر السَّيفِ وأُثْره، وهو بمَعنى: الأَثِر غَريب.

فإن قلت: ﴿وَمَآ أَعۡجَلَكَ﴾ سُؤالٌ عن سَببِ العَجَلةِ فكانَ الذي يَنطبِقُ عليه مِن الجَوابِ أن يُقال: طَلَبُ زيادةِ رِضاك أو الشوقُ إلى كَلامِك وَتَنَجُّزِ مَوْعِدِكَ وقولُه: ﴿هُمۡ أُوْلَآءِ عَلَىٰٓ أَثَرِي﴾ كما تَرى غيرُ مُنطَبِقٍ عليه. قُلت: **قد تَضمَّنَ ما واجَهَه به رَبُّ العزّةِ شَيئَين:** ....

قولُه: (**قد تضمَّنَ ما واجَهَهُ به رَبُّ العِزّة شيئَيْنِ**)، يريدُ أنّ قولَه: ﴿وَمَآ أَعۡجَلَكَ عَن قَوۡمِكَ﴾ في الظاهرِ سؤالٌ عن سببِ العَجَلة، ولمّا تضَمَّنَ معنى الإنكارِ أفادَ أيضًا إنكارَ نفس[1] العَجَلة؛ لأنّ نفْسَ العَجَلةِ لو لم تكنْ مُنكَرةً لم يكنِ الحاملُ عليها مُنكَرًا، ولهذا قَدَّمَ عُذْرَ نفْسِ العَجَلةِ في الجوابِ على العُذْرِ على السببِ الحامِلِ عليها اهتمامًا بشأنِه، وإليه الإشارةُ بقولِه: فكان أهمَّ الأمرَيْنِ إلى موسى بَسْطُ عُذْرِه تمهيدًا لعِلّةٍ في نفْسِ ما أنكرَ عليه، وقال القاضي: ﴿وَمَآ أَعۡجَلَكَ﴾: سؤالٌ عن سببِ العَجَلةِ يتَضمَّنُ إنكارَها من حيثُ إنها نقيصَةٌ في نفْسِها، وانضَمَّ إليها إغفالُ القوم وإيهامُ التعظيمِ عليهم[2].

وقال صاحبُ «الفرائد»: الواوُ لمُطلَق الجَمْع، والجوابُ مجموعُ الكلام، فلا يَلزَمُ التقَدُّمُ الذي ذَكَرَ، ألا تَرى إلى أنهُ قال: ﴿وَٱدۡخُلُواْ ٱلۡبَابَ سُجَّدٗا وَقُولُواْ حِطَّةٞ﴾ [البقرة: ٥٨]، وقال في موضع آخَرَ: ﴿وَقُولُواْ حِطَّةٞ وَٱدۡخُلُواْ ٱلۡبَابَ سُجَّدٗا﴾ [الأعراف: ١٦١]، والقصّةُ[3] واحدةٌ، فظاهرُ كلامِه يقتضي أن يكونَ موسى عليه السلامُ رَدَّ قولَه تعالى: ﴿وَمَآ أَعۡجَلَكَ﴾ بقولِه:

---

(١) في (ح) و(ف): «نقض».

(٢) «أنوار التنزيل» (٤: ٦٤).

(٣) في (ح) و(ف): «والقضية».

....

﴿هُمْ أُوْلَآءِ عَلَىٰٓ أَثَرِى﴾؛ لأنهُ قال في معناهُ: ما[1] هذا تقدُّمٌ يُعتَدُ به، فلم يكنْ هذا تعجُّلا منّي في العادة. والوَجْهُ أنْ يقال: إنّي خَشِيتُ أنّ مِثلَ هذا التقدُّم غيرُ مُعتدٍ به نظرًا إلى العادة.

وقلتُ: الأحسَنُ أنْ يُقالَ: إنَّ الجوابَ هُو قولُه: ﴿وَعَجِلْتُ إِلَيْكَ رَبِّ لِتَرْضَىٰ﴾، وقولُه: ﴿هُمْ أُوْلَآءِ عَلَىٰٓ أَثَرِى﴾ كالتّوطِئةِ والتمهيدِ للجَواب، يَعني: ما كانت عجلَتي إلاّ لرِضَاك، وأن أكونَ منَ السّابِقينَ الذي يَتقدَّمُونَ على مُتابَعتِهم مسافةً يسيرةً يَتَقَدَّمُ بمِثلِها الوَفْدَ رئيسُهم، فجاء قولُه: ﴿وَعَجِلْتُ إِلَيْكَ رَبِّ لِتَرْضَىٰ﴾ كالبيانِ لذلك. ويؤيِّدُه ما في «المعالم»: أنّ موسى عليه السَّلامُ اختارَ مِن قومِه سبعينَ رجُلًا حتّى يذهَبوا معَهُ إلى الطُّور ليأخُذوا التَّوراةَ، فسار بِهم، ثُم عَجِلَ مِن بينِهم شَوْقًا إلى ربِّه وخَلفَهم وأمَرَهم أن يتّبعوهُ إلى الجَبَل، فقال اللهُ تعالى لهُ: ﴿وَمَآ أَعْجَلَكَ عَن قَوْمِكَ يَٰمُوسَىٰ﴾، فقال مُجيبًا: هُم بالقُربِ منّي يأتُونَ على أثَري، وعَجلتُ إليك لتزدادَ رضا.

ودَلَّ قولُه: «لتزدادَ رِضا» على وجودِ رضا[2].

فإنْ قلتَ: كَيْفَ التوفيقُ بيْنَ هذا الذي رُكِّبَ في هذا المقام وما سَبَقَ في «الأعراف» أنّ قصّةَ ميقاتِ الكلام وطلبِ الرُّؤيةِ منهُ عليه السّلام غيرُ قصّةِ الميقاتِ للاعتذارِ لأجلِ عبادتِهم العِجْلَ وأنه عليه السّلامُ اختارَ السَّبعينَ في الكَرّةِ الثانية، وأنه لم يَحضُرْ معَهُ القومُ في الكرَّةِ الأُولى، وما طلَبَ الرُّؤيةَ إلا لنفْسِه؟

قلتُ: وَجْهُهُ أنهُ تعالى بعدَ هلاكِ فِرعونَ وَاعدَ بني اسرائيلَ بقولِه: ﴿يَٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ قَدْ أَنجَيْنَٰكُم مِّنْ عَدُوِّكُمْ وَوَٰعَدْنَٰكُمْ جَانِبَ ٱلطُّورِ ٱلْأَيْمَنَ﴾ إحضارَهم جانبَ الطُّور، ثُم إنهُ عليه السّلامُ اختارَ مِنهم سبعينَ فسارَ بِهم، ثُم عَجِلَ مِن بينِهم إلى الجَبَل شَوْقًا إلى ربِّه فكَلَّمه ربُّه وطلَبَ الرُّؤيةَ، وليسَ فيه أنهم لَحِقوهُ وطلَبوا الرُّؤيةَ. والحاصلُ أنه اختارَ السَّبعينَ مرَّتَيْنِ، ففي الثانيةِ كانوا معَه. وأمّا في الأُولى فليسَ في التنزيل ولا في الرِّواياتِ أنهم حَضَروا معَهُ في

---

(١) لفظة «ما» سقطت من (ط).

(٢) «معالم التنزيل» (٤: ٦٤).

أحَدُهما: إنكارُ العجَلةِ في نَفسِها. والثّاني: السُّؤالُ عن سَببِ المُستنكرِ والحاملِ عليه، فكانَ أهَمَّ الأمرَينِ إلى موسى بَسطُ العُذرِ وتَمهيدُ العِلّةِ في نَفسِ ما أنكرَ عليه، فاعْتلَّ بأنه لم يوجَدْ منّي إلّا تَقدّمٌ يَسير، مِثلُه لا يُعتَدُّ به في العادة ولا يُحتفلُ به. وليس بيني وبينَ مَن سبقتُه إلّا مَسافةٌ قَريبةٌ يتقدّمُ بمثلِها الوَفدَ رأسُهم ومُقدَّمُهم، ثُمّ عقَّبَه بجَوابِ السُّؤالِ عن السببِ فَقال: ﴿وَعَجِلْتُ إِلَيْكَ رَبِّ لِتَرْضَىٰ﴾ ولقائلٍ أن يَقول: حَارَ لـما وَردَ عليه مِن التَّهيُّبِ لعِتابِ الله، فأذْهلَهُ ذلكَ عن الجَوابِ المُنطَبِقِ المرتّبِ على حُدودِ الكَلام.

المُكالمَة وطلبِ الرُّؤية، على أنهُ يجوزُ أن يُرادَ بالقوم: جميعُ قومِه الذين خَلّفَهم معَ هارونَ، ويُفسَّرُ ﴿هُمْ أُولَآءِ عَلَىٰٓ أَثَرِى﴾ بأنهم بالقُربِ منّي يَنتظرونَني، كما أوردَهُ الإمامُ(١).

وقلتُ: ويؤيِّدُ هذا الوَجْهَ التعقيبُ بقولِه تعالى: ﴿فَإِنَّا قَدْ فَتَنَّا﴾ بحَرْفِ الترتيبِ، أي: الفاء، قولَ موسى عليه السَّلام: ﴿وَعَجِلْتُ إِلَيْكَ رَبِّ لِتَرْضَىٰ﴾، كما عطَفَ إبراهيمُ عليه السَّلامُ قولَه: ﴿وَمِن ذُرِّيَّتِي﴾ [البقرة: ١٢٤] على الكافِ في قولِه تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾ [البقرة: ١٢٤]، ثُم التّصريحُ بقولِه: ﴿قَوْمَكَ﴾ بعدَ قولِه: ﴿وَمَآ أَعْجَلَكَ عَن قَوْمِكَ﴾ يَدلُّ على أنّهم هم؛ لأنّ المُعرَّفَ إذا أُعيدَ كان الثاني عينَ الأوّل، ولأنّ المفتونينَ ليسُوا السَّبعينَ من المتخلِّفين، ويُحتمَلُ التعجيلُ على أنهُ عليه السَّلامُ ما صَبرَ لانقضاءِ الميقاتِ المضروبِ عندَ القوم، بل حَسَبَ الميقاتَ تمامَه عندَ مجيئِه إلى الميقات، بدليلِ اللام في قولِه: ﴿لِمِيقَٰتِنَا﴾، أي: لوقتِ ميقاتِنا، ولهذا كانَ مِن جَوابِ الله: ﴿فَإِنَّا قَدْ فَتَنَّا قَوْمَكَ﴾ يعني: إنْ فعَلْتَ ذاك فإنّا قد فتنّاهُم.

وقال صاحبُ «الانتصاف»: والمرادُ بسُؤالِ موسى تعليمُه أدبَ السَّفَر، وهُو أن يتأخَّرَ رئيسُ القوم ليُحيطَ بصرُهُ بطائفتِه، كما علَّمَ لوطًا بقولِه: ﴿وَاتَّبِعْ أَدْبَٰرَهُمْ﴾ [الحجر: ٦٥] وموسى إنّما أغفَلَ ذلك لعِلّةِ طلبِ الرِّضى بمُسارعتِه إلى الميعادِ الذي يودُّ لو رَكِبَ أجنحةَ الطَّير.

---

(١) في «مفاتيح الغيب» (٢٢: ٩٩).

[﴿قَالَ فَإِنَّا قَدْ فَتَنَّا قَوْمَكَ مِنۢ بَعْدِكَ وَأَضَلَّهُمُ ٱلسَّامِرِيُّ﴾ ٨٥]

أرادَ بالقَومِ المَفتونين: الذين خَلفَهم مع هارونَ وكانوا سِتَّ مئةِ ألفٍ ما نجا مِن عِبادةِ العِجلِ منهم إلّا اثنا عَشرَ ألفًا. فإن قُلت: في القِصّةِ أنهم أقاموا بَعدَ مُفارَقَته عشرينَ ليلة، وحَسِبوها أربعينَ مع أيّامِها، وقالوا: قَد أكمَلنا العِدّة، ثُمّ كانَ أمرُ العِجلِ بعدَ ذلك، **فكيفَ التَّوفيقُ بينَ هذا وبينَ قَولِه تعالى لموسى عندَ مَقدَمِه: ﴿فَإِنَّا قَدْ فَتَنَّا قَوْمَكَ﴾**؟ قُلت: قَد أخبرَ اللـهُ تعالى عن الفِتنةِ الـمُترقّبة بلفظ الموجودةِ الكائنةِ على عادَتِه، أو افترَص السامِريّ غَيبتَه فعَزَم على إضلالِهم غِبَّ انْطِلاقِه، وأخذَ في

قولُه: (**فكيفَ التوفيقُ بيْنَ هذا وبيْنَ قولِه تعالى لموسى عندَ مَقْدَمِه: ﴿فَإِنَّا قَدْ فَتَنَّا قَوْمَكَ﴾**؟)، قال صاحبُ «الفرائد»: لو كانتِ الفاءُ داخلةً على «قال» لزم أن يكون عند مقدمه؛ لأن المعنى حينئذٍ: قال عقيب قول موسى: إنا قد فتنا قومك، لكنها داخلة على ما بعد «قال»، فلا يلزم ذلك[1]، وعلى تقديرِ التسليم المرادِ مِن قولِه: ﴿فَإِنَّا قَدْ فَتَنَّا قَوْمَكَ﴾ أرَدْنا فتنتَهم أو حَكَمْنا بوقوع الفتنة، كقولِه تعالى: ﴿وَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ﴾ [الإسراء: ٤٥]، وقوله تعالى: ﴿فَجَآءَهَا بَأْسُنَا﴾ [الأعراف: ٤]، وقال صاحبُ «التقريب»: ظاهرُ الآية وجودُ الفتنةِ أوّلَ زمانِ مُفارَقتِه لقولِه: ﴿مِنۢ بَعْدِكَ﴾، أي: مِن بعدِ انطلاقِك، و﴿مِنۢ﴾: للابتداء، فوَجْهُ التوفيق: لا نُسلِّمُ أنّ ﴿مِنۢ﴾ للابتداء، بل بَعدَك ومِن بعدِك سَواءٌ في الاستقبال، فيَصحُّ مِن بعدِك ولو بعدَ عشرينَ ليلةً، والفاءُ وقد ليسَتا لتعقيبِ الفتنة، بل هُما للإخبارِ بالفتنة لأنفُسِها.

وقلتُ: مرادُ المصنِّف منَ السُّؤالِ أنهُ تعالى كيفَ قال: ﴿فَإِنَّا قَدْ فَتَنَّا﴾ بلفظِ الماضي، والمقتضي المُستقبَل، يَدُلُّ عليه جَوابُه: قد أخبرَ اللـهُ عنِ الفتنةِ المُرتقَبةِ بلفظِ الموجودةِ الكائنة، أي: الماضي. وإنّما قال: ﴿فَتَنَّا﴾ لِـمَا أنّ مقدّماتِ الفتنة كانت موجودةً، فجعَلَها لذلك كأنّها وُجِدت، وإليه الإشارةُ بقولِه: «فكان بَدْءُ الفتنة موجودًا».

---

(١) من قوله: «على «قال» لزم أن يكون» إلى هنا، سقط من (ط).

تَدبيرِ ذلك. فكانَ بَدءُ الفِتنةِ مَوجودًا. قُرِئ: «وأَضَلُّهُمُ السامِرِيُّ» أي: هو أشدُّهم ضَلالًا؛ لأنه ضالٌّ مُضِلّ، وهو مَنسوبٌ إلى قَبيلةٍ مِن بَني إسرائيلَ يُقالُ لها: السامرة. وقيل: السامِرةُ قَومٌ مِن اليَهودِ يُخالِفونَهم في بَعضِ دينِهم، وقيل: كانَ مِن أهلِ باجَرْما، وقيل: كان عِلجًا مِن كِرمان، واسمُه: موسى بنُ ظفر، وكانَ مُنافِقًا قد أظهَرَ الإسلام، وكان مِن قَومٍ يَعبُدونَ البَقَر.

[﴿فَرَجَعَ مُوسَىٰٓ إِلَىٰ قَوْمِهِۦ غَضْبَٰنَ أَسِفًاۚ قَالَ يَٰقَوْمِ أَلَمْ يَعِدْكُمْ رَبُّكُمْ وَعْدًا حَسَنًاۚ أَفَطَالَ عَلَيْكُمُ ٱلْعَهْدُ أَمْ أَرَدتُّمْ أَن يَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبٌ مِّن رَّبِّكُمْ فَأَخْلَفْتُم مَّوْعِدِى * قَالُوا۟ مَآ أَخْلَفْنَا مَوْعِدَكَ بِمَلْكِنَا وَلَٰكِنَّا حُمِّلْنَآ أَوْزَارًا مِّن زِينَةِ ٱلْقَوْمِ فَقَذَفْنَٰهَا فَكَذَٰلِكَ أَلْقَى ٱلسَّامِرِىُّ * فَأَخْرَجَ لَهُمْ عِجْلًا جَسَدًا لَّهُۥ خُوَارٌ فَقَالُوا۟ هَٰذَآ إِلَٰهُكُمْ وَإِلَٰهُ مُوسَىٰ فَنَسِىَ﴾ ٨٦-٨٨]

الأَسِف: الشديدُ الغضَب، ومنهُ قولُه عليه السَّلامُ في مَوتِ الفَجْأة: «رَحمةٌ للمُؤمِنِ وأَخذَةُ أَسَفٍ للكافر» وقيل: الحزين. فإنْ قُلت: متَى رَجعَ إلى قَومِه؟ قُلت:

قولُه: (مِن أهلِ باجَرْمَا)، في الحاشية: أنّها قريةٌ مِن قُرى المَوْصِل[١]. وقال الزجَّاج: الأكثرُ في التفسيرِ أنّ السّامِريَّ كان عظيمًا مِن عُظماءِ بني إسرائيلَ مِن قبيلةٍ تُعرَفُ بالسَّامرة، وهُم إلى هذه الغايةِ في الشّام يُعرَفُونَ بالسامِرِيِّين[٢].

قولُه: (عِلْجًا مِن كِرْمان)، النِّهاية: العِلجُ: الرجُلُ القَويُّ الضَّخم، والعِلْجُ: الرجُلُ مِن كُفّارِ العَجَم وغيرِهم، والأعلاجُ والعُلوجُ: جمعُه.

قولُه: (في موتِ الفَجْأةِ: «رحمةٌ للمؤمن»)، الحديثُ مِن رواية رجُل مِن أصحاب النبيِّ ﷺ، أنّ رسُولَ الله ﷺ قال: «مَوتُ الفَجْأةِ أَخْذَةُ أَسَفٍ للكافر، ورحمةٌ للمؤمن»[٣]،

---

(١) في (ح) و(ط): «موصل».

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٣٧١).

(٣) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٥٤٩٧) دون قوله: «ورحمة للمؤمن»، وهذه الزيادة ثابتةٌ من حديثِ عائشة رضي الله عنها في «المسند» (٤٢: ٢٥٠).

بعد ما استوفى الأربعين: ذا القَعدةِ وعَشرِ ذي الحِجّة، وَعدَهمُ اللهُ سبحانَه أن يُعطِيَهم التَّوراةَ التي فيها هُدى ونُور، ولا وَعدَ أحسَنُ مِن ذاك وأجمَل، حُكِيَ لنا أنها كانَت ألفَ سُورة، كُلُّ سورةٍ ألفُ آية، يَحمِلُ أسفارَها سَبعونَ جَملًا. ﴿ٱلْعَهْدُ﴾ الزَّمان، يُريد: مُدةَ مُفارقتِه لهم. يُقال: طالَ عَهدي بك، أي: طالَ زَماني بسَببِ مُفارَقتِك، وعَدوه أن يُقيموا على أمرِه وما تَركَهم عليه مِن الإيمان، **فأخْلَفوا موعِدَه** بعِبادَتِهمُ العِجل، ﴿بِمَلْكِنَا﴾ **قُرِئ: بالحرَكاتِ الثلاث**، أي: ما أخْلفنا مَوعِدَك بأنْ مَلكنا أمرَنا، أي: لو مَلَكنا أمرَنا وخَلينا وراءَنا لَما أخلَفناه، ولكِنّا غُلِبْنا مِن جِهةِ السّامِريِّ وكَيدِه. أي: حَمَلنا أحمالًا مِن حُليِّ القِبطِ التي اسْتَعرناها مِنهُم، أو أرادوا بالأوزار: أنها آثامٌ وتَبِعات؛ لأنهم كانوا مَعَهم في حُكمِ المُستَأمِنينَ في دارِ الحرب، **وليس للمُستأمِنِ أن يأخُذَ مالَ الحَربيّ**، على أنّ الغَنائِمَ لم تَكُنْ تَحِلُّ حينَئِذ، ﴿فَقَذَفْنَٰهَا﴾ في نارِ السّامريّ

وفي روايةٍ عن عُبَيدةَ بن مُرّةَ، عن النبيِّ ﷺ، وقال: مُرَّةُ عن عُبيدةَ: «مَوْتُ الفَجْأةِ أخْذُ أسَف»، أخرجَ الثانيةَ أبو داودَ[1]، والأُولى ذكرَها رَزِينٌ.

النِّهاية: أي: أخْذَةُ غَضَبٍ أو غَضْبانَ، يقال: أسِفَ يأسَفُ أسَفًا فهُو أَسِيف: إذا غَضِبَ.

قولُه: (**فأخْلَفوا موعِدَه**)، أي: ما وَعَدُوهُ، قال تعالى: ﴿فَأَخْلَفْتُم مَّوْعِدِى﴾، أي: ما وعَدتُّموني منَ الإقامةِ على الإيمان، وهُو مِن إضافةِ المصدَرِ إلى المفعول.

قولُه: (﴿بِمَلْكِنَا﴾ **قُرِئَ بالحَرَكاتِ الثّلاثِ**)[2]، بالضمِّ: حمزةُ والكِسائيُّ، وبالفَتح: نافعٌ وعاصم، والباقونَ: بالكسرِ، فالفَتحُ: مصدرُ مَلَكْتُ الشيءَ أملِكُه مَلْكًا، والمِلْكُ: ما مُلِك، ويُستعمَلُ استعمالَ المصدرِ كالرِّزق، وبالضمِّ: السُّلطانُ والقُدرة، أي: لو مَلَكْنا وقَدَرْنا عليه وخَلَّيْنا وراءَنا.

قولُه: (**وليس للمُستأمِنِ أن يأخُذَ مالَ الحَرْبِيِّ**)، أي: ليس لهُ أن يأخُذَه إلا بإذنِه، حتى

---

(١) «سنن أبي داود» (٣١١٢) وهي في «المسند» برقم (١٥٤٩٦) بإسنادٍ صحيح.

(٢) لتمام الفائدة انظر: «حجّة القراءات» ص٤٦١.

التي أوقَدَها في الحُفرةِ وأمَرنا أن نَطرحَ فيها الحليّ، وقُرِئ: ﴿حُمِّلْنَآ﴾، ﴿فَكَذَٰلِكَ أَلْقَى ٱلسَّامِرِيُّ﴾ أراهم أنه يُلقي حُليًّا في يَدِه مثلَ ما ألقوا، وإنّما ألقى التُّربةَ التي أخذَها مِن مَوطِئِ حَيزومِ فَرسِ جِبريل. أوحى إليه وليُّه الشَّيطانُ أنّها إذا خالطَتْ مَواتًا صارَ حَيوانًا ﴿فَأَخْرَجَ لَهُمْ﴾ السّامريُّ مِن الحُفرةِ **عِجلًا خلَقَهُ اللـهُ مِن الحُليِّ** التي سبكتْها النارُ يَخورُ كما تَخورُ العَجاجيل. فإنْ قُلت: كيفَ أثّرتْ تلكَ التُّربةُ في إحياءِ الموات؟ قُلت: أما يَصِحُّ أن يُؤثِرَ اللـهُ سبحانَه روحَ القُدسِ بهذه الكَرامةِ الخاصّةِ كما آثرَهُ بغَيرِها مِن الكَرامات، وهيَ أن يُباشِرَ فَرسُه بحافرِه تُربةً إذا لاقَتْ تلكَ التُّربةُ جَمادًا أنشأه اللـهُ إن شاءَ عند مُباشَرَتِه حيوانًا. ألا تَرى كيفَ أُنشِئَ المَسيحُ مِن غَيرِ أبٍ عندَ نَفخِه في الدِّرع. فإنْ قُلت: **فلِمَ خَلقَ اللـهُ العِجلَ مِن الحُليِّ حتّى صارَ فِتنةً لبَني**

لو أخَذَ مالَهُ بطريقِ الرِّبا حلّ عندَ أبي حنيفة، وإنْ جَرَى بينَه وبينَ مسلم أسلَمَ هناك، كما يَجوزُ للمسلم المُستأمِنِ أخْذُه منَ الحَرْبيِّ برضاه.

قولُه: (**وقُرِئ**:﴿حُمِّلْنَآ﴾)، الحَرَمِيّانِ وابنُ عامرٍ وحَفْصٌ: بضمِّ الحاءِ وكسرِ الميم مشدَّدًا، والباقونَ: بفَتْحِهما تخفيفًا(١).

قولُه: (**حَيْزُوم**)، **النِّهاية**: في حديثِ بَدْرٍ: «أَقْدِمْ حَيْزُومُ» جاء في التفسير أنه: اسمُ فَرَسِ جِبريلَ عليه السَّلام(٢).

قولُه: (**عِجْلًا خَلَقَـهُ اللـهُ منَ الـحُلِيِّ**)، إنّما قال: خَلَقَه اللـهُ؛ لأنهُ قال في قولِه تعالى: ﴿مَا يُفَرِّقُونَ بِهِۦ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِۦ﴾ [البقرة: ١٠٢]: والسِّحرُ حِيلةٌ وتمويهٌ كالنَّفْثِ في العُقَد ونحوِ ذلك ممّا يُحدِثُ اللـهُ تعالى عندَ الفَرْكِ والنُّشوزِ ابتلاءً منهُ؛ لأنّ السَّحرَ لهُ أثرٌ.

قولُه: (**فلِمَ خَلَقَ اللـهُ العِجْلَ منَ الحُلِيِّ حتى صارَ فتنةً؟**)، **الانتصاف**: قد ثبَتَ أنّ اللـهَ

---

(١) وحُجَّتهم قولُه تعالى: ﴿فَقَذَفْنَٰهَا﴾ وكذلك حملنا فيكون الفعل مسندًا إليهم كما أن ﴿قذفنا﴾ مسند إليهم. انظر: «حجّة القراءات» ص٤٦٢ .

(٢) انظر: «السيرة لابن هشام» (٣: ١٨١)، و «صحيح ابن حِبّان» (٤٧٩٣).

إسرائيلَ وضَلالًا؟ قُلت: ليس بأوَّلِ مِحنةٍ مَحنَ اللهُ بها عبادَه لِيُثَبِّتَ اللهُ الذينَ آمَنوا بالقَولِ الثابتِ في الحياةِ الدُّنيا وفي الآخرةِ ويُضِلَّ اللهُ الظالمين، ومَن عَجِبَ مِن خلقِ العِجل، فلْيَكُن مِن خَلقِ إبليسَ أعْجَب. والمُرادُ بقولِه: ﴿فَإِنَّا قَدْ فَتَنَّا قَوْمَكَ﴾ هو خَلقُ العِجلِ للامتحان، أي: امتحَنّاهُم بخَلقِ العِجلِ وحمَلَهم السامريُّ على الضلال، وأوقَعَهم فيه حينَ قالَ لهم: ﴿هَٰذَآ إِلَٰهُكُمۡ وَإِلَٰهُ مُوسَىٰ فَنَسِيَ﴾ أي: فنَسِيَ مُوسى أن

تعبَّدَنا بالبَحْثِ عن عِلَلِ أحكامِه لا عن عِلَلِ أفعالِه، وحَتَّمَ[1] ذلك بقولِه: ﴿لَا يُسۡـَٔلُ عَمَّا يَفۡعَلُ﴾ [الأنبياء: ٢٣٠]، والزمخشريُّ يُراعي قاعدةَ رعايةِ الأصلح[2].

قولُه: (﴿فَنَسِيَ﴾، أي: فنَسِيَ موسى)، يجوزُ أن يكونَ من كلام القوم، والفاءُ فصيحةٌ، أي: قال بعضُهم لبعضٍ: ﴿هَٰذَآ إِلَٰهُكُمۡ وَإِلَٰهُ مُوسَىٰ﴾ الذي كنتُم تَرُومونَه منهُ فالزَمُوا عبادَته ولا تَطلُبوهُ في الموضعِ الذي ذهَبَ إليه موسى للطَّلَبِ، فإنّ موسى اعتراهُ النِّسيانُ فغَفَلَ عن ذلك، ودَلَّ على المُبالغة إتْيانُ اسم الإشارةِ والمشار إليه بمَرْأى منهُم، كقولِه:

هذا أبو الصَّقرِ فَرْدًا في محاسنِهِ[3]

وتكريرُ «إله» وتخصيصُ موسى بالذِّكرِ وإتْيانُ الفاء، أي: قد ظَهَرَتْ لكمُ إلهيّته، فلا تَتْرُكوا عبادَته، ولم يُوفَّقْ موسى لذلك، فَغَفَلَ ونَسِيَ، ومِثلُه قولُ الشاعر:

خَوْلانُ فانكِحْ[4]

أي: هؤلاءِ القومُ يَستحِقُّ أن يُنكَحَ منهُم لجَمالِ نسائهم ووفورِ حُسنِها، فلا يُغفَلُ عن النّكاح فيهم، وأن يكونَ مِن كلام الله، ﴿وَنَسِيَ﴾ بمعنى تَرَكَ، وإليه الإشارةُ بقولِه: أي: تَرَكَ ما كان عليه منَ الإيمانِ الظاهر.

---

(١) في (ط): «وختم».

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٨٣).

(٣) لابن الرومي في «ديوانه» ص٤٣٨. وروايتُه ثمّةَ:

هـــذا أبو الصقــرِ فــردًا في كتابتِه ... وهو ابنُ شيبان بين الطلح والسَّلَم

وانظر: «معاهد التنصيص» للعباسي (١: ١٠٧).

(٤) سبق تخريجه.

يَطلُبَه هاهنا، وذَهبَ يَطلبُه عند الطُّور، أو فنَسِيَ السّامِريّ: أي: تَركَ ما كانَ عليه مِن الإيمانِ الظاهر.

[﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا * وَلَقَدْ قَالَ لَهُمْ هَٰرُونُ مِن قَبْلُ يَٰقَوْمِ إِنَّمَا فُتِنتُم بِهِۦ وَإِنَّ رَبَّكُمُ ٱلرَّحْمَٰنُ فَٱتَّبِعُونِى وَأَطِيعُوٓا۟ أَمْرِى * قَالُوا۟ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ ٨٩-٩١]

﴿يَرْجِعُ﴾ مَنْ رَفعَهُ فعلى أنّ «أنْ» مُخفَّفةٌ مِن الثقيلة، ومَن نَصبَ فعلى أنّها الناصِبةُ للأفعال، ﴿مِن قَبْلُ﴾ مِن قَبلِ أن يَقولَ لهم السّامِريُّ ما قال، كأنّهم أوّلُ ما وقعَت

قولُه: (**﴿يَرْجِعُ﴾ مَن رَفعَه فعلَى أنّ «أنْ» مخفّفةٌ منَ الثّقيلة**) قال الزجّاجُ: هذا الاختيارُ، والمعنى: أفلا يرَوْنَ أنه لا يَرجِعُ إليهم قولاً، كما قال تعالى: ﴿أَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّهُۥ لَا يُكَلِّمُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٤٨]، ويجوزُ أنْ «لا يرجع» يُنصَبُ بـ«أنْ»، والاختيارُ معَ «علِمتَ» و«رأيتَ» أن يكونَ «أنْ لا يفعَلُ» في معنى: قد عَلِمتَ أنه لا يفعَلُ[١]، وكذا قال أبو البقاء في قولِه: ﴿وَحَسِبُوٓا۟ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [المائدة: ٧١]: لا يجوزُ أن تكونَ المُخفَّفةُ منَ الثّقيلةِ معَ أفعالِ الظنِّ والشّكّ، ولا الناصِبةُ للفعل معَ «عَلِمتَ»، وما كان في معناها[٢].

قولُه: (**مِن قَبْلِ أن يقولَ لهمُ السامِريُّ ما قال**)، قال الواحِديُّ: ولقد قال لهُم هارونُ مِن قبْلِ رُجوع موسى: يا قومُ، إنّما ابتُليتُم[٣] بالعِجْل ﴿وَإِنَّ رَبَّكُمُ ٱلرَّحْمَٰنُ فَٱتَّبِعُونِى﴾ في عبادةِ الله وأطِيعوا أمْري في تَرْكِ عبادةِ العِجْل[٤]، ﴿قَالُوا۟ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾، وقيل: هذا أشَدُّ مُلاءمةً مِن كلام المصنِّف، لقولِه: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾[٥].

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٣٧٣).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٤٥٢).

(٣) في النسخة (ف): «فُتِنتُم».

(٤) «التفسير الوسيط» للواحدي (٣: ٢١٩).

(٥) من قوله: «وقيل: هذا أشدُّ مُلاءمةً» إلى هنا، سقط من (ف).

عليه أبصارُهم حينَ طَلَعَ مِن الحُفرةِ افْتـتنوا به واسْتَحسَنوه، فقَبلَ أن يَنطِقَ السّامِريُّ بادرَهم هارونُ عليه السلامُ بقولِه: ﴿إِنَّمَا فُتِنتُم بِهِۦ وَإِنَّ رَبَّكُمُ ٱلرَّحۡمَٰنُ﴾.

[﴿قَالَ يَٰهَٰرُونُ مَا مَنَعَكَ إِذۡ رَأَيۡتَهُمۡ ضَلُّوٓاْ ۞ أَلَّا تَتَّبِعَنِۖ أَفَعَصَيۡتَ أَمۡرِي﴾ ٩٢-٩٣]

وقلتُ: تفسيرُ المصنِّفِ أدخَلُ في المعنى وأَوْلى بالقَبُول؛ لأنّ الكلامَ واردٌ على توبيخ القوم وتقريعِهم على الغَبَاوة، وأنّ دليلَي العقلِ والسَّمع تعاضَدًا على بُطلانِ إلهّيةِ العِجْل، وأنّهم ما التفتُوا إليهما وما رَفَعوا لهما رأسًا، وهذا إنّما يستقيمُ على تقديرِ المصِّنف، والنَّظمُ أيضًا يساعدُ عليه، وذلك أنهُ تعالى لمّا حَكَى عنِ السّامِريِّ أنه حينَ قال للقوم: ﴿هَٰذَآ إِلَٰهُكُمۡ وَإِلَٰهُ مُوسَىٰ﴾ قَبلوا منهُ ﴿وَأُشۡرِبُواْ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلۡعِجۡلَ بِكُفۡرِهِمۡ﴾ [البقرة: ٩٣] عقَّبَ ذلك بقولِه: ﴿أَفَلَا يَرَوۡنَ أَلَّا يَرۡجِعُ إِلَيۡهِمۡ قَوۡلٗا﴾ الآيات، تنبيهًا على غباوتِهم، فأتَى بهمزةِ الإنكار داخلةً على الفاءِ العاطفةِ المُستدعيتَيْنِ تقديرَ فعلٍ يَصلُحُ أن يكونَ معطوفًا عليه لِما بعد الفاء، وهُو أنْ يقالَ: أَحُرِموا العَقْلَ الهادي، فلا يتفكرونَ ولا يَنظُرونَ بنظَرِ البصيرةِ أنّ هذا المتَّخذَ مِن هذه الأجرام لا يَصلُحُ للإلهيّةِ، أم عَمُوْا وصَمُّوا فلا يَهتَدون إلى أنّ الإلهَ ينبغي أن يكونَ سامعًا لدُعاءِ عابِدِه، عالمًا بأفعالِه، دافعًا عنهُ المَضارَّ، مُثيبًا ومُعاقِبًا، معَ أنّ دليلَ السَّمع شاهدٌ ببُطلانِه، وهُو تنبيهُ نبيِّ الله هارونَ بقولِه: ﴿يَٰقَوۡمِ إِنَّمَا فُتِنتُم بِهِۦ وَإِنَّ رَبَّكُمُ ٱلرَّحۡمَٰنُ﴾ على سَبيل التوكيدِ والحَصْر قد سَبَقَ على وقوعِهم في تلك الفتنة، وأيضًا، في إيثارِ المضارع في قولِه: ﴿أَفَلَا يَرَوۡنَ﴾، وعَطْفِ ﴿وَلَقَدۡ قَالَ لَهُمۡ هَٰرُونُ﴾ عليه للدِّلالةِ على استحضارِ تلك الحالةِ الفظيعة في ذِهنِ السّامع واستدعاءِ الأفكارِ عليهم، ويَجوزُ أن تكونَ الجُملةُ القَسَميةُ[1] حالاً مِن فاعل ﴿يَرَوۡنَ﴾ مُقرِّرةً لجهةِ الإشكال، أي: ﴿أَفَلَا يَرَوۡنَ﴾ والحالُ أنّ هارونَ نَـبَّهَهُم قبْلَ ذلك ببُطلانِها، وأمّا جوابُهم، وهُو قولُه: ﴿قَالُواْ لَن نَّبۡرَحَ عَلَيۡهِ عَٰكِفِينَ﴾ فمِن بابِ الأُسلوبِ الأحمقِ نقيضِ الأسلوبِ الحكيم؛ لأنّهم قالوهُ عن قِلّةِ مُبالاةٍ بالأدِلّةِ الظاهرة، كمـا قال نُمرودُ في جوابِ الخليل: ﴿أَنَا۠ أُحۡيِۦ وَأُمِيتُ﴾ [البقرة: ٢٥٨]، وذَكَرَ القاضي الوَجْهَيْنِ في «تفسيرِه»[2].

---

(١) في (ح) و(ف): «الاسمية».

(٢) «أنوار التنزيل» (٤: ٦٦).

«لا» مَزيدة. والمعنى: ما مَنعَكَ أن تتَّبِعَني في الغَضَبِ لله وشِدّةِ الزَّجرِ عنِ الكُفرِ والمعاصي؟ وهَلّا قاتلتَ مَن كَفرَ بمَن آمن؟ وما لَكَ لـم تُباشِر الأمرَ كما كنتُ أباشرُه أنا لو كنتُ شاهِدًا؟ أو: **ما لَكَ لـم تلحَقْني**.

[﴿قَالَ يَبْنَؤُمَّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلَا بِرَأْسِيٓ إِنِّي خَشِيتُ أَن تَقُولَ فَرَّقْتَ بَيْنَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ وَلَمْ تَرْقُبْ قَوْلِي﴾ ٩٤].

قُرِئ: (بلَحْيَتي) بفَتحِ اللّام، وهي لغةُ أهلِ الحِجاز. كان مُوسى صلَواتُ الله عليه رَجُلًا حَديدًا مجبولًا على الحِدّةِ والخُشونةِ والتَّصلُّبِ في كُلِّ شَيء، شَديدَ الغضَبِ لله ولِدينِه، فلم يتَمالكْ حينَ رأى قَومَه يَعبُدونَ عِجلًا مِن دُونِ الله بعدَ ما رَأَوْا مِن الآياتِ العِظام، أن ألقى ألواحَ التَّوراةِ لِـما غَلبَ ذِهنَه مِن الدّهشةِ العَظيمة، غَضبًا لله واستِنكافًا وحَمِيّة، وعَنفَ بأخيه وخَليفَتِه على قَومِه، فأقبَلَ عليه إقبالَ **العَدُوِّ المكاشفِ** قابِضًا على شَعرِ رأسِه **وكانَ أفرعَ** وعلى شَعرِ وَجهِه يجرُّه إليه. أي: لو قاتَلتُ بعضَهم ببعضٍ لتفرَّقوا وتَفانَوا، **فاسْتأنيتُكَ** أن تكونَ أنت المُدارِكَ بنَفسِك، المتلافيَ برأيِك؛ وخَشيتُ عتابَك على اطراحِ ما وصَّيتَني به من ضَمِّ النَّشرِ ....

قولُه: (**وما لكَ**[1] **لم تَلْحَقْني**)، قال مُـحْيي السُّنة: أي: ما مَنَعَك منَ اللُّحوق بي وإخباري بضَلالتِهم، فتكونَ مُفارَقتُك إياهم زَجْرًا لهم عمّا أَتَوْه؟[2].

قولُه: (**العَدُوِّ المُكاشِفِ**)، **الجوهري**: كاشَفَه بالعَداوةِ، أي: بادَأَهُ بها، ويقال: لو تَكاشَفْتُم ما تَدافَنْتُم.

قولُه: (**وكان أفرَعَ**)، أي تامَّ الشَّعْرِ. **الأساس**: امرأةٌ طويلةُ الفروع، ولها فَرْعٌ تَطَؤُهُ.

قولُه: (**فاستَأنَيْتُكَ**)، **الجوهري**: واستَأْنى به، أي: انتَظرَ به.

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وكذا هو في نصِّ «الكشاف» من (ط)، لكن في الأصل الخطي من «الكشاف» وفي المطبوع: «أو ما لك».

(٢) «معالم التنزيل» (٥: ٢٩١).

وحفظِ الدَّهماء، ولم يكُن لي بُدٌّ مِن رَقبة وَصيّتِك والعَملِ على موجِبها.

[﴿ قَالَ فَمَا خَطْبُكَ يَٰسَٰمِرِيُّ * قَالَ بَصُرْتُ بِمَا لَمْ يَبْصُرُواْ بِهِۦ فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ ٱلرَّسُولِ فَنَبَذْتُهَا وَكَذَٰلِكَ سَوَّلَتْ لِى نَفْسِى ﴾ ٩٥-٩٦]

الخَطب: مَصدرُ (خَطبَ الأمرَ إذا طَلَبه)، فإذا قيلَ لِـمَن يَفعَلُ شيئًا: **ما خَطبُك؟** فمَعناه: ما طَلَبُكَ له؟

قولُه: (**وحِفظِ الدَّهماءِ**)، **الجوهري**: الدَّهمُ: العَددُ الكثيرُ، يريدُ بقولِه: ضمِّ النَّشْر، أي: المنشور، وحفظِ الدَّهماءِ، قولَه: ﴿وَقَالَ مُوسَىٰ لِأَخِيهِ هَٰرُونَ ٱخْلُفْنِى فِى قَوْمِى وَأَصْلِحْ﴾ [الأعراف: ١٤٢].

قولُه: (ما خَطْبُكَ؟)، ما شأنُك، فمعناهُ: ما طلَبُكَ لهُ؟ **الجوهريُّ**: الخَطْبُ: سبَبُ الأمرِ، تقول: ما خَطْبُكَ؟ **الأساس**: ومنَ المجاز: فلانٌ يَخطُبُ عمَلَ كذا: يَطلُبُه، وما خَطْبُك؟ ما شأنُكَ الذي تَخطُبُه؟ ومنهُ: هذا خَطْبٌ جَليلٌ.

والظاهرُ أنّ المرادَ بها في الآيةِ هذا الأخيرُ؛ لأنّ هذا السؤالَ المترتِّبَ بالفاءِ على ما سَبَقَ منَ السّؤالِ عن القوم وعن هارونَ وجوابِهم ممّا يَدُلُّ على جَلالةِ الخَطْب، وعليه النَّظْمُ؛ لأنهُ عليه السّلامُ لـمّا وَبّخَ القومَ بقولِه أوّلاً: ﴿يَٰقَوْمِ أَلَمْ يَعِدْكُمْ رَبُّكُمْ وَعْدًا حَسَنًا﴾ إلى آخِره وأجابُوا ﴿مَآ أَخْلَفْنَا مَوْعِدَكَ بِمَلْكِنَا﴾ أي: بأنْ مَلَكْنا أمرَنا، بل بسببِ أنْ صَدَرَ كيْتَ وكَيْتَ ورأينا خَطباً جَليلاً، ثُم ثَنّى إلى أخيه بالـمُعاتَبةِ وأجابَ بما ظَهَرَ عجْزُه مِن جَلالةِ الخَطْب، ثُم التفَتَ ثالثاً إلى السّامِريِّ بقولِه: ﴿فَمَا خَطْبُكَ يَٰسَٰمِرِيُّ﴾؟ أجابَ بما يُنبِئُ عن عِظَمِ الشأنِ حيث قال: ﴿بَصُرْتُ بِمَا لَمْ يَبْصُرُواْ بِهِۦ﴾ أي: عَلِمتُ ما لم تَعلَموه وفَطِنتُ ما لم تَفطَنوا له، كما نَصَّ عليه المصنِّفُ، أي: كان مِن خَطبي أنْ أُظهِرَ للقوم أني تفوَّقتُ عليكَ بالعِلم والبَصارة، وأنا أحَقُّ بالاتّباع منكَ، لكنّ تذيـيلَه الكلامَ بقولِه: ﴿وَكَذَٰلِكَ سَوَّلَتْ لِى نَفْسِى﴾ دَلَّ على حُمقِه وأنّ جوابَه منَ الأسلوبِ الأحمق وأنطقَه الذي أنطقَ كلَّ شيءٍ به.

قُرِئ: (**بَصِرْتُ بما لم تُبْصِرُوا بِهِ**) بالكَسر، والمعنى: عَلِمتُ ما لم تَعلَموه، **وفَطِنتُ ما لم تفطِنوا له**. قَرأَ الحسَن: (قُبْضَةً) بضَمِّ القاف، وهي اسمُ المَقبوض، كالغُرفةِ والمُضغة، وأمّا القَبْضَةُ فالـمَرَّةُ مِن القَبض، وإطلاقُها على المَقبوضِ مِن تَسميةِ المفعولِ بالمَصدَر، كضَرْبِ الأمير. وقرأَ أيضًا: (**فَقَبَصْتُ قَبْصَةً**) بالصّادِ المهملة، الضاد: بجَميعِ الكَفِّ، والصّاد: بأطرافِ الأصابع، **ونحوُهما: الخَضم، والقَضم**: الخاء بجَميعِ الفم؛ والقاف بمُقَدَّمِه، قرأَ ابنُ مَسعود: (مِن أثرِ فرسِ الرسولِ) فإنْ قُلت: **لـمَ سمّاه الرَّسولَ** دونَ جِبريلَ ورُوحِ القدُس؟ قُلت: حينَ حلَّ ميعادُ الذَّهابِ إلى الطُّورِ أرسلَ اللـهُ إلى

قولُه: (بَصِرْتُ بما لم تُبصِروا به)، إلى قوله: (**فَطِنت ما لم تَفْطنوا له**)، قال القاضي: وهُو أنّ الرسُولَ الذي جاءك رُوحانيٌّ مَحْضٌ لا يمَسُّ أثَرُه شيئاً إلّا أحياهُ[١].

قولُه: (فقَبَصْتُ قَبْصةً)، بالصاد، قال ابنُ جِنّي: تقارُبُ الألفاظِ لتقارُبِ المعاني، وذلك أنّ الضّادَ المُعجَمَة لتفَشِّيها واستطالةِ مَخْرَجِها جُعِلت عبارةً عنِ الأكثر، وهُو القبضُ بكلِّ اليد، وأنّ الصّادَ المهمَلَة لِصفائها وضِيقِ محلِّها وانحصارِ مَـخْرَجِها جُعِلت عبارةً عن القَبْض بأطرافِ الأصابع، ولعلّنا لو جَمَعْنا مِن هذا الضَّربِ لكان أكثرَ مِن ألفِ موضع[٢].

قولُه: (**ونحُوهما: الخَضمُ والقَضْم**)، **الجوهري**: الخَضْمُ: هُو الأكلُ بجميع الفَم، والقَضْمُ: الأكلُ بأطرافِ الأسنان، قال الأصمَعيُّ: أخبرَنا ابنُ أبي طَرَفةَ قال: قَدِمَ أعرابيٌّ على ابنِ عمٍّ له بمكةَ فقال له: إنّ هذه بلادُ مَقْضَم وليست ببلادِ مَخْضَم.

قولُه: (**لِـمَ سَمّاه الرسُولَ**)، يعني: السامِريُّ كان يَعرِف جِبريلَ، فلمَ عَدَلَ عنِ اسمِه وسَمّاهُ الرسُول؟ قالوا: تلخيصُ الجوابِ أنهُ عَرَفَ منهُ أنه رسُولٌ مبعوثٌ لهُ شأنٌ، ولعلَه لم يعرِفْ أنه[٣] جِبريلُ حيَن جاء إلى موسى راكبًا الحَيْزُومَ، فيكونُ جوابًا واحدًا، وعليه ظاهرُ كلام صاحبِ «التقريب». وقلتُ: الظاهرُ أنه جوابانِ، أحدُهما: أنّ السامِريَّ عرَفَ جِبريلَ،

---

(١) تفسير قوله تعالى: ﴿قَالَ فَمَا خَطْبُكَ يَٰسَٰمِرِيُّ﴾.

(٢) «المحتسب» (٢: ٥٥).

(٣) من قوله: «منه أنه رسولٌ مبعوث» إلى هنا، سقط من (ف).

موسى جِبريلَ راكبَ حَيزوم فرَسِ الحياةِ ليَذهبَ به، فأبصَرَه السامِريُّ فقال: إنّ لهذا شَأنًا، فقَبَضَ قَبضةً مِن تُربةِ مَوطِئِه، فلمّا سَألَه موسى عن قِصّتِه قال: قَبَضْتُ مِن أثَرِ فَرَسِ المُرسَلِ إليك يومَ حُلولِ الميعاد، ولعَلّه لم يَعرِفْ أنهُ جِبريل.

[﴿ قَالَ فَٱذْهَبْ فَإِنَّ لَكَ فِي ٱلْحَيَوٰةِ أَن تَقُولَ لَا مِسَاسَ وَإِنَّ لَكَ مَوْعِدًا لَّن تُخْلَفَهُۥ وَٱنظُرْ إِلَىٰٓ إِلَٰهِكَ ٱلَّذِى ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا لَّنُحَرِّقَنَّهُۥ ثُمَّ لَنَنسِفَنَّهُۥ فِى ٱلْيَمِّ نَسْفًا ﴾ ٩٧]

عوقِبَ في الدُّنيا بعُقوبةٍ لا شَيءَ أطَمُّ منها وأوحَش، وذلك أنه مُنِعَ مِن مُخالَطةِ الناسِ مَنعًا كُلِّيًا، وحُرِّمَ عليهم مُلاقاتُه ومُكالمتُه ومُبايعتُه ومُواجَهتُه وكلُّ ما يُعايِشُ به الناسُ بعضَهم بعضًا، وإذا اتّفقَ أن يُماسَّ أحدًا رَجُلًا أو امرأة، حُمَّ الماسُّ والمَمْسُوسُ، فتَحامى النّاسَ وتَحامَوه، وكانَ يَصيح: لا مِساس، وعادَ في النّاسِ أوحَشَ مِنَ **القاتِلِ اللّاجِئِ إلى الحرم**، ومِنَ الوَحشيِّ النّافِرِ في البَرِّيّة، ويُقال: إنّ قومَه **باقٍ فيهم ذلك إلى اليوم**. ....

وإنّما عدَلَ إلى الرسُولِ عنِ اسمِه ليُصوِّرَ تلك الحالةَ البديعة، وهُو كونُه راكبَ حَيْزوم جاء لأمرٍ لهُ شأنٌ غريب، وهُو عرَفَ الحالَ، يَدُلُّ عليه قولُه: ﴿بَصُرْتُ بِمَا لَمْ يَبْصُرُواْ بِهِۦ﴾، على ما فَسَّره الإمامُ: عَلِمتُ أنّ تُرابَ فَرَسِ جِبريلَ لهُ خاصيّةُ الإحياء، وفي كلام مُحيي السُّنة أنّه إشعارٌ بأنه عَرَفَ أنهُ جِبريلُ عليه السَّلامُ. وثانيهما: أنهُ لم يَعرِفْ إلا كونَهُ رسُولًا مبعوثًا لأمرٍ، فأتى بما عَرَفه.

قولُه: (**أوحَشَ منَ القاتِلِ اللاجئِ إلى الحَرَم**)، قال المصنِّف: عِندَ أبي حنيفةَ رضيَ اللهُ عنه: مَن لزِمَه القَتْلُ في الحِلِّ فالتَجأَ إلى الحَرَم لم يُتعرَّضْ له، إلاّ أنهُ لا يُؤْوى ولا يُطعَمُ ولا يُسقَى ولا يُبايَعُ حتّى يَضطرَّ إلى الخروج(١).

قولُه: (**باقٍ فيهم ذلك إلى اليوم**)، قيل: الصَّوابُ: النَّصبُ، رَوى سِيبويهِ عن بعضِ العرَب: اليومُ يومُ الجُمُعة، وعلى ذلك قولُه:

---

(١) انظر: بَسْطَ هذه المسألة في «المبسوط» للسرخسي (١٠: ١٦١).

وقُرِئ: (لا مَسَاسِ) بوَزنِ (فَجَارِ)، ونَحوُه قولُهم في الظِّباء، إنْ وَردَتِ الماءَ فلا عَبابِ،

اليــومَ يومٌ بــاردٌ سَــمُومُهُ   مَن جَــزِع اليومَ فلا تَلومُهُ[١]

«اليومَ» إذا كان بمعنى الوقتِ يُفْتَح، ورُدَّ بأنهُ يَلزَمُ أن يكونَ للزمانِ ظَرفٌ، ولذلك أوّلَوا اليومَ الجُمُعة، واليومَ السَّبت، مِن سَبَتَتِ اليهودُ، أي: قامت بأمرِ سَبْتِها، ومِن ثَم لم يَجُز في سائرِ الأيام، فلا يقال: اليومَ الأحد، وأوَّلوا قولَهم: اليومَ يومُك على غلبتُك. ومِثلُ هذه التأويلاتِ تَبعُدُ في «الكتاب»، فإنهُ اسمٌ معرَبٌ دخَلَ فيه حرفُ الجرِّ فلا وَجْهَ لنَصبِه.

قولُه: (**«لا مَسَاسِ» بوَزنِ «فَجَارِ»**)، قال ابنُ جِنّي: قَرَأها أبو حَيْوَةَ[٢]. وأما قراءةُ الجماعة: ﴿لَامِسَاسَ﴾ فواضحةٌ. وفي هذه القراءةِ[٣] نظرٌ، وذلك بأنها كنَزالِ ودَراكِ وحَذارِ، وليس هذا الضَّربُ منَ الكلام. أعني: ما سُمِّي به الفعلُ ممّا يَدخُلُ فيه «لا» النافيةُ للنَّكِرة، نحوَ: لا رجُلَ عندَك، فـ«لا» إذن في قولِه: ﴿لَامِسَاسَ﴾ نفْيٌ للفعل، كقولِك: لا أمَسُّك ولا أقرَبُ مِنكَ[٤].

قولُه: (**فلا عَبَابَ**)، عَلَمٌ للعَبَةِ، مِن: عَبَّ الماءَ: شربَه مِن غيرِ مَصّ، والأَبَابُ: عَلَمٌ للأَبّةِ، منَ الأبِّ: الطلَب، يَصِفُ الظِّباءَ بالصَّبرِ عنِ الماء، أي: إذا ورَدْتَ الماءَ فلا تفعَلُ العَبَّ، وإذا لم تَرِدْ لم تفعَلِ الأَبَّ. قال المَيْدانيُّ: يقال: إنّ الظِّباءَ إذا أصابَتِ الماءَ لم تَعُبَّ فيه، وإنْ لم تُصِبْهُ لم تَؤُبَّ إليه، أي: لم تتهيأ لطَلَبِه، يقالُ: أَبَّ يَؤُبُّ أبًّا: إذا قَصَدَ وتهَيَّأَ. قال: وليس شيءٌ منَ الوحوشِ منَ الظِّباءِ والنَّعام والبقرِ يَطلُبُ الماءَ إلّا أن ترى الماءَ قريبًا منهُ فتَرِدَهُ، وإن تباعَدَ عنها لم تَطلُبْهُ، ولم تَرِدْه كما يرِدُ الحَمِير، يُضرَبُ للرَّجُلِ يُعرِضُ عن الشيءِ استغناءً[٥].

---

(١) انظر: «تاج العروس» (سمم).

(٢) هو شريح بن يزيد الحضرمي الحِمصي ت ٢٠٣هـ، روى عن الكسائي وغيره، وكان ممن يقرأ بالشواذِّ من القراءات. له ترجمة في «غاية النهاية» (١: ٣٢٥).

(٣) أي: قراءة أبي حَيْوة.

(٤) «المحتسب» (٢: ٥٦) ولتمام الفائدة انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (١١: ٢٤١)، و «البحر المحيط» (٧: ٣٧٨).

(٥) مجمع الأمثال (٢: ٢٤٣).

وإنْ فَقَدَتْه فلا أَباب، وهي أعلامٌ لِلَّمسةِ والعبةِ والأبة، وهي المَرّةُ مِن الأَب وهو الطَّلَب، ﴿لَّن تُخۡلَفَهُۥ﴾ أي: لن يُخلِفَكَ اللـهُ موعِدَهُ الذي وَعدَكَ على الشِّركِ والفَسادِ في الأرض، يُنْجِزُه لك في الآخِرَةِ بعدَ ما عاقَبَكَ بذلك في الدُّنيا، فأنتَ ممَّن خَسِرَ الدُّنيا والآخِرة، ذلك هوَ الخُسرانُ المُبين. وقُرِئ: (لن تُـخْلِفَه) وهذا مِن: أخلَفتُ الـمَوعِدَ إذا وَجدتَه خُلْفًا، قال الأعشى:

أثـوَى وقصَّـرَ لَيْلَـهُ ليُزَوَّدا فمَضى وَأخلَفَ مِنْ قَتيلةَ مَوعِدا

وعنِ ابنِ مَسعود: (نُخْلِفَه) بالنُّون، أي: لَن يُـخلِفَه الله، كأنه حكى قَولَه عزَّ وجَلّ كما مَرَّ في ﴿لِأَهَبَ لَكِ﴾ [مريم: ١٩]. ﴿ظَلۡتَ﴾ وظِلْت، والأصل: ظَلَلْت، فحَذَفُوا اللّامَ الأولى ونَقَلُوا حرَكتَها إلى الظّاء، ومِنهُم مَن لـم يَنقُل. (لَـتُحَرِّقنَّـهُ) و﴿لَّنُحَرِّقَنَّهُۥ﴾ و(لَنَحْرُقَـنَّه). وفي حَرفِ ابنِ مَسعود: (لَنَـذْبَحَنَّـهُ)، و(لَنُحرِقَنَّـهُ) و(لَـتُحرِقَنَّـهُ) القِراءَتانِ مِن الإحراق. ....

قولُه: (وقُرِئَ: «لن تُخلِفَهُ»)، ابنُ كثيرٍ وأبو عَمْرٍو: بكسرِ اللام، والباقونَ: بفَتْحِها[1].

قولُه: (أثْوَى وقصّر) البيت[2]، أثْوَى: أقامَ، وقيل: أثْوَى، أي: صارَ ضَيْفًا. وقَصرّ ليْلَه: أي: صيّره قصيرًا ليُزوَّد، و قتيلةَ: اسمُ المحبوبة. يقولُ: صار العاشقُ ضَيْفًا في الحيِّ ليَرى معشوقه، وقصَّرَ ليلَه برجاءِ الوِصال، فمضَى اللّيلُ ووجَدَ الموعدَ مِن قتيلةَ خُلفًا ولم يَتمتَّعْ بوصالِها.

قولُه: (كما مَرَّ في ﴿لِأَهَبَ لَكِ﴾)، قال: «﴿إِنَّمَآ أَنَا۠ رَسُولُ رَبِّكِ﴾ أمَرَني أن أهبَ لكِ، أو: هي حكايةٌ عن قولِ الله».

قولُه: (القراءتانِ منَ الإحراق)، أي: «لَنُحرِقَنَّه» و«لَـتُحرِقَنَّـهُ»، بمعنى.

---

(١) انظر: «حجّة القراءات» ص٤٦٢.

(٢) «ديوان الأعشى» ص٢٧٧.

وذَكَرَ أبو عَليٍّ الفارسيُّ في ﴿لَنُحَرِّقَنَّهُۥ﴾ أنه يجوزُ أن يكونَ «حَرَّقَ» مُبالغةً في «حَرَق» إذا بُرِدَ بالمِبرَد. وعليه القِراءةُ الثّالثة، وهيَ قِراءةُ عَليِّ بنِ أبي طالبٍ رضيَ اللهُ عنه، ﴿لَنَنسِفَنَّهُۥ﴾ بكسرِ السِّينِ وضَمِّها، وهذه عُقوبةٌ ثالثةٌ وهيَ إبطالُ ما افْتَتَنَ به وفُتِن، وإهدارُ سَعيِه، وهَدمُ مَكرِه ﴿وَمَكَرُواْ وَمَكَرَ ٱللَّهُۖ وَٱللَّهُ خَيۡرُ ٱلۡمَٰكِرِينَ﴾ [آل عمران: ٥٤].

[﴿إِنَّمَآ إِلَٰهُكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِي لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۚ وَسِعَ كُلَّ شَيۡءٍ عِلۡمٗا﴾ ٩٨]

قولُه: (وذَكَرَ أبو عليٍّ الفارسيُّ في ﴿لَنُحَرِّقَنَّهُۥ﴾ أنه يجوزُ أن يكونَ «حَرَّقَ» مبالغةً في «حَرَقَ» إذا بُرِدَ بالـمِبرَد)، وقال الزجَّاج: ﴿لَنُحَرِّقَنَّهُۥ﴾ إذا شُدِّدَ فالمعنى: نُحرِّقهُ مرّةً بعدَ مرّة. وقُرِئتْ: «لَنُحْرِقَنَّهُ»، أي: لنبرُدَنَّهُ بالمِبرَد، يقال: حَرَقْتُ الشيءَ أُحْرِقُهُ وأحرِقُ الشيءَ، إذا بَرَدْتَه(١). قال أبو عليٍّ: أنّ مَن قَرَأَ ﴿لَنُحَرِّقَنَّهُۥ﴾ فحَمْلُهُ على الحَرْقِ بالنارِ بعيدٌ؛ لأنهُ لا يَحتمِلُ الإحراقَ(٢). يعني: لم يَستعمِلْ حَرَّقتهُ بالنار، لكْن أحرَقْته وحرَقْتُه.

قولُه: (وعليه القراءةُ الثالثة)، قال ابنُ جِنّي: قرَأَ عليٌّ وابنُ عبّاس رضيَ اللهُ عنهما: لَنَحْرُقَنَّهُ، بفَتْح النُّونِ وضمِّ الراء، يقالُ: حَرَقتُ الحديدَ: إذا بَـرَدْتَهُ فتحاتَّ وتَساقَطَ. ومنهُ قولُهم: إنهُ لَيُحرِّقُ عليَّ الأُرَّم أي: يَـحُكُّ أسنانَه بعضَها ببعضٍ غَيْظًا عليّ(٣).

قوله: (﴿لَنَنسِفَنَّهُۥ﴾ بكسر السين)، المشهورة، وبضمها: شاذة(٤).

قولُه: (وهذه عقوبةٌ ثالثة)، أُولاها: الدّعاءُ عليه، بقوله: ﴿لَا مِسَاسَ﴾، وثانيها: ﴿لَنُحَرِّقَنَّهُۥ﴾، قال القاضي: المقصودُ مِن ذلك زيادةُ عقوبتِه وإظهارُ غباوةِ المُفتَتنينَ به لمن لهُ أدنى نَظَر(٥).

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٣٧٥).

(٢) انظر: «الإغفال» للفارسي (٢: ٤١٦).

(٣) «المحتسب» (٢: ٥٨).

(٤) هذه الفقرة سقطت من (ط).

(٥) «أنوار التنزيل» (٤: ٦٨).

قَرأَ طَلحة: اللـهُ الذي لا إلهَ إلّا هوَ الرَّحمٰنُ رَبُّ العَرشِ ﴿وَسِعَ كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾، وعن مُجاهِدٍ وقَتادَة: وَسِع، ووجْهُه: أن ﴿وَسِعَ﴾ مُتعدٍّ إلى مَفعولٍ واحِد، وهُوَ كُلُّ شَيء. وأمّا ﴿عِلْمًا﴾ فانتِصابُه على التمييز. وهو في المَعنى فاعل، فلمّا ثَقل نُقِلَ إلى التَّعدِيةِ إلى مَفعُولَين، فنَصَبَهُما معًا على المَفعوليّة؛ لأنّ المميِّزَ فاعلٌ في المعنى، كما تَقولُ في: (خافَ زيدٌ عَمرًا) خَوّفتَ زيدًا عمرًا، فتَرُدُّ بالنَّقلِ ما كانَ فاعِلًا مَفعُولًا.

[﴿كَذَٰلِكَ نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنۢبَآءِ مَا قَدْ سَبَقَ ۚ وَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ مِن لَّدُنَّا ذِكْرًا ۝ مَّنْ أَعْرَضَ عَنْهُ فَإِنَّهُۥ يَحْمِلُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وِزْرًا ۝ خَٰلِدِينَ فِيهِ ۖ وَسَآءَ لَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ حِمْلًا﴾ ٩٩-١٠١]

الكافُ في: ﴿كَذَٰلِكَ﴾ مَنصوبُ المحَلّ، وهذا مَوعدٌ مِن الله عزَّ وجَلَّ لِرَسولِه ﷺ، أي: مِثلَ ذلك الاقتِصاصِ ونَحوَ ما اقْتَصَصنا عليك قِصّةَ مُوسى وفِرعَون، نقُصُّ عليكَ مِن سائرِ أخبارِ الأُمَمِ وقَصَصِهم وأحوالِهم، تَكثيرًا لبيِّناتِك، وزيادةً في مُعجِزاتِك، ولِيَعتَبِرَ السّامعُ ويَزدادَ المستَبصِرُ في دينِه بَصيرَة. وتَتأكَّدَ الحُجّةُ على مَن عانَدَ وكابَر، وأنّ هذا الذِّكرَ الذي آتيناك، يَعني: القُرآنَ مُشتَمِلًا على هذه

قولُه: (فنصَبَهُما معًا على المفعوليّة)، قال ابنُ جِنِّي: معناهُ: خَرَقَ كلَّ مُصْمتٍ بعِلمِه لأنهُ بطنُ كلِّ مُخْفًى ومُستبْهِم، فصار لعِلمِه فضاءً متسعًا بعدَ ما كان مُتلاقيًا(١).

قولُه: (تكثيرًا لبيّناتِك)، إلى آخِره: بيانٌ لفائدةِ ذِكْرِ الأقاصيصِ في التنزيل، فقولُه: «زيادةً لمُعجِزاتِك» تفسيرٌ لقولِه: «تكثيرًا لبيّناتِك»؛ لأنّ القرآن كما دَلَّ بنَظمِه الفائقِ على الإعجاز دَلَّ بِذِكرِ الأقاصيص فيها كما هِيَ عليه مِن غيرِ نُقْصانٍ ولا زيادةٍ على الإعجاز؛ لأنه ﷺ ما سَمِعَها مِن أحدٍ ولا قرَأها في الكتب.

قولُه: (ويزدادَ المستبصِرُ)، وتتأكّد الحُجَّة، أي: السامعُ إن كان الموافقُ فيزدادُ بصيرةً على بصيرة، وإن كان المخالفُ فيزدادُ الإلزامَ على الإلزام.

قولُـه: (وأنّ هذا الـذِّكْرَ الذي آتيْناك)، إلى آخِره، تفسيـرٌ لقولِه: ﴿وَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ مِن لَّدُنَّا

(١) «المحتسب» (٢: ٥٩).

الأقاصيصِ والأخبارِ الحَقيقةِ بالتفكُّرِ والاعتِبار، **لَذِكرٌ عَظيمٌ وقرآنٌ كريم**، فيه النَّجاةُ والسَّعادةُ لِـمَن أقبَلَ عليه، ومَن أعرَضَ عنه فقَد هَلَكَ وشَقِي، يُريدُ بالوِزْر: العُقوبةَ الثَّقيلةَ **الباهظَة**، سمّاها وِزرًا تَشبيهًا في ثِقَلِها على المعاقَبِ وصُعوبَةِ احتمالِها بالحَملِ

ذِكْرًا ﴾، وقد أشار فيه إلى وَجْهِ نَظْمِه معَ الآيةِ السابقةِ واللاحقة. أمّا رَبْطُه بالسابقةِ فهُو أنّ العَطْفَ فيه للتفسير، ولذلك أعاد ذِكْرَ الأخبارِ والأقاصيص فيه واعتبَرَ التفكُّرَ والاعتبار، وأمّا بيانُ التِئامِهِ معَ الآيةِ الثالثةِ فهُو قوله: «وإنّ هذا الذّكرَ الذي آتَيْناكَ» إلى قوله: «لَمَن أقبَلَ عليه»، فآذَنَ بِهِ أنهُ مُقابِلٌ لقوله: ﴿ مَّنْ أَعْرَضَ عَنْهُ ﴾، فكأنهُ قيل: نحوَ ما قَصَصْنا عليكَ قصّةَ موسى وفِرعونَ، نقُصُّ عليكَ أخبارَ الأُمَمِ وقَصَصَ الأنبياءِ لتكثيرِ بيّناتك وَمزيدِ مُعجِزاتِك، مَن أقبَلَ عليه فازَ بالقدح المُعَلَّى، ومَن أعرَضَ عنُه فقد شَقِيَ وتَرَدَّى.

وأمّا دِلالتُه على قولِه: «وإنهُ لَذِكرٌ عظيم، وقرآنٌ كريم، فيه النّجاةُ والسَّعادة»، فإنّ التنكيرَ في ﴿ذِكْرًا ﴾ وإيثارَ ضميرِ الجماعةِ في ﴿ءَاتَيْنَاكَ ﴾، واختصاصَ ﴿مِن لَّدُنَّا﴾ مُنادٍ بلسانٍ طَلْق: إنّ المُؤتَى مما لا يُقادَرُ قُدْرَتُه ولا يُكْتَنَهُ كُنْهُه، كأنّه قيل: أعظِمْ بمُؤْتى مُولِيهِ عظيمُ الشأْنِ قويُّ السُّلطان، وأنه مِن عندِه ومِن خَزائنِ لُطفِه وكَرمِه.

وفي تخصيصِ اليوم بالذِّكْرِ وتكريرِ الجُمَل في التذييل، وهُو سائلُهم يومَ القيامة حِمْلًا: الإشعارُ بأنَ الموجِبَ للحِمْل في الدُّنيا أمرٌ عظيمٌ وخَطْبٌ جَسِيم، وهُو الإعراضُ المؤدِّي إلى تفويتِ السعاداتِ والكمالاتِ: الدُّنيوية والأُخرَويّة، وبأنّ تَبعةَ الحِمْلِ في ذلك اليوم مما لا يَدخُلُ تحتَ الوَصْف، فيجبُ أن يُقدَّرَ مِثلُه في مقابِلِه، والمصنِّفُ اقتصَرَ على لَفْظِ النّجاةِ والسّعادةِ اختصارًا وإيجازًا.

قولُه: (**لَذِكْرٌ عظيم وقرآنٌ كريم**)، مِن عَطفِ الشيءِ على نفسِه تجريدًا، نحوُ قولِهم: مَررْتُ بالرّجُلِ الكريم والنَّسْمةِ المباركة.

قولُه: (**الباهظة**)، **الجوهري**: بَهَظَه الحِمْلُ يَبهَظُه بَهْظًا: إذا أثْقَلَهُ وعجزَ عنهُ، وهذا أمرٌ باهظٌ، أي: شاقٌّ.

الذي يَفدَحُ الحامِلَ، وينقُضُ ظَهرَه، ويُلقي عليه بهره، أو لأنها جَزاءُ الوِزرِ وهو الإثم. وقُرِئ: (يُـحَمَّلُ).

جَمعُ ﴿خَـٰلِدِينَ﴾ على المعنى؛ لأنّ «مَنْ» مُطلَقٌ مُتناوَلٌ لغَيرِ مُعرِضٍ واحدٍ. وتَوحيدُ الضَّميرِ في ﴿أَعْرَضَ﴾ وما بعدَه للحَملِ على اللَّفظ. ونَحوُه قولُه تعالى: ﴿وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَإِنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ خَـٰلِدِينَ فِيهَآ﴾ [الجن: ٢٣]، ﴿فِيهِ﴾ أي: في ذلك الوِزر، أو في احتمالِه (ساء) في حُكمِ (بئس). والضَّميرُ الذي فيه يَجِبُ أن يكونَ مُبهمًا يُفسِّرُه ﴿حِمْلًا﴾ والمَخصوصُ بالذّمِّ مَحذوفٌ لِدَلالةِ الوِزرِ السّابقِ عليه، تَقديرُه: ساءَ حِملًا وِزرُهم، كما حُذِفَ في قَولِه تعالى: ﴿نِعْمَ ٱلْعَبْدُ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ﴾ [ص: ٣٠، ٤٤]، أيّوبُ هو المَخصوصُ بالمَدح، ومنهُ قَولُه تَعالى: ﴿وَسَآءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ٩٧، ١١٥]، أي: وساءَت مَصيرًا جَهنّم. فإن قُلت: اللّامُ في ﴿لَهُمْ﴾ ما هي؟ وبِمَ تَتعلَّق؟ قُلت: هي للبَيان، كما في ﴿هَيْتَ لَكَ﴾ [يوسف: ٢٣]. فإنْ قُلت: ما أنكرتَ أن تَكونَ في

قولُه: (يَفدَحُ الحاملَ)، الجوهري: فَدَحه الدَّينُ: أثقلَه، وأمرٌ فادحٌ، إذا عالَهُ وبَهَظَه.

قولُه: (وَينقُضُ ظَهْرَه)، الجوهري: وأنقَضَ الحِمْلُ ظَهْرَه، أي أثقلَه، وأصلُه الصَّوتُ، والنَّقيضُ: صَوتُ المَحامِلِ والرِّحَال[1].

قولُه: (ويُلقي عليه بُهْرَه)، بَهَرَه بَهْرًا، أي: غَلَبَه، والبُهرُ بالضمِّ: تتابُع النفَس، وبالفَتح: المصدَر، يقال: بَهَرَه الحِمْلُ بَهْرًا، أي: أوقَعَ عليه البُهْرةَ فانْبَهَرَ، أي: تتابَعَ نفَسُه.

قولُه: (أو لأنها جزاءُ الوِزْر)، عطفٌ على «تشبيهًا»، فالوِزْرُ على الأوّل، بمعنى الثِّقْل، وُضِعَ موضعَ العقوبةِ على الاستعارة، وعلى الثاني؛ بمعنى الإثم إقامةً للسببِ مقامَ المسبَّب.

قولُه: (جَمْعُ ﴿خَـٰلِدِينَ﴾ على المعنى)، أي: حَمْلًا على المعنى.

قولُه: (هِي للبيانِ، كما في ﴿هَيْتَ لَكَ﴾)، قال في قولِه تعالى: ﴿هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾

---

(١) هذه الفقرة والتي قبلها سقطتا من (ط).

(ساء) ضَميرُ الوِزر؟ قُلت: لا يَصِحُّ أن يكونَ في (ساء) وحُكمُه حُكمُ (بئس) ضميرُ شَيءٍ بعَينِه غيرُ مُبهَم، فإن قُلت: فلا يكُن (ساءَ) الذي حُكمُه حُكمُ (بئس)، ولْيَكُن (ساء) الذي منه قولُه تعالى: ﴿سِيٓـَٔتۡ وُجُوهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [الملك: ٢٧]، بمَعنى: أهمَّ وأحْزنَ؟ قُلت: كَفاك صادًّا عنه أنْ يَؤُولَ كَلامُ الله إلى قَولِك: **وأحزنَ الوِزرُ لهم يومَ القيامةِ حِمْلًا**، وذلكَ بَعدَ أنْ **تَخرُجَ عن عُهدةِ هذه اللّامِ** وعُهدَةِ هذا المَنصوب.

[﴿يَوۡمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِۚ وَنَحۡشُرُ ٱلۡمُجۡرِمِينَ يَوۡمَئِذٖ زُرۡقٗا ۝ يَتَخَٰفَتُونَ بَيۡنَهُمۡ إِن لَّبِثۡتُمۡ إِلَّا عَشۡرٗا ۝ نَّحۡنُ أَعۡلَمُ بِمَا يَقُولُونَ إِذۡ يَقُولُ أَمۡثَلُهُمۡ طَرِيقَةً إِن لَّبِثۡتُمۡ إِلَّا يَوۡمٗا﴾ ١٠٢-١٠٤]

[المؤمنون: ٣٦]: «اللامُ: لبيانِ المستبعَدِ ما هُوَ بعدَ التصويتِ بكلمةِ الاستبعاد، كما جاءت اللامُ في ﴿هَيۡتَ لَكَۚ﴾ [يوسف: ٢٣]، لبيانِ المُهيَتِ به»، كأنهُ لمّا قيل: ﴿وَسَآءَ﴾ قبلَ أن يُقال، فأُجيبَ: ﴿لَهُمۡ﴾، فالعامِلُ القولُ المُقدَّر.

قولُه: (**وأحزنَ الوِزْرُ لهم يومَ القيامة حِمْلًا**)، قال أبو البقاء: ﴿حِمۡلٗا﴾ تمييزٌ لاسم ﴿سَآءَ﴾، و«ساء» مِثلُ «بِئسَ»، والتقديرُ: وساء الحِمْلُ حِملًا، ولا ينبغي أن يكونَ التقدير: وساء الوِزْرُ؛ لأنّ المُميَّزَ ينبغي أن يكونَ مِن لفْظِ اسم «بئسَ»[1].

قولُه: (**بعدَ أن تَخرُجَ مِن عُهدةِ هذه اللام**)، لأنّ «ساءَ» يَتعدَّى بنفْسِه، الجوهري: ساء يَسُوءُه سَوْءًا، بالفَتْح: نَقيضُ سَرَّهُ، قيل: إنّما كان صادا لأنه لا يُفهَمُ من هذا التركيبِ معنى يصحُّ التعبيرُ عنهُ، مَع أنّ اللامَ لا وَجْهَ لهُ في هذا الموضع، إذْ لا يقالُ: أحزَنَ لهم[2]، بل أحزَنَهم، والمنصُوبُ لا يَصحُّ أن يكونَ تمييزًا؛ لأنّ الضَّمير إذا كان عائدًا إلى الوِزْرِ لا يَصحُّ أن يُميَّزَ بالوِزْرِ، وغيرُ التمييزِ لا وجْهَ لهُ. وفيه نَظرٌ لجَوازِ أن يكونَ اللامُ للبيانِ كما في قولِه تعالى: ﴿إِن كُنتُمۡ لِلرُّءۡيَا تَعۡبُرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣]، وحِملًا: تمييزٌ، أو المعنى: أحزَنَهم حِمْلُ الوِزْرِ وثِقْلُه.

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٩٠٤).

(٢) قوله: «أحزنَ لهم» سقط من (ف).

أَسْنَدَ النَّفخَ إلى الآمِرِ به فيمَن قرَأ: (نَنْفُخُ) بالنُّون، أو لأنّ الملائكةَ المُقرَّبين ـ وإسرافيلُ منهم ـ بالمَنزِلةِ التي هُم بها مِن رَبِّ العِزّة، فصَحَّ لكَرامَتِهم عليه وقُربِهم منه أن يُسنَدَ ما يَتولّونَه إلى ذاتِه تَعالى. وقُرِئ: ﴿يُنفَخُ﴾ بلَفظِ ما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُه، و(يَنفُخُ)، و(يَحْشُر)، بالياءِ المفتوحَةِ على الغَيبةِ والضَّميرُ لله عزَّ وجَلّ أو لإسرافيلَ عليه السَّلام، وأمّا (يُحْشَرُ المجرمونَ) فلم يَقرَأ به إلّا الحسَن. وقُرِئ: (في الصُّوَرِ) بفتح الواوِ جَمعُ صورة، و(في الصُّوَر): قولان، أحدُهما: أنه بمَعنى الصُّوَر، وهذه القِراءةُ تَدُلُّ عليه، والثاني: أنه القَرن. قيل: في (الزُّرْقَةِ) قَولان: أحدُهما: أنّ الزُّرقةَ أبغَضُ شيءٍ مِن ألوانِ

قولُه: (فيمَن قَرَأ «نَنفُخُ» بالنُّون)، أبو عَمْرو: بالنُّونِ مفتوحةً وضمِّ الفاء، والباقونَ: بالياءِ مضمومةً وفَتْح الفاء[١].

قولُه: (أو لأنّ الملائكةَ)، عطفٌ على محذوف؛ لأنّ المعنى: أسنَدَ النَّفْخَ إلى الله تعالى لأنّه الآمِرُ به، ولأنّ المُقرَّبينَ بالمنزلةِ العظيمة مِن ربِّ العزة، والحاصلُ أنّ هذا الإسنادَ مَجازيّ، أسنَدَ النَّفْخَ إلى الله تعالى لأنهُ سببٌ، كما في: بَنَى الأميرُ المدينةِ، أو لأنّ الملائكةَ المُقرَّبينَ بمنزلةٍ عظيمةٍ عندَه، فيكونُ فعلُهم فعلَه، كأنه لما قيل: ساء يومُ القيامة حملاً، قيل: لمن؟ فقيل: لهم[٢].

قولُه: (وإسرافيلُ منهم)، هُو جُملَةٌ معترِضةٌ دَخلَتْ بينَ اسم «إنّ» وخبَرِها، ولا يجوزُ أن يكونَ «إسرافيل» عطفًا على «الملائكة»؛ لأنهُ لا يبقَى لقولِه: «منهم» محَلٌّ، و«من رب العزة» خبرٌ لقولِه: «هم»، و«بها»: متعلِّقٌ بالفعل المُقدَّرِ في الخبرِ نحوَ: مقرَّبُونَ، أو: حالٌ مِن ضميرِ الاستقرارِ في «بها» وهُو الخبرُ، وهُو أيضًا متعلِّقٌ به، والمعنى: والملائكةُ المقرَّبونَ أو المتّصِلونَ مِن ربِّ العِزّةِ بالمنزِلةِ التي هُم بتلك المنزِلة، أي: بمنزلةٍ عظيمةٍ معلومةٍ عندَ كلِّ أحد، وذلك مِن إيقاع «هُم» بها صِلَة للموصول؛ لأنّ «مِن» حَقُّها أن تكونَ معلومةَ الانتسابِ عندَ السّامع.

(١) انظر: «حجّة القراءات» ص٤٦٣.

(٢) من قوله: «كأنه لما قيل» إلى هنا، أثبته من (ط)، وسقط من (ح) و(ف).

العُيونِ إلى العَرَب؛ لأنّ الرُّومَ أعداؤُهم وهم زُرقُ العُيون، ولذلك قالُوا في صِفَةِ العَدُوّ: أسوَدُ الكَبِد، **أصْهَبُ السِّبال**، أزرَقُ العَين، والثاني: أنّ المُرادَ العَمى؛ لأنّ حَدقةَ مَن يَذهَبُ نورُ بَصَرِه تَزراقّ. **تَخافُتُهم** لِـما يَملأُ صُدورَهم من الرُّعبِ والهَول، يَستَقصِرونَ مُدَّةَ لَبثِهم في الدُّنيا: إمّا لِـما يُعاينونَ مِن الشَّدائدِ التي تُذكِّرُهم أيّامَ النِّعمةِ والسُّرورِ فيَتأسّفونَ عليها ويَصِفُونَها بالقِصَر؛ **لأنّ أيّامَ السُّرورِ قِصار**، وإمّا لأنها ذَهبتْ عَنهم وتقضَّت، والذّاهبُ وإنْ طالَت مُدَّتُه قَصيرٌ بالانتِهاء. ومنهُ توقيعُ عبدِ الله بنِ المُعتَزِّ تحتَ (أطالَ اللـهُ بقاءَك)، (كفى بالانتِهاءِ قِصَرًا)، وإما لاستطالَتِهمُ الآخِرةَ وأنها أبدٌ سَرمدٌ يُستَقصَرُ إليها عُمْرُ الدُّنيا، **ويُتقالُّ لَبثُ أهلِها** فيها بالقياسِ إلى لَبثِهم في الآخِرة، وقد استَرجَحَ اللـهُ قَولَ مَن يكونُ أشدَّ تَقاوُلًا منهم في قَولِه تعالى: **﴿إِذْ يَقُولُ أَمْثَلُهُمْ طَرِيقَةً إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا يَوْمًا﴾** ونَحوُه قولُه تعالى: **﴿قَٰلَ كَمْ لَبِثْتُمْ فِى ٱلْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ ۞ قَالُوا۟ لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ فَسْـَٔلِ ٱلْعَآدِّينَ﴾** [المؤمنون: ١١٢-١١٣]، وقيل: المُرادُ لَبثُهم في القُبور، **ويَعضُدُه قَولُه عزَّ وجلّ**: **﴿وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يُقْسِمُ ٱلْمُجْرِمُونَ**

قولُه: (**أصهَبُ السِّبالِ**)، **النِّهاية**: الصُّهبةُ مختصّةٌ بالشَّعرِ وهي حُمرةٌ يعلوها سواد[1].

قولُه: (**تَخافُتُهم**)، التخافُت مِن: خَفتَ صوتَه إذا أخفَضَهُ.

قولُه: (**لأنّ أيامَ السُّرورِ قصارٌ**)، قال:

تمتَّــعْ بأيــامِ الــسُّرورِ فإنّها قِصارٌ وأيامُ الغُمومِ طِوَال[2]

قولُه: (**ويُتقالُّ لَبثُ أهلِها**)، أي: يُعَدُّ قليلًا. **النهاية**: وفي الحديث: «كأنّهم تَقالُّوها»[3]، أي: استَقَلُّوها، أي: عبادةَ النبي ﷺ، وهُو تفاعُل منَ القلة.

قولُه: (**ويَعضُدُه [قوله عزّ وجلّ:] ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ﴾**)، أي: يَعضُدُ إرادةَ استقصارِ

---

(١) لفظة «سواد» سقطت من (ح) و(ف).

(٢) لم أهتدِ إلى قائله.

(٣) يعني حديث الثلاثة النفرِ الذي سألوا عن عبادةِ رسول الله ﷺ، فكأنهم تقالّوها. سبق تخريجه.

﴿مَا لَبِثُوا۟ غَيْرَ سَاعَةٍۚ كَذَٰلِكَ كَانُوا۟ يُؤْفَكُونَ﴾ [الروم: ٥٥]، ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ وَٱلْإِيمَٰنَ لَقَدْ لَبِثْتُمْ فِى كِتَٰبِ ٱللَّهِ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْبَعْثِ﴾ [الروم: ٥٦].

[﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْجِبَالِ فَقُلْ يَنسِفُهَا رَبِّى نَسْفًا * فَيَذَرُهَا قَاعًا صَفْصَفًا * لَّا تَرَىٰ فِيهَا عِوَجًا وَلَآ أَمْتًا﴾ ١٠٥-١٠٧]

﴿يَنسِفُهَا﴾ يجعلُها كالرَّمل، ثُمّ يُرسِلُ عليها الرِّياحَ فتُفرِّقُها كما يَذري الطَّعام، ﴿فَيَذَرُهَا﴾ أي: فيَذَرُ مَقارَّها ومراكزَها، أو يُجعَلُ الضَّميرُ للأرضِ وإنْ لَمْ يَجرِ لها ذِكر، كقَولِه تعالى: ﴿مَا تَرَكَ عَلَىٰ ظَهْرِهَا مِن دَآبَّةٍ﴾ [فاطر: ٤٥]. فإن قُلتَ: قد فرّقُوا بينَ العِوَجِ والعَوَج، فقالوا: العِوَجُ ـ بالكَسرِ ـ: في المعاني، والعَوَجُ ـ بالفَتحِ ـ:

لُبْثُهم في القبورِ هذه الآيةُ. وفيه نظرٌ؛ لأنه فَسَّرَها في مَوضِعها في آخِرِ الرُّوم بقولِه: أرادوا: لُبْثُهم في الدُّنيا أو في القُبور، أو ما بيْنَ فَناءِ الدُّنيا إلى البَعْثِ. والاستشهادُ للوَجْهِ الأوّل ـ وهو «يَستقصِرونَ مُدَّةَ لُبْثِهم في الدّنيا بقولِه: ﴿قَٰلَ كَمْ لَبِثْتُمْ فِى ٱلْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ﴾ [المؤمنون: ١١٢]» ـ صحيحٌ، لتصريح ذِكرِ الأرض.

قولُه: (يجعَلُها كالرَّمْل)، الراغبُ: نَسَفَتِ الرِّيحُ الشيءَ: اقتلَعَتْهُ وأزالَتْهُ، وكذا انتَسَفَتْهُ، قال تعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْجِبَالِ فَقُلْ يَنسِفُهَا رَبِّى نَسْفًا﴾ [طه: ١٠٥]، ونَسَفَ البعيرُ الأرضَ بمقدَّمِ رِجْلِه، قال تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنسِفَنَّهُۥ فِى ٱلْيَمِّ نَسْفًا﴾، أي: نَطرَحُه فيه طَرْحَ النُّسافةِ، وهِي ما يثورُ مِن غبارِ الأرض، وانتَسَفَ لونُه، أي: تغيَّرَ عمّا كان عليه نُسافُه، كما يقال: اغبَرَّ وجْهُه[1].

قولُه: (العِوَجُ ـ بالكسرِ ـ: في المعاني)، قال الزجّاج: العِوجُ في العَصَا والجَبَل: أن لا يكونَ مُستوِيًا، والأَمْتُ: أن يَغلُظَ مكانٌ ويدِقَ مكان[2]، قال القاضي: عِوَجا بالقياس، وأَمْتا بالإحساس[3].

---

(١) «مفردات القرآن» ص٨٠٢.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٣٧٧).

(٣) «أنوار التنزيل» (٤: ٧٠).

في الأعيان، والأرْضُ عَين، فكيفَ صَحَّ فيها المكسورُ العين؟ قُلت: اختِيارُ هذا اللَّفظِ له مَوقعٌ حسَنٌ بديعٌ في وَصفِ الأرضِ بالاستِواءِ والمَلاسة، ونَفيُ الاعوِجاج عنها على أبلَغِ ما يكون، وذلك أنكَ لو عمَدتَ إلى قِطعةِ أرضٍ فسوّيتَها وبالغتَ في التَّسويةِ على عَينِك وعُيونِ البُصراءِ مِن الفَلّاحة، واتَّفقتُم على أنّه لم يَبقَ فيها اعوجاجٌ قَط، ثُمّ اسْتطلعتَ رَأيَ المُهندِس فيها وأمرتَه أنْ يَعرِضَ اسْتواءَها على المَقاييسِ الهَندسيّة، لعَثرَ فيها على عِوج في غَيرِ مَوضع، لا يُدرِكُ ذلك بحاسةِ البَصرِ ولكنْ بالقياسِ الهندَسيّ، فنفى اللـهُ عزَّ وعلا ذلك العِوَجَ الذي دَقَّ ولَطفَ عنِ الإدراك، اللهمَّ إلّا بالقياسِ الذي يَعرفُه صاحبُ التَّقديرِ والهَندسة، وذلك الاعوجاجُ لما لم يُدرَكْ إلّا بالقِياسِ دونَ الإحساسِ لَحِقَ بالمعاني، فقيلَ فيه: عِوَجٌ بالكَسر. الأَمْت: النُّتُوُّ اليَسير، يُقال: مَدَّ حَبلَه حتى ما فيه أمْت.

[﴿ يَوْمَئِذٍ يَتَّبِعُونَ ٱلدَّاعِىَ لَا عِوَجَ لَهُۥ ۖ وَخَشَعَتِ ٱلْأَصْوَاتُ لِلرَّحْمَـٰنِ فَلَا تَسْمَعُ إِلَّا هَمْسًا ۞ يَوْمَئِذٍ لَّا تَنفَعُ ٱلشَّفَـٰعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحْمَـٰنُ وَرَضِىَ لَهُۥ قَوْلًا ﴾ ١٠٨-١٠٩]

أضافَ اليومَ إلى وَقتِ نَسفِ الجِبالِ في قَولِه: ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ أيْ يَومَ إذْ نَسفت، ويجوزُ أنْ يَكونَ بَدلًا بعدَ بدلٍ مِنْ يَومِ القِيامة. والمُراد: الدّاعي إلى المَحشر. قالوا: هو إسرافيلُ قائمًا على صَخرةِ بيتِ المَقدسِ يدعو النّاس، فيُقبِلونَ مِنْ كلِّ أوبٍ إلى صَوبِه

قولُه: (منَ الفَلّاحة)، الأساس: الفَلّاحةُ: الأكرَةُ، جمعُ أكّار؛ لأنّهم يَفلَحُونَ الأرضَ، أي: يَشُقُّونَها.

قولُه: (بدَلًا بعدَ بَدَل)، يعني ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ بَدلٌ مِن ﴿يَوْمَ يُنفَخُ﴾، وهُو مِن قولِه: ﴿يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ في قولِه: ﴿وَسَآءَ لَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ حِمْلًا﴾، والعاملُ ساءَ، فيكونُ قولُه: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ﴾ الآية، وحدَها استطرادًا، وعلى الأوّلِ العاملُ: ﴿يَتَّبِعُونَ﴾ ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ﴾ إلى قصّةِ آدمَ استطرادًا، والأوّلُ أوجَهُ لِمجيءِ قولِه: ﴿يَوْمَئِذٍ لَّا تَنفَعُ ٱلشَّفَـٰعَةُ﴾ فيكونُ بدلًا ثالثًا على التَّرقّي.

قولُه: (يَدعو الناسَ فيُقبِلونَ مِن كلِّ أَوْب)، قال مُحيي السُّنة: يقولُ: أيّتُها العِظامُ الباليةُ،

لا يَعدلون، ﴿لَا عِوَجَ لَهُۥ﴾ أي: لا يَعوجُّ له مَدعُوّ، بلْ يَستوونَ إليْه مِنْ غيرِ انْحرافٍ مُتّبعينَ لصَوته. أي: خُفضتِ الأصواتُ من شِدّةِ الفَزعِ وخَفتت، ﴿فَلَا تَسْمَعُ إِلَّا هَمْسًا﴾ وهو: الرّكزُ الخَفي. ومِنه الحرُوفُ المَهموسة. وقيل: هو مِنْ هَمسِ الإبلِ وهو صوتُ أخفافِها إذا مشت، أي: لا تَسمعُ إلا خَفقَ الأقْدامِ ونَقلَها إلى المَحشر، ﴿مَنْ﴾ يَصلحُ أنْ يكونَ مرفوعًا ومَنصوبًا، فالرّفعُ على البَدلِ مِنَ الشَّفاعةِ بتَقديرِ حذفِ المُضاف، أي: لا تَنفعُ الشَّفاعةُ إلّا شَفاعةُ مَن ﴿أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ﴾، والنَّصبُ على المَفعوليّة. ومعنى ﴿أَذِنَ لَهُ﴾ ﴿وَرَضِيَ لَهُۥ﴾: لأجْلِه. أي: أذنَ للشّافعِ ورضِيَ لهُ قَولَه لأجلِه. ونَحوَ هذه اللّامِ اللامُ في قَولِه تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَآ إِلَيْهِ﴾ [الأحقاف: ١١].

[﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ ١١٠]

أيْ: يَعلمُ ما تَقدَّمَهم مِنَ الأحوْالِ وما يَستقبلونه، ولا يُحيطونَ بمَعلوماتِه علمًا.

[﴿وَعَنَتِ ٱلْوُجُوهُ لِلْحَىِّ ٱلْقَيُّومِ ۖ وَقَدْ خَابَ مَنْ حَمَلَ ظُلْمًا﴾ ١١١].

المُرادُ بالوُجوهِ: وجُوهُ العُصاة، وأنّهم إذا عايَنوا يَومَ القيامةِ الخَيبةَ والشّقوةَ وسوءَ

والجلودُ المُتمزِّقة، واللحومُ المُتفرِّقة، هَلمّوُا إلى عَرْضِ الرَّحمن[1].

قولُه: (لا يعْوجُّ له مَدْعوٌّ)، قيل: هو كما يقالُ: لا عِصيانَ لهُ، أي: لا يُعصَى، ولا ظُلْمَ له، أي: لا يَظلِم.

قولُه: (المرادُ بالوجوهِ: وجوهُ العُصَاة)، قال القاضي: ظاهُرهُ يقتضي العمومَ، ويجوزُ أن يُرادَ بها وجوهُ المُجرِمين، فتكونُ اللامُ بَدَلَ الإضافةِ، ويؤيِّدُه قولُهُ: ﴿وَقَدْ خَابَ مَنْ حَمَلَ

---

(١) «معالم التنزيل» (٥: ٢٩٥)، والحديث المذكور أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٣٤٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

الحِساب، صارت، وجُوهُهم عانِيَة، أي: ذَليلةً خاشعَة، مِثلَ وجُوهِ العناةِ وهُمُ الأسارى. ونَحوَه قَولُه تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ زُلْفَةً سِيٓـَٔتْ وُجُوهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [الملك: ٢٧]، ﴿وَوُجُوهٌ يَوْمَئِذٍۭ بَاسِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٤]. **وقوله تعالى: ﴿وَقَدْ خَابَ﴾ وما بعده: اعتراض،** كقَولِك: خابوا وخَسِروا. وكلُّ مَنْ ظَلَمَ فهو خائبٌ خاسر.

[﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾ ١١٢]

الظُّلم: أنْ يأخذَ مِنْ صاحبِه فَوقَ حَقِّه. والهضم: أنْ يَكسرَ مِنْ حقِّ أخيه فلا

ظُلْمًا﴾، وهُو يَـحتملُ الحالَ والاستئنافَ لبيانِ ما لأجْلِه عَنَتْ وُجوهُهم(١)، وكذا عن أبي البقاء(٢).

قولُه: (وقولُه: ﴿وَقَدْ خَابَ﴾ وما بعدَه: اعتراضٌ)، يعني: في هذا الكلام معنى التوكيدِ لِما قبلَه، وكان منَ الظاهرِ: وذَلَّتْ وجوهُ العُصَاة وقد خابُوا وخَسِروا، فوُضعَ موضعَه ذلك، وفيه رائحةٌ منَ الاعتزال، والأولى أنهُ حالٌ منَ الوجوهِ ووُضعَ موضعَ الراجع ﴿مَنْ حَمَلَ ظُلْمًا﴾، كما في قولِه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾ [الكهف: ٣٠]. أي: لا نُضيع أجْرَهم.

والمرادُ بالظُّلم: الشِّرْكُ، لقولِه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣]، ورَوى مُحيي السُّنة، عن ابنِ عبّاس: خَسِرَ مَن أشرَكَ بالله، والظُّلمُ هُو الشِّرك(٣)، ولأنهُ واقعٌ في مُقابَلةِ قولِه: ﴿وَهُوَ مُؤْمِنٌ﴾، والمرادُ بالوُجوه، الرُّؤساءُ والمُتكبِّرونَ؛ لأنّ المقامَ مقامُ الهَيْبة ولُصوقُ الذِّلّة بوجوهِهم أوْلى: ﴿وَقَدْ خَابَ﴾: مُقابِلٌ لقوله: ﴿فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾، المعنى: فلا يَخافُ الخَيْبةَ وإليه الإشارةُ بقولِه: فلا يَخافُ جزاءَ ظُلم ولا هَضْم؛ لأنهُ لم يَظلِمْ ولم يَهضُمْ، فلا يَستقيمُ حينَئذٍ أن يكونَ اعتراضًا.

---

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ٧١).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٩٠٥).

(٣) «معالم التنزيل» (٥: ٢٩٦).

يوفيه له، كصفةِ المُطَفِّفينَ الذينَ إذا اكتالوا على النّاسِ يَستوفونَ ويَسترجحون. وإذا كالوهم أو وَزنوهُمْ يُخسرون. أي: فلا يَخافُ جزاءَ ظُلمٍ ولا هَضم، لأنّه لم يَظلِمْ ولم يَهضم. وقُرِئ: (فلا يَخَفْ) على النَّهي.

[﴿ وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا وَصَرَّفْنَا فِيهِ مِنَ ٱلْوَعِيدِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ أَوْ يُحْدِثُ لَهُمْ ذِكْرًا ﴾ ١١٣]

﴿ وَكَذَٰلِكَ ﴾ عطفٌ على ﴿كَذَٰلِكَ نَقُصُّ ﴾ [طه: ٩٩] أي: ومِثلُ ذلك الإنزال، وكما

قولُه: (وقُرِئَ: «فلا يَخَفْ»)، على النَّهي: ابنُ كثير، والباقونَ: ﴿يَخَافُ﴾ بالرَّفع، وهذه القراءةُ توافِق ما يُقابِلهُ منهما ـ وهُو قولُه: ﴿وَقَدْ خَابَ﴾ ـ مِن حيثُ الإخبارُ، وأبلَغُ مِنَ القراءةِ الأُولى مِن حيثُ الاستمرارُ، والأُولى أبلَغُ لأنّها لا تَحتملُ التردُّدَ في الإخبار[1]، قال الواحِديُّ: «فلا يَخَفْ»: فلْيَأْمَنْ لأنهُ لم يُفرِّطْ فيما وجَبَ عليه، وَنهْيُه عنِ الخوفِ أمرٌ بالأمْنِ[2].

قولُه: ﴿ وَكَذَٰلِكَ ﴾: عطفٌ على ﴿كَذَٰلِكَ نَقُصُّ ﴾)، إشارةٌ إلى بيانِ النَّظْم، وأنّ التكريرَ للترديدِ والترجيعَ إلى ما هُو مهتَمٌّ بشأنهِ وما سِيقَ الكلامُ لأجْله، ذكَره هناكَ وعَلّق به مَدْحَ القرآن، ومَن أقبَلَ عليه ومَن أعرَضَ عنهُ، وأشار إلى أنَ المُقْبِلَ مُربِح مُفلِح والمُعرِضَ خاسِرٌ دامِر. واستمَرَّ على وعيدِ المُعرِض ووَعْدِ المُقبِل إلى أنْ عاد إلى ما لَه سَوْقُ الكلام وهُو مَدْحُ القرآن، فحَرَّضَ على التمسُّكِ به واستعمالِ التُّؤَدةِ والرِّفقِ في أخْذِه، وعَهِدَ على العزيمةِ بأمره وتَرْكِ النِّسيانِ فيه، وضَرَبَ حديثَ آدمَ مثلًا للنسيانِ وتَرْكِ العزيمة. واستَوْفى حقَّه، ثُم رَجَعَ إلى ما هُو المقصُودُ في الإيرادِ حيثُ قال: ﴿ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا ﴾ [طه: ١٢٤] إلى أنْ قال: ﴿كَذَٰلِكَ أَتَتْكَ ءَايَٰتُنَا فَنَسِيتَهَا ﴾، وأنت إذا تأمَّلتَ حديثَ موسى عليه السَّلامُ بطُولِه وجدْتَه متمِّمًا لحديثِ القرآنِ وما افتَتَحَ به السُّورةَ مِن قولِه تعالى: ﴿طه * مَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ لِتَشْقَىٰٓ ﴾ [طه: ١-٢]، وهلُمَّ جرًّا، إلى آخِرِ السُّورة، وقولِه تعالى: ﴿ وَلَا

---

(١) انظر: «حجّة القراءات» ص٤٦٤.

(٢) «الوسيط» للواحدي (٣: ٢٢٢).

أنزلنا عليْك هؤُلاءِ الآياتِ المضمّنةَ للوَعيدِ أنزلْنا القُرآنَ كُلّه على هذه **الوَتيرة**. مكرّرينَ فيه آياتِ الوَعيدِ **ليَكونوا بِحيثُ يُرادُ مِنهم تَركُ المعاصي أو فِعلُ الخَيرِ** والطّاعة. **والذِّكْر كما ذكرنا** يُطلقُ على الطّاعةِ والعِبادَة. وقُرِئ: (نُحْدِثُ) و(تُحدِثُ) بالنّونِ والتّاء، أي: تُحدثُ أنت.

تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِۦٓ أَزْوَٰجًا﴾ [طه: ١٣١] إلى قوله: ﴿وَرِزْقُ رَبِّكَ خَيْرٌ﴾؛ لأنهُ على وِزانِ قولِه تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِى وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ * لَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِۦٓ أَزْوَٰجًا﴾[1] [الحجر: ٨٧-٨٨]، وَينصُرُه قولُه تعالى: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱصْطَبِرْ عَلَيْهَا لَا نَسْـَٔلُكَ رِزْقًا﴾ [طه: ١٣٢]، ولأمرٍ ما صَدَرَ عن أمرِ النُّبوةِ ومِشكاةِ الرِّسالة صَلَواتُ الله عليه: «إنّ اللـهَ تعالى قَرَأ ﴿طه﴾ و﴿يسٓ﴾ قبْلَ أن يَـخلُقَ السَّمواتِ والأرضَ بألْفِ عام، فلمّا سَمِعتِ الملائكةُ القرآنَ قالوا: طُوبَى لأُمّةٍ يَنزِلُ هذا عليها، وطُوبَى لأجوافٍ تَـحمِلُ هذا، وطُوبى لألسنةٍ تتكلَّمُ بهذا»، أخرَجه الدارِميُّ[2] عن أبي هريرةَ.

قولُه: (**الوَتِيرة**)، **الجوهري**: هِي الطريقةُ، يقال: ما زالَ على وَتيرةٍ واحدة.

قولُه: (**ليكونوا بحيثُ يُرادُ مِنهم تَـرْكُ المعاصي أو فعلُ الخيرِ**)، قال في «الانتصاف»: الصَّوابُ: لِيكونوا على رَجاءِ التّقوى والتذكُّر، إذْ لو أرادَ اللـهُ تَقْواهُم لَكان. والعجَبُ أنّ الزمخشَريَّ نقَلَ عن سِيبويهِ في أوّل هذه السُّورةِ في ﴿لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾ [طه: ٤٤]، أي: كُونا على رَجائكما، ثُم كَعَّ عنهُ هاهنا لُمعتقَدِه[3].

قولُه: (**والذِّكْرُ كما ذكَرْنا**)، **أي عندَ قولِه**: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكْرِىٓ﴾ [طه: ١٤]، أي: لِتَذكُرَني، فإنّ ذِكْري أن أُعبَدَ، والذّكر يُطلَقُ على العبادةِ والطاعة، أي: مجازًا؛ لأنّ الطاعةَ: أثَرُ الذِّكرِ والتذكير. ومرادُه مِن هذا التأويلِ اعتبارُ المُطابَقة لتفسيرِه التقْوَى بالاجتناب عن

---

(١) من قوله: «إلى قوله: ﴿وَرِزْقُ رَبِّكَ خَيْرٌ﴾ لأنه على وِزان» إلى هنا، سقط من (ف).

(٢) «سنن الدارمي» (٣٤١٤)، وأخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٢٢٢٥)، وذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧: ٥٦)، وعزاه للطبراني في «المعجم الكبير» (١٠٢٠)، و«المعجم الأوسط» (٤٨٧٦) وقال: وفيه إبرهيم ابن مهاجر، ضعّفه البخاري.

(٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٨٩-٩٠). وقولُه: «كعَّ» يعني: رجع.

وسَكّنَ بَعضُهم الثّاءَ للتّخفيف، كما في:........................

المعاصي ليجمعَ بين فعل الطاعة وترك المعصية، وفيه إيذانٌ بأن التقوى قد يُرادُ منهُ الاحترازُ عمّا لا ينبغي كا قرّرْناهُ في فاتحةِ البقرة، وقال مُحيّي السُّنةِ والواحِديُّ. ﴿لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾، أي: يجتنبُونَ الشِّركَ، ﴿أَوْ يُحْدِثُ لَهُمْ ذِكْرًا﴾ أي: يُجدِّدُ لهمُ القرآنُ عِبرةً وعِظَةً ليعتبروا ويَتّعِظوا بذِكْرِ عِقابِ الله للأُمم(١).

وقال الإمامُ: وفيه وجهان: ﴿لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾، أي: يصيرونَ مُحترِزينَ عمّا لا ينبغي أو يُحدِثُ لهمُ القرآنُ ذِكْرًا يَدعوهُم إلى الطّاعاتِ وفعل ما ينبغي، أو: أنزَلْنا القرآنَ ليَتّقوا، فإنْ لم يَحصُلْ ذلك فلا أقلَّ مِن أن يُحدِثَ لهم ذِكْرًا شَرَفًا وصِيتًا حسَنًا أو كلمة، أو كما في قولِك: جالسِ الحَسَنَ وابنَ سِيرين(٢).

وقال القاضي: ﴿لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ المعاصيَ، فتصيرَ التقوى لهم مَلَكةً، ﴿أَوْ يُحْدِثُ لَهُمْ ذِكْرًا﴾ عِظَةً واعتبارًا حينَ يَسمَعونَها فتُثَبِّطُهم عنِ المعاصي: ولهذه النُّكتةِ أسنَدَ التقوَى إليهم والإحداثَ إلى القرآن(٣).

وقلتُ: والذي يَحضُرُنا الآنَ ـ واللهُ أعلم: أنّ المعنى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ أي: فصيحًا ناطقًا بالحقِّ ساطعًا تبيانه يُحدِثُ لهمُ التأمُّلَ والتَفكُّرَ في آياتِه وبياناتِه الواقِيةِ الشافية فيُذعِنُونَ ويُطيعون. ﴿وَصَرَّفْنَا فِيهِ مِنَ الْوَعِيدِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ العذابَ، ففيهِ لَفٌّ مِن غيرِ ترتيب، فالآيةُ على وِزانِ قولِه تعالى: ﴿لَّعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾ [طه: ٤٤]، قال المصنِّفُ: يَتذكَّرُ، أي: يَتأمَّلُ فيبذُلُ النَّصفةَ مِن نفْسِه والإذعانَ للحقِّ ويخشَى أن يكونَ الأمرُ كما تَصِفانِ فيَجُرَّه إنكارُه إلى الهَلَكةِ.

قولُه: (**وسَكّنَ بعضُهم الثّاءَ للتخفيف**)، أي: يُحدِثْ، قال ابنُ جِني: قرأَ بها الحَسَنُ، وينبغي أن يكونَ هذا ممّا يُسكَّنُ استثقالًا للضّمّة. وأنشَدَنا أبو عليٍّ لجريرٍ:

---

(١) انظر: «معالم التنزيل» للبغوي (٥: ٢٩٧) و«التفسير الوسيط» للواحدي (٣: ٢٢٣).

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢٢: ١٢١).

(٣) «أنوار التنزيل» (٤: ٧٢).

فاليَومَ أشرَبُ غيرَ مُستَحقِبٍ

[﴿فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ ٱلْمَلِكُ ٱلْحَقُّ ۗ وَلَا تَعْجَلْ بِٱلْقُرْءَانِ مِن قَبْلِ أَن يُقْضَىٰٓ إِلَيْكَ وَحْيُهُۥ ۖ وَقُل رَّبِّ زِدْنِى عِلْمًا﴾ ١١٤]

﴿فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ ٱلْمَلِكُ ٱلْحَقُّ﴾ استعظامٌ له ولما يُصرِّفُ عليه عِبادَه مِنْ أوامِرِه ونَواهيه

سيروا بني العمِّ فالأهوازُ منزِلُكمْ ونَـهْرُ تيرَى ولا تَعرِفْكُمُ العرَبُ

أي: لا تَعرِفُكُم(١).

قولُه: (**فاليومَ أشرب غيرَ مُستحقِبٍ**)، تمامُه في «المطلع»:

إثمًـا منَ اللـه ولا واغلِ(٢)

مُستحقِب الإثم، أي: مُحتمِلٍ، يقال: استَحْقَبَ الإثمَ: إذا احتَمَلَه واكتَسَبَه، مأخوذٌ منَ الحقيبة، ووَغَلَ يَغِلُ: إذا دَخَلَ على القَوْم في شُربٍ مِن غيرِ أن يُدعَى كالوارِس في العِظَامِ. قبلَه:

حلَّـتْ ليَ الخَمْرُ وكنتُ امرءًا عن شُربِها في شُـغُلٍ شـاغلِ

قائلُه امرُؤُ القيس، وكان حَلَفَ أنْ لا يشربَ الخَمْرَ حتّى يُقتِّلَ بني أَسَدٍ بأبيهِ حُجْر، فوقَعَ ببعضِهم فَقَتَل جماعةً منهُم فقال عندَ ذلك: حلَّت ... البيت.

قولُه: (**ولِـما يُصرِّفُ عليه**)، عطفٌ على «لهُ»، أي: استعظـامٌ لِـما يُصرِّفُ عليه عبادَه. وقولُه: يُصرِّف، بضمِّ الياءِ وفَتْح الصّادِ وكسرِ الراءِ المشدَّدة. **الأساس**: صَرَّفَه في أعمالِه وأمورِه فيتَصَرَّفُ فيها، وتصَرَّفَتْ بِهِ الأحوالُ. وليسَ فيه ولا في «الصِّحاحِ»: تَصَرَّفَ عليه، ولعلّه ضَمَّنَهُ معنى العُلُوِّ والاستيلاءِ، أي: يُجبِرُ الخَلْقَ على امتثالِ أوامِره والانتهاءِ من نَواهيه تصريفًا كما تَرى المَلِكَ الغالبَ النافذَ التصَرُّفِ في رَعيّتِه، وهذا لا يُوافقُ مذهبَه.

---

(١) «المحتسب» (٢: ٥٩)، وانظر البيت في «ديوان جرير» ص٤٩، ولتمام الفائدة انظر: «البحر المحيط» (٧: ٣٨٦).

(٢) لامرئ القيس في «ديوانه» ص١٢٢.

ووَعدِه ووَعيدِه والإدارةِ بينَ ثَوابه وعِقابه على حَسبِ أعمالِهم، وغيرِ ذلك ممّا يجري عليْه أمرُ مَلكوتِه، **ولـمّا ذكرَ القرآنَ وإنزالَه قالَ على سَبيلِ الاسْتطراد:** وإذا لَقّنك

وفي هذا التقديرِ إيذانٌ بأنّ في ترتُّبِ حُكم الإنزال والتصريفِ في ﴿أَنزَلۡنَٰهُ قُرۡءَانًا عَرَبِيّٗا وَصَرَّفۡنَا فِيهِ مِنَ ٱلۡوَعِيدِ﴾ على قولِه: ﴿فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ ٱلۡمَلِكُ ٱلۡحَقُّ﴾ بالفاءِ، أمرًا عظيمًا وخَطبًا جَليلًا، فَدلَّ وَصْفُ الباري بالمُلْكِ على التصريفِ القويِّ في المُلْكِ والمَلكُوتِ على مُقتضَى مشيئتِه بالأمرِ والنَّهْي والوَضْع والرَّفْع والثَّوابِ والعقاب، فكان مناسبًا لقولِه: ﴿وَصَرَّفۡنَا فِيهِ مِنَ ٱلۡوَعِيدِ﴾، ودَلَّ وَصْفُه بالحقِّ على البيانِ والظهور، وعلى الثَّباتِ في الصِّفاتِ الكاملة، فكان مناسبًا لقولِه: ﴿أَنزَلۡنَٰهُ قُرۡءَانًا عَرَبِيّٗا﴾ أي: بَيّنّا بُرهانَه ساطعًا نُورُه لا يَحُومُ الباطلُ حولَه، فأعظِمْ بمُنزِّلٍ ومُتصرِّفٍ منزِلُه الحقُّ ومُتصرَّفُه المُلْك، وفيه أيضًا معنى ﴿وَلَا تَعۡجَلۡ بِٱلۡقُرۡءَانِ مِن قَبۡلِ أَن يُقۡضَىٰٓ إِلَيۡكَ وَحۡيُهُۥ﴾، وقولُه تعالى: ﴿لَا تُحَرِّكۡ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعۡجَلَ بِهِۦٓ * إِنَّ عَلَيۡنَا جَمۡعَهُۥ وَقُرۡءَانَهُۥ﴾ [القيامة: ١٦-١٧]، يعني: لا تَستعجِلْ بالقرآنِ خوفًا مِن أن يَنفلتَ منك؛ لأنّ المُصرِّفَ قاهرٌ والـمُبيِّنَ مُحِقٌّ لا بدَّ مِن إمضاءِ ما أرادَه ﴿إِنَّ عَلَيۡنَا جَمۡعَهُۥ﴾ في صَدرِكَ لتَحفَظَه، وإجرائه على لسانِك لتدفعَ الباطلَ بالحقّ، وهذه السُّنةُ قائمةٌ في أُمّتِكَ إلى يوم القيامة ﴿فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ ٱلۡمَلِكُ ٱلۡحَقُّ﴾، فإنّ لهُ تحتَ كلِّ كلمة، بل كلِّ حرفٍ مِن هذا الكتابِ العزيزِ، أسرارًا ورُموزًا تتحيَّرُ فيها الأوهامُ، زادَنا اللهُ اطّلاعًا على أسرارِ تنزيلِه والتوفيقَ للعمَلِ بما فيه بقَدْرِ الوُسْع والطاقة. قال صاحبُ «المطلع»: الذي بيَدِه الثوابُ والعقابُ فهُو يَمْلِكُهما، والحقُّ الثابتُ: ذاتُه وصِفاتُه الكاملةُ.

قولُه: (**ولـمّا ذكرَ القرآنَ وإنزالَه قال على سَبيلِ الاستطراد**)، قلتُ: قد سَبَقَ بأنّ قولَه: ﴿فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ ٱلۡمَلِكُ ٱلۡحَقُّ﴾ كالرابطةِ بيْنَ الكلامَيْن، وذلك أنهُ تعالى لـمّا عَظَّمَ شأنَـه في إنزالِ القرآنِ العَربيِّ وتصريفِ الوَعيدِ فيه بأنْ أتى بصيغةِ العَظَمةِ والكِبْرياءِ في قولِه: ﴿أَنزَلۡنَٰهُ﴾، ﴿وَصَرَّفۡنَا﴾ امتناناً على حبيبِه صَلَواتُ اللهِ عليه، وبيّنَ أنّ القَصْدَ في الإنزالِ والتصريفِ: الترغيبُ والترهيب، وأرادَ أنْ يُرشِدَه إلى حُسنِ تلَقِّيه لهذا المنزَّلِ العظيم الشّأن، وأن يَترُكَ مِن عادتِه منَ العَجَلةِ فيه، وَسَّطَ بيْنَ الكلامَيْنِ قولَه: ﴿فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ ٱلۡمَلِكُ ٱلۡحَقُّ﴾، وعطَفَ عليه ﴿وَلَا تَعۡجَلۡ﴾ على تنزيلِ الإخباريِّ منزِلَة الإنشائي؛ لأنّ فيه إنشاءَ التعجُّبِ معنى،

جِبريلُ ما يوحى إليكَ مِنَ القُرآن، فتَأنَّ عليك **رَيثَما يُسمعُك** ويُفهمُك. ثم أَقْبل عليْه بالتَّحفُّظِ بعدَ ذلك. ولا تَكنْ قِراءتُك **مُساوقةً لِقراءتِه**. ونَحوه قَولُه تعالى: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ﴾ [القيامة: ١٦]، وقيل معناه: **لا تُبلّغْ ما كانَ مِنه مُجملًا** حتى يَأتيَك البَيان. **وقُرِئ**: (**حتّى نَقْضِيَ** إليك وَحْيَه). وقَولُه تعالى: ﴿رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ مُتضمّنٌ

حينَ نُبِّهتَ على عَظَمةِ جلالةِ المنزِّل وأُرشِدتَ إلى فخامةِ المنزَّل، فعَظِّمْ جنابَ المِلك الحقّ المُتصرِّف في المُلْكِ والمَلكُوتِ وأقبِلْ بِشَراشِرِكَ في تحفُّظِ ألفاظِ كتابِه وتحقُّق مَبانيه، وإذا وَعَيْتَ فادعُ اللـهَ لاستزادةِ العِلم لتدبُّرِ حقائقِه ومعانيه، وقد سَبَقَ وجهُ نَظْمِه معَ قولِه: ﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَآ﴾.

قولُه: (**رَيْثَما يُسمِعُك**)، **الأساس**: ما رَيَّثَك وما بَطَّأَ بك؟ وما قعَدتُ لفُلانٍ إلاّ رَيْثَما قال كذا، **النِّهاية**: وفي الحديثِ: «فلم يَلْبَثْ إلاّ رَيْثَما»[(١)]، قلت: أي: إلّا قَدْرَ ذلك، وقد يُستعمَلُ بغيرِ (ما)، والمعنى: ارفُقْ على نفْسِكَ قَدْرَ ما يُسمِعُك.

قولُه: (**مساوقةً لقراءتِه**)، **الأساس**: فلانٌ في ساقِة العَسْكر: في آخِرِه، جمعُ سائق، وهُو يُساوِقُه، وتساوَقَتِ الإبِلُ: تَتابَعتْ، وهُو يَسوُقُ الحديثَ، **النِّهاية**: المُساوَقةُ: المُتابَعة. كأنّ بعضَها يَسْوقُ بعضًا.

قوله: (**لا تُبلّغْ ما كان منه مجملاً**) إلى آخره. هذا منتقض بنزول ﴿مِنَ ٱلْفَجْرِ﴾ بيانًا لقوله: ﴿حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، لأنه ﷺ بُلّغه قبل نزول ﴿مِنَ ٱلْفَجْرِ﴾، وكذا قوله تعالى: ﴿غَيْرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ﴾ [النساء: ٩٥]، نزل بعد تبليغه ﴿لَّا يَسْتَوِي ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾، ولضعف هذا الوجه ذكر لفظ (قبل)[(٢)].

قولُه: (**وقُرِئَ: «حتّى نَقْضِيَ»**)، قال مُحيي السُّنة: قرَأ يعقوبُ: «نَقْـضِيَ»، بالنّونِ وفَتْحِها وكسرِ الضّادِ وفَتْح الياء، «وَحْيَهُ» بالنَّصبِ[(٣)].

---

(١) هو جزء من حديثٍ طويلٍ أخرجه مسلم (٩٧٤)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) هذه الفقرة سقطت من (ح) و(ف).

(٣) «معالم التنزيل» (٥: ٢٩٧) ولتمامِ الفائدة، انظر: «مختصر شواذّ القرآن» لابن خالويه ص٩٠، و«البحر المحيط» (٧: ٣٨٧).

لِلتّواضعِ لله تعالى والشُّكرِ له عِندما عَلمَ مِنْ تَرتيبِ التَّعلُّم، أي: عَلّمتني يا رَبِّ لَطيفةً في بابِ التَّعلُّمِ وأدبًا جَميلًا ما كان عِندي، فزِدني عِلمًا إلى عِلم، فإنّ لك في كلِّ شَيءٍ حِكمةً وعِلمًا. وقيل: ما أمرَ الله رُسولَه بطلبِ الزِّيادةِ في شَيءٍ إلّا في العِلم.

[﴿وَلَقَدۡ عَهِدۡنَآ إِلَىٰٓ ءَادَمَ مِن قَبۡلُ فَنَسِيَ وَلَمۡ نَجِدۡ لَهُۥ عَزۡمٗا﴾ ١١٥]

يُقالُ في أوامرِ الملوكِ ووَصاياهم: تَقدَّم الملكُ إلى فُلانٍ وأوعزَ إليْه، وعَزمَ عليْه، وعَهدَ إلَيْه. عَطفَ اللهُ سُبحانَه قصةَ آدمَ عليه السلام على قولِه: ﴿وَصَرَّفۡنَا فِيهِ مِنَ ٱلۡوَعِيدِ لَعَلَّهُمۡ يَتَّقُونَ﴾ [طه: ١١٣] والمعنى: وأُقْسِمُ قَسمًا لَقدْ أمَرْنا أباهُم آدمَ ووصَّيناه

قولُه: (عندَما عَلِم)، ظَرْفٌ يَتعلَّقُ بـ«الشكر»، «والشُّكرِ لهُ» عطفٌ تفسيريٌّ على قولِه: «للتواضُع لله»؛ لأنّ التواضُعَ هاهنا عينُ الشُّكر. كأنّه قيلَ: يا ربِّ إنّي لا أعلَمُ شيئًا، وإنّ افتقاري إلى جَنابِكَ الأقدَس لا يَزُولُ، فكما عَلَّمتَني كيفيّةَ ترتيبِ التعلُّم، وهُو التَحفُّظُ بعدَ التعَلُّم، فلا تَقطَعْ هذه النِّعمةَ عنّي في كلِّ ما أنا فيه منَ الأقوالِ والأفعال.

قولُه: (أي: علّمتَني يا ربّ)، يعني: أدّبْتَني في بابِ العِلم أدبًا جميلًا، وهُو التأنّي عندَ تلقينِ المعلِّم ثُمّ الإقبالُ عليه بالتّحفُّظ، وهذا ما كنتُ أعلَمُه، فزِدْني عِلمًا أي: أدّبْني تأديبًا إلى تأديبٍ.فإنّ لك في كلِّ شيءٍ حِكمةً. فقولُه: «ما كان عندي» معترِضةٌ.

قولُه: (تقدَّم المَلِكُ إلى فُلان)، الراغبُ: قَدَمْتُ إليه بكذا: أَمَرْتَهُ قبْلَ وقتِ الحاجةِ إلى الفعل[1]. أي: قبْلَ أن يَدهَمَه الأمرُ أو الناس، وعَهِدَ فلانٌ إلى فلان: ألقَى العهدَ إليه وأوصَاهُ بحِفظِه.

قولُه: (وأوعَزَ إليه)، الجوهريّ: أوعَزْتُ إليه في كذا وكذا، أي: تَقدمْتُ، وكذلك: وَعَّزْتُ إليه توعيزًا، وقد يُخفَّفُ. فيقالُ: وَعَزْتُ إليه وَعيزًا.

قولُه: (عطَفَ اللهُ سبحانه وتعالى قصّةَ آدمَ عليه السلامُ على قولِه: ﴿وَصَرَّفۡنَا فِيهِ مِنَ

(١) «مفردات القرآن» ص٦٦١.

أنْ لا يَقربَ الشَّجرة، وتَوعّدناه بالدُّخولِ في جملةِ الظّالمينَ إنْ قَربَها، وذلك مِنْ قبلِ وجُودِهم ومِنْ قبلِ أنْ نَتوعّدَهم، **فخالفَ إلى ما نُهِيَ عَنْه** وتُوعِّدَ في ارتكابِه **مُخالفتَهم**، ولم يَلتفتْ إلى الوَعيدِ كما لا يَلتفتون، كأنّه يقول: إنّ أساسَ أمرِ بَني آدمَ على ذلك، وعِرقَهم راسخٌ فيه. فإنْ قُلت: ما المُرادُ بالنِّسيان؟ قُلت: يَـجوزُ أن يُرادَ النِّسيانُ الذي هو نَقيضُ الذِّكر، ....

﴿ٱلْوَعِيدِ﴾)، فإن قلتَ: أليسَ هذا مُخالفًا لِما ذهَبْتَ إليه في النَّظْم، وقولِك: وضَربَ حديثَ آدَمَ مثلًا للنِّسيانِ وتَرْكِ العزيمة، وأنّه متّصلٌ بقولِه: ﴿وَلَا تَعْجَلْ بِٱلْقُرْءَانِ مِن قَبْلِ أَن يُقْضَىٰٓ إِلَيْكَ وَحْيُهُۥ﴾؟ قلتُ: هَيْهاتِ! ما أشدَّ التئامَه بما أسلَفْناهُ مِن أنْ تصريفَ الوعيدِ لأجْلِ اتّقاءِ العذاب، وأنّ قولَه: ﴿وَلَا تَعْجَلْ بِٱلْقُرْءَانِ﴾ متّصلٌ بقولِه: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا﴾، وذلك أنْ معنى قولِه: ﴿وَصَرَّفْنَا فِيهِ مِنَ ٱلْوَعِيدِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ هُو أنّا كما نَهَيْناهم عمّا لا ينبغي ورتَّبْنا عليه الوَعيدَ لعلَّهم يَخافُونَ العذابَ ويَجتنبونَ عنه، كذلك نَهَيْناكَ عن التعجيلِ لتَلقِّي التنزيلِ مُتأنّيًا مُتدبِّرًا بجِدٍّ وعزيمةٍ، فكأنّا عَهِدْنا إليك بذلك لئلّا تَقَع فيما لا ينبغي، كما نَهَيْنا آدمَ عن أكْلِ الشَجرةِ لئلاّ يَشْقى ﴿فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُۥ عَزْمًا﴾، فالضَّميرُ في قولِه: قبْلَ وجودِهم لَمن قيل في حقِّهم: ﴿لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ أَوْ يُحْدِثُ لَهُمْ ذِكْرًا﴾ مِن قوم محمدٍ صَلَواتُ الله عليه، فسَبيلُ حديثِ العَجَلةِ سَبيلُ الاستطراد، وسَبيلُ حديثِ آدمَ سَبيلُ التذييل، وإليه الإشارةُ بقولِه: «إنّ أساسَ أمرِ بني آدمَ على ذلك».

قولُه: (**فخالَفَ إلى ما نُهِيَ عنهُ**)، هُو مِن قولِه تعالى: ﴿وَمَآ أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَىٰ مَآ أَنْهَىٰكُمْ عَنْهُ﴾ [هود: ٨٨]، قال المصنِّفُ: خالَفَني فلانٌ إلى كذا: إذا قصَدَهُ وأنت مُوَلٍّ عنهُ، وتقولُ: خالَفَني إلى الماءِ، يريدُ أنه قد ذهَبَ إليه وارِدًا وأنت صادرٌ(١).

قولُه: (**مُخالفتَهم**)، مفعولٌ مُطلَقٌ، لقولِه: «فخالَفَ»، «وتَوعَّدَ»: عطفٌ على «نُـهِيَ عنهُ». أي: خالَفَ الـمَنْهيَّ والمتوعَّدَ في قولِه: وَصَّيْناهُ أنْ لا يَقرَبَ الشّجرةَ، وتوَعَّدْناهُ بالدُّخولِ في جُملةِ الظالمينَ مُخالفةً مثلَ مُخالفةِ هؤلاءِ في النَّهْيِ والوعيد.

---

(١) انظر: «الكشاف» (٨: ١٦٦).

وأنّه لم يُعْنَ بالوصيّةِ العِنايةَ الصّادقَة، ولم يَستوثقْ مِنها بِعقدِ القَلبِ عليْها وضبطِ النَّفس، حتّى تَولّدَ مِن ذلك النِّسيان. وأنْ يُرادَ التَّركُ وأنّه تَركَ ما وُصِّيَ به مِن الاحتراسِ عَن الشَّجرةِ وأكلِ ثمرتِها. وقُرِئ: (فَنُسِّيَ) أي: نَسّاهُ الشّيطَان. العَزم: التَّصميمُ والـمُضيُّ على تَركِ الأكل، وأنْ يَتصلَّبَ في ذلك تَصلُّبًا يُؤيِسُ الشّيطَانَ مِنَ التَّسويلِ له. والوجُود: يجوزُ أنْ يكونَ بمعنى العِلم، ومَفعولاه، ﴿لَهُۥ عَزۡمًا﴾ وأنْ يَكونَ نَقيضَ العدَمِ كأنّه قال: وعدِمْنا له عَزمًا.

[﴿وَإِذۡ قُلۡنَا لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ ٱسۡجُدُواْ لِأٓدَمَ فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبۡلِيسَ أَبَىٰ﴾ ١١٦].

﴿وَإِذۡ﴾ مَنصوبٌ بمُضمر، أي: واذكُرْ وَقتَ ما جَرى عَليْه مِنْ مُعاداةِ إِبليسَ ووَسْوستِه إليهِ وتَزيينِه له الأكلَ مِنَ الشَّجرَة، وطاعتِه لَهُ بعْدَ ما تَقدّمتْ مَعهُ النَّصيحةُ والمَوعظَة البَليغَةُ والتَّحذيرُ مِنْ كَيدِه، حتّى يَتبينَ لكَ أنَّه لم يكنْ مِن أُوْلِي العَزمِ والثّبات. فإنْ قُلت: إبليسُ كانَ جِنّيًّا بِدليلِ قَولِه تعالى: ﴿كَانَ مِنَ ٱلۡجِنِّ فَفَسَقَ عَنۡ أَمۡرِ رَبِّهِۦٓ﴾ [الكهف: ٥٠]، فمِنْ أينَ تَناولَه الأمرُ وهو للمَلائكةِ خاصّة؟ قُلت: كانَ في صُحبَتِهم، وكانَ يَعبدُ الله تَعالى عبادَتَهم، فلمّا أُمروا بالسُّجودِ لآدمَ والتَّواضعِ له كَرامةً له، كانَ الجِنّيُّ الذي مَعَهم أجدرَ بأنْ يَتواضع، كما لَو قامَ لمقبلٍ على المَجلسِ عِليةُ أهلِه وسَراتُهم، كانَ القيامُ على واحدٍ بَينَهم هو دونَهم في المَنزلةِ أوجب، حتّى إن لم يَقمْ

قولُه: (لم يُعْنَ بالوَصيّة)، أي: لم يَعتَدَّ بها الاعتدادَ الصّادق، الجوهري: عُنيتُ بحاجتِك، أعْنَى بها عنايةً، وأنا بها معْنيٌّ، والأمرُ: لِتُعْنَ بحاجتي بضمِّ التاءِ وسكونِ العين.

قولُه: (منَ الاحتراس)، الجوهريَ: تَحرّستُ مِن فلانٍ واحترَسْتُ منهُ، أي: تحفَّظْتُ منهُ.

قولُه: (عِلْيَة أهلِه)، الجوهري: فلانٌ مِن عِلْيَةِ الناس، وهُو جمعُ رجُلٍ عَلِيّ، أي: شريفٍ رفيع، مثْلَ صَبيٍّ وصِبْيَة.

قولُه: (وسَراتهم)، الجوهري: وهُو جمعُ السَّرِيِّ، لا يُعرفُ جمعُ «فعيلٍ» على «فَعَلَةٍ» غيرُه. الأساس: هُو سَرِيٌّ، منَ السَّراة ومِن أهلِ السَّرْو، وهُو السَّخاءُ والمُروءة.

عُنف. وقيل له: قَدْ قامَ فُلانٌ وفلان، فمَنْ أنت حتّى تَترفّعَ عَنِ القِيام؟ فإن قُلت: فكيف صَحَّ اسْتثناؤُه وهو جِنّيٌّ عنِ الملائكَة؟ قلت: عَملَ على حُكمِ التَّغليبِ في إطلاقِ اسمِ الملائكةِ عليْهم وعليْه، فأُخرجَ الاستثناءُ على ذلك، كقَوْلِك: خَرجُوا إلا فُلانَة، لامرأةٍ بين الرِّجال ﴿أَبَىٰ﴾ جُملةٌ مُستأْنَفة، كأنهُ جَوابُ قائلٍ قال: لِـمَ لم يَسجُد. والوَجهُ أنْ لا يُقدّرَ له مَفعول، وهو السُّجودُ المَدلولُ عليْه بقَوِله: ﴿فَسَجَدُوٓاْ﴾ وأنْ يَكونَ مَعناهُ أظهرَ الإباءَ وتَوقّفَ وتَثبّط.

[﴿فَقُلْنَا يَـٰٓـَٔادَمُ إِنَّ هَـٰذَا عَدُوٌّ لَّكَ وَلِزَوْجِكَ فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ ٱلْجَنَّةِ فَتَشْقَىٰٓ﴾ ١١٧]

﴿فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا﴾ فلا يَكونَنَّ سَببًا لإخراجِكما. وإنَّما أُسندَ إلى آدمَ وَحدَه فِعلُ الشَّقاءِ دونَ حَوّاءَ بعدَ إشراكِهما في الخُروج؛ لأنّ في ضِمنِ شَقاءِ الرَّجلِ وهو قَيِّمُ أهلِه وأميرُهم شَقاءَهم، كما أنّ في ضِمنِ سَعادتِه سَعادتَهم، فاخْتصرَ الكَلامَ بإسنادِه إلَيْه دونَها. مَعَ المُحافظةِ على الفاصلَة. أو أريدَ بالشّقاءِ التّعبُ في طَلَبِ القوت، **وذلك مَعصوبٌ برَأسِ الرَّجلِ** وهو راجعٌ إليْه. ورُويَ أنّه أُهبطَ إلى آدمَ ثَورٌ أحمرُ فكانَ يحرثُ عليْه ويَمسحُ العَرقَ مِنْ جَبينِه.

[﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ ۝ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَؤُاْ فِيهَا وَلَا تَضْحَىٰ﴾ ١١٨-١١٩]

قُرِئ: ﴿وَأَنَّكَ﴾ **بالكَسرِ والفَتح**. ووَجهُ الفَتح: العَطفُ على ﴿أَلَّا تَجُوعَ﴾. فإنْ

قولُه: (**وذلك معصوبٌ برأسِ الرجُل**)، أي: موكَّلٌ إليه. **الأساس**: الأمورُ تُعصَبُ برأسِه. **النهاية**: سَمَّوا السيِّدَ المُطاعَ مُعَصَّبًا؛ لأنّه تُعصَّبُ به أمورُ الناس، أي: تُـرَدُّ إليه وتُرادُ به. قال عُتبةُ بنُ ربيعةَ: ارجِعوا ولا تُقاتلوا واعصِبُوها برأسي، يريدُ السُّبَّـةَ التي تَلحَقُهم بتَرْكِ الحرب. أي: انسُبوها إليّ وإن كانت ذميمةً.

قولُه: (قُرِئَ: ﴿وَأَنَّكَ﴾ **بالكسرِ والفَتْح**)، بالكسر: ابنُ كثير، وبالفَتح: الباقونَ[1]،

---

(١) انظر: «حجّة القراءات» ص ٤٦٤.

قُلت: «إنّ»لا تَدخلُ على «أنّ»، فلا يُقال: إنّ أنّ زَيدًا مُنطلق، والواوُ نائبةٌ عَنْ «إنّ» وقائمةٌ مَقامَها فِلمَ أُدخلتْ عليها؟ قُلت: **الواوُ لم توضع لِتكونَ أبدًا نائبةً عنْ «إنّ»، إنّما هي نائبةٌ عن كُلّ عامِل**، فلمّا لم تَكنْ حَرفًا مَوضوعًا لِلتَّحقيقِ خاصةً كـ«إنّ» لم يَمتنِع اجتماعُهما كما امتنعَ اجتماع إنّ وأن.

الشِّبعُ والرِّيُّ والكِسوةُ والكِنّ: هي الأقطابُ التي يَدورُ عليْها كَفافُ الإنسان،

قال الزجّاج: إذا كُسِرت فعلى الاستئنافِ وعَطْفِ جُملةٍ على جملة، وإذا فُتِحت فعلى معنى أنّ لكَ أن لا تَظْمَأَ فتنسقَ بأنّك على قولِه: ﴿أَلَّا تَجُوعَ﴾ ويكونُ ﴿أَنَّكَ﴾ في موضع نَصْب. ويجوزُ أن يكونَ في موضع رَفْع والعطفُ على محلِّ إنّ واسمِها. لأن معنى إنّ زيدًا قائم: زيدٌ قائمٌ، فالمعنى: وذلك أنّك لا تَظْمأ[1]، وقال أبو البقاء: وجازَ أن تقَعَ «أنّ» المفتوحةَ معمولةً لـ«إنّ» لَـمّا فُصِلَ بينَهما، التقديرُ: إنّ لك الشِّبَعَ والرّيَّ[2]، وقيل: يجوز: إن عندنا أن زيدًا مُنطلِق.

قولُه: (**الواوُ لم توضَعْ لتكونَ أبدًا نائبةً عن «إنّ»، إنّما هِي نائبةٌ عن كلّ عامل**)، قال صاحبُ «التقريب»: يريدُ أنّ الواوَ تَنُوبُ عن كلّ عامل، ولم توضَعْ للتحقيقِ خاصّةً، والمُمتنعُ تَلاقي حرفَيْنِ موضُوعَيْنِ للتحقيق: وقلتُ: يعني أنّ الواوَ نابَتْ مَنابَ «إنّ»، لكنْ بالنظَرِ إليها واعتبارِ وَضْعِها ليسَتْ نَصًّا في التحقيقِ مثلَ «إنّ»، فلا يُهمَلُ وَضْعُها الحقيقيُّ.

وقال القاضي: حرفُ العَطْف وإنْ نابَ عن «إنّ»، لكنهُ نابَ من حيث إنهُ عاملٌ، لا مِن حيث إنه حرفُ تحقيق[3].

وقيل: الواوُ و إنْ كانت نائبةً إلاّ أنها ليسَتْ في قوّةِ الـمَنُوبِ عنه، فلذلك عوملَ مَعها ما لا يُعامَلُ معَه، كقولِك: ليسَ زيدٌ قائمًا ولا قاعدًا، ولا يجوزُ أن تقولَ: ليس لا قاعدًا.

قولُه: (**الشِّبَعُ والرِّيُّ والكِسْوةُ والكِنّ**)، أُورِدَ على خلافِ ما عليه ترتيبُ الآية لِيُشيرَ

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٣٧٨).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٩٠٦).

(٣) «أنوار التنزيل» (٤: ٧٤).

فذكَّرهُ اسْتِجماعَها له في الجنّة، وأنّه مَكفِيّ لا يَحتاجُ إلى كِفايةِ كافٍ ولا إلى كَسبِ

إلى أنه مِن بابِ التتميم والاستيعاب، يعني كان منَ الظاهرِ أن يُضمَّ الشِّبَعُ والرِّيُّ في قَرْنٍ واحد، و«الكِسوةُ والكِنُّ» في آخَرَ، فخولِفَ ليُنبِّه على أنّ المذكورَ هي الأقطابُ التي يَدورُ عليها الكَفافُ، يعني إنّما ضَمَّ الشِّبَع واللُّبْسَ ليُؤْذِنَ بعَدَم استغناءِ الإنسانِ عنهُما، وأنهما مِن أصُولِ النِّعم، وجَمَعَ الاستظلالَ والرِّيَّ ليُشيرَ إلى أنّهما تابعانِ لهُما ومُكمِّلانِ لمنافِعهما، وهذا أدخَلُ في الامتنانِ منَ الظاهر، لِما في تقديم أصُولِ النِّعم وجَلائلِها، وإردافِ توابِعها ولواحِقها: الإعلام باستِجْلابِها لسائرِ ما يُفتقَرُ إليها في الكَفَاف، كما سَبَقَ في تقديم (الرَّحمنِ) على (الرَّحيم). ويَنصُرُ هذا التأويلُ اختلاف العبارتين في الفقرتين، وهو: ﴿إِنَّ لَكَ﴾ ﴿وَأَنَّكَ﴾ و﴿أَلَّا﴾ و﴿لَا﴾، فدلّتِ[1] الأُولى على استقرارِ الإكرام وثُبوتِ الاحترام بتقديرِ مُتعلِّقِ الخبر، وإتْيانِ اللام، وكذا في تَنسيقِ المذكوراتِ الأربعةِ مُرتَّبةً هكذا مُقدِّمًا ما هُو الأهمُّ فالأهمّ، ثُمّ في جَعْلِها تفصيلًا لمضمونِ قولِه: ﴿فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ ٱلْجَنَّةِ فَتَشْقَىٰٓ﴾ وتكريرِ لفْظةِ (فيها)، وإخراجِها في صيغةِ النّفي مُكرَّرةَ الأداء، الإيماءُ إلى التعريضِ بأحوالِ الدُّنيا، وأنّه لا بدَّ مِن مُقاساتِها فيها، لأنّها خُلِقَت لذلك، وأنّ الجنّةَ ما خُلِقَتْ إلاّ للتنعيم ولا يُتَصوَّرُ فيها غيرُه، وما ذَكَرَه مِن تصويرِ ما يُنفِّرُ السّامعَ ويُحذِّرُه حتّى يُتَحامَى بعضٌ من ذلك.

قولُه: (**استجماعَها**)، وفي بعض النسخ: «اجتماعَها»، هُو ثاني مفعولي «ذكَّرَ»، أي: ذكَّرَ اللهُ تعالى آدمَ استجماعَ هذه الأشياءِ لهُ في الجنّة، أي: اجتماعَها.

المغْرِب: استَجْمَعَتْ للمَرْءِ أمورُه: اجتَمَعَ لهُ ما يُحبُّه. وهُو لازمٌ، وقولُهم: استَجمَعَ الفَرَسُ جَرْيا. نَصْبٌ على التمييز، وأمّا قولُ الفُقهاءِ: مُستجمِعًا شرائطَ الجُمُعة، فليسَ بثَبْت[2].

واللامُ في لنقائضِها لضَعْفِ عمَلِ النَّفْي بسببِ التعريفِ أوِ الفَرْعيّة.

---

(١) من قوله: «هذا التأويل اختلاف» إلى هنا سقط من (ح) و(ف).

(٢) «المُغرب في ترتيب المعرب» (١: ١٥٩).

كاسبٍ كما يَحتاجُ إلى ذلك أهلُ الدُّنيا، وذَكَرَها بلفظِ النَّفي لنَقائِضِها التي هي الجوعُ والعُريُ والظَّمأُ والضَّحو، لِيطرقَ سَمعَه بأسامي أصْنافِ الشّقوةِ التي حَذّرَه مِنْها، حتّى يَتحامى السَّببَ المُوقِعَ فيها كَراهةً لها.

[﴿ فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ ٱلشَّيْطَٰنُ قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَىٰ شَجَرَةِ ٱلْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَّا يَبْلَىٰ ﴾ ١٢٠]

فإنْ قُلت: **كيف عَدّى «وَسوسَ»** تارةً بـاللّامِ في قَولِه: ﴿ فَوَسْوَسَ لَهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ ﴾ [الأعراف: ٢٠]، وأُخرى بـ(إلى) قُلت: وَسوسةُ الشّيطانِ كوَلولةِ الثّكلى ووَعوعةِ الذّئبِ ووقوقةِ الدَّجاجة، في أنّها حِكاياتٌ لِلأصواتِ وحُكمُها حُكمُ صَوَّتَ وأجْرِس. ومِنْه: **وَسْوَسَ الـمُبَـرْسَمُ،** ....

قولُه: (**كيف عَدَّى «وَسْوَسَ»؟**)، سؤالٌ عن موقِعِ استعمالِه معَ حَرْفِ الجَرِّ، ووجْهِ صحّتِه وتحقيقِ وَضْعِه، قال الجوهريُّ: ﴿ فَوَسْوَسَ لَهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ ﴾ يريدُ: إليهما، ولكنّ العَرَب تُوصِّلُ بهذه الحروفِ كلِّها الفعلَ. وأجابَ: أنّ «وَسْوَسَ» مأخوذٌ منَ الوَسْوَسة، وهِيَ: حكايةُ صوتٍ وحُكمُها حُكمُ «صَوَّتَ»، وكذا وكذا، وهُو فعلٌ لازمٌ، فإذا عُدِّي باللام كان لبيانِ المُوَسْوَس له كما في قولِه تعالى: ﴿هَيْتَ لَكَ﴾ [يوسف: ٢٣]، وقولِه: أجْرِسْ لها، واللامُ مِن صِلةِ الفعل. وأمّا في الأصواتِ فللبيانِ، وإذا عُدِّيَ بـ«إلى» ضُمِّنَ معنى الإنهاء.

المُغرِب: الوَسْوسَةُ: الصَّوتُ الخَفِيُّ. يقال: وَسْوَسَ الرجُلُ بلفظِ ما سُمِّيَ فاعلُه: إذا تَكلَّمَ بكلام خَفِيٍّ يُكرِّرُه، وهُو فعلٌ لازمٌ، كوَلْولَتِ المرأةُ، ووَعْوَعَ الذِّئبُ، ورجُلٌ مُوَسوِسٌ بالكسر، ولا يقال بالفتح، ولكنْ مُوَسْوَسٌ إليه أوْ لَهُ، أي: تُلقَى إليه الوَسْوسَةُ، وقال أبو اللَّيث[1]: الوَسْوسةُ: حديثُ النَّفس، وإنّما قيل: مُوَسوِس لأنهُ يُحدِّثُ بها في ضَميره[2].

قولُه: (**وَسْوَسَ الـمُبَرْسَمُ**)، **المُغرِبِ:** بُرْسِمَ الرجُلُ، على ما لا يُسَمَّ فاعلُه، فهُو مُبَرْسَمٌ

(١) في (ط): «وقال الليث».

(٢) «المُغرب في ترتيب المعرب» (٢: ٣٥٢).

وهو مُوَسْوِسٌ بالكسر، والفَتحُ لحَن. وأنشدَ ابنُ الأعرابي:

وَسوَسَ يَدعُو مُـخلِصًا رَبَّ الفَلَق

فإذا قُلت: وَسوَسَ له، فمَعناه لأجله، كقَولِه:

أجرِسْ لها يا ابنَ أبي كِبَاشِ

بفَتح السِّين: إذا أَخذَه البِرسامُ، بالكسر، وفي «التهذيب»: بالفَتْح، وهُو مُعرَّبٌ، عن ابنِ دُرَيد، وفي «الأسباب والعلامات»: هُو وَرَمٌ يَحدُثُ في الحِجابِ المعترِضِ بينَ الكبِدِ والمعدةِ، فيزولُ العقلُ لاتّصالِ هذا الحِجابِ بحُجُبِ الدِّماغ[١].

قولُه: (**وهُو مُوسْوِسٌ بالكسر، والفتحُ لَـحْن**)، قال الحريريُّ في «دُرّةِ الغَّواص»: يقولونَ: باقلّاء مُدَوَّد، وطعامٌ مُسوَّس، ورجلٌ موسوَس، وخُبزٌ مُكَرَّج، ومتاعٌ مُقارَب، يفتَحونَ ما قبْلَ الحرفِ الأخير من كلِّ كلمة، والصّوابُ كسرُه. ويقالُ في الفعل منَ الـمُدوَّد: قد دَادَ، وأدَّادَ، ودَوَّدَ، ودَيَّدَ[٢].

قولُه: (**وَسْوَسَ يَدْعو مُـخْلِصًا ربَّ الفَلَق**)، تمامُه:

سِرًّا وقــد أوَّنَ تأوينَ العَقَقْ ... في الزَّرْبِ لو يَمضَغُ شَرْيًا ما بَصَقْ

أوَّن البعيرُ: إذا عَظُمَ بطنُه مِن شُربِ الماء. والعَقَقُ: جمعُ عَقُوق، وهِي الحاملُ. وَسْوَس: صوتُ حكايةٍ للصَّوت؛ لأنّ رُؤبة يَصِفُ قانِصًا يُخفِي شَخْصَه ويُخفِتُ صوتَه حتّى إنه لو مضَغَ حنْظلًا ما بَصَقَ خوفًا مِن أن يُحِسَّه الصَّيدُ فينفِرَ.

الأساس: ومنَ المجازِ: الصائدُ في زَرْبِه وزَرِيبَته وهي قُتْرَتُه، شُبِّهت بزَرْبِ الْبُهْم.

قولُه: (**أجْرِسْ لها يا ابنَ أبي كباشِ**)، تمامُه في «المطلع»:

---

(١) «المُغرب في ترتيب المعرب» (١: ٧١). وانظر كلام ابن دريدٍ في «جمهرة اللغة» (٣: ٣٠٥).

(٢) «درّة الغوّاص» ص ٤٩.

ومعنى (وَسوسَ إليه): أنهى إليْه الوَسوسة، كقَولِك. حَدّثَ إليْه وأسرَّ إليه. أضافَ الشّجرةَ إلى الخُلد وهو الخُلود؛ لأنّ مَن أكلَ مِنها خَلدَ بزَعمِه، كما قيل لـحَيزوم: فرس الحياة؛ لأنّ مَن باشرَ أثرَه حَيِي ﴿وَمُلْكٍ لَّا يَبْلَىٰ﴾ **دليلٌ على قراءةِ الحَسنِ** بن عليٍّ وابنِ عَباسٍ رضيَ اللـهُ عنهم: «**إلا أن تكونا مَلِكَيْنِ**» [الأعراف: ٢٠]، **بالكَسر**.

[﴿فَأَكَلَا مِنْهَا فَبَدَتْ لَهُمَا سَوْءَٰتُهُمَا وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِن وَرَقِ ٱلْجَنَّةِ وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ﴾ ١٢١]

طَفِقَ يَفعلُ كذا: مِثل: جَعلَ يَفعل، وأَخذ، وأَنشأ. وحُكمُها حُكمُ كادَ في وقُوعِ الخَبرِ فِعلًا مُضارعًا، وبَينَها وبَينَه مَسافةٌ قَصيرةٌ هي للشُّروعِ في أوّلِ الأمر. وكادَ لمشارفتِه والدُّنوِّ مِنه. قُرِئ: (يَخَصِّفان) للتّكثيرِ والتّكرير، مِن خَصفَ النّعلَ وهو أنْ

فما لها الليلَة مِن إنفاشٍ(١)

أجْرِسْ لها، أي: أُحْدُ للإبلِ لتسمعَ الحُداءَ فتسيرَ، وهُو مأخوذٌ منَ الجِرسْ وهُو الصّوتُ، وجرَّس الطّيرُ: صَوَّتَتْ بمَناقيرِها على شيءٍ تأكُلُه، قولُه: «لها»، أي: لأجْلِها، الإنفاشُ: مِن: أنْفَشَ الغَنَم: إذا ترَكَها ترعَى ليلًا بلا راعٍ، أي: سِرْ بِها ولا تترُكْها الليلةَ لترعَى.

قولُه: (﴿وَمُلْكٍ لَّا يَبْلَىٰ﴾ **دليلٌ على قراءةِ الحسَن ...: «إلا أن تكونا مَلِكَيْن» بالكسرِ**) في الأعراف(٢)؛ لأنّ الـمُلْكَ غيرُ مُطابِق للمَلَكَين بالفَتح، وقلتُ: يجوزُ أن يُطابِقَه من حيث انضمامُ ﴿لَّا يَبْلَىٰ﴾ معَ الـمُلْك؛ لأنّه حينَئذٍ كنايةٌ عن الخُلود، فهوُ بمنزِلةِ ﴿أَوْ تَكُونَا مِنَ ٱلْخَٰلِدِينَ﴾ هناك.

---

(١) قائله مسعود بن عبد الفزاري، كما في «تاج العروس».

(٢) في الآيـة ٢٠ منها، وانظر: «مختصر شواذّ القرآن» لابن خالويه ص٤٢، و«الجامع لأحكام القرآن» (٧: ١٧٨).

يَـخرزَ عليْها الخِصاف، أي: يُلزقانِ الوَرقَ بسَوءاتِهما للتَّستّرِ وهو وَرقُ التّين. وقيل: كان مُدورًا فصارَ على هذا الشّكلِ مِن تَحتِ أصابعِهما. وقيل: **كان لِباسُهما الظُّفر**، فلمّا أصابا الخطيئةَ نُزِعَ عَنهما وتُركتْ هذه البَقايا في أطرافِ الأصابع، عنِ ابنِ عباس: لا شبهةَ في أنّ آدمَ صَلواتُ الله عليه لم يَمتـثلْ ما رَسمَ اللـهُ له، وتَخطّى فيه ساحةَ الطّاعة، وذلك هو العِصيان. ولـمّا عصى خَرجَ فِعلُه مِن أن يَكونَ رُشدًا وخَيرًا، فكان غيًّا لا مَحالة؛ لأنّ الغيَّ خِلافُ الرُّشد، ولكنّ قولَه: ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ﴾ بهذا الإطلاقِ وبهذا التَّصريح، وحيثُ لم يَقُل: وزَلَّ آدمُ وأخطَأَ وما أشبَهَ ذلك، ممّا يُعبّرُ به عن الزلّاتِ والفُرطات: **فيه لُطفٌ بالمُكلّفينَ ومَزجَرةٌ بَليغةٌ** ومَوعِظةٌ كافّة، وكأنه قيلَ لهم: انظُروا واعتَبِروا كيفَ نَعيتُ على النبيِّ المَعصومِ حَبيبِ الله الذي لا يجوزُ عليه إلّا اقتِرافُ الصَّغيرةِ غيرِ المنفِّرةِ زَلَّتَه بهذه الغِلْظةِ وبهذا اللَّفظِ الشنيع، فلا تتهاوَنُوا بما يَفرُطُ منكم من السَّيئاتِ والصَّغائر، فَضلًا أن تَجسُروا على التورُّطِ في الكبائر، وعن بَعضِهم: ﴿فَغَوَىٰ﴾ **فبَشِـمَ** من كَثرةِ الأكل، وهذا ـ وإنْ صَحَّ على لُغةِ مَن يَقلِبُ الياءَ الـمكسورَ ما قَبلَها ألِفًا فيَقولُ في (فني) و(بقي): (فنا) و(بقا)، وهم بَنو طيِّئ ـ تفسيرٌ خَبيث.

قولُه: (**كان لباسُهما الظُّفْر**)، **النِّهاية**: أيْ: شيءٌ يُشبِهُ الظُّفْرَ في بياضِه وصَفائه وكثافتِه.

قولُه: (**فيه لُطفٌ للمُكلَّفينَ**(١) **ومَزْجَرةٌ بليغة**)، خبَـرُ «لكنّ»، أي: لكنّ قولَه كيتَ وذَيتَ فيه لُطف، يعني: كان منَ الظاهرِ أن يُقالَ في حقِّه: زَلَّ وأخطَأَ، فجعَلَهُ عاصيًا ثُمّ أوقَعَ الغيّ مسببًا عنهُ للتغليظ، كما قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًاۚ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [آل عمران: ٩٧]، يدُلُّ عليه قولُه بهذه الغِلْظة.

قولُه: (فَبَشِمَ)، **الجوهريُّ**: البَشَمُ: التُّخْمة، يقال: بَشِمْتُ منَ الطّعام، وبَشِمَ الفَصيلُ مِن كثْرةِ شُربِ اللَّبَن.

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وكذا هو في نصِّ «الكشاف» من (ط)، لكن في الأصل الخطي من «الكشاف» وفي المطبوع: «بالمكلفين».

[﴿ثُمَّ ٱجْتَبَٰهُ رَبُّهُۥ فَتَابَ عَلَيْهِ وَهَدَىٰ﴾ ١٢٢]

فإنْ قُلت: ما مَعنى: ﴿ثُمَّ ٱجْتَبَٰهُ رَبُّهُۥ﴾ قُلت: ثُمّ قَبلَه بعدَ التَّوبةِ وقرَّبَه إليه، من: جُبِيَ إليَّ كذا فاجتَـبَيتُه. ونَظيرُه: جُلِيَت عليَّ العَروسُ فاجتَليتُها. ومِنهُ قَولُه عزَّ وجَلّ: ﴿وَإِذَا لَمْ تَأْتِهِم بِـَٔايَةٍ قَالُوا۟ لَوْلَا ٱجْتَبَيْتَهَا﴾ أي: هَلّا جُبِيَت إليك فاجتَبيتَها، وأصلُ الكَلِمةِ الجمع، ويَقولون: اجتَـبَتِ الفرَسُ نفسَها إذا اجتَمَعت نفسُها راجِعةً بعد النِّفار. و﴿وَهَدَىٰ﴾ أي: وفّقَه لحفظِ التَّوبةِ وغَيرِه من أسبابِ العِصمةِ والتَّقوى.

[﴿قَالَ ٱهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعًۢا ۖ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ۖ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَاىَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ﴾ ١٢٣]

لـمّا كانَ آدَمُ وحوّاءُ عليهما السَّلامُ أصْلَي البَشَر، والسَّبَبين اللذَينِ منهُما نَشؤوا وتَفرَّعُوا: جُعِلا كأنَّهما البشَرُ في أنفُسِهما، فخُوطِبا مُخاطَبتَهم، فقيل: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم﴾ على لَفظِ الجَماعة. ونظيرُه إسنادُهمُ الفِعلَ إلى السَّبَب، وهو في الحقيقةِ للمُسَبِّب، ....

قولُه: (جُبِيَ إليّ كذا فاجتَـبَيتُه)، مِن قولِك: اجتَـبَى الشيءَ بمعنى جَباهُ لنَفْسِه، أي: جَمَعَه، فقولُه: هلاّ جُبِيَتْ إليك فاجتَـبَيْتَها؟ معناه: هلاّ جُمِعَت إليكَ فاجتَمْعتَها افتعالًا مِن عندِ نفْسِك؟ فإنّهم كانوا يقولون: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّآ إِفْكٌ ٱفْتَرَىٰهُ﴾ [الفرقان: ٤].

قولُه: (جُلِيَتْ عليَّ العَروسُ فاجتَلَيتُها)، أي: نظَرتُ إليها مَـجْلُوّةً.

قولُه: (﴿وَهَدَىٰ﴾ أي: وَفَّقَه لحِفظِ التَّوبة)، فَسرَ الهدايةَ المُطلقَة لاقترانِها بالتّوبة بما يُناسبُها تتميمًـا، فعلى هذا ينبغي أنّ يفسِّرَ الغِوايةَ في قولِه: ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ﴾ بما يُناسبُ العِصيانَ مِن مُتابعةِ هَوَى النّفس بتسويلِ الشيطان، لا بالغِوايةِ الحقيقيَّـة، كقولِ إخوةِ يوُسفَ: ﴿إِنَّ أَبَانَا لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [يوسف: ٨].

قولُه: (ونَظيرُه: إسنادُهمُ الفعلَ إلى السبب، وهُو في الحقيقةِ للمسبِّب)، نحو: بَنَى الأميرُ المدينةَ، وكَسَى الخليفةُ الكعبةَ، يعني: خوطِبَ آدمُ وحواءُ بقولِه: ﴿بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾

﴿هُدَى﴾ كِتابٌ وشَريعة. وعن ابنِ عبّاس: ضَمِنَ اللهُ لِمَن اتّبعَ القُرآنَ أن لا يَضِلَّ في الدُّنيا ولا يَشقى في الآخِرة، ثمّ تَلا قولَه: ﴿فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَاىَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ﴾

لأنهُ حالٌ منَ الضَّميرِ في ﴿ٱهْبِطَا﴾، أي: متعادِين، عَقَّبَ بقولِه: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى﴾ على لَفظِ الجماعة، ولم تَحصُلْ منهُما العَداوةُ ولا كانا تابعَيْنِ لأحدٍ منَ الأنبياء، لكنْ لَمّا كانا سَبَبي البشَرِ ومنهُما نَشؤوا، جُعِلا كأنّهما البَشرُ فخُوطِبا مُخاطَبتَهم، وفي عكْسِه خطابُ اليهودِ في زَمَنِ الرَسولِ ﷺ بنحوِ قولِه: ﴿وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ ٱلْبَحْرَ فَأَنجَيْنَٰكُمْ﴾ [البقرة: ١٥٥].

قولُه: (**وعن ابنِ عبّاس: ضَمنَ اللهُ لمنِ اتَّبعَ القرآنَ أنْ لا يَضِلَّ في الدُّنيا ولا يَشقى في الآخِرة**)، ونحوُه في «المعالم»[1] عن سعيدِ بن جُبَير، عن ابنِ عبّاس، وعنِ الشَّعْبيِّ، عن ابنِ عبّاس.

وقلتُ: هذا إشارةٌ إلى الترجيع الذي بُنِيَتْ هذه السُّورةُ الكريمةُ عليه كما سَبَقَ، وإلاّ فلِمَ خصَّه بالقرآنِ هاهنا وترَكه في البقرةِ على العموم والقصّةُ القصّةُ؟ حيثُ قال: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى﴾ [البقرة: ٣٨] برسُولٍ أبعثُهُ إليكُم وكتابٍ أُنزلُه عليكُم، بدليلِ قولِه: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَكَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَآ﴾ [البقرة: ٣٩] في مُقابَلةِ قولِه: ﴿فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَاىَ﴾، والقَرينةُ هاهنا: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى﴾ إلى قولِه: ﴿كَذَٰلِكَ أَتَتْكَ ءَايَٰتُنَا فَنَسِيتَهَا﴾، روينا عن أبي داود عن سعدِ[2] بنِ عُبادة، قال: قال رسُولُ الله ﷺ: «ما مِن امرئٍ يقرأُ القرآنَ ثُم يَنساهُ إلا لقيَ اللهَ يومَ القيامةِ أجذَم»[3]، وزادَ رزينٌ: واقرؤوا إن شئتُم: ﴿قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِىٓ أَعْمَىٰ وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا ۝ قَالَ كَذَٰلِكَ أَتَتْكَ ءَايَٰتُنَا فَنَسِيتَهَا ۖ وَكَذَٰلِكَ ٱلْيَوْمَ تُنسَىٰ﴾، وإنّما خَصَّ خيرَ الأُمّة بأنّها لا تَضِلُّ بالدُّنيا ولا تَشْقى بالآخِرة؛ لأنّ قصّة آدمَ عليه السّلامُ كانت مُصدَّرةً بقولِه: ﴿فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ ٱلْجَنَّةِ فَتَشْقَىٰٓ﴾ ومُختَتَمةً بقولِه: ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ﴾ [طه: ١٢١]، وأنهما

---

(١) «معالم التنزيل» (٥: ٣٠٠)، والأثر المذكور قد أخرجه الطبري في «التفسير» (١٦: ١٩١).
(٢) في (ح) و(ف): «سعيد»، وهو خطأ.
(٣) أخرجه أبو داود (١٢٧٦)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٥٢٥٣)، والدارمي في «السنن» (٣٣٤٠) والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٨١٧)، والبزّار في «المسند» (٣٧٣٩)، وهو في «مسند أحمد» (٢٢٤٥٦) بإسنادٍ صحيح لغيره.

والـمَعنى: أنّ الشقاءَ في الآخِرةِ هُوَ عِقابُ مَن ضَلَّ في الدُّنيا عن طَريقِ الدّين، فمَنِ اتّبعَ كتابَ الله وامْتثَـلَ أوامِرَه وانتَهى عن نَواهيهِ نَجا مِنَ الضَّلالِ ومن عِقابِه.

[﴿ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ أَعْمَىٰ * قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِيٓ أَعْمَىٰ وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا * قَالَ كَذَٰلِكَ أَتَتْكَ ءَايَـٰتُنَا فَنَسِيتَهَا ۖ وَكَذَٰلِكَ ٱلْيَوْمَ تُنسَىٰ ﴾ ١٢٤-١٢٦]

الضَّنْك: مَصدَرٌ يَستَوي في الوَصفِ به الـمُذكَّرُ والمؤنَّث. وقُرِئ: (ضَنْكى) على (فَعْلَى). ومعنى ذلك: **أنّ مَعَ الدِّينِ التَّسليمَ** والقَناعةَ والتَّوكّلَ على الله وعلى قِسمَتِه؛ فصاحِبُه يُنفِقُ ما رَزَقَه بسَمـاحٍ وسُهولة، **فيَعيشُ عَيشًا رافِعًا**؛ كما قالَ عَـزَّ وجَلّ:

مُقابِلانِ لقولِه: ﴿فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ أَعْمَىٰ﴾ [طه: ١٢٤].

قولُه: (**الضَّنْكُ: مَصْدَر**)، **الراغب**: ﴿ضَنكًا﴾ أي: ضِيقًا، وقد ضَنُكَ عَيْشُه، وامرأةٌ ضِناكٌ: مُكتَنَزةٌ. والضُّناك: الزُّكام، والمضنُوكُ: المزكومُ(١).

قولُه: (**أنّ معَ الدِّين التسليمَ**)، تأويلُ المعنى قولِه: ﴿ذِكْرِي﴾ [طه: ١٢٤] المرادُ به القرآن؛ لأنّ الدِّينَ منهُ، ويؤيِّدُه قولُه: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِم مِّن رَّبِّهِمْ لَأَكَلُوا۟ مِن فَوْقِهِمْ وَمِن تَحْتِ أَرْجُلِهِم﴾ [المائدة: ٦٦].

قولُه: (**فيعيشُ عَيْشًا رافعًا**)، **الجوهري**: الرَّفْعُ: السَّعَةُ والخِصْبُ، يقالُ: رَفُعَ عيْشُه - بالضمِّ - رفاعةً: اتّسَعَ فهُو عيشٌ رافعٌ ورفيع، أي: واسعٌ طيِّب.

الراغب: العَيْشُ: الحياةُ المختَصّةُ بالحيوان، وهُو أخصُّ منَ الحياة؛ لأنّ الحياةَ تقالُ في الحيَوان، وفي الباريء وفي المَلَك، وتُشتَقُّ منهُ المعيشةُ لِما يُتعَيَّشُ منهُ؛ قال تعالى: ﴿نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [الزخرف: ٣٢]، وقال في أهلِ الجنّةِ: ﴿فَهُوَ فِى عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ [القارعة: ٧]، وقال ﷺ: «لا عَيْشَ إلاّ عيْشُ الآخِرَة»(٢).

---

(١) «مفردات القرآن» ص٥١٢.

(٢) المصدر السابق ص٥٩٦. والحديث المذكور أخرجه البخاري (٣٧٩٦)، ومسلم (١٨٠٥) وغيرهما من حديثِ أنس بن مالك رضي الله عنه.

﴿فَلَنُحْيِيَنَّهُۥ حَيَوٰةً طَيِّبَةً﴾ [النحل: ٩٧]، والـمُعرِضُ عنِ الدِّين، مُستَولٍ عليه الحِرصُ الذي لا يَزالُ يُطمَحُ به إلى الازديادِ منَ الدُّنيا، مُسلَّطٌ عليه الشُّحُّ الذي يَقبِضُ يدَهُ عن الإنفاق، فعَيشُه ضَنْكٌ وحالُه مُظلِمة، كما قالَ بعضُ المتصوِّفة: لا يُعرِضُ أحَدٌ عن ذِكرِ ربِّه إلّا أظلَمَ عليه وقتُه وتَشوَّشَ عليه رِزقُه، ومن الكفَرَةِ من ضَرَبَ اللـهُ عليه الذِّلّةَ والمَسكنَةَ لكُفرِه، قالَ اللـهُ تَعالى: ﴿وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَّةُ وَٱلْمَسْكَنَةُ وَبَآءُو بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا۟ يَكْفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٦١]، وقال: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِم مِّن رَّبِّهِمْ لَأَكَلُوا۟ مِن فَوْقِهِمْ وَمِن تَحْتِ أَرْجُلِهِم﴾ [المائدة: ٦٦]، وقال: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَٰتٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الأعراف: ٩٦]، وقال: ﴿فَقُلْتُ ٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ إِنَّهُۥ كَانَ غَفَّارًا * يُرْسِلِ ٱلسَّمَآءَ عَلَيْكُم مِّدْرَارًا﴾ [نوح: ١١-١٢]، وقال: ﴿وَأَلَّوِ ٱسْتَقَٰمُوا۟ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَٰهُم مَّآءً غَدَقًا﴾ [الجن: ١٦]، وعنِ **الحسَن**: هوَ **الضَّريعُ** والزقّومُ في النار، وعن أبي سَعيدٍ الخُدريّ: عَذابُ القَبر، وقُرِئ: (ونَحْشُرْه) بالجَزمِ عَطفًا على محَلّ ﴿فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا﴾؛

قولُه: (**وعنِ الحَسَنِ: هُو الضَّريع**)، عطفٌ على قولِه: «إنّ معَ الدِّين التسليمَ والقَناعةَ» إلى آخرِه من حيثُ المعنى، يعني: معنى ﴿مَعِيشَةً ضَنكًا﴾: إمّا ما يلقَاهُ المُعرِضُ في الدُّنيا منَ الضِّيقِ في العَيْش بسببِ الحِرصِ وجَمْع المالِ أو الذِّلّةِ والمسكَنةِ أو قِلّةِ الرِّزقِ أو الابتلاءِ بالجَدْبِ والقَحْط، وإمّا ما يَلقَاهُ في الآخِرةِ من أكلِ الزَّقُّوم والضَّريع، وقال اللـهُ: ﴿يَتَجَرَّعُهُۥ وَلَا يَكَادُ يُسِيغُهُۥ وَيَأْتِيهِ ٱلْمَوْتُ مِن كُلِّ مَكَانٍ﴾ [إبراهيم: ١٧]، فتلخيصُه: المُعرضُ عنِ الدِّين شأنُهُ في الدُّنيا كيْتَ وكيْتَ، وعَيْشُهُ ضَنْك، وعن الحَسَنِ: المُعرِضُ عنِ الدِّين[1] شأنُه في الآخِرةِ أكْلُ الضرَّيع والزَّقُّوم، يَشهَدُ للقولِ الأوّل رِعايةُ التقابُل، فإنّ قولَه: ﴿فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَعْمَىٰ﴾ مُقابِلٌ لقولِه: ﴿فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ﴾ كما سَبَق.

---

(١) من قوله: «شأنه في الدنيا» إلى هنا، سقط من (ط).

لأنه جَوابُ الشَّرط، وقُرِئ: (ونَحشُرُهْ) بسُكونِ الهاءِ على لَفظِ الوَقف، **وهذا مِثلُ قَولِه:** ﴿وَنَحْشُرُهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ عُمْيًا وَبُكْمًا وَصُمًّا﴾ [الإسراء: ٩٧]، **وكما فُسِّرَ الزُّرقُ بالعَمى،** ﴿كَذَٰلِكَ﴾ أي: مِثلَ ذلك فَعلتَ أنت، **ثُمّ فُسِّرَ بأنّ آياتِنا أَتَتكَ واضِحةً مُستَنيرة،** فلم تَنظُرْ إليها بعَينِ المعتَبِرِ ولم تتبصَّر وتركتَها وعَميتَ عنها، ....

قولُه: (وهذا مِثلُ قولِهم)، ﴿وَنَحْشُرُهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ عُمْيًا وَبُكْمًا وَصُمًّا﴾ [الإسراء: ٩٧]؛ لأنه مِن أعمَى البصَر. وقيل: أعمَى عن الحُجّةِ لقولِه: ﴿كَذَٰلِكَ أَتَتْكَ ءَايَـٰتُنَا﴾، والوَجْهُ هُو الأوّلُ لقولِه: ﴿لِمَ حَشَرْتَنِىٓ أَعْمَىٰ وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا﴾.

قولُه: (وكما فُسِّرَ الزُّرقُ[1] بالعَمَى)، يعني: في قولِه تعالى: ﴿وَنَحْشُرُ ٱلْمُجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ زُرْقًا﴾ [طه: ١٠٢]، قال: العمَى؛ لأنّ حَدَقَة مَن يُذهَبُ بنُورِ بَصَرِه تزْرَاقّ[2].

قولُه: (ثُم فُسِّرَ بأنّ آياتِنا أتَتْكَ)، يعني: لمّا قال القائلُ: ﴿لِمَ حَشَرْتَنِىٓ أَعْمَىٰ وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا﴾ وأُجيبَ بقولِه: ﴿كَذَٰلِكَ﴾ والمشارِ إليه السابق، أي: كما أنّا حشَرْناكَ أعمى وكنتَ بصيرًا، مِثلَ ذلك فَعلْتَ أنت، قال: ما فَعلْتُ يا ربِّ؟ فقيل: أَتَتْكَ آياتُنا واضحةً مُستنيرةً، وأنت بصيرٌ صَحيحٌ، فعَمِيتَ عنها. فلمّا وَضعَ في التنزيلِ مَوضِعَ فَعَمِيتَ عنها: فَنسيتَها وَضْعًا للمُسبَّبِ موضعَ السببَ؛ لأنّ مَن عَمِيَ عن شيءٍ نَسِيَه وتركَه[3]، رَتَّبَ عليه: ﴿وَكَذَٰلِكَ ٱلْيَوْمَ تُنسَىٰ﴾، ولذلك بَدَّلَ المصنِّفُ الواوَ بالفاء. وأمّا معنى ﴿كَذَٰلِكَ﴾ الثالثِ فالتذييلُ والتقرير، ولذلك عَمَّ المعنى بقولِه: ﴿مَنْ أَسْرَفَ﴾ فالمُشَبَّهُ في التشبيهِ الأوّل فِعلُهم، وهُو عَماهُم عن الآيات، والمُشبَّهُ بِهِ حَشْرُهم أعمى، وفي التشبيهِ الثاني المشَبَّهُ: فعلُ الحقِّ وهُو تَرْكُه إياهم على عَماهُم، والمشبَّهُ به: تَرْكُهم آياتِ الله، وفي التشبيهِ الثالثِ المُشَبَّهُ به: الجزاءُ الخاصُّ والمُشَبَّهُ الجزاءُ العامّ.

قولُه: (أتتك واضحةً مستنيرةً). هذا إذا فسّرَ الآياتِ بالدّلائل الظاهرةِ والمعجزاتِ

---

(١) في (ح) و(ف): «الرزق» بالراء المهملة ثم الزاي وهو تصحيف.

(٢) انظر: «الكشاف» (١٠: ٢٤٢).

(٣) في الأصول الخطية: «نسيها وتركها»، ولعل الصواب ما أثبتناه.

فكذلك اليومَ نَترُكك على عَماكَ ولا نُزيلُ غِطاءَه عن عَينَيك.

[﴿وَكَذَٰلِكَ نَجْزِي مَنْ أَسْرَفَ وَلَمْ يُؤْمِنْ بِآيَاتِ رَبِّهِ ۚ وَلَعَذَابُ الْآخِرَةِ أَشَدُّ وَأَبْقَىٰ﴾ ١٢٧]

لـمّا توعَّدَ المُعرِضَ عن ذِكرِه بعُقوبَتَين: المعيشةِ الضَّنْكِ في الدُّنيا، وحَشرِه أعمى في الآخِرةِ خَتَم آياتِ الوَعيدِ بقَولِه: ﴿وَلَعَذَابُ الْآخِرَةِ أَشَدُّ وَأَبْقَىٰ﴾ كأنه قال: ولَلحَشْرُ على العَمى الذي لا يَزولُ أبدًا أشَدُّ من ضِيقِ العَيشِ المنقَضي، أو أراد: ولتَرْكُنا إيّاهُ في العَمى أشدُّ وأبقى مِن تَركِه لآياتِنا.

[﴿أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسَاكِنِهِمْ ۗ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِأُولِي النُّهَىٰ﴾ ١٢٨]

الباهرة، ويجوزُ أنْ تُحمَلَ الآياتُ على آيِ القرآن، وإتيانُها حفظُها وتعاهدُها ليلًا ونهارًا، وقضيّةُ النظمِ يساعدُ عليه؛ فإنّ قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى﴾ [البقرة: ٣٨]، دالٌّ عليه، لِما أنّ المرادَ بالهُدى، رسولٌ يبعثه، وكتابٌ ينزّله كما مرّ في أوّل البقرة؛ فقوله: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي﴾، معطوفٌ على قوله: ﴿فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ﴾، وهو جوابٌ للشّرط، فيكون المعنى: ومن أعرضَ عن هدايَ، ومن الهُدى الكتابُ المنزّل. والإعراضُ عنه: إمّا بأن لا يقبل رأسًا، أو لا يُعمل به، أو يحفظُ ولا يتعاهدُ فينسى، فيقالُ له: أتتك آياتُنا، أي حفظتَها ثمّ نَسيتَها، وكذلك اليومَ تُتركُ من لُطفِنا ورحمتِنا، ويؤيّدُه ما رَوينا عن أنس قال: قال رسولُ الله ﷺ: «عُرضتْ عليَّ أُجورُ أمتي، حتّى القَذاةُ يُخرجها الرجلُ من المسجد، وعُرضت ذنوبُ أمتي، فلم أرَ ذنبًا أعظمَ من سورةٍ من القرآن، أو آيةٍ أُوتيَها رجلٌ ثمّ نسيها»[1]. رواه الترمذي، وأبو داود[2].

قولُه: (لـمّا توعَّد المُعرِضَ)، يريدُ: أنّ قولَه: ﴿وَلَعَذَابُ الْآخِرَةِ﴾ إمّا مؤكِّدٌ لمعنى قولِه: ﴿وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَىٰ﴾ ومُبَيِّنٌ لِما قَصدَ به، أو لقولِه: ﴿وَكَذَٰلِكَ الْيَوْمَ تُنْسَىٰ﴾.

---

(١) انظر: «سنن الترمذي» (٣١٦٦)، و«سنن أبي داود» (٤٦١).

(٢) هذه الفقرة سقطت من (ح) و(ف).

فاعلُ ﴿لَمۡ يَهۡدِ﴾ الجُملةُ بعدَه، يُريد: أَلَـم يَهدِ لَهم هذا بمَعناه ومَضمُونِه، ونَظيرُه قولُه تعالى: ﴿وَتَرَكۡنَا عَلَيۡهِ فِي ٱلۡأٓخِرِينَ ۞ سَلَٰمٌ عَلَىٰ نُوحٖ فِي ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الصافات: ٧٩-٨٠]، أي: تَركنا عليه هذا الكَلام، ويجوزُ أن يَكونَ فيه ضَميرُ الله أو الرَّسول، ويَدُلُّ عليه القِراءةُ بالنُّون.

وقُرِئ: (يُمَشَّوْن) يُريدُ أنّ قُرَيشًا يتقلَّبونَ في بِلادِ عادٍ وثَمودٍ ويَمشُون ﴿فِي مَسَٰكِنِهِمۡ﴾ ويُعايِنُونَ آثارَ هَلاكِهم.

[﴿وَلَوۡلَا كَلِمَةٞ سَبَقَتۡ مِن رَّبِّكَ لَكَانَ لِزَامٗا وَأَجَلٞ مُّسَمّٗى﴾ ١٢٩]

قولُه: (وفاعلُ ﴿أَفَلَمۡ يَهۡدِ﴾ الجُملة)، قال صاحبُ «الكشف»: فاعلُ ﴿يَهۡدِ﴾ مُضْمَرٌ، والـمعنى: أفلمْ يَتبيَّنْ لهم إهلاكُنا؟ ولا يكونُ كم في ﴿كَمۡ أَهۡلَكۡنَا قَبۡلَهُم مِّنَ ٱلۡقُرُونِ﴾ فاعلًا ولا مفعولًا؛ لأنّ الاستفهامَ لا يَعمَلُ فيه ما قبلَه، ولكنّه منصوبٌ بـ﴿أَهۡلَكۡنَا﴾، فهو مفعولٌ مُقدَّم[1]، أي: وكثيرًا منَ القُرى أهلَكْنا، وإذا كان الضَّميرُ في ﴿يَهۡدِ﴾ لله أو للرسول، فـ﴿كَمۡ أَهۡلَكۡنَا﴾ الجُملةُ في تأويلِ المفعول.

قال المصنِّفُ في قولِه تعالى: ﴿أَوَلَمۡ يَهۡدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ ٱلۡأَرۡضَ مِنۢ بَعۡدِ أَهۡلِهَآ أَن لَّوۡ نَشَآءُ أَصَبۡنَٰهُم بِذُنُوبِهِمۡ﴾ [الأعراف: ١٠٠]: إنما عُدِّي فعل الهداية باللام؛ لأنهُ بمعنى التبيين. فإذا قُرِئَ بالنُّون كان المعنى: أوَلَمْ يَهْدِ لهُم هذا الشأن؟ كذلك المعنى: أوَلم يَـتَبيّنْ لقُريشٍ هذا الشأنَ، وهُو إهلاكُنا كثيرًا منَ القُرى الخاليةِ والحالُ أنّهم يَمشُونَ في مساكِنِهم، والبيانُ مثلُ قولِه تعالى: ﴿أَوَلَمۡ يَسِيرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَيَنظُرُواْ كَيۡفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡ﴾ [الروم: ٩].

في «اللُّباب»: قال الكُوفيُّونَ: فاعلُه: ﴿كَمۡ أَهۡلَكۡنَا﴾، وهذا لا يجوزُ عندَ البَصْريِّـين؛ لأنّ الجُملةَ لا تكونُ فاعلةً، وقالوا: فاعلُه مُضمَرٌ يفسِّرُه ﴿كَمۡ أَهۡلَكۡنَا﴾ والباءُ في قولِ المصنِّف بمعناه، مَثلُه: كتبتُ بالقلم، أي: فاعلُ ﴿أَوَلَمۡ يَهۡدِ﴾ هذا بواسطةِ مَضمونِه.

---

(١) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٠٨) بتحقيق د. عبد القادر السعدي، أو (٢: ٨٥٣) بتحقيق د. محمد الدالي.

الكَلِمةُ السّابِقة: **هيَ العِدَةُ بتأخيرِ جَزائِهم إلى الآخِرة**، يَقول: لَولا هذه العِدَةُ لكانَ مثلَ إهلاكِنا عادًا وثمودًا لازمًا لهؤلاءِ الكفَرة، واللِّزامُ: إمّا مَصدَرُ (لازَمَ) وُصِفَ به، وإمّا فِعالٌ بمَعنى: (مُفْعِلٍ)، أي: مُلْزِم، كأنه آلةُ اللُّزوم لفَرطِ لُزومِه، كما قالوا: **لِزازُ خَصِم**. ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى﴾ لا يَخلُو من أن **يكونَ مَعطوفًا على** ﴿كَلِمَةٌ﴾ أو على الضَّميرِ في ﴿كَانَ﴾ أي: لَكانَ الأخذُ العاجِلُ وأجلٌ مُسَمّى لازمَينِ لهم كما كانا لازمَينِ لعادٍ وثَمود، ولم يَنفرِدِ الأجَلُ المُسَمّى دونَ الأخذِ العاجِل.

[﴿ فَٱصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ ٱلشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا وَمِنْ ءَانَآيِٕ ٱلَّيْلِ فَسَبِّحْ وَأَطْرَافَ ٱلنَّهَارِ لَعَلَّكَ تَرْضَىٰ ﴾ ١٣٠]

﴿بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾ في مَوضِعِ الحال، أي: وأنتَ حامِدٌ لرَبِّكَ على أن وفَّقكَ للتَّسبيحِ وأعانَكَ عليه، والمُرادُ بالتَّسبيح: الصَّلاة، أو على ظاهِرِه، قُدِّمَ الفِعلُ على الأوقاتِ أوّلًا، والأوقاتُ على الفِعلِ آخِرًا فكأنه قال: صَلِّ لله قَبلَ طُلوعِ الشَّمسِ يَعني الفَجر، وقَبلَ غُروبِها يعني الظُّهرَ والعَصر؛ لأنهما واقِعَتانِ في النِّصفِ الأخيرِ منَ النَّهارِ بينَ زَوالِ الشَّمسِ وغُروبِها، ....

قولُه: (**هِي العِدَةُ بتأخيرِ جَزائهم إلى الآخِرة**)، قال القاضي: أي: تأخير عذاب هذه الأمّة(١).

قولُه: (**لِزازُ خصْم**)، أي: مُلِحٌّ. **الأساس**: هذا لِزازُ البابِ؛ لِنجافِه الذي يُلَزُّ به، وإنهُ لِزازُ خَصِمٌ، ولِزازُ مالٍ: مُصلحٌ لهُ، والنِّجافُ: العَتَبةُ.

قولُه: (**مِن أن يكونَ معطوفًا على** ﴿كَلِمَةٌ﴾)، قال صاحب «الكشْف»: التقدير: لولا كلمةٌ سَبَقَتْ مِن ربِّك لكان لزامًا وأجَلٌ مُسَمًّى لكان العذَابُ لازِمًا لهم، فَصَلَ بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه بـ«كانَ» واسمِها وخبرِها(٢).

---

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ٧٦).

(٢) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٠٨) بتحقيق د. عبدالقادر السعدي، أو (٢: ٨٥٣) بتحقيق د. محمد الدالي.

وتَعمّدْ آناءَ الليلِ وأطرافَ النّهارِ **مُختصًّا لهما بصَلاتِك**، وذلك أنّ أفضَلَ الذِّكرِ ما كانَ باللّيل؛ لاجتِماعِ القَلبِ وهُدوءِ الرّجلِ والخُلوِّ بالرَبّ، وقالَ اللهُ عزَّ وجَلّ: ﴿إِنَّ نَاشِئَةَ ٱلَّيۡلِ هِيَ أَشَدُّ وَطۡـٔٗا وَأَقۡوَمُ قِيلًا﴾ [المزمل: ٦]، وقال: ﴿أَمَّنۡ هُوَ قَٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيۡلِ سَاجِدٗا وَقَآئِمٗا﴾ [الزمر: ٩]؛ ولأنّ اللَّيلَ وقتُ السُّكونِ والرّاحة، فإذا صُرِفَ إلى العِبادةِ كانت على النَّفسِ أشدَّ وأشقّ؛ وللبدَنِ أتعَبَ وأنصَب، فكانت أدخَلَ في مَعنى التَّكليفِ وأفضَلَ عندَ الله، وقد تَناوَلَ التَّسبيحُ في آناءِ اللَّيلِ صلاةَ العَتمَة، وفي أطرافِ النَّهارِ صلاةَ المغرِبِ وصلاةَ الفَجرِ على التَّكرار، إرادةَ الاختِصاص، كما اختَصَّتْ في قَولِه: ﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلۡوُسۡطَىٰ﴾ [البقرة: ٢٣٨]، **عندَ بَعضِ المُفسِّرين**. فإن

قولُه: (**وتعمَّدْ آناءَ اللَّيل**)، قال صاحبُ «المطلع»: أي: بعضَ ساعاتِ اللّيل، واحدُها: أنى، مثْلَ: رحى، وإنى: كمِعى، وإنْيٌ: كنحْي.

قولُه: (**مختصًّا لهما بصَلاتِك**)، اعتبَرَ في تقديم الظَّرف الاختصاص، وقَدَّرَ «تعَمَّدْ» لقُربِ معناهُ مِن قولِه تعالى: ﴿وَإِيَّٰيَ فَٱرۡهَبُونِ﴾ [البقرة: ٤٠] أي: إيّايَ ارهَبوا فارهَبُونِ، وأريدَ بالاختصاص: الاهتمامُ؛ لأنهُ ليس المراد: خَصِّص هذَيْنِ الوقتَيْنِ بالصَّلاة دونَ غيرِهما، ويجوزُ أن يُرادَ الاختصاص، أي: تعمَّدْ هذَيْنِ الوقتَيْنِ بالفَضْلِ وخصِّصْ فضيلتَهما على سائرِ الأوقات.

قولُه: (**وهُدُوء الرَّجْلِ**)، **الجَوهري**: أتانا فلانٌ هُدوءًا، أي: بعدَ نومِه، وبعدَما هدَأَ الناسُ، أي: ناموا، والرِّوايةُ: «هُدُوِّ الزَّجَلِ» بالزَّاي والجيم المفتوحة: الصَّوت.

قولُه: (**عندَ بعضِ المفسِّرين**)، وهُو مجاهدٌ[1]، لقولِه في قولِه تعالى: ﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلۡوُسۡطَىٰ﴾ [البقرة: ٢٣٨]: الوُسْطى هِي الفَجْرُ؛ لأنها بيْنَ صَلاتَي النهارِ وصَلاتَي اللَّيل، وبيانُ التشبيه هُو أنّ ﴿قَبۡلَ طُلُوعِ ٱلشَّمۡسِ وَقَبۡلَ غُرُوبِهَا﴾ تناوَلَ صَلاةَ الفَجْرِ والظُّهرِ والعَصرِ، و﴿ءَانَآيِٕ ٱلَّيۡلِ﴾: صَلاةِ العَتْمة، ثُم جيءَ بقولِه: ﴿وَأَطۡرَافَ ٱلنَّهَارِ﴾ فعُلِمَ

---

(١) أخرجه الطبري في «التفسير» (٤: ٣٧٠).

قُلت: ما وَجهُ قَولِه: ﴿وَأَطۡرَافَ ٱلنَّهَارِ﴾ على الجَمع، وإنّما هما طَرَفان كما قال: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ﴾ [هود: ١١٤]؟ قُلت: الوَجهُ أمنُ الإلباس، وفي التَّثنيةِ زِيادةُ بيان، ونَظيرُ مَجيءِ الأمرينِ في الآيتَين: مجيئُهما في قَولِه:

ظَهْراهُما مِثْلُ ظُهُورِ التُّرْسَين

منهُ صَلاةُ المغرِبِ وصَلاةُ الفَجْر، على أنّ صَلاةَ الفجرِ كُرِّرتْ على تلك الوَتيرةِ، أي: على عطفِ الخاصِّ على العامّ، فقولُه: «على التَّكْرار» متعلِّقٌ بصَلاةِ الفَجْر بدليلِ قولِه: «كما اختَصَّتْ» أي: صَلاةُ الفَجْرِ، لا صَلاةُ المغرِبِ والفَجْرِ كما ظَنّ.

قولُه: (مَجيء الأمرَيْن)، أي: التَّثنيةِ والجَمْع.

قولُه: (ظَهْرَاهُما مِثلُ ظهورِ التُّرْسَيْنْ)، قَبْله:

ومَهْمَهَيْن فَدْفَدَيْن[1] مَرْتَيْنْ

وبعدَه:

جُبْتُهما بالنَّعْتِ لا بالنّعْتَيْنْ[2]

المَهمَهُ: المفازةُ البعيدةُ، والمَرْتُ، بسكونِ الراء: مفازةٌ لا نَبْتَ فيها ولا ماءَ، والفَدْفَدُ: الأرضُ الـمُستوِية. والواوُ بمعنى رُبَّ وجَوابُها: جُبْتُهُما، وظَهراهُما: صُلْباهما؛ لأنّ ظَهْرَ التُّرسِ يأتي بالنَّعتِ بالفَرَس، فَرَس نَعْتٌ: متناهٍ في الجَرْي؛ لأن النّعت: وَصْفُكَ الشيءَ بما فيه منَ الحُسْن، هكذا ذَكَرَ الخليلُ، وكلُّ شيءٍ جيِّدٍ بالغٍ فيه فهُو نَعْتٌ. وقيل: المرادُ قَطْعُها ولم يُنعَتْ لي إلّا مرّةً واحدةً يَصِفُ نفْسَه بالفَطانة والخِبرةِ بسُلوكِ المَفاوِز. وقيل: إنّما قال: ظهورُ التُّرسَيْن، كراهَة الجَمْع بينَ التَّشْنيتَيْنِ إحداهما في المضافِ وثانيتهما في المضافِ إليه، كقولِه تعالى: ﴿فَقَدۡ صَغَتۡ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحريم: ٤].

---

(١) في النسخة (ح): فَدْفَد على الإفراد. وليس بصواب.

(٢) الرجز لخطام المجاشعي. وقيل لغيره. انظر: «مشاهد الإنصاف» (٣: ٩٧).

وقُرِئ: (وأطرافِ النهارِ) عَطفًا على ﴿ءَانَآيِٕ ٱلَّيۡلِ﴾، و(لعَلَّ) للمُخاطَب، أي: اذكُرِ اللـهَ في هذه الأوقات، طَمَعًا ورَجاءَ أن تَنالَ عندَ الله ما به تَرضى نَفسُكَ ويُسَـرُّ قَلبُك، وقُرِئ: (تُرْضَى) أي يُرضيكَ ربُّك.

[﴿وَلَا تَمُدَّنَّ عَيۡنَيۡكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعۡنَا بِهِۦٓ أَزۡوَٰجٗا مِّنۡهُمۡ زَهۡرَةَ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا لِنَفۡتِنَهُمۡ فِيهِۚ وَرِزۡقُ رَبِّكَ خَيۡرٞ وَأَبۡقَىٰ﴾ ١٣١]

﴿وَلَا تَمُدَّنَّ عَيۡنَيۡكَ﴾ أي: نَظَرَ عينَيك، ومَدُّ النَّظَر: تَطويلُه، وأنْ لا يَكادُ يردُّه، استِحسانًا للمَنظورِ إليـهِ وإعجابًا بـه، وتمنّـيًا أن يكونَ لـه، كما فَعلَ نَظارةُ قارونَ حينَ قالوا: ﴿يَٰلَيۡتَ لَنَا مِثۡلَ مَآ أُوتِيَ قَٰرُونُ إِنَّهُۥ لَذُو حَظٍّ عَظِيمٖ﴾ [القصص: ٧٩]، حتّى واجَهَهُم أولو العِلمِ والإيمانِ بـ﴿وَيۡلَكُمۡ ثَوَابُ ٱللَّهِ خَيۡرٞ لِّمَنۡ ءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحٗا﴾ [القصص: ٨٠]، وفيه أنَّ النظَرَ غيرَ الممدودِ مَعفوٌّ عنه، وذلك مِثلُ نَظرِ مَن بادَه الشيءَ بالنَّظَر ثُمَّ غَضَّ الطَّرف، ولـمّا كانَ النظَرُ إلى الزَّخارِفِ كالـمَركوزِ في الطِّباع، وأنّ

قولُه: (ولعلّ للمخاطَب)، أي: التّرجّي راجعٌ إلى المخاطَب، كما أنّ الشّكَّ في قولِه تعالى: ﴿أَوۡ يَزِيدُونَ﴾ [الصافات: ١٤٧] راجعٌ إلى المُخاطَبِ لا إلى المتكلِّم سبحانَه وتعالى.

قولُه: (وقرِئ: «تُرْضَى»)، بضمِّ التاءِ: الكسائيُّ[1].

الراغبُ: رضيَ يرضى رِضًا فهو مَرْضِيّ ومَرْضُوٌّ، ورِضا العبدِ عن الله: أن لا يَكرَهَ ما يَجري به قضاؤه، ورضا الله عنِ العَبْدِ هُو: أن يَراهُ مؤتَمِرًا لأمرِه ومُنتهيًا عن نَهْيِه، قال اللـهُ تعالى: ﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُ﴾ [البينة: ٨][2].

قولُه: (بَادَهَ الشّيء)، بادَهَهُ: فاجَأَه، والاسمُ البَدَاهةُ والبديهة.

---

(١) انظر: «حجّة القراءات» ص٤٦٤. وفسّره أبو عُبَيْدٍ بقوله: فيه وجهان: أحدُهـا أن يُرادَ: تُعطى الرضى ويرضيك اللـه، والوجه الآخر أن يكونَ المعنى: يرضاكَ اللـه بدلالةِ قوله: ﴿وَكَانَ عِندَ رَبِّهِۦ مَرۡضِيّٗا﴾ [مريم: ٥٥].

(٢) «مفردات القرآن» ص٣٥٦.

مَن أبصَرَ منها شيئًا أحبَّ أن يُمدَّ إليه نَظرُه ويَملأَ منهُ عينيه قيل: ﴿وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ﴾ أي: لا تَفعَل ما أنتَ مُعتادٌ له وضارِبُه، ولقَدْ شَدَّدَ العُلماءُ من أهلِ التَّقوى في وُجوبِ غَضِّ البَصَرِ عن أبنِيةِ الظَّلَمةِ وعُدَدِ الفَسقَةِ في اللِّباسِ والمراكبِ وغيرِ ذلك؛ لأنهم إنّما اتّخذوا هذه الأشياءَ لعُيونِ النَّظارة؛ فالنّاظِرُ إليها مُحصِّلٌ لغَرَضِهم، وكالمُغري لهم على اتِّـخاذِها، ﴿أَزْوَٰجًا مِّنْهُمْ﴾ **أصنافًا منَ الكَفَرة، ويجوزُ أن ينتَصِبَ حالًا من هاءِ الضَّمير،** والفِعلُ واقعٌ على ﴿مِّنْهُمْ﴾ كأنه قال: إلى الذي متَّعنا به ـ وهو أصنافٌ ـ بعضَهم وناسًا منهم. فإنْ قُلت: عَلامَ انتَصَبَ ﴿زَهْرَةَ﴾؟ قُلت: على أحَدِ أربَعةِ أوجُه: على الذَّمِّ وهو النَّصبُ على الاختِصاص، **وعلى تَضمينِ ﴿مَتَّعْنَا﴾ مَعنى أعطَينا وخَوَّلنا،**

قولُه: (﴿أَزْوَٰجًا مِّنْهُمْ﴾: **أصنافًا منَ الكَفَرة**)، **الراغبُ**: الزَّوجُ يقال لكلٍّ منَ القرينتينِ منَ الذَّكَر والأُنثى، في الحَيواناتِ المتزاوِجة وفي غيرِها، كالخُفِّ والنَّعْل، ولكلِّ ما يَقترِنُ بآخَر مُماثِلًا لهُ أو مُضادًّا. قال تعالى: ﴿ٱحْشُرُوا۟ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ وَأَزْوَٰجَهُمْ﴾ [الصافات: ٢٢]. أي: أقرانَهُمُ المُقتَدِينَ بهم في أفعالِهم. وقال تعالى: ﴿وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِۦٓ أَزْوَٰجًا مِّنْهُمْ﴾ [طه: ١٣١] أي: أشباهًا وأقرانًا(١).

قولُه: (**ويجوزُ أن ينتصِبَ حالًا من هاءِ الضَّمير**)، أي: في ﴿بِهِۦ﴾، وتقديرُه: وهُو أصنافٌ. وقولُه: (منهم) على هذا: مفعولٌ به، والعاملُ ﴿مَتَّعْنَا﴾، و«مِن»: للتبعيض، و«ناسًا» في الكتابِ تفسيرٌ لقولِه: بعضُهم، المعنى: لا تَـمُدَّنَّ عينيْكَ إلى أصنافِ الزَّخارفِ التي مَتْعنا بها بعضًا منَ الكَفرةِ كالملابِس الفاخِرة والمَناكِح المؤنَّقة والمراكبِ الفائقة والرَّوائح الطِّيِّبة، وعلى الأوّلِ كان الفعلُ واقعًا على ﴿أَزْوَٰجًا﴾ و﴿مِّنْهُمْ﴾: صفةٌ، و«مِن»: بيانٌ، أي: لا تُـمدَّنَّ عينَـيْكَ إلى الزَّخارفِ التي متَّعنا بها(٢) أصنافًا منَ الكفَرةِ كاليهودِ والنَّصارى والمشرِكينَ، قال صاحبُ «التقريب»: ﴿مِّنْهُمْ﴾ هُو المفعولُ به.

قولُـه: (**وعـلى تضمينِ ﴿مَتَّعْنَا﴾ معنـى أعطَيْنـا وخَوَّلْنـا**)، أي: ملَّكْنا، قال صاحبُ

---

(١) «مفردات القرآن» ص٣٨٤.

(٢) من قوله: «بعضاً من الكفرة» إلى هنا، سقط من (ط).

وكونُه مَفعولًا ثانيًا له، وعلى إبدالِـه من مَـحلِّ الـجارِّ والـمَجرور، وعلى إبدالِه من

«التقريب»: فالباءُ في ﴿بِهِۦٓ﴾ على هذا: للآلة[١]، أي: إلى المالِ الذي أعطَينا بسَببِه الكُفّارَ ﴿زَهۡرَةَ﴾، إذْ لو كان صِلةَ ﴿مَتَّعۡنَا﴾ لَزِمَ أن يكونَ له ثلاثةُ مفاعيلَ. وقال ابنُ الحاجِبِ في «الأمالي»: الأظهَرُ أن تكونَ ﴿زَهۡرَةَ﴾ منصوبًا بفعلٍ مُضمَرٍ دلَّ عليه الكلام أي: جَعلْنا لهم أزواجًا[٢]، أو آتَيْناهُم؛ لأنه إذا متَّعَهم بها جَعلَها لهم[٣] وآتاها إيّاهم[٤]، وهذا قولُ الزجّاج[٥]. وقال ابنُ الحاجِب: ويجوزُ أن يكونَ الفعلُ المُقدَّر: قولَنا، أعني: بيانًا لـ﴿مَا﴾ أو للضمير في ﴿بِهِۦٓ﴾ أو لـ﴿أَزۡوَٰجٗا﴾ وهو الذي يُسَمَّى نَصْبًا على الاختصاص، وأن يكونَ بَدلًا مِن ﴿أَزۡوَٰجٗا﴾ على حَذْفِ المضاف، أي: أهلَ زَهْرةِ الدُّنيا بدَلَ الكلِّ منَ الكُلِّ على المبالغة، كأنَّه جعلَهمُ الزَّهرةَ على الحقيقة، وجَعْلُهُ بدلًا مِن (به) ضعيفٌ؛ لأنه لا يقالُ: مرَرْتُ بزَيْدٍ أخاك، ولأنّ الإبدالَ منَ الضّميرِ العائدِ إلى الموصُولِ يجعَلُهُ مِن بابِ قولِك: زيدٌ رأيتُ غلامَه رجُلًا صَالحًا. وفي جوازِها قولانِ[٦]، وكذا عندَ صاحِب «التقريب».

قولُه: (**وعلى إبدالِه مِن محَلِّ الجارِّ والمجرور**)، هذا اختيارُ صاحبِ «الكشف»، قال: هُو عندي بَدلٌ من مَوْضع «ما» في قولِه: ﴿إِلَىٰ مَا مَتَّعۡنَا﴾؛ لأنّ موضعَ الجارِّ والمجرورِ نصبٌ، كقولِه تعالى: ﴿دِينٗا قِيَمٗا﴾ [الأنعام: ١٦١]، وقولِه: ﴿مِّلَّةَ أَبِيكُمۡ﴾ بعدَ قولِه: ﴿قُلۡ إِنَّنِي هَدَىٰنِي رَبِّيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ﴾ وقولِه تعالى: ﴿وَجَٰهِدُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾[٧].

وقلتُ: أمّا وَجْهُ النَّصبِ على الاختصاصِ والذَّمِّ فيقتضي تحقيرَ شأنِها وازدراءَ حالِها، كقولِه تعالى: ﴿وَمَا هَٰذِهِ ٱلۡحَيَوٰةُ ٱلدُّنۡيَآ إِلَّا لَهۡوٞ وَلَعِبٞ﴾ [العنكبوت: ٦٤] والمقامُ يَأْباهُ؛ لأنّ المعنى

---

(١) في النسخة (ح): للدلالة.

(٢) سقط لفظ «أزواجًا» من النسخة (ف).

(٣) في النسخة (ح): «أو»، وهو على الجادّة في «أمالي ابن الحاجب».

(٤) «أمالي ابن الحاجب» (١: ٢٣١). بتصرف ملحوظ.

(٥) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٣٨٠).

(٦) «أمالي ابن الحاجب» (١: ٢٣١). بتصرف ملحوظ.

(٧) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٠٨) بتحقيق د. عبد القادر السعدي، أو (٢: ٨٥٣) بتحقيق د. محمد الدالي.

﴿أَزْوَٰجًا﴾، على تقديرِ ذَوي زَهرة. فإن قُلت: ما مَعنى الزَّهرَة فيمَن حرّك؟ قُلت: مَعنى الزَّهْرَة بعَينِه وهو الزِّينةُ والبَهجة، كما جاءَ في الجَهْرَةِ: الجَهرَة. وقُرِئ: ﴿أَرِنَا ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾ [النساء: ١٥٣]، وأن تكونَ جمعَ زاهر، وَصفًا لهم بأنهم زاهِرُو هذه الدُّنيا، لصَفاءِ ألوانِهم ممّا يَلهونَ ويَتنعَّمون؛ وتـهلُّلِ وجوهِهم وبَهاءِ زيِّهم وشارَتِهم بخِلافِ ما عَلَيه

أنَّ النفوسَ مجبولةٌ على النُّزوع إليها راغبةٌ فيها حَقَّ رغبتِها حتّى لا تكادُ تَرغَبُ عنها نفوسُ الأنبياء، فلذلك نَـهَى النبيَّ ﷺ عن مَدِّ العينَيْنِ إليها، ويَعضُدُه ما رَوَيناهُ عن البخاريِّ ومسلم، عن أبي سعيد، عن رسُولِ الله ﷺ قال: «إنّ أخوَفَ ما أخَافُ عليكُم ما يُخرِجُ اللـهُ لكُم مِن زَهْرةِ الدُّنيا»، قالوا: وما زَهْرةُ الدُّنيا يا رسُولَ الله؟ قال: «بَركاتُ الأرض»[(١)].

وعن مُسلم والنَّسائيِّ عن أبي سعيد، أنّ رسُول الله ﷺ قال: «إنّ الدُّنيا حُلوةٌ خَضِرة، وإنّ اللهَ مُستَخْلِفُكم فيها فناظِرٌ كيف تعمَلونَ»[(٢)]. ولتَوافُقِه التعليلَ في قوله: ﴿لِنَفْتِنَهُمْ فِيهِ﴾، ولاستشعارِ الخوفِ بسببِ زُخْرُفِها وزِينتِها وبَـهْجَتِها، ويجوزُ أن تكونَ ﴿زَهْرَةَ﴾ بَدَلًا مِن ﴿أَزْوَٰجًا﴾ على تقديرِ أن تكونَ حالًا مِن هاءِ الضَّمير، فلا يُحتاجُ إلى تقديرِ ذوي.

قولُه: (كما جاء في الجَهْرة: الجَهَرةُ)، وهِي إمّا: مصدرٌ كالغَلَبة، وإمّا جَمْعُ جاهِر، قرَأ يعقوبُ: زَهَرةَ، بفَتْح الهاءِ، والباقونَ: بسُكونِها[(٣)].

قولُه: (وتَـهلُّلِ وجوهِهم)، الجوهري: تَـهلَّلَ السَّحابُ ببَرْقِه: تلألأ، وتَـهلَّلَ وجْهُ الرجُلِ مِن فَرَحِه واستَـهَلَّ.

قولُه: (وشَارَتهم)، الشارةُ: اللِّباسُ والهيئة[(٤)].

---

(١) أخرجه البخاري (٦٤٢٧)، ومسلم (١٠٥٢)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.
قلت: لفظ الحديث عند الشيخين: «إنّ أكثر ما أخافُ عليكم ما يُـخرجُ الله لكم من بركاتِ الأرض» قيل: وما بركاتُ الأرض؟ قال: «زهرةُ الدنيا».
(٢) أخرجه مسلم (٢٧٤٢)، والترمذي (٢١٩١)، وغيرهما.
(٣) وهما لغتان فيها كالنَّهْرِ والنَّهَر. انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (١١: ٢٦٢).
(٤) هذه الفقرة سقطت من (ط).

المؤمنونَ والصُّلَحاء من شُحوبِ الألوانِ **والتَّقشُّفِ** في الثِّياب، ﴿لِنَفْتِنَهُمْ﴾ لنبلُوَهم حتّى يستَوجِبُوا العذاب، لوُجودِ الكُفرانِ منهم، أو لنُعذِّبَهم في الآخِرة بسَبَبِه ﴿وَرِزْقُ رَبِّكَ﴾ هو ما ادَّخرَ له من ثوابِ الآخِرةِ الذي **هُوَ خَيرٌ** منه في نَفسِه وأدوَم، **أو ما رَزقَه مِن نِعمَةِ الإسلامِ والنبوّة**، أو لأنّ أموالَهم الغالبُ عليها الغصبُ والسَّرقةُ والحُرمةُ من بَعضِ الوُجوه، والحلال ﴿خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ﴾ لأنّ اللهَ لا يَنسبُ إلى نَفسِه إلّا ما حَلَّ وطابَ دونَ ما حرُمَ وخَبُث، والحرامُ لا يُسمّى رِزقًا أصلًا. وعن عبدِ الله بنِ قسيطٍ عن رافعٍ قال: بَعَثني رسولُ الله ﷺ إلى يهوديٍّ وقال: «قلْ لَه: يقولُ لَكَ رسولُ الله: أقرِضْني إلى رجبٍ»، فقالَ: والله **لا أقرِضتُه** إلّا برَهْن، فقالَ رسولُ الله: «إنّي لأمينٌ في السَّماءِ،

قولُه: **(والتّقشُّف)**، **الجوهري**: والتقشُّفُ: أن يتبلَّغَ بالقُوتِ والمُرَقَّع.

قولُه: **(هُو خيرٌ مِنهُ)**، أي: مما مَتَّعَ به الكافرَ في نفسِه؛ لأنّه الخيرُ المَحْضُ الذي لا يَشُوبُه ما يُكدِّرُهُ في نفْسِه، ولا يَلحَقُه ما يُفنيه.

قولُه: **(أو ما رَزَقَه مِن نعمةِ الإسلام والنبوَّة)**، هذا الوَجْهُ أوفَقُ لتأليفِ النَّظْم على ما سَبَقَ، وعليه يَنطبقُ قولُه: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَوٰةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا﴾ أي: دينُ الإسلام والنُّبوّةُ منَ الكتابِ والسُّنّة خيرٌ فاشتَغِلْ بذلك وتمسَّكْ بالحَبْلِ المَتِين، ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَوٰةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا﴾؛ لأنّ الذي بُعِثْتَ لأجْلِه هؤلاءِ الخِصَال، لا لتكونَ تاجرًا كَسُوبًا أو حريصًا بجَمْع الدنيا، فلا تهتَمَّ بأمرِ رِزْقِك فإنّ رِزقَكَ مكْفيٌّ عندَنا، ونحن رازِقوكَ، ولا نسأُلُكَ أن تَرزُقَ نفْسَك ولا أهلَكَ، ففرِّغْ بالَكَ في التبليغ والإنذارِ والاشتغالِ بالعبادةِ والأمرِ بالمعروفِ لأهلِك وأُمّتِك ، والعاقبة ـ أي: الـجَنَّةُ ـ لأهلِ التّقوى، ولمنِ اتَقَى حُطامَ الدُّنيا وزينتَها، كما جاءَ عن خيرِ البَريّة: «ومَن أرادَ الآخرةَ تَركَ زينةَ الدُّنيا»[1].

قولُه: **(لا أَقرِضْتُهُ)**، قيل: هُو على سَبيل الدُّعاء، كأنهُ قال: لا كان إقراضي إيّاهُ إلا برَهْن، كما تقول: لا رَحِمَكَ الله، وأوجَهُ مِن هذا أن يكونَ حاكيًا لِما يقولُه بعدَ إقراضِه برَهْنٍ للمبالغةِ. هذا الوجه منقول من خطّه.

---

(١) هو جزء من حديثٍ أخرجه الترمذي (٢٤٥٨) من حديثِ ابن مسعود رضي الله عنه.

وإنِّي لأَمينٌ في الأرضِ، احملْ إليهِ دِرعِيَ الحديدَ» فنزلَتْ: ﴿وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ﴾.

[﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَوٰةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا لَا نَسْـَٔلُكَ رِزْقًا نَّحْنُ نَرْزُقُكَ وَالْعَٰقِبَةُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ ١٣٢]

﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَوٰةِ﴾ أي: وأقبِلْ أنتَ معَ أهلِكَ على عِبادَةِ الله والصَّلاة؛ واستَعينُوا بها على خَصاصَتِكم؛ ولا تَـهتَمَّ بأمرِ الـرِّزقِ والمَعيشَة، فإنّ رزقَكَ مَكفِيٌّ مِن عندِنا، ونَحنُ رازِقُوكَ ولا نَسألُكَ أن تَرزُقَ نفسَكَ ولا أهلَكَ ففرِّغ بالَكَ لأمرِ الآخِرة، وفي مَعناهُ قَولُ الناس: مَن كانَ في عَمَلِ الله **كانَ اللـهُ في عَمَلِه**. وعن عُروةَ بنِ الزُّبَيرِ أنه كانَ إذا رأى ما عندَ السَّلاطِينَ قَرَأ: ﴿وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ﴾ ثُمَّ يُنادي: الصَّلاةَ الصَّلاةَ رَحِمَـكمُ الله. وعَن بكرِ بنِ عبدِ الله المُزنيّ كان إذا أصابتْ أهلَهُ **خَصاصةٌ** قال: قوموا فصَلُّوا، بهذا أمَرَ اللهُ رسولَه، ثُمّ يَتلُو هذه الآية.

[﴿وَقَالُوا لَوْلَا يَأْتِينَا بِـَٔايَةٍ مِّن رَّبِّهِۦٓ أَوَلَمْ تَأْتِهِم بَيِّنَةُ مَا فِى الصُّحُفِ الْأُولَىٰ﴾ ١٣٣]

اقترَحُوا على عادَتِهم في التَّعنُّتِ آيةً على النبوّة، فقيلَ لهم: أوَلَم تأتِكُم آيةٌ هيَ أمُّ الآياتِ وأعظمُها في بابِ الإعجاز؟ يعني: القُرآن، مِن قِبَلِ **أنّ القُرآنَ برهانُ ما في سائرِ الكتُبِ الـمُنزلَةِ** ودَليلُ صِحّتِه؛ لأنه مُعجِزة، وتِلكَ ليسَت بمُعجِزات، فهِيَ مفتَقِرةٌ إلى

قولُه: (**كان الله في عمَلِه**)، قيل: معناهُ: كان ملائكةُ الله المُوكَّلونَ بكفايةِ الأعمالِ في تحقيقِ عمَلِه.

قولُه: (**خَصاصَة**)، **النهاية**: الخَصاصةُ: الجُوعُ[1] والضَّعفُ، وأصلُها الفقرُ والحاجةُ إلى الشّيء.

قولُه: (**أنّ القرآنَ بُرهانُ ما في سائِرِ الكُتبِ المُنزَّلة**)، قال القاضي: لأنّ القرآنَ مُشتمِلٌ على زُبْدةِ ما فيها منَ العقائِدِ والأحكامِ الكُلِّية، معَ أنّ الآتيَ به أُمِّيٌّ لم يرَها ولم يتعلَّمْ ممن

---

(١) في النسخة (ح): «الجزع»، وهو تحريف.

شَهادَتِه على صِحّةِ ما فيها، افتقارَ المُحتجِّ عليه إلى شَهادةِ الحُجّة. وقُرِئ: (الصُّحْفِ) بالتخفيف. ذكَّـرَ الضميرَ الرّاجعَ إلى البيِّنة؛ لأنها في معنى البُرهانِ والدَّليل.

[﴿ وَلَوْ أَنَّآ أَهْلَكْنَٰهُم بِعَذَابٍ مِّن قَبْلِهِۦ لَقَالُواْ رَبَّنَا لَوْلَآ أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ ءَايَٰتِكَ مِن قَبْلِ أَن نَّذِلَّ وَنَخْزَىٰ ﴾ ١٣٤]

قُرِئ: (نُذَلَّ ونُخْزَى) على لَفظِ ما لم يُسَمَّ فاعِلُه.

[﴿ قُلْ كُلٌّ مُّتَرَبِّصٌ فَتَرَبَّصُواْ فَسَتَعْلَمُونَ مَنْ أَصْحَٰبُ ٱلصِّرَٰطِ ٱلسَّوِيِّ وَمَنِ ٱهْتَدَىٰ ﴾ ١٣٥]

﴿كُلٌّ﴾ أي: كُلُّ واحدٍ منّا ومنكُم ﴿مُّتَرَبِّصٌ﴾ للعاقِبة ولـما يؤولُ إليه أمرُنا وأمرُكم، وقُرِئ: (السَّواء) بمَعنى الوسَطِ والجيِّد، أوِ المُستوى، والسُّوءُ والسُّوأى

علَّمَها، وفيه إشعارٌ بأنّ القرآنَ، كما يَدُلُّ على نُبوّتِه، بُرهانٌ لِما تقدَّمَه منَ الكُتب، من حيثُ إنه مِصداقٌ لها وهُو مُعجِزٌ وتلك ليست كذلك، بلْ هِي مُفتقِرةٌ إلى ما يَشهَدُ على صحّتِها[1].

قولُه: (**ذَكَّرَ الضَّميرَ**)، أي: في قولِه: ﴿مِّن قَبْلِهِۦ﴾، والظاهرُ أنه راجعٌ إلى معنى ﴿تَأْتِيهِم﴾، أي: قبْلَ مجيءِ البيِّنة ويؤيِّدُه قولُه: ﴿لَوْلَآ أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ ءَايَٰتِكَ﴾ لأن مجيءَ هذه البيّنةِ لا يكونُ إلاّ معَ إرسالِ الرسُول.

قولُه: (**كلُّ واحدٍ منّا ومنكم ﴿مُّتَرَبِّصٌ﴾ للعاقِبة وما يؤُولُ إليه أمرُه**[2])، فيه معنى المُتارَكةِ وأنَّ الإنذارَ والتذكيرَ بلَغَ غايتَه. كقوله تعالى: ﴿فَٱصْفَحْ عَنْهُمْ وَقُلْ سَلَٰمٌ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ [الزخرف: ٨٩].

اعلَمْ أنّ هذه خاتمةٌ شريفةٌ ناظِرةٌ إلى الفاتحة، وهِي قولُه تعالى: ﴿مَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ لِتَشْقَىٰٓ ۞ إِلَّا تَذْكِرَةً لِّمَن يَخْشَىٰ﴾ [طه: ٢-٣]، فإنهُ تعالى لمّا أمَرَ حبيبَهُ صَلَواتُ الله عليه

---

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ٧٩).

(٢) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «ولما يؤول إليه أمرنا وأمركم».

والسَّويُّ: تصغيرُ السُّوء. وقُرِئ: (فتَمتَّعُوا فسوفَ تَعلَمُون)، قال أبو رافع: حَفظْتُه من رَسولِ الله ﷺ.

عَن رَسولِ الله ﷺ: «مَنْ قرأ سورةَ ﴿طه﴾ أُعطيَ يومَ القيامةِ ثوابَ المهاجرينَ والأنصار». وقالَ: «لا يقرأُ أهلُ الجنّةِ مِنَ القرآنِ إلّا ﴿طه﴾ و﴿يسٓ﴾».

بالإعراضِ عن الكُفّارِ وعمّا أُوتوا مِن زَهْرةِ الدُّنيا والإقبالِ بكُلِّيته إلى دِينِ الحقّ والاشتغالِ بالعبادةِ والصَّبرِ عليها وبأمْرِ أهلِه، أي: أُمّتِه به رَمَزَ إلى ما بُدئَ به، أي: اشتَغِلْ بالعبادةِ على مَقدارِ طاقتِك وصبرك، وأْمُرْ مَنْ ينجَعُ فيه تذكيرُك ووَعْظُك. وأمّا هؤلاءِ المعانِدونَ الذين ما توانَيْتَ في إنذارِهم، وألزَمْتَ الحُجّةَ عليهم، وظهَرَ إفحامُهم حيث اقترَحوا الآياتِ ﴿وَقَالُواْ لَوۡلَا يَأۡتِينَا بِـَٔايَةٖ مِّن رَّبِّهِۦٓ﴾ وأنتَ قد أَتيْتَ بأُمِّ الآياتِ وأعظَمِها في بابِ الإعجاز، يعني: القرآنَ، فأعرِضْ عنهُم واترُكْهم؛ لأنّ التذكيرَ إنّما ينفَعُ فيمَن يَخْشَى، وأوْعِدْهم بقولِك: ﴿قُلۡ كُلّٞ مُّتَرَبِّصٞ فَتَرَبَّصُواْۖ فَسَتَعۡلَمُونَ مَنۡ أَصۡحَٰبُ ٱلصِّرَٰطِ ٱلسَّوِيِّ وَمَنِ ٱهۡتَدَىٰ﴾ [طه: ١٣٥].

والحمدُ للـه على آلائـه، والصّلاةُ والسّلامُ على خيـرِ أنبيائـه

تـمّتْ بحمدِ اللـه وحُسنِ توفيقِـه

سورة الأنبياء
مكِّية، وآياتُها اثْنَتا عَشْرة ومِئة

بسم الله الرحمن الرحيم

[﴿ٱقۡتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمۡ وَهُمۡ فِي غَفۡلَةٖ مُّعۡرِضُونَ﴾ ١].

هٰذه اللام: لا تَخْلو مِن أن تكونَ صِلةً لـ ﴿ٱقۡتَرَبَ﴾، **أو تأكيدًا لإضافةِ الحِسابِ إليهم،** ....

سورةُ الأنبيَاء
مكّيّةٌ، وهي مئةٌ واثنَتا عشْرةَ آيةً[1]

بسم الله الرحمن الرحيم

قولُه: (**أو تأكيدًا لإضافة الحسابِ إليهم**) الأصل: اقتربَ حسابُ الناس، كقولِه: أزِفَ رحيلُ الحيّ. ثُمّ اقترَبَ للناسِ الحسابُ، كقولِه: أزِفَ[2] للحَيِّ الرَّحيلُ، فقَدَّمَ المضافَ إليه، وعَرَّفَ الناسَ تعريفَ جِنس: ليُفيدَ ضَرْبًا منَ الإبهام والتبيين، وعندَ التقديمِ احتيجَ إلى تقديرِ مضاف؛ لأنه ليسَ صِلةَ ﴿ٱقۡتَرَبَ﴾ فصارَ مِثلَ: حسابٌ للناسِ الحساب[3]، فحذَفَ المفسِّرَ

---

(١) في (ط): «وهي مئة وإحدى عشرة آية»، والأول على عَدِّ الكوفيين، والثاني على عَدِّ غيرهم، والاختلاف بينهم عند قوله: ﴿مَا لَا يَنفَعُكُمۡ شَيۡـٔٗا وَلَا يَضُرُّكُمۡ﴾ [الأنبياء: ٦٦]، فعدَّها الكوفيون آية، ولم يَعُدَّها الباقون. انظر «البيان في عَدِّ آي القرآن» للداني ص١٨٧.

(٢) سقط لفظ: «أزف» من (ح).

(٣) من قوله: «كقوله: أزِفَ للحيِّ الرحيلُ» إلى هنا سقط من (ط).

كقولِك: **أزِفَ للحيِّ رَحِيلُهُم**، الأصل: أزِفَ رَحِيلُ الحيِّ، ثُمَّ: أزِفَ لِلحَيِّ الرَّحِيل، ثُمَّ: أزِفَ لِلحَيِّ رَحِيلُهُم. ونحوه ما أورده سِيبَوَيْه في «بابِ ما يُثَنَّى فيه **المُستَقِرُّ** تَوْكيدًا»: عليكَ زيدٌ حَرِيصٌ عَلَيْك. وفيكَ زيدٌ راغِبٌ فيك. ومنه قَولُهُم: لا أبا لَكَ؛ لأنَّ اللّامَ مُؤَكِّدة لمعنى الإضافة، وهذا الوَجهُ أغرَبُ مِن الأوَّل. والمُراد: اقتِرابُ السّاعة، (وإذا اقْتَرَبَتِ السّاعةُ فقد اقتَرَبَ ما يكونُ فيها مِن الحِسابِ والثَّوابِ) والعِقابِ وغيرِ ذلك. ونحوُه: ﴿وَٱقۡتَرَبَ ٱلۡوَعۡدُ ٱلۡحَقُّ﴾ [الأنبياء: ٩٧].

فإن قُلت: كيفَ وُصِفَ بالاقترابِ وقد عُدَّتْ دونَ هٰذا القَولِ أكثرُ من خمسِ مئة عام؟

لِدلالةِ المفسِّرِ عليه. ولمّا كان الحسابُ لا يَتعدّاهُم جيءَ بضميرِ الناسِ ليعودَ إليهم فيحصل تأكيدٌ آخرُ نحوَ: أزِفَ للحيِّ رَحيلُهم، فعلى هذا: فيك زيدٌ راغبٌ فيك. الأصلُ: زيدٌ راغبٌ فيك، ثم قُدِّم «فيك» فصار معمولًا لمقدَّرٍ لإعادةِ «فيك»[1]، وإليه الإشارةُ بقولِه: «وهذا الوجهُ أغرَبُ». وقال صاحبُ «الفرائد»: يُمكنُ أن يكونَ التقديرُ: اقترَبَ لمُجازاةِ الناسِ حسابُهم، فيكونَ ﴿لِلنَّاسِ﴾ مفعولًا له، كقولِك: جئتُك للسَّمْن، أي: لحُصولِه، وقيل: إذا جُعِلَ اللامُ صِلةً كان المقترَبُ له، أي: المَدْنوُّ منهُ مذكورًا، وإذا جُعِلَ تأكيدًا للإضافةِ لم يكنْ مذكورًا.

قولُه: (**أزِفَ**[2] **للحيِّ رحيلُهم**) يأزَفُ أزَفًا، أي: دَنا.

قولُه: (**المُستَقِرّ**) وهو الظَّرفُ الذي يقَعُ خبَرًا محتاجًا إليه، وسُمِّيَ مُستقِرًّا؛ لتعلُّقِه بفعل الاستقرار، فهُو مستقِرٌّ فيه، فحذَفَ[3] «فيه» اختصارًا، والظَّرفُ اللّغوُ: ما كانَ فَضْلةً، ولو حُذِفَ لكانَ الكلامُ مستقيمًا، والظَّرفُ في المثالِ لَغْوٌ، فسَمّاهُ مُستقِرًّا مجازًا.

قولُه: (**وقد عُدَّتْ دونَ هذا القولِ أكثرُ من خمسِ مئةِ عام**) أي: عُدَّت أزمنةٌ أكثرُ من خمس مئةِ عامٍ بعدَ هذا القول.

---

(١) قوله: «ثم قدم «فيك» فصار معمولاً لمقدر لإعادة فيك» سقط من (ط).

(٢) في (ف): «أزِفَ الرحيل».

(٣) في (ط): «محذوف».

قلت: هو مُقترِبٌ عندَ الله، والدليلُ عليه قَولُه عزَّ وجَلّ: ﴿وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِٱلْعَذَابِ وَلَن يُخْلِفَ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥۚ وَإِنَّ يَوْمًا عِندَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ﴾ [الحج: ٤٧] ولأنّ كُلَّ آتٍ وإنْ طالَتْ أوقاتُ استِقبالِه وترَقُّبه قَريب، إنَّما البعيدُ هو الذي وُجِدَ وانقرَضَ، ولأنّ ما بَقِيَ في الدُّنيا أقصَرُ وأقلُّ مما سَلَفَ منها، بدَليلِ انبعاثِ خاتَمِ النَّبِيِّينَ المَوْعودِ مَبْعثُه في آخرِ الزَّمان. وقالَ عليه السَّلام: «**بُعِثْتُ في نَسَمِ السّاعةِ**» **وفي خُطبةِ بعضِ المُتَقَدِّمين**: «وَلَّتِ الدُّنيا حَذّاء، ولم تَبْقَ إلا صُبابةٌ كصُبابةِ الإناء». وإذا

قولُه: (**بُعثتُ في نسَم الساعة**)، قيل: بقيَّتِه[1]: «إن كادتْ لَتسبِقُني». **النهاية**: في الحديث: «بُعثتُ في نسَم الساعة»[2]، وهُو جمعُ نَسْمة، أي: بُعثتُ في ذوي أرواحٍ خلقَهم اللهُ قبلَ اقترابِ الساعة، كأنَهُ قال: آخرَ النَّشْءِ مِن بني آدم، والنَّسمةُ: النَّفْسُ والرُّوح.

الجوهريّ: «نسَم السّاعة»: حينَ ابتَدأَتْ وأقبَلتْ أوائلُها، ونسَمُ الرِّيح: أوّلُها حينَ تُقبِل، ويؤيِّدُه ما جاء: «بُعثتُ في السّاعة فسبَقْتُها كما سبقَتْ هذه لهذه[3]» لإصبَعَيْه: السَّبّابةِ والوُسْطى، أخرجَه الترمِذيُّ عن المُستورِد[4].

قولُه: (**وفي خُطبةِ بعضِ المتقدِّمين**)، قالَ ابنُ عبدِ البَرِّ في «الاستيعاب»[5]: هُو عُتبةُ بنُ غَزْوانَ صاحبُ رسولِ الله ﷺ، شَهِدَ المَشاهِدَ كلَّها، وهُو الذي اختَطَّ البَصْرة. وخُطبتُه بعدَ الحمدِ لله والثناءِ عليه: «أمّا بعدُ، فإنّ الدُّنيا قد آذَنتْ بصُرْمٍ ووَلَّتْ حَذّاءَ، وإنّما بقِيَ منها صُبابةٌ كصُبابةِ الإناء، وأنتم مُنقلِبونَ[6] عنها إلى دارٍ لا زَوالَ لها، فانتقِلوا بخيرِ ما

---

(١) أي: تتمة الحديث.

(٢) أخرجه أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٦١١٥)، وابن أبي الدنيا في «الأهوال» (٥)، وعزاه الزيلعيُّ في «تخريج أحاديث الكشاف» (٢: ٣٥٩) للبزّار في «المسند»، وحسّن إسناده الحافظ ابن حجر في «الكافي الشافي» (٢: ١٠١).

(٣) سقط قوله «هذه لهذه» من: (ف) و(ح).

(٤) أخرجه الترمذيّ (٢٢١٣)، وهو في «مسند البزّار» (٣٤٦٢)، و«المعجم الكبير» للطبراني (١٧١١٧).

(٥) انظر: «الاستيعاب» (٣: ١٠٢٨).

(٦) في (ط): «منتقلون».

كانت بَقِيّةُ الشَّيءِ ـ وإن كَثُرَتْ في نَفْسِها ـ قليلةً بالإضافةِ إلى مُعْظَمِه، كانت خَليقةً بأن تُوصَفَ بالقِلّةِ وقِصَرِ الذَّرْع. وعنِ ابنِ عبّاسٍ رضيَ اللهُ عنهما: أنّ المُرادَ بـ «النَّاس»: المُشرِكون. وهذا مِن إطلاقِ اسمِ الجِنسِ على بَعضِه للدَّليلِ القائمِ. وهو ما يَتْلوهُ من صِفاتِ المُشرِكين.

وَصَفَهم بالغَفْلة مع الإعراض، على معنى: أنهم غافِلون، عن حِسابِهم ساهُون،

بحَضْرتِكم» وفيها: «ولقد رأيتُني وأنا سابعُ سبعةٍ معَ رسولِ الله ﷺ وما لنا طعامٌ إلّا ورَقُ الشجَرِ حتّى تقَرَّحتْ أشداقُنا، فالتَقطْتُ بُردةً فشقَقْتُها بيني وبينَ سَعْدِ بنِ مالك، فاتّزرْتُ ببَعْضِها، واتّزَرَ سعدٌ ببَعْضِها، فما أصبَحَ منّا اليومَ واحدٌ إلّا وهو أميرٌ على مصرٍ منَ الأمصار، فإنّي أعوذُ بالله أن أكونَ في نَفْسي عظيمًا، وعندَ الناسِ صغيرًا»[١]. ورواهُ صاحبُ «رياض الصالحين»[٢] عن مُسلم، عن خالدِ بن عُمَيرٍ[٣] العدَويّ.

آذَنتْ: أعلَمَتْ. بصُرْم: بانقطاعٍ وفَناء. الصُّبابةُ، بضمِّ الصّادِ المهمَلة: البقيّةُ اليسيرة.

النّهاية: حذّاءَ[٤]، بالحاءِ المهمَلة، والذال المعجَمةُ مشَدّدة، وبالمَدِّ: الخفيفةُ السريعة، وفي حديث عليٍّ رضيَ اللهُ عنه: بيَدٍ حَذّاء، أي: قصيرةٍ لا تمتَدُّ إلى ما تريد.

قولُه: (**مِن إطلاقِ اسم الجِنس على بعضِه للدّليلِ القائم**). قد سبَقَ أنّ تعريفَ الجِنسِ يَحتملُ الكُلَّ والبعض، وهُو كاللفظِ المشتَرَك، مُفتقِرٌ في تعيينِ المرادِ إلى انتهاضِ القَرينة. فـ«الناسُ» في قولِه: ﴿ٱقۡتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمۡ﴾: للجِنس، مُحتمِلٌ لأن يُرادَ به الناسُ مِن لدُنْ آدمَ إلى تلكَ المُدّة، وأن يُرادَ البعضُ، والقرينةُ هاهُنا لإرادةِ الثاني قولُه: ﴿مَا يَأۡتِيهِم مِّن ذِكۡرٖ مِّن رَّبِّهِم مُّحۡدَثٍ﴾ الآية، وهُو المرادُ مِن قولِه: «هُو ما يَتلوهُ مِن صفاتِ المشركين».

قولُه: (**وَصَفَهم بالغَفْلةِ معَ الإعراض**) أي: أوقَعَ ﴿مُّعۡرِضُونَ﴾ خبرًا بعدَ خبرٍ لضميرِ

---

(١) أخرجه مسلم (٢٩٦٧).

(٢) يعني الإمام النووي. انظر: «رياض الصالحين» باب فضل الجوع وخشونة العيش، ص٤٣٧.

(٣) وقع في جميع النسخ: «عُمر»، والصواب من «صحيح مسلم».

(٤) في (ط): «الحذّاء»، وهو على الجادّة في «النهاية» لابن الأثير.

لا يَتَفَكَّرونَ في عاقِبَتِهم، ولا يَتَفطَّنونَ لما تَرجِعُ إليه خاتِمَةُ أمرِهم، معَ اقتِضاءِ عُقولِهم أنه لا بُدَّ مِن جَزاءٍ للمُحسِنِ والمُسيء. **وإذا قُرِعَت لهم العَصا** ونُبِّهوا عن سِنةِ الغَفْلةِ وفَطِنوا لذلكَ بما يُتْلى عليهم مِنَ الآياتِ والنُّذُر، أعرَضُوا وسَدّوا أسماعَهم ونَفَروا.

[﴿**مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ * لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَٰذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ السِّحْرَ وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ**﴾ ٢-٣].

قُرِّرَ إعراضُهُم عن تنبيهِ الـمُنَبِّه وإيقاظِ المُوقِظ: بأنَّ اللهَ يُجَدِّدُ لهم الذِّكرَ

«هم»، ألا ترى كيفَ أوقعَ «غافلونَ عن حسابِهم» خبرَ «أنّ» في قوله: «على معنى أنّهم غافلون»؟ وقالَ أبو البقاءِ والقاضي: ويجوزُ أيضًا أن يكونَ الظَّرفُ حالًا منَ الضَّميرِ في ﴿**مُّعْرِضُونَ**﴾[1].

قولُه: (**وإذا قُرِعتْ لهمُ العَصا**). أصلُ المَثَل على ما قالَهُ المَيْدانيُّ: «إنّ العَصا قُرِعتْ لذي الحِلْم» أوّلُ مَن قُرِعتْ له عَمْرُو بن مالكٍ الكِنانيُّ، يُضرَبُ لَمن إذا نُبِّهَ انتبَه[2]. مضى بيانُه في أوّلِ «البقَرة»[3].

قولُه: (**قُرِّرَ إعراضُهم**) على ما لم يُسَمَّ فاعلُه، عطفٌ على «ما وصَفَهُم». ولو قُرِئَ معروفًا[4] كانَ ظاهرًا، يعني: جيءَ بقولِه: ﴿**مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ**﴾ بغيرِ عاطفٍ مؤكِّدًا للجُملةِ الأولى، مقرِّرًا لها، لِما فيه مِن معنى الإعراضِ والغَفْلة، معَ تنبيهِ المُنبِّهِ وَقْتًا فوقتًا.

---

(١) انظر: «التبيان في إعراب القرآن» للعكبريّ (٢: ٩١١) و«أنوار التنزيل» (٤: ٨١).

(٢) سبق تخريجه.

(٣) سقطت هذه الفقرة من (ط)، ووردت في (ح) و(ف) بعد الفقرة التالية، وقدَّمتها إلى هنا مراعاةً لترتيب «الكشاف».

(٤) يعني: على البناءِ للفاعل.

وقتًا فوقتًا، ويُحدِثُ لهم الآيةَ بعدَ الآيةِ والسُّورةَ بعدَ السُّورة، لِيُكرِّرَ على أسماعِهم التَّنبيهَ والمَوعِظةَ لَعلَّهُم يَتَّعِظون، فما يَزيدُهم استماعُ الآيِ والسُّوَرِ وما فيها من فُنونِ المَواعِظِ والبَصائرِ ـ التي هيَ أحَقُّ الحَقِّ وأجَدُّ الجِدِّ ـ إلا لَعبًا وتَلَهِّيًا واستِسخارًا. و«الذِّكر»: هو الطائِفةُ النازلةُ مِنَ القُرآن.

وقرأ ابنُ أبي عَبْلة: «مُحْدَثٌ» بالرَّفعِ صِفةً على المَحَلّ.

قوله: ﴿وَهُمْ يَلْعَبُونَ * لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ﴾ **حالانِ مُتَرادِفَتانِ** أو **مُتَداخِلَتانِ**، ومَن قرأ: «لاهيةٌ» بالرّفع، فالحالُ واحِدة، لأنّ «لاهيةٌ قلوبُهم» خبرٌ بعدَ خبرٍ لقوله: ﴿وَهُمْ﴾. واللّاهية: مِن: لَها عنه؛ إذا ذَهَلَ وغَفَل، يعني: أنهم وإن فَطِنوا فهم في قِلّةِ جَدوى فِطنَتِهم **كأنهم لم يَفطَنوا أصلًا**، وثَبَتوا على رَأسِ غَفلتِهم وذُهولِهم عنِ التّأمُّلِ

قولُه: (**حالانِ مترادِفتان**)(١)، وهي أن يجُعَلا حالَينْ(٢) من الضمير في ﴿ٱسْتَمَعُوهُ﴾، أو مُتداخِلتانِ بأنْ يُجعَلَ ﴿وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾ حالًا منَ الضَّميرِ في ﴿ٱسْتَمَعُوهُ﴾ و﴿لَاهِيَةً﴾ حالًا منَ الضَّميرِ في ﴿يَلْعَبُونَ﴾.

قولُه: (**كأنّهم لم يَفْطَنوا أصلًا**)، يعني: أفادَ قولُه: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ إِلَّا ٱسْتَمَعُوهُ﴾ أنهم فطِنوا كلَّ ما تَجدَّدَ لهم منَ الذِّكرِ آيةٌ فآية، وسُورةٌ فسورة، فِطنةً لا مزيدَ عليها، بدِلالةِ «مِن» الاستغراقيّة وأداةِ الحَصْر، وأفادَ قولُه: ﴿لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ﴾ أنّهم ذاهِلونَ غافلونَ عن ذلك، فنَفى آخِرُ الكلام ما أثبتَهُ أوّلًا على سَبيلِ التوكيد؛ ليُؤذِنَ بأنّهم لمّا لم ينتفِعوا بذلك الاستماعِ والتفطُّنِ، حيثُ استهْزَؤوا بالذِّكر، كأنّهم لم يَفطُنوا أصلًا، وثَبَتوا على رأسِ غَفْلتِهم، ونحوُه قولُه تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا۟ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ مِنْ خَلَـٰقٍ ۚ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ ۚ لَوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٠٢]، أكّدَ إثباتَ العِلمِ أوّلًا بالقَسَميّة، ثُمّ نَفاهُ نَفيًا كُلِّيًّا لعَدَمِ جَرْيِهم على موجِبِ العلم.

---

(١) وهي التي تتعَدّد وصاحبُها واحد.

(٢) في (ط): «حالاً».

والتَّبَصُّرِ بقُلوبِهم. فإن قلت: ﴿ٱلنَّجْوَى﴾ ـ وهي اسمٌ من التَّناجِي ـ لا تكونُ إلا خُفية، فما معنى قَولِه: ﴿وَأَسَرُّواْ﴾؟ قلت: معناه: وبالَغوا في إخفائِها. أو: جَعَلوها بحيثُ لا يَفطَنُ أحدٌ لتَناجِيهم ولا يَعلَمُ أنهم مُتَناجُون.

أبدل ﴿ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ من واو ﴿وَأَسَرُّواْ﴾، إشعارًا بأنهم المَوسومُونَ بالظُّلْمِ الفاحِشِ فيما أسَرُّوا بهِ، أو جاء على لُغةِ مَن قال: «أكَلوني البَراغيث»، أو هو منصوبٌ

قولُه: (اسمٌ منَ التناجي). الجوهريّ: النَّجْوُ: السرُّ بينَ اثنَين، يقال: نَجَوتُه نَجْوى، أي: سَارَرْتُه، والاسمُ: النَّجْوى، وقالَ الفَرّاءُ: قد يكونُ النَجِيُّ والنجوى اسمًا ومصدَرًا[(١)]، قالَ تعالى: ﴿وَإِذْ هُمْ نَجْوَىٰٓ﴾ [الإسراء: ٤٧] فجعَلَهم همُ النَّجوى، وإنّما النجوى فِعْلُهم[(٢)].

قولُه: (بالَغوا في إخفائها)، أي: أَسَرّوا قولَ التَّناجي، تلخيصُه: وأَسَرّوا السِّرَّ.

قولُه: (أو جعَلوها بحيثُ لا يَفطَنُ أحد)، معناه: وأَسَرّوا فعلَ التّناجي، أي: جعَلوها في الخَلْوة، ولا يَبْعدُ في الأوّل أن يعلَمَ تناجيَهم، لكنْ لا يَفطُنُ قَطْعًا ما أَسَرّوا به.

قولُه: (إشعارًا بأنّهُم الموسومونَ بالظُّلم الفاحِش)؛ لأنّ في الإبدالِ فائدةَ البيان والتوكيدِ كما سبَقَ في قولِه تعالى: ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ * صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ ﴾ [الفاتحة: ٧-٨] والذي خَصَّ هذا الموضعَ منَ الفائدةِ ما ذكَرَه؛ لأنهُ أبدَلَ المُظهَرَ منَ المضمَر وخَصَّه بذكرِ الظُّلمِ للإشعارِ بقُبْحِ ما أَسَرّوا[(٣)] به وأنّه الظُّلمُ الفاحش.

قولُه: (أو جاء على لغةِ مَن قال: أكَلوني البَراغيث)، قيل: هي لغةُ أَزْدِ شَنُوءَة، وفيه شُذوذانِ، أحدُهما: تعَدُّدُ الفاعل، وثانيهما: جعلُ ضميرِ أولي العِلم لغيره. واعتَذَرَ للأوّلِ أبو عُبيدة[(٤)]، وقالَ عن بعضِهم: إنّ العربَ قد يُظهِرونَ عددَ القومِ في فعلِهم إذا بَدَؤوا بالفعل. قالَ أبو عَمْرٍو الهُذَليُّ: أكلوني البَراغيثُ، فجاءَ بلفظِ الجَمْعِ في الفعل، وأظهَرَ الفاعلَين بعدَه.

---

(١) انظر: «معاني القرآن» للفرّاء (٢: ١٦٩).

(٢) سقط لفظ «فِعْلُهم» من: (ف) و(ح).

(٣) في (ط): أمروا. وهو خطأ.

(٤) في «مجاز القرآن» (٢: ٣٤).

المَحَلِّ على الذَّمّ، أو هو مُبتدأٌ خَبرُه ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى﴾ قُدِّمَ عليه. والمعنى: وهؤلاءِ أَسَرُّوا النَّجوى. فوضَعَ المُظهَرَ مَوضِعَ المُضمَرِ تَسجيلًا على فِعلِهم بأنّه ظُلم.

وقالَ أبو البقاء: الواوُ حرفٌ للجَمْعِ لا اسمٌ[1]. قيل: جيءَ بالواوِ وهِي حرفٌ للدِّلالةِ على أنّ الفاعلَ جمعٌ، كما يُجاءُ بالتّاءِ للدِّلالَةِ على أنّ الفاعلَ مؤنَّث. واعتذَرَ للثاني الزجّاجُ، حيثُ قال: لمّا وُصِفتِ البراغيثُ بالأكل، قيل: أكَلوني. قالَ الشاعر:

تمَزَّزتُها والدّيــكُ يدعو صَباحَه ... إذا ما بنو نَعْشٍ دَنَوْا فتصوَّبوا[2]

قولُه: (فوضَعَ المُظهَرَ موضعَ المُضْمَر)، هذا يوهمُ أنّ «هؤلاءِ» في تقديرِه: «وهؤلاءِ أسَرّوا النّجوى» مُضمَرٌ وُضعَ موضعَ ﴿ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ وليسَ بذلك؛ لأنهُ مِثلُ «الذين» على قولِ مَن قالَ: «أُولاءِ» موصولةً، إذِ الأصلُ: هُم أسَرّوا النّجوى، لاقتضاءِ قولِه: ﴿وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾ ذلك.

كشَفَ اللهُ تعالى عن معنى قولِه: ﴿وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ مُّعْرِضُونَ﴾ بثلاثةِ أنواعٍ منَ القبائح، أحدُها: أنّهمُ استمعوا الذِّكرَ استماعَ تفطُّن، لكنّهم قرنوا بذلك الاستهزاء. نَقَلَ الواحديُّ عن ابـنِ عبّاسٍ رضيَ اللهُ عنهما في معنى ﴿إِلَّا ٱسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾: يسـتمعونَ القـرآنَ مُستهزئينَ[3].

وثانيها: ﴿لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ﴾، قال القاضي: ﴿وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾ يَسْتَهْزِئون لتَناهي غَفْلتِهم، وفَرْطِ إعراضِهم عنِ النَّظَرِ في الأمور، والتفكُّرِ في العواقبِ[4]؛ جعَلَ ﴿لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ﴾ عِلّةً لقولِه: ﴿وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾ على تداخُلِ الحالَيْنِ، والأوْلى أن يَجْعَلَ لاهيةً قلوبُهم أمرًا مستقلًّا على تَرادُفِ الحالَيْنِ، كأنهُ قيل: يَستمِعونَ مُستهزِئينَ، كأنّهم ما يَستمِعونَ؛ لأنّهم ما انتفَعوا

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٩١١).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٣٩١)، والبيت المذكور للنابغة الجعدي في «ديوانه»، ص٤، باختلافٍ ملحوظٍ في الرّواية.

(٣) «التفسير الوسيط» للواحديّ (٢: ٢٢٩).

(٤) «أنوار التنزيل» (٤: ٨٢).

﴿هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْۖ أَفَتَأْتُونَ ٱلسِّحْرَ وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ﴾ هذا الكلامُ كُلُّه في محَلِّ النَّصبِ بَدَلًا منَ ﴿ٱلنَّجْوَى﴾، أي: وأسَرّوا هذا الحَديث. ويَجوزُ أن يتعَلَّقَ بـ«قالوا» مُضمَرًا: اعتَقَدوا أنّ رَسولَ الله ﷺ لا يكونُ إلا مَلَكًا، وأنّ كلَّ منِ ادَّعى الرِّسالةَ منَ البَشَرِ وجاء بالمُعجِزةِ فهو ساحِرٌ ومُعجِزَتُه سِحر، فلِذلك قالوا على سَبيلِ الإنكار: أفتَحضُرونَ السِّحرَ وأنتم تُشاهِدونَ وتُعايِنونَ أنّه سِحر.

فإن قلت: لِمَ أسَرّوا هذا الحديثَ وبالَغوا في إخفائِه؟ قلت: كان ذلكَ شبهَ التَّشاوُرِ فيما بينَهم، والتَّحاورِ في طَلَبِ الطَّريقِ إلى هَدمِ أمرِه، **وعَمَلِ المَنصوبةِ في التَّثبيطِ** عنه، وعادةُ المُتَشاوِرينَ في خَطبٍ أن لا يُشرِكوا أعداءَهم في شُوراهم، ويَتَجاهَدوا في طَيِّ سرِّهِم عنهم ما أمكَنَ واستُطِيع، ومنه قَولُ النّاس: «استَعِينوا على حوائِجِكم بالكِتمان»، ويُرفعُ إلى رَسولِ الله ﷺ. ويجوزُ أن يُسِرّوا نَجواهم بذلك ثمّ يقولوا لرَسولِ الله ﷺ والمؤمنين: إنْ كانَ ما تَدَّعونَه حَقًّا فأخبِرونا بما أسرَرناه.

[﴿قَالَ رَبِّي يَعْلَمُ ٱلْقَوْلَ فِي ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ ٤].

به؛ ليُؤذِنَ به أنّ استماعَهم ذلك لم يكنِ استماعًا؛ لأنّهم ما عَمِلوا بموجِبِه، بل عكَسُوا حيثُ لعِبوا، فهُم على رأسِ غَفلَتِهم.

ثالثُها: أنّهم ما اكتَفَوا في العِنادِ على هذا المقدارِ حتّى بالَغوا في التَّناجي خُبْثًا ودهاءً ليُظهِروا للأتْباعِ أنّ ذلكَ ليسَ للعناد، بل لأنهُ سِحرٌ باطل، فهُو الطّريقُ إلى هَدْمِ أمرِه، وعمَلِ المنصوبةِ في التثبيطِ عنه، وظَهرَ بهذا أنّ الجَوابَ الثانيَ[1] للمُتصوَّرِ في النفْسِ قبْلَ الإبرازِ باللَّفظِ[2] عن قولِه: «لم أسَرّوا» وهُو قولُه: «ويجوزُ أن يُسِرّوا نَجْواهُم بذلك» ضعيفٌ.

قولُه: (وعَمَلِ المنصُوبة). الجوهري: النَّصيب: الشَّرَكُ المنصوبُ، ويُقال: فلانٌ سَوّى منصوبةً، وهِي في الأصلِ صِفةٌ للشّبكةِ أو الحِبالة، فجَرتْ مجْرى الأسماءِ كالدّابّة.

---

(١) في (ط): «الجواب في الثاني».

(٢) قوله: «للمنصور في النفس قبل الإبراز باللفظ» سقط من (ط).

فإن قلت: هلا قيل: يَعلَمُ السِّرَّ لِقَولِه: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى﴾ [الأنبياء: ٣]؟ قلت: **القَولُ عامٌّ** يَشمَلُ السِّرَّ والـجَهرَ، فكانَ في العِلمِ به العِلمُ بالسِّرِّ وزِيادة، فكان آكدَ في بَيانِ الاطِّلاعِ على نَجواهم مِن أن يَقول: يَعلمُ السِّرَّ، كما أنّ قَولَه: يعلمُ السِّرّ، آكدُ مِن أن يَقول: يَعلمُ سِرَّهم، **ثمّ بيَّنَ ذلك بأنه السَّميعُ العَليمُ** لذاتِه، فكيفَ تَخفى علَيه خافِية.

قولُه: (**القولُ عامّ**). **الرّاغب**: القولُ يُستعمَلُ على وجوه: أظهَرُها: أن يكونَ للمُركَّبِ منَ الحُروفِ المُبرَزِ بالنُّطقِ مُفرَدًا كان أو جُملةً. الثاني: للمُتصوَّرِ في النفْسِ قبْلَ الإبرازِ باللّفظِ فيقالُ: في نَفْسي قولٌ لم أُظهِرْه، قالَ تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ فِىٓ أَنفُسِهِمْ لَوْلَا يُعَذِّبُنَا ٱللَّهُ﴾ [المجادلة: ٨]، فجعَلَ ما في اعتقادِهم قولًا. الثالثُ: للاعتقاد، نحوَ: فلانٌ يقولُ بقولِ أبي حنيفةَ. الرابعُ: للدِّلالةِ على الشيءِ، قالَ الشاعر:

امتلأَ الحَوْضُ وقالَ قَطْني[(١)]

الخامس: للعنايةِ الصّادقةِ بالشيءِ نحوَ: فلانٌ يقولُ بكذا، والسادسُ: يُستعمَلُ في معنى الحدِّ فيقال: قولُ الجَوْهرِ كذا، وقولُ العَرَضِ كذا أي: حدُّهما. السابعُ: للإلهام نحوَ: ﴿قُلْنَا يَٰذَا ٱلْقَرْنَيْنِ إِمَّآ أَن تُعَذِّبَ﴾ [الكهف: ٨٦]، فإنّ ذلك لم يكنْ بخطابٍ فيما رُوِيَ، وقيلَ في قولِه تعالى: ﴿قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾ [فصّلت: ١١]: إنّ ذلك [كانَ][(٢)] بتسخيرٍ لا بخطاب. وكذا في قولِه تعالى: ﴿قُلْنَا يَٰنَارُ كُونِى بَرْدًا﴾[(٣)] [الأنبياء: ٦٩].

قولُه: (**ثُمّ بيّنَ ذلك بأنهُ السميعُ العليم**) يَحتمِلُ أنْ يُرادَ أنّ الجُملةَ حالٌ مِن فاعل ﴿يَعْلَمُ﴾، والحالُ بيانٌ، أو مُذَيّلة، وفيها نوعٌ منَ التأكيدِ والبيان، لكنّ قولَه: «بأنه السميع العليم لذاته»[(٤)] مَذْهبُه.

وفي «شرْحِ السُّنّة»: على العبدِ أن يعتقدَ أنّ اللهَ تعالى عالِمٌ لهُ عِلم، وسميعٌ لهُ سَمْع،

---

(١) هو في «لسان العرب» (قطط) و(قطن)، وقائلُه مجهول.

(٢) زيادة من «مفردات القرآن».

(٣) «مفردات القرآن»، ص٦٨٨.

(٤) في (ح): «بذاته».

فإن قلت: فلِمَ تَركَ هذا الآكدَ في سُورةِ الفُرقانِ في قولِه: ﴿قُلْ أَنزَلَهُ ٱلَّذِى يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الفرقان: ٦]؟ قلت: ليسَ بواجِبٍ أن يَجيء بالآكَدِ في كلِّ مَوضِع. ولكن يجيء بالوَكيدِ تارةً وبالآكَدِ أُخرى، كما يَجيءُ بالحَسَنِ في مَوضِعٍ وبالأحسَنِ في غَيرِه **ليَفتنَّ الكلامُ** افتِنانًا، وتُجمَعَ الغايةُ وما دُونَها، على أنَّ أُسلوبَ

قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَىْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١٧]، ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾ [النساء: ١٣٤]، ﴿إِنَّنِى مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾(١) [طه: ٤٦].

قالَ في «الانتصاف»: ﴿ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ إثباتُ صِفتَيْنِ لله تعالى، والزَّمخشَريُّ يُحرِّفُهما عن مَواضِعهما، فيكونُ سميعًا بصيرًا لذاتِه، والصِّفاتُ مُشتقّاتٌ منَ المصادِرِ لا تَثْبُتُ إلّا بمصادِرِها، فمَن أنكرَ السَّمعَ والعِلمَ فقد تسارَعَ إلى إنكارِ السَّميعِ العليم، وتحقيقُ هذا يُعلَمُ منَ الكلام(٢)، وإنّما الزَّمخشَريُّ إذا ادّعى أنّ الآيةَ ظاهرةٌ لهُ بيَّنّا خِلافَه، أو حرَّفَ شيئًا عن موضعِه نبَّهْنا عليه، وهذه الآيةُ خاصةً تعَسَّفَ فيها، وخالَفَ نصَّها(٣).

قولُه: (**لِيَفْتَنَّ الكلامُ**). **الجوهريّ**: الفَنُّ: واحدُ الفنون، وهِيَ الأنواعُ، والأفانينُ: الأساليبُ، وهِيَ أجناسُ الكلام وطُرُقُه. وافتَنّ الرجُلُ في حديثِه: إذا جاءَ بالأفانين.

قالَ صاحبُ «الفرائد»: ما ذكَرَ يوجبُ أن يكونَ البعضُ في الدرَجةِ العُليا منَ البلاغةِ والفصاحة، والبعضُ نازِلًا عنها، ومُنحطًّا في الدَّرَجةِ، وهذا لا يجوزُ. والافتنانُ إنّما يَحسُنُ إذا كانَ غيرَ مُفْضٍ إلى نزولِ البعض؛ لأنهُ يُنبِئُ عن نُقصانِ البعض، بلِ الافتنانُ المُستحسَنُ: أن يكونَ الكُلُّ في الدَّرَجةِ العُليا ويُبدَلَ بعضُ اللّفظِ بالبعضِ باعتبارِ اقتضاءِ المَوارِدِ والموضِع، لا بالنُّزولِ منَ الأعلى إلى الأسفَل؛ لأنهُ يكونُ اختلافًا وتفاوُتًا في البلاغةِ والفصاحة.

والجوابُ عن قولِه: «بلِ الافتنانُ المُستحسَنُ أن يكونَ الكلُّ في الدرَجةِ العُليا» أنْ

(١) «شرح السنّة» للبغويّ (١: ١٧٧).
(٢) يعني عِلْمَ الكلام.
(٣) «الانتصاف بحاشية الكشّاف» (٣: ١٠٣).

تلكَ الآيةِ خِلافُ أسلوبِ هذه؛ مِن قِبَلِ أنّه قَدَّمَ هَاهُنا أنّهم أسرّوا النّجوى. فكأنّه أرادَ أن يَقول: إنّ رَبّي يَعلمُ ما أسَرّوه، فوضَعَ القولَ موضِعَ ذلك للمُبالَغة، وثَمَّ قَصَدَ

يقالَ: إنْ أردْتَ به أنّ التراكيبَ بأَسْرِها ينبغي أن تكونَ مُفرَغةً في قالَبِ المبالغة، فهُو غيرُ مُسلَّم، فكم مِن تركيبٍ في كلامِ الله المَجيدِ تَجِدُه ابتدائيًّا ليسَ فيه رائحةُ المبالغة، وترى تراكيبَ فيه بلَغتْ في المبالغةِ الدرَجةَ القُصْيا، وإن أردْتَ أنّ التركيبَ في استعمالِه في مَقامِه ينبغي أن يكونَ في الدرجةِ العُليا، فهذا لا نُنكِرُه؛ لأنّ مقاماتِ المقاولةِ ومُقتضياتِ الأحوالِ تتغيَّرُ وبحسَبِها يتغيَّرُ الكلامُ، فمِن مقامٍ يقتضي الخُلوَّ عن التأكيد، فإثباتُه خروجٌ عن مُقتضى البلاغة، ومِن مقامٍ يَستدعي توكيدًا ما، فلا يُؤتَى بالآكَدِ؛ لأنّ البلاغةَ هِي: إصابةُ المِحَزّ، وتطبيقُ المَفْصِل، ومراعاةُ وَجه النَّظْم، ومِن ثَمّ لم يقَع التحَدّي بأقلَّ مِن سُورة[1].

قولُه: (مِن قِبَلِ أنه قدَّمَ هاهُنا أنّهم أسَرّوا النَّجوى) إلى قولِه: (فوضَعَ القولَ موضعَ ذلك للمبالغة)، قالَ صاحبُ «التقريب»: فيه نظَرٌ؛ لأنّ تلخيصَ كلامِه يَؤولُ إلى أنّ اللامَ في القولِ للعَهْدِ، وقد تقَدَّمَ هاهُنا معهودٌ دونَ ثَمّ؛ إذْ لو أرادَ الجِنسَ لم يؤَثّرْ تقدُّمُ شيءٍ عليه، لكنّه حينَئذٍ يفوتُ كونُه أوكَدَ، إذِ القولُ المعهودُ والسِّرُّ واحد.

وقلت: مغْزَى كلامِه: أنّ اللامَ إنْ جعَلتَه للجِنسِ[2] فلا يكونُ الثاني عَيْنَ الأوّل، فلا يؤثّرُ تقَدُّمُه عليه شيئًا، وإنْ جعَلتَه للعَهْدِ لم يَحصُلِ التأكيدُ. قُلنا: نختارُ الأوّلَ. فلا نُسلِّمُ عدَمَ تأثيرِه؛ لأنَّ المرادَ منَ الثاني العامُّ الذي سيقَ لقَصْدِ الخاصّ، فيَدخُلُ فيه الأوّلُ دخولًا أوّليًّا؛ ولذلك كان آكَدَ، فعلى هذا مبنى كلامِه حيثُ قال: «على أنّ أسلوبَ تلك الآيةِ خلافُ أسلوبِ هذه»، يعني: إيرادُ هذا القولِ الذي[3] هاهُنا مسبوقٌ بإيرادِ إخفائهم سرَّهم

---

(١) يوضّحه قولُ الإمام الخطّابي (ت ٣٨٨هـ) في «بيان إعجاز القرآن» ص٢٦: «إنّ أجناسَ الكلام مختلفة، ودرجاتها في البلاغة متباينة، فمنها البليغُ الرصينُ الجزْل، ومنها الفَصيحُ القريبُ السَّهْل، ومنها الجائزُ الطَّلْقُ الرَّسْل وهذه أقسامُ الكلامِ الفاضلِ المحمودِ دون النوعِ الهجينِ المذموم، الذي لا يُوجَدُ في القرآنِ شيءٌ منه البتّة»... إلى آخرِ كلامِه رحمه الله، وهو كلامٌ بديعٌ نافقٌ مُحرَّر.

(٢) سقط لفظ «للجنس» من (ف).

(٣) سقط لفظ «الذي» من (ط).

وَصفَ ذاتِه بأنْ أنزَلَه الذي يَعلَمُ السِّرَّ في السَّمواتِ والأرض، فَهو كقولِه: (عَلّامِ الغُيوب)، ﴿عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِۖ لَا يَعۡزُبُ عَنۡهُ مِثۡقَالُ ذَرَّةٖ﴾ [سبأ: ٣] وقُرِئ: ﴿قَالَ رَبِّي﴾ حِكايةً لقولِ رَسولِ الله ﷺ لهم.

[﴿بَلۡ قَالُوٓاْ أَضۡغَٰثُ أَحۡلَٰمِۭ بَلِ ٱفۡتَرَىٰهُ بَلۡ هُوَ شَاعِرٞ فَلۡيَأۡتِنَا بِـَٔايَةٖ كَمَآ أُرۡسِلَ ٱلۡأَوَّلُونَ﴾ ٥].

أضرَبوا عن قَولِهم: هوَ سِحرٌ، إلى أنّه تَخاليطُ أحلام، ثمّ إلى أنّه كلامٌ مُفتَرى مِن

ونَجْواهُم أقصَى الغاية ليُنَبِّهَهم به على أنّ إخفاءَهم ذلك لا يُجديهِم شيئًا؛ لأنهُ تعالى يَعلَمُ القولَ، الذي هو الجِنسُ الشائعُ للجَهْر، والهَمْسَ والسِّرَّ وأخفَى منهُ، فيدخُلُ سِرُّهم في هذا العامِّ بالطريقِ البُرهانيِّ كما سبَقَ غيرَ مرّةٍ.

وأمّا سِياقُ قولِه ﴿أَنزَلَهُ ٱلَّذِي يَعۡلَمُ ٱلسِّرَّ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [الفرقان: ٦] فعلى ابتداءِ إثباتِ صفةِ العِلم مِن كلام سابق؛ لأنّ المرادَ مِن قولِه: ﴿يَعۡلَمُ ٱلسِّرَّ﴾ ما أسَرّوهُ في قولِهم: ﴿إِنۡ هَٰذَآ إِلَّآ إِفۡكٌ ٱفۡتَرَىٰهُ وَأَعَانَهُۥ عَلَيۡهِ قَوۡمٌ ءَاخَرُونَۖ فَقَدۡ جَآءُو ظُلۡمٗا وَزُورٗا ۞ وَقَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ ٱكۡتَتَبَهَا فَهِيَ تُمۡلَىٰ عَلَيۡهِ بُكۡرَةٗ وَأَصِيلٗا﴾ [الفرقان: ٤-٥]؛ لأنّهم أيقَنوا أنّ الأمرَ على خلافِه، ولكنْ قصَدوا بذلك إيقاعَ الشُّبَه في قلوبِ الناس؛ ولهذا قال: ومِن جُملتِه ما تُسِرّونَه منَ الكَيْدِ لرسُولِه معَ علمِكم أنّ ما تقولونَه باطل. فالمُرادُ منَ السِّرِّ ما يتضمَّنُه قولُهم: ﴿أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ﴾ فقيل: لا يعلَمُ ذلك إلّا عالمُ الغَيْبِ والشَّهادة، كقولِه: ﴿عَلَّٰمُ ٱلۡغُيُوبِ﴾ [المائدة: ١٠٩] ﴿عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ﴾(١) [الجن: ٢٦] ﴿لَا يَعۡزُبُ عَنۡهُ مِثۡقَالُ ذَرَّةٖ﴾ [سبأ: ٣]، فإذَن القصدُ في الثاني إجراءُ الوَصْفِ على الله عزّ وجَلّ. وفي الأوّل تقريرُ ما مَرَّ منَ المعنى السابقِ والمبالغةُ فيه.

قولُه: (وقُرِئ: ﴿قَالَ رَبِّي﴾): أبو عمرٍو، وحفْص، والكِسائيّ(٢).

---

(١) قوله تعالى: ﴿عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ﴾ ليس موجودًا في (ط).

(٢) قد وهمَ الطِّيبي في نسبةِ هذه القراءة لأبي عمرو، والتحقيق أنها لحمزةَ وحفصٍ والكسائيّ كما في «التيسير» للداني، ص١٥٤، و«حجّة القراءات»، ص٤٦٥.

عندِه، ثمّ إلى أنّه قَولُ شاعِر، وهكذا **الباطلُ لَجلَج**، ....

قولُه: (**الباطلُ لَجْلَج**) هُو مِن قولهِم: الحقُّ أبلَج، والباطلُ لجَلَج. قالَ الميْدانيُّ: يعني: أنّ الحقَّ واضحٌ، يقالُ: صُبحٌ أبلَج، أي: مُشرِق، ومنهُ قولُه:

حتّى بدَتْ أعناقُ صُبحٍ أبلَجا[(١)]

وفي صفةِ النبيِّ ﷺ: «أبلَجَ الوَجْه»[(٢)] أي: مُشرِقَه. «والباطلُ لجْلَج» أي: مُلتبِسٌ. قالَ المُبرِّدُ: قولٌ لجَلَج، أي: يتَردَّدُ فيه صاحبُه ولا يصيبُ منهُ مخرَجًا[(٣)].

ومقصودُ المصنِّفِ مِن هذا الاستشهادِ: بيانُ أنّ إضرابَ الكفَرةِ عن قولِهم: هُو سِحرٌ، إلى أنهُ تخاليطُ أحلام، إلى آخرِه، ليسَ على النَّسَقِ السَّوِيِّ، بل هُو خَبْطُ عَشْواءَ، وفعلُ المُتحيِّرِ مِن غيرِ تمييزٍ بيْنَ مُضرَبٍ عنهُ ومُضرَبٍ عنه، يدُلُّ عليه قوله بعدَ ذلك: «ويجوزُ أن يكونَ تنزيلًا منَ الله لأقوالِهم»، يعني: أنهُ تعالى أتَى بأقوالِهم، ونزَّلَها على سبيلِ التدرُّجِ والتَّرَقّي ليُؤذِنَ بفاسدِها وأفسَدِها، فظَهرَ مِن هذا أنّ الإضرابَ في الوَجْهِ الأوّلِ واقعٌ في كلامِ الكفَرة، وأنهُ تعالى حاكٍ إضرابَهُمُ الواقعَ في كلامِهم. وفي[(٤)] الثاني الإضرابُ واقعٌ في كلامِ الله تعالى، وأنهُ تعالى حَكى كلامَهم. وفي الوجهِ الأوّل إشكالٌ؛ لأنهُ لو أُريدَ ذلك لَقيل: قالوا بل أضغاثُ أحلام. ويمكنُ أن يُقال: إنّ ﴿قَالُوٓاْ﴾ زيادةُ تأكيدٍ لِما يتَضمَّنُ قولُه تعالى: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ﴾ منَ القول، يؤيِّده قولُه تعالى: ﴿ قَالَ رَبِّي يَعْلَمُ ٱلْقَوْلَ ﴾، فإنّهُ يدُلُّ على أنهُ صدَرَ منهم قولٌ سِرًّا لطُولِ الكلام. وسبَقَ مِثلُه في «يونُس» عندَ قولِه: ﴿ قُلْ أَرَءَيْتُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ لَكُم مِّن رِّزْقٍ ﴾ إلى قولِه: ﴿قُلْ ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾ [يونس: ٥٩] في وَجْهٍ.

وأمّا بيانُ الترقّي في الوَجْهِ الثاني: فأنْ يقالَ: إنّ نِسبتَهُم القرآنَ إلى السِّحرِ فاسدٌ؛ لأنّ

(١) ذكره ابن سيده في «المُخصَّص» (١: ٩٩) من غيرِ عزوٍ لأحد.

(٢) هو جزءٌ من حديثٍ أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٢٤٧٤) والطبرانيّ في «المعجم الكبير» (٣٥٢٤)، والبيهقيّ في «دلائل النبوّة» (١: ٢٧٩) من حديثِ أمّ معبد.

(٣) انظر: «مجمع الأمثال» (١: ٢٠٧).

(٤) سقط لفظ «في» من (ط).

....

هذا حقٌّ، وذلك باطلٌ، وأنّى يُشبِهُ هذا السِّحرَ، ﴿أَفَسِحْرٌ هَٰذَآ أَمْ أَنتُمْ لَا تُبْصِرُونَ﴾ [الطور: ١٥]؟ ثُمّ إنّ قولَهم: إنه أضغاثُ أحلام، أي: تخاليطُها، أفسَدُ منه؛ لأنّ تشبيهَ النَّظْمِ المُعجزِ الفائقِ بالسِّحرِ[١] أقربُ من ذلك، كقولِه: «إنَّ منَ البَيانِ لَسِحرا»[٢]، لكنْ أينَ هذا من التَخاليط: إنّه ﴿كِتَٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ [هود: ١] ثم قولُهم: إنهُ كلامٌ مفترى مِن عندِه أبعدُ مِن ذلك؛ لأنهم لم يُحرِّروا أنفُسَهم، ولم يُدرِكوا أنّ قُوى البشَريّةِ وإنِ استفْرَغَتْ طَوْقَها، لا تُطيقُ على الإتْيانِ بمثلِهِ: ﴿فَأْتُوا۟ بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِۦ مُفْتَرَيَٰتٍ﴾ [هود: ١٣]؛ ولأنّ المُفتريَ مُبطِل، وكلامُه باطل، وهذا ﴿لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصّلت: ٤٢].

ثُمّ قولُهم: إنهُ قولُ[٣] شاعرٍ، أبعَدُ وأفسَدُ؛ لأنّ الشِّعرَ: مُتخيَّلاتٌ مُلَفَّقة وتَخرُّصاتٌ مُزَخْرَفةٌ تَدعو إلى الهَوى والشّيطان، وهذا يدعو إلى الهُدى وطاعةِ الرّحمن: ﴿وَمَا عَلَّمْنَٰهُ ٱلشِّعْرَ وَمَا يَنۢبَغِى لَهُۥٓ ۚ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْءَانٌ مُّبِينٌ ۞ لِّيُنذِرَ مَن كَانَ حَيًّا وَيَحِقَّ ٱلْقَوْلُ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [يس: ٦٩-٧٠]، وهذا الوَجهُ أدَلُّ على التحيُّرِ مِن حيثُ الحقيقةُ.

الرّاغب: (بل): للتّدارُك، وهُو ضَربان: ضَرْبٌ يُناقضُ ما بعدَه ما قبلَه لكنْ ربّما يُقصَدُ لتصحيح الحُكم الذي بعدَه، وإبطالِ ما قبلَه، قالَ تعالى: ﴿إِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ ءَايَٰتُنَا قَالَ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ۞ كَلَّا ۖ بَلْ ۜ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم﴾ [المطففين: ١٣-١٤]، أي: ليسَ الأمرُ كما قال، بل جَهْلٌ، أو يُقصَدُ به تصحيحُ الأوّل، وإبطالُ الثاني، كقولِه تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلْإِنسَٰنُ إِذَا مَا ٱبْتَلَىٰهُ رَبُّهُۥ فَأَكْرَمَهُۥ وَنَعَّمَهُۥ﴾ إلى قولِه: ﴿فَيَقُولُ رَبِّىٓ أَهَٰنَنِ ۞ كَلَّا ۖ بَل لَّا تُكْرِمُونَ ٱلْيَتِيمَ﴾ [الفجر: ١٥-١٧]، أي: ليس إعطاؤه منَ الإكرام، ولا مَنعُه منَ الإهانة، لكنْ جَهِلوا وظَلَموا، حيثُ وضَعوا المالَ في غيرِ موضِعِه، والضَّربُ الثاني: أن يكونَ (بل) مبيِّنًا للحُكم الأوّل وزائدًا عليه بما بعدَه، نَحْو: ﴿بَلْ قَالُوٓا۟ أَضْغَٰثُ أَحْلَٰمٍۭ بَلِ ٱفْتَرَىٰهُ﴾، فإنهُ نبَّهَ أنّهم يقولونَ: أضغاثُ أحلام، ويزيدونَ على ذلك بأنّ

---

(١) سقط لفظ «بالسحر» من (ط).

(٢) هو جزءٌ من حديثٍ أخرجه البخاريُّ (٥٧٦٧).

(٣) سقط لفظ «قول» من (ط).

والمُبطِلُ مُتَحَيِّرٌ رجّاعٌ غيرُ ثابتٍ على قولٍ واحِد.

ويَجوزُ أن يكونَ تَنزيلًا مِنَ الله تعالى لأقوالِهِم في دَرْجِ الفَساد، وأنَّ قَولَهُم الثّاني أفسَدُ منَ الأوّل، والثّالِثَ أفسَدُ منَ الثّاني، وكذلك الرّابعَ منَ الثالِث.

صِحّةُ التّشبيه في قَولِه: ﴿كَمَآ أُرۡسِلَ ٱلۡأَوَّلُونَ﴾ مِن حَيثُ إنّه في مَعنى: كما أتى الأوَّلونَ بالآيات، لأنَّ إرسالَ الرُّسُلِ مُتَضَمِّنٌ للإتيانِ بالآياتِ؛ ألا ترى أنّه **لا فَرقَ بينَ أن تَقول: أُرسِلَ محُمّدٌ ﷺ، وبينَ قولِك: أتى محُمّدٌ بالمُعجِزة.**

الذي أَتَى به مُفترًى، بل يزيدونَ ويدَّعونَ أنهُ كذّاب؛ فإنّ[1] الشاعرَ في القرآنِ عبارةٌ عن الكاذِب بالطَّبع[2].

قولُه: (**لا فَرْقَ بيْنَ أن تقولَ: أُرسِلَ محمّدٌ ﷺ، وبينَ قولِكَ: أتَى محمّدٌ بالمعجِزة**)، قيل: فيه نظَرٌ؛ لأنّ قولَه: أُرسِلَ محمّدٌ، إثباتٌ للرِّسالة؛ لأنّها ثبتَتْ بإرسالِ المَلَك، وقولُه: أتَى بالمُعجزة، إظهارٌ للرِّسالة، وما تثبُتُ به النُّبوّةُ غيرُ ما تظهَرُ به الرِّسالة.

قلتُ: ليسَ[3] مرادُه مِن قولِه: «لا فَرْقَ...» أنّ معنى العبارَتَيْنِ سواءٌ، بل مُرادُه أنّ مُؤدَّى العبارَتَيْنِ سواءٌ، فإنّ قولَك: أُرسِلَ محمّدٌ صلَواتُ الله عليه معناهُ: أنهُ ادّعى الرِّسالةَ، وأتى بالمعجِزةِ، فثَبتَتْ رسالتُه، وقولُك: أتَى محمّدٌ بالمُعجزةِ، مُؤدّاهُ: ادّعى الرِّسالة وأتَى بالمُعجزة، فيكونُ رسُولًا. والأوّل كنايةٌ، والثاني تصريحٌ، ومُؤَدّاهُما واحدٌ، ألا تَرى إلى تفسيرِه لقولِه تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]؟ قولُك: يَدُ فلانٍ مبسوطةٌ، بمعنى أنهُ جواد، لا فَرْقَ بيْنَ العبارَتيْنِ إلّا فيما قلتُ، يعني: كونَ أحدِهما كنايةً، والآخرِ[4] صَريحًا، والكنايةُ أشرَحُ وأبسَط.

فإنْ قلتَ: ما فائدةُ العُدول؟ قلتُ: لو قيل: كما أَتَى الأوّلونَ لكانَ منَ القَصْدِ بمَعزِل؛

---

(١) في (ف) و(ح): «قال».

(٢) «مفردات القرآن»، ص١٤٢.

(٣) سقط لفظ «ليس» من (ط).

(٤) من قوله: «تصريح ومؤداهما واحد» إلى هنا سقط من (ط).

[﴿ مَآ ءَامَنَتۡ قَبۡلَهُم مِّن قَرۡيَةٍ أَهۡلَكۡنَٰهَآۖ أَفَهُمۡ يُؤۡمِنُونَ ﴾ ٦].

﴿أَفَهُمۡ يُؤۡمِنُونَ﴾ فيهِ أنّهم أعتى منَ الذينَ اقترَحوا على أنبيائهمُ الآياتِ وعاهَدوا أنّهم يُؤمِنون عندَها، فلمّا جاءتْهم نكَثوا أو خالَفوا، فأهلكَهم الله، فلَو أعطَيناهم ما يقترِحُونَ لكانوا أنكَثَ وأنكَث.

[﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا قَبۡلَكَ إِلَّا رِجَالٗا نُّوحِيٓ إِلَيۡهِمۡۖ فَسۡـَٔلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلذِّكۡرِ إِن كُنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ ﴾ ٧].

أمرَهم أنْ يَستَعلِموا أهلَ الذّكرِ ـ وهُم أهلُ الكِتاب ـ حتّى يُعلِموهم أنّ رُسُلَ الله المُوحى إلَيهِم كانوا بَشَرًا ولم يكونوا مَلائكةً كما اعتَقَدوا، وإنّما أحالَهم على أولئكَ لأنّهم كانوا يُشايِعونَ المُشرِكينَ في معاداةِ رَسولِ الله ﷺ، ....

لأنّ قصْدَهم: فلْيَأتِنا بآيةٍ مِثلِ ما أَتى به المُرسَلونَ نحوَ موسى وعيسى عليهما السّلامُ مِن قَلْبِ العَصا ثُعبانًا، وإحياءِ الموتَى، لا كغيرِهما من الأنبياء.

قولُه: (فيه أنّهم أعتَى منَ الذين اقترَحُوا على أنبيائهم)، وكان أصلُ الكلام: ما آمنَتْ قبلَ هؤلاءِ المشركينَ أهلُ قريةٍ أرَدْنا إهلاكَها بسببِ عنادِهم، فهؤلاءِ أيضًا لا يؤمنونَ، ثُمّ أدخَلَ همزةَ الإنكارِ والاستبعاد؛ لتَدُلَّ على الإدماجِ، وأنّ هؤلاءِ أعتَى من السابِقين. فقولُه: ﴿ مَآ ءَامَنَتۡ ﴾ متعلّقٌ بقولِه: ﴿فَلۡيَأۡتِنَا بِـَٔايَةٖ﴾؛ لأنّهم لمّا طعَنوا في القرآن، وأنّه مُعجزةٌ وبالَغوا فيه حتّى أخذوا مِن قولِه: ﴿أَفَتَأۡتُونَ ٱلسِّحۡرَ﴾ إلى أنِ انتهَوْا إلى قولِه: ﴿فَلۡيَأۡتِنَا بِـَٔايَةٖ﴾ وأرادوا أنهُ ليسَ مِن جنسِ اليدِ البيضاء، والعَصا، وإبراءِ الأكمَهِ وإحياءِ الموتى، عَلِمَ أنّهم مُعانِدونَ، فقيل مُسَلِّيًا لرسُولِ الله ﷺ في أنّ الإنذارَ لا يُجدي فيهم بقولِه: ﴿ مَآ ءَامَنَتۡ ﴾ الآية.

قولُه: (يُشايِعونَ المشركين). الجوهري: شيعةُ الرّجُل: أتباعُه وأنصارُه، يقال: شايعَه كما يُقال: والاه، والمُشايِعُ أيضًا: اللاحِق.

قال الله تعالى: ﴿وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓا۟ أَذًى كَثِيرًا﴾ [آل عمران: ١٨٦] فلا يُكاذِبونَهم فيما هم فيه ردءٌ لرسولِ الله ﷺ.

[﴿ وَمَا جَعَلْنَٰهُمْ جَسَدًا لَّا يَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ وَمَا كَانُوا۟ خَٰلِدِينَ ﴾ ٨].

﴿لَّا يَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ﴾ صفةٌ لـ﴿جَسَدًا﴾، والمَعنى: وما جَعلنا الأنبياءَ عليهم السّلامُ قبلَه ذَوي جَسَدٍ غيرَ طاعِمين. ووحَّدَ الجَسَدَ لإرادةِ الجِنس، كأنّه قال: **ذَوي ضَربٍ من الأجساد**، وهذا ردٌّ لِقولِهم ﴿مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ يَأْكُلُ ٱلطَّعَامَ﴾ [الفرقان: ٧].

فإن قلت: نعَم، قد ردَّ إنكارَهم أن يكونَ الرّسولُ بَشَرًا يأكُلُ ويَشرَبُ بما ذَكرت، فماذا ردَّ مِن قَولِهم بقولِه: ﴿وَمَا كَانُوا۟ خَٰلِدِينَ﴾؟ قلت: **يَحتمِلُ أن يَقولوا: إنّه بَشَرٌ مِثلُنا**،

قولُه: (﴿وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓا۟ أَذًى كَثِيرًا﴾ [آل عمران: ١٨٦]) استشهَدَ بها على اتّفاقِ كلمتِهم على أذى رسولِ الله ﷺ، حيثُ عطَفَ ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓا۟﴾ على ﴿مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ﴾ ونبّهَ بصلةِ الموصُولِ على عِلّة الأذى.

قولُه: (**رِدْءٌ لرسولِ الله ﷺ**) أي: عَوْنٌ له، أي: لا يُكاذبُ أهلُ الكتابِ المشركين، أي: لا يُكذِّبُ في الذي هم [فيه] عَوْنٌ لرسولِ الله ﷺ من أنّ الأنبياءَ عليهمُ السّلامُ لم يكونوا ملائكةً، يعني: كانوا متّفقينَ معَ رسُولِ الله ﷺ في هذه المسألة، وكيف لا وفي مُخالفتِها إبطالُ دينِهم؟ وقيل [قولُه]: «لرسولِ الله» متعلِّقٌ بـ«فلا يُكاذِبونَهم»، أي: لأجلِ الرّسولِ، وفيه نظَرٌ؛ لبقاءِ «رِدْءٌ» لا متعلَّقَ له، وأنّ المعنى لا يُساعدُ عليه.

قولُه: (**ذوي ضَرْبٍ من الأجساد**)، أي: نوعٍ منها. قال أوّلًا: لإرداةِ الجنس، وفَسّره بالنوعِ لأن الجَسدَ جنسٌ تحته نوعان من الحيوانِ والجَماد، فالحيوانُ الجنسُ السافل[1].

قولُه: (**يَحتمِلُ أن يقولوا: إنهُ بشَرٌ**)، أجابَ أنّ قولَه: ﴿وَمَا كَانُوا۟ خَٰلِدِينَ﴾ رَدٌّ لِما لزِمَ مِن

---

(١) هذه الفقرة سقطت من (ح) و(ف).

يَعيشُ كما نَعيشُ ويَموتُ كما نَموت. أو يقولوا: هلّا كان مَلَكًا لا يَطعَمُ ويخلد: إمّا مُعتَقِدينَ أنّ الملائِكةَ لا يَموتون. أو مُسَمِّين حياتَهم المُتطاوِلَة وبَقاءَهم المُمتَدَّ خُلودًا.

[﴿ ثُمَّ صَدَقْنَٰهُمُ ٱلْوَعْدَ فَأَنجَيْنَٰهُمْ وَمَن نَّشَآءُ وَأَهْلَكْنَا ٱلْمُسْرِفِينَ ﴾ ٩].

﴿صَدَقْنَٰهُمُ ٱلْوَعْدَ﴾ مِثل ﴿ وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ ﴾ [الأعراف: ١٥٥]. والأصلُ: «في الوعد»، و«مِن قَومِه»، ومِنه: صَدَقوهم القِتال. وصَدَقَني سِنَّ بَكرِه.

قولِهم: إنهُ بشَرٌ مِثلُنا يعيشُ كما نَعيشُ، ويموتُ كما نموتُ، أنّ النبيَّ يجبُ أن يكونَ خالدًا كالمَلَك، أو رَدٌّ لِما صَرّحوا به مِن قولِهم: هلّا كان ملكًا لا يَطعَمُ، ويخلد؟

قولُه: (صَدَقَني سِنَّ بَكْره)، قالَ المَيْدانيُّ: البَكْرُ: الفَتِيُّ مِنَ الإبِل، يقال: صدَقْتُه الحديثَ، وفي الحديث، يُضرَبُ مثلًا في الصِّدق. أصلُه أنّ رجُلًا ساوَمَ رجُلًا في بَكْرٍ، فقال: ما سِنُّه؟ فقال: بازِلٌ، ثُمّ نفرَ البَكْرَ فقالَ صاحبُه: هِدَع هِدَعْ، وهذه لفظةٌ يُسَكَّنُ بها الصِّغارُ من الإبِل، فلمّا سَمِعَ المشتري هذه الكلمةَ قال: صَدَقني سِنَّ بَكرِه، ونصَبَ سِنَّ على معنى عرَّفَني سِنَّ، أو: صدَقَني خبرَ سِنٍّ، ثُمّ حذَفَ، ويُروَى بالرَّفع، فجعَلَ الصِّدقَ للسِّنِّ توسُّعًا(١).

الرّاغب: صدَقَ قد يتَعدّى إلى مفعولَين نحو قولِه تعالى: ﴿ وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥٓ ﴾ [آل عمران: ١٥٢]، وصَدَّقتُه؛ نسَبْتُه إلى الصِّدْق، وأصْدَقتُه: وجَدتُهُ صادقًا، وقيل: هما واحدٌ، ويقالانِ فيهما جميعًا، قالَ تعالى: ﴿ وَلَمَّا جَآءَهُمْ رَسُولٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ ﴾ [البقرة: ١٠١]، ويُستعمَلُ التصديقُ في كلِّ ما هُو تحقيقٌ. يقال: صدَّقَني فعلُه وكتابُه، قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَٰبٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ ﴾ [البقرة: ٨٩]، والصَّداقةُ: صِدقُ الاعتقادِ في المودّة، وذلك مختَصٌّ بالإنسان، قال تعالى: ﴿ فَمَا لَنَا مِن شَٰفِعِينَ * وَلَا صَدِيقٍ حَمِيمٍ ﴾(٢) [الشعراء: ١٠٠-١٠١].

---

(١) «مجمع الأمثال» (١: ٣٩٢).

(٢) «مفردات القرآن»، ص ٤٨٠.

﴿وَمَن نَّشَآءُ﴾ هُم المُؤمِنونَ ومَن في بَقائِه مَصلَحة.

[﴿لَقَدْ أَنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ كِتَٰبًا فِيهِ ذِكْرُكُمْ ۖ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ ١٠].

﴿ذِكْرُكُمْ﴾ شَرَفُكم وَصِيتُكم، كما قال: ﴿وَإِنَّهُۥ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ﴾ [الزخرف: ٤٤] أو مَوعِظَتُكم، أو فيهِ مَكارِمُ الأخلاقِ التي كُنتُم تَطلُبونَ بها الثّناءَ و حُسنَ الذِّكرِ؛ كحُسنِ الجِوار، والوَفاءِ بالعَهد، وصِدقِ الحَديث، وأداءِ الأمانة، والسَّخاء، وما أشبهَ ذلك.

[﴿وَكَمْ قَصَمْنَا مِن قَرْيَةٍ كَانَتْ ظَالِمَةً وَأَنشَأْنَا بَعْدَهَا قَوْمًا ءَاخَرِينَ * فَلَمَّآ أَحَسُّواْ بَأْسَنَآ إِذَا هُم مِّنْهَا يَرْكُضُونَ * لَا تَرْكُضُواْ وَٱرْجِعُوٓاْ إِلَىٰ مَآ أُتْرِفْتُمْ فِيهِ وَمَسَٰكِنِكُمْ

قولُه: (﴿ذِكْرُكُمْ﴾: شَرَفُكم وصِيتُكم). الأساس: ذكَرْتُه ذِكْرًا وذِكْرى، ﴿وَذَكِّرْ فَإِنَّ ٱلذِّكْرَىٰ تَنفَعُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الذاريات: ٥٥]، ومنَ المجازِ: لهُ ذِكْرٌ في الناس، أي: صِيْتٌ وشَرف.

قولُه: (أو مَوعِظَتُكم)، قالَ الزجّاجُ: فيه تذكِرةٌ لكُم فيما تلقَّوْنَه مِن رحمةٍ أو عذابٍ كما قالَ تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهَا تَذْكِرَةٌ﴾(١) [عبس: ١١].

قولُه: (تَطلُبونَ بها الثناءَ الحسَن(٢)) أي: فيه ما يَطلُبونَ به الصِّيتَ والشَّرَفَ، والفَرْقُ بين هذا، وبيْنَ الوَجْهِ الأوّل هُو أنّ ـ على الأوّل ـ المُرادَ بالكتابِ كما هُو موجبٌ لصِيتِكم؛ لأنه منزَّلٌ بلسانِكم ولُغتِكم، فإذا اشتُهِرَ اشتُهِرتُم. وعلى الثاني: إذا عَمِلتُم بما فيه حصَلَ لكُم مكارمُ الأخلاقِ فحَسُنَ بذلك صِيتُكم، فذَكَرَ «الذِّكرَ»، وأرادَ مكارمَ الأخلاقِ الموجِبةِ للثناءِ الحسَن، فيكونُ مِن بابِ إطلاقِ المسبَّبِ وإرادةِ السببِ أو يكونُ كنايةً تلويحيّةً، ويعني: فيه ذِكْرُ ما تَطلبونَه مِن مكارِمِ الأخلاقِ فتَحرَّوْا فيه، واجتَهدوا على العمَلِ بما فيه. فإذا عَمِلتُم به كنتُم أصحابَ الأخلاقِ، فحينَئذٍ ينتشرُ بذلك صيتُكم.

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٣٨٥).

(٢) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «الثناء وحُسْن الذكر».

لَعَلَّكُمْ تُسْـَٔلُونَ * قَالُواْ يَٰوَيْلَنَآ إِنَّا كُنَّا ظَٰلِمِينَ * فَمَا زَالَت تِّلْكَ دَعْوَىٰهُمْ حَتَّىٰ جَعَلْنَٰهُمْ حَصِيدًا خَٰمِدِينَ﴾ [١١-١٥].

﴿وَكَمْ قَصَمْنَا مِن قَرْيَةٍ﴾ واردةٌ عن غَضَبٍ شَديدٍ ومُنادِيةٌ على سَخَطٍ عَظيم؛ لأنَّ القَصمَ أفظعُ الكَسرِ، وهو الكَسرُ الذي يُبينُ تَلاؤُمَ الأجزاء، بِخِلافِ الفَصم.

وأرادَ بالقَرية: أهلَها، ولذلك وَصَفَها بالظُّلم، وقال: ﴿قَوْمًا ءَاخَرِينَ﴾ لأنَّ المَعنى: أهلَكنا قَومًا وأنشَأنا قَومًا آخَرين. وعنِ ابنِ عبّاس: أنّها (حَضُور) وهِي و(سَحُول) قَريَتانِ باليَمَن، تُنسَبُ إلَيهِما الثّياب. وفي الحديث: «كُفِّنَ رَسولُ الله ﷺ في ثَوبَيْنِ سَحُوليَّيْنِ» ورُوِي (حَضوريَّيْن) بَعثَ الله إلَيهم نَبيًّا فقتَلوه، فسَلَّطَ اللهُ عَلَيهم بُختَنَصَّرَ كما سَلَّطَه على أهلِ بَيتِ المَقدِسِ فاستأصَلَهم. ورُوِي: أنّهم لمّا أخَذَتْهم السُّيوفُ ونادى مُنادٍ منَ السَّماء: يا لَثاراتِ الأنبياءِ؛ نَدِموا واعتَرَفوا بالخَطأ. وذلك

قولُه: (ومُناديةٌ على سُخْطٍ عظيم)؛ لأنه استُعيرَ ما استُعمِلَ في الجِسم للمعنى، واختيرَ ما هُو الأبلغُ فيه؛ ليَدُلَّ على إبادةٍ بليغة.

قولُه: (في ثوبَيْنِ سَحُوليَّيْن)، عنِ البُخاريِّ ومُسلمٍ وغيرِهما، عن عائشةَ رضيَ اللهُ عنها: أنّ رسولَ الله ﷺ كُفِّنَ في ثلاثةِ أثوابٍ بِيْضٍ سَحوليَّةٍ مِن كُرْسُفٍ، ليسَ فيها قميصٌ ولا عِمامة[١]. وفي «الجامع»: سَحولٌ: قريةٌ منَ اليمن يُنسَبُ إليها الثّياب. وقيل: السَّحوليّةُ: المقصورةُ، كأنّها نُسِبَت إلى السَّحول وهو القَصّارُ؛ لأنه يَسحَلُها أي: يغسِلُها. ورُوِيَ بضمِّ السِّين[٢].

قولُه: (يا لَثاراتِ). الجوهري: «يا لَقتَلةِ فُلان». النِّهاية: ومنهُ: يا ثاراتِ عُثمانَ[٣]! أي:

---

(١) أخرجه البخاري (١٢٦٤)، ومسلم (٩٤١).

(٢) «جامع الأصول» لابن الأثير (١١: ٧٨).

(٣) فيه إيماءٌ إلى بيتِ حسان بن ثابت رضي الله عنه في رثاء عثمان بن عفّان رضوان الله عليه:

لتسمعُنَّ وشيكًا في ديارِكُم ... الله أكبرُ يا ثاراتِ عثمانا

انظر: «ديوان حسّان» ص٩٦.

حينَ لم يَنفَعْهم النَّدم. **وظاهِرُ الآيةِ على الكَثْرة.** ولعلَّ ابنَ عبّاسٍ ذَكَر «حضور» بأنّها إحدى القُرى التي أرادَها اللهُ بهذه الآية. فلمّا عَلِمُوا شِدّة عَذابِنا وبَطشَتِنا عِلْمَ حِسّ ومُشاهَدة، لم يَشُكّوا فيها، رَكَضوا من ديارِهم، والرّكْض: ضَربُ الدّابةِ بالرّجْل. ومنه قوله تعالى: ﴿ٱرۡكُضۡ بِرِجۡلِكَ﴾ فيَجوزُ أن يَركَبوا دَوابّهم يَركُضونَها هارِبينَ مُنهَزِمينَ من قَريـتِهم لمّا أدركتهم مُقدِّمةُ العَذاب. **ويجوزُ أن يُشَبَّهوا في سُرعةِ عَدوِهم على أرجُلِهم** بالرّاكبينَ الرّاكِضينَ لدَوابّهم، فقِيلَ لهم: ﴿لَا تَرۡكُضُواْ﴾ والقولُ محذوف.

فإن قلت: مَنِ القائل؟ قلت: يَحتَمِلُ أن يكونَ بعضُ الملائكةِ، أو مَنْ ثَمَّ مِنَ المُؤمِنينَ، **أو يُجعَلون خُلَقاءَ بأن يُقالَ لهم ذلك** وإن لَم يُقَل. أو يَقولَه ربُّ العِزّة ويُسمِعَه

يا أهلَ ثاراتِه، ويا أيُّها الطّالبونَ بدَمِه، فحُذِفَ المضافُ، وأُقيمَ المضافُ إليه مقامَه، فيكونُ قد نادى طالبي الثأرِ ليُعينُوهُ على استيفائه وأخْذِه، وعلى قولِ الجوهريِّ: نداءُ القَتَلةِ لتعريفِ الجُرْمِ والتقريع وتفظيعِ الأمرِ حتّى يجتَمعَ لهم عندَ أخْذِ الثأرِ بيْنَ القتل وبيْنَ تعريفِ الجُرْم وقَرْعِ أسماعِهم به؛ ليَصدَعَ به قلوبَهم، ويكونَ أدْعى في الإنكاء[1] فيهم، والتشَفّي منهم.

وإلى تعريفِ الجُرْمِ الإشارةُ بقولِه: «لمّا نادَى مُنادٍ منَ السّماءِ نَدِموا واعترَفوا بالخَطأ».

قولُه: (**وظاهرُ الآيةِ على الكَثْرة**)، يعني: يقتضي قولُه تعالى: ﴿وَكَمۡ قَصَمۡنَا﴾ أنْ يَجريَ على العُموم، وعلى كثيرٍ من القُرى.

قولُه: (**ويجوزُ أن يُشَبَّهوا**)، فعلى الأوّلِ الركضُ مجازٌ في العَدْوِ، ومستعمَلٌ استعمالَ المَرسَنِ في أنفِ الإنسان، وعلى الثاني حقيقةٌ، وعلى الثالثِ استعارةٌ.

قولُه: (**أو يُجعَلونَ خُلَقاءَ بأنْ يقالَ لهم ذلك**)، يعني: أنّهم بالغوا في الرّكضِ والفِرارِ منَ العذابِ بعدَ ذلك الإترافِ والتنعُّمِ بحيثُ مَن رآهُم قال هذا الكلامَ بلسانِ الحال.

الرّاغب: الركضُ: الضّربُ بالرِّجل، فمتى نُسِبَ إلى الرّاكِبِ فهُو إعداءُ مركوبٍ،

---

(١) في (ح) و(ف): «إنكار».

ملائكَتَه لِيَنفَعَهم في دِينِهم، **أو يُلهِمَهم ذلك** فيُحدِّثوا به نُفوسَهم.

﴿وَٱرۡجِعُوٓاْ إِلَىٰ مَآ أُتۡرِفۡتُمۡ فِيهِ﴾ من العَيشِ الرّافِهِ والحالِ النّاعِمة. والإتراف: إبْطارُ النِّعمةِ، وهي التَّرَفُّه. ﴿لَعَلَّكُمۡ تُسۡـَٔلُونَ﴾ تهكُّمٌ بِهم وتَوبيخ، أي: ارجِعوا إلى نَعيمِكم ومَساكِنِكم لَعلَّكُم تُسئَلونَ غَدًا عمّا جَرى عليكُم ونَزَلَ بأموالِكم ومَساكِنِكم، فتُجيبوا السّائلَ عن عِلمٍ ومُشاهدة. أو: ارجِعوا واجلِسوا كما كُنتم في مجالِسِكم، **وتَرتَّبوا في مراتِبِكم** حتّى يَسألَكم عَبيدُكم وحَشَمُكم ومَن تَملِكونَ أمرَه، ويَنفُذُ فيه أمرُكم ونهيُكم، ويقولوا لكم: بِمَ تأمُرون؟ وبماذا تَرسُمون؟ وكيف نَأتي ونَذَرُ كَعادةِ الـمُنَعّمين الـمُخَدَّمينَ؟ أو يَسألَـكم النّاسُ في أندِيَتِكم المَعاونَ في نَوازِلِ الخُطوب، ويَستَشيرونَـكم في المُهِمّاتِ والعَوارِضِ، ويَسْتَشفونَ بتَدابيرِكم، ويَستَضِيئونَ بآرائكُم، أو يَسألَـكم الوافِدونَ عليكم والطّماع، ويَستَمطِرون سَحائِبَ أكُفِّـكم، ....

نحو: ركَضْتُ الفرَسَ، ومتى نُسِبَ إلى الماشي: فوَطْءُ الأرض، نحوَ قولِه تعالى: ﴿ٱرۡكُضۡ بِرِجۡلِكَ﴾ [صَ: ٤٢]، وقال تعالى: ﴿لَا تَرۡكُضُواْ وَٱرۡجِعُوٓاْ إِلَىٰ مَآ أُتۡرِفۡتُمۡ﴾ [الأنبياء: ١٣] فنُهوا عنِ الانهزام[١]. والترَفُّه: التوسُّعُ في النِّعمة، يقالُ: أُترِفَ فلانٌ فهُوَ مُترَفٌ، قالَ تعالى: ﴿وَأَتۡرَفۡنَٰهُمۡ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا﴾ [المؤمنون: ٣٣].

قولُه: (**أو يُلهِمَهم ذلك**) أي: يُلهِم[٢] اللهُ تعالى[٣] بهذا الكلام نفوسَ الملائكة، فتُحدِّثُ الملائكةُ به فيكونُ كلامًا نفْسِيًّا يُخاطِبونَ به الكُفّارَ الرّاكضينَ وليسَ هناك مخاطبةٌ، وإنّما هُو شيءٌ يفيدُ الملائكةَ في دينِهم.

قولُه: (تَرتَّبوا في مَراتِبِكم)، أي: تمكّنوا فيها، **الأساس**: رتَبَ فلانٌ رُتوبَ الكَعْب، في المقامِ الصَّعب، ورَتَبَ في الصّلاة: انتصَبَ قائمًا.

---

(١) «مفردات القرآن»، ص٣٦٤.

(٢) في (ط): «يلهمهم»، ولا يستقيم.

(٣) زاد في الأصول الخطية هنا: «الملائكة»، ولا يستقيم مع قوله: «نفوس الملائكة».

ويَمتَرونَ أخلافَ مَعروفِكم وأياديكم: إما لأنّهم كانوا أسخِياءَ يُنفقونَ أموالَهم رِئاءَ النّاسِ وطَلَبَ الثّناء، أو كانوا بُخَلاءَ، فقِيلَ لهم ذلك **تهكُّمًا إلى تـهَكُّم**، وتَوبيخًا إلى تَوبيخ.

﴿تِلْكَ﴾ إشارةٌ إلى ﴿يَوَيْلَنَآ﴾، لأنّها دَعوى، كأنّه قيل: فما زالَت تلك الدَّعوى

قولُه: (**ويَمتَرونَ أخلافَ معروفِكم**). **الجوهريّ**: مَرَيْتُ الناقةَ مَرْيًا: إذا مسَحتَ ضَرْعَها ليَدِرَّ، والرِّيحُ تَمْري السَّحابَ، وتَمتَريه، أي: تَستَدِرُّه.

الأساس: ومنَ المجاز: وأخلَفَتِ النجومُ والشجَرُ: لم تُمطِرْ ولم تُثمِرْ. وناقةٌ مُخْلِفَةٌ: ظُنَّ بها حَمْلٌ ثُمّ لم يكنْ، وهُو خالفةُ أهلِ بيتِه، أي: فاسدُهم وشَرُّهم، ودَرَّتْ لفُلانٍ أخْلافُ الدُّنيا. يَمتَرون: ترشيحٌ لاستعارةِ أخلافِ معروفِكم، ويَستَمطرونَ: ترشيحٌ لسحائبِ أكُفِّكُم.

اعلَم أنهُ فُسِّرَ ﴿لَعَلَّكُمْ تُسْـَٔلُونَ﴾ بوجوه، بناءً على أنهُ مُطلَقٌ يَحتمِلُ أن يُقيَّدَ بما يقتضيهِ المقامُ بحسَبِ الاستعمال، وأنْ يُترَكَ على إطلاقِه.

قالَ في «الأساس»: سألتُ عنهُ مسألةً، وسألتُه حاجةً. وأصَبْتُ منهُ سُؤلي: طَلِبتي، فُعلٌ بمعنى مفعول.

فقَدَّرَ في الوَجْهِ الأوّلِ «عن» حيثُ قال: «تسألون غدًا عمّا جرى عليكم»، وأطلَقَ في الثاني حينَ قال: «حتّى يَسألَكم عبيدُكم وحشَمُكم ومَن تَملِكونَ أمرَه»، فهُو إمّا يجري مَجْرى اللام، أو يُقدِّر أشياءَ ممّا يَليقُ بحالِهم لا تُحْصى. وبنَى الثالثَ والرّابعَ على أنهُ مِن قولِهم: سألتُه حاجةً ممّا يقتضي مفعولَيْن، فهُو إمّا أنّهم شُجْعانٌ يَستنجِدُهم الناسُ، ويَطلبُونَ منهمُ المعونةَ، وإليه الإشارةُ بقولِه: «يسألُكمُ الناسُ المَعاوِن»، أو أسخِياءُ يَسْتَجدون مِن نائلِهم، ويَستمطِرونَ سحائبَ أكُفِّهم. المَعاوِنُ: جمْعُ المَعونة.

قولُه: (**تهَكُّمًا إلى تهَكُّم**)، أي: مُنضَمًّا إلى مِثلِه. أوّلُه: يقالُ لهُم: ارجِعوا إلى ما أُترِفتُم فيه حينَ ولاتَ حينَ مَناص. وثانيهِ: يقالُ لهم: يسألُكم الوافِدونَ ويَستمطِرونَ سحائبَ أكُفِّكُم، وهمُ الجامِدونَ البُخلاء.

﴿دَعۡوَىٰهُمۡ﴾ والدَّعوى بمَعنى الدَّعوة. قال تعالى: ﴿وَءَاخِرُ دَعۡوَىٰهُمۡ أَنِ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [يونس: ١٠].

فإن قلت: لم سُمِّيَت دَعوى؟ قلت: لأنّ المَولُولَ كأنّه يَدعو الوَيل، فيقولُ تعالى: يا ويلُ فهذا وقتُك. و﴿تِلۡكَ﴾ مرفوعٌ أو مَنصوبٌ اسمًا أو خَبـرًا وكذلك دَعواهم. «الحصيد»: الزّرعُ المَحصُود. أي: جَعَلناهم مِثلَ الحَصيد، شَبَّهَهم به في استِئصالِهم واصطِلامِهم كما تَقول: جَعَلناهم رَمادًا، أي: مِثلَ الرّماد. والضَّميرُ المَنصوبُ هو الذي كانَ مُبتدأً والمَنصوبانِ بعدَه كانا خَبَرينِ له، فلمّا دَخلَ عليها جَعَل نَصبَها جَميعًا على المَفعوليّة. فإن قلت: كيفَ يَنصِبُ «جَعَل» ثلاثةَ مَفاعيل؟ قلت: حُكمُ الاثنَينِ الآخَرين حُكمُ الواحِد؛ لأنّ مَعنى قولِك: «جَعلتُه حُلوًا حامِضًا» جَعلتَه جامِعًا للطَّعمَين. وكذلك مَعنى ذلك: جَعلناهُم جامِعين لِـمُماثلةِ الحصيدِ والخمود.

قولُه: (﴿وَكَذَٰلِكَ﴾ مرفوعٌ أو منصوبٌ اسمًا أو خبرًا)، وفيه نظرٌ؛ لأنّ ﴿تِلۡكَ﴾ اسمٌ لفظًا ومعنًى؛ لأنّ المعنَى: لا زالتْ تلك الدّعوى دَعْواهُم، ولأنّ الاسمَ[1] المُبهَمَ أشَدُّ توغُّلاً في التعريفِ منَ المضافِ[2]؛ لأنهُ قريبٌ منَ المضمَر على أنهُ مُقدَّم.

قولُه: (واصْطلامِهم) أي: استئصالِهم، قالهُ الجوهريُّ.

قولُه: (جامِعين لمُماثلةِ الحصيدِ والخمود) يعني: كما يَجتمعُ الحُلوُ والحامضُ في معنًى واحد، وهُو المِزُّ، كذا الحصيدُ والخُمود؛ لأنّ النارَ إذا خَمَدَتْ فصارتْ رَمادًا، كانت كالزَّرعِ المحصُودِ المدقُوق.

الراغب: قولُه: ﴿جَعَلۡنَٰهُمۡ حَصِيدًا خَٰمِدِينَ﴾ [الأنبياء: ١٥] كنايةٌ عن موتِهم، مِن خَمَدَتِ النارُ: إذا طَفِئَ لَهَبُها. وعنهُ استُعيرَ: خَمَدتِ الحُمّى: سكَنَتْ[3]. فيكونُ «والخُمود»

---

(١) يعني في كون «تلك» خبرًا مقدَّمًا، و«دعواهم» اسم مؤخّر.

(٢) في (ط): «من الإضافة»؟

(٣) «مفردات القرآن»، ٢٩٨.

[﴿ وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَـٰعِبِينَ ۝ لَوْ أَرَدْنَآ أَن نَّتَّخِذَ لَهْوًا لَّٱتَّخَذْنَـٰهُ مِن لَّدُنَّآ إِن كُنَّا فَـٰعِلِينَ ﴾ ١٦-١٧].

أي: وما سَوَّينا هذا السَّقفَ المرفوعَ وهذا المِهادَ المَوضوعَ وما بَينَهما مِن أصنافِ الـخَلائقِ مَشحونةً بضُروبِ البَدائعِ والعَجائبِ، كما تُسوّي الجبابِرةُ سُقوفَهم وفُرُشَهم وسائرَ زَخارِفِهم، للَّهوِ واللَّعبِ، وإنّما سَوَّيناها للفوائدِ الدّينيةِ والحِكَمِ الرّبانيّة، لتكونَ مَطارِحَ افتِكارٍ واعتبارٍ واستِدلالٍ **ونظرٍ لعِبادِنا**، مَعَ ما يَتعلَّقُ لهم بها مِنَ المَنافعِ التي لا تُعَدُّ والمَرافِقِ التي لا تُحصى. ثم بَيَّنَ أنّ السّببَ في تَركِ اتّخاذِ اللّهو واللّعِبِ وانتِفائِه عن أفعالي: **هو أنّ الحِكمةَ صارِفةٌ عنه، وإلّا فأنا قادِرٌ** ....

في المَتْن: عطفًا على الحَصيد، لا على المُماثلةِ كما ظَنَّ؛ لأنّ قولَه: ﴿حَصِيدًا خَـٰمِدِينَ﴾ كلاهُما مُشَبَّهٌ بهما، والمُشبَّه (هم) في قولِه: ﴿جَعَلْنَـٰهُمْ﴾.

قولُه: (**ونظرٍ لعبادِنا**)، قالَ القاضي: ﴿خَلَقْنَـٰهُمَآ﴾ تسبيبًا لِما يَنتظِمُ به أمورُ العبادِ في المعاشِ والمَعاد، فينبغي أن يتسَلّقوا إلى تحصيلِ الكمالِ، ولا يَغْتَرّوا بزَخارِفِها، فإنّها سريعةُ الزّوال[(١)].

قولُه: (**هُو أنّ الحِكمةَ صارفةٌ [عنه] وإلّا فأنا قادِرٌ**)، عن بعضِهم: هذا بناءً على أنّ اللهَ تعالى عندَهم قادرٌ على السَّفَهِ والظُّلم، وإن كان لا يَفعَلُه. وعندَ أهلِ الحقِّ: أنّ اللهَ تعالى لا يوصَفُ بالقُدرةِ على الظُّلم والسَّفَه؛ لأنّ القُدرةَ مُصحِّحةٌ للإمكان، والمحالُ لا يدخُلُ تحتَ الإمكان، وقيل: إنه لمّا قال: ﴿لَوْ أَرَدْنَآ﴾ إلى آخرِه عُلِمَ أنّ المانعَ عدَمُ الإرادة، فينبغي أن يكونَ مقدورًا؛ لأنهُ لا يقالُ فيما لا يكونُ مقدورًا: لو أرَدْتُ فعَلتُه، وقيل: هذا منظورٌ فيه؛ لأنّ تفسيرَ اللّهوِ بالولَدِ أو بالمرأة، يَأباهُ؛ لأنهُ لا يقالُ: إنّ اتّخاذَ الولَدِ أو المرأةِ لو أرادَه لفعَلَه؛ لأنهُ من قِبَلِ[(٢)] المستحيل.

وقلتُ: لا يَخفى سُقوطُ هذا النّظَرِ على مَن تأمّلَ في كلامِ الزجّاجِ كما مَرّ، ولا ارتيابَ بيْنَ

---

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ٨٦).

(٢) في (ح) و(ف): «لأنه مزيل».

....

عُلماءِ الأصولِ ومعتني عِلم البيانِ أنّ حَمْلَ اللّفظِ على المجازِ والعدولَ عنِ الحقيقةِ مِن غيرِ صَارفٍ وداعٍ قويٍّ غيرُ جائز، لا سيّما إذا انضَمَّ معَه قرينةُ إرادةِ الحقيقة، وهُو مقتضى المقام؛ وذلك أنّ مجيءَ قولِه: ﴿لَوْ أَرَدْنَا أَن نَّتَّخِذَ لَهْوًا﴾ عقيبَ قولِه: ﴿وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ﴾ مِن بابِ وضْعِ المُظهَرِ موضعَ المُضمَرِ مِن غيرِ لفْظِه السابق؛ لأنّ اللّهوَ: ما يُتَلهّى به ويُلعَب، وليسَ في الكلامِ السابق رائحةٌ مِن معنى الولَدِ والمرأة، فلا يُحمَلُ الآتي إلّا على ظاهِره. وسيجيءُ الكلامُ في الولَدِ في مَشرَعٍ آخر، ولأنّ قولَه تعالى: ﴿إِن كُنَّا فَٰعِلِينَ﴾ على الشّرط، أظهَرُ منَ النَّفي، والذَّوقُ لهُ أدْعى، ولأنّ تفسيرَ اللّهوِ بالوَلدِ والمرأةِ يُخرِجُ الكلامَ عن سَنَنِ النظام.

قالَ الإمامُ: الغرَضُ مِن سَوْقِ هذه الآياتِ تقريرُ نُبوّةِ محمّدٍ صلَواتُ الله عليه، والرّدُّ على مُنكِريه؛ لأنهُ تعالى أظهَرَ المُعجزةَ عليه، ولو كانَ غيرَ صادقٍ كان إظهارُ المُعجزةِ عليه[1] مِن بابِ العبَثِ، وإن كانَ صادقًا يَفسُدُ ما ذكروهُ منَ المَطاعِن[2].

وقلتُ: تحريرُ النَّظْم: أنّ هذه السُّورةَ مِن مُفتتَحِها واردةٌ في أمرِ النبُوّةِ وما يتّصِلُ بها، ومِن ثَمَّ سُمّيتْ بسُورة الأنبياء، ألا ترى كيفَ بدأ بقولِه: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ﴾، وثنّى بقولِه: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِىٓ إِلَيْهِمْ﴾ ثُمّ ثلّثَ بقولِه: ﴿لَقَدْ أَنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ كِتَٰبًا فِيهِ ذِكْرُكُمْ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠] فوبّخهم وسَفّهَهُم وسَجّلَ بحِرمانِ عقْلِهم حيثُ دفَعوا ما فيه شرَفُهم وعزُّهم، ثمّ ربّعَ بقولِه: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ﴾ [الأنبياء: ١٦] ليُنبّهَهم عن رَقْدةِ الجَهالة، وأنّهم في ارتكابِهِمُ العِنادَ كمَن يُحاولُ في إبطالِ الحِكمةِ في خَلْقِ السّماءِ والأرض، وهِي العبادةُ والمعرفة، قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]، وقال: ﴿رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَٰطِلًا سُبْحَٰنَكَ فَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ﴾ [آل عمران: ١٩١]. قالَ المصنِّفُ: «المعنى: ما خلقْتَه خَلْقًا باطلًا، بل لداعي حِكمةٍ عظيمة، وهُو أن يجعَلَها مساكنَ المُكلَّفين، وأدِلّةً لهُم على معرفتِك،

---

(١) قوله: «ولو كانَ غيرَ صادقٍ كان إظهارُ المُعجزةِ عليه» سقط من (ح).

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢٢: ١٤٧).

على اتِّخاذِهِ إن كُنتُ فاعِلًا لأنّي على كلِّ شيءٍ قَدير.

ووجوبِ طاعتِك واجتنابِ معصِيتِك، ولذلكَ وصَلَ قولَه: ﴿فَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ﴾ [آل عمران: ١٩١] به؛ لأنهُ جَزاءُ مَن عصى ولم يُطعْ»(١).

وقالَ في «النجم» في قولِه تعالى: ﴿وَلِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ لِيَجْزِىَ ٱلَّذِينَ أَسَٰٓـُٔوا۟ بِمَا عَمِلُوا۟ وَيَجْزِىَ ٱلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ بِٱلْحُسْنَى﴾ [النجم: ٣١]: «إنّ اللهَ تعالى إنّما خلقَ العالَم، وسَوّى هذا الملكوتَ، ليُجازيَ المُحسِنَ منَ المكلَّفينَ والمُسيءَ منهم»(٢)، ولا يَتِمُّ ذلك إلاّ بإنزالِ الكتاب، وإرسالِ الرّسول، وإظهارِ المُعجِزةِ على يدِه، فإذا حصَلتْ هذه المطالبُ وجَبتِ المتابعةُ، وإنكارُها يؤدّي إلى إنكارِ هذا المطلوب.

ثُمّ علّلَ استحقاقَ العبادةِ بقولِه: ﴿وَلَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾، أي: هُو خالقُهم ومالكُهم ورازِقُهم ومتولّي أمورِهم، فيجبُ عليهِم أن يخُصّوهُ بالعبادة، وإنِ استكبَرَ هؤلاءِ وعاندوا فلهُ مَن لا يستكبِرُ ولا يُعانِد، فهُو مُستَغنٍ عن هؤلاء كقولِه تعالى: ﴿وَلَا تَكُن مِّنَ ٱلْغَٰفِلِينَ * إِنَّ ٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَيُسَبِّحُونَهُۥ وَلَهُۥ يَسْجُدُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠٢]. فلمّا فرَغَ مِن هذا النوعِ منَ الكلامِ رجَعَ إلى توبيخِ المعانِدينَ وقال: ﴿أَمِ ٱتَّخَذُوٓا۟ ءَالِهَةً﴾ وساقَ الحديثَ إلى ما هُو سَوْقُ الكلامِ لهُ مِن قولِه: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ﴾، واللهُ أعلم.

قولُه: (إن كنتُ فاعلًا)، جعَلَ «إنْ» في قولِه: ﴿إِن كُنَّا فَٰعِلِينَ﴾ شَرْطيّةً، قالَ الزجّاجُ: اللّهوُ في لُغةِ حضْرَموْتَ: الولدُ. وقيل: اللّهوُ: المرأةُ، وتأويلُه في اللّغةِ أنّ الولَدَ لَهْوُ الدُّنيا، أي: فلو أرَدْنا أن نتّخِذَ ولدًا إذِ اللهوُ يُلهَى به، ومعنى: ﴿لَّٱتَّخَذْنَٰهُ مِن لَّدُنَّآ﴾ أي: لاصْطَفَيْناهُ ممّا نخلُقُ، معناه: ما كنّا فاعلينَ؛ وكذلك جاءَ في التفسير: ويجوزُ أن يكونَ للشَّرط، أي: إنْ كنّا ممّن يفعَلُ ذلك، ولسنا ممّن يفعَلُه. والقولُ الأوّلُ قولُ المفسِّرين، والثاني قولُ النَّحْويِّين. وهم أجمعونَ يقولون: إنّ القولَ هُو الأوّلُ ويَستجِيدونَه؛ لأنّ «إنْ» تكونُ

---

(١) انظر: «الكشاف» (٤: ٢٨٣).

(٢) انظر: المصدر السابق (١٤: ٣٨٣).

وقوله: ﴿لَّٱتَّخَذۡنَٰهُ مِن لَّدُنَّآ﴾: كقوله: ﴿رِزۡقٗا مِّن لَّدُنَّا﴾ [القصص: ٥٧] أي: مِن جِهةِ قُدرتِنا، وقيل: **اللّهو: الولدُ**، بلغةِ اليَمن، **وقيل: المَرأة.**

وقيل: ﴿مِن لَّدُنَّآ﴾ أيْ مِن الملائكةِ لا مِن الإنس، رَدًّا لولادةِ المَسيح وعُزَيْر.

[﴿بَلۡ نَقۡذِفُ بِٱلۡحَقِّ عَلَى ٱلۡبَٰطِلِ فَيَدۡمَغُهُۥ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٞۚ وَلَكُمُ ٱلۡوَيۡلُ مِمَّا تَصِفُونَ﴾ ١٨].

﴿بَلۡ﴾ إضرابٌ عن اتّخاذِ اللَّهو واللّعب، وتَنزيهٌ منه لِذاتِه، كأنّه قال: **سُبحانَنا أن نتَّخذَ اللَّهو واللّعب،** ....

في معنى النَّفي، إلّا أنّ أكثرَ ما جاءت معَ اللام، تقولُ: إنْ كنتَ لَصالحًا[1]، أي: ما كنتَ إلاّ صالحًا.

وقالَ ابنُ الحاجب: هذا مذهبُ الكوفيّين، وأمّا البَصْريّونَ فيقولونَ: إنّ اللّامَ الفارِقةَ لا تَدخُلُ بعدَ «إن» النافية. فإذا قلتَ: إنّ زيدًا لَقائمٌ فالمفهومُ إثباتُ القيام، وإذا قلتَ: إنْ زيدٌ قائمٌ فالمفهومُ نفْيُ القيام[2].

وقال صاحبُ «المطلع»: فإنْ قيل على الثاني: ما معنى تَكرارِ كلمةِ الشّرط؟ قُلنا: دخَلَتْ على جَوازِ الوَصْفِ به، والأُولى على جوازِ الإيجاد، وكلاهُما مَنْفِيّان.

قولُه: (**سبحانَنا أنْ نتّخِذَ اللّهوَ واللّعِبَ**)، هذا التنزيهُ يُفيدُه صيغةُ الكبرياءِ والتعظيم، وتكريرُه مِرارًا ثمانيةً وإلى التعظيمِ الإشارةُ بقولِه: «كما تُسَوّي الجَبابِرةُ سُقوفَهم»، كأنهُ قيل: أيُّها الناظرُ المُنكِرُ، ألا تَرى إلى هذا السَّقْفِ المرفوع، وهذا المِهادِ الموضوع، كيفَ سوَّيناهُما؟ وكيفَ جعَلناهُما مَطارحَ الافتكار، ومَطامحَ الاعتبار، ومَناطًا لمَرافقِ العبادِ في المعاشِ

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٣٨٦).

(٢) انظر: «الإيضاح في شرح المفصّل» لابن الحاجب (٢: ٢٧٤).

والمَعاد؛ إذْ لا يَليقُ بعظَمتِنا وجلالتِنا أن نخلقَهما باطلًا؛ فسبحانَنا أن نتّخِذَ اللّهوَ واللّعبَ؛ إذْ مِن شأنِنا محْقُ الباطلِ ودَمْغُه، وإليه الإشارةُ بقولِه: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَى ٱلْبَـٰطِلِ فَيَدْمَغُهُۥ﴾.

ثُمّ اعلَمْ أنّ قولَه: «أنّ الحِكمةَ صارِفةٌ عنه، وإلّا فأنا قادرٌ على اتّخاذِه» كلامٌ مَبْنيٌّ على قاعدةِ مذهبِه، وأمّا تقريرُه على مذهبِ أهلِ السُّنّةِ والجماعةِ فهُو أن يقالَ: لهُ أن يَخلُقَ ما يشاء، وإن توَهّمَه المُعتزليُّ قبيحًا وحسَنًا، وأنهُ فاعلٌ مختارٌ لهُ أن يختارَ خَلْقَ هذا دونَ ذلك. فقولُه تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَـٰعِبِينَ﴾ إخبارٌ عمّا وُجِدَ، لا عمّا وجَب، وقولُه: ﴿لَوْ أَرَدْنَآ أَن نَّتَّخِذَ لَهْوًا﴾ إيذانٌ بأنّ له أن يختارَ خَلْقَ هذا دونَ ذلك، وقد تقرَّرَ في البلاغةِ أنّ مفعولَ الإرادةِ والمشيئةِ يجبُ أن لا يُذكَرَ إلّا إذا تعلّقتْ به غرابة. ولا شكّ أنّ اتّخاذَ اللّهوِ بالنِّسبةِ إلى الله تعالى غريبٌ، كأنهُ قيل: إنّ العظَمةَ والكِبرياءَ اقتضَيا التنزيهَ عنِ اتّخاذِ اللّهو، كما أنّهما استدْعَيا أنْ لا يُمنعَ مِن ذلك وإنْ خَفِيَ على بعضِ الخَلْق؛ لأنهُ فاعلٌ لِما يشاءُ لا يُسألُ عمّا يفعَلُ وهُم يُسألون، لكنّ مِن شأنِه أن يَقذِفَ بالحقِّ على الباطلِ فيدمَغَه، وأن يتّصفَ بما فيه التعظيمُ والكبرياءُ وإن كانَ الكلُّ منه، ﴿وَلَكُمُ ٱلْوَيْلُ مِمَّا تَصِفُونَ﴾ أي: تنسُبونَ إليه ما لا يَليقُ بجَلالِه منَ اتّخاذِ اللّهوِ واللّعبِ حيثُ تطعَنونَ في رُسُلِه، واللهُ يقولُ الحقَّ وهو يهدي السَّبيل.

قولُه(١): (**اللَّهوُ: الولَدُ...، وقيل: المرأةُ**) في «المطلع»: اللَّهوُ: طلَبُ الترويحِ عنِ النَّفْس، ثُمّ المرأةُ تُسَمّى لهوًا وكذا الولَد؛ لأنّ النَّفْسَ تستَروِحُ بكلِّ واحدٍ منهما، والمعنى: امرأةٌ ذاتُ لَهو، أو ولَدٌ ذو لَهو.

الراغب: اللَّهوُ: ما يشغَلُ الإنسانَ عمّا يعنيهِ ويُهِمُّه، يقال: لَهَوْتُ بكذا ولَهَيْتُ عن كذا: اشتغَلْتَ عنهُ بلَهْو. قالَ تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ﴾ [محمّد: ٣٦]، ويُعبَّرُ عن كلِّ ما به استمتاعٌ باللَّهو، قال تعالى: ﴿لَوْ أَرَدْنَآ أَن نَّتَّخِذَ لَهْوًا﴾ [الأنبياء: ١٧]، ومَن قال: أراد باللّهو:

(١) وردت هذه الفقرة هنا في الأصول الخطية، وترتيبُ «الكشاف» يقتضي تقديمها على التي قبلها.

بل مِن عادتِنا ومُوجِبِ حِكمتِنا واستِغنائِنا عنِ القَبيحِ أن نغلبَ اللّعِبَ بالجِدّ، ونَدحَضَ الباطِلَ بالـحَقّ. واستعارَ لذلك القذفَ والدَّمغ؛ تَصويرًا لإبطالِه وإهدارِه ومَحقِه، فجَعلَه كأنّه جِرمٌ صَلبٌ كالصَّخرةِ مَثلًا، قذفَ به على جِرمٍ رِخوٍ أجوفَ

المرأةَ والولَدَ فتخصيصٌ لبعضِ ما هُوَ مِن زينةِ الحياةِ الدُّنيا التي جعَلَ لهْوًا ولعِبًا[1].

وقلتُ: ومِمّا يقرُبُ منهُ مِن حيثُ إرادةُ التخسيسِ قولُه تعالى: ﴿زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ ٱلشَّهَوَٰتِ مِنَ ٱلنِّسَآءِ وَٱلْبَنِينَ﴾ [آل عمران: ١٤] الآية.

قولُه: (وموجِب حِكمتِنا واستغنائنا عن القبيح)، قالَ صاحبُ «**الانتصاف**»[2]: أرادَ باستغنائِه عن القبيحِ وجوبَ رعايةِ المصالح، وفِعْلَ ما يَظُنّونَه حسَنًا بعقولِهم، فلا يَستغني الحكيمُ عن خَلْقِ الحسَن، والحِكمةُ تقتضي الاستغناءَ عن القبيحِ، ويقولونَ: ليسَ في الإمكانِ ذلك ولو أمكَنَ لفعَلَه؛ إذْ لو ترَكه لكان إمّا بُخْلًا أو عَجْزًا تعالى اللهُ عنهُما، والحقُّ أنّ اللهَ تعالى مُستغنٍ عنِ الأفعال، وله أن يَخلُقَ ما يتَوهَّمُه القدَريُّ حسَنًا أو قبيحًا، وليسَ في الوجودِ إلّا اللهُ تعالى وصفاتُه[3].

قولُه: (واستعارَ لذلك القَذْفَ والدَّمْغَ)، قالَ صاحبُ «المفتاح»: أصلُ استعمالِ القَذْفِ والدَّمْغِ في الأجسام، ثُمّ استُعيرَ القَذْفُ لإيرادِ الحقِّ على الباطل، والدَّمْغُ لإذهابِ الباطل[4]، فالمستعارُ منهُ حِسيٌّ، والمستعارُ له عَقليٌّ[5].

قولُه: (فجَعَله كأنهُ جِرْمٌ صُلْبٌ كالصَّخرةِ [مَثَلًا] قُذِفَ به على جِرْمٍ رِخوٍ أجوَفَ)، يعني: بولغَ في طرَفي الإفراطِ والتفريط؛ لأنّ القَذْفَ إنّما يُستعمَلُ في رَمْيِ الحجارة، والدَّمغُ

---

(١) «مفردات القرآن»، ص٧٤٨.

(٢) قوله: «قولُه: (وموجب حكمتنا واستغنائنا عن القبيح)، قال صاحبُ الانتصاف» سقط من (ف).

(٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ١٠٧).

(٤) قوله: «والدَّمغُ لإذهاب الباطل» سقط من (ح).

(٥) «مفتاح العلوم»، ص٦٢٢.

فدمَغَه، ثُمّ قال: ﴿وَلَكُمُ ٱلْوَيْلُ مِمَّا تَصِفُونَ﴾ به مما لا يَجوزُ عليه وعلى حِكمَتِه. وقُرِئ: «فيَدمَغَه» **بالنّصب، وهو في ضَعفِ** قولِه:

سَـــأَتْرُكُ مَنْـــزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ   وَأَلْحَقُ بِالْحِجازِ فَأَسْتَرِيحَا

وقُرِئ: «فيَدمُغُه».

لا يكونُ إلّا في الدِّماغ، وهُو جسمٌ رِخْوٌ مجوَّف، وقيل: إنّما اختيرَ الدِّماغُ دونَ سائرِ البدَن؛ لأنّ الدِّماغَ مَجمَعُ الحَواسِّ، وهُو مَقتَلٌ، يقال: دَمَغَهُ دَمْغًا، أي: شَجَّهُ حتّى بلَغتِ الشَّجّةُ الدِّماغ.

قولُه: («**فيدمَغه» بالنَّصبِ**[١]، **وهُو ضعيفٌ**[٢])، قال النُّحاةُ: لا يُنتصَبُ بإضمارِ «أنْ» بعدَ الكلامِ الموجَب، لا يقال: يقومُ زيدٌ فيغضبَ، إلّا في الضرورةِ، كما في قولِه:

ســأترُكُ منــزلي لبنــي تميمٍ   وألحقُ بالحجازِ فأستريحا[٣]

لأنّ إضمارَ «أنْ» إنّما يجبُ إذا لم يتّسِقِ الكلامُ بإدخالِ الثاني تحتَ حُكمِ الأوّل فيُنصَبُ الثاني إظهارًا لإرادةِ المخالفة[٤]. وفي الموجبِ هما متّحِدا الحُكم، فكأنّ الشاعرَ توَهّمَ معنًى غيرَ الموجَبِ في الأوّل إمّا بالتمَنّي أو بالشّرطِ فنصَبَ بعدَ الفاء. ووَجْهُ ضَعْفِه أنهُ ليسَ في جوابِ السِّتّة[٥]. والعُذرُ أنّ فعلَ المضارع كالتمَنّي والتَرجّي في كونِهما مُترَقَّبَيْنْ.

قولُه: (**وقُرئَ: «فيدمُغُه»**)، أي: بضمّتَيْن[٦]، في «المطلع»: هي كما جاءَ في الحروفِ الحَلْقيّةِ منَ البابَيْنِ، كطَبَخَ وصَبَغَ.

---

(١) وقرأبها عمر بن عيسى الثقفيّ. انظر: «مختصر شواذّ القرآن» لابن خالَويْه، ص٩١، و«البحر المحيط» (٧: ٤١٦).

(٢) كذا في الأصول الخطية، وفيه اختلاف عن لفظ «الكشاف»، ولعله من باب الاختصار.

(٣) هو للمغيرةِ بن حبناء. سبق تخريجه. وقولُه: «بالحجاز فأستريحا» سقط من (ط) و(ح).

(٤) انظر تفصيل هذه المسألة في «حاشية الصبان على الأشموني» (٣: ٣٠٥).

(٥) يعني: الأمر، والنهي، والاستفهام، والتمنّي والترجّي، والعَرْض، والتحضيض. انظر: «جامع الدروس العربية» (٣: ١٧٩).

(٦) انظر توجيه القراءتين في «البحر المحيط» (٧: ٤١٦).

[﴿وَلَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ وَمَنۡ عِندَهُۥ لَا يَسۡتَكۡبِرُونَ عَنۡ عِبَادَتِهِۦ وَلَا يَسۡتَحۡسِرُونَ * يُسَبِّحُونَ ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَ لَا يَفۡتُرُونَ﴾ ١٩-٢٠].

﴿وَمَنۡ عِندَهُۥ﴾ همُ الملائكة. والمرادُ أنّهم مُكرَمون، مُنزَلونَ لكَرامَتِهم عليه مَنزِلةَ الـمُقَرَّبين عندَ الملوكِ على طَريقِ التَّمثيل **والبَيانِ لشَرَفِهم وفَضلِهم على جَميعِ خَلقِه.**

فإن قلت: **الاستِحسارُ مُبالَغةٌ في الحُسور**، وكان الأبلَغُ في وَصفِهم أن يَنفيَ

قولُه: (**والبيان لشَرَفِهم وفَضْلِهم على جميعِ خَلْقِه**) يعني: اختصاصُ لَفْظِ «عندَ» معَ عَطْفِ الخاصِّ على العامِّ دليلٌ على ذلك، قالَ الإمامُ: إنهُ تعالى لمّا حكى كلامَ الطّاعِنينَ في النُّبوّاتِ وأجابَ عنها، وبيَّنَ أنّ غرضَهم مِن تلكَ المطاعنِ التمَرُّدُ وعدَمُ الانقياد، بيَّنَ في هذهِ الآيةِ أنهُ تعالى مُنَزَّهٌ عن طاعتِهم؛ لأنهُ المالكُ لجميعِ المخلوقات؛ ولأنّ الملائكةَ معَ جَلالتِهم مُطيعونَ خائفونَ منهُ، فالبشَرُ معَ نهايةِ الضَّعْفِ أَوْلى أن يُطيعوه[1].

وقلتُ: عنَى أنّ الكلامَ في أقوام مخصوصينَ مُعاندينَ، وهُو حَقٌّ كما سبَق، ومجرَّدُ لَفظِ «عندَ» لا يَدُلُّ على المطلوب. وقد جاء ﴿إِنَّ ٱلۡمُتَّقِينَ فِي جَنَّٰتٖ وَنَهَرٖ * فِي مَقۡعَدِ صِدۡقٍ عِندَ مَلِيكٖ مُّقۡتَدِرِۭ﴾ [القمر: ٥٤-٥٥]، ﴿وَإِنَّهُمۡ عِندَنَا لَمِنَ ٱلۡمُصۡطَفَيۡنَ ٱلۡأَخۡيَارِ﴾ [ص: ٤٧]، وغيرُ ذلك، وغايةُ معنى الترَقّي والتدَرُّج في الضَّعفِ والقوّةِ الدِّلالةُ على أنّهم لا يَفتُرونَ في العبادة، وأنّ أحدًا منَ البَشَرِ لا يُدرِكُ شأوَهم[2] في هذا المعنى، وهذا مما لا نزاعَ فيه، وإنّما النِّزاعُ في أمرٍ آخَرَ.

قولُه: (**الاستحسارُ مبالغةٌ في الحُسور**)، وذلك أنّ السِّينَ فيه: طلبُ الحُسور، ولا طلَبَ هنا، فدَلَّ على المبالغة، فنفيُ الأبلَغ لا يفيدُ نفْيَ الأدونِ فيُفيدُ إثباتَ التّعبِ مطلقًا، والحالُ أنّهم لا يتعَبونَ رأسًا، وأجابَ أنّ في بناءِ المبالغةِ الإشعارَ بأنّ ما هُم فيه منَ الطاعاتِ في غايةٍ منَ الثِّقَلِ والتعَبِ وإن كانوا لا يتعَبونَ، نحوُه قولُه تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٖ لِّلۡعَبِيدِ﴾

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٢: ١٤٨).

(٢) يعني: أمَدَهم وغايتَهم، وأصله في سباقِ الخيل.

عنهم أدنى الحُسور؟ قلت: في الاستِحسارِ بيانُ أنّ ما هم فيهِ يوجِبُ غايةَ الـحُسورِ وأقصاه، وأنّهم أحِقّاءُ لتلك العباداتِ **الباهظةِ** بأن يَستَحسِروا فيما يَفعَلون. **أي: تسبيحهم مُتَّصِلٌ دائمٌ** في جَميعِ أوقاتِهم، لا يَتخَلّلهُ فترةٌ بفراغٍ أو بشُغلٍ آخر.

[﴿ أَمِ ٱتَّخَذُوٓاْ ءَالِهَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ هُمْ يُنشِرُونَ﴾ ٢١].

هذه «أم» الـمُنقَطِعةُ الكائنةُ بمَعنى «بل»، والـهَمزة **قد آذَنَت** بالإضرابِ عمّا

[فصّلت: ٤٦] في أحدِ وجهَيْه، وهُو أنّ الذَّنبَ في العِظَم بحيثُ مَن نظَرَ إلى العذابِ العظيم عَلِمَ أنّ الذّنبَ ما هو؛ لأنّ عِظَمَ العقوبةِ بحسَبِ عِظَمِ الجِناية، وفيه أنّهم أحِقّاءُ لتلك العباداتِ الباهظة لأنّ اختصاصَهم بنِعَمٍ لم يُنعَمْ بها على غيرِهم يوجِبُ ذلك، وفيه رائحةٌ منَ الاعتزال(١).

قولُه: (**الباهظة**) أي: المثقِلة، يقال: بهَظَه الحِمْلُ: أثقَلَه.

قولُه: (**أي: تسبيحهم متصل دائم**)، تفسيرٌ لقوله ﴿ يُسَبِّحُونَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ ﴾ ويجوز أن يكون ذلك بيانًا للجملةِ الأولى، قال الزجاج: ﴿لَا يَفْتُرُونَ ﴾: لا يشغَلُهم عنِ التسبيحِ رسالةٌ، ومجرَى التسبيحِ منهم كمجرى النفَسِ منّا، لا يشغَلُنا عنِ النفَسِ شيءٌ، كذلك تسبيحُهم دائم(٢).

قولُه: (**قد آذَنَتْ**) أي: دَلَّ تضمُّنُ «أمْ» معنى «بَلْ» على الإضرابِ عمّا سبَقَ، كما أعلَمَ تضمُّنُها معنى الهمزةِ بالإنكارِ لِما بعدَها. وأمّا الإضرابُ فهُو أنّ الكلامَ السابقَ واردٌ في شأنِ طعنِهم في النُّبوّات، وما يتّصِلُ بها على ما سبَق، أي: دَعْ هذا النوعَ منَ الكلام، وافتَحْ مَشْرَعًا آخر، وهذا دَلّ على أنّ الأوجهَ لتفسيرِ اللّهوِ بالوَلَدِ لِما يتْلوهُ مِن قولِه تعالى: ﴿ وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا﴾.

---

(١) يعني قولَ المعتزلةِ في تفضيلِ الملائكةِ على البشر، والمسألة فيها خلافٌ طويل، وطيُّ البساطِ فيها أوْلى، فإنهُ ليسَ تحتها عمل.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٣٨٨).

قبلَها والإنكارِ لما بعدَها، والـمُنكَر: هو اتّخاذُهم ﴿ءَالِهَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ هُمْ يُنشِرُونَ﴾ الـمَوتى، ولَعَمري إنّ من أعظمِ الـمُنكَراتِ أن يُنشِرَ الموتى بعضُ الـمَوات.

فإن قلت: كيفَ أنكَرَ عليهم اتّخاذَ آلهةٍ تُنشِر، وما كانوا يدَّعون ذلكَ لآلِـهتِهم؟ وكيفَ وهُم أبعدُ شيءٍ عن هذه الدَّعوى؛ وذلك أنّهم كانوا مَعَ إقرارِهم لله عزّ وجَلّ بأنّه خالِقُ السّمواتِ والأرض ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [لقمان: ٢٥] وبأنّه القادرُ على الـمَقدوراتِ كُلِّها وعلى النّشأةِ الأولى مُنكِرينَ البعثَ، ويقولون: مَن يحيي العِظامَ وهيَ رَميم، وكانَ عندَهم مِن قَبيلِ الـمُحالِ الخارجِ عن قُدرةِ القادرِ كَثاني القَديم، فكيف يَدَّعونَه للجَمادِ الذي لا يُوصَفُ بالقُدرةِ رأسًا؟ قلت: الأمرُ كما ذَكَرت، **ولكنّهم بادّعائِهم لها الإلـهيّة، يَلزَمُهم أن يدّعوا لها الإنشار،** لأنّه لا

قولُه: (**ولكنّهم بادّعائهم لها الإلهيّة يَلزَمُهم أنْ يَدّعوا لها الإنشارَ**)، قالَ الإمامُ: لأنّهم لمّا اشتَغَلوا بعبادتِها، ولا بدَّ للعبادةِ مِن فائدة، وهِي الثوابُ، فإقدامُهم على عبادتِها يوجِبُ عليهِمُ الإقرارَ بكونِهم قادرينَ على الحَشْرِ والنَّشْرِ والثوابِ والعقاب. وكذلك قال القاضي(١).

والذي أقولُ ـ والعِلمُ عندَ الله ـ: أنّ سبيلَ قولِه تعالى: ﴿أَمِ ٱتَّخَذُوٓاْ ءَالِهَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ هُمْ يُنشِرُونَ﴾ معَ الكلامِ السابقِ سَبيلُ قولِه تعالى: ﴿هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَفْعَلُ مِن ذَٰلِكُم مِّن شَيْءٍ﴾ [الروم: ٤٠]؛ ولذلك قُيِّدَ بقولِه: ﴿مِّنَ ٱلْأَرْضِ﴾، وذلك أنّ معنى قولِه تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ﴾ كما مَرّ: إنّما خلَقْناهما لنَجعلَهما مساكنَ المكلّفينَ وأدِلّةً لهم على المعرفةِ ووجوبِ الطاعة، والاحترازِ عن المعصية، ثُمّ بعدَ ذلك لا بدَّ منَ البَعْثِ والحَشْرِ ﴿لِيَجْزِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ بِٱلْقِسْطِ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَهُمْ شَرَابٌ مِّنْ حَمِيمٍ﴾ [يونس: ٤]، الآية، يعني: ينبغي أن يكونَ الإلهُ كما وصَفْناهُ، وإلّا لا يستقيمُ ولا يصحُّ أن يكونَ إلـهًا، ثُمّ نزَلَ مِن ذلك وقال: دَعْ ذلك كلَّه، فالذي اتّخذوهُ إلـهًا هل يصحُّ

(١) انظر: «مفاتيح الغيب» (٢٢: ١٥٠)، و«أنوار التنزيل» (٤: ٨٨).

يستَحِقُّ هذا الاسمَ إلّا القادرُ على كلِّ مَقدور، والإنشارُ من جُملةِ الـمَقدورات. **وفيه بابٌ مِن التَّهكُّم بهم والتَّوبيخ والتَّجهيل**، وإشعارٌ بأنّ ما استبعَدوهُ مِن الله لا يَصِحُّ استبعاده؛ لأنّ الإلهيّةَ لما صَحَّت صحَّ مَعَها الاقتِدارُ على الإبداءِ والإعادة. ونحوُ قوله: ﴿مِّنَ ٱلْأَرْضِ﴾ قولُك: فُلانٌ مِن مكّةَ أو مِن الـمَدينة، تُريد: مكِّيًّا أو مَدَنِيًّا. ومعنى نِسبتِها إلى الأرض: الإيذانُ بأنّها الأصنامُ التي تُعبَدُ في الأرض: لأنّ الآلهةَ على ضَربَين: أَرضِيّة، وسَماويّة. **ومِن ذلك حديثُ الأمَةِ** التي قالَ لها رسولُ الله ﷺ: «أينَ رَبُّك» فأشارَت إلى السَّماء، فقال: «إنّها مُؤمِنة»؛ لأنّه فَهِمَ مِنها أنّ مرادَها نفيُ الآلهةِ

أن يُطلَقَ عليه ما يتِمُّ به أمرُ الإلـٰهيّة، وهُو إثابةُ مُطيعِها وعقابُ عاصيها؟ لأنّ مصحِّحَ المَعْبوديّةِ الحَشْرُ والنَّشْرُ.

يدُلُّ على التنزيلِ قولُه تعالى بعدَ ذلك: ﴿أَمِ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً قُلْ هَاتُواْ بُرْهَـٰنَكُمْ﴾ يعني: اترُكْ ذلك، أَلَهُم آلهةٌ يقدِرونَ على إثباتِها بدليل منَ السَّمعِ والعَقْل، فـ«هم» - في قولِه تعالى: ﴿هُمْ يُنشِرُونَ﴾ -: للدِّلالةِ على قوةِ أمرِهم فيما أُسنِدَ إليهم، لا على الاختصاصِ، لِما قُلنا: أنْ لا بدَّ للمعبودِ من الإثابةِ والعقاب. قالَ مُحيي السُّنّة: ولا يَستحِقُّ الإلـٰهيّةَ إلّا مَن يقدِرُ على الإحياءِ والإيجادِ منَ العدَمِ والإماتة، والإنعامِ بأبلغِ وجوهِ النِّعَم[1].

قولُه: (**وفيه بابٌ منَ التهكُّمِ بهم، والتوبيخِ والتجهيل**)، يعني: أنّهم إذا كانوا غيرَ قادرينَ على أن يُحيوا ويُميتوا ويَضُرّوا وينفَعوا فبأيِّ عقلٍ يجوزُ أن يتّخذوها آلهةً؟

قولُه: (**ومِن ذلك حديثُ الأمَة**)، وهو ما رَوى معاويةُ بنُ الحَكَم، قال: أتَيْتُ رسولَ الله ﷺ فقلتُ: إنّ جاريةً لي كانت ترعى غنَمًا لي، فجئتُها وقد فُقِدتْ شاةٌ منَ الغنَم، فسألتُها عنها فقالت: أكلَها الذِّئبُ، فأسِفْتُ عليها، وكنتُ مِن بني آدمَ فلطَمْتُ وجهَها وعليَّ رقَبةٌ، فأُعتِقُها؟ فقالَ لها رسولُ الله ﷺ: «أينَ الله؟»، فقالت: في السّماء. فقال: «مَن أنا؟»، فقالت: أنتَ رسولُ الله ﷺ، فقال: «أعتِقْها». هذا لفظُ مالك[2]، وقد أخرجَهُ مسلمٌ

---

(١) «معالم التنزيل» (٥: ٣١٤).

(٢) في «الموطأ» (٢: ١٤٠).

الأرضِيّةِ التي هي الأصنام، لا إثباتُ السماءِ مَكانًا للّـهِ عزّ وجلّ. ويجوزُ أن يُرادَ: آلهةٌ مِن جِنسِ الأرض؛ لأنّها إمّا أن تُنحَتَ مِن بَعضِ الحِجارة، أو تُعمَلَ من بعضِ جَواهِرِ الأرض.

فإن قلت: لا بُدَّ من نُكتةٍ في قولِه: ﴿هُمْ﴾؟ قلت: النّـكتةُ فيه إفادةُ مَعنى الخُصوصِيّة، **كأنّه قيل: أمِ اتّخذوا آلهةً لا يَقدِرُ على الإنشارِ إلا هم** ....

وأبو داودَ والنَّسائيُّ مِن حديثٍ طويلٍ كلُّهم عن معاويةَ بنِ الحَكَمِ رضيَ اللهُ عنه[1]، إلّا مالكًا، فإنهُ أخرجَهُ عن هلالِ بنِ أُسامة.

قولُه: (**كأنهُ قيل: أم اتّخذوا آلـهةً لا يَقدِرُ على الإنشارِ[2] إلا هم**)، والنُّكتةُ فيه تتميمُ معنى التهكُّم والمبالغةُ فيه، قالَ في «الانتصاف»: وفيه نظرٌ؛ لأنّ أداةَ الحَصْرِ مفقودةٌ، وليسَ مِن قبيلِ: صديقي زَيْدٌ؛ فإنّ المبتدأ في الآيةِ أخَصُّ شيءٍ؛ لأنهُ ضميرٌ[3]. وعندي أنّ فائدةَ «هم»: الإيذانُ بأنّهم لم يتّخِذوا آلهةً منَ الأرضِ هم يُنشِرونَ، و«هم»: استئنافٌ، كأنهُ قال: أم اتّخذوا آلهةً منَ الأرضِ معَ الله فهُم إذَنْ يُنشِرونَ، إذْ هُو لازمُ قولِهم، وممّا يوضِّحُه دليلُ التمانُعِ الذي اقتُبِسَ مِن نُورِ هذه الآية.

وقلتُ: ليسَ لصاحبِ «الانتصاف» أن يَشرَعَ معَه في البحثِ عن خَواصِّ التراكيب؛ لأنهُ ليسَ مِن رجالِه. قالَ المصنِّفُ في «الفُرقان»: «هذا الفعلُ - أعني ﴿ٱتَّخَذَ﴾ - يتَعدّى إلى مفعولٍ واحد كقولِك: اتّخَذَ وَليًّا»، وإلى مفعولَيْنِ كقولِك: اتّخذَ فُلانًا وَليًّا»، فهنا إنْ جُعِلَ متَعدِّيًا إلى مفعولَيْن، وأُلحِقَ ببابِ أفعالِ القلوبِ مثلًا، لاستقامةِ الحمل في الآية، وفي المثالِ وفي قولِه: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبۡرَٰهِيمَ خَلِيلٗا﴾ [النساء: ١٢٥] بأنْ يقال: ﴿مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ﴾ صفةٌ لـ﴿ءَالِهَةٗ﴾، والخبَرُ: ﴿يُنشِرُونَ﴾، كان ﴿هُمۡ﴾ ضميرَ فَصْل فيُفيدُ التخصيصَ، وإنْ جُعِلَ متَعدِّيًا إلى مفعولٍ واحد، وجُعِلَ ﴿مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ﴾ ثانيَ مفعولَيْه، كان ﴿هُمۡ يُنشِرُونَ﴾

(١) أخرجه مسلم (١٢٢٧)، وأبو داود (٩٣١)، والنسائي (٢: ١٤).

(٢) في (ف) و(ح): «الإنشاء» بالهَمْزِ في آخرِه، والمثبت من (ط)، وهو الأشْبَه بالصواب.

(٣) كذا في «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ١٠٩). ووقع في النسخ الخطية: «لأنه منفيٌّ».

....

مِن قَبيل: أنا عرَفْتُ وهُو عرَفَ، في إفادةِ معنى التخصيص، ثُمّ الذي عليه السِّياقُ الدِّلالةُ على قوّةِ أمرِهم فيما أُسنِدَ إليهم، لا الاختصاصُ كما سبَق[١]. ولِيتّصلَ دليلُ التمانُع به، أي: اتّخذوهُ إلـٰهًا لا يصحُّ أن يُطلَقَ عليه ما يَتِمُّ به أمرُ الإلـٰهيّة، ويُسنَدَ إليه ذلك على الحقيقة، ثمّ قيل: ﴿ لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾، يعني: لو فُرِضَ ذلك وقُدِّرَ كما يُقدَّرُ المُحالاتُ لانقلَبت تلك الفائدةُ ـ التي ذكَرْناها في قولِه تعالى: ﴿ وَمَا خَلَقۡنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلۡأَرۡضَ وَمَا بَيۡنَهُمَا لَٰعِبِينَ ﴾؛ لأنّ ضميرَ التثنيةِ عائدٌ إليهما ـ مَفْسَدةً، وذهَبَ كلُّ إلـٰهٍ بما خلَق. والفائدةُ أنْ جعَلَها مساكنَ المكلَّفين، وأدلّةً على المعرفة، ووجوبِ الطاعة، والاحترازِ عن المعصيةِ؛ ليَجزيَهم بالثوابِ والعقابِ، قالَ اللهُ تعالى: ﴿ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلًا فِيهِ شُرَكَآءُ مُتَشَٰكِسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِّرَجُلٍ هَلۡ يَسۡتَوِيَانِ ﴾ [الزمر: ٢٩]، وإليه أشارَ المصنِّفُ بقولِه: «لعِلْمِنا أنّ الرّعيّةَ تفسُدُ بتدبيرِ المِلكَيْن» إلى قولِه: «وهذا ظاهرٌ»، ولاحتمالِ الغيرِ قال: «وأمّا طريقةُ التمانُعِ فللمُتكلِّمينَ فيها تجاوُل»[٢]، أي: ليسَ منَ اقتضاءِ المقام.

ثُمّ فرّعَ على بيانِ التوحيدِ قولَه تعالى: ﴿فَسُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلۡعَرۡشِ عَمَّا يَصِفُونَ * لَا يُسۡـَٔلُ عَمَّا يَفۡعَلُ وَهُمۡ يُسۡـَٔلُونَ ﴾ كما فرَّعَ فيما سبَق على النُّبوّةِ قولَه: ﴿ لَوۡ أَرَدۡنَآ أَن نَّتَّخِذَ لَهۡوًا لَّٱتَّخَذۡنَٰهُ مِن لَّدُنَّآ ﴾؛ ولذلك فسَّرَه بقولِه: «سبحانَنا أن نتَّخِذَ اللَّهوَ واللّعِب».

ثُمّ المطلوبُ في التنزيهِ إمّا تنزيهُ ذاتِه عن جميعِ ما يَنسُبُ إليه أهلُ الشِّرْك، فهُو المرادُ مِن قولِه: ﴿فَسُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلۡعَرۡشِ﴾ وإمّا تنزيهُ ذاتِه عن جميعِ ما يتوهَّمُه المتوهِّمونَ مِن نسبةِ القبائحِ إليه قياسًا على المُشاهَد، فهُو المرادُ مِن قولِه: ﴿ لَا يُسۡـَٔلُ عَمَّا يَفۡعَلُ وَهُمۡ يُسۡـَٔلُونَ ﴾ يدُلُّ عليه قولُه: «عادةُ الملوكِ والجَبابرةِ أن لا يَسألَهم مَن في مملكتِهم»، يعني: لا يجوزُ أن تُسألَ الملوكُ ما يجوزُ أن يُسألَ عنه غيرُهم[٣]، ويُرَدُّ عليهم تهيُّبًا وجَلالةً. وهذا المعنى مناسبٌ لقولِ

---

(١) وفائدة هذا النوع من التركيبِ تقويةُ الحكْمِ وتقريرُه في ذهْنِ السّامع. انظر: «مفتاح العلوم» للسكاكي، ص٤٢٥.

(٢) في (ف) و(ح): «تجادل»، وسيأتي من كلامِ الطيبي ما يرجِّحُ اختيارنا.

(٣) في الأصول الخطية: «أن يسأل عن غيرهم»، وصوَّبناه بحسب السياق.

وحدَهم. وقَرأ الحسنُ «يَنشُرون» وهُما لُغتان: أنشَرَ اللهُ الـمَوتى، ونَشَرها.

[﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾ ٢٢].

وُصِفَت ﴿ءَالِهَةٌ﴾ بـ﴿إِلَّا﴾، كما تُوصَفُ بـ«غَير» لَو قيل: «آلِهةٌ غيرُ الله». فإن قلت: ما مَنَعكَ مِن الرّفعِ على البَدَل؟ قلت: لأنّ «لو» بمَنزِلة «إن» في أنّ الكلامَ معه

المصنِّفِ في قولِه: ﴿ وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ ﴾: «كما تُسَوّي الجَبابِرةُ سُقوفَهم وفُرُشَهم»، فسبحانَ الذي دقّتْ حِكمتُه في كلامِه، وعظُمَتْ جَلالتُه في مُلكِه ومَلَكوتِه.

قولُه: (لأن «لو» بمنزلةِ «إنْ»)، رُوِيَ عن المصنِّف: «لوْ» بمعنى «إن» الشّرطيّة في أنّ الغرَضَ محْضُ الملازَمة[١]. وقالَ ابنُ الحاجِبِ: «لوْ» بمنزلةِ «إنْ» في أنّ الكلامَ معَهُ موجَب؛ لأنّ النّفيَ المعنَويَّ لا يَجري مَجْرى النّفيِ اللّفْظيّ، ألا تَرى أنّك تقولُ: أبَى القومُ إلّا زَيْدًا، بالنَّصْبِ ليسَ إلّا؟ ولو كانَ النّفيُ المعنَويُّ كاللّفظيِّ لجَازَ: أبَى القومُ إلّا زيدٌ، وكان المختارَ، وهاهُنا أَوْلى؛ إذِ النّفيُ في «أبَى» محَقّقٌ غيرُ مقدَّر، وفي «لو» مُقدَّرٌ ما بعدَها الإثبات[٢].

وقالَ صاحبُ «الكَشْف»: وممّا يدُلّ على بُطلانِ القولِ بالبَدَلِ هُو أنّ قولَك: ما جاءَني في القومِ إلّا زيدٌ، ونحوَه، ممّا يكونُ ما بعدَ «إلّا» بدَلًا ممّا قبْلَها عائدٌ إلى الإثباتِ، فمعنى: ما جاءَني القومُ إلّا زيدٌ: جاءني زَيدٌ، فكذلك هاهُنا: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ لو كان بدَلًا لكانَ معناه: لو كان فيهما اللهُ لَفَسَدتا[٣]، وهذا فاسدٌ، فثَبتَ أنّ قولَه: ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾ بمنزلةِ الوَصْفِ لآلهةٌ.

وقال المالكيُّ[٤] في «شرح التسهيل»: ولا يجوزُ أن يُجعَلَ ﴿ٱللَّهُ﴾ بدلاً؛ لأنّ مِن شَرطِ البَدَلِ في الاستثناءِ صحةُ الاستغناء به عنِ الأوّل، وذلك مُمتنعُ بعدَ «لو»، كما يمتنعُ بعدَ

---

(١) قاله في «المفصّل» بشرح ابن الحاجب (٢: ٢٤١).

(٢) «الإيضاح في شرح المفصّل» (١: ٣٧٠).

(٣) يعني «كشف المشكلات» للباقولي، وانظر منه (٢: ١١٢) بتحقيق د. عبد القادر السعدي، و(٢: ٨٦١) بتحقيق د. محمد الدالي.

(٤) يعني ابن مالك النحوي صاحب «الألفية».

مُوجَب، والبَدَلُ لا يَسوغُ إلّا في الكلامِ غَيرِ المُوجَب، كقولِه تعالى: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ﴾ [هود: ٨١] **وذلك لأنّ أعمَّ العامِّ يَصِحُّ نفيُه ولا يَصِحُّ إيجابُه.**

«إنْ»؛ لأنّهما حرْفا شَرْط، والكلامُ معَهما موجَبٌ. ولذلك قالَ سيبويْه: «لو قلتَ: لو كانَ معَنا إلّا زيدٌ لَهَلكْنا، لكنتَ قد أحَلْتَ»، أي: أتَيْتَ بممنوع، فصَحَّ قولُ سيبويهِ أنّ «لو» لم تُفرِّغ العاملَ مِن بعدِها لِما بعدَ «إلّا» كما فُرِّغَ بعدَ النَّفْي، وإن كانَ ما تدُلُّ عليه منَ الامتناعِ شَبيهًا بالنّفْي، ولو كانت بذلك مُستحِقّةً لتفريغ ما يَليها منَ العواملِ لكانت مُستحِقّةً لغيرِ ذلك ممّا يختَصُّ بحروفِ النّفْي، كزيادةِ «مِن» في معمولِ ما يَليها وإعمالِه في «أحَد»[1].

قالَ السِّيرافيُّ شارحًا لقولِ سيبويه: «لكنتَ قد أحَلْتَ»[2]؛ لأنهُ يَصيرُ المعنى: لو كان معَنا زيدٌ لهَلكْنا؛ لأنّ البدَلَ بعدَ «إلّا» موجَبٌ، وكذا: لو كانَ فيهما اللهُ لَفسَدَتا، وهذا فاسدٌ[3]. وحَكى ابنُ السّرَّاج أنّ أبا العبّاس المبرِّد قال: لو كانَ معَنا إلّا زيدٌ أجوَدُ كلامٍ وأحسَنُه، وكلامُ المبرِّدِ في «المقتَضب»[4] مثلُ كلام سيبوَيْه، وأنّ التفريغَ والبدَلَ بعدَ «لو» غيرُ جائز. انتهى كلامُه[5].

قولُه: (**وذلك لأنّ أعمَّ العامِّ يصحُّ نَفْيُه، ولا يصحُّ إثباتُه**[6])، قيل: مرادُه أنّ الاستثناءَ مِن أعمِّ العامِّ في طرَفِ النّفْي غيرُ مُمتنِع، وفي طرَفِ الإثباتِ مُمتنِع؛ يجوزُ أن تقولَ: ما في الدّارِ أحدٌ إلّا زيدٌ، ولا يصحُّ: كانَ في الدّارِ إلّا زيدًا، أي: في الدّارِ جميعُ الأشياءِ إلّا زيدٌ. وقالَ أبو البقاء: لا يجوزُ نَصْبُ «غير» على الاستثناءِ لوجهَيْن، أحدُهما: أنهُ فاسدٌ في المعنى، وذلك أنّك إذا قلتَ: لو جاءَني القومُ إلّا زيدًا لَقتَلْتُهم، كان معناه: أنّ القَتْلَ امتَنَعَ لكونِ زَيْدٍ مع

---

(١) زاد في (ط) هنا: «وعشرين ونحوهما وكنصب جواب مقرون بالفاء».

(٢) انظر «الكتاب» لسيبويه (٢: ٣٣١).

(٣) «شرح كتاب سيبويه» (٣: ٧٧-٧٨).

(٤) انظر كلام ابن السرّاج في كتابه «الأصول في النحو» (١: ٣٠٢)، وكلام المبرّد في «المقتضب» (٤: ٤٠٨).

(٥) يعني: كلام ابن مالك.

(٦) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «إيجابه»، وهما بمعنى.

والـمَعنى: لَو كانَ يتولّاهُما ويدبِّرُ أمرَهُما آلهةٌ شتّى غيرُ الواحِدِ الذي هو فاطِرُهما لفَسَدَتا. وفيه دِلالةٌ على أمرَين: أحدهما: وُجوبُ أن لا يكونَ مُدَبِّرُهُما إلا واحِدًا،

القوم، فلو نصَبْتَ في الآيةِ لكان المعنى: أنّ فسادَ السّماواتِ والأرضِ امتنَعَ لوجودِ الله معَ الآلهة، وفي ذلك إثباتُ إلـٰهٍ معَ الله تعالى، وإذا رفَعْتَ على الوَصْفِ لا يَلزَمُ مِثلُ ذلك؛ لأنّ المعنى: لو كان فيهما آلهةٌ غيرُ الله لَفَسَدتا. والوجهُ الثاني: أنّ ﴿ءَالِهَةٌ﴾ هنا نكِرةٌ، والجمعُ إذا كان نكِرةً لم يُستَثْنَ منهُ عندَ جماعةٍ منَ المحقّقين؛ لأنهُ لا عمومَ له بحيث يَدخُلُ فيه المُستَثنى لولا الاستثناءُ(١).

وإلى هذا يشير ابن الحاجِب بقولِه: لو كانَ معنى قولِه: ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾ معنى الاستثناء، لجَازَ أن يقول: إلّا اللهَ بالنّصب، ولا يَستقيمُ المعنى؛ لأنّ الاستثناءَ إذا سُكِتَ عنهُ دخَلَ ما بعدَه فيما قبلَه؛ ألا تَرى أنّك لا تقولُ: جاءَني رجالٌ إلّا زيدًا؟ فكذلك لا يَستقيمُ أن تقولَ: لو كانَ فيهما آلهةٌ إلّا اللهَ لفسدتا(٢).

قولُه: (**وفيه دِلالةٌ على أمرَيْن**) إلى آخرِه وقالَ صاحبُ «الفرائد»: قولُه: «وجوبُ ألا يكونَ مُدبِّرُهما إلّا واحدًا»، منظورٌ فيه مِن وجهَيْنِ، أحدُهما: أنّ مَن نفى الجماعةَ لا يَلزَمُ منهُ نفْيُ الاثنَيْنِ ولا الواحد، فكيفَ يَلزَمُ مِن نفْيِ الآلهةِ وجوبُ التدبيرِ للواحد؟ والثاني: لا يَلزَمُ مِن هذا التركيبِ كونُه تعالى مُدبِّرًا، وإنّما يلزَمُ أن يكونَ مُنتفِيًا، كما انتفَتِ الآلهةُ.

والجوابُ: أنهُ لمّا تقرَّرَ أنّ هذه الآيةَ متّصلةٌ بقولِه: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ﴾ وأنّ قولَه: ﴿أَمِ ٱتَّخَذُوٓا۟ ءَالِهَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ هُمْ يُنشِرُونَ﴾ إنكارٌ عليهم، وتسجيلٌ على قلّةِ نظَرِهم في تلك الدّلائل، كانَ قولُه تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ بُرهانًا على تلكَ الدّعوى، فالرَّدُّ واردٌ على اتّخاذهم الآلهة، فلا يعمل بالمفهوم، كما في قوله تعالى: ﴿لَا تَأْكُلُوا۟ ٱلرِّبَوٰٓا۟ أَضْعَٰفًا مُّضَٰعَفَةً﴾ [آل عمران: ١٣٠]، ولأنه قد سبق(٣) أنّ المرادَ بالفسادِ فسادُ أمرِ المكلَّفينَ وعدَمُ تمكُّنِهم منَ العبادةِ التي ما خُلِقتِ السّماواتُ والأرضُ إلّا لأجْلِها،

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٩١٥).

(٢) «الإيضاح في شرح المفصّل» (١: ٣٧١).

(٣) من قوله: «فالرد وارد» إلى هنا سقط من (ح) و(ف)، وفيهما: «على تلك الدعوى، وسبق أن المراد...».

والثّاني: أن لا يكونَ ذلك الواحدُ إلا إيّاه وحدَه، لقولِه: ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾.

فإن قلت: لِمَ وَجبَ الأمران؟ قلت: لعِلمِنا أنّ الرّعِيّةَ تَفسُدُ بتَدبيرِ الـمَلِكَينِ لما يحدُثُ بينَهما من التّغالُبِ والتّناكُرِ والاختِلاف. وعن عبدِ الـمَلكِ بن مَروانٍ حين قتلَ عَمْرو بن سعيدٍ ....

واستَشْهَدنا بقولِه تعالى: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلًا فِيهِ شُرَكَآءُ مُتَشَٰكِسُونَ﴾ [الزمر: ٢٩] الآية. ولكونِه بُرهانًا على تلك الدّعوى، ورَدًّا على المشركينَ جَمعَ الآلهةَ ولم يَقُلْ: لو كانَ فيهما إلـٰهٌ، ولزِمَ مِن إشارةِ النّصِّ على طريقةِ الإدماجِ المشارِ إليه بقولِه: «وفيه دِلالةٌ على أمرَيْن» التوحيدُ؛ لأنّ هذا الفَسادَ كما يَلزَمُ منَ المجموعِ يَلزَمُ منَ الاثنَيْن، ولذلك أورَدَ السُّؤالَ: «لِمَ وجَبَ الأمران؟ وأجاب: «لعلمِنا أنّ الرَّعيّةَ تفسُدُ بتدبيرِ المَلِكَيْن»، وأمّا لزومُ التدبيرِ مِن هذا التركيبِ فمِن إيقاعِ ﴿فِيهِمَآ﴾ ظَرْفًا لـ﴿ءَالِهَةٌ﴾، على مِنوالِ قولِه: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤]، وقولِه: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ٣]، ولأنّ اسمَه الجامعَ حاملٌ للمعاني الإلهيّةِ كما نقَلَ الأزهريُّ عن أبي الهَيْثَم: لا يكونُ إلـٰهًا حتّى يكونَ معبودًا، وحتّى يكونَ لعبادِه خالقًا ورازِقًا ومدبِّرًا وعليه مُقتدِرًا، فمَن لم يكنْ كذلك فليسَ بإلـٰه[1].

قولُه: (حينَ قُتِلَ عَمْرُو بنُ سعيد)، وفي «التاريخ الكامل»[2]: هُو عَمْرُو بنُ سعيدِ بن أبي العاصِ بن أُمَيّةَ الأشْدَق[3]. وأمّا عبد الملِك فهُو ابنُ مروانَ بنِ الحَكَم بنِ أبي العاص. وكانت أمُّ عَمْرٍو أُمُّ البنينَ بنتُ الحَكَم عمّةَ عبدِ الملِك. وكانَ سببَ قَتْلِه على ما رَواهُ أبو حنيفةَ أحمدُ بنُ داودَ الدِّينَوريُّ في «الأخبارِ الطِّوال»، أنّ عبدَ الملِك لمّا ملَكَ خرَجَ عليه عَمْرُو بنُ سعيد، ثُمّ اصْطَلَحا على أن يكونا مشترِكَيْنِ في المُلْك، وأن يكونَ اسمُ الخلافةِ لعبدِ الملِك، وعَمْرٌو بعدَه يلي أمرَ الخلافة، وكتَبَا بذلك كتابًا وأشْهَدا أشرافَ أهلِ الشامِ عليه،

---

(١) انظر: «تهذيب اللغة» للأزهري (٥: ٤٢٣).

(٢) كذا يسمّيه الطيبي أحيانًا، والمشهور هو: «الكامل في التاريخ».

(٣) انظر: «الكامل في التاريخ» لابن الأثير (٤: ٢٩٧).

الأشدَق: «كان والله أعزَّ عليَّ من دَمِ ناظِرَيّ، ولكِنْ لا يَجتَمِعُ فَحلانِ في شَوْل». وهذا ظاهِر.

وأمّا طَريقةُ التمانُع؛ فلِلمُتكلّمينَ فيها تَجاوُلٌ وطِراد، ....

وكانَ رَوْحُ بن زِنباع مِن أخصِّ الناسِ بعبدِ الملِك، فقالَ لهُ وقد خَلا به: يا أميرَ المؤمنين، هل مِن رأيِكَ الوفاءُ بعَمْرو؟ فقال: ويْحَكَ يا ابنَ زِنباع! وهلِ اجتمَعَ فحْلانِ على هَجْمةٍ قطُّ إلّا قتَلَ أحدُهما صاحبَه؟ فدَخَلَ يومًا عَمْرٌو على عبدِ الملِك وقدِ استعَدَّ للغَدْرِ به، فأُخِذَ وذُبِحَ ذبْحًا، فأحَسَّ أصحابُه فتنادَوْا، وكانَ عبدُ الملِكِ قد هيّأَ خمسينَ صُرّةً، فأمَرَ بها فأُلقِيتْ إليهم معَ رأسِه، فترَكَ أصحابُه الرأسَ وأخذوا الصُّرَرَ وتفرّقوا. وفي ذلك يقولُ قائلُهم:

غَدَرتُم بعمرٍو آلَ مروانَ ضِلّةً ... ومِثلُكُمُ يَبْني البيوتَ على الغَدْرِ
وما كانَ عَمْرٌو عاجزًا غيرَ أنهُ ... أَتَتْهُ المَنايا بَغْتةً وهْو لا يدري
كأنّ بني مروانَ إذْ يقتُلونَهُ ... بُغاثٌ منَ الطَّيرِ اجتَمَعْنَ على صَقْرِ[1]

الهَجْمةُ من الإبِل: أوّلُها الأربعونَ إلى ما زادَت.

قولُه: **(الأشدق)**. **الجوهريّ**: الشِّدْقُ: جانبُ الفَمِ، والجَمْعُ: الأشداقُ. والشَّدَقُ بالتحريك: سَعَةُ الشِّدق، يقال: خطيبٌ أشدَقُ، بيِّنُ الشَّدَق. والشَّوْلُ: النُّوقُ التي قَلَّ لبنُها وارتفعَ ضَرْعُها وأتى عليها مِن نتاجِها سبعةُ أشهرٍ وثمانية، والواحدةُ: شائلةٌ، وهُو جَمْعٌ على غيرِ قياس.

قولُه: **(وأمّا طريقةُ التمانُع فللمتكلّمينَ فيها تجادُلٌ وطِراد)**، ويُروى: «تجاوُلٌ»، منَ الجَوَلان، وهُو أنسَبُ لصَنْعةِ مُراعاةِ النَّظيرِ بيْنَ التمانُعِ والتجاوُلِ والطِّراد. قالَ الإمام: قال المتكلِّمونَ: القولُ بوجودِ إلـٰهين يُفضي إلى المُحال؛ لأنّا لو فرَضْنا إلـٰهين، ولا بدَّ أن يكونَ كلُّ واحدٍ منهما قادرًا على كلِّ المقدوراتِ، فلو فرَضْنا أنّ أحدَهما أرادَ تحريكَ زَيْد، والآخرَ تسكينَه، فإمّا أن يقعَ المرادانِ وهُو محالٌ أو لا يقَعَ مرادُ واحدٌ منهما وهُو مُحالٌ؛ لأنّ المانعَ مِن وجودِ مُرادِ كلِّ واحدٍ منهما مرادُ الآخَر فلا يَمتنعُ مرادُ هذا إلّا عندَ وجودِ مُرادِ ذلك

---

(١) «الأخبار الطوال»، ص٢٨٦-٢٨٧.

....

وبالعكس، فلوِ امتنَعا معًا لَوُجِدَا معًا، وذلك مُحالٌ، أو يقعُ مرادُ أحدِهما دونَ الآخَر، وذلك أيضًا مُحالٌ؛ لأنهُ إذا وقعَ مرادُ أحَدِهما دونَ الآخَر، فالذي وقَعَ مرادُه يكونُ قادِرًا، والآخَرُ عاجزًا، والعَجْزُ نَقْصٌ، وهُو على الله تعالى مُحال[١].

فإنْ قيل: الفَسادُ إنّما يلزَمُ عندَ اختلافِهما في الإرادة، وأنتُم لا تدَّعونَ وجوبَ اختلافِهما، بل أقصَى ما تدَّعونَه أنهُ مُمكِن، فكانَ الفسادُ مُمكِنًا لا واقِعًا، فكيفَ جزَمَ اللهُ تعالى بوقوع الفساد؟

قُلنا: الجوابُ مِن وجهَيْنِ، أحدُهما: لعلّهُ تعالى أجرَى المُمكنَ مُجْرى الواقع بناءً على الظاهر[٢]، ولعلّ مُرادَ المصنِّفِ مِن قولِه: «وهذا ظاهرٌ» هذا. وثانيهما: أنّا لو فرَضْنا إلَهيْنْ لكانَ كلُّ واحدٍ منهُما قادرًا على جميع المقدوراتِ فيُفضي إلى وقوعِ مقدورٍ عن قادرينَ مُستَقلّينَ مِن وجْهٍ واحد، وهُو مُحالٌ؛ لأنّ إسنادَ[٣] الفعلِ إلى الفاعلِ إنّما كان لإمكانِه، فإذا كانَ كلُّ واحدٍ منهُما مُستقِلًّا بالإيجادِ فالفعلُ لكونِه معَ هذا يكونُ واجبَ الوقوعِ فيستحيلُ استنادُه إلى هذا، لكونِه حاصِلًا منهُما جميعًا، فيَلزَمُ استغناؤه عنهُما، واحتياجُه إليهِما معًا. وهذه الحُجّةُ قائمةٌ[٤] في مسألةِ التوحيد، فثَبتَ أنّ القولَ بوجودِ إلٰـهَيْنْ يُفْضي إلى امتناعِ وقوعِ المقدورِ لواحدٍ منهما، فلا يقَعُ البَتّةَ، فيلزَمُ وقوعُ الفَساد[٥].

وقالَ صاحبُ «الانتصاف»: دليلُ التمانُع الذي يُقتبَسُ مِن نُورِ هذه الآية أنْ يقالَ: لو فُرِضَ وجودُ إلٰـهَينِ فإمّا أنْ يَتِمَّ لكلِّ واحدٍ منهُما القُدرةُ على ما يشاء، أو لا يَتِمَّ لواحدٍ منهُما، أو لأحَدِهما دونَ الآخَر، وأدَقُّ الأقسامِ إبطالًا أن يكونا قادرَيْن، فاقتصَرَ في الكتابِ العزيزِ عليه[٦].

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٢: ١٥٠).

(٢) لأنّ الرعيّةَ تفسُدُ بتدبير المِلكَين لما يحدثُ بينهما من التنازع والتغالب.

(٣) في (ط): «استناد».

(٤) في (ط): «تامة».

(٥) «مفاتيح الغيب» (٢٢: ١٥٠-١٥١).

(٦) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ١٠٩).

ولأنّ هذه الأفعالَ مُحتاجةٌ إلى تلكَ الذاتِ الـمُتَميِّزةِ **بتلكَ الصِّفاتِ** حتى تَثْبُتَ وتَستَقِرّ.

[﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾ ٢٣].

إذا كانَت عادةُ الـمُلوكِ والـجَبابِرةِ أن لا يَسألَـهم مَن في مَملَكَتِهم عن أفعالِـهم،

وقولُه: «وأمّا طريقةُ التمانُع[1] فللمتكلِّمينَ فيها تجاوُلٌ وطِراد» جُملةٌ مُستطرَدة[2] دخلَتْ بيْنَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه؛ لأنّ قولَه: «ولأنّ هذه الأفعال» معطوفٌ على قولِه: «ولعلِمنا أنّ الرَّعيّةَ»، وملزوزٌ به، وبانضمامِه معَهُ يَتِمُّ الجوابُ قطعًا، والمرادُ مِن قولِه: «هذه الأفعال» هُو خَلْقُ السّماواتِ والأرض وما بينَهما وما بيْنَ يدَيْنا وبحَضْرتِنا منَ المصنوعاتِ، يَدُلُّ عليه قولُه ـ فيما مَرَّ في تفسير ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ﴾ الآيات ـ: «أي: ما سَوَّيْنا هذا السَّقْفَ المرفوع، وهذا المِهادَ الموضوعَ وما بينَهما مِن أصنافِ الخلائق» إلى قولِه: «اللَّهوِ واللَّعِب»، يعني: أنّ هذه الأفعالَ المُحكَمةَ المُتقَنةَ العجيبةَ مُحتاجةٌ إلى ذاتٍ لهُ الحِكمةُ الفائقة، والقدرةُ الكاملةُ، والعِلمُ النافذُ حتّى تَثبُتَ وتَستقِرَّ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَاۚ وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِهِۦٓۚ إِنَّهُۥ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا﴾ [فاطر: ٤١].

قولُه: (**بتلكَ الصِّفات**) مُتعلِّقٌ بقولِه: «المتميِّزة»، قيل: فيه إشارةٌ إلى مذهبِه، وهُو أنّ ذاتَه تُساوي سائرَ الذّواتِ في كونِه ذاتًا؛ إذِ المعْنيُّ بالذات: ما يَصِحُّ أن يُعلَمَ ويُخبَرَ عنه، وهُو مشترَكٌ، ويُخالفُه الأحوالُ الأربعةُ: الحيّةُ، والواجِبيّةُ، والعالِميّة، والقادِريّة، وهذا قولُ أكثرِ المعتزِلة، وأثبَتَ أبو هاشم[3] حالةً خامسةً، وهِي علّةٌ للأحوالِ الأربعةِ مميِّزةٌ للذّات[4]، وأمّا أهلُ السُّنّة والجماعةِ فيقولونَ: ذاتُه المُقدَّسُ تُخالفُ سائرَ الذّواتِ في كونِه ذاتًا، أي: حقيقةً لا تُماثِلُ غيرَه، ويَمنَعونَ أنْ يقالَ: معنى الذاتِ: ما يَصِحُّ أن يُعلَمَ ويُخبَرَ عنهُ؛ لجوازِ

---

(١) من قوله: «الذي يُقتبَسُ من نُورِ هذه الآية» إلى هنا سقط من (ح).

(٢) في (ط): مستقلّة.

(٣) هو عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب الجبائي المعتزلي، من كبار الأذكياء، أخذ عن والده أبي علي، وله كتاب «الجامع الكبير»، توفي سنة ٣٢١هـ، ترجمته في «سير أعلام النبلاء» (١٥: ٦٣).

(٤) انظر قولَه في «المِلل والنِّحَل» (١: ٨٢).

وعَمّا يُورِدونَ ويُصدِرونَ من تَدبيرِ مُلكِهِم، تَهَيُّبًا وإجلالًا، معَ جَوازِ الخَطأِ والزَّلَلِ وأنواعِ الفَسادِ عليهم كان مَلِكُ المُلوكِ ورَبُّ الأربابِ خالِقُهم ورازِقُهم أَولى بأن لا يُسأَلَ عن أفعالِه، مَعَ ما عُلِمَ واستَقَرَّ في العُقولِ مِن أنَّ ما يَفعَلُه كلَّه **مفعولٌ بدَواعي الحِكمة**، ولا يجوزُ عليهِ الخطأُ ولا فِعلُ القبائح ﴿وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾ أي **هم مملوكون مستعبدون خطّاؤون**، فما أخلقَهم بأن يقال لهم: لم فعلتم؟ في كل شيء فعلوه.

[﴿أَمِ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً قُلْ هَاتُواْ بُرْهَٰنَكُمْ هَٰذَا ذِكْرُ مَن مَّعِىَ وَذِكْرُ مَن قَبْلِى بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْحَقَّ فَهُم مُّعْرِضُونَ﴾ ٢٤].

أن يكونَ هذا المفهومُ أمرًا عارضًا لِما صَدَقَ عليه، واشتراكُ العوارضِ لا يَستلزمُ اشتراكَ المعروضاتِ وتماثُلَها، وتحقيقُ هذه المسألةِ في الكتُبِ الكلاميّة.

قولُه: (**مفعولٌ بدواعي الحِكمة**). **الانتصاف**: ما أقبَحَ هذا في حقِّ الله تعالى! فالدّواعي والصَّوارفُ تُستعمَلُ في أفعالِ المُحدَثين. وقولُه: «ولا يجوزُ عليه فعلُ القبائح»، لقد نسيتَ(١).

وما بالعهدِ مِن قِدَمِ(٢)

حيثُ يَجعَلُ معَ الله شَريكًا في خَلْقِ الأفعال، وغيرُهم أشرَكوا الملائكة، وهؤلاءِ أشركوا أنفُسَهم والجِنَّ والحيَواناتِ، نعوذُ بالله تعالى من ذلك(٣).

قولُه: (**هم مملوكونَ مُستعبَدونَ خطّاؤون**) يُشيرُ إلى أنّ قولَه: ﴿وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾ كنايةٌ عن هذا المعنى؛ لأنّ مَن يُسأَلُ عنه: لمَ فعلتَ؟ لم يكنْ إلّا مقهورًا خطّاءً، وبضِدِّه إذا لم يُسأَلْ عنهُ ما فعَل.

---

(١) لفظ ابن المُنيِّر في «الانتصاف»: «وقوله: «ولا يجوز عليه فعل القبائح» قلت: وهذا من الطراز الأول، ولو أنه في الذيل، فقد نسيت».

(٢) اقتباس من قول الأحوص الأنصاري:

إذ كِدْتُ أُنكِرُ من سلمى فقلتُ لها ... لمّا التقينا وما بالعهدِ مِن قِدَمِ

(٣) انظر: «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ١١٠).

كرَّر ﴿أَمِ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً﴾ استِفظاعًا لشَأنِهِم واستِعظامًا لكُفرِهم، أيْ: وَصَفتُم اللهَ تعالى بأنّ له شَريكًا، فَهاتوا بُرهانَكم على ذلك: إمّا مِن جِهةِ العَقل، وإمّا مِن جِهةِ الوَحي، فإنّكم لا تَجِدونَ كِتابًا من كُتُبِ الأوّلينَ إلّا وتَوحيدُ الله وتنزيهُهُ عن الأندادِ مَدعُوٌّ إليه، والإشراكُ به مَنهِيٌّ عنه مُتوعَّدٌ عَليه فيه.

أيْ ﴿هَٰذَا﴾ الوحيُ الواردُ في مَعنى توحيدِ اللّهِ ونفيِ الشّرَكاءِ عنه، كما وَرَدَ عليَّ فقد وردَ على جَميعِ الأنبياء، فهو ذِكرٌ، أي: عِظَةٌ للّذينَ مَعي، يَعني: أمّتَه، وذكرٌ للّذينَ مِن قبلي: يريد أُمَمَ الأنبياءِ عليهم السّلام. وقُرِئ: «ذِكْرٌ مَن مَعِيَ وذِكْرٌ مَن قَبْلي» بالتّنوين، و«مَن» مَفعولٌ مَنصوبٌ بالذّكر، كقولِه: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ * يَتِيمًا﴾ [البلد: ١٤- ١٥] وهو الأصلُ، والإضافةُ من إضافةِ الـمَصدَرِ إلى الـمَفعولِ كقولِه: ﴿غُلِبَتِ ٱلرُّومُ * فِيٓ أَدْنَى ٱلْأَرْضِ وَهُم مِّنۢ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ﴾ [الروم: ٣]

قولُه: (كرّرَ ﴿أَمِ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً﴾)، أي: قال: «أم اتّخذوا آلهةً من الأرض هم ينشرون» ثُمّ عادَ إلى هذا القولِ استفظاعًا لشأنِهم، يعني: خلَقْنا السماءَ والأرضَ لداعي المعرفةِ والعبادة، ثُمّ الجزاءِ، وهمُ اتّخذوا آلهةً ليسَ مِن شأنِها ذلك، بل اتّخذوا مَن لم يُنزِّل فيه سُلطانًا، فانظُروا إلى هذا الأمرِ الفظيع.

وقلتُ: وليكونَ وسيلةً إلى الرّجوعِ إلى ما سِيقَ الكلامُ له، وهُو قولُه تعالى: ﴿هَٰذَا ذِكْرُ مَن مَّعِيَ وَذِكْرُ مَن قَبْلِي﴾، ثُمّ قولُه: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ﴾ الآية، ثُمّ في مجيءِ هذا، والإضرابِ بقولِه: ﴿بَلْ أَكْثَرُهُمْ﴾ إلى آخرِ الآيةِ تتميمٌ لذلك الاستفظاع ومبالغةٌ فيه، فقولُه: ﴿هَٰذَا ذِكْرُ مَن مَّعِيَ وَذِكْرُ مَن قَبْلِي﴾ نفْيُ البرُهانِ مِن جهةِ الوَحْي، وقولُه: ﴿بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْحَقَّ﴾ نفْيُ البُرهانِ من جهةِ العَقْل، وقولُه: ﴿فَهُم مُّعْرِضُونَ﴾ مُسبَّبٌ لفُقدانِ دليلِ العَقْلِ، وإليه الإشارةُ بقولِه: «فمِن ثَمّ جاءَ هذا الإعراضُ».

قولُه: (متوعَّدٌ عليه فيه) الضّميرُ في «فيه» راجعٌ إلى قولِه: «كتابًا»، وقولُه: «مدعوٌّ» و«مَنْهيٌّ» و«متوعَّد»، قد تنازَعتْ في الظّرْف.

وقُرِئَ: (مِن مَعي) و«مِن قَبلي» **على «مِن» الإضافِيّةِ** في هذه القِراءة. وإدخالُ الجارِّ على «مع» غَريب، والعُذرُ فيه أنّه اسمٌ هو ظَرف، نحو: قَبل، وبَعد، وعِند، ولَدُن، وما أشبهَ ذلك، فدخلَ عليه «مِن» كما يَدخُلُ على أخواتِه. وقُرِئ «ذِكرٌ مَعِيَ وذِكرٌ قَبلي» كأنه قِيل: بَل عندَهم ما هو أصلُ الشّرِّ والفَسادِ كُلِّه، وهو الـجَهلُ وفَقدُ العِلم، وعدمُ التّمييزِ بينَ الـحَقِّ والباطل، فمِن ثَمَّ جاء هذا الإعراض، ومِن هناك وردَ هذا الإنكار. **وقُرِئ: «الحقُّ» بالرّفعِ** على تَوسيطِ التّوكيدِ بينَ السّبَبِ والـمُسبَّب. والـمَعنى: أن

قولُه: (**على «مِن» الإضافية**)، قال ابنُ جِنِّي: «هذا ذِكرٌ مِن معي وذِكرٌ مِن قَبلي» بالتنوين، وكسرُ الميم مِن «مِن»هي قراءةُ يحيى بنِ يعمُرَ[1] وطلحةَ بنِ مُصرِّف. وهذا أحَدُ ما يَدُلُّ على أنّ «معَ» اسمٌ[2]. حَكى صاحبُ «الكتاب»[3] وأبو زَيدٍ ذلك عنهم، يقولُ: جئتُ مِن معَهم، أي: مِن عندِهم، فكأنهُ قال: هذا ذكرُ مَن عندي ومَن قَبْلي، أي: جئتُ أنا به كما جاء به الأنبياءُ مِن قَبْلي[4].

قولُه: (**وقُرِئَ: «الحقُّ»، بالرَّفع**)، قال ابنُ جِنّي: هِي قراءةُ الحسَن وابنِ مُحَيْصِن. قال ابنُ جِنِّي وصاحبُ «المُرشِد»: يجوزُ حينَئذٍ الوقفُ على قولِه: ﴿لَا يَعْلَمُونَ﴾، ويُبتدأُ «الحقُّ» بمعنى: هُو الحقُّ، والوَقْفُ التامُّ عندَ قولِه: ﴿مُّعْرِضُونَ﴾[5].

وقُلتُ: فعلى هذا ﴿لَا يَعْلَمُونَ﴾ مُطلَقٌ مِن قَبيلِ: فلانٌ يُعطي ويَمنَع؛ ولذلك عَبَّرَ عنهُ بالجَهْل. وقولُه: «وهُو الحقُّ» مُعترِضٌ بيْنَ السبَبِ والمَسبَّب لتأكيدِ هذا الحُكم، فإذا وقَفَ على ﴿مُّعْرِضُونَ﴾ كان الوَقْفُ تامًّا مِن حيثُ المعنى؛ لأنّ السببَ والمسبَّبَ كالشيءِ الواحد. وإذا وقَفَ على ﴿لَا يَعْلَمُونَ﴾ كان جائزًا مِن حيثُ اللَّفْظُ، فقولُ المصنِّف: «أنّ إعراضَهم بسببِ الجَهْلِ»، كلامٌ تامٌّ، وقولُه: «هُو الحقُّ» توكيدٌ له، فهُو وِزَانُ قولِه: هذا عبدُ الله الحقُّ

(١) في (ح): «مَعْمَر»، وليس بشيء.

(٢) يعني لدخول (من) عليها؛ لأنّ حرف الجرِّ من علامات الاسميّة.

(٣) يعني سيبويه في «الكتاب» (١: ٤٢٠).

(٤) «المحتسب» (٢: ٦١).

(٥) انظر: المصدر السابق (٢: ٦١).

إعراضَهم بسببِ الجهلِ هو الحقُّ لا الباطِل. ويجوزُ أن يكونَ المنصوبُ أيضًا على هذا المعنى، كما تقول: هذا عبد الله الحقُّ لا الباطِل.

[﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِيٓ إِلَيۡهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدُونِ﴾ ٢٥].

(يُوحَى) و﴿نُوحِيٓ﴾: مَشهورَتان. **وهذه الآيةُ مقرّرةٌ لما سبقَها مِن آيِ التّوحيد.**

[﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحۡمَٰنُ وَلَدٗاۗ سُبۡحَٰنَهُۥۚ بَلۡ عِبَادٞ مُّكۡرَمُونَ ۞ لَا يَسۡبِقُونَهُۥ بِٱلۡقَوۡلِ وَهُم بِأَمۡرِهِۦ يَعۡمَلُونَ ۞ يَعۡلَمُ مَا بَيۡنَ أَيۡدِيهِمۡ وَمَا خَلۡفَهُمۡ وَلَا يَشۡفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرۡتَضَىٰ وَهُم مِّنۡ خَشۡيَتِهِۦ مُشۡفِقُونَ ۞ وَمَن يَقُلۡ مِنۡهُمۡ إِنِّيٓ إِلَٰهٞ مِّن دُونِهِۦ فَذَٰلِكَ نَجۡزِيهِ جَهَنَّمَۚ كَذَٰلِكَ نَجۡزِي ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ ٢٦-٢٩].

نزلت في خُزاعةَ حيثُ قالوا: الملائكةُ بناتُ الله. نزّه ذاتَه عن ذلك، ثُمّ أخبرَ عنهم

لا الباطِلُ، فلا تَعلُّقَ لقولِه: «بسَبَبِ الجَهل» بقولِه: «إعراضهم» ليُجعَلَ الخبَرَ «هُو الحقُّ»، وقولُ مَن قال: الحُكمُ بأنّ إعراضَهم بسببِ الجهْل حقٌّ، يُحمَلُ على تلخيصِ المعنى كما مَرَّ آنفًا أنّ قولَه: هُو الحقُّ مُعترِضٌ لتأكيدِ الحُكم، لا أنهُ عمَدَ به إلى أن يُبيِّنَ تعلُّقَ قولِه: «بسببِ الجَهْلِ» بقولِه: «بإعراضِهم» كما توَهَّم.

قولُه: («يُوحَى، و﴿نُوحِيٓ﴾»)، بالنُّون: حفْصٌ وحمزةُ والكسائيُّ، والباقونَ: بالياء(١).

قولُه: (**وهذه الآيةُ مقرِّرةٌ لِما سبقَها مِن آيِ التوحيد**)، وقلت: قد مَرَّ مِرارًا أنّ السورةَ نازلةٌ في شأنِ النُّبُوّةِ وما يتعلَّقُ بها، وكلّما فرَغَ منَ الكلامِ كرَّ إلى ما سيقَ لهُ الكلامُ ليتَعلَّقَ به نوعٌ آخَرُ، فلمّا قيل: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِيٓ إِلَيۡهِ﴾ وعلّقَ به منشورَ التوحيد، وتوقيعَ ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠﴾، جُعِلَ ذريعةً وتخلُّصًا إلى قولِه: ﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحۡمَٰنُ وَلَدٗا﴾.

---

(١) انظر: «التيسير» للداني، ص١٥٤، و«حجّة القراءات»، ص٤٦٦.

بأنهم عِباد، والعُبوديّةُ تُنافي الوِلادة، إلا أنهم ﴿مُّكْرَمُونَ﴾ مُقرَّبونَ عندي **مُفضَّلون على سائرِ العِباد**، لِـما هم عليهِ من أحوالٍ وصِفاتٍ ليست لغَيرِهم، فذلك هو الذي غرَّ مِنهم من زَعَمَ أنهم أولادي، تعالَيتُ عن ذلك عُلوًّا كبيرًا. وقُرِئ: «مكرَّمون» و«لَا يَسْبُقُونَهُ» بالضّم؛ من: سابقته، فسَبقْته، أسبُقُه. والمعنى: أنهم يتَّبِعونَ قولَه ولا يقولونَ شَيئًا حتى يقولَه، فلا يسبِقُ قولُهم قولَه. والمراد: بقولهم، فأنيبَ اللّام منابَ الإضافة، **أي: لا يتقدَّمونَ قولَه بقولِهم، كما تقول: «سبقتُ بفَرَسي فرَسَه»**، وكما أنّ قولَهم تابِـعٌ لقولِه، فعَمَلُهم ـ أيضًا ـ كذلك مَبنيٌّ على أمرِه؛ لا يعمَلونَ عمَلًا ما لم

قولُه: (مَن زَعَمَ): مفعولُ «غَرَّ»، و«منهم»: بيانُ «مَن»، أو: للتبعيض، وهُو مفعولُ «غَرَّ»، و«مَن زعَمَ»: بدَلٌ منه.

قولُه: (**مُفضَّلون على سائرِ العباد**)، قال في «الانتصاف»: جعل الزمخشريّ القرآنَ تبعًا لرأيِه، وليس غرضُنا إلّا بيانَ ذلك خاصة، فإن لفظَ ﴿مُّكْرَمُونَ﴾ لا يفيدُ إلّا إكرامًا مطلقًا. أمّا على كونِه مُفضَّلين على سائِر العباد، أو على بعضهم فلا.

قولُه: (**أي: لا يتَقدَّمونَ قولَه بقولِهم**)، قيل: جعلَ «تقدَّم» متعدِّيًا إلى واحدٍ وعدّاه بالباءِ إلى اثنين، ولم يوجد ذلك في اللغة، لكن يُجعلُ تركيبُه بمنزلةِ نقله. قلتُ: لعلّ هذا السائلَ ما نظرَ إلى قولِه في الحُجُرات: «قدَّمَه»، وأقدَمه: منقولانِ بتثقيل الحَشْوِ والهمزة، مِن: قَدَمَه: إذا تقدَّمه في قولِه تعالى: ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُۥ﴾ [هود: ٩٨]، ونَظيرُهُ معنى ونقلًا: سَلفَه وأسلَفَه...»، وأنشدَ الجَوهريُّ للبيد:

فمضَى وقَدَّمها... البيت، أي: تقدَّمها.

قولُه: (**كما تقولُ: سَبقْتُ بفَرَسي فَرَسَه**)، قال القاضي: أصلُه: لا يَسبِقُ قولُهم قولَه، فَنَسَبَ السَّبقَ إليه تعالى وإليهم، وجعَلَ القولَ محلَّه وقرينتَهُ تنبيهًا على استهجانِ السَّبْق، وتعريضًا بالقائلينَ على الله ما لم يقُلْهُ[1]، ونحوَه قال المصنِّفُ في قولِه تعالى: ﴿لَا تُقَدِّمُوا۟ بَيْنَ

---

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ٩٠).

يُؤمَروا به، وجميعُ ما يأتونَ ويَذَرونَ مما قَدّموا وأخّروا **بعَيْنِ الله**، وهو مُجازِيهم عليه، **فلإحاطَتِهم بذلكَ** يَضبِطونَ أنفُسَهم، ويُراعونَ أحوالَهم، ويَعمُرونَ أوقاتَهم، ومِن تَحفُّظِهم أنّهم لا يَجسُرون أن يَشفَعوا إلا لـمَنِ ارتَضاهُ اللهُ وأهَّلَه **للشّفاعةِ في ازديادِ الثّوابِ والتّعظيم**، ثم إنّهم مع هذا كلِّه مِن خَشيةِ الله ﴿مُشْفِقُونَ﴾ أي: مُتوقِّعونَ مِن

يَدَيِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [الحجرات: ١]: هُو تمثيلٌ، وفيه تصويرُ الهُجْنَةِ والشَّناعةِ فيما نُهُوا عنهُ منَ الإقدامِ على أمرٍ منَ الأمورِ دونَ الاحتذاءِ(١) على الكتابِ والسُّنّة(٢).

قولُه: (**بعَيْنِ الله**)، أي: بمُراقبةِ الله، وهُو حالٌ، وقال في طه: ﴿عَلَىٰ عَيْنِىٓ﴾ [طه: ٣٩] أي: أنا أُراقبُكَ كما يُراقبُ الرجلُ الشيءَ بعَيْنِه: إذا اعتَنَى به.

قولُه: (**فلإحاطَتِهم بذلك**)، معناه: بسببِ إحاطةِ الملائكة بأنّ اللهَ تعالى مراقبٌ لأحوالِهم كلِّها، وأنّهُ يَعلَمُ ما بيْنَ أيديهم وما خَلْفَهم يَضبِطونَ جميعَ أحوالِهم، وبعضُ ذلك الضَّبطِ أنّهم لا يَشفَعونَ إلّا لَمِنِ ارتَضَى، فدَلَّ هذا الكلامُ على أنّ قولَه تعالى: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ﴾ عطفٌ على محذوفٍ هُو مُسبَّبٌ عن جُملةِ قولِه: ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ﴾، وأنّ ذلك المحذوفَ عامٌّ في جميع ما يجبُ أن يُراعَى ويُحفَظَ منَ الأحوال، وقولُه: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ﴾(٣) بعضٌ منها، وإليه الإشارةُ بقولِه: «يَضبِطونَ أنفُسَهم، ويُراعُونَ أحوالَهم ويَعمُرونَ أوقاتَهم»، فقولُه: ﴿وَهُم مِّنْ خَشْيَتِهِۦ مُشْفِقُونَ﴾ تتميمٌ في غايةِ الحُسْنِ لضَبْطِ أنفُسِهم، ورعايةِ أحوالِهم كلِّها سابِقِها ولاحِقِها؛ ولذلك قال: «مِن أَمارةٍ ضعيفةٍ كائنون على حَذَر»، وعن بعضِهم، أي: يقولونَ: لَعلّنا نُقَصِّرُ في عبادةِ الله، والمؤمنونَ متوقِّعونَ مِن أَمارةٍ قويّةٍ لكثرةِ ذُنوبِهم. وفيه أنّ الصَّغيرةَ جائزةٌ للتعذيب.

قولُه: (**للشَّفاعةِ في ازديادِ الثوابِ والتعظيم**)، مذهبُه(٤).

---

(١) في (ح) و(ف): «الاهتداء».

(٢) انظر: «الكشاف» (١٤: ٤٣١).

(٣) في (ح): «بَدَل».

(٤) يعني في موافقةِ أهلِ السنّةِ في شفاعةِ الدرجاتِ وزيادةِ الثواب، ومخالفتهم فيما عدا ذلك من مقامات الشفاعة.

أمارةٍ ضَعيفة، كائنونَ على حَذَرٍ **ورِقبةٍ** لا يأمَنونَ مَكرَ الله. وعن رَسولِ الله ﷺ: «أنه رأى جبريلَ عليه السّلامُ ليلةَ المعراجِ ساقِطًا **كالحِلسِ** مِن خَشيةِ الله»، وبعدَ أن وَصفَ كرامَتَهم عليه، وقربَ مَنزِلتِهم عِنده، وأثنى عليهم، وأضافَ إليهم تلكَ الأفعالَ السَّنِيّةَ والأعمالَ المَرضِيّة.

فاجأ بالوَعيدِ الشّديد، وأنذرَ بعَذابِ جَهنَّمَ مَن أشرَكَ مِنهم إن كانَ ذلكَ على سَبيلِ الفَرَضِ والتَّمثِيل، معَ إحاطةِ عِلمِه بأنّه لا يكون، كَما قال: ﴿وَلَوْ أَشْرَكُوا۟ لَحَبِطَ عَنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [الأنعام: ٨٨] قَصَدَ بذلكَ تَفظيعَ أمرِ الشّركِ وتَعظيمَ شأنِ التَّوحيد.

[﴿أَوَلَمْ يَرَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَنَّ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَـٰهُمَا ۖ وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ ۖ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ﴾ ٣٠].

قُرِئ: **«ألم يَرَ» بغيرِ واو**. ....

قولُه: (**ورِقْبة**). الأساس: رَقَبَهُ وراقَبَه: حاذَرَه؛ لأنّ الخائفَ يَرقُبُ العذاب.

قولُه: (**كالحِلْس**). النِّهاية: هُو الكِساءُ الذي يَلي ظَهْرَ البعيرِ تحتَ القَتَبِ، شُبِّه به للزُومِه.

قولُه: (**فاجَأَ بالوعيدِ الشّديد**)، يعني: أَتى بما لم يَحتسِبْ، وكان مِن مُقتضَى الظاهِرِ بعدَ إجراءِ كلِّ الصِّفاتِ الكاملة على الملائكةِ المقرَّبينَ أنْ يُعقِّبَ بالوَعْدِ العظيم، وبالثوابِ والتكريم، لكنْ جيءَ[١] بقولِه: ﴿وَمَن يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّىٓ إِلَـٰهٌ مِّن دُونِهِۦ﴾، أي: مِن دونِ الله، وهُو وعيدٌ شديد؛ ليُؤْذِنَ بأنّ الشِّركَ أمرٌ فظيع، وأنّهم معَ جَلالتِهم إنْ صَدَرَ منهمُ الشِّركُ، تَرتَّبَ عليه ذلك العذابُ نحوَ قولِه تعالى: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزمر: ٦٥].

قولُه: (**«ألم يَرَ» بغيرِ واو**)، أي: بعدَ الهمزة: ابنُ كثيرٍ، والباقونَ: بالواو[٢].

---

(١) (ح) و(ف): «لو جيء»، وهو غير متّجهٍ ولا صواب.

(٢) فمن أسقط الواو لم يَجعلْه نَسَقًا، لكنه جعله ابتداءَ كلامٍ في معنى وعظٍ وتذكير. انظر: «حجّة القراءات»، ص ٤٦٧.

و«رَتَقًا» بفَتحِ التّاء، وكِلاهُما في مَعنى الـمَفعول، كالـخَلقِ والنَّقض، أي: كانتا مَرتُوقَـتَين. فإن قلت: «الرَّتْقُ» صالِحٌ أن يَقَعَ مَوقِعَ «مَرتوقَتَينِ» لأنه مَصدَر، فما بالُ الرّتَق؟ قلت: هو على تقريرِ مَوصوف، أي: كانتا شَيئًا رَتَقًا، ومعنى ذلك: أنّ السماءَ كانت لاصِقةً بالأرضِ لا فَضاءَ بينهما. أو كانت السّماواتُ مُتَلاصِقات، وكذلك

قولُه: (و«رَتقًا» بفتح التاء، وكلاهُما في معنى المفعول)، قال ابنُ جِنّي: قَرَأَها الحَسَنُ وعيسى[1] الثَقفيُّ، وقد كثُرَ عنهم مجيءُ المصدَرِ على «فَعْل» ساكنَ العَيْنْ، واسمُ المفعولِ[2] منهُ على «فَعَلٍ» مفتوحَها، فالرَّتَقُ بفتح التاءِ هُو المرتوقُ، كالنَّقضِ والطَّرَدِ بمعنى المنقوضِ والمطرود[3].

قولُه: («الرَّتْقُ» صالحٌ أن يقَعَ)، تلخيصُه: المصدَرُ يَصحُّ أن يُرادَ به التَّثنيةُ والجَمْعُ والواحدُ، فما بالُ: «الرَّتَقُ» بفتح التاء؛ فإنهُ اسمُ مفعولٍ استُعمِلَ بمعنى: مَرْتوقَتَيْن. وأجابَ: أنّ السَّماواتِ والأرضَ يقَعُ عليهما اسمُ الشيء، فكأنّهُ قيل: شيئًا رَتْقًا.

الراغبُ: الرَّتْقُ: الضَّمُّ والالتحامُ خِلقةً كان أو صَنْعةً، قال تعالى: ﴿كَانَتَا رَتْقًا﴾، أي: مُنضمَّتَيْنِ، والرَّتْقاءُ منَ الجارية: المُنضَمَّةُ الشَّفرتَيْنِ، وفلانٌ راتقٌ وفاتقٌ في كذا أي: هُو عاقدٌ وحالّ[4].

قولُه: (أنّ السماءَ كانت لاصِقةً)، رَوَى مُحيي السُّنّة، عن مُجاهدٍ والسُّدِّيِّ: كانتِ السَّماواتُ مُرتَقَةً طبقةً واحدة، ففتقَها فجعَلَها سبعَ سماواتٍ، وكذلك الأرضُ.

وقال عِكرِمةُ وعَطِيّةُ[5]: كانتِ السماءُ رَتْقًا لا تُمطِر، والأرضُ رَتْقًا لا تُنبِت، ففتَقَ السماءَ بالمطرِ والأرضَ بالنَّبات[6]. وقال الزجَّاجُ: ويَدُلُّ على هذا التفسيرِ قولُه تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا

(١) يعني ابن عمر الثقفي. سبقت ترجمتُه.

(٢) في (ط): «واسم الفاعل».

(٣) «المحتسب» (٢: ٦٢) ولتمام الفائدة انظر: «البحر المحيط» (٧: ٤٢٥).

(٤) «مفردات القرآن» ص ٣٤١.

(٥) العوفي من التابعين. له ترجمة في «سيَر النبلاء» (٥: ٣٢٥).

(٦) «معالم التنزيل» (٥: ٣١٦). وانظر: «تفسير الطبري» (١٦: ٢٥٧).

الأرضونَ لا فَرجَ بينها ففتقَها الله وفرّجَ بينها. وقيل: ففتَقناها بالـمَطَرِ والنّباتِ بعدَ ما كانَت **مُصمَتة**، وإنما قِيل: ﴿كَانَتَا﴾ دون «كنّ»، لأنّ المرادَ جماعةُ السّماواتِ وجماعةُ الأرض. ونحوُه قولُهم: «**لِقاحان سَوداوان**»، أي: جَماعَتان، **فُعِلَ في المُضمَر** نحوُ ما فُعِلَ في المُظهرَ. فإن قلت: **متى رأوهُما رَتقًا حتى جاء تَقريرُهم بذلك؟** ......

مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾[1]، وقال القاضي: فعلى هذا المرادُ بالسّماواتِ: سماءُ الدُّنيا، وجَمَعَها باعتبارِ الآفاق، أو: السّماواتُ بأسرِها على أنّ لها مَدخَلًا ما في الأمطار.

قولُه: (**مُصمَتةً**): **الأساس**: شيءٌ مُصْمَتٌ: لا جَوْفَ لهُ، وقُفْلٌ مُصْمَتٌ: قد أُبهِم إغلاقُه.

قولُه: (**لِقَاحانِ سَوْداوانِ**)، **الجوهريّ**: اللِّقاحُ بالكسر: الإبِلُ بأعيانِها، الواحدةُ لَقُوح، وهِي الحَلُوبُ، وقولُهم: لِقاحَانِ سَوْداوانِ كما قالوا: قطيعانِ؛ لأنّهم يقولونَ: لِقَاحٌ واحدةٌ، كما يقولون: قطيع واحدٌ، وإبِلٌ واحد.

قولُه: (**فُعِلَ في المُضمَر**)، أي: في ﴿كَانَتَا﴾، حيثُ جَعَلَ ضميرَ «السَّماواتِ»، وضميرَ «الأرض»، كلَّ واحدٍ منهُما بمنزلةِ جماعةٍ، كما في المُظهَر، «أي»: «لِقاحَانِ».

قولُه: (**متَى رَأَوْهما رَتْقًا حتّى جاء تقريرُهم بذلك**)، أي: الهمزةُ في ﴿أَوَلَمْ يَرَ﴾ للتقريرِ، وتحريرُ السؤالِ والجوابِ ما ذَكَرَهُ الإمامُ، قال: لقائلٍ أن يقولَ: إنَّ المرادَ بالرُّؤيةِ إمّا النظرُ وإمّا العِـلمُ، والأوّلُ مُشكِلٌ؛ لأنّ القومَ ما رَأَوْهما قَـطُّ، لقولِه تعالى: ﴿مَّآ أَشْهَدتُّهُمْ خَلْقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الكهف: ٥١]، والثاني كذلك؛ لأنّ الأجسامَ قابلةٌ للفَتْقِ والرَّتْقِ في أنفُسِها[2]، فالحُكمُ عليها بالرَّتْقِ أوّلاً، وبالفَتْقِ ثانيًا، لا سَبيلَ إليه إلا بالسَّمْع، والمُناظرةُ معَ المُنكِرينَ للرِّسالة؟

والجوابُ: أنّ المرادُ منَ الرُّؤيةِ: العِلمُ، ودَفْـعُ السؤالِ مِن وجهَيْنِ، أحَدُهما: إنّا نُثبِتُ نُبوَّةَ محمدٍ صَلَواتُ الله وسَلامُه عليه، ثُمّ نَستَدِلُّ بقولِـه، ثُمّ نَجعَلُه دليلًا على حصُولِـه.

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٣٩٠).

(٢) في (ف) و(ح): «أنفُسِهما».

....

وثانيها: أن يُحمَلَ الفَتْقُ والرَّتْقُ على إمكانِها، والعقلُ[١] يَدُلُّ عليه، لأنّ الأجسامَ يَصحُّ عليها الاجتماعُ والافتراقُ، فاختصاصُها بالاجتماع دونَ الافتراقِ أو بالعكس يستدعي مخصِّصًا.

ويجوزُ أن يُقالَ: إنّ أهلَ الكتابِ كانوا عالِمِينَ بذلك، وكان بيْنَ عَبَدةِ الأوثانِ وبينَهم مُخالطة، فاحتَجَّ اللهُ تعالى عليهم بهذه الحُجّةِ بناءً على أنّهم يَقبَلونَ قولَهم[٢].

وقال صاحبُ «الفرائد»: أمّا الجَوابُ الأوّلُ لصاحبِ «الكشّاف» فمنظورٌ فيه؛ لأنّهم كُفّار، فكيف يكونُ لهمُ اعتقادٌ بما في القرآنِ لكونِه في القرآن؟ فإن قيل: لمّا كان القرآنُ مُعجِزةً وجَبَ أن يُؤمنوا به ثُم يَرَوْا ذلك. قُلنا: المرادُ مِن هذا إنكارُ إشراكِهم، وأنّهم لم يَستدِلُّوا بها على أنّهُ واحدٌ لا شريكَ لهُ؛ لأنّهم مُقِرُّونَ بأنّ السّماواتِ والأرضَ وما يتَعلَّقُ بهما لم يكنْ إلا مخلوقًا لله تعالى، وأنهُ لا يمكنُ مِثلُ ذلكَ ممّا جَعَلوهُ له شُرَكاءَ. فكيف يستقيمُ أن يُقالَ لهم: لِمَ لمْ تَعلَموا أنّ النبيَّ ﷺ حَقٌّ بما أتَى به منَ الكتابِ؛ لِتَرَوْا أنّ السّماواتِ والأرضَ كانتا رَتْقًا ففتَقْناهُما، أي: لِتَعلموا، لأنّكم وَجدتُّموهُ في الكتاب، ثُمّ تَعلَموا أنه واحدٌ لا شريكَ لهُ، ولا يتوقَّفُ العِلمُ بالتوحيدِ على العِلمِ بالنبيِّ ﷺ، وكما يَدُلُّ الرَّتْقُ يدلُّ الفتقُ معَ أنّ العِلمَ بالفَتْقِ ضروريٌّ، وبالرَّتْقِ استِدلاليّ.

والاعتراضُ على الثاني أنْ يقالَ: كما أنّهُ لا بدَّ للتبايُنِ مِن مخصِّص، لابدَّ للتلاصُقِ من مخصِّص؛ لأنهُ يمكنُ أن يكونا متلاصِقَيْن، كما يمكنُ أن يكونا متبايِنَيْنِ، ووجوبُ المخصِّصِ باعتبارِ الجَواز، فكان كلا الطرفَيْنِ مُفتقِرًا إلى المخصِّصِ فقوله: «فلا بُدَّ للتباين دون التلاصُق من مخصّص» مع أنه موهم بتخصيص المخصِّص بالتباين في جوابِ السائل: «متى رَأَوْهما رُتقا؟» منظورٌ فيه. وقلتُ: إذا حُمِلَ على فَتْقِ السَّماءِ بالمطر، والأرضِ بالنَّبات، فالمعنى ظاهرٌ. وإذا حُمِلَ أنّ السَّماواتِ كانت طبقةً واحدةً فَفَتَقها اللهُ تعالى وجَعَلَها سبعًا، وكذا الأرضُ،

---

(١) في (ح): والفعل.

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢٢: ١٦٢).

قلت: فيه وَجهان: أحدُهما: أنه وارِدٌ في القرآنِ الذي هو مُعجِزةٌ في نَفسِه، فقامَ مقامَ المَرئيِّ المُشاهَد. والثّاني: أنّ تلاصُقَ الأرضِ والسماءِ وتبايُنَهما كِلاهما جائزٌ في العَقل، فلا بُدّ للتّبايُنِ دونَ التلاصُقِ مِن مُخَصِّصٍ، وهو القَديمُ سبحانه.

فالمرادُ مِن قولِه: ﴿أَوَلَمْ يَرَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾ فلْيَعلَموا ذلك، على هذا المعنى حُمِلَ في «التفسير»، وقال في هذا الوَجْه: ﴿أَفَلَا يُؤْمِنُونَ﴾: أفلا يُصدِّقونَ. تَمّ كلامُ صاحبِ «الفرائدِ».

وقلتُ: ولا ارتيابَ في بُعدِ ذلك الاستدلال، فإنّهم إذا استَدَلُّوا بأنّ القرآنَ حَقٌّ، فأيُّ حاجةٍ إلى العِلم بأنَّ السّماواتِ والأرضَ كانتا رَتْقًا ففتَقْناهُما؛ فإنّ عِلمَ التوحيدِ والتنزيه فيه أشَدُّ سُطوعًا مِن ذلك، فيجوزُ إثباتُ التوحيدِ بقَوْلِ الرسُول ﷺ، لِمَا تقَرّرَ في الأصولُ: أنّ إثباتَ الرِّسالةِ موقوفٌ على وجودِ الصانع، لا على وَحْدتِه. فنقولُ: إنّ هذا الإنكارَ وقَعَ معَ الذين نَسَبوا الوَلَدَ إلى الله تعالى، فهُم لا يُنكِرونَ البتَّةَ بأنّهُ سبحانَه وتعالى خالقُ السّماواتِ والأرضِ ومُبدِعُهما ومُختَرِعُهما، ألا ترى إلى قولِه تعالى في البقرة: ﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًاۗ سُبْحَٰنَهُۥۖ بَل لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِۖ كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ ۞ بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِۖ وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [البقرة: ١١٦-١١٧]، وفي الأنعام: ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِۖ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٌ﴾ [الأنعام: ١٠١]؟ فكأنّهُ قيلَ لهم: كيف تتفوَّهونَ بهذه العظيمة، وتَغفُلونَ عمّا أنتم مُقِرُّونَ به وتعتقدونَه مِن أنّا أبدَعْنا هذه الأجرامَ العِظَام، واختَرَعْناها ابتداءً، فهلّا تتفكَّرونَ فتَعلَمونَ أنّ مُبدِعَ السّماواتِ والأرض لا يستقيمُ أن يوصَفَ بالوِلادة كما سَبَقَ في «الأنعام»[1]، فوَضَعَ موضعَ «أبدَعَ السّماواتِ والأرضَ» قولَه تعالى: ﴿أَنَّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَٰهُمَا﴾ مَزِيدًا للتصَوُّر، كأنّهُ تعالى يُصوِّرُ لهم تلك الحالةَ التي وَقَعتِ الخِلقةُ والإبداعُ عليها ليكونَ أردَعَ وأزْجَر. وإذا كانوا مُقِرِّينَ بأَصلِ الإبداع فأيُّ بُعدٍ في إثباتِ العِلم بذِكْرِ الفَتْقِ والرَّتْقِ الذي هُو بيانُ حالةِ الإبداع وتفصيلُه، بل هُو آكَدُ؟ ويؤيِّدُ هذا التأويلَ قولُه تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾ بعدَ قولِه: ﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا﴾، حيث وَضَعَ ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾ موضعَ الضَّميرِ للإشعارِ بأنّ القائلينَ سَتَروا الحَقَّ، وغَطَّوْا على عقولِهم بهذا القولِ الفظيع، واللهُ تعالى أعلم.

---

(١) انظر: «الكشاف» (٦: ١٩٣ - ١٩٤).

﴿وَجَعَلْنَا﴾ لا يخلو أن يَتعَدّى إلى واحِدٍ أو اثنَين، فإن تعدّى إلى واحِد، **فالمَعنى: خَلَقنا من الماءِ** كلَّ حَيَوان، كقولِه: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ﴾ [النور: ٤٥]، أو: كأنما خَلَقناه مِن الماءِ لفَرْطِ احتياجِه إليه وحُبِّه له وقِلةِ صَبرِه عنه، كقولِه تعالى: ﴿خُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ مِنْ عَجَلٍ﴾ [الأنبياء: ٣٧] وإن تَعدّى إلى اثنَينِ؛ فالمَعنى: صَيَّرنا كُلَّ شيءٍ حَيٍّ بسَبَبٍ من الماء لا بُدّ له منه. و«مِن» هذا نحوُ «من» في قوله عليه السّلام «**ما أنا مِن دَدٍ ولا الدّدُ مِنّي**». وقُرِئَ «حيًّا» وهو المَفعولُ الثّاني، والظَّرفُ لَغو.

قولُه: (**فالمعنى: خَلَقْنا منَ الماء**)، يعني: إذا جَعَلَ ﴿وَجَعَلْنَا﴾ متعدِّيًا إلى مفعولٍ واحد فهُو بمعنى: خَلَقْنا، فـ«مِنْ» إمّا ابتدائيّةٌ أو بيانيّةٌ، فعلى أن تكونَ ابتدائيّةً: الجارُّ والمجرورُ متّصلٌ بالفعل، و﴿كُلَّ شَيْءٍ﴾: مفعولٌ به، و﴿حَيٍّ﴾: صفةٌ للشيء، فالمعنى: أنشأْنا كلَّ حَيَوانٍ منَ الماءِ، وهُو المرادُ مِن قولِه: «خلقنا من الماء كل حيوان»، فقَدَّمَ الجارَّ والمجرورَ على المنصوب، وعلى الثاني: الجارُّ والمجرورُ حالٌ قُدِّمَت على صاحبِها؛ لكونِها نكِرةً، وأنت تَعلَمُ أنّ «مِن» البيانيّةَ قد تكونُ تجريديّةً، نحوَ: رأيتُ منكَ أسَدًا، جُرِّدَ منَ الماء الحيِّ مبالغةً، كأنّهُ هُو، وإليه الإشارةُ بقولِه: «أو كأنّما خَلَقْناهُ منَ الماء لفَرْطِ احتياجِه إليه»، فأخَّرَ الظَّرْفَ، وإذا جُعِلَ متعدِّيًا إلى مفعولَيْنِ كان المعنى صَيَّرْنا، فـ«مِنْ»: إمّا اتّصاليّةٌ، أو صلةٌ، فعلى الأوّلِ المعنى: كلُّ حيٍّ متّصلٌ بالماءِ ومُلابِسٌ له، كقولِه تعالى: ﴿ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتُ بَعْضُهُم مِّنۢ بَعْضٍ﴾ [التوبة: ٦٧]، أي: مُشتبِكٌ ببعضٍ متّصلٌ بالأسباب، وإليه الإشارةُ بقولِه: «بسببٍ منَ الماء»، أي: مُخالِطٌ به غيرُ مُنفَكٍّ عنه؛ لأنّ السببَ هُو: ما تُوصِّلَ به إلى المقصُودِ مِن عِلم أو آلةٍ أو قُدرة، وعلى الثاني الظَّرفُ: لَغْوٌ، فيحتاجُ «جَعَلْنا» إلى مفعولَيْن؛ لأنّ اللَّغوَ: ما يَتمُّ الكلامُ بدونِه، وإليه الإشارةُ بقولِه: «حيًّا»، وهُو المفعولُ الثاني، والظَّرفُ لَغْوٌ.

قولُه: (**ما أنا مِن دَدٍ، ولا الدَّدُ منِّي**)[1]، **النِّهاية**: الدَّدُ: اللَّهوُ واللعبُ، وهِي محذوفةُ اللام، ولا يَخلو المحذوفُ مِن أن يكونَ ياءً، كقولِه: يَدٌ في يَدي، أو نونًا كقولهِم: لَدُ في لَدُن، ومعنى التنكيرِ في الأوّل: الشِّياعُ والاستغراقُ، وأنْ لا يبقى شيءٌ منهُ إلّا وهُو مُنزَّهٌ

---

(١) سبق تخريجه.

[﴿وَجَعَلْنَا فِي ٱلْأَرْضِ رَوَٰسِيَ أَن تَمِيدَ بِهِمْ وَجَعَلْنَا فِيهَا فِجَاجًا سُبُلًا لَّعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ * وَجَعَلْنَا ٱلسَّمَآءَ سَقْفًا مَّحْفُوظًا وَهُمْ عَنْ ءَايَٰتِهَا مُعْرِضُونَ﴾ ٣١-٣٢].

أي: كراهةَ ﴿أَن تَمِيدَ بِهِمْ﴾ وتَضطَرِب، أو لأنْ لا تميدَ بهم، فحَذف «لا» واللام.

عنهُ صَلَواتُ الله وسَلامُه عليه، أي: ما أنا في شيءٍ منَ اللَّهوِ واللعِب، والتعريفُ في الثاني: للعَهْد، أي: ولا ذلك النوعُ منِّي، وإنّما لم يَقُلْ: ولا هُو منِّي لأنّ الصَّريحَ آكَدُ وأبلغ. وقيل: اللامُ للجِنس. قال: واختارَ الزمخشَريُّ الأوّلَ وقال: ليس يَحْسُنُ أن تكونَ للجِنس؛ لأنه يُخرجُ الكلامَ عن التئامِه، والكلامُ جُملتانِ وفي الموضِعَيْنِ المضافُ محذوف، أي: ما أنا مِن أهلِ دَدٍ، ولا الدَّدُ مِن أشغالي. قال أبو عليٍّ: قد جاء[1]: «مَوالي القوم مِنهم»[2]، و«الأذُنانِ منَ الرأس»[3] وقال تعالى: ﴿ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتُ بَعْضُهُم مِّنۢ بَعْضٍ﴾ [التوبة: ٦٧]، أي: بعضٌ يُلابِسُ بعضًا ويُوالي بعضًا، وليس المعنى على النَّسْلِ والوِلادة؛ لأنهُ قد يكونُ مِن نَسْلِ المنافق مؤمنٌ وبالعكس. وعن بعضِهم: أي: ما أنا لَعبي ولا الددينويّ[4]، كقولِه تعالى: ﴿أَمِ ٱتَّخَذُوٓاْ ءَالِهَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ﴾ أي: آلهةً أرْضيّةً، أي: جعلْنا كلَّ رَطْبٍ مائيًّا.

قولُه: (**أي: كراهةَ ﴿أَن تَمِيدَ بِهِمْ﴾ وتَضطرِبَ، أو لأنْ لا تَميدَ بِهم**)، **الانتصاف**: وأوْلى مِن هذَيْنِ الوجهَيْنِ أن يكونَ مِثلَ قولِك: أعدَدتُ هذه الخَشَبةَ أن يَميلَ الحائطُ، أي: أعدَدتُها أن أَدعَمَ الحائطَ بها إذا مالَ، وقَدَّمَ ذكْرَ المَيْلِ عنايةً بأمرِه، ولأنهُ السببُ في الإدعام، والإدعامُ سببُ إعدادِ[5] الخَشَبة، فعامَلَ سببَ السببِ مُعاملةَ السببِ، فكذا هذا، أي: يُثبِتُها إذا مادت. المعنى: خَلَقْنا في الأرضِ رواسيَ لأنْ تَستقِرَّ الأرضُ بها إذا مادَتْ، قال: هذا أقربُ مِن قولِ الزمخشَري، إذْ مكروهُ الله تعالى مُحالٌ أن يَقعَ، ولأنّ المُشاهَدَ خِلافُه،

---

(١) يعني في الحديث النبوي الشريف.

(٢) أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» ص ٣٦، والتِّرمذيّ (٦٥٧)، وابن خزيمة (٢٣٤٤) وغيرهم من حديث أبي رافع رضي الله عنه.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) كذا في النسخ الخطية.

(٥) في (ح): إدعام.

وإنما جازَ حَذفُ (لا) لعدم الالتِباس، كما تُزادُ لذلكَ في نحوِ قولِه: ﴿لِّئَلَّا يَعۡلَمَ أَهۡلُ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ [الحديد: ٢٩] وهذا مَذهبُ الكُوفيِّين.

الفَجّ: الطَّريقُ الواسِع. فإن قلت: في الفجاجِ مَعنى الوَصف، فما لها قُدِّمَت على السُّبُل ولم تُؤَخَّر كما في قولِه تعالى: ﴿لِّتَسۡلُكُواْ مِنۡهَا سُبُلٗا فِجَاجٗا﴾ [نوح: ٢٠]؟ قلت: لم تُقدَّم وهي صِفة، ولكن جُعِلت حالًا كقولِه:

لِعَزَّةَ مُوحِشًا طَلَلٌ قَدِيم

فكم مِن زَلزلةٍ أمادتِ الأرضَ، وعلى تقديرِنا معناه: أنّ اللهَ تعالى يُثبتُ الأرضَ بالجبالِ إذا مادت، وذلك لا يُنافي المَيْد[1].

قولُه: (**الفَجُّ: الطَّريقُ الواسع**)، **الراغب**: الفَجُّ: شُقَّةٌ يَكتنفُها جَبَلانِ، قال تعالى: ﴿مِن كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٖ﴾ [الحج: ٢٧]، وقال: ﴿فِجَاجٗا سُبُلٗا﴾، والفَجَجُ: تَباعُدُ الرُّكبتَيْن، وهُو أَفَجُّ، منَ الفَجَج، ومنهُ: حافرٌ مُفجَّجٌ، وجُرحٌ فَجٌّ: لم يَنْضَجْ[2].

قولُه: (**لِعَزَّةَ مُوحِشًا طَلَلٌ قديمُ**)، تمامُه:

عَفَاهُ كلُّ أسحَمَ مستديمُ[3]

مذهبُ الكوفيِّينَ والأخفَشِ أنّ «طَلَلٌ» فاعلُ «لعَزَّةَ»، والحالُ مُقدَّمٌ على ذي الحال. ومذهبُ سِيبويهِ أنّ ذا الحالِ هُو الضَّميرُ المُستترُ في «لعَزَّةَ»، و«طَلَلٌ» مبتدأ[4]، والتقديرُ: طَلَلٌ قديمٌ حصَلَ لِعَزَّةَ مُوحِشًا، فلا تكونُ مقدَّمةً على ذي[5] الحال النَّكِرة، والتمثيلُ إنّما يَصحُّ على مذهبِ الكوفيِّينَ والأخفش.

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ١١٤).

(٢) «مفردات القرآن» ص ٦٢٥.

(٣) قيل: هو لكثيّر عزّة. ولم أجده في «ديوانه».

(٤) انظر: «الكتاب» لسيبويه (٢: ١٤٣) وانظر بَسْطَ المسألة في «حاشية الصبان على الأشموني» (٢: ١٧٤).

(٥) قوله: «مقدمة على ذي» سقط من (ح) و(ف).

فإن قلت: **ما الفرقُ بينَهما مِن جهةِ المَعنى؟** قلت: أحدهما: الإعلامُ بأنه جَعلَ فيها طُرُقًا واسِعة. والثاني: بأنه حينَ خَلقَها خلقَها على تلكَ الصِّفة، فهو بيانٌ لما أُبهِمَ ثَمّة، مَحفوظًا حَفِظَه بالإمساكِ بقُدرتِه من أن يَقَعَ على الأرضِ ويَتَزَلزَل، أو بالشُّهُبِ عن تَسَمُّعِ الشّياطِينِ على سُكّانه مِن المَلائكة.

﴿عَنْ ءَايَٰتِهَا﴾ أي: عما وضَعَ اللهُ فيها مِن الأدلّةِ والعِبَرِ بالشّمسِ والقَمَرِ وسائرِ النّيِّرات، ومَسايرِها وطُلوعِها وغُروبِها؛ على الحسابِ القَويمِ والتّرتيبِ العَجيب، الدّالِّ على الحِكمةِ البالِغةِ والقُدرةِ الباهِرة، وأيُّ جَهلٍ أعظمُ من جَهلِ مَن أعرَضَ

قولُه: (**ما الفَرْقُ بينَهما مِن جهةِ المعنى؟**)، أي: بيْنَ قولِه: ﴿سُبُلًا فِجَاجًا﴾ [نوح: ٢٠] وبيْنَ قولِه: ﴿فِجَاجًا سُبُلًا﴾، وخُلاصةُ الجوابِ: أنّ ﴿سُبُلًا فِجَاجًا﴾: دَلَّ على أنه تعالى جعل فيها طُرُقًا واسعة، ولكن لم يُعلَم كيفيةُ خلقها، أي: أنها خُلقت ابتداءً كذلك أم غُيِّرت من حالة إلى حالة، فبيَّن بقوله: ﴿فِجَاجًا سُبُلًا﴾[1] أنهّا كانت فِجاجًا غيرَ نافذةٍ مانعة لقاصِديها مِنَ السُّلوك، ثُمّ جُعِلَتْ نافذةً مسلوكةً امتنانًا، كقولِه تعالى: ﴿أَنَّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَٰهُمَا﴾، وهُو المرادُ مِن قولِه: «فهُو بيانٌ لِما أُبهِمَ ثَمّةَ»، أي: في تلك الآية.

وقال مُحيي السُّنة: الفَجُّ: الطريقُ الواسعُ بيْنَ جبَلَيْنِ، و﴿سُبُلًا﴾: تفسيرٌ للفِجاج[2]. معناه ما قال صاحبُ «المَطْلع»: ﴿سُبُلًا﴾: تفسيرٌ للفِجَاج، وبيانُ أنّ تلك الفِجَاجَ نافذةٌ مسلوكةٌ، فقد يكونُ الفَجُّ غيرَ نافذ. وقال الزجّاجُ: كلُّ مُخترق بيْنَ جبَلَيْن فهُو فَجّ[3]. فإنْ قلتَ: لِمَ قُدِّم هاهنا، وأُخِّر هناك؟ قلتُ: تلك الآيةُ واردةٌ لبيان الامتِنان على سبيل الإجمال، وهذه لبيانِ الاعتبار، والبَعْثِ على إمعانِ النظَرِ فيه، وذلك يقتضي التفصيلَ، ومِن ثَمَّ عقَّبَ قولَه: ﴿كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَٰهُمَا﴾ بهذه، وهذا يُقوِّي ما ذهَبْنا إليه في إيثارِ «الفَتْقِ» و«الرَّتْقِ» على «الإبداع» لاقتضاء المقام التفصيل.

---

(١) من قوله: «دلَّ على أنه تعالى» إلى هنا سقط من (ح) و(ف).

(٢) «معالم التنزيل» (٥: ٣١٦-٣١٧).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٣٩٠).

عنها ولم يَذهَب به وَهَمهُ إلى تَدَبُّرِها؛ والاعتبارِ بها، والاستِدلالِ على عَظَمةِ شأنِ مَن أوجَدَها عَن عَدَم، ودبَّرَها ونَصَبَها هذه النِّصْبة، وأودَعَها ما أودعَها مما لا يَعرِفُ كُنهَه إلا هو، عزَّت قُدرَتُه ولَطُفَ عِلمُه.

وقُرِئ: «عن آيتِها» على التّوحيد، اكتفاءً بالواحِدةِ في الدّلالةِ على الجِنس؛ أي: هم مُتَفَطِّنونَ لما يَرِدُ عليهم مِن السّماءِ مِن المَنافِعِ الدُّنيَوِيّة، كالاستضاءةِ بقمرَيها، والاهتداءِ بكواكِبِها، وحياةِ الأرضِ والحيَوانِ بأمطارِها، وهم عن كَونِها آيةً بيِّنةً على الخالِق ﴿مُعۡرِضُونَ﴾.

قولُه: (هذه النِّصْبةَ)، «النِّصْبةُ»: مصدرٌ بمعنى النَّوع، كالرِّكْبة والجِلسة، أي: نوعٌ منهُ عجيبٌ.

قولُه: (وقُرِئَ: «عن آيتِها» على التوحيدِ[1] اكتفاءً بالواحدةِ في الدِّلالةِ على الجِنس)، يعني: المرادُ بالآية ما يَدُلُّ على وجودِ الصّانع القادِرِ العليم الحكيم، وذلك كما يَحصُلُ مِن مجموعِ ما وَضَعَ في السّماءِ منَ الشّمسِ والقمرِ والنُّجوم ومسايرِها وغيرِ ذلك، فقد يحصُلُ مِن واحدةٍ منها. والمرادُ بالإعراضِ: إنكارُ كونِها دالّةً على المطلوب، يعني: أنّهم مُتفطِّنُونَ لتلك التفاصيل، ويُدرِكونَ أوضاعَها ويَنتفِعونَ منها بالمنافع الدُّنيويّة، لكنّهم مُعطِّلةٌ ينكرونَ المنفَعَةَ العُظْمى، وهِي دِلالَتُها على وجودِ مُنشِئها[2]، وأنهُ فاعلٌ مختار، ومعبودٌ مُستحِقٌّ أن يُعبَدَ، فيَدخُلُ فيه المُنجِّمونَ والطَّبيعيُّونَ والمُعانِدونَ[3]، وهؤلاءِ أسوَأُ حالاً منَ الأوّلِينَ، وأمّا المعنى بالآياتِ على قراءةِ الجَمْع فهُو ما وَضَعَ فيها منَ الدّلائل والعِبَرِ المُتكاثرة. والمرادُ بالإعراضِ: الذُّهولُ، وعدَمُ إجالةِ الفِكْر، فهم كالأنعام سَاهُونَ غافلونَ، كقولِه تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّنۡ ءَايَةٖ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ يَمُرُّونَ عَلَيۡهَا وَهُمۡ عَنۡهَا مُعۡرِضُونَ﴾ [يوسف: ١٠٥]، أي: لا يَتفكَّرونَ فيها ولا يعتبِرونَ، ومِن ثمّ قال: «وأيُّ جَهْلٍ أعظمُ مِن جَهْلِ مَن لم يذهَبْ وَهْمُه إلى مُدبِّرِها والاعتبارِ بها».

---

(١) انظر توجيه القراءة في «البحر المحيط» (٧: ٤٢٦).

(٢) انظر: «مفاتيح الغيب» (٢٢: ١٦٥).

(٣) قوله: «والمعاندون» سقط من (ط).

[﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ كُلٌّ فِى فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴾ ٣٣].

﴿كُلٌّ﴾ التنوينُ فيه عِوضٌ مِن المُضافِ إليه، أي: كلُّهم ﴿فِى فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴾ والضّميرُ للشّمسِ والقَمَر، والمُرادُ بهما: **جِنسُ الطّوالعِ كلَّ يومٍ** وليلة، جَعَلوها مُتَكاثِرةً لتكاثُرِ مَطالِعِها، **وهو السّببُ في جمعِها بالشُّموسِ والأقمارِ**، وإلا فالشّمسُ واحِدةٌ والقَمَرُ واحِد، وإنّما جَعلَ الضّميرَ واوَ العُقَلاءِ للوَصفِ بِفعلِهم وهو السِّباحة.

فإن قلت: الجملةُ ما محلُّها؟ قلت: محلُّها النّصبُ على الحالِ مِن الشَّمسِ والقَمَر.
فإن قلت: كيفَ استبدَّ بها دونَ اللّيلِ والنّهارِ بنَصبِ الحالِ عنهما؟ قلت: كما تقول:

قولُه: (**جِنسُ الطّوالع كلَّ يوم**)، [«كُلَّ يوم»] متعلِّقٌ بـ«الطوالع».

قولُه: (**وهُو السببُ في جَمْعِها، بالشُّموسِ والأقمار**)، قال صاحبُ «الفرائد»: يُمكنُ أن يقالَ: لَمّا ذَكَرَ الشمسَ والقمرَ جعَلَ الضَّميرَ لكلِّ ما يَسبَحُ وهُو الكواكبُ السّيّارةُ. وقولُه: «وهُو السببُ في جَمْعِها» منظورٌ فيه؛ لأنّ الجَمْعَ - باعتبارِ كلِّ واحدٍ منهُما-: اسمُ جِنس، وفي صَيْرورةِ اسم الجِنس جَمْعًا لا يَفتقِرُ إلى وجودِ الجَمْع، وهذا ظاهرٌ.

قلتُ: في كلامِه غُموضٌ وإن قال: «هذا ظاهرٌ»، لعلَّ مُرادَه أنّ الجَمْعَ في الآية ليسَ كالجَمْع في المثال؛ لأنّ الجَمْعَ في المثالِ باعتبارِ استقلالِ كلِّ واحدٍ منَ الشمسِ والقمرِ في إرادةِ الجَمْعيّةِ منهُ؛ لطُلوعِه كلَّ يوم وليلةٍ مِن مَشرِق، ومنهُ قولُه تعالى: ﴿بِرَبِّ ٱلْمَشَٰرِقِ وَٱلْمَغَٰرِبِ﴾ [المعارج: ٤٠]، وهذا لا يقتضي الجَمْعيّةَ في ﴿ يُسَبِّحُونَ ﴾ باعتبارِ أنّ كلَّ واحدٍ منَ الشّمسِ والقمرِ اسمُ جِنس، ولذلك غيَّرَ صاحبُ «التقريب» العبارةَ حيثُ قال: الضَّميرُ للشّمسِ والقمر، والمرادُ جِنسُ الطَّوالع، أوِ الكثْرةُ باعتبارِ كثْرةِ مَطالِعها؛ ولذلك جُمِعَا بالشموسِ والأقمار. والوَجْهُ الأوّلُ مِن بابِ التغليب، غُلِّبَ القمرانِ على سائرِ السّيّارةِ لشَرَفِهما، والثاني مِن أسلوب المثالِ المذكورِ في الكتاب، وأمّا قولُ المصنِّفِ: «المرادُ بهما جِنسُ الطّوالع كلَّ يوم وليلة»، فهُو أنّ ذِكْرَهما لإرادةِ مَطالِعِهما كلَّ يوم وليلة، يَدُلُّ عليه قولُه: جعلوها متكاثرة لتكاثر مطالعها.

«رأيتُ زَيدًا وهِندًا مُتَبرِّجة» ونحوُ ذلك؛ إذا جئتَ بصفةٍ يَختَصُّ بها بعض ما تَعلّقَ به العامِل. ومِنهُ قولُه تعالى في هذه السّورة ﴿ وَوَهَبۡنَا لَهُۥٓ إِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ نَافِلَةٗ ﴾ [الأنبياء: ٧٢] أو لا محَلّ لها لاستِئنافِها. فإن قلت: لِكلّ واحدٍ مِن القَمرينِ فَلَكٌ على حِدة، فكيفَ قِيل: جميعُهُم يَسبَحونَ في فُلك؟ قلت: **هذا كقولِهم «كساهُم الأميرُ حُلّةً وقلَّدَهم سَيفًا»** أي كلَّ واحِدٍ مِنهم، **أو كساهُم وقلَّدَهم** هذينِ الجِنسَين، فاكتفى بما يَدُلُّ على الجِنسِ اختِصارًا، ولأنّ الغَرضَ الدّلالةُ على الجِنس.

[﴿ وَمَا جَعَلۡنَا لِبَشَرٖ مِّن قَبۡلِكَ ٱلۡخُلۡدَۖ أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلۡخَٰلِدُونَ * كُلُّ نَفۡسٖ ذَآئِقَةُ ٱلۡمَوۡتِۗ وَنَبۡلُوكُم بِٱلشَّرِّ وَٱلۡخَيۡرِ فِتۡنَةٗۖ وَإِلَيۡنَا تُرۡجَعُونَ ﴾ ٣٤-٣٥].

كانوا يقدِّرونَ أنه سيموتُ فيَشمَتونَ بمَوتِه، فنَفى اللهُ تَعالى عنه الشَّماتةَ بهذا، أي:

قولُه: (**هذا كقولِهم: كسَاهُمُ الأميرُ حُلَّةً**)، قال صاحبُ «الفرائد»: قولُنا: كلُّهم في دارٍ، مثلًا، يَحتمِلُ وجهَيْنِ: أن يكونوا مجتمِعينَ في دار، وأن يكونَ كلُّ واحدٍ منهُم في دارٍ على حِدَة، فلا بُدَّ هاهنا من قَرينة، والأوّلُ أسبَقُ إلى الفَهْم، وهُو أنهُ كونُه حقيقةً، ولمّا كان كلُّ واحدٍ منهُما في فَلَكٍ على حِدَةٍ ظاهرًا عُلِمَ أنّ المرادَ هُو الثاني.

قولُه: (**أو كَسَاهم وقَلَّدَهم**)، قال بعضُهم: فالمجازُ في الأوّلِ في «هم» مِن كسَاهم، وفي الثاني في «حُلّةً»، كأنّهُ أطلَقَ فَرْدًا وأرادَ به الجِنسَ، وفي الثاني أرادَ به الجِنسَ كما في قولِهم: تمرةٌ خَيرٌ مِن جَرادةٍ[1].

قولُه: (**كانوا يُقدِّرونَ أنه سيموتُ فيَشمَتُونَ بموتِه**)، إشارةٌ إلى الرُّجوع إلى ما سِيقَ لهُ الكلامُ في السُّورةِ من حديثِ النُّبوّة، ليَتخلَّصَ به إلى تقريرِ مَشْرَعٍ آخَرَ، وذلك أنهُ تعالى لمّا أفْحَمَ القائلينَ باتّخاذِ الوَلَد، وبَكتَهم بالدَّليل الإلزاميِّ كما مَرَّ، ذَكَرَ ما يَدُلُّ على إفحامِهم وهُو قولُه: ﴿أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلۡخَٰلِدُونَ﴾؛ لأنّ الخَصْمَ إذا لم يَبْقَ لهُ مُتشبَّثٌ في الحُجّة تمَنَّى هلاكَ خَصْمِه، قال القاضي: الفاءُ في ﴿أَفَإِيْن مِّتَّ﴾ لتعليقِ الشَّرطِ بما قبلَه، والهمزةُ لإنكارِه بعدَ ما تقرَّر[2].

---

(١) هذه الفقرة سقطت من (ط).

(٢) «أنوار التنزيل» (٤: ٩٣).

قضى اللهُ أن لا يُخلَّدَ في الدُّنيا بَشَرًا، فلا أنتَ ولا هُم **إلا عُرضةٌ للمَوت**، فإذا كانَ الأمرُ كذلك فإن مِتَّ أنتَ أيبقى هؤلاء؟ وفي معناه قولُ القائل:

فَقُل لِلشَّامِتِينَ بِنا أفِيقُوا سَيَلقى الشَّامِتُونَ كَما لَقِينا

أي نختَبِرُكم بما يَجبُ فيه الصّبر مِن البَلايا، وبما يجب فيه الشكرُ مِن النِّعَم، وإلينا مَرجِعُكم فنجازيكم على حَسبِ ما يوجَدُ مِنكم مِن الصَّبرِ أو الشُّكر، وإنّما سمّى ذلك ابتلاءً وهو عالِمٌ بما سَيكونُ مِن أعمالِ العامِلينَ قبلَ وجودِهم، لأنه في صُورةِ الاختِبار. و﴿فِتۡنَةٗ﴾ مصدرٌ مؤكّد لـ «نَبلُوكم» مِن غَيرِ لفظِه.

[﴿وَإِذَا رَءَاكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِن يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا أَهَٰذَا ٱلَّذِي يَذۡكُرُ ءَالِهَتَكُمۡ وَهُم بِذِكۡرِ ٱلرَّحۡمَٰنِ هُمۡ كَٰفِرُونَ﴾ ٣٦].

الذِّكرُ يكونُ بخَيرٍ وبِخلافِه، فإذا دَلَّتِ الحالُ على أحدِهما **أُطلِقَ ولم يُقيَّد**، كقَولِكَ

قولُه: (**إلّا عُرْضةٌ للموت**)، **الجوهريُّ**: جعلْتُ فلانًا عُرْضةً لكذا، أي: نَصَبْتُهُ لهُ.

قولُه: (**فَقُلْ للشامتينَ**)، قبلَه:

إذا ما الدَّهرُ جَرَّ على أُناسٍ كَلاكِلَهُ أناخَ بآخَرينا
فقُلْ للشامِتينَ بنا: أفيقوا سَيَلقَى الشامتونَ كما لقينا[1]

الكَلاكِلُ: جَمْعُ كلكلة، وهِي الصَّدرُ، يقول: إذا الدّهرُ ألقَى على أناسٍ كلاكِلَهُ، أي: عَصَرَهم فأهلَكَهم، أناخَ بعدَهم على آخَرينَ فيُفنيهِم، فقُلْ للشامِتينَ أن يَنتهوا ولا يَشمَتُوا فسيَلقَوْنَ مِن حوادثِ الزّمانِ أكثرَ ما لقِينا؛ لأنّ الإناخةَ أصعبُ مِن جرِّ الكلاكل.

قولُه: (**أُطلِقَ ولم يُقيّدْ**)، وفيه لطيفةٌ، يعني: أنّ «الذِّكرَ» منَ الألفاظِ المطلقةِ كالمُشترَك يحتاجُ في تقييدِه بمتعيِّنٍ إلى قَرينة، فإذا حَصَلتِ القَرينةُ ينبغي أن لا يُقيَّدَ، أي: لا يُذكَرَ معَهُ

---

(١) اختُلِفَ في نسبة البيتين، فقيل: هما لذي الإصبع العدواني، وقيل لغيره. انظر: «الإنصاف شواهد الكشاف» (٣: ١١٦).

للرَّجُل: «سَمِعتُ فُلانًا يَذكُرُك»، فإن كان الذَّاكِرُ صَديقًا فهو ثَناء، وإن كان عَدُوًّا فَذَمّ.

ومِنه قولُه تعالى: ﴿سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ﴾ [الأنبياء: ٦٠] وقولُه: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى يَذْكُرُ ءَالِهَتَكُمْ﴾ والمَعنى أنهم عاكِفونَ على ذِكرِ آلهتِهم بِهِمَمِهم وما يَجِبُ أن لا تُذكَرَ به، مِن كونِهم شُفَعاءَ وشُهَداء. **ويَسوؤهم أن يَذكُرَها ذاكِرٌ بخِلافِ ذلك**. وأما

الخيرُ أو الشرّ؛ لكَوْنِ القرينةِ تكفي في التقييد. فقولُهم: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى يَذْكُرُ ءَالِهَتَكُمْ﴾ متضمِّنٌ لتحقيرِ شأنِ الآلهة، فالذِّكْرُ متعيِّنٌ للذّمّ، وقولُه: ﴿وَهُم بِذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ هُمْ كَٰفِرُونَ﴾ إنكارٌ عليهمُ الإعراضَ عمّن هُو موصُوفٌ بصفةِ العَظَمة، وأنّ جلائلَ النِّعم وعظائمَ الأفضالِ ليس إلّا منه، فالذِّكْرُ لا يكونُ إلّا للمدح، وتخصيصُ ذِكْرِ «الرحمنِ» كالتتميم لقولِه: ﴿وَهُم بِذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ هُمْ كَٰفِرُونَ﴾؛ لأنّهُ حالٌ مقرِّرةٌ لجهةِ الإشكال، وإليه الإشارةُ بقولِه: «أنهم عاكفونَ... بِهِمَمِهم» إلى آخِرِه، إذِ المعنى: العَجَبُ أنّهم بمَجامعِ هِمَمِهم يَذكُرونَ بالتعظيم ما يجبُ أن لا يُذكَرَ إلّا بالمَذَمّة، والحالُ أنّهم مُعرِضُونَ كافرونَ عن ذِكْرِ ما يجبُ أن يُذكَرَ بكلِّ الفضائل، لكونِه رَحْمانًا لهُ الرحمةُ الواسعة في الدنيا والآخرة. وفي تكرير «هم» وتقديم الجارِّ والمجرورِ على عاملِه: شأنٌ في الإنكار، وتوبيخٌ عظيمٌ يقتضي أكثرَ ممّا قال: «لا يُصَدِّقونَ به أصلًا».

قولُه: (**ويسوؤُهم أنْ يَذكُرَها ذاكرٌ بخلافِ ذلك**)، **الانتصاف**: وإنّما لم يقولوا: أهذا الذي يَذكُرُ آلهتَكم بكلِّ سُوء، استفظاعًا مِنهم أنْ يَحكُوا ما قال مِن رَمْيِها بأنّها لا تسمَعُ ولا تُبصِرُ ولا تَنْفعُ ولا تَضُرُّ، حاشَوْها مِن نَقْلِ ذَمِّه فرَمَوا إليه بالإشارة، كما يَتحاشَى المؤمنُ مِن حكايةِ كلمةِ الكُفْر فيومئُ إليها، فسبحانَ مَن أضَلَّهم فتأدَّبوا معَ الأوثان، وأساؤوا الأدبَ معَ الرَّحمن[1]! وفي قولِ المصنِّف: «أن لا يذكرَ به مِن كونِهم شُفَعاءَ وشُهَداءَ» إيماءٌ إلى هذا المعنى.

الراغبُ: الذِّكرُ: تارَةً يقالُ ويرادُ به هيئةٌ للنَّفْسِ بها يمكنُ للإنسانِ أن يَحفَظَ ما يقتَنيه

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ١١٦).

ذِكرُ الله وما يَجِبُ أن يُذكَرَ به من الوَحدانيّة، فهم به كافِرونَ لا يُصدِّقونَ به أصلًا؛ فَهم أحَقُّ بأن يُتَّخَذوا هُزُؤًا مِنك، فإنّك مُحِقّ وهم مُبطِلون. وقيل: مَعنى ﴿بِذِكۡرِ ٱلرَّحۡمَٰنِ﴾ قولُهم: ما نَعرِفُ الرَّحمن إلا مُسَيلِمة، وقولهم: ﴿وَمَا ٱلرَّحۡمَٰنُ أَنَسۡجُدُ لِمَا تَأۡمُرُنَا﴾ [الفرقان: ٦٠] وقيل: ﴿بِذِكۡرِ ٱلرَّحۡمَٰنِ﴾ بما أُنزِلَ عَليكَ من القُرآن. والجُملةُ في مَوضِع الحال، أي: يَتَّخِذونَكَ هُزؤًا. وهُم على حالٍ هي أصلُ الـهُزءِ والسُّخرِيّةِ، وهي الكُفرُ بالله.

[﴿ خُلِقَ ٱلۡإِنسَٰنُ مِنۡ عَجَلٖۚ سَأُوْرِيكُمۡ ءَايَٰتِي فَلَا تَسۡتَعۡجِلُونِ * وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هَٰذَا ٱلۡوَعۡدُ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ﴾ ٣٧-٣٨].

كانوا يَستعجِلونَ عذابَ الله وآياتِه الـمُلجِئةِ إلى العِلم والإقرارِ ﴿ وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هَٰذَا ٱلۡوَعۡدُ﴾ فأرادَ نهيَهُم عن الاستِعجالِ وزَجرَهم، فقَدَّمَ أوّلًا ذمَّ الإنسانِ على إفراطِ العَجَلة، وأنه مَطبوعٌ عليها، ثم نَهاهُم وزَجَرَهم، كأنه قال: ليسَ ببِدعٍ مِنكُم أن تَستَعجِلوا **فإنّـكُم مجبولونَ على ذلكَ وهو طَبعُـكُم وسَجِيَّـتُـكم**. وعنِ ابنِ عبّاسٍ

منَ المعرِفة، وهُو كالحِفظِ إلّا أنّ الحِفظَ يُقالُ اعتبارًا بإحرازِه، والذِّكرُ اعتبارًا باستحضارِه، وتارَةً يقالُ لحُضورِ الشيءِ بالقلبِ والقول، ولذلك قيل: الذِّكرُ ذِكْرانِ: ذكْرٌ بالقلب، وذكْرٌ باللِّسان، وكلٌّ منهما ضَرْبانِ: ذكْرٌ عن نِسيانٍ وذكْرٌ لا عن نسيانٍ بل عن إدامةِ الحِفْظ، وكلُّ قولٍ يقالُ لهُ: ذِكْرٌ(١).

قولُه: (﴿بِذِكۡرِ ٱلرَّحۡمَٰنِ﴾: **قولُهم: ما نعرِفُ الرَّحمنَ**)، يعني: يُرادُ بـ«الذِّكْر»: الاسمُ، أي: باسم الرَّحمٰن، أي: ما نعرِفُ مَن يُسَمَّى به سوى مُسَيْلِمةَ.

قولُه: (**فإنّكم مجبُولونَ على ذلك، وهُو طَبْعُكم وسَجيّتكم**)، قال القاضي: كأنه خُلِقَ منهُ لفَرْطِ استعجالِه، وقلةِ تأنِّيه، كقولِك: زيدٌ منَ الكرم، جَعَلَ ما طُبِعَ عليه منزلةَ المطبوعِ عنهُ مبالغةً في لزومِه لهُ. ومِن عجَلتِه: مُبادرتُه إلى الكُفْر، واستعجالُهُ الوعيدَ(٢).

---

(١) «مفردات القرآن» ص ٣٢٨.

(٢) «أنوار التنزيل» (٤: ٩٣).

رضِيَ اللهُ عنه: أنه أرادَ بالإنسانِ آدمَ عليه السَّلام، وأنه حينَ بَلغَ الرُّوحُ صَدرَه ولم يَتبالَغ فيه أرادَ أن يَقوم. ورُوِي: أنه لَمّا دَخَلَ الرُّوحُ في عَينِهِ نَظَرَ إلى ثِمارِ الـجَنّة، ولما دَخَلَ جَوفَه اشتَهى الطَّعام. وقيل: خَلقَه اللهُ تعالى في آخِرِ النَّهارِ يومَ الجُمُعةِ قبلَ غُروبِ الشَّمس، فأسرَعَ في خَلقِه قبلَ مَغيبِها. وعن ابنِ عبّاسٍ رَضيَ اللهُ عنه: أنه النَّضرُ بنُ الحارِث. **والظَّاهِرُ أنَّ المرادَ الجِنس**. وقيل: «العَجَل»: الطِّين، بلُغةِ حِميَر. وقال شاعرُهم:

وَالنَّخلُ يَنبُتُ بينَ الماءِ والعَجَلِ

واللهُ أعلمُ بصِحَّتِه.

قولُه: (**ولم يتبالَغْ فيه**)، أي: لم يتَمكَّنْ منَ البلوغ فيه.

قولُه: (**والظاهرُ أنّ المرادَ الجِنْسُ**)، يعني به القولَ الأوّلَ، وهُو قولُه: «فقَدَّمَ أوّلًا ذَمَّ الإنسان»، يَدُلُّ عليه قولُه: «ليس ببِدع منكم أن تَستعجِلوا، فإنّكم مجبُولونَ على ذلك». وقولُه: «وعنِ ابنِ عبّاس رَضِي اللهُ عنهُما أنه النَّضْر» عطفٌ على قولِه: «عن ابنِ عبّاس أنهُ أرادَ بالإنسانِ آدمَ عليه السّلامُ»، وعلى هذَيْنِ القولَيْنِ التعريفُ في الإنسانِ للعَهْد، وقولُه: «قيل: العَجَلُ: الطِّين» مُتفرِّعٌ على القول بالجِنْس، فيكونُ القَصْدُ تحقيرَ شأنِه تتميمًا لمعنى التهديدِ في قولِه: ﴿سَأُوْرِيكُمْ ءَايَـٰتِى﴾، أي: لا تَستعجِلوا أيُّها المُهانُونَ[1] سأُريكُم ما تَستعجِلونَه منَ العذاب، ونَظيرُه في التحقيرِ: ﴿قُتِلَ ٱلْإِنسَـٰنُ مَآ أَكْفَرَهُۥ * مِنْ أَىِّ شَىْءٍ خَلَقَهُۥ * مِن نُّطْفَةٍ خَلَقَهُۥ فَقَدَّرَهُۥ﴾ [عبس: ١٧-١٩].

قولُه: (**والنَّخْلُ يَنْبُتُ بيْنَ الماءِ والعَجَلِ**)، أوّلُه في «المَعالم»:

والنَّبْعُ في الصَّخرةِ الصَّمّاءِ مَنْبتُه[2]

النَّبعُ: شجرةٌ يُتَّخَذُ منها القِسِيُّ.

---

(١) في (ح): «المتهاونون».

(٢) لبعض الحِمْيريين. انظر: «لسان العرب» (١١: ٤٢٥).

فإن قلت: لِمَ نهاهُم عن الاستِعجالِ معَ قَولِه: ﴿خُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ مِنْ عَجَلٍ﴾ وقوله: ﴿وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ عَجُولًا﴾ [الإسراء: ١١]، أليسَ هذا مِن تكليفِ ما لا يُطاق؟ قلت: هذا كما رَكَّبَ فيه الشَّهوةَ وأمرَه أن يَغلِبَها؛ لأنه أعطاه القُدرةَ التي يَستَطيعُ بها قَمعَ الشَّهوةِ وتركَ العَجَلة. وقُرِئ: «خَلَقَ الإنسان».

[﴿لَوْ يَعْلَمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ حِينَ لَا يَكُفُّونَ عَن وُجُوهِهِمُ ٱلنَّارَ وَلَا عَن ظُهُورِهِمْ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ * بَلْ تَأْتِيهِم بَغْتَةً فَتَبْهَتُهُمْ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ رَدَّهَا وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ﴾ ٣٩ – ٤٠].

جَواب «لو» محذوف، و﴿حِينَ﴾ مفعولٌ به لـ ﴿يَعْلَمُ﴾، أيْ: لَو يعلَمونَ الوقتَ الذي يَستَعلِمونَ عنه بقولِهم ﴿مَتَىٰ هَٰذَا ٱلْوَعْدُ﴾ وهو وقتٌ صَعبٌ شَديدٌ تُحيطُ بهم فيه النارُ مِن وراءُ وقُدّامُ، فلا يَقدِرونَ على دَفعِها ومَنعِها مِن أنفُسِهم، ولا يَجِدونَ ناصِرًا يَنصُرُهم؛ **لما كانوا بتِلكَ الصِّفةِ مِن الكُفر والاستِهزاءِ والاستِعجال**، ولكِنَّ جهلَهم به

قولُه: (**مِن وراءُ وقُدّامُ**)، صَحَّ بالرَّفع على معنى الغاية، كـ: بعدُ وقبلُ.

قولُه: (**لَمّا كانوا بتلك الصِّفةِ منَ الكُفرِ والاستهزاءِ والاستعجال**)، هذا هُو جَوابُ «لو» المقدَّرُ، والمرادُ بالكُفر: ما في قولِه: ﴿وَإِذَا رَءَاكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟﴾، وبالاستهزاءِ: قولُه: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى يَذْكُرُ ءَالِهَتَكُمْ﴾؛ لأنّهُ بيانٌ لقولِه: ﴿إِن يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا﴾ وفي اسم الإشارةِ معنى التعظيم كما في قولِه:

هذا أبو الصَّقْرِ فَرْدًا في محَاسِنِه(١)

ليستقيمَ الاستهزاءُ، أي: هذا النبيُّ المُعظَّمُ يَذكُرُ آلهتكم، أي يَعيبُها، قال الواحديُّ: ﴿إِن يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا﴾ ما يتَّخِذونَك إلّا هُزُوًا، نَزَلَتْ في أبي جَهْلٍ مَرَّ به النبيُّ ﷺ وقال: هذا نبيُّ بني عبدِ مَناف(٢). وبالاستعجالِ: قولُه: ﴿مَتَىٰ هَٰذَا ٱلْوَعْدُ﴾، وقد أشار

(١) سبق تخريجه من شعر ابن الرومي.

(٢) «الوسيط في التفسير» للواحدي (٣: ٢٣٧)، وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (١٠: ٢٧٩) وقال: أخرجه ابن أبي حاتم عن السدّي.

هو الذي هوَّنه عندَهم. ويجوزُ أن يكون ﴿يَعۡلَمُ﴾ مَتروكًا بلا تَعدِية، بمَعنى: لو كانَ معَهم عِلمٌ ولم يكونوا جاهِلينَ لما كانوا مُستَعجِلين. و﴿حِينَ﴾: مَنصوبٌ بمُضمَر، أيْ حين ﴿لَا يَكُفُّونَ عَن وُجُوهِهِمُ ٱلنَّارَ﴾ يعلَمونَ أنهُم كانوا على الباطِلِ ويَنتَفي عنهم هذا الجهلُ العَظيم، أي: لا يكفُّونَها، بل تفجَؤُهم فتَغلِبُهم. يُقالُ لِلمَغلوبِ في المُحاجّة: «مَبهوت» ومنه: ﴿فَبُهِتَ ٱلَّذِى كَفَرَ﴾ [البقرة: ٢٥٨]، أي: غَلَبَ إبراهيمُ عليه السلامُ الكافِر. وقَرأ الأعمَش: «يَأتيهِم... فيَبهَتُهم» على التَّذكير، والضَّميرُ للوَعدِ أو لِلحين.

بهذا إلى وَجهِ توفيق النَّظْم بيْنَ الآيات، وذلك أنّ قولَه: ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾ في قولِه تعالى: ﴿وَإِذَا رَءَاكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾ تكريرٌ لقولِه: ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾ في ﴿أَوَلَمۡ يَرَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾، وهُو كما سَبَقَ: مُظهَرٌ وُضِعَ موضِعَ مُضمَر، المعنيُّ به القائلون: ﴿ٱتَّخَذَ ٱلرَّحۡمَٰنُ وَلَدٗا﴾، فالمعنى: أنّهم إنّما استَحقُّوا أن يُسَمَّوْا كُفّارًا؛ لأنك لَمّا عَدَدتَ عليهم تلك الآياتِ الدّالّةَ على القُدْرةِ الباهرة، والحكمةِ البالغة، منَ الآثارِ: العُلْويّة والسُّفْليّة، وأدمَغتَ باطلَهم وألقمتَهمُ الحَجَرَ، أعرَضُوا عنها وتَمَنَّوْا موتَك، واستهزَؤوا بك وصَغَّروا شأنَك. ولمّا أنذَرتَهم بالعذاب، وأوعَدتَهم بنزولِ الهَوَانِ استعجَلوهُ تكذيبًا، وذلك لجَهْلِهِم؛ لأنّهم لو عَلِموا ذلك الوقتَ الصَّعبَ لَما ارتكَبوا هذا الصَّعبَ[1]، ولمّا أُريدَ أن يَنقُلَ منَ الكُفْرِ والاستهزاءِ أتَى بقولِه: ﴿خُلِقَ ٱلۡإِنسَٰنُ مِنۡ عَجَلٖ﴾ تمهيدًا؛ ويتَخلَّصَ منهُ إليه، وإليه الإشارةُ بقولِه: «فأراد نَهْيَهم عن الاستعجالِ فقدَّمَ أوّلًا ذَمَّ الإنسان... ثُمّ نَهاهُم وزَجرَهم».

قولُه: (ويجوزُ أن يكونَ ﴿يَعۡلَمُ﴾ متروكًا): عطفٌ على قولِه: «و﴿حِينَ﴾: مفعولٌ به لـ﴿يَعۡلَمُ﴾»، أي: متروكًا مفعولُه: نَسْيًا مَنْسِيًّا، ومِن ثَم قال: «لو كان مَعَهم عِلمٌ»، فحينَئذٍ لا بدَّ لقولِه: ﴿حِينَ﴾ مِن متعلَّق، فيُقدَّرُ ما دَلَّ عليه ﴿يَعۡلَمُ﴾، والجُملةُ مُستأنَفةٌ، كأنه لَمّا قيل: لو وُجِدَ منهُم علمٌ لَمّا استَعجَلوا، اتّجَهَ لسائلٍ أن يقولَ: فحينَ لم يحصُلْ لهمُ العِلمُ الآنَ فمتى يحصُلُ به؟ فقيل: يعلَمونَ حينَ لا يَقدِرونَ أن يَدْفَعوا النارَ عن أنفُسِهم.

قولُه: (أي: غَلَبَ إبراهيمُ الكافرَ). الراغب: قال اللهُ تعالى: ﴿فَبُهِتَ ٱلَّذِى كَفَرَ﴾

---

(١) قوله: «لما ارتكبوا هذا الصعب» سقط من (ط).

فإن قلت: فإلامَ يَرجِعُ الضَّميرُ المُؤنَّثُ في هذه القِراءة؟ قلت: إلى النارِ أو إلى الوَعد؛ لأنه في معنى النّارِ وهي التي وُعِدوها، أو على تأويلِ العِدةِ أو المَوعِدة، أو إلى الحين؛ لأنه في مَعنى السّاعة، أو إلى البَغتة. وقيلَ في القِراءةِ الأُولى: الضَّميرُ للسّاعة. وقَرأ الأعمَش: «بَغَتة» بفَتحِ الغَين.

﴿وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ﴾ **تَذكِيرٌ بإنظارِه إيّاهُم** وإمهالِه، وتَفسيحِ وَقتِ التَّذكُّرِ عليهِم، أي: لا يُمهَلونَ بعدَ طولِ الإمهال.

[﴿وَلَقَدِ ٱسْتُهْزِئَ بِرُسُلٍ مِّن قَبْلِكَ فَحَاقَ بِٱلَّذِينَ سَخِرُوا۟ مِنْهُم مَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾ ٤١].

سَلَّى رسولَ الله ﷺ عن استِهزائِهم به بأنَّ له في الأنبياءِ عليهِم السَّلامُ أُسوةً وأنّ

[البقرة: ٢٥٨] أي: دَهِشَ وتحيَّر، وقد بَهَتَهُ. وقال اللهُ تعالى: ﴿هَٰذَا بُهْتَٰنٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٦] أي: كذِبٌ يُبْهِتُ سامِعَه لِفَظاعتِه. ويقال: يا لَلبَهيتة، أي: الكذِب(١). وقال: البَغْتُ: مُفاجأةُ الشيءِ من حيث لا يحتسِب، يقال: بَغَتَ كذا فهُو باغتٌ، قال الشاعر:

إذا بَغَتَتْ أشياءُ قد كان مِثلُها قديمًا فلا تَعتَدَّها بَغَتاتِ(٢)

قولُه: (**تذكيرٌ بإنظارِه إيّاهم**)، أي: يُذكِّرُهم اللهُ تعالى أنّهم لا يُنظَرونَ الآنَ هناك ليَغتنِموا هذه الفُرصةَ.

قولُه: (**سَلَّى رسُولَ الله ﷺ عنِ استهزائهم به بأنّ لهُ في الأنبياءِ عليهمُ السَّلامُ أُسوةً**)، إشارةٌ إلى ما عليه أساسُ هذه السُّورةِ الكريمة منَ الكرِّ إلى ذِكرِ النُّبوّةِ وما يتّصلُ بها بعدَ الشُّروع في نَمَطٍ منَ الكلام، فأتَى هاهنا بقولِه: ﴿وَلَقَدِ ٱسْتُهْزِئَ بِرُسُلٍ مِّن قَبْلِكَ﴾ ليَنصَبَّ الكلامُ معه إلى مَشْرَع ذِكْرِ الأنبياءِ عليهمُ السَّلامُ مفصَّلًا إلى آخِرِ السُّورة تسَلِّيًا

---

(١) «مفردات القرآن» ص١٤٨.

(٢) المصدر السابق ص ١٣٥-١٣٦. والبيتُ المذكور لابن الرومي في «ديوانه» (١: ٣٧٧).

ما يَفعَلونَه به يَحيقُ بهم، كما حاقَ بالمُستَهزِئينَ بالأنبياءِ عليهم السَّلامُ ما فَعَلوا.

[﴿ قُلْ مَن يَكْلَؤُكُم بِالَّيْلِ وَالنَّهَارِ مِنَ الرَّحْمَٰنِ بَلْ هُمْ عَن ذِكْرِ رَبِّهِم مُّعْرِضُونَ ﴾ ٤٢].

﴿مِنَ الرَّحْمَٰنِ﴾ أي: من بأسِه وعذابِه. ﴿بَلْ هُمْ﴾ مُعرِضونَ عن ذكرِه لا يَخطُرونَه ببالِهم، فَضلًا أن يَخافوا بأسَه، حتى إذا رُزِقوا الكَلاءةَ منه عَرَفوا مَن الكالئُ وصَلَحوا للسُّؤالِ عنه. والمرادُ أنه أمرَ رسولَه عليه الصَّلاة والسَّلامُ ....

لرسُولِ الله ﷺ.

قولُه: (ما فَعَلوا) فاعل «حاق»(١).

قولُه: (والمرادُ أنهُ أمَرَ رسُولَ الله ﷺ(٢))، اعلَمْ أنّ في هذه الآياتِ إضراباتٍ توجبُ أن يُراعَى فيها ما يوجبُه منَ التدرُّج، والمصنِّفُ نَظرَ ـ في تقريرِه ـ إلى ذلك المعنى.

قولُه: «والمرادُ أنه أَمَرَ رسُولَ الله ﷺ»، يُريدُ أنهُ صَلَواتُ الله عليه وسَلامُه أُمِرَ أوّلًا بقولِه: ﴿ قُلْ مَن يَكْلَؤُكُم بِالَّيْلِ وَالنَّهَارِ مِنَ الرَّحْمَٰنِ﴾ أن يَسألَهم سؤالَ تقريع وتوبيخ، يعني: أنتُم تستعجِلونَ العذابَ وتقولونَ: ﴿مَتَىٰ هَٰذَا الْوَعْدُ﴾ تكذيبًا واستهزاءً بالبَعْث، وذلك وقتٌ صَعْبٌ شديدٌ تُحيطُ بكمُ النارُ مِن كلِّ جانب، ومجيءُ ذلك مفروغٌ عنه، فمَن يَكلَؤُكُم مِن بأسِه ونِقمتِه إن قَدَّرَ إنزالَهُ الآنَ؟ ثُمّ أَضْرَبَ عن هذا السؤالِ بقولِه: ﴿بَلْ هُمْ عَن ذِكْرِ رَبِّهِم مُّعْرِضُونَ﴾ وترَقَّى فيه أي: دَعْهُمُ الآنَ عن هذا السؤالِ؛ لأنّهم لا يَصلُحونَ لهُ لإعراضِهم عن ذِكْرِ الله فلا يُجدي فيهم، واترُكْهم حتّى إذا وَرِطوا في الهلاكِ عَرَفوا مَنِ الكالئُ، فحينَئذٍ سَلْهُم سُؤالَ تقريع: مَن يَكلَؤُكُم؟ كقولِه تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا كُنتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ﴾، إلى قولِه: ﴿وَظَنُّوا أَنَّهُمْ أُحِيطَ بِهِمْ دَعَوُا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ لَئِنْ أَنجَيْتَنَا مِنْ هَٰذِهِ لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ ۞ فَلَمَّا أَنجَاهُمْ إِذَا هُمْ يَبْغُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ

---

(١) هذه الفقرة سقطت من (ح) و(ف).

(٢) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «أمر رسوله عليه الصلاة والسلام»، والمعنى واحد.

....

﴿ٱلْحَقِّ﴾[(1)] [يونس: ٢٢-٢٣]، وهُو المرادُ مِن قولِه: «حتّى إذا رُزِقوا الكَلاءةَ منهُ، عَرَفوا منَ الكالئِ وصَلَحوا للسُّؤال».

هذا المعنى يُعطيه هذا الإضرابُ تعريضًا، ثُمّ ترَقَّى إلى ما هُو أبلغُ منهُ، وقيل: ﴿أَمْ لَهُمْ ءَالِهَةٌ تَمْنَعُهُم مِّن دُونِنَا﴾ أي: دَعْ هذا، وسَلْ: متى يُتصوَّرُ أنّهم لم يكونوا تحتَ كلائِنا وحِفظِنا، وأنّ أصنامَهم متى كانت تَحميهم وتمنَعُهم منَ الآفات؟ أفلا يَعقِلونَ أنّ ما ليس بقادرٍ على نَصْرِ نفسِه ومَنْعِها، كيف يَمنَعُ غيرَه ويَنصُرُه؟ وإليه الإشارةُ بقولِه: «ثُم أضرِبْ عن ذلك» أي: ذلك السؤال وهو «من يحرسكم»، ثم قال: ﴿بَلْ مَتَّعْنَا هَٰٓؤُلَآءِ﴾ أي: بل ما هم فيه من الحفظ إنما هو من استدراج، فهو إضرابٌ من[(2)] نفسِ السُّؤال، أي: لا تَسألْهُم عن شيءٍ لأنه لا يُجديهِم، ولا ينفَعُ الإنذارُ فيهم؛ لأنّهُ طال عليهمُ الأمَدُ فقَسَتْ قُلوبُهم؛ فإنّك قد أبْلغْتَ وأدَّيْتَ ما عليك، بقِيَ أن تُعامِلَهم بالإهلاكِ على سَبيل التدرُّج بالاستئصالِ في الدُّنيا، والنارِ في العُقْبَى، أغفَلوا وعَمُوا، فلا يَرَوْنَ كيفَ شَرَعْنا في ذلك، حيثُ إنّنا نَنقُصُ دارَ الكُفْر، ونَحذِفُ أطرافَها بتسليطِ المسلمينَ عليها، وإظهارِهم على أهلِها، فيَنظُروا هل يَقدِرونَ على دَفْعِه، فهمُ الغالبونَ أم المغلوبُونَ؟

فالفاءُ في ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ﴾ لِعَطْفِ الجُملةِ على المُقدَّر، وفي ﴿أَفَهُمُ﴾ على المذكور، والهمزةُ الثانيةُ مكرَّرةٌ مُقْحَمةٌ بيْنَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه، لتأكيدِ التقريرِ على سَبيل التعكيس، أي: أفلا يَنظُرونَ كيف نَغلِبُهم ونَنقُصُ مِن أطرافِ أرضِهم فهمُ الغالبونَ أم نحن؟

وإنّما خولِفَ في الإضرابِ الثاني بأنْ أتَى «بأم» المتضمِّنةِ للهمزة وبَلْ؛ ليُؤْذِنَ بالاهتمام، وأنّ الجُملةَ مُستطرِدةٌ بيْنَ الإضرابَيْن بـ«بَلْ».

---

(١) قد خلط المصنّف رحمه الله هذه الآيات بقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾ [العنكبوت: ٦٥] فجعل من الآيتين آيةً واحدة.

(٢) من قوله: «ذلك، أي: ذلك السؤال» إلى هنا سقط من (ح) و(ف).

بسُؤالِهِم عَن الكالِئِ، ثُمّ بَيّنَ أنهم لا يَصلُحونَ لذلكَ لإعراضِهم عن ذِكرِ مَن يكلَؤُهم.

[﴿أَمْ لَهُمْ ءَالِهَةٌ تَمْنَعُهُم مِّن دُونِنَا لَا يَسْتَطِيعُونَ نَصْرَ أَنفُسِهِمْ وَلَا هُم مِّنَّا يُصْحَبُونَ﴾ ٤٣].

ثُمَّ أضرَبَ عن ذلكَ بما في «أم» مِن مَعنى «بل» وقال: ﴿أَمْ لَهُمْ ءَالِهَةٌ تَمْنَعُهُم﴾ مِن العَذابِ تَتجاوزُ مَنعَنا وحِفظَنا. ثُمَّ استأنَفَ، فبَيّنَ أنّ ما ليسَ بقادِرٍ على نصرِ نَفسِه ومَنعِها ولا بمَصحوبٍ مِن اللّـهِ بالنَّصرِ والتأييد، كيفَ يَمنَعُ غيرَه ويَنصُرُه؟

[﴿بَلْ مَتَّعْنَا هَٰٓؤُلَآءِ وَءَابَآءَهُمْ حَتَّىٰ طَالَ عَلَيْهِمُ ٱلْعُمُرُ أَفَلَا يَرَوْنَ أَنَّا نَأْتِى ٱلْأَرْضَ نَنقُصُهَا مِنْ أَطْرَافِهَآ أَفَهُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ﴾ ٤٤].

ولمّا أُريدَ أن يَنتقلَ مِن عذابِ الاستئصالِ إلى عذابِ النار، وهُو قولُه: ﴿وَلَئِن مَّسَّتْهُمْ نَفْحَةٌ مِّنْ عَذَابِ رَبِّكَ﴾ الآية، وَسَّطَ بينَهما ما هُو مُهمٌّ بشأنِه من حديثِ الوَحْي، وهُو قولُه تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أُنذِرُكُم﴾ توكيدًا ليتَخلَّصَ منهُ إليه، وإليه الإشارةُ بقولِه: «ولئن مَسَّتْهم مِن هذا الذي يُنذَرونَ به أدنَى شيءٍ لأَذعَنوا»، وفيه أنّ قولَه: ﴿مِّنْ عَذَابِ رَبِّكَ﴾ وُضِعَ مَوضِعَ المُضمَر.

والذي يَدُلُّ على أنّ قولَه: ﴿وَلَئِن مَّسَّتْهُمْ﴾ متعلِّقٌ بأحوالِ القيامة: إيقاعُ قولِه تعالى: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ حالًا منَ الضَّمير في ﴿لَيَقُولُنَّ﴾ بتقديرِ: نحنُ نضَعُ، خاليًا عن الضَّمير، على مِنوالِ: جئتُكَ والشمسُ طالعةٌ.

نَقَلَ بعضُ الشارِحينَ «للكافيةِ» عن المصنِّفِ أنهُ قال في حواشي «المُفصَّل»: إنّ مِثلَ قولِك: أتَيتُه وزيدٌ قائمٌ، ليستِ الحالُ هنا بيانَ هيئةِ الفاعلِ ولا المفعول، ولكنّها بيانُ لازمِ الفاعلِ أو المفعولِ، وقدِ استَمَرَّ في كلام العربِ: العبارةُ عنِ الملزوم باللازم، فاللازمُ هنا: زمانُ الإتْيانِ، فكأنّه بيانُ ذاتِهما، على أنّ منَ الجائزِ أن يكونَ الحالُ هنا لبيانِ هيئةِ الفاعل صريحًا؛ لأنّ الذي أُقيمَ مَقامَ العائدِ العمومُ في قولِه: ﴿فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْـًٔا﴾، المعنى: لَيقولُنَّ: إنّا كنّا ظالمينَ، والحالُ أنهم لا يُظلَمُونَ شيئًا.

ثُمّ قال: بَلْ ما هُم فيه مِن الحِفظِ والكَلاءةِ إنّما هُو مِنّا، لا مِن مانعٍ يَمنَعُهم مِن إهلاكِنا، وما كَلأناهُم وآباءَهم الماضِينَ إلا تَمتيعًا لَهم بالحياةِ الدّنيا وإمهالًا، كما مَتَّعنا غيرَهم مِن الكُفّارِ وأمهَلناهُم ﴿حَتَّىٰ طَالَ عَلَيۡهِمُ﴾ الأَمَد، وامتَدَّت بهم أيامُ الرَّوحِ والطُّمَأنينة، فَحَسِبوا أن لا يَزالوا على ذلك لا يُغلَبونَ ولا يُنزَعُ عنهم ثوبُ أمنِهم واستِمتاعِهم، وذلك طَمعٌ فارِغٌ وأَمَلٌ كاذِب.

﴿أَفَلَا يَرَوۡنَ أَنَّا﴾ نَنقُصُ أرضَ الكُفرِ ودارَ الحَرب، **ونَحذِفُ أطرافَها** بتَسليطِ المُسلِمينَ عليها وإظهارِهم على أهلِها وردِّها دارَ إسلام. فإن قلت: **أيُّ فائدةٍ في قولِه:** ﴿نَأۡتِي ٱلۡأَرۡضَ﴾؟ قلت: الفائدةُ فيه تَصويرُ ما كانَ اللهُ يُجريه على أيدي المُسلِمين، وأنَّ عساكِرَهم وسَراياهم كانت تَغزو أرضَ المُشرِكينَ وتأتيها **غالِبةً عليها**، ناقِصةً من أطرافِها.

[﴿قُلۡ إِنَّمَآ أُنذِرُكُم بِٱلۡوَحۡيِۚ وَلَا يَسۡمَعُ ٱلصُّمُّ ٱلدُّعَآءَ إِذَا مَا يُنذَرُونَ * وَلَئِن مَّسَّتۡهُمۡ نَفۡحَةٞ مِّنۡ عَذَابِ رَبِّكَ لَيَقُولُنَّ يَٰوَيۡلَنَآ إِنَّا كُنَّا ظَٰلِمِينَ﴾ ٤٥ – ٤٦].

قُرِئ: ﴿وَلَا يَسۡمَعُ ٱلصُّمُّ﴾: «ولا تُسمِعُ الصُّم»، بالتاء والياء، أي: لا تُسمِعُ

قولُه: (**ونحدقُ أطرافَها**)، بفَتحِ النُّون، وفي أكثر النُّسَخ: «نحذِفُ» بالفاء.

الجوهري: حَدَقُوا بالرَّجُل وأحْدَقوا به: أحاطوا. وقال: حَذَفتُه بالعَصا، أي: رَمَيْتُهُ بها، وحَذفتُ رأسَه بالسَّيف: إذا ضَربْتَه وقطَعْتَ منهُ قِطعةً.

قولُه: (**أيُّ فائدةٍ في قولِه:** ﴿نَأۡتِي ٱلۡأَرۡضَ﴾؟)، يعني: كان ذلك واقعًا فلمَ جيءَ بالمضارع؟

قولُه: (**غالبةً عليها**)، وفي نُسخةٍ: بالياء. **الأساس**: تَغالَى النَّبتُ: ارتفعَ.

قولُه: (قُرِئَ: ﴿وَلَا يَسۡمَعُ ٱلصُّمُّ﴾)، ابنُ عامرٍ: «ولا تُسمِعُ» بالتاءِ الفَوْقانيّة مضمومةً وكَسْرِ الميم، و«الصُّمَّ»: بالنَّصب، والباقونَ: بالياءِ مفتوحةً وفَتْح الميم، و«الصُّمُّ»: بالرَّفع[1].

---

(١) انظر توجيه هذه الاختيارات في «التيسير» للداني ص ١٥٥، و«حجّة القراءات» ص ٤٦٧.

أنتَ الصُّمّ، ولا يَسمع رسول الله ﷺ. ﴿ولا يُسمِعُ الصم﴾ من أسمع.

فإن قلت: الصُّمُّ لا يَسمَعونَ دُعاءَ الـمُبَشِّرِ كما لا يَسمَعونَ دُعاءَ المُنذِر، فكيف قيل: ﴿إِذَا مَا يُنذَرُونَ﴾؟ قلت: اللامُ في «الصُّمِّ» إشارةٌ إلى هؤلاء المُنذَرين، كائنةٌ للعَهدِ لا للجِنس. والأصل: «ولا يَسمَعونَ إذا ما يُنذَرون»، فوَضَعَ الظّاهِرَ مَوضِعَ المُضمَرِ للدّلالةِ على تَصامِّهم وسدِّهم أسماعَهم إذا أُنذِروا. أي: هُم على هذه الصِّفة من الـجَراءةِ والـجَسارةِ على التَّصامِّ مِن آياتِ الإنذار.

﴿وَلَئِن مَّسَّتْهُمْ﴾ مِن هذا الذي يُنذَرونَ به أدنى شَيء، لأَذعَنوا وذَلُّوا، وأَقرّوا بأنّهم ظَلَموا أنفُسَهم حينَ تَصامُّوا وأعرَضوا. وفي الـمَسِّ والنَّفحةِ ثلاثُ مُبالَغات،

قولُه: (ولا يَسْمعُ رسُولُ الله ﷺ)، فيه التفاتٌ.

قولُه: (وفي المَسِّ والنَّفْحةِ ثلاثُ مبالغات): واحدةٌ في المَسّ، وثِنتانِ في النَّفْحة، وزادَ صاحبُ «المِفتاح» فيها التحقيرَ بواسِطة التنكير[1]، واعترَضَ عليه صاحبُ «التلخيص»[2] وقال: خلافُ التعظيم، مستفادٌ مِن بناءِ المرّةِ ومِن نَفْسِ الكلمة[3].

وقلتُ: لا ارتيابَ في أنّ اعتبارَ التنكيرِ غيرُ اعتبارِ البناء؛ لأنّك إذا أدخَلْتَ على هذا البناءِ حَرْفَ التعريفِ أفادَ المَرّةَ دونَ التحقير؛ ولذا أكَّدَ البناءَ في قولِه تعالى: ﴿نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ بالوحدة لمّا كان المقصودُ منهُ الوحدةَ لا التحقير، فعُلِمَ أنّ البناءَ لا يَستلزمُ التحقيرَ بل يَحتمِلُه باقتضاءِ المقام كذلكَ التنكير، ولمّا اقتَضى المقامُ المُبالغةَ في التقليلِ والتحقيرِ كما قال: «ولئنْ مَسَّتهم نَفْحةٌ مِن هذا الذي يُنذَرونَ به أدنَى شيءٍ لأذعَنوا» وَجَبَ اعتبارُ ما يُؤذِنُ بالتحقيرِ مِن نفْسِ الكلمة، ومنَ البناءِ والتنكيرِ، على أنّ قولَ صاحبِ «الكشّاف»: «في المَسِّ والنَّفْحةِ ثلاثُ مبالغات» مُحتمِلٌ لأنْ يكونَ إحداهُنَّ بالتنكير.

---

(١) «مفتاح العلوم» ص ٣٨٧.

(٢) يعني الخطيب القزويني.

(٣) «الإيضاح في علوم البلاغة» للقزويني ص ٥٠.

لأنَّ النَّفحَ في مَعنى القِلّةِ والنزارة. يُقال: «نَفَحَته الدّابّةُ: وهو رُمحٌ يَسير، ونَفحَه بعَطِيّة: رَضَخَه. ولبِناءِ المَرّة.

[﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْـًٔا ۖ وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا ۗ وَكَفَىٰ بِنَا حَٰسِبِينَ﴾ ٤٧].

وُصِفَت الموازينُ بالقِسطِ وهو العَدل؛ مُبالَغة، كأنها في أنفُسِها قِسط، أو على

الراغب: نَفَحَ الرِّيحُ يَنفُح نَفْحًا، وله نَفْحةٌ طيِّبة، أي: هُبوبٌ منَ الخَيْر، وقد يُستعارُ ذلك للشَّرِّ، قال تعالى: ﴿وَلَئِن مَّسَّتْهُمْ نَفْحَةٌ مِّنْ عَذَابِ رَبِّكَ﴾، ونَفَحَهُ بالسَّيفِ: ضَرَبَهُ، والنُّفوحُ منَ النُّوق: التي يَخرُجُ لبنُها مِن غيرِ حَلْب، وقوسٌ نَفُوحٌ: بعيدةُ الدَّفْع للسَّهم[(١)].

ونَقَلَ في «المطلع» عنِ المُبرِّد: النَّفْحةُ: الوَقْعةُ منَ الشيءِ التي دونَ مُعظَمِه، يقالُ: نَفَحَهُ بنائلٍ[(٢)]، أي: بشيءٍ يسيرٍ منهُ، ويقالُ: نَفْحةٌ بالسَّيفِ: للضَّربةِ الخفيفة.

الأساس: نَفَحَتْهُ الدابّةُ: ضَرَبَتْه بحدِّ حافِرِها.

قولُه: (**وُصِفَتِ الموازينُ بالقِسْط**)، **الراغب**: القِسطُ: هُو النَّصيبُ بالعَدْل، كالنَّصَفِ والنَّصَفة، قال تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلْوَزْنَ بِٱلْقِسْطِ﴾ [الرحمن: ٩]، والقَسطُ ـ بالفتح ـ هُو أن يَأخُذَ قِسطَ غيرِه، وذلك جَوْر، والإقساطُ: أن يُعطيَ قِسطَ غيرِه، وذلك إنصافٌ؛ ولذلك قيل: قَسَطَ الرَّجُلُ: إذا جار، وأقْسَطَ: إذا عَدَلَ، قال تعالى: ﴿وَأَمَّا ٱلْقَٰسِطُونَ فَكَانُوا۟ لِجَهَنَّمَ حَطَبًا﴾ [الجن: ١٥]، وقال: ﴿وَأَقْسِطُوٓا۟ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ﴾ [الحجرات: ٩][(٣)].

---

(١) «مفردات القرآن» ص ٨١٦.

(٢) وهو العطاء. ومنه قولُ الشاعر:

لَمّـا أتَيْتُـك أرجو فَضْـل نائِلكم ... نفَحْتَني نَفْحـةً طابَت لها العَرَبُ

يعني: طابت لها النفس. انظر: «لسان العرب» (نفح).

(٣) «مفردات القرآن» ص ٦٧٠.

حَذفِ الـمُضاف، أي: ذَواتِ القِسط. واللّام في ﴿لِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾ مِثلُها في قولِك: «جِئتُه لخَمسٍ ليالٍ خَلَونَ مِن الشَّهر». ومِنه بيتُ النّابِغة:

تَرَسَّـمتُ آياتٍ لَها فعَرَفتُها   لِستّة أعوامٍ وَذا العامُ سابعُ

وقِيل: لأهلِ يومِ القِيامة، أي لِأجلِهم.

فإن قلت: ما المرادُ بوَضعِ المَوازين؟ قلت: فيه قَولانِ: أحدهما: إرصادُ الحِسابِ السَّوِيّ، والجزاءُ على حَسبِ الأعمالِ بالعَدلِ والنَّصَفة، مِن غَيرِ أن يَظلِمَ عبادَه مِثقالَ ذرّة، فمَثَّلَ ذلك بوَضعِ المَوازينِ لتُوزَنَ بها المَوزونات. والثّاني: أنه يَضَعُ الموازينَ الحقيقِيّة ويزِنُ بها الأعمال. عن الـحَسَن: هو ميزانٌ له كَفَّتانِ ولِسان. ويُروى: أنَّ داودَ عليه السَّلامُ سَأَلَ ربّه أن يُرِيَه الميزان، فلمّا رآه غُشِيَ عليه، ثُمَّ أفاقَ فقال: يا إلهي مَن الذي يَقدِرُ أن يَملأَ كِفَّتَه حَسَنات، فقال: «يا داود، إنّي إذا رَضيتُ عَن عَبدي مَلأتُها بتَمرة».

قولُه: (تَرَسَّمتُ آياتٍ لها)، البيت[1]، ويُروَى: تَوَسَّمتُ. التَرَسُّمُ: التأمُّلُ في رَسْمِ الشيء كالتَّوسُّم: التّطلُّبُ في وَسْمِه، يقولُ: دَرَسَتْ آثارُ المحبوبة، وتوَسَّمتُها فعَرَفتُها بالوَسْمِ لِشِدَّةِ تَبدُّلها وتَغيُّرِها، بعدَ سبعةِ أعوام مَضَتْ عليها.

قولُه: (وقيلَ لأهلِ يوم القيامة)، قال صاحبُ «الفرائد»: والظاهرُ أنّ نحوَ هذا مفعولٌ له، كقولِك: جئتُكَ للسَّمْنِ واللَّبَن، ثُمّ توَسَّعَ في الاستعمال، وأجرَى ما يُغايِرُه في المعنى مُجْراهُ للاختصاصِ المشترَكِ بينَهما، والبيتُ الذي ذَكَرَه ليس بنظيرٍ للآية؛ لأنّهُ يَصلُحُ أن يُقال: لأجْلِ يوم القيامة، ولا يَصلُحُ لأجْلِ ستةِ أعوام.

وقلت: استَشهَدَ به لأحدِ الوجهَيْنِ[2]، وقال غيرُه: معنى جئتُه لخمسِ ليالٍ، جَعَلْتَ المجيءَ مختصًّا بخُلوِّ خمسِ ليالٍ، كقولِه تعالى: ﴿يَٰلَيۡتَنِي قَدَّمۡتُ لِحَيَاتِي﴾ [الفجر: ٢٤].

---

(١) للنابغة الذبياني في «ديوانه» ص ٣٠.

(٢) وهو احتمالُ كونِ اللامِ للاختصاص.

فإن قلت: كيفَ تُوزَنُ الأعمالُ وإنّما هي أعراض؟ قلت: فيه قولان: أحدهما: تُوزَنُ صَحائِفُ الأعمال. والثّاني: تُجعَلُ في كفّةِ الحَسَناتِ جَواهِرُ بِيضٌ مُشرِقة، وفي كِفّةِ السَّيِّئاتِ جواهِرُ سودٌ مُظلِمة. وقُرِئ: «مِثْقالُ حَبَّةٍ» على «كان» التّامّة، كقولِه تعالى: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسۡرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠] وقرأ ابنُ عبّاسٍ ومُجاهِد: «آتَيْنا بها» وهي مُفاعَلةٌ مِن الإتيان؛ بمَعنى الـمُجازاةِ والـمُكافأة؛ لأنهم أَتَوه بالأعمالِ وأتاهُم بالـجَزاء. وقرأ حُمَيد «أَثَبنا بها» مِن الثَّواب. وفي حَرفِ أُبَيٍّ «جِئنا بها». وأَنَّثَ ضَميرُ الـمِثقالِ لإضافَتِه إلى الـحَبّة، كقولِهم: «ذهبَتْ بعضُ أصابعه».

[﴿وَلَقَدۡ ءَاتَيۡنَا مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ٱلۡفُرۡقَانَ وَضِيَآءٗ وَذِكۡرٗا لِّلۡمُتَّقِينَ﴾ ٤٨].

أي: آتيناهُما ﴿ٱلۡفُرۡقَانَ﴾ وهو التوراة وأتينا به ضِيَاءً وَذِكْرًا للمُتَّقِينَ، والمعنى:

قولُه: (آتَيْنا بها)، أي: أحضَرْناها، قال ابنُ جني: «آتينا بها» بالمَدِّ، ينبغي أن يكونَ «فاعَلْنا» لا «أفعَلْنا»؛ لأنهُ لو كانت «أفعَلْنا» لَما احتيجَ إلى الباء، ولقيلَ: آتَيْناها، كقولِه تعالى: ﴿وَءَاتَيۡنَا ثَمُودَ ٱلنَّاقَةَ مُبۡصِرَةٗ﴾ [الإسراء: ٥٩] ومُضارِعُها: يُؤاتي مُؤاتاةً، وأنا مُؤاتٍ وهُو مؤاتًى(١).

قولُه: (وآتَيْنا به ضياءً وذِكْرًا)، أتَى بالباءِ التجريديِّ، نحوَ: رأيتُ بكَ أسَدًا، ليُوقِفَك أنّ العَطْفَ مِن بابِ قولِك: مَرَرْتُ بالرَّجُلِ الكريم، والنَّسمةِ المباركة، جُرِّدَ منَ الفُرقانِ ـ وهُو التَّوراةُ ـ شيءٌ يُسَمَّى ضياءً وذِكْرًا، وهما نفْسُ التَّوراة ثُمّ عَطَفَ عليه، وإليه الإشارةُ بقولِه: «أنهُ في نَفْسِه ضياءٌ وذِكْرٌ» وسيجيءُ في أوّلِ ص بيانُهُ إن شاء الله. وقال صاحبُ «الكَشْفِ»: أدخَلَ الواوَ على الضِّياءِ وإن كانت صفةً في المعنى دونَ اللَّفظِ كما يَدخُلُ على الصِّفةِ التي هِي صفةٌ لفظًا، كقولِه تعالى: ﴿وَإِذۡ يَقُولُ ٱلۡمُنَٰفِقُونَ وَٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ﴾(٢)

(١) «المحتسب» لابن جِنّي (٢: ٦٣).

(٢) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١١٤-١١٦) بتحقيق د. عبد القادر السَّعدي، و(٢: ٨٦٥-٨٦٦) بتحقيق د. محمد الدالي.

أنه في نَفسِه ضِياءٌ وذِكر. **أو آتيناهُما بما فيه مِن الشَّرائعِ والمواعِظِ** ضِياءً وذِكرًا. وعنِ ابنِ عبّاسٍ رَضيَ اللهُ عنهما: «الفرقان: الفتح»، كقولِه: ﴿يَوۡمَ ٱلۡفُرۡقَانِ﴾ [الأنفال: ٤١] وعَنِ الضَّحّاكِ: فَلقِ البَحر. وعَن مُحَمّدِ بنِ كَعب: الـمَخرَج مِن الشُّبُهات. **وقَرأ ابنُ عبّاس: «ضِياءً» بغيرِ واو**: وهو حالٌ عن الفُرقان. و«الذِّكر»: الـمَوعِظة، أو ذِكرُ ما يَحتاجُونَ إليه في دينِهم ومَصالِـحهم، أو الشَّرَف.

[الأحزاب: ١٢]، قال سيبويهِ: مَرَرْتُ بزيدٍ وصاحبِك، فإذا قلتَ: مَرَرْتُ بزيدٍ فصاحبِك، بالفاءِ: لم يَجُزْ كما جازَ بالواو[١]؛ لأنّ الفاءَ تقتضي التعقيبَ، وتأخيرَ الاسم عنِ المعطوفِ عليه، بخلافِ الواو. وأمّا قولُ القائل:

يا لَهْــفَ زَيّابَةَ للحارثِ الصا ... بحِ فـالغـانــمِ فالآيبِ[٢]

فإنّما ذُكِرَ بالفاءِ وجاد؛ لأنه ليس بصفةٍ على ذلك الحَدّ؛ لأنّ الألفَ واللامَ بمعنى الذي، أي: فالذي صَبَّحَ، فالذي غَنِم فالذي آبَ. وأبو الحَسَن يُجيزُ المسألةَ بالفاءِ كما يجوزُ بالواو.

قولُه: (**أو آتَيْناهما بما فيه منَ الشَّرائع والمَواعِظ**)، فعلى هذا لا يُرادُ بالفُرقانِ التَّوراةُ، بل ما يُفرِّقُ بيْنَ الحقِّ والباطل.

قولُه: (**وقَرَأَ ابنُ عبّاسٍ رَضِي اللهُ عنهُما: «ضياءً» بغيرِ واو**)[٣]، قال ابنُ جِنِّيٍّ: هُو حالٌ، نحوَ: دفَعْتُ إليك زيدًا مُحَمِّلًا لك، ومُسدِّدًا مِن أمورِك، وأصحَبْتُك القرآنَ دافعًا عنكَ ومُؤْنِسًا لك. وأمّا في قراءةِ الجماعةِ فهُو عطفٌ على ﴿ٱلۡفُرۡقَانَ﴾ على أنهُ مفعولٌ به على ذلك[٤].

---

(١) «الكتاب» لسيبويه (١: ٣٩٩).

(٢) البيتُ لابن زيّابة، وبعده بيتان ذكرهما صاحبُ «الحماسة» بشرح المرزوقي (١: ١٤٧) يردّ بها على الحارث بن همّام الشيباني. وموطن الشاهدِ أنه لّما كانت هذه الصفاتُ متراخيةً حسُنَ إدخالُ فاءِ العطفِ بينها؛ لأن الصابحَ قبلَ الغانم، والغانم أمامَ الآيب. انظر: «خزانة الأدب» (٥: ١٠٥).

(٣) انظر: «مختصر شواذّ القرآن» لابن خالوَيْه ص ٩٢، و«البحر المحيط» (٧: ٤٣٦).

(٤) «المحتسب» (٢: ٦٤).

[﴿ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُم بِٱلْغَيْبِ وَهُم مِّنَ ٱلسَّاعَةِ مُشْفِقُونَ ﴾ ٤٩].

مَـحَلّ ﴿ ٱلَّذِينَ ﴾ جَرٌّ على الوَصفِيّة، أو نَصبٌ على الـمَدح، أو رَفعٌ عليه.

[﴿ وَهَـٰذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ أَنزَلْنَـٰهُ أَفَأَنتُمْ لَهُۥ مُنكِرُونَ ﴾ ٥٠].

﴿ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ ﴾ هو القُرآن. وبَركتُه: كَثرةُ منافِعِه، وغَزارةُ خيرِه.

[﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَآ إِبْرَٰهِيمَ رُشْدَهُۥ مِن قَبْلُ وَكُنَّا بِهِۦ عَـٰلِمِينَ * إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِۦ مَا هَـٰذِهِ ٱلتَّمَاثِيلُ ٱلَّتِىٓ أَنتُمْ لَهَا عَـٰكِفُونَ * قَالُوا۟ وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا لَهَا عَـٰبِدِينَ * قَالَ لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ فِى ضَلَـٰلٍ مُّبِينٍ ﴾ ٥١-٥٤].

«الرُّشد»: الاهتداءُ لوجوهِ الصَّلاح. قال الله تعالى: ﴿فَإِنْ ءَانَسْتُم مِّنْهُمْ رُشْدًا فَٱدْفَعُوٓا۟ إِلَيْهِمْ أَمْوَٰلَهُمْ ﴾ [النساء: ٦] وقُرِئ: «رَشَدَه»، والرُّشدُ: الرَّشَد، كالعُدم والعَدَم. **ومعنى إضافَتِه إليه: أنه رُشْدٌ مِثلُه**، وأنه رُشْدٌ له شَأن.

قولُه: (**ومعنى إضافتِه إليه أنه رُشْدٌ مِثلُه**)، يعني: الإضافةُ فيه بمعنى اللام والاختصاص، والمعنى: واللهِ لقد آتَيْنا بجَلالتِنا وعِظَم شأنِنا إبراهيمَ رُشْدًا يَليقُ بمِثلِه وبحالِ منِ انتَصَبَ للرِّسالةِ وخُلَّةِ الرَّحمٰن، ولإرادةِ هذه الوَصْفيّة قال: «رُشْدٌ مِثلُه» على الكِناية، ولو قيل: الرُّشْدَ أو تَرْكَ الكلام خِلوًا منَ القَسَم وضميرِ الجماعة، لم يُفخَّمْ هذا التفخيمَ، ثُم جاء قولُه تعالى: ﴿وَكُنَّا بِهِۦ عَـٰلِمِينَ ﴾ تذييلًا لهذا المعنى، كما قال: «إنهُ عَلِمَ منهُ أحوالًا بديعةً، وأسرارًا عجيبة»، إلى قولِه: «حتّى أهّلَهُ لُمخالتِه ومُخالصتِه. الراغب: الرَّشَدُ والرُّشْدُ: خِلافُ الغَيّ، يُستعمَلُ استعمالَ الهداية، يقال: رَشَدَ يَرْشَد ورَشِدَ يَرْشَد، قال تعالى: ﴿فَإِنْ ءَانَسْتُم مِّنْهُمْ رُشْدًا ﴾ [النساء: ٦]، وبيْنَ الرُّشْدَيْنِ، أعني الرُّشْدَ المؤْنَس منَ اليتيم، والرُّشْدَ الذي أوتيَ إبراهيمُ، بَوْنٌ بعيد. وقال بعضُهم: الرَّشَدُ بالفتح أخصُّ منَ الرُّشْد بالضم، فإنّ الرَّشَدَ يقال في الأمورِ الدنيوية، والرُّشْدَ لا يقال إلا في الأمور[1] الأُخْرَويّة، والراشدُ والرَّشيدُ يقالُ

---

(١) قوله: «الدنيوية والرشد لا يقال إلا في الأمور» سقط من (ح) و(ف).

﴿مِن قَبْلُ﴾ مِن قَبلِ موسى وهارونَ عليهما السّلام. ومَعنى عِلمِه به: أنه عَلِمَ مِنه أحوالًا بَديعةً وأسرارًا عَجيبةً وصفاتٍ قد رَضِيَها وأحمَدَها، حتى أهَّلَه لـمُخالَّتِه ومُخالَصَتِه، وهذا كقَولِكَ في خَيرٍ مِن النّاس: «أنا عالِمٌ بِفُلان»، فكلامُكَ هذا من الاحتِواءِ على مَحاسِنِ الأوصافِ بمَنزِل.

فيهما، قال تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلرَّٰشِدُونَ﴾ [الحجرات: ٧]، ﴿وَمَآ أَمۡرُ فِرۡعَوۡنَ بِرَشِيدٖ﴾ [هود: ٩٧][1].

قولُه: (﴿مِن قَبْلُ﴾ مِن قَبْلِ موسى وهارون)، قال الإمامُ: هذا قولُ ابنِ عبّاسٍ وابنِ عُمَرَ[2]. وفي «معالمِ التنزيل»: مِن قَبلِ البُلوغ حيَن خَرجَ منَ السِّربِ[3]. وقال القاضي: مِن قَبْلِ محمدٍ صَلَواتُ الله وسَلامُه عليه[4].

قلتُ: والذي يقتضيه النَّظمُ: الأوّلُ؛ لِما سَبَقَ أنّ السُّورةَ[5] أُسِّسَ مَبانيها على ذِكْرِ النُّبوّةِ وما يتّصلُ بها مِن ذِكرِ الوَحْي، وأنّ ذِكْرَ الأنبياءِ واردٌ لتسليةِ الرسُولِ ﷺ، وكان مِن حقِّ الظاهرِ تقَدُّمُ نُوحٍ على إبراهيمَ، وهُو على موسى، صَلواتُ الله وسَلامُه عليهم، لكنّ المناسبةَ استَدْعَتْ تقَدُّمَ موسى عليه السَّلامُ؛ لأنّ حالَه أشبَهُ بحالِ النبيِّ ﷺ مِن حيثُ إيتاءُ الكتاب، وكثْرةُ الدَّلائلِ القاهرة، ومُقاساةُ الشِّدة، وثِقَلُ أعباءِ النُّبوّةِ والدَّعوة، وكثرةُ التوابعِ والأُمّة، وأنّ حالَ إبراهيمَ عليه السَّلامُ أقرَبُ إليه مِن حالِ نُوح عليه السَّلام، فقد رُوعيَ في تأخُّرِهما تلك اللّطيفةُ، وهِي أنْ قيل: مِن قَبْلُ، ويؤيِّدُ هذا التأويلَ قولُه تعالى: ﴿وَنُوحًا إِذۡ نَادَىٰ مِن قَبۡلُ﴾ [الأنبياء: ٧٦]، أي: مِن قَبْلِ المذكورِينَ. وفي «المعالم»: مِن قَبْلِ إبراهيمَ ولُوطٍ عليهما السَّلامُ[6]. واللهُ أعلمُ بأسرارِ كلامِه.

---

(١) «مفردات القرآن» ص ٣٥٤.

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢٢: ١٨٠).

(٣) «معالم التنزيل» (٥: ٣٢٢).

(٤) «أنوار التنزيل» (٤: ٩٧).

(٥) من قوله: «وقال القاضي: من قبل محمد» إلى هنا سقط من (ف).

(٦) «معالم التنزيل» (٥: ٣٢١).

﴿إِذْ﴾ إمّا أن يتعلّق بـ﴿ءَاتَيْنَآ﴾، أو بـ﴿رُشْدَهُۥ﴾، أو بِمَحذوف، أي: اذكُر مِن أوقاتِ رُشدِه هذا الوَقت.

قولُه: ﴿مَا هَٰذِهِ ٱلتَّمَاثِيلُ﴾ تجاهلٌ لهم وتَغاب، لِيَحقِرَ آلِـهَتَهم ويُصَغِّرَ شأنَها، معَ عِلمِه بِتَعظيمِهم وإجلالِهم لها. لم يَنوِ للعاكِفينَ مَفعولًا، وأجراه مجرى ما لا يَتعَدّى، كقولِك: فاعِلون العُكوفَ لها أو واقِفونَ لها. فإن قلت: هلّا قِيل: «عَلَيها عاكِفون»، كقولِه تعالى: ﴿يَعۡكُفُونَ عَلَىٰٓ أَصۡنَامٖ لَّهُمۡ﴾ [الأعراف: ١٣٨]؟ قلت: لو قَصَدَ التَّعدِيَةَ لعَدّاه بصِلَتِه التي هي «على».

قولُه: (﴿إِذْ﴾ إمّا أن يتعلَّقَ بـ﴿ءَاتَيْنَا﴾، أو بـ﴿رُشْدَهُۥ﴾، أو بمحذوفٍ)، والثالثُ أبلغُ منَ الأوّل، ولاستدعاءِ المقام أوفَقُ، وهُو منَ الثاني لاختصاصِ الوَصْفِ به عندَ إرشادِهِ الناسَ وقتَ هذا القول. قال أبو البقاءِ: ﴿إِذْ﴾ ظَرْفٌ لـ﴿عَٰلِمِينَ﴾[1]، أو لـ﴿رُشْدَهُۥ﴾، أو لـ﴿ءَاتَيْنَا﴾، ويجوزُ أن يكونَ بَدَلًا مِن مَوضع ﴿مِن قَبۡلُ﴾، أو أن يَنتصبَ بإضمارِ: أعني أو اذكُرْ[2].

قولُه: (تَجاهلٌ لهم وتَغَابٍ)، الجوهري: تَغابَى: تغافَلَ، وأنشدوا:

ليس الغبيُّ بسيّدٍ في قومِهِ ... لكنَّ سيِّدَ قومِهِ المُتَغابي[3]

قولُه: (لو قَصَدَ التَّعدِيَةَ لعَدّاهُ بصِلَتِه)، يعني: قد ذكَرْنا أنّ اسمَ الفاعل يَجري مجْرى اللازم، فلا يكونُ اللامُ صِلَتَه، بل جيءَ بالجارِّ والمجرورِ بيانًا لمَن عَكَفَ لهُ، كقولِه تعالى: ﴿لِلرُّءۡيَا تَعۡبُرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣] في أحَدِ وجهَيْه. إنّما أورَدَ هذا السؤالَ والجوابَ؛ لأنه لمّا قال: «لم يَنْوِ للعاكفينَ مفعولًا»، وقدَّرَ «فاعلونَ العكوفَ لها، أو واقفون لها» اتّجَهَ لسائلٍ أن

---

(١) في الأصول الخطية: «للعالمين»، وهو خطأ، وصوَّبته من «التبيان».

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٩٢٠).

(٣) لأبي تمام في «ديوانه» ص ٢٨. وانظر: «زهر الآداب» للقيرواني (١: ٨٤).

ما أقبحَ التَّقليدَ والقولَ الـمُتقبّلَ بغيرِ بُرهان، وما أعظَمَ كيدَ الشَّيطانِ للمُقلِّدينَ حينَ استدرَجَهم إلى أن قَلَّدوا آباءَهم في عِبادةِ التَّماثيلِ وعفَّروا لها جِباهَهُم، وهم مُعتَقِدونَ أنّهم على شَيءٍ، وجادُّونَ في نُصرَةِ مَذهَبِهم، **ومُجادِلونَ لأهلِ الحَقِّ عَن باطِلِهم**، وكفى أهلَ التَّقليدِ سُبَّةً أنّ عَبَدةَ الأصنامِ مِنهُم.

﴿أَنتُمْ﴾ مِن التّأكيدِ الذي لا يَصِحُّ الكَلامُ معَ الإخلالِ به؛ لأنَّ العَطفَ على ضَميرٍ هو في حُكمِ بَعضِ الفِعلِ مُـمتَنِع. ونحوُه: ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ﴾ [البقرة: ٣٥]، أرادَ أنّ الـمُقلِّدينَ والـمُقَلَّدينَ جميعًا، مُنخَرِطونَ في سِلكِ ضَلالٍ لا يَخفى على مَن به أدنى مُسكة، لاستِنادِ الفَريقَينِ إلى غَيرِ دليل، بل إلى هوًى مُتَّبَعٍ وشَيطانٍ مُطاع، لاستبعادِهم أن يكونَ ما هُم عليه ضَلالًا.

[﴿قَالُوٓا۟ أَجِئْتَنَا بِٱلْحَقِّ أَمْ أَنتَ مِنَ ٱللَّٰعِبِينَ﴾ ٥٥].

بقَوا مُتعَجِّبينَ مِن تَضليلِه إيّاهم، وحَسِبوا أنّ ما قالَه إنّما قاله على وَجهِ الـمُزاحِ والـمُداعَبة، لا على طريقِ الجِدّ. فقالوا له: **هذا الذي جِئتَنا به، أهو جِدٌّ وحَقّ، أمْ لَعِبٌ وهَزل؟**

يقولَ: لمَ قيل: لها، وكان الواجبَ: عليها؟ وأجابَ: أنّ ذلك ليس للتَّعدِيَة، بل للبيان؛ إذْ لو أرادَ التَّعدِيَةَ لَعَدَّاه بما يَختَصُّ به منَ الجارِّ به. والحاصلُ أنَّ مقامَ المبالغةِ اقتَضى أن يَترُكَ عاكفونَ على إطلاقِه، سواءٌ كان المتعلِّقُ مفعولًا بواسطةٍ أو بغيرِ واسطة.

الجوهري: عَكَفَه: أي: حَبَسَه وَوَقَفَه، يَعْكُفُ عَكْفًا، ومنهُ قولُه تعالى: ﴿وَٱلْهَدْىَ مَعْكُوفًا﴾ [الفتح: ٢٥]، وعَكَفَ على الشيءِ يعكُفُ عُكوفًا، أي: أقْبَلَ عليه مُواظِبًا.

قولُه: (**ومُجادِلونَ لأهلِ الحقّ**)، ضَمَّنَ «مُجادِلونَ» معنى الدَّفْع؛ ولذلك عُدِّي بـ«عَنْ».

قولُه: (**هذا الذي جئتَنا به أهُو جِدٌّ وحقٌّ، أم لعبٌ وهَزْل؟**)، فإن قلتَ: ما الفَرْقُ بيْنَ هذا القولِ وبيْنَ قولِ صاحبِ «المفتاح»: أجدَدْتَ تَعاطيَ الحقِّ أم أحوالِ الصِّبا بَعْدُ على الاستمرار[1]؟

---

(١) «مفتاح العلوم» ص ٤٨٧.

....

قلت: نَظَرَ صاحبُ «المفتاح» إلى ما يلي حَرْفَ الاستفهام ومُعادلتَها، فأوْقَعَ السؤالَ على التجَدُّدِ والاستمرار، ونَظَرَ المصنِّفُ إلى مُتعلِّقِهما وهُو الحقُّ واللَّعب، وإلى ظاهرِ الجوابِ قال: ﴿بَل رَّبُّكُمۡ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ فأوْقَعَ السؤالَ على ما يُطابِقُه، أي: ما جئتُ إلا بالحقِّ الساطع، وهُو الذي لا تُنكِرونَه أنتُم ولا آباؤكمُ الأقدَمُون. ويُمكنُ أن يُوجَّهَ قولُ صاحبِ «المفتاح» بأنْ يُقال: ما جَددتُ شيئًا بل جئتُ بها استَمرَّ عليه آباؤكمُ الأوَّلُونَ، وأنتُم لا تُنكِرونَه إذا تَركتُمُ العِنادَ.

وقلت: والذي عليه النَّظمُ المُعجِز حَمْلُ «أم» في قولِه: ﴿أَمۡ أَنتَ مِنَ ٱللَّٰعِبِينَ﴾ على المُنقطِعةِ لا المتّصلة، كما عليه ظاهرُ كلام هذَيْنِ البَحْرَيْنِ؛ لأنّ هذا الاستفهامَ وقَعَ في مقام المقاولة بيْنَ خَليلِ الله عليه السَّلامُ وبيْنَ أعداءِ الله، فإنهُ عليه السَّلامُ لمّا قال لأبيه وقومِه: ﴿مَا هَٰذِهِ ٱلتَّمَاثِيلُ ٱلَّتِيٓ أَنتُمۡ لَهَا عَٰكِفُونَ﴾ استجهالًا لهُم؛ حيثُ جاء بها الاستفهاميّةِ التي تُستعمَلُ غالبًا بما لا معرفةَ فيه ولا عِلْمَ، وضَمَّ مَعَهُ لفظةَ ﴿هَٰذِهِ﴾ التي تَدُلُّ على تحقيرِ شأنِ المُشارِ إليه في مِثلِ هذا المقام، وجَعْلِها تَماثيلَ صُوَرٍ لا يَعتَدُّ بها مَن لهُ مُسْكةٌ[1]، بالَغَ في إبطالِ عبادةِ تلك التماثيل، وكما نَسَبَها إلى الإفراطِ في الحَقارة، نَسَبَهم إلى الإفراطِ في العُكوفِ لها حيثُ قال: ﴿أَنتُمۡ لَهَا عَٰكِفُونَ﴾ بالضّميرِ المرفوع وبناءِ الخَبَرِ عليه المُفيدِ لتَقوِّي الحُكم وتخصيصِ العُكوفِ بالذِّكر. ولمّا لم يكنْ جوابُهم إلّا أن قالوا: ﴿قَالُواْ وَجَدۡنَآ ءَابَآءَنَا لَهَا عَٰبِدِينَ﴾ ضَلَّلَهم وجَعَلَهم مُنغَمِسِينَ في الضَّلالِ بالجُملةِ القَسَميّة، وقَرَنَ آباءهم مَعَهم، وأكَّد الضَّميرَ المرفوعَ، ووَصَفَ الضَّلالَ بالمُبين، ولمّا سَمِعوا منهُ هذه الغِلظةَ، وشاهَدوا هذا الجِدَّ، طَلَبوا منهُ البُرهان، يعني: هَبْ أنّا قد قَلَّدْنا آباءنا فيما نحنُ فيه، فهل معَك دليلٌ على ما ادَّعَيْتَ أجئتَنا بالحقِّ، ثُمّ أَضْرَبوا عن ذلك، وجاءوا بأمِ المُتضمِّنةِ لمعنى بل الإضرابيّة والهمزةِ للتقرير، فأَضْرَبوا بـ«بَل» عمّا أثبتُوا له، وقَرَّروا بالهمزةِ خلافَه على سَبيل التوكيدِ والبَتّ والقَطْع، وذلك أنّهم قَطَعوا أنهُ

(١) وهو الحظُّ والقَسْمُ من العقلِ.

[﴿ قَالَ بَل رَّبُّكُمْ رَبُّ السَّمَٰوَٰتِ وَالْأَرْضِ الَّذِي فَطَرَهُنَّ وَأَنَا عَلَىٰ ذَٰلِكُم مِّنَ الشَّٰهِدِينَ ﴾ ٥٦].

الضَّميرُ في ﴿فَطَرَهُنَّ﴾ للسّماواتِ والأرض، أو للتماثيل، وكونُه للتَّماثيلِ أدخَلُ في تَضليلِهم، وأثبتُ للاحتِجاجِ علَيهم. ....

لاعبٌ وليس بمُحِقٍّ البَتّةَ؛ لأنّ إدخالَهم إيّاه في زُمرةِ اللاعبينَ، أي: أنت غريقٌ في اللعِب، داخلٌ في زُمرةِ الذين قُصارَى أمرِهم في إثباتِ الدَّعاوَى اللعِبُ واللَّهوُ على سَبيل الكِنايةِ الإيمائيّة، دَلَّ على إثباتِ ذلك بالدَّليل والبُرهان. وهذه الكنايةُ توقِفُك على أن «أمْ» لا يجوزُ أن تكون متّصلةً قطعًا، وكذا «بَلْ» في قولِه: ﴿بَل رَّبُّكُمْ رَبُّ السَّمَٰوَٰتِ وَالْأَرْضِ الَّذِي فَطَرَهُنَّ﴾.

وهذا الجوابُ وارِدٌ على الأُسلوبِ الحكيم، وكان منَ الظاهرِ أن يُجيبَهم بقولِه: بل أنا منَ المُحِقِّينَ ولستُ منَ اللاعبين، فجاء بقولِه: ﴿بَل رَّبُّكُمْ﴾ الآية؛ ليُنبِّهَ به على أنّ إبطالي لما أنتُم عاكفونَ عليه وتَضليلي إيّاكم ممّا لا حاجةَ فيه لوضُوحِه إلى الدَّليل، ولكنِ انظُروا إلى هذه العظيمة، وهِي أنّكم تَترُكونَ عبادةَ خالِقكم ومالكِ أمرِكم، ورازِقِكم ومالكِ العالَمينَ، والذي فَطَرَ ما أنتُم لها عاكفونَ، وتَشتغلونَ بعبادتِها دونَه، فأيُّ باطل أظهَرُ مِن ذلك؟ وأيُّ ضَلالٍ أبينُ مِن هذا؟ ثُمّ ذَيَّلَ الجوابَ بما هُو مُقابِلٌ لقولِهم، وهُو قوله: ﴿وَأَنَا عَلَىٰ ذَٰلِكُم مِّنَ الشَّٰهِدِينَ﴾ من حيثُ الأُسلوبُ، وهي الكِنايةُ، ومِن حيثُ التركيبُ، وهُو بناءُ الخبرِ على الضَّمير أي: لستُ منَ اللاعبينَ في الدَّعاوَى، بل أنا منَ القائمينَ فيها بالبراهينِ القاطعة، والحُجَج السّاطعة، كالشاهِد الذي تُقطَعُ به الدَّعاوَى[1]، وبه يتقوَّى قولُ المُصنِّف: «كوْنُ الضَّميرِ للتماثيل أدخَلُ في تضليلِهم، وأثبَتُ للاحتجاج عليهم»، قال القاضي: ﴿قَالَ بَل رَّبُّكُمْ﴾: إضرابٌ عن كونِه لاعبًا بإقامةِ البُرهانِ على ما ادَّعاه. وقال: معنى ﴿مِّنَ الشَّٰهِدِينَ﴾: منَ المُحققِينَ لهُ، والمُبرهِنينَ عليه، فإن الشاهدَ مَن يُحقِّقُ الشيء[2].

(١) من قوله: «بل أنا من القائمين فيها» إلى هنا سقط من (ح).

(٢) «أنوار التنزيل» (٤: ٩٨).

وشَهادتُه على ذلك: إدلاؤُه بالحُجّةِ عليه، وتَصحيحُه بها كما تُصَحَّحُ الدَّعوى بالشَّهادة، كأنه قال: وأنا أُبيِّنُ ذلكَ **وأُبرهِنُ عليه**، كما تُبيَّنُ الدَّعاوى بالبيِّنات، لأني لستُ مِثلَكم، فأقول ما لا أقدِرُ على إثباتِه بالحُجّة. كما لم تَقدِروا على الاحتِجاجِ لمَذهَبِكم، ولم تَزيدوا على أنكُم وَجدتُّم عليه آباءَكم.

[﴿ وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصۡنَٰمَكُم بَعۡدَ أَن تُوَلُّواْ مُدۡبِرِينَ ۞ فَجَعَلَهُمۡ جُذَٰذًا إِلَّا كَبِيرًا لَّهُمۡ لَعَلَّهُمۡ إِلَيۡهِ يَرۡجِعُونَ ﴾ ٥٧-٥٨].

قَرأ **مُعاذُ بنُ جَبَل** «بالله»، وقُرِئ «تَوَلَّوا» بمَعنى: تَتَولَّوا. ويُقَوِّيها قوله: ﴿ فَتَوَلَّوۡاْ عَنۡهُ مُدۡبِرِينَ ﴾ [الصافات: ٩٠]. فإن قلت: ما الفَرقُ بينَ الباءِ والتّاء؟ قلت: إنَّ الباءَ هي الأصل، والتّاءُ بَدَلٌ مِن الواوِ المُبدَلةِ مِنها، **وإنَّ التاءَ فيها زِيادةُ مَعنى**، وهو التَّعَجُّب،

قولُه: (**شهادتُهُ على ذلك**)، أي: شهادةُ إبراهيمَ على معنى قولِه: ﴿بَل رَّبُّكُمۡ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾، ولمّا كانتِ الشّهادةُ على خلافِ المتعارَفِ، كقولِه تعالى: ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾ [آل عمران: ١٨] الآية، قال: «شهادتُه على ذلك، إدلاؤه بالحُجّةِ عليه»، أي: توَصُّلُه بها على ما قال. وفي «المُغرِب»: أدلَيْتُ الدَّلوَ: أرسَلْتُها في البئرِ، ومنهُ أدْلَى بالحُجّة: أحضرَها، وفي التنزيل: ﴿وَتُدۡلُواْ بِهَآ إِلَى ٱلۡحُكَّامِ﴾ [البقرة: ١٨٨]، أي: لا تُلقُوا أمرَها والحكومةَ فيها. وفلانٌ يُدْلي إلى الميّتِ بذَكَر، أي: يَتَّصِل[١].

قولُه: (**وأُبرهِنُ عليه**)، «**الأساس**»: حُكِيَ عن الفَرّاء: أَبْرَهَ فلانٌ: جاء بالبُرهانِ، وبَرْهَنَ مُولَّد، والبُرهانُ: بيانُ الحُجّةِ وإيضاحُها، منَ البَرَهْرَهةِ، وهِي البيضاءُ منَ الجَواري.

قولُه: (**قَرأَ معاذُ بنُ جبَل: «بالله»**)، قال الزجّاجُ: ولا يَصلُحُ التاءُ في القَسَم إلّا في «الله»، تقولُ: وحقِّ الله لأفعَلَنَّ، ولا يجوزُ: تحقِّ الله، والتاءُ بدَلٌ منَ الواو، ويجوزُ: تالله لأَكِيدَنَّ، وقراءةُ العامّةِ: بالتاءِ الفَوْقانيّة[٢].

قولُه: (**وإنَّ التاءَ فيها زيادةُ معنى**)، وهُو التعجُّب، وذلك أنَّ المُقسَمُ عليه بالتاءِ يجبُ

(١) «المُغرب في ترتيب المعرب» (١: ٢٩٤).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٣٩٥)، وبها قرأ أحمد بن حنبل رَضِي الله عنه.

كأنه تَعَجُّبٌ من تَسَهُّلِ الكَيدِ على يَدِه وتَأَتّيه؛ لأنّ ذلك كان أمرًا مَقنوطًا مِنه لِصُعوبَتِه وتَعَذُّرِه. ولَعَمرِي إنَّ مِثلَه صَعبٌ مُتَعَذِّرٌ في كُلِّ زَمان. خُصوصًا في زَمَنِ نَمرودٍ مَعَ عُتُوِّه واستِكبارِه وقُوّةِ سُلطانِه وتَهالُكِه على نُصرة دِينه، ولكِن:

إذا اللهُ سَنّى عَقدَ شَيءٍ تيَسَّرا

رُوِيَ أنَّ آزرَ خَرجَ به في يَومِ عيدٍ لهم، فبَدَؤوا ببَيتِ الأصنام فدَخلوه، وسَجَدوا لها، ووَضَعوا بينَها طَعامًا خَرَجوا به مَعَهم، وقالوا: إلى أن نَرجِعَ بَركَتِ الآلهةُ على طعامِنا، فذَهَبوا وبَقِيَ إبراهيمُ، فنظَرَ إلى الأصنامِ وكانَتْ سَبعينَ صَنَمًا مُصطَفّة، وثَمّ صَنَمٌ عَظيمٌ مستقبلُ الباب، وكانَ من ذَهَب، وفي عَينَيهِ جَوهَرَتانِ تُضيئانِ باللّيلِ، فكَسَرَها كلَّها بفَأسٍ في يَدِه، حتّى إذا لَم يُبقِ إلّا الكَبيرَ عَلّقَ الفأسَ في عُنُقِه، عَن قَتادة: قالَ ذلكَ سِرًّا مِن قَومِه، ورُوِي: سَمِعَه رَجلٌ واحِد.

﴿جُذَاذًا﴾ قِطاعًا؛ مِن الجَذّ، وهو القَطع. **وقُرِئ بالكَسرِ والفَتح**. وقُرِئ: «جَذًّا»

أن يكونَ نادرَ الوقوع، فإنّ الشيءَ المعجِبَ لا يَكثُرُ وقوعُه، وإلّا لم يكنْ مُعجِبًا. ومِن ثَم قلَّ استعمالُ التاءِ إلا معَ اسم الله تعالى.

قولُه: (**إذا اللهُ سَنّى عَقْدَ شيءٍ تيَسَّرا**)، أولُه:

ولا تَيْأَسَا واستَغْوِرا الله إنهُ

ويُروى: «واستَعوِنا اللهَ». وقيل: أولُه:

وأعلَمُ عِلمًا ليس بالظنِّ أنه ... إذا اللهُ سَنّى عَقْدَ شيءٍ تَيَسَّرا[1]

سَنَّى الأمرَ: سَهَّلَه، وسَنَّى العُقْدةَ: حَلَّها، والضَّميرُ في أنهُ: للشّأنِ.

قولُه: (**وقُرِئَ بالكسرِ والفتح**)، أي: ﴿جُذَاذًا﴾. الكسائيُّ: بكسرِ الجيم، والباقونَ:

---

(١) ذكره القالي في «الأمالي» (١: ١١٢) وفسرَّ قولَه: «واستَغْوِراه» بقولِه: سَلاهُ الغَيرةَ. وهي المَبرَّةُ، أي: سَلاهُ الرزق.

جمع «جَذيذٌ»، و«جُذَذًا» جمع جُذّة. وإنما استبقى الكبيرَ لأنـه غَلَبَ في ظَنِّه أنهم لا يَرجِعونَ إلّا إليه، لِما تَسامَعوه مِن إنكارِه لدينِهم وسَبِّه لآلِـهَتِهم، فيُبَكِّتُهم بما أجابَ به من قولِه: ﴿بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا فَسْـَٔلُوهُمْ﴾ وعنَ الكَلبيِّ ﴿إِلَيْهِ﴾ إلى كبيرِهم، ومَعنى هذا: لَعلَّهم يَرجِعونَ إليه كَما يُرجَعُ إلى العالِمِ في حَلِّ المُشكِلات، فيَقولونَ له: ما لِهؤلاءِ مَكسورةً، ومالَكَ صَحيحًا والفَأسُ على عاتِقِك؟ قال هذا بِناءً على ظَنِّه بهم، لِما جَرَّبَ وذاقَ مِن مُكابَرَتِهم لِعُقولِهم واعتقادِهم في آلهتِهم وتَعظيمِهم لها، أو قالَه مَعَ عِلمِه أنهم لا يَرجِعونَ إليه استهزاءً بِهِم واستِجهالًا، وأن قِياسَ حالِ من يَسجُدُ له ويُؤَهِّلُه للعِبادةِ أن يرجِعَ إليه في حَلِّ كلِّ مُشكِلٍ.

فإن قلت: فإذا رَجَعوا إلى الصَّنَمِ بِمُكابَرَتِهم لِعقولِهم ورُسوخِ الإشراكِ في أعراقِهم، فأيُّ فائِدةٍ دينيّةٍ في رجوعِهم إليه حتّى يَجعَلَه إبراهيمُ صلواتُ الله عليه

بضمِّها[1]. رَوَى ابنُ جِنِّي عن أبي حاتم قال: فيها لغاتٌ: «جُذاذٌ» بالضمِّ والفتح والكسر، وأجوَدُها الضمُّ، كالحُطام والرُّفات[2]. وقال الزجَّاجُ: أبنيةُ كلِّ ما كُسِّرَ وقُطِّع وحُطِّم على فُعَال، ومَن قال: «جِذاذٌ» بالكسرِ فقال: هُو جَمْعُ جَذيذٍ، نحوَ: ثقيل وثِقَالٍ وخفيفٍ وخِفَاف، ويجوزُ «جَذاذًا» بالفَتْح على القَطَاع والحَصَاد. ويَجوزُ «جُذُذًا» بضمِّ الجيم والذّالِ: جَمْعَ جَذِيذ، و«جُذُذ» مثلَ: جديدٍ وجُدُد[3]، وقال أبو عُبَيدةَ: ﴿فَجَعَلَهُمْ جُذَٰذًا﴾، أي: مُستأصَلِينَ. ولفظُ «جُذاذ» يقعُ على الواحدِ والاثنَيْنِ والجَمْع منَ الذَّكَر والمؤنَّث بمنزلةِ المصدَر[4].

الراغب: الجَذُّ: كسْرُ الشيءِ وتفتيتُه، ويقالُ لحجارةِ الذهبِ المكسورة، ولفُتاتِ الذهب: جُذَاذٌ، وما عليه جُذَّة، أي: متقَطِّعٌ من الثِّياب[5].

---

(١) لتمام الفائدة انظر: «حجّة القراءات» ص ٤٦٨، و«البحر المحيط» (٧: ٤٤٤).

(٢) «المحتسب» (٢: ٦٤).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٣٩٥).

(٤) «مجاز القرآن» (٢: ٤٠).

(٥) «مفردات القرآن» ص ١٩٠.

غَرَضًا؟ قلت: إذا رَجَعوا إليه تَبيَّنَ أنه عاجِزٌ لا يَنفَعُ ولا يَضُرّ، وظَهَرَ أنهم في عِبادتِه على جَهلٍ عَظيم.

[﴿قَالُواْ مَن فَعَلَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَآ إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ ٥٩].

أي: إنّ مَن فَعَلَ هذا الكَسرَ والـحَطمَ لَشديدُ الظُّلم، مَعدودٌ في الظَّلَمة: إمّا لـجُرأتِه على الآلهةِ الـحَقيقةِ عندَهم بالتَّوقيرِ والإعظام، وإمّا لأنّهم رأَوا إفراطًا في حَطمِها وتَمادِيًا في الاستِهانةِ بها.

[﴿قَالُواْ سَمِعۡنَا فَتًى يَذۡكُرُهُمۡ يُقَالُ لَهُۥٓ إِبۡرَٰهِيمُ * قَالُواْ فَأۡتُواْ بِهِۦ عَلَىٰٓ أَعۡيُنِ ٱلنَّاسِ لَعَلَّهُمۡ يَشۡهَدُونَ﴾ ٦٠-٦١].

فإن قلت: ما حُكمُ الفِعلَينِ بَعد ﴿سَمِعۡنَا فَتًى﴾ وأيُّ فَرقٍ بَينَهما؟ قلت: هُما صِفَتانِ لِفتًى، إلّا أنَّ الأوّلَ وهو ﴿يَذۡكُرُهُمۡ﴾ **لا بُدَّ مِنه لسَمع**؛ لأنكَ لا تَقول: سَمِعتُ زيدًا

قولُه: (**أي: إنّ مَن فَعَلَ هذا الكسرَ والحَطْمَ لَشديدُ الظُّلم**)، هذا تفسيرٌ لقولِه: ﴿مَن فَعَلَ﴾ إلى آخِره، أوقَعَ ﴿إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ خبرًا للموصُولة. قال أبو البقاء: ﴿مَن﴾: يجوزُ أن يكونَ بمعنى «الذي»، و﴿إِنَّهُۥ﴾ وما بعدَه: الخَبَرُ، وأن يكونَ استفهامًا، و﴿إِنَّهُۥ﴾: استئنافٌ[1]. فدَلَّ إيقاعُ ﴿فَعَلَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَآ﴾ صِلةً للموصُولِ على تحقيقِ الخبَر، أي: هذا الفعلُ الشَّنيعُ الفظيعُ لا يفعَلُه إلّا ظالمٌ، كما قال: «إنّهم رأَوْا إفراطًا في حَطْمِها، وتَمادِيًا في الاستهانةِ بها»، ودَلَّ «أنّ» واللامُ في الخَبَرِ على مَزيدِ التأكيد، وإليه الإشارةُ بقولِه: «لشديد الظلم»، ودَلَّ اللامُ الاستغراقيُّ في الظالمينَ على أنهُ غريقٌ فيه، وإليه الإشارةُ بقولِه: «معدودٌ في الظَّلَمة»، وهذه المُبالغاتُ إنّما ذهَبوا إليها لاعتقادِهم أنّها آلهةٌ حقيقةٌ يجبُ توقيرُهم وإعظامُهم، وإليه الإشارةُ بقولِه: «إمّا لجُرأتِه على الآلهةِ الحقيقةِ عندَهم».

قولُه: (**لا بدَّ منهُ لسَمِعَ**)، قال أبو البقاء: ﴿يَذۡكُرُهُمۡ﴾: مفعولٌ ثانٍ[2] لـ﴿سَمِعۡنَا﴾،

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٩٢١).

(٢) في (ف) و(ح): «بأن»، وهو تحريف.

وتَسكُت، حتّى تَذكُرَ شَيئًا ممّا يُسمَع. وأمّا الثّاني فليسَ كذلِك. فإن قلت: ﴿إِبْرَٰهِيمُ﴾ ما هو؟ قُلت: قيل: هو خَبرُ مبتدأٍ محذوف، أو مُنادى. والصَّحيحُ أنه فاعِل «يُقال»، لأنَّ المُرادَ الاسمُ لا المُسَمّى ﴿عَلَىٰٓ أَعۡيُنِ ٱلنَّاسِ﴾ في محَلِّ الـحَال، بمَعنى مُعايَنًا مُشاهَدًا، أي: بمَرأًى مِنهم ومَنظَر. فإن قلت: فما مَعنى الاستِعلاءِ في «على»؟ قلت: هو وارِدٌ على طَريقِ الـمَثَل، أي: يَثبُتُ إتيانُه في الأَعيُنِ، ويَتمكَّنُ فيها ثباتُ الرّاكِبِ على الـمَركوبِ وتمكُّنِه مِنه. ﴿لَعَلَّهُمۡ يَشۡهَدُونَ﴾ عليه بها سَمِعَ مِنه، وبها فَعلَه، أو يحضُرونَ عُقوبَتَنا له. روي أنّ الخبرَ بَلَغَ نَمرودَ وأشرافَ قَومِه، فأمَروا بإحضارِه.

[﴿ قَالُوٓاْ ءَأَنتَ فَعَلۡتَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ * قَالَ بَلۡ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمۡ هَٰذَا فَسۡـَٔلُوهُمۡ إِن كَانُواْ يَنطِقُونَ ﴾ ٦٢-٦٣].

هذا مِن مَعارِيضِ الكَلام. ولطائِفُ هذا النَّوعِ لا يَتَغَلغَلُ فيها إلّا أذهانُ الرّاضةِ مِن عُلَماءِ المَعاني. والقولُ فيه ....

ولا يكونُ ذلك إلا مسموعًا، كقولِك: سَمِعتُ زيدًا يقولُ كذا، أي: سَمِعتُ قولَ زيد[1]. وعندَ المصنِّفِ: «يقولُ كذا» حالٌ عن المفعول.

قولُه: (هُو خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ أو مُنادى)، والصَّحيحُ أنهُ فاعلُ ﴿يُقَالُ﴾؛ لأنّ المرادَ الاسمُ لا المُسَمَّى، أي: يقالُ لهُ هذا اللَّفظُ. هذا التعليلُ يؤْذِنُ أنّ في الوجهَيْنِ الأوّلَيْنِ ليسَ المرادُ منهُ الاسمَ، قال صاحبُ «الفرائد»: قولُه: ﴿لَهُۥ﴾ إمّا أن يكونَ بالخطابِ، كقولِك: قلتُ لزيدٍ إذا خاطبتُه، فكان منادًى، كأنهُ قيل: يقالُ لهُ: يا إبراهيمُ، إذا نُودِي، أو بالغَيْبة، كقولِك: قلتُ لزيدٍ، إذا قلتُ في بابِه مِن غيرِ أن يكونَ مخاطَبًا، فكأنّهُ قيل: إذا أُخبِرَ عنهُ يقالُ: هُو إبراهيمُ، وإذا كان المرادُ مِن إبراهيمَ اللفظُ فلا بدَّ منَ اعتبارِ التّسمِية في قولِه: ﴿يُقَالُ لَهُۥ﴾ كأنهُ قيل: يُسَمَّى إبراهيمَ، ويُمكنُ أن يكونَ ﴿عَلَىٰٓ أَعۡيُنِ ٱلنَّاسِ﴾: حالًا منَ الفاعل، أي: فأْتوا به عارِضينَ على أعيُنِ الناس، أو ناوِينَ العَرْض، أو مُريدينَ العَرْض.

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٩٢١).

أنَّ قَصدَ إبراهيمَ صلواتُ الله عليهِ لم يكنْ إلى أن يَنسُبَ الفِعلَ الصّادِرَ عنه إلى الصَّنَم، وإنّما قَصدَ تَقريرَه لنَفسِه وإثباتَه لها على أُسلوبٍ تَعريضِيٍّ يَبلُغُ فيه غَرَضه مِن إلزامِهم الـحُجّةَ وتَبكيتِهم، وهذا كما لو قال لك صاحبك ـ وقد كتبت كتابًا بِخَطٍّ رَشيق،

قولُه: (إنَّ قَصْدَ إبراهيمَ عليه السَّلامُ لم يكنْ إلى أن يَنسُبَ الفعلَ الصادرَ عنهُ إلى الصَّنم، وإنّما قَصَدَ تَقْريرَه لنفْسِه، وإثباتَه لها على أسلوبٍ تعريضيّ)، قال صاحبُ «الفرائد»: هذا بعيدٌ؛ لأنّ ذلك إنّما يستقيمُ إذا كان الفعلُ دائرًا بيْنَ الاثنيْنِ، فإذا انتفَى مِن أحدِهما ثَبَتَ بالآخَرِ بالضّرورة، وهاهنا ليس كذلك؛ لأنّ الكسرَ لم يكنْ دائرًا بيْنَ إبراهيمَ عليه السّلامُ وبيْنَ الصّنمِ الكبيرِ؛ لاحتمالِ أن يكونَ كسَرَها غيرُ إبراهيمَ. والنَّظيرُ الذي ذَكَرَه لذلك، ليسَ الفعلُ دائرًا بيْنَ الاثنَيْنِ أيضًا؛ لأنه يُمكنُ أن يكونَ الفعلُ للثالث، فإنِ اتّفقَ أن يكونَ دائرًا بينَهما كان صحيحًا، إلّا أنهُ لم يُطابِقْ لما نحن فيه. والوَجْهُ الثاني وهُو أنْ يقالَ: «غاظَتْهُ تلك الأصنامُ» إلى قولِه: «كما يُسنَدُ الفعلُ إلى مُباشِرِه، يُسنَدُ إلى الحاملِ عليه»، أيضًا ضعيفٌ؛ لأن غَيْظَه مِن عبادةِ غيرِ الله تعالى، فاستوَى فيه الكبيرُ والصَّغير.

والجوابُ: أنهُ دَلَّ تقديمُ الفاعل المعنَويِّ في قولِه: ﴿ءَأَنتَ فَعَلْتَ﴾ على أنّ الكلامَ ليس في الفعل لأنهُ معلومٌ، بل في الفاعل كما مَرَّ في قولِه تعالى: ﴿وَمَآ أَنتَ عَلَيۡنَا بِعَزِيزٖ﴾ [هود: ٩١]، ودَلَّ قولُهم: ﴿سَمِعۡنَا فَتٗى يَذۡكُرُهُمۡ يُقَالُ لَهُۥٓ إِبۡرَٰهِيمُ﴾ وقولُهم: ﴿قَالُواْ فَأۡتُواْ بِهِۦ عَلَىٰٓ أَعۡيُنِ ٱلنَّاسِ﴾ على أنّهم لم يَشُكُّوا أنّ الفاعلَ هُو، فإذَنْ لا يكونُ قَصْدُهم في قولِهم: ﴿ءَأَنتَ فَعَلۡتَ هَٰذَا﴾ إلا بأنْ يُقِرَّ بأنهُ هُو، فلمّا رَدَّ بقولِه: ﴿بَلۡ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمۡ﴾ تعريضًا، دارَ الأمرُ بيْنَ الفاعلينَ.

وقال صاحبُ «الفرائد»: ويمكنُ أن يُقال: القضيّةُ كما كانت فِعليّةً كانت إمكانيّةً، تقولُ: زيدٌ كاتبٌ بالإمكان، تريدُ أنهُ يمكنُ الكتابةُ منهُ، ولذلك قيل في قولِه تعالى: ﴿كُلُّ شَيۡءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجۡهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨]: أي: كان قابلًا للهلاك؛ إذا عرَفْتَ هذا فنقولُ: قولُه: ﴿فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمۡ﴾ هذا مُرتبِطٌ بقولِه: ﴿إِن كَانُواْ يَنطِقُونَ﴾، المعنى: بل فَعَلَه كبيرُهم هذا إن كانوا يَنطِقونَ، فاسألُوهم إن أمكَنَ هذا الفعلُ مِن كبيرِهم إن كان

وأنتَ شَهيرٌ بِحُسنِ الـخَطِّ ـ: أَأَنتَ كَتبْتَ هذا. وصاحِبُكَ أمّيٌّ لا يُحسِنُ الـخَطَّ ولا يقدِرُ إلا على خَرمَشةٍ فاسِدة، فقُلتَ له: بل كَتَبَه أنت. كانَ قَصدُك بهذا الجَوابِ تَقريرَه لك معَ الاستِهزاءِ به، لا نَفيَه عنكَ وإثباتَه للأمّيِّ أو الـمُخَرمِش؛ لأنَّ إثباتَه ـ والأمرُ دائرٌ بينكما ـ لِلعاجزِ مِنكما استِهزاءٌ به وإثباتٌ للقادِر. ولقائلٍ أن يقول: غاظَته تلكَ الأصنامُ حينَ أبصَرَها مُصطَفّةً مُرَتَّبة، وكان غيظُ كبيرِها أكبرَ وأشدَّ لما رأى من زيادةِ تعظيمِهم له، فأسندَ الفعلَ إليه؛ لأنه هو الذي تَسبَّبَ لاستهانَتِه بها وحَطمِه لها، والفعلُ كما يُسنَدُ إلى مُباشِره يُسنَدُ إلى الحامِلِ عليه. ويَجوزُ أن يكونَ حكايةً لِما يقولُ إلى تجويزِه مَذهَبَهم، كأنه قالَ لهم: ما تُنكِرونَ أن يَفعَلَه كبيرُهم. فإنَّ مِن حَقِّ مَن يُعبدَ ويُدعى إلهًا أن يقدِرَ على هذا وأشدَّ مِنه. ويُحكى أنه قال: فَعلَه كبيرُهم هذا؛ غَضِبَ أن تُعبَدَ معَه هذه الصِّغارُ وهو أكبرُ مِنها. وقَرأ محُمدُ بنُ السَّمَيفَع: «**فَعَلَّهُ كبيرُهم**»، يعني: فلَعلَّه، أي: فلعلَّ الفاعلَ كبيرُهم.

[﴿فَرَجَعُوٓاْ إِلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ فَقَالُوٓاْ إِنَّكُمۡ أَنتُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ ٦٤].

هُوَ وغيرُه ـ ممّا تَعبُدونَ منَ الأصنام ـ من أهلِ النُّطق؛ لأنها إذا كانت من أهل النُّطقِ كانت علماء قُدَراء[1].

قولُه: (**خَرْمَشة**)[2]، **الجوهري**: المِخْرَشُ: خشَبةٌ يَخُطُّ بها الخَرّازُ.

قولُه: (**فَعَلَّهُ كبيرُهم**)، في «المَطْلَع»: قال أبو العبّاس[3]: أصلُ لعلَ: عَلَّ، زِيدتِ اللامُ للتوكيد. وأنشَد:

يا أبتا عَلَّك أو عَساكا

---

(١) لتمامِ الفائدة انظر: «أنوار التنزيل» (٤: ٩٩).

(٢) هذا اللفظ قد أهمله الجوهري، وكذا «خَرْبَش»، وهو إفسادُ الكتابة. قال في «تاج العروس» (خربش): ومنه يقال: كتبْتُ كتابًا مُخَرْبَشًا، أي: فاسدًا. وكذلك الخَرْمَشَة. انتهى.

(٣) يعني المُبرّد. وانظر كلامَه في «المقتضب» (٣: ٧٣).

فلمّا **ألقَمَهم الحجَرَ** وأخذَ **بمَخانِقِهم**، رَجَعوا إلى أنفسِهم فقالوا: أنتُم الظَّالِمونَ على الـحَقيقة، لا مَن ظَلَمتُموه حينَ قُلتم: مَن فَعَلَ هذا بآلهتِنا إنّه لَمِنَ الظَّالمين.

[﴿ثُمَّ نُكِسُواْ عَلَىٰ رُءُوسِهِمْ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ﴾ ٦٥].

«نَـكَستَه»: قَلَبتَه، فجعلتَ أسفلَه أعلاه، و«انتكَس»: انقلَب، أي: استَقاموا حينَ رجَعوا إلى أنفسِهم وجاؤوا بالفِكرةِ الصَّالِحة، ثم انتكسوا وانقَلبوا عن تلكَ الحالة، فأَخَذوا في المجادلة بالباطِلِ والـمُكابَرة، وأنَّ هؤلاءِ معَ تقاصُرِ حالِها عن حالِ الـحَيوانِ النّاطِقِ آلِـهةٌ مَعبودة، **مُضارّةً منهم**. أو انتكسوا عن كَونِهم مُجادِلينَ لإبراهيمَ عليهِ السلامُ مُجادِلينَ عنه، حينَ نفَوا عنها القُدرةَ على النُّطق. **أو قُلبوا على رؤوسِهم حَقيقة،**

قولُه: (**ألقَمَهُم الحجَرَ**)، كنايةٌ عن الإفحام والإسكات.

قولُه: (**بمَخانِقِهم**)، **الجوهري**: المِخْنَقَةُ ـ بالكسر ـ: القِلادة.

قولُه: (**مُضارَّةً منهم**)، مفعولٌ لهُ لقولِه: «في المجادلة»، وقيل: مفعولٌ مطلقٌ، أو: حالٌ مِن فاعلِ «أخَذوا».

قولُه: (**أو قُلِبوا على رؤوسِهم حقيقةً**): عطْفٌ على قولِه: «وانقَلَبوا عن تلك الحالةِ، فأخَذوا في المُجادلة» وكذلك: «أوِ انتكَسوا عن كونِهم مُجادِلينَ لإبراهيمَ»، فهذه وجوهٌ ثلاثةٌ: الوَجْهانِ الأوّلانِ واردانِ على التمثيل، قال القاضي: شَبَّهَ عَوْدَهم إلى الباطل بصَيْرورةِ أسفلِ الشيء مُستَعْلِيًا على أعلاه[1]. تَمّ كلامُه.

أمّا على الأوّلِ فقولُه: ﴿ثُمَّ نُكِسُواْ عَلَىٰ رُءُوسِهِمْ﴾ عبارةٌ عنِ انقلابِهم منَ الفِكرةِ الصّالحة إلى الفاسدة، وذلك أنّهم لمّا سَمِعوا منَ الخليلِ كلمةَ الحقِّ رَجَعوا إلى أنفُسِهم، وأصابُوا في الفِكْر، وقال بعضُهم لبعض: إنّكم أنتُمُ الظّالمونَ بعبادةِ ما لا يَنطِقُ ولا ينفَعُ ولا يضُرّ، لا مَن نَسَبتُم إليه الظُّلمَ بقولِكم: ﴿مَن فَعَلَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَآ إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾، ثُمّ انقلَبَ رأيُهم منَ الاستقامةِ إلى التسَفُّلِ قائلينَ: هؤلاءِ معبودةٌ لا شَكَّ فيها معَ كونِها غيرَ ناطقة، ومعَ أنّها

---

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ١٠٠).

....

مُتضرِّرةٌ بالكسر، وإليه الإشارةُ بقولِه: «وهؤلاءِ معَ تقاصُرِ حالِها عن حالِ الحيَوانِ الناطِق معبودةٌ مُضارّةً مِنهم»، وهُو معنى قولِه: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ﴾، أي: اشتُهِرَ عندَ كلِّ واحدٍ أنّ هذه الآلهةَ لا تتحدّث، والتاءُ في عَلِمتَ خطابٌ لكلِّ أحد، ويَدُلُّ على قولِهم: «هؤلاءِ معبودةٌ» قولُه: ﴿أَفَتَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ لِما ادَّعَوْهُ مِن عبادتهم لها مَع كونِها غيرَ قادرة.

وأمّا الثاني فهُو عبارةٌ عنِ انقلابِهم منَ الفِكرةِ الفاسِدة إلى الصّحيحة، وإليه الإشارةُ بقولِه: «انتكَسوا عن كونِهم مُجادِلينَ لإبراهيمَ عليه السّلامُ مُجادِلينَ عنه»، أي: أنّهم جادَلوا إبراهيمَ عليه السلامُ أوّلًا في قولهم: ﴿ءَأَنتَ فَعَلْتَ﴾ ونحوه، ثُم انقَلَبوا فصَاروا مُجادِلينَ عنه ذابِّينَ بقولِهم: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ﴾، فهذا يَدُلُّ على أنّها لا تنطِقُ، ولا تَصلُحُ للإلهيّة، وهذا أوفَقُ لِما في الكتاب، فاللامُ في قولِه: «مجادلين لإبراهيم» كاللام في مِثلِ: أنا ضاربٌ لزيدٍ، أو أنّهم جادَلوا قومَهم ذابِّينَ عن إبراهيمَ مُجادِلينَ لأجْلِه حينَ قالوا: ﴿إِنَّكُمْ أَنتُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾، لا إبراهيم، ثُمّ انقَلَبوا عن هذه المُجادلةِ لأجْلِه بقولِهم: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ﴾، فكيف يَأمُرُنا بالسُّؤالِ عنها؟ فهذا جدال[1] معَ إبراهيمَ، فقدِ انقَلَبوا عن الدَّفْع عنهُ إلى المُجادلةِ معَه؛ إذِ المرادُ: لقد عَلِمتَ أنّهم لا يَنطِقونَ فكيف تأمُرُنا بالسّؤالِ عنهم؟ وأشار إليه في تفسير «اللُّباب».

وأمّا على الثالثِ فالمعنى: أنّهم لمّا رَجَعوا إلى أنفُسِهم، وتَفكَّروا زمانًا طويلًا، عَرَفوا الحقَّ فقُلِبوا على رؤوسِهم لفَرْطِ خَجَلِهم قائلينَ: واللهِ لقد صَدَقَ إبراهيمُ فيما قال، وعَلِمتَ ـ أيُّها المخاطَبُ ـ ما هؤلاءِ يَنطِقونَ، وهُو المُرادُ مِن قولِه: «فما أَحَاروا جَوابًا إلّا ما هُو حُجّةٌ عليهم» لاعترافِهم بعَدَم قُدرةِ آلهتِهم على النُّطقِ المُستلزِم لعَجْزِهم. وعلى هذا الوَجْهِ والوَجْهِ الذي قبلَه: على تقديرِ أن يكونَ اللامُ في «إبراهيمَ»[2] صلةً ينطبِقُ قولُه: ﴿وَأَرَادُوا۟ بِهِۦ كَيْدًا فَجَعَلْنَٰهُمُ ٱلْأَخْسَرِينَ﴾؛ لأنه تذييلٌ لهذا المعنى كما سيجيءُ.

---

(١) في (ح): «جلال» باللام.

(٢) كذا في الأصول الخطية، ولعل الصواب: «لإبراهيم»، يعني: في قول الزمخشري: «مجادلين لإبراهيم».

لفَرطِ إطراقِهم خَجَلًا وانكِسارًا **وانخِزالًا** ممّا بَهَتَهم به إبراهيمُ عليه السَّلام، **فما أحاروا جَوابًا إلا ما هو حُجّةٌ عليهم**. وقُرِئ: «نُكِّسوا» بالتَّشديد، و«نَكَسوا» على لَفظِ ما سُمِّيَ فاعِلُه، أي: نَكَسوا أنفسَهم على رؤوسِهم، قَرأ به رِضوانُ بنُ عبدِ المَعبود.

[﴿ قَالَ أَفَتَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكُمۡ شَيۡـًٔا وَلَا يَضُرُّكُمۡ * أُفّٖ لَّكُمۡ وَلِمَا تَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِۚ أَفَلَا تَعۡقِلُونَ ﴾ ٦٦ – ٦٧].

﴿أُفّٖ﴾ صوتٌ إذا صُوِّتَ به عُلِمَ أنَّ صاحِبَه مُتَضَجِّر، أضجَرَه ما رأى مِن ثباتِهم على عبادَتِها بعدَ انقِطاعِ عُذرِهم وبعدَ وُضوحِ الحَقِّ وزُهوقِ الباطل، فتأفَّفَ بهم. **واللام لبيانِ المُتَأَفَّفِ به**. أي: لَكُم ولآلهِتِكم هذا التَّأَفُّف.

[﴿ قَالُواْ حَرِّقُوهُ وَٱنصُرُوٓاْ ءَالِهَتَكُمۡ إِن كُنتُمۡ فَٰعِلِينَ * قُلۡنَا يَٰنَارُ كُونِي بَرۡدٗا وَسَلَٰمًا عَلَىٰٓ إِبۡرَٰهِيمَ * وَأَرَادُواْ بِهِۦ كَيۡدٗا فَجَعَلۡنَٰهُمُ ٱلۡأَخۡسَرِينَ ﴾ ٦٨-٧٠].

أجمَعوا رأيَهم لمّا غُلِبوا بإهلاكِه؛ وهكذا المُبطِلُ إذا قَرعتَ شُبهَتَه بالحُجّةِ وافتُضِح، لم يكُنْ أحدٌ أبغضَ إليه مِن المُحِقّ. ولم يَبْقَ له مَفزَعٌ **إلا مُناصَبتَه**، كما

قولُه: (**وانخِزالًا**)، **الجوهريّ**: انخزَلَ الشيءُ: انقطَعَ. والاختزالُ: الانقطاع.

قولُه: (**فما أَحاروا جوابًا**)، **الجوهريّ**: المُحاورةُ: المُجاوبةُ، يقال: كلَّمتُهُ فما أَحارَ إليَّ جَوابًا، وما رَجَعَ إليّ حَوِيرًا ولا حِوارًا، أي: ما رَدَّ جوابًا.

قولُه: (**إلّا ما هُو حُجّةٌ عليهم**)، هُو مِن أسلوبِ قولِه: ما معَه منَ العَقْل شيءٌ إلّا ما يوجبُ الحُجَّةَ عليه، وهُو المسَمَّى بالرُّجوع.

قولُه: (**واللامُ لبيانِ المتأفَّفِ به**)، وأنشَدَ صاحبُ «المُطْلِع»:

أُفًّا وتُفًّا لـمَن مَودَّتُه   إن غِبتُ عنهُ سُويعةً زالتْ[1]

قولُه: (**إلّا مُناصَبتَه**). **الجوهريّ**: نَصَبْتُ لفلانٍ نَصْبًا: إذا عادَيْتَه، وناصَبْتُه الحربَ مُناصَبةً.

---

(١) لم أهتدِ إلى قائله.

فَعلَتْ قُرِيشُ برسولِ الله ﷺ حينَ عَجَزوا عن الـمُعارَضةِ، والذي أشارَ بإحراقِه نمرود. وعن ابنِ عُمرَ رضيَ الله عنهما: رَجلٌ **من أعرابِ العَجَمِ يُريدُ الأكراد**. ورُوِي: أنهم حينَ هَمُّوا بإحراقِه، حَبَسوه ثم بَنَوا بَيتًا كالـحَظيرةِ بِكُوثى، وجَمَعوا شَهرًا أصنافَ الـخَشَبِ الصِّلاب، حتّى إن كانَت الـمَرأةُ لتَمرَضُ فتقول: إن عافاني اللهُ لأجمَعَنَّ حَطَبًا لإبراهيمَ عليه السَّلام، ثُمّ أشعَلوا نارًا عَظيمةً كادَتِ الطَّيرُ تحترِقُ في الجوِّ من وَهَجِها. ثُمّ وضَعوه في الـمِنجَنيقِ مُقَيَّدًا مَغلولًا فرَمَوا به فيها، فناداها جِبريلُ عليهِ السَّلام: ﴿قُلۡنَا يَٰنَارُ كُونِي بَرۡدٗا وَسَلَٰمًا﴾. ويُحكى: ما أحرَقَت منه إلّا وِثاقه. وقالَ له جبريلُ عليه السَّلامُ: حينَ رُمِيَ به: هل لكَ حاجة؟ فقال: أمّا إليكَ فلا. قال: فَسَلْ ربَّك. قال: حَسبِي مِن سؤالي علمُه بِحالي. وعن ابنِ عبّاسٍ رضيَ اللهُ عنهما: **إنّما نَجا بقوله: «حَسبيَ الله ونِعمَ الوكيل»، وأطَلَّ عليه** نُمْرودُ مِن الصَّرحِ، فإذا هو في رَوضةٍ **ومَعَه جَليسٌ له مِن الـمَلائكة، فقال: إنّي مُقَرِّب** إلى إلهك، فذبَحَ أربعةَ آلافِ بَقَرةٍ، وكفَّ عن إبراهيم، وكان إبراهيمُ صلواتُ الله وسلامُه عليه ـ إذ ذاكَ ـ ابنَ ستَّ

قولُه: (**مِن أعرابِ العجَم، يريدُ الأكرادَ**)، تشبيهًا بالأعرابيِّ منَ العرَب، وهمُ الذين يَسكُنونَ الباديةَ ولا يَدخُلونَها إلّا لحاجة.

قولُه: (**إنّما نَجَا بقولِه: حسبيَ اللهُ ونِعمَ الوكيلُ**)، عن البخاريِّ، عن ابنِ عبّاسٍ قال في قولِه تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدۡ جَمَعُواْ لَكُمۡ فَٱخۡشَوۡهُمۡ فَزَادَهُمۡ إِيمَٰنٗا وَقَالُواْ حَسۡبُنَا ٱللَّهُ وَنِعۡمَ ٱلۡوَكِيلُ﴾ [آل عمران: ١٧٣]: قالها إبراهيمُ حينَ أُلقِيَ في النار، وقالها محمدٌ ﷺ حينَ قالوا: ﴿إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدۡ جَمَعُواْ لَكُمۡ فَٱخۡشَوۡهُمۡ﴾[1].

قولُه: (**وأطَلَّ عليه**)، الجوهري: أي: أشرَفَ.

قولُه: (**ومَعَهُ جَليسٌ له من الملائكة، فقال: إنّي مُقرّبٌ**) الفاءُ فصيحة، يعني: بعَثَ

---

(١) أخرجه البخاري (٤٥٦٣).

عشرةَ سَنة. واختاروا الـمُعاقَبةَ بالنّارِ؛ لأنها أهولُ ما يُعاقَبُ به وأفظَعُه، ولذلكَ جاء: «لا يُعَذِّبُ بالنّارِ إلا خالِقُها»، **ومِن ثَمّ قالوا:** ﴿إِن كُنتُمْ فَاعِلِينَ﴾ أي: إن كُنتم ناصِرينَ آلـهَتكم **نَصرًا مُؤَزَّرًا**، فاختاروا له أهولَ الـمُعاقَبات، وهي الإحراقُ بالنّار، وإلا فرَّطتُم في نُصرَتِها. ولهذا عظَّموا النارَ وتَكلَّفوا في تَشهيرِ أمرِها وتَفخيمِ شأنِها، **ولم يَألوا جُهدًا** في ذلك. جُعِلَت النّارُ لُطاوَعَتِها فِعلَ الله وإرادَتَه، كمَأمورٍ أُمِرَ بشَيءٍ فامتَثَله. والمَعنى: ذاتَ بردٍ وسَلام، فبولِغَ في ذلك، كأَن ذاتَها بردٌ وسَلام. والمراد: ابرُدي فيَسلَمَ مِنكِ إبراهيم. أو: ابرُدي بَردًا غيرَ ضارّ. وعن ابنِ عبّاسٍ رضيَ اللهُ عنه: لَو لَم يَقُل ذلكَ لأهلَـكَته ببَردِها.

فإن قلت: كيفَ بَرَدَتِ النّار وهي نار؟ قلت: نَزَعَ اللهُ عنها طَبعَها الذي طَبعَها

نمروذُ وأخرَجَ إبراهيمَ عليه السَّلامُ منَ النار وأحضَرَه عندَه فأكرَمَه وألْطَفَ لهُ القولَ فقال: إنّي مُقرّبٌ إلى إلٰهك[1].

قولُه: (**ومِن ثَمّ قالوا: إن كنتُم فاعِلين**)، تعليلٌ لقولِه: واختَاروا المُعاقبَةَ بالنّار؛ لأنّها أهوَلُ، وإنّما أفادَ هذا المعنى اتّحادُ الشَّرطِ والجَزاء؛ لأنّ قولَه: ﴿إِن كُنتُمْ فَاعِلِينَ﴾[2] جزاؤه ما دَلَّ عليه قولُه تعالى: ﴿حَرِّقُوهُ وَانصُرُوا﴾ نحوَ قولِه: مَن أدرَكَ الصمانَ فقد أدرَكَ، أي: أدرَكَ مرعًا بالغًا في شأنِه، وإليه الإشارةُ بقولِه: «إن كنتُم ناصِرينَ آلهتكم نَصْرًا مؤزَّرًا فاختاروا لهُ أهوَلَ المعاقَباتِ وهِي الإحراقُ بالنار»، ألا ترى كيف أَتى في الشَّرطِ مِن معاني الجَزاء، وفي الجزاءِ عَكسَ؟

قولُه: (**نَصرًا مُؤَزَّرًا**). **النِّهاية**: مُؤَزَّرًا، أي: بالغًا شديدًا، يقال: أَزَّرَه وآزَرَه: إذا أعانَه وأسعَدَه، منَ الأَزْرِ: القُوّة والشِّدة.

قولُه: (**ولم يَألوا جُهدًا**)، **الجوهريّ**: ألا يَألُو، أي: قَصَّرَ، وفلانٌ لا يَأْلوكَ نُصْحًا، فهُو آلٍ. وحَكَى الكسائيُّ عن العرَب: أقبَلَ يَضرِبُه لا يَأْلُ، يريدُ: يَأْلو، فحَذَفَ.

---

(١) قد ذكر القصّة بتمامِها الإمام البغوي في «معالم التنزيل» (٥: ٣٢٨).

(٢) من قوله: «تعليلٌ لقوله: واختاروا المعاقبة» إلى هنا سقط من (ح).

عليه مِن الحرِّ والإحراق، وأبقاها على الإضاءةِ والاشتِعالِ كما كانت، واللهُ على كلِّ شيءٍ قَدير. ويجوزُ أن يَدفَعَ بقُدرَتِه عن جِسمِ إبراهيمَ عليه السَّلامُ أذى حَرِّها ويُذيقَه فيها عَكسَ ذلك، كما يَفعَلُ بخَزَنةِ جَهَنَّم، **ويَدُلُّ عليه قولُه:** ﴿عَلَىٰٓ إِبۡرَٰهِيمَ﴾، **وأرادوا أن يَكيدوه ويَمكُروا به**، فما كانوا إلا مَغلوبينَ مَقهورين، غالبوه بالجدال، فغلبه الله ولقّنه بالمبكت، وفَزِعوا إلى القُوّةِ والجَبَروت، فنصره وقوّاه.

[﴿وَنَجَّيۡنَٰهُ وَلُوطًا إِلَى ٱلۡأَرۡضِ ٱلَّتِي بَٰرَكۡنَا فِيهَا لِلۡعَٰلَمِينَ﴾ ٧١].

نُجِّيا مِن العِراقِ إلى الشّام. وبركاتُه الواصِلةُ إلى العالمَين: أنَّ أكثَرَ الأنبياءِ عليهم السَّلامُ بُعِثوا فيه، فانتَشَرَت في العالمَينَ شَرائِعُهم وآثارُهم الدِّينِيَّةُ، وهي البَرَكاتُ الحَقيقِيّة. وقيل: باركَ اللهُ فيه بكَثرةِ الماءِ والشَّجَرِ والثَّمَرِ والخَصبِ ....

قولُه: (**ويَدُلُّ عليه قولُه:** ﴿عَلَىٰٓ إِبۡرَٰهِيمَ﴾)، وذلك مِن وَضْعِ المُظهَر موضعَ المُضمَر، أي: كرامةً لهذا المسَمَّى، قيل: لأنهُ على الوَجْهِ الأوّل لم يكُنْ بَرْدُها مخصوصًا بإبراهيم، فلا يكونُ للتخصيص بقولِه: ﴿عَلَىٰٓ إِبۡرَٰهِيمَ﴾ وَجْهٌ، وفيه بحث.

قولُه: (**وأرادوا أن يَكيدوه ويَمكُروا به**)، تفسيرٌ لقولِه تعالى: ﴿وَأَرَادُواْ بِهِۦ كَيۡدًا﴾، وهُو تذييلٌ للكلام السابِق وفيه كَيْدانِ، الكَيْدُ الأوّلُ: قولُهم: ﴿ءَأَنتَ فَعَلۡتَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ﴾ لِما سَبَقَ أنّهم ما سَألوا ذلك عنهُ ليُقِرَّ بأنّ كَسْرَ الأصنام قد كان، بل لِيُقِرَّ بأنهُ مِنهُ، فألهَمَه اللهُ ما يُبكِتُهم به، ويجعَلُهم خاسِرينَ بقولِه: ﴿بَلۡ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمۡ هَٰذَا﴾ إلى آخِرِه، وهُو المرادُ مِن قولِه: «غالَبوهُ بالجِدالِ فغَلَبَهُ اللهُ تعالى»، والكَيْدُ الثاني: قولُهم بعدَ ما ألقَمَهمُ الحَجَرَ: ﴿حَرِّقُوهُ وَٱنصُرُوٓاْ ءَالِهَتَكُمۡ إِن كُنتُمۡ فَٰعِلِينَ﴾. فأوحَى اللهُ تعالى إلى النارِ أنْ ﴿كُونِي بَرۡدًا وَسَلَٰمًا عَلَىٰٓ إِبۡرَٰهِيمَ﴾ فجعَلَهم خاسِرينَ بأنِ افتُضِحوا حتّى نَذَرَ نُمروذُ بأنْ يُقرِّبَ إلى الله تعالى القَرابينَ، وهُو المُرادُ مِن قولِه: «وفَزِعوا إلى القُوّةِ والجَبَروتِ فنَصَرَه»، وقال: «فَزِعوا إلى القُوّةِ والجَبَروت»، بناءً على قولِه قبلَ هذا: «أجمَعُوا رأيَهم لَمّا غُلِبوا بإهلاكِه»، وهكذا المُبطِلُ إذا قُرِعَت شُبهتُه بالحُجّة لم يَبْقَ له مَفزَعٌ إلّا مناصبتَه، فالتنكيرُ في ﴿كَيۡدًا﴾ للنَّوع، أي: النَّوعَ العظيمَ منَ الكَيْد، والمُطلَقُ محمولٌ على المُقيَّد، ولهذا قُيِّد بالكَيْدَيْنِ المذكورَيْن.

وطِيبِ عَيشِ الغَنيِّ والفَقير. وعن سُفيانَ: أنه خَرَجَ إلى الشّامِ، فقِيلَ له: إلى أين؟ فقال: إلى بلدٍ يُملأُ فيه الجِرابُ بدِرهَم. وقيل: ما مِن ماءٍ عذبٍ إلا ويَنبُعُ أصلُه مِن تَحتِ الصَّخرةِ التي ببَيتِ المَقدسِ. ورُوِي: أنه نَزَلَ بفِلسطين، ولوطٌ بالـمُؤتَفِكة، وبينَهما مَسيرةُ يومٍ وليلة.

[﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً ۖ وَكُلًّا جَعَلْنَا صَٰلِحِينَ﴾ ٧٢].

النافِلة: وَلَدُ الوَلَد. وقيل: سَأَلَ إسحاقَ فأعطِيَه، وأعطِيَ يعقوبَ نافِلة، أي: زيادةً وفَضلًا مِن غيرِ سُؤال.

[﴿وَجَعَلْنَٰهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِمْ فِعْلَ ٱلْخَيْرَٰتِ وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءَ ٱلزَّكَوٰةِ ۖ وَكَانُوا۟ لَنَا عَٰبِدِينَ﴾ ٧٣].

﴿يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾ **فيه أنَّ مَن صَلَحَ ليكونَ قُدوةً** في دينِ الله، فالهِدايةُ محتومةٌ عليه، مأمورٌ هو بها مِن جِهةِ الله، ليسَ له أن يُخِلَّ بها ويَتَثاقَلَ عنها، وأولُ ذلكَ أن يَهتَديَ بنَفسِه؛ **لأن الانتفاعَ بهُداهُ أعمّ**، والنُّفوسُ إلى الاقتداءِ بالـمَهديِّ أميَل. ﴿فِعْلَ ٱلْخَيْرَٰتِ﴾ **أصلُه: أن تُفعَلَ الـخَيراتُ**، ثم: فِعْلًا الخيراتِ، ثم: فِعلَ الخيراتِ. وكذلك إقامَ الصَّلاةِ وإيتاءَ الزَّكاة.

قولُه: (**وطيبِ عَيْشِ الغَنيِّ والفقير**)، فإنَّ الغنيَّ فيها شاكرٌ، والفقيرَ قانعٌ صابر.

قولُه: (**فيه أنّ مَن صَلَحَ ليكونَ قُدوةً**)، يُريدُ أنّ هذا الكلامَ واردٌ على سَبيلِ المَدْح لهؤلاءِ المذكورِينَ، وأدمجَ فيه معنى مَدْحِهم أوّلًا بصَلاحِهم في أنفُسِهم بقولِه: ﴿وَجَعَلْنَٰهُمْ أَئِمَّةً﴾ أي: قُدوةً يُقتدَى بهم في الخَيْر، ثُمّ بإصلاحِهم غيرَهم بأمرِ ربِّهم بقولِه: ﴿يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾ أي: يُرشِدونَ الناسَ إلى طُرُقِ الخَيرِ بأمرِنا إيّاهم بذلك، فيَلزَمُ على هذا أن تكونَ الهدايةُ محتومةً عليه وهُو مأمورٌ به.

قولُه: (**لأنّ الانتفاعَ بهُداه أعَمُّ**)، أي: أشمَلُ؛ لأنّ داعيَ الخَيرِ إذا لم يكنْ مُهتَدِيًا ربّما فعَلَهُ سببًا لتقاعُس بعضِ الناس.

قولُه: (**أصلُه أن تُفعَلَ الخَيْراتُ**)، أي: الأصلُ في هذا أن يُقال: وأوحَيْنا إليهم أن تفعَلَ

[﴿وَلُوطًا ءَاتَيْنَٰهُ حُكْمًا وَعِلْمًا وَنَجَّيْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَرْيَةِ ٱلَّتِي كَانَت تَّعْمَلُ ٱلْخَبَٰٓئِثَ إِنَّهُمْ كَانُوا۟ قَوْمَ سَوْءٍ فَٰسِقِينَ * وَأَدْخَلْنَٰهُ فِي رَحْمَتِنَآ إِنَّهُۥ مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ ٧٤-٧٥].

﴿حُكْمًا﴾ حِكمةً، وهو ما يَجِبُ فِعلُه. أو: فَصلًا بينَ الخُصوم. وقيل: هو النُّبوّة. و﴿ٱلْقَرْيَةِ﴾: سَدُوم، أي: في أهلِ رَحمَتِنا. أو: في الجنة. ومِنه الحديث: «**هذه رَحمَتي أرحَمُ بها مَن أشاء**».

[﴿وَنُوحًا إِذْ نَادَىٰ مِن قَبْلُ فَٱسْتَجَبْنَا لَهُۥ فَنَجَّيْنَٰهُ وَأَهْلَهُۥ مِنَ ٱلْكَرْبِ ٱلْعَظِيمِ * وَنَصَرْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَآ إِنَّهُمْ كَانُوا۟ قَوْمَ سَوْءٍ فَأَغْرَقْنَٰهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ ٧٦-٧٧].

﴿مِن قَبْلُ﴾ مِن قَبلِ هؤلاءِ المَذكورين.

هو «**نَصَر**» **الذي مُطاوِعُه** «**انتَصر**»، وسمعت هُذَلِيًّا يدعو على سارِق: اللّهم انصُرهُم مِنه، أي: اجعَلهم مُنتَصِرينَ مِنه. و﴿ٱلْكَرْبِ﴾: الطُّوفانُ، وما كان فيهِ مِن تَـكذيبِ قَومِه.

الخَيْراتُ وأن تُقامَ الصَّلاةُ، ثُمَّ: فِعْلًا الخيراتِ؛ لأنهُ في معنى الأوّل؛ لأنّ «أنْ» معَ الفعل في تأويلِ المصدر؛ ولذلك رفَعَ «الخَيْراتُ» لأنهُ مصدرُ الفعلِ المجهول، كذلك البواقي.

قولُه: (﴿حُكْمًا﴾ حِكمة)، وهُو ما يجبُ فعلُه. والحِكمةُ على ما فَسّرَه مِرارًا عبارةٌ عن العِلم والعَمَل، وحَمَلَها هاهنا على مجرَّدِ العمل لعطفِ قولِه: ﴿وَعِلْمًا﴾ عليه.

قولُه: (**هذه رحمتي أرحَمُ بها مَن أشاءُ**)، رَوَيْنا عن البخاريِّ ومُسلم والتِّرمذيِّ، عن أبي هريرةَ، عن رسُولِ الله ﷺ، قال اللهُ عَزَّ وجَلَّ للجَنّة: «أنتِ رحمتي أرحَمُ بِك مَن أشاءُ مِن عبادي» الحديث(١).

قولُه: (**هُو «نَصَرَ» الذي مُطاوِعُه «انتَصر»**)، أي: عُدِّيَ بـ«مِنْ» كما عُدِّي انتَصَرَ بها.

---

(١) أخرجه البخاري (٤٨٥٠)، ومسلم (٢٨٤٦)، والترمذي (٢٥٦١).

[﴿وَدَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِى ٱلْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ ٱلْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَٰهِدِينَ * فَفَهَّمْنَٰهَا سُلَيْمَٰنَ ۚ وَكُلًّا ءَاتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا ۚ وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُۥدَ ٱلْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ وَٱلطَّيْرَ ۚ وَكُنَّا فَٰعِلِينَ * وَعَلَّمْنَٰهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَّكُمْ لِتُحْصِنَكُم مِّنۢ بَأْسِكُمْ ۖ فَهَلْ أَنتُمْ شَٰكِرُونَ﴾ ٧٨-٨٠].

أي: واذكُرهُما. وإذ: بَدَلٌ مِنهُما. و«النَّفَش»: الانتِشارُ باللَّيل. **وجَمعَ الضَّميرَ لأنه أرادَهُما والـمُتَحاكِمينَ إليهِما.** وقُرِئ: «لـحُكمِهِما» والضَّميرُ في ﴿فَفَهَّمْنَٰهَا﴾ للحُكومة، والفَتوى.

وقُرِئ: «فأَفْهَمناها» حَكَمَ داودُ بالغَنَمِ لصاحبِ الـحَرثِ، فقالَ سُلَيمانُ عليه السَّلام ـ وهو ابنُ إحدى عَشْرةَ سنة ـ: غَيْرُ هذا أرفَقُ بالفَريقَين، فعَزَمَ عليه ليَحكُمَنّ،

الأســاس: نَصَـرَه اللهُ عـلى عـدوِّه، ومِـن عَـدُوِّه ﴿وَنَصَرْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَآ﴾، وانتَصَرْتُ منهُ. وفي «المُطْلع»: أي: مَنَعْناهُ وحَمَيْناهُ مِنهم بإغراقِهم وتخليصِه.

قولُه: (**جَمَعَ الضَّميرَ؛ لأنهُ أرادَهُما والمُتَحاكمينَ إليهما**)، قال الإمامُ: احتَجَّ مَن قال: أَقَلُّ الجَمْع اثنانِ بقولِه: ﴿لِحُكْمِهِمْ﴾ معَ أنَّ المُرادَ داودُ وسُليمانُ عليهما السَّلامُ. وجَوابُه: أنَّ الحُكم كما يُضافُ إلى الحاكم قد يُضافُ إلى المحكوم عليه، فأُضيفَ إلى المجموع. تَمَّ كلامُه(١).

فإنْ قلتَ: الحُكمُ مَصْدرٌ فلا بدَّ في إضافتِه إلى الضَّميرِ منَ العمَل، فلا يجوزُ الجَمْعُ. قلتُ: يُؤوَّلُ الحُكمُ بالقضيّة، فلا يكونُ مِن إضافةِ العاملِ إلى المعمول، كأنهُ قيل: كُنّا شاهدينَ لتلك الحالةِ العجيبة، ولِما جَرَى بيْنَ أولئك الأقوام مِن إصابةِ أحدِ الحاكمَيْنِ، وخطأِ الآخَر، واستيفاءِ المحكوم لهُ منَ المحكوم عليه حقَّه على النَّهْج المستقيم، وهذا المعنى لا يَحصُلُ مِن تلك الإضافة، والحاصلُ أنه مِن بابِ عموم المَجاز.

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٢: ١٩٥).

فقال: أَرى أن تَدفَعَ الغَنَمَ إلى أهلِ الـحَرثِ يَنتَفِعونَ بألبانِها وأولادِها وأصوافِها، والحرثَ إلى أربابِ الشاءِ يَقومونَ عليه حتّى يعودَ كهيئَتِه يومَ أُفسد، ثم يَتَرادّان، فقال: القَضاءُ ما قَضَيت، وأمضى الـحُكمَ بذلك.

فإن قلت: أحَـكَما بوَحيٍ أم باجتِهاد؟ قلت: حَكَما جميعًا بالوَحي، إلا أنَّ حُكومةَ داودَ نُسِخَت بحُكومةِ سُلَيمان. وقيل: اجتَهدا جَميعًا، فجاءَ اجتِهادُ سُلَيمانَ عليه السَّلامُ أشبهَ بالصَّواب.

فإن قلت: ما وجهُ كلِّ واحِدةٍ مِن الـحُكومَتَين؟ قلت: أمّا وَجهُ حُكومةِ داودَ عليهِ السَّلام، فلأنَّ الضرر وَقَعَ بالغَنَم **فسُلِّمَت بجِنايتِها إلى الـمَجنيِّ عليه**، كما قال أبو حنيفةَ رضيَ اللهُ عنه في العَبدِ إذ جَنى على النَّفس: يَدفَعُه المَولى بذلك أو يَفديه، وعند الشّافِعيِّ رضيَ اللهُ عنه: يَبيعُه في ذلكَ أو يفديه. ولعلَّ قيمةَ الغَنَمِ كانت على قَدرِ النُّقصانِ في الـحَرث.

ووَجهُ حُكومةِ سُلَيمانَ عليه السَّلامُ أنه جَعَلَ الانتِفاعَ بالغَنَم بإزاءِ ما فاتَ مِن الانتِفاعِ بالـحَرثِ، مِن غَيرِ أن يَزولَ مُلكُ المَالِكِ عن الغَنَم، وأوجَبَ على صاحِبِ الغَنَم أن يَعمَلَ في الـحَرث حتّى يَزولَ الضَّررُ والنُّقصان، مثاله ما قالَ أصحابُ الشّافِعيِّ فيمَن غَصَبَ عَبدًا فأَبَقَ مِن يَدِه: أنه يَضمَنُ القِيمةَ، فيَنتَفِعُ بها الـمَغصوبُ منه بإزاءِ ما فوَّته الغاصِبُ مِن مَنافِعِ العَبد، فإذا ظَهَرَ تَرادّا.

فإن قلت: فلَو وَقَعَت هذه الواقعةُ في شَريعَتِنا ما حُـكمُها؟ قلت: أبو حَنيفةَ وأصحابُه رَضيَ اللهُ عنهُم لا يَرونَ فيه ضَمانًا بالليل أو بالنّهار؛ إلّا أن يكونَ مَعَ البَهيمةِ

قولُه: (**فسُلِّمَتْ بجنايتِها إلى المَجْنيِّ عليه**)، قيل: هذا مُقدَّمٌ على قولِه: «فلأنّ الضَّرَرَ وقَعَ بالغَنَم» لأنّ تسليمَ الغَنَم حُكم، وكونُ الضَّررِ واقعًا بسببِ الغَنَم عِلّة، والعِلّةُ متأخِّرةٌ عن الحُكم لَفْظًا.

سائِقٌ أو قائِد. والشّافِعيُّ رضيَ اللهُ عنه يُوجِبُ الضَّمانَ باللَّيل. وفي قولِه: ﴿فَفَهَّمْنَٰهَا سُلَيْمَٰنَ﴾ دليلٌ على أنَّ الأصوبَ كانَ معَ سُلَيمانَ عليه السَّلام.

قولُه: (**والشافعيُّ يوجبُ الضَّمانَ باللّيل**)، ودليلُه: أنهُ صَلَواتُ الله وسَلامُه عليه قضَى على أهلِ الماشِية حِفْظَها باللّيل[1]. رَوَينا عن مالكٍ وأبي داودَ وابنِ ماجَه، عن حَرَام بن سَعْدِ بن مُحيِّصةَ، أنّ ناقةً للبَرَاءِ[2] دَخلتْ حائطًا لرجُل منَ الأنصار فأفسَدَتْ فيه فقضَى رسُولُ الله ﷺ أنّ على أهلِ الأموال حِفظَها بالنّهار، وعلى أهل المواشي حِفْظَها باللّيل[3].

قولُه: (**وفي قولِه: ﴿فَفَهَّمْنَٰهَا سُلَيْمَٰنَ﴾ دليلٌ على أنّ الأصوبَ كان معَ سليمان**)، قال الراغبُ: الفَهْمُ: هيئةٌ[4] للنَّفْس بها تتَحقَّقُ معاني ما يَحسُنُ، يقالُ: فهِمتُ كذا، وقولُه تعالى: ﴿فَفَهَّمْنَٰهَا سُلَيْمَٰنَ﴾، وذلك بأنْ جَعَلَ اللهُ تعالى لهُ مِن فضلِ قُوّةِ الفَهْم ما أدرَكَ به ذلك، وإمّا بأنْ أُلقِيَ في رُوْعِه، أو بأنْ أُوحيَ إليه وخُصَّ به[5].

ثم قوله: «[دليل] على أنهما جميعًا كانا على الصواب» فيه إشارة إلى أن كل مجتهدٍ مصيبٌ من وجه كونِه طالبًا للحق، ومخطئٌ من وجه كونه لم يوافق الحكم عند الله، فقوله تعالى ﴿وَكُلًّا ءَاتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ كالتكميل لما سبق من توهم النقص في شأن نبي الله داود عليه السلام، جيء بها جُبْرانًا لذلك، يريد ما أورده ابنُ الأثير عن بعض العلماء: في الآية دليل على أن كل مجتهد في الأحكام الفرعية مُصيب، فإن داود أخطأ الحكم الذي عند الله، وأصابه سليمان، فقال تعالى: ﴿وَكُلًّا ءَاتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾[6].

وقال القاضي: في الآيةِ دليلٌ على أنّ خطأَ المجتهد لا يَقدَحُ فيه. وقيل: فيه دليلٌ على

---

(١) لتمامِ الفائدة انظر: «المجموع شرح المهذّب» (١٩: ٢٥٨).

(٢) يعني ابن عازب كما وقع التصريح به عند مالكٍ وأبي داود.

(٣) أخرجه الإمام مالك في «الموطّأ» (٢: ١٢٣)، وأبو داود (٣٥٧١)، وابن ماجه (٢٣٣٢) وغيرهم.

(٤) في (ف): «هِبَة» بالباء، وهو تصحيف لطيف.

(٥) «مفردات القرآن» ص ٦٤٦.

(٦) من قوله: «ثم قوله: دليل على أنهما كانا» إلى هنا سقط من (ح) و(ف).

وفي قولِه ﴿وَكُلًّا ءَاتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ دَليلٌ على أنهما جَميعًا كانا على الصَّواب. ﴿يُسَبِّحْنَ﴾ حالٌ بمَعنى مُسَبحات، أو استِئناف. كأن قائلًا قال: كيفَ سَخَّرهنّ؟ فقال: يُسَبِّحْن. ﴿وَالطَّيْرَ﴾ إمّا مَعطوفٌ على الجِبال، أو مَفعولٌ مَعَه. فإن قلت: لِمَ قُدِّمتِ الجبالُ على الطَّير؟ قلت: لأنَّ تَسخيرَها وتسبيحَها أعجَبُ وأدلُّ على القُدرةِ وأدخلُ في الإعجاز، لأنّها جَمادٌ، **والطَّيرُ حَيوانٌ ناطِق**. روي: أنه كانَ يَمُرُّ بالجِبالِ مُسَبِّحًا وهي تُجاوِبُه. وقيل: كانَت تَسيرُ مَعَه حَيثُ سار. فإن قلت: كيفَ تَنطِقُ الجِبالُ وتُسَبِّح؟ قلت: بأن يَخْلُقَ اللهُ فيها الكَلامَ **كما خَلَقه في الشَّجرةِ** حينَ كلَّمَ موسى. وجَوابٌ آخر: ....

أنّ كلَّ مجتهدٍ مُصِيبٌ[١]. وهذه مخالفةٌ لقولِه: ﴿فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ﴾، ولولا النَّقلُ لاحتَمَلَ توافقُهما، على أنّ قولَه: ﴿فَفَهَّمْنَاهَا﴾ لإظهارِ ما تفضَّلَ عليه في صِغَرِه[٢]. تَمَّ كلامُه.

يُريدُ أنّ الأصلَ: ففَهَّمناهُما، ولمّا اختصَّ سُليمانَ عليه السَّلامُ بِصِغَرِ السِّنّ، والفَهْمُ منهُ أغرَبُ، خُصَّ بالذِّكر.

قولُه: (**والطَّيرُ حيَوانٌ ناطقٌ**)، يعني: أنّ الجَبَلَ صامتٌ والطَّيرَ ناطقٌ. **النِّهاية**: في الحديثِ: «على رَقَبتِه صامت»[٣] يعني الذهبَ والفضّة، خلافَ الناطِقِ وهُو الحيَوانُ.

الراغب: لا يكادُ يُقالُ النُّطقُ إلّا للإنسان، ولا يُقالُ لغيرِه إلّا على سَبيل التبَع نحو: الناطقِ والصامت، فيرادُ بالناطق: ما لهُ صوتٌ، وبالصّامت: ما لا صوتَ لهُ[٤].

قولُه: (**كما خَلَقَه في الشّجرة**)، مذهبُه[٥].

---

(١) وقد سبق نَقلُ الخلافِ فيها بين علماءِ الأصول. وللفائدة انظر: «المُسْتصفى» للغزالي (٢: ١٠٨).

(٢) «أنوار التنزيل» (٤: ١٠٣).

(٣) هو جزءٌ من حديثٍ صحيح طويل أخرجه البخاري (٣٠٧٣)، ومسلم (١٨٣١)، وغيرهما من حديث أبي هريرة رَضِي الله عنه.

(٤) «مفردات القرآن» ص ٨١١.

(٥) يعني: في خَلْقِ كلام الله تعالى.

وهو أن يُسبِّحَ مَن رآها تَسيرُ بتَسييرِ الله، فلما حُمِلَت على التَّسبيحِ وُصِفَت به. ﴿وَكُنَّا فَٰعِلِينَ﴾ أي: قادِرينَ على أن نفعلَ هذا، وإن كان عَجَبًا عندَكم. وقيل: **وكنّا نَفعَلُ مِثلَ ذلك بالأنبياءِ.**

اللَّبوس: اللِّباس. قال:

الْبَسْ لِكُلِّ حَالةٍ لَبُوسَهَا

والـمُراد: الدِّرع. قالَ قَتادة: كانت صَفائح، فأوّل من سَرَدَها وحَلَّقَها داود، فجَمَعَت الخِفّةَ والتَّحصين. ﴿لِتُحْصِنَكُم﴾ **قُرِئ بالنُّونِ والياءِ والتَّاءِ**، وتَخفيفِ الصّادِ

قولُه: (**وهُو أن يُسبِّحَ مَن رَآها تَسيرُ بتسييرِ الله تعالى**)، يريدُ أنهُ منَ الإسنادِ المَجَازيِّ. قال صاحبُ «الفرائد»: هذا الجوابُ يُشكِلُ لقولِه: ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ﴾ [سبأ: ١٠]، وتسييرُ الجبال معَه ليسَ في القرآن، ولا ضرورةَ في حَمْلِ التسبيح على السَّيْر.

قولُه: (**وكنّا نفعَلُ مِثلَ ذلك بالأنبياءِ عليهمُ السَّلامُ**)، يريدُ أنّ قولَه تعالى: ﴿إِنَّا كُنَّا فَٰعِلِينَ﴾ تذييلٌ للكلام السابِق، نحو قولِه: ﴿إِنَّ ٱلْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُواْ قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا﴾ إلى قولِه: ﴿وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ [النمل: ٣٤]، ثُمّ مُتعلَّقُ ﴿فَٰعِلِينَ﴾ إمّا خاصٌّ فيُقدَّرُ: على أن **يُفعَلَ** هذا، أي: ما فعلنا بداود عليه السلام، أو عامٌّ فيُقَدَّر: كما نفعلُ مثل ذلك بالأنبياءِ أي: ما يشبه هذه المعجزةِ التي آتَيْنا الأنبياءَ الماضيةَ.

قولُه: (**البَسْ لكلِّ حالةٍ لَبوسَها؟**)، تمامُه في «المُطلِع»:

إمّا نعيمُها وإمّا بوسُها[1]

أي: البَسْ لكلِّ حالةٍ ما يَصلُحُ لها، يعني: أعِدْ لكلِّ زمانٍ ما يُشاكِلُه ويُلائمُه.

قولُه: (﴿لِتُحْصِنَكُم﴾ **قُرِئَ بالنُّونِ والتاءِ والياء**)، بالنُّون: ابنُ عامرٍ[2] وأبو بكر،

---

(١) الرجز لبيهس الفزاري، كما في «لسان العرب» (لبس).

(٢) كذا قال الإمام الطيبي رحمه الله. والصواب أنّ ابنَ عامرٍ ممّن قرأ بالتاء، كما في «التيسير» للداني ص ١٥٥، و«حجّة القراءات» ص ٤٦٩.

وتَشديدِها؛ فالنونُ لله عزَّ وجَلّ، والتّاءُ للصَّنعةِ أو للَّبوسِ على تأويل الدِّرع، والياءُ لداودَ أو للَّبوس.

[﴿وَلِسُلَيْمَٰنَ ٱلرِّيحَ عَاصِفَةً تَجْرِى بِأَمْرِهِۦٓ إِلَى ٱلْأَرْضِ ٱلَّتِى بَٰرَكْنَا فِيهَا ۚ وَكُنَّا بِكُلِّ شَىْءٍ عَٰلِمِينَ * وَمِنَ ٱلشَّيَٰطِينِ مَن يَغُوصُونَ لَهُۥ وَيَعْمَلُونَ عَمَلًا دُونَ ذَٰلِكَ ۖ وَكُنَّا لَهُمْ حَٰفِظِينَ﴾ ٨١-٨٢].

قُرِئ: ﴿ٱلرِّيحَ﴾ و«الرِّياح» بالرَّفعِ والنَّصبِ فيهما؛ فالرفعُ على الابتِداء، والنَّصبُ على العَطفِ على الجِبال.

فإن قلت: وُصِفَت هذه الرِّياحُ بالعَصفِ تارةً وبالرَّخاوةِ أخرى، فما التَّوفيقُ بينهما؟ قلت: كانَت في نفسِها رَخِيّةً طَيِّبةً كالنَّسيم، فإذا مَرَّت بكُرسيِّه أبعَدَت به في مُدّةٍ يَسيرة، على ما قال: ﴿غُدُوُّهَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ﴾ [سبأ: ١٢] فكانَ جمعُها بينَ الأمرَينِ: أن تكونَ رُخاءً في نفسِها وعاصِفةً في عَمَلِها، مع طاعَتِها لسُلَيمانَ وهُبوبِها على حَسْبِ ما يُريدُ ويَحتكِم: آيةً إلى آيةٍ، ومُعجِزةً إلى مُعجِزة. ....

وبالتاءِ: حَفْصٌ، والباقونَ: بالياءِ التَّحتانيِّ، والتشديدُ: شاذٌّ(١).

قولُه: (قُرِئ: ﴿ٱلرِّيحَ﴾ و«الرياح»)، بالإفراد والنصب: سبعة، والبواقي: شواذ.

قولُه: (ويَحْتكم: آيةً إلى آية)، أي: يَحتكمُ سليمانُ. **الأساس**: وحَكَّمَه في مالِه فاحتكَم فيه وتحكَّمَ، ولا تَحكَّمْ عليَّ. و«آيةً»: نَصبٌ خبرُ «كان»، «وأن تكونَ رُخاء» بدَلٌ منَ «الأمرَيْنِ». ويُروى «آية» و«هُبوبها» مرفوعَيْنِ على الابتداءِ والخبر، فعلى هذا خبرُ «كان»: «أن تكونَ»، والوَجْهُ الأوّلُ نظرًا إلى المعنى.

---

(١) وممن قرأ به أبو عمرو بن العلاء في روايةٍ عنه كما في «مختصر شواذّ القرآن» لابن خالويه ص ٩٢، و«البحر المحيط» (٧: ٤٥٧).

وقيل: كانَت في وقتٍ رُخاء، وفي وقتٍ عاصِفًا؛ لهبوبها على حُكمِ إرادَته، وقد أحاطَ علمُنا بكلِّ شيءٍ، فنُجري الأشياءَ كلَّها على ما يقتَضيه عِلمُنا وحِكمَتُنا.

أي: يَغوصونَ له في البِحارِ فيستَخرِجونَ الـجَواهر، ويَتَجاوزونَ ذلكَ إلى الأعمالِ **والمِهَنِ** وبناءِ الـمَدائنِ والقُصورِ واختراعِ الصَّنائع العَجيبة، كما قال: ﴿ يَعۡمَلُونَ لَهُۥ مَا يَشَآءُ مِن مَّحَٰرِيبَ وَتَمَٰثِيلَ﴾ [سبأ: ١٣] **واللهُ حافِظُهم أن يَزيغوا عن أمرِه**، أو يُبَدِّلوا أو يُغَيِّروا، **أو يوجَدَ مِنهم فسادٌ في الـجُملةِ فيما هم مُسَخَّرونَ فيه**.

[﴿وَأَيُّوبَ إِذۡ نَادَىٰ رَبَّهُۥٓ أَنِّي مَسَّنِيَ ٱلضُّرُّ وَأَنتَ أَرۡحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ * فَٱسۡتَجَبۡنَا لَهُۥ فَكَشَفۡنَا مَا بِهِۦ مِن ضُرّٖۖ وَءَاتَيۡنَٰهُ أَهۡلَهُۥ وَمِثۡلَهُم مَّعَهُمۡ رَحۡمَةٗ مِّنۡ عِندِنَا وَذِكۡرَىٰ لِلۡعَٰبِدِينَ﴾ ٨٣-٨٤].

أي: ناداهُ بأنّي مَسَّنِيَ الضُّرّ. وقُرِئ: «إنِّي» بالكَسرِ؛ على إضمارِ القَولِ، أو لِتَضَمُّنِ النِّداءِ مَعناه. و«الضّر» بالفَتح: الضَّرَرُ في كُلِّ شيء، وبالضَّم: الضَّررُ في النَّفسِ مِن

قولُه: (وقيل: كانت في وقتٍ رُخاءً، وفي وقتٍ عاصفًا)، كما وُصِفَتْ عَصَا موسى تارةً بأنّها جَانّ، وتارةً بأنها ثُعبانٌ، فإنها في بَدْءِ الإلقاءِ جَانّ، وفي الانتهاءِ ثُعبان، أو أنّها جانٌّ في خِفّتِها، وثُعبانٌ في عِظَم خَلْقِها.

قولُه: (والمِهَن)، الجوهري: المَهْنَةُ بالفتح: الخِدمة، وحَكَى أبو زيدٍ والكسائيُّ بالكسر، وأنكَره الأصمَعيُّ، والماهِنُ: الخادم.

قولُه: (واللهُ حافِظُهم أن يَزيغوا عن أمرِه) إلى قولِه: (أو يوجَدَ منهم فَسَادٌ في الجُملة فيما هُم مُسَخَّرونَ فيه)، إيذانٌ بأنّ قولَه: ﴿وَكُنَّا لَهُمۡ حَٰفِظِينَ﴾ تذييلٌ لقولِه: ﴿وَمِنَ ٱلشَّيَٰطِينِ﴾، كما كان قولُه: ﴿وَكُنَّا فَٰعِلِينَ﴾ تذييلًا لقولِه: ﴿وَسَخَّرۡنَا مَعَ دَاوُۥدَ ٱلۡجِبَالَ﴾، وقولُه: ﴿وَكُنَّا بِكُلِّ شَيۡءٍ عَٰلِمِينَ﴾ لقولِه: ﴿وَعَلَّمۡنَٰهُ صَنۡعَةَ لَبُوسٖ﴾ ﴿وَلِسُلَيۡمَٰنَ ٱلرِّيحَ عَاصِفَةٗ﴾، وكان إثباتُ العِلم مناسبًا لقولِه: ﴿فَهَلۡ أَنتُمۡ شَٰكِرُونَ﴾ للجزاء، وإن قَدَّرَ المصنِّفُ: «فنُجْري الأشياءَ كلَّها على ما يقتضيه عِلمُنا».

مَرَضٍ وهُزال، فَرَّقَ بينَ البِناءينِ لافتِراقِ الـمَعنيَين. ألطَفَ في السُّؤالِ حيثُ ذكَرَ نفسَه بما يُوجِبُ الرَّحمة، وذَكَرَ ربَّه بغايةِ الرَّحمةِ **ولم يُصَرِّحْ بالـمَطلوب**.

ويُحكى أنَّ عَجوزًا تَعرَّضَت لسُلَيمانَ بنِ عبدِ المَلكِ، فقالَت: يا أميرَ المُؤمنين، مَشَت **جِرذانُ بَيتي** على العِصِيِّ، فقالَ لها: ألطَفتِ في السُّؤال، لا جَرَم، **لَأَرُدَّنَّها تَثِبُ** وَثبَ الفُهودِ، ومَلأَ بيتَها حَبًّا. كانَ أيوبُ عليه السَّلامُ رُومِيًّا مِن وَلَدِ إسحاقَ بنِ يَعقوبَ عليهِم السَّلام، وقد استَنْبَأه الله، وبَسَطَ عليه الدُّنيا، وكَثَّرَ أهلَه ومالَه: كانَ له سَبعةُ بنينَ وسَبعُ بَنات، وله أصنافُ البَهائم، وخمسُ مئةِ **فدّانٍ** يتبَعُها خمسُ مئةِ عبد، لِكلِّ عبدٍ امرأةٌ ووَلَدٌ ونَخيل، فابتَلاهُ اللهُ بِذَهابِ ولَدِه؛ انهَدَمَ عليهم البيتُ فهَلَكوا، وبِذهابِ مالِه، وبالمَرَضِ في بَدَنِه ثمانيَ عَشْرَةَ سَنة. وعن قَتادة: ثَلاثَ عشْرةَ سَنة. وعن

قولُه: (**ولم يُصرِّحْ بالمطلوب**)، أي: قال: ﴿وَأَنتَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ﴾ ولم يقُلْ: ارحَمْ ضُرِّي، لِيعُمَّ ويَشمَلَ ويُشْعِرَ بالتعليل، ولذلك استُجيبَ له، ونُكِّرَ الضُّرُّ في قولِه: ﴿فَكَشَفْنَا مَا بِهِۦ مِن ضُرٍّ﴾ أي: ضرٌّ عظيمٌ متميِّزٌ مِن بيْنِ الضُّر، فلو عَرَّفَ لكان عَيْنَ الضُّرِّ السابِق ولم يُعلَمْ تهويلُه.

قولُه: (**جِرْذان بَيْتي**)، **الجوهري**: الجَرَذُ: ضَرْبٌ منَ الفأر، والجَمْعُ: الجِرْذانُ بكسرِ الجيم والذال المعجمة. «على العِصِيِّ»: حالٌ، أي: مَشَتْ متكئةً على العِصِيّ، وذكَرَ صاحبُ «المثَلِ السائر»: أنّ امرأةً اشتكَتْ بعضَ وَلَدِ سَعدِ بن عُبادَةَ قلّةَ الفأرِ في بيتِها، فقال: املَؤُوا بيتَها خُبزًا وسَمْنًا ولحمًا[1].

قولُه: (**لَأَرُدَّنّها تَثِبُ**)، مُشاكَلةٌ، على نحوِ قولِ شُرَيحٍ فيمَن شَهِدَ عندَه: إنك لَسَبْطُ الشّهادة، فقال: لأنها لم تجعَدْ عليّ.

قولُه: (**فدّان**)، **الجوهري**: هو آلةُ الثورَيْنِ للحَرْث، وهُو فَعّالٌ بالتشديد، وقال أبو عَمْرو: هِي البقرُ التي تحرُث، والجَمْعُ الفَدادِينُ مخفَّف.

---

(١) انظر: «المثل السائر» (٢: ٢٠٠) وفيه: «قيس بن عبادة»، بدلاً من قوله: «سعد بن عُبادة».

مُقاتِل: سَبعًا وسَبعةَ أشهُرٍ وسَبعَ ساعات، وقالتْ له امرأتُه يومًا: **لو دَعَوتَ الله**، فقال لها: كَم كانَت مُدّةُ الرَّخاء؟ فقالَت: ثمانينَ سَنة، فقال: أنا أستَحي مِن الله أن أدعوَه وما بَلَغَت مُدّةُ بلائي مُدّةَ رخائي، فلمّا كَشَفَ اللهُ عنه، أحيا ولدَه ورزَقَه مِثلَهم ونَوافِلَ مِنهم. ورُوِي: أنّ امرأتَه ولدَت بعدُ سِتّةً وعِشرينَ ابنًا.

أي: لِرَحمَتِنا العابِدينَ، وأنا نَذكُرُهم بالإحسانِ لا نَنساهُم، **أو رحمةً مِنا** لأيوبَ وتذكرةً لغَيرِه مِن العابِدين، ليَصبِروا كما صَبَرَ حتّى يُثابوا كما أُثيبَ في الدُّنيا والآخِرة.

[﴿وَإِسْمَـٰعِيلَ وَإِدْرِيسَ وَذَا ٱلْكِفْلِ ۖ كُلٌّ مِّنَ ٱلصَّـٰبِرِينَ ۞ وَأَدْخَلْنَـٰهُمْ فِى رَحْمَتِنَآ ۖ إِنَّهُم مِّنَ ٱلصَّـٰلِحِينَ﴾ ٨٥-٨٦].

قِيلَ في ذي الكِفل: هو إلياس. وقِيل: زكَريّا. وقِيل: يُوشَعُ بنُ نون، وكأنه سُمِّيَ بذلكَ لأنه **ذو الحَظِّ مِن اللّهِ**، والمَجدُودِ على الحَقيقة. وقيل: كانَ له ضِعفُ عَمَلِ الأنبياءِ في زمانِه وضِعفُ ثوابِهم. وقيل: خَمسةٌ مِن الأنبياءِ ذَوو اسمَين: إسرائيلُ

قولُه: (**لو دَعَوت**)، لو: يَحتملُ أن تكونَ بمعنى التمنِّي، وأن تكونَ للشَّرط.

قولُه: (**أو رحمةً مِنّا**)، عطفٌ على قولِه: «لرحمتِنا» أتَى باللام أوّلًا، ثُمّ نزَعَها ثانيًا، والرحمةُ: مفعولٌ له؛ ليُؤْذِنَ بأنّ الكلامَ على الأوّل: تذييلٌ عامٌّ في العابِدين، فيَدخُلُ فيه أيوبُ دخولًا أوّليًّا، فلا بدَّ مِن تقديرِ اللام لحصُولِها قبلُ وبعدُ، وعلى الثاني: تتميمٌ، فتختصُّ الرحمةُ بأيوبَ عليه السَّلامُ، فلم يحتَجْ إلى اللام لحصُولِ المقارَنة، و«الرحمةُ» و«الذِّكرى» في الأوّلِ متنازِعانِ في «العابِدين»، ولذلك قال أولًا: «لرحمتنا العابدين»، وثانيًا: «وأنا نذكرهم» حيثُ أتى بضمير «العابدين»[1].

قولُه: (**ذو الحَظِّ منَ الله**)، لأنّ الكِفْلَ بالكسر: الحَظُّ والنَّصيبُ. رَوَى مُحيي السُّنّةِ عن عطاءٍ: أنّ نبيًّا منَ الأنبياءِ أوحَى اللهُ تعالى إليه: إنّي أُريدُ قَبْضَ رُوحِك، فاعرِضْ مُلكَكَ على بني إسرائيلَ، فمَن تكفَّلَ لكَ أنهُ يُصلِّي بالليل لا يَفتُرُ، ويَصُومُ بالنّهارِ لا يُفطرُ، ويقضي

---

(١) من قوله: «ولذلك قال أولاً» إلى هنا سقط من (ح) و(ف).

ويَعقوب، إلياسُ وذو الكفل، عيسى والمَسيح، يُونسُ وذو النّون، مُحَمَّدٌ وأحمد، صلواتُ الله وسلامُه عليهِم أجمَعين.

[﴿ وَذَا ٱلنُّونِ إِذ ذَّهَبَ مُغَـٰضِبًا فَظَنَّ أَن لَّن نَّقۡدِرَ عَلَيۡهِ فَنَادَىٰ فِي ٱلظُّلُمَـٰتِ أَن لَّآ إِلَـٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبۡحَـٰنَكَ إِنِّي كُنتُ مِنَ ٱلظَّـٰلِمِينَ ﴾ ٨٧]

﴿ٱلنُّونِ﴾ الحوت، فأُضِيفَ إليه. برم بقَومِه لطولِ ما ذَكَّرَهم فلَمْ يذَّكَّروا وأقاموا على كُفرِهم، **فراغَمَهم**، وظنَّ أنّ ذلكَ يَسوغُ حيثُ لم يَفعَلْه إلا غَضَبًا لله **وأنفةً لدينِه**، وبُغضًا للكُفرِ وأهلِه، وكانَ عليه أن يُصابِرَ ويَنتَظِرَ الإذنَ مِن الله في المُهاجَرةِ عَنهم، فابتُلِيَ ببَطنِ الحُوت. ومعنى مُغاضَبتِه لقَومِه: أنه أغضبَهم بمُفارَقَتِه لـخَوفِهِم حُلولَ العِقابِ عليهم عِندَها. وقَرأ أبو شَرَف: «مُغضَبًا».

قُرِئَ: ﴿نَّقۡدِرَ﴾ و(نُقَدِّر) مُـخَفَّفًا ومُثَقَّلًا، و«يَقدِر» بالياءِ بالتَّخفيف. و«يُقدَر»، و«يُقَدَّر» على البِناءِ للمَفعولِ مُخفَّفًا ومُثَقّلًا. **وفُسِّرَت بالتَّضييقِ عليه**، ....

بيْنَ الناسِ ولا يَغضَب، فادفَعْ مُلكَكَ إليه، ففَعلَ ذلك شابٌّ، فقال: أنا أتكفَّلُ ذلك، فتكفَّلَ ووَفَى به، فشَكَرَ اللهُ تعالى لهُ ونبَّأَه فسُمِّي ذا الكِفْل(١).

قولُه: (بَرِمَ بقومِه)، **الجوهريّ**: البَرَمُ بالتحريكِ: مصدرُ بَرِمَ به بالكسر: إذا سَئِمَه، وتبَرَّمَ بِهِ مثلُه، وأبْرَمَه، أي: أَمَلَّهُ وأضْجَرَه.

قولُه: (**فراغَمَهم**)، **الأساس**: وراغَمَ أباهُ: فارَقَه على رَغْمٍ منهُ وكراهةٍ.

قولُه: (**وأَنَفَةً لِدِينِه**)، **الجَوهري**: أَنِفَ منَ الشيءِ يأنفُ أَنَفًا وأنفةً: استَنكَفَ.

قولُه: (**قُرِئَ: ﴿نَّقۡدِرَ﴾**) بالنُّون مخفَّفًا: الجماعةُ، والبواقي: شَوَاذٌّ(٢).

قولُه: (**وفُسِّرتْ بالتضييقِ عليه**)، قال مُحيي السُّنّة: قال عطاءٌ وكثيرٌ منَ العلماء: لن

---

(١) «معالم التنزيل» (٥: ٣٤٨).

(٢) لتمامِ الفائدة انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (١١: ٣٣٢).

....

يُضيِّقَ عليه بالحَبْس مِن قولِه تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ وَيَقْدِرُ﴾ [الرعد: ٢٦] أي: يُضيِّقُ، وقال أيضًا: لن يَقدِرَ عليه، أي: لن يَقضيَ عليه بالعقوبة، قالهُ مجاهدٌ والضَّحّاكُ والكَلْبيُّ، وفي روايةٍ عن ابنِ عبّاسٍ رَضِيَ اللهُ عنهُما، يقال: قَدَّرَ اللهُ الشيءَ تقديرًا، وقَدَرَ يَقدُرُ قَدْرًا بمعنًى واحد، قال تعالى: ﴿نَحْنُ قَدَّرْنَا بَيْنَكُمُ ٱلْمَوْتَ﴾ [الواقعة: ٦٠]، وفي قراءةِ مَن خفَّفَها دليلٌ على هذا، وعليه قراءةُ عُمرَ بنِ عبدِ العزيز والزُّهريِّ: «لن نُقدِّرَ» بالتشديد[١]. قال الزجّاجُ: أي: ظَنَّ أنْ لن نُقدِّرَ عليه ما قَدَّرنا مِن كونِه في بَطْنِ الحُوت، و«نَقدِرُ» بمعنى: نُقَدِّر[٢]. جاء في التفسير، ورُوِي عنِ المصنِّفِ أنهُ قال: تفسيرُ ابنِ عبّاس بمعنى القُدرة معناهُ: أنْ لا نُورِدَ عليه تقديرًا يَضُرُّه لكونِه مُبتلًى به، يقول: قَدَّرَ اللهُ عليه الضَّراءَ، وقَدَّرَ لهُ السَّراءَ، كقولِك: قضَى القاضي على فلانٍ وحَكَمَ عليه، وإذا جُعِلَ منَ القُدرةِ فسَبيلُه سَبيلُ الاستعارة، أي: فعَلَ فعْلَ مَن ظنَّ أنْ لن نَقدِرَ عليه، والاستعارةُ تكونُ في الأسماءِ والأفعالِ والحروف، ونَظيرُه سَبَعَ الرجُلَ: إذا ذَمَّه، وحقيقتُه فَعَلَ به فعْلَ السَّبُع بالمسبوع مِن قولِهم: شاةٌ مسبوعة.

وقلتُ: مرجِعُ كلامِه أنهُ منَ الاستعارة التَّبَعيّةِ التي وقَعَتْ على سَبيل الاستعارةِ التمثيليّة، يَدُلُّ عليه قولُه: «فكانت حالُه ممثَّلةً بحالِ مَن يَظُنُّ أنْ لن نَقدِرَ عليه»، فاستُعيرَ الفعلُ هاهنا كما استُعيرَ «لعلّ» في قولِه تعالى: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ٢١] كما قَرَّرَهُ صاحبُ «المِفتاح»[٣].

وقال صاحبُ «الفرائد»: لمّا أمْكَنَ حَمْلُه على الحقيقة، وهُو أنهُ منَ القَدَر لقولِه تعالى: ﴿فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُۥ﴾ [الفجر: ١٦] أي: ضَيَّقَ، فأيُّ ضرورةٍ في أن يُحمَلَ على ما ذَكَرَ منَ المجاز، وأمّا الوَهْمُ الذي ذَكَرَ فمردودٌ مِن أوجُهٍ، أحَدُها: أنّ مِثلَ هذا الخاطِرِ والظّنِّ منَ المؤمن بعيدٌ، فكيف منَ النبيِّ المعصُوم؟ لأنّ ذلك كُفرٌ، وقولُه تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠﴾

---

(١) «معالم التنزيل» (٥: ٣٥١).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٤٠٢).

(٣) «مفتاح العلوم» ص ٦١٢.

وبتَقديرِ الله عليه عُقوبة. وعن ابنِ عبّاس: أنه دَخَلَ على مُعاوية فقال: لقد ضَرَبَتْني أمواجُ القُرآنِ البارِحةَ فغَرِقتُ فيها، فلَمْ أجِدْ لنَفسي خَلاصًا إلا بِك. قال: وما هيَ يا مُعاوية، فقَرأ هذه الآيَةَ، وقال: أوَ يَظُنُّ نبيُّ الله أن لا يقدِرَ عليه؟ قال: هذا من القَدْرِ لا من القُدرة. والمُخَفَّفُ يَصِحُّ أن يُفَسَّرَ بالقدرة، على مَعنى: أنْ لَنْ نُعمِلَ فيه قدرَتَنا، وأن يكونَ من بابِ التَّمثيل، بمَعنى: فكانت حالهُ ممثَّلةً بحالِ مَن ظنَّ أن لَن نقدِرَ عليه في مراغَمَتِه قومَه، مِن غَيرِ انتظارٍ لأمرِ الله. ويجوزُ أن يسبقَ ذلك إلى وَهمِه بوَسوَسةِ الشَّيطان، ثم يَردَعَه ويَرُدَّه بالبُرهان، كما يَفعَلُ المُؤمِنُ المُحقِّقُ بنَزَغاتِ الشَّيطانِ وما يُوَسوِسُ إليه في كُلِّ وَقت. ومنهُ قولُه تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠﴾ [الأحزاب: ١٠] والخِطابُ للمُؤمنين. ﴿فِي ٱلظُّلُمَٰتِ﴾ **أي: في الظُّلْمةِ الشَّديدة المُتَكاثِفةِ في بَطنِ الحُوت**، كقولِه: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَٰتٍ﴾ [البقرة: ١٧]

[الأحزاب: ١٠] ليسَ منَ الظَّنِّ الذي يكونُ كُفرًا. وثانيها: أنّ ما هَجَسَ بالخاطِرِ ولم يَستقِرَّ ولم يُلتفَتْ إليه لم يكنْ مِن بابِ الظنِّ. وثالثُها: مِثلُ هذا الخاطِرِ لم يكنْ أحدٌ معاتَبًا به. ورابعُها: لمّا كان هذا الظنُّ حاملًا لهُ على الخروجِ مِن بيْنِ القوم منَ الغضَب عُلِمَ أنهُ لم يكنْ ممّا ظَهَرَ بالوَسْوَسة ولم يُلتفَتْ إليه، ولم يكنْ مُخِلًّا بالاعتقاد.

والجوابُ: أنّ قولَه: «والمُخفَّفُ يصحُّ أن يُفسَّرَ بالقُدرة»، بعدَ ما ذكَرَها بيْنَ القوم منَ الوجوه، تنبيهٌ على التوسُّع في الكلام، وأنّ هذا وَجْهٌ يصارُ إليه لَمن لهُ يدٌ في البيان، لا أنهُ واجبٌ، وأمّا بقيّةُ السُّؤالِ فجوابُه سَبَقَ في خاتمةِ سُورةِ يوسُفَ عليه السّلامُ.

قولُه: (**أي: في الظُّلمةِ الشّديدةِ المتكاثِفة**)، وذلك أنهُ حُبِسَ في بَطْنِ حوتٍ واحد، والجَمْعُ يَدُلُّ على التكاثُف، وأنشَدَ السِّيرافيُّ:

وليلٍ يقولُ الناسُ في ظُلُماتِه سواءٌ صحيحاتُ العيونِ وعُورُها[1]

---

(١) البيت لمضرِّس بن رِبْعي كما في «ديوان المعاني» ص ١٤٢، وعزاه الحصري في «زهر الآداب» (٢: ١٤٨) لابن مُحكان السعدي.

وقولِه: ﴿يُخْرِجُونَهُم مِّنَ ٱلنُّورِ إِلَى ٱلظُّلُمَٰتِ﴾ [البقرة: ٢٥٧] وقيل: ظلماتُ بَطنِ الـحُوتِ والبَحرِ واللَّيل. وقيل: ابتَلَعَ حوتَهُ حُوتٌ أكبرُ منه، فحَصَلَ في ظُلْمَتَيْ بطنَي الـحُوتَين، وظُلمةِ البَحر. أي بأنه ﴿لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ﴾ أو بِمَعنى «أي». عن النبي ﷺ: «ما مِنْ مَكروبٍ يَدعو بهذا الدُّعاءِ إلا استُجيبَ له». وعن الـحَسَن: ما نَجّاه ـ والله ـ إلا إقرارُه على نفسِه بالظُّلم.

[﴿فَٱسْتَجَبْنَا لَهُۥ وَنَجَّيْنَٰهُ مِنَ ٱلْغَمِّ ۚ وَكَذَٰلِكَ نُـۨجِى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ ٨٨].

﴿نُـۨجِى﴾ و«نُنَجِّي» و«نُجِّي» ....

والدّليلُ عليه الوَجْهُ الثاني: «وقيل: ظُلُماتُ بطنِ الحُوتِ والبحرِ والليل» إلى آخِرِه.

قولُه: (ما مِن مكروبٍ يدعو)، رَوَينا عن أحمدَ بن حَنبلٍ والتِّرمذيِّ، عن سعدٍ رَضِي اللهُ عنه، أنّ رسُولَ الله ﷺ قالَ: «دعوةُ ذي النُّونِ إذْ دَعَا في بطنِ الحوتِ قال: لا إلهَ إلّا أنتَ سبحانَك إنّي كنتُ منَ الظالمين، ما دَعَا بها أحدٌ قَطُّ إلّا استُجيبَ لهُ»(١)، وفي روايةِ أحمدَ: «فإنهُ لم يَدْعُ بها مُسلمٌ ربَّه في شيءٍ إلّا استجابَ لهُ»(٢).

قولُه: (﴿نُـۨجِى﴾، و«نُنَجِّي»، و«نُجِّي»)، في «المعالم»: قرَأَ عاصمٌ بروايةِ أبي بكر: «نُجِّي» بنونٍ واحدةٍ وتشديدِ الجيم(٣) وتسكينِ الياء لأنها مكتوبةٌ في المصحفِ بنونٍ واحدة، وقراءةُ العامّة: ﴿نُـۨجِى﴾بنونَيْن، منَ الإنجاء، وإنّما كُتِبَ بواحدةٍ؛ لأنّ الثانيةَ كانت ساكنةً، والساكنُ غيرُ ظاهرٍ على اللِّسان، فحُذِفَت، كما فَعَلوا في «إلّا» حَذَفوا النُّونَ لِخفائها(٤). قال الزجَّاجُ: كُتِبَتْ بنونٍ واحدةٍ لأنّ(٥) النُّونَ الثانيةَ تخفى معَ الجيم، فأمّا ما رُوِيَ عن

---

(١) أخرجه الإمام أحمد (١٤٦٢)، والترمذي (٣٥٠٥)، والحاكم في «المستدرك» (٢: ٣٨٣)، والبزّار في «المسند» (١١٦٣)، وذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧: ٩٨) وقال: رجالُه رجالُ الصحيح غير إبراهيم بن محمد بن سعد وهو ثقة.

(٢) في النسختين: «استجاب ربُّه».

(٣) وقرأ بها أيضًا ابن عامر كما في «حجّة القراءات» ص ٤٦٩.

(٤) «معالم التنزيل» (٥: ٣٥٢).

(٥) من قوله: «الثانية كانت ساكنةً، والساكن» إلى هنا سقط من (ف) و(ح).

....

عاصم بنونٍ واحدةٍ فلا وَجْهَ لهُ؛ لأنّ ما لم يُسَمَّ فاعلُه لا يكونُ بغيرِ فاعل، وقد قال بعضُهم: المعنى: نُجِّي النَّجاءُ المؤمنين، وهذا خطأٌ بإجماع النَّحويِّينَ، لا يجوزُ «ضُرِبَ زيدًا» تريدُ: ضُرِبَ الضَّربُ زيدًا؛ لأنك إذا قلتَ: «ضُرِبَ زيدٌ» فقد عُلِمَ أنّ الذي ضربه ضربٌ، ولا فائدةَ في إضمارِه وإقامتِه مقامَ الفاعل[1]، قيل: لأنهُ لو كان على ما لم يُسَمَّ فاعلُه لم يُسكَّنِ الياءَ، ورَفَعَ المؤمنون.

وقال أبو عليٍّ: راوي هذه القراءةِ عن عاصم غالطٌ، وأنهُ قَرَأَ ﴿نُنْجِي﴾ بنونَيْنِ كما رَوَى حَفْصٌ عنهُ، لكنّ النُّونَ الثانيةَ تُخفَى معَ الجيم، ولا يَجوزُ تبيينُها، فالتبَسَ على السامع الإخفاءُ بالإدغام، ويَدُلُّ على هذا إسكانُه الياءَ في «نُجِّي»؛ لأنّ الفعلَ إذا كان مَبْنيًّا للمفعول وكان ماضيًا لم يَسكُنْ آخرُه، وإسكانُ آخِرِ الماضي إنّما يكونُ في قولِ مَن قال: رَضِيَ رِضًا، وليس هذا منهُ. وأيضًا، الفعلُ المبنيُّ للمفعول ينبغي أن يُسنَدَ إلى المفعول كما يُسنَدُ المبنيُّ للفاعل إلى الفاعل، وإنّما يُسنَدُ إلى غيرِه إذا لم يُذكَرِ المفعولُ به[2].

وقال الشيخُ الجعبَريُّ: وَجْهُ تشديدِ «نُجِّي»: أنّ أصلَه «نُنْجي» مضارعُ «أنْجَى»، أُدغِمَتِ النُّونُ في الجيم لتجانُسِها في الانفتاح والاستِفَالِ والجَهْرِ والترقيق على حدِّ إجّاصٍ وإجّانة. وقال أبو عُبَيْد[3]: أصلُه «نُنَجّي» مضارعُ «نَجَّى» ثُم أُدغِم، أو ماضٍ مبنيٌّ للمفعول سُكِّنَتْ ياؤهُ للتخفيفِ وأُقيمَ المصدَرُ المقدَّرُ مقامَ الفاعل، أي: نُجِّي النجاءُ، فبقي «المؤمنينَ» منصُوبًا على المفعولية. وُردَّ بمَنْعِ الإدغامِ في المشَدَّد، وبأنّ المصدَرَ لو وُجِدَ لقُدِّمَ المفعولُ به عليه في النِّيابة، والمفتوحةُ لا تُخفَّفُ. وأُجيبَ على ضَعْفٍ، لجوازِ الإدغامِ في المُشَدَّد على لُغة تخفيفِ المُضاعَف، وهي روايةُ أبي زَيْدٍ عن أبي عَمْرو. ويجوزُ إقامةُ المصدرِ مُطلقًا مرجوحًا على الكوفيّة، ومنهُ قراءةُ يزيد: «ليُجزى قومًا»[4]، أي: ليُجْزَى الجزاءُ قومًا[5]. وقولُه:

---

(١) انظر: «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٤٠٣).

(٢) «الحجّةُ للقراءة السبعة» لأبي علي الفارسي (٥: ٢٥٩).

(٣) القاسم بن سلّام، الإمام المجمع على جلالتِه، له كتاب في «القراءات» لم يَصِلْنا.

(٤) يعني: في الآية ١٤ من سورة الجاثية، بضم الياء من «ليُجزى» وعلى البناءِ لما لم يُسَمَّ فاعلُه.

(٥) انظر: «حجّة القراءات» ص ٤٦٩.

والنُّون لا تُدغَمُ في الجيم، ومن تمحَّلَ لِصِحَّتِه فجعله «فُعِل» وقال: نُجِّي النَّجاءُ المؤمنين، فأَرسَلَ الياءَ وأسنَده إلى مَصدَرِه، ونَصبَ المؤمنينَ بالنَّجاءِ؛ فمُتَعسِّفٌ بارِدُ التَّعسُّف.

[﴿وَزَكَرِيَّآ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥ رَبِّ لَا تَذَرْنِي فَرْدًا وَأَنتَ خَيْرُ ٱلْوَٰرِثِينَ * فَٱسْتَجَبْنَا لَهُۥ وَوَهَبْنَا لَهُۥ يَحْيَىٰ وَأَصْلَحْنَا لَهُۥ زَوْجَهُۥٓ ۚ إِنَّهُمْ كَانُوا۟ يُسَٰرِعُونَ فِى ٱلْخَيْرَٰتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا ۖ وَكَانُوا۟ لَنَا خَٰشِعِينَ﴾ ٨٩-٩٠].

ولو وَلَدتْ قفـيرة جَرْوَ كلبٍ لَسُبَّ بذلك الكلبِ الكلابا[(١)]

ولِجوازِ حَمْلِ الفتحةِ على أختِها[(٢)]، ومنهُ قراءةُ الحَسَن: «وذَرُوا ما بَقَى»[(٣)]، وقولُه:

هُـو الخليفةُ فارْضَـوا ما رَضِي لكمُ ماضي العزيمةِ ما في حُكمِه جَنفُ[(٤)]

ووَجْهُ تخفيفِه أنهُ مضارعُ «أَنجى»، والإخفاءُ أغنَى عن الإدغام، وهُو المختارُ عملًا بالأفصَح السّالم منَ التأويل، خلافًا لأبي عُبيدةَ، إذْ لا تمسُّكَ لهُ برَسْمِها واحدةً، وإذا صَحَّ نَقْلُها وظهَرَ وجهُها فلا نلتفتُ إلى قولِ جاهلٍ به ومُعانِد فيه، ومِن ثَمَّ احتاجَ قارئُه إلى ذكاءٍ يُبيِّنُ لهُ الحقَّ منَ الباطل.

وقال الشيخُ موفَّقُ الدِّين الكَواشيُّ: لا شَكَّ أنّ هذه أقوالُ مَن غَفَلَ عن أثبتِ أصلٍ أُخِذَت عنهُ العربيّة، ورَكَنَ إلى أقوالٍ وأشعارٍ نُقِلت عمّن لا يُعتمَدُ عليه لجَهْلِه وعَدَم عدالتِه. وأيضًا، قولُهم: لم يأتِ عن العربِ مِثلُها، يُشيرُ إلى أنهُ أحاطَ بجميع كلام العَرب، وهذا تَحجُّرٌ للواسع، وسَهْوٌ ظاهر، ومَن زَعَمَ أنهُ غَلَطٌ منَ الراوي، زَعَمَ أنه ليسَ بثقةٍ ولا ضابط، فكانت غيرَ مقطوع بصحّتِها، وقولُ مَن زعمَ أنهُ: مُتعسِّفٌ؛ باردٌ بَشِعٌ وأشنَعُ تعسُّفًا.

---

(١) عزاه البغدادي لجرير في «خزانة الأدب» (١: ٣٢٩)، ولم أجده في «ديوانه».

(٢) في (ف): «أحسنيها»، وفي (ط): «أختيها».

(٣) أي: في قوله تعالى: ﴿وَذَرُوا۟ مَا بَقِىَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓا۟﴾ [البقرة: ٢٧٨]، وهذه القراءة ذكرها الزمخشري فيما تقدّم من «تفسيره» عند الآية المذكورة.

(٤) لجرير في «ديوانه» ص ٣٠٨.

سأَلَ ربَّه أن يَرزُقَه وَلَدًا يَرثُه، ولا يَدَعَه وَحيدًا بلا وارِث، ثم ردَّ أمرَه إلى الله مُستَسْلِمًا فقال: ﴿وَأَنتَ خَيْرُ ٱلْوَٰرِثِينَ﴾ أيْ: إنْ لَم تَرزُقني مَن يَرِثُني فَلا أُبالي، فإنكَ خَيرُ وارِث. «إصلاحُ زوجِه»: أن جَعَلَها صالِحةً للوِلادةِ بعدَ عَقرِها. وقيل: تَحسينُ خُلُقِها، وكانت سَيِّئةَ الـخُلُق.

الضَّمير للمَذكُورينَ مِن الأنبياءِ عليهم السَّلام؛ يُريدُ أنهم ما استَحَقُّوا الإجابةَ

قولُه: (**الضَّميرُ ـ في ﴿إِنَّهُمْ﴾ ـ للمذكورينَ منَ الأنبياءِ عليهمُ السَّلامُ**)، اعلَمْ أنهُ تعالى عَقَّبَ استجابةَ دعاءِ زكريًا بما يشتملُ على تعليل استجابةِ دعوةِ الأنبياءِ السالفة، أمّا أولًا فقولُه تعالى في حقِّ إبراهيمَ عليه السلام: ﴿وَنَجَّيْنَٰهُ وَلُوطًا إِلَى ٱلْأَرْضِ ٱلَّتِى بَٰرَكْنَا فِيهَا لِلْعَٰلَمِينَ * وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ﴾ فإنهُ مسبوقٌ بالدُّعاءِ مِن أبيه نوح عليه السّلامُ لقولِه تعالى: ﴿وَنُوحًا إِذْ نَادَىٰ مِن قَبْلُ فَٱسْتَجَبْنَا لَهُۥ فَنَجَّيْنَٰهُ وَأَهْلَهُۥ﴾، وأمّا ثانيًا فقولُه تعالى: ﴿وَأَيُّوبَ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥٓ أَنِّى مَسَّنِىَ ٱلضُّرُّ﴾ إلى قولِه: ﴿فَٱسْتَجَبْنَا لَهُۥ فَكَشَفْنَا مَا بِهِۦ مِن ضُرٍّ﴾، وأمّا ثالثًا فقولُه تعالى: ﴿وَذَا ٱلنُّونِ إِذ ذَّهَبَ مُغَٰضِبًا﴾ إلى قولِه: ﴿فَٱسْتَجَبْنَا لَهُۥ وَنَجَّيْنَٰهُ مِنَ ٱلْغَمِّ﴾، وشَرَطَ في التعليل ثلاثَ شَرائط، أحَدُها: المسارعةُ في الخَيْرات؛ لأنّ الوسيلةَ مقدَّمةٌ على الطَّلَب. وثانيها: أن يكونَ الداعي بيْنَ الخَوْفِ والرَّجاء يخافُ تقصيرَه، كقولِه تعالى: ﴿يَحْذَرُ ٱلْءَاخِرَةَ﴾ [الزمر: ٩] أي: لا يَعتمِدُ على عَمَلِه؛ لأنّ العَمَل بالخَواتيم، ويرجو معَ ذلك رحمةَ ربِّه الواسعةَ، وثالثُها: أن يكونَ مُخلِصًا لا مُرائيًا كما قال إبراهيمُ[١]: أن يرى اللهُ منَ العَبْدِ الإخلاصَ والخشوعَ إذا تَخَلَّى معَه، إذْ ليس الخشوعُ أنْ تراه يأكُلُ الـجَشِب[٢]، ويلبَسَ ويُرائي.

---

(١) يعني إبراهيم النخعي رحمه الله، سبقت ترجمتُه.

(٢) في الأصل الخطي من «الكشاف»: «يأكل خشينًا ويلبس خشينًا»، وفي المطبوع: «يأكل خشنًا ويلبس خشنًا»، وفي نص «الكشاف» من (ط): «يأكل جشبًا ويلبس جشبًا»، وسيأتي في كلام الطيبي ما يُفيد صحة «جشبًا» فيما يتعلق بالأكل، فأثبتُّه، أما فيما يتعلق باللبس فأبقيتُها «خشنًا» كما هي في المطبوع، ويُوافقها المخطوط في أصل الخشونة أيضًا، والله أعلم.

إلى طَلَباتِهم إلا لِمبادَرَتِهم أبوابَ الـخَيرِ ومسارَعَتِهم في تحصيلِها كما يَفعَلُ الرّاغِبونَ في الأُمورِ الـجادُّون. وقُرِئ: «رَغْبًا وَرَهْبًا» بالإسكان، وهو كقولِه تعالى: ﴿يَحْذَرُ ٱلْآخِرَةَ وَيَرْجُوا۟ رَحْمَةَ رَبِّهِۦ﴾ [الزمر: ٩].

﴿خَٰشِعِينَ﴾ قال الـحَسَن: ذُلَّلًا لأمرِ الله. وعن مُجاهِد: «الـخُشوع»: الخوفُ الدّائِمُ في القَلب. وقيل: مُتَواضِعِين. وسُئِلَ الأعمَشُ فقال: أمَا إني سألْتُ إبراهيمَ فقال: ألا تَدري؟ قلت: أفِدْني. قال: بينَه وبينَ اللّـهِ إذا أرخى سِترَه وأغلَقَ بابَه، فليَرَ اللهُ مِنه خيرًا، لعلَّكَ ترى أنه أنْ يَأكُلَ جَشِبًا، ويَلبَسَ خَشِنًا[١]، ويُطَـأطِئَ رأسَه.

[﴿وَٱلَّتِىٓ أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا فَنَفَخْنَا فِيهَا مِن رُّوحِنَا وَجَعَلْنَٰهَا وَٱبْنَهَآ ءَايَةً لِّلْعَٰلَمِينَ﴾ ٩١].

﴿أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا﴾ إحصانًا كُلّيًا مِن الحلالِ والـحَرامِ جميعًا، كما قالت: ﴿وَلَمْ

قولُه: (فليَرَ اللهُ منه خيرًا)، أي: يكونُ على حالةٍ يرى اللهُ منهُ بها خيرًا، على نحوِ: لا أرَيَنَّكَ هاهنا.

قولُه: (لعلّك ترى)، أي: لعلّك تَظُنُّ أنّ الخشوعَ أكْلُ الخَشِنِ ولُبسَ المُسوح وتطأطُؤ الرأسِ عندَ الملأِ منَ الناس، لا، بل الخُشوعُ بأنْ يُعامِلَ معَ اللهِ في الخَلوةِ بالإخلاص.

قولُه: (جَشِبًا)، بالجيم والباءِ الموحَّدة. الجَوهريّ: طعامٌ جَشِبٌ ومَجْشوبٌ، أي: غليظٌ خَشِن، ويقالُ: هُو الذي لا أُدْمَ معَهُ.

قولُه: (﴿أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا﴾)، أي: اذكُرِ التي أحصَنَتْ فَرْجَها إحصانًا كُلّيًّا منَ الحلالِ والحرام جميعًا، هذه المبالغةُ يعطيها معنى عَطْفِ هذا المذكور على ما قبلَه مِن أسماءِ الأنبياءِ عليهمُ السَّلام، ثُم التعبيرُ عن اسمِها بهذه الصِّفة المختَصّة بها على الكناية.

قال صاحبُ «المِفتاح»: إذا اتّفَقَ في صفةٍ منَ الصِّفات اختصاصٌ بموصُوفٍ مُعيَّنٍ

---

(١) في الأصول الخطية: «الخشن»، وصوَّبناه ليُوافق لفظ الزمخشري في «الكشاف»، وانظر التعليق عليه.

﴿يَمْسَسْنِي بَشَرٌ وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾ [مريم: ٢٠]. فإن قلت: نَفخُ الرُّوحِ في الـجَسَدِ عِبارةٌ عن إحيائِه، قالَ اللهُ تعالى: ﴿فَإِذَا سَوَّيْتُهُۥ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِي﴾ [الحجر: ٢٩] أي: أحيَيْتُه. وإذا ثَبتَ ذلكَ كان قولُه: ﴿فَنَفَخْنَا فِيهَا مِن رُّوحِنَا﴾ ظاهرَ الإشكال؛ لأنه يَدلُّ على إحياءِ مَريم. قلت: معناه: نَفَخنا الرُّوحَ في عيسى فيها؛ أي: أحيَيْناه في جَوفِها. ونحوُ ذلك: أن يقولَ الزَّمّار: نَفَختُ في بيتِ فُلان، أي: نَفَختُ في المِزمارِ في بَيتِه. ويَجوزُ أن يُراد: وفَعَلنا النَّفخَ في مَريَمَ **مِن جِهةِ روحِنا، وهو جبريلُ** عليه السَّلام؛ لأنه نَفَخَ في جَيبِ دِرعِها فوَصَلَ النَّفخُ إلى جَوفِها.

فإن قلت: هلّا قيل آيتين، كما قال: ﴿وَجَعَلْنَا ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ ءَايَتَيْنِ﴾ [الإسراء: ١٢]؟ قلت: لأنَّ حالَهما بمَجموعِهما آيةٌ واحِدة، وهي ولادَتُها إياه من غَيرِ فَحل.

[﴿إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُونِ﴾ ٩٢].

«الأُمّة»: المِلّة، ....

لعارضٍ فيَذكُرُها متوصِّلًا بها إلى ذلك الموصُوف، مثلَ أن تقولَ: جاء المِضيافُ، وتريد زيدًا لِعارضِ اختصاصٍ للمضيافِ بزَيْد. ثُمّ في الإتيانِ بالموصُولة معَ الصِّلة الدِّلالةُ على مزيدِ تقريرِ الإحصان(١)، على نحوِ قولِه: ﴿وَرَٰوَدَتْهُ ٱلَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَن نَّفْسِهِۦ﴾ [يوسف: ٢٣]، والإيذانُ بأنها إنّما انتَظَمَتْ في سِلكِ الأنبياءِ بسببِ هذه الخَصْلة.

قولُه: (**مِن جهةِ رُوحِنا، وهُو جِبريلُ**)، فـ «مِنْ» على هذا: ابتدائيّة، والإسنادُ مجازيٌّ نحو: بنَى الأميرُ المدينةَ، والنَّفخُ حقيقةٌ، وعلى أن يُرادَ بنَفْخِ الرُّوح الإحياءُ: بيانيّةٌ، أي: نَفَخْتُ به ما يحيا به منَ الرُّوح. وإليه الإشارةُ: ﴿وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِي﴾ [ص: ٧٢]، أي: أحيَيْتُهُ، والأسلوبُ تمثيل، نحو قولِه تعالى: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ [البقرة: ١١٧].

قولُه: (**الأُمّةُ: المِلّة**)، قال صاحبُ «المُطلِع»: الأُمَّةُ: أصلُها القومُ يَجتمعونَ على دِينٍ

(١) في (ح) و(ف): «الاختصاص».

و﴿هَٰذِهِۦٓ﴾ إشارةٌ إلى مِلّةِ الإسلام، أي: إنّ مِلّةَ الإسلامِ هي مِلّتُكُم التي يَجِبُ أن تكونوا عليها لا تَنحَرِفونَ عنها، يُشار إليها ملةً واحدةً ....

واحد، ثُمّ اتُّسِعَ فيها حتى قيل للدِّين: أُمّةٌ، واشتقاقُها مِن أَمَّ: قَصَدَ، وهِي المِلّةُ المقصُودةُ، قال تعالى: ﴿إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ﴾ [الزخرف: ٢٣] أي: دينٍ ومِلّة.

قولُه: (و﴿هَٰذِهِۦٓ﴾ **إشارةٌ إلى مِلَّةِ الإسلام**)، أي: المشارُ إليه ما في الذِّهنِ كما مضَى في قولِه تعالى: ﴿هَٰذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ﴾ [الكهف: ٧٨]، ولمّا كان معنى الإشارةِ هاهنا لأجْلِ أكملِ التمييزِ والتعيين، والمشارُ إليه غيرُ محسوس ومُعرَّفٌ تعريفَ إضافةٍ للاختصاص، قال: «التي يجبُ أن تكونوا عليها»، أي: هذه المِلَّةُ متعيِّنةٌ لكم، فلا مجالَ للانحرافِ عنها.

قولُه: (**يُشارُ إليها مِلّةً واحدة**)، إشارةٌ إلى أنّ قولَه: ﴿أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾: حالٌ، والعاملُ: اسمُ الإشارة، نحوَ قولِه تعالى: ﴿وَهَٰذَا بَعْلِى شَيْخًا﴾ [هود: ٧٢]، وفيه إيماءٌ إلى أنّ عاملَ الحالِ غيرُ عاملٍ فيها. قال المالكيُّ في «شَرْحِ التسهيل»: والأكثرُ أن يكونَ العاملُ في الحالِ هُو العاملَ في صاحبِها؛ لأنها وإيّاهُ كالصِّفةِ والموصُوفِ ولكنّها كالمميِّزِ والمميَّزِ عنهُ، وكالخبرِ والمُخبرِ عنه، ومعلومٌ أنّ ما يعمَلُ في المميِّز والمميَّز قد يكونُ واحدًا وقد يكون غيرَ واحد، وكذا ما يعمَلُ في الخبَرِ والمُخبَرِ عنهُ، فكذا الحالُ وصاحبُها، ومثالُ اتّحادِ العامل في الأبوابِ الثلاثة: طابَ زيدٌ نَفْسًا، وإنّ زيدًا قائمٌ، وجاء زيدٌ راكبًا، ومثالُ عَدَمِ الاتّحادِ في الثلاثة: لي عشرونَ درهمًا، وزيدٌ منطلِقٌ، على مذهب سيبويه، ﴿وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾، فـ﴿أُمَّةً﴾: حالٌ، والعاملُ فيها: اسمُ الإشارة، و﴿أُمَّتُكُمْ﴾: صاحبُ الحال، والعاملُ فيها: ﴿إِنَّ﴾.

وقال ابنُ جِنِّي في قولِه تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ﴾ [الفتح: ٢٩]: نَصبَ أشِدّاءَ على الحال، أي: هُم معَه على هذه الحالة، فتَجعَلُه حالًا منَ الضّميرِ في «معَه»، ولو جعلتَه حالًا منَ ﴿وَٱلَّذِينَ﴾ كان العاملُ في الحالِ غيرَ العامل في صاحبِها، كان ذلك جائزًا كقولِه تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾ [البقرة: ٩١](١)، وقولُه: «يُشارُ إليها» في الكتاب: حالٌ منَ الضّميرِ المجرورِ في «عنها»، وكذا «مِلّةً واحدةً»: حالٌ منَ الضّميرِ المجرورِ في «يُشارُ إليها».

---

(١) «المحتسب» (٢: ٢٧٦).

غيرَ مُختَلِفة. ﴿وَأَنَا۠﴾ إلهكم إلهٌ واحِد ﴿فَٱعۡبُدُونِ﴾ ونَصَبَ الحَسَن «أمّتكم» على البَدَلِ مِن ﴿هَٰذِهِۦٓ﴾، ورفع «أمّة» خَبرًا. وعنه رفعُهما جَميعًا خَبرَينِ لـ ﴿هَٰذِهِۦٓ﴾. أو نَوى للثّاني مُبتدأ، والخِطابُ للنّاسِ كافّة.

قولُه: (**غير مختلفة**)، يريدُ: قولُه: ﴿وَٰحِدَةً﴾: صفةٌ مؤكِّدةٌ لمعنى الوِحدة في «مِلّةً» فيُوافقُه قولُه: ﴿وَأَنَا۠ رَبُّكُمۡ﴾، ولهذا فَسَّره بقولِه: «وأنا إلهكم إله واحد»؛ لأنّ التركيبَ مِثلُ قولِك: أنا أخوكَ، لِمَن يعرِفُ أخًا لهُ ويَعرِفُك، لكنْ[1] لا يَعرِفُ أنّك أخوه.

قولُه: (**وأنا إلهُكم إلهٌ واحد**)، تفسيرٌ لقولِه: ﴿أَنَا۠ رَبُّكُمۡ﴾، وتخصيصُه بالتوحيدِ لاقتضاءِ المقام، وعَطْفُه على قولِه: ﴿إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمۡ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾ والفاءُ في ﴿فَٱعۡبُدُونِ﴾ لترتُّبِ الحُكم على الوَصْف. وأمّا قضيّةُ ترتيبِ النَّظْم فإنّ هذه السُّورةَ كما مَرَّ نازلةٌ في بيانِ النّبوّةِ وما يتعلَّقُ بها، والمخاطَبونَ: المعانِدونَ مِن أُمّةِ محمدٍ صَلَواتُ وسَلامُه عليه، ولمّا فَرَغَ مِن بيانِ النبوّة، وتكريرِه تقريرًا، ومِن ذِكْرِ الأنبياءِ مُسَلِّيًا، عادَ إلى خطابهم بقوله: ﴿إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمۡ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾ أي: هذه المِلّة التي كرَّرتُها عليكم ملّةٌ واحدةٌ أختارُها لكُم فتمَسَّكوا بها وبعبادةِ الله تعالى والقولِ بالتوحيد، وهِيَ التي أدعوكُم إليها، لتَعَضُّوا عليها بالنَّواجِذ؛ لأنّ سائرَ الكتُبِ نازلةٌ في شأنِها، والأنبياءُ كلُّهم مبعوثونَ للدعوةِ إليها، ومُتّفقةٌ عليها، ثُم لمّا عُلِمَ إصرارُهم وعِنادُهم قيل: ﴿وَتَقَطَّعُوٓاْ أَمۡرَهُم بَيۡنَهُمۡ﴾، المعنى: المِلّةُ واحدة، والربُّ واحد، والأنبياءُ متّفقونَ عليها، وهؤلاءِ البُعَداءُ جَعَلوا أمرَ الدِّين الواحدِ فيما بينَهم قِطَعًا كما تتَوزَّعُ الجماعةُ الشيءَ الواحد.

قولُه: (**ونَصَبَ الحَسَنُ «أُمّتكم»**)[2]، قال ابنُ جِنّي: ورُوِيَتْ عن أبي عَمْرٍو: «أُمتُكم أُمّةٌ واحدةٌ» بالرَّفْع، فتكونُ «أُمّةٌ واحدةٌ» بَدَلًا مِن ﴿أُمَّتُكُمۡ﴾، كقولِك: زيدٌ أخوكَ رجلٌ صَالحٌ، ولو قُرِئَ أُمّتكم بالنَّصبِ بَدَلًا وتوضيحًا لـ ﴿هَٰذِهِۦٓ﴾، ورُفِعَ ﴿أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾ لأنهُ خبرُ ﴿إِنَّ﴾ كان وَجْهًا جميلًا حَسَنًا[3].

---

(١) سقط لفظ: «لكن» من (ف).

(٢) انظر: «مختصر شواذّ القرآن» ص ٩٣، و«البحر المحيط» (٧: ٤٦٤).

(٣) «المحتسب» (٢: ٦٥).

[﴿وَتَقَطَّعُوٓاْ أَمۡرَهُم بَيۡنَهُمۡۖ كُلٌّ إِلَيۡنَا رَٰجِعُونَ﴾ ٩٣].

والأصل: وتَقطَّعتُم، إلا أنّ الكلامَ حُرِّفَ إلى الغَيبةِ على طَريقةِ الالتِفات، كأنّه يَنعى عليهِم ما أفسَدوهُ إلى آخَرينَ، ويُقبِّحُ عندَهم فِعلَهم، ويَقولُ لهم: ألا تَرَونَ إلى عظيمِ ما ارتَكبَ هؤلاءِ في دينِ الله. والمعنى: **جعلوا أمرَ دينِهم فيما بَينَهم قَطعًا**، كما يَتوزَّعُ الجماعةُ الشيءَ ويَتَقسَّمونَه، **فيَطيرُ لهذا نَصيبٌ** ولذاكَ نَصيب، **تمثيلًا لاختِلافِهم** فيه، وصَيرورَتِهم فِرَقًا وأحزابًا شَتّى. ثُمّ تَوعَّدَهُم بأنَّ هؤلاءِ الفِرَقَ المُختَلفةَ إليه يَرجِعون، فهو محاسِبُهم ومُجازيهم.

[﴿فَمَن يَعۡمَلۡ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤۡمِنٞ فَلَا كُفۡرَانَ لِسَعۡيِهِۦ وَإِنَّا لَهُۥ كَٰتِبُونَ﴾ ٩٤].

«**الكُفران**»: مَثلٌ في حِرمانِ الثَّواب، كما أنّ الشُّكرَ مَثلٌ في إعطائِه، إذا قيلَ لله:

قولُه: (**والمعنى: جَعلوا أمرَ دينِهم فيما بينَهم قِطعًا**)، ضَمَّن «تقطَّع» معنى «جَعَلَ». وقال أبو البقاءِ: ﴿أَمۡرَهُم﴾ أي: في أمرِهم، أي: تَفرَّقوا. وقيل: عَدّى تقطَّعوا بنفسِه؛ لأنهُ بمعنى قَطَّعوا، أي: فَرَّقوا[1].

قولُه: (**فيَطيرُ لهذا نصيبٌ**)، يقالُ: طار لهُ سهمٌ، أي: أسرَعَ وخَفَّ، وأصلُه منَ التطيُّرِ بالسانح والبارح للحظِّ والنّصيبِ والخَيْبة والحِرمان.

قولُه: (**تمثيلًا لاختلافِهم**)، مفعولٌ لهُ لقولِه: «يَنْعى عليهم».

قولُه: (**الكُفْران**)، مثَلٌ في حِرمانِ الثَّواب، يَدُلُّ عليه قولُه تعالى: ﴿وَمَا يَفۡعَلُواْ مِنۡ خَيۡرٖ فَلَن يُكۡفَرُوهُ﴾ [آل عمران: ١١٥]، أي: لن تُحرَموا ثوابَه ولن تُمنَعوه. وإنّما قال: هُو مَثَلٌ؛ لأنّ حقيقةَ الشُّكرِ الثّناءُ على المُحسِن بما أولاكَهُ منَ المعروف، وهذا في حقِّ الله تعالى مُحالٌ،

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٩٢٦).

شَكور. وقد نَفى نفيَ الجِنسِ ليكونَ أبلغَ مِن أن يَقول: فلا نُكفِّر سَعيَه. ﴿وَإِنَّا لَهُۥ كَٰتِبُونَ﴾ أي: نحنُ كاتبو ذلكَ السَّعيِ، ومثبتوه في صَحيفةِ عَملِه، وما نحنُ مُثبِتوه فهو غيرُ ضائعٍ، ومُثابٌ عليه صاحبُه.

[﴿وَحَرَٰمٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَآ أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ * حَتَّىٰٓ إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُم مِّن كُلِّ حَدَبٍ يَنسِلُونَ﴾ ٩٥-٩٦].

استُعيرَ الحَرامُ للمُمتَنعِ وجودُه. ومنه قولُه عزَّ وجَلّ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ حَرَّمَهُمَا عَلَى

فَشَبَّه معاملتَه معَ مَن أطاعَه، وعَمِلَ صالحًا لوَجْهِه، بثناءِ مَن قد أحسَنَ إليه غيرُه وأَوْلاهُ مِن معروفِه، ثُم استعمَلَ لجانبِ المشَبَّه ما كان مستعملًا في المُشَبَّه به مِن لَفْظِ الشَّكور، وفي عكْسِه الكُفرانُ. «النِّهاية»: وفي أسماءِ الله تعالى الشَّكورُ، وهُو الذي يَزْكُو عندَه القليلُ مِن أعمالِ العباد، فيُضاعِفُ لهمُ الجزاء، وهُو مِن أبْنيةِ المبالغة.

قولُه: (فهُو غيرُ ضائع[1])، إشارةٌ إلى ملزوم قولِه: ﴿وَإِنَّا لَهُۥ كَٰتِبُونَ﴾؛ لأنه كنايةٌ عنه.

قولُه: (استُعيرَ الحرامُ للمُمتنع وجودُه)، أنشَدَ صاحبُ «المُطلِع» للخنساءِ:

وإنّ حــرامًا لا أرى الـدَّهرَ باكيًا ... على شَجْوِه إلّا بكيتُ على عَمْرِو[2]

وإنّما جَعَله استعارةً لأنّ الحرامَ اسمٌ لِما امتَنَعَ تناوُلُه قَطْعًا بسببٍ شَرْعيّ، فما حَكَمَ اللهُ بامتناعِه يكونُ كالشيءِ المُحَرَّم على الناس، ومنهُ الحديث: «حَرَّمتُ الظُّلْمَ على نفْسي»[3]، أي: تقَدَّسْتُ عنهُ وتعالَيْت.

---

(١) في (ف) و(ح): «صانع» بالصاد المهملة والنون.

(٢) لم أجده في «ديوان الخنساء»، والصواب أنه لعبد الرحمن بن جُمانة المحاربي، كما في «لسان العرب» (حرم).

(٣) أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٤٩٠)، ومسلم (٢٥٧٧)، وغيرهما من حديثِ أبي ذرٍّ رَضِي الله عنه.

﴿ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [الأعراف: ٥٠] أي مَنَعَهما مِنهم، وأبى أن يكونا لهم. **وقُرِئ: «وحَرْم»، «وحِرْم» بالفَتحِ والكَسر**، «وحَرَّم»، «وحُرِّم».

ومعنى ﴿أَهْلَكْنَٰهَآ﴾ عَزَمنا على إهلاكِها. أو قدَّرنا إهلاكَها. ومَعنى «الرجوع»: الرّجوعُ مِن الكُفرِ إلى الإسلامِ والإنابة، **ومَجازُ الآية**: أنَّ قومًا عَزَمَ اللهُ على إهلاكِهم غيرُ متصوَّر أن يَرجِعوا ويُنيبوا، إلى أن تَقومَ القِيامةُ، فحينَئذٍ يَرجِعونَ ويَقولون: ﴿يَٰوَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِى غَفْلَةٍ مِّنْ هَٰذَا بَلْ كُنَّا ظَٰلِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٩٧] يعني: أنهم مَطبوعٌ على قلوبِهم، فلا يَزالونَ على كُفرِهم ويَموتونَ عليه حتّى يَرَوا العَذاب.

وقُرِئ: «إنهم» بالكَسر. وحَقُّ هذا أن يَتِمَّ الكَلامُ قبلَه، فلا بُدَّ مِن تقديرِ مَحذوف، كأنه قِيل: وحَرام على قريةٍ أهلكناها ذلك. وهو المذكورُ في الآيةِ الـمُتقدِّمةِ مِن العَمَل الصّالحِ والسَّعيِ المَشكورِ غيرِ الـمَكفور، ثُمّ عَلَّلَ فقِيل: إنهم لا يَرجِعونَ عن الكُفر،

قولُه: (**وقُرِئَ: «وحَرْم»، و«حِرْم» بالفَتْح والكسرِ**)، أبو بكرٍ وحمزةُ والكسائيُّ: بالكسرِ وإسكانِ الراء، والباقونَ: بفَتحِهما وألفٍ بعدَ الرّاءِ(١).

الجوهري: الحرامُ ضدُّ الحَلال، وكذلك الحِرْمُ بالكسرِ، قال الكسائيُّ: ومعناهُ الواجبُ. وقال ابنُ جِنّي: قرَأَ ابنُ عبّاس: «حَرْم» بفَتْح الحاءِ وسكونِ الرّاءِ والتنوين، وهُو مخفَّفٌ مِن «حَرِم» على لُغةِ بني تميم كبَطْرٍ مِن: بَطِرٍ، وفَخْذٍ مِن: فَخِذ. وقرَأَ ابنُ عبّاس أيضًا: «حَرُم» بضمِّ الراء(٢).

قولُه: (**ومجازُ الآية**)، أي: الذي ينبني جوازُ الآية وطريقتُها وسياقها عليه وبيانُ تقريرِ الاستعارة واستعمالُ الحَرام في المُمتنع وجودُه، وذلك أنّ ما عَزَمَ اللهُ تعالى عليه غيرُ متصوَّر أن يكونَ خلافُه، فيَمتنعُ وجودُ إنابةِ هؤلاء؛ لأنّ اللهَ تعالى عَزَمَ على إهلاكِهم، فلا يَرجعونَ ولا يُنيبون.

---

(١) وهما لغتان مثل: حِلّ وحلال. انظر: «حجّة القراءات» ص ٤٧٠.

(٢) انظر: «المحتسب» (٢: ٦٥-٦٦) و«البحر المحيط» (٧: ٤٦٥).

فكيفَ لا يَمتَنِعُ ذلك. والقِراءةُ بالفَتحِ يَصِحُّ حملُها على هذا؟ أي: لأنهم لا يَرجِعون ولا صِلةَ على الوجهِ الأوّل.

قولُه: (فكيف لا يَمتنعُ ذلك؟)، أي: فكيف يَحصُلُ مِنهمُ العمَلُ الصَّالحُ والسَّعيُ المشكور؟ لأنّ الإنكارَ إذا دَخَلَ على المنفيِّ أفاد الثبوتَ.

قولُه: (ولا صِلةَ على الوَجْهِ الأوّل)، على أن يكونَ ﴿أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ مُبتدأً، والخبَر: «حَرامٌ»، لا أن يكونَ تعليلًا، ولهذا قَدَّرَ في الأوّلِ «لا» زائدةً وقال: «إنّ قومًا عَزَمَ اللهُ على إهلاكِهم غيرُ مُتصَوَّرٍ أن يَرجِعوا»، وجعل في التعليل غير زائدة، وقال: «ثُمّ عُلِّل، فقيل: لأنّهم لا يَرجِعون». قال ابنُ الحاجبِ في «الأمالي»: إذا جُعِلت ﴿أَنَّهُمْ﴾ مبتدأً، و«حَرامٌ»: خَبَرٌ مقدَّم، وَجَبَ تقديمُه لِما تقَرَّرَ في النَّحوِ مِن أنّ الخبَرَ عن «أنّ» لا بدَّ أن يكونَ مقدَّمًا، فعلى هذا لو جُعِلت «لا» نافيةً يَفسُدُ المعنى، إذْ يصيرُ التقديرُ: انتفاءُ رجوعِهم ممتنعٌ، فيؤدِّي إلى معنى الإثبات، إذْ نفْيُ النفيِ إثباتٌ قَطْعًا. وإن جُعِلَتْ «لا» زائدةً استقام، وإذا جُعِلت ﴿أَنَّهُمْ﴾ تعليلًا، لا تكونُ زائدةً، و«حَرامٌ»: خبرُ مبتدأٍ مقدَّر وهُو ذاك، يعني ما تَقَدَّم منَ العمَلِ الصَّالح المدلولِ عليه بقولِه: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ﴾، ويكونُ ﴿أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ تعليلًا لقولِه: وذاكَ حَرامٌ، كأنهُ قيل: لِمَ كان مُمتنعًا؟ فقيل: لأنّهم لا يَرجِعونَ[1]، وقد يُضعَّفُ هذا الوَجْهُ بأنهُ معلومٌ امتناعُ العمَلِ على الهالك، فهُو إخبارٌ بما قد تَحقَّقَ وعُلِم. ويُجابُ عنه بأنّ المرادَ امتناعُ دخولِهمُ الجَنّةَ؛ وكَنّى عنهُ بامتناع العمَلِ الصّالح، وهُو السببُ، فتَرَكَ ذِكرَ المُسَبَّبِ وذَكَرَ السبَبَ، فكأنهُ قيل: يَمتنعُ دخولُهُمُ الجنّةَ؛ لامتناع عَملِهم[2].

وقال القاضي: معنى ﴿أَهْلَكْنَاهَا﴾: حكَمْنا بإهلاكِها[3].

وقلتُ: الذي يقتضيه النَّظْمُ أن يكونَ قولُه تعالى: ﴿كُلٌّ إِلَيْنَا رَاجِعُونَ﴾ مُجمَلًا كما قال: «ثُم توَعَّدَهم بأنّ هذه الفِرَقَ المختلفةَ إليه يَرجِعون فهُو مُحاسِبُهم ومُجازِيهم»، وقولُه:

---

(١) من قوله: «تعليلاً لقوله: وذاك حرامٌ» إلى هنا سقط من (ح).

(٢) «أمالي ابن الحاجب» (١: ١٤٦).

(٣) «أنوار التنزيل» (٤: ١٠٧).

فإن قلت: بِمَ تعلَّقَت ﴿حَتَّىٰٓ﴾ واقِعةً غايةً له، وأيةُ الثَّلاثِ هي؟ قلت: هي مُتَعلِّقةٌ بـ «حَرام» وهي غايةٌ له؛ لأنَّ امتناعَ رجوعِهِم لا يَزولُ حتّى تقومَ القِيامة، وهي ﴿حَتَّىٰٓ﴾ التي يُحكى بعدَها الكَلام، والكَلام الـمَحكيُّ: الجملةُ مِن الشَّرطِ والـجَزاء، أعني: «إذا» وما في حيِّزها.

حَذفَ المُضافَ إلى ﴿يَأۡجُوجُ وَمَأۡجُوجُ﴾ وهو سدُّهما، كما حَذَفَ المُضافَ إلى «القَرية» وهو أهلُها. وقيل: ﴿فُتِحَتۡ﴾، كما قيل: ﴿أَهۡلَكۡنَٰهَآ﴾، وقُرِئ: «آجوج»، وهما قَبيلتانِ من جِنسِ الإنس، يُقال: النّاس عَشَرةُ أجزاء، تِسعةٌ منها يأجوجُ

﴿فَمَن يَعۡمَلۡ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ الآية تفصيلًا له، على أنْ يُقدَّرَ ما يُقابِلُه لَمِن يُضادُّهم في العمَل فحُذِفَ وأُقيمَ مقامَه: ﴿وَحَرَٰمٌ عَلَىٰ قَرۡيَةٍ أَهۡلَكۡنَٰهَآ أَنَّهُمۡ لَا يَرۡجِعُونَ﴾ على أنّ المعنى: وحَرامٌ على قريةٍ أهلَكْناها العمَلُ الصّالحُ والسَّعيُ المشكورُ غيرُ المكفور؛ لأنَّهم لا يَرجِعونَ عنِ الكُفْر، كما قال نَعْيًا على أولئك الذين تقَطَّعوا أمرَ دينِهم، وتسجيلًا على تصميمِهم وعَدَم ارعِوائهم.

قولُه: (واقعةً غايةً لهُ)، «واقعةً»: حالٌ، والضَّميرُ في «لهُ» يَرجِعُ إلى «ما» التي في قولِه: «بِمَ».

قولُه: (وأيّة الثلاثِ هِي؟)، المعنى أنّ «حتى» ثلاثةُ أقسام[1]: حرفُ جَرّ، وحرفُ عَطف، وحَرفٌ يُبتدَأُ بها بعدَها[2]، فهذه مِن أيّةِ هذه الأقسام؟

قولُه: (وقيل: ﴿فُتِحَتۡ﴾، كما قيل: ﴿أَهۡلَكۡنَٰهَا﴾)، أي: أُنِّثَ باعتبارِ المذكور، أي: القرية.

قولُه: (هما قبيلتانِ مِن جِنس الإنس)، رَوَى مُحيي السُّنَّة عن الضّحّاكِ: همُ جِيلٌ مِنَ التُّرك. وقال أهلُ التاريخ: أولادُ نوح عليه السَّلامُ ثلاثةٌ: سامٌ، وحامٌ، ويافثُ. سامٌ

---

(١) انظر «مغني اللبيب» (١: ١٢٣).

(٢) سقط لفظ «بعدها» من (ح).

ومأجوجُ، ﴿وَهُم﴾ راجعٌ إلى النّاسِ الـمَسوقينَ إلى الـمَحشَر. وقيل: هم يأجوجُ ومأجوجُ، يخرجونَ حينَ يُفتَحُ السَّدّ. «الـحَدَب»: النَّشزُ مِن الأرض. **وقرأ ابنُ عبّاسٍ رضيَ اللهُ عنه «مِن كُلِّ جَدَث»** وهو القَبر. الثّاء: حِجازيّة، والفَاء: تَميمِيّة. وقُرِئ: ﴿ينسُلون﴾ بضَمِّ السّين، و«نَسَلَ» و«عَسَلَ»: أَسرَع.

[﴿وَٱقۡتَرَبَ ٱلۡوَعۡدُ ٱلۡحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَٰخِصَةٌ أَبۡصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يَٰوَيۡلَنَا قَدۡ كُنَّا فِي غَفۡلَةٖ مِّنۡ هَٰذَا بَلۡ كُنَّا ظَٰلِمِينَ﴾ ٩٧].

و﴿إِذَا﴾ هي «إذا» المُفاجَأة، وهي تَقعُ في المُجازاةِ سادّةً مَسَدَّ الفاء، كقولِه تعالى: ﴿إِذَا هُمۡ يَقۡنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦] **فإذا جاءت الفاءُ معَها تَعاونَتا على وصلِ الـجَزاءِ**

أبو العَرَبِ والعجَم والرُّوم، وحامٌ أبو الحَبَشةِ والزَّنْج والنُّوبة، ويافثُ أبو التُّركِ والخَزَر والصَّقالبةِ ويأجوجَ ومأجوج. ورُوِيَ عن حُذَيفةَ مرفوعًا: أنّ يأجوجَ أُمّة، ومأجوجَ أُمّة[1].

قولُه: (**وقَرَأَ ابنُ عبّاس: «مِن كلِّ جَدَث»**)، قال ابنُ جِنّي: قالوا: أجدَثْتُ لهُ جدثًا، ولم يقولوا: أجدَفْتُ. فهذا يُريكَ أنّ الفاءَ في «جَدَف» بَدَلٌ منَ الثّاءِ في «جَدَث»، ألا ترى الثاءَ أذهبَ في التصرُّفِ منَ الفاء؟ ويجوزُ أن يكونا أصليَّيْنِ، إلّا أنّ أحدَهما أوسَعُ تصرُّفًا مِن صاحبِه كما قالوا: وَكّدْتُ عهده وأكدّته، إلّا أن الواو أوسَعُ تصرُّفًا، وعليه قالوا: مودة قديمة[2] وكيدة. ولم يقولوا: أكيدةٌ، فهُو مذهبٌ مُقْتاسٌ في أمثالِه[3].

قولُه: (**فإذا جاءتِ الفاءُ معَها تعاوَنتا**)، قال صاحبُ «الفرائد»: إذا المفاجأةِ بدَلٌ منَ الفاء في الجواب، فكان هذا جَمْعًا بيْنَ البَدَلِ والمُبدَل منهُ، ويمكنُ أن يكونَ جوابَ ﴿إِذَا فُتِحَتۡ﴾: ﴿يَٰوَيۡلَنَا﴾، أي: قالوا: يا وَيْلَنا، وقيل: محذوف، أي: نَدِموا وعَلِموا فإذا

---

(١) أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٣٨٥٥)، وأبو عمرو الداني في «السنن الواردة في الفتن» (٦: ١٢١٥). ولتمامِ الفائدة انظر: «معالم التنزيل» (٥: ٢).

(٢) سقط لفظ: «قديمة» من (ح).

(٣) «المحتسب» (٢: ٦٦).

بالشَّرطِ فيتأكد، ولَو قيل: إذا هي شاخِصة. أو فهي شاخِصة، كان سَديدًا.

﴿هِيَ﴾ ضميرٌ مُبهَمٌ توضِّحُه «الأبصار» وتُفَسِّرُه، كما فَسَّرَ ﴿الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾: ﴿وَأَسَرُّوا﴾، ﴿يَاوَيْلَنَا﴾ مُتعلِّقٌ بمَحذوفٍ تقديرُه: يقولونَ يا ويلَنا، و«يقولون»: في مَوضِعِ الحالِ من ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾.

[﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنتُمْ لَهَا وَارِدُونَ * لَوْ كَانَ هَٰؤُلَاءِ آلِهَةً مَّا وَرَدُوهَا وَكُلٌّ فِيهَا خَالِدُونَ * لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَهُمْ فِيهَا لَا يَسْمَعُونَ﴾ ٩٨-١٠٠].

أبصارُهم شاخصةٌ. وأمّا على الوَجْهِ الأوّلِ فالتقديرُ: إذا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ ومَأْجُوجُ وكان كَيْتَ وكَيْتَ، ففاجَؤوا وقتَ شخوصِ أبصارِهم قالوا: يا وَيْلَنا. وقال الزجّاجُ: الجوابُ عندَ البَصْرِيِّينَ قولُه: ﴿يَاوَيْلَنَا﴾ والقولُ محذوفٌ. وعندَ بعضِهم: ﴿وَاقْتَرَبَ﴾(١)، والواوُ مُطَّرَحٌ، وهُو لا يجوزُ عندَ البَصْرِيِّين(٢).

قولُه: (هِي: ضَميرٌ مُبهَمٌ يوضِّحُه: «الأبصار»)، يعني: ضميرُ «هِي» عندَ بعضِهم، أي: صُورتُه صُورةُ ضمير، لا أنهُ الضَّميرُ المصطَلَحُ عليه؛ لأنّ الضّميرَ المصطلحَ عليه(٣) معرِفة، ولا بُدَّ لهُ مِن شيءٍ قبلَه يعودُ إليه ولا شيءَ هنا، فيكونُ على وِزانِ قولِه: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [الأنبياء: ٣]، قال القاضي: يجوزُ أن يكونَ الضّميرُ للقصّة(٤). وقال أبو البقاءِ: ﴿فَإِذَا﴾ هِي، «إذا» للمُفاجأة، وهِي مكان، والعاملُ فيها: ﴿شَاخِصَةٌ﴾، وهِي ضميرُ القصّة، و﴿أَبْصَارُ الَّذِينَ﴾: مبتدأٌ، و﴿شَاخِصَةٌ﴾: خبرُه(٥).

---

(١) في (ف): «وأقرب».

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٤٠٥).

(٣) قوله: «لأنّ الضمير المصطلح عليه» سقط من (ح).

(٤) «أنوار التنزيل» (٤: ١٠٨).

(٥) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٩٢٨).

ما تعبدون من دون الله: يَحتَملُ الأصنامَ وإبليسَ وأعوانَه؛ لأنهم بطاعتِهم لهم واتِّباعِهم خُطواتِهم في حُكمِ عبدَتِهم. ويُصدِّقُه ما رُوِي: أنَّ رسولَ اللّٰهِ ﷺ دخلَ المَسجِدَ وصَناديدُ قريشٍ في الحَطيم، وحولَ الكعبةِ ثلاثُ مئةٍ وستونَ صَنمًا، فجَلسَ إليهم، فعرَضَ له النَّضرُ بنُ الحارِثِ، فكلَّمَه رسولُ الله ﷺ حتّى أفحمه، ثُمَّ تلا عليهم ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ الآية، فأقبلَ عبدُ الله بنُ الزِّبَعرى فرآهم يَتهامَسون، فقال: فيمَ خوضُكم؟ فأخبرَه الوليدُ بنُ المُغيرةِ بقَول رسولِ الله ﷺ، فقال عبد الله: أما والله لو وجدته لخصمته، فدعوه. فقال ابن الزِّبَعرى: أأنت قُلتَ ذلك؟ قال: نَعَم. قال: قد خَصَمتُكَ وربِّ الكَعبة. أليسَ اليهودُ عَبَدوا عُزيرًا، والنَّصارى عَبَدوا المَسيح، وبنو مَليحٍ عَبَدوا المَلائكة؟ فقال ﷺ: «بَل هم عَبَدوا الشّياطين التي أمرَتهم بذلك»، فأنزلَ الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم﴾ [الأنبياء: ١٠١] الآية يعني عزيرًا والمَسيحَ والملائكةَ عليهم السّلام.

فإن قلت: لِمَ قُرِنوا بآلهتِهم؟ قلت: لأنّهم لا يَزالونَ لمقارنَتِهم في زيادةِ غمٍّ وحَسرة،

قولُه: (**ما تَعبُدونَ مِن دون الله: يَحتمِلُ الأصنامَ**)، قال في «البقرة»[1]: «ما: عامٌّ في كلِّ شيء، فإذا عُلِمَ فُرِّق بـ(ما) و(مَنْ)». وقد عُلِمَ هُنا بقرينةِ الخِطابِ في قولِه: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ﴾ وفيما سَبَقَ ﴿إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُونِ﴾، والالتفاتُ في قولِه: ﴿وَتَقَطَّعُوٓاْ أَمْرَهُم﴾ أنّ المُخاطَبينَ: المشركون، فإنّ «ما» محمولةٌ على الأصنام، ومِن ثَمَّ قَدَّرَ مُحيي السُّنَّة: إنّكم أيُّها المشركونَ وما تَعبُدونَ مِن دونِ الله، يعني الأصنام، حَصَبُ جهنّم[2]. وقال مُحيي السُّنة: وزَعَمَ جماعةٌ أنّ المُرادَ منَ الآية الأصنامُ، لقولِه: ﴿وَمَا تَعْبُدُونَ﴾، ولو أُريدَ الملائكةُ والناسُ لَقيلَ: ومَن تَعبُدون[3]. وهُو ضعيفٌ؛ لأنّ ما: عامّةٌ.

---

(١) «الكشاف» (٣: ١٠٩).

(٢) «معالم التنزيل» (٥: ٣٥٦).

(٣) «المصدر السابق» (٥: ٣٥٧).

حيثُ أصابَهم ما أصابَهم بسَبَبِهم. والنَّظَرُ إلى وَجهِ العَدوِّ بابٌ مِن العَذاب، ولأنهم قَدَّروا أنهم يَستَشفِعونَ بِهم في الآخرةِ ويستَنفِعونَ بشَفاعتِهم، فإذا صادفوا الأمرَ على عَكسِ ما قَدَّروا؛ لم يكن شيءٌ أبغضَ إليهم مِنهم.

فإن قلت: إذا عَنَيت بـ «ما تَعبُدون» الأصنام، فما مَعنى ﴿لَهُمۡ فِيهَا زَفِيرٞ﴾؟ قلت: إذا كانوا هُم وأصنامُهم في قَرنٍ واحد، جازَ أن يُقال: «لهم زفير»، وإن لَم يكن الزّافرينَ إلا هُم دونَ الأصنام، للتَّغليبِ ولعَدَم الإلباس.

و«الـحَصَب»: المَحصوب به، أي يُحصَبُ بهم في النار. والـحَصَب: الرمي. وقُرِئَ بسُكونِ الصّاد، وَصفًا بالمَصدر. وقُرِئ: «حَطَب» و«حَضب» بالضاد مُتَحرِّكًا

قولُه: (للتغليب)، قال صاحبُ «الفرائد»: لا تغليبَ هاهنا، والمرادُ مِن ضميرِ ﴿وَهُمۡ﴾: المخاطبونَ في قولِه: ﴿إِنَّكُمۡ﴾، فالالتفاتُ منَ الخطابِ إلى الغَيْبة، وقلتُ: لَمّا حَكَمَ على جميعِهم وأنّهم معَ أصنامِهم حَصَبُ جهنَّم، ثُمّ حَقَّقَ ذلك بأنّ هذا وعدٌ لا بدَّ منهُ بقولِه: ﴿أَنتُمۡ لَهَا وَٰرِدُونَ﴾ وعطَفَ عليه قولَه: ﴿وَكُلّٞ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ توكيدًا لشمولِ الأشخاص والأزمانِ على سَبيلِ الالتفات، ثُمّ أوقَعَ بيْنَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه قولَه تعالى: ﴿لَوۡ كَانَ هَٰٓؤُلَآءِ ءَالِهَةٗ مَّا وَرَدُوهَا﴾ اعتراضًا وتجهيلًا للكَفَرة، واحتجاجًا عليهم، عَقَّبَه ببيانِ أحوالِ كلِّهم في جهنَّمَ بقولِه: ﴿لَهُمۡ فِيهَا زَفِيرٞ﴾، وكان مُقتضَى السِّياقِ الشَّرِكةَ أيضًا، لكنِ امتنَعَ وَصْفُها بالزَّفيرِ، فوَجَبَ المصيرُ إلى التأويلِ بالتغليبِ، ويجوزُ وَصْفُها به كما وَصَفَ جهنّمَ بالتغيُّظِ والزَّفيرِ على الحقيقة.

قولُه: (و«الحَصَبُ»: المحصُوبُ به)، والمحصُوبُ: النارُ، والمحصُوبُ به: الحَطَبُ، كما أنّ المَرمِيَّ: الهدفُ، والمرمِيَّ به: السَّهمُ.

قولُه: (وقُرِئ بسُكونِ الصّاد)، قال ابنُ جِنّي: وهِي قراءةُ ابن السَّمَيْفَع. وقرَأَ ابنُ عبّاس: «حَضَبُ» بالضادِ مفتوحةً، وبسُكونِها: كُثَيِّرُ عَزَّةَ، وبالطاءِ: عليُّ بنُ أبي طالب وعائشةُ وابنُ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللهُ عنهم. والحَصَبُ بالضّادِ والصّاد: الحَطَبُ، وفيه ثلاثُ لغات: حَطَبٌ، وحَضَبٌ، وحَصَبٌ، إنّما يقالُ: حَصَبٌ إذا أُلقِيَ في التَّنُّورِ والمَوقِد، فأمّا ما لم يُستعمَلْ

وساكِنًا. وعن ابنِ مَسعود: يُجعَلونَ في تَوابيتَ مِن نارٍ فلا يَسمَعون. ويَجوزُ أن يَصُمَّهم اللهُ كما يُعمِيهم.

[﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا ٱلْحُسْنَىٰٓ أُو۟لَٰٓئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ * لَا يَسْمَعُونَ حَسِيسَهَا ۖ وَهُمْ فِى مَا ٱشْتَهَتْ أَنفُسُهُمْ خَٰلِدُونَ * لَا يَحْزُنُهُمُ ٱلْفَزَعُ ٱلْأَكْبَرُ وَتَتَلَقَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ هَٰذَا يَوْمُكُمُ ٱلَّذِى كُنتُمْ تُوعَدُونَ﴾ ١٠١-١٠٣].

﴿ٱلْحُسْنَىٰٓ﴾ الـخَصلةُ المُفَضَّلةُ في الحُسن، تَأنيثُ الأَحسَن: **إمّا السَّعادة، وإمّا البُشرى بالثواب، وإمّا التَّوفيقُ للطّاعة،** ....

فلا يقال: حَصَبٌ. قال أحمدُ بنُ يحيى[1]: أصلُ الحَصَبِ: الرَّمْيُ، حَطَبًا كان أو غيرَه، فهذا يؤكِّدُ ما ذكَرْنا، فأمّا الحَضْبُ ساكنًا بالضادِ المعجَمة وغيرِ المعجَمة فالطَّرحُ، فهُو هُنا على إيقاع المصدرِ موقعَ اسم المفعول[2].

قولُه: (**إمّا السعادةُ، وإمّا البُشرى بالثّوابِ، وإمّا التوفيقُ للطاعة**)، أمّا السعادةُ فما رَوينا عنِ التِّرمذيِّ،عن رسُولِ الله ﷺ: «ما منكم مِن أحدٍ أو مِن نَفْس منفُوسة، إلّا قد كُتِبَتْ شَقيّةً أو سعيدة»[3]، الحديث.

وعن البخاريِّ ومسلمٍ وأبي داودَ والترمذيِّ،عن رسُولِ الله ﷺ: «إنّ خَلْقَ أحَدِكم يُجمَعُ في بَطْنِ أُمِّه» إلى قولِه: «يُكتَبُ رِزقُه وأجَلُه وعمَلُه وشَقيٌّ أو سعيد، ثُم يُنفَخُ في الرُّوح» الحديث[4].

وأمّا البُشرى فلقولِه تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [يونس: ٢٦]، وقولِه تعالى: ﴿تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَلَّا تَخَافُوا۟ وَلَا تَحْزَنُوا۟ وَأَبْشِرُوا۟ بِٱلْجَنَّةِ﴾.

---

(١) المعروف بثعلب، إمام الكوفيين في زمانه. سبقت ترجمتُه.

(٢) «المحتسب» (٢: ٦٦-٦٧).

(٣) أخرجه الترمذي (٣٣٤٤)، وأصل الحديثِ باللفظِ الذي أورده المصنف ثابتٌ في «صحيح البخاري» (١٣٦٢) وغيره.

(٤) سبق تخريجه.

يُروى أنَّ عَلِيًّا رضيَ اللهُ عنه قَرأ هذه الآيَةَ ثُمّ قال: أنا مِنهم، وأبو بَكر، وعُمر، وعُثمان، وطَلحة، والزُّبَيرُ، وسَعد، وسعيد، وعبدُ الرحمنِ بنُ عَوف، ثُمّ أُقيمَت الصَّلاةُ فقامَ يَجُرُّ رداءَه وهو يَقول: ﴿لَا يَسْمَعُونَ حَسِيسَهَا﴾. و«الحَسِيس»: الصَّوت يُحسّ. و«الشَّهْوة»: طَلَبُ النَّفسِ اللَّذة. وقُرِئ: «لا يُحْزِنـهُم» مِن: أَحزَن. و﴿ٱلْفَزَعُ ٱلْأَكْبَرُ﴾ قيل: النَّفخةُ الأخيرة، لقولِه تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [النمل: ٨٧] وعن الحَسَن: الانصِرافُ إلى النّار. وعن الضَّحّاك: حينَ يُطبقُ على النّار. وقيل: حينَ يُذبَحُ المَوتُ على صورةِ كبشٍ أملح، أي:

وأمّا التوفيقُ فلقولِه صَلَواتُ الله عليه: «وأمّا مَن كان مِن أهل السّعادةِ فسيصيرُ لعملِ السَّعادة»، الحديث(١)، أخرَجه البخاريُّ ومسلمٌ عن عليٍّ رَضِيَ اللهُ عنه.

قولُه: (يُروى أنّ عليًّا رَضِيَ اللهُ عنهُ)، يشيرُ إلى معنى ما رَوَينا عن سعيدِ بن زَيْدٍ قال: سَمِعتُ رسُولَ الله ﷺ يقولُ، وإنّي لَغنيٌّ أن أقولَ عليه ما لم يقُلْ، فيسأَلَني عنهُ غدًا إذا لقيتُه: «أبو بكرٍ في الجنّة، وعُمَرُ في الجنّة، وعثمانُ في الجَنّة، وطلحةُ في الجنّة، وعليٌّ في الجنّة، والزُّبَيْرُ في الجنّة، وسَعدُ بنُ مالكٍ في الجَنّة، وعبدُ الرَّحمن بنُ عَوْف في الجنّة، وأبو عُبيدةَ بنُ الجَرّاح في الجنّة»، وسَكَتَ عنِ العاشر، فقالوا: ومنِ العاشرُ؟ قال: «سعيدُ بنُ زَيْد»، يعني نفْسَه. أخرَجه أبو داودَ والتِّرمذيُّ أيضًا عن عبدِ الرَّحمن بن عَوْف مِثلَه(٢).

قولُه: (يُذبَحُ الموتُ على صُورةِ كَبْشٍ أملَحَ)، الحديثُ مِن روايةِ البخاريِّ ومسلم والتِّرمذيِّ، عن أبي سعيدٍ قال: قال رسُولُ الله ﷺ: «يُؤتَى بالموتِ كهيئةِ كَبْشٍ أملَحَ، فيُنادي منادٍ: يا أهلَ الجنّة، فيُشرِفونَ ويَنظُرونَ، فيقولون: هل تعرِفونَ هذا؟ فيقولون: نعَمْ، هذا الموتُ» إلى قولِه: «فيُذبَحُ بيْنَ الجنّةِ والنار، ثم يقولُ: يا أهلَ الجنّة، خلودٌ فلا موت، ويا أهلَ النار، خلودٌ فلا موت»، الحديث(٣).

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) أخرجه أبو داود (٤٦٥٢)، والترمذي (٣٧٤٧)، وصحّحه ابن حبّان (٧٠٠٢)، وفيه تمامُ تخريجه.

(٣) أخرجه البخاري (٤٧٣٠)، ومسلم (٢٨٤٩)، والترمذي (٣١٥٦)، وغيرهم.

تَستقبِلُهم ﴿ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ مُهَنِّئِينَ على أبوابِ الـجَنة. ويَقولون: هذا وقتُ ثوابِكم الذي وعَدَكم ربُّـكم قد حَلّ.

[﴿يَوْمَ نَطْوِى ٱلسَّمَآءَ كَطَىِّ ٱلسِّجِلِّ لِلْكُتُبِ ۚ كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥ ۚ وَعْدًا عَلَيْنَآ ۚ إِنَّا كُنَّا فَٰعِلِينَ﴾ ١٠٤].

العامل في ﴿يَوْمَ نَطْوِى﴾: ﴿لَا يَحْزُنُهُمُ﴾، أو ﴿ٱلْفَزَعُ﴾، أو ﴿وَتَتَلَقَّىٰهُمُ﴾. وقُرِئ: «تُطوى السماء» على البناءِ للمَفعول. و«**السُّجُلّ**» **بوزن العُتُلّ**. و«السَّجل» بلفظِ الدَّلو. ورُوِيَ فيه الكَسر: وهو الصَّحيفة، أي: كَما يُطوى الطُّومارُ للكِتابة، أي: ليَـكتُبَ فيه، **أو: لِما يُكتَبُ فيه**؛ لأنَّ الكتابَ أصلُه المصدَرُ كالبِناء؛ ثم يُوقَعُ على

النِّهاية: الأملَحُ: الذي بياضُه أكثرُ مِن سَوادِه، وقيل: هُو النقيُّ البياض.

قولُه: (**أو ﴿ٱلْفَزَعُ﴾**)، أي: العاملُ في ﴿يَوْمَ نَطْوِى﴾ الفزَعُ. فإنْ قيل: الفَزَعُ الأكبرُ مصدرٌ موصُوف، وهُو لا يعمَلُ؟ وأُجيبَ: أنه اتُّسِعَ في الظَّرفِ ما لم يُتَّسَعْ في غيرِه.

قولُه: («**السُّجُلّ**»، **بوَزْنِ العُتُلِّ**)، قال ابنُ جِنِّي: بضمِّ السِّين والجيم مشدَّدةً، قراءةُ أبي زُرْعة(١)، وقَرَأَ الحسَنُ: بكسِرِ السِّين وسُكونِ الجِيم، واختارهُ أبو عَمْرو، وقرَأَ أبو السمّال(٢) بفَتحِ السِّينِ وسُكونِ الجيم وتخفيفِ اللام(٣). قال ابنُ جِنِّي: السِّجِلُّ: الكتابُ، وهُو كتابُ العُهدةِ ونحوِها. وقال قومٌ: هُو فارسيٌّ مُعرَّب، وأنكَرَ أصحابُنا كلُّهم ذلك. وقيل: هُو مَلَكٌ، وقيل: هُو كاتبٌ للنبيِّ ﷺ، وذلك مدفوعٌ؛ لأنّ كُتّابَه معروفونَ، وما وُقِفَ على مثْلِ هذا الاسم في ذكْرِ أسامي الصَّحابة. ويُشبِهُ عندَ مَن قال بهذَيْن القولَيْنِ أنّ السِّجِلَّ فاعلٌ في المعنى، وإنّما هُو مفعولٌ، وهُو كطيِّ الكتابِ للكتابة، أي: كطَيِّ الكتابِ لأنْ يُكتَبَ فيه(٤).

قولُه: (**أو لِما يُكتَبُ فيه**)، قيل: اللامُ: متعلِّقٌ بالطَّيِّ، إلا أنهُ إذا كان السِّجِلُّ فاعلًا كانت

---

(١) أحمد بن محمد النوشجاني، قرأ على أبي الحسن السعيدي. له ترجمة في «غاية النهاية» (١: ١٣٧).

(٢) سبقت ترجمتُه.

(٣) «المحتسب» (٢: ٦٧)، ولتمام الفائدة انظر: «البحر المحيط» (٧: ٤٧١).

(٤) المصدر السابق (٢: ٦٧-٦٨).

الـمَكتوب، ومَن جَمَعَ؛ فمَعناه: للمَكتوبات، أي: لِما يُكتَبُ فيه من الـمَعاني الكَثيرة.

وقيل: ﴿ٱلسِّجِلِّ﴾: مَلَكٌ يَطوي كُتُبَ بني آدمَ إذا رُفِعَت إليه. وقيل: كاتِبٌ كانَ لرَسولِ الله ﷺ. والكِتاب على هذا اسمُ الصَّحيفةِ الـمَكتوبِ فيها.

﴿أَوَّلَ خَلۡقٍ﴾ مَفعول «نُعيد» الذي يُفسِّرُه ﴿نُّعِيدُهُۥ﴾ والكافُ مكفوفة بـ«ما». والمَعنى: نُعيدُ أوّلَ الـخَلقِ كما بَدَأناه، تشبيهًا للإعادةِ بالإبداءِ في تناوُلِ القُدرةِ لَهما على السَّواء.

فإن قلت: وما أولُ الـخَلقِ حتّى يُعيدَه كما بدأه؟ قلت: أوّلُه إيجادُه عَن العَدَم، فكما أوجَدَه أولًا عن عَدَم، يُعيدُه ثانيًا عن عَدَم. فإن قلت: ما بال ﴿خَلۡقٍ﴾ مُنكَّرًا؟ قلت: هو كقولك: «هو أوّلُ رَجلٍ جاءني». تُريد أوّلَ الرِّجال، ولكنكَ وَحَّدتَه ونَـكَّرتَه

للاختصاص، وإذا كان مفعولًا كان بمعنى لأجْل. وقال أبو البقاء: اللامُ زائدةٌ، كقولِك: لا أَبا لكَ. وقيل: هِي بمعنى على، وقيل: تتعلَّقُ بطَيٍّ[1]. مضى كلامُه. فقولُه: ليُكتَبَ فيه على أنّ المصدَر بمعناه، أو لِما يُكْتَبُ فيه، على أنّ المصدرَ بمعنى المفعول.

قولُه: (كقولِك: هُو أوّلُ رجُلٍ جاءني)، يريدُ: أوّلُ الرِّجال. اعلَمْ أنّ ﴿أَوَّلَ﴾ إذا كان مفعولًا به لـ«نُعيدُ» المفسِّر كما ذكَرَ، فالظاهرُ أنْ يُضافَ إلى الجَمْع؛ لأنّ الخَلْقَ على هذا التأويل عامٌّ في السماءِ وغيرِها، فإذا نُكِّر أُريدَ به تفصيلُ الجِنسِ واحدًا واحدًا، و﴿كَمَا﴾ على هذا: منصُوبٌ على المصدرِ بـ«نُعيدُ» المقدَّر، ومفعولُ ﴿بَدَأۡنَآ﴾: ضميرُ «أوّل الخَلْق»، وإليه الإشارةُ بقولِه: «نعيدُ أوّلَ الخَلْقِ كما بدَأْناهُ»، ولا كذلك إذا جُعِلَ ﴿أَوَّلَ﴾ ظَرْفًا أو حالًا؛ لأنَّ مفعولَ ﴿بَدَأۡنَآ﴾ على هذا: ضميرٌ يَرجِعُ إلى «ما» في ﴿كَمَا﴾، وهِي موصُولةٌ، وأُريدُ به السماءُ، فيختَصُّ الإبداءُ والإعادةُ به؛ ولهذا قال: «أوّلَ ما خَلَقَ»، فلا يحتاجُ إذن إلى التعميم.

وقال ابنُ الحاجب: ﴿كَمَا بَدَأۡنَآ﴾ يجوزُ أن يكونَ في موضع نَصْبٍ على المصدر بـ﴿نُّعِيدُهُۥ﴾، كأنّ الأصلَ: نُعيدُ أوّلَ خَلْقٍ إعادةً مثْلَ ما بدَأْناهُ، وتكونُ «ما»: مصدريّة،

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٩٢٩).

إرادةَ تَفصِيلِهم رَجُلًا رَجُلًا، فكذلك مَعنى ﴿أَوَّلَ خَلْقٍ﴾: أوّلُ الخلق، بمعنى: أوّلُ الـخَلائق؛ لأنّ الخلقَ مَصدرٌ لا يُجمع. ووَجهٌ آخر، وهو أن يَنتَصِبَ الكافُ بفِعلٍ مُضمَرٍ يُفَسِّره ﴿نُّعِيدُهُۥ﴾ و«ما» مَوصولة، أي: نُعيدُ مِثلَ الذي بدأناه نُعيدُه. و«أولَ خَلق»: ظَرفٌ لـ«بدأناه»، أي: أوّلَ ما خُلق. أو حالٌ من ضَميرِ المَوصولِ السّاقِطِ مِن اللَّفظ، الثابتِ في المَعنى.

﴿وَعْدًا﴾ مَصدرٌ مُؤكِّد؛ لأنّ قولَه: ﴿نُّعِيدُهُۥ﴾ عِدةٌ للإعادة. ﴿إِنَّا كُنَّا فَٰعِلِينَ﴾ أي قادرينَ على أن نَفعلَ ذلك.

[﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِى ٱلزَّبُورِ مِنۢ بَعْدِ ٱلذِّكْرِ أَنَّ ٱلْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِىَ ٱلصَّٰلِحُونَ﴾ ١٠٥].

عن الشَّعْبيِّ رحمةُ الله عليه: زبورُ داودَ عليه السَّلام، و﴿ٱلذِّكْرِ﴾: التَّوراة. وقيل: اسمٌ لِجنسِ ما أُنزِلَ على الأنبياءِ مِنَ الكُتُب. و﴿ٱلذِّكْرِ﴾: أمُّ الكِتاب، يعني: اللَّوح،

وأن تكونَ في موضعِ الحال، كأنه قال: نُعيدُه أوّلَ خَلْقٍ مُماثلًا للذي بَدَأْناهُ، وصَحَّ الحالُ؛ لأنّه منَ الضَّميرِ في ﴿نُّعِيدُهُۥ﴾(١)، يعني: «نُعيدُ» المفسَّرِ الساقطِ منَ اللَّفظ، الثابتِ في المعنى.

قولُه: (زَبُورُ داودَ)، خبرُ مبتدأ محذوف، أي: الزَّبورُ المذكورُ في الآية: زَبُورُ داودَ عليه السَّلام.

قولُه: (وقيل: اسمٌ لِجنسِ ما أُنزِلَ)، كقولِه تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَفِى زُبُرِ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [الشعراء: ١٩٦]. نقَلَ مُحيي السُّنةِ عن سعيدِ بنِ جُبَيْرٍ ومُجاهِد: أنّ الزَّبُورَ: جميعُ الكتُبِ المُنَزّلة، والذِّكْرُ: أُمُّ الكتاب، أي: بعدَ ما كُتِبَ ذكْرُه في اللَّوح المحفوظ(٢)، ويُؤيِّدُها(٣) ما رَوَيناه في «صحيح البخاريِّ» عن عِمْرانَ بن حُصَيْن في حديثِ وَفْدِ اليمنِ: جئناكَ لِنتَفَقَّهَ في الدِّين ولِنَسألَكَ

---

(١) «أمالي ابن الحاجب» (١: ١١٨).

(٢) «معالم التنزيل» (٥: ٣٥٨).

(٣) كذا في الأصول الخطية، ولعل الصواب: «ويؤيده» أو «يؤيدهما».

أي: يَرِثُها الـمُؤمِنونَ بعدَ إجلاءِ الكُفّار، كقولِه تعالى: ﴿وَأَوْرَثْنَا ٱلْقَوْمَ ٱلَّذِينَ كَانُوا۟ يُسْتَضْعَفُونَ مَشَٰرِقَ ٱلْأَرْضِ وَمَغَٰرِبَهَا﴾ [الأعراف: ١٣٧]، ﴿قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ ٱسْتَعِينُوا۟ بِٱللَّهِ وَٱصْبِرُوٓا۟ إِنَّ ٱلْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ وَٱلْعَٰقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [الأعراف: ١٢٨] وعن ابنِ عبّاسٍ رضيَ اللهُ عنه: هي أرضُ الـجَنّة. وقيل: الأرضُ المقدَّسة، تَرِثُها أمّةُ محُمَّدٍ ﷺ.

[﴿إِنَّ فِى هَٰذَا لَبَلَٰغًا لِّقَوْمٍ عَٰبِدِينَ﴾ ١٠٦].

الإشارةُ إلى المَذكورِ في هذه السُّورةِ مِن الأخبارِ والوعدِ والوعيدِ والمواعظِ البالغة. و«البَلاغ»: الكِفاية، وما تَبلُغُ به البُغية.

عن أوّلِ هذا الأمرِ: ما كان؟ قال ﷺ: «كان اللهُ ولم يكنْ شيءٌ قبلَه، وكان عَرْشُه على الماء، ثُمّ خَلَقَ اللهُ تعالى السَّماواتِ والأرضَ وكتَبَ في الذِّكْرِ كلَّ شيء»(١).

قولُه: (أي: يَرِثُها المؤمنونَ بعدَ إجلاءِ الكُفّار)، رَوَيْنا عن مُسلم وأبي داودَ والترمذيِّ، عن ثَوْبانَ قال: قال رسُولُ الله ﷺ: «إنّ اللهَ زوى ليَ الأرضَ فأُرِيتُ مَشارِقَها ومَغارِبَها، وإنَّ أُمّتي سيَبْلُغُ مُلْكُها ما زُوِيَ لي منها»(٢)، ورَواهُ الإمامُ أحمدُ بنُ حَنْبَل عن شَدّادِ بن أَوْس(٣). قال الإمامُ: دليلُ هذا القولِ قولُه تعالى: ﴿لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ﴾(٤) [النور: ٥٥].

قولُه: (وعنِ ابن عبّاس: هِي أرضُ الجنّة)، وقال الإمامُ: يُؤيِّدُه قولُه تعالى: ﴿وَأَوْرَثَنَا ٱلْأَرْضَ نَتَبَوَّأُ مِنَ ٱلْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَآءُ﴾ [الزمر: ٧٤]، ولأنّها الأرضُ التي يختَصُّ بها الصّالحونَ لأنّها لهُم خُلِقَت، وغيرُهم إذا حَصَلوا فيها فعلى وَجْهِ التّبَع، ولأنّها ذُكِرَتْ عَقِيبَ ذكرِ الإعادة فلا تكونُ غيرَ الجنّة(٥).

---

(١) أخرجه البخاري (٣١٩١) و(٧٤١٨).

(٢) أخرجه مسلم (٢٨٨٩) وأبو داود (٤٢٥٢) والترمذي (٢١٧٦).

(٣) «مسند الإمام أحمد» (٢٢٤٤٨).

(٤) «مفاتيح الغيب» (٢٢: ٢٣٠).

(٥) المصدر السابق (٢٢: ٢٣٠).

[﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ﴾ ١٠٧].

أُرسِلَ ﷺ ﴿رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ﴾ لأنه جاءَ بما يُسعِدُهم إن اتَّبَعوه. ومَن خالفَ ولم يَتَّبِع؛ فإنّما أُتِيَ مِن عندِ نفسِه حيثُ ضَيَّعَ نَصيبَه منها. ومثالُه: أن يُفَجِّرَ اللهُ عَينًا غَديقة، ....

قولُه: (ومَن خالَفَ ولم يَتَّبِعْ)، جوابُ سؤال، أي: كيف قال: ﴿رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ﴾ «والعالمينَ» ـ كما تقرَّرَ ـ عامٌّ في جميع المخلوقات، ونَرى كثيرًا ممّن خالَفَه محرومينَ مِن تلك الرَّحمة؟ فقال: ومَن خالَفَ ولم يَتَّبع فإنّما أُتِيَ مِن عندِ نَفْسِه؟

قولُه: (ومثالُهُ: أن يُفجِّرَ اللهُ تعالى عَيْنًا غَديقةً)، وقلتُ: ومثالُه في مذهبِنا: ما رَوَيناهُ عن أبي موسى رَضِيَ اللهُ عنهُ، عن النبيِّ ﷺ: «إنَّ مثَلَ ما بَعثَني اللهُ به منَ الهُدى والعِلم، كمَثَلِ غَيْثٍ أصابَ أرضًا، فكانت منها طائفةٌ طيِّبةٌ قَبِلتِ الماءَ فأَنْبَتَتِ الكلأَ والعُشْبَ الكثير، وكان منها أجادِبُ أمسَكَتِ الماءَ فنفَعَ اللهُ بها الناسَ فشَرِبوا منها وسَقَوْا وزَرَعوا، وأصابَ طائفةً منها أُخرى إنّما هِي قِيعانٌ لا تُمسِكُ ماءً ولا تُنبِتُ كلأً، فذلك مثَلُ مَن فَقُه في دينِ الله عَزَّ وجَلَّ ونَفَعَه ما بَعثَني اللهُ به فعَلِمَ وعَلَّم، ومثَلُ مَن لم يَرفَعْ بذلك رأسًا، ولم يَقبَلْ هُدى الله الذي أُرسِلتُ به». أخرَجَه البخاريُّ ومسلم(١).

«الأجادبُ» بالجيم والدّالِ المهمَلة: قال الخَطّابيُّ: هِي الأرضُ التي تُمسِكُ الماءَ فلا يُسرعُ فيه النُّضُوبُ(٢). رَوَى الشّيخُ الإمامُ محُيي الدِّين النَّواويُّ في «شْرَح صَحيح مُسلم»، عن بعضِهم: إنّما هي إخاذاتٌ، بالخاءِ والذّالِ المُعجمتَيْن، جَمْعُ إخاذة، وهِي الغَديرُ(٣). شَبَّه العِلمَ والهُدى بسببِ الرّحمة المُهداةِ صَلَواتُ الله وسَلامُه عليه بالغَيْث، كما شَبَّهَ الغَيْثَ بالرَّحمةِ في قولِه: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يُرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ بُشْرًۢا(٤) بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦ﴾ [الأعراف: ٥٧]،

---

(١) أخرجه البخاري (٧٩)، ومسلم (٢٢٨٢).

(٢) قاله الخطابي في «أعلام السنن في شرح صحيح البخاري» (١: ٦٠).

(٣) «شرح صحيح مسلم» (١٥: ٤٧). وحكاه الخطابيُّ أيضًا عن بعضِ أهل العلم وفَسَّره بقولِه: والإخاذات: مسّاكات الماء.

(٤) كذا في (ط)، وفي (ح) و(ف): «نشرًا» بالنون، وهي قراءة معروفة.

....

وكما أنّ الغَيْثَ يُحيي البلدَ الميِّتَ بأصنافِ العُشْبِ والكلأ وغيرِه، كذلك الهُدى والعِلمُ يُحييانِ القلبَ الميِّت، وإنّما أوثِرَ الغَيْثُ على سائرِ أسماءِ المطرِ ليُؤْذِنَ بشدَّةِ اضطرارِ الخَلْقِ إليه حينَئذٍ، قال اللهُ تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ مِنۢ بَعْدِ مَا قَنَطُوا۟ وَيَنشُرُ رَحْمَتَهُۥ﴾ [الشورى: ٢٨]، وفي حديثِ الاستسقاءِ: «اللّهُمَّ اسقِنا غَيْثًا مُغيثًا»، أخرَجه أبو داودَ[١].

وقال التُّورِبِشْتيُّ: وقد كان الناسُ قبْلَ المبعَثِ وهُم على فترةٍ منَ الرُّسُل قدِ امتُحِنوا بموتِ القلب، ونُضوبِ العِلم، حتّى أصابَهمُ اللهُ تعالى برحمةٍ مِن عندِه، فأفَاضَ عليهم سِجَالَ الوَحْيِ السَّماويِّ، فأشْبَهَتْ حالُهم حالَ مَن تَوالَتْ عليهمُ السِّنُونَ، وأخْلَفَتْهُمُ المَخايلُ[٢] حتى تَدارَكهمُ اللهُ بلُطفِه وأرْخَتْ عليهمُ السماءُ عَزَاليها[٣]، ثُمّ كان حَظُّ كلِّ فريقٍ مِن تلك الرّحمةِ على ما ذَكَره منَ الأمثلةِ والنَّظائر.

وقلتُ: وقد يُتوهَّمُ أنّ الشّطرَ الأوّلَ منَ التمثيل مُشتملٌ على تمثيلَيْنِ مُستقلَّيْنِ وليس بذلك، ولكنهُ تمثيلٌ واحدٌ مُركَّبٌ مِن أمرَيْنِ: وذلك أنّ «أصابَ طائفةً منها» عطفٌ على «أصابَ أرضًا»، ثُمّ قُسِّمَتِ الأرضُ الأُولى بحَرْفِ التعقيبِ في قولِه: «فكانت»، وعُطِفَ كان على كانت قِسمَيْنِ، فيَلزَمُ اشتمالُ الأرض الأُولى على الطائفةِ الطيِّبةِ وعلى الأجادبِ، ولأنّ أصلَ التمثيل مُركَّبٌ مِن أمرَيْن، منَ الهُدى والعِلم لِتغايُرِهما في الاعتبار، كما وَرَدَ: «منِ ازداد عِلمًا ولم يَزْدَدْ هُدًى لم يَزْدَدْ منَ الله إلّا بُعدًا»[٤]، ويَعضُدُه مُراعاةُ معنى التقابُل بيْنَ القَرينتَيْنِ مِن إثباتِ إنْباتِ الكَلأ وإمساكِ الماءِ في إحداهما، ونَفْيِهما في الأُخرى على سَبيل الحَصْر، ثُمّ تَعقُّبِهما بالفَذْلَكةِ المُقرَّرةِ للتفصيل المذكور المنصُوصِ فيها المَثَلانِ المشيرانِ إلى

---

(١) «سنن أبي داود» (١١٧١)، وأخرجه ابن خزيمة (١٤١٦)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٣: ٣٥٥) من حديثِ جابر بن عبد الله رَضِي الله عنه.

(٢) جمع مُـخيلةٍ، وهي السحابةُ لا مطرَ فيها.

(٣) العزالي هي أفواه القِرَبِ، وفيه إشارةٌ إلى شدَّةِ وَقْعِ المطر وغزارته.

(٤) ذكره العجلوني في «كشف الخفاء» (٢: ٢٣٢)، وعزاه للديلميِّ في «مسند الفردوس» يرويه مرفوعًا من حديثِ علي بن أبي طالب رَضِي الله عنه بإسنادٍ ضعيف.

....

الأرضَيْن لرَفْعِ ما عسَى أن يتوهَّمَ متوهِّمٌ أزْيَدَ منهُما، وذلك قولُه: «فذلك مَثَلُ مَن فَقُهَ في دِينِ الله تعالى» إلى آخِرِه.

وكذا يؤيِّدُه ما ذكَرَه شارحُ «الصَّحيح»، وهُو: أمّا قولُه: «ورَعَوا» فهُو بالراءِ منَ الرَّعْي، هكذا هُو في جميع نُسخ «مسلم»، ووقَعَ في «البخاريِّ»: «وزَرَعوا»، وكلاهُما صحيحٌ. انتهى كلامُه؛ لأنّهُ ـ على الأوّلِ ـ في الكلام لَفٌّ ونَشْر، فإنّ «رَعَوا» مُناسبٌ لقولِه: «أنْبَتَتِ الكلأَ والعُشْبَ الكثير»، وقولُه: «فشَربوا وسَقَوْا» مناسبٌ لقولِه: «أجادِب» فيكونُ الضّميرُ في نَفَعَ اللهُ تعالى بها لقولِه: أرضًا، ومعنى قولِه: «كلاهُما صحيحٌ»: أنّ «زَرَعوا» متعلِّقٌ بالأوّلِ لا بالأجادِب، فإنّها لا تَكفي الشُّربَ والسَّقْيَ فضلًا عنِ الزَّرع، فعلى هذا قد ذُكِرَ في الحديثِ الطَّرَفانِ: العالي في الاهتداءِ، والغالي في الضَّلال، فعَبَّرَ عمّن قَبِلَ هُدى الله والعِلمَ بقولِه: «مَن فَقُهَ في دِينِ الله»، إلى آخِرِه، وكنَّى عمّن أبَى قَبُولَها[1] بقولِه: «لم يَرفَعْ بذلك رأسًا»، وبقولِه: (لم يَقبَلْ هُدى الله)، وتَرَكَ الوسَطَ، وهُما قسمان، أحَدُهما: العاملُ[2] الذي انتَفَعَ بالعِلم في نفْسِه فحَسْبُ، والثاني: الذي لم يَنتفعْ هُو بنفْسِه ولكنْ نفَعَ الغَيْرَ.

ثُمّ تأمَّلْ أيُّها الناظرُ في الفاءاتِ السِّتِّ تَعجَبْ مِن حُسنِ مَواقِعها، فالأُولى: تفصيليّة، قَسَمَتْ إحدى الأرضَيْنِ قِسمَيْن، والثانيةُ: سَبَبيّة؛ لأنّ القَبُولَ سببُ النتيجة، والثالثةُ: جَمَعتِ القسمَيْن في معنى النفْع، والرابعةُ: أتبَعَتْ كلَّ واحدٍ منهما بما يُناسبُه، والخامسةُ: عكسُ الأُولى حيثُ عَقَّبَتِ التفصيلَ بالإجمال؛ لأنّها رَدَّتِ الأقسامَ الثلاثةَ إلى التمثيلَيْن. والسادسةُ: سَبَبيّةٌ، أي: فَعَلِمَ الحقَّ وعَلَّمَ، آذنَتْ بأنّ الفقيهَ[3] هُو الوارثُ يجبُ عليه تكميلُ الناقِصينَ بعدَ كمالِه، كما قال تعالى: ﴿لِّيَتَفَقَّهُواْ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُواْ قَوْمَهُمْ﴾ [التوبة: ١٢٢]، وفي الحديثِ إشعارٌ بأنّ الاستعداداتِ ليست مُكتسَبةً، لا كما عليه ظاهرُ كلام المصنِّفِ، بل هِي مَواهبُ رَبّانيّة، يختَصُّ بها مَن يشاء، وكمالُها أن يُفيضَ اللهُ عزَّ وجَلَّ عليها منَ المِشكاةِ

---

(١) في (ف): «قبولها» على الإفراد.

(٢) في (ط): «العالم».

(٣) في (ف): «الفقه».

....

النّبويّة، فإذا وُجِدَ مَن يشتغلُ بغيرِ الكتابِ والسُّنّةِ وما والاهُما عُلِمَ أنّ اللهَ تعالى لم يُرِدْ به خَيْرًا فلا يَعبأُ باستعدادِه الظاهر، وأنّ الفقيهَ هُو الذي عَلِمَ وعمِلَ ثُمّ علَّم، وفاقدُ أحَدِهما فاقدُ هذا الاسم، وأنّ العالِمَ العامِلَ ينبغي أن يُفيدَ الناسَ بعمَلِه كما يُفيدُهم بعِلمِه. ولو أفادَ بالعمَلِ فحَسْبُ لم يَحْظَ منهُ بطائل، كأرضٍ مُعشِبةٍ لا ماءَ فيها، فلا يَمرُؤُ مَرعاها، ولوِ اقتَصَرَ على القولِ لأشبَهَ السَّقْيَ مُجَرَّدًا عن الرَّعي[1]، فيُشبِهُ الآخِذَ بالمُستسقي، ولو مَنَعهما معًا كان كأرضٍ ذاتِ ماءٍ وكلأٍ وعُشْب، وحَمَاها بعضُ الظَّلَمةِ عن مُستحقِّيها. قال:

ومَن مَنَحَ الجُهّالَ عِلمًا أضاعَه ... ومَنْ مَنَعَ المُستوجِبينَ فقد ظَلَم[2]

وفي اختصاصِ الإخَاذات: إيماءٌ إلى أنّ القلبَ الخَاليَ منَ الكتابِ والسُّنة كالمَصنَع[3] الفارغ منَ الماء، وأنّ آخِذَ الحديث ينبغي أن يكونَ واعيًا كالإخاذِ، حافظًا للألفاظِ الجامعة بيْنَ التعريفاتِ المغيَّرة، ليتَمكَّنَ منَ الاستنباطاتِ المتنوِّعة؛ إذْ لوِ انْخَرَمَ حرْفٌ أوِ انحَرَفَتْ كلمةٌ لَفاتَتِ الفوائدُ المُتكاثِرة.

وعن مَسْروقٍ قال: صَحِبتُ أصحابَ رسُولِ الله ﷺ فوَجدتُّهم كإخَاذاتٍ؛ لأنّ قلوبَهم كانت واعيةً فصَارت أوعِيةً للعلوم بما رُزِقوا مِن صَفاءِ الفُهوم. وأن يكونَ واقيًا لها منَ الشّوائبِ النَّفْسانيّة مُتَفادِيًا منَ الأعراضِ الدُّنْيَويّة كالمَصنَع الذي يَقي الماءَ عن الكُدوراتِ: الداخلةِ والخارجة، ولهذه الأسرار الغامضة وَرَدَ فيهم عن رسُولِ الله ﷺ: «فَقيهٌ واحدٌ أشَدُّ على الشّيطانِ مِن ألفِ عابِد»، أخرَجَه التِّرمذيُّ وابنُ ماجَه عن ابنِ عبّاس رَضِيَ اللهُ عنهما[4].

---

(١) في (ح): «السعي».

(٢) هو للإمام الشافعيِّ في «ديوانه» ص ٩٦.

(٣) وهو الحوضُ يجتمع فيه ماءُ المطر.

(٤) أخرجه الترمذي (٢٦٨١)، وابن ماجه (٢٢٢)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٠٩٣٦)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٣: ٢٣٢) وقال الترمذي: هذا حديثٌ غريبٌ لا نعرفه إلّا من هذا الوجه.

فيَسقِيَ ناسٌ زُروعَهم ومواشيَهم بمائِها فيُفلِحوا، ويَبقى ناسٌ مُفرِّطونَ عن السَّقي فَيَضيعوا، فالعَينُ الـمُفَجَّرةُ في نفسها، نِعمةٌ مِنَ الله ورَحمةٌ للفَريقَين، ولكنَّ الكَسلانَ مِحنةٌ على نفسِه؛ حيثُ حرَمَها ما ينفَعُها. وقيل: كونُه رَحمةً للفُجّار، مِن حيثُ إنَّ عُقوبَتَهم أُخِّرَت بسببِه وأَمِنوا به عَذابَ الاستِئصال.

[﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ۖ فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ ١٠٨].

﴿إِنَّمَا﴾ لقَصرِ الـحُكمِ على شيء، ....

ورَوَى الدارِميُّ، عن عِمرانَ[1]، عنِ الحسَن: «إنّما الفقيهُ: الزّاهدُ في الدُّنيا الراغبُ في الآخِرة، البصيرُ بأمرِ دِينِه، المُداومُ على عبادةِ ربِّه»[2].

هذه خاتِمةٌ شريفة، حيثُ خُتِمت سُورةُ الأنبياءِ عليهمُ السَّلامُ بختامِ خاتَمِهم صَلَواتُ الله عليه وعليهم أجمعين. والحمدُ لله ربِّ العالمين. ونحن نختِمُ أيضًا بما رُوِيَ عن أبي صَالح قال: كان النبيُّ ﷺ يُنادي: «يا أيُّها الناس، إنّما أنا رحمةٌ مُهْداة». أخرَجَه الدارِميُّ[3] هكذا مُرسَلًا، ورُوِيَ موصُولًا بذِكْرِ أبي هريرةَ رضيَ اللهُ عنه، وقيلَ: في معناه قولُه تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ﴾.

قولُه: (**عَيْنًا غديقةً**)، **الجوهري**: غَدِقَتِ العَيْنُ، بالكسر، أي: غَزُرت، والغَدَقُ بالفتح: الماءُ الكثير، وإنّما قال: «مِحنةً» ليُطابِقَ قولَه تعالى: ﴿رَحْمَةً﴾.

قولُه: (**﴿إِنَّمَا﴾ لقَصْرِ الحُكم على شيء**)، مثالُه: إنّما زيدٌ قائمٌ، وهُو فَرْعٌ لقولِك: ما زيدٌ إلّا قائمٌ، وهُو مِن تخصيصِ الموصُوفِ بالصِّفة، أي: ليسَ لهُ صفةٌ سوى القيام.

---

(١) يعني عمران بن مُسلم المِنْقَري. له ترجمة في «سِيرَ النبلاء» (٦: ٢٢٥).

(٢) أخرجه الدارمي في «السنن» (٢٩٤)، وابن أبي شيبة في «المصنّف» (٣٦٣٣٦).

(٣) «سنن الدارمي» (١٥). وصحّ موصولاً عند الطبراني في «المعجم الكبير» (١٨: ٤٩٧)، والبزّار في «المسند» (٩٢٠٥)، والحاكم في «المستدرك» (١: ٣٥)، وصحّحه على شرطِ الشيخين، ووافقه الذهبي.

أو لقصرِ الشيءِ على حُكم، كقولِك: إنّما زيدٌ قائم، وإنّما يقومُ زيد. وقد اجتَمعَ المِثالانِ في هذه الآية، لأنّ ﴿إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ﴾ مَعَ فاعلِه، بمَنزِلة: إنما يقومُ زيد. و﴿أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ بمَنزِلة: إنّما زيدٌ قائِم. **وفائدةُ اجتماعِهما: الدّلالةُ على أنّ الوَحيَ إلى رسولِ الله ﷺ مقصورٌ على استِئثارِ الله بالوحدانيّة.** وفي قوله: ﴿فَهَلْ أَنتُم

قولُه: (أو لقَصْرِ الشيءِ على حُكم)، مثالُه: إنّما يقومُ زيدٌ، وهُو فَرْعُ قولِك: ما يقومُ إلّا زيدٌ، وهُو مِن تخصيصِ الصِّفة بالموصُوف، أي: صفةُ القيام لا تتعَدّى عن زَيْد.

قولُه: (وفائدةُ اجتماعِهما [الدلالةُ على] أنّ الوحيَ على[1] رسُولِ الله ﷺ مقصُورٌ على استئثارِ الله بالوَحْدانيّة)، قال صاحبُ «التقريب»: وفيه نَظَرٌ؛ لأداءِ الحَصْرِ إلى مُشكِل، وهُو أنهُ لا يُوحِي إليه إلا الوَحْدانيّةَ دونَ غيرِها منَ التكاليف؛ ولأنهُ لم يَذكُر الحَصْرَ إلّا في إنّما المكسورة، ولعلّ المرادَ أنّ المقصُودَ الأعظَمَ من الوَحْيِ هُو الوَحْدانيّةُ، وإنّما أَلْحَقَ بها المفتوحةَ، إمّا لأنّها بمعنى المكسورة؛ لأنّ ﴿يُوحَىٰٓ﴾ بمعنى القَوْل، أو لاطّرادِ دليلِ حَصْرِ المكسورةِ على ما قيلَ فيها أيضًا.

وقلتُ: أمّا مَزِيدُ تقريرِ الجوابِ فهُو أنّ الكلامَ الذي يُفيدُ الحَصْرَ لا يؤتَى لإفادةِ العموم غالبًا، بل قد يُؤتَى لردِّ المُنكِرِ فيما وقَعَ النِّزاعُ فيه. وهنا الكلامُ السابقُ في الردِّ على المشركينَ كما قال تعالى: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾، وكذا اللاحقُ: ﴿فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَقُلْ ءَاذَنتُكُمْ عَلَىٰ سَوَآءٍ﴾، على أنّ سائرَ التكاليفِ مُتفرِّعٌ على أصلِ التوحيد، مقرِّرٌ لهُ، لقولِه تعالى: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓا۟ إِلَّا لِيَعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ﴾ [البينة: ٥]، ألا ترى كيف ذَمَّ في قولِه تعالى: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ﴾ [المسد: ١] شانِئَ سيِّدِ الموحِّدينَ وشَتَمَ مَن يَشِيكُ الشَّوكةَ في طريقِه؟ ولهذا عَقَّبَ بهذه السُّورةِ سورة التوحيد، والسورتانِ على وِزانِ ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ﴾ [الكوثر: ١] ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلْأَبْتَرُ﴾ [الكوثر: ٣]، وقولُه: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ﴾ [الكوثر: ٢] تعليلٌ لهما، وأمرٌ بالقيام بشُكرِهما، قُدِّم قبلَ تمام الكلام لِشِدَّةِ الاهتمام.

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «إلى»، وهو الأقرب.

﴿مُّسْلِمُونَ﴾ أنّ الوَحيَ الواردَ على هذا السَّنَنِ مُوجِبٌ أن يُخلِصوا التَّوحيدَ لله، وأن تَخلَعوا الأنداد. وفيه أنّ صِفةَ الوَحدانيّةِ يَصِحُّ أن يكونَ طريقُها السَّمع. ويجوزُ أن يكونَ المَعنى: أنّ الذي يُوحى إليّ، فتكون «ما» مَوصولة.

[﴿فَإِن تَوَلَّوْا فَقُلْ ءَاذَنتُكُمْ عَلَىٰ سَوَآءٍ وَإِنْ أَدْرِىٓ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ * إِنَّهُۥ يَعْلَمُ ٱلْجَهْرَ مِنَ ٱلْقَوْلِ وَيَعْلَمُ مَا تَكْتُمُونَ * وَإِنْ أَدْرِى لَعَلَّهُۥ فِتْنَةٌ لَّكُمْ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ﴾ ١٠٩-١١١].

«آذَنَ» منقولٌ من «أذِنَ» إذا عَلِم، ولكنَّه كَثُرَ استعمالُه في الـجَري مجرى الإنذار. ومنهُ قولُه تعالى: ﴿فَأْذَنُوا۟ بِحَرْبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٧٩]، وقولُ ابن حِلِّزة:

قولُه: (أنّ الوحيَ الواردَ على هذا السَّنَنِ يوجِبُ[١] أن يُخلِصوا التوحيدَ لله تعالى)، وذلك أنّ قولَه تعالى: ﴿فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ ونحوَه إنّما يُذكَرُ إذا تقَدَّم أمرٌ أو شأنٌ قُرِنَ معه ما يوجبُ الائتمارَ به أو الترغيبَ فيه، فيُؤتَى به للتحريضِ عليه، والتنبيهِ على إزاحةِ المَوانع والصَّوارفِ عنهُ، وهاهنا لمّا بُولِغَ في أمرِ التوحيدِ بالحَصْرَيْنِ عَقَّبَه به إيجابًا للامتثالِ بإخلاصِ التوحيد، وإن شئتَ فانظُرْ إلى قولِ المصنِّف في تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْخَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ﴾ إلى قولِه: ﴿فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ﴾ [المائدة: ٩١] ليتحقَّقَ لك ما أرَدْنا إيرادَه هاهنا.

قولُه: (وفيه أنّ صفةَ الوَحْدانيّةِ يصحُّ أن يكونَ طريقُها السَّمعَ)، يريدُ أنّ قولَه تعالى: ﴿إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ معَ كونِه مسبوقًا لإثباتِ إخلاصِ[٢] التوحيدِ قد أُدمِجَ فيه هذا المعنى. قال الإمامُ: العِلمُ بصحّةِ النُّبوةِ لا يتوقَّفُ على العِلم بكَوْنِ الإله واحدًا، فلا جَرَمَ أمكنَ إثباتُ الوَحْدانيّةِ بالدّلائلِ السَّمْعيّة[٣].

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «موجب»، والأمر فيه قريب.
(٢) في (ح): «بإخلاص»، دون قوله: «لإثباتِ».
(٣) «مفاتيح الغيب» (٢٢: ١٣٠).

آذنتنا بِبَينِها أسماءُ

والمَعنى: أنّي بعدَ تَولّيكُم وإعراضِكم عن قَبولِ ما عُرِضَ عليكم من وُجوبِ تَوحيدِ الله وتنزيهِ عن الأندادِ والشُّرَكاء، **كرَجلٍ بينَه وبينَ أعدائِه هُدنةٌ** فأحَسَّ مِنهم بغَدرةٍ فنَبَذَ إليهم العَهد، وشَهَرَ النَّبذَ وأشاعه، وآذنَهم جميعًا بذلك، ﴿عَلَىٰ سَوَآءٍ﴾ أي: مُستوينَ في الإعلامِ به، لم يَطوِه عن أحدٍ منهم، وكاشفَ كلَّهم، **وقَشَرَ العصا عن لِحائِها. وما تُوعَدونَه مِن غَلَبَةِ المُسلِمينَ عليكُم كائنٌ لا مَحالة**، ولا بُدَّ مِن أن يلحَقَكم

قولُه: (**آذَنَتْنا بِبَيْنِها أسماءُ**)، تمامُه:

رُبَّ ثاوٍ يُمَلُّ منه الثَّواءُ[١]

الإيذانُ: الإعلامُ، والثُّويُّ: الإقامةُ. يقولُ: أعلَمَتْنا بمُفارقتِها إيّانا أسماءُ، ورُبَّ مُقيم يُمَلُّ إقامتُه، ولم تكنْ أسماءُ مِنهم.

قولُه: (**كرجُل بينَه وبيْنَ أعدائه**)، بيانٌ لتقريرِ المُشبَّهِ به، وطريقُ مَجازِ ﴿ءَاذَنتُكُمْ عَلَىٰ سَوَآءٍ﴾ في الكلام، وأنهُ استعارةٌ تَبَعيّةٌ واقعةٌ على التمثيل.

قولُه: (**هُدْنة**)، **الجوهري**: هادَنَه، أي: صالَحَه، والاسمُ منها: الهُدنةُ.

قولُه: (﴿عَلَىٰ سَوَآءٍ﴾)، أي: مُستوِينَ، يعني أنهُ: حالٌ، قال أبو البقاء: هُو حالٌ من الفاعل والمفعول، أي: مُستوِينَ في العِلم بما أعلَمتُكم به[٢].

قولُه: (**وقَشَرَ العَصَا عن لِحائها**)، قال الميدانيُّ: قَشَرتُ لهُ العَصَا، يُضرَبُ في خُلوص الوُدّ: أظهَرْتُ لهُ ما كان في نَفْسي، ويقال: أقشَرَ لهُ العَصَا، أي: كاشَفَهُ وأظهَرَ لهُ العَداوةَ[٣].

قولُه: (**وما تُوعَدونَه مِن غَلَبَةِ المسلمينَ عليكم كائنٌ لا مَحالةَ**)، قال صاحبُ «الفرائد»:

---

(١) هو مطلع معلقة الحارث بن حِلّزة اليَشكري. انظر: «شرح المعلّقات العشر» للخطيب التبريزي ص ٣٧٠.

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٩٣٠).

(٣) «مجمع الأمثال» (٢: ١٠٢).

بذلك الذِّلةُ والصَّغار، وإن كُنتُ لا أدري مَتى يكونُ ذلك، لأن اللهَ لم يُعلِمْني **علمَه** ولم يُطلِعْني عليه، والله عالِمٌ لا يَخفى عليه ما تُجاهِرونَ به من كلامِ الطَّعّانينَ في الإسلام، و﴿مَا تَكْتُمُونَ﴾ في صُدورِكم **من الإحنِ** والأحقادِ للمُسلِمين، وهو يُجازيكُم عليه. وما أدري لعلَّ تأخيرَ هذا المَوعدِ امتحانٌ لَكم لِيَنظُرَ كيفَ تعملون. أو تَمتيعٌ لكم ﴿إِلَىٰ حِينٍ﴾ ليكونَ ذلكَ حُجّةٌ عليكم؛ وليقَعَ المَوعدُ في وَقتٍ هو فيه حِكمة.

[﴿قَٰلَ رَبِّ ٱحْكُم بِٱلْحَقِّ ۗ وَرَبُّنَا ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلْمُسْتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ﴾ ١١٢].

قُرِئَ: «قُل» و﴿قَٰلَ﴾ على حكايةِ قولِ رَسولِ الله ﷺ. و﴿رَبِّ ٱحْكُم﴾ على الاكتِفاءِ بالكَسرة، و«**ربُّ احكُم» على الضَّمّ**، و«ربِّي أحكَم» على أفعَلِ التَّفضيل،

يمكنُ أن يُقالَ: ما توعَدونَ يشمُلُ غَلَبَةَ المسلمينَ وعذابَ الآخرة، فيكونُ المرادُ ما يَعمُّهما؛ إذْ لا امتناعَ في إرادتِه، وقلتُ: يَأْباهُ قولُه تعالى: ﴿فَقُلْ ءَاذَنتُكُمْ عَلَىٰ سَوَآءٍ﴾؛ لأنهُ بمعنى قَشَرَ العَصَا عن لحائها.

قولُه: (**عِلْمَه**)، نصبٌ على المصدر، وأصلُه: لم يُعلِّمْنيهُ عِلمًا، ثُمّ قُدِّمَ المصدرُ وأُضيفَ، على نحوِ: ﴿فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾ [محمد: ٤].

قولُه: (**منَ الإحَن**)، **الجوهري**: يقالُ: في صَدْرِه عليَّ إحْنَة: أي: حقدٌ، والجَمْعُ: إحَن.

قولُه: (**قُرِئَ: «قُلْ» و﴿قَٰلَ﴾**)، قال حَفْصٌ: ﴿قَٰلَ﴾ بالألفِ، والباقونَ: بغيرِ ألف(١).

قولُه: (**و«رَبُّ احْكُمْ» على الضّم**)، قال ابنُ جِنِّي: قَرَأَ أبو جَعْفرٍ: بضمِّ الباء، والألفُ ساقطةٌ، على أنهُ نداءُ مفردٍ، وهذا ضعيفٌ، أعني حَذْفَ حرفِ النِّداءِ معَ الاسم الذي يجوزُ أن يكونَ وَصْفًا لأيّ. ألا تراكَ لا تقولُ: رجُلُ أَقبِلْ؛ لأنه يُمكنُكَ إن تجعَلَ الرجُلَ وَصْفًا لأيّ، فتقولُ: يا أيُّها الرجُلُ، ولهذا ضَعُفَ عندَنا قولُ مَن قال في قولِه تعالى: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِى﴾

---

(١) انظر: «حجّة القراءات» ص ٤٧١. وحجّةُ من قرأ بالألفِ أنه إخبارٌ من الله عزّ وجلّ عن نبيِّه ﷺ أنه قال: «يا ربِّ احكم بالحقِّ».

و«ربِّي أحكَم» مِن الإحكام، أمرَ باستِعجالِ العَذابِ لقومِه فعُذِّبوا ببَدر. ومَعنى ﴿بِٱلۡحَقِّ﴾ لا تُحابِهم وشَدِّد عليهم كما هو حَقُّهم، ....

[الحجر: ٧١] أنّهُ أراد: يا هؤلاء، حَذَفَ حرْفَ النِّداءِ مِن حيثُ إنّ هؤلاءِ مِن أسماءِ الإشارة، وهُو جائزٌ أن يكونَ وَصْفًا لـ«أيّ»، نحوَ قولِه:

ألا يا أيُّهذا المنزلُ الدارسُ(١)

«ورَبُّ» يجوزُ أن يكونَ وَصْفًا لـ«أيّ»، فتقولُ: يا أيُّها الرَّبُّ، وأمّا ما جاء في الأمثالِ نحوَ: أصبِحْ لَيلُ(٢)، وأطرِقْ كَرا(٣) فإنّ الأمثالَ تَجري في محَمَلِ الضّرورةِ لها مجرَى المنظوم(٤).

ورُوِيَ أنّ هذه القراءةَ مبنيّةٌ على جَوازِ: يا غلامُ في: يا غلامي، وهِي لغةٌ حكاها سِيبويه(٥)، كما قَرَأَ ابنُ أبي عَبْلَةَ: يا قومُ إنّكم ظلَمتُم. ولو لم يُقدَّرْ «رَبِّ» مضافًا لزِمَ حذْفُ حرفِ النِّداءِ عمّا يقَعُ صفةً لأيّ، وهُو غيرُ جائز.

قولُه: (ومعنى ﴿بِٱلۡحَقِّ﴾: لا تُحابِهِم وشدِّدْ عليهم)، قال القاضي: اقضِ بينَنا وبيْنَ أهلِ مكّةَ بالعَدْلِ المُقتضي استعجالَ العذابِ والتشديدَ عليهم(٦). قال محُيي السُّنّة: كأنهُ استَعجَلَ العذابَ لقومِه فعُذِّبوا يومَ بدر، نَظيرُه قولُه تعالى: ﴿رَبَّنَا ٱفۡتَحۡ بَيۡنَنَا وَبَيۡنَ قَوۡمِنَا﴾ [الأعراف: ٨٩](٧).

---

(١) لذي الرمّة في «ديوانه» ص١٢٢. ورواية البيت:

ألّا أيُّهــذا المنزلُ الــدارسُ الذي ... كأنّــك لم يَعْهَدْ بك الحــيَّ عاهدُ

(٢) هذا مثَلٌ فيه قصّة ذكرها الميداني، والمَثَلُ يقال في الليلةِ الشديدةِ التي يطول فيها الشرّ. انظر: «مجمع الأمثال» (١: ٤٠٣).

(٣) ذكره الميداني في «مجمع الأمثال» (١: ٤٣١) وهو يُضربُ للذي ليس عنده غناءٌ ويتكلّم. والكرا بالممدودة هو الكروان نَفْسُه.

(٤) انظر: «المحتسب» (٢: ٦٩-٧٠).

(٥) انظر: «الكتاب» لسيبويه (٢: ٢٠٩).

(٦) «أنوار التنزيل» (٤: ١١٢).

(٧) «معالم التنزيل» (٥: ٣٦٠).

كما قال: «اشدُدْ وطأَتكَ على مُضَر». قرئ ﴿تَصِفُونَ﴾ بالتّاءِ والياء. كانوا يَصِفونَ الحالَ على خلافِ ما جَرت عليه، وكانوا يَطمَعونَ أن تكونَ لهم الشَّوكةُ والغَلَبة، فكذَّبَ اللهُ ظنونَهم وخيَّبَ آمالَهم، ونَصَرَ رسولَ الله ﷺ والمُؤمنين، وخَذَلهم.

قال رسول الله ﷺ: «مَن قَرأ: ﴿ٱقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ﴾ حاسَبَه اللهُ حِسابًا يَسيرًا، وصافَحه وسَلَّمَ عليه كلُّ نبيٍّ ذُكِرَ اسمُه في القُرآن».

قولُه: (اشدُدْ وَطْأَتَك على مُضَر)[1]. النِّهاية: معناهُ: خُذْهم أَخْذًا شديدًا. والوَطْءُ في الأصلِ: الدَّوْسُ بالقَدَم، فسُمِّي به الغَزْوُ والقَتْل؛ لأنّ مَن يطَأُ على الشيءِ بِرجلِه فقدِ استقصَى في هلاكِه وأهانَه[2].

تمَّتِ السُّورةُ، واللهُ أعلم

* * *

---

(١) هذا جزءٌ من حديثٍ صحيحٍ طويلٍ أخرجه البخاري (٨٠٤)، ومسلم (٦٧٥)، وغيرهما من حديثِ أبي هريرة رَضِي الله عنه.

(٢) من قوله: «في محمل الضرورة لها مجرى المنظوم» ـ قبل فقرتين ـ إلى هنا سقط من (ح).

سورة الحج

مكية، غير ست آيات

وهي: ﴿ هَٰذَانِ خَصْمَانِ ﴾ إلى قوله: ﴿ صِرَٰطِ ٱلْحَمِيدِ ﴾

وهي ثمان وسبعون آية

بسم الله الرحمن الرحيم

[﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمْ ۚ إِنَّ زَلْزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَىْءٌ عَظِيمٌ ﴾ ١].

الزَّلزَلة: شِدّةُ التَّحريكِ والإزعاج، وأن يُضاعَفَ زَليلُ الأشياءِ ....

سُورةُ الحجِّ

مكِّيّةٌ، غيرَ ستِّ آيات

وهِي ﴿ هَٰذَانِ خَصْمَانِ ﴾ إلى قولِه: ﴿ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْحَمِيدِ ﴾[1]

وهِي ثمانٍ وسبعونَ[2] آيةً

بسم الله الرحمن الرحيم

قولُه: (وأن يضاعفَ زَليلُ الأشياء)، يقالُ: صَلَّ[3]: إذا تحرَّكَ مرّةً، وصَلْصَلَ: إذا تكرَّرت.

---

(١) وهو ثابت في الصحيح. أخرجه البخاري (٣٩٦٩)، ومسلم (٣٠٣٣) وغيرهما من حديث أبي ذرٍّ رضي الله عنه.
ومن قوله: «غير ست آيات» إلى هنا ساقط في (ط).

(٢) في (ط): «أربع وسبعون». وهذا يتوافق مع عَدِّ الشاميين، والمثبت في النص يتوافق مع عَدِّ الكوفيين، أما على عَدِّ البصريين فهي خمس وسبعون آية، وعلى عَدِّ المدنيين فهي ست وسبعون، وعلى عَدِّ المكيين فهي سبع وسبعون.

(٣) كذا في الأصول الخطية. ولعلّ الصواب: زلّ.

عن مَقارِّها ومَراكزِها، ولا تَخلو «السَّاعَةُ» مِن أن تكونَ على تقديرِ الفاعِلةِ لها، كأنها هي التي تُزَلزِلُ الأشياءَ على الـمَجازِ الـحُكمِيّ، فتكونُ الزَّلزَلةُ مَصدَرًا مُضافًا إلى فاعِلِه، أو على تقديرِ الـمَفعولِ فيها على طريقة الاتِّساع في الظَّرفِ وإجرائِه مُجرى المفعولِ به، كقوله تعالى: ﴿بَلۡ مَكۡرُ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [سبأ: ٣٣] وهي الزَّلزلةُ الـمَذكورةُ في قولِه: ﴿إِذَا زُلۡزِلَتِ ٱلۡأَرۡضُ زِلۡزَالَهَا﴾ [الزلزلة: ١] واختُلِفَ في وقتِها، **فعنِ الـحَسَن: أنها تكونُ يومَ القِيامة.** وعن عَلقمةَ والشَّعبِيّ: عِندَ طُلوعِ الشَّمسِ مِن مَغرِبِها.

أمَرَ بني آدمَ بالتَّقوى، ثُمّ عَلَّلَ وُجوبَها عليهِم بِذِكرِ السّاعةِ ووَصفِها بأهوَلِ

قولُه: (**عن مقَارِّها**)، متعلِّقٌ بـ«زليل»، والزَّليلُ: مصدرٌ كالصَّرير.

قولُه: (**فعنِ الحسَن: أنَّها تكونُ يومَ القيامة**)، ويَعضُدُه ما رَوَينا عن البخاريِّ ومسلم، عن أبي سعيدٍ قال: قال رسول الله ﷺ: «يقولُ اللهُ عَزَّ وجَلَّ يومَ القيامة: يا آدمُ، فيقولُ: لبَّيكَ وسَعْدَيْك، فيُنادي بصوت: إنّ اللهَ يَأمُرُك أن تُخرجَ مِن ذُرِّيتِك بَعْثًا إلى النار؟ فقال: يا ربّ، وما بَعْثُ النار؟ قال: مِن كلِّ ألفٍ تسعَ مئةٍ وتسعةً وتسعينَ، فحينئذٍ تضَعُ الحاملُ حَمْلَها، ويَشِيبُ الوليدُ، وترى الناسَ سُكارى وما هُم بسُكارى ولكنّ عذابَ الله شديد»(١).

فإنْ قلتَ: كيف يستقيمُ على هذا قولُه: ﴿تَذۡهَلُ كُلُّ مُرۡضِعَةٍ عَمَّآ أَرۡضَعَتۡ وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمۡلٍ حَمۡلَهَا﴾؟ قلتُ، والعِلمُ عندَ الله: لعلّ ذلك تمثيلٌ لبيانِ شدّةِ الأمرِ وتفاقُمِه، كما قال: ﴿وَمَا هُم بِسُكَٰرَىٰ وَلَٰكِنَّ عَذَابَ ٱللَّهِ شَدِيدٌ﴾. نحوُه قولُه: ﴿يَوۡمَ يُكۡشَفُ عَن سَاقٍ﴾ [القلم: ٤٢]، أو أن يكونَ ذلك عندَ النَّفْخةِ الثانية، فإنّهم يقومون على ما صُعِقوا في النَّفْخةِ الأُولى لقولِه تعالى: ﴿ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخۡرَىٰ فَإِذَا هُمۡ قِيَامٌ يَنظُرُونَ﴾ [الزمر: ٦٣]، وينطبقُ على هذا قولُه ﷺ: «يَشِيبُ الوليدُ» معَ قولِه تعالى: ﴿يَوۡمًا يَجۡعَلُ ٱلۡوِلۡدَٰنَ شِيبًا﴾ [المزمل: ١٧]، أي: الوليدُ والوِلدانُ الذين ماتوا على هذه الحالة، وعلى هذا لا يُخالفُ قولَ عَلْقَمةَ والشَّعبيِّ: عندَ طُلوعِ الشّمسِ مِن مَغْربها، مخالفةً ظاهرة.

---

(١) أخرجه البخاري (٣٣٤٨)، ومسلم (٢٢٢) وغيرهما.

صِفة؛ لَينظُروا إلى تلكَ الصِّفةِ ببَصائرِهم، ويتصَوَّروها بعُقولِهم، حتّى **يُبقوا على أنفسِهم** ويَرحَموها مِن شَدائدِ ذلكَ اليوم، بامتِثالِ ما أمرَهم به ربُّهم مِن التَّرَدّي بلباسِ التَّقوى، الذي لا يُؤَمِّنُهم مِن تلكَ الأفزاعِ إلّا أن يَترَدَّوا به. ورُوِيَ أنَّ هاتَينِ الآيتَينِ نَزَلتا ليلًا **في غَزوةِ بَني الـمُصطَلِق**، فقَرأهُما رسولُ الله ﷺ، فلم يُرَ أكثَرَ باكِيًا مِن تلك اللَّيلة، فلمّا أصبَحوا لَم يَـحُطّوا السُّروجَ عَنِ الدَّوابّ، ولَم يَضرِبوا الخيامَ وقتَ النُّزول، ولم يَطبُخوا قِدرًا، وكانوا مِن بينِ حَزينٍ وباكٍ ومُفَكِّر.

[﴿ يَوۡمَ تَرَوۡنَهَا تَذۡهَلُ كُلُّ مُرۡضِعَةٍ عَمَّآ أَرۡضَعَتۡ وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمۡلٍ حَمۡلَهَا وَتَرَى ٱلنَّاسَ سُكَٰرَىٰ وَمَا هُم بِسُكَٰرَىٰ وَلَٰكِنَّ عَذَابَ ٱللَّهِ شَدِيدٞ ﴾ ٢].

قولُه: (يُبقوا على أنفسِهم)، أي: يحفظونها[1]. **النِّهاية**: يقالُ: أبقَيْتُ عليه إبقاءً: إذا رحِمتَه وأشفَقتَ عليه، والاسمُ: البُقْيا[2].

قولُه[3]: (في غَزْوةِ بني المُصْطَلِق)، وهُم قومٌ مِن خُزَاعةَ. قال الإمامُ محمدُ بنُ إسماعيلَ البخاريُّ: هِي غزوةُ المُرَيْسيع[4]. وقال ابنُ إسحاقَ: وذلك في سنةِ ستٍّ[5]. رَوَى البخاريُّ ومسلمٌ وأبو داودَ عن عبدِ الله بنِ عَوْن: أغار رسُولُ الله ﷺ على بني المُصْطَلِقِ وهم غارُّونَ[6]، وأنعامُهم تُسْقَى على الماء، فَقَتَل مُقاتلتَهم، وسَبَى ذَراريَّهم، وأصابَ يومئذٍ جُوَيْريّة[7].

---

(١) في (ح) و(ف): «أبقى على نفسه، أي: حفظها».

(٢) هذه الفقرة وردت في الأصول الخطية قبل فقرة «قوله: فعن الحسن»، وأخَّرتها إلى هنا مراعاة لترتيب «الكشاف».

(٣) هذه الفقرة وردت في (ط) هنا، وتقدمت في (ح) و(ف) قبل فقرة «قوله: فعن الحسن».

(٤) «صحيح البخاري»، (باب غزوة بني المصطلق)، قبل الحديث (٤١٣٨).

(٥) انظر: «السيرة» لابن هشام (٢: ٢٨٩).

(٦) أي: غافلون.

(٧) أخرجه البخاري (٢٥٤١)، ومسلم (١٧٠٣)، وأبو داود (٢٦٣٥).

وجويرية: هي بنت الحارث بن أبي ضرار الخزاعية. كان أبوها سَيِّدَ قومِه، وتزوّجها رسولُ الله ﷺ. ماتت سنة (٥٠هـ) رضي الله عنها.

﴿يَوۡمَ تَرَوۡنَهَا﴾ مَنصوبٌ بـ ﴿تَذۡهَلُ﴾. والضَّميرُ للزَّلزَلة. وقُرِئ: «تُذهَلُ كلُّ مُرضِعة» على البِناءِ للمَفعول. و«تُذهِلُ كُلَّ مُرضِعة» أي: تُذهِلُها الزَّلزَلة. والذُّهول: الذَّهابُ عَنِ الأمرِ معَ دَهْشة.

فإن قلت: لم قيل: ﴿مُرۡضِعَةٍ﴾ دُونَ مُرضِع؟ قلت: **المُرضِعةُ: التي هي في حالِ الإرضاع** ملقمةً ثديَها الصَّبيّ. والمُرضِع: التي شأنُها أن تُرضِع وإن لم تُباشِرِ الإرضاعَ في حالِ وصفِها به، فقيل: ﴿مُرۡضِعَةٍ﴾؛ ليَدُلَّ على أنّ ذلكَ الـهَولَ إذا فوجِئتْ به هذه وقد ألقَمتِ الرَّضيعَ ثديَها، نزَعَته عَن فِيهِ لما يَلحَقُها مِن الدَّهشة.

﴿عَمَّآ أَرۡضَعَتۡ﴾ عَن إرضاعِها، **أو عَن الذي أرضَعَته**، وهو الطفل. وعن الـحَسَن: تَذهل المُرضِعةُ عَن ولدِها ....

قولُه: (**المُرضِعةُ: التي هِي في حالِ الإرضاع**)، قال الزجّاجُ: و﴿مُرۡضِعَةٍ﴾ جَارٍ على المُفْعِل(١)، أي: أرضَعَتْ، ويقالُ: امرأةٌ مُرضِعٌ، أي: ذاتُ رَضَاع أرضعَتْ وَلَدَها أو أرضعَتْ غيرَه(٢). **الانتصاف**: والفَرْقُ أنّ النَّسَبَ لا يُلاحَظُ فيه حدوثُ الصِّفة المشتَقِّ منها، بل مُقتَضاها أنّها موصُوفٌ بها، وفي غيرِ النَّسَبِ يُلاحَظُ حدوثُ الفعل، وخروجُ الصِّفةِ عليه(٣).

فإذا قلتَ: مرَرْتُ بأمرأةٍ حاملة، يكونُ معناهُ: مرَرْتُ بها في حالِ كونِها حاملةً، وإذا قلتَ: حامل، بغير تاءٍ، كان معناهُ: مرَرْتُ بامرأةٍ مِن شأنِها أن تَحمِل، ولا يَلزمُ أن تكون في وقتِ مرورِك بها حاملةً.

قولُه: (**أو عنِ الذي أرضَعته**)، فعَبَّرَ عن العُقَلاءِ بما إرادةً للوَصْفيّة، أي: عن مولودِها وقُرّةِ عَينِها، وفَلْذةِ كَبِدِها، ونحوِها تصويرًا لشِدّةِ الأمر.

(١) في (ط): «الفعل».
(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٤١٠).
(٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ١٤٢).

لغَيرِ فِطام، وتَضَعُ الحامِلُ ما في بطنِها **لغَيرِ تَمام**.

قُرِئ: «وتُرَى» بالضَّمِّ، من: أُريتُكَ قائمًا، أو: رؤيتك قائمًا. و«النَّاس» مَنصوبٌ ومَرفُوع، والنَّصبُ ظاهِر. ومَن رَفعَ جَعلَ «النّاس» اسم «تُرى»، وأنثَه على تأويلِ الـجَماعة.

وقُرِئ: «سَكرى» و«بسَكرى» وهو نَظير: جَوعى، وعَطشى، في جَوعان، وعَطشان.

قولُه: (لغيرِ فِطام) و(لغيرِ تَمام)، يجوزُ أن يكونَ اللامُ للتعليل، أي: لا يكونُ الذُّهولُ لأجْلِ الفِطام، والرَّضْعُ لأجْلِ التّمام، بل لأمرٍ غيرِهما، وهُو ما يَلحَقُها منَ الدَّهشةِ والحَيْرة، وما يُصيبُها مِن تفاقُمِ الأمرِ، وأن يكونَ للوقتِ، نحوُ قولِك: جئتُك لثلاثٍ خلَوْنَ منَ الشَّهر.

قولُه: (قُرِئ: «وتُرى»، بالضمِّ[1]، مِن: أُرِيتُك قائمًا)، النِّهاية: رُئِيَ: فعلُ ما لم يُسَمَّ فاعلُه، مِن «رَأَيْتُ» بمعنى: ظَنَنْتُ. انقضَى كلامُه، إنْ كان تُرى مِن: أُرِيْتُك قائمًا، فمعناهُ: تَظُنُّ أنت الناسَ سُكارى، أُقيمَ الضَّميرُ مقامَ الفاعل، ونَصْبُ ﴿ٱلنَّاسَ﴾ و﴿سُكَٰرَىٰ﴾ على أنهما مفعولان؛ لأنّ أُرِيتَ مُتعدٍّ إلى ثلاثةٍ، وإن كان مِن: رَأَيتُك قائمًا، فالمعنى: تظنُّ الناسَ سُكارى، أُقيمَ «الناسُ» مقامَ الفاعل، ونُصِبَ ﴿سُكَٰرَىٰ﴾ على المفعوليّة؛ لأنّ «رأيتُ» متَعدٍّ إلى اثنَيْن. وفي نُسْخة[2] البُخاريين: «رُؤيتُكَ»، وهُو مُشكِلٌ، فإنّا ما وجَدْنا رأيتُ متَعدِّيًا إلى ثلاثة.

وقولُه: (أو: رُؤيتُكَ قائمًا) مُشكِلٌ، ولعلّ المرادَ مِن: أُرِيتُكَ قائمًا، رَأَيْتُكَ قائمًا. أو نقولُ: منصوب، ومرفوعٌ على الثاني، معَ أنّ المرفوعَ الذي قَرّرهُ في الأوّلِ أيضًا جائزٌ. وقولُه: «اسمُ (تُرى)»، لعلّه ذكَرَه كذلكَ ذهابًا إلى أنّ «ترى» مِن دَواخلِ المبتدأِ والخبر، قالهُ الفاضِلُ نورُ الدِّين الحَكيمُ.

قولُه: (وقُرِئَ: «سَكْرى»، و«بسَكْرَى»)، وفي «التيسير»: قرَأَ حمزةُ والكسائيُّ: «سَكْرى»،

---

(١) وهي قراءةُ أبي هريرة وأبي زرعة. انظر: «مختصر شواذّ القرآن» ص٩٤، و«البحر المحيط» (٧: ٤٨٢).

(٢) في (ح) و(ف): «نسخ».

و﴿سُكَٰرَىٰ﴾ وبـ«سُكارى»، نحو: كُسالى وعُجالى. وعنِ الأعمَش: «سُكرى» و«بسُكرى» بالضَّمّ، وهو غَريب.

والـمَعنى: وتَراهُم سُكارى على التَّشبيه، وما هُم بسُكارى على التَّحقيقِ، ولكنَّ ما رهقَهم مِن خَوفِ عذابِ اللّـهِ هو الذي أذهبَ عُقولَهم، وطَيّرَ تَمييزَهُم، وردَّهم في نَحوِ حالٍ من يَذهبُ السُّكرُ بعَقلِه وتَمييزِه. وقيل: تَراهم سُكارى مِن الـخَوف، وما هُم بسُكارى مِن الشَّراب.

«وما هُم بسَكْرى» بغيرِ ألفٍ فيهما على وَزْنِ فَعْلى، والباقونَ بالألفِ على فُعالى[1]. قال ابنُ جِنّي رحمَه اللهُ تعالى: وأمّا «سُكَارى» بضمِّ السِّين، فظاهرُه أن يكونَ اسمًا مُفرَدًا غيرَ مُكسَّر، كجُمادى وسُمانَى وسُلامَى. ويجوزُ أن يكونَ مكَسَّرًا ممّا جاء على فُعَال، كالظُّؤارِ[2] والعُرَاقِ[3] والرُّخالِ[4] والثُّناءِ[5] والتُّؤام[6]، إلا أنّه أُنِّثَ كما أُنِّثَ فِعَالٌ في نحوِ: حِجارة وعِيَارة[7]. وأمّا «سَكْرى» كصَرعى وجَرحى؛ لأنّ السُّكْرَ عِلّةٌ لحِقَت عقولهَم، كما أنّ الصَّرْعَ والجُرْحَ عِلّةٌ لَحِقَتْ أجسامَهم. وفَعْلى في التكسيرِ ما يختَصُّ به المبْتلون[8]. وقال ابنُ جِنّي: رَوَينا عن أبي زُرْعَة أنهُ قَرَأها بضمِّ السِّينِ والكافُ ساكنةٌ، وهُو اسمٌ مفرَدٌ على فُعْلى، كالحُبْلى والبُشْرى، وبهذا أفتاني أبو عليٍّ وقد سألتُه عن هذا[9].

قولُه: (وما هُم بسُكارى منَ الشَّرابِ)، بعدَ قولِه: «وما هم بسُكارى على التحقيق»

---

(١) «التيسير» للداني، ص١٥٦. و«حجة القراءات»، ص ٤٧٢.

(٢) جمع ظِئرٍ، وهي العاطفةُ على غيرِ ولدِها.

(٣) جَمْعُ عَرْقٍ، وهو العظمُ الذي نُزِعَ عنه اللحم.

(٤) جَمْعُ رِخلٍ بكسر الراء، وهو الأنثى من أولادِ الضأن.

(٥) جَمْعُ ثِنْيٍ، وهي الناقةُ التي وضعَتْ بطنَيْنْ.

(٦) جَمْعُ توأم، وهو أن تضعَ المرأةُ اثنين في بطنٍ واحد.

(٧) في (ط): «جحادة وعبادة».

(٨) انظر: «المحتسب» (٢: ٧٢-٧٣)، وقد اضطرب النقلُ هنا على جهةِ الاختصارِ المُخِلِّ بمقاصد الأصل.

(٩) المصدر السابق (٢: ٧٣).

فإن قلت: لِمَ قِيل أوّلًا: «تَـرَون»، ثُمّ قِيل: ﴿وَتَرَى﴾ على الإفراد؟ قلت: **لأنّ الرُّؤيةَ أوّلًا عُلِّقت بالزَّلزلةِ فجَعلَ النّاسَ جميعًا رائينَ لها، وهي مُعلّقةٌ أخيرًا بكَونِ النّاسِ على حالِ السُّكر، فلا بُدّ أن يُجعلَ كلُّ واحِدٍ منهم رائيًا لسائِرهم.**

[﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِي ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّبِعُ كُلَّ شَيْطَٰنٍ مَّرِيدٍ ۝ كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُۥ مَن تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُۥ يُضِلُّهُۥ وَيَهْدِيهِ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلسَّعِيرِ﴾ ٣-٤].

مُؤْذِنٌ أنّ قولَه تعالى: ﴿وَمَا هُم بِسُكَٰرَىٰ﴾ بيانٌ لإرادةِ معنى السُّكْرِ مِن قولِه تعالى: ﴿وَتَرَى ٱلنَّاسَ سُكَٰرَىٰ﴾ فإنهُ إمّا أن يُرادَ منهُ التشبيهُ، كما نقولُ: وترى الناسَ كالسُّكارى شُبِّهوا بِسُكارى بسببِ ما غَشِيَهم منَ الخَوْفِ فبقُوا مَسْلوبي العقولِ كالسَّكران، أو أن يُرادَ الاستعارةُ، كأنهُ قيل: ترى الناسَ خائفينَ، فوَضَعَ موضعَه سُكارى؛ ولهذا بيَّنَه بقولِه: «منَ الخَوْف»، وصَرَّحَ «وما هم بسكارى من الشراب».

الانتصاف: ومِن علاماتِ المَجازِ: صِحّةُ سَلْبِه، كما إذا قلتَ للبَليدِ: حمار! يَصِحُّ نَفْيُه، وكذا هاهُنا، نَفَى السُّكرَ الحقيقيَّ بقولِه: ﴿وَمَا هُم بِسُكَٰرَىٰ﴾ مؤكَّدًا بالباء؛ لأنّ هذا السُّكرَ أمرٌ لم يُعهَدْ مِثلُه؛ ولكنّ الاستدراكَ بقوله: ﴿وَلَٰكِنَّ عَذَابَ ٱللَّهِ شَدِيدٌ﴾ تعليلٌ لإثباتِ السُّكرِ المَجازيِّ لَمّا نَفَى عنهمُ السُّكْرَ(١).

قولُه: (**لأنّ الرُّؤيةَ عُلِّقت أوّلًا**(٢) **بالزَّلزَلة**)، تلخيصُ الجواب: أنّ المَرْئيَّ على الأوّلِ: حالةُ الزَّلزلة، والجَمْعُ كلُّهمُ يشاهدونَها. وفي الثاني: المَرْئيُّ: حالةُ تحيُّرِ الناسِ، فكلُّ واحِدٍ لا يُشاهِدُ حالةَ نفْسِه، بل يشاهدُ سائرَ الناس دونَ نفْسِه، ولهذا أتَى بلَفْظِ السائر؛ لأنهُ منَ السُّؤرِ، وهُو البقيّة، أو يكونُ عامًّا قَصْدًا إلى تفظيعِ حالِ الناس، وأنّ تلك بَلَغَتْ منَ الظهورِ حتّى يمتنعَ خفاؤها البتّةَ، فلا يختصُّ برؤية راءٍ دونَ رَاءٍ. قال صاحبُ «الفرائد»: يمكنُ أن يكونَ ﴿تَرَى﴾ خطابًا للنبيِّ ﷺ، أو يمكنُ أن يُرادَ بها المخاطَبُ، وإنّما المرادُ منَ الأوّلِ التهديدُ بالوقوع، ومنَ الثاني التعجُّبُ مِن حالِهم.

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ١٤٢).

(٢) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «لأن الرؤية أولاً عُلِّقت»، والأمر فيه سهل.

قيل: نَزلَت في النَّضرِ بنِ الحارِث، وكان جَدِلًا يقول: المَلائكةُ بناتُ الله، والقرآنُ أساطِيرُ الأولين، واللهُ غيرُ قادرٍ على إحياءِ من بَلِـيَ وصارَ تُرابًا. وهي عامّةٌ في كلِّ من تَعاطى الجِدالَ فيما يَجوزُ على الله وما لا يَجوزُ مِن الصِّفات والأفعال، ولا يَرجِعُ إلى علمٍ **ولا يَعَضُّ فيه بضِرسٍ قاطِع**، وليسَ فيه اتّباعٌ للبُرهانِ ولا نُزولٍ على النَّصَفة، فهو **يَخبِطُ خَبطَ عَشواء**، غيرَ فارِقٍ بينَ الـحَقِّ والباطل ﴿وَيَتَّبِعُ﴾ في ذلكَ خُطُواتِ كُلِّ شيطانٍ عاتٍ، **عُلِمَ مِن حالِه وظَهَرَ وتَبيَّنَ** أنه مَن جَعلَه وَلِيًّا له لمْ تُثمِرْ له وَلايَتُه إلّا

قولُه: (**ولا يَعَضُّ فيه بِضِرْسٍ قاطع**)، **النِّهاية**: وفي الحديث: «ولا يَعَضُّ في العِلم بِضِرسٍ قاطع»(١)، أي: لم يُتقِنْه، ولم يُحكِم الأُمورَ، وفي الحديثِ أيضًا: «كان ما نشاءُ(٢) مِن ضِرسٍ قاطع»(٣)، أي: ماضٍ في الأمورِ نافذِ العزيمة، يقال: فلانٌ ضِرسٌ منَ الأضراس، أي: داهيةٌ.

قولُه: (**يَخبِطُ خَبْطَ عَشْواءَ**)، **النِّهاية**: أي: يَخبِطُ في الظّلام، وهُو الذي يمشي في اللّيل بلا مصباح فيتحيَّر ويَضِلّ، وربّما تَردَّى في بئرٍ، أو سَقطَ على سَبُع، وهُو كقولِهم: يَخبِطُ في عَمْياءَ: إذا ركِبَ أمرًا لجَهالةٍ.

قولُه: (**عُلِمَ مِن حالِه وظَهَرَ وَتبيَّنَ**)، إلى آخِره، تفسيرٌ لقولِه: ﴿كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُۥ مَن تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُۥ يُضِلُّهُۥ﴾ فالضّميرُ في ﴿عَلَيْهِ﴾: للشّيطان، وكذا المنصوبُ في ﴿تَوَلَّاهُ﴾، والمرفوعُ لمَن، وإنّما قال: «عُلم مِن حالِه وظَهَرَ وتَبيَّنَ» لِما أنّ قولَه: ﴿كُتِبَ عَلَيْهِ﴾ وَصْفٌ آخَرُ لشيطانٍ وتمثيلٌ، كأنهُ قيل: وَجَبَ على الشّيطانِ ولزمَ عليه إضلالُ مَن يتَولاهُ، ألا ترى كيف يجتهدُ في ذلك ويَبذُلُ وُسعَهُ فيه، ولا يَترُكُ منَ الحِيَل والنَّصْبِ شيئًا إلا يفعَلُه؟ وهذا بيِّنٌ ظاهرٌ جَلِيٌّ،

(١) ذكره السيوطي في «جامع الأحاديث» (٣٠: ٣٦٢)، والمُتّقي الهندي في «كنز العمال» (١٦: ١٩٩) من كلامِ عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه.

(٢) في (ط): «يشاء».

(٣) قاله عبد الله بن عيّاش في وصفِ عليٍّ رضي الله عنه. ذكره ابن عبد البرِّ في «الاستيعاب» (٣: ١١٠٧)، والمِزّي في «تهذيب الكمال» (٢٠: ٤٨٧)، وابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٧: ٢٩٧).

الإضلالَ عن طَريقِ الـجَنةِ والهِدايةِ إلى النّار. وما أرى رؤساءَ أهلِ الأهواءِ والبِدَعِ والـحَشَوِيّةِ الـمُتَلَقِّبينَ بالإمامةِ في دينِ الله إلا داخِلينَ تحتَ كُلِّ هذا دُخولًا أوّليًّا، بَلْ هم أشدُّ الشَّياطينِ إضلالًا وأقطَعُهم لِطريقِ الحَقّ، حيثُ دوَّنوا الضَّلالَ تَدوينًا، ولَقَّنوه أشياعَهم تَلقينًا، وكأنّهم **ساطُوه بلُحومِهم** ودِمائِهم، وإيّاهم عَنى من قال:

ويــا رُبَّ مَقفُوِّ الخُطَــا بَينَ قَومِه ... طَرِيقُ نَجَاةٍ عِندَهُم مُســتَوٍ نَهجُ
ولو قرَؤوا في اللَّوحِ ما خُطَّ فيهِ مِن ... بَيَانِ اعوِجَــاجٍ في طَرِيقَتِهِ عَجُّوا

اللهم ثبّتنا على الـمُعتَقَدِ الصَّحيحِ الذي رضيتَه لملائِكَتِك في سَمواتِك، وأنبيائِك في أرضِك، وأدخِلنا برحمَتِك في عبادِكَ الصّالِحين. والكَتْبةُ عليه مَثَل، أي: كأنما كُتِبَ إضلالُ مَن يَتولّاه عليه، ورُقِمَ به لِظُهورِ ذلكَ في حالِه.

وإليه الإشارةُ بقولِه: «والكَتْبةُ عليه مثَلٌ، أي: كأنّما كُتِبَ إضلالُ مَن يتولّاه عليه، ورُقِمَ به لظهورِ ذلك في حالِه».

قولُه: (**ساطوُهُ بلُحومِهم**)، **الجوهريّ**: السَّوطُ: خَلْطُ الشيءِ بعضَه ببعض.

النهاية: ومنهُ حديثُ عليٍّ معَ فاطمةَ رضيَ اللهُ عنهما: «مَسُوطٌ لحمُها بدَمِي، ولحمي بدَمِها»[١]، أي: ممزوجٌ مخلوط.

قولُه: (**ويا رُبَّ مَقْفُوِّ الخُطا**) البيت[٢]، مَقْفوٌّ: من قَفَوْتُ الرجُلَ: إذا تَبِعتَه. النَّهجُ: الطريقُ الواضح. عَجُّوا: صاحوا[٣]، نَحَاهُ، بالحاءِ المهمَلة، عنِ الصَّغاني: أي: قَصَدَ. يقولُ: رُبَّ رجُلٍ مفيدٍ في قومِه، متبوعٍ في حِزبِه، عندَهم أنه على صراطٍ مستقيم، ولو قرَؤوا ما في اللَّوح المحفوظِ مِن ضَلالتِه وغَوايتِه ضَجُّوا متضرِّعينَ إلى الله تعالى مِن أن يكونوا مِثلَه.

---

(١) ذكره المغازلي في «مناقب علي» ص ٤٦٩.

(٢) لم أهتدِ إلى قائله.

(٣) في (ح): «صابوا»، وفي (ف): «ضاجوا».

وقُرِئ ﴿أَنَّهُۥ... فَأَنَّهُۥ﴾ بالفَتحِ والكَسرِ؛ فمَن فَتحَ فلأَنَّ الأولَ فاعلُ ﴿كُتِبَ﴾، والثاني عُطِفَ عليه. ....

قولُه: (**﴿أَنَّهُۥ... فَأَنَّهُۥ﴾، بالفَتْح والكسر**)، بالفَتْح: سبعةٌ، بالكسرِ: شَاذٌّ(١).

قولُه: (**فمَنْ فتحَ فلأنّ الأوَل فاعلُ ﴿كُتِبَ﴾، والثاني: عطف عليه**)، قلتُ: هذا موضعٌ صعبٌ مِن حيثُ الإعراب، وقدِ اختَلفَتْ آراءُ الأُدباءِ فيه، فالواجبُ أن نَبسُطَ الكلامَ فيه فَضْلَ بَسْط، قال الزجَّاجُ: ﴿أَنَّهُۥ﴾ في موضع رَفْع، و﴿فَأَنَّهُۥ﴾ عطفٌ عليه وموضِعُها رفعٌ أيضًا، والفاءُ: الأجودُ فيها أن تكونَ في معنى الجَزاء، وجائزٌ كسْرُ «إنّ» معَ الفاء، ويكونُ جَزاءً لا غيرُ. والتأويلُ: كُتِبَ عليه ـ أي: على الشّيطان ـ إضلالُ مَتولِّيه وهدايتُه إلى عذابِ السَّعير. وحقيقةُ «أنّ» الثانيةِ أنّها مُكرَّرةٌ على جهةِ التأكيد؛ لأنّ المعنى: كُتِبَ عليه أنهُ مَن تَولّاهُ أضلَّه(٢).

وقال أبو عليٍّ رحمَه اللهُ تعالى في «الإغفال»: إعرابُ هذه الآيةِ مُشكِل، وأنا أشرَحُه وأُبيِّنُ السَّهوَ فيه: قولُه: ﴿كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُۥ مَن تَوَلَّاهُ﴾، ﴿أَنَّهُۥ﴾: في موضع رَفْع، وهِي ما توصَلُ بالجمل(٣)، و﴿مَن﴾ هاهُنا إمّا أن تكونَ شْرطيّةً أو موصُولةً، فإنْ جعَلْتَها شْرطيّةً فالفاءُ للجَزاء، وإن جعَلتَها موصُولةً فالفاءُ هِي الداخلةُ في خبرِ المبتدأِ المُتضمِّن للشَّرط، فعلى التقديرَيْنِ لا تكونُ عاطفةً، ثُم «أنه» في قولِه: ﴿فَأَنَّهُۥ يُضِلُّهُۥ﴾ ليس بكلام تامّ؛ لأنّكَ تقولُ: أنّك مُنطلِق، بفَتْح «أنّ»، فلا يكونُ ما بعدَه جُملةً، فينبغي أن يُقدَّرَ: فشأنُه أنه يُضِلُّه أو أمْرُهُ، فثبَتَ أنّ قولَ أبي إسحاقَ الزجَّاجَ رحمَهُ اللهُ تعالى: ﴿فَأَنَّهُۥ﴾ عطفٌ على ﴿أَنَّهُۥ﴾ خطأٌ(٤).

وقلتُ: والذي ذهبَ إليه المصنِّفُ رحمةُ الله تعالى عليه في العطفِ فَنٌّ غريب؛ لأنه

---

(١) وممن قرأ بها أبو عمرو بن العلاء والشعبي في روايةِ النَّخعيِّ عنهما. انظر: «مختصر شواذّ القرآن» ص٩٤، و«البحر المحيط» (٧: ٤٨٤).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٤١١).

(٣) في (ح) و(ف): «بالجملة».

(٤) «الإغفال» للفارسي (٢: ٤٢٠).

....

جعَلَه معطوفًا على ﴿أَنَّهُۥ﴾ معَ ما في حيِّزِها، وما يتّصلُ بها على تقديرِ حَذْفِ الجزاء. المعنى: كُتِبَ على الشّيطانِ أنهُ مَن تَولّاه يُهلِكُهُ، فإنهُ يُضِلُّه عن طريقِ الجنّة وثوابِها، ويَهديه إلى طريقِ السَّعير وعَذابِها، فالفاءُ مِثلُها في قولِه: ﴿فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمۡ فَٱقۡتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ﴾ [البقرة: ٥٤] والكلامُ متضمِّنٌ لأُمورٍ مترَتِّبةٍ بعضُها على بعض، وهذا أقضَى لِحَقِّ البلاغةِ ممّا ذهبَ إليه أبو عليّ، وأشرَحُ.

ويَدُلُّ على هذا التقديرِ قولُه في تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿ أَلَمۡ يَعۡلَمُوٓاْ أَنَّهُۥ مَن يُحَادِدِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَأَنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ﴾ [التوبة: ٦٣]، قال: ويجوزُ أن يكونَ ﴿فَأَنَّ لَهُۥ﴾ معطوفًا على ﴿أَنَّهُۥ﴾ على أنّ جوابَ ﴿مَن﴾ محذوفٌ تقديرُه: ألم يَعلَموا أنهُ مَن يُحادِدِ اللهَ ورسُولَه يَهلِكْ؟ فإنّ لهُ نارَ جهنَّم، فاندَفَعَ بهذا قولُ صاحِب «التقريب»: وفي عطفِ ﴿فَأَنَّهُۥ﴾ على ﴿أَنَّهُۥ﴾ نَظَرٌ؛ لأنهُ إمّا أن يُعطَفَ عليه معَ الخبر، أو بدونِه، ويَلزَمُ على الأوّل فَقْدُ الجزاء، والعطفُ على ﴿أَنَّهُۥ﴾ قبْلَ تَمام صِلتِه، وعلى الثاني: تَخلُّلُ العطفِ بيْنَ أجزاءِ الشَّرْطيّة والعطفِ قبْلَ التَّمام. والأوْلَى أن يُقدَّرَ بعدَ الفاءِ، وهِي الجَزائيّةُ، مبتدأٌ أو خبر، أي: فالأمرُ أنهُ، أو: فحَقٌّ أنهُ، على أنهُ وافقَ المصنِّفَ في قولِه: ﴿أَنَّهُۥ مَن يُحَادِدِ ٱللَّهَ﴾ الآية [التوبة: ٦٣]، وقال: جوابُ الشرطِ محذوفٌ، وهو: يَهْلِك، و﴿فَأَنَّ لَهُۥ﴾: عطفٌ على ﴿أَنَّهُۥ﴾، أي: ألم يَعلَموا هذا، فهذا فلا يُلتفَتُ إلى مُخالفتِه هاهُنا، وأمّا قولُه: يَلزَمُ تَخلُّلُ العطفِ بيْنَ أجزاءِ الشَّرطيّة فهُو واردٌ على تقديرِ الزجَّاج إذا جعَلَ ﴿فَأَنَّهُۥ﴾ مكرَّرًا، وهُو أيضًا ضعيفٌ؛ لأنّهم عَدُّوا مثلَ هذا التخلُّلِ منَ المُحسِّناتِ البديعيّة. وعن بعضِ الفُضلاءِ أنّ الضَّميرَ في ﴿أَنَّهُۥ﴾ للمُجادِل، أي: كُتِبَ على الشّيطانِ أنّ المُجادلَ مَن توَلّاه، ﴿فَأَنَّهُۥ يُضِلُّهُۥ﴾: عطفٌ عليه، فلا يَلزَمُ المحذورانِ اللذانِ ذكَرَهما صاحبُ «التقريب». ويدفعُه إرادةُ العموم منَ الآيةِ وتعَسُّفُ هذا المعنى. ويقالُ أيضًا: دَلَّ تقديرُ المصنِّفِ رحمةُ الله تعالى عليه كأنّما كُتِبَ إضلالُ مَن يتوَلّاهُ على أنّ ما بعدَ الفاءِ إمّا جوابُ الشَّرط، أو خبرٌ للمبتدأ المتضمِّنِ معنى الشَّرْط، ويَأباهُ قولُه: و«الثاني عطفٌ عليه»، لكنّ تقديرَ ذلك تحريرُ المعنى وتلخيصُه.

ومَن كَسَرَ فعلى حِكايةِ المَكتوبِ كما هو، كأنما كُتِبَ عليه هذا الكَلام، كما تَقول: كَتَبت: إنّ اللهَ هو الغَنِيُّ الحَميد. **أو على تَقدير: «قيل»**. أو على أنّ «كَتَب» فيه مَعنى القَول.

[﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ ٱلْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِن مُّضْغَةٍ مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ ۚ وَنُقِرُّ فِي ٱلْأَرْحَامِ مَا نَشَآءُ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ثُمَّ لِتَبْلُغُوٓا۟ أَشُدَّكُمْ ۖ وَمِنكُم مَّن يُتَوَفَّىٰ وَمِنكُم مَّن يُرَدُّ إِلَىٰٓ أَرْذَلِ ٱلْعُمُرِ لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِنۢ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْـًٔا ۚ وَتَرَى ٱلْأَرْضَ هَامِدَةً فَإِذَآ أَنزَلْنَا عَلَيْهَا ٱلْمَآءَ ٱهْتَزَّتْ وَرَبَتْ وَأَنۢبَتَتْ مِن كُلِّ زَوْجٍ بَهِيجٍ ﴾ ٥].

قرأ الحَسَن: **«مِنَ البَعَثِ» بالتَّحريكِ**، ونَظيرُه: الجَلَب والطَّرَد، في الجَلْب

قولُه: (**أو على تقديرِ «قيلَ»**)، عَطْفٌ على قولِه: «فعلى حكاية المكتوبِ»، أي: ومَن كَسَرَ فعلى تقدير: وكُتِبَ عليه قيل: إنهُ مَن تَولّاه، أي: كُتِبَ عليه هذا القولُ، و«قيل» هاهُنا كما في قوله: ﴿ وَقِيلِهِۦ يَٰرَبِّ ﴾ على تقدير: وأُقسِمُ بـ ﴿قِيلِهِ يَٰرَبِّ إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ قَوْمٌ لَّا يُؤْمِنُونَ ﴾ [الزخرف: ٨٨]، والضَّميرُ في «قِيلِه» لرسُولِ الله ﷺ، وإقسامُ الله تعالى بـ ﴿قِيلِهِ﴾ رَفْعٌ منه، وتعظيمٌ لدُعائه.

النهاية: وفي الحديث: «نَهى عن قيلَ وقال»(١)، وهُو في حكايةِ أقوالِ الناس. قال القاضي رحمَه اللهُ تعالى: وقُرِئَ: «إنّهُ» بالكسرِ في المَوضِعَيْنِ على حكايةِ المكتوب، أو إضمارِ القول، أو تضمينِ الكَتْبِ معناه(٢).

قولُه: (**«منَ البَعَث» بالتحريك**)، في «المطلع»: وهُو قياسٌ عندَ الكوفيِّينَ فيما جاء مِن هذا المثالِ، وعَيْنُه مِن حروفِ الحَلْق، كالشَّعَر والنَّهَر، وعندَ البَصْريِّينَ ليس بقياس، بل هما لُغتانِ كالحَلْبِ والحَلَب، والطَّرْدِ والطَّرَد، فيتوقَّفُ على السَّماع.

---

(١) أخرجه البخاري (٦٤٧٣)، ومسلم (٥٩٣) من حديثِ المغيرة بن شعبة.

(٢) «أنوار التنزيل» (٤: ١١٤).

والطَّرْد، كأنه قِيل: إنِ ارتَبتُم في البَعثِ **فمُزيلُ رَيبكُم أن تَنظُروا في بَدءِ خَلقِكُم**. و«العلقة»: قِطعةُ الدَّمِ الجامِدة. و«المُضْغة»: اللَّحمةُ الصَّغيرةُ قَدرَ ما يُمضَغ. و«المُخَلَّقة»: المُسَوّاةُ الملساءُ مِن النُّقصانِ والعَيبِ، يُقال: خَلقَ السِّواكَ والعُود؛ إذا سَوّاه ومَلَسه، من قولِهم: «صَخرةٌ خَلقاء»، وإذا كانَت مَلساء، كأنّ اللهَ تعالى يَخلُقُ المُضَغَ متفاوِتة: مِنها ما هو كامِلُ الخِلقةِ أملَسُ مِن العُيوب، ومِنها ما هو على عَكسِ ذلكَ، فيَتبَعُ ذلكَ التَّفاوُتَ تفاوُتُ النّاسِ في خَلقِهم، وصُوَرِهم، وطُولِهم وقِصَرِهم، وتَمامِهم ونُقصانِهم. وإنما نَقَلناكُم مِن حالٍ إلى حالٍ، ومِن خِلقةٍ إلى خِلقةٍ ﴿لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ﴾ بهذا التَّدريجِ قُدرَتَنا وحِكمَتَنا، وأنّ من قَدِرَ على خَلقِ البَشَرِ مِن تُرابٍ أولًا، ثُمّ من نُطفةٍ ثانيًا، ولا تَناسُبَ بينَ الماءِ والتُّرابِ، وقَدِرَ على أن يجعَلَ النُّطفةَ عَلَقةً، وبينَهما تَبايُنٌ ظاهِر، ثُمّ يَجعَلُ العَلَقةَ مُضغةً والمُضغةَ عِظامًا: قَدِرَ على إعادةِ ما أبدأه، بَلْ هذا أدخَلُ في القُدرةِ مِن تلك، **وأهوَنُ في القِياس**.

قولُه: (فمُزيلُ رَيْبِكم، أن تَنظُروا في بَدْءِ خَلْقِكم)، يريدُ أنّ قولَه: ﴿فَإِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن تُرَابٍ﴾ جزاءٌ لقولِه: ﴿إِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ﴾، وشَرْطُ الجزاءِ أن يكونَ مسبَّبًا عنِ الشَّرط، فلا بدَّ هاهُنا منَ التأويل، فيقالُ: كوْنُكم في رَيْبٍ منَ البَعْثِ سببٌ حاملٌ للتنبيهِ على النظَرِ المُؤدِّي إلى مُزيلِ الرَّيْب، والإشارةِ إلى طريقِ الحقِّ والصَّواب، وهُو: ﴿إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن تُرَابٍ﴾ الآية، ولأنَّ الكلامَ مع المُرتابِينَ؛ لأنّ التعريفَ في الناسِ للعَهْد، والمعهودُ: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِى ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾، وكان مِن حقِّ الظاهِرِ: إذا كنتُم في رَيْب، ففُرِضَ رَيْبُهم فيه كما تُفرَضُ المُحالاتُ بَعْثًا لهم على النظَر، وإرشادًا إلى أنّ المقامَ ليسَ موقِعًا للرَّيْبِ ومَظِنّةً لهُ لوضُوحِ دلائلِه، وسُطوعِ بَراهينِه، فهُو كقولِه تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٣].

قولُه: (وأهوَنُ في القياس)، أي: عندَ الناسِ وتقديرِهم، وإلّا فإنّ إرادةَ الله إذا تَعلَّقَتْ بشيءٍ كان كما قال: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]. فالإبداءُ والإعادةُ سَواءٌ.

ووُرودُ الفِعل غيرَ مُعدًّى إلى الـمُبَيَّن: إعلامٌ بأنّ أفعالَه هذه يَتبَيَّنُ بها مِن قُدرَتِه وعِلمِه ما لا يكتَنِهُه الذِّكرُ، ولا يُحيطُ به الوَصف. وقَرأ ابنُ أبي عَبْلَة: «ليبين لكم ويقرّ»، بالياء، وقُرِئ: «**ونُقِرَّ**» و«**نُخرِجَكم**» **بالنُّونِ والنَّصب**، و«يقرَّ»، و«يخرجَكم»، و«يقرُّ»، و«يخرجُكم»: بالنَّصبِ والرَّفع. وعن يَعقوب: «نَقُرّ» بالنّونِ وضَمِّ القاف، مِن: قَرَّ الماء؛ إذا صَبّه؛ فالقِراءةُ بالرَّفعِ إخبارٌ بأنه يُقِرُّ في الأرحامِ ما يشاءُ أن يُقِرَّه مِن ذلك إلى أجلٍ مُسمًّى، وهو وَقتُ الوَضعِ آخرَ سِتّةِ أشهُر، أو تِسعة، أو سَنَتَين، أو أربَع، أو كَما شاءَ وقَدَّر. وما لَم يَشَأْ إقرارَه **مَجَّتْه الأرحامُ أو أسقَطَته**. والقِراءةُ بالنَّصب: **تَعليلٌ مَعطوفٌ على تَعليل**. ومَعناه: خَلَقناكُم مُدَرَّجينَ هذا التَّدريج

قولُه: (**ووُرودُ الفعل غيرَ مُعَدًّى إلى المُبيَّن**)، يعني قولَه: ﴿لِّنُبَيِّنَ﴾ لم يُذكَرْ لهُ مفعولٌ ليَعُمَّ التقديرُ، أو أنهُ يَجري مَجرَى اللازم.

قولُه: («**ونُقِرَّ**»، و«**نُخرِجَكم**»، **بالنُّونِ والنَّصْب**)، وهِي شاذةٌ[1]. وقرَأَ الجماعةُ: «نُقِرُّ» و﴿نُخۡرِجُكُمۡ﴾، بالنُّونِ والرَّفع.

قولُه: (**مجَّتْه الأرحامُ**)، أي: إذا كان نُطفةً، (**أو أسقَطتْه**)، أي: إذا كان مُضْغةً أو عَلَقة أو غيرَهما.

قولُه: (**تعليلٌ معطوفٌ على تعليل**)، أي: لنُبيِّنَ ولنُقِرَّ. قال الزجّاجُ: ﴿وَنُقِرُّ فِي ٱلۡأَرۡحَامِ﴾ لا يجوزُ فيها إلا الرَّفعُ، ولا يجوزُ أن يكونَ معناه: فعَلْنا ذلك لنُقِرَّ في الأرحام؛ لأنّ اللهَ تعالى لم يَخلُقِ الأنامَ ليُقَرَّ في الأرحام، وإنّما ليَدُلَّهم على رُشْدِهم وصَلاحِهم[2]. والمصنِّفُ فِرارًا مِن هذا السّؤالِ قال: «حتّى يولَدوا ويَنْشؤوا ويَبلُغوا حدَّ التكاليفِ فأُكلِّفَهم»، فعلى هذا ﴿لِتَبۡلُغُوٓاْ﴾ عَطفٌ على ﴿نُخۡرِجُكُمۡ﴾، وإنّما أتى باللام ليُؤذِنَ بأنّ البلوغَ هُو المقصُودُ الأوْلى؛ لأنهُ أوانُ التكليف. وعلى قراءةِ الرَّفع: ﴿لِتَبۡلُغُوٓاْ﴾: عطفٌ على ﴿لِّنُبَيِّنَ لَكُمۡ﴾.

---

(١) وهي مروية عن عاصمٍ من طريقِ المُفَضَّل. انظر: «البحر المحيط» (٧: ٤٨٥).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٤١٢).

لِغَرَضَين: أحدهما: أن نُبَيِّنَ قُدرَتَنا. والثاني: أن نُقِرَّ في الأرحامِ مَن نُقِرّ، حتّى يُولَدوا وينشؤوا ويَبلُغوا حَدَّ التّكليفِ فأكلِّفَهم. **ويَعضُدُ هذه القراءةَ قولُه: ﴿ثُمَّ لِتَبْلُغُوٓا۟ أَشُدَّكُمْ﴾** ....

قال المصنِّفُ: «فإنْ قلتَ: كيف صَحَّ عطفُ ﴿لِتَبْلُغُوٓا۟﴾ على ﴿لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ﴾ ولا طِباقَ؟ قلتُ: بلِ الطِّباقُ حاصلٌ؛ لأنّ قولَه: ﴿وَنُقِرُّ﴾ قَرينٌ للتعليل، ومُقارنتُه لهُ والتباسُهُ به يُنزلانِه منزِلةَ نفْسِه، فهو راجعٌ مِن هذه الجِهة إلى مَتانةِ القراءةِ بالنَّصب.

هذا السؤالُ والجواب في بعض النسخ مثبت في المتن.

قولُه: (**ويَعضُدُ هذه القراءةَ قولُه**: ﴿ثُمَّ لِتَبْلُغُوٓا۟ أَشُدَّكُمْ﴾)، أي: قراءة النصب، وذلك أنّ قولَه: ﴿لِتَبْلُغُوٓا۟[1] أَشُدَّكُمْ﴾ يَدُلُّ على التدرُّج والبلوغ إلى الغاية، فجيء مِن قولِه: ﴿وَنُقِرُّ﴾، ﴿ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ﴾، ﴿ثُمَّ لِتَبْلُغُوٓا۟ أَشُدَّكُمْ﴾ منسُوقًا على نَسَقِ التدرُّج، بخلافِ القراءةِ بالرَّفع، وقلتُ: القراءةُ بالرَّفع، وهِي التي اجتمَعَ عليها الأئمّةُ، أمتَنُ معنًى، وأمكنُ ترصيفًا؛ لأنّ قولَه: ﴿وَنُقِرُّ فِى ٱلْأَرْحَامِ﴾ إلى آخِره عطفٌ على ﴿خَلَقْنَٰكُم﴾، فاجتَمعَ معَ ذكْرِ تلك الأطوارِ ذكْرُ الزَّمانَيْنِ: زمانِ لُبْثِ الجنينِ في رَحِم الأُمِّ، وزمانِ المُكْثِ في الدُّنيا منَ ابتداءِ الطُّفولةِ إلى البلوغ وإلى انتهاءِ الشّيخوخةِ والردِّ إلى أرذَلِ العُمُر، فلا يكونُ ﴿لِتَبْلُغُوٓا۟﴾ عَطفًا على ﴿لِّنُبَيِّنَ﴾ كما ذكَرَ، بل على ﴿نُخْرِجُكُمْ﴾ كما عليه القراءةُ بالنَّصب، ويكونُ قولُه: ﴿لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ﴾ واقعًا في البَيْنِ اعتراضًا؛ لأنّ الكلامَ إلى آخِرِ الآيةِ سِيقَ في الردِّ على مُنكِري البَعْثِ والاحتجاج عليهم، ولبيانِ إثباتِ قُدرتِه الكاملة، وعِلمِه الشامل، فلا يختَصُّ البيانُ ببعضِه دونَ بعض، لكنْ لمّا اشتَملَ تلك[2] الأطوارُ السابقةُ على احتقارِ المُنكَرِ مِن كونِه نُطفةً وعَلَقةً ومُضْغةً، أبرزَ ﴿لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ﴾ تنبيهًا على اختصامِه[3] معَ احتقارِه، كما قال: ﴿أَنَّا خَلَقْنَٰهُ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ﴾ [يس: ٧٧]، وقال: ﴿إِنَّا

---

(١) في (ح) و(ف): «ثم لتبلغوا».

(٢) في (ط): «اشتمل على تلك».

(٣) في (ط): «اختصاصه».

....

خَلَقْنَاهُم مِّمَّا يَعْلَمُونَ﴾ [المعارج: ٣٩] أي: مِن نُطفةٍ مَهين، ويَعضُدُه ما رَوى الواحِديُّ عن صاحبِ النَّظْم رحمةُ الله تعالى عليهما: ﴿لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ﴾ أنّ البَعْثَ حَقّ؛ لأنّ الآيةَ نزَلت دِلالةً على البَعْث[1].

وقال الإمامُ: لنُبيِّن لكُم أنّ تغييرَ النُّطفةِ إلى العَلَقة، ثُم إلى المُضْغةِ المُخَلَّقةِ وغيرِ المُخَلَّقة، إنّما هُو منَ الفاعل المختار، أوِ المعنى: إنْ كنتُم في رَيْبٍ منَ البَعْثِ فإنّا نُخبِرُكم أنّا خَلقْناكم مِن كذا وكذا لنُبيِّنَ لكُم ما يُزيلُ عنكُم ذلك الرَّيْب، فإنّ القادرَ على هذه الأشياءِ كيف يكونُ عاجزًا عنِ الإعادة[2]؟ وقال أيضًا: ثُم نُخرِجُكم ثُم نُسهِّلُ في تربيتِكم وأغذِيتِكم أُمورًا لتَبلُغوا أَشُدَّكم، فنبَّهَ بذلك على الأحوالِ التي بيْنَ خروجِ الطِّفلِ مِن بَطْنِ أُمِّه، وبيْنَ بُلوغ الأشُدّ، ويكونُ بيْنَ الحالتَيْنِ وسائطُ[3]. أرادَ أنّ مُعلَّلَ ﴿لِتَبْلُغُوٓا۟﴾ محذوف، وهُو عطفٌ على ﴿نُخْرِجُكُمْ﴾.

وقلتُ: ويمكنُ أن يُقالَ: إنّ التقديرَ: ثُم لِتَبْلُغوا أَشُدَّكم، فعَلَ ما فعَلَ إرادةً للتخصيص، إيذانًا بأنّ بلوغَ الأشُدِّ أفضلُ الأحوال، والإخراجَ أبدَعُها، والرَّدَّ إلى أَرْذَلِ العُمُرِ أسوأُها، فتغييرُ العبارةِ لذلك، ومِن ثَم نَسَبَ الإخراجَ إلى ذاتِه الأقدَس، وحَذَفَ المُعلَّلَ في الثاني، ولم يَنسُبِ الثالثَ إلى ذاتِه عَزَّ وجَلَّ، وسَلَبَ فيه ما أثبَتَ للإنسانِ في تلك الحالةِ منَ اتّصافِه بالعِلم والقُدرة المُومى إليه بالأشُدِّ، كأنهُ قيل: ثُم نُخرِجُكم مِن تلك الأطوارِ الخَسِيسةِ طفلًا، أي: إنشاءً بديعًا غريبًا، كما قال: ﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَٰلِقِينَ﴾ [المؤمنون: ١٤]، ثُمَّ لِتَبلُغوا أشُدَّكم دَبَّرَ ذلك التدبيرَ العجيب، والإنشاءَ الغريب؛ لأنهُ أوانُ رسُوخ العِلم والمعرفة، والتمكُّن منَ العمَل والطاعة، وهُو المقصُودُ منَ الإنشاء بقوله: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]، ثُم يُميتُكم، أو يَرُدُّكم إلى أَرْذَلِ العُمُرِ الذي يَسلُبُ به العِلمَ والقُدرةَ على العمل.

---

(١) «الوسيط في التفسير» (٣: ٢٥٩).

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢٣: ٨-٩).

(٣) المصدر السابق (٢٣: ٩).

وَحَّدَه لِأنّ الغرضَ الدّلالةُ على الجِنس. ويَحتَمِل: نُخرِجُ كُلَّ واحِدٍ مِنكُم طِفلًا.

ونَظيرُ هذا تقديرًا ومعنًى: ما في سُورة يوسُفَ، أمّا تقديرًا فقولُه تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلِنُعَلِّمَهُۥ مِن تَأۡوِيلِ ٱلۡأَحَادِيثِ﴾ [يوسف: ٢١]، أي: ولنُعلِّمَه مِن تأويلِ الأحاديثِ كان ذلك الإيحاءُ والتمكين. وأمّا معنًى فقولُه تعالى: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُۥٓ ءَاتَيۡنَٰهُ حُكۡمٗا وَعِلۡمٗا﴾ [يوسف: ٢٢]، فعلى هذا لا يَرِدُ السّؤالُ: كيف صَحَّ عَطْفُ ﴿لِتَبۡلُغُوٓاْ﴾ على نُبيِّنَ لكُم ولا طِباق؟ ولم يحتَجْ إلى ذلك الجوابِ الواهي، على أنّ عطفَ ﴿وَنُقِرُّ﴾ بالنَّصبِ على ﴿لِّنُبَيِّنَ﴾ غيرُ ظاهرٍ كما قال الزجَّاجُ.

وقال أبو البقاء: ﴿وَنُقِرُّ﴾ الجُمهورُ: على الضمِّ على الاستئناف؛ إذْ ليس المعنى: خلَقْناكم لنُقِرَّ، وقُرِئَ بالنَّصبِ على أن يكونَ معطوفًا في اللَّفظ، والمعنى مُختلفٌ؛ لأنّ اللامَ في ﴿لِّنُبَيِّنَ﴾ للتعليل، واللامُ المُقدَّرةُ معَ «نُقِرّ» للصَّيْرورة[1].

وقلتُ: ودَلَّ العطفُ بـ«ثُمَّ» على التَّراخي بحَسَبِ الأزمنة، وبحسَبِ المَرتَبةِ كنايةٌ. ولمّا كانتِ الدلائلُ الآفاقيّةُ مرتبطةً بالأنفُسيّةِ كما قال تعالى: ﴿سَنُرِيهِمۡ ءَايَٰتِنَا فِي ٱلۡأٓفَاقِ وَفِيٓ أَنفُسِهِمۡ﴾ [فصلت: ٥٣] ومُشتبِكةً بعضُها معَ بعض، خصوصًا دِلالةَ إحياءِ الأرض بعدَ موتِها، وكانت أُنموذَجًا للبعْثِ والنَّشر، عَطَفَ ﴿وَتَرَى ٱلۡأَرۡضَ هَامِدَةٗ﴾ على قولِه: ﴿فَإِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن تُرَابٖ﴾ وإليه أشار بقولِه: «هذه دلالةٌ ثانيةٌ على البعْث». وقولُه: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡحَقُّ﴾ كالفَذْلكةِ للدَّليلَيْن، وهوُ بمنزلةِ قوله: ﴿حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمۡ أَنَّهُ ٱلۡحَقُّ﴾ في تلك الآية، وإليه أشارَ بقولِه: «ذلك الذي ذكَرْنا مِن خَلْقِ بني آدَمَ، وإحياءُ الأرض حاصلٌ بهذا»، واللهُ يقولُ الحَقَّ وهُو يَهْدي السَّبيل، والحمدُ لله الذي هَدانا لهذا، وما كنّا لِنَهتديَ لولا أنْ هَدانا الله.

قولُه: (وحَّدَه)، أي ﴿طِفۡلٗا﴾، قال القاضي: ﴿طِفۡلٗا﴾: حالٌ أُجرِيَتْ على تأويلِ: كلَّ واحد، أو للدِّلالةِ على الجِنس، أو لأنهُ في الأصلِ مَصْدرٌ[2].

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٩٣٣).

(٢) «أنوار التنزيل» (٤: ١١٤).

«الأَشُدّ»: كَمالُ القُوّةِ والعَقلِ والتّمْييز، وهو مِن ألفاظِ الـجُموعِ التي لَم يُستَعمَل لها واحِد، **كالأسدّةِ والقُتودِ** والأباطيلِ وغيرِ ذلك، وكأنها شِدّةٌ في غَيرِ شيءٍ واحِد، فبُنيَتْ لذلك على لفظِ الـجَمع. وقُرِئ «ومنكم من يَتَوفَّ» أي يَتوفّاه الله ﴿أَرْذَلِ ٱلْعُمُرِ﴾ الـهَرَمُ والـخَرَف، حَتّى يعودَ كهيئَتِه الأولى في أوانِ طُفولَتِه، ضَعيفَ البُنية، سَخِيفَ العَقل، قَليلَ الفَهم، بَـيّنَ أنه كما قَدَرَ على أن يُرقِيه في دَرَجاتِ الزِّيادةِ حتّى يُبلِغَه حَدَّ التّمام، فهو قادِرٌ على أن يَـحُطَّه حتّى يَنتَهيَ به إلى الحالةِ السُّفلى ﴿لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِنۢ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْـًٔا﴾ أي: لِيَصيرَ نَساءً، بحَيثُ إذا كَسَبَ عِلمًا في شيءٍ **لم يَنشَبْ** أن ينساه ويَزِلَّ عنه عِلمُه حتّى يَسأَلَ عنه من ساعَتِه، يَقولُ لك: مَن هذا؟ فتَقول: فُلان، فما يَلبَثُ لحظةً إلا سَألكَ عنه. **وقَرأ أبو عَمْرو: «العُمْر»، بسُكونِ الميم.** «الهامِدة»: الـمَيّتةُ اليابِسة. وهذه دِلالةٌ ثانيةٌ على البَعث، ولظُهورِها وكونِها مُشاهَدةً مُعايَنة، كرَّرَها اللهُ في كِتابه.

قولُه: (**كالأسِدّةِ**)، وهُو جَمْعُ «سَدّ» بمعنى العَيْبِ كالحاجِز. **الجوهري**: والسَّدُّ بالفَتْح: واحدُ الأَسِدَّة، وهِي العيوبُ، مثلُ العَمَى والصَّمَم والبَكَم، جُمعَ على غيرِ قياس، وكان قياسُه: سُدُودًا. ومنهُ قولُهم: لا تَجعَلنَّ بجَنْبِكَ الأسِدّةَ: أي: لا تُضيّقَنَّ صَدْرَكَ، فتَسكُتَ عن الجوابِ كمَن به صَمَمٌ وبَكَمٌ.

قولُه: (**والقُتودُ**) جَمعُ قَتَدٍ، وهِي على غيرِ قياس، وجَمْعُه القياسيُّ في القِلّة: أَقْتادٌ، ونَظيرُه في الشذوذ[1]: أُسودٌ، جَمْعُ أسَدٍ في الكثرة، وقال صاحبُ «التقريب»: وفيه نظرٌ؛ لأنهُ جَمعٌ على غير قياس. قال الجَوهريُّ: القتدُ: خشَبُ الرَّحْل، وجَمْعُه، أَقْتادٌ وقُتُود.

قولُه: (**لم يَنشَبْ**)، ويُروَى: لم يَلبَثْ، وهُو مثلُ قولِهم: ما لبِثَ أنْ فعَلَ كذا لقولِه تعالى: ﴿فَمَا لَبِثَ أَن جَآءَ بِعِجْلٍ حَنِيذٍ﴾ [هود: ٦٩].

قولُه: (**وقرَأَ أبو عَمْرو: «العُمْرُ»، بسكونِ الميم**)، أي: في الشاذّة[2].

---

(١) في (ح) و(ف): «في السدود».

(٢) وهي مرويةٌ عن نافعٍ أيضًا. انظر: «البحر المحيط» (٧: ٤٨٦).

﴿ٱهۡتَزَّتۡ وَرَبَتۡ﴾ تحرَّكَت بالنَّباتِ وانتَفَخَت، وقُرِئ: «رَبأَت»، أي: ارتَفَعَت. و«البَهيج»: الحَسَنُ السّارُّ للناظِرِ إليه.

[﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡحَقُّ وَأَنَّهُۥ يُحۡيِ ٱلۡمَوۡتَىٰ وَأَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ * وَأَنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٞ لَّا رَيۡبَ فِيهَا وَأَنَّ ٱللَّهَ يَبۡعَثُ مَن فِي ٱلۡقُبُورِ﴾ ٦-٧].

أي: ذلك الذي ذكَرْنا مِن خَلقِ بَني آدمَ وإحياءِ الأرض ـ معَ ما في تَضاعيفِ ذلكَ من أصنافِ الحِكَمِ واللَّطائف ـ حاصِلٌ بهذا، وهو السَّببُ في حُصولِه، ولَولاهُ

قولُه: (وقُرِئ: «رَبَأَتْ»)، قال ابنُ جِنِّي: و«رَبَأَتْ» بالهمزِ: رُوِيَتْ عن أبي عَمْرو بن العلاء، والمشهورُ: رَبَتْ، مِن: رَبَا يَرْبو: إذا ذهبَ في جهاتِه زائدة، وأمّا الهمزُ فمِن: رَبَأْتُ القومَ: إذا أشرَفْتَ مكانًا عَلِيًّا لتحفَظَهم. وهذا النَّماءُ فيه الشُّخوصُ والانتصابُ لكنْ إذا وُصِفَ عُلوُّها دَلَّ على أنّ الزيادةَ قد شاعت في جميع جهاتِها، وهذا مما يُذكَرُ أحَدُ أوصافِ الشيء فيَدُلُّ على بقيّته[1].

قولُه: (أي: ذلك) إلى قولِه: (حاصلٌ بهذا)، «هذا» إشارةٌ إلى قولِه تعالى: ﴿بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡحَقُّ﴾ الآية، والضَّميرُ في «وهُو أنّ اللهَ» راجعٌ إلى لَفْظِ «هذا» باعتبارِ معناهُ المشارِ إليه.

قال أبو عليٍّ: موضعُ ﴿ذَٰلِكَ﴾ رَفْعٌ على الابتداء، والجارُّ معَ المجرورِ في موضع خبَرِه، ولا يجوزُ غيرُه. وقلتُ: فيه تلويحٌ مِن حكايةِ قولِه تعالى[2]: «كنتُ كَنْزًا مَخْفيًّا فخلَقْتُ الخَلْقَ لأُعرَفَ»[3]، يعني: خَلْقُ الإنسانِ منَ التُّراب، وتقليبُه في الأطوارِ المختلفةِ والحالاتِ المتَنافية، وإنشاءُ النّباتِ منَ الأرضِ الهامِدة، وتصييرُه كلَّ صنف بَهيج رائقٍ مختلفًا ألوانُه،

(١) «المحتسب» (٢: ٧٤) باختصارٍ وتصرُّفٍ ملحوظ.

(٢) أي: فيما يُروى حديثًا قُدسيًّا.

(٣) هذا حديثٌ لا أصْلَ له. ذكره العجلوني في «كشف الخفاء» (٢: ١٣٢)، ونُقل عن ابن تيمية أنه ليس من كلام النبيِّ ﷺ، ولا يُعرفُ له سَنَدٌ صحيح ولا ضعيف. ولتمامِ الفائدة انظر: «تنزيه الشريعة» لابن عِرَاق (١: ١٤٨).

لَم يُتصوَّر كَونُه، وهو أنّ ﴿ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡحَقُّ﴾ أي: الثّابِتُ الـمَوجُود، وأنه قادِرٌ على إحياءِ الـمَوتى وعلى كُلِّ مَقدور، وأنه حَكيمٌ لا يُخلِفُ مِيعادَه، وقد وَعَدَ السّاعةَ والبَعث، فلا بُدَّ أن يَفيَ بها وَعَد.

[﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِي ٱللَّهِ بِغَيۡرِ عِلۡمٖ وَلَا هُدٗى وَلَا كِتَٰبٖ مُّنِيرٖ * ثَانِيَ عِطۡفِهِۦ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِۖ لَهُۥ فِي ٱلدُّنۡيَا خِزۡيٞۖ وَنُذِيقُهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ عَذَابَ ٱلۡحَرِيقِ * ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتۡ يَدَاكَ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَيۡسَ بِظَلَّٰمٖ لِّلۡعَبِيدِ﴾ ٨-١٠].

عنِ ابنِ عبّاس: أنه أبو جَهلٍ بنُ هِشام. **وقيل: كُرِّر كما كُرِّرَتِ سائِرُ الأقاصِيص.**

وقيل: الأوّلُ في المُقَلِّدين، وهذا في المُقَلَّدين. **والمرادُ بـ«العِلم»: العِلمُ الضَّروريّ.** وبـ«الـهُدى»: الاستدلالُ والنَّظَر؛ لأنـه يَهدي إلى المَعـرِفة. وبـ«الكتاب المنير»:

إنّما كان ليُظهِرَ أنّ اللهَ هُو الموجودُ الحَيُّ الأَزليُّ الدائم، والحكيمُ العالمُ بدقائقِ الأشياء وعظائِمها، وأنهُ القادرُ على ما يَرتابُونَ فيه منَ البَعْث، وعلى كلِّ ما يَدخُلُ تحتَ القُدرةِ منَ المُمكِنات، وإنّما كان ذلك لئلّا يُخلِفَ وَعْدَه مِن جزاءِ المُحسِن والمُسيءِ لإتْيانِ الساعة، وبَعْثِ مَن في القبور، فسبيلُ ﴿وَأَنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٞ﴾ مِن قولِه: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ يَبۡعَثُ مَن فِي ٱلۡقُبُورِ﴾ سبيلُ قولِه تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ﴾ مِن قولِه تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ يُحۡيِ ٱلۡمَوۡتَىٰ﴾، لكنْ قَدَّمَ وأَخَّرَ لرعايةِ الفواصل.

قولُه: (**وقيل: كُرِّر كما كُرِّرت سائرُ الأقاصيص**) عطفٌ على قولِه: «عن ابن عبّاس: أنه أبو جَهْل»، يعني: أنّ قولَه تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِي ٱللَّهِ بِغَيۡرِ عِلۡمٖ﴾ إمّا نازلٌ في أبي جَهْلٍ كما قال ابنُ عبّاس، أو نازلٌ في النَّضْرِ بنِ الحارثِ كما ذَكَرَ أنّ قولَه: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِي ٱللَّهِ بِغَيۡرِ عِلۡمٖ وَيَتَّبِعُ كُلَّ شَيۡطَٰنٖ مَّرِيدٖ﴾ نازلٌ فيه فكُرِّرتْ قصّتُه كما كُرِّرت أقاصيصُ سائرِ المُعانِدين، أو كُرِّر ليُناطَ به ما لم يُنطْ به أوّلًا، ﴿وَيَتَّبِعُ كُلَّ شَيۡطَٰنٖ مَّرِيدٖ﴾ نازلٌ فيه ليكونَ ذَمًّا للمُقلِّدينَ، وثانيًا قولُه: ﴿لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ ليكونَ ذَمًّا للمقلَّدينَ بفَتْح اللام.

قولُه: (**والمرادُ بالعِلم العِلمُ الضَّروريُّ**)، قال الإمامُ: المعنى أنهُ يُجادلُ مِن غيرِ مقدِّمةٍ

الوحي، أي يُجادِلُ بِظَنٍّ وتَخمِين، لا بأحَدِ هذه الثّلاثة. و«**ثني العِطف**»: **عبارةٌ عن الكِبْرِ** والـخُيَلاء، **كتصعير الـخَدِّ**، ولَـيِّ الجِيد. وقيل: عن الإعراضِ عنِ الذِّكر. وعن الحسن: «**ثانيَ عَطْفه» بفتح العين**، أي: مانِعَ تَعطُّفِه ﴿**لِيُضِلَّ**﴾ تَعليلٌ للمُجادَلة. **قُرِئَ بضَمِّ الياءِ وفتحها**.

فإن قلت: ....

ضَروريّةٍ ولا نَظَريةٍ ولا سمْعيّة، والآيةُ دالّةٌ على أنّ الجِدالَ معَ العِلم والهُدى والكتابِ المُنيرِ حَقٌّ حَسَن[(١)].

قولُه: (**وثَنْيُ العِطفِ عبارةٌ عنِ الكِبْر**)، قال صاحبُ «المطلع»: الثَّنْيُ: اللَّيُّ، والعِطفُ: الجانبُ، وهُو ما يَعطِفُه الإنسانُ ويَلويه ويُميلُه عندَ الإعراضِ عن الشيء، وهُو عبارةٌ عنِ الكِبْرِ والخُيَلاء. قال ابنُ عبّاس: مُتكبِّرًا في نفْسِه. وقال ابنُ زَيْد: مُعرِضًا عمّا يُدعَى إليه كِبْرًا. وهُو حالٌ مِن فاعلِ يُجادِلُ.

قولُه: (**كتَصْعيرِ الخدِّ**)، **الجوهري**: الصَّعَرُ: المَيْلُ في الخَدِّ خاصةً، وقد صَعَّرَ خَدَّه وصَاعَرَ، إذا أمالَهُ منَ الكِبْرِ.

الراغب: الصَّعَرُ: مَيْلٌ في العُنُق، والتصعيرُ: إمالتُه عن النَّظَرِ كِبْرًا، قال تعالى: ﴿**وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ**﴾ [لقمان: ١٨]، وكلُّ صَعْبٍ يقالُ له: مُصْعَرٌ، والظَّليمُ أصعَرُ خِلْقَة[(٢)].

قولُه: (**ثانيَ عَطفِه، بفَتْح العَيْن**)، أي: مانعَ تَعطُّفِه، فهُو أيضًا كنايةٌ عنِ الكِبرِياءِ والجَبَروت؛ لأنّ ذا الجَبَروتِ لا تَعطُّفَ لهُ ولا رحمة، كأنهُ قيل: منَ الناسِ مَن يُجادلُ في الله مُتجبِّرًا في نفْسِه، ولا يَعطِفُ على أحد.

قولُه: (**قُرِئَ بضمِّ الياءِ وفَتْحِها**)، «لِيَضِلَّ» بالفَتْح: ابنُ كثيرٍ وأبو عَمْرو، والباقونَ: بالضّمّ[(٣)].

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٣: ١١).

(٢) «مفردات القرآن» ص ٤٨٤.

(٣) ولتمامِ الفائدة انظر: «التيسير» للداني ص١٣٤، و«حجّة القراءات» ص٤٧٢.

ما كان غَرَضَه مِن جدالِه الضَّلالُ عن سبيل الله فكيفَ عُلِّلَ به؟ وما كانَ أيضًا مُهتَدِيًا حتّى إذا جادلَ خَرَجَ بالجِدالِ مِن الـهُدى إلى الضَّلال؟ قلت: لـمّا أدّى جِدالُه إلى الضَّلال، جُعِلَ كأنه غرَضُه، ولـمّا كانَ الـهُدى **مُعرَضًا له** فتـرَكَه وأعرَضَ عنه، وأقبلَ على الجِدالِ بالباطِل، جُعِلَ كالخارِجِ من الـهُدى إلى الضَّلال.

و«خِزيُه»: ما أصابَه يومَ بدرٍ من الصَّغارِ والقَتل، والسَّببُ **فيما مُنِيَ به** من خِزيِ الدُّنيا وعذابِ الآخرة: هو ما قَدَّمَتْ يداه، وعَدْلُ الله في معاقَبَتِه الفُجّارَ وإثابَتِه الصّالِحين.

[﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعْبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍۖ فَإِنْ أَصَابَهُۥ خَيْرٌ ٱطْمَأَنَّ بِهِۦۖ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ ٱنقَلَبَ عَلَىٰ وَجْهِهِۦ خَسِرَ ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةَۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْخُسْرَانُ ٱلْمُبِينُ * يَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُۥ وَمَا لَا يَنفَعُهُۥۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلضَّلَٰلُ ٱلْبَعِيدُ * يَدْعُواْ لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِۦۚ لَبِئْسَ ٱلْمَوْلَىٰ وَلَبِئْسَ ٱلْعَشِيرُ ﴾ ١١-١٣].

قولُه: (**وما كان غَرَضَه في جِدالِه الضَّلالُ**)، تلخيصُ السّؤالِ أنّ قولَه: ﴿لِيُضِلَّ﴾ إمّا أن يتَعلَّقَ بـ ﴿يُجَٰدِلُ﴾ تعليلًا أو ﴿ثَانِيَ عِطْفِهِۦ﴾؛ وعلى الأوّل كيف يستقيمُ؛ لأنّ أحدًا لا يُجادلُ ليُضِلّ؟ وعلى الثاني أنّى يتَسَنَّى؛ لأنّ الثَّنْيَ للضّلالِ مَسْبوقٌ بوجودِ الاهتداء؟ وأجابَ عن الأوّل أنّ اللامَ مثْلُها في قولِه: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ﴾ [القصص: ٨]، وعنِ الثاني أنهُ من قَبيلِ ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ ﴾ [البقرة: ١٦] في جَعْلِ التمكُّن على الهُدى كالحصُولِ عليه.

قولُه: (**مُعرَضًا لهُ**)، مِن «أعرَضَ» بمعنى: مَكَّن، أي: مُمَكَّنًا، منَ العُرْض وهُو الجانب. والعُرْضةُ: المُتعرَّضُ(١) للأمر، قال:

فلا تجعَلوني عُرْضةً للَّوائمِ

قولُه: (**فيما مُنِيَ به**)، **الأساس**: مُنِيَ بكذا: بُلِيَ به، وهُو مَمْنُوٌّ به.

---

(١) في (ط) و(ف): «المعرض»، وفي (ح): «المعرضة».

﴿عَلَىٰ حَرْفٍ﴾ على طَرَفٍ مِن الدِّينِ، لا في وَسَطِه وقَلبِه. وهذا مَثَلٌ لكَونِهم على قَلَقٍ واضطِراب في دِينِهم، لا على سُكونٍ وطُمَأنِينة، كالذي يكونُ على طَرَفٍ مِن العَسْكَر، فإنْ أحَسَّ بظَفَرٍ وغَنيمةٍ قَرَّ واطْمَأنّ، وإلّا فَرَّ **وطارَ على وجهِه**.

قالوا: نَزَلَت في أعاريبَ قَدِمُوا الـمَدينة، وكان أحدُهم إذا صَحَّ بدنُه، **ونُتِجَت فرسُه مُهرًا سَرِيًّا**، ووَلَدَت امرأتهُ غُلامًا سَوِيًّا، وكَثُرَ مالُه وماشِيَتُه قال: ما أصَبْتُ مُنذُ دَخَلتُ في ديني هذا إلّا خَيْرًا، واطْمَأنّ. وإن كانَ الأمرُ بخِلافِه قال: ما أصَبْتُ إلّا شَرًّا، وانقلب.

وعَن أبي سعيدٍ الـخُدْري: أنَّ رَجُلًا مِن اليَهودِ أسلَمَ، فأصابَته مَصائِب، فتَشاءَمَ بالإسلام، فأتى النَّبيَّ ﷺ فقال: أقِلْني، فقال: «إنَّ الإِسلامَ لا يُقال»، فنزلت.

المُصابُ بالمِحنةِ بتَركِ التَّسليمِ لقضاءِ الله، والـخُروجِ إلى ما يُسخِطُ الله، جامِعٌ

قولُه: (**وطار على وَجْهِه**)، أي: أسرَعَ مُستعليًا على وَجْهِه هائمًا لا يَدري أينَ يتَوجَّهُ، وهُو كنايةٌ عنِ الهزيمة، فإنّ المُنهزمَ مُولِّي ظهرِه العدُوَّ، ويُقبلُ بوَجْهِه الجهةَ التي يقصِدُها، لكنْ هاهُنا عبارةٌ عنِ القلقِ والاضطراب لوقوعِه مقابِلًا لقوله: ﴿ٱطْمَأَنَّ﴾ فعُدِلَ للمبالغة.

قولُه: (**قالوا: نزلَتْ في أعاريب**)، رَوَى البخاريُّ عنِ ابن عبّاس، قال: «﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعْبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ﴾ كان الرجُلُ يَقدُمُ على المدينة، فإنْ وَلَدتِ امرأتُه غُلامًا ونُتِجت خَيْلُه قال: هذا دِينٌ صَالح، وإن لم تَلِدِ امرأتُه، ولم تُنتَجْ خيلُه، قال: هذا دِينٌ سَوْء»[1].

قولُه: (**ونُتِجتْ فَرَسُه**)، **الجوهري**: نُتِجَتِ الناقةُ ـ على ما لم يُسَمَّ فاعلُه ـ تُنْتَجُ نَتَاجًا، وقد نَتَجَها أهْلُها نَتْجًا، وأنْتَجَتِ الفَرَسُ: إذا حان نَتَاجُها. **الأساس**: نُتِجَتِ الناقةُ، وهِي منتوجةٌ وأنْتَجَت فهِي مُنْتِجَة: إذا وَضَعَتْ، وقد نَتَجتْ: إذا حَمَلت.

قولُه: (**مهرًا سَرِيًّا**)، أي: خطيرًا كريمًا[2].

---

(١) أخرجه البخاري (٤٧٤٢).

(٢) في (ط): «أي: خطيرًا، أي: كريمًا».

على نفسِه مِحنتَين؛ إحداهما: ذهابُ ما أُصيبَ به. والثانية: ذهابُ ثوابِ الصّابِرين، فهو خُسرانُ الدّارَين.

وقُرِئَ: «خاسِر الدُّنيا والآخِرة» بالنَّصبِ والرَّفع، فالنَّصبُ على الحال، والرَّفعُ على الفاعِلِيّة. **ووَضَعَ الظّاهِرَ مَوضِعَ الضَّمير**، وهو وَجهٌ حَسَن. أو على أنه خَبرُ مُبتَدأ محذوف.

استُعِير ﴿ٱلضَّلَـٰلُ ٱلۡبَعِيدُ﴾ مِن ضَلالِ مَن أبعَدَ في التِّيهِ ضالًّا، فطالَتْ وبَعُدَت مَسافَةُ ضلالَتِه.

فإن قلت: الضَّررُ والنَّفعُ مَنفِيّانِ عن الأصنامِ مُثبَتانِ لها في الآيتَين، وهذا تَناقُض. قلت: إذا حَصَلَ المَعنى ذَهبَ هذا الوَهم، وذلكَ أنّ اللهَ تعالى سَفَّهَ الكافِرَ بأنه يَعبُدُ جمادًا لا يَملِكُ ضَرًّا ولا نَفعًا، وهو يَعتَقِدُ فيه بجَهلِه وضَلالِه أنه يَستَنفِعُ

قولُه: (**وقُرِئَ: «خاسَر الدُّنيا والآخِرة»**)، قال ابنُ جِنِّي: هِي قراءةُ مجاهِدٍ وحُمَيْدِ بن قَيس، على معنى: انقلَبَ على وَجْهِه خاسرًا؛ لأنهُ على تقديرِ الانفصال. وقراءةُ الجماعة: ﴿خَسِرَ ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةَ﴾، الجُملةُ بدَلٌ مِن قولِه: ﴿ٱنقَلَبَ عَلَىٰ وَجۡهِهِۦ﴾، فكأنَّه قال: إنْ أصابَتْه فتنةٌ خَسِرَ الدُّنيا والآخِرة(١).

قولُه: (**ووَضَعَ الظاهرَ موضعَ الضمير**)، لأنّ في ﴿ٱنقَلَبَ﴾ الضَّميرَ المرفوعَ الراجعَ إلى «الناس»، فإذا جُعِلَ «خاسر الدُّنيا» فاعلًا له، وانقلَبَ المستترُ بارزًا ظاهرًا، فقد آذَنَ بأنّ مَن يَعبُدُ اللهَ على حَرْف هُو الخاسرُ الدامر، ففيه تعليلٌ، وإليه الإشارةُ بقولِه: «وهُو وَجهٌ حَسَن»، وعلى المشهورة: ﴿خَسِرَ ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةَ﴾، كالتوضيح والبيانِ للجُملة السابقة وتكريرِ معنى الخُسْرانِ والتصوير؛ لأنّ فائدةَ البَدَلِ التفسيرُ والتوكيد، وعلى أنْ يكونَ «خاسِرُ»: خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ، تكونُ الجُملةُ واردةً على الذمِّ والشَّتْم، وعلى الحالِ تكونُ مؤكِّدةً، نحو قولِه تعالى: ﴿ثُمَّ وَلَّيۡتُم مُّدۡبِرِينَ﴾ [التوبة: ٢٥].

(١) انظر: «المحتسب» (٢: ٧٥)، و«البحر المحيط» (٧: ٤٨٩).

به حِينَ يَستَشفِعُ به، ثم قال: **يومَ القيامةِ يقولُ هذا الكافِرُ بدُعاءٍ وصُراخ**، حينَ يَرى استِضرارَه بالأصنام ودُخولَه النّارَ بعبادَتِها، ولا يَرى أثَرَ الشّفاعةِ التي ادعاها لها ﴿لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقۡرَبُ مِن نَّفۡعِهِۦۚ لَبِئۡسَ ٱلۡمَوۡلَىٰ وَلَبِئۡسَ ٱلۡعَشِيرُ﴾ ....

قولُه: (**يومَ القيامة يقولُ هذا الكافرُ بدعاءٍ وصُراخ**)، يومَ القيامة: ظَرْفٌ ليقولُ، لا لقال، يريدُ أنّ يَدعُو الثانيَ بمعنى يقول، وأنشَدَ الزجَّاجُ لعنْترةَ قولَه:

يَدْعُونَ عنــترَ والرماحُ كأنّها ... أشطانُ بئرٍ في لَبانِ الأدهمِ(١)

أي: يقولونَ: يا عنترةُ، والشطن: الحَبْل، والأدهمُ: فرسُه. فقولُه تعالى: ﴿لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقۡرَبُ مِن نَّفۡعِهِۦ﴾ مُستأنفٌ مرفوعٌ بالابتداء، وخبَرُه: ﴿لَبِئۡسَ ٱلۡمَوۡلَىٰ وَلَبِئۡسَ ٱلۡعَشِيرُ﴾، والهاءُ في ﴿ضَرُّهُۥٓ﴾ و﴿نَّفۡعِهِۦ﴾: ضميرُ الصَّنَم، والجُملةُ مَقُولُ ﴿يَدۡعُواْ﴾؛ لأنهُ بمعنى القَوْل. والمعنى: يقولُ الكافرُ في القيامةِ حينَ لا يرى للشّفاعةِ أثَرًا للصَّنَم الذي حالُه هذا: لَبِئسَ الناصرُ والشفيعُ هُو، ولبئسَ المعاشرُ والمخالط. قال السَّجاوَنْدي: اللامُ في ﴿لَمَن﴾ للابتداء، و﴿لَبِئۡسَ﴾: خبَرُه، واللامُ فيه: جوابُ قَسَم محذوف.

وقال أبـو البقاءِ: ﴿يَدۡعُواْ﴾ بمعنى: يقـول، و﴿مَن﴾: مبتدأٌ، و﴿ضَرُّهُۥٓ﴾: مبتدأٌ، و﴿أَقۡرَبُ﴾: خبَرُه، والجُملةُ صِلةُ ﴿مَن﴾، وخبـرُ ﴿مَن﴾ محذوفٌ تقديرُه: إلهٌ أو إلهي، وموضعُ الجُملة نَصْبٌ بالقول. و﴿لَبِئۡسَ﴾: مستأنَفة؛ لأنهُ لا يَصِحُ دخولُه في الحكاية؛ لأنّ الكُفّارَ لا يقولونَ عن أصنامِهم: لَبئسَ المَوْلى(٢).

وقال صاحبُ «الكَشْف»: قال البَصْريُّونَ: الوَجْهُ في الآيةِ أن يكونَ في ﴿يَدۡعُواْ﴾: ضميرٌ عائدٌ إلى ذلك، أي: ذلك هُو الضَّلالُ البعيدُ يَدْعوه، والجُملةُ في مَوضع النَّصْبِ على الحال، أي: ذلك هُو الضَّلالُ البعيدُ مَدْعُوًّا(٣).

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٤١٦).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٩٣٥).

(٣) يعني «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٣٠) بتحقيق د. عبد القادر السعدي، (٣: ٨٩٥-٨٩٦) بتحقيق د. محمد الدالي.

أو كرَّرَ يَدعو، كأنه قال: يَدعو يَدعو مِن دونِ الله ما لا يَضُرُّه وما لا يَنفَعُه، ثُمّ قال: لَـمَن ضَرُّه بكَونِه مَعبُودًا أقربُ مِن نَفعِه بكونِه شَفيعًا لبِئسَ الـمَولى. وفي حَرفِ عبدِ الله: «مَن ضَرُّه» بغَيرِ لام. «المولى»: النّاصِر. و«العَشير»: الصّاحِب، كقوله: ﴿فَبِئۡسَ ٱلۡقَرِينُ﴾ [الزخرف: ٣٨].

[﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُدۡخِلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَفۡعَلُ مَا يُرِيدُ * مَن كَانَ يَظُنُّ أَن لَّن يَنصُرَهُ ٱللَّهُ فِي ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةِ فَلۡيَمۡدُدۡ بِسَبَبٍ إِلَى ٱلسَّمَآءِ ثُمَّ لۡيَقۡطَعۡ فَلۡيَنظُرۡ هَلۡ يُذۡهِبَنَّ كَيۡدُهُۥ مَا يَغِيظُ﴾ ١٤-١٥].

قولُه: (أو كرَّرَ يَدْعو)، قال أبو البقاء: ﴿يَدۡعُواْ﴾ إذا قُدِّر مُكَرَّرًا لا يكونُ لهُ معمول، لا لَفظًا ولا تقديرًا[1].

وقلتُ: فعلى هذا ﴿يَدۡعُواْ﴾ في المَوضِعَيْنِ بمعنى: يَعبُد، ولهذا قَدَّرَ في الجُملةِ الثانية معنى العُبوديّة. وقال: «لَمَنْ ضرُّه بكونِه معبودًا»، فالجُملةُ الثانيةُ استئنافٌ على بيانِ الموجِب، فإنهُ تعالى لمّا قَبَّحَ فعلَهم وشَنَّعَ عليهم عبادتَهم لِما لا ينفَعُ ولا يَضُرّ، اتّجه لسائلٍ: لماذا هذه النَّقيصةُ لهم في معبودِهم؟ فقيل: ﴿لَمَن ضَرُّهُۥٓ﴾ إلى آخِره. المعنى: مَن ضرُّه أقربُ مِن نَفعِه لَبِئسَ المَوْلى ولَبِئسَ العَشِيرُ، فكيف بما كلُّه ضرٌّ ولا يوجَدُ فيه نَفْعٌ البتَّة.

قولُه: (وفي حَرْفِ عبدِ الله: «مَن ضرُّه» بغير لام)، وهي مُؤْذِنةٌ بأنّ اللامَ في ﴿لَمَن﴾: زائدةٌ. قال ابنُ الحاجبِ: قيل: إنَ اللامَ في ﴿لَمَن ضَرُّهُۥٓ﴾ زائدةٌ، و «مَن ضرُّه» في موضع نَصْبِ مفعولِ ﴿يَدۡعُواْ﴾. وليسَ بشيء؛ لأنّ اللامَ المفتوحةَ لا تُزادُ بيْنَ الفعلِ ومفعولِه[2].

وقال الفَرّاءُ: إنّ اللامَ مُقدَّمةٌ عن مَوضعِها، والتقديرُ: يَدعو من لَضرُّه أقربُ مِن نَفعِه[3]. وليس بجيِّدٍ أيضًا؛ لأنّ لامَ الابتداءِ لا تتقَدَّمُ عن مَوضعِها، وأيضًا ما في صِلةِ الذي لا يتقَدَّمُ عليها.

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٩٣٤).

(٢) «أمالي ابن الحاجب» (١: ١١٩-١٢٠).

(٣) «معاني القرآن» للفراء (٢: ٢١٧).

هذا كلامٌ قد دَخَلَه اختِصار. والمعنى: إن اللهَ ناصِرُ رسولِه في الدُّنيا والآخِرة؛ فمن كان يَظُنُّ ـ مِن حاسديه وأعاديه ـ أنّ اللهَ يفعلُ خِلافَ ذلك، ويَطمَعُ فيه، **ويَغيظُه أنه يَظفَرُ بمَطلوبِه**؛ فليَستَقصِ وُسعَه، وليَستَفرِغْ مجهودَه في إزالةِ ما يَغيظُه، بأنْ يَفعَلَ ما يفعَلُ مَن بَلَغَ مِنه الغَيظُ كُلَّ مَبلَغ، حتّى مَدَّ حَبلًا إلى سماءِ بيتِه فاختَنَق؛ فليَنظُرْ وليُصَوِّر في نفسِه أنه إنْ فَعَلَ ذلك، هلْ يُذهِبُ نَصرَ الله **الذي يَغيظُه**؟ ....

قولُه: (**هذا كلامٌ قد دخَلَه اختصارٌ**)، يعني: قولَه: ﴿مَن كَانَ يَظُنُّ أَن لَّن يَنصُرَهُ ٱللَّهُ فِي ٱلدُّنْيَا وَٱلْأَخِرَةِ﴾ يَستدعي كلامًا يَذكُرُ فيه أنّ اللهَ تعالى يَنصُرُ رسُولَه في الدُّنيا والآخِرة. ومُنكِرًا يُنكِرُه؛ لأنّ الضَّميرَ في ﴿يَنصُرَهُ﴾ يَطلُبُ مرجوعًا إليه، و﴿لَّن يَنصُرَهُ﴾ يوجبُ كلامًا أنكرَ فيه ما يَصلُحُ أن يكونَ هذا رَدَّه، كما سَبَقَ أنّك تقولُ لصاحبك: لا أُقيمُ غدًا، وإنْ أنكرَ عليك قلتَ: لن أُقيمَ غدًا.

وأمّا بيانُ النَّظْم فإنهُ تعالى لمّا قَسَمَ المُعانِدينَ والمُخالفينَ إلى المُجادِلينَ ومَن لا يَثبُتُ على الإسلام، وبالَغَ في هَدْم قواعِدِهم وأساسِ دِينِهم، وبيَّنَ أنّهم خَسِروا الدُّنيا والآخِرةَ، وأنّ معبودِيهم غيرُ قادرينَ على دَفْع خُسرانِهم ذلك، بل يتَضرَّرونَ بسببِ عبادتِهم ويَعبُدونَ مَن ضرُّه أقربُ مِن نَفْعِه، ومَن يقالُ في حقِّه: لَبِئسَ المَوْلى والعَشِيرُ، عَقَّبَه بذِكْرِ أضدادِهم ومَن أعمالُهم على خلافِ أعمالِهم، ومَن مَوْلاهُم وناصرُهم يقالُ في حقِّه: نِعمَ المَوْلى ونِعمَ النَّصير، حيث يُدخِلُهم ـ لأعمالِهمُ الصّالحة ـ جَنّاتٍ تَجري مِن تحتِها الأنهار، ويَنصُرُهم في الدُّنيا والآخِرة، وأبرَزَ ذلك إبرازًا يزيدُ في حَسْرةِ أضدادِهم، فإنّ الإحسانَ إلى الأضدادِ ممّا يزيدُ في غَمِّ الضِّدِّ، وداخلٌ في جُملةِ التنكيل بهم.

قولُه: (**ويَغيظُه أنهُ يَظْفَرُ بمطلوبه**)، والضَّميرُ في «أنهُ» لِرسُولِ الله ﷺ، ويُروَى: «أنه لا يَظفَرُ بمطلوبِه»، فالضَّميرُ حينَئذٍ للحاسِد.

قولُه: (**الذي يَغيظه**)، يريدُ أنّ «ما» في ﴿مَا يَغِيظُ﴾: موصُولةٌ، وجَعَلَها الزجَّاج مَصْدرِيّة، أي: هل يُذهِبَنَّ كَيْدُه غَيْظَه[1]، أي على سبيل الاستهزاء. أي: سَمَّى خَنْقَ نفْسِه

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٤١٧).

وسُمِّيَ الاختِناقُ قَطعًا؛ لأنَّ المُختَنِقَ يَقطَعُ نفسَه بحَبسِ مجَاريه؛ ومنه **قيل للبُهْر: القطع. وسُمِّيَ فِعلُه كَيدًا؛ لأنه وَضَعَه مَوضِعَ الكَيد**، حيثُ لم يَقدِرْ على غيرِه. **أو على سبيلِ الاستهزاء**؛ لأنه لم يَكِدْ به محَسودَه، إنما كادَ به نفسَه. **والـمُراد: ليسَ في يَدِه إلا ما ليسَ بمُذهِبٍ لما يَغيظُ.** ....

كَيْدًا تهكُّمًا به؛ لأنّ وَبالَ الكَيْدِ راجعٌ إليهم(١).

قولُه: (**وسُمِّيَ الاختناقُ قَطْعًا**)، يعني: كنَّى عن الاختناقِ بالقَطْع، فإنه لازِمُهُ، تقولُ العرَبُ: قُطِعَ فُلانٌ: إذا اختَنَقَ(٢).

قولُه: (**قيل للبُهْر: القَطْع**)، البُهْرُ بالضمِّ: العِلّةُ التي تَمنَعُ التنفُّسَ(٣).

قولُه: (**وسُمِّيَ فِعلُه كَيْدًا**)، وهُو قولُه تعالى: ﴿فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى ٱلسَّمَآءِ ثُمَّ لْيَقْطَعْ فَلْيَنظُرْ﴾ الآية.

قولُه: (**لأنهُ وَضَعَه موضعَ الكَيْد**)؛ لأنّ المرادَ بالمدِّ والقَطْعِ: الكَيْدُ، فكأنهُ قيل: مَن كانَ يظُنُّ مِن حاسديه أنّ اللهَ تعالى لا يَنصُرُ رسُولَه في الدنيا والآخِرة فلْيَستقصِ وُسْعَه في إزالةِ ما يَغيظُه، وهُو الكيدُ نفْسُه ادّعاءً، فوَضَعَ موضعَه ﴿فَلْيَمْدُدْ﴾ إلى آخِره. وعن بعضِهم: لم يَقدِرْ على غيرِه، أي: المناسبة بيْنَ ما فعَلَ وبيْنَ الكَيْدِ هِي أنّ الكائدَ كَيْدُه مُنتهَى فِعْلِه وقُدرتِه، كما أنّ هنا كذلك.

قوله: (**أو على سبيل الاستهزاء**) أي: سمّى خنق نفسِه كيدًا؛ تهكّمًا به؛ لأنّ وبالَ الكيد راجعٌ إليه(٤).

قولُه: (**والمرادُ: ليس في يَدِه إلّا ما ليس بمُذْهِبٍ لما يَغيظُ**)، يعني: حاصِلُ الوَجْهَيْنِ

---

(١) هذه الفقرة وردت في (ط) هنا، ووردت في (ح) و(ف) قبل فقرة: «قوله: والمراد ليست في يده».
(٢) انظر: «أساس البلاغة» (قطع).
(٣) في (ط): «النَّفَس».
(٤) هذه الفقرة سقطت من (ح) و(ف).

وقيل: فليَمدُدْ بحَبلٍ إلى السماءِ الـمُظِلّة، وليَصعَدْ عليه، فليَقطَعِ الوَحيَ أن يَنزِلَ عليه. وقيل: كانَ قَومٌ مِن المُسلِمينَ لشدّةِ غَيظِهم وحَنَقِهم على الـمُشرِكين، يَسْتَبطِئونَ ما وَعَدَ اللهُ رَسولَه مِن النَّصر، وآخَرونَ مِن الـمُشرِكينَ يُريدونَ اتِّباعه، ويخشَونَ أن لا يَثبُتَ أمرُه؛ فنزَلَت.

وقد فُسِّرَ النَّصر: بالرِّزق، وقيل: معناه أنّ الأرزاقَ بيَدِ اللّـهِ، لا تُنالُ إلا بِمَشيئَتِه،

يعودُ إلى هذا المعنى، وهُو مِن أُسلوبِ قولِه تعالى: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلْمَوْتَ إِلَّا ٱلْمَوْتَةَ ٱلْأُولَىٰ﴾ [الدخان: ٥٦]، أي: لو قَدَروا على كَيْدٍ لكان هذا الفعلُ، وهذا ليس بكَيْدٍ، فلا يكونُ كَيْدٌ قطُّ.

قولُه: (وقيل: فليَمْدُدْ بحَبْلٍ إلى السّماء)، عَطْفٌ على قولِه: «حتّى مَدَّ حَبْلًا إلى سماءِ بيتِه فاختَنَق»، فعلى هذا الكلامُ فيه استعارةٌ تمثيليّة، والأمرُ للتعجيز، وعلى الأوّلِ: كنايةٌ عن شِدّةِ الغَيْظ، والأمرُ للإهانة. قال مُحيي السُّنة: ليسَ هذا الأمرُ على سَبيلِ الحَتْم؛ لأنهُ لا يُمكنُه القَطْعُ والنظَرُ بعدَ الاختناقِ والموت، وهُو مثْلُ قولِك للحاسِد: إن لم تَرْضَ هذا فاختَنِق ومُتْ غَيْظًا[(١)].

قولُه: (كان قومٌ منَ المسلمين)، والمعنى: منِ استَبطأَ نَصْرَ الله، وطلَبَ الموعودَ عاجلًا، فلْيُهلِكْ نفْسَه بالخَنْقِ أو خُرورٍ منَ السماء، فإنَّ لذلك وقتًا لا يجوزُ إيقاعُه إلّا فيه.

قولُه: (وقد فُسِّرَ النَّصرُ بالرِّزق)، فعلى هذا الكلامُ تامّ، فلم يَدخُلْه الاختصار، وكذا على الوَجهِ الأخير، والضَّميرُ في ﴿يَنصُرَهُ﴾ لكلِّ أحد، وهُو راجعٌ إلى «مَنْ»؛ ولهذا قال: «لا بدَّ للعَبْدِ منَ الرِّضا بقسمتِه، فمَن ظَنَّ أنّ اللهَ غيرُ رازقِه فلْيبلُغْ غايةَ الجَزَع».

رَوى مُحيي السُّنة عن مُجاهِدٍ: النَّصرُ: الرِّزق[(٢)]. وقال أبو عُبيدةَ: تقولُ العرَبُ: أرضٌ منصُورةٌ، أي: ممطورةٌ[(٣)]، وحينَئذٍ تكونُ الآيةُ متّصلةً بقولِه: «﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعْبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ

---

(١) «معالم التنزيل» (٥: ٣٧٠).

(٢) المصدر السابق (٥: ٣٧١).

(٣) «مجاز القرآن» (٢: ٤٦).

ولا بُدَّ للعَبدِ مِن الرِّضا بقِسمَتِه، فمَن ظنَّ أنّ اللهَ غيرُ رازِقِه، وليسَ به صَبرٌ واستِسلام؛ فليَبلُغْ غايةَ الـجَزَع ـ وهو الاختِناق ـ؛ فإنّ ذلكَ لا يقلِبُ القِسمةَ ولا يَرُدُّه مرزوقًا.

[﴿وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَٰهُ ءَايَٰتٍۭ بَيِّنَٰتٍ وَأَنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يُرِيدُ﴾ ١٦].

أي: **ومِثلُ ذلك الإنزالِ** أنزلنا القرآنَ كُلَّه ﴿ءَايَٰتٍۭ بَيِّنَٰتٍ﴾ ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى﴾ به الذينَ يَعلَمُ أنهم يُؤمِنون، أو يُثَبِّتُ الذين آمنوا ويَزيدُهُم هُدًى، أنزلَه كذلكَ مُبينًا.

[﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلْمَجُوسَ وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ﴾ ١٧].

الفَصلُ مُطلَقٌ **يَحتَمِلُ الفصلَ بينَهم في الأحوالِ والأماكنِ** جَميعًا، فلا يُجازيهم

حَرْفٍ﴾ فإنّها نازلةٌ في أعاريبَ(١)، وكان أحَدُهم إذا صَحَّ بَدنُه، ونُتِجَتْ فَرَسُه مُهْرًا»، إلى آخِرِه ويكونُ قولُه: ﴿يَدْعُواْ﴾ إلى آخِرِ الآياتِ مُعتَرِضةً مؤكِّدةً لمعنى تجهيلِهم، وأنّ اللهَ هُو القابضُ الباسطُ وهُو الضّارُّ النافعُ وحدَه.

قولُه: (**ومِثْلُ ذلك الإنزالِ**)، يعني: مثْلُ ما تقَدَّمَ مِن آياتِ القرآنِ المُشتملةِ على البيانِ التامِّ، أنزَلْنا القرآنَ كلَّه، يعني: كلُّ آياتِ القرآنِ مُبيِّنات، وقولُه: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى﴾ تعليلٌ لكونِ القرآنِ بيانًا، ومعلَّلُه محذوفٌ يَدلُّ عليه المذكور، والجُملةُ منَ التعليلِ والمعلَّل معطوفةٌ على ما قبلَها على طريقةِ: أعجَبَني زَيْدٌ وكرَمُه. ونَظيرُهُ قولُه تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾ [الأنعام: ٥٥]. وأمّا بيانُ النَّظم فإنهُ تعالى لمّا ذَكَرَ المُجادلينَ منَ المُخالفين، وأرادَ أن يَعُمَّ المخالفينَ كلَّهم بقولِه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ....﴾ الآية، أوقَعَ هذه الآيةَ كالتخَلُّص مِن وَصْفِهم إلى وَصْفِهم.

قولُه: (**يَحتمِلُ الفَصْلَ بينَهم في الأحوال والأماكن**)، هذا إعمالٌ للَفْظِ الواحدِ في معنَيَيْنِ مُتوافقَيْنِ إعمالَ القَدْرِ المشترَك.

---

(١) انظر: «أسباب النزول» للواحدي، ص ١٥٣.

جَزاءً واحِدًا بغَيرِ تَفاوُت، ولا يَجمَعُهم في مَوطِنٍ واحِد. وقيل: الأديانُ خَمسة: أربعةٌ للشّيطان، وواحدٌ للرحمٰن، جُعلَ الصّابِئونَ معَ النَّصارى لأنهم نَوعٌ مِنهم. وقيل: ﴿يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ﴾ يَقضي بينهم، أي بينَ المُؤمِنينَ والكافِرين. **وأُدخِلَت** ﴿إِنَّ﴾ **على كلِّ واحِدٍ مِن جُزأَيِ الجُملةِ** لزِيادةِ التَّوكيد. ونحوُه قولُ جَرير:

إنَّ الخَليفَةَ إنَّ الله سَربَلَه   سِربالَ مُلكٍ بِهِ تُزجَى الخَواتِيمُ

[﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَسْجُدُ لَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ وَٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ وَٱلنُّجُومُ وَٱلْجِبَالُ وَٱلشَّجَرُ وَٱلدَّوَآبُّ وَكَثِيرٌ مِّنَ ٱلنَّاسِ ۖ وَكَثِيرٌ حَقَّ عَلَيْهِ ٱلْعَذَابُ ۗ وَمَن يُهِنِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِن مُّكْرِمٍ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَآءُ﴾ ١٨].

سُمِّيَت مطاوَعتُها له فيما يُحدِثُ فيها من أفعالِه، ويُجريها عليه مِن تدبيرِه وتسخيرِه لها: سُجودًا له؛ **تَشبيهًا لِـمُطاوَعتِها بإدخالِ أفعالِ الـمُكلَّفِ في بابِ الطّاعةِ** والانقِياد، وهو السُّجودُ الذي كلُّ خُضوعٍ دونَه.

قولُه: (**وأُدخِلَتْ ﴿إِنَّ﴾ على كلِّ واحد مِن جُزأي الجُملة**)، قال الزجَّاجُ: خبَرُ «إنّ» الأُولى في الآية جُملةُ الكلام معَ «إنّ» الثانية. وقد زَعَمَ قومٌ أنّ قولَك: «إنّ زيدًا إنهُ قائمٌ» رديءٌ، وأنّ هذه الآيةَ إنّما صَلُحَتْ في «الذي»، ولا فَرْقَ بيْنَ «الذي» وغيرِه في بابِ «إنّ»، إنْ قلتَ: إنّ زيدًا إنهُ قائمٌ، كان جيِّدًا، ومثْلُه قولُ جَرير:

إنّ الخليفَةَ إنّ اللهَ سَرْبلَه   سِربالَ مُلكٍ به تُزجَى الخواتيمُ[1]

وليس بيْنَ البَصْريِّين خلافٌ في أنّ «إنّ» تَدخُلُ على كلِّ ابتداءٍ وخبر، تقول: إنّ زيدًا هُو قائمٌ، وإنَّ زيدًا أنه قائم[2].

الإزجاءُ: السَّوق، والمرادُ بالخواتيم: المُلك.

قولُه: (**تشبيهًا لـمُطاوعتِها بإدخالِ أفعالِ المكلَّفِ في بابِ الطاعة**)، هذا بيانٌ لتمهيدِ

---

(١) «ديوان جرير»، ص ٣٩٨. والذي ذكره الزجاج هو صَدْرُ البيتِ دون عَجزِه.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٤١٧-٤١٨).

فإن قلت: فما تَصنَعُ بقولِه: ﴿وَكَثِيرٌ مِّنَ ٱلنَّاسِ﴾ وبما فيه مِن الاعتِراضَين:

الاستعارة؛ لأنّها نوعٌ منَ المَجازِ الذي العلاقةُ فيه التشبيهُ، يعني: استعارَ السُّجودَ المتعارَفَ وهُو وَضْعُ الجبهةِ على الأرضِ خُضعانًا للباري لُمطاوعةِ الأشياءِ لهُ فيما يَحدُثُ فيها مِن أفعالِه لعلاقةِ الحصُولِ على وَفْقِ إرادتِه، وجَرَيانِ مشيئةٍ مِن غيرِ امتناع منها، كقولِه تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]، كلُّ نوع مِن أنواعِه المختلفة، سواءٌ كانت حقيقةً أو مَجازًا مُرادًا مِن هذا العامِّ دفعةً واحدة.

قولُه: (فإنْ قلتَ: فما تصنعُ بقولِه: ﴿وَكَثِيرٌ مِّنَ ٱلنَّاسِ﴾؟)، يعني: هذا يَرُدُّ تأويلَك السُّجودَ مِن وَجْهَيْن:

أَحَدُهما: أنّ هذا المعنى شاملٌ للجمادِ والحَيَوانِ والمُطيع والعاصي، فأيُّ فائدةٍ في ذكْرِ ﴿وَكَثِيرٌ مِّنَ ٱلنَّاسِ﴾؟

وثانيهما: أنّ إسنادَ السُّجودِ إلى المذكوراتِ يوجبُ أنّ شيئًا منها لا يَخرُجُ عن هذا الحُكم، ومفهومُ قولِه تعالى: ﴿وَكَثِيرٌ مِّنَ ٱلنَّاسِ﴾ يُخرِجُ البعضَ منهُ فيَلزَمُ التناقضُ.

وأمّا جوابُه: «لا أنظمُ «كثيرًا»[1] منَ المُفرَدات»، يعني: لا أجعَلُ العطفَ مِن بابِ عطفِ المُفرَدِ على المُفرَد، بل أجعَلُه مِن بابِ عَطْفِ الجُملة، وأُضمِرُ عاملًا آخَرَ، وأُفسِّرُ السُّجودَ الأوّلَ بالمُطاوَعةِ والانقياد، والثاني بالمُتعارَف، وهُو الطاعةُ والعبادة، ليكونَ مِن بابِ عَطْفِ الخاصِّ على العامِّ مِن حيثُ الفعلُ والفاعلُ تشريفًا لعبادِه الصالحينَ فلْيُدفَعْ هذا السّؤالُ، لا أنّ عُمومَ المَجَازِ يقتضي ذلك. فلا يَرِدُ أيضًا ما أورَدَهُ صاحبُ «الفرائِد»، وقال: إنّ اللّفظَ الواحدَ لا يَصلُحُ استعمالُه على معنيَينِ مختلفَيْنِ منظورٌ فيه، ولا شكَّ أنّ قولَه تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ﴾ [الأحزاب: ٥٦] أنَّ الصَّلاةَ مُستعمَلةٌ على معنَيينِ مختلفَيْنِ في حالةٍ واحدة لِما قَرَّرنا أنّ المانعَ عَطْفُ ﴿وَكَثِيرٌ﴾ على ﴿مَّن﴾، فيجوزُ أن تُحمَلَ الصَّلاةُ عليه ـ صَلَواتُ الله وسَلامُه عليه ـ للاعتناءِ بشأنِه، وإظهارِ شَرَفِه

(١) يعني «كثيرًا» في قوله تعالى: ﴿وَكَثِيرٌ مِّنَ ٱلنَّاسِ﴾.

أحدهما: أنَّ السُّجودَ على المَعنى الذي فَسَّرتَه به، لا يَسجُدُه بعضُ النّاسِ دونَ بَعض. والثاني: أنَّ السُّجودَ قد أُسنِدَ على سَبيلِ العُمومِ إلى مَن في الأرضِ مِن الإنسِ والجِنّ أَوّلًا، فإسنادُه إلى كثيرٍ مِنهم آخِرًا مُناقَضة؟ قلت: لا أنظِمُ كثيرًا في الـمُفرَداتِ الـمُتَناسِقةِ الدّاخِلةِ تحتَ حُكمِ الفِعل، وإنّما أرفَعُه بفِعلٍ مُضمَرٍ يَدلُّ عليه قولُه: ﴿يَسْجُدُ﴾ أي: ويَسجُدُ له كَثيرٌ من النّاسِ سُجودَ طاعةٍ وعِبادة. **ولم أَقُل: أُفسِّرُ** ﴿يَسْجُدُ﴾ الذي هو ظاهِرٌ بمعنى الطّاعةِ والعِبادةِ في حَقِّ هؤلاء؛ لأنَّ اللَّفظَ الواحِدَ لا يَصِحُّ استعمالُه في حالةٍ واحِدةٍ على معنَيَيْنِ مُختَلِفَين، أو أرفَعُه على الابتِداء، والـخَبَرُ مَحذوفٌ وهو «مثاب»، لأنَّ خَبَرَ مُقابِلِه يَدُلُّ عليه، وهو قوله: ﴿حَقَّ عَلَيْهِ ٱلْعَذَابُ﴾ **ويجوزُ أن يُجعل** ﴿من الناس﴾ **خَبَرًا له**، أي: مِن النّاسِ الذين همُ الناسُ

ونُبوّتِه، أمَرَه صَلَواتُ الله وسَلامُه عليهِ على عُموم المَجاز، فتكونُ مُستعمَلةً على حقيقتَيْنِ مُختَلِفَتَينِ في حالةٍ واحدةٍ؛ لأنه لا صارف.

قولُه: (**ولم أَقُلْ: أُفسِّرُ** ﴿يَسْجُدُ﴾)، «أُفسِّرُ»: بدَلٌ مِن «أَقُلْ»، أو عَطفُ بيان، أي: لم أرفَعْ «كثير» بالفعل المذكور، ولم أُفسِّرِ الفعلَ المذكورَ بمعنى المُطاوعةِ والعبادةِ معًا.

قولُه: (**ويجوزُ أن يُجعَلَ** ﴿مِنَ ٱلنَّاسِ﴾ **خبرًا لهُ**)، أي: لـ«كثير»، وهُو نَكِرةٌ صِرْفة. قال صاحبُ «التقريب»: مُصَحِّحُه التنوين نحوُ: «شَرٌّ أَهَرَّ ذا ناب»(١).

وقلت: المعنى: كثيرٌ لهُ فَضْلٌ واعتدادٌ لا يخفى على كلِّ أحدٍ وهمُ المؤمنونَ الكاملون؛ لكونِه مقابلًا لقوله: ﴿وَكَثِيرٌ حَقَّ عَلَيْهِ ٱلْعَذَابُ﴾، ويجوزُ أن يكونَ المُصحِّحُ وقوعُه مقابِلًا لَمن يُضادُّه، فيكونُ كتعريفِ غيرٍ إذا وقَعَ بيْن الضِّدَّيْن(٢)، أو يكونُ على مِنوالِ قولِ الشاعر:

---

(١) هذا مثلٌ تضربهُ العرب عند ظهور بوادرِ الشرِّ وعلاماتِه. انظر: «مجمع الأمثال» (١: ٣٧٠).

(٢) يوضّحه قولُ ابن هشام في «مغني اللبيب» (١: ٢١٠): ولأنّ «غيرًا» إذا وقعت بين ضِدّين ضَعُفَ إبهامُها حتى زعمَ ابن السراج أنّها حينئذٍ تتعرَّف.

على الـحَقِيقة، وهمُ الصّالِـحونَ والـمُتَّقون. ويَجوزُ أن يُبالِغَ في تَـكثيرِ المَحقوقِينَ بالعَذاب، فيُعطَفَ كَثيرٌ على كَثير، ثم يُخبَرَ عنهم بـ﴿حَقَّ عَلَيۡهِ ٱلۡعَذَابُ﴾، كأنه قِيل: وكثيرٌ وكثيرٌ مِن النّاسِ حَقَّ عليهم العَذاب، وقُرِئ «حَقٌّ» بالضَّمّ. وقُرِئ: «حَقًّا» أي حَقَّ عليهم العذابُ حَقًّا. **ومَن أهانَه اللهُ** بأنْ كَتَبَ عليه الشَّقاوةَ، لما سَبَقَ في عِلمِه مِن كُفرِه أو فِسقِه؛ فقد بَقِيَ مُهانًا لَنْ تَجِدَ له مُكرِمًا. وقُرِئ: «مُكرَم» بفَتحِ الرّاء؛ بمَعنى الإكرام. إنّه ﴿يَفۡعَلُ مَا يَشَآءُ﴾ مِن الإكرامِ والإهانة، **ولا يَشاءُ من ذلكَ إلا ما يَقتَضيه عَمَلُ العامِلينَ** واعتقادُ الـمُعتَقِدين.

فيـــومٌ علينا ويـــومٌ لنا ... ويومٌ نُساءُ ويومٌ نُسَرُّ[1]

أي: منَ الناس الذين همُ الناس على الحقيقة، يعني: يُحمَلُ التعريفُ في الناسِ على الحقيقةِ والجِنس، فإنّ الجنسَ إذا أُطلِقَ على بعضِه اعتُبِرَ الكمالُ فيه؛ ولهذا قال: «وهمُ الصّالحونَ المتّقون».

قولُه: (**ومَن أهانَه الله**)، والتّلاوةُ ﴿يُهِنِ ٱللَّهُ﴾ مُؤْذِنُ بأنّ إيثارَ المضارعِ في الآيةِ للاستمرارِ لا لمُطلَقِ الإخبار.

قولُه: (**ولا يشاءُ مِن ذلك إلّا ما يقتضيه عمَلُ العاملينَ**)، يعني: إن كان العاملُ مؤمنًا يشاءُ الثواب، وإن كان بخلافِهِ فالعقابُ بناءً على أن المشيئةَ تابعةٌ لأعمالِ العبادِ كما هُو معتقَدُه[2]، لكنّ النَّظْمَ يقتضي خلافَه؛ لأنّ قولَه: ﴿وَمَن يُهِنِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِن مُّكۡرِمٍ﴾ تذييلٌ لقولِه: ﴿أَلَمۡ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَسۡجُدُ لَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ الآية، يعني: ألا تتعجَّبُ مِن حالِ المخالفين، فإنّ الكائناتِ مِطواعةٌ لله خاضعةٌ لجَلالِه، وكثيرٌ مِن عبادِه الصّالحينَ ساجدونَ لهُ مُطيعونَ أمرَه مُنتَهُونَ عن نَواهيه، وهؤلاءِ الكفَرةُ الذين حَقَّ عليهمُ العَذابُ كيف خَرَجوا من هذه الكرامةِ ﴿مَن يُهِنِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِن مُّكۡرِمٍ﴾؟ وما ذلك إلّا أنّ المشيئةَ تعلَّقتْ بإهانتِهم.

---

(١) للنمر بن تولب. وهو من شواهد «الكتاب» لسيبويه (١: ١٨).

(٢) يعني ما ذهبت إليه المعتزلةُ من أنّ الله شاءَ الإيمان من الكافر، وأنّ الكافر شاءَ الكفر.

[﴿هَٰذَانِ خَصْمَانِ ٱخْتَصَمُوا۟ فِى رَبِّهِمْ ۖ فَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ قُطِّعَتْ لَهُمْ ثِيَابٌ مِّن نَّارٍ يُصَبُّ مِن فَوْقِ رُءُوسِهِمُ ٱلْحَمِيمُ * يُصْهَرُ بِهِۦ مَا فِى بُطُونِهِمْ وَٱلْجُلُودُ * وَلَهُم مَّقَٰمِعُ مِنْ حَدِيدٍ * كُلَّمَآ أَرَادُوٓا۟ أَن يَخْرُجُوا۟ مِنْهَا مِنْ غَمٍّ أُعِيدُوا۟ فِيهَا وَذُوقُوا۟ عَذَابَ ٱلْحَرِيقِ﴾ ١٩-٢٢].

الخصم: صِفةٌ وُصِفَ بها الفَوجُ أو الفَريق، فكأنه قِيل: هذانِ فَوْجان، أو فريقانِ مُختَصِمان، وقوله: ﴿هَٰذَانِ﴾ للَّفظ، و﴿ٱخْتَصَمُوا۟﴾ للمَعنى، كقولِه: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ حَتَّىٰٓ إِذَا خَرَجُوا۟﴾ [محمد: ١٦] ولو قيل: «هؤلاءِ خَصمان»، أو «اختَصَما»؛ جازَ أنْ يُرادَ المؤمِنونَ والكافِرون. قال ابن عباس: رَجَعَ إلى أهلِ الأديانِ السِّتّة. ﴿فِى رَبِّهِمْ﴾ أي: في دينِه وصفاتِه. وروي: أنّ أهلَ الكِتابِ قالوا للمُؤمِنين: نَحنُ أحقُّ بالله، وأقدمُ مِنكُم كِتابًا، ونَبيُّنا قبلَ نَبيِّكم. وقال المؤمِنون: نَحنُ أحقُّ بالله، آمنّا بمُحَمَّد، وآمنّا بنَبيِّكم وبما أنزلَ اللهُ مِن كِتاب، وأنتم تَعرِفونَ كتابَنا ونَبيَّنا، ثم تَـرَكتُموه وكفرتُم به حَسَدًا، فهذه خُصومَتُهم في ربِّهم ﴿فَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ **هو فَصلُ الـخُصومةِ الـمَعنيُّ بقولِه تعالى**: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [الحج: ١٧] وفي روايةٍ عن الكِسائيّ: «خَصِمان»

قولُه: (**الخصمُ صِفةٌ وُصِفَ بها الفَوْج**)، **الجوهري**: الخَصْمُ يَستوي فيه الجَمْعُ والمؤنَّث؛ لأنهُ في الأصل مصدرٌ، ومنَ العرَبِ مَن يُثنِّيه ويَجمَعُه. وقال المصنِّفُ: الخَصْمُ: الخُصَماءُ، يقَعُ على الجَمْعِ والواحد، فَثنّاهُ على تأويلِ: فريقانِ خَصْمان، وقيل: الخَصْمُ: اسمُ جَمْعٍ كالرَّكْب، فَثنّاهُ على تأويلِ الفرقتَيْنِ أو الجماعتَيْنِ.

قولُه: (﴿فَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾، **هو فَصلُ الخُصومةِ المَعنيُّ بقولِه تعالى**: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾)، هذا الكلامُ مَبنيٌّ على تفسيرِ ابنِ عبّاس رضيَ اللهُ عنهُ: هذانِ خَصْمانِ رَجَعَ إلى أهلِ الأديانِ السِّتة، يعني: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلْمَجُوسَ وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓا۟﴾، فعلى هذا، في الكلام تقسيمٌ وجَمْعٌ وتفريق، فالتقسيمُ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ إلى قولِه: ﴿وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓا۟﴾، والجَمْعُ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ﴾ إلى قولِـه تعالى: ﴿هَٰذَانِ خَصْمَانِ ٱخْتَصَمُوا۟ فِى رَبِّهِمْ﴾، والتفريقُ: قولُـه: ﴿فَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ إلى قولِـه تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُدْخِلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾، ورُوعيَ فيه معنى قولِه

بالكَسر، وقُرِئَ: «قُطِعَت» بالتَّخفيف، كأنَّ اللهَ تعالى يُقَدِّرُ لهم نِيرانًا على مَقاديرِ جُثَثِهِم، تَشتَمِلُ عليهم كما تُقطَعُ الثِّيابُ الـمَلبوسة. ويَجوزُ أن تظاهَرَ على كلِّ واحدٍ

تعالى: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧]؛ لأنهُ حينَ ذَكَرَ فريقَ الكُفّارِ وما أسنَدَ جزاءَهم إلى الله تعالى، وحينَ ذَكَر جزاءَ المؤمنينَ أتى باسمِه الجامع، وصَدَّرَ الجُملةَ بـ«إنّ»، وفَصَلَها للاستئناف؛ ليكونَ أدَلَّ على التفخيم والتعظيم، وذَيَّلَ الكلامَ بقولِه: ﴿وَهُدُوٓاْ إِلَى ٱلطَّيِّبِ مِنَ ٱلْقَوْلِ﴾.

وأمّا توسيطُ قولِه تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَسْجُدُ﴾ الآية، فللتفريع على اختلافِ الكَفَرة، واستبعادِه مع وجودِ هذه الآياتِ الصّارفة، والخطابُ بقولِه: ﴿أَلَمْ تَرَ﴾ لكلِّ أحدٍ لِعظَمِه، يعني: أنّ الرّبَّ واحد، وكلُّ شيءٍ مُطيعٌ لهُ ومُنقاد، وليست الخُصومةُ والاختلافُ إلّا بمَحْضِ مشيئةِ الله وإرادتِه.

ويؤيِّدُ ما ذكَرْنا قولُ الزجّاج: «إنّ اللهَ يُدخِلُ الذينَ آمنوا: أحدُ الخَصْمَيْن»[1]، ومنَ التقسيم معَ الجَمْع قولُ حسّانَ:

قومٌ إذا حاربوا ضَرُّوا عدوَّهُمُ ... أو حاولوا النفْعَ في أشياعِهِم نَفَعوا
سَجيّةٌ تلكَ منهم غيرُ مُحدَثةٍ ... إنّ الخلائقَ فاعلَمْ شَرُّها البِدَعُ[2]

قولُه: (**ويجوزُ أن تُظاهَرَ على كلِّ واحد**)، **النِّهاية**: وفي الحديثِ: «أنهُ ﷺ ظاهَرَ بيْنَ دِرعَيْنِ يومَ أُحُد»[3]، أي: جَمَعَ ولبِسَ إحداهما فوقَ الأخرى، وكأنهُ منَ التظاهُرِ والتعاونِ والتساعُد. ومنهُ حديثُ عليٍّ: «أنه بارَزَ يومَ بدرٍ وظاهَرَ»[4]، أي: نَصَرَ وأعان.

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٣:٤١٩)، وعبارته ثمّة: «وقال في الخصم الذين هم مؤمنون: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُدْخِلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ الآية.

(٢) «ديوان حسان» ص ١٥٢.

(٣) أخرجه ابن ماجه (٢٨٠٦)، وأبو داود (٢٥٩٢)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٨٥٢٩) وغيرهم من حديث السائب بن يزيد رضي الله عنه.

(٤) وهو ثابت في «صحيح البخاري» (٣٩٧٠) من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه.

منهم تلكَ النِّيران كالثِّيابِ المُظاهَرةِ على اللّابسِ بعضِها فَوقَ بَعض. ونحوُه ﴿سَرَابِيلُهُم مِّن قَطِرَانٍ﴾ [إبراهيم: ٥٠]. ﴿ٱلْحَمِيمُ﴾ الماءُ الحارّ. عن ابنِ عبّاسٍ رضيَ اللهُ عنه: لو سَقطَتْ مِنه نُقطةٌ على جبالِ الدُّنيا لأذابَتها.

﴿يُصْهَرُ﴾ يُذاب. وعن الحَسَن: بتَشديدِ الهاءِ للمُبالَغة؛ أي: إذا صُبَّ الحَميمُ على رؤوسِهِم كان تأثيرُه في الباطِنِ نحوَ تأثيرِه في الظّاهِر، فيُذيبُ أحشاءَهم وأمعاءَهم كما يُذيبُ جُلودَهم، وهو أبلَغُ مِن قولِه: ﴿وَسُقُوا مَآءً حَمِيمًا فَقَطَّعَ أَمْعَآءَهُمْ﴾ [محمد: ١٥] و«المَقامِع»: السِّياط. في الحديث: «لو وُضِعَتْ مَقمَعةٌ مِنها في الأرض، فاجتَمَعَ عليها الثَّقَلان، ما أقلُّوها»، وقَرأَ الأعمَش: «رُدُّوا فيها» والإعادةُ والرَّدُّ لا يكونُ إلا بعدَ الخُروج. فالمَعنى: كُلَّما أرادوا أن يَخرُجوا منها مِن غَمٍّ، فخَرَجوا؛ أُعِيدوا

قولُه: (ما أَقلُّوها)، النِّهاية: وفي حديثِ العبّاس: «فحَثا في ثوبِه، ثُم ذهَب يُقِلُّه، فلم يَستطِعْ»[1]. يقال: أقَلَّ الشيءَ يُقِلُّه، واستَقَلَّه يَستَقِلُّه: إذا رفَعَه وحَمَلَه. وإنّما قال المصنِّفُ رحمةُ الله تعالى عليه: «ما أقلّوها»، ولم يقُلْ: ما رَفَعوها؛ ليُؤْذِنَ بأنّهُمُ استَقَلُّوا قُواهم لرفْعِها.

قولُه: (أن يَخرُجوا منها مِن غَمٍّ فخَرَجوا) ولا بدّ من هذا التقديرِ؛ لأنه تعالى جعل إرادةَ الخروج سببًا للإعادة، وإنما السببُ نفسُ الخروج، وفائدةُ الحذف الإشعارُ بسرعة تعلُّق الإرادة بالإعادة، وأنه حين تعلّقتْ إرادتهم بالخروج حصل وترتّب عليه الإعارةُ، كأنّ إرادةَ الخروج نفسُ الخروج، فأُعيدوا بلا مكث، ومن ثَمّ حَسُنَ تأويلُ الحسن الخروجَ بكونهم في أعلى النار، والإعادةَ بالهويِّ إليها، ومن الأسلوب قولُه تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ [نوح: ١٧]، قال الزجّاج: أراد اللهُ إنباتَكم فنبتّم نباتًا. قيل: فائدتُه: التنبيهُ على سرعةِ نفاذِ قُدرة الله تعالى فيمَ[2] أراد كونه، كأنّ إنباتَ الله نفسُ النبات[3].

---

(١) هو جزء من حديث أخرجه البخاري (٤٢١)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٦: ٣٥٦) من حديثِ أنسٍ رضي الله عنه.

(٢) في (ط): «فيهم»، والأقرب ما أثبتناه، والله أعلم.

(٣) من قوله: «ولا بد من هذا التقرير» إلى هنا سقط من (ح) و(ف).

فيها. ومَعنى الـخُروج: ما يُروى عن الـحَسَنِ أنَّ النّارَ تَضرِبُهم بلَهَبِها فتَرفَعُهم، حتّى إذا كانوا في أعلاها ضُرِبوا بالـمَقامِع، فهَوَوا فيها سَبعينَ خَريفًا، وقِيلَ لهم ﴿وَذُوقُوا۟ عَذَابَ ٱلْحَرِيقِ﴾ والـحَريق: الغليظُ من النّارِ الـمُنتَشِرُ العَظيم الإهلاك.

[﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُدْخِلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا ۖ وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ * وَهُدُوٓا۟ إِلَى ٱلطَّيِّبِ مِنَ ٱلْقَوْلِ وَهُدُوٓا۟ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْحَمِيدِ * إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ٱلَّذِى جَعَلْنَٰهُ لِلنَّاسِ سَوَآءً ٱلْعَٰكِفُ فِيهِ وَٱلْبَادِ ۚ وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍۭ بِظُلْمٍ نُّذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ ٢٣-٢٥].

﴿يُحَلَّوْنَ﴾ عن ابنِ عبّاس: من حَلِيَت المرأةُ، فهي حالٍ، ﴿وَلُؤْلُؤًا﴾ بالنَّصبِ

قال أبو البقاءِ: و﴿مِنْ غَمٍّ﴾ بدَلٌ بإعادةِ الخافِض بدَلَ الاشتِمال، وقيل: الأُولى: لابتداءِ الغاية، والثانيةُ: بمعنى: مِن أجْلِ[١]. وقيل: الغَمُّ هنا: تَغْطيةُ العذابِ لهم، والأخْذُ بكَظْمِهم؛ لأنّ ما هم فيه أعظمُ منَ الحُزن. وقال صاحبُ «الكشْف»: ﴿مِنْ غَمٍّ﴾: بدَلٌ مِن ﴿مِنْهَا﴾، والغَمُّ هاهُنا: مصدرُ غَمَمْتُ الشيءَ، أي: غطَّيتُه، أي: كلّما أرادوا أن يَخرُجوا ممّا يَغُمُّهم منَ العذابِ أُعيدوا فيها، ويقالُ لهم: ذُوقُوا[٢].

قولُه: (سبعينَ خَريفًا)، قال التّورِبِشْتيُّ: كان العرَبُ يؤرِّخونَ أعوامَهم بالخَريف؛ لأنهُ كان أوانَ جُذاذِهم وقِطافِهم وإدراكِ غَلّاتِهم، وكان الأمرُ على ذلك حتّى أرَّخَ عُمَرُ بنُ الخَطّابِ رضيَ اللهُ عنه سنةَ الهجرة.

قولُه: (﴿وَلُؤْلُؤًا﴾ بالنَّصب): عاصمٌ ونافع، والباقون: بالجَرِّ[٣]، وأبو بكرٍ يقلبُ الهمزةَ الثانيةَ واوًا، والبواقي شواذ[٤].

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٩٣٧).

(٢) يعني «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٣٢) بتحقيق د. عبد القادر السعدي، (٢: ٨٩٩) بتحقيق د. محمد الدالي.

(٣) انظر توجيه القراءتَيْنِ في «إعراب القراءات السبع» لابن خالوَيْه (٢: ٧٣).

(٤) في (ح) و(ف): «والقراءتان شاذتان»، والمثبت من (ط)، لكن فيها: «والبواقي شاذ».

على: «ويُؤتَونَ لُؤلؤًا»، كقولِه: «وحُورًا عِينًا»، و«لُؤلوًا» بقلبِ الـهَمزةِ الثانيةِ واوًا، و«لُولُيًا»؛ بقلبِهما واوَين، ثُمّ بِقَلبِ الثانيةِ ياءً كأدْل. و«لول» كأدْلٍ فيمَن جَرّ. و«لؤلؤٍ»، و«لِيليا» بقلبهما ياءين، عن ابنِ عبّاسٍ: وهداهُم اللهُ وألـهَمَهُم أن يَقولوا: «الحمدُ لله الذي صَدَقَنا وَعدَه»، وهَداهُم إلى طريقِ الـجَنّة. يقال: فلانٌ يُحسِنُ إلى الفُقَراءِ **ويُنعِشُ المضطَهَدين**، لا يُرادُ حالٌ ولا استِقبال، وإنّما يُرادُ استمرارُ وجودِ الإحسانِ منه والنَّعشةِ في جَميع أزمِنَتِه وأوقاتِه. ومِنه قولُه تعالى: ﴿وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ **أي الصُّدودُ مِنهم مُستَمِرٌّ دائم** ﴿لِلنَّاسِ﴾ أي الذين يَقَعُ عليهم اسمُ النّاسِ مِن غَيرِ فَرقٍ بينَ حاضِرٍ وبادٍ **وتانِئٍ وطارِئٍ** ومكيٍّ **وآفاقيّ**. **وقد استَشهَدَ به أصحابُ أبي حنيفةَ** قائِلين: إنّ المراد بالـمَسجِدِ الحرام: مَكّة، **على امتِناعِ جَوازِ بَيعِ دُورِ مَكّة** ......

قولُه: (**ويُنعِشُ المُضطهَدِينَ**)، **الجوهري**: نَعَشَه اللهُ يَنْعَشُه نَعْشًا: رفعَه، وضَهدتُّه فهو مَضْهودٌ ومُضطّهَدٌ، أي: مقهورٌ ومُضْطَرّ.

قولُه: (**أي: الصُّدود مِنهم مُستمرٌّ دائم**)، وهُو مِن عَطْفِ المستقبَل على الماضي، يعني: أنّ صُدودَهم كان دائمًا مستمرًّا لا مُتَرَقَّبًا، وكذلك قولُك: فلانٌ يُحسِنُ إلى الفقراء، في مقام المَدْح؛ لأنك لا تريدُ به الإخبارَ بأنهُ سيفعَلُه في الزّمانِ الآتي، بل تريدُ أنّ ذلك دَأْبُه وعادتُهُ التي نشَأَ عليها.

قولُه: (**وتَانِئٍ وطارِئٍ**)، أي: بالهمزة. **الجوهري**: تَنَأْتُ بالبلدِ تُنوءًا: إذا قَطَنْتَهُ، والتّانئُ مِن ذلك، وهُم تُنّاءُ البلد. والاسم: التّناءةُ. وطَرَأْتُ على القوم أطرأُ طروءًا: إذا طلَعت عليهم مِن بلدٍ آخَر.

قولُه: (**وآفاقي**)، قال المصنِّفُ: المسموعُ منَ العربِ: أُفُقيٌّ وأَفَقي، وهُو القياسُ والاستعمال؛ لأنّ النِّسبةَ إلى الواحد، واستعمالُ الفقهاءِ: آفاقيٌّ، وهُو صَحيح؛ لأنهُ أُريدَ به الخارجيُّ، أي: الخارجُ منَ المواقيت، فكان بمنزلةِ الأنصاريِّ حيث أُريدتِ القبيلةُ.

قولُه: (**وقد استَشهَدَ به أصحابُ أبي حنيفةَ رحِمهمُ اللهُ... على امتناع جَواز بَيْع دُورِ مكّةَ**)، قال الإمامُ: وفي المسألةِ قولان:

....

أحدُهما: أنّ أرضَ مكّةَ لا تُملَك، وأنّها لو مُلِكَتْ لم يَسْتَوِ فيه العاكفُ والباد، فلمّا استَوَيا عُلِمَ أنّ سبيلَه سَبيلُ المساجد، فعلى هذا المرادُ بالمسجدِ الحرام: الحَرَمُ كلُّه، كما يَدُلُّ عليه قولُه تعالى: ﴿مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾ [الإسراء: ١]، وقولُه: ﴿ٱلْعَٰكِفُ فِيهِ﴾؛ لأنهُ المُقيمُ، وإقامتُه لا تكونُ في المسجد بل في المنازلِ، وهذا قولُ ابنِ عبّاسٍ في بعضِ الرِّوايات، وابنِ عُمر، وسعيدِ بن جُبَير، وعُمرَ بن عبدِ العزيز، ومذهبُ أبي حنيفةَ في إحدى الروايَتيْنِ، ومذهبُ هؤلاءِ أنّ كِراءَ دُورِ مكّةَ وَبَيْعَها حرام[١].

وثانيهما: أنّها تُملَكُ، والمُرادُ بقولِه تعالى: ﴿سَوَآءً ٱلْعَٰكِفُ فِيهِ وَٱلْبَادِ﴾ الاستواءُ في العبادة، أي: ليسَ للمقيم أن يَمنَعَ الباديَ منَ العبادةِ فيه وبالعكس. ورُوِيَ عن رسُولِ الله ﷺ أنهُ قال: «يا بني عبدِ مَنَاف، مَن وَلِيَ مِنكم مِن أُمورِ الناسِ شيئًا فلا يمنَعنَّ أحدًا طافَ بهذا البيتِ أو صَلَّى أيّةَ ساعةٍ مِن ليلٍ أو نهار»[٢]، وهذا قولُ الحسَن ومجاهدٍ والشافعيّ، وروايةُ الحَسَنِ عن أبي حنيفةَ[٣].

وقال الزجَّاجُ: سواءٌ في تفضيلِه وإقامةِ المَناسِك العاكفُ بالحَرَم والنازعُ إليه[٤].

وقال مُحيي السُّنةِ: ومعنى التّسوِيةِ: هو التسويةُ في تعظيم الكعبة، وفي فَضْل الصّلاةِ في المسجدِ الحَرام والطَّوافِ فيه[٥].

وقلتُ ـ واللهُ أعلم ـ: والمقامُ لا يقتضي غيرَ ذلك، وبيانُهُ: أنّهُ تعالى لمّا ذَمَّ المشركينَ، وبيّنَ

---

(١) وهو الذي جزم به الجصّاص من أعيانِ الحنفية في «أحكام القرآن» (٥: ٦٢)، وروى عن الحسن بن زياد عن أبي حنيفة أنّ بَيْعَ دورِ مكّة جائز، وستأتي الإشارة إلى هذه الرواية في كلام الإمام الرازي أيضًا.

(٢) أخرجه ابن ماجه (١٢٥٤)، والترمذي (٨٦٨)، والنسائي (٥: ١٧٦)، وغيرهم من حديثِ جُبَير بن مُطْعِم، وصحّحه ابن حبّان (١٥٥٣)، وقال الترمذي: حسن صحيح.

(٣) «مفاتيح الغيب» (٢٣: ٢٤).

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٤٢١).

(٥) «معالم التنزيل» (٥: ٣٧٦).

....

سُوءَ صَنِيعِهم بقولِه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ أتى بقولِه: ﴿وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ عاطفًا عليه وهُو مضارعٌ، ونوعٌ مِن أنواع الكُفر، فدَلَّ الاستقبالُ على أنّ الصَّدَّ عادتُهم وَدأْبُهم كما مَرَّ آنفًا، ودَلَّ عطفُ النّوع على الجِنسِ على تمادي هذا الكُفرِ ـ وهُو الصَّدُّ ـ الغايةَ، حتّى خرَجَ مِن ذلك الجِنس على مِنوالِ قولِه: ﴿وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ﴾[البقرة: ٩٨] ثُم عقَّبَ بقولِه تعالى: ﴿وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ٱلَّذِى جَعَلْنَٰهُ لِلنَّاسِ سَوَآءً ٱلْعَٰكِفُ فِيهِ وَٱلْبَادِ﴾ عاطفًا على ﴿سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ على مِنوالِ العطفِ السابِق تتميمًا ومبالغةً، يعني: ما كفَاهُم إعراضُهم عنِ العبادة، حتّى بلَغَ أنْ مَنَعوا الغيرَ عنها، وتمادَى ذلك المَنْعُ إلى أنْ بلَغَ إلى الموضع الذي عَظَّمناه وحَرَّمناهُ لغيرِ عبادتِنا، ولا يختَصُّ به أحدٌ دونَ أحد، سواءٌ في ذلك قُطّانُه وقُصّادُه، ويَعضُدُه تذييلُ الكلام بقولِه: ﴿وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍۭ بِظُلْمٍ﴾؛ لأنّ الصادَّ مائلٌ عن الحقّ، مُلحدٌ واضعٌ للشيءِ في غيرِ مَوضعِه، وإليه الإشارةُ بقولِه: «وكلُّ منِ ارتكَبَ فيه ذَنبًا فهُو كذلك»، فأين في الكلام مجالُ بَيْع الدُّورِ وتمليكِها، اللهُمَّ إلّا أن يقالَ: إنّ دِلالةَ الآيةِ على ذلك بالإدماج وإشارةِ النّص، ومِن ثَمّ لمّا حاوَرَ الإمامُ الشافعيُّ إسحاق[1] عارَضَ دليلَه بمثلِه، وهُو قولُه تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِم﴾ [الحج: ٤٠] وأتَى بحديثِ عُمرَ رضيَ اللهُ عنه، سَكَتَ إسحاقُ، والمصنِّفُ أيضًا لم يزِدْ على ذلك، وما اشتَغَل بالجوابِ لمّا عرَفَ المقام.

وأمّا استدلالُهم بقولِه تعالى: ﴿مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾ [الإسراء: ١] بأنّ المرادَ بالمسجدِ الحرام الحَرَمُ فضعيفٌ، لِما رَوينا عن البخاريِّ ومسلم والتِّرمذيِّ والنَّسائيِّ، عن مالك بن صَعْصَعةَ، أنّ نبيَّ الله ﷺ حدَّثَهم عن ليلةِ أُسرِيَ به قال: «بينَما أنا في الحَطِيم ـ وربّما قال: في الحِجْر مُضْطجِعًا، ومنهم مَن قال: بيْنَ النائم واليَقْظان ـ إذْ أتاني

---

(١) يعني ابن راهوَيْه، الإمام العلم المشهور (ت ٢٣٨هـ) صاحب «المسند» و«المسائل» المشهورة. كان في مسلاخِ الشافعيِّ وأحمد، وافر الجلالة بين أعيان عصره. له ترجمة في «تاريخ بغداد» (٦: ٣٤٥)، و«وفيات الأعيان» (١: ١٩٩)، و«سِيَر النبلاء» (١١: ٣٥٨).

وإجارَتِها. وعندَ الشافعي: لا يَمتَنِعُ ذلك، وقد حاور إسحاقَ بنَ راهَوَيْهِ فاحتَجَّ

آتٍ»[١]، الحديث. وفي حديثٍ آخَرَ، عن البخاريِّ ومسلم والنَّسائيِّ، عن أنسٍ قال: ليلةَ أُسرِيَ برسُولِ الله ﷺ مِن مسجدِ الكعبة[٢]. الحديث.

وقولُهم: الإقامةُ لا تكونُ إلاّ خارجَ المسجدِ فضعيفٌ أيضًا؛ لأنّ الظاهرَ مِن لَفْظِ العاكف أنه المُلازمُ للمسجد، والمُعتكفُ فيه.

قولُه: **(وقد حاوَرَ إسحاقَ بنَ راهَوَيْه)**، في «جامع الأصول»: هُو أبو يعقوبَ إسحاقُ بنُ إبراهيمَ التّميميُّ الحَنْظَلِيُّ المَرْوَزِيُّ المعروفُ بابن رَاهَوَيْه، بالراء وفَتْح الهاءِ والواو وسُكونِ الياء وكسرِ الهاء، أحدُ أركانِ المسلمينَ، وعَلَمٌ مِن أعلام الدِّين، وممّن جَمَعَ بَيْنَ الحديثِ والفقه، والإتقانِ والحِفظِ والوَرَع[٣].

وقال الإمامُ: وقد جَرَتْ مناظرةٌ بيْنَ الشافعيِّ وإسحاقَ الحَنْظَلِيِّ بمكّةَ، وكان إسحاقُ لا يُرخِّصُ في كِرَاءِ دُورِ مكّة، فاحتَجَّ الشافعيُّ رضيَ اللهُ عنه بقولِه تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ أُخۡرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِم بِغَيۡرِ حَقٍّ﴾ [الحج: ٤٠] فأُضيفَ الدِّيارُ إلى مالكيها، وهُو المرادُ مِن قولِ المصنِّفِ: «أنسَبَ الديارَ إلى مالكيها أو غيرِ مالكيها؟»، وقال الشافعي: قال رسُولُ الله ﷺ يومَ فَتْح مكّةَ: «مَن أغلَقَ بابَه فهُو آمِنٌ»[٤]، وقال ﷺ: «هل تَرَكَ لنا عَقيلٌ[٥] مِن رَبْع»[٦]، وقدِ اشتَرى عُمرُ رضيَ اللهُ عنه دارَ السِّجن[٧]، أترى أنهُ اشتَرى مِن مالكيها أو غيرِ مالكيها[٨]؟

(١) أخرجه البخاري (٣٢٠٧)، ومسلم (١٦٤)، والترمذي (٣٣٤٦)، والنسائي (١: ١٧٨)، وغيرهم.

(٢) أخرجه البخاري (٧٥١٧)، ومسلم (١٦٢)، والنسائي (٢: ١٢٨).

(٣) «تتمة جامع الأصول» (١: ١٧٣).

(٤) أخرجه مسلم (١٧٨٠) من حديثِ أبي هريرة رضي الله عنه.

(٥) يعني عقيل بن أبي طالب رضي الله عنه.

(٦) هو جزء من حديث أخرجه البخاري (٣٠٥٨)، ومسلم (١٣٥١) وغيرهما من حديثِ أسامةَ بن زيد رضي الله عنهما.

(٧) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنّف» (٢٣٦٦٢)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٦: ٣٤) وغيرهما.

(٨) من قوله: «وقال الشافعي: قال رسول الله ﷺ» إلى هنا ساقط في (ط).

بقولِه: ﴿ٱلَّذِينَ أُخۡرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِم﴾ [الحج: ٤٠]، [الحشر: ٨] وقال: أنسَبَ الدِّيار إلى مالِكيها، أو غَيرِ مالِكيها؟ واشتَرى عمرُ بنُ الخَطّابِ رضيَ اللهُ تعالى عنه دارَ السِّجنِ مِن مالِكيه أو غيرِ مالِكيه؟ ﴿سَوَآءً﴾ بالنصب: قِراءةُ حَفص. والباقونَ على الرَّفع. ووَجهُ النَّصبِ أنه ثاني مَفعولي ﴿جَعَلۡنَٰهُ﴾، أي: جعَلناه مُستَوِيًا العاكِفُ فيهِ والبَادِ، وفي القِراءةِ بالرَّفع: الجملةُ مَفعولٌ ثان. «الإلحاد»: العدولُ عَن القَصد، وأصلُه: إلحادُ الحافِر. وقوله: ﴿بِإِلۡحَادِۭ بِظُلۡمٖ﴾ حالانِ مترادِفَتان. ومَفعول ﴿يُرِدۡ﴾ مَتروكٌ ليَتَناولَ كُلَّ مُتَناوَل، كأنه قال: ومَن يُرِد فيه مُرادًا ما عادِلًا عَن القَصدِ ظالِمًا ﴿نُّذِقۡهُ مِنۡ عَذَابٍ أَلِيمٖ﴾ يعني: أنَّ الواجِبَ على مَن كان فيه أن يَضبِطَ نفسَه ويَسلُكَ طريقَ السَّدادِ والعَدلِ في جَميعِ ما يَهُمُّ به ويَقصِدُه. وقيل: الإلحادُ في الحَرم: مَنعُ النّاسِ عَن عِمارتِه. وعن سعيدِ بنِ جُبَير: الاحتِكار. وعن عَطاء: قولُ الرَّجُلِ في المُبايَعة: «لا والله، وبلى والله»، وعن عبدِ الله بنِ عُمرَ أنه كانَ له فُسطاطان، أحدُهما في الحِلّ، والآخرُ في الحَرَم، فإذا أراد أن يعاتِبَ أهلَه عاتَبَهم في الحِلّ، فقِيلَ له، فقال: كُنّا نُحَدَّثُ أنّ مِن الإلحادِ فيه أن يقولَ الرجل: «لا والله، وبلى والله». وقُرِئ: «يَرِد» بفَتحِ الياءِ؛ مِن الوُرود، ومَعناه: مَن أتى فيه بإلحادٍ ظالمًا. وعَن الحَسَن: ومن يُرِد إلحادَه بظُلم. أراد: إلحادًا فيه، فأضافَه على الاتِّساعِ في الظَّرف، كـ«مكرِ اللَّيل»، ومعناه: مَن

قال إسحاقُ: فلمّا عَلِمتُ أنّ الحُجّةَ قد لزِمَتْني تركْتُ قولي(١).

قولُه: (إلحادُ الحافِر)، أي: حافرُ القَبْر. الجوهري: اللَّحْدُ بالتسكين: الشَّقُّ في جانبِ القَبْر.

قولُه: (فُسْطاطانِ)، الفُسطاطُ: السُّرادِقُ، وقيل: الفُسطاطُ: ضَرْبٌ منَ الأبنِية.

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٣: ٢٤). وهذا الذي صار إليه ابن راهوَيْه هو دأبُ السلف الصالح في الانقيادِ للحقِّ وعدمِ اللجاجِ في الخطأ، وهو من أدلِّ شيءٍ على كمالِ فُهومِهم وتَقَعْدُدِهم في الذرى العالية من أدب العلمِ وأخلاقِ العلماء.

يُرِدْ أن يُلحِدَ فيه ظالمًا. وخَبَرَ «إنّ» محذوفٌ لدلالةِ جَوابِ الشَّرطِ عليه، تقديره: إنّ الذينَ كَفَروا ويَصُدّونَ عن الـمَسجِدِ الحرامِ نذيقُهُم مِن عذابٍ أليم. وكُلُّ مَن ارتكَبَ فيه ذَنبًا فهو كذلك. عن ابن مسعود: الـهَمّةُ في الـحَرَمِ تُكتَبُ ذنبًا.

[﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَٰهِيمَ مَكَانَ ٱلْبَيْتِ أَن لَّا تُشْرِكْ بِى شَيْـًٔا وَطَهِّرْ بَيْتِىَ لِلطَّآئِفِينَ وَٱلْقَآئِمِينَ وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ﴾ ٢٦].

واذكُر حينَ جَعَلنا ﴿لِإِبْرَٰهِيمَ مَكَانَ ٱلْبَيْتِ﴾ مَباءة، أي: مَرجِعًا يَرجِعُ إليه للعِمارة والعِبادة. رُفِعَ البيتُ إلى السَّماءِ أيامَ الطُّوفانِ، وكانَ من ياقوتةٍ حَمراء، فأَعلَمَ اللهُ إبراهيمَ مكانَه بريحٍ أرسَلَها ـ **يُقالُ لها: الـخَجوج** ـ كَنَسَت ما حولَه، فبناه على أُسِّه القَديم. و«أنْ» هي الـمُفسِّرة.

فإن قلت: كيفَ يكونُ النَّهيُ عن الشِّركِ، والأمرُ بتَطهيرِ البَيت؛ تفسيرًا للتَبوِئة؟ قلت: كانت التَّبوِئةُ مَقصودةً مِن أجلِ العِبادة، فكأنه قيل: **تعبَّدْنا إبراهيمَ**؛ قُلنا له: ﴿لَّا تُشْرِكْ بِى شَيْـًٔا وَطَهِّرْ بَيْتِىَ﴾ مِن الأصنامِ والأَوْثانِ والأقذارِ أن تُطرَحَ حَولَه. وقُرِئ: «يُشرِك» بالياءِ على الغَيْبة.

[﴿وَأَذِّن فِى ٱلنَّاسِ بِٱلْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِن كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ﴾ ٢٧].

﴿وَأَذِّن فِى ٱلنَّاسِ﴾ نادِ فيهم. وقرأ ابنُ مُـحَيصِن: «وأذِن» والنِّداء بالـحَجّ: أن يَقول: حُجُّوا، أو: عليكُم بالـحَجّ. ورُوِيَ أنه صَعَدَ أَبا قُبَيْسٍ فقال: يا أيها النّاسُ،

قولُه: (**يقالُ لهُ: الخَجوج**)، بفَتْحِ الخاءِ المعجَمة، وبالجيمَيْنِ. **الجوهريُّ**: ريحٌ خَجُوجٌ: تَلتَوي في هُبوبِها. الأصمَعيُّ: الخَجُوجُ منَ الرِّياح: الشديدةُ المرّة.

قولُه: (**تعَبَّدْنا إبراهيم**)، **الأساس**: تعَبَّدَني فلانٌ واعتبَدَني: صَيَّرني كالعَبْدِ لهُ، أي: في التكليفِ بالأمرِ والنَّهي.

حُجُّوا بيتَ ربِّكم. وعن الحَسَن: أنه خِطابٌ لرسولِ الله ﷺ، أُمِرَ أن يَفعَلَ ذلك في حَجّةِ الوَداع ﴿رِجَالًا﴾ مُشاة؛ جمعُ راجِل، كقائِم وقِيام. وقُرِئ: «رُجالًا» بضَمِّ الرّاءِ، مُخفَّفَ الجيمِ ومُثقَّلَه، و«رُجالى» كعُجالى، عن ابنِ عبّاس.

﴿وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ﴾ حالٌ معطوفةٌ على حال، كأنه قال: رِجالًا ورُكبانًا. ﴿يَأْتِينَ﴾ صفةٌ لـ﴿كُلِّ ضَامِرٍ﴾، لأنه في مَعنى الجَمع. وقُرِئ: «يأتون» صِفةً للرِّجالِ والرُّكبان. و«العميق»: البَعيد، وقَرأ ابنُ مَسعود: «مَعِيق». يقال: بِئرٌ بعيدةُ العُمْقِ والمَعْق.

[﴿لِّيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَّعْلُومَاتٍ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُم مِّن بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ ۖ فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعِمُوا الْبَائِسَ الْفَقِيرَ﴾ ٢٨].

نكَّرَ المَنافِعَ لأنه أرادَ مَنافِعَ مُختَصّةً بهذِهِ العبادةِ دينيّةً ودُنيَويّةً لا تُوجَدُ في غيرِها مِن العِبادات. وعن أبي حَنيفةَ رَحمَه الله: أنه كانَ يفاضِلُ بينَ العباداتِ قبلَ أن يَحُجّ، فلما حَجَّ فَضَّلَ الحَجَّ على العباداتِ كلِّها، لِما شاهَدَ من تِلكَ الخَصائص.

وكَنى عن النَّحرِ والذَّبحِ بذِكرِ اسمِ الله، ....

قولُه: (ورُجَالَى)، وهُو جَمْعُ رَجْلانَ، كسَكْرَان وسُكارَى، وهُو بمعنى الراجِل، قال كُثَيِّرُ عَزّة:

عليّ إذا لاقَيْتُها في سلامةٍ زيارةُ بيتِ الله رَجْلانَ حافيا[1]

قولُه: (نكَّرَ المنافعَ)، يعني: دَلَّ التنكيرُ فيها على تفخيم المنافع وتكثيرِها بحيثُ لا توجَدْ في غيرِها. وعن بعضِ العارِفين: هِي سُبُحاتُ[2] البادية وزُلفاتُها: الليليّةُ والنَّهارية.

---

(١) لم أجده في «ديوانه».

(٢) يعني صلوات النوافل في البادية في طريق الحاجِّ إلى مكّةَ شرَّفها الله، ولتمام الفائدة انظر: «حقائق التفسير» للسلميّ (٢: ٢٣) حيث ذكر بعضًا من هذه العبارات اللطيفة.

لأنّ أهلَ الإسلامِ لا يَنفَـكّونَ عن ذِكرِ اسمِه إذا نَحَروا أو ذَبَحوا، وفيه تَنبيهٌ على أنَّ الغَرَضَ الأصلِـيَّ فيما يُتَقَرَّبُ به إلى الله أن يُذكَرَ اسمه، وقد حَسَّنَ الكلامَ تَحسينًا بَيِّنًا أنْ جَمعَ بينَ قولِه: ﴿لِّيَذۡكُرُواْ ٱسۡمَ ٱللَّهِ﴾، وقولِه: ﴿عَلَىٰ مَا رَزَقَهُم﴾ ولَو قِيل: لِيَنحَروا في أيام مَعلوماتٍ بَهيمةَ الأنعام، لم تَرَ شَيئًا مِن ذلكَ الـحُسنِ والرَّوعةِ.

«الأيام المعلومات»: ....

قولُه: (**لأنّ أهلَ الإسلام لا ينفكُّونَ عن ذكْرِ اسمِهِ إذا نَحَروا**)، تعليلٌ لصحّةِ الكنايةِ، والانتقالِ منَ اللازمِ إلى الملزوم، فإنّ الشَّرطَ فيها أن تكونَ المُلازَمةُ مساويةً إمّا في نفْسِ الأمرِ أو بالادّعاءِ والعُرْف، وليستِ الكنايةُ في مجرَّدِ قولِه تعالى: ﴿وَيَذۡكُرُواْ ٱسۡمَ ٱللَّهِ﴾ بل معَ قولِه: ﴿عَلَىٰ مَا رَزَقَهُم مِّنۢ بَهِيمَةِ ٱلۡأَنۡعَٰمِ﴾؛ لأنّ «على» متعلِّقٌ بالفعل، كأنهُ قيل: وانحَروا بهيمةَ الأنعام مُسَمِّينَ اللهَ تعالى.

قولُه: (**وفيه تنبيهٌ**)، أي: في العُدولِ منَ النَّحرِ والذَّبْحِ إلى ذكْرِ اسم الله إدماجٌ وإشارةٌ إلى أنّ الغَرَضَ الأصليَّ في العباداتِ ذكْرُ اسم الله(١).

قولُه: (**وقد حَسَّنَ الكلامَ تحسينًا بيِّنًا أنْ جَمَعَ**)، يعني: جَمَعَ بيْنَ ذكْرِ الرازقِ والمرزوق على طريقةِ التعليل. وذلك أنْ رَتَّبَ ذكْرَ اسم الله على الوَصْفِ المناسِب، وهُو كونُه رزقًا منهُ، ويؤيِّدُه قولُه تعالى: ﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٖ جَعَلۡنَا مَنسَكٗا لِّيَذۡكُرُواْ ٱسۡمَ ٱللَّهِ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُم مِّنۢ بَهِيمَةِ ٱلۡأَنۡعَٰمِ﴾، فإنهُ تصريحٌ في المقصُود، ومعَ هذه النُّكتةِ الجليلةِ رُوعِيَ فيه معنى الإجمالِ والتفصيل.

قولُه: (**الحُسْن والرَّوعة**)، **الأساس**: رُعتُه وَرَوَّعتُه، وارتَعْتُ منهُ وأصابَتْه رَوْعةُ الفِرَاق، ووقَعَ ذلك في رُوعي أي: في خَلَدي، ومنَ المجازِ: فَرَسٌ رائع، يَرُوعُ الرائيَ بجمالِه، وكلامٌ رائع.

قولُه: (**الأيام المعلومات**)، **المطلع**: قيل لها: معلوماتٌ للحِرصِ على عِلمِها بحِسابِها؛

---

(١) زاد في (ح) و(ف): «تعالى».

أيامُ العشرِ عندَ أبي حَنيفة، وهو قولُ الـحَسَنِ وقَتادة. وعند صاحِبَيه: هي أيامُ النَّحر.

«البَهيمة»: مُبهَمةٌ في كُلِّ ذاتِ أربعٍ في البَرِّ والبَحر، فبُيِّنَت بالأنعام؛ وهي: الإبِل، والبَـقَر، والضَّأن، والـمَعز. الأمرُ بالأكلِ مِنها أمرُ إباحة، لأنّ أهلَ الجاهِلِيّةِ كانوا لا يأكُلونَ مِن نَسائِكِهم، ويجوزُ أن يكونَ نَدبًا لما فيه مِن مُساواةِ الفُقَراءِ ومواساتِهم، ومن استعمالِ التّواضُع. **ومِن ثَمَّ استَحَبَّ الفُقَهاءُ أن يأكُلَ الـمُوسِعُ من أُضحِيَّتِه** مِقدارَ الثُّلُث. وعن ابنِ مَسعود: أنه بَعَثَ بهدي، وقالَ فيه: إذا نحرتَه فكُلْ وتَصَدَّقْ

لأنّ وقتَ الحجِّ في آخِرِها، وكثرةُ ذكْرِ الله تعالى فيها بالتّلبيةِ والتكبير، وقيل لأيام النَّحرِ: معلومات؛ لأنّ الذِّكْرَ على بهيمةِ الأنعام يَدُلُّ على التّسميةِ على نَحْرِها، ونَحْرُ الهدايا يكونُ في هذه الأيام. قالُه الزجّاجُ[١].

قولُه: (**أيام العَشْر**)، أي: أيام اللّيالي العَشْر[٢].

قولُه: (**ومِن ثَم استَحَبَّ الفقهاءُ أن يأكُلَ الموسعُ مِن أُضحيتِه**)، قال مُحيي السُّنة: اتّفَقَ العلماءُ على أنّ الهَدْيَ إذا كان تَطوُّعًا يجوزُ للمُهدي أن يَأكُلَ منه، وكذلك أُضحيَةُ التطَوُّع، واختَلَفوا في الهَدْي الواجبِ مثلَ دم التمتُّع والقِران، والواجب بإفسادِ الحجِّ وفَواتِه وجَزاءِ الصَّيد، وكذلك ما أوجَبَه على نفْسِه بالنَّذْر، فذهبَ قومٌ إلى أنهُ لا يجوزُ، وبه قال الشافعيُّ[٣]. وقال ابنُ عُمرَ: لا يَأكُلُ مِن جزاءِ الصَّيدِ والنُّذور، ويَأكُلُ مما سِوى ذلك، وبه قال أحمدُ وإسحاقُ[٤]. وقال مالكٌ: يَأكلُ مِن هَدْي التمتُّع ومِن كلِّ هَدْي وجَبَ عليه إلاّ مِن فِدْيةِ الأذَى وجَزاءِ الصَّيدِ والمنذور. وعندَ أصحابِ الرَّأي: يَأكُلُ مِن دم التمتُّع والقِران، ولا يَأكُلُ مِن واجبٍ سواهما[٥].

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٤٢٣).

(٢) هذه الفقرة وردت في (ط) هنا، ووردت في (ح) و(ف) قبل الفقرة السابقة.

(٣) انظر تحرير مذهبه في «روضة الطالبين» للنووي (٢: ٢٢١).

(٤) انظر: «المغني» لابن قدامة المقدسي (٢: ٥٨٢).

(٥) «معالم التنزيل» (٥: ٣٨٠).

وابعَثْ مِنه إلى عُتبة؛ يعني ابنَه. وفي الحديث: «كُلوا، وادَّخِروا، وائتَجِروا».

﴿ٱلْبَآئِسَ﴾ الذي أصابَه بؤسٌ؛ أي: شِدّة. و﴿ٱلْفَقِيرَ﴾ **الذي أضعفَه الإعسار.**

[﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا۟ تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا۟ نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا۟ بِٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ﴾ ٢٩].

«قضاءُ التَّفَث»: قصُّ الشّارِب، والأظفار، ونتفُ الإبط، والاستِحداد. و«التَّفَث»: الوَسَخ؛ فالمرادُ: قضاءُ إزالةِ التَّفَث. وقُرِئ: «وليُوَفُّوا» بتَشديدِ الفاء. ﴿نُذُورَهُمْ﴾

قولُه: (**وادَّخِروا وائتَجِروا**)، ورُوي: «واتَّجِروا»[1]. **النِّهاية**: وفي حديثِ الأضاحي: «كُلُوا وادَّخِروا وائتَجِروا»[2] أي: تصَدَّقوا طالبينَ الأجْرَ بذلك، ولا يجوزُ فيه «اتّجِروا» بالإدغام؛ لأنّ الهمزةَ لا تُدغَمُ في التاءِ، وإنّما هُو منَ الأجرِ لا منَ التِّجارة، وقد أجازَ الهَرَويُّ في «كتابِه»، واستَشهَدَ عليه بقولِه في الحديثِ: إنّ رجُلًا دخَلَ المسجدَ وقد قضَى النبيُّ ﷺ صَلاتَه فقال: «مَن يَتَّجِرُ فيقومَ ويُصلِّيَ معَه؟»[3]، والرِّوايةُ إنّما هِي: «يَأْتَجِرُ»، وإنْ صَحَّ فيها: «يتَّجِرُ»، فيكونُ منَ التِّجارةِ لا من الأَجْر، كأنّهُ بصَلاتِه معَه قد حصَّلَ لنفسِه تجارةً، أي: مكسبًا.

قولُه: (و﴿ٱلْفَقِيرَ﴾ **الذي أضعَفَه الإعسارُ**)، **الأساس**: فلانٌ فقيرٌ أصابَتْه النواقرُ[4]، وعملت فيه الفَواقر[5]، أي: الدَّواهي التي تكسِرُ فِقارَ ظَهْرِه.

---

(١) قوله: «وروي: واتجروا» سقط من (ط).

(٢) أخرجه أبو داود (٢٨١٥) بهذا اللفظ، وأخرجه بنحوه مسلم (١٩٧٣)، والنسائي (٧: ٢٣٦)، وأبو يعلى (١١٩٦) وغيرهم من حديثِ أبي سعيد الخدري، وانظر تمامَ تخريجه في «مسند الإمام أحمد» (١١٥٤٣).

(٣) أخرجه الترمذي (٢٢٠)، وأبو يعلى (١٠٥٧)، والحاكم في «المستدرك» (١: ٣٢٨)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٣: ٦٩)، من حديث أبي سعيد الخدريِّ رضي الله عنه.

(٤) وهو أن تعملَ فيه الألسنةُ بالعَيْبِ والغيبة.

(٥) في (ط): «الأساس: فلان فقير أصابته القوافر».

مَواجِبَ حَجِّهم، أو ما عَسى يَنذُرونَه من أعمالِ البرِّ في حَجِّهم. ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا﴾ طواف الإفاضة، وهو طَوافُ الزِّيارةِ الذي هو مِن أركانِ الحَجّ، ويَقَعُ به تَمامُ التَّحَلُّل. وقيل: طَوافُ الصَّدر، وهو طَواف الوداع. ﴿الْعَتِيقِ﴾ القَديم؛ لأنه أولُ بيتٍ وُضِعَ للنّاس. عن الحَسَنِ وعَن قَتادة: أعتَقُ مِنَ الجَبابرة، كم مِن جَبّار سارَ إليه ليهدِمَه فمَنَعه الله. وعن مُجاهِد: لم يُملَك قَطّ. وعنه: أعتَقُ مِن الغَرَق. وقيل: بيتٌ كَريم، من قولِهم: عِتاقُ الخَيلِ والطَّير.

فإن قلت: قد تَسَلَّطَ عليه الحَجّاجُ فلم يُمنع. قلت: ما قَصَدَ التَّسَلُّطَ على البيت، وإنما تحَصَّنَ به ابنُ الزُّبَير، فاحتالَ لإخراجِه ثُمّ بناه. ولما قَصَدَ التَّسَلُّطَ عليه أَبْرَهة، فُعِلَ به ما فُعِل.

قولُه: (أو ما عسى يَنذُرونَه مِن أعمالِ البِرّ)، فالنَّذرُ على هذا حقيقةٌ، وعلى الأوّلِ مَجازٌ. الأساس: ومَن المَجازِ: أعطَيْتُ الرجُلَ نَذْرَ جَرْحِه، أي: أَرْشَه؛ لأنهُ مِمّا نَذَرَ رسُولُ الله ﷺ، أي: أوجَبَه كما يوجبُ الرجُلُ على نفْسِه، ولذلك قال: «مَواجِبَ حَجِّهم».

قولُه: (بيتٌ كريم)، أي: العتيق، بمعنى الكريم، الراغبُ: كلُّ شيءٍ شَرُفَ في بابِه؛ فإنه يوصَفُ بالكَرَم. وقال بعضُهم: الكرَمُ بالحُرِّيّة، إلّا أنّ الحُرِّيةَ قد تُقالُ في المَحاسِنِ الصَّغيرة؛ والكرمُ لا يُقال إلّا في المحاسِنِ الكبيرة، قال اللهُ تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾ [الحجرات: ١٣] فعُلِمَ أنّ الكرَمَ أبلَغُ منَ العَتاقة(١).

الجوهري: العِتقُ: الكرَم، والعِتقُ: الجمال، والعِتقُ: الحُرِّيّة، وكذلك العَتاقُ - بالفَتح - والعَتاقة.

قولُه: (وإنّما تحصَّنَ به ابنُ الزُّبَير)، قال أبو حنيفةَ الدِّينَوريُّ في «الأخبارِ الطِّوال»: سارَ الحَجّاجُ منَ الطائِف حتّى دخَلَ مكّة، ونَصَبَ المِنجَنيقَ على أبي قُبَيْس(٢)، وتحصَّنَ منهُ ابنُ

---

(١) «مفردات القرآن» ص ٧٠٧.

(٢) الجبل المعروف المشرف على مكّة المكرّمة.

[﴿ ذَٰلِكَ وَمَن يُعَظِّمْ حُرُمَٰتِ ٱللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ ۗ وَأُحِلَّتْ لَكُمُ ٱلْأَنْعَٰمُ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ۖ فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ وَٱجْتَنِبُوا۟ قَوْلَ ٱلزُّورِ * حُنَفَآءَ لِلَّهِ غَيْرَ مُشْرِكِينَ بِهِۦ ۚ وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَتَخْطَفُهُ ٱلطَّيْرُ أَوْ تَهْوِى بِهِ ٱلرِّيحُ فِى مَكَانٍ سَحِيقٍ ﴾ ٣٠ – ٣١].

﴿ ذَٰلِكَ ﴾ خبرُ مبتدأ محذوف، أي: الأمرُ والشأنُ ذلك، كما يُقدّمُ الكاتبُ جملةً مِن كتابِه في بَعضِ الـمَعاني، ثُمّ إذا أرادَ الـخَوضَ في مَعنًى آخرَ **قال: هذا، وقد كان كذا.**

الزُّبَيْرِ في المسجد، فجعَلَوا يَرْمُونَ أهلَ المسجد، واشتَدَّ على ابنِ الزُّبَيْرِ وأصحابِه الحِصارُ وجعَلَ أهلُ الشام يَدخُلونَ المسجد، فيشتدُّ[١] عليهمُ ابنُ الزُّبير، فيُخرِجُهم، فأحدقوا به مِن كلِّ جانب، فضَرَبوهُ بأسيافِهم حتّى قَتَلوهُ رحمَهُ الله. فأَمَر به الحَجَّاجُ فصُلبَ، وأقامَ الحَجَّاجُ بمكّةَ حتّى قضَى الناسُ الحَجَّ[٢]؛ وأمَرَ بالكعبةِ فنُقِضَت، وأعاد بناءَها، وهُو هذا البناءُ القائمُ اليوم[٣]، وقصّةُ إبراهيمَ ستجيءُ، إن شاء الله تعالى[٤].

قولُه: (**قال: هذا، وقد كان كذا**)، يريدُ أنّ «ذلك» هاهُنا نحو «هذا» في قوله تعالى: ﴿ هَٰذَا ۚ وَإِنَّ لِلطَّٰغِينَ لَشَرَّ مَـَٔابٍ ﴾ [ص: ٥٥] وأنهُ مِن فَصْلِ الخِطاب، وهاهُنا لمّا ذكَرَ نُبَذًا مِن مناسِك الحجِّ وكان حديثًا في بيانِ التوصِيةِ في حُرُماتِ الحَجّ، وتعظيم شعائرِ الله، ناسَبَ أن يَذكُرَ سائرَ المحرَّماتِ استطرادًا، فقَدَّمَ مِن أُمّهاتِ الخبائثِ ما يَستتبعُ سائرَها منَ الشِّرْك، وقولِ الزُّور، وجَعَلَ التخلُّصَ إلى ذكْرِهما ما كانوا يُعظِّمونَها منَ النَّسائك والقَرابينِ تشبيهًا لها بالمعبودِ بالحقّ، فقال: ﴿أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَٰمِ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ﴾ ثُم قَصَدَ إلى تحقيرِ شأنِها بأنْ جَرَّدَ منَ الأصنام مثَلَ الرِّجْس، وأدخَلَ عبادتَها في جِنس قولِ الزُّور، ومثَّلَ لعبادتِها تمثيلًا عجيبًا وتصويرًا غريبًا حيث قال: ﴿فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَتَخْطَفُهُ ٱلطَّيْرُ

---

(١) في (ح) و(ف): «فيشد».

(٢) قوله: «حتى قضى الناس الحج» ساقط في (ط).

(٣) «الأخبار الطوال» ص٣١٤.

(٤) قوله: «إن شاء الله تعالى» ساقط من (ح) و(ف).

و«الـحُرمة»: ما لا يَحِلُّ هَتكُه. وجميعُ ما كلَّفَه اللهُ تعالى بهذِهِ الصِّفةِ مِن مناسِكِ الـحَجِّ وغَيرِها، فيَحتمِلُ أن يكونَ عامًّا في جَميع تكاليفِه، ويَحتمِلُ أن يكونَ خاصًّا فيما يَتعلَّقُ بالـحَجِّ. وعن زيدِ بنِ أسلَم: «الـحُرُماتُ خَمس: الكَعبةُ الـحَرام، والمَسجِدُ الحرام، والبَلدُ الـحَرام، والشَّهرُ الـحَرام، والـمُحرِمُ حتّى يَحِلّ». ﴿فَهُوَ خَيۡرٞ لَّهُۥ﴾ أي: فالتعظيمُ خيرٌ له. ومَعنى التَّعظيم: العلمُ بأنها واجِبةُ الـمُراعاةِ والحِفظِ والقيامِ بمُراعاتِها.

المتلوُّ لا يُستَثنى مِن الأنعام، ولكنَّ الـمَعنى ﴿إِلَّا مَا يُتۡلَىٰ عَلَيۡكُمۡ﴾ آيةُ تحريمِه، وذلك قولُه في سورةِ المائِدة: ﴿حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمُ ٱلۡمَيۡتَةُ وَٱلدَّمُ﴾ [المائدة: ٣] والـمَعنى: أنّ اللهَ قد أحلَّ لَكم الأنعامَ كُلَّها إلاّ ما استَثناهُ في كتابِه، فحافِظوا على حدودِه، وإياكم أن تُـحَرِّموا مِمّا أحلَّ شَيئًا، كتحريم عَبدةِ الأوثانِ البَحيرةَ والسّائبةَ وغيرَ ذلك، وأن تُحِلُّوا مِمّا حَرَّمَ الله، كإحلالِهم أكلَ المَوقُوذةِ والمَيتةِ وغيرِ ذلك.

لما حَثَّ على تعظيمِ حُرُماتِه وأحمدَ من يُعظِّمُها، أتبعَه الأمرَ باجتِنابِ الأوثانِ وقَولِ

﴿أَوۡ تَهۡوِي بِهِ ٱلرِّيحُ فِي مَكَانٖ سَحِيقٖ﴾، ولمّا أرادَ أن يَكرَّ إلى ما بُدِئَ به مِن حديثِ المَناسِك أعادَ بفَصْلِ الخِطابِ فقال: «ذلك ومن يعظم شعائر الله فإنها من تقوى القلوب».

قولُه: (**المَتْلوُّ لا يُستثنَى منَ الأنعام**)، يعني: ظاهرُ قولِه: ﴿إِلَّا مَا يُتۡلَىٰ عَلَيۡكُمۡ﴾ مستثنى مِن قولِه: ﴿أُحِلَّتۡ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلۡأَنۡعَٰمِ﴾ وليس المَتْلوُّ مِن جِنس الأنعام، فلا يصحُّ الاستثناءُ، لكنّ التقديرَ: «إلّا ما يُتْلَى عليكُم» آيةُ تحريمِه، والمَتْلُوُّ في تحريم الأشياءِ المُحرَّمةِ في سُورةِ المائدةِ هُو قولُه: ﴿حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمُ ٱلۡمَيۡتَةُ وَٱلدَّمُ وَلَحۡمُ ٱلۡخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ لِغَيۡرِ ٱللَّهِ بِهِۦ﴾ الآية [المائدة: ٣].

قولُه: (**لمّا حَثَّ على تعظيم حُرُماتِه، وأحمَدَ مَن يُعظِّمُها، أتبعَه الأمرَ باجتنابِ الأوثان**)، إشارةٌ إلى أنّ قولَه: ﴿ذَٰلِكَ وَمَن يُعَظِّمۡ حُرُمَٰتِ ٱللَّهِ﴾ محمولٌ على أحَدِ الوجهَيْنِ السابقَيْن، وهُو العمومُ المشارُ إليه بقولِه: «فيَحتمِلُ أن يكونَ عامًّا في جميع تكاليفِه»، ليَدخُلَ فيه

الزُّور؛ لأنّ تَوحيدَ الله ونفيَ الشُّركاءِ عنه وصِدقَ القَولِ أعظمُ الـحُرُماتِ وأسبَقُها خَطوًا. وجَمعَ الشِّركَ وقولَ الزُّورِ **في قِرانٍ واحِد**، وذلكَ أنّ الشِّركَ مِن بابِ الزُّورِ؛ لأنَّ الـمُشرِكَ زاعِمٌ أنَّ الوَثَنَ تَحِقُّ له العِبادة، فكأنه قال: فاجتَنِبوا عبادةَ الأوثانِ التي هي رأسُ الزُّور، واجتَنِبوا قولَ الزُّورِ كلَّه لا تَقرَبوا شَيئًا مِنه لتَماديهِ في القُبحِ والسَّماجة. وما ظَنُّكَ بشيءٍ من قَبيلِه عبادةُ الأوثان. **وسمّى الأوثانَ رِجسًا، وكذلكَ الخمر والـمَيسِر والأزلام، على طَريقِ التَّشبيه**. يعني: أنكُم كما تَنفِرونَ بطِباعِكم عن

المحرَّماتُ التي تتعلَّقُ بالحَجِّ دخولًا أوّليًّا، وأنّ قولَه تعالى: ﴿أُحِلَّتۡ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلۡأَنۡعَٰمِ﴾ وقولَه: ﴿فَٱجۡتَنِبُواْ ٱلرِّجۡسَ﴾ تعريضٌ وإيماءٌ إلى بيانِ النوعَيْنِ مِن قبائح المشركين، أَحَدُهما: تحريمُهمُ السَّوائبَ والحَامَ والوَصِيلةَ، وتحليلُ المَيْتةِ والدّم وغيرِهما. وثانيهما: عكوفُهم على عبادةِ الأوثانِ، فأتَى بِهما تخصيصًا بعدَ تعميم ليُؤْذِنَ بأنّهما مِن أعظم أنواع المُحرَّمات، ثُم ضَمَّ مَع عبادةِ الأوثانِ قولَ الزُّورِ، ولم يَعطِفْ عليه، بل أعادَ الفعلَ؛ ليكونَ مُستقِلًّا في الاجتنابِ عنهُ، وما اكتَفَى بذلك، بل جعَلَ التعريفَ للجِنس؛ ليكونَ مِن بابِ عَطْفِ العامِّ على الخاصّ.

قولُه: (في قِرانٍ واحد)، أي: أدخَلَهما في حُكم الأمرِ بالاجتنابِ عنهُما، ورُوعيَ فيه تأخيرُ العامِّ عنِ الخاصِّ، على عكْسِ قولِه تعالى: ﴿وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ.... وَجِبۡرِيلَ﴾ [البقرة: ٩٨]، ومِن ثَمّ قال في الأوّل: «عبادةُ الأوْثانِ رأسُ الزُّورِ»، وفي الثاني: «قولُ الزُّورِ كلُّه».

قولُه: (**وسَمَّى الأوْثانَ رِجسًا، وكذلك الخمْر والميسِر والأزلام، على طريقِ التشبيه**)، وذلك أنهُ تعالى حينَ قال: ﴿فَٱجۡتَنِبُواْ ٱلرِّجۡسَ﴾ تَناوَلَ بظاهِره كلَّ ما تَنفِرُ عنهُ النفْسُ والطّبيعةُ منَ القاذورات، وحينَ بَيَّنَه بقولِه: ﴿مِنَ ٱلۡأَوۡثَٰنِ﴾ عُلِمَ منهُ تشبيهُ الأوثانِ به، كقولِه تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلۡخَيۡطُ ٱلۡأَبۡيَضُ مِنَ ٱلۡخَيۡطِ ٱلۡأَسۡوَدِ مِنَ ٱلۡفَجۡرِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، ولمّا قال: ﴿إِنَّمَا ٱلۡخَمۡرُ وَٱلۡمَيۡسِرُ وَٱلۡأَنصَابُ وَٱلۡأَزۡلَٰمُ رِجۡسٌ﴾ [المائدة: ٩٠] فُهِمَ منهُ التشبيهُ؛ لعَدَم صحّةِ الحَمْل، فكأنّهُ قيل: هِي كالرِّجس، كقولِك: زيدٌ أسَدٌ، لكنِ الأوّلُ منَ التشبيه الواقع على طريقِ التجريد، فجُرِّد منَ الرِّجْس شيءٌ يُسَمَّى وَثَنًا، وهُو هُو، والجهةُ الجامعةُ: تنفيرُ النفْسِ،

الرِّجسِ وتَجتَنبونَه، فعليكُم أن تَنفِروا عن هذه الأشياءِ مثلَ تلكَ النُّفرة. ونَبَّهَ على هذا الـمَعنى بقولِه: ﴿رِجۡسٞ مِّنۡ عَمَلِ ٱلشَّيۡطَٰنِ فَٱجۡتَنِبُوهُ﴾ [المائدة: ٩٠] **جَعَلَ العِلّةَ في اجتنابِه أنه رِجس**، والرِّجسُ مُـجتَنَب. ﴿مِنَ ٱلۡأَوۡثَٰنِ﴾ بيانٌ للرِّجسِ وتَمييزٌ له، كقولِك: عندي عِشرونَ مِن الدَّراهِم؛ لأنَّ الرِّجسَ مُبهَمٌ يتناولُ غيرَ شَيء، كأنه قيل: فاجتَنِبوا الرِّجس الذي هو الأَوثان. والزُّور: من: الزَّوَر والازوِرار، وهو الانحِراف، كما أنَّ الإفكَ من: أفكَه؛ إذا صَرَفه. وقيل: «قولُ الزُّور»: قولُـهم: ﴿هَٰذَا حَلَٰلٞ وَهَٰذَا حَرَامٞ﴾ [النحل: ١١٦]، وما أشبَه ذلكَ من افترائِهم. وقيل: شَهادةُ الزُّور. **عن النبي ﷺ: أنه صَلّى الصُّبحَ، فلمّا سَلَّمَ** قامَ قائمًا واستقبلَ الناسَ بوَجهِه، وقالَ: «عَدلَتْ شهادةُ الزُّورِ الإشراكَ بالله، عَدلَتْ شهادةُ الزُّورِ الإشراكَ بالله، عَدلَتْ شَهادةُ الزُّورِ الإشراكَ بالله»، وتلا هذه الآية. وقيل: الكَذِبُ والبُهتان. وقيل: قَولُ أهلِ الجاهليّةِ في تلبِيَتِهم: «لبَّيكَ لا شريكَ لك، إلا شريكٌ هو لكَ؛ تملِكُه وما مَلَك». **ويَجوزُ في هذا التَّشبيهِ أن يكونَ مِن الـمُركَّبِ والـمُفرّق.**

وإليه الإشارةُ بقولِه: «كما تنفِرونَ بطِباعِكم عنِ الرِّجْس وتجتنبونَه فعليكُم أن تَنفِروا عن هذه الأشياء».

قولُه: (**جعَلَ العِلّةَ في اجتنابِه أنهُ رِجْس**)، يعني: جَمَعَ الأشياءَ في معنى الرِّجْس، ثُم رَتَّبَ على ذلك بالفاءِ قولَه: ﴿فَٱجۡتَنِبُوهُ﴾ ترتُّبًا للحُكم على الوَصْفِ المناسب.

قولُه: (**عن النبيِّ ﷺ «أنه صَلَّى الصُّبحَ، فلمّا سَلَّم»**)، الحديثُ مِن روايةِ الإمام أحمدَ والتِّرمذيِّ وأبي داودَ وابنِ ماجَه، عن أيمنَ بن خريم: أنّ النبيَّ ﷺ قام خطيبًا فقال: «يا أيُّها الناس، عَدَلَتْ شهادةُ الزُّورِ إشراكًا بالله»، ثُم قرأَ رسُولُ الله ﷺ: ﴿فَٱجۡتَنِبُواْ ٱلرِّجۡسَ مِنَ ٱلۡأَوۡثَٰنِ وَٱجۡتَنِبُواْ قَوۡلَ ٱلزُّورِ * حُنَفَآءَ لِلَّهِ غَيۡرَ مُشۡرِكِينَ بِهِۦ﴾[1].

قولُه: (**يجوزُ في هذا التشبيه أن يكونَ منَ المُركَّبِ والمُفرَّق**)، فالمُركَّبُ يجوزُ أن يكونَ

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٧٦٤٠)، وابن ماجه (٢٣٧٢)، والترمذي (٢٣٠٠)، وأبو داود (٣٦٠١).

....

عَقليًّا بأَخذِ الزُّبْدةِ والخُلاصةِ منَ المجموعِ، وأن يكونَ تمثيليًّا بأنْ تُشَبَّهَ الحالةُ المُنتزَعةُ بمثلِها المُقدَّرة.

الانتصاف: تقديرُ كونِه مُفرَّقًا تشبيهٌ للمُشرِكِ بالهاوي منَ السّماءِ إن كان مِن رِدَّة، كمَثَلِ مَن علاَ السماءَ ذاهبًا ثُم أُهبِطَ بارتدادِه. وإن كان مُشركًا أصْليًّا، فقد عُدَّ تمَكُّنهُ منَ الإيمانِ وعدولُه عنهُ بمنزلةِ الصّاعدِ ثُم الهابِط، كقوله تعالى: ﴿يُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ﴾ [البقرة: ٢٥٧]، ولم يَدخُلوا في النُّورِ بل كانوا متمكِّنينَ منهُ، وفي قولِ الزمخشَريِّ: «الأهواءُ التي تَتوزَّعُ أفكارَه بالطَّيْرِ المُختطَفة، والشّيطانُ الذي يُطوِّحُ به في وادي الضَّلالةِ بالرِّيح التي تَهوِي بما عَصَفَتْ به في بعضِ المَهَاوي المُتلِفة» نظرٌ؛ لأنهُ رَجَعَ بهما إلى أمرٍ واحد؛ إذِ الأفكارُ مِن نتائج وَسْوَسةِ الشّيطان، والآيةُ سِيقَتْ لجَعْلِهما شيئَيْنِ، والذي يتّضحُ في التشبيهَيْنِ غيرُ ذلك. فالكافرونَ قسمانِ، أحَدُهما: مُذَبذَبٌ شاكٌّ ليس بمُصمِّم، وهذا مُشبَّهٌ بمَنِ اختطفه الطَّيرُ فلا يَتولَّى طائرٌ منهُ على مزعةٍ إلّا انتَهَبَها منهُ آخَرُ، كذا المُذَبذَبُ متى لاحَ لهُ خيالٌ اتَّبَعَه، وتَرَكَ ما كان عليه. والآخَرُ مُصمِّمٌ لا يَرجعُ، وهُو فَرِحٌ بضَلالِه، فهُو مُشبَّهٌ باستقرارِ مَن ألقَتْه الرِّيحُ في وادٍ فاستقرَّ فيه[١].

وقال القاضي: ﴿أَوْ﴾ للتخيير، كما في قولِه: ﴿أَوْكَصَيِّبٍ﴾ [البقرة: ١٩]، أو للتنويع، فإنَّ منَ المشركينَ مَن لا خَلاصَ لهُ أصلًا، ومِنهم مَن يمكنُ خَلاصُه بالتّوبةِ ولكن على بُعد[٢].

وقلتُ: الذي عليه ظاهرُ كلام الله المَجيد أنّ ﴿أَوْ﴾ للتخيير، وهُو المختارُ عندَ المصنِّفِ رحمَه اللهُ تعالى؛ لأنّ المُشَبَّهَ هُو المُشرِكُ، والمُشَبَّهَ به مَن خَرَّ منَ السّماء، ثُم هذا الشّخصُ المَخْرورُ منها بيْنَ حالَيْنِ: إمّا أن تَخطَفَه الطَّيرُ، أو تَهوي به الرِّيحُ، فإنّ ﴿أَوْ تَهْوِى بِهِ﴾ عطفٌ على ﴿فَتَخْطَفُهُ﴾، وهُو عَطفٌ على ﴿خَرَّ﴾. قال أبو البقاءِ: ﴿خَرَّ﴾ بمعنى: يَخِرُّ؛ ولذلك عَطَفَ عليه ﴿فَتَخْطَفُهُ﴾[٣].

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ١٥٥-١٥٦).

(٢) «أنوار التنزيل» (٤: ١٢٥).

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٩٤١).

فإن كانَ تَشبيهًا مُرَكَّبًا، فكَأنه قال: مَن أشركَ بالله، فقد أهلكَ نفسَه إهلاكًا ليسَ بَعدَه نهاية، بأن صَوَّرَ حالَه بصُورةِ حالِ مَن خرَّ مِن السَّماءِ فاختَطَفَته الطَّير، ....

وقلتُ: في إيثارِ المضارع إشعارٌ باستحضارِ تلك الحالةِ العجيبةِ في مَشاهِدِ المخاطَب تعجيبًا له.

واعلَمْ أنّ تشبيهَ الأفكارِ المتوزِّعةِ بخَطْفِ الطَّيرِ مأخوذٌ مِن قولِه تعالى: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلًا فِيهِ شُرَكَآءُ مُتَشَٰكِسُونَ﴾ [الزمر: ٢٩]. قال المصنِّف: «فهو مُتحيِّرٌ في أمرِه، قد تشَعَّبتِ الهمومُ قلبَه، وتَوزَّعتْ أفكارَه، لا يَدري أيَّهم يُرضي؟»(١).

وأنّ تشبيهَ الشّيطانِ المُضلِّ بالرِّيح المُهْوِيةِ إلى مكانٍ سَحيقٍ مأخوذٌ مِن قولِه تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّآ أَرْسَلْنَا ٱلشَّيَٰطِينَ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا﴾ [مريم: ٨٣]. قال: «تُغرِيهم على المعاصي، وتُهيِّجُهم لها، فتُؤدِّيهم إلى التّمادي في الغَيِّ، والإفراطِ في العِناد، والتصميم على الكُفر، وإلى الضَّلالِ البعيد»(٢)، وإلى هذا الإشارةُ بقولِه تعالى: ﴿فِى مَكَانٍ سَحِيقٍ﴾. وإذا حُمِلَ ﴿أَوْ﴾ على التخييرِ يُمكنُ أن يُحمَلَ على المعنَيَيْنِ كما قال في قولِه تعالى: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: ١٩]: «معناه: أنّ كيفيّةَ قصّةِ المنافقينَ مُشَبَّهةٌ بكيفيتَيْ هاتَيْنِ القصّتَيْن، وأنّ القصتَيْنِ سواءٌ في استقلالِ كلِّ واحدةٍ منهُما بوَجْه التمثيل، فبأيِّتِهما مَثَّلْتَ فأنتَ مُصيب، وإن مثَّلْتَها بهما جميعًا فكذلك»(٣). ولهذا عَطَفَ في المُفرَّقِ قولَه: «والشّيطانُ الذي يَطوحُ»، بالواو على «الأهواءِ التي تتَوزَّعُ» ليُؤْذِنَ به أن ﴿أَوْ تَهْوِى﴾ عَطْفٌ على ﴿فَتَخْطَفُهُ﴾، والمجموعُ تشبيهٌ واحد، وعَطَفَ في المُركَّبِ قولَه: «أو عَصَفَتْ به الرِّيحُ» على قولِه: «خَرَّ منَ السَّماءِ فاختَطَفَه الطَّيرُ» بـ«أوْ» ليُشيرَ به إلى أنّ قولَه: ﴿أَوْ تَهْوِى﴾ عَطْفٌ على قولِه: ﴿خَرَّ مِنَ ٱلسَّمَآءِ﴾، والمجموعُ تشبيهانِ؛ لأنّ المُركَّبَ يكفي في أَخْذِ الزُّبدةِ من كلِّ واحدٍ منَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه، بخلافِ المُفرَّقِ فإنهُ كلَّما كانتِ المفرَداتُ أكثرَ كان التشبيهُ أحسَنَ، وفي القَبُول أدخَلَ.

---

(١) انظر: «الكشاف» (١٣: ٣٧٨).

(٢) المصدر السابق (١٠: ١٠٣).

(٣) المصدر السابق (٢: ٢٦٣).

فتَفرّقَ مُزَعًا في حَواصِلِها، أو عَصَفَت به الرِّيحُ حتّى هَوَت به في بعضِ المَطاوحِ البَعيدة. وإن كان مُفرَّقًا فقَد شبّه الإيمانَ في عُلُوِّه بالسَّماء، والذي تَـركَ الإيمان وأشركَ بالله بالسّاقِطِ مِن السَّماء، والأهواءَ التي تَتَوزَّعُ أفكارَه بالطَّيرِ الـمُختَطَفة، والشيطانَ الذي **يَطُوحُ** به في وادي الضَّلالةِ بالرِّيحِ التي تَهوي بها عَصَفَت به في بَعضِ الـمَهاوي الـمُتلِفة. وقرئ: «**فتَخَطَّفُه**»، **وبكَسرِ الخاءِ والطّاء، وبكَسرِ التّاء مَع كَسرِهما**، وهي قراءةُ الـحَسَن. وأصلُها: تَختَطِفه. وقُرِئ: «الرِّياح».

[﴿ ذَٰلِكَ وَمَن يُعَظِّمْ شَعَـٰٓئِرَ ٱللَّهِ فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى ٱلْقُلُوبِ * لَكُمْ فِيهَا مَنَـٰفِعُ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى ثُمَّ مَحِلُّهَآ إِلَى ٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ ﴾ ٣٢-٣٣].

تَعظيمُ الشَّعائر وهي الهدايا؛ لأنها مِن مَعالمِ الـحَجّ: أن يَختارَها عِظامَ الأجرامِ

قولُه: (**فتفَرَّقَ مُزَعًا**)، **الجوهري**: التمزيعُ والتفريق، والمُزْعَة بالضّمِّ والسُّكون: قطعةُ لحم.

قولُه: (**يَطُوحُ**)، **الجوهري**: طاحَ يَطوحُ: هلَكَ.

قولُه: (**وقُرِئَ: «فتَخَطَّفُهُ»**)، يعني: بالفَتْحات، أصلُه: فتَختَطِفُه، نُقِلتْ حركةُ التاءِ إلى الخاءِ، وأُدغِمَتْ في الطّاء.

قولُه: (**وبكسرِ الخاءِ والطاء**)، أصلُه: تَختَطِفُهُ أيضًا، حُذِفَت حركةُ التاء، ثُم أُدغِمَتْ في الطّاءِ، وحُرِّكتِ الخاءُ والتاءُ بالكسرِ لالتقاءِ الساكنَيْن، وأُتبِعَتِ الطاءُ الخاءَ[1].

قولُه: (**وبكسرِ التاءِ معَ كسرِهما**)، أي: معَ كسرِ الخاءِ والطّاءِ، وَجْهُ هذا مثْلُ الوَجْه الثاني إلاّ أنهُ كسَرَ التاءَ أيضًا، فلذلك جعَلَ المصنِّفُ الثاني والثالثَ كالوَجْه الواحد، وقال: «أصلُها» يريدُ أصلَ الثاني والثالث.

قولُه: (**تعظيمُ الشعائر**)، هُو مبتدأٌ، والخَبَرُ: «أن يَختارَها عِظَامَ الأجرام»، وقولُه: «وهي

---

(١) وقرأ الباقون: ﴿فَتَخْطَفُهُ﴾ مخففًا من: خَطِفَ يَخطِفُ، وهو الاختيار، وحجَّتُهم: قولُه تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ خَطِفَ ٱلْخَطْفَةَ﴾ [الصافات: ١٠]، ولم يقل: اختطف. أفاده أبو زرعة في «حجّة القراءات» ص ٤٧٦.

حِسانًا سِمانًا غاليةَ الأثمانِ، ويَترُكَ المِكاسَ في شِرائِها، فقد كانوا يُغالونَ في ثلاثٍ ويكرهونَ المِكاسَ فيهنّ: الـهَدي، والأُضحِيّة، والرَّقَبة. ورَوى ابنُ عمرَ عن أبيهِ رضيَ اللهُ عنهما: أنه أهدى نَجيبةً طُلِبَت منه بثلاثِ مئةِ دينار، فسأَلَ رسولَ الله ﷺ أن يبيعَها ويشترِيَ بثَمَنِها بَدَنًا، فنهاهُ عن ذلك، وقال: «بل أَهدِها». وأهدى رسولُ الله ﷺ مئةَ بَدَنة، فيها جَمَلٌ لأبي جَهلٍ في أنفِه بُرَةٌ من ذَهَب. وكان ابنُ عمر رضي اللهُ عنه يسوقُ البُدنَ مُـجلَّلَةً بالقَباطِيِّ فيَتَصدَّقُ بلُحومِها وبجِلالها، ويعتقدَ أنّ طاعةَ الله في التَّقرُّبِ بها وإهدائِها إلى بيتِه الـمُعَظَّمِ أمرٌ عظيمٌ لا بُدَّ أن يُقامَ به ويُسارَعَ فيه ﴿فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى ٱلْقُلُوبِ﴾ أي: فإنَّ تعظيمَها مِن أفعالِ ذَوي تَقوى القُلوب، فحُذِفَت هذه الـمُضافات، ولا يَستَقيمُ الـمَعنى إلّا بتقديرِها، لأنه لا بُدَّ مِن راجعٍ مِن الجزاءِ إلى «مَن» ليَرتَبِطَ به، ....

الهدايا تفسيرٌ للشعائر»، وقولُه: «لأنها مِن مَعالِمِ الحَجِّ» تعليلٌ لتسميةِ الهدايا بالشعائر، ويُؤيِّدُ تفسيرَ الشعائِر بالهدايا في هذا المقام قولُه تعالى في آخِرِ الآيةِ التالية: ﴿ثُمَّ مَحِلُّهَآ إِلَى ٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ﴾؛ ولهذا نَقَلَ قولَ مَن فَسَّرَ الشعائرَ: بالمناسِك كلِّها، ورَدَّهُ بهذه العِلّةِ حيثُ قال: «و﴿مَحِلُّهَآ إِلَى ٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ﴾ يَأْباهُ».

قولُه: (بُرَة)، البُرَةُ: حَلقةٌ مِن صُفرٍ تُجعَلُ في أنفِ البعير.

قولُه: (مُجَلَّلَةً بالقَبَاطي)، النِّهاية: القُبْطيّةُ: الثَّوبُ مِن ثيابِ مصرَ رقيقةٌ بيضاء، كأنهُ منسوبٌ إلى قِبْط، وهُم أهلُ مِصرَ، وضَمُّ القافِ مِن تغييرِ النَّسَب، وهذا في الثِّيابِ، وأمّا في الناسِ فقِبْطيٌّ بالكسر.

قولُه: (ويعتقدَ)، بالنَّصبِ، عَطْفٌ على «أن يختارَها».

قولُه: (ولا يستقيمُ المعنى إلّا بتقديرِها؛ لأنهُ لا بدَّ مِن راجع... إلى «مَن»)، أي: لا بدَّ مِن رابِطة تربط الجَزاءَ معَ الشَّرط. قال صاحبُ «التقريب»: وفيه نظرٌ؛ لأنه إنّما يُحتاجُ إلى المُضمَراتِ إذا جُعِلَ مِن للتبعيض، فإنْ جُعِلت للابتداءِ لم يُحتَجْ إلى إضمارِ «أفعال»، ولا «ذوي»؛ إذِ المعنى: فإنّ تعظيمَها ناشئٌ مِن تقوى القلب.

وإنما ذُكِرَت القُلوبُ لأنها مَراكِزُ التَّقوى التي إذا ثَبتَت فيها وتَمكَّنَت ظَهَرَ أثرُها في سائرِ الأعضاء. ﴿إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ إلى أن تُنحَرَ ويُتَصَدَّقَ بلُحومِها ويُؤكَلَ منها. و﴿ثُمَّ﴾ للتَّراخِي في الوَقت. فاستُعيرَت للتَّراخي في الأَحوال. والـمَعنى: أنّ لكم في الهدايا مَنافعَ كثيرةً في دُنياكم ودينِكم، وإنّما يَعتدُّ اللهُ بالـمَنافِعِ الدِّينيّة، قالَ سبحانه: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْـَٔاخِرَةَ﴾ [الأنفال: ٦٧] وأعظَمُ هذه المنافِعِ وأبعَدُها شَوطًا في النَّفع. ﴿مَحِلُّهَآ إِلَى ٱلْبَيْتِ﴾ أي: وُجوبُ نَحرِها. أو: وَقتُ وُجوبِ نحرِها في الـحَرَمِ مُنتَهِيةً إلى البَيت، كقوله: ﴿هَدْيًۢا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾ [المائدة: ٩٥] والمراد: نحرُها في الـحَرَمِ الذي هو في حُكمِ البَيت؛ لأنَّ الـحَرمَ هو حَريمُ البَيت. ومثلُ هذا في الاتِّساعِ قولُك: «بَلَغنا البلد» وإنّما شارَفتُموه واتَّصَلَ مَسيرُكم بحدودِه. وقيل: الـمُراد بـ«الشَّعائر»: المناسكُ كلُّها، و﴿مَحِلُّهَآ إِلَى ٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ﴾ يأباه.

[﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنسَكًا لِّيَذْكُرُوا۟ ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُم مِّنۢ بَهِيمَةِ ٱلْأَنْعَٰمِ ۗ فَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ فَلَهُۥٓ أَسْلِمُوا۟ ۗ وَبَشِّرِ ٱلْمُخْبِتِينَ * ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَٱلصَّٰبِرِينَ عَلَىٰ مَآ أَصَابَهُمْ وَٱلْمُقِيمِى ٱلصَّلَوٰةِ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾ ٣٤-٣٥].

وقلتُ: فعلى هذا لا بدَّ مِن جَعْلِ اللام بَدَلًا منَ المضافِ إليه للرَّبطِ، كما أنّ الراجعَ مِن تقديرِ المصنِّف ما دَلَّ عليه عمومُ ذوي القلوب، قال أبو البقاءِ: والعائدُ على مَنْ محذوفٌ، أي: فإنّ تعظيمَها منهُ، أو مِن تقوى القلوبِ مِنهم، ويُخَرَّجُ على قول الكوفيِّين أن يكونَ التقديرُ: مِن تَقْوى قلوبِهم، والألفُ واللامُ بدَلٌ منَ الضّمير[1].

قولُه: (وإنّما ذُكِرَتِ القلوبُ؛ لأنّها مراكزُ التقوى)، يعني: أُطلِقَتِ القلوبُ على الجُملة كلِّها إطلاقًا للبعضِ على الكُلّ؛ لأنّ التقوى لا تختصُّ بالقلب، فإنّ لكلِّ عُضو تقوى، ولكونِه رئيسَ الأعضاءِ وأشرَفَها صَحَّ هذا المجازُ لقولِه تعالى: ﴿فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٌ قَلْبُهُۥ﴾ [البقرة: ٢٨٣].

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٩٤١).

شَرَعَ اللهُ لكلِّ أمّةٍ أن يَنسُكوا له: أي يَذبَحوا لوَجهِه على وجهِ التَّقرُّب، وجَعلَ العِلّةَ في ذلك: أن يُذكَرَ اسمُه ـ تقدَّسَت أسماؤه ـ على النَّسائِك: **قُرِئ: ﴿مَنسَكًا﴾ بفَتحِ السِّينِ وكَسرِها**، وهو مَصدَرٌ بمَعنى النُّسُك، والمكسورُ يكونُ بمَعنى الـمَوضِع ﴿فَلَهُۥٓ أَسْلِمُوا۟﴾؛ **أي: أخلِصوا له الذِّكرَ خاصّة**، واجعَلوه لوَجهِه سالمًا، أي: خالِصًا لا تَشوبوه بإشراك.

قولُه: (وقُرِئ: ﴿مَنسَكًا﴾ بفَتْحِ السِّين وكسرِها)، حمزةُ والكسائيُّ: بالكسر، والباقونَ: بالفتح[1].

قولُه: (أي: أخلِصوا لهُ الذِّكرَ خاصّة)، فـ«أَخلِصُوا»: تفسيرٌ لقولِه: ﴿أَسْلِمُوا۟﴾، وقولُه: «خاصّةً» تأكيدٌ لهُ وتأويل لتقديم الجارِّ والمجرورِ على عامِله، وإنّما قَيَّدَ ﴿أَسْلِمُوا۟﴾ وهُو مطلقٌ بأخْلِصُوا الذِّكْرَ؛ لأنّ قولَه: أسْلِموا مترَتِّبٌ على قولِه: ﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنسَكًا لِّيَذْكُرُوا۟ ٱسْمَ ٱللَّهِ﴾، فالفاءُ في ﴿فَلَهُۥٓ أَسْلِمُوا۟﴾ كالفاءِ في ﴿فَٱسْتَبِقُوا۟﴾ في قولِه تعالى: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ إلى قولِه: ﴿فَٱسْتَبِقُوا۟ ٱلْخَيْرَٰتِ﴾ [المائدة: ٤٨]، وفي قولِه تعالى: ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا ۖ فَٱسْتَبِقُوا۟ ٱلْخَيْرَٰتِ﴾ [البقرة: ١٤٨]، قال المصنِّفُ: «لكلِّ أُمّةٍ قِبلةٌ تَتوجَّهُ إليها مِنكم ومِن غيرِكم، فاستَبِقوا أنتُمُ الخَيْراتِ، واستَبِقوا إليها غيرَكم مِن أمرِ القبلةِ وغيرِها»[2].

وهاهُنا لَمّا كانتِ الجُملةُ الأُولى ـ أعني قولَه: ﴿لِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنسَكًا لِّيَذْكُرُوا۟ ٱسْمَ ٱللَّهِ﴾ ـ متضمِّنةً لمعنى الإخلاص؛ لأنّ المقصُودَ الأَوْلى منَ الذَّبح ذكْرُ اسم الله، ولا ارتيابَ أنّ الذِّكرَ لا يكونُ معتدًّا به إذا كان مَشُوبًا بشيءٍ منَ الرِّياء، ولذلك قال: «أي: يَذبَحوا لوَجْهِه على وَجْهِ التَقرُّب» جعَلَ قولَه: ﴿فَلَهُۥٓ أَسْلِمُوا۟﴾ المفيدَ للإخلاص مَنْطوقًا ومفهومًا مسبَّبًا عنها، ولَمّا أُريدَ مزيدُ الحَضِّ، والبعثُ على الأمرِ أوقعَ قولَه: ﴿فَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ في البين تمهيدًا للثاني، وجعَلَه مُسبَّبًا عنِ السابق، وسببًا للّاحق، والمصنِّفُ ما ذَكَرَ هذا التمهيدَ

---

(١) وحُجَّةُ من قرأ بالفتحِ ما رويَ عن مجاهدٍ أنه قال: «مَنْسَكًا» قال: ذَبحًا. انظر: «حجّة القراءات» ص٤٧٧، و «التيسير» للداني، ص١٥٧.

(٢) انظر: «الكشاف» (٣: ١٥٧).

«المُخبِتون»: المتواضِعُونَ الخاشِعون، من: الـخَبَتِ، وهو المُطمَئِنُّ مِن الأرض. وقِيـل: هم الذين لا يَظلِمون، وإذا ظُلموا لم يَنتَصِروا. **وقرأ الـحَسَن: «والمُقيمي الصلاةَ» بالنَّصبِ على تقديرِ النُّون.** وقَرأ ابنُ مَسعود: «والمقيمين الصلاة» على الأصل.

واكتَفَى بذِكْرِ السابِق واللاحقِ، فكأنهُ قيل: شَرَعَ لكلِّ أمّةٍ منَ الأُمم: السابقةِ والحاضرةِ منكم ومِن غيرِكم أن يَنْحَروا النَّسِيكةَ خالصًا لوجه الله تعالى، وتُخلِصوا لهُ الذِّكْرَ، وإذا كان كذلك فأنتم ـ أيّتُها العصَابةُ مِن أُمّةِ محمدٍ ﷺ ـ أحرَى بذلك؛ لأنّ إلٰهَكم إلهٌ واحدٌ فأخلِصُوا له الذِّكْرَ خاصّةً، واجعَلوه لوَجْهِه سالمًا خالصًا لا تَشُوبُوهُ بإشراكٍ كما قال: «فاستَبِقوا أنتُمُ الخَيْراتِ، واستَبِقوا إليها غيرَكم مِن أمرِ القِبلةِ وغيرِها»، وفيه تعريضٌ بالمشركين.

قولُه: (**وقرَأَ الحسَنُ: «والمُقيمي الصَّلاةَ»، بالنَّصبِ على تقديرِ النُّون**)، قال ابنُ جِنِّي: وهِي قراءةُ إسحاق[1]، ورُوِيَتْ عن أبي عَمْرو. أراد «المُقيمين» فحَذَفَ النُّونَ تخفيفًا، لا لتُعاقِبَها الإضافةُ، وشَبَّه ذلك بـ«الّذين» في قولِه:

فإنّ الذي حانَتْ بفَلجٍ دماؤهمْ ... همُ القومُ كلُّ القوم يا أُمَّ خالدِ[2]

حَذَفَ النّونَ تخفيفًا لطُولِ الاسم، وأمّا الإضافةُ فساقطةٌ هنا، وعليه قولُ الأخطل:

أَبنـي كُليـب إنّ عَمـيّ اللّذا ... قَتَلا الملوكَ وفكَّكا الأغلالا[3]

ونحوُه بيتُ «الكتاب»:

الحافظـو عَوْرَةَ العشـيرةِ لا ... يأتيهـمُ مِن ورائهـمْ نَطَفُ

بنَصْبِ «العورة»[4].

---

(١) كذا في الأصول الخطية، والصواب: ابن أبي إسحاق، وهو على الجادّة في «المحتسب» (٢: ٨٠).

(٢) سبق تخريجه من شعر الأشهب بن رُمَيْلة.

(٣) «ديوان الأخطل» ص ٣٨٧.

(٤) «المحتسب» (٢: ٨٠)، وانظر: «الكتاب» لسيبويه (١: ٩٥)، ولتمام الفائدة انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (١٢: ٥٩).

[﴿ وَٱلْبُدْنَ جَعَلْنَٰهَا لَكُم مِّن شَعَٰٓئِرِ ٱللَّهِ لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ فَٱذْكُرُوا۟ ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَيْهَا صَوَآفَّ فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا فَكُلُوا۟ مِنْهَا وَأَطْعِمُوا۟ ٱلْقَانِعَ وَٱلْمُعْتَرَّ كَذَٰلِكَ سَخَّرْنَٰهَا لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ ٣٦].

«البُدن» جمع بَدَنة، سُمِّيت لعِظَم بَدَنِها، وهي الإبلُ خاصّة، ولأنَّ رسولَ الله ﷺ ألحقَ البقرَ بالإبلِ حينَ قال: «البَدَنةُ عن سَبعةٍ، والبَـقَرةُ عن سبعةٍ»؛ فجَعَلَ البَـقَرَ في

النَّطَفُ: التلَطُّخُ بالعَيْب، ونَطَفانُ الماءِ: سَيَلانُه.

وقال الزجَّاجُ: ﴿الْمُقِيمِي ٱلصَّلَوٰةِ﴾ القراءةُ بالخَفْض، وإسقاطِ النونِ على الإضافة، ويجوزُ «المقيمينَ الصَّلاةَ» إلا أنهُ خلافُ المُصحف(١)، قيل: هُو مثْلُ قولِه:

هـــمُ الآمِــرونَ الخــيرَ والفاعلونَهُ ... إذا ما خَشُوا مِن مفظع الأمرِ جانبا(٢)

قولُه: (ولأنّ رسُولَ الله ﷺ ألحقَ البقرَ بالإبل)، تعليلٌ لِما يَردُ عَقِيبَه، والجُملةُ معطوفةٌ على قولِه: «سُمِّيت لِعظَم بَدَنِها وهِي الإبلُ»، المعنى: البَدَنةُ في اللغة موضوعة للإبِلِ خاصّةً، ولأجْلِ أنّ الشارعَ ﷺ ألحَقَ البقر بالإبلِ صارتِ البَدَنةُ جِنسًا متناوِلًا للنّوعَيْن: الإبلِ والبقر. رَوَينا عن مسلمٍ ومالكٍ والتِّرمذيِّ وأبي داودَ والنَّسائيِّ، عن جابرٍ، قال: «كنّا نَتمتَّعُ معَ رسُولِ الله ﷺ فَنذبَحُ البقرةَ عن سبعة»(٣)، وفي رواية: «قد خَرجْنا معَ رسُولِ الله ﷺ مُهِلِّينَ بالحَجِّ، فأمَرَنا رسُولُ الله ﷺ أن نشترِكَ في الإبِلِ والبقرِ كلُّ سبعةٍ منّا في بَدَنة»(٤)، وفي أُخرى لأبي داود قال: قال ﷺ: «البقرةُ عن سبعة، والجَزُورُ عن سبعة»(٥).

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٤٢٧)، وعبارتُه ثمّة: «القراءةُ الخفْضُ وإسقاط التنوين. والخفْضُ على الإضافة».

(٢) هو من شواهد «الكتاب» لسيبويه (١: ١٨٨) وقال: وزعموا أنّه مصنوع.

(٣) أخرجه الإمام مالك في «الموطأ» (١: ٣٢٣)، ومسلم (١٣١٨)، وأبو داود (٢٨٠٩)، والترمذي (٩٠٤)، والنسائي (٧: ٢٩٥) وغيرهم.

(٤) وهي ثابتة في «صحيح مسلم».

(٥) «سنن أبي داود» (٢٨١٠).

حُكمِ الإبلِ، صارت البَـدَنةُ في الشَّريعةِ مُتناوِلةً للجِنسَينِ عندَ أبي حنيفةَ وأصحابِه، وإلا فالبُدْنُ هي الإبِلُ، **وعليه تَدُلُّ الآية**، وقرأ الـحَسَن: «والبُدُن»، بضَمَّتَين، كـ«ثُمُر» في جَمع «ثَمَرة»، وابنُ أبي إسحاق بالضَّمَّتَينِ وتَشديدِ النُّونِ، على لَفظِ الوَقف. وقُرِئَ بالنَّصبِ والرَّفعِ كقوله: ﴿وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ﴾ [يس: ٣٩]. ﴿مِّن شَعَٰٓئِرِ ٱللَّهِ﴾ أي: مِن أعلامِ الشَّريعةِ التي شَرَعَها الله. وإضافتُها إلى اسمِه: تعظيمٌ لها. ﴿لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ﴾، كقولِه: ﴿لَكُمْ فِيهَا مَنَٰفِعُ﴾، ومِن شأنِ الحاجِّ أن يَحرِصَ على شيءٍ فيه خيرٌ ومنافعُ بِشَهادةِ الله.

عن بَعضِ السَّلَفِ أنه لَم يملِكْ إلّا تِسعةَ دنانير، فاشتَرى بها بَدَنة، فقِيلَ له في ذلك، فقال: «سَمِعتُ ربِّي يَقول: ﴿لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ﴾». وعن ابنِ عبّاسٍ: دُنيا وآخِرة. وعَن إبراهيم: مَن احتاجَ إلى ظَهرِها رَكِب، ومن احتاجَ إلى لبَنِها شَرِب. وذِكرُ اسمِ الله: أن يقولَ عندَ النَّحر: اللهُ أكبَر، لا إلٰه إلّا اللهُ، واللهُ أكبر، **اللَّهمَّ مِنكَ وإليك**.

قال القاضي: «ولا يَلزَمُ مِن مشاركةِ البقرِ لها في إجزائها عن سبعةٍ تناوُلُ اسم البَدَنة لها شَرْعًا»(١).

قولُه: (**وعليه تَدُلُّ الآيةُ**)، أي: على أنّ المرادَ بالبُدْنِ الإبِلُ، لأنّ قولَه تعالى: ﴿مِّن شَعَٰٓئِرِ ٱللَّهِ﴾ وقولَه تعالى: ﴿فَٱذْكُرُواْ ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَيْهَا صَوَآفَّ﴾ وقولَه: ﴿فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا﴾ مِن خصائِص نَحْرِ الإبِلِ لا البقر.

قولُه: (**اللهُمَّ مِنكَ وإليك**)، الحديثُ مِن رواية التِّرمذيِّ وأبي داودَ، عن جابرٍ رضيَ اللهُ عنه قال: ذَبَحَ النبيُّ ﷺ يومَ الذَّبح كَبْشَيْنِ أقرَنَيْنِ أمْلَحَيْنِ مَوْجوءَيْنِ، فلمّا وجَّهَهما قال: «إني وجّهتُ وجهيَ للذي فَطَرَ السماواتِ والأرضَ على مِلّةِ إبراهيم حنيفًا وما أنا من المشركين، ﴿إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي﴾ [الأنعام: ١٦٢] الآية، اللهُمَّ مِنكَ ولك، اللهُمَّ عن محمدٍ وأُمّتِه، بسم الله واللهُ أكبر»، ثُم ذَبَحَ(٢).

---

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ١٢٧).

(٢) أخرجه ابن ماجه (٣١٢١)، والترمذي (١٥٢١) مختصرًا، وأبو داود (٢٧٩٧) وغيرهم. وقال=

﴿صَوَآفَّ﴾ قائماتٍ قد صَففْنَ أيدِيَهُنَّ وأرجُلَهُنّ. **وقُرِئ: «صَوافِن»** من صُفونِ الفَرَس، وهو أن يَقومَ على ثلاثٍ، ويَنصِبَ الرّابعةَ على طَرَفِ سُنبُكِه؛ لأنّ البَدَنَة تَعقُل إحدى يدَيها فتقومُ على ثَلاث. وقُرِئ: «صَوافِيَ» أي: خَوالِصَ لوَجهِ الله. وعن عَمرو بنِ عُبَيد: «صَوافِنا» بالتَّنوينِ عِوَضًا مِن حَرفِ الإطلاقِ عندَ الوَقف. وعَن بعضِهم: «صَوافِيْ» نحو مَثَلِ العرب: «**أعطِ القَوسَ بارِيْها**» بسُكونِ الياء.

«وُجوبُ الجُنوب»: وقوعُها على الأرض، ومن: وَجَبَ الحائِطُ وَجبة؛ إذا سَقَط. ووَجَبت الشَّمسُ جِبة: غَرَبت. والمَعنى: فإذا وَجَبت جُنوبُها وسَكَنَت **نسائِسُها** حَلَّ

مِنك: أي: عطاؤك وصادرٌ منك، وإليك: أي: تقرُّبًا إليك.

قولُه[1]: (**وقُرِئَ: صوافِنَ**)، قال ابنُ جِنِّي: وهِي قراءةُ ابنِ مسعودٍ وأبي عمرو وابنِ عبّاس، وقرَأَ: صوافِيَ: أبو موسى الأشعريُّ والحَسَن[2].

قولُه: (**أعطِ القَوْسَ باريها**)، قال المَيْدانيُّ: أي: استعِنْ على عمَلِك بأهلِ المعرفة والحَذْقِ فيه ويُنشَدُ:

يا باريَ القوس بَرْيًا لست تُحسِنُها لا تفسِدَنْها وأعطِ القوسَ باريْها[3]

قولُه: (**نَسَائسها**)، **الجوهري**: النَّسيسُ: بقيّةُ الرُّوح، ومنهُ قولُ الشاعر:

فقد أَوْدَى إذا بُلِغَ النسيسُ[4]

= الترمذي: هذا حديثٌ غريبٌ من هذا الوجه، والعملُ على هذا عند أهلِ العلم من أصحاب النبيِّ ﷺ أن يقول الرجلُ إذا ذبح: بسم الله، والله أكبر.

(١) هذه الفقرة وردت في (ط) هنا، ووردت في (ح) و(ف) قبل الفقرة السابقة.

(٢) «المحتسب» (٢: ٨١)، وانظر: «الجامع لأحكام القرآن» (١٢: ٦٢).

(٣) «مجمع الأمثال» (٢: ١٩).

(٤) لأبي زُبَيْدٍ الطائيِّ كما في «الصحاح» للجوهري (نَسَسَ)، وصَدْرُه:

إذا عَلِقَتْ مخالبُه بقِرْنٍ

لكم الأكلُ مِنها والإطعام. ﴿ٱلْقَانِعَ﴾ السّائِل، من: قَنَعتُ إليه وكَنَعت: إذا خَضَعتَ له وسَألتَه قُنوعًا. ﴿وَٱلْمُعْتَرَّ﴾ الـمُعترِض بغَيرِ سُؤال، أو «القانِعُ»: الرّاضي بما عندَه وبما يُعطى مِن غَيرِ سُؤال، من: قَنِعت، قَنَعًا وقَناعة. و«الـمُعتَرّ»: الـمُعتَرِضُ بسُؤال. وقَرأَ الـحَسَن: و«الـمُعتَري». وعرَّه، وعَراه، واعتَراه، واعتَرَه: بمَعنى. وقرأ أبو رَجاء: «القَنِع» وهو الرّاضي لا غَير. يُقال: قَـنِع؛ فهو قَنِعٌ وقانع.

مَنّ اللهُ على عِبادِهِ واستَحمَدَ إليهم بأن سَخَّرَ لهم البُدنَ مِثلَ التَّسخيرِ الذي رَأَوا وعَلِموا، ويأخذونَها مُنقادةً للأخذِ طَـيِّعةً، فيَعقِلونَها ويَحبِسونَها صافّةً قوائِمَها، ثم يَطعُنونَ في لبّاتِها. ولولا تسخيرُ الله لم تُطِق، ولم تَـكُن بأعجَزَ مِن بعضِ الوحوشِ التي هي أصغرُ منها جِرمًا وأقلُّ قوّة، وكَفى بما يُـتَأبدُ مِن الإبلِ شاهِدًا وعِبرة.

[﴿لَن يَنَالَ ٱللَّهَ لُحُومُهَا وَلَا دِمَآؤُهَا وَلَٰكِن يَنَالُهُ ٱلتَّقْوَىٰ مِنكُمْ كَذَٰلِكَ سَخَّرَهَا لَكُمْ لِتُكَبِّرُوا۟ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ وَبَشِّرِ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ ٣٧].

أي: لن يُصيبَ رِضا الله اللُّحومُ الـمُتَصَدَّقُ بها ولا الدِّماءُ الـمُهراقةُ بالنَّحر، والـمُراد: أصحابُ اللُّحومِ والدِّماء، والـمَعنى: لن يُرضِيَ الـمُضَحُّونَ والـمُقرِّبونَ رَبَّهم إلا بمُراعاةِ النِّـيّةِ والإخلاصِ، والاحتِفاظِ بشُروطِ التَّقوى في حِلِّ ما قَرَّبَ

قولُه: (واستَحمَدَ إليهم). **الأساس**: واستَحمَدَ اللهُ على خَلْقِه بإحسانِه إليهم، وإنعامِه عليهم، يعني: أنّ اللهَ تعالى مَنَّ على عبادِه بقولِه: ﴿كَذَٰلِكَ سَخَّرَهَا لَكُمْ﴾ وطلَبَ منهم أن يَشكروُه بسببِ تسخيرِه لهم ذلك البُدْنَ العظيمَ تسخيرًا مثْلَ ذلك التسخيرِ العجيبِ الشأنِ الذي عَرَفوهُ وعَلِموه، ونَبَّهَ عليه بقولِه: ﴿فَٱذْكُرُوا۟ ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَيْهَا صَوَآفَّ فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا فَكُلُوا۟ مِنْهَا وَأَطْعِمُوا۟﴾ الآية. قال أبو البقاءِ: ﴿كَذَٰلِكَ﴾ الكافُ: نَعتٌ لمصدرٍ محذوف، أي: سَخَّرناها تسخيرًا مثْلَ ما ذكَرْنا[1].

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٩٤٣).

به، وغيرِ ذلك مِن الـمُحافَظاتِ الشَّرعِيّةِ وأوامرِ الوَرَع. فإذا لم يُراعُوا ذلك، لم تُغنِ عنهم التَّضحِيةُ والتَّقريبُ وإن كثُرَ ذلكَ منهم. **وقُرِئ: ﴿لَن يَنَالَ ٱللَّهَ.. وَلَٰكِن يَنَالُهُ﴾ بالياء والتاء**. وقيل: كانَ أهلُ الجاهِليّـةِ إذا نَحَروا البُدنَ نَضَحَوا الدِّماءَ حَولَ البيتِ ولطَّخوه بالدَّم، فلما حَجَّ الـمُسلِمونَ أرادوا مِثلَ ذلك، فنزلَت.

كَرَّرَ تذكيرَ النِّعمةِ بالتَّسخير، ثم قال: لِتَشكُروا اللهَ على هدايَتِه إيّاكم لأعلام دينِه ومناسِك حَجِّه، بأن تُـكَبِّروا وتُـهَلِّلوا، فاختَصَرَ الكَلامَ بأن ضَمَّنَ التَّـكبيرَ مَعنى الشُّـكر، وعَدّى تَعدِيَته.

[﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُدَٰفِعُ عَنِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ خَوَّانٖ كَفُورٍ﴾ ٣٨].

خَصّ الـمُؤمِنينَ بدَفعِه عنهم ونُصرَتِه لهم، كَما قال: ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ [غافر: ٥١]، وقال: ﴿إِنَّهُمۡ لَهُمُ ٱلۡمَنصُورُونَ﴾ [الصافات: ١٧٢] قال: ﴿وَأُخۡرَىٰ

قولُه: (**وقُرِئ: ﴿لَن يَنَالَ ٱللَّهَ.. وَلَٰكِن يَنَالُهُ﴾ بالياءِ والتاء**)، بالياءِ التَّحتانيِّ: السَّبعةُ، والتاءُ: شاذّة[1].

قولُه: (**كَرَّرَ تذكيرَ النِّعمة**)، يعني: قالَ قَبْلَ هذا: «كذلك سَخَّرناها لكُم لعلّكم تَشكُرون» ثُم كَرَّ إلى هذا المعنى بقولِه: ﴿كَذَٰلِكَ سَخَّرَهَا لَكُمۡ لِتُكَبِّرُواْ ٱللَّهَ﴾ بأنْ ضَمَّنَ التكبيرَ معنى الشُّكر، وعَدّاهُ بـ«على»، وإنّما حَسُنَ تسميةُ الشُّكرِ بالتكبير؛ لأنّ التكبيرَ على هدايةِ الله تعالى المكلَّفَ لأعلام الدِّين ومناسكِ الحَجِّ: هُو النَّداء على الجميل بسببِ إحسانِه، وليس معنى الشُّكرِ اللِّسانيِّ إلّا هذا، فوَضْعُ التكبيرِ هاهُنا موضعَ الشُّكرِ كوَضْعِ ﴿وَيَذۡكُرُواْ ٱسۡمَ ٱللَّهِ﴾ ـ في قولِه تعالى: ﴿لِّيَشۡهَدُواْ مَنَٰفِعَ لَهُمۡ وَيَذۡكُرُواْ ٱسۡمَ ٱللَّهِ فِيٓ أَيَّامٖ مَّعۡلُومَٰتٍ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُم مِّنۢ بَهِيمَةِ ٱلۡأَنۡعَٰمِ﴾ [الحج: ٢٨] ـ مَوْضعَ «يَنْحَروا»؛ للإيذانِ بأنّ المقصودَ الأوّليَّ مِن شَرْعيّةِ الأحكام التوحيدُ، وذِكْرُ الله تعالى وحدَه وتشييدُه، وأنّ رأسَ الشُّكرِ هُو الذِّكرُ باللِّسان.

---

(١) وممن قرأ بها يعقوبُ الحضرمي، انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (١٢: ٦٥).

﴿تُحِبُّونَهَا نَصْرٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ﴾ [الصف: ١٣] **وجَعَلَ العِلّةَ في ذلك أنه لا يُحِبُّ أضدادَهم:** وهم الخَوَنَةُ الكَفَرَةُ الذين يَخونونَ اللهَ والرَّسولَ ويَخونُونَ أماناتِهم، ويَكفُرونَ نِعَمَ الله **ويَغمِطُونها. ومَن قَرأ:** ﴿يُدَٰفِعُ﴾ فمَعناهُ: يُبالِغُ في الدَّفعِ عنهم، كما يبالِغُ مَن يُغالِبُ فيه؛ لأنّ فِعلَ المُغالِبِ يَجيءُ أقوى وأبلَغ.

[﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَٰتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا۟ ۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ ۞ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِم بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّآ أَن يَقُولُوا۟ رَبُّنَا ٱللَّهُ ۗ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَٰتٌ وَمَسَٰجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا ٱسْمُ ٱللَّهِ كَثِيرًا ۗ وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِىٌّ عَزِيزٌ ۞ ٱلَّذِينَ إِن مَّكَّنَّٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ أَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَمَرُوا۟ بِٱلْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا۟ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۗ وَلِلَّهِ عَٰقِبَةُ ٱلْأُمُورِ﴾ ٣٩ – ٤١].

﴿أُذِنَ﴾ و﴿يُقَٰتَلُونَ﴾ **قُرِئا على لفظِ المَبنيِّ للفاعِلِ** والمَفعولِ جَميعًا: والمَعنى:

قولُه: (**وجَعَلَ العلّةَ في ذلك أنهُ لا يحبُّ أضدادَهم**)، يعني: أنّ اللهَ تعالى إنّما يَنصُرُ المؤمنينَ؛ لِما أنهُ يَبغُضُ أضدادَهم، فإنْ قلتَ: أليسَ هذا كقولِ القائل: إنّما أُحبُّكَ لبُغضِ فلان، ويؤدِّي هذا إلى أنهُ لولا بُغضِ فلانٍ لَما أحببتُك؟ قلتُ: لا، لأنّ المعنى: إنّ اللهَ تعالى يَنصُرُ الذين آمَنوا باللهِ ورسُولِه لأنّهم لم يَخُونوا اللهَ ورسُولَه، ولا يخونوا أماناتِهم، ويشكرونَ نِعَمَ اللهِ ولا يَغْمِطُونَها؛ وكذلك لا يحبُّ مَن هُو على خلافِ ما هم عليه منَ الخيانةِ والكُفْرانِ ويَدفَعُ شرَّهم عنهُم.

قولُه: (**ويَغمِطُونَها**)، **النهاية**: الغَمْطُ: الاستهانةُ والاستحقار، وهُو مثْلُ الغَمْص.

قولُه: (**ومَن قرَأَ: ﴿يُدَٰفِعُ﴾**)، كلُّهم سوى ابنِ كثيرٍ وأبي عَمْرو[1].

قولُه: (**﴿أُذِنَ﴾ و﴿يُقَٰتَلُونَ﴾ قُرِئا على لفظِ المبني للفاعل**)، نافعٌ وعاصمٌ وأبو عَمْرو:

---

(١) وحُجّةُ مَنْ قرأ ﴿يَدْفَعُ﴾ بغير ألف مِن: دَفَعَ يَدْفَعُ دَفْعًا: أنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ لا يُدافِعُه شيء، وهو يدْفَعُ عن الناس، فالفِعلُ وحده له لا لغيرِه. وحجّةُ من قرأ ﴿يُدَٰفِعُ﴾ بالألف: أنّ يُدافع عن مرات متواليات، لأن قولَ القائل: دافعتُ عن زيدٍ، يجوزُ أن يُرادَ به: دفعتُ عنه مرّة بعد مرّةٍ. انتهى من «حجّة القراءات» ص ٤٧٧–٤٧٨.

أُذِنَ لهم في القِتال، فحَذَفَ الـمَأذونَ فيه لِدَلالةِ ﴿يُقَـٰتَلُونَ﴾ عليه.

﴿بِأَنَّهُمْ ظُلِمُواْ﴾ أي: بسَبَبِ كَونِهم مَظلومِين، وهم **أصحابُ رَسولِ الله ﷺ: كانَ مُشرِكو مَكّةَ يؤذونَهم أذًى شَديدًا**، وكانوا يَأتونَ رَسولَ الله ﷺ مِن بينِ مَضروبٍ ومَشجوجٍ يَتَظَلَّمونَ إليه، فيقولُ لهم: «اصبِروا، فإنّي لَم أُومَرْ بالقِتال»، حَتّى هاجَرَ، فأُنزِلَت هذه الآية، وهي أولُ آيةٍ أُذِنَ فيها بالقِتالِ بعدَ ما نُهِيَ عنه في نَيِّفٍ وسَبعينَ آية. وقيل: نَزَلَت في قَومٍ خَرَجوا مُهاجِرين، فاعتَرَضَهم مُشركو مَكّةَ، فأُذِنَ لهم في مُقاتَلَتِهم. والإخبارُ بكونِه قادِرًا على نصرِهم **عِدَةٌ مِنه بالنَّصرِ، واردةٌ على سَنَنِ كلام الـجَبابِرة**، وما مَرَّ مِن دَفعِه عن الذينَ آمَنُوا مُؤذِنٌ بمثلِ هذه العِدَةِ أيضًا. ﴿أَن

﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ﴾ بضمِّ الهمزة، والباقونَ: بفَتْحِها. نافعٌ وابنُ عامر وحَفْصٌ: ﴿يُقَـٰتَلُونَ﴾ بفَتْحِ التاء، والباقونَ: بكسْرِها[1].

قولُه: (**وهم أصحابُ رسُولِ الله ﷺ، كان مشركو مكّةَ يؤذونَهم أذى شديدًا**)، في هذا إشعارٌ بأنّ قولَه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُدَٰفِعُ عَنِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ وما بعدَها متّصلٌ بقولِه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾، والآياتُ الواردةُ في بيانِ شعائرِ الحَجِّ ومَناسكِه تفصيلٌ وتوضيحٌ لقولِه: ﴿ٱلَّذِى جَعَلْنَـٰهُ لِلنَّاسِ سَوَآءً ٱلْعَـٰكِفُ فِيهِ وَٱلْبَادِ﴾ على سَبيلِ الاستطرادِ مَزيدًا لتهجينِ فعلِهم وتصويرِ قُبحِهم؛ لأنهُ كلَّما ازدادَ ما صُدَّ عنه تعظيمًا يَزدادُ قُبحُ الصَّدِّ والمَنْعُ، وبه يتقوّى مذهبُ الشافعيِّ وهُو أنّ المرادَ بالتسويةِ في قولِه: ﴿سَوَآءً ٱلْعَـٰكِفُ فِيهِ وَٱلْبَادِ﴾ التسويةُ في أعمالِ الحجِّ ومَناسِكِه.

قولُه: (**عِدةٌ منهُ بالنَّصر، واردةٌ على سَنَنِ كلام الجبَابِرة**)، أي: عِدةٌ منهُ بالنَّصْر جازمةٌ قاطعةٌ؛ لأنهُ مِن دَيْدَنِهم وأوضاعِ أمْرِهم أن يقتصروا في مَواعيدِهمُ التي يوطِّنُونَ أنفُسَهم على إنجازِها أن يقولوا: عسَى ولعلّ، ونحوهما منَ الكلمات، أو يُخيلوا إخالةً أو يُظفَرَ منهم

---

(١) انظر توجيه هذه الاختيارات في «حجّة القراءات» ص ٤٧٨-٤٧٩ و«التيسير في القراءات السبع»، ص ١٥٧.

يَقُولُواْ﴾ في مَحلِّ الجرِّ على الإبدالِ مِن: ﴿حَقٍّ﴾ أي: بغَيرِ مُوجِبٍ سِوى التَّوحيدِ الذي يَنبغي أن يكونَ مُوجِبَ الإقرارِ والتَّمكينِ، لا مُوجِبَ الإخراجِ والتَّسيير، ومِثلُه: ﴿هَلْ تَنقِمُونَ مِنَّآ إِلَّآ أَنْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ﴾ [المائدة: ٥٩].

«دَفعُ الله بعضَ النّاسِ ببَعض»: إظهارُه وتَسليطُه المُسلمينَ منهم على الكافرينَ بالمُجاهَدة، ولَولا ذلك لاستَولى المُشرِكونَ على أهلِ المِلَلِ المُختَلِفةِ في أزمِنَتِهم، وعلى مُتَعَبَّداتِهم فهدَمُوها، ولم يَترُكوا للنَّصارى بِيَعًا، ولا لرُهبانِهم صَوامِع، ولا لليَهودِ صَلَوات، ولا للمُسلِمينَ مَساجِد. **أو لَغلَبَ المُشرِكونَ في أمّةِ مُحمَّدٍ ﷺ على**

بالرَّمزة، فإذا عُثِرَ على شيءٍ مِن ذلك لم يَبْقَ للطالبِ ما عندَهم شكٌّ في النّجاح والفَوْزِ بالمطلوب، قالهُ في أوّلِ البقرة[1]، فعلى هذا أصلُ الكلام: قاتِلوا الذين ظلَموكم وإنيّ أنصُرُكم البَتّةَ، فعدَلَ إلى لفظِ العظَمةِ والكبرياءِ بقولِه: ﴿أُذِنَ﴾ لمّا عُلِمَ أنّ الآذِنَ[2] في مثْلِ هذا الخِطابِ مَن هُو؟ وقيل في جانبِ المظلوم: ﴿لِلَّذِينَ يُقَٰتَلُونَ﴾ كأنهُ لا يريدُ المُخاطَبين، يعني: لمَن هذا شأنُه وعادتُه، ثم قيل: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ﴾ إنْ شاء نَصَرَهم، وعسَى أن يفعَلَه، ولا يُعدَمُ مِن كرَمِه ولُطفِه ذلك، وعلى هذا قولُه تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُدَٰفِعُ عَنِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ خَوَّانٍ كَفُورٍ﴾؛ لعَدَم التصريح وإخراج الكلام على التعريضِ وإليه الإشارة بقولِه: «وما مَرَّ مِن دَفْعِه عنِ الذين آمَنوا يُؤْذِنُ بمثْلِ هذه العِدَةِ».

قولُه: (ومثْلُه: ﴿هَلْ تَنقِمُونَ مِنَّآ إِلَّآ أَنْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ﴾)، [المائدة: ٥٩] يريدُ أنهُ مِن بابِ قولِه:

ولا عَيْبَ فيهْم غيرَ أنّ سيوفَهمْ بِهنّ فلولٌ من قِراعِ الكتائبِ[3]

قولُه: (**أو لَغلَبَ المشركونَ في أُمّةِ محمد ﷺ**)، عطفٌ على قولِه: «لاستَولَى المشركونَ على أهلِ المِلَل المختلفة»، فعلى الأوّلِ: المرادُ بالمشركينَ: العمومُ، كما أنّ المرادَ بالمسلمينَ في قولِه: «وتسليطُهُ المسلمينَ» للتعميم.

(١) يعني في تفسير قوله تعالى: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾. انظر: «الكشاف» (٢: ٢٩٤ - ٢٩٥).

(٢) في (ط): «لما عُلم مَن الآذن».

(٣) سبق تخريجه.

المسلمينَ وعلى أهلِ الكتابِ الذينَ في ذِمَّتِهم وهَدَموا مُتَعَبَّداتِ الفَريقَين. **وقُرِئَ: «دِفاع»**، و«لـهُدِمَت» بالتَّخفيف. وسُمِّيَت الكَنيسةُ «صَلاة» لأنه يُصَلّى فيها. وقيل: هي كَلِمةٌ مُعَرَّبة، أصلُها بالعِبرانِيّة: صَلوثا. ﴿مَن يَنصُرُهُۥٓ﴾ أي: يَنصُرُ دينَه وأولياءَه؛ هو إخبارٌ مِن الله عزَّ وجلَّ بظَهرِ الغَيبِ عمّا سَتكونُ عليه سِيرةُ المهاجِرينَ رضِيَ اللهُ عنهم إن مَكَّنَهم في الأرضِ وبَسَطَ لهم في الدُّنيا، وكيفَ يَقومونَ بأمرِ الدِّين. وعن عُثمانَ رَضِيَ اللهُ عنه: هذا والله ثناءٌ قبلَ بلاء. **يُريد: أنّ اللهَ قد أثنى عليهم قبلَ أن يُحدِثوا مِن الـخَيرِ ما أحدَثوا**. وقالوا: **فيه دليلٌ على صِحّةِ أمرِ الـخُلَفاءِ الرّاشِدين**؛ لأنَّ اللهَ لَم

قولُه: (**وقُرِئَ: «دِفاعُ»**)، قرَأَها نافعٌ وابنُ كثيرٍ(١).

قولُه: (**يريدُ أنّ اللهَ أثنى عليهم قبْلَ أن يُحدِثوا منَ الخيْرِ ما أحدَثوا**)، وذلك أنّ قولَه تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ إِن مَّكَّنَّٰهُمْ﴾ الآية بَدَلٌ مِن ﴿ٱلَّذِينَ أُخْرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِم﴾، وهُو مِن قولِه: ﴿لِلَّذِينَ يُقَٰتَلُونَ﴾، وكان ذلك وارِدًا على سَنَنِ الوَعْدِ للمهاجِرينَ الذين أُخرِجوا مِن ديارِهم بغيرِ حقٍّ بما سيكونُ مِن نَصْرِهم على مَن ظلَمَهم، فيكونُ تمكُّنُهم في الأرض الذي هُو سببُ تمدُّحِهم بقولِه: ﴿أَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَمَرُواْ بِٱلْمَعْرُوفِ وَنَهَوْاْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾ ثناءً قبْلَ بلاء، وأمّا إتيانُ «إنْ» الشَّرطيةِ في قولِه: ﴿إِن مَّكَّنَّٰهُمْ﴾ فمِن قَبيلِ عسى ولعلَّ مِن أمثالِ الجَبابرةِ في المواعيدِ كما مَرَّ آنفًا، واللهُ أعلم.

قولُه: (**فيه دليلٌ على صحّةِ أمرِ الخُلفاءِ الراشدينَ رضيَ اللهُ تعالى عنهُم**)، يعني: أدمَجَ هذا المعنى في إبدالِ ﴿ٱلَّذِينَ أُخْرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِم﴾ بقولِه: ﴿ٱلَّذِينَ إِن مَّكَّنَّٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ الآية. قال الإمامُ: إنّ اللهَ تعالى وَصَفَ المهاجِرينَ بأنه إنْ مَكَّنَهُم في الأرضِ فإنّهم يأْتونَ بالأمورِ الأربعة؛ وهِي: إقامةُ الصَّلاة، وإيتاءُ الزّكاة، والأمرُ بالمعروفِ، والنهيُ عنِ المُنكَر، فقد ثَبَتَ ذلك في الأئمّةِ الأربعة. فإذا ثَبَتَ ذلك، وَجَبَ أن يكونوا على الحقّ، ولا يجوزُ حَمْلُ الآيةِ على أميرِ المؤمنينَ عليٍّ وحدَه كرّمَ الله وجهه؛ لأنّ الآيةَ دالّةٌ على الجَمْع(٢).

---

(١) انظر: «التيسير في القراءات السبع» ص ١٥٧، و «حجة القراءات»، ص ٤٧٩.

من قوله: «وابن كثير» إلى هنا ساقط في (ط).

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢٣: ٤١).

يُعطِ التَّمكينَ ونَفاذَ الأمرِ مع السِّيرةِ العادِلةِ غيرَهم مِن الـمُهاجِرين، لا حَظَّ في ذلك للأنصار **والطُّلَقاء**. وعن الـحَسَن: هُم أمّةُ مُـحَمَّدٍ ﷺ. وقِيل: ﴿ٱلَّذِينَ﴾ مَنصوبٌ بدلٌ مِن قولِه ﴿مَن يَنصُرُهُۥٓ﴾. والظَّاهِرُ أنه مجرور، تابِـعٌ لـ﴿ٱلَّذِينَ أُخۡرِجُواْ﴾. ﴿وَلِلَّهِ عَٰقِبَةُ ٱلۡأُمُورِ﴾ أي: مَرجِعُها إلى حُكمِه وتَقديرِه. وفيه تأكيدٌ لِما وَعدَه مِن إظهارِ أوليائِه وإعلاءِ كَلمَتِهم.

[﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدۡ كَذَّبَتۡ قَبۡلَهُمۡ قَوۡمُ نُوحٖ وَعَادٞ وَثَمُودُ * وَقَوۡمُ إِبۡرَٰهِيمَ وَقَوۡمُ لُوطٖ * وَأَصۡحَٰبُ مَدۡيَنَۖ وَكُذِّبَ مُوسَىٰ فَأَمۡلَيۡتُ لِلۡكَٰفِرِينَ ثُمَّ أَخَذۡتُهُمۡۖ فَكَيۡفَ كَانَ نَكِيرِ﴾ ٤٢-٤٤].

يقولُ لرسولِه ﷺ تسليةً له: لستَ بأَوحَديٍّ في التَّـكذيب، فقَد كَذَّبَ الرُّسُلَ قبلَك أقوامُهم، وكفاكَ بهم أُسوة.

فإن قلت: لِمَ قِيل: ﴿وَكُذِّبَ مُوسَىٰ﴾ ولم يُقَل: «قَومُ مُوسى»؟ قلت: لأنَّ مُوسى ما كَذَّبه قومُه بنو إسرائيل، وإنما كَذَّبه غيرُ قومِه وهم القِبط. وفيه شيءٌ آخر، كأنه قيلَ بعدَ ما ذَكَرَ تكذيبَ كُلِّ قومٍ رسولَهم: **وكُذِّبَ موسى ـ أيضًا ـ معَ وُضوحِ آياتِه وعِظَم مُعجِزاتِه**، فما ظَنُّكَ بغيرِه.

قولُه: (**والطُّلَقاء**)، **النهاية**: همُ الذين خَلَّى عنهُم يومَ فَتْح مكّةَ وأطلَقَهم فلم يَستَرِقَّهم، واحِدُهُ: طَليقٌ، فَعيلٌ بمعنى مفعول، وهُو الأسِيرُ إذا أُطلِقَ سَبيلُه، ومنهُ الحديث: «الطُّلَقاءُ مِن قُرَيْش، والعُتَقاءُ مِن ثَقِيف»(١)، مَيَّزَ القُرَشيَّ حيث هُو أكرمُ مِن ثَقيفٍ.

قولُه: (**وكُذِّبَ موسى أيضًا معَ وضُوح آياتِه**)، يريدُ أنهُ تعالى ما نَظَمَ موسى عليه السَّلامُ في سِلكِ ما تقدَّمَ مِن ذِكرِ الأنبياءِ عليهمُ السَّلامُ وتكذيبِهم، بل كَرَّرَ لهُ الفعلَ وأتى

(١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٩٢٣٥)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢: ٣٥٨)، وصححه ابن حبان (٧٢٦٠) من حديث جرير بن عبد الله البَجَليِّ، وذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠: ١٥) وقال: أحد أسانيد الطبراني رجاله رجال الصحيح.

النَّكير: بمَعنى الإنكارِ والتَّغيير، حيثُ أبدلَهم بالنِّعمةِ مِحنة، وبالحياةِ هَلاكًا، وبالعِمارةِ خَرابًا.

[﴿ **فَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ فَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا وَبِئْرٍ مُّعَطَّلَةٍ وَقَصْرٍ مَّشِيدٍ** ﴾ ٤٥].

كُلُّ مُرتَفَعٍ أظَلَّكَ مِن سَقفِ بيتٍ أو خَيمةٍ أو ظُلَّةٍ أو كَرمٍ، فهو «عرش». و«الخاوي»: السّاقِط، مِن: خَوى النَّجم؛ إذا سَقَط. أو: الخالي، مِن: خَوى المَنزِلُ إذا خَلا مِن أهلِه، وخَوى بَطنُ الحامِل.

وقولُه: ﴿ **عَلَىٰ عُرُوشِهَا** ﴾ لا يَخلو مِن أن يَتعلَّقَ بـ﴿ **خَاوِيَةٌ** ﴾، فيكونُ المَعنى: أنها ساقِطةٌ على سُقوفِها، أي: خَرَّت سُقوفُها على الأرض، ثم تَهدَّمَت حِيطانُها فسَقَطَت فوقَ السُّقوف. أو: **أنها ساقِطةٌ أو خاليةٌ مَع بَقاءِ عُروشِها وسلامتِها**. وإما

به مجهولًا؛ ليُؤْذِنَ باستقلالِه وعِظَم شأنِه، والمقصُودُ حصُولُ تكذيبِ مثْلِه معَ جلالتِه فكيف بمَن دونَه؟

قولُه: (**النَّكيرُ: بمعنى الإنكارِ والتغيير**)، **الأساس**: وقد نكرَ الأمرُ نكارةً: صار مُنكَرًا، ونكَّرتُه فتنكَّر: غيَّرتُه، وتنكَّرَ لي فلانٌ: لقِيَني لقاءً بشعًا، وعن أبي سُفيانَ: أنّ محمدًا لم يُناكِرْ أحدًا إلّا كانت معَه الأهوالُ، وأصابَهم منَ الدَّهر نكْراءُ: شدّة.

قولُه: (**أو أنّها ساقطةٌ أو خاليةٌ معَ بقاءِ عُروشِها وسلامتِها**)، قال صاحبُ «التقريب»: وفي سلامتِها على تفسيرِها بساقطةٍ نظَرٌ، فلعلّ لَفْظَة الساقطةِ سَهْوٌ منَ الناسِخ وتُفسَّرُ بخاليةٍ لا غيرُ، والمرادُ: سُقوطُ الجُدرانِ عليها.

وقلتُ: لا يُرَدُّ إذا عُرِفَ وَجْهُ التقسيم؛ لأنّ بناءَ التقسيم على أنّ «الخاويَ» بمعنى الساقط، أو بمعنى الخالي، و﴿ **عَلَىٰ عُرُوشِهَا** ﴾ إمّا ظَرْفٌ لَغْوٌ أو مُستقِرٌّ، فقولُه: «أو خاليةٌ معَ بقاءِ عروشِها» عطفٌ على «ساقطةٌ على سُقُوفِها»، وقولُه: «أو أنّها ساقطةٌ» عَطْفٌ على «أنّها ساقطةٌ على سُقُوفِها» أيضًا، المعنى: لا يَخْلُو ﴿ **عَلَىٰ عُرُوشِهَا** ﴾ مِن أن يَتعلَّقَ

أن يكونَ خَبَرًا بعدَ خَبَر، كأنه قِيل: هي خالِية، وهي على عُروشِها؛ أي: قائِمةٌ **مُطِلّة على عُروشِها**، على مَعنى أنَّ السُّقوفَ سَقَطت إلى الأرضِ فصارَت في قَرارِ الحيطان، وبَقِيَت الحيطانُ مائِلةً؛ فهي مُشرِفةٌ على السُّقوفِ السّاقِطة.

فإن قلت: ما محَلُّ الجُملَتَينِ مِن الإعراب، أعني: ﴿وَهِىَ ظَالِمَةٌ فَهِىَ خَاوِيَةٌ﴾؟

بـ﴿خَاوِيَةٌ﴾، أو يكونَ خبرًا بعدَ خبر، وعلى الأوّل لا تخلو ﴿خَاوِيَةٌ﴾ مِن أن تكونَ بمعنى ساقطة، أو خالية، وعلى أن تكونَ بمعنى ساقطةٍ لا يَخْلو: إمّا أن يُعتبَرَ فيه معنى الاستعلاء، فهُو المرادُ مِن قولِه: «خَرَّتْ سُقوفُها على الأرض، ثُم تهَدَّمَتْ حِيطانُها فسَقَطَت فوقَ السُّقوف»، أو أن تُجعَلَ خاليةٌ، أي: ساقطة كنايةً عن مطلقِ الخَراب كما كَنَّى بقولِه: ﴿سُقِطَ فِىٓ أَيْدِيهِمْ﴾ [الأعراف: ١٤٩] عنِ النَّدَم مُطلقًا، وهُو المرادُ مِن قولِه: «أو أنّها ساقطةٌ»، فعلى هذا «عروشُها» متعلِّقٌ بها تعلُّقَ الخالية، كأنهُ قيل: وهِي خَرِبةٌ مع عروشِها، وعلى الثاني أن يكونَ خبرًا بعدَ خبرٍ: ﴿خَاوِيَةٌ﴾ إما بمعنى: ساقطةٌ أو خالية، فاعتُبِرَ معنى الثاني بقولِه: «كأنهُ قيل: هِي خاليةٌ وهِي على عروشِها» دونَ الأوّلِ لِمَا عُلِمَ مِن قولِه: «خَرَّتْ سُقوفُها على الأرضِ» هذا المعنى، فاندَفَع بقولِنا: «أو خاليةٌ معَ بقاءِ عروشِها» عطفٌ على «ساقطةٌ على سُقوفِها» النظرُ الذي أورَدَه صاحبُ «التقريب».

قال القاضي: والجُملةُ ـ أي: ﴿فَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا﴾ ـ معطوفةٌ على ﴿أَهْلَكْنَٰهَا﴾ لا على ﴿وَهِىَ ظَالِمَةٌ﴾؛ فإنّها حالٌ، والإهلاكُ ليس حالَ خَرابِها فلا محَلَّ لها إن نَصبتَ ﴿فَكَأَيِّن﴾ بمُقدَّرٍ يُفسِّرُه ﴿أَهْلَكْنَٰهَا﴾، وإنْ رَفعتَه بالابتداءِ فمَحلُّها الرَّفعُ، وكذا عن أبي البقاءِ[1].

قولُه: (**مُطلّةٌ على عروشِها**)، بالطاءِ غيرِ المعجمة، وهِي مُعَدًّى بـ«على»، أي: أوفَى عليه بطلَلِه، أي: شَخْصِه. و«أظَلَّ» بالظاءِ المعجَمة مُعَدًّى بنفسِه. وفي الحديث: «قد أظَلَّكُم شهرٌ عظيم»[2].

---

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ١٣٠)، وانظر: «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٩٤٥).

(٢) أخرجه النسائي (٤: ١٢٦)، وابن خزيمة (١٨٨٧)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٤: ٣٠٤)، وفي «شعب الإيمان» (٥: ٢٢٣) وغيرهم من حديثِ أبي هريرةَ رضي الله عنه.

قلت: الأولى في مَحلِّ النَّصبِ على الحال، والثانيةُ لا مَحلَّ لها؛ لأنها مَعطوفةٌ على ﴿أهلكناها﴾، **وهذا الفِعلُ ليسَ له مَحلّ**. وقرأ الحسن: «مُعطَلَة»، من: أعطَله؛ بمَعنى عَطَّله. ومَعنى المُعَطَّلة: أنّها عامرةٌ فيها الماء، ومَعَها آلاتُ الاستِقاء؛ إلا أنها عُطِّلت، أي: تُرِكَت لا يُستَقى منها لِـهلاكِ أهلِها. و«**المَشيد**»: **المُجصَّص، أو: المَرفوعُ البنيان**. والمَعنى: كَم قريةٍ أهلكنا؟ وكَم بئرٍ عَطَّلنا عن سُقاتها؟ وقَصرٍ مَشيدٍ أخليناه عن ساكِنيه؟ فتُرِكَ ذلك لدلالةِ «مُعَطَّلة» عليه. **وفي هذا دليلٌ على أنّ ﴿عَلَىٰ عُرُوشِهَا﴾ بمَعنى «مع» أوجَه.**

قولُه: (**هذا الفعلُ ليس له مَحَلّ**)، قال بعضُهم: لأنهُ استئنافٌ تقديرُه: أهلَكْنا كثيرًا منَ القُرى أهلَكْناها إضمارًا على شريطةِ التفسير[1]، هذا إذا كان «كأيِّن» منصُوبَ المحَلِّ، فأمّا إذا كان مرفوعَ المحَلِّ على الابتداء، فـ﴿أَهْلَكْنَـٰهَا﴾ في محَلِّ الجَرّ، لأنّها صفةُ ﴿قَـرْيَـةٍ﴾، وهذه الجُملةُ أيضًا؛ لأنها معطوفةٌ على تلك، كما ذكَرَ في المَتْن.

قولُه: (**و«المَشيد»: المُجصَّصُ أو المرفوعُ البُنْيان**)، قال الزجّاجُ: أكثرُ ما جاء في ﴿مَّشِيدٍ﴾ في التفسيرِ: مجَصَّص، والشِّيدُ: الجِصّ، والكِلْسُ أيضًا: شِيد، وقيل: مَشيد: مُحصَّنٌ مرتفعٌ في سُمْكِه، والمَشِيد: إذا قيل: مُجَصَّصٌ فهُو مرتفعٌ في قَدْرِه وإن لم يرتفعْ في سُمْكِه، وأصلُ الشِّيد: الجِصُّ والنُّورةُ، وكلُّ ما بُنِي بهما أو بأحَدِهما فهُو مَشِيد[2]. يعني: إذا قيل للبناءِ المرتفع: مَشِيد، كان كنايةً.

قولُه: (**وفي هذا دليلٌ على أنّ ﴿عَلَىٰ عُرُوشِهَا﴾[3] بمعنى «معَ» أوْجَهُ**)، يعني: تفسيرُنا قولَه: ﴿فَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا﴾ خالية معَ بقاءِ عروشِها وسَلامتِها أوْلى مِن تفسيرِنا أنّها ساقطةٌ؛ ليُناسبَ قولَه: ﴿وَبِئْرٍ مُّعَطَّلَةٍ وَقَصْرٍ مَّشِيدٍ﴾؛ لأنّ المرادَ: أخلَيْناهُ عن ساكِنيهِ

---

(١) لتمام الفائدة انظر: «الكافية» لابن الحاجب (١: ١٦٢).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٤٣٢).

(٣) في الأصول الخطية: «عروشها» دون «على»، والمثبت من «الكشاف».

رُوِي: أنّ هذه بئرٌ نَزَلَ عليها صالِحٌ عليه السَّلامُ معَ أربعةِ آلافِ نَفَرٍ ممّن آمنَ به، ونَجّاهم اللهُ مِن العَذاب، وهي **بحَضرَموت**. وإنما سُمِّيَت بذلكَ لأنَّ صالحًا حينَ حَضَرَها مات، وثَمَّةَ بَلدةٌ عندَ البئرِ اسمُها «حاضوراء» بناها قَومُ صالح، وأمَّروا عليهم جَلهَسَ بنَ جِلاس، وأقامُوا بها زَمانًا ثُمَّ كَفَروا وعَبَدوا صَنَمًا، وأرسلَ اللهُ إليهم حَنظَلَةَ بنَ صَفوانٍ نَبيًّا فقَتَلوه، فأهلَكَهم اللهُ وعَطَّلَ بِئرَهم وخَرَّبَ قُصورَهم.

[﴿ **أَفَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَآ أَوْ ءَاذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا ۖ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَـٰرُ وَلَـٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِى فِى ٱلصُّدُورِ** ﴾ ٤٦].

يَحتَمِلُ أنهم لم يُسافِروا، فحُثُّوا على السَّفَر؛ ليَرَوا مَصارِعَ مَن أهلَكَهم اللهُ بكُفرِهم، ويُشاهِدوا آثارَهم فيَعتَبِروا. **وأن يكونوا قد سافَروا ورأَوا ذلك، ولكن لَم يَعتَبِروا**، فجُعِلوا كأن لَم يُسافِروا ولم يَرَوا. وقُرِئ: «فيكونَ لهم قلوب» بالياء، أي: يَعقلونَ ما يجبُ أن يُعقَلَ مِن التَّوحيد، ويَسمَعونَ ما يَجِبُ سَماعُه مِن الوَحي. ﴿**فَإِنَّهَا**﴾ الضَّميرُ ضَميرُ الشَّأنِ والقِصّة، يَجيءُ مُذَكَّرًا ومُؤَنَّثًا، وفي قراءةِ ابنِ مَسعود: «فإنّه». ويَجوزُ أن يكونَ ضَميرًا مُبهَمًا يُفسرُه ﴿**ٱلْأَبْصَـٰرُ**﴾ وفي ﴿**تَعْمَى**﴾ ضَميرٌ راجِعٌ إليه. والمَعنى: أنَّ

وأنّها باقيةٌ. قال أبو البقاءِ: ﴿**وَبِئْرٍ**﴾ معطوفةٌ على ﴿**قَرْيَةٍ**﴾[١].

قولُه: (**حَضْرَمَوْت**) **المغرِب**: هِي بلدةٌ صغيرةٌ في شَرقيِّ عَدَنَ.

قولُه: (**وأن يكونوا قد سافَروا ورَأَوْا ذلك، ولكنْ لم يَعتَبِروا**)، معنى: الفاءِ في ﴿ **أَفَلَمْ يَسِيرُوا۟** ﴾ يقتضي معطوفًا عليه وهُو إمّا الكلامُ السابق، والهمزةُ دَخَلَت بيْنَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه لمزيدِ الإنكار، أي: كأيِّنْ مِن قريةٍ أهلَكْناها فهي ظالمةٌ فلم يَسِيروا في الأرضِ فيعتَبِروا. وإليه الإشارةُ بقولِه: «ولكنْ لم يَعتَبِروا فجُعِلوا كأنْ لم يُسافروا»، أو الفاءُ عطفٌ على مُقَدَّر، والهمزةُ على أصلِها في صَدْرِ الكلام، أي: أتقاعَدوا في الأرضِ فلم يَسِيروا فيها ليَعتَبِروا.

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٩٤٥).

أبصارَهم صَحيحةٌ سالمةٌ لا عمًى بها. وإنّما العَمى بقُلوبِهم. أولا يُعتَدُّ بعَمى الأبصار، فكأنه ليسَ بعمًى بالإضافةِ إلى عمى القُلوب.

فإن قلت: أيُّ فائدةٍ في ذِكرِ الصُّدور؟ قلت: الذي قد تُعورِفَ واعتُقِدَ أنَّ العَمى على الحَقيقةِ مَكانُه البَصَر، وهو أن تُصابَ الحَدَقةُ بما يَطمِسُ نورَها. واستِعمالُه في القَلبِ استعارةٌ ومَثَل، فلما أُريدَ إثباتُ ما هو خِلافُ المُعتقد مِن نِسبةِ العَمى إلى القُلوبِ حقيقةً ونفيُه عن الأبصار، **احتاجَ هذا التَّصويرُ إلى زيادةِ تَعيينٍ وفضلِ تَعريف**، ليتقرَّرَ أنّ مكانَ العَمى هو القلوبُ لا الأبصار، كما تقول: «لَيسَ المَضاءُ للسَّيف، ولكنَّه لِلسانِكَ الذي بينَ فَكَّيك»، فقولُك: «الذي بينَ فكَّيك» تقريرٌ لما ادَّعَيتَه لِلسانِه وتَثبيت، لأنَّ محلَّ المَضاءِ هو هو لا غَير، وكأنك قُلت: ما نَفَيتُ المَضاءَ عن السَّيفِ وأثبتُّه لِلسانِك فلتةً ولا سَهوًا مِنِّي، ولكن تَعَمَّدَت به إيّاه بعَينِه تَعَمُّدًا.

[﴿وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِٱلْعَذَابِ وَلَن يُخْلِفَ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥ ۚ وَإِنَّ يَوْمًا عِندَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ * وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ أَمْلَيْتُ لَهَا وَهِىَ ظَالِمَةٌ ثُمَّ أَخَذْتُهَا وَإِلَىَّ ٱلْمَصِيرُ﴾ ٤٧-٤٨].

أنكَرَ استِعجالَهم بالـمُتَوَعَّدِ به مِن العَذابِ العاجِلِ أو الآجِل، كأنه قال: ولِمَ يَستَعجِلونَ به؟ كأنّهم يُجوِّزونَ الفَوت، **وإنما يجوزُ ذلكَ على مِيعادِ مَن يَجوزُ عليه الـخُلف**،

قولُه: (**احتاجَ هذا التصويرُ إلى زيادةِ تعيين، وفَضْلِ تعريف**)، قال الزجّاجُ: جَرى هذا على التوكيدِ كما في قولِه تعالى: ﴿يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِم﴾ [آل عمران: ١٦٧]، وقولِه تعالى: ﴿وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾ [الأنعام: ٣٨]، وقلتُ: التوكيدُ في ﴿يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾ لتقريرِ معنى الحقيقة، وأنّ المرادَ بالطَّير: المتعارَفُ، وفي ﴿تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِى فِى ٱلصُّدُورِ﴾ لتقريرِ معنى المَجاز، وأنّ العمى مكانُه القلبُ البتَّة، وإليه الإشارةُ بقولِه: «فلمّا أُريدَ إثباتُ ما هُو خلافُ المعتقَد، احتاجَ هذا التصويرُ إلى زيادةِ تعيين».

قولُه: (**وإنّما يجوزُ ذلك على ميعادِ مَن يجوزُ عليه الخُلْفُ**)، أي: إنّما يجوزُ الفَوْتُ على مَن

والله عزَّ وعَلا لا يُخلِفُ المِيعادَ، وما وَعَده ليُصيبنَّهُم ولَو بَعدَ حين، وهو سُبحانَه حليمٌ لا يَعجَل، **ومِن حِلمِه ووَقارِه** واستِقصارِه الـمُدَدَ الطِّوال: **أنَّ يومًا واحِدًا عندَه كألفِ سَنةٍ عندَكم.** وقيل: معناه كيف يَستَعجِلونَ بعَذابِ مَن يومٌ واحدٌ مِن أيّامِ عذابِه في طُولِ ألفِ سَنةٍ من سِنيِّكم؛ لأنَّ أيامَ الشَّدائِدِ مُستَطالة. أو كأنّ ذلكَ اليَوم الواحِدَ لشِدّةِ عذابِه كألف سنةٍ من سِني العَذاب. وقيل: ولَن يُخلِفَ اللهُ وعدَه في النَّظرةِ والإمهال. **وقُرِئ: ﴿تَعُدُّونَ﴾ بالياء والتاء**، ثُمَّ قال: وكَم مِن أهلِ قَريةٍ كانوا

يكونُ في ميعادِه الخُلْف، ومنهُ قولُهم: إنّما يَعجَلُ مَن يخشَى الفَوْت.

قولُه: (**ومِن حِلمِه ووَقارِه**)، **الانتصاف**: الوقارُ يُفهَمُ منهُ لغةً: سكونُ الأعضاءِ وطُمَأنينتُها عندَ المُزعِجات، ولا يجوزُ إطلاقُه على الله كالأناةِ والتُّؤَدة، وأمّا قولُه تعالى: ﴿مَّا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا﴾ [نوح: ١٣] فهُو مُفسَّرٌ بالعَظَمة، فليس مِن هذا(١).

وقلتُ: وهذا مَبْنيٌّ على أنّ أسماءَ الله توقيفيّةٌ، وأنهُ لا يجوزُ أن يُستعمَلَ الوَقارُ إلا في العَظَمة؛ لِما وَرَدَ، وإلا فلا يجوزُ ذلك أيضًا.

قولُه: (**أنّ يومًا واحدًا عندَه كألفِ سَنةٍ عندَكم**)، يعني: قولُه تعالى: ﴿وَإِنَّ يَوْمًا عِندَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ﴾ إمّا محمولٌ على القَصْر، وهُو إنّما يكونُ بالنِّسبةِ إلى الله تعالى، وهُو المرادُ مِن قولِه: «إنّ يومًا واحدًا عندَه كألفِ سَنةٍ عندَكم»، فالمُدّةُ الطويلةُ عندَه قصيرةٌ؛ لأنّه لا يَعجَلُ كما تَعْجَلونَ أو على الطّول، وإنّما يَعجَلُ مَن يَخشَى الفَوْت، وهُو بالنِّسبةِ إلى العَبْد، فإنّ أيامَ الشدائدِ مستطالةٌ، فاليومُ القصيرُ عندَه طويل، وهُو المرادُ مِن قولِه: «يومٌ واحدٌ مِن أيّام عذابِه كألفِ سَنَةٍ عندَكم».

قولُه: (**وقُرِئَ: ﴿تَعُدُّونَ﴾، بالياءِ والتّاء**)، بالياءِ التَّحتانيِّ: ابنُ كثيرٍ وحمزةُ والكِسائيُّ، والباقونَ: بالتاء(٢).

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ١٦٣).

(٢) وحُجَّةُ مَنْ قرأ بالتاء أنّ التاءَ أعمُّ، لأنّه عنى الناسَ كلَّهم، فكأنه قال: كألفِ سنة مما تعدّون أنتم=

مِثلَكم ظَالِمِينَ قد أنظرتُهم حِينًا ثم أخذتُهم بالعَذابِ، والمَرجِعُ إليَّ وإلى حُكمي.

فإن قلت: لِمَ كانت الأولى معطوفةً بالفاء، وهذه بالواو؟ قلت: **الأُولى وَقَعَت بَدَلًا عَن قولِه: ﴿فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ﴾ وأمّا هذه فحُكمُها حُكمُ ما تقدَّمَها مِن الجُملتَينِ** المَعطوفتَينِ بالواو، أَعني قولَه: **﴿وَلَن يُخْلِفَ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥ وَإِنَّ يَوْمًا عِندَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ﴾**.

قولُه: (**الأُولى وقَعَتْ بَدَلًا عن قولِه: ﴿فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ﴾، وأمّا هذه فحُكمُها حُكمُ ما تقدَّمها منَ الجمْلَتيْنِ**)، قال صاحبُ «الفرائدِ»: أراد أنّ مجموعَ قولِه: ﴿فَكَأَيِّن﴾ إلى آخِره حُكمُه حُكمُ ﴿فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ﴾ في أنهُ كان متعقِّبًا لِما تقدَّمَه حتّى لو لم يكنْ قولُه: ﴿فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ﴾ صَلُحَ أن يكونَ هذا في مكانِه.

وقلتُ: الفَرْقُ بينَهما أنّ قولَه: ﴿فَكَأَيِّن﴾، إلى آخِره، مُتعقبٌ بجُملةِ ما تقَدَّمَه؛ لأنّ إهلاكَ الجماعةِ المذكورينَ مِن قولِه: ﴿نُوحٍ وَعَادٌ﴾ إلى قولِه: ﴿وَكُذِّبَ مُوسَىٰ﴾ إهلاكٌ كثير، فمعنى «كأيِّنْ» إلى آخِره مِن لوازم ما تقدَّم فكانَ متعقبًا لهُ، فوَجَبَ أن يكونَ بالفاءِ بخلافِ قولِه: ﴿وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ أَمْلَيْتُ لَهَا﴾ إلى آخِرِه؛ لأنّ ما قبلَه لم يَستلزِمْه، فيجبُ أن يكونَ بالواو، وليُفيدَ اجتماعَهما في الحصُول. تَمّ كلامُ صاحبِ «الفرائد».

وقلتُ: «ثُمّ» في قولِه: ﴿ثُمَّ أَخَذْتُهُمْ﴾ في الآيةِ السابقة لعَطْفِ ﴿أَخَذْتُهُمْ﴾ على ﴿أَمْلَيْتُ﴾، وكلاهُما مُسبَّبانِ عن تكذيبِ القومِ الرُّسُلَ، والفاءُ في ﴿فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ﴾ للتعقيبِ لا غيرُ، فإنهُ عقَّبَ قولَه: ﴿أَخَذْتُهُمْ﴾ بما يُستحضَرُ للسّامع مما يُتعجَّبُ لهُ منَ الاستفهام عن حالِ تلك الأَخْذة، وهُو أيضًا منهم، فَعقَّبَ بقولِه: ﴿وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ﴾ الآية ليكشِفَه كشفًا تامًّا، أو يَبْدِلَ منهُ إيضاحًا كما قال، وأمّا قولُه: ﴿وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ﴾ بالواوِ فمنسوقةٌ على قولِه: ﴿لَن يُخْلِفَ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥ﴾، وقولِه تعالى: ﴿وَإِنَّ يَوْمًا عِندَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ﴾، والمعنى: كيف يَستعجِلونَك بالعذابِ والحالُ أنهُ لا بُدَّ أن يُصيبَهم ما وَعَدَ

= وهم. وحجّةُ من قرأ بالياء أنَّ قبله: ﴿وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِٱلْعَذَابِ﴾ فكذلك «يعدّون» إخبار عنهم. انتهى بتصرُّفٍ من «حجة القراءات»، ص ٤٨٠.

[﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّمَآ أَنَا۠ لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ * فَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ * وَٱلَّذِينَ سَعَوْا۟ فِىٓ ءَايَٰتِنَا مُعَٰجِزِينَ أُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلْجَحِيمِ﴾ ٤٩-٥١].

يُقال: سَعيتُ في أمرِ فُلان، إذا أصلَحه أو أفسَدَه بسَعيِه. **وعاجَزَه: سابَقَه**؛ لأنَّ كُلَّ

ربُّك، وإنَّ ذلك عن قريب، أو أنَّ الموعودَ شديدٌ مُرُّ المَذاق، وأنَّ سُنَّةَ الله في الإنظارِ ثُم الاستئصال جاريةٌ في الأُمم الخالية، فماذا يَستعجِلُ منها المجرمونَ؟

هذا، وإنّ المصنِّفَ رحمَه اللهُ تعالى ما ذهبَ إلى الحال، بل إلى العَطْفِ على إنكارِ العِلم بوجودِ الجُمَل الأربع وحصُولِها[1]، أي: أخبرَ عنِ استعجالِهمُ العذابَ، وعن أنّ اللهَ تعالى لا يُخلِفُ وَعْدَه، وعن أنهُ حليمٌ لا يَعجَلُ، وعن أنّ لهم أُسوةً بالأُمم السالفةِ الظالمة إذا لم يَعتَبِروا بها، ثُم استدعَى الإنكارَ منَ السامع على مَن يَجمَعُ في عِلمِه ذلك كلَّه، وإليه الإشارةُ بقولِه: «كأنّهم يُجوِّزونَ الفَوْتَ» إلى آخرِه، ويجوزُ أن يكونَ ﴿وَلَن يُخْلِفَ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥ﴾ مُعترِضًا بيْنَ الحالِ وعامِلِها.

قولُه: (**وعاجَزَهُ: سابَقَه**)، **الأساس**: طلَبْتُه فأعجَزَ وعاجَزَ: إذا سَبَقَ فلم يُدْرَك.

الراغبُ: عَجُزُ الإنسانِ: مُؤخّرُه، وبه شُبِّه مُؤَخَّرُ غيرِه، قال تعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ﴾ [القمر: ٢٠]، والعَجْزُ أصلُه: التأخُّرُ عنِ الشيء، وحصولُه عندَ عَجُزِ الأمرِ، أي: مؤخَّره كما ذُكِرَ في الدُّبُر، وصار في التعارُفِ اسمًا للقُصُورِ عن فعلِ الشيء، وهُو ضدُّ القُدرة، قال تعالى: ﴿أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَٰذَا ٱلْغُرَابِ﴾، وأعجزتُ فلانًا، وعَجَّزْتُه، وعاجَزتُه، قال تعالى: ﴿وَمَآ أَنتُم بِمُعْجِزِينَ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [العنكبوت: ٢٢]، ﴿وَٱلَّذِينَ سَعَوْ فِىٓ ءَايَٰتِنَا مُعَٰجِزِينَ﴾ [سبأ: ٥]، وقُرِئَ: «مُعَجِّزينَ»، فـ﴿مُعَٰجِزِينَ﴾. قيل: معناهُ: ظاهرينَ، ومُقدِّرينَ أنّهم يعجزونَنا؛ لأنّهم حَسِبوا أنْ لا بَعْثَ ولا نُشور، فيكونَ ثوابٌ وعقابٌ، وهذا في قولِه[2]: ﴿أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن يَسْبِقُونَا﴾ [العنكبوت: ٤]، ومُعَجِّزينَ: ينسُبونَ مَن تَبع النبيَّ ﷺ إلى العَجْز، وذلك نحوَ: جَهَّلْتُه، وقيل: يعني: مُثبِّطينَ، أي: مُثبِّطينَ الناسَ عن النبيِّ ﷺ، كقوله

---

(١) في (ط): «وحصولهما».

(٢) في «مفردات القرآن» وهذا في المعنى كقوله.

واحِدٍ مِنهُما في طَلَبِ إعجازِ الآخَرِ عن اللَّحاقِ به، فإذا سَبقَه قيل: أعجَزَه، وعَجَزه. والـمَعنى: سَعَوا في مَعناها بالفَسادِ مِن الطَّعنِ فيها، حيثُ سمَّوها: سِحرًا، وشِعرًا، وأساطير، ومِن تَثبيطِ النّاسِ عنها سابِقين أو مُسابِقينَ في زَعمِهم وتقديرِهم، طامِعينَ أن كيدَهُم للإسلامِ يَـتِمُّ لَهم.

فإن قلت: كان القياسُ أن يُقال: إنما أنا لكم بشيرٌ ونذير، لِذِكرِ الفريقَيْنِ بعده. قلت: الحديثُ مَسوقٌ إلى المُشركين. ....

تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [الأعراف: ٤٥] والعجوزُ سُمِّيتْ لِعَجْزِها عن كثيرٍ منَ الأُمور(١).

قولُه: (سابقين)، هُو حالٌ مِن فاعل ﴿سَعَوۡاْ﴾ في معناها، على أنّ ﴿مُعَٰجِزِينَ﴾: مُغالِبينَ مُعانِدين؛ لأنّ المُغالَبةَ حينَئذٍ للمبالغة، ولهذا قال: «سَمَّوْها سحرًا وشعرًا وأساطيرَ، وثَبَّطوا الناسَ عنها»، وقولُه: «أو مُسابِقين» على معناهُ: ظانِّينَ مُقدِّرينَ أنّهم يُعجِزونَنا بزَعْمِهم، فالمُبالغةُ على حقيقتِها. قال مُحْيي السُّنّة: قرَأَ ابنُ كثيرٍ وأبو عَمْرو: مُعَجِّزينَ، بالتشديد، أي: مُثبِّطينَ الناسَ عنِ الإيمان، والباقونَ: مُعَاجِزينَ بالألِف، أي: مُعانِدينَ مُشَاقِّينَ(٢). وقال قَتَادةُ: ظانِّينَ مُقدِّرينَ أنهم يُعجزونَنا بزَعْمِهم أنْ لا بَعْثَ ولا نُشورَ ولا جنّةَ ولا نار. وقيل: مُعاجِزينَ، يريدُ كلُّ واحدٍ أن يُظهِرَ عَجْزَ صاحبِه(٣).

قولُه: (كان القياسُ أن يُقال: إنّما أنا لكُم بشيرٌ ونَذير)، لأنّ قولَه: يا أيُّها الناسُ، شاملٌ للمشركينَ والمؤمنينَ، على أنهُ فَصَلَ بقولِه: ﴿فَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾، ﴿وَٱلَّذِينَ سَعَوۡاْ﴾ ليُبشِّرَ المؤمنين، ويُنذِرَ الكافرين.

قولُه: (الحديثُ مَسُوقٌ إلى المشركين)، وذلك أنـهُ تعالى لمّا قال: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَٰتَلُونَ بِأَنَّهُمۡ ظُلِمُواْ﴾ وبيّنَ كيفيّةَ ظُلمِهم بقولِه: ﴿ٱلَّذِينَ أُخۡرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِم﴾، وبقولِه:

---

(١) «مفردات القرآن» ص ٥٤٧-٥٤٨.

(٢) انظر: «حجة القراءات»، ص ٤٨٠.

(٣) «معالم التنزيل» (٥: ٣٩٢).

....

﴿ وَإِن يُكَذِّبُوكَ ﴾، وبقولِه: ﴿وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِٱلْعَذَابِ﴾ أمَرَ نبيَّهُ صَلَواتُ الله عليه بأنْ يُنذِرَهُم العذابَ بقولِه: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّمَآ أَنَا۠ لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ إلزامًا للحُجّة، وإزاحةً للعِلّة، ثُم شَرَعَ في مُقاتَلتِهم، ولمّا كان الإحسانُ إلى المؤمنينَ ممّا يَغُمُّهم ويَغيظُهم، كان داخلًا -بهذا الاعتبارِ- في معنى التخويفِ والإنذار.

وقلتُ: ويمكنُ أن يُقال ـ واللهُ أعلم ـ: إنّ الآيةَ واردةٌ لبيانِ ما يترَتَّبُ على الإنذارِ منَ انتفاعِ مَن قَبِلَه، وهلاكِ مَن رَدَّه، فكأنهُ قيل: أنْذِرْ يا محمدُ هؤلاءِ الكفَرةَ وبالِغْ فيه، فمَن قَبِلَ منكَ وآمَنَ فلهُ الثوابُ، ومَن دامَ على ما كان في إبطالِ ما جئتَ به وسَعَى فيه فقد أدَّيْتَ حقَّك فقاتِلْهم لِيُعذِّبهمُ اللهُ تعالى في الدُّنيا بالقَتْل وفي الآخِرة بالجحيم، فلا يكونُ ذِكْرُ المؤمنينَ لاغتمامِهم. ويَعضُدُ هذا التأويلَ ما رَوَينا عن البخاريِّ ومسلم، عن أبي موسَى، أنّ النبيَّ ﷺ قال: «إنّ مَثلي ومثَلُ ما بَعَثني اللهُ به كمثَلِ رجُلٍ أتَى قومَه فقال: يا قومُ، إنّي رأيتُ الجيشَ بِعَيْني، وأنا النّذيرُ العُرْيان، فالنّجاءَ النّجاءَ، فأطاعتْه طائفةٌ مِن قومِه، فأَدْلَجوا[1] وانطَلَقوا على مَهْلِهم فنَجَوْا، وكذَّبتْ طائفةٌ منهم فأصبَحوا مكانَهم فصَبَّحَهمُ الجيشُ فأهلَكَهم واجتاحهم، فذلك مثَلي ومثَلُ مَن أطاعني واتَّبَعَ ما جئتُ به، ومثَلُ مَن عصَاني وكذَّبَ ما جئتُ به منَ الحقّ»[2].

وقريبٌ مِن هذا المعنى ما ذكَرَهُ الإمامُ وقال: إنهُ تعالى أمَرَ رسُولَه ﷺ أن يُديمَ لهمُ التخويفَ والإنذار، وأن لا يَصُدَّه ما يكونُ منهم منَ استعجالِ العذابِ على سَبيل التهكُّم، وأردَفَ ذلك بأنّ أمَرَهُ بوَعْدِهم ووعيدِهم؛ لأنّ المُنذِرَ إنّما يكونُ مُنذرًا إذا قَرَنَ الوَعْدَ بالوعيد[3].

وقلتُ: ويؤيِّدُ هذا التقريرَ قولُه تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ﴾ يعني: ينبغي لكَ أن تعزِمَ على الإنذارِ وتُديمَه، ولا يَلحَقكَ فُتورٌ لا مِن قِبَلِ شياطينِ الإنس،

---

(١) من الإدلاج: وهو السيرُ في أولِ الليل.

(٢) أخرجه البخاري (٦٤٨٢)، ومسلم (٢٢٨٣).

(٣) «مفاتيح الغيب» (٢٣: ٤٦).

و﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾: نِداءٌ لهم، وهُم الذينَ قيلَ فيهم: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُواْ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ ووُصِفوا بالاستِعجال. وإنما أقحِمَ المؤمنون وثوابهم ليغاظوا.

[﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِىٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلْقَى ٱلشَّيْطَٰنُ فِىٓ أُمْنِيَّتِهِۦ فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلْقِى ٱلشَّيْطَٰنُ ثُمَّ يُحْكِمُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ ٥٢].

﴿مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِىٍّ﴾ دليلٌ بيِّنٌ على تَغايُرِ الرَّسولِ والنَّبي. وعن النَّبيِّ ﷺ أنه سُئِلَ عن الأنبياءِ، فَقال: «مئةُ ألفٍ وأربعةٌ وعِشرونَ ألفًا» قيل: فكَم الرُّسلُ مِنهم؟ قال: «ثلاثُ مئةٍ وثَلاثةَ عَشَرَ جَمًّا غَفيرًا». والفَرقُ بينَهما: أن الرَّسولَ مِن الأنبياء: مَن جَمَعَ إلى المُعجِزةِ الكتابَ المُنزَلَ عليه. والنَّبيَّ غيرَ الرَّسول: مَن لَم يُنزَل عليه كِتابٌ، وإنّما أُمِرَ أن يَدعوَ الناسَ إلى شَريعةِ مَن قبلَه.

وهمُ المشركونَ، مِن تكذيبِهم واستهزائهم، ولا مِن قِبَلِ شياطينِ الجنِّ وإلقائهمُ الوَسْوسةَ إليك، واللهُ يقولُ الحقَّ وهُو يَهدي السَّبيل.

النِّهاية: «أنا النَّذيرُ العُرْيان»، خَصَّ العُرْيانَ[1]؛ لأنه أغرَبُ وأشنَعُ عندَ المُبصِرِ، وذلك أنّ ربيئةَ[2] القوم وعَينَهم يكونُ على مكانٍ عالٍ، فإذا رأى العدُوَّ قد أقبَلَ نَزَعَ ثوبَه وألاحَ به ليُنذِرَ قومَه، ويبقَى عُرْيانًا.

قولُه: (مئة ألفٍ وأربعةٌ وعشرونَ ألفًا)، رَوَينا في مسنَدِ الإمامِ أحمَدَ بن حَنبَلٍ رضيَ اللهُ عنهُ، عن أبي أُمَامَةَ، قال أبو ذَرّ: قلتُ: يا رسُول الله، كم وفاءُ عدّةِ الأنبياءِ عليهمُ السَّلام؟ قال: «مئة ألفٍ وأربعةٌ وعشرونَ ألفًا، الرُّسُلُ مِن ذلك ثلاث مئة وخمسةَ عشَرَ جَمًّا غفيرًا»[3].

قولُه: (أنّ الرسُولَ منَ الأنبياءِ عليهمُ السَّلامُ: مَن جَمَعَ إلى المُعجزةِ الكتابَ... والنبيّ...: مَن لم يُنزَلْ عليه كتابٌ)، قال الإمامُ: الأَوْلى أنّ مَن جاءه المَلَكُ ظاهرًا، أو أمَرَه بدعوةِ الخَلْقِ

---

(١) قوله: «خصّ العريان» ساقط في (ط).

(٢) وهو الطليعة الذي يتقدَّم القومَ.

(٣) أخرجه الأمام أحمد في «المسند» (٢٢٣٤٢)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٧٧٨٨)، وابن حبان (٣٦١) بإسنادٍ ضعيفٍ جدًّا، وآفتهُ إبراهيم بن هشام الغسّاني، كذّبه أبو حاتم، وقال الذهبي: متروك.

والسَّببُ في نُزولِ هذه الآية: ....

فهُو رسُولٌ، ومَن رأى في النّوم أو أخبَرَه رسُولٌ بأنهُ نبيٌّ فإنهُ نبيّ، لِما يَلزَمُ مِن ذلك القولِ: إنّ إسحاقَ ويعقوبَ وأيُّوبَ ويونُسَ وهارونَ وسُليمانَ عليهمُ السَّلامُ لم يكونوا رُسُلًا(١). وقال القاضي: الرسُولُ: مَن بَعَثَه اللهُ بشريعةٍ مجدِّدة، يدعو الناسَ إليها، والنبيُّ يَعُمُّه، وهُو: مَن بَعَثه اللهُ لتقريرِ شَرْع سابِق كأنبياءِ بني إسرائيلَ الذين كانوا بيْنَ موسى وعيسى عليهما السَّلامُ، فهُو نبيٌّ(٢).

قولُه: (**والسببُ في نزولِ هذه الآية**) إلى آخِرِه، قال القاضي: وهُو مردودٌ عندَ المحقِّقين، وإنْ صَحَّ فابتلاؤه ليتميَّزَ به الثابتُ على الإيمانِ عن المُتزلزِلِ فيه(٣). وقال الإمامُ الداعي إلى الله: هذه الرِّوايةُ باطلةٌ موضُوعة، ويَدُلُّ عليه الكتابُ والسُّنةُ والمعقول. أمّا الكتابُ فقولُه تعالى: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ ۞ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِٱلْيَمِينِ ۞ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ ٱلْوَتِينَ﴾ [الحاقة: ٤٤-٤٦]، وقولُه: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۞ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٣-٤]، فلو أنهُ ﷺ قرَأَ عَقِيبها: تلك الغَرانيقَ العُلى، لكان قد ظَهَرَ الخُلْفُ في الحال، وهذا لا يقولُه مسلمٌ، وقولُه تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَ﴾ [الفرقان: ٣٢] وقولُه: ﴿سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰٓ﴾ [الأعلى: ٦].

وأمّا السُّنةُ فَما رُوِيَ عن محمدِ بن إسحاقَ بن خُزَيْمةَ أنهُ سُئِلَ عن هذه القصّة قال: إنّها مِن وَضْع الزَّنادقة، وصَنَّفَ فيه كتابًا. وقال الإمامُ أبو بكرٍ البيهقيُّ: هذه القصّةُ غيرُ ثابتةٍ من جهةِ النَّقل، ثُم أخَذَ يتكلَّمُ في أنّ رُواةَ هذه القصّةِ مطعونونَ، وقد رَوَى البخاريُّ في «صَحيحِه»: «أنّ رسُولَ الله ﷺ قرأَ سُورةَ ﴿وَٱلنَّجْمِ﴾ وسجَدَ فيها المسلمونَ والمشركونَ والجِنُّ والإنسُ»، وليس فيه حديثُ الغَرانيق. ورُوِيَ هذا الحديثُ مِن طُرُقٍ كثيرةٍ وليس فيها حديثُ الغَرانيق(٤).

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٣: ٤٩).

(٢) «أنوار التنزيل» (٤: ١٣٣).

(٣) المصدر السابق (٤: ١٣٤).

(٤) «مفاتيح الغيب» (٢٣: ٥٠)، وانظر الحديثَ المذكور في «صحيح البخاري» (٤٨٦٢)، ولتمامِ الفائدة انظر: «دلائل النبوة» للبيهقي (٢: ٢٨٧).

....

وقلتُ: رَوَيْنا عنِ البخاريِّ ومسلم وأبي داودَ والدارِميِّ والنَّسائيِّ، عنِ ابنِ عبّاسٍ وابنِ مسعود، «أنّ رسُولَ الله ﷺ قرَأَ ﴿وَٱلنَّجۡمِ﴾ فسجَدَ فيها وسَجَدَ مَن كان معَهُ، غيرَ أنّ شيخًا[1] من قُرَيْش أخَذَ كَفًّا مِن حصىً أو تُرابٍ فرَفَعَه إلى جبهتِه وقال: يكفيني هذا»[2].

ورَوَى البخاريُّ أيضًا والتِّرمذيُّ، عنِ ابنِ عبّاس، أنّ رسُولَ الله ﷺ سَجَدَ في النَّجم وسَجَدَ معَه المسلمونَ والمشركونَ والجِنُّ والإنسُ[3].

وتتَبَّعْتُ «جامعَ الأصُول» أجمَعَ، وأكثَر «مسنَدِ الإمام أحمَدَ»، وما عثَرْتُ على هذه الرِّوايةِ مِن شيء[4]. وأمّا مُحيي السُّنّة فقد رَوَاهُ في «المَعَالِم»[5] مِن غيرِ طريقِ المحدِّثين، واللهُ تعالى أعلم.

روى الشيخ محيي الدين في «شرح صحيح مسلم» عن القاضي عياض[6]: أنه قال: ما يرويه الأخباريون والمفسّرون أنّ سبب سجدة رسول الله ﷺ والمشركين في «النجم» هو ما جرى على لسانه ﷺ من الثناء على الأصنام: فباطلٌ لا يصحُّ فيه شيء لا من جهة النقل ولا من جهة العقل؛ لأنّ مدح إلٰهٍ غير الله كفرٌ، ولا يصحُّ نسبةُ ذلك إلى رسول الله ﷺ ولا تقوّله إلى الشيطان على لسانه، إذ لا يصحُّ تسليطُ الشيطان على ذلك.

وذكر الشيخ أبو منصور الماتريدي في كتاب «قصص الأتقياء»: الصواب: أنّ قوله: تلك الغرانيق العُلى، من جملة إيحاء الشيطان إلى أوليائه من الزنادقة حتى يلقُوا بين الضعفاء

---

(١) هو أمية بن خلف كما في بعضِ مصادر التخريج والشروح.

(٢) أخرجه البخاري (١٠٦٧)، ومسلم (٥٧٦)، وأبو داود (١٤٠٨)، والدارمي (١٥٠٦)، والنسائي (٢: ٥).

(٣) أخرجه البخاري (١٠٧١)، والترمذي (٥٧٥).

(٤) كذا في الأصول الخطية، ولعل الصواب: «وما عثرت من هذه الرواية على شيء».

(٥) «معالم التنزيل» (٥: ٣٩٣).

(٦) هو العلامة الحافظ القاضي عياض بن موسى اليحصبي، إمام أهل الحديث في وقته، توفي سنة ٥٤٤هـ.

....

وأرقّاء الدِّين؛ ليرتابُوا في صحّة الدِّين القويم، وحضرةُ الرسالة بريئة من مثلِ هذه الرواية، والله أعلم(١).

وأمّا المعقولُ فكثيرةٌ، منها: أنا لو جوَّزْنا ذلك ارتفعَ الأمانُ ولَبَطَلَ قولُه: ﴿بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ﴾ [المائدة: ٦٧]، فإنّ الزِّيادةَ في الوَحْي كالنُّقْصَانِ فيه(٢)، وقولُ مَن قال: إنهُ ﷺ لشدّةِ حِرصِه على إيمانِ قومِه أدخَلَ هذه الكلمةَ مِن نفْسِه ثُم رجَعَ عنها: مردودٌ لا يرغَبُ فيه مسلمٌ، لِما يَلزَمُ من الخيانةِ في الوَحْي، والعياذُ بالله تعالى منها. ومَن قال: إنهُ سَهوٌ وسَبْقٌ للّسان، أيضًا كذلك، لزوالِ الوثوق، ولأنّ الساهيَ لا يقَعُ منهُ مثْلُ هذه الألفاظِ المسموعةِ المطابقةِ لألفاظِ السُّورة. وقولُ القائل: إنهُ تكلَّمَ الشّيطانُ بذلك، أيضًا مردودٌ؛ لاحتمالِ أمثالِه في سائرِ كلامِه، ولقولِه تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَيْسَ لَهُۥ سُلْطَٰنٌ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ [النحل: ٩٩]. وإذا بَطَلَ هذا فنقولُ: التمنِّي جاء على وجهَيْنِ، أحَدُهما: تمنِّي القلب، قال أبو مسلم(٣): التمنِّي: التقديرُ، وتمنَّى: تفَعَّلَ، من: مَنَّيْتُ، ومَنّى لكَ: قدَّرَ لك. وثانيهما: القراءةُ، قال تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِيَّ﴾ [البقرة: ٧٨]، ولأنّ الأُمِّيَّ لا يَعلَمُ القرآنَ منَ المصحف، وإنُما يَعلَمُه قراءةً، قال حسّان:

تمَنّـى كتـابَ الله أوّلَ ليلةٍ وآخرَها لاقى حِمامَ المقادرِ(٤)

وهذا أيضًا فيه معنى التقدير، فإنّ التاليَ مُقدِّرٌ للحروفِ يذكُرُها شيئًا فشيئًا. وإذا قُلنا: إنّ التمنِّي بمعنى القراءة، فمعنى الآية: قرَأَ ما يجوزُ أن يَسْهوَ الرسُولُ ﷺ فيه، ويَشتبهُ القارئُ، دونَ ما رَواه، وهذا هُو الظاهرُ، لقولِه: ﴿لِّيَجْعَلَ مَا يُلْقِى ٱلشَّيْطَٰنُ فِتْنَةً لِّلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ﴾، وإذا قُلنا: إنهُ بمعنى تَمَنِّي القلبِ، فالمرادُ: إذا أراد فعلًا تقرُّبًا إلى الله تعالى ألقَى

---

(١) من قوله: «روى الشيخ محيي الدين» إلى هنا سقط من (ح) و(ف).

(٢) انظر: «مفاتيح الغيب» (٢٣: ٥١).

(٣) الأصبهاني، من مُفَسِّرِي المعتزلة. سبقت ترجمتُه.

(٤) لم أجده في «ديوانه»، وهو من مرثيته في عثمان بن عفان رضي الله عنه.

أنَّ رَسولَ الله ﷺ لمّا أعرَضَ عنه قومُه وشاقُّوه، وخالَفَه عشيرَتُه ولم يُشايِعوه على ما جاءَ به: تَمنّى لِفَرطِ ضَجَرِه مِن إعراضِهم، ولِحِرصِه وتهالُكِه على إسلامِهم أن لا يَنزِلَ عليه ما يُنفِّرُهم، لعلَّه يَتَّخِذُ ذلكَ طَريقًا إلى استمالَتِهم واستِنزالِهم عن غَيِّهم وعِنادِهم، فاستَمرَّ به ما تَمنّاه حتّى نَزَلت عليه سورة ﴿وَٱلنَّجۡمِ﴾ [النجم: ١] وهو في نادي قومِه، وذلك التَّمنّي في نَفسِه، فأخَذَ يقرؤُها فلمّا بَلَغَ قولَه: ﴿وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلۡأُخۡرَىٰٓ﴾ [النجم: ٢٠]: ﴿أَلۡقَى ٱلشَّيۡطَٰنُ فِيٓ أُمۡنِيَّتِهِۦ﴾ التي تمنّاها، أي: وَسوَسَ إليه بما شَيَّعَها به، فسَبَقَ

الشّيطانُ في فِكرِه ما يُخالِفُه فيرَجِعُ إلى الله تعالى في ذلك فيرفَعُ اللهُ تعالى ذلك الغَلَطَ وتلك الوَسْوسةَ عن القلب، قال اللهُ تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ إِذَا مَسَّهُمۡ طَٰٓئِفٞ مِّنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ تَذَكَّرُواْ فَإِذَا هُم مُّبۡصِرُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠١]، وقال تعالى: ﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ نَزۡغٞ فَٱسۡتَعِذۡ بِٱللَّهِ﴾ [الأعراف: ٢٠٠]، وقال تعالى: ﴿وَزُلۡزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصۡرُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢١٤]، وقال تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسۡتَيۡـَٔسَ ٱلرُّسُلُ﴾ [يوسف: ١١٠]. ورَوى صاحبُ «المطلع» عن جُمهورِ مشايخِه ما يَقرُبُ مِن هذه الكلماتِ كلِّها إلى آخِرِها(١).

وقال السَّجَاوَنْديُّ: كلُّ نبيٍّ يتمنَّى إيمانَ قومِه فيُلقي الشّيطانُ في أُمنيتِه بما يُوسوِسُ إلى النبيِّ بالخَطَراتِ المُزعجةِ عندَ تباطؤ القوم عنِ الإيمان، أو تأخُّرِ نَصْرِ الله، وإن ثَبَتَ تلك الغَرانيقُ العُلَى، منها الشفاعةُ تُرتَجى، على أنهُ خَرَجَ مَخْرَجَ الكلام على زَعْمِهم، أو على الإنكار.

قولُه: (بما شَيَّعَها به)، أي: بالذي شَيَّعَ الشّيطانُ الأُمنيةَ به، أي: أتْبَعَها به. يقال: حَيَّاكُمُ اللهُ وأشاعَكُم السَّلامَ، أي: جعَلَه صاحبًا وتابعًا، والباءُ: باءُ الآلة. **الراغبُ**: التمنِّي تقديرُ شيءٍ في النفْس، وتصويرُهُ فيها، وذلك قد يكونُ عن تخمينٍ وظَنٍّ لا عن رُؤْيةٍ وبناءٍ على أصل، لكنْ لمّا كان أكثرُه عن تخمينٍ وظنٍّ صارَ الكذِبُ لهُ أملَكَ، فأكثرُ التمنِّي تصوُّرُ ما لا حقيقةَ له، قال تعالى: ﴿أَمۡ لِلۡإِنسَٰنِ مَا تَمَنَّىٰ﴾ [النجم: ٢٤]، والأُمنيةُ: الصُّورةُ الحاصلةُ في النفْسِ مِن تمنّي الشيءِ. ولمّا كان الكذِبُ: تصوُّرَ ما لا حقيقةَ لهُ وإيرادَه باللَّفظ، صار

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٣: ٥٠-٥٤).

لسانُه على سَبيلِ السَّهوِ والغَلَطِ إلى أن قال: تِلكَ الغرانيقُ العُلى، وإنَّ شفاعَتَهنَّ لتُرتَجى. ورُوي: «الغرانِقة»، ولم يَفطَن له حتّى أدرَكته العِصمةُ فتَنبّه عليه، وقيل: نَبَّهه جبريلُ عليه السَّلام. أو تَكَلَّمَ الشَّيطانُ فأسمَعَه النّاس. فلما سَجَدَ في آخرِها سَجَدَ مَعه جميعُ مَن في النّادي وطابَت نفوسُهم، وكانَ تَمكينُ الشَّيطانِ مِن ذلكَ محنةً مِن الله وابتلاء، زادَ المُنافقونَ به شَكًّا وظُلمة، والمُؤمنونَ نُورًا وإيقانًا. والمَعنى: أن الرُّسُلَ والأنبياءَ مِن قبلِكَ كانت هِجِّيراهُم كذلكَ إذا تَمَنَّوا مِثلَ ما تَمَنَّيت، مَكَّنَ اللهُ الشيطانَ ليُلقِيَ في أمانِيِّهم ما ألقى في أمنِيَّتِك، إرادةَ امتِحانِ مَن حولَهم، واللهُ سبحانَه له أن

التمنِّي كالمبدَأ للكذِب فصَحَّ أن يُعبَّرَ عنِ الكذِبِ بالتمنِّي، وعلى ذلك ما رُوِيَ عن عثمانَ رضيَ اللهُ عنهُ أنه قال: «ما تغنَّيتُ ولا تَمَنَّيتُ منذُ أسلمْتُ»(١)، وقولُه تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَـٰبَ إِلَّآ أَمَانِىَّ﴾ [البقرة: ٧٨] قال مجاهدٌ رضيَ اللهُ عنهُ: معناهُ: إلّا كذِبًا(٢). وقال غيرُه: إلّا تلاوةً مجرَّدةً عن المعرِفةِ من حيثُ إنّ التِّلاوةَ بلا معرفةِ معنًى تَجري عندَ صاحبِها مَجرَى أُمنيةٍ تَمَنَّتْها النفسُ على التخمين، وقولُه تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِىٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلْقَى ٱلشَّيْطَـٰنُ فِىٓ أُمْنِيَّتِهِۦ﴾ أي: في تلاوتِه.

وقد تقدَّمَ أنّ التمنِّي كما يكونُ عن تخمينٍ وظَنّ، فقد يكونُ عن رُؤْيةٍ وبناءٍ على أصل، ولمّا كان النبيُّ ﷺ كثيرًا ما كان يُبادرُ إلى ما نَزَلَ به الرُّوحُ الأمينُ على قلبِه حتّى قيلَ لهُ: ﴿وَلَا تَعْجَلْ بِٱلْقُرْءَانِ مِن قَبْلِ أَن يُقْضَىٰٓ إِلَيْكَ وَحْيُهُۥ﴾ [طه: ١١٤]، سَمَّى تلاوتَه على ذلك تمنِّيًا، وَنبَّه أنّ للشّيطانِ على مثْلِه تَسَلُّطًا في أُمنيتِه، وذلك مِن حيثُ بيَّنَ أنّ العجَلَةَ مَن الشّيطان(٣).

قولُه: (تلك الغَرانيقُ)، **النِّهاية**: الغَرانيقُ هاهُنا الأصنامُ، وهِي في الأصل: الذكورُ مِن طيرِ الماء، واحدُها غُرنُوقٌ وغُرْنيقٌ، وسُميَّ به لبياضِه، وكانوا يزعُمونَ أنّ الأصنامَ تُقَرِّبُهم إلى الله تعالى، وتشْفَعُ لهم، فشُبِّهت بالطُّيورِ التي تَعْلو في السّماءِ وترتفع.

---

(١) أخرجه ابن ماجه (٣١١)، وأبو يعلى (٣٩٥٨)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٤٩٢١)، وغيرهم بإسنادٍ ضعيف.

(٢) أخرجه ابن أبي حاتم في «التفسير» (١: ١٥٢).

(٣) لتمام الفائدة انظر: «مفردات القرآن» ص ٧٧٩.

يَمتَحِنَ عباده بما شاءَ مِن صُنوفِ المِحَنِ وأنواعِ الفِتَن، ليُضاعِفَ ثوابَ الثّابِتين، ويزيدَ في عِقابِ الـمُذَبذَبين. وقيل: «تمنّى»: قرأ. وأنشد:

تمنـى كِتـابَ الله أوّلَ ليلة　　تمنّي داوُدَ الزَّبُورَ على رِسْلِ

و«أمنيَّته»: قراءته. وقيل: «تلكَ الغَرانيق»: إشارةٌ إلى المَلائكة، أي: هم الشُّفعاءُ لا الأصنام ﴿فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلْقِى ٱلشَّيْطَٰنُ﴾ أي: يذهبُ به ويبطِلُه. ﴿ثُمَّ يُحْكِمُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦ﴾ أي: يثبتُها.

[﴿لِّيَجْعَلَ مَا يُلْقِى ٱلشَّيْطَٰنُ فِتْنَةً لِّلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَٱلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ ۗ وَإِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ لَفِى شِقَاقٍۭ بَعِيدٍ * وَلِيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَيُؤْمِنُوا۟ بِهِۦ فَتُخْبِتَ لَهُۥ قُلُوبُهُمْ ۗ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَهَادِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ ٥٣-٥٤].

والـذيـن ﴿فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ﴾: المُنـافِقونَ والشّـاكّـون. ﴿وَٱلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ﴾ المُشرِكونَ المُكذِّبون. ﴿وَإِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ يُريد: وإنّ هؤلاءِ المُنافِقينَ والمُشرِكين. وأصلُه: «وإنهم» فوَضَعَ الظّاهِرَ مَوضِعَ الضَّمير قضاءً عليهِم بالظُّلْم.

قولُه: (على رِسْلِ)، النِّهاية: كان في كلامِه ترسيلٌ، أي: ترتيلٌ، يقالُ: ترَسَّلَ الرجُلُ في كلامِه ومَشْيِه، إذا لم يَعجَلْ، ومنهُ حديثُ عُمرَ رضي الله عنه: «إذا أذَّنْتَ فَترَسَّلْ»(١)، أي: تأنَّ ولا تعجَلْ.

قولُه: (وأصلُه: «وإنّهم»، فوَضَعَ الظاهرَ موضعَ الضَّميرِ قضاءً عليهم بالظُّلم)، أي: إنّ المنافقينَ بتلك الفتنـةِ واضِعونَ الشيءَ في غيـرِ مَوضعِه، وهُم فيـه في شِقَاقٍ بعيد، وكـذلك ﴿وَإِنَّ ٱللَّهَ لَهَادِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾، أصلُه: وإنّ اللهَ لَهادِيهم، فقوبِلَ

---

(١) أخرجه الدار قطني في «السنن» (١: ٢٣٨)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢: ٤٢٨)، موقوفًا على عمر رضي الله عنه. وأخرجه مرفوعًا الترمذي (١٩٥)، والبيهقي «السنن الكبرى» (٢: ٤٢٨)، والحاكم في «المستدرك» (٧٣٢) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

﴿أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ﴾ أي: ليَعلَموا أنّ تمكينَ الشّيطانِ مِن الإلقاء، هو الـحَقُّ مِن ربِّكَ والحِكمة: ﴿وَإِنَّ ٱللَّهَ لَهَادِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ إلى أن يَتأوَّلوا ما يَتشابَهُ في الدِّينِ بالتّأويلاتِ الصَّحيحة، ويَطلُبوا لِما أشكَلَ منه المَحمَلَ الذي تَقتَضيهِ الأصولُ الـمُحكَمَةُ والقَوانينُ المُمَهَّدة، حتّى لا تلحَقَهم حَيرةٌ، ولا تعتَرِيَهم شُبهةٌ ولا تَزِلَّ أقدامُهم. وقُرِئ: «لهادٍ الذين آمنوا» بالتَّنوين.

[﴿وَلَا يَزَالُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فِى مِرْيَةٍ مِّنْهُ حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ ٱلسَّاعَةُ بَغْتَةً أَوْ يَأْتِيَهُمْ عَذَابُ يَوْمٍ عَقِيمٍ﴾ ٥٥].

الضَّميرُ في ﴿مِرْيَةٍ مِّنْهُ﴾ للقُرآنِ أو للرَّسولِ ﷺ. «اليَومُ العَقيم»: يومُ بَدر، **وإنّما وُصِفَ يَومُ الـحَرْبِ بالعَقيم؛** لأنَّ أولادَ النِّساء يُقتَلونَ فيه، فيَصِرنَ كأنّهنَّ عُقَمٌ لَم

﴿ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ بـ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾، وقولُه: ﴿لَفِى شِقَاقٍۭ بَعِيدٍ﴾ بقولِه: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾.

قولُه: (**الضَّميرُ في ﴿مِرْيَةٍ مِّنْهُ﴾ للقرآن، أو للرَّسول ﷺ**)، ويَجوزُ أن يكونَ لِـ﴿مَا يُلْقِى﴾، وقولُه: ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ وُضعَ موضعَ المُضمَر، أي: لا يزالونَ في مِريةٍ وهُمُ الشاكُّونَ الذين في قلوبِهم مَرَضٌ، بدليلِ قولِه تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ﴾ المنافقونَ والشّاكّون.

قولُه: (**وإنّما وُصِفَ يومُ الحرْبِ بالعَقيم**)، إلى آخِره، عَلَّلَ تفسيرَ وَصْفِ اليوم بالعقيم على وجوهٍ.

أحَدُها: أنهُ على الإسنادِ المَجازيِّ، أسنَدَ العقيمَ إلى اليوم، لكونِه صِفَتَه، على نحوِ قولِه تعالى: ﴿يَوْمًا يَجْعَلُ ٱلْوِلْدَٰنَ شِيبًا﴾ [المزمل: ١٧]. أصلُه: يَجعَلُ اللهُ الوِلْدانَ في ذلك اليوم شِيبًا، فالمعنى: يومٌ يعقمُ اللهُ النساءَ فيه، أي: يَصِرْنَ ثَكْلَى، فأسنَدَ «العقيم» إلى «اليوم» مبالغةً، كقولِك: نهارُه صائم، وليلُه قائم، ولِما أنّ العقيمَ بمعنى ثَكْلى في هذا الوَجْهِ قيل: «كأنّهنّ عُقَمٌ».

وثانيها: أنهُ مِن بابِ الاستعارةِ المَكْنيّة، فالمُستعارُ لهُ اليومُ، والمُستعارُ منهُ المرأةُ، والجامعُ: فُقدانُ النتيجة، وكما أنّ المرأةَ إذا فقَدتِ الوَلَدَ وُصِفَت بالعُقْم، أي: الثكل، كذلك اليوم إذا فُقِدَ فيه المُحارِبُونَ يوصَفُ بالعُقْم كأنهُ أُمُّهم، ومثْلُه قولُهم: ابنُ اليوم، وأبناءُ

يَلِدن، أو لأنَّ المُقاتِلينَ يُقالُ لهم أبناءُ الحَرب، فإذا قُتِلوا وُصِفَ يومُ الحَربِ بالعَقيمِ على سَبيلِ المَجاز. وقِيل: هو الذي لا خَيرَ فيه، يُقال: ريحٌ عقيم؛ إذا لَم تُنشِئ مَطَرًا ولَم تَلقَح شَجَرًا. وقِيل: لا مَثَلَ له في عِظَمِ أمرِه، لقتالِ الملائكةِ عليهم السَّلامُ فيه. وعن

الزّمان، وأبناءُ الحَرْب، والاستعارةُ واقعةٌ في اليوم بأنْ شَبَّهَ اليومَ بالمرأةِ في فِقْدان، مُشتملةً تشبيهًا بليغًا، ثُم تُوهِّم أنّ اليومَ هي المرأةُ على سَبيلِ التخييل، ثُم أطلَقَ اليومَ الذي هو اسمُ المُشبَّه، وأُريدَ به اليومُ المُتخيَّلُ، والقرينة نسبةُ العقيم إليه.

وثالثُها: أنهُ من التَّبَعيّة، فالمستعارُ منهُ ما في المرأةِ منَ الصِّفةِ التي تمنَعُ منَ الحَمْل، والمستعارُ لهُ ما في اليوم من عَدَم الخَيْر، فشُبِّه عَدَمُ الخيرِ بمَنْع الحَمْل، ثُم سَرَى منَ المصدَرِ إلى الصِّفةِ المُشَبَّهة، كقولِ قوم شُعَيْب عليه السَّلامُ: ﴿إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلۡحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ﴾ [هود: ٨٧]، فالاستعارةُ واقعةٌ في العَقيم.

ورابعُها: أن يُكَنَّى بمجموع قولِه: ﴿يَوۡمٍ عَقِيمٍ﴾ عن شِدّتِه وفَظَاعتِه، كما يُقالُ: إنّ النساءَ بمثْلِه عَقيمٌ[1].

قال الحَماسيُّ:

عَقِمَ النســاءُ أن يَلِدْنَ بمثْلِه   إنّ النســاءَ بمثلِــه لَعقيمُ[2]

والضَّميرُ في «لا مثْلَ لهُ» و«أمره»: للعذاب، وفي «فيه»: لليوم.

---

(١) في (ط): «عقم».

(٢) البيت لأبي دَهْبَلٍ الجُمَحيِّ قاله في مدح النبي ﷺ. ومن الواضح أن الشطر الأول في رواية الطيبي مكسورٌ من ناحية الوزن، كما أن عبارة «عقيم» التي ساق البيتَ مستشهدًا عليها ليست في رواية «الحماسة»، وإنما فيها: «عُقُمٌ» جمع «عقيم»، وبقية الأبيات تشهد لذلك، حيث إن الشطر الأخير يتضمن إحدى الظواهر العروضية النادرة، وهي «الحذَذ»، وهو حذف الوتدَ الأخير من آخر التفعيلة «متفاعلن» فتصبح «متفا». والبيت ـ كما في «الحماسة» (٤: ١٦٠٥) بشرح المرزوقي ـ مع الذي قبله:

إن البيــوتَ معــادنٌ فنِجــارُهُ   ذهــبٌ وكــلُّ بيــوتِهِ ضَخْمُ

عَقِمَ النســاءُ فــما يلِدْنَ شَــبيهَهُ   إن النســاءَ بمِثــلِه عُقْــمُ

الضَّحّاكِ: أنه يومُ القِيامة، وأنّ الـمُرادَ بالسّاعة: مُقَدِّماتُه، ويَجوزُ أن يُرادَ بالسّاعة، وبيَومٍ عَقيم: يَومُ القِيامة، وكأنه قِيل: حتّى تأتِيَهم السّاعة أو يأتِيَهم عذابُها، فوَضع ﴿يَوْمٍ عَقِيمٍ﴾ مَوضِعَ الضَّمير.

[﴿ٱلْمُلْكُ يَوْمَئِذٍ لِّلَّهِ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فِى جَنَّٰتِ ٱلنَّعِيمِ * وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَكَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا فَأُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ ٥٦-٥٧].

فإن قُلت: التَّنوينُ في ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ عَن أيِّ جُملةٍ يَنوب؟ قلت: تقديرُه: المُلكُ يومَ يؤمِنون، أو يَومَ تَزولُ مِريَتُهم، لقولِه: ﴿وَلَا يَزَالُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فِى مِرْيَةٍ مِّنْهُ حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ ٱلسَّاعَةُ﴾.

[﴿وَٱلَّذِينَ هَاجَرُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ثُمَّ قُتِلُوٓا۟ أَوْ مَاتُوا۟ لَيَرْزُقَنَّهُمُ ٱللَّهُ رِزْقًا حَسَنًا وَإِنَّ ٱللَّهَ لَهُوَ خَيْرُ ٱلرَّٰزِقِينَ * لَيُدْخِلَنَّهُم مُّدْخَلًا يَرْضَوْنَهُۥ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَعَلِيمٌ حَلِيمٌ﴾ ٥٨-٥٩].

قولُه: (لقولِه تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فِى مِرْيَةٍ مِّنْهُ حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ ٱلسَّاعَةُ﴾)، يعني: دَلَّ على تقديرِ «يؤمنونَ» تارةً، وأُخرى «تَزُولُ مِرْيتُهم»: هذه الآية؛ لأنّ الصِّلةَ مشتملةٌ على الكُفْر وعلى المِرْيَة، فإذا جُعِلَ المُغيّا ما دَلَّ عليه الأوّلُ، قُدِّرَ «يؤمنون»، وإذا جُعِلَ ما دَلَّ عليه الثاني قُدِّر: «تَزُولُ مِرْيتُهم».

قال القاضي: التنوينُ في ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ يَنُوبُ عن الجُملةِ التي دَلَّتْ عليه الغايةُ، والضَّميرُ في ﴿يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ يَعُمُّ المؤمنينَ والكافرين؛ لتفصيلِه بقولِه تعالى: ﴿فَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ الآية، وإدخالُ الفاءِ في خبرِ الثاني دونَ الأوّلِ تنبيهٌ على أنّ إثابةَ المؤمنينَ بالجنّاتِ تفضُّلٌ منَ الله تعالى، وأنّ عقابَ الكافرينَ مسبَّبٌ مِن أعمالِهم، ولذلك قال: ﴿لَهُمْ عَذَابٌ﴾ ولم يقُلْ: فأولئك في عذابٍ، كما قال: ﴿فِى جَنَّٰتِ ٱلنَّعِيمِ﴾(١).

---

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ١٣٧).

لما جَمَعتْهم المُهاجَرةُ في سَبيلِ الله سَوّى بينَهم في المَوعِد، وأن يُعطى مَن ماتَ مِنهم مِثلَ ما يُعطى مَن قُتِلَ تَفضُّلًا مِنه وإحسانًا. واللهُ عليمٌ بدَرَجاتِ العامِلينَ ومَراتبِ استِحقاقِهم.

﴿حَلِيمٌ﴾ عن تَفريطِ المُفرِّطِ مِنهم بفَضلِه وكَرَمِه، رُوِيَ أنّ طَوائفَ مِن أصحابِ رَسولِ الله ﷺ ورَضي عنهم قالوا: يا نبيَّ الله، هؤلاءِ قُتِلوا قد عَلِمنا ما أعطاهُم اللهُ مِن الخَيرِ، ونحنُ نُجاهِدُ مَعَكَ كما جاهَدوا، فما لنا إن مُتنا مَعَك؟ فأنزلَ اللهُ هاتَينِ الآيتَين.

[﴿ذَٰلِكَ وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِۦ ثُمَّ بُغِىَ عَلَيْهِ لَيَنصُرَنَّهُ ٱللَّهُ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَعَفُوٌّ غَفُورٌ﴾ ٦٠].

تسميةُ الابتِداءِ بالجزاءِ لملابَسَتِه له مِن حَيثُ إنه سَبَب، وذاك مُسَبَّبٌ عنه، كما يَحمِلونَ النَّظيرَ على النَّظيرِ، والنَّقيضَ على النَّقيضِ للمُلابَسة.

قولُه: (تسميةُ الابتداءِ بالجزاء)، المرادُ بالابتداءِ قولُه: ﴿عُوقِبَ بِهِۦ﴾(١)، وبالتسميةِ: تسميتُه عقابًا؛ لأنّ ابتداءَ الفعل لا يُسَمّى عقابًا؛ لأنّ العقابَ منَ العَقِب، وهو أن يعقبَ الفعلَ الأول، ونحوَه قولُهم: كما تَدِيْنُ تُدان، كما تُجازِي تُجازَى، أي: كما تفعَلُ تُجازَى.

قال الزجّاجُ: الأوّلُ لم يكنْ عقوبةً، وإنّما العقوبةُ: الجزاءُ، ولكنّه سُمّي عقوبةً؛ لأنّ الفعلَ الذي هُو عقوبةٌ كان جزاءً، فسَمّى الأولَ الذي جُوزِيَ به عقوبةً؛ لاستواءِ الفعلَيْنِ في جِنسِ المكروه، كقولِه تعالى: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا﴾ [الشورى: ٤٠]، فالأوّلُ سيّئة، والمجازاةُ عليها حسَنةٌ، إلّا أنّها سُمّيتْ سيّئةً بأنها وقعَت إساءةً بالمفعولِ به؛ لأنهُ فعَلَ به ما يَسُوؤه(٢).

---

(١) في الأصول الخطية: «وعوقب به»، وأثبتُّ لفظ الآية، ولم يتبين لي وجهٌ لذكر الواو فيه، والله أعلم.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٤٣٥).

فإن قُلت: كيفَ طابقَ ذكرُ «العفوِّ الغَفور» هذا الموضع؟ قلت: **المُعاقِب مبعوثٌ** من جِهةِ اللهِ عزَّ وجَلَّ على الإخلالِ بالعِقاب، والعَفوُ عَن الجاني على طريقِ التَّنزيهِ لا التَّحريم، ومَندوبٌ إليه، ومُستَوجِبٌ عندَ اللهِ المدحَ إن آثَرَ ما نُدِبَ إليه وسَلكَ سبيلَ التَّنزيه، فحينَ لم يُؤثِر ذلكَ وانتصَرَ وعاقَب، ولَم يَنظُر في قولِه تعالى: ﴿فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ﴾ [الشورى: ٤٠]، ﴿وَأَن تَعْفُوٓا۟ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، ﴿وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ﴾ [الشورى: ٤٣].

فـ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَعَفُوٌّ غَفُورٌ﴾ أي: لا يَلومُه على تَركِ ما بَعَثَه عليه، وهو ضامِنٌ لنَصرِه في كَرَّتِه الثّانيةِ مِن **إخلالِه** بالعَفوِ وانتقامِه مِن الباغي عليه. **ويَجوزُ أن يَضمَنَ له النَّصرَ على الباغي، ويعرِّضَ معَ ذلك بما كان أولى به مِن العَفو**، ويلوِّحَ به بذكرِ هاتينِ

قولُه: (**المعاقِبُ مبعوثٌ**)، بكسرِ القاف، أي: موصًّى بالعَفْو. **الأساس**: بعَثَهُ على الأمرِ، وتواصَوْا بالخَيْر، وتباعَثوا عليه، يعني: حَمَلَه اللهُ تعالى على العفْو، وندَبَهُ إليه، فحين ترَكَ المندوبُ(١) إليه كأنهُ مُذنبٌ، لكنهُ تعالى لا يَأخُذُه به؛ لأنه عَفُوٌّ غَفُور.

قولُه: (فـ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَعَفُوٌّ غَفُورٌ﴾)، جوابٌ لقولِه: «فحينَ لم يؤثر ذلك»، وهذا يُؤْذِنُ أنّ قولَه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَعَفُوٌّ غَفُورٌ﴾ خبرُ «مَن عاقَبَ»، وفي الكلام تقديمٌ وتأخير، أي: مَن عاقَبَ بمثْلِ ما عوقِبَ به إنّ اللهَ لَعفُوٌّ غفور، أي: لا يَلُومُه على تَرْكِ الأفضَل، ثُم إذا بُغِي عليه أي: على المظلوم المعاقِبِ في الكرَّةِ الثانية ليَنصُرَنَّه اللهُ على الظالم.

قولُه: (من إخلالِه)، قيل: هُو بيانُ «ما بَعَثَه»، وقيل: هُو متعلِّقٌ بـ«الثانية»؛ أي: أنهُ أخَلَّ بالعَفوِ كرَّتَيْنِ، فهذه الكرَّةُ هِيَ الكرَّةُ الثانيةُ مِن إخلالِه بالعفْو، وليس بشيء، وقيل: هُو متعلِّقٌ بقولِه: لعَفُوٌّ، أي: لعَفُوٌّ مِن إخلالِه: ويجوزُ أن يكونَ بيانًا لقولِه: «تَرْكَ ما بعثَهُ عليه» أي: لا يَلومُه على إخلالِه بالعَفْو.

قولُه: (**ويجوزُ أن يَضمَنَ لهُ النَّصرَ على الباغي، ويُعرِّضَ معَ ذلك بما كان أوْلَى به منَ العَفْو**)، أي: يكونُ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَعَفُوٌّ﴾ متّصلًا بقولِه: ﴿لَيَنصُرَنَّهُ ٱللَّهُ﴾ على بيانِ

---

(١) قوله: «والمندوبُ» من (ط).

الصِّفَتَين. أو دلَّ بذِكرِ العَفوِ والمَغفِرةِ على أنّه قادِرٌ على العُقوبة، لأنه لا يُوصَفُ بالعَفوِ إلّا القادِرُ على ضِدّه.

[﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ يُولِجُ ٱلَّيْلَ فِي ٱلنَّهَارِ وَيُولِجُ ٱلنَّهَارَ فِي ٱلَّيْلِ وَأَنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌۢ بَصِيرٌ ﴾ ٦١].

الموجِب، وعلى هذا ﴿لَيَنصُرَنَّهُ﴾: خبرُ «مَنْ» كما قالهُ أبو البقاءِ وصاحبُ «الكَشْف»[(١)]؛ فإنهُ تعالى لمّا قال: ﴿لَيَنصُرَنَّهُ ٱللَّهُ﴾، اتَّجه لسائلٍ أن يسأَلَ: لماذا يَنصُره؟ قال: لأنّ اللهَ لَعفُوٌّ غفور[(٢)]، وكان منَ الظاهرِ أن يُقال: إنّ اللهَ يَنصُرُ المظلومينَ، فعَرَّضَ بهاتَينِ الصِّفتَيْنْ على سَبيلِ الكنايةِ التّلويحيّة؛ لأنهُ أشار إلى المطلوبِ مِن بُعد، يعني: أنه تعالى معَ كمالِ قُدرتِه وغَلَبةِ سُلطانِه لمّا كان مُتصِفًا بهذَيْنِ الوَصْفَيْن[(٣)]، كان منَ الواجبِ على المُعاقِب معَ عَجْزِه التَخلُّقُ بأخلاقِ الله تعالى منَ العَفْوِ عنِ الجاني، وإليه الإشارةُ بقولِه: «يُلوِّحُ به بذِكْرِ هاتَيْنِ الصِّفتَيْن».

قولُه: (أو دَلَّ بذِكْرِ العفْوِ والمغفرةِ على أنهُ قادرٌ)، هذا أيضًا، على أن يكونَ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَعَفُوٌّ﴾ تعليلًا للموعِد بالنُّصرة، كأنهُ قيل: لَينصُرَنَّهُ اللهُ؛ لأنهُ قادرٌ على النُّصرةِ فيعاقِبُ الظالم. قال الإمامُ: نَزلَتْ في قوم منَ المشركينَ لَقُوا قومًا منَ المسلمينَ لليلَتيْنِ بَقِيتا منَ المحرَّم فقالوا: إنّ أصحابَ محمدٍ ﷺ يكرَهُونَ القتالَ في الشَّهرِ الحَرام فاحمِلوا عليهِم، فناشَدَهمُ المسلمونَ بأنْ يَكُفُّوا عن قتالِهم، لحُرمةِ الشّهر، فأبوْا فقاتَلوهم فثبَتَ المسلمونَ فنُصِروا، فوقَعَ في أنفُسِهم منَ القتالِ في الشّهرِ الحرام، فأنزَلَ اللهُ الآية[(٤)]. فعَلى هذا لا يَرِدُ سؤالُ كيفيّةِ المطابقة، ويكونُ أوفَقَ لتأليفِ النَّظْم، وذلك أنّ لفْظَةَ ﴿ذَٰلِكَ﴾ فَصْلُ الخطاب، وقولُه: (ومَن عاقَبَ) شروعٌ في قصّةٍ أُخرى لأولئك السادةِ بعدَ قولِه: ﴿وَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ثُمَّ قُتِلُوٓاْ﴾.

---

(١) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ٩١٣).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٩٤٦).

(٣) في (ط): «الصفتين».

(٤) «مفاتيح الغيب» (٢٣: ٥٩) و«معالم التنزيل» (٥: ٣٩٧).

﴿ذَٰلِكَ﴾ أي: ذلك النَّصرُ بِسَبَبِ أنه قادِر. ومن آياتِ قُدرَتِه البالِغةِ أنه ﴿يُولِجُ ٱلَّيۡلَ فِي ٱلنَّهَارِ وَيُولِجُ ٱلنَّهَارَ فِي ٱلَّيۡلِ﴾. أو بِسَبَبِ أنه خالِقُ اللَّيلِ والنَّهارِ ومُصرِّفُهما فلا يَخفى عليه ما يَجري فيهِما على أيدي عبادِه مِن الخَيرِ والشَّرِّ والبَغيِ والإنصاف. وأنه ﴿سَمِيعُۢ﴾ لما يَقولون (بَصِيرٌ) بما يَفعَلون.

فإن قلت: ما مَعنى إيلاجِ أحدِ المَلَوَينِ في الآخر؟ قلت: تَحصيلُ ظُلمةِ هذا في مكانِ ضِياءِ ذاكَ بغَيبوبةِ الشَّمس، وضياءِ ذاكَ في مكانِ ظُلمةِ هذا بطلوعِها، كما يُضيءُ السَّربُ بالسِّراجِ ويُظلِمُ بفَقدِه. وقيل: هو زيادتُه في أحدِهما ما يَنقُصُ مِن الآخرِ مِن السّاعات.

[﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدۡعُونَ مِن دُونِهِۦ هُوَ ٱلۡبَٰطِلُ وَأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡعَلِيُّ ٱلۡكَبِيرُ﴾ ٦٢].

وقُرِئ: ﴿يَدۡعُونَ﴾ بالياء والتاء. وقَرأ اليَمانيّ: «وأنَّ ما يُدعَون» بلفظ المَبني

قولُه: (أو بسببِ أنهُ خالقُ اللّيل والنّهار ومُصرِّفُهما)، فعلى الأوّل: الآيةُ عبارةٌ عنِ القُدرةِ الكاملة، فحينَ عَقَّبَ معنى النُّصرةِ صَلُحَت أن تكونَ عِلَّةً لحصُولها، وعلى الثاني: عبارةٌ عنِ العِلم الشامل، ولمّا عَقَّبَ معنى البَغْي أوقِعَتْ عِلّةً للانتصارِ منَ الظالم للمظلوم، ألا ترى كيف جَمَعَ الخَلْقَ مَع التصريفِ ليَستلزمَ العِلمَ فيُرادَ به إثباتُ الانتصار، وإليه الإشارةُ بقولِه: «لا يَخفَى عليه منَ البَغْي والإنصاف». وقولُه: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ سَمِيعُۢ بَصِيرٞ﴾ على الأوّل: مِن بابِ التكميل، وعلى الثاني: منَ التتميم.

قولُه: (المَلَوَيْنِ)، الجوهري: المَلَوانِ: اللّيلُ والنّهار، والواحدُ ملًا مقصُورٌ. والسَّرَبُ: بيتٌ في الأرض.

قولُه: (قُرِئَ: ﴿يَدۡعُونَ﴾ بالياء والتاء)، بالتاء الفَوقانيِّ: نافعٌ وابنُ كثيرٍ وابنُ عامر، والباقونَ: بالياء(١).

---

(١) انظر: «التيسير في القراءات السبع» ص ١٥٨، و«حجة القراءات»، ص ٤٨٢.

للمَفعول، والواوُ راجِعةٌ إلى ﴿مَا﴾ لأنه في مَعنى الآلِهة، أي: ذلك الوَصفُ بخَلقِ اللَّيلِ والنَّهارِ والإحاطةِ بما يَجري فيهما وإدراكِ كلِّ قولٍ وفعل، بسببِ أنه اللهُ الحَقُّ الثابتُ إلهيتُه، وأن كُلَّ ما يَدَّعي إلهًا دونَه باطِلُ الدَّعوة، وأنه لا شيءَ أعلى مِنه شَأنًا وأكبرَ سلطانًا.

[﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ * لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۗ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَهُوَ ٱلْغَنِىُّ ٱلْحَمِيدُ﴾ ٦٣-٦٤].

قُرئ: «مَخضَرَةً» أي: ذات خضر، على مَفعَلة، كمَبقَلة، ومَسبَعة. فإن قلت: هلّا قيل: «فأصبَحَت»؟ ولِمَ صُرِفَ إلى لفظِ المُضارع؟ قلت: لنُكتةٍ فيه، وهي: إفادةُ بقاءِ أثرِ المَطرِ زَمانًا بعدَ زمان، كما تقول: أنعمَ عَليَّ فلانٌ عامَ كذا، فأروحُ وأغدو شاكِرًا له ولو قلت: فرُحتُ وغَدوت؛ لم يَقَع ذلكَ المَوقِع.

فإن قلت: فما لَه رُفِعَ لم يُنصَب جوابًا للاستِفهام؟ قلت: **لو نُصِبَ لأعطى ما هو عَكسُ الغَرَض،** ....

قولُه: (**لو نُصِبَ لأعطَى ما هُو عكسُ الغرَض**)، قال صاحبُ «التقريب»: هُو مثْلُ قولِك: ألم أُكرِمْكَ فتَشكُر، رفْعُهُ يُثبتُ الشُّكر، ونَصبُه ينفيه؛ لأنّ النَّصبَ بتقديرِ «أنْ»، وهُو علم الاستقبال فيجعلُه مترَقّبًا، والرفْعُ جَزْمٌ بإخبارِه. تلخيصُه: أنّ الرَّفعَ جَزْمٌ بإثباتِه، والنَّصبُ ليسَ جَزْمًا بإثباته، لا أنهُ جَزْم بنَفْيِه. وفيه نَظرٌ؛ لأنّ نَفْيَ الشُّكرِ مِن كونِه جَوابًا للاستفهام؛ لأنّ المعنى: إن رأيتُ إنعامي شكرتُه.

وقال صاحبُ «الفرائد»: لا وَجْهَ لِما ذكَرَهُ صاحبُ «الكشّاف»، ولا يَلزَمُ المعنى الذي ذكَر، بل يَلزَمُ مِن نَصْبِه أن يكونَ مُشاركًا لقولِه: ﴿أَلَمْ تَرَ﴾ تابعًا له، ولم يكنْ تابعًا لـ ﴿أَنزَلَ﴾ ويكونُ معَ ناصبه مَصْدرًا معطوفًا على المصدرِ الذي تضَمَّنَه ﴿أَلَمْ تَرَ﴾ وهُو الرُّؤيةُ، والتقديرُ: ألم يكنْ لك رُؤيةُ إنزالِ الماءِ منَ السّماءِ فإصباح الأرضِ مُخضَرَّةً، وهذا

....

غيرُ مرادٍ منَ الآية، بلِ المرادُ أن يكونَ إصباحُ الأرض مُخْضَرَّةً بإنزال الماء، فيكونُ حصُولُ اخضرارِ الأرضِ تابعًا للإنزال.

وقلتُ: ويَنصُرُه قولُ أبي البقاءِ: إنّما رُفِعَ -أي: ﴿فَتُصْبِحُ﴾ وإن كان قبلَه لفظُ الاستفهام لأمرَيْنِ، أحَدُهما: أنهُ استفهامٌ بمعنى الخبَر، أي: قد رأيت، فلا يكونُ لهُ جوابٌ، والثاني: أنّ ما بعدَ الفاءِ يَنتصبُ إذا كان المُستفهَمُ عنهُ سببًا له، ورؤيتُه لإنزالِ الماءِ لا توجِبُ اخضرارَ الأرض، إنّما يجبُ عن الماء(١).

ورَوَى الزجَّاج عن سِيبويه القراءةَ بالرَّفْع لا غيرُ، قال: سألتُ الخليلَ عن هذا فقال: هذا واجبٌ، ومعناهُ التنبيهُ، كأنهُ قال: ألم تسمَعْ إنزالَ الماءِ منَ السّماءِ ماءً(٢)، فكان كذا وكذا(٣).

وقلتُ: فعلى هذا يُمكنُ توجيهُ النَّصْبِ بأنْ يقالَ: إنّ إيثارَ المستقبَلِ في ﴿فَتُصْبِحُ﴾ لاستحضارِ تلك الحالةِ البديعة، وهِي حياةُ الأرض الدّالةُ على القُدرةِ الباهرة، قال اللهُ تعالى: ﴿فَإِذَآ أَنزَلْنَا عَلَيْهَا ٱلْمَآءَ ٱهْتَزَّتْ وَرَبَتْ وَأَنۢبَتَتْ مِن كُلِّ زَوْجٍۭ بَهِيجٍ﴾ [الحج: ٥]، وقال تعالى: ﴿وَأَنۢبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ زَوْجٍۭ بَهِيجٍ ۝ تَبْصِرَةً وَذِكْرَىٰ لِكُلِّ عَبْدٍ مُّنِيبٍ﴾ [ق: ٧-٨]، كأنهُ قيل: تَنَبَّهْ لإنزالِنا الماءَ لتتعجَّبَ منهُ على هذه الحالةِ البديعةِ والقُدرةِ الباهرةِ، فيكونَ لك تبْصِرةً وذِكْرى للإنابةِ والخضوع، وأنّ اللهَ يبعَثُ مَن في القُبور، ومِن ثَم ذُيِّلَ بقولِه تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ ۝ لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾، وجيء بقولِه تعالى: ﴿وَإِنَّ ٱللَّهَ لَهُوَ ٱلْغَنِىُّ ٱلْحَمِيدُ﴾ تتميمًا لإرادةِ الإنابة، فيكونُ ﴿فَتُصْبِحُ﴾ بمعنى: تتعجَّبُ مِن إصباحِها.

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٩٤٧).

(٢) كذا في الأصول الخطية، ولفظ الزجاج في «معاني القرآن»: «أتسمع؟ أنزل الله من السماء ماء فكان كذا وكذا».

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٤٣٦).

لأنَّ مَعناه إثباتُ الاخضِرار، فينقلِبُ بالنَّصبِ إلى نفيِ الاخضِرار، مثالُه أن تقولَ لصاحبِك: «ألم ترَ أنّي أنعمتُ عليكَ فتَشكُر» إن نصبتَه فأنتَ نافٍ لشُكرِه شاكٍ تَفريطَه فيه، وإن رفعتَه فأنت مُثبتٌ للشُّكر. وهذا وأمثالُه ممّا يَجِبُ أن يَرغَبَ له مَن اتَّسَمَ بالعِلمِ في عِلمِ الإعراب وتَوقيرِ أهلِه.

﴿لَطِيفٌ﴾ واصلٌ علمُه أو فَضلُه إلى كُلِّ شيء، ﴿خَبِيرٌ﴾ بمَصالحِ الـخَلقِ ومنافِعِهم.

[﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ وَٱلْفُلْكَ تَجْرِى فِى ٱلْبَحْرِ بِأَمْرِهِۦ وَيُمْسِكُ ٱلسَّمَآءَ أَن تَقَعَ عَلَى ٱلْأَرْضِ إِلَّا بِإِذْنِهِۦٓ إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ * وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَكَفُورٌ﴾ ٦٥-٦٦].

﴿مَّا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ مِن البهائِم مُذَلَّلةً للرُّكوبِ في البَرّ، ومِن المَراكِبِ جاريةً في البَحر، وغيرِ ذلك مِن سائر المُسَخَّرات. وقُرِئ: «والفُلكُ» بالرَّفعِ على الابتِداء ﴿أَن تَقَعَ﴾ كَراهةَ أن تقعَ ﴿إِلَّا﴾ بِمَشيئَتِه.

﴿أَحْيَاكُمْ﴾ بعدَ أن كُنتُم جَمادًا تُرابًا، ونُطفة، وعَلَقة، ومُضغة. ﴿لَكَفُورٌ﴾ لـجَحودٌ لِما أفاضَ عليه مِن ضُروبِ النِّعَم.

[﴿لِّكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنسَكًا هُمْ نَاسِكُوهُ فَلَا يُنَٰزِعُنَّكَ فِى ٱلْأَمْرِ وَٱدْعُ إِلَىٰ رَبِّكَ إِنَّكَ لَعَلَىٰ هُدًى مُّسْتَقِيمٍ﴾ ٦٧].

هو نهيٌ لرسولِ اللّـهِ ﷺ، أي: لا تَلتفِت إلى قولِهم ولا تُـمَكِّنْهُم مِن أن يُنازِعوك. أو: هو زَجرٌ لهم عَن التَّعرُّضِ لرسولِ اللّـهِ ﷺ بالمُنازعةِ في الدِّين، وهم جُهّالٌ لا عِلمَ عندَهم، وهم كُفّار خُزاعة.

قولُه: (هُو نَهيٌ لرسُولِ الله ﷺ) هُو مِن بابِ قولِك: لا أَرَينَّك هاهُنا، قال ابنُ جِنّي: معناهُ: لا تكُنْ هناك فأراكَ، فالنَّهيُ في اللَّفظِ لنفْسِه، أي: فاثبُتْ على نفْسِك وصحّةِ دِينِك،

رُوِيَ: أنّ بُديلَ بنَ وَرقاءَ وبِشرَ بنَ سُفيانَ الـخُزاعِيَّينِ وغيرَهما، قالوا للمُسلِمين: ما لَـكم تأكلونَ ما قَتَلتُم، ولا تأكلونَ ما قَتَلهُ اللهُ؛ يَعنون: المَيتة.

وقالَ الزَّجّاج: هو نَهيٌ له ﷺ عن مُنازَعَتِه، كما تقول: لا يُضارِبَنَّكَ فُلان، أي: لا تُضارِبه. وهذا جائِزٌ في الفِعلِ الذي لا يكونُ إلّا بينَ اثنَين.

﴿فِي ٱلْأَمْرِ﴾ في أَمرِ الدِّين. وقيل: في أَمرِ النَّسائِك، **وقُرِئ: «فلا يَنزِعُنَّك»**

ولا تَلتفِتْ إلى فسادِ أقوالِهم، حتّى إذا رأَوْك كذلك أمسَكوا عنكَ، ولا يُنازِعُنَّك، فلفظُ النَّهي لهم، ومعناه لهُ صَلَواتُ الله عليه[1].

هذا إذا أُجرِيَتِ المُفاعَلةُ على واحدٍ مبالغةً.

قولُه: (**وقال الزجّاجُ**)، والمذكورُ في كتابِه: المعنى: أنهُ نَهْيٌ لهُ صَلَواتُ الله عليه عن مُنازَعتِهم، كما تقولُ: لا يُخاصِمَنَّكَ فلانٌ في هذا أبدًا، وهذا جائزٌ في الفعل الذي لا يكونُ إلا بيْنَ اثنَيْن؛ لأنّ المُجادَلةَ والمخاصَمةَ لا تتِمُّ إلا باثنَيْنِ، فإذا قلتَ: لا يُجادِلَنَّك فلانٌ، فهُو بمنزلةِ: لا تُجادِلَنَّه، ولا يجوزُ هذا في قولِك: لا يَضرِبَنَّك فلانٌ، وأنت تريدُ: لا تَضرِبْه، ولكنْ لو قلتَ: لا يُضارِبَنَّكَ فلانٌ، لكان كقولِك: لا تُضارِبَنَّ فلانًا[2].

وقلتُ: الفَرْقُ بيْنَ التفسيرَيْنِ هُو أنّ الأوّلَ نهيٌ عن الكَيْنونةِ على وَصْفٍ يكونُ سببًا لُمنازَعتِهم، وهذا نَهْيٌ عنِ المُنازَعةِ نفسِها، وكلاهما كنايتانِ.

قولُه: (**وقُرِئَ: «فلا يَنْزِعُنّكَ»**)، قال ابنُ جِنِّي: وهِي قراءةُ لاحقِ بن حُمَيْد[3]، ظاهرُه: فلا يَستَخِفَنّكَ عن دِينِك إلى أديانِهم، فيكونُ بصُورة المنزوع عن شيءٍ إلى غيرِه، نحوَ قولِه تعالى: ﴿وَلَا يَسْتَخِفَّنَّكَ ٱلَّذِينَ لَا يُوقِنُونَ﴾ [الروم: ٦٠] فاثبُتْ على دِينِك ولا يَمِلْ بك هَواكَ إلى دِينِ غيرِك[4].

---

(١) «المحتسب» (٢: ٨٦).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٤٣٧).

(٣) أبو مجلَز السدوسي. سبقت ترجمته.

(٤) «المحتسب» (٢: ٨٥-٨٦).

أي: اثبُت في دينِكَ ثَباتًا لا يَطمَعونَ أن يجذِبوكَ ليُزيلوكَ عنه. والمُراد: زيادةُ التَّثبيتِ للنَّبي ﷺ بما يُهيجُ حَمِيَّتَه ويُلهِبُ غَضَبَه لله ولدِينِه، ومنه قولُه: ﴿وَلَا يَصُدُّنَّكَ عَنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ [القصص: ٨٧]، ﴿وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ١٤]، [يونس: ١٠٥]، [القصص: ٨٧]، ﴿فَلَا تَكُونَنَّ ظَهِيرًا لِّلْكَٰفِرِينَ﴾ [القصص: ٨٦]. وهيهاتَ أن ترتَعَ هِمّةُ رسولِ الله ﷺ حَولَ ذلكَ الحِمى، ولكنَّه وارِدٌ على ما قُلتُ لكَ مِن إرادةِ التَّهييجِ والإلهاب.

وقالَ الزَّجّاج: هو مِن: نازعتُه، فنَزَعتُه، أنزِعه؛ أي: غَلَبتُه، أي: لا يَغلِبُنَّكَ في المُنازَعة.

فإن قلت: لِمَ جاءَت نَظيرةُ هذه الآيةِ مَعطوفةً بالواوِ، وقد نُزِعَت مِن هذه؟ قلت:

قولُه: (أنزِعُه)، قال في «فاعلتُه ففعَلْتُه، يقالُ: «أفعلُه» إنّما يُضَمُّ إذا لم يكنْ عَيْنُه أو لامُه حَرْفَ حَلْق، فإنهُ يُترَكُ على ما عليه الاستعمال(١). قيل: فيه نظرٌ؛ لأنّ المختارَ الضمُّ عندَ الأكثَرينَ، وهذا المذكورُ منقولٌ عنِ الكسائيِّ، وقد رَدَّه العلماءُ.

قال سيبويه: وليس في كلِّ شيءٍ يكونُ هذا، أي: بابِ المُغالَبة، ألا ترى أنّك لا تقولُ: نازَعَني فنَزَعتُه، استَثْنى عنهُ بغلَبتِه في «المفصَّل»(٢).

قولُه: (هذه الآية)، وهي قولُه تعالى: ﴿لِّكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنسَكًا هُمْ نَاسِكُوهُ﴾ [الحج: ٦٧]، ونظيرتُها: ﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنسَكًا لِّيَذْكُرُوا ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُم مِّنۢ بَهِيمَةِ ٱلْأَنْعَٰمِ﴾ [الحج: ٣٤]، وهُو معطوفٌ على قولِه تعالى: ﴿وَمَن يُعَظِّمْ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى ٱلْقُلُوبِ﴾، ومِن تتمّةِ الكلام معَ المؤمنينَ، أي: الأمرُ ذلك، والمطلوبُ تعظيمُ شعائرِ الله وتَقْوى القلوب، وليس هذا ممّا يختَصُّ بكم، إذْ كلُّ أُمّةٍ مخصوصٌ بنُسُكٍ وعبادة، وهذه الآيةُ تَقْدِمةُ نَهْيِ النبيِّ ﷺ عن ما يوجبُ مُنازَعةَ القوم وتسليةٌ لهُ، وتعظيمٌ لأمرِه، حيثُ جَعَلَ أمرَهُ نُسُكًا ودينًا، يعني: شأنُك وشأنُ أمثالِك منَ الأنبياءِ والمُرسَلينَ عليهمُ

(١) انظر: «المفصل» بشرح ابن الحاجب (٢: ١١٨).

(٢) انظر: «الكتاب» لسيبويه (٤: ٦٨).

لأنَّ تلكَ وَقَعَت معَ ما يُدانِيها ويُناسِبُها مِن الآيِ الواردةِ في أمرِ النَّسائِك، فعُطِفَت على أَخَواتِها. وأمّا هذه فواقِعةٌ معَ أباعِدَ عَن معناها، فلَم تَجِد مَعطَفًا.

[﴿وَإِن جَـٰدَلُوكَ فَقُلِ ٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِمَا تَعۡمَلُونَ﴾ ٦٨].

أي: وإن أَبَوا لِلَجاجِهم إلا المُجادَلَةَ بعدَ اجتهادِكَ أن لا يكونَ بينَكَ وبينَهم تَنازُع، فادفَعهُم بأنَّ اللهَ أعلَمُ بأعمالِكُم وبقُبحِها، وبما تَستَحِقُّونَ عليها مِن الـجَزاءِ، فهو مُجازِيكُم به. وهذا وَعيدٌ وإنذار، ولكنْ برِفقٍ ولين.

[﴿ٱللَّهُ يَحۡكُمُ بَيۡنَكُمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَـٰمَةِ فِيمَا كُنتُمۡ فِيهِ تَخۡتَلِفُونَ * أَلَمۡ تَعۡلَمۡ أَنَّ ٱللَّهَ يَعۡلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِۗ إِنَّ ذَٰلِكَ فِي كِتَٰبٍۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٞ﴾ ٦٩-٧٠].

﴿ٱللَّهُ يَحۡكُمُ بَيۡنَكُمۡ﴾ خِطابٌ مِن الله للمُؤمنينَ والكافِرين، أي: يَفصِلُ بينكُم

الصَّلاةُ والسَّلامُ تَرْكُ المنازَعةِ معَ الجُهّال وتمكينِهم منَ المُناظَرةِ المؤدِّيةِ إلى النِّزاع، ومُلازَمةُ الدَّعوةِ إلى التوحيدِ، أو: لكلِّ أُمّةٍ منَ الأُمم الخاليةِ المُعانِدة جعَلْنا طريقًا ودينًا هُم ناسِكوُهُ، فلا يُنازِعَنَّكَ هؤلاءِ المُجادِلةُ، سَمَّى دَأْبَهم نُسُكًا لإيجابِهم ذلك على أنفُسِهم واستمرارِهم عليه، تهكُّمًا بهم، ومَسْلاةً لرسُولِ الله ﷺ مما كان يَلقَى منهم.

وأمّا اتّصالُه بما سَبَقَ منَ الآياتِ، فإنّ قولَه تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فِي مِرۡيَةٖ مِّنۡهُ﴾ يُوجبُ القَلْعَ عن إنذارِ القوم، والإياسَ منهم ومُتارَكتَهم، والآياتُ المتخلِّلةُ كالتأكيدِ لمعنى التسلية، فجيءَ بقولِه تعالى: ﴿لِّكُلِّ أُمَّةٖ جَعَلۡنَا مَنسَكًا هُمۡ نَاسِكُوهُۖ فَلَا يُنَٰزِعُنَّكَ﴾ تحريضًا لهُ صَلَواتُ الله عليه على التأسّي بالأنبياءِ السابقة في مُتارَكةِ القوم، والإمساكِ عن مُجادلتِهم بعدَ اليأسِ مِن إيمانِهم، ويَنصُرُه قولُه تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَحۡكُمُ بَيۡنَكُمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾، فالرَّبطُ على طريقةِ الاستئناف، وهُو أقوى منَ الرَّبط اللَّفظيِّ، والذي يَدورُ عليه قُطبُ هذه السُّورةِ الكريمةِ الكلام في مُجادَلةِ القوم ومُعانَدتِهم، والنَّعي عليهم بشِدّةِ شَكيمتِهم. ألا تَرى كيف افتَتَحها بقولِه: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِي ٱللَّهِ﴾ وكرَّرَها وجَعَلَها أصلًا للمعنى المهتَمِّ به، وكلّما شَرَعَ في أمرٍ كَرَّ إليه تثبيتًا لقلبِ الرسُولِ صَلَوات الله عليه، ومَسْلاةً لصَدْرِه، فلا يقالُ إذَنْ: «وأمّا هذه فواقعةٌ معَ أباعدَ عن معناها».

بالثَّوابِ والعِقاب، ومَسْلاةٌ للنَّبي ﷺ مِمّا كانَ يَلقى مِنهم، وكيفَ يَخفى عليه ما يَعمَلون، ومَعلومٌ عندَ العُلماءِ بالله أنه يَعلَمُ كُلَّ ما يَحدُثُ في السَّماواتِ والأرض، وقد كَتَبَهُ في اللَّوحِ قبلَ حُدوثِه. والإحاطةُ بذلكَ وإثباتُه وحفظُه عليه ﴿يَسِيرٌ﴾ لأنَّ العالِمَ بالذّاتِ لا يَتَعذَّرُ عليه ولا يمتنعُ تَعلُّقُ بمَعلوم.

[﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَـٰنًا وَمَا لَيْسَ لَهُم بِهِۦ عِلْمٌ ۗ وَمَا لِلظَّـٰلِمِينَ مِن نَّصِيرٍ﴾ ٧١].

ويَعبُدونَ ما لَم يَتَمَسَّكوا في صِحّةِ عبادَتِه ببُرهانٍ سَماوِيٍّ مِن جِهةِ الوَحيِ والسَّمع، ولا أَلجأَهُم إليها عِلمٌ ضَرورِيّ، ولا حَمَلَهم عليها دليلٌ عَقليٌّ ﴿وَمَا﴾ للَّذينَ ارتكبوا مثلَ هذا الظُّلمِ مِن أحدٍ يَنصُرُهم، ويُصَوِّبُ مَذهَبَهم.

قولُه: (ومَسْلاةٌ)، هي مَفْعَلةٌ مِن: سَلَوتُ عنهُ وسَلَيْتُ عنه. الجوهري: هُو في سَلْوةٍ مِنَ العَيْش، أي: رَغَد.

قولُه: (ومعلومٌ عندَ العلماءِ بالله أنهُ يَعلَمُ كلَّ ما يَحدُثُ في السَّماواتِ والأرض)، واللامُ في «العلماءِ» للجنسِ، أي العلماءُ الكاملونَ، تعريضًا بالفَلْسَفيِّ، لكنّ قولَه: «عالِمُ بالذات» اعتزالٌ.

قولُه: (ولا أَلجأَهم إليها عِلمٌ ضَروريٌّ، ولا حَمَلَهم عليها دليلٌ عَقْليّ)، هذا معنى قولِه: ﴿مَا لَيْسَ لِى بِهِۦ عِلْمٌ﴾؛ لأنّ العِلمَ بعدَ الدّليلِ السَّمْعيِّ إمّا ضَروريٌّ أوِ استدلاليّ، وفي اختصاصِ الدّليلِ السَّمعيِّ بالسُّلطانِ والتنزيل، والنّوعَيْنِ الأخيرَيْنِ بالعِلم دليلٌ واضحٌ على ذي بصيرةٍ نافذةٍ أنّ الدّليلَ السَّمعيَّ هُو الحُجّةُ القاطعة، ولهُ القَهْرُ والغَلَبةُ، وعندَ ظهورِه تضمَحِلُّ الآراءُ وتتلاشَى الأقيِسَةُ، ومَن عكَسَ ضَلَّ الطريق، وحُرِمَ التوفيق، وبقيَ مُتَزلزِلًا في وَرْطاتِ الشُّبَه، وإن شئتَ فجرِّبِ التنكيرَ في ﴿سُلْطَـٰنًا﴾ وفي ﴿عِلْمٌ﴾، وقَسِّمْهما على قولِ الشاعر:

[﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ تَعْرِفُ فِى وُجُوهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلْمُنكَرَ ۖ يَكَادُونَ يَسْطُونَ بِٱلَّذِينَ يَتْلُونَ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِنَا ۗ قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكُمُ ۗ ٱلنَّارُ وَعَدَهَا ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ۖ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ﴾ ٧٢].

﴿ٱلْمُنكَرَ﴾ الفَظيعُ مِن التَّجَهُّم والبُسور. أو الإنكار؛ كالـمُكرَمِ بمَعنى الإكرام. وقُرِئ: «يُعرَفُ» و«المُنكَرُ».

والسَّطو: الوَثْبُ والبَطش. ....

لـــه حاجبٌ فـــي كـــلِّ أمرٍ يَشينُه وليس لهُ عن طالبِ العُرفِ حاجبُ(١)

لتَعلمَ الفَرْق.

ثُم انظُرْ إلى معنى التتميم والتنزُّلِ في قولِه: ﴿وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِن نَّصِيرٍ﴾ إذِ المعنى: ليس لهُم دليلٌ قاطعٌ على صحّةِ ما هم فيه، ولا لهُم أيضًا ما يَصحُّ عندَ الضّرورةِ أن يُتمسَّكَ به، ولا لهُم ذو شَوْكةٍ يقهَرُ الناسَ بالتَعدِّي والظُّلم الصِّرفِ على عبادةِ ما يَدَّعون، ألا ترى إلى إقامةِ الظاهرِ في قولِه: ﴿لِلظَّٰلِمِينَ﴾ كيف طابَقَ المُفصَّلَ لتَرى الدقائقَ التي تتحيَّرُ فيها العقولُ؟ واللهُ يقولُ الحقَّ وهُو يَهدي السَّبيل.

قولُه: (منَ التَجهُّم)، **الجوهري**: رجلٌ جَهْمُ الوَجْهِ أي: كالِحُه، تقولُ منه: جَهمتُ الرجُلَ وتجَهّمتُه، إذا كَلَحْتَ في وَجْهِه، وبَسَر الرجُلُ في وَجْهِه بُسُورًا أي: كَلَح. يقال: عبَسَ وبَسَر.

قولُه: (**وقُرِئَ: «يُعْرَفُ» و«المنكر»**)، أي: مَبْنيًّا للمفعول(٢)، وهُو ظاهرٌ.

---

(١) ذكره القزويني في «الإيضاح في علوم البلاغة» ص٤٩ وعزاه لابن أبي السمط، وهو في «أمالي القالي» (١: ١١٣) من غير عزوٍ لأحد.

(٢) وبها قرأ عيسى بن عمر الثقفي. انظر: «البحر المحيط» (٧: ٥٣٦).

وقُرِئ: «النّارُ» بالرَّفعِ على أنه خبرُ مبتدأ مَحذوف، كأنَّ قائلًا قال: ما هو؟ فقِيل: النّار، أي: هو النّار. وبالنَّصبِ على الاختِصاص. وبالجرِّ على البَدَل مِن ﴿بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكُمُ﴾ مِن غَيظِكُم على التّالينَ وسَطوِكُم عليهم. أو ممّا أصابكُم مِن الكَراهة والضَّجَرِ بسَبَبِ ما تُلِيَ عليكُم.

﴿وَعَدَهَا ٱللَّهُ﴾ استِئنافُ كَلام. ويحتَمِلُ أن تكونَ «النَّارِ» مبتدأ و﴿وَعَدَهَا﴾ خبَرًا، وأن يكونَ حالًا عنها إذا نَصبتَها أو جَررتَها بإضمارِ «قد».

[﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَٱسْتَمِعُواْ لَهُۥٓۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَن يَخْلُقُواْ ذُبَابًا وَلَوِ ٱجْتَمَعُواْ لَهُۥۖ وَإِن يَسْلُبْهُمُ ٱلذُّبَابُ شَيْـًٔا لَّا يَسْتَنقِذُوهُ مِنْهُۚ ضَعُفَ ٱلطَّالِبُ وَٱلْمَطْلُوبُ﴾ ٧٣].

فإن قلت: الذي جاءَ به ليسَ بمَثَل، فكيفَ سَمّاه مَثَلًا؟ قلت: قد سُمِّيت الصِّفةُ أو القِصّةُ الرّائِعةُ المُتلقاةُ بالاستِحسانِ والاستِغراب «مثلًا»، تَشبيهًا لها ببعضِ الأمثالِ المُسيَّرة، لكَونِها مُستَحسَنةً مُستَغربةً عندَهم. ....

قولُه: (وقُرِئَ: «النارُ» بالرَّفْع)، أي: في المشهورةِ، والنَّصبُ والجَرُّ: شاذّتانِ[1].

قولُه: (بإضمارِ «قد»)، متعلِّقٌ بقولِه: «وأن تكونَ حالًا عنها». وقولُه: «إذا نَصَبْتَها وجرَرْتَها» اعترَضَ بيْنَ المتعلِّقِ والمتعلَّق، فالنَّصبُ على الاختصاص، والجَرُّ على البَدلِ مِن ﴿بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكُمُ﴾.

قولُه: (تشبيهًا لها ببعضِ الأمثالِ المُسيَّرة)، قال المصنِّفُ: المَثَلُ بمعنى المِثْل، تقولُ: زيدٌ مَثَلُ عمرٍو ومِثْلُهُ ومَثِيلُه، كما تقولُ: شِبْهُه وشَبَهُه وشَبِيهُه، ثُم قالوا على سَبيل الاستعارةِ لجُملةٍ منَ الكلام مُستغرَبةٍ مُستفصَحةٍ مَتلقّاةٍ بالرِّضا والقَبُول، أهلٍ للتسيير[2] والإرسال:

---

(١) وممن قرأ بالنصب على الاختصاص: ابن أبي عبلة وزيد بن علي، وممن قرأ بالجرِّ على البدليّة: ابن أبي إسحاق وإبراهيم بن نوح. انظر: «البحر المحيط» (٧: ٥٣٦).

(٢) في (ح) و(ف): «أهل للتيسير».

قرِئ: ﴿تَدۡعُونَ﴾ بالتاء والياء، و«يُدعَون»: مَبنيًّا للمَفعول.

﴿لَن﴾ أخت «لا» في نَفيِ المُستَقبل، إلّا أنّ «لن» تَنفيه نَفيًا مُؤكّدًا، وتأكيدُه هاهنا

مثَل؛ لأنّهم جعَلوا مَضرِبَها مثَلًا لمَورِدها، ثُم استعاروا هذا المُستعارَ للقصّةِ أو الحالةِ المُستغرَبة لتَماثُلِهما في الغَرابة(١).

وقال القاضي: أو جُعِلَ لله مثَلٌ، أي: مثَلٌ في استحقاقِ العبادةِ فاستَمِعوا لهُ استماعَ تدَبُّرٍ وتفكُّر(٢). وقال صاحبُ «التيسير»: جُعِلَ لي مَثَلٌ، أي: شَبَهٌ، أي: جعل الكُفّارُ فاستَمِعوا حالَ ما شَبَّهوه لي، لتقِفوا على جَهْلِهم.

وقال صاحبُ «الفرائدِ»: المَثَلُ في الاصطلاح: شَبيهٌ سائر، أي: كثيرٌ استعمالُه، والمرادُ مِن ذِكْرِه أنّ ما نحن لهُ بمنزلةِ ما قيل فيه هذا القولُ، فإنْ صَحَّ ما ذَكَرَه صاحبُ «التيسير» وَجَبَ حَمْلُ المَثَلِ على الحقيقةِ لا على المَجَاز.

وقلتُ: في جَعْلِ ﴿ضُرِبَ﴾ بمعنى: جُعِلَ هذا له، عدولٌ عن الظاهر، وخَرْمٌ للنَّظْم الفائق؛ فإنّ قولَه تعالى: ﴿ضُرِبَ مَثَلٌ﴾ مُجمَلٌ بُيِّنَ بقولهِ تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ وقولُه: ﴿فَٱسۡتَمِعُواْ لَهُۥٓ﴾ تقريرٌ لِما يُرادُ منَ الإبهام والتبيين، مِن توَخِّي التفطُّنِ لِما يُتلَى بعدَ المُجمَل، وتَطلُّبِ إلقاءِ الذِّهن، ويؤيِّدُه تصَدُّرُ الآيةِ بقولِه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾، وتذييلُ المثَلِ بقولِه تعالى: ﴿مَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدۡرِهِۦٓ﴾، وتعليلُه بقولِه تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾. ولعَمْري، إنّ هذا التذييلَ يُنادي على مَن يَدَّعي معرفةَ الله تعالى بمقياسِ عقلِه بالضّلالِ البعيد، ويَتْلُو عليه: ﴿فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَتَخۡطَفُهُ ٱلطَّيۡرُ أَوۡ تَهۡوِي بِهِ ٱلرِّيحُ فِي مَكَانٖ سَحِيقٖ﴾ [الحج: ٣١].

قولُه: (قُرِئَ: ﴿تَدۡعُونَ﴾ بالتاءِ والياء)، بالتاءِ الفَوْقانيِّ: السَّبعةُ(٣).

قولُه: («لن» أختُ «لا»، في نَفْيِ المستقبَل، إلّا أنّ «لن» تَنْفيه نَفْيًا مؤكَّدًا، وتأكيدُه هاهُنا

---

(١) انظر: «الكشاف» (٢: ٢٢٣ - ٢٢٤).

(٢) «أنوار التنزيل» (٤: ١٤٠).

(٣) وممن قرأ بالياء: يعقوب الحضرمي. انظر: «النشر في القراءات العشر» (٢: ٣٢٧).

الدّلالةُ على أنّ خَلقَ الذُّبابِ مِنهم مُستَحيلٌ مُنافٍ لأحوالِهِم، كأنه قال: مُحالٌ أن يَخلُقوا.

فإن قلت: ما مَحَلّ: ﴿وَلَوِ ٱجۡتَمَعُواْ لَهُۥ﴾؟ قلت: النَّصبُ على الحال، كأنه قال: مُستَحيلٌ أن يَخلُقوا الذُّبابَ، مَشروطًا عليهم اجتماعُهم جَميعًا لِـخَلقِه وتعاوُنُهم عليه، وهذا مِن أبلَغ ما أنزَلَه اللهُ في تَجهيلِ قُرَيشٍ، واستِركاكِ عُقولِهم، والشَّهادةِ على أنّ الشَّيطانَ قد خَزَمَهم بخَزائِمِه حيثُ وَصَفوا بالإلهيّةِ التي تَقتَضي الاقتدارَ على المَقدوراتِ كُلِّها، والإحاطةِ بالمَعلوماتِ عَن آخرِها صُوَرًا وتَماثيلَ يَستحيلُ مِنها أن تَقدِرَ على أقلِّ ما خَلَقَه وأذلِّه وأصغَرِه وأحقَرِه، ولو اجتَمَعوا لذلكَ وتَساندوا.

وأدلُّ مِن ذلكَ على عَجزِهم وانتفاءِ قُدرَتِهم: أنّ هذا الخلقَ الأقلَّ الأذلَّ لو اختَطَفَ مِنهم شَيئًا، فاجتَمَعوا على أن يَستَخلِصوه مِنه لم يَقدِروا.

وقولُه: ﴿ضَعُفَ ٱلطَّالِبُ وَٱلۡمَطۡلُوبُ﴾ كالتَّسويةِ بينَهم وبينَ الذُّبابِ في الضَّعف. ولو حَقَّقتَ **وَجَدتَ الطَّالِبَ أَضعَفَ** وأَضعَف، لأن الذُّبابَ حَيَوان، وهو جَماد، وهو

الدِّلالةُ على أنّ خَلْقَ الذُّبابِ منهم مُستحيلٌ مُنافٍ لأحوالِهم). قال صاحبُ «الفرائدِ»: النَّفْيُ المؤكَّدُ لا يَدُلُّ على الامتناع لأنهُ لا يستلزمه، فيكونُ لازمًا، واللازمُ لا يَدُلُّ على الملزوم، ولكنْ يَحتمِلهُ، ولمّا كان محتمِلًا لهُ حُمِلَ عليه لقَرينةِ سَوْقِ الكلام؛ لأنهُ إن أمكَنَ ذلك منهم لا يَحصُلُ الاستبعادُ المطلوبُ والمبالغةُ في تجهيلِهم، واستركاكِ عقولِهم؛ لأنّهم معَ اجتماعِهم وتعاوُنِهم لا يَقدِرونَ على أقلِّ ما خَلَقَه اللهُ تعالى وأذَلِّه وأحْقَرِه، وأدَلُّ مِن ذلك على عَجْزِهم، وانتفاءِ قُدرتِهم، أنّ هذا الحقيرَ الذَّليلَ لو اختَطَفَ منهم شيئًا لم يَقدِروا على استخلاصِه ولوِ اجتَمَعوا له.

وقلتُ: هذا هُو الحقُّ، إلا أنّ مقصُودَ المصنِّفِ مِن إثباتِ الاستحالة تقريرُ مذهبِه ومُدَّعاهُ في قولِه تعالى: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ [الأعراف: ١٤٣]، وقدِ استَشهَدَ بهذه الآية على مطلوبِه في ذلك المقام.

قولُه: (**وَجَدْتَ الطالبَ أضعَفَ**)، أي: التماثيلُ أضعَفُ منَ الذُّباب، وإنّما قيل لها:

غالِبٌ، وذاكَ مَغلوب. وعن ابنِ عبّاسٍ: أنهم كانوا يَطلونَها بالزَّعفران، ورؤوسَها بالعَسَل، ويُغلِقونَ عليها الأبواب، فيَدخلُ الذُّبابُ مِن الكُوى فيأكلُه.

[﴿ مَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِىٌّ عَزِيزٌ ﴾ ٧٤].

﴿ مَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ ﴾؛ أي: ما عَرَفوه حَقَّ مَعرِفَته، حتّى لا يُسَمُّوا باسمِه مَن هو مُنسَلِخٌ عن صفاتِه بأسرِها، ولا يُؤَهِّلوه للعِبادة، ولا يَتَّخِذوهُ شَريكًا له؛ إن الله قادِرٌ غالِب، فكيفَ يُتَّخَذُ العاجِزُ المَغلوبُ شَبيهًا به؟

[﴿ ٱللَّهُ يَصْطَفِى مِنَ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ ٱلنَّاسِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌۢ بَصِيرٌ * يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ ۗ وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ ﴾ ٧٥-٧٦].

هذا ردٌّ لِما أنكروه مِن أن يكونَ الرَّسولُ مِن البَشَر، وبيانٌ أن رُسُلَ الله على

الطالبُ؛ لأنها طالبةٌ لما اختطَفَه الذُّبابُ منهم، فاللامُ في الطالبِ والمطلوبِ: للعَهْدِ التقديريِّ، وهُو معنى السِّين في ﴿لَا يَسْتَنقِذُوهُ﴾.

قولُه: (**هذا رَدُّ ما**[1] **أنكَروهُ مِن أن يكونَ الرسُولُ منَ البشرَ**)، يعني: لمّا أبطَلَ القولَ بالاشتراكِ ليُثبِتَ التوحيدَ، عقَّبَه بإثباتِ الرِّسالة، فرَدَّ طعنَهم في أن يكونَ الرسُولُ منَ البشر، ويمكنُ أن يقالَ: إنّ الآياتِ نظيرُ قولِه تعالى: ﴿ يُولِجُ ٱلَّيْلَ فِى ٱلنَّهَارِ وَيُولِجُ ٱلنَّهَارَ فِى ٱلَّيْلِ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِى لِأَجَلٍ مُّسَمًّى ۚ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ ٱلْمُلْكُ ۚ وَٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ * إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا۟ دُعَآءَكُمْ ﴾ [فاطر: ١٣-١٤] بولغَ في وَصْفِ آلهتِهم بالضَّعفِ وسُلِبَ عنهُم دفْعُ المَضرّة مدى غاياتِه، ثُم وُصِفَ إلهُ الحقِّ بالقُوة والعِزّ، وإيصالِ النَّفْع إلى عابديه أقصَى نهاياتِه؛ لأنّ مُنتَهى كمالِ المخلوقينَ أن يَخُصَّهمُ اللهُ بكرامةِ الرسالة، فالآيةُ الثانيةُ مُبيِّنةٌ أو مُقرِّرةٌ بقولِه تعالى: ﴿ مَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِىٌّ عَزِيزٌ ﴾ فوَضَعَ اسمَه الأعظمَ الجامعَ لأسمائه الحُسنى موضعَ الضَّميرِ تقريرًا للقُوّة الكاملةِ والعِزّةِ القاهرة، أو هُو بمنزلةِ اسم الإشارةِ المُؤْذِنِ بأنّ ما بعدَه جديرٌ

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «هذا ردٌّ لما».

ضَربَين: ملائكة، وبَشَر. **ثُمَّ ذَكَرَ أنه تعالى دَرّاكٌ للمُدرَكات، عالِمٌ بأحوالِ المُكَلَّفين، ما مَضى مِنها وما غَبَر**، لا تَخفى عليه مِنهم خافية، وإليه مَرجِعُ الأمورِ كُلِّها، والذي هو بهذه الصِّفات، لا يُسأَلُ عَمّا يَفعَل، وليسَ لأحَدٍ أن يَعتَرِضَ عليه في حِكَمِه وتدابيرِه واختيارِ رُسُلِه.

[﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱرۡكَعُواْ وَٱسۡجُدُواْ وَٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمۡ وَٱفۡعَلُواْ ٱلۡخَيۡرَ لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ ۩﴾ ٧٧].

للذِّكرِ شأنٌ ليسَ لغَيرِه مِن الطّاعات. وفي هذه السّورةِ دلالاتٌ على ذلك، فمن

بمَن قبلَه لاتّصافِه بتلك الصِّفاتِ الفائقة، وفي قولِه: «والذي هُو بهذه الصِّفاتِ لا يُسألُ عمّا يفعَلُ، وليس لأحدٍ أن يَعترِضَ عليه في حُكمِه وتدابيرِه» إيماءٌ إلى هذا المعنى، وبعدَ ما عَمَّ الخطابُ بقولِه تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَٱسۡتَمِعُواْ لَهُۥٓ﴾ ونَبَّهَهم في ذلك المثَلِ على أنّ تلك الآلهةَ لا تَضُرُّ ولا تنفعُ وإنّما النافعُ والضارُّ هُو اللهُ تعالى، وهُو الذي يَستحقُّ أن يُعبَدَ ويُستعانَ به، خَصَّ الخطابَ بقولِه تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱرۡكَعُواْ وَٱسۡجُدُواْ﴾ الآية تحقيقًا للعُبوديّة.

قولُه: (**ثُم ذَكَرَ أنهُ تعالى دَرّاكٌ للمُدرَكات**)، يعني: لمّا ذَكَرَ أنهُ تعالى اصطفى من الملائكة رسلًا ومن الناس عَلَّلَ ذلك بقولِه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعُۢ بَصِيرٞ ۞ يَعۡلَمُ مَا بَيۡنَ أَيۡدِيهِمۡ وَمَا خَلۡفَهُمۡۚ﴾.

قولُه: (**ما مضَى منها وما غَبَرَ**)، **الجوهري**: غَبَرَ الشيءُ يغبرُ: بقِيَ، والغابرُ: الباقي، والغابرُ: الماضي، وهُو منَ الأضدّاد.

قولُه: (**للذِّكر شأنٌ ليس لغيرِه منَ الطاعات**)، والمرادُ بالذِّكر: ما يُحتاجُ إليه في الدِّين منَ الشّرائع وغيرِها، كالأقاصيص والوَعْدِ والوعيد، كذا فُسِّرَ في ﴿صٓ﴾(١). ولمّا كان إطلاقُ الذِّكْر على الصّلاةِ أبيَنَ مِن سائرِ الطاعات، قال: «الصّلاة التي هِي ذكرٌ خالص»، وهُو المرادُ

---

(١) يعني في قوله تعالى: ﴿صٓۚ وَٱلۡقُرۡءَانِ ذِي ٱلذِّكۡرِ﴾ [ص: ١] انظر: «الكشاف» (١٣: ٢٢٩).

ثَمَّ دعا المؤمنينَ أولًا إلى الصَّلاةِ التي هي ذِكرٌ خالِص، ثُمَّ إلى العبادةِ بغَيرِ الصَّلاةِ ـ كالصَّومِ والـحَجِّ والغَزو ـ، ثم عَمَّ بالـحَثِّ على سائرِ الـخَيرات. وقيل: كانَ الناسُ أوّلَ ما أسلموا يَسجُدونَ بلا رُكوع، ويَركَعونَ بلا سُجود، فأُمِروا أن تكونَ صلاتُهم بركوعٍ وسُجود. وقيل: مَعنى: ﴿وَٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمۡ﴾: **اقصِدوا بركوعِكم وسُجودِكم وجهَ الله.** وعن ابنِ عبّاسٍ في قولِه: ﴿وَٱفۡعَلُواْ ٱلۡخَيۡرَ﴾ صِلةَ الأرحامِ ومكارِمَ الأخلاق ﴿لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ﴾ أي: افعَلوا هذا كُلَّه وأنتم راجونَ للفَلاح، طامِعونَ فيه، غيرُ مُستَيقِنين، ولا تَتكِلوا على أعمالِكم.

وعن عُقبةَ بنِ عامرٍ رضيَ اللهُ عنه قال: قلت: يا رسولَ الله في سُورةِ الـحَجِّ سَجدتان؟ قال: «نعَم، إن لَم تَسجُدهُما فلا تَقرأهما». وعن عبدِ الله بنِ عمرَ رضيَ اللهُ عنهما: «فُضِّلت سورةُ الـحَجِّ بسَجدتَين». وبذلكَ احتجَّ الشّافعيُّ رضيَ اللهُ عنه،

مِن قوله تعالى: ﴿ٱرۡكَعُواْ وَٱسۡجُدُواْ﴾، والصَّومُ والحَجُّ والغَزْوُ دونَها في معنى الذِّكر، ثَنَّى بذكرِها، وهُو المرادُ مِن قولِه: ﴿وَٱعۡبُدُواْ﴾، ثُم أتَى بما يَشتمِلُ على جميعِ ما يُحتاجُ إليه في الدِّين مِن الخَيْراتِ آخِرًا، وهُو المرادُ مِن قولِه تعالى: ﴿وَٱفۡعَلُواْ ٱلۡخَيۡرَ﴾، فهُو كالتّرقِّي والتدرُّج منَ الأخصِّ إلى الأعَمّ.

قولُه: (**وقيل: معنى ﴿وَٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمۡ﴾: اقصِدوا بِرُكوعِكم وسجودكم وَجْهَ الله تعالى**)، هو كقولِه تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ﴾ [النساء: ١٣٦].

قولُه: (**وعن عُقْبَةَ بن عامرٍ**)، الحديث رَواهُ أحمدُ بنُ حَنْبل في «مُسنَدِه»، وكذا التِّرمذيُّ[(١)]، وروى أبو داودَ وابنُ ماجَه، عن عَمْرِو بن العاصِ رَضِي اللهُ عنه قال: أقرَأَني رسُولُ الله ﷺ خمسَ عشْرةَ سَجْدةً في القرآن، منها ثلاثٌ في المُفصَّل، وفي سُورةِ الحجِّ سَجْدَتان[(٢)].

---

(١) «مسند أحمد» (١٧٤١٢)، وهو في «سنن الترمذي» (٥٧٨) وقال: هذا حديثٌ ليس إسنادُه بالقوي.

(٢) أخرجه ابن ماجه (١٠٥٧)، وأبو داود (١٤٠١)، وحسّن النوويّ إسناده في «المجموع شرح المهذّب» (٤: ٦٣).

فرأى سجدَتينِ في سُورةِ الـحَجِّ، وأبو حَنيفةَ وأصحابُه رضيَ اللهُ عنهم لا يَرَونَ فيها إلا سَجدةً واحِدة، لأنهم يَقولون: **قَرَنَ السُّجودَ بالرُّكوع، فدلَّ ذلكَ على أنها سَجدةُ صلاةٍ لا سَجدةُ تِلاوة.**

[﴿وَجَٰهِدُواْ فِي ٱللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِۦۚ هُوَ ٱجۡتَبَىٰكُمۡ وَمَا جَعَلَ عَلَيۡكُمۡ فِي ٱلدِّينِ مِنۡ حَرَجٖۚ مِّلَّةَ أَبِيكُمۡ إِبۡرَٰهِيمَۚ هُوَ سَمَّىٰكُمُ ٱلۡمُسۡلِمِينَ مِن قَبۡلُ وَفِي هَٰذَا لِيَكُونَ ٱلرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيۡكُمۡ وَتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِۚ فَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱعۡتَصِمُواْ بِٱللَّهِ هُوَ مَوۡلَىٰكُمۡۖ فَنِعۡمَ ٱلۡمَوۡلَىٰ وَنِعۡمَ ٱلنَّصِيرُ﴾ ٧٨].

﴿وَجَٰهِدُواْ﴾ أمرٌ بالغَزو، أو بمُجاهَدةِ النَّفسِ والهوى، وهو الجِهادُ الأكبر. عن النَّبيِّ ﷺ أنه رَجَعَ مِن بَعضِ غَزَواته فقال: «رَجَعنا مِن الجهادِ الأصغرِ إلى الجهادِ الأكبر».

﴿فِي ٱللَّهِ﴾ أي: في ذاتِ اللّـهِ، ومِن أجلِه. يقال: هو حَقُّ عالِمٍ، وجِدُّ عالِمٍ، أي: عالمٌ

وعن مالكٍ عن عُمرَ بن الخَطّاب رضيَ الله تعالى عنهُ: أنهُ قرَأَ سُورةَ الحجِّ فسَجَدَ فيها سَجْدتَيْن، ثُم قال: إنّ هذه السُّورةَ فُضِّلت بسجدتَين(١).

قولُه: **(قرَنَ السُّجودَ بالرُّكوع فدَلَّ ذلك على أنّها سَجْدةُ صَلاةٍ لا سَجْدةُ تلاوة)**، وقلتُ: لا شَكَّ أنّ الرُّكوعَ الذي هُو: وَضْعُ الكفَّيَنِ على الرُّكبَتْينِ معَ الانحناءِ، لا يوجَدُ إلّا في الصلاة، ولا يُرادُ به هاهُنا الرُّكوعُ الفَذّ، فيُحمَلُ على الصلاةِ مجازًا، وأمّا السُّجودُ الذي هُو: وَضْعُ الجبهةِ على الأرضِ لله تعالى على سَبيلِ التعظيم فهُو غيرُ مختَصٍّ بالصلاةِ، فحَمْلُ الأوّلِ على الصّلاة، والثاني على الحقيقة، لعموم الفائدة؛ أَوْلَى، ولأنّ العُدولَ إلى المَجازِ مِن غيرِ صارفٍ أو اعتبارِ نُكتةٍ غيرُ جائز، والمقارنةُ غيرُ موجِبةٍ لذلك، والأحاديثُ التي رَوَيناها عن الأئمّةِ مُوافقةٌ لمذهبِ الشافعيِّ، فوَجَبَ المصيرُ إليه.

---

(١) أخرجه الإمام مالك في «الموطأ» (١: ١٦٢)، والترمذي بعد الحديث (٥٧٨).

حقًّا وجِدًّا. ومنه: ﴿حَقَّ جِهَادِهِ﴾. فإن قلت: ما وجهُ هذه الإضافة، وكان القياسُ: حَقَّ الجهادِ فيه، أو: حَقَّ جهادِكُم فيه، كما قال: ﴿وَجَٰهِدُواْ فِي ٱللَّهِ﴾؟ قلت: الإضافةُ تكونُ بأدنى مُلابَسةٍ واختِصاص، فلمّا كانَ الجهادُ مُختصًّا بالله مِن حيثُ إنه مَفعولٌ لوجهِه ومِن أجلِه، صَحَّت إضافتُه إليه. ويجوزُ أن يتَّسِعَ في الظَّرفِ، كقولِه:

وَيَوْمَ شَهِدْنَاهُ سُلَيْمًا وَعَامِرًا

﴿ٱجْتَبَىٰكُمْ﴾ اختاركم لدينِه ولنُصرَتِه. ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾

قولُه: (ومنهُ: ﴿حَقَّ جِهَادِهِ﴾)، قال القاضي: معنى ﴿حَقَّ جِهَادِهِ﴾ جهادًا فيه حقًّا خالصًا لوَجْهِه، فعُكِسَ وأُضيفَ الحقُّ إلى الجهادِ مبالغةً[1]. يعني: أصلُ المعنى: وجاهدوا في الله جهادًا حقًّا، فهُو يفيدُ أنّ هناك جهادًا واجبًا، والمطلوبُ منهمُ الإتيانُ به، فإذا عُكِسَ وأُضيفَ الصِّفةُ إلى الموصُوفِ بعدَ الإضافةِ إلى الله تعالى أفاد إثباتَ جهادٍ مختصٍّ بالله تعالى، والمطلوبُ القيامُ بمَواجِبه وشَرائطِه على وَجْهِ التّمام والكمالِ بقَدْرِ الوُسْع والطاقة. قال المصنِّفُ في قولِه تعالى: ﴿ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ﴾ [آل عمران، ١٠٢]: ﴿حَقَّ تُقَاتِهِۦ﴾ واجبَ تَقْواهُ: ما يَحِقُّ منها، وهُو القيامُ بالواجب، واجتنابُ المحارم، يريدُ: بالِغوا في التقوى حتّى لا تَترُكوا منَ المستطاع منها شيئًا»[2]. وفي قولِه: «عالِمٌ جدًّا» إيماءٌ إلى هذا المعنى أي: هُو عالِمٌ مُبالِغٌ في العِلم جدًّا، ولا يَترُكُ منَ الجُهدِ المستطاع منهُ شيئًا. فقولُه: «أي: عالمٌ حقًّا وجدًّا» تأويلٌ باعتبارِ المبالغةِ والتوكيد.

قولُه: (ويوم شهِدناهُ سليمًا وعامرًا)، تمامه:

قليلٌ سوى الطَّعنِ النهالِ نوافلُهْ[3]

النهالُ: الرِّماحُ الأسَلُ: الناهل؛ أي: تَرْوى منهُ الرِّماحُ العطاش، نَهَلَ؛ أي: شرِبَ، وهُو الشُّربُ الأوّل، ونوافلُ: فاعل قليل.

---

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ١٤٣).

(٢) «الكشاف» (٤: ٢٠٠ - ٢٠١).

(٣) سبق تخريجه.

فَتَحَ بابَ التَّوبةِ للمُجرِمين، وفَسّحَ بأَنواعِ الرُّخَصِ والكَفّاراتِ والدِّياتِ والأُروش.

قولُه: (وفَسّحَ[1] بأنواع الرُّخص)، قال القاضي: ﴿مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ أي: ضِيقٍ بتكليفِ ما يَشْتَدُّ القيامُ به عليكم، إشارةً إلى أنهُ لا مانعَ لهُم ولا عُذْرَ لهم في تَرْكِه، أو إلى الرُّخصَةِ في إغفالِ بعضِ ما أمَرَهم به حيثُ شَقَّ عليهم لقولِه: «إذا أمَرْتُكم بشيءٍ فأْتوا منهُ ما استطعتُم»[2]، وقيل: ذلك بأنّ لهم مِن كلِّ ذَنْبٍ مَخْرجًا، بأنْ رَخَّصَ لهم في المضايق، وفتَحَ بابَ التَّوبة، وشَرَعَ لهمُ الكفّاراتِ في حقوقِه، والأُروشَ والدِّيَاتِ في حقوقِ العباد[3].

وقلتُ - واللهُ أعلم -: قد أسلَفْنا أنّ في قولِه تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَافْعَلُوا الْخَيْرَ﴾ تَرقِّيًا منَ الأخصِّ إلى الأعَمِّ، والآيةُ جامعةٌ لأنواع العبادات، فيكونُ عَطفَ قولَه ﴿وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ﴾ عليها إرشادًا إلى السُّلوكِ والعروج إلى مقاماتِ العارِفين، والتحرِّي للتخلُّص منَ الرُّكونِ إلى الغير، وفي تعقيبِ قولِه: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ إزاحةٌ للمَوانع[4] مِن طَلَبِ الكمال، كما قال القاضي: لا مانعَ لهم عنهُ ولا عُذْرَ لهم في تَرْكِه، يؤيِّدُه قولُه تعالى: ﴿هُوَ اجْتَبَاكُمْ﴾، وقولُه: ﴿هُوَ سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلُ وَفِي هَذَا﴾، يعني: أنّ اللهَ تعالى اصطَفاكم، وهُو مَدَحَكم قديمًا وحديثًا، وجعَلَكم في العُقْبى شُهَداءَ على الناس، وإليه ينتهي تولِّيكم، فلا تُحِبُّوا سَفْسَافَ الأمورِ وقد هَيَّأَ لكم مَعاليَها، وخَصَّكم لنفْسِه تعالى، وهُو مَوْلاكُم فنِعمَ المَوْلَى ونِعمَ النَّصير.

فقولُه: ﴿هُوَ اجْتَبَاكُمْ﴾ استئنافٌ لبيانِ عِلّةِ الأمرِ بالاجتهاد. رَوَى السُّلَميُّ عن ابنِ عطاءٍ: الاجتبائيّةُ أورَثَتِ المجاهدةَ، لا المُجاهدةُ[5] أورَثَتِ الاجتبائيّةَ[6]، وكذا قولُه

---

(١) في (ط): «وفتّح».

(٢) أخرجه البخاري (٧٢٨٨)، ومسلم (١٣٣٧)، وغيرهما من حديثِ أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) «أنوار التنزيل» (٤: ١٤٣).

(٤) في (ط): «لإزاحة الموانع».

(٥) في الأصول الخطية: «والمجاهدة»، وصوَّبناه من «تفسير السُّلَمي».

(٦) «حقائق التفسير» (٢: ٢٨).

ونحوُه قولُه تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥] وأمّةُ مُحمَّدٍ ﷺ هي الأمةُ المَرحومةُ المَوسومةُ بذلك في الكُتُبِ المُتقدِّمة.

نَصَبَ المِلّةَ بمَضمونِ ما تقدَّمَها، كأنه قيل: وَسَّعَ دينكم توسِعةَ مِلَّةِ أبيكم، ثم حَذَفَ المُضافَ وأقامَ المُضافَ إليه مقامَه. أو على الاختِصاص، أي: أعني بالدِّينِ مِلّةَ أبيكُم، كقولِك: الحمدُ لله الـحَميدَ.

فإن قلت: لم يكن إِبْرَاهِيمُ أبًا للأمّةِ كلِّها. قلت: هو أبو رسولِ الله ﷺ، فكانَ أبًا لأمتِه، لأنَّ أمّةَ الرَّسولِ في حُكمِ أولادِه.

﴿هُوَ﴾ يرجِعُ إلى الله تعالى. وقيل: إلى إبراهيم. ويَشهَدُ للقَولِ الأوّلِ قراءةُ أبيٍّ بنِ كعب: «الله سماكم».

﴿مِن قَبْلُ وَفِي هَٰذَا﴾ أي: مِن قَبلِ القُرآنِ في سائِرِ الكُتُب، وفي القرآن، أي: فَضَّلَكُم على الأُمَم وسَمّاكُم بهذا الاسم الأكرم، ﴿لِيَكُونَ ٱلرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ﴾ أنه قد بَلَّغكُم، ﴿وَتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ بأَنَّ الرُّسُلَ قد بَلَّغتهم. **وإذ خَصَّكُم بهذِه الكَرامةِ والأَثَرة؛ فاعبُدوه**، وثِقوا به، ولا تَطلُبوا النُّصرةَ والوِلايةَ إلا مِنه، فهو خيرُ مولًى وناصِر.

تعالى: ﴿هُوَ سَمَّىٰكُمُ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ عِلّةٌ لرَفْعِ الحَرَج عن هذه الأُمّةِ المرحومةِ كما وَرَدَ: «بُعِثتُ بالحنيفيّةِ السَّهْلةِ السَّمْحة»(١)، وقال ابنُ عطاءٍ: زَيَّنَكم بزينةِ الخَواصِّ قبْلَ أن أوجَدَكم، فقد سَبَقَ لكُم منَ الله تعالى الخُصوصيّةُ في الأَزَل(٢).

قولُه: (**وقيل: إلى إبراهيمَ عليه السّلامُ**) يَدُلُّ عليه قولُه تعالى: ﴿وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ﴾ [البقرة: ١٢٨].

قولُه: (**وإذْ خَصَّكُم بهذه الكرامةِ والأَثَرةِ فاعبُدوهُ**) يريدُ: أنّ في تعقيبِ قولِه تعالى:

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٢٣٤٥)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٧٨٠٣)، وغيرهما من حديثِ أبي أمامة رضي الله عنه.

(٢) «حقائق التفسير» (٢: ٢٩).

عن رسول الله ﷺ: «مَن قَرأ سورةَ الحَجِّ، أُعطِيَ من الأَجرِ كحجّةٍ حَجَّها وعُمرةٍ اعتَمَرها، بِعَدَدِ مَن حَجَّ واعتَمَرَ، فيما مضى وفيما بَقي».

﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ بالفاءِ على قولِه: و﴿هُوَ ٱجْتَبَىٰكُمْ﴾، وقولِه: ﴿هُوَ سَمَّىٰكُمُ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ سالفًا وآنِفًا، لتَختصَّ شَهادةُ الرسُولِ عليكم، وتكونوا شُهَداءَ على الناس، إشعارًا بالعلّيّة[1]؛ لأنّ الأوصَافَ مُناسبةٌ للحُكم. هذا يَدُلُّ على ترجيح القولِ بأنّ الضّميرَ راجعٌ إلى الله تعالى. قال الإمامُ: إنهُ تعالى سَمّاهم بهذا الاسم لهذا الغَرَض. المعنى: أنهُ تعالى بَيّنَ في سائرِ الكُتبِ المتقدِّمة، وفي القرآنِ أيضًا، فَضْلَكم، وسَمّاكم بهذا الاسم لأجْلِ الشّهادةِ المذكورة.

وقلتُ: ثُم العِلّةُ والمعلولُ عِلّةٌ للحُكم بإقامةِ الصّلاةِ وإيتاءِ الزّكاةِ والاعتصام بالله كما مَرَّ، وقولُه: ﴿هُوَ مَوْلَىٰكُمْ﴾ كالتتميم لقرينتَيه، وهما: ﴿هُوَ ٱجْتَبَىٰكُمْ﴾ و﴿هُوَ سَمَّىٰكُمُ﴾، أو يقالُ: في جَعْلِ الموجَب: ﴿نِعْمَ ٱلْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ ٱلنَّصِيرُ﴾: الدِّلالةُ على أنّ كونَه تعالى مَوْلًى لنا يقتضي أمرًا وراءَ ما ذُكِرَ منَ الاجتباءِ والتّسميةِ بالمسلمين، وهُو تحقيقُ أمرِ العُبودية، وصَلاحيّةُ مقام الزُّلْفى منَ الله تعالى: ومن ثَمّ شَرّفَ اللهُ تعالى حبيبَه ليلةَ المعراج بتشريفِ العُبوديّةِ وتحقيقِها.

وهذه خاتمةٌ شريفةٌ خُتِمَتْ بها السُّورة بحمدِ الله.

واللهُ سبحانه وتعالى أعلمُ بالصَّواب.

---

(١) مُتَعلِّق بقوله: «يريدُ أنّ في تعقيبِ».

سورة المؤمنين
مَكيّة، وهي مئةٌ وتسعَ عَشْرةَ آية
وثمانِ عشرةَ عند الكوفيِّين

بسم الله الرحمن الرحيم

[﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ * ٱلَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَٰشِعُونَ﴾ ١ - ٢]

سُورةُ المؤمنينَ(١)
مكِّيّةٌ، وهي مئةٌ وتسعَ عشرةَ آيةً
وثماني عشرةَ عندَ الكوفيِّينَ(٢)

بسم الله الرحمن الرحيم

رُوِيَ عنِ المصِّنفِ: أنهُ قال: يجوزُ أن يكونَ ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ جوابَ قَسَم محذوف، كقولِه تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا﴾ [الشمس: ٩] في وقوعِه جوابَ قَسَم. وفي بعضِ النُّسَخ مكتوبٌ في المَتْن، وكذا عن صاحبِ «التقريب». وقيل: فيه نظرٌ؛ لأنهُ قال هناك: جَوابُ القَسَم محذوفٌ تقديرُه: لَيُدمْدِمَنّ الله عليهم. وأمّا ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا﴾ [الشمس: ٩] فكلامٌ تابعٌ لقولِه: ﴿فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا﴾ [الشمس: ٨] على سَبيلِ الاستطراد، وليسَ مِن جَوابِ القَسَم في

---

(١) في (ط): «سورة المؤمنون»، وهو صحيح مُتّجهٌ أيضًا.

(٢) من قوله: «وثماني» إلى هنا ساقط في (ط) و(ح).

«قَدْ» نَقيضَة «لـمّا»، هي تُثبِتُ المتوقَّع، و«لـمّا» تَنفيه، ولا شكَّ أنَّ المؤمنين كانوا متوقِّعين لمثلِ هذه البشارةِ؛ وهي الإخبارُ بثبات الفلاحِ لهم، فخُوطِبوا بما دلَّ على ثبات ما توقَّعوه. والفلاحُ: الظَّفَرُ بالمراد. وقيل: البقاءُ في الخير. و﴿أَفْلَحَ﴾: دَخَلَ في الفَلاحِ،

شيء[1]، وقلتُ: قد ذكَرْنا هناك أنّ الزجّاجَ ذهبَ إلى أنهُ جوابُ القَسَم على تقديرِ اللام[2]. والنَّظمُ يساعدُ عليه، وهُو أبعَدُ تعسُّفًا.

قولُه: (وهِي الإخبارُ بثباتِ الفلاح لهم)، قال في قولِه: ﴿وَمَن يَعْتَصِم بِٱللَّهِ فَقَدْ هُدِىَ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [آل عمران: ١٠١]، مَن يعتصمُ باللهِ فقد حَصَلَ لهُ الهُدى لا مَحالةَ، كما تقولُ: إذا جئتَ فلانًا، فقد أفلَحْتَ، كأنّ الهُدى قد حَصَلَ، فهُو يُخبِرُ عنهُ حاصلًا[3]، وإليه أشار بقولِه: «فخوطِبوا بما دَلّ على ثَباتِ ما تَوقّعوه». فإنْ قلتَ: إنّ قد لتوقُّع مدخولِه، فيُفيدُ أنّ حصُولَ الفلاح كان متوقَّعًا، وأمّا البِشارةُ كانت متوقّعةً فلا. قلتُ: المُفْلحُ: هو الفائزُ بالبُغْيةِ، والمؤمنون وإن فازوا بالهدى عاجلًا بالأعمال الصالحة والظفَر على أعداءِ الدِّين لكنّ الفَوْزَ الحقيقيّ الذي هُو الفلاحُ لا يَثبُتُ إلّا في الآخِرة، كما قال تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥]، فكانوا متوقِّعينَ البِشَارةَ مِن جانبِ الله بذلك. فقيل لهُم: ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ إلى قولِه تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْوَٰرِثُونَ * ٱلَّذِينَ يَرِثُونَ ٱلْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾.

قولُه: (والفلاحُ: الظَّفَرُ)، الراغبُ: قولُهم في الأذانِ: حيّ على الفلاح، أي: على الظَّفَرِ الذي جعَلَه اللهُ تعالى لنا بالصّلاة[4].

قولُه: (وقيل: البقاءُ في الخَيْر)، قال الفَرّاءُ: قد هنا يَجوزُ أن تكونَ تأكيدًا لفلاح المؤمنينَ،

---

(١) انظر: «الكشاف» (١٦: ٤٦٤).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٥: ٣٣١).

(٣) «الكشاف» (٤: ١٩٩ - ٢٠٠).

(٤) «مفردات القرآن» ص ٦٤٤.

كأبْشَر: دَخَلَ في البشارة. ويقال: أفلَحَه: أصارَه إلى الفلاح. **وعليه قراءةُ طلحةَ بنِ مُصرِّف: (أُفلِحَ) على البناء للمفعول.** وعنه: (أفلَحُوا) على: أَكَلُوني البَراغيث، أو على الإبْهامِ والتفسير. وعنه: (أفلَحُ) بضمّةٍ بغير واو، اجتزاءً بها عنها، كقوله:

فلَوْ أنَّ الأَطِبَّا كانُ حَوْلِي

فإن قلتَ: **ما المؤمنُ؟** قلت: هو في اللُّغة: المُصدِّق. وأمّا في الشَّريعة فقد اختُلِفَ

ويَجوزُ أن تكونَ تقريبًا للماضي منَ الحال، ويكونُ المعنى في الآية: أنّ الفلاحَ قد حَصَلَ، وأنّهم عليه في الحال[1].

قولُه: (**وعليه قراءةُ طلحةَ بنِ مُصَرِّف: «أُفْلِحَ» على البناءِ للمفعول**)[2]، قال الزجّاجُ: معناه: قد أُصيروا إلى الفلاح[3].

قولُه: (**فلو أنّ الأطِبّا كانُ حَوْلي**)، تمامُه في «المطلع»:

وكان معَ الأطبّاءِ الأُسَاةُ[4]

الأطِبّا: على القَصْرِ للضّرورة. أراد: كانوا حَوْلي، فاكتَفَى بالضّمةِ عن الواو. والآسي: الطبيبُ، والجَمْعُ أُسَاةٌ، مثْلَ: رام ورُمَاة.

قولُه: (**ما المؤمن؟**)، قيل: إنّما لم يَقُل: مَن المؤمنُ؟ لأنّ السؤالَ وقع عن الصفة. فإذا قلتَ: ما زيدٌ؟ فجوابُه: فقيهٌ أو مُتكلِّم. والظاهرُ أنّ «ما»: عامّةٌ، والسؤالُ عن مفهوم المؤمن وموقع استعمالِهِ يَدُلُّ عليه، قولُه: إنهُ «في اللُّغة كذا، وفي الشريعةِ كذا، وإنهُ صفةُ مَدْح يَستحقُّها البَرُّ، ولا يَستحِقُّها الفاسق. **الانتصاف**: الأوّلُ مذهبُ الأشعَريّة، والثاني للمعتزِلة، ولو لم يَبْنُوا عليه أنّ الفاسقَ يُخلّدُ في النارِ لكان البحثُ لَفْظيًّا، ونُقِلَ عن عَمْرِو بن

---

(١) لم أجده في «معاني القرآن» للفرّاء.

(٢) انظر: «مختصر شواذّ القرآن» ص ٩٧.

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٥).

(٤) لم أهتد إلى قائله.

فيه على قولَيْن؛ أحدهما: أنّ كلَّ مَن نَطَقَ بالشهادتَيْن مُواطئًا قلبُه لسانَه فهو مؤمن. والآخر: أنه صفةُ مَدْح لا يستحقُّها إلّا البَرُّ التقيُّ دون الفاسقِ الشقيِّ!

الخشوعُ في الصلاة: خشيةُ القَلبِ **وإلْبادُ البَصر**. عن قتادةَ؛ وهو إلزامُه موضعَ السُّجود. وعن النبيِّ ﷺ: أنه كانَ يصلِّي رافعًا بَصَرَه إلى السماء، فلّما نزلتْ هذه الآيةُ رمى ببصره نَحْوَ مسجدِه. وكان الرَّجلُ من العُلماء إذا قامَ إلى الصلاة هابَ الرحمنَ أن يشُدَّ بَصَرَه إلى شيء، أو يُحدِّث نفْسَه بشأنٍ من شأن الدنيا. وقيل: هو جمعُ الهمَّة لها، والإعراضُ عمّا سواها. ومِنَ الخشوع: أنْ يَستعمِلَ الآدابَ؛ **فيَتوقَّى كَفَّ الثوب**، والعَبَثَ بجسدِه وثيابِه، والالتفاتَ، **والتمطِّيَ**، والتثاؤُبَ، والتغميضَ،

عُبَيدٍ وطبقتِه: أنّ الإيمانَ التصديقُ بالقلبِ وجميع فرائضِ الدِّين فعلًا وتَرْكًا، وعن أبي الهُذَيْل: أنهُ جميعُ فرائضِ الدِّين ونوافلِه. وحُجّتُنا: أنّ الإيمانَ في اللُّغة: مجرّدُ التصديق. والأصلُ عَدَمُ النقلِ لقولِه تعالى: ﴿لِّسَانًا عَرَبِيًّا﴾ [الأحقاف: ١٢][١].

وقلتُ: قد رَوَينا عن مُحيي السُّنّةِ في «شَرْح السُّنة»: أنّ الأعمالَ داخلةٌ في مُسَمّى الإيمان، وأنهُ مذهبُ السّلَفِ الصّالح رحِمَهمُ الله، وعليه التعويلُ[٢].

قولُه: (**وإلباد البَصَر**)، يقال: ألْبَدَ بالمكانِ: إذا أقام به، **النهاية**: إلبادُ البَصَر: إلزامُه موضعَ السجودِ منَ الأرض.

قولُه: (**فيتوقّى كفّ الثوب**)، **النهاية**: في الحديث: «أُمِرْتُ أن لا أكُفَّ شَعْرًا ولا ثوبًا»[٣]. يعني: في الصّلاة، هُو يحتمِلُ أن يكونَ بمعنى المَنْع، أي: لا أمنَعُها منَ الاسترسالِ حالَ السُّجودِ ليَقَعا على الأرض، وأن يكونَ بمعنى الجَمْع، أي: لا أجمَعُها ولا أضُمُّها.

قولُه: (**والتمطِّي**)، **النِّهاية**: في الحديثِ: «إذا مَشَتْ أُمتي المُطَيْطاء»[٤]، هي بالمَدِّ والقَصر:

---

(١) «الانتصاف» (٣: ١٧٥).

(٢) «شرح السنّة» (١: ٣٨).

(٣) أخرجه مسلم (١١٢٤) من حديثِ ابن عباس رضي الله عنهما.

(٤) هو جزءٌ من حديثٍ أخرجه الترمذي (٢٢٦١)، والبزّار في «المسند» (٦١٤١)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٣٨)، من حديث أبي هريرة، وصححه ابن حبان (٦٧١٦) من حديث خولة بنت قيس.

وتغطيةَ الفم، والسَّدْلَ، والفَرْقعةَ، والتشبيكَ، والاختِصَارَ، وتقليبَ الحَصى. رُوي عن النبي ﷺ: أنه أبصَرَ رَجلًا يعبَثُ بلِحيَته في الصلاة، فقال: «لو خشع قلبُ هذا خَشعتْ جَوارحُه». ونظر الحسنُ إلى رَجُل يَعبث بالحَصى وهو يقولُ: اللَّهمَّ زوِّجْني الحُورَ العِين، فقال: بئسَ الخاطبُ أنتَ! تخطبُ وأنت تعبَثُ! فإن قلتَ: لِـمَ أُضيفتِ الصلاةُ إليهم؟ قلتُ: لأنّ الصلاةَ دائرةٌ بين المصلِّي والمُصلَّى له، فالمصلِّي هو المنتفِعُ بها

مِشْيَةٌ فيها تَبختُرٌ ومدُّ اليدَيْن، يقالُ: مَطَوتُ ومَطَطْتُ بمعنى: مدَدْتُ، وهُنا المرادُ مَدُّ اليدَيْنِ معَ الظّهر. والسّدْلُ: أن يَلتَحِفَ ثوبَه، ويُدخِلَ يدَيْه مِن داخل فيركعَ ويسجُدَ، وهُو كذلك. وكانتِ اليهودُ تفعَلُه، وهذا مُطّردٌ في القميصِ وغيرِه منَ الثِّياب. وقيل: أن يضَعَ وسَط الإزارِ على رأسِه ويُرسِلَ طَرَفَيْهِ عن يمينِه وشِمالِه مِن غيرِ أن يجعَلَه على كتِفَيْه.

وفَرْقَعةُ الأصابع: غَمْزُها حتّى يُسمَعَ لَمفاصِلِها صوتٌ. وفي حديثِ مجاهد: كرِهَ أن يُفرقعَ الرجُلُ أصابعَه في الصّلاة[1]. والاختصارُ: قيل: هُو منَ المِخْصرَة، وهُو: أن يَأخُذَ بيَدِهِ عصًا يتّكِئُ عليها، وقيل: أن يَقرَأَ مِن آخرِ السُّورةِ آيةً أو آيتَيْنِ، ولا يقرَأَ السُّورةَ بتمامِها. كلُّها في «النِّهاية»[2].

الفائق: الاختصارُ: وَضْعُ اليدِ على الخاصِرة. وفي الحديثِ: «الاختصارُ في الصّلاة راحةُ أهلِ النار»[3]، لا أنّ لأهلِ[4] النارِ راحةً[5]، لقولِه تعالى: ﴿لَا يُفَتَّرُ عَنْهُمْ وَهُمْ فِيهِ مُبْلِسُونَ﴾ [الزخرف: ٧٥].

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنّف» (٧٣٦٢).
(٢) قوله: «في النهاية» سقط من (ط).
(٣) أخرجه ابن خزيمة في «صحيحه» (٩٠٩)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢: ٢٨٧)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.
(٤) في (ط): «لأنّ لأهل»!
(٥) عبارة الزمخشري في «الفائق» (١: ٣٧٤): «قيل: معناه: أن هذا فعل اليهود في صلاتهم، وهم أهل النار، لا أن لأهل جهنم راحة»، وفي عبارة المؤلف رحمه الله اختصار شديد.

وحدَه، وهي عُدَّتُه وذَخيرتُه، فهي صَلاته. وأمّا المُصلَّى له فغنيٌّ مُتعالٍ عن الحاجةِ إليها والانتفاعِ بها.

[﴿وَٱلَّذِينَ هُمْ عَنِ ٱللَّغْوِ مُعْرِضُونَ﴾ ٣]

اللَّغو: ما لا يَعنيك من قولٍ أو فِعْل، كاللَّعب والـهَزْل وما توجِبُ المروءةُ إلغاءَه واطِّراحَه. يعني: أنّ بهم من الجدِّ ما شَغَلَهم عن الـهَزْل.

لـمّا وَصَفَهم بالخشوع في الصلاة، أتْبَعَه الوصفَ بالإعراض عن اللغو؛ **ليَجمعَ لهم الفعلَ والتركَ** الشاقَّيْن على الأنفسِ اللذين هما قاعِدَتا بناءِ التكليف.

[﴿وَٱلَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَوٰةِ فَٰعِلُونَ﴾ ٤]

الزكاة: اسمُ مُشترك بين عَينٍ ومعنًى، فالعين: القَدْر الذي يُخرجه المزكِّي من

قولُه: (ليَجمَعَ لهمُ الفعلَ والتَّركَ)، قال القاضي: أقام الإعراضَ مقامَ التَّرْك؛ ليَدُلَّ على بُعدِهم عنهُ رأسًا مباشرةً، وتسبُّبًا ومَيْلًا، فإنّ أصلَه أن يكونَ في عَرَض غيرِ عَرَضِه[1]، وهُو أبلغُ أيضًا منَ الذين لا يلهون لجَعْلِ الجُملةِ اسميّةً، وبناءِ الحُكم على الضّميرِ والتعبيرِ عنهُ بالاسم، وتقديم الصِّلة.

قولُه: (الزّكاةُ اسمٌ مشتَركٌ بيْنَ عَيْنٍ ومعنى)، **الراغبُ**: أصلُ الزّكاةِ: النُّمُوُّ الحاصلُ مِن بَرَكةِ الله تعالى، ويُعتبَرُ ذلك بالأمورِ الدُّنيويّةِ والأُخرويّة، يقالُ: زَكَا الزّرعُ يزكو، إذا حَصَلَ منهُ نُموٌّ وبَرَكةٌ، ومنهُ الزّكاةُ يُخرِجُها الإنسانُ إلى الفُقَراء، لِما فيها مِن رجاءِ البَرَكة، أو لتزكيةِ النفْس، أي: تنميتِها بالخَيْراتِ والبَرَكات، أو لهُما جميعًا، فإنّ الخيرَيْنِ موجودانِ فيها، وقَرَنَ اللهُ تعالى الزكاةَ بالصلاةِ وقال: ﴿أَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [البقرة: ١١٠] وبزكاءِ النفْس وطهارتِها يصيرُ الإنسانُ بحيثُ يَستحِقُّ في الدُّنيا الأوصافَ المحمودةَ، وفي الآخرةِ الأجْرَ والمَثُوبة. وهُو أن يَتحَرّى الإنسانُ ما فيه تطهيرُه وذلك يُنسَبُ تارةً إلى

---

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ١٤٧).

النِّصاب إلى الفقيرِ. والمعنى: فِعلُ المزكِّي الذي هو التَّزكيةُ، وهو الذي أرادَه الله، فجَعَلَ المُزكِّين فاعِلينَ له، ولا يَسُوغ فيه غيره؛ لأنه ما من مصدرٍ إلا يُعبّر عن معناه بالفعل، ويُقالُ لُمحْدِثه: فاعِل، تقول للضارب: فاعِلُ الضَّرب، وللقاتِل: فاعِلُ القتل، وللمزكِّي: فاعِلُ التَّزكية. وعلى هذا الكلامُ كلُّه. والتحقيقُ فيه: أنك تقولُ في جميع الحوادث: مَن فاعلُ هذا؟ **فيقال لك: فاعلُه اللهُ، أو بعضُ الخَلْق. ولم تَمتنعِ الزكاةُ الدالَّة على العَيْن أن يَتعلَّقَ بها فاعِلُون**؛ لخُروجِها من صحَّة أن يَتناولَها الفاعل، ولكنْ

العَبْد؛ لاكتسابِه، كقولِه تعالى: ﴿قَدۡ أَفۡلَحَ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ﴾ إلى قولِه تعالى: ﴿لِلزَّكَوٰةِ فَٰعِلُونَ﴾، وقولُه تعالى: ﴿قَدۡ أَفۡلَحَ مَن زَكَّىٰهَا﴾ [الشمس: ٩]، وتارةً إلى الله تعالى، لكونِه فاعلًا لذلك في الحقيقة، نحوَ: ﴿بَلِ ٱللَّهُ يُزَكِّي مَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٩]، وتارةً إلى النبيِّ ﷺ لكونِه واسطةً نحوَ ﴿خُذۡ مِنۡ أَمۡوَٰلِهِمۡ صَدَقَةٗ تُطَهِّرُهُمۡ وَتُزَكِّيهِم بِهَا﴾ [التوبة: ١٠٣] وتارةً إلى العبادةِ التي هِي آلةٌ نحوَ ﴿وَحَنَانٗا مِّن لَّدُنَّا وَزَكَوٰةٗ﴾ [مريم: ١٣][(١)].

قولُه: (**فيقالُ لك: فاعلُه اللهُ أو بعضُ الخَلْق**)، **الانتصاف**: يقولُ السُّنّي: الفاعلُ هوُ اللهُ وحدَه، وإذا سُئلَ بصفةٍ مشتقّةٍ منَ الفعلِ على طريقةِ اسم الفاعل منَ القائم أو القاعد، أجاب بأنهُ: الذي خَلَقَ اللهُ الفعلَ على يدهِ كزَيْدٍ وعَمْرو[(٢)].

قولُه: (**ولم تَمتنع الزكاةُ الدّالةُ على العَيْنِ أن يَتعلّقَ بها فاعلون**)، أي: اللّفظُ غيرُ مانع تعليقَ الزّكاة، الذي هُو العَيْن، بفاعلون؛ لأنّ الواضعَ إنّما وَضَعَ صيغَ الأفعالِ لنسبةِ صُدورِها عن الفاعل، وأمّا أنّ ذلك الفاعلَ موجَدٌ بالحقيقة أو غيرُ موجَد، فليسَ بداخلٍ في مفهوم الفعل، وإنّما يُعرفُ بدليلٍ خارجيّ، وإليه الإشارةُ بقولِه: «ولكنْ لأنّ الخَلْقَ ليسوا بفاعليها». فقولُه: «لخروجِها» تعليلٌ لقولِه: «لم يمتنعْ»، أي: لم تمتنع الزكاةُ الدّالةُ على العَيْنِ عندَ أهلِ اللُّغة بأن يَتعلّقَ بها الفاعلونَ لأجْلِ هذا الصّارِف، وهُو خروجُها مِن صحّةِ أنّ الخَلْقَ غيرُ قادرينَ على إيجادِ العَيْن، بل القادرُ هُو اللهُ تعالى، فإنّ ذلك منَ الدّلائل العَقْليّة،

---

(١) انظر: «مفردات القرآن» ص ٣٨٠.

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ١٧٦).

لأنَّ الخَلْقَ ليسُوا بفاعليها. وقد أَنشدوا لأميّةَ بنِ أبي الصَّلْت:

المُطعِمونَ الطَّعامَ في السَّنَةِ الـ ... أَزْمةِ والفاعِلُــونَ لِلزَّكَواتِ

ويجوزُ أن يُرادَ بالزكاة: العَينُ، ويُقدَّر مُضافٌ محذوف؛ وهو الأَداءُ، وحَمْلُ البيت على هذا أصحُّ؛ **لأنها فيه مجموعةٌ.**

كما تقولُ: أَنْبَتَ الرّبيعُ البَقْلَ، فإنّ الفاعلَ عندَ اللُّغويِّ هُو الربيعُ، إذْ هُو مُرتفِعٌ به؛ لأنهُ لا يُنظَرُ إلى أنّ الربيعَ لا يَصحُّ منهُ هذا الفعلُ حقيقةً؛ لأنّ ذلك مِن وظيفةِ الموحِّدِ المعتقِد.

قولُه: (**المُطعِمون الطعامَ**)، البيت[1]، الأَزْمةُ: السّنَةُ والقَحْطُ، يقال: أَزَم علينا الدّهرُ، أي: اشتَدّ.

قولُه: (**لأنّها فيه مجموعةٌ**)، أي: لفظُ الزّكاةِ في البيتِ مجموعةٌ، والمَصدرُ لا يُجمَعُ في الأغلب، وقد جُمِعَ في قولِه تعالى ﴿وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا﴾ [الأحزاب: ١٠]. وقلتُ: يُعلَمُ من مفهوم قولِه: «وحَمْلُ البيتِ على هذا أَصحُّ» أنّ حَمْلَ الآيةِ على الفعل أَصحُّ. قال السّجَاوَنْديُّ: لّما كانتِ الزّكاةُ توجِبُ زكاءَ المال، كان لَفْظُ الفعل أليَقَ به مِن لفْظِ الأداء، كأنهُ قيل: لأجْلِ زكاءِ المال يفعَلونَ ما يفعَلون، فالمُؤدّى يصيرُ زكاةً بفعلِ المزَكّي. وفي ﴿فَـٰعِلُونَ﴾ إشارةٌ إلى المُداومةِ ما ليس في الأداءِ، تقولُ: هذا فعلُهُ، أي: شأنهُ ودَأْبُهُ وعادتُه، وهذا يُشعُر بأنّ حَمْلَ الزّكاةِ على المعنى أولَى مِن غيرِه.

الراغب: قولُه تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَوٰةِ فَـٰعِلُونَ﴾ أي: يفعَلونَ ما يفعَلونَ منَ العبادةِ ليُزكِّيَهمُ الله، أو ليُزكُّوا أنفُسَهم، المعنَيان واحد، وليس قولُه: ﴿لِلزَّكَوٰةِ﴾ مفعولًا لهُ لقولِه: ﴿فَـٰعِلُونَ﴾ بل اللامُ للقَصْدِ والعِلّة[2].

وقال صاحِبُ «الكَشْف»: معنى الآية: الذين هُم لأجْلِ الطّهارةِ وتَزْكيةِ النفْس عاملونَ الخيرَ، فليسَ المرادُ مِن هذا الكلام: أنّهم يؤدُّونَ الزكاةَ؛ لأنهُ لا يُقال: فعَلْتُ الزكاةَ

---

(١) لأمية بن أبي الصلت في «ديوانه» ص ٣٤٥.

(٢) «مفردات القرآن» ص ٣٨١.

....

وأنت تريدُ: أدّيْتُ زكاةَ المال، وإنّما الزّكاةُ: الطّهارةُ، كما قال تعالى في كتابه: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ۞ وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّىٰ﴾ [الأعلى: ١٤-١٥]، و ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا﴾ [الشمس: ٩]، أي: مَن طَهّرَها، وأبدًا ينبغي لك أن تُفسِّرَ القرآنَ بعضَه ببعضٍ ما أمكنَك، فوَجبَ أخْذُ التفسيرِ مِن آيةٍ نَظيرةِ تلك الآية التي تُفسِّرُها، ألا ترى أنّهم قالوا في قولِه تعالى: ﴿لَهُ مُعَقِّبَاتٌ مِّن بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾ [الرعد: ١١]، أنّ المعنى: للرسُولِ ﷺ مُعقِّباتٌ، أي: الملائكةُ مِن أمرِ الله، يحفَظونَه مِن بيْنِ يَديْه ومِن خَلْفِه، كذا فَسّرَه النّخعيُّ(١)، قالوا في هذا: إنهُ فَصَلَ بيْنَ الصِّفة والموصُوف، وقَدّمَ ظَرْفَ الصِّفةِ على الصِّفة، فنظَرْنا في ذلك فإذا إبراهيمُ النّخعيُّ أخَذَ هذا التفسيرَ مِن قولِه تعالى: ﴿إِلَّا مَنِ ارْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ فَإِنَّهُ يَسْلُكُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ رَصَدًا﴾ [الجن: ٢٧]، والرّصَدُ: الملائكةُ، وهُو المُعقِّباتُ يحفَظونَ النبيّ عليه الصّلاةُ والسّلامُ.

فإنْ قيل: فهَبْ أنّكم قلتُم: فما وَجْهُ قولِه عزّ وجَلّ: ﴿وَدَعْ أَذَاهُمْ﴾ [الأحزاب: ٤٨]؟ وهل يقال في معنى لا تؤذِه: دَعْ أذاهُ؟ قُلنا: ليس معنى ﴿وَدَعْ أَذَاهُمْ﴾ [الأحزاب: ٤٨]: لا تُؤْذِهم، وإنّما المعنى: دع الخَوْفَ مِن أذاهُم وتَوكّلْ على الله، أي: لا تخَفْ منهم ولا مِن أذاهُم، فحذَفَ المفعولَ والحرفَ الجارّ الذي في صِلةِ المصدَر، كما حَذَفَ الجارّ مِن قولِه: ﴿يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ﴾ [آل عمران: ١٧٥] أي: يُخوِّفُكم بأوليائه، وقال تعالى: ﴿لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا﴾ [الكهف: ٢]، أي: ليُنذِرَكم ببأسٍ شديد. وقلتُ: قولُه: ينبغي لكَ أن تُفسِّرَ القرآنَ بعضَه ببعضٍ، كلامٌ حَسَنٌ، لكنْ معَ مُراعاةِ المقام، وترتيبِ النظام؛ فإنهُ تعالى لمّا ذكَرَ الصّلاةَ عقّبَها بذِكْرِ شقيقتِها وقرينتها، وهي الزكاةُ، كما قال تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ ونحوِها، والوَجْهُ ما ذَكَرَهُ المصنِّفُ أوّلًا.

وأمّا قولُه: لا يقالُ: فعلتُ الزكاةَ وأنت تريدُ: أدّيْتُ زكاةَ المال. فتَحكُّمٌ لمَ لا يجوزُ أن يرادَ المبالغةُ فيه؟ ألا ترى إلى قولِ الحَماسيِّ:

وإنْ هِي أعطَتْك اللِّيانَ فإنّها ... لغيرِك مِن خِلّانِها ستَلينُ(٢)

---

(١) انظر: «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٤١)، بتحقيق د. عبد القادر السعدي، أو (٢: ٩١٦) بتحقيق د. محمد الدالي.

(٢) قائله مجهول، وهو في «الحماسة» بشرح المرزوقي (٣: ١٣٠٩).

[﴿ وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ * إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ * فَمَنِ ابْتَغَىٰ وَرَاءَ ذَٰلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْعَادُونَ ﴾ ٥ - ٧]

﴿عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ﴾ في موضعِ الحال، أي: الأوّالين على أزواجهم. أو: قوّامين عليهنّ، من قولك: كان فلانٌ على فلانة، فماتَ عنها، فخلَف عليها فلانٌ. ونظيرُه: كان زيادٌ على البصرة، أي: واليًا عليها. ومنه قولهم: فُلانة تحتَ فلانٍ، ومن ثمَّ سُمِّيتِ المرأةُ فِراشًا. والمعنى: أنهم لفُروجهم حافِظُون في كافَّةِ الأحوال، إلّا في حالِ تزوُّجِهم أو تَسرِّيهم، أو تعلَّق ﴿عَلَىٰ﴾ بمحذوفٍ يدلُّ عليه ﴿غَيْرُ مَلُومِينَ﴾، كأنه قيل: يُلامُون إلّا على أزواجهم، أي: يُلامون على كلِّ مُباشَرٍ إلا على ما أُطلِقَ لهم، فإنهم غيرُ مَلُومين عليه. أو تَجعلُه صِلةً لحافظِينَ، من قولك: احفظْ عليَّ عنانَ فَرَسي، **على تضمينِه مَعنى النَّفْي**، كما ضُمِّنَ قولُهم: نشدتُك بالله إلا فَعلتَ، بمعنى: ما طلبتُ منك إلا فَعْلَك.

وقولِ المَرْزوقيِّ فيه: وإنْ هِي غرّتْك باللِّينِ ومنَحَتْكَ المحبّةَ مَنْحًا بالغًا. معَ أنّ تنظيرَه بالآيتَيْنِ بعيدٌ؛ لأنّهما ليسَا مِن هذا القَبيلِ في شيء، وقولُه تعالى: ﴿وَدَعْ أَذَاهُمْ﴾ [الأحزاب: ٤٨] معناهُ غيرُ ما ذَكَرَه، فانظُرْ إلى مقامِه لتعرِفَه.

قولُه: (**على تضمينِه معنى النفْي**)، رُوِيَ أنهُ قولُ المُبرِّد، أي: تضمينُ ﴿حَافِظُونَ﴾، فإنّ معنى احفَظْ عليّ عِنَانَ فَرَسي: ارقُبْني، ولا تغفُلْ عنّي. وجاء في بعضِ التفاسير: الحِفظُ في الأصل: ضَبْطُ الشيءِ في النفْس. وهُو ضدُّ النِّسيان، ولمّا كان في ضَبْطِ الشيءِ المَنْعُ منَ الذّهابِ قيل لمَن لا يُضيّعُ الشيءَ ضَبْطًا: الحافظُ، والحافِظُ: المانعُ. «المُغرِب»: الحِفظُ: خلافُ النِّسيان، وقد يُجعَلُ عبارةً عن الصّوْنِ وتَرْكِ الابتذال، يقالُ: فلانٌ يحفَظُ نفْسَه ولسانَه، أي: لا يبتَذِلُه فيما لا يَعنيه[1].

والظاهرُ أنّ المجموعَ منَ العاملِ ومعمولِه في معنى المانعونَ، أو غيرُ مُبتَذِلين، ألا ترى كيف جعَلَ «نشَدتُكَ اللهَ» في معنى: ما طلَبْتُ، وكذلك معنى «احفَظْ عليّ عِنانَ فَرَسي»: لا تغفُلْ عنّي، ومنهُ قولُ الراغب: الحافظونَ فُروجَهم إلّا على أزواجِهم كنايةً عن العَقْد، أي:

---

(١) «المُغرب في ترتيب المعرب» (١: ٢١٣).

فإن قلتَ: هلّا قيل: مَن ملكتْ؟ قلتُ: لأنه أُريدَ مِنْ جنسِ العُقلاء ما يجري مجرى غيرِ العقلاء ـ وهم الإناث ـ، ....

معَ قولِه: ﴿إِلَّا عَلَىٰٓ أَزۡوَٰجِهِمۡ﴾، وفيه تنبيهٌ على خِسّةِ الشّهوة، ولولا بقاءُ النّسلِ لَما أُبيحَتْ. ونحوُه في الاعتبارِ قولُه تعالى: ﴿فَشَرِبُواْ مِنۡهُ إِلَّا قَلِيلٗا مِّنۡهُمۡ﴾ [البقرة: ٢٤٩] أي: فلم يُطيعوُه إلّا قليلٌ منهم.

وقال أبو البقاءِ: ﴿إِلَّا عَلَىٰٓ أَزۡوَٰجِهِمۡ﴾ في موضع نَصْبِ بـ﴿حَٰفِظُونَ﴾ على المعنى أي: صانُوها عن كلِّ فَرْجٍ إلّا عن فُروج أزواجِهم(١).

وقال صاحبُ «الفرائدِ»: الذي ألجَأَهُ إلى التطويلِ استعمالُ «على» في قوله: ﴿عَلَىٰٓ أَزۡوَٰجِهِمۡ﴾، ويمكنُ أن يُقالَ: تقديرُه: لفُروجِهم حافظونَ في كلِّ حالٍ إلّا في حالِ وقوعِهم على أزواجِهم.

الراغب: الحِفظُ تارةً يقالُ لهيئةِ النفْس التي بها يَثبُتُ ما يؤدِّي إليه الفَهْمُ، وتارةً لضَبْطِ الشيءِ في النفس ويُضادُّه النِّسيانُ، وتارَةً لاستعمالِ تلك القُوّة، يقالُ: حَفِظتُ كذا حفظًا، ثُم يُستعمَلُ في كلِّ تفقُّدٍ وتعهُّدٍ ورعاية، قال تعالى: ﴿وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]، ﴿وَٱلۡحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمۡ﴾ [الأحزاب: ٣٥] كنايةً عن العِفّة: ﴿حَٰفِظَٰتٞ لِّلۡغَيۡبِ بِمَا حَفِظَ ٱللَّهُ﴾ [النساء: ٣٤]، أي: يحفَظْنَ عهْدَ الأزواج عندَ غَيْبتِهم بسببِ أنّ اللهَ يحفَظُهنّ أن يُطّلَعَ عليهِنّ، ﴿وَعِندَنَا كِتَٰبٌ حَفِيظُۢ﴾ [ق: ٤]، أي: حافظٌ لأعمالِهم، ومعناه: محفوظٌ لا يَضيعُ(٢).

قولُه: (**ما يَجري مَجْرَى غيرِ العُقَلاءِ وهمُ الإناثُ**)، **المطلع**: أُجْرينَ مَجْرَى غيرِ العُقَلاءِ لنُقْصانِ عَقْلِهنّ وعِلمِهنّ وامتهانِهنّ في خِسَاسِ الأُمورِ وأنّها تُباعُ وتُشترَى كسائرِ الحيوَانات. وقال القاضي: وإفرادُ قولِه: ﴿وَٱلَّذِينَ هُمۡ لِفُرُوجِهِمۡ حَٰفِظُونَ﴾ بعدَ تعميم قولِه: ﴿وَٱلَّذِينَ هُمۡ عَنِ ٱللَّغۡوِ مُعۡرِضُونَ﴾ لأنّ المباشرةَ أشهَى الملاهي إلى النفْسِ وأعظَمُها خطَرًا(٣).

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٩٥٠).

(٢) «مفردات القرآن» ص ٢٤٤.

(٣) «أنوار التنزيل» (٤: ١٤٧).

جَعَلَ المُستثنى حدًّا أوجبَ الوقوفَ عنده، ثم قال: فمن أحدَثَ ابتغاءً وراءَ هذا الحدِّ مع فسحتِه واتِّساعه، ـ وهو إباحةُ أربعٍ من الحرائر، ومن الإماءِ ما شئتَ ـ ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ﴾ الكامِلُون في العُدوان المتناهون فيه. فإن قلتَ: هل فيه دليلٌ على تحريمِ المُتعة؟

قولُه: (**جَعَلَ المُستثنى حَدًّا أوجَبَ الوقوفَ عندَه**)، أي: بالَغَ في الفُسحةِ والاتّساع حيثُ أضافَ الأزواجَ إليهم، وهِي ما عَهِدَ مِن قولِه: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾ [النساء: ٣] الآية، وإليه الإشارةُ بقولِه: «وهُو إباحةُ أربع منَ الحَرائر، ومنَ الإماءِ ما شئتَ»، كأنهُ قيل: ومَن طلَبَ الفُسحةَ أوْسَعَ مِن هذا الذي انتَهى غايتُه فهُو المُتناهي في العُدوانِ والكاملُ فيه. دَلّ على الكمالِ: التعريفُ في ﴿الْعَادُونَ﴾ فإنهُ للجِنس، وعلى التسجيلِ: دِلالةُ ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ فإنهُ دَلّ على أنّ ما قبلَه جديرٌ بما بعدَه لِما بيّنَ منَ الفُسْحةِ والاتساع.

قولُه: (**على تحريم المُتْعة**)، **النِّهاية**: هُو النِّكاحُ إلى أجَل معيّن، وهُو منَ التمتُّع بالشيء: الانتفاع به، يقالُ: تمتّعتُ به أتمتّعُ تمتُّعًا، والاسمُ: المُتعةُ يُنتَفَعُ بها إلى أمَدٍ معلوم. وقد كان مُباحًا في أوّلِ الإسلام ثُم حُرِّم، وهُو الآنَ جائزٌ عندَ الشِّيعة[1].

وأمّا قولُ المصنِّفِ: «إذا صَحّ النِّكاحُ»، فالمرادُ: إذا صَحّ النِّكاحُ، المؤجّلُ فلا يَحرُمُ، وحينَ لم يصحّ بالدّلائلِ الدالّةِ لم يَصحّ بجَزْم.

قال الإمامُ: رُوِيَ عن القاسم بن محمدٍ أنّ الآيةَ تَدُلُّ على تحريم المُتْعة[2]. وتقريرُهُ أنّها ليسَتْ زَوْجةً لهُ، فوَجَبَ أنْ لا تَحِلَّ لهُ، إنّما قُلنا: إنّها ليست زَوْجةً لأنّهما لا يَتوارَثانِ بالإجماع، ولو كانت زوجةً لهُ لحَصَلَ التّوارُثُ، لقولِه تعالى: ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ﴾ [النساء: ١٢]، فوَجَبَ أنْ لا تَحِلّ لهُ لقولِه تعالى: ﴿إِلَّا عَلَىٰٓ أَزْوَاجِهِمْ﴾[3].

وقلتُ: ولا ارتيابَ أنّ هذه الصِّفاتِ جاريةٌ في مَعرِض المَدْح، وتعظيم أمرِ المؤمنينَ،

---

(١) وقد صنّف غير واحدٍ من فقهاء أهل السنّة في تحريم نكاح المتعة، ومن أحسن المصنّفات في هذا السياق كتاب «تحريم نكاح المتعة» للإمام الزاهد نصر بن إبراهيم المقدسي رحمه الله.

(٢) رواه عبد الرزاق في «المصنّف» (٧: ٥٠٢).

(٣) «مفاتيح الغيب» (٢٣: ٨٠).

قلتُ: لا؛ لأنّ المنكوحةَ نكاحَ المُتعة من جُملةِ الأزواج إذا صحَّ النكاح.

[﴿وَٱلَّذِينَ هُمْ لِأَمَٰنَٰتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَٰعُونَ﴾ ٨]

وقُرئ: «لأمانَتِهم»، سُمّيَ الشيءُ المؤتَمن عليه والمعاهَد عليه أمانةً وعهدًا، ومنه قولُه تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا۟ ٱلْأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٥٨]، وقال: ﴿وَتَخُونُوٓا۟ أَمَٰنَٰتِكُمْ﴾ [الأنفال: ٢٧]. وإنما تُؤدَّى العُيونُ لا المَعاني، ويُخان المؤتَمن عليه، لا الأمانةُ في نفْسِها. والراعي: القائمُ على الشيء بحفظٍ وإصلاح، كراعي الغَنَم وراعي الرعيَّة. ويقال: مَن راعِي هذا الشيء؟ أي: متولِّيه وصاحبُه. **ويَحتملُ العُمومَ في كلِّ ما ائتُمِنوا عليه وعُوهِدوا** من جِهَةِ الله عزَّ وجلَّ ومِن جِهَةِ الخَلْق، والخُصوصَ فيما حُمِّلوه من أماناتِ الناس وعُهودِهم.

وعُلُوِّ شأنِهم عن أن يتعرّضوا للّغوِ المُباح، فَضْلًا عمّا يُزْري بِمُروءتِهم، فإنّ أحدًا مِن ذوي المُروءات لا يَرضَى أن يُفعَلَ ذلك بمَحارِمِه، فيكف يَرضَى بمحارِمِ غيرِه منَ المؤمنين؟

قولُه: (**وقرئ: «لأمانتِهم»**)، ابنُ كثير، والباقونَ: على الجَمْع[١]. قال القاضي: الإفرادُ إمّا لأنّها في الأصلِ مصدرٌ أوْ لأمْنِ الإلباس[٢].

قولُه: (**سُمِّي الشيءُ المُؤتَمَنُ عليه والمُعاهَدُ عليه أمانةً**)، يعني: حَكَمَ اللهُ تعالى بقولِه: ﴿لِأَمَٰنَٰتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ﴾ بالرِّعاية، فينبغي أن يُرادَ بالأمانةِ والعَهْدِ عَيْنانِ لا مصدران؛ لأنّ الرّاعيَ هُو: القائمُ على الشيءِ بحِفظٍ وإصلاح، لا على المعنى، ومنهُ قولُه ـ في ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا۟ ٱلْأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٥٨]ـ: «وإنّما تُؤدّى العيونُ لا المعاني»، وقولُه: «﴿وَتَخُونُوٓا۟ أَمَٰنَٰتِكُمْ﴾ [الأنفال: ٢٧] وإنّما يُخانُ المؤتَمَنُ عليه، لا المصدر».

قولُه: (**ويَحتمِلُ العمومَ في كلِّ ما ائتُمنوا عليه وعوهِدوا**)، وهُو عَطْفٌ على قولِه:

---

(١) وحُجّةُ ابن كثير قوله تعالى: ﴿وَعَهْدِهِمْ رَٰعُونَ﴾ ولم يقُل ﴿وعهودهم﴾، وحجّة من قرأ بالجمع قولُه تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا۟ ٱلْأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٥٨] فقد أجمع عليه القرّاء، فكان ردُّ ما اختلفوا فيه إلى ما أجمعوا عليه أولى. انظر: «حجّة القراءات» ص٤٨٢-٤٨٣.

(٢) «أنوار التنزيل» (٤: ١٤٨).

[﴿ وَٱلَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ صَلَوَٰتِهِمْ يُحَافِظُونَ ﴾ ٩]

وقُرِئ: (على صَلاتهم). فإن قلتَ: كيف كُرِّر ذِكْرُ الصلاة أوّلًا وآخرًا؟ قلتُ: هما ذِكْرانِ مُختلفان، فليسَ بتكرير: ....

«سُمِّي الشيءُ المؤتمَنُ عليه والمعاهَدُ عليه أمانة»، فإذًا المرادُ منَ الأمانةِ والعَهْدِ المصدَر، وهُو جِنسٌ يتناوَلُ كلّ ما يُطلَقُ عليه الأمانةُ أو العَهْدُ. ولهذا قال: «مِن جهةِ الله عَزّ وجَلّ، ومِن جهةِ الخَلْق». ويُؤيِّدُ هذا التفسيرَ قراءةُ الأكثر: ﴿لِأَمَٰنَٰتِهِمْ﴾، قال مكِّيُّ بنُ أبي طالب: «أماناتِهم»: مصدرٌ، وحَقُّه أن لا يُجمَع؛ لِدلالتِه على القليلِ والكثيرِ مِن جِنسِه، لكنْ لمّا اختَلَفتْ أنواعُ الأمانةِ لوقوعِها على الصّلاةِ والزّكاةِ والصّوم والحَجِّ وغيرِ ذلك منَ العبادات، وكذلك حَقُّ العبادِ جازَ جَمْعُها؛ لأنّها لاختلافِ أنواعِها شابَهَتِ المفعولَ به، فجُمِعَتْ كما يُجمَعُ المفعولُ به، وقد أجمَعوا على الجَمْع في قولِه تعالى: ﴿أَن تُؤَدُّواْ ٱلْأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٥٨][(١)]، وقد قرَأَ ابنُ كثيرٍ بالتوحيدِ في ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾[(٢)]، ودليلُه إجماعُهم على التوحيدِ في ﴿وَعَهْدِهِمْ﴾، وهُو مصدرٌ مثلُها. فعلى هذا يُجعَلُ قولُه: ﴿رَٰعُونَ﴾ استعارةً للاهتمام بشأنِها، والمحافظةِ عليها مِن أن يخان وينكث، قال الشاعر:

أخٌ طاهرُ الأخلاقِ حُلوٌ كأنهُ ... جَنَى النّحل ممزوجٌ بماءِ غمامِ[(٣)]
يزيدُ على الأيــام صفوَ مودّةٍ ... وشدةَ إخلاص ورَعْيَ ذِمامِ[(٤)]

قولُه: **(وقُرِئَ: «على صَلاتِهِمْ»)**، حمزةُ والكسائيُّ، والباقونَ: بالجَمْع. قال القاضي: ولفظُ الفعلِ فيه لِما في الصّلاةِ منَ التجدُّدِ والتكرير، ولذلك جَمَعَه أكثرُ القُرّاء[(٥)].

---

(١) «الكشف عن وجود القراءات السبع» (٢: ١٢٥-١٢٦).

(٢) أي: في سورة المؤمنين.

(٣) البيتان في «ربيع الأبرار» للزمخشري (١: ٧٠) من غير عزوٍ لأحد.

(٤) انظر: «التيسير في القراءات السبع» ص ١٥٨، و«حجّة القراءات» ص ٤٨٣.

(٥) «أنوار التنزيل» (٤: ١٤٨).

وُصِفوا أَوّلًا بالخُشوعِ في صَلاتهم، وآخِرًا بالمُحافظة عليها؛ وذلك أن لا يَسهُوا عنها، ويؤدُّوها في أوقاتِها، ويُقيموا أركانَها، ويوكِّلُوا نُفوسَهم بالاهتمامِ بها وبما يَنبغي أن تتمَّ به أوصافُها. وأيضًا فقد وُحِّدتْ أولًا؛ ليُفادَ الخشوعُ في جِنْسِ الصلاة أيَّ صلاةٍ كانت، وجُمِعتْ آخِرًا؛ لتُفادَ المحافَظةُ على أعدادها؛ وهي: الصَّلواتُ الخمس، والوترُ، والسُّنن المُرتّبة مع كلِّ صلاةٍ، وصلاةُ الجمعة، والعيدَيْن، والجنازةُ، والاستسقاء، والكُسوفُ والخسُوف، وصلاةُ الضُّحى، والتهجُّد، وصلاةُ التسبيح، وصلاةُ الحاجة، وغيرُها من النوافل.

[﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْوَٰرِثُونَ ۞ ٱلَّذِينَ يَرِثُونَ ٱلْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ ١٠ – ١١]

أي: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ الجامِعُون لهذه الأوصاف ﴿هُمُ ٱلْوَٰرِثُونَ﴾ الأحِقَّاءُ بأنْ يُسمَّوا وُرَّاثًا دون مَن عَداهم، ثم تَرْجَم الوارِثين بقوله: ﴿ٱلَّذِينَ يَرِثُونَ ٱلْفِرْدَوْسَ﴾ فجاءَ

قولُه: (**وُصِفوا أوّلًا بالخُشوع في صَلاتِهم، وآخِرًا بالمحافظةِ عليها**)، يعني[1]: آخرًا الأوصاف وتعدادها لمدح المؤمنين على الأصالة وذكر الصلاة تابعٌ لها، وُصفوا أولًا بالخشوع فيها، وآخرًا بالمحافظة عليها[2]، ومِن ثَمّ أتى بالموصُولةِ ليَدُلّ على الذّات، وجُعِلتِ الأوصَافُ صلةً ليَدُلّ على عِلّيّةِ استئهالِ بِشَارةِ الفلاح عاجلًا، وإيراثِ الفِردَوْس آجلًا، نعَمْ، فيه تعظيمُ شأنِها على سَبيل الإدماج، وإشارةِ النصِّ حيث ابتُدئَ بذِكْرِها، وانتُهِيَ إليها، على أنّ التكريرَ غيرُ لازم؛ لأنّ إرادةَ الجِنسِ غيرُ إرادةِ الاستغراق، وإليه الإشارةُ بقولِه: «وأيضًا فقد وُحِّدَت أوّلًا، وجُمِعَتْ آخرًا»، وخلاصتُه أنّ التكريرَ لإرادةِ تعليقِ كلِّ مرّةٍ ما لم يُعلّقْ به أُخرى، والفاءُ في «فقد وُحِّدت» كالفاءِ في قولِه: «هما ذِكْرانِ مُختلفانِ فليس بتكرير».

قولُه: (**أي: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ الجامعونَ لهذه الأوصَافِ ﴿هُمُ ٱلْوَٰرِثُونَ﴾ الأحِقّاءُ بأنْ يُسَمّوْا وُرّاثًا دونَ مَن عَدَاهُم**)، أمّا معنى الجَمْع فمِن توسيطِ العاطفِ بيْنَ الصِّفاتِ المتَوالية. وأمّا

---

(١) في (ح): «حتى».

(٢) من قوله: «يعني: آخرًا الأوصاف» إلى هنا سقط من (ف).

بفَخامةٍ وجزالةٍ لإرْثهم لا تَخفى على الناظر. ومعنى الإرْث: **ما مَرَّ في سُورة مريم.** أنّث الفِرْدوس على تأويلِ الجنَّة، وهو: **البستانُ الواسع الجامعُ لأصنافِ الثَّمر.** رُوي: أنَّ الله عزَّ وجلَّ بَنى جنَّةَ الفردوسِ **لَبِنةً من ذَهَبٍ ولَبِنةً من فضَّة،** وجَعَل خِلالَها المِسْكَ الأَذْفر. وفي رواية: ولَبِنةً من مِسكٍ ....

استحقاقُ تسميتِهم بالوُرّاثِ فلما سَبَقَ أنّ أولئك يوجبُ أنّ ما بعدَه جديرٌ بها قبلَهُ لاكتسابِهم تلك الصِّفاتِ الجاريةَ عليهم. قال القاضي: الوِراثةُ مُستعارةٌ لاستحقاقِهمُ الفِردَوْسَ مِن أعمالِهم وإن كان بمقتضَى وَعْدِه مبالغةً فيه[1].

وأمّا معنى الحصرِ فمِن تعريفِ الخبر، وتوسيطِ ضميرِ الفَصْل، وفي تتميمِ ذلك بتعقيبِ التفصيلِ للإجمالِ بإبدالِ ﴿ٱلَّذِينَ يَرِثُونَ ٱلْفِرْدَوْسَ﴾ منَ ﴿ٱلْوَٰرِثُونَ﴾ شأنٌ لا يُكتنَهُ كُنهُه، كما في قولِه تعالى: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۞ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٦-٧].

قولُه: (**ما مَرّ في سُورةِ مَرْيَم**)، يعني في قولِه تعالى: ﴿يَرِثُنِى وَيَرِثُ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ﴾ [مريم: ٦]، بل في قولِه تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَرِثُ ٱلْأَرْضَ وَمَنْ عَلَيْهَا﴾ [مريم: ٤٠] أي: همُ الذين وَرِثوا أرضَ الجنّة، أي: مَلَكوها كما يَملِكُ الوُرّاثُ حقوقَهم. قال الزجّاجُ: خوطِبَ الناسُ بما يتعارَفُونَ؛ لأنّهم يجعَلونَ ما رجَعَ إلى الإنسانِ ميراثًا مُلْكًا لهُ[2].

قولُه: (**وهُو البُستانُ الواسعُ الجامعُ لأصنافِ الثّمر**)، قال الزجّاجُ: الفِردَوْسُ: أصلُه رُوميٌّ، وهُو البستانُ، وكذلك جاء في التفسير، وقد قيل: إنّ الفِردَوسَ تعرِفُها العرَبُ، وتُسَمِّي الموضعَ الذي فيه كَرْمٌ[3]: فِردَوْسًا[4].

قولُه: (**لبِنةً مِن ذهبٍ ولبِنةً من فضّة**)، قال الزجّاجُ: رَوَينا عن أحمدَ بن حَنْبل في كتابِه

---

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ١٤٨).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٤٩٣) في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ مِيرَٰثُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾.

(٣) في (ط): «الكرمُ».

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٨).

مُذَرَّى وغَرَسَ فيها من جيِّد الفاكهةِ وجيِّد الريحان.

[﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَـٰنَ مِن سُلَـٰلَةٍ مِّن طِينٍ * ثُمَّ جَعَلْنَـٰهُ نُطْفَةً فِى قَرَارٍ مَّكِينٍ * ثُمَّ خَلَقْنَا ٱلنُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا ٱلْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا ٱلْمُضْغَةَ عِظَـٰمًا فَكَسَوْنَا ٱلْعِظَـٰمَ لَحْمًا ثُمَّ أَنشَأْنَـٰهُ خَلْقًا ءَاخَرَ فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَـٰلِقِينَ ﴾ ١٢ - ١٤]

السُّلالة: الخُلاصة؛ **لأنها تُسَلُّ مِن بين الكَدَر**، وفُعَالة بِناءٌ للقِلَّة؛ كالقُلامة والقُمامة. وعن الحسن: ماءٌ بين ظَهْرانَيِ الطِّين. فإن قلتَ: ما الفرقُ بين ﴿مِن﴾ و﴿مِّن﴾؟ قلتُ: الأوَّل للابتداءِ، والثاني للبَيان، كقوله: ﴿مِنَ ٱلْأَوْثَـٰنِ﴾ [الحج: ٣٠]. فإن قلتَ: ....

«كتابِ التفسير»: أنّ اللهَ تعالى بَنَى جَنّةَ الفِردَوْس لبنةً مِن ذهبٍ، ولبِنةً مِن فضّة، وجَعَلَ جبالَها المِسْكَ الأذفر[1].

قولُه: (**مُذَرَّى**)، **الجوهري**: ذَرَرْتُ الحَبّ والمِلْحَ والدّواءَ أَذُرُّه ذَرًّا: فرّقْتَه، ومنهُ الذّريرةُ.

قولُه: (**لأنّها تُسَلُّ مِن بيْنِ الكَدَر**)، في «المطلع»: السُّلالةُ: ما يُسَلُّ منَ الشيءِ ويُستخرَجُ. قال صاحبُ «الديوان»: فُعالةٌ: اسمٌ لِما بقيَ بعدَ المصدر، فالسُّلالةُ: ما بقيَ بعدَ السّلِّ، كالنُّخَالة والبرايةِ لِما بقيَ بعدَ النّخْلِ والبَرْي، وفيها دِلالةٌ على القِلّة، فإذا قبَضتَ على الطِّين بكفِّك فخَرَجَ مِن بيْنِ أصابِعك حُرُّهُ وخالِصُهُ فهُو سُلالةٌ.

وقال أبو البقاءِ: ﴿مِّن طِينٍ﴾ صِفَةُ ﴿سُلَـٰلَةٍ﴾، ويجوزُ أن يتعلّقَ ﴿مِن﴾ بـ﴿سُلَـٰلَةٍ﴾ بمعنى: مَسْلولة[2]، ويُمكنُ أن يُحمَلَ قولُ الحسَنِ: ماءٌ بيْنَ ظَهْرانَي الطِّين، على هذا.

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه»، وانظر الحديث المذكور في «مسند الإمام أحمد» (٨٠٣٠)، و «سنن الترمذي» (٢٥٢٦)، وصححه ابن حبان (٧٣٨٧)، وهو حديثٌ صحيح بشواهده، وانظر تمام تخريجه وتنقيده في «صحيح ابن حبان».

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٩٥١).

ما معنى: جَعَلْنا الإنسانَ نُطفة؟ قلتُ: معناه: أنه خَلَقَ جوهرَ الإنسانِ أوّلًا طِينًا، ثم جَعَلَ جوهرَه بعد ذلك نُطفة. القَرار: المُستقرُّ، والمرادُ الرَّحم، **وُصفتْ بالمكانةِ التي هي صِفةُ المُستقِرِّ** فيها، كقولك: طريقٌ سائر. أو بمَكانتها في نَفْسِها؛ لأنها مُكِّنتْ بحيثُ هي وأُحرِزت. **قُرئ: (عَظْمًا فكسَوْنا العَظْمَ)**، و﴿عِظَـٰمًا فَكَسَوْنَا ٱلْعِظَـٰمَ﴾،

قولُه: (ما معنى: جعَلْنا الإنسانَ نُطْفةً[1])، يعني: كيف قال أوّلًا: ﴿خَلَقْنَا ٱلْإِنسَـٰنَ مِن سُلَـٰلَةٍ﴾ ثُم قال: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَـٰهُ نُطْفَةً﴾؟ وأجابَ: أنّ التعريفَ في «الإنسانِ» للجِنس، فكأنهُ قيل: خلَقْنا جَوهرَ ما يقالُ لهُ: الإنسانُ ابتداءً مِن طينٍ، ثُم صَيّرنا بعدَ ذلك جَوهرَهُ مِن نُطفة، قال القاضي: يجوزُ أن يكونَ على حَذْفِ المضاف، أي: ثُم جعَلْنا نَسْلَه، أي: خلَقْنا أصلَ الإنسانِ مِن سُلالة، وهُو آدم، ثُم جعَلْنا نَسْلَه، أي: أولادَه، مِن نُطفةٍ[2].

قولُه: (وُصِفَتْ بالمكانةِ التي هِي صفةُ المُستَقرّ)، يريدُ أنّ قولَه: ﴿مَّكِينٍ﴾ صفةٌ للنُّطْفةِ في الأصل، وقد أُجرِيَ على مكانِها ومُستَقرِّها، وهُو الرّحِم، إمّا على الإسنادِ المَجازيِّ نحوَ: طريقٌ سائرٌ، للمبالغة، أو وُصِفَ الرّحِمُ بالمَكِين، ليُؤْذِنَ بأنّ النُّطفةَ مُكِّنَتْ بحيثُ هِي في رَحِم مَكِين غيرِ مُنفصل معَ ثِقْل الحَمْل، أو مُكِّنتَ في مَكِينٍ غيرِ ماجّةٍ لها، كأنّها أُحرِزَتْ في حِرْزٍ حَصِين، وعلى هذا هُو: كنايةٌ، أي: جعَلْناهُ نُطفةً محروزة.

قولُه: (قُرِئَ: «عَظْمًا»)، أبو بكرٍ وابنُ عامر، وكذا: «فكَسَوْنا العَظْمَ»، والباقونَ: ﴿عِظَـٰمًا﴾. قال ابنُ جِنّي: قرَأَ «عَظْمًا» واحدًا، ﴿فَكَسَوْنَا ٱلْعِظَـٰمَ﴾ جماعةً: السُّلَميُّ، وقَتادةُ، والأعرَجُ. وقرَأَ ﴿عِظَـٰمًا﴾ جماعةً، «فكَسَوْنا العَظْمَ» واحدًا: مجاهدٌ. أمّا مَن وَحّدَ فإنهُ ذهب إلى لَفْظِ إفرادِ الإنسانِ والنُّطفةِ والعَلَقة، ومَن جَمَعَ فإنُه أرادَ بأنّ هذا أمرٌ عامٌّ في جميع الناس، وقد شاعَ عنهُم إيقاعُ المفرَدِ في موضع الجماعة، قال:

كُلُوا في بعضِ بَطْنِكم تَعُفُّوا[3]

---

(١) في (ح): «من نُطفة».

(٢) «أنوار التنزيل» (٤: ١٤٨).

(٣) سبق تخريجه.

و(عَظْمًا فكسونا العِظام)، و(عِظامًا فكسَوْنا العظمَ). وُضع الواحدُ مكانَ الجمع لزوالِ اللَّبْس؛ لأنَّ الإنسانَ ذو عِظام كثيرة. ﴿خَلْقًا ءَاخَرَ﴾ أي: خَلْقًا مُبايِنًا للخَلْق الأوَّلِ مُبايَنةً ما أبعدَها؛ حيثُ جَعَلَه حيوانًا وكان جَمادًا، وناطِقًا وكان أبكمَ، وسَميعًا وكان أصمَّ، وبَصيرًا وكان أكمَهَ، وأودَعَ باطنَه وظاهرَه، بَلْ كلَّ عضوٍ من أعضائه، وكلَّ جُزء من أجزائه عجائبَ فِطرةٍ وغرائبَ حِكْمة لا تُدرَكُ بوصفِ الواصف، ولا تُبلَغُ بشَرْحِ الشارح. **وقد احتجَّ به أبو حنيفة رحمه الله فيمن غَصَبَ بيضةً فأفرخَتْ عنده، قال: يَضمنُ البيضةَ ولا يَرُدُّ الفَرْخ؛ لأنه خَلقٌ آخر** سِوى البيضة. ﴿فَتَبَارَكَ

وقولُ الطُّفَيْل[1]:

في حَلْقِكم عَظْمٌ وقد شَجِينا

ومَن قَدّم الإفرادَ نظَرَ إلى اللّفظِ الذي هُو إنسانٌ، وسُلالةٌ، ونُطْفة، ثُم عَقّبَ بالجماعة لأنّها هِي الغَرَضُ، ومَن عكَسَ بادَرَ إليها؛ إذ كانت هي المقصُودةَ، ثُم عادَ فعامَلَ المفرَدَ بمثلِه.

والأوّلُ أجرَى على قوانينِهم، ألا ترى أنك تقولُ: مَن قام وقَعَدوا إخوانُك، لانصرافِه عنِ اللّفظِ إلى المعنى وضَعُفَ: من قاموا وقَعَدَ إخوتُك؛ لأنّك قدِ انتَحَيْتَ بالجَمْع على المعنى، وانصَرَفتَ عنِ اللّفظ، فمُعاودةُ اللّفظِ بعدَ الانصرافِ عنهُ تراجُعٌ وانتكاثٌ فاعرِفْهُ وابْنِ عليه فإنهُ كثيرٌ جدًا[2].

قولُه: (**وقدِ احتَجّ به أبو حنيفةَ فيمَن غَصَبَ بَيْضةً فأفرَخَتْ عندَه، قال: يَضمَنُ البيضةَ، ولا يَرُدُّ الفَرْخَ لأنه خلقٌ آخر**)[3]، قال صاحبُ «التقريب»: وفيه نظَرٌ؛ لأنّ تضمينَه الفَرْخَ؛ لكونِه جُزءًا منَ المغصوبِ، لا لكونِه عَيْنَه أو مُسَمًّى باسمِه. وقال الإمامُ: قالوا: في الآيةِ

---

(١) يعني طفيل الغنوي، ولم أجده في «ديوانه»، وذكره البغدادي في «خزانة الأدب» (٧: ٥٢٦) وقال: هو من شواهدِ سيبويه التي لم يُعْرَفْ قائلُها.

(٢) «المحتسب» (٢: ٨٧-٨٨).

(٣) انظر مآخذَ هذه المسألة في «المبسوط» للسرخسي (١٧: ١٢٨).

ٱللَّهُ﴾: فتعالى أمرُه في قُدرتِه وعِلْمِه ﴿أَحۡسَنُ ٱلۡخَٰلِقِينَ﴾ أي: **أحسنُ المقدِّرين تقديرًا، فتُرِكَ ذِكْرُ المميِّز**؛ لدلالة ﴿ٱلۡخَٰلِقِينَ﴾ عليه، ونحوُه: طرحُ المأذون فيه في قوله: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَٰتَلُونَ﴾ [الحج: ٣٩]؛ لدلالةِ الصِّلة. ورُوي عن ابن عمرَ رضي الله عنه: أنَّ رسولَ الله ﷺ لـمّا بَلَغَ قوله ﴿خَلۡقًا ءَاخَرَ﴾ قال: ﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحۡسَنُ ٱلۡخَٰلِقِينَ﴾.

ورُوي: أنَّ عبد الله بن سعد بن أبي سَرْح كان يَكتبُ لرسولِ الله ﷺ، فنَطَقَ بذلك قبل إملائه، فقال: له رسولُ الله ﷺ: «اكتُبْ، هكذا نزلتْ» فقال عبدُ الله: **إنْ كان محمّدٌ نبيًّا يوحى إليه فأنا نبيٌّ يُوحى إليّ**، فلَحِقَ بمكّةَ كافرًا، ثم أسلمَ يومَ الفتح.

دِلالةٌ على بُطلانِ قولِ النَّظّام: إنّ الإنسانَ هُو الرُّوح، لا البدَنُ، فإنهُ تعالى بَيّنَ أنّ الإنسانَ هُو المُركّبُ مِن هذه الصّفات. وعلى بُطلانِ قولِ الفلاسفة: إنّ الإنسانَ شيءٌ لا ينقسِمُ، وإنهُ ليس بجِسم[1].

قولُه: (**أحسَنُ المُقدِّرينَ تقديرًا**)، يريدُ أنّ «الخَلْقَ» هاهُنا بمعنى: التقدير، كقولِه تعالى: ﴿وَإِذۡ تَخۡلُقُ مِنَ ٱلطِّينِ كَهَيۡـَٔةِ ٱلطَّيۡرِ﴾ [المائدة: ١١٠]، أي: تَقدِّرُ لِما سَبَقَ منَ الأطوارِ المتبايِنة، قيل: وقولُه: «تقديرًا» تمييزٌ وليس بتأكيد؛ لأنّ أفعَلَ التفضيل إنّما يَنصِبُ النّكِراتِ على التمييزِ خاصّةً، كقولِهم: هذا أكثرُ منهُ شيئًا[2].

قولُه: (**فتُرِكَ ذِكرُ المُميّز**)، كأنهُ قيل: أحسَنُ الخالقينَ خالقًا، قال في الحاشية: نَظيرُه: قولُه: «إنّ اللهَ جميلٌ يحبُّ الجَمال»[3]، المعنى: جميلٌ فِعلُه محذوفُ المضافِ وأُقيمَ المضافُ إليه مقامَه فانقَلَبَ مرفوعًا فاستكَنّ.

قولُه: (**إن كان محمدٌ نبيًّا يُوحَى إليه فأنا نبيٌّ يوحَى إليّ**)، القياسُ[4] فاسدٌ مِن وجهَينْ،

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٣: ٨٥).

(٢) في (ط): «هذا أكبر سنًّا».

(٣) أخرجه مسلم (٢٧٥) من حديثِ ابن مسعودٍ رضي الله عنه.

(٤) في (ط): «فالقياس».

[﴿ ثُمَّ إِنَّكُم بَعْدَ ذَٰلِكَ لَمَيِّتُونَ * ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ تُبْعَثُونَ ﴾ ١٥-١٦]

قرأَ ابنُ أبي عَبْلة وابنُ مُحَيْصن: (لمائِتُون)، والفرقُ بين الميِّت والمائت: أنّ الميِّتَ كالحيِّ صِفةٌ ثابتة. وأمَّا المائتُ فيَدلُّ على الحُدوث، تقول: زيدٌ مائِتٌ الآن، ومائتٌ غدًا، كقولك: يموتُ. ونحوُهما: ضَيِّقٌ وضائقٌ في قوله تعالى: ﴿وَضَآئِقُۢ بِهِۦ صَدْرُكَ﴾ [هود: ١٢]. **جعل الإماتةَ ـ التي هي إعدامُ الحياة ـ والبعثَ ـ الذي هو إعادةُ ما يُفنيه ويُعدِمُه ـ دليلَيْن أيضًا على اقتدارٍ عظيم** ....

أحَدُهما: اتفاقُ ذلك المقدارِ سيّما إذا تَكلَّمَ بَديهًا يكونُ مِن قَبِيلِ: رَمْيةٌ مِن غيرِ رام. فلا يُلتفَتُ إليه. وثانيهما: أنّ التحدِّيَ إنّما وقَعَ بأقصرِ سُورة.

قولُه: (**جَعَلَ الإماتةَ... والبَعْثَ... دليلَيْنِ أيضًا على اقتدارٍ عظيم**)، أمّا الإشارةُ إلى كونِ الإماتةِ دالّة عل اقتدارٍ عظيم(١) فما في ﴿ثُمَّ﴾ مِن معنى التّراخي في الرُّتْبة، وتأكيدِها بقولِه: ﴿بَعْدَ ذَٰلِكَ﴾، يعني: مَن أنشأَ إنشاءً لطيفًا، وأبدَعَ تركيبًا عجيبًا، لا يتَسهّلُ عليه إعدامُه، وتفكيكُ أجزائه، لكنّ اللهَ سبحانَه وتعالى لِعِظَم قُدرتِه، وأنّ الموجوداتِ لا يتَوقّفُ حصولُها على شيءٍ إذا تعلّقتْ إرادتُه بها، كما قال: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]، يُفكّكُ ذلك التركيبَ العجيبَ الدائرَ بيْنَ تلك الأطوارِ المُتباينةِ التي تَخرِقُ العقول، ويُعدِمُ ذلك الإنشاءَ الغريبَ الذي مَن شاهَدَه اضطُرّ إلى قولِه: ﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَـٰلِقِينَ﴾، ثُم يُنشئُه النّشأةَ الأُخرى أبدَعَ ما يكونُ للاتّصالِ إلى أقصَى نهاياتِ المطالب. وأمّا دِلالةُ البَعْثِ على الاقتدارِ العظيم فظاهرةٌ.

فإنْ قلتَ: أمرُ الإعادةِ ممّا وقَعَ عليه الإنكارُ منَ الجَمِّ الغفير، فكان قَمِينًا بالتوكيدات، بخلافِ الموت، فإنّ وقوعَه منَ الضّرورياتِ، فلمَ جيء بـ«إنّ» واللام وبالاسم، لا سيّما بالصِّفةِ المُشبّهةِ فيما ليسَ فيه الإنكارُ مِن وَجْه، وأتى فيما فيه الخلافُ بـ«إنّ» وحدَها؟ قلتُ: قد مَرّ أنّ الكلامَ في بيانِ إبداع تلك الخِلقةِ العجيبةِ الشّأنِ وتقَلُّبِها في تلك الأطوارِ التي تُخرَقُ الأوهامُ والأفكار منها، وفي الإيذانِ بأنّ لهُ طَوْرًا آخرَ هُو غايةُ كمالِه، ولذلك خُلِقَ

(١) من قوله: «أما الإشارة» إلى هنا ساقط من (ح).

....

وكُلِّفَ تلك التكاليفَ التي ذُكِرَتْ في الآياتِ السابقة، ومِن ثم عَقَّبَها بها وبينَها بَرْزَخُ الموتِ ولا بُدّ مِن قَطْعِه للوصُولِ إليه، وكان ذلك التوكيدُ راجعًا إلى هذا المعنى، ومِن ثَمّ كَرّرَ ﴿إِنَّكُم﴾ ونَقَلَ منَ الغَيْبةِ إلى الخطاب، يعني: أنّ ماهيّتَك وحقيقتَك أيُّها المخلوقُ العجيبُ الشأنِ، تفنى وتُعدَمُ، ثُم إنّها بعَيْنِها منَ الأجزاءِ المتفرِّقة، والعظام البالية، والجُلودِ المُمَزَّقةِ المُتَلاشيةِ في أقطارِ الشَّرقِ والغَرْب، تُبعَثُ وتُنشَرُ ليوم الجَزاء؛ لإثابةِ المُحسِنِ وعقابِ المُسيء، فالقرينةُ الثانيةُ لم تحتَجْ إلى التوكيدِ افتقارَ الأُولى؛ لأنّها كالمُقدِّمةِ لها وتوكيدُها راجعٌ إليها، وقالوا: إنّما بُولغَ في القرينةِ الأُولى لتَمادي المُخاطَبينَ في الغَفْلة، فكأنّهم نُزِّلوا منزلةَ المُنكِرينَ لذلك، وأخلَى الثانيةَ لوضُوح أدِلّتِها وسُطوع بَراهينها.

وقلتُ: هذا كلامٌ حسَنٌ لو ساعَدَ عليه النَّظْمُ الفائقُ وتكريرُ حرفِ التَّراخي المُؤْذِنِ بتفاوُتِ المَراتبِ والأطوارِ مِن لدُنْ قولِه: ﴿ثُمَّ خَلَقْنَا ٱلنُّطْفَةَ﴾ إلى قولِه: ﴿ثُمَّ إِنَّكُم بَعْدَ ذَٰلِكَ لَمَيِّتُونَ﴾. وأمّا دِلالةُ معنى التوكيدِ الذي يُعطيه «إنّ» في القرينتَيْن، فكدلالتِه في قولِ المؤمنِ الموحِّد: ﴿رَبَّنَآ ءَامَنَّا﴾ [آل عمران: ٥٣]، ﴿رَّبَّنَآ إِنَّنَا سَمِعْنَا﴾ [آل عمران: ١٩٣]، وفي قولِ المنافق: ﴿إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾ [البقرة: ١٤]، وقدِ استَقْصَيْنا القولَ فيه في أوّلِ البقرة، ومُحالٌ تصَوُّرُ التَّمادي في الغَفْلةِ مِن قولِه تعالى: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ﴾ [الزمر: ٣٠]، والمخاطَبُ حَبيبُ الله صَلَواتُ الله وسَلامُه عليه، بل هُو بِشارةٌ ووَعْدٌ له، وتهديدٌ ووعيدٌ لمُخالفيه.

ورَوينا عن مسلم، عن عائشةَ رضيَ اللهُ عنها، قالت: قال رسولُ الله ﷺ: «مَن أحبَّ لقاءَ الله، أحَبَّ اللهُ لقاءه، ومَن كَرِهَ لقاءَ الله، كرِهَ اللهُ لقاءَه»(١)، والموتُ قبل لقائه. وفي روايةٍ للبخاريِّ من طريقِ همّام عن قَتادةَ، فقالت عائشةُ أو بعضُ أزواجِه: إنّا لنَكرَهُ الموتَ، قال: «ليس ذلك، ولكنّ المؤمنَ إذا حضَرَه الموتُ، بُشِّرَ برضوانِ الله وكرامتِه، فليس شيءٌ أحبَّ إليه ممّا أمامَه، فأحَبَّ لقاءَ الله وأحَبَّ اللهُ لقاءه، وإنّ الكافرَ إذا حضَرَهُ الموتُ بُشِّرَ بعذابِ الله

---

(١) أخرجه مسلم (٢٦٨٤) من حديثِ عائشة رضي الله عنها.

....

تعالى وعُقوبتِه، فليس شيءٌ أكرَهَ إليه ممّا أمامَه»(١)، الحديث(٢). فإذا كانت محبّةُ الله مَنُوطةً به، ولقاءُ الله متوقِّفًا عليه، فهُو إذَنْ مطلوبٌ ضَروريّ.

ورَوَى الإمامُ في «تفسيره»: أنّ إبراهيمَ الخَليلَ عليه السّلامُ قال لمَلَكِ الموتِ وقد جاءه لقَبْضِ رُوحِه: هل رأيتَ خليلًا يُميتُ خليلَه؟ فأوحَى اللهُ إليه: هل رأيتَ خليلًا يكرَهُ لقاءَ خليلِه؟ فقال: يا مَلَكَ الموت، الآنَ فاقبِضْ(٣).

الراغبُ: الموتُ: أحدُ الأسبابِ المُوصِلةِ إلى النّعيم الأبَديِّ، والكمالِ السّرمَديِّ، وهُو وإن كان في الظاهرِ فَناءً واضمِحْلالًا، فهُو في الحقيقةِ انتقالٌ مِن منزِلٍ أدنى إلى منزِلٍ أعلى، ولم يَكرَهْهُ إلّا أحدُ رجُلَيْن: رجلٌ لا يؤمنُ بالآخِرة، وآخَرُ يؤمنُ، ولكنْ يخافُ ذَنْبَه، وأمّا المؤمنُ الصّالحُ فالموتُ ذريعةٌ لهُ إلى السّعادةِ الكبرى؛ لأنهُ بابٌ مِن أبوابِ الجنّة منهُ يُتوصّلُ إليها، ولو لم يكنْ لم تكنِ الجنّةُ، فإذَنْ لا يكونُ شيءٌ أحبّ إليه مِن تمنِّيه، قال اللهُ تعالى: ﴿قُلْ إِن كَانَتْ لَكُمُ ٱلدَّارُ ٱلْآخِرَةُ عِندَ ٱللَّهِ خَالِصَةً مِّن دُونِ ٱلنَّاسِ فَتَمَنَّوُا۟ ٱلْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [البقرة: ٩٤]، ولهذا مَنّ اللهُ تعالى على عبادِه بقولِه تعالى: ﴿تَبَٰرَكَ ٱلَّذِى بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ۝ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْمَوْتَ وَٱلْحَيَوٰةَ لِيَبْلُوَكُمْ﴾ [الملك: ١-٢]، وقَدّمَ الموتَ على الحياة. وإنّما مَنّ به؛ لأنهُ نعمةٌ؛ لأنّ السببَ الذي يُتوصّلُ به إلى النِّعمةِ نعمةٌ، وعلى ذلك قولُه تعالى: ﴿ثُمَّ أَنشَأْنَٰهُ خَلْقًا ءَاخَرَ ۚ فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَٰلِقِينَ ۝ ثُمَّ إِنَّكُم بَعْدَ ذَٰلِكَ لَمَيِّتُونَ ۝ ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ تُبْعَثُونَ﴾ [المؤمنون: ١٤-١٦] فنبّه تعالى وتقدّسَ أنّ هذه التغييرات حُسْنٌ(٤)، ثُم نقَضَ هذه البُنيةَ لإعادتِها على وَجْهٍ أشرَفَ وأحسَنَ، وعلى هذا رُوِيَ: «الدنيا سِجنُ المؤمن

---

(١) من قوله: «فأحب لقاء الله» إلى هنا ساقط في (ط).

(٢) «صحيح البخاري» (٦٥٠٧)

(٣) «مفاتيح الغيب» (٤: ١٧٥).

(٤) عبارة الراغب في «تفصيل النشأتين»: «فنبّه على أنّ هذه التغييراتِ هي تغييرات لخلْقٍ أحسن» انتهى. وهو الأولى بالإثبات.

بعدَ الإنشاء والاختراع. فإن قلتَ: فإذن لا حياةَ إلا حياةُ الإنشاء وحياةُ البَعْث. قلتُ: ليس في ذِكْرَ الحياتَيْن نفيُ الثالثة؛ وهي حياةُ القبر، كما لو ذكرتَ ثُلثَيْ ما عندَك وطويتَ ذِكْرَ ثُلثِه: لَمْ يكن دليلًا على أنَّ الثُّلثَ ليس عندك. وأيضًا فالغَرَضُ ذِكْرُ هذه الأجناسِ الثلاثة: الإنشاءِ والإماتةِ والإعادة، **والمطويُّ ذِكْرُها مِن جنسِ الإعادة**.

[﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا فَوْقَكُمْ سَبْعَ طَرَآئِقَ وَمَا كُنَّا عَنِ ٱلْخَلْقِ غَٰفِلِينَ ﴾ ١٧]

الطرائقُ: السماوات؛ **لأنه طُورِقَ بعضُها فوق بعضٍ كمُطارَقة النَّعل**، وكلُّ شيء

وجَنَّةُ الكافر»[١]، ولمّا ماتَ داودُ الطائيُّ سُمعَ هاتفٌ يهتِفُ: أُطلِقَ داودُ منَ السِّجن. هذا خلاصةُ كلامِه مِن «تفصيل النّشأتَيْنِ وتحصيلِ السّعادتَيْنِ»[٢]، واللهُ تعالى أعلم.

قولُه: (**والمَطْويُّ ذِكْرُها مِن جنسِ الإعادة**)، وقلت: قد مَرّ أنّ الكلامَ واردٌ في الإنشاءِ والإعادة، وذكْرُ الموتِ تابعٌ لذِكْرِها[٣]، وليس في بيانِ إثباتِ حياةِ القبر.

قولُه: (**لأنه طورِقَ بعضُها فوقَ بعضٍ كمُطارقةِ النّعْلِ**[٤])، النِّهاية: طارَقَ النّعلَ: إذا صَيّرَها طاقًا فوقَ طاق، ورَكّبَ بعضَها فوقَ بعض. والتشبيهُ هاهُنا واقعٌ في مجرّدِ تصييرِها طاقًا فوقَ طاق، دونَ اللُّصُوق. رَوَينا عن الإمام أحمدَ بن حَنْبل والتِّرمذيِّ، عن أبي هريرةَ قال: بينَما النبيُّ ﷺ جالسٌ وأصحابُه قال: «هل تَدرُونَ ما فوقكم؟» قالوا: اللهُ ورسُولُه أعلم. قال: «فإنّها الرّقيعُ، سَقْفٌ محفوظٌ ومَوْجٌ مكفوف»، قال: «هل تَدْرُونَ ما بينكم وبينَها؟»، قالوا: اللهُ ورسُولُه أعلم. قال: «سماءانِ بُعدُ ما بينَهما خمسُ مئة سنة». ثم قال كذلك حتّى عَدّ سبعَ سموات، وما بيْنَ كلِّ سماءَيْنِ ما بيْنَ السماءِ والأرض، ثُم قال: «هل تَدْرونَ ما فوقَ ذلك؟»، قالوا: اللهُ ورسُولُه أعلم. قال: «وإنّ فوقَ ذلك العَرْشَ، وبينَه وبيْنَ السماءِ بُعْدُ ما بيْنَ السماءين»[٥]. الحديث.

---

(١) أخرجه مسلم (٢٩٥٦) من حديثِ أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) «تفصيل النشأتين وتحصيل السعادتين» للراغب الأصفهاني ص ٢٠٠-٢٠٢.

(٣) كذا في الأصول الخطية، ولعل الصواب: «لذكرهما».

(٤) في (ح): «لمطارقة النعل».

(٥) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٨٨١٤)، والترمذي (٣٢٩٨) وقال: حديثٌ غريبٌ.

فوقَه مثلُه فهو طَرِيقُه. أوْ لأنها طُرق الملائكة ومُتقلَّباتِهم. **وقيل: الأفلاكُ**؛ لأنها طَرائقُ الكواكبِ، فيها مَسِيرُها. أراد بالخَلْق السماواتِ، كأنه قال: خَلَقْناها فوقهم ﴿وَمَا كُنَّا﴾ عنها ﴿غَٰفِلِينَ﴾ وعن حِفْظِها وإمساكِها أنْ تَقَعَ فوقَهم بقُدرتنا. **أو أرادَ به الناسَ**، وأنه إنما خَلَقَها فوقَهم ليَفتحَ عليهم الأرزاقَ والبَرَكاتِ منها، ويَنفعَهم بأنواعِ مَنافعِها، وما كانَ غافلًا عنهم وما يُصلِحُهم.

[﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءًۢ بِقَدَرٍ فَأَسْكَنَّٰهُ فِى ٱلْأَرْضِ ۖ وَإِنَّا عَلَىٰ ذَهَابٍۭ بِهِۦ لَقَٰدِرُونَ﴾ ١٨]

﴿بِقَدَرٍ﴾: بتقديرٍ يَسلمون معه من المَضرَّة، ويَصِلُون إلى المنفعة. أو بمقدارِ ما عَلِمْنا مِن حاجاتهم ومَصالحهم. ﴿فَأَسْكَنَّٰهُ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ كقوله: ﴿فَسَلَكَهُۥ يَنَٰبِيعَ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الزمر: ٢١]. وقيل: جَعَلْناه ثابتًا في الأرض. وقيل: إنها خمسةُ أنهار: سَيْحونُ نهرُ الهند، وجَيْحون نهرُ بَلْخ، ودجْلَةُ والفُرات نَهْرا العراق، والنِّيلُ نهرُ مِصْر، أنزلَها اللهُ من عَينٍ واحدة من عُيون الجنَّة، فاستودَعَها الجبالَ، وأجْراها في الأرضِ، وجَعَلَ فيها منافعَ للناس في أصنافِ مَعايشهم. وكما قَدَرَ على إنزالِه فهو قادرٌ على رَفْعِه وإزالته. وقولُه: ﴿عَلَىٰ ذَهَابٍۭ بِهِۦ﴾ مِنْ أوقَع النَّكِرات وأحزِّها للمَفصِل. والمعنى: **على وجهٍ من وجُوه الذهابِ به** وطَريقٍ من طُرقِه. وفيه إيذانٌ باقتدارِ المُذهِب، وأنه ....

قولُه: (**وقيل: الأفلاك**)، أي: وقيل: الطّرائقُ: الأفلاك، والفَرْقُ أنّ المَظَلّةَ إذا اعتُبِرَتْ فيها الأطباقُ، أو طُرُقُ الملائكة، سُمِّيتْ سماوات، وإذا نُظِرَ إلى الكواكبِ ومسائِرِها، سُمِّيت أفلاكًا، لقولِه تعالى: ﴿كُلٌّ فِى فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٣].

قولُه: (**أو أراد به الناسَ**)، عطفٌ على قولِه: «أراد بالخَلْقِ السماوات»، يعني: «الخَلْقُ»: إمّا مُظهَرٌ أُقيمَ مقامَ الضّمير؛ للإشعارِ بأنهُ تعالى خَلَقَ السماوات عن حِكمة، وأنّها محفوظةٌ بحِفظِه وإمساكِه. وإمّا مصدرٌ بمعنى مخلوق؛ للإشعارِ بفضيلةِ الإنسان، وأنّ هذه المخلوقاتِ العِظَامَ أُوجِدَتْ لمنافِعِه دينًا ودُنيا امتنانًا عليهم، وعلى التقديرَيْنِ يَلزَمُ تعظيمُ ما يُرادُ منهُ.

قولُه: (**على وَجْهٍ من وجوهِ الذهابِ به**)، وذلك أنّ التنكيرَ فيه يَدُلُّ على تفخيم شأنِ

لا يتعايا عليه شيءٌ إذا أرادَه، وهو أبلغُ في الإيْعاد، من قوله: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَآؤُكُمْ غَوْرًا فَمَن يَأْتِيكُم بِمَآءٍ مَّعِينٍ﴾ [الملك: ٣٠]. فعلى العِبادِ أنْ يَستعظِموا النِّعمةَ في الماء ويُقيِّدوها بالشُّكرِ الدائم، ويخافوا نِفارَها إذا لم تُشكَر.

الذّهاب، أي: ذهابٌ لا يُكتَنَهُ كُنْهُه ولا يُقادَرُ قَدْرُه، بحيثُ إنْ تُصوِّرَ أنْ ينقلِبَ الماءُ إلى ضدِّه، لجازَ ذلك، كقولِه تعالى: ﴿يَوْمَ تَأْتِي ٱلسَّمَآءُ بِدُخَانٍ مُّبِينٍ﴾ [الدخان: ١٠].

قال المصنِّفُ: إنّ قُرَيشًا لمّا استعْصَتْ على رسُولِ الله ﷺ دعَا عليهم بالجَدْب، فأصابَهمُ الجَهدُ، وكان يرى الرجُلُ بيْنَ السماءِ والأرضِ الدُّخانَ. ومنه قولُ المَعرِّي:

القاتل المَحْل إذ تبدو السماءُ لنا كأنّها مِن نجيع الجَدبِ في أزرِ(١)

وهُو المرادُ مِن قولِه: «فهُو قادرٌ على رَفْعِه وإزالتِه»، وهذه المبالغةُ يقتضيها مقامُ الإيعادِ العظيم؛ لأنّ الآيةَ مَسُوقةٌ بعدَ تَعدادِ نعمتَي الأنفُسِ والآفاق، واستجلابِ الشُّكرِ لها، والتحذيرِ مِن كُفْرانِها، ولذلك أكّدَ الجُملةَ بأنواع منَ المؤكِّدات، حيثُ جيء بها اسميّةً مُصَدّرةً بأنّ مؤكّدةً باللام، وقَدّمَ المعمولَ على العامل، وأتَى بصيغةِ الكبرياءِ والعَظَمةِ وهِي ضميرُ الجماعة، وبالجارّةِ الدالّةِ على الاستصحاب، أي: يَأخُذُه اللهُ معَه ويُمسِكُه عندَه، وما يُمسِكْ فلا مُرسِلَ لهُ مِن بعدِه، ولمّا تضمّنتِ الآيةُ هذه الاعتباراتِ قال: «هُو أبلَغُ في الإيعادِ مِن قولِه تعالى: ﴿إِنْ أَصْبَحَ مَآؤُكُمْ غَوْرًا﴾ [الملك: ٣٠]»، لأنّ غَوْرَ الماءِ بنفْسِه ليس كإذهابِ الله تعالى إيّاه وأنّها خَليّةٌ عن المؤكِّدات، وأنّها مُسنَدٌ فيها الغَوْرُ إلى الماءِ المضافِ إليهم، ومُقيّدٌ بأصبَحَ، وهُو للانتقالِ هنا، وليس تنكيرُ غَوْرًا كتنكيرِ ذهاب؛ لأنهُ للجِنس، وهُو ما يَعلَمُه كلُّ أحدٍ أنّ الغَوْرَ ما هُو، وهذا للنوع كما مَرّ.

ولم أقُل: إنّ الشّرطَ فيها يَدُلُّ على الفرضِ والتقدير، وليس في هذه؛ لأنّ كلتا الجُملتَيْنِ واردةٌ للإيعاد، فلا وقوعَ إذَنْ، نعَمْ، دِلالةُ هذه على تقديرِ وقوعِها أبلغ.

قولُه: (**لا يتَعايا عليه شيءٌ**)، **الجوهري**: أعيَا عليه الأمرُ، وتَعَيّا وتَعَايا: بمعنًى، وعَيِيتُ بأمْري: إذا لم تَهتَدِ لوجهِه، وأعيَاني.

---

(١) ديوان «سقط الزند» للمعرِّي ص٥٨.

[﴿فَأَنشَأْنَا لَكُم بِهِۦ جَنَّٰتٍ مِّن نَّخِيلٍ وَأَعْنَٰبٍ لَّكُمْ فِيهَا فَوَٰكِهُ كَثِيرَةٌ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ * وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِن طُورِ سَيْنَآءَ تَنۢبُتُ بِٱلدُّهْنِ وَصِبْغٍ لِّلْءَاكِلِينَ﴾ ١٩ - ٢٠]

خصَّ هذه الأنواعَ الثلاثة؛ لأنها أكرمُ الشَّجر وأفضلُها وأجمَعُها للمَنافع. ووَصَفَ النخلَ والعِنَبَ بأنَّ ثَمَرَهما جامعٌ بين أمرَيْن: أنه فاكهةٌ يُتفكَّه بها، وطعامٌ يُؤكَلُ رَطْبًا ويابسًا، رُطَبًا وعِنَبًا، وتَمْرًا وزَبيبًا؛ والزيتونَ بأنَّ دُهْنَه صالحٌ للاستِصْباح والاصطِبَاغ جميعًا. ويجوزُ أن يكونَ قولُه: ﴿وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾ من قولِهم: **يأكلُ فلانٌ مِن حرفةٍ يحترفُها**، ومِن ضَيْعة يغتلُّها، ومن تجارةٍ يتربَّح بها؛ يعنون: أنها **طُعمَتُه** وجِهَتُه التي منها يُحصِّل رِزقَه، كأنه قال: وهذه الجنَّاتُ وجوهُ أرزاقِكم ومَعايشكم، منها تَرتزِقُون وتتعيَّشون. ﴿وَشَجَرَةً﴾ عطفٌ على ﴿جَنَّٰتٍ﴾، وقُرِئتْ مرفوعةً على الابتداء، أي: ومما أُنشئ لكم شجرةٌ. طُورُ سيْنَاء وطُور سِينِينَ، لا يَخلو: إمّا أنْ يُضافَ فيه الطُّورُ إلى بُقعةٍ اسمُها: سيناءُ وسِينُونَ، وإمَّا أن يكون اسمًا للجَبلِ مركَّبًا من مُضافٍ ومضافٍ

قولُه: (**يأكُلُ فلانٌ**(١) **مِن حِرفةٍ يحترِفُها**)، فـ«مِن» ـ على هذا ـ: ابتدائيَّةٌ، والمفعولُ محذوف، ولهذا قال: إنّها جهتُه التي منها يَحصُلُ رِزقُه، وعلى الأوّل: تبعيضيَّةٌ، وهُو المفعولُ به، وإليه الإشارةُ بقولِه: «إنهُ فاكهةٌ يُتَفكّهُ بها، وطعامٌ يؤكَلُ، وذلك بحسَبِ المُتنعِّمين والمُتقنِّعين بالقُوت». في المطلع: مِن هذه: للتبعيض، لأنّ ما يَسقُطُ منها غيرُ يانع يَفسُدُ غيرُ مأكول، ولأنّ بعضَ أجزاءِ الفواكهِ يَصلُحُ لبني آدم، وبعضُها للدّوابّ.

قولُه: (طُعمتُه)، **الجوهري**: الطُّعمةُ بالضمّ: المَأْكَلةُ، يقالُ: جَعلْتُ هذه الضّيعةَ طُعمةً لفلان، والطُّعمةُ أيضًا: وجْهُ المكسَب، يقالُ: فلانٌ عفيفُ الطُّعمة وخَبيثُ الطُّعمة، إذا كان رديءَ الكسَبْ. أبو عُبيدةَ: فلانٌ حسَنُ الطِّعمة، بالكسرِ.

المُغرِب: الطُّعمةُ بالضمِّ: الرِّزقُ، يقال: جَعَلَ السّلطانُ ناحيةَ كذا طُعمةً لفُلان(٢).

(١) في (ح) و(ف): «فلان يأكل».

(٢) «المُغرب في ترتيب المعرب» (٢: ٢١).

إليه، كامرئ القيس، وكبعلِ بكَّ، فيمن أضافَ، فمن كَسَرَ سينَ «سيناء» فقد مَنَعَ الصَّرف للتَّعريفِ والعُجمة، أو التأنيث؛ لأنها بُقعةٌ، وفِعْلاءُ لا يكون ألِفُه للتأنيث كعِلْباء وحِرْباء. ومَن فَتَحَ: فلم يَصرِفْ؛ لأنَّ الألفَ للتأنيث، كصحراء. وقيل: هو جَبلُ فِلَسطين. وقيل: بين مِصرَ وأَيْلة، ومنه نُودِيَ موسى عليه السلام. وقرأ الأعمشُ: (سِيْنا) على القَصْر. ﴿بِٱلدُّهْنِ﴾ في موضعِ الحال، أي: تَنبُتُ وفيها الدُّهن. وقُرِئ: (تُنبِتُ)، وفيه وَجْهان؛ أحدُهما: أن أَنبتَ بمعنى نَبتَ. وأُنشِد لزُهير:

رَأَيْتَ ذَوِي الْحَاجَاتِ حَوْلَ بُيُوتِهِم   قَطِينًا لَهُمْ حَتَّى إِذَا أَنْبَتَ الْبَقْلُ

قولُه: (فمَن كسَرَ سِينَ «سيناءَ»)، ابنُ عامر وحمزةُ وعاصمٌ والكسائيّ. والباقونَ: فتَحُوها[1].

قولُه: (كعِلباء)، الجَوهري: هُو عَصَبُ العُنُق. والحِرباءُ: أكبرُ منَ العِظاءةِ شيئًا[2]، يَستقبِلُ الشمسَ ويَدُورُ معَها كيفَ ما دارَتْ ويتَلوّنُ ألوانًا نحوَ الشمس، وهُو ذكَرُ أمِّ حُبَيْنٍ، والجَمْعُ الحَرابيُّ، والأُنثى حِرباءُ.

قولُه: (وقُرِئَ: «تُنْبِتُ»)، ابنُ كثيرٍ وأبو عَمْرٍو[3].

قولُه: (رأيتَ ذوي الحاجاتِ)، البيت[4]، رأيتَ: على الخطابِ، تصحيحُ الصّغاني. ذوو الحاجات: الفقراءُ والمساكينُ. قطينًا، أي: مُقيمًا، جَمْعُ قاطن، والقطينُ: الخَدَمُ والأتْباع. يقولُ: رأيتَ ذوي الحاجاتِ مُقيمينَ حوْلَ بيوتِهم؛ لقضاءِ حَوائجهم، حتّى إذا نبَتَ البَقْلُ وظهَرَ الخِصْبُ، فينتَجِعونَ وينفَضُّونَ مِن حَوْلِها.

---

(١) كذا قال المؤلف رحمه الله تعالى، والصواب عكسُه، فابن عامر وحمزة وعاصم والكسائي هم من فتح السين، والباقون: كسروها. وانظر «التيسير» للداني ص١٥٩، و«حجة القراءات» ص٤٨٤.

(٢) في (ط): «شيء».

(٣) يعني بضمِّ التاءِ وكسر الباء. انظر «حجّة القراءات» ص ٤٨٤.

(٤) لزهير بن أبي سلمى في «ديوانه» ص ٦٢.

والثاني: أنَّ مفعولَه محذوفٌ، أي: تُنبِتُ زيتونَها وفيه الزيتُ. **وقُرئ: (تُنبَتُ) بضمِّ التاء وفتحِ الباء**، وحُكمه حكمُ ﴿تَنۢبُتُ﴾. وقرأ ابنُ مسعود: (تُخرِجُ الدُّهنَ وصِبْغَ الآكِلين). وغيرُه: (تَخرُجُ بالدُّهن)، وفي حرفِ أُبيٍّ: (تُثمِرُ بالدُّهن)، وعن بعضِهم: **(تَنبُتُ بالدِّهان)**. وقرأ الأعمشُ: (وصِبْغًا)، وقُرئ: و(صِبَاغٍ)، ونحوُهما: دِبْغٌ ودِباغ. والصِّبْغ: الغَمْسُ للائتِدام. وقيل: هي أوَّلُ شجرة نَبتتْ بعد الطُّوفان، ووَصَفَها اللهُ تعالى بالبركة في قوله: ﴿يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ﴾ [النور: ٣٥].

[﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي ٱلْأَنْعَٰمِ لَعِبْرَةً نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهَا وَلَكُمْ فِيهَا مَنَٰفِعُ كَثِيرَةٌ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ۞ وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾ ٢١-٢٢]

قُرئ: (تَسقِيكم) بتاءٍ مفتوحة، أي: تَسقِيكم الأنعامُ، ﴿وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾ أي: تتعلَّق بها منافعُ من الرُّكوبِ والحَمْل وغيرِ ذلك، كما تتعلَّق بما لا يؤكَلُ لحمُه من البِغالِ والحميرِ والخيل. ....

وقال الحَريريُّ: قيلَ في جَوازِ الجَمْع بيْنَ حَرْفَي التّعدِيَةِ في قراءةِ ضَمِّ التاءِ عدةُ أقوال، والأحسَنُ إنّما زِيدَتِ الباءُ لأنّ إنباتَها الدُّهْنَ بعدَ إنباتِ الثّمر الذي يَخرُجُ الدُّهنُ منه، فلمّا كان الفعلُ في المعنى قد تعلّقَ بمفعولَيْنِ يكونانِ في حالٍ بعدَ حال وهُما الثّمرَةُ والدُّهنُ احتيجَ إلى تقويتِه في التَعدّي بالباءِ.

قولُه: (**«تُنبَتُ» بضمِّ التاءِ وفتحِ الباء**)، قال ابنُ جِنِّي: وهِي قراءةُ الزُّهْريِّ والحسَنِ والأعرَج. أي: يُنبِتُ الماءُ شجرة، ونحن نَعلَمُ أنّ الدُّهنَ لا يُنبِتُ الشجرةَ وإنّما يُنبِتُها الماءُ، وكذلك[١] أيضًا قراءةُ عبدِ الله: «تَخرُجُ الدُّهْنَ»[٢]، أي: تَخرُجُ منَ الأرضِ ودُهنُها فيها[٣].

قولُه: (**تَنبُتُ بالدِّهان)، الجوهري**: الدِّهانُ: جَمْعُ دُهْن، يقال: دَهنتُه بالدِّهان.

---

(١) في (ح): «ووكد ذلك».

(٢) كذا في الأصول الخطية. وفي «المحتسب»: «بالدُّهن»، بزيادةِ الباء، وهو الأشْبه بالصواب.

(٣) «المحتسب» (٢: ٨٨-٨٩) ولِتمام الفائدة انظر: «البحر المحيط» (٧: ٥٥٥).

وفيها منفعةٌ زائدة؛ وهي الأكلُ الذي هو انتفاعٌ بذَواتِها، والقصدُ بالأنعامِ إلى الإبل؛ لأنها هي المَحمُولُ عليها في العادة، وقَرَنَها بالفُلك التي هي السَّفائن؛ لأنها سَفائنُ البَرّ، قال ذو الرُّمَّة:

سَفِينَةُ بَرٍّ تَحْتَ خَدِّي زِمَامُهَا

يريد: صَيْدَحَه.

قولُه: (وفيها منفعةٌ زائدةٌ، وهِي الأكلُ الذي هو انتفاعٌ بذَواتِها)، يعني: عطَفَ قولَه: ﴿وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾ على قولِه: ﴿وَلَكُمْ فِيهَا مَنَٰفِعُ كَثِيرَةٌ﴾ وقدّمَ الظّرْفَ على عامِله، ليُشعِرِ بالأوّلِ الاشتراكَ بسائرِ الحيَواناتِ التي تُناسبُها في المنافع، وبالثاني اختصاصَها بمنفَعةٍ زائدة، وكذا عطَفَ قولَه: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾؛ ليُؤْذِنَ بأنّ المرادَ مِن قولِه: ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِى ٱلْأَنْعَٰمِ لَعِبْرَةً﴾ الإبِلُ لا غيرُ، فحينئذٍ نَظْمُ الآياتِ قريبٌ مِن نَظْم قولِه تعالى: ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾ [الغاشية: ١٧] الآية. فإنّ قولَه تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا فَوْقَكُمْ سَبْعَ طَرَآئِقَ وَمَا كُنَّا عَنِ ٱلْخَلْقِ غَٰفِلِينَ﴾ تفصيلٌ لقولِه تعالى: ﴿وَإِلَى ٱلسَّمَآءِ كَيْفَ رُفِعَتْ﴾ [الغاشية: ١٨]، وقولُه: ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءًۢ بِقَدَرٍ فَأَسْكَنَّٰهُ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ إلى قولِه تعالى: ﴿وَصِبْغٍ لِّلْءَاكِلِينَ﴾ تفصيلٌ لقولِه تعالى: ﴿وَإِلَى ٱلْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ * وَإِلَى ٱلْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ﴾ [الغاشية: ١٩-٢٠]، وقولُه: ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِى ٱلْأَنْعَٰمِ لَعِبْرَةً﴾ إلى قولِه تعالى: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾ تفصيلٌ لقولِه تعالى: ﴿إِلَى ٱلْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾ [الغاشية: ١٧]، وإنّما دَخَلَ الجبالُ، وإن لم يُنَصَّ عليها في التنزيل، لأنّ قولَه تعالى: ﴿فَأَسْكَنَّٰهُ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ يدُلُّ عليها، وإليه الإشارةُ بقولِه: «فاستودَعها الجبالَ وأجْراها في الأرض».

قولُه: (سَفينةُ بَـرٍّ)، في المطلع:

ألا خَيّلَتْ مَيٌّ وقـد نـامَ صُحبتـي فمـــا نفَّرَ التهويمَ إلا سَلامُهـــا
طُروقًا وجِلبُ الرّحلِ مَشْدودةٌ به ســفينةُ بَرّ تحتَ خَدِّي زِمامُها[1]

صَيْدَح: علَمُ ناقةِ ذي الرُّمّة. خيّلَتْ: أي: أرَتْ خيالَها، وصحبتي: فاعلُ نام. نفّره

---

(١) لذي الرمة في «ديوانه» ص ٧١٥-٧١٦.

[﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦ فَقَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ ۖ أَفَلَا تَتَّقُونَ * فَقَالَ ٱلْمَلَؤُا۟ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ مَا هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُرِيدُ أَن يَتَفَضَّلَ عَلَيْكُمْ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَأَنزَلَ مَلَٰٓئِكَةً مَّا سَمِعْنَا بِهَٰذَا فِىٓ ءَابَآئِنَا ٱلْأَوَّلِينَ * إِنْ هُوَ إِلَّا رَجُلٌۢ بِهِۦ جِنَّةٌ فَتَرَبَّصُوا۟ بِهِۦ حَتَّىٰ حِينٍ﴾ ٢٣- ٢٥]

﴿غَيْرُهُۥٓ﴾ بالرَّفعِ على المحلِّ، وبالجرِّ على اللفظ، والجملةُ استئنافٌ تُجرى مجرى التعليلِ للأمرِ بالعبادة. ﴿أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾: أفلا تَخافون أن ترفُضُوا عبادةَ الله الذي هو ربُّكم وخالِقُكم ورازقكم، وشُكْرُ نعمتِه التي لا تُحصُونها واجبٌ عليكم، ثم تَذهَبُوا فتعبُدوا غيرَه ممّا ليس من استحقاقِ العبادة في شيء؟! ﴿أَن يَتَفَضَّلَ عَلَيْكُمْ﴾: أن

وأَنْفَرَه: بمعنًى. والتهويمُ: أوّلُ النّوم. طُروقًا: يقال: ناقةٌ طَروقةُ الفَحل: التي قد بَلَغَتْ أن يضرِبَها الفَحْلُ، وهُو مفعولُ «خَيّلَتْ»(١). جِلْبُ الرّحْل بالجيم المكسورة: عِيدانُه.

قولُه: (وبالجرِّ على اللّفْظ)، أي: قُرِئَ: «غَيْرِهِ» بالجرِّ حَمْلًا على اللفظ، قَرأها الكسائيُّ وحدَه(٢).

قولُه: (والجملةُ استئناف)، أي: ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾، وذلك أنهُ لَمّا قال: ﴿يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ﴾ أي: خُصُّوهُ بالعبادةِ قالوا: لِمَ تَأمُرُ بعبادتِه وحدَه؟ قال: لأنهُ ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾ فدَلّ اختصاصُ الجوابِ على اختصاصِ ما بُنِيَ لهُ الكلامُ، وأنّ مقامَ الخطابِ معَ المشركينَ استَدعى الاختصاصَ. قال القاضي: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا﴾ إلى آخِرِ القَصَص: مَسُوقٌ لبيانِ كُفْرانِ الناسِ ما عَدّدَ عليهِم منَ النِّعم المُتَلاحِقة، وما حاقَهم مِن زَوالِها(٣). وقد يَجيءُ الكلامُ في بيانِ النّظْم عندَ قولِه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ هُم مِّنْ خَشْيَةِ رَبِّهِم مُّشْفِقُونَ﴾ [المؤمنون: ٥٧] إن شاء الله تعالى.

(١) الذي يدلُّ عليه سياقُ البيتين أن كلمة «طروقًا» إنما هي ظرف زمان، أي: طرقت ليلاً، أي: طاف خيالها ليلًا. أما ما ذهب إليه الطيبي فلعله سهو. انظر «ديوان ذي الرمة» (٢: ١٠٠٤) بشرح أبي نصر الباهلي.

(٢) وانظر توجيه اختياره في «حجّة القراءات» ص ٢٨٦.

(٣) «أنوار التنزيل» (٤: ١٢٥).

يَطلُبَ الفضلَ عليكم ويَرأَسَكم، كقوله تعالى: ﴿وَتَكُونَ لَكُمَا ٱلْكِبْرِيَآءُ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [يونس: ٧٨]. ﴿بِهَٰذَا﴾: إشارةٌ إلى نوحٍ عليه السلام، أوْ إلى ما كلَّمَهم به من الحثِّ على عبادة الله، أي: ما سَمِعْنا بمِثْلِ هذا الكلام، أو بمِثْلِ هذا الذي يدَّعي - وهو بَشَرٌ - أنه رسولُ الله. وما أعجَبَ شأنَ الضُّلَّال: لَمْ يرضَوْا للنبوَّةِ ببشَرٍ وقد رَضُوا للإلهيّةِ بحَجَر! وقولُهم: ﴿مَّا سَمِعْنَا بِهَٰذَا﴾ يدلُّ على أنهم وآباءَهم كانوا في فترةٍ مُتطاولة. أو تكذَّبوا في ذلك؛ لانهماكِهم في الغيِّ، وتشمُّرِهم لأنْ يَدفعوا الحقَّ بما أمكنَهم وبما عَنَّ لهم، من غيرِ تمييزٍ منهم بين صدقٍ وكَذِب، **ألا تَراهم كيف جَنَّنُوه** وقد عَلِموا أنه أرجحُ الناس عقلًا وأوزنُهم قولًا؟! والجِنَّة: الجُنون أو الجِنُّ، أي: به جِنٌّ **يُخبِّلُونه**. ﴿حَتَّىٰ حِينٍ﴾ أي: احتَمِلُوه واصبِرُوا عليه إلى زمان، حتى يَنجلِيَ أمرُه عن عاقبة، فإنْ أفاقَ من جُنونِه وإلّا قَتلتُموه.

[﴿ قَالَ رَبِّ ٱنصُرْنِي بِمَا كَذَّبُونِ ۞ فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحْيِنَا فَإِذَا جَآءَ أَمْرُنَا وَفَارَ ٱلتَّنُّورُ فَٱسْلُكْ فِيهَا مِن كُلٍّ زَوْجَيْنِ ٱثْنَيْنِ وَأَهْلَكَ إِلَّا مَن سَبَقَ عَلَيْهِ ٱلْقَوْلُ مِنْهُمْ وَلَا تُخَٰطِبْنِي فِي ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ إِنَّهُم مُّغْرَقُونَ ۞ فَإِذَا ٱسْتَوَيْتَ أَنتَ وَمَن مَّعَكَ عَلَى ٱلْفُلْكِ فَقُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى نَجَّىٰنَا مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ۞ وَقُل رَّبِّ أَنزِلْنِى مُنزَلًا مُّبَارَكًا وَأَنتَ خَيْرُ ٱلْمُنزِلِينَ ۞ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ وَإِن كُنَّا لَمُبْتَلِينَ ﴾ ٢٦-٣٠]

قولُه: (**ألا تَراهم كيف جَنَّنُوه**)، بيانٌ لقولِه: «أو تُكذّبوا في ذلك» يعني: قولُه: ﴿مَّا سَمِعْنَا بِهَٰذَا فِىٓ ءَابَآئِنَا ٱلْأَوَّلِينَ﴾ تكذيبٌ[1] وعِنادٌ؛ لانهماكِهم في الغيِّ، ألا ترى كيف عقّبوهُ بقولِهم: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا رَجُلٌۢ بِهِۦ جِنَّةٌ﴾ والحالُ أنّهم قد عَلِموا أنهُ أعقلُ الناس؟

قولُه: (**يُخبِّلُونه**)، الجوهري: الخَبْلُ بالتسكين: الفَسَادُ، والخَبَلُ بالتحريك: الجِنّ، يقال: به خَبَلٌ، أي شيءٌ مِن أهلِ الأرض.

---

(١) في (ح) و(ف): «تكذبٌ».

في نُصرتِه إهلاكُهم، فكأنه قال: أهلِكْهم بسببِ تكذيبهم إيّاي، أو: انصُرْني بَدَلَ ما كذَّبوني، كما تقولُ: هذا بذاك، أي بَدَلَ ذاك ومكانَه. والمعنى: **أبدِلْني من غمِّ تكذيبهم سَلْوةَ النُّصرةِ** عليهم، **أو: انصُرْني بإنجازِ ما وَعَدْتَهم** من العذاب؛ **وهو ما كذَّبوه فيه** حين قال لهم: ﴿إِنِّيٓ أَخَافُ عَلَيۡكُمۡ عَذَابَ يَوۡمٍ عَظِيمٖ﴾ [الأعراف: ٥٩]. ﴿بِأَعۡيُنِنَا﴾: **بحِفْظِنا وكَلاءتنا**، كأنَّ معه من اللّـهِ حُفّاظًا يَكلؤُونه بعُيونهم؛ لئلّا يُتعرَّضَ له ولا

قولُه: (**في نُصْرتِه إهلاكُهم**)، يعني: «انصُرْني»: مجَازٌ عن إهلاكِهم؛ لأنّ في نُصْرتِه إهلاكَهم، إطلاقًا لاسم السببِ على المسبَّب.

قولُه: (**أبدِلْني مِن غَمِّ تكذيبِهم، سَلْوةَ النُّصْرة**)، أي: «انصُرْني» متضمِّنٌ لمعنى: أبدِلْني، باستعانةِ الباء، ولهذا أوقَعَ النُّصرةَ مفعولًا به معَ حَذْفِ المضافِ.

قولُه: (**أوِ انصُرْني بإنجازِ ما وعدتَهم**)، فعلى هذا متعلقُ «انصُرْني» محذوفٌ، والباءُ سببيّةٌ، كما في الوَجْهِ الأوّل. قال صاحبُ «الفرائد»: يكفي أنْ يقالَ: انصُرْني بنزُولِ العذابِ عليهم بسببِ تكذيبِهم إيّاي.

قولُه: (**وهُو ما كذّبُوهُ فيه**)، يعني: دَلّ إضافةُ ﴿كَذَّبُوهُ﴾ على تكذيبِ معهودِ كذّبوه، وهُو ما عُلِمَ في سُورةِ الأعرافِ مِن قولِه: ﴿فَكَذَّبُوهُ فَأَنجَيۡنَٰهُ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥ فِي ٱلۡفُلۡكِ وَأَغۡرَقۡنَا ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَآ﴾ [الأعراف: ٦٤] عندَما قال عليه السّلامُ: ﴿يَٰقَوۡمِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرُهُۥٓ إِنِّيٓ أَخَافُ عَلَيۡكُمۡ عَذَابَ يَوۡمٍ عَظِيمٖ﴾ [الأعراف: ٥٩] إلى آخِرها، وعُلِمَ مِن هذا البيانِ أنّ الفاءَ في قولِه تعالى: ﴿فَأَنجَيۡنَٰهُ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥ﴾ فاءٌ فصيحةٌ، أي: فكذّبُوهُ فقال: ﴿رَبِّ ٱنصُرۡنِي بِمَا كَذَّبُونِ﴾ فأوحَيْنا إليه: ﴿أَنِ ٱصۡنَعِ ٱلۡفُلۡكَ بِأَعۡيُنِنَا﴾ إلى قولِه تعالى: ﴿وَقُل رَّبِّ أَنزِلۡنِي مُنزَلٗا مُّبَارَكٗا وَأَنتَ خَيۡرُ ٱلۡمُنزِلِينَ﴾ فامتَثَلَ مقتضَى ما أوحَيْناهُ فأنجَيْناه والذين معَه.

قولُه: (﴿بِأَعۡيُنِنَا﴾ **بحِفْظِنا وكلاءتنا**)، يعني: استُعيرَ لهذه الكلمةِ تلك الكلمةُ؛ ليُؤْذِنَ بأنهُ عليه السّلامُ كان بحِفْظٍ منَ الله وكلاءةٍ، بحيثُ يُقدّرُ منهُ أنهُ تعالى جَرّدَ مِن نفسِه المُقدّسةِ المُبَرّأةِ: عن كلِّ ما لا يَليقُ بجَلالتِه جماعةً حُفّاظًا يكلَؤونَهُ بعيونِهم، كما تقولُ: كان معَك مِن زيدٍ أسدٌ.

يُفسِد عليه مُفسِدٌ عَمَلَه. ومنه قولهم: عليه مِنَ اللّٰـهِ عَيْنٌ كالِئة، ﴿وَوَحۡيِنَا﴾ أي: نأمُرُك كيف تَصنَعُ ونُعلِّمُك. رُوي: أنه أُوحيَ إليه أن يَصنَعَها على مثالِ **جُؤْجُؤ الطائر**. رُوي: أنه قيل لنوحٍ: إذا رأيتَ الماءَ يَفُور من التنُّورِ فاركبْ أنت ومَن معك في السفينة، فلمّا نَبَعَ الماءُ من التنُّور أخبرَتْه امرأتُه، فرَكِبَ. وقيل: كان تنُّورَ آدمَ، وكانَ من حجارةٍ، فصارَ إلى نوح. واختُلف في مكانه: فعن الشَّعبيِّ: في مسجدِ الكوفة عن يَمينِ الداخل ممّا يلي بابَ كِنْدةَ، وكان نوحٌ عَمِلَ السفينةَ وَسْطَ المسجد. وقيل: بالشامِ بموضعٍ يقال له: عَيْنُ وَرْدة. وقيل: بالهند. وعن ابنِ عبّاسٍ: التنُّورُ: وجهُ الأرض. وعن قتادةَ: أشرفُ موضعٍ في الأرض. أي: أعلاه. وعن عليٍّ رضي الله عنه: **فارَ التنُّور: طَلَعَ الفَجْرُ**. وقيل: معناه: أنَّ فَوَرانَ التنُّورِ كان عند تَنْويرِ الفَجْر. وقيل: **هو مَثَلٌ، كقولهم: حَمِيَ الوَطيس**. والقولُ هو الأوّل. يقال: سَلَكَ فيه: دَخَلَه. وسَلَك غيرَه، وأسْلَكَه. قال:

قولُه: (**جُؤجُؤ الطائر**)، **الجوهري**: جُؤجُؤُ الطائرِ والسّفينة: صُدورُهما، والجميعُ: الجآجِئ.

قولُه: (**فارَ التّنُّورُ: طلَعَ الفَجْرُ**)، كأنهُ قيل: فار التّنُّورُ منَ الأرض، وطلَعَ الفَجْرُ منَ السّماء، فيكونُ قولُه: «وقيل: معناه» تفسيرًا لقولِ عليٍّ رضيَ اللهُ عنه.

المُغرِب: التّنُّورُ: مصدرُ نَوّر بالفجرِ: إذا صَلّاها في التنوير[١]. وقيل: أصلُه: وَنُّورٌ، قُلِبتِ الواوُ تاءً كما في تُراثٍ وتُخمة. **الأساس**: أنارَ السِّراجَ ونَوّره، وتَنَوّرَ النارَ: تَبصّرَها وقَصَدَها.

قولُه: (**هو مثَلٌ، كقولِهم: حَمِيَ الوَطِيسُ**)، **النهاية**: الوَطِيس: التّنُّورُ. وهُو كنايةٌ عن شِدّة الأَمْر، واضطرام الحَرْب. ويقالُ: أوّلُ مَن قالها النبيُّ ﷺ لمّا اشتَدّ البَأْسُ يومَ حُنَيْن[٢].

---

(١) «المُغرب في ترتيب المعرب» (٢: ٣٣٢).

(٢) وهو ثابت في «الصحيح» أخرجه مسلم (١٧٧٥) من حديث العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه.

حَتَّى إِذَا أَسْلَكُوهُمْ فِي قُـتَائِدة

(مِن كُلِّ زَوْجَيْنِ): من كلِّ أُمَّتي زوجَيْن، وهما أُمّةُ الذَّكَر وأُمَّة الأنثى، كالجِمال، والنُّوق، والحُصن والرِّمَاك، ﴿ٱثْنَيْنِ﴾: واحِدَيْن مُزدَوِجَيْن، كالجَمَل والناقة، والحِصان والرَّمَكة. رُوي: أنه لم يَحمِلْ إلا ما يَلِدُ ويَبيض. وقُرِئ: ﴿مِن كُلٍّ﴾ بالتنوين، أي: مِن كل أُمّةٍ زوجَيْن. و﴿ٱثْنَيْنِ﴾: تأكيدٌ وزيادةُ بيان.

جيء بـ«على» مع سَبْقِ الضارِّ، كما جيء باللامِ مع سَبْقِ النافع، قال اللهُ تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا ٱلْحُسْنَىٰٓ﴾ [الأنبياء: ١٠١]، ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [الصافات: ١٧١]، ونحوُ قولِه تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وقول عمرَ رضي الله عنه: **لَيْتَها كانت كفافًا، لا عليَّ ولا لي**. فإن

قولُه: (**حتّى إذا أسْلَكُوهم في قُتَائدةٍ**)، تمامُه:

شَلًّا كما تَطْرُدُ الجَمّالةُ الشُّرُدا

قيل: البيتُ لعبدِ مَنَافِ الهُذَليِّ[1]، قُتائدة ـ بضمِّ القاف، والتاءِ المثنّاةِ مِن فوقِ ـ: ثَنيّةٌ معروفة. والشّلُّ: الطّردُ، أي: يشلّونَ شَلًّا، والجَمّالُ: صاحبُ الجَمَل والجَمّالةُ. وناقةٌ شَرودةٌ: سائرةٌ في البلاد. يَصِفُ جيشًا هَزمُوهم وطَرَدوهم حتّى أسْلَكُوهم في هذه الثّنِيّة، كما تَطْرُدُ الجَمّالةُ النُّوقَ الشُّرُدَ النافرةَ. قيل: هذا البيتُ آخِرُ القصيدة، فلا جوابَ لقولِه: إذا أسْلَكُوهم. وقيل: قولُه: شَلًّا، جوابٌ. أي: حتّى إذا أسْلَكُوهم شَلُّوهم شَلًّا، فاكتفَى بالمصدرِ عن الفعل.

قولُه: (**والرِّمَاك**)، **الجوهريُّ**: الرّمَكَة: الأُنثى منَ البَرَاذِين، والجَمْعُ رِمَاك.

قولُه: (**ليتَها كانت كَفَافًا، لا عليّ ولا لِيَا**[2])، **النِّهاية**: وفي حديثِ عُمرَ رضَي اللهُ عنه:

---

(١) انظر: «ديوان الهذليين» (٢: ٤٢).

(٢) كذا رسمت بالألف في الأصول الخطية.

قلتَ: لِـمَ نَهاه عن الدُّعاءِ لهم بالنجاة؟ قلتُ: لـمَا تضمَّنَتْه الآيةُ من كونهم ظالمين، وإيجابُ الحِكْمة أن يُغرَقوا لا محالة؛ لِما عرفَ من المَصْلحة في إغراقِهم، والمَفسدةِ في استبقائهم، وبعدَ أنْ أملى لهم الدَّهرَ المُتطاولَ فلم يَزيدوا إلا ضَلالًا، ولزمَتْهم الحُجَّةُ البالغة لَـمْ يبقَ إلّا أن يُجعَلوا عِبْرةً للمُعتبِرين. ولقد بالغَ في ذلك حيثُ أَتبعَ النهيَ عنه الأمرَ بالحمدِ على هلاكهم والنجاةِ منهم، كقوله عزَّ وجلَّ: ﴿فَقُطِعَ دَابِرُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ۚ وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأنعام: ٤٥]، ثم أَمَره أن يدعوَه بدُعاءٍ هو أهمُّ وأنفع له؛ وهو طلبُ أنْ يُنزِلَه في السَّفينة أو في الأرضِ عند خُروجِه منها، منزلًا يُبارِكُ له فيه، ويُعطيه الزيادةَ في خيرِ الدارَيْن، وأن يَشفَعَ الدعاءَ بالثناءِ عليه المطابقِ لمسألته؛ وهو قولُه: ﴿وَأَنتَ خَيْرُ ٱلْمُنزِلِينَ﴾. فإن قلتَ: هلّا قيل: فقولوا؛ لقوله: ﴿فَإِذَا ٱسْتَوَيْتَ أَنتَ وَمَن مَّعَكَ﴾؛ لأنه في معنى: فإذا استويتُم؟ قلتُ: لأنه نبيُّهم وإمامُهم، فكانَ قولُه قولَهم، مع ما فيه من الإشعارِ بفَضْلِ النبوَّة، وإظهارِ كِبْرياء الرُّبوبيَّة، **وأنَّ رُتبة تلك المخاطَبةِ** لا يترقَّى إليها إلا مَلَكٌ أو نبيٌّ. **وقُرِئ**: ﴿مَنزَلًا﴾ بمعنى: إنزالًا، أو موضع إنزالٍ، كقوله: ﴿لَيُدْخِلَنَّهُم مُّدْخَلًا يَرْضَوْنَهُۥ﴾ [الحج: ٥٩]. «إنْ»: هي المخفَّفة من الثقيلة، واللامُ هي الفارقة بين النافيةِ وبينها والمعنى: وإنِ الشأنُ والقصَّة كُنَّا مُبْتَلِين،

«وَدِدْتُ أنّي سَلِمتُ منَ الخلافةِ كَفافًا، لا عليّ ولا لي»(١). الكَفافُ: هُو الذي لا يفضُلُ عنِ الشّيء، ويكونُ بقَدْرِ الحاجة. والنّصبُ على أنهُ حالٌ، وقيل: أراد به مكفوفًا عنّي شَرُّها(٢).

قولُه: (وأنّ رُتْبَةَ تلك المُخاطَبةِ)، عطفٌ على سَبيلِ البيانِ على قولِه: «بفَضْلِ النُّبوَّة».

قولُه: (وقُرِئَ: ﴿مُنزَلًا﴾)، أبو بكرٍ: «مَنْزِلًا» بفَتْح الميم وكسرِ الزاي، والباقونَ: بضمِّ الميم وفتْح الزّاي(٣).

---

(١) أخرجه البخاري (١٣٩٢)، ومسلم (١٨٢٣)، وانظر تمام تخريجه في «صحيح ابن حبّان» (٤٤٧٨).

(٢) في (ط): «مكفوفًا من شرِّها»، وفي (ح) و(ف): «مكفوفًا عن شرِّها».

(٣) انظر: «التيسير في القراءات السبع» ص ١٥٩، و«حجّة القراءات» ص٤٨٦.

أي: مُصِيبين قومَ نوح **ببلاءٍ عظيم وعقابٍ شديد**. أي: مُختبِرين بهذه الآياتِ عبادَنا؛ لننظُرَ مَن يَعتبِرُ ويَدَّكِر، **كقوله**: ﴿وَلَقَد تَّرَكْنَٰهَآ ءَايَةً فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾ [القمر: ١٥].

[﴿ثُمَّ أَنشَأْنَا مِنۢ بَعْدِهِمْ قَرْنًا ءَاخَرِينَ ۝ فَأَرْسَلْنَا فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْهُمْ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ ٣١ - ٣٢]

﴿قَرْنًا ءَاخَرِينَ﴾: **هم عادٌ قومُ هود**. عن ابن عبّاسٍ. وتشهدُ له حكايةُ اللّٰـهِ تعالى قولَ هود: ﴿وَٱذْكُرُوٓا۟ إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَآءَ مِنۢ بَعْدِ قَوْمِ نُوحٍ﴾ [الأعراف: ٦٩]، ومجيءُ قصّةِ هود على أثرِ قصّةِ نوحٍ في سُورة الأعراف وسورةِ هودٍ والشُّعراء. فإن قلتَ: حقُّ «أرسَلَ» أن يُعدَّى بـ«إلى»، كأخواتِه التي هي: وَجَّهَ، وأنفذَ، وبعَثَ، فما بالُه عُدِّي في القرآن بـ«إلى» تارةً، وبـ«في» أُخرى، كقوله: ﴿كَذَٰلِكَ أَرْسَلْنَٰكَ فِىٓ أُمَّةٍ﴾ [الرعد: ٣٠]، ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا فِى قَرْيَةٍ مِّن نَّذِيرٍ﴾ [سبأ: ٣٤]، ﴿فَأَرْسَلْنَا فِيهِمْ رَسُولًا﴾ أي: في عاد، وفي موضعٍ آخر: ﴿وَإِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا﴾ [الأعراف: ٦٥]؟ قلتُ: لم يُعَدَّ بـ«في» كما عُدِّي بـ«إلى»، **ولم يُجعَلْ صِلةً مِثلَه، ولكنَّ الأُمّةَ أو القريةَ جُعِلتْ موضعًا للإرسال**، كما قال رُؤبةُ:

قولُه: (**ببلاءٍ عظيم وعقابٍ شديد**)، دَلّ على ذلك صيغةُ التعظيم في قولِه: ﴿وَإِن كُنَّا﴾، ودلّ «إنْ» المُخَفّفةُ واللامُ على إيجابِ إيقاع البلاء.

قولُه: (**كقولِه: ﴿وَلَقَد تَّرَكْنَٰهَآ ءَايَةً فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾**)، قال: «الضّميرُ في ﴿تَّرَكْنَٰهَآ﴾ للسّفينة، أو للفعلة، أي: جعَلْناها آيةً يُعتبَرُ بها».

قولُه: (**هم عادٌ قومُ هُود**)، أي: ضميرُ «هم» في قولِه: ﴿مِنۢ بَعْدِهِمْ﴾ لِعادٍ قوم هُود. قال القاضي: هُم عادٌ، أو ثمودُ، والرّسُولُ هُو هودٌ أو صَالحٌ عليهما السّلام[1].

قولُه: (**ولم يُجعَلْ صِلةً مِثلَه، ولكنَّ الأُمّةَ أو القريةَ جُعِلتْ موضعًا للإرسال**)، يعني: ليسَتْ «في» للتّعديةِ مثْلَ «إلى»، لكن: ظَرْفٌ لهُ، اقتُطعَ «أرسَلْنا» مِن صِلتِه، وجُعِلَ مطلقًا،

---

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ١٥٤).

أرسَلتُ فيها مُصْعَبًا ذا إقحامْ

وقد جاء «بَعَثَ» على ذلك في قوله: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَبَعَثْنَا فِى كُلِّ قَرْيَةٍ نَّذِيرًا﴾ [الفرقان: ٥١]. ﴿أَنِ﴾ مفسِّرةٌ بـ«أرسَلْنا»، أي: قُلْنا لهم على لسان الرسول: ﴿اَعْبُدُواْ اللَّهَ﴾.

[﴿وَقَالَ الْمَلَأُ مِن قَوْمِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِلِقَاءِ الْآخِرَةِ وَأَتْرَفْنَاهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا مَا هَٰذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ * وَلَئِنْ أَطَعْتُم بَشَرًا مِّثْلَكُمْ إِنَّكُمْ إِذًا لَّخَاسِرُونَ﴾ ٣٣- ٣٤]

فإن قلتَ: ذَكَرَ مقالَ قومِ هود في جوابِه في سُورة الأعراف وسورةِ هود بغيرِ

ثُم عُدِّيَ بـ«في» مبالغةً، كقولِه: ﴿وَأَصْلِحْ لِى فِى ذُرِّيَّتِىٓ﴾ [الأحقاف: ١٥] اقتُطعَ ﴿ذُرِّيَّتِىٓ﴾ مِن كونِه مفعولًا به، وذُهبَ به إلى كونِه ظَرْفًا لـ«أَصْلِحْ»، أي: اجعَلْ ذُرِّيتي موضِعًا للصّلاح.

قولُه: (أرسلتُ فيها مُصعَبًا ذا إقحام)، تمامُه منَ «المطلع»:

طَبًّا فقيهًا بذواتِ الإبلام(١)

أصعَبَ الجَمَلُ: إذا لم يُركَبْ ولم يُذَلّل، فهو مُصْعَبٌ، وهُو الفَحْل، وبه سُمِّي الرجُلُ مُصعَبًا لسؤدَدِه.

ذو إقحام، أي: يَقْحَمُ في الأمور، ويَدخُلُ فيها بغيرِ تلَبُّثٍ ولا روِيّة، والطَّبُّ: الحاذقُ، يقالُ: اعمَلْ فيها عمَلَ مَن طَبّ لمَن حَبّ. والإبلامُ(٢): مصدرُ أَبْلَمَتِ الناقةُ: إذا وَرِمَ حياؤها من شدّةِ شهوةِ الفَحْل.

---

(١) في (ط): «الإيلام»، وهو خطأ. والبيت لأبي العطاء السندي كما في «مشاهد الإنصاف» (٣: ١٨٥).

(٢) في (ط): «والإيلام»، وهو خطأ.

واو: ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦٓ إِنَّا لَنَرَىٰكَ فِى سَفَاهَةٍ﴾ [الأعراف: ٦٦]،

قولُه: (﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦٓ إِنَّا لَنَرَىٰكَ﴾)، هُو في سُورةِ الأعراف [٦٦]. وقولُه: ﴿قَالُوا۟ يَٰهُودُ مَا جِئْتَنَا بِبَيِّنَةٍ﴾ في سُورةِ هُود [٥٣]، وفي نُسخةٍ: ﴿قَالُوٓا۟ مَا نَرَىٰكَ إِلَّا بَشَرًا مِّثْلَنَا﴾ [هود: ٢٧]. وخُلاصَةُ الجواب: أنّ المقصُودَ بيانُ الفَرْق بيْنَ القولَيْنِ، ولا يَتفاوتُ ذلك أيّةَ آيةٍ سَلكْتَ، وذلك بأنّ القَطْعَ لبَعْثِ السامع على موضع السؤال، فإذا أُجيبَ بما أجابوهُ يَحصُلُ عندَه الفَرْقُ بيْنَ الكلامَيْنِ منَ الحقِّ والباطل، وعليه العطفُ، ولهذا قال: «وشَتّانَ ما هما»، وذلك أنّ السامعَ البليغَ إذا سَمعَ الكلامَيْنِ المتّصلَيْنِ بالواو، لا بدّ أن يَتحرّى للجهةِ الجامِعة، فهاهُنا يَعلَمُ أنّ الجِهةَ هِي التضادُّ، قالوا: جوابُ المصنِّفِ لا طائلَ تحته؛ لأنّ بيْنَ كلام هُودٍ عليه السّلامُ وأَجْوِبةِ القوم في هذه المَواضع اختلافًا كثيرًا، وكان الجَوابُ أن يسألَ عن كلِّ ذلك فما بالُ الواو؟ وأيضًا، عليه أن يُجيبَ عن سؤالِه بموقع الواوِ هنا وإخلائه هناك، لا عن الخاصيّة، فإنّها معلومةٌ عندَ علماءِ البيان.

قلتُ: يمكنُ أن يقالَ: إنّ هودًا مَكَثَ بيْنَ القوم أزمِنةً مُتطاوِلة، ولهُ معَهم مقالاتٌ، ومُجادَلاتٌ في مقاماتٍ شَتّى، وذلك يوجبُ اختلافَ العبارات، فإنّ لكلِّ قوم مقالًا، فكان كلامُه في سُورةِ هودٍ أبسَطَ مِن هذَيْنِ المَوضِعَيْنِ؛ لأنهُ قد أظهَرَ فيه النّصيحةَ التامّة، وضَمّ معَ الأمرِ بالعبادةِ الأمرَ بالاستغفارِ والتّوبة، وعَدَهم بذلك البَركات والخَيْرات، وكان ذلك مَظِنّةً لبَعْثِ السامع وتحرُّكِه على السُّؤال، فما كان جوابَ القوم عنهُ بعدَ تلك النّصيحةِ البالغة. وأمّا في الأعرافِ وإن لم يُبسَطْ ذلك البسْطَ، لكنْ ذَكَرَ فيه اسمَ هُودٍ بعدَ التّوطِئة بقولِه: ﴿أَخَاهُمْ﴾، فدَلّ على إضمارِ النُّصح، بل أهمُّ وأبلغُ مِن ذلك؛ فإنّ الأُخوّةَ مئِنّةٌ لكلِّ حَدْبٍ ومَرْحَمة، ألا ترى كيف مَنّ اللهُ تعالى على قُرَيْش بقولِه: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [التوبة: ١٢٨]، بخلافِه هاهنا، بل طَوَى اسمَه أيضًا، والقومُ ما التفَتُوا إليه، وإلى كلامِه، وما أجابوا، بل كانت تلك المقالةُ دَمْدَمةً فيما بينَهم. واللهُ تعالى أعلمُ بأسرارِ كلامِه.

وقال القاضي: لعلّهُ ذَكَره بالواو؛ لأنّ كلامَهم لم يتّصلْ بكلام الرسُول، بخلافِ قولِ قوم نُوح، وحيثُ استُؤنفَ به فعلى تقديرِ سؤال(١).

---

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ١٥٤).

﴿قَالُوا۟ يَـٰهُودُ مَا جِئْتَنَا بِبَيِّنَةٍ﴾[1] [هود: ٥٣]، وهاهنا مع الواو، فأيُّ فرقٍ بينهما؟ قلتُ: الذي بغيرِ واو على تقديرِ سؤالِ سائل قال: فما قالَ قومُه؟ فقيل له: قالوا كَيْتَ وكَيت، وأمّا الذي مع الواو: فعطفٌ لما قالوه على ما قاله، ومعناه: أنه اجتمع في الحصولِ هذا الحقُّ وهذا الباطل، **وشتَّانَ ما هما**. ﴿بِلِقَآءِ ٱلْـَٔاخِرَةِ﴾: بلقاءِ ما فيها من الحِسَاب والثوابِ والعِقاب، كقولك: يا حبَّذا **جِوارُ مكَّةَ، أي: جوارُ اللّـهِ في مكَّة**.

حُذفَ الضميرُ، والمعنى: من مَشْرُوبكم، ....

قولُه: (**وشَتّانَ ما هُما**)، **الجوهري**: شَتّانَ ما هُما، وشَتّانَ ما عَمْرٌو وأخُوه، أي: بَعُدَ ما بينَهما. **الأصَمعيُّ**: لا يقالُ: شَتّانَ ما بينَهما. وشَتّانَ مصروفٌ عن شَتُتَ، والفتحةُ التي في النُّونِ هِي الفتحةُ التي كانت في التاء، لتَدُلّ على أنهُ مصروفٌ عن الفعلِ الماضي، وكذلك سَرْعانَ ووَشْكانَ: مصروفٌ عن سَرُعَ ووَشُكَ. وقال ابنُ جِنِّي: شتّانَ: اسمُ «افترَقَ»، كما أنّ هَيْهاتِ: اسمُ «بَعُدَ»، وأُفٍّ: اسمُ «أتضجّرُ»[2].

قولُه: (**جِوَارُ مكّةَ، أي: جِوارُ الله في مكّة**)، وهذا أيضًا مجاز؛ لأنّ الجِوَارَ يَستدعي مَن يكونُ في جِوَارِه، لكنّهُ تعالى لمّا أضافَ البيتَ إلى نفْسِه، فمَن أقام فيه فكأنّه في جِوارِ الله فقيل: جار الله.

النِّهاية: وفي الحديث: «أنهُ كان يُجاوِرُ في العَشْرِ الأواخِرِ مِن رمضانَ»[3]، أي: يعتكفُ. وهِي مُفاعَلةٌ منَ الجِوار. فأمّا المُجاوِرُ بمكّةَ والمدينة: فيُرادُ بها المُقامُ مطلقًا غيرَ مُلتزِم بشرائطِ الاعتكافِ الشّرعيِّ.

---

(١) كذا في النسخ المطبوعة، وهو الموافق لما عند الطيبي، وفي الأصل الخطي من «الكشاف» بدل هذه الآية «قالوا ما نراك إلا بشرًا مثلنا»، وكذا في نص «الكشاف» من (ط) أيضًا، وهي نسخة أشار إليها الطيبي، ونحو هذا كان جواب قوم نوح عليه السلام له، ولكن الآية: ﴿فَقَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ مَا نَرَىٰكَ إِلَّا بَشَرًا مِّثْلَنَا﴾ [هود: ٢٧].

(٢) «المحتسب» (٢: ٩١).

(٣) أخرجه البخاري (٢٠١٨)، ومسلم (١١٦٧) من حديث أبي سعيد الخدري.

أو حُذف منه؛ لدلالةِ ما قَبْلَه عليه. ﴿إِذًا﴾ واقعٌ في جزاءِ الشَّرْط وجوابٌ للذين قاوَلُوهم من قومهم، أي: تَخسَرون عُقولَـكم وتُغبَنون في آرائكم.

[﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ * هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ * إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ * إِنْ هُوَ إِلَّا رَجُلٌ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا وَمَا نَحْنُ لَهُ بِمُؤْمِنِينَ﴾ ٣٥-٣٨]

ثُنِّي ﴿أَنَّكُمْ﴾ للتوكيد، وحَسُن ذلك لفَصْلِ ما بينَ الأوّلِ والثاني بالظرف. و﴿مُّخْرَجُونَ﴾ خبرٌ عن الأول. أو جُعل ﴿أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ﴾ مبتدأً، و﴿إِذَا مِتُّمْ﴾ خَبرًا، على معنى: إخراجكم إذا متُّم، ثم أخبرَ بالجملة عن ﴿أَنَّكُمْ﴾، أو رفع ﴿أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ﴾ بفعلٍ هو جزاءٌ للشرط، كأنه قيل: إذا متُّم وَقَعَ إخراجُكم، ثم أُوقعتِ

قولُه: (أو حُذِفَ منهُ، لِدلالةِ ما قبلَه عليه[1])، يريدُ أنّ «ما» في ﴿مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ موصُولةٌ، ولا بدّ منَ الراجعِ، فحُذِفَ؛ لأنّ المرادَ: ممّا يَشرَبونَه، أو يَشرَبونَ منهُ؛ لِدلالةِ قولِه: ﴿مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ﴾.

قولُه: (ثُنِّيَ ﴿أَنَّكُمْ﴾ للتوكيد)، قال الزّجّاجُ: أمّا ﴿أَنَّكُمْ﴾ الأُولى فموضعُها نَصبٌ على معنى: أيَعِدُكم بأنّكم إذا مِتّم، والثانيةُ كالأُولى ذُكِرَتْ توكيدًا، والمعنى: أيَعِدُكم أنكم مُخرَجُونَ إذا مِتُّم، فلـمّا بَعُدَ ما بيْنَ «أنّ» الأُولى والثانيةِ بالظّرفِ أُعيدَ ﴿أَنَّكُمْ﴾، كقولِه تعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَن يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ﴾ [التوبة: ٦٣]، المعنى: فلهُ نارُ جهنّمَ، هذا مذهبُ سيبويه[2].

قولُه: (ثُم أخبرَ بالجملةِ عن ﴿أَنَّكُمْ﴾)، يعني: ﴿أَنَّكُمْ﴾ الثانيةُ تُجعَلُ مبتدأً، وخبَرُه: ﴿إِذَا مِتُّمْ﴾، والجُملةُ خبَرُ المبتدأ الأول.

(١) قوله: «عليه» ساقط من (ح) و(ف).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ١١) وزاد: وفيها قولانِ آخَران أجودُهما أن تكونَ «أنّ» الثانية وما عَمِلت فيه في موضعِ رفعٍ، ويكون المعنى: أيعدُكم إخراجَكم إذا مِتُّم، فيكون ﴿أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ﴾ في معنى: إخراجكم.

الجُملة الشَّرطية خَبَرًا عن ﴿أَنَّكُمْ﴾. وفي قراءةِ ابنِ مسعود: (أَيَعِدُكم إذا مُتُّم).

قُرِئ: ﴿هَيْهَاتَ﴾ بالفتحِ والكسر والضمِّ، كلُّها بتنوينٍ وبلا تنوين، وبالسكونِ على لفظِ الوقف. فإن قلتَ: «ما توعَدُون» هو المستبعَد، ومن حقِّه أن يرتفعَ بـ﴿هَيْهَاتَ﴾، كما ارتفع في قوله: ....

قولُه: (قُرِئَ: ﴿هَيْهَاتَ﴾ بالفَتْح والكسرِ والضّم)، قال ابنُ جِنِّي[1]: بكسِر التاء[2] غيرَ مَنّونةٍ: قراءةُ أبي جَعْفرٍ والثَّقفيِّ. وبالتنوينِ: عيسى بنُ عُمر. وبالضمِّ منَوّنةً: أبو حَيْوة؛ وغيرَ منَوّن: عيسى الهَمْدانيُّ ورُوِيت عن أبي عَمْرو. أمّا الفتحُ، وهُو قراءةُ العامَة، فعلى أنهُ واحدٌ، وهُو اسمٌ سُمِّيَ به الفعلُ في الخبر، وهُو اسمُ «بَعُدَ»، كما أنّ «شتّانَ» سُمِّي به «افترَقَ». ومَن كسَرَ التاءَ منَوّنًا وغيرَ منَوّنٍ فهُو جَمْعُ «هَيْهات»[3].

وقال الزّجّاجُ: هُو جَمْعُ هَيْهَة وإن لم يُنطَقْ به، مثْلَ عَرْفة[4]، جَمعُه: عَرْفات، وإنّما كُسَرِ في الجَمْع؛ لأنّ بناءَ الفَتْح في الجَمْع كَسْر، نحوَ: رأيتُ الهنداتِ[5].

وقال ابنُ جِنِّي: ومَن نَوّنَ ذهبَ إلى التنكير، أي: بُعْدًا بُعْدًا. ومَن لم يُنوِّنْ ذهبَ إلى التعريف، أي: البُعدَ البُعدَ. ومَن فتَح وقَفَ بالهاء؛ كهاءِ أرطاة، ومَن قال: «هيهاة» يَكتُبُها بالهاء؛ لأنّ أكثرَ القُرّاءِ قالوا: هَيْهاتَ بالفَتْح، والفتحُ يَدُلُّ على الإفراد، والإفرادُ بالهاءِ كعَلْقاة[6]. ومَن رفَعَ وقال: هَيْهاةُ فقد أخلَصَها اسمًا للفعل[7]. وقال الزّجّاجُ: أمّا التنوينُ والفتحُ فلا أعلمُ أحدًا قرَأَ بها[8].

---

(١) قوله: «قال ابن جني» ساقط من (ح).

(٢) في (ح) و(ف): «بالفاء». وليس بشيء. وهو على الجادةِ في «المحتسب».

(٣) «المحتسب» (٢: ٩٠-٩١)، ولتمامِ الفائدة انظر: «البحر المحيط» (٧: ٥٦٠).

(٤) وهي أصلُ المال، وقيل غير ذلك.

(٥) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ١٢-١٣) بتصّرفٍ ملحوظ.

(٦) وهو نبتٌ دقيقُ القضبان يُتّخَذُ منه المكانس.

(٧) «المحتسب» (٢: ٩١).

(٨) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ١٢)، وزاد الزّجّاج على بابةِ التحذيرِ: فلا تَقْرأنّ بها.

فهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ العَقِيقُ وأَهْلُهُ

فما هذه اللامُ؟ قلتُ: **قال الزجَّاجُ في «تفسيره»**: البعدُ لِما تُوعدون، أو: بعدٌ لِما توعَدون، فيمن نوَّن فنزَّله منزلةَ المَصْدر. وفيه وجهٌ آخر؛ وهو أنْ يكونَ **اللامُ لبيان المُستبعَد ما هو** بَعدَ التصويتِ بكلمةِ الاستبعاد، كما جاءتِ اللامُ في ﴿هَيْتَ لَكَ﴾ [يوسف: ٢٣] لبيان المُهَيَّتِ به.

قولُه: (**فهَيْهاتَ هيهاتَ العقيقُ وأهلُهُ**)، تمامُهُ في «المطْلع»:

وهَيْهاتَ خِلٌّ بالعقيقِ نُواصلُه[(١)]

قولُه: (**قال الزجّاجُ في «تفسيرِه»**)، قال فيه[(٢)]: ومَن فَتحَها ومَوضعُها الرّفعُ، وتأويلُها: البُعدُ لِـما تُوعَدونَ، فلأنّها بمنزلة الأصواتِ وليست مُشتّقةً مِن فعلٍ فبُنِيَتْ. فأمّا مَن نَوّنَ جَعلَها نكِرةً، ويكونُ المعنى: بعُدَ لِـما تُوعَدونَ، وهُو مثْلُ: سلامٌ عليكم.

قال صاحبُ «التقريب»: وفي بناءِ «هَيْهاتَ» ولم يقَعْ موقعَ «بَعُدَ» نظرٌ.

وقال أبو البقاءِ: قولُ مَن قال: «هيهاتَ» بمعنى البُعْدِ، يكونُ موضعُه مبتدأً، و﴿لِمَا تُوعَدُونَ﴾ الخبَرُ، وهُو ضعيف[(٣)].

قولُه: (**اللامُ لبيانِ المُستبْعدِ ما هُو**)، قال القاضي: كأنّهم لـمّا صَوّتوا بكلمةِ الاستبعاد قيل: فما لهُ هذا الاستبعاد؟ قالوا[(٤)]: لِـما تُوعَدون[(٥)].

قال صاحبُ «التقريب»: فعلى هذا في فاعلِ «هيهات» نظرٌ. وقال ابنُ جِنّي: ولا يجوزُ أن يكونَ ﴿لِمَا تُوعَدُونَ﴾ فاعلَ «هَيْهاتَ»؛ لأنّ حرفَ الجرّ لا يكونُ فاعلًا، ولم يَجُزِ اعتقادُ زيادةِ اللام أيضًا، وإنّما يُزادُ الغَرَضُ بزيادتها فيه تمكينُ الإضافةِ، قال: يا بؤس للحَرْب،

---

(١) لجريرٍ في «ديوانه» ص٣٦٠.

(٢) يعني في «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ١٢).

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٩٥٤).

(٤) في (ط): «قال».

(٥) «أنوار التنزيل» (٤: ١٥٤).

هذا ضميرٌ لا يُعلَمُ ما يُعنى به إلا بما يَتْلُوه من بَيانه، وأصلُه: إنِ الحياةُ إلا حياتُنا الدنيا، ثم وُضع ﴿هِىَ﴾ موضعَ «الحياة»؛ لأنّ الخبرَ يدلُّ عليها ويبيِّنها. ومنه: هي النفسُ تتحمَّلُ ما حُمِّلتْ، وهي العربُ تقولُ ما شاءت. والمعنى: لا حياةَ إلا هذه

ويا بُؤسَ للجَهْل. وإذا لم يكنْ بُدٌّ مِن فاعل، ولم يكنِ الظاهرُ فاعلًا، ففيها ضمير فاعل لا مَحالةَ[1] هذا جوابٌ عن النظَر.

قولُه: (هِي النفسُ ما حَـمّلتَها تتحمّلُ[2])، تمامُه:

وللدّهرِ أيامٌ تَجُورُ وتَعدِلُ[3]

قال صاحبُ «الفرائد»: ما ذَكَرَ ليسَ لِـما نحنُ لهُ؛ لأنهُ يصحُّ أن يُقال: الحياةُ حياتُنا الدُّنيا، ولا يصحُّ: النفْسُ النفْسُ ما حَمّلتَها تتَحمّلُ، والنفْسُ الثانيةُ: خبرٌ للنفْسِ الأُولى، وكذا القولُ في: هِي العربُ، فلا يَصحُّ أن تكونَ الثانيةُ مبيِّنةً للأُولى فيهما، فلا بدّ منَ اعتبارِ شيءٍ يَرجعُ إليه الضميرُ، والذي تقدّمَ لفظُ الحياةِ في قولِه: ﴿وَأَتْرَفْنَٰهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾.

وقلتُ: استشهادُه لمجرّدِ البيان؛ لأنّ الضّميرَ في قولِه: هِي النفْسُ ما حَمّلتَها تتحمّلُ، وكذلك في قولِه: وهِي العرَبُ تقولُ: ضميرُ القصّة، والجُملةُ مفسِّـرةٌ، نحوُ: ﴿هُوَ ٱللَّهُ أَحَـدٌ﴾ [الإخلاص: ١]، أي: القصّةُ هذه، وهِي أنّ النفسَ ما حَمّلتَها تَتحمّلُ، وأنّ العرَبَ تقولُ ما شاءت، على أنّ منَ الفصيح أن يُقال: النفْسُ النفْسُ ما حَمّلتَها تَتحمّلُ، والعرَبُ العرَبُ تقولُ ما شاءت، على طريقةِ:

أنا أبو النّجم وشِعريَ شِعري

وتكونُ الجملةُ الثانيةُ مبيِّنةً للأُولى، كما سَبَقَ في قولِه تعالى: ﴿إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ﴾ [المائدة: ١٠٩] إذا انتَصبَ ﴿عَلَّٰمُ﴾ على المَدْح، وأمّا قولُه: «الضّميرُ راجعٌ إلى لَفظِ الحياة

---

(١) «المحتسب» (٢: ٩٢-٩٣) باختصارٍ قريبٍ من الإخلال.

(٢) كذا في الأصول الخطية، وكذا هو في نصِّ «الكشاف» من (ط)، لكن الذي في الأصل الخطي من «الكشاف» وفي المطبوع: «هي النفس تتحمل ما حُمِّلت».

(٣) ذكره البغدادي في «خزانة الأدب» (٥: ٣٨٩) من غيرِ عزوٍ لأحد.

الحياة؛ لأنَّ ﴿إِنْ﴾ النافية دخلتْ على ﴿هِيَ﴾ التي في معنى «الحياة» الدالّةِ على الجِنْس فنفَتْها، فوازنَتْ «لا» التي نفتْ ما بعدَها نَفْيَ الجنس. ﴿نَمُوتُ وَنَحْيَا﴾ أي: يموتُ بعضٌ ويُولد بعضٌ، يَنقرضُ قَرْنٌ ويأتي قرنٌ آخر. ثم قالوا: ما هو إلا مُفترٍ على الله فيما يدَّعيه من استِنْبائه له، وفيما يَعِدُنا من البَعث، وما نحنُ بمصدِّقين.

[﴿قَالَ رَبِّ انصُرْنِي بِمَا كَذَّبُونِ * قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ * فَأَخَذَتْهُمُ الصَّيْحَةُ بِالْحَقِّ فَجَعَلْنَاهُمْ غُثَاءً فَبُعْدًا لِّلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ ٣٩- ٤١].

﴿قَلِيلٍ﴾ صفةٌ للزمان، كقديمٍ وحَديث، في قولك: ما رأيتُه قديمًا ولا حَديثًا. وفي معناه: عن قَريبٍ. و«مَا» توكيدٌ لمعنى قلّةِ المُدَّة وقِصَرِها. ﴿الصَّيْحَةُ﴾ صيحةُ جبريلَ، صاحَ عليهم فدمَّرَهم. ﴿بِالْحَقِّ﴾: بالوُجوب؛ لأنهم قد استوجَبُوا الهلاكَ. أو بالعدلِ مِنَ الله، من قولك: فلانٌ يقضي بالحقِّ؛ إذا كان عادِلًا في قَضاياه. شبَّههم في دَمارهم بالغُثاء؛ وهو حَميلُ السَّيل ممّا بلِيَ واسودَّ من الوَرَق والعِيدان،.....................

في قولِه تعالى: ﴿وَأَتْرَفْنَاهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾» فبعيدٌ جدًّا؛ لأنّ تلك الحياةَ واقعةٌ في كلام الله تعالى، وهذه في أثناءِ كلام القوم؛ لأنهُ تعالى يَحكي كلامَهم مِن قولِه: ﴿مَا هَٰذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ إلى قولِه: ﴿وَمَا نَحْنُ لَهُ بِمُؤْمِنِينَ﴾.

قولُـهُ: (﴿قَلِيلٍ﴾ صفةٌ للزّمان)، أي: عن زمانٍ قليل.

المطلع: أي: عن قريب منَ الزّمان، يعني عندَ الموتِ أو عندَ نُزولِ العذاب. وقال أبو البقاءِ: «و«عن» يَتعلّقُ بـ﴿لَّيُصْبِحُنَّ﴾، ولم يَمنَع اللامُ ذلك، كما مَنَعتْها لامُ الابتداء. وأجازوا: زيدًا لأضرِبَنّ، لأنّ[1] اللامَ للتوكيد[2]، ومثلُه قولُه تعالى: ﴿بِلِقَاءِ رَبِّهِمْ لَكَافِرُونَ﴾ [الروم: ٨]، وقيل: اللامُ تَمنَعُ منَ التقديم، إلّا في الظّروفِ؛ فإنّه يُتّسَعُ فيها[3].

---

(١) قوله: «لأنّ» ساقط من (ح) و(ف).

(٢) في (ف): «للتأكيد».

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٩٥٥).

ومنه قولُه تعالى: ﴿فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً أَحْوَىٰ﴾ [الأعلى: ٥]، وقد جاءَ مشدَّدًا في قول امرئ القيس:

مِنَ السَّيْلِ والغُثَّاءِ فَلْكَةُ مِغْزَلِ

بُعْدًا، وسُحقًا، ودَفْرًا ونحوُها: مصادرُ موضوعةٌ مواضعَ أفعالها، وهي من جُملة المصادرِ التي قال سِيْبويه: نُصِبْت بأفعالٍ لا يُستعمَل إظهارُها. ومعنى «بُعْدًا»: بَعِدُوا، أي: هَلَكُوا، يقال: بَعِدَ بَعَدًا وبُعْدًا، نحو رَشِد رَشَدًا ورُشْدًا. و﴿لِّلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾: بيانٌ لمن دُعِيَ عليه بالبُعد، نحو: ﴿هَيْتَ لَكَ﴾ [يوسف: ٢٣]، و﴿لِمَا تُوعَدُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٦].

[﴿ثُمَّ أَنشَأْنَا مِنۢ بَعْدِهِمْ قُرُونًا ءَاخَرِينَ * مَا تَسْبِقُ مِنْ أُمَّةٍ أَجَلَهَا وَمَا يَسْتَـْٔخِرُونَ﴾ ٤٢-٤٣]

﴿قُرُونًا﴾: قومَ صالحٍ ولُوط وشُعيبٍ وغيرِهم. وعن ابنِ عبّاس: بني إسرائيلَ. ﴿أَجَلَهَا﴾ الوقتَ الذي حُدَّ لهلاكِها وكُتِبَ.

قولُه: (﴿فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً أَحْوَىٰ﴾)، قال(١): «درينًا أسودَ»، والدّرينُ: ما اسودّ من المَرْعَى.

قولُه: (مِنَ السَّيْلِ والغُثّاءِ فَلْكَةُ مِغْزَلِ)، أوّلُه:

كأنّ ذُرى رأس المُجَيْمِرِ غُدوةً(٢)

المُجَيْمِرُ: جَبَل في بلادِ بني تميم بكسرِ الميم الثاني. شَبّهَ استدارةَ هذه الأكمَةِ بما أحاطَ بها مِن غُثَاءِ السّيلِ باستدارةِ فَلْكـةِ مِغزَلٍ، وإحاطتِها بالمِغزَل(٣).

ورُوِيَ «فُلْكَةُ»: بضمِّ الفاءِ، وكسرِها وفتحِها.

قولُه: (ودَفْرًا)، الجوهريُّ: الدّفْرُ: النَتْنُ خاصّةً. يقالُ دَفْرًا لهُ، أي: نَتْنًا، ومنهُ قيل للدُّنيا: أُمُّ دَفْرٍ.

---

(١) يعني الزمخشريّ في «الكشّاف» (١٦: ٣٩٤).

(٢) لامرئ القيس في «ديوانه» ص٢٥ باختلافٍ يسيرٍ في الرواية.

(٣) انظر: «شرح القصائد العشر» للخطيب التبريزي ص٩١.

[﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَا كُلَّ مَا جَاءَ أُمَّةً رَسُولُهَا كَذَّبُوهُ فَأَتْبَعْنَا بَعْضَهُم بَعْضًا وَجَعَلْنَاهُمْ أَحَادِيثَ فَبُعْدًا لِقَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ ٤٤]

﴿تَتْرَا﴾ فَعْلى، الألف للتأنيث؛ لأنَّ الرُّسلَ جماعة. وقُرئ: (تَتْرًى)، بالتنوين، والتاءُ بَدَلٌ من الواو، كما في: تَوْلَج، وتَيْقُور؛ أي: مُتواتِرين واحدًا بعدَ واحد، من الوتْرِ؛ وهو الفَرْد. أضافَ الرسلَ إليه وإلى أُممهم، ﴿وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُنَا بِالْبَيِّنَاتِ﴾ [المائدة: ٣٢]، ﴿وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ﴾ [الأعراف: ١٠١]؛ لأنّ الإضافةَ تكون بالملابَسة، والرسولُ يُلابسُ المُرسِل والمُرسَل إليه جميعًا. ﴿فَأَتْبَعْنَا﴾ الأممَ أو القرون ﴿بَعْضَهُم بَعْضًا﴾ في الإهلاك ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ﴾ أخبارًا يُسْمَرُ بها ويُتعجَّبُ منها. والأحاديثُ: تكونُ اسمَ جمعٍ للحديث، ومنه: أحاديثُ رسولِ الله ﷺ؛ وتكون جمعًا للأُحدُوثة: التي هي مِثلُ الأُضحُوكة والأُلعوبة والأُعجُوبة؛ وهي: ما يتحدَّث به الناسُ تلهِّيًا وتعجُّبًا، وهو المراد هاهنا.

[﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ وَأَخَاهُ هَارُونَ بِآيَاتِنَا وَسُلْطَانٍ مُّبِينٍ * إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِ فَاسْتَكْبَرُوا وَكَانُوا قَوْمًا عَالِينَ﴾ ٤٥-٤٦]

فإن قلتُ: ما المُرادُ بالسُّلطانِ المُبين؟ قلتُ: يجوزُ أن تُرادَ العَصا؛ لأنها كانت أُمَّ

قولُه: (وقُرِئَ: «تَتْرًى» بالتنوين)، ابنُ كثيرٍ وأبو عَمْرو(١).

قولُه: (في: تَوْلَج وتَيْقُور)، الجوهري: التَوْلَج: كِناسُ الوَحْش الذي يَلجُ فيه. قال سيبويه: التاءُ مُبْدَلةٌ منَ الواو(٢)، وهُو فَوْعَلٌ؛ لأنك لا تكادُ تجدُ في الكلام تَفْعَلٌ اسمًا، وفَوْعَلٌ كثير، والتّيْقُور: الوقارُ، وأصلُه: وَيْقُور(٣)، قُلبتِ الواوُ تاءً.

---

(١) وقرأ الباقون ﴿تَتْرَا﴾ فَعْلى من المواترةِ. وهي أن يَتْبعَ الـخَبَرُ الـخَبَرَ والكتابُ الكتابَ، ولا يكون بين ذلك فَصْلٌ كبير. انظر: «حجّة القراءات» ص٤٨٧.

(٢) انظر: «الكتاب» لسيبويه (٤: ٣٣٢).

(٣) فهو على وزنِ فيعول. انظر: «الكتاب» (٤: ٣٣٣).

آياتِ موسى وأُولاها، وقد تعلَّقتْ بها معجزاتٌ شتّى: من انقلابِها حيّةً، وتلقُّفِها **ما أفكتْه السَّحَرة**، وانفلاقِ البَحْر، وانفجارِ العُيون من الحَجَرِ بضَربِهما بها، وكونِها حارِسًا، وشَمعةً، وشجرةً خضراءَ مُثمرة، ودَلْوًا، ورِشاءً؛ جُعِلتْ كأنها ليست بعضَها لِما استبدَّتْ به من الفضل؛ فلذلك عُطِفت عليها، كقوله تعالى: (وَجِبْرِيلَ وَمِيكَائيلَ) [البقرة: ٩٨]؛ **ويجوزُ أن تُرادَ الآياتُ أنفُسُها**، أي: هي آياتٌ وحُجَّة بيِّنة. ﴿عَالِينَ﴾: متكبِّرين، ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [القصص: ٤]، ﴿لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [القصص: ٨٣]؛ أو مُتطاوِلين على الناس قاهِرين بالبَغْي والظُّلْم.

[﴿فَقَالُوٓاْ أَنُؤْمِنُ لِبَشَرَيْنِ مِثْلِنَا وَقَوْمُهُمَا لَنَا عَٰبِدُونَ * فَكَذَّبُوهُمَا فَكَانُواْ مِنَ ٱلْمُهْلَكِينَ﴾ ٤٧ - ٤٨]

البَشَرُ يكون واحدًا وجمعًا: ﴿بَشَرًا سَوِيًّا﴾ [مريم: ١٧]، ﴿لِبَشَرَيْنِ﴾، ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ﴾ [مريم: ٢٦] و«مِثْلٌ» و«غَيْرٌ» **يوصَفُ بهما الاثنانِ والجمعُ**، والمذكَّر والمؤنَّث؛

قولُه: (**أَفَكَتْهُ**(١) **السَّحرةُ**)، **الأساس**: أَفكَه عن رأيِه: صَرَفَه. **النِّهاية**: وفي الحديثِ: «لقد أُفِكَ قومٌ كَذّبوك»(٢)، أي: صِرُفوا عن الحقِّ ومُنِعوا منهُ، يقال: أَفكَهُ يَأفِكُه: إذا صَرَفَه عن الشيءِ فقلَبَه.

قولُه: (**ويجوزُ أن تُرادَ الآياتُ أنفُسُها**)، أي: يرادُ بالسلطانِ نفسُ الآيات، فالعطفُ مِن بابِ قولِك: «مرَرتُ بالرجُلِ الكريم والنَّسْمةِ المبارَكة، جُرِّدَ مِن نفسِ الآياتِ سلطانٌ مُبين، وعُطِفَ عليها مبالغةً وهُو هِي».

قولُه: (و«مثْلٌ» و«غيرٌ» **يوصَفُ بهما الاثنانِ والجمْع**)، قال أبو البقاء: إنّما لم يُثَنّ ﴿مِثْلِنَا﴾، وإن كان موصُوفُه مثنّى؛ لأنّهُ في حُكم المصدَر، وقد جاءت تثنيتُه، وجَمْعُه، في

---

(١) في (ح): «أفكية».

(٢) أخرجه البيهقي في «دلائل النبوّة» (٢: ٤٢٥)، وأبو نُعيم الأصبهاني في «معرفة الصحابة» (٥٧٤٧)، وغيرهما من حديثِ علي بن أبي طالبٍ رَضِيَ الله عنه.

﴿إِنَّكُمْ إِذًا مِّثْلُهُمْ﴾ [النساء: ١٤٠]، ﴿وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ١٢]، ويقال أيضًا: هما مِثْلاه، و: هم أمْثالُه، ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ﴾ [الأعراف: ١٩٤]. ﴿وَقَوْمُهُمَا﴾ يعني: بني إسرائيلَ، كأنهم يَعبُدوننا خضوعًا وتذلُّلًا، أو: لأنّه كان يدَّعي الإلهيّةَ فادَّعى للناس العبادةَ، وأنَّ طاعتَهم له عبادةٌ على الحقيقة.

[﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ لَعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ﴾ ٤٩]

﴿مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ﴾ أي: قومَ موسى التوراةَ ﴿لَعَلَّهُمْ﴾ يَعملون بشَرائعِها ومَواعظِها،

قولِه: ﴿يَرَوْنَهُم مِّثْلَيْهِمْ﴾ [آل عمران: ١٣]. وقولِه: ﴿ثُمَّ لَا يَكُونُوٓا۟ أَمْثَٰلَكُم﴾ [محمد: ٣٨]، وقيل: إنّما وَحّد؛ لأنّ المرادَ المُماثَلةُ في البشرية(١)، وليس المرادُ الكميّة(٢).

قال القاضي: هذه القَصَصُ كما تَرى تَشهَدُ بأنّ قُصارى شُبَهِ المُنكِرينَ للنُّبوّة، قياسُ حالِ الأنبياءِ على أحوالِهم؛ لِما بينَهم منَ المُماثَلةِ في الحقيقة، وفسادُهُ يَظهَرُ للمُستبصِر بأدنى تأمُّل؛ فإنّ النفوسَ البشَريّةَ وإن تشاركت في أصلِ القُوى والإدراكاتِ، لكنّها مُتَبايِنةُ الأقدامِ فيها، وكما ترى في جانبِ النُّقصان أغبياءَ لا يعودُ عليهم التفكُّرُ برادّةٍ(٣)، يمكنُ أن يكونَ في طَرَفِ الزِّيادةِ أغنياءُ عن التعلُّم والتفكُّرِ في أكثرِ الأشياء، وأغلبِ الأحوال، فيُدرِكونَ ما لا يُدرِكُ غيرُهم، ويَعلَمونَ ما لا ينتهي إليه عِلمُهم، وإليه أشارَ بقولِه تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰٓ إِلَيَّ﴾ [الكهف: ١١](٤).

قولُه: (﴿مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ﴾، أي: قومَ موسى)، فلذا جَمَعَ الضّميرَ في ﴿لَعَلَّهُمْ﴾، وأُعيدَ ذكْرُ موسى عليه السّلامُ؛ ليُناطَ به ذكْرُ الكتاب، وكونُهُ مبعوثًا إلى بني إسرائيلَ كما ذَكَرَ في الآيةِ السابقة، وقَرَنَ به الآياتِ والسلطانَ وكونَه مبعوثًا إلى فِرعَونَ ومَلَئِه.

---

(١) في الأصول الخطية: الشّر. وليس بشيء. وصوّبناه من «التبيان».

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٩٥٦).

(٣) في (ح): «بإرادة»، والمثبت من (ط)، وهو الموافق لما في «أنوارِ التنزيل».

(٤) «أنوار التنزيل» (٤: ١٥٦-١٥٧).

كما قال: ﴿عَلَىٰ خَوْفٍ مِّن فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيْهِمْ﴾ [يونس: ٨٣] **يريدُ آلَ فرعون**، وكما يقولون: هاشمٌ، وثَقيف، وتَميم، ويُراد قومُهم. ولا يجوزُ أن يَرجِعَ الضميرُ في ﴿لَعَلَّهُمْ﴾ إلى فرعونَ ومَلئه؛ لأنَّ التوراةَ إنما أُوتيَها بنو إسرائيلَ بعد إغراقِ فرعونَ ومَلئه؛ ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ مِنۢ بَعْدِ مَآ أَهْلَكْنَا ٱلْقُرُونَ ٱلْأُولَىٰ﴾ [القصص: ٤٣].

[﴿وَجَعَلْنَا ٱبْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُۥٓ ءَايَةً وَءَاوَيْنَٰهُمَآ إِلَىٰ رَبْوَةٍ ذَاتِ قَرَارٍ وَمَعِينٍ﴾ ٥٠]

إن قلتَ: **لو قيلَ: آيتين، هل كانَ يكونُ له وجهٌ**؟ قلتُ: نعم؛ لأنّ مريمَ وَلدتْ من غيرِ مَسِيس، وعيسى روحٌ من الله أُلقِيَ إليها، وقد تكلَّمَ في المَهْد، وكان يُحيي الموتى، مع مُعجزات أُخر، فكان آيةً من غيرِ وجه، واللفظُ مُحتمِلٌ للتثنية على تقدير: وجعلنا ابنَ مريمَ آيةً، وأُمَّهُ آيةً، ثم حُذفتِ الأُولى؛ لدلالة الثانيةِ عليها. **الرَّبْوة والربَاوة: في رائِها الحرَكات**. وقُرِئ: (رُبْوة) و(رُباوة) بالضمِّ، و(رِباوة) بالكسرِ؛ وهي الأرض المرتفعة. قيل: هي إيلياءُ أرضُ بيتِ المَقْدِس، ....

قولُه: (**يريدُ آل فرعونَ**)، بدليلِ جَمْع الضّميرِ في ﴿وَمَلَإِيْهِمْ﴾ [يونس: ٨٣]، وإلّا فالظاهرُ: ومَلَئِه، وكذلك هاهنا: قال: موسى، وأُريدَ قومُ موسى.

قولُه: (**لو قيل: آيتَيْنِ، هل كان يكونُ له وَجْهٌ**)، «يكون»: يجوزُ أن تكونَ مَزيدةً، وأن تكون خبرَ «كان» والاسمُ: ما دَلّ عليه «قيل». هذا السؤالُ مُؤْذنٌ بأنّ الوَجْهَ ما ذكر في الأنبياء.

فإن قُلْتَ: هلّا قيل: آيتَيْنِ، كما قال: ﴿وَجَعَلْنَا ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ ءَايَتَيْنِ﴾ [الإسراء: ١٢]؟ قلتُ: لأنّ حالَهما بمجموعِهما آيةٌ واحدةٌ، وهي ولادتُها إيّاهُ مِن غيرِ فَحْل[١].

قولُه: (**الرَّبْوةُ والرّباوةُ: في رائها الحرَكات**)، بفَتْح الراء، وسكونِ الباء، وفَتْح الواو: ابنُ عامرٍ وعاصمٌ، والباقونَ: هكذا إلّا بضمِّ الراء. والرّباوةُ بالضمِّ والكسرِ: شاذّة[٢].

(١) انظر: «الكشّاف» (١٠: ٣٩٨).

(٢) وممن قرأ بالكسر ابن أبي إسحاق، كما في «مختصر شواذّ القرآن» ص٩٨.

وإنها كَبِدُ الأرض، وأقربُ الأرض إلى السماء بثمانية عشر ميلًا. عن كعبٍ. وقيل: **دِمشقُ وغُوطَتُها**. وعن الحسن: فلسطينُ والرَّملة. وعن أبي هُريرة: الزَمُوا هذه الرَّملةَ رَملةَ فلسطين، فإنها الربوةُ التي ذَكَرَها الله. وقيل: مِصرُ. والقَرارُ: المستقَرُّ من أرضٍ مستوية مُنبسطة. وعن قتادةَ: ذاتِ ثمارٍ وماء. يعني: أنه لأجلِ الثمار يَستقرُّ فيها ساكِنُوها. والمَعين: الماءُ الظاهر الجاري على وجهِ الأرض. وقد اختُلف في زيادةِ مِيْمه وأصالتِه، فوجهُ مَن جَعَلَه مَفعُولًا: أنه مُدرَكٌ بالعَيْن لظُهوره، مِن عانه؛ إذا أدْرَكَه بعَيْنه، نحو: رَكَبَه؛ إذا ضَرَبَه برُكبته. **ووجهُ مَن جَعَلَه فَعِيلًا: أنه نَفّاعٌ** لظهورِه وجَرْيه، من الماعون؛ وهو المنفعة.

[﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرُّسُلُ كُلُواْ مِنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَٱعۡمَلُواْ صَٰلِحًاۖ إِنِّي بِمَا تَعۡمَلُونَ عَلِيمٞ﴾ ٥١]

قولُه: (**وإنها كَبِدُ الأرض**)، **الأساس**: ومنَ المَجَاز: ودارُه كبِدُ نَجْد: وَسَطُه، وكذلك وَسَطُ كلِّ شيء، وبَلَغَ كبِدَ السّماء، وتكبّدَتِ الشمسُ: توسّطتِ السماءَ.

قولُه: (**دمشقُ وغُوطتُها**)، **الجوهري**: الغُوطَةُ بالضمِّ: موضعٌ بالشام كثيرُ الماءِ والشجر.

قولُه: (**ووَجْهُ مَن جَعَله فَعِيلًا: أنهُ نَفّاعٌ**)، قال الزجّاجُ: يجوزُ أن يكونَ فَعِيلًا منَ المَعْنِ، مُشتَقًّا منَ الماعون، وهذا بعيدٌ؛ لأنّ المَعْنَ في اللّغة: الشيءُ القليل، والماعونُ هُو الزّكاة، وهُو فاعولٌ منَ المَعْن، وإنّما سُمِّيتِ الزّكاةُ بالشيء القليل؛ لأنهُ يؤخَذُ منَ المالِ ربعُ عُشْرِه، فهُو قليلٌ مِن كثير[1].

والمصنِّفُ جعَلَهُ منَ الماعونِ الذي يَتعاوَرُه الناسُ في العادةِ منَ الفأسِ والقِدْرِ ونحوِهما.

الجوهري: الماعونُ: اسمٌ جامعٌ لمنافع البيت، ويُسَمّى الماءُ أيضًا ماعونًا، وعن أبي عُبَيدَةَ: الماعونُ في الجاهليّة: كلُّ منفَعةٍ وعَطِيّة، وفي الإسلام: الطاعةُ والزّكاة.

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ١٥).

هذا النداءُ والخِطابُ ليسا على ظاهرهما، وكيف والرُّسلُ إنما أُرسِلوا متفرِّقين في أزمنةٍ مُختلفة. وإنما المعنى: الإعلامُ بأنَّ كلَّ رسولٍ في زمانه نُودِيَ لذلك ووُصِّيَ به؛ ليَعتقِدَ السامعُ أنَّ أمرًا نُودي له جميعُ الرُّسل ووُصُّوا به حَقيقٌ أن يؤخَذَ به **ويُعمَلَ عليه. والمرادُ بالطيِّبات: ما حَلَّ وطاب.** وقيل: طيِّبات الرِّزق: حَلالٌ وصافٍ وقِوام؛ فالحلالُ: الذي لا يُعصى اللهُ فيه، والصافي: الذي لا يُنسى اللهُ فيه، والقِوامُ: ما يُمسِكُ

قولُه: (**هذا النداءُ والخطابُ ليسا على ظاهِرهما، وكيف والرُّسُلُ إنّما أُرسِلوا متفرِّقينَ في أزمِنةٍ مختلفة؟**)، **الانتصاف**: هذه نَفْحةٌ اعتزاليّة، فمذهبُنا أنّ اللهَ تعالى في الأزَلِ متكلِّمٌ آمِرٌ ناهٍ، ولا يُشترَطُ في الأمرِ وجودُ المأمورينَ، بلِ الخطابُ أزَلًا على تقديرِ وجودِ المخاطَبينَ. والمعتزلةُ أنكروا قِدَمَ الكلام، فحَمَلوا الآيةَ على خلافِ ظاهرِها، وما ذَكَروهُ جارٍ في جميع الأوامرِ العامّةِ للأُمّة[1].

وقال القاضي: الخطابُ لجميع الأنبياءِ عليهمُ السّلامُ على معنى أنّ كلًّا منهم خوطبَ في زمانِه، فيَدخُلُ تحتَه عيسى عليه السّلامُ دخُولًا أوّليًّا، أو يكونُ ابتداءَ كلام ذُكِرَ تنبيهًا على أنّ تهيئةَ أسبابِ التنعيم لم تكنْ لهُ خاصّةً، وأنّ إباحةَ الطِّيباتِ للأنبياءِ عليهمُ السّلامُ شَرْعٌ قديم، واحتجاجًا على الرّهْبانيّةِ في رَفْض الطِّيباتِ، أو حكايةً لِـما ذُكِرَ لعيسَى عليه السّلامُ ومَرْيَمَ وإيوائهما إلى الرّبْوة، ليَقتَدِيَا بالرُّسُلِ في تناوُلِ ما رُزِقا. وقيل النِّداءُ لهُ، ولَفْظُ الجَمْع للتعظيم[2].

قولُه: (**ويُعمَلَ عليه**)، ضمّنَ «يُعمَل» معنى المُواظَبة، أي: يُواظَبَ عليه في العمَل.

قولُه: (**والمرادُ بالطيِّباتِ: ما حَلّ وطابَ**)، قال القاضي: والطيِّباتُ: ما يُستَلَذُّ منَ المُباحات[3].

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشّاف» (٣: ١٩٠).

(٢) في (ف): «للتعليم»، والمثبت من (ط) وهو على الجادّةِ في «أنوار التنزيل».

(٣) «أنوار التنزيل» (٤: ١٥٨).

النَّفْسَ ويَحفظُ العقل. أو أُريدَ: ما يُستطابُ ويُستلَذُّ من المآكل والفَواكه. **ويَشهد له مجيئُه على عَقِبِ قوله:** ﴿وَءَاوَيْنَٰهُمَآ إِلَىٰ رَبْوَةٍ ذَاتِ قَرَارٍ وَمَعِينٍ﴾ [المؤمنون: ٥٠]، **ويجوزُ أن يقعَ هذا الإعلامُ عند إيواءِ عيسى ومريمَ إلى الربوة، فذُكِرَ** على سبيل الحِكاية، أي: آوَيْناهما وقُلنا لهما هذا، أي: أعلَمْناهما أنَّ الرُّسل كلَّهم خُوطِبوا بهذا، فكُلا ممّا رَزقناكما واعمَلا صالحًا؛ اقتداءً بالرسل.

[﴿وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱتَّقُونِ﴾ ٥٢]

قُرئ: ﴿وَإِنَّ﴾ **بالكسرِ** على الاستئناف، ....

قولُه: (**ويشهَدُ له مَجيئُه**[1] **على عَقِبِ قولِه تعالى:** ﴿وَءَاوَيْنَٰهُمَآ﴾)، أي: آوَيْناهُما إلى رَبْوةٍ ذات قَرارٍ ومَعين، أي: ذاتِ ثمارٍ ومَآكِل، وقُلنا لهما: فكُلا ممّا رزَقْناكما، واعمَلا صالحًا، ففيه أيضًا أنّ هذا الإعلامَ لعيسى ومَرْيمَ عليهما السّلامُ فذُكِر على سبيلِ الحكاية، وهُو أوْلى مِن أن يكونَ إعلامًا ابتداءً، وفيه أنّ قولَ قَتادةَ رَضِيَ اللهُ عنه: إنّ المرادَ بذاتِ قَرارٍ ومَعِين: ذاتُ ثمارٍ وماء[2]، أرجَحُ. وكذا قولُ مَن قال: إنّ المرادَ بالرَّبْوةِ: هِي دمشقُ، أظهَرُ، لاجتماعِهما فيها.

قولُه: (**ويجوزُ أن يقَعَ هذا الإعلامُ عندَ إيواءِ عيسى ومَرْيمَ عليهما السّلامُ إلى الرَّبْوة**)، قال صاحبُ «التقريبِ»: وفيه نظَرٌ؛ إذْ ليس المَقُولُ لهما: يا أيُّها الرُّسُل؛ لأنّهُ لإنشاءِ النِّداء، فلعلّهُ أراد: أعلَمْناهُما معناهُ الخَبَريّ، وهُو خطابُ الرُّسُلِ عليهمُ السّلامُ لِدلالةِ الإنشاءِ عليه.

قلتُ: بل أرادَ أنّ هذا الكلامَ كما أنهُ في الظاهرِ خطابٌ لجميع الرُّسُل قاطبةً على معنى أن كلًّا منهم خوطبَ به في زمانِه، ويَدخُلُ فيه عيسى دخولًا أوّليًّا، وفي المعنى إعلامٌ لرسُولِ الله ﷺ وأُمّتِه، فكذلك يجوزُ أن يكونَ بَعْينِه إعلامًا لعيسَى عليه السّلامُ ليَقتديَ بالرُّسُلِ في تناوُلِ ما رُزِقَ، فذُكِرَ على سبيلِ الحكاية.

قولُه: (**قُرِئَ:** ﴿وَإِنَّ﴾**، بالكسرِ**)، الكوفيُّون: «إنّ هذه» بكسرِ الهمزة[3]، والباقونَ:

---

(١) في (ح): «ويشهد مجيئه».

(٢) ذكره عبد الرزاق في «التفسير» (٢: ٤١٦).

(٣) على الاستئناف وكونه ابتداءً وخبرًا من الله عزّ وجلّ. انظر: «حجّة القراءات» ص٤٨٨.

و(أَنّ) بمعنى: ولأنَّ، و(أَنْ) مخفَّفةً من الثقيلة، و﴿أُمَّتُكُمْ﴾ مرفوعةٌ معها.

[﴿فَتَقَطَّعُوٓاْ أَمْرَهُم بَيْنَهُمْ زُبُرًا كُلُّ حِزْبِۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ ٥٣]

وقُرئ: ﴿زُبُرًا﴾ جمع زَبُور، أي: كُتبًا مُختلفة، يعني: جَعَلُوا دِينَهم أديانًا؛ و: (زُبَرًا): قطعًا، استُعيرتْ من زُبَرِ الفضَّةِ والحديد؛ و: (زُبْرًا) مخفَّفَةَ الباء، كرُسْل في رُسُل، أي: كلُّ فرقةٍ من فِرَقِ هؤلاء المُختلفين المتقطِّعين دِينَهم، فَرِحٌ بباطله، مُطمئنُّ النفس، مُعتقِدٌ أنه على الحقِّ.

[﴿فَذَرْهُمْ فِي غَمْرَتِهِمْ حَتَّىٰ حِينٍ﴾ ٥٤]

الغَمْرة: الماءُ الذي يَغمُرُ القامةَ، فضُربتْ مَثَلًا لِما هم مَغمُورون فيه من جَهْلِهم وعَمايتهم. **أو شُبِّهوا باللاعِبين** في غَمْرةِ الماء؛ لِما هم عليه مِنَ الباطل. قال: ....

بفَتْحِها. وخَفَّفَ ابنُ عامرٍ النُّونَ، وشَدَّدَها الباقون[1].

قولُه: (و«أنّ» بمعنى: ولأنّ)، قال الزجّاجُ: المعنى: ولأنّ هذه أُمّتكم أُمّةً واحدةً، وأنا رَبُّكم فاتّقُونِ، أي: فاتّقونِ لهذا[2].

قولُه: (و﴿أُمَّتُكُمْ﴾ مرفوعةٌ معها)، **المطلع**: أي: معَ القراءاتِ على خبرِ «إنّ»، وقيل: «مرفوعةٌ مَعَها»، أي: معَ المخَفّفة، وهذا أوْلَى. قال أبو البقاءِ: ﴿أُمَّتُكُمْ﴾ الرّفْعُ على أنهُ خبرُ «إنّ»، والنّصبُ على أنهُ بَدَلٌ أو عطفُ بيان، و﴿أُمَّةً﴾ بالنّصبِ: حالٌ، وبالرّفع: بدَلٌ من ﴿أُمَّتُكُمْ﴾أو: خبرُ مبتدأ[3]. فعلى هذا في المُخفّفة: ﴿أُمَّتُكُمْ﴾: إمّا خبَر، وإمّا بدَلٌ، وعلى التقديرَيْنِ: لا يجوزُ سوى الرّفع، بخلافهِ في المثَقّلة.

قولُه: (أو شُبِّهوا باللّاعبينَ)، يريدُ أنّ قولَه: ﴿فِي غَمْرَتِهِمْ﴾ استعارةٌ، شَبَّهَ جَهْلَهم

---

(١) «حجة القراءات» ص٤٨٨، انظر: «التيسير» ص١٥٩.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ١٥).

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٩٢٦).

كَأَنَّني ضَارِبٌ فِي غَمْرَةٍ لَعِبُ

وعن عليٍّ رضي الله عنه: (في غَمَراتِهم). ﴿حَتَّىٰ حِينٍ﴾: إلى أن يُقتَلوا أو يَموتوا.

[﴿ أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُم بِهِۦ مِن مَّالٍ وَبَنِينَ * نُسَارِعُ لَهُمْ فِى ٱلْخَيْرَٰتِ ۚ بَل لَّا يَشْعُرُونَ ﴾ ٥٥-٥٦]

سُلِّيَ رسولُ الله ﷺ بذلك، ونُهِيَ عن الاستعجالِ بعذابهم والجزعِ من تأخيره. **وقُرئ: (يُمِدُّهم)، و(يُسارِع)، و(يُسرِعُ) بالياء، والفاعلُ اللهُ سبحانه. ويجوزُ في:**

بغَمْرةِ الماءِ إذا وقَعَ فيها الشخصُ، فلا يدري كيف يتَخلَّصُ منها، والجامعُ الوقوعُ في وَرْطةِ الهَلاك، ثُم كثُرَ استعمالُها في هذا المعنى حتّى صار كالـمَثَلِ السائرِ في الشُّهْرة. أو قولُه: ﴿فَذَرْهُمْ فِى غَمْرَتِهِمْ﴾ تمثيلٌ، شَبَّهَ حالَ هؤلاءِ معَ ما هُم عليه مِن محاولةِ الباطل والانغماسِ فيه بحالِ مَن يَدخُلُ في الماءِ الغامِرِ للَّعِبِ، والجامعُ: تضييعُ السّعي بعدَ الكَدْح في العمَل، وهذا الوَجْهُ مُوافقٌ لِـما قبلَه، وهُو قولُه: ﴿كُلُّ حِزْبٍۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾.

قولُه: (**كأنني ضاربٌ في غَمْرةٍ لَعبُ**)، أوّله في «المطلع»:

ليالِيَ اللَّهوِ يَطْبِيني فأتبَعُه[1]

يَطبِيني: دَعاني[2]، وطَبَاهُ يَطْبُوهُ ويَطبِيه: دَعَاهُ. الضاربُ: السابحُ في الماء، وأصلُ الضَّرْب: الإسراعُ في الأرض. والغَمْرةُ منَ الماء: ما غَطّاكَ إذا وقَفْتَ فيه. يقولُ: تَدْعوني[3] لياليَ اللّهو فأتْبَعُه، كأنّني سابحٌ في غَمْرةٍ منَ الماءِ لعِبٌ فيه. وروايةُ «المَطلَع»: لغِبُ، بالغَيْنِ المعجَمة، وهُو منَ اللُّغوب[4]. ويُروَى «اللّهوُ»: بالرّفْع، فالجُملةُ مضافٌ إليها لقولِه: ليالَي.

قولُه: (**وقُرِئَ: «يُمِدُّهم»، و«يُسارِعُ»، و«يُسرعُ» بالياء**)، قال ابنُ جِنِّي: قرَأَ الحُرُّ

---

(١) لذي الرمّةِ في «ديوانه» ص١١.

(٢) كذا في الأصول الخطية، ولعل الصواب: «يدعوني».

(٣) في (ح) و(ف): «تدعون»، وفي (ط): «يدعون»، والصواب ما أثبتناه.

(٤) وهو الإعياء والتعب.

(يُسارِع) و(يُسرِع) أن يتضمَّن ضمير المُمدِّ به؛ و: (يُسارَع) مبنيًّا للمفعول. والمعنى: أنّ هذا الإمدادَ ليس إلا استِدْراجًا لهم إلى المعاصي، واستِجْرارًا إلى زيادةِ الإثم، وهم يَحسبونه مُسارعةً لهم في الخَيْرات، وفيما لهم فيه نفعٌ وإكرام، ومعاجلةً بالثواب قَبْلَ وقته. ويجوزُ أن يُرادَ: في جزاءِ الخيرات، كما يُفعَلُ بأهلِ الخير من المسلمين. و﴿بَل﴾ استدراكٌ لقوله: ﴿أَيَحْسَبُونَ﴾، يعني: بَلْ هم أشباهُ البهائم لا فطنةَ بهم ولا شُعورَ حتى يتأمَّلوا ويتفكَّروا في ذلك: أهو استدراجٌ، أمْ مُسارعة في الخير. فإن قلتَ: أين الراجعُ من خبرِ «أنَّ» إلى اسمِها إذا لم يَستكنَّ فيه ضميرُه؟ قلتُ: هو محذوفٌ، تقديرُه: نُسارِعُ به، ويُسارَعُ به، ويُسارِعُ اللهُ به، كقوله: ﴿إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ﴾ [لقمان: ١٧]

النّحْويُّ(١): «نُسرع»، وعبدُ الرّحمن بنُ أبي بَكْرَةَ(٢): «يُسارع لهُم»، و«يُسارِعُ»: بضمِّ الياء وكسرِ الراءِ وفتحِها. وقراءةُ الجماعة: ﴿نُسَارِعُ﴾ بالنُّونِ والألفِ. وقال: على هذه القراءاتِ إلّا على قراءةِ عبدِ الرّحمن: «يُسارِع»، بكسرِ الراءِ، فيه ضميرٌ محذوفٌ، أي: نُسارِع لهُم به، أو يُسارَع لهُم به، أو: نُسرِع لهم به، فحُذِفَ للعِلم به، كما في قولِهم: السّمْنُ مَنَوانِ بدرهم. وأمّا قراءةُ «يُسارِع» بكسرِ الراء، فلا حاجةَ به إلى تقديرِ حذفِ الضّمير؛ لأنّ في الفعلِ ضميرًا يعودُ على (ما) في قولِه: ﴿أَنَّمَا نُمِدُّهُم بِهِۦ﴾(٣)، ولم يَذكُرِ ابنُ جِنّي في قراءةِ «يُسرِع» تضمينَ الضّمير.

وقال القاضي: ﴿مِن مَّالٍ وَبَنِينَ﴾: بيانٌ لِـ«مَا»، وليس خبَرًا له(٤)، فإنهُ غيرُ مُعابٍ عليه، وإنّما المُعابُ عليه اعتقادُهم أنّ ذلك خيرٌ لهم، فخبرُه: ﴿نُسَارِعُ لَهُمْ﴾(٥).

(١) ابن عبد الرحمن القارئ. أخذ إعرابَ القرآنِ عن أبي الأسودِ الدؤلي، له ترجمة في «بغية الوعاة» (١: ٤٩٣).

(٢) الثقفي. أول مولودٍ ولد بالبصرة (ت ١٣٦هـ) كان ثقةً. روى عن أبيه، وعنه روى ابن سيرين وجماعة. له ترجمة في «سِيَر النبلاء» (٤: ٣١٩).

(٣) «المحتسب» (٢: ٩٤-٩٥). ولتمامِ الفائدة انظر: «البحر المحيط» (٧: ٥١٧).

(٤) في (ط): «وليس خبرًا عنه».

(٥) «أنوار التنزيل» (٤: ١٥٩).

أي: إن ذلك منه؛ وذلك لاستطالةِ الكلام مع أَمْنِ الإلْباس.

[﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ هُم مِّنْ خَشْيَةِ رَبِّهِم مُّشْفِقُونَ * وَٱلَّذِينَ هُم بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ * وَٱلَّذِينَ هُم بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ * وَٱلَّذِينَ يُؤْتُونَ مَآ ءَاتَوا وَّقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ أَنَّهُمْ إِلَىٰ رَبِّهِمْ رَٰجِعُونَ * أُوْلَٰٓئِكَ يُسَٰرِعُونَ فِى ٱلْخَيْرَٰتِ وَهُمْ لَهَا سَٰبِقُونَ﴾ ٥٧-٦١]

﴿يُؤْتُونَ مَآ ءَاتَوا﴾: يُعطون ما أَعْطَوا، وفي قراءةِ رسولِ الله ﷺ وعائشةَ: (يَأْتُون ما أَتَـوْا)، أي: يَفعلون ما فعَلُوا. وعنها: أنها قالت: قلتُ: يا رسولَ الله، هو الذي

قولُه: (وفي قراءةِ رسُولِ الله ﷺ وعائشةَ رَضِيَ اللهُ تعالى عنها: «يَأْتونَ ما أَتَوْا»)، رَوَينا في «مسندِ أحمدَ بن حَنْبلٍ»، عن عائشةَ: أنّ عُبيد بنَ عُمَيْرٍ سألها عن قولِه تعالى: ﴿الّذِينَ يُؤْتُونَ مَآ ءَاتَوا﴾ أنّ رسُولَ الله ﷺ كيفَ كان يقرَؤُها: أَيُؤْتُونَ أو يأْتُونَ؟ فقالت: أَيُّهما أحبُّ إليك؟ قال: «الذين يأتون ما أتوا» أحبُّ إليّ منَ الدُّنيا وما فيها، قالت: أشهَدُ أنّ رسُولَ الله ﷺ كذلك كان يقرَؤُها، وكذلك أُنزِلَت[1].

قال الزّجّاجُ: ومَن قرَأَ ﴿يُؤْتُونَ مَآ ءَاتَوا﴾ فإنّ معناه: يُعطُونَ ما أَعطَوْا وهم يخافونَ أن لا يُتقبّلَ منهم. ومَن قرَأَ «يأتون ما أتوا» أي: يَعمَلونَ منَ الخَيْراتِ ما عَمِلوا وقلوبُهم خائفةٌ[2].

وأمّا حديثُ عائشةَ رَضِيَ اللهُ تعالى عنها: «هُو الذي يزني ويسرق؟» إلى آخِرِه، فرواهُ التِّرمذيُّ وابنُ ماجَه[3] معَ تغييرٍ يسيرٍ في اللّفْظ. وهُو محمولٌ على التشديدِ لئلّا يتّكلَ الظالمُ لنفْسِه، وهُو وَجْهُ التوافقِ بيْنَ الحديثَيْن.

(١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٤٦٨٥)، والحاكم في «المستدرك» (٢: ٢٤٦)، وإسناده ضعيف لأجل إسماعيل بن مسلم المكي في رواية «المسند»، وفي إسناده عند الحاكم يحيى بن راشد ضعيف الحديث. ولتمام الفائدة انظر: «تخريج أحاديث الكشّاف» للحافظ الزيلعي (٢: ٤٠١-٤٠٢).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ١٧).

(٣) أخرجه الترمذي (٣١٧٥)، وابن ماجَهْ (٤١٩٨)، والإمام أحمد في «المسند» (٢٥٣٠٢)، والحاكم في «المستدرك» (٢: ٤٢٧)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٢: ٧٤٧)، وللحديث طرق كثيرة استوعبها الحافظ الزيلعي في «تخريج أحاديث الكشّاف» (٢: ٤٠٢-٤٠٣).

يَزْني ويسرقُ ويَشرب الخَمْرَ وهو على ذلك يخاف اللّـهَ؟ قال: «لا يا ابنةَ الصدِّيق، ولكنْ هُوَ الَّذي يُصلِّي ويصومُ ويَتصدّقُ، وهو على ذَلك يَخافُ اللّـهَ؟ أَنْ لا يُقبَلَ مِنْهُ». ﴿يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلۡخَيۡرَٰتِ﴾ يحتملُ معنيَيْن؛ أحدهما: أنْ يُرادَ: يَرغبُون في الطاعات أشدَّ الرغبة فيُبادِرُونها. والثاني: أنهم يَتعجَّلون في الدنيا المنافعَ ووُجوهَ الإكرام، كما قال: ﴿فَـَٔاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ ثَوَابَ ٱلدُّنۡيَا وَحُسۡنَ ثَوَابِ ٱلۡأٓخِرَةِ﴾ [آل عمران: ١٤٨]، ﴿وَءَاتَيۡنَٰهُ أَجۡرَهُۥ فِي ٱلدُّنۡيَاۖ وَإِنَّهُۥ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ لَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [العنكبوت: ٢٧]؛ لأنهم إذا سُورِعَ بها لهم، فقد سارَعوا في نَيْلها وتعجَّلوها، **وهذا الوجهُ أحسنُ طِباقًا للآية المتقدِّمة**؛ لأنّ فيه إثباتَ

قولُه: (**وهذا الوَجْهُ أحسَنُ طِباقًا للآية المتقدِّمة**)، وهِي: ﴿أَيَحۡسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُم بِهِۦ مِن مَّالٖ وَبَنِينَ * نُسَارِعُ لَهُمۡ فِي ٱلۡخَيۡرَٰتِ﴾ أي: ليس فيما أُوتيَ الكافرونَ مِن أموالٍ وبنينَ مُسارعةٌ في الخَيْرات، فإنّ ذلك استدراجٌ، بل ما أُوتيَ المؤمنونَ هُو مُسارَعةٌ في الخَيْرات، وهمُ المختصُّونَ بأنْ يَنالوا الخَيْراتِ قبْلَ الآخِرة، حيثُ عُجِّلت لهُم في الدُّنيا. ولأنّ ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ يَستدعي أنّ مَن قبلَه جديرٌ بما بعدَه، لاكتسابِه تلك الفضائلَ، وهذا لا يستقيمُ إلّا على هذا الوَجْه.

وأمّا قضيةُ النَّظْم ـ واللهُ تعالى أعلم ـ:فإنّ هذه السُّورةَ قُطبُ معناها دائرٌ على وَصْفِ أُمّةِ الدّعوة أجمَع، السابقينَ منهُم، والمُقتصِدينَ والظالمينَ لأنفُسِهم، ثُم الغافلينَ منَ الكافرينَ والمُعانِدينَ منهم. فهذه خمسةُ أصناف، فلـمّا صَدّرَ السُّورةَ بالصِّنفِ الأوّل واستوْفَى مَدْحَهم، وأراد أن يَشرَعَ في وَصْفِ سائرِهم أتَى بدليلَي الأنفُسِ والآفاق تنبيهًا وإيقاظًا للساهِين، وبقَصَص الأنبياءِ السالفة والأُمم الخاليةِ تخويفًا واعتبارًا للغافلين، ثُم قال: ﴿وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمۡ أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗ﴾ إلى قولِه: ﴿فَتَقَطَّعُوٓاْ أَمۡرَهُم بَيۡنَهُمۡ﴾، ألا ترى كيف نَعى عليهم غَفْلتَهم بقولِه تعالى: ﴿أَيَحۡسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُم بِهِۦ مِن مَّالٖ وَبَنِينَ * نُسَارِعُ لَهُمۡ فِي ٱلۡخَيۡرَٰتِ﴾ وجعَلَهُ تخَلُّصًا إلى ذِكْرِ ما للمؤمنينَ أجمَعينَ منَ السَّبْقِ والمُسارعةِ في الخَيْرات، فذَكَرَ فريقَي المؤمنينَ: المُقتصِدَ منهم وهُو قولُه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ هُم مِّنۡ خَشۡيَةِ رَبِّهِم مُّشۡفِقُونَ * وَٱلَّذِينَ هُم بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمۡ يُؤۡمِنُونَ﴾ والظالمَ منهُم، وهُو قولُه تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ هُم بِرَبِّهِمۡ لَا يُشۡرِكُونَ * وَٱلَّذِينَ يُؤۡتُونَ مَآ ءَاتَواْ وَّقُلُوبُهُمۡ وَجِلَةٌ أَنَّهُمۡ إِلَىٰ رَبِّهِمۡ رَٰجِعُونَ﴾، ويجوزُ الحَمْلُ على هذا؛ لأنّ الظالمَ من أمّةِ محمدٍ ﷺ هُو: مَن لا يُشرِكُ بالله عَزّ وجَلّ، ويخافُ الرجوعَ، وهُو معَ ذلك يرتكبُ المناهيَ، ولأنّ الأصلَ أن تكونَ الخَشْيةُ لقوم، والوَجَلُ لآخَرين، ولأنّ التقسيمَ حاصلٌ كما سبَقَ فلا بُدّ منَ اعتبارِ

ما نُفِيَ عن الكفَّار للمؤمنين. وقُرِئ: (يُسرِعُون في الخيرات). ﴿لَهَا سَٰبِقُونَ﴾ أي: فاعِلُون السَّبقَ لأجْلها، أو: سابِقُونَ الناسَ لأجْلها، أو: **إيّاها سابِقُون**، أي: ينالونها

هذا القِسْم، وعليه قولُ عُبيدِ بن عُمَيْر لعائشةَ رَضِيَ اللهُ عنها: الذي يأْتُونَ ما أَتَوْا أحَبُّ إليّ منَ الدُّنيا وما فيها، وإنّما يكونُ كذلك إذا دَلّت على الرجاءِ التامِّ، وأنّ المرادَ منهمُ العاصُونَ، ويكونُ مجيءُ قولِه تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلۡخَيۡرَٰتِ﴾ كالفَذْلكةِ لِما للفِرَقِ الثلاثِ منَ الفَضْل والكرامةِ والخَيْر على وِزَانِ قولِه تعالى في فاطر: ﴿ذَٰلِكَ هُوَ ٱلۡفَضۡلُ ٱلۡكَبِيرُ * جَنَّٰتُ عَدۡنٖ يَدۡخُلُونَهَا﴾ [فاطر: ٣٢-٣٣] بعدَ ذكْرِ الفِرَقِ الثلاث.

وقولُه: ﴿لَا نُكَلِّفُ نَفۡسًا إِلَّا وُسۡعَهَاۖ وَلَدَيۡنَا كِتَٰبٞ يَنطِقُ بِٱلۡحَقِّ﴾، كالتذييل لاستيعابِ الأعمالِ كلِّها، واستيفاءِ جَزائِها، على مِنْوالِ قولِه تعالى[1]: ﴿فَمَن يَعۡمَلۡ مِثۡقَالَ ذَرَّةٍ خَيۡرٗا يَرَهُۥ * وَمَن يَعۡمَلۡ مِثۡقَالَ ذَرَّةٖ شَرّٗا يَرَهُۥ﴾ [الزلزلة: ٧-٨]، ولهذا نَفى الظُّلمَ بقولِه: ﴿وَهُمۡ لَا يُظۡلَمُونَ﴾ هذا على تقديرِ قراءةِ الرسُولِ ﷺ. وأمّا على قراءةِ العامّةِ فالآياتُ تنزيلٌ على قِسم المقتصِد، ويُفهَمُ الظالمُ لنفْسِه مِن مفهوم قولِه تعالى: ﴿لَا نُكَلِّفُ نَفۡسًا إِلَّا وُسۡعَهَاۖ وَلَدَيۡنَا كِتَٰبٞ يَنطِقُ بِٱلۡحَقِّ﴾ كما نَزّلَها المصنِّفُ على السابق: ﴿وَلَدَيۡنَا كِتَٰبٞ﴾ على المُقتصِدِ في قولِه: «ولَدَيْنا كتابٌ فيه عمَلُ السابِقِ والمُقتصِد، ولا نَظلمُ أحدًا مِن عمَلِه، ولا نَحُطُّه دونَ درجتِه».

وأقولُ: عمَلُ الظالمِ لنفْسِه أيضًا؛ لأنّ الكتابَ جامعٌ للأعمالِ كلِّها وثوابِها وإن كان مثقالَ ذَرّة، وإخراجُ البعض تحكُّم. وهُو أيضًا للتخلُّصِ مِن ذِكْرِ الفِرَقِ الثلاثِ إلى ذِكْرِ المُعانِدةِ مِن هذه الأُمّةِ؛ ولهذا قال: ﴿بَلۡ قُلُوبُهُمۡ﴾ أي: قلوبُ المُعانِدة، ثُم أخَذَ في وَصْفِهم إلى أنْ خَتَمَ السُّورةَ، فبدَأَ بالعالي، وخَتَم بالعالي، وافتتَحَ بقَدْ أفلَحَ المؤمنونَ، واختتَمَ بلا يُفلِحُ الكافرونَ. واللهُ يقولُ الحَقّ وهُو يَهدي السّبيل.

قولُه: (**أو: إيّاها سابِقونَ**)، فعلى هذا اللامُ لضَعْفِ عمَلِ اسم الفاعلِ، نحوَ: ضاربٌ لِزَيْد. وعلى الأوّل: اللامُ بمعنى: لأجْلِ، و«السابقونَ»: إمّا مُجْرًى مجْرَى اللازم، فلا يُقَدّرُ

---

(١) من قوله: «في فاطر» إلى هنا سقط من (ط).

قبل الآخرةِ حيثُ عُجِّلتْ لهم في الدنيا. ويجوزُ أن يكون ﴿لَهَا سَٰبِقُونَ﴾ خبرًا بعدَ خَبرٍ. ومعنى ﴿وَهُمْ لَهَا﴾ كمعنى قوله:

أنتَ لها أحمَدُ مِنْ بَيْنِ البَشَرْ

مفعولُه، وإليه الإشارةُ بقولِه: «أي: فاعلونَ السّبْقَ لأجْلِها»، أو يُقدّرُ لهُ مفعولٌ، وهُو المرادُ مِن قولِه: «أو سابقونَ الناسَ لأجْلِها».

قولُه: (أنتَ لها أحمدُ مِن بيْنِ البشَرْ)، أوّلُه:

داهية الدهرِ، وصَمّاءُ الغَبَرْ

ويُروَى:

أنتَ لها مُنذرُ مِن بيْنِ البشَرْ

الشِّعرُ للأعشى الحِرْمازيِّ يُخاطبُ المُنذرَ بنَ عَمْرٍو الكِنْديَّ أبا النُّعمان، هكذا رَوَاهُ الجَوهريُّ[1]. ومَن رَوَى: أحمدُ، كما في المَتْن، أراد النبيّ ﷺ، والضّميرُ في ﴿لَهَا﴾ للنُّبوّة، والحِرمازيُّ أدرَكَ النُّبوّةَ ولهُ صُحبة، أي: أنتَ للنُّبوّةِ يا أحمدُ[2]، هكذا وجَدتُّه في «شَرْحِ الأبيات»، وهذا الأعشى ليسَ لهُ ذِكْرٌ في «الجامع»، ولا في «الاستيعاب»[3].

الصّماءُ: الدّاهية، وفتنةٌ صَمّاءُ: شديدةٌ. يقال صمِّي صَمام، أي: اشتَدّي يا فتنةُ، منَ الصّمَم. وهُو انسدادُ الثّلْم، يقال: هذا حينَ أبَى الفريقانِ إلّا القتالَ، وداهيةُ الغَبَر، بالتحريك: هِي العظيمةَ.

الراغب: داهية الغبر: إما من: غبر الشيء؛ أي: وقع في الغبار[4]، كأنها تُغَبِّرُ الإنسانَ،

---

(١) انظر: «الصحاح» (٢: ٧٦٥).

(٢) قوله: «يا أحمد» ساقط في (ط)، وفي (ح): «يا حمد».

(٣) لكن ذكره الحافظ ابن حجر في «الإصابة» (١: ٩٤).

(٤) قوله: «داهية الغبر: إما من غبر الشيء، أي: وقع في الغبار» أثبتُّه من (ط)، وورد في (ح) و(ف) بدلاً منه: «الغبر من الغبار».

[﴿ وَلَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا وَلَدَيْنَا كِتَٰبٌ يَنطِقُ بِٱلْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ۞ بَلْ قُلُوبُهُمْ فِي غَمْرَةٍ مِّنْ هَٰذَا وَلَهُمْ أَعْمَٰلٌ مِّن دُونِ ذَٰلِكَ هُمْ لَهَا عَٰمِلُونَ ﴾ ٦٢ - ٦٣]

يعني: أن هذا الذي وَصَفَ به الصالحين غيرُ خارجٍ من حدِّ الوُسْع والطاقة، وكذلك كلُّ ما كَلَّفه عبادَه وما عَمِلُوه من الأعمال فغيرُ ضائعٍ عنده، بل هو مُثبَت لديه في كتاب ـ يريدُ اللوحَ، أو صحيفةَ الأعمالِ ـ ناطقٍ بالحقِّ لا يَقرؤون منه يومَ القيامة إلّا ما هو صِدقٌ وعَدْل، لا زيادةَ فيه ولا نُقصان، ولا يُظلَم منهم أَحدٌ. **أو أرادَ: أنَّ اللّٰـهِ لا يُكلِّف** إلا الوُسْع، فإن لم يَبلُغِ المكلَّفُ أن يكون على صِفَةِ هؤلاء السابقينَ بعد أن يَستفرِغَ وُسْعَه ويَبذُلَ طاقتَه: فلا عليه، ولدينا كتابٌ فيه عملُ السابقِ والمُقتصِد،

أو منَ الغَبْر: البقيّةُ، أي: داهيةٌ باقية، أو مِن غَبَرَه اللّونُ، كقولِهم: داهيةٌ زبّاء، أو[(١)] من غبرة اللبن فكأنها هي الداهيةُ التي وإن انقضت بقي لها أثر، أو من قولهم: عرق غبرٌ، أي: ينبض مرة بعد أخرى، وقد غبرَ العرق[(٢)].

قولُه: (**يعني أنّ هذا الذي وَصَفَ به الصّالحينَ**)، إلى قولِه: «وكذلك كلُّ ما كلّفَه عبادَه» إشارةٌ إلى أنّ قولَه تعالى: ﴿ وَلَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ الآية كالتذييلِ للآياتِ السابقة، والتأكيدِ لمضمونِها، وإنّما خَصّه بالصّالحِينَ؛ لأنّ مذهبَهُ أنّ العاصِينَ خارجونَ منَ المذكور. لكنّ قولَه: ﴿وَلَهُمْ أَعْمَٰلٌ مِّن دُونِ ذَٰلِكَ ﴾ مُؤْذِنٌ بأنّهم داخِلونَ فيه؛ فإنّ المذكورَ مِن قبلُ الخَشْيةُ، والإيمانُ، ونَفْيُ الشّـركِ والوَجَلُ معَ العِصيانِ كما مَرّ، ولا ارتيابَ أنّ أعمالَ المُعانِدينَ على عكسِ ذلك. ودَلّ قولُه تعالى: ﴿وهُمْ لَهَا عَٰمِلُونَ﴾ أنّهم غيرُ عاملينَ لغيرِها.

قولُه: (**أو أرادَ أنّ اللهَ تعالى لا يُكلِّفُ**)، عطفٌ على قولِه: «يعني: أنّ هذا الذي»، فعلى هذا لا يكونُ تأكيدًا، بلِ استطرادًا وبيانًا لحُكم غيرِ المذكورينَ منَ المُقتصِدينَ، ولهذا قال: «ولَدَيْنا كتابٌ فيه عَمَلُ السابِقِ والمُقتصدِ».

(١) من هنا إلى آخر الفقرة سقط من (ح) و(ف).

(٢) «مفردات القرآن» ص٦٠١.

ولا نظلمُ أحدًا من حقِّه ولا نحطُّه دونَ دَرَجتِه، بل قلوبُ الكَفَرة في غفلةٍ غامرةٍ لها ﴿مِّنْ هَٰذَا﴾ أي: ممّا عليه هؤلاءِ المَوصُوفون مِنَ المؤمنين، ﴿وَلَهُمْ أَعْمَالٌ﴾ مُتجاوزةٌ مُتخطِّيةٌ لذلك، أي: لِما وُصف به المؤمنون، ﴿وَهُمْ لَهَا﴾ مُعتادون وبها ضارُون، لا يُفطَمُون عنها حتى يأخذَهم اللهُ بالعذاب.

[﴿ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَخَذْنَا مُتْرَفِيهِم بِٱلْعَذَابِ إِذَا هُمْ يَجْـَٔرُونَ * لَا تَجْـَٔرُوا۟ ٱلْيَوْمَ إِنَّكُم مِّنَّا لَا تُنصَرُونَ * قَدْ كَانَتْ ءَايَٰتِى تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فَكُنتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَٰبِكُمْ تَنكِصُونَ * مُسْتَكْبِرِينَ بِهِۦ سَٰمِرًا تَهْجُرُونَ ﴾ ٦٤-٦٧].

و﴿ حَتَّىٰٓ ﴾ هذه هي التي يُبتدأ بعدَها الكلام، والكلامُ: الجملة الشَّرطية. والعذابُ: قَتْلُهم يومَ بدر. أو: الجوعُ حينَ دعا عليهم رسولُ الله ﷺ، فقال: «اللّهم اشدُدْ وَطْأتَك على مُضَرَ، واجعَلْها عليهم سِنينَ كسِنِيْ يوسفَ»، فابتلاهم اللهُ بالقَحْط

قولُه: (﴿وَلَهُمْ أَعْمَالٌ﴾ متجاوِزةٌ متخطِّيةٌ لذلك)، يُشيرُ إلى أنّ معنى ﴿دُونِ﴾ في الآية: التجاوُزُ والتخَطِّي عن حدِّ أعمالِ المؤمنين.

قولُه: (لا يُفطَمُونَ)، يقال: فلانٌ غيرُ مفطوم مِن كذا، أي: هُو مجبُولٌ عليه، وهُو معنى قولِه تعالى: ﴿هُمْ لَهَا عَٰمِلُونَ﴾، وفيه التأكيدُ مِن جهةِ بناءِ ﴿عَٰمِلُونَ﴾ على ﴿هُمْ﴾، وأنّ اللّام بمعنى لأجْلِ على معنى قولِه ﷺ: «اعمَلوا، كلٌّ مُيَسَّرٌ لِـما خُلِقَ لهُ»(١)، وقولِه ﷺ: «واللهُ أعلمُ بما كانوا عاملين»(٢).

قولُه: (والكلامُ: الجملةُ الشّرْطيّة)، قال القاضي: جوابُ الشّرْط: ﴿إِذَا هُمْ يَجْـَٔرُونَ﴾ أي: فاجَؤُوا الصُّراخَ بالاستغاثة، ويجوزُ أن يكونَ الجوابُ: ﴿لَا تَجْـَٔرُوا۟ ٱلْيَوْمَ﴾، فإنهُ مُقدّرٌ بالقول، أي: قيلَ لهم: لا تَجْأَروا(٣).

(١) أخرجه البخاري (٤٩٤٩) من حديث علي بن أبي طالب رَضِيَ الله عنه.

(٢) هو جزءٌ من حديثٍ أخرجه البخاري (٦٦٠٠)، ومسلم (٢٦٥٨) وغيرهما من حديثِ أبي هريرة رَضِيَ الله عنه.

(٣) «أنوار التنزيل» (٤: ١٦٠).

حتى أَكلوا الجِيَفَ والكِلابَ والعِظام المُحتَرِقة والقِدَّ والأولاد. الجُؤار: الصُّراخ باستغاثةٍ، قال:

جَئّارُ ساعاتِ النِّيام لِرَبِّهِ

أي: يقال لهم حينئذٍ: ﴿لَا تَجْـَٔرُوا﴾ فإنَّ الجُؤارَ غيرُ نافع لكم. ﴿مِّنَّا لَا تُنصَرُونَ﴾: لا تُغاثون ولا تُمنَعون منّا، أو من جِهَتِنا لا يلحقُكم نصرٌ ومَعُونة. قالوا: الضميرُ في ﴿بِهِۦ﴾ للبيتِ العَتيق، أو للحَرَم، كانوا يقولون: لا يظهَرُ علينا أحدٌ؛ لأنّا أهلُ الحَرَم. والذي سوَّغ هذا الإضمارَ شُهرتُهم بالاستكبارِ بالبيت، وأنه لم تكن لهم مَفخرةٌ إلا أنهم وُلاتُه والقائِمُون به. ويجوزُ أن يرجعَ إلى ﴿ءَايَتِى﴾، إلا أنه ذُكِّرَ؛ لأنها في معنى: كتابي. ومعنى استكبارِهم بالقرآن: تكذيبُهم به استكبارًا. ضُمِّن ﴿مُسْتَكْبِرِينَ﴾ معنى مُكذِّبين؛ فُعدِّي تَعْدِيتَه؛ أو: يُحدث لكم استماعُه استكبارًا وعُتوًّا، فأنتم مُستكبِرون بسَببِه، أو تتعلَّق الباءُ بـ﴿سَٰمِرًا﴾، أي: تَسمُرون بذِكْرِ القرآن وبالطَّعنِ فيه، وكانوا يَجتمِعُون حولَ البيت بالليلِ يَسمُرون، وكانت عامّةُ سَمَرِهم ذِكْرَ القرآن وتسميتَه

قولُه: (جَئّارُ ساعاتِ النِّيام لربِّه)، أي: يَصْرُخُ يدعو ربَّه باللّيل والناسُ نِيامٌ. **الأساس**: جَأَرَ الدّاعي إلى الله: ضَجّ ورَفَعَ صوتَه، وباتَ لهُ جُؤَارٌ، وهُو جَئّار باللّيل.

قولُه: (ولا تُمنَعونَ منّا أو مِن جهتِنا)، يعني: «مِنْ»: إمّا صِلةٌ، و﴿تُنصَرُونَ﴾ مِن: نَصَرَ الذي مُطاوعُهُ: انتصَرَ. قال المصنِّفُ: سَمِعتُ قولَ بعضِهم: اللهُمّ انصُرْهم منهُ، أي: اجعَلْهم مُنتصِرينَ منهُ[1]. وهُو المرادُ مِن قولِه: «ولا يُمنَعونَ منّا»، أو ابتدائيٌّ، و﴿يُنصَرُونَ﴾ مِن: نُصِرَ، ولهذا قال: «أو مِن جهتِنا». قال القاضي: ﴿إِنَّكُم مِّنَّا لَا تُنصَرُونَ﴾ تعليلٌ للنّهي، أي: لا تَجْأَروا، فإنهُ لا ينفعُكم، إذْ لا تُمنَعونَ منّا، أو لا يَلحَقُكم نَصرٌ ومَعُونةٌ مِن جهتِنا[2].

---

(١) قالـه في تفسير قولـه تعالى ﴿وَنَصَرْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَآ﴾ [الأنبياء: ٧٧]. انظـر: «الكشّاف» (١٠: ٣٨٠). وقد نصّ هناك أن القائلَ من هُذيل.

(٢) «أنوار التنزيل» (٤: ١٦٠).

سِحْرًا وشِعرًا، وسبَّ رسولِ الله ﷺ؛ **أو بـ﴿تَهْجُرُونَ﴾. والسامِرُ: نحو الحاضرِ في الإطلاقِ على الجَمْع. وقُرئ: (سُمَّرًا)، و(سُمَّارًا)، و(تُهْجِرُون)، و(تَهَجَّرُون)،** مِن: أهجَرَ في مَنطِقِه؛ إذا أَفْحشَ، **والهُجْر ـ بالضمِّ ـ: الفُحْش،** ومِن: هَجَّرَ ـ الذي هو مُبالغةٌ في: هَجَرَ ـ؛ إذا هَذى، والهَجْر ـ بالفتح ـ: الهَذَيان.

قولُه: (**أو بـ﴿تَهْجُرُونَ﴾**)، أي: يتعلّقُ الباءُ بـ﴿تَهْجُرُونَ﴾. **المطلع**: يَهْجُرونَ القرآنَ ويَرفُضُونَه، فلا يَلتفتُونَ إليه ولا يَنْقادونَ لهُ، وُصِفوا بهِجرانِه كما وُصِفوا بالنُّكوصِ عنه.

قولُه: (**والسامِرُ نحوُ الحاضِر**)، قال الزّجّاج: والسامِرُ: الجماعةُ الذين يتحدّثُونَ ليلًا، وإنّما سُمُّوا سُمّارًا منَ السّمَر، والسّمَرُ: ظِلُّ القمر، وكذلك السُّمْرَةُ مُشتّقةٌ مِن هذا. وفي «المطلع»: سُمِّيَ ظلُّ القمرِ السّمَرَ لأنه يُسمَرُ به(١).

قولُه: (**وقُرِئَ: «سُمّرًا»، و«سُمّارًا»، و«تُهجِرونَ»، و«تُهْجَرون»**)، نافعٌ: «تُهْجِرون»: بضمِّ التاءِ وكسرِ الجيم، والباقونَ: بفَتْحِ التاءِ وضمِّ الجيم(٢). وقال ابنُ جِنّي: قرَأَ ابنُ مسعودٍ وابنُ عبّاس وعكرِمةُ: «سُمّرًا يُهَجِّرون»(٣).

قولُه: (**والهُجْرُ بالضمِّ: الفُحش**)، **الراغب**: الهُجْرُ: الكلامُ المهجور، لقُبْحِه، هَجَرَ فلانٌ: إذا أتَى بهُجْرٍ منَ الكلام عن قَصْد. وأهْجَرَ المريضُ: إذا أتَى بذلك مِن غيرِ قَصْد، ورَمَاهُ بهَاجِراتِ فمِه أي: بفضائح كلامِه. وقولُهم: فلانٌ هِجِّيراهُ كذا: إذا أُولعَ بذِكْرِه، وهُذِيَ به هَذَيانَ المريض، ولا يكادُ يُستعمَلُ الهِجّيرُ(٤) إلاّ في العادةِ الذّميمة، والهَجيرُ والهاجر: الساعةُ التي يُمتنَعُ فيها منَ السّيرِ للحَرّ، كأنّها هَجَرتِ الناسَ وهُجرت لذلك(٥).

---

(١) في (ط) و(ح): «السمرة لسمرته».

(٢) انظر: «إعراب القراءات السبع» لابن خالويه (٢: ٩٢-٩٣).

(٣) «المحتسب» (٢: ٩٦). وانظر: «البحر المحيط» (٧: ٥٧٢).

(٤) في (ط): «الهجّيرى».

(٥) «مفردات القرآن» ص٨٣٣.

[﴿ أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا۟ ٱلْقَوْلَ أَمْ جَآءَهُم مَّا لَمْ يَأْتِ ءَابَآءَهُمُ ٱلْأَوَّلِينَ * أَمْ لَمْ يَعْرِفُوا۟ رَسُولَهُمْ فَهُمْ لَهُۥ مُنكِرُونَ * أَمْ يَقُولُونَ بِهِۦ جِنَّةٌۢ ۚ بَلْ جَآءَهُم بِٱلْحَقِّ وَأَكْثَرُهُمْ لِلْحَقِّ كَـٰرِهُونَ ﴾ ٦٨ - ٧٠]

﴿ٱلْقَوْلَ﴾ القرآنَ، يقول: أفلمْ يَتدبَّروه؛ ليَعلموا أنه الحقُّ المُبين فيصدِّقوا به وبمَن جاء به! بل: أجاءَهُم ﴿مَّا لَمْ يَأْتِ ءَابَآءَهُمُ﴾؛ فلذلك أنكرُوه واستَبْدَعوه، كقوله: ﴿ لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّآ أُنذِرَ ءَابَآؤُهُمْ فَهُمْ غَـٰفِلُونَ ﴾ [يس: ٦]، أو ليخافوا ....

قولُه: (بل أجاءهم)، يعني: «أم» مُنقطِعة، والهمزةُ فيه: للتقرير.

قولُه: (أو لِيَخافوا)، عطفٌ على قولِه: «لِيَعلَموا»، فالتقديرُ: أغَفِلوا فلم يتَدبّروا القرآنَ ليَخافوا الإنذار فيه بل أجاءهُم الأمنُ ما لم يأتِ آباءهم، يعني: أنّ آباءَهُم إنّما خافوا وآمَنوا به وبِكُتُبِه مِن جهةِ الوَحْي أو الإلهام الصّادق، فأمِنوا منَ العذاب، فحالُ هؤلاءِ بخلافِ حالِ آبائهم الأقدَمِينَ. والمرادُ بالآباءِ حينَئذٍ مَن ذَكَر أسامِيَهم إلى آخرِه.

فإن قلتَ: مِن أين جاء الخلافُ بيْنَ التفسيرَيْنِ لقولِه: ﴿مَّا لَمْ يَأْتِ ءَابَآءَهُمُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾؟ قلتُ: مِن حيثُ التعليلُ، فإنّه لـمّا عَلّلَ التدبيرَ[(١)] بالعِلم أضَربَ عنهُ بإثباتِ الجَهْلِ الموروثِ منَ الآباءِ الجَهَلة، ولـمّا عَلّلَهُ بالخَوْفِ أضرَبَ عنهُ بإثباتِ الأمنِ الذي على خلافِ المعهودِ مِن[(٢)] أهلِ الحقِّ مثْلَ آبائهمُ المُهتَدينَ؛ لأنّ الأمنَ منَ العذابِ لا يَحصُلُ إلاّ للمُهتدي، قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَـٰنَهُم بِظُلْمٍ أُو۟لَـٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾ [الأنعام: ٨٢]، وفيه ضَرْبٌ منَ التهكُّم.

والوَجْهُ الأوّلُ أوفَقُ لتأليفِ النّظْم؛ لأنّ قولَه تعالى: ﴿أَمْ لَمْ يَعْرِفُوا۟ رَسُولَهُمْ﴾ إضرابٌ على سَبيلِ الترَقِّي، وكذلك قولُه: ﴿ أَمْ يَقُولُونَ بِهِۦ جِنَّةٌۢ﴾ فإنّهُ لـمّا أثبتَ لهُم الجَهلَ الموروثَ أَضْرَبَ عن ذلك بإثباتِ الجَهْل المكتسَب، وهُو عَدَمُ جَرْيِهم بموجِبِ العِلم فإنّ الهمزةَ في أَمْ للسُّؤالِ مُجرًى للمعلوم مَساقَ غيرِه تجهيلًا، أو للتوبيخ. قال مُحيي السُّنةِ رحمةُ الله تعالى عليه:

(١) في (ح): «لما علم التدبر» وفي (ف): «لما علل التدبر».

(٢) في (ف): «وبين»، والمثبت من (ط).

عندَ تدبُّر آياته وأقاصيصِه مِثْل ما نَزَلَ بمن قبْلَهم من المكذِّبين، أمْ جاءهم من الأمنِ ما لم يأتِ آباءَهم حين خافوا اللّـهَ فآمَنوا به وبكُتبِه ورُسله وأطاعوه؟ وآباؤهم: إسماعيلُ وأَعْقابه مِن عدنانَ وقَحْطان. وعن النبيِّ ﷺ: «لا تَسبُّوا مُضرَ ولا ربيعةَ؛ فإنّهما كانَا مسلمَيْن، ولا تسُبُّوا قُسًّا؛ فإنّه كان مُسلمًا، ولا تسبُّوا الحارثَ بنَ كعبٍ ولا أَسدَ بنَ خُزيمةَ ولا تَميمَ بنَ مُرٍّ؛ فإنهم كانُوا على الإسلامِ، وما شَكَكْتُم فيه من شيءٍ فلا تَشكُّوا في أن تُـبَّعًا كان مسلمًا». ورُوي في أنّ ضبَّةَ كان مُسلمًا، **وكان على شُرْطة سليمانَ بنِ**

﴿أَمۡ لَمۡ يَعۡرِفُواْ رَسُولَهُمۡ﴾ واردٌ على سَبيلِ التوبيخ على الإعراضِ[1]. ثُم أَضْربَ عنهُ بقولِه ﴿أَمۡ يَقُولُونَ بِهِۦ جِنَّةُۢ﴾ أي: هاهنا ما هُو أعظمُ مِن ذلك كلِّه، وهُو إثباتُ الجُنون، معَ العِلم بأنهُ أرجَحُهم عَقْلًا وأثقبُهم ذِهنًا.

فإن قلتَ: ما وَجْهُ ما رَواهُ الواحِديُّ عن ابنِ عبّاس قوله تعالى: ﴿مَّا لَمۡ يَأۡتِ ءَابَآءَهُمُ ٱلۡأَوَّلِينَ﴾ أليسَ قد أَرْسَلنا نُوحًا وإبراهيمَ والنبيِّينَ إلى قومِهم؟ فكذلك بَعثْنا محمدًا ﷺ إلى قومِه[2]؟

قلتُ: على هذا يُقدّرُ مدخولُ الهمزةِ في قولِه تعالى: ﴿أَفَلَمۡ يَدَّبَّرُواْ﴾ ما دَلّ عليه قولُه: ﴿مُسۡتَكۡبِرِينَ بِهِۦ سَٰمِرٗا تَهۡجُرُونَ﴾، على أن يكونَ الضَميرُ للقرآن، أي: استكبَروا، أفلم يَتدبّروا القرآنَ أمْ جاءهم ببِدع، وبما لم يأتِ به أنبياؤهمُ الأقدَمُون؟ ثُم قيل: بل ألم يَعرِفوا رسُولَهم فلذلك أنكروهُ وأنكَروا ما أُنزِلَ إليه، كقولِه تعالى: ﴿لَوۡلَا نُزِّلَ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانُ عَلَىٰ رَجُلٖ مِّنَ ٱلۡقَرۡيَتَيۡنِ عَظِيمٍ﴾ [الزخرف: ٣١]، والظاهرُ أنّ «أمْ» حينَئذٍ متّصلةٌ؛ لأنّ التقديرَ: استكبَروا فلم يَتدبّروا، أم استَبْدَعوا فلم يَتفكّروا، وقال في ﴿أَمۡ لَمۡ يَعۡرِفُواْ﴾ إضرابٌ عنِ الجُملة، لا عن مَدخولِ «أم» وحدَه، هذا هُو التحقيقُ فلْيُتَدبّرْ.

قولُه: (**وكان على شُرْطةِ[3] سُليمان**)، قيل: هي: اسمُ جَمْع، وجَمْعُها: شُرَط. **الجوهري**:

---

(١) «معالم التنزيل» (٥: ٤٢٤).

(٢) انظر: «الوسيط» للواحدي (٣: ٢٩٤).

(٣) في (ح) و(ف): «شريطة»، والمثبت من (ط).

داود. ﴿أَمْ لَمْ يَعْرِفُوا۟﴾ محمَّدًا وصحَّةَ نَسَبه، وحُلولَه في **سِطَةِ هاشم**، وأمانتَه، وصِدْقَه، وشَهامتَه، وعَقْلَه، واتِّسامَه بأنه خيرُ فتيانِ قُريشٍ، والخطبةُ التي خَطَبَها أبو طالبٍ في نكاحِ خديجةَ بنت خُويلد، **كفى برُغائها مُناديًا**.

الجِنَّةُ: الجُنون. وكانوا يَعلمون أنه بَريء منها، وأنه أرجَحُهم عقلًا وأثقبُهم ذِهنًا، ولكنه جاءَهم بما خالَفَ شهواتِهم وأهواءَهم، ولم يُوافق ما نَشَؤُوا عليه، **وسِيطَ بلُحومهم** ودِمائهم من اتِّباعِ الباطل، ولم يَجِدُوا له مَردًّا ولا مَدفعًا؛ لأنه الحقُّ الأبْلج، والصِّراطُ المستقيم، فأَخلَدُوا إلى البَهْت، وعوَّلوا على الكَذِب مِنَ النِّسبةِ إلى الجُنون والسِّحرِ والشِّعر. فإن قلتَ: قولُه: ﴿وَأَكْثَرُهُمْ﴾ فيه أنَّ أقلَّهم كانوا لا يَكرهُون الحقَّ.

قلتُ: **كان فيهم مَن يَتركُ الإيمانَ به أنفةً واستِنكافًا مِنْ توبيخِ قومه** وأَنْ يقولوا:

الشَّـرَطُ بالتحريك: العلامةُ، الأصمعيُّ: ومنهُ سُمِّي الشُّرَطُ؛ لأنَّهم جَعَلوا لأنفُسِهم علامةً يُعرَفونَ بها، الواحدُ شُرْطةٌ، وشُرطيٌّ.

قولُه: (**في سِطَةِ هاشم**)، **الأساس**: ومنَ المجازِ هُو وَسَطُ قومِه ووَسَطٌ فيهم وَسِطَةٌ وقومٌ وَسَطٌ وأوسَاطٌ: خِيارٌ.

قولُه: (**كفَى برُغائها مُناديًا**)، **الجوهري**: الرُّغاءُ: صوتُ ذواتِ الخُفّ، ويقالُ في المَثل: كفَى برُغائها مُناديًا، أي: إنّ رُغاءَ بعيرِه يقومُ مقامَ ندائه في التعرُّضِ للضِّيافةِ والقِرَى. وقال المَيْدانيُّ: يُضرَبُ لَمن يقفُ ببابِ الرجُل، فيقالُ: أرسِلْ مَن يَستأذِنُ لك، فيقولُ: كَفَى بعِلمِه توقُّفي ببابِه مُستأذِنًا(١) لي، أي: قد عَلِمَ بمكاني، فلو أرادَ أذِنَ لي(٢).

قولُه: (**وسِيطَ بلُحومِهم**)، السّوط: خَلْطُ الشيءِ بعضِه ببعض.

قولُه: (**كان فيهم مَن يَترُكُ الإيمانَ به أنفَةً واستنكافًا مِن توبيخ قومِه**)، **الانتصاف**: قولُ

---

(١) في (ط) و(ح): «مناديًا».

(٢) «مجمع الأمثال» (٢: ١٤٢).

صَباً وتَركَ دِينَ آبائه، لا كراهةً للحق، كما يُحكى عن أبي طالب. فإن قلتَ: يزعمُ بعضُ الناس أنَّ أبا طالب صحَّ إسلامه. قلتُ: **يا سبحانَ الله!** كأنَّ أبا طالب كان أخملَ أعمامِ رسولِ الله ﷺ، حتى يشتهرَ إسلامُ حمزةَ والعبّاسِ، ويخفى إسلامُ أبي طالب!

[﴿ وَلَوِ ٱتَّبَعَ ٱلْحَقُّ أَهْوَآءَهُمْ لَفَسَدَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ ۚ بَلْ أَتَيْنَٰهُم بِذِكْرِهِمْ فَهُمْ عَن ذِكْرِهِم مُّعْرِضُونَ ﴾ ٧١]

دلَّ بهذا على عِظَمِ شأن الحقِّ، وأنَّ السماواتِ والأرضَ ما قامت ولا مَن فيهنَّ إلا به، فلو اتَّبع أهواءَهم لانقلبَ باطلًا، ولذَهبَ ما يقومُ به العالَمُ فلا يبقى له بعدَه

الزمخشَريِّ: مَن يَترُكُ الإيمانَ لأجلِ آبائه لم يكنْ كارهًا غيرُ صَحيح، فمَن أحَبَّ شيئًا كَرِهَ ضِدّه، فلمّا أحَبُّوا البقاءَ على كُفرِهم، كرهوا الانتقالَ عنهُ، واستَجرّهُ الكلامُ إلى تحقيقِ موتِ أبي طالبٍ، أي: في حالِ كونِه غيرَ كارِه للإيمانِ(١).

وقلتُ: منِ امتَنَعَ عنِ الإسلام بمُجرّدِ التقليدِ لا يكونُ إلّا مُحبًّا لهُ في نفْسِه، غيرَ كارِه إياهُ، ومُبغِضًا لضِدِّه، وهُو الكُفرُ.

وقال صاحب «الانتصاف»: والأحسَنُ أن يعودَ الضّميرُ في ﴿وَأَكْثَرُهُمْ﴾ على الجِنس بجُملتِه، كقولِه تعالى: ﴿وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء: ٨]، ﴿وَمَآ أَكْثَرُ ٱلنَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [يوسف: ١٠٣]، لقولِه: ﴿بَلْ جَآءَهُم بِٱلْحَقِّ﴾، وقد جاء به للناسِ كافّةً، ويَحتمِلُ أن يُرادَ بالأكثرِ: الكُلُّ، كما حَمَلَ القليلَ على النفْي(٢). وقلتُ: هذا أقرب، والأوّلُ مردودٌ؛ لِما يَلزَمُ منهُ الاختلافُ في الضمائر، وأيضًا، الأسلوبُ الذي ذهبَ إليه تذييلٌ، فلا بدّ مِن إقامةِ المُظهَرِ فيه مُقامَ المُضمَر، وهُو أن يُرادَ بالأكثرِ الكُلُّ.

قولُه: (**يا سبحانَ الله**)، «سبحانَ الله»: كلمةُ تنزيه، ثُم استُعمِلَ في التعجُّبِ، كأنه قيل: يا عجَبًا.

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشّاف» (٣: ١٩٥).

(٢) المصدر السابق (٣: ١٩٥).

قوامٌ. أو أرادَ أنَّ الحقَّ الذي جاء به محمَّدٌ ﷺ، وهو الإسلام، لو اتَّبعَ أهواءَهم وانقلبَ شِركًا، لجاءَ اللهُ بالقيامة، ولأهلَكَ العالَمَ ولم يُؤخِّر. وعن قتادةَ: أنَّ الحق هو اللهُ. ومعناه: **لو كان اللهُ إلـهًا** يَتَّبع أهواءَهم ويأمُرُ بالشِّرْكِ والمعاصي، لـمَا كان إلـهًا، ولكانَ شيطانًا، ولـمَا قَدَرَ على أن يُمسِكَ السماواتِ والأرض. ﴿بِذِكْرِهِمْ﴾ أي: بالكتابِ الذي هو ذِكْرُهم، أو وَعظُهم، أو وَصيَّتُهم وفخرُهم. أو: بالذِّكر الذي كانوا يَتمنَّونه ويقولون: ﴿لَوْ أَنَّ عِندَنَا ذِكْرًا مِّنَ الْأَوَّلِينَ * لَكُنَّا عِبَادَ اللَّهِ الْمُخْلَصِينَ﴾ [الصافات: ١٦٨-١٦٩]. وقُرئ: (بذِكْراهم).

[﴿أَمْ تَسْأَلُهُمْ خَرْجًا فَخَرَاجُ رَبِّكَ خَيْرٌ وَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ﴾ ٧٢]

قُرئ: (خَراجًا فخَراج)، و(خَرْجًا فخَرْج)، و﴿خَرْجًا فَخَرَاجُ﴾؛ وهو ما تُخرجه إلى الإمامِ من زكاةِ أرضك، وإلى كلِّ عاملٍ من أُجرتِه وجُعْله. وقيل: الخَرْج: ما تبرَّعتَ به. والخَراجُ: ما لَزِمَك أداؤه. والوجهُ: أنّ الخَرْجَ أخصُّ من الخراج، كقولك: خَراجُ القرية، **وخَرْج الكُرْدة**، زيادةُ اللفظ لزيادة المعنى؛ **ولذلك حَسُنتْ قراءةُ مَن قرأ: ﴿خَرْجًا فَخَرَاجُ رَبِّكَ﴾**، يعني: أمْ تسألُهم على هدايتِك لهم قليلًا من عَطاءِ الخَلْق؟ فالكثيرُ من عَطاءِ الخالق خيرٌ.

قولُه: (**ولو كان الله إلهًا**)، إلى آخِره، منَ الإلحادِ الذي يَحترِزُ أن يَنطِقَ به المسلم.

قولُه: (**قُرِئَ: «خَرَاجًا فخَرَاج»**)، حمزةُ والكسائيُّ: «خراجًا»، والباقونَ: بغيرِ ألفِ. ابنُ عامر: «فخَرْجُ ربِّك»، بإسكانِ الراءِ مِن غيرِ ألِف، والباقونَ: بفَتْحها وبألفِ[1].

قولُه: (**وخَرَجَ الكُـرْدةُ**)، رُوِي عنِ المصنِّف: الكَردةُ: جَمْعُها: الكُرْدُ، وهُو مِن وضع الكُرْد، والعَرْبُ لا تَعرِفُها، وهِي قطعةٌ منَ الأرضِ المزروعة، ولا تُعرَفُ هذه اللُّغةُ في الأصُول.

قولُه: (**ولذلك حَسُنَتْ قراءةُ مَن قرأَ ﴿خَرْجًا فَخَرَاجُ رَبِّكَ﴾**)، قال صاحبُ «الفرائد»:

---

(١) وقد فرّق بعضُهم بين معنييها، وقال آخرون: هما بمعنًى واحد. انظر تحقيق ذلك في «حجّة القراءات» ص٤٨٩-٤٩٠.

[﴿وَإِنَّكَ لَتَدْعُوهُمْ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ * وَإِنَّ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْـَٔاخِرَةِ عَنِ ٱلصِّرَٰطِ لَنَٰكِبُونَ﴾ ٧٣-٧٤]

قد ألزَمَهم الحُجَّةَ في هذه الآياتِ، وقَطَعَ مَعاذيرَهم وعِلَلَهم بأنَّ الذي أُرسِل إليهم رَجلٌ معروف أمْرُه وحاله، مَخْبُور سِرُّه وعَلَنه، خَليقٌ بأن يُجتبى مثلُه للرِّسالة من بين

المفهومُ مِن قولِه أنّ الخَرْجَ يَدُلُّ على القليل مِن إعطاءِ الخَلْق، وأنّ الخَراجَ على الكثيرِ مِن إعطاءِ الخالق، فكيف يكونُ الخَرْجُ أخَصَّ منَ الخَراج؟ والمعنى: أيَظُنُّونَ أنك طامعٌ في أموالِهم فيما تَدْعُوهم إليه، فخَراجُ ربِّك، أي: ما يُعطيكَ ربُّكَ على طاعتِك لهُ في الدُّعاءِ إليه، خيرٌ لك مِن عَرَض[1] الدُّنيا.

وقلتُ: مُرادُ المصنِّفِ من لفظِ «أخَصّ»: الأقلُّ تناوُلًا مطلقًا، لا الخاصُّ الذي يقابِلُ العامّ؛ لقولِه: «زيادةُ اللّفظِ لزيادةِ المعنى». قال القاضي: الخَرْجُ: بإزاءِ الدَّخْل، يقال لكلِّ ما تُخرِجُه إلى غيرِك، والخَـراجُ غالبٌ في الضّريبةِ على الأرض، ففيه إشعارٌ بالكثرةِ واللزوم، فيكونُ أبلَغَ، ولذلك عَبّرَ به عن إعطاءِ الله تعالى إياهُ، كأنهُ قال: أم تسألُهم أَجرًا على أداءِ الرِّسالةِ ﴿فَخَرَاجُ رَبِّكَ﴾، أي: رِزقُه في الدُّنيا، أو ثوابُه في الآخرةِ ﴿خَيْرٌ﴾ لسَعَتِه ودَوامِه[2].

قولُه: (**قد ألزَمَهمُ الحُجّةَ في هذه الآيات، وقَطَعَ مَعاذيرَهم وعِلَلَهم بأنّ الذي أُرسِلَ إليهم رجُلٌ معروفٌ أمرُه**)، إلى آخِرِه، اعلَمْ أنّ هذه الآياتِ مُطابقةٌ للحديثِ المشهورِ المُخرّجِ في «الصّحيحَيْنِ»[3] للإمام محمدِ بنِ إسماعيلَ ومسلم بنِ الحجّاج رحمهما الله، عن أبي سُفيانَ قبْلَ إسلامِه حينَ أرسَلَ إليه هِرَقْل وسألَه عن أمرِ رسُولِ الله ﷺ في أنّهما اشتَملا على أمّهاتِ المسائلِ المُعتبرَةِ في أمرِ النُّبوة:

أوّلُها: الواجبُ أن يكونَ الرسُولُ ذا نَسَب، فدَلّ عليه بقولِه تعالى: ﴿أَمْ لَمْ يَعْرِفُوا۟ رَسُولَهُمْ

---

(١) في (ح): «عروض».

(٢) «أنوار التنزيل» (٤: ١٦٣).

(٣) انظر: «صحيح البخاري» (٧)، و«صحيح مسلم» (١٧٧٣)، كلاهما يرويه من حديثِ ابن عباسٍ رَضِيَ الله عنهما.

ظَهْرانَيْهم، وأنه لم يُعرَض له حتى يَدَّعيَ بمِثْل هذه الدَّعوى العظيمةِ بباطل، ولم يجعَلْ ذلك سلَّمًا إلى النَّيلِ من دُنياهم واستِعطاءِ أَموالهم، ولم يَدعُهم إلا إلى دِينِ الإسلام

﴿فَهُمْ لَهُۥ مُنكِرُونَ﴾، أي: لم يَعرِفوا محمدًا ﷺ وصحّةَ نَسَبه وحُلولَه في سِطَةِ هاشم، يُوافقه قولُ هِرَقْلَ لتَرْجُمانِه: قُلْ لهُ: إنّي سألتُك عن نَسَبِه فيكم، فذَكَرْتَ أنهُ فيكم ذو نَسَب، وكذلك الرُّسُلُ تُبعَثُ في نَسَبِ قومِها.

وثانيها: أن يكونَ صاحبَ شَهامةٍ ورَجَاحةِ عَقْل، بَريئًا منَ الجُنونِ وما يُنافي الحَقّ والصِّدق، وهُو الزُّورُ، والكذِبُ، فدَلّ عليه بقولِه: ﴿أَمْ يَقُولُونَ بِهِۦ جِنَّةٌۢ بَلْ جَآءَهُم بِٱلْحَقِّ﴾، وقال هِرَقْلُ: سألتُك: هل تتّهمونَهُ بالكذِبِ قبْلَ أن يقولَ ما قال؟ فذَكَرْتَ أنْ لا، فقلتُ: أعرفُ أنهُ لم يكنْ لِيَذَرَ الكذِبَ على الناس فيكذِبَ على الله عَزّ وجَلّ.

وثالثها: أن لا يَسألَ فيما يَرُومُه عاجلًا للأمر، فدَلّ عليه بقولِه تعالى: ﴿أَمْ تَسْـَٔلُهُمْ خَرْجًا فَخَرَاجُ رَبِّكَ خَيْرٌ﴾، وقال هِرَقْلُ: سألتُك: هل كان مِن آبائه مَنْ مَلِكٍ؟ فذَكَرْتَ أن لا، فقلتُ: لو كان مِن آبائه مِن مَلِكٍ قلتُ: رجلٌ يَطلُبُ مُلْكَ أبيه.

ورابعُها: أن يكونَ ما يدعو إليه في نفسِه حقًّا هاديًا إلى الطريق المستقيم، فدَلّ عليه بقولِه: ﴿وَإِنَّكَ لَتَدْعُوهُمْ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾، وقال هِرَقْلُ: سألتُك: بما يأمُركم؟ فذَكَرْتَ أنه يأمُركم بأن تَعبُدوا اللهَ تعالى، ولا تُشرِكوا به شيئًا، ويَنْهاكُم عن عبادةِ الأوثان، ويَأمُرُكم بالصّلاةِ والصِّدقِ والعَفاف. ثُم قال هِرَقلُ بعدَ ذلك: فإنْ كان ما تقولُ حقًّا فسَيملِكُ موضعَ قَدميَّ هاتَيْن. وقد كنتُ أعلمُ أنه خارجٌ، لم أكنْ أظُنُّ أنهُ مِنكم، فلو أنّني أعلَمُ أنّي أخلُصُ إليه لتَجشّمتُ لقاءه، ولو كنتُ عندَه لغَسَلتُ عن قدمَيْه. ألا ترى كيف أذْعَنَ للحقِّ بما سَمعَ منَ الأمارات؟

قولُه: (**وأنهُ لم يُعرَضْ له**)، تقولُ العرَبُ: عُرِضَ لفُلان: إذا جُنّ، بمعنى عَرَضَتْ لهُ الجِنّ. **النِّهاية:** في حديثِ خديجةَ رَضِيَ اللهُ عنها: «أخافُ أن يكونَ عُرِضَ له»، أي: عَرَضَ له الجِنُّ، أو أصابَه مِنهم.

قولُه: (**ولم يَدْعُهم إلّا إلى دين الإسلام**)، عطفٌ على قولِه: «وأنهُ لم يُعرَضْ لهُ»، المرادُ منهُ قولُه تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ بِهِۦ جِنَّةٌۢ بَلْ جَآءَهُم بِٱلْحَقِّ﴾، وقولُه: «ولم يَجعَلْ ذلك سُلّمًا»، المقصودُ

....

مِن قولِه: ﴿أَمْ تَسْأَلُهُمْ خَرْجًا﴾، وتَرْكُ ما يَدُلُّ على قولِه: ﴿أَمْ لَمْ يَعْرِفُواْ رَسُولَهُمْ﴾، والحاصلُ أنهُ تعالى أورَدَ هذه الحُجَجَ على مِنْوالٍ أبرزَ معَها الداءَ المكنونَ في ضمائرِهم، أي: أنّ تلك الدعوةَ كانت على اللِّينِ والرِّفق، وإرخاءِ العِنَانِ معَ الخَصْم، وعَدَمِ المُواجَهة، يَدُلُّ عليه قولُه تعالى: ﴿وَلَوِ ٱتَّبَعَ ٱلْحَقُّ أَهْوَآءَهُمْ لَفَسَدَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ﴾ حيث جيء بـ«لوْ» على الفَرْضِ في موضع القَطْع على مِنوالِ ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُواْ فِي ٱلْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوٓاْ أَرْحَامَكُمْ﴾ [محمد: ٢٢] ليَبعثَهم على الفِكْرِ في حالِ أنفُسِهم وما هُم عليه مِن ركوبِ باطِلِهم وأهوائِهم، وتلك الأهواءُ والأدواءُ على وجوهٍ.

أوّلها: التقليدُ وعدَمُ التدبُّرِ والفِكرة، فدَلّ عليه بقولِه تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَدَّبَّرُواْ ٱلْقَوْلَ أَمْ جَآءَهُم مَّا لَمْ يَأْتِ ءَابَآءَهُمُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾، وإليه الإشارةُ بقولِه: «وهو إخلالُهم بالتدبُّرِ واستِهتارُهم بدينِ الآباءِ الضُّلّالِ».

وثانيها: تعَلُّلُهم بأنه مجنونٌ بعدَ ظهورِ الحقِّ، وإليه يُشيرُ بقولِه: ﴿أَمْ يَقُولُونَ بِهِۦ جِنَّةٌۢ بَلْ جَآءَهُم بِٱلْحَقِّ﴾.

وثالثُها: كراهتُهم للحقّ، وهُو المرادُ مِن قولِه تعالى: ﴿وَأَكْثَرُهُمْ لِلْحَقِّ كَٰرِهُونَ﴾. قال القاضي رحمةُ الله تعالى عليه: لأنه يُخالفُ شَهواتِهم وأهواءَهم، فلذلك أنكَروه[1].

ورابعُها: إعراضُهم عمّا فيه حَظُّهم، وهُو المعنيُّ بقولِه: ﴿بَلْ أَتَيْنَٰهُم بِذِكْرِهِمْ فَهُمْ عَن ذِكْرِهِم مُّعْرِضُونَ﴾.

واعلَمْ أنهُ ظَهَرَ مِنْ هذا البيانِ أنّ قولَه: ﴿وَلَوِ ٱتَّبَعَ ٱلْحَقُّ أَهْوَآءَهُمْ﴾ جُملةٌ مُعترضةٌ بيْنَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه، وهُو ﴿أَمْ تَسْأَلُهُمْ﴾ و﴿أَمْ يَقُولُونَ بِهِۦ جِنَّةٌۢ﴾، وأنّ الوَجْهَ الثانيَ في تفسيرِ الحقِّ، وهُو أن يُرادَ به الحقُّ الذي جاء به محمدٌ ﷺ وهُو الإسلام، هُو الوَجْهُ. والوَجْهُ الثالث، وهُو أن يُرادَ به اللهُ منها بعيدٌ نابٍ عنِ اقتضاءِ المقام، وأنّ قولَه: «لَـما كان إلهًا ولكان شيطانًا» هفوةٌ فاحشةٌ، وإلحادٌ في أسمائه عزّ وجلّ والعياذُ بالله تعالى منها. وأمّا

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ١٦٢).

الذي هو الصِّراطُ المستقيم، مع إبرازِ المَكْنُون من أَدْوائهم؛ وهو إخْلالُهم بالتدبُّرِ والتأمُّل، **واستِهتارُهم** بدِينِ الآباءِ الضُّلَّال من غيرِ بُرهان، وتَعلُّلهم بأنه مجنونٌ بعد ظُهورِ الحقِّ وثَباتِ التصديق من اللّـهِ بالمُعجزات والآياتِ النيِّرة، وكَراهتُهم للحقِّ، وإعراضُهم عمّا فيه حظُّهم من الذِّكر، **يحتملُ أنَّ هؤلاءِ وصِفتُهم أنهم لا يُؤمِنون بالآخرة.** ﴿لَنَٰكِبُونَ﴾ أي: عادِلُون عن هذا الصِّراطِ المذكور، وهو قولُه: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾، **وأنَّ كلَّ مَن لا يؤمِنُ بالآخرة** فهو عن القَصْدِ ناكِب.

لـمّا أسلم ثُمامةُ بن أُثالٍ الحَنَفيُّ ولَحِقَ باليَمامة ومَنَعَ المِيرةَ من أهل مكّةَ، وأخَذَهم اللهُ بالسِّنينَ حتى **أكلوا العِلْهِزَ**؛ جاءَ أبو سفيانَ إلى رسولِ الله ﷺ، فقال

الوَجْهُ الأوّلُ، وهُو أن يُرادَ جنسُ الحقِّ ليَدخُلَ الحقُّ الذي السِّياقُ عليه، فهُو أيضًا وَجْهٌ، وكان هذا أوجَهَ، وبالاعتراضِ أليَق. وحَمْلُ الوَجْهِ الثاني على الاستطرادِ لقولِه: ﴿بَلْ جَآءَهُم بِٱلْحَقِّ﴾ أنسَبُ.

قولُه: **(واستهتارُهم)، الجوهريُّ**: فلانٌ مُسْتَهْتَرٌ بالشراب، أي: مولَعٌ به لا يُبالي ما قيلَ فيه.

قولُه: **(يَحتمِلُ أنّ هؤلاءِ وصِفتُهم أنّهم لا يؤمنونَ بالآخِرة)**، يريدُ أنّ الآيةَ مُقابلةٌ لقولِه تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَدْعُوهُمْ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾، وأنّ الأصلَ: وإنّهم عن الصِّراطِ لَناكِبونَ، فأُقيمَ المُظهَرُ مقامَ المضمَر؛ ليُؤْذِنَ بأنّ مُنكِرَ الحَشْرِ ناكبٌ عنِ الصِّراطِ المستقيم الذي هُو دينُ الإسلام، وأنّ مبنَى دينِ الإسلام على الإيمانِ باليوم الآخِر.

قولُه: **(وأنّ كلّ مَن لا يؤمنُ بالآخِرةِ)**: عطفٌ على قولِه: «أنّ هؤلاءِ»، فعلى هذا لا يكونُ مِن إقامةِ المُظهَرِ مقامَ المُضمَر، بلِ الجُملةُ تذييلٌ، فيَدخُلُ هؤلاءِ دخولًا أوّليًّا في هذا المقام(١).

قولُه: **(أكلوا العِلْهِز)، النِّهاية**: هُو شيءٌ يتّخِذونَه في المَجاعة، يَخلِطونَ الدّمَ بأوْبارِ

---

(١) في (ح): «العام».

له: أَنشُدُكَ اللّـهَ والرَّحمَ ألستَ تَزعمُ أنك بُعِثتَ رحمةً للعالمين؟ فقال: «بلى»، فقال: قَتلتَ الآباءَ بالسيف، والأبناءَ بالجُوع.

[﴿وَلَوْ رَحِمْنَاهُمْ وَكَشَفْنَا مَا بِهِم مِّن ضُرٍّ لَّلَجُّوا فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ * وَلَقَدْ أَخَذْنَاهُم بِالْعَذَابِ فَمَا اسْتَكَانُوا لِرَبِّهِمْ وَمَا يَتَضَرَّعُونَ * حَتَّىٰ إِذَا فَتَحْنَا عَلَيْهِم بَابًا ذَا عَذَابٍ شَدِيدٍ إِذَا هُمْ فِيهِ مُبْلِسُونَ﴾ ٧٥-٧٧]

والمعنى: لو كَشَفَ اللهُ عنهم هذا الضرَّ ـ وهو الهُزالُ والقحطُ الذي أصابَهم ـ برحمتِه عليهم ووَجَدُوا الخِصْبَ؛ لارتَدُّوا إلى ما كانوا عليه من الاستكبارِ وعَداوةِ رسولِ الله ﷺ والمؤمنين، وإفراطِهم فيها، ولَذهَبَ عنهم **هذا الإبْلاسُ** وهذا التملُّقُ بين يدَيْه **يَسترحِمُونه**، واستشهدَ على ذلك بأنّا أخَذْناهم أوَّلًا بالسُّيوف وبما جَرى عليهم يومَ بَدْر من قَتْلِ صَناديدِهم وأَسْرِهم، فما وُجِدتْ منهم بعد ذلك استكانةٌ ولا تضرُّع، حتى فَتَحْنا عليهم بابَ الجُوع الذي هو أشدُّ من الأَسْرِ والقَتْل، وهو أَطمُّ العذاب، فأُبلِسُوا الساعةَ وخَضعتْ رِقابُهم، وجاءَ أَعتاهم وأشدُّهم شَكيمةً في العِناد يَستعطِفُك. أو: **مَحنّاهم بكُلِّ محنةٍ** من القَتْلِ والجوعِ فما رُؤيَ فيهم ....

الإبل، ثُم يَشْوُونه بالنارِ ويأكُلونَه. وقيل: هُو شيءٌ يَنْبُتُ ببلادِ بني سُلَيْم، لهُ أصلٌ كأصلِ البَرْدِي.

قولُه: (**هذا الإبلاسُ**)، نَحْوُه قولُه تعالى: ﴿أَخَذْنَاهُم بَغْتَةً فَإِذَا هُم مُّبْلِسُونَ﴾ [الأنعام: ٤٤] أي: مُتحيِّرونَ آيسونَ واجِمون. والتمَلُّقُ: قولُ أبي سُفيان: أنشدتُكَ اللهَ والرَّحِم(١) إلى آخِرِه.

قولُه: (**يَسترحِمُونَه**)، جُملةٌ مُستأْنَفةٌ؛ بيان، أو حالٌ مؤكّدة، والعامِلُ: اسمُ الإشارة.

قولُه: (**أو مَحنّاهُم بكلِّ مِحنة**)، عطفٌ على قولِه: «**أخَذْناهُم أوّلًا بالسُّيوف**»، يعني:

---

(١) هو جزءٌ من حديثٍ صحيحٍ أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (١١٢٨٩)، والحاكم في «المستدرك» (٢: ٣٩٤)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٢: ٣٢٩)، وصحّحه ابن حبان (٩٦٧) من حديثِ ابن عباسٍ رَضِيَ الله عنهما.

لِينُ مقادَةٍ وهم كذلك، حتى إذا عُذِّبوا بنارِ جهنَّمَ فحينئذٍ يُبلِسُون، كقوله: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يُبْلِسُ ٱلْمُجْرِمُونَ﴾ [الروم: ١٢]، ﴿لَا يُفَتَّرُ عَنْهُمْ وَهُمْ فِيهِ مُبْلِسُونَ﴾ [الزخرف: ٧٥]. والإِبْلاس: اليأسُ من كلِّ خير. وقيل: السُّكوتُ مع التحيُّر. فإن قلتَ: ما وزنُ استَكان؟ قلت: استَفْعَل من الكَوْن، أي: انتقلَ من كَوْنٍ إلى كَوْن، كما قيل: استَحَالَ؛ إذا انتَقَلَ من حالٍ إلى حالٍ. **ويجوزُ أن يكون افْتَعَل من السُّكون،** أُشبعتْ فتحةُ عَيْنه،

هؤلاءِ القومُ قدِ اعتَادوا اللَّجَاج، وليس هذا الجُوعُ[١] بأوّلِ عذاب، حتّى إذا كشَفْناهُ عنهُم تضرّعوا واستكانوا، ألا تَرى كيف أَخَذْناهُم بالسُّيوفِ يومَ بَدْر، أو محَنّاهُم بكلِّ مِحنةٍ فما استكانوا؟ وإليه الإشارةُ بقولِه: «واستَشهَدَ على ذلك بأنّا أَخَذْناهم».

قولُه: (لِينُ مَقَادةٍ)، مستعارٌ لسُهولةِ تَأَتّي الحَقِّ، مِن قولِهم: هُو يقودُ الخَيْلَ ويَقْتادُها. **الأساس:** قادَ الفَرَسَ بمَقاوِدِها، وهُو حَبْلٌ يُشَدُّ في العُنُقِ للقِياد. ومنَ المجازِ: فلانٌ سَلِسُ القِيَاد؛ يُتابِعُكَ على هَواك.

قولُه: **(ويجوزُ أن يكونَ افتَعَلَ منَ السُّكون)، الانتصاف:** كونُه استَفْعَلَ منَ الكَوْن أحسَنُ مِن هذا، فإنهُ غيرُ فصيح، و«بمُنْتَزَاحِ» للضَّرورة. وأمّا تنظيرُه بقولِه: «كما قيل: استحالَ: إذا انتقَلَ» وَهْمٌ؛ فإنّ «استكَانَ» عندَه أحدُ أقسام استَفْعَلَ الذي معناهُ التحوُّلُ، كاستَجْمَرَ واستَنْوَقَ، وأمّا «استحالَ» فثُلاثيُّه مِن[٢]: حالَ يَحُولُ، أفاد معنى الحَوْل مِن غيرِ نَقْلٍ إلى استَفْعَلَ، فاستَفعَلَ فيه بمعنى فَعَلَ. ومعنى الآيةِ: فما انتقَلوا مِن كوْنِ التحيُّرِ إلى كوْنِ الخضُوع؛ لدِلالةِ المقام عليه. وكان جَدِّي[٣] امتُحِنَ ببغدادَ عندَ الناصرِ، فسُئلَ عنها فقال: هُو مشتَقٌّ مِن قولِ العرَب: كنتُ لكَ إذا خضَعْت، وهِي لغةٌ هُذَليّةٌ، وقد نَقَلَها أبو عُبيدٍ في «الغريبِ»[٤]، وهُو أحسَنُ محامِلِ الآية، ويكونُ استَفعَلَ بمعنى فَعَلَ مثْلَ: قَرّ

---

(١) في (ط): «وهذا الجوع ليس».

(٢) كذا في الأصول الخطية، أما «الانتصاف» فلم ترد فيه لفظة «من»، وهو الأشبه بالصواب.

(٣) يعني جَدّ ابن المُنَيِّر صاحب «الانتصاف».

(٤) في (ط): «الغريبين»، وكلاهما صحيح.

كما جاء: «بمُنْتزَاحِ»

فإن قلتَ: هلّا قيل: وما تضرَّعوا، أو: فما يَستكينون! قلتُ: لأنَّ المعنى: مَحنَّاهم فما وُجِدتْ منهم عَقِيبَ المِحْنةِ استِكانة. وما مِن عادةِ هؤلاءِ أنْ يَستكينوا ويَتضرَّعوا حتى يُفتَحَ عليهم بابُ العذابِ الشديد. وقُرِئ: (فَتَّحْنا).

[﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنشَأَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَٱلْأَفْـِٔدَةَ ۚ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ * وَهُوَ ٱلَّذِى ذَرَأَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ وَإِلَيْهِ تُحْشَرُونَ * وَهُوَ ٱلَّذِى يُحْىِۦ وَيُمِيتُ وَلَهُ ٱخْتِلَٰفُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ ۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ ٧٨-٨٠]

واستَقَرّ، وعلا واستَعْلَى، وحالَ واستَحالَ. وسُئلتُ: لـمَ لا تجعَلُه ـ على هذا ـ منَ استَفعَلَ للمبالغة، كاستَحْسَرَ واستَعصَمَ. فقلتُ: المعنى: يَأْبَاهُ؛ لأنّ المقصُودَ وَصْفُهم بغايةِ القَسْوة، فلو جعَلتَها للمبالغةِ لم يُفِدْ ذلك؛ لأنّ نفيَ الأدنَى أبلَغُ مِن نفْيِ الأعلى، فيكونُ ذَمًّا بأنّهم ما بَلَغوا في الضّراعةِ نهايتَها، وهُم لم يَتلمّظُوا بشيءٍ منها، فكيفَ يَنْفي عنهم نهايَتها[1]؟

وقال صاحبُ «الإنصاف»: له مَحْمَلٌ صحيحٌ، وهُو التنبيهُ على أنّ ذلك العذابَ مُقتضٍ لغايةِ الاستكانة، وقد وَرَدَ هذا السؤالُ في قولِه: ﴿وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ﴾ [الأنبياء: ١٩]، وهِي للمبالغة، وأجابَ الزمخشريُّ رحمه اللهُ تعالى بما ذكَرْتُه[2].

قولُه: (كما جاء: «بمُنْتَزَاح»)، الجوهري: أنت بمُنتَزِحٍ مِن كذا، أي: بِبُعدٍ منهُ. قال ابن هَرْمَة يرثي ابنه:

فأنت منَ الغوائل حينَ تُرمى ومــن ذمِّ الرجــالِ بمُنْتَزاحِ

إلا أنه أشبَعَ فتحة الزّاي، فتولدت الألفُ.

قولُه: (هلّا قيل: وما تَضَرّعوا، أو: فما يَستكينُونَ؟)، أي: لـمَ لمْ تُراعَ المُوافقةُ بيْنَ

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشّاف» (٣: ١٩٧-١٩٨).

(٢) انظر: «الكشّاف» (١٠: ٣١٣ - ٣١٤).

إنما خصّ السَّمع والأبصَار والأَفئدَة؛ لأنه يتعلَّقُ بها من المنافع الدِّينيَّةِ والدُّنيويَّة ما لا يَتعلَّق بغيرِها، ومُقدِّمةُ مَنافِعها: أنْ يُعمِلوا أبصارَهم وأسماعَهم في آياتِ الله وأفعاله، ثم يَنظُروا ويَستدلُّوا بقلوبهم. ومَن لم يُعمِلْها فيما خُلِقتْ له فهو بمنزلةِ عادِمِها، كما قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿فَمَآ أَغْنَىٰ عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلَآ أَبْصَٰرُهُمْ وَلَآ أَفْـِٔدَتُهُم مِّن شَيْءٍ إِذْ كَانُواْ يَجْحَدُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ [الأحقاف: ٢٦]، ومُقدِّمةُ شُكرِ النعمة فيها: الإقرارُ بالمُنعِم بها، وأن لا يُجعل له نِدٌّ وشريكٌ. أي: تشكرون شُكرًا قليلًا، و﴿مَّا﴾ مُزيدةٌ للتأكيد بمعنى حقًّا. ﴿ذَرَأَكُمْ﴾: خَلَقَكم وبثَّكم بالتناسُل، ﴿وَإِلَيْهِ﴾ تُجمَعون يومَ القيامة بعد تَفرُّقكم. ﴿وَلَهُ ٱخْتِلَٰفُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ أي: هو مختصٌّ به، وهو مُتولِّيه، ولا يَقدرُ على تصريفِهما غيرُه. وقُرِئ: (يَعقِلون) بالياءِ عن أبي عمرو.

[﴿بَلْ قَالُواْ مِثْلَ مَا قَالَ ٱلْأَوَّلُونَ * قَالُوٓاْ أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ * لَقَدْ وُعِدْنَا نَحْنُ وَءَابَآؤُنَا هَٰذَا مِن قَبْلُ إِنْ هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ ٨١-٨٣]

أي: قال أهلُ مكَّةَ كما قال الكفّارُ قَبْلهم. الأَساطير: جمعُ أَسْطارٍ؛ جَمْعِ سَطَرٍ. قال رُؤبةُ:

إنِّي وأَسْطارٍ سُطِرْنَ سَطْرا

المعطوفِ والمعطوفِ عليه في كونهما ماضيَيْنِ أو مُضارِعَيْن؟ وأجابَ: أنّ ﴿ٱسْتَكَانُواْ﴾ على ظاهرِه؛ لأنه مُرتَّبٌ على قولِه: ﴿أَخَذْنَٰهُم﴾. وأمّا يتَضرّعونَ فعدولٌ عنِ الظاهر، لتوخِّي الاستمرارِ على عَدَم التضـرُّع والدوام عليه، وإليه الإشارةُ بقولِه: «وما مِن عادةِ هؤلاءِ أن يَستكينوا»، أي: يتَضرّعوا.

قولُه: (جَمْعُ أَسْطارٍ؛ جَمْعِ سَطَرٍ)، كسَبَبٍ وأسباب. قالهُ الجَوهري.

قولُه: (وإنّي وأسطارٍ سُطِرْنَ سَطْرا)، تمامُه في «المطلع»:

لقائل: يا نَصْرُ نَصْرًا نصرا[1]

---

(١) لرؤبة بن العجّاج في ملحقِ «ديوانه» ص١٧٤.

وهي ما كَتَبه الأوَّلون ممّا لا حَقيقةَ له. وجمعُ «أُسطُورةٍ» أوفَقُ.

الواوُ في «وأسطارٍ»: واوُ القَسَم، أي: وحقِّ كتُبٍ مسطورة، كقولِه: ﴿وَكِتَٰبٖ مَّسۡطُورٖ﴾ [الطور: ٢]، والتركيبُ مثْلُ: يا زَيْدُ زيد زيدًا، فالرّفْعُ على اللّفظ، والنصبِ على المحَلّ، ويجوزُ أن يكونَ النّصرُ الأخيرُ منصُوبًا على المصدر، كأنهُ قال: انصُرْني نَصْرًا. قال الشّارحُ: «نَصْر» الأوّلُ ظاهرٌ. والثالثُ: مصدَرٌ، وأمّا الوَسَطُ ففيه ثلاثةُ أوجُه، أحَدُها: الضّمُّ غيرَ مُنَوّن بدَلٌ منَ الأوّل. وثانيها: مضمومٌ مُنَوّن، عطفُ بيانٍ جارٍ مجْرَى الصِّفةِ حَمْلًا على اللّفظِ، نحوَ: يا زَيْدُ الظّريف: وثالثُها: النّصبُ على محلِّ المُنادى، كُرِّر للتوكيد، وقيل: على الإغراء، وقيل: الثاني على العَطْفِ، والثالثُ على الإغراء.

قولُه: (وجَمْعُ «أُسطورةٍ» أوفَقُ)، رُوِيَ عن المصنِّف: أنّ هذا البناءَ لِـما يُتَلهّى به، كالأُضحُوكة، والأُحدوثة، والأُعجوبة[1]، فيكونُ أنسَبَ بهذا المقام، وأنّ الأصلَ عدَمُ جَمْع الجَمْع.

الراغبُ: السّطْرُ والسّطَر: الصّفُ منَ الكتابة، ومنَ الشجرِ المغروس، ومنَ القوم الوُقُوفِ، وسَطّرَ فلانٌ كذا: كتَبَ سَطْرًا سَطْرًا. وجَمْعُ السّطْر: أسْطُرٌ، وسُطُور. وجَمْعُ أسطُرٍ: أسطارٌ، كقولِ الشاعر: وأسطارٍ سُطِرنَ سَطْرًا. وأمّا قولُه تعالى: ﴿إِنۡ هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ﴾ فقد قال المُبرِّدُ: هِي جَمْعُ أسْطُورة، نحوَ: أُرجوحة وأَراجيحَ، وأُثفِيّةٌ وأثافيّ، وأُحْدُوثةٍ وأحاديثَ. وقولُه تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمۡ قَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ﴾ [النحل: ٢٤]؛ أي: شيءٌ اكتَتَبُوهُ كذِبًا ومَيْنًا فيما زَعَموا، نحوَ قولِه تعالى: ﴿ٱكۡتَتَبَهَا فَهِيَ تُمۡلَىٰ عَلَيۡهِ بُكۡرَةٗ وَأَصِيلٗا﴾ [الفرقان: ٥]، وقولِه تعالى: ﴿لَّسۡتَ عَلَيۡهِم بِمُصَيۡطِرٍ﴾ [الغاشية: ٢٢]، فإنهُ يقالُ: سَيْطَرَ على كذا وتَسَيْطَرَ: إذا قامَ عليه قيامَ سَطْر، يقولُ: لستَ عليهم بحافظٍ وقائم، واستعمالُ مُسَيْطرٍ هنا كاستعمالِ القائمِ في قولِه تعالى: ﴿أَفَمَنۡ هُوَ قَآئِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفۡسِۭ بِمَا كَسَبَتۡ﴾ [الرعد: ٣٣]، وقيل: معناهُ: لستَ عليهم بحَفيظ، فيكونُ المُسَيْطرُ كالكاتبِ في قولِه تعالى ﴿وَرُسُلُنَا لَدَيۡهِمۡ يَكۡتُبُونَ﴾[2] [الزخرف: ٨٠].

---

(١) قاله في «الكشّاف» (١٠: ٥٨٦).

(٢) «مفردات القرآن» ص٤٠٩.

[﴿ قُل لِّمَنِ ٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهَآ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ * سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ * قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلسَّبْعِ وَرَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ * سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ * قُلْ مَنۢ بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَىْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ * سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ فَأَنَّىٰ تُسْحَرُونَ ﴾ ٨٤- ٨٩]

أي: أجيبُوني عمّا استعلمتُكم منه إنْ كان عندَكم فيه عِلْم. وفيه استهانةٌ بهم، وتجويزٌ ـ لفَرْط جَهالتهم بالدِّياناتِ ـ أن يَجهلوا مِثلَ هذا الظاهرِ البيِّن. **وقُرِئ: ﴿تَذَكَّرُونَ﴾ بحذفِ التاء الثانية**، ومعناه: **أفلا تذكَّرون فتَعلموا أنَّ مَن فطَرَ الأرضَ ومَن فيها اختِراعًا، كان قادرًا على إعادة الخَلْق، وكان حَقيقًا بأن لا يُشرَكَ به بعضُ خَلْقِه في الربوبيَّة!** ....

قولُه: (**وقُرِئَ: ﴿تَذَكَّرُونَ﴾ بحَذْفِ التاءِ الثانيةِ**)، حَفْصٌ وحمزةُ والكسائيُّ(١).

قولُه: (**أفلا تذكّرونَ فتَعلَموا أنّ مَن فَطَرَ الأرضَ ومَن فيها اختراعًا، كان قادرًا على إعادةِ الخَلْق، وكان حقيقًا بأن لا يُشرَكَ به بعضُ خَلْقِه في الرُّبوبيّة**)، مُؤْذِنٌ باتّصالِ قولِه: ﴿ قَالُوٓا۟ أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا ﴾ بقولِه: ﴿ مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ ﴾ بواسطةِ قولِه تعالى: ﴿ قُل لِّمَنِ ٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهَآ ﴾، والكلامُ يَستدعي مَزيدَ بَسْط.

واعلَمْ أنّ كلًّا منَ المقالاتِ(٢) الثلاثِ المُذَيّلةِ بقولِه: ﴿أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾، ﴿أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾، ﴿فَأَنَّىٰ تُسْحَرُونَ﴾ جاء لإثباتِ ما أنكروهُ مِن أن لا حَشْرَ ولا بَعْث، ولتصديقِ ما كَذّبوه مِن وَعْدِ الرُّسُلِ بمجيءِ الساعةِ في قولِه تعالى حكايةً عنهم: ﴿ قَالُوٓا۟ أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ * لَقَدْ وُعِدْنَا نَحْنُ وَءَابَآؤُنَا هَٰذَا مِن قَبْلُ إِنْ هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾ ولَتقْدِمةِ دلائلِ التنزيه، ونفْيِ الشِّرك، وإثباتِ العِلم الشامل في قولِه: ﴿ مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ ﴾ وقولِه تعالى: ﴿ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ﴾، وكان قولُه:

---

(١) انظر: «التيسير» للداني ص١٠٨.

(٢) في (ح): «المقاولات».

....

﴿بَلْ أَتَيْنَٰهُم بِٱلْحَقِّ وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ﴾ تخلُّصًا إلى الدّلائل؛ لأنّ معناهُ: بل آتيناهُم بالحقِّ منَ التوحيد، والوعدِ بالنُّشور، وإنّهم لكاذِبونَ حيثُ أنكَروا ذلك، وفي التذييلاتِ الثلاثِ منَ الأدنى إلى الأغلظِ في التعريض، وأنّها منَ الأُمورِ المُسلّمة، لقولِه: ﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾.

أمّا قولُه: ﴿أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ فمعناهُ: إنّكم تَعلمونَ عِلمَ يقينٍ أنّ الأرضَ[1] وما فيها مُلكُه، وهُو فطَرَها اختراعًا، أفلا تَذْكُرونَ أنّ مَن كان قادرًا على ذلك كان قادرًا على إعادةِ الخَلْق، كما قال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الروم: ٢٧]؟ أي: عندَكم وفي تقديرِكم، وكان حقيقًا بأنْ لا يَنسُبوا إليه الوَلَدَ، وأن لا يُشرِكوا به بعضَ خَلْقِه، ويتنبّهوا على أنهُ عالِـمٌ بالأشياءِ كلِّها.

وقولُه: ﴿أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ أبلَغُ منَ الأوّلِ وأزجَر، يعني: أنّكم بعدَ ما تيَقّنتُم بالدّلائلِ الدّالة، ثُم ذُكِّرتُم بالوَحْيِ أنّ الأمرَ كذلك، لـمَ لا تمتَنِعونَ[2] عمّا أنتم عليه، ولا تمْسِكونَ عن الإنكار، أفلا تتّقونَ، فتَخافونَ عقابَه؛ لأنّ مَن غَفَلَ ربّما عُذِر. وقولُه تعالى: ﴿فَأَنَّىٰ تُسْحَرُونَ﴾ أبلَغُ منها في التعيير والتقريع، يعني: أنّكم معَ ذلك كلِّه مُعانِدونَ مُكابِرون، كأنّكم ما عرَفتُم ذلك ولا نُبِّهتُم عليه، فلا شكّ أنّكم مَسْحورونَ مَسْلوبو العقولِ، مُتّبِعو الهَوَى والشّيطان.

الراغبُ: ﴿فَأَنَّىٰ تُسْحَرُونَ﴾ أي: من أين يأتيكُم ما يَغلِبُ على عُقولِكم فيُخيّلُ الباطلَ إليها حقًّا، والقبيحَ عندَها حَسنًا، أمّن علّمَكم بأنّ اللهَ تعالى مالكُ الأرضِ ومَن فيها، أم مَن علّمكم بأنهُ رَبُّ السماواتِ السّبع ورَبُّ العَرْشِ العظيم، أم مَن علّمكم بأنّ لهُ المُلكَ الأغلبَ، والعزّ الأبلَغ، وأنهُ يَمنَعُ ولا يُمنَعُ منه، ويَحمي عن عقابِه ولا يُحمَى منهُ، وليس في شيءٍ مِن ذلك ما يَرى الفاسدُ والمُعوجُّ قَويمًا، فبهذا الذي خُتِمَت به الثالثةُ ما يُتَمِّمُ معناه بخواتمِ ما قبلَه وكلٌّ في مكانِه اللائقِ به.

---

(١) في الأصول الخطية: «أنّ في الأرضِ» بزيادة «في». ولعلّ حَذْفَها هو الأشْبَهُ بالصواب.

(٢) في (ط): «تمنعون».

قُرِئ الأوّلُ باللّام لا غيرُ، والآخَرانِ باللام، وهو هكذا في مَصاحفِ أهل الحَرَمَيْن

وقلتُ: وفي الآياتِ الدِّلالةُ على أنّ إنكارَ الحَشْرِ والبَعْثِ أمرٌ عظيمٌ وخَطْبٌ جليل، وأنّ مُنكِرَه مُعطِّلٌ مُبطِلٌ للذّاتِ والصِّفات؛ لتوقُّفِ المُلْك، أعني: الأرضَ والسماواتِ والعَرْشَ ومَلَكوتَ كلِّ شيء، على ذلك، واستتباعِه العِلمَ بالتنزيهِ والتوحيدِ والعِلم، واللهُ يقولُ الحقّ وهو يهدي السبيل.

قولُه: (**قُرِئَ الأوّلُ باللام لا غيرُ، والآخَرانِ باللام**)، أبو عَمْرٍو: «سيَقُولُونَ اللهُ» في الحرْفَيْنِ الأخيرَيْن: بالألفِ وضمِّ الهاء، والباقونَ: بغيرِ ألف، وكسرِ اللام وجرِّ الهاء، ولا خلافَ في الحَرْفِ الأوّل[٢].

قال الزّجّاجُ: لو قيل: مَن صاحبُ هذه الدارِ؟ فأجَبْتَ: زيدٌ، لكان جَوابًا على لفظِ السُّؤال. ولو قلتَ: لِزَيْدٍ، لَجازَ أيضًا؛ لأنّ معنى «مَن صاحبُ هذا الدارِ»: لـمَن هذه الدارُ[٣]؟ وأنشَدَ صاحبُ «المَطلَع»:

إذا قيل مَن ربُّ القِيَانِ بمَوقفٍ ورَبُّ الجِيَادِ الجُرْدِ؟ قيل: لخالدِ

وقال الزجّاجُ: لو قُرِئَ الأوّلُ بغيرِ اللام على المعنى لكان جيِّدًا، ولكن لم يُقرَأْ به، وأنشَدَ:

فقال السائلونَ لـمَن حَفَرتُم فقال المُخبِرونَ لهُم: وزيرُ[٤]

وكانَ منَ الظاهرِ أن يقالَ: لوزيرِهم. وأنشَدَ الفَرّاءُ قبلَه:

وأعلمُ أنّني سأكونُ رَمْسًا إذا سارَ النّواجعُ لا أسيرُ[٥]

(١) في الأصل: «فاللام»، ولعل الأصوب ما أثبتناه مُصحَّحًا.

(٢) انظر توجيه هذه الاختيارات في «التيسير في القراءات السبع» ص١٦٠، و«حجّة القراءات» ص٤٩٠.

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٠).

(٤) المصدر السابق (٤: ٢٠) بتصرُّفٍ ملحوظ.

(٥) البيتُ لبعضِ بني عامر كما في «معاني القرآن» للفرّاء (٢: ٢٤٠).

والكوفةِ والشام؛ وبغيرِ اللام، وهو هكذا في مَصاحف أهلِ البصرة، فباللام[1] على المعنى؛ لأنَّ قولَك: مَن ربُّه؟ و: لِـمَنْ هُو؟ في معنًى واحدٍ، وبغيرِ اللام على اللفظ. ويجوزُ قراءةُ الأوَّلِ بغيرِ لام، ولكنها لم تَثبتْ في الرواية. ﴿أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾: أفلا تَخافونه فلا تُشرِكوا به وتَعصُوا رُسلَه. أَجرتَ فلانًا على فلان: إذا أَغثْتَه منه ومَنعتَه، يعني: وهو يُغيثُ مَن يشاءُ ممَّن يشاء، ولا يُغيثُ أحدٌ منه أحدًا. ﴿تُسْحَرُونَ﴾ تُخدَعون عن توحيدِه وطاعته. والخادِعُ: هو الشيطانُ والهوى.

[﴿بَلْ أَتَيْنَاهُم بِالْحَقِّ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ * مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَٰهٍ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ * عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ ٩٠ - ٩٢]

وقُرِئ: (أَتَيْتَهم)، و(أَتَيْتُهم) بالفتحِ والضمِّ، ﴿بِالْحَقِّ﴾ بأنَّ نِسبةَ الوَلد إليه مُحالٌ، والشِّركَ باطلٌ، ﴿وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ حيثُ يَدَّعون له وَلدًا ومعه شَريكًا. ﴿لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍ بِمَا خَلَقَ﴾: لانفرَدَ كلُّ واحد من الآلهة بخَلْقِه الذي خَلَقَه واستبدَّ به، ولرأيتُم مُلكَ كلِّ واحد منهم متميِّزًا من مُلْكِ الآخرين، ولَغَلَبَ بعضُهم بعضًا، كما تَـرَوْن

والنّواجعُ: الذين يَخرُجونَ إلى الباديةِ لطلَبِ الكلأِ، يقال: رجلٌ ناجعٌ، وقومٌ ناجِعةٌ ثُم نَواجعُ[1].

قولُه: (﴿تُسْحَرُونَ﴾: تُخدَعون)، جعَلَ خِداعَ الشّيطانِ والهواءِ كالسِّحرِ في سَلْبِ العقول.

قولُه: (﴿بِالْحَقِّ﴾ بأنّ نسبةَ الوَلَدِ إليه مُحال)، قال القاضي: بل أَتَيْناهُم بالحقِّ منَ التوحيدِ والوَعْدِ والنُّشور، ﴿وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ حيثُ أنكَروا ذلك[2].

---

(١) من بداية فقرة «قوله: قرئ الأول باللام» إلى هنا، ورد في (ط) هنا، وورد في (ح) و(ف) قبل فقرة: «وقوله: ﴿أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ أبلغ».

(٢) «أنوار التنزيل» (٤: ١٦٥).

حالَ مُلوكِ الدنيا: ممالِكُهم مُتمايِزة، وهم مُتغالِبون، وحين لَمْ تَـرَوْا أثرًا لتمايُزِ الممالك وللتَّغالُب، فاعلَمُوا أنه إلهٌ واحد بيَدِه مَلكوتُ كلِّ شيء. فإن قلتَ: «إذًا» لا تَدخلُ إلّا على كلامٍ هو جزاءٌ وجَواب، فكيفَ وقع قولُه: ﴿لَّذَهَبَ﴾ جزاءً وجَوابًا ولم يتقدَّمْه شَرْطٌ ولا سؤالُ سائل؟ قلتُ: الشَّرطُ محذوفٌ، تقديرُه: ولو كان معه آلهةٌ. وإنما حُذف؛ لدلالة قولِه: ﴿وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَـٰهٍ﴾ عليه. وهو جوابٌ لمن معه المُحاجَّةُ من المشركين. ﴿عَمَّا يَصِفُونَ﴾ مِنَ الأندادِ والأولاد، ﴿عَـٰلِمِ ٱلْغَيْبِ﴾ بالجرِّ صفةٌ لله، وبالرَّفع: خبرُ مبتدأٍ محذوف.

[﴿قُل رَّبِّ إِمَّا تُرِيَنِّى مَا يُوعَدُونَ * رَبِّ فَلَا تَجْعَلْنِى فِى ٱلْقَوْمِ ٱلظَّـٰلِمِينَ * وَإِنَّا عَلَىٰٓ أَن نُّرِيَكَ مَا نَعِدُهُمْ لَقَـٰدِرُونَ﴾ ٩٣-٩٥]

«ما» والنون: مؤكِّدتان، أي: إنْ كان لا بدَّ من أن تُرِيَني ما تَعِدُهم من العذابِ في الدنيا أو في الآخرة ﴿فَلَا تَجْعَلْنِى﴾ قَرينًا لهم، ولا تُعذِّبْني بعَذابهم. عن الحسن: **أخبرَه اللهُ أنَّ له في أُمَّته نقمةً، ولم يُخبِرْه أفي حَياتِه أمْ بعد موته، فأمَرَه أنْ يدعوَ بهذا الدعاء**. فإن قلتَ: كيفَ يجوزُ أن يجعلَ اللهُ نبيَّه المعصوم مع الظالمين، حتى يطلبَ أن لا يجعلَه معهم؟ قلتُ: يجوزُ أن يَسألَ العبدُ ربَّه ما عَلِمَ أنه يفعلُه، وأنْ يَستعيذَ به ممّا عَلِمَ أنه لا يفعلُه؛ إظهارًا للعبوديَّة، وتواضُعًا لربِّه، وإخْباتًا له، واستغفارُه ﷺ إذا قامَ من مجلسِه سبعينَ مرةً أو مئةَ مرّةٍ لذلك، وما أحسنَ قولَ الحسنِ في قولِ أبي بكرٍ رضي الله عنه: وليتُكم ولستُ بخيركم: كان يَعلمُ أنه خيرُهم، ولكنَّ المؤمنَ يهضمُ

قولُه: (**أخبرَه اللهُ تعالى أنّ لهُ في أمّتِه نِقمةً، ولم يُخبِرْهُ: أفي حياتِه أم بعدَ موتِه؟ فأمَرَهُ أن يَدعوَ بهذا الدُّعاءِ**)، وفي الحديثِ: «إذا أردتَ بعبادِك فتنةً فاقبِضْني إليك غير مفتون»، أخرَجه أحمدُ بنُ حَنْبلٍ في «مسنَدِه»، والتِّرمذيُّ في «سُنَنِه»، عنِ ابنِ عبّاس(١).

(١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٣٤٨٤)، والترمذي (٣٢٣٣)، وقال: هذا حديثٌ حسن صحيح.

نفْسَه. وقُرئ: (إمّا تُرِئَنَّهم)(١) بالهمزِ، كما قُرئ: (فإمّا تَرَئِنَّ) [مريم: ٢٦]، و(لَتَرَؤُنَّ الجحيم) [التكاثر: ٦] وهي ضَعيفةٌ. وقولُه: ﴿رَّبِّ﴾ مرَّتَيْن قَبْلَ الشَّرط وقبلَ الجزاءِ: حثٌّ على فضلِ تضرُّعٍ وجُؤار. كانوا يُنكِرون الموعِدَ بالعذابِ ويَضحَكُون منه، واستِعجالُهم له لذلكَ، فقيل لهم: إنَّ الله قادرٌ على إنجازِ ما وَعَدَ إن تأمَّلتم، فما وجهُ هذا الإنكار؟!

[﴿ٱدْفَعْ بِٱلَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ٱلسَّيِّئَةَۚ نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَصِفُونَ﴾ ٩٦].

هو أبلغُ مِن أن يقالَ: بالحسنةِ السيِّئة؛ لما فيه مِنَ التفضيل، كأنه قالَ: ادفعْ بالحُسنى السيئة. والمعنى: الصفحُ عن إساءتِهم، ومقابَلتُها بما أمكَنَ من الإحسان، حتى إذا اجتَمَعَ الصفحُ والإحسان وبذل الاستطاعة فيه: كانت حَسنةً مُضاعفة بإزاءِ سيِّئة. وهذه قضيّةُ قولِه: ﴿بِٱلَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾. وعن ابنِ عبّاس: ....

قولُه: (وهِي ضعيفةٌ)، قال المصنِّفُ: ربّما حمَلَتْهم فصاحَتُهم على أن يَهمِزوا ما ليس بمهموز، فقالوا لَبّأتُ بالحَجِّ(٢). وتحقيقُه أنّ الهمزَ يُواخي حروفَ اللِّينِ في أنّ بعضَها يَنقلبُ إلى بعض.

قولُه: (وهذه قضيّةُ قولِه: ﴿بِٱلَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾)، يعني: كلُّ هذه التقادير منَ الصَّفْحِ عنِ الإساءة، ومُقابَلتِها بما أمكَنَ منَ الإحسان، وبَذْلِ الاستطاعةِ فيه، يُعطيه خاصيّةُ هذا التركيبِ ما ذكَرَ الزمخشريُّ يقتضي المفاضَلَة بيْنَ الحسَنةِ والسيِّئة، ولا اشتراكَ بينَهما، والمرادُ أنّ الحسَنةَ في بابِ الحسَناتِ أزيَدُ منَ السيِّئةِ في بابِ السيِّئات، فتجيءُ الحسَنةُ فيما هُو أعَمُّ، كقولِك: العسَلُ أحلى منَ الخَلّ، أي: هُو في أصنافِ الحلاوةِ أجوَدُ منَ الخَلِّ في أصنافِ الحامضة، لا لاشتراكٍ بينَهما، ويُحكَى أنّ أشعَبَ قال: نشَأْتُ أنا والأعمَشُ في حِجْرِ فلان،

(١) كذا، ولعل الصواب: «تُرِئَنِّي»، وهي قراءة أبي عمران الجوني والضحّاك، كما في «البحر المحيط» (٧: ٥٨٢).

(٢) انظر: «الكشّاف» (٧: ٤٤٨)، (١٠: ١٠ - ١١).

هي شهادةُ أن لا إله إلّا الله، والسيِّئةُ: الشِّرك. وعن مجاهدٍ: السَّلامُ؛ يسلِّم عليه إذا لَقِيَه. وعن الحسنِ: الإغضاءُ والصَّفح. وقيل: هي منسُوخةٌ بآيةِ السَّيف. وقيل: مُحكَمة؛ **لأنَّ المُداراةَ** محثُوثٌ عليها ما لم تؤدِّ إلى ثَلْمِ دِينٍ وإزْراءٍ بمُروءة. ﴿بِمَا يَصِفُونَ﴾: بما يَذكرُونه من أحوالك بخلافِ صِفَتِها. أو: بوَصفِهم لك وسوءِ ذِكْرهم، واللهُ أعلمُ بذلك منكَ وأقدرُ على جزائهم.

[﴿وَقُل رَّبِّ أَعُوذُ بِكَ مِنْ هَمَزَٰتِ ٱلشَّيَٰطِينِ * وَأَعُوذُ بِكَ رَبِّ أَن يَحْضُرُونِ﴾ ٩٧-٩٨]

فما زال يعلو وأستَفِلُ حتّى استوَيْنا، أي: بلَغَ كلُّ واحدٍ منّا الغايةَ. وقال: وتَحتمِلُ الآيةُ وَجْهًا آخَرَ منَ التفضيل، وهُو المُفاضَلةُ بيْنَ الحسَناتِ؛ فإنّها قد تُدفَعُ بصَفْح وإغضاء، وقد تُدفَعُ بإحسان، وقد يَبلُغُ فيه غايةَ الاستطاعة، فهذه أنواعٌ كلُّها دَفْع، وبعضُها أحسَنُ، فأُمِرَ بأَخْذِ الأحسَنِ منها في دَفْعِ السيِّئة.

وقلتُ: المصنِّفُ لم يُرِدْ إلّا هذا؛ لأنهُ قال في قولِه تعالى: ﴿وَلَا تَسْتَوِى ٱلْحَسَنَةُ وَلَا ٱلسَّيِّئَةُ ٱدْفَعْ بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾ [فصلت: ٣٤]، يعني: أنّ الحسَنةَ والسيِّئةَ مُتفاوِتتانِ في أنفُسِهما، فخُذْ بالحسَنةِ الّتي هِي أحسَنُ مِن أُختِها إذا اعترَضَتْكَ حسَناتٌ فادفَعْ بها السَّيئةَ التي تَرِدُ عليك مِن بعضِ أعدائك، وقال: أو وَضَعَ التي هِي أحسَنُ موضعَ الحسَنة ليكونَ أبلَغَ في الدَّفْع بالحسَنة؛ لأنّ مَن دَفَع بالحُسنى هانَ الدّفْعُ بما دونَها(١).

قولُه: (**هي شهادةُ أنْ لا إلهَ إلّا الله، والسيِّئةُ: الشِّركُ**)، أي: اقلَعْ باطلَهم بحقِّك، واستأصِلْ شِركَهم بتوحيدِك، قال تعالى: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَى ٱلْبَٰطِلِ فَيَدْمَغُهُۥ﴾ [الأنبياء: ١٨]، فعلى هذا الآيةُ ثابتةٌ غيرُ منسُوخةٍ أصلًا.

قولُه: (**لأنّ المُداراةَ**)، المداراةُ: غيرُ مهموز، منَ الدّرْي: وهُو الخَتْلُ(٢)، والمهموزُ منَ الدّرْءِ: وهُو الدّفْعُ.

---

(١) «الكشاف» (١٣: ٦٠٨ - ٦٠٩).

(٢) يعني الخِداع.

الهمزُ: النَّخس. والهَمَزات: جمعُ الـمَرَّة منه. ومنه: مهمازُ الرائض. والمعنى: أنَّ الشياطينَ يحثُّون الناسَ على المعاصي ويُغرُونهم عليها، كما تهمِزُ الرَّاضَةُ الدوابَّ حثًّا لها على المشي. ونحوُ الهَمْزِ الأزُّ في قوله تعالى: ﴿تَؤُزُّهُمْ أَزًّا﴾ [مريم: ٨٣]. أُمِرَ بالتعوُّذِ من نَخَساتِهم بلفظِ المُبتهِل إلى ربِّه، المكرِّر لنِدائه، وبالتعوُّذِ **من أن يَحضُروه أصلًا** ويحُوموا حولَه. وعن ابنِ عبّاس: عندَ تلاوةِ القرآن. وعن عكرمةَ: عند النَّـزْع.

[﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ٱرْجِعُونِ * لَعَلِّيٓ أَعْمَلُ صَٰلِحًا فِيمَا تَرَكْتُۚ كَلَّآۚ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَاۖ وَمِن وَرَآئِهِم بَرْزَخٌ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ ٩٩ - ١٠٠]

﴿حَتَّىٰٓ﴾ تتعلَّقُ بـ﴿يَصِفُونَ﴾، أي: لا يَزالونَ على سوءِ الذِّكْر إلى هذا الوقت. والآيةُ فاصلة بينهما ....

قولُه: (**مِهمازُ الرائِض**)، **الجَوهري**: المِهمازُ: حديدةٌ تكونُ في مؤخّرِ خُفِّ الرائض.

قولُه: (**مِن أن يَحضُروُه أصلًا**)، أي: أعوذُ بكَ ربِّ أن يَحضُرون، أي: يحُوموا حولي فَضْلًا عن نَخَساتِهم، وَوساوِسِهم؛ لأنّ الشّيطانَ لا يَحضُرُ ابنَ آدم إلّا للشّر، فيجبُ أن يَحترِزَ مِن حضُورِه بالتعوُّذ، وهذا ما ذكَرَه صاحبُ «المطلع»، وفيه إيذانٌ بأنّ «يَحضُرونِ» مقطوعٌ عن مُتعلِّقِه بمنزلةِ اللازم، فاستعاذَ من حضُورِه مُطلقًا، يَدُلُّ عليه قولُه: «عندَ تلاوةِ القرآنِ أو عندَ النِّزاع»، فإنّ هذَيْنِ الوجهَيْنِ مُقيّدان.

الراغب: الحَضَرُ: خلافُ البَدْوِ، والحِضَارةُ بكسرِ الحاءِ وفتحِها: الكونُ[1] بالحَضَر، ثُم جُعِلَ ذلك اسمًا لشهادةِ مكانٍ أو إنسانٍ أو غيرِه، قال تعالى: ﴿**وَأَعُوذُ بِكَ رَبِّ أَن يَحْضُرُونِ**﴾، وذلك مِن بابِ الكنايةِ، أي: تَحضُرُني الجِنُّ، وكُنِّيَ عن المجنونِ وعمّن حَضَرَه الموتُ بالمُحتَضَر[2].

(١) في «المفردات»: «السكون»، وكلاهما صحيح.

(٢) «مفردات القرآن» ص ٢٤١.

على وجهِ الاعتراض والتأكيدِ للإغضاءِ عنهم، مُستعيناً باللّـهِ على الشيطان أن يَستزِلَّه عن الحِلْم ويُغرِيه على الانتصارِ منهم؛ **أو على قوله: ﴿وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ﴾** [المؤمنون: ٩٠]. **خطابُ الله بلفظِ الجمْع** للتعظيم، كقوله:

فإنْ شِئْتِ حَرَّمْتُ النِّساءَ سِواكُمُ

وقولِه:

ألا فارحَمُونِي يا إلهَ مُحَمَّدٍ

إذا أيقَنَ بالموت واطَّلَعَ على حقيقةِ الأمر أدركَتْه الحسرةُ على ما فرَّط فيه من الإيمان

قولُه: (**على وَجْهِ الاعتراضِ والتأكيدِ للإغضاءِ عنهم**)، يعني: ﴿حَتَّىٰٓ﴾ معَ ما يتّصلُ بها غايةُ قولِه: ﴿ٱدْفَعْ بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾ إلى قولِه: ﴿يَصِفُونَ﴾، ومضمونُه: دارِهم ما داموا في قَيْدِ الحياة، وإمّا يَنْزَغَنّكَ منَ الشّيطانِ نَزْغٌ ويَستزِلّكَ منَ المُداراةِ والحِلم. فاستَعِذْ بالله، واستَعِنْ به. هذا يَنصُرُ قولَ مَن قال: إنّ قولَه تعالى: ﴿ٱدْفَعْ بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾ مُحكَمةٌ، كما قال: «لأنّ المُداراةَ محثوثٌ عليها».

قولُه: (**أو على قولِه: ﴿وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ﴾**)، يريدُ ﴿حَتَّىٰٓ﴾ يتعلّق بـ﴿يَصِفُونَ﴾ أو مَرْدودٌ على قولِه: ﴿بَلْ أَتَيْنَٰهُم بِٱلْحَقِّ وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ﴾، وفي نُسخة: «أو بقولِه»: أي: لا يَزالونَ على تكذيبِهم ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ٱرْجِعُونِ﴾، والوَجْهُ هُو الأوّلُ كما شَرَحْناه.

قولُه: (**خطابُ الله بلفظِ الجمْع**)، أي: ﴿ٱرْجِعُونِ﴾، وفي نُسخة: «خاطَبَ اللهُ»، كقولِه:

فإنْ شـئتِ حرّمتُ النساءَ سِواكمُ ... وإن شئتِ لم أطعَمْ نقَاخًا ولا بَرْدا[1]

النُّقَاخُ: الماءُ البارد، والبَرْد: النّوم.

قولُه: (**ألا فارحَموني يا إلهَ محمدٍ**)، تمامُه:

---

(١) البيت للعَرجيِّ كما في «تاج العروس» (برد).

والعملِ الصالح فيه، فسأل ربَّه الرجعةَ، وقال: ﴿لَعَلِّيٓ أَعۡمَلُ صَٰلِحٗا﴾ في الإيمانِ الذي تَرَكْتُه، والمعنى: **لعلِّي آتي بما تركتُه من الإيمان، وأعملُ فيه صالحًا**، كما تقولُ: لعلِّي أبْني على أُسٍّ، تريدُ: أُأَسِّسُ أُسًّا وأبْني عليه. وقيل: ﴿فِيمَا تَرَكۡتُۚ﴾ من المال. وعن النبيِّ ﷺ: «إذا عاينَ المُؤمنُ الملائكةَ قالُوا: نُرجِعُك إلى الدُّنيا؟ فيقولُ: إلى دارِ الهمومِ والأحزان! بل قُدومًا إلى الله. وأمّا الكافرُ فيقولُ: ﴿رَبِّ ٱرۡجِعُونِ﴾». ﴿كَلَّآۚ﴾ ردعٌ عن طلبِ الرّجعة، وإنكارٌ واستِبْعاد. والمرادُ بالكلمة: الطائفةُ من الكلامِ المُنتظمُ بعضُها مع بعض، وهي قولُه: ﴿لَعَلِّيٓ أَعۡمَلُ صَٰلِحٗا فِيمَا تَرَكۡتُۚ﴾. ﴿هُوَ قَآئِلُهَاۖ﴾ لا محالةَ، لا يُخلِّيها ولا يَسكُتُ عنها؛ لاستيلاءِ الحسرةِ عليه وتسلُّطِ النَّدَم. أو: **هو قائلُها وحدَه** لا يُجابُ إليها ولا تُسمَعُ منه. ﴿وَمِن وَرَآئِهِم بَرۡزَخٌ﴾ والضميرُ للجماعة، أي: أمامَهم حائلٌ بينهم وبين الرجعةِ إلى يوم البَعْث، **وليس المعنى: أنهم يرجعُونَ يومَ البعث،**

فإنْ لم أكنْ أهلًا فأنتَ له(١) أهلُ(٢).

قولُه: (**لعلّي آتي بما تَركتُه منَ الإيمانِ وأعمَلُ صالحًا فيه**(٣))، هُو كقولِه تعالى: ﴿ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ﴾ وقولِك للمُحْدِث: صَلِّ.

قولُه: (**أو هُو قائلُها وحدَه**) عطفٌ على قولِه: «هُو قائلُها لا مَحالةَ لا يُخلِّيها»، وذلك أنّ التركيبَ مِن بابِ أنا عارفٌ، فإذا اعتبَرَ أنّ ﴿هُوَ﴾ مبتدأٌ ابتداءً، و﴿قَآئِلُهَا﴾ الخبَرُ، فهُو مِن بابِ: تقوِّي الحُكم، وإليه الإشارةُ بقولِه: «هو قائلُها لا مَحالةَ لا يخلِّيها»، وإذا اعتبَرَ أنهُ مِن بابِ تقديم الفاعلِ المعنَويِّ، ويُفيدُ التخصيصَ، قيل: هُو قائلُها وحدَه لا يُجابُ إليها، ولا تُسمَعُ منهُ، ونحوُه: إذا كلَّمَك صاحبُك بها لا جَدْوَى تحتَه، فتُجيبُه وتقولُ: اشتغِلْ أنتَ وحدَك بهذه الكلمةِ فتكلّمْ واستَمِعْ، يعني: إنّها مما لا يُسمَعُ منكَ ولا يَستحقُّ الجوابَ.

قولُه: (**وليس المعنى أنّهم يَرجِعونَ يومَ البَعْثِ**)، يريدُ أنّ «إلى» لانتهاءِ الغاية، فإذا قيل:

---

(١) في (ط): و(ح): «لها».
(٢) لم أهتد لقائله.
(٣) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «فيه صالحًا»، والأمر فيه يسير.

وإنما هو إقناطٌ كليٌّ لما عُلِمَ أنه لا رجعةَ يومَ البعث إلّا إلى الآخرة.

[﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَلَآ أَنسَابَ بَيۡنَهُمۡ يَوۡمَئِذٖ وَلَا يَتَسَآءَلُونَ ﴾ ١٠١]

(الصُّوَر) بفتحِ الواو، عن الحَسَن، و(الصِّوَر) بالكسرِ والفتح عن أبي رَزين. **وهذا دليلٌ لمن فسَّر «الصُّورَ» بجمعِ الصُّورة.** ونفيُ الأنساب: يَحتمل أن التَّقاطُعَ يقعُ بينهم؛ حيثُ يَتفرّقون مُعاقَبين ومُثابين، ولا يكونُ التواصلُ بينهم والتآلفُ إلّا بالأعمال، فتَلغُو الأنسابُ وتَبطُل، وأنه لا يُعتدُّ بالأنساب؛ لزوالِ التعاطُفِ والتَّراحُم بين الأقارب؛ إذ يفرُّ المرءُ من أخيه وأمِّه وأبيه وصاحبتِه وبَنيه. وعن ابنِ مسعود: (ولا

مِن ورائهم حائلٌ بينَهم وبيْنَ الرّجعةِ إلى يوم البَعْث، يُفهَمُ الغايةُ فيَلزَمُ الرجوعُ بعدَه.

وتحريرُ المعنى: أنّ ﴿ كَلَّآ ﴾ للرّدع، فيَقِفُ عليها ويَبتدئُ مِن قولِه: ﴿إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَا ﴾، أي: ارتَدِعْ مِن هذا الكلام؛ إنّها كلمةٌ هُو قائلُها لا يُجابُ إليها، ولا يُسمَعُ منهُ[1]، فلا رجوعَ؛ لأنّ ذلك أمرٌ قد حِيلَ بينَه وبينَه؛ لأنّ أمامَه حائلًا بينَه وبيْنَ الرّجعةِ إلى يوم القيامة وإذا كان أمامَه هذا الحائلُ فأين الرجوعُ؟ وهُو المرادُ مِن قولِه: «وإنّما هُو إقناطٌ كُلِّي»، ونحوُه في التقييدِ بالُمحالِ للمبالغة: قولُه تعالى: ﴿ لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلۡمَوۡتَ إِلَّا ٱلۡمَوۡتَةَ ٱلۡأُولَىٰ ﴾ [الدخان: ٥٦]، يعني: إنْ كانت المَوتةُ الأُولى يستقيمُ ذَوْقُها، فإنّهم يَذُوقونَها، يعني: أنّهم لا يمُوتونَ البتّةَ.

قولُه: (**وهذا دليلٌ لَمن فَسّرَ «الصُّورَ» بجَمْع الصُّورة**)، أي: قراءةُ الحسَنِ وأبي رَزين[2]. قال الزجّاج: قال كثيرٌ مِن أهل اللُّغة: الصُّورُ: جَمْعُ صورة، والذي جاء في التفسير: جمْعُ صُورة: صُوَرٌ، وكذا في قولِه: ﴿وَصَوَّرَكُمۡ فَأَحۡسَنَ صُوَرَكُمۡ ﴾ [غافر: ٦٤]، ولم يَقرأْ أحدٌ: «صُورَكم». وأيضًا، لو كان جَمْعَ «صُورة» لَقال: ثُم نُفِخَ فيها أُخرى؛ لأنّك تقولُ: هذه صُوَرٌ، ولا تقولُ: هذا صُوَرٌ، إلّا على ضَعْف.

---

(١) في (ط): «منها».

(٢) لتمام الفائدة انظر: «البحر المحيط» (٧: ٢٨٤).

يَسَّاءلون) بإدغامِ التاءِ في السِّين. فإن قلتَ: قد ناقَضَ هذا ونحوُ قوله: ﴿وَلَا يَسْـَٔلُ حَمِيمٌ حَمِيمًا﴾ [المعارج: ١٠] قولَه: ﴿وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ يَتَسَآءَلُونَ﴾ [الصافات: ٢٧]، [الطور: ٢٥]، وقولَه: ﴿يَتَعَارَفُونَ بَيْنَهُمْ﴾ [يونس: ٤٥]، فكيف التوفيقُ بينهما؟ قلتُ: فيه جوابان؛ أحدُهما: أنَّ يومَ القيامة مقدارُه خمسون ألفَ سَنة، ففيه أزمنةٌ وأحوال مُختلفة يَتساءلون ويَتعارفُون في بعضها، وفي بعضِها لا يَفطُنون لذلك؛ لشدَّة الهَوْلِ والفَزَع، والثاني: أنَّ التناكُرَ يكون عند النفخةِ الأُولى، فإذا كانت الثانيةُ قامُوا فتعارَفُوا وتَساءلوا.

[﴿فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ * وَمَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمْ فِى جَهَنَّمَ خَٰلِدُونَ * تَلْفَحُ وُجُوهَهُمُ ٱلنَّارُ وَهُمْ فِيهَا كَٰلِحُونَ﴾ ١٠٢-١٠٤]

عن ابنِ عبّاس: المَوازين: جمعُ مَوْزون. وهي المَوْزُونات من الأعمال، أي: الصالحاتُ التي لها وزنٌ وقَدْر عند الله، من قوله تعالى: ﴿فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَزْنًا﴾ [الكهف: ١٠٥]. ﴿فِى جَهَنَّمَ خَٰلِدُونَ﴾ بدلٌ من ﴿خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمْ﴾، ولا محلَّ للبَدَلِ والمُبدَل منه؛ لأنّ الصِّلةَ لا محلَّ لها. أو خبرٌ بعد خبرٍ لـ«أولئك». أو خَبَرُ مبتدأ محذوف. ﴿تَلْفَحُ﴾ تَسفَعُ. وقال الزجّاج: اللَّفح والنَّفحُ واحدٌ، إلّا أنَّ اللفحَ أشدُّ تأثيرًا. والكُلوح: أن

قولُه: (قد ناقَضَ هذا)، الانتصاف: يجبُ الأدبُ في إيرادِ الأسئلةِ على الكتابِ العزيزِ الذي لا يَأتيه الباطلُ مِن بينِ يَدَيه ولا مِن خَلْفِه. ولو أورَدَ هذا السؤالَ رجُلٌ على عُمرَ رضيَ اللهُ عنه كذا لأوْجَعَ ظهْرَه بالدِّرّة[1].

قولُه: (وهِي الموزوناتُ مِنَ الأعمال)، هذا أحَدُ وجهَيْ ما ذكَرَهُ في الأعرافِ عندَ قولِه: ﴿وَٱلْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ ٱلْحَقُّ﴾ [الأعراف: ٨]، والوجهُ الآخَرُ: المَوازينُ: ما يوزَنُ به حسَناتُهم. هذا هُو الحقُّ الذي لا مَحِيدَ عنهُ لأهلِ الحقِّ عنهُ، وقد حقّقناه هناكَ بالأحاديثِ الصّحيحة.

قولُه: (﴿تَلْفَحُ﴾ تَسفَعُ)، يقالُ: سفَعتْه النارُ، أي: أحرَقَتْهُ. الراغب: يقالُ لَفَحتْهُ

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٣٠٣).

تتقلَّصَ الشَّفتانِ وتتشمَّرا عن الأسنان، كما تَرى الرؤوسَ المشويَّة. وعن مالكِ بن دينار: كان سَبب توبةِ عُتْبة الغلامِ أنه مرَّ في السُّوق برأسٍ أُخرج من التَّنُّور، فغُشِيَ عليه ثلاثةَ أيام ولياليَهنَّ. ورُوي عن النبيِّ ﷺ أنه قال: «**تَشويهِ النارُ فتَقلِصُ** شفتُه العُليا حتَّى تبلغَ وَسَطَ رأسِهِ، وتسترخِي شفتُه السُّفلى حتى تبلغَ سُرَّتَه». وقُرئ: (كَلِحُون).

[﴿أَلَمۡ تَكُنۡ ءَايَٰتِي تُتۡلَىٰ عَلَيۡكُمۡ فَكُنتُم بِهَا تُكَذِّبُونَ ۞ قَالُواْ رَبَّنَا غَلَبَتۡ عَلَيۡنَا شِقۡوَتُنَا وَكُنَّا قَوۡمٗا ضَآلِّينَ ۞ رَبَّنَآ أَخۡرِجۡنَا مِنۡهَا فَإِنۡ عُدۡنَا فَإِنَّا ظَٰلِمُونَ ۞ قَالَ ٱخۡسَـُٔواْ فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُونِ﴾ ١٠٥-١٠٨]

﴿غَلَبَتۡ عَلَيۡنَا﴾ مَلَكَتْنا، من قولك: غَلَبَني فلانٌ على كذا؛ إذا أخَذَه منك وامتَلَكَه. والشقاوةُ: سوءُ العاقبة التي عَلِمَ اللهُ أنهم يَستحقُّونها بسوءِ أعمالهم. قُرئ: ﴿شِقۡوَتُنَا﴾، و(**شَقاوَتُنا**) بفتحِ الشِّين وكسرِها فيهما. ﴿ٱخۡسَـُٔواْ فِيهَا﴾: ذِلُّوا فيها وانزَجِرُوا كما تَنزجرُ الكلابُ إذا زُجرت. يقال: خَسَأَ الكلبَ وخَسَأ بنفسِه. ﴿وَلَا تُكَلِّمُونِ﴾ في رفعِ

الشّمسُ والسّمُومُ، قال تعالى: ﴿تَلۡفَحُ وُجُوهَهُمُ ٱلنَّارُ﴾ [المؤمنون: ١٠٤]، وعنهُ استُعيرَ لفَحْتُهُ بالسّيف[١].

قولُه: (**قال: تَشْويهِ النارُ فتَقْلِصُ**)، الحديثُ أخرَجه أحمدُ بنُ حَنْبلٍ في «مسنَدِه»، والتِّرمذيُّ، عن أبي سعيدٍ[٢].

قولُه: (﴿شِقۡوَتُنَا﴾ و«**شَقاوَتُنا**»)، حمزةُ والكِسائيُّ: «شَقاوَتُنا» بالألفِ معَ فتَحْ الشِّينِ والقاف، والباقونَ: بكسرِ الشِّينِ وإسكانِ القاف. قال الزجّاجُ: والمعنى واحدٌ[٣].

---

(١) «مفردات القرآن» ص ٧٤٣.

(٢) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١١٨٥٤)، والترمذي (٢٥٨٧)، وأبو يعلى (١٣٦٧)، وغيرهم، وقال الترمذي: حَسَنٌ صحيح غريب.

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٣)، ولتمام الفائدة انظر: «حجّة القراءات» ص ٤٩١.

العذاب، فإنه لا يُرفَعُ ولا يُخفَّف. قيل: هو آخرُ كلام يتكلَّمون به، ثم لا كلامَ بعد ذلك إلّا الشهيقُ والزفير والعُواء كعُواءِ الكِلاب لا يَفْهَمون ولا يُفهِمون. وعن ابنِ عبّاس: إنَّ لهم ستَّ دَعَوات: إذا دَخلوا النارَ قالوا ألفَ سنة: ﴿رَبَّنَآ أَبۡصَرۡنَا وَسَمِعۡنَا﴾ [السجدة: ١٢]، فيُجابُون: ﴿حَقَّ ٱلۡقَوۡلُ مِنِّي﴾ [السجدة: ١٢]، فيُنادُون ألْفًا: ﴿رَبَّنَآ أَمَتَّنَا ٱثۡنَتَيۡنِ﴾ [غافر: ١١]، فيُجابُون: ﴿ذَٰلِكُم بِأَنَّهُۥٓ إِذَا دُعِيَ ٱللَّهُ﴾ [غافر: ١٢]، فيُنادُون ألْفًا: ﴿يَٰمَٰلِكُ لِيَقۡضِ عَلَيۡنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧]، فيُجابُون: ﴿إِنَّكُم مَّٰكِثُونَ﴾ [الزخرف: ٧٧]، فيُنادُون ألْفًا: ﴿رَبَّنَآ أَخِّرۡنَآ﴾ [إبراهيم: ٤٤]، فيُجابُون: ﴿أَوَلَمۡ تَكُونُوٓاْ﴾ [إبراهيم: ٤٤]، فيُنادُون ألْفًا: ﴿أَخۡرِجۡنَا نَعۡمَلۡ صَٰلِحًا﴾ [فاطر: ٣٧]، فيُجابُون: ﴿أَوَلَمۡ نُعَمِّرۡكُم﴾ [فاطر: ٣٧]، فيُنادُون ألْفًا: ﴿رَبِّ ٱرۡجِعُونِ﴾ [المؤمنون: ٩٩]، فيُجابُون: ﴿ٱخۡسَـُٔواْ فِيهَا﴾ [المؤمنون: ١٠٨].

[﴿إِنَّهُۥ كَانَ فَرِيقٞ مِّنۡ عِبَادِي يَقُولُونَ رَبَّنَآ ءَامَنَّا فَٱغۡفِرۡ لَنَا وَٱرۡحَمۡنَا وَأَنتَ خَيۡرُ ٱلرَّٰحِمِينَ * فَٱتَّخَذۡتُمُوهُمۡ سِخۡرِيًّا حَتَّىٰٓ أَنسَوۡكُمۡ ذِكۡرِي وَكُنتُم مِّنۡهُمۡ تَضۡحَكُونَ * إِنِّي جَزَيۡتُهُمُ ٱلۡيَوۡمَ بِمَا صَبَرُوٓاْ أَنَّهُمۡ هُمُ ٱلۡفَآئِزُونَ﴾ ١٠٩ - ١١١]

في حَرْفِ أُبيٍّ: (أنه كان فريقٌ) بالفتح، بمعنى: لأنه. «**السِّخْرِيُّ**» **بالضمِّ والكسر**: مصدرُ سَخِرَ، كالسُّخْر، إلا أنَّ في ياءِ النَّسَب زيادةَ قوَّةٍ في الفعل، كما قيل: الخَصُوصيَّة في الخُصوص. وعن الكسائيِّ والفرَّاء: أنَّ المكسورَ من الهُزْء، والمضمومَ من السُّخْرةِ والعُبوديَّة، أي: تَسخَّرُوهم واستَعبَدُوهم. **والأوَّلُ مذهبُ الخليلِ وسِيبَوَيْه**. قيل:

قولُه: («**السِّخْري**» **بالضمِّ والكسر**)، نافعٌ وحمزةُ والكسائيُّ: بالضم(١)، والباقونَ: بالكسر.

قولُه: (**والأوّلُ مذهبُ الخليلِ وسيبويهِ**)، قال الزجّاجُ: بالضمِّ والكسرِ جيِّد، وقيل: ما كان منَ الاستهزاءِ فهُو بالكسر، وما كان مِن جهةِ التسخيرِ فهُو بالضمِّ، وكلاهُما عندَ

(١) قوله: «بالضم» لم ترد في (ح) و(ف)، وفي (ط): «بالفتح»، ولا تستقيم. وانظر «التيسير» للداني ص١٦٠.

هُمُ الصَّحابة. وقيل: أهلُ الصُّفَّة خاصَّة. ومعناه: اتَّخذتُموهم هُزُءًا، وتَشاغلتُم بهم ساخِرين ﴿حَتَّىٰٓ أَنسَوۡكُمۡ﴾ بتشاغُلِكم بهم على تلك الصِّفة ﴿ذِكۡرِي﴾ فتَركتُموه، أي:

سِيبويه والخَليلِ واحدٌ، والكسرُ لإتْباع الكسرِ أحسنُ[1]. وقال الواحديُّ: يقال: سَخِرَ منهُ وبه سُخْريّةً وسُخْريًّا: إذا هَزِئَ به، ومنَ السُّخْرةِ التي بمعنى العُبوديّة: «سُخْرِيًّا» بالضمِّ[2] لا غيرُ، ومِن ثَمّ اتّفقوا على الضمِّ في الزُّخرُف[3]؛ لأنهُ منَ السُّخْرة، وعلى القراءتَينْ جميعًا: هُو مصدرٌ وُصِفَ به، ولذلك أُفرِد.

قولُه: (﴿حَتَّىٰٓ أَنسَوۡكُمۡ﴾ بتشاغُلِكم بهم على تلك الصِّفةِ ﴿ذِكۡرِي﴾)، يعني: ﴿حَتَّىٰٓ﴾ مَع ما يتَصلُ بها[4]: غايةٌ لقولِه: ﴿فَٱتَّخَذۡتُمُوهُمۡ سِخۡرِيًّا﴾، فلا بدّ مِن تأويلِه بما يستقيمُ أن يكونَ هذا غايةً لهُ، فيُقالُ: تَشاغَلتُم بهم ساخِرينَ حتّى جعَلتُموهُم بسببِ تشاغُلِكم بهم بصفةِ السُّخْرية سببًا لِنسيانِكم ذِكْرَ الله، فظَهَرَ أنّ إسنادَ النِّسيانِ إلى الأولياءِ مَجازيٌّ، والفاءُ في قولِه: «فتَركتُموه» مُؤْذِنةٌ بأنّ التّركَ مسبّبٌ عمّا قبلَه، وقولُه: ﴿وَكُنتُم مِّنۡهُمۡ تَضۡحَكُونَ﴾ تذييلٌ[5].

وقولُه: «فتَخافوني في أوليائي»، مسبّبٌ عن قولِه: «أن تَذكُروني»، والمرادُ بالأولياءِ ﴿عِبَادِي﴾ في قولِه تعالى: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ فَرِيقٞ مِّنۡ عِبَادِي﴾، وإنّما دَعاهُ إلى تفسيرِ «فتَركْتُموهُ» بقولِه: «تَركتُم أن تَذكُروني فتَخافوني» أنّ قولَه: ﴿حَتَّىٰٓ أَنسَوۡكُمۡ ذِكۡرِي﴾ متضمّنٌ للتخويف، لورودِه توبيخًا للقوم، وأنهُ إنّما جَرّهم إلى السُّخْريَةِ بأولياءِ الله تَرْكُ الذِّكْرِ المُؤدّي إلى عَدَمِ الخَوفِ منَ الله تعالى، وما يَكشِفُ عن هذا المعنى إلا النّظْمُ، وبيانُه أنّ قولَه: ﴿فَٱتَّخَذۡتُمُوهُمۡ سِخۡرِيًّا﴾ مرتّبٌ على قولِه: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ فَرِيقٞ مِّنۡ عِبَادِي يَقُولُونَ رَبَّنَآ ءَامَنَّا فَٱغۡفِرۡ لَنَا وَٱرۡحَمۡنَا﴾،

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٣)، وانظر: «حجّة القراءات» ص ٤٩١.

(٢) من قوله: «وكلاهما عند سيبويه» إلى هنا سقط من (ط).

(٣) يعني قوله تعالى: ﴿لِّيَتَّخِذَ بَعۡضُهُم بَعۡضٗا سُخۡرِيّٗا﴾ [الزخرف: ٣٢].

(٤) في (ط): «به».

(٥) «الوسيط» للواحدي (٣: ٢٩٧).

تَركتُم أن تذكُروني فتَخافُوني في أَوليائي. وقُرِئَ: ﴿أَنَّهُمْ﴾ بالفتح، فالكسرُ استئناف، أي: قد فازُوا حيثُ صَبروا، فجُزوا بصبرهم أحسنَ الجزاء. والفتحُ على أنه مفعولُ ﴿جَزَيْتُهُمُ﴾، كقولك: جزيتُهم فوْزَهم.

[﴿قَٰلَ كَمْ لَبِثْتُمْ فِى ٱلْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ ۝ قَالُوا۟ لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ فَسْـَٔلِ ٱلْعَآدِّينَ ۝ قَٰلَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا ۖ لَّوْ أَنَّكُمْ كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ ١١٢ - ١١٤]

﴿قَٰلَ﴾ في مَصاحفِ أهلِ الكوفة، و(قل) في مَصاحفِ أهلِ الحرَمَيْن والبصرةِ

وهُو تعليلٌ لقولِه: ﴿ٱخْسَـُٔوا۟ فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُونِ﴾، يعني: إنّما خَسَأْناكم كالكلب؛ لأنّ فريقًا من أوليائي وخُلّصِ عبادي لمّا ذكَروا اللهَ تعالى واستَغْفَروه ودَعَوا اللهَ بالرّحمة، اتّخذْتُموهم سِخْريًّا، وامتدّت تلك السُّخْريةُ، وما انقطَعَ خَيْطُ أسبابِها حتّى نَسِيتُم ذِكْرَ الله بالكُلّيّة، وذِكْرَ خوفِه وعقابِه، وما تَركتُم ذلك إلا استهزاءً بأولئك السادة، فهذا جزاؤكم، ثم ذكَرَ لهُم ما يريدُ في خَسأِهم وحَسْرتِهم مِن جزاءِ أعدائهم بقولِه تعالى: ﴿إِنِّى جَزَيْتُهُمُ ٱلْيَوْمَ بِمَا صَبَرُوٓا۟ أَنَّهُمْ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ﴾.

قولُه: (وقرئ: ﴿أَنَّهُمْ﴾، بالفتح والكسر[(١)])، حمزةُ والكسائيُّ: بالكسر، والباقونَ: بفتحِها[(٢)].

قولُه: (﴿قَٰلَ﴾ في مصاحِف أهلِ الكوفة، و«قل»: في مصاحفِ أهلِ الحرَمَيْن)، ابنُ كثيرٍ وحمزةُ والكسائيُّ: «قُلْ» بغيرِ ألِف، والباقونَ: ﴿قَٰلَ﴾ بالألف[(٣)]. وإنّما كان في «قُلْ» ضميرُ المَلِكِ أو بعضِ الرُّؤساء؛ لأنهُ أمَرَ بإنشاءِ القول، فلا يَصحُّ أن يكونَ الآمِرُ هو القائلَ. وأمّا ﴿قَٰلَ﴾ فهُو إخبارٌ، فيَصحُّ أن يكونَ القائلُ اللهَ عَزّ وجَلّ، أو الملائكةَ عليهمُ السّلامُ

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وكذا في نص «الكشاف» من (ط)، لكن قوله: «والكسر» لم يرد في الأصل الخطي من «الكشاف»، ولا في المطبوع، والمعنى على الوجهين واحد.

(٢) انظر: «حجّة القراءات» ص ٤٩٢.

(٣) انظر: المصدر السابق ص ٤٩٣.

والشام؛ ففي ﴿قَٰلَ﴾ ضميرُ اللّـهِ أو المأمورِ بسُؤالهم من الملائكة، وفي (قل) ضميرُ المَلَك، أو بعضِ رُؤساء أهلِ النار.

استَقصَرُوا مدَّةَ لبثِهِم في الدُّنيا بالإضافة إلى خُلودِهم ولـمَا هم فيه من عذابِها؛ لأنَّ المُمتحَن يَستطيلُ أيامَ محنتهِ ويَستقصِرُ ما مرَّ عليه من أيام الدَّعَة إليها؛ أو: لأنهم كانوا في سُرور، وأيامُ السُّرورِ قِصار؛ أو: لأنَّ المُنقضي في حُكمِ ما لم يكن، وصدَّقَهم اللهُ في تَقالِّهم لسِني لَبْثهم في الدنيا، ووبَّخهم على غَفْلتِهم التي كانوا عليها. **وقُرئ: «فَسَلِ العادِّينَ»**، والمعنى: لا نعرفُ مِن عَدَدِ تلك السِّنينَ إلّا أنا نَستقلُّه ونحسبُه يومًا أو بعضَ يوم؛ لِما نحنُ فيه من العَذاب، **وما فينا أن نعدَّها** كما هي، فَسَلْ مَن فيه أن يَعُدَّ، ومَن يقدر أن يُلقي إليه فِكْره. وقيل: فَسَلِ الملائكةَ الذين يَعدُّون أعمارَ العباد ويُحصُون أعمالَهم. وقُرئ: (العَادِين) بالتخفيف، أي: الظَّلَمة، فإنهم يقولونَ كما نقول. وقُرئ: (العَاديِّين) أي: القُدماء المُعمَّرين، فإنهم يَستقصِرونَها، فكيف بمَن دُونهم؟ وعن ابنِ عبَّاس: أنساهم ما كانوا فيه من العَذابِ بين النفختَيْن.

[﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَٰكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ * فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ ٱلْمَلِكُ ٱلْحَقُّ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْكَرِيمِ * وَمَن يَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ لَا بُرْهَٰنَ لَهُۥ بِهِۦ فَإِنَّمَا حِسَابُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦٓ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ * وَقُل رَّبِّ ٱغْفِرْ وَٱرْحَمْ وَأَنتَ خَيْرُ ٱلرَّٰحِمِينَ﴾ ١١٥-١١٨]

بأنْ يكونوا مأمورينَ بأنْ يَسألوا عن الكَفَرةِ، ويقولوا: كم لبِثتُم؟ فالباءُ في «بسُؤالِهم» متعلِّقٌ بالمأمور، و«مِنْ» في «منَ الملائكة»: بيانُ المأمورِ بالسؤال.

قولُه: (**وقُرِئَ: «فسَلِ العَادِّينَ»**)، ابنُ كثيرٍ والكِسائيُّ.

قولُه: (**وما فينا أنْ نَعُدّها**)، أي: ما نُطيقُ عدّها، كقولِ المريضِ: ما فيّ أنْ أقومَ، أو: ما في وُسعِنا أن نَعُدّه، فسَلْ مَن في وُسْعِه عَدُّهُ.

﴿عَبَثًا﴾ حالٌ، أي: عابثين، كقوله: ﴿لَعِبِينَ﴾ [الأنبياء: ١٦]، أو مفعولٌ له، أي: ما خَلقناكم للعَبَث، ولم يَدعُنا إلى خَلْقِكم إلّا حكمةٌ اقتضَتْ ذلك؛ وهي: أن نَتَعبَّدَكم ونُـكلِّفَكم الشاقَّ من الطاعاتِ وتَرْكِ المعاصي، ثم نُرجِعَكم من دارِ التكليف إلى دارِ الجزاء، فنُثِيبَ المُحسِنَ ونُعاقِبَ المُسيء. ﴿وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾ معطوفٌ على ﴿أَنَّمَا خَلَقْنَٰكُمْ﴾، ويجوزُ أن يكونَ معطوفًا على ﴿عَبَثًا﴾ أي: للعَبَث، ولِتَركِكم غيرَ مرجُوعِين. **وقُرئ: (تَرجعُون) بفتح التاء. ﴿ٱلْحَقُّ﴾: الذي يحِقُّ له المُلك**؛ لأنَّ كلَّ شيءٍ منه وإليه. أو: الثابتُ الذي لا يَزُول ولا يَزولُ مُلْكُه. وصفَ

قولُه: (**وقُرِئَ: «تَرجِعونَ» بفَتْحِ التاءِ**) وكسرِ الجيم: حمزةُ والكسائيُّ، والباقونَ: بضمِّ التاء[1].

قولُه: (**﴿ٱلْحَقُّ﴾ الذي يَحِقُّ لهُ المُلْك**)، ﴿ٱلْحَقُّ﴾ صفةٌ لـ﴿ٱلْمَلِكُ﴾، واللامُ للجِنس، والصِّفةُ مُميِّزةٌ؛ ولهذا عَلَّلَه بقولِه: «لأنّ كلّ شيءٍ منهُ وإليه»، يعني: أنّ مالكًا غيرَه ما يَملِكُه منَ الله تعالى بَدْأً، وإليه يَعودُ في العاقبة، فيكونُ هُو المَلِكُ الواجبُ مُلكُه. قال القاضي: ﴿ٱلْمَلِكُ﴾: الذي يَحِقُّ لهُ المُلكُ مطلقًا؛ فإنّ مَن عَدَاهُ مملوكٌ بالذاتِ، مالكٌ بالعَرَض مِن وَجْه دونَ وَجْه، وفي حالٍ دونَ حال. تَمّ كلامُه[2].

ويَرجِعُ معنى هذا التفسيرِ إلى أنّ ﴿ٱلْحَقُّ﴾ بمعنى الواجِب؛ ولذلك قال في التفسير الثاني: «أو الثابتُ الذي لا يَزُولُ»، والتفسيرُ الأوّلُ أبلَغُ وأوفَقُ لتلاؤم الكلام، وأخْذِ بَعْضِه بحُجْزةِ بعض؛ وذلك أنّ الفاءَ في قولِه: ﴿فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ﴾ مُستدعِيةٌ لِما يُربَطُ به ما بعدَه بما قبلَه؛ وذلك أنهُ تعالى لمّا أنكرَ حُسْبانَ مُنكِري الحَشْر، وزَعْمَهم أنْ لا حسابَ ولا عقاب، ولا رجوعَ ولا ثواب، وأنهُ تعالى خَلَقَهم سُدى، نَزّهَ ذاتَه الأقْدَسَ عمّا يؤدِّي إلى ذلك الحُسبانِ من العَبثِ في الخَلْق، وعَظّمَ سُلطانَه، يعني: كيف يَليقُ بمَن هُو المَلِكُ على الإطلاقِ وأنهُ

(١) انظر: «التيسير» للداني ص١٦٠، و«حجة القراءات» ص٤٩٤.
(٢) «أنوار التنزيل» (٤: ١٧١).

العَرْش بالكَرَم؛ لأنَّ الرحمةَ تنزلُ منه والخيرَ والبَرَكة. **أو لِنِسْبته إلى أكرمِ الأكرمِينَ،** كما يقال: بيتٌ كريم؛ إذا كان ساكِنُوه كِرامًا. وقُرِئ: (الكريمُ) بالرفع، ونحوُه: ﴿ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ﴾ [البروج: ١٥]. ﴿لَا بُرْهَـٰنَ لَهُۥ بِهِۦ﴾ كقوله: ﴿مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَـٰنًا﴾ [آل عمران: ١٥١]، وهي **صفةٌ لازمة**، نحوُ قولِه: ﴿يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾ [الأنعام: ٣٨] جِيءَ

متفرِّدٌ في الإلهيّة، وأنه رَبُّ العَرْش الكريم، أن يكونَ في فعلِه عَبَث؟ ثُم بَيّنَ أنّ هذا القولَ لا يقولُه إلّا مَن يدعو معَ الله إلهًا آخَرَ لا بُرهانَ لهُ، فالآياتُ قريبةٌ منَ الآياتِ السابقة، وهِي قولُه: ﴿أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَـٰمًا﴾ [المؤمنون: ٨٢] إلى آخِرِها.

وانظُرْ إلى هذا الخطابِ العظيم الذي لوْ نَزَلَ على جَبَلٍ لَرَأيتَهُ خاشعًا متَصدِّعًا مِن خَشْيةِ الله، ثُم اقْطَعْ على المُتّسِمينَ بالإسلام منَ الذين في قلوبِهم زَيْغٌ بالكُفْرِ الصّريح، حيث يَشتغلونَ بالفضولِ منَ العلوم ممّا يؤدِّيهم إلى تكذيبِ الله. رَوَينا عن البخاريِّ والنّسائيِّ، عن أبي هريرةَ، عن النبيِّ ﷺ: «كَذّبني ابنُ آدم، ولم يكنْ لهُ ذلك، وشتَمَني ولم يكنْ لهُ ذلك. أمّا تكذيبُه إيّايَ فقولُه: لن يُعيدَني كما بَدَأَني، وليسَ أوّلُ الخَلْقِ بأهونَ عليّ مِن إعادتِه»[١].

قولُه: (**أو لنسبتِه إلى أكرَم الأكرَمِين**)، يعني أنهُ كنايةٌ، كقولِ الشَّنفرى:

يَبِيــتُ بمَنْجاةٍ منَ اللّوم بيتُها ... إذا ما بيوتٌ بالملامةِ حُلّتِ[٢]

والوَجْهُ الأوّلُ: منَ الاستعارةِ المَكْنيّة، كأنّ العَرْشَ في نفْسِه كريم، وأنّ الرّحمةَ والخيرَ والبرَكةَ تَصدُرُ عنهُ. ويجوزُ أن يكونَ إسنادًا مجازيًّا. قال القاضي: العَرْشُ الكريمُ: الذي يُحيطُ بالأجرام، ويَنزِلُ منهُ مُحكَماتُ الأقضيةِ والأحكام[٣].

قولُه: (**صفةٌ لازمة**)، أي: مؤكِّدةٌ، نحوُه قولُكَ: أمسِ الدّابِرُ لا يعودُ. ومِن ثَمّ استَشهَدَ

---

(١) أخرجه البخاري (٤٩٧٤).

(٢) ذكره السكاكي في «مفتاح العلوم» ص ١٧٨، والقزويني في «الإيضاح» ص ٣٠٨.

(٣) «أنوار التنزيل» (٤: ١٧١).

بها للتوكيدِ، لا أنْ يكونَ في الآلهةِ ما يجوزُ أن يقومَ عليه بُرهان. ويجوزُ أن يكونَ اعتراضًا بين الشَّرطِ والجزاء، كقولك: مَن أحسَنَ إلى زيدٍ ـ لا أحقّ بالإحسان منه ـ فاللهُ مُثيبُه. وقُرئ: (أنه لا يُفلح) بفتح الهمزة، ومعناه: حِسابُه عَدمُ الفلاح، والأصلُ: حِسابُه أنـه لا يُفلِح هو، فوُضع ﴿ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾ موضعَ الضَّمير؛ لأنَّ ﴿وَمَن يَدْعُ﴾ في معنى الجمع، وكذلك ﴿حِسَابُهُۥ.... إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ﴾ في معنى: حسابُهم إنـه لا

بقولِه تعالى: ﴿وَلَا طَـٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾ [الأنعام: ٣٨]، وليس بصفةٍ مخصِّصةٍ ليمتازَ بها عن الآلهةِ التي يجوزُ أن يقومَ عليها بُرهانٌ.

قولُه: (اعتراضًا بيْنَ الشّرطِ والجزاء)، وذلك أنّ معنى: ﴿وَمَن يَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَـٰهًا ءَاخَرَ لَا بُرْهَـٰنَ لَهُۥ بِهِۦ فَإِنَّمَا حِسَابُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦٓ﴾ ومَن يُشرِكْ بالله فاللهُ يتولّى عقابَه، فإذًا لا أحدَ أقلُّ حِيلةً منهُ، فحينئذٍ يَحسُنُ أن يكونَ قولُه: ﴿لَا بُرْهَـٰنَ لَهُۥ بِهِۦ﴾ توكيدًا لمضمونِ الشّرطِ والجزاء، وعَكسُه مَن أحسَنَ إلى زيدٍ فاللهُ مُثيبُه، فإذًا لا أحدَ أحقُّ بالإحسانِ منهُ.

قولُه: (وكذلك ﴿حِسَابُهُۥ.... إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ﴾)، يعني: كما أنّ ﴿وَمَن يَدْعُ﴾ مفردُ اللّفظِ مجموعُ المعنى، فكذلك ﴿حِسَابُهُۥ﴾ مفرَدُ اللّفظِ مجموعُ المعنى، والمُشبّهُ والمُشبّهُ به تعليلٌ لوَضْعِ ﴿ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾ موضعَ الضّميرِ المُفرَد، وإنّما وجَبَ الجَمْعُ؛ لأنّ الآيَةَ تذييلٌ للآياتِ الواردةِ في حقِّ المُعانِدينَ المُصِرِّين. وأمّا الضّميرُ في ﴿إِنَّهُۥ﴾: فللشّأنِ. وتلخيصُهُ: أنّ مَن أشرَكَ باللهِ وأصَرّ عليه فإنّ عاقبتَه وخيمةٌ، ولا نجاحَ لهُ البتّةَ. وهُو تسليةٌ للرسُول صلوات الله وسلامه عليه، ومِن ثَمّ قال ابنُ جنِّي: معناهُ: أنّ حسابَه يؤخّرُ إلى أن يَلْقى ربّه، فيُحاسَبَ حينَئذٍ. وذلك أنهُ لا تَنفَعُ فيه الموعِظةُ، ولا التذكيرُ في الدُّنيا، فيؤخّرُ حسَابُه إلى أن يُحاسَبَ عندَ ربِّه، لعدمَ انتفاعِه[1].

وقلتُ: إنّما وَضعَ ﴿ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾ موضعَ الضّمير المُفرَد بعدَ الإفرادِ في حسَابِه؛ للإشعارِ بأنّ عَدمَ الفرح معلّلٌ بالكفر، أو لرعايةِ التوافُقِ في الفواصِل، وليتطابقَ أوّلُ السُّورةِ

(١) «المحتسب» (٢: ٩٨).

يُفلحون. جعَلَ فاتحةَ السورة ﴿قَدۡ أَفۡلَحَ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ﴾ وأَورَدَ في خاتمتها: ﴿إِنَّهُۥ لَا يُفۡلِحُ ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾ فشتّانَ ما بين الفاتحةِ والخاتمة.

عن رسولِ الله ﷺ: «مَنْ قَرأَ سورةَ المؤمنينَ بشَّرتْهُ الملائكةُ بالرَّوحِ والرَّيحانِ وما تقَرُّ به عَيْنُه عند نُزولِ مَلَكِ الموتِ».

ورُوي: أنَّ أوَّلَ سُورةِ ﴿قَدۡ أَفۡلَحَ﴾ وآخرَها مِن كُنوز العَرْش، مَن عَمِلَ بثلاثِ آياتٍ من أوَّلها، واتَّعظَ بأربعِ آياتٍ مِن آخرها: فقد نَجا وأفلَح.

وعن عمرَ بنِ الخطَّاب رضي الله عنه: **كان رسولُ الله ﷺ إذا نَزَلَ عليه الوحيُ** يُسمَعُ عندَه دَوِيٌّ كدَوِيِّ النَّحل، فمكَثْنا ساعةً، فاستقبَلَ القِبْلَةَ ورَفَعَ يدَه وقال: «اللَّهمَّ زِدْنا ولا تَنقُصْنا، وأكرِمْنا ولا تُهِنَّا، وأعطِنا ولا تَحرِمْنا، **وآثِرْنا ولا تُؤثِرْ علينا**،

وآخِرُها[1]، كما قال: وافتتَحَ بـ﴿قَدۡ أَفۡلَحَ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ﴾، وأورد في خاتمتها[2]: ﴿إِنَّهُۥ لَا يُفۡلِحُ ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾. وكلُّ هذه الرُّموزِ يَعضُدُه النَّظْمُ الذي أشَرْنا إليه في أثناءِ السُّورة، ألا ترى كيف أمَرَ حبيبَه صَلَواتُ الله وسَلامُه عليه بعدَ أن سَلّاهُ عن إسلام مَن لا يَنجَعُ دعاؤه فيه، بأن يطلُبَ الغُفرانَ والرحمةَ في دعائِه لنفسه ولمتّبعيه، ورَمَز فيه إلى متاركةِ مخالفيه بقولِه تعالى: ﴿وَقُل رَّبِّ ٱغۡفِرۡ وَٱرۡحَمۡ وَأَنتَ خَيۡرُ ٱلرَّٰحِمِينَ﴾؟

قولُه: (**كان رسُولُ الله ﷺ إذا نَزَلَ عليه الوَحْيُ**)، الحديثُ، رَواهُ أحمدُ بُن حَنْبلٍ في «مسنَدِه»، و التِّرمذيُّ في «سُنَنِه»، عن عُمرَ رضيَ اللهُ عنه[3].

قولُه: (**وآثِرْنا ولا تُؤْثِرْ علينا**)، **النِّهاية**: آثَرَ يؤْثِرُ إيثارًا: إذا أعطَى، يقال: يَستأثِرُ عليكم،

---

(١) في (ط): «وآخره».

(٢) في (ح): «وختم بـ».

(٣) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٢٣)، والترمذي (٣١٧٣)، وغيرهما، وإسناده منكر تفرّد به يونس بن سُلَيْم، انظر: «تخريج أحاديث الكشاف» للزيلعي (٢: ٤٠٩)

وارضَ عنا وأرضِنا»، ثم قالَ: «لقد أُنزِلتْ عليَّ عَشرُ آياتٍ مَن أقامَهنَّ دَخَلَ الجنَّة»، ثم قرأ: ﴿قَدۡ أَفۡلَحَ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ﴾ حتى خَتَمَ العَشْرَ.

أي: يُفضِّلُ عليكم غيرَكم في نصيبه. في حديث عُمرَ رضيَ اللهُ تعالى عنهُ: واللهِ ما أستَأثِرُ بها عليكم، ولا آخُذُها دونكم[1].

تمت، والحمد لله رب العالمين[2]

(١) أخرجه البخاري (٧٣٠٤).

(٢) قوله: «تمت، والحمد لله رب العالمين» سقط من (ح) و(ط).

سورةُ النُّور
مدنيّة، وهي ثِنتانِ وستُّون آية، وقيل: أربعٌ وستُّون .

بسم الله الرحمن الرحيم

[﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا وَأَنزَلْنَا فِيهَا آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ لَّعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ ١]

﴿سُورَةٌ﴾ خبرُ مبتدأٍ محذوف. و﴿أَنزَلْنَاهَا﴾ صِفة. أو هي مبتدأٌ موصوفٌ والخبرُ محذوف، أي: فيما أَوحينا إليكَ سورةٌ أنزلناها. **وقُرئ بالنصب** على: زيداً ضَربته، ولا محلَّ لـ﴿أَنزَلْنَاهَا﴾؛ لأنها مُفسِّرةٌ للمُضمَر؛ فكانت في حُكْمِه. أو على: دُونَك سورة، أو: اتلُ سُورة، و﴿أَنزَلْنَاهَا﴾ صِفة. ومعنى «فَرَضْناها»: فرَضْنا أحكامَها التي فيها. وأصلُ الفَرْض: القَطْع، **أي: جَعلْناها واجبةً** مقطوعاً بها، ....

سورةُ النُّور
مدنيّة، وهي ثنتانِ وسِتّونَ آية، وقيل: أربعٌ وسِتُّون[1]

بسم الله الرحمن الرحيم

قولُه: (**وقُرِئَ بالنّصب**)، قال ابنُ جِنِّيٍّ: هِي قراءةُ أُمِّ الدرداء، وعيسى الثقَفيِّ، ورُوِيَتْ عن عُمرَ بنِ عبدِ العزيز[2].

قولُه: (**أي: جَعَلْناها واجبةً**)، الراغب: الفَرْضُ: قَطْعُ الشيءِ الصّلْبِ والتأثيرُ فيه،

---

(١) قوله: «وقيل: أربع وستون» لم يرد في (ط).

(٢) «المحتسب» (٢: ٩٩) ولتمام الفائدة انظر: «البحر المحيط» (٨: ٦).

والتشديدُ للمبالغة في الإيجابِ وتَوْكيدِه. أو: لأنَّ فيها فرائضَ شتَّى، وإنك تقول: فرضتُ الفَريضة، وفَرَّضتُ الفرائض. أو: لكثرةِ المَفرُوض عليهم من السَّلَف ومَن بعدهم. ....

كقَطْع الحديد، والفَرْضُ كالإيجاب، لكنّ الإيجابَ يُقال اعتباراً بوُقوعه وثباته، والفَرْضُ بقَطْعِ الحُكمِ فيه. قال تعالى: ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَٰهَا وَفَرَضْنَٰهَا﴾، أي: أوجَبْنا العمَلَ بها. ومنهُ يقالُ لِما ألزَمَ الحاكمُ منَ النفقة: فَرْض. وكلُّ موضع وَرَدَ فيه: فَرَضَ اللهُ عليه، ففي الإيجاب الذي أدخَلَه اللهُ فيه. وما وَرَدَ من: فرض الله له، فهُو في أن لا يَحْظُرَهُ على نفْسه، نحوَ قولِه: ﴿مَّا كَانَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ مِنْ حَرَجٍ فِيمَا فَرَضَ ٱللَّهُ لَهُۥ﴾ [الأحزاب: ٣٧] وقوله تعالى: ﴿وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ [البقرة: ٢٣٧] أي: سمّيْتُم لهُنّ مَهْرًا، وأوجَبْتُم على أنفُسِكم بذلك، وعلى هذا يقالُ: فَرَضَ له في العطاءِ، وبهذا النّظَرِ، ومِن هذا الغَرَضِ قيل للعَطِيّة: فَرْضٌ، وللدِّين: فَرْضٌ، قال تعالى: ﴿فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلْحَجَّ﴾ [البقرة: ١٩٧] أي: مَن عَيّنَ على نفْسِه إقامـة الحجِّ، وإضافةُ فَرْض الحجِّ إلى الإنسانِ دِلالةٌ على أنهُ غيرُ[1] مُعينِ الوقت[2].

وقال الإمامُ: ﴿وَفَرَضْنَٰهَا﴾: فَرَضْنا ما بُيّنَ فيها، وإنّما قال ذلك؛ لأنّ أكثرَ ما في هذه السُّورةِ مِن بابِ الأحكام والحُدود[3].

وقلت: فقولُه: ﴿وَفَرَضْنَٰهَا﴾ بمنزلةِ بَراعةِ الاستهلال؛ لأنّ قولَه: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى فَٱجْلِدُوا۟ ...﴾ إلى آخِرِ السُّورةِ منَ الأحكام كالتفصيل، ونحوَه قولُه تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَوْفُوا۟ بِٱلْعُقُودِ﴾ [المائدة: ١] على ما سَبقَ بيانُه.

قولُه: (**والتشديدُ للمبالغة**)، أي: مَن شَدّدَ ﴿وَفَرَضْنَٰهَا﴾ وهُو ابنُ كثيرٍ وأبو عَمْرٍو، فللمبالغةِ في الإيجاب[4].

---

(١) في «مفردات القرآن»: «هو»، ولعلّ الصواب ما أثبتناه، وهو كذلك في نسخة خطية من «المفردات» كما أشار إليه مُحقِّقُه.

(٢) «مفردات القرآن» ص ٦٣٠.

(٣) «مفاتيح الغيب» (٢٢: ١٢٩).

(٤) انظر توجيه ذلك في «حجّة القراءات» ص ٤٩٤.

﴿تَذَكَّرُونَ﴾ بتشديدِ الذال وتخفيفِها. رفعُهما على الابتداء، والخبرُ محذوفٌ عند الخليلِ وسِيْبويه، على معنى: فيما فرضَ عليكم.

[﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى فَٱجْلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِى دِينِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَآئِفَةٌ مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ ٢]

﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى﴾ أي: جَلدُهما. ويجوزُ أن يكون الخَبر: ﴿فَٱجْلِدُواْ ﴾، وإنما دخلتِ الفاءُ؛ لكون الألِفِ واللامِ بمعنى «الذي»، وتَضْمينه معنى الشَّرط، تقديرُه: التي زَنَتْ، والذي زَنى فاجلِدُوهما، كما تقول: مَن زنى فاجلِدُوه، وكقوله: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُواْ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ فَٱجْلِدُوهُمْ﴾ [النور: ٤]. وقُرئ بالنصبِ على إضمارِ فعلٍ

قولُه: (﴿تَذَكَّرُونَ﴾ بتشديدِ الذّال وتخفيفِها)، بالتخفيف: حَفْصٌ وحمزةُ والكسائيّ، والباقونَ: بالتشديد(١).

قولُه: (وقُرِئَ بالنّصْب)، قال ابنُ جِنِّيّ: وهِي قراءةُ عيسى الثَّقفيِّ، وهُو منصوبٌ بمُضمَر، أي: اجلِدوا الزانية، وتفسيرُه: ﴿فَٱجْلِدُواْ﴾ وجازَ دخولُ الفاء؛ لأنهُ في موضع أمر، ومَآلُ معناه إلى الشّرط، ولا يجوزُ: زَيْدًا فضَرَبْتُه؛ لأنهُ خبر(٢).

وقال الزجّاجُ: وزَعَمَ الخليلُ وسيبويه أنّ النّصبَ المختار، وزعَمَ غيرُهما منَ البَصْريِّينَ والكوفيِّينَ أنّ المختارَ الرّفْع، وكذا عندي؛ لأنّ الرّفعَ كالإجماع في القراءة، وهُو أقوى في العربيّةِ، لأنّ معناه: مَن زَنَى فاجلِدوه، على الابتداء، ويؤيِّدُه قولُه تعالى: ﴿ وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَٰنِهَا مِنكُمْ فَـَٔاذُوهُمَا﴾ [النساء: ١٦]، وإنّما اختار الخليلُ وسيبويه النّصْبَ؛ لأنهُ أمرٌ، والأمرُ بالفعلِ أوْلى(٣). وقد مَرّ فيه الكلامُ مُستَقْصى في قولِه تعالى: ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا ﴾ [المائدة: ٣٨].

---

(١) انظر «حجّة القراءات» ص ٢٧٩ في تفسير قوله تعالى: ﴿قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴾ [الأعراف: ٣].

(٢) «المحتسب» (٢: ١٠٠) بتصّرف ملحوظ. وانظر: «البحر المحيط» (٨: ٧).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٨-٢٩).

يُفسِّـره الظاهر، وهو أحسنُ من (سورةٌ أنزلناها)؛ لأجـلِ الأمْـر. وقُرِئ: (والزانِ) بلا ياء. والجَلْد: ضَربُ الجِلْد، يقال: جَلَدَه، كقولك: ظَهَرَه وبَطَنَه ورَأَسَه. **فإن قلت:** أهذا حكمُ جميعِ الزِّنية والزواني، أمْ حُكْمُ بعضِهم؟ **قلت:** بل هو حكمُ مَن ليس بمُحصَنٍ منهم، فإنَّ المُحصَنَ حُكمُه الرَّجْم. **وشرائطُ الإحصان** عند أبي حَنيفة ستّ: الإسلام، والحُـرِّيَّة، والعَقل، والبُلوغ، والتزوُّجُ بنكاحٍ صحيح، والدُّخول، إذا فُقدتْ واحدةٌ منها فلا إحصان.

وعند الشافعيّ: الإسلامُ ليس بشَرْط؛ لما رُوي: أنّ النبيَّ ﷺ **رجَم يهودِيَّين**. وحُجَّةُ أبي حَنيفة: قولُه ﷺ: «مَنْ أَشْرَكَ بالله فليسَ بمحصَنٍ». **فإن قلت: اللفـظُ يَقتضي تعليقَ الحُكم بجميعِ الزِّنية والزواني**؛ لأنَّ قولَه: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي﴾ عامٌّ في الجميع، يَتناولُ

قولُه: (**وشَرائطُ الإحصان**)، عن بعضِهم: أَحْصَنَ الرجُلُ: تزَوّجَ فهو مُحْصَنٌ، وهُو أحدُ ما جاء على «أَفْعَلَ» فهو «مُفْعَل». وأَحْصَنَتِ المرأةُ: عَفَّتْ، وحَصَّنَها زَوْجُها، فهي مُحْصِنةٌ ومُحْصَنة، قال ثعلبٌ: كلُّ امرأةٍ عفيفةٍ مُـحْصَنةٌ ومُـحْصِنَةٌ، وكلُّ امرأةٍ متزوِّجةٍ مُحصَنةٌ بالفَتْح لا غير.

قولُه: (**رَجَمَ يهوديّيْن**)، الحديثُ مشهورٌ مُخرّجٌ في «الصّحيحَيْن»[(١)].

قال القاضي: لا يُعارضُه «مَن أشركَ بالله فليس بمُحصَن»[(٢)]، إذِ المرادُ المُحصَن: الذي يُقتَصُّ لهُ منَ المسلم[(٣)].

قولُه: (**اللّفظُ يقتضي تعليقَ الحُكْم بجميع الزِّنيةِ والزّواني**)، أي: اللّفظُ عامٌّ، كيف يذهبُ على أنهُ حُكمُ مَن ليس بمُحصَن؟ وتَوْجيهُ الجوابِ: أنّا لا نُسلِّمُ أنهُ عامٌّ، بل هُو

---

(١) أخرجه البخاري (١٣٢٩) ومسلم (١٦٩٩) وغيرهما من حديثِ ابن عمر رضي الله عنهما.

(٢) أخرجه الدار قطني في «السنن» (٣: ١٤٧) وإسحاق بن راهوَيْه في «المسند». قال الدارقطني: لم يرفعه غير إسحاق، ويقال: إنّه رجع عنه، والصواب موقوف.

(٣) «أنوار التنزيل» (٤: ١٧٣).

المُحصَنَ وغيرَ المُحصَن. قلت: الزانيةُ والزاني يَدلَّان على الجنسَيْن المنافِيَيْن لجنسَي العَفيفِ والعَفيفة دلالةً مُطلقة، والجنسيَّةُ قائمةٌ في الكلِّ والبعضِ جميعاً، فأيّهما قَصدَ المتكلِّمُ فلا عليه، كما يفعلُ بالاسمِ المشترك. وقُرئ: (ولا يأخذْكم) بالياء، و(رَأَفةٌ) بفتحِ الهمزة، و(رآفة) على: فَعالة. والمعنى: أنَّ الواجبَ على المؤمنين أنْ يَتصلَّبوا في دِين الله ويَستعمِلوا الجِدَّ والمَتانةَ فيه، ولا يأخُذَهم اللِّينُ والهَوادةُ في استيفاءِ حُدوده، وكفى برسولِ الله ﷺ أُسوةً في ذلك؛ حيثُ قال: ....

مُطلَق؛ فإنّ لامَ الجِنس إذا دخلَتْ على مفهوم دَلّ دِلالةً مُطلقةً شائعةً في جِنسِه، فيَصحُّ حَمْلُه على البعضِ وعلى الكُلّ، فإذا انتهضت قرينةٌ تَعيّنَ المرادُ منها كاللّفظِ المشترَك؛ فإنّ إرادةَ أحدِ مفهومَيْه إنّما تتعيّنُ عندَ قيام القرينة، وقرينةُ تقييدِ هذا المُطلَقِ آيةُ الرّجم، وهِي: «الشّيخُ والشّيْخةُ إذا زَنَيا فارجُموهما»[1] إلى آخِرِها، وفيه بحث؛ لأنهُ لا مانعَ عندَهم أن تجريَ الآيةُ على العامِّ المخصّصِ على ما سَبَقَ في البقرةِ عندَ قوله تعالى: ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ ﴾[2] [البقرة: ٢٢٨]، ورُويَ عن المصنِّفِ أنهُ قال: الألِفُ واللامُ في الصِّفاتِ عندَ المازنيِّ ومَن تَبِعَه كالمُبرِّدِ وغيرِه بمنزلتِها في الأسماءِ للتعريف، وعندَ سيبويه هُما بمعنى: الذي، والصِّفةُ بمعنى الفعل[3].

قولُه: («رَأَفةٌ» بفَتْحِ الهمزة)، ابنُ كثير، والباقونَ: بإسكانها[4]. و«رآفةٌ» على: فَعالة[5] شاذّة[6]. قال الزجّاجُ: و«رَآفةٌ» مثْلُ السّآمةِ والكآبة، وفَعالةٌ مِن أسماءِ المصادر[7].

قولُه: (والهَوادة)، الجَوهري: هِي الصُّلحُ والمَيْل. وقيل: الهَوادةُ: أن لا يجِدّ في الأمر.

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) من قوله: «وفيه بحث» إلى هنا سقط من (ط).

(٣) انظر: «المُفَصّل» بشرح ابن الحاجب (١: ٤٨١).

(٤) وقراءة التسكين على الأصل. انظر: «حجّة القراءات» ص ٤٩٥.

(٥) قوله: «على فَعالَة» سقط من (ح) و(ف).

(٦) وقد قرأ بها ابن جُرَيْج. انظر: «مختصر في شواذّ القرآن» ص١٠٠.

(٧) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٨).

«لو سَرقتْ فاطمةُ بنتُ محمّدٍ لَقَطعتُ يَدَها». وقولُه: ﴿إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ﴾ مِن بابِ التَّهييج وإلهابِ الغَضَبِ للّـهِ ولدِينه. **وقيل: لا تَترَحَّموا عليهما** حتى تُعطِّلوا الحدود، أو حتّى لا تُوجِعُوهما ضَرْباً. وفي الحديث: «يُؤتى بوالٍ نقصَ مِنَ الحدِّ سَوْطاً، فيقول: رحمةٌ لعبادِك، فيقالُ لَه: أنتَ أرحمُ بهم مِنِّي! فيؤمَرُ به إلى النار. ويُؤتى بمن زادَ سَوطاً، فيقول: ليَنتَهُوا عَنْ معاصِيك. فيؤمَرُ به إلى النار»، وعن أبي هُريرة: **إقامةُ حدٍّ بأرضٍ** خيرٌ لأهلِها من مَطَرِ أربعين ليلة. وعلى الإمامِ أن يَنصِبَ للحُدودِ رَجلاً

قولُه: (**لو سَرَقَتْ فاطمة**)، رَوَينا عن البخاريِّ ومسلم والتِّرمذيِّ وأبي داود، عن عائشةَ قالت: إنّ قُريشًا أهَمّهم شأنُ المرأةِ المخزوميّةِ التي سَرَقَتْ، فقالوا: مَن يُكلِّمُ فيها رسُولَ الله ﷺ؟ فقالوا: ومَن يَجترئُ عليه إلا أُسامةُ بنُ زَيْد حِبُّ رسُولِ الله ﷺ؟ فكَلّمَه أُسامة، فقال رسُولُ الله ﷺ: أتَشْفَعُ في حدٍّ مِن حُدودِ الله؟ إلى قولِه: وايمُ الله، لو أنّ فاطمةَ بنتَ محمدٍ ـ عليها السّلامُ ـ سَرَقَتْ لَقَطعْتُ يَدها(١).

قولُه: (**وقيل: لا تتَرَحّموا عليهما**)، هذا تفسيرٌ آخَرُ لقولِه تعالى: ﴿وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ﴾، والفَـرْقُ أنّ على الأوّلِ تحريضٌ على إقامةِ الحدِّ نفْسِه، والثاني على إقامتِه معَ الإيجاع فيه، يَدُلُّ على الأوّلِ قولُه: «ولا يَأخُذْكمُ اللِّينُ في استيفاءِ حدودِ الله تعالى»، وعلى الثاني: قولُه: «أو حتّى لا تُوجِعوهما ضَرْبًا».

قولُه: (**إقامةُ حدٍّ بأرض**)، عن ابنِ ماجَه، عن عبدِ الله بن عُمرَ، أنّ رسُولَ الله ﷺ قال: «إقامةُ حدٍّ مِن حدودِ الله خيرٌ مِن مطَرِ أربعينَ ليلةً في بلادِ الله عَزّ وجَلّ»(٢).

وعن ابنِ ماجَه والنّسائيِّ، عن أبي هريرةَ، قال: قال رسُولُ الله ﷺ: «حَدٌّ يُعمَلُ به في الأرضِ خيرٌ لأهلِ الأرضِ مِن أن يُمطَروا أربعينَ صباحًا»(٣)، وفي روايةِ النّسائيِّ: «ثلاثِينَ صباحًا».

---

(١) أخرجه البخاري (٣٤٧٥) ومسلم (١٦٨٨) والترمذي (١٤٣٠) وأبو داود (٤٣٧٣).

(٢) أخرجه ابن ماجه (٢٥٣٧) بإسنادٍ ضعيفٍ جدًّا، وآفتُه سعيد بن سنان الحِمْصي متروك الحديث.

(٣) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٩٢١٥) والنسائي (٨: ٦٨) وابن ماجه (٢٥٣٨). ولتمام الفائدة انظر: «تخريج أحاديث الكشاف» للحافظ الزيلعي (٢: ٤١٥).

عالماً بَصيراً يَعقِلُ كيف يَضرب. والرَّجُل يُجلَدُ قائماً على مُجرَّده ليسَ عليه إلّا إزارُه؛ ضَرْباً وَسَطاً لا مُبرِّحاً ولا هَيِّناً، مُفرَّقاً على الأعضاء كلِّها، لا يُستثنى منها إلّا ثلاثاً: الوجه، والرأس، والفَرْج. وفي لفظ الجلد: إشارةٌ إلى أنه لا يَنبغي أن يَتجاوَزَ الألمُ إلى اللحم. والمرأةُ تُجلَد قاعدةً، ولا يُنزع مِن ثيابِها إلّا الحَشْو والفَرْو، وبهذه الآيةِ استشهَدَ أبو حَنيفة رحمه اللهُ على أنَّ الجلدَ حَدُّ غيرِ المُحصَن بلا تَغريب. وما احتجَّ به الشافعيُّ رحمه الله على وجوب التَّغريبِ من قوله ﷺ: «البِكْرُ بالبكرِ جلدُ مئةٍ وتغريبُ عام»، ومـا يُروى عن الصَّحابة: أنهم جَلَدوا ونَفَوْا؛ منسوخٌ عندَه وعند أصحابِه بالآيـة،

قولُه: (على مُجرَّدِه)، أي: ظاهرُ بشَرتِه عاريًا. الجوهري: يقال: فلانٌ حسَنُ الجُرْدَة والمُجرّد، كقولِك: حسَنُ العُرْيَة والمُعرّى، وهما بمعنًى واحد.

قولُه: (لا مُبرِّحًا)، النِّهاية: ضَرْبٌ غيرُ مُبرِّح: غيرُ شاقّ.

قولُه: (وفي لَفظِ الجَلْدِ: إشارةٌ إلى أنهُ لا ينبغي أن يتَجاوَزَ الألمُ إلى اللّحم)، وهُو المعنيُّ بالإدماج عندَ علماءِ البيان، وإشارةِ النصِّ في الأُصول.

قولُه: (البِكْرُ بالبِكْرِ جَلْدُ مئة)، عن مسلم والتِّرمذيِّ وأبي داود، عن عُبادةَ بن الصّامتِ، أنّ رسُولَ الله ﷺ قال: «خُذُوا عنِّي خُذُوا عنِّي، قد جعَلَ اللهُ لهُنّ سبيلًا: البِكْرُ بالبِكْرِ جَلْدُ مئة ونَفْيُ سَنَة، والثَّيِّبُ بالثَّيِّب جَلْدُ مئةٍ ورَجْمٌ»(١). هذه روايةُ مسلم، والمعنَى: زِنى البِكْرِ بالبِكْرِ حَدُّه جَلْدُ مئة، أو: حَدُّ زِنى البِكْرِ بالبِكْرِ جَلْدُ مئة.

وفي قولِه: «وما يُروَى عنِ الصّحابة: أنّهم جَلَدوا ونَفَوْا؛ منسوخ»، بَحْثٌ؛ لأنّ إجماعَ الصّحابةِ متأخِّرٌ عن نزولِ الآيةِ، فكيف يكونُ منسوخًا بها؟ وفي هذا الإجماع دِلالةٌ على أن الآيةَ غيرُ ناسخةٍ للسُّنّة، وهذه الزِّيادةُ ليست بناسخةٍ للآيةِ عندَ الشافعيّةِ خلافًا للحَنفيّة(٢). ورَوَينا عن الترمذي عن ابنِ عُمرَ، قال: إنّ النبيّ ﷺ ضَرَبَ وغَرّب، وإنّ أبا بكرٍ ضَرَبَ وغَرّب، وإنّ عُمرَ ضَرَبَ وغَرّب(٣).

---

(١) أخرجه مسلم (١٦٩٠) والترمذي (١٣٣٤) وأبو داود (٤٤١٥).

(٢) انظر بَسْطَ هذه المسألة في «أصول السرخسي» (٢: ٦٥) «فصلٌ في بيان الناسخ».

(٣) «سنن الترمذي» (١٤٣٨) وأخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٧٣٠٢) والبيهقي (٨: ٢٢٣).

أو محمولٌ على وجهِ التعزيرِ والتأديب مِنْ غيرِ وُجوب. وقولُ الشافعيِّ في تَغْريبِ الحُـرِّ واحد، وله في العبدِ ثلاثةُ أقاويل: يُغرَّب سنةً كالحُـرّ، ويُغرَّبُ نصفَ سَنة كما يُجلد خمسين جَلْدة، ولا يُغرَّب، كما قال أبو حَنيفة.

وبهذه الآيةِ نُسخ الحبسُ والأذى في قولِه: ﴿فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي ٱلْبُيُوتِ﴾ [النساء: ١٥]، وقوله: ﴿فَـَٔاذُوهُمَا﴾ [النساء: ١٦]. قيل: تسميتُه عَذاباً دليلٌ على أنه عُقوبة. **ويجوزُ أن يُسمَّى عذاباً؛ لأنه يَمنع من المُعاوَدة،** كما سُمِّي نَكالاً.

الطائفة: الفرقةُ التي يُمكن أن تكونَ حلقة، وأقلُّها ثلاثةٌ أو أربعة، وهي صِفةٌ غالبة كأنَّها **الجماعةُ الحافَّةُ** حولَ الشيء. وعن ابنِ عبّاسٍ في تفسيرها: أربعةٌ إلى أربعين

قولُه: (**أو محمولٌ على وَجْهِ التعزيرِ والتأديبِ لا على الوجوب**[1])، بناءً على أنّ الزِّيادةَ على النصِّ نَسْخ، وأنهُ لا يُنسَخُ الكتابُ بخبَرِ الواحد. قال القاضي: ليسَ في الآيةِ ما يَدفَعُ حديثَ التغريبِ ليُنسَخَ أحَدُهما بالآخر[2].

قولُه: (**أن يُسَمّى عذابًا؛ لأنهُ يَمنَعُ منَ المُعاوَدة**)، **الأساس**: يقالُ: أَعْذَبَ عنِ الشيءِ واستَعْذَبَ: إذا امتنَع، ويقال: أَعْذِبوا عنِ الآمالِ أشَدّ الإعذاب، فإنّ الآمالَ تورِّثُ الغَفْلة، وتَعقُبُ الحَسْرة.

قولُه: (**الجماعةُ الحافّة**)، **الراغب**: الطائفةُ منَ الناسِ: جماعةٌ منهم، ومنَ الشيءِ: القِطْعَةُ منه، قال بعضُهم: قد يقَعُ على واحدٍ فصاعدًا، وعلى ذلك قولُه تعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟﴾ [الحجرات: ٩]، والطائفةُ إذا أُريدَ بها الجَمْعُ: فجَمْعُ طائف، وإذا أُريدَ بها الواحدُ فَيصحُّ أن يكونَ جَمْعًا وكَنّى به عن الواحد، ويَصحُّ أن يُجعَلَ كراوِيةٍ وعَلّامة[3]. والخُلودُ بالنارِ يُؤْذِنُ بوَضْع الحديث.

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «من غير وجوب».

(٢) «أنوار التنزيل» (٤: ١٧٢).

(٣) «مفردات القرآن» ص ٥٣١.

رَجلاً من المصدِّقين بالله. وعن الحسن: عشرة. وعن قتادة: ثلاثةٌ فصاعداً. وعن عكرمة: رَجلانِ فصاعداً. وعن مجاهد: الواحدُ فما فوقَه. وفُضِّل قولُ ابنِ عبَّاس؛ لأنَّ الأربعةَ هي الجماعةُ التي يثبتُ بها هذا الحدّ، والصحيحُ أنَّ هذه الكبيرةَ من أُمَّهات الكبائر؛ ولهذا قَرَنَها اللهُ بالشِّرك وقَتْلِ النفس في قوله: ﴿وَلَا يَزْنُونَ ۚ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾ [الفرقان: ٦٨]، وقال: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَىٰٓ ۖ إِنَّهُۥ كَانَ فَٰحِشَةً وَسَآءَ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٣٢]، وعن النبيِّ ﷺ: «يا معشرَ الناس، اتقُوا الزنَى فإنَّ فيهِ ستَّ خصال، ثلاثٌ في الدُّنيا، وثلاثٌ في الآخرة: فأمّا اللَّاتي في الدُّنيا: فيُذهِبُ البَهاء، ويُورِثُ الفقر، ويُنقِصُ العُمر، وأمّا اللّاتي في الآخرة: فيُوجِبُ السَّخْطة، وسُوءَ الحِساب، والخُلودَ في النارِ»؛ ولذلك وفّى اللهُ فيه عقْدَ المئة بكماله، بخلافِ حدِّ القَذْف وشُربِ الخَمْر، وشَرَعَ فيه القِتْلَةَ **الهَوْلة**؛ وهي الرَّجْم، ونَهى المؤمنين عن الرأفةِ على المَجلُود فيه، وأَمَرَ بشهادة الطائفةِ للتَّشهير؛ فوجبَ أن تكونَ طائفةً يحصلُ بها التشهير، والواحدُ والاثنانِ ليسُوا بتلك المَثابة، واختِصاصُه المؤمنين؛ لأن ذلك أفضح، والفاسقُ بين صُلحاءِ قومه أخجل، ويشهد له قولُ ابنِ عبّاس: إلى أربعين رَجلاً من المصدِّقين بالله.

[﴿ٱلزَّانِى لَا يَنكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَٱلزَّانِيَةُ لَا يَنكِحُهَآ إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ ۚ وَحُرِّمَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ ٣]

الفاسقُ الخبيثُ الذي مِن شأنِه **الزِّنى والتقحُّب**، لا يَرغبُ في نكاحِ الصَّوالح

قولُه: (**الهولة**)،عن بعضِهم: إدخالُ التاءِ في الهولةِ على تأويلِ الوَصْفيّة كقولِهم: الجُبّةُ الحَتْفَة، والمرأةُ الكلبة، على تأويلِ الهائلةِ والقائلةِ والسّليطة.

قولُه: (**الزِّنى والتقحُّب**)، **الراغب**: الزِّنى: وَطْءُ المرأةِ مِن غيرِ عَقْدٍ شَرْعيّ. ويُقْصَر، وإذا مُدّ يصحُّ أن يكونَ مصدرَ المُفاعَلة[1]. وزَنَأَ في الجبل زَنْأً وزنوءاً، والزَّناء: الحاقن بولَه،

---

(١) «مفردات القرآن»، ص ٣٨٤.

من النساءِ واللّاتي على خلافِ صِفَتِه، وإنما يرغبُ في فاسقةٍ خَبيثة من شَكْلِه، أو في مُشركة، والفاسقةُ الخبيثةُ المُسافِحة كذلك لا يَرغبُ في نِكاحِها الصُّلحاء من الرِّجال، ويَنفِرُون عنها، وإنما يَرغبُ فيها مَن هو من شَكْلِها من الفَسَقةِ والمشركين. **ونكاحُ المؤمنِ** الممدوحِ عند اللّـهِ الزانيةَ ورَغبتُه فيها وانخِراطُه فيها[1] في سلكِ الفَسَقة

ونهي الرَّجل أن يُصلّي وهو زَناء[2]. وقيل: الزِّنى: سَفْحُ الماءِ في محلٍّ مُحرّم، يُمَدُّ ويُقْصَر، والقَصْرُ لغةُ الحجاز، والمَدُّ لغةُ نَجْد.

الأساس: يُسَمّي أهلُ اليَمنِ المرأةَ القَحْبة، ويقولون: لا تثِقْ بقولِ القَحْبة، ولا تغترّ بطُولِ الصُّحبة. وقاحَبَتِ المرأةُ: وقحّبَتْ وتقَحّبَتْ.

قولُه: (**ونكاحُ المؤمن**)، إلى آخِره، هُو معنى قولِه: ﴿وَحُرِّمَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾، وهُو عطفٌ على قولِه: «الفاسق الخبيث» إلى آخِره. اعلَمْ أنّ قولَه تعالى: ﴿ٱلزَّانِى لَا يَنكِحُ إِلَّا زَانِيَةً﴾ يَصحُّ أن يُحمَلَ على الخبرِ المَحْض، وعلى معنى النّهْي، كما نَصّ عليه في آخِرِ كلامِه، فإذا حُمِلَ على الخبَر يكونُ معنى الحُرْمةِ في قولِه تعالى: ﴿وَحُرِّمَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[3] التنزيه، ويُسَمّى حرامًا للتغليظِ والتشديد، وإليه الإشارةُ بقولِه: «لِـما فيه منَ التشبُّه بالفُسّاق»، والمعنى: أنّ مِن شَأْنِ الفاسقِ الخَبيثِ وعادتِه ذلك، فعلى المؤمنِ أن لا يُدخِلَ نفْسَه تحت هذه العادة، ويَتصوّنَ عنها كما ذَكَرَه، فعلى هذا: الظاهرُ أنّ قولَه: «وقد أجازَه ابنُ عبّاسٍ رضيَ اللهُ تعالى عنهما»، وقولَه: «أنهُ سُئلَ عن ذلك؛ فقال: أوّلُه سِفاح وآخِرُه نِكاح»[4] مَبنيٌّ على هذا الوَجْه، والآيةُ غيرُ منسُوخة. وإذا حُمِلَ على النّهي فيكونُ قولُه تعالى: ﴿وَحُرِّمَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ على ظاهِره مؤكِّدًا لمعنى النّهي، ويكونُ قولُه: «وقيل: كان بالمدينةِ موسِراتٌ مِن بَغَايا المشرِكين» إلى آخِره، وقولُ عائشـةَ رضيَ اللهُ تعالى عنها: «إنّ الرجلَ إذا زَنـى

---

(١) كذا في الأصل: «وانخراطه فيها».

(٢) من قوله: «وزَنَأ في الجبل» إلى هنا، أثبته من (ط)، وسقط من (ح) و(ف).

(٣) من قوله: «وهو عطف» إلى هنا، سقط من (ط).

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنّف» (١٧٠٤٦) وعبد الرزاق في «المصنّف» (١٢٧٨٥).

المتَّسمِين بالزنى: محرَّمٌ عليه محْظور؛ لِما فيه من التشبُّه بالفُسَّاق، وحضورِ موقع التُّهمة، والتسبُّبِ لسوءِ القالَةِ فيه والغيبَـة، وأنواعِ المفاسد، ومُجالسةُ الخطَّائين كم فيها مِنَ التعرُّضِ لاقترافِ الآثام، فكيف بمُزاوجة الزَّواني والقِحاب؟! وقد نبَّه على ذلك بقوله: ﴿وَأَنكِحُواْ ٱلْأَيَٰمَىٰ مِنكُمْ وَٱلصَّٰلِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَآئِكُمْ﴾ [النور: ٣٢].

وقيل: كانَ بالمدينة مُوسَرات من بَغايا المشركين، فرَغِبَ فقراءُ المهاجرين في نكاحِهنّ،

بامرأة، ليس لهُ أن يتـزوّجَها» مَبْنِيّيْن[١] على هذا، والآيةُ منسُوخة. قال القاضي: وإنّما حُرِّمَ ذلك على المؤمنينَ[٢]؛ لأنهُ تشبيهٌ بالفُسّاق، ولذلك عَبَرّ عن التنزيه بالتحريم مُبالغةً، وقيل: النفْيُ بمعنى النّهْي، وقد قُرِئَ به، والحُرمةُ على ظاهِرها، والحكمُ مخصُوصٌ بالسببِ الذي وَرَدَ فيه[٣]، وهُو نِكاحُ الموسِراتِ مِن بَغَايا المشركين، أو منسُوخٌ بقولِه تعالى: ﴿وَأَنكِحُواْ ٱلْأَيَٰمَىٰ مِنكُمْ﴾ [النور: ٣٢] فإنهُ يَتناولُ المُسافِحات.

قولُه: (لسوءِ القالَةِ فيه)، الراغب: القالةُ: كلُّ قولٍ فيه طَعْنٌ وغَميزة[٤] وقال: بعضُهم: القالُ والقالةُ: ما يَنتشرُ منَ القول، قال الخليلُ: يوضَعُ القالُ موضعَ القائل، فيقالُ: أنا قالُ كذا، أي: قائلُه[٥].

قولُه: (وقد نبَّـهَ على ذلك بقوله: ﴿وَأَنكِحُواْ ٱلْأَيَٰمَىٰ مِنكُمْ وَٱلصَّٰلِحِينَ﴾)، يعني: إذا كان الصّالحونَ منَ الأرِقّاءِ والمماليكِ موَصًّى في حقِّهمُ التزَوُّجُ بسببِ الصّلاح، فالحرائرُ أوْلى بالتّوصِيةِ أن يَحترِزْنَ عن نِكاح الفاسقين، والأحرارُ عن الفواسق؛ لأنّ السببَ في شَرْعيّةِ النِّكاح التحصّنُ في الدِّين، وحِفظُ الصّلاح، والتكاثُرُ منَ الصُّلَحاء، فعلى هذا قولُه تعالى: ﴿وَٱلصَّٰلِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَآئِكُمْ﴾ [النور: ٣٢] تأكيدٌ للآيةِ وموافَقةٌ لها، ولهذا كانتِ الآيةُ على هذا الوَجْهِ غيرَ منسُوخة.

---

(١) في الأصول الخطية: «مبنيان» وصوابه بالنصب خبر «يكون».

(٢) من قوله: «على ظاهره مؤكداً لمعنى النهي» إلى هنا، سقط من (ط).

(٣) «أنوار التنزيل» (٤: ١٧٤).

(٤) قوله: القالة: «كلُّ قولٍ فيه طعْنٌ وغميزة» ليس موجودًا في «مفردات القرآن».

(٥) «مفردات القرآن» ص ٦٨٩.

فاستأذَنُوا رسولَ الله ﷺ؛ فنزلتْ. وعن عائشةَ رضي الله عنها: أنَّ الرَّجلَ إذا زنى بامرأة: ليسَ له أن يتزوَّجَها؛ لهذه الآية، وإذا باشَرَها كان زانياً. وقد أجازَه ابنُ عبّاسٍ وشَبَّهه بمن سَرَق ثَمَرَ شجرةٍ ثُمَّ اشتراه.

وعن النبيِّ ﷺ: أنه سُئل عن ذلك، فقال: «أوَّلُهُ سِفَاحٌ وآخِرُهُ نكاح، والحرامُ لا يُحرِّمُ الحلالَ»، وقيل: المرادُ بالنكاح الوَطْء. وليس بقولٍ؛ لأمرَيْن: أحدهما: **أنَّ هذه الكلمةَ أينما وردتْ في القرآنِ لم تردْ إلّا في معنى العَقْد**. والثاني: فسادُ المعنى **وأداؤه إلى قولك: الزاني لا يزني إلّا بزانية**، والزانيةُ لا يَزني بها إلّا زان. وقيل: كان نكاحُ الزانيةِ

قولُه: (سِفَاح)، **النِّهاية**: السِّفاحُ: الزِّنى، مأخوذٌ مِن سفحتُ الماءَ: إذا صببْتَه، وأراد به أنّ المرأةَ تُسافِحُ رجُلًا مدةً ثُم يَتزوّجُها، وهُو مكروهٌ عندَ بعضِ الصّحابةِ ، وعن بعضِهم: المرأةُ مُسافَحٌ بها ومَسْفوحٌ فيها، فتسميتُها مُسافِحةً مجازٌ، كالزّانية مِن: زنأْتُ الجَبَلَ ، إذا علَوْتُ.

الانتصاف: كرِهَ مالكٌ نِكاحَ المشهورينَ بالفاحشة، ونَقَلَ بعضُ أصحابِه إجماعَ المذاهبِ أنّ للمرأةِ أو لوَليِّها فَسْخَ نِكاح الفاسق[1].

قولُه: (**أنّ هذه الكلمةَ أينما ورَدَتْ في القرآنِ لم تَرِدْ إلّا في معنى العَقْد**)، قال الزجّاجُ: لا يُعرف شيءٌ مِنْ ذِكر النِّكاح في كتاب الله إلّا على معنى التّزويج، قال الله تعالى: ﴿وَأَنكِحُوا۟ ٱلْأَيَـٰمَىٰ مِنكُمْ وَٱلصَّـٰلِحِينَ﴾ [النور: ٣٢]، ﴿إِذَا نَكَحْتُمُ ٱلْمُؤْمِنَـٰتِ ثُمَّ طَلَّقْتُمُوهُنَّ﴾ [الأحزاب: ٤٩][2].

قولُه: (**وأداؤُه إلى قولِك: الزّاني لا يَزْني إلّا بزانية**)، قال صاحبُ «التقريب»: وليسَ فسادُه لأنهُ بيانٌ للواضِحات، بل لأنهُ غيرُ مُسلّم، إذْ قد يَزْني الزّاني بغيرِ الزّانية لعلم أحَدِهما بالزِّنى، والآخَرُ جاهلٌ به، يَظُنُّ الحِلّ، وقال القاضي: لأنهُ يَؤُولُ المعنى إلى نَهْي الزّاني عنِ الزِّنى إلّا بِزانية، والزّانيةُ أنْ يَزنيَ بها إلّا زانٍ وهُو فاسد[3].

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٢١٢).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٩).

(٣) «أنوار التنزيل» (٤: ١٧٤).

محرَّماً في أوّلِ الإسلام، ثم نُسخ، والناسخُ قولُه: ﴿وَأَنكِحُواْ ٱلْأَيَٰمَىٰ مِنكُمْ﴾ [النور: ٣٢]. **وقيل: الإجماع،** ورُوي ذلك عن سعيدِ بن المُسيَّب. فإن قلت: **أيُّ فرقٍ بين معنى الجُملة الأُولى ومعنى الثانية؟** قلت: معنى الأُولى: صفةُ الزاني بكونه غيرَ راغبٍ في

قولُه: (**وقيل: الإجماع**)، أي: الناسخُ الإجماع، وعن بعضِهم: فيه نَظرٌ؛ لأنّ النّسْخَ لا يجوزُ إلّا زمانَ ورودِ النّصِّ، وإذا وافَقَ النبيّ ﷺ أهلُ الاجتهادِ في حُكم كان ذلك نَصًّا لا إجماعًا(١).

قولُه: (**أيُّ فَرْقٍ بيْنَ معنى الجُملةِ الأُولى ومعنى الثانية؟**)، يعني معنى قولِه: ﴿وَٱلزَّانِيَةُ لَا يَنكِحُهَآ إِلَّا زَانٍ﴾ يعودُ إلى قولِه: ﴿ٱلزَّانِي لَا يَنكِحُ إِلَّا زَانِيَةً﴾؛ لأنّ إسنادَ النّكاح في الجُملتَيْنِ إلى الزّاني. وأجابَ بأنّ المُسنَدَ إليه هُو الذي يَستدعي أن يُحكَمَ عليه، فهُو في الحقيقةِ الموصُوف، والخبَرُ كالصِّفةِ تابعٌ له، ومِن ثَم سَمّى ابنُ جِنّي المبتدأَ رَبّ الجُمْلةِ، فيَرجعُ معنى الجُملةِ الأُولى إلى أنّ الزّانيَ هُو الذي يجتهدُ في تحصيلِ الفاجرة، ويرغَبُ عن نِكاح العفائف، ومعنى الثانيةِ إلى أنّ الزّانيةَ حُكمُها أنْ لا يَرغَبَ فيها إلا عَقابلُ(٢) الزّنية، فيكونُ الذّمُّ راجعًا إليها بالأصالة،كما رَجَعَ إلى الزّاني في الأُولى بالأصالة، وإنِ استَتْبَعَ كلٌّ منهما ذَمّ الآخَر، ولو لم يَذكُرِ الثانيةَ لم يُعلَمْ ذلك.

الانتصاف: ليس ما ذَكَرَه الزمخشَريُّ موضّحًا لتطابُقِ الجُملتَيْن، وإيضاحُه: أنّ الأقسامَ أربعة: الزّاني لا يَرغَبُ إلّا في زانية، والزانيةُ لا تَرغَبُ إلّا في زان، والعفيفُ لا يَرغَبُ إلّا في عفيفة، والعفيفةُ لا تَرغَبُ إلّا في عفيف، فذُكِرَ منها قسمانِ دالّانِ على القِسمَيْنِ المسكوتِ عنهُما، فالقسمُ الأوّلُ دالٌّ على قرينِه، وهُو انحصَارُ رغبةِ العفيفِ في العفيفة. والقسمُ الثاني: يُفهَمُ منهُ الرابعُ وهُو انحصارُ رغبةِ العفيفةِ في العفيف، وعَبّرَ عنِ الزّنيةِ بما لا ينفَكُّ عنِ الزّنى، فذَكَرَ الأعِفّاءَ بسَلبِ نقائِصِهم، وأسنَدَ النّكاحَ في القسمَيْنِ المذكورَيْنِ إلى الذُّكور، بخلافِ قولِه تعالى: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي﴾ جعَلَ كلّ واحدٍ منهُما زانيًا، وقَدّمَ الزّانيةَ في الكلام

---

(١) لتمام الفائدة انظر: «اللمع في أصول الفقه» لأبي إسحاق الشيرازي، ص ١٢٩.

(٢) جمع عُقْبول، وهو البقيّةُ من الشيء.

العَفائف، ولكنْ في الفَواجر. ومعنى الثانية: صِفةُ الزانية بكونها غيرَ مرغوب فيها للأعِفّاء، ولكن للزُّناة، وهما مَعْنيانِ مُختلِفان. فإن قلت: كيف قُدِّمتِ الزانيةُ على الزاني أوّلًا، ثم قُدِّم عليها ثانياً؟ قلت: سِيقتْ تلك الآيةُ لعُقوبتهما على ما جَنَيا، والمرأةُ هي المادَّةُ التي منها نَشأتِ الجناية؛ لأنها لو لم تُطمِعِ الرَّجل، ولم تُومِضْ له، ولم تُمكِّنْه لم يَطمَعْ، ولم يتمكَّن، فلمّا كانت أصلًا وأوّلًا في ذلك: بُدئ بذِكْرها. وأمَّا الثانيةُ فمَسُوقةٌ لذِكْرِ النكاح، والرَّجلُ أصلٌ فيه؛ لأنه هو الراغبُ والخاطِب، ومنه يبدأُ الطَّلَب. وعن عمرِو بن عبيد: (لا يَنكِحْ) بالجَزْمِ على النهي. والمرفوعُ أيضاً فيه معنى النهي، ولكن أبلغُ وآكد، كما أنَّ «رَحِمَكَ الله» و«يَرحَمُك»: أبلغُ من «لِيَرْحَمْك». ويجوزُ أن يكونَ خَبَراً مَحْضاً، على معنى: أنَّ عادتَهم جاريةٌ على ذلك، وعلى المؤمنِ أن لا يُدخِلَ نفْسَه تحتَ هذه العادةِ ويَتصوَّنَ عنها. وقُرئ: (وحَرَّم) بفتح الحاء.

[﴿ وَٱلَّذِينَ يَرۡمُونَ ٱلۡمُحۡصَنَٰتِ ثُمَّ لَمۡ يَأۡتُواْ بِأَرۡبَعَةِ شُهَدَآءَ فَٱجۡلِدُوهُمۡ ثَمَٰنِينَ جَلۡدَةٗ وَلَا تَقۡبَلُواْ لَهُمۡ شَهَٰدَةً أَبَدٗاۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ * إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ مِنۢ بَعۡدِ ذَٰلِكَ وَأَصۡلَحُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ﴾ ٤ - ٥]

الأوّل؛ لأنّ الأصلَ في الزِّنى المرأةُ لما يَبْدو مِن إطماعِها، والثاني في النِّكاح؛ إذِ المُعتبرُ فيه الرجُل، وهُم البَادُونَ بالخِطبة. ولمّا كان الغَرضُ تنفيرَ الأعفّاءِ مِن الزِّنى قرَنَه بالشِّرك. تَمّ كلامُه(١). وليس بطائلٍ؛ لأنّ قولَه تعالى: ﴿وَحُرِّمَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ متضمِّنٌ لمعنى القسمَيْنِ المُقدَّرَيْن.

قولُه: (ولم تومِضْ له)، الجَوهري: أوْمَضتِ المرأةُ: إذا سارَقَتِ النظَرَ مِن: «ومَضَ البَرْقُ وميضًا»: إذا لَمَعَ لَمعاناً خفيفًا.

قولُه: (كما أنّ «رَحِمَكَ اللهُ» و«يرحمك»: أبلَغ)، وهم يَسلُكونَ هذه الطريقةَ للتفاؤل، كأنّهم أُسعِفوا بمطلوبِهم، فهم يُخبِرونَ عنه.

قولُه: (ويجوزُ أن يكونَ خبرًا مَحْضًا)، عطفٌ على قولِه: «والمرفوعُ أيضًا فيه معنى النّهي».

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٢١٢).

القَذْفُ يكونُ بالزِّنى وبغيرِه، والذي دلَّ على أنَّ المرادَ قَذفُهنَّ بالزنى شيئانِ؛ أحدُهما: ذِكْرُ المُحصَنات عَقِيبَ الزَّواني. والثاني: اشتراطُ أربعة شهداءَ؛ لأنَّ القذفَ بغيرِ الزِّنى يكفي فيه شاهدان، والقذفُ بالزِّنى: أن يقولَ الحُرُّ العاقل البالغُ لمُحصَنة: يا زانية، أو لمُحصَن: يا زاني، يا ابنَ الزاني، يا ابنَ الزانية، يا وَلَدَ الزِّنى، لستَ لأبيك، **لستَ لِرِشْدة**. والقذفُ بغير الزِّنى أن يقول: يا آكلَ الرِّبا، يا شاربَ الخَمْر، **يا يهوديّ، يا مجوسيّ**، يا فاسِق، يا خَبيث، **يا ماصَّ بَظْرَ أُمِّه**؛ فعليه التَّعزير، ولا يُبلَغُ به أدنى حدِّ العَبيد؛ وهو أربعون، بل ينقصُ منه. وقال أبو يوسف: يجوزُ أن يُبلَغَ به تسعةٌ وسبعون. وقال: للإمامِ أن يُعزِّر إلى المئة. وشروطُ إحصانِ القذف خمسة: الحُرِّيَّة، والبُلوغ، والعَقْل، والإسلام، والعِفَّة. ....

قولُه: (**لستَ لِرِشْدة**)، **النِّهاية**: يقالُ: هذا وَلَدُ رِشْدة: إذا كان لِنكاح صحيح، كما يقالُ في ضِدِّه: وَلَدُ زِنْيَة، بالكسر.

قولُه: (**يا يهوديُّ، يا مجُوسيّ**)، فيه أنّ هذا ليس موجِبًا للتكفير؛ لأنهُ قال: فعليه التعزير. وفي «الرَّوْضة»: قال المتولِّي: ولو قال المسلمُ: يا كافر، بلا تأويلٍ: كَفَرَ؛ لأنهُ سَمّى الإسلامَ كُفْرًا[١]. وفيها: ولو قيل للمسلم: يا يهوديُّ أو: يا مجُوسّي، فقال: لبّيْكَ: كَفَرَ[٢].

قولُه: (**يا ماصَّ بَظْرَ أُمِّه**)، **النِّهاية**: في الحديث: امصُصْ ببَظْرِ اللّات[٣]. البَظْر، بفَتْح الباءِ: الـهَنَةُ التي تَقطعُها الخافضةُ من فَرْج المرأةِ عند الخِتان. والعربُ تُطلق هذا اللّفظَ في معرِض الذَّمّ. وعن بعضِهم: مَصِصْتُ الماءَ: شَرِبتُ منهُ رَشْفًا، وفي الحديث: «مُصُّوا الماء، ولا تَعُبُّوا عَبًّا، فإن الكُبادَ[٤] منَ العَبِّ». وقولهُم للرجُل: يا مَصّان، وللمرأةِ: يا مَصّانةُ: شَتْم.

(١) «روضة الطالبين» للنووي (٥: ٦٥).

(٢) المصدر السابق (٥: ٦٨).

(٣) هذا جزءٌ من حديثٍ طويلٍ أخرجه البخاري (٢٧٣١) من حديثِ المِسْوَرِ بن مَخْرَمة.

(٤) وهو وجَعُ الكَبِد.

وقُرِئ: (بأربعةٍ شهداء) بالتنوين. و(شهداءَ) صِفة. فإن قلت: كيف يشهدون: مُجتمِعين أو متفرِّقين؟ قلت: الواجبُ عند أبي حَنيفة وأصحابِه أن يَحضُروا في مجلسٍ واحد، وإن جاؤوا متفرِّقين: كانوا قَذَفة. وعند الشافعيّ: يجوزُ أن يَحضُروا متفرِّقين. فإن قلت: هل يجوزُ أن يكونَ زوجُ المقذوفةِ واحداً منهم؟ قلت: يجوزُ عند أبي حَنيفة خلافاً للشافعيّ. فإن قلت: كيف يُجلَد القاذِفُ؟ قلت: كما جُلد الزاني، إلّا أنه لا يُنزَع عنه من ثيابِه إلّا ما يُنزَعُ عن المرأةِ من الحَشْوِ والفَرْو. والقاذِفةُ أيضًا كالزانية. **وأشدُّ الضَّرْب: ضَرْبُ التعزير،** ثم ضربُ الزِّنى، ثم ضربُ شُربِ الخَمْر، ثم ضَربُ القاذِف.

قولُه: (**وقُرِئ: «بأربعةٍ شُهَداء» بالتنوين**)، قال ابنُ جِنِّي: هِي قراءةُ عبدِ الله بن مسلم ابن يَسَارٍ وأبي زُرْعة، وهذا حسَنٌ في معناه، وذلك أنّ أسماءَ العدَدِ منَ الثلاثةِ إلى العشَرةِ لا تُضافُ إلى الأوصَاف، لا يقالُ: عندي ثلاثةُ طِرِّيقَيْن[1]، إلاّ إذا أُقيمتِ الصِّفةُ مقامَ الموصُوف، وهذا هو الوَجْهُ في قراءةِ الجماعةِ ﴿بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ﴾ بالإضافة، فإنّهمُ استعمَلوا الشُّهداءَ استعمالَ الأسماء[2].

قولُه: (**وأشَدُّ الضّربِ: ضَرْبُ التعزير**)، **النِّهاية**: وأصلُ التعزير: المَنْعُ والرّدّ، ولهذا قيل للتأديبِ الذي هُو دونَ الحدِّ: تعزيرٌ؛ لأنهُ يَمنَعُ الجانيَ أن يُعاودَ الذنب. وقيل: وفي كتابِ سُلالةِ «**التفريد**»: أشَدُّ الضّربِ التعزير، ثُم حَدُّ الزِّنى، ثُم حدُّ الشُّرب، ثُم حدُّ القَذْف، فإنّ التعزيرَ نُقِصَ منَ العدَد، وزيدَ في وَصْفِه. وحدُّ الزِّنى منصُوصٌ في تغليظِه، قال تعالى: ﴿وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ﴾، وحدُّ الشُّربِ متيقّنٌ، بخلافِ القَذْف، فيكونُ أبلَغَ؛ ولذلك لا يُجرِّدُ في حدِّ القَذْف؛ لأنّ سببَهُ غيرُ متيَقّن.

وقال الإمامُ: قيل: أشَدُّ الضّربِ في الحدودِ ضَرْبُ الزِّنى، ثُم ضَرْبُ شُربِ الخَمْر، ثُم ضربُ القاذف[3]. وقال القاضي: إنّما كان ضَرَبُ القاذفِ أخفّ؛ لضَعْفِ سَبَبِه، واحتمالِ

---

(١) جَمعُ طِرِّيق، على وزن سِكِّيت. وهو كثيرُ الإطراق، وهو موافق لإحدى نُسَخ «المحتسب»، وإلاّ فإن ابن جني قال: «عندي ثلاثةُ ظريفين» بالظاء المعجمة والفاء.

(٢) «المحتسب» (٢: ١٠١)، ولتمام الفائدة انظر: «البحر المحيط» (٨: ١٣).

(٣) «مفاتيح الغيب» (٢٣: ٦٦٠).

قالوا: لأنَّ سببَ عقوبته مُحتملٌ للصِّدقِ والكذب، إلّا أنه عُوقِبَ **صِيانةً للأعراض** ورَدْعاً عن هَتْكِها. فإن قلت: فإذا لم يكن المقذوفُ مُحصَناً؟ قلت: يُعزَّر القاذفُ ولا يُحَدّ، إلّا أن يكونَ المقذوفُ معروفاً بما قُذِفَ به؛ فلا حَدَّ ولا تعزير. ردُّ شهادةِ القاذف مُعلَّق عند أبي حَنيفة رحمه الله باستيفاءِ الحدّ، فإذا شهدَ قَبْلَ الحدِّ أو قَبْلَ تمام استيفائه: قُبِلتْ شهادتُه، فإذا استوفى: لم يُقبلْ شهادتُه **أبداً** وإنْ تابَ وكان من الأبرارِ الأتقياء. وعند الشافعيّ: يتعلَّقُ ردُّ شهادته بنفْسِ القَذْف، فإذا تابَ عن القَذْفِ بأن يَرجِعَ عنه: عادَ مقبولَ الشهادة. وكِلاهما مُتمسِّكٌ بالآية؛ فأبو حَنيفة رحمه الله جَعَلَ جزاءَ الشَّرط ـ الذي هو الرمي ـ الجَلْد، وردَّ الشهادةِ عَقِيبَ الجَلْد على التأبيد، فكانوا مَرْدُودي الشهادةِ عنده في أبَدِهم؛ وهو مُدَّة حياتِهم، وجعل قولَه: ﴿وَأُولَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ﴾ **كلاماً مستأنَفاً** غيرَ داخل في حيِّزِ جزاءِ الشَّرط، كأنه حكايةُ حالِ الرامِينَ عند الله بعد صِدقِ ما قال؛ ولذلك نُقِصَ عدَدهُ[1].

قولُه: (**صيانةً للأعراض**)، العِرضُ: النفس، صُنْتُ عِرْضي أي: نفْسي، وفلانٌ نقيُّ العِرض، إذا كان بريئًا عمّا يُقْرَفُ[2] ويُعابُ به. وقيل: العِرْضُ: الحَسَبُ مِن مكارم [أخلاقِ] الرجُل.

قولُه: (**أبَدًا**)، الأَبَد: اسمٌ لزمانٍ طويلٍ انتهى أو لم يَنْتَه، يقال: أبَدٌ أَبِيدٌ، كقولِهم: دَهرٌ داهِر وساعةٌ سَوْعاء، أي: طويلة.

قولُه: (**كلامًا مستأنَفًا**)، أي: مُبتَدَأً، كما قال ابنُ الحاجبِ في «شَرْح المفصّل» في قولِه تعالى: ﴿تُقَٰتِلُونَهُمۡ أَوۡ يُسۡلِمُونَ﴾ [الفتح: ١٦]: والرّفعُ على الإشراكِ بيْنَ ﴿يُسۡلِمُونَ﴾ و﴿تُقَٰتِلُونَهُمۡ﴾ على معنى التشريكِ بينَهما في عاملٍ واحد، كأنّك عطَفْتَ خبَراً على خبَر، أو على الابتداءِ بجُملةٍ مُعرَبةٍ إعرابَ نفْسِها غيرِ مشترَكٍ بينَها وبيْنَ ما قبلَها في عاملٍ واحد[3]،

---

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ١٧٤).

(٢) أي: يُتَّهَمُ، فهو مقروفٌ به.

(٣) «الإيضاح في شرح المفصّل» (٢: ٢٣).

انقضاءِ الجُملة الشرطيَّة. و﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ﴾ استثناءٌ من الفاسقين، ويدلُّ عليه قولُه: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ والشافعي رحمه الله جَعل جزاءَ الشرط الجملتَيْن أيضاً، غير أنه صَرَفَ الأبَد إلى مدَّةِ كونه قاذِفاً، وهي تنتهي بالتَّوبةِ والرُّجوع عن القَذْف، وجَعَلَ الاستثناءَ متعلِّقاً بالجُملة الثانية. وحقُّ المستثنى عندَه أن يكونَ مجروراً بَدَلاً من «هم» في ﴿لَهُمْ﴾، وحقُّه عندَ أبي حَنيفة أن يكونَ منصوباً؛ لأنّه عن مُوجب، **والذي يَقتضِيه ظاهرُ الآية ونَظْمُها: أن تكونَ الجُمَلُ الثلاثُ بمَجمُوعِهنَّ جزاءَ الشَّرط،** ....

فعلى هذا قولُه تعالى: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ إلى آخِره: عطفٌ على الجُملةِ الشّرْطيّةِ بتَمامِها، للإعلام بأنّ الجُملةَ الأُولى مشتمِلةٌ على حُكم الرامينَ عندَ الناس في ظاهرِ الشّرع، والثانيةُ على حُكْمِهم عندَ الله تعالى، ويَدُلُّ على أنّ الثانيةَ كذلك قولُه تعالى: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾؛ لأنّ هذه الفاصلةَ لا تليقُ بحالِ قَبُول الشهادةِ وردِّها، ويُمكنُ أن يُجابَ بأنّ الفاصلةَ متعلِّقةٌ بمجموع الكلام، وأنّ قولَه تعالى: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾(١) جُملةٌ مُعترِضةٌ دخَلَتْ بينَ المستثنَى والمستثنَى منهُ مؤكِّدةٌ لمعنى ما اعترَضَ فيه، والمناسبةُ حاصلةٌ على أنّ التعذيبَ نوعانِ: تعذيبُ إيلام، وتعذيبُ تشوير(٢)، فإذا قُبِلت تَوْبةُ القاذِف وسُمِعت شَهادتُه، كأنهُ غُفِرَ له ورُحِمَ عيه وأُنقِذَ مِن عذابِ التشوير.

قولُه: (**والذي يقتضيه ظاهرُ الآيةِ ونَظْمُها: أن تكونَ الجُمَلُ الثلاثُ بمجموعِهنّ جزاءً للشّرط**(٣))، وبيانُه ما قَرّرَه الإمام، وتلخيصُه على وجهَيْن: أحَدُهما: أنّ قولَه تعالى: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ﴾ استثناءٌ مذكورٌ عَقِيبَ جُمَل منسُوقةٍ بحَرْفِ النّسَق، وهِي: ﴿فَٱجْلِدُوهُمْ﴾، ﴿وَلَا تَقْبَلُواْ لَهُمْ شَهَٰدَةً أَبَدًاۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾، فهِي في حُكم واحد، فلم يكنْ رجوعُ الاستثناءِ إلى بعضٍ أوْلَى مِن بعض، فوجَبَ عَوْدُه إليها بأَسْرِها. ونَظيرُهُ قولُ أبي حنيفةَ رضيَ اللهُ عنه في قولِه تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ﴾ الآية [المائدة: ٦]، فإنّ فاءَ

---

(١) من قوله: «إلى آخره عطف على الجملة الشرطية بتمامها» إلى هنا سقط من (ط).

(٢) وهو التوبيخ والتقريع.

(٣) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «جزاءَ الشرط»، والمعنى واحد.

....

التعقيبِ ما دَخَلتْ على غَسْل الوَجْهِ فقَطْ، بل على المجموع من حيثُ إنّ الواوَ للجَمْع المُطلَق لا للترتيب[١]، فإن قيلَ: إنّ الواوَ كما تكونُ للجَمْع فقد تكونُ للاستئنافِ، فقولُه تعالى: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ جُملةٌ خبَريّةٌ، والجُملتانِ السابقتانِ طَلَبيّة، ولا يجوزُ عطْفُ الخبَريّةِ على الطّلَبيّة، فالواوُ: للاستئناف، بخلافِه في آيةِ الوضوء؟

الجوابُ: إذا انتَهَض الجامعُ القويُّ لا يَمنَعُ الاختلافُ منَ العَطْف، أي: مِن قَذْفِ المُحصَناتِ فاجلِدوهم، ورُدُّوا شهادتَهم، وفسِّقوهم، أي: اجمَعوا لهُم هذه الثلاثَ إلّا الذينَ تابوا عن القَذْف، وأصلَحوا فإنّ اللهَ تعالى يَغفِرُ لهم فَينقلبونَ غيرَ مجلودينَ ولا مردودينَ ولا مُفَسّقين. وإنّما خولفَ في الثالثةِ بالخَبريّة؛ لأنهُ أبلَغُ وألزَمُ؛ ولذلك جيء بها مُعرّفةَ الخبَر متوسِّطةً بضميرِ الفَصْل. وثانيهما: أنّ مجيءَ: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ عَقِيبَ قولِه تعالى: ﴿وَلَا تَقْبَلُواْ لَهُمْ شَهَٰدَةً أَبَدًا﴾ يَدُلُّ على أنّ العِلّةَ في عَدَم قَبُولِ الشّهادةِ كوْنُهم فاسقين؛ لأنّ ترتيبَ الحُكم على الوَصْفِ المناسبِ مُشعِرٌ بالعِلّية، وإذا ثَبَتَ أنّ العِلّةَ لِردِّ الشهادةِ كوْنُهم فاسقين، فعندَ زَوالِ الفِسقِ زالتِ العِلّة، فوَجَبَ أنْ يَزولَ الحُكمُ[٢].

فإنْ قيل: إنّ الاستثناءَ لو رَجَعَ إلى الكلِّ لوَجَبَ أنهُ إذا تابَ أنْ لا يُجلَد، وهذا باطلٌ بالإجماع؟ وأجابَ الإمامُ: أنّ تَرْكَ العمَل فيه لِدليلِ الإجماع، فلم يُترَكْ في الباقي[٣].

وقال القاضي: الاستثناءُ راجعٌ إلى أصلِ الحُكم، وهُو اقتضاءُ الشّرطِ لهذه الأُمور، ولا يَلزَمُه سقوطُ الحدِّ به كما قيل؛ لأنّ مِن تمامِ التّوبةِ الاستسلامَ للحدِّ، أو الاستحلالَ[٤].

وقلتُ: لأنّ الغُفرانَ إنّما يكونُ في حقوقِ الله تعالى، وحدُّ القَذْفِ مِن حقوقِ العباد، ثُم المختارُ منَ الوجهَيْنِ الثاني، لأنّ قولَه: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ جملةٌ مُعترِضةٌ بيْنَ المستثنَى

---

(١) انظر تفصيل ذلك في «أحكام القرآن» للجصّاص (٢: ٣٦٨).

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢٣: ١٦١).

(٣) المصدر السابق، (٢٣: ١٦٢).

(٤) «أنوار التنزيل» (٤: ١٧٤).

كأنه قيل: ومَن قَذَفَ المُحصَناتِ فاجلِدُوهم ورُدُّوا شَهادتَهم وفسِّقُوهم، أي: فاجمَعُوا لهم الجَلْدَ والردَّ والتَّفسيق، إلّا الذين تابُوا عن القَذْفِ وأصلَحُوا فإنَّ اللّـهِ يَغفِرُ لهم

والمستثنَى منهُ لتوكيدِ مضمونِ الجُملةِ وكالتعليل لها. والواوُ للاستئناف لا مَحِيدَ عنهُ؛ لورودِها على التأكيد، وتعريفِ الخبَرِ بلام الجِنس المُؤْذِنِ بكمالِ هذا المعنى فيهم، وتوسُّطِ ضميرِ الفَصْل المُقيِّدِ للحَصْر. وكلُّ هذا يُنافي العطف، معَ أنّ الجُملتَيْنِ السابقتَيْنِ إنشائيّتان؛ ولذلك جَعَلَ الإمامُ الشافعيُّ الاستثناءَ متعلِّقًا بقولِه: ﴿وَلَا نَقْبَلُواْ لَهُمْ شَهَٰدَةً أَبَدًا﴾ كما قال[1].

وقال ابنُ الحاجبِ في «الأمالي»: رجوعُ الاستثناءِ إلى الجُمَل كلِّها ليس بمستقيم، أمّا الجَلدُ فلم يُرجَعْ إليه بالاتّفاق، وأمّا قولُه: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾، فإنّما جيءَ به لتقريرِ تعليل مَنْع الشّهادة، فلم يَبْقَ إلا قولُه: ﴿وَلَا نَقْبَلُواْ لَهُمْ شَهَٰدَةً أَبَدًا﴾[2].

ويَنصُرُ هذا القولَ فعلُ عُمرَ رضيَ اللهُ تعالى عنه، وإجماعُ فُقهاءِ التابِعينَ على ما رَوَينا في «صَحيح البخاريِّ»[3]: جَلَدَ عُمرُ رضَي اللهُ عنه أبا بَكْرةَ وشِبْلَ ابنَ مَعْبَدٍ ونافعًا بقَذْفِ المُغيرة، ثُم استَتابَهم وقال: مَن تابَ قَبِلتُ شَهادتَه. وأجازَه عبدُ الله بنُ عُتْبة، وعُمرُ بنُ عبدِ العزيز، وسعيدُ بنُ جُبَيْر، وطاووس، ومجاهدٌ، والشّعْبيّ، وعِكرِمة، والزُّهريّ، ومُحارِب[4]، وشُرَيْح، ومعاويةُ بنُ قُرّةَ.

قال بعضُ الناس[5]: لا تجوزُ شهادةُ القاذِف وإنْ تاب، ثُم قال: لا يجوزُ نِكاحٌ بغيرِ شاهدَيْن، وإنْ تزَوّجَ بشهادةِ محدودَيْنِ: جاز. وإنْ تزوّجَ بشهادةِ عَبْدَيْنِ: لم يَجُزْ، وأجازَ شهادةَ المحدودِ والعَبْدِ والأَمَةِ لِرؤْيةِ هلالِ رمضان.

---

(١) والذي ذكره الشافعيُّ ظاهرٌ جدًّا، فإنّ الحدَّ لا يُقامُ عليه إلاّ بعد الحكمِ بِفسْقه. انتهى من «أحكام القرآن» للكيا الهراسي الشافعي (٢: ٣٠٠).

(٢) «أمالي ابن الحاجب» (١: ٢٧١-٢٧٢).

(٣) «صحيح البخاري»، كتاب الشهادات، باب شهادة القاذف والسارق والزاني، بعد الحديث رقم (٢٦٤٧).

(٤) يعني ابن دِثار كما صرَّح به البخاري.

(٥) يعني أبا حنيفة رحمه الله، وهو مصطلح مشهورٌ للبخاري رحمه الله.

فيَنقلِبُون غيرَ مَجلُودين ولا مَردُودين ولا مُفسَّقين. فإن قلت: الكافرُ يَقذف فيتوبُ عن الكُفرِ فتُقبَلُ شهادتُه بالإجماع، والقاذِفُ من المسلمينَ يَتوبُ عن القذفِ فلا تُقبَلُ شهادتهُ عند أبي حَنيفة! كأنَّ القذفَ مع الكفرِ أهونُ من القَذْف مع الإسلام! قلت: **المسلمون لا يَعبَؤونَ بسَبِّ الكفَّار**؛ لأنهم شُهروا بعَداوتهم والطعنِ فيهم بالباطل، فلا يَلحقُ المقذوفَ بقذفِ الكافر من الشَّينِ **والشَّنار** ما يَلحقُه بقذفِ مُسلم مثلِه، فشُدِّد على القاذفِ من المسلمين؛ رَدْعاً وكفًّا عن إلحاق الشَّنار. فإن قلت: هل للمقذوفِ أَوْ للإمام أن يعفوَ عن حَدِّ القاذف؟ قلت: لهما ذلك قَبْلَ أن يَشهَدَ الشهودُ ويَثبت الحدّ، والمقذوفُ مندوبٌ إلى أن لا يُرافعَ القاذفَ ولا يُطالبَه بالحدّ. ويَحسنُ من الإمامِ أن يحملَ المقذوفَ على كَظْمِ الغيظ، ويقولَ له: أَعرِضْ عن هذا ودَعْه لوجهِ الله، قبل ثَباتِ الحدّ، فإذا ثَبَتَ لم يكن لواحدٍ منهما أن يعفوَ؛ **لأنه خالصُ حقِّ الله**؛ ولهذا لم يصحَّ أن يُصالحَ عنه بمال. فإن قلت: هل يورَثُ الحدُّ؟ قلت: ....

قولُه: (**المسلمونَ لا يَعبَؤونَ بسَبِّ الكُفّار**) إلى آخِره، قال: صاحبُ «الفرائد»: أبو حنيفةَ لا يَحتاجُ إلى هذا الجوابِ الضّعيف، والكافرُ إنّما قُبِلت شَهادتُه بعدَ الإسلام؛ لأنّ هذه الشهادةَ غيرُ شهادةِ الكُفْر، لأنّها مستفادةٌ منَ الإسلام، فلم تَدخُلْ تحتَ الردِّ، ويَدُلُّ عليه أنّ شهادتَه مقبولةٌ بعدَ الإسلام على المسلم والذِّمّيّ، وتلك الشهادةُ غيرُ مقبولةٍ على المسلم، ولو كان كما قال، وهُو عَدَمُ لُحوقِ الشَّيْن، لوَجَبَ أنْ لا يُحَدّ، لِعَدَمِ اعتبارِ قَذْفِه.

قولُه: (**والشَّنَار**)، **النِّهاية**: الشّنَار: العَيْبُ والعار. وقيل: هُو العَيْبُ الذي فيه عارٌ، مِن: شنرَ عليه، أي: عابَه وطعَنَ فيه.

قولُه: (**لأنه خالصُ حقّ الله تعالى**)، عن بعضِهم: حَدُّ القَذْفِ ممّا اجتَمَعَ فيه الحقّانِ، وحَقُّ الله تعالى غالبٌ[1] أو حقُّ العبدِ غالبٌ على قولِ بعضِ أصحابِنا[2]، ولم يَقُلْ أحدٌ بما قالهُ المصنِّفُ عُرِفَ في أصُولِ الفقه.

---

(١) وهو الذي عليه الحنفية كما في «بدائع الصنائع» للكاساني (٧: ٥٢).

(٢) وهو مذهب الجمهور من أتباع المذاهب الأخرى. انظر: «روضة الطالبين» (١٠: ١٧٠).

عند أبي حَنيفة: لا يورثُ؛ لقوله ﷺ: «الحدُّ لا يُورَث»، **ويُورث عند الشافعيّ**، وإذا تابَ القاذفُ قبل أن يَثبت الحدّ: سَقَط. وقيل: نزلتْ هذه الآيةُ في حسَّانَ بنِ ثابت حين تابَ ممّا قال في عائشة رضي اللهُ عنها.

[﴿ وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَٰجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمْ فَشَهَٰدَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَٰدَٰتٍۭ بِٱللَّهِ ۙ إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ * وَٱلْخَٰمِسَةُ أَنَّ لَعْنَتَ ٱللَّهِ عَلَيْهِ إِن كَانَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ * وَيَدْرَؤُا۟ عَنْهَا ٱلْعَذَابَ أَن تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَٰدَٰتٍۭ بِٱللَّهِ ۙ إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ * وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ إِن كَانَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴾ ٦-٩]

قاذفُ امرأتِه إذا كان مُسلماً حُرًّا عاقلًا بالغًا، غيرَ محدود في القذف، والمرأةُ بهذه الصِّفة مع العِفّة: صحَّ اللِّعان بينهما إذا قَذَفَها بصريحِ الزِّنى؛ وهو أن يقولَ لها: يا زانية، أو: زَنَيْت، أو: رأيتُك تَزنين. وإذا كان الزوجُ عبداً، أو مَحْدُوداً في قذف، والمرأةُ

قولُه: (**عندَ أبي حنيفةَ: لا يورَث...، ويُورَثُ عندَ الشافعيِّ**)، قال الإمام: قال مالكٌ والشافعيُّ: حدُّ القَذْفِ يُورَث، فإذا مات المقذوفُ قبْلَ استيفاءِ الحدِّ والعفوِ ثَبَتَ لوارِثيه الحدّ، وكذا لو أنشَأَ القَذْفَ بعدَ موتِ المقذوف[1]، وعندَ أبي حنيفةَ: لا يورثُ[2].

حُجّةُ الشافعيِّ أنّ حدّ القَذْفِ حقُّ الآدمي؛ لأنهُ يَسقُطُ بعفْوِه، ولا يُستوفَى إلّا بطَلَبِه، ويَحلِفُ المدّعَى عليه إذا أنكَر. وقال أبو حنيفةَ: لو كان موروثًا لكان للزّوج والزّوجةِ نصيبٌ فيه، وليسَ كذلك؛ لأنه حَقٌّ ليس مِن قَبيلِ المال، فلا يورَثُ كالمُضارَبةِ والوِكالة. والجوابُ: أنّ الأصَحّ عندَ الشافعيِّ أنه يَرِثُه جميعُ الورَثةِ كالمال، وفيه وَجْهٌ أنهُ لا يَرِثُه الزّوجُ والزّوجة؛ لأنّ المقصُودَ منَ الحدِّ دفْعُ العار، وذلك لا يَلحَقُ الزّوجَ والزوجّة؛ لأنّ الزّوجيّةَ تنقطعُ بالموت[3].

(١) انظر: «روضة الطالبين» (١٠: ١٧٠).
(٢) انظر: «بدائع الصنائع» (٧: ٥٥).
(٣) «مفاتيح الغيب» (٢٣: ١٦٠).

محصنة: حُدّ، كما في قذفِ الأجنبيَّات، وما لم ترافِعْه إلى الإمامِ لم يَجِبِ اللِّعان. واللعان: أن يَبدأَ الرَّجلُ فيَشهَدَ أربعَ شهاداتٍ بالله إنه لمن الصادقينَ فيما رَماها به من الزِّنى، ويقولَ في الخامسة: إنَّ لعنةَ الله عليه إنْ كان من الكاذِبينَ فيما رَماها به من الزنى. وتقولَ المرأةُ أربعَ مرَّات: أشهدُ باللّٰـهِ إنه لَمَن الكاذِبينَ فيما رَماني به من الزِّنى، ثم تقولَ في الخامسة: إنَّ غَضَبَ اللّٰـهِ عليها إنْ كان من الصادقين فيما رَماني به من الزِّنى. وعند الشافعيِّ رحمه الله: يُقامُ الرَّجلُ قائماً حتى يشهد، والمرأةُ قاعدة، وتُقامُ المرأةُ والرَّجلُ قاعدٌ حتى تشهد، ويأمرُ الإمامُ مَن يَضَعُ يدَه على فِيهِ ويقولُ له: إني أخافُ إنْ لم تكن صادقاً أن تَبُوءَ بلعنةِ الله. وقال: اللِّعانُ بمكَّةَ بين المقامِ والبيت، وبالمَدينة على المِنْبر، وببيتِ المَقْدِس في مسجدِه، ولِعانُ المُشركِ في الكنيسة وحيثُ يُعظِّم، وإذا لم يكن له دِينٌ ففي مَساجِدِنا إلّا في المسجد الحرام؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا۟ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ﴾ [التوبة: ٢٨]، ثم يُفرِّقُ القاضي بينهما. ولا تقعُ الفُرْقةُ بينهما إلا بتفريقِه عند أبي حَنيفة وأصحابِه، إلا عند زُفَرَ؛ فإن الفرقةَ تقعُ باللِّعان. **وعن عثمانَ البَتِّيّ**: لا فُرقةَ أصلًا. وعند الشافعيِّ رحمه الله: تقعُ بلِعانِ الزوج. وتكونُ هذه الفُرقةُ في حُكمِ التطليقةِ البائنة عند أبي حَنيفة ومحمَّد، ولا يتأبَّدُ حُكمُها، فإذا أكْذَبَ الرَّجلُ نفْسَه بعد ذلك فحُدّ: جازَ أن يتزوَّجها. وعند أبي يوسفَ وزُفَرَ والحسنِ بن زياد والشافعيّ: هي فُرقةٌ بغيرِ طلاقٍ تُوجِب تحريمَها مؤبَّداً، ليس لهما أن يجتمِعا بعد ذلك بوجه. ورُوي: **أنَّ آيةَ القذفِ لـمّا نزلتْ قرأها رسولُ الله ﷺ** على المنبر، فقام

قولُه: (**وعن عثمانَ البَتّيّ**)[1]، قيلَ: هُو خليفةُ الحسَنِ البَصْرِيِّ، وكتَبَ أبو حنيفةَ كتابَ «الرسالةِ» مِن تصنيفِه إليه، والبَتِّيُّ: بائع البَتِّ، وهُو الكساءُ الغليظ.

قولُه: (**رُوِيَ: أنّ آيةَ القَذْفِ لمّا نزَلَتْ قرَأَها رسُولُ الله ﷺ**)، في هذه الرِّوايةِ تخليطٌ؛ لأنّ حديثَ عاصم بن عَدِيٍّ رَواهُ البُخاريُّ ومسلمٌ والنّسائيُّ عنِ ابنِ عبّاسٍ مِن غيرِ هذا

---

(١) أبو عمرو عثمان بن مسلم البَتّي، فقيه البصرةِ، وثّقه أحمد والدارقطني، وكان صاحبَ رأيٍ وفقه. له ترجمة في «طبقات ابن سعد» (٧: ٢١) و «سيَر النبلاء» (٦: ١٤٨).

عاصمُ بن عَديٍّ الأنصاريُّ فقال: جَعلني اللهُ فِداكَ، إنْ وَجَدَ رَجلٌ مع امرأته رَجلاً فأخبرَ جُلد ثمانين ورُدَّت شهادتُه أبداً وفُسِّق، وإنْ ضَرَبَه بالسيف قُتِل، وإن سَكَتَ سَكَتَ على غَيْظ، وإلى أن يجيءَ بأربعةِ شُهداءَ فقد قَضى الرَّجلُ حاجتَه ومضى! اللَّهمَّ افتحْ. وخَرج، فاستقبلَه هلالُ بن أُميّة أو عُويمِر، فقال: ما وراءَكَ؟ قال: شرٌّ؛ وجدتُ على بطنِ امرأتي خولةَ ـ وهي بنتُ عاصم ـ شَريكَ بن سَحْماء، فقال: هذا واللّـهِ سُؤالي، ما أسرعَ ما ابتُلِيت به! فرَجَعا، فأخبرَ عاصمٌ رسولَ الله ﷺ، فكلَّم خولة، فقالت: لا أدري، أَلِغيرةٍ أدركَتْه، أمْ بُخلًا على الطعام! وكان شَريكٌ نزيلَهم، وقال هِلال: لقد رأيتُه على بطنها. فنزلتْ، ولاعَنَ بينهما. وقال رسولُ الله ﷺ عند قولِه وقولها: أنّ لعنةَ اللّـهِ عليهِ إنْ غَضِبَ الله عليها: «آمين»، وقال القوم: آمين، وقالَ لها: «إنْ كُنتِ ألمْتِ بذَنْبٍ فاعترفي به، فالرجمُ أَهونُ عليك مِنْ غضبِ الله، إنَّ غَضَبَه هوَ النارُ». وقال: «تحيَّنُوا بها الولادة، فإنْ جاءَتْ به أُصيهِبَ أُثَيبِجَ يَضربُ إلى السوادِ

الوَجْه[١]. ورَوى مسلمٌ وأبو داودَ[٢]، عن ابنِ مسعودٍ معنى أوّلِ هذا الحديث كما أورَدَه، وليس فيه ذِكْرُ الأسامي.

وأمّا قصةُ هلالِ بن أُميّةَ وشَريكِ بن سَحْماءَ فقد رَواها مسلمٌ والنّسائيّ[٣]، وليس في أوّلِه ذكْرُ عاصم وغيرِه. وعلى الجُملة، معنى هذا الحديثِ مَرْويٌّ برِواياتٍ شَتّى، وأحاديث مُتفرِّقة. ومَن أرادَ تحقيقَه فعليه بـ«جامع الأُصُول»[٤].

قولُه: (تحيَّنوا بها)، الحِينُ: الوَقْت، أي: اطلُبوا وقتَها. والأُصَيْهِبُ: هذا الذي يَعْلو لونَهُ صُهْبَةٌ، وهي الشُّقْرة، وهي تصغيرُ أَصْهَب. والأُثَيْبِج: تصغيرُ الأَثْبَج، وهُو الناتِئ

---

(١) انظر: «صحيح البخاري» (٤٧٤٥) و «صحيح مسلم» (١٤٩٢) و «سنن النسائي» (٦: ١٤٢).

(٢) «سنن أبي داود» (٢٢٥٥).

(٣) «صحيح مسلم» (١٤٩٦)، و«سنن النسائي» (٣٤٦٨) و(٣٤٦٩).

(٤) «جامع الأصول» (١٠: ٧١٣-٧٢٣).

فهو لشَريك، وإنْ جاءَتْ بِهِ أَورَقَ جَعداً جُمالِيًّا خَدَلَّجَ الساقَيْنِ فهو لغيرِ الذي رُمِيَتْ بِهِ». قال ابنُ عبَّاس: فجاءت بأشبهِ خَلْقِ الله لشَريك، فقال ﷺ: «**لَولا الأيمانُ لكان لي ولها شأن**». وقُرِئَ: (ولم تكن) بالتاء؛ لأنّ الشُّهداءَ جماعة، أو لأنهم في معنى الأنفُسِ التي هي بَدَل. ووجهُ مَن قرأ (أربعَ) أن ينتصبَ؛ لأنه في حُكم المَصْدر، والعاملُ فيه المصدرُ الذي هو ﴿فَشَهَـٰدَةُ أَحَدِهِمْ﴾، **وهي مبتدأٌ** محذوفُ الخَبر، تقديرُه: فواجبٌ شَهادةُ أحدِهِم أربعَ شهادات. ....

التَّبج، أي: ما بيْنَ الكتِفَيْنِ والكاهل، وقد جاء رجُلٌ أَثْبَجُ عظيمُ الجَوف. والأَوْرَقُ: الأسمر، والوُرْقَةُ: السُّمْرة، الجُمالِيُّ: الضّخمُ الأعضاءِ التامُّ الأوصَال، يقال: ناقةٌ جُمَاليَّةٌ: مُشبّهةٌ بالجَمَلِ عِظَمًا وبَدَانةً. وخَدلّجُ الساقَيْنِ: العظيمُ المُمتلئُ الساق. كلُّها في «النِّهاية». وقال صاحبُ «الجامع»: وإنّما جاء بهذه الألفاظِ مصغَّرةً لكونِها صفةً للمولود[١].

قولُه: (**لولا الأيمانُ لكان لي ولها شأن**)، أي: لولا الأيمانُ الذي في اللِّعان، وفي روايةِ مسلم والنّسائيِّ، عن أنسٍ: «لولا ما سَبَق فيها مِن كتابِ الله لكان لي ولها شأنٌ»، وروايةُ البخاريِّ وأبي داودَ: «لوْلا ما مضَى مِن كتابِ الله».

قولُه: (**وهي: مبتدأ**)، أي: ﴿فَشَهَـٰدَةُ أَحَدِهِمْ﴾، والخَبرُ المُقدّرُ: واجب، و(أربعَ شهادات): في حُكم المصدَر، والتقديرُ: فواجبٌ شهادةُ أحدِهم أربعَ شهادات، والجُملةُ خبرُ ﴿وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ﴾، ودخَلَتِ الفاءُ في الخبر لتضمُّنِ المبتدأ معنى الشّرْط. قال صاحبُ «الكشْف»: مَن نصَبَ فالتقديرُ: فالواجبُ أن يَشهَدَ أحدُهم أربعَ شهادات، فيكونُ المصدرُ مضافًا إلى الفاعل، ومَن رفَعَ فقال: ﴿فَشَهَـٰدَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَـٰدَٰتٍ﴾، فقد أخبَرَ بالمرفوع عنِ المبتدأ، فيتحقّقُ إذن تعلُّقُ الباءِ مِن قولِه: ﴿بِٱللَّهِ﴾ بما يَليه، وهُو ﴿شَهَـٰدَٰتٍ﴾، ولا يجوزُ حينَئذٍ تعليقُها بقولِه: ﴿فَشَهَـٰدَةُ أَحَدِهِمْ﴾؛ لأنه أخبَرَ عنِ المبتدأ، ولا يجوزُ بعدَ الإخبارِ عنه أن يتعلّقَ به شيءٌ، ومَن نصَبَ فالجارُّ يتعلّقُ بالثاني على مذهبِ سيبويه، وبالأوّلِ على مذهبِ الفَرّاءِ[٢].

---

(١) «جامع الأصول» (٣: ٦٢) و (٥: ١٧٥) وغيرهما من المواطن.

(٢) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ٩٤٠).

وقُرِئ: (أنْ لعنةُ الله)، و: (أنْ غَضَبُ الله) على تخفيف (أنْ) ورفعِ ما بعدَها. وقُرِئ: (أَنْ غَضِبَ اللهُ) على فعل الغَضَب.

وقُرِئ بنصب الخامستَيْن، على معنى: ويشهدُ الخامسة. فإن قلت: لم خُصَّت المُلاعِنةُ بأن تُخمِّسَ بغضَبِ الله؟ قلت: تغليظاً عليها؛ لأنها هي أصلُ الفُجور ومَنبَعُه بخِلابتِها وإطماعها، ولذلك كانت مقدَّمةً في آية الجَلْد. ....

قولُه: (**وقُرِئَ: «أنْ لعنةُ الله»**)، قرَأَ نافعٌ: «أنْ لعنةُ الله»، و«أنْ غَضِبَ الله»، بتخفيفِ النُّونِ فيهما ورَفْعِ التاءِ وكسرِ الضّادِ، مِن: غَضِبَ، ورَفْعِ ﴿ٱللَّهُ﴾. والباقونَ: بتشديدِ النُّونِ ونَصْبِ التاءِ وفَتْحِ الضّادِ وجرِّ الهاء[1].

قولُه: (**على فعلِ الغَضَب**)، يريدُ أنهُ قُرِئَ: «غَضِب»، على الفعلِ الماضي، ورَفْع ﴿ٱللَّهُ﴾؛ لُموافقةِ الرِّوايةِ صُورةَ خطِّ الإمام[2]، وأمّا «لعنةُ الله عليه» فإنْ كانت صُورتُها صُورةَ الفعل، لكنْ لتكرُّرِ الضّميرِ في «عليه»، وعَدَمِ مُساعدتِها الروايةَ ما قُرِئَ بالفعل، وبهذا ظَهَرَ صحّةُ قولِ الكواشيِّ: السبعة: ما صَحّ سَنَدُه، ووافَقَ لفْظُه خَطَّ الإمام.

قولُه: (**وقُرِئَ بنَصْبِ الخامسَتَيْن**)، حَفْصٌ: ﴿وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ﴾ بنَصْبِ التاء، والباقونَ: برَفْعِها.

قولُه: (**بخِلابتِها**)، أي: خِدَاعِها. كما قال «والمرأةُ هِي المادّةُ التي منها نشَأَتِ الخيانةُ؛ لأنّها لو لم تُطمِعِ الرجُلَ ولم تُومِضْ له لم يَطمَعْ». **النِّهاية**: وفي الحديثِ: «لا خِلابَةَ»[3]، أي: لا خِداع، وفيه: أنّ بَيْعَ المحفّلات[4] خِلابةٌ، وفي أمثالِهم: إذا لم تَغلِبْ فاخْلُبْ[5].

---

(١) انظر توجيه ذلك في «التيسير في القراءات السبع» للداني ص ١٦١، و «حجّة القراءات» ص ٤٩٥.

(٢) يعني المصحفَ الإمام.

(٣) هو جزءٌ من حديثٍ صحيح أخرجه البخاري (٢١١٧) ومسلم (١٥٣٣) من حديثِ عبد الله ابن عمر رضي الله عنهما.

(٤) جمع محفَّلة، وهي الشاة أو الناقة لا يحلبها صاحبها أيامًا حتى يجتمع اللبن في ضَرْعِها على جهةِ الخديعة.

(٥) انظر: «مجمع الأمثال» (١: ٣٤).

ويَشهَدُ لذلك قولُه ﷺ لخولة: «فالرجمُ أهونُ عليكِ من غَضَبِ الله».

[﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ وَأَنَّ ٱللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ﴾ ١٠]

الفَضْل: التفضُّل. **وجوابُ «لولا» متروك، وتَرْكُه دالٌّ على أمرٍ عظيم لا يُكتَنَه،** ورُبَّ مسكوتٍ عنه أبلغُ من مَنْطُوقٍ به.

[﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ جَآءُو بِٱلْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنكُمْۚ لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَّكُمۖ بَلْ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْۚ لِكُلِّ ٱمْرِيٍٕ مِّنْهُم مَّا ٱكْتَسَبَ مِنَ ٱلْإِثْمِۚ وَٱلَّذِى تَوَلَّىٰ كِبْرَهُۥ مِنْهُمْ لَهُۥ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ ١١]

الإفكُ أبلغُ ما يكون من الكَذِب والافتراء. وقيل: **هو البُهتان لا تَشعرُ به حتى**

قولُه: (**ويَشهَدُ لذلك قولُه صَلَوات الله وسَلامُه عليه لِـخَوْلة**)، يعني الذي يَدُلُّ على أنّ التغليظَ متوجِّهٌ إلى المرأةِ دونَ الرجُل تخصيصُه صَلَواتُ الله عليه بهذا القَوْل إيّاها دونَ الرجُل عندَ المُلاعَنة.

قولُه: (**وجوابُ «لولا» متروكٌ، وتَرْكُه دالٌّ على أمرٍ عظيم**)، أي: لَفَضَحَكم، أو: لَعاجَلَكم بالعقوبة، أو: لتَرَكَكُم حيارَى في أمرِ الزّواني حتّى لا تَعلَموا كيف الخَلاصُ، كما تحيّر عاصمٌ، وقال: اللهُمّ افتَحْ، ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ﴾ عطفٌ على ﴿فَضْلُ ٱللَّهِ﴾. هذه الآيةُ كالتذييلِ لِما سَبَق، بمعنى: مِن فَضْلِه ورحمتِه أنهُ بيّنَ لكمُ حُكمَ اللِّعان، ومِن كونِه توّابًا إذا حصَلتِ التّوبةُ قبْلَ الرّفْع إلى الإمام، يَتُوبُ عليكم، ويسترهُ عليكم، ومِن حِكمتِه أنهُ يَلعَنُ القاذفَ[١] الكاذب، ويغضَبُ على الزّواني بأنْ يَأمُرَ بالرّجْم والجَلْدِ في المُحصَنِ وغيرِه؛ لأنهُ يَعلَمُ عاقبةَ الأمورِ كلِّها، ويضَعُ كلّ شيءٍ في مَوضِعِه[٢].

قولُه: (**هو البُهتان**)، البَهْتُ: الأخذُ بالفُجاءة، بَهَتَه بَهتًا وبُهتانًا: إذا قال عليه ما لم يفعَلْ. والبَهيتَةُ: بمعنى الافتراء، ومنهُ قولُ المُفترَى عليه: يا لِلْبَهيتةِ بالكسرِ، على حَذْفِ المَدْعوّ.

---

(١) في (ح) و(ف): «يلعَنُ على القاذِف»، والجادّةُ حذفُ «على» فإن «يَلْعَنُ» مّما يتعدّى بنَفْسِه.

(٢) هذه الفقرة سقطت من (ط).

يَفجَأك. وأصلُه: **الأَفْك، وهو القَلْبُ**؛ لأنه قولٌ مأفوكٌ عن وَجْهه. والمراد: ما أُفِكَ به على عائشةَ رضي الله عنها. والعُصبة: الجماعةُ من العَشرة إلى الأربعين، وكذلك العِصابة. واعصَوْصَبُوا: اجتَمَعُوا، وهم عبدُ الله بن أُبيٍّ رأسُ النفاق، وزيدُ بن رِفاعة، وحسَّانُ بنُ ثابت، ومِسْطَح بن أُثاثة، وحَمْنةُ بنتُ جَحْش، ومَن ساعدَهم. **وقُرِئ: ﴿كِبْرَهُۥ﴾ بالضَّمِّ والكسر**، وهو عُظْمه. والذي تولّاه: عبدُ الله؛ **لإمعانه في عَداوةِ رسولِ الله ﷺ، وانتهازِه الفُرَص**، وطَلَبِه سبيلاً **إلى الغَمِيزة**.

قولُه: (**الأفْك، وهُو القلب**)، **النِّهاية**: يقالُ: أَفَكَهُ يَأْفِكُه إفْكًا: إذا صَرَفَه عن الشيءِ فقَلَبَه. ومنه: ائتفكَتِ البلدةُ بأهلِها، أي: انقَلَبت، فهِي مُؤتفِكة.

قولُه: (**وقُرِئ: ﴿كِبْرَهُۥ﴾ بالضمِّ والكسر**)، قال ابنُ جِنِّيٍّ: «كُبْرَهُ» بالضمِّ قراءةُ أبي رجاءٍ وحُمَيْدٍ ويعقوبَ وغيرِهم، أي: عُظْمَه، ومَن كسَرَهُ أراد: وِزْرَهُ وإثمَه[1]. وقال الزجّاجُ: فمَن قرأَ ﴿كِبْرَهُۥ﴾ بالكسرِ فمعناهُ: مَن تَولّى الإثمَ في ذلك، ومَن قرأَ «كُبْرَهُ» بالضمِّ أراد: مُعظَمَه[2].

قولُه: (**لإمعانِه**)، **الجوهري**: أمْعَنَ الفَرَسُ: تَباعَدَ في عَدْوِه، وأمعَنَ فلانٌ بحقِّي: ذهبَ به. وأمعَنَتِ الأرضُ: رَوِيَتْ.

قولُه: (**وانتهازِهِ الفُرَص**)، والفُرصةُ في الأصل: نَوْبةُ الماءِ، تَفَارَصَ القومُ: تناوَبوا في السّقْي، ثُم عَمّتْ حتى استُعمِلت في كلِّ نَوْبة.

قولُه: (**إلى الغَميزة**)، أي: الطّعن. **الجوهري**: ليس في فلانٍ غَميزةٌ، أي: مَطْعَن. **الراغبُ**: أصلُ الغَمْزة: الإشارةُ بالجَفْنِ أو اليدِ طلَبًا إلى ما فيه مُعَابٌ، ومنهُ قيل: ما في فلانٍ غَمِيزةٌ، أي: نَقيصةٌ يُشارُ بها إليه، وجَمْعُها غَمائز. قال تعالى: ﴿وَإِذَا مَرُّواْ بِهِمۡ يَتَغَامَزُونَ﴾ [المطففين: ٣٠]، وأصلُه مِن: غَمَزْتُ الكَبْش، إذا لَمَسْتَه هل به طِرْقٌ[3]، نحوَ: غَبطتُه[4].

---

(١) «المحتسب» (٢: ١٠٣-١٠٤)، وانظر «البحر المحيط» (٨: ٢١).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٣٥).

(٣) وهو القوّةُ والشَّحم.

(٤) «مفردات القرآن» ص ٦١٤.

أي: يُصِيبُ كلَّ خائضٍ في حديثِ الإفك مِن تلك العُصْبة نصيبُه من الإثم على مقدارِ خوضِه، والعذابُ العظيم لعبدِ الله؛ لأنَّ مُعظمَ الشرِّ كانَ منه. **يُحكى: أنَّ صفوانَ مَرَّ بهَودَجِها عليه** وهو في ملأٍ من قومه، فقال: مَن هذه؟ فقالوا: عائشة، فقال: واللّـهِ ما نَجَتْ منه ولا نَجا منها. وقال: امرأةُ نبيِّكم باتت مع رَجلٍ حتى أصبحتْ ثُمَّ جاء يقودُها!

والخِطابُ في قوله: ﴿هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ لمن ساءَه ذلك من المؤمنين، **وخاصَّةً**

قولُه: (**يُحكَى: أنّ صَفْوانَ**[1] **مَرّ بهَوْدَجِها عليه**)، وكان مِن حديثِه على ما رَوَتْهُ عائشةُ رضي اللهُ عنها: أنّ رسُولَ الله ﷺ خَرَجَ في غَزاةٍ غَزاها وأنا معَهُ أُحمَلُ في هَوْدجي، فلمّا رجَعْنا ودَنَوْنا منَ المدينةِ آذَنَ ليلةً بالرّحيل، فمشَيْتُ حتّى جاوَزْتُ الجَيْش، فلمّا قضَيْتُ مِن شأني، فالتمَسْتُ عِقْدي فحبَسَني ابتغاؤه، فاحتَمَلوا هَوْدَجي فرَحَلُوه على بعيري وهم يَحسَبُونَ أنّي فيه، وكنتُ جاريةً حديثةَ السِّنّ، خفيفةَ اللّحم، وسَاروا، فوَجَدتُ عِقْدي، وجئتُ منازِلَهم وليس بها مِنهُم داع، فتيمّمْتُ منزلي، فَغَلبَتْ عيناي فنِمت، وكان صَفْوانُ بنُ معطّل السُّلَميُّ قد عَرّسَ[2] مِن وراءِ الجَيْشِ الذي كان معَ رسُولِ الله ﷺ. فأدْلَجَ وأصبَحَ عندَ المنزل، فرأى سَوادَ إنسانٍ فرآني فعرَفَني، وكان رَآني قبْلَ الحِجاب، فاستيقَظْتُ باسترجاعِه فخَمّرتُ بجِلْبابي، والله ما كَلّمَني بكلمةٍ سوى الاسترجاع، وهَوَى حتّى أناخَ راحلتَه فوَطِئَ على يَديها، فرَكِبتُها، فانطلقَ يَقُودُني حتّى أتَيْنا الجيشَ بعدَ ما نَزلوا، فهَلَكَ مَن هلَكَ في شأني، وكان الذي تَولّى كِبْرَ الإفْكِ عبدُ الله بُن أبيٍّ ابن سَلُول. هذا مختصَرٌ مِن حديثِ الإفْكِ على ما رَواهُ البُخاريُّ ومسلمٌ والتِّرمذيُّ والنّسائيُّ[3].

قولُه: (**وخاصّةً**)، دَخَلَ رسُولُ الله ﷺ وأبو بكرٍ وعائشةُ وصَفْوانُ في هذا الخطابِ دخولًا أوّليًّا؛ إذْ خوطبَ بذلك مَن ساءهُ وخُصُّوا بذلك خاصّةً، أي: خصُوصًا، وخاصّةً: مصدرٌ، كالخاليةِ والعافيةِ والخالصة.

---

(١) ابن المُعطّل السلميّ، كما سيُصرِّحُ به الطيبي آنفًا.

(٢) من التعريس: وهو النزول آخرَ الليل للاستراحةِ أو النوم.

(٣) أخرجه البخاري (٢٦٦١) ومسلم (٢٧٧٠) والنسائيّ في «السنن الكبرى» (٨٨٨٢).

رسولُ اللّـه ﷺ، وأبو بكر، وعائشة، وصفوانُ بن المُعطَّل. ومعنى كونه خيراً لهم: أنهم اكتَسَبُوا فيه الثوابَ العظيم؛ لأنه كان بلاءً مبيناً ومِحْنَةً ظاهرة، وأنه نزلتْ فيه ثماني عشرةَ آيةً كلٌّ واحدة منها مُستقِلَّة بما هو تَعظيمٌ لشأنِ رسول الله ﷺ، وتسليةٌ له، وتنزيهٌ لأمِّ المؤمنين رضوانُ الله عليها، وتطهيرٌ لأهلِ البيت، وتهويلٌ لمن تكلَّم في ذلك، أو سَمِعَ به فلم تَمُجَّه أُذناه، وعدَّةُ ألطافٍ للسامعين والتالِينَ إلى يوم القيامة، وفوائدُ دِينيَّة، وأحكامٌ وآدابٌ لا تخفى على متأمِّلها.

[﴿لَّوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بِأَنفُسِهِمْ خَيْرًا وَقَالُوا۟ هَٰذَآ إِفْكٌ مُّبِينٌ﴾ ١٢]

﴿بِأَنفُسِهِمْ﴾ **أي: بالذينَ منهم** من المؤمنينَ والمؤمنات، كقوله: ﴿وَلَا تَلْمِزُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ﴾ [الحجرات: ١١]، وذلك نحوُ ما يُروى: أنَّ أبا أيُّوبَ الأنصاريَّ قال لأمِّ أيُّوب: ألا ترَيْنَ ما يقال؟ فقالت: لو كنتَ بَدَلَ صفوانَ أكنتَ تظنُّ بحُرمة رسولِ الله ﷺ سُوءًا؟ قال: لا. قالت: ولو كنتُ أنا بَدَلَ عائشةَ ما خُنْتُ رسولَ الله ﷺ، فعائشةُ خيرٌ مني، وصفوانُ خيرٌ منك. فإن قلت: **هلّا قيل: لو لا إذ سَمِعتُموه ظننتم بأنفُسِكم خيراً وقلتم؟**

قولُه: (**أي: بالذين منهم**)، «مِن» في ﴿مِنْهُمْ﴾: اتّصاليّةٌ، كقولِه تعالى: ﴿ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتُ بَعْضُهُم مِّنۢ بَعْضٍ﴾ [التوبة: ٦٧].

قولُه: (**هلّا قيل: لو لا إذْ سَمِعتُموهُ ظَنَنْتُم بأنفُسِكم خيرًا وقلتُم؟**)، يعني: أصلُ الكلام هذا؛ لأنّ المُخاطَبينَ مَن بحضْرةِ الرسُولِ صَلَواتُ الله وسَلامُه عليه. وقلتُ: الأصلُ أيضًا: وظَنَنْتُم بها، أي: بأُمِّ المؤمنينَ رضيَ اللهُ عنها خَيرًا، فلمَ عَدَلَ عنِ الخطابِ إلى الغَيْبة، وعن المضمَرِ إلى الـمُظهَرِ، ومنَ المفرَدِ إلى الجماعة؟ وخلاصةُ الجوابِ: أنّ في العُدولِ منَ الخطابِ إلى الغَيْبَـةِ توبيخَ المُخاطبينَ ومُعاتَبةً شديدةً وإبعادًا مِن مقام الزُّلْفَى، أي: كيف سَمِعوا ما لا ينبغي الإصغاءُ إليه، فضلًا عن أن يَتفوّهوا به؟ وفي العدولِ منَ المُضمَرِ إلى المُظهَر: الدِّلالةُ على أنّ صفةَ الإيمانِ جامعةٌ لهم، فينبغي لِـمَن اشتَرَكَ فيها أن لا يَسمَعَ فيمَن شارَكَه فيها قولَ عائب، ولا طَعْنَ طاعن، لأنّ عَيْبَ أخيه عَيْبه، والطعنَ فيه طَعْنٌ فيه.

ولِمَ عُدِلَ عن الخِطابِ إلى الغيبة، وعن الضميرِ إلى الظاهر؟ قلت: ليُبلَغَ في التوبيخ بطريقةِ الالتفات، وليُصرِّحَ بلفظِ الإيمان؛ دلالةً على أن الاشتراكَ فيه مُقتضٍ أن لا يُصدِّقَ مؤمنٌ على أخيه ولا مؤمنةٌ على أختها قولَ غائبٍ ولا طاعِن. وفيه تنبيهٌ على أنَّ حقَّ المؤمن إذا سَمِعَ قالةً في أخيه، أن يَبنيَ الأمرَ فيها على الظنِّ لا على الشكّ، وأن يقولَ بمِلءِ فِيهِ بناءً على ظنِّه بالمؤمن الخير: ﴿هَٰذَآ إِفۡكٞ مُّبِينٞ﴾، هكذا بلفظِ المُصرِّح ببراءةِ ساحته، كما يقولُ المستيقِنُ المطَّلع على حقيقةِ الحال. وهذا من الأدبِ الحَسَن الذي قَلَّ القائمُ به والحافظُ له، ولَيْتَكَ تَجِدُ مَن يَسمَعُ فيسكُت ولا يُشَيِّع ما سَمِعَه بأخوات!

[﴿لَّوۡلَا جَآءُو عَلَيۡهِ بِأَرۡبَعَةِ شُهَدَآءَۚ فَإِذۡ لَمۡ يَأۡتُواْ بِٱلشُّهَدَآءِ فَأُوْلَٰٓئِكَ عِندَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلۡكَٰذِبُونَ﴾ ١٣]

رَوَينا عنِ البخاريِّ ومسلم، عن أبي هريرة، عن رسُولِ الله ﷺ، أنه قال: «كونُوا إخوانًا كما أمَرَكم، المسلمُ أخو المسلم، لا يَظلِمُه، ولا يَخذُلُه، ولا يَحقِرُه»[1]. وعن البُخاريِّ وأحمدَ ابن حَنْبل، عن أبي موسى، قال: «المؤمنُ كالبُنْيانِ، يَشُدُّ بعضُه بعضًا»[2]. ولهذا فَسَّرَ قولَه: ﴿بِأَنفُسِهِمۡ﴾: بالمؤمنينَ والمؤمنات، وفي العُدولِ منَ المفردِ إلى الجماعة وسلوكِ طريقِ الكِنايةِ الإشعارُ بتعظيم شأنِها، ورِفعةِ منزلتِها.

وفيه أيضًا أنّ النبيّ ﷺ أبو المؤمنين، وأزواجُه أُمّهاتُهم، واستعظامُه يَرجِعُ إلى استعظامِهم، والقالةُ فيه كالقالةِ في أنفُسِهم، ثُم في انضمام لفْظِ الظنِّ معَه إدماجٌ وتنبيهٌ على أنهُ إذا سَمِعَ المؤمنُ في أخيه المؤمنِ ما يَشِينُه[3] يَتَبادَرُ إلى بناءِ الأمرِ على الظنِّ الراجح بأنّ الأصلَ براءةُ ساحةِ المؤمنِ عن كلِّ شَنَارٍ وعَيب، ولا يَبْني على الشكِّ فيه. هذا ما يَختَصُّ بالباطن. وأمّا بالظاهر، فيُصرِّحُ بالقولِ الدالِّ على الشّهادةِ لهُ بالخَيْر، وتنزيهِه عن كلِّ سُوء، ولا يتَلعثَمُ في الكلام، ويقولُ بِملءِ فيه: هذا إفْكٌ مُبِين، ومِن ثَم قال: «هذا منَ الأدبِ الحَسَن».

---

(١) أخرجه بهذا اللفظ البخاري (٦٩٥١) ومسلم (٢٥٨٠) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٢) أخرجه البخاري (٤٨١) ومسلم (٢٥٨٥)، وانظر تتميم تخريجه في «مسند أحمد» (١٩٦٤٠).

(٣) من قوله: «النبيَّ ﷺ أبو المؤمنين» إلى هنا سقط من (ط).

جعل اللهُ التَّفصِلةَ بين الرَّمي الصادق والكاذب ثُبوتَ شهادةِ الشُّهود الأربعة وانتفاءَها، والذين رَمَوْا عائشةَ لم تكن لهم بيِّنةٌ على قولهم، فقامت عليهم الحُجَّة، وكانوا ﴿عِندَ ٱللَّهِ﴾ ـ أي: في حُكمِه وشَريعته ـ كاذبين. **وهذا توبيخٌ وتعنيف للذين سَمِعُوا الإفكَ فلم يَجِدُّوا في دفعِه وإنكاره**؛ واحتجاجٌ عليهم بما هو ظاهرٌ مكشوف في

قولُه: (**أي: في حُكمِه وشريعتِه كاذبين**)، قال: «في حُكمِه وشريعتِه»، دونَ «عِلمِه»؛ ليُؤْذِنَ بأنهُ تعالى إذا أحاطَ بوقوع الزِّنى علمًا، ولم يأتِ القاذفُ بالشُّهداءِ يُحكَمُ بمقتضى الشُّهود، دونَ العِلم؛ ولهذا قال صَلَواتُ الله وسَلامُه عليه في حديثِ شَريكِ بن سَحْماءَ بعدَ ما رأى الوَلَدَ مُشابهًا للزّاني: «لولا كتابُ الله عَزّ وجلّ لكان لي ولها شأن».

فإن قلتَ: إنما اختَلفَ الناسُ في أنّ الخبَرَ الكاذبَ هل هُو: ما لا يُطابِقُ الواقع، أو هو: ما لا[1] يُطابِقُ اعتقادَ المُخبرِ، وهُو أمرٌ ثالث؟ قلتُ: مطابقةُ الواقع على هذا إمّا مطابقةُ نفْسِ الأمر، أو مطابقةُ حُكم الشارع، لأنّ الشارعَ يَقطَعُ الـحُكمَ على الظاهرِ كما وَرَدَ: نحن نَحكُمُ بالظاهر، والله يَتولّى السّرائر.

قولُه: (**وهذا توبيخٌ وتعنيفٌ للذين سَمِعوا الإفْك**)، «لولا» هاهنا فيها معنى التعنيف؛ لكوْنِ مدخولِـها ماضيًا، أي: لِمَ ما وُجِدَ إتيانُ الشُّهداء، وهلّا جاءتِ العُصْبةُ الكاذبةُ على قَذْفِهم بالشُّهداء؟ يعني لِمَ وقَعَ التقصيرُ منكم أيُّها السامعونَ في طلبِ البيِّنةِ في الحال، وحين لم يُقيموها: لِـمَ[2] ما أسرعتُم في تكذيبِهم وتنكيلِهم في الحال، وترَكتُمُ الشّنْعاءَ[3] حتّى فشَتْ؟

وقولُه: (**وهذا توبيخٌ وتعنيفٌ للذين سَمِعوا الإفْكَ فلم يَجِدُّوا في دَفْعِه**)، وذلك أنّ معنى ﴿لَّوۡلَا جَآءُو عَلَيۡهِ بِأَرۡبَعَةِ شُهَدَآءَ﴾: لمَ توقّفتُم في الردِّ على الرامِينَ وتكذيبِهم، فهلّا جاءوكم حينَ قَذَفوا بالبيِّنةِ وحَقّقوا قولَهم بإقامةِ الشُّهداءِ الذين يَثْبُتُ بهم أمثالُ هذه الدّعاوَى؟ فإذْ

---

(١) سقطت لفظة «لا» من (ح) و(ف).

(٢) سقطت لفظة «لِـمَ» من (ح) و(ف).

(٣) يعني قالَةَ السوءِ الفاحشة.

الشَّرع؛ من وُجوبِ تكذيب القاذفِ بغيرِ بيِّنة، والتنكيلِ به إذا قَذَفَ امرأةً مُحصَنة من عُرْضِ نساء المسلمين، فكيفَ بأمِّ المؤمنين الصِّدِّيقةِ بنت الصِّدِّيق حُرْمةِ رسولِ الله ﷺ وحَبيبةِ حَبيبِ الله؟!

[﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ لَمَسَّكُمْ فِى مَآ أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ * إِذْ تَلَقَّوْنَهُۥ بِأَلْسِنَتِكُمْ وَتَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُم مَّا لَيْسَ لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ وَتَحْسَبُونَهُۥ هَيِّنًا وَهُوَ عِندَ ٱللَّهِ عَظِيمٌ﴾ ١٤- ١٥]

﴿لَّوْلَا﴾ **الأُولى للتَّحضيض**، وهذه لامتناعِ الشيءِ لوجود غيرِه. والمعنى: ولولا أني قضيتُ أن أتفضَّلَ عليكم في الدنيا بضُروبِ النِّعَم التي مِن جُملتِها الإمهالُ للتوبة، وأنْ أترحَّم عليكم في الآخرةِ بالعَفْوِ والمغفرة؛ لعاجَلتُكم بالعِقابِ على ما خُضتم فيه مِنْ حديثِ الإفك. يقال: أفاضَ في الحديث، واندَفع، وهَضَب، وخاض. ﴿إِذْ﴾ ظَرْفٌ لِـ«مسَّكم»، أو لِـ﴿أَفَضْتُمْ﴾. ﴿تَلَقَّوْنَهُۥ﴾: يأخذُه بعضُكم مِن بعض. يقال: تلقَّى القولَ وتلقَّنه وتلقَّفَه، ومنه قولُه تعالى: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ﴾ [البقرة: ٣٧].

لم يَأْتوا بهم، قامَتْ عليهمُ الحُجّة، فلمَ توقّفتُم في تكذيبِهم وأبطَأْتُم في القولِ بأنّ هذا إفْكٌ مُبين؟ وكذلك معنى قولِه: ﴿لَّوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾؛ لأنّ في تقديم الظّرفِ على عاملِه توبيخًا على التّواني في الرّدِّ، يعني: كان الواجبُ عليكم عندَ سَماعِكم بالإفْكِ ثم حينَئذٍ أنْ لا تتَوقّفوا عن ظنِّ الخَيْر، وعن تكذيبِ الرامِين، والقولَ بأنّ هذا إفْكٌ مُبين، فلمَ توانَـيْتُم فيه؟

قولُه: (مِن عُرْضِ نساءِ المؤمنين)، يقالُ: فلانٌ مِن عُرْضِ العشيرة، أي: شِقِّها، لا من صَميمِها، وأصلُ العُرْضِ: الجانب. **الأساس**: واستَعرَضَ الخَوارجُ الناسَ: إذا خَرَجوا لا يُبالُونَ مَن قَتلوا.

قولُه: (﴿لَّوْلَا﴾ **الأُولى للتحضيض**)، يعني في قولِه: ﴿وَلَوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ﴾، و﴿لَّوْلَا جَآءُو﴾، وإنّما جعلَهما واحدًا وهُما شيئانِ؛ لأنّ مفهومَهما واحدٌ، ولأنّ الآيةَ الثانيةَ المُصدّرة بـ«لولا» كالتقريرِ للأُولى، يَدُلُّ عليه قولُه في جوابِ «هلّا قيل: لولا إذْ سَمِعتُموهُ»: «ليُبالغَ في التوبيخ».

وقُرئ على الأصل: (تَتَلَقَّوْنَه)، و(إتَّلَقَّوْنه) بإدغام الذالِ في التاء، و(تَلْقَوْنَه) مِن: لَقِيَه، بمعنى: لَقِفَه؛ و(تُلْقُونَه) مِن إلقائه بعضُهم على بعض؛ و(تَلِقُونه) و(تأْلِقُونه) من الوَلْق والأَلْق؛ وهو الكَذِب؛ و(تَلِقُونه) مَحكِيَّة عن عائشةَ رضي الله عنها.

وعن سفيان: سَمعتُ أُمِّي تقرأ: (إذ تَثقفُونه)، وكان أبوها يَقرأ بحرفِ عبدِ الله ابن مسعود. فإن قلت: ما معنى قولِه: ﴿بِأَفۡوَاهِكُم﴾، والقولُ لا يكون إلّا بالفم؟ قلت: معناه: أنَّ الشيءَ المعلوم يكونُ عِلْمُه في القلب، فيُتَرجِمُ عنه اللِّسان، **وهذا الإفكُ ليس إلّا قولاً يَجري على ألسنتِكم** ويدورُ في أفواهكم من غيرِ ترجمة عن عِلمٍ

قولُه: (**وقُرِئَ على الأصل**: «تَتَلَقَّوْنَه»)، قال ابنُ جِنِّيٍّ: قراءةُ عائشةَ وابنِ عبّاس وابنِ يَعمُر: «إذ تَلِقُونَه»، وقرَأ ابنُ السَّمَيْفَع: «إذ تُلْقُونَه»، وقرَأ الجماعةُ: ﴿إِذۡ تَلَقَّوۡنَهُۥ﴾، ورُوِيَ عنِ ابنِ عُيَيْنَةَ أنهُ قال: سَمِعتُ أُمِّي تقرَأ: «إذْ تَثْقَفُونَه»، قال: وكان أبوها يقرَأُ كما يقرأ عبدُ الله. وقال: معنى «إذْ تَلِقُونَه»: تُسرِعونَ فيه وتَخِفُّونَ إليه، وأصلُه: تَلِقُونَ فيه أو إليه، فحَذَفَ حرْفَ الجرِّ، وأوْصَلَ الفعل. وأمّا «تُلْقونَه» فمعناه: تُلْقُونَه مِن أفواهكم، وأمّا «تَثْقَفُونَه» فمِن: ثَقِفتَ الشيءَ: إذا طلَبْتَه وأدركتَه، أي: تَتَصيّدونَ الكلامَ في ذلك مِن هُنا ومِن هنا[1].

رُوِيَ عن المصنِّفِ أنهُ قال: تَأْلَقُونَه، أصلُه منَ الوَلَق، وهُو السُّرعة، مِن قولِهم: ناقةٌ ولَقى أي: سَريعةٌ، ومنهُ الأولَقُ: للمجنون؛ لأنّ العقلَ مِن بابِ السُّكونِ والتماسُك، والجُنونُ مِن بابِ التسَرُّع والتهافُت.

ورَوَينا عن البخاريِّ، عن عائشةَ رضيَ اللهُ عنها، أنّها كانت تقرَأُ: «إذْ تَلِقُونَهُ بأَلسِنتِكم»، وتقولُ: الوَلَقُ: الكذِبُ[2]، وقال ابنُ أبي مُلَيْكَةَ: وكانت أعلَمَ بذلك مِن غيرِها؛ لأنهُ نزَلَ فيها، وقال ابنُ الأنباريِّ: هُو مِن: ولَقَ الحديث، أي: أنشَأَه.

قولُه: (**وهذا الإفكُ ليس إلا قولًا يَجري على ألسِنتِكم**)، **الانتصاف**: أو يكونُ قولُه: ﴿وَتَقُولُونَ بِأَفۡوَاهِكُم﴾ توبيخًا، كقولِك: أتقولُ ذلك بِملءِ فيكَ؟ فإنّ القائلَ ربّما رَمَزَ أو

---

(١) «المحتسب» (٢: ١٠٤-١٠٥) ولتمام الفائدة انظر: «البحر المحيط» (٨: ٢٢).

(٢) «صحيح البخاري» (٤١٤٤).

به في القَلْب، كقوله تعالى: ﴿يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِم مَّا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٦٧]، أي: تَحسبونه صَغيرةً وهو عند اللّـهِ كبيرةٌ مُوجِبة. وعن بعضِهم: أنه جَزِعَ عند الموت،

عَرَض، وربّما تشَدّق جازمًا كالعالِم، وقد قيل هذا في قولِه: ﴿بَدَتِ ٱلْبَغْضَآءُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ﴾ [آل عمران: ١١٨]. وقال صاحبُ «الفرائد»: يُمكنُ أن يُقال: فائدةُ ذِكْرِ ﴿بِأَفْوَاهِكُم﴾ أن لا[1] يُظَنّ أنهّم قالوا ذلك بالقلبِ؛ لأنّ القولَ يُطلَقُ على غير الصّادرِ منَ الأفواه ﴿قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾ [فصلت: ١١]، وقولِ الشاعر:

وإنْ أتــاه خليــلٌ يومَ مســألةٍ يقولُ: لا غائبٌ مالي ولا حَرِمُ[2]

وقال:

إنّ الــكلامَ لَفــي الفــؤادِ وإنّما جُعلَ اللِّسانُ على الفؤادِ دليلا[3]

ولأنّ الذِّكْرَ باللّسانِ أشنَعُ وأقبحُ منَ الذِّكرِ بالقلب، لأنّ الذِّكرَ باللّسانِ لا يمكنُ بدونِ الذِّكرِ بالقلب، والذِّكرُ بالقلبِ يُمكنُ بدونِه، فيكونُ الإثمُ مُضاعفًا.

وقلتُ: النّظمُ معَ المصنِّفِ، لأنهُ تعالى يعدّ على المؤمنين ما جَرى مِنهم في حديثِ الإفْكِ مِن تَهاوُنِهم فيه، وتغميضِهم في ذلك، الأمرَ العظيم، كما سَبَقَ في قولِه: ﴿لَّوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ﴾، ﴿لَّوْلَا جَآءُو﴾، فلـمّا فرَغَ مِن ذِكرِ الرّامِينَ شَـرَعَ في ذِكْرِ الذين قَبِلوا منهُم ذلك الرّمْيَ، يعني: ما كَفَاكُم تهاونُكم في تكذيبِ الرّامينَ حتّى بلَغَ ذلك الأمرُ أنفُسَكم إذْ كنتُم تأخُذونَ تلك العظيمةَ منهم، وتُلقُونَه بألسِنتِكم مِن غيرِ أن تُحقِّقوا هل يجوزُ ذلك أم لا؟ وحتّى كنتُم تقولونَه أيضًا بأفواهِكم مِن غيرِ رَوِيّةٍ وفِكر، وكنتُم تحسَبونَ أنهُ مِن قَبِيلِ الأراجيفِ والخُرافاتِ لا تُبالُونَ فيه وهُو عندَ الله عظيم.

قولُه: (كبيرةٌ موجِبة)، أي: للنار، وقيل: للخُلودِ فيها، سواءٌ بيْنَ الشِّركِ والكبيرةِ بناءً على مذهبِه[4].

---

(١) لفظة «لا» سقطت من (ح) و(ف).

(٢) سبق تخريجه.

(٣) المشهورُ أنه للأخطل التَّغلبي، وليس في «ديوانه».

(٤) يعني: في تخليد أهلِ الكبائر.

فقيل له، فقال: أخافُ ذَنْباً لم يكن مني على بالٍ وهو عند اللّٰـهِ عظيم. وفي كلامِ بعضهم: لا تقولَنَّ لشيءٍ من سيِّئاتك: حَقير؛ فلعلَّه عند اللّٰـهِ نخلة وهو عندك نَقِير. وَصَفَهم بارتكابِ ثلاثة آثام، وعلَّقَ مسَّ العذاب العظيمِ بها؛ أحدُها: تلقِّي الإفكِ بألسنتهم؛ وذلك أنَّ الرَّجلَ كان يَلقى الرَّجلَ فيقول له: ما وراءَك؟ فيحدِّثُه بحديثِ الإفك حتى شاعَ وانتشر؛ فلم يَبْقَ بيتٌ ولا نادٍ إلّا طارَ فيه. والثاني: التكلُّم بها لا عِلْمَ لهم به. والثالث: استصغارُهم لذلك، وهو عَظيمةٌ من العَظائم.

[﴿وَلَوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُم مَّا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّتَكَلَّمَ بِهَٰذَا سُبْحَٰنَكَ هَٰذَا بُهْتَٰنٌ عَظِيمٌ﴾ ١٦]

فإن قلت: **كيفَ جازَ الفَصلُ** بين ﴿لَوْلَآ﴾ و﴿قُلْتُم﴾؟ قلت: للظُّروف شأنٌ؛ وهو تنزُّلها من الأشياءِ منزلةَ أنفُسِها؛ لوقوعها فيها، وأنها لا تنفكُّ عنها؛ فلذلك يُتَّسَعُ فيها ما لا يُتَّسَعُ في غيرها. فإن قلت: فأيُّ فائدةٍ في تقديم الظَّرْفِ حتى أوقع فاصِلًا؟ قلت: الفائدةُ فيه بيانُ أنه كان الواجبُ عليهم **أنْ يتفادَوْا** أوّلَ ما سَمِعوا بالإفك عن التكلُّم به، فلمّا كان ذِكْرُ الوقت أهمَّ وَجَبَ التقديم. فإن قلت: فما معنى ﴿يَكُونُ﴾، والكلامُ بدونه **مُتْلَئِبٌّ** لو قيل: ما لنا أن نتكلَّم بهذا؟ قلت: معناه معنى: يَنْبغي، ويصحّ، أي: ما يَنبغي لنا أن نتكلَّمَ بهذا، و: ما يَصِحُّ لنا. ونحوُه: ﴿مَا يَكُونُ لِيٓ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ﴾

قولُه: (نقير)، نقيرُ النواةِ: نُقْرتُها، وفَتيلُها: الخَيْطُ الذي في النَّقْرة، وقِطميرُها: الجِلدةُ الرّقيقةُ اللاصقةُ بها.

قولُه: (كيف جازَ الفَصْلُ بيْنَ ﴿لَوْلَآ﴾ و﴿قُلْتُم﴾؟)، يعني: كان مِن حقِّ الظاهرِ أن يُقال: لولا قلتُم إذْ سَمِعتُموه؛ أي: هلّا قلتُم: ما ينبغي لنا أن نتكلّمَ بهذا إذْ سَمِعتموه؟

قولُه: (أن يَتَفادَوْا)، **الجوهري**: تَفادَى الرجُلُ مِن كذا: إذا تحاماهُ وانْزَوَى عنه.

قولُه: (مُتلَئِبّ)، أي: مستقيم. **الجَوهري**: اتلأَبّ الأمر اتلئبابًا: استقام.

[المائدة: ١١٦]. و﴿سُبۡحَٰنَكَ﴾ للتعجُّب من عُظم الأمر. فإن قلت: ما معنى التعجُّب في كلمةِ التسبيح؟ قلت: الأصلُ في ذلك أن يُسبِّحَ اللهُ عند رُؤية العَجيبِ من صَنائعه، ثم كَثُرَ حتى استُعمل في كلِّ مُتعجَّبٍ منه، أو لتنزيهِ الله مِن أن تكونَ حُرمَةُ نبيِّه فاجِرةً. فإن قلت: كيف جازَ أن تكونَ امرأةُ النبيِّ كافرةً كامرأةِ نُوحٍ ولوط، ولم يَجُزْ أن تكون فاجرةً؟ قلت: لأنَّ الأنبياءَ مبعوثون إلى الكُفَّار ليَدعُوهم ويَستعطِفُوهم، فيجبُ أن لا يكونَ معهم ما يُنفِّرُهم عنهم، ولم يكن الكُفْرُ عندهم ممّا يُنفِّر، **وأمّا الكَشْخَنةُ فمن أعظم المُنفِّرات.**

[﴿يَعِظُكُمُ ٱللَّهُ أَن تَعُودُواْ لِمِثۡلِهِۦٓ أَبَدًا إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ * وَيُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلۡأٓيَٰتِۚ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ ١٧- ١٨]

أي: كَراهة ﴿أَن تَعُودُواْ﴾، **أو: في أن تَعُودوا**، من قولِك: وعظتُ فلاناً في كذا

قولُه: (**وأمّا الكَشْخَنةُ فمِن أعظَم المُنفِّرات**)، **المُغرِب**: الكَشْخانُ بالشِّينِ المثلَّثةِ والخاءِ المعجَمة: الدَّيُّوثُ الذي لا غيرةَ له، وكشَخَهُ وكشَختُه: شَتَمْتَه[1]. وفي حاشيةِ «الصِّحاح» بخطِّ ابنِ الحبيب: قال الخليلُ: الكَشْخانُ ليس مِن كلام العرب، بل مُعرَّبٌ، ويقالُ للشاتم: لا تَكْشِخْ فلانًا.

الانتصاف: لم أعلَمْ كلامًا أبرَدَ مِن هذا، وكيف يخفَى مثْلُه على ذي لُبٍّ[2].

قولُه: (**أو: في أن تعودوا**)، يعني: ﴿أَن تَعُودُواْ لِمِثۡلِهِۦٓ أَبَدًا﴾ يقتضي الزَّجرَ والمَنْع، كأنه قيل: يُذكِّرُكمُ اللهُ ويُخوِّفُكم في شأنِ العَوْدِ إلى مثْلِه.

قال أبو البقاء: حَذَفَ حرفَ الجرِّ حَمْلًا على معنى يَعِظُكم، أي: يَزجُرُكم عن العَوْد[3]،

---

(١) «المُغرب في ترتيب المعرب» (٢: ٢٢١).

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٢٢٠).

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٩٦٧).

فتَرَكَه. وأَبَدُهم: ما دامُوا أحياءً مُكلَّفين. و﴿إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ فيه تهييجٌ لهم ليَتَّعِظوا، وتذكيرٌ بما يوجِبُ تَرْكَ العَوْد؛ وهو اتِّصافُهم بالإيمان الصادِّ عن كلِّ مُقبَّح.

ويُبيِّنُ اللهُ لكم الدَّلالاتِ على عِلْمه وحِكْمتِه بما يُنزل عليكم مِنَ الشرائع، ويُعلِّمُكم من الآداب الجميلة، ويَعِظُكم به من المواعظِ الشافية، واللهُ عالمٌ بكلِّ شيء، فاعلٌ لِما يفعلُه بدَواعي الحكمة.

[﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُحِبُّونَ أَن تَشِيعَ ٱلْفَٰحِشَةُ فِى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْـَٔاخِرَةِ ۚ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ ١٩]

المعنى: يُشِيعُون الفاحشةَ عن قصدٍ إلى الإشاعة، وإرادةٍ ومحبَّةٍ لها. وعذابُ الدنيا: الحَدّ، ولقد ضَرَبَ رسولُ الله ﷺ عبدَ الله بنَ أُبيٍّ وحَسّاناً ومِسْطحاً، وقَعَدَ صفوانُ لحسّان فضَرَبَه ضربةً بالسيف، وكفَّ بَصَره. وقيل: هو المرادُ بقوله: ﴿وَٱلَّذِى تَوَلَّىٰ كِبْرَهُۥ مِنْهُمْ﴾ [النور: ١١]. ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ﴾ ما في القلوبِ مِنَ الأسرارِ والضَّمائر ﴿وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ يعني: أنه قد عَلِمَ محبَّةَ مَن أحبَّ الإشاعة، وهو مُعاقِبُه عليها.

يقال: عادَه، وعادَ له، وعادَ إليه، وعاد فيه بمعنًى. وعاد لهُ في هذه الآية هُو إعادةُ الحالةِ الأُولى نحوَ: عاد إليه وفيه.

وقد يكونُ العَوْدُ: ابتداءَ الشُّروع في الشيء، قال تعالى: ﴿وَمَا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّعُودَ فِيهَآ﴾ [الأعراف: ٨٩] أي: نَشرَعُ فيه ابتداءً.

قولُه: (وتذكيرٌ بما يوجبُ تَرْكَ العَوْد)، يريدُ أنّ قولَه تعالى: ﴿إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ تتميمٌ لقولِه تعالى: ﴿يَعِظُكُمُ ٱللَّهُ أَن تَعُودُوا۟ لِمِثْلِهِۦٓ أَبَدًا﴾، إمّا للزّجْرِ تهييجًا، وإمّا للتحريضِ على الاتّعاظِ تعليلًا، نحوُهُ سيجيءُ في قولِه: ﴿إِن كُنتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَٰدًا فِى سَبِيلِى﴾ في المُمتَحَنة: [١]، وهُو منَ الشّرطِ الذي لا يُضمَرُ له الجزاءُ لتحقُّقِه.

قولُه: (وقيل: هُو المرادُ بقولِه: ﴿وَٱلَّذِى تَوَلَّىٰ كِبْرَهُۥ مِنْهُمْ﴾)، يعني: التعريفُ في ﴿ٱلَّذِينَ

[﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ وَأَنَّ ٱللَّهَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾ ٢٠]

وكرَّر المِنّةَ بتَرْكِ المُعاجلة بالعقاب، حاذفاً جوابَ ﴿ وَلَوْلَا ﴾ كما حَذفَه ثَمَّة.

وفي هذا التكريرِ مع حذفِ الجواب مُبالغةٌ عظيمة، وكذلك في التوّابِ والرَّؤوفِ والرحيم.

[﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ ۚ وَمَن يَتَّبِعْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ فَإِنَّهُۥ يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ ۚ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ مَا زَكَىٰ مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ أَبَدًا وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يُزَكِّى مَن يَشَآءُ ۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ ٢١]

الفَحشاءُ والفاحشة: ما أفرطَ قُبْحُه. قال أبو ذُؤيب:

﴿يُحِبُّونَ أَن تَشِيعَ ٱلْفَٰحِشَةُ﴾ للعَهْد، والمعهودُ قولُه تعالى: ﴿وَٱلَّذِى تَوَلَّىٰ كِبْرَهُۥ مِنْهُمْ﴾، قال: «والذي تَولّاه عبدُ الله[1]؛ لإمعانِه في عَداوةِ رسُولِ الله ﷺ» يَدُلُّ عليه قولُه: ﴿لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ﴾، وهُو الذي مات منافقًا.

قولُه: (وكرّرَ المِنّةَ بتَرْكِ المُعاجَلةِ بالعقاب) إلى قولِه: (وكذلك في التَّوّاب والرؤوفِ والرّحيم) يُريدُ: أنهُ تعالى جعَلَ هذا المعنى أوّلًا خاتمةً لأحكام الزّاني والرّامي والمُلاعِن، ثُم أتى به في حديثِ الإفْكِ للإيذانِ بأنّهما سِيّانِ في استيجابِ سَخَطِ الله ونكالِه ولَعْنِه، وجعَلَ الفاصلةَ هنالك ﴿تَوَّابٌ حَكِيمٌ﴾ [النور: ١٠] وهٰهنا ﴿رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ تنبيهًا على أنّ هذا أعظمُ مِن ذلك، وأنّ هذا ممّا لا يُرفَعُ بالتّوبة، لكنْ بمَحْضِ رحمتِه ورأفتِه، ولهذا كرَّرَ ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ ﴾ في حديثِ الإفكِ مِرارًا ثلاثًا. وكما جعَلَ ذلك خاتمةً لتلك الآياتِ جعَلَهُ مُفتتَحًا لهذه العظيمة. ويمكنُ أن يُحمَلَ قولُ ابنِ عبّاسٍ على هذا المعنى، وهُو: مَن أذنَبَ ذنبًا، ثُم تابَ منهُ قُبِلت توبتُه، إلّا مَن خاضَ في أمرِ عائشةَ رضيَ اللهُ تعالى عنها[2].

---

(١) يعني: ابنَ أُبيّ بن سَلول.

(٢) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٨٧٥٨) بإسنادٍ فيه مجهول، ولتمام الفائدة انظر: «تخريج أحاديث الكشاف» للزيلعي (٢: ٤٢٤).

ضَرائِر حِرْمِيٍّ تَفاحَشَ غارُها

أي: أفرطتْ غَيْرَتُها.

والمُنكر: ما تُنكِرُه النفوسُ فتَنفِرُ عنه ولا تَرتضِيْه. وقُرِئ: (خُطَوات) بفتحِ الطاء وسُكونها. و (زكَّى) بالتشديد، والضميرُ للّٰـهِ عزَّ وجلّ. ولولا أنَّ اللّٰـهَ تفضَّل عليكم بالتوبة **المُمَحِّصة**، لَمَا طَهر منكم أحدٌ آخرَ الدَّهر من دَنسِ إثمِ الإفك، ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ﴾ يُطهِّر التائبين بقبُولِ تَوبتهم إذا مَحَضُوها، وهو ﴿سَمِيعٌ﴾ لقولهم ﴿عَلِيمٌ﴾ بضَمائرهم وإخلاصِهم.

[﴿ وَلَا يَأْتَلِ أُوْلُواْ ٱلْفَضْلِ مِنكُمْ وَٱلسَّعَةِ أَن يُؤْتُوٓاْ أُوْلِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينَ وَٱلْمُهَٰجِرِينَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۖ وَلْيَعْفُواْ وَلْيَصْفَحُوٓاْ ۗ أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَكُمْ ۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ ٢٢]

قولُه: (**ضَرائرُ حِرْميٍّ تَفاحَشَ غارُها**)، أوّلُه في «المطلع»:

هُنَّ نَشيجٌ بالنَّشِيل كأنّها[(١)]

يصِفُ قُدورًا وصوتَ غَلَيانِها باللّحم. نشَجَ نشيجًا: إذا بكَى حتّى يُسمَعَ لذلك صوتٌ، ونَشَجَ القِدْرُ: إذا غَلَى حتى يُسمَعَ لذلك صوت. ونَشْلُ اللّحم منَ القِدْرِ: انتزاعُهُ منها، والنّشِيلُ: لحمٌ يُطبَخُ بلا تَوابِل، والحِرْميُّ: المنسوبُ إلى الحَرَم، وهُو منَ التغييراتِ في النِّسبة، كما يقال: بِصْريٌّ وبَصْريّ. تَفاحَشَ غارُها، أي: أَفْرَطَت غيرتُها، وإنّما خُصّت بها لأنّ أهلَ الحَرَم دَأْبُهُمُ الرّحيلُ والتِّجارات، فإذا قَدِموا بالتُّحَفِ والطُّرَفِ يَتخاصَمْنَ عليها ويتَغايَرْن.

قولُه: (**والمُنكَرُ: ما تُنكِرُه النفُوس**)، أي: النفُوسُ الشّريفةُ القُدُسيّةُ الطاهرةُ مِن أوضارِ الذُّنوبِ وأوساخ الآثام، وإلّا فالنّفْسُ الأَمّارةُ بالسُّوءِ مائلةٌ إلى الشّهَوات، وإلى ما يَدعوهُ الشّيطانُ منَ اللّذّات.

قولُه: (**المُمَحِّصة**)، **الجَوهري**: مَحَصْتُ الذهبَ بالنار: إذا خَلّصتَهُ ممّا يَشُوبُه.

---

(١) لأبي ذؤيب الهذلي. انظر: «شرح ديوان الهذليين» (١: ٧٩).

وهو مِن: ائتلى؛ إذا حلف، افتِعَال من الأَلِيَّـة. وقيل: مِن قولهم: ما أَلوتُ جَهداً، إذا لم تَدَّخر منه شيئاً. ويشهدُ للأوَّل قراءةُ الحسن: (ولا يتألَّ). والمعنى: لا يَحلِفُوا على أنْ لا يُحسِنوا إلى المُستحقِّين للإحسان. أو: لا يُقصِّروا في أن يُحسِنوا إليهم وإنْ كانت بينهم وبينهم شحناءُ لجنايةٍ اقترفُوها، فلْيَعُودوا عليهم بالعفوِ والصَّفح، ولْيَفعلوا بهم مثلَ ما يَرجُون أن يَفعلَ بهم ربُّهم، مع كثرةِ خَطاياهم وذُنوبهم.

نزلتْ في شأنِ مِسْطح، وكان ابنَ خالةِ أبي بكر الصدِّيق رضي الله عنه، وكان فقيراً مِن فُقراءِ المهاجرين، وكان أبو بكرٍ يُنفِقُ عليه، فلمّا فَرطَ منه ما فَرَط آلى أن لا يُنفِقَ عليه. وكفى به داعياً إلى المُجاملة وتركِ الاشتغال بالمُكافأة للمُسيء. ويُروى: أنَّ رسولَ الله ﷺ قرأها على أبي بكر، فقال: بلى أُحِبُّ أن يَغفِرَ اللهُ لي. ورجعَ إلى مِسْطح نفقتَه، وقال: واللّـهِ لا أَنزِعُها أبداً. وقرأ أبو حيوةَ وابنُ قُطيب: (أن تؤتوا) بالتاءِ على الالتفات، ويعضُده قولُه: ﴿أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَكُمْ﴾.

[﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ٱلْغَٰفِلَٰتِ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ لُعِنُوا۟ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ ٢٣]

قولُه: (نَزَلتْ في شأنِ مِسْطَح)، حديثُ الإفْكِ أورَدَه بتمامِه البُخاريُّ ومسلمٌ والتِّرمذيُّ والنَّسائيّ، عن عائشةَ رضيَ اللهُ عنها، وفيه: قال أبو بكرٍ رضيَ اللهُ عنه، وكان يُنفِقُ على مِسْطَح بنِ أُثَاثةَ لقَرابتِه منهُ وفَقرِه: والله لا أُنفقُ على مِسْطَح شيئًا أبدًا بعدَ ما قال لعائشة، فأنزَلَ اللهُ تعالى: ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُو۟لُوا۟ ٱلْفَضْلِ مِنكُمْ﴾ الحديث(١).

قولُه: (وكان ابنَ خالةِ أبي بكرٍ الصِّدِّيقِ رضيَ اللهُ عنه، وكان فقيرًا مِن فُقراءِ المُهاجِرين)، أراد أنّ الواوَ العاطفةَ بيْنَ الصِّفاتِ، يعني في قولِه: ﴿أُو۟لِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينَ وَٱلْمُهَٰجِرِينَ﴾ الواردةَ في شأنِ مسطح؛ للدِّلالةِ على أنّ هذا الموصُوفَ جامعٌ لها. قال القاضي: يجوزُ أن تكونَ الصِّفاتُ لموصُوفاتٍ أُقيمَتْ مقامَ الصِّفات، فيكونَ أبلَغَ في تعليل المقصُود(٢).

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) «أنوار التنزيل» (٤: ١٨٠).

﴿ٱلْغَٰفِلَٰتِ﴾: السَّليماتِ الصُّدور، النقيَّات القُلوب، اللّاتي ليس فيهنَّ دَهاء، ولا مَكْر؛ لأنهنَّ لم يُجرِّبْنَ الأمور، ولم يَرُزنَ الأحوال، فلا يفطُنَّ لِما تَفطُنُ له المجرِّبات العَرَّافات. قال:

ولقد لَـــهَوْتُ بطَفْلةٍ مَيَّالةٍ بَلْهاءَ تُطْلِعُني على أسرارِها

وكذلك البُلْهُ من الرِّجال في قوله عليه الصلاة والسلام: «أكثرُ أهلِ الجنَّة البُلْهُ».

[﴿يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ * يَوْمَئِذٍ يُوَفِّيهِمُ ٱللَّهُ دِينَهُمُ ٱلْحَقَّ وَيَعْلَمُونَ أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ ٱلْمُبِينُ﴾ ٢٤- ٢٥]

قولُه: (ولقد لَهَوْتُ بطَفْلة) البيت[١]، لَهَوْتُ: لعِبت. والطَّفْلةُ بفَتْح الطاء: جاريةٌ ناعمة مَيّالة، ويقال: غُصنٌ مَيّال. البَلْهاءُ: التي لا مَكْرَ فيها ولا دهاء.

قولُه: (أكثرُ أهلِ الجنّةِ البُلْه)[٢]، النِّهاية: هُو جَمْعُ الأبلَه، وهُو الغافلُ عنِ الشرِّ، المطبوعُ على الخَيْر، وقيل: همُ الذين غَلَبَت عليهم سَلامةُ الصُّدورِ وحُسنُ الظنِّ بالناس؛ لأنّهم أَغْفَلوا أمرَ دُنياهم، فجَهِلوا حِذْقَ التصرُّفِ فيها، وأقبَلوا على آخِرتِهم فشَغَلوا نفوسَهم بها، فاستَحقُّوا أن يكونوا أكثرَ أهلِ الجنّة. وأمّا الأبلَهُ الذي لا عقْلَ لهُ فغيرُ مُرادٍ في الحديث.

وقلتُ: لأنّ المقامَ مقامُ مَدْح، فينبغي أن يُأوّلَ بما ينْبِئُ عن المَدْح، وكذلك الغافلات، ولذلك أطْنَبَ المصنِّفُ فيها. ومنهُ: ما رَوَينا عن أبي داودَ والتِّرمذيِّ، عن أبي هريرةَ ، أنّ رسُولَ الله ﷺ قال: «المؤمنُ غِرٌّ كريم، والفاجِرُ خِبٌّ لئيم»[٣].

---

(١) البيت للنمر بن تولب، كما عزاه إليه الزمخشري في «الفائق» (١: ١٢٨).

(٢) أخرجه البزّار في «المسند» (٦٣٣٩) والبيهقي في «شعب الإيمان» (٢: ٤٩٧) من حديثِ جابر رضي الله عنه، وفي إسناده سلامة بن روح ضعّفه غير واحدٍ من نقّادِ الحديث.

(٣) أخرجه أبو داود (٤٧٩٢) والترمذي (١٩٦٤) والبزاز في «المسند» (٨٦٢١) وأبو يعلى (٦٠٠٧) وقال الترمذي: هذا حديثٌ غريبٌ لا يعرفُه إلّا من هذا الوجه.

وقُرئ: (يَشهد) **بالياء**. و﴿ٱلْحَقَّ﴾ بالنصب: صفةٌ للدِّين؛ وهو الجزاء، وبالرَّفع: صفةٌ لله. **ولو فَلَيتَ القرآنَ** كلَّه وفتَّشتَ عمّا أوعد به من العُصاةَ لم تَرَ الله عزَّ وجلَّ قد غلَّظَ في شيءٍ تغليظَه في إفْكِ عائشةَ رضوانُ الله عليها، ولا أَنزلَ من الآياتِ القَوارع، المشحُونة بالوعيدِ الشديد، والعِتابِ البَليغ، والزَّجرِ العنيف، واستِعظامِ ما رُكِّب من ذلك، واستِفظاعِ ما أُقدِمَ عليه؛ ما أَنزَلَ فيه على طُرُقٍ مختلفة وأساليبَ مفتنَّة، كلُّ واحدٍ منها كافٍ في بابه، ولو لم يُنزل إلّا هذه الثلاثَ لكفى بها، حيثُ جَعل القَذَفَةَ ملعونِينَ في الدارَيْن جميعاً، وتوعَّدَهم بالعذابِ العظيم في الآخرة، وبأنَّ ألسنتَهم وأيديَهم وأرجُلَهم تَشهدُ عليهم بما أفكُوا وبَهَتُوا، وأنه يوفِّيهم جزاءَهم الحقَّ الواجب الذي هُمْ أهلُه، حتى يَعلموا عند ذلك ﴿أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ ٱلْمُبِينُ﴾، **فأوجَزَ في ذلك**

قولُه: (**وقُرِئَ: «يشهد» بالياء**)، التّحتانيِّ: حمزةُ والكسائيّ، والباقونَ بالتّاء[1].

قولُه: (**ولو فَلَيْتَ**[2] **القرآن**)، **الجوهري**: فَلَيْتُ الشِّعر، إذا تَدبّرتَهُ واستَخرجْتَ معانيَه وغريبَه، عن ابنِ السِّكِّيت.

قولُه: (**فأَوْجَزَ في ذلك**)، أي: في المذكورِ مِن معنى قولِه: «جعَلَ اللهُ القَذَفَةَ ملعونينَ إلى آخِرِه».

قولُه: (**فأَوْجَز**)، **عطفٌ على «جَعَل»**، على طريقةِ ﴿فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ فَٱقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٥٣]، **يعني**: أَشْبَعَ الكلامَ حيثُ لم يَتـرُكْ منَ النّكالِ والإهانةِ واللّعنِ في الدارَيْـنِ والعذابِ الأليم، وشهادةِ الجَوارح، والتهديدِ والوعيدِ بتَوْفِيةِ الجزاءِ إلّا أتى به، وبالَغَ فيه وأوجَز، حيثُ جاء بالمعاني الكثيرةِ في الألفاظِ القليلة؛ لأنّ مَن أرادَ أن يقرِّرَ المعانيَ التي تُعطيها هذه الألفاظ، ويستوفيَ حقها منَ البيانِ، أطالَ[3] وأطْنَب، وفصّلَ وأجمل، حيث

---

(١) وحجّة من قرأ بالياء أن الواحدَ منها مذكّر والفعلُ مُقدّم، وقد حيل بين الاسم والفعل بقوله: ﴿عَلَيْهِمْ﴾، وحجّة من قرأ بالتاء أنها جماعة. انتهى بتصرّفٍ من «حجّة القراءات» ص ٤٩٦.

(٢) في (ح) و(ف): «قَلَبْتَ» بالقاف والباء.

(٣) في (ح) و(ف): «لأطالَ»، ولا وجه لزيادةِ اللام.

وأشْبَع، وفَصَّلَ وأَجمل، وأكَّدَ وكرَّر، وجاءَ بما لم يَقعْ في وَعيدِ المشركين عَبَدةِ الأوثان إلّا ما هو دُونَه في الفَظاعة، وما ذاك إلّا لأمر.

وعن ابنِ عبّاسٍ رضي الله عنه: أنه كانَ بالبصرةِ يومَ عَرفة، وكان يُسأل عن تفسيرِ القرآن، حتى سُئل عن هذه الآيات، فقال: مَن أذنبَ ذَنْباً ثم تابَ منه قُبلتْ توبتُه إلّا مَن خاضَ في أمرِ عائشة. **وهذه منه مُبالغةٌ وتعظيمٌ** لأمرِ الإفك. ولقد برَّأ اللهُ تعالى أربعةً بأربعة: برَّأ يوسفَ عليه السلام بلسانِ الشاهد: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ أَهْلِهَآ﴾ [يوسف: ٢٦]، وبرَّأ موسى من قولِ اليهود فيه بالحَجَر الذي ذَهَب بثوبه، وبرَّأ مريمَ بإنطاقِ وَلدِها حين نادى من حَجرِها: ﴿إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ﴾ [مريم: ٣٠]، وبرَّأ عائشةَ بهذه الآياتِ العِظام في كتابه المعُجز المتلوِّ على وجهِ الدَّهر، مثلَ هذه التَّبرئةِ بهذه المُبالَغات. فانظرْ كم بينها وبين تبرئةِ أُولئك! وما ذاك إلّا لإظهارِ علوِّ منزلة رسولِ الله ﷺ، والتنبيهِ على إنافةِ محلِّ سيِّدِ وَلد آدم، وخِيرَةِ الأوَّلين والآخِرين، وحُجَّةِ الله على العالَمين. ومَن أراد أن يتحقَّقَ عظمةَ شأنه ﷺ، وتَقدُّمَ قَدَمِه، وإحرازَه لقصَبِ السَّبق دونَ كلِّ سابق؛ فلْيَتلَقَّ ذلك من آياتِ الإفك، ولْيَتأمَّلْ كيف غَضِبَ اللهُ في حُرمته،

أوقَعَ ﴿يَوْمَئِذٍ يُوَفِّيهِمُ ٱللَّهُ دِينَهُمُ ٱلْحَقَّ﴾ إجمالًا لِما سَبَق، وأكّد وكرّرَ من حيثُ إنّ البدَل، وهُو قولُه: ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ بدَلُ تكريرٍ للمُبدَل وتوكيدٌ له، وجاء بما لم يقَعْ في وعيدِ المشركينَ إلّا ما هُو دونَه في الفَظَاعة، وهُو قولُه: ﴿وَيَعْلَمُونَ أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ ٱلْمُبِينُ﴾. ويجوزُ أن يُرادَ وجاء بالمذكورِ.

قولُه: (**وهذا منهُ مبالغةٌ وتعظيم**)، يعني: أنّ قولَه: تَوْبةُ مَن خاضَ في أمرِ أُمِّ المؤمنينَ رضيَ اللهُ تعالى عنها غيرُ مقبولة، مِن بابِ التغليظِ والمبالغة، وعليه مفهومُ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ٱلْغَٰفِلَٰتِ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ الآيات، أي: أنّها مِن بابِ التغليظِ والمبالغة، نحوَ قولِه تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ۚ وَمَن كَفَرَ...﴾ [آل عمران: ٩٧]، وإليه أشارَ بقولِه: «لم تَرَ اللهَ عَزَّ وجَلّ قد غَلّظَ في شيءٍ تغليظَه في إفكِ عائشةَ رضيَ اللهُ عنها».

وكيف بالَغَ في نَفْيِ التُّهمة عن حِجابه. فإن قلت: إن كانت عائشةُ هي المرادة، فكيفَ قيل: ﴿ٱلْمُحْصَنَٰتِ﴾ [النور: ٢٣]؟ قلت: فيه وجهانِ؛ أحدُهما: أن يُرادَ بالمُحصَنات أزواجُ رسولِ الله ﷺ، وأنْ يُخصَصْنَ بأنَّ مَن قَذَفهنَّ فهذا الوعيدُ لاحقٌ به، وإذا أُرِدْنَ وعائشةُ كُبراهنَّ منزلةً وقُربةً عند رسولِ الله ﷺ؛ كانت المُرادَة أوّلًا. والثاني: أنها أمُّ المؤمنين؛ فجُمعت إرادةً لها ولِبَناتِها مِن نساءِ الأُمَّة الموصوفاتِ بالإحْصان والغَفْلة والإيمان، كما قال:

قَدْنِيَ مِنْ نَصْرِ الخُبَيْبِينَ قَدِي

أرادَ عبدَ الله بنَ الزُّبير وأشياعَه، وكان أعداؤُه يُكنونه بخُبيبٍ ابنه، وكان ......

قولُه: (في نَفْيِ التُّهمةِ عن حِجابِه)، «حِجابُه» أيضًا: كنايةٌ، تعظيمًا لجانبِ رسُولِ الله ﷺ. لله دَرُّهُ، ما أحسَنَ نظَرَه وما أدقّ فكْرَه، وما أشَدّ حِرصَه في تعظيم جانبِ سيّدِ البشَر، وخِيرةِ الأوّلينَ والآخِرين.

قولُه: (وأن يُخصَصْنَ)، عطفٌ على قولِه: «أن يُرادَ بالمُحصَنات» على البيانِ والتفسير، يعني: تخصيصُ العامّ بأزواج الرسولِ ﷺ على معنى: مَن قذَفَهنّ فهذا الوعيدُ لاحِقٌ به، دونَ سائرِ النِّساء، لشَرَفِهنّ وعُلُوِّ مَرْتَبتِهنّ. ولمّا جعَلَ المُخصّصَ الشّرَف، وكانت عائشةُ كُبْراهُنّ منزلةً، كانتِ المُرادةُ أوّلاً. والحاصلُ: أنّ عائشةَ رضيَ اللهُ تعالى عنها هِي المُرادةُ بالمُحصَنات لكنْ بمَزِيّتَيْن.

قولُه: (قَدْنِيَ من نَصْرِ الخُبَيبِينَ قَدي)، تمامُه:

ليس الإمامُ بالشّحيح المُلحدِ[1]

قَدْني: أي: حَسْبي. المُلحد: أي: الذي ألحَدَ في الحَرَم ، أي[2]: أقام الحَرْبَ فيه.

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) في (ح) و(ف): «حيث».

مَضْعُوفاً، وكُنيته المشهورة أبو بكر، إلّا أنَّ هذا في الاسم وذاك في الصِّفة. فإن قلت: ما معنى قوله: ﴿هُوَ ٱلْحَقُّ ٱلْمُبِينُ﴾؟ قلت: معناه: ذُو الحَقِّ البيِّن، **أي: العادلُ الظاهرُ العَدْل**، الذي لا ظُلمَ في حُكمه، والمُحِقَّ الذي لا يُوصَف بباطل. ومَن هذه صِفتُه لم تسقطْ عنده إساءةُ مُسيء، ولا إحسانُ مُحسِن، فحقُّ مثلِه أن يُتَّقى وتُجتنَبَ محارِمُه.

[﴿ ٱلْخَبِيثَٰتُ لِلْخَبِيثِينَ وَٱلْخَبِيثُونَ لِلْخَبِيثَٰتِ ۖ وَٱلطَّيِّبَٰتُ لِلطَّيِّبِينَ وَٱلطَّيِّبُونَ لِلطَّيِّبَٰتِ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ مُبَرَّءُونَ مِمَّا يَقُولُونَ ۖ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ﴾ ٢٦]

أي: ﴿ ٱلْخَبِيثَٰتُ ﴾ مِنَ القَوْل، تُقالُ أو تُعَدُّ ﴿لِلْخَبِيثِينَ﴾ من الرِّجال والنساء، ﴿وَٱلْخَبِيثُونَ ﴾ منهم يتعرَّضون ﴿لِلْخَبِيثَٰتِ﴾ من القَوْل.

وكذلك الطيِّباتُ والطيِّبون. و﴿أُو۟لَٰٓئِكَ﴾ إشارةٌ إلى الطيِّبين، وأنهم مبرَّؤونَ ممّا يقولُ الخبيثونَ من خَبيثاتِ الكَلِم. وهو كلامٌ جارٍ مجرى المَثَلِ لعائشةَ وما رُميتْ به من قولٍ لا يُطابق حالَها في النَّزاهةِ والطِّيب. ....

قولُه: (مضعوفًا)، **الجَوهري**: الضّعفُ: خِلافُ القُوّة، وأضْعَفْتُ الشيءَ فهُو مضعوفٌ على غيرِ قياس، وقيل: مضعوفًا: مغلوبًا بالضَّعْفِ ومَضْروبًا به كما يقال: رجلٌ مركوبٌ أي: مضروبٌ بالرُّكبة.

قولُه: (**أي: العادلُ الظاهرُ العَدْل**)، قال القاضي: أي: الثابتُ بذاتِه، الظاهرُ ألوهيتُه، لا يُشاركُه في ذلك غيرُه، ولا يَقدِرُ على الثوابِ والعقابِ سواه[1].

والمصنِّفُ قَيّدَ المُطلقَ ـ الذي هُو ﴿ٱلْحَقُّ﴾ ـ بالعَدْل؛ لاقتضاءِ مقام الجزاءِ إيّاهُ، بقرينةِ قولِه تعالى: ﴿يُوَفِّيهِمُ ٱللَّهُ دِينَهُمُ ٱلْحَقَّ﴾، وجعَلَ ﴿ٱلْمُبِينُ﴾ وَصْفًا مؤكِّدًا لقولِه: ﴿ٱلْحَقُّ﴾، فقال: «الظاهرُ العَدْلِ»، وجَنحَ إلى مذهبِه، والقاضي بنَى الكلامَ على القَهّاريّة، وأنهُ فاعلٌ لِما يشاء، لا رادّ لحُكمِه، فترَكَه على الإطلاق.

---

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ١٨١).

ويجوزُ أن يكون ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ إشارةً إلى أهل البيت، وأنهم مُبرَّؤون ممّا يقول أهلُ

قولُه: (**ويجوزُ أن يكونَ ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ إشارةً إلى أهل البيت**)، عطفٌ على قولِه: «أولئك: إشارةٌ إلى الطيِّبينَ»، وما يُنبئُ عن إرادةِ أهلِ البيت قولُه: ﴿ٱلْمُحْصَنَٰتِ ٱلْغَٰفِلَٰتِ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾، والآيةُ ـ على الأوّل ـ عامّةٌ تذييلٌ للكلام السابق، والمرادُ بالطيِّبينَ: كلُّ مَن لم يُلوِّثْ جيبَهُ بدَنَس الآثام، وبالخبيثينَ: أضدادَهم، وبالطيِّباتِ والخَبيثات: المقالاتُ الموصُوفةُ بها.

ولمّا كان الكلامُ مَسُوقًا لبراءةِ ساحةِ أُمِّ المؤمنينَ دخَلَت فيها دخولًا أوّليًّا، ومِن ثَم قال: «وهُو كلامٌ جارٍ مجْرَى المثلِ لعائشةَ رضيَ اللهُ عنها» وجعل قوله: «جارٍ مجرى المَثَل» وُرودَه مَوْرد المَثَل في كونه يستحقّ أن يُشارَ به، ويُضرَبَ في كلِّ ما يصلحُ هذا المعنى فيه، لأنّ المَثل قولٌ سائر، مُمَثَّلٌ مضربُه بمَوْرِدِه[1]. هكذا ينبغي أن يُتصوَّرَ معنى المثْلِ هنا، لا كما توهّم.

وأُورِدَ على المصنِّفِ أنّ لفظَ المثلِ هاهنا ليس بجيِّد، ولفظُ المُورِد: أنّ المثَلَ في هذا الكلام مُقحَمٌ مُنحًّى مُوهِمٌ، وحقُّه أن يُنْفَى ولا يُكتَب. وأُجيبَ: بأنّ المُورِدَ غفَلَ عن قولِ علماءِ المعاني: مثْلُكَ لا يبخل، بمعنى: أنت لا تَبخَل، وليس ثَم مثْلٌ، وعن قولِه تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١] بل الحَقُّ أنّ لفظَ المثْلِ ليس بزائد، والمرادُ به ما ذكَرْناهُ: المثْلُ لعائشةَ رضيَ اللهُ تعالى عنها[2].

فإن قلتَ: «الخبيثاتُ» و«الطيِّباتُ» صفاتٌ لموصُوفات، أمّا المقالاتُ أو الذّوات، فلمَ خُصّتا في الوَجْهِ الأوّلِ بالمقالات، وفي الثاني بالنِّساء؟ قلت: إنّ ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ لمّا كان إشارةً إلى أهلِ البيتِ وفيهمُ الرِّجالُ والنِّساء، أوجَبَ حَمْلَها على الذّوات، وقد عُلِمَ ممّا سبَقَ منَ الآياتِ أنّ التبرِّيَ ممّ هو. وأمّا ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ على الوَجْهِ الأوّل لمّا كان مُشارًا إلى الطيِّبينَ مُطلقًا وقد حُمِلَ على أولئك قولُه: ﴿مُبَرَّءُونَ مِمَّا يَقُولُونَ﴾، أوجَبَ حَمْلَ «الخَبيثاتِ» و«الطيِّباتِ» على المقالات، ليُعلَمَ أنّ قولَه: ﴿مِمَّا يَقُولُونَ لَهُم﴾ أيُّ شيءٍ هو؛ إذِ الآيةُ حينَئذٍ مستقلّةٌ في الدِّلالة.

الانتصاف: وعلى الوَجْه الثاني يكونُ تفصيلًا لِما أُجمِلَ في قولِه تعالى: ﴿وَٱلزَّانِيَةُ لَا يَنكِحُهَآ

---

(١) من قوله: «وجعل قوله» إلى هنا، أثبته من (ط).

(٢) من قوله: «وأجيبَ: بأنّ المُورِدَ» إلى هنا، سقط من (ط).

الإفك؛ وأن يُرادَ بالخبيثاتِ والطيِّبات: النساء، أي: الخَبائثُ يتزوَّجن الخِباث، والخِباثُ الـخَبائث. وكذلك أهلُ الطِّيب. **وذِكْرُ الرِّزق الكريمِ هاهنا مِثْلُه في قوله:** ﴿وَأَعْتَدْنَا لَهَا رِزْقًا كَرِيمًا﴾ [الأحزاب: ٣١].

إِلَّا زَانٍ﴾ [النور: ٣]، فصَرّحتِ الآيةُ بالأقسام الأربعةِ وزيادة، وهِي شهادتُها على أنّ عائشةَ زوجةُ أطيبِ الطيِّبين، فلا تكونُ إلا طاهرةً طيِّبة. ويُقوِّي الثانيَ أيضًا وَعْدُهم بالمغفرةِ والرِّزقِ الكريم، وهُو الموعودُ به في قولِه تعالى: ﴿وَأَعْتَدْنَا لَهَا رِزْقًا كَرِيمًا﴾ [الأحزاب: ٣١](١).

قولُه: (وذكْرُ الرِّزقِ الكريم هاهنا مثْله في قولِه)، أي: في قولِه تعالى: ﴿وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتَعْمَلْ صَٰلِحًا نُّؤْتِهَآ أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ وَأَعْتَدْنَا لَهَا رِزْقًا كَرِيمًا﴾ [الأحزاب: ٣١]، يعني: كما أُريدَ بالرِّزقِ الكريم هنالك البِشارةُ بالجَنّة؛ لقولِه تعالى: ﴿وَأَعْتَدْنَا لَهَا رِزْقًا كَرِيمًا﴾ بدليلِ قولِه: ﴿أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٣]، كذلك ينبغي أن يكونَ هاهنا؛ لأنّ الآيتَيْنِ مثَلان، وكما أنّ الرِّزقَ الكريمَ هناك مَسْبوقٌ بآتَيْنا أجْرَها مرّتَيْن، كذلك هاهنا مَسبوقٌ بقولِه: ﴿لَهُم مَّغْفِرَةٌ﴾، وكما أنّ آتَـيْنا الأجْرَ هناك مسبّبٌ عن قُنوتِهنّ، كذلك هُنا ﴿لَهُم مَّغْفِرَةٌ﴾ مسبّبٌ عن كونِها مُبرّأةً عما قيل فيها، وليس ذلك إلا لقُنوتِها وطَهارتِها، وكما أنّ تلك الآيةَ في شأنِ نساءِ النبيِّ ﷺ، كذلك هذه في شانِ حبيبتِه وصَفيّتِه، فالكلامُ مَبْنيٌّ على حَمْلِ المُطلَقِ على المُقيّد.

وجَدْتُ بخطِّ مولايَ وشَيْخي الإمام المغفورِ [له] بهاءِ الدِّين تغمّدَه اللهُ بغُفرانِه: أنّ ابنَ عبّاسٍ دخَلَ على عائشةَ رضيَ اللهُ عنها، في مَرَضِها الذي ماتت فيه، فبَكَتْ، وقالت: أخافُ ما أَقدمُ عليه، فقال ابنُ عبّاسٍ: لا تخافي، فوَالذي أنزَلَ الكتابَ على محمدٍ صَلَواتُ الله عليه وسَلامُه، لا تَقدُمينَ إلّا على مغفرةٍ ورزقٍ كريم. فقالت: رحِمَك الله، أهذا شيءٌ أنبأَكَ به رسُولُ الله ﷺ؟ قال: بل هو شيءٌ نَبّأنيهُ كتابُ الله عزّ وجَل، قالت: فاتْلُ عليّ، فتلاَ: ﴿وَالطَّيِّبَٰتُ لِلطَّيِّبِينَ﴾ إلى قولِه تعالى: ﴿لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾، فخَرَجَ مِن عندِها،

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٢٢٥).

وعن عائشة رضي الله عنها: لقد أُعطِيتُ تِسعاً ما أُعطِيَتْهنَّ امرأة: **لقد نَزَلَ جبريلُ عليه السلام بصُورتي** في راحَتِه حين أُمِرَ رسولُ الله ﷺ أن يتزوَّجَني، ولقد تزوَّجَني بِكْراً، وما تزوَّج بكراً غيري، **ولقد توفِّي وإنَّ رأسَه لَفي حِجْري**، ولقد قُبِرَ في بيتي، ولقد حَفَّته الملائكةُ في بَيْتي، وإنَّ الوحيَ لَيَنزِلُ عليه في أهلِه فيتفرَّقون عنه، **وإنْ كان لَيَنزِلُ عليه وأنا معه في لِـحافِه**، وإني لابنةُ خَليفتِه وصِدِّيقه، ولقد نزلَ عُذْري من

فصِيحَ عليها، فقال: وما لَها؟ قالوا: غُشِيَ عليها فَرَحًا بها تَلَوْت. ويؤيِّدُه ما رَوَينا عن ابنِ أبي مُلَيْكة، قال: استأذَن ابنُ عبّاسٍ على عائشةَ رضيَ اللهُ تعالى عنها قُبَيْلَ موتِها وهِي مغلوبةٌ، قالت: أخشَى أن يُثْنِيَ عليَّ، فقيل: ابنُ عمِّ رسُولِ الله ﷺ، ومِن وجوهِ المسلمين، قالت: إيذَنوا له، فقال: كيف تجدينَكِ؟ قالت: بخيرٍ إنِ اتّقَيْت، قال: فأنتِ بخيرٍ إن شاء اللهُ تعالى، زوجةُ رسُولِ الله ﷺ، ولم يَنكِحْ بِكرًا غيرَك، ونزَلَ عُذرُكِ منَ السّماء. أخرَجَه البخاري[1].

قولُه: (**لقد نزَلَ جِبريلُ عليه السّلامُ بصُورتي**)، رَوَينا في «صَحيح البخاريِّ» عن عُروة، عن عائشةَ رضيَ اللهُ تعالى عنهم، قالت: قال رسُولُ الله ﷺ: «أُرِيتُكِ في المنام مرّتَيْن؛ إذ رجُلٌ يحمِلُكِ في سَرَقةٍ مِن حرير، فيقولُ: هذه امرأتُك فاكشِفْها، فإذا هِي أنتِ، فأقولُ: إن يكنْ هذا مِن عندِ الله يُمْضِه»[2]. وفي روايةٍ أُخرى: «رأيتُ المَلَكَ يحمِلُكِ».

النِّهاية: «سَرَقةٍ من حرير»: قطعةٍ من جيِّدِ الحرير.

قولُه: (**ولقد توفِّي وإنّ رأسَـه لَفي حِجْري**)، رَوَينا عن البخاريِّ ومسلم والتِّرمذيِّ، عن عائشةَ: «فلمّا كان يَوْمي قَبَضَه اللهُ تعالى بيْنَ سَحْري ونَحْري»[3]، وفي أُخرى: «ودُفِنَ في بَيْتي».

قولُه: (**لَينزلُ عليه وأنا معَه في لِـحافِه**)، عن البخاريِّ ومسلم والتِّرمذيِّ، عن عائشةَ: أنّ فاطمةَ رضيَ اللهُ تعالى عنها كَلّمتْ رسُولَ الله ﷺ فقال لها: «لا تؤذِيني في عائشةَ؛ فإنّ

(١) «صحيح البخاري» (٤٧٥٣).

(٢) أخرجه البخاري (٣٨٩٥) ومسلم (٢٤٣٨).

(٣) أخرجه البخاري (١٣٨٩) ومسلم (٢٤٤٣).

السماء، ولقد خُلِّقْتُ طيِّبةً عند طَـيِّب، ولقد وُعِدتُ مغفرةً ورزقاً كريماً.

[﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَدۡخُلُواْ بُيُوتًا غَيۡرَ بُيُوتِكُمۡ حَتَّىٰ تَسۡتَأۡنِسُواْ وَتُسَلِّمُواْ عَلَىٰٓ أَهۡلِهَاۚ ذَٰلِكُمۡ خَيۡرٞ لَّكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَذَكَّرُونَ ﴾ ٢٧]

﴿تَسۡتَأۡنِسُواْ﴾ فيه وجهان: أحدُهما: أنه مِنَ الاستئناسِ الظاهر الذي هو خِلافُ الاستيحاش؛ لأنَّ الذي يَطرقُ بابَ غيرِه لا يَدري أيؤذَن له أمْ لا؛ فهو كالمُستوحِش مِن خَفاءِ الحال عليه، فإذا أُذِنَ له استأنَس، فالمعنى: حتى يُؤذَنَ لكم، كقوله: ﴿لَا تَدۡخُلُواْ بُيُوتَ ٱلنَّبِيِّ إِلَّآ أَن يُؤۡذَنَ لَكُمۡ﴾ [الأحزاب: ٥٣]، وهذا من بابِ الكِنايةِ والإرداف؛ لأنَّ هذا النوعَ من الاستئناسِ يَرْدَفُ الإذن، فوُضِعَ موضعَ الإذْن.

والثاني: أن يكونَ من الاستئناسِ الذي هو الاستعلامُ والاستكشاف، استِفْعال من آنَـسَ الشيءَ؛ إذا أبصَرَه ظاهِراً مكشوفاً. والمعنى: حتى تَستعلِمُوا وتَستكشِفوا

الوَحْيَ لم يَأْتِني، وأنا في ثوبِ امرأةٍ إلّا عائشةَ»[1].

قولُه: (ولقد خُلِقتُ طيِّبةً عندَ طيِّب)، «خُلِقْتُ» بالقاف، أي: طَيَّبَها اللهُ تعالى لرسُولِه ﷺ الطيِّب، أَوْمأَتْ إلى قولِه: ﴿وَٱلطَّيِّبَٰتُ لِلطَّيِّبِينَ﴾.

ويُروَى بالفاءِ بتشديدِ اللام، أي: تُرِكتُ عندَ رسُولِ الله ﷺ بعدَ وفاتِه في الحُجْرةِ طَيبةً[2].

قولُه: (ولقد وُعِدت مغفِرةً ورِزقًا كريمًا)، ليس هذا منَ التِّسعة، بل هِي الكرامةُ الموعودُ بها لها رضيَ اللهُ تعالى عنها، وقولُها: «ولقد أُعطِيتُ تسعًا»[3] هِي الكرامةُ المُعجّلةُ في الدنيا.

---

(١) أخرجه البخاري (٢٥٨١) وأخرجه مسلم مختصرًا (٢٤٤١) وهو في «سنن الترمذي» (٣٨٧٩).
(٢) هذه الفقرة وردت في الأصول الخطية قبل سابقتها، وأخَّرناها إلى هنا مراعاةً لـ«الكشاف».
(٣) أخرجه أبو يعلى في «المسند» (٤٦٢٦)، وانظر: «تخريج أحاديث الكشاف» (٢: ٤٢٥) حيث استقصى الحافظ الزيلعي طرق الحديث.

الحال: هل يُراد دُخولكم أم لا. ومنه قولهم: استأنِسْ هل ترى أحداً. و: استأنَستُ فلم أَرَ أحداً، أي: تعرَّفتُ واستعلَمْت. ومنه بيتُ النابغة:

.... عَلى مُسْتَأنِسٍ وَحِدِ

ويجوزُ أن يكون من الإنْس؛ وهو أن يتعرَّفَ هل ثَمَّ إنسان.

وعن أبي أيُّوبَ الأنصاري: قلنا: يا رسولَ الله، **ما الاستئناسُ**؟ قال: «يتكلَّمُ

قولُه: (**على مُستَأْنِسٍ وَحِد**)، تمامُه في «المطلع»:

كَأَنّ رحلي وقد زال النهارُ بنا بِذي الجليلِ على مُستأنِسٍ وَحِدِ[1]

قال الأصمَعيُّ: زالَ النهارُ بنا، أي: انتَصَف، وبنا، بمعنى: علينا، الجليلُ: شجرٌ له خُوصٌ مثْلُ خُوصِ النّخْل، وذا الجليل: موضعٌ فيه ذلك الشجرُ[2]، والمُستأنِسُ: الذي يَرفَعُ رأسَه هل يَرى شبَحًا أو شخصًا. وَحِد: مُنفَرد، يقال: وَحَدٌ ووَحِدٌ مثْلَ فَرَدٌ وفَرِد. وقيل: المُستأنِسُ: الذي يَخافُ الأنيس، شبّهَ جَمَلَهُ بحمارِ وَحْش مَرّ سريعًا خائفًا ممّا رَآه.

الانتصاف: ويجوزُ على بُعدٍ أن يكونَ معنى الآية: حتّى تَعلَموا أنّ فيها إنسانًا، استَفعَلَ منَ الأُنس، والأوّلُ أظهَر، وعَدَلَ إلى المَجَازِ تأديبًا للمخاطَبِينَ ببيانِ ثمرةِ الاستئذان مِن مَيْل النُفوس، والتنفيرِ عن الاستيحاشِ بتقدير عَدَم الاستئذان[3].

قولُه: (**وعن أبي أيّوبَ الأنصاريّ**)، الحديثُ رَواهُ ابنُ ماجَه عنهُ[4]. وأمّا حديثُ أبي موسى فرَواهُ البخاريُّ ومسلمٌ والتِّرمذيُّ وأبو داودَ عن أبي سعيدٍ[5]. هذا الذي ذكَرَهُ المصنِّفُ مختصَرٌ منه، ومفهومُ الحديثِ يُمكنُ أن يَنزِلَ في الوجوه كلِّها على البَدَل.

قولُه: (**ما الاستئناس**)، أي: ما المَسْنونُ في باب الاستئناسِ شَرْعًا، لقولِ جِبريلَ عليه

---

(١) للنابغة الذبياني في «ديوانه» ص ١٧.

(٢) وهو وادٍ قربَ مكة كما في «معجم البلدان» (٢: ١٥٨).

(٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٢٢٦).

(٤) «سنن ابن ماجه» (٣٧٠٧) بإسنادٍ ضعيفٍ لأجلِ أبي سَوْرةِ منكر الحديث.

(٥) أخرجه البخاري (٦٢٤٥) ومسلم (٢١٥٣) والترمذي (٢٦٩٠)، وأبو داود (٥١٧٧).

الرَّجلُ بالتَّسبيحةِ والتَّكبيرةِ والتحميدة، يَتنحنح؛ يُؤذِنُ أهلَ البيت». والتسليم: أن يقول: السلامُ عليكم، أأَدخلُ؟ ثلاثَ مرّات؛ فإن أُذِنَ له وإلّا رَجَع.

وعن أبي موسى الأشعريّ: أنه أتى بابَ عُمر، فقال: السلامُ عليكم أأدخلُ؟ قالها ثلاثاً ثم رجع، وقال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «الاستئذانُ ثلاثاً».

واستأذَنَ رجلٌ على رسولِ الله ﷺ، فقال: أأَلِجُ؟ فقال ﷺ لامرأةٍ يُقالُ لها: رَوْضة: «قُومي إلى هذا فعَلِّميه؛ فإنه لا يُحسِنُ أن يَستأذِنَ؛ قولي له يقول: السَّلامُ عليكم، أأدخلُ»، فسَمِعَها الرَّجل، فقالَها، فقال: «ادخُلْ». وكان أهلُ الجاهليَّة يقولُ الرَّجلُ منهم إذا دَخل بيتاً غير بيته: حُيِّيتم صَباحاً، وحُيِّيتم مساءً، ثم يَدخُل، فربَّما أصابَ الرَّجلَ مع امرأته في لحافٍ واحد، فصَدَّ اللهُ عن ذلك، وعَلَّمَ الأحسنَ والأجمل، وكم من بابٍ من أبوابِ الدِّين هو عندَ الناسِ كالشَّريعةِ المنسُوخة؛ قد تَركُوا العَمل به، وبابُ الاستئذان من ذلك، بَيْنا أنتَ في بيتك، إذ **رَعَفَ عليك البابُ بواحدٍ** مِن غير استئذانٍ ولا تَحيَّةٍ من تَحايا إسلامٍ ولا جاهليَّة، وهو ممَّن سَمع ما أَنزَلَ اللهُ فيه، وما قالَ رسولُ الله ﷺ، ولكن أينَ الأُذنُ الواعية؟!

وفي قراءةِ عبد الله: (حتى تُسلِّموا على أهلها وتستأذِنوا). وعن ابنِ عبّاسٍ وسَعيدِ بن جُبير: إنما هو (حتى تستأذنوا)، فأخطأ الكاتب. ولا يُعوَّلُ على هذه الرواية. وفي قراءةِ أُبيّ: (حتى تَستأذِنوا). ﴿ذَٰلِكُمْ﴾ الاستئذانُ والتسليم ﴿خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ مِن تحيَّةِ

السّلامُ لرسُولِ الله ﷺ: ما الإيمانُ(١)؟ أي: ما الذي يؤمَنُ به؟

قولُه: (**رَعَفَ عليك البابُ بواحد**)، **الأساس**: يقال: رَعَفَ فلانٌ بيْنَ يدَي القوم، واسترْعَفَ: تقدّم، ومنَ المجازِ: بَيْنا نحن نَذكُرُكَ رَعَفَ بكَ الباب. وما في الكتابِ متضمّنٌ بمعنى: سَبَقَ وغَلَب. أي: غَلَبَ البابُ تقدُّمًا، يقالُ: رَعَفَ عليك، أي: سَبَق، مُستعارٌ مِن رُعافِ الدّم، ورَواعفُ الخَيْل: سَوابقُها، ورواعفُ الدّمع: بوادُره.

---

(١) يعني: حديث جبريل المشهور، أخرجه البخاري (٥٠)، ومسلم (٨).

الجاهليَّة والدُّمورِ؛ وهو الدُّخولُ بغير إذْن، واشتقاقُه من الدَّمار؛ وهو الهَلاك، كأنَّ صاحبَه دامِر؛ لعِظَم ما ارتكَب. وفي الحديث: «مَن سبقتْ عينُه استئذانَه فقد دَمَرَ».

ورُوي: أنَّ رَجلًا قال للنبيِّ ﷺ: أأستأذنُ على أُمِّي؟ قال: «نعم»، قال: إنها ليسَ لها خادمٌ غيري، أأستأذِنُ عليها كلَّما دخلْتُ؟ قال: «أتحبُّ أن تَراها عُريانةً؟» قالَ الرَّجل: لا. قال: «فاستأذِنْ». ﴿لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ أي: أُنزل عليكم، أو: قيل لكم هذا؛ إرادةَ أن تَذكَّروا وتَتَّعِظوا وتعملوا بما أُمرتم به في بابِ الاستئذان.

[﴿فَإِن لَّمْ تَجِدُوا فِيهَا أَحَدًا فَلَا تَدْخُلُوهَا حَتَّىٰ يُؤْذَنَ لَكُمْ ۖ وَإِن قِيلَ لَكُمُ ارْجِعُوا فَارْجِعُوا ۖ هُوَ أَزْكَىٰ لَكُمْ ۚ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾ ٢٨]

يَحتملُ ﴿فَإِن لَّمْ تَجِدُوا فِيهَا أَحَدًا﴾ من الآذِنين ﴿فَلَا تَدْخُلُوهَا﴾ واصبِرُوا حتى تَجِدُوا مَن يأذنُ لكم. ويَحتمل: فإنْ لم تَجِدُوا فيها أحداً من أهلِها ولكم فيها حاجةٌ فلا تَدخلوها إلّا بإذنِ أهلها؛ وذلك أنَّ الاستئذانَ لم يُشرع لئلّا يطَّلعَ الدامِرُ على عَوْرة، ولا تَسبقَ عينُه إلى ما لا يَحِلُّ النظرُ إليه فقط، وإنما شُرع لئلّا يُوقَفَ على الأحوال التي

قولُه: (مَن سَبقت عَيْنُه استئذانَه فقد دَمَر)[1]، النِّهاية: «منِ اطَّلَعَ في بيتِ قوم بغير إذْنِهم فقد دَمَر»، وفي روايةٍ: «مَن سَبَقَ طَرْفُه استئذانَه فقد دَمَرَ عليهم»، أي: هَجَمَ ودخَلَ بغيرِ إذْن، وهُو الدّمارُ: الهلاكُ؛ لأنهُ هجومٌ بما يَكرَه. والمعنى: أنّ إساءةَ المُطّلِع مثْلُ إساءةِ الدامِر.

قولُه: (أأستَأْذِنُ على أُمِّي؟)، الحديث، أخرَجه مالكٌ عن عطاءِ بن يَسَار[2].

قولُه: (ويَحتمِلُ: فإنْ لم تَجدوا فيها أحدًا مِن أهلِها)، هذا الوجْهُ أخصُّ منَ الأوّل مِن وجهَيْنِ، أحَدُهما: قولُه: «أحدًا مِن أهلِها»، وثانيهما: «ولكم فيها حاجةٌ».

---

(١) عزاه الحافظ الزيلعي إلى الطبراني في «معجمه» ولإبراهيم الحربي في «غريب الحديث». انظر: «تخريج أحاديث الكشاف» (٢: ٤٢٨).

(٢) هو في «الموطأ» (٢: ٢٤٠) مرسلاً. وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنّف» (١٧٨٩٠) والبخاري في «الأدب المفرد» (١٠٦٠).

يَطويها الناسُ في العادة عن غيرِهم ويتحفَّظون من اطِّلاع أحد عليها؛ ولأنّه تصرُّفٌ في مِلْكِ غيرك؛ فلا بدَّ من أن يكونَ برِضاه، وإلّا أشبهَ الغَصْبَ والتغلُّب. ﴿فَٱرْجِعُواْ﴾ أي: لا تُلِحُّوا في إطلاقِ الإذْن، ولا تلَجُّوا في تسهيلِ الحِجاب، ولا تَقِفُوا على الأبواب مُنتظِرين؛ لأنَ هذا ممَّا يَجلب الكراهةَ ويقدحُ في قلوبِ الناس خُصوصاً إذا كانوا ذوي مُروءة ومُرتاضِين بالآدابِ الحَسَنة. وإذا نُهِيَ عن ذلك لأدائه إلى الكَراهية؛ وَجب الانتهاءُ عن كلِّ ما يؤدِّي إليها: مِن قَرْعِ الباب بعُنف، والتصييح بصاحبِ الدار، وغيرِ ذلك ممّا يَدخلُ في عاداتِ مَن لم يتهذَّب من أكثرِ الناس، وعن أبي عُبَيْد رحمه الله: ما قرعتُ باباً على عالِـم قطّ. وكفى بقصّةِ بني أَسَدٍ زاجرةً وما نَزل فيها من قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِن وَرَآءِ ٱلْحُجُرَٰتِ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴾ [الحجرات: ٤]. **فإن قلت: هل يصحُّ أن يكون المعنى: وإنْ لم يُؤذَنْ لكم وأُمِرتُم بالرُّجوع فامتَثِلوا ولا تَدخُلوا مع كَراهتهم؟** قلت: بعد أن جُزم النهيُ عن الدخولِ مع **فَقْدِ الإذْن وحدَه**

قولُه: (**هل يصحُّ أن يكونَ المعنى: وإن لم يُؤْذَنْ لكم وأُمِرتُم بالرُّجوع فامتَثِلوا ولا تَدخُلوا**)، السؤالُ متوجِّهٌ على تفسيره قولَه: ﴿فَٱرْجِعُواْ﴾ بمعنى «لا تُلِحُّوا في إطلاقِ الإذْنِ، ولا تَلَجُّوا في تسهيل الحِجَاب»، على أنّ الأمرَ بمعنى النّهي لِدلالةِ قولِه: «وإذا نُهِيَ عن ذلك» ليُطابِقَ قولَه: ﴿لَا تَدْخُلُواْ﴾. يعني: قد عُلِمَ مِن ذلك التفسير أنّ الأمرَ محمولٌ على النّهْي؛ للمُطابقة، فهل يَصحُّ إجراؤه على ظاهرِه وأن يقالَ: وأُمِرتُم بالرُّجوع فارجِعوا، أي: فامتَثِلوا؟ وأجابَ: أنْ نعَمْ؛ لأنّ قولَه: ﴿ٱرْجِعُواْ﴾ مذكورٌ بعدَ قولِه: ﴿لَا تَدْخُلُواْ بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ﴾، ولا يَلتبِسُ أنّ المرادَ بالرُّجوع النّهيُ عن الدُّخولِ لا سيّما قيامُ القرينةِ معَه، وهُو فَقْدُ الإذْن، فيكونُ الأمرُ بالرُّجوع بعدَ النّهي عن الدُّخول مِن باب قولِه تعالى: ﴿أَوْفُواْ ٱلْمِكْيَالَ وَٱلْمِيزَانَ بِٱلْقِسْطِ وَلَا تَبْخَسُواْ ٱلنَّاسَ أَشْيَآءَهُمْ﴾ [هود: ٨٥].

قولُه: (**فَقْدِ الإذْن وحدَه**)، قالوا: «وحدَه» منصُوبٌ على الظّرْفيةِ عندَ الكوفيِّين، وعلى المصدَر عندَ البَصْرِيِّين. في كلِّ حالٍ إذا قلتَ: رأيتُه وحدَه، فكأنّك قلتَ: أوحَدتُه برُؤْيتي

من أهلِ الدار حاضِرينَ وغائبين، لم تَبْقَ شُبهةٌ في كونه منهيًّا عنه مع انضمامِ الأمرِ بالرُّجوع إلى فَقْدِ الإذن. فإن قلت: **فإذا عَرَضَ أمرٌ** في دار؛ مِن حَريق، أو هجومِ سارق، أو ظُهورِ مُنكَر يجب إنكارُه؟ قلت: ذلك **مستثنًى بالدليل**.

أي: الرجوعُ أطيبُ لكم وأطهر؛ لِمَا فيه من سَلامةِ الصُّدور والبُعدِ من الرِّيبة، أو: أنفعُ **وأنمى خيراً**. ثم أوعَدَ المخاطَبين بذلك بأنه عالمٌ بما يأتُون وما يَذَرُون ممّا خُوطِبوا به فمُوفٍّ جزاءَه عليه.

[﴿ لَّيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَدْخُلُوا۟ بُيُوتًا غَيْرَ مَسْكُونَةٍ فِيهَا مَتَـٰعٌ لَّكُمْ ۚ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا تَكْتُمُونَ ﴾ ٢٩]

استثنى من البيوتِ التي يجبُ الاستئذان على داخلها: ما ليسَ بمسكونٍ منها؛ وذلك نحو: الفَنادِقِ ـ وهي الخاناتُ ـ والرُّبُطِ وحَوانيتِ البيَّاعين. والمتاع: المنفعة؛ كالاستِكْنان من الحَرِّ والبَرد، وإيواءِ الرِّحَالِ والسِّلَع والشراءِ والبيع. ويُروى: أنَّ أبا بكرٍ رضي الله عنه قال: يا رسولَ الله، إنَّ الله تعالى قد أَنزل عليك آيةً في الاستئذان، وإنّا نَختلِفُ في تجاراتِنا فننزِلُ هذه الخانات، أفلا ندخلُها إلّا بإذْن؟ فنزلتْ. وقيل:

إيحادًا، فوَضَعتَ وحدَه مكانَه، أي: لم أرَ غيرَه. وقال أبو العبّاس[1]: يحتمِلُ أيضًا أن يكونَ الرجُلُ مُنفرِدًا في نفْسِه، كأنّك قلتَ: رأيتُه مُنفردًا، ثُم وضَعْتَ وحدَه موضعَه.

قولُه: (**فإذا عَرَضَ أمر**) إلى آخِره، جَوابُه محذوفٌ، أي: فما حُكمُه؟

قولُه: (**مُستثنًى بالدّليل**)، وهُو: الضّرورات تُبيحُ المَحْظورات، وفي كلام الفقهاءِ: مواضعُ الضّرورةِ مُستثناةٌ مِن قواعدِ الشّرع.

قولُه: (**وأنْمى خيرًا**)، أنمَى: أرفَع، نَميتُ الشيءَ على الشيء: رفعتَه عليه، ونَميتُ الحديثَ إلى فلانٍ: أسنَدتَه ورفعتَهُ إليه.

---

(١) يعني ثعلبًا، الإمام اللغوي المعروف.

الخَرِبات يُتبرَّزُ فيها. والمتاع: التَّبرُّز. ﴿وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ مَا تُبۡدُونَ وَمَا تَكۡتُمُونَ﴾ وعيدٌ للذين يَدخُلُون الخَرِبات والدور الخالية من أهل الرِّيبة.

[﴿قُل لِّلۡمُؤۡمِنِينَ يَغُضُّواْ مِنۡ أَبۡصَٰرِهِمۡ وَيَحۡفَظُواْ فُرُوجَهُمۡۚ ذَٰلِكَ أَزۡكَىٰ لَهُمۡۗ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرُۢ بِمَا يَصۡنَعُونَ﴾ ٣٠]

﴿مِنۡ﴾ للتبعيض، والمرادُ غضُّ البَصَر عمّا يَحرُم، والاقتصارُ به على ما يَحِلّ. **وجوَّز الأخفشُ أن تكونَ مزيدةً، وأباه سِيبويه.** فإن قلت: كيف دَخلتْ في غضِّ البَصر دون حفظِ الفروج؟ قلت: دلالةً على أنَّ أمرَ النظر أوسع، ألا ترى أنَّ المحارمَ لا بأسَ بالنظرِ إلى شُعورِهنَّ وصُدورهنّ وثُدِيِّهِنَّ وأعضادِهنَّ وأَسوُقِهنّ وأقدامِهنّ، وكذلك الجَواري المُستعرَضات، والأجنبيَّةُ يُنظر إلى وجهها وكفَّيها وقدمَيْها في إحدى الروايتَيْن! وأمّا أمرُ الفَرْجِ فمضيَّق، **وكفاك فَرْقاً أنْ أُبيحَ النظرُ** إلّا ما استُثنيَ منه، وحُظر الجماع إلّا ما استُثنيَ منه.

قولُه: (**وجوّزَ الأخفَشُ أن تكونَ مَزيدةً، وأباهُ سيبويه**)، لأنّ «مِنْ» عندَه تُزادُ في النَّفْي خاصّةً لتأكيدِه وعمومِه، ولذلك جازَ: ما جاءَني مِن أحد، وما مِن رجُلٍ عندي؛ لإفادةِ تأكيدِ التعميم فيما تَدخُلُ عليه، ولم يُجْز: ما مِن زَيْدٍ قائمٌ، ولا: ما زيدٌ مِن قائم، لتعَذُّرِ معنى العمُوم فيهما، وعنِ الأخفَشِ: زيادتُه تأكيدٌ في الإيجاب، واستَشهَدَ بقولِه تعالى: ﴿يَغۡفِرۡ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمۡ﴾ [نوح: ٤]، ووَجْهُه: أنهُ جاء: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَغۡفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ [الزمر: ٥٣]، فإنْ لم يُحمَلْ على الزِّيادةِ جاء التناقُض، وليس بمستقيم، لكونِه محتملًا أيضًا غيرَ ما ذُكِرَ كما مضى في مَوضِعه(١).

قولُه: (**وكفَاكَ فَرْقًا أنْ أُبيحَ النظر**)، يريدُ: أنّ الحُكمَ يقَعُ بالأصَالةِ على المستثنَى منه، ثُم إذا أُخرِجَ منهُ شيءٌ يكونُ ذلك الأمرُ ضروريًّا؛ لأنهُ على خلافِ الأصل، فإذًا الأصلُ

---

(١) هذه الفقرة (من «قوله: وجوّز الأخفش» إلى هنا) قُدّمت في (ح) و(ف) قبل فقرة «قوله: فإذا عرض أمر»، ووردت في (ط) هنا، وهو المناسب لترتيب «الكشّاف».

ويجوزُ أن يُرادَ: معَ حفظِها عن الإفضاءِ إلى ما لا يَحِلُّ حفظُها عن الإبْداء. وعن

حِفظُ الفَرْج لئلّا يُشارِكَ البهائم، ورَفْعُ اللوم عنهُ لأمرٍ عارِضيّ، وهُو بقاءُ النّسْل، قال تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ هُمۡ لِفُرُوجِهِمۡ حَٰفِظُونَ * إِلَّا عَلَىٰٓ أَزۡوَٰجِهِمۡ أَوۡ مَا مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُهُمۡ فَإِنَّهُمۡ غَيۡرُ مَلُومِينَ ﴾ [المؤمنون: ٥-٦]، ولا كذلك النظر، فإنّ العُيُونَ خُلِقَتْ للنظرِ ونُدِبَتْ إليه، قال تعالى: ﴿ أَوَلَمۡ يَنظُرُواْ فِي مَلَكُوتِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ﴾ [الأعراف: ١٨٥]، والمَنْعُ منهُ للضّرورة، والوقوعِ في الفتنة، ولذلك نزَلَت آيةُ الحِجابِ بعدَ الإباحة.

قولُه: (**ويَجوزُ أن يُرادَ: معَ حِفظِها**)، جوابٌ آخَرُ عنِ السؤال، وفاعلُ «أن يرادَ» قولُه: «حِفظُها على الإبداءِ»، أي: يجوزُ أن يُرادَ منَ الآيةِ حِفظُ الفُروج عنِ الإبداء، معَ حفظِها عنِ الإفضاءِ إلى الزِّنى، أي: كما يجبُ أن تُحفَظَ الفروجُ عنِ الإفضاءِ إلى ما لا يَحِلّ، يجبُ أن تُحفَظَ عن إبدائها للنظرِ إليها. كأنهُ قيل: قُلْ للمؤمنينَ: يَغُضُّوا مِن أبصارِهم ويَحفَظوا فروجَهم عنِ الإفضاءِ إلى ما لا يَحِلُّ منَ الزِّنى، والإبداءِ إلى ما لا يَحِلُّ منَ النظَرِ إليها، وذلك مِن إيقاع الحفظِ عليها مُطلقًا، فدَلّ على حِفظِها ما أمكَن، والنّظمُ يُساعدُ هذا التأويلَ؛ لأنّ الكلامَ السابقَ حديثٌ في الاستئذان، وجُلُّ الغَرَضِ منهُ المحافظةُ على إبداءِ ما يُفضي إلى ما لا يَحِلّ، وكذلك اللاحق، وهُو قولُه تعالى: ﴿ وَقُل لِّلۡمُؤۡمِنَٰتِ يَغۡضُضۡنَ مِنۡ أَبۡصَٰرِهِنَّ وَيَحۡفَظۡنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبۡدِينَ زِينَتَهُنَّ ﴾ عطفٌ بالنّهْيِ عن إبداءِ مَواقع الزّيْن منَ الجَسَد على الأمرِ بإغضاءِ البصَر تأكيدًا، ولمّا كان النَّهيُ عن إبداءِ الزّيْنِ كنايةً عن إبداءِ مَواقِعها المُفْضي إلى ما لا يحِلّ، كذلك كان النّهيُ عن إبداءِ الفروج المؤدِّي إلى ما لا يَحِلُّ كنايةً عن النّهي عنِ الزِّنى. فإذًا النّهيُ واردٌ على غَضِّ البَصَرِ عن الفُروج لئلّا يؤدِّيَ إلى ما لا يحِلّ.

وهُو مُوافقٌ لِـما قال الإمامُ: الظاهرُ العمُوم، وفي سائرِ ما حَرّمَ منَ الزِّنى والمَسّ والنظَر، على أنهُ لو أُريدَ حَظْرُ النظرِ[1] لكان في مفهوم الخطابِ ما يوجِبُ حَظْرَ الزِّنى، كقولِه تعالى: ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفّٖ وَلَا تَنۡهَرۡهُمَا ﴾ [الإسراء: ٢٣][2].

---

(١) في (ط): «النفس».

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢٣: ٢٠٥).

ابنِ زيد: كلُّ ما في القرآن من حفظِ الفَرْج فهو عن الزنى، إلّا هذا فإنه أرادَ به الاستتار. ثم أَخبَرَ أنه ﴿خَبِيرٌ﴾ بأحوالهم وأفعالهم، وكيف يُجِيلُون أبصارَهم، وكيف يَصنعُون بسائرِ حواسِّهم وجَوارحهم، فعليهم إذا عَرفوا ذلك أن يَكونوا منه على تقوى وحذرٍ في كلِّ حركةٍ وسُكون.

[﴿وَقُل لِّلْمُؤْمِنَٰتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَٰرِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا ۖ وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ ۖ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ ءَابَآئِهِنَّ أَوْ ءَابَآءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَآئِهِنَّ أَوْ أَبْنَآءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَٰنِهِنَّ أَوْ بَنِىٓ إِخْوَٰنِهِنَّ أَوْ بَنِىٓ أَخَوَٰتِهِنَّ أَوْ نِسَآئِهِنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُهُنَّ أَوِ ٱلتَّٰبِعِينَ غَيْرِ أُو۟لِى ٱلْإِرْبَةِ مِنَ ٱلرِّجَالِ أَوِ ٱلطِّفْلِ ٱلَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا۟ عَلَىٰ عَوْرَٰتِ ٱلنِّسَآءِ ۖ وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِن زِينَتِهِنَّ ۚ وَتُوبُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ ٣١]

النساءُ مأموراتٌ ـ أيضاً ـ بغضِّ الأبصار، ولا يَحِلُّ للمرأةِ أن تَنظرَ من الأجنبيِّ إلى ما تحتَ سُرَّتِه إلى رُكبته، وإنِ اشتهتْ غضَّت بَصَرَها رأساً، ولا تَنظرْ من المرأةِ إلّا إلى مِثْلِ ذلك.

وغضُّها بَصَرَها من الأجانب أصلاً أَولى بها وأحسن.

وقال صاحبُ «الفرائدِ»: ويُمكنُ أن يُقال: المرادُ غَضُّ البصَرِ عن الأجنبيّة، والأجنبيّةُ يَحِلُّ النظَرُ إلى بعضِها كما ذُكِر. وأمّا الفَرْجُ فلا طريقَ إلى الحلِّ أصلاً بالنسبةِ إلى الأجنبيّة، فلا وَجْهَ لدخولِ «مِن» فيه.

وقال القاضي: يَحْفَظوا فُروجَهم إلّا على أزواجِهم أو ما مَلَكَتْ أَيْمانُهم، ولمّا كان المُستثنَى كالشاذِّ النادرِ بخلافِ الغَضِّ أطلَقَه، وقَيّدَ الغَضّ بحرفِ التبعيض[1].

---

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ١٨٢).

ومنه حديثُ ابنِ أمِّ مكتوم: عن أمِّ سَلَمة قالت: كنتُ عند النبيِّ ﷺ، وعندَه مَيْمُونة، فأقبلَ ابنُ أمِّ مكتوم، وذلك بعدَ أن أُمِرْنا بالحِجاب، فدخَلَ علينا، فقال: «احتَجِبا»، فقلنا: يا رسولَ الله، أليس أعمى لا يُبصِرُنا؟ قال: «أفعَمْياوانِ أنتما؟ ألستما تُبصِرانه؟». فإن قلت: لم قُدِّم غضُّ الأبصار على حفظِ الفُروج؟ قلت: لأنَّ النظرَ بَريدُ الزِّنى ورائدُ الفُجور، والبلوى فيه أشدُّ وأكثر، ولا يكادُ يُقدَرُ على الاحتراسِ منه. الزِّينة: ما تزيَّنتْ به المرأةُ من حُليٍّ أو كُحْل أو خِضاب، فما كانَ ظاهراً منها، كالخاتَم والفَتَخة والكُحل والخِضاب: فلا بأسَ بإبدائه للأجانب، وما خَفِيَ منها، كالسِّوارِ والخِلْخال والدُّمْلُجِ والقلادةِ والإكْليل والوِشاحِ والقُرْط: فلا تُبديه إلّا

قولُه: (ومنهُ حديثُ ابنِ أُمِّ مكتوم)، الحديث، رَواهُ التِّرمذيّ، وأبو داودَ مَع تغييرٍ يسيرٍ فيه[1].

قولُه: (عن أُمِّ سَلَمَةَ)، بيانٌ لحديثِ ابنِ أُمِّ مكتوم، لا أنهُ يَروِي عنها.

قولُه: (لأنّ النظرَ بريدُ الزِّنى ورائدُ الفجور)، أخَذَه مِن قولِ الحَماسيِّ:

وكنتَ إذا أرسَلتَ طَرْفَكَ رائداً ... لقَلبِكَ يوماً أتعبَتْكَ المَناظرُ
رأيتَ الذي لا كُلُّه أنتَ قادرٌ ... عليه، ولا عن بعضِه أنتَ صابرُ[2]

قولُه: (الفَتَخة)، الفَتَخة ـ بالتحريك ـ: حَلْقةٌ مِن فضّةٍ لا فَصّ فيها، فإذا كان فيها فَصٌّ فهُو الخاتَم. والدُّمْلوجُ: المِعْضَد، وكذلك الدُّمْلجُ. والإكليلُ: شِبْهُ عِصَابةٍ مُزَيّنٌ بالجَوْهَر، ويُسَمّى التاجُ إكليلاً، والوِشاحُ يُنسَجُ مِن أَدِيم عريضاً، ويُرَصّعُ بالجَواهر، وتَشُدُّه المرأةُ بيْنَ عاتِقِها وكَشْحَيْها[3].

---

(١) أخرجه الترمذي (٢٧٧٨) وأبو داود (٤١١٤) والنسائي في «السنن الكبرى» (٩١٩٨) وصحّحه ابن حبّان (٥٥٧٥) وفيه تمامُ تخريجه.

(٢) «الحماسة» بشرح المرزوقي (٢: ١٢٣٨) وقائلُه مجهول. وقيل: هو لابن نُباتة وهو في «ديوانه» ص١٠٥٦، وذكره البغدادي في «خزانة الأدب» (٢: ٣١٣).

(٣) وهو ما بين الخاصرةِ إلى الضّلع الخَلْفيّ.

لهؤلاءِ المذكورين. وذكرُ الزينة دونَ مَواقعها: للمبالغةِ في الأمرِ بالتصوُّن والتستُّر؛ لأنَّ هذه الزِّيَنَ واقعةٌ على مواضعَ من الجسدِ لا يَحِلُّ النظرُ إليها لغير هؤلاء؛ وهي: الذِّراع، والسَّاق، والعَضُد، والعُنق، والرأس، والصَّدْر، والأُذن. فنُهيَ عن إبْداءِ الزِّيَن نفْسِها؛ ليُعلَمَ أنَّ النظرَ إذا لم يَحِلَّ إليها؛ لملابستِها تلك المواقعَ بدليلِ أنَّ النظرَ

القَرْمَلُ: ما تَشُدُّه المرأةُ في شَعرِها. كلُّها منَ «الصِّحاح»، وقيل: الوِشاحُ: قِلادةٌ طويلةٌ تضَعُ المرأةُ وسَطَها على عُنُقِها ثُم تُخالفُ بيْنَ طرَفَيْها على صَدْرِها حتّى تكونَ كهيئةِ لام ألفٍ، ثُمّ تُديرُه على حِقْوَيْها.

قولُه: (بدليل)، تعليلٌ للتعليل، وهُو قولُه: «لِـمُلابَستِها»، أي: النظَرُ إنّما لا يَحِلُّ إلى الزّين؛ لِـمُلابَستِها تلك المواضع، يَدُلُّ عليه جَوازُ النظَرِ إليها غيرَ مُلابِسةٍ لها.

وقولُه: «كان النظَرُ إلى المواضع[1]»، جوابُ «إذا».

وقولُه: «لا مقالَ في حِلِّه»، خبرُ «أنّ»، والشّرطُ والجزاءُ خبرُ «أنّ» الأُولى، تقريرُه يُشعرُ بأنّ هذه العبارةَ مِن بابِ الكِناية، على نحوِ قولِ الشاعر:

تَبيتُ بمَنجاةٍ منَ اللّوم بيتُها ... إذا ما بيوتٌ بالمَلامةِ حَلّتِ[2]

وقولِهم: فلانٌ طاهرُ الجَيْبِ نَقيُّ الذّيل.

وقال صاحبُ «الفرائد»: هُو مِن بابِ إطلاقِ اسم الحالِّ على المحَلِّ، فالمرادُ بالزِّينة: مَواقعُها، فيكونُ حُرمةُ النظَرِ إلى المَواقع بعبارةِ النّص، لا بِدلالتِها كما ذهبَ إليه، وعبارةُ النصِّ أقوى مِن دِلالتِه. اعلَمْ أنّ عبارةَ النصِّ كما حَدّها البَزْدَويُّ: هُو العمَلُ بظاهِرِ ما سِيقَ الكلامُ لهُ[3]، ودِلالةُ النصِّ: هُو ما ثَبَتَ بمعنى النصِّ لُغةً لا اجتهاداً واستنباطاً، كقولِه تعالى: ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ وَلَا تَنۡهَرۡهُمَا﴾ [الإسراء: ٢٢]؛ لأنّها معلومٌ بظاهِرِها وبمعناها، فلا يُحتاجُ إلى إخراجِ معناه بالاجتهادِ.

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «المواقع».

(٢) سبق تخريجه.

(٣) انظر: «أصول البزدويّ» بشرح العلاء البخاري (١: ٦٧).

إليها غيرَ مُلابِسةٍ لها لا مقالَ في حلِّه؛ كان النظرُ إلى المواقع أنفُسِها متمكِّناً في الحَظْر، ثابتَ القَدَمِ في الحُرُمة، شاهداً على أنَّ النساءَ حقُّهنّ أن يَحتَطْنَ في سَترها، ويتَّقِينَ الله في الكشفِ عنها. فإن قلت: ما تقولُ في القَرامِيل؛ هل يَحِلُّ نظرُ هؤلاءِ إليها؟ قلت: نعم. فإن قلت: أليس موقعُها الظَّهرَ ولا يَحِلُّ لهم النظرُ إلى ظَهرِها وبطنها؟ وربَّما **وَرَدَ الشَّعرُ** فوَقعتِ القَرامِيلُ على ما يُحاذي ما تحتَ السُّرَّة! قلت: الأمرُ كما قلت، ولكنَّ أمرَ القَراميل خلافُ أمرِ سائر الحليِّ؛ لأنه لا يقعُ إلّا فوقَ اللِّباس، ويجوزُ النظر إلى الثوب الواقعِ على الظهر والبطن للأجانب فضلًا عن هؤلاء، إلّا إذا كان يَصِفُ لرِقَّته؛ فلا يحلُّ النظرُ إليه، فلا يَحِلُّ النظرُ إلى القَراميل واقعةً عليه. فإن قلت: ما المرادُ

ومالَ صاحبُ «الفرائدِ» إلى المَجازِ دونَ الكناية، وإلى أنّ اللّفظَ كلّما كان أسهلَ مُتناوَلاً كان أقوى دِلالةً، كما عليه الأصوليُّون، وذهبَ عنهُ إلى أنّ مآلَ نَفي الحالِّ لإرادةِ نَفي المحَلِّ إلى الكناية، وإثباتِ المقصُودِ بطريقِ البُرهان، ألا ترى كيف بالَغَ في قولِه: «كان النظَرُ إلى المَواقع أنفُسِها متمكِّناً في الحَظْر، ثابتَ القَدَم في الحُرْمة».

وأيضاً، إنّ الكنايةَ لا تُنافي الحقيقة، فيجوزُ أن يُرادَ النّهيُ عن إبداءِ ما يتزَيّنَّ به نفْسِه أيضاً مُحترزاً عن كسرِ قلوبِ الفقراء، بخلافِ المَجَاز؛ ولهذا قال صاحبُ «الانتصاف»: قولُه تعالى: ﴿وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِن زِينَتِهِنَّ﴾ يُحقِّقُ أنّ إبداءَ الزِّينة مقصُودٌ بالنّهي[1]. وأيضاً، لو أُريدَ المحَلُّ دونَ الحالِّ كما عليه إرادةُ المَجَاز لَلزِمَ أن يحِلّ للأجانبِ النظَرُ إلى ما ظَهَرَ مِن مَواقع الزينِ الظاهر، وهذا باطلٌ؛ لأنّ كلَّ بَدَنِ الحُرّةِ عَورةٌ لا يحِلُّ لغيرِ الزّوج والمَحْرَم النظَرُ إلى شيءٍ منها إلا لضرورة، كالمُعالجة وتحمُّلِ الشهادة، وإن كان هذا المعنى لا يُساعدُ عليه قولُه: «لمَ سُومحَ مطلقاً في الزِّينةِ الظاهرة؟».

قولُه: (**وَرَدَ الشَّعرُ**)، عن بعضِهم: وَرَدَ الشّعرُ: طال، يقالُ: فلانٌ واردُ الأَرْنَبة: إذا كان فيها طول. الأَرْنَبةُ: طَرَفُ الأَنْف.

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٢٣٠).

بموقع الزينة؟ ذلك العُضْوُ كلُّه، أم المقدارُ الذي تُلابِسُه الزينةُ منه؟ قلت: الصحيحُ أنه العضوُ كلُّه كما **فسَّرتُ مواقعَ الزينة الخفيَّة**، وكذلك مواقعُ الزينةِ الظاهرة: **الوجهُ** موقعُ الكُحل في عينَيْه، والخِضابِ بالوَسْمة في حاجبَيْه وشاربَيْه، **والغُمْرةِ في** خدَّيْه؛ والكفُّ والقدمُ مَوقِعا الخاتَمِ والفَتَخةِ والخِضابِ بالحِنّاء. فإن قلت: لم سُومِحَ مُطلَقاً في الزينةِ الظاهرة؟ قلت: لأنَّ سَتْرَها فيه حَرَجٌ؛ فإنَّ المرأةَ لا تَجِدُ بُدًّا من مزاولةِ الأشياء بيدَيْها، ومن الحاجةِ إلى كشفِ وجهها، خُصوصاً في الشهادةِ والمُحاكَمة والنكاح، وتُضطرُّ إلى المشيِ في الطُّرقات؛ وظُهورِ قَدمَيْها، وخاصّة الفقيراتُ منهنّ، وهذا معنى قوله: ﴿إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾، يعني: إلّا ما جَرتِ العادةُ والجِبِلَّةُ على ظُهوره والأصلُ فيه الظُّهور، وإنما سُومِحَ في الزِّينةِ الخفيَّة **أولئك المذكُورون**؛ لما كانوا مختصِّين به **من الحاجةِ المُضطرَّة** إلى مُداخلتِهم ومخالطتهم؛ ولقلّةِ توقُّعِ الفتنة من جِهاتهم، ولِما في

قولُه: (**كما فَسَّرتُ مَواقعَ الزِّينةِ الـخَفيّة**)، وهِي: الذِّراع، والسّاقُ والعَضُد، إلى آخِرِها[١].

قولُه: (**الوَجْه**)، وهُو مبتدأٌ، و«موقعُ الكُحْلِ في عَيْنَيْه» جملةٌ مِن مبتدأٍ وخبرٍ للمبتدأِ الأوّل، والضّميرُ في «عَيْنيْه» عائدٌ إلى الوَجْه، و«الخِضَاب» بالكسرِ، على أنّ المُضافَ محذوفٌ تقديرُه: الوَجْهُ موقعُ الخِضَابِ بالوَسْمةِ في حاجِبه وشاربَيْه، والوَجْهُ موقعُ الغُمْرةِ في خَدّيْه.

قولُه: (**والغُمْرة**)، بضمِّ الغَيْن وسكونِ الميم: طِلاءٌ يُتّخَذُ منَ الوَرْس. وقد غَمّرتِ المرأةُ وجهَها تغميراً، أي: طَلَت به وَجْهَها ليَصفُوَ لونُها في «الصِّحاح».

قولُه: (**أولئك المذكورون**)، هُو مرفوعٌ بقولِه: «سُومحَ»، و«في الزِّينةِ الخَفِيّة»: ظَرْفٌ لقولِه: «سُومح».

قولُه: (**منَ الحاجةِ المُضطرّة**)، قالوا: هُو اسمُ فاعل، كقولِهم: المُغتابُ ـ فَضَّ اللهُ فمَه ـ أكَلَ لحمَ المُغتاب، ويَشرَبُ دمَه.

---

(١) هذه الفقرة قُدّمت في (ح) و(ف) قبل الفقرة السابقة، ووردت في (ط) هنا، وهو المناسب لترتيب «الكشّاف».

الطِّباع من النَّفرَةِ عن مُماسَّة القَرائب، وتحتاجُ المرأةُ إلى صُحبتهم في الأسفارِ للنزول والرُّكوب وغيرِ ذلك. كانت جيوبُهنَّ واسعةً تبدو منها نُحورُهنَّ وصُدورهنَّ وما حوالَيْها، وكُنَّ يَسدِلْنَ الخُمُرَ مِن ورائهنَّ فتبقى مكشوفةً؛ فأُمِرْنَ بأن يَسدِلْنَها من قدَّامِهنّ حتى يُغطِّيْنَها. ويجوزُ أن يُرادَ بالجيوب: الصُّدور تسميةً بما يَليها ويُلابِسُها. ومنه قولُهم: **ناصحُ الجَيْب**. وقولُك: ضربتْ بخِمارها على جَيْبها، كقولك: ضربتُ بيَدِي على الحائط؛ إذا وضعتَها عليه. وعن **عائشة**: ما رأيتُ نساءً خيرًا من نساءِ

قولُه: (**ناصحُ الجَيْب**)، **النِّهاية**: النُّصحُ لُغةً: الخُلوص، يقالُ: نَصَحْتُهُ ونصَحْتُ له. وعُرفاً: هي الكلمةُ المُعبَّرُ بها عن جُملةِ إرادةِ الخَبَر للمنصُوح له، فقولُه: «**ناصحُ الجَيْب**» كنايةٌ عن نَقاوةِ الصّدر، وتخليصِه ممّا يُكدِّرُه منَ الغِلِّ والغِشِّ والحِقدِ ونحوِها. ومعنى الآية: ولْيُلْقِينَ مَعَانِقَهُنّ العريضاتِ الصّفيقاتِ على صُدورِهنّ لِيَسْتُرْنَ بذلك صُدورَهُنّ وما حَوْلَهَا منَ الشُّعورِ والأعناق، يَدُلُّ عليه قولُ ابنِ عبّاسٍ: تُغَطِّي بذلك شَعرَها وتَرائبَها، وصدورَها وسَوالفَها[1]، وهِي أعلى العُنُق. وإنّما أُمِرْنَ به، لأنّ جُيوبَهنّ كانت متّسِعة، ودَلّ على الشُّمولِ والإحاطةِ قولُهُ تعالى: ﴿وَلۡيَضۡرِبۡنَ بِخُمُرِهِنَّ﴾؛ لأنه كقولِه تعالى: ﴿وَضُرِبَتۡ عَلَيۡهِمُ ٱلذِّلَّةُ وَٱلۡمَسۡكَنَةُ﴾ [البقرة: ٦١].

قولُه: (**وعن عائشةَ**) الحديث، مِن روايةِ البخاريِّ وأبي داود، عنها: يَرحَمُ اللهُ نساءَ المهاجِرات[2] الأُوَل، لمّا أنـزَلَ اللهُ ﴿وَلۡيَضۡرِبۡنَ بِخُمُرِهِنَّ﴾ الآية، شقَقْنَ أكْنُفَ مُروطِهنّ فاخْتَمَرْنَ بها[3].

النِّهاية: المِرْطُ: الكساءُ مِن صُوف، وربّما كان مِن خَزٍّ أو غيرِه، والمُرَحّلُ: الذي قد نُقِشَ فيه تصَاويرُ الرِّحال.

---

(١) ذكره الواحدي في «الوسيط» (٣: ٣١٦).

(٢) في (ح): «المهاجرين»، والصوابُ ما أثبتناه، وهو كذلك في «صحيح البخاري» و«سنن أبي داود»، ومعناه: النساء المهاجرات، كقولهم: شجر الأراك. انظر: «فتح الباري» (١٠: ٥١١).

(٣) أخرجه البخاري (٤٧٥٨) وأبو داود (٤١٠٢) واللفظُ له.

الأنصار، لـمّا نزلتْ هذه الآيةُ قامت كلُّ واحدةٍ منهن إلى مِرْطِها المُرَحَّلِ فصَدعتْ منه صِدعةً، فاختمَرْن، فأَصبَحْنَ على رُؤوسهنَّ الغِربان. **وقُرِئ: (جِيُوبهنَ)** بكسرِ الجيم لأجل الياء، **وكذلك (بِيُوتاً غيرَ بِيوتِكم)** [النور: ٢٧]. قيل في ﴿نِسَآئِهِنَّ﴾: هنَّ المؤمنات؛ لأنه ليس للمُؤمنةِ أن تتجرَّدَ بين يَديْ مُشركة أو كِتابيَّة.

عن ابنِ عبّاس: والظاهرُ أنه عُنِيَ بنسائِهنَّ وما مَلكتْ أيمانُهنّ: مَن في صُحبتهنَّ وخِدمتِهنَّ من الحَرائرِ والإماء والنساء، كلُّهنَّ سواء في حِلِّ نَظَرِ بعضِهنَّ إلى بعض. وقيل: ﴿مَا مَلَكَتْ أَيْمَنُهُنَّ﴾: هم الذُّكورُ والإناث جميعاً.

وعن عائشة: أنها أباحت النظرَ إليها لعَبْدها، وقالت لذَكْوان: إنك إذا وضعتَني في القبرِ وخرجتَ فأنت حُرّ. وعن سَعيدِ بن المُسيَّب مِثْله، ثم رَجَعَ وقال: لا تَغرنَّـكم آيةُ النور؛ فإنَّ المرادَ بها الإماء.

وهذا هو الصحيحُ؛ لأنَّ عبدَ المرأة بمنزلة الأجنبيِّ منها، خَصِيًّا كان أو فَحْلًا.

قولُه: (**وقُرِئَ: «جِيُوبِهنّ»**)، قرأَ نافعٌ وعاصمٌ وأبو عَمْروٍ وهشام: ﴿جُيُوبِهِنَّ﴾ بضمِّ الجيم، والباقونَ: بكسرِها(١).

قولُه: (**وكذلك «بِيوتاً غيرَ بِيوتِكم»**)، قال الزجّاجُ: مَن ضَمّ(٢) فعلى أصلِ الجَمْع، بَيْتٌ وبُيوت، مثْلَ قَلْبٍ وقُلُوب، ومَن كَسَرَ فللياءِ التي بعدَها، وذلك عندَ البَصْرِيِّينَ رَديءٌ جدّاً؛ لأنهُ ليس في الكلام «فِعُولٌ» بكسرِ الفاء(٣)، والقراءةُ شاذّة.

قولُه: (**وهذا هو الصّحيحُ؛ لأنّ عبدَ المرأةِ بمنزلةِ الأجنبيّ**)، ذَكَرَ مُحيي السُّنّةِ في «المَعالِمِ»: عبدُ المرأةِ مَحْرَمٌ لها، فيجوزُ له، إذا كان عفيفاً، النظَرُ إلى بَدَنِ مَوْلاتِه إلّا ما بيْنَ السُّرةِ والرُّكْبةِ، كالمَحارم، وهُو ظاهرُ القرآن. ورُوِيَ ذلك عن عائشةَ وأُمِّ سَلَمةَ رَضِيَ اللهُ

---

(١) انظر: «التيسير في القراءات السبع» للداني ص ١٦١.

(٢) في (ح) و(ف): «مَنْ فَعَل».

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٣٨).

وعن مَيسُونَ بنتِ بَحْدَلٍ الكِلابيّة: أنَّ مُعاويةَ دخل عليها ومعه خَصِيّ، فتقنَّعتْ منه، فقال: هو خَصيّ. فقالت: يا معاوية، أتُرى أن الـمُثْلَةَ به تُحَلِّلُ ما حرَّم الله؟ وعند أبي حَنيفة رحمه الله: لا يَحِلُّ إمساكُ الخِصْيان واستخدامُهم وبَيْعُهم وشراؤهم، ولم يُنقَل عن أحدٍ من السَّلف إمساكُهم.

فإن قلت: رُوي: أنه أُهدِيَ لرسول الله ﷺ خَصِيٌّ فقَبِله. قلت: **لا يُقبَلُ فيما تعمُّ به البَلوى إلّا حديثٌ** مَكشوف، فإن صحَّ فلعلَّه قَبِلَه ليُعتِقَه، أو لسببٍ من الأسباب.

الإِرْبةُ: الحاجة. قيل: هم الذين يَتْبعونكم ليُصِيبوا من فَضْلِ طعامكم، ولا حاجةَ لهم إلى النساء؛ لأنهم بُلهٌ لا يَعرفون شيئاً مِن أمرِهنّ. أو شيوخٌ صُلحاءُ إذا كانوا معهنَّ غَضُّوا أبصارَهم، **أو بهم عَنانة**.

تعالى عنهُما، ورَوى ثابتٌ عن أنس، أنّ النبيّ ﷺ أتَى فاطمةَ بعَبْدٍ قد وَهَبَهُ لها، وعلى فاطمةَ رَضِيَ الله عنها ثوبٌ إذا قَنّعتْ به رأسَها لم يبلُغْ رِجْلَيْها، وإذا غَطَّت به رِجْلَيْها لم يبلُغْ رأسَها، فلمّا رأى رسُولُ الله ﷺ ما تَلْقَى قال: «إنهُ ليس عليكِ بأسٌ؛ إنّما هُو أبوكِ وغُلامُكِ»(١). ورواهُ أبو داودَ في «سُنَنِهِ».

قولُه: (**تَعُمُّ به البَلْوى**)، **الجَوهريُّ**: البَليّةُ والبَلْوى والبَلاءُ واحد.

الأساس: وقد بُلِيَ بكذا، وابْتُلِيَ به، وأصابَتْه بَلْوى، والعبارةُ كنايةٌ عن أمرٍ لهُ خطَر؛ لأنّ الأمرَ إذا التَبَسَ به البلاءُ تَحاماهُ الناسُ وهابوهُ فتتوفّرُ الدواعي في الاهتمام به للاحترازِ عنه، أي: لا يُقبَلُ في أمرٍ يُهتَمُّ بشأنِه إلا حديثٌ مشهور.

قولُه: (**أو بهم عنانة**)، **الجَوهري**: رجلٌ عِنِّين: لا يريدُ النساءَ، بيِّنُ العِنِّينيّة، وامرأةٌ عِنِّينةٌ: لا تشتهي الرِّجال. وهُو فِعِّيلٌ بمعنى مفعول، وعُنِّنَ الرجُلُ عنِ امرأتِه: إذا حَكَمَ القاضي عليه بذلك، والاسمُ منه العُنّة، ولم يَذكُر الجَوهريُّ عنانة. وفي حاشيةِ «الصِّحاح»

---

(١) «معالم التنزيل» (٦: ٣٥) والحديثُ المذكورُ أخرجه أبو داود في «السنن» (٤١٠٨) والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧: ٩٥).

وقُرِئ: ﴿غَيْرَ﴾ بالنصبِ على الاستثناء أو الحال، والجرِّ على الوصفيَّة.

وُضع الواحدُ موضعَ الجَمْع؛ لأنه يُفيد الجنس، **ويُبيِّن ما بعدَه** أنه يُرادُ به الجمع،

بخطِّ ابنِ حبيب: الصّوابُ: العِنِّينُ: الذي لا ينتشرُ ذَكَرُه. وفي «المُغرِب»: العُنّةُ على زَعْمِهم: اسمٌ منَ العِنّين، وهُو الذي لا يَقدِرُ على إتْيانِ النِّساء، مِن عَنّ: إذا حُبِسَ في العُنّة، وهِي حَظيرةُ الإبِل، أو مِن: عَنّ: إذا عَرَضَ؛ لأنه يَعُنُّ يميناً وشمالاً ولا يَقصِدُه، ولم أعثُرْ عليها إلا في «الصِّحاح». وفي «البصائرِ» لأبي حيّانَ التوحيديِّ: فلانٌ عِنِّينٌ بَيِّنُ التّعنينِ، ولا تَقُلْ: بيِّنُ العُنّة، كما يقولُ الفقهاء؛ فإنه كلامٌ مرذول(١).

ووَجَدتُ بخطِّ مَولاي بهاءِ الدِّين: رُوِيَ عن المصنِّف، أنه كتَبَ في الحواشي: ذكَرَ أبو حيّانَ في كتابِ «البصائر»: عِنِّينٌ بَيِّنُ التعنين. والعِنِّينةُ والعِنِّينيّة، والعنانةُ والعُنّةُ كذِبٌ على العرب، وأَوْلاها بالاستعمالِ: العنانة. ولا يَغُرّنَّك قولُ الفقهاء: بَيِّنُ العُنّة؛ فإنّهم إنّما يقولونَ ذلك لِقِلّةِ عنايتِهم بلُغةِ نبيِّهم.

قولُه: (**وقُرِئَ: ﴿غَيْرَ﴾ بالنّصب**)، أبو بكرٍ وابنُ عامر، والباقونَ: بالجرِّ(٢).

قال الزجّاجُ: أمّا خَفْضُ ﴿غَيْرِ﴾ فصفةٌ لـ﴿التَّٰبِعِينَ﴾؛ لأنّ ﴿التَّٰبِعِينَ﴾ هنا ليس بمقصودٍ به إلى قوم بأعيانِهم، ومعناهُ لكلِّ تابع غيرِ أُولي إرْبَة.

وأمّا نصبُها فعلى الاستثناء، أي: لا يُبدينَ زِينَتَهُنّ إلّا للتابِعينَ إلّا أُولي الإرْبةِ فلا يُبدينَ زينَتَهُنّ لهم. وإمّا على الحال، أي: أو التابِعينَ غيرَ مريدين النِّساء، أي: في هذه الحالِ(٣).

قولُه: (**وُضِعَ الواحد**)، أي: قولُه: ﴿أَوِ الطِّفْلِ﴾.

قولُه: (**ويُبيِّنُ ما بعدَه**)، أي: وَصْفُه بـ﴿الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَىٰ عَوْرَٰتِ النِّسَآءِ﴾.

---

(١) «المغرب في ترتيب المعرب» (٢: ٨٦)، وانظر كلامَ التوحيدي في «البصائر والذخائر» (١: ٢٣)، وزاد بعده: «وقد مَرَنوا ـ يعني الفقهاءَ ـ على فنونٍ من الخطأ لسوءِ عنايتهم بلغةِ نبيِّهم عليه الصلاة والسلام».

(٢) ولتمام الفائدة انظر: «حجّة القراءات» ص ٤٩٦.

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٤٢).

ونحوُه ﴿نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا﴾ [الحج: ٥].

﴿لَمْ يَظْهَرُوا﴾: إمّا مِن ظَهَرَ على الشيء؛ إذا اطَّلع عليه، أي: لا يَعرفون ما العَوْرة، ولا يُميِّزون بينها وبين غيرِها؛ وإمّا مِن ظَهَرَ على فُلان؛ إذا قَوِيَ عليه، وظَهَرَ على القرآن: أَخذَه وأطاقَه، أي: لم يَبْلغوا أَوانَ القُدرةِ على الوَطْء. **وقُرِئ: (عَوَرات)** وهي لغةُ هُذيل. فإن قلت: لِمَ لَمْ يَذكرِ اللهُ الأعمامَ والأخوال؟ قلت: سُئل الشعبيُّ عن ذلك، فقال: لئلّا يَصِفَها العمُّ عند ابنه، والخالُ كذلك.

ومعناه: **أنَّ سائرَ القرابات يَشترِكُ الأبُ والابنُ في المَحْرَمِيَّة** إلا العمَّ والخالَ وأبناءهما. فإذا رآها الأبُ فربَّما وَصَفَها لابنه وليس بمَحْرم، فيُداني تصوُّرُه لها بالوصفِ نَظَرَه إليها. وهذا أيضاً من الدلالاتِ البَليغة على وُجوب الاحتياطِ عليهنَّ في التستُّر. كانت المرأةُ تضرب الأرضَ برِجْلها؛ ليَتقَعْقَعَ خَلْخالُها فيُعلَمَ أنها ذاتُ خَلْخال. وقيل: كانت تَضرِبُ بإحدى رِجلَيْها الأخرى؛ لِتُعلمَ أنها ذاتُ خلخالَيْن.

وإذا نُهِينَ عن إظهارِ صوت الحُلِيِّ بعدما نُهِينَ عن إظهار الحُلِيِّ؛ عُلِمَ بذلك أنَّ النهيَ عن إظهار مواضعِ الحليِّ أَبْلغُ وأبلغ. أوامرُ الله ونواهيه في كلِّ بابٍ لا يكادُ العبدُ الضعيف يقدرُ على مُراعاتها وإن ضَبَطَ نفْسَه واجتهَد، ولا يَخلُو من تقصيرٍ يقع منه؛ فلذلك وصَّى المؤمنين جميعاً بالتوبةِ والاستغفار، وبتأميلِ الفَلاح إذا تابُوا واستغفَرُوا.

قولُه: (**وقُرِئَ: «عَوَرات»**)[1]، في «المطلع»: «عَوَراتٌ» بالتحريك؛ لأنهُ الأصلُ في جَمع «فَعْلةٍ» بالسُّكون، إذا كان اسماً، والسُّكونُ في الجَمْع لمكانِ حرفِ العِلّة.

قولُه: (**أنَّ سائرَ القراباتِ يَشترِكُ الأبُ والابنُ في المَحْرَميّة**)، يعني: كلُّ مَن لهُ قَرابةٌ كابنِه وأبوهُ يَشترِكُ معَه في القَرابةِ كالأخ؛ فإنهُ لمّا كان مَحْرَماً، فابنُه أيضاً مَحْرَمٌ، وأبوهُ كذلك، والأب، وابنُه وأبوهُ كذلك إلا العَمّ والخال؛ فإنّهما لم يَشترِكا معَ ابنَيْهما في المَحْرَميّة.

---

(١) وممن قرأ بها ابن عباس في روايةٍ عنه، وقرأ بها الأعمش وإسحاق. انظر: «البحر المحيط» (٨: ٦٩).

وعن ابنِ عبّاس: تُوبوا ممّا كنتم تَفعلُونَه في الجاهليّة؛ لعلَّكم تَسعدونَ في الدنيا والآخرة. فإن قلت: قد صحَّتِ التوبةُ بالإسلام، والإسلامُ يَجُبُّ ما قبْلَه، فما معنى هذه التوبة؟ قلت: أراد بها ما يقوله العلماء: إنَّ مَن أذنب ذَنْباً ثم تابَ عنه، يَلزمُه كلَّما تذكَّره أن يُجدِّدَ عنه التوبة؛ لأنه يَلزمُه أن يَستمرَّ على نَدمِه وعَزْمه إلى أن يلقى ربَّه. **وقُرئ: (أَيُّهُ المؤمنون)** بضمِّ الهاء، ووجهُه: أنها كانت مفتوحةً؛ لوُقوعِها قبلَ الألِف، فلمّا سَقطتِ الألف؛ لالتقاءِ الساكنَيْن؛ أُتبعتْ حركتُها حركةَ ما قَبْلَها.

[﴿وَأَنكِحُواْ ٱلْأَيَٰمَىٰ مِنكُمْ وَٱلصَّٰلِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَآئِكُمْۚ إِن يَكُونُواْ فُقَرَآءَ يُغْنِهِمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦۗ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ﴾ ٣٢]

الأيامى واليتامى: أصلُهما: أَيائمُ ويَتائم، فقُلبا، والأَيِّم: للرَّجل والمرأة، وقد آمَ وآمتْ وتأَيَّما: إذا لم يتزوَّجا بكرَيْن كانا أو ثيِّبَيْن. قال:

قولُه: (**وقُرِئ: «أَيُّهُ المؤمنون»**)، قَرَأَها ابنُ عامر، وفي الزُّخرُف[1]: «أَيُّهُ الساحر»، وفي الرّحمٰنِ[2]: (أَيُّهُ الثّقلان) بضمِّ الهاءِ في الوَصْلِ في الثلاثة، والباقونَ: بفَتْحِها. ووقَفَ أبو عَمْرٍو والكسائيُّ عليهِنّ: «أيُّها» بالألف، ووقَفَ الباقونَ بغيرِ ألف[3].

قال أبو عليٍّ: وهذا لا يتّجِهُ؛ لأنّ آخِرَ الاسم الهاءُ هاهنا؛ لأنهُ آخِرُ الكلمة، لجَازَ ضَمُّ الميم في اللّهُمّ؛ لأنهُ آخِرُها[4]. والعُذرُ ما ذكَرَهُ المصنِّفُ: «أنهّا كانت مفتوحةً» إلى آخِرِه، وعن بعضِهم: أنّها تُكتَبُ في ثلاثةِ مواضِعَ منَ التنزيل بلا ألف.

---

(١) يعني: في الآية ٤٩ منها.

(٢) يعني: في الآية ٣١ منها.

(٣) انظر: «حجّة القراءات» ص ٤٩٧.

(٤) «الحجّة للقرّاء السبعة» للفارسي (٣: ١٩٨) وفي نَقْلِ الطيبي نَوْعُ إخْلال. وعبارةُ الفارسّي ثمّةَ: «فأمّا ضمُّ ابنِ عامرٍ الهاءَ من ﴿يَٰٓأَيُّهَ ٱلسَّاحِرُ﴾ فلا يَتّجه، لأن آخرَ الاسمِ هو الياءُ الثانية من «أيّ» فينبغي أن يكون المضمومُ آخِرَ الاسم، ولو جاز أن يُضمَّ هذا من حيث كان مقترِناً بالكلمةِ لجازَ أن يُضمَّ الميمُ من «اللهمَّ» لأنه آخرُ الكلمة». انتهى.

فإنْ تَنْكِحي أنكِحْ وإنْ تَتأيمي ... وإنْ كُنْتُ أفتَى مِنكمُ أتـأَيَّمِ

وعن رسولِ الله ﷺ: «اللَّهم إنَّا نعوذُ بكَ مِنَ **العَيْمةِ والغَيْمةِ** والأَيْمةِ والكَزَمِ والقَرَمِ»، والمراد: أنكِحُوا مَن تأَيَّم منكم مِنَ الأحرارِ والحَرائر، ومَن كان فيه صلاحٌ من غِلْمانكم وجَواريكم.

وقُرِئ: (مِن عَبيدِكم). **وهذا الأمرُ للنَّدب؛** لِما عُلم مِن **أنَّ النكاحَ أمرٌ مندوب إليه،** وقد يكونُ للوجوبِ في حقِّ الأولياء عند طَلَبِ المرأةِ ذلك، وعند أصحابِ الظواهر: النكاحُ واجب.

قولُه: (**فإنْ تَنكِحي أنكِحْ**)، البيت[1]. أفتَى: أفعَلُ منَ الفتَى، أي: أقرَبَ إلى الشّباب، و«أتَأيّم»: جزاءُ الشّرط، «وإن كنتُ أفتَى منكم»: جملةٌ معترِضةٌ. يقولُ: أُوافقُكِ في حالتَي التزوُّج والتّأيُّم، وإن كنتُ أفتَى منك.

قولُه: (**منَ العَيْمة والغَيْمة**)، **النِّهاية**: العَيْمةُ بالعَيْن المهمَلة: شِدّةُ شهوةِ اللّبَن، وقد عامَ يَعَامُ ويَعيمُ عَيماً. والغَيْمةُ بالغَيْنِ المعجَمة: شِدّةُ العَطَش.

و«الكَزَمُ» بالزاي والتحريك: شدّةُ الأكل، والمصدرُ ساكنٌ، وقيل: هُو البُخْل، مِن قولِهم: هو أكزَمُ البَنَان، أي: قصيرُها، كما يقال: جَعْدُ الكفِّ، وقيل: هُو أن يريدَ الرجُلُ المعروفَ ولا يَقدِرُ على الشيء. والقَرَمُ: شدّةُ شهوةِ اللّحم حتى لا يَصبِرَ عنه.

قولُه: (**وهذا الأمرُ للنّدب**)، قال القاضي: لمّا نَهَى عمّا عسى يُفضي إلى السِّفَاح المُخِلِّ بالنّسَبِ المقتضي للأُلفةِ وحُسنِ التربيةِ ومَزيدِ الشفَقةِ المؤدِّيةِ إلى بقاءِ النّوع، بعدَ الزّجْرِ عنهُ مبالغةً فيه، أَمَرَ بالنّكاحِ الحافظِ له، والخطابُ للأولياءِ والسّادة. وفيه دليلٌ على وجوبِ تزويجِ المولية والمملوك، وذلك عندَ طلبِها، وإشعارٌ بأنّ المرأة والعبدَ لا يَستبِدّانِ به، إذْ لوِ استبَدّا لمَا وَجَبَ على الوَلِيِّ والمَوْلَى[2].

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) «أنوار التنزيل» (٤: ١٨٤).

وممّا يدلُّ على كونه مَندُوباً إليه: قولُه ﷺ: «مَن أحبَّ فِطْرتي فلْيَستنَّ بسُنَّتي، وهي النِّكاح»، وعنه: «مَن كان له ما يتزوَّجُ به فلم يتزوَّجْ فليس منّا»، وعنه: «إذا تزوَّج أحدُكم عَجَّ شيطانه: يا وَيْلَه، عَصَمَ ابنُ آدمَ مني ثُلثَيْ دِينه»، وعنه: «يا عِياض، لا تَزوجنَّ عَجوزاً ولا عاقراً، فإنِّي مُكاثِر»، والأحاديثُ فيه عن رسول الله ﷺ والآثارُ كثيرة.

وقلتُ: ويمكنُ أن يُقرّرَ بأنّ الأمرَ هاهنا للوجوب؛ فإنهُ تعالى لمّا نَهى المؤمنينَ منَ الرِّجالِ والنساءِ عمّا يُوقِعُهم في السِّفاح مِن إرسالِ النَّظَرِ الذي هُو رائدُ القلب، وأمَرَهم بغَضِّ الأبصارِ على المبالغة، ولم يَترُكْ مِن تفصيلِ ذلك إلّا وأطنَبَ فيه، أقْبَلَ على الأولياءِ والسّادةِ بالأمرِ بالنِّكاح خَوْفَ العَنَتِ والفساد، وأزال المانعَ وأزاحَ العِلّة، وهُو خوفُ الفقر، يعني: إن كان المانعُ ذلك فاللهُ واسعٌ فهُو يُغنيهم مِن فضلِه إن شاء، عليمٌ يَبسُطُ الرِّزقَ لمن يشاءُ ويَقدِر، فانكِحوا أنتُم ولا تُبالوا. ثُمّ وَجّهَ الخطابَ إلى الطالبينَ وأمَرَهم بالاستعفاف، يعني: لا تُلِحُّوا أنتُم أيضاً على الأولياءِ بالطَّلَبِ وأنتُم فقراءُ محَاويج، بلِ اطلُبوا مِن أنفُسِكُم العِفّة، واحمِلوها على العَفافِ حتّى يُغنِيَكمُ اللهُ مِن فضْلِه. ثُمّ خَصّ إرشادَ العبيدِ والإماءِ بما هُو أصلَحُ لأُمورِهما منَ الاستقلالِ بأنفُسِهما ثُم التزوّج بقولِه: ﴿وَالَّذِينَ يَبْتَغُونَ الْكِتَٰبَ﴾ الآية، وسيجيءُ عن قريبٍ من كلام لصاحب «الانتصاف» ما يَشُدُّ بِعَضُدِ هذا البيان، فنِعمَ ما قال المصنِّف وما أحسَنَ ما رَتّبَ هذه الأُمور.

قولُه: (مَن أحَبَّ فِطرتي)، أي: ما أنا عليه. **النِّهاية**: في حديثِ حُذَيْفةَ: «على غيرِ فِطرةِ محمدٍ ﷺ»[١]، أراد دينَ الإسلام الذي هُو منسوبٌ إليه.

قولُه: (مَن كان لهُ ما يتزوّجُ به فلم يتزوّجْ فليسَ منّا)[٢]. **الانتصاف**: هذا يدُلُّ على الوجوب، كقولِه: «مَن غَشَّنا فليس منّا»[٣]، «ومَن شَهَرَ السّلاحَ فليس منّا»[٤].

---

(١) أخرجه البخاري (٧٩١) من حديثِ حذيفة بن اليمان رَضِيَ اللهُ عنه.

(٢) أخرجه أبو داود في «المراسيل» (٢٠٢) والطبراني في «المعجم الكبير» (١٨٣٥٥) وفي «المعجم الأوسط» (٩٨٩) مرسلاً،وذكره الهيمي في «مجمع الزوائد» (٤: ٢٥١) وقال: إسناده حسن.

(٣) أخرجه مسلم (١٠٢) من حديثِ أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عنه.

(٤) أخرجه ابن ماجه (٢٥٧٥) والترمذي (١٤٥٩) من حديثِ أبي موسى الأشعري وقال: حديث حسن صحيح. وانظر «الانتصاف» لابن المنيّر (٣: ٢٣٤).

وربَّما كان واجبَ التَّركِ إذا أدَّى إلى معصيةٍ أو مفسدة. وعن النبيِّ ﷺ: «إذا أَتى علَى أُمَّتي مئةٌ وثمانون سنةً فقدْ حلّت لهُم العُزْبةُ والعُزْلةُ والترهُّبُ علَى رُؤوسِ الجِبالِ»، وفي الحديث: «يأتي على الناسِ زمانٌ لا تُنالُ المعيشةُ فيه إلّا بالمعصية، فإذا كانَ ذلكَ الزمانُ حَلَّتِ العُزوبة». فإن قلت: لِمَ خَصَّ الصالحين؟ قلت: ليُحصِنَ دِينَهم ويَحفَظَ عليهم صَلاحَهم، ولأنَّ الصالحين من الأرقّاءِ هم الذين مَواليهم يُشفِقون عليهم ويُنزِلونَهم منزلةَ الأولاد في الأَثَـرة والمودَّة، فكانوا مَظِنَّـةً للتوصية بشأنِهم والاهتمام بهم وتَقبُّلِ الوصيَّة فيهم، وأمّا المُفسِدون منهم فحالُهم عند مَواليهم على عكس ذلك. أو أريدَ بالصَّلاح: القيامُ بحُقوق النكاح. **يَنبغي أن تكونَ شريطةُ اللّـهِ غيرَ منسيَّةٍ في هذا الموعد** ونَظائِره، وهي مشيئتُه، ولا يشاء الحكيمُ إلّا ما اقتضَتْه الحِكمةُ وما كان مَصلحةً،

قولُه: (**في الأَثَرة**)، **الأساس**: هُو أَثِيري: الذي أُوثِرُهُ وأُقدِّمُه، ولهُ عندي أَثَرة.

قولُه: (**شَرِيطةُ الله**)، **الأساس**: شَرَطَ عليه كذا واشتَرَط، وهذا شَريطتي، وقد تشَرّطَ فلانٌ في عمَلِه: تنَوّقَ وتكلّفَ شُروطاً ما هِي عليه.

قولُه: (**ينبغي أن تكونَ شَريطةُ الله غيرَ مَنْسيّةٍ في هذا الموعِد**)، يعني: في قولِه: ﴿إِن يَكُونُواْ فُقَرَآءَ يُغْنِهِمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ﴾، وفي نَظائِره نحوَ قولِه تعالى: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا * وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ﴾ [الطلاق: ٣-٤]، والآيتانِ وإن كانتا مُطلقتَيْنِ في الظاهرِ لكنّهما مُقيّدتانِ بالشّريطة، أي: بمشيئةِ الله تعالى عَزّ وجَلّ، فلذلك قد يَتخلّفُ الغَنيُّ عن التّقوى، وعنِ النّكاح في بعضِ الصُّوَر. والحاصِلُ أنّ الآيتَيْنِ وإن كانتا مُطلقتَيْنِ في الوعدِ، لكنّهما محمولتانِ على المُقيّد، وهُو: إمّا دليلُ العقلِ فكما ذكَرَه: «ولا يشاءُ الحكيمُ إلّا ما اقتضَتْه الحِكمة، وما كان مصلحةً»، وإمّا دليلُ النصِّ فكقولِه تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦٓ إِن شَآءَ﴾ [التوبة: ٢٨]، ومَن نَسِيَ الشّريطة، أي: القَيْدَ إذا سَمِعَ ظاهرَ الآيتَيْنِ انتصَبَ مُعترِضاً إذا كان فقيراً وما استغنَى؛ يقول: ما بالي اتّـقَيْت، أو تزوّجتُ فما استغنَيْت، وإذا كان غنيّاً وافتقَرَ يقولُ: ما بالي افتقَرْتُ؟ هذا تقريرُ كلام

ونحوه: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا ۞ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ﴾ [الطلاق: ٢-٣]، وقد جاءت الشريطةُ منصوصةً في قولـه: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ ٱللَّهُ

المصنِّفِ، لكنّ الآيةَ ليست بمُطلَقة، بل هِي مقيّدةٌ بقولِه: ﴿عَلِيمٌ﴾ كما قال: «ولكنّه عليمٌ يَبسُطُ الرِّزقَ لمن يشاء ويَقدِرُ».

قال صاحبُ «الانتصاف»: شَرَطَ المصلحةَ على قاعدتِه، فحَجّرَ واسعاً مِن رحمةِ الله تعالى، واحتجاجُهُ عليه لا لهُ؛ فإنّ الآيةَ شَرَطَ فيها المشيئةَ لا المصلحةَ.

وهٰهنا نُكتةٌ، وذلك أنّا رأَيْنا مَن يتزوّجُ فلا يَحصُلُ لهُ الغِنى، ووَعْدُ الله تعالى صِدقٌ فلا بدّ مِن شَرْطٍ مُضمَر، فهُم يُضمِرونَ المصلحة، ونحن نُضمرُ المشيئة، فمَن لم يُغنِه اللهُ تعالى بعدَ تزوُّجِه فهُو ممّن لم يشَأْ غِناه. فإنْ قيل: فكذلك العُزْبُ؛ فإنّ غِناهُم معلّقٌ بالمشيئة، وليس هذا كإضمارِ المشيئةِ في الغُفرانِ للعاصي، فإنّ الغُفْرانَ شريطةُ التوحيد، ولهُ ارتباطٌ بالمشيئة، فإذا تابَ غيرُ الموحِّد لا يُغفَرُ لهُ حَتْماً، والموحِّدُ مقيّدٌ بالمشيئة، وهٰهُنا لا يقالُ: غيرُ الناكح لا يُغنيه الله.

فجوابُه: أنهُ قد تكرّرَ(١) في الطِّباع المُساكِنةِ إلى الأسباب أنّ العيالَ سببٌ في الفَقْر، وعَدَمُه سببُ توفُّرِ المال، فأُريدَ قَطْعُ هذا التوَهُّمِ المتمكّن بأنّ اللهَ تعالى قد يُنمي المالَ معَ كثرةِ العيالِ التي هِي في الوَهْم سببٌ لقلّةِ المال، وقد يَحصُلُ الإقلالُ مَع العُزوبة، والواقعُ يشهَدُ له، فدَلّ على أنّ ذلك الارتباطَ الوَهْميّ باطلٌ، وأنّ الغِنى والفقرَ بفعلِ الله مسبِّبِ الأسباب، ولا يقفُ إلّا على المشيئة، فإذا عَلِمَ الناكحُ أنّ النِّكاحَ لا يؤثِّرُ في الإقتارِ لم يمنعْهُ منَ الشّروع فيه، ومعنى الآيةِ حينَئذٍ: أنّ النِّكاحَ لا يمنعُهمُ الغِنى مِن فضلِ الله، فعبّرَ عنِ النّفْي كونَه مانعاً منَ الغِنى بوجودِهِ معَه. ومنهُ: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ ٱلصَّلَوٰةُ فَٱنتَشِرُوا۟﴾ [الجمعة: ١٠] ظاهرُه أمرٌ بالانتشارِ عندَ انقضاءِ الصّلاة، فالمرادُ تحقيقُ زوالِ المانع، وأنّ الصّلاةَ إذا قُضِيَتْ فلا مانعَ منَ الانتشار، فعبّرَ عن نَفْي الانتشار بما يقتضي تقاضيَ الانتشارِ مبالغة(٢).

(١) كذا في الأصول الخطية، والذي في «الانتصاف»: «ركز»، وهو الأشْبَهُ بالصواب.
(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٢٣٥).

مِن فَضْلِهِۦٓ إِن شَآءَۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبة: ٢٨]، ومَن لم يَنْسَ هذه الشريطةَ لم يَنتصِبْ مُعترضاً بعَزَبٍ كان غنيًّا فأفقَرَه النكاح، وبفاسقٍ تابَ واتَّقى اللّهَ وكان له شيءٌ ففَنِيَ وأصبح مسكيناً.

وعن النبيِّ ﷺ: «التمسُوا الرِّزقَ بالنكاحِ». وشَكا إليه رجلٌ الحاجة، فقال: «عليكَ بالباءَةِ»، وعن عمرَ رضي اللهُ عنه: عجبٌ لمن لا يَطلبُ الغِنى بالباءةِ!

ولقد كانَ عندَنا رجلٌ **رازحُ الحال**، ثم رأيتُه بعد سنينَ وقد انتَعشتْ حالُه وحَسُنت، فسألتُه، فقال: كنتُ في أوّلِ أمْري على ما عَلِمت، وذلك قبلَ أن أُرزَقَ وَلداً، فلمّا رُزِقتُ **بِكْرَ وَلدي** تراخيتُ عن الفَقْر، فلمّا وُلد ليَ الثاني زدتُ خيراً، فلمّا **تتامُّوا ثلاثةً** صبَّ اللهُ عليَّ الخيرَ صبًّا، فأصبحتُ إلى ما تَرى. ﴿وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ﴾ أي: غنيٌّ ذو سَعة **لا يَرزَؤُه إغناءُ الخلائق، ولكنه ﴿عَلِيمٌ﴾ يَبسُطُ الرزقَ لمن يشاءُ** ويَقدِر.

قولُه: (**رازحُ الحال**)، **الأساس**: بعيرٌ رازحٌ: ألقَى نفْسَه منَ الإعياء. وقيل: هُو الشّديدُ الهُزَالِ وبه حِراكٌ، ومِن المَجاز: رَزَحَتْ حالُه، ولهُ حالٌ رازحة.

قولُه: (**بكرَ ولدي**)، أي: أوّلَه، ما هذا الأمرُ منكَ بِبِكرٍ ولا بثِنْيٍ، أي: لا بأوّلٍ ولا ثانٍ. وحاجةٌ بِكْرٌ هُو أوّلُ حاجةٍ رُفِعَتْ. «تَتامُّوا ثلاثةً» مبالغةٌ في التّمام، رَجُلٌ تميمٌ، وامرأةٌ تامّةُ الخَلْق: وثيقاه، واجتَمَعوا فتَتامّوا عشرةً، وجعَلْتُه لكَ تِمّاً، أي: بتمامِه، كلُّ ذلك منَ «**الأساس**».

قولُه: (**لا يَرْزَؤُه إغناءُ الخلائق**)، **الأساس**: ما رَزَأْتُه شيئاً مَرْزِئةً ورُزْأً: ما نَقَصْتَه، وفَعَلَ كذا مِن غيرِ مَرْزِئَة، أي: غيرِ نُقصانٍ وضَرَر.

قولُه: (**ولكنّه ﴿عَلِيمٌ﴾ يَبسُطُ الرِّزقَ لمَن يشاء**)، هذا الاستدراكُ يؤذِنُ بأنّ قولَه: ﴿عَلِيمٌ﴾ تكميلٌ لقولِه: ﴿وَٰسِعٌ﴾، كقولِه:

حلــيمٌ إذا ما الحِلمُ زَيّـنَ أهلَـه ... مع الحِلم في عَيْن العدوِّ مَهيبُ[1]

---

(١) سبق تخريجه.

[﴿وَلْيَسْتَعْفِفِ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّىٰ يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ ۗ وَالَّذِينَ يَبْتَغُونَ الْكِتَٰبَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا ۖ وَءَاتُوهُم مِّن مَّالِ اللَّهِ الَّذِىٓ ءَاتَىٰكُمْ ۚ وَلَا تُكْرِهُوا۟ فَتَيَٰتِكُمْ عَلَى الْبِغَآءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا لِّتَبْتَغُوا۟ عَرَضَ الْحَيَوٰةِ الدُّنْيَا ۚ وَمَن يُكْرِههُّنَّ فَإِنَّ اللَّهَ مِنۢ بَعْدِ إِكْرَٰهِهِنَّ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ ٣٣]

﴿وَلْيَسْتَعْفِفِ﴾: ولْيَجتهدْ في العِفَّة وظَلَفِ النَّفْس، كأنَّ المُستعِفَّ طالبٌ من نفْسِه العفافَ وحامِلُها عليه. ﴿لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا﴾ أي: استطاعةَ تزوُّج.

ويجوزُ أن يُرادَ بالنكاح: ما يُنكَحُ به من المال.

﴿حَتَّىٰ يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ﴾ تَرجيَةٌ للمُستعِفِّين وتَقدِمةُ وعدٍ بالتفضُّل عليهم بالغِنى،

قولُه: (وظَلَف النّفْس)، الأساس: ظَلَفَ نفْسَه: كَفَّها عمّا لا يَحِلّ. قال ربيعةُ بنُ مَقْروم:

وظَلَفْتُ نفْسي مِن لئيم المأكل(١)

قولُه: (كأنّ المُستعِفَّ طالبٌ مِن نفْسِه العفافَ وحاملُها عليه)، أي: جَرّدَ مِن نفْسِه شخصاً غيرَه، وطلَبَ منهُ العفاف.

قولُه: (أن يُرادَ بالنِّكاح ما يُنكَحُ به منَ المال)، ومعنى هذيْنِ الوجهَيْنِ قريبٌ من معنى الوجهَيْن في ﴿طَوْلًا﴾ في قولِه تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلًا أَن يَنكِحَ الْمُحْصَنَٰتِ﴾ [النساء: ٢٥]، فإنّ الشافعيّةَ فسّرتْه بالزِّيادةِ في المال، والحَنفيّةَ بعَدَمِ مِلكِ فِراشِ الحُرّة(٢).

يؤيِّدُ هذا الوجْهَ قولُه تعالى: ﴿حَتَّىٰ يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ﴾، فالنِّكاحُ على هذا على زِنةِ «فِعال» للآلة. المطلع: هُو مثْلُ القِوام والحِزام: اسمٌ لِما يقامُ ويُحزَمُ به.

(١) البيت في «الحيوان» (٧: ٢٦٢)، وصَدْرُه:

ولقد أفَدْتُ المالَ من جَمْع امرئ

(٢) انظر: «أنوار التنزيل» (٢: ١٧٢) وللاطلاع على رأي الحنفية انظر: «أحكام القرآن» للجصّاص (٣: ١٠٩).

ليكونَ انتظارُ ذلك وتأمِيلُه لُطفاً لهم في استعفافهم، ورَبْطاً على قلوبهم، **وليَظهَرَ بذلك** أنَّ فضلَه أَولى بالإعفاء وأدنى من الصُّلَحاء، وما أحسنَ ما رتَّب هذه الأوامر: حيثُ أَمَرَ أوّلًا بما يَعصمُ من الفِتنة ويُبعِدُ من مُواقعةِ المعصية؛ وهو غضُّ البَصر، ثم بالنِّكاحِ الذي يُحصِّن به الدِّين، ويقعُ به الاستغناءُ بالحلالِ عن الحرام، ثم بالحَمْل على النَّفْس الأمّارةِ بالسوء **وعَزْفِها عن الطُّموحِ** إلى الشهوةِ عند العَجْز عن النكاحِ إلى أنْ يُرزَقَ القُدرةَ عليه. ﴿وَٱلَّذِينَ يَبۡتَغُونَ﴾ مرفوعٌ على الابتداء، أو منصوبٌ بفعلٍ مُضمَر يفسِّره ﴿فَكَاتِبُوهُمۡ﴾، كقولك: زيداً فاضرِبْه، ودخلتِ الفاءُ لتضمُّنِ معنى الشَّرط. والكِتابُ والمُكاتَبة، كالعِتاب والمُعاتَبة؛ وهو أن يقولَ الرَّجلُ لمَمْلوكِه: كاتَبْتُك على ألفِ درهم، فإنْ أدَّاها عَتَق.

قولُه: (**ليكونَ انتظارُ ذلك [وتأميلُه] لُطفاً لهم في استعفافِهم**)، يعني: في إيقاع الغِنى غايةً للأمرِ بالاستعفافِ فائدتانِ: إحداهُما: ليُوطِّنَ المستعفِفُ نفْسَه على الإمساكِ عنِ النِّكاح ولا يَستعجِلَ قبْلَ الاستغناءِ؛ لئلّا يُورِّطَه فيما يَفضَحُه مِن كثرةِ العيالِ وقلّةِ المال، فتكونَ التّرجيةُ لطفاً له. وثانيتُهما: أنهُ تعالى لمّا رَتّبَ الأمرَ بالاستعفافِ على قولِه: ﴿يُغۡنِيَهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضۡلِهِۦ﴾ آذَنَ أنّ فضلَه أوْلى بالإعفاء؛ لأنّ ترتُّبَ الحُكم على الوَصْفِ المناسبِ مُشعِرٌ بالعِلِّيّة، وكأنهُ قيل: استعِفّوا إلى أنْ يُغنِيَكمُ اللهُ مِن فضلِه، ففي كلامِه لَفٌّ ونَشر؛ لأنّ قولَه: «ليكونَ انتظارُ ذلك وتأميلُه» متعلِّقٌ بقولِه: «تَرْجيةً للمُسْتعفِّين».

وقولُه: (ولِيَظهَرَ بذلك)، بقولِه: «تقدِمةُ وَعْدٍ بالتفضُّل».

قولُه: (**وعَزْفِها عن الطُّموح**)، **النِّهاية**: وفي حديثِ حارثةَ: «عَزَفَتْ نفْسي عن الدُّنيا»(١)، أي: عَافَتْها وكَرِهَتْها، ويُروَى: «عَزَفْتُ نفْسي» بضمِّ التاء، أي: مَنَعتُها وصَرَفتُها. وطَمِحَ بصَرُه إليه، أي: امتدّ وعلا، ومنهُ: طَمِحَتْ عَيْناهُ إلى السّماء.

---

(١) هو جزءٌ من حديثٍ طويلٍ أخرجه البزّار في «المسند» (٦٩٤٨) من طريق أنس بن مالك. وأخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٣٢٨٩) وابن أبي شيبة في «المصنف» (٣١٠٦٤) والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٣: ١٥٩) من طريق الحارث بن مالك رَضِيَ اللهُ عنه.

ومعناه: كتبتُ لك على نفسي أن تعتِقَ مني إذا وَفَيتَ بالمال، وكتبتَ لي على نفسك أن تَفِيَ بذلك. أو: كتبتُ عليك الوفاءَ بالمال، وكتبتَ عليَّ العِتْق. ويجوزُ عند أبي حَنيفة رحمه الله حالًّا ومؤجَّلاً، ومُنجَّماً وغيرَ مُنجَّم؛ **لأنَّ الله عزَّ وجلَّ لم يَذكُرِ التنجيم، وقياساً على سائر العقود.** وعند الشافعيِّ رحمه الله: لا يجوزُ إلّا مؤجَّلاً منجَّماً، ولا يجوزُ عنده بنجمٍ واحد؛ لأنَّ العبدَ لا يَملك شيئاً، فعَقْدُه حالًّا مَنْعٌ مِن حصولِ الغَرَض؛ لأنه لا يَقدرُ على أداء البَدَلِ عاجلاً. ويجوزُ عقدُه على مالٍ قليلٍ وكَثير، وعلى خِدْمةٍ في مُدَّةٍ معلومة، وعلى عملٍ معلوم مُؤقَّت؛ مثل: حَفر بئرٍ في مكانٍ بعَيْنه معلومةِ الطُّول والعرض، وبناءِ دارٍ قد أراه آجُرَّها وجصَّها وما تُبنى به. وإن كاتَبه على قيمتِه: لم يجز. فإن أدَّاها: عَتَق، وإن كاتَبه **على وَصِيف**: جاز؛ لقلّةِ الجَهالة، ووَجَبَ الوَسَط. وليس له أن يَطأَ المُكاتَبة. وإذا أدّى عَتَق، وكان وَلاؤُه لمولاه؛ لأنه جادَ عليه بالكَسبِ الذي هو في الأصلِ له. **وهذا الأمرُ للنَّدْب عند عامَّة العلماء.** وعن الحسن: ليس ذلك بعَزْم، إن شاءَ كاتَبَ وإن شاء لم يُكاتِب.

وعن عمرَ رضي الله عنه: هي عَزْمةٌ من عَزَماتِ الله. وعن ابنِ سِيرينَ مِثْلُه،

قولُه: (**لأنّ اللهَ تعالى لم يَذكُرِ التنجيم، وقياساً على سائرِ العقود**)، قال القاضي: واحتجاجُ الحَنفيّةِ بإطلاقِه على جَوازِ الكتابةِ الحالّة ضعيفٌ؛ لأنّ المُطلَقَ لا يَعُمُّ معَ أنّ العَجْزَ عنِ الأداء في الحالِّ يَمنَعُ صحّتَها، كما في السّلَم فيما لا يوجَدُ عندَ المَحَلِّ(١).

قولُه: (**على وَصِيف**)، **الجَوهري**: الوَصيفُ: الخادم، غلاماً كان أو جاريةً. يقال: وَصَفَ الغلامُ: إذا بلَغَ الخِدمة، فهُو وَصِيفٌ بَيِّنُ الوَصافة.

قولُه: (**وهذا الأمرُ للنّدبِ عند عامّةِ العلماء**)، قال القاضي: لأنّ الكتابةَ معاوَضةٌ تتضمّنُ الإرفاق، فلا تجبُ كغيرِها(٢).

---

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ١٨٥).

(٢) المصدر السابق (٤: ١٨٥).

وهو مذهبُ داود. ﴿خَيۡرٗا﴾: **قُدرةً على أداء ما يُفارَقون عليه.** وقيل: أمانةً وتكسُّباً. وعن سلمانَ أنَّ مملوكاً له ابتغى أن يُكاتِبَه، فقال: أعندك مالٌ؟ قال: لا، قال: أفتأمُرني أن آكُلَ غُسالةَ أيدي الناس! ﴿وَءَاتُوهُم﴾ أمرٌ للمسلمين على وجهِ الوجوب بإعانةِ المُكاتَبين وإعطائهم سَهْمَهم الذي جَعَلَ اللهُ لهم من بيتِ المال، كقوله: ﴿وَفِي ٱلرِّقَابِ﴾ [البقرة: ١٧٧]، عند أبي حَنيفة وأصحابه. فإن قلت: هل يحلُّ لمولاه إذا كان غنيًّا أن يأخُذَ ما تُصُدِّقَ به عليه؟ **قلت: نعم، وكذلك إذا لم تَفِ الصدقةُ** بجميع البَدَل وعَجَز

قولُه: (وهُو مذهبُ داود)، هُو داودُ بنُ عليٍّ الأصفهانيُّ[1]، وهُو الذي يُرجِّحُ الاستصحابَ[2] على القياس وهُو مِن أصحابِ الظواهِر.

قولُه: (﴿خَيۡرٗا﴾: **قدرةً على أداءِ ما يُفارَقونَ عليه**)، وفي الحاشية: صادَرْتُه، وفارَقْتُه على مال، أي: صدَرَ هذا وهذا وتفارَقَا عليه. والأظهَرُ أنّ التقديرَ على أداءِ ما تقَعُ الفُرقةُ عليه مِن مالٍ أو خدمةٍ أو عمَل.

الأساس: ومنَ المجازِ: وَقَفْتُه على مفارِقِ الحديث، أي: على وُجوهِه الواضحة.

قولُه: (**قلتُ: نعَمْ، وكذلك إذا لم تَفِ الصّدَقَة**)، إلى آخِره، قيل: عندَ الشافعيِّ رَضِيَ اللهُ عنه أنّهُ إذا رَقّ المكاتَب، أو أُعتِقَ مِن غيرِ جهةِ الكتابة، غَرِمَ المدفوعَ إليه، إلّا أن يُتلِفَ المالَ قبْلَ العِتْقِ[3]، وإنّما وجَبَ الردُّ إذا لم يَعْتِقِ المُكاتَبُ لو عَتَقَ مِن غيرِ جهةِ الكتابة؛ لأنهُ عُلِمَ مِن طريقِ التبيُّن أنّ ما صُرِفَ إلى المُكاتَبِ لم يقَعِ الموقعَ حينَئذ، إذْ لم يترَتّبْ عليه الغَرَضُ المطلوب، وبهذا يَظهَرُ أنّ قياسَ ذلك على الصّدَقةِ التي اشتُريت منَ الفقيرِ غيرُ صحيح. وكذا إلحاقُه بحديثِ بَريرةَ، فإنهُ لم يَحدُثْ هنالك ما يَظهَرُ به بُطلانُ صَرْفِ الصّدقةِ إلى مَن صُرِفَتْ إليه.

(١) رأسُ المذهبِ الظاهري (ت ٢٧٠ هـ) كان كبيرَ المحلِّ في العلم والعمل، له ترجمة في «تاريخ بغداد» (٨: ٣٦٩).
(٢) يعني استصحاب الحال والبراءة الأصلية، وهو من مدارك الأصوليين المعتبرة.
(٣) لتمامِ الفائدة انظر: «نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج» للرملي (٨: ٣٩٢).

عن أداء الباقي، طاب للمولى ما أخذه؛ لأنه لم يأخذه بسبب الصدقة؛ ولكن بسبب عقد المكاتبة، كمن اشترى الصدقة من الفقير أو وَرِثها أو وُهبت له، ومنه قَولُه ﷺ **في حديث بَريرة**: «هو لها صدقةٌ ولنا هدية». وعند الشافعي رضي الله عنه: هو إيجابٌ على المَوالي أن يَحطُّوا لهم من مال الكتابة، وإن لم يفعلوا أُجبروا. وعن عليٍّ رضي الله عنه: يُحطُّ له الرُّبع. وعن ابن عباس رضي الله عنهما: يُرضَخُ له من كتابتِه شيئًا، وعن عمرَ رضي الله عنه: أنه كاتَبَ عبداً له يُكنى أبا أُميَّة، وهو أوّلُ عبدٍ كُوتِبَ في الإسلام، فأَتاه بأوَّل نَجْم، فدفَعَه إليه عمرُ وقال: استعِنْ به على مُكاتبتك. فقال: لو أخّرته إلى آخرِ نَجْم. قال: أخافُ أن لا أُدركَ ذلك. وهذا عند أبي حَنيفة على وجهِ النَّدب، وقال: إنه عَقدُ مُعاوضة؛ فلا يُجبَرُ على الحَطِيطة، كالبَيْع. وقيل: معنى ﴿وَءَاتُوهُم﴾: أسلِفُوهم. وقيل: أنفِقُوا عليهم بعد أن يُؤدُّوا ويَعتقوا. وهذا كلُّه مُستحَبّ. ورُوي: أنه كان لحُويطبِ بن عبد العُزّى مملوكٌ يقال له: الصُّبَيح، سأَلَ مَولاه أن يُكاتِبَه فأبى؛ فنزلتْ.

كانت إماءُ أهلِ الجاهلية **يُساعِينَ على مَواليهنّ**، وكان **لعبدِ الله بن أُبيٍّ** رأسِ

قولُه: (**في حديثِ بَريرةَ**)، وحديثُها على ما رَواهُ البخاريُّ ومسلمٌ ومالكٌ، عن عائشةَ رَضِيَ اللهُ عنها، قالت: تُصُدِّقَ على بَريرةَ بلَحْم، فقال رسُولُ الله ﷺ: «هُو لها صَدَقةٌ ولنا هديّة»(١). وفي أُخرى لمسلم: أنّ النبيّ ﷺ أُتِيَ بلَحْم بقرٍ فقيل: هذا ما تُصُدِّقَ به على بريرة، فقال: «هُو لها صَدَقةٌ ولنا هديّة».

قولُه: (**يُساعِينَ على مَواليهنّ**)، **النِّهاية**: المُساعاةُ: الزِّنى، وكان الأصمَعيُّ يجعَلُها في الإماءِ دونَ الحَرائِر؛ لأنّهنّ كُنّ يَسْعَيْنَ لَمواليهِنّ فَيكسَبْنَ بضرائبَ كانت عليهِنّ، يقالُ: ساعَتِ الأمَةُ: إذا فَجَرَتْ، وساعاها فلانٌ: إذا فَجَرَ بها، وهُو مُفاعَلةٌ منَ السّعي، فأبطَلَ الإسلامُ ذلك، ولم يُلحِقِ النّسَبَ بها، وعَفا عمّا كان منها في الجاهليّةِ ممّن أُلحِقَ بها.

قولُه: (**وكان لعبدِ الله بن أُبَيّ**)، الحديثُ مِن روايةِ مسلم وأبي داود، عن جابر، أنّ جاريةً

---

(١) أخرجه الإمام مالك في «الموطأ» (٢: ٢٢) والبخاري (١٤٩٣) ومسلم (١٠٧٥) و(١٥٠٤).

النِّفاق ستُّ جَوار: مُعاذة، ومُسَيْكة، وأُمَيْمة، وعَمْرة، وأَروى، وقُتَيْلة، يُكْرِهُهنَّ على البِغاء، وضَرَبَ عليهنَّ ضرائب، فشكتْ ثِنْتانِ منهنَّ إلى رسولِ الله ﷺ، فنزلتْ. ويُكنى بالفَتى والفتاة عن العَبدِ والأَمَة، وفي الحديث: «ليَـقُل أحدُكم: فَتايَ وفَتاتي، ولا يَقُلْ: عَبْدي وأَمَتي». والبغاء: مصدرُ البَغْي. فإن قلت: لِـمَ أُقحِمَ قولُه: ﴿إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا﴾؟ قلت: لأنَّ الإكراهَ لا يتأتَّى إلا مع إرادةِ التحصُّن، وآمرُ الطَّيِّعةِ المُواتية

لعبدِ الله بن أُبَيٍّ يقالُ لها مُسَيْكة، وأُخرى يقالُ لها أُمَيْمة، كان يريدُهما على الزِّنى، فشَكَتا ذلك إلى رسُولِ الله ﷺ، فأنزَلَ اللهُ تعالى: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا فَتَيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا﴾ الآية[1].

قولُه: (وفي الحديثِ: «ليقُلْ أحَدُكم: فَتاي»)، رَوى الإمامُ أحمدُ بنُ حَنْبل، عن أبي هريرةَ: «لا يقُلْ أحدُكم: ربِّي، وليقُلْ: سيِّدي، ومَوْلاي، ولا يَقُلْ أحَدُكم: عَبْدي أَمَتي، ولْيَقُلْ: فتايَ فتاتي غُلامي»[2].

قولُه: (لمَ أُقحِمَ قولُه: ﴿إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا﴾؟)، يريدُ أنّ النَّهيَ عن إكراهِهنّ مُطلق، فلمَ قَيَّده بقولِه: ﴿إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا﴾؟ وذلك يُوهِمُ أنّ النَّهيَ عنِ الإكراهِ ينتفي إذا لم توجَدْ إرادةُ التحصُّن وهُو ليسَ بمُراد، وهذا مَبْنيٌّ على أنّ المُعلّقَ بلفظِ ﴿إِنْ﴾ على الشيء، يعدمُ عندَهم عدم المُعلّق به بشهادةِ إجماع أهلِ اللُّغة أنّ كلمةَ ﴿إِنْ﴾ للشّرط، والشّرطُ هُو ما ينتفي الحُكمُ عندَ انتفائه. وأجابَ أنّ الإكراهَ إنّما يُتصَوّرُ إذا أرَدْنَ التحَصُّن، وإذا أَرَدْنَ البِغَاء، فلا إكراهَ إذَنْ، على أنّ كلمةَ ﴿إِنْ﴾ الدّالّةَ على الشّكِّ وخُلوِّ الجَزْم مُؤْذِنةٌ بأنّهنّ كُنّ راغباتٍ في الزِّنى.

الانتصاف: لم يَذكُرْ جواباً شافياً، وعندي أنهُ للإيقاظِ؛ لأنّ السامعَ ينبغي أنه يَحترزَ مِن هذه الرّذيلةِ وإن لم يكنْ زاجرٌ شَرْعيٌّ، إشعاراً بأنّ أمتَه خيرٌ منه، ولولا هذا لَمَا قَوِي الزاجرُ النّفْسي[3]. وقلتُ: ويقوِّي هذا التأويلَ التعريضُ في قراءةِ ابنِ عبّاس: لَهُنّ غفورٌ رحيم[4].

---

(١) أخرجه مسلم (٣٠٢٩) (٢٦) وأبو داود (٢٣١٣).

(٢) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٩٤٦٥) وهو ثابتٌ في «الصحيح» أخرجه البخاري (٢٥٥٢).

(٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٢٣٩) بتصرُّفٍ ملحوظ على جهةِ الاختصار.

(٤) وممن قرأ بها: ابن مسعود وجابر بن عبد الله وسعيد بن جُبير. انظر: «تفسير القرطبي» (١٢: ٢٥٥).

للبغاءِ لا يُسمَّى مُكرِهاً، ولا أَمْرُه إكراهاً. وكلمةُ ﴿إِنْ﴾ وإيثارُها على «إذا» إيذانٌ بأنَّ المُساعِيات كنَّ يَفعلْنَ ذلك برغبةٍ وطَواعِيَة منهنّ، وأنَّ ما وُجد من مُعاذة ومُسَيْكةَ من حيِّزِ الشاذِّ النادر.

﴿غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ لهم، أو: لهنّ، أو: لهم ولهنّ، إنْ تابُوا وأصلَحوا.

وقال الإمامُ: ومنَ الناسِ مَن ذكَرَ فيه جَواباً آخَرَ وهُو: أنّ في الغالبِ أنّ الإكراهَ لا يَحصُلُ إلّا عندَ إرادةِ التحصُّن والكلامُ الواردُ على سَبيل الغالبِ لا يكونُ لهُ مفهومُ الخطاب، كما أنّ الخُلْعَ يجوزُ في غيرِ حالةِ الشِّقاق، ولمّا كان الغالبَ في حالِ الشِّقَاق قال: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٢٩] وكذا قولُه تعالى: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَوٰةِ إِنْ خِفْتُمْ﴾ [النساء: ١٠١]، والقَصْرُ لا يختَصُّ بحالِ الخوف، لكنْ أجراهُ على سَبيلِ الغالب(١).

قولُه: (لهم، أو: لهُنّ، أو: لهم ولهُنّ)، يريدُ أنّ ﴿غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ مُطلَقٌ، والقرينةُ الدالّةُ على التقييدِ ﴿وَلَا تُكْرِهُوا فَتَيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ﴾، فيجوزُ أن يُقيّدَ بالمُكرَهينَ إذا تابوا وبالمُكرَهاتِ، أو بكلَيْهما جميعاً، وقلتُ: يجوزُ أن يُترَكا(٢) على إطلاقهما فيَدخُلوا فيه دخولًا أوّليّاً، قال القاضي: الثاني أوفَقُ للظاهرِ ولِما في مُصحفِ ابنِ مسعودٍ: مِن بَعْدِ إكراهِهنّ لهُنّ غَفُورٌ رَحيمٌ، ولا يَرِدُ عليه أنّ المُكرَهةَ غيرُ آثمةٍ فلا حاجةَ إلى المغفرة؛ لأنّ الإكراهَ لا يُنافي المُؤاخَذةَ بالذّات، ولذلك حُرِّم على المُكرِهِ القَتْلُ ووَجَبَ عليه القِصَاص(٣).

وقلت: فعلى هذا: في قولِه: «فإنّ اللهَ مِن بعدِ إكراهِهنّ لهُنّ» وعيدٌ شديد، وتهديدٌ عظيمٌ للمُكرِه، وذلك الغُفرانُ والرّحمةُ تعريضٌ، ويؤيِّدُ إيراد الجزاءِ على سَنَنِ الإخبار، والإطنابُ بذِكْرِ ﴿مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِهِنَّ﴾ يعني انتبهوا أيُّها المُكرَهون، أنّهُنَّ مَع كوْنهِنّ مُكرَهاتٍ بنحوِ القتلِ وإتلافِ العُضو، يؤاخَذْنَ على ما أُكرِهْنَ لولا أنّ اللهَ غفورٌ رحيمٌ فيتَجاوَزُ عنهُنّ، فكيف

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٣: ٢٢١).

(٢) في الأصول الخطية: «يُترك»، وصوابه بألفِ الاثنين.

(٣) «أنوار التنزيل» (٤: ١٨٧).

وفي قراءةِ ابن عبّاس: (لهنّ غفورٌ رحيم).

فإن قلت: لا حاجةَ إلى تعليقِ المغفرة بهنَّ؛ لأنَّ الـمُكرَهةَ على الزنى بخلافِ الـمُكرَهِ عليه في أنها غيرُ آثمة. قلت: لعلَّ الإكراهَ كان دون ما اعتبرته الشريعة ـ من إكراهٍ بقتل، أو بما يُخافُ منه التلفُ أو ذَهابُ العضو، من ضربٍ عَنيفٍ أو غيره ـ حتى تَسلَمَ مِن الإثم، وربما قصَّرت عن الحدِّ الذي تُعذَرُ فيه فتكون آثمة.

[﴿وَلَقَدۡ أَنزَلۡنَآ إِلَيۡكُمۡ ءَايَٰتٖ مُّبَيِّنَٰتٖ وَمَثَلٗا مِّنَ ٱلَّذِينَ خَلَوۡاْ مِن قَبۡلِكُمۡ وَمَوۡعِظَةٗ لِّلۡمُتَّقِينَ﴾ ٣٤]

(مُبيَّـنات): هي الآياتُ التي بُيِّنتْ في هذه السُّورة وأُوضحتْ في معاني الأحكام والحدود. ويجوزُ أن يكون الأصلُ مُبيَّناً فيها **فاتُّسِع في الظَّرف.**

بمَن يُكرِهُهنّ؟ مثْله قولُه تعالى: ﴿فَمَنِ ٱضۡطُرَّ غَيۡرَ بَاغٖ وَلَا عَادٖ فَلَآ إِثۡمَ عَلَيۡهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٌ﴾ [البقرة: ١٧٢].

قولُـه: (**وفي قراءةِ ابنِ عبّاس: «لهُنّ غفورٌ رحيم»**)، قال ابنُ جِنِّي: وقَرأها سعيدُ بنُ جُبَيْر، وقال: «لهُنّ»: متعلِّقٌ بـ«غفور»؛ لأنهُ أدنَى إليها، ولأنّ «فَعُولاً» أقعَدُ في التعدِّي مِن فَعيل. ويجوزُ أن يتعلّقَ بـ«رحيم»؛ لأجْلِ حرفِ الجرِّ إذا قُدِّرَ خبراً بعدَ خبَر، ولم يُقدّرْ صفةً لـ«غفور»، لامتناع تقَدُّم الصِّفةِ على موصُوفِها، والمعمولُ إنّـما يَصحُّ وقوعُه حيثُ يقَعُ عاملُه، وليس الخبَرُ كذلك، وأيضاً، يحسنُ في الخبَر؛ لأنّ رُتبةَ الرّحمةِ أعلى مِن رُتبةِ المغفِرة، ولأنّ المغفرةَ مسبّبَـةٌ عنها، فكأنّها مقدّمةٌ معنًى وإن تأخّرتْ لفظاً. هذا تلخيصُ كلام ابنِ جِنِّي[1].

قولُه: (**فاتُّسِعَ في الظّرف**)، أي: أُجرِيَ مَجْرى المفعولِ به، كقولِه: ويومٍ شَهِدناهُ[2]، أي: آياتٍ مُبيّنات فيها الأحكامُ والحدود.

---

(١) انظر: «المحتسب» (٢: ١٠٨-١٠٩).

(٢) سبق تخريجه. وتمامُ روايته:

ويومٍ شهِدناه سُـليْماً وعـامـراً ... قليلٍ سـوى الطعنِ النِّهالِ نوافلُه

وقُرِئ بالكسر، أي: بَيَّنت هي الأحكامَ والحدود، **جُعِلَ الفِعلُ لها على المَجاز**، أو مِن: بَيَّن، بمعنى: تَبيَّن، ومنه الـمَثَل: **قد بَيَّن الصُّبحُ لذي عينَيْن**. ﴿وَمَثَلًا مِّنَ﴾ أمثالِ مَن (قَبْلِكُم)، أي: قصّةً عجيبةً من قِصَصِهم، كقصَّة يوسفَ ومريم، يعني: قصّةَ عائشةَ رضي الله عنها.

﴿وَمَوْعِظَةً﴾: **ما وعَظَ به في الآياتِ والمَثَل**، من نحوِ قولـه: ﴿وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِى دِينِ ٱللَّهِ﴾ [النور: ٢]، ﴿لَّوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ﴾ [النور: ١٢]، ﴿وَلَوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ﴾ [النور: ١٦]، ﴿يَعِظُكُمُ ٱللَّهُ أَن تَعُودُوا۟ لِمِثْلِهِۦٓ أَبَدًا﴾ [النور: ١٧].

[﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ ۖ ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ ۖ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّىٌّ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِىٓءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ ۚ نُّورٌ عَلَىٰ نُورٍ ۗ يَهْدِى ٱللَّهُ لِنُورِهِۦ مَن يَشَآءُ ۚ وَيَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَٰلَ لِلنَّاسِ ۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ ٣٥]

قولُه: (**وقُرِئَ بالكسر**)، ابنُ عامرٍ وحمزةُ وحَفْصٌ والكسائيُّ في الموضِعَيْنِ هُنا وفي «الطلاق»، والباقونَ: بالفَتْح[1].

قولُه: (**جُعِلَ الفعلُ لها على المَجاز**)، كقولِه:

إذا رَدَّ عافي القِدْرِ مَن يستعيرُها؟[2]

قولُه: (**قد بيّنَ الصُّبحُ لذي عَيْنَيْن**)، قال المَيْدانيُّ: «بيّنَ» هاهنا بمعنى: تَبيّن، يُضرَبُ للأمرِ الذي يَظهَرُ كلَّ الظهور[3].

قولُه: (**ما وَعَظَ به في الآياتِ والمَثَل**)، يريدُ أنّ قصّةَ عائشةَ رَضِيَ اللهُ عنها مثْلُ قصّةِ

---

(١) يعني بفتح الياء. والمعنى: لا لُبْسَ فيها. وحجَّتُهم قوله تعالى: ﴿قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ ٱلْءَايَٰتِ﴾ [آل عمران: ١١٨] والفعلُ مسندٌ إلى الله، فهي الآنَ مُبيَّنات. انتهى من «حجّة القراءات» ص ٤٩٨.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) «مجمع الأمثال» (٢: ٩٩).

نظيرُ قولِه: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ مع قولِه: ﴿مَثَلُ نُورِهِۦ﴾ و﴿يَهْدِى ٱللَّهُ لِنُورِهِۦ﴾: قولُك: زيدٌ كَرَمٌ وجُود، ثم تقول: يُنعِشُ الناسَ بكَرَمِه وجُوده. والمعنى: ذو نُورِ السماوات، وصاحبُ نُورِ السماوات، **ونور السماوات والأرض الحق**، شبَّهه

يوسُفَ ومريمَ في أنّهما قُرِفا بما قُرِفا، فكانا بريئَيْنِ منه، وكانت أيضاً موعِظةً للمؤمنينَ في قولِه تعالى: ﴿لَّوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ لمّا أدمَجَ فيها ذلك الأدبَ الحسَن، وفيها قولُه تعالى: ﴿يَعِظُكُمُ ٱللَّهُ أَن تَعُودُوا۟ لِمِثْلِهِۦٓ﴾ وأكثرُها مواعظُ وسائرُ آياتِ السُّوَرِ مِن نحوِ: ﴿وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِى دِينِ ٱللَّهِ﴾، وقولِه تعالى: ﴿وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَآئِفَةٌ مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾، وقولِه: ﴿وَلَا تَقْبَلُوا۟ لَهُمْ شَهَٰدَةً أَبَدًا﴾، وقولِه: ﴿لَا تَتَّبِعُوا۟ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ﴾، ﴿قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا۟ مِنْ أَبْصَٰرِهِمْ﴾، وغيرِ ذلك، وهذه الآيةُ عامّةٌ لكنْ يَدخُلُ فيها هذه المعاني دُخولاً أوّليّاً.

قولُه: (**نَظيرُ قولِه: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ معَ قولِه: ﴿مَثَلُ نُورِهِۦ﴾ و﴿يَهْدِى ٱللَّهُ لِنُورِهِۦ﴾: قولُك: زيدٌ كرَمٌ وجُود، ثُم تقولُ: يُنعِشُ الناسَ بكرَمِه وجُودِه**)، يريدُ: أنّ نسبةَ ارتباطِ هذه الجُمَلِ بعضِها معَ بعض، كنسبةِ ارتباطِ الجُملتَيْنِ في المثال، وكذا حَمْلُ الخبَرِ على المبتدأ في الآية كحَمْلِه في المثال. فإنْ قلتَ: المثالُ ذو جُملتَيْنِ، والآيةُ ذاتُ جُمَلٍ ثلاث؟ قلتُ: إذا جُعِلَ قولُه تعالى: ﴿مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ﴾ إلى آخِرِها يتّصلُ به مبيِّناً لِما سَبَقَ؛ فإنّ البيانَ والمبيِّنَ متّحدانِ في الاعتبار، ثُمّ استُؤنِفَ بقولِه: ﴿يَهْدِى ٱللَّهُ لِنُورِهِۦ مَن يَشَآءُ﴾ ليَنطبِقَ عليه المثال، فإنّ قولَه: يُنْعِشُ الناسَ بكرَمِه مثْلُ قولِه: ﴿يَهْدِى ٱللَّهُ لِنُورِهِۦ﴾، وحينَ لم يَفتقِرْ كرَمٌ وجُودٌ إلى البيانِ ترَكَه.

قولُه: (**يُنعِشُ الناسَ بكرَمِه**)، أي: يَرفَعُهم، ويُصلِحُ حالَهم. وأصلُه: مِن نعْشةِ العاثِر، وفي بعضِ الأدعيةِ المأثورة: يا ناعشَ الضّعيف، يا مُغيثَ اللّهيف، ويا مُنتهَى رغبةِ الوَضيع والشّريف.

قولُه: (**ونورُ السماواتِ والأرضِ الحقّ**)، أي: المرادُ بالنُّور: الحقّ، يَدُلُّ عليه قولُه: «شَبّهَه بالنُّور»، أي: شَبّهَ الحقّ بالنُّور، والمرادُ بالحقِّ: كوْنُهما دليلَيْنِ على وجودِ فاطرِهما، وعظَمةِ مُبدِعِهما، وكمالِ قُدرةِ مُنشئِهما، قال اللهُ تعالى: ﴿وَيَتَفَكَّرُونَ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَٰطِلًا﴾ [آل عمران: ١٩١] أي: ما خلقتَهُ إلّا حقّاً. ويؤيِّدُه قولُه:

بالنورِ في ظُهوره وبيانه، كقوله: ﴿ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ﴾ [البقرة: ٢٥٧]: أي: من الباطل إلى الحقّ.

وأضافَ النورَ إلى السماواتِ والأرض لأَحد معنيَيْن: إمّا للدلالة على سَعةِ إشراقه وفُشوِّ إضاءته حتى تضيءَ له السماواتُ والأرض. **وإمّا أن يُرادَ أهلُ السماواتِ والأرض**، وأنهم يَستضيئون به.

«شَبّهه بالنُّورِ في ظهورِه وبيانِه»، أي: جَعَلَه مبيِّناً ودليلاً على وَحْدانيّتِه، ومآلُ المعنى: اللهُ جاعِلُهما دليلَيْنِ على وَحْدانيّتِه، كما نُقِلَ عن بعضِهم: اللهُ مدلولُ السماواتِ والأرض. ولمّا احتاجَ الاستدلالُ بهما إلى الذِّهنِ الثاقب، والفِكرِ الصّائبِ الذي لا يَلْويه الباطلُ يميناً وشِمالاً، جَعَلَ المشَبَّهَ به في كُوّةٍ؛ ليُؤْذِنَ أنّ المستضيءَ به إنّما ينتفعُ إذا انتصَبَ مُحاذياً لهُ قِبلاً إيّاه، وكذلك المُستدلُّ ينبغي أن يكونَ على الصِّراطِ المستقيم، كقولِه تعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٥٣]، وإليه الإشارةُ بقولِه: «ولم يذهَبْ عن الجادّةِ الموصِلةِ إليه يميناً وشمالاً».

فإن قلتَ: تفسيرُه لقولِه: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ بقولِه: «للدِّلالةِ على سَعةِ إشراقِه وفُشُوِّ إضاءتِه» غيرُ مطابقٍ لقولِه: «إنّ المِصباحَ إذا كان في مكانٍ مُتَضايِقٍ كالمِشكاةِ، كان أضوَأَ له، وأجمَعَ لنُورِه»، بخلافِ المكانِ الواسع، فإنّ الضّوءَ يَنبَثُّ فيه وينتشر، والواجبُ الموافقةُ بيْنَ ما يَجتمعُ فيه المُشَبّهُ والمشَبّهُ به منَ المعنى؟ قلتُ: إنّما يكونُ كذلك أنْ لو كان وَجهُ الشّبَه سَعَةَ الإشراقِ وفُشُوّه، وإنّما الوَجْهُ فَرْطُ الضِّياءِ وقوّةُ الإنارة. والحاصلُ أنْ شُبِّهَ نُورُ الله الفاشي في قوّةِ ظُهورِه بالنُّورِ المستفادِ منَ المِصباح الذي هُو في المِشْكاة، والمرادُ بالفُشُوِّ والانتشار: كثرةُ الدّلائلِ وظهورُ آثارِ وَحْدانيّته في المَلَكوت.

قولُه: (**وإمّا أن يُرادَ أهلُ السماواتِ والأرض**)، وهُو يَنظُرُ إلى تأويلِ ابنِ عبّاس على ما رَواهُ مُحيي السُّنةِ عنه: اللهُ هادي أهلِ السماواتِ والأرض، فهُم بنُورِه إلى الحقِّ يهتَدون، وبهُداهُ مِن حَيْرةِ الضّلالةِ يَنْجُون[1]. وقال الإمامُ: اللهُ هادي أهلِ السماواتِ والأرض، قولُ

---

(١) «معالم التنزيل» (٦: ٤٥).

....

ابنِ عبّاسٍ والأكثَرين. وقال أيضاً: القولُ بأنّ المرادَ بالنُّور: الهُدى هُو المُختار؛ لأنهُ مُطابِقٌ لِما قبلَه، وهُو قولُه: ﴿وَلَقَدْ أَنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ ءَايَٰتٍ مُّبَيِّنَٰتٍ﴾[1]. وأقول - والعِلمُ عندَ الله -: إنّ هذه الآيَةَ ممّا خاضَ فيها العارِفونَ والنّحاريرُ منَ العلماء، وبَلَغَتْ أقوالُهم مَبلَغاً عظيماً، وكلٌّ تكلّمَ على مقدارِ بضاعتِه، وجاء بها في وُسْعِه وطاقتِه ﴿قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرَبَهُمْ﴾ [البقرة: ٦٠].

هذا، وإنّ مِن جِبلّةِ مَن أفنى عُمُرَه في تحصيلِ صناعةٍ أن تتحرّكَ أريحيّتُه إذا ما لاحَتْ لهُ مِن تلك الصِّناعةِ لَـمْعةٌ، وممّا تصَدّيْتُ له، وأفنَيْتُ فيه صَالحَ عُمُري معرفةُ الفَصَاحتَيْنِ، ومراعاةُ المُوافقةِ بيْنَ الطّلِبَتَيْن، أعني المقامَ والكلام، وكثيراً ما كانت تَصدُمُ القريحَةَ معاني هذه الآيةِ إذا حاوَلتُ لاقتداحِ زَنْدِها، وانتشاقِ زُبْدِها معَ ما يَندُبُني إليه أَخَصُّ إخواني في الدّين وأخلَصُ أَخْداني في طَلَبِ اليقين، ولمّا اعتَقَدتُ أنّ التّجاسُرَ على كلام الله المَجيد، والتجاسُرَ لهُ والتشميرَ للخَوْضِ فيه، معَ قلّةِ البضاعة، مِن أعظم ما يَلزَمُ المرءَ منَ الغَرامة، كنتُ أُقدِّمُ رِجْلاً وأُوخِّرُ أُخرى إلى أنْ وافَقَ لتحريكِ القلم شِدّةُ الغرام، فاضُطرِرتُ إلى إبرازِ هذه الصُّبابة مِن تلك الضّبابة، فإنْ صادَفَها الحقُّ فهُو المَرام، وإلّا فإنّي أستغفرُ اللهَ على ما بَدَا منّي أوّلاً وآخِراً.

أقولُ: الواجبُ على مُقْتني صناعةِ البلاغةِ تعيينُ المقام، وتحريرُ الكلام، لتنقيح المَرام. وتحريرُ ما نحن فيه: أنْ نُبيِّنَ أوّلاً أنّ النُّورَ ما هو؟ وما يقتضيه المقامُ منَ التأويل، فإذا تَعيّنَ ذلك يُنظرُ بعدَ ذلك في حقيقةِ هذا التشبيه، فإنهُ مِن أيِّ قَبيلٍ هو؟ أمنَ المركّبِ العَقْليِّ أو الوَهْميِّ، أو الحِسِّيِّ، أم منَ المُفرَقِ الحِسِّيِّ أو العَقْليِّ، وعلى تقديرِ كونِه مُفرّقاً فالمُشَبّهاتُ المُقَدّرةُ ما هي؟ وما التي يجبُ تصحيحُها حتّى تُقابَلَ بالمذكوراتِ؟ وتنصيصُها مِن أعظم الشؤون، والتقصّي من ذلك لا يَستَتِبُّ إلّا بعَوْنِ الله تعالى وتوفيقِه، وإلا بلُطفِه وتسديدِه. فالكلامُ مُرتّبٌ على مَطْلَبَيْن:

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٣: ٢٢٤).

المطلبُ الأوّل: في الكَشْفِ عن حقيقةِ هذا النُّـور:

والقول الجامعُ فيه ما أورَدَه القاضي في «تفسيرِه» واختَصَرَه مِن كلام الإمامَيْن: حُجّةِ الإسلام[(١)]، والإمام فَخْرِ الدِّين، ولَخَّصَه: النورُ في الأصل: كيفيّةٌ تُدرِكُها الباصرةُ أوّلًا، وبوَسَاطتِها تُدرِكُ سائر المُبصَراتِ ثانياً، كالكيفيّةِ الفائضةِ منَ النيِّرَيْنِ على الأجرام الكثيفةِ المُحاذيةِ لهما، ويوافقُه تفسيرُ أهلِ اللُّغة: النُّورُ: الضِّياء. وهُو بهذا المعنى لا يصحُّ إطلاقُه على الله تعالى إلّا بتقديرِ مضاف، كقولِك: زيدٌ كَرَمٌ أي: ذو كَرَم، أو على تجَوُّز، وهُو على وجوهٍ:

أ ـ مُنَوِّرُ السّمٰواتِ والأرض؛ لأنّ اللهَ تعالى نَوّرَهما بالكواكبِ وما يَفيضُ عنها[(٢)] منَ الأنوار، وبالملائكةِ والأنبياء.

ب ـ مُدبِّرُهما، مِن قولِهم للرئيسِ الفائقِ في التدبير: نورُ القوم؛ لأنّهم يَهتَدونَ به في الأُمور.

ج ـ مُوجِدُهما، فإنّ النُّورَ ظاهرٌ بذاتِه، مُظهِرٌ لغيرِه، وأصلُ الظُّهورِ هُو الوجود، كما أنّ أصلَ الخَفَاءِ هُو العَدَم، واللهُ تعالى موجودٌ بذاتِه، مُوجِدٌ لِما عَدَاها.

د ـ الذي به يُدرَك، أو يُدرِكُ أهلُها، ومِن ثَم أُطلِقَ النُّورُ على الباصِرةِ لتَعلُّقِها به، أو لمُشارَكتِها لهُ في توقُّفِ الإدراكِ عليه ثُمّ على البصيرة؛ لأنّها أقوى إدراكاً، فإنّها تُدرِكُ نفْسَها وغيرَها منَ الكُلِّيّاتِ والجُزْئيّاتِ الموجوداتِ والمعدومات، وتَغُوصُ في بَواطِنِها وتَتصرّفُ فيها بالتركيبِ والتحليل، ثُم إنّ هذه الإدراكاتِ ليسَت لِذاتِها وإلّا لَما فارقَتْها، وهِي إذَنْ مِن سببٍ يُفيضُها عليه، وهُو اللهُ تعالى، أو بتَوسُّطٍ منَ الملائكةِ والأنبياءِ. ويَقرُبُ منهُ قولُ ابنِ عبّاس: هادي مَن فيهِما، فهُم يَهتَدونَ بنُورِه[(٣)].

وقلتُ: قولُ ابنِ عبّاس مِن واد، وهذا مِن واد، فإنّ قولَ حَبْرِ الأُمّةِ مِن وادي طُورِ سَيْناء، وهذا مِن وادٍ يَهيمُ فيه ابنُ سيناء[(٤)]، فإنّ معنى قولِه: اللهُ هادي العالَمَين ومُبَيِّنُ ما

---

(١) يعني الإمام الغزالي رحمه الله.

(٢) في النسخ الخطية: «عليهما»، وصوّبناه من «أنوارِ التنزيل».

(٣) «أنوار التنزيل» (٤: ١٨٧).

(٤) يعني الفيلسوف المشهور.

....

يَهتَدونَ به ويَتخلّصُونَ مِن ظُلُماتِ الكُفْرِ والضّلالاتِ ووَرْطاتِ الزّيْغ والجَهالاتِ بوَحْيٍ يُنزِلُه، ونبيٍّ يبعَثُه.

وقد تقرّرَ أنّ التأويلَ الذي عليه التعويلُ ما ساعَدَ عليه النّظْم. ورَوَيْنا عن مُحيي السُّنةِ في «المَعالِمِ» أنهُ قال: التأويلُ: صَرْفُ الآيةِ إلى معنًى محتَمَلٍ مُوافقٍ لِما قبلَها ولِما بعدَها غيرِ مُخالفٍ للكتابِ والسُّنّة، من طريق الاستنباط[1].

وعلى مقتضَى هذه القضيّةِ وجَبَ النّظَرُ في هذه الآيةِ إلى السِّباقِ والسِّياقِ، أمّا السِّباقُ فكما قال الإمامُ: هو قولُه تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ ءَايَـٰتٍ مُّبَيِّنَـٰتٍ وَمَثَلًا مِّنَ ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلِكُمْ وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ﴾، وبيانُه أنّها جاءتْ رابطةً لقصّةِ براءةِ سَاحةِ حِجَابِ رسُولِ الله ﷺ أُمِّ المؤمنينَ الصِّدِّيقةِ بنتِ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللهُ عنهُما بقولِه: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾، كما فَسّرَهُ المصنِّفُ، وتخلُّصاً منها إليه، وقد كَرّرَ هذا المعنى في هذه السُّورةِ الكريمة مِراراً ترجيعاً إلى ما هُو مهتَمٌّ به وتخلُّصاً إلى ما ينبغي أن يَشرَعَ فيه. منها: قولُه تعالى في فاتحةِ السُّورة: ﴿وَأَنزَلْنَا فِيهَآ ءَايَـٰتٍۭ بَيِّنَـٰتٍ لَّعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾. ومِن ثَمّ جاء في هذا المقام مفصُولاً استئنافاً على بيانِ الموجَب، امتناناً على المُنزّلِ عليهم، كأنه قيل: إنّما أنزَلَ اللهُ إليكم هذه الآياتِ ومَثَلاً منَ الذين خَلَوْا مِن قَبْلِكم وموعِظةً للمتّقين؛ لأنهُ هادي أهلِ السّمٰواتِ وأهلِ الأرضِ بإنزالِ الآيات البيِّناتِ والكتابِ المُنيرِ المُشتملِ على ما تَأْتُونَ به وتَذَرُون، ففيه مَع الامتنانِ تعظيمُ شأنِ الرسُولِ ﷺ، حيث استَشهَدَ لبراءةِ حِجَابِه بمثْلِ هذه الآيةِ الكريمةِ الجامعة، وفي جَعْلِ تلك الآية تخلُّصاً لهذه، وإنّها منَ الجَوامع المُحتَويةِ على الأُمّهات، فإنّ قولَه: ﴿مُّبَيِّنَـٰتٍ﴾ يشتملُ على جميع ما يَستحقُّ أن يُبيّنَ مِن أصُولِ الدِّينِ وفروعِه.

وقولُه: ﴿وَمَثَلًا مِّنَ ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟﴾ مُنبئٌ عن[2] أحوالِ سائرِ الأُمَمِ الخالية، والرسُلِ الماضية، ﴿وَمَوْعِظَةً﴾ مُنبِئةً عن جميع الآياتِ المُنذراتِ والمُبشِّرات. واختصاصُ المتّقين؛ لأنّهمُ الجامِعونَ بيْنَ ما يجبُ أن يُؤتَى به، ويُحترَزَ منه، دِلالةٌ بيّنةٌ على صحّةِ ما ذهَبْنا إليه. ثُمّ

---

(١) «معالم التنزيل» (١: ٤٦).

(٢) في (ط): «مبنيّ على».

في الانتقالِ مِن ضميرِ التعظيم إلى اسم الذّاتِ والحَضْرةِ الجامعةِ خَطْبٌ جَليل وخَطَرٌ خطير وإيذانٌ بأنّ تلك الهدايةَ أيضاً جامعةٌ لِما يُناطُ به أمورُ الدِّين مِن بَعْثةِ الرسُلِ وإنزالِ الكتُبِ وغيرِ ذلك. وأمّا السِّياقُ فإنّ قولَه تعالى: ﴿يَهْدِى ٱللَّهُ لِنُورِهِۦ﴾ جاء مفصولاً للاستئنافِ، وبيانِ أنّ اللهَ يختَصُّ بتلك الهدايةِ مَن يشاءُ مِن خَواصِّ حَضْرتِه، وأنّ قولَه تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَعْمَٰلُهُمْ كَسَرَابٍۭ بِقِيعَةٍ﴾، ﴿أَوْ كَظُلُمَٰتٍ فِى بَحْرٍ لُّجِّىٍّ﴾ جاء مُقابِلاً لهذه الآيات، والمعنى: أنَّ أعمالَهمُ الصالحة التي لم تكنْ مُقتَبسةً مِن مِشكاةِ النُّبوّةِ ضائعةٌ، ألا ترى كيف أوقَعَ قولَه: «﴿وَوَجَدَ ٱللَّهَ عِندَهُۥ﴾ تنبيهاً على أنّ الكافرَ كان فاقدَ ذلك النُّورِ عندَ عمَلِه؟» وقال مُحيي السُّنة: أراد بالظُّلُماتِ: أعمالَ الكُفّار، وبالبحرِ اللُّجِّي: قلبَه، وبالموج يَغْشَى قلبَهُ منَ الجَهْلِ والشكِّ والحَيْرة، وبالسّحابِ: الطّبْعَ والرّيْنَ على قلبِه[(١)].

وقلت: قولُه: «﴿ظُلُمَٰتٌۢ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ﴾» مُقابِلٌ لقولِه: ﴿نُّورٌ عَلَىٰ نُورٍ﴾، ولهذا ختَمَها بقولِه: ﴿وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورًا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ﴾. وعن الإمام: قال الأصحابُ: إنهُ تعالى لَمّا وَصَفَ هدايةَ المؤمنِ بأنّها في نهايةٍ منَ الجَلاءِ والظهورِ عَقّبَها بأنْ قال: ﴿يَهْدِى ٱللَّهُ لِنُورِهِۦ مَن يَشَآءُ﴾، ولمّا وَصَفَ ضَلالةَ الكافرِ بأنّها في نهايةِ الظُّلمةِ عَقّبَها بقولِه: «﴿وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورًا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ﴾»[(٢)] مُظهِراً أنّ المرادَ بالنُّور: الهدايةُ بإنزالِ الكتُبِ، وإرسالِ الرسُل، شَبّهَها في ظهورِها في نفْسِها والبيانِ والجَلاء، وفي كوْنِها مبيِّناً لغيرِها ممّا يُناطُ به أمرُ الدِّينِ بالنور؛ لأنهُ ظاهرٌ في نفْسِه، مُظهِرٌ لغيرِه.

والمطلَبُ الثاني: في الكشْفِ عن حقيقةِ التمثيل.

قال القاضي: وقد ذُكِرَ في معنى التمثيلِ وجوهٌ:

أ ـ تمثيلٌ للهُدى الذي دَلّ عليه الآياتُ البيِّناتُ في جَلاءِ مدلولِها وظهورِ ما تضمّنَه منَ الهُدى بالمِشكاةِ المنعوتة[(٣)].

(١) «معالم التنزيل» (٦: ٥٢).

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢٤: ٩).

(٣) في الأصول الخطية: «المعنوية»، وصوّبناه من «أنوار التنزيل».

....

ب ـ تشبيهُ الهُدى مِن حيثُ إنه محفوفٌ بظُلُماتِ أوهام الناسِ وخيالاتِهم بالمِصباح.

ج ـ تمثيلٌ لِما نوّرَ اللهُ به قلبَ المؤمنِ ـ منَ المَعارِفِ والعلوم ـ بنُورِ المِشكاةِ المُنبَثِّ فيها مِن مِصباحِها، ويؤيِّدُه قراءةُ أُبَيّ: «مثَلُ نُورِ المؤمن»(١).

د ـ تمثيلُ ما مَنَحَ اللهُ به عبادَه منَ القُوى الدّرّاكةِ الخَمْس المترتِّبةِ التي يَنُوطُ بها المَعاشَ والمَعاد، وهي: الحسّاسةُ التي تُدرَكُ بها المحسُوساتُ والخَياليّةُ التي تَحفَظُ صُورَ تلك المحسوساتِ لتَعرِضَها على القوّةِ العَقْليّة متَى شاءت، والعاقلةُ التي تُدرَكُ بها الحقائقُ الكُلِّية، والمُفكِّرةُ التي تؤلِّفُ المعقولاتِ لتُنتِجَ منها عِلمَ ما لا يُعلَم، والقُوّةُ القُدُسيّةُ التي تَنْجَلي فيها لوائحُ الغَيْبِ وأسرارُ المَلَكُوتِ المختصّةُ بالأنبياءِ والأولياء، المَعْنيّةُ بقولِه: ﴿وَلَٰكِن جَعَلۡنَٰهُ نُورٗا نَّهۡدِي بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنۡ عِبَادِنَا﴾ [الشورى: ٥٢] بالأشياءِ المذكورةِ في الآية، وهِي المِشكاةُ والزجاجةُ والمِصباحُ والشّجرةُ والزّيت، فإنّ الحسّاسةَ كالمِشكاة؛ لأنّ محلّها كالكُوَى، ووَجْهُها إلى الظاهر، ولا تُدرِكُ ما وراءها، وإضاءتُها بالمعقولاتِ لا بالذّات، والخَياليّةُ كالزُّجاجةِ في قَبُولِ صُوَرِ المُدرَكاتِ منَ الجوانب، وضَبْطِها للأنوارِ العَقْليّة، وإنارتِها بما يَشتمِلُ عليها منَ المعقولات. والعاقلةُ كالمِصباح، لإضاءتِها بالإدراكاتِ الكُلِّية، والمعارِفِ الإلهيّة.

والمُفكِّرةُ كالشّجرةِ المبارَكة، لتَأدِّيها إلى ثَمَراتٍ لا نهايةَ لها. والزيتونةُ(٢) المُثمِرةُ للزّيتِ، الذي هُو مادةُ المَصابيح، التي لا تكونُ شَرْقيّةً ولا غَرْبيّةً، لوقوعِها بيْنَ الصُّورِ والمعاني متصرِّفةً في القَبيلَيْن، منتفِعةً(٣) منَ الجانبَيْنْ، والقُوّةُ القُدُسيّةُ كالزّيت، فإنّها لضيائها وشِدّةِ ذُكائها تكادُ تضيءُ بالمَعارِفِ مِن غيرِ تفكُّرٍ ولا تعليم(٤).

وقلتُ: الوَجْهُ الأوّلُ: منَ التشبيه المرَكّبِ العَقْلي؛ لأنّ الوَجْهَ مأخوذٌ منَ الزُّبدةِ

---

(١) انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (١٢: ٢٥٩) و«مختصر شواذّ القرآن» ص ١٠١.

(٢) في الأصول الخطية: «الزيتونة» بحذف الواو، والصواب إثباتها، وهو على الجادّةِ في «أنوار التنزيل».

(٣) في الأصول الخطية: «مسعفة»، وصوّبناه من «أنوارِ التنزيل».

(٤) «أنوار التنزيل» (٤: ١٩٠).

....

والخُلاصة، ولهذا قال في جَلاءِ مدلولِـها: وإليه مَيْلُ المصنِّفِ في الوَجْهِ الأوّل، حيث قال: «ونُورُ السّمٰواتِ والأرضِ الحقُّ شَبّهَهُ بالنُّورِ في ظهورِه وبيانِه»، وقال أيضاً: «صفةُ نُورِه العجيبةُ الشأنِ في الإضاءة»، فجَعَل الوَجْهَ الإضاءة، ألا ترى كيف اعتبَرَ الزُّبدةَ بقولِه: «هذا الذي شَبّهت به الحَقّ نورٌ متضاعِفٌ» إلى آخِرِه؟

والوَجهُ الثاني: منَ المُركّبِ الوَهْميِّ، حيثُ تُصوّرُ في المُشَبّه الحالةُ المُنتزَعةُ منَ المُشَبّه به، وهِي قولُه: مِن حيث إنه محفوفٌ بظُلُماتِ أوهام الناسِ وخيالاتِهم[١].

والوجه الثالث: منَ التشبيهِ المُفرّقِ الذي يُتكلّفُ فيه للمشَبّه أشياءُ مُتعدِّدةٌ مناسبةٌ لِما في المُشَبّهاتِ بها، لكنّهُ مَبْنيٌّ على أصُولِ الحُكماء، والمقامُ يَنْبو عنهُ كما ترى.

والوجهُ الرابعُ الذي عليه قراءةُ أُبيٍّ أقرَب، وللمقصودِ أدعَى، ولكنْ يَفتقرُ إلى فَضْلِ تقرير، وذلك أنهُ لمّا تَقرّرَ في المطلَبِ الأوّلِ أنّ المرادَ بالنُّور: الهدايةُ بوَحْي يُنزِّلُه ورسولٍ يَبعثُه، فالواجبُ أن لا يتجاوَز عن حديثِ الوَحْي والمُوْحى إليه، فالمُشَبّهاتُ المناسبةُ صَدْرُ الرسُولِ ﷺ وقلبُه، واللّطيفةُ الرّبّانيّةُ فيه والقرآنُ نفْسُه وما يتأثّرُ منهُ القلبُ عندَ استمدادِه، فهذه مَراتبُ خمسٌ مُفيضةٌ ومُستفيضةٌ على ترتيبِ فَيْضِ الله على العباد، ومَن أرادَ الوصُولَ فهذه السبيل، وإلّا فـ﴿ظُلُمَٰتُۢ بَعۡضُهَا فَوۡقَ بَعۡضٍ إِذَآ أَخۡرَجَ يَدَهُۥ لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَاۗ وَمَن لَّمۡ يَجۡعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورٗا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ﴾.

وأمّا التفصيلُ فإنهُ شَبّهَ صدرَه صَلَواتُ الله عليه بالمِشكاةِ؛ لأنهُ كالكُوَى ذو وجهَيْنِ، فمِن وَجْهٍ يَقتبِسُ النُّورَ منَ القلبِ المُستنير، ومِن آخَرَ يَقتبِسُ ذلك النُّورَ المُقتبَسَ على الخَلْق، وذلك لاستعدادِه بانشراحِه مرّتَيْنِ: مرّةً في صِباه[٢] وأُخرى عندَ إسرائه، قال اللهُ تعالى: ﴿أَفَمَن شَرَحَ ٱللَّهُ صَدۡرَهُۥ لِلۡإِسۡلَٰمِ فَهُوَ عَلَىٰ نُورٖ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ [الزمر: ٢٢]، هذا تشبيهٌ صحيحٌ قد اشتُهِرَ عندَ جماعةٍ منَ المفسِّرين.

---

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ١٨٩).

(٢) في (ح) و(ف): «صبأته».

....

رَوى محيي السنّة(١) عن كعبٍ: هذا مثَلٌ ضَرَبَهُ اللهُ لنبيِّه ﷺ: المِشكاةُ: صدرُه، والزُّجاجةُ: قلبُه، والمِصباحُ فيه: النُّبوّة، تُوقَدُ مِن شجرةٍ مبارَكةٍ هي شجرةُ النُّبوة(٢).

ورَوَى الإمامُ عن بعضِهم: أنّ المِشكاةَ: صدْرُ محمدٍ صَلَواتُ الله وسَلامُه عليه، والزُّجاجةُ: قلبُه، والمِصباحُ: ما في قلبِه منَ الدِّين(٣).

وفي «حقائقِ السُّلميِّ»(٤) عن أبي سعيدٍ الخرّاز:(٥) المِشكاةُ: جَوْفُ محمدٍ، والزجاجةُ: قلبُه، والمِصباحُ: النُّورُ الذي فيه(٦). ومنهُ خُطبةُ «المصابيح»:(٧) مِن مصابيحَ خَرَجَتْ عن مِشكاةِ التّقوى. وشُبِّه قلبُه صَلَواتُ الله عليه بالزُّجاجةِ المنعوتةِ بالكوكب الدُّرِّيِّ لصَفائه وإشراقِه، وخُلوصِه مِن كُدورةِ الهَوَى، ولَوْثِ النَّفْسِ الأمّارة، وانعكاسِ نُورِ اللّطيفةِ إليه. وشُبِّهتِ اللّطيفةُ القُدُسيّةُ المُزهِرةُ في القلبِ بالمِصباح الثاقب.

رَوَينا في «مسنَدِ الإمام أحمدَ بن حَنْبل»، عن أبي سعيدٍ الخُدْريِّ، قال: قال رسُولُ الله ﷺ: «القلوبُ أربعةٌ: قلبٌ أجرَد، فيه مثْلُ السِّراج يُزْهَر». وفيه: «أمّا القلبُ الأجرَدُ فقلبُ المؤمن، سِراجُه فيه نورُه»(٨). الحديث، وأورَدَه شيخُنا شيخُ الإسلام أبو حَفْصٍ السُّهْرَوَرديُّ قَدّسَ اللهُ تعالى سِرّه في «العوارِفِ»(٩) مُستشهداً لِما سَنَحَ لهُ في معنى الرُّوح والقلبِ والنّفْس:

---

(١) في (ح) و(ف): «روى الجماعة».

(٢) ذكره البغوي في «معالم التنزيل» (٦: ٤٨).

(٣) «مفاتيح الغيب» (٢٣: ٣٩٠).

(٤) يعني «حقائق التفسير» لأبي عبد الرحمٰن السلمي.

(٥) أحمد بن عيسى البغدادي (٢٨٦ هـ) من كبار المتصوّفةِ، صحبَ السريَّ السقطيَّ وغيره، وعلى كلامِه مؤاخذات، له ترجمة في «طبقات الصوفية» ص ٢٢٨، و«سِيَر النبلاء» (١٣: ٤١٩).

(٦) «حقائق التفسير» (٢: ٤٥).

(٧) يعني «مصابيح السنة» للبغوي. الكتاب المشهور في علم الحديث.

(٨) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١١١٢٩) والطبراني في «المعجم الصغير» (١٠٧٥) وإسناده ضعيف لضعف ليث بن أبي سُلَيم ولانقطاع، وبه أعلّه الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١: ٦٣).

(٩) «عوارف المعارف» ص ٤٢١.

....

ولهذا المعنى سَمّاهُ اللهُ تعالى سِراجاً في قولِه تعالى: ﴿ وَدَاعِيًا إِلَى ٱللَّهِ بِإِذْنِهِۦ وَسِرَاجًا مُّنِيرًا ﴾ [الأحزاب: ٤٦]، أي: سِراجاً يُستضاءُ به في ظُلُماتِ الجَهالة ويُقتَبَسُ مِن نُورِه أنوارُ البصائر، وشَبّهَ نفْسَ القرآنِ بالشّجرةِ المبارَكة لثَباتِ أصلِها، وتشعُّبِ فروعِها، وتَأَدِّيها إلى ثَمراتٍ لا نهايةَ لها. قال اللهُ تعالى: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِى ٱلسَّمَآءِ تُؤْتِىٓ أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍۭ بِإِذْنِ رَبِّهَا﴾ [إبراهيم: ٢٤-٢٥] الآية. ورَوَى مُحيي السُّنّة عنِ الحسَن وابنِ زَيْد: الشّجرةُ المبارَكةُ شجرةُ الوَحْي، ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِىٓءُ﴾: تكادُ حُجّةُ القرآنِ تتّضِحُ وإنْ لم يُقرَأْ[١] وقيل: هِي شجرةُ النُّبوّة. وقال صاحبُ «إنسان العَيْن»[٢]: الشجرةُ: القرآنُ لا كذِبٌ ولا هُزْء، يكادُ يُطرِبُ السامعَ نَظْمُهُ قبْلَ فَهْمِه، وشَبّهَ ما يَستمِدُّه نورُ قلبِه صَلَواتُ الله عليه وسَلامُه منَ القرآنِ وابتداءَ تقوِّيه منهُ بالزّيتِ الصّافي، قال اللهُ تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا ۚ مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا نَّهْدِى بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا﴾ [الشورى: ٥٢]، فكما جَعلَه سببَ تَوقُّدِه منهُ في قولِه: ﴿يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ﴾ جعَلَ ضَوْءه مُستفاداً مِنِ انعكاسِ نُورِ اللّطيفةِ إليه في قولِه: ﴿وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ﴾، والمعنى ما ذكَرَ في «إنسانِ العَيْن»: يكادُ سِرُّ القرآنِ يَظهَرُ للخَلْقِ قبْلَ دعوةِ النبيِّ ﷺ به، وفيه مُسحةٌ مِن معنى قولِه:

رَقّ الزُّجاجُ ورقّتِ الخمرُ ... فتشابَها وتشاكَلَ الأمرُ
فكأنّما خمرٌ ولا قَدَحٌ ... وكأنّما قَدَحٌ ولا خَمْر[٣]

ومنهُ وُصِفَتْ بكونِها لا شَرْقيّةٍ ولا غَرْبيّة، قال الحَسَنُ: ليست هذه من أشجارِ الدُّنيا، ولو كانت في الدُّنيا لكانت شَرقيّةً أو غربيّةً، وإنّما هو مَثَلٌ ضَربَه اللهُ لنورِه. رَواهُ مُحيي السُّنة[٤]. أو نَأخُذُ في مَشْرَعٍ آخَرَ؛ وهُو أنْ يُشبّهَ القرآنُ بالمِصباح على ما سَبَق، ونفْسُه الزّكيّةُ

---

(١) «معالم التنزيل» (٦: ٤٩).

(٢) واسمُه العَلَميُّ الكامل «إنسان العين في معنى قولِ الصوفية زال البين» لزين العابدين سبط المرصفي محمد بن محمد. ذكره البغدادي في «إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون» (١: ١٣٢).

(٣) للصاحب بن عبّاد. انظر: «خزانة الأدب» لابن حجّة الحموي (١: ٣٥٥). وفيه: «فكأنما... وكأنما».

(٤) «معالم التنزيل» (٦: ٤٨).

....

الطاهرةُ صَلَواتُ الله على صاحبِها بالشّجرة لكونِها ثابتةً من أرضِ الدِّين، مُتشعِّبةً فروعُها إلى سماءِ الإيمان، متدلِّيةً أثمارُها إلى فضاءِ الإخلاصِ والإحسان، وذلك لاستقامتِها بمقتضى قولِه تعالى: ﴿فَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ﴾ [هود: ١١٢] غيرَ مائلةٍ إلى طَرَفَي الإفراطِ والتفريط، ألا ترى إلى قولِ الحسَنِ: جعَلَ اللهُ الدِّينَ بيْنَ لاءَيْن ولا تَطْغوا[١] ولا تَرْكَنوا[٢]، وذلك معنى قولِه تعالى: ﴿لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ﴾. ويُشبّهُ ما مُحِّضَ مِن تلك الثّمراتِ بعدَ التّصفيةِ التامّةِ للتهيئة، وقَبُولِ تلك الأنوارِ بالزّيتِ الصّافي، لوفورِ قوّةِ استعدادِها للاستضاءة، وهِي الدُّهنيّةُ القابلةُ للاشتعال، ومِن ثَم خُصّتْ شجرةُ الزّيتونِ لأنّ لُبَّ ثَمرتِها الزّيتُ الذي تَشتعلُ به المصابيح، وخُصّ هذا الدُّهنُ لمزيدِ إشراقِه معَ قلّةِ الدُّخان، يكادُ زيتُ استعدادِهِ صَلَواتُ الله وسَلامُه عليه، لصفائه وذُكائه، يُضيء ولو لم يَمَسّهُ نورُ القرآن. رَوَى مُحْيي السُّنة، عن محمدِ بن كعبٍ القُرَظيِّ: تكادُ محاسنُ محمدٍ صَلَواتُ الله عليه تَظْهَرُ للناسِ مِن قبْلِ أن أُوحيَ إليه[٣]. قال ابنُ رَواحةَ:

لــو لم تكنْ فيه آيــاتٌ مبيّنةٌ ... كانت بَداهتُه تُنبيكَ عن خَبَرِ

وفيه: أنّ قلبَه المُطهّرَ يُشرِقُ مِن نُورِ القرآن، ومِشكاةُ صَدْرِه تهدي الناسَ إلى السّبيلِ السّويِّ بواسطةِ استقامةِ نفْسِه الزّكيّةِ على الصِّراطِ المستقيم وتهيّئِها لقَبُولِ تلك الأنوار، وفيه مُسحةٌ مِن معنى قولِه: ﴿يَهْدِى بِهِ ٱللَّهُ مَنِ ٱتَّبَعَ رِضْوَٰنَهُۥ سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ﴾ [المائدة: ١٦]، وفي «حقائقِ السُّلَميِّ»: مثَلُ نُورِه في [قَلْبِ][٤] عبدِه المُخلَص [كمِشكاة][٥]، والمشكاةُ: القلب، والمِصباحُ: النُّورُ الذي قُذِفَ فيه، والمعرفةُ تُضيءُ في قلبِ العارِف بنُـورِ التوفيقِ في مِصباح النُّور، تُوقَدُ مِن شجرةٍ مباركةٍ تضيءُ على شخصٍ مباركٍ تتبيّنُ أنوارُ باطنِه على آدابِ ظاهرِه، وحُسنِ مُعاملتِه، زيتونةٍ لا شَرْقيّة ولا غَرْبيّة، جَوْهرةٍ صَافيةٍ لا لها حَظٌّ في الدُّنيا ولا في

---

(١) يعني قوله تعالى: ﴿فَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ وَمَن تَابَ مَعَكَ وَلَا تَطْغَوْا۟﴾ [هود: ١١٢].

(٢) يعني قوله تعالى: ﴿وَلَا تَرْكَنُوٓا۟ إِلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ فَتَمَسَّكُمُ ٱلنَّارُ﴾ [هود: ١١٣].

(٣) «معالم التنزيل» (٦: ٤٨).

(٤) زيادة من «حقائق التفسير» يقتضيها السياق.

(٥) زيادة من «حقائق التفسير» يقتضيها السياق.

الآخِرة، لاختصاصِها بمُوالاةِ العزيزِ الغفّار وتفرُّدِها بالفَرْدِ الجبّار(١). قال الواسِطيُّ: نفْسٌ خَلقَها اللهُ فسَمّاها شجرةً مباركةً وقال:(٢) ﴿لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ﴾ لا دُنيويَّةٍ ولا أُخْرَويّة، جَذَبَها إلى قُربِه، وأكرَمَها بضيائه(٣)، يكادُ ضياءُ رُوحِها يتَوقّدُ ولو لم يَسمَعْ كتاباً ولم يَدْعُهُ نبيٌّ(٤). وقال الجُنَيْدُ: لا شَرْقيّةٍ ولا غَرْبيةٍ: لا هِي مائلةٌ إلى الدُّنيا ولا راغبةٌ في الآخِرة، ولكنّها فانيةُ الحَظِّ منَ الأكوان(٥). وقلتُ: وعندَ هذا نُمسِكُ عِنانَ القلم ونُنادي بلسانِ الاضطرار: ﴿سُبْحَٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [البقرة: ٣٢]. فإن قلتَ: لمَ زَعَمْتَ أنّ التشبيهَ منَ المُفرّق؟ قلتُ: التكريرُ فيه يستدعي ذلك، لأنّها مِن بابِ الترديد، وهُو: تكريرُ المعنى لتعليقِ الزائدِ عليه تقريراً واعتناءً، قال:

صفراءُ لا تَنْزِلُ الأحزانُ ساحتَها ... لو مَسّــها حجَرٌ مسّــتْه سَرّاءُ(٦)

فقيل: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ ثُم قيل: ﴿مَثَلُ نُورِهِۦ﴾، وقيل: ﴿كَمِشْكَوٰةٍ﴾ ثُم قيل: ﴿فِيهَا﴾ أي: في المِشكاة، وقيل: ﴿فِيهَا مِصْبَاحٌ﴾ ثُم أُعيدَ المِصباح، وقيل: ﴿فِى زُجَاجَةٍ﴾ ثُم أُعيدَ الزُّجاجة، وشُبِّهت بالكَوْكبِ الدُّرِّيِّ ليُنبِّهَ به على كمالِ إشراقِ اللّطيفة، يعني: إذا بلَغَ إشراقُ الزُّجاجةِ المُستفيضةِ إلى هذه الغاية فما ظَنُّكَ بالمِصباح المُفيضةِ ونورِها؟ وكذا ﴿زَيْتُونَةٍ﴾ تكريرٌ لمعنى الشّجرةِ لإناطةِ ﴿لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ﴾ بها. قال أبو البقاء: ﴿زَيْتُونَةٍ﴾: بدَلٌ مِن ﴿شَجَرَةٍ﴾(٧).

و﴿يَكَادُ زَيْتُهَا﴾: تكريرٌ معَ البيانِ لِما أُجمِلَ مِن معنى الزّيتِ في قولِه تعالى: ﴿يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ﴾. وأمّا النُّورُ المُتضاعِفُ في قولِه تعالى: ﴿نُّورٌ عَلَىٰ نُورٍ﴾ فنُورُ صَدْرِه ﷺ،

(١) «حقائق التفسير» (٢: ٤٧-٤٨).

(٢) يعني الواسطي في تفسير قوله تعالى ﴿لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ﴾.

(٣) في الأصولِ الخطية: «بضيائها» وليس بشيء، وصوّبناه من «حقائق التفسير».

(٤) «حقائق التفسير» (٢: ٤٥-٤٦).

(٥) المصدر السابق (٢: ٤٦).

(٦) لأبي نواس في «ديوانه» ص ٦.

(٧) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٩٧٠).

....

ونورُ قلبِه، ونورُ اللّطيفةِ ونُورُ القرآن، وهذا التكريرُ والتقريرُ والمتمِّماتُ توقِفُك على استقلالِ كلِّ مَرْتَبةٍ في معنى الإضاءةِ والاستضاءة، وأنّ التشبيهَ مِن بابِ التفريق، لا مِن بابِ أخذِ الزُّبدةِ ولا التمثيل، وإلّا فالظاهرُ أنْ يقالَ: مثَلُ نُورِه كمِصباحٍ في زُجاجةٍ في مِشْكاة، وإنّما لم يَقُلْ: كمِشكاةٍ فيها زُجاجةٌ فيها مِصباحٌ على الترتيبِ السابق؛ فإنّ الكُوّةَ حاويةٌ للزُّجاجةِ وهِي المِصباحُ؛ ليُلوِّحَ به إلى أنّ المطلوبَ المِصباح، وأنّ الزُّجاجةَ تابعةٌ، وأنّ المقصُودَ منَ القلبِ ذلك النورُ المقذوفُ فيه ولولاهُ لكان مُضْغةً لا يُعبأُ بها، ومِن ثَمّ جعَلَ فاقِدَهُ فاقدَ القلبِ في قولِه تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ﴾ [ق: ٣٧]، ولاحتجابِ ذلك الهُدى بهذه الحُجُبِ النُّورانيّة، ولكلٍّ منها ظهرٌ وبَطْنٌ، وحَدٌّ ومَطْلَعٌ قلّما يَهتدي إليه إلا منِ اتّبعَ رِضوانَه سُبُلَ السّلام ليَهديَه إلى صِراطٍ مستقيم، وفي قولِه: ﴿وَيَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَٰلَ لِلنَّاسِ﴾ الإشعارُ بأنّ هذه تقريباتٌ وتلويحاتٌ بحسَبِ الاستعدادات، وأنّ بيانَ نُورِه الحقيقيِّ لا يسَعُه نطاقُ التحرير، لكنّ اللهَ بعِلمِه الواسع يَعلَمُ حقيقتَه واللهُ بكلِّ شيءٍ عليم.

وما أحسَنَ طِباقَ هذا التأويل معَ قولِه تعالى: ﴿قَدْ جَآءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيرًا مِّمَّا كُنتُمْ تُخْفُونَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَيَعْفُوا۟ عَن كَثِيرٍ قَدْ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٌ وَكِتَٰبٌ مُّبِينٌ ۞ يَهْدِى بِهِ ٱللَّهُ مَنِ ٱتَّبَعَ رِضْوَٰنَهُۥ سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ وَيُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذْنِهِۦ وَيَهْدِيهِمْ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [المائدة: ١٥-١٦]، فقولُه: ﴿قَدْ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٌ وَكِتَٰبٌ مُّبِينٌ﴾ كقولِه: ﴿وَلَقَدْ أَنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ ءَايَٰتٍ مُّبَيِّنَٰتٍ﴾ الآية، لكونِها للامتنانِ على المُنزَلِ إليهم، والتنبيهِ على عِظَمِ شأنِ هذه النِّعمة لتُتلَقّى بالشُّكرِ الواجِب.

وقولُه: ﴿يَهْدِى بِهِ ٱللَّهُ مَنِ ٱتَّبَعَ رِضْوَٰنَهُۥ سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ﴾ كقولِه تعالى: ﴿يَهْدِى ٱللَّهُ لِنُورِهِۦ مَن يَشَآءُ﴾.

وأمّا قولُه: ﴿وَيُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ﴾ الآية، فعَطْفٌ على سَبيل التفسيرِ على قولِه: ﴿يَهْدِى بِهِ ٱللَّهُ﴾، وفي إيقاع ﴿مَنِ ٱتَّبَعَ رِضْوَٰنَهُۥ﴾ مفعولاً

﴿مَثَلُ نُورِهِۦ﴾ أي: صِفةُ نوره العَجيبةُ الشأنِ في الإضاءة ﴿كَمِشْكَوٰةٍ﴾ كصِفَةِ مِشكاة؛ وهي الكَوَّةُ في الجدار غيرُ النافذة ﴿فِيهَا مِصْبَاحٌ﴾: سِراجٌ ضخمٌ ثاقِب ﴿فِي زُجَاجَةٍ﴾ أرادَ قنديلاً من زُجاج شاميٍّ أزهَر. شبَّهَه في زُهْرته بأَحدِ الدراريِّ من الكواكب، وهي المشاهير، **كالمُشتَري والزُّهَرةِ والـمِرِّيخ وسُهَيْلٍ** ونحوِها، ﴿يُوقَدُ﴾ هذا المِصباحُ ﴿مِن شَجَرَةٍ﴾ أي: ابتدأ ثُقوبُه من شجرةِ الزيتون، يعني: رُوِّيَتْ ذُبالتُه بزَيْتِها. ﴿مُّبَٰرَكَةٍ﴾: كثيرةِ المنافع. أو: لأنها نبتتْ في الأرضِ التي باركَ فيها للعالَمِين. وقيل: بارك فيها: أي: هذه الأرض؛ حيثُ دُفِن فيها سبعون نبيًّا، منهم إبراهيم. وعن النبي ﷺ: «عليكمُ بهذِهِ الشجرةِ زيتِ الزيتونِ فتداوَوْا بهِ؛ فإنه ....

ليَهْدي، وجَعْلِه موصُولاً، صِلتُه ﴿ٱتَّبَعَ رِضْوَٰنَهُۥ﴾ وجَعْلِ ﴿سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ﴾ مفعولاً فيه، و﴿سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ﴾ هي المِشكاة، والزُّجاجةُ والمِصباحُ والشّجرةُ والزّيتُ أسرارٌ أَدْناها الإشعارُ بأنّ السالكَ لا ينفعُه سُلوكُه إذا لم يُخلِصْ فيه، ولم يتّبعْ رِضوانَ الله تعالى، ولمّا أنّ مُتابعةَ الرِّضوانِ، وسلوكَ سُبل السّلام سببٌ لهدايةِ الله إيّاه، أوْقَعَه مفعولاً ليُؤْذِنَ أنّ شُكرَ تلك النِّعمةِ الخطيرةِ لا يَحصُلُ إلّا بمتابعةِ رِضوانِ الله في سُلوكِ سُبُلِ السلام، وأنّ شُكْرَه استزادةٌ لنعمةٍ أُخرى أجَلّ منها، ولتقييدِ تلك الهدايةِ المُطلَقة، أعني: ﴿يَهْدِى ٱللَّهُ لِنُورِهِۦ مَن يَشَآءُ﴾، بهذه الهدايةِ المُفسِّرةِ المُعَلّلة، ويُقيِّدُ الرِّضوانُ وسُبُلُ السّلام المُطلَقتانِ بتلك الاستقامةِ المُقيّدةِ بالمُجازاة لِمشكاةِ الأنوار، فظَهَرَ بهذا التقرير المُوافقةُ بيْنَ قولِه تعالى: ﴿أَفَمَن شَرَحَ ٱللَّهُ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ فَهُوَ عَلَىٰ نُورٍ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ [الزمر: ٢٢] وقولِه: ﴿يَهْدِى بِهِ ٱللَّهُ مَنِ ٱتَّبَعَ رِضْوَٰنَهُۥ سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ﴾ [المائدة: ١٦] وقولِه: ﴿كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ﴾ الآية. والله يقولُ الحقّ وهُو يهدي السّبيل.

قولُه: (**كالمشتري والزُّهرةِ والمِرِّيخ وسُهَيْل**)، ولم يَذكُرْ بقيّةَ السّيّارةِ، وهِي: زُحَلُ وعُطارِدٌ والشّمسُ والقمر، وذَكَرَ سُهَيْلاً على أنهُ ليس منها؛ لأنهُ أرادَ الكواكبَ المشهورةَ عندَ العرَب، وإليه الإشارةُ بقولِه: «وهِي المشاهيرُ»، وسُهَيْلٌ منَ الأسماءِ التي جاءت مُصغَّرةً كالثُّرَيّا والكُعَيْبِ والكُمَيْت.

مَصَحَّةٌ منَ الباسورِ». ﴿لَّا شَرۡقِيَّةٖ وَلَا غَرۡبِيَّةٖ﴾ أي: منبتُها الشام. وأجودُ الزيتون: زيتونُ الشام. وقيل: لا في مَضحًى **ولا مَقنأة**، ولكنَّ الشمسَ والظلَّ يَتعاقبانِ عليها، وذلك أجودُ لحمْلِها وأصفى لدُهْنِها. قال رسولُ الله ﷺ: «لا خيرَ في شجرةٍ في مَقنأة، ولا نباتٍ في مَقنأة، ولا خيرَ فيهما في مَضحًى». وقيل: **ليست ممّا تطلعُ عليه الشمسُ في وقتِ شُروقها أو غروبها فقط**، بل تُصِيبها بالغَداةِ والعَشيِّ جميعاً، فهي

قولُه: (**مَصَحّةٌ منَ الباسُور**)[١]، **النِّهاية**: وفي الحديث: «الصّومُ مَصَحّةٌ»[٢]، يُروى بكسرِ الصّادِ وفتحِها، وهي مَفعِلةٌ منَ الصِّحة: العافية. **الجوهري**: الباسور، بالسِّينِ والصّادِ جميعاً: عِلّةٌ تَحدُثُ في مآقِ العَيْن يسقي فلا ينقطع، وقد تَحدُثُ أيضاً في حَوالَي المِقْعَدة[٣].

قولُه: (**ولا مَقْنَأة**)، المَقْنَأةُ: المكانُ الذي لا تَطلُعُ عليه الشّمس. **النِّهاية**: وفي حديثِ شَريك: أنهُ جَلَسَ في مَقْنوءةٍ له، أي: موضع لا تَطلُعُ عليه الشّمس، وهِي المَقْنَأةُ أيضاً، وقيل: هما مهموزان.

قولُه: (**وقيل: ليست ممّا تَطلُعُ عليه الشمسُ في وقتِ شُروقِها أو غُروبِها فَقَط**)، في «المَطلَع»: هذا كما يقال: فلانٌ لا مُقيمٌ ولا مُسافر، إذا كان يُقيمُ ويُسافر، يريدُ أنه ليس بمُنفردٍ بإقامةٍ ولا سَفَر، قال الفَرَزْدقُ:

بأيدي رجالٍ لم يَشِيمُوا سُيوفَهم ولم تَكثُرِ القَتلى بها حينَ سُلّتِ[٤]

يعني: شاموا سُيوفَهم، وأكثَروا بها القَتْلى. هذا القولُ اختيارُ الزّجّاج[٥].

---

(١) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٤١٩٣) وأبو نُعَيْم في «الطبّ» (٢: ٨٠) وذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥: ١٢٠) وقال: رواه الطبراني وفيه ابن لهيعة وحديثُه حسن.

(٢) ذكره الحافظ العراقي في «تخريج أحاديث الإحياء» (٣: ٧٥) وقال: رواه الطبراني في «الأوسط» وأبو نُعيم في «الطب» بسندٍ ضعيف.

(٣) هذا نقلٌ غير محرَّر، وعبارة الجوهريِّ في «الصحاح» (٢: ٥٨٩): والباسور: واحدُ البواسير، وهي علّة تحدثُ في المقعدةِ وفي داخلِ الأنفِ أيضاً. انتهى.

(٤) لم أجده في «ديوانه»، وهو في «لسان العرب» مادّتي (خرر) و(شيم) و«مغني اللبيب» ص ٥٣٧.

(٥) انظر: «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٤٥).

شرقيّةٌ وغَربيّة. ثم وصفَ الزيت بالصَّفاءِ والوَبيص، وأنه لتلألؤه ﴿يَكَادُ﴾ يُضيء من غيرِ نار. ﴿نُّورٌ عَلَىٰ نُورٍ﴾ أي: هذا الذي شبَّهتُ به الحقَّ نورٌ مُتضاعِفٌ قد تناصَرَ فيه المشكاةُ والزُّجاجةُ والمصباحُ والزَّيت، حتى لم يبقَ مما يُقوِّي النورَ ويَزيدُه إشراقاً ويُمِدُّه بإضاءةٍ بَقِيَّةٌ؛ وذلك أنَّ المصباحَ إذا كانَ في مكانٍ مُتضايقٍ ـ كالمِشْكاة ـ كان أضوأَ له وأجمعَ لنُوره، بخلافِ المكانِ الواسع؛ فإنَّ الضوءَ يَنبثُّ فيه، ويَنتشِر، والقنديلُ أعوَنُ شيءٍ على زيادة الإنارة، وكذلك الزيتُ وصفاؤه. ﴿يَهْدِي اللَّهُ﴾ لهذا النورِ الثاقب ﴿مَن يَشَاءُ﴾ مِن عِباده، أي: يوفِّقُ لإصابةِ الحقِّ مَن نظَرَ وتدبَّر بعينِ عَقْله والإنصافِ من نَفْسِه، ولم يَذهبْ عن الجادَّةِ الموصِلة إليه يَميناً وشمالاً. ومَن لم يَتدبَّرْ فهو كالأعمى الذي سواءٌ عليه جُنْحُ الليلِ الدامس، وضحوةُ النهار الشامس. وعن عليٍّ رضي الله عنه: (الله نَوَّرَ السماواتِ والأرضَ)، أي: نَشَرَ فيها الحقَّ وبثَّه فأضاءت بنُوره، أو: نوَّرَ قلوبَ أهلِها به. وعن أُبيِّ بنِ كعب: (مثلُ نورِ مَن آمنَ به). **وقُرئ: ﴿زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ﴾ بالفتحِ والكسر**، و﴿دُرِّيٌّ﴾ منسوبٌ إلى الدُّرّ، أي: أبيضُ متلألئ. و(دِرِّيءٌ) بوزن

قولُه: (وقُرِئ: ﴿زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ﴾ **بالفتح والكسر**)، قال ابنُ جِنِّي: قرأَ نَصْرُ بنُ عاصم بفَتْح الزاي فيهما، وفيها ثلاثُ لغاتٍ: بالفَتْح والضمِّ والكسر[1].

قولُه: (و﴿دُرِّيٌّ﴾)، أبو عَمْرٍو والكسائيُّ: بكسرِ الدّالِ والمَدِّ والهمزة، وأبو بكرٍ وحمزةُ: بضمِّ الدّالِ والهمز، والباقونَ: بضمِّ الدالِ وتشديدِ الياءِ من غيرِ هَمْز[2]. قال ابنُ جِنِّي: قَرأَ قَتادةُ والضّحّاكُ: «دَرِيّ» مخفّفةً، وسعيدُ بنُ مُسيِّب وغيرُه: «دَرِّيء» مفتوحةَ الدّال مشدّدةَ الراء مهموزةً، وهذه الأخيرةُ قراءةٌ غريبةٌ، وذلك أنّ «فَعِّيلاً» بالفَتْح وتشديدِ العَيْن عزيزٌ، وإنّما حُكِي منه السَّكِّينة، بفَتْح السِّين وتشديدِ الكاف، حكاها أبو زَيْد[3].

وقال الزجّاجُ: والنّحْويّونَ أجمَعونَ لا يَعرِفونَ الوَجْهَ في «دُرِّيء»؛ لأنه ليسَ في كلام

---

(١) «المحتسب» (٢: ١٠٩) ولتمامِ الفائدة انظر: «البحر المحيط» (٨: ٤٤).
(٢) انظر: «حجّة القراءات» ص ٤٩٩.
(٣) «المحتسب» (٢: ١١٠) وانظر: «البحر المحيط» (٨: ٤٥).

سِكِّيت؛ يَدرَأُ الظلامَ بضوئه، و(دُرِّيءٌ) كمُرِّيق، و(دَرِّيءٌ) كالسَّكِّينة، عن أبي زيد؛ و(تَوَقَّدُ) بمعنى: تَتوقَّد، والفعلُ للزجاجة؛ و﴿يُوقَدُ﴾، و(تُوقَدُ) بالتخفيف، و(يُوَقَّد)

العرَبِ شيءٌ على «فُعِّيل» بضمِّ الفاءِ وتشديدِ العَيْن، ولكنّ الكسْرَ جيِّدٌ بالهمزِ على وَزْنِ «فِعِّيل» منَ النّجوم الدّراريِّ التي تدور، أي: يَنْحطُّ ويسيرُ مُتَدافعاً، وجاز أن يكونَ دَرِيّ بغيرِ همز مخفّفاً، ولا يجوزُ أن يُضمّ الدّالُ ويُهمَز؛ لأنه ليس في الكلام فُعِّيلٌ[١]. رُوِيَ عن أبي عُبيدٍ أنهُ قال: أنا أرى لهُ وجهاً، وهُو أنهُ «دُرُّوءٌ» على «فُعُّول» مِن: دَرَأْتُ، كسُبُّوح، استُثقِلَ الضّمّات، فرُدّ بعضُها إلى الكسرِ كـ﴿عِتِيًّا﴾[٢].

وفي «اللُّبابِ»: هو «فُعِّيلٌ» غـريبٌ ليسَ لهُ نَظيرٌ إلّا مُرِّيقٌ والعُلِّيَةُ؛ لأنهُ مِن: عَلا يَعْلو، وكذلك السُّرِّيةُ عندَ بعضِهم، حكاها أبو عليّ[٣]. وقال الزجّاجُ: مثالُ ﴿دُرِّيٌّ﴾: فُعْلِيٌّ، منسُوبٌ إلى الدُّرّ، مَن فتَحَ[٤] الدّالَ فقالَ: «دَرِّيٌّ» كان لهُ أن يهمِزَ ولا يهمِز، فمَن همَز أخَذَه مِن: دَرَأَ الكواكبَ يَدرَأُ: إذا تَدافعَ مُنقَضّاً، ومَن كَسَرَ فإنّما أصلُه الهَمْزُ فخُفِّفَ وبقِيَت كسرةُ الدّالِ على أصلِها[٥].

قولُه: (**كمُرِّيق**)، وهُو حَبُّ العُصفُرِ والقُرطُم بالضمِّ والكسر.

الأساس: ثَوْبٌ مُتمرِّق مصبوغٌ بِالـمُرِّيق، وهُو العُصْفُر. وأنشَدَ في السّكِّينة:

تـظُـنِّـيـنَـنـي أقـبَـلُ سَكِّينةً ... هيهاتَ لا أقبَلُ غيرَ العِتاقْ[٦]

قولُه: (و«**توقّد**» **بمعنى: تتوقد**)، ابنُ كثيرٍ وأبو عَمْرو: «تَوَقّد»، بالتاءِ الفَوْقانيّة، وفَتْح الواوِ والدّالِ والقاف مشَدّداً، وأبو بكرٍ وحمزةُ والكسائيُّ: بالتاءِ مضمومةً وإسكانِ الواو وضمِّ الدّال مخفّفاً. والباقونَ: كذلك إلا أنّهم قرَؤوا بالياء[٧].

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٤٤).

(٢) انظر: «تفسير الطبري» (٩: ٣٢٦).

(٣) «الحجّة للقرّاء السبعة» (٣: ٢٠٠).

(٤) كذا في الأصولِ الخطية، والصواب: «ومَنْ كسر» كما في «معاني القرآن وإعرابه».

(٥) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٤٤).

(٦) لم أهتدِ إلى قائله.

(٧) انظر: «التيسير في القراءات السبع» ص١٦٢.

بالتشديد، و(**يَوَقَّد**) **بفتح الياء وحذف التاء**؛ لاجتماعِ حرفَيْن زائدَيْن، وهو غريب؛ و(**يَمْسَسْه**) **بالياء**؛ لأنَّ التأنيثَ ليس بحقيقيّ، والضَّمير فاصِل.

قولُه: (و«**يَوقَّدُ**» **بفَتح الياءِ وحَذْفِ التاء**)، قال ابنُ جِنِّي: قرَأَها السُّلَميُّ والحَسَنُ وقَتادةُ وغيرُهم. وهِي مُشكِلةٌ؛ لأنّ أصلَه: يتوقّد، فحَذَفَ التاءَ لاجتماع حَرْفَيْنِ زائدَيْن في أوّلِ الفعل، والقياسُ في هذا إذا كانا مِثْلَيْنِ نحوَ: تفكّرونَ وتذكّرون، فكُرِه اجتماعُ مِثْلَيْنِ زائدَيْن، فحُذِف الثاني للخِفّة، وليس في «يَتوقّدُ» مِثلانِ، لكنه شَبّه حرفَ مُضارعةٍ بمِثْلِه، يعني الياءَ بالتاءِ لكونِهما زائدتَيْن، كما شُبِّهتِ التاءُ والنُّونُ في تَعِد، ونَعِدُ بالياء في يَعِدُ فحُذِفَتِ الواوُ معَهما كما حُذِفَتْ في يَعِد، ونحوٌ مِن هذا قراءةُ ﴿نُجِّ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ١٠٣]، وهُو يريدُ: ﴿نُنجِ﴾ فحُذِفَتِ النُّونُ الثانية، وإن كانت أصليّةً، شَبّهَها لاجتماع المِثْلَيْنِ بالزائدة، فشُبِّهَ هاهنا أصلٌ بزائدٍ لاتّفاقِ اللفظَيْن، كما شُبِّهَ هنا حرفُ مضارعةٍ بحَرْفِ مضارعةٍ لا للاتّفاق، بل لأنّهما جميعاً زائدتان[١].

قولُه: (و«**يَمْسَسْهُ**» **بالياء**)، قال ابنُ جِنّي: وهِي قراءةُ ابنِ عبّاس، وإنّما حَسُنَ للفَصْل، ولأنّ التأنيثَ غيرُ حقيقيّ، وإذا جازَ في قولِه تعالى: ﴿وَأَخَذَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ٱلصَّيْحَةُ﴾ [هود: ٦٧] مع علامةِ التأنيثِ فيها فهُو معَ النّار أمثَلُ[٢].

وأمّا قولُهم: نِعمَ المرأةُ هندٌ فإنّما جازَ وإن كان التأنيثُ حقيقيّاً، ولا فَصْلَ مِنْ قِبَلِ إرادةِ الجِنس؛ لأنّها فاعلُ نِعْم، والأجناسُ على الشِّياع والتنكير، وإذا أُضمِرَ الفاعلُ في فعلِه وهُو مؤنّثٌ لم يَحسُنْ تذكيرُ فعلِه حُسْنَه إذا كان مُظهَراً؛ فإنّ قولَك: قام هندٌ أعذَرُ مِن قولِك: هندٌ قام، مِن قِبَلِ أنّ الفعلَ مُنصَبِغٌ بالفاعل المُضمَر فيه أشَدُّ مِنَ انصباغِه به إذا كان مُظهَراً؛ لأنّ أصلَ وَضْع الفعلِ: على التذكير.

فإذا قلتَ: هندٌ قام، فالتذكيرُ الآتي مُخالفٌ للتأنيثِ السابق، فالنفْسُ تَعافُهُ بأوّلِ استماعِه، وقولُك: قام هندٌ، فالنفْسُ تقبَلُ التذكيرَ أوّلَ استماعِه إلى أن يأتيَ التأنيثُ[٣].

---

(١) «المحتسب» (٢: ١١١) ولتمامِ الفائدة انظر: «البحر المحيط» (٨: ٤٧).

(٢) لخلوِّها من علامةِ التأنيث. أفاده ابن جني في «المحتسب» (٢: ١١١).

(٣) «المحتسب» (٢: ١١١-١١٢).

[﴿فِي بُيُوتٍ أَذِنَ ٱللَّهُ أَن تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ * رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَٰرَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءِ ٱلزَّكَوٰةِ يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ ٱلْقُلُوبُ وَٱلْأَبْصَٰرُ * لِيَجْزِيَهُمُ ٱللَّهُ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا۟ وَيَزِيدَهُم مِّن فَضْلِهِۦ وَٱللَّهُ يَرْزُقُ مَن يَشَآءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ ٣٦-٣٨]

﴿فِي بُيُوتٍ﴾: مُتعلِّقٌ بما قبْلَه، أي: كمشكاةٍ في بعضِ بيوت الله؛ وهي المساجد، كأنه قيل: مَثَلُ نورِه كما تَرى في المَسجد نورَ المشكاة التي مِن صِفَتِها كَيْتَ وكيت؛ أو بما بعدَه؛ وهو ﴿يُسَبِّحُ﴾، أي: يُسبِّح له رِجالٌ في بيوت. وفيها تكرير، كقولك: زيدٌ في الدار جالسٌ فيها؛ أو بمحذوف، كقوله: ﴿فِي تِسْعِ ءَايَٰتٍ﴾ [النمل: ٢٧]، أي: سبِّحوا في بُيوت. والمرادُ بالإذْن: الأَمْر. ورَفعُها: بِناؤها، كقوله: ﴿بَنَىٰهَا * رَفَعَ سَمْكَهَا فَسَوَّىٰهَا﴾ [النازعات: ٢٧-٢٨]، ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ﴾ [البقرة: ١٢٧]. وعن ابنِ عبّاس: هي المساجد، أَمَرَ اللهُ أن تُبنى. أو: تَعظِيمُها والرفعُ من قَدْرِها. وعن الحسن: ما أَمَرَ اللهُ أن تُرفع بالبناء، ولكنْ بالتعظيم.

و﴿يُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ﴾ أوفقُ له، وهو عامٌّ في كلِّ ذِكْر. وعن ابنِ عبّاس: وأن يُتلى

قولُه: (﴿فِي بُيُوتٍ﴾: متعلِّقٌ بما قبلَه، أي: كمِشكاةٍ في بعضِ بُيوتِ الله)، فإذَنْ زِيدَ في التشبيهِ تصويرُ بُيوتٍ مخصُوصة، فزِيدَ في تفصيلِه، وهُو على المُفرِّقِ يُزادُ على الصُّدورِ المُنْشرحةِ المُشبَّهةِ بالمِشكاةِ الأبدانُ الزَّكيَّةُ الطاهرةُ مِن أوضَارِ(١) الذنوب، النَّقِيَّةُ مِنَ الأدناس البشرية، كأبدانِ الأنبياءِ والأولياءِ المُشبَّهةِ بالبيوتِ التي أَذِنَ اللهُ أنْ تُرفَع. قال القاضي: ولا يُنافي جَمْعَ البيوتِ وِحدةُ المِشكاة، إذِ المرادُ بها ما لهُ هذا الوَصْفُ بلا اعتبارِ وِحدةٍ ولا كثرة(٢).

قولُه: (أو تعظيمُها)، عطفٌ على «بناؤها».

قولُه: (و﴿يُذْكَرَ فِيهَا [ٱسْمُهُۥ]﴾ أوفقُ له، وهُو عامٌّ في كلِّ ذِكْر)، أي: أوفقُ للتعظيم

---

(١) وهي الأوساخ.

(٢) «أنوار التنزيل» (٤: ١٩١).

فيها كِتابُه. وقُرِئَ: (يُسبَّح) على البناء للمفعول، ويُسنَدُ إلى أحدِ الظُّروف الثلاثة، أعني: ﴿لَهُۥ﴾ ﴿فِيهَا﴾ ﴿بِٱلْغُدُوِّ﴾.

مِن رَفع البناء، قال القاضي: ﴿وَيُذْكَرَ فِيهَا﴾ عامٌّ فيما يتَضمّنُ ذِكْرَه حتّى المُذاكرةَ في أفعالِه، والمُباحَثةَ في أحكامِه، و﴿يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا﴾، أي: يُصلُّونَ»[١].

قولُه: (وقُرِئَ: «يُسبَّح» على البناءِ للمفعول)، ابنُ عامرٍ وأبو بكر، والباقونَ: على البناءِ للفاعل[٢].

قولُه: (ويُسنَدُ إلى أحدِ الظُّروفِ الثلاثةِ، أعني: ﴿لَهُۥ﴾ ﴿فِيهَا﴾ ﴿بِٱلْغُدُوِّ﴾)، فحينَئذٍ يجيءُ الكلامُ فيما يتّصلُ بالفعل جُزءاً وما ينفصلُ عنهُ فَضْلةٌ، ويتفرّعُ عليه معنى الاهتمام فيما قُدِّم وأُخِّرَ ومعنى الإسنادِ المَجازيِّ، فالوجوهُ ثلاثةٌ، والاعتباراتُ تسعةٌ، أحدُها: أنْ تُجعَلَ الباءُ في ﴿بِٱلْغُدُوِّ﴾ مَزيدةً، ويُسنَدَ الفعلُ إلى أوقاتِ الغُدُوِّ والآصَالِ على الإسنادِ المَجازيِّ؛ لأنّ اللهَ في الحقيقة هُو المسبّح، ولكنّ المُسبِّحينَ لاهتمامِهم بالتسبيح، وأنّ أوقاتَهم مستغرِقةٌ فيه، لا يَفتُرُونَ آناءَ اللّيلِ وأطرافَ النّهار، كما قال: ﴿رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَٰرَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ﴾، كأنّها مُسبِّحة. ويؤيِّدُه قولُه: «على زيادةِ الباءِ، وتُجعَلُ الأوقاتُ مُسبِّحةً، والمرادُ ربُّها». ومنهُ قولُكَ: زيدٌ نهارُه صائم، وليلُه قائم، لكثْرةِ صيامِه بالنهار، وقيامِه بالليل، فالتقديمُ إذَنْ في الفَضَلات؛ لأنّ الأصلَ تقديمُ المُسنَدِ إليه عليها، وتقديمُ المفعول فيه على المفعولِ لهُ؛ لأنّ الغاياتِ سابقةٌ في القَصْد، لاحقةٌ في الوجود، فقُدِّم ﴿لَهُۥ﴾ لإرادةِ مَزيدِ الاختصاص، كأنهُ قيل: يُسَبِّحُ أوقاته لأجلِه، وكرامةً لوَجْهِه الكريم، لا لشيءٍ آخر.

ويُفيدُ تقديمُ ظَرْفِ المكان على الزّمانِ ـ على أنّ الفعلَ أشَدُّ اتّصالاً بالزّمانِ لكونه جُزْأَهُ ـ شدّةَ العناية بإيثارِ تلك الأمكِنة التي رُفِعَتْ لذِكْرِ الله تعالى وتسبيحِه. فهذه اعتباراتٌ أربعةٌ: اعتبارُ الإسنادِ، وتقديمُ المفعولِ لهُ على المفعول فيه، وعلى ما أُقيمَ مقامَ الفاعل، وتقديمُ ظَرْفِ المكانِ على الزّمان.

---

(١) المصدر السابق (٤: ١٩١).

(٢) انظر توجيه هذا الاختيار في «حجّة القراءات» ص ٥٠١.

و﴿رِجَالٌ﴾: **مرفوعٌ بما دلَّ عليه ﴿يُسَبِّحُ﴾**؛ وهو يسبِّح له؛ و: (تُسبِّح) بالتاء وكسرِ الباء. وعن أبي جَعفر بالتاءِ وفتح الباء، ووجهُها: أن يُسند إلى أوقات الغدوِّ والآصال على زيادة الباء، وتُجعَل الأوقاتُ مُسبِّحة، والمرادُ ربُّها، **كصِيدَ عليه يَوْمان**، والمرادُ وَحشُها. والآصال: جمعُ أُصُل؛ وهو العَشيّ. **والمعنى: بأوقاتِ الغدوّ**، أي:

وثانيها: أنْ تُجْعَلَ اللامُ في ﴿لَهُۥ﴾ مزيدةً ويُسنَدَ الفعلُ إلى الله تعالى بالحقيقة، فالتقديمُ حينَئذٍ في الظَّرفَيْنِ على ما سَبَق، ففيه اعتباران: اعتبارُ الإسنادِ الحقيقيِّ، وتقديمُ ظَرْفِ المكانِ على الزّمان.

وثالثُها: أنْ تُجعَلَ «في» في ﴿فِيهَا﴾ مَزيدةً ويُسنَدَ الفعلُ إلى ضميرِ البيوتِ على المَجَازيِّ، وفي ذلك أنّ المُسَبِّحينَ لشِدّةِ عنايتِهم بالعُكوفِ في بيوتِ الله ومُلازمتِهم لها للذِّكرِ فيها، واختصَاصِ الصّلاةِ بها كما قال تعالى: ﴿فِي بُيُوتٍ أَذِنَ ٱللَّهُ أَن تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْأَصَالِ﴾، كأنّ البيوتَ مُسبِّحةٌ، والمرادُ رَبُّها، واللامُ في ﴿لَهُۥ﴾ بمعنى: لأجْلِ، وتقديمُه على ما سَبَقَ لمزيدِ الاختصاص، وأنّ إكرامَ الدِّيارِ لساكنِها، فالاعتباراتُ ثلاثة. واللهُ تعالى أعلم.

قولُه: (و﴿رِجَالٌ﴾: **مرفوعٌ بما دَلّ عليه ﴿يُسَبِّحُ﴾**)، قال الزجّاجُ: المعنى على أنهُ لمّا قال: ﴿يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا﴾ قيل: مَن يُسبِّح؟ فقيل: يُسبِّحُ له رجال[1].

قولُه: (**كصِيدَ عليه يومان**)، قيل: الضّميرُ للفَرَس، وقيل: للمركوب، واليومانِ: مَصيدٌ فيهما، والأوقاتُ مُسبّحٌ فيها، فهُو مِن قَبِيلِ الاتّساعِ في الظُّروف، كقولِه:

ويومٍ شهدناهُ سُلَيْماً وعامراً[2]

قولُه: (**والمعنى: بأوقاتِ الغُدُوّ**)، قال القاضي: و«الغُدوُّ» مصدرٌ أُطلِقَ للوقت، ولذلك حَسُنَ اقترانُه بـ«الآصال»[3].

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٤٦).

(٢) سبق تخريجه.

(٣) «أنوار التنزيل» (٤: ١٩١).

بالغَدوات. وقُرئ: (والإِيصال)؛ وهو الدُّخول في الأَصيل. يقال: آصَل، كأظهَرَ وأَعْتَم. التجارة: صِناعةُ التاجر، وهو الذي يبيعُ ويشتري للرِّبح، فإمَّا أن يريد: لا يَشغلُهم نوعٌ من هذه الصِّناعة، **ثم خصَّ البيع**؛ لأنه في الإلْهاء أدخلُ؛ مِن قِبَلِ أن التاجر إذا اتَّجهتْ له بَيْعةٌ رابحة ـ وهي طَلِبَتُه الكُلِّيَّة من صِناعته ـ أَهَمَّتْه ما لا يُلهيه شِرى شيءٍ يَتوقَّعُ فيه الرِّبحَ في الوقتِ الثاني؛ لأنَّ هذا يقينٌ وذلك مَظنُون؛ وإمَّا أن يُسمَّى الشِّرى تجارةً؛ إطلاقاً لاسمِ الجنسِ على النوع، كما تقول: رُزِقَ فلانٌ تجارةً رابحة؛ إذا اتَّجه له بيعٌ صالح أو شِرًى. وقيل: **التجارةُ لأهل الجَلَب**، تَجَرَ فلانٌ في كذا: إذا جَلَبه. **التاء في «إقامة» عِوَضٌ** من العَيْن الساقطةِ للإعلال، والأصل: إقوام، فلمّا أُضيفتْ أُقيمَتِ الإضافة مقامَ حرفِ التعويض؛ فأُسقطَتْ، ونحوه:

وأخلَفُوكَ عِدَ الأمرِ الذي وَعَدُوا

قولُه: (**ثُمّ خَصّ البيع**)، أي: التِّجارة، جِنسٌ تحتَه أنواعٌ منَ الشِّرى والبيع وغيرِهما، فخَصّ البيعَ بالذِّكْر، كما خَصّ جِبريلَ في قولِه تعالى: ﴿وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبۡرِيلَ﴾ [البقرة: ٩٨]. وقولُه: «وهِي طَلِبَتُه الكُلِّيَّةُ مِن صناعتِه» اعتراضٌ بيْنَ إذا وجوابِه.

قولُه: (**وقيل: التِّجارةُ لأهلِ الجَلَب**)، لَمَن يَجلُبُ الأمتعةَ مِن بلدٍ إلى بلدٍ للبيع.

الأساس: جَلَبَ الشيءَ واجْتَلَبَه، والجَلَبُ مرزوقٌ، واشترِ منَ الجَلَب. فعلى هذا: لا حاجةَ إلى ذِكْرِ الشِّرى؛ فإنهُ إنّما يُجلَبُ للبيع لا للشِّرى.

قولُه: (**التاءُ في «إقامة» عِوَض**)، قال الزجّاجُ: أصلُها: أَقْوَمْتُ الصّلاةَ إقْواماً، ولكنْ قُلِبَتِ الواوُ ألفاً، فاجتَمعتْ ألِفانِ فحُذِفت إحداهُما؛ لالتقاءِ الساكنَيْن، فبَقِي أَقَمْتُ الصّلاةَ إقاماً، وأُدخِلَتِ الهاءُ عِوَضاً منَ المحذوف، وقامتِ الإضافةُ هاهنا في التعويضِ مقامَ الهاءِ المحذوفة[(١)].

قولُه: (**وأخلَفُوكَ عِدَ الأمرِ الذي وَعَدوا**)[(٢)]، صدرُه:

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٤٦).

(٢) سبق تخريجُه.

وتقلُّبُ القلوب والأبصار: إمَّا أن تتقلَّبَ وتتغيَّرَ في أنفُسِها؛ وهو أن تضطربَ من الهَولِ والفَزَع وتَشخص، كقوله: ﴿وَإِذْ زَاغَتِ ٱلْأَبْصَـٰرُ وَبَلَغَتِ ٱلْقُلُوبُ ٱلْحَنَاجِرَ﴾ [الأحزاب: ١٠]؛ وإمّا أن تتقلَّبَ أحوالُها وتتغيَّر فتَفقَهَ القلوبُ بعد أن كانت مَطبوعاً عليها لا تَفقَه، وتُبصِرَ الأبصارُ بعد أن كانت عُمياً لا تُبصِر. ﴿أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا۟﴾ أي: أحسنَ جزاءِ أعمالهم، كقوله: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [يونس: ٢٦]، **والمعنى: يُسبِّحون ويَخافون؛** ليَجزيَهم ثوابَهم مُضاعفاً ويزيدَهم على الثواب تفضُّلاً. **وكذلك معنى قوله:** ﴿ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦]: الـمَثُوبة الحُسنى وزيادة عليها من التفضُّل.

وعَطاءُ الله عزَّ وجلّ: إمّا تفضُّل، وإمَّا ثواب، وإمَّا عوض، ....

إنّ الخليطَ أجَدُّوا البَيْنَ فانْجَردوا

أي: مَضَوْا وأسرَعوا. والخَليطُ بمعنى المُخالِط، والمرادُ به الجَمْع، وعِدَ الأمرِ، أي: العِدَة.

قولُه: (والمعنى: يُسبِّحونَ ويَخافُون)، يريدُ أنّ قولَه: ﴿يَخَافُونَ يَوْمًا﴾ صفةٌ بعدَ صفةٍ لرجال، والصِّفةُ الأُولى: ﴿لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَـٰرَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾، أي: تسبيحِ الله لقولِه: ﴿يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا﴾، فذِكْرُ الله مُظهَرٌ وُضِعَ مَوضِعَ المُضمَر.

قولُه: (وكذلك معنى قوله: ﴿ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾)، يعني: كما أنّ الزِّيادةَ في هذه الآية منَ الفَضْـل، كذا يجبُ أن تُفسّرَ الزيادةُ في قولِه: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦]؛ لأنّ المُطلَقَ محمولٌ على المُقيّد، إذا كانا عن سببٍ واحد؛ ولأنهُ إذا لم يَذكُرِ المزيدَ فوَجبَ أن يكونَ مِن جنسِ المَزيدِ عليه وإن كانَ مِن غيرِ جنسِه، فلا بدّ منَ الذِّكْر، كقولِك: أعطاني فلانٌ ديناراً وزيادةً، إذا كانتِ الزّيادةُ مِن جِنسِ الدينار، ولا تقولُ: أرَدتُ بالزِّيادةِ الثوابَ فيَبطُلُ تفسيرُ الزِّيادةِ بالرُّؤيةِ كما هُو مذهبُ أهلِ السُّنة، ولم يَعلَمْ أنّ الكلّ مِن فَضْلِه: الجزاء، والزِّيادة، والرُّؤية، وغيرُ ذلك، وتفسيرُ الزِّيادةِ بالرُّؤيةِ واردٌ عنِ الصّادقِ المصدوقِ كما سَبَقَ بيانُه.

قولُه: (وعطاءُ الله تعالى إمّا تفضُّلٌ وإمّا ثوابٌ وإمّا عِوَض)، فالتفضُّلُ على ما سَبَقَ

﴿وَٱللَّهُ يَرْزُقُ﴾ ما يتفضَّل به ﴿بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾، فأمّا الثوابُ فله حساب، لكونه على حَسَبِ الاستحقاق.

[﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَعْمَٰلُهُمْ كَسَرَابٍۭ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ ٱلظَّمْـَٔانُ مَآءً حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَهُۥ لَمْ يَجِدْهُ شَيْـًٔا وَوَجَدَ ٱللَّهَ عِندَهُۥ فَوَفَّىٰهُ حِسَابَهُۥ ۗ وَٱللَّهُ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ﴾ ٣٩]

السَّراب: ما يُرى في الفَلاة من ضوءِ الشَّمس وقتَ الظَّهيرة، يَسرُبُ على وجهِ الأرض كأنه ماءٌ يجري. والقِيعَة: بمعنى القاع، أو جمعُ قاعٍ؛ وهو المُنبسطُ المُستوي من الأرض، كجِيرةٍ في جَار.

وقُرِئ: (بقِيعات) بتاء ممطُوطة، كَدِيماتٍ وقِيماتٍ، في دِيمةٍ وقيمة. وقد جَعل

في سُورةِ النّحل عن بعضِ العَدْليّةِ هُو: إيصالُ مَنفَعةٍ خالصَة إلى الغيرِ مِن غيرِ استحقاقٍ يَستحقُّ بذلك حَمْداً وثناءً ومَدْحاً وتعظيماً، ووَصْفٌ بأنهُ مُحسِنٌ مُجمِلٌ، وإن لم يفعَلْه لم يَستوجِبْ بذلك مَدْحاً وذَمّاً. والثوابُ هُو: الجَزاءُ على أعمالِ الخير، والعِوَضُ هُو البَدَلُ عنِ الفائت، كالسّلامةِ التي هِي بدَلُ الألم، والنِّعَم التي هِي في مُقابَلةِ البَلايا والمِحَنِ والرّزايا والفِتَن.

قولُه: (﴿وَٱللَّهُ يَرْزُقُ﴾ ما يتفضّلُ به ﴿بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾)، يعني: ﴿يَرْزُقُ﴾ مُطلَقٌ يجبُ أن يُقدّرَ بأحدِ المذكورَيْنِ: الجزاءِ أو التفضُّل، والأوّلُ مُمتنعٌ؛ لأنهُ بمعنى الثّواب، والثّوابُ له حسابٌ، فلا يُقالُ فيه: بغيرِ حساب، فَبقيَ أن يُقيّدَ بالثاني، ويقال: واللهُ يَرزُقُ ما يَتفضّلُ به بغيرِ حساب.

قولُه: («بقِيعات» بتاءٍ ممْطوطة)، أي: ممدودة، قال ابنُ جِنِّي: «قِيعاتٌ» بالتاء: جَمْعُ قِيعة، كدِيمَةٍ ودِيمات وقِيمَةٍ وقيمات، ويجوزُ أن يكونَ جَمْعَ قاع، كنارٍ[1] ونيرة، وجارٍ وجِيرَة، ومثْلُه أخٌ وإخوة؛ لأنّ أخاً عندَنا فعَلٌ، وحَكَى عبدُ الله بنُ إبراهيمَ قال: سَمِعتُ

---

(١) قوله: «قاع كنار» سقط من (ح) و(ف).

بعضُهم (بقيعاةٍ) بتاءٍ مُدوَّرة، كرَجلٍ عِزْهاة. شبَّهَ ما يَعمله مَن لا يَعتقدُ الإيمانَ ولا يتبع الحقَّ من الأعمالِ الصالحة التي يَحسبها تنفعُه عند الله وتُنجيه من عذابِه ثم يَخيب في العاقبة أَمَلُه ويَلقى خلافَ ما قدَّر؛ **بسرابٍ يَراه الكافرُ بالساهرةِ** وقد غَلَبَه

[مَسْلَمَةَ][1] يقرَأُ: كَسَرابٍ بقِيعَاة، بالألفِ والهاءِ بعدَها، نحوَ: فِعلٍ وفِعلاة، كرجُل عِزْهٍ وعِزهاة: الذي لا يَقرُبُ النِّساءَ واللّهو.

قولُه: (**بِسَرابٍ يَراهُ الكافر**)، مُتعلِّقٌ بقولِه: «شَبَّهَ ما يعمَلُه»، يعني: شَبَّهَ الأعمالَ الصّالحةَ ممّن لا إيمانَ له، وهُو يحسَبُ أنها تنفَعُه ثُم يَخيبُ في العاقبة، بِسرابٍ يراه الكافر، إلى آخِره. إنّما قَيّدَ المُشبَّهَ به برُؤيةِ الكافر وجعَلَ أحوالَه ما يَلقاهُ يومَ القيامة، ولم يجعَلْها مُطلقاً؛ لأنهُ تعالى قَيّدَه بقولِه: ﴿وَوَجَدَ ٱللَّهَ عِندَهُۥ فَوَفَّىٰهُ حِسَابَهُۥ﴾؛ لأنه مِن تتمّةِ أحوالِ المشَبَّهِ به، وهذا الأسلوبُ أبلَغُ؛ لأنّ خَيْبَةَ الكافِرِ أدخَل، وحصُولُه على أمرٍ خلافَ ما يأمُلُه أعرَق، ونحوُه في التشبيه قولُه تعالى: ﴿مَثَلُ مَا يُنفِقُونَ فِى هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا كَمَثَلِ رِيحٍ فِيهَا صِرٌّ أَصَابَتْ حَرْثَ قَوْمٍ ظَلَمُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ﴾ [آل عمران: ١١٧]، فإنّ الكافرينَ الظالمينَ همُ الذين يذهبُ حَرْثُهم بالكُلِّية، بخلافِ مُطلَقِ الحَرْث، كذلك هاهنا. وما أدلّهُ مِنْ قاطعٍ على بُطلانِ مذهبِ الفلاسفة، ومَن يريدُ الهدايةَ مِن غيرِ المتابَعة؛ فإنهُ يتوَهّمُ أنّ ما هُو عليه مِن مُتابعةِ الوَهْم هُو الحقُّ البَحْت، فإذا تبيّنَ لهُ في الخاتمة بُطلانُه، ووَجَدَ اللهَ عندَه، يعرِفُ حينَئذٍ: أفَرَسٌ تحتَه أم حمار؟ وقد غلَبَ على مُقْتني عِلم المعقولِ الذين أضَلّهُمُ الوَهْمُ المعلولُ الانتباهُ في آخِرِ عَهْدِهم، والتبرّي عنهُ في خاتمةِ أمرِهم لمّا عَرَفوا أنهُ كسَرابٍ بِقِيعةٍ يَحسَبُه الظّمآنُ ماءً.

الراغب: الحِسبانُ: أن يَحكُمَ لأحدِ نقيضَيْنِ مِن غيرِ أن يَخطُرَ الآخَرُ ببالِه فَيَحْسِبَه، ويَعقِدَ عليه الأُصبَع، ويكونَ بمَعرِضٍ أن يَعترِيَه فيه شَكّ، ويُقاربُ ذلك الظّنّ، لكنّ الظنّ أن يُخْطِرَ النّقيضَيْنِ ببالِه فيُغَلّبَ أحدَهما على الآخر[2].

قولُه: (**بالسّاهِرة**)، **الجَوهري**: يقالُ: الساهورُ: ظِلُّ الساهرة، وهِي وَجْهُ الأرض، ومنهُ

---

(١) قولُه: «مسلمة»: سقط من الأصولِ الخطية، وأثبتناه من «المحتسب».

(٢) «مفردات القرآن» ص ٢٣٤.

عطشُ يومِ القيامة، فيحسبُه ماءً، فيأتيه فلا يجدُ ما رَجاه، ويَجِدُ زبانيةَ الله عنده يأخُذونه **فيَعتِلُونه** إلى جهنَّمَ فيَسقُونه الحَمِيمَ والغَسَّاق، **وهُمُ الذين قال اللهُ فيهم**: ﴿عَامِلَةٌ نَّاصِبَةٌ﴾ [الغاشية: ٣]، و﴿يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾ [الكهف: ١٠٤]، ﴿وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُوا۟ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا﴾ [الفرقان: ٢٣]. وقيل: نزلتْ في عُتبةَ بنِ ربيعةَ بنِ أُميّة، قد كان تعبَّدَ ولبِسَ المُسوحَ والتمَسَ الدِّينَ في الجاهليَّة، ثم كَفَرَ في الإسلام.

[﴿أَوْ كَظُلُمَٰتٍ فِى بَحْرٍ لُّجِّىٍّ يَغْشَىٰهُ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ سَحَابٌ ظُلُمَٰتٌۢ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا ۗ وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورًا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ﴾ ٤٠]

اللُّجِّيّ: العميقُ الكثيرُ الماء، منسوبٌ إلى اللُّجِّ؛ وهو معظمُ ماء البحر. وفي ﴿أَخْرَجَ﴾ ضميرُ الواقع فيه. ﴿لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا﴾ مُبالغةٌ في: لَمْ يَرَها؛ أي: لم يَقرُبْ أن يَراها فَضْلاً عن أن يَراها. ومثلُه قولُ ذي الرُّمَّة:

إذا غَيَّرَ النَّأيُ المُحِبِّينَ لَمْ يَكَدْ رَسِيسُ الهَوَى مِنْ حُبِّ مَيَّةَ يَبرَحُ

أي: لَمْ يَقرُبْ مِنَ البَراح، فما باله يَبْرَح! شَبَّه أعمالَهم أولاً في فَواتِ نفعِها وحُضورِ

قولُه تعالى: ﴿فَإِذَا هُم بِٱلسَّاهِرَةِ﴾ [النازعات: ١٤]، قال: هِي الأرضُ البيضاءُ المُستَوِية، سُمِّيت بذلك لأنّ السّرابَ يَجري فيها، مِن قولِهم: عَيْنٌ ساهرةٌ: جاريةُ الماء، وفي ضِدِّها: نائمة.

قولُه: (**فيَعتلونَه**)، **الأساس**: عَتَلَهُ: إذا أخَذَ بتَلْبيبِه فجَرّهُ إلى حَبْس أو نحوِه ﴿خُذُوهُ فَٱعْتِلُوهُ إِلَىٰ سَوَآءِ ٱلْجَحِيمِ﴾ [الدخان: ٤٧].

قولُه: (**وهمُ الذين قال اللهُ فيهم**)، يعني: مَن لا يعتقدُ الإيمانَ ولا يتّبعُ الحقّ، ويعمَلُ الأعمالَ الصّالحة، وفُسِّرتِ الآيةُ في مَوضِعِها بأنْ قيل: عَمِلتَ ونَصِبْتَ في أعمالٍ لا يُجدي عليها في الآخرة.

قولُه: (**إذا غَيّرَ النأيُ المُحِبِّين**) البيت[1]، الرّسِيسُ: الشيءُ الثابتُ الذي لزِمَ مِن بقيّةِ

---

(١) لذي الرمّةِ في «ديوانه» ص ١٠٨.

ضَررها بسَرابٍ لم يجدْه مَن خَدَعَه مِن بعيدٍ شيئاً، ولم يكْفِه خيبةً وكَمداً أنْ لم يَجِدْهُ شيئاً كغيرِهِ مِنَ السراب، حتى وَجَدَ عندَه الزبانيةَ تَعتِلُه إلى النار، ولا تَقتُل ظَمأَه بالماء. وشَبَّهها ثانياً في ظُلمتِها وسَوادها؛ لكونها باطلةً، وفي خُلوِّها عن نُورِ الحقِّ بظُلماتٍ متراكمة من لُجِّ البحر والأمواجِ والسَّحاب، ثُمَّ قال: **ومَن لم يُولِه نُورَ توفيقِه وعِصْمتِه ولُطفه، فهو في ظُلمةِ الباطل** لا نورَ له.

وهذا الكلامُ مجراه مجرى الكنايات؛ لأنَّ الألطافَ إنما تَردَفُ الإيمانَ والعمل، **أو كونَهما مترقَّبَيْن**، ألا ترى إلى قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهۡدِيَنَّهُمۡ سُبُلَنَا﴾ [العنكبوت: ٦٩]،

هوًى أو سُقْمٍ في البَدَن. يَبرَحُ: أي: يَزول، يقال: بَرِحَ بَرْحاً: إذا زالَ مِن مَوضعِه، ومنهُ: لا أبرَحُ كذا أي: لا أزال.

قولُه: (**ومَن لم يُوْلِه ـ أي: لم يُعطِه ـ نُورَ توفيقِه وعصمتِه ولُطفِه فهُو في ظُلمةِ الباطل**)، يريدُ: أنّ قولَه تعالى: ﴿وَمَن لَّمۡ يَجۡعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورٗا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ﴾، ظاهِرُهُ: أنّ مَن لم يَخلُقِ اللهُ تعالى فيه الإيمانَ والعمَلَ الصّالحَ ليس لهُ إيمانٌ ولا عمَلٌ، كما هُو مذهبُ أهلِ السُّنّةِ والجماعة؛ لأنهُ تذييلٌ لقولِه: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَعۡمَٰلُهُمۡ كَسَرَابِۭ﴾ إلى قولِه: ﴿أَوۡ كَظُلُمَٰتٖ﴾ إلى آخِرِه. ولمّا لم يُوافِقْ مذهبَه، عَدَلَ منَ التّصريح إلى التلويح وقال: «ومَن لم يُولِه نورَ توفيقِه» فيكونُ المضافُ إليه محذوفاً والجملةُ كما هِي معَ الحَذْفِ كنايةً عن عَدَمِ إيمانِهم وعَمَلِهمُ الصّالح؛ لأنّ الإلطافَ لازمُ الإيمان، والعمَلِ الصّالح.

قولُه: (**أو كَوْنَهما مُترَقَّبَيْن**)، نَصْبُ عطفٍ على «الإيمانِ والعمَل»، أي: الإلطافُ إمّا أن يكونَ لازماً للإيمانِ والعمَلِ الصالح أو لازماً لترَقُّبِ حصولِهما. وقال صاحبُ «التقريب»: التقديرُ: ومَن لم يُولِه نورَ توفيقِه وعصمتِه فما لهُ مِن نور: لا نورُ لُطفِ التوفيقِ الذي يَسبقُ الإيمانَ والعمَلَ الصّالحَ المترَقّبَيْن، ولا نورُ العصمةِ الذي يَردُفُ ويَلحَقُ الإيمانَ والعمَلَ الحاصِلَيْن. وقلت: قولُه تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهۡدِيَنَّهُمۡ سُبُلَنَا﴾ [العنكبوت: ٦٥] استشهادٌ لقولِه: «إنّ الألطافَ إنّما تَرْدُفُ الإيمانَ والعَمَلَ»؛ لأنّ الهدايةَ هِي الدّلالة، ولذلك فَسّرَه في مَوضِعه بقوله: «لَنَزيدَنّهم هدايةً إلى سَبيل الخَيْرِ وتوفيقِه، كقولِه تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱهۡتَدَوۡاْ

وقولِه: ﴿وَيُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [إبراهيم: ٢٧]؟ وقُرئ: (سحابُ ظلماتٍ) على الإضافة. و(سحابٌ ظُلُماتٍ)، برفعِ «سَحابٌ» وتنوينِه وجرِّ «ظُلُماتٍ» بدلاً من «ظُلُماتٍ» الأُولى.

[﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يُسَبِّحُ لَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلطَّيْرُ صَٰٓفَّٰتٍۖ كُلٌّ قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُۥ وَتَسْبِيحَهُۥۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِمَا يَفْعَلُونَ * وَلِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِۖ وَإِلَى ٱللَّهِ ٱلْمَصِيرُ﴾ ٤١ - ٤٢]

﴿صَافَّاتٍ﴾: يَصففُنَ أجنحتَهنَّ في الهواء. **والضميرُ في ﴿عَلِمَ﴾ لـ﴿كُلٌّ﴾ أو لله، وكذلك في ﴿صَلَاتَهُۥ وَتَسْبِيحَهُۥ﴾** والصلاة: الدُّعاء. ولا يَبعُد أن يُلهِمَ اللهُ الطيرَ دُعاءَه وتسبيحه كما ألهمَها سائرَ العُلوم الدقيقةِ التي لا يكادُ العقلاءُ يَهتدون إليها.

[﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يُزْجِي سَحَابًا ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُۥ ثُمَّ يَجْعَلُهُۥ رُكَامًا فَتَرَى ٱلْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَٰلِهِۦ

زَادَهُمْ هُدًى﴾ [محمد: ١٠]»، وكذلك قولُه تعالى: ﴿وَيُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [إبراهيم: ٢٧] دَلّ على أنّ إضلالَ الله تعالى مَسبوقٌ بظُلمِهم. وقال في تفسيرِه: إنّ مشيئةَ الله تعالى تابعةٌ لحِكمتِه، مِن إضلالِ الظّالمينَ وخِذْلانِهم، والتّخلية بينَهم وبيْنَ شأنِهم عندَ زَلَلِهم. وكلُّ ذلك تكلُّفاتٌ وتعسُّفاتٌ عن الطريقِ السّوِي.

قولُه: (**والضميرُ في ﴿عَلِمَ﴾ لـ﴿كُلٌّ﴾ أو لله تعالى، وكذلك في ﴿صَلَاتَهُۥ وَتَسْبِيحَهُۥ﴾**)، قال صاحبُ «التقريب»: إذا عاد ضميرُ ﴿عَلِمَ﴾ إلى الله تعالى فلْيَعُدِ الأخيرانِ إلى «كلٍّ»؛ لئلا يَخلوَ المبتدأُ عن عائدٍ إليه، إلا أنْ يُقدّرَ منه. وقلتُ: الضّميرُ إذا كان لِـ ﴿كُلٌّ﴾، كان قولُه تعالى: ﴿وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِمَا يَفْعَلُونَ﴾ تكميلاً لإردافِ العَظَمةِ الكاملةِ والقُدرةِ التامّة صفةَ العِلم الشاملة، وإذا كان لله تعالى كان تذييلاً لقولِه تعالى: ﴿كُلٌّ قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُۥ وَتَسْبِيحَهُۥ﴾، ثُمّ الآيةُ بجُملتِها معَ ما يَتْلوها منَ الآياتِ المشتملةِ على دلائلِ الآفاقِ والأنفُسِ مُستطرَدةٌ لذِكْرِ التسبيح في قولِه: ﴿يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ * رِجَالٌ﴾، ثُمّ قولُه: ﴿وَلَقَدْ أَنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ ءَايَٰتٍ مُّبَيِّنَٰتٍ﴾ جيءَ به تكريراً وترجيعاً لقولِه: ﴿وَلَقَدْ أَنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ ءَايَٰتٍ مُّبَيِّنَٰتٍ وَمَثَلًا مِّنَ ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟﴾ الآية، ليتخلّصَ منهُ إلى نوعٍ آخَرَ مِن قبائحِ رأسِ النِّفاقِ وذَويه.

﴿وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِن جِبَالٍ فِيهَا مِنۢ بَرَدٍ فَيُصِيبُ بِهِۦ مَن يَشَآءُ وَيَصۡرِفُهُۥ عَن مَّن يَشَآءُۖ يَكَادُ سَنَا بَرۡقِهِۦ يَذۡهَبُ بِٱلۡأَبۡصَٰرِ ۞ يُقَلِّبُ ٱللَّهُ ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبۡرَةٗ لِّأُوْلِي ٱلۡأَبۡصَٰرِ﴾ [٤٣ - ٤٤]

﴿يُزۡجِي﴾: يَسُوق. ومنه: البضاعةُ المُزجاة: التي يُزجيها كلُّ أحدٍ لا يَرضاها. **والسَّحابُ يكون واحداً، كالعَماء**، وجَمعاً كالرَّباب.

ومعنى تأليفِ الواحد: أنه يكون قَزَعاً فيَضمُّ بعضَه إلى بعض. وجازَ بينَه وهو واحدٌ؛ لأنَّ المعنى: بينَ أجزائه، **كما قيلَ في قوله**:

.... بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

والرُّكام: المُتراكِمُ بعضُه فوقَ بعض.

قولُه: (**والسّحابُ يكونُ واحداً كالعَماء**)، قال أبو زيد: هُو شِبْهُ الدُّخَان يَركَبُ رؤوسَ الجبال. والرّبابُ: السّحابُ الأبيض، الواحدُ: رَبابة. القَزَعُ: قِطَعٌ منَ السّحابِ رقيقة، الواحدُ: قَزَعَة. **الراغب**: أصلُ السَّحْب: الجَرّ، كسَحبِ الذّيل، ومنهُ السحابُ إمّا لجَرِّ الرِّيح له، أو لانجِرارِه في مَرِّه. والسّحابُ: الغَيْمُ فيه ماءٌ، أو لم يكن، ولهذا يقال: سَحابٌ جَهام[1]. قال تعالى: ﴿أَلَمۡ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يُزۡجِي سَحَابٗا ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيۡنَهُۥ﴾، وقد يُذكَرُ السّحاب، ويُرادُ بها الظِّلُّ والظُّلمةُ على طريقِ التشبيه: ﴿مِّن فَوۡقِهِۦ سَحَابٞۚ ظُلُمَٰتُۢ بَعۡضُهَا فَوۡقَ بَعۡضٍ﴾ الآية[2]. يقال: سَحابٌ مركوم، أي: مُتراكِم، والرُّكامُ: ما يُلقَى بعضُه على بعض، والرُّكامُ يوصَفُ به الرّملُ والجَيْش، ومُرْتكمُ الطريق: جادّتُه التي فيها رُكمةٌ، أي: أثرٌ مُتراكم[3].

قولُه: (**كما قيل في قولِه: بينَ الدَّخُول فحَوْمَل**)، أولُه:

قِـفا نَبْـكِ مِن ذكرى حبيبٍ ومنزلِ ... بسِقطِ اللِّوى بيْنَ الدَّخُولِ فحَوْمَلِ[4]

---

(١) يعني لا ماءَ فيه.

(٢) «مفردات القرآن» ص ٣٩٩.

(٣) «المصدر السابق» ص ٣٦٥.

(٤) لامرئ القيس في «ديوانه» ص ٨.

والوَدْق: المَطر. ﴿مِنْ خِلَٰلِهِۦ﴾: مِن فُتوقه ومَخارجه، جَمْع خَلَل، كجِبالٍ في جَبَل. وقُرئ: (من خَلَله)، ﴿وَيُنَزِّلُ﴾ بالتشديد، و(يكاد سَّنا) على الإدغام، و(بُـرَقِه) جَمْع بُرْقة؛ وهي المقدارُ من البَرق، كالغُرْفة واللُّقمة؛ و(بُرُقِه) بضمَّتَيْن للإتباع، كما قيل في جَمع فُعْلة: فُعُلات، كظُلُمات؛ و(سَناءُ برقة) على المدِّ المقصور، بمعنى الضوء،

قال ابنُ الأنباريِّ: الدّخُول، وحَوْمل، والمِقْراةُ: منازلُ كلاب[١]. اعلَمْ أنّ الفاءَ في «فَحَوْمل» هِي المانعةُ مِن دخولِ «بيْنَ» على «حَوْمَل». قال الأصمعيُّ: لا يقالُ: رأيتُك بيْنَ زيدٍ فعَمْرو، بالفاء. وقال الفَرّاءُ: معناه: بيْنَ أهلِ الدّخُول، فأهلِ حَوْمَل[٢].

وذهَبَ المصنِّفُ إلى أنّ كلًّا منَ الدّخُولِ وحَوْملَ مكانٌ ذو قِطع مُتَجاوِرات، فالبَيْنُ داخلٌ على كلِّ واحدٍ منهُما على التأويل، أي: بيْنَ أماكنِ الدّخولِ فأماكنِ الحَوْمَل. وقال الزجّاجُ: جازَ: ما زِلتُ أَدورُ بيْنَ الكوفة، ولم يَجُزْ أَدورُ بيْنَ زيدٍ حتّى تقول: وعَمْرو؛ لأنّ الكوفةَ اسمٌ يتضمّنُ أمكِنةً كثيرة، فكأنّك قلتَ: ما زلتُ أَدور بيْنَ طُرق الكوفة[٣].

قولُه: (**والوَدْقُ: المطر**)، **الراغب**: الوَدْقُ: قيل: ما يكونُ خلالَ المطرِ كأنهُ غُبار. وقد يُعبَّرُ به عن المطرِ كما في قولِه تعالى: ﴿فَتَرَى ٱلْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَٰلِهِۦ﴾، ويقالُ لِما يَبدو في الهواءِ عندَ شدّةِ الحَرّ: وَدِيقة[٤].

قولُه: (﴿وَيُنَزِّلُ﴾ **بالتشديد**)، قَرأَ كلُّهم إلّا ابنَ كثيرٍ وأبا عَمرٍو: «يكاد سَّنا»، على الإدغام: السُّوسيُّ عن أبي عَمْرو.

قولُه: (و«**سَناءُ بَرْقِه**»)، قال ابنُ جِنِّي: هِي قراءةُ طلحةَ بنِ مُصرِّف. السّناءُ ممدوداً: الشّرَف، يقالُ: رجلٌ ظاهرُ النُّبل والسَّناء، والسّنَا مقصوراً: الضّوء، وعليه قراءةُ الكافّة.

---

(١) «شرح القصائد السبع الطوال» لابن الأنباري ص ١٩.

(٢) نقله ابن الأنباري في المصدر السابق.

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٤٩).

(٤) «مفردات القرآن» ص ٨٦١.

والممدود بمعنى العُلوِّ والارتفاع، من قولك: سَنيّ، للمُرتفِع؛ و(يُذْهِبُ بِالأَبْصَارِ) **على زيادةِ الباء**، كقوله: ﴿وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٥]، عن أبي جعفرٍ الـمَدَنيّ. **وهذا من تَعديدِ الدلائل على رُبوبيَّته** وظهور أمْرِه؛ حيثُ ذَكَرَ تسبيحَ مَن في السماوات والأرض وكلِّ ما يَطير بين السماءِ والأرض، ودعاءَهم له، وابتهالَهم إليه، وأنه سخَّر السَّحابَ التسخيرَ الذي وَصَفَه وما يُحدِثُ فيه مِن أفعاله حتى يَنزِلَ المطرُ منه، وأنه يَقسم رحمتَه بين خَلْقه ويَقبِضُها ويَبسطُها على ما تَقتضِيه حِكْمتُه، ويُريهم البَرق في السَّحابِ الذي يكادُ يَخطف أبصارَهم؛ ليَعتبِرُوا ويَحذروا، ويُعاقبُ بين الليلِ والنهار، ويُخالِفُ بينهما بالطُّول والقِصَر، **وما هذه إلّا براهينُ في غايةِ الوضوح على وُجوده وثَباته، ودَلائلُ مُناديةٌ على صِفاته**، لمن نظر وفكَّر وتبصَّرَ وتدبَّر. فإن قلت: متى رأى

ويجوزُ أن يكونَ الممدودُ للمبالغةِ في قُوّة ضَوْئه وصَفائه، كقولِك: هذا ضَوْءٌ كريم، أي: هو في غايةِ قوّتِه وإنارتِه، فلو كان إنساناً لكان كريماً شريفاً[(١)].

قولُه: (**على زيادةِ الباء**)، قال الزجّاجُ: لم يقرَأْ بها غيرُ أبي جَعْفرٍ المَدَنيِّ، ووَجْهُها في العربيّة ضعيفٌ؛ لأنّ العَرَبَ تقولُ: ذهَبْتُ به وأذهَبْتُه[(٢)]. والمصنِّفُ ذهبَ إلى أنها للتأكيد، وقد نقَلْنا في سُورةِ المؤمنينَ عن الحَريريِّ جوازَ الجَمْع بيْنَ حرفَي التّعدِية، وعليه قراءةُ مَن قَرَأ: «تُنبِتُ بالدُّهْن»، بضمِّ التاء.

قولُه: (**وهذا مِن تعديدِ الدّلائل على رُبوبيّتِه**)، هذا إشارةٌ إلى المذكورِ منَ ابتداءِ قولِه: ﴿أَلَمْ تَـرَ أَنَّ ٱللَّهَ يُسَبِّحُ لَهُۥ﴾، وتلك الدّلائلُ تسبيحُ مَن في السّمٰواتِ وتسبيحُ الطّير، ودعاؤهم، وتسخيرُ السّحاب، وقسمةُ رحمتِه بيْنَ خَلْقِه يصيبُ به مَن يشاء، ويَصرِفُه عمّن يشاء، وإراءتُه البَرْقَ وسَناه بحيثُ يَخطَفُ أبصارَهم، وتقليبُه اللّيلَ والنّهارَ بالطُّول والقِصَر.

قولُه: (**وما هذه إلّا بَراهينُ في غايةِ الوضُوح على وجودِه [وثباته]، ودلائلُ مُنادِيةٌ على صفاتِه**)، يعني: وجـودُ هذه الأشياءِ يدُلُّ على وجـودِ مُبدِعِها وخالقِها؛ لأنّ الممكنَ لا بدّ لهُ

---

(١) «المحتسب» (٢: ١١٤) ولتمام الفائدة انظر: «البحر المحيط» (٨: ٥٨).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٥٠).

رسولُ الله ﷺ تسبيحَ مَن في السماوات ودعاءَهم، وتسبيحَ الطيرِ ودُعاءَه، وتنزيلَ المَطر من جبالِ بَردٍ في السماء، حتى قيل له: ﴿أَلَمْ تَرَ﴾؟ قلت: **عَلِمَه من جهةِ إخبارِ الله إيَّاه بذلك على طريق الوَحْي**. فإن قلت: ما الفرقُ بين ﴿مِنْ﴾ الأُولى والثانيةِ والثالثة في قوله: ﴿مِنَ ٱلسَّمَآءِ﴾، ﴿مِن جِبَالٍ﴾، ﴿مِنۢ بَرَدٍ﴾؟ قلت: الأُولى لابتداءِ الغاية، والثانية للتَّبعيض، **والثالثةُ للبيان**. أو الأُولَيانِ للابتداء، والآخرةُ للتبعيض. ومعناه: أنه يُنزل البَرَدَ من السماء من جبالٍ فيها، وعلى الأوَّل مفعولُ ﴿وَيُنَزِّلُ﴾ ﴿مِن جِبَالٍ﴾. فإن قلت: ما معنى ﴿مِن جِبَالٍ فِيهَا مِنۢ بَرَدٍ﴾؟ قلت: فيه مَعْنيان؛ أحدهما: أن يَخلقَ اللهُ في السماء جبالَ بَرَدٍ كما خَلَقَ في الأرض جبالَ حَجَر. والثاني: **أن يريدَ الكثرةَ بذِكْرِ الجبال**، كما

من مُوجِدٍ يُوجِدُه، وكونُها واقعةً على صفاتٍ عجيبةٍ غريبة تَدُلُّ على عِلم مُنشئها، وحِكمةِ مُفْطِرِها[1]، ولذلك قال: «لَمن نَظَرَ وفكّرَ وتبصرّ» على النّشْر.

قولُه: (**عَلِمَه مِن جهةِ إخبارِ الله تعالى ... على طريقِ الوَحْي**)، قال صاحبُ «الفرائد»: يمكنُ أن يقالَ: عَلِمَه بالمُكاشَفة، وبنُورٍ زائد على نُور العقل، أو بإراءةِ الله تعالى إياهُ كما أُرِيَ إبراهيمُ عليه السّلامُ في قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُرِىٓ إِبْرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ٧٥].

قولُه: (**والثالثةُ للبيان**)، قال القاضي: ﴿مِنۢ بَرَدٍ﴾: بيانٌ للجبال، والمفعولُ محذوفٌ، أي: يُنزِلُ مُبتَدِئاً منَ السماءِ مِن جِبالٍ فيها مِن بَرَد[2].

قولُه: (**أن يُريدَ الكثرةَ بذِكرِ الجبال**)، قال القاضي: أي: مِن قِطَعِ عِظام تُشبهُ الجبالَ في عِظَمِها، وقيل: المرادُ بالسّماء المُظِلّة، وفيها جبالٌ مِن بَرَدٍ كما في الأرض جبالٌ مِن حَجَر، وليس في العقلِ قاطعٌ يمنعُه[3].

(١) كذا في الأصول الخطية، والأشبه بالصواب أن يقال: فاطرِها، لأنه من: فَطَرَ، لا من: أفْطر. انظر: «مفردات القرآن» ص ٦٤٠.

(٢) «أنوار التنزيل» (٤: ١٩٤).

(٣) «المصدر السابق» (٤: ١٩٤).

يقال: فلانٌ يَملكُ جبالاً من ذَهَب.

[﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ بَطْنِهِۦ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ يَخْلُقُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ ٤٥]

وقُرئ: (خلق كلَّ دابة). ولـمّا كان اسمُ الدابَّة موقعاً على المميِّز وغيرِ المميِّز؛ غُلِّبَ المميِّز فأُعطيَ ما وراءَه حُكمَه، كأنَّ الدوابَّ كلَّهم مميِّزون، **فمن ثَمَّ قيل:** ﴿فَمِنْهُم﴾، وقيل: ﴿مَّن يَمْشِى﴾ في الماشي على بطنٍ والماشي على أربعِ قَوائم. فإن قلت: لِمَ نكَّر الماءَ في قوله: ﴿مِّن مَّآءٍ﴾؟ قلت: **لأنَّ المعنى: أنه خَلَقَ كلَّ دابَّة من نوعٍ من الماء**

قوله: (فمن ثمّ قيل)، تفريع لما بعده على ما قبله، يعني: ضُمّن قوله: ﴿خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ﴾ معنى التغليب، ولذلك أتى بضمير العقلاء وضُمّ معه من المختصّ بالمميّزين، ولولا إرادة التغليبِ لم يستقم قوله: ﴿فَمِنْهُم مَّن يَمْشِى﴾ إلى آخره.

وتلخيصُه أنّ الأول مجملٌ في إرادة التغليب، فبُيِّن بالثاني المراد منه، كما أنّ قوله: ﴿ إِلَّآ إِبْلِيسَ﴾ قرينةٌ دالةٌ على إرادة التغليب في ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ﴾ [الحجر: ٣٠]، ولو حُمل على باب قوله: ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾ [فصلت: ١١]، وقوله: ﴿رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [فصلت: ٩]، وجَمَعه بالواو والنون لجاز، لأنّ الكلام لمّا كان مَسوقاً لإظهارِ قدرةِ الله وكمال حكمته، وأنّ هذه الأشياء دلائلُ دالّةٌ مرشدةٌ على ذلك، أُجري عليها ما كان مجرًى على العقلاء، ومن ثمّ قُدّم الماشي على البطنِ على الماشي على القدمين وعلى الأربع، لأنّ الأول أدلّ على القدرة، والثاني من الثالث[1].

قولُه: (لأنّ المعنى أنهُ خَلَقَ كلّ دابةٍ مِن نوع منَ الماء)، تلخيصُ الجوابِ: أنّ التنكيرَ إمّا للإفرادِ نوعاً، فإنهُ تعالى خَلَقَ كلّ نوع مِن أنواع الدّوابِّ مِن ماءٍ مختصٍّ بذلك النّوع، فخَلَقَ نوعَ الإنسانِ مِن ماءٍ مختصٍّ به، وخَلَقَ الفرَسَ مِن ماءٍ مختَصٍّ به، وعلى هذا، وإمّا للإفرادِ شخصاً، فإنهُ تعالى خَلَقَ كلّ دابّةٍ مِن ماءٍ مخصُوصٍ بها وهُو النُّطفة، ثُم اختلَفتْ هذه

---

(١) من بداية فقرة: «قوله: (فمن ثم قيل) تفريع» إلى هنا سقط من (ح) و(ف).

مُختصٌ بتلك الدابَّة، أو: خَلَقَها من ماءٍ مخصُوص؛ وهو النُّطفة، ثم خالَفَ بينَ المخلوقاتِ من النُّطفة؛ فمنها هَوامّ، ومنها بَهائم، ومنها ناس، ونحوه قولُه تعالى: ﴿يُسْقَىٰ بِمَآءٍ وَٰحِدٍ وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَىٰ بَعْضٍ فِى ٱلْأُكُلِ﴾ [الرعد: ٤]. فإن قلت: فما بالُه مُعرَّفاً في قوله: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ﴾ [الأنبياء: ٣٠]؟ قلت: **قَصَدَ ثَمَّ معنًى آخر**؛ وهو أنَّ أجناسَ الحيوان كلَّها مخلوقةٌ من هذا الجنسِ الذي هو جنسُ الماء؛ وذلك أنه هو الأصلُ وإن تخلَّلَتْ بينَه وبينها وسائط، قالوا: خَلَقَ الملائكةَ من ريحٍ خَلَقَها من الماء، والجنَّ من نارٍ خَلَقَها منه، وآدمَ من ترابٍ خَلَقَه منه. فإن قلت: لِـمَ جاءت الأجناسُ الثلاثة على هذا الترتيب؟ قلت: قُدِّم ما هو أعرفُ في القُدرة، وهو الماشي بغيرِ آلة مَشْيٍ من أَرجُلٍ أو قوائم، ثُمَّ الماشي على رِجْلَيْن، ثم الماشي على أربع. فإن قلت: لِمَ سُمِّي الزحفُ على البطن مَشْياً؟ قلت: **على سبيل الاستعارة**، كما قالوا في

النُّطفةُ بحسَبِ اختلافِ الدوابّ. وقال القاضي: هذا على تنزيل الغالبِ منزلةَ الكُلّ؛ إذ منَ الحيَواناتِ ما يتَولّدُ لا مِن نُطفة(١).

قولُه: (**قَصَدَ ثمّةَ معنًى آخَر**)، يعني: قَصَدَ هاهنا إلى معنى الإفرادِ شخصاً أو نوعاً كما سَبَق، فنكّرَ الماءَ وقَصَدَ ثمّةَ إلى معنى الجِنس وأنّ حقيقةَ الماءِ مَبْدأُ كلِّ شيءٍ حيٍّ فعرّفَه، وأشارَ إليه صاحبُ «المِفتاح» حيث قال: أيْ: وجَعلْنا مَبْدَأَ كلِّ شيءٍ حيٍّ هذا الجنسَ الذي هُو جنسُ الماء(٢).

وقال صاحبُ «الانتصاف»: وتحريرُ الفَرْقِ أنّ الأُولى: بَيّنَ أنّ القُدرةَ خَلَقَت من واحدٍ أشياءَ مختلفةً، والثانيةُ: القَصْدُ فيها خَلْقُ الأشياءِ المتّفقة من جنس الماءِ المختلِف، فالأُولى: إخراجُ مختلِفٍ مِن متّفِق، والثانيةُ: إخراجُ متّفقٍ مِن مختلِف(٣).

قولُه: (**على سَبيلِ الاستعارة**)،أي: استُعيرَ للزّحْفِ على البَطْن الـمَشْي، جعلَه المصنِّفُ

---

(١) «المصدر السابق» (٤: ١٩٤).

(٢) «مفتاح العلوم» ص ٨٠.

(٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٢٤٧).

الأمرِ المستمرّ: قد مَشى هذا الأمر، ويقال: فلانٌ لا يتمشَّى له أمر. ونحوُه استعارةُ الشفَةِ مكانَ الجَحْفَلة، والمِشْفَر مكانَ الشَّفَة، ونحوَ ذلك؛ أو على طريقِ المُشاكَلة لذِكْرِ الزاحفِ مع الماشِين.

[﴿لَقَدْ أَنزَلْنَآ ءَايَـٰتٍ مُّبَيِّنَـٰتٍ ۚ وَٱللَّهُ يَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ * وَيَقُولُونَ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلرَّسُولِ وَأَطَعْنَا ثُمَّ يَتَوَلَّىٰ فَرِيقٌ مِّنْهُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ ۚ وَمَآ أُو۟لَـٰٓئِكَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ ٤٦ - ٤٧]

﴿وَمَآ أُو۟لَـٰٓئِكَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ إشارة إلى القائلين: آمَنَّا وأطَعْنا. أو إلى الفريقِ المتولِّي منهم، **فمعناه على الأوّل: إعلامٌ** من اللّـهِ بأنَّ جميعَهم مُنتفٍ عنهم الإيمان، لا الفريقَ

مِن قَبيل الاستعارة، حيث قال: «كما قالوا في الأمرِ الـمُستمرِّ، قد مَشى هذا الأمرُ»، لكنّ قولَه: «استعارةُ الشفَةِ مكانَ الجَحْفَلة»، يُنبئُ أنهُ ليس مِن قَبيل الاستعارة؛ لأنّه عندَ صاحبِ «المفتاح» مجازٌ مُرسَلٌ خالٍ عنِ الفائدة. قال: كما استُعمِلَ الـمِرْسَنُ في أنفِ إنسان، وأنهُ موضوعٌ لمعنى الأنْفِ معَ قَيْدِ أن يكونَ مرسوناً، وإنّما كان خالياً عن الفائدة؛ لأنّ الـمِرْسَنَ والأنفَ كالـمُترادفَيْن[1]. والحقُّ أنّ ما في الآية منَ الـمَجازِ الـمُرسَل لا الاستعارة.

قولُه: (**الجَحْفَلة**)، **الجوهري**: للحافرِ كالشّفَة للإنسان.

قولُه: (**فمعناهُ على الأوّلِ: إعلام**)، إذا قَدّر ﴿أُو۟لَـٰٓئِكَ﴾ إشارةً إلى القائلينَ ﴿ءَامَنَّا﴾ يكونُ ﴿ثُمَّ﴾ للتّراخي في الرُّتبةِ؛ إيذاناً بارتفاع درجةِ كُفْرِ الفريقِ المتولِّي منهم، وانحطاطِ درجةِ أولئك، وعلى أن يكونَ إشارةً إلى الفريقِ المتولِّي منهم يكونُ ﴿ثُمَّ﴾ للاستبعاد، ويؤيِّدُه قولُه تعالى: ﴿مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ﴾ أي: كيف يَدخُلونَ في زُمرةِ المؤمنينَ الذين يقولونَ آمنّا بالله وبالرّسُول وأطَعْنا ثُم يُعرِضُون، ويتَجاوَزونَ عنِ الفريقِ المؤمنين، ويَرغَبُونَ عن تلك الـمَقالة؟ وهذا بعيدٌ عنِ العاقل المميِّز.

يؤيِّدُ هذا التأويلَ سؤالُ الإمام: فإنْ قيل: كيف حُكِيَ عن كلِّهم أنّهم يقولونَ: آمَنّا، ثُم حُكِيَ عن فريقٍ منهمُ التّوَلِّي، وكيف يَصحُّ أن يقولَ في جميعِهم: ﴿وَمَآ أُو۟لَـٰٓئِكَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ﴾؟

---

(١) «مفتاح العلوم» ص١٦١.

المتولِّي وحدَه. وعلى الثاني: إعلامٌ بأنَّ الفريقَ المتولِّي لم يكن ما سبقَ لهم من الإيمان إيماناً، إنما كان ادِّعاءً باللِّسانِ من غيرِ مُواطأَةِ القَلْب؛ لأنه لو كان صادِراً عن صحَّةِ مُعتقَدٍ وطُمأنينةِ نَفْس: لَـمْ يَتعقَّبْه التولِّي والإعراض. والتعريفُ في قوله: ﴿بِٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ دلالةٌ على أنهم ليسُوا بالمؤمنين الذين عَرفتَ؛ وهُمُ الثابِتُون المُستقيمون على الإيمان، الموصُوفون في قولِه تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟﴾ [الحجرات: ١٥].

[﴿وَإِذَا دُعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُم مُّعْرِضُونَ * وَإِن يَكُن لَّهُمُ ٱلْحَقُّ يَأْتُوٓا۟ إِلَيْهِ مُذْعِنِينَ﴾ ٤٨ - ٤٩]

معنى ﴿إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾: إلى رسولِ الله، كقولِك: أعجَبَني زيدٌ وكَرَمُه، تريد: كَرَمَ زيد. ومنه قولُه:

غَلَّسْتُه قَبْلَ القَطَا وفُرَّطِهْ

وجوابُه المشارُ إليه بقولِه: «أولئك الذين تولّوا»، لا الـجُملةُ الأُولى، ولو رَجَعَ إلى الأُولى يَصحُّ أيضاً[1].

وأمّا معنى تكريرِ قولِهِ تعالى: ﴿لَّقَدْ أَنزَلْنَآ ءَايَٰتٍ مُّبَيِّنَٰتٍ﴾ فإنُه مِن بابِ الترجيع والشروع في مَشْرَعٍ آخَرَ مِن ذكْرِ المنافقينَ وأحوالِهم.

قولُه: (معنى ﴿إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾: إلى رسُولِ الله)، أي: ذكْرُ «الله» هُنا تمهيدٌ لذِكْرِ رسُولِ الله ﷺ، وإشعارٌ بإظهارِ مكانتِه ﷺ، يؤيِّدُه إفرادُ الضّميرِ في قولِه: ﴿لِيَحْكُمَ﴾ وقولِه: ﴿يَأْتُوٓا۟ إِلَيْهِ مُذْعِنِينَ﴾.

قولُه: (غَلّسْتُـهُ قبْلَ القَطَا وفُرّطِه)، أوّلُهُ في «المطلع»:

ومَنْهَلٍ منَ الفَلا في أوسَطِهْ[2]

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٤: ٢١).

(٢) انظر «مجالس ثعلب» (١: ٣١٣) وروايتُه ثمَّة:

ومَنْهَلٍ من الفلا في أوسطِه من ذا وهذاك وذا في مَسْقَطِه

أراد: قَبْلَ فُـرَّطِ القَطا. رُوي: أنها نزلتْ في بِشْرٍ المُنافق وخَصمِه اليهوديِّ حين اختَصَما في أرض، فجَعل اليهوديُّ يجرُّه إلى رسولِ الله، والمنافقُ يجرُّه إلى كعبِ بن الأشرف، ويقول: إنَّ محمَّداً يَحِيفُ علينا.

ورُوي: أنّ المُغيرةَ بنَ وائلٍ كان بينَه وبين عليِّ بنِ أبي طالب رضي الله عنه خُصومةٌ في ماءٍ وأرض، فقال المُغيرة: أمَّا محمّدٌ فلستُ آتيه ولا أحاكمُ إليه؛ فإنه يُبغِضُني وأنا أخافُ أن يَحِيفَ عليّ. ﴿إِلَيۡهِ﴾: صلةُ ﴿يَأۡتُوٓاْ﴾؛ لأنَّ «أتى» و«جاء» جاءا معدَّيَيْن بـ«إلى»، أو يتَّصل بـ﴿مُذۡعِنِينَ﴾؛ لأنه في معنى: مُسرِعين في الطاعة، وهذا أحسنُ لتقدُّمِ صِلَته ودلالتِه على الاختصاص.

والمعنى: أنهم لمعرفتِهم أنه ليسَ معكَ إلا **الحقُّ الـمُرُّ** والعَدلُ **البَحْت**؛ يَزوَرُّون عن المُحاكمةِ إليك إذا رَكِبَهم الحقُّ؛ لئلّا تَنتزِعَه مِن أحداقهم بقضائك عليهم لخُصومِهم، **وإن ثَبَتَ لهم حقٌّ على خَصْمٍ أسْرَعوا إليك ولم يَرضَوْا إلّا بحُكومتِك**؛ لتأخُذَ لهم **ما ذابَ لهم** في ذمَّة الخَصْم.

الغَلَسُ: ظُلمةُ اللّيل، والتغليسُ: السّيرُ بغَلَس، والفُرّطُ: جَمْعُ الفارِط كالرُّكّعِ والراكع وهُو السابقُ إلى الماءِ قبْلَ الواردةِ ليهيِّئَ لهمُ الدِّلاء.

قولُه: (**الحَقُّ الـمُرّ**)، أي: الحُكمُ الذي يَلحَقُهم بسَماعِه مَرارةٌ في أفواهِهم، وهُو كنايةٌ عن الكَراهة. **النِّهاية**: قال شُرَيْحٌ لجماعةٍ أرادوا أن يَحلِفوا على شيء: «لَتَركَبُنّ منهُ مرارةَ الذّقْن» أي: ما يَمُرُّ في أفواهِكم وألسنتِكمُ التي بيْنَ أذقانِكم.

قولُه: (**البَحْت**)، أي: الخالص، «يَزْوَرُّونَ» أي: يَعدِلُونَ عنه ويَميلون.

قولُه: (**وإن ثَبَتَ لهم حَقٌّ على خَصْم أسرَعوا إليك ولم يَرضَوا إلا بحُكومتِك**)، دَلّ على الحَصْرِ تقديمُ صلةِ ﴿مُذۡعِنِينَ﴾ عليه.

قولُه: (**ما ذابَ لهم**)، أي: ما وجَب. **الأساس**: ومنَ المَجاز: ذابَ لي عليه حَقٌّ: ثبَتَ

[﴿ أَفِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ أَمِ ٱرْتَابُوٓاْ أَمْ يَخَافُونَ أَن يَحِيفَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولُهُۥ ۚ بَلْ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾ ٥٠]

ثُمَّ قَسم الأمـرَ في صُـدودِهم عن حُكومتـه إذا كان الحقُّ عليهم بينَ أن يكونوا مَرضى القُلوبِ مُنافقين، أو مُرتابِين في أمْرِ نبوَّته، أو خائفينَ الحَيْفَ في قَضائه. **ثم أبطَلَ خوفَهم حَيْفَه** بقوله: ﴿بَلْ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ أي: لا يَخافون أن يَحِيفَ

ووَجَب، ويقالُ لـمَن أنْضَجَ[1] حاجةَ إنسانٍ وأتَـمّها: أذابَ حاجتَه. ومنهُ قولُ المنصُورِ لابنِ عِمرانَ: بَلَغَني أنك لَبخيلٌ، فقال: ما أجْمُدُ في حقّ، ولا أَذوبُ في باطل.

قولُه: (**ثُم أبطَلَ خوفَهم حَيْفَه**)، يريدُ أنهُ تعالى أراد أن يُبيِّنَ أنّ صدودَهم عن رسولِ الله ﷺ إذا كان الحقُّ عليهم كان باطلاً فجاءَ بالتقسيم، أي: لا يَخْلو أنْ نشَأَ ذلك الصدودُ عن نفاقِهم وكُفرِهم؛ فإنّهم لا يُصَدِّقونَه في شيء، أو عن عَدَم ثَباتِهم في الإيمانِ ورسُوخِهم فيه فيَرتابونَ فيه وفي أحكامِه، أو عَرَفوا أنهُ يَحكُمُ بالحقِّ وهم يُريدونَ الباطل، فجيءَ بقولِه تعالى: ﴿بَلْ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ إضراباً عمّا أثبتَه «بل»، في ﴿أَمْ يَخَافُونَ أَن يَحِيفَ﴾.

قال القاضي: بل إضرابٌ عنِ القِسمَيْنِ الأخيرَيْنِ لتحقيقِ القِسْم الأوّل. ووَجْهُ التقسيم: أنّ امتناعَهم إمّا أن يكونَ لخَلَل فيهم، أو في الحاكم، والثاني إمّا أن يكونَ محقّقاً عندَهم أو متوقّعاً، وكلاهُما باطلان، أمّا الأوّلُ فظاهرٌ، وأمّا الثاني فلأنّ منصِبَ نُبوّتِه، وفَرْطَ أمانتِه يمنَعُه، فتَعيّنَ الأوّل، وظُلمُهم يعُمُّ خَلَلَ عقيدتِهم، ومَيْلَ نفوسِهم إلى الحَيْف[2]. وفَسّرَ القاضي قولَه: ﴿أَمِ ٱرْتَابُوٓاْ﴾ بقولِه: بأنْ رأَوْا منكَ تُهمةً، فزالَ يقينُهم بك[3]. وهذا معنى قولِه: «أو مُرتابِينَ في أمرِ نُبوّتِه».

(١) في (ط): «لمن أنجح».
(٢) «أنوار التنزيل» (٤: ١٩٦).
(٣) «المصدر السابق» (٤: ١٩٦).

عليهم؛ لمعرفتِهم بحاله، وإنما هم ظالمونَ يُريدون أن يَظلِمُوا مَن له الحقُّ عليهم ويَتمَّ لهم جُحودُه، وذلك شيءٌ لا يَستطيعونه في مجلسِ رسولِ الله ﷺ، فمِن ثَمَّ يأبَوْن المُحاكمةَ إليه.

[﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُواْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ ٥١]

وعن الحسن: (قولُ المؤمنين) بالرفع، **والنصبُ أقوى**؛ لأنَّ أَولى الاسمَيْن بكونِه اسماً لـ«كان» أَوغَلُهما في التعريف، و﴿أَن يَقُولُواْ﴾ أوغلُ؛ لأنه لا سبيلَ عليه للتنكير، بخلافِ (قولَ المؤمنين)، **وكان هذا مِن قَبيلِ «كـان»** في قوله: ﴿مَا كَانَ لِلَّهِ أَن يَتَّخِذَ مِن وَلَدٍ﴾ [مريم: ٣٥]، ﴿مَّا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّتَكَلَّمَ بِهَٰذَا﴾ [النور: ١٦].

وقلتُ: الحقُّ أنّ «بل» إضرابٌ عن نفْسِ التقسيم، يعني: دَع التقسيم، فإنّهم هُمُ الكاملونَ في الظُّلم الجامعونَ لتلك الأوصَافِ على الكمال، فلذلك صَدُّوا عن حُكومتِك، يَدُلُّ عليه إتْيانُ اسم الإشارة، والخطابِ، وتعريفِ الخبرِ بلام الجِنس، وتوسيطُ ضميرِ الفَصْل، واللـهُ تعالى أعلم.

قولُه: (**والنّصبُ أقوى**)، قال ابنُ جِنّي: والرّفعُ قراءةُ عليٍّ رضيَ اللـهُ عنهُ والحسَن، والنّصبُ قراءةُ الجماعة. وهُو أقوى؛ لأنّ مِن شَرْطِ اسم كان أن يكونَ أعرَفَ مِن خبَرِها، وقولُه: ﴿أَن يَقُولُواْ سَمِعْنَا﴾ أعرَفُ مِن: ﴿قَوْلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾؛ لأنّ «أنْ» وصِلتَها تُشبهُ الـمُضمَرَ مِن حيثُ إنهُ لا يجوزُ وَصْفُها، كما لا يجوزُ وَصْفُ الـمُضمَر، والـمُضمَرُ أعرَف، ومثْلُه: ﴿وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ﴾ [الأعراف: ٨٢][1]. وقال صاحبُ «الـمطلع»: أن يقولوا أوغَلُ؛ لأنهُ لا سَبيلَ عليه للتنكيرِ، بخلافِ قولِ المؤمنينَ؛ لأنهُ يَحتملُ أن يَختزِلَ عنهُ الإضافةَ فَبقي مُنكّراً.

قولُه: (**وكان هذا مِن قَبيلِ «كان»**) أي: لَفْظةُ «كان» هُنا مِن قَبِيلِ «كان» في قولِه:

---

(١) «المحتسب» (٢: ١١٥).

وقُرِئ: (ليُحكَمَ) على البناء للمفعول. فإن قلت: إلامَ أُسند (يُحكَم) ولا بُدَّ له من فاعلٍ؟ قلت: هو مُسنَدٌ إلى مَصدره؛ لأنَّ معناه: ليُفعَلَ الحُكمُ بينهم، ومثلُه: جُمِعَ بينَهما، وأُلِّفَ بينهما. ومثلُه: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: ٩٤] فيمن قرأ ﴿بَيْنَكُمْ﴾ منصوباً، أي: وقع التقطُّعُ بينَكم. **وهذه القراءةُ مُجاوِبةٌ لقوله: ﴿دُعُوٓاْ﴾**.

﴿مَا كَانَ لِلَّهِ أَن يَتَّخِذَ مِن وَلَدٍ﴾ [مريم: ٣٥]، أي: بمعنى: ما يصحُّ وما ينبغي وما يستقيم، قال صاحبُ «المطلع»: إنّما صَحّ واستقامَ أن يقولَ المؤمنونَ: سَمِعنا وأطَعْنا، ولهذا قال الفرّاءُ في معناه: إنما كان ينبغي أن يكونَ قولَ المؤمنينَ إذا دُعُوا إلى الله ورسُولِه أن يقولوا: سَمِعنا وأطَعْنا[1]. والتحقيقُ في هذا التركيبِ ما ذَكَره صاحبُ «الانتصاف». قال: فائدةُ دخولِ «كان» المبالغةُ في نَفْيِ الفعلِ الداخلِ هُو عليه بتعديدِ جهةِ نَفْيِه عموماً باعتبارِ الكونِ وخصوصاً باعتبارِ خصُوصيّةِ الفعل بعدَ ما كان، فهُو نَفْيٌ مرّتَيْن[2].

وقال القاضي: مِن عادتِه تعالى إتْباعُ ذكْرِ المُبطِلِ ذكْرَ المُحِقّ، والفَصْلُ لنَفْيِ ما أثبَتَ فيهم عن غيرِهم والتنبيهِ على ما ينبغي بعدَ إنكارِه لِما لا ينبغي[3].

قولُه: (**وهذه القراءةُ مُجاوِبةٌ لقولِه: ﴿دُعُوٓاْ﴾**)، يعني: أنّ المَدْعوّ إليه في الآيةِ: اللهُ تعالى ورسُولُه صَلَواتُ الله عليه، و﴿لِيَحْكُمَ﴾ على القراءةِ المشهورة: مُسنَدٌ إلى ضميرِ الرسُولِ ﷺ وحدَه، فاحتيجَ ـ للتجاوُبِ بيْنَ الكلامَيْنِ ـ إلى أن يُقال: إنّ ذكْرَ الله تمهيدٌ، كقولِك: أعجبَني زيدٌ وكرَمُه.

وأمّا إذا قُرِئَ: «لِيُحْكَم»، مجهولاً[4]، وأُسنِدَ إلى المصدرِ، يعمُّ الحاكمَ فيَقَعُ التجاوبُ بينَهما ولم يفتقِرْ إلى ذلك التأويل.

---

(١) «معاني القرآن» للفرّاء (٢: ٢٥٨).

(٢) لم أجده في مِظنّته من «الانتصاف»، فلعلّه قالَه في موطنٍ آخَرَ منه.

(٣) «أنوار التنزيل» (٤: ١٩٦).

(٤) وقد قرأ بها أبو جعفر يزيد بن القعقاع كما في «مختصر شواذّ القرآن» ص١٠٢. وقرأ أيضاً: «لِيُحْكِمَ» بضم الياء وكسر الكاف من الإحكام.

[﴿ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَخْشَ ٱللَّهَ وَيَتَّقْهِ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ ﴾ ٥٢]

قُرئ: (ويَتَّقِهِ) بكسرِ القـاف والهاءِ مع الوصـل وبغيرِ وَصْـل، وبسُكونِ الهاء، وبسكونِ القاف وكسرِ الهاء. شبّه تَقِه بكَتفٍ فخُفِّف، كقوله:

قالَتْ سُلَيْمى: اشتَرْ لنا سَوِيقا

ولقد جمع اللهُ سبحانه في هذه الآيةِ أسبابَ الفوز.

قولُه: (**قُرِئَ: «ويَتَّقِهِ» بكسرِ القافِ والهاءِ معَ الوَصْل**)، قَرَأها نافعٌ وابنُ كثيرٍ وابنُ ذَكْوانَ والكسائيُّ وخَلَفٌ، وبغيرِ وَصْل: قالونُ عن نافعٍ وعن هشامٍ رواية، وبسُكونِ الهاء: أبو عَمْرو وأبو بكرٍ وخَلّادٌ، وسكونِ القافِ وكسرِ الهاء: حَفْصٌ[(١)]. قال صاحبُ «الـمطلع»: قراءةُ العامّة: «ويتقهي» بياءٍ ملفوظةٍ بعدَ الهاء، وهُو الأصلُ فيما إذا تحرّكَ الحرفُ قبْلَ الهاءِ كما في يؤدِّه ويؤتِه. ورُوِي عن نافع بكسرِ الهاء ولا يَبلُغُ بها الياء، لأنّ حركةَ ما قبْلَ الهاءِ ليست تَلزَم، ألا ترى أنهُ اختيرَ حذْفُ الياءِ في ﴿وَيَتَّقْهِ﴾ في الرّفْع مثْلَ علَيْه؟ وقرأَ أبو عَمْرٍو: «وَيتّقِهْ» ساكنةَ الهاء، وذلك أنّ ما يَلحَقُ هذه الهاءَ منَ الواوِ ومنَ الياءِ زائدٌ، فرُدّ إلى الأصل وحُذِفَ الزِّيادة. وقرأَ حَفْصٌ ساكنةَ القافِ مكسورةَ الهاء. قال ابنُ الأنباريِّ: وهُو على لُغةِ مَن يقولُ: لم أرَ زيداً، ولم أشترِ طعاماً ولم يتّقِ زيداً، يُسقِطونَ الياءَ منهُ للجَزْم، ثُم يُسكِّنونَ ما قبلَها، قال:

ومَن يتّـقْ فإنّ اللهَ معْـه ورزقُ الله مُؤْتابٌ وغادِ

قولُه: (**قالت سُلَيْمَى: اشتَرْ لنا سَويقا**)، تمامُه:

وهاتِ خُبزَ البُرِّ أو دقيقا[(٢)]

شَبّه المنفصلَ بالمتّصل فصار نزل فلذا خُفِّف.

قولُه: (**ولقد جمَـعَ اللـهُ في هذه الآيـةِ أسبابَ الفَـوْز**)، يعني: الفاءُ في ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ

---

(١) انظر توجيه هذه الاختيارات في «إعراب القراءات السبع وعللها» لابن خالويه (٢: ١١١).

(٢) ذكره في «اللسان» (بَخَس) باختلافٍ في الروايةِ، وعزاه للعذافِر الكِنْدي.

وعن ابنِ عبّاس رضي الله عنه في تفسيرِها: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ﴾ في فرائضِه ﴿وَرَسُولَهُۥ﴾ في سُننِه ﴿وَيَخْشَ ٱللَّهَ﴾ على ما مضى من ذُنوبه ﴿وَيَتَّقْهِ﴾ فيما يَستقبل. وعن بعضِ الملوك: أنه سَأل عن آيةٍ كافية، فتُلِيَتْ له هذه الآية.

[﴿وَأَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَـٰنِهِمْ لَئِنْ أَمَرْتَهُمْ لَيَخْرُجُنَّ قُل لَّا تُقْسِمُوا۟ طَاعَةٌ مَّعْرُوفَةٌ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ ٥٣]

جَهد يَمينه: مستعارٌ مِن جَهَدَ نفْسَه: إذا بلغَ أقصى وُسْعِها؛ وذلك إذا بالَغَ في اليَمين وبلغ غايةَ شِدَّتها ووكادَتِها.

وعن ابنِ عبّاسٍ رضي الله عنه: مَن قال: باللّـهِ؛ فقد جَهَدَ يمينَه. وأصل: «أقسَمَ جَهْدَ اليمين»: أقسَمَ يَجهَدُ اليمينَ جَهْداً، فحُذف الفِعل وقُدِّم المَصدرُ فوُضع موضعه

﴿ٱلْفَآئِزُونَ﴾جزائيّةٌ، مؤْذِنةٌ بأنّ ما بعدَها مسبّبةٌ عمّا قبلَها، ممّا تضمّنَه الشّرطُ مِن طاعةِ الله وطاعةِ رسُولِه، والخَشْيةِ والتقوى، وهي جامعةٌ لعمُوم أحوالِ الـمُكلّف؛ فإنّ الواجبَ عليه في الآنِ الذي هُو فيه طاعةُ الله وطاعةُ رسُولِه، وخَشْيةُ الله على ما مضَى، إنْ فَرَطَ منهُ تقصيرٌ فيَتداركُه، وتَقْوى الله فيما يَستقبِلُ مِن تَرْكِ ما يجبُ عليه أن يَذَرَه، والإتْيانِ بما يجبُ عليه إتْيانُه، كما أشار إليه حبرُ الأُمّة، فعَمّ الأوقاتَ بأسْرِها والأفعالَ بأجمَعِها، مِن فعلِ ما ينبغي، وتَرْكِ ما لا ينبغي؛ ولذلك قيل: ﴿فَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ﴾، أي: الكاملونَ في الفَوْزِ بمَباغيهم ومَطالِبِهم. ثُم الآيةُ كما هِي تذييلٌ لِـما سبَق، وتعريضٌ بالمؤمنينَ الذين إذا دُعُوا إلى الله ورسُولِه ليَحكُمَ بينَهم أنْ يقولوا: سَمِعنا وأطَعْنا، وبالمنافقينَ الذين يقولونَ: آمَنّا بالله وبالرسُولِ وأطَعْنا، إلى قولِه: ﴿وَإِذَا دُعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ إلى آخِرِ الآيات، بأنّ الأوّلينَ همُ الفائزونَ بمَباغيهم، والآخِرينَ همُ الدّامِرونَ الخاسِرون، فالآيةُ منَ الجَوامع.

قولُه: (أقسَمَ يَجهَدُ اليمينَ جَهْداً)، هو كقولِك: فلانٌ جَهَدَ نفْسَه، أي: يستفرغُ طاقتَه، وكأنّ لليمينِ وُسْعاً وطاقةً وهُو يَجهَدُ في استفراغِه منها، وإليه الإشارةُ بقولِه: «جَهْد يمينِه» مستعارٌ مِن جَهْدِ نفْسِه، **النهاية**: جَهِدَ الرجُلُ في الشيء: إذا جَدّ فيه وبالَغ، ومنهُ الجهاد، وهُو استفراغُ ما في الوُسْع والطاقةِ مِن قولٍ أو فعل. والاجتهادُ: بَذْلُ الوُسْع في طلَبِ أمر.

مُضافاً إلى المفعول، كقوله: ﴿فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾ [محمد: ٤] وحُكمُ هذا المنصوب حكمُ الحال، كأنه قال: جاهِدِين أيمانَهم. و﴿طَاعَةٌ مَّعْرُوفَةٌ﴾ خبرُ مبتدإٍ محذوف، أو مبتدأٌ محذوفُ الخبر، **أي: أمرُكم والذي يُطلَبُ منكم طاعةٌ معروفةٌ معلومة لا يُشَكُّ فيها**

الراغب: ﴿وَأَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ﴾ أي: حَلَفوا واجتَهَدوا في الحَلِفِ أنْ يأتوا به على أبلغِ ما في وُسْعِهم، والاجتهادُ: أخْذُ النفس ببَذْلِ الطاقةِ وتَحمُّلِ المشَقّة، ويقالُ: جَهِدْتُ رأيي وأجهَدتُه: أتعبتَه بالفِكر، والجهادُ والمُجاهدةُ: استفراغُ الوُسْع في مُدافعةِ العدوّ[١].

وأقسَمَ: أي: حَلَف، وأصلُه منَ القَسامة، وهُو أيْمانٌ تُقسَمُ على أولياءِ المقتول، ثُم صار اسماً لكلِّ حَلِف. وقَسيمُ الوَجْه، أي: صَبيحُه، والقَسامةُ: الحُسْن، وأصلُه منَ القِسمة، كأنّما أُوتيَ كلُّ موضع نصيبَه منَ الحُسْنِ ولم يَتفاوَتْ، وقيل: إنّما قيل: مُقَسّم؛ لأنه يَقْسِم بحُسنِه الطّرْف، ولا يَثبُتُ في موضع دونَ موضع[٢].

قولُه: (**أي: أمْرُكم والذي يُطلَبُ منكم**)، إلى آخِره، هذه الوجوهُ يجمَعُها معنَيانِ بحسَبِ تفسيرِ «المعروفة»، وذلك أنّ المنافقينَ كانوا يُبالغونَ في الإقسام بأنّك إنْ أمرتَنا أن نَخْرُجَ مِن ديارِنا وأموالِنا خرَجْنا، فقيل لهم: طاعةٌ معروفة، أي: معروفةٌ بالفعل لا يُشَكُّ فيها أنّها طاعةٌ أو معروفةٌ بأنّها بالقولِ دونَ الفعل، فإذا فُسِّرت بالفعل احتَمَلَ أن يكونَ خبرَ مبتدإٍ محذوفٍ كما قال أوّلاً: أمْرُكم والذي يُطلَبُ مِنكم طاعةٌ معروفةٌ معلومةٌ لا يُشَكُّ فيها، كطاعةِ الخُلّصِ منَ المؤمنين، فإنّهم إذا استُنفِروا إلى الجهادِ خَرَجوا مِن ديارهم وأموالِهم من غيرِ رَيْثٍ ولا إقْسام، أو مبتدأٌ خبرُه محذوف، بأنْ يُقالَ: طاعةٌ معروفةٌ، أي: بالفعلِ أمثَلُ وأوْلَى بِكم مِن هذه الأَيْمانِ الكاذبة، فقولُه: «بكُم» متعلِّقٌ بالأمثَلِ والأَوْلى على التنازُع، وإذا فُسِّرتْ بالقولِ وبما عُرِفَ منهم ومِن أمثالِهم أنّها طاعةٌ بالقولِ دونَ الفعل، كان خبرَ مبتدإٍ محذوف، فيقال طاعتُكم طاعةٌ معروفةٌ بأنّها بالقولِ دونَ الفعل. واختيارُ الزجّاج الوَجْهَ الثانيَ منَ التقريرِ الأوّل، حيثُ قال: طاعةٌ معروفةٌ أمثَل، أي:أمثَلُ مِن قَسَمِكم

---

(١) «مفردات القرآن» ص٢٠٨.

(٢) «المصدر السابق» ص٦٧١.

ولا يُرتاب، كطاعةِ الخُلَّصِ من المؤمنين الذين طابَقَ باطنُ أمرِهم ظاهرَه، لا أَيمانٌ تُقسِمُون بها بأفواهِكم وقُلوبُكم على خلافها. أو: طاعتُكم طاعةٌ معروفة بأنها بالقولِ دونَ الفعل. أو: طاعةٌ معروفة أمثَلُ وأَولى بكم من هذه الأَيمان الكاذبة.

وقرأ اليزيديّ: (طاعةً معروفةً) بالنصبِ على معنى: أَطِيعوا طاعةً. ﴿إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرٌۢ﴾ يَعلمُ ما في ضَمائركم ولا يَخفى عليه شيءٌ مِن سرائركم، وإنه فاضِحُكم لا محالةَ ومُجازِيكم على نِفاقكم.

[﴿قُلْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ فَإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُم مَّا حُمِّلْتُمْ وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُواْ وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾ ٥٤]

صَرَفَ الكلامَ عن الغَيْبةِ إلى الخِطاب على طريقةِ الالتفات، وهو أبلغُ في تَبْكيتهم.

بما لا تَصْدُقونَ فيه، وفي الكلامِ دليلٌ عليه؛ لأنهُ قال: ﴿وَأَقْسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ لَئِنْ أَمَرْتَهُمْ لَيَخْرُجُنَّ﴾ واللـهُ عَزّ وجَلّ مِن وراءِ ما في قلوبِهم، فقال: ﴿قُل لَّا تُقْسِمُواْ طَاعَةٌ مَّعْرُوفَةٌ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾، وقال: ويجوزُ: «طاعةً معروفةً» على معنى: أطيعوا طاعةً معروفةً، لأنّهم أقسَموا إذا أُمِروا أن يُطيعوا، فقيل: أطيعوا طاعةً معروفةً، ولا أعلمُ أحداً قرأ بها، فإنْ لم تُرْوَ فلا تُقْرأ(١).

قولُه: (صَرَفَ الكلامَ عنِ الغَيْبةِ إلى الخطاب)، قال صاحبُ «التقريب»: عَدَلَ عن الغَيْبةِ في ﴿أَقْسَمُواْ﴾ إلى الخطابِ في ﴿تَوَلَّوْاْ﴾، يريدُ أنّ قولَه: فإنْ تولّوْا ليس مِن تتمّةِ كلام الرسُولِ ﷺ المأمورِ به أن يُبلِّغَ إليهم مِن قولِه تعالى: ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ﴾، بل هُو تعقيبٌ لأمرِ الله رسُولَه ومتّصلٌ بما قبلَه. المعنى: وأقْسَموا بالله جَهْدَ أَيمانِهم قُلْ كذا وكذا، فإنْ تولّوا أيُّها المخاطَبونَ فإنّ عليه ما حُمِّلَ وعليكُم ما حُمِّلتُم. والظاهرُ أنهُ تعالى أمَرَ رسُولَه ﷺ بأنْ يقول لهُم: وأطيعوا اللـهَ وأطيعوا الرسُولَ ولا تُخافُ مضرّتُهم، فكان أصلُ الكلام: قُلْ أطيعوا اللـهَ وأطيعوا الرسُول، فإنْ تولّوا فإنّما عليكَ ما حُمِّلت، وعليهم ما حُمِّلوا، بمعنى:

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٥١).

يريد: فإنْ تتولَّوْا فما ضَررتُموه، وإنما ضَررتم أنفُسَكم؛ فإنَّ الرسولَ ليس عليه إلّا ما حَمَّلَه اللهُ وكلَّفه مِن أداءِ الرسالة، فإذا أدّى فقد خَرَجَ عن عُهدةِ تكليفه، وأمّا أنتم فعليكم ما كُلِّفتُم من التلقّي بالقَبُولِ والإذعان، فإنْ لم تَفعَلُوا وتولَّيتم فقد عرَّضتم نُفوسَكم لسخطِ الله وعذابِه، وإنْ أطعتُموه فقد أَحرَزْتُم نَصِيبَكم **من الخروجِ عن الضلالةِ إلى الهدى**، فالنفعُ والضَّرر عائدانِ إليكم، وما الرسولُ إلّا ناصِحٌ وهاد، وما عليه إلّا أن يُبلِّغَ ما له نفعٌ في قَبُولكم، ولا عليه ضَرَرٌ في تولِّيكم. والبلاغ: بمعنى التبليغ، كالأداء: بمعنى التأدية. ومعنى ﴿ٱلْمُبِينُ﴾: كونه مَقْرُوناً بالآياتِ والمُعجِزات.

[﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ ٱلَّذِى ٱرْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعْدِ

فما يَضُرُّونك شيئاً، وإنّما يَضُرُّونَ أنفُسَهم، على الماضي والغَيْبة في ﴿تَوَلَّوْا﴾ فصَرفَ الكلامَ إلى المضارع، والخطابُ في تَتولّوْا بحَذْفِ إحدى التاءَيْن، بمعنى فما ضَرَرْتُموه، وإنّما ضرَرْتُم أنفُسَكم لتكونَ المُواجَهةُ بالخطابِ أبلَغَ في تبكيتِهم، ولـمّا لم يكنْ هذا التفاتاً مَحْضاً؛ لأنّ الالتفاتَ هُو: الانتقالُ مِن إحدى الصِّيغ الثلاثِ إلى الأُخرى، بل هُو عدولٌ مِن صيغةٍ إلى صيغة، قال أوّلاً: «صَرفَ الكلامَ»، وثانياً: «على طريقةِ الالتفات»، ونحوُ هذا المعنى مَرّ في البقرةِ عندَ قولِهِ تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ ٱلْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٢١٤]، وفي كلام الواحِديِّ ما يؤيِّدُ هذا التقرير[١]، واللـهُ تعالى أعلم.

قولُه: (**مِنَ الخروجِ عن الضّلالة**): بيانٌ لـ«نصيبكم»، ولولا البيانُ لكان «نصيبكم» استعارةً على الخُروج مِنَ الضّلالةِ إلى الهُدى، وقولُه: «أحرزتم» حينَئذٍ كالترشيح لهذا التشبيه، شَبّهَ هذا المعنى بالنّصيبِ الوافي مِن أنصِباءِ القِداح، وهُو الـمُعَلّى، كأنه قيل: أحرَزتُمُ القِدْحَ الـمُعَلّى.

(١) انظر: «الوسيط في التفسير» للواحدي (٢: ٣٢٦).

خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [٥٥]

الخطابُ لرسولِ الله ﷺ ولمن معه. و﴿مِنكُمْ﴾: للبيان، **كالتي في آخرِ سورة الفتح**. وَعَدَهم اللهُ أن ينصرَ الإسلامَ على الكُفر، ويورِّثَهم الأرض، ويَجعلَهم فيها

قولُه: (و﴿مِنكُمْ﴾: للبيان، كالتي في آخرِ سُورةِ الفَتْح)، يعني: في قولِه: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الفتح: ٢٩]. وقلتُ: الظاهرُ أنّ الخطابَ عامٌّ، و«مِن» للتبعيضِ كما مَرّ في قولِه تعالى: ﴿لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ﴾ [المائدة: ٧٣] في أحدِ وجهَيْه، نَصّ عليه في موضعِه[1]؛ وذلك أنّ قولَهُ: ﴿فَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُم مَّا حُمِّلْتُمْ﴾ إلى آخرِ قولِه: ﴿فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ وَسَطٌ بيْنَ المعطوفِ وهُو قولُه: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ والمعطوفِ عليه وهُو قولُه: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ على ما قَدّره كالاعتراضِ لِما سَبَقَ أنّ أصلَ الكلام: قُلْ: أطيعوا اللـهَ وأطيعوا الرسُولَ ولا تَخَفْ معرّتَهم، فينبغي أن يَجرِيَ الكلُّ على سَنَنٍ واحد، وأن يُقالَ: أطيعوا اللـهَ وأطيعوا الرسُول، فإنْ تُعرِضوا عن طاعتِهما فقد عَرّضتُم نفوسَكُم لسَخَطِ الله تعالى، وإنْ أطعتُموهما تَهتَدوا. ثُمّ بَيّنَ ما للمُهتَدينَ منهم بقولِه: ﴿وَعَدَ اللَّهُ﴾ إلى آخرِه، أي: أحرزتُم نَصيبَكُم في الدُّنيا والعُقْبَى، أمّا في الدُّنيا فإنّ اللـهَ وَعَدَ الذين آمَنوا مِنكم، أي: الذين اعتَصَموا بحَبْلِ الله والتَزَموا صُحبةَ رسُولِ الله ﷺ الاستخلافَ في الأرض، وتمكينَ الدِّين وإبدالَ الخَوْفِ بالأمن. وأمّا في العُقْبى فإنّ مَن عمِلَ الصّالحاتِ مِن إقامةِ الصّلاة، وإيتاءِ الزّكاة، وطاعةِ الرسُول، فإنّ اللـهَ سوفَ يرحَمُه رحمةً مطلقةً لا يُكتَنَهُ كُنْهُها ولا يُقادَرُ قَدْرُها، ولهذه الفائدة أَخَّرَ المعطوفَ عن المعطوفِ عليه.

فإن قلتَ: هل في توسيطِ ﴿مِنكُمْ﴾ بيْنَ ﴿آمَنُوا﴾ ﴿وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ هُنا، وفي تأخيرِه عنهما في الفَتْح مِن فائدة؟ قلتُ ـ والعلمُ عندَ الله ـ: التأخيرُ دَلّ على أنّ وَعْدَ الله تعالى بالمغفرةِ والأجْرَ العظيمَ مُسبّبانِ عن إيمانِهمُ المقارَنِ بالأعمالِ الصّالحاتِ معاً؛ لأنّ الاتّصافَ

(١) انظر: «الكشاف» (٥: ٢٤٥ - ٢٤٦).

خُلفاء، كما فَعل ببني إسرائيلَ حينَ أورَثَهم مِصرَ والشامَ بعد إهلاكِ الجبابرة، وأن

بالإيمانِ والعَملِ الصّالح في الظاهرِ مناسبٌ لأنْ يكونَ عِلّةً للمغفرةِ والأجرِ العظيم، وتوسيطُه دَلّ على أنّ الإيمانَ هُو الأصلُ في الاعتبار، وأنّ الأعمالَ كالتابِعة له، فتأثيرُ العَملِ الصّالح في الاستخلافِ دونَ تأثيرِه في إثباتِ المغفرةِ والأجرِ العظيم، ونحوَه في الاعتبارِ قولُه تعالى: ﴿وَإِذۡ يَرۡفَعُ إِبۡرَٰهِـۧمُ ٱلۡقَوَاعِدَ مِنَ ٱلۡبَيۡتِ وَإِسۡمَٰعِيلُ﴾ [البقرة: ١٢٧] أخّرَ إسماعيلَ عن المفعول؛ ليَدُلّ على أنّ إبراهيمَ عليه السّلامُ كان الأصلَ في العمَل، وإسماعيلُ عليه السّلامُ كالتابع له، ولو قَدّمه لم يكنْ كذلك. ومِن ثَم اختَلَف العلماءُ، قال الإمام: جمهورُ الفقهاءِ والمتكلِّمينَ اتّفقوا على أنّ الفاسقَ حالَ فِسقِه لا يجوزُ عَقْدُ الإمامةِ له، واختَلفوا في أنّ الفِسقَ الطارئَ هل يُبطلُ الإمامةَ أو لا(١)؟

قلتُ: والذي عليه الأحاديثُ الصّحيحةُ: لا، رَوَينا عن مسلم والتِّرمذيِّ، عن وائلِ ابن حُجْرٍ قال: سأل سلمةُ بن يزيدَ رسُولَ الله ﷺ قال: يا نَبيّ الله، أرأيتَ إن قامَتْ علينا أُمَراءُ يسألونَنا حقّهم، ويمنعُونَنا حقّنا، فما تأمُرُنا؟ فأعرضَ عنه، ثمّ سأله فأعرضَ عنه(٢)، ثُم سألَه في الثالثة، فجَذَبه الأشعثُ فقال: اسمَعوا وأطيعوا، فإنّما عليهم ما حُمِّلوا، وعليكم ما حُمِّلتُم»(٣).

وعن مسلم والدارميِّ عن عَوْفِ بن مالكٍ رضيَ اللـهُ عنه، عن رسُولِ الله ﷺ أنه قال: «ألا ومَن وُلِّي عليه والٍ، فرآهُ يأتي شيئاً مِن معصيةِ الله، فيكرَهُ ما يأتي مِن معصيةِ الله ولا يَنزِعَنّ يداً منَ الطاعة»(٤)، فعلى هذا لا يجوزُ الطّعنُ في الخُلفاءِ بعدَ الخُلفاءِ الراشِدينَ رضَي اللـهُ تعالى عنهم.

قولُه: (حينَ أورَثَهم مِصر)، إشارةٌ إلى قولِه تعالى: ﴿وَأَوۡرَثۡنَا ٱلۡقَوۡمَ ٱلَّذِينَ كَانُواْ

(١) «مفاتيح الغيب» (٤: ٣٨).
(٢) قوله: «ثم سأله فأعرض عنه» سقط من (ح) و(ف).
(٣) أخرجه مسلم (١٨٤٦) والترمذي (٢١٩٩).
(٤) أخرجه مسلم (١٨٥٥) والدارمي (٢٨٣٩).

يمكِّنَ الدِّينَ المُرتضى؛ وهو دِينُ الإسلام، وتمكينُه: تثبيتُه **وتوطيدُه؛ وأنْ يُؤمِّنَ سِربَهم** ويزيلَ عنهم الخوفَ الذي كانوا عليه؛ وذلك: أنَّ النبيَّ ﷺ وأصحابَه مَكثُوا بمكةَ عشرَ سنينَ خائفين، ولمّا هاجروا كانوا بالمدينةِ يُصبِحون في السلاح ويُمسُون فيه، حتى قال رجل: ما يأتي علينا يومٌ نأمَنُ فيه ونَضَعُ السلاحَ؟! فقال ﷺ: «**لا تغبُرون** إلّا يسيراً حتى يَجلِسَ الرَّجلُ منكم في الملأ العظيم **مُحتبِيًا ليس فيه حَديدة**»، فأنجزَ الله وعْدَه وأظهرَهم على جَزيرة العَرَب، وافتتَحوا **بعدُ** بلادَ المشرقِ والمغرب، ومزَّقوا

يُسْتَضْعَفُونَ مَشَـٰرِقَ ٱلْأَرْضِ وَمَغَـٰرِبَهَا﴾ [الأعراف: ١٣٧] يريدُ جهـاتِ أرضِ مِصـرَ الشّرقيةَ والغربيّة.

قولُه: (**وتوطيدُه**)، **الجوهريّ**: وَطَدْتُ الشيءَ أطِدُهُ وَطْداً، أي: أثبتّهُ وثَقّلتَه، والتوطيدُ مثْلُه.

قولُه: (**وأنْ يُؤمِّنَ سِربهم**)، **النهاية**: يقال: فلانٌ آمِنٌ في سِرْبِه ـ بالكسر ـ أي: نفْسِه. وفلانٌ واسعُ السِّرب، أي: رَخِيُّ البال، وفي الحديث: «مَن أصبَـحَ آمِناً في سِرْبِه»[(١)]، ويُروَى بالفتح، وهُو المَسلَكُ والطَّريق.

قولُه: (**لا تَغبُرون**)، **الجوهري**: غَبَرَ الشيءُ يَغبُر، أي: بقي، والغابرُ: الباقي. والغابرُ: الماضي، وهُو منَ الأضداد.

قولُه: (**مُحتَبِياً ليسَ فيه حديدة**)، عبارةٌ عن غايةِ الأمنِ ورخاءِ البال. الحَبْوُ: هُو أن يَضُمّ الإنسانُ رجلَيْه إلى بطنِه بثوبٍ ويجمَعَها معَ ظهرِه، ويَشُدّه عليها، والحديثُ المشهورُ عن عَدِيٍّ في هذا المعنى[(٢)] يشهَدُ لهُ قولُه: «بعد»، أي: بعدَ فَتْح جزيرةِ العربِ بلادَ المشرق والمغرب.

---

(١) هو جزءٌ من حديثٍ أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٣٠٠) والترمذي (٢٣٤٦) وابن ماجه (٤١٤١) من حديثِ عُبَيْد الله بن مِحْصَن الخَطْميِّ عن أبيه، وصححه ابن حبّان (٦٧١) من حديثِ أبي الدرداء رضي الله عنه.

(٢) انظر حديث عدي بن حاتم في «مسند أحمد» (١٨٢٨٦) و«سنن الترمذي» (٢٩٥٣).

مُلكَ الأكاسِرة ومَلكوا خزائنَهم، واستولَوْا على الدنيا، ثم خرجَ الذين على خلافِ سِيرتهم فكَفَرُوا بتلك الأَنعُم وفَسَقُوا؛ وذلك قوله ﷺ: «الخلافةُ بعدي ثلاثونَ سَنةً، ثم يُملِّكُ اللهُ مَن يشاء فتصيرُ مُلكاً، ثُمَّ تصيرُ بِزِّيزى: قَطْعَ سبيل، وسَفْكَ دماء، وأَخْذَ أموالٍ بغيرِ حقِّها». وقُرِئ: (كما استُخلِفَ) على البناء للمفعول، ﴿وَلَيُبَدِّلَنَّهُم﴾ بالتشديد.

فإن قلت: أين القَسَمُ المُتلَقَّى باللامِ والنون في ﴿لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ﴾؟ قلت: **هو محذوف، تقديرُه: وَعَدَهم الله، وأقسَمَ لَيَستخلفنَّهم**، أو: نُزِّل وعدُ اللّـهِ في تحقُّقه بمنزلةِ القَسَم، فتُلقِّيَ بما يُتلقَّى به القَسَم، كأنه: أقسَمَ اللهُ لَيستخلِفنَّهم. فإن قلت: ما محلُّ ﴿يَعْبُدُونَنِي﴾؟ قلت: إن جعلتَه استئنافاً: لم يكنْ له محَلّ، كأنَّ قائلاً قال: ما لهم يُستخلَفونَ ويُؤمَنون! فقال: يَعبُدونني. وإن جعلَته حالًا عن وعدِهم، أي: وعَدَهم اللهُ ذلك في حالِ عبادتهم وإخلاصهم: فمحلُّه النَّصب. ﴿وَمَن كَفَرَ﴾: يريدُ كُفرانَ النِّعمة؛ كقوله: ﴿فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ﴾ [النحل: ١١٢]. ﴿فَأُولَٰئِكَ هُمُ

قولُه: (**ثُم تصيرُ بِزِّيزَى**)، **النهاية**: وفي حديثِ أبي عُبيدةَ: أنهُ «سيكونُ نُبوّةٌ ورحمةٌ كذا وكذا، ثُم يكونُ بِزِّيزَى وأخْذُ أموالٍ بغيرِ حقّ»، البِزّيزى[١] بكسرِ الباءِ وتشديدِ الزاي الأُولى والقَصْرِ: السّلبُ والتغلُّب، مِن بَزّه ثيابَه وابتـَزّه: إذا سَلَبَه إياها، و«قَطْعَ سَبيل» نصبٌ، إمّا عطفُ بيانٍ لقولِه: «بِزّيزَى» أو بدَلٌ منه. ونحوُه رواه الإمامُ أحمدُ بنُ حَنْبل عن سَفينة[٢]، وليس في روايتِه «بِزّيزَى».

قولُه: (**هُو محذوفٌ تقديرُه: وَعَدَهم اللـهُ وأقْسَمَ لَيستخلِفَنّهم**)، قال الزجّاجُ: إنّما جاءت اللام لأنّ: وعَدتُه بكذا أو كذا، ووَعَدتُه لأُكرِمَنّه، بمنزلةِ: قلتُ؛ لأنّ الوعدَ لا ينعقدُ إلّا بقول[٣].

---

(١) في الأصول الخطية: «البزيز» وصوابُه بالألفِ المقصورة كما ذكره الطيبي.
(٢) انظر: «مسند الإمام أحمد» (٥: ٢٢٠) وصحّحه ابن حبان (٦٩٤٣).
(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٥١).

ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ أي: هُمُ الكامِلُون في فِسْقهم؛ حيث كَفَرُوا تلك النِّعمةَ العظيمة **وجَسَرُوا على غَمْطِها**. فإن قلت: هل في هذه الآيةِ دليلٌ على أمرِ الخُلفاءِ الراشدين؟ قلت: أوضحُ دليل وأَبيَنُه؛ **لأنَّ المُستَخلَفين الذينَ آمنوا وعملوا الصالحات هُمْ هُم.**

قولُه: (**وجَسَروا على غَمْطِها**)، أي: اجترأوا على تحقيرِها وازدرائها.

قولُه: (**لأنّ الـمُستخلَفينَ الذين آمَنوا وعمِلوا الصّالحاتِ هُم هُم**)، والظاهرُ أنّ «هم» الأوّلَ فَصْلٌ، والثانيَ خبرُ «إنّ»، فيُفيدُ تخصيصَ المسنَدِ بالمسنَدِ إليه، أي: هذه الأوصافُ مُنحصِرةٌ فيهم، ومختصّةٌ بهم لا تَتعدّى إلى غيرِهم. ولعَمْري همُ الذين اقتبَسوا الدِّينَ والتقوى مِن مِشكاةِ النُّبوة، وكلُّ الناس عِيَالُهم فيه، ومنهمُ انتَشَرَ نورُ الإسلام في مشارِقِ الأرضِ ومَغارِبِها، وهمُ الذين يَستحقُّونَ أن يُقالَ فيهم:

هُمُ القومُ كلُّ القومِ للدِّينِ والتُّقى ... وناهيكَ بالقومِ الذّين همُ هُمُ

أي: همُ الأخيارُ والأشرافُ كما عَرَفْت. كقولِ الحريريِّ:

قد باعتِ الأسباط قَبْـ ... ـلي يوسُفاً وهُمْ هُمُ[1]

وقد يجيءُ للذّمِّ، قال:

رَفَــوْني وقالوا يا خُويلدُ لم تُرَعْ ... فقلتُ ـ وأنكَرْتُ الوجوهَ ـ: هُمُ هُمُ[2]

أي: هم الأعداء. رَفَوْني: أي: سَكّنوني بعَدَم الخَوْف.

قال الإمام: وجهُ الاستدلالِ أنّ هذا خطابٌ معَ جماعةِ الحاضِرينَ في حَضْرةِ الرِّسالةِ صَلَواتُ الله على صاحبِها بإيصالِ الخلافةِ إليهم، وأن يُمكِّنَ لهم دينَهمُ الـمَرْضيّ، وأن يُبدِلَهم بعدَ الخَوْفِ أَمْناً، ولا يُمكنُ حَمْلُ هذا إلّا على هؤلاءِ الأربعة؛ لأنّ منِ ادّعى الروافضُ إمامتَه ما كانوا متمكِّنينَ مِن إظهارِ دينِهم وما زال الخوفُ عنهم؛ بل كانوا أبداً في التُّقْيةِ والخوف،

---

(١) انظر: «مقامات الحريري» (١: ٢٧٠).

(٢) لأبي خِراش الهذلّي. انظر: «شرح أشعار الهذليين» (٣: ١٢١٧).

[﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ ٥٦]

﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ معطوفٌ على ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ﴾ [النور: ٥٤]، وليس ببعيدٍ أن يقعَ بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه فاصلٌ وإن طال؛ لأنَّ حقَّ المعطوفِ أن يكون غيرَ المعطوف عليه. وكرِّرت طاعةُ الرسول؛ تأكيداً لوجوبها.

فوَجَبَ حَمْلُها على ما ذكَرْنا؛ لأنّهم كانوا عندَنا متمكِّنينَ مِن إظهارِ دينِهم غيرَ خائفين[1].

وقال: وفيه دليلٌ على صحّةِ النّبوّةِ بالإخبارِ عنِ الغَيْب على ما هُو به[2]، وخلافةِ الخُلفاءِ الراشِدين، إذْ لم يجتمع الموعودُ والموعودُ عليه، أي: العملُ الصّالحُ لغيرِهم بالإجماع.

قولُه: (**وليس ببعيدٍ أن يقَعَ بيْنَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه فاصلٌ...؛ لأنّ حقّ المعطوفِ أن يكونَ غيرَ المعطوفِ عليه**)، أي: الحقُّ الـمُغايَرة، لا أنْ لا يقَعَ بينَهما فاصل. وقال صاحبُ «التقريب»: لأنّ طُولَ الفَصْل يُحقِّقُ المُغايَرةَ المطلوبةَ بيْنَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه، يريدُ أنّ الواجبَ أن يكونَ بيْنَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه المُغايَرة، وعندَ القُربِ لا يَتحقّقُ ذلك، فإنّ المُجاوَرةَ مَظِنّةُ الاتّصال بخلافِ المضافِ والمضافِ إليه؛ فإنّ شدةَ اتّصالِها مانعةٌ مِن دخولِ فَصْلٍ بينَهما، ولهذا تكلّموا في قراءةِ ابنِ عامر: ﴿قَتْلَ أولادَهُم شُرَكائِهِم﴾ [الأنعام: ١٣٧] بنصْبِ الأولادِ وجَرِّ الشُّركاءِ[3]، على أنّ للفَصْلِ والتأخيرِ فوائد، منها: الإشعارُ بأنّ الجُملةَ المتخلِّلَةَ وهُو ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ﴾ الآية، ممّا هو يُهتَمُّ بشأنِه، وأنّها متّصلةٌ بما يتَعلّقُ بالمعطوفِ عليه وهُو ﴿فَإِن تَوَلَّوْاْ﴾ كما سبَق. قال القاضي: ولا يَبعُدُ عطْفُ ذلك على ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ﴾، فإنّ الفاصلَ وعدٌ على المأمورِ به[4].

ومنها: أنّ في تأخيرِ المعطوفِ عن قولِه: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ﴾ إعلاماً بنوعِ اتّصالٍ به، وبيانُهُ ما مَرّ أيضاً، وهُو: إنْ أطَعْتُم وآمنتُم فقد أحرَزتُم نصيبَكم في الدُّنيا والعُقْبَى.

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٤: ٢٥).

(٢) «المصدر السابق» (٢٤: ٢٤).

(٣) وقد جرى في هذا الاختيار على مذهبِ الكوفيين في جوازِ الفصلِ بين المضافِ والمضافِ إليه. لتمام الفائدة انظر: «حجّة القراءات» ص٢٧٣، وانظر الكلام على قراءة ابن عامر في سورة الأنعام.

(٤) «أنوار التنزيل» (٤: ١٩٨).

[﴿لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مُعْجِزِينَ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ وَمَأْوَىٰهُمُ ٱلنَّارُ ۖ وَلَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ﴾ ٥٧]

وقُرِئ: (لا يَحسَبَنَّ) بالياء، وفيه أوجه: أن يكون ﴿مُعْجِزِينَ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ هما المفعولان. والمعنى: ولا يَحسبنَّ الذينَ كفروا أحداً يُعجز اللّـهَ في الأرض حتى يَطمَعوا هم في مِثْلِ ذلك. وهذا معنًى قويٌّ جيِّد.

ومنها: التوكيدُ؛ لأنه لو لم يؤخّرْ لم يُحتَجْ إلى إناطةِ أطيعوا الرسُولَ به؛ فإنهُ على مِنوالِ قولِه تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ عَمِلُوا۟ ٱلسُّوٓءَ بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابُوا۟ مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ وَأَصْلَحُوٓا۟ إِنَّ رَبَّكَ مِنۢ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [النحل: ١١٩].

ومنها: الإيذانُ بشَرَفِ إقامةِ الصّلاةِ وإيتاءِ الزكاةِ ومحلِّهما عندَ الله، وأنّهما أُمّا العبادات، وبُعدُهما مَرْتبةً عن سائرِ العبادات والطاعات؛ لأنّ العطفَ مِن بابِ عطفِ جِبريلَ على الملائكة(١)، ومِن ثَم رَتّبَ الأوّل بقولِه: ﴿فَإِن تَوَلَّوْا۟﴾ وعلى الثاني بقولِه: ﴿لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾.

قولُه: (وقُرِئَ: «لا يَحسَبَنّ» بالياء)، ابنُ عامرٍ وحمزة، والباقونَ: بالتاءِ الفَوْقانيّة(٢).

قولُه: (هما المفعولان)، أحدُهما أحداً، مُعجِزين. وثانيهما: الأرضَ لتقديرِ الاستقرار، وإنّما جازَ وَصْفُ أحداً بالجَمْع وإيقاعُه موقعَ المبتدأ؛ لكونِه نِكرةً في سِيَاقِ النفْي، كقولِه تعالى: ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ﴾ [الحاقة: ٤٧] صفةً لأحد؛ لأنهُ عامٌّ، وعلى الثاني والثالثِ: ﴿فِى ٱلْأَرْضِ﴾ لَغْوٌ(٣) ﴿مُعْجِزِينَ﴾.

قولُه: (وهذا معنًى قويٌّ جيِّد)، وفيه التفاتانِ؛ لأنهُ تعالى لـمّا التفتَ منَ الغَيْبةِ إلى الخطابِ في قولِهِ تعالى: ﴿قُلْ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ ۖ فَإِن تَوَلَّوْا۟﴾ إلى قولِه: ﴿لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ على ما سَبَق، عادَ إلى الغَيْبةِ وإقامةِ الـمُظهَرِ موضعَ الـمُضمَر، أي: لا يَحسَبَنّ البُعَداءُ منَ الذين كفَروا بنَزْع طاعةِ الله ورسُولِه عن عُنقِهم أحداً يَحميهِم في الأرضِ منَ الاستئصالِ حتّى

---

(١) يعني قوله تعالى: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾ [البقرة: ٩٨].
(٢) لتمامِ الفائدة انظر: «حجّة القراءات» ص٥٠٥.
(٣) أي: ظرفُ لغوٍ لـ﴿مُعْجِزِينَ﴾.

وأن يكونَ فيه ضميرُ الرسولِ؛ لتقدُّم ذِكرِه في قوله: ﴿وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ﴾، **وأن يكونَ الأصل: لا يَحسَبنَّهم الذين كفروا مُعجِزين**، ثم حُذف الضميرُ الذي هو المفعولُ الأوّل، وكان الذي سوَّغ ذلك أنَّ الفاعلَ والمفعولَيْن لـمّا كانت لشيءٍ واحد، اقتُنع بذِكْرِ اثنينِ عن ذكرِ الثالث؛ **وعطفَ قولَه**: ﴿وَمَأْوَىٰهُمُ ٱلنَّارُ﴾ **على** ﴿لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مُعْجِزِينَ﴾؛ كأنه قيل: الذين كَفروا لا يَفُوتون الله، ومَأواهم النار. والمرادُ

يَطْمعوا في مثْلِ ذلك، فإنّ اللـهَ لا يُعجِزُه أحدٌ، فيقهَـرُهم في الدُّنيـا بالاستئصال، ويُخزيهم في الآخِرةِ بعذابِ النار. ويَنصُرُ هذا التأويلَ قولُه: «والمرادُ بهم المُقسِمُونَ جَهْدَ أَيْمانِهم»، وأمّا أنّ الوَجْهَ الأوّلَ أحسَنُ منَ الثاني، وهُو أن يكونَ فاعلُ «يحسَبنّ» رسُولَ الله ﷺ؛ لتقدُّم ذِكْرِه في قولِه: ﴿وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ﴾، فلأنّهُ على هذا لا يَحْسُنُ ذلك الحسن، إذا قيل: إنهُ التفاتٌ مِن خطابِهم بقولِه: ﴿وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ إلى الغَيْبةِ في قولِه: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ بمعنى: أنّ أولئك البُعَداءَ إنّما يَمتنعُونَ عنِ الطاعةِ لـمّا حَسِبوا أنّ لهم ناصراً يَنصُرُهم ويمنعُهم مَن عذابِنا حينَ لم يُطيعونا، وأمّا كونُه أقوى منه؛ فإنّ نفْيَ الحُسبانِ وإثباتَ العَجزِ لهُم على سَبيلِ الكناية، كما قال: «لا يَحسَبَنّ الذين كفَروا أحداً يُعجِزُ اللـهَ في الأرضِ حتّى يَطْمعوا في مثْلِ ذلك» أقوى مِن نفْيِ الحُسْبانِ عن رسُولِ الله ﷺ وإثباتِ العَجْزِ لهم تصريحاً.

وأمّا كونُه أحسَنَ منَ الثالث؛ فلأنّ نفْيَ الحُسْبانِ وإثباتَ العَجْزِ لهم تصريحاً أَحَطُّ مِن إثباتِ العَجْزِ لهم كنايةً. وأمّا كونُه أقوى منه، فلأنهُ لا يَحتاجُ حينَئذٍ إلى حَذْفِ أحدِ المفعولَيْنِ مِن بابِ حَسِبت، وإلى العُذرِ بجَوازِه كما قال، لأنهُ ضعيف.

قولُه: (**وأن يكونَ الأصلُ: لا يَحسَبنّهم الذين كفروا**)، قال الزجّاجُ: المعنى: لا يَحسَبَنّ الذين كفَروا إيّاهم مُعْجزين، كما تقول: زيدٌ حسِبتُهُ قائماً، تريدُ: حَسِبَ زيدٌ نفْسَه قائماً، وهذا في بابِ ظَنَنْتُ تَطْرَحُ فيه النفْس، يقال: ظننتُني أفعَل، ولا يقال: ظننتُ نفسي أفعَل، ولا يجوزُ ضربتُني، ليستغنيَ عنها بضَرَبتُ بنفْسي[1].

قولُه: (**وعطفَ قولَه**: ﴿وَمَأْوَىٰهُمُ ٱلنَّارُ﴾ **على** ﴿لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾)، والظاهرُ

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٥٢).

بهم: المُقسِمون جَهْدَ أيمانِهم.

[﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لِيَسْتَـْٔذِنكُمُ ٱلَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَـٰنُكُمْ وَٱلَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا۟ ٱلْحُلُمَ مِنكُمْ ثَلَـٰثَ مَرَّٰتٍ ۚ مِّن قَبْلِ صَلَوٰةِ ٱلْفَجْرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُم مِّنَ ٱلظَّهِيرَةِ وَمِنۢ بَعْدِ صَلَوٰةِ ٱلْعِشَآءِ ۚ ثَلَـٰثُ عَوْرَٰتٍ لَّكُمْ ۚ لَيْسَ عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌۢ بَعْدَهُنَّ ۚ طَوَّٰفُونَ عَلَيْكُم بَعْضُكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلْـَٔايَـٰتِ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ ٥٨]

أمر بأن يَستأذنَ العبيد. وقيل: العبيدُ والإماء والأطفالُ الذين لم يَحتلِموا من الأحرار ﴿ثَلَـٰثَ مَرَّٰتٍ﴾ في اليومِ والليلة: قبلَ صَلاةِ الفجر؛ لأنه وقتُ قيامٍ مِنَ المضاجع وطَرح ما يُنامُ فيه من الثيابِ ولُبسِ ثيابِ اليَقَظة؛ وبالظَّهيرة؛ لأنها وقتُ وضعِ الثيابِ للقائلة؛ وبعدَ صلاةِ العشاء؛ لأنه وقتُ التجرُّد من ثياب اليَقَظة والالتحافِ بثياب

لا يَصحُّ عطفُ الإخباريِّ على الإنشائيِّ، ولهذا أوّلَه وقال: «كأنهُ قيل: الذين كَفروا لا يَفُوتُونَ اللـهَ ومَأواهُم النارُ»، وقال صاحبُ النَّظْم: الثاني معطوفٌ على مُضمَر، أي لا يَحسَبَنّ الذين كفروا مُعْجِزينَ في الأرضِ بل مقدورٌ عليهم ومُحاسَبونَ ومَأْواهمُ النار، هذا يَقرُبُ إلى ما قَدّرناهُ فيه فيَقهَرُهم في الدُّنيا بالاستئصال، ويُخزيهم في الآخِرةِ بعذابِ النار.

قولُه: (**أمَرَ بأنْ يَستأذِنَ العَبيد**)، قال القاضي: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لِيَسْتَـْٔذِنكُمُ﴾ رجوعٌ إلى تتمّةِ الأحكام السالفة بعدَ الفَراغ منَ الإلهيّاتِ الدّالةِ على وجوبِ الطاعةِ فيما سَلَفَ منَ الأحكام، وغيرِها[1]، والوعدِ عليها، والوعيدِ عنِ الإعراضِ عنها، والمرادُ به خطابُ الرجال والنِّساءِ، غُلِّبَ فيه الرِّجال، وليس في قولِه: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌۢ بَعْدَهُنَّ﴾ ما يُنافي قولَه تعالى: ﴿لَا تَدْخُلُوا۟ بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ﴾ [النور: ٢٧] فيَنسَخُه؛ لأنهُ في الصِّبيانِ والمماليك، وذلك في الأحرارِ البالغين[2].

(١) في الأصول الخطية: «وغيره» وصوّبناه من «أنوار التنزيل».

(٢) «أنوار التنزيل» (٤: ١٩٩).

النَّوم. وسَمّى كلَّ واحدة مِن هذه الأحوالِ عورةً؛ لأنَّ الناسَ يَختلُّ تَستُّرهم وتحفُّظُهم فيها.

والعَوْرة: الخَلَل. ومنها: **أَعْورَ الفارس**، وأعورَ المكان، والأعور: المختلُّ العَيْن. ثم عَذَرَهم في تركِ الاستئذان وراءَ هذه المرَّات، **وبيَّن وجْهَ العُذر في قوله:** ﴿طَوَّٰفُونَ عَلَيۡكُم﴾ يعني: أنَّ بكم وبهم حاجةً إلى المخالَطةِ والمُداخَلة: يَطُوفون عليكم للخِدْمة،

قولُه: (**وأعوَرَ الفارِس**)، وهُو إذا بَدَا فيه موضعُ خَلَلِ الضَّرْبِ قال:

لهُ الشّدّةُ الأُولى إذا القِرْنُ أعْوَرَا[1]

الراغب: العَوْرةُ: سَوْءةُ الإنسان، وذلك كنايةٌ، وأصلُه منَ العارِ، لِما يَلحَقُ في ظهورِهِ من العار، أي: الـمَذَمّة، ولذلك سُمِّي النِّساءُ عورةً، ومِن ذلك: العَوْراءُ: للكلمةِ القبيحة، وعَوِرَتْ عينُه عَوَراً، وعارتْ عَيْنُه عَوَرًا وعوّرتُها، وعنهُ استُعيرَ: عَوّرْتُ البئر، وقيلَ للغُراب: أعوَرُ لحدّةِ نظرِه وذلك لعكسِ المعنى، لذلك قال الشاعر:

وصِحاح العيون يُدْعَوْن عُورا

والعَوارُ والعَوْرةُ: شِقٌّ في الشيء، كالثوبِ والبيتِ ونحوِه، قال تعالى: ﴿إِنَّ بُيُوتَنَا عَوۡرَةٞ وَمَا هِيَ بِعَوۡرَةٍ﴾ [الأحزاب: ١٣] أي: مُتخرِّقةٍ مُمكنةٍ لـمَن أرادها، ومنهُ يقال: فلانٌ يَحفَظُ عَوْرتَه، أي: خَلَلَه، وقولُه تعالى: ﴿ثَلَٰثُ عَوۡرَٰتٖ لَّكُمۡ﴾ أي: نصفُ النّهار، وآخِرُ النّهار، وبعدَ العشاءِ الآخِرة. وقولُه: ﴿ٱلَّذِينَ لَمۡ يَظۡهَرُواْ عَلَىٰ عَوۡرَٰتِ ٱلنِّسَآءِ﴾ أي: لم يَبلُغوا الحُلُمَ[2] والـمُعاوَرة[3].

قولُه: (**وبيّنَ وجْهَ العُذْر في قولِه:** ﴿طَوَّٰفُونَ عَلَيۡكُم﴾)، قال القاضي: أي: هم طَوّافون، وهُو استئنافٌ لبيانِ العُذرِ الـمُرخِّص في تَرْكِ الاستئذانِ وهُو المُخالطةُ وكثرةُ المُداخَلة، وفيه

---

(١) ذكره الجوهري في «الصحاح» (عور) لرجلٍ يصفُ الأسد.

(٢) «مفردات القرآن» ص٥٩٥.

(٣) قوله: «والمعاورةُ» زيادة من الطيبي في هذا السياق. وهي واردةٌ في سياق آخر من كلام الراغب.

وتطوفونَ عليهم للاستِخْدام؛ فلو جُزم الأمرُ بالاستئذانِ في كلِّ وقت، لأدّى إلى الحَرَج. ورُوي: أنَّ مُدْلجَ بن عمروٍ ـ وكان غُلاماً أنصاريًّا ـ أرسَلَه رسولُ الله ﷺ وقتَ الظهر إلى عُمرَ رضي الله عنه ليَدعُوَه، فدخلَ عليه وهو نائم، وقد انكشفَ عنه ثوبُه، فقال عمر: لوَدَدتُ أنَّ الله عزَّ وجلَّ نهى **آباءَنا وأبناءنا وخَدَمَنا أن لا يَدخلوا علينا** هذه الساعاتِ إلّا بإذن، ثم انطلقَ معه إلى النبيِّ ﷺ، فوَجَدَه وقد أُنزِلتْ عليه هذه الآية.

وهي إحدى الآياتِ المُنزَلة بسبب عُمر. وقيل: **نزلتْ في أسماءَ بنتِ أبي مرشد**،

دليلٌ على تعليل الأحكام[١].

قولُه: (**نهى آباءَنا وأبناءنا وخَدَمَنا أنْ لا يَدْخلوا علينا**)، قيل: «لا» مزيدةٌ لتأكيدِ النّهي، كقولِهِ تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾ [الأعراف: ١٢] حمَلَهم على ذلك أنّ عَدَم الدُّخولِ لا يجوزُ أن يكونَ مَنْهيّاً، والمَنْهيُّ الدُّخول، ومِن ثَم طَرَحَها صاحبُ «المطلع» وقال: أن يَدخُلوا علينا.

قلتُ: الوجهُ أن يُقدِّرَ مضافاً ويكونَ مفعولاً لهُ لقولِهِ: «نهى آباءَنا»، أي: لَوَدِدتُ أنّ اللـهَ عَزّ وجَلّ نَهَى هؤلاءِ عمّا هُم عليه منَ الفعلِ القبيح إرادةَ أنْ لا يَدخُلوا علينا إلّا بالإذْن، ويجوزُ أن يكونَ مفعولاً لهُ لقولِهِ: لَوَدِدت، على تقديرِ اللام، يعني: لَوَدِدتُ أن يَنْهَى لئلّا يَدخُلوا علينا إلّا بإذْن، وحَذْفُ اللامِ معَ «أنّ» جائز[٢]، وإن لم يكن فعلًا لفاعلِ الفعل المعلّل، بخلافِه في غيرِها.

قولُه: (**نزَلَتْ في أسماءَ بنت [أبي]** مَرْثَد)، بالثاءِ المُثلّثة، ويُروَى: «أبي مَرْشَد» بالشِّين المعجَمة، وفي «الاستيعاب» بالشِّينِ المعجَمة[٣].

---

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٠٠).

(٢) وممن جَوَّزه من النحاةِ ابن خروفٍ الأندلسّي. انظر: «شرح الأشموني» (٢: ١٢٣).

(٣) «الاستيعاب» (٤: ١٧٨٥) وفيه: «مَرْثَد» بالثاء المثلّثة، والروايةُ بالشين المعجمة قد ذكرها ابن الأثير في «أسد الغابة» (٦: ١٦).

قالت: إنّا لندخلُ على الرَّجلِ والمرأة ولعلَّهما يكونان في لحافٍ واحد. وقيل: دَخل عليها غلامٌ لها كَبير في وقتٍ كرهتْ دخولَه، فأتت رسولَ الله ﷺ، فقالت: إنَّ خَدَمَنا وغلمانَنا يَدخلون علينا في حالٍ نكرَهُها. وعن أبي عمرٍو: (الحُلْم) بالسُّكون. **وقُرِئ: «ثلاثَ عَوْراتٍ» بالنَّصبِ** بدلاً عن ﴿ثَلَٰثَ مَرَّٰتٍ﴾، **أي: أوقاتَ ثلاثِ عَوْرات. وعن الأعمش: (عَوَرات) على لغة هُذَيل.**

فإن قلت: ما محلُّ ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ﴾؟ قلت: إذا رَفعتَ ﴿ثَلَٰثُ عَوْرَٰتٍ﴾ كانَ ذلك في محلِّ الرفع على الوصف. المعنى: هنَّ ثلاثُ عَورات مخصوصةٌ بالاستئذان.

قولُـه: (وقُـرِئَ: «ثلاثَ عـوْرات» بالنّصب)، حمـزةُ والكسائيُّ وأبو بكر، والباقونَ: بالرّفْع(١).

قولُه: (أي: أوقاتَ ثلاثِ عوْرات)، رَوَى صاحبُ «المطلع»، عن صاحبِ النّظْم: ﴿ثَلَٰثَ مَرَّٰتٍ﴾ بمعنى: ثلاثـةِ أوقات؛ لأنها لو كانت على ظاهـرِها لَوجَبَ أن يكونَ الأمـرُ واقعاً على ثلاثِ دُفُعات، فإذا جاوَزَها ارتفَعَ الأمر، فيجوزُ الدّخولُ بعدَها، ويَدُلُّ على أنّ المرادَ الأوقاتُ قولُه تعالى: ﴿مِّن قَبْلِ صَلَوٰةِ ٱلْفَجْرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُم مِّنَ ٱلظَّهِيرَةِ وَمِنۢ بَعْدِ صَلَوٰةِ ٱلْعِشَآءِ﴾ فإنّها مفسِّرةٌ لقولِه: ﴿ثَلَٰثَ مَرَّٰتٍ﴾.

قولُه: (وعنِ الأعمَش: «عَوَرات»، على لُغةِ هُذَيْل)، قالوا: إنّ كلّ «فَعْلةٍ» إذا كانت ساكنةَ الحَشْوِ صحيحةً تُحرّكُ في الجمع عَيْنُها إذا كانتِ اسماً، وإن كانت صفةً فتُسكّن، وإن كان عَيْنُها معتَلًّا فتُسكّنُ أيضاً، اسماً كان أو صفةً، إلّا على مذهبِ هُذَيْل، فإنّهم يحرِّكونَها.

وقال الزجّاجُ: والإسكانُ أكثر؛ لِثقَلِ الحركةِ على الواو، يقال: طَلْحةٌ وطَلَحات، وجَمْرةٌ وجَمَرات، ويجوزُ في لَوْزَة: لَوَزاتٌ، والأجوَدُ بالسُّكون(٢).

---

(١) انظر: «حجّة القراءات» ص٥٠٥.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٥٢).

وإذا نَصبت لم يكن له محلّ، وكان كلاماً مقرِّراً للأمرِ بالاستئذانِ في تلك الأحوال

قولُه: (**وإذا نَصَبْتَ** ـ أي: «ثلاثَ عوراتٍ» ـ **لم يكنْ لهُ محَلّ**)، فإن قلتَ: ما هذا الاختصاصُ؟ لمَ لا يجوزُ أن يكونَ محَلَّ ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ﴾ نَصْباً على أن يكونَ وَصْفاً لـ«ثلاثَ عوراتٍ»، وهُو بدَلٌ من ﴿ثَلَٰثَ مَرَّٰتٍ﴾ وأن يكونَ جُملةً مؤكِّدةً إذا قُدِّرَ: هُنّ ﴿ثَلَٰثُ عَوْرَٰتٍ﴾، على الابتداءِ والخبَرِ؟ قلتُ: لهذا السؤالِ تَصدّى صاحبُ «التقريب» للتقريرِ بأنْ قال: إنّ حُكمَ رَفْعِ الحَرَج وراءَها مقصودٌ في نفْسِه، فإذا وَصفَ بِهِ «ثلاثَ عوراتٍ» نَصْباً، وهُو بدَلٌ من ﴿ثَلَٰثَ مَرَّٰتٍ﴾ كان التقديرُ: لِيَستأذِنْكم في ثلاثِ عَوْراتٍ مخصُوصةٍ بالاستئذان، ويَدفَعُه وجوهٌ مستفادةٌ مِن عِلم المعاني، أحَدُها: اشتراطُ تقَدُّم عِلم السامع بالوَصْف، وهُو مُنتف، إذْ لم يَعلَمْه إلّا مِن هذا. وثانيها: جَعْلُ الحُكم المقصودِ وَصْفاً للظّرفِ، فيصيرُ غيرَ مقصُود. وثالثُها: أنّ الأمرَ بالاستئذانِ في المرّاتِ الثلاثِ حاصلٌ وُصِفَتْ بأنْ لا حرَجَ وراءَها أو لم تُوصَفْ، فيَضيعُ الوَصْف. وأمّا إذا وُصِفَ المرفوعُ به فيَزولُ الروافعُ؛ لأنه ابتداءُ تعليم، أي: هُنّ ثلاثُ عَوْراتٍ مخصُوصةٍ بالاستئذان، وصفةٌ للخبَرِ لا للظّرف، ولم يَتقيّدْ أمرُ الاستئذانِ به، فلْيُتأمّلْ فإنهُ دقيقٌ جليل. تَمّ كلامُه.

وقلتُ: الذي عندي ـ واللـهُ أعلم ـ: أنّ ﴿ثَلَٰثُ عَوْرَٰتٍ﴾ إذا قُرِئَ مرفوعاً كان خبَرَ مبتدأٍ محذوفٍ، والجُملةُ مقرِّرةٌ لمعنى ما سَبَقَ فيصِحُّ جعْلُ قولِه: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌۢ بَعْدَهُنَّ﴾ صفةً؛ لأنّ الجُملةَ كما هِي برُمّتِها كلامٌ مقرِّرٌ لمعنى ما سَبَقَ على طريقةِ الطّردِ والعكس لِدِلالةِ الكلام الأوّلِ على الأمرِ بالاستئذانِ في الأوقات المخصُوصةِ بالمنطوق، ودِلالةِ هذا الكلام عليه بالمفهوم؛ لأنّ رَفْعَ الجُناح في غيرِ هذه الأوقاتِ يؤْذِنُ بثبوتِ الجُناح في تلك الأوقات، وإليه الإشارةُ بقولِهِ: «هُنّ ثلاثُ عَوْراتٍ مخصُوصةٍ بالاستئذان»، وإذا جُعِلَ «ثلاثَ عوراتٍ» وحدَه بَدَلاً مِن قولِهِ: ﴿ثَلَٰثَ مَرَّٰتٍ﴾ ظَرْفاً مثلَه مبيِّناً لِـما قُصِدَ فيه منَ المعنى، وهُو إظهارُ كمالِ الكراهة في الدّخُولِ بغيرِ الاستئذان؛ لأنّ لفْظَ ﴿عَوْرَٰتٍ﴾ أدَلُّ في الكراهةِ منَ السابق، نحوَه قال الشاعر:

أقولُ له ارحَــلْ لا تُقيمَنّ عنـدَنا ... وإلا فكنْ في السرِّ والجَهْرِ مُسلِما(١)

---

(١) لم أهتدِ إلى قائله.

خاصّةً. فإن قلت: بِمَ ارتفع ﴿بَعْضُكُمْ﴾؟ قلت: بالابتداء، وخَبرُه ﴿عَلَىٰ بَعْضٍ﴾، على معنى: طائفٌ على بعض، وحُذف؛ لأنَّ ﴿طَوَّٰفُونَ﴾ يدلُّ عليه. ويجوزُ أن يرتفعَ بـ«يطوفُ» مُضمَراً لتلك الدلالة.

[﴿وَإِذَا بَلَغَ ٱلْأَطْفَٰلُ مِنكُمُ ٱلْحُلُمَ فَلْيَسْتَـْٔذِنُوا۟ كَمَا ٱسْتَـْٔذَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۚ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَايَٰتِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ ٥٩]

﴿ٱلْأَطْفَٰلُ مِنكُمُ﴾ أي: مِن الأحرارِ دونَ المماليك. ﴿ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾: يريد:

وجاء قولُه: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌۢ بَعْدَهُنَّ﴾ مقرِّراً لذلك بالمفهوم صَحّ واستقامَ وحصَلَ أيضاً الطَّردُ والعكس، وإليه أشار بقولِهِ: «وكان كلاماً مقرِّراً للأمرِ بالاستئذان»، وأمّا إذا وُصِفَ المبدَلُ بقولِهِ: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌۢ بَعْدَهُنَّ﴾ ولا ارتيابَ أنّ الصِّفةَ المخصِّصة مبيِّنةٌ للمرادِ منَ الموصُوف، فيكونُ المقصُودُ مِن إجراءِ الكلام رَفْعَ الحَرَج منَ الدّخولِ في غيرِ الأوقاتِ المذكورة، لا الأمرَ بالاستئذانِ في الأوقاتِ المخصُوصة؛ لأنّ البدَلَ هُو المقصُودُ بالذِّكْر، وكان خُلْفاً منَ القول؛ لأنّ المقصُودَ الأَوْلى: الاستئذانُ في الأوقاتِ المخصُوصة، ورَفْعُ الحرَج في غيرِ الأوقاتِ تابعٌ لهُ؛ لقولِ عُمرَ رضيَ اللـهُ عنهُ: لَوَدِدتُ أنّ اللـهَ عزّ وجَلّ نَهى آباءنا وأبناءنا وخَدَمَنا أن لا يَدخُلوا علينا هذه الساعاتِ إلّا بإذْن، ثُم انطَلَقَ معَه إلى النبيِّ ﷺ وقد أُنزِلَتْ عليه هذه الآياتُ(١)، فظَهَرَ مِن هذا أنّ تأسيسَ صاحبِ «التقريب» كلامَه على قولِه: «أنّ حُكمَ رَفْع الحَرَج مقصُودٌ في نفْسِه» ضعيفٌ، وبناءَه عليه الوجوهَ واهٍ. واللـهُ أعلم.

قولُه: (﴿ٱلْأَطْفَٰلُ مِنكُمُ﴾ أي: منَ الأحرارِ دونَ المماليك)، يريدُ ﴿مِنكُمْ﴾ للبيان، فإنّ الأطفالَ يَشمُلُ الأحرارَ والمماليكَ فبيّنَ بقولِه: ﴿مِنكُمْ﴾ ليختصّ بالأحرار، يَدُلُّ عليه قولُه تعالى: ﴿لِيَسْتَـْٔذِنكُمُ ٱلَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ وَٱلَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا۟ ٱلْحُلُمَ مِنكُمْ﴾، ويَحتمِلُ أن تكونَ اتّصاليّةً، قال القاضي: واستَدَلّ به مَن أوجَبَ الاستئذانَ للعَبْدِ البالغ على سيِّدتِه، وجوابُه: أنّ المرادَ بهم: المعهودونَ الذين جُعِلوا قسيماً للمماليك فلا يَندرجونَ فيهم(٢).

---

(١) انظر: أسباب النزول» للواحدي ص٣٨٠، و«معرفة الصحابة» لأبي نُعَيم الأصبهاني (٥٧١٣).

(٢) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٠٠).

الذين بَلغوا الحُلم مِن قَبْلهم؛ وهم الرِّجال، أو الذين ذُكروا مِن قَبْلهم في قوله: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَدْخُلُواْ بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّىٰ تَسْتَأْنِسُواْ ﴾ الآية [النور: ٢٧]، والمعنى: أنّ الأطفالَ مأذونٌ لهم في الدُّخول بغير إذنٍ إلا في العوراتِ الثلاث، فإذا اعتادَ الأطفالُ ذلك، ثُمَّ خَرجوا مِن حدِّ الطفولة بأن يَحتلِموا أو يَبلُغوا السنَّ التي يُحكَم فيها عليهم بالبُلوغ؛ وَجَبَ أن يُفطَمُوا عن تلك العادةِ ويُحمَلوا على أن يَستأذِنوا في جميعِ الأوقات كما الرِّجالُ الكبار الذين لم يَعتادوا الدخولَ عليكم إلّا بإذْن. وهذا ممّا الناسُ منه في غَفْلة، وهو عندهم كالشَّريعةِ المنسُوخة. وعن ابنِ عبّاس: آيةٌ لا يؤمِنُ بها أكثرُ الناس: آيةُ الإذْن، وإني لآمُرُ جارَتي أن تستأذِنَ عليّ. وسأل عطاء: أأستأذِنُ

قولُه: (ذُكِروا مِن قَبْلِهم)، يعني: لا بُدّ للظّرفِ الذي وقَعَ صلةً للذين مِن متعلّق، فإذا جُعِلَتِ القرينةُ قولَه: وإذا بَلَغَ الأطفال، فالمعنى: الذين بَلَغوا الحُلُمَ مِن قبلِهم، وإذا جُعِلت سياقَ الآيات فالمعنى: الذين ذُكِروا مِن قبلِهم، أي: في قوله: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ.... ﴾ [النور: ٥٨].

قولُه: (أن يُفْطَموا)، الأساس: ومنَ المجازِ: فَطمتُـهُ عن عادةِ السُّوء، ولأفطمنّكَ عمّا أنتَ عليه. وفي الحديث: «الإمارةُ حُلوةُ الرّضاع مُرّةُ الفِطام»(١).

قولُه: (وإنّي لآمُرُ جارتي)، أي: زوجتي. الجوهري: امرأةُ الرجل: جارتُه، قال الأعشى(٢):

أجارتَنا بِيني فإنكِ طالقَهْ

وتمامُه:

فإنّ أمورَ الناس غادٍ وطارقَهْ(٣)

---

(١) لم أهتدِ إليه بهذا اللفظ. لكن قد ثبت عند البخاري (٧١٤٨) من حديثِ أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: «إنكم ستحرصون على الإمارة، وستكون ندامةً يوم القيامة، فنِعْمَتِ المرضعةُ وبئستِ الفاطمة».

(٢) في (ح) و(ف): «الأعمش»، وهو خطأ، والصواب ما أثبتناه.

(٣) للأعشى في «ديوانه» ص٣١٣.

على أختي؟ قال: نعم وإن كانت في حَجرِك تَـمُونها، وتلا هذه الآية. وعنه: ثلاثُ آياتٍ جَحدَهنَّ الناس: الإذنُ كلُّه، وقولُه: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾ [الحجرات: ١٣]، فقال ناس: **أعظمُكم بيتاً**؛ وقولُه: ﴿وَإِذَا حَضَرَ ٱلْقِسْمَةَ﴾ [النساء: ٨]. وعن ابنِ مسعود: عليكم أن تَستأذِنُوا على آبائكم وأمَّهاتكم وأخواتِكم.

وعن الشعبيّ: ليسـت منسوخةً، فقيل لـه: إنَّ الناس لا يَعملون بها، فقال: **اللهُ المُستعان**. وعن سَعيد بنِ جُبير: يقولون: هي منسوخة، ولا واللّـهِ ما هي مَنسُوخة، ولكنَّ الناسَ تَهاوَنُوا بها. فإن قلت: ما السنُّ التي يُحكَم فيها بالبُلوغ؟ قلت: قال

قولُـه: (**أعظَمُكم بيتـاً**)، **النهاية**: بيتُ الرجلُ: دارُه وقَصْـرُه وشَرَفُـه، قال العبّاسُ رضيَ اللـهُ تعالى عنه يَمدَحُ النبيّ ﷺ:

حتّى احتوى بيتُك المُهيمِنُ مِن ... خِندِفَ عَلْيَاءَ تحتَها النُّطُقُ(١)

أراد شرَفُه في أعلى خِندفَ بيتاً، والمُهيمِنُ: الشاهد، أي: الشاهدُ بفَضْلِك، والنُّطُقُ: جَمْعُ نِطاق، وهِيَ أعراضٌ مِن جبالٍ بعضُها فوقَ بعض، أي: نَواحٍ وأوسَاطٌ منها، شُبِّهت بالنُّطُقِ التي يُشَدُّ بها أوساطُ الناسِ ضَرَبَه مثَلاً في ارتفاعِه وتوسُّطِه في عشيرتِه وجَعْلِهم تحتَه بمنزِلةِ أوسَاطِ الجبال، يقولُ: حتّى احتوى شرَفُك الشاهدُ على فَضْلِكَ أعلى مكانٍ مِن نسَبِ خِندِف.

قولُه: (**اللـهُ المُستعان**)، وهِيَ كنايةٌ عن عَجْزِه عن إقامةِ المعروفِ والنّهي عن المُنكَر، لتغيُّرِ الزمانِ وفسادِ الإخوان.

---

(١) من قصيدته المعروفة في مدح رسولِ الله ﷺ ومطلعُها:

مِــنْ قَبْلِها طِبْــتَ في الظلالِ وفي ... مســتودعٍ حيثُ يُخصَــفُ الورقُ

انظر: «السيرة النبوية» لابن كثير (١: ١٩٥)، و«الزاهر في معاني كلمات الناس» لابن الأنباري (١: ١٥٨).

أبو حَنيفة: ثماني عشرةَ سَنةً في الغلام، وسبعَ عشرةَ في الجارية، وعامّةُ العلماء على خمسَ عشرةَ فيهما. وعن عليٍّ رضي الله عنه: أنه كان يَعتبر القامة، ويقدِّره بخمسةِ أشبار، وبه أَخذ الفَرَزدقُ في قوله:

ما زالَ مُذْ عَقَدَتْ يَداهُ إزارَه ... وسَمَا فأدرَكَ خَمْسةَ الأَشْبارِ

واعتَبر غيرُه الإنْبات.

وعن عثمانَ رضي الله عنه: أنه سُئل عن غلام، فقال: **هل اخضرَّ إزارُه؟**

قولُه: (**ما زال مُذْ عَقَدَتْ يَداه**)، البيت، يَرثي[1] الفَرَزْدقُ يزيدَ بنَ المُهلّب. وسَماَ: أي: عَلا وبلَغَ الرِّفعة.

وأدرَكَ أي: لَحِق، ويَحتمِلُ أن يُرادَ بخمسةِ الأشبار: ارتفاعُ قامتِه، وأن يُرادَ بها القَبْر. قال:

عجَباً لأربع أذرُعٍ في خمسةٍ ... في جَوْفِه جبلٌ أشمُّ كبيرُ[2]

يقولُ: لم يَزَلْ مُذْ عقَدَ إزارَه، أي: بلَغَ سنَّ التمييز، ولبِسَ السّراويلَ إلى أنِ ارتَفع، وبلَغَ مَبْلغَ الرِّجال، أو إلى أنْ مات ودُفِنَ في خمسةِ أشبارٍ منَ الأرض، كان أميراً، والاستشهادُ على المعنى الأوّل، وبعدَه:

يُدني خَوافقَ مِن خوافقَ تلتقي ... في ظلِّ مُعتبطِ الغُبارِ مُثارِ

الخَوافقُ: الرّايات، وإنّما يريدُ به: كان يقودُ الجُيوشَ إلى الجيوشِ ويحضُرُ الحروب، ومُعتبطُ الغبار: يريدُ مكاناً لم يُقاتَلْ فيه قبلَه، ولم يَنزِلْه غبارٌ حتّى أثارَه.

قولُه: (**هلِ اخضَرّ إزارُه؟**)، أي: نَبتَ شَعرُ عانتِه؟ أسنَدَ الاخضرارَ إلى الإزارِ على المجاز، لأنه ممّا اشتَملَ عليه الإزار.

---

(١) كذا قال الإمام الطيبي رحمه الله تعالى. والذي جزم به البغدادي أنّه قاله في مدح آل المهلّب، وخَصَّ منهم يزيد بن المهلّب. انظر: «خزانة الأدب» (١: ٢١٢).

(٢) البيت لعبد الله بن محمد التميمي، كما في «الحماسة» ص٣٩٦ بشرح التبريزي.

[﴿ وَٱلْقَوَٰعِدُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ ٱلَّٰتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَن يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ غَيْرَ مُتَبَرِّجَٰتٍ بِزِينَةٍ وَأَن يَسْتَعْفِفْنَ خَيْرٌ لَّهُنَّ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ ٦٠]

القاعد: التي قَعدتْ عن الحَيْضِ والوَلد؛ لكِبَرِها. ﴿لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا﴾: لا يَطْمعن فيه. والمرادُ بالثياب: الثيابُ الظاهرة، كالمِلْحفة **والجِلْباب: الذي فوقَ الخِمار،** ﴿غَيْرَ مُتَبَرِّجَٰتٍ بِزِينَةٍ﴾: غير مُظهِرات زينةً، **يريد: الزينةَ الخفيَّة التي أرادها في قولـه:** ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ﴾ [النور: ٣١]، أو: غيرَ قاصداتٍ بالوضع

قولُه: (**القاعدُ: التي قعَدَت عن الحَيْض**)، **الأساس**: قَعَدَ عنِ الأمر: ترَكَه، وقَعَدَ لهُ: اهتَمّ به، ونَخْلةٌ قاعدة: لم تَحمِلْ. قال ابنُ السِّكِّيتِ رحمَه اللـهُ تعالى: لم تَدخُلْها الهاءُ لاختصاصِها بالمرأة، فإذا أردتَ القعودَ بمعنى الجلوسِ قلتَ: قاعدةٌ[1]، وقيل: القاعدُ: على طريقِ النِّسبة، كالحائض والطّامِث، وجُمِعَت على فواعِل، لأنّ التـاءَ مقدّرةٌ فيها؛ لأنّ الصِّفةَ إذا كانت مُذكّرةً لا تُجمَعُ على فواعل، والفوارسُ: شاذّ.

قولُه: (**والجِلبابُ: الذي فوقَ الخِمار**)، **النهاية**: الجِلْبابُ: الإزارُ والرِّداء، وقيل: المِلْحَفة، وقيل: هُو كالمِقْنَعةِ تُغطِّي به المرأةُ رأسَها وظهرَها وصدرَها، وجَمْعُهُ جَلابيب.

قولُه: (**يريدُ: الزِّينةَ الخَفِيَّةَ التي أرادَها في قولِه:** ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ﴾ [النور: ٣١])، قلتُ: فعلى هذا التعريفُ متعيِّنٌ ليُشيرَ به إلى ما عُهِد، لكنّ هذا مُطلَقٌ وذاك مقيّد، فيُحمَلُ المُطلَقُ على المُقيّدِ إذا كانا عن سببٍ واحدٍ ليصحّ ما قال.

ومعنى ﴿مُتَبَرِّجَٰتٍ بِزِينَةٍ﴾: قاصداتٌ بالوَضْع التبرُّجَ، على تضمينِ التبرُّج معنى القَصْد بوَساطةِ الباء، فحينَئذٍ يكونُ معناه: غيرَ قاصداتٍ بالوَضْع إظهارَ ما يجبُ إخفاؤه منَ الزِّينة فيتّفقُ المعنيَان.

الانتصاف: لم يَذكُرِ الزمخشَريُّ أنّ هذا التركيبَ مِن أيِّ بابٍ هو؟ وعندي أنهُ مِن بابِ:

على لاحبٍ لا يُهتَدَى بمنارِهِ

---

(١) انظر: «إصلاح المنطق» لابن السكِّيت ص٣٤١.

التبرُّج، ولكن التخفُّفَ إذا احتَجْنَ إليه. والاستعفافُ من الوضع خيرٌ لهنّ. لـمّا ذَكَرَ الجائزَ عقَّبه بالمستحَبّ؛ بَعثاً منه على اختيارِ أفضل الأعمال وأحسنِها، كقوله: ﴿وَأَن تَعْفُوٓاْ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، ﴿وَأَن تَصَدَّقُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٠]. فإن قلت: ما حقيقةُ التبرُّج؟ قلت: تكلُّفُ إظهارِ ما يجب إخفاؤه، من قولهم: سفينة بارج: لا غطاءَ عليها. والبَرج: سَعةُ العَيْن، يُرى بياضُها مُحيطاً بسوادها كلِّه لا يَغِيبُ منه شيء، إلّا أنه اختُصَّ بأن تتكشَّفَ المرأة للرِّجالِ بإبداء زينتِها وإظهارِ محاسنها. وبَدا وبَـرَزَ بمعنى: ظَهر، من أخوات: تَبرَّج وتبلَّج، كذلك.

[﴿لَّيْسَ عَلَى ٱلْأَعْمَىٰ حَرَجٌ وَلَا عَلَى ٱلْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى ٱلْمَرِيضِ حَرَجٌ وَلَا عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَن تَأْكُلُواْ مِنۢ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ ءَابَآئِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أُمَّهَٰتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ إِخْوَٰنِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَخَوَٰتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَعْمَٰمِكُمْ أَوْ بُيُوتِ عَمَّٰتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَخْوَٰلِكُمْ أَوْ بُيُوتِ خَٰلَٰتِكُمْ أَوْ مَا مَلَكْتُم مَّفَاتِحَهُۥٓ أَوْ صَدِيقِكُمْ ۚ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَأْكُلُواْ جَمِيعًا أَوْ أَشْتَاتًا ۚ فَإِذَا دَخَلْتُم بُيُوتًا فَسَلِّمُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ تَحِيَّةً مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُبَٰرَكَةً طَيِّبَةً ۚ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلْءَايَٰتِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ ٦١]

كانَ المؤمنونَ يَذهبون بالضُّعفاء وذوي العاهاتِ إلى بيوتِ أزواجهم وأولادِهم وإلى بُيوت قَراباتهم وأصدِقائهم فيُطعِمُونهم منها، فخالَجَ قلوبَ المُطعَمين والمُطعِمين رِيبةٌ في ذلك، وخافُوا أن يَلحقَهم فيه حَرَج، وكَرِهوا أن يكونَ أكْلًا بغير حَقٍّ؛ لقوله

أي: لا منارَ فيه فيُهتَدَى به. كذا هاهنا لا زينةَ لهُنّ فيتبرّجْنَ بها، وإذا كان استعفافُ هؤلاءِ خيراً لهُنّ فما ظَنُّكَ بذواتِ الزِّينة؟ وأبلغُ مِن ذلك جَعْلُه عدمَ وَضع الثّيابِ منَ القواعدِ منَ الاستعفاف، إيذاناً بأنّ وَضْعَ الثّيابِ لا مَدخَلَ لهُ في العِفّة، هذا في القواعدِ، فكيف بالكواعبِ[1]؟ وقلتُ: وهذا معنًى حسَنٌ دقيق.

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٢٥٥).

تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ﴾ [البقرة: ١٨٨]، فقيل لهم: ليسَ على الضُّعفاء ﴿وَلَا عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ﴾ ـ يعني: عليكم وعلى مَن في مِثْلِ حالكم من المؤمنين ـ حَرَجٌ في ذلك.

وعن عكرمة: كانت الأنصارُ في أنفُسِها قَـزازة، فكانت لا تأكُلُ مِن هذه البيوت إذا استغنَوْا. وقيل: كان هؤلاءِ يَتَوقَّون مُجالسةَ الناس ومؤاكلتَهم؛ لـمَا عسى يؤدِّي إلى الكراهة من قِبَلهم؛ ولأنَّ الأعمى ربَّما سَبقتْ يدُه إلى ما سبقتْ عَينُ أَكِيله وهو لا يَشعر، والأعرجَ يتفسَّح في مجلسه ويأخذُ أكثرَ مِن موضعهِ فيضيِّق على جَليسه، والمريضَ لا يخلو مِن رائحةٍ تؤذي أو جُرحٍ يَبِضُّ أو أنفٍ يَذِنّ، ونحو ذلك. وقيل: كانوا يَخرجون إلى الغزو ويُخلِّفون الضُّعفاءَ في بيوتهم، ويَدفعون إليهم المفاتيح، ويأذنُون لهم أن يأكُلُوا من بيوتهم، وكانوا يَتحرَّجون. حُكيَ عن الحارثِ بن عمرو:

قولُه: (يعني: عليكُم وعلى مَن في مثْلِ حالِكم)، يريدُ أنّ أنفُسَكم في الآيةِ عبارةٌ عن أمثالِ الرجُلِ في عَقْلِه القَرابة، كما قال: ﴿فَٱقْتُلُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤] في وَجْه.

رَوَى مُحيي السُّنّة عن مجاهدٍ: وكان أهلُ الزّمانةِ(١) يَدخُلُونَ على الرجُلِ لطلبِ الطّعام، فإذا لم يكنْ عندَه ما يُطعِمُهم ذهبَ بهم إلى بيوتِ مَن سَمّاه اللـهُ تعالى في هذه الآية، وكان أهلُ الزّمانة يَتحرّجونَ مِن ذلك الطّعام، ويقولون: ذهبَ بنا إلى بيتِ غيرِه؟ فأنزَلَ اللـهُ هذه الآية(٢).

قولُه: (قزازة)، الجوهري: التَقزُّزُ: التنَطُّسُ والتباعُدُ منَ الدّنَس. وقد تَقزّزَ من أكلِ الضَّبِّ وغيرِه، وهُو رجُلٌ قُـزٌّ بالضمّ، والفَتْحُ والكسرُ لُغات.

قولُه: (أو جُرحٍ يَبِضّ، أو أنفٍ يذِنّ)، الجوهري: بَضّ الماءُ يَبِضُّ: إذا سالَ قليلاً قليلاً. الذنينُ: مُخاطٌ يَسيلُ منَ الأنف، والذُّنانُ بالضمّ: مِثْلُه.

---

(١) وهي العاهةُ تُصيب الإنسان.

(٢) «معالم التنزيل» (٦: ٦٣).

أنه خَرج غازياً وخلَّف مالكَ بنَ زيدٍ في بيته ومالِه، فلمّا رَجَعَ رآه مَجْهُوداً، فقال: ما أصابَك؟ قال: لَـمْ يكنْ عندي شيء، ولم يَحِلَّ لي أن آكلَ من مالِك؛ فقيل: ليسَ على هؤلاءِ الضُّعفاء حَرَجٌ فيما تحرَّجوا عنه، ولا عليكم أن تأكُلوا مِنْ هذه البيوت.

وهذا كلامٌ صحيح، وكذلك إذا فُسِّر بأنَّ هؤلاءِ ليس عليهم حَرَجٌ في القُعود عن الغَزْو، ولا عليكم أن تأكُلوا من البيوتِ المذكورة؛ لالتقاءِ الطائفتَيْن في أنَّ كلَّ واحدةٍ منهما منفيٌّ عنها الحَرَج. ومثالُ هذا: أن يَستفتِيَك مسافرٌ عن الإفطار في رمضان، وحاجٌّ مُفرِدٌ عن تقديمِ الحَلْق على النَّحر، فقلت: ليسَ على المسافر حَرَجٌ أنْ يُفطِر، ولا عليكَ يا حاجّ، أنْ تُقدِّم الحَلْقَ على النَّحر. فإن قلت: هلّا ذَكَرَ الأولادَ! قلت: دَخل ذِكرُهم تحتَ قوله: ﴿مِنۢ بُيُوتِكُمۡ﴾؛ لأن وَلدَ الرَّجل بعضُه، وحُكمَه حُكمُ نفسِه. وفي الحديث: «إنَّ أطيبَ ما يأكلُ المرءُ مِنْ كَسبِهِ وإنّ وَلده مِن كَسْبه». ومعنى ﴿مِنۢ بُيُوتِكُمۡ﴾: من البيوتِ التي فيها أزواجُكم وعِيالكم؛ ولأنَّ الولدَ أقربُ ممَّن عدَّد من القَرابات، فإذا كانَ سببُ الرُّخصة هو القرابة: كانَ الذي هو أقربُ منهم أولى. فإن قلت: ما معنى ﴿أَوۡ مَا مَلَكۡتُم مَّفَاتِحَهُۥٓ﴾؟ ....

قولُه: (**وهذا كلامٌ صحيح، وكذلك إذا فُسِّرَ بأنّ هؤلاءِ ليس عليهم حرَجٌ في القعودِ عنِ الغزْو**)، أي: يَصحُّ العَطفُ لاشتراكِهما في نَفْي الحرَج. وذلك أنّ مِن شَرْطِ العطفِ أن يَشترِكا في اتّحادِ تصوُّرٍ مِن تصوُّراتِهما، يعني: في عطفِ قولِه تعالى: ﴿وَلَا عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمۡ أَن تَأۡكُلُواْ مِنۢ بُيُوتِكُمۡ﴾ على ﴿لَّيۡسَ عَلَى ٱلۡأَعۡمَىٰ حَرَجٞ﴾ بُعْدٌ، لكوْنِ رَفْع الحرَج عنِ الأعمَى سببُه غيرُ السبَبِ الذي يَأكُلُ مِن تلك البيوتِ، لكنْ إذا نُظِرَ إلى أنّ الجُمْلتَيْنِ يَجمَعُهما معنى نَفْي الحرَج يَصحُّ العطف، رَوَى مُحيي السُّنةِ عن الحسَنِ أنه قال: نَزلَتِ الآيةُ رخْصةً لهؤلاءِ في التخلُّفِ عن الجهاد. وقال: تَمّ الكلامُ عندَ قولِهِ تعالى: ﴿وَلَا عَلَى ٱلۡمَرِيضِ حَرَجٞ﴾، وقولُه: ﴿وَلَا عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمۡ﴾ كلامٌ منقطعٌ عمّا قبلَه[1].

(١) «معالم التنزيل» (٦: ٦٤).

قلت: **أموالُ الرَّجل إذا كان له عليها قَيِّمٌ** ووَكيل يَحفظُها: له أنْ يأكلَ من ثَمرِ بُستانه ويشربَ من لَبَنِ ماشيته.

ومِلْك المَفاتِح: كونُها في يَدِه وحِفْظه. وقيل: بيوتُ المَماليك؛ لأنَّ مالَ العبد لمَوْلاه. **وقُرِئ: (مِفْتاحَه)**. فإن قلت: فما معنى ﴿أَوْ صَدِيقِكُمْ﴾؟ قلت: معناه: أو بيوتِ أصدقائكم. **والصَّديقُ يكونُ واحداً وجمعاً**، وكذلك الخليطُ والقَطين والعَدوّ، يُحكى

قولُه: (**أموالُ الرجُلِ إذا كان لهُ عليها قَيِّم**)، أي: «ما» عبارةٌ عن الأموال، وما وُكِّلتم بحِفظِه فهُو عطفٌ على «بيوت»، و«مِن»: لابتداءِ الغاية، والمعنى: ليس عليكُم جُناحٌ أن يَبتدئَ أكْلُكم مِن شيءٍ تقومونَ بحِفظِه مِن بُستانٍ أو ما أشبَه، فيُباحُ أكلُ ثمرَةِ البستانِ ولبَنِ الماشِية.

ومِلكُ المِفتاح كنايةٌ عن كوْنِ الشيءِ تحتَ يدِ الشّخصِ وتصَرُّفِه على الوَجْه الآتي، وهُو قولُه: «وقيل: بيوتُ المماليك»، ﴿مَا مَلَكْتُم﴾: عطفٌ على المضافِ إليه، و«ما» استُعمِلت في العُقَلاءِ على إرادةِ الوَصْفيّة، وهِي المَلَكةُ والمملوكيّة.

قولُه: (**وقُرِئَ: «مِفتاحَه»**)، قال ابنُ جِنّي: وهِي قراءةُ قَتَادة، وهُو جِنسٌ وإن كان مضافاً، وقد جاء قولُهم: قد مَنَعَتِ العِراقُ قَفيزَها ودرهمَها، ومَنَعَتْ مِصرُ إردَبّها[(١)].

قولُه: (**والصّديقُ يكونُ واحداً وجمعاً**)، أي: المرادُ بـ﴿صَدِيقِكُمْ﴾ هُنا الجَمْع، **الانتصاف**: قال الزمخشَريُّ في سرِّ إفرادِه في ﴿فَمَا لَنَا مِن شَافِعِينَ * وَلَا صَدِيقٍ حَمِيمٍ﴾ [الشعراء: ١٠٠-١٠١]: أفرَدَه دونَ الشافِعينَ تنبيهاً على قلّةِ الأصدقاء، فإنّ الإنسانَ قد يَحْتمي لهُ ويَشفَعُ مَن لا يَعرِفُه، ويجوزُ أن يُرادَ في الآيتَيْنِ الجَمْع، وأن يُرادَ الإفراد، ويكونَ ذلك سِرّه. والصّديقُ هُو: الذي يُوافقُكَ في سِرِّه وعَلَنِه.

الجوهري: الصّداقةُ: الخُلّة، والمُصادَقةُ: المُخالّة. رجلٌ صَديق.

والقَطينُ: الخَدَم، وقَطينُ الدار: حسَنُ السّكَن[(٢)]، وقيل: القَطِيْن: جَمْعٌ، مثلَ غازٍ وغَزِيّ، وعازِبٍ وعَزِيب. قال زُهير:

---

(١) «المحتسب» (٢: ١١٦) ولتمامِ الفائدة انظر: «البحر المحيط» (٨: ٧١).

(٢) كذا في الأصولِ الخطية، وعبارةُ الصحاح: «والقطينةُ: سكَنُ الدار».

عن الحسن: أنه دَخل دارَه وإذا حَلْقةٌ من أصدقائه وقد استَلُّوا سِلالًا من تحتِ سَريره فيها الخَبِيصُ وأطايبُ الأطعمة وهم مكبُّون عليها يأكُلون، **فتهلَّلتْ أساريرُ وجهه** سُرورًا، وضَحك، وقال: هكذا وَجدْناهم، هكذا وَجْدناهم. يريدُ كُبراءَ الصَّحابة ومَن لَقِيَهم من البَدْرِيِّين. **وكان الرَّجلُ منهم يَدخل دارَ صديقِه** وهو غائبٌ فيسأَلُ جارِيتَه كِيسَه فيأخذُ ما شاء، فإذا حَضَرَ مَوْلاها فأخبرَتْه أعتقَها سُروراً بذلك. وعن جعفرِ بن محمد: مِنَ عِظَم حُرمة الصَّديقِ أنْ جَعَلَه اللهُ مِن الأُنس والثقةِ والانبساط **وطَرحِ الحِشْمة** بمنزلة النَّفْسِ والأبِ والأخ والابن.

وعن ابنِ عبَّاس: الصَّديقُ أكبرُ من الوالدَيْن؛ إنَّ الجهنميِّين لـمّا استغاثُوا لم يَستغيثوا بالآباءِ والأُمّهات، فقالوا: ﴿فَمَا لَنَا مِن شَٰفِعِينَ * وَلَا صَدِيقٍ حَمِيمٍ﴾ [الشعراء: ١٠٠-١٠١].

رأيتُ ذوي الحاجاتِ حوْلَ بيوتِهِمْ قَطيناً لهـمْ حتّى إذا أنبَتَ البَقْلُ(١)

قولُه: (**فتَهلّلتْ أَساريرُ وَجْهِه**)، الجوهري: السُّرُرُ: جمعُ أسرارِ الكفِّ والجبهة، وهِي خُطوطُها، وجمعُ الجَمْع أسارير.

قولُه: (**وكان الرجُلُ مِنهم يَدخُلُ دارَ صديقِه**)، ورَوَى حُجّةُ الإسلام في «الإحياءِ»: جاء فَتْحٌ المَوصِليُّ إلى منزلِ أخٍ له، وكان غائباً، فأمَرَ أهلَه فأخَرجتْ صُندوقَه ففتَحَه، وأَخرجَ حاجتَه، فأخبرَتِ الجاريةُ مَوْلاها فقال: إن صَدَقْتِ فأنتِ حُرّةٌ لوَجْهِ الله تعالى، سروراً بما فعل(٢).

قولُه: (**وطَرْحِ الحِشْمة**)، أبو زيد: حَشَمتُ الرجُلَ وأحشَمْتُه بمعنًى، وهُو أن يجلسَ إليك فتُؤذيَهُ وتُغْضِبَه. ابنُ الأعرابي: حشَمتُه: أخْجَلتَه، والاسمُ الحِشْمة، وهُو الاستحياء، والغَضَبُ أيضاً.

---

(١) «ديوان زهير» ص١٢.

(٢) «إحياء علوم الدين» (٢: ١٧٤).

وقالوا: إذا دَلَّ ظاهرُ الحال على رضا المالك، قامَ ذلك مقامَ الإذْنِ الصَّريح، وربما سَمُجَ الاستئذانُ وثَقُل، كمن قُدِّم إليه طعامٌ فاستأذَنَ صاحبَه في الأكلِ منه. ﴿جَمِيعًا أَوْ أَشْتَاتًا﴾ أي: مُجتمِعين أو مُتفرِّقين. نزلتْ في بَني ليثِ بنِ عمرٍو مِن كنانة، كانوا يَتحرَّجون أن يأكُلَ الرَّجلُ وحدَه، فربَّما قَعَدَ مُنتظِراً نهارَه إلى الليل، فإنْ لم يَجِدْ مَن يُؤاكله أكَلَ ضرورةً. وقيل: في قومٍ من الأنصار: إذا نَزَلَ بهم ضيفٌ لا يأكُلون إلّا مع ضيفِهم. وقيل: تَحرَّجوا عن الاجتماعِ على الطعام؛ لاختلافِ الناس في الأكلِ وزيادةِ بعضهم على بعض. ﴿فَإِذَا دَخَلْتُم بُيُوتًا﴾ مِن هذه البيوتِ لتأكُلوا فبَدِّئوا بالسَّلامِ على أهلها الذين هُمْ منكم دِيناً وقَرابةً ﴿تَحِيَّةً مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ أي: ثابتةً بأمْرِه، مَشرُوعةً من لَدُنه. أو: لأنَّ التسليمَ والتحيَّةَ طلبُ سَلامةٍ وحياةٍ للمُسلَّم عليه والمُحَيَّى مِن عند الله، ووَصَفها بالبركةِ والطِّيب؛ لأنها دعوةُ مؤمنٍ لمؤمن يُرجى بها من اللّـهِ زيادةُ

قولُه: (أكَلَ ضرورةً)، تـمَسُّكاً بما رُويَ: «شَرُّ الناسِ مَن أكَلَ وحدَه، وضرَبَ عبدَه، ومنَـعَ رِفْدَه»(١). والوعيدُ إنّما يتوجَّهُ لـمَن باشَرَ الخِصَالَ الثـلاثَ دونَ الإفـرادِ بالأكل، كقولِه تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ﴾ [الماعون: ٤] الآية. وعن بعضِهم: في الآيةِ دليلٌ على جَوازِ الـمُناهَدةِ وهِي الـمُعاطاةُ والمناهضة، وهُو أن يَشتريَ أحَدُهم لحماً والآخَرُ خُبزاً(٢). وإليه الإشارةُ بقولِهِ: «وقالوا إذا دَلّ ظاهرُ الحالِ على رضَى المالك».

قولُه: (أو: لأنّ التسليمَ والتحيّةَ طلَبُ سلامة)، فعلى هذا ﴿مِنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ متعلِّقٌ بقولِهِ: ﴿تَحِيَّةً﴾ صِلةٌ لها، ومِن ثَم قال: «والمُحَيّا مِن عندِ الله». وقال القاضي: فإنّها طلبٌ للحياة، وهِي مِن عندِه(٣). وعلى الأوّلِ كان ظَرْفاً مُستقِرّاً صفةً لتحيّة؛ ولهذا قال:«مشروعةً مِن لَدُنْهُ».

---

(١) أخرجه عبد بن حُمَيْد في «المسند» (٦٧٥) والطبراني في «مسند الشاميين» (١٤٣٢) من حديثِ ابن عباسٍ رضي الله عنهما.

(٢) انظر: «أحكام القرآن» لابن العربي (٣: ٤٢٦).

(٣) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٠٢).

الخير وطِيبُ الرِّزق. وعن أنسٍ قال: خدمتُ رسولَ الله ﷺ عشرَ سنين ـ ورُوي: تسعَ سنين ـ فما قالَ لي لشيء فعلتُه: لِـمَ فعلتَه؟ ولا قال لي لشيءٍ كسرتُه: لِـمَ كسرتَه؟ وكنتُ واقفاً على رأسه أصبُّ الماءَ على يدَيْه فرفع رأسَه فقال: «ألا أعلِّمُك ثلاثَ خِصالٍ تنتفعُ بها؟» قلت: بلى بأبي وأمي يا رسولَ الله. قال: «متى لَقِيتَ مِن أُمَّتي أَحدًا فسلِّمْ عليه يَطُلْ عُمرُك، وإذا دخلتَ بيتَك فسلِّمْ عليهم يَـكثُرْ خيرُ بيتِك، وصلِّ صلاةَ الضُّحى فإنها صلاةُ الأبرار الأوَّابين». وقالوا: إنْ لم يكن في البيتِ أحدٌ فليقُلْ: السلامُ علينا من ربِّنا، السلامُ علينا وعلى عبادِ الله الصالحين، السلامُ على أهلِ البيت ورحمةُ الله. وعن ابنِ عبَّاس: إذا دخلتَ المسجدَ فقُل: السلامُ علينا وعلى عبادِ الله الصالحين. ﴿تَحِيَّةً مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾، وانتصَبَ ﴿تَحِيَّةً﴾ بـ«سلِّموا»؛ لأنها في معنى تسليماً، كقولك: قَعدتُ جُلوساً.

قولُه: (عن أنسٍ قال: خَدمتُ رسُولَ الله ﷺ عشْرَ سنينَ)، رَوَينا عن البُخاريِّ ومسلم وأبي داودَ والتِّرمذيِّ، عن أنسٍ قال: خَدمتُ النبيّ ﷺ عشْرَ سنين، والله ما قال لي: أُفٍّ قَطّ، ولا قال لشيءٍ: لِمَ فعَلْتَ كذا، وهلّا فعَلْتَ كذا[1]؟ وفي رواية لمسلم: خَدمتُ تسعَ سنين فما أعلَمُه قال لي قَطُّ: لِمَ فعَلْتَ كذا وكذا، ولا عاب عليّ شيئاً قَطّ.

قولُه: (صَلاةُ الأبرار الأوّابين)، رَوَينا عن مسلم، عن زيدِ بن أرقَمَ أنّ رسُولَ الله ﷺ خرَجَ على أهلِ قُبَاءَ وهم يُصَلُّون، فقال: «صَلاةُ الأَوّابِينَ إذا رَمِضَت الفِصَالُ»[2].

النهاية: الأَوّابين: جَمْعُ أوّاب، وهُو الكثيرُ الرجوع إلى الله تعالى بالتّوبة، وقيل: هُو المُطيع. وقيل: المُسبِّح، يريدُ صَلاةَ الضُّحى عندَ ارتفاع النّهارِ وشِدّةِ الحر. قال القاضي: كرّرَ اللـهُ قولَه: ﴿كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلْأَيَٰتِ﴾ ثلاثاً لـمَزيدِ التأكيد، وتفخيم الأحكام المختتَمةِ به، وفَصَل الأُولَيَيْن بِما هُو المقتضي لذلك، وهذا بما هُو المقصُودُ منه، فقال: ﴿لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ أي: الحقّ والخيرَ في الأمور[3].

---

(١) أخرجه البخاري (٦٠٣٨) ومسلم (٢٣٠٩) وأبو داود (٤٧٧٦) والترمذي (٢٠١٥).

(٢) أخرجه مسلم (٧٤٨).

(٣) «أنور التنزيل» (٤: ٢٠٢).

[﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَإِذَا كَانُوا۟ مَعَهُۥ عَلَىٰٓ أَمْرٍ جَامِعٍ لَّمْ يَذْهَبُوا۟ حَتَّىٰ يَسْتَـْٔذِنُوهُ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَـْٔذِنُونَكَ أُو۟لَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ۚ فَإِذَا ٱسْتَـْٔذَنُوكَ لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ فَأْذَن لِّمَن شِئْتَ مِنْهُمْ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُمُ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ ٦٢]

أراد عزَّ وجلَّ أن يُرِيَهم عِظَمَ الجِنايةِ في ذهابِ الذاهب عن مجلسِ رسولِ الله بغيرِ إذْنه إذا كانوا معَهُ على أمرٍ جامع، فجَعل تَرْكَ ذهابِهم حتى يَستأذِنوه ثالثَ الإيمان بالله والإيمانِ برسوله، وجَعلَهما **كالتشبيب له** والبِسَاط لِذِكْره، وذلك مع تصديرِ الجُملة بـ﴿إِنَّمَا﴾، **وإيقاعِ «المؤمنين» مُبتدأً** مُخبراً عنه بموصُول أحاطتْ صِلتُه بذِكر الإيمانَيْن، ثم ....

قولُه: (**كالتشبيبِ له**)، **النهاية**: في حديثِ أُمِّ مَعْبَدٍ: فلمّا سَمعَ حسّانُ شعر الهاتف شَبَّ يُجاوبُه أي: ابتَدأَ في جوابِه، مِن تشبيبِ الكتُبِ، وهُو الابتداءُ بها، والأخْذُ فيها، وليسَ منَ التّشبيب في الشِّعر وهُو ترقيقُه بذِكرِ النِّساء، يريدُ أنّ قولَه: ﴿ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ تمهيدٌ لقولِه تعالى: ﴿وَإِذَا كَانُوا۟ مَعَهُۥ عَلَىٰٓ أَمْرٍ جَامِعٍ﴾ على طريقةِ: أعجبَني زيدٌ وكرَمُه، وأصلُه: إنّما المؤمنونَ الذين إذا كانوا معَه، فجعَلَه تمهيداً لهذا المعنى تفخيماً له، وتعظيماً لمجلسِ رسُولِ الله ﷺ، وأنهُ مِن بابِ الإيمانِ بالله ورسوله.

قولُه: (**وإيقاعِ «المؤمنينَ» مبتدأً**)، يعني: عَرّفَ المبتدأَ تعريفَ جِنس، وأوقَعَ الخبَرَ معرّفاً موصُولاً مشتملاً على صِلةٍ فيها ذكْرُ الإيمانَيْنِ على مِنوالِ:

أنا أبو النّجم وشعري شعري(١)

فالمعنى: المؤمنونَ همُ الذين اتّصَفوا بها يَستحقُّونَ أن يُسَمَّوْا مؤمنينَ حقّاً، ولـمّا كان ذكْرُ الإيمانِ باللـهِ ورسُولِه توطئةً لِذكْرِ ما بعدَه، رَجَعَ المعنى إلى: إنّما المؤمنونَ: الكاملونَ الذين استَحَقوا أن يُسَمّوا مؤمنينَ همُ: الذين إذا كانوا معَه في أمرٍ جامع لم يذهَبوا حتى يَستأذِنوه.

---

(١) سبق تخريجه.

عَقَّبه بما يزيدُه توكيداً وتشديداً؛ حيثُ أعاده على أسلوبٍ آخر؛ وهو قولُه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسۡتَـٔۡذِنُونَكَ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾، وضمَّنه شيئاً آخر؛ وهو: أنه جَعَلَ الاستئذانَ كالمِصْداق لصحَّةِ الإيمانَيْن، وعرَّض بحالِ المنافِقِينَ وتسلُّلِهم لِواذاً. ومعنى قوله: ﴿لَمۡ يَذۡهَبُواْ حَتَّىٰ يَسۡتَـٔۡذِنُوهُ﴾: لم يَذهبوا حتى يستأذِنُوه ويأذنَ لهم، **ألا تراه كيف علَّق الأمْرَ بعدَ وُجودِ استئذانهم** بمَشيئته وإذْنِه لمن استصوَبَ أن يأذَنَ له؟ والأمرُ الجامع: الذي يُجمَعُ له الناس، **فوُصِفَ الأمرُ بالجَمْع على سبيل المَجاز؛** وذلك

قولُه: (**عَقَّبه بما يزيدُهُ توكيداً [وتشديداً]، حيث أعادَهُ على أُسلوبٍ آخَر**)، يعني: لـمّا أرادَ أن يُكرِّرَ هذا المعنى توكيداً وتقريراً، أعادَ المعنى وقلَبَه، فجَعَلَ معنى ما تضَمَّنَ به الـمُسنَدَ مُسنَداً إليه، وما تضَمّنَ به المُسنَدَ إليه مُسنَداً، حيث قال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسۡتَـٔۡذِنُونَكَ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾.

فأفـادَ الأوّلُ حَصْـرَ المؤمنينَ في المُستأذِنين، والثـاني عكسَه، تعريضاً بحـالِ المنافقين، وتَسلُّلِهم لِـوَاذاً، كما قال: «وما اكتفَى بذلك، بل أوقَعَ أولئك خبراً، وعقّبَه ذِكْرَ الإيمانَيْنِ؛ ليُؤْذِنَ بأنّ أولئك محقوقون بأنْ يُسَمّوا مؤمنينَ لِـما اكتَسَبوا مِن صفةِ الاستئذان، واجتَنَبوا منَ التسَلُّلِ الذي هُو مِن صفةِ المنافقين، وإليه الإشارةُ بقولِهِ: «جَعَلَ الاستئذانَ كالـمِصداقِ لصحّةِ الإيمانَيْنِ».

قولُه: (**ألا تراه كيف عَلّقَ الأمرَ بعدَ وجودِ استئذانهم؟**)، يعني: لا بدّ مِن قَيْدِ: «ويَأذَن لـهُم»؛ لأنّ قولَه تعالى: ﴿فَإِذَا ٱسۡتَـٔۡذَنُوكَ﴾ مترَتِّبٌ عليه بالفاءِ، ومُعلّقٌ به إذْنُه.

قولُه: (**فوُصِفَ الأمرُ بالجمع على سَبيل المجاز**)، وهُو يَحتمِلُ وجهَيْنِ، أحَدُهما: أن يكونَ إسناداً مَـجَازيّاً؛ لأنّ صاحبَ الأمرِ يجمَعُ الناسَ لأمرِه وشأنِه، فوُصِفَ بصفةِ مَن هُو بسببِه، وثانيهما: أن يكونَ استعارةً مَكْنيّة، حيثُ شُبِّه بإنسانٍ خطيرٍ يجمَعُ الناسَ لشأنِه، نحوُه قيلَ في قولِه: ﴿وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡحَكِيمِ﴾.

الراغب: الجَمْعُ: ضَمُّ الشيءِ بتقريبِ بعضِه مِن بعض، يقال: جمَعتُهُ فاجتَمَع، قال تعالى: ﴿وَإِذَا كَانُواْ مَعَهُۥ عَلَىٰٓ أَمۡرٖ جَامِعٖ﴾ أي: على أمرٍ لهُ خطرٌ اجتمَعَ لأجْلِه الناس، فكأنّ

نحوُ مُقاتلةِ عدوّ، أو تَشاوُرٍ في خَطْب مُهِمّ، أو تَضامٍّ لإرهابِ مُخالِف، أو تماسُح في حِلْف، وغيرِ ذلك. أو الأمرُ الذي يعمُّ بضَررِه أو بنَفْعه. وقُرئ: (أمرٍ جَميع). وفي قوله: ﴿وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ عَلَىٰٓ أَمْرٍ جَامِعٍ﴾ أنه خَطْبٌ جَليل لا بُدَّ لرسولِ الله ﷺ فيه مِن

الأمرَ نفْسَه جمَعَهم، ويقالُ للمجموعِ: جَمْعٌ وجميعٌ وجماعةٌ، والـجُمّاعُ يقالُ في أقوام متفاوِتة، وأجمَعْتُ كذا أكثرَ ما يقالُ فيما يكونُ جمعاً يُتوصَّلُ إليه بالفِكرة، نحوَ: ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾ [يونس: ٧١]، وجميعٌ، وأجمَعُ وأجمَعونَ يُستعمَلُ لتأكيدِ الاجتماع على الأمر، وأمّا أجمَعونَ فوُصِفَ به المعرفة، ولا يجوزُ نَصْبُه على الحال، نحوَ قولِهِ: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [الحجر: ٣٠]، ﴿وَأْتُونِي بِأَهْلِكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [يوسف: ٩٣]، وأمّا جميعُ فقد يُنصَبُ على الحالِ نحوَ قولِهِ: ﴿ٱهْبِطُواْ مِنْهَا جَمِيعًا﴾ [البقرة: ٣٨]، ومسجدُ الجامع، أي: الأمرُ الجامع أو الوقتُ الجامع، واستَجمَعَ الفرَسُ جَرْياً، وضرَبَه بجُمْع كَفِّه: إذا جمَعَ أصابعَه وضرَبَه[1].

قولُه: (أو تماسُح في حِلْف)، التماسُحُ: إمّا باليدِ كالمُبايَعة، أو بما يؤكّدُ به الحِلف، كما رَوَى صاحبُ «النهاية» أنّ بني عبدِ مَنافٍ أخرَجَتْ جَفْنَةً مملوءةً طِيباً فوضَعتْها لأحلافِهم، وهُم أسَدٌ وزُهرةُ وتَيْمٌ، في المسجدِ عندَ الكعبة، ثُم غَمَسَ القومُ أيديَهم فيها، وتعاقَدوا[2]. هذا هُو المرادُ مِن كلام المصنِّفِ.

قولُه: (أو الأمْرُ الذي يعُمُّ بضَرَرِهِ أو بنَفْعِه)، عطفٌ على «الأمرُ الجامع: الذي يُجْمَعُ لهُ الناسُ»، وعلى هذا الناسُ يَجتمعونَ لهُ مِن غيرِ تَطَلُّب، نحوَ الأعيادِ والجُمُعة، أو نحوَ نزولِ نازلةٍ وحادثة، ولهذا قال في الوَجْهِ الأوّل: «يُجمَعُ له الناسُ».

قولُه: (وقُرِئَ: «أمرٍ جَميع»)[3]، **المطلع**: جميعٌ: بمعنى جامع، أو مجموعٌ له.

قولُه: (وفي قولِهِ: ﴿وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ عَلَىٰٓ أَمْرٍ جَامِعٍ﴾)، يعني: في تخصيصِ هذا اللّفظِ

---

(١) «مفردات القرآن» ص٢٠١.

(٢) في (ط): «وتعاهدوا».

(٣) انظر: «مختصر شواذّ القرآن» ص١٠٣.

ذَوي رأيٍ وقوَّة، يُظاهِرُونه عليه ويُعاوِنونه ويَستضيء بآرائهم ومَعارِفهم وتَجارِبِهم في كِفايته، فمُفارقةُ أحدِهم في مِثْلِ تلك الحالِ ممّا يشُقُّ على قلبِه، ويُشَعِّثُ عليه رأيَه، فمِن ثَمَّ غُلِّظَ عليهم وضُيِّقَ عليهم الأمْرُ في الاستئذان، مع العُذرِ المبسُوط ومَساسِ الحاجةِ إليه، واعتراضِ ما يُهِمُّهم ويَعنِيهم؛ وذلك قوله: ﴿لِبَعۡضِ شَأۡنِهِمۡ﴾. وذكرُ الاستغفار للمستأذِنين: دليلٌ على أنَّ الأحسنَ الأفضل أنْ لا يُحدِّثوا أنفسَهم بالذهاب ولا يَستأذِنوا فيه. وقيل: نزلتْ في حَفرِ الخندَق، وكان قومٌ يتسلَّلون بغيرِ إذْن.

وقالوا: كذلك يَنبغي أن يكونَ الناسُ مع أئمَّتِهم ومُقدِّميهم في الدِّينِ والعِلْم: يُظاهِرونهم ولا يَخذلونهم في نازلةٍ من النوازلِ ولا يَتفرَّقون عنهم. والأمرُ في الإذْن مُفوَّض إلى الإمام: إنْ شاءَ أَذِنَ وإن شاء لم يأذَن، على حسَبِ ما اقتضاه رأيُه.

[﴿لَّا تَجۡعَلُواْ دُعَآءَ ٱلرَّسُولِ بَيۡنَكُمۡ كَدُعَآءِ بَعۡضِكُم بَعۡضٗاۚ قَدۡ يَعۡلَمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنكُمۡ لِوَاذٗاۚ فَلۡيَحۡذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنۡ أَمۡرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمۡ فِتۡنَةٌ أَوۡ يُصِيبَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ ٦٣]

إذا احتاجَ رسولُ الله ﷺ إلى اجتماعِكم عنده لأمرٍ فدَعاكم فلا تَفرَّقوا عنه إلّا بإذْنِه، ولا تَقِيسُوا دعاءَه إيَّاكم على دُعاءِ بعضكم بعضاً، ورُجوعِكم عن المَجمع بغيرِ إذْنِ الداعِي. أو: لا تَجعَلُوا تَسمِيتَه ونداءَه بينكم كما يُسمِّي بعضُكم بعضاً، ويُناديه باسمِه الذي سمّاه به أبَواه، ولا تقولوا: يا محمَّد، ولكن: يا نبيَّ الله، ويا رسولَ الله، مع التوقيرِ والتَّعظيم والصَّوتِ المخفوض والتَّواضُع. ويَحتمل: لا تَجعَلُوا دُعاءَ الرسولِ ربَّه مِثْلَ ما يَدعو صغيرُكم كبيرَكم، وفقيرُكم غنيَّكم، يَسألُه حاجةً فربَّما أجابَه وربَّما

مُدمَجُ معنى خَطَرِ الأمرِ وصعوبتِه؛ لأنّ اجتماعَ أمثالِهم لا يكونُ في أمرٍ هيِّن، وفي تعقيبِ ذلك بالاستغفارِ تتميمٌ لمعنى الكراهةِ منهُ صَلَواتُ الله عليه في إذْنِه في قولِه: ﴿فَأۡذَن لِّمَن شِئۡتَ مِنۡهُمۡ﴾ لِما عسَى أن يَأذَنَ وهُو غيرُ مُسامِح فيه، وإليه الإشارةُ بقولِه: «إنّ الأحسَنَ الأفضَلَ أن لا يُحدِّثوا أنفُسَهم بالذّهاب».

رَدَّه؛ فإنَّ دَعواتِ رسولِ الله ﷺ مَسمُوعةٌ مُستجابة. ﴿يَتَسَلَّلُونَ﴾: **يَنسَلُّون قليلًا قليلًا**. ونظيرُ تَسلَّل: تَدرَّج، وتَدخَّل.

واللِّواذ: المُلاوَذة؛ وهو أن يَلُوذَ هذا بذاكَ وذاكَ بهذا. يعني: يَنسلُّون عن الجماعةِ في الخُفْيَة على سبيلِ المُلاوَذة واستتارِ بعضِهم ببعض. و﴿لِوَاذًا﴾ حال، أي: مُلاوِذين. وقيل: كانَ بعضُهم يَلُوذ بالرَّجلِ إذا استأذَنَ فيأذَنُ له، فيَنطلِقُ الذي لم يُؤذَن له معه. وقُرِئ: (لَواذًا) بالفتح. يقال: خالَفَه إلى الأمر؛ إذا ذَهَبَ إليه دُونَه، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَمَآ أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَىٰ مَآ أَنْهَىٰكُمْ عَنْهُ﴾ [هود: ٨٨]؛ ....

قولُه: (﴿يَتَسَلَّلُونَ﴾: [يَنسَلُّونَ] قليلاً قليلاً)، **الراغب**: سَلّ الشيءَ منَ الشيءِ: نَزَعَه، كسَلِّ السّيفِ منَ الغِمْد، وسَلِّ الشيءِ من البيتِ على سَبيل السّرِقة، وسَلِّ الولَدِ منَ الأبِ، ومنه قيل للولدِ: سَليلٌ، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن سُلَٰلَةٍ مِّن طِينٍ﴾ [المؤمنون: ١٢]، أي: منَ الصّفْو الذي يُسَلُّ منَ الأرض، قيل: السُّلالةُ: كنايةٌ عن النُّطْفة تُصُوِّرَ دونَه صَفْوُ ما يَحصُلُ منه، والسُّلُّ: مرضٌ يُنزَعُ به اللّحمُ والقُوّة، وقد أسَلّهُ الله[١].

قولُه: (**واللِّوَاذُ: المُلاوَذة**)، وأنشَدَ صاحبُ «المطلع» قولَ الطِّرِمّاح:

تُلاوِذُ مِن حَرٍّ كأنّ أُوارَهُ ... يُذيبُ دماغَ الضبِّ، فَهْوَ خَدوعُ[٢]

أُوارُ الشّمسِ والنارِ: حَرُّها. خدعَ الضّبُّ في جُحْرِه: دَخَل. قال الفَرّاءُ: لِواذاً: مصدرُ لاوَذ، ولو كان مصدراً لِلُذْتُ لكان لِيَاذاً، كما تقولُ: قُمتُ إليكَ قياماً وقاوَمتُكَ قَواماً[٣].

الراغب: ﴿لِوَاذًا﴾ مِن قولِهم لاوَذَ يُلاوِذُ: إذا استَتَرَ به، أي: يَستترونَ فيَلتجؤونَ بغيرِهم، واللّوذُ: ما يُطيفُ بالجَبَل[٤].

---

(١) «مفردات القرآن» ص٤١٨.
(٢) «ديوان الطرماح» ص٨٧.
(٣) «معاني القرآن» للفرّاء (٢: ٢٦٢).
(٤) «مفردات القرآن» ص٧٥٠.

وخالَفَه عن الأمر؛ إذا صَدَّ عنه دُونه.

ومعنى ﴿ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ﴾: الذين يَصُدُّون عن أمْرِه دونَ المؤمنين، وهم المنافقون، فحذفَ المفعولَ؛ لأنَّ الغرَضَ ذِكْرُ المخالِف والمخالَف عنه. ....

قولُه: (خالَفَه إلى الأمر[١])، قال: خالفتُهُ إلى الماءِ: إذا وَرَدْتَهُ وصدَرَ عنه، وخالفتُه عن الماءِ: إذا صَدَرْتَ عنهُ وورَدَ هو.

قولُه: (فحَذَفَ المفعولَ؛ لأنّ الغرَضَ ذِكْرُ المُخالِفِ والمخالَفِ عنه)، يعني: ﴿يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ﴾ متضمِّنٌ معنى يَصُدُّون، ولذلك عُدِّيَ بعَن وصَدّ متَعدٍّ يستدعي مفعولاً به، وهُو ما قَدّرَه «دونَ المؤمنين» وترَكَ ذِكْرَه؛ لأنّ الغَرَضَ تقبيحُ أمرِ المخالِف، وتعظيمُ أمرِ المخالَفِ عنه، فذَكَرَ الأهَمّ، وترَكَ ما لا اهتمامَ به، فدونَ بمعنى: قُدّام، كقولِ الأعشى:

تُريكَ القَذَى مِن دونِه وهْيَ دونَهُ[٢]

والأمرُ واردٌ على عموم الـمَجَاز، ولذلك قال: «عن طاعتِه ودِينِه»، قال القاضي: يُخالفونَ أمرَه بتَرْكِ مُقتَضَاه، ويَدِينُونَ سَمْتاً خلافَ سَمْته، واستَدلّ به على أنّ الأمرَ للوجوب، فإنهُ يَدُلُّ على أنّ تَرْكَ مقتضَى الأمرِ مقتضٍ لأحدِ العذابَيْنِ[٣].

وقال ابنُ الحاجِب: عَدّى ﴿يُخَالِفُونَ﴾ بـ«عن» لِـما في الـمُخالَفةِ مِن معنى التباعُدِ والحَيْد، كأنهُ قال: الذي يَـحِيدُونَ عن أمرِه بالـمُخالَفة، وهُو أبلغُ مِن إذا قيل: يُخالِفُونَ أمرَه، وقدِ استَدَلّ به[٤] على أنّ الأمرَ يقتضي الوجوب، لِـما تضمّنَتْهُ الآيةُ منَ الوعيدِ على المخالَفة، فإنْ قلتَ: الآيةُ متضمِّنةٌ للأمرِ بالحَذَرِ لـمَن يُخالف، وحَذَرُ الـمُخالِفِ العذابَ لا يُفيدُه بعدَ المخالَفة لحصُولِ السببِ المقتضي له، وقبلَـها لا يَحذَرُ عذاباً؟ قلتُ: المعنى:

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «خالفه عن الأمر».

(٢) «ديوان الأعشى» ص٢٦٩. وتمامُ البيت:

إذا ذاقها مَنْ ذاقها يتمطّقُ

(٣) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٠٤).

(٤) من قوله: «على أنّ تَرْكَ مُقتَضى» إلى هنا، سقط من (ط).

....

فلْيَحْـذَرِ الذين وقَعَتْ منهمُ الـمُخالفةُ ذلك، فيَستَدركوا ما فعَلوه بالتّوبة، والرجوع إلى الله تعالى فيكونَ ذلك سبباً لدَفْع العذابِ عنهم[1]. تَمّ كلامُه.

وقال مُحيي السُّنةِ في «الـمَعالِمِ»: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ﴾، قيل: معناهُ: يُعرِضُونَ عن أمرِه، ويَنصَرِفُونَ عنهُ بغيرِ إذْنِه[2].

وقلتُ: هذا هُو التفسيرُ الذي عليه التعويل، ويُساعدُ عليه النّظمُ والتأويلُ؛ لأنّ الأمرَ حينَئذٍ بمعنى الشّأن، واحدُ الأُمور، وبيانُه: أنّ ما قبلَهُ حديثٌ في الأمرِ الجامع، وهُو الأمرُ الذي يُجمَعُ لهُ الناس، ومَدْحُ مَن لَزِمَ مجلسَ رسُولِ الله ﷺ ولم يذهَبْ عنه، وذَمُّ مَن فارَقَهُ بغيرِ الإذْن، والاستغفارُ في حقِّ مَن فارَقَ بالإذْن؛ لأنّ قولَه تعالى: ﴿فَأْذَن لِّمَن شِئْتَ مِنْهُمْ﴾ يُؤْذِنُ أنّ القومَ ثلاثُ فِرَق: المأذونُ في الذهابِ بعدَ الاستئذان، والـمتَخلِّفُ عنه، ثُم المتخلِّفُ إمّا أن يَدومَ في مجلسِه ولم يذهَبْ، وهمُ السابقونَ الكاملون، أو يتَسلّلَ لِوَاذاً، وهمُ المنافقون، وقولُه: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ﴾ مترَتِّبٌ على القِسمِ الثالثِ على سَبيلِ الوعيد، والفعلُ المضارعُ يُفيدُ معنى الدّأْبِ والعادة، وقدْ أُقيمَ الـمُظهَرُ موضعَ الـمُضمَرِ مِن غيرِ لفْظِه السابقِ عِلّةً لاستحقاقِهم فتنةَ الدارَيْن.

ورَوى الإمـامُ عن الأخفَـشِ، أنّ «عن»: صِلةٌ، وقـال غيرُه: معناه: يُعرِضُونَ عن أمـرِه ويَميلونَ عن سنته، فدَخَـلتْ «عن» لتضـمين الـمُخالَفة معنـى الإعـراضِ[3]، كـذا في «الوسيطِ»[4] و«الـمطلع».

وأمّا استدلالُ الأصُوليِّينَ بهذه الآيةِ على وجوبِ الأمرِ فهُو إنّما يَصحُّ ويَتمُّ إذا جُعِلَ قولُه: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ﴾ تذييلاً للآيتَيْنِ جميعاً، ويُرادُ بالأمرِ ما يَشمُلُ

---

(١) «أمالي ابن الحاجب» (١: ٢٦٧-٢٦٨) باختصارٍ ملحوظ.

(٢) «معالم التنزيل» (٦: ٦٨).

(٣) «مفاتيح الغيب» (٢٤: ٤٠).

(٤) «الوسيط» للواحدي (٣: ٣٣١).

الضميرُ في ﴿أَمْرِهِۦٓ﴾ لله سبحانه، أو للرَّسول ﷺ، والمعنى: عن طاعتِه ودِينه. ﴿فِتْنَةٌ﴾: مِحْنةٌ في الدنيا، ﴿أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ في الآخرة. وعن ابنِ عبّاس: ﴿فِتْنَةٌ﴾: قَتْل. وعن عطاء: زَلازلُ وأهوال. وعن جعفرِ بن محمَّد: يُسلَّطُ عليهم سُلطانٌ جائر.

[﴿أَلَآ إِنَّ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ وَيَوْمَ يُرْجَعُونَ إِلَيْهِ فَيُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوا۟ ۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌۢ﴾ ٦٤]

أَدخَلَ ﴿قَدْ﴾؛ ليؤكِّدَ عِلْمَه بما هُمْ عليه من المُخالَفةِ عن الدِّين والنفاق، ومَرجعُ توكيدِ العِلْم إلى توكيدِ الوَعيد؛ وذلك أنَّ «قَدْ» إذا دَخلتْ على المضارع كانت بمعنى «ربَّما»، فوافقتْ «ربما» في خُروجها إلى معنى التكثير في نحوِ قوله:

فإنْ تُمْسِ مَهْجُورَ الفِناءِ فرُبَّما ... أقـامَ به بَعْـــدَ الوُفـودِ وُفـودُ

ونحوُه قولُ زُهير:

أخـــي ثِقَةٍ لا تُهلِكُ الخَمْرُ مالَه ... ولكنَّـــهُ قـد يُهلِـكُ المالَ نائلُهْ

والمعنى: أنَّ جميعَ ما في السماوات والأرضِ مختصّةٌ به خَلْقاً ومُلْكاً وعِلْماً، ......

الأمرَيْنِ معاً: الشأن، والطَّلَب، كما آذَنَ به كلامُ المصنِّفِ وأشرنا إليه. أمّا معنى الشَّأنِ فقد أومأ اللـهُ عَزّ وجَلّ إليه بقولِه: ﴿وَإِذَا كَانُوا۟ مَعَهُۥ عَلَىٰٓ أَمْرٍ جَامِعٍ﴾، وأمّا معنى الطلَبِ فقد أُشيرَ إليه بقولِه: ﴿فَأْذَن لِّمَن شِئْتَ مِنْهُمْ﴾.

قولُه: (فإنْ تُمسِ مهجورَ الفِناء)، البيت(١)، الوفودُ: طُلّابُ الحاجات. يقول: إن مِتّ وصِرتَ مهجورَ السّاحةِ، فربّما ازدَحَمتِ الوفودُ فيما مضَى مِن حياتِك على بابِك.

---

(١) سبق تخريجه.

فكيفَ تخفى عليه أحوالُ المنافقينَ، وإن كانوا يَجتهدون في سَتْرِها عن العيونِ وإخفائها؟ وسيُنبِّئهم يومَ القيامة بما أبطَنُوا من سُوء أعمالهم، وسيُجازيهم حقَّ جزائهم.

والخِطابُ والغَيْبة في قوله: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ وَيَوْمَ يُرْجَعُونَ إِلَيْهِ﴾ يجوزُ أن يكونا جميعاً للمنافقينَ على طريق الالتفات. **ويجوزُ أن يكونَ ﴿مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾ عامًّا،** و﴿يُرْجَعُونَ﴾ للمنافقين. واللهُ أعلم.

عن رسولِ الله ﷺ: «مَنْ قَرَأَ سُورَةَ النورِ أُعطِيَ من الأَجرِ عشرَ حسناتٍ بعددِ كلِّ مؤمنٍ ومؤمنةٍ فيما مضَى وفيما بَقي».

قولُه: (**فكيف تَخْفَى [عليه] أحوالُ المنافقينَ، وإن كانوا يجتهدونَ في سَتْرِها عنِ العيونِ وإخفائها؟**)، هذا معنى قولِهِ تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنكُمْ لِوَاذًا﴾، وقولُه: ﴿ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ﴾ لأنهُ قال فيه: «وهمُ المنافقونَ»، وهذا أيضاً يُقوِّي بيانَ النَّظْم السابق.

قولُه: (**ويجوزُ أن يكونَ ﴿مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾ عامّاً**)، أي: في المنافقينَ والمؤمنين، أمّا في المؤمنينَ وأحوالِهم فمِن قولِهِ: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ الآية، وأمّا في المنافقينَ وخُبثِهم فمِن قولِهِ: ﴿قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنكُمْ لِوَاذًا ۚ فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ﴾، فيكونُ تسليةً ووَعْداً بالنِّسبةِ إلى المؤمنين، وتهديداً بالنِّسبةِ إلى المنافقين، وتخويفاً في الدُّنيا، ووَعيداً في العُقْبَى خاصّاً في حقِّ المنافقين؛ لأنّ قولَه: ﴿فَيُنَبِّئُهُم﴾ يَأْبى أن يُنْزل على المؤمنين، ولذلك غيّرَ التغليبَ في الخطابِ بأنتُم إلى الغَيْبةِ في ﴿فَيُنَبِّئُهُم﴾.

تمّت السُّورة

واللـهُ الموفِّقُ للصواب

* * *

سورةُ الفُرقان
مكية، سبعون وسَبْعُ آيات

بسم الله الرحمن الرحيم

[﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ لِيَكُونَ لِلْعَٰلَمِينَ نَذِيرًا ۝ ٱلَّذِى لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٌ فِى ٱلْمُلْكِ وَخَلَقَ كُلَّ شَىْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا﴾ ١-٢]

البَركة: كثرةُ الخير وزيادتُه. ومنها: ﴿تَبَارَكَ ٱللَّهُ﴾ [الأعراف: ٥٤]، وفيه مَعْنيانِ:

سُورةُ الفُرقان
مكِّيّةٌ، وهي سبعونَ وسَبْعُ آياتٍ(١)

بسم الله الرحمن الرحيم

قولُه: (**البَرَكةُ: كثْرةُ الخيرِ وزيادتُه**)، **الجوهري**: البَرَكةُ: النَّماءُ والزِّيادة، وتَبارَكَ اللهُ، أي: بارَكَ، مثْلَ قاتَلَ، وتَقاتَلَ، إلّا أنّ «فاعَلَ» يتعدَّى، و«تَفاعَلَ» لا يَتعدَّى.

الراغبُ: أصلُ البَرَكِة: صَدْرُ البعير، وبَرَكَ البعيرُ: ألقى بَرْكَهُ، واعتُبِرَ منهُ معنى اللُّزوم، وبَـرَاكاءُ الحربِ وبُرُوكاؤهما(٢): للمكانِ الذي يَلزَمُه الأبطالُ، وابتركت الدابّة: وقفت(٣) وقوفاً كالبُروك، وسُمِّي مَحِبسُ الماءِ بِرْكةً. والبَرَكةُ: ثبوتُ الخيرِ الإلهيِّ في الشيء، سُمِّيَ بذلك

(١) في(ط): «مدنية، وهي سبع وسبعون آية».

(٢) قوله: «وبراكاء الحرب وبروكاؤهما»، لم يرد في (ط)، وفيها بدلًا منه: «وبراكاؤها».

(٣) في(ط): «وابترك الدابة: وقف».

تزايَدَ خيرُه، وتَكاثَر. أو: تَزايَدَ عن كلِّ شيءٍ وتعالى عنه في صِفاته وأفعالِه. والفُرقانُ: مَصْدرُ فرق بين الشيئَيْن؛ إذا فَصَلَ بينهما وسُمِّي به القرآنُ؛ لفَصْله بين الحقِّ والباطل. أو لأنه لم ينزل جُملةً واحدة، ولكنْ مفروقاً، مفصُولاً بينَ بعضِه وبعضٍ في الإنْزال. ألا ترى إلى قوله: ﴿وَقُرْءَانًا فَرَقْنَٰهُ لِتَقْرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ وَنَزَّلْنَٰهُ تَنزِيلًا﴾ [الإسراء: ١٠٦]؟ وقد جاء الفُرْقُ بمعناه، قال:

ومُشْرِكيٍّ كافرٍ بالفُرْقِ

لثُبوتِ الخيرِ فيه ثُبوتَ الماءِ في البِرْكة، والمُبارَكُ: ما فيه ذلك الخَيرُ، وقال تعالى: ﴿وَهَٰذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ﴾ [الأنبياء: ٥٠] تنبيهاً على ما يُفيضُ منهُ منَ الخَيْراتِ الإلهيّة. ولمّا كان الخيرُ الإلهيُّ يَصدُرُ مِن حيثُ لا يُحَسُّ، وعلى وَجْهٍ لا يُحصَى ولا يَنحصرُ، قيلَ لكلِّ ما يُشاهَدُ منهُ زيادة غير محسُوسةٍ: هُو مُبارك، وفيه بَركة[1]. ولنسبةِ هذه الصِّفة إلى جَنابِه الأقدَس، وهل كانت منَ الصِّفاتِ الإضافيّةِ والذاتيّة، قال: «تَزايَدَ خيرُهُ وتكاثَر، أو: تَزايَدَ عن كلِّ شيء، وتعالى عنهُ في صفاتِه وأفعالِه». وعلى المعنى الأوّلِ يقالُ: تَبارَكَ الذي نَزَّلَ هذا القرآنَ الكريم.

الفُرقانُ: الفارِقُ بيْنَ الحلالِ والحرام، الذي عَمَّتْ مَنافعُه، وعَمَّت عوائدُه، ومنهُ قولُه تعالى: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِىٓ إِن شَآءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّن ذَٰلِكَ﴾ [الفرقان: ١٠] وعلى الثاني يقالُ: تَعاظَمَ في ذاتِه، وتبارَكَ في صفاتِه الذي نَزَّلَ هذا القرآنَ العظيمَ الفُرقانَ الفارِقَ بيْنَ الحقِّ والباطل، الذي بَذَّتْ فصَاحتُه نُطْقَ كلِّ ناطق، وشَقَّت بلاغتُه غُبارَ كلِّ سابق، ومنهُ قولُه تعالى: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى جَعَلَ فِى ٱلسَّمَآءِ بُرُوجًا وَجَعَلَ فِيهَا سِرَٰجًا وَقَمَرًا مُّنِيرًا﴾ [الفرقان: ٦١]، وقولُه تعالى: ﴿تَبَٰرَكَ ٱلَّذِى بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ﴾ [الملك: ١]. وقال القاضي: البَركةُ تتضَمَّنُ معنى الزِّيادة، وترتيبُه على إنزالِ القرآنِ لِما فيه مِن كثرةِ الخَيْر، أو لِدلالتِه على تعاليه[2].

قولُه: (ومُشْرِكيٍّ كافرٍ بالفُرْقِ)[3]، الفُرْقُ بضمِّ الفاء: بمعنى الفُرقان، كالخُسْرِ بمعنى

---

(١) «مفردات القرآن» ص١١٩-١٢٠.

(٢) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٠٥).

(٣) ذكره الجوهري في «الصحاح» (فرق) من غير عَزْوٍ لأحد.

وعن ابن الزُّبير: (على عباده)؛ وهم: رسولُ الله ﷺ وأُمَّته، كما قال: ﴿لَقَدْ أَنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ﴾ [الأنبياء: ١٠]، ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا﴾ [البقرة: ١٣٦]. والضميرُ في ﴿لِيَكُونَ﴾ لـ﴿عَبْدِهِۦ﴾ أو لـ﴿ٱلْفُرْقَانَ﴾. وتَعضدُ رُجوعَه إلى «الفُرْقانِ» قراءةُ ابنِ الزُّبير. ﴿لِلْعَٰلَمِينَ﴾: للجنِّ والإنس ﴿نَذِيرًا﴾: مُنذِراً، أي: مخوِّفاً. أو: إنذاراً،

الخُسْران، والياءُ في «مُشركيّ»: للنِّسبة، زِيدت للمبالغة، كأحمَريٍّ في أحمَرَ، وقال: في ياءِ النَّسَبِ زيادةُ قوّةٍ في الفعل، كالخصُوصيّةِ في الخُصوص.

قولُه: (وعنِ ابنِ الزُّبيرِ: على عبادِه)، قال ابنُ جِنِّي: وَجْهُه أنّ الإنزالَ وإن كان على رسُولِ الله ﷺ، ولكنْ لـمّا كان مُوصِلاً لهُ إلى العبادِ ومُخاطِباً به لهم، صار كأنّه منزَّلٌ عليهم، ولذلك كثُرَ فيه خطابُ العبادِ بالأمرِ والنَّهي لهُم، والترغيبِ والترهيبِ المصروفِ إليهم(١).

قولُه: (وتَعضُدُ رجوعَه إلى «الفُرقانِ» قراءةُ ابنِ الزُّبَير)، يعني: «نَزَّلَ الفُرقانَ على عبادِه»؛ لأنّ الضَّميرَ المفرَدَ لا يصحُّ عَوْدُه إلى الجَمْع، ولا بُدَّ لهُ منَ الرُّجوع إليه، فتَعيَّنَ أن يكونَ فُرقاناً، ويَعضُدُ رجوعَه إلى العبدِ قولُه تعالى: ﴿تَنزِيلَ ٱلْعَزِيزِ ٱلرَّحِيمِ * لِتُنذِرَ قَوْمًا﴾ [يس: ٥-٦].

وقلتُ: وفي اختصاصِ النَّذيرِ دونَ البشيرِ سُلوكُ طريقِ بَراعةِ الاستهلال، والإيذانُ بأنّ هذه السُّورةَ مُشتملةٌ على ذِكْرِ المُعانِدينَ المتّخِذينَ لله وَلَداً وشَريكاً، الطاعنينَ في كتُبِه ورسُلِه واليوم الآخِر، وهذا المعنى يؤيِّدُ تأويلَ ﴿تَبَارَكَ﴾ بقولِه: «تَزايَدَ عن كلِّ شيءٍ وتَعالى عنه» ـ لإفادتِه صفةَ الجَلالِ والهَيْبة ـ وإيذانُه بتعاليه عمّا يقولُ الظالمونَ عُلُوّاً كبيراً، ولذلك جَعَل قولَه تعالى: ﴿لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ تَوْطئةً وتمهيداً لقولِه: ﴿وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٌ فِى ٱلْمُلْكِ﴾ وأرْدَفَه بقولِه: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَىْءٍ﴾ لِما مَرَّ مِراراً أنّ كوْنَه بديعَ السَّمٰواتِ والأرض، ومُفطِرَهما، ومالكَهما، مُنافٍ لاتّخاذِ الوَلَدِ والشَّريك، قال اللهُ تعالى: ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٌ﴾ الآية [الأنعام: ١٠١].

---

(١) «المحتسب» (٢: ١١٧)، ولتمام الفائدة انظر: «البحر المحيط» (٨: ٧٩).

كالنَّكير بمعنى الإنكار، ومنه قولُه: ﴿فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذُرِ﴾ [القمر: ١٦]. ﴿ٱلَّذِى لَهُۥ﴾ رفعٌ على الإبدالِ مِن ﴿ٱلَّذِى نَزَّلَ﴾، أو رفع على المَدْح، أو نصبٌ عليه. فإن قلتَ: كيفَ جازَ الفصلُ بين البَدَلِ والمُبدَل منه؟ قلتُ: ما فُصل بينهما بشيء؛ لأنَّ المُبدَلَ منه صِلَتُه ﴿نَزَّلَ﴾، و﴿لِيَكُونَ﴾ تعليلٌ له، فكأنَّ المُبدَلَ منه لم يتمَّ إلّا به. فإن قلتَ: في الخَلقِ معنى التقدير، فما معنى قوله: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَىْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا﴾؟ كأنه: وقدَّر كلَّ

قولُه: (﴿ٱلَّذِى لَهُۥ﴾ رَفْعٌ على الإبدالِ منَ ﴿ٱلَّذِى نَزَّلَ﴾)، وهذا أوجَهُ مِن أن يكونَ نَصْباً أو رَفْعاً على المَدْح؛ لأنّ مِن حقِّ صلةِ الموصُولِ أن تكونَ معلومةً عندَ المخاطَب، وكونُه تعالى نزَّلَ الفُرقانَ على عبدِه للإنذارِ لم يكنْ معلوماً عندَ المُعانِدين، فأُبدِلَ بقولِه: ﴿لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ بياناً وتفسيراً، وليس كذلك المَدْحُ. وقال القاضي: الجُملةُ وإن لم تكنْ معلومةً، لكنّها ـ لقوّةِ دليلِها ـ أُجرِيَتْ مجْرَى المعلوم وجُعِلت صِلةً[1].

قولُه: (في الخَلْق معنى التقدير)، الراغب: الخَلْقُ أصلُه: التقديرُ المستقيم، ويُستعمَلُ في: إبداع الشيءِ مِن غيرِ أصلٍ واحتذاء، قال تعالى: ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [النحل: ٣] أي: أبدَعَها، بِدلالةِ قولِه: ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ١٠١]، ويُستعمَلُ في: إيجادِ الشيءِ منَ الشيء، نحوَ: ﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ﴾ [الأعراف: ١٨٩]، ﴿خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِن نُّطْفَةٍ﴾ [النحل: ٤]، وليس الخَلْقُ الذي هُو الإبداعُ إلّا لله تعالى؛ ولهذا قال: ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ ۗ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [النحل: ١٧]، وأمّا الذي يكونُ بالاستحالةِ فقد جعَلَه اللهُ لغيرِه في بعضِ الأحوال، قال تعالى: ﴿وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ ٱلطِّينِ كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ بِإِذْنِى فَتَنفُخُ فِيهَا فَتَكُونُ طَيْرًۢا بِإِذْنِى﴾ [المائدة: ١١٠]، وأمّا قولُه: ﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَٰلِقِينَ﴾ [المؤمنون: ١٤] فيُوهِمُ أنهُ يَصحُّ أنه يوصَفُ غيرُه بالخَلْق، ومعناه: أحسَنُ المُقدِّرين[2].

الأساس: خلَقَ الخرّازُ الأديمَ، والخيّاطُ الثّوبَ: قَدَّره قبْلَ القَطْع، وقَدَّرَ الشيءَ بالشيء: قاسَهُ وجَعَلَه على مِقدارِه. ومنَ المَجازِ: خَلَقَ اللهُ الخَلْقَ: أوجَدَهُ على تقديرٍ أوجَبَتْهُ الحِكمةُ.

---

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٠٥).

(٢) «مفردات القرآن» ص٢٩٦.

شيء فقدَّره! قلتُ: المعنى: أنه أحدَثَ كلَّ شيء إحداثاً مُراعًى فيه التقديرُ والتسوية، فقدَّره وهيَّأه لِما يَصلحُ له، مِثالُه: أنه خَلَقَ الإنسانَ على هذا الشكلِ المقدَّر المسوَّى الذي تَراه، فقدَّره للتكاليفِ والمصالح المَنوطة به في بابَيِ الدِّين والدنيا، وكذلك كلُّ حيوانٍ وجَماد جاءَ به على الجِبلَّةِ المُستوية المقدَّرة بأَمثلةِ الحكمةِ والتدبير، فقدَّره لأمرٍ ما ومَصلحةٍ مُطابقاً لِما قُدِّر له غير متجافٍ عنه. أو: سُمّي إحداثُ الله خَلْقاً؛ لأنه لا يُحدِث شيئاً لحكمتِه إلّا على وجهِ التقدير من غيرِ تفاوُت، فإذا قيل: خَلَقَ اللهُ كذا، فهو بمنزلةِ قولك: أحدَثَ وأوجَدَ مِن غيرِ نظرٍ إلى وجهِ الاشتقاق، فكأنه قيل: وأوجدَ كلَّ شيء فقدَّره في إيجادِه لم يوجِدْه مُتفاوتاً. وقيل: فجعَلَ له غايةً ومنتهًى. ومعناه: فقدَّره للبقاء إلى أمدٍ معلوم.

والجوابُ الأوّلُ مَبْنيٌّ على أنّ الخَلْقَ على الحقيقة، فالواجبُ أن يُفَسَّر قولُه: ﴿فَقَدَّرَهُۥ﴾ بما يُخالفُه، وهُو: ما قالُه وهَيَّأَهُ لِما يَصلُحُ له، وهُو قولُ الزجَّاج: خَلَقَ اللهُ الحيوانَ وقَدَّرَ لهُ ما يُصلحُه ويُقيمُه(١).

والثاني مُفَرَّعٌ على المَجَاز، وذلك أنّ إحداثَ الله تعالى الشيءَ لمّا لم يكنْ إلّا على وجه التقدير، لأنهُ حكيمٌ، سُمِّيَ مُطلقُ إحداثِه بالخَلْقِ لِما فيه معنى التقدير. والفَرْقُ بيْنَ الوجهَيْنِ: أنّ التقديرَ والتسويةَ على الأوّلِ مقصودٌ بذِكرِ الخَلْق، وعلى الثاني غيرُ مقصُود، لكنْ لازمٌ له، ولذلك قال أوّلاً: مُراعًى فيه التقديرُ، فالفاءُ على الأوّلِ: للتعقيبِ معَ الترتيب، وعلى الثاني: للتعقيبِ مطلقاً، نحوَ قولِه تعالى: ﴿فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمۡ فَٱقۡتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ﴾ [البقرة: ٥٤]، فإنّ الفاءَ: للتعقيب. المعنى: فاعزِموا على التّوبةِ فاقتُلوا أنفُسَكم مِن قِبَلِ أنّ اللهَ تعالى جَعَلَ توبتَهم قتْلَ أنفسِهم، ويجوزُ أن يكونَ القتلُ تمامَ توبتِهم فيكونَ المعنى: فتوبوا فأتبِعوا التّوبةَ القتْلَ تتمّةً لتوبتِكم(٢).

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٥٧).

(٢) انظر: «الكشاف» (٢: ٤٨٩ - ٤٩٠).

[﴿وَاتَّخَذُوا مِن دُونِهِ آلِهَةً لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ وَلَا يَمْلِكُونَ لِأَنفُسِهِمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا وَلَا يَمْلِكُونَ مَوْتًا وَلَا حَيَاةً وَلَا نُشُورًا﴾ ٣]

الخَلقُ بمعنى الافتِعال، **كما في قولِه تعالى:** ﴿إِنَّمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا﴾ [العنكبوت: ١٧]، والمعنى: أنهم آثَرُوا على عبادة الله سبحانه عبادةَ آلهة لا عَجْزَ أبيَنُ من عجزِهم، لا يَقدِرُون على شيءٍ مِن أفعالِ الله ولا من أفعالِ العباد؛ حيثُ لا يَفتعِلون شيئاً وهم يُفتعَلون؛ لأنَّ عَبدَتَهم يَصنعونهم بالنَّحتِ والتصوير، ﴿وَلَا يَمْلِكُونَ﴾ أي: لا يَستطيعون لأنفُسِهم دَفْعَ ضَررٍ عنها أو جَلْبَ

قولُه: (كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا﴾ [العنكبوت: ١٧])، قال فيه: «واختلاقُهم الإفْكَ: تسميتُهم الأوثانَ آلهةً وشُركاءَ لله عزَّ وجلَّ، أو سَمَّى[١] الأصنامَ: إفْكاً، وعمَلَهم لها، ونَحْتَهم: خَلْقاً للإفكِ»[٢]، يعني: مقامُ إنكارِ اتّخاذِ الأندادِ مِن دونِ الله يقتضي تحقيرَ شَأْنِ الأصنام، وهذا المعنى أدخَلُ منَ الظاهرِ فيما قُصِدَ منهُ كما قَصَدَه الخليلُ عليه السّلامُ في الآيةِ المُستشهَدِ بها، ولمّا فُسِّرت القرينةُ الثانيةُ بذلك فُسِّرتِ الأُولى بما يُشاكلُها، وفيه إثباتُ الخالقيّةِ للعبد، وكذا في قولِه تعالى: ﴿وَلَا يَمْلِكُونَ لِأَنفُسِهِمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا﴾، ولو أجراهُما على الظاهرِ كان أبعَدَ منَ التعسُّف، واتّفقَتِ القرائنُ إلى آخرِ الآيةِ في النفْي عنها ما هُو ثابتٌ للمعبودِ بالحقِّ لأنّ المعبودَ ينبغي أن يكونَ خالقاً ومُدبِّراً ومثيباً ومُعاقِباً، ويَدُلُّ على أنّ النفعَ والضُّرَّ ليس إلّا إلى الله قولُهُ تعالى: ﴿قُل لَّا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ﴾ [الأعراف: ١٨٨]، ولا يقتضي هذا المقامُ منَ المبالغةِ ما يقتضيه ذلك، وإن شئتَ فجرِّبِ التأكيداتِ فيه مِن: «إنّما» و«إنَّ» والتكريرِ وغيرِها، فهذا مقامُ الشِّكايَة، وذلك مقامُ التوبيخ والتقريع[٣].

(١) في (ط):«وسمّى».

(٢) «المصدر السابق» (١٢: ١٥٣).

(٣) في (ط): «والتقريع والتوبيخ».

نفعٍ إليها وهم يَستطِيعون، وإذا عجزُوا عن الافتعال ودفعِ الضَّرر وجَلْبِ النفع التي يقدر عليها العِبادُ كانوا عن الموتِ والحياة والنُّشور التي لا يَقدر عليها إلّا اللهُ أعجَزَ.

[﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِنْ هَٰذَآ إِلَّآ إِفْكٌ ٱفْتَرَىٰهُ وَأَعَانَهُۥ عَلَيْهِ قَوْمٌ ءَاخَرُونَ ۖ فَقَدْ جَآءُو ظُلْمًا وَزُورًا ﴾ ٤]

﴿قَوْمٌ ءَاخَرُونَ ﴾ قيل: هُمُ اليهود. وقيل: عدّاسٌ مولى حُويطب بنِ عبد العُزّى، ويسارٌ مولى العلاءِ بن الحَضْرميِّ، وأبو فكيهةَ الرُّومي. قال ذلك النَّضرُ بن الحارث بنِ عبد الدار. «جاء» و«أتى» يُستعمَلان في معنى فَعَلَ، فيُعدَّيان تَعدِيتَه، **وقد يكون على معنى: وَرَدُوا** ظُلماً، كما تقول: جئتُ المكانَ. ويجوزُ أن يُحذَفَ الجارُّ ويُوصَل الفعلُ. وظلمُهم: أنْ جَعلوا العربيَّ يتلقَّنُ من العَجَميِّ الرُّوميِّ كلاماً عربيًّا أعجَزَ بفصاحتِه جميعَ فُصحاء العَرَب. والزُّور: أنْ بَهَتُوه بنسبةِ ما هو بَريء منه إليه.

[﴿ وَقَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ٱكْتَتَبَهَا فَهِىَ تُمْلَىٰ عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا ﴾ ٥]

﴿أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾: ما سَطَرَه المتقدِّمون من نحوِ أحاديث رُستم وأسفَنْدِياذَ، جمع: إسْطارٍ أو أُسْطُورة، كأُحْدُوثة، ﴿ٱكْتَتَبَهَا﴾: كَتَبَها لنفْسِه وأخَذَها، كما تقول: استَكَبَ الماءَ واصطَبَّه: إذا سَكَبَه وصبَّه لنفْسِه وأخَذَه. وقُرِئ: (اكتُتِبها) على البناء للمفعول، والمعنى: اكتَتَبها كاتبٌ له؛ لأنه كان أُمِّيًّا لا يَكتُب بيَدِه، وذلك مِن تمامِ إعجازه، ثم حُذفتِ اللامُ؛ فأفضى الفعلُ إلى الضمير؛ فصار اكتتبَها إيّاه كاتبٌ، كقوله: ﴿ وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ ﴾ [الأعراف: ١٥٥]، ....

قولُه: (**وقد يكونُ على معنى: وَرَدُوا**)، أي: استُعمِلَ «جاء» بمعنى «وَرَدَ» قليلاً، ومنهُ: جئتُ المكانَ، أي: وَرَدته. واختِيرَ ذلك لبلاغتِه ووَجازتِه، إذْ لو قيل: فقد ظَلَموا في ذلك وقالوا قولاً زُوراً، لأطالَ وفاتتِ الاستعارةُ، وقولُه: «ويجوزُ أن يُحذَفَ الجارُّ»، مُشعِرٌ بأنّ الوجهَ الأوّلَ مَبْنيٌّ على التضمين، والثاني على المَجاز.

ثم بُنيَ الفعلُ للضميرِ الذي هو «إيّاه»؛ فانقلَبَ مرفوعاً مُستتِراً بعد أنْ كان بارِزاً منصُوباً، وبقيَ ضميرُ الأساطير على حاله؛ فصار (اكتُتِبَها) كما ترى. فإن قلتَ: كيف قيل: ﴿ٱكۡتَتَبَهَا فَهِيَ تُمۡلَىٰ عَلَيۡهِ﴾ وإنما يقال: أُمليَتْ عليه فهو يَكتَتِبُها؟ قلتُ: فيه وجهان؛ أحدهما: أرادَ اكتتابَها، أو طَلَبَه فهي تُملى عليه. أو كُتِبتْ له وهو أُمِّيٌّ فهي

قولُه: (**ثم بُنيَ الفعلُ للضّميرِ الذي هو «إيّاهُ»، فانقلَبَ مرفوعاً مُستتراً**)، قال صاحبُ «الفرائدِ»: لِقائلٍ أن يقولَ: إنْ كان قولُه: «له» مفعولاً بحرف، وجَبَ أن لا يجوزَ بناءُ الفعل لهُ معَ المفعولِ به المتعدَّى إليه بغيرِ حرف، وإن كان مفعولاً لهُ، وهُو الوجهُ؛ لأنّ المعنى اكتَتبَها كاتبٌ لهُ، أي: لأجْلِه، وجَبَ أن لا يبنى له. أمّا الأوّلُ فلأنّهُ قال في «المُفصَّل»: «للمفعولِ به المتعدى إليه بغيرِ حرفٍ منَ الفَضْل على سائرِ ما لا يُبنَى لهُ»، إلى آخِر الفصل[1]. وأمّا الثاني فلأنّهُ قال فيه[2]: «المَفاعيلُ سَواءٌ في صحّةِ البناءِ له إلاّ المفعولَ الثاني مِن بابِ «عَلِمتُ»، والثالثَ مِن بابِ[3] «أعلَمْتُ»، والمفعولَ معَه والمفعولَ لهُ».

وقلتُ: يُمكنُ أن يُقالَ: إنهُ مفعولٌ بحَرْف، ولمّا حذَفَ الجارَّ أوصَلَ الفعلَ، وأُقيمَ مقامَ الفاعلِ على القلبِ للمبالغة، ونحوُه سَبَقَ في قولِه تعالى: ﴿يُسَبَّحُ لَهُۥ فِيهَا﴾ [النور: ٣٦] في إقامةِ ﴿لَهُۥ﴾ مقامَ الفاعل. قال ابنُ جِنِّي: «اكتُتِبَها»: قراءةُ طلحةَ بنِ مُصَرِّف، وإنّما هُو: استكَتَبها، وهُو على القلبِ، أي: استُكتِبَ لهُ، ومِثلُهُ قراءةُ مَن قرَأَ ﴿قُدِّرُوهَا تَقۡدِيرٗا﴾ [الإنسان: ١٦] أي: قُدِّرَتْ لهم، والقلبُ بابٌ وشواهدُه كثيرةٌ.

وأمّا قراءةُ العامّة ﴿ٱكۡتَتَبَهَا﴾ فمعناه: اسْتكَتَبها، ولا يكونُ معناه: كَتَبها بيَدِه؛ لأنهُ ﷺ كان أُمِّيّاً لا يَكتُبُ، وليس مُمتنعاً أن يكونَ ﴿ٱكۡتَتَبَهَا﴾ بمعنى: كتَبَها؛ لأنهُ على رأيِه وأمرِه، كقولِنا: ضَرَبَ الأميرُ اللّصَّ[4].

(١) «المفصّل» بشرح ابن الحاجب (٢: ٥٨).

(٢) يعني في «المفصّل» (٢: ٥٦).

(٣) في (ط): «في».

(٤) «المحتسب» (١: ١١٧-١١٨). ولتمام الفائدة انظر: «البحر المحيط» (٨: ٨٢).

تُملى عليه، أي: تُلقى عليه مِن كتابه يَتحفَّظها؛ لأنَّ صُورةَ الإلقاءِ على الحافظ كصُورةِ الإلقاء على الكاتب. **وعن الحسن: أنه قولُ الله سبحانه يُكذِّبهم. وإنما** يَستقيم أنْ لو

قولُه: (**وعنِ الحَسنِ أنه قولُ الله**)، أي: ﴿ٱكۡتَتَبَهَا﴾ قولُ الله عَزَّ وجَلَّ يُكذِّبُهم في نسبتِهُم الاكتتابَ إلى رسُولِ الله ﷺ بإملاءِ أهلِ الكتاب، لا قولُ المشركين[1]، وأوردَ المصنِّفُ: «وإنّما يستقيمُ ذلك أنْ لو فُتِحتِ الهمزةُ» في ﴿ٱكۡتَتَبَهَا﴾ لكنّها مكسورةٌ دالّةٌ على أنّها همزةُ «افتعَلَ»، ولو كانت همزةَ الاستفهام لكانت مفتوحةً، وهمزةُ الاستفهام إنّما تُحذَفُ إذا دَلَّ عليها الدَّليلُ، نحوَ قولِه:

بسَبْعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ أم بثمانِ[2]

ووَجْهُ تصحيح قولِ الحسَن أن تُجعَلَ الآيةُ على أسلوبِ قولِ جرير:

أفْرَحُ أن أُرْزَأَ الكرامَ[3]

لأنهُ إخبارٌ في معنى التوبيخ والتقرير، ومنهُ قولُه تعالى في الأعراف: ﴿ءَامَنتُم بِهِۦ قَبۡلَ أَنۡ ءَاذَنَ لَكُمۡۖ﴾ [الأعراف: ١٢٣]، قال المصنِّفُ: إنهُ على الإخبار، أي: فَعلتُم هذا الفعلَ الشَّنيعَ، توبيخاً لهم وتقريعاً. وقُرِئَ: «ءآمنتُم»، بحرفِ الاستفهام، ومعناهُ الإنكارُ والاستبعاد[4].

أمّا إفادةُ الخبرِ معنى التوبيخ والتقريع؛ فلأنَّ الأصلَ في الإخبارِ الساذَج خُلُوُّ ذِهنِ المخاطَبِ عن فائدةِ الخبَر، وإذا أُلقيَ إليه الجُملةُ وهُو عالمٌ بفائدتِها تولّد بحسَبِ قرائنِ الأحوالِ ما ناسَبَ المقامَ، فاللهُ سبحانَه وتعالى ما حَكَى كلامَهم لإعلام المخاطَبينَ فائدتَه، بل للتوبيخ والتقريع؛ فإنّهم لمّا قالوا: ﴿أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ﴾ قال اللهُ تعالى حاكياً معنى

(١) انظر: «جامع البيان» للطبري (١٧: ٣٩٩).

(٢) سبق تخريجه.

(٣) لحضرمي بن عامر يخاطب جُزءَ بن سنان حين اتهّمه بالسرورِ بأخْذِ دِيَةِ أخيه القتيل. انظر: «مشاهد الإنصاف» (٣: ٢٦٤).

(٤) انظر: «الكشاف» (٦: ٥١٣)، ولتمامِ الفائدة انظر: «حجّة القراءات» ص٢٩٣.

فُتحتِ الهمزةُ للاستفهام الذي في معنى الإنكار. ووجهُه أن يكونَ نحوَ قوله:

أفرَحُ أنْ أُرْزَأَ الكِرامَ

وحقُّ الحسنِ أن يَقِفَ على ﴿ٱلْأَوَّلِينَ﴾. ﴿بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ أي: دائماً، أو

كلامِهم على سَبيلِ المبالغةِ توبيخاً وتقريعاً: نعَمْ صَدَقتُم، هُو أساطيرُ الأوّلِينَ اكتَتَبَها فهي تُملَى عليه دائماً، كما إذا سَمِعتَ بمَن وقَعَ فيك: أنا ذلك الفاعلُ الصّانع، ولستَ تُريدُ إعلامَه بذلك، بل نَقَلْتَ كلامَه للتقريع والتوبيخ[١]. أمّا قولُ جَريرٍ[٢]:

أَفْــرَحُ أنْ أُرْزَأَ الكرامَ وأنْ أُورَثَ ذُوْداً شصائصاً نَبَلا

فلفظُه إخبارٌ، ومعناه الإنكارُ؛ لانطوائه تحتَ حُكم قولِ مَن قال لهُ: أتفرَحُ بموتِ أخيكَ وبوراثةِ إبلِه؟ والذي لأجْلِه طَرَحَ همزةَ الإنكارِ إرادةُ أن يُصوِّرَ قُبحَ ما رُزِئَ به، فكأنهُ قال: نعَمْ مِثْلي يَفرحُ برَزِيئةِ الكرام، وبأنْ يَسْتبدلَ منهُم ذَوْداً يقِلُّ طائلُه. وهُو منَ التسليم الذي تحتَه كلُّ الإنكار.

الشصوصُ: الناقةُ القليلةُ اللَّبَن. والنَّبَلُ: الصِّغارُ، والنَّبَلُ الكبار، وهُو منَ الأضداد. ويقال: النَّبَلُ: جَمْعُ نبيل، ككريم وكَرَم. والنُّبلةُ[٣]: العَطِيّةُ، وبعضُهم يُنشِدُ بالضمِّ على هذا المعنى. والذُّودُ منَ الإبِل: ما بيْنَ الثلاثِ إلى العَشْرِ، وهي مؤنَّثةٌ لا واحدَ لها مِن لفْظِها.

قولُه: (وحَقُّ الحَسَنِ[٤] أن يقفَ على ﴿ٱلْأَوَّلِينَ﴾)، لاختلافِ القائلين، أو لأنّ لتقديرِ الاستفهام فيه مجالاً، كقولِه تعالى: ﴿تُرِيدُ زِينَةَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [الكهف: ٢٨]، و﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا﴾ [الأنفال: ٦٧]، وقال صاحبُ «الكواشيِّ»: على المشهورِ لا وَقْفَ، لأنّ ﴿ٱكْتَتَبَهَا﴾ حالٌ، أي: أساطيرُ مُكتَتَبةٌ.

---

(١) قوله: «والتوبيخ» سقط من (ط).

(٢) سبق تخريجه وأنه لحضرميّ بن عامر وليس لجريرٍ كما قال المصنّف رحمه الله.

(٣) في (ط): «والنبيلة».

(٤) يعني :الحسن البصري، تفريقاً على قراءته المذكورة.

في الخُفْية قبْلَ أن يَنتشِرَ الناس، وحينَ يأوُون إلى مَساكنِهم.

[﴿ قُلْ أَنزَلَهُ ٱلَّذِى يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾ ٦]

أي: يعلمُ كلَّ سرٍّ خَفيٍّ في السماواتِ والأرض، ومِن جُملته ما تُسرُّونه أنتم من الكَيْدِ لرسوله ﷺ، مع عِلْمِكم أنَّ ما تقولونه باطلٌ وزُور، وكذلك باطنُ أمْرِ رسولِ الله ﷺ، وبَراءته مما تَبهَتُونه به، وهو يُجازِيكم ويُجازِيه على ما عَلِمَ منكم وعَلِمَ منه. فإن قلتَ: كيف طابَقَ قوله: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ هذا المعنى؟ قلتُ: لـمّا كان ما تقدَّمه في معنى الوَعيد عقَّبَه بما **يدلُّ على القُدرة عليه؛ لأنه لا يُوصَفُ بالمغفرةِ والرحمة إلّا القادرُ على العُقوبة،** ....

قولُـه: (**بما يَدُلُّ على القُدرةِ عليه؛ لأنهُ لا يوصَفُ بالمغفِرة والرّحمـةِ إلا القادرُ عـلى العقوبة**)، يعني: لا يقالُ: رَحِمَ فلانٌ، أو: غفَرَ فلانٌ، إلّا لمن لهُ القُدرةُ على العقوبةِ والانتقام، لا للعاجِز الضّعيف، وأنشدَ لابنِ هانئ(١):

فعفَوْتَ عنّي عَفْوَ مُقتدرٍ حَلَّــتْ لهُ نِقَــمٌ فألغاها

فدَلّ قولُه: ﴿غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ على القُدرةِ التامّة الكاملةِ بالكناية، وأنت تَعلَمُ أنّ الكناية لا تُنافي إرادةَ الحقيقة ولا تَستدعيها أيضاً. وهٰهنا قامتِ القَرينةُ على إرادةِ مُجرَّدِ الاقتدارِ العظيم. نعَمْ، في إيثارِهما تعييرٌ لهم، ونَعْيٌ على فعلِهم، يعني: إنّكم فيما أنتُم فيه بحيثُ يتَصَدَّى لعذابِكم مَنْ صفتُهُ الغُفرانُ والرَّحمةُ.

قال صاحبُ «الفرائد»: يمكنُ أن يُقالَ: ذكَرَ المغفرةَ والرَّحمةَ بعدَ ذلك المعنى لأجْلِ أن يَعرِفوا أنّ هذه الذنوبَ العظيمةَ المُتجاوِزةَ عنِ الحَدِّ مفقودةٌ إن تابوا، وأنّ رحمتَه واصلةٌ إليهم بعدَها، وأنْ لا ييْأَسوا مِن رحمتِه بما فَرَطَ منهُم معَ إصرارِهم عليه منَ المُعاداةِ والمُخاصَمةِ الشديدة.

---

(١) يعني أبا نواس. والبيت في «ديوانه» ص٤٥٩.

أو هو تنبيهٌ على أنهم استوجَبُوا بمُكابرتِهم هذه أن يَصُبَّ عليهم العذابَ صَبًّا، ولكن صَرَفَ ذلك عنهم أنه غفورٌ رحيم يُمهِلُ ولا يُعاجِل.

[﴿وَقَالُوا۟ مَالِ هَـٰذَا ٱلرَّسُولِ يَأْكُلُ ٱلطَّعَامَ وَيَمْشِى فِى ٱلْأَسْوَاقِ لَوْلَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونَ مَعَهُۥ نَذِيرًا ۞ أَوْ يُلْقَىٰٓ إِلَيْهِ كَنزٌ أَوْ تَكُونُ لَهُۥ جَنَّةٌ يَأْكُلُ مِنْهَا ۚ وَقَالَ ٱلظَّـٰلِمُونَ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَّسْحُورًا﴾ ٧ -٨]

قولُه: (أو هُو تنبيهٌ على أنّهم استوجَبوا)، هذا الوَجْهُ أوفَقُ لتأليفِ النَّظْم، وذلك أنّ قولَه تعالى: ﴿قُلْ أَنزَلَهُ ٱلَّذِى يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ﴾ جوابٌ عن قولِهم: ﴿إِنْ هَـٰذَآ إِلَّآ إِفْكٌ ٱفْتَرَىٰهُ﴾، وقولِهم: ﴿أَسَـٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ على الأسلوبِ الحكيم، أي: قُلْ يا محمّدُ: ليس هذا منَ افترائي ولا هُو مُملًى عليَّ، بل مُنزَلٌ مِن عندِ مَن يعلَمُ السِّرَّ في السَّمٰواتِ والأرض، وما في دَخَلِكم منَ الدَّغَلِ[1] والدَّهاءِ والمكْر؛ لأنّكم تَعلَمونَ علمًا يقيناً أنّ هذا ليس مِن قَبيلِ الافتراء، ولا هُو منَ الأساطير؛ لأنهُ أعجَزَكم عن آخِركم بفصَاحتِه، وأنه تَضَمَّنَ أخباراً عن المُغَيَّبات، وأسراراً مكتوبةً لا يَعلَمُها إلّا اللهُ عَزّ وجَلّ، لكنّ غَرَضَكمُ الصَّدُّ عن سَبيل الله، ومجرَّدُ العِناد، ويؤيِّدُ ذلك قولُه تعالى: ﴿فَقَدْ جَآءُو ظُلْمًا وَزُورًا﴾ وإقحامُه بيْنَ كلامِهم، فسبحانَه ما أرحَمَه وما أجَلَّه؛ حيث أمهَلَكم ولم يُعاجِلْكم بالاستئصالِ لهذه العظيمة! فإذَنْ في قولِه: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ معنى التعجُّبِ كما في قولِه تعالى: ﴿لَقَدِ ٱسْتَكْبَرُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ وَعَتَوْ عُتُوًّا كَبِيرًا﴾.

وقال القاضي: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ ، فلذلك لا يَعجَلُ في عُقوبتِكم على ما تقولونَ معَ كمالِ قُدرتِه عليها، واستحقاقِكم أن يُصَبَّ عليكُم صَبّاً[2].

وقلتُ: انظُرْ أيُّها المتأمِّلُ في هذا الجوابِ الصّادع، والنُّورِ السّاطع، والنَّظم الفائق، فسبِّح اللهَ تعالى عندَه.

---

(١) بالتحريك وهو الفساد.

(٢) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٠٧).

وَقعتِ اللامُ في المُصحَف مفصولةً عن ﴿هَٰذَا﴾ خارجةً عن أوضاعِ الخطِّ العربيِّ، وخطُّ المُصحَفِ سُنَّة لا تُغيَّر، وفي هذا استهانةٌ وتصغير لشأنِه، وتَسميتُه بالرَّسول سُخريةٌ منهم وطَنْزٌ، كأنهم قالوا: ما لهذا الزاعمِ أنه رسولٌ! ونحوه قولُ فِرْعونَ: ﴿إِنَّ رَسُولَكُمُ ٱلَّذِىٓ أُرۡسِلَ إِلَيۡكُمۡ لَمَجۡنُونٌ﴾ [الشعراء: ٢٧]؛ أي: إنْ صحَّ أنه رسولُ الله فما بالُه حالُه مِثلُ حالِنا ﴿يَأۡكُلُ ٱلطَّعَامَ﴾ كما نأكُل، ويتردَّد في الأسواق لطَلَبِ المَعاش كما نتردَّد؟! يَعنُون أنه كانَ يجبُ أن يكون مَلَكاً مُستغنِياً عن الأكلِ والتعيُّش. ثم نَزَلُوا عن اقتراحِهم أن يكون مَلَكاً إلى اقتراح أن يكونَ إنساناً معه مَلَك، حتى

قولُه: (**وقَعَت اللامُ في المُصْحَفِ مفصُولةً عن ﴿هَٰذَا﴾خارجةً عن أوضاع الخَطِّ العربيّ**)، قال شارُح «الرائيّة»[1]: كتبَ ﴿مَالِ هَٰذَا﴾ في موضعَيْنْ: في الكهف: ﴿مَالِ هَٰذَا ٱلۡكِتَٰبِ﴾ [الكهف: ٤٩]، وفي الفُرقان: ﴿مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ﴾. أمّا ﴿مَالِ ٱلَّذِينَ﴾ فهُو في المَعارِج لا غيرُ في قولِه تعالى: ﴿فَمَالِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [المعارج: ٣٦]، وكذلك: ﴿فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلۡقَوۡمِ﴾ [النساء: ٧٨] حَرْفٌ واحدٌ في النِّساء، جميعُ ذلك كُتِبَ مفصولاً منَ اللام، وهِي لامُ الجرّ تنبيهاً على الأصل، وعلى أنهُ زائدٌ ليس منَ الكلمة، وجُعِلَ متّصلاً بها ومُنفصلاً مما دَخَلَ عليه؛ لأنّ ما قدِ اتّصَلَ بها غيرُها.

وقال غيرُه: والأصلُ في ذلك أن تُكتَبَ موصُولةً بما بعدَها؛ لأنّها لامُ الإضافة، ولَا يظهَرُ معناها إلّا بما بعدَها، وإنّما كُتِبَت في هذه الأحرُفِ مقطوعةً لكثرةِ استعمالِ اللام معَ «ما» التي للاستفهام، كقولِهم: ما لهُ وما لك؟ بمعنى: ما حالُكَ وما شَأْنُك؟ فتوهَّموا أنّ اللامَ مِن «ما» فوَصَلُوها بها، وقَطَعوها عمّا بعدَها، كما قَطَعوا الشَّأنَ والحالَ عما بعدَها.

---

(١) وهي منظومة في علم رسم المصحف تُسَمّى «العقيلة» من تصنيف الإمام الشهير أبي محمد القاسم ابن فيره الشاطبي (ت ٥٩٠هـ) وقد شرحها غير واحدٍ من العلماء منهم: الإمام علم الدين علي بن محمد السخاوي (ت ٦٤٣ هـ) سمّاه «الوسيلة إلى كشف العقيلة»، وشرحها أيضاً الإمام برهان الدين إبراهيم بن عمر الجعبري (ت ٧٣٢ هـ) وسمّاه «جميلة أرباب المراصد». انظر: «كشف الظنون» (٢: ١١٥٩).

يَتسانَدا في الإنذارِ والتخويف. ثم نَزَلوا ـ أيضاً ـ فقالوا: وإنْ لم يكن **مَرْفُوداً بمَلَكٍ** فلْيكُن مَرْفُوداً بكنزٍ يُلقى إليه من السماءِ يَستظهِرُ به ولا يحتاجُ إلى تحصيلِ المَعاش. ثم نَزَلُوا فاقتَنَعُوا بأنْ يكون رَجلاً له بستانٌ يأكلُ منه ويَرتزِقُ **كما الدَّهاقينُ** والمَياسِير. أو: **يأكُلون هم مِنْ ذلك** البستانِ فيَنتفِعُون به في دُنياهم ومَعاشِهم. وأراد بالظالمين: إيَّاهم بأعْيانهم، وَضَع الظاهرَ موضِعَ المُضمَر؛ ليُسجِّلَ عليهم بالظُّلم فيما قالوا. **وقُرئ: (فيكونُ) بالرفع، (أو يكون له جنّة) بالياء،** و(نأكُل)، بالنون. فإن قلتَ:

قولُه: (**مرفودًا**)، **الجَوهري**: الرِّفْدُ: العطاءُ والصِّلة، والرَّفْدُ بالفَتْح: المصدرُ، تقولُ: رَفدتُه أرْفِدُه رَفْداً: أعطَيْتَه، وكذلك: إذا أعَنْتَهُ.

قولُه: (**كما الدَّهَاقينُ**)، «ما» هذه كافّةٌ ومُهيِّئةٌ لدخولِ الكافِ على الجملة، أي: كما الدَّهَاقينُ كذلك.

قولُه: (**أو: يَأكُلونَ هُم مِن ذلك**)، عطفٌ على قولِه: «يَأكُلُ منهُ»، أي: تكونُ له جَنّةٌ يَنتفِعُ هُو بها بأنْ يَأكُلَ بعضَ أثمارِها، ويَبيعَ بعضَها ويَرتَزِقَ منها، كما تفعَلُ الدَّهَاقينُ ببساتينِهمُ التي أرزاقُهم مُنحصِرةٌ فيها، أو: هُم يَنتفعونَ منَ الجَنّةِ بالأكلِ وبسائرِ معايشِهم. والحاصلُ أنهُ استَعمَلَ الأكلَ في المنافع لأنهُ الغَرَضُ الأعظمُ منها، والوجهانِ مَبْنيّانِ على القراءتَيْنِ بالياءِ والنُّون في يَأكُل.

قولُه: (**وقُرِئَ: «فيكونُ» بالرَّفْع، «أو يكونُ لهُ جَنّةٌ» بالياء**)، وهما شاذّتانِ[1]، و«نَأكُل» بالنُّونِ: قراءةُ حمزةَ والكسائيِّ، والباقونَ: بالياءِ[2]. قال صاحبُ «الكشْفِ»: والقراءةُ في ﴿أَوۡ تَكُونُ﴾ بالتاءِ الفَوْقانيِّ، وقُرِئَ بالياءِ خارجَ السّبعةِ[3] اعتداداً بالفَصْل، كما جاء في

---

(١) انظر: «مختصر شواذّ القرآن» ص١٠٤.

(٢) وحجّةُ مَنْ قرأ بالياء قولُه تعالى: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِيٓ إِن شَآءَ جَعَلَ لَكَ خَيۡرٗا مِّن ذَٰلِكَ﴾ فخصّه ـ يعني النبيَّ ﷺ ـ بالوصفِ ولم يقل ﴿جعل لكم﴾ فيدخلوا معه في الوصف. انتهى من «حجّة القراءات» ص٥٠٧. وهو الذي رجّحه مكي بن أبي طالب في «الكشف عن وجوه القراءات» (٢: ١٤٤) وقال: والياء الاختيار، لأن الجماعةَ على ذلك، ولأن قَبْلَه لفْظَ غَيْبَةٍ عن النبيِّ ﷺ في اقتراحِهم.

(٣) وممن قرأ بها الأعمش وقتادة. انظر: «البحر المحيط» (٨: ٨٤).

ما وَجْها الرفعِ والنصب في (فيكون)؟ قلتُ: النصبُ؛ لأنه جوابُ ﴿لَوْلَآ﴾ بمعنى «هلّا»، وحُكْمُه حُكمُ الاستفهام، والرفعُ على أنه معطوفٌ على ﴿أُنزِلَ﴾، **ومحلُّه الرفع**،

سُورةِ الأنعام(١) والقَصَص(٢) في قراءةِ الزّيّاتِ وعلي، فقَرَآ «من يكون» بالياءِ، والتَّحتاني، وغيرُهما لم يُعتَدَّ بالفَصْل فأنَّثوا لتأنيثِ «الجنّة»، وكأنّهم أرادوا التوفيقَ والطاعة والمطابقة(٣).

قولُه: (**ومحلُّه الرَّفعُ**)، أي: محلُّ ﴿أُنزِلَ﴾؛ لأنهُ لو وقَعَ موقعَهُ المضارعُ لكان مرفوعاً؛ لأنّك إنّما تقولُ ابتداءً: لولا يقولُ، بالرَّفع، وقد عَطَفَ عليه ﴿يُلْقَىٰٓ﴾ و﴿تَكُونُ﴾ والحالُ أنّهما مرفوعانِ، والعطفُ يَمنَعُ أنْ يكونا منصوبَيْنِ؛ لكونهما في حُكم المعطوفِ عليه، وهُو مرفوعٌ لا غيرُ. قال أبو البقاءِ: ﴿أَوْ يُلْقَىٰٓ﴾ ﴿أَوْ تَكُونُ﴾: معطوفٌ على ﴿أُنزِلَ﴾؛ لأنّ ﴿أُنزِلَ﴾ بمعنى: يُنزَلُ، أو: ﴿يُلْقَىٰٓ﴾ بمعنى: أُلقِيَ(٤).

وقال صاحبُ «الكشفِ»: ﴿أَوْ يُلْقَىٰٓ إِلَيْهِ كَنزٌ أَوْ تَكُونُ لَهُۥ جَنَّةٌ﴾ كلاهُما بالرَّفْع لا غيرُ، داخِلٌ في التَّخصيصِ وليس بجوابٍ له(٥).

وقلت: الوجهُ في قراءة «فيكونُ» بالرَّفْع أنْ يُجعَلَ مِن تتمّةِ ﴿أُنزِلَ﴾ مرَتَّباً عليه غيرَ مُستقلٍّ استقلالَ «أُلقِيَ» و«ويكونُ»؛ ليكونَ مُطابقاً لقراءةِ النَّصب، وعليه المعنى، ألا ترى كيف قَدَّر: «ثُم نَزَلوا عنِ اقتراحِهم أن يكونَ مَلَكاً إلى اقتراح أن يكونَ إنساناً معَه مَلَكٌ حتّى يَتسانَدا في الإنذارِ» إلى آخِرِه؟

---

(١) يعني قوله تعالى: ﴿قُلْ يَٰقَوْمِ ٱعْمَلُوا۟ عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ إِنِّى عَامِلٌ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَن تَكُونُ لَهُۥ عَٰقِبَةُ ٱلدَّارِ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [الأنعام: ١٣٥].

(٢) يعني قوله تعالى: ﴿وَقَالَ مُوسَىٰ رَبِّىٓ أَعْلَمُ بِمَن جَآءَ بِٱلْهُدَىٰ مِنْ عِندِهِۦ وَمَن تَكُونُ لَهُۥ عَٰقِبَةُ ٱلدَّارِ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [القصص: ٣٧].

(٣) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ٩٦٧) وهذه الفقرة وردت في (ط) هنا، ووردت في(ح) و(ف) قبل فقرة: «قوله: كما الدهاقين».

(٤) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٩٨١).

(٥) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ٩٦٥- ٩٦٦).

ألا تراكَ تقول: لولا يُنزَلُ، بالرَّفع؟ وقد عُطِفَ عليه ﴿يُلْقَىٰٓ﴾، و﴿تَكُونُ﴾ مرفوعَيْن، ولا يجوزُ النصبُ فيهما؛ لأنهما في حُكمِ الواقع بعد ﴿لَوْلَآ﴾، ولا يكون إلّا مرفوعاً. والقائلون: هم كفّارُ قُريش: النضرُ بن الحارث، وعبدُ الله بنُ أبي أُميَّة، ونَوْفلُ بن خُوَيلد، ومَن ضامَّهم. ﴿مَّسْحُورًا﴾: سُحِرَ فغُلِبَ على عَقْله. أو: ذا سَحْر؛ **وهو الرِّئة**؛ عَنَوْا أنه بَشَرٌ لا مَلَك.

[﴿ٱنظُرْ كَيْفَ ضَرَبُوا۟ لَكَ ٱلْأَمْثَٰلَ فَضَلُّوا۟ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ سَبِيلًا﴾ ٩]

﴿ضَرَبُوا۟ لَكَ ٱلْأَمْثَٰلَ﴾ أي: قالوا فيكَ تلك الأقوالَ واختَرَعُوا لك تلك الصِّفاتِ والأحوالَ النادرة؛ مِن: نبوَّةٍ مُشتركةٍ بين إنسان ومَلَك، وإلقاءِ كنزٍ عليكَ من السماء، وغيرِ ذلك، فبقُوا متحيِّرين ضُلّالًا، لا يَجِدُون قولًا يَستقرُّون عليه. **أو: فضَلُّوا عن الحقِّ** فلا يَجِدُون طريقاً إليه.

قولُه: (**وهِي**[1] **الرِّئةُ**)، **الجَوهري**: الرِّئةُ: السَّحْرُ، مهموزٌ، ويُجْمَعُ على: رِئين، والهاءُ عِوَضٌ منَ الياَء؛ تقولُ منهُ: رأيتُه، أي: أصَبْتُ رِئتَه.

الأساس: كلُّ ذي سَحْرٍ يتنفسُ وهُو الرِّئة. ومنَ المجازِ: سَحَرَه، وهُو مَسْحورٌ، وإنّما سُمِّي السَّحَرُ استعارةً، لأنه وقتُ إدبارِ اللّيل وإقبالِ النّهار فهُو مُتنفس[2].

قولُه: (**أو: فَضَلُّوا عن الحَقِّ**)، عطفٌ على قولِه: «فبقُوا متَحيِّرينَ»، وعلى الأوّل متعلِّقُ ﴿ضَلُّوا۟﴾ غيرُ مَنْوِيّ، و﴿فَلَا يَسْتَطِيعُونَ سَبِيلًا﴾ هُو نفْسُ الضَّلال؛ لأنّ كلَّ مَن كان مُتحيِّراً لا يَثْبتُ على شيء، وعلى الثاني: مُتعلِّقُ ﴿ضَلُّوا۟﴾ مقدَّرٌ، وهُو: عنِ الحقِّ، والفاءُ في الوَجْهِ الأوّل كالفاءِ في ﴿فَٱقْتُلُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤] على وَجْه. ومِن ثَم لم يأتِ المصنِّفُ في التقديرِ بالفاء. وفي الثاني: للتثبيت؛ ولهذا صَرَّحَ بها.

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وكذا هو في نص «الكشاف» من (ط)، لكن في الأصل الخطي من «الكشاف» وفي المطبوع: «وهو»، والأمر قريب.

(٢) يعني مُتَنفَّسَ الصبح كما في «أساس البلاغة» (سحر).

[﴿ تَبَارَكَ ٱلَّذِىٓ إِن شَآءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّن ذَٰلِكَ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ وَيَجْعَل لَّكَ قُصُورًا ﴾ ١٠]

تَكاثَرَ خيرُ ﴿ٱلَّذِىٓ إِن شَآءَ﴾ وَهَبَ لك في الدُّنيا ﴿خَيْرًا﴾ ممّا قالوا؛ **وهو أن يُعجِّلَ لك مِثْلَ ما وَعَدَك في الآخرة** من الجَنّاتِ والقُصور. **وقُرئ: (ويجعلُ) بالرفعِ** عَطفاً على ﴿جَعَلَ﴾؛ لأنَّ الشَّرطَ إذا وَقَعَ ماضياً، جازَ في جَزائه الجزمُ والرفعُ، كقوله:

قولُه: (**وهُو أن يُعجِّلَ لكَ مثْلَ ما وَعَدَكَ في الآخِرة**)، قال السَّجاوَنْديُّ: ولو عَجَّلَ لارتفَعَ الاختيارُ ولم يَتبيَّنْ فَضْلُ مَن تابَعَ معَ الفقرِ بحُسنِ الاختيار.

نَزَل معَ الآيةِ رِضوانُ بمفاتيح الخزائن، فنَظَرَ صَلَواتُ الله وسَلامُه عليه إلى جِبريلَ عليه السّلامُ كالمُسترشِد، أي: انظُرْ ماذا يعرِضُ عليَّ، فظَنَّ جِبريلُ أنّها استشارةٌ، فأومى إلى الأرضِ، أي: تواضَعْ، فقال ﷺ: «أجُوعُ يومَيْنِ وأشبَعُ يوماً».

وقُلتُ: رَوَينا في «المَصابيح»[1]: قال رسُولُ الله ﷺ: «عَرَضَ علَيَّ ربي ليَجعَلَ بَطْحاءَ مكّةَ ذهَباً، فقلت: لا يا ربِّ، ولكنْ أشبَعُ يوماً وأَجُوعُ يوماً، فإذا جُعتُ تضَرَّعتُ إليكَ وذكَرْتُك[2]، وإذا شَبِعتُ حَمِدتُكَ وشَكرتُك». أخرَجه التِّرمذيُّ[3] عن أبي أُمَامَة، واللهُ أعلم.

قولُه: (**وقُرِئَ: «ويَجْعَلُ» بالرَّفْع**)، ابنُ كثيرٍ وابنُ عامرٍ وأبو بكر، والباقونَ: بالجَزْم[4].

---

(١) «مصابيح السنة» (٣: ٤٢٦) برقم (٤٠٣٢).

(٢) في الأصول الخطية: «ذكرتك» دون واو، والمثبت من مصادر التخريج.

(٣) «سنن الترمذي (٢٣٤٧) وأخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٢٢٤٤). وقال الترمذي: هذا حديثٌ حسَن.

(٤) عطفوا على موضع ﴿إِن شَآءَ﴾، والمعنى: إنْ يشأ يجعَلْ لك جناتٍ ويجعَلْ لك قصوراً. انظر: «حجّة القراءات» ص٥٠٨.

وَإنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْـألةٍ يَقُولُ: لاَغَائِبٌ مَالِي وَلاَ حَرِمُ

ويجوزُ في ﴿وَيَجْعَل لَّكَ﴾ إذا أدغمتَ: أن تكونَ اللامُ في تقديرِ الجزمِ والرفع جَميعاً. وقُرئ بالنصب، على أنه جوابُ الشَّرط بالواو.

[﴿بَلْ كَذَّبُوا۟ بِٱلسَّاعَةِ ۖ وَأَعْتَدْنَا لِمَن كَذَّبَ بِٱلسَّاعَةِ سَعِيرًا * إِذَا رَأَتْهُم مِّن مَّكَانٍۭ بَعِيدٍ سَمِعُوا۟ لَهَا تَغَيُّظًا وَزَفِيرًا * وَإِذَآ أُلْقُوا۟ مِنْهَا مَكَانًا ضَيِّقًا مُّقَرَّنِينَ دَعَوْا۟ هُنَالِكَ ثُبُورًا * لَّا تَدْعُوا۟ ٱلْيَوْمَ ثُبُورًا وَٰحِدًا وَٱدْعُوا۟ ثُبُورًا كَثِيرًا﴾ ١١ - ١٤]

قولُه: (وإنْ أتاه خليلٌ يومَ مسألةٍ)(١)، خليلٌ: مشتَقٌّ منَ الخُلّة، وهي الحاجةُ والفَقْر. والحَرِمُ: الحِرمانُ. قال أبو عُبيدٍ: يقالُ: مالٌ حَرِمٌ: إذا كان لا يُعطى منهُ. وقال صاحبُ «الفرائدِ»: يمكنُ أن يُقالَ: ارتفاعُ ﴿يَجْعَل﴾ على أنهُ جُملةٌ مُبتدَأةٌ معطوفةٌ على الجُملةِ الشَّرطيّة، أي: يزيدُ على ما قالوا. وهذا قولُ الزجَّاج، قال: ومَن رَفَعَ فعلى الاستئناف، والمعنى: سيَجعَلُ لك قُصُوراً، أي: سيُعطيكَ اللهُ أكثرَ ممّا قالوا(٢).

قولُه: (وقُرِئَ بالنَّصبِ على أنهُ جوابُ الشَّرطِ بالواو)، قال ابنُ جِنِّيٍّ: قرَأَ عُبيدُ الله بنُ موسَى وطلحةُ بنُ سُليمانَ: «ويجعَلَ لك» بالنّصبِ على أنهُ جوابُ الجَزاءِ بالواو، كقولِنا: إن تأتِني آتِكَ وأُحسِنَ إليك، وجازَتْ إجابتُه بالنَّصبِ لمّا لم يكنْ واجباً إلّا بوقوع الشَّرطِ مِن قَبْلِه، وليس قويّاً معَ ذلك، ألا تراه أنهُ بمعنى قولِك: أفعَلُ كذا إن شاء الله؟ تَمَّ كلامُه(٣). وقيل: هذا ضعيفٌ عندَ سيبويه، والذي جوَّزَه شِبْهُ الجزاءِ بأحدِ الأشياءِ السِّتة في أنهُ مُعلَّقٌ بالشَّرط، وكأنهُ غيرُ موجَبٍ فيكونُ الشرطُ منَ الأشياءِ السِّتةِ التي تُجابُ بالفاء. وقيل: إنّما نَصَبَ في جوابِ الشَّرطِ والجزاءِ لأنّهما ليسا بواقعَيْنِ حالَ المُشارَطة، فكانا كالتمنّي.

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٥: ٥٩).

(٣) «المحتسب» (٢: ١١٨) ولتمام الفائدة انظر: «البحر المحيط» (٨: ٨٦).

﴿بَلۡ كَذَّبُواْ﴾ عطفٌ على ما حَكى عنهم، يقولُ: بل أَتَوْا بأعجبَ مِن ذلك كلِّه؛ وهو تكذيبُهم بالساعة. ويجوزُ أن يتَّصِلَ بما يَليه، كأنه قال: بل كذَّبوا بالساعة، فكيفَ

قولُه: (﴿بَلۡ كَذَّبُواْ﴾: عطفٌ على ما حَكى عنهُم)، وهُو قولُه: ﴿وَقَالُواْ مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ يَأۡكُلُ ٱلطَّعَامَ﴾ إلى قوله: ﴿إِلَّا رَجُلٗا مَّسۡحُورًا﴾، يَدُلُّ عليه قولُه: ﴿ضَرَبُواْ لَكَ ٱلۡأَمۡثَٰلَ﴾ أي: قالوا فيك تلك الأقوالَ، إلى آخِرِه، يعني: كَذَّبوكَ، وأنكَروا نُبوّتَكَ فيما قالوا: مالِ هذا الرسُول، وكذا وكذا، بل أَتَوْا بما هُو أبلغُ مِن ذلك، وهُو تكذيبُهم إيّايَ بإنكارِ مجيءِ السّاعة. رَوَينا عنِ البخاريِّ، عن ابنِ عبّاس، عن النبيِّ ﷺ، قال: «قال اللهُ تعالى: كَذَّبَني ابنُ آدَمَ ولم يكنْ لهُ ذلك»، إلى قولِه: «فأمّا تكذيبُه إيّايَ فزَعَمَ أنّي لا أقدِرُ أن أُعيدَهُ كما كان»[1]. وعلى هذا: قولُه: ﴿ٱنظُرۡ كَيۡفَ ضَرَبُواْ لَكَ ٱلۡأَمۡثَٰلَ﴾ إلى قولِه: ﴿وَيَجۡعَل لَّكَ قُصُورَۢا﴾ اعتراضٌ بيْنَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه، مؤكِّدٌ لمعنى مضمونِ الكلام، ومَسْلاةٌ لقلبه صَلَواتُ الله عليه، يعني: لا تَحتفلْ بما قالوهُ: لأنّ كلَّ ذلك اقتراحاتٌ وعِنادٌ وضَلالٌ وحَيْرة، ألا ترى كيف تَمادَى تكذيبُهم إلى أنْ كَذَّبوا ما يَلزَمُ منهُ تكذيبي؛ لأنّ المقصُودَ مِن إتْيانِ الآياتِ النبوّة وقد حَصَلَ، وأنّ اللهَ تعالى قادرٌ على أن يُعطيَكَ خيراً ممّا اقتَرحوهُ، لكنْ لا ينفَعُ ذلك فيهم شيئاً؛ لأنّهم مُعانِدونَ.

قولُه: (ويجوزُ أن يتّصلَ بما يَليه)، وهُو قولُه تعالى: ﴿إِن شَآءَ جَعَلَ لَكَ خَيۡرٗا مِّن ذَٰلِكَ﴾ الآية، فعلى هذا يكونُ قولُه تعالى: ﴿ٱنظُرۡ كَيۡفَ ضَرَبُواْ لَكَ ٱلۡأَمۡثَٰلَ﴾ وقولُه تعالى: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِيٓ إِن شَآءَ جَعَلَ لَكَ خَيۡرٗا مِّن ذَٰلِكَ﴾ الآيتَيْنِ، كالجوابِ عن قولِهم: ﴿مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ﴾ إلى آخِرِه، على سَبيل التعريضِ التّوبيخيِّ، ويكونُ قولُه: ﴿بَلۡ كَذَّبُواْ﴾ إضراباً عن قولِه: ﴿جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ﴾، يَدُلُّ عليه قولُه: «فكيفَ يَلتفِتونَ إلى هذا الجواب».

قال الإمامُ: أجابَ اللهُ تعالى عن شُبَهِهم بوجوه، أحَدُها: قولُه: ﴿ٱنظُرۡ كَيۡفَ ضَرَبُواْ لَكَ ٱلۡأَمۡثَٰلَ﴾، وبيانُهُ: أنّ الذي يُميِّزُ الرسُولَ عن غيرِه هُو المُعجِزة[2]، وهذه الأشياءُ

---

(١) أخرجه البخاري (٤٤٨٢).

(٢) في (ح) و(ف): «المعجز»

يَلتفِتون إلى هذا الجواب؟ وكيف يُصدِّقون بتعجيلِ مِثْلِ ما وَعَدَكَ في الآخرة وهم لا يؤمنون بالآخرة؟! السَّعيرُ: النارُ الشديدة الاستِعار. وعن الحسن: أنه اسمٌ من أسماءِ جهنَّمَ. ﴿رَأَتْهُم﴾ مِن قولهم: دُورهم تَتراءى وتَتناظر، ومِن قوله ﷺ: ....

المذكورةُ لا يَقدَحُ شيءٌ منها في المُعجِزة[1]، كأنهُ قيل: انظُرْ كيف اشتَغَلَ القومُ بضَرْبِ هذه الأمثالِ التي لا فائدةَ فيها؛ لأنهم ضَلُّوا، وأرادوا القَدْحَ في نُبوّتِك، فلم يَجِدوا إلى القَدْح فيه سبيلاً.

وثانيها: قولُه تعالى: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِىٓ إِن شَآءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّن ذَٰلِكَ﴾، أي: مِن الذي ذكَرُوهُ مِن نِعَم الدُّنيا كالكَنْزِ والجنّة، وفَسَّرَ الخيرَ بقولِه: ﴿جَنَّٰتٍ﴾ فنبَّه بذلك على أنهُ تعالى قادرٌ على أنْ يُعطيَ الرسُولَ ﷺ كلَّ ما ذَكَروه، لكنّه تعالى يُعطي عبادَه بحسَبِ المصالح، أو على وَفْقِ المشيئة، ولا اعتراضَ لأحدٍ عليه.

وثالثُها: قولُه تعالى: ﴿بَلْ كَذَّبُوا۟ بِٱلسَّاعَةِ﴾ لأنهُ قيل: ليس ما تعلَّقوا به شُبْهةً عِلميّة، بل الذي حمَلَهم على تكذيبِك تكذيبُهم بالسّاعة، ويَحتمِلُ أن يكونَ المعنى: أنّهم يُكذِّبونَ بالساعةِ فلا يَرْجُونَ ثواباً ولا عقاباً ولا يتحمَّلونَ كُلْفةَ النظرِ والفِكر؛ فلهذا لا ينتفعونَ بما يُورَدُ عليهم منَ الدّلائل[2].

وأمّا قولُ المصنِّف: «وكيف يُصدِّقونَ بتعجيلِ مثْلِ ما وَعَدَكَ في الآخِرة؟» فمبنيٌّ على أنّ ﴿جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ مختصّةٌ بالآخِرة، وما يكونُ في الدُّنيا لا يكونُ إلا مُشابهَةً بها حتّى يَستتبَّ لهُ أن يقولَ: ﴿بَلْ كَذَّبُوا۟﴾ إضراباً[3] عن قولِه: ﴿جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾، وفيه تعسُّفُ القول[4].

قولُه: (﴿رَأَتْهُم﴾، مِن قولِهم: دُورُهم تَتَراءى)، أي: منهُ في كونِه استعمالاً مَجازيّاً مثلَه؛

---

(١) قوله: «في المعجز» سقط من (ح) و(ف)، وأثبتناه من (ط)، وفي «مفاتيح الغيب»: «المعجزة».

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢٤: ٥٢-٥٤).

(٣) في الأصول الخطية: «إضرابٌ» بالرفع، ولعلّ ما أثبتناه هو الأشبه بالصواب.

(٤) في (ط): «وفيه تعسّفٌ».

«**لا تَراءى ناراهُمَا**»، كأنَّ بعضَها يَرى بَعضاً على سبيلِ المَجاز. والمعنى: إذا كانت منهم بمَرْأى الناظرِ في البُعدِ سَمِعُوا صوتَ غَلَيانها. **وشَبَّه ذلك** بصوتِ المُتغيِّظِ والزافِر. **ويجوزُ أن يُرادَ: إذا رأتْهم زَبانِيَتُها** تغيَّظوا وزَفَرُوا غَضَباً على الكفّار ....

لأنّ جهنّم لا تُرى كما أنّ النارَ لا تُرى، فهُو عبارةٌ عن مسافةٍ يتمكّنُ فيها الرائي منَ[1] النظَرِ إلى المَرْئيّ.

قولُه: (**لا تراءى ناراهما**)[2]، **النِّهاية**: معناهُ: يجبُ على المسلم أن يُباعِدَ منزلَه عن منزلِ المُشرِك، ولا يَنزِلَ بالمنزلِ الذي إذا أُوقِدَت فيه نارُه تلوحُ وتَظهَرُ لنارِ المُشرِكِ إذا أوقَدَها في منزِله؛ وأصلُ تَراءى: تَتراءى، فحَذَفَ إحدى التاءين تخفيفاً، والترائي: تفاعُلٌ منَ الرُّؤية، وإسنادُه إلى النارَيْنِ مجَازٌ.

وقلتُ: إذا جعَلَ قولَه: ﴿رَأَتْهُم﴾ مجازاً كان قولُه: ﴿سَمِعُواْ لَهَا تَغَيُّظًا﴾ ترشيحاً.

قولُه: (**وشَبَّهَ ذلك**)، أي: صوتَ غَلَيانِها.

قولُه: (**ويجوزُ أن يُرادَ: إذا رأَتْهم زَبانِيتُها**)، فالضميرُ في ﴿رَأَتْهُم﴾ للزَّبانيَة؛ لأنّ السَّعيرَ يَدُلُّ عليها كما أنّ الضّميرَ في قولِه تعالى: ﴿فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ﴾ [النساء: ١١] للميِّت؛ لأنّ الآيَةَ لمّا كانت في الميراثِ عُلِمَ أنّ التاركَ هو الميِّت، قال الإمامُ: هذا قولُ الجُبّائيِّ، والرُّؤيةُ والتغيُّظُ عندَنا يجبُ إجراؤهما على الظاهر؛ فإنهُ لا امتناعَ في أنْ تكونَ النارُ حيّةً مغتاظةً على الكُفّار. والمعتزلةُ لمّا جَعَلوا البِنْيَةَ شَرْطاً في الحياةِ احتاجوا إلى التأويل[3].

الانتصاف: لا حاجةَ إلى المَجَاز؛ لأنّ رُؤيةَ جهنّمَ جائزةٌ، وقد تظاهَرَتِ الظواهرُ بوقوعِ هذا الجائز، نحوَ قولِه: ﴿تَغَيُّظًا وَزَفِيرًا﴾، ومحاجّتِها معَ الجنّة[4]، وقولِها: ﴿هَلْ مِن مَّزِيدٍ﴾

---

(١) في (ط): «على».

(٢) هو جزءٌ من حديثٍ أخرجه أبو داود (٢٦٤٧) من حديث جرير بن عبدالله البجلي، وأخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٣٧٤٤) من حديثِ خالد بن الوليد رضي الله عنه.

(٣) «مفاتيح الغيب» (٢٤: ٥٥).

(٤) يعني ما ثبت من قولـه ﷺ: «تحاجّت الجنّة والنـار» الحديث أخرجه البخاري (٤٨٥٠) وابن حبان (٧٤٤٧) وغيرهما من حديثِ أبي هريرة رضي الله عنه.

وشهوةً للانتقام منهم. الكَرْبُ مع الضِّيق، كما أنَّ الرَّوحَ مع السَّعة؛ ولذلك وَصَفَ اللهُ الجنَّـةَ بأنَّ عرضَها السماواتُ والأرض، وجاء في الأحاديث: أنَّ لكلِّ مؤمنٍ من القُصور والجِنان كذا وكذا. ولقد جَمَعَ اللهُ على أهل النار أنواعَ التَّضييق **والإرهاق**؛ حيثُ أَلقاهم في مكانٍ ضيِّق **يتراصُّون فيه** تراصًّا، كما رُوي عن ابنِ عبَّاس في تفسيره: أنه يضيقُ عليهم كما يَضِيقُ الزُّجُّ في الرُّمح، وهم مع ذلك الضِّيقِ مُسلسَلُون مُقرَّنُون في السَّلاسل، قُرِنتْ أَيدِيهم إلى أعناقهم **في الجَوامِع**. وقيل: يُقرَنُ مع كلِّ كافرٍ شيطانُه في سِلْسلة، وفي أرجُلهم الأَصفادُ. والثُّبور: الهَلاك، ودُعاؤه: أن يُقال: **واثُبُوراه**، أي:

[ق: ٣٠]، و«اشتكَتِ النارُ إلى ربِّها»(١)، ولو فُتِحَ بابُ التأويلِ في أحوالِ المَعَادِ لجَرَّ إلى مذهبِ الفلاسفة خَذَلَهم الله، ونحن متعبَّدونَ بالظاهر ما لم يَمنَعْ مانع(٢).

قولُه: (**وشهوةً للانتقام منهُم**)، يجوزُ أن يكونَ متعلِّقاً بقولِه: «وزَفَروا»، على اللَّفِّ والنَّشْر، تقديرُه: تَغيَّظوا غَضَباً على الكُفّار، وزَفَروا شهوةً للانتقام منهُم. **الجَوهري**: الزَّفيرُ: اغتراقُ النَّفَس للشِّدة. كأنّ الزافرَ عندَ الانتقام يلتَذُّ ويتَخلَّصُ مِن تلك الشَّهوة.

قولُه: (**والإرهاق**)، يقالُ: أرهَقَه عُسْراً: كَلَّفَه إيّاه. يقال: لا تُرهِقْني ولا أرهقْكَ، أي: لا تُعسِّرْني ولا أُعسِّرْك.

قولُه: (**يتَراصُّونَ فيه**)، **الجَوهري**: رَصَصْتُ الشيءَ أَرُصُّهُ رَصّاً: أَلصَقْتَ بعضَه ببعض، وتَراصَّ القومُ، أي: تلاصَقُوا.

قولُه: (**في الجَوامع**)، **الجَوهري**: الجامعةُ: الغُلُّ؛ لأنّها تَجمَعُ اليدَيْنِ إلى العُنق.

قولُه: (**واثُبُوراهُ**)، **الراغبُ**: قولُه تعالى: ﴿وَٱدۡعُواْ ثُبُورٗا كَثِيرٗا﴾ هُو أن يقولَ: يا لَهْفتاهُ، ويا حَسْرَتاه! ونحوَ ذلك مِن ألفاظِ التأسُّف، والمعنى: يَحصُلُ لهُم غمومٌ كثيرةٌ(٣).

---

(١) هو جزءٌ من حديثٍ أخرجه البخاري (٥٣٧) من حديثِ أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٢٦٧).

(٣) «مفردات القرآن» ص٣١٥.

تعالَ يا ثُبورُ فهذا حِينُك وزمانُك. ﴿لَّا تَدْعُواْ﴾ أي: يقالُ لهم ذلك. أو: هُمْ أحِقَّاءُ بأن يقالَ لهم، وإن لم يكن ثمَّ قولٌ. ومعنى ﴿وَٱدْعُواْ ثُبُورًا كَثِيرًا﴾: أنكمَ وَقعتُم فيما ليس ثُبورُكم فيه واحداً، إنما هو ثُبورٌ كَثير؛ إمّا لأنَّ العذابَ أنواعٌ وألوانٌ كلُّ نوع منها ثُبور؛ لشدَّته وفظاعته. **أو لأنَّهم كلَّما نضجتْ جُلودهم بُدِّلوا غيرَها، فلا غايةَ** لهلاكِهم.

[﴿قُلْ أَذَٰلِكَ خَيْرٌ أَمْ جَنَّةُ ٱلْخُلْدِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ ۚ كَانَتْ لَهُمْ جَزَآءً وَمَصِيرًا * لَّهُمْ فِيهَا مَا يَشَآءُونَ خَٰلِدِينَ ۚ كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ وَعْدًا مَّسْـُٔولًا﴾ ١٥-١٦]

الراجعُ إلى الموصولَيْن محذوف، **يعني: وُعِدَها المتَّقون** وما يَشاؤونه. وإنما قيل: ﴿كَانَتْ﴾؛ لأنَّ ما وَعَدَه اللهُ وحدَه فهو في تحقُّقِه كأنّه قد كانَ. أو: كانَ مكتُوباً في اللَّوح قبل أن بَـرَأهم بأزمنةٍ مُتطاوِلة أنَّ الجنَّـةَ جَزاؤُهم ومَصيرهم. فإن قلتَ: **ما معنى قولِه:** ﴿كَانَتْ لَهُمْ جَزَآءً وَمَصِيرًا﴾؟ قلتُ: هو كقوله: ﴿نِعْمَ ٱلثَّوَابُ وَحَسُنَتْ مُرْتَفَقًا﴾

قولُه: (**أو لأنّهم كلّما نَضِجَت جُلودُهم بُدِّلوا غيرَها**)، فالكثرةُ على هذا ليست للتحديد، ولهذا قال: «لا غايةَ لهلاكِهم».

قولُه: (**يعني: وُعِدَها المُتَّقونَ**)، بيانٌ لتقريرِ الراجع إلى الموصُولِ الأوّل، وهِي: ﴿ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ﴾، وقولُه: «وما يشاؤونَه بيانٌ لتقديرِ الراجع إلى الموصُولِ الثاني وهُو: ﴿مَا يَشَآءُونَ خَٰلِدِينَ﴾.

قولُه: (**ما معنى قولِه تعالى:** ﴿كَانَتْ لَهُمْ جَزَآءً وَمَصِيرًا﴾)، يعني: قد عُلِمَ مِن قولِه: ﴿جَنَّةُ ٱلْخُلْدِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ﴾ كوْنُ الجَنّة جزاءَهم ومَصيرَهم، فما هذا التكرير؟ فأجابَ: إنّها كالتذييل لها إرادةً لمزيدِ مَدْحِ المكانِ لتبجُّحِ ساكنيه، كما أنّ قولَه: ﴿نِعْمَ ٱلثَّوَابُ وَحَسُنَتْ مُرْتَفَقًا﴾ [الكهف: ٣١] تذييلٌ لقولِه: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ جَنَّٰتُ عَدْنٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهِمُ ٱلْأَنْهَٰرُ يُحَلَّوْنَ﴾ [الكهف: ٣١]، وأنّ قولَه: ﴿بِئْسَ ٱلشَّرَابُ وَسَآءَتْ مُرْتَفَقًا﴾ [الكهف: ٢٩] تذييلٌ لقولِه: ﴿وَإِن يَسْتَغِيثُواْ يُغَاثُواْ بِمَآءٍ كَٱلْمُهْلِ يَشْوِى ٱلْوُجُوهَ﴾ [الكهف: ٢٩]، ودِلالتُه على المَدْح

[الكهف: ٣١]، فمَدَحَ الثوابَ ومكانه، كما قال: ﴿بِئْسَ ٱلشَّرَابُ وَسَآءَتْ مُرْتَفَقًا﴾ [الكهف: ٢٩]، **فذَمَّ العِقابَ ومكانَه**؛ لأنَّ النعيمَ لا يتمُّ للمتنعِّم إلّا بطِيبِ المكانِ وسَعَته ومُوافقتِه للمُراد والشَّهوة، وإلّا تَنغَّصَ، وكذلك العقابُ يَتضاعفُ **بغَثاثةِ الموضع** وضِيْقه وظُلْمتِه وجَمْعه لأسبابِ ....

مِن جهةِ تنكيرِه، أي: جزاءً مُوَفَّراً لا يَدخُلُ تحتَ الوَصْف، وإردافُهُ بقولِه: ﴿وَمَصِيرًا﴾ أي: مصيراً لا يُقادَرُ قَدْرُه، فالجزاءُ هنا كالثوابِ في تلك الآية، والمصيرُ كالمُرتفق، واجتماعُهما كالتَّتميم لِما يَتِمُّ به ما يُطلَبُ منَ المكانِ مِن الترَفُّهِ والتنعُّم. قال القاضي: إضافةُ الجَنّةِ إلى الخُلْدِ للمَدْح، أو للدِّلالةِ على خُلودِها، أو التمييزِ عن[1] جنّاتِ الدُّنيا[2].

قولُه: (**فذَمَّ العقابَ ومكانَه**)، يعني: قَدَّمَ قولَه تعالى: ﴿إِذَا رَأَتْهُم مِّن مَّكَانٍۭ بَعِيدٍ﴾ إلى قولِه تعالى: ﴿وَإِذَآ أُلْقُواْ﴾ الآية على قولِه: ﴿قُلْ أَذَٰلِكَ خَيْرٌ أَمْ جَنَّةُ ٱلْخُلْدِ﴾ الآية؛ ليُؤذِنَ بأنّ النّعيمَ لا يَتِمُّ إلّا بطِيبِ المكانِ وسَعَتِه ومُوافقتِه للمراد، فلذلك ذَكَرَ المصيرَ معَ الجزاء، وأنّ العقابَ يَتضاعَفُ بضِيقِ الموضِع وظُلْمتِه وجَمْعِه لأسبابِ الاجتواء، ولذلك ذَكَرَ ﴿وَإِذَآ أُلْقُواْ مِنْهَا﴾ وذَكَرَ ﴿مَكَانًا ضَيِّقًا﴾، ولعلّ قولَه: «فلذلك ذَكَرَ المصيرَ معَ ذِكْرِ الجزاء» واردٌ على الإبهام شملَ الجزاءَينِ والمصيرَيْنِ، فظَهَرَ أنّ هذه الآيةَ مُقابِلةٌ لتلك الآيات، يَدُلُّ عليه قولُه تعالى: ﴿أَذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾، فإنّ المشارَ إليه العقابُ والمكانُ الضيِّق، وتسميتُه بالخَيْرِ للتّهكُّم والسُّخْرِيَة؛ ليزيدَ في غَيْظِهم، أو أنّ ذِكْرَ ثوابَ العدوِّ وتَنعُّمِه سببٌ لتغيُّظِ العدوِّ وتحَسُّرِه.

قولُه: (**بغَثاثةِ الموضع**)، **الأساس**: حديثُكم غَثّ، وسلاحُكم رَثٌّ، وأغَثَّ فلانٌ في كلامِه: إذا تكلَّمَ بما لا خيرَ فيه، وسَمِعتُ صَبيّاً مِن هُذَيْلٍ يقول: غَثَتْ علينا مكّةُ، فلا بُدَّ لنا منَ الخروج.

---

(١) في (ط): «أو للتمييز من».

(٢) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٠٩).

الاجْتِواء والكَراهة؛ فلذلك ذكر المَصير مع ذِكْرِ الجَزاء. والضَّميرُ في ﴿كَانَ﴾ لـ﴿مَا يَشَآءُونَ﴾. والوَعد: المَوْعود، **أي: كان ذلك مَوعُوداً واجباً على ربِّك إنجازُه**، حَقيقاً أن يُسأَلَ ويُطلَب؛ لأنه جزاءٌ وأَجرٌ مُستحَقٌّ. وقيل: قد سَأله النَّاسُ والملائكةُ في دَعواتهم: ﴿رَبَّنَا وَءَاتِنَا مَا وَعَدتَّنَا عَلَىٰ رُسُلِكَ﴾ [آل عمران: ١٩٤]، ﴿ءَاتِنَا فِى ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِى ٱلْـَٔاخِرَةِ حَسَنَةً﴾ [البقرة: ٢٠١]، ﴿رَبَّنَا وَأَدْخِلْهُمْ جَنَّٰتِ عَدْنٍ ٱلَّتِى وَعَدتَّهُمْ﴾ [غافر: ٨].

[﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَيَقُولُ ءَأَنتُمْ أَضْلَلْتُمْ عِبَادِى هَٰٓؤُلَآءِ أَمْ هُمْ ضَلُّوا۟ ٱلسَّبِيلَ * قَالُوا۟ سُبْحَٰنَكَ مَا كَانَ يَنۢبَغِى لَنَآ أَن نَّتَّخِذَ مِن دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَآءَ وَلَٰكِن مَّتَّعْتَهُمْ وَءَابَآءَهُمْ حَتَّىٰ نَسُوا۟ ٱلذِّكْرَ وَكَانُوا۟ قَوْمًۢا بُورًا﴾ ١٧ - ١٨]

قولُه: (**الاجتواء**)، يقال: اجتوَيْتُ البلدَ: إذا كرِهتَ المقامَ به، وإن كنتَ في نعمةٍ.

قولُه: (**أي: كان ذلك موعوداً واجِباً على ربِّك إنجازُه**)، قال القاضي: وما في «على» مِن معنى الوجوب؛ لامتناع الخُلْفِ في وَعْدِه، ولا يَلزَمُ منهُ الإلجاءُ إلى الإنجاز؛ فإنّ تَعلُّقَ الإرادةِ بالموعودِ مُقدَّمٌ على الوَعْدِ الموجبِ للإنجاز[1].

وقال الإمام: قالوا: الواجبُ هُو الذي لو لم يُفعَلْ لاستحَقَّ تاركُهُ الذَّمَّ، أو أنهُ: الذي يكونُ عدَمُه مُمتنِعاً، فعلى التقديرَيْنِ يَلزَمُ أن يكونَ مُلْجَأً إلى الفعل، والمُلجَأُ إلى الفعلِ لا يكونُ قادراً، ولا يكونُ مُستحِقّاً للثّناءِ والمَدْح؟ وأجابَ: أنّ فعلَ الشيءِ متقدِّمٌ على الإخبارِ عن فعلِه، وعن العِلم بفعلِه، فيكونُ ذلك الفعلُ فعلاً لا على سَبيل الإلجاء، فكان قادراً مستَحِقّاً للثّناءِ والمَدْح[2].

ومعنى قولِه: ﴿وَعْدًا مَّسْـُٔولًا﴾: مِن حقِّه أن يكونَ مسؤولاً؛ لأنهُ حَقٌّ واجب، إمّا بحُكم الاستحقاقِ على قولِ المعتزلة، أو بحُكم الوَعْدِ على قولِ أهلِ السُّنة.

---

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ٢١٠).

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢٤: ٦٠).

﴿يَحْشُرُهُمْ﴾، ﴿فَيَقُولُ﴾ كِلاهما بالنُّون والياء. وقُرئ: (نَحشِرهم) بكسرِ الشين. ﴿وَمَا يَعْبُدُونَ﴾ يريد: المَعبُودين من الملائكةِ والمَسيحِ وعُزير. وعن الكلبيِّ: الأصنام يُنطِقُها اللهُ. ويجوزُ أن يكون عامًّا لهم جميعاً. فإن قلتَ: كيف صحَّ استعمالُ «مَا» في العُقلاء؟ قلتُ: هو موضوعٌ على العُموم للعُقلاء وغيرِهم، بدليلِ قولِكَ إذا رأيتَ شَبحاً مِن بَعيد: ما هو؟ فإذا قيل لك: إنسانٌ، قلتَ حينئذٍ: مَن هو؟ ويدلُّك قولُهم: «مَن» لِما يَعقل. أو أُريدَ به الوصفُ، كأنه قيل: ومَعبُودِيهم، ألا تراكَ تقول إذا أردتَ السؤالَ عن صِفَةِ زيد: ما زيدٌ؟ تعني: أطويلٌ أمْ قصير؟ أفقيهٌ أَمْ طبيب؟

قولُه: (﴿يَحْشُرُهُمْ﴾، ﴿فَيَقُولُ﴾ كلاهُما بالنُّون)، ﴿يَحْشُرُهُمْ﴾ بالياءِ: حَفْصٌ. والباقونَ: بالنُّون. و«نقولُ» بالنُّون: ابنُ عامر، وبالياء: غيرُه[1].

قولُه: (وقُرِئَ: «نَحشِرُهم» بكسرِ الشِّين)، قال ابنُ جِنِّي: قَرأَها الأعرَجُ، وهذا وإن كان قليلاً في الاستعمال، فإنهُ قويٌّ في القياس، وذلك أنّ «يَفعِلُ» في المتعدِّي أقيَسُ من«يَفْعُلُ»، فضَرَبَ يَضرِبُ أقيَسُ مِن: قَتَل يَقْتُلُ؛ وذلك أنّ«يَفْعُلُ» إنّما بابُها الأقيَسُ أن يَأتيَ في مضارع «فَعُلَ»، كظَرُفَ يَظرُف[2].

قولُه: (ويجوزُ أن يكونَ عامّاً لهم جميعاً)، يَأباهُ جوابُ المعبودِين، وهُو قولُهم: ﴿سُبْحَانَكَ مَا كَانَ يَنبَغِي لَنَآ﴾؛ لأنّهم ملائكةٌ معصُومونَ وأنبياءُ معصُومون، كما قالهُ في موضعِه، فلا يَدخُلُ فيه الأصنام، لكنْ عَدَلَ إلى «ما» إجراءً للمعبُودِينَ مَجْرَى غيرِ ذوي العقولِ تحقيراً لشأنِهم لغايةِ قصُورِهم عن معنى الرُّبوبيّة، وتنبيهاً على المُجانَسةِ المُنافيةِ للأُلوهيّة.

قولُه: (ويَدُلُّك قولُهم: «مَنْ» لِما يَعقِلُ)، يعني: يُفسَّرُ «مَن» بـ«ما»، ولا يُفسَّرُ «ما» بـ«مَن»، فَدلَّ أنّ «ما» أعَمُّ مِن «مَن».

---

(١) انظر: «حجّة القراءات» ص٥٠٨.
وهذه الفقرة سقطت من (ط).

(٢) «المحتسب» (٢: ١١٩).

فإن قلتَ: ما فائدةُ «أنتم» و«هم»؟ وهلّا قيل: أأضللتُم عبادي هؤلاءِ، أم هم ضلُّوا السبيل! قلتُ: ليس السؤالُ عن الفعلِ ووُجوده؛ **لأنه لولا وُجودُه لـمَا توجَّه هذا العِتابُ**، وإنما هو عن مُتولِّيه، فلا بدَّ من ذِكْره وإيلائه حَرْفَ الاستفهام؛ حتى يُعلَمَ أنه المسؤولُ عنه. فإن قلتَ: فاللهَ سبحانه قد سَبَقَ عِلْمه بالمسؤول عنه، فما فائدةُ هذا السؤال؟ قلتُ: فائدتُه: أن يُجيبوا بما أَجابوا به، حتى يبكّتَ عَبَدَتهم بتَكذيبِهم إيّاهم، فيُبْهَتُوا **ويَنخزِلوا** وتزيدَ حَسرتُهم، ويكونَ ذلك نوعاً ممّا يَلحقُهم من غَضَبِ الله وعذابه، ويَغتبِطَ المؤمنون ويَفرحُوا بحالهم ونَجاتِهم من فَضيحة أولئك، ولتكونَ حكايةُ ذلك في القرآنِ لُطفاً للمكلَّفين. **وفيه كسرٌ بيِّن لقولِ مَن يَزعُمُ أنَّ اللّـهَ يُضِلُّ عبادَه على الحقيقة،** ....

قولُه: (**لأنهُ لولا وجودُه لَمَا تَوجَّهَ هذا العِتَابُ**)، يعني: السّؤالُ سؤالُ عِتاب، وهُو يَستدعي حصُولَ الفعلِ منَ الضّالِّينَ، ليَصحَّ توَجُّهُ العِتابِ إلى المعبودِينَ، والغَرَضُ تقريعُ الضّالِّينَ وتوبيخُهم، فوجَبَ أن يُسأَلَ عن فاعلِ الفعل، لاعنِ الفعلِ نفْسِه.

قولُه: (**ويَنخَزِلوا**)، أي: ينقطعوا. **الأساس**: انخَزَلَ في مِشيتِه: استَرخَى، وأقدَمَ على الأمرِ ثُم انخذل عنهُ، أي: ارتَدَّ وضَعُفَ، وانخَزَلَ عن جوابِ ما قلتُ لهُ.

قولُه: (**وفيه كسرٌ بيِّنٌ لقولِ مَن يَزعُمُ أنّ اللهَ يُضلُّ عبادَه على الحقيقة**)، إلى آخِرِه. قال صاحبُ «التقريب»: والمعنى: أنتُم أضْلَلتُموهم أم هُم ضَلُّوا؟ وهذا أعَمُّ مِن أنّهم ضَلُّوا بأنفُسِهم أو أضَلَّهم غيرُهم، فلا يَدُلُّ على الخاصِّ كما تبَجَّحَ به صاحبُ «الكشّاف».

وقال صاحبُ «الفرائد»: أمّا الجوابُ عن قولِه: «فيتبَرَّؤونَ مِن إضلالِهم، ويَستعيذُونَ به أن يكونوا مُضلِّينَ» إنّما تبَرَّؤوا واستعاذوا به منهُ؛ لأنّهم يَستحِقُّونَ العذابَ بإضلالِهم، ولم يكنْ مِنهم إضلالٌ، فيجبُ عليهم أن يقولوا ذلك ليندفعَ عنهُم ما يَستحِقُّونَ به منَ العذاب، وذلك أنّهم مسؤولونَ عمّا يفعَلون، واللهُ تعالى لا يُسألُ عمّا يفعَلُ، فيَلحَقُ بهمُ النُّقصانُ إن ثَبَتَ عليهم، ولا يُمكنُ لُحوقُه به؛ لأنهُ يفعَلُ ما يشاءُ ويَحكُمُ ما يريد، ولا يُسألُ عمّا يفعَلُ. وعن قولِه: «ولقد نَزَّهوهُ حينَ أضافوا» إلى آخِرِه، هُو أنّ قولَهم: ﴿وَلَٰكِن مَّتَّعْتَهُمْ﴾ إلى

....

آخِرِه»، لا يُنافي نسبةَ الإضلالِ إليه على الحقيقة. وأيضاً، ما يؤدِّي إلى الإضلال إذا كان منهُ وكان معلوماً لهُ أنّهم يَضِلُّونَ به، كان فيه ما في الإضلالِ بالحقيقة، فوجَبَ ـ على مذهبِه ـ أن لا يجوزَ عليه أيضاً. وعن قولِه: «ولو كان هو المُضِلَّ على الحقيقةِ لكان الجوابُ العتيدُ أنْ يقولَ: بل أنتَ أضلَلْتَهم»، هذا غيرُ مستقيم؛ لأنهُ تعالى ما سَأَلَهم إلّا عن أحدِ الأمرَيْنِ: إضلالِهِم إيّاهم، أو إضلالِهِم بأنفسِهم، فكيف يكونُ بل أنتَ أضلَلْتَهم جَواباً عتيداً؟ بل هُو جوابٌ لِمَن قال: مَن أضَلَّهم، واللهُ الهادي.

وقال الإمامُ: قالتِ المعتزلةُ: لو كان قولُه: ﴿وَلَٰكِن مَّتَّعْتَهُمْ وَءَابَآءَهُمْ﴾ دَلَّ على ما ذكَرْتُموهُ لَلزِمَ أن يصيرَ اللهُ تعالى محجوجاً. ومعلومٌ أنهُ ليس الغَرَضُ ذلك، بلِ الغَرَضُ أن يصيرَ الكافرُ محجوجاً مُفْحَماً مَلُوماً؟ وأجابَ أصحابُنا بأنّ القُدرةَ على الضّلالِ إنْ لم تَصلُحْ للاهتداءِ فالإضلالُ منَ الله، وإنْ صَلُحَتْ لم تترَجَّحْ مَصْدَرِيّتُها للضّلالِ على مَصْدَرِيّتِها للاهتداء إلّا بمُرجِّح منَ الله تعالى، وعندَ ذلك يعودُ السّؤال[1].

ثُمّ قال الإمامُ: إنّ الاستفهامَ في ﴿ءَأَنتُمْ أَضْلَلْتُمْ عِبَادِى﴾ واردٌ على سَبيلِ التقريع للمشركين؛ لأنهُ تعالى كان عالماً في الأزَلِ بحالِ المسؤولِ عنهُ، كما قيل لعيسَى عليه السّلامُ: ﴿ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [المائدة: ١١٦]، وفائدتُه أنّ المعبودِينَ لمّا بَرَّؤوا أنفُسَهم، أحالوا ذلك الضَّلالَ إليهم، صار تبرُّؤُهم عنهم أشَدَّ في حَسْرتِهم وحَيْرتِهم، فوافَقَ جوابُهم هذا: ﴿سُبْحَٰنَكَ مَا كَانَ يَنۢبَغِى لَنَآ أَن نَّتَّخِذَ مِن دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَآءَ﴾ جوابَ عيسى عليه السّلامُ: ﴿سُبْحَٰنَكَ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِى بِحَقٍّ﴾[2] [المائدة: ١١٦].

وقال القاضي: ﴿وَلَٰكِن مَّتَّعْتَهُمْ وَءَابَآءَهُمْ﴾ بأنواع النِّعَم، فاستغرقوا في الشَّهَوات، حتّى غَفَلوا عن ذِكْرِك، أو التذكُّرِ لآلائك، والتدبُّرِ في آياتِك، وهُو نسبةٌ للضّلالِ إليهم مِن

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٤: ٦١).

(٢) «المصدر السابق» (٢٤: ٦٢).

....

حيثُ إنهُ بكَسْبِهم، وإسنادُ لهُ إلى ما فَعَلَ اللهُ بهم فحَمَلَهم عليه، وهُو عينُ ما ذهَبْنا إليه فلا يَنتهِضُ حُجّةً علينا للمعتزلة، ﴿وَكَانُوا قَوْمًا بُورًا﴾ أي: في قضائكَ هالكين[١].

وقلت: ولـمّا كان السُّؤالُ على[٢] التعريضِ التّوبيخيِّ، والمقصُودُ تبكيتُهم، وإلزامُ الحُجّةِ عليهم، وتفضيحُهم على رؤوسِ الأشهاد، أجابوا أوّلاً بما يَدُلُّ على تبرُّؤهم مِن نسبةِ الإضلالِ إلى أنفُسِهم بأقصَى ما يُمكنُ منَ المبالغة خِذْلاناً لهُم، وكان مِن حقِّ الظاهِر: أنّا ما أضلَلْناهُم، فأطْنَبوا بقولِهم: ﴿سُبْحَانَكَ﴾ إلى آخِرِه، تعجُّباً، أي: كيف يَصحُّ منّا أن نَصِفَكَ بما لا يَليقُ بجَلالِك، ونحن عالمونَ بالتقديس، وكيف يستقيمُ لنا أن نَحمِلَ غيرَنا أن يتولَّوْنا دونَك، ونحن العابِدونَ. وثانياً: بما يَدُلُّ على أنّ الكَفَرَة هم ضَلُّوا السَّبيل، لكنْ بتقديرِ الله وإضلالِه، فأَطنَبوا في تعبيرِهم بقولِه: «لكنْ مَتَّعتُهم» إلى آخِرِه، يعني: متَّعتُهم بطُولِ العُمرِ وَسَعةِ الرِّزقِ حتّى يَجعَلوا ذلك سبباً في زيادةِ الشُّكرِ مِن قَبُولِ الذِّكرِ الذي عُرِضَ عليهم وهُو القرآنُ، والتمسُّكِ بمُقتضاهُ مِن تصديقِ مَن جاء به لكوْنِه مُعجزةً، والإيمانِ بما فيه مِن إثباتِ التوحيدِ والحَشْرِ والنَّشْر، فعكَسوا ذلك وجَعَلوهُ سبباً للثَّباتِ على اتّخاذِ الشُّركاءِ، حتّى جَرَّهم ذلك إلى تَرْكِ الذِّكرِ وعدَم المُبالاةِ به، كقوله تعالى: ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾ [الواقعة: ٨٢].

ويَنصُرُ القولَ بأنّ المُرادَ بالذِّكرِ القرآنُ قولُه: «والذِّكْرُ: ذكْرُ الله والإيمانُ به، أو القرآن»، وما نَقَله مُحيي السُّنةِ في «تفسيرِه»: ﴿حَتَّىٰ نَسُوا الذِّكْرَ﴾ تركوا الموعِظةَ والإيمانَ بالقرآن[٣].

ويُساعدُ هذا التأويلَ قضيّةُ النَّظْم، فإنّ قولَه: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ﴾ متّصلٌ بأوّلِ السُّورة، وهُو قولُه تعالى: ﴿وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ﴾ [الفرقان: ٢]، وقولَه: ﴿وَاتَّخَذُوا مِن دُونِهِ آلِهَةً﴾ أي: اتّخذوا مِن دُونِ الله آلهةً زَعموا أنّها أولادٌ لله وشُركاءُ له

---

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ٢١١).

(٢) في (ط): «عن».

(٣) «معالم التنزيل» (٦: ٧٦).

حيثُ يقول للمَعبُودين مِن دُونه: أأنتم أَضلَلتم، أَمْ هم ضَلُّوا بأنفسِهم؟ فيَتبرَّؤون من إضلالِهِمْ **ويَستعيذون به أن يَكونوا مُضلِّين**، ويقولون: بل أنتَ تفضَّلتَ مِن غيرِ سابقةٍ على هؤلاء وآبائهم تفضُّلَ جَواد كريم. فجَعلوا النِّعمةَ التي حقُّها أن تكونَ سَبَبَ الشُّكر، سَبَبَ الكُفر ونسيانِ الذِّكر، وكانَ ذلك سببَ هلاكِهم، فإذا برَّأتِ الملائكةُ والرُّسل أنفُسَهم مِن نِسبةِ الإضلالِ ـ الذي هو عَملُ الشياطين ـ إليهم، واستعاذُوا منه، فهم لربِّهم الغنيِّ العَدْل أشدُّ تبرئةً وتنزيهاً منه، ولقد نزَّهوه حين أضافُوا إليه

في الإلهيّة، وأدَّى ذلك إلى تكذيبِهمُ الذِّكرَ ـ أي: القرآنَ ـ أوّلاً بقولِهِم: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّآ إِفْكٌ ٱفْتَرَىٰهُ﴾، و﴿أَسَٰطِيرُ﴾، وتكذيبِهمُ الرسُولَ ﷺ ثانياً بقولِهِم: «مالِ هذا الرسُولِ يَأكُلُ الطَّعامَ، ويَمْشي في الأسواقِ»، فرَضُوا بالإلٰهِ أن يكونَ حَجَراً، وأَبَوا الرسُولَ أن يكونَ بشَراً، وتكذيبِهمُ اللهَ آخِراً، حيثُ أنكَروا البعثَ والحَشْرَ، وإليه الإشارةُ بقولِه: ﴿بَلْ كَذَّبُوا۟ بِٱلسَّاعَةِ﴾ كما مَرَّ أنهُ مُستَلزِمٌ لتكذيبِ الله.

وتحريرُ المعنى: ويومَ نَحشُرُهم وما اتَّخَذوا مِن دونِ الله أولياءَ، حينَئذٍ يَعلَمونَ أنّهم أوّلُ من يُخاصِمهُم ويخذُلُهم إذا سُئلوا: أنتم أَضْلَلتُم عبادي أنْ كنتُم أولياءَهم وشُركاءَ الله، وأنتُم حَملتُموهُم على ذلك التقوُّلِ والتكذيب، أم هُم مِن عندِ أنفُسِهم تفوَّهوا به؟ فيُجيبونَ بما يُلقِمُهمُ الحَجَرَ، أي: هؤلاء الكافرونَ للنّعمةِ همُ الذين عَكَسوا الأمرَ وضَلُّوا، وحَقَّتْ عليهم كلمةُ العذابِ والبَوار، يَدُلُّ عليه قولُه: ﴿فَقَدْ كَذَّبُوكُم بِمَا تَقُولُونَ فَمَا تَسْتَطِيعُونَ صَرْفًا وَلَا نَصْرًا﴾، فظَهَرَ مِن بيانِ النَّظْم أنّهم لو أجابوا بقولِه: بل أنت[1] أضْلَلتَهم، أبعَدوا المَرْمَى.

قولُه: **(ويَستعيذونَ به أن يكونوا)** أي: يستعيذون بالله مِن أن يكونوا مُضِلِّينَ، و«يقولون»: عطفٌ على «فيَتَبَرَّؤونَ»، والفاءُ نتيجةُ مجموعِ قولِه: «حيثُ يقولُ للمعبودِينَ مِن دونِه: أأنتُم أضْلَلْتُموهم أم هُم ضَلُّوا بأنفُسِهم؟».

---

(١) في (ط): «أنتم»، والمثبت من (ط) و(ح)، وهو الصواب.

التفضُّلَ بالنعمة والتمتيعَ بها، وأسنَدُوا نسيانَ الذِّكر والتسبُّبَ به للبَوارِ إلى الكَفَرة، **فشَرَحُوا الإضلالَ المجازيَّ** الذي أسنَدَه اللهُ تعالى إلى ذاتِه في قوله: ﴿يُضِلُّ مَن يَشَآءُ﴾ [الرعد: ٢٧]، ولو كانَ هو المُضِلَّ على الحقيقة لَكانَ الجوابُ العَتيد أن يقولوا: بَلْ أنتَ أضللتَهم. والمعنى: أأنتم أوقعتُموهم في الضَّلالِ عن طريقِ الحقِّ؟ أم هم ضَلُّوا عنه بأنفُسِهم؟ وضَلَّ: مُطاوع أضلَّه، وكانَ القياسُ: ضلَّ عن السبيل، إلّا أنهم تَـرَكُوا الجارَّ كما تَـرَكُوه في: هَداه الطريقَ، والأصلُ: إلى الطريقِ، وللطَّريق. **وقولهم: أضَلَّ البعيرَ**، في معنى: جَعَلَه ضالًّا، أي: ضائعاً، لـمّا كانَ أكثرُ ذلك بتفريطٍ مِن صاحبِه وقلَّةِ احتياطٍ في حِفْظه قيل: أضلَّه، سواء كانَ منه فِعلٌ أَوْ لم يكن. ﴿سُبْحَـٰنَكَ﴾: تعجُّبٌ منهم، قد تعجَّبوا ممّا قيل لهم؛ لأنهم ملائكةٌ وأنبياءُ مَعصُومون، فما أبعدَهم عن الإضلال الذي هو مختصٌّ بإبليسَ وحِزْبه. أو نَطَقُوا بـ﴿سُبْحَـٰنَكَ﴾؛ ليَدُلُّوا على أنهم المُسبِّحون المُقدِّسُون المَوْسُومون بذلك، فكيفَ يَلِيقُ بحالهم أن يُضِلُّوا عبادَه؟! أو قَصَدُوا به تنزيهَه عن الأنْدَاد، وأن يكونَ له مَلَكٌ أو نبيٌّ أو غيرُهما نِدًّا. ....

قولُه: (**فشَرَحوا الإضلالَ المَجازيَّ**)، يعني: قولَه: ﴿يُضِلُّ مَن يَشَآءُ﴾ [الرعد: ٢٧] مُجمَلٌ لِما عُلِم، بدليلِ الحُسنِ والقُبْح العَقْليَّيْنِ أنهُ لا يجوزُ إسنادُ الإضلالِ إلى الله، وإسنادُهُ إليه تعالى على المَجازيّ، ولا بُدَّ مِن بيانِ العِلاقة، وبيانُها ما يُعلَمُ مِن قولِ المعبودِينَ هاهنا: ﴿وَلَـٰكِن مَّتَّعْتَهُمْ وَءَابَآءَهُمْ حَتَّىٰ نَسُوا۟ ٱلذِّكْرَ﴾ فبيَّنوا أنّ العِلاقةَ هِي تَمتُّعُهم بالنِّعم المؤدِّي إلى البَطَرِ والطُّغيان.

قولُه: (**وقولُهم: أضَلَّ البعيرَ**)، متّصلٌ بقولِه: «الإضلالُ المَجازيُّ: الذي أسنَدَه اللهُ إلى ذاتِه»، يعني: أنّ العَرَب أيضاً تقولُ: أضَلَّ البعيرَ، في معنى: جعلَه ضَالًّا، فإنّ أحداً لا يتَحرَّى في إضلالِ بعيرِه، لكنْ إذا أهمَلَ في حِفظِه كأنهُ تسبَّبَ في إضلالِه، فأسنَدوا الإضلالَ إليه على المَجاز، وإذا جازَ إسنادُ الفعلِ إلى غيرِ الفاعل بهذه المُلابَسةِ الضّعيفة، فلأنْ يجوزَ الإسنادُ إليه بالتمتيع أوْلَى، وإليه أومَى بقولِه: «سواءٌ كان معَه فعلٌ أو لم يكنْ»، والجوابُ ما نقَلْناهُ عن صاحبِ «الفرائد».

ثم قالوا: ما كانَ يصحُّ لنا ولا يَستقيم ونحنُ مَعصُومون أن نتولَّى أحداً دُونَك، فكيف يصحُّ لنا أن نَحمِلَ غيرَنا على أن يتولَّونا دُونَك؟! أَوْ: ما كانَ يَنبغي لنا أن نكونَ أمثالَ الشياطينِ في تولِّيهمُ الكفّارَ كما تولّاهم الكفّارُ. قال اللهُ تعالى: ﴿فَقَٰتِلُوٓاْ أَوۡلِيَآءَ ٱلشَّيۡطَٰنِ﴾ [النساء: ٧٦] يريدُ الكفَرة، وقال: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَوۡلِيَآؤُهُمُ ٱلطَّٰغُوتُ﴾ [البقرة: ٢٥٧]. **وقرأ أبو جعفرٍ المَدَنيُّ: (نُتَّخَذَ) على البناءِ للمفعول.** ....

قولُه: (**ثُم قالوا: ما كانَ يَصحُّ لنا**)، «ثُم» هاهنا: للتَّراخي في الإخبار، يعني: جعَلوا ﴿سُبۡحَٰنَكَ﴾ تَوْطئةً وتمهيداً لقولهم: ﴿مَا كَانَ يَنۢبَغِي لَنَآ أَن نَّتَّخِذَ مِن دُونِكَ مِنۡ أَوۡلِيَآءَ﴾ إمّا على إرادةِ مُطلَقِ التعجُّبِ ممّا قيلَ لهم مِن قولِه: ﴿ءَأَنتُمۡ أَضۡلَلۡتُمۡ عِبَادِي﴾، أو نَطَقوا بكلمةِ التسبيح كنايةً عن البراءةِ عن أنفُسِهم ذلك القولَ، أو أرادوا موضوعَها اللُّغَويَّ منَ التنزيه والتقديس، قَدَّسُوا ساحةَ جَلالِ الله عمّا لا يَليقُ بحَضْرتِه منَ النِّدِّ والضِّدِّ، أمّا قولُه: «ما كان يَصحُّ لنا ولا يستقيمُ ونحن معصُومونَ أن نَتولَّى أحداً دونَك»، إلى آخِرِه، فمبنيٌّ على التقديس.

قولُه: (**أو: ما كان ينبغي لنا أن نكونَ أمثالَ الشّياطين**)، مَبْنيٌّ على الإضلالِ الذي بَنَى عليه الوجهَيْنِ الأوَّلَيْن، والظاهرُ أنّ «أو» في قولِه: «أو ما كان ينبغي لنا»: للإباحة، فيَصحُّ جَعْلُ كلٍّ منَ الوجهَيْنِ لكلٍّ منَ الوجوهِ الثلاثة، ويَصحُّ الجَمْعُ بينَهما كقولِك: جالسٌ الحسَنُ أو ابنُ سِيرين.

قولُه: (**وقرَأَ أبو جعفرٍ المَدَنيُّ: «نُتَّخَذَ» على البناءِ للمفعول**)، قال ابنُ جِنِّي: وهِي قراءةُ زيدِ بن ثابتٍ وأبي الدّرداءِ وأبي جَعْفرٍ ومجاهدٍ والحسَنِ وغيرِهم. فعلى هذا ﴿مِنۡ أَوۡلِيَآءَ﴾ في موضع المفعولِ به، أي: ما كان ينبغي لنا أن نُتَّخَذَ مِن دُونِك أولياءَ، ودخَلَتْ «مِن» زائدةً لمكانِ النَّفْي، كقولِك: اتَّخَذْتُ زيداً وكيلاً، فإنْ نفيْتَ قلتَ: ما اتَّخذتُ زيداً مِن وكيل، وهذا في المفعولِ به، وأمّا قراءةُ الجماعةِ فقولُه: ﴿مِنۡ أَوۡلِيَآءَ﴾ في موضع المفعولِ به، كقولِك: ضَرَبْتُ رجُلاً فإنْ نَفَيْتَ قلتَ: ما ضَربْتُ مِن رجُل[1].

(١) «المحتسب» (٢: ١٢٠) ولتمامِ الفائدة انظر: «البحر المحيط» (٨: ٩١).

....

وقال الزجَّاجُ: هذه القراءةُ خطأٌ؛ لأنّك تقولُ: ما اتَّخذتُ مِن أحدٍ وَلِيّاً، ولا يجوزُ: ما اتَّخَذْتُ أحداً مِن وَلِيّ؛ لأنّ «مِن» إنّما دخلتْ لأنّها تَنفي واحداً في معنى جميع، تقولُ: ما مِن أحدٍ قائماً، وما مِن رجُلٍ مُحِبّاً لِما يَضُرُّه، ولا يجوزُ ما رجُلٌ مِن مُحبٍّ لِما يَضُرُّه، ولا وَجْهَ عندَنا لهذا البتّةَ، ولو جازَ هذا لجازَ في قولِه: ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ﴾ [الحاقة: ٤٧] إلّا أن يُسقِطَ «مِنْ» الثانيةَ فيُقال: أن نَتَّخذَ مِن دونِك أولياءَ، فيَصحُّ الكلامُ، ويَصحُّ المعنى. وقال الزّجَّاجُ: وأجازَ الفَرّاءُ هذه القراءةَ على ضَعْف، وزَعَمَ أنهُ يَجعَلُ ﴿مِنْ أَوْلِيَآءَ﴾ هُو الاسمَ، ويَجعَلُ الخبَرَ ما في «نُتَّخذ»، كأنهُ يجعَلُه على القلبِ(١).

ونقَلَ صاحبُ «المَطلَع» عن صاحبِ النَّظْم أنهُ قال: الذي يوجبُ سُقوطَ هذه القراءةِ أنّ «مِن» لا تَدخُلُ إلّا على مفعولٍ لا مفعولَ دونَه، فإذا كان قبْلَ المفعولِ مفعولٌ سِواهُ لم يَحسُنْ دُخولُ «مِن»، مثلَ قولِه تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلَّهِ أَن يَتَّخِذَ مِن وَلَدٍ﴾ [مريم: ٣٥] فقولُه: ﴿مِن وَلَدٍ﴾ لا مفعولَ سواه، ولو قال: ما كان اللهُ أن يَتَّخذَ أحداً مِن وَلَدٍ، يَحسُنُ فيه دخولُ «مِن»؛ لأنّ الاتّخاذَ مشغولٌ بـ«أحد». كذلك قولُه: ﴿مَا كَانَ يَنۢبَغِى لَنَآ أَن نَّتَّخِذَ﴾ قد قامتِ النُّونُ المضمومةُ فيه مقامَ المفعول، وشُغِلَ الاتّخاذُ به، فلم يَقتَضِ «مِن» في المفعولِ الذي بعدَه.

وقلتُ: فعُلِمَ مِن هذا أنّ ابنَ جِنِّيٍّ أجازَ أن يُزادَ «مِن» في المفعولِ الثاني، وأبَى الزجَّاجُ إلّا أن تُزادَ في المفعولِ الأوّل. وذهبَ صاحبُ النَّظْمِ إلى أنْ يُزادَ في مفعولٍ واحد، وبَنَى المصنِّفُ كلامَه على كلام الزجَّاج، حيثُ قال: «والثانيةُ منَ المتعدِّي إلى مفعولَيْن»، أي: قراءةُ أبي جَعْفر، أحدُهُما: ما أُقيمَ مقامَ الفاعل، والثاني: ﴿مِنْ أَوْلِيَآءَ﴾ على أن تكونَ «مِن» تبعيضيّةً لا زائدةً.

ولِناصِرِ قولِ ابنِ جِنِّي على قولِ الزجّاج أن يقولَ: إنّ المثالَ الذي أتَى به الزجَّاجُ غيرُ مناسبٍ للآية؛ لأنّ المفعولَ الأوّلَ في الآيةِ خاصٌّ، وكذا في المثالِ الذي أتى به ابنُ جِنِّيّ، فيصحُّ التعميمُ في الثاني، كما قال: ما اتَّخذتُ زيداً مِن وكيل، أي: أيَّ وكيلٍ كان مِن أصنافِ

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٦٠-٦١).

وهذا الفعلُ ـ أعني «اتَّخذ» ـ يَتعدَّى إلى مفعولٍ واحد، كقولك: اتَّخذ وَليًّا، وإلى مفعولَيْن، كقولك: اتَّخذ فلانًا وَليًّا، قال اللهُ تعالى: ﴿أَمِ ٱتَّخَذُوٓاْ ءَالِهَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ﴾ [الأنبياء: ١]، وقال: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: ١٢٥] فالقراءةُ الأُولى مِنَ المُتعدِّي إلى واحد؛ وهو ﴿مِنْ أَوْلِيَآءَ﴾، والأصلُ: أن نَتَّخذَ أولياءَ، فزيدت ﴿مِنْ﴾ لتأكيدِ معنى النفي. والثانيةُ مِنَ المتعدِّي إلى مفعولَيْن؛ فالأوّل: ما بُني له الفعل، والثاني: ﴿مِنْ أَوْلِيَآءَ﴾، و﴿مِنْ﴾ للتَّبعيض، أي: لا نُتَّخَذُ بَعْضَ أولياءَ. وتنكيرُ ﴿أَوْلِيَآءَ﴾ مِن حيثُ إنهم أولياءُ مخصوصُون؛ وهم الجِنُّ والأصنام. والذِّكرُ: ذِكرُ الله والإيمانُ به. أو: القرآنُ والشَّرائع. **والبُور: الهَلاك**، يُوصَفُ به الواحد والجَمْع، ويجوزُ

الوُكلاء، كذا في الآية: ما نَتَّخِذُ نحن مِن دونِك ما يقَعُ عليه اسمُ الوِلاية؛ فإنّ الوَليَّ قد كان معبوداً وناصراً ومالكاً مخدوماً، بخلافِ قولِ الزجَّاج: ما اتَّخذتُ أحداً مِن وليٍّ، فإنّ فيه العمومَ في المفعولِ الأوّلِ والثاني، فإذَنْ لا حاجةَ إلى جَعْل «مِن» تبعيضاً.

بقِيَ على المصنِّفِ سؤالٌ آخَرُ، وهُو أنّ «مِن» إذا كانت للتبعيض، فلَمْ نكُنْ أولياء؛ لأنّ المعنى: ما صَحَّ للكُفّارِ أن يتَّخِذونا مِن دونِك بعضَ أوليائهم؟ وأجابَ: أنَّ القائلينَ الملائكةُ والأنبياء، فتَعيَّنَ أن يكونَ الباقي الجِنَّ والأصنامَ؛ لأنّ المعبُودِينَ مُنحصِرونَ في هؤلاء، يَدُلُّ عليه قولُه فيما سَبَقَ. ويجوزُ أن يكونَ المعبُودونَ عامّاً، قال السَّجَاوَنْديُّ: تقولُ: اتَّخذتُه مِن أوليائي، وحَسِبتُه مِن أصفيائي، والمعنى: ما ينبغي لنا أن نُحسَبَ مِن بعض ما يقَعُ عليه اسمُ الولاية، فَضْلاً منَ الكُلّ؛ فإنّ الوَليَّ قد يكونُ معبوداً ومالكاً ومخدوماً. أو التقدير: نَتَّخِذَ معبودينَ مِن أولياء، أي: مِن جهةِ أولياء، فحذفُ مفعولِ الاتّخاذِ معهودٌ، ﴿ثُمَّ ٱتَّخَذْتُمُ ٱلْعِجْلَ﴾ [البقرة: ٥١].

قولُه: (**والبُورُ**[١]**: الهلاكُ**)، أي: هُو مصدرٌ يستوي في الوَصْفِ به الواحدُ والجَمْع، والتّثنيةُ والتذكيرُ والتأنيث، وأنشَدَ صاحبُ «المطلع» للزِّبَعْرَىٰ يمدَحُ النبيَّ ﷺ:

---

(١) في (ط): «والبوار».

أن يكونَ جَمْعَ بائِر، **كعائِذٍ وعُوذٍ**.

[﴿ فَقَدْ كَذَّبُوكُم بِمَا تَقُولُونَ فَمَا تَسْتَطِيعُونَ صَرْفًا وَلَا نَصْرًا ۚ وَمَن يَظْلِم مِّنكُمْ نُذِقْهُ عَذَابًا كَبِيرًا ﴾١٩]

هذه المُفاجأةُ بالاحتِجاجِ والإلزام حَسَنةٌ رائعة، وخاصَّةً إذا انضمَّ إليها الالتفاتُ

يا رسُولَ المليكِ إنّ لساني[1] راتِقٌ ما فَتَقْتُ إذْ أنا بُورُ

أي: مُصلِحٌ ما أفسَدْتُ، ورافِئٌ ما مَزَّقتُ، يعتذرُ إليه ممّا ذَكَرَ في أشعارِه في حالِ شِركِه، والله أعلمُ بصحّتِه.

قولُه: (**كعائذٍ وعُوذ**)، **الجَوهري**: العُوذُ: الحديثاتُ النَّتاج منَ الظِّباءِ والإبِلِ والخَيْل، واحدتُها عائذٌ.

قولُه: (**هذه المفاجأةُ بالاحتجاج والإلزام حسَنةٌ رائعة**)، قال صاحبُ «المطلع»: حَقُّ الكلام أن يُقالَ: إنْ قلتُم: إنّهم معبودُنا وآلهتُنا، فقد كَذَّبوكم، ونحوَه قولُه تعالى: ﴿ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ قَدْ جَآءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَىٰ فَتْرَةٍ مِّنَ ٱلرُّسُلِ أَن تَقُولُوا۟ مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ ۖ فَقَدْ جَآءَكُم بَشِيرٌ وَنَذِيرٌ ﴾ [المائدة: ١٩]، أي: لا تعتَذِروا بأنْ لم يأتِكُم رسُولٌ، فالآنَ قد جاءكم ما أعذَرَكم. وقولُ القائل:

قالوا: خراسانُ أقصَى ما يُرادُ بنا ثُم القُفولُ، فقد جئنا خراسانا[2]

أي: فإنْ قالوا: تلك مَقصِدُنا فقد جئناهُ، فأينَ القُفولُ؟ تَمَّ كلامُه.

وقيل: التقديرُ: قالوا: تلك مَقصِدُنا ثُم القُفولُ إلى مَأمنِ كلِّ أحد، أي: قال: إنْ صَدَقتُم فقد جئناهُ، فأين القُفولُ؟ أمّا حَذْفُ القولِ منَ الآية؛ فلأنّ التقديرَ: قال اللهُ تعالى، أو الملائكةُ: إنّهم معبودونا وشُفَعاؤنا عندَ الله، فقد كذَّبوكُم بما تقولون. والدَّليلُ على المُقدَّرِ

---

(١) البيت لعبدالله بن الزِّبَعْرى، بكسر الزاي المشدَّدة. ذكره الجوهريُّ في «الصحاح» (بور).

(٢) سبق تخريجه.

وحذف القول، ونحوُها قوله عزَّ وعَلا: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ قَدۡ جَآءَكُمۡ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمۡ عَلَىٰ فَتۡرَةٖ مِّنَ ٱلرُّسُلِ أَن تَقُولُواْ مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٖ وَلَا نَذِيرٖۖ فَقَدۡ جَآءَكُم بَشِيرٞ وَنَذِيرٞۗ﴾ [المائدة: ١٩]، وقولُ القائل:

قالُوا: خُراسانُ أقصى ما يرادُ بنا ... ثُمَّ القُفولُ، فقد جِئْنا خُراسانا

وقُرِئَ: ﴿تَقُولُونَ﴾ بالتاء والياء. فمعنى مَن قرأ بالتاء: فقد كذَّبوكم بقولكم: إنهم آلهة. ومعنى مَن قرأ بالياء: فقد كذَّبوكم بقولهم: ﴿سُبۡحَٰنَكَ مَا كَانَ يَنۢبَغِي لَنَآ أَن نَّتَّخِذَ مِن دُونِكَ مِنۡ أَوۡلِيَآءَ﴾ [الفرقان: ١٨]. فإن قلتَ: هل يختلفُ حُكْم الباءِ مع التاءِ والياء؟ **قلتُ: إي واللّهِ!** هي مع التاءِ كقوله: ﴿بَلۡ كَذَّبُواْ بِٱلۡحَقِّ﴾ [ق: ٥] والجارُّ

الآخرِ قولُه: ﴿فَمَا تَسۡتَطِيعُونَ صَرۡفٗا وَلَا نَصۡرٗا﴾. وأمّا المفاجأةُ فمِن تعقُّبِ القصّةِ بالفاءِ التي تَستدعي ما يَترتَّبُ عليه، كأنّ السامعَ لم يَنتظرْ ما بعدَ الفاءِ بتقديم ما يَترَتَّبُ عليه ففُوجِئَ به. وهذا أسلوبٌ رائعٌ حسَن. وأمّا الالتفاتُ فمِن قولِه تعالى: ﴿وَيَوۡمَ يَحۡشُرُهُمۡ وَمَا يَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ إلى قوله: ﴿فَقَدۡ كَذَّبُوكُم﴾، كأنّهُ قيل: أنتمُ المخصوصُونَ أيُّها المكذَّبونَ بأنْ يَفعَلَ بكم ما تَستحِقُّونَه منَ الفضيحةِ والنَّكالِ ولا يُمهِلَكم فيه.

قولُـه: (**وقُـرِئَ: ﴿تَقُولُونَ﴾ ، باليـاءِ والتـاء**)، المشهورةُ: بالتـاءِ الفَوْقانيّة، وباليـاءِ التَّحتانيّةِ:[١] شاذّة[٢].

قولُه: (**قلتُ: إي والله**)، إلى آخِره، أي: حُكمُ الباءِ في ﴿بِمَا تَقُولُونَ﴾ معَ قراءةِ التاءِ الفَوْقانيّة حُكمُ ﴿كَذَّبُواْ بِٱلۡحَقِّ﴾[الأنعام: ٥] في كونِ الباءِ صِلةً، وما تقولونَ: مفعولٌ به، والبدَلُ بدَلُ الاشتمال، كأنه قيل: فقد كَذَّبوا قولَكم، أو: الذي تقولونَه.

وحُكمُ الباءِ معَ الياءِ التَّحتانيِّ حُكمُ: كتَبْتُ بالقلم، فالباءُ للآلة، أي: كذَّبوكم، باستعانةِ قولِهم: ﴿سُبۡحَٰنَكَ مَا كَانَ يَنۢبَغِي لَنَآ﴾ الآية.

---

(١) قوله: «التحتانية» سقط من (ط) و(ح) و(ف).

(٢) وممن قرأ بها: أبو حَيْوَةَ وابن الصلت عن قُنْبل. انظر: «البحر المحيط» (٨: ٩٣).

والمجرور بَدَلٌ من الضمير، كأنه قيل: فقد كذَّبوا بما تقولون. وهي مع الياءِ كقولك: كَتبتُ بالقَلم. وقُرئ: ﴿تَسْتَطِيعُونَ﴾ **بالتاءِ والياء أيضاً**. يعني: فما تَستطيعون أنتم ـ يا كفّارُ ـ صَرْفَ العذاب عنكم. وقيل: الصَّرف: التَّوبة. وقيل: الحِيلة، مِن قولهم: إنه ليتصرَّف، أي: يَحتالُ. أو: فما يستطيعُ آلهتُكم أن يَصرِفوا عنكم العذابَ، أو أن يَحتالوا لكم. **الخطابُ على العُموم للمكلَّفين**، والعذابُ الكبير لاحقٌ بكلِّ مَن ظَلَم، والكافرُ ظالمٌ؛ لقوله: ﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣]، والفاسقُ ظالمٌ؛

قولُه: (**وقُرِئَ: ﴿تَسْتَطِيعُونَ﴾، بالتاءِ والياءِ**)، حَفصٌ: بالتاءِ الفَوْقانيِّ، والباقونَ بالياء(١).

قولُه: (**الخطابُ على العموم للمُكلَّفينَ**)، يعني: في قولِه: ﴿وَمَن يَظْلِم مِّنكُمْ﴾ لِدلالة (مَن) الشَّرطيّة؛ لأنّها موضوعةٌ للعموم، فكلُّ مَن يَصدُقُ عليه أنهُ يظلِمُ؛ فإنهُ داخلٌ فيه، والفاسقُ الذي لم يَتُبْ ظالمٌ لقولِه: ﴿وَمَن لَّمْ يَتُبْ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [الحجرات: ١١] وفيه لَمحةٌ مِن مذهبِه. وذهبَ عنهُ أنّ الخطابَ معَ الكفَرةِ المعاندينَ الذين نحن بصَدَدِهم مِن أوّلِ السُّورة، فكيف وقد سَبَقَ ﴿فَقَدْ كَذَّبُوكُم﴾ وهذه الآيةُ كالخاتمةِ لِما يَجْري عليهم منَ الأحوالِ والنَّكالِ مِن لدُنْ قولِه تعالى: ﴿إِذَا رَأَتْهُم مِّن مَّكَانٍۭ بَعِيدٍ﴾؟ يعني ﴿وَمَن يَظْلِم﴾ أي: يَدُمْ منكُم، أي: على ما هُو عليه، بعدَ تلك البيِّناتِ الشّافيةِ التي ما تَركتْ منَ الرَّوادع والزَّواجرِ بقيةً، نُذِقْهُ عذاباً كبيراً. ثُم لمّا فَرَغَ مِن تهديدِهم ووعيدِهم شَرَعَ في تسليةِ رسُولِ الله ﷺ بما نالَه مِن قولِهم: ﴿مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ يَأْكُلُ ٱلطَّعَامَ﴾ [الفرقان: ٧] منَ الحُزنِ وضِيقِ الصَّدر، أي: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ﴾ الآية. فأين يَدخُلُ في معنى الآية حديثُ الفُسّاق؟

قال صاحبُ «الفرائد»: يجبُ أن يُحمَلَ الظُّلمُ على الشِّرك؛ لأنّ الكلامَ في الشِّركِ بدليلِ ما تقدَّم، ولأنّ الحَمْلَ على ما ذَكَره صاحبُ «الكشّاف» يؤدّي إلى أنّ الظُّلمَ معَ الإيمان

---

(١) والمعنى على قراءة التاء: أي: فقد كذّبتكُم الملائكةُ بما تقولون، أي: في قولكم: إنهم آلهة. انظر: «حجّة القراءات» ص٥١٠.

لقوله: ﴿وَمَن لَّمْ يَتُبْ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [الحجرات: ١١]. وقُرئ: (يُذِقْه) بالياء، وفيه ضميرُ اللّـهِ، أو ضميرُ مَصْدرِ ﴿يظلم﴾.

[﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ وَيَمْشُونَ فِى ٱلْأَسْوَاقِ ۗ وَجَعَلْنَا بَعْضَكُمْ لِبَعْضٍ فِتْنَةً أَتَصْبِرُونَ ۗ وَكَانَ رَبُّكَ بَصِيرًا﴾ ٢٠]

الجملةُ بعد ﴿إِلَّآ﴾ صفةٌ لموصوفٍ محذوف. والمعنى: **وما أرسَلْنا قَبْلَك أحدًا من المرسَلين إلّا آكِلين** وماشِين. وإنما حُذف اكتفاءً بالجارِّ والمجرور، أعني

يَستلزمُ العذابَ الكبيرَ ولا يجوزُ العَفْوُ والتجاوزُ، وليس كذلك لقولِه تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ١١٦].

قولُه: (وقُرِئَ: «يُذِقْهُ» بالياءِ) التَّحتانيّة: شاذّة[١].

قولُه: (وما أرسَلْنا قبلَكَ أحداً منَ المُرسَلينَ إلّا آكِلينَ)، فوَضَعَ «آكِلينَ»[٢] موضعَ: ﴿إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ﴾، فيأكُلونَ: صفةٌ لقولِه: «أحداً» المحذوف، وقولُه: ﴿مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ أيضاً صفةٌ مبيِّنةٌ لهُ، ولهذا قال: «وإنّما حُذِفَ اكتفاءً بالجارِّ والمجرور، أعني ﴿مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾»، فلو جَعلَهُ حالاً كان لهُ وجهٌ؛ لأنّ ذا الحالِ موصُوفٌ.

قال أبو البقاء: كُسِرَتْ «إنّ» لأجْلِ اللام في الخبَر، وقيل: ولو لم تكنِ اللامُ لكُسِرَتْ أيضاً؛ لأنّ الجُملةَ حاليّةٌ؛ إذِ المعنى: إلّا وهم يَأكلونَ[٣]، وقال الزَّجّاجُ: وأمّا دُخولُ «إنهم» بعد «إلّا» فعلى تأويلِ: ما أرسَلْنا رسلاً إلّا وهم يأكلونَ، أو: وإنّهم لَيأكُلونَ، وحُذِفَتْ «رُسُلاً» لأنّ «مِنْ» في قولِك: ﴿مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ دليلٌ على ما حُذِف. وإمّا مثْلُ اللام بعدَ إلّا فقولُ الشاعر:

---

(١) انظر: «مختصر شواذّ القرآن» ص١٠٤.

(٢) قولُه: «فوضع آكلين» سقط من النسخة (ف).

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٩٨٣).

﴿مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾، ونحوُه قولُه عزَّ مِنْ قائل: ﴿وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ﴾ [الصافات: ١٦٤] على معنى: وما منّا أحدٌ. **وقُرئ: (ويُمَشَّوْن)** على البناء للمفعول، أي: تُمشِّيهم حَوائجُهم، أو الناسُ. ولو قُرئ: (يُمَشُّون) لكانَ أَوجهَ لولا الرِّوايةُ. **وقيل: هو احتجاجٌ** على مَن قال: ﴿مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ يَأْكُلُ ٱلطَّعَامَ وَيَمْشِى فِى ٱلْأَسْوَاقِ﴾

ما أَنْطَيانـــي ولا سألتُهمـــا ... إلّا وإني لَحاجـزٌ[1] كَرَمي[2]

يريدُ: أعطَياني[3].

وقال صاحبُ «المطلع»: وكسرةُ «إنّ» لمكانِ الابتداء، كما لو قيل: إلّا وهم يَأكُلونَ، لا لمكانِ اللام، ودخولُها وخروجُها سواءٌ، كما يقال: ما قَدِمَ علينا أميرٌ إلّا إنهُ مُكرِمٌ لي.

قولُه: (**وقُرِئَ:«ويُمَشَّوْنَ**)، قال ابنُ جِنّي: «يُمَشَّوْنَ» بضمِّ الياء، وفَتْحِ الشِّينِ المعجَمةِ: قراءةُ عليٍّ رضيَ اللهُ عنهُ وعبدِ الرّحمن بن عبدِالله، كقولِك: يُدعَوْنَ إلى المشي، وكلُّ حاملٍ على المَشْي وجاء على «فُعِّل» لتكثيرِ فعلِهم، إذْ هم عليهمُ السّلامُ جماعةٌ. ولو كانت «يُمَشُّونَ» بضمِّ الشِّين لكانت أوفَقَ، لقولِه تعالى: ﴿لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ﴾، إلّا أنّ معناهُ: يُكثِرونَ المَشْيَ[4]. يعني: يوافقُهُ مِن حيث إسنادُ الفعلِ إليهم، وإن أُريدَ به التكثيرُ، ولم يُرَدْ في يَأكلونَ، وفيه الإشعارُ بأنّ المَشْيَ في الأسواقِ أشَدُّ قُبحاً منَ الأكلِ للتشبيهِ بالسُّوقيِّ.

قولُه: (**وقيل: هُو احتجاجٌ**)، عطفٌ مِن حيث المعنى على قولِه: «والمعنى: وما أرسَلْنا قبلَكَ أحداً منَ المُرسَلين»، على أنهُ وجْهٌ آخَرُ، والظاهرُ أنّ الأوّلَ واردٌ على التّسلية، يؤيِّدُه عطفُ قولِه: «وقيل: هُو تسليةٌ له» على قولِه: «وهذا تصبيرٌ» تفسيراً للافتنان، فيكونُ التصبيرُ متفرِّعاً على الوَجْه الثاني، والتّسليةُ على الأوّل، والثاني قولُ الزجّاج، قال: هذا

---

(١) في (ط): «ولحاجري»، وسقط منها لفظ: «كرمي».

(٢) البيت لكُثَيِّرٍ في «ديوانه» (٢: ٦٦).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٦٢).

(٤) «المحتسب» (٢: ١٢٠) ولتمامِ الفائدة انظر: «البحر المحيط» (٨: ٩٤).

[الفرقان: ٧]. ﴿فِتۡنَةً﴾ أي: مِحْنةً وابتلاءً. وهذا تَصبيرٌ لرسولِ الله ﷺ على ما قالوه واستَبْدَعوه، مِن أكْلِه الطعامَ ومَشْيِه في الأسواق بعدما احتجَّ عليهم بسائرِ الرُّسل، يقولُ: وجَرتْ عادتي ومُوجَبُ حِكْمتي على ابتلاءِ بعضِكم - أيُّها الناسُ - ببعض.

احتجاجٌ عليهم في قولِه: ﴿مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ يَأۡكُلُ ٱلطَّعَامَ وَيَمۡشِي فِي ٱلۡأَسۡوَاقِ﴾ [الفرقان: ٧] فقيل: كذلك كان مَنْ خَلا من الرسُلِ يَأكُلُ الطّعامَ ويَمشي في الأسواق، فكيف يكونُ محمدٌ بِدْعاً منَ الرُّسُل[1]؟

وقلتُ: قولُ الزجَّاج لا يساعدُ عليه النَّظْمُ؛ لأنهُ قد أُجيبَ عن تعنُّتِهم بقولِه: ﴿ٱنظُرۡ كَيۡفَ ضَرَبُواْ لَكَ ٱلۡأَمۡثَٰلَ﴾ على ما سَبَق بيانُه، لكنّ اللهَ تعالى لمّا حَكَى عنهم تكذيبَهمُ القرآنَ والرسُولَ والإعادةَ، وعقَّبَ ذلك بالوعيدِ الشّديدِ والتهديدِ العظيم، وبما يَفضَحُهم على رؤوسِ الأشهادِ مَسْلاةً للرسُول، وشَرْحاً لصَدْرِه صَلَواتُ الله عليه، وجَعَلَ خاتمةَ كلِّ ذلك قولَه: ﴿ومن يظلم منكم﴾ الآية، أعادَ بذكر ما هُو مِن جنْسِ قِصّتِه صَلَواتُ الله عليه مَزيداً للانشراح، يؤيِّدُه الخطابُ في قولِه: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا قَبۡلَكَ﴾ وقولِه: ﴿وَكَانَ رَبُّكَ﴾، فقولُه: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا قَبۡلَكَ﴾ تسليةٌ مِن قولِهم: ﴿مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ﴾ ليتأسَّى بهم، وقولُه: ﴿وَجَعَلۡنَا بَعۡضَكُمۡ لِبَعۡضٖ فِتۡنَةً﴾ تسليةٌ مِن تعييرِهم لهُ بالفَقْرِ حين قالوا: ﴿أَوۡ يُلۡقَىٰٓ إِلَيۡهِ كَنزٌ﴾ [الفرقان: ٨]، ألا ترى كيف عقَّبَهما بقولِه: ﴿وَكَانَ رَبُّكَ بَصِيرٗا﴾ أي: عالماً بالصّوابِ فيما يَبتلي به وغيرِه. فلا يضيقَنَّ صَدرُكَ ولا يَستخِفَّنَّكَ أقاويلُهم.

قولُه: (وجَرَت عادتي)، قالوا: ولو قال: وجَرَت سُنّتي، كان أقربَ إلى الأدب؛ لأنّها صفةٌ نَفْسانيّةٌ[2]. **الراغب**: العادةُ: اسمٌ لتكريرِ الفعلِ أو الانفعالِ حتّى يصيرَ ذلك سهلاً تعاطيه كالطَّبْع، ولذلك قيل: العادةُ طبيعةٌ ثانية[3].

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٦٢).

(٢) والأولى بالصوابِ أن يُستَشْهَدَ له بقوله تعالى: ﴿ سُنَّةَ ٱللَّهِ فِي ٱلَّذِينَ خَلَوۡاْ مِن قَبۡلُۖ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ ٱللَّهِ تَبۡدِيلٗا ﴾ [الأحزاب: ٦٢].

(٣) «مفردات القرآن» ص٥٩٤.

والمعنى: أنه ابتَلى المرسَلين بالمرسَلِ إليهم، وبمُناصبتِهم لهم العَداوةَ، وأقاويلِهم الخارجةِ عن حدِّ الإنصاف، وأنواعِ أذاهم، وطَلَبَ منهم الصَّبرَ الجَميل، ونحوُه ﴿وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓا۟ أَذًى كَثِيرًا ۚ وَإِن تَصْبِرُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ فَإِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ﴾ [آل عمران: ١٨٦]. وموقع ﴿أَتَصْبِرُونَ﴾ بعد ذِكرِ الفتنة موقعُ ﴿أَيُّكُمْ﴾ بعدَ الابتلاء في قوله: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [هود: ٧ الملك: ٢] ﴿بَصِيرًا﴾: عالماً بالصَّواب فيما يَبتلي به وغيرِه، فلا يَضِيقَنَّ صدرُكَ، ولا تَستخفَّنَّك أقاويلُهم، فإنَّ في صَبرِك عليها سعادتُك وفَوْزُك في الدارَيْن. وقيل: هو تَسليةٌ له عمّا عَيَّروه به من الفقْر، حين قالوا: ﴿أَوْ يُلْقَىٰٓ إِلَيْهِ كَنزٌ أَوْ تَكُونُ لَهُۥ جَنَّةٌ﴾ [الفرقان: ٨]، وأنه جَعل الأغنياءَ فتنةً للفقراء؛ لِيَنظرَ هل يَصبِرُون، وأنها حِكْمتُه ومَشيئته، يُغني مَن يشاءُ ويُفقِرُ مَن يشاء. وقيل: جعَلْناك فتنةً لهم؛ لأنك لو كنت غنيًّا صاحبَ كُنوز وجِنان لَكانَ ميلُهم إليك وطاعتُهم لك للدنيا،

قولُه: (وموقعُ ﴿أَتَصْبِرُونَ﴾ بعدَ ذِكْرِ الفتنةِ موقعُ ﴿أَيُّكُمْ﴾ بعدَ الابتلاء)، وقال بعضُهم: ﴿أَيُّكُمْ﴾ ليس بتعليقٍ لسَبْقِ المفعولِ الأوّل، ولكنْ جُملةٌ واقعةٌ موقعَ المفعولِ الثاني، وكذلك ﴿أَتَصْبِرُونَ﴾، لأنّ قولَه: ﴿لِبَعْضٍ﴾ دالٌّ على أنَّ التقديرَ: وجعَلْنا بعضَكم فتنةَ بعضٍ أتصبِرونَ؛ لأنّ معمولَ المصدرِ لا يَتقدَّمُ عليه بل هُو دالٌّ على معمولِه. وقال صاحبُ «التقريب»: يريدُ أنهُ ليس بتعليق، لِذكرِ المفعولِ الأوّلِ فيها، وفيه نظرٌ سيأتي في «المُلْك».

وقلتُ: نعم، إنهُ ليس بتعليقٍ لقولِه: ﴿لِّيَبْلُوَكُمْ﴾؛ لأنهُ أحَدُ مفعولَيْه، ولكنّه تعليقٌ لفعلٍ مُضمَرٍ يَدُلُّ عليه المذكورُ كما وُجِدَ بخطِّ المصنِّف: إنَّ تعلُّقَ قولِه: ﴿أَتَصْبِرُونَ﴾ بقولِه: ﴿فِتْنَةً﴾ تعلُّقُ ﴿أَيُّكُمْ﴾» بقولِه: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ﴾» والمعنى: وجعَلْنا بعضَكم لبعضٍ فتنةً لنَعلَمَ أيُّكم أحسَنُ صَبْراً، كما ابتَلَيْناكُم لِنعلَمَ أيُّكم أحسَنُ عملاً. وقد صَرَّحَ بُعَيْدَ هذا بما يُنبئُ عن هذا المعنى، وهُو قولُه: «وأنهُ جعَلَ الأغنياءَ فتنةً للفقراءِ لينظُرَ هل يصبِرون».

قولُه: (وقيل: جعَلْناكَ فتنةً لهم)، أي: للمشركينَ، هُو عطفٌ على قولِه: «أنه ابتَلَى المُرسَلينَ بالمُرسَلِ إليهم، وبمُناصَبتِهم لهُم».

أو ممزوجةً بالدُّنيا، فإنما بَعثناكَ فَقيراً؛ لتكونَ طاعةُ مَن يُطيعك خالصةً لوجه الله مِن غير طَمَعٍ دُنيويٍّ. وقيل: كان أبو جَهلٍ والوَليدُ بن المُغيرة والعاص بنُ وائلٍ ومَن في طَبَقتهم يقولون: إنْ أسلَمْنا وقد أسلَمَ قبْلَنا عمّارٌ، وصُهيب، وبِلال، وفلانٌ وفلان؛ ترفَّعُوا علينا إدْلالًا بالسابقة. فهو افتتانُ بعضِهم ببعض.

[﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرۡجُونَ لِقَآءَنَا لَوۡلَآ أُنزِلَ عَلَيۡنَا ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ أَوۡ نَرَىٰ رَبَّنَاۗ لَقَدِ ٱسۡتَكۡبَرُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ وَعَتَوۡ عُتُوّٗا كَبِيرٗا﴾ ٢١]

أي: لا يأمُلون لقاءَنا بالخير؛ لأنهم كَفَرة. أو: لا يَخافون لقاءَنا بالشرِّ. والرَّجاء في لُغةِ تهامَةَ: الخوفُ، وبه فُسِّر قولُه تعالى: ﴿لَا تَرۡجُونَ لِلَّهِ وَقَارٗا﴾ [نوح: ١٣]، جُعلت الصَّيرورةُ إلى دارِ جَزائه بمنزلةِ لقائه لو كان مَلقِيًّا. اقتَرَحُوا من الآيات: أَنْ يُنزلَ اللهُ عليهم الملائكةَ فتُخبرَهم بأنَّ محمَّداً صادقٌ حتى يُصدِّقوه. أو يَـرَوُا اللّـهَ جهرةً فيأمُرَهم بتصديقِه واتِّباعه. ولا يخلو: إمَّا أن يكونوا عالِمِين بأنَّ اللّـهَ لا يُرسل الملائكةَ إلى غيرِ

وقولُه: (وقيل: كان أبو جَهْل) عطفٌ على «لو كنتَ غنيّاً صاحبَ كنوز»؛ لأنهُ فتنةٌ للمشركينَ ونوعٌ آخرُ منَ الفتنةِ بسببِ غِناهم وفَقرِ عمّارٍ وصُهَيْبٍ وبلالٍ ومَن في طَبَقتِهم مِن أصحابِ الصُّفّة.

قولُه: (لا يَأمُلونَ لقاءنا بالخَيْر)، الراغب: الرجاءُ: ظَنٌّ يقتضي حصُولَ ما فيه مسَرَّة. وقولُه تعالى: ﴿مَّا لَكُمۡ لَا تَرۡجُونَ لِلَّهِ وَقَارٗا﴾ [نوح: ١٣] قيل: ما لكم لا تَخافُونَ، ووَجْهُ ذلك الرجاءُ والخَوفُ يَتلازَمانِ، قال تعالى: ﴿وَءَاخَرُونَ مُرۡجَوۡنَ لِأَمۡرِ ٱللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمۡ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيۡهِمۡ﴾(١) [التوبة: ١٠٦].

قولُه: (بمنزلةِ لقائه لو كان مَلقيًّا)، إشارةٌ إلى مذهبِه(٢).

---

(١) «مفردات القرآن» ص٣٤٦.

(٢) يعني من نَفْي رؤية الله تعالى، كما هو مذهبُ المعتزلة.

الأنبياء، وأنَّ اللّـهَ لا يصحُّ أن يُرى، **وإنما علَّقوا إيمانَهم بما لا يكون**. وإمّا أنْ لا يكونوا عالِمِين بذلك، وإنما أرادُوا التعنُّتَ باقتراحِ آياتٍ سوى الآياتِ التي نزلَتْ وقامت بها الحُجَّةُ عليهم، كما فَعل قومُ موسى حين قالوا: ﴿لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾ [البقرة: ٥٥]. فإن قلتَ: ما معنى ﴿فِىٓ أَنفُسِهِمْ﴾؟ قلتُ: معناه: أنهم أضمَرُوا الاستكبارَ عن الحقِّ؛ وهو الكُفر والعِنادُ في قلوبهم واعتَقَدُوه، كما قال: ﴿إِن فِى صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ مَّا هُم بِبَٰلِغِيهِ﴾ [غافر: ٥٦]. ﴿وَعَتَوْ﴾: وتجاوَزُوا الحدَّ في الظُّلم. يقال: عَتا علينا فلانٌ. وقد وَصف العتوَّ بالكَبير، فبالَغَ في إفراطِه، يعني: أنهم لم يجسُروا على هذا القولِ العظيم، إلا لأنهم بَلَغُوا غايةَ الاستكبار وأقصى العُتُوِّ. واللامُ: جوابُ قَسَمٍ محذوف. **وهذه الجُملةُ في حُسنِ استئنافها غايةٌ**، وفي أُسلوبِها قولُ القائل:

وجارةُ جَسَّـاسٍ أبأنـا بنابِها كُلَيْباً غَلَتْ نابٌ كُلَيبٌ بَوَاؤُها

قولُه: (**وإنّما عَلَّقوا إيمانَهم بما لا يكونُ**)، أي: بالمُحال، أي: لا يؤمنُ أبداً، هذا إنّما يَصحُّ أنْ لو كان القومُ معتزلةً غيرُ مستقيم، والقومُ همُ الذين وَصفَهم اللهُ بقولِه: ﴿لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا﴾، وهمُ المُعانِدونَ السابِقون. وقد أُقيمَ المُظهَرُ مقامَ المُضمَر، وذلك أنهُ تعالى لمّا سَلَّى رسُولَه صَلَواتُ الله عليه بقولِه: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ عادَ إلى تقبيح نوعٍ آخَرَ مِن أفعالِهم وهُو إنكارُهم لقاءَ الله، وأنّ لله تعالى دارَ جَزاء.

قولُـه: (**وهـذه الجُملةُ في حُسنِ استئنافِها**[1] **غايـةٌ**)، أي: قولُـه: ﴿لَقَدِ ٱسْتَكْبَرُواْ فِىٓ أَنفُسِهِمْ﴾ جملةٌ قَسَميّةٌ يستدعي أن يُتَلَقّى بها مَن يُبالغُ في الإنكار، كأنهُ لمّا قالوا: لولا أُنزِلَ علينا الملائكةُ أو نَرى ربَّنا، حَمَلَ السامعَ على أن يقولَ: ما أشَدَّ استكبارَهم! وما أكبرَ عتُوَّهم! لأنّها اشتَملتْ على أمرٍ يقتضي التعجُّبَ منهم، فلا يتمالكُ أن يَترُكَ ذلك القولَ، فوَضعَ موضعَه: ﴿لَقَدِ ٱسْتَكْبَرُواْ﴾؛ لأنهُ أثبَتُ وأبلَغُ من ذلك.

قولُه: (**وجارةُ جَسَّاسٍ**)، البيت[2]، جَسَّاسٌ: قاتلُ كُلَيْب، وجارتُه بَسُوسُ امرأة.

---

(١) في (ف): «استيفائها».

(٢) لرجلٍ من بني بكر. ذكره الزمخشري في «المستقصى في أمثالِ العرب» (٢: ١٧٨).

وفي فحوى هذا الفعل دليلٌ على التعجُّب من غيرِ لفظ تعجُّب، ألا ترى أنَّ المعنى: ما أشدَّ استكبارهم؟! وما أكبَرَ عُتوَّهم؟! وما أغلى ناباً بَواؤها كُليبٌ؟!

[﴿ يَوْمَ يَرَوْنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ لَا بُشْرَىٰ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُجْرِمِينَ وَيَقُولُونَ حِجْرًا مَّحْجُورًا ﴾ ٢٢]

والنّابُ: ناقةُ بَسُوسَ، رَمَاها كُلَيْبٌ فقتَلها، فشَكَتْ إلى جَسَّاس، فقال: لأقتُلَنَّ غداً فَحْلاً هُو أعظَمُ مِن ناقتِك، فبَلَغَ ذلك كُلَيْباً، فظَنَّ أنهُ فَحْلُه المسَمَّى بغُلَيَّان(١)، فقال: دونَ غُلَيّانَ(٢) خَرْطُ القَتاد، وكان جَسَّاسٌ يعني بالفَحْل نفْسَ كُلَيْب. ذكَره المَيْدانيُّ(٣).

أبأنا: أي: قابَلْنا منَ البَوْء، وهُو التّساوي في القِصاص، وأَبأْتُه بفلانٍ: إذا قَتَلْتَه به. والبَوْءُ في القَوَدِ: مهموزٌ، أي: ما أغلى ناباً بَواؤها كُلَيْب، فلمّا قَتَلَ مُهلهِلٌ بُجَيْراً(٤) قال: بُؤْ بِشِسْع نَعْلِ كُلَيْب.

قولُه: (**وفي فَحوى هذا الفعل**)، **الجَوهري**: الفَحْوى: معنى الكلام ولَحْنه.

الأساس: عَرفْتُ ذلك في فَحْوىٰ كلامِه: أي: فيما تنَسَّمتُ(٥) مِن مرادِه بما تكَلَّم، وأفحَيْتُه: خاطَبْتَ ففهِمتَ مرادَه، ونحوُهُ اللَّحْنُ.

وهذا الذي ذكَرَه قريبٌ منَ الاصطلاح؛ لأنّ إفادةَ هذا التركيبِ معنى التعجُّب مفهومٌ مُوافِقٌ للخطاب، فإنّ ناقةً يكونُ مثْلَ كُلَيبٍ بَواؤها ممّا يُتعجَّبُ منها، ونحوُه قولُه تعالى: ﴿كَبُرَ مَقْتًا﴾ [الصف: ٣] أي: ما أكبرَ المَقْتَ!

---

(١) في (ط): «بعليّان».

(٢) في (ط): «عليّان».

(٣) «مجمع الأمثال» (٢: ٢٦٩).

(٤) وهو ابن الحارث بن عُباد، فارس بكر وسيّدها، وكان قد اعتزل الحربَ، وبعثَ ولده بُجَيراً ليُصلحَ بدمِه بين الحيَّيْن. فلما قال مهلهل ما قال، شمّر الحارث للحرب، وأذاق التغلبيين من الوقائع المنكرة لا سيّما في يوم «تحلاق اللِّمم» على ما هو معروف في كتب التاريخ.

(٥) في (ط): «تنمست».

﴿يَوْمَ يَرَوْنَ﴾ منصوبٌ بأحدِ شيئَيْن: إمّا بما دلَّ عليه ﴿لَا بُشْرَىٰ﴾، أي: **يومَ يرَوْن** الملائكةَ يُمنَعُون البُشرى، أو يَعْدَمونها، و﴿يَوْمَئِذٍ﴾ للتكرير؛ وإمّا بإضمارِ «اذكُرْ»، أي: اذكُرْ يومَ يرَوْن الملائكة، ثم قال: ﴿لَا بُشْرَىٰ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُجْرِمِينَ﴾.

وقوله: ﴿لِّلْمُجْرِمِينَ﴾ **إمّا ظاهرٌ في موضعِ ضمير، وإمَّا لأنه عامٌّ** فقد تناوَلَهم بعُمومه. ﴿حِجْرًا مَّحْجُورًا﴾ ذكَرَه سِيبويهِ **في بابِ المصادر غير المُتصرِّفة** المنصُوبة بأفعالٍ

قولُه: (﴿يَوْمَ يَرَوْنَ﴾: **منصوبٌ بأحدِ شيئَيْن**)، الوجهانِ ذكَرَهما الزجَّاجُ، ثُم قال: لا يجوزُ أن ينتصبَ ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ﴾ بقولِه: ﴿لَا بُشْرَىٰ﴾؛ لأنّ ما اتّصَلَ بـ«لا» لا يَعمَلُ فيما قبلَه(١).

وقال صاحبُ «الفرائد»: يمكنُ أن يكونَ منصوباً بـ«يُنزِّلُ» المُضمَرِ لقولِهم: ﴿لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾، كأنهُ قيل: يُنزِّلُ الملائكةَ يومَ يرَوْنَهم، و﴿يَوْمَئِذٍ﴾: منصوبٌ بقولِه: ﴿لَا بُشْرَىٰ﴾، لا يقالُ: كيف يكونُ وقتُ الرُّؤيةِ وقتاً للإنزال؛ لأنّا نقولُ: الظَّرفُ يَحتمِلُ ذلك لسَعَتِه. ولمّا كان قولُه: ﴿لَا بُشْرَىٰ﴾ يَصحُّ أن يكونَ عاملاً فلا وجْهَ لجَعْلِ مدلولِه عاملاً.
وقلتُ: قَوْلُ صاحبِ «الفرائدِ» لا مَزيدَ عليه؛ لأنهُ إذا انتَصَبَ بـ«يُنزِّلُ» الْتَأَمَ الكلامانِ؛ لأنّ قولَه: ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ﴾، وقولَه: ﴿وَقَدِمْنَآ﴾ نشْرٌ لقولِه: ﴿لَوْلَآ أُنزِلَ﴾، وقولِه: ﴿أَوْ نَرَىٰ﴾ كما سيجيءُ إن شاء اللهُ.

قولُه: (﴿لِّلْمُجْرِمِينَ﴾ **إمّا ظاهرٌ في موضعِ ضمير، وإمّا لأنهُ عامٌّ**)، قال القاضي: ﴿لِّلْمُجْرِمِينَ﴾ إمّا عامٌّ يتناولُ حُكمُه حُكمَهم مِن طريقِ البُرهان، ولا يَلزَمُ مِن نفْيِ البُشرى لعامّةِ المجرمينَ حينَئذٍ نفْيُ البُشرى بالعَفْوِ والشَّفاعةِ في وقتٍ آخَرَ. وإمّا خاصٌّ ووُضعَ موضعَ ضميرِهم تسجيلاً على جُرْمِهم وإشعاراً بما هُو المانعُ للبُشرى، والموجبُ لِما يُقابلُها(٢).

قولُه: (**في بابِ المصادرِ غير المتصرِّفة**)، أي: التي لا تُستعمَلُ إلّا منصوبةً على المصدَر،

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٦٣).

(٢) «أنوار التنزيل» (٤: ٢١٣).

متروك إظهارُها، نحو: مَعاذَ الله، وقَعْدَك، وعَمْرَك، وهذه كلمةٌ كانوا يَتكلَّمون بها عندَ لقاءِ عدوٍّ مَوتُور، أو هجومِ نازِلة، أو نحوِ ذلك، يَضعُونها موضعَ الاستعاذة. قال سِيْبويه: ويقولُ الرَّجلُ للرَّجل: أتفعلُ كذا وكذا؟ فيقول: حِجْراً. وهي مِن حَجَره؛ إذا مَنَعه؛ لأنَّ المُستعيذَ طالبٌ من اللّـهِ أن يَمنع المكروهَ فلا يَلحقَه، فكان المعنى: أَسألُ اللّـهَ أن يَمنَعَ ذلك مَنْعاً ويَحجُرَه حَجْراً. ومجيئُه على فِعْلٍ أو فُعْل في قراءةِ الحسن، تَصرُّفٌ فيه لاختصاصِه بموضعٍ واحد، كما كان قِعْدَك وعَمْرَك كذلك،

وعَمْرَكَ: مصدرٌ عندَ سِيبويه[1]، قيل: معنى عَمْرَكَ اللهُ: عمَّرتُكَ اللهَ، أي: سألتُ اللهَ عُمرَك، وإذا صَحَّ أنّ عَمْرَكَ اللهُ بمعنى عمَّرتُكَ اللهَ وَجَبَ أن يكونَ مصدَراً منصوباً لعَمرتُكَ الملتَزمِ حَذْفُه، واسمُ الله: المفعولُ الثاني، ومعنى قَعْدَكَ اللهَ، أسألُ أن يُقعدَك، أي: يُثبِّتَك. هذا التقديرُ مُخالفٌ لِما في «الصِّحاح» و«الأساسِ»، كما سيجيء.

قولُه: (عدُوٍّ موتور)، النِّهاية: أنا الموتورُ الثائر[2]، أي: صاحبُ الوتر، الطالبُ بالثأر، والموتورُ: المفعولُ.

قولُه: (على فِعْلٍ أو فُعْل)، «فِعْلٌ» بالكسر: قراءةُ العامة، وبالضمِّ: قراءةُ الحَسَن[3]. قال صاحبُ «المطلع»: قرأه الحَسَنُ : «حُجْراً» بضمِّ الحاء، وفي معناه: حَراماً مُحرَّماً. قال الجَوهري: الحِجْرُ: الحرام، يُكسَرُ ويُضَمُّ ويُفتَحُ، والكسرُ أفصَحُ.

قولُه: (تَصرُّفٌ فيه)، أي: أنّ أصلَ ﴿حِجْرًا﴾ الفتحُ مِن: حَجَرَه حَجْراً: منَعَهُ، كما قال،

---

(١) انظر: «الكتاب» لسيبويه (١: ٣٢٢) «باب من المصادر ينتصبُ بإضمارِ الفعلِ المتروكِ إظهاره».

(٢) قائلُ ذلك هو محمد بن مسلمة رضي الله عنه. وهو جزءٌ من حديثٍ حَسَنِ الإسناد أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٥١٣٤) وأبو يعلى في «المسند» (١٨٦١) والبيهقي في «السنن الكبرى» (٩: ١٣١) وفي «دلائل النبوة» (٤: ٢١٥) وذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٦: ١٤١) وقال: رواه أحمدُ وأبو يعلى ورجالُه ثقات.

(٣) وممن قرأ بها أيضاً الضحّاكُ وأبو رجاء. وهو لغةٌ فيه. انظر: «الدرّ المصون» للسمين الحلبي (٥: ٢٥٠).

وأُنشِدتُ لبعض الرُّجَّاز:

قالَتْ وفيها حَيْـدَةٌ وذُعْرُ عَـوْذٌ برَبِّي مِنكُـمُ وحُجْرُ

فإن قلتَ: فإذْ قد ثَبَتَ أنه من بابِ المصادر، فما معنى وَصْفِهِ بمَحْجُور؟ قلتُ:

فلمّا اختَصَّ بموضع تَصَرَّفوا فيه بالكسرِ والضمّ؛ وذلك أنّ ﴿حِجْرًا مَّحْجُورًا﴾ إنّما يقالُ عندَ لقاءِ عدوّ، وهجوم نازلةٍ؛ فإنهُ ـ هكذا ـ عبارةٌ عنِ الاستعاذة، فلذلك تصَرَّفوا فيه، كما أنّ قَعْدَكَ اللهَ لمّا كان عبارةً عن اليمين؛ لأنّ معناه بِحَقِّ صاحبِك الذي هُو صاحبُ كلِّ نَجْوى، وكذا عَمْرَكَ الله، معناه: بتعميركَ الله، أي: بإقرارِك لهُ بالبقاءِ تصَرَّفوا فيهما، كذا في «الصِّحاح».

الأساس: قَعْدَكَ اللهَ وقَعيدَك اللهَ لا أفعَلُ، قال جريرٌ:

قعيدَكُـما اللهَ الـذي أنتُما لهُ ألَم تَسمَعا بالبَيْضتَيْنِ المُناديا[١]

وهِي قَعيدتُه: لامرأتِه.

وقال الراغب: الحِجْرُ: الممنوعُ منهُ بتحريمِه، قال تعالى: ﴿وَقَالُواْ هَٰذِهِۦٓ أَنْعَٰمٌ وَحَرْثٌ حِجْرٌ﴾ [الأنعام: ١٣٨]، ﴿وَيَقُولُونَ حِجْرًا مَّحْجُورًا﴾، كان الرجُلُ إذا لقِيَ مَن يخافُ يقولُ ذلك، فذَكَرَ تعالى أنّ الكُفّارَ إذا رأَوا الملائكةَ قالوا ذلك ظَنّاً أنّ ذلك ينفَعُهم، وقال تعالى: ﴿وَجَعَلَ بَيْنَهُمَا بَرْزَخًا وَحِجْرًا مَّحْجُورًا﴾ أي: مَنْعاً لا سَبيلَ إلى رَفْعِه ودَفْعِه[٢].

قولُه: (**قالت وفيها حَيْدَةٌ**) البيت[٣]، الحَيْدَةُ: المَيْل. والذُّعْرُ: الخوف.

---

(١) كذا قال الزمخشري في «أساس البلاغة» (قعد) ولم أجده في «ديوان جرير» وعزاه ابن منظور في «لسان العرب» (قعد) للفرزدق.

(٢) «مفردات القرآن» ص٢٢٠.

(٣) عزاه الزمخشري لبعضِ الرجّاز. وعزاه أبو عبيد البكري للحطيئة، كما في كتابه «فصل المقال في شرح كتاب الأمثال» ص٣٢٤، ولم أجده في «ديوانه».

جاءت هذه الصفةُ لتأكيدِ معنى الحجْر، كما قالوا: ذيلٌ ذائلٌ، والذَّيلُ: الهَوان؛ و: مَوْتٌ مائِتٌ. والمعنى في الآية: أنهم يَطلُبون نزولَ الملائكة ويَقترِحُونه، وهم إذا رأَوْهم عند الموتِ أو يومَ القيامة كَرِهُوا لقاءَهم وفَزِعُوا منهم؛ لأنهم لا يَلقَوْنهم إلّا بما يَكرهون، وقالوا عند رؤيتِهم ما كانوا يقولونَه عندَ لقاءِ العدوِّ المَوْتُور والشِّدَّةِ النازلة. **وقيل: هو مِن قولِ الملائكة**، ومعناه: حَراماً مُحَرَّماً عليكم الغُفرانَ والجنَّـةَ، أو البُشرى، أي: جَعَلَ الله ذلك حَراماً عليكم.

[﴿ وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُوا۟ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَـٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا ﴾ ٢٣]

ليس هاهنا قُدومٌ ولا ما يُشبِه القُدوم، ولكن مُثِّلَتْ حالُ هؤلاءِ وأعمالِهم التي

قولُه: (ذَيْل ذائل)، قال في «الأساس»: يقال: أذالَهُ: أهانَه، وذالَ بنفْسِه، وهُو في ذيلٍ ذائل، أي: في هَوانٍ شديد، وهُو في موتٍ مائت أي: شديد.

قولُه: (وقيل: هُو مِن قولِ الملائكة)، فعلى هذا: ﴿وَيَقُولُونَ﴾ حالٌ منَ «الملائكة» على تقديرِ: وهم يقولونَ، وعلى الأوّل: عطفٌ على ﴿يَرَوْنَ﴾.

قولُه: (ليس هاهنا قُدومٌ ولا ما يُشبِهُ القُدوم)، فإن قلتَ: في قولِه: «ولا ما يُشبِهُ القدوم»، بعدَ قولِه: «ليس هاهنا قدوم» إيماءٌ إلى أنّ ﴿ وَقَدِمْنَآ ﴾ في الآية ليس على حقيقتِه، ولا استعارةً؛ لأنّ نفْيَ التشبيهِ يَستدعي ذلك، فإنّ الاستعارةَ مَجازٌ مسبوقٌ بالتشبيه، ثُم أخَذَ في بيانِ طريقِ الاستعارةِ التي هِي التشبيهُ قائلاً: «مُثِّلت حالُ هؤلاءِ» إلى قولِه: «بحالِ قوم خالَفوا سُلطانَهم»، فما معنى هذا الكلام؟

قلتُ: معنى قولِه: «لا يُشبِهُ القُدوم»، أنّك إذا جَعَلْتَ هذا القُدومَ استعارةً لم يَجُزْ أيضاً أن تُجرِيَه على حقيقتِه في الممثَّلِ به أيضاً مجازاً؛ لأنّ المرادَ مُجرَّدُ القَصْدِ إلى إفسادِ ما يَملِكونَه، ألا ترى كيف فَسَّرَ قولَه: «فقَدِمَ إلى أشيائهم» بقولِه: «وقَصَدَ إلى ما تحتَ أيديهم».

قال في «الأساس»: قَدِمَ مِن سفَرِه، وقَدِمَ البلدَ، وقَدِمَ على قومِه، وهؤلاءِ القادمونَ، ومنَ المَجاز: وإنّك لَقادمٌ على عمَلِك.

عَملوها في كُفرِهم مِن: صِلَةِ رَحم، وإغاثةِ مَلْهوف، وقِرَى ضَيْفٍ، ومَنٍّ على أَسير، وغيرِ ذلك مِن مَكارِمِهم ومَحاسنهم ـ بحالِ قومٍ خالَفوُا سُلطانَهم واستعصَوْا عليه، فقَدِمَ إلى أشيائهم، وقَصَدَ إلى ما تحتَ أَيدِيهم فأفسَدَها ومزَّقها كلَّ ممُزَّق، ولم يَترُكْ لها أثَراً ولا عِثْيَراً. والهَباء: ما يَخرجُ من الكُوَّة مع ضوءِ الشَّمس شَبيهٌ بالغُبار، وفي أمثالهم: «أقلُّ مِنَ الهَباء». ﴿مَّنثُورًا﴾: صفةٌ للهباء، شبَّهه بالهباء في قلَّته وحَقارتِه عندَه، وأنه لا يُنتفَع به، ثُمَّ بالمنثُور منه؛ لأنك تَراه مُنتظِماً مع الضوء، فإذا حركت الريحُ رأيتَه قد تناثَرَ وذهب كلَّ مَذْهَب. ونحوُه قوله: ﴿كَعَصْفٍ مَّأْكُولٍ﴾ [الفيل: ٥]، لم يَكفِ أن

واستعمالُ «قَدِمَ» في الممثَّلِ به مُسْتعارٌ لقَصْدٍ قويّ، وعَزْم صَميم، كأنهُ وَصَلَ بتلك العَزْمةِ إلى مَقْصِدِه، كما يَقدُمُ المسافرُ إلى أعِزّة أهلِه، ويَنصُرُه في الآيةِ قولُه: ﴿فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا﴾ أي: أردتُ ذلك، فجعَلْتُهُ كذلك، قيل: أجْرَى الكلامَ على ذلك بناءً على مُعتقَدِه؛ لأنه مُنكِرٌ للصِّفات. قال ابنُ عبّاسٍ: ﴿وَقَدِمْنَآ﴾ أي: عَمَدْنا، قال أهلُ الطريقة: أطلَعْناهُم على أعمالِهم فنَظَروا إليها بعَيْنِ الرِّضا فسَقَطوا عن أعْيُنِنا[(١)].

قولُه: (ولا عِثْيَراً)، الجَوهري: العِثيَرُ: الغُبارُ، بتسكينِ الثّاء، ولا يقالُ: عَثْيَر؛ لأنهُ ليس في الكلام «فَعْيَلٌ» بفتح الفاءِ إلّا فَهْيَد[(٢)]، وهُو مصنوعٌ. وفي نُسخة: «عَثْيَر» بفَتْح العَيْنْ وسُكونِ الياءِ التَّحتانيِّ مثالَ العَيْهَب؛ الأثَرُ. يقال: ما رأيتُ لهم أثراً ولا عَثَراً، وهُو تأكيدٌ للأثرِ وإتْباعٌ له.

قولُه: (لم يَكْفِ)، شَبَّهَ عمَلَهم بالهَباء، ولم يَكتفِ به، حتّى جَعَله متناثراً، ومثْلُ هذا الإردافِ يُسَمَّى في البديع: بالتتميم والإيغال[(٣)]. قالتِ الخنساء:

---

(١) نقله أبو عبد الرحمن السلميُّ في «حقائق التفسير» (٢: ٦٠) عن ابن عطاء رحمه الله.

(٢) وهو الصلبُ الشديد.

(٣) لتمامِ الفائدة انظر: «تحرير التحبير» لابن أبي الأصبع المصري ص٢٠٧.

شبَّههم بالعَصْف حتى جعَلَه **مَؤُوفاً بالأُكَال**، ولا أن شبَّه عَمَلَهم بالهَباء حتى جَعَلَه مُتناثراً. أو مفعولٌ ثالث لجَعَلْناه، أي: **فجعلناه جامِعاً لحقارة الهَباء والتناثُر**، كقوله: ﴿كُونُوا۟ قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ﴾ [البقرة: ٦٥]، أي: جامِعِين للمَسْخ والخَسْء. ولامُ الهَباءِ واو، بدليل الهَبْوة.

[﴿أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا﴾ ٢٤]

المُستقَرُّ: المكانُ الذي يكونونَ فيه **في أكثر أوقاتِهم مُستقِرِّين يَتجالَسُون ويَتحادَثون**. والمَقِيلُ: المكانُ الذي يأوُون إليه للاستِرْواحِ إلى أزواجهم والتمتُّع بمُغازلتِهنَّ ومُلامستهنّ، كما أنَّ المُترَفين في الدُّنيا يَعيشون على ذلك الترتيب. **ورُوي: أنه يُفرَغُ من الحسابِ في نصفِ ذلك اليوم، فيَقيلُ أهلُ الجنَّة في الجنَّة** وأهلُ النارِ في

أغَرُّ أبلَـجُ تأتمُّ الهُدَاةُ به كأنَّه علَمٌ في رأسِه نارُ[1]

ما كفاها أنْ جعلَتْه عَلَماً في الهداية، حتّى جعلَتْه في رأسِه نارٌ.

قولُه: (**مَؤُوفاً** بالأُكال)، أي: مصاباً بآفةِ الأُكالِ، يقال: أصابَه أُكالٌ في رأسِه وأسنانه، أي: تآكُل.

قولُه: (**فجعَلْناه جامعاً لحَقارةِ الهباء والتناثُر**)، وذلك أنّ المفعولَ الثالثَ بمنزلةِ الخبَر، كقولِك: هذا حُلوٌ حامضٌ، أي: جامعٌ لهذَيْنِ الطَّعمَيْنِ.

قولُه: (**في أكثرِ أوقاتِهم مستقِرِّينَ يتَجالَسونَ ويَتحادَثون**)، وإنّما حَمَلَ ﴿مُّسْتَقَرًّا﴾ على هذا المعنى، والجَنّةُ أبداً مستَقرُّهم ومُقامُهم؛ ليصحَّ حَمْلُ ﴿مَقِيلًا﴾ على معنى الخَلْوة، ليَجمَعَ بيْنَ حالتَي التعظيم والترَّف، فيكونَ مِن بابِ التكميل.

قولُه: (**ورُوِيَ: أنهُ يُفرَغُ منَ الحسابِ في نصفِ اليوم**[2]**، فيَقيلُ أهلُ الجنّة في الجنة**)، فعلى

---

(١) «ديوان الخنساء» ص٣٨٦.

(٢) كذا في الأصول الخطية، وفي«الكشاف»: «نصف ذلك اليوم».

النار. وفي معناه قولُه عزَّ وعلا: ﴿إِنَّ أَصْحَٰبَ ٱلْجَنَّةِ ٱلْيَوْمَ فِى شُغُلٍ فَٰكِهُونَ ۞ هُمْ وَأَزْوَٰجُهُمْ فِى ظِلَٰلٍ عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ مُتَّكِـُٔونَ﴾ [يس: ٥٥- ٥٦]، قيل في تفسير الشُّغل: افتِضاض الأَبْكار. ولا نومَ في الجنَّة، وإنما سُمِّي مكانُ دَعَتِهم واستِرْواحهم إلى الحُور مَقيلاً

هذا المُسْتَقَرُّ: هُو المَقِيلُ، ومِن ثَمَّ لما سأَلَ ـ أي: عن نفْسِه ـ الإمامُ: وقال: الآيةُ تدُلُّ على أنّ مُستقَرَّهم غيرُ مَقِيلِهم؟ أجابَ بأجوِبة، منها: أنهُ بعدَ الفَراغ منَ المُحاسبة، والذهابِ إلى الجنّة، يكونُ وقتُ القَيْلولة. قال ابنُ مسعودٍ رضيَ اللهُ عنه: لا يَنتصفُ النّهارُ مِن يوم القيامةِ حتّى يَقِيلَ أهلُ الجنّةِ في الجنّة، وأهلُ النار في النار[1]. وفي «شَرْح السُّنة»: لا يَنتصفُ النهارُ مِن يوم الجُمعة، حتّى يَقِيلَ هؤلاءِ وهؤلاءِ[2]. وقال الإمامُ: يحتمِلُ أن يُرادَ بأحَدِهما المَصْدرُ والزّمانُ، إشارةً إلى أنّ زمانَهم ومكانَهم أطيَبُ ما يُتخَيَّلُ منَ الأمكِنةِ والأزمنة[3].

قولُه: (وفي معناهُ)، أي: وفي معنى ﴿وَأَحْسَنُ مَقِيلًا﴾ إذا حُمِلَ على أنّهم يَأوونَ إلى المَقِيل للاسترواح إلى أزواجِهم، والتمتُّع بمُغازَلتِهنَّ، يَدُلُّ عليه قولُه: «افتضاض الأبكار».

قولُه: (ولا نومَ في الجنّة، وإنّما سُمِّي)، إلى آخِره. شُروعٌ في تأويلِ قولِه: ﴿مَقِيلًا﴾، بالاسترواح إلى الأزواج والتمتُّع بمُغازَلتِهنَّ، يعني: أنهُ تعالى أثبَتَ لأهلِ الجنّة مقامَ القَيْلولة، ومعلومٌ أنْ لا نومَ في الجنّةِ فلا قائلةَ، فإذَنِ الـمَقِيلُ عبارةٌ عمّا تَستلزِمُه منَ الاستراحةِ والدَّعَة؛ لأنّ المَقِيلَ: مقامُ النّوم في القائلة، والخَلْوةِ مع الأزواج، والتفكُّهِ مَعهنّ، شَبَّهَ مكانَ استرواحِهم في الجنّةِ معَ الحُورِ العِين بما تُعورِفَ في الدُّنيا مِن مكانِ الاسترواح عندَ القَيْلولة، فاستُعيرَ اسمُ المَقِيل لهُ، ووُصِفَ بالحُسْنِ إرادةً لحُسنِ ساكنيه على طريقِ الكناية، كقولِه:

يَبِيتُ بمَنْجاةٍ منَ اللّوم بيتُها[4]

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٤: ٧٢)، وانظر الأثر المذكور عن ابن مسعود في «جامع البيان» للطبري (١٩: ٥٥٦)، و«الدار المنثور» (١١: ١٥٨).

(٢) «شرح السنّة» (١٥: ٢٠١).

(٣) «مفاتيح الغيب» (٢٤: ٧٢).

(٤) سبق تخريجه.

على طريقِ التَّشبيه. وفي لفظِ الأحسَنِ رمزٌ إلى ما يتزيَّن به مَقِيلُهم مِن: حُسنِ الوُجوه، ومَلاحةِ الصُّوَر، إلى غيرِ ذلك من التَّحاسِين والزِّيَن.

[﴿ وَيَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلْغَمَٰمِ وَنُزِّلَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ تَنزِيلًا ﴾ ٢٥]

وقُرئ: ﴿تَشَقَّقُ﴾ والأصلُ: تَتَشقَّق، فحَذَفَ بعضُهم التاءَ، وغيرُه أدغَمَها. ولـمّا كان انشقاقُ السماء بسبب طُلوعِ الغَمام منها؛ جُعل الغمامُ كأنه الذي تُشَقُّ به السماء،

فعلى هذا ليس «أحسَن» لأفعَلِ التفضيل.

وقال الإمام: إنهُ تعالى لمّا بَيَّنَ حالَ الكُفّارِ في الخَسارِ الكُلِّي، والخَيْبةِ التامّة، شَرَعَ في وَصْفِ أهلِ الجنّة، وأنّ مُستقرَّهم خيرٌ مِن مُستقرِّ أهلِ النارِ على نحوِ: العسَلُ أحلى منَ الخَلِّ[1]. هذا أوفَقُ لتأليفِ النَّظْم، ولقولِ ابنِ مسعودٍ رضَي اللهُ تعالى عنه: لا ينتَصفُ النّهارُ مِن يوم القيامة حتّى يَقِيلَ أهلُ الجنةِ في الجنّة، وأهلُ النارِ في النار.

قولُه: (من التّحاسين)، قيل: هُو جَمْعُ التحسين، وهُو مصدَرٌ في الأصلِ ثُم أُوقعَ اسماً لِـما يُحسَّنُ به منَ الزّخارِف، ونَظيرُه التصاريفُ والتضاعيفُ لصُروفِ الزّمانِ وإثناءِ الشيء.

قولُه: (وقُرِئَ: ﴿تَشَقَّقُ﴾)، الكوفيّونَ وأبو عَمْرٍو: ﴿تَشَقَّقُ﴾ هنا وفي «ق»؛ بتخفيفِ الشين، والباقونَ: بتشديدِها[2].

قولُه: (جُعِلَ الغَمامُ كأنهُ الذي تُشَقُّ به السّماءُ)، قال أبو عليٍّ: قيل: معناهُ: تَشَقَّقُ السماءُ بسببِ الغَمام، ولـمّا كان طُلوعُه سبباً لتشقُّقِها جَعَلَ الغَمامَ كأنهُ يَشُقُّها، أو معناه: تشَقَّقُ به السّماءُ وعليها غَمامٌ[3]، كما يقال: رَكِبَ الأميرُ بسلاحِه، وخرَجَ بثيابِه، أي: وعليه ثيابُه وسلاحُه.

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٤: ٧٢).

(٢) انظر توجيه القراءتين في «حجّة القراءات» ص٥١٠.

(٣) انظر: «الحجّة للقرّاءِ السبعة» لأبي علي الفارسي (٣: ٢٠٩-٢١٠).

كما تقولُ: شُقَّ السَّنامُ بالشَّفرة، **وانشقَّ بها. ونظيرُه قوله:** ﴿ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرٌۢ بِهِۦ﴾ [المزمل: ١٨]. فإن قلتَ: أيُّ فرقٍ بين قولك: انشقَّتِ الأرضُ بالنبات، وانشقَّتْ عن النبات؟ قلتُ: معنى انشقَّت به: أنَّ اللّـهَ شقَّها بطُلوعه فانشقَّتْ به. ومعنى: انشقَّتْ عنه: أنَّ التُّربةَ ارتفعَتْ عنه عند طُلوعه. والمعنى: أنَّ السماءَ تَتفتَّحُ بغَمامٍ يَخرجُ منها، وفي الغَمامِ الملائكةُ يَنزِلون وفي أيديهم صَحائفُ أعمالِ العباد. ورُوي: تَنشقُّ سَماءٌ سماء، وتَنزِلُ الملائكةُ إلى الأرض. وقيل: هو غَمامٌ أبيضُ رَقيق، **مثلُ الضَّبَابة**، ولم يكن إلّا لبني إسرائيلَ في تِيهِهم. وفي معناه قولُه تعالى: ﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِي ظُلَلٖ مِّنَ ٱلۡغَمَامِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [البقرة: ٢١٠]. **وقُرئ: (ونُنْزِل** الملائكةَ)، (ونُنَزِّلُ)، **(ونُزِّلَ الملائكةَ)**، (ونُزِّلَتِ الملائكةُ)، (وأُنْزِل الملائكةُ)، (ونَزَّل الملائكةُ)، (ونُزِّلَ الملائكةَ)

قولُه: **(وانشَقَّ بها)**، لكوْنِ الشَّفْرةِ سبباً فيه، وآلةً له. **الجَوهري**: الشَّفْرةُ بالفتح: السِّكِّينُ العظيم. وشَفْرةُ السَّيف: حَدُّه.

قولُه: **(ونَظيرُه قولُه تعالى:** ﴿ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرٌۢ بِهِۦ﴾)، قال[1]: «الباءُ في ﴿بِهِۦ﴾ مِثلُها في قولِك: فَطَرْتُ العُودَ بالقَدُّوم فانْفَطَرَ به، يعني: أنّها تنفطرُ بشدّةِ ذلك اليوم، فالضّميرُ يعودُ إلى اليوم، والمرادُ وَصْفُ اليوم بالشِّدّة. وأنّ السماءَ على عِظَمِها وإحكامِها تَنفطرُ فيه، فما ظَنُّك بغيرِها منَ الخلائق؟

قولُه: **(مِثْلُ الضَّبابة)**، الضَّبَابةُ، بفَتْح الضاد: سَحابةٌ تَغْشى الأرضَ كالدُّخَان، والجَمْعُ: الضَّبابُ، قالهُ الجَوهريُّ.

قولُه: **(وقُرِئَ: «ونُنْزِلُ»)**، ابنُ كثيرٍ: «ونُنْزِلُ»، بنُونَيْن الثانيةُ ساكنةٌ، وتخفيفِ الزاي ورَفْعِ اللام، و«الملائكةَ»: بالنّصبِ، والباقونَ: بنُونٍ واحدة وتشديدِ الزاي وفَتْحِ اللام، ورَفْعِ «الملائكة»[2].

قولُه: **(ونُزِّلَ الملائكةَ)**، على حَذْفِ النُّونِ وضمِّ النُّونِ الباقيةِ وتشديدِ الزّاي وكسْرِها،

---

(١) يعني الزمخشري في «الكشاف» (١٦: ١٠١).

(٢) لتمامِ الفائدة انظر: «الكشف عن وجوه القراءات السبع» (٢: ١٤٥) و«حجّة القراءات» ص٥١٠.

على حذفِ النون الذي هو فاءُ الفِعل من نُنَزِّل؛ قراءةُ أهلِ مكة.

[﴿ ٱلْمُلْكُ يَوْمَئِذٍ ٱلْحَقُّ لِلرَّحْمَٰنِ ۚ وَكَانَ يَوْمًا عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ عَسِيرًا ﴾ ٢٦]

الحَقُّ: الثابتُ؛ ....

ونَصْبِ «الملائكة». قال ابنُ جِنِّيٍّ: رُوِيَ عنِ ابنِ كثيرٍ وأهلِ مكّة، أصلُه، «نُنَزِّل»، حَذَفَ النُّونَ التي هي فاءُ الفعلِ لالتقاءِ النُّونَيْنِ استخفافاً، وشَبَّهَها بما حُذِفَ مِن أحدِ المِثْلَيْنِ الزائدَيْنِ[١] في نحوِ: تَفكَّرونَ، وتَطَهَّرونَ، مِن: تتَفكَّرونَ وتَتَطهَّرون. ورَوَى عبدُ الوهابِ عن أبي عَمْرو: «ونُزِلَ الملائكة»، بضمِّ النُّونِ وكسرِ الزّاي خفيفةً. وهذا غيرُ معروف؛ لأنّ «نُزِلَ» لا يتَعدَّى إلى مفعولٍ به فبُنِيَ هنا للملائكة. فإنْ قلتَ: قد جاء «فُعِل» ممّا لا يتعَدَّى نحوُ: جُنّ، ولا يقال: جَنّهُ اللهُ، بل: أجَنَّهُ اللهُ؟ قلتُ: هُو شاذٌّ، والقياسُ عليه مردودٌ. فهذه إمّا أن تكونَ لغةً طارقةً لم تقَعْ إلينا، وإمّا أن يكونَ من حذف المضاف، أي: نزل نزول الملائكة، فحذف المضاف، وأُقيمَ المضافُ إليه مقامَه، قال العجّاج:

حتى إذا اصطفُّوا له حذارا

فـ«حذاراً»: منصوبٌ مصدراً لا مفعولاً به، يُريدُ: اصطَفُّوا اصطفافَ حذار، فإن قلتَ: فما معنى نُزِلَ نزولُ الملائكة؛ قلتُ: إنهُ على قولِك: هذا نزولٌ منزول، وصُعودٌ مصعودٌ، وضَرْبٌ مضروب، وقريبٌ منهُ: وقد قيلَ قولٌ، وقد خِيفَ منهُ خَوْفٌ، فاعرِفْ ذلك فإنهُ أمثَلُ ما يُحتَجُّ به لهذه القراءة[٢].

وفي «اللوامح»[٣]: ومعنى «نُزِلَ به نزولَ الملائكة»: نُزِلَ نازِلُ الملائكة، أي: نازلٌ منَ الملائكة.

---

(١) في النُّسخ الخطية: «الزائدتين». وصوّبناه من «المحتسب».

(٢) «المحتسب» (٢: ١٢٠-١٢٢) بتصرُّفٍ ملحوظ.

(٣) لأبي الفضل عبد الرحمن بن أحمد المُقْرئ الرازي مقرئٌ فاضلٌ عارفٌ بالأدب، مؤلف كتاب«جامع الوقوف»، وله شعرٌ في الزهد. (ت ٤٥٤ هـ) ترجمته في «غاية النهاية» (١: ٣٦١). وكتابه «اللوامح». ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢: ١٥٦٧).

لأنَّ كلَّ مُلْكٍ يزول يومئذٍ ويَبطُل، ولا يبقى إلّا مُلْكه.

[﴿ وَيَوْمَ يَعَضُّ ٱلظَّالِمُ عَلَىٰ يَدَيْهِ يَقُولُ يَٰلَيْتَنِى ٱتَّخَذْتُ مَعَ ٱلرَّسُولِ سَبِيلًا * يَٰوَيْلَتَىٰ لَيْتَنِى

قولُه: (**لأنّ كلَّ مُلْكٍ يَزُولُ يومئذٍ**)، هذا التعليلُ مَبْنيٌّ على تعليقِ الحُكم بالوَصْف، أي: إنّما قُلنا: إنّ الحقَّ بمعنى الثابت؛ لأنهُ تعالى وَصَفَ المُلْكَ به بعدَ تقييدِه بيومَئِذٍ، وأوقعَ ﴿لِلرَّحْمَٰنِ﴾ خبَراً، فإنْ قيلَ: إنّ المُلكَ الثابتَ للرَّحمٰن يومَ القيامةِ فُهِمَ بدليلِ الخطابِ أنّ مُلْكَ الغيرِ زالَ وبَطَلَ يومئذٍ، نحوُه: في الغنَم السائمة زكاة[1] . قال الزجَّاجُ: ﴿ٱلْحَقُّ﴾ صفةٌ لـ﴿ٱلْمُلْكُ﴾، ومعناه: أنّ المُلكَ الذي هُو المُلكُ حقًّا مُلْكُ الرَّحمٰنِ يومَ القيامة، كما قال تعالى: ﴿لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ﴾ [غافر: ١٦]؛ لأنّ المُلكَ الزائلَ كأنهُ ليس بمُلك[2].

عن بعضِهم: ﴿يَوْمَئِذٍ﴾: فَصْلٌ بيْنَ الصِّفةِ والموصُوف، والفَصْلُ بينَهما بالظَّرفِ فصيح، وبيْنَ المضافِ [والمضافِ] إليه يجوزُ في ضرورةِ الشِّعرِ، كقولِه:

هما أخوا في[3] الحربِ مَن لا أخا له[4]

وقال أبو البقاء: ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ معمولُ المُلْك، أو معمولُ ما يتَعلَّقُ به اللام، ولا يَعمَلُ فيه الـحَقُّ؛ لأنه مصدَرٌ متأخِّرٌ عنه[5].

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٦٥).

(٣) في (ط): «هما أخواني».

(٤) تمامُ البيت:

إذا خافَ يوماً نَبْوَة فدعاهما

وقد اختُلِفَ في نسبة البيت، فالذي جزم به سيبويه في «الكتاب» (١: ١٨٠) أنّه لدُرْنا بنت عبعبة من بني قيس بن ثعلبة، وعزاه المرزوقي في «شرح الحماسة» ص١٠٨٢ لعمرة الخثعمية ترثي ابنَيْها، وهو الأشْبَه بالصواب.

(٥) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٩٨٤).

لَمْ أَتَّخِذْ فُلَانًا خَلِيلًا * لَقَدْ أَضَلَّنِي عَنِ الذِّكْرِ بَعْدَ إِذْ جَاءَنِي وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِلْإِنسَانِ خَذُولًا﴾ [٢٧ - ٢٩]

عضُّ اليدَيْن والأنامل، والسُّقوط في اليد، وأكلُ البَنان، وحَرْقُ الأسنان **والأُرَّمِ**، وقَرْعُها: كِنايات عن الغَيْظ والحسرة؛ لأنها من رَوادفِها، فتُذكَر الرادِفةُ ويُدَلُّ بها على المَرْدُوف، فيَرتفعُ الكلامُ به في طَبَقة الفَصاحة، ويَجِدُ السامعُ عنده في نفْسِه من الرَّوعة والاستحسان ما لا يَجِدُه عند لفظِ المُكنى عنه. وقيل: نزلتْ في عُقبةَ بنِ أبي مُعَيط بنِ أُميَّةَ بنِ عبدِ شمس، وكان يُكثِرُ مُجالسةَ رسولِ الله ﷺ. وقيل: اتَّخذَ ضيافةً، فدعا إليها رسولَ الله ﷺ، فأبى أن يأكُلَ مِن طعامِه حتى ينطقَ بالشهادتَيْن، ففعَلَ، وكان أُبيُّ بن خلفٍ صديقَه، فعاتَبه وقال: صَبأْتَ يا عُقبة؟ قال: لا، ولكنْ آلى أنْ لا يأكُلَ من طعامي وهو في بيتي، فاستحيَيْتُ منه فشَهدتُ له والشهادةُ ليست في نَفْسي، فقال: وَجْهي من وجهك حرامٌ إنْ لقيتَ محمّداً فلم تَطأْ قَفاه وتَبزُقْ في وجهِه وتَلْطِم عَيْنَه؛ فوَجَده ساجداً في دارِ النَّدوةِ ففعَلَ ذلك، فقال رسولُ الله ﷺ: «لا ألقاكَ خارِجاً مِنْ مكّةَ إلّا عَلَوْتُ رأسَك بالسَّيفِ»، فقُتِلَ يومَ بدرٍ، أمرَ عليًّا رضي الله عنه بقَتْله. وقيل: قَتَلَه **عاصمُ بن ثابتِ بنِ أقلحَ** الأنصاريُّ، ....

قولُه: (**والأُرَّم**)، الجَوهري: الأُرَّمُ: الأضراسُ، كأنهُ جَمْعُ آرمٍ، يقال: فلانٌ يحرقُ عليك الأُرَّمَ، إذا تغيّظَ فحَكَّ أضراسَه بعضَها ببعض.

قولُه: (**عاصمُ بنُ ثابتِ بن أقْلَح**)، أقلحُ: صَحَّ بالقافِ في «المُغرِب»(١)، وفي «الاستيعاب»(٢): عاصمُ بنُ ثابتِ بن أبي أقلح، أقلحُ: بالقاف؛ الذي بأسنانِه خُضرةٌ أو خُفرة، وبه كُنّي جدُّ عاصم.

---

(١) «المغرب في ترتيب المعرب» (٢: ١٩١).

(٢) «الاستيعاب» (٢: ٧٧٩).

وقال: يا محمَّدُ، **إلى مَن الصِّبْية؟** قال: «إلى النار». وطعنَ رسولُ الله ﷺ أُبيًّا بأُحُد، فرجعَ إلى مكّةَ فمات. فاللامُ في ﴿ٱلظَّـالِمُ﴾ يجوزُ أن تكونَ للعهد، يُرادُ به عُقْبةُ خاصَّة، ويجوزُ أن تكونَ للجِنْس؛ فيَتناول عُقبةَ وغيرَه. تمنَّى أنْ لو صَحِبَ الرسولَ وسَلك معه طَريقاً واحداً؛ وهو طريقُ الحقِّ، ولم تتشعَّبْ به طُرُقُ الضَّلالة والهوى. **أو أراد: أني كنتُ ضالًّا** لَـمْ يكن لي سبيلٌ قط، فليتَني حصَّلتُ لنَفْسي في صُحبة الرسولِ سبيلًا. وقُرِئَ: (يا ويلتِي) بالياء، وهو الأصلُ؛ لأنَّ الرَّجلَ يُنادي وَيْلتَه، وهي هَلَكتُه، يقولُ لها: تعالَيْ فهذا أَوانُك. وإنما قُلبتِ الياء أَلِفاً، كما في صحارى **ومَدارى**. فُلانٌ: كِنايةٌ عن الأَعْلام، كما أنَّ الهَنَ كِنايةٌ عن الأَجْناس، فإن أُرِيدَ بالظالم عُقْبة، فالمعنى: ليتَني لم أَتَّخِذْ أُبيًّا خَليلًا، فكَنَّى عن اسمِه. وإنْ أُرِيدَ به الجِنْس، فكلُّ مَن اتَّخَذَ من المضلِّين خليلاً كانَ لخليلِه اسمُ عَلَم لا محالةَ، فجَعَلَه كنايةً عنه. ﴿عَنِ ٱلذِّكْرِ﴾: عن

قولُه: (**إلى من الصِّبيَة؟**)، **النِّهاية**. الصِّبيَةُ: جمْعُ صَبِيٍّ، والصَّبوةُ القياسُ، والأولُ أكثرُ استعمالاً.

قولُه: (**فاللامُ في ﴿ٱلظَّـالِمُ﴾**)، الفاءُ نتيجةٌ، يعني: اللامُ في ﴿ٱلظَّـالِمُ﴾ على أنّها نَزَلَتْ في عُقْبَةَ بن أبي مُعَيْط: للعَهْد، وعلى أن تكونَ الآيةُ عامّةً تكونُ للجِنس، فعلى هذا دَلَّ قولُه: «وقيل نزَلَتْ في عُقْبَةَ بن أبي مُعَيْطٍ» على قولٍ آخَرَ مُقدَّر.

قوله: (**أو أرادَ أنّي كنتُ ضالًّا**)، عطفٌ على جُملةِ قولِه: «تَـمَنِّى أنْ لو صَحِبَ»، وهُو تفسيرٌ لقولِه: ﴿يَـٰلَيْتَنِي ٱتَّخَذْتُ مَعَ ٱلرَّسُولِ سَبِيلًا﴾، فالتنكيرُ في ﴿سَبِيلًا﴾ إمّا للإفرادِ شَخْصاً، وهُو سبيلُ الحقِّ فيُقدَّرُ الضَّلالُ عامًّا ليَتناولَ جميعَ طُرُقِ الضّلال، ولهذا قال: طُرُق الضّلالة بعدَ قولِه: «طريقاً واحداً»، وإمّا للشُّيوع، فالضّلالُ ـ على هذا ـ مُطلَقٌ أيضاً، وإليه الإشارةُ بقولِه: «لم يكنْ لي سَبيلٌ قَطُّ»، وقال: «سبيلاً»، أي: أيَّ سبيلٍ كان.

قولُه: (**ومَدارى**)، **الجَوهري**: المِدْرَى: القِرْنُ، وربّما تُصلِحُ بها الماشطةُ قُرونَ النِّساء، وهِي شيءٌ كالمِسلّة.

ذِكْرِ الله، أو القرآن، أو موعظةِ الرَّسول. ويجوزُ أن يريدَ **نُطْقَه بشهادةِ الحقِّ**، وعَزْمَه على الإسلام. والشيطانُ: إشارَةٌ إلى خَليله، سمَّاه شيطاناً؛ لأنه أضلَّه كما يُضِلُّ الشيطان، ثم خَذَلَه ولم ينفَعْه في العاقبة. أو أرادَ إبليسَ، وأنه هو الذي حَمَلَه على مُخالَّةِ المُضِلِّ ومخالفةِ الرسول، ثم خَذَلَه. **أو أرادَ الجِنْسَ** وكلَّ مَن تَشَيْطَنَ من الجنِّ والإنس. ويَحتمِلُ أن يكون ﴿وَكَانَ ٱلشَّيْطَـٰنُ﴾ حِكايةَ كلامِ الظالم، وأن يكونَ كلامَ الله. ﴿ٱتَّخَذْتُ﴾: **يُقرأ على الإدغام والإظهار**، والإدغامُ أكثرُ.

[﴿وَقَالَ ٱلرَّسُولُ يَـٰرَبِّ إِنَّ قَوْمِى ٱتَّخَذُوا۟ هَـٰذَا ٱلْقُرْءَانَ مَهْجُورًا ۞ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِىٍّ عَدُوًّا مِّنَ ٱلْمُجْرِمِينَ ۗ وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ هَادِيًا وَنَصِيرًا﴾ ٣٠ - ٣١]

﴿ٱلرَّسُولُ﴾: **محمَّدٌ** ﷺ، وقومُه: قُريش، حَكى اللهُ عنه شَكواه قومَه إليه. وفي هذه الحِكايةِ تعظيمٌ للشكاية، وتخويفٌ لقومه؛ لأنَّ الأنبياءَ كانوا إذا التجأوا إليه وشكَوْا إليه قومَهم: حَلَّ بهم العذابُ ولم يُنظَروا.

ثُمَّ أقبَلَ عليه مسلِّياً **ومُواسياً** وواعِداً النصرةَ عليهم، فقال: ﴿وَكَذَٰلِكَ﴾ كانَ كُلُّ نبيٍّ قَبْلَكَ مُبتلًى بعَداوة قومه، وكفاكَ بي هادياً إلى طريقِ قَهْرِهم والانتصار منهم، وناصراً لكَ عليهم. ﴿مَهْجُورًا﴾: تَـرَكُوه وصدُّوا عنه وعن الإيمانِ به. وعن

قولُه: (**نُطْقَه بشَهادةِ الحقِّ**)، أي: نُطَقَ عُقْبَة بالشّهادتَيْنِ كما مَرَّ.

قولُه: (**أو أرادَ الجِنسَ**)، فعلى هذا الجُملةُ مُعترِضةٌ مذيِّلةٌ، وعلى التعيينِ يجوزُ أن يكونَ حالاً.

قولُه: (﴿ٱتَّخَذْتُ﴾ **يُقرأُ على الإدغام والإظهار**)، ابنُ كثيرٍ وحَفْصٌ: بالإظهار، والباقونَ: بالإدغام[1].

قولُه: (**مواسِياً**)، **الجَوهري**: أَسَّيْتُه تأسِيةً: أي عزَّيتُه.

---

(١) انظر: «الكشف عن وجوه القراءات السبع» (١: ١٦٠).

النبيِّ ﷺ: «من تعلَّم القرآنَ وعلَّمه وعلَّق مُصحَفاً لم يَتعاهَدْه ولم ينظُرْ فيه، جاءَ يوم القيامة متعلِّقاً به يقولُ: يا ربَّ العالَمين، عَبْدك هذا اتَّخذَني مهجوراً، اقضِ بيني وبينه».

وقيل: هو مِن هَجَرَ؛ إذا هَذَى، أي: جَعَلوه مَهجُوراً فيه، فحُذف الجارُّ، وهو على وجهَيْن؛ أحدهما: زَعمُهم أنه هَذَيانٌ وباطلٌ وأساطيرُ الأوَّلين. والثاني: أنهم كانوا إذا سَمِعُوه هجرُوا فيه، كقوله تعالى: ﴿لَا تَسْمَعُوا لِهَٰذَا الْقُرْآنِ وَالْغَوْا فِيهِ﴾ [فصلت: ٢٦]. **ويجوزُ أن يكونَ المهجورُ بمعنى الهَجْر**، كالمَجْلُود والمَعْقول. والمعنى: اتَّخذوه هَجْراً. والعَدوُّ: يجوزُ أن يكون واحداً وجَمْعاً، كقوله: ﴿فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّي﴾ [الشعراء: ٧٧]. **وقيل: المعنى: وقالَ الرسولُ يومَ القيامة.**

[﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً ۚ كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ ۖ وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلًا * وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا * الَّذِينَ يُحْشَرُونَ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ أُولَٰئِكَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضَلُّ سَبِيلًا﴾ ٣٢ – ٣٤]

قولُه: (﴿لَا تَسْمَعُوا لِهَٰذَا الْقُرْآنِ وَالْغَوْا﴾)، أي: بإنشادِ الأناشيدِ وإنشاءِ الأراجيز، وبالمُكاءِ والتَّصدِية.

قولُه: (**ويجوزُ أن يكونَ المهجورُ بمعنى الهَجْر**)، عطفٌ على قولِه: «﴿مَهْجُورًا﴾ ترَكوهُ»، كالمجلودِ بمعنى الجَلادة، والمعقول بمعنى العَقْل، والمعنى: اتَّخذوهُ هَجْراً، أي: نَفْسَ الهَجْرِ مبالغةً، هذا على قولِ الكوفيِّين، لأنّ صاحبَ «الكتابِ» لم يُثبِتِ الواردَ على وَزْنِ المفعول.

الراغب: الهَجْرُ والهِجْرانُ: مُفارَقةُ الإنسانِ غيرَه إمّا بالبَدَنِ، أو باللِّسان، أو بالقلب، وقولُه تعالى: ﴿يَا رَبِّ إِنَّ قَوْمِي اتَّخَذُوا هَٰذَا الْقُرْآنَ مَهْجُورًا﴾ فهذا هَجْرٌ بالقلب، أو بالقلبِ واللِّسان[1].

قولُه: (**وقيل: المعنى: وقال الرسُولُ يومَ القيامة**)، عطفٌ على قولِه: «حَكَى اللهُ عنه شَكْواهُ قومَهُ إليه».

---

(١) «مفردات القرآن» ص٨٣٣.

﴿نُزِّلَ﴾ هاهنا بمعنى أُنزِل لا غير، كخُبِّر بمعنى أُخبِر، **وإلّا كان مُتدافعًا**. وهذا أيضاً من اعتراضاتِهم واقتراحاتِهم الدالَّةِ على شِرادِهم عن الحقِّ وتَجافيهم عن اتِّباعه. قالوا: هلّا أُنزِل عليه دفعةً واحدة في وقتٍ واحد كما أُنزلتِ الكُتب الثلاثة! وما لَه أُنزِلَ على التَّفاريق؟! والقائلون: قُريشٌ. وقيل: اليَهود. وهذا **فُضولٌ من القول** ومُماراةٌ بما لا طائلَ تحته؛ لأنَّ أمْرَ الإعجازِ والاحتجاج به لا يَختلِفُ بنُزوله جُملةً واحدة أو مُفرَّقاً. وقوله: ﴿كَذَٰلِكَ﴾ جوابٌ لهم، أي: كذلك أُنزِلَ مفرَّقاً، والحكمةُ فيه: أن نقوِّيَ بتفريقِه فؤادَكَ؛ حتى تَعِيَه وتَحفَظَه؛ لأنَّ المُتلقِّنَ إنما يقوى قلبُه على حفظِ العِلْم شيئاً بعد شيء، وجُزءًا عَقِيبَ جزء، ولو أُلقِيَ عليه جُملةً واحدة **لبَعِلَ** به وتعيًّا بحِفْظه، والرسولُ ﷺ فارقَتْ حاله حال موسى وداودَ وعيسى؛ حيثُ كان أُمِّيًّا لا

قولُه: (**وإلا كان مُتدافِعاً**)، أي: مدفوعاً بجُملةٍ واحدة، يعني: أنّهُم اعتَرضُوا أنّ القرآنَ لِـمَ فُرِّق نزولُه، ولم يُنزَّلْ جُملةً واحدةً؟ فلو ذهبتَ إلى قولِك: هلّا فُرِّق نزولُه جُملةً واحدةً؟ لَوقَعْتَ في التناقُض.

عن بعضِهم: ﴿نُزِّلَ﴾: على التفريق، بخلافِ «أُنزِلَ»، وهاهنا بمعنًى واحد، كقولِه تعالى: ﴿أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [الكهف: ١]، وهذا منَ التقاصِّ والتعريضِ، كما في «عسَى» و«كاد» في إثباتِ «أنْ» وحَذْفِها.

قولُه: (**فُضُولٌ منَ القول**)، فُضولٌ: جمْعُ فَضل، غَلَبَ على ما لا خيرَ فيه، يُخالفُ الجَمْعُ الواحدَ في قولِهم: لهُ فَضْلٌ، وفيه فُضُول.

قولُه: (**لَبَعِلَ به**)، بكسرِ العَيْن. **الأساس**: بَعِلَ بالأمرِ: إذا عَيَّ به.

الراغب: قيلَ لفَحْلِ النَّخْل: بَعِلَ، تشبيهاً بالبَعْلِ منَ الرِّجال، واستَبْعَلَ النَّخلُ: عَظُمَ وتُصوِّرَ منَ البَعْلِ الذي هُو النَّخل قيامُه في مكانِه، فقيل: بَعِلَ فلانٌ بأمرِه: إذا أُدْهِشَ وثَبَتَ في مكانِه ثباتَ النَّخلِ في مكانِه، كقولِهم: ما هُو إلا شجرٌ، فيمَن لا يَبرَحُ[1].

(١) «مفردات القرآن» ص١٣٥.

يَقرأُ ولا يَكتب، وهم كانوا قارئينَ كاتبِين، فلم يكن له بُدٌّ من التلقُنِ والتحفُّظ، فأُنزِلَ عليه منجَّماً في عشرينَ سنة، وقيل: في ثلاثٍ وعشرين. وأيضاً: فكان يَنزلُ على حسَبِ الحوادثِ وجَواباتِ السائلين؛ ولأنَّ بعضَه منسوخٌ وبعضَه ناسخ، ولا يتأتَّى ذلك إلّا فيما أُنزِلَ مفرَّقاً. فإن قلتَ: «ذلك» في ﴿كَذَٰلِكَ﴾ يجبُ أن يكونَ إشارةً إلى شيءٍ تقدَّمه، والذي تقدَّم هو إنزالُه جملةً، فكيف فسَّرتَه بكذلك أنزَلْناه مفرَّقاً؟

قولُه: (في عشرينَ سنةً، وقيل: في ثلاثٍ وعشرين)، رَوَيْنا عن البخاريِّ ومسلم والتِّرمذيِّ، عن ابنِ عبّاسٍ رضيَ اللهُ عنهما: أنّ النبيَّ ﷺ أقام بمكّةَ خمسَ عشرةَ سنةً يَسمَعُ الصّوتَ ويَرى الضَّوءَ ولا يَرى شيئاً سبعَ سنينَ وثمانيَ سنينَ يُوحَى إليه، وأقام بالمدينةِ عَشْراً[1].

وفي رواية: أُنزِلَ على النبيِّ ﷺ وهُو ابنُ أربعينَ سنةً، فمَكَثَ ثلاثَ عشْرةَ سنةً، ثُم أُمِرَ بالهجرة، فهاجَرَ إلى المدينة، فمَكَثَ بها عشْرَ سنين، ثُم توفِّيَ صَلَوٰتُ الله عليه وآلِه وصَحْبِه أجمَعين.

قولُه: (وأيضاً: فكان يَنزلُ)، عطفٌ على قولِه: «أن يُقوِّي بتفريقِه فؤادَك»، وهذا الوجهُ يتضمَّنُ فوائدَ، منها: أنّ الحوادثَ السانحةَ تقتضي أحكاماً متجدِّدةً مُوافقةً لها.

ومنها: أنّ أسئلةَ السائلينَ تَستجِدُّ أجوِبةً مُطابقةً لها.

ومنها: أنّ المصَالحَ تختلفُ بحسَبِ الأزمانِ والأوقات، فزمانُ قِلّةِ العَدَدِ والعُدَد يستدعي أن يُقالَ: ﴿لَكُمۡ دِينُكُمۡ وَلِيَ دِينِ﴾ [الكافرون: ٦]، وزمانُ كثرةِ الشَّوكةِ يوجبُ أن يُخاطَبوا بقولِه: ﴿فَٱقۡتُلُواْ ٱلۡمُشۡرِكِينَ﴾ [التوبة: ٥].

قولُه: (فكيفَ فسَّرتَه بكذلك أنزَلْناهُ مُفرَّقاً؟)، يؤيِّدُ به تفسيرَه قَبْل هذا وقولَه: «﴿كَذَٰلِكَ﴾: جوابٌ لهم، أي: كذلك أنزلَ مفرّقاً» يعني: إذا كان هذا جواباً عن قولِهم كان المشارُ إليه المُقدَّمُ ذكْرُه: ﴿لَوۡلَا نُزِّلَ عَلَيۡهِ ٱلۡقُرۡءَانُ جُمۡلَةً﴾، فكيف تُفسِّرُ بقولِك: «كذلك أُنزلَ مُفَرَّقاً»؟ وتلخيصُ الجواب: أنّ مفهومَ قولِه: هلّا أُنزِلَ عليه جُملةً؟ ذلك؛ لأنّهم إذا طَلَبوا أنْ يُنزَّلَ عليه جُملةً فُهِمَ منهُ أنّهم أنكَروا الحالةَ الموجودةَ، وهُو النُّزولُ مُفَرَّقاً. وهذا الجوابُ منَ

---

(١) أخرجه البخاري (٣٨٥١). ومسلم (٢٣٥١) والترمذي (٣٦٥٢).

قلتُ: لأنَّ قولهم: لولا أُنزل عليه جُملةً، معناه: لِـمَ أُنزِل مفرَّقاً؟ والدليلُ على فساد هذا الاعتراض: أنهم عَجزُوا عن أن يأتُوا بنَجْمٍ واحدٍ من نُجومه، وتُحُدُّوا بسورةٍ واحدة مِن أصغرِ السُّور، **فأبرَزُوا صفحةَ عجزِهم**، وسجَّلُوا به على أنفُسِهم حين **لاذُوا** ....

القولِ بالموجَب، أي: نعَمْ، هُو كما يقولونَ أُنزِلَ مُفرَّقاً على خلافِ ما أُنزلَتِ الكتُبُ الثلاثةُ، أي: التَّوراةُ والإنجيلُ والزَّبُورُ، والحِكمةُ فيه أنْ يُقوِّيَ بتفريقِه فؤادَ الرسُولِ ﷺ، حتى يَعِيَهُ ويَحفَظَه ويُبيِّنَ لأُمّتِه ما يَسنَحُ له من الحوادثِ المتجدِّدة، ويجيبَ أسئلةَ السائلين، ويُظهِرَ ما يقتضيه الوقتُ منَ الأحكام، ويَنْسَخَه بحسَبِ المصالح، وفي الكلام التفاتٌ، والله تعالى أعلم.

قولُه: (**فأَبرَزُوا صَفْحةَ عَجْزِهم**)، **الأساس**: نَظَرَ إليه بصَفْحِ وَجْهِه، أي: بجانِبه، وكتَبَ صَفْحتَي الورقة. شُبِّهَ عَجْزُهمُ المكنونُ فيهم بكتابٍ فيه أسرارٌ لا يُكشَف، تشبيهاً بليغاً، ثُم خُيِّلَ أنهُ كتابٌ بعَيْنِه، فأخَذَ الوهمُ في تصويرِه بصورتِه، وإثباتِ ما يُلازِمُ الكتابَ عندَ العَرْضِ منَ الصَّفحة، ثُم شبِّه هذا المتوهَّمُ بمِثْلِه منَ المحقَّق، ثُم أُطلِقَ المحقَّقُ وأُريدَ المتوهَّمُ، وأُضيفَ إلى المُشَبَّهِ الأوّل، ليكونَ قرينةً مانعةً عن إرادةِ الحقيقة، فهي منَ الاستعارةِ المَكْنِيّةِ المُستلزِمة للتخييلية، كأنّهم أقرُّوا بالعَجْز، وكتَبوا على أنفُسِهم كتاباً، وشَهَروا عن صَفَحاتِه بيْنَ الناس، فعلى هذا: «وسَجَّلوا على أنفُسِهم» ترشيحٌ للاستعارة، والدَّليلُ على التسجيل بالعَجْزِ اختيارُهمُ أمرَيْن دلَّ كلُّ واحدٍ على أنَّ السَّيل قد بَلَغَ الزُّبى، أحَدُهما اختيارُهُم الحربَ على الإتْيانِ بأقصرِ سُورة، كما قال في الخُطبة: فما أعرَضُوا عن مُعارضَةِ الحُجّة إلا لِعِلمهم أنّ البحرَ قد زَخَرَ فطَمَّ على الكواكب.

وثانيهما: الطَّعنُ بقولِهم: ﴿لَوۡلَا نُزِّلَ عَلَيۡهِ ٱلۡقُرۡءَانُ جُمۡلَةٗ وَٰحِدَةٗ﴾، فهذا دَلَّ على أنّ إفحامَهم بلَغَ غايتَه؛ لأنّ دَيْدَنَ المحجوج عليه أن يَتشبَّثَ بما هُو عليه، وإليه الإشارةُ بقولِه: «كأنّهم قَدَروا على تفاريقِه حتّى يَقدِروا على جُملتِه».

قولُه: (**لاذوا**)، **الأساس**: لاذَ به لِيَاذاً، ولاوَذْتُهُ لِوَاذاً، واعتَصَمَ بلَوْذِ الجَبَل بجانبِه.

بالمُناصَبة، وفَزِعُوا إلى المُحارَبة، ثم قالوا: هلّا نَزل جملةً واحدة! كأنهم قَدَرُوا على تَفاريقه حتى يَقدرُوا على جُملته! ﴿وَرَتَّلْنَٰهُ﴾ معطوفٌ على الفعل الذي تعلّق به ﴿كَذَٰلِكَ﴾، كأنه قال: كذلك فرَّقناه ورتَّلناه. **ومعنى ترتيلِه: أنْ قَدَّره آيةً بعد آية**، ووَقْفةً عَقِيبَ وقفة. ويجوزُ أن يكون المعنى: وأمَرْنا بترتيلِ قراءته؛ وذلك قوله: ﴿وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا﴾ [المزمل: ٤]، أي: اقرأْه بترسُّلٍ وتثبُّت، ومنه حديثُ عائشة في صِفَةِ قراءته ﷺ: **لا كسَرْدكم هذا**، لو أرادَ السامعُ أن يَعُدَّ حُروفَه لَعَدَّها. وأصلُه: التَّرتيلُ في الأسنان؛ وهو تَفْلِيجُها، يقال: ثَغرٌ رَتَل، ومُرَتَّل، ويُشبَّه بنَوْرِ الأقحُوان في تَفْليجه. وقيل: هو أنْ نزَّلَه مع كونِه مُتفرِّقاً على تمكُّثٍ وتمهُّلٍ في مُدَّةٍ مُتباعِدة؛ وهي عشرونَ سَنة، ولم يُفرِّقه في مُدّة مُتقارِبة. ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ﴾ بسؤالٍ عجيب من سُؤالاتهم الباطلةِ، كأنه مثلٌ في البُطلان، إلّا أتَيْناك نحنُ بالجوابِ الحقِّ الذي لا مَحِيدَ عنه، وبما هو أحسنُ معنًى ومُؤدًّى من سُؤالهم. **ولـمّا كان التفسيرُ هو التكشيفَ عمّا يدلُّ عليه الكلام؛ وُضع موضعَ معناه**، ....

قولُه: (بالمُناصَبةِ)، **الأساس**: نَصَبْناهم حَرْباً،وناصَبْناهم مُناصَبةً، ونَصَبْتُ لفُلانٍ: عادَيْتُه نَصْباً.

قولُه: (**ومعنى ترتيلِه: أنْ قَدَّرَه آيةً بعدَ آية**)، **الراغب**: الرّتْلُ: اتّساقُ الشيءِ وانتظامُه على استقامةٍ، يقالُ: رجُلٌ رتْلُ الأسنان، والترتيلُ: إرسالُ الكلمةِ منَ الفم بسُهولةٍ واستقامة. قال عزَّ وجَلّ: ﴿وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا﴾ [المزمل: ٤][(١)].

قولُه: (**لا كسَرْدِكم**)، **النِّهاية**: وفي صفةِ كلام رسُولِ الله ﷺ: لم يكنْ يَسرُدُ الحديثَ سَرْداً[(٢)]، أي: يتابعُهُ، ويَستعجلُ فيه.

قولُه: (**ولمّا كان التفسيرُ هُو: التكشيفَ عمّا يَدُلُّ عليه الكلامُ وُضعَ موضعَ معناه**)،

---

(١) «مفردات القرآن» ص٣٤١.

(٢) أخرجه البخاري (٣٥٦٨) ومسلم (٢٤٩٣) وغيرهما من حديث عائشة رضي الله عنها.

فقالوا: تفسيرُ هذا الكلامِ كَيْتَ وكيت، كما قيل: مَعْناه كذا وكذا. ....

يعني: قولُه: ﴿تَفۡسِيرًا﴾ في قولِه: ﴿وَأَحۡسَنَ تَفۡسِيرًا﴾ وُضعَ موضعَ «معنًى ومُؤَدًّى»، أي: أحسَنَ معنًى ومؤدًّى مِن سؤالِهم، فهُو مِن وَضْع السببِ موضعَ المسبَّب؛ لأنّ التكشيفَ سببُ ظهورِ المعني وكشْفِه، ففيه المُبالغةُ معَ الإيجاز.

قال صاحبُ «الفرائد»: ويُمكنُ أنْ يقالَ: وأحسَنَ معنًى في غايةِ الحُسنِ وكمالِه، ولا يُقدَّرُ: مِن سؤالِهم، ومِثلُه قولُه: اللهُ أكبرُ لهُ الكبرياءُ كلُّها. قلتُ: فإذاً يَفُوتُ معنى التّسلية؛ لأنّ المعنى: لأنّهم بكَ ما اقتَرحُوهُ مِن قولِه: ﴿لَوۡلَا نُزِّلَ عَلَيۡهِ ٱلۡقُرۡءَانُ جُمۡلَةً﴾ فإنّ تنزيلَه مُفرَّقاً أحسَنُ ممّا اقتَرحوهُ لفوائدَ شتَّى، وعلى هذا جميعُ ما اقتَرحُوهُ. وهُو المرادُ مِن قولِه: «أوْ لا يأتونَك بحالٍ وصفةٍ عجيبة، يقولونَ: هلّا كانت هذه صِفتَك، إلّا أعطَيْناكَ منَ الأحوالِ ما هو أحسَنُ كَشْفاً مِن ذلك».

قولُه: (**فقالوا: تفسيرُ هذا الكلام كَيْتَ وكَيْت، كما قيل: معناهُ كذا وكذا**)، قال الحَريريُّ في «دُرَّةِ الغَوّاص في أوهام الخَواصّ»: يقالُ: قال فلانٌ: كَيْتَ وكَيْتَ، فيُوهِمونَ فيه؛ لأنّ العَربَ تقولُ: كان منَ الأمرِ كيْتَ وكَيْتَ، وقال فلانٌ: ذَيْتَ وذَيْت، فيجعلونَ «كيْتَ وكَيْتَ» كنايةً عن المقال؛ كما أنّهم يُكنُّونَ عن مِقدارِ الشيء وعِدّتِه بلفظةِ: كذا وكذا، فيقولونَ: قال فلانٌ منَ الشِّعر كذا وكذا بيتاً، واشتَرى الأميرُ كذا وكذا عَبْداً، والأصلُ في هذه اللَّفظةِ «ذا» فأُدخِلَ عليها كافُ التشبيه، إلّا أنهُ قدِ انخلَعَ مِن «ذا» معنى الإشارة، ومنَ الكافِ معنى التشبيه؛ لأنك لستَ تُشيرُ إلى شيء، ولا تُشبِّهُ شيئاً بشيء؛ وإنّما تُكنِّي بها عن عددٍ ما، والكافُ لمّا امتزَجَتْ بـ«ذا»، وصارتْ مَعهُ كالجُزءِ الواحد ناسَبتْ لفظتَها لفظةُ «حبَّذا» التي لا يجوزُ أن يَلحقَها علامةُ التأنيث، فتقولُ: عندَه كذا وكذا جاريةً، وعندَ الفقهاءِ أنه إذا قال مَن لهُ معرفةٌ بكلام العَرب: لفلانٍ عليَّ كذا كذا درهماً، لزِمَ لهُ أحدَ عشَرَ درهماً؛ لأنهُ أقلُّ الأعدادِ المُركَّبة، وإن قال: لهُ عليّ كذا وكذا درهماً، لزِمَ أحدٌ وعشرونَ درهماً؛ لكونِه أوّلَ الأعدادِ المعطوفة[1]. وعن بعضِهم: يقالُ: كان منَ الأمرِ كيْتَ وكيْتَ،

---

(١) «دُرَّة الغوّاص» ص١١٧.

أو: لا يأتونَك بحالٍ وصِفَةٍ عجيبة، يقولون: هلّا كانت هذه صِفَتكَ وحَالك، نحوَ: أن يُقرنَ بك مَلَكٌ يُنذِر معك، أو يُلقى إليك كَنز، أو تكونَ لك جَنَّة، أو يُنزلَ عليك القرآنُ جملةً ـ إلّا أعطيناك نحنُ مِنَ الأحوالِ ما يحقُّ لكَ في حِكْمتِنا ومَشيئتنا أن تُعطاه، وما هو أحسنُ تكشِيفاً لِما بُعِثتَ عليه ودلالةً على صحَّته. يعني: أنَّ تنزيلَه مفرَّقاً، وتحدِّيَهم بأنْ يأتوا ببعض تلك التَّفاريقِ كلَّما نزلَ شيءٌ منها أدخلُ في الإعجازِ وأَنْورُ للحُجَّةِ من أن يُنزَلَ كلُّه جُملةً ويُقال لهم: جِيئُوا بمِثْلِ هذا الكتاب في فَصاحتِه **مع بُعدِ ما بين طَرَفَيْه**. كأنه قيل لهم: **إنَّ حامِلَكم على هذه السؤالاتِ** أنكم تُضلِّلون سبيلَه وتَحتقِرون مكانَه ومَنزلتَه، **ولو نظرتم بعينِ الإنصاف** ....

بكسرِ التاءِ وفَتْحِها، وأصلُ التاءِ فيهما هاءٌ، وإنّما صارت تاءً في الوَصْل. وحَكَى أبو عُبيدةَ: كان منَ الأمرِ كيْه وكيْه بالهاء، ويقالُ: كَيْهَه، كما يقالُ: لِـمَهْ، في الوَقْفِ.

قولُه: (**أوْ لا يَأتونَك بحالٍ وصفةٍ**)، عطفٌ على قولِه: «ولا يَأْتونَك بسُؤالٍ عجيب».

قولُه: (**معَ بُعدِ ما بيْنَ طَرَفَيْه**)، أي: ابتدائِه وانتهائه، وهُو عبارةٌ عن طُولِه.

قولُه: (**كأنهُ قيلَ لهم: إنّ حامِلَكم على هذه السُّؤالات**)، إشارةٌ إلى أنّ المرادَ بقولِه: ﴿ٱلَّذِينَ يُحۡشَرُونَ عَلَىٰ وُجُوهِهِمۡ﴾ القومُ الذين أَوْرَدوا هذه الأسئلةَ على سَبيلِ التعنُّتِ في قولِه: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ فوَضعَ المُظهَرَ موضعَ المُضمَرِ إشعاراً بتوهينِهم، وتحقيراً لشأنِهم، قال القاضي: وهُو ذَمٌّ منصوب، أو مرفوعٌ، أو مبتدأٌ خبرُه ﴿أُوْلَٰٓئِكَ شَرّٞ مَّكَانٗا﴾، والمُفضَّلُ عليه هُو الرسُولُ ﷺ(١).

قولُه: (**ولو نَظَرتُم بعَيْنِ الإنصاف**)، أي: هُو مِن بابِ الكلام المُنْصِفِ وإرخاءِ العِنان، فَصلَ قولَه: ﴿ٱلَّذِينَ يُحۡشَرُونَ﴾ عمّا قبلَه استئنافاً؛ لأنهُ تعالى لمّا قال لرسُولِه صَلَوٰتُ الله عليه مُسَلِّياً: ﴿وَلَا يَأۡتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئۡنَٰكَ بِٱلۡحَقِّ وَأَحۡسَنَ تَفۡسِيرًا﴾ حرَّكَ منهُ صَلَوٰتُ الله عليه بأنْ يَسأَلَ: فإذَنْ بماذا أُجيبُهم وما يكونُ قولي لهم؟ قيلَ لهُم: ﴿ٱلَّذِينَ يُحۡشَرُونَ عَلَىٰ وُجُوهِهِمۡ﴾

---

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ٢١٧).

يعني: مقصودُكُم عن هذا التعنُّتِ تحقيرُ مكاني، وتضليلُ سَبيلي، وما أقولُ لكُم: أنتُم كذلك، بل أقولُ: ﴿ٱلَّذِينَ يُحۡشَرُونَ عَلَىٰ وُجُوهِهِمۡ إِلَىٰ جَهَنَّمَ أُوْلَٰٓئِكَ شَرّٞ مَّكَانٗا﴾ الآية. فانظُروا بعَيْنِ الإنصاف، وتَفكَّروا: من الذي هُو أَوْلَى بهذا الوَصْفِ منّا ومِنكم؛ ليعلَموا أنّ مكانَكم شَرٌّ مِن مكانِنا، وسَبيلَكم أضَلُّ مِن سَبيلِنا.

وعليه قولُهُ تعالى: ﴿وَإِنَّآ أَوۡ إِيَّاكُمۡ لَعَلَىٰ هُدًى أَوۡ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ﴾ [سبأ: ٢٤] يَبعَثُهم على الفِكْرِ في حالِ أنفُسِهم وما هم عليه منَ العنَتِ والفساد، وحالِ نفْسِه والمؤمنينَ وما هم عليه منَ الإصلاح، ليَعلَموا أنّ المؤمنينَ على هُدًى، وهم على ضَلال.

فالمكانُ على هذا التفسير: المنزِلةُ، و﴿ٱلَّذِينَ يُحۡشَرُونَ﴾: مُبتدأٌ، و﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾: خبَرُه، والجُملةُ مستأنَفةٌ، و﴿شَرّٞ﴾ و﴿أَضَلُّ﴾ محمولانِ على التفضيل؛ ولذلك قال: «وفي طريقتِه: قولُه تعالى: ﴿قُلۡ هَلۡ أُنَبِّئُكُم بِشَرّٖ مِّن ذَٰلِكَ مَثُوبَةً عِندَ ٱللَّهِۚ مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيۡهِ﴾» [المائدة: ٦٠] لمجيءِ متعلَّقِ «شرّ» و﴿قُلۡ﴾ منصوصاً فيه، وأنّ المَثُوبةَ مُفسَّرةٌ، بالعقوبةِ على زَعْمِهم ودَعْواهُم.

وأمّا معنى الأفضَليّةِ فهُو كما قال: كان اليهودُ ـ لُعِنوا ـ يزعُمونَ أنّ المسلمينَ ضالُّون، مُستوجِبونَ للعقاب، فقيلَ لهم: مَن لَعَنَهُ اللهُ شَرٌّ عقوبةً في الحقيقةِ واليقينِ مِن أهلِ الإسلام في زَعْمِكم ودَعْواكُم[1]، وإلى هذا المعنى أشار هاهنا بقولِه: «إنّكم تُضلِّلونَ سبيلَه وتحتقرونَ مكانَه»، فقولُه: «ويجوزُ أن يُرادَ بالمكانِ: الشَّرَفُ والمنزِلةُ، إلى آخِرِه، ليس بوَجْهٍ آخَرَ، ولكنّه مبنيٌّ على قولِه: «وتَحتَقِرونَ مكانَه ومنزلتَه»، يعني: هذا المكانُ يجوزُ أن يُحمَلَ على الشَّرَفِ والمنزِلةِ كما سَبَقَ، وعلى الدارِ والسَّكَنِ أيضاً، والتأويلُ التأويل.

قال صاحبُ «الفرائد»: يُمكنُ أن يُقالَ: ليس المُرادُ أنّ مكانَهم شَرٌّ مِن مكانِه، وسَبيلُهم أضَلُّ مِن سَبيلِه، والمرادُ أنّ مكانَهم، وهُو جهنّم، فيه كلُّ الشّرّ، وسبيلُهم في الضَّلالةِ في غايةِ الكمال، كأنهُ قيل: لا مكانَ شَرٌّ مِن مكانِهم، وهُو جهنّم، ولا سَبيلَ أضَلُّ مِن سَبيلِهم، وهُو

(١) انظر: «الكشاف» (٥: ٤٠٧).

وأنتم من المَسحُوبين على وجوههم إلى جهنَّمَ، لعَلِمتُم أنَّ مكانَكم شرٌّ مِن مكانه، وسبيلَكم أضلُّ من سَبيله. وفي طريقتِه قولُه: ﴿هَلْ أُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكَ مَثُوبَةً عِندَ اللَّهِ ۚ مَن لَّعَنَهُ اللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ﴾ الآية [المائدة: ٦٠]. ويجوزُ أن يُرادَ بالمكان الشَّرفُ والمَنْزلة، وأن يُرادَ الدارُ والمَسكن، **كقوله**: ﴿أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَّقَامًا وَأَحْسَنُ نَدِيًّا﴾ [مريم: ٧٣]. ووَصفُ السبيل بالضَّلال **من المجازِ الحكميّ**.

الإشراكُ بالله، وما هُم عليه منَ الأفعالِ والأحوال، فعلَى هذا التقديرِ: همُ الذين يُحشَرونَ على وجوهِهم، و«هم» يَرجعُ إلى الضّميرِ في ﴿يَأْتُونَكَ﴾، ويُمكن أن يكونَ ﴿الَّذِينَ يُحْشَرُونَ﴾ بدَلاً منَ الضّميرِ في ﴿يَأْتُونَكَ﴾، و﴿أُولَٰئِكَ شَرٌّ مَّكَانًا﴾: كلامٌ مستأنَفٌ، والمرادُ مِن قولِه: ﴿شَرٌّ﴾ و﴿وَأَضَلُّ﴾ الكمالُ والكُلُّ كما مَرَّ، واللهُ الهادي.

قلتُ: هذا التأويلُ إنّما يَحسُنُ إذا حُمِلَ المكانُ على الشَّرفِ والمنزِلة، ويُحمَلُ ﴿الَّذِينَ يُحْشَرُونَ﴾ منصوباً أو مرفوعاً على الذَّمِّ كما قال القاضي(١)، و﴿أُولَٰئِكَ﴾: جملةٌ مُستأنَفةٌ تسَلّياً لرسُولِ الله ﷺ. المعنَى: ولا يأتونَك بحالٍ أو صفةٍ عجيبةٍ يريدونَ بذلك حَطَّ منزِلتِكَ عندَ الناسِ إلّا أعطَيْناك نحن منَ الأحوالِ والرِّفعةِ ما هُو أحسَنُ تكشيفاً، كقوله تعالى: ﴿وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ﴾ [الشرح: ٤]، فلا تُبالِ بهم ولا بكَيْدِهم، أعني الذين يُحشَرونَ على وجوهِهم منكوبِينَ مخذولينَ امتهاناً بهم أولئك شَرٌّ منزلةً، وأضَلُّ سبيلاً.

قولُه: (**كقولِه تعالى**: ﴿أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَّقَامًا﴾)، وَجْهُ التشبيه: يجوزُ أن يكونَ مِن حيثُ الدارُ والمسكَن، وأن يكونَ مِن حيثُ الشَّرفُ والمنزِلة، والمعنى: إنْ نظَرتُم بعَيْنِ الإنصافِ وحالُكم أنّكم تُسحَبُونَ على وجوهِكم إلى جهنّمَ ذَليلينَ مُهَانينَ، وحالُ المُؤمنينَ بخلافِ ذلك، لَعَلِمتُمُ الآنَ أنّ مكانَكم أبلَغُ في الشرِّ مِن مكانِ المؤمنين، كما تَزعُمونَ أنّ مقامَكم خيرٌ مِن مقامِهم ونَدِيَّكم أحسَنُ مِن نَدِيِّهم.

قولُه: (**منَ المجازِ الحُكْميِّ**)، منَ المجازِ الذي يَتعلَّقُ بحُكم الكلام لا باللفظ»، يعني: أنّ الحُكم مُعدًّى من مكانِه الأصليِّ إلى غيرِه، كما تقولُ: أنْبَتَ الرَّبيعُ البَقْلَ؛ فإنّ حُكمَ

---

(١) في «أنوار التنزيل» (٤: ٢١٧) كما مرَّ آنِفا.

وعن النبيِّ ﷺ: «**يُحشَرُ الناسُ يومَ القيامةِ على ثلاثةِ أثلاثٍ: ثُلثٌ على الدوابِّ، وثُلثٌ على وُجوهِهِم، وثُلثٌ على أقدامِهِم يَنسِلون نَسْلًا**».

[﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ وَجَعَلْنَا مَعَهُۥٓ أَخَاهُ هَٰرُونَ وَزِيرًا * فَقُلْنَا ٱذْهَبَآ إِلَى ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا فَدَمَّرْنَٰهُمْ تَدْمِيرًا ﴾ ٣٥ - ٣٦]

الأصل: أنبَتَ اللهُ البقْلَ وقتَ الرَّبيع، فعُدِّيَ منهُ وأُسنِدَ إلى الرَّبيع مبالغةً. كذلك هاهنا، الأصلُ: أولئك أضَلُّ منهُ في السَّبيل، فأَسنَدَ الضَّلالَ إلى السَّبيلِ مبالغةً، حيث جُعِلَ تَمْييزاً ليُؤْذِنَ أنّ سَبيلَهم ضالٌّ لقوّةِ الضّلالِ فيهم، نحوَ: مكانٌ سائرٌ.

قولُه: (**يُحشَرُ الناسُ يومَ القيامةِ على ثلاثةِ أثلاثٍ**)، الحديث، مِن روايةِ التِّرمذيِّ، عن أبي هريرةَ، قال: قال رسُولُ الله ﷺ: «يُحشَرُ الناسُ يومَ القيامةِ ثلاثةَ أصناف: صِنْفاً مُشاةً، وصِنْفاً رُكْباناً، وصِنْفاً على وجوهِهم»، قيل: يا رسُولَ الله، وكيف يَمشُونَ على وجوهِهم؟ قال: «إنّ الذي أمشاهم على أقدامِهم قادرٌ على أن يُمشِّيَهم على وجوهِهم، أمَا إنّهم يتَّقُونَ بوجوهِهم كلَّ حَدَبٍ وشَوْك»(١).

قال القاضي: صِنفُ المُشاةِ: المؤمنونَ الذين خَلَطوا صالحَ أعمالِهم بسيِّئها، ولعلّهم أصحابُ اليمين، والرُّكْبانُ هُم الذين آمَنوا وعَمِلوا الصّالحاتِ، ويجتنبونَ عن السيِّئات، يُسرِعونَ إلى ما أُعِدَّ لهُم في الجِنان إسراعَ الرُّكبان، ولعلّهمُ السابقونَ(٢).

وقلتُ: ﴿ٱلَّذِينَ يُحْشَرُونَ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ﴾: الكُفّارُ والمشركون، ولعلّهم أصحابُ الشِّمال، لقولِه تعالى: ﴿وَأَصْحَٰبُ ٱلشِّمَالِ مَآ أَصْحَٰبُ ٱلشِّمَالِ * فِى سَمُومٍ وَحَمِيمٍ﴾ إلى قولِه: ﴿وَكَانُوا۟ يَقُولُونَ أَئِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾ [الواقعة: ٤٧].

قولُه: (**يَنسِلُون نَسْلاً**)، **الجَوهري**: نَسَلَ في العَدْوِ، يَنْسِلُ، نَسْلاً ونَسُلاناً، أي: أسرَعَ.

---

(١) أخرجه الترمذي (٣١٤٢). وأصلُه في «الصحيح»، أخرجه البخاري (٤٧٦٠) ومسلم (٢٨٠٦) وغيرهما من حديث أنسٍ رضي الله عنه.

(٢) لم أجده في «أنوار التنزيل»، فلعلّه في «شرح المصابيح» للقاضي البيضاوي.

الوزارةُ لا تُنافي النبوَّةَ؛ فقد كان يُبعَث في الزمنِ الواحد أنبياءُ ويُؤمَرون بأن يُؤازِرَ بعضُهم بعضاً. والمعنى: فذهبا إليهم فكذَّبوهما فدمَّرناهم، كقوله: ﴿ٱضۡرِب بِّعَصَاكَ ٱلۡبَحۡرَۖ فَٱنفَلَقَ﴾ [الشعراء: ٦٣] أي: فضَرَبَ فانفلَق. أراد اختصارَ القصّة فذكر حاشيتَيْها أوَّلها وآخرها؛ لأنهما المقصودُ من القصّة بطُولها، أعني: إلزامَ الحُجّة ببعثة الرُّسُل، واستحقاقَ التدمير بتكذيبهم. وعن عليٍّ رضي الله عنه: (ودمَّرتُهم)، وعنه: (فدمِّراهُم). وقُرئ: (فدمِّرانِّهم) على التأكيد بالنونِ الثقيلة.

قولُه: (يُؤازِرَ بعضُهم بعضاً)، الجوهري: الوَزَرُ: المَلْجأُ. وأصلُ الوَزَرِ: الجَبَل. والوِزْرُ: الإثمُ، والثِّقْلُ والمكارهُ، والسِّلاحُ. الوزيرُ: المُؤازِرُ، كالأَكِيل والمُؤاكل؛ لأنهُ يَحمِلُ عنهُ وِزْرَه، أي: ثِقْلَه.

قولُه: (وقُرِئَ: «فَدمِّرانِّهم» على التأكيدِ بالنُّون)، قال ابنُ جِنِّي: هِي قراءةُ عليٍّ ومَسْلَمةَ، كأنهُ أمَرَ موسى وهارونَ عليهما السَّلامُ أن يُدمِّرانِّهم، وألحقَ نونَ التوكيدِ ألفَ التَّثنِية، كما تقولُ: اضْرِبانِّ زيداً ولا تَقتُلانِّ جَعْفراً[١].

وقال صاحبُ «المطلع»: فإنْ قيلَ: لم يكونوا كذَّبوا بالآياتِ حينَ أُمِرَ بالذهابِ إليهم، فكيف وُصِفوا؟ قُلنا: المعنى اذهَبا بآياتِنا إلى القوم الذين كَذَّبوا بآياتِنا المتقدِّمة معَ الرسُلِ الماضية.

وقال الإمامُ: إنهُ تعالى بعدَ أنْ تكَلَّمَ في التوحيدِ وإثباتِ النُّبوةِ والجوابِ عن شُبُهاتِ المَنكِرينَ، شَرَعَ في ذِكْرِ القَصَصِ على السَّنَن المعلوم، فبَدَأ بقصّةِ موسى عليه السَّلامُ، أي: لستَ يا محمّدُ بأوّلِ مَن أرسَلْناهُ فكُذِّب وآتَيْناه الآياتِ فرُدَّ، فقد آتَيْنا موسى التَّوراةَ وقَوَّينا عَضُدَه بأخيه هارونَ، معَ ذلك فقد رُدَّ وكُذَّ، وكذلك الرُّسُلُ قاطبة[٢].

وقلتُ: إنّ اللهَ تعالى لمّا حكَى بقولِه: ﴿وَقَالَ ٱلرَّسُولُ يَٰرَبِّ إِنَّ قَوۡمِي ٱتَّخَذُواْ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانَ مَهۡجُورٗا﴾ وسَلّاه بقولِه: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوّٗا مِّنَ ٱلۡمُجۡرِمِينَ﴾ جاء بتفصيلِ ذلك،

---

(١) «المحتسب» (٢: ١٢٢) ولتمام الفائدة انظر: «البحر المحيط» (٨: ١٠٦).

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢٤: ٨٠).

[﴿وَقَوْمَ نُوحٍ لَّمَّا كَذَّبُوا۟ ٱلرُّسُلَ أَغْرَقْنَٰهُمْ وَجَعَلْنَٰهُمْ لِلنَّاسِ ءَايَةً ۖ وَأَعْتَدْنَا لِلظَّٰلِمِينَ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ ٣٧]

كأنهم كذَّبوا نُوحاً ومَن قَبْله من الرُّسل صَريحاً، أو كانَ تكذيبُهم لواحدٍ منهم تكذيبًا للجميع. **أَوْ لم يرَوْا بعثةَ الرُّسل أصلًا، كالبَراهِمة.** ﴿وَجَعَلْنَٰهُمْ﴾، وجعَلْنا

وبَدَأَ بقصّةِ موسى وفِرعَوْنَ مُجمَلاً، وثَنَّى بقصّةِ نُوح، وثَلَّثَ بعادٍ، ثُم أجمَلَ بقولِه: ﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ ٱلْأَمْثَٰلَ﴾.

قولُه: (**أَوْ لم يرَوْا بَعْثةَ الرُّسُلِ أصلًا**)، التعريفُ في قولِه: ﴿كَذَّبُوا۟ ٱلرُّسُلَ﴾ إمّا للعَهْد، والمرادُ: رُسُلٌ مخصُوصُونَ، فهُو المرادُ مِن قولِه: «كَذَّبوا نُوحاً ومَن قبلَه»، وإمّا لاستغراقِ الجِنس، فهُو المرادُ مِن قولِه: «تكذيبُهم لواحدٍ منهم تكذيبٌ للجَمْع»، وذلك أنّ لكلِّ فَرْدٍ مِن أفرادِ تلك الحقيقةِ حُكمَ الجميع، فمَن كَذَّبَ واحداً لزِمَ مَنْعُ تكذيبِ الجميع؛ لأنّ وَجهَ دِلالةِ المُعجِز على الصِّدقِ مُشترَكٌ فيهم، وعليه قولُه تعالى: ﴿لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، وإمّا للجِنس، وهُو المُرادُ مِن قولِه: «أوْ لم يرَوْا بَعْثةَ الرُّسُل أصلاً»، أي: كَذَّبوا هذا الجِنسَ المسَمّى بالرُّسُل، كقولِهم: فلانٌ يركَبُ الخَيْلَ، وما لَهُ إلّا فرَسٌ واحد. والوَجهُ الثاني والثالثُ: كنايتانِ متَقابلتانِ لِما يَلزَمُ في الثاني مِن تكذيبِ نُوح تكذيبُ الرُّسُل قاطبةً، ومنَ الثالث عكْسُه، والفرقُ بين الوجه الثاني والثالث: هو أن التكذيب في الثاني تابعٌ للوصفيّة حيثما وُجدت ترتّب عليها التكذيب وفي الثالث تابع للماهيّة، والله أعلم[١].

قولُه: (**كالبَراهمة**)، قيل: هُم قومٌ لا يُجوِّزونَ على الله بَعْثةَ الرُّسُل، والبَرْهَمةُ: إدامةُ النظَر، وسكونُ الطَّرْف، وبَرْهَمَ: إذا فَتَحَ عينَيْه وأحَدَّ النظَرَ. قال الشهرستاني[٢] صاحبُ «المِلَل والنِّحَلِ»: الهندُ أُمّةٌ كبيرة، وآراؤهم مختلفةٌ، والبَراهمةُ انتَسَبوا إلى رجُلٍ منهم يقالُ لهُ برهامُ، قد مَهَّد لهم نَفْيَ النُّبوّاتِ أصلاً، وقَرَّرَ استحالةَ ذلك في العقول[٣].

---

(١) من قوله: «والفرق بين الوجه الثاني» إلى هنا سقط من (ح) و(ف).

(٢) في الأصولِ الخطية: «الشارستاني»، والجادّةُ ما أثبتناه.

(٣) «المِلَل والنّحَل» ص٢٤٥.

إغراقَهم، أو قصّتَهم. ﴿لِلظَّٰلِمِينَ﴾ إمَّا أن يُعنى بهم قومُ نوح، وأصلُه: وأعتَدْنا لهم، إلّا أنه قَصَد تظليمَهم فأَظهَر؛ وإمَّا إن يتناوَلَهم بعُمومه.

[﴿وَعَادًا وَثَمُودَا۟ وَأَصْحَٰبَ ٱلرَّسِّ وَقُرُونًۢا بَيْنَ ذَٰلِكَ كَثِيرًا * وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ ٱلْأَمْثَٰلَ وَكُلًّا تَبَّرْنَا تَتْبِيرًا﴾ ٣٨-٣٩]

عَطف عاداً على «هُمْ» في ﴿وَجَعَلْنَٰهُمْ﴾ [الفرقان: ٣٧] أو على الظالمين؛ **لأنَّ المعنى: ووَعَدْنا الظالمين. وقُرئ:** ﴿وَثَمُودَا۟﴾ على تأويل القبيلة، وأمَّا المُنصرف فعلى تأويلِ الحيِّ، أو لأنه اسمُ الأبِ الأكبر. قيل في أصحابِ الرسِّ: كانوا قوماً مِن عَبَدةِ الأصنام **أصحابَ أبآرٍ** ومَواشٍ، فبَعث اللهُ إليهم شُعيباً فدعاهم إلى الإسلام، فتمادَوْا في طُغيانهم وفي إيذائه، فبَيْنا هُمْ حولَ الرَّسِّ ـ وهو ....

قولُه: (**قَصَدَ تظليمَهم فأظهَرَ**)، أي: وضَعَ الظاهرَ موضعَ المُضمَرِ تظليماً لهم، مِن: ظَلَّمَه، أي: قال لهُ: إنّك ظالمٌ، أو نَسَبَهم إلى الظُّلم ليُؤْذِنَ أنّ تعذيبَهم وإغراقَهم بسبب تكذيبِهِم الرُّسُلَ، وأنْ لا ظُلمَ أظهرُ منهُ، وقولُه تعالى: ﴿وَأَعْتَدْنَا لِلظَّٰلِمِينَ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ على وَضْع المُضمَرِ موضعَ المُظهَر عطفَه على ﴿أَغْرَقْنَٰهُمْ﴾ ليَجمَعَ لهم نَكالَ الدّارَيْنِ، وعلى العموم مِن بابِ التذييل فيَدخلوا في العامِّ دخولاً أوّليّاً.

قولُه: (**لأنّ المعنى: ووَعَدْنا الظالمينَ**)، يعني: قولُه: ﴿وَأَعْتَدْنَا لِلظَّٰلِمِينَ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ في معنى الوعيد، أي: ووَعَدْنا الظالمينَ، ثُم عطَفَ عاداً وثمودَ عطفَ الخاصِّ على العامِّ مبالغةً، لأنّهم رُؤوسُ الظَّلَمَةِ والأوحديُّون فيه.

قولُه: (**وقُرئَ:** ﴿وَثَمُودَا۟﴾)، حَفْصٌ وحمزةُ: بغيرِ تنوين، والباقونَ: بالتنوين[1].

قولُه: (**أصحاب أبآر**)، **الجَوهري**: البئرُ: جَمْعُها في القِلّة: أَبْؤُرٌ وأبْآرٌ، بهمزةٍ بعدَ الباء.

(١) فمن ترك التنوين جَعَلَه اسمًا لقبيلة، فاجتمعت علّتان: التعريفُ والتأنيث، فامتنع من الصرف، ومَنْ نوَّنَ جَعَلَه اسماً مذكّراً لحيٍّ أو رئيس. انتهى من «حجّة القراءات» ص٣٤٤-٣٤٥. ولتمامِ الفائدة انظر: «الكشف عن وجوهِ القراءات السبع» (١: ٥٣٣).

البئر غيرُ المَطْويّة عن أبي عُبيدة - انهارتْ بهم، فخُسِفَ بهم وبديارهم. وقيل: الرسُّ: قريةٌ بفَلْج اليمامة، قَتلوا نبيَّهم فهَلكوا، وهم بقيَّةُ ثمودَ قومِ صالح. وقيل: هم أصحابُ النبيِّ حنظلةَ بنِ صَفْوان، كانوا مبتلَيْن بالعَنقاء، وهي أعظمُ ما يكون من الطَّير، سُمِّيت لطُولِ عُنقها، وكانت تسكنُ جَبَلَهم الذي يقال له: فتخ[1]، وهي تَنقضُّ على صِبيانهم فتختطفُهم إنْ أعوزَها الصَّيدُ، فدَعا عليها حنظلةُ، فأصابَتْها الصاعقة، ثم إنهم قَتلوا حنظلةَ فأُهلكوا. وقيل: هم أصحابُ الأُخدود، والرسُّ: هو الأُخدود. وقيل: الرسُّ بأنطاكيَّة قَتلوا فيها حَبيباً النجّارَ. وقيل: كذَّبوا نبيَّهم ورَسُّوه في بئر، أي: دَسُّوه فيها. ﴿بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾ أي: بينَ ذلك المذكور، وقد يَذكر الذاكرُ أشياءَ مختلفةً ثم يُشير إليها بـ«ذلك»، ويَحسُب الحاسِبُ أعداداً مُتكاثرة ثم يقول: فذلك كَيْتَ وكيت، على معنى: فذلك المَحسُوبُ، أو المَعدُود. ﴿ضَرَبْنَا لَهُ ٱلْأَمْثَـٰلَ﴾: بَيَّنَّا له

قولُه: (البئرُ غيرُ المَطْويّة)، أي: غيرُ المَبْنيّة. **الأساس**: طَوَى البناءَ باللَّبِنِ، والبئرَ: بالحجارة، وهي الطَّوِيُّ والأَطْواءُ.

قولُه: (قريةٌ بفَلج اليمامة)، **النِّهاية**: فَلَجُ بفتحتَيْنِ: قريةٌ عظيمةٌ مِن ناحيةِ اليمامة، وموضعٌ باليمنِ مِن مساكِن عاد، وبسكونِ اللام: وادٍ قريبٌ منَ البَصْرة.

قولُه: (حَنْظَلَة بن صَفْوان)، رَوى مُحيي السُّنّة عن سعيدِ بن جُبَيْر: كان لهم نَبيٌّ يقالُ لهُ: حَنْظلةُ بنُ صَفْوان، فقَتَلوهُ فأهلَكَهمُ اللهُ[2]. وأمّا حديثُ العَنْقاءِ فما وجَدتُهُ إلا في «مَجْمَع الأمثالِ» للمَيْدانيّ[3].

قولُه: (يقالُ له: فتخ)، قيل: صَحَّ بالتاءِ المُثنّاةِ مِن فوقُ والخاءِ المعجَمةِ، وبالحاءِ غيرِ المعجَمة: رواية، وبالجيم والياءِ التَّحتانيِّ أيضاً، ذكَرَهُ صاحبُ «الإيضاح» في «شَرْح المقامات».

---

(١) في الأصل الخطي: «فيح»، وفي المطبوع: «فتح»، والمثبت من نص «الكشاف» من (ط) وسيتكلم عليه الطيبي باستيفاء.

(٢) «معالم التنزيل» (٦: ٨٤).

(٣) «مجمع الأمثال» (١: ٢٠١).

القصصَ العجيبة مِن قصص الأوَّلين، ووصَفْنا لهم ما أجرَوْا إليه من تكذيبِ الأنبياء وجرى عليهم من عذابِ الله وتدميره. والتَّـتبير: التَّفتيتُ والتكسير. ومنه: التِّبْر؛ وهو كسارُ الذَّهَب والفضَّة والزُّجاج. و﴿ وَكُلًّا ﴾ الأوَّلُ منصوبٌ بما دلَّ عليه ﴿ضَرَبْنَا لَهُ ٱلْأَمْثَٰلَ﴾؛ وهو: أنذَرْنا، أو: حذَّرْنا. والثاني: بـ﴿تَبَّرْنَا﴾؛ لأنه فارغٌ له.

[﴿ وَلَقَدْ أَتَوْا۟ عَلَى ٱلْقَرْيَةِ ٱلَّتِىٓ أُمْطِرَتْ مَطَرَ ٱلسَّوْءِ ۚ أَفَلَمْ يَكُونُوا۟ يَرَوْنَهَا ۚ بَلْ كَانُوا۟ لَا يَرْجُونَ نُشُورًا ﴾ ٤٠]

أرادَ بالقرية «سَدُومَ» مِن قُرى قومِ لُوط، وكانت خمساً، أهلَك اللهُ تعالى أربعاً بأهلِها وبقيَتْ واحدة. ومطرُ السَّوء: الحِجارة، يعني: أن قُريشاً مرُّوا مِراراً كثيرة في مَتاجرِهم إلى الشام على تلك القريةِ التي أُهلِكتْ بالحجارة من السماء ﴿أَفَلَمْ يَكُونُوا۟﴾ في مِرارِ مُرورِهم يَنظرون إلى آثار عذابِ الله ونَـكاله ويدَّكرون؟ ﴿بَلْ كَانُوا۟﴾ قوماً كَفَرةً بالبعث، لا يتوقَّعون ﴿نُشُورًا﴾ وعاقبة، فوضع الرَّجاء موضعَ التوقُّع؛ **لأنه إنما يَتوقَّع العاقبةَ مَن يؤمِنُ**، فمِن ثَمَّ لم يَنظروا ولم يذَّكَّروا، ومرُّوا بها كما

قولُه: (**أرادَ بالقرية: سَدُومَ، مِن قُرى قوم لُوطٍ عليه السَّلام**)، وعن بعضِهم: سَدُومُ عُظماها وعاموراء وأذوما وصَبوائيم[١] وصُغَر[٢]، نَجَتْ صُغَر[٣]، وهَلَكتِ البَواقي، وفي حاشيةٍ موثوقٍ بها:سَذُومُ بالذالِ المعجَمة، ذكَره الأزهريُّ[٤]. والجَوهريُّ بالدّالِ غيرِ المعجَمة.

قولُه: (**لأنهُ إنّما يتوقَّعُ العاقبةَ مَن يؤمنُ**)، يريدُ أنّ حقيقةَ الرجاءِ انتظارُ الخير.

---

(١) في (ط): «وصبوايم».

(٢) وتُلْفَظُ: زُغَرُ أيضاً وهو الأشهر. انظر: «معجم البلدان» (٣: ٤١١).

(٣) لأن أهلها لم يكونوا يعملون الفاحشة كما جزم به البغوي في «معالم التنزيل» (٦: ٨٥).

(٤) في «تهذيب اللغة» (١٢: ٣٧٤) وخطَّأ مَنْ قالها بالدال.

مرَّت رِكابُهم. أو: **لا يأملون** نُشوراً كما يأملُه المؤمنون؛ لطَمعِهم في الوصول إلى ثوابِ أعمالِهم. **أو: لا يَخافون**، على اللُّغة التهاميَّة.

[﴿ وَإِذَا رَأَوْكَ إِن يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا * إِن كَادَ لَيُضِلُّنَا عَنْ ءَالِهَتِنَا لَوْلَآ أَن صَبَرْنَا عَلَيْهَا ۚ وَسَوْفَ يَعْلَمُونَ حِينَ يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ مَنْ أَضَلُّ سَبِيلًا ﴾ ٤١ - ٤٢]

«إنْ» الأُولى: نافية، والثانية: مخفَّفة من الثقيلة. واللامُ هي الفارقةُ بينهما. واتَّخذه هُزواً: في معنى: استَهزأ به، والأصلُ: اتَّخذه موضعَ هُزْءٍ، أو مَهْزوءاً به. ﴿أَهَٰذَا﴾ محكيٌّ بعد القولِ المُضمَر. وهذا استصغارٌ، و﴿بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾ وإخراجُه في مَعرضِ

الراغب: الرجاءُ: ظَنُّ حصُولِ ما فيه مسَرّةٌ[١]. **الأساس**: أرجو منَ الله المغفِرةَ، ورَجَوْتُ في وَلَدي الرُّشدَ، وأتَيتُ فلاناً رجاءَ أن يُحسِنَ إليَّ، والكافرُ لا يَرجو بل يتوقَّعُ؛ لأنّ التوقُّعَ: الترَقُّبُ. **الأساس**: توقَّعتُهُ: ترَقَّبْتَ وقوعَه.

قولُه: (**أو: لا يَأمُلونَ**)، فعلى هذا الرجاءُ على حقيقتِه.

قولُه: (**أو: لا يَخافُونَ**)، **الأساس**: ومنَ المَجَازِ استعمالُ الرَّجاءِ في معنى الخَوْفِ والاكتراث، يقالُ: لقِيتُ هَوْلاً ما رَجَيْتُه وما ارتجَيْتُه.

قولُه: (**وهذا استصغار**)، مبتدأٌ وخبر.

قولُه: (و﴿بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾)، في موضع الابتداءِ على حكايةِ القرآن، والخبرُ: «سُخرِيةٌ»، أي: بَعْثُهُ، وحَذَفَ الضَّميرَ. ويُروَى: «بَعْثَ اللهُ» على المَصْدَر.

قال الإمام: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾ تفسيرٌ لقولِه: ﴿إِن يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا﴾ فاستَحقَروهُ بقولِه: ﴿أَهَٰذَا﴾، واستَهزؤوا به بقولِهم: ﴿رَسُولًا﴾، وهُم مُنكِرون، ذلك جَهْلٌ عظيم؛ لأنّ الاستهزاءَ والاحتقارَ إمّا أن يقَعَ بصُورتِه أو صِفتِه، أمّا الأوّلُ

---

(١) «مفردات القرآن» ص٣٤٦.

التسليم والإقرار، وهم على غاية الجُحودِ والإنكار: سُخريةٌ واستهزاء، **ولو لم يَستهزئوا لقالوا: أهذا الذي زَعم** ـ أو ادَّعى ـ **أنه مبعوثٌ من عند الله رسولاً؟** وقولُهم: ﴿إِن كَادَ لَيُضِلُّنَا﴾ **دليلٌ على فَرْطِ مُجاهدة رسولِ الله ﷺ في دَعْوتهم**، وبَذْلِه قُصارى الوُسْع والطاقة في استِعْطافهم، مع عَرْضِ الآيات والمُعجزاتِ عليهم حتى شارَفُوا ـ بزعمهم ـ أن يَترُكوا دِينَهم إلى دينِ الإسلام، لولا فَرْطُ لَجاجهم واستمساكِهم بعبادة آلهتهم. ....

فباطلٌ؛ لأنهُ صَلَواتُ الله عليه كان أحسَنَ مِنهم خِلْقةً على أنْ لم يكنْ يَدَّعي ذلك. وأمّا الثاني فكذلك؛ لأنهُ صَلَواتُ الله عليه ادَّعَى التميُّزَ عنهُم بإظهارِ المُعجِزة، وأنّهم ما قَدِروا على القَدْح في حُجّتِه، ففي الحقيقةِ همُ الذين استَحَقُّوا أن يُهزَأَ بهم، ويُحقَّرَ شأنُهم، ثُم إنّهم لِوَقاحتِهم قَلَبوا القضيّةَ، وذلك يَدُلُّ على أنهُ ليس للمُبطِلِ في أكثرِ الأوقاتِ إلا السَّفاهة[1].

قولُه: (**ولو لم يَستهزِئوا لَقالوا: أهذا الذي زَعَمَ أنهُ مبعوثٌ مِن عندِ الله رسُولاً؟**)، لأنّ مِن مقتضَى الظاهرِ أن يُترجِموا عن مُعتقَدِهم بقولِهم: أهذا الذي زَعَمَ أنهُ مبعوثٌ مِن عندِ الله؟ فلمّا أتَوْا بالفعل الماضي وأوقَعوا رسُولاً حالاً منَ المفعول، وجعَلوا الجُملةَ صِلَةَ الموصُول، أعلَموا بأنهُ مقرَّرٌ عندَهم أنهُ رسُولٌ ثابتُ الرِّسالة، فلو لم يُحمَلْ على الاستهزاء؛ لأنّ القومَ كفَرةٌ مُعانِدةٌ، لا يكونُ له معنى.

قولُه: (**دليلٌ على فَرْطِ مُجاهدةِ الرَّسولِ ﷺ في دَعْوتِهم**)، قال الإمامُ: وتَدُلُّ الآيةُ على اعترافِ القوم بأنّهم ما اعتَرَضوا على الدّلائلِ كلِّها إلا بمَحْضِ الجُمودِ والتقليد، لأنّ قولَهم: ﴿لَوْلَآ أَن صَبَرْنَا عَلَيْهَا﴾ إشارةٌ إلى الجُمودِ والإصرار، كدَأْبِ الجُهّالِ، وإلى أنّهم مقهورونَ تحتَ حُجّتِه صَلَواتُ الله عليه، وما كان في أيديهم إلّا مجرَّدُ الوَقَاحة. وإلى أنّهم سَلَّموا في آخِرِ الأمرِ قُوّةَ الحُجّة ورزَانةَ العقل، فالقومُ لمّا جَمَعوا بيْنَ الاستهزاءِ والاستحقار، وبيْنَ رَزَانةِ العقلِ وقوّةِ الحُجّة، دَلَّ على أنّهم كانوا متحيِّرينَ في أمرِه[2].

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٤: ٨٥).

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢٤: ٨٥).

و«لولا» في مثل هذا الكلام جارٍ ـ مِن حيثُ المعنى لا مِن حيثُ الصنعةُ ـ مجرى التقييدِ للحُكم المطلَق. ﴿وَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ وعيدٌ ودلالةٌ على أنهم لا يَفُوتونه وإن طالت مُدَّةُ الإمهال، ولا بدَّ للوَعيد أن يَلحَقَهم، فلا يغرَّنَّهم التأخيرُ. وقولُه: ﴿مَنْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾ كالجَواب عن قولهم: ﴿إِن كَادَ لَيُضِلُّنَا﴾؛ لأنه نِسبةٌ لرسولِ الله إلى الضَّلال مِن حيثُ لا يُضِلُّ غيرَه إلّا مَن هو ضالٌّ في نفْسِه. ويُروى: أنه من قولِ أبي جهلٍ لَعَنه الله.

[﴿أَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَـٰهَهُۥ هَوَىٰهُ أَفَأَنتَ تَكُونُ عَلَيْهِ وَكِيلًا﴾ ٤٣]

مَن كان في طاعةِ الهوى في دِينه يتبعُه في كلِّ ما يأتي ويَذَر، لا يتبصَّر دليلاً ولا يُصغي إلى بُرهان، فهو عابِدُ هَواه، وجاعلُه إلـهه، فيقولُ لرسوله هذا الذي لا يَرى

قولُه: (و«لولا» في مثْلِ هذا الكلام جارٍ ـ مِن حيثُ المعنى لا مِنْ حيثُ الصَّنْعةُ ـ مَجْرى التقييدِ للحُكم المُطلَق)، ويُروَى: لا مِن حيثُ الصَّنعةُ، بالنُّونِ والعَيْنِ المهمَلة، أي: صَنْعةُ أهلِ النَّحْو، يعني: أنّ صَنْعةَ النَّحوِ تقتضي أن يَأْتيَ بعدَ كلماتِ الشَّرطِ جُملتانِ: شَرْطٌ وجزاء، وقد يُؤتَى في بعضِ المواضع الذي يُرادَ تقييدُ الجُملة المتقدِّمة بشَرْطٍ محذوفٍ جوابهُ، كقولِك: آتيكَ غداً إنْ ترَكَني فلانٌ، فقولُك: إنْ ترَكَني: تقييدٌ لا مِن حيثُ الصَّنعةُ؛ لأنّ «إنْ» ليست بموضوعةٍ للقَيْد، قال: «﴿إِن كُنتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَٰدًا﴾ [الممتحنة: ١]، متعلِّقٌ بـ﴿لَا تَتَّخِذُوا۟﴾، يعني: لا تتولَّوْا أعدائي إنْ كنتمُ أوليائي. وقولُ النَّحْويِّين في مِثلِه: هُو شَرْطٌ جوابُه محذوفٌ لِدلالةِ ما قبلَه عليه»، وحُكمُ «لولا» حُكمُ كلماتِ الشَّرطِ في اقتضاءِ الجُملتَيْن، وتقديرِ الرَّبطِ بينَهما.

قولُه: (مَن كان في طاعةِ الهَوى)، «مَن»: شَرْطيّةٌ، أو موصُولةٌ، والخبَرُ أو الجَزاءُ قولُه: «فهُو عابِدُ هَواهُ»، وقولُه: «فيقولُ»، مرَتَّبٌ عليهما، والهمزةُ في ﴿أَرَءَيْتَ﴾ للتقريرِ والإنكار، يعني: إذا كان الشّأنُ كذلك فيقولُ اللهُ لرسُولِه: أرأيتَ منِ اتَّخَذَ إلهَهُ هَواهُ أنت تتوكَّلُ عليه وتُجبِرُه على الإسلام؟ وإليه الإشارةُ بقولِه: «هذا الذي لا يَرى معبوداً إلّا هَواهُ» إلى آخِرِه، ويَجوزُ أن يكونَ قولُه: «فهُو عابِدُ هَوَاهُ» معطوفاً على «يَتْبَعُه في كلِّ ما يأتي ويَذَرُ»، «فيقولُ» جزاءُ الشَّرطِ، أي: كونُهم على هذه الحالةِ الشَّنيعة، سببٌ لأنْ يُنكِرَ اللهُ تعالى على رسُولِه

معبوداً إلّا هواه: كيف تستطيعُ أن تَدعُوَه إلى الهدى؟ **أفتوكلُ عليه** وتُجبِرُه على الإسلام وتقول: لا بدَّ أن تُسلِم شئتَ أو أبيتَ، ولا إكراهَ في الدين؟ وهذا كقوله: ﴿وَمَآ أَنتَ عَلَيۡهِم بِجَبَّارٖ﴾ [ق: ٤٥]، ﴿لَّسۡتَ عَلَيۡهِم بِمُصَيۡطِرٍ﴾ [الغاشية: ٢٢]. ويُروى: أنَّ الرَّجلَ منهم كان يَعبُد الحَجَر، فإذا رأى أحسنَ منه رمى به وأخَذَ آخر. ومنهم الحارثُ بن قيس السَّهميُّ.

[﴿أَمۡ تَحۡسَبُ أَنَّ أَكۡثَرَهُمۡ يَسۡمَعُونَ أَوۡ يَعۡقِلُونَۚ إِنۡ هُمۡ إِلَّا كَٱلۡأَنۡعَٰمِۖ بَلۡ هُمۡ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾ ٤٤]

﴿أَمۡ﴾ هذه مُنقطعة، معناه: بَلْ أتحسبُ، كأنَّ هذه المذمَّةَ أشدُّ من التي تقدَّمَتْها حتى حُقَّت بالإضرابِ عنها إليها؛ وهي كونُهم مَسْلوبي الأسماعِ والعقول؛ لأنهم لا يُلقُون إلى استماع الحقِّ أُذناً ولا إلى تدبُّره عقلاً، ومُشبَّهين بالأنعام التي هي مَثَلٌ في الغَفْلة والضلالة، ثم أرجحَ ضلالةً منها. فإن قلتَ: لِـمَ أُخِّر هواه، والأصلُ قولُك: اتَّخذ الهوى إلـهًا؟ قلتُ: **ما هو إلّا تقديمُ المفعولِ الثاني على الأوّل للعناية،** ....

ويقولَ: هذا الذي لا يَرى معبوداً إلّا هَوَاه. هذا التقديرُ أوفَقُ لتفسيرِ الآية؛ لأنّ قولَه: ﴿أَفَأَنتَ تَكُونُ عَلَيۡهِ وَكِيلًا﴾ واقعٌ جزاءً للشَّرط، وهُو معنى قولِه: «فيقولُ لرسُولِه هذا الذي» ليُؤْذِنَ بأنّ الجَزاءَ لا يستقيمُ إلّا بتقديرِ الإخبارِ والقول. وقد أكَّدَ اللهُ سبحانَه وتعالى الإنكارَ حيثُ أخرجَ الشَّرطَ والجَزاءَ مُخْرَجَ الإنكار، وأقْحَمَ حرْفَ الإنكارِ بيْنَ الشَّرطِ والجَزاءِ على ضميرِ الفاعل المعنَويِّ ليَدُلَّ على أن الوكيلَ هُو اللهُ تعالى، ليس غيرَه أحدٌ(١).

قولُه: (**أفتوكَّلُ عليه؟**)، قيل: هُو مُطاوعُ وكَّلَه: جعَلَه وكيلاً، يقال: تَوكَّلْ لي على فلانٍ حتّى تأخُذَ حقِّي منه.

قولُه: (**ما هُو إلّا تقديمُ المفعولِ الثاني على الأوّلِ للعناية**)، **الانتصاف**: وفيه نُكتةُ إفادةِ الحَصْر، فإنّ الجُملةَ قبْلَ دخولِ ﴿أَرَءَيۡتَ﴾ و﴿ٱتَّخَذَ﴾ مبتدأٌ، وخبرُ المبتدأ: ﴿إِلَٰهَهُۥ﴾،

---

(١) في (ط): «ليس غيرُه أحداً».

....

والخبرُ: ﴿هَوَىٰهُ﴾. وتقديمُ الخبرِ كما عَلِمتَ يُفيدُ الحصْرَ، فكأنّهُ قال: أرأيتَ مَن لم يَتَّخِذْ معبُودَه إلّا هَواهُ؟ وذلك أبلَغُ في ذَمِّه وتوبيخِه(١).

وقال صاحبُ «الفرائدِ»: تقديمُ المفعولِ الثاني يُمكنُ، حيثُ يمكنُ تقديمُ الخبرِ على المبتدأ، والمعرِفتانِ إذا وَقَعتا مبتدأً وخبراً فالمتقدِّمُ هُو المبتدأُ، فقولُه: كما تقولُ: عَلِمتُ مُنطلِقاً زيداً، ليس بسديد، ويمكنُ أن يقالَ: المتقدِّمُ هاهنا يُشعرُ بالثَّبات، بخلافِ المتأخِّر، فتقديمُ ﴿إِلَـٰهَهُۥ﴾ يُشعرُ بأنهُ لا بدَّ مِن إله، فهُو كقولِك: اتَّخَذَ ابنَه غُلامَه، فإنهُ يُشعرُ بأنّ له ابناً، ولا يُشعرُ بأنّ له غُلاماً. فهذا فائدةُ تقديم ﴿إِلَـٰهَهُۥ﴾ على ﴿هَوَىٰهُ﴾.

وقلتُ: لا يُشَكُّ في أنّ مَرْتبَةَ المبتدأِ التقديمُ، وأنّ المُعرَّفَيْنِ(٢) أيهما قُدِّم فهُو المبتدأ، لكنّ صاحبَ المعاني لا يَقطعُ نظَرَه مِن أصلِ المعنى، فإذا قيلَ: زيدٌ الأسدُ، فالأسَدُ هُو المشبَّهُ به أصالةً، ومَرْتَبتُهُ التأخيرُ عن المُشبَّهِ بلا نِزاع، فإذا جعَلتَه مبتدأً في قولِك: الأسَدُ زيدٌ، أَزلْتَه عن مقرِّه الأصليِّ للمبالغة، وما يعني بالمُقدَّم إلّا المُزالَ عن مكانِه، لا القارَّ فيه، فالمُشبَّهُ به هاهنا: الإلهُ، والمُشبَّهُ: الهَوَى؛ لأنّهم نَزَّلوا أهواءهم في المتابعةِ منزِلةَ الإله، وإليه الإشارةُ بقولِه: «اتَّخَذَ الهَوَى إلهاً»، فقَدَّمَ المُشبَّهَ به الأصليَّ، وأوقَعَهُ مُشبَّهاً؛ ليُؤْذِنَ بأنّ الهَوَى في بابِ استحقاقِ العبادةِ لها أقوى منَ الإلهِ تعالى، كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْبَيْعُ مِثْلُ ٱلرِّبَوٰا۟﴾ [البقرة: ٢٧٥]، ولـَمَّحَ صاحبُ «المفتاح» إلى هذا المعنى في كتابِه(٣). وإنّما قال المؤلِّفُ: «ما هُو إلاّ تقديمُ المفعولِ» على الحصْر، لئلّا يتوَهَّمَ متوهِّمٌ خلافَه، وأمّا المثالُ الذي أورَدَه صاحبُ «الفرائدِ» فمعنى قولِه: اتَّخَذَ ابنَه غُلامَه، جَعَلَ ابنَه كالغلام يَخدُمُه في مهنةِ أهلِه، وقولُه: اتَّخَذَ غُلامَه، ابنَه جَعَلَ غُلامَه ابنَه(٤) مُكرَّماً مدلَّلاً.

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٢٨٢).

(٢) في (ط): «المعرفتين».

(٣) «مفتاح العلوم» ص١٥٣.

(٤) قوله: «جعل غلامه ابنه» سقط من (ط).

كما تقولُ: عَلِمتُ مُنطلِقاً زيداً؛ لفضل عنايتِك بالمنطلق. فإن قلتَ: ما معنى ذِكْرِ الأكثر؟ قلتُ: كانَ فيهم مَن لم يَصدَّه عن الإسلام إلّا داءٌ واحد؛ وهو حبُّ الرِّياسة، وكفى به داءً عُضالًا. فإن قلتَ: كيف جُعِلوا أضلَّ من الأنعام؟ قلتُ: لأنَّ الأنعامَ تَنقادُ لأرْبابِها التي تَعلِفُها وتَتعهَّدُها، وتعرفُ مَن يُحسن إليها ممَّن يُسيء إليها، وتَطلُب ما يَنفعُها وتَجتنِبُ ما يَضرُّها، وتَهْتدي لـمَراعِيها ومَشاربِها، وهؤلاءِ لا يَنقادُون لربِّهم، ولا يَعرفون إحسانَه إليهم مِن إساءةِ الشيطانِ الذي هو عدوُّهم، ولا يَطلُبون الثوابَ الذي هو أعظمُ المنافع، ولا يتَّـقُون العقابَ الذي هو أشدُّ المضارِّ والمَهالِك، ولا يَهتدُون للحقِّ الذي هو المَشرعُ الهنيُّ، **والعَذْبُ الرَّوِيُّ**.

[﴿أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ وَلَوْ شَآءَ لَجَعَلَهُۥ سَاكِنًا ثُمَّ جَعَلْنَا ٱلشَّمْسَ عَلَيْهِ دَلِيلًا ۝ ثُمَّ قَبَضْنَٰهُ إِلَيْنَا قَبْضًا يَسِيرًا﴾ ٤٥-٤٦]

﴿أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ﴾: **ألَـمْ تنظُرْ إلى صُنعِ ربِّك وقُدرته؟** ومعنى مدِّ الظلِّ: أنْ

قولُه: (**والعَذْبُ**(١) **الرَّوِيُّ**)، أي: المُرْوِي، وهُو منَ الإسنادِ المَجازيِّ؛ لأنّ الرَّوِيَّ في الحقيقة: الريَّانُ، وهُو الرجُلُ، وهُو فَعيلٌ بمعنى مُفعِل، كالحكيم بمعنى المُحكِم في أحدِ الأقوال. **الأساس**: وماءٌ رَواءٌ ورَوِيٌّ: وللواردِ فيه: رِيٌّ. ورَوِيتُ على أهلي، ورَوَيْتُ لهم ورَوَيتُهم: استَقَيْتُ لهم، ومن المجاز: سحاب رَوِيّ: عظيم القطر، وكأس رَويّة.

قولُه: (**ألم تَنظُرْ إلى صُنْع ربِّك وقُدرتِه؟**)، قال القاضي: أصلُه: ألم تَنظُرْ إلى الظِّلِّ كيف مَدَّهُ ربُّك، فغيَّرَ النَّظمَ إشعاراً بأنّ المعقولَ لوضُوح بُرهانِه، وهُو دِلالةُ حُدوثِه وتصرُّفِه على الوَجْه النافع بأسبابٍ مُمكِنة، وأنّ ذلك فعْلُ الصّانع الحكيم، كالمحسُوسِ المشاهَدِ المَرْئيِّ، أوَلَم يَنتهِ عِلمُك إلى أنّ ربَّكَ كيف مَدَّ الظِّلَّ، وذلك فيما بيْنَ طُلوع الفَجْر، وهُو أطيَبُ الأحوال؛ فإنّ الظُّلمةَ الخالصةَ تُنفِّرُ الطَّبْعَ وتَسُدُّ النظَرَ، وشُعاعُ الشّمسِ يُسخِّنُ الجَوَّ، ويَبْهَرُ المُبْصِرَ ولذلك وَصَفَ به الجنّةَ فقال: ﴿وَظِلٍّ مَّمْدُودٍ﴾ [الواقعة: ٣٠](٢).

---

(١) في(ط): «والعذاب».

(٢) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٢٠).

جَعلَه يمتدُّ ويَنبسِطُ فيَنتفِع به الناسُ. ﴿وَلَوْ شَآءَ لَجَعَلَهُۥ سَاكِنًا﴾ أي: لاصقاً بأصل كلِّ مُظِلٍّ مِن جَبَلٍ وبناءٍ وشجرة، غيرَ مُنبسِط؛ فلم يَنتفِعْ به أَحد. **سَمَّى انبساطَ الظلِّ وامتِدادَه تحرُّكاً منه، وعَدَمَ ذلك سُكوناً.** ومعنى كونِ الشمس دليلاً: أنَّ الناسَ يَستدلُّون بالشمس وبأحوالها في مَسيرِها على أحوال الظلِّ، مِن كونه ثابتاً في مكانٍ وزائلاً، ومتَّسِعاً ومتقلِّصاً، فيَبنُون حاجتَهم إلى الظلِّ واستغناءَهم عنه على حسب ذلك. وقبضُه إليه: أنه يَنسخُه ....

وقلتُ: ولو قيل: ألم ترَ إلى الظِّلِّ كيف مَدَّه؟ كان الانتقالُ منَ الأثَرِ إلى المؤثِّر، والذي عليه التِّلاوةُ عكسُه، والمقامُ يقتضيه، لأنّ الكلامَ في تقريعِ القوم، وتجهيلِهم في اتِّخاذِهمُ الهوى إلهاً مَعْ وضُوحِ هذه الدَّلائل؛ ولذلك جعَلَ ما يَدُلُّ على ذاتِه مُقدَّماً على أفعالِه في سائرِ آياتِه ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ﴾، ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَٰحَ﴾، ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَبَعَثْنَا﴾. رَوى السُّلَميُّ في «الحقائق»، عن بعضِهم: مخاطبةُ العامِّ: ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾ [الغاشية: ١٧] ومُخاطبةُ الخاصِّ: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ﴾[1].

قولُه: (**سمى انبساطَ الظِّلِّ وامتداده تحرُّكاً منه، وعَدَمَ ذلك سُكوناً**)، يعني: قُوبِلَ ﴿مَدَّ ٱلظِّلَّ﴾ بقولِه: ﴿سَاكِنًا﴾، ومُقابِلُ السُّكونِ الحركةُ، فيكونُ إطلاقُ مدِّ ظِلٍّ وبَسْطِه على الحركةِ مِن بابِ تسميةِ الشيءِ باسم مُلابِسِه أو سببِه.

فإنْ قلتَ: لِمَ عَدَلَ عن «متحرِّكاً» إلى «مَدَّ» وهُو أظهَرُ مِن «مَدَّ» في تناوُلِه الانبساطَ والامتداد؟ قلتُ: ليدمجَ فيه معنى الانتفاعِ المقصُودِ بالذّات، وهُو معرفةُ أوقاتِ الصَّلَوات؛ فإنّ اعتبارَ الظِّلِّ فيها بالامتدادِ دونَ الانبساطِ، وتَـمَّمَ معنى الإدماج بقولِه: ﴿ثُمَّ قَبَضْنَٰهُ إِلَيْنَا قَبْضًا يَسِيرًا﴾ أي: بالتدريج[2] والمَهَلِ لمعرفةِ الساعاتِ والأوقات، وفيه لَـمْحةٌ من معنى قولِه تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ قُلْ هِىَ مَوَٰقِيتُ لِلنَّاسِ وَٱلْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٨٨].

---

(١) «حقائق التفسير» (٢: ٦٢).

(٢) في (ط): «بالتدرّج».

بضِحِّ الشمس. ﴿يَسِيرًا﴾ أي: على مَهْل. وفي هذا القبضِ اليَسير شيئاً بعد شيء مِنَ المنافعِ ما لا يُعَدُّ ولا يُحصَر، ولو قُبض دَفعةً واحدة لتَعطَّلَتْ أكثرُ مَرافق الناس بالظلِّ والشمس جميعاً. فإن قلتَ: ﴿ثُمَّ﴾ في هٰذَيْن المَوْضعَيْن كيف موقعُها؟ قلتُ: موقعُها لبيانِ تفاضُلِ الأمور الثلاثة: **كأنَّ الثانيَ أعظمُ من الأوّل**، والثالثَ أعظمُ منهما، **تشبيهاً لتباعُدِ ما بينهما** في الفَضْل بتباعُدِ ما بين الحوادثِ في الوقت. **ووجهٌ آخر**: وهو أنه

قولُه: (**بضِحِّ الشّمس**)، **النِّهاية**: الضِّحُّ: ضَوْءُ الشّمسِ إذا استَمْكَنَ منَ الأرض، وهُو كالقَمْراءِ للقمر.

قولُـه: (**كأنّ الثانيَ أعظَمُ منَ الأوّلِ**) لأنّ في إزالةِ الظِّلِّ بالشّمس دليلاً على جُودِه، فلولا الشّمسُ ما عُرِف الظِّلُّ، وأمّا الانتفاعُ بهما فالانتشارُ في النّهار، والهُدُوءُ في اللّيل، قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيۡلَ لِتَسۡكُنُواْ فِيهِ وَٱلنَّهَارَ مُبۡصِرًا﴾ [يونس: ٦٧] ﴿لِتَبۡتَغُواْ مِن فَضۡلِهِۦ﴾ [الإسراء: ٦٦]، وما يَحصُلُ مِن وجودِ اللّيل منَ الرُّطوبةِ التي يَنْمو بها النّامي، وتصبغ الفواكه، ومِن وجودِ النّهارِ الإنضاجُ، وأكثرُ الاستمتاع. وكوْنُ الثالثِ، أي: قَبْضِ الظِّلِّ قَبْضاً يسيراً، أعظمَ منَ الثاني، لأنّ فيه الحُصولَ والإزالةَ معَ التَّدرُّج والمَهَل، فتَحصُلُ تلك الفائدةُ معَ معرفةِ الساعاتِ والأوقاتِ المَنُوطةِ عليها أكثرُ أحكام الشَّرع؛ ولأنّ في التَّدرُّج الاستئناسَ، وفي الفُجاءة التوحُّش.

قولُه: (**تشبيهاً لتباعُدِ ما بينَهما**)، يعني: «ثُم» هاهنا استعارةٌ تبعيّةٌ، حيث شَبَّهَ بُعدَ المَرْتَبةِ بالبُعدِ الزّماني، ثُم استُعيرَ لجانبِ المُشبَّه لفظةُ «ثم»، وليس المعنى أنهُ تعالى بعدَ ذلك المَدِّ بزمانٍ متَراخٍ جَعلَ الشّمسَ عليه دليلاً، فيجبُ الحَمْلُ على المَجاز، وكذلك ﴿ثُمَّ قَبَضۡنَٰهُ إِلَيۡنَا﴾.

قولُه: (**ووَجْهٌ آخَرُ**)، وهذا الوجْهُ مَبْنيٌّ على أنّ «ثُم» مُجرًى على حقيقتِها، وهِي التّراخي في الزّمان، ولا شَكَّ أنّ الظُّلمةَ سابقةٌ على النُّور، قال اللهُ تعالى: ﴿وَءَايَةٞ لَّهُمُ ٱلَّيۡلُ نَسۡلَخُ مِنۡهُ ٱلنَّهَارَ﴾ [يس: ٣٧]، وقال ﷺ: «إنّ اللهَ خَلقَ الخَلْقَ في ظُلمة، وألقى عليهم مِن نُورِه»، أخرَجه الإمامُ أحمدُ بنُ حَنْبلٍ في «مسنَدِه» عن عبدِالله بن عَمْرٍو[1].

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٦٦٤٤) والترمذي (٢٦٤٢) والبيهقي في «السنن الكبرى» (٩: ٤) وقال الترمذي: هذا حديثٌ حَسَن.

مَدَّ الظلَّ حين بنى السماءَ كالقُبَّة المَضْرُوبة، ودَحَا الأرضَ تحتها فألقت القبَّةُ ظِلَّها على الأرض **فَيْناناً ما في أَديمِه جُوَبٌ** لعَدمِ النيِّر، ولو شاءَ لجعَلَه ساكناً مُستقِرًّا على تلك الحالة، ثم خَلَقَ الشمسَ وجعَلَها على ذلك الظلِّ، أي: سَلَّطها عليه ونَصَبَها دليلاً مَتبُوعاً له كما يُتَّبَعُ الدليلُ في الطريق، فهو يزيدُ بها وينقُص، ويمتدُّ ويتقلَّص، ثم نَسَخَه بها فقَبَضَه قَبْضاً سهلاً يَسيراً غيرَ عَسير. ويَحتمل أن يريدَ قبْضَه عند قيامِ

قولُه: (**فَيْناناً**)، **الأساس**: وغُصنٌ فَيْنانٌ: كثيرُ الأفنان، وهُو في ظِلِّ عيشٍ وفَيْنانِ شجرة، وعن بعضِهم: ظِلٌّ فَيْنانٌ، أي: ظَليلٌ، وصَرَفَه حيثُ جَعَلَه فَيْعالاً منَ الفَنَن، وأصلُه في الشّجر، يقالُ: شجرةٌ فَيْنانةٌ. وفي «الصِّحاح»: رجُلٌ فَيْنانُ: طويلُ الشَّعَرِ وحسَنُه، وهُو فَعْلَانُ، جعَلَه منَ الفَيْنَة. قيل: وأطبَقَ الإمامانِ على أنه مُنصرِفٌ، والحسَنُ بنُ هانىءِ مَنَعَهُ الصَّرفَ في قولِه:

فَيْنانُ[1] ما في أديمِهِ جُوَبُ[2]

وهُو وَهْمٌ منهُ، كما وَهِمَ الطائيُّ[3] في قوله:

والنبعُ عُرْيانُ ما في عُودِهِ ثَمَرُ

قولُه: (**ما في أديمِهِ جُوَبٌ**)، هو جَمْعُ جُوبةٍ. **الجَوهريُّ**: الجُوبةُ: الفُرجةُ في السَّحابِ[4] وفي الجبال. وانجابَتِ السحابةُ: انكَشَفت، والجُوبةُ: موضعٌ يَنْجابُ في الحرّة، والجمعُ جُوَبٌ.

---

(١) في (ط): «والظل فينان»، وفي (ح) و(ف): «وللظل فينان»، والظاهر أنها زيادة مقحمة.

(٢) «ديوان أبي نواس» ص٤ وصَدْرُ البيت:

إذا ثَنَتْهُ الغصونُ جَلَّلني

(٣) يعني أبا تمام الشاعر المشهور، ولم أهتدِ إليه في «ديوانه».

(٤) ومنه الحديث المشهور في باب الاستسقاء في الخطبةِ يومَ الجمعة وفيه: «فما يُشيُر بيده إلى ناحيةٍ من السحاب إلّا انفرجت، وصارت المدينةُ مِثْلَ الجُوبةِ» أخرجه البخاري (٩٣٣) ومسلم (٨٩٧) من حديثِ أنس بن مالكٍ رضي الله عنه.

الساعة بقبضِ أسبابه؛ وهي الأَجْرامُ التي تُلقي الظلَّ، فيكون قد ذَكَرَ إعدامَه بإعدامِ أسبابه، كما ذَكَرَ إنشاءَه بإنشاء أسبابه، وقوله: ﴿قَبَضۡنَٰهُ إِلَيۡنَا﴾: **يدلُّ عليه**، وكذلك قولُه ﴿يَسِيرٗا﴾، كما قال: ﴿ذَٰلِكَ حَشۡرٌ عَلَيۡنَا يَسِيرٞ﴾ [ق: ٤٤].

[﴿وَهُوَ ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيۡلَ لِبَاسٗا وَٱلنَّوۡمَ سُبَاتٗا وَجَعَلَ ٱلنَّهَارَ نُشُورٗا﴾ ٤٧]

شبَّه ما يَستر من ظلامِ الليل باللِّباس الساتر. والسُّبات: الموت. والمَسبُوت: الميِّت؛ لأنه مَقطوعُ الحياة، وهذا كقوله: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي يَتَوَفَّىٰكُم بِٱلَّيۡلِ﴾ [الأنعام: ٦٠]. فإن قلتَ: **هلّا فسَّرتَه بالراحة**؟ قلتُ: النُّشور في مُقابلتِه يأباه ....

قولُه: (﴿قَبَضۡنَٰهُ إِلَيۡنَا﴾ **يَدُلُّ عليه**)، أي: يَدُلُّ على أنّ المرادَ قَبْضُ الظِّلِّ وإعدامُه. وَصَفَ القَبْضَ باليسير؛ لأنّ إتْيانَ الساعةِ وأَماراتِها(١) عليه يسيرٌ، كقولِه تعالى: ﴿ذَٰلِكَ حَشۡرٌ عَلَيۡنَا يَسِيرٞ﴾ [ق: ٤٤]. وفائدةُ إلينا في ﴿قَبَضۡنَٰهُ إِلَيۡنَا﴾ وصيغةِ الجَمْع: القَبْضُ التامُّ كقولِه تعالى: ﴿وَمَا يُمۡسِكۡ فَلَا مُرۡسِلَ لَهُۥ مِنۢ بَعۡدِهِۦ﴾ [فاطر: ٢].

قوله: (**هلّا فسَّرتَهُ بالراحة؟**)، يعني: السُّباتُ لفظٌ مُشترَكٌ. **الجَوهري**: السُّباتُ: النَّومُ، وأصلُه الراحةُ، ومنهُ قولُه تعالى: ﴿وَجَعَلۡنَا نَوۡمَكُمۡ سُبَاتٗا﴾ [النبأ: ٩]، وقال: المَسْبوتُ: الميِّتُ، والمَغْشيُّ عليه، وكذلك العليلُ إذا كان مُلقًى كالنّائم.

الأساس: جَعَلَ اللهُ النومَ سُبَاتاً: مَوْتاً، وأصبحَ فلانٌ مَسبوتاً: ميِّتاً، فلِمَ خصَصْتَهُ بالموت؟ وأجاب: أنّ النَّظْمَ والتقابُلَ هُو القرينةُ المُخصِّصةُ(٢).

فإنْ قلتَ: ﴿ٱلنَّهَارَ نُشُورٗا﴾ في مقابلِ ﴿ٱلَّيۡلَ لِبَاسٗا﴾ و﴿وَٱلنَّوۡمَ سُبَاتٗا﴾ لا قرينةَ لها؟ قلت: تكريرُ ﴿جَعَلَ﴾ يَدُلُّ على أنّ النّومَ داخلٌ في حُكم ﴿جَعَلَ﴾ الأوّل، وأنّ النَّشْرَ في النّهارِ يُقابِلُها لاشتمالِ النُّشورِ على الظُّهورِ والبَعْث.

فإن قلتَ: وقد فَسَّرَ القاضي بهما حيث قال: جَعَلَ النَّومَ سُباتاً: راحةً للأبدانِ، بقَطْعِ

---

(١) في (ط): «وأمارتها».

(٢) في (ف): «هو القرينة المحضة».

إباءَ العَيُوفِ الوِرْدَ وهو مُرَنَّق. وهذه الآيةُ مع دلالتِها على قُدرة الخالق فيها إظهارٌ لنعمته على خَلْقه؛ لأنَّ الاحتجابَ بسَترِ الليل، ....

المشاغل، وأصلُ السَّبتِ: القَطْعُ، أو مَوْتاً؛ لأنهُ قَطَعَ الحياة ﴿وَجَعَلَ ٱلنَّهَارَ نُشُورًا﴾ ذا نُشور، أي: انتشارٍ يَنتشرُ فيه الناسُ للمَعَاش، أو بُعِثَ منَ النَّوم بَعْثَ الأموات[1]. والمصنِّفُ أباهُ كلَّ الإباء، وضَرَبَ لهُ المَثَل.

قلتُ: قد تَقرَّرَ أنَّ السُّباتَ لفظةٌ مُشتَرَكةٌ وهِي مُفتقِرةٌ إلى قرينةٍ مبيِّنة، والقرينةُ ﴿نُشُورًا﴾ لتُقابلِها، فجَعْلُها حقيقةً شَرْعيَّةً أَوْلَى منَ اللُّغويّةِ التي بمنزلةِ المَجَازِ على أنَّ المقامَ لا يُساعدُ اللُّغويّةَ؛ لأنه إذا اتّفَقَ تفسيرُ الآيةِ معَ الآياتِ السابقةِ واللاحقة في المعنى وتضَمَّنَ نُكتةً زائدةً، كان أحسَنَ منَ الاختلاف، والخُلوِّ عن تلك اللَّطيفة، وفي السابقةِ حديثٌ مِن معنى الإيجادِ والإعدام، حيث فَسَّرَ القَبْضَ بالإعدام، والمَدَّ بالايجاد. واللاحقةُ فيها ﴿لِّنُحْـِۧيَ بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا﴾، فالآياتُ معَ دِلالتِها على القُدرةِ الباهرة، ومعَ إظهارِ النِّعمةِ فيها الدِّلالةُ على الحَشْرِ والنَّشْر، وبه رَمَزَ المصنِّفُ بقولِه: «والنَّومُ واليَقَظة» أي: عبرةٌ فيهما لمنِ اعتبَر.

قولُه: (**إباءَ العَيُوفِ الوِرْدَ وهُو مُرنَّقٌ**)، **الأساس**: وهُو يَعَافُ الطّعامَ والشرابَ، والمياه. [قال:

وإنّي لَشرَّابٌ[2] المياه إذا صَفَتْ وإنّـي إذا كَـدَّرْتَها لَعَيُـوفُ

وناقةٌ عَيُوفٌ: تَشُمُّ الماءَ ثم تَدَعُه. وفيه[3]: لهُ رَوْنَقٌ، أي: حُسنٌ وبهَاء، وذهبَ رَوْنَقُه. ورَنَّقَه: كدَّرَه، كأنّ معناهُ: ذهبَ بَرَوْنَقِه الذي هُو صَفاؤه والمعنى: قولُه: ﴿نُشُورًا﴾ يَمنعُ تفسيرَ السُّباتِ بالنَّوم الذي هُو الراحةُ؛ لعَدَم التقابلُ، امتناعَ ناقةٍ تكرَهُ الماءَ الصافي، والحالُ أنّها عُرِضَتْ على الماءِ الكدر.

---

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٢١).

(٢) قوله: «قال: وإني لشراب المياه» سقط من (ح) و(ف).

(٣) يعني في «أساس البلاغة» (رنق).

كم فيه لكثيرٍ من الناس من فوائدَ دِينيّةٍ ودُنيويَّة! والنومُ واليقظة وشَبَهُهما بالموت والحياة: أيُّ عبرةٍ فيهما لمن اعتبَر! وعن لُقمانَ: أنه قال لابنه: يا بُنيَّ، كما تنامُ فتُوقَظُ، كذلك تموتُ فتُنشَر.

[﴿وَهُوَ ٱلَّذِيٓ أَرۡسَلَ ٱلرِّيَٰحَ بُشۡرَۢا بَيۡنَ يَدَيۡ رَحۡمَتِهِۦۚ وَأَنزَلۡنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ طَهُورٗا﴾ ٤٨]

قُرِئ: (الرِّيح)، ....

قولُه: (**كم فيه لكثيرٍ منَ الناسِ مِن فوائدَ**)، كم هُنا: خبَرِيّةٌ، وهِي خبرُ أنّ، وفي معناهُ أنشَدَ أبو الطيِّب:

وكم لظَلام الليلِ عندَكَ مِن يدٍ تُخَبِّرُ أنّ المانويّةَ[1] تَكْذِبُ
وقاكَ ردى الأعداءِ تَسْري عليهِمُ وزاركَ فيه ذو الدَّلالِ المحجَّبُ[2]

قولُه: (**والنَّومُ واليَقَظة**)، «النومُ»: مبتدأٌ، والخبرُ: «أيُّ: عبرة»، على تأويلِ: مَقُولٌ عندَ ذكْرِهما: أيّ عبرةٍ فيهما، «وشَبَّهَهُما بالموتِ والحياة» جملةٌ معترضةٌ لتأكيدِ معنى العِبرةِ فيهما. وقيل: هِي حالٌ، وليس بشيء، وفي نُسخة: «وشَبَهُهُما» بالرَّفْع: عطفٌ تفسيريّ.

قولُه: (**قُرِئَ: «الرِّيح»**)، قَرأَها ابنُ كثيرٍ وحْدَه[3]، وقَرأَ عاصمٌ ﴿بُشۡرَۢا﴾ بالباءِ مضمومةً وإسكانِ الشِّين، وابنُ عامرٍ: بالنُّون مضمومةً، وإسكان الشِّين، وحمزةُ والكسائيُّ: بالنُّونِ مفتوحةً وإسكانِ الشِّين، والباقونَ: بالنُّونِ مضمومةً وضمِّ الشِّين[4]، وابنُ السَّمَيْفَع:

---

(١) وهم أتباعُ ماني القائلين بأن الخيرَ من النهار، وأن الشرَّ من الليل، فعرَّض بهم المتنبي هذا التعريضَ اللطيف.

(٢) «ديوان المتنبي» بشرح العكبري (١: ١٧٨).

(٣) وقد سبق تعليل هذا الاختيار في تفسير قوله تعالى: ﴿وَتَصۡرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ﴾ [البقرة: ١٦٤]. انظر: «حجّة القراءات» ص١١٨.

(٤) وقد سبق تفسير هذا الحرف في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي يُرۡسِلُ ٱلرِّيَٰحَ بُشۡرَۢا بَيۡنَ يَدَيۡ رَحۡمَتِهِۦ﴾ [الأعراف: ٥٧]. انظر: «حجّة القراءات» ص٢٨٥.

و(الرِّياحَ نَشْرًا) إحياءً، و(نُشُرًا) جمعُ نَشُور؛ وهي المُحْيِية؛ و(نُشْرًا) تخفيف: نُشُر، و(بُشْرًا) تخفيف بُشُر؛ جَمْع بَشُورٍ وبُشْرى. و﴿بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِۦ﴾ **استعارةٌ مَليحة**، أي: قُدَّام المَطَر.

﴿طَهُورًا﴾: بَليغاً في طَهارته. **وعن أحمدَ بنِ يحيى**: هو ما كان طاهِراً في نَفْسِه مُطهِّراً لغيره. **فإنْ كان ما قاله شَرْحاً لبلاغته في الطهارة؛ كان سَديداً**، ويعضدُه قولُه تعالى: ﴿وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً لِّيُطَهِّرَكُم بِهِۦ﴾ [الأنفال: ١١]، **وإلّا فليسَ «فعُولٌ»**

«الرِّياح بُشْرى»، بالباءِ مثْل: حُبْلى. قال ابنُ جِنِّي: «بُشْرَى»: مصدرٌ وقَعَ موقعَ الحال، أي: مُبشِّرةً، نحوَ قولهِم: جاء زيدٌ رَكْضاً، أي: راكضاً، وهَلُمَّ جرّاً، أي: جارّاً أو مُنجَرّاً[١].

قولُه: («نَشْراً»: إحياءً)، على أنّ «نَشْراً»: حالٌ مِن ضميرِ الفاعل، وقولُه: «ونُشُراً»: جَمْعُ: نُشُوراً، وهِي المُحيِيَة» على أنهُ حالٌ منَ المفعول.

قولُه: (**استعارةٌ مليحةٌ**)، إمّا ترشيحيّةٌ، إذا قُرِئَ: ﴿بُشْرًا﴾ بالباءِ، شَبَّهَ المطرَ بالرّحمة، ثُم استُعيرَ لهُ الرَّحمةُ ورَشّحَها بقولِه: ﴿بُشْرًا﴾، قال: ﴿يُبَشِّرُهُمْ رَبُّهُم بِرَحْمَةٍ مِّنْهُ﴾ [التوبة: ٢١]، ثُم جعَلَها بيْنَ يدَيْه تتميماً لها؛ لأنّ البشيرَ يتقَدَّمُ المُبشَّرَ به، ويجوزُ أن تكونَ تمثيليّةً، و﴿بُشْرًا﴾ مِن تتمّةِ الاستعارة، وداخلٌ في جُملتِها، ومَنْ قرأَ «نَشْراً» بالنُّون كان تجريداً لها؛ لأنّ النَّشْرَ يُناسِبُ السَّحابَ.

قولُه: (**وعن أحمدَ بنِ يحيى**)، وهُو أبو العباسِ ثعلبٌ. قال ابنُ الأنْباريِّ: كان إمامَ الكوفيِّينَ في النَّحوِ واللُّغةِ في زمانِه، وكان ثقةً دَيِّناً مشهوراً بصِدقِ اللَّهجةِ والمعرِفةِ بالغريب. وقال المُبرِّد: أعلمُ الكوفيِّينَ ثعلبٌ، فذُكِرَ الفَرّاءُ فقال: لا يَعْشُرُه[٢].

قولُه: (**فإنْ كان ما قالهُ شَرحاً لبلاغتِه في الطّهارةِ؛ كان سَديداً ..... وإلّا فليس« فَعولٌ»**

---

(١) «المحتسب» (٢: ١٢٣) وزاد ابن جني: «ومنه قولُ الله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا﴾ [البقرة: ٢٦٠] أي: ساعيات. انتهى. ولتمامِ الفائدة انظر: «البحر المحيط» (٥: ٧٧).

(٢) انظر: «نزهة الألبّاء» للأنباري ص٢٢٨. وقوله:«لا يَعشُرُه» أي: لا يبلغ عِلمُه عُشر عِلمِه.

من التفعيلِ في شيء. ....

مِنَ التفعيل في شيء)، قال القاضي: «فَعولٌ» غَلَبَ في معنَيَيْنِ، أحدُهما: اسمٌ كالوَضوءِ والوَقُود: لِما يُتوضَّأُ ويُوقَدُ به. وثانيهما: للمبالغة، كالشَّكورِ والغفور. وقد جاء للمفعولِ كالضَّبوث، وللمصدَرِ كالقبُول، وللاسم كالذَّنُوب[1].

وقال صاحبُ «المُغرِب»: وما حُكِي عن ثعلبٍ إنْ كان زيادةَ بيانٍ لنهايتِه في الطَّهارة، فصَوابٌ حسَنٌ، وإلّا فليس فَعولٌ منَ التفعيلِ في شيء، وقياسُ هذا على ما هُو مشتَقٌّ منَ الأفعالِ المتعدِّية، كقَطُوع ومَنُوع، غيرُ سَديد[2]. ونَقَلَ صاحبُ «المطلع» عن «بسيط»[3] الواحِديِّ، أنه قال: أجاد أبو القاسِم الزجاجيُّ[4] في تفسيرِ الطَّهور، وكشَفَ عن حقيقةِ المعنى فقال: الطَّهورُ: اسمٌ للماء الذي يُتطَهَّرُ به، ولا يجوزُ إلّا أن يكونَ طاهراً في نفسِه، مُطهِّراً لغيرِه؛ لأنّ عُدولَ العرَبِ عن صيغةِ «فاعِل» إلى «فَعيلٍ» أو «فَعولٍ» لزيادةِ المعنى؛ لأنّ اختلافَ الأبنِيةِ لاختلافِ المعاني، فكما لا يجوزُ التسوِيةُ بيْنَ صابرٍ وصَبُور، وشاكرٍ وشَكُور، كذلك في: طاهرٍ وطَهُور، والشيءُ إذا كان طاهراً في نفسِه لا يجوزُ أن يكونَ مِن جِنسِه ما هو أطهَرُ منهُ حتّى تَصِفَه بطَهُورٍ لزيادةِ طَهارتِه، ولا كذلك قادرٌ وقدير، وغافرٌ وغفور، لأنّ هذه نُعوتٌ تَحتمِلُ الزِّيادةَ، والطَّهارةُ ليست كذلك، فإذا نَقَلنا الطاهرَ إلى طَهُورٍ لم يكنْ إلّا لزيادةِ المعنَى، وذلك المعنى ليس إلّا التطهيرَ.

فإنْ قيلَ: بناءُ الطَّهورِ مِن: طَهُرَ يَطْهُرُ طَهارةً، وهُو لازمٌ، فكيف يجوزُ تعديتُه بتطهيرِ غيرِه؟ قُلنا: النَّظَرُ في هذه اللفظةِ أدَّى إلى أنّ فيه معنى التطهير؛ لأنه لا يجوزُ إطلاقُه على الماءِ

---

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٢٢).

(٢) «المُغرب في ترتيب المُعرب» (٢: ٢٩).

(٣) وهو أكبر مصنفاته في «التفسير»، ولم يُطْبعْ بَعْدُ.

(٤) شيخ العربية أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النحوي، صاحب التصانيف، وتلميذ العلامة أبي إسحاق الزجاج وهو منسوب إليه، توفي سنة ٣٣٧هـ. ترجمته في «سير أعلام النبلاء» (١٥: ٤٧٥).

والطَّهور على وجهَيْن في العربيّة: صِفَة، واسمٌ غيرُ صِفة؛ فالصِّفةُ: قولُك: ماءٌ طَهُور، كقولك: طاهرٌ، والاسمُ: قولُك لِـما يُتطهَّر به: طَهُور، كالوَضُوء، والوَقود، لِما يُتوضَّأ به وتُوقَد به النار. وقولُهم: تطهَّرتُ طَهُوراً حَسناً، كقولك: وَضوءًا حسناً، ذَكَره سِيْبويه، ومنه قوله ﷺ: «لا صلاةَ إلّا بطَهُور» أي: طَهارة. فإن قلتَ: ما الذي يُزيل عن الماءِ اسمَ الطَّهور؟ قلتُ: تيقُّنُ مُخالطة النجاسةِ، أو غَلَبتُها على الظنِّ، تغيَّرَ أحدُ أوصافِه الثلاثة أو لم يتغيَّرْ، ....

الذي ليسَ بمُطهِّر، لأنّ العرَبَ لا تُسمِّي الشيءَ الذي لا يقَعُ به التطهيرُ طَهُوراً، فمِن هذا الوجهِ يجب أن يُعلَمَ، لا منَ التعدِّي واللُّزوم.

فإنْ قيل: هذا يُشكِلُ بقولِه عزَّ وجَلَّ في صفةِ شرابِ أهلِ الجنة: ﴿وَسَقَىٰهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا﴾ [الإنسان: ٢١]، وبقولِ جَريرٍ:

عِذابِ الثنايا رِيقُهنَّ طَهورُ(١)

قُلنا: لـمّا وصَفَ اللهُ تعالى الماءَ في الدُّنيا بالطَّهارة، فجعَلَهُ طَهُوراً، وهذا غايةُ ما يُوصَفُ به الماءُ، وُصِفَ ذلك الشرابُ أيضاً بهذا الوَصْفِ ليَعتقِدَ فيه منَ الطّهارةِ ما اعتقَدْناهُ فيما وَصَفَه منَ الماء، وإن كان ذلك أرفَعَ وأشرَفَ، وكذلك جريرٌ لـمّا عَلِمَ أنّ غايةَ وَصْفِ الماءِ أن يُقالَ: طَهُورٌ، شَبَّهَ الرِّيقَ بالماء، وأحَبَّ أن يُزيلَ عن الرِّيقِ سِمةَ النَّجاسة فلم يُمكنْه أن يَصِفَه إلّا بما يوصَفُ به الماءُ، ألا ترى أنهُ قال: عِذابُ الثنايا، فوَصَفَها بالعُذوبة، وهِي مِن صفةِ الماء، فكما أنّ العَذْبَ حقيقةٌ في الماءِ مَجازٌ في غيرِه، كذلك الطَّهورُ حقيقةٌ في الماءِ مُستعارٌ في الرِّيق، وهذا واضحٌ جِدّاً. انتهى كلامُ الزُّجاجيِّ. الزُّجاجيُّ: بالجيم الخفيفة.

(١) لم أجده في «ديوانه»، وذكره السريُّ الرفّاء في «المحبّ والمحبوب» ص١٨، وصَدْرُ البيت:
إلى رُجَّحِ الأكفالِ غيدٍ من الصِّبا

وقَبْلَه:
خليـليَّ هـل في نظـرةٍ إنْ نظرتُها ... أداوي بها قَلْبـاً علـيَّ فُجورُ؟!

أو استعمالُه في البَدن لأداء عبادةٍ عند أبي حَنيفة، **وعند مالكِ بن أنس**: ما لم يتغيَّرْ أحدُ أوصافه فهو طَهُور. **فإن قلتَ: فما تقولُ في قوله ﷺ حين سُئل عن بِئرِ بُضَاعة** فقال:

قولُه: (**أواستعمالُهُ في البَدَن**)، عطفٌ على «تَيقُّنُ مُخالطةِ النَّجاسة»، وفيه إشعارٌ بأنّ الماءَ المستعمَلَ مسلوبٌ عنهُ الطَّهُوريّةُ فيبقَى طاهراً.

قولُه: (**وعندَ مالكِ بنِ أنس**)، قال صاحبُ «الجامع»: هُو صاحبُ المذهبِ أبو عبدِالله مالكُ بنُ أنسِ بن مالكِ بن أبي عامرٍ من بني حِمْيَرِ ابنِ سَبَأٍ الأكبرِ[١]. وأنسُ بنُ مالك منَ الأنصارِ مِن بني النجّار، صاحبُ رسُولِ الله ﷺ.

قولُه: (**فما تقولُ في قولِه ﷺ حين سُئلَ عن بئرِ بُضَاعةَ؟**)، يعني: هذا الحديثُ يُقوِّي مذهبَ مالكٍ ما لم يتغَيَّرْ أحدُ أوصَافِه فهُو طَهُور[٢]، ومذهبُ الشافعيِّ: الماءُ الكثيرُ كذلك[٣]. وخُلاصةُ الجوابِ: أنّ ما ذَكَرَه أبو حنيفةَ هُو حُكمُ الماءِ الراكد، وبئرُ بُضاعة ماؤها جارٍ.

قلتُ: أمّا حديثُ بئرِ بُضاعةَ فعن أبي داودَ والتِّرمذيِّ والنِّسائيِّ، عن أبي سعيدٍ الخُدْريِّ قال: قيل: يا رسُولَ الله، إنه يُستَقَى لك مِن بئرِ بُضَاعةَ، ويُلقَى فيه لحومُ الكلابِ وخِرَقُ المَحائِض وعِذَرُ الناس؟ فقال ﷺ: «إنّ الماءَ طَهُورٌ لا يُنجِسُهُ شيء»[٤].

---

(١) «جامع الأصول» (١: ١٨٠).

(٢) يوضّحه قولُ ابن العربيِّ المالكيِّ في «أحكام القرآن» (٣: ١٤٢٠): وقد فاوضْتُ الطوسيَّ الأكبر ـ يعني الإمام أبا حامدٍ الغزاليّ رحمه الله ـ في هذه المسألة مِراراً، فقال: «إنّ أخْلصَ المذاهبِ في هذه المسألةِ مذهَبُ مالك؛ فإنّ الماءَ طهورٌ ما لم يتغير أحدُ أوصافِه؛ إذْ لا حديثَ في الباب يُعَوَّلُ عليه، وإنّما المُعوَّلُ على ظاهرِ القرآن وهو قولُه: ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً طَهُورًا﴾ وهو ما دامَ بصفاتِه، فإذا تغيّر عن شيءٍ منها خرج عن الاسم بخروجه عن الصفة، ولذلك لم يجد البخاري إمامُ الحديثِ والفقه في البابِ خبراً صحيحاً يُعَوِّلُ عليه، قال: «باب إذَا تغيَّر وصفُ الماء». انتهى.

(٣) لأن الكثرة عند الشافعية تدفَعُ حكمَ الاستعمال، انظر: «الوسيط» للغزالي (١: ١٢٣).

(٤) أخرجه أبو داود (٦٦) والترمذي (٦٦) والنسائي (١: ١٤١) وقال الترمذي: حديثٌ حسن.

«الماءُ طَهُور لا ينجِّسُه شيء إلّا ما غيَّر لونَه أو طَعْمه أو رِيحه»؟ قلتُ: قال الواقديُّ: كان بئرُ بُضاعةَ طريقاً للماء إلى البساتين.

[﴿لِنُحْـِۧىَ بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا وَنُسْقِيَهُۥ مِمَّا خَلَقْنَآ أَنْعَٰمًا وَأَنَاسِىَّ كَثِيرًا﴾ ٤٩]

وإنما قال: ﴿مَّيْتًا﴾؛ **لأنَّ «البلدةَ» في معنى «البلد»** في قوله: ﴿فَسُقْنَٰهُ إِلَىٰ بَلَدٍ مَّيِّتٍ﴾ [فاطر: ٩]، **وأنه غيرُ جارٍ على الفعل** كفَعُولٍ ومِفْعال ومفْعِيل. وقُرئ: (نَسقِيه)

قال أبو داودَ: سُئلَ قَيِّمُ بئرِ بُضَاعةَ عن عُمقِها؟ قال: إذا كثُرَ كان إلى العانَة، وإذا نقَصَ كان دونَ العَوْرة، قال أبو داودَ: قدرْتُ[١] بئرَ بُضَاعةَ، فإذا عَرْضُها ستةُ أذرُع.

وقلتُ: الظاهرُ مِن هذه الرِّوايةِ أنّها كانت راكدةً، واللهُ أعلم. قال صاحبُ «النِّهاية»: هِي بئرٌ معروفةٌ بالمدينة، والمحفوظُ ضمُّ الباء، وأجازَ بعضُهم كسْرَها، وحَكَى بعضُهم بالصّادِ المهمَلة، وعن بعضِهم: بُضَاعةُ: اسمُ امرأةٍ نُسِبَتْ إليها البئرُ.

قولُه: (**لأنّ «البلدةَ» في معنى «البلد»**)، أي: لم يُقلْ: «ميْتة»؛ لأنّ معنى «البلدِ» و«البلدةِ» واحدٌ.

الراغب: البَلَدُ: المكانُ المُحيطُ المحدودُ. وسَمَّى المَفَازةَ[٢] بلداً لكونِها مَوْطِناً للوحوش، والمقبُرةَ بلداً لكونِها مَوْطِناً للأموات[٣].

قولُه: (**وأنهُ غيرُ جارٍ على الفعل**)، أي: «المَيْتُ» ليس على وِزَانِ الفعل، فيكونُ مُلحَقاً بالأسماء، كالذَّبيحةِ والنَّطيحة. قيل: إنّ نَحْوَ «فاعل» جارٍ على «يَفْعَلُ» مِن حيثُ الحَركاتُ والسَّكَنات، ونَحْوُ «مفعولٍ» جارٍ على «يُفْعَلُ»؛ لأنّ أصلَه «مُفعَلٌ»، وأمّا نحوُ «فَعولٍ» و«مِفعَالٍ» و«مِفعيلٍ» و«فَعيلٍ» بمعنى «مفعولٍ» فليس جارِياً على الفعل، فيستوي فيه المذكَّرُ والمؤنَّث.

---

(١) وفي «سنن أبي داود»: وقَدَّرْتُ أنا بئر بُضاعةَ بردائي، مدَدْتُه عليها ثم ذَرعْتُه فإذا عرضُها ستّةُ أذرُع.

(٢) في (ح) و(ف): «المغارة» بالغَيْنِ المُعَجمة.

(٣) «مفردات القرآن» ص١٤٣.

بالفتح. وسَقى، وأسقى: لُغتانِ. وقيل: أسقاه: جَعل له سُقيَا. الأناسِيُّ: جمعُ إنسيٍّ، أو إنسان، **ونحوُه: ظَرابيُّ** في ظِربان، على قلبِ النون ياءً، والأصلُ: أناسِينُ وظَرابِينُ. وقُرئ بالتخفيف بحذف ياءِ أفاعِيل، كقولك: أناعِمُ، في: أناعِيْم. فإن قلتَ: **إنزالُ الماء موصوفاً بالطَّهارة** وتعليلُه بالإحياء والسَّقي يُؤذِنُ بأنَّ الطهارة شرطٌ في صحَّةِ ذلك، كما تقولُ: حَمَلني الأميرُ على فرسٍ جَواد لأصيدَ عليه الوحش. قلتُ: لـمّا كان سقيُ الأناسيِّ من جُملة ما أُنزِلَ له الماء، وَصَفهَ بالطَّهور إكراماً لهم، وتتميماً للمنَّةِ عليهم، وبياناً أنَّ مِن حقِّهم حين أرادَ اللهُ لهم الطهارةَ **وأرادهم عليها** أنْ يُؤثِروها في بَواطنهم ثم في ظَواهرهم، ....

قولُه: (**ونحوُه: ظَرَابيُّ**)، **الجَوهري**: هِي دُوَيبَّةٌ كالهِرَّةِ مُنتِنةُ الرِّيح، يقال: ظِرْبَى على فِعْلَى هُو جَمْعٌ، مثْلَ: حِجْلَى جَمْعُ، حَجَل، وربّما مُدَّ وجُمِعَ على ظَرَابِيَّ، مثْلَ: حِرْباءَ وحَرَابِيَّ، كأنهُ جَمْعُ ظِرْباءَ.

وقال الزجَّاجُ: «أَنَـاسِيُّ»: جَمْعُ إنْسيٍّ، ككُرْسيٍّ وكَرَاسيَّ، أو جَمْعُ أناسين، كسَراحينَ وسِرحانَ[1].

قولُه: (**إنزال الماءِ موصُوفاً بالطَّهارة**)، يعني: لا شَكَّ أنّ في إنزالِ الماءِ منَ السّماءِ لأجْلِ إحياءِ الأرض، وسَقْيِ الأنعام مناسبةً، وأيُّ مناسبةٍ لطَهُوريّةِ الماءِ في هذا المعنى؟ وأجابَ: أنّ أجَلَّ تلك العِلَل سَقْيُ الأنَاسيِّ، وأنهُ هُو المقصُودُ الأَوْلى، فيجبُ امتيازُه عن سائرِها بما يختَصُّ بهم، وأشَرَفُ الغَرَضِ في الإنعام عليهم تعرُّضُهم لِما يفوزونَ به على السّعادةِ العُظمى، والحياةِ الأبَديّةِ مِنَ العبادة، وهِي لا تَحِلُّ إلّا بطهارةِ الظاهرِ والباطن، فعلى المكلَّفِ أن يتَعرَّفَ شُكرَ هذه النِّعمةِ بقلبِه، ويَظهَرَ أثَرُه على جَوارحِه، وإليه الإشارةُ بقولِه: «أنْ يؤْثِروها في بَواطِنِهم ثُم في ظواهِرِهم».

قولُه: (**وأرادَهم عليها**)، **الأساس**: وأرادَه على الأمرِ: حَمَله عليه.

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٧١).

وأن يَرْبَؤوا بأنفُسِهم عن مُخالطةِ القاذورات كلِّها كما رَبأ بهم ربُّهم. فإن قلتَ: لم خصَّ الأنعامَ مِن بينِ ما خَلَقَ من الحيوان الشاربِ؟ قلتُ: لأنَّ الطيرَ والوحش تُبعِدُ في طلبِ الماء فلا يُعوِزُها الشربُ بخلاف الأنعام، ولأنها قِنْية الأَناسيِّ، وعامَّةُ منافعهم متعلِّقةٌ بها، فكان الإنعامُ عليهم بسَقْيِ أنعامهم كالإنعام بسَقْيهم. فإن قلتَ: فما معنى تنكير الأنعام والأناسيِّ ووَصفِها بالكثرة؟ قلتُ: معنى ذلك: أن **عِلْية الناس** وجُلَّهم مُنيخُون بالقُرْبِ من الأوديةِ والأنهار ومنابعِ الماء، ففيهم غُنيةٌ عن سقيِ السماء، وأعقابُهم ـ وهم كثيرٌ منهم ـ لا يُعيشهم إلّا ما يُنزل اللهُ من رحمته وسُقيا سمائه، وكذلك قولُه: ﴿لِّنُحْـِۧىَ بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا﴾ يريدُ بعض بلاد هؤلاء المُبتعِدين عن مظانِّ الماء. فإن قلتَ: لِـمَ قُدِّم إحياءُ الأرض وسقْيُ الأنعام على سقي الأناسيِّ؟ قلتُ: لأنَّ حياة الأناسيِّ بحياةِ أرضِهم وحياةِ أنعامهم، فقُدِّم ما هو سببُ حياتهم وتعيُّشهم على سَقْيهم، **ولأنهم إذا ظَفِرُوا بما يكونُ سُقيا أرضِهم** ومَواشيهم، لم يَعدَمُوا سُقياهم.

قولُه: (**وأن يَرْبَؤوا بأنفُسِهم**)، **الجوهري**: المَرْبأةُ: المَرْقَبةُ، وقولُهم: إنّي لأَرْبَأُ بِكَ عن هذا الأمرِ، أي: أرفَعُكَ عنه.

قولُه: (**أنّ عِلْيَةَ الناسِ**)، **الأساس**: العِلْيَةُ: جَمْعُ عَلِيّ، أي: شريفٌ رفيعٌ، مثلَ: صَبِيٍّ وصِبْيَةٍ، وفي استعمالِهم: عِلْيَةُ الناس: أكثَرُهم، يقولونَ: عِلْيَةُ متاعِك رديءٌ. وفي قولِ المصنِّف: «عِلْيَةُ الناس وجُلُّهم» ثُم في «وأعقابُهم، وهُم كثيرٌ منهم»: لطيفةٌ[1]، وأنّ المرادَ مِن ﴿وَأَنَاسِىَّ كَثِيرًا﴾: كثيراً في أنفُسِهم، وإن كانوا بقايا أكثرِ الناس.

قولُه: (**ولأنّهم إذا ظَفِروا بما يكونُ سُقْيا أرضِهم**)، جوابٌ آخَرُ، والجوابُ الأوّلُ مَبْنيٌّ على تقَدُّم الأسبابِ على المسبَّبات، والثاني على تقديم ما يَشتَدُّ فيه الاحتياجُ إلى الماءِ ويَكثُرُ به الانتفاع، فإنّ انتفاعَ الإنسانِ بحياةِ الأرض أكثر، واهتمامُه بسُقْياها أشَدُّ مِن سُقْيا الأنعام، ثُم اهتمامُه بسُقْيا الأنعام أقدَمُ مِن سُقْيا نفسِه؛ لأنّهم إذا ظَفِروا بما يكونُ سُقْيا أرضِهم

---

(١) في (ح) و(ف): «وهي لطيفة».

[﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَٰهُ بَيْنَهُمْ لِيَذَّكَّرُوا۟ فَأَبَىٰٓ أَكْثَرُ ٱلنَّاسِ إِلَّا كُفُورًا﴾ ٥٠]

يريدُ: ولقد صرَّفنا هذا القولَ بين الناس في القرآنِ وفي سائر الكُتب والصُّحف التي أُنزلتْ على الرسل، وهو ذِكْرُ إنشاء السَّحاب وإنزالِ القَطْر؛ ليفكِّروا ويَعتَبِروا، ويَعرفوا حقَّ النِّعمة فيه، ويَشكُروا، ﴿فَأَبَىٰٓ﴾ أكثرُهم إلّا كُفرانَ النِّعمة وجُحودَها **وقلّةَ الاكتِراث** لها. وقيل: صرَّفنا المطرَ بينهم في البلدانِ المختلفة والأوقاتِ المُتغايِرة، وعلى الصِّفاتِ المُتفاوِتة مِن: **وابلٍ، وطَلٍّ**، وجَوْد، ورَذَاذ، ودِيمة، ورِهام، فأبَوْا إلّا الكُفور، وأن يقولوا: **مُطِرْنا بنَوْء كذا**، ولا يَذكُروا صُنعَ الله ورحمتَه. ....

ومَواشيهم لم يَعدَموا سُقْياهم. وهذا الجوابُ أحسَنُ، ولمعنى الإيغالِ والتتميم أجمَعُ؛ إذْ ليس اهتمامُ مَن يَقرَبُ الأَوْديَة والأنهارَ ومنابعَ الماء، كاهتمام مَن هُو بعيدٌ منها، فعلى هذا المرادُ بالأَنـاسيِّ: أصحابُ البَوادي والمتبعِّدونَ مِن مَظانِّ الماء.

قال صاحبُ «الفرائد»: على هذا لم يَلزَمْ أن يكونَ المرادُ منَ الطَّهورِ المطرَ؛ لأنّ إحياءَ الأرض وسَقْيِ الأنعام، لا يقتضيانِ كوْنَ الماءِ مُطهِّراً.

قلتُ: قد مَرَّ أنّ دِلالةَ الطَّهورِ على تلك اللَّطيفةِ بحسَبِ الرَّمزِ والتلويح، على أنّ سُلوكَ طريقِ الإدماج، وإشارةَ النصِّ دَأْبُ البُلَغاء، وطريقةُ الفقهاء.

قولُه: (**وقلّة الاكتراث**)، **الأساس**: كرَثَهُ الأمرُ: أي: حرَّكَه، وأراكَ لا تكترِثُ لذلك؛ ولا تعبأُ به.

قولُه: (**مِن وابِلٍ، وطَلّ**)، الوابلُ: المطرُ الشّديدُ، والطَّلُّ: أضعفُ المطر، والجُود: المطرُ البالغ، والرَّذاذُ: المطرُ الضَّعيفُ، والرِّهْمَةُ: المطرُ الضَّعيفُ الدائم، والدِّيمةُ: المطرُ الذي يَدومُ أياماً ثلاثةً أو أكثر.

قولُه: (**مُطِرْنا بنَوْءِ كذا**)، الأنواءُ ثمان وعشرونَ منزلةً مِن منازِل القمر، كلُّ منزلةٍ نَوْءٌ.

قولُه: «مُطِرْنا بنَوْءِ كذا»[1]، أي: في وقتِ سُقوطِ هذه المنزِلة، وقد مضَى شَرحُها، وسيجيءُ في سُورةِ يسٓ مُستقْصًى.

(١) هذا مستفادٌ مما أخرجه البخاري (٨٤٦) ومسلم (٧١) من حديثِ زيد بن خالد الجهني.

وعن ابنِ عبَّاس: ما مِن عامٍ أقلَّ مَطراً من عام، ولكنَّ اللّـهَ قَسم ذلك بين عبادِه على ما شاء. وتلا هذه الآيَةَ. ورُوِيَ: أنَّ الملائكةَ يَعرفون عَدَدَ المطر ومقدارَه في كلِّ عام؛ لأنه لا يَختلِفُ، ولكنْ تَختلِفُ فيه البلاد. **ويُنتزَعُ مِن هاهنا** جوابٌ في تَنكيرِ البلدة والأنعام والأناسيِّ، كأنه قال: لنُحيِيَ به بعضَ البلاد الميتة، ونُسقِيَه بعضَ الأنعام والأناسي، وذلك البعضُ كثير. فإن قلتَ: هل يَكفُر من يَنسبُ الأمطارَ إلى الأَنْواء؟ قلتُ: إنْ كان لا يَراها إلّا مِنَ الأنواء ويَجحَدُ أنْ تكونَ هي والأنواءُ مِن خَلْقِ الله: فهو كافر، وإنْ كان يرى أنَّ اللّـهَ خالِقُها **وقد نَصَبَ الأنواءَ دلائلَ وأَماراتٍ عليها: لم يَكفُر**.

قولُه: (**وعنِ ابنِ عبّاسٍ: ما مِن عام أقلَّ مطراً**)(١)، إلى قولِه: «وتَلا هذه الآيَةَ» دِلالةُ الآيةِ عليه أنّ معنى التصريفِ: التحويلُ الكثير، يعني: صَرَّفْنا ما قسَمْنا منَ المطرِ بينَهم في البُلدانِ المختلفةِ بحسَبِ اختلافِ احتياجِهم، أو لـمُجرَّدِ المشيئة.

قولُه: (**ويُنتزَعُ مِن هاهنا**)، أي: مِن هذا التأويلِ جوابٌ عن السؤالِ الماضي، أي: قولُه: «فما معنى تنكيرِ الأنعام والأَناسيِّ»؟ وذلك أنّ إنزالَ المطرِ إذا كان بقَدْرِ احتياجِ الناسِ إليه واستغنائِهم عنهُ، فلا بدَّ منَ التصريفِ؛ فإنّ مَن أناخَ بقُرْبِ الأوديةِ والأنهارِ ومنابعِ الماء لم يَبلغ احتياجُه إلى سَقْيِ الماء احتياجَ مَن هُو بعيدٌ من ذلك.

وأمّا بيانُ النَّظْم فإنهُ تعالى لـمّا قال: ﴿وَأَنزَلۡنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً طَهُورًا﴾ وعَلَّله بحياةِ البلدةِ المَيْتةِ، وسَقْيِ بعضِ الأنعام وبعضِ الأَناسيِّ، عُرِفَ أنّ ذلك كان بقَدْرِ الاحتياجِ ولا بدَّ مِن قادرٍ مختارٍ عالمٍ بجُزْئيّاتِ أحوالِ المخلوقينَ، حتى يُحوِّلَ إلى كلٍّ مِن ذلك ما يَحتاجُ إليه، فقيل: ولقد صَرَّفْنا، وجيء بالجُملةِ القَسَميّة، لإبطالِ زَعْمِ مَن يَزعُمُ أنّ ذلك بسبب الأنواء.

قولُه: (**وقد نَصَبَ الأنواءَ دلائلَ وأَماراتٍ عليها: لم يَكفُرْ**)، **النِّهاية**: وإنّما غَلَّظَ النبيُّ ﷺ في أمرِ الأنواء؛ لأنّ العرَبَ كانت تَنسُبُ المطرَ إليها، فأمّا مَن جعَلَ المطرَ مِن فعْلِ الله تعالى،

---

(١) أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٢: ٤٠٣) والبيهقي في «السنن الكبرى» (٣: ٣٦٣).

[﴿وَلَوْ شِئْنَا لَبَعَثْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ نَّذِيرًا * فَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَجَاهِدْهُم بِهِ جِهَادًا كَبِيرًا﴾ ٥١ -٥٢]

يقول لرسولِه ﷺ: ﴿وَلَوْ شِئْنَا﴾ لخفَّفنا عنك أعباءَ نِذارةِ جميع القُرى. و﴿لَبَعَثْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ﴾ نبيًّا يُنذرها، وإنما قَصرنا الأمْرَ عليكَ، وعظَّمناك به، وأجلَلْناكَ، وفضَّلناك على سائرِ الرُّسل، فقابِلْ ذلك بالتشدُّدِ والتصبُّر، ولاَ تُطِعِ الْكَافرينَ فيما يُريدونَكَ عليه. وإنما أرادَ بهذا تهييجَه وتهييجَ المؤمنينَ وتحريكَهم. والضميرُ للقرآن، أو لتركِ الطاعة الذي يدلُّ عليه: ﴿فَلَا تُطِعِ﴾، ....

وأراد بقولِه: «مُطِرْنا بنَوْءِ كذا» أي: في وقتِ كذا، وهُو هذا النَّوْءُ الفُلانيُّ، فإنّ ذلك جائزٌ، أي: أنّ اللهَ تعالى قد أجْرَى العادةَ أنْ يَأتيَ بالمطرِ في هذه الأوقات.

وأحسَنُ منهُما قولُ الإمام: «مَن جعَلَ الأفلاكَ والكواكبَ مُستَقِلّةً باقتضاءِ هذه الأشياءِ فلا شَكَّ في كُفْرِه، وأمّا مَن قال: إنهُ تعالى جَبَلَها على خَواصَّ وصفاتٍ تَقتضي هذه الحوادثَ فلعلّ لا يَبلُغُ خطأهُ إلى حدِّ الكُفْر»(١).

قولُه: (أو لتَرْكِ الطاعة)، يعني: أنّ الضَّميرَ المجرورَ في ﴿وَجَاهِدْهُم بِهِ﴾ للقرآنِ، والمعنى ما سَبَقَ، وإنّما أَخَّرَ «ولا تُطِع» عن معنى قولِه: ﴿وَجَاهِدْهُم بِهِ﴾ وفي التنزيلِ مُقدَّم؛ لأنّ قولَه: ﴿فَلَا تُطِعِ﴾ مرتَّبٌ بالفاء على ما سَبَقَ، ولـمّا لم يصحَّ أن يكونَ مُرتَّباً عليه ظاهراً انتزَعَ مِن مفهومِ السابقِ واللّاحق، وهُو: ﴿وَلَوْ شِئْنَا﴾ ﴿وَجَاهِدْهُم﴾ معنيَيْنِ، وجعَلَهما مترتِّبَيْن وعَطَفَ «ولا تُطِع» بالواوِ عليهما، أو لتَرْكِ الطاعة الدالِّ عليه «ولا تُطِع»، يعني: أنّهم يَجِدُّونَ ويجتهدونَ في أن تَميلَ إليهم وتتَّبعَ أهواءهمُ الباطلةَ لتوهينِ أمرِكَ فلا تتَّبعْ أهواءهم، وجاهِدْهم بتَرْكِ طاعتِهم جِهاداً كبيراً.

وفي قولِه: «ولا تُطع الكافرين فيما يريدونك عليه» إشارةٌ إلى أنّ قولَه تعالى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَبَعَثْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ نَّذِيرًا﴾ متّصلٌ بقولِه: ﴿أَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَٰهَهُ هَوَاهُ أَفَأَنتَ تَكُونُ عَلَيْهِ وَكِيلًا﴾؛ لأنهُ إنكارٌ على حِرْصِه على إسلامِهم وتهالُكِه فيه، حيثُ كان يَبذُلُ فيه

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٤: ٩٩).

....

وُسْعَه ومجهودَه، وبلَغَ ذلك إلى أن خوطبَ بقولِه: ﴿لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْـًٔا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٤]، وبقولِه: ﴿وَإِن كَادُوا۟ لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ ٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ﴾ [الإسراء: ٧٣]، ولذلك قال: ﴿أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ﴾ أي: أتحسَبُ أنّك إنْ أطَعْتَهم فيما يريدونَكَ عليه يَسمَعونَ قولَك، أو يَعقِلونَ الآياتِ، ويَشكُرونَ نِعَمَ الله عليهم، فإنّهم كالأنعام بل هُم أضَلُّ سبيلاً. ألا تَرى كيف غَفَلوا عن أظهرِ الأشياءِ دِلالةً وهو مَدُّ الظِّلِّ وقَبْضُه، وغَمَطوا أعظمَ النِّعَم كُفْراناً، وهُو جَعْلُ اللّيلِ لِباساً لهم، والنهارِ نُشوراً، وإرسالُ الرِّياح وإنزالُ الماءِ لإحياءِ أراضيهم واستقاءِ مَواشيهم، وإذا كان كذلك كيف تُطيعُهم فيما يُريدونَك، كأنّكَ لم تَستقِلَّ بأعباءِ النِّذارة، ولو شِئْنا لَخَفَّفْنا عنكَ وإنّما قصَرْنا الأمرَ عليك تفضيلاً لكَ على سائرِ الرسُل، فقابِلْ ذلك بالصّبرِ والجهادِ الكبير، ولا تُطِعْهُم فيما يُريدونَكَ عليه، وجاهِدْهم بالقرآنِ جهاداً كبيراً.

ولا بدَّ مِن هذا التأويل، لا ما قيل: إنّها تَدُلُّ على التأديبِ وعلى أنهُ سبحانَه وتعالى قادرٌ على أن يَبعَثَ في كلِّ قريةٍ نذيراً مثْلَ محمّدٍ صَلَواتُ الله عليه، لأنّ الفاءَ للسببيّة، والأمرَ بالجهادِ المؤكَّدِ بقولِه: ﴿جِهَادًا﴾، ووَصْفَه بالكبير بعدَ النَّهي عن طاعةِ الكَفَرة موجِبٌ لذلك؛ فإنّ عِظَمَ السببِ يَدُلُّ على عِظَم المسبَّبِ وعكْسِه، وإليه يُنظَرُ قولُه صَلَواتُ الله عليه: «أُعطِيتُ خمساً لم يُعطَهُنَّ أحدٌ قَبْلي: كان كلُّ نبيٍّ يُبعَثُ إلى قومِه خاصّةً، وبُعِثْتُ إلى كلِّ أحمرَ وأسود». الحديث، أخرَجَهُ البخاريُّ ومسلمٌ عن جابر(١).

ويَعضُدُه ما ذكَرْنا أنّ قولَه تعالى: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ لِيَكُونَ لِلْعَٰلَمِينَ نَذِيرًا﴾ واردٌ على نَهْج بَراعةِ الاستهلال، وهُو مُشتمِلٌ على هذا المعنى: فإنّ إنزالَ القرآنِ وتخصيصَهُ بما يَدُلُّ على كونِه فارقاً بيْنَ الحقِّ والباطل، وكوْنِ منزِلِه معظَّماً في ذاتِه مباركاً في صِفاتِه موجِبٌ لأنْ لا يَختَصَّ إنذارُ رسُولِه بقومٍ دونَ قوم، بل يكونُ للعالَمينَ منَ الثَّقَلَيْنِ نذيراً، فإذن المعنى الذي سيقت هذه السُّورةُ الكريمةُ لهُ: الحديثُ في الرسُولِ وإنذارِه، وبقيّةُ المعاني دائرةٌ عليه، ومِن ثَمَّ كَرَّ إلى ذكْرِ الآياتِ الدالّة على الوَحْدانيّةِ مِن دلائلِ الآفاقِ

---

(١) أخرجه البخاري (٣٣٥) ومسلم (٥٢١).

والمرادُ: أنَّ الكفَّارَ يَجِدُّون ويَجتهدون في توهينِ أمْرِكَ، فقابِلْهم من جدِّكَ واجتهادك **وعضِّكَ على نَواجذك** بما تغلبُهم به وتَعلُوهم. وجَعَلَه جِهاداً كبيراً؛ لما يُحتَملُ فيه من المشاقِّ العِظام. ويجوزُ أن يرجعَ الضميرُ في ﴿بِهِۦ﴾ إلى ما دلَّ عليه ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَبَعَثْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ نَّذِيرًا﴾ مِن كونه نذيرَ كافّةِ القُرى؛ لأنه لو بَعث في كلِّ قرية نذيراً لوَجبَتْ على كلِّ نَذير مُجاهدةُ قريتِه، فاجتمعتْ على رسول الله ﷺ تلك المُجاهداتُ كلُّها، فكَبُر جِهادُه من أجْلِ ذلك وعَظُم، **فقال له:** ﴿وَجَٰهِدْهُم﴾ **بسبب كونِك نذيرَ كافّةِ القُرى** ﴿جِهَادًا كَبِيرًا﴾: جامعاً لكلِّ مُجاهَدة.

[﴿وَهُوَ ٱلَّذِى مَرَجَ ٱلْبَحْرَيْنِ هَٰذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ وَهَٰذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ وَجَعَلَ بَيْنَهُمَا بَرْزَخًا وَحِجْرًا مَّحْجُورًا﴾ ٥٣]

سَمَّى الماءَيْن الكثيرين الواسعَيْن: بحرَيْن. **والفُرات: البليغُ العُذوبة** حتى يضربَ

والأنفُسِ قائلاً: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى مَرَجَ ٱلْبَحْرَيْنِ﴾، ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ مِنَ ٱلْمَآءِ بَشَرًا﴾، ثُم أعادَ قولَه: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا﴾، وههُنا نُكتةٌ شريفة، وهِي أنهُ تعالى لـمّا خصّ ذكْرَ النَّذيرِ في الفاتحةِ أمسَكَ عن ذكْرِ المؤمنينَ، وحينَ قَرنَه بالبشيرِ في هذه الآيةِ أتى بذكْرِ الفريقَيْن، أعني: ﴿قَالُواْ وَمَا ٱلرَّحْمَٰنُ﴾، ﴿وَعِبَادُ ٱلرَّحْمَٰنِ﴾، لتكونَ الخاتمةُ مُشتملةً على ذكْرِ الأولياءِ فلا تَخْلو السُّورةُ مِن ذكْرِهم، واللهُ أعلم.

قولُه: (**وعَضِّك على نَواجِذِك**)، **الأساس**: ومنَ المجازِ: عَضَّ على نَاجِذِه: إذا بَلَغَ أشُدَّه واستَحكَمَ، وعَضَّ في العِلم وغيرِه بناجِذِه: إذا أتقنَه. وعن بعضِهم: عَضَّ ناجِذَهُ على كذا: جَدَّ فيه مُستنفِداً وُسْعَه. النّواجذُ: أضراسُ الحُلُم، لأنهُ يَنبُتُ بعدَ البلوغ.

قولُه: (**فقال لهُ:** ﴿وَجَٰهِدْهُم﴾ **بسببِ كونِكَ نذيرَ كافّةِ القُرى**)، فيه دِلالةٌ على عِظَم منزِلتِه، وجَلالةِ قَدْرِه، قال:

فإنّ الهمومَ بقَدْرِ الهِمَم

قولُه: (**والفُرات: البليغُ العُذوبة**)، سُمّي بالفُراتِ؛ لأنهُ يفرُتُ العَطَشَ، أي: يكسر

إلى الحلاوة. والأُجاج: نقيضُه. **ومَرَجها: خَلَّاهما مُتجاوِرَيْن** ....

به على القلب، كما سُمِّي نُفَاخاً لأنهُ يَنفُخُ العَطَشَ، والأُجَاجُ: كأنهُ مِن أَجِيجِ النار، وهُو اضطرابُه، أي: مَقُولاً فيهما عَذْبٌ فُراتٌ، وهذا مِلْحٌ أُجَاجٌ، وفي هذه الآيةِ حَذْفٌ كما ذكَرْنا آنفاً كما في قولِ أبي الدرداءِ: وجَدتُ الناسَ اخبُرْ تَقْلُهْ[1]،أي: مَقُولٌ فيهم هذا القولُ.

قولُه: (ومَرَجَهُما: **خَلّاهما مُتجاوِرَيْن**)، قال الزَّجَّاجُ: يقال: مَرَجْتُ الدّابّةَ وأمرَجْتُها: إذا خَلَّيتَها تَرعَى، والمَرَجُ مِن هذا سُمِّي، ويقال: مَرِجَتْ عُهودُهم وأماناتُهم: إذا اختَلَطَتْ وفَسَدتْ[2].

وقال ابنُ عبّاسٍ: ﴿مَرَجَ ٱلْبَحْرَيْنِ﴾، أي: أرسَلَهما في مَجاريهما كما تُرسَلُ الخَيْلُ في المَرْج، وفي معناه: قولُ البُحتُري يَصِفُ بِرْكة[3]:

تنصَــبُّ فيها وفودُ المــاءِ مُعْجلةً ... كالخَيْلِ خارجةً مِن حَبْلِ مُجرِيها[4]

الراغب: أصلُ المَرْجِ: الخَلْطُ، والـمَرْجُ: الاختلاط، يقال: مَرِجَ أمرُهم، أي: اختَلَطَ، ومَرِجَ الخاتَمُ في أُصبُعي فهُو مارجٌ، وأمرٌ مَرِيجٌ، أي: مُختلِطٌ، قال تعالى: ﴿مَرَجَ ٱلْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ﴾ [الرحمن: ١٩]، مِن قولِهم: مَرَجَ. ويقالُ للأرضِ التي يَكثُرُ فيها النّباتُ وتَمرُجُ فيها الدَّوابُّ: مَرْجٌ، وقولُه: ﴿مِن مَّارِجٍ مِّن نَّارٍ﴾ [الرحمن: ١٥] أي: لهيبٍ مُختلِط، وأَمرَجْتُ الدابّةَ في المَرْعَى[5]: أرسَلتَها فيه[6].

---

(١) مِن القِلى وهو البُغْضُ، يريد أنّك إذا خَبَرْتَ الناسَ قلَيْتَهم وكرهتَ معاشرتَهم. انظر: «مجمع الأمثال» (٢: ٣٦٣).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٧٢).

(٣) وهي بِرْكةُ المتوكل الخليفة العبّاسي المشهور.

(٤) «ديوان البحتري» (١: ٣٥).

(٥) في (ح) و(ف): «الرعي».

(٦) «مفردات القرآن» ص٧٦٤.

متلاصِقين، وهو بقُدرته يفصلُ بينهما ويَمنعُهما التمازُجَ. وهذا مِن عَظيمِ اقتِداره. وفي كلامِ بعضهم: وبحرانِ أحدُهما مع الآخر مَـمْزُوج، وما العَذْبُ منهما بالأُجاج مَـمْزُوج. ﴿بَرْزَخًا﴾: حائلاً من قُدرته، كقوله عزَّ وعلا: ﴿بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا﴾ [الرعد: ٢]، يريدُ: بغيرِ عَمد مَرْئيّة؛ وهو قُدرته. وقُرِئ: (مَلِحٌ) على فَعِل. وقيل: كأنه حُذف من مالحٍ تخفيفاً، كما قال:

قولُه: (وقُرِئَ: «مَلِحٌ»)، قال ابنُ جِنِّي: وهِي قراءةُ طلحةَ بن مُصرِّف، وأنكَرَهُ أبو حاتم(١). ويجوزُ أن يُرادَ به: مالح، فحَذَفَ الألِفَ تخفيفاً كما ذكَرْنا قبلُ مِن قولِه:

أصبَح قَلبي صَرِدا
لا يشـتهي أن يَرِدا
إلّا عَـراداً عَـرِدا
وصِـلِّيانـاً بَـرِدا
وعنكثاً مُلتَبِدا(٢)

يريد: عارداً بارداً.

وقد أجاز ابنُ الأعرابيِّ: «مالح»، وأنشَدوا:

بَصْـرِيّةٌ تزوَّجتْ بصـريّا   يُطعِمُها المالـحَ والطّرِيّا

وفي ما قُرِئَ على أحمدَ بن يحيى، فاعترَفَ بصحّتِه: سمكٌ مالح وماءٌ مالح، وإنّما يقالُ: مَمْلوحٌ ومَليح، هذا أفصحُ، والأولُ يقال(٣).

«صَرِداً»، صَرِدَ الرجُلُ ـ بالكسر ـ يَصْرَدُ صِرداً ومِصْراداً: يجِدُ البَرْدَ سريعاً. والعَراد:

---

(١) يعني: السِّجستاني.

(٢) في (ط): «ملتبدا».

(٣) «المحتسب» (٢: ١٢٤-١٢٥).

وصِلِّياناً بَرِدَا

يريد: بارِداً. فإن قلتَ: ﴿وَحِجْرًا مَّحْجُورًا﴾ ما معناه؟ قلتُ: هي الكلمةُ التي يقولُها المتعوذِّ، **وقد فسَّرناها**، وهي هاهنا واقعةٌ على سبيل المَجاز، كأنَّ كلَّ واحدٍ من البحرَيْن يتعوَّذ من صاحبه ويقولُ له: حِجْراً محجوراً، كما قال: ﴿لَّا يَبْغِيَانِ﴾ [الرحمن: ٢٠] أي: لا يَبْغي أحدُهما على صاحبه بالمُمازجة، فانتفاءُ البَغْي ثَمَّ كالتعوُّذ هاهنا، ....

نَبْتٌ. والصِّلِّيانُ: بَقْلةٌ، وهِي فِعْلِيَان، الواحدةُ صِلِّيانةٌ. والعنكثُ أيضاً: نَبْتٌ. والتَبَدت[1] الشّجرةُ: كثُرَ أوراقُها.

وقال الشارحُ: زَعَمتِ الأعرابُ في ضَرْبِ أمثالِها على لسانِ البهائم. أنّ الضفدَعَ كان ذا ذَنَـب، وأنّ الضَّبَّ سَلَبَ ذَنَـبه، وذلك أنّهما خاطَرا في الظّمأ أيُّهما أصبرُ، وكان الضَّبُّ ممسوحَ الذَّنَب، فخرَجا في الكلأِ فصَبَرَ الضَّبُّ يوماً، فناداهُ الضفدَعُ: يا ضَبُّ وِرْداً وِرْداً، فقال الضّبُّ: أصبحَ قلبي صَرِداً، إلى آخِرِه، فناداهُ في اليوم الثاني فأجابَهُ كما أجابَهُ في اليوم الأوّل، فلمّا كان الثالثُ ناداهُ فلم يُجِبْهُ، وبادَرَ الضِّفدَعُ إلى الماء، فتبِعَه الضَّبُ وأخَذَ ذَنَـبَه.

قولُه: (**وقد فَسَّرناها**)[2]،أي: قُلنا: في أوّلِ السُّورة، إنّ معناهُ سؤالُ الرجُل مِن الله تعالى أن يَمنَعَ منهُ ما يَخافُ منهُ فيتعوَّذَ منهُ قائلاً: ﴿وَحِجْرًا مَّحْجُورًا﴾، كقولِ السّامِريِّ: ﴿لَا مِسَاسَ﴾ [طه: ٩٧]، ومعلومٌ أنّ هذا الجَعْلَ يعني قولَه: ﴿وَجَعَلَ بَيْنَهُمَا بَرْزَخًا وَحِجْرًا مَّحْجُورًا﴾ لا يكونُ حقيقةً، فقولُه: ﴿بَيْنَهُمَا بَرْزَخًا وَحِجْرًا﴾ كقولِه تعالى: ﴿بَيْنَهُمَا بَرْزَخٌ لَّا يَبْغِيَانِ﴾ [الرحمن: ٢٠]، كما أنّ ﴿لَّا يَبْغِيَانِ﴾هناك بمعنى: لا يبغي أحَدُهما على صاحبِه مَجازاً؛ لأنّ إثباتَ البَغْي ونَفْيَه لا يُتصوَّرُ إلّا فيما يَصحُّ وَصْفُه بالبَغْي، كذلك قولُ: حِجْراً محجوراً، لا يكونُ إلّا فيما يَصحُّ منهُ القولُ.

(١) في (ط): «والتنذت».

(٢) في (ط): «فسرناه».

جُعِلَ كلُّ واحد منهما في صُورة الباغي على صاحبه، فهو يتعوَّذ منه، وهي مِن أحسَنِ الاستعارات وأشهدِها على البلاغة.

[﴿وَهُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ مِنَ ٱلْمَآءِ بَشَرًا فَجَعَلَهُۥ نَسَبًا وَصِهْرًا ۗ وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾ ٥٤]

أراد: فقسم البشرَ قسمَيْن: ذَوي نَسَب، أي: ذُكوراً يُنسَب إليهم، فيقال: فلانُ بنُ فلان، وفلانةُ بنتُ فلانٍ، وذواتُ صِهْر؛ أي: إناثاً يُصاهَر بهنّ، ونحوه قولُه تعالى: ﴿فَجَعَلَ مِنْهُ ٱلزَّوْجَيْنِ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰٓ﴾ [القيامة: ٣٩]. ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾ حيثُ **خَلَقَ من النُّطفةِ الواحدة بَشَراً نوعَين**: ذكراً وأُنثى.

قولُه: (**جُعِلَ كلُّ واحدٍ**)، شروعٌ في بيانِ المَجاز، ولمّا كان هذا المَجازُ استعارةً، والاستعارةُ مسبوقة بالتشبيه، قال: «في صُورةِ الباغي»، شَبَّهَ البحرَيْنِ بطائفتَيْنِ متقابلتَيْن تُريد كلُّ واحدةٍ منهُما بَغْيَ صاحبتِها ومُضادّتَها، ثُم إنهما امتنَعا مِن ذلك لمانع قويّ ودافع مُجبِر، فكما يقالُ ثمةَ لامتناع الاختلاطِ: إنّهما لا يَبْغِيانِ، كذلك قيل هاهنا: لا يَبْغِيان، فهُو استعارةٌ مصرِّحةٌ تمثيليّة، ثُم بُولِغَ فيها هاهنا، حيث جَعَلَ هذا المعنى المستعارَ كالملفوظِ والمَقُول، كما قال: «كأنّ كلَّ واحدٍ منَ البحرَيْنِ يتعوَّذُ مِن صاحبِه»، فانقلَبتِ المُصرِّحةُ مَكْنِيّةً. ولا ارتيابَ أنّ الاستعارةَ كلّما كانت أبعَدَ منَ التشبيه وأوغَلَ في التخيُّل[1]، كانت أحسَنَ، والمَكْنيّةُ أبعَدُ منَ المُصرِّحة، فكما أنّ التشبيهَ مقدِّمةٌ للمصرِّحة، كذلك المُصرِّحةُ مقدِّمةٌ للمَكْنيّة؛ فإنّك تقولُ أولاً: المَنيّةُ سَبُعٌ، ثُم تُدخِلُ المشَبَّهَ في جِنس المشَبَّه به في المصرِّحة، وإذا أردتَ المبالغةَ جعَلتَ المشبَّهَ عيْنَ المشَبَّهِ به في التخييل، ثُم يُتَخيَّلُ له لازِمُه قائلاً: أنيابُ المنيّةِ نَشِبَتْ بفلان، كذلك هاهنا، جَعَلَ كلَّ واحدٍ منَ البحرَيْنِ بعدَ تشبيهِهما بطائفتَيْنِ متقابلتَيْنِ وإدخالِ المشبَّه في جِنس المشبَّه به إدخالاً بليغاً في صُورةِ الباغي على صاحبِه، فهُو يتعوَّذُ منه، ولهذا قال: «وهِي مِن أحسنِ الاستعارات».

قولُه: (**خَلَقَ منَ النُّطفةِ الواحدةِ بشَراً نوعَيْن**)، «نوعَيْن» بدَلٌ مِن «بشراً»؛ لأنه جِنسٌ،

---

(١) في (ط): «التخييل».

[﴿ وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُهُمْ وَلَا يَضُرُّهُمْ ۗ وَكَانَ ٱلْكَافِرُ عَلَىٰ رَبِّهِۦ ظَهِيرًا ﴾ ٥٥]

الظَّهير والمُظاهِر، كالعَوينِ والمُعاوِن. وفَعِيل بمعنى مُفاعِل غير عَزيز. والمعنى: أنَّ الكافرَ يُظاهِرُ الشيطان على ربِّه بالعَداوة والشِّرك. رُوي: أنها نزلتْ في أَبي جَهْل. **ويجوزُ أن يريدَ بالظَّهير: الجماعَة**، كقوله: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾ [التحريم: ٤]، كما جاء: الصَّدِيقُ والخَليط. ويريدُ بالكافر: الجِنْس، وأنَّ بعضَهم مُظاهِرٌ لبعض على إطفاءِ نورُ دِين الله. **وقيل: معناه: وكانَ الذي يفعلُ هذا الفعلَ** ـ وهو عبادةُ ما لا

ولذلك أفرَدَ الضّميرَ في «جعَلَه». قال القاضي: ﴿بَشَرًا﴾: ذا أعضاءٍ مختلفة، وطِباع متباينة، وجعَلَه قسمَيْنِ متقابلَيْن[1].

وقلتُ: الماءِ في قولِه: ﴿خَلَقَ مِنَ ٱلْمَآءِ بَشَرًا﴾ مُطلَقٌ دَلَّ على شائع في جِنس الماء، فتقييدُه بقولِه: ﴿بَشَرًا﴾ دَلَّ على أنّ المُرادَ منهُ النُّطفةُ الواحدة، ثُم تقسيمُه بقولِه: ﴿نَسَبًا وَصِهْرًا﴾ دَلَّ على نوعَيْنِ: ذكرٍ وأُنثى، وإنّما عَدَلَ عن الذَّكرِ والأُنثى؛ ليُؤْذِنَ بالانشعابِ نصّاً فالنُّطفةُ الواحدةُ نُطفةُ آدمَ عليه السلام، فإذَن الآيةُ على وِزانِ قولِه تعالى: ﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً﴾ [النساء: ١].

قولُه: (**ويجوزُ أن يُريدَ بالظَّهير: الجَماعَة**)، قال في سُورةِ يوسُف: «يجوزُ أن يقالَ: هم نَجِيٌّ، كما قيل: هم صَديقٌ، لأنهُ بزِنـةِ المصادرِ»[2]، ومنهُ قولهُم: وَجِيفٌ ووَجيب.

قولُه: (**وقيل: معناهُ: وكان الذي يفعَلُ هذا الفعلَ**)، عطفٌ على قولِه: «إنّ الكافرَ يظاهرُ الشّيطان»، والجُملةُ على التقديرَيْن تذييلٌ لما يتضمَّنُ الكلامَ السابقَ منَ المعنى، فعلى الأوّل: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ إخبارٌ عنِ استعظام ما ارتكَبوهُ مِن عبادةِ غيرِ الله، ثُم أكَّدَ ذلك بأنّ عادةَ الكافرِ أن يُظاهرَ الشّيطانَ، وعلى الثاني، الكلامُ نَعَى عليهم سُوءَ أفعالِهم، وأنّهم

---

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٢٤).

(٢) انظر: «الكشاف» (٨: ٤٠٧).

يَنفَعُ ولا يضرُّ ـ على ربِّه هيِّناً مَهيناً، من قولِهم: ظهرتُ به؛ إذا خلَّفتَه خلفَ ظهرِك لا تلتفتُ إليه، **وهذا نحو قوله**: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ لَا خَلَٰقَ لَهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ وَلَا يَنظُرُ إِلَيْهِمْ﴾ [آل عمران: ٧٧].

[﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ۞ قُلْ مَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِلَّا مَن شَآءَ أَن يَتَّخِذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ سَبِيلًا﴾ ٥٦-٥٧]

مثالُ ﴿إِلَّا مَن شَآءَ﴾، ـ والمرادُ: إلّا فعلَ مَن شاءَ ـ واستثنائِه عن الأجر: قولُ

ممّن لا يُلتفَتُ إليهم، وإلى صَنيعِهم؛ لأنّهم يَعبُدونَ مِن دونِ الله ما لا ينفَعُ ولا يَضُرُّ، وفيه شائبةٌ مِن معنى الإنكار، ثُم أكَّدَ ذلك بأنّ الكافرَ على ربِّه «هيِّناً مَهيناً».

قولُه: (**وهذا نحوُ قوله**: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ لَا خَلَٰقَ لَهُمْ﴾) إلى قولِه: (﴿وَلَا يَنظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [آل عمران: ٧٧])، يعني: نَحْوَ في إرادةِ المَجازِ عن عَدَم الالتفاتِ دونَ الكناية. وهُو على مذهبِه، لأنّ نفيَ الرُّؤيةِ عمّن يَجوزُ عليه الرُّؤيةُ كنايةٌ عن عَدَم المُبالاةِ عمّن لا يجوزُ عليه مجاز. كذلك قولُه: ﴿وَكَانَ ٱلْكَافِرُ عَلَىٰ رَبِّهِۦ ظَهِيرًا﴾ إذا كان مِن قولِهم: ظَهَرتُ به، إذا خَلَّفتَه خَلْفَ ظَهْرِك هنا: مجازٌ عن عَدَم الالتفاتِ لا كنايةٌ كما مَرَّ.

قولُه: (**ـ والمرادُ: إلّا فِعْلَ مَن شاء ـ واستثنائِه منَ الأجر**)، «استثنائه»: مجرورٌ، عطفٌ تفسيريٌّ على قولِه: «إلا مَن شاء» والاستثناءُ مِن بابِ قولِه: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلْمَوْتَ إِلَّا ٱلْمَوْتَةَ ٱلْأُولَىٰ﴾ [الدخان: ٥٦]. قال صاحبُ «الفرائد»: يمكنُ أن يُقال: التقديرُ: إلّا مالَ مَن شاء أن يَتَّخِذَ: لأنّ الأجرَ هنا: المالُ، والمعنى: ما أسألكم على تبليغ الوَحْي مالاً، إلّا مالَ مَن يَتَّخِذُ بإنفاقِه إلى ربِّه سبيلاً، أي: يَتقرَّبُ إليه، ويَطلُبُ الدرجةَ عندَه، وذلك المالُ المسؤولُ لهُ، لا لي.

وقلتُ: هذا المعنى لا يستقيمُ في قولِه: ﴿قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [الشورى: ٢٣]، فوَجَبَ حَمْلُه على ذلك المعنى، وما ذَكَرَهُ أشار إليه المصنِّفُ بقولِه: «وقيل: المرادُ التقرُّبُ بالصَّدَقة».

ذي شفقةٍ عليك قد سعى لك في تحصيل مال: ما أطلبُ منك ثواباً على ما سعيتُ إلّا أن تحفظَ هذا المالَ ولا تُضيِّعَه. فليس حفظُك المالَ لنفسك من جنسِ الثواب، ولكن صوَّره هو بصُورةِ الثواب وسمَّاه باسمه، فأفادَ فائدتَيْن؛ إحداهما: قَلْعُ شُبهة الطَّمَعِ في الثواب من أصْلِه، كأنه يقول لك: إنْ كان حفظُك لمالك ثواباً فإني أطلبُ الثواب. والثانية: إظهارُ الشَّفقةِ البالغة وأنك إن حَفِظتَ مالك: **اعتدَّ بحفظِك ثواباً** ورضيَ به كما يرضى المُثابُ بالثواب. ولَعَمْري إنَّ رسولَ الله ﷺ كان مع المبعوثِ إليهم بهذا الصَّددِ وفوقَه. ومعنى اتِّخاذهم إلى الله سبيلاً: تقرُّبُهم إليه وطَلَبُهم عنده الزُّلفى بالإيمان والطاعة. وقيل: المرادُ التقرُّبُ بالصَّدقةِ والنفقة في سبيلِ الله.

[﴿ وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْحَيِّ ٱلَّذِى لَا يَمُوتُ وَسَبِّحْ بِحَمْدِهِۦ ۚ وَكَفَىٰ بِهِۦ بِذُنُوبِ عِبَادِهِۦ خَبِيرًا ﴾ ٥٨]

أمَرَه بأنْ يَثِقَ به ويُسندَ أمْرَه إليه في استِكفاءِ شُرورِهم، مع التمسُّك بقاعدةِ التوكُّل وأساس الالتجاء؛ وهو طاعتُه وعِبادته وتَنْزيهُه وتَحْميده، **وعرَّفه أنَّ الحيَّ الذي لا يموت، حَقِيقٌ بأن يُتوكَّلَ عليه وحدَه** ولا يُتَّكل على غيرِه من الأحياء الذين

قولُه: (**اعتَدَّ بحِفظِك ثواباً**)، منَ الاعتداد، وظنَّ «اعتَدّ» مخفَّفاً[1]، قيل: هُو منَ العتيد: الحاضِرِ المُهيَّأ، وقد عَتَّدَه تعتيداً و أعتَدَهُ إعتاداً، وفاعلُ «اعتَدَّ» ضميرُ المال، أي: إن حَفِظتَ مالَك هِي لك بسببِ حِفْظِك ثواباً، ومنفعتِه يوماً احتاج إليه، ويُروَى: «اعتدَ» و «رضيَ» معروفاً. والضَّميرُ للقائل المشفق.

قولُه: (**وعرَّفَه أنّ الحيَّ الذي لا يموتُ حقيقٌ بأنْ يتوكّلَ عليه وحدَه**)؛ لأنّ أصلَ الكلام: توكَّلْ عليّ، ثم: توكَّلْ على الله، فخصَّ الحيَّ الذي لا يموتُ بالذِّكْر؛ ليكونَ تعريضاً بأنّ غيرَه لا يصحُّ أن يَتوكَّلَ عليه، أمّا الأصنامُ فإنّها أمواتٌ لا يُكْفَى أمرُ مَن يَتوكَّلُ عليها.

---

(١) قوله: «وظن اعتد مخففاً» سقط من (ط).

يَموتُون. وعن بعضِ السَّلف: أنه قرأَها فقال: لا يصحُّ لذي عقلٍ أن يَثِقَ بعدَها بمخلوق. **ثم أراه أنْ ليسَ إليه من أمْرِ عباده شيء**، آمَنوا أَمْ كَفروا، وأنه خبيرٌ بأحوالِهم كافٍ في جزاءِ أعمالهم.

[﴿ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱلرَّحْمَٰنُ فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا ﴾ ٥٩]

﴿فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ﴾: يعني في مدَّةٍ مقدارُها هذه المُدَّة؛ لأنه لم يكن حينئذٍ نهارٌ ولا ليل. وقيل: ستة أيّامٍ من أيّامِ الآخرة، وكلُّ يوم ألفُ سَنة. والظاهرُ أنها من أيام الدنيا. وعن مجاهدٍ: أوَّلُها يومُ الأحد، وآخرُها الجُمعة. **ووجهُه**: أن يسمِّيَ اللهُ تعالى لملائكته

وأمّا الأحياءُ الذين يموتونَ؛ فإنّهم إذا ماتوا ضاعَ المتوكِّل؛ ولهذا قال: «لا يصحُّ لذي عَقْل أن يثق بعدَها بمخلوق»، أو نقولُ: إنّ التركيبَ مِن بابِ ترتُّبِ الحُكم على الوَصْفِ المناسب، وهُو أنّ المتوكِّلَ إذا عَلِمَ أن المتوكَّلَ عليه دائمٌ باقٍ يعتمدُ عليه بشَراشِره[1]، ولا يتَوزَّعُ خاطرُه إلى الغَيْر، بخلافِه إذا لم يكنْ كذلك، فإذاً لا يصحُّ التوَكُّلُ إلّا على الحيِّ الذي لا يموتُ، وهُو اللهُ تعالى، فصَحَّ الحَصْرُ.

قولُه: (**ثُمّ أراه أنْ ليس إليه مِن أمرِ عبادِه شيءٌ**)، يعني أَمَرَ رسُولَه ﷺ أوّلاً أن يُفوِّضَ أمورَه إلى الحيِّ الذي لا يموت، ويَستكفيَ به مِن شرورِ الأعداء، ثُم أعلَمَه ثانياً بأنهُ كافٍ في دَفْع أعدائه يُكافيهم فيما يحاولونَه منَ العَداوة، يعني: أنّ اللهَ تعالى كافي أمورِك، وأمورِ أعدائك.

قولُه: (**ووَجْهُه**)، أي: وَجْهُ قولِ مجاهد، وذلك أنّ الأيامَ عبارةٌ عن حركاتِ الشمسِ في السَّمٰواتِ، وقَبْلَ السَّمٰواتِ لا أيام، فلا يُسَمَّى بالأحدِ ولا بالجُمعة، لكنّ اللهَ تعالى قَدَّرَ المُدّةَ قبْلَ السَّمٰوات، ثُم خَلَقَ السَّمٰواتِ والشمسَ وأدارَها عليها، ورتَّبَ أمرَ العالَمِ على ما هُو عليه في مِقدارِ مدّةٍ هي مُدّةُ ستّةِ أيام مِن أيام الدُّنيا، وسَمَّى لملائكتِه الحاضِرينَ تلك الأيامَ المقدَّرةَ بالأحدِ والاثنَيْنِ والجُمعة.

(١) وهي أطرافُ الشيء. والمرادُ به جَمْعُ القلبِ بالكلّيةِ على الله تعالى وعدمُ الالتفاتِ إلى الأغيار.

تلك الأيامَ المقدَّرة بهذه الأسماء، فلمّا خَلَقَ الشمسَ وأدارها وترتَّبَ أمْرُ العالَمِ على ما هو عليه، جَرَتِ التسميةُ على هذه الأيام. وأمَّا الداعي إلى هذا العَدد ـ أعني الستَّةَ دون سائر الأعداد ـ فلا نشكُّ أنه داعي حِكْمة؛ لعِلْمنا أنه لا يُقدِّرُ تقديراً إلّا بداعي حِكْمة، وإن كنَّا لا نطَّلع عليه ولا نَهْتدي إلى معرفته. ومن ذلك: تقديرُ الملائكةِ الذين هم أصحابُ النار تسعةَ عشر، **وحَمَلةِ العَرْش ثمانيةً**، والشهورِ اثنَيْ عشر، والسماواتِ سبعاً، والأرضِ كذلك، والصلواتِ خمساً، **وأعدادِ النُّصُب** والحُدود والكفَّارات،

قولُه: (**وحَمَلةِ العَرْشِ ثمانية**)، وعن بعضِهم: حَمَلةُ العرشِ أربعةٌ. ورُوِيَ أنه صَلَواتُ الله عليه وسَلامُه لمّا سَمعَ بيتَ أُميّةَ بنَ أبي الصَّلتِ يَصِفُ العَرْشَ:

رِجلٌ وثَـــوْرٌ عـــندَ رِجْلِ يمينهِ ... والنَّسـرُ أُخرى ثم ليثٌ مُرْصَدُ(١)

قال: «صَدَقَ(٢)». همُ اليومَ أربعةٌ(٣)، ويُضَمُّ إليهم أربعةٌ أُخرى يومَ القيامة لقولِه تعالى: ﴿وَيَحۡمِلُ عَرۡشَ رَبِّكَ فَوۡقَهُمۡ يَوۡمَئِذٖ ثَمَٰنِيَةٞ﴾ [الحاقة: ١٧] يَسترزِقُ كلٌّ لِما يُشبِهُه، واللهُ أعلمُ بحقيقتِه. والذي وَرَدَ في المعتَمدِ عن التِّرمذيِّ وأبي داودَ وابنِ ماجه، عن العبّاس، عن رسُولِ الله ﷺ في حديث طويل: «أنّ حَمَلةَ العَرْشِ ثمانيةُ أوْعالٍ»(٤). وأشار إليه المصنِّفُ في سُورةِ الحاقّة(٥).

قولُه: (**وأعداد النُّصُب**)، وهُو جَمْعُ نِصاب، أي: القَدْرُ الذي تجبُ فيه الزَّكاةُ.

---

(١) «ديوان أمية بن أبي الصلت» ص١٨٥. ووقع في رواية «الديوان»: و«النَّسْرُ لليُسْرى».

(٢) أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» (٢٣١٤) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما بإسناد ضعيف.

(٣) هذا ورد في حديث آخر، أخرجه إسحاق بن راهويه في «مسنده» (١٠)، وأبو الشيخ في «العظمة» (٣٨٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وإسناده ضعيف أيضاً.

(٤) أخرجه الترمذي (٣٣٢٠) وأبو داود (٤٧٢٥) وابن ماجه (١٩٣) والبزّار (١٣١٠) وصحّحه الحاكم في «المستدرك» (٢: ٢٨٨) وتعقّبه الذهبيُّ بضعفه لأجل يحيى بن العلاء، وجهالةِ عبدالله بن عَميرة. قلت: الأوعال: تيوس الجبال.

(٥) انظر: «الكشاف» (١٥: ٦١٩).

وغير ذلك. والإقرارُ بدَواعي الحِكْمة في جميع أفعاله، وبأنَّ ما قدَّره حقٌّ وصوابٌ هو الإيمانُ، وقد نصَّ عليه في قوله: ﴿وَمَا جَعَلْنَآ أَصْحَٰبَ ٱلنَّارِ إِلَّا مَلَٰٓئِكَةً وَمَا جَعَلْنَا عِدَّتَهُمْ إِلَّا فِتْنَةً لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِيَسْتَيْقِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ وَيَزْدَادَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِيمَٰنًا وَلَا يَرْتَابَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَلِيَقُولَ ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَٱلْكَٰفِرُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا﴾ [المدثر: ٣١]، ثم قال: ﴿وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ﴾ [المدثر: ٣١]، وهو الجوابُ ـ أيضاً ـ في أنْ لم يخلُقْها في لحظة، وهو قادرٌ على ذلك. وعن سَعيدِ بن جُبير: إنما خَلَقَها في ستّةِ أيام وهو يَقدِرُ على أن يخلُقَها في لحظة؛ تعليماً لخَلْقه الرِّفْقَ والتثبُّت. وقيل: **اجتمَعَ خلقُها يومَ الجمعة** فجعَلَه اللهُ عِيداً للمُسلمين. ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ﴾ مُبتدأ، و ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ خبرُه؛ أو هو صفةٌ لـ﴿ٱلْحَىِّ﴾ [الفرقان: ٥٨]، و﴿ٱلرَّحْمَٰنُ﴾: خَبرُ مبتدإٍ محذوف، أو بدلٌ عن المُستترِ في ﴿ٱسْتَوَىٰ﴾. وقُرِئ: (الرحمنِ) بالجرِّ صفةً لـ﴿ٱلْحَىِّ﴾. **وقُرِئ: ﴿فَسَْلْ﴾**، والباء في ﴿بِهِۦ﴾ صلة «سَلْ»، كقوله تعالى: ﴿سَأَلَ سَآئِلٌۢ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾ [المعارج: ١] **كما تكونُ «عن» صِلتَه** في نحوِ قوله: ﴿ثُمَّ لَتُسْـَٔلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ ٱلنَّعِيمِ﴾ [التكاثر: ٨]. ﴿فَسَْلْ بِهِۦ﴾؛ كقولك: اهتمَّ به، واعتنى به، واشتغَلَ به. وسأل عنه، كقولك: بَحَثَ عنه؛ وفتَّش عنه، ونقَّرَ عنه. أو صلة ﴿خَبِيرًا﴾، وتجعلُ ﴿خَبِيرًا﴾ مفعولَ «سَلْ»،

قولُه: (**اجتمعَ خَلْقُها يومَ الجُمعة**)، أي: تَكامَلَ خَلْقُها. **الأساس**: رجُلٌ مُجتمِعٌ: استوَت لحيتُه وبلَغَتْ غايةَ شبابِه.

قولُه: (**وقُرِئَ: ﴿فَسَْلْ﴾**)، كلُّهم إلّا ابنَ كثيرٍ والكسائيَّ(١).

قولُه: (**كما تكونُ «عن» صِلَتَه**)، قيل: الكافُ في محلِّ النَّصْبِ على مصدرِ ما دَلَّ عليه قولُه: «والباءُ في ﴿بِهِۦ﴾ صِلةُ (سَلْ)»، كأنه قيل: يجوزُ كوْنُ الباءِ صلةَ «سَلْ» جَوازاً مثْلَ جوازِ كوْنِ «عن» صلتَه، و«ما» في «كما تكونُ» مَصْدريّةٌ، والكافُ بمعنى مِثْل، والمضافُ محذوف، وإنّما لم يُقدِّرْ كوناً مثْلَ كونِ «عن» صلتِه؛ لأنّ كان الناقصةَ لا تَنصُبُ المصدرَ.

---

(١) انظر: «التيسير في القراءات السبع» ص٧٣.

تريدُ: فسَلْ عنه رَجلاً عارِفاً يُخبِرْك برَحمته. أو: فسَلْ رَجلاً خَبيراً به وبرحمته. **أو: فسَلْ بسُؤاله خبيراً**؛ كقولك: رأيتُ به أسداً، أي: برؤيته، والمعنى: إنْ سألتَه وجدتَه خبيراً. أو تجعله حالاً عن الهاءِ، تريد: فسَلْ عنه عالِـماً بكلِّ شيء. **وقيل: الرحمنُ: اسمٌ من أسماء اللّـهِ** ....

قولُه: (أو: فسَلْ بسؤالِه خبيراً)، عطفٌ على قولِه: «فَسَلْ عنهُ»، وفي الكلام لَفٌّ ونَشْرٌ مِن غيرِ ترتيب: فالمثالانِ الأوّلانِ نَشْرٌ لقولِه: «أو صِلةُ ﴿خَبِيرًا﴾»، وبقيّةُ الأمثلةِ نَشْرٌ لقولِه: «صلةُ (سَلْ)»، ولا يستقيمُ على هذا أنْ يتَعلَّقَ الباءُ بـ﴿خَبِيرًا﴾، لأنهُ على مِنوالِ رأيتُ به أسَداً، وهُو مِن بابِ التجريد، إذِ التقديرُ: فسَلْ بسُؤالِ الله خبيراً، وهُو الخبيرُ نفْسُه عَزَّ وجَلّ.

قال السَّجاوَنْديُّ: «فسَلْ به خبيراً» نحوَ قولِكَ في الشّجاع إذا لقيتَه: لقيتُ به لَيْثاً هَضُوماً، وفي الجَوادِ: إذا سألَته: سألتُ به الغَيْثَ، فلا حاجةَ إلى تقدير بسؤالِكَ إيّاهُ لفظاً وإن فُهِم ذلكَ معنًى، ولا إلى جَعْلِ الباءِ قائماً مقامَ «عن» وإنْ وَرَدَ في قولِ الشاعر:

فإنْ تَســألوني بالنِّساءِ فإنّني   خبيرٌ بأَدْواءِ النِّساءِ طبيبُ[1]

أي: عنِ النِّساء، وعلى تقديرِ «عن» يجوز أن يُرادَ بالخبير: ابنُ سَلام[2]، أي: عارفاً بصفتِه يخبِركَ عن جلالةِ قَدْرِه.

قولُه: (وقيل: الرَّحمٰن: اسمٌ مِن أسماءِ الله تعالى)، عطفٌ على قولِه: «فسَلْ بسؤالِه»؛ لأنهُ مِثلُه في تعلُّقِ الجارِّ بالفعل، و﴿خَبِيرًا﴾: مفعولُ «سل»، وخَبيراً على الوجهَيْنِ الأوَّلَيْنِ: يجوزُ أن يُرادَ به كلُّ مَن هُو متّصفٌ بصفةِ الخِبرة، لـمّا قال تارَةً: رجُلاً عارفاً، وأخرى: رجُلاً خبيراً، والضّميرُ في ﴿بِهِۦ﴾ للرَّحمٰن على تقديرِ مضاف، وعلى الثالثِ والرابع:

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) يعني عبدالله بن سَلام رضي الله عنه، كان من أحبار اليهود وعلمائهم، ثم أسْلمَ وحَسُنَ إسلامُه، وبشَّره النبي ﷺ بالجنة.

....

الضّميرُ لله تعالى، والخبيرُ هُو اللهُ تعالى، وعلى الوَجْهِ الأخيرِ المُرادُ بالخبير: عبدُ الله بنُ سَلّام، والضميرُ راجعٌ إلى لَفْظِ ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ﴾، والوَجْهُ أن يُحمَلَ قولُه: ﴿فَسۡـَٔلۡ بِهِۦ خَبِيرٗا﴾ على معنى التجريد، وأن يكونَ الضّميرُ لله، ليكونَ كالتتميم لمعنى العِلم الذي يُعطيه قولُه تعالى: ﴿ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ﴾ إلى قولِه: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ﴾، كما أنّ قولَه: ﴿وَكَفَىٰ بِهِۦ بِذُنُوبِ عِبَادِهِۦ خَبِيرًا﴾ تتميمٌ لمعنى قولِه: ﴿وَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱلۡحَيِّ ٱلَّذِي لَا يَمُوتُ﴾.

بيانُ الأوّلِ ما رَوَى الإمامُ عن الكَلْبيِّ: أنه قال: فسَل الخبيرَ بذلك، يعني: بما ذَكَرَ مِن خَلْقِ السَّمٰواتِ والأرض والاستواءِ فلا يَعلَمُها إلا الله(١).

وقال مُحيي السُّنة: أيُّها الإنسانُ، لا تَرجعْ في طلبِ العِلم بهذا إلى غيري(٢).

وبيانُ الثاني هُو: أنّ قولَهُ: ﴿ووَكَفَىٰ بِهِۦ بِذُنُوبِ عِبَادِهِۦ خَبِيرًا﴾ وَعيدٌ لأعدائه، ووَعْدٌ بانتصارِه منهم، فيكونُ مؤكِّداً للأمرِ بالتوكُّل، ونحوَ قولِه تعالى: ﴿فَسۡـَٔلۡ بِهِۦ خَبِيرٗا﴾ قولُهم: «على الخبيرِ سَقَطْتَ»، في توكيدِ أمرٍ يُخبَرُ به، وتصديقِ المُخْبِر.

رَوَى المَيْدانيُّ: أنّ المَثَلَ لمالكِ بن جُبَيْرٍ العامِريِّ، وتمثَّلَ به الفرزدقُ للحُسَينِ رضيَ اللهُ عنه حينَ أقبَلَ يريدُ العراقَ فلقِيَه وهُو يريدُ الحجاز، فقال لهُ الحُسَينُ: ما وراءك؟ قال: «على الخبيرِ سَقَطْتَ»؛ قلوبُ الناسِ معَك، وسيوفُهم معَ بني أُميّة، والأمرُ يَنزِلُ منَ السماء، فقال الحُسينُ: صَدَقْتَني(٣).

المعنى: توكَّلْ على الحيِّ الذي لا يموتُ في جميع أمورِك لا سيّما في أذى قومِك، وما نالَكَ مِن تكذيبِهم وعِنادِهم؛ فإنّ اللهَ تعالى خبيرٌ بأحوالِهم، كافٍ في جزاءِ أعمالِهم، وتوكَّلْ على المدبِّرِ الذي خَلَقَ السَّمٰواتِ والأرضَ، ثُم استوى على العَرْش، وهُو الرَّحمنُ الذي منهُ

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٤: ١٠٥) باختلافٍ ملحوظٍ في النقل. ولتمام الفائدة انظر: «الوسيط» للواحدي (٣: ٣٤٤).

(٢) «معالم التنزيل» (٦: ٩١).

(٣) انظر: «مجمع الأمثال» (٢: ٢٤).

مذكور في الكُتب المتقدِّمة، ولم يكونوا يَعرِفونه؛ فقيل: فسَلْ بهذا الاسمِ مَن يُخبرك مِن أهل الكتاب، حتى تعرفَ مَن يُنكره. ومِن ثَمَّ كانوا يقولون: ما نعرفُ الرحمنَ إلّا الذي باليمامة، يَعنون مُسيلمة، وكان يقال له: رحمن اليمامة.

[﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱسْجُدُوا۟ لِلرَّحْمَٰنِ قَالُوا۟ وَمَا ٱلرَّحْمَٰنُ أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا وَزَادَهُمْ نُفُورًا ﴾ ٦٠]

﴿وَمَا ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ يجوزُ أن يكون سُؤالاً عن المسمَّى به؛ لأنهم ما كانوا يَعرِفونه بهذا الاسمِ، ....

جلائلُ النِّعَم، وبيدِه أزِمّةُ أمورِك، ومَلَكوتُ كلِّ شيء، فاعلَمْ ذلك علماً يقيناً ونَصًّا منَ الله لا رَيْبَ فيه، فإنّ مَن حُرِمَ ذلك إذا قيل لهُ: اخضَعْ للرَّحمٰنِ وتوكَّلْ عليه، قال: ﴿وَمَا ٱلرَّحْمَٰنُ أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا وَزَادَهُمْ نُفُورًا﴾ هذا التفسيرُ مبنيٌّ على قولِ المصنِّف: «الذي خَلَقَ صفةٌ للحيّ، والرَّحمنُ: خبرُ مبتدأٍ محذوف».

قال الإمام: ﴿ ٱلَّذِى خَلَقَ ﴾ متّصلٌ بقولِه: ﴿ٱلْحَىِّ ٱلَّذِى لَا يَمُوتُ﴾ لأنهُ تعالى لـمّا كان خالقَ السَّمٰواتِ والأرضِ وما بينَهما كان قادراً على جميع وُجوهِ المنافع ودَفْع سائرِ المضارِّ، وأنّ النِّعَمَ كلَّها مِن جهتِه، فحينئذٍ لا يجوزُ التوكُّلُ إلا عليه(١).

قولُه: «اسمٌ مِن أسماءِ الله تعالى»، قال الزجَّاجُ: اسمُ «الرَّحمٰنِ» مذكورٌ في كتُبِ الأوَّلِينَ. ولم يكونوا يَعرِفونَ أنهُ مِن أسمائه تعالى، ومعناه: ذو الرَّحمةِ التي لا غايةَ بعدَها في الرَّحمة؛ لأنّ فَعْلانَ بناءُ المبالغة، تقولُ: رجلٌ رَيّانُ وعَطْشانُ؛ إذا كان في النِّهايةِ منَ الرِّيِّ، وكذلك فَرْحانُ وجَذْلانُ(٢). وقال ثَعْلبٌ: إنهُ عَبْرانيٌّ، وهُو في الأصلِ «رَخْمن»، بالخاءِ المعجَمة، إذْ لو كان عربيًّا لَمَا أنكرَتِ العَربُ وقد أنكروه، ويَدُلُّ عليه قولُه: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱسْجُدُوا۟ لِلرَّحْمَٰنِ قَالُوا۟ وَمَا ٱلرَّحْمَٰنُ﴾، ولأنهُ لو كان مشتَقًّا منَ الرَّحمةِ لَمَا حسُنَ تقديمُه على الرَّحيم؛ لأنهُ أشَدُّ مبالغةً منهُ حينئذٍ.

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٤: ١٠٣).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٧٣).

والسؤالُ عن المجهول بـ«ما». ويجوزُ أن يكون سُؤالاً عن معناه؛ لأنه لم يكن مُستعمَلاً في كلامهم كما استُعمِل الرَّحيم والرَّحُوم والرَّاحِم. أو لأنهم أنكَرُوا إطلاقَه على الله تعالى. ﴿لِمَا تَأْمُرُنَا﴾ **أي: للذي تأمُرُناه**، بمعنى: تأمرُنا سُجودَه؛ على قوله:

أمرتُك الخيرَ

أو: لأمْرِكَ لنا. **وقُرِئ بالياء**، كأنَّ بعضَهم قال لبعض: أنسجدُ لِما يأمرُنا محمّد ﷺ، أو يأمرنا المُسمَّى بالرحمن ولا نَعرفُ ما هو. وفي ﴿وَزَادَهُمْ﴾ ضميرُ ﴿ٱسْجُدُواْ لِلرَّحْمَٰنِ﴾؛ **لأنه هو المَقُول**.

[﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِي جَعَلَ فِي ٱلسَّمَآءِ بُرُوجًا وَجَعَلَ فِيهَا سِرَٰجًا وَقَمَرًا مُّنِيرًا﴾ ٦١]

البُروج: مَنازلُ الكواكبِ السَّبعة السيَّارة: الحمل، والثور، والجَوْزاء، والسَّرطان، والأَسَد، والسنبُلة، والمِيزان، والعَقْرب، والقَوْس، والجَدْي، والدلوُ، والحُوت،

قولُه: (**والسؤالُ عنِ المجهولِ بـ«ما»**)، كما تقولُ لشَبَحٍ رُفِعَ لك عن بعيدٍ لا تَشعُرُ به: ما هو؟ فإذا شعَرتَ أنه إنسانٌ، قلتَ: مَن هو؟

قولُه: (﴿لِمَا تَأْمُرُنَا﴾، **أي: للذي تَأمُرُناهُ**)، قال أبو البقاء: «ما» موصُولةٌ، أو نكِرةٌ موصُوفةٌ، أي: لِـمَا تَأمُرُنا بالسُّجودِ لهُ، ثُم بسُجودِهِ ثُم تَأمُرُنا، هذا قولُ أبي الحسَن، وعلى قولِ سيبويه حَذَفْتَ ذلك كلَّه مِن غيرِ تدريجٍ[١].

قولُه: (**وقُرِئَ بالياءِ**)، **المَعالم**: حمزةُ والكسائيُّ: بالياء، والآخَرونَ: بالتاءِ الفَوْقانيّة[٢].

قوله: (**لأنه هو المقول**) مُعلَّلُه مقدّر، يعني: وضع ﴿ٱسْجُدُواْ﴾ موضع قول: ﴿ٱسْجُدُواْ﴾، وجاز؛ لأنه هو المقول، وضعاً للمقول موضع القول، فالمعلّل قولنا: جاز[٣].

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٩٨٩).

(٢) «معالم التنزيل» (٦: ٩٢) وانظر توجيه ذلك في «حجّة القراءات» ص٥١١.

(٣) من قوله: «قوله: لأنه هو المقول» إلى هنا سقط من (ح) و(ف).

وسُمِّيت بالبُروج التي هي القصورُ العالية؛ لأنها هٰذه الكواكبِ كالمَنازلِ لسكَّانها. واشتقاقُ البُرج من التبرُّج؛ لظُهوره. والسِّراج: الشمسُ، كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ ٱلشَّمْسَ سِرَاجًا﴾ [نوح: ١٦]. وقُرئ: (سُرُجًا)؛ وهي: الشمسُ والكَواكبُ الكِبار معها. وقرأ الحسنُ والأعمش: (وقُمْراً منيراً)؛ وهي جمعُ ليلةٍ قَمْراء، كأنه: وذا قُمْرٍ مُنيراً؛ لأنَّ الليالِيَ تكون قُمْراً بالقَمَر؛ فأضافَه إليها. ونظيرُه في بقاء حُكمِ المضاف بعد سُقوطِه وقيامِ المُضاف إليه مقامَه قولُ حسَّان:

بَـرَدى يُصَفَّقُ بالرَّحِيقِ السَّلْسَلِ

يريد: ماء بَردى، ولا يَبعُدُ أن يكونَ القُمْرُ بمعنى القَمَر؛ كالرُّشْد والرَّشَد، والعُرْبِ والعَرَب.

[﴿وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ خِلْفَةً لِّمَنْ أَرَادَ أَن يَذَّكَّرَ أَوْ أَرَادَ شُكُورًا﴾ ٦٢]

قولُه: (وقُرِئ: «سُرُجاً»)، بضَمّتَيْنِ: حمزةُ والكسائيُّ، والباقونَ: بكسرِ السِّينِ وفتح الرّاء وألفٍ بعدَها[1].

قولُه: (وذا قُمْرٍ)، وهُو عبارةٌ عن القمر، لأنّ القمرَ صاحبُ اللّيالي اللاتي يكُنَّ قمراءَ بالقمر، فيَرجعُ حاصلُ هذه القراءةِ إلى المشهورة.

قولُه: (بَرَدى يُصَفَّقُ بالرَّحِيقِ السَّلْسَلِ)، أوّلُه لحسّانَ:

يَسْقُونَ مَن وَرَدَ البَرِيصَ عليهمُ[2]

يُريدُ: ماءَ بَردى، وهُو نَهرُ دمشقَ. ومِن ثَم ذَكَرَ «يُصفّقُ بالرَّحيق»، مضَى شَرْحُه في أوّلِ البقرة.

---

(١) وحجّةُ مَن قرأ بالإفرادِ والتوحيد قولُه تعالى: ﴿وَجَعَلَ ٱلشَّمْسَ سِرَاجًا﴾ [نوح: ١٦]، فردّوا ما اختلفوا فيه إلى ما أجمعوا عليه. انتهى من «حجّة القراءات» ص٥١٢.

(٢) سبق تخريجه.

الخِلْفة من خَلَف، كالرِّكْبة من رَكِب؛ **وهي الحالةُ التي يَخلفُ عليها الليلُ والنهارُ كلُّ واحد منهما الآخرَ**. والمعنى: جَعلَهما ذَوِي خِلْفة، أي: **ذوي عُقْبة**، أي: **يَعقُبُ هذا ذاكَ وذاك هذا**. ويقال: الليلُ والنهار يَختلِفان، كما يقال: يَعتقِبان، ومنه قوله: ﴿وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [البقرة: ١٦٤]، ويقال: بفلانٍ خِلْفةٌ واختِلاف؛ إذا اختلف كَثيراً إلى مُتبرَّزه. ....

قولُه: (**وهِي الحالةُ التي يَخلُفُ عليها اللّيلُ والنهارُ كلُّ واحدٍ منهما الآخَرَ**)، يريدُ أنّ ﴿خِلْفَةً﴾ مفرَدٌ لفظاً، ومتعدِّدٌ معنًى. قال أبو البقاء: ﴿خِلْفَةً﴾: مفعولٌ ثانٍ أو حالٌ، وأُفرِدَ لأنّ المعنى: يَخْلُفُ أحدُهما الآخَرَ، فلا يتَحقَّقُ هذا إلّا منهما[1].

قولُه: (**ذَوي عُقبةٍ**)، رُوِيَ بضمِّ العَيْنِ وكسرِها. العُقبةُ بالضمِّ: النَّوْبة. تقولُ: تَـمَّت عُقبتُك، ويقالُ: ما يَفعَلُ ذلك إلا عُقبةَ القمر، إذا كان يفعَلُه في كلِّ شهرٍ مرة.

قولُه: (**يَعقُبُ هذا ذاك، وذاك هذا**)، قال الزجَّاجُ: هذا قولُ أهلِ اللُّغة، وأنشَدوا لزُهَيْر:

بها العِينُ والآرامُ يمشِينَ خِلفةً وأطلاؤها يَنْهَضْنَ مِن كلِّ مَجْثَمِ

وجاء في التفسيرِ أيضاً: ﴿خِلْفَةً﴾: مختلفان[2]، قال الله تعالى: ﴿وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [آل عمران: ١٩٠][3].

ورَوى مُحيي السُّنة، عن مُجاهد: يعني: جَعَلَ كلَّ واحدٍ منهما مُخالفاً لصاحبِه، فجَعَلَ هذا أبيضَ وهذا أسوَد[4].

وقلتُ: وفي كلام الزجَّاج إشعارٌ بأنّ قولَ مجاهدٍ على خلافِ اللُّغة، ولهذا اعتَذَرَ لهُ المصنِّفُ بقولِه: «ويقال: اللّيلُ والنهارُ يختلفانِ، كما يقال: يَعْتقِبانِ»، إلى آخِره.

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٩٩٠).

(٢) في الأصول الخطية: «مختلفات»، والمثبت من «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٧٤) وهو الأشبه بالصواب.

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٧٤)، وانظر البيت في «ديوان زهير» ص١٧.

(٤) «معالم التنزيل» (٦: ٩٣) وانظر: «جامع البيان» للطبري (١٧: ٤٨٦).

وقُرئ: ﴿يَذَّكَّرَ﴾، و (يَذْكُر)، وعن أُبيٍّ بن كعب: (يَتذكَّر). والمعنى: لينظُرَ في اختلافِهما الناظرُ، فيَعلَمَ أن لا بدَّ لانتقالِهما من حالٍ إلى حال وتغيُّرهما مِن ناقلٍ ومغيِّرٍ، ويَستدلَّ بذلك على عِظَم قُدرته، ويَشكُرَ الشاكرُ على النعمةِ فيهما مِنَ السُّكون بالليل

قولُه: (وقُرِئَ: ﴿يَذَّكَّرَ﴾ و«يَذْكُر»)، حمزةُ: «أن يَذْكُرَ» بإسكانِ الذّالِ وضمِّ الكاف مُخفَّفاً، والباقونَ: بفَتْحِهما مشدَّديْنِ(١).

قولُه: (ويَشكُرَ الشاكرُ على النِّعمةِ فيهما)، عطفٌ على قولِه: «لِيَنظُرَ في اختلافِهما الناظرُ»، وفيه إشارةٌ إلى أنّ قولَه: ﴿لِّمَنۡ أَرَادَ أَن يَذَّكَّرَ﴾ وقولَه: ﴿أَوۡ أَرَادَ شُكُورٗا﴾ نَشْرٌ لمعنى اللَّفِّ في قولِه: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي جَعَلَ ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَ خِلۡفَةٗ﴾، فإنّ مجرَّدَ الانتقالِ والتغييرِ يَدُلُّ على ناقلٍ ومُغيِّرٍ عظيم القُدرة، وكوْنُ ذلك الانتقالِ مؤدِّياً إلى النفْعِ العظيم يَدُلُّ على مُنعِم واسع النِّعمة، وهما يوجِبانِ المعرفةَ والعبادةَ، و«أو» في قولِه: ﴿أَوۡ أَرَادَ شُكُورٗا﴾: للتخييرِ والإباحة، كما في قولِه تعالى: ﴿أَوۡ كَصَيِّبٖ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: ١٩] على ما مَرَّ، أو للجَمْع، كما في قولِه: ﴿عُذۡرًا أَوۡ نُذۡرًا﴾ [المرسلات: ٦]، ومِن ثَمَّ أتَى المصنِّفُ بالواو في الموضعَيْنِ، أي: في لِيَنظُرَ، ويَشكُرَ، وفي «وقتَيْنِ للمتذكِّرينَ والشاكرين».

ثُم قولُه: ﴿لِّمَنۡ أَرَادَ أَن يَذَّكَّرَ أَوۡ أَرَادَ شُكُورٗا﴾ تعريضٌ بأنّ الذين قالوا: وما الرَّحمٰنُ أنسجُدُ لِما تأمُرُنا؟ أبوا التفكُّرَ في آياتِ الله جُحوداً وعِناداً، وامتَنعوا عنِ الشُّكرِ لآلائه عُتُوًّا واستكباراً، وتصريحٌ بأنّ الذين توَسَّموا بعبادِ الرَّحمٰنِ على خلافِ ذلك، ولذلك قال: ﴿ٱلَّذِينَ يَمۡشُونَ عَلَى ٱلۡأَرۡضِ هَوۡنٗا﴾ وقال: ﴿وَٱلَّذِينَ يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمۡ سُجَّدٗا وَقِيَٰمٗا﴾ ليُقابِلَ قولَهم: ﴿أَنَسۡجُدُ﴾ وقولَه: ﴿وَزَادَهُمۡ نُفُورٗا﴾. قال الإمامُ: إنهُ تعالى لـمّا حَكَى عنِ الكُفّارِ مزيدَ النَّفْرةِ ذكَرَ بعدَه ما لو تفكَّروا فيه لَعَرفوا وجوبَ السُّجودِ والعبادة، فقال: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِي جَعَلَ فِي ٱلسَّمَآءِ بُرُوجٗا﴾ يعني: أنّ الذين قالوا: وما الرَّحمنُ؟ ما تَفكَّروا في هذه القُدْرة، وما شَكَروا هذه النِّعمة(٢).

---

(١) وحجّةُ مَن قرأ بالتشديد قولُه تعالى: ﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾ [الرعد: ١٩] والمعنى هو ما ذكره الزمخشري. انظر: «حجّة القراءات» ص٥١٣.

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢٤: ١٠٦-١٠٧).

والتصرُّف بالنهار، كما قال عزَّ وعلا: ﴿وَمِن رَّحۡمَتِهِۦ جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَ لِتَسۡكُنُواْ فِيهِ وَلِتَبۡتَغُواْ مِن فَضۡلِهِۦ﴾ [القصص: ٧٣]؛ **أو ليكونا وقتَيْن** للمتذكِّرين والشاكرين، **مَن فاتَه في أحدِهما وِردُه** من العِبادة **قامَ به في الآخر**. وعن الحسن رحمه الله: مَن فاته عملُه مِنَ التذكُّر والشُّكرِ بالنهار **كانَ له في الليل مُستعتَب**، ومَن فاته بالليل كانَ له في النهار مُستعتَب.

[﴿وَعِبَادُ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلَّذِينَ يَمۡشُونَ عَلَى ٱلۡأَرۡضِ هَوۡنٗا وَإِذَا خَاطَبَهُمُ ٱلۡجَٰهِلُونَ قَالُواْ سَلَٰمٗا﴾ ٦٣]

قولُه: (**أو ليكونا وقتَيْنِ**)، عطفٌ مِن حيثُ المعنى على جُملةِ قولِه: «ليَنظُروا في اختلافِهما».

قولُه: (**مَن فاتَهُ في أحدِهما وِردُهُ ... قام به في الآخَر**)، رَوَينا عن الشيخَيْنِ وغيرِهما، عن أنسٍ: «إذا رَقَدَ أحَدُكم عن الصلاةِ أو غَفَلَ عنها فلْيُصَلِّها إذا ذَكَرَها، فإنّ اللهَ عزَّ وجَلّ يقول: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكۡرِيٓ﴾ [طه: ١٤]»[(١)].

قولُه: (**كان لهُ في اللّيل مُستعتَبٌ**)، **الجوهري**: عَتَبَ عليه، أي: وجَدَ عليه، قال الخليلُ: الإعتابُ: مخاطَبةُ الإدلال، ومُذاكرةُ المَوْجِدة، وقيل: الإعتابُ: إزالةُ العَتْب، وهمزتُهُ للسَّلْب، والإعتابُ بمعنى الرِّضا، والاستعتابُ: طلَبُ الإعتاب.

النِّهاية: استعتَبَ: طلَبَ أن يَرضَى عنهُ، كما تقول: استَرْضَيْتُ، ومنهُ الحديثُ: «لا يتَمَنَّيَنَّ أحَدُكمُ الموتَ، إمّا مُحسِناً فلعله يَزدادُ، وإمّا مُسيئاً فلعلّه يَسْتَعْتِبُ»[(٢)] أي: يَرجعُ عنِ الإساءة، ويَطلُبُ الرِّضا، ومنهُ الحديثُ: «ولا بعدَ الموتِ مِن مُستَعتَب»[(٣)]، أي: ليس بعدَه استرضاءٌ.

---

(١) أخرجه البخاري (٥٩٧) ومسلم (٦٨٤).

(٢) أخرجه البخاري (٥٦٧٣) من حديثِ أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) هو جزءٌ من حديثٍ أخرجه البيهقي في «شُعَب الإيمان» (١٠٠٩٧) وابن أبي الدنيا في «قصر الأمل» (١٨٨) من حديثِ الحسن البصري عن رجلٍ من أصحاب النبيِّ ﷺ، وفي سنده انقطاع، وبه أعلّه الحافظ العراقي في «تخريج أحاديث الإحياء» (٣: ١٦٥) وزاد: ذكره ابن المبارك في كتاب «الزهد» بلاغاً. وذكره صاحبُ الفردوس من حديثِ جابرٍ ولم يُخرِّجْهُ ولده في «مسند الفردوس».

﴿وَعِبَادُ ٱلرَّحْمَٰنِ﴾ مبتدأٌ خَبرُه في آخرِ السورة، كأنه قيل: ﴿وَعِبَادُ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلَّذِينَ﴾ هذه صِفاتُهم ﴿أُوْلَٰٓئِكَ يُجْزَوْنَ ٱلْغُرْفَةَ﴾ [الفرقان: ٧٥]. ويجوزُ أن يَكون خَبرُه ﴿ٱلَّذِينَ يَمْشُونَ﴾. **وأضافَهم إلى الرحمن تَخصِيصاً** وتفضيلاً. **وقُرئ: (وعُبَادُ الرحمن)**، وقُرئ: «يُمشَّونَ». ﴿هَوْنًا﴾ حالٌ، أو صِفةٌ للمشي، بمعنى: هيِّنِين، أو: مَشْياً هيِّناً؛ **إلا أنّ في وضعِ المَصْدر موضعَ الصِّفة مُبالغة.** والهَوْن: الرِّفقُ واللِّين، **ومنه الحديثُ: «أحبِبْ حبيبَك هَوْناً مّا».** ....

قولُه: (**وأضافَهم إلى الرَّحمٰنِ تخصيصاً**)، فيكونُ تعريضاً بالذين قالوا: ﴿وَمَا ٱلرَّحْمَٰنُ أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا﴾، فعلى هذا المختارُ أن يكونَ «عبادُ الرَّحمٰنِ»: مبتدأً، و﴿ٱلَّذِينَ يَمْشُونَ﴾ وما عُطِفَ عليه: خبَراً ليُقابِلَ الاستكبارَ، والامتناعَ عنِ السُّجود.

قولُه: (**وقُرِئ: «وعُبَادُ الرَّحمٰن»**)[1]، العِبادُ: منَ العبادة، وهُو أن يَفعَلَ ما يَرضاهُ الربُّ، والعُبَادُ: منَ العُبودة، وهُو أن يَرضَى ما يفعَلُه الربُّ[2].

قولُه: (**إلّا أنّ في وَضْعِ المصدَرِ موضعَ الصِّفة مبالغةً**)، فيه إيماءٌ إلى أنّ جَعْلَه حالاً أوقَعُ مِن جَعْلِه وَصْفاً؛ لأنّ المبالغةَ على الحالِ راجعٌ إلى ذَواتِهم، وفي الوَصْفِ إلى حالِهم؛ لأنّ الأصلَ في الحالِ أن يقالَ: يَمْشُونَ على الأرض هيِّنِينَ، فوَضَعَ موضعَه هَوْناً.

قولُه: (**ومنهُ الحديث: «أحبِبْ حبيبَكَ هَوْناً ما»**)، تمامُه: «عسَى أن يكونَ بغيضَكَ يوماً ما، وأبغِضْ بغيضَكَ هَوْناً ما، عسَى أن يكونَ حبيبَكَ يوماً ما»[3]، أي: لا تُفرِطْ في حُبِّه

---

(١) بضم العين وتشديد الباء، هكذا ضُبطت في (ط)، وممن قرأ بها اليماني، كما في «مختصر شواذّ القرآن» ص١٠٥.

(٢) هذا التفسير على قراءة: «وعُباد» بضم العين وتخفيف الباء، من العُبودة وهي مُصطلحٌ مُحدثٌ من ألفاظِ الصوفيّةِ وأهلِ العِرفان، ولا إخالُ الزمخشريَّ قد قصَد الإشارةَ إليها.

(٣) أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (١٣٢١) والبيهقي في «شعب الإيمان» (٦١٦٨) من حديثِ علي بن أبي طالب، وفي الباب عن أبي هريرة أخرجه الترمذي (١٩٩٧) والطبراني في «المعجم الكبير» (٦٤٣) و«المعجم الأوسط» (٣٣٩٥).

وقوله: «**المؤمنُون هَيْنون لَيْنون**»، والمَثَلُ: «**إذا عزَّ أخوك فهُنْ**»، ومعناه: إذا عاسَرَ فياسِرْ. والمعنى: أنهم يمشُون بسَكينة ووَقارٍ وتواضُع، لا يَضرِبُون بأقدامِهم ولا يَخفِقون بنِعالهم أشَرًا وبَطرًا؛ ولذلك كَرِهَ بعضُ العلماء الرُّكوبَ في الأسواق، **ولقوله:** ﴿وَيَمْشُونَ فِي ٱلْأَسْوَاقِ﴾ [الفرقان: ٢٠]. ....

وبُغضِه، وارفُقْ في كلِّ ذلك. مذكورٌ في «أخبارِ الشِّهاب»[(١)]، والشيخُ أبو الفضائل الصَّغَانيُّ جعَلَه منَ الموضوعاتِ في «كَشْفِ الحِجاب»، وفي «الدرّ الملتقط»[(٢)].

قولُه: (**المؤمنونَ هَيْنُون لَيْنون**)، رَوى الإمامُ أحمدُ بن حَنْبلٍ في «مسنَدِه»، عن ابنِ مسعود: حُرِّمَ على النارِ كلُّ هَيِّنٍ ليِّن، سَهْلٍ قريبٍ منَ الناس[(٣)].

قولُه: (**إذا عَزَّ أخوكَ فهُنْ**)، قال المَيْدانيُّ: قال أبو عُبَيد: معناه: مُيَاسَرتُكَ صديقَك ليسَت بضَيْم رَكِبَك منهُ فيُدخِلَك الحمِيّة به، إنّما هُو حُسنُ خُلُقٍ وتفَضُّل، فإذا عاسَرَكَ فياسِرْهُ. قال المفَضَّل: المَثَل لـهُذَيْل بن هُبَيْرَةَ التَّغلبيِّ، وكان أغارَ على بني ضَبّةَ، فغَنِمَ فأقبل بالغنائم فقال لهُ أصحابُه: اقسِمْها بينَنا، فقال: إنّي أخافُ أن تَشاغَلتُم بالاقتسامِ أن يُدرِكَكمُ الطَّلَبُ، فأبـوْا، فقال: إذا عَزَّ أخوك فهُنْ[(٤)].

قولُه: (**ولقولِه:** ﴿وَيَمْشُونَ فِي ٱلْأَسْوَاقِ﴾)، يعني: لأجْلِ ما وَصَفَ اللهُ تعالى العبادَ بقولِه: ﴿وَعِبَادُ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى ٱلْأَرْضِ هَوْنًا﴾، ووَصَفَ الرسُلَ بقولِه: ﴿وَيَمْشُونَ فِي ٱلْأَسْوَاقِ﴾ كرِهَ بعضُ العلماءِ الركوبَ في الأسواق، أوقَعَ المُعَلَّل بيْنَ العِلَّتَيْن.

---

(١) يعني «مسند الشهاب» للقضاعي (٦٩٠).

(٢) قوله: «وفي الدر الملتقط» سقط من (ح) و(ف).

(٣) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٣٩٣٨) والترمذي (٢٤٨٨) وأبو يعلى في «المسند» (٥٠٥٣) والطبراني في «المعجم الكبير» (١٠٥٦٢) وصحّحه ابن حبان (٤٦٩) وهو حديثٌ حسَن بشواهدِه. انظر تمامَ تنقيده وتخريجه في التعليق على «مسند أحمد».

(٤) «مجمع الأمثال» (١: ٢٢-٢٣).

﴿سَلَٰمًا﴾: **تسلُّماً منكم لا نُجاهِلُـكم**، ومُتاركةً، لا خيرَ بيننا ولا شرَّ، أي: نتسلَّمُ منكم تسلُّماً، فأقيمَ السلامُ مقامَ التسلُّم. وقيل: قالوا **سداداً من القولِ** يَسلمُون فيه مِنَ الإيذاء والإثم. والمرادُ بالجهل: السَّفه وقلَّةُ الأَدَب **وسوء الرِّعَة**، مِنْ قوله:

ألا لا يَجْهَلَنْ أحَدٌ عَــلَيْنا فنَجهَلَ فوقَ جَهْلِ الجاهِلِينا

وعن أبي العالِيَة: نَسخَتْها آيةُ القتال. ولا حاجةَ إلى ذلك؛ لأنَّ الإغضاءَ عن السُّفهاء وتَرْكَ المقابلة مُستحسَنٌ في الأَدَب والمُروءةِ والشَّريعة، وأسلمُ للعِرضِ والوَرَع.

[﴿وَٱلَّذِينَ يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّدًا وَقِيَٰمًا﴾ ٦٤]

البَيْتوتةُ: خلافُ الظُّلول؛ وهو أن يُدرِكَك الليل، نِمْتَ أوْ لَـمْ تَنَمْ. وقالوا: مَن

قولُه: (**تسَلُّماً مِنكم لا نُجاهِلُكم**)، رَوَى صاحبُ «المطلع» عن الزجَّاج وأبي عليٍّ: نَتَسلَّمُ مِنكم تسَلُّماً، أي: لا نُجاهِلُكم ولا نلتبِسُ بشيءٍ مِن أمرِكم، وهُو الجَهْلُ[1]. وقلتُ: هُو معنى قولِه: «ومتارَكةً لا خيرَ بينَنا ولا شَرَّ».

قولُه: (**سَداداً منَ القول**)، وهُو قولُ مُقاتلِ بنِ حَيّانَ[2]، أي: قالوا قولًا يَسلَمونَ فيه منَ الإثم. قالوا: هذا ليس بسَديد؛ لأنّ المرادَ: أنّهم يقولونَ هذه اللّفظةَ لقولِه تعالى: ﴿وَقَالُواْ لَنَآ أَعْمَٰلُنَا وَلَكُمْ أَعْمَٰلُكُمْ سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ لَا نَبْتَغِي ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ [القصص: ٥٥]. قال الحريريُّ في «دُرّةِ الغوّاص»: السَّدادُ، بالفَتْح: القَصْدُ في الدِّين والسَّبيل، والسِّدَادُ بالكسرِ: البُلْغة، وكلُّ ما سَدَدْتَ به شيئاً[3].

قولُه: (**وسُوء الرِّعَةِ**)، **الجوهري**: قد وَرِعَ يَرِعُ بالكسرِ فيهما وَرَعاً ورِعةً. يقال: فلانٌ سيِّئُ الرِّعَة، أي: قليلُ الوَرَع.

---

(١) انظر: «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٤: ٧٤).

(٢) ذكره الطبري في «جامع البيان» (١٧: ٤٩٣) والواحدي في «الوسيط» (٣: ٣٤٥).

(٣) «درّة الغوّاص» ص١٢٥.

قرأ شيئاً مِنَ القُرآن في صَلاتِه وإن قلَّ فقد باتَ ساجداً وقائماً. وقيل: هما الرَّكعتان بعدَ المغرب والركعتانِ بعدَ العشاء. والظاهرُ أنه وصفٌ لهم بإحياءِ الليل أو أكثرِه. يقال: فلانٌ يظلُّ صائماً ويبيتُ قائماً.

[﴿وَٱلَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱصْرِفْ عَنَّا عَذَابَ جَهَنَّمَ إِنَّ عَذَابَهَا كَانَ غَرَامًا ۝ إِنَّهَا سَآءَتْ مُسْتَقَرًّا وَمُقَامًا﴾ ٦٥-٦٦]

﴿غَرَامًا﴾: **هلاكاً وخُسراناً مُلِحّاً** لازماً. قال:

ويَــوْمُ النِّسَــارِ ويومُ الجِفَا ... رِ كانا عَذابــاً وكانا غَراما

وقال:

إنْ يُعاقِبْ يَكُنْ غَراماً وإنْ يُعْـ ... ـطِ جَزِيــلًا فإنَّــهُ لا يُبالِي

قولُه: (﴿غَرَامًا﴾ **هلاكاً وخُسراناً مُلِحّاً**)، **الراغب**: الغُرْمُ: ما يَنُوبُ الإنسانَ في مالِه مِن ضَرَرٍ بغيرِ جِنايةٍ منه. يقال: غَرِمَ كذا غُرْماً ومَغْرَماً، وأُغْرِمَ فلانٌ غَرامةً، والغَريمُ يقالُ لـمَن لهُ الدَّينُ ولـمَن عليه الدَّين. والغَرامُ: ما يَنُوبُ الإنسانَ مِن شدّةٍ ومُصيبة. وقال ابنُ الأعرابيِّ: الغَرَامُ: الشرُّ الدائم، والعذابُ[1].

قولُه: (**يومُ النِّسَار ويومُ الجِفَار**)[2]، **الجوهري**: النِّسارُ، بكسرِ النُّون: ماءٌ لبني عامر، ويومُ نِسارٍ لبني أَسَدٍ وذُبْيَان على بني جُشَمَ بنِ مُعاويةَ. وقال: الجِفارُ أيضاً: ماءٌ لبني تميم بنَجْد، ومنه: يومُ الجِفَار، وأنشَدَ البيتَ[3].

قولُه: (**إنْ يُعاقِبْ**) البيت[4]، لا يبالي: أي: لا يكترثُ بقولِ إن يعاقبِ الأعداءَ يكنْ غراماً، وإن يُعطِ الأولياءَ فإنهُ لا يبالي بإعطاءِ الكثير.

---

(١) «مفردات القرآن» ص٦٠٦.

(٢) البيتُ لبشير بن أبي خازم في «ديوانه» ص١٩٠.

(٣) هذه الفقرة سقطت من (ط).

(٤) للأعشى في «ديوانه» ص١٦٧.

ومنه: الغَريم؛ لإلحاحِه ولزامِه. وَصَفَهم بإحياءِ الليل ساجِدِين وقائمين، ثُمَّ عقَّبة بذِكْر دعوتِهم هذه؛ إيذاناً بأنهم مع اجتهادِهم خائفُون مُبتهِلُون إلى الله في صَرْفِ العذاب عنهم، كقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْتُونَ مَآ ءَاتَوا۟ وَّقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ﴾ [المؤمنون: ٦٠]. ﴿سَآءَتْ﴾ في حُكم «بِئستْ»، وفيها ضميرٌ مُبهَم يفسِّره ﴿مُسْتَقَرًّا﴾، والمخصُوصُ بالذمِّ محذوف، معناه: **ساءت مُستقرًّا ومقامًا هي**. وهذا الضميرُ هو الذي رَبَطَ الجملةَ باسمِ «إنّ» وجَعَلَها خبراً لها. ويجوزُ أن يكونَ ﴿سَآءَتْ﴾ بمعنى: أَحزنَتْ. **وفيها ضميرُ اسم «إنّ»**. و﴿مُسْتَقَرًّا﴾ حالٌ أو تمييز، والتَّعليلانِ **يصحُّ أن يكونا مُتداخلَيْن** ومُترادفين، وأن يكونا مِنْ كلامِ الله، وحكايةً لقولهم.

قولُه: (**ساءت مُستقرًّا ومقاماً هي**)، قال صاحبُ «المطلع»: فإنْ قيل: كيف ذكَّرَ المفسِّرَ والمفسَّرُ مؤنّثٌ؟ قلت: لـمّا أَنَّثَ المفسَّرَ بمعنى الدارِ والمنزلة، وجَبَ تأويلُ المفسِّرِ به، كأنه قيل: ساءتِ الدارُ أو المنزِلةُ داراً أو منزلةً، وإنّما وجَبَ تأنيثُه نَظَراً إلى المخصُوص بالذمِّ كما نَظَرَ ذو الرُّمّةِ في الزَّوْرَقِ إلى تأويلِ السّفينة، حيث كان المخصُوصُ بالمَدْح مؤنّثاً في قولِه:

أو حـــرةٌ عَـــيْطَلٌ ثَبْجـــاءُ مُجْفَرَةٌ   دعائِمُ الزَّوْرِ نعمت زَوْرقُ البلدِ[1]

الحرّةُ: الناقةُ الكريمةُ، والعَيْطَلُ: الطّويلةُ العُنُق. الثَّبَجُ: شديدُ الثَّبَج، وهُو الظَّهْر، وقيل: ما بيْنَ الكاهلِ إلى الظَّهْر، والمُجْفَرةُ: الشّديدةُ الجَفْرةِ وهِي الوَسَط، والزَّورُ: أعلى الصَّدر.

قولُه: (**وفيها ضميرُ اسم «إنّ»**)، وقال صاحبُ «المطلع»: والتأنيثُ لاسم «إن»، وهِي جهنّمُ، لأنه ضميرُها.

قولُه: (**يصحُّ أن يكونا متداخلَيْن**)، أي: يكونُ قولُه: ﴿إِنَّ عَذَابَهَا﴾ تعليلاً لقولِه: ﴿ٱصْرِفْ عَنَّا عَذَابَ جَهَنَّمَ﴾، وقولُه: ﴿إِنَّهَا سَآءَتْ﴾ تعليلاً لقولِه: ﴿إِنَّ عَذَابَهَا كَانَ

---

(١) «ديوان ذي الرمّة» ص٢٠٣.

[﴿ وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَنفَقُواْ لَمۡ يُسۡرِفُواْ وَلَمۡ يَقۡتُرُواْ وَكَانَ بَيۡنَ ذَٰلِكَ قَوَامٗا ﴾ ٦٧]

قُرِئ: ﴿يَقۡتُرُواْ﴾ بكسرِ التاء وضمِّها، و: (يُقتِروا) بتخفيفِ التاء وتشديدها. والقَتْر والإقتارُ والتَّقتير: التَّضييق الذي هو نقيضُ الإسْراف. والإسرافُ: مُجاوزة الحدِّ في النَّفَقة. وَصَفَهم بالقصدِ الذي هو بين الغُلوِّ والتقصير، وبمِثْله أُمِرَ رسولُ الله ﷺ: ﴿ وَلَا تَجۡعَلۡ يَدَكَ مَغۡلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبۡسُطۡهَا كُلَّ ٱلۡبَسۡطِ ﴾ [الإسراء: ٢٩]. وقيل: الإسرافُ إنما هو الإنفاقُ في المعاصي، فأمّا في القُرَبِ فلا إسرافَ. وسَمِعَ رجلٌ رَجلًا يقول: لا خيرَ في الإسراف. فقال: لا إسرافَ في الخير. وعن عمرَ بنِ عبد العزيز: أنه شَكَرَ عبدَ الملك بنَ مروانَ حين زوَّجه ابنتَه وأحسن إليه، فقال: وَصلْتَ الرَّحمَ وفَعلتَ وصنعتَ، وجاء بكلامٍ حَسَن، فقال ابنٌ لعبدِ الملك: إنما هو كلامٌ أعدَّه لهذا المقام، فسكتَ عبدُ الملك، فلما كان بعدَ أيامٍ دَخل عليه والابنُ حاضر، فسأله عن

غَرَامًا﴾، وكونُهما مترادفَيْنِ أن يكونَا تعليلَيْنِ لقولِه: ﴿رَبَّنَا ٱصۡرِفۡ عَنَّا عَذَابَ جَهَنَّمَ﴾، قال الإمامُ: كلاهُما يُمكنُ أن يكونَ ابتداء كلام الله، ويُمكنُ أن يكونَ حكايةً لقولِهم، فقولُه: ﴿إِنَّ عَذَابَهَا كَانَ غَرَامًا﴾ إشارةٌ إلى كونِها مَضَرّةً خالصةً عن شوائبِ النَّفْع.

وقولُه: ﴿ إِنَّهَا سَآءَتۡ مُسۡتَقَرّٗا وَمُقَامٗا ﴾ إشارةٌ إلى كونِها دائمةً، والفَرْقُ بيْنَ المستقرِّ والـمُقام فإنّ المستَقرَّ للعُصاةِ مِن أهلِ الإيمان، فإنّهم يستقرُّونَ فيها ولا يُقيمونَ، والإقامةُ للكُفّار(١).

قولُه: (قُرِئ: ﴿يَقۡتُرُواْ﴾، بكسر التاءِ وضمِّها)، نافعٌ وابنُ عامر: «ولم يُقتِروا» بضمِّ الياءِ وكسرِ التاء، منَ الإقتار، وابنُ كثيرٍ وأبو عَمْرو: بفَتْح الياءِ وكسرِ التاء، والباقونَ: بفَتْح الياءِ وضمِّ التاء(٢).

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٤: ١٠٩).

(٢) انظر توجيه هذه الاختيارات في «حجّةِ القراءات» ص٥١٣-٥١٤.

نَفَقتِه وأحواله، فقال: **الحَسَنة بين السيِّئتَيْن**، فعرف عبدُ الملك أنه أراد ما في هذه الآية، فقال لابنه: يا بُنيَّ، أهذا أيضاً مما أعدَّه؟! وقيل: **أُولئك أصحابُ محمد ﷺ**، كانوا لا يأكُلُون طعاماً للتنعُّم واللَّذَّة، ولا يَلبَسُون ثوباً للجَمالِ والزِّينة، ولكن كانوا يأكلونَ ما يسدُّ جَوْعتَهم ويُعينُهم على عبادة ربِّهم، ويَلبَسُون ما يَستُر عَوْراتِهم ويكنُّهم من الحَـرِّ والقَرِّ، وقال عمرُ رضي الله عنه: كفى سَرَفاً أن لا يَشتهي رَجلٌ شيئاً إلّا اشتراه فأكَلَه. والقَوام: العَدْلُ بين الشيئَيْن لاستقامةِ الطَّرَفَيْن واعتدالهما. **ونظيرُ القوام مِنَ الاستقامة: السَّواءُ من الاستواء.** ....

قولُه: (**الحسَنةُ بيْنَ السيِّئتَيْن**)، أي: الاقتصادُ، وهُو حسَنةٌ بيْنَ الإسرافِ والتقتير، وهما سَيِّئتانِ، ومِن كلام بعضِهم:

كِلا طَرَفَيْ [قَصْدِ] الأمورِ ذميمُ(١)

وخيرُ الأمورِ أوسَاطُها.

قولُه: (**وقيل: أولئك أصحابُ محمّدٍ صَلَواتُ الله عليه**)، عطفٌ على قولِه: «وَصَفَهم بالقَصْدِ الذي هُو بيْنَ الغُلوِّ والتقصير»، وعلى الأوّل كان عامّاً فيهم وفي غيـرِهم. والمرادُ بالإنفاقِ الوَسَطِ: السَّخَاوةُ التي هِي بيْنَ التبذيرِ والبُخْل. وعلى الثاني، الوَسَطُ: عبارةٌ عنِ الإنفاقِ على أنفُسِهم بما لا يَبلُغُ إلى حَدِّ التلَذُّذِ والتنعُّم، بل يكونُ سَدَّ الجَوْعة، وسِتْرَ العورة.

قولُه: (**ونَظِيرُ القَوام منَ الاستقامة: السَّواءُ منَ الاستواء**)، يعني: نَظيرُهُ في عِلّةِ التسميةِ به، لا أنهُ مشتَقٌّ منه؛ لأنَّ الثُّلاثيَّ لا يُشتَقُّ منَ المزيد، أي: إنّما قُلنا: قَواماً للشيءِ الذي هُو عَدْلٌ بيْنَ الشيئَيْنِ لاستقامةِ الطّرفَيْن، وكذلك السَّواءُ منَ الاستواء.

---

(١) للإمام الخطابي، ذكره الثعالبي في «يتيمة الدهر» (٢: ٩٤) وصَدْرُ البيت:

ولا تَغْلُ في شيءٍ من الأمرِ واقتَصِد

وقبْلَ البيت:

تسـامَحْ ولا تَسْـتوفِ حقّك كُلَّه ... وأبْـقِ فلم يسـتقصِ قَـطُّ كريم

والبيتان ذكرهما الخطابي في كتابه «العزلة» ص٢٣٧.

وقُرِئ: (قِواماً) بالكسر؛ وهو ما يُقامُ به الشيء، يقال: أنتَ قِوامُنا، بمعنى: ما تُقام به الحاجةُ لا يَفضُلُ عنها ولا ينقص. والمنصُوبانِ ـ أعني ﴿بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا﴾ ـ جائزٌ أن يكونا خَبرَيْن معاً، **وأن يُجعلَ** ﴿بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾ **لغواً**، و﴿قَوَامًا﴾ **مُستقرًّا**، وأن يكونَ الظَّرفُ خبراً، و﴿قَوَامًا﴾ حالًا مؤكِّدة. وأجازَ الفرَّاء أن يكونَ ﴿بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾ اسمَ «كان»، على أنه مبنيٌّ؛ لإضافته إلى غيرِ متمكِّن، كقوله:

لم يَمنَعِ الشُّرْبَ مِنها غيْرَ أن نَطَقَتْ

قولُه: (**وقُرِئ: «قِوَاماً»، بالكسر**)، قال ابنُ جِنِّي: قَرأَها حسّانُ بنُ عبدِ الرَّحمٰن صاحبُ عائشةَ رضيَ اللهُ عنها ويَرْوي عنهُ قَتَادةُ[1]. القَوَام بالفَتْح: الاعتدالُ في الأمر، وبالكسرِ: مِلاكُ الأمرِ وعِصَامُه، فلوِ اقتصَرَ على قولِه: ﴿وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾ كان كافياً، فـ﴿قَوَامًا﴾ تأكيدٌ، وجارٍ مَـجْرَى الصِّفة، أي: توسُّطاً مُقيماً للحالِ وناظماً، كالصِّفاتِ المؤكَّدة، قال اللهُ تعالى: ﴿وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ﴾ [النجم: ٢٠] فالأُخرى توكيدٌ[2].

قولُه: (**وأن يُجْعَلَ ﴿بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾ لَغْواً، و﴿قَوَامًا﴾ مُستَقَرًّا**)، قيل: إطلاقُ المُستقرِّ على ﴿قَوَامًا﴾ معَ أنهُ غيرُ ظَرْف؛ لمُزاوَجةِ الكلام، وهُو كونُه مذكوراً معَ الظَّرف، وهُو بيْنَ ذلك. قالَ ابنُ الحاجِب: المُستَقرُّ: ما كان خبَراً محتاجاً إليه، وسُمِّي مُستَقرّاً؛ لأنهُ يتعلَّقُ بالاستقرار، فالاستقرارُ فيه هُو مستَقرٌّ فيه، أي: موضعٌ للتقرير، ثُم حَذَفَ لفْظَة «فيه» اختصاراً، واللَّغوُ: هُو ما لو حُذِفَ لكان الكلامُ مستَغْنًى عنه.

قولُه: (**لم يَمْنَعِ الشُّربَ منها غيرَ أنْ نَطَقَت**)، تمامُه:

حمامةٌ في غُصونٍ ذاتِ أوقالِ[3]

---

(١) ذكره ابن حبّان في «الثقات» (٤: ١٦٤) برقم (٢٣٠٠) وقال: يروي المراسيل، روى عنه قتادة.

(٢) «المحتسب» (٢: ١٢٥).

(٣) البيت لأبي قيس بن رفاعة يصفُ ناقتَه، كما في «مشاهد الإنصاف» (٢: ٤٢٢).

وهو مِنْ جهةِ الإعراب لا بأسَ به، ولكن المعنى ليس بقويٍّ؛ لأنَّ ما بين الإسراف والتقتيرِ قَوامٌ لا محالة؛ **فليسَ في الخَبر الذي هو مُعتمَدُ الفائدةِ فائدةٌ.**

منها: ضميرُ الراحلة. الأَوْقالُ: جَمْعُ وَقْل، وهُو الحجارةُ. أي: في غُصُونٍ نابتةٍ بأرض ذاتِ أوْقال، وقيل: الوَقْلُ: شجَرُ المَقْل، يقولُ: لم يَمنَع الراحلةَ الشُّربَ إلّا صوتُ حمامة، أي: إنّها حديدةُ الحِسِّ، فيها فَزَعٌ وذُعرٌ لِحِدّةِ نفْسِها. والاستشهادُ في قولِه: «غيرَ أن نَطَقَتْ»، وهُو فاعلُ «يَمنَع»، وإنّما بُنِي؛ لإضافتِه إلى المَبْني.

قولُه: (**فليس في الخبرِ الذي هُو معتمَدُ الفائدة فائدةٌ**)، وفائدتُه: بيانُ اتّصافِ المخبَرِ عنهُ بالخبَر، فيجبُ أن يكونَ وَصْفُ الشيء بغيرِه؛ ليُفيدَ لا بنفْسِه لئلّا يؤدِّيَ إلى أن يقالَ: وكان القَوامُ قَواماً. وأجابَ عنهُ صاحبُ «المطلع»: أنّ ما بيْنَ الإسرافِ والإقتارِ لا يَلزَمُ أن يكونَ قَواماً، أي: عَدْلاً؛ لأنهُ يجوزُ أن يكونَ دونَ الإسرافِ بقليل، أو فوقَ الإقتارِ بقليل فما بينَهما وَسْطٌ، بسكونِ السِّين، يتناوَلُ العَدْلَ وغيرَه، فالتقديرُ: وكان الوسْطُ مِن ذلك قَواماً. والجوابُ عنهُ: أنهُ يَلزَمُ مِن هذا الحَرَجُ المَنْفيُّ في قولِه تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨] فإنّ في إيقاعِ قَواماً على ما قَرَّرَه الدِّلالةَ على مُراعاةِ حاقِّ الوسْط، بمعنى أنّ قولَه: ﴿بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾ كان يَحتمِلُ معنى الوسْطِ بالسُّكونِ الذي هُو اسمٌ مُبهَم لداخِلِ الدائرة، فأخبَرَ بقولِه: ﴿قَوَامًا﴾ أنّ المرادَ منهُ الوَسَط بالتحريك، الذي هُو اسمٌ لعَيْنِ ما بيْنَ طَرَفَي الشيءِ كمَركَزِ الدائرة، ولا ارتيابَ أنّ مراعاةَ ذلك متعَذِّرٌ ولا يتيسَّرُ إلّا بالنُّدرة.

وقال صاحبُ «الفرائد»: ما أورَدَه صاحبُ «الكشّاف» على الفَرّاءِ واردٌ عليه في قولِه: «المنصُوبانِ ـ أعني ﴿بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا﴾ ـ جائزٌ أن يكونا خبَرَيْنِ معاً، ويُمكنُ أن يُقال: المرادُ منَ القَوام: العَدْلُ، فصَحَّ أن يكونَ خبَرا لـ ﴿بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾ ولا يَخْلو عن فائدة».

والجوابُ عنهُ ما ذكَره ابنُ جِنِّيٍّ، أنّ الثانيَ جارٍ مَجْرى الصِّفةِ المؤكِّدة، كأنهُ قيل: كان إنْفاقُهم وَسْطاً بسكونِ السِّين البتّةَ، لا أنّ الإنفاقَ في عَيْنِ الوسْطِ لا يتَجاوَزُهُ أصلاً، كما يَلزَمُ منَ الاسم والخبَرِ إذا اتّحدا معنًى. والجوابُ عن قولِه: المرادُ منَ القَوام العَدْلُ: هُو ما أُجيبَ عن صاحبِ «المَطلَع».

[﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَٰهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ ۚ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۞ يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا ۞ إِلَّا مَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَٰئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ ۗ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ ٦٨ - ٧٠]

﴿حَرَّمَ اللَّهُ﴾ أي: حرَّمها. والمعنى: حرَّم قتْلَها. و﴿إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ متعلِّق بهذا القتلِ المحذوف. أو بـ﴿وَلَا يَقْتُلُونَ﴾. **ونفيُ هذه المقبَّحاتِ العِظام عن الموصُوفِين بتلك الخِلالِ العظيمة في الدِّين؛ للتعريضِ بما كانَ عليه أعداءُ المؤمنين من قُريشٍ** وغيرِهم، كأنه قيل: والذين برَّأهم الله وطهَّرهم ممَّا أنتم عليه. والقتلُ بغير حقٍّ يَدخلُ فيه الوأْدُ وغيرُه. **وعن ابنِ مسعود رضي الله عنه: قلتُ: يا رسولَ الله، أيُّ الذَّنْب أعظم؟** قال: «أن تَجعلَ لله نِدًّا وهو خَلَقَك» قلتُ: ثم أيٌّ؟ قال: «أن تقتُلَ وَلدَك خشيةَ أن يأكُلَ معك» قلتُ: ثم أيٌّ؟ قال: «أن تُزانيَ حَلِيلةَ جارِك»، فأنزل اللهُ تصديقَه. وقُرئ: (يُلَقَّ فيه أثاماً). **وقُرئ: (يَلْقَى) بإثبات الألِف**، وقد مرَّ مثلُه. والأثام: جزاءُ الإثم، بوزن الوَبال والنَّكال ومَعْناهما، قال:

قولُه: (**ونَفْيُ هذه المُقبَّحاتِ العِظام عن الموصُوفينَ بتلك الخِلال العظيمةِ في الدِّينِ للتعريضِ بما كان عليه أعداءُ المؤمنينَ مِن قُرَيْش**)، يَعضُدُ ما ذهَبْنا إليه مِن أنّ قولَه: ﴿وَعِبَادُ الرَّحْمَٰنِ﴾ مقابِلٌ للقائلينَ: ﴿وَمَا الرَّحْمَٰنُ أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا﴾، فمَدَحَهُم اللهُ بتلك الخِلالِ الحَميدةِ التي تختَصُّ بأوليائهِ ثُم نفَى عنهم هذه الخِصَالَ الرَّذيلةَ التي عليها أعداؤه.

قولُه: (**عنِ ابنِ مَسْعودٍ رضيَ اللهُ عنه، قلتُ: يا رسُولَ الله، أيُّ الذَّنبِ أعظم؟**)، الحديثُ بتمامِه، أخرَجه البخاريُّ ومسلمٌ وغيرُهما[1].

قولُه: (**وقُرِئ: «يَلْقَى»، بإثباتِ الألف**)، قال في «المطلع»: جَعَلَ أثَرَ الجازِم حَذْفَ الحركةِ منَ المعتَلِّ لا حَذْفَ الألفِ كقولِه:

---

(١) أخرجه البخاري (٤٤٧٧) ومسلم (٨٦).

جَزى اللهُ ابنَ عُرْوةَ حيثُ أمسى عَقُوقًا والعُقوقُ لهُ أثامُ

وقيل: هو الإثم. ومعناه: يلقَ جزاءَ أثام. وقرأ ابنُ مسعود: (أَيّامًا)، أي: شدائدَ، يقال: يومٌ ذو أيّام؛ ....

ألم يأتيكَ ـ والأنباءُ تُنمي ـ بما لاقَتْ لَبُونُ بني زيادِ[1]

«والأنباءُ تُنمي»: جُملةٌ معترِضةٌ، و«بما لاقَتْ»: متعلِّقٌ بـ«يأتيك».

قولُه: (جَزَى اللهُ ابنَ عُروة) البيت[2]، العَقُوقُ: العاقُّ، والعُقُوقُ، بالضمِّ: مصدرٌ، وهُو تَرْكُ بِرِّ الوالدَيْنِ وقَطْعُه، وكذا في الرَّحِم، وعَقُوقاً: نَصْبٌ على الحال، ومعناه: جزَى اللهُ ابنَ عُروةَ شرَّ جزاءٍ عاقًّا والعَقُوقُ لهُ جزاءٌ سيِّئ.

قولُه: (وقيل: هُو الإثمُ، ومعناه: يَلْقَ جزاءَ أثام[3]) يريدُ أنّ «الأثام» إمّا أن يُرادَ به جزاءُ الإثم كالثَّوابِ لجزاءِ الطاعة، وإمّا أن يُرادَ به مُطلَقُ الإثم، فحينَئذٍ يَحتاجُ إلى تقديرِ مضاف، وهُو المرادُ بقولِه: «ومعناه: يَلْقَ جزاءَ أثام».

الأساس: كانوا يَفْزَعونَ منَ الأنام[4] أشدَّ ما يفزَعون َمنَ الأثام، وهُو وَبَالُ الإثم، قال:

لقد فَعَلَتْ هذي النَّوى بيَ فَعْلةً أصابَ النَّوَى قبلَ المماتِ أثامُها[5]

قولُه: (يومٌ ذو أيّام)، **الأساس**: ويومٌ ذو أيّام: كأيّام. قال النابغةُ:

---

(١) البيت لقيس بن زهير العبسي. انظر: «الأغاني» (١٧: ٢٠١). وانظر توجيه القراءة في «البحر المحيط» (٨: ١٣٠).

(٢) ذكره أبو عُبَيْدة في «مجاز القرآن» (٢: ٨١) وعزاه لبلعاءَ بن قيس الكناني. ونقله أبو علي الفارسي في «الحجّة للقرّاءِ السبعة» (٣: ٢١٦) وقال: وأنشد ـ يعني أبا عُبَيْدة ـ لمسافع العبسيِّ. فلْيُحرَّر.

(٣) زاد في (ح): «الأساس: كانوا يفزعون من الأثام».

(٤) في الأصول الخطية: «الآثام» وصوّبناه من «أساس البلاغة».

(٥) ذكره الزمخشري في «أساس البلاغة» (أثم) من غير عَزْوٍ لأحد.

لليومِ العَصيب. ﴿يُضَـٰعَفۡ﴾ بدلٌ من ﴿يَلۡقَ﴾؛ لأنهما في معنًى واحد، كقوله:

مَتى تَأتِنا تُلمِـمْ بنا في دِيارِنا ... تَجِدْ حَطَباً جَزْلاً وناراً تَأَجَّجَا

وقُرِئ: (يُضَعَّف)، و(نُضَعِّف له العذابَ)، بالنُّون ونصبِ العذاب. وقُرِئ

إنّي لأخشـى عليكُـمْ أن يكونَ لكُمْ ... مِن أجلِ بَغْضائهمْ يـومٌ[1] كأيّامِ[2]

وذُكِرَ في أيام العرَبِ كذا، أي: في وقائِعها. ﴿وَذَكِّرۡهُم بِأَيَّىٰمِ ٱللَّهِ﴾ [إبراهيم: ٥] أي: بِدَمادِمِه على الكَفَرة.

قولُه: (لليوم العَصِيب) **الأساس**: عصب القومُ بفلانٍ: أحاطوا به، ووَجَدْتُهم عاصبينَ به، ومنهُ: ﴿هَٰذَا يَوۡمٌ عَصِيبٌ﴾ [هود: ٧٧] وعَصَبْصَب، وقيل: اعصَوْصَبَ واعصَبْصَبَ، والقومُ: إذا اجتَمَعوا، واليومُ: إذا اجتَمَعتْ فيه الشّدائد.

قولُه: (متى تأتِنا تُلْمِمْ) البيت[3]،«تلمم»، أي: تَنزِلْ، وهُو بَدَلٌ مِن «تَأْتِنا»، والألفُ في «تأَجَّجَا» للتّثنية، وذُكِّرَ لتغليبِ الحَطبِ على النار. وقيل: تَأَجَّجَنَ بالنُّون الخفيفة، كقولِه تعالى: ﴿لَنَسۡفَعَۢا﴾ [العلق: ١٥]، وكقولِ الشاعر:

ولا تَعبُدِ الشيطانَ واللهَ فاعبُدا[4]

أي: فاعبُدَنْ، وقد مضَى في «آلِ عمرانَ» تحقيقُ هذا البَدَلِ عنِ ابنِ جِنّي.

قولُه: (وقُرِئ: «يُضَعَّف» و«نُضعِّف»)، ابنُ عامرٍ وأبو بكر: «يُضاعَفُ لهُ» «ويَخلُدُ» برَفْعِ الفاءِ والدّال، والباقونَ: بجَزْمِهما، وابنُ كثيرٍ وابنُ عامرٍ على أصلِهما: يَحذِفانِ الألفَ ويشدِّدانِ العَيْنَ[5].

---

(١) في (ط): «يوماً».

(٢) «ديوان النابغة الذبياني» ص٨٢.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) سبق تخريجه من «ديوان الأعشى».

(٥) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع (٢: ١٤٧) و«حجّة القراءات» ص٥١٤.

بالرفع على الاستئناف، أَوْ على الحال، وكذلك (يَخلدْ) وقرئ: (ويُخلَد) على البناءِ للمفعول مخَفَّفاً ومثقَّلاً، من الإخْلاد والتَّخليد. **وقرئ: (وتَخْلُد) بالتاءِ على الالتفات، ﴿يُبَدِّلُ﴾ مخفَّف ومثقَّل**، وكذلك ﴿سَيِّـَٔاتِهِمْ﴾. فإن قلتَ: ما معنى مُضاعَفةِ العذاب **وإبدالِ الحسناتِ سيِّئات**؟ قلتُ: إذا ارتكَبَ المشركُ معاصيَ مع الشِّركُ عُذِّب على الشِّركِ وعلى المعاصي جميعاً، فتُضاعَفُ العُقوبة لمضاعفةِ المُعاقَب عليه. **وإبدالُ السيِّئاتِ حسنات: أنه يَمحُوها بالتوبة، ويُثبت مكانَها الحَسنات:** ....

قولُه: (وقُرِئَ: «تَخْلُدُ»[1] **بالتاءِ على الالتفات**)، قال ابنُ جِنِّي: قرَأَ طلحةُ بنُ سُلَيْمان: «نُضَعِّفْ» بالنُّون، و«العذابَ» بالنَّصب، «وتَخْلُدْ فيه»: جَزْم، أي: تَخْلُدْ فيه أيُّها المُضَعَّفُ على تَرْكِ الغَيْبة إلى الخِطاب[2].

في «عِلَلِ القرآنِ»[3] للأزهريِّ: اتَّفَقَ القُرّاءُ كلُّهم على «يَخْلُد» بفتح الياء وضمِّ اللام[4].

قولُه: (﴿يُبَدِّلُ﴾، **مخفَّفٌ ومُثقَّل**)، أي: قُرِئ: ﴿يُبَدِّلُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِهِمْ﴾ بتثقيلِ الدالِ: سبعةٌ، وبالتخفيفِ: شاذٌّ[5].

قولُه: (**وإبدالُ الحسَناتِ سيِّئات**)، خلافُ ما في التِّلاوة.

قولُه: (**وإبدال السيِّئات حسَنات: أنه يَمْحُوها بالتّوبة ويُثبتُ مكانَها الحسَنات**)، قال مُحيي السُّنة: ذهبَ جماعةٌ إلى أنّ هذا التبديلَ في الدُّنيا؛ قال ابنُ عبّاس، وسعيدُ بنُ جُبَيْر، والحسَنُ، ومُجاهدٌ، والسُّدِّيُّ، والضَّحّاكُ: يُبدِلُهُمُ الله بقبائح أعمالِهم في الشِّركِ محاسنَ الأعمالِ في الإسلام، فيُبدِلُهم بالشِّركِ إيماناً، وبقَتْلِ المؤمنينَ قتْلَ المشركين، وبالزِّنا عِفَّةً وإحصاناً.

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «وتخلد».

(٢) «المحتسب» (٢: ١٢٥-١٢٦).

(٣) وهو مما لم يُطبع من مصنّفاته. ذكره الداوودي في «طبقات المفسّرين» (٢: ٦٦) بلفظ: «عِلل القراءات».

(٤) وهذا الذي نقله الإمام الطيبي قد ذكره الإمام الأزهري في كتابه الآخر «معاني القراءات» ص٣٤٣.

(٥) وهي روايةٌ عن عاصم كما في «مختصر شواذّ القرآن» ص١٠٥.

....

وقال سعيدُ بنُ المسيِّبِ ومكحولٌ: يُبدِلُ الله سيِّئاتِهِمُ التي عَمِلوها في الإسلام حسَناتٍ يومَ القيامة، يَدُلُّ عليه حديثُ أبي ذَرّ، قال النبيُّ ﷺ: «إنّي لأعلَمُ آخِرَ رجُلٍ يخرُجُ منَ النار، يُؤتَى بالرجُل يومَ القيامة فيقالُ: اعرِضوا عليه صِغارَ ذنوبِه، ويُخبَّأُ عنه كبارُها، فيقالُ له: عمِلتَ يومَ كذا وكذا وهُو مُقِرٌّ لا يُنكِر، وهُو مشفقٌ مِن كبارِها، فيقال: أعطوهُ مكانَ كلِّ سيِّئةٍ حسَنة، فيقولُ[1]: إنّ لي ذُنوباً ما أراها هاهنا». قال أبو ذرّ: فلقد رأيتُ النبيَّ ﷺ ضَحِكَ حتّى بَدَتْ نَواجِذُه. رَواهُ التِّرمذيُّ[2]. ورَواه مسلمٌ[3] أيضاً عن أبي ذَرٍّ مَع تغييرٍ فيه.

فهذه المعاملةُ معَ مَن هُو آخِرُ الناس خُروجاً منَ النار، فكيف بالمؤمنِ التائبِ الآتي بالأعمالِ الصّالحة؟

ورَوَى الإمامُ عن سعيدِ بنِ المُسيِّبِ ومكحولٍ: تُمحَى السيِّئةُ ويُثْبتُ لهُ بَدَلَها الحسَنةُ، لِما وَرَدَ: «ليتمنَّيَنَّ أقوامٌ أنّهم أكثَروا منَ السيِّئات»، قيل: مَن هم؟ قال: «الذين يُبدِّلُ اللهُ سيِّئاتِهم حسنات»[4]، ولا يَبعُدُ ذلك مِن حيث الدّليلُ؛ فإنّ التائبَ النادمَ كلّما تَحسَّرَ على ذنبٍ صدَرَ منهُ واستغفَرَ اللهَ تعالى لأجْلِه أو خَضعَ واستكانَ، نالَ منَ الزُّلْفى منَ الله منَ الدَّرجاتِ ما لا يَنالُهُ بالطاعة.

ثُم النَّظْمُ يُساعدُ هذا التأويلَ، فإنّ الإشارةَ بقولِه: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ﴾ ما سَبَقَ منَ الشِّركِ بالله، وقَتْلِ النفْسِ المُحرَّمة، والزِّنا، وقد تَرتَّبَ عليه مضاعَفةُ العذاب، والتخليدُ والإهانةُ، واستثنَى منَ الوعيدِ المؤمنَ التائبَ الآتيَ بالأعمالِ الصّالحة، فحينَئذٍ لم يُفِدْ إذا عُقِّبَ بقولِه: ﴿فَأُولَٰئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ﴾، وفُسِّرَ بمَحْوِ الذُّنوبِ وإثباتِ

---

(١) في (ح) و(ف): «فيقال».

(٢) «معالم التنزيل» (٦: ٩٧) والحديثُ أخرجه الترمذي (٢٥٩٦) والبغوي في «شرح السنة» (١٥: ١٩٢).

(٣) «صحيح مسلم» (١٩٠).

(٤) «مفاتيح الغيب» (٢٤: ١٢٩). وانظر الأثر المذكور في «جامع البيان» للطبري (١٧: ٥١٧).

الإيمـانَ، والطاعة، والتقوى. وقيـل: يُبدِّلهم بالشِّرك إيماناً، وبقَتْلِ المسلمين قتْلَ المشركين، وبالزنى عِفّةً وإحصاناً.

[﴿ وَمَن تَابَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَإِنَّهُۥ يَتُوبُ إِلَى ٱللَّهِ مَتَابًا ﴾ ٧١]

يريد: ومَن يتركِ المعاصيَ ويَندَمْ عليها ويَدخُلْ في العملِ الصالح فإنه بذلك تائبٌ إلى الله ﴿مَتَابًا﴾ **مَرْضيًّا عندَه مُكفِّراً** للخَطايا محصِّلاً للثواب. **أو: فإنه تائبٌ متاباً إلى اللّـهِ** الذي يَعرف حقَّ التائبين ويفعلُ بهم ما يَستوجِبون، والذي يحبُّ التوَّابينَ

الإيمانِ والطاعةِ والتقوى إفادةَ ما إذا قيل: بفَضْلِ الله عليهم بالثّوابِ والكرامات، وأن يُبدِّلَ اللهُ سيِّئاتِهم حسَناتٍ يومَ القيامة، لا سيَّما إيرادُ إبدالِ السيِّئاتِ بالحسَنات بعدَ اسم الإشارة المُؤْذِنِ بأنّ ما يَرِدُ عَقِيبَه جديرٌ بمَن قبلَه؛ لأجْلِ اكتسابه الخِلالَ الحميدةَ، والمذكورُ قبلَه: التائب، والخِصالُ الحميدةُ: الإيمانُ والأعمالُ الصّالحةُ، فلا بدَّ إذاً مِن أمرٍ آخَرَ زائدٍ وليس ذلك إلا الثوابَ في الآخِرة.

ويؤيِّدُه قولُه: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ أي: غفوراً حيثُ حَطَّ عنهم بالتّوبةِ والإيمانِ مُضاعفةَ العذاب، والخُلودَ في النارِ والإهانةَ، رحيماً حيثُ بَدَّلَ سيِّئاتِهم بالثوابِ الدائم، والكرامةِ في الجنّة، وكذا تذييلُ الكلام بقولِه: ﴿ وَمَن تَابَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَإِنَّهُۥ يَتُوبُ إِلَى ٱللَّهِ مَتَابًا ﴾ المُفسَّرِ بقولِه: «مَتابا مَرْضِيّاً عندَه مُكفِّراً للخطايا، محصِّلاً للثوابِ وإلى الله الذي يَعرِفُ حقَّ التائبينَ ويفعَلُ بهم ما هُو أهلُه، ويحبُّ التَّوابين»، وأنتَ قد عَلِمتَ أنّ التذييلَ كالتأكيدِ للمُذَيَّل، فلا بدَّ مِن مُراعاةِ معنى الثّوابِ فيه ليَصِحَّ.

قولُه: (﴿مَتَابًا﴾ **مَرْضِيّاً عندَهُ مكفِّراً**)، وذلك أنّ الشَّرطَ والجزاءَ إذا اتَّحدا معنًى حُمِلَ الجزاءُ على نهايةِ ما يَحتمِلُه منَ المعنى، ونحوَه قولُهم: مَن أدرَكَ الصَّمّان[1] فقد أدرَكَ.

قولُه: (**أو: فإنهُ تائبٌ مَتاباً إلى الله**)، يعني: أُعيدَ المعنى ليُناطَ به صَريحُ اسمِه الجامع؛

(١) في (ح) و(ف): «الضّمان» بالضاد المعجمة، وصوابُه بالصادِ المهملة وتشديد الميم، كما في(ط)، وهو من مراعي العرب الشريفة في بلادِ بني تميم، وكانت العربُ تتمدَّح بنزوله وتقول هذا القول. انظر: «مجمع الأمثال» (١: ٨٦).

ويحبُّ المتطهِّرين. وفي كلامِ بعض العَرَب: **لَلّـهُ أفرحُ بتوبةِ العبد** من المُضِلِّ الواجِد،

ليُؤْذِنَ به أنّ مَن تكونُ توبتُه إلى منِ اسمُه اللهُ فأعظِمْ بتوبتهِ، وقد سَبَقَ أنّ اسمَه الأعظمَ جامعٌ لسائرِ صِفاتِه الحُسْنَى وأسمائه العُظْمى، ولهُ في كلِّ مقام تَجَلٍّ بحسَبِ اقتضاءِ ذلك المقام، والمقابلِ له. وهذا المقامُ مقامُ التَّوبة، فالتّجلّي بوَصْفِ التَّوابيّة، وإليه الإشارةُ بقولِه: «إلى الله الذي يَعرِفُ حقَّ التائبينَ، ويفعَلُ بهم ما يَستوجبونَ، والذي يُحبُّ التَّوابينَ ويحبُّ الـمُتَطهِّرين»، والذي يَفرَحُ بتَوبةِ التائبينَ فَرَحاً لا فَرَحَ فوقَه.

قولُه: (**للهُ أفرَحُ بتوبةِ العَبْد**)، رَوَينا عن البخاريِّ ومسلم والتِّرمذيِّ، عن الحارثِ بن سُوَيْد، قال: سَمِعتُ رسُولَ الله ﷺ يقولُ: «لَلّـهُ أفرَحُ بتَوبةِ عبدِه المؤمنِ مِن رجُلٍ نزَلَ بأرضٍ دَوِيّةٍ مَهْلَكة، مَعه راحلتُهُ عليها طعامُه وشَرابُه، فوَضَعَ رأسَه فنامَ نَوْمةً فاستَيقَظَ وقد ذهبَتْ راحلتُه، فطَلَبَها حتّى إذا اشتَدَّ عليه الحَرُّ والعطَشُ أو ما شاء اللهُ، قال: أرجِعُ إلى مكاني الذي كنتُ فيه، فأنامُ حتّى أمُوتَ، فوَضَعَ رأسَه على ساعِدِه ليموتَ فاستَيقَظَ، فإذا راحلتُه عندَه، وعليها زادُهُ وشَرابُه، فاللهُ أشَدُّ فَرَحاً بتوبةِ العبدِ المؤمنِ مِن هذا براحلتِه»[١]. الدَّوِيَّةُ: الفَلاةُ والمَفَازةُ. والراحلةُ: البعيرُ الذي يَركَبُه الإنسان، ويَحمِلُ عليه متاعَه، والفَرَحُ منَ الله سبحانَه وتعالى: غايةُ الرِّضا.

يقولُ العبدُ العاصي الغريقُ في بَحْرِ المعاصي: أنا أتوَسَّلُ بما صَدَرَ عن صَدْرِ حبيبك لقَبُولِ تَوْبتي ومَحْوِ حَوْبتي: «اللهُمَّ أنت رَبِّي لا إلهَ إلّا أنت، خَلَقْتَني وأنا عبدُك، وأنا على عَهْدِك ووَعْدِك ما استَطعتُ، أعوذُ بكَ مِن شرِّ ما صنَعْتُ، أبوءُ لكَ بنِعمتِكَ عليّ، وأبُوءُ لكَ بذَنْبي، فاغفِرْ لي ذنوبي، فإنهُ لا يَغفِرُ الذُّنوبَ إلا أنت» أخرجَه البخاريُّ والتِّرمذيُّ والنِّسائيُّ، عن شَدّادِ بن أوْس، عن رسُولِ الله ﷺ وهُو سيِّدُ الاستغفارِ[٢].

باءَ بإثمِه يَبُوءُ بَوْءًا، أي: رجَعَ به، وصار عليه. وتقول: باءَ بحقِّه، أي: أقرَّ، وذا يكونُ أبداً بما عليه، لا لهُ.

---

(١) أخرجه البخاري (٦٣٠٨) ومسلم (٢٧٤٤) والترمذي (٢٤٩٧).

(٢) أخرجه البخاري (٦٣٠٦) والترمذي (٣٣٩٣) والنّسائي (٨: ٢٤٦).

والظمآنِ الوارد، والعَقيم الوالد. أو: **فإنه يرجعُ إلى اللّـهِ وإلى ثوابه مَرْجعاً حَسَناً**، وأيّ مَرْجع!

[﴿ وَٱلَّذِينَ لَا يَشۡهَدُونَ ٱلزُّورَ وَإِذَا مَرُّواْ بِٱللَّغۡوِ مَرُّواْ كِرَامٗا ﴾ ٧٢]

يُحتملُ أنهم **يَنفِرُون عن مَحاضِر الكذَّابين** ومجالسِ الخطَّائين فلا يَحضُرونها ولا يَقربونها؛ تنزُّهاً عن مخالطةِ الشرِّ وأهله، وصِيانةً لِدينهم عمّا يَثلِمُه؛ لأنَّ مُشاهدةَ الباطل شركةٌ فيه؛ ولذلك قيلَ في النَّظَّارة إلى كلِّ **ما لم تُسوِّغْه الشريعة**: هم شُركاءُ فاعِليه في

قولُه: (**أو فإنهُ يَرجعُ إلى الله وإلى ثَوابِه مرجعاً حسَناً**)، وعلى هذا معنى «يتوبُ»: يَرجعُ لُغةً.

فإن قلتَ: لِـمَ وضَعَ في الوجهَيْنِ السابقَيْنِ «تائب» في موضع «يَتُوبُ»، وصَرَّحَ في الأخيرِ بالمضارع حيثُ قال: يَرجِعُ؟ قلتُ: ليُؤْذِنَ في الوجهَيْن أنّ المضارعَ للاستمرارِ والدوام، وفي الأخيرِ بأنّ الثّوابَ مُنتظَرٌ.

فإنْ قلتَ: ما الفَرْقُ بيْنَ الوَجْهِ الأوّل والثاني حينَ جَعَلَ الموصُوفَ في الأوّل ﴿مَتَابٗا﴾ وفي الثاني اللهَ تعالى، والشَّرطُ والجَزاءُ متّحِدانِ فيهما؟ قلتُ: ما ذكَرْنا أنّ القَصْدَ الأَوْلى في التكريرِ على الأوّل إلى جَعْلِ الجزاءِ عيْنَ الشَّرطِ مِن غيرِ نظَرٍ إلى ذِكْرِ الله، فوَصَفَ مصدَر الفعل، وعلى الثاني إلى مجرَّدِ إناطةِ اسم الله عَزَّ وجَلّ به، من غيرِ نظرٍ إلى المَنُوطِ به، فوَصَفَ ما جَلَبَ لهُ المُكرَّرَ؛ لأنهُ المقصودُ.

قولُه: (**يَنفِرونَ عن مَحاضِر الكذّابين**)، فالشّهادةُ بمعنى الحُضور، والزُّورُ بمعنى الباطل، **النِّهاية**: الزُّور: الكذِبُ، والباطلُ، والتُّهمةُ. **الأساس**: وفي صَدْرِه زُورٌ: اعوجاجٌ، وهُو شاهدُ زُور.

قوله: (**ما لم تسوّغه الشريعة**) فيدخل فيه أبنية الظَّلَمة وما يلحق بمسجد الضِّرار، هذا بطريق العموم، ويمكن سلوك طريق الخصوص ويُحمل اللغو مجازاً على ما نسقطُه من الأبنية، وقد استعار جريرٌ في الأعيان في قوله:

الإثم؛ لأنّ حُضورَهم ونَظرهم دليلُ الرِّضا به، وسببُ وجودِه، والزيادةِ فيه؛ لأنَّ الذي سَلَّط على فعلِه هو **استحسانُ النَّظَّارة** ورغبتُهم في النَّظرِ إليه، وفي مَواعظِ عيسى بن مريمَ صلوات الله عليه: إيَّاكم ومُجالسةَ الخطَّائين. ويحتملُ أنهم لا يَشهدون شهادةَ الزُّور، فحُذِف المضافُ وأُقِيمَ المُضافُ إليه مقامَه. وعن قتادةَ: مجالِس الباطل. وعن ابنِ الحَنفيَّة: اللَّهو والغِناء. وعن مُجاهد: أَعياد المشركين. اللَّغو: كلُّ ما يَنبغي أن يُلغى ويُطَّرَح. والمعنى: وإذا مَرُّوا بأهلِ اللغو والمُشتغلين به مَرُّوا مُعرِضين عنهم، مُكرِمين أنفُسَهم عن التوقُّف عليهم والخوضِ معهم، كقوله: ﴿وَإِذَا سَمِعُوا۟ ٱللَّغْوَ أَعْرَضُوا۟ عَنْهُ وَقَالُوا۟ لَنَآ أَعْمَـٰلُنَا وَلَكُمْ أَعْمَـٰلُكُمْ سَلَـٰمٌ عَلَيْكُمْ لَا نَبْتَغِى ٱلْجَـٰهِلِينَ﴾ [القصص: ٥٥]،

ويذهـــبُ بينها المرئـــيُّ لغواً كما ألغيـــت بالديـــة الحوارا

وهي استعارة مصرّحة تحقيقية، فالقرينة استعمال المرور فيه، فالمناسب أن يحمل الشهود على الحضور، ويجعل الزور استعارةً عنها؛ لأنها باطلة كما استعير ﴿شَفَا جُرُفٍ هَارٍ﴾ [التوبة: ١٠٩] للقاعدة الباطلة لمسجد الضرار، فيكون اللغو مظهراً وُضع موضعَ المضمَر، كأنه قيل: لا يحضرون تلك المشاهدَ، وإذا مرُّوا بها مرُّوا غيرَ ملتفتين إليها ولا يجيلون النظرَ إليها استحساناً؛ لأنّ قصدهم في البناء سلبُ نظر الخلق إليها. قال أبو حامد في «الإحياء»: إن السلاطين في زماننا هذا ظلمة قلّما يأخذون شيئاً على وجهه بحقّه؛ فلا يحلُّ معاملتهم ولا معاملةُ مَن يتعلّق بهم، حتى القاضي، ولا التجارة في الأسواق التي بنَوْها بغير حقّ، والورعُ اجتناب الرُّبَط والمدارس والقناطير التي بنَوْها بالأموال المغصوبة التي لا يعلمُ مالكُها[١].

قولُه: (**هُو استحسانُ النَّظَّارة**)، واستحسانُ ما قضَى الإسلامُ بقُبحِه، يضربُ إلى الكُفْر، ولهذا قيل: الابتهارُ[٢] بالذَّنبِ أعظمُ مِن ركوبِه، والابتهارُ: أن يقولَ: فعلْتُ، وقد فعَلَ.

---

(١) من قوله: «قوله: ما لم تسوّغه الشريعة» إلى هنا سقط من (ح) و(ف).

(٢) في (ح) و(ف): «الانتهار»، وكذا ورد فيهما فيما سيأتي بعد كلمات.

وعن الحسن: لم تُسفِّهْهم المعاصي. وقيل: إذا سَمِعُوا من الكفَّارِ الشَّتمَ والأذى أعرَضوا

قولُه: (**عن الحسَنِ: لم تُسَفِّهْهم المعاصي**)، رَوَى مُحيي السُّنةِ عن الحسَنِ والكَلْبيِّ: اللَّغوُ: المعاصي كلُّها، يعني: إذا مَرُّوا بمجالسَ يُعصَى اللهُ فيها مَرُّوا مُسرِعين مُعرِضين، إذْ لو وَقَفَ أو لم يُعرِضْ، بل نَظَرَ، عُدَّ سَفيهاً، يقالُ: تكرَّمَ فلانٌ عمّا يَشِينُه: إذا تَنزَّه وأكرَمَ نفْسَهُ عنه[1].

ثُم هذه الخاتمةُ، أعني: ﴿وَإِذَا مَرُّوا۟ بِٱللَّغْوِ مَرُّوا۟ كِرَامًا﴾ إذا فُسِّرَ قولُه: ﴿لَا يَشْهَدُونَ ٱلزُّورَ﴾ بأنّهم يَنفِرونَ عن محاضِرِ الكذّابينَ والخَطّائينَ، على أنّ ﴿يَشْهَدُونَ﴾ بمعنى يَحضُرونَ، كانت كالتّميم لهُ، وإذا فُسِّر بأنّهم لا يَشهَدونَ شهادةَ الزُّورِ كانت كالتكميلِ لهُ، ويجوزُ أن يكونَ تتميماً على تفسيرِ الحسَنِ، لأنّ مَن وَقَفَ مواقفَ السُّفهاءِ سُفِّه، ويكونُ قَدْحاً في عَدالتِه.

قولُه: (**إذا سَمِعوا منَ الكفّارِ الشَّتْمَ والأذى أعرَضوا**)، عَبَّرَ أوّلاً عن سَماعِ اللَّغوِ بالمرورِ به؛ لأنّ المرورَ به دَلَّ على المرورِ على أصحابِه، ودَلَّ ذلك على سَماعِه منهم. وثانياً: عن الإعراضِ عنهُ بالمرورِ به. على تلك الحالة؛ فإنّ الكريمَ إذا مَرَّ باللَّغوِ أعرَضَ عنه. قال تعالى: ﴿وَإِذَا خَاطَبَهُمُ ٱلْجَـٰهِلُونَ قَالُوا۟ سَلَـٰمًا﴾ [الفرقان: ٦٣]. قال:

وأُعرِضُ عن شَتْمِ اللّئيم تكرُّما[2]

وتخصيصُ المرورِ بالذِّكر؛ للإيذانِ بأنّ ذلك دَأْبُهم وعادتُهم، قال تعالى: ﴿حَمَلَتْ حَمْلًا خَفِيفًا فَمَرَّتْ بِهِۦ﴾ [الأعراف: ١٨٩]، أي: استَمرَّت بذلك الحَمْلِ الخفيفِ ولم يُثقِلْها قَطُّ. قال الزجَّاجُ: فمَرَّتْ به، معناه: استَمرَّت به، قعَدَتْ وقامتْ ولم يُثقِلْها[3]. ونحوُه في المعنى قولُ الشاعر:

ولقد أمُــرُّ على اللّئيم يَسُــبُّني ... فمَضَيْت ثمّةَ قلتُ لا يعنيني[4]

---

(١) «معالم التنزيل» (٦: ٩٩).

(٢) سبق تخريجه من «ديوان حاتم الطائي».

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣٩٥).

(٤) سبق تخريجه.

وصَفَحُوا. وقيل: إذا ذَكَروا النِّكاحَ كَنَّوْا عنه.

[﴿وَٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُواْ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمْ لَمْ يَخِرُّواْ عَلَيْهَا صُمًّا وَعُمْيَانًا﴾ ٧٣]

﴿لَمْ يَخِرُّواْ عَلَيْهَا﴾ ليس بنفيٍ للخُرور، وإنما هو إثباتٌ له، ونفيٌ للصَّمم والعمى، كما تقولُ: لا يَلقاني زيدٌ مسلِّماً، هو نفيٌ للسلامِ لا للِّقاء. والمعنى: أنهم إذا ذُكِّروا بها أكَبُّوا عليها حِرْصاً على استماعها، وأقبَلُوا على المذكِّرِ بها، وهم في إكْبابِهم عليها

أي: هذا الإعراضُ والصَّفْحُ شيمتي وخُلُقي، ولذلك قَرَنَه بحَرْفِ التقليل المفيدِ للتكثيرِ تمليحاً، كقولِه:

قد أترُكُ القِرْنَ مُصْفَرّاً أناملُهُ(١)

قولُه: (كَنَّوْا عنه)، أي: بالغَشَيانِ والـمَسِيس والمباشَرةِ والإتْيان دائمينَ مُستمرِّين.

قولُه: (ليس بنَفْيٍ للخُرور، بل(٢) إثباتٌ لهُ ونفيٌ للصَّمَم والعَمَى)، يعني: أُدخِلَ حرفُ النَّفي على المُثبَت، وأُريدَ نفيُ ما يَتْبَعُه، كقولِك: ما هُو بمؤمنٍ مُخادع. والنُّكتةُ فيه التعريضُ بمَن هُو ليس على صِفتِهم، ولذلك قال: «لا كالذين يُذكَّرونَ بها فترَاهُم مُكِبِّينَ عليها، إلى قولِه: «وهُو كالصُّمِّ والعُمْيان»، وما أحسَنَ اقترانَ هذا الوصْفِ معَ قولِه: ﴿وَإِذَا مَرُّواْ بِٱللَّغْوِ مَرُّواْ كِرَامًا﴾ لا يَختلطُ جَدُّهم بهَزْل، وحَقُّهم بباطل، فإذا اعتَراهُمُ الـهَزْلُ تنَزَّهوا عنهُ كلَّ تنزُّه، وإذا اشتَغَلوا بالحقِّ لا يَحُومُ الباطلُ حولَه، ومنهُ قولُ المنصورِ لابنِ عمران: بَلَغَني أنَّك بخيلٌ. قال: ما أَجمُدُ في حَقّ، ولا أَذُوبُ في باطل، أو يقال: إذا مَرُّوا بالـهَزْل مَرُّوا مُكرَمينَ متَغافِلينَ مُتغابين، كأنّهم ما سَمِعوهُ ولا نَظَروا إليه، وإذا حاولوا الجِدَّ أقبَلوا إليه بشَراشِرِهم واجتَنَبوا عن أن يكونوا كالغافلينَ عنهُ لا يَسمَعونَه بآذانٍ واعية، ولا يُبصرونَه بأعيُنٍ راعية. اللهُمَّ اجعَلْنا مِن زُمرتِهم برحمتِكَ الواسعةِ يا ربَّ العالمين.

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «وإنما هو».

سامِعُون بآذانٍ واعية، مُبصِرون بعُيونٍ راعية، لا كالذين يُذكَّرون بها فتَراهم مُكِبِّين عليها مُقبلين على مَن يُذكِّر بها، مُظهِرين الحِرْصَ الشديد على استماعها، وهم كالصُّمِّ العميانِ؛ حيثُ لا يَعُونها ولا يَتبصَّرون ما فيها، كالمنافقينَ وأشباهِهم.

[﴿وَٱلَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَٰجِنَا وَذُرِّيَّٰتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ وَٱجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾ ٧٤]

قُرِئ: (ذُرِّيَّتَنا)، و﴿وَذُرِّيَّٰتِنَا﴾، و﴿قُرَّةَ أَعْيُنٍ﴾ و (قُرَّاتِ أعيُن). سَألوا ربَّهم أن يَرزقَهم أزواجاً وأَعقاباً عُمّالاً لله، يُسَرُّون بمَكانهم، وتَقرُّ بهم عُيونُهم. وعن مُحمَّدِ

قولُه: (سامعونَ بآذانٍ واعية، مُبصِرون بأعيُنٍ(١) راعية)، خبرٌ بعدَ خبر، لقولِه: «وهم».

قولُه: (وقُرِئ(٢): «ذُرِّيتِنا» و﴿وَذُرِّيَّٰتِنَا﴾)، الحَرَميّان(٣) وابنُ عامرٍ وحَفْص: «ذُرِّيّاتِنا» بالألفِ على الجَمْع، والباقونَ: بغيرِ الألفِ على التوحيد(٤).

قولُه: (سألوا ربَّهم أن يَرزُقَهم أزواجاً وأعقاباً عُمّالاً لله)، فإذَن، التقديرُ: هَبْ لنا أزواجاً وذُرِّياتٍ مُطيعينَ لك، ولـمّا كانت طاعتُهم سبباً لسُرورِهم وَضَعَ المسبَّبَ موضعَ السببِ للمبالغة، وأنّ المطلوبَ الأَوّليَّ بالأولادِ طاعةُ الله، وجَعَلَ هذا الدُّعاءَ مِن جُملةِ صفاتِ الكَمَلةِ منَ المؤمنينَ للدِّلالةِ على عِظَم منزلةِ مَن يَطلُبُ النِّكاحَ لذلك، وهذا بالنِّسبة إلى الدّاعي، فكيف بمن يتّصفُ بذلك؟

وقولُه: ﴿وَٱجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾، كالتكميلِ للدُّعاء، أي: اجعَلْنا كاملينَ في أنفُسِنا، ومُكمِّلينَ لغيرِنا، وفي جَعْلِ المقتَدينَ متّقينَ إشارةٌ إلى عُلُوِّ درجةِ الإمام.

قولُه: (يُسَرُّونَ بمكانِهم وتَقَرُّ بهم عُيونُهم)، «وتَقَرُّ بِهم»: عطفٌ تفسيريٌّ لـ«يُسَرُّونَ»،

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «بعيون».

(٢) كذا في الأصول الخطية، وفي نص «الكشاف» من (ط)، وفي الأصل الخطي منه والمطبوع: «قرئ».

(٣) يعني ابن كثير المكيَّ ونافعاً المدنيَّ.

(٤) انظر: «حجّة القراءات» ص٥١٥.

ابن كعبٍ: ليس شيءٌ أقرّ لعَينِ المؤمن مِنْ أن يَرى زوجتَه وأولادَه مُطيعِين لله. وعن ابنِ عبَّاس: هو الوَلدُ إذا رآه يَكتب الفِقْهَ. وقيل: سَألوا أن يُلحِقَ اللهُ بهم أزواجَهم وذرِّيَّـتَهم في الجنَّة؛ ليَتمَّ لهم سرورُهم. أراد: أئمَّة، فاكتفى بالواحد؛ لدلالتِه على الجِنْس، ولعدم اللَّبْس، كقوله: ﴿ثُمَّ يُخۡرِجُكُمۡ طِفۡلٗا﴾ [غافر: ٦٧]. أو أرادُوا: اجعَلْ كلَّ واحدٍ منّا إماماً. أو أراد جَمْعَ آمٍّ، كصائم وصيام. أو أرادوا: اجعَلْنا إماماً واحداً لاتِّحادنا واتِّفاق كلمتِنا. وعن بعضِهم: في الآيةِ ما يدلُّ على أنَّ الرياسةَ في الدِّينِ يجبُ أن تُطلَبَ ويُرغَب فيها. وقيل: نزلتْ هذه الآياتُ في العَشرةِ المبشَّرين بالجنَّة. فإن قلتَ: ﴿مِنۡ﴾ في قوله: ﴿مِنۡ أَزۡوَٰجِنَا﴾ ما هي؟ قلتُ: يحتملُ أنْ تكونَ بيانيّةً، كأنه قيل: هَبْ لنا قُرَّةَ أعيُن، ثم بُـيِّنت القُرَّة وفُسِّرت بقوله: ﴿مِنۡ أَزۡوَٰجِنَا وَذُرِّيَّٰتِنَا﴾، ومعناه: أن يَجعلَهم اللهُ لهم قُـرَّةَ أعيُن، وهو من قولهم: رأيتُ منك أَسَداً، أي: أنت أسدٌ؛ **وأن تكون ابتدائيَّةً على معنى: هَبْ لنا مِن جِهَتِهم** ما تقرُّ به عيونُنا من طاعةٍ وصلاح.

والظاهرُ العكسُ؛ لأنهُ بصدَدِ أن يُفسِّرَ «قُرَّة أعيُن» بالسُّرور، كأنهُ ادَّعَى الشُّهرةَ، وأنه الأصلُ في الاعتبار.

النِّهاية: وفي حديثِ الاستسقاءِ: «لو رآكَ لقَرَّت عَيْناهُ»(١)، أي: لَسُرَّ بذلك وفَرِح، وحقيقتُه: أبْرَدَ اللهُ دمعةَ عينَيْه؛ لأنّ دمعةَ الفَرَح والسُّرورِ باردةٌ، ونُقِلَ عن الأصمعيِّ: دمعةُ السُّرور باردة، ودمعةُ الحُزنِ حارّة؛ ولهذا قيل: أسْخَنَ اللهُ عينَيْك، وقيل: أقَرَّ اللهُ عينَيْه: أعطاهُ ما يُسكِّنُ به عينَه، ولا يَنظُرُ إلى غيرِه، مِن: قَرَّ يَقِرُّ ـ من باب ضَرَبَ ـ: إذا ثَبَتَ.

قولُه: (**وأن تكونَ ابتدائيةً على معنى: هَبْ لنا مِن جهتهم**)، في كلامِه إشعارٌ بأنّ «مِن» البيانيّةَ تجريديّةٌ، لقولِه: «وهُو مِن قولِهم: رأيتُ منكَ أَسَداً»، و«مِن» الابتدائيّةُ بمعنى: لأجْل، كذا قَدَّرَ في المائدةِ عندَ قولِه: ﴿أَعۡيُنَهُمۡ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمۡعِ﴾ [المائدة: ٨٣](٢).

---

(١) أخرجه الطبراني في «الدعاء» (٢١٨٠) والبيهقي في «دلائل النبوة» (٦: ١٤١) من حديثِ أنس بن مالكٍ رضي الله عنه.

(٢) انظر: «الكشاف» (٥: ٤٥٩).

فإن قلتَ: لِـمَ قال: ﴿قُـرَّةَ أَعۡيُنٖ﴾ فنكَّر وقلَّل؟ قلتُ: أمَّا التنكير فلأجْلِ تنكير القُرَّة؛ لأنَّ المضافَ لا سبيلَ إلى تنكيره إلا بتنكيرِ المُضاف إليه، كأنه قال: هَبْ لنا منهم سُروراً وفَرَحاً. وإنما قيل: ﴿أَعۡيُنٖ﴾ دون عُيون؛ لأنه أراد أعيُنَ المتَّقين، وهي قليلةٌ بالإضافة إلى عُيونِ غيرهم، قال اللهُ تعالى: ﴿وَقَلِيلٞ مِّنۡ عِبَادِيَ ٱلشَّكُورُ﴾ [سبأ: ١٣]، **ويجوزُ أن يقالَ في تنكير** ﴿أَعۡيُنٖ﴾: إنها أعينٌ خاصَّةٌ؛ وهي أعيُنُ المتقين.

[﴿أُوْلَـٰٓئِكَ يُجۡزَوۡنَ ٱلۡغُرۡفَةَ بِمَا صَبَرُواْ وَيُلَقَّوۡنَ فِيهَا تَحِيَّةٗ وَسَلَٰمًا ۝ خَٰلِدِينَ فِيهَاۚ حَسُنَتۡ مُسۡتَقَرّٗا وَمُقَامٗا﴾ ٧٥-٧٦]

المرادُ: يُجزَون الغُرُفات؛ **وهي العَلاليُّ في الجنَّة**، فوحَّد اقتصاراً على الواحدِ الدالِّ

قولُه: (**ويجوزُ أن يُقالَ في تنكيرِ** ﴿أَعۡيُنٖ﴾)، عطفٌ على قولِه: «أمّا التنكيرُ فلأجْلِ تنكيرِ القُرّة»، وفي هذا العطفِ على الجوابِ بعدَ السُّؤالِ الثاني نوعُ بلاغة؛ فإنهُ لـمّا أجابَ عن سؤالِ التنكير بقولِه: أمّا التنكيرُ فلأجْلِ تنكيرِ القُرّة فُهِمَ أنّ المضافَ تابعٌ للمضافِ إليه، وكان المرادُ منَ التنكيرِ في المضافِ التفخيمَ والتعظيم، فَنكَّرَ المضافَ إليه لذلك، أي: سروراً لا يُكتَنَهُ كُنهُه. ولمّا أجابَ عن سُؤالِ البناء وأنّ «أعيُن» جَمْعُ بُنيَتْ للقِلّة ليُؤذِنَ به إلى تقليلِ صاحبِها وهمُ المتّقونَ، قال: «إنّها أعيُنٌ خاصّة»، والتنكيرُ تنكيرُ التقليل؛ ليُناسبَ البناءَ في التقليل، كأنهُ قُرّةُ أعيُنِ الشَّكُورِ مِن عبادِ الله.

الانتصاف: والظاهرُ أنَ المَحْكيَّ كلامُ كلِّ واحدٍ منَ المتَّقين، أي: يقولُ كلُّ واحدٍ منهم: اجعَلْ لنا مِن أزواجِنا وذُرِّياتِنا قُرَّةَ أعيُن، وهذا أحسَنُ مِن تأويله؛ فإنّ المتَّقينَ، وإن كانوا قليلينَ، فهم كثيرونَ في أنفُسِهم، وقِلّتِهم بالنِّسبة إلى غيرِهم. والمُعتبَرُ في جَمْع القلّةِ أن يكونَ الشيءُ قليلاً في نفْسِه لا بالنِّسبة[1].

قولُه: (**وهِي العلالي في الجنّة**)، **الجَوهري**: العُلِّيَّةُ: الغُرفةُ، والجَمْعُ: العَلاليُّ، وهُو فُعَّيلَةٌ مثلَ مُرِّيقَة، وأصلُه: عُلِّيوةٌ، فأُبدِلَتِ الواوُ ياءً وأُدغِمتْ، وهِي من: عَلَوْتُ.

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٢٩٦).

على الجنس، **والدليلُ على ذلك**: قولُه: ﴿وَهُمۡ فِي ٱلۡغُرُفَٰتِ ءَامِنُونَ﴾ [سبأ: ٣٧]، وقراءةُ مَن قرأ: (في الغُرْفة). ﴿بِمَا صَبَرُواْ﴾: بصَبرِهم على الطاعات، وعن الشَّهوات، وعلى أذى الكفَّارِ ومُجاهدتِهم، وعلى الفَقْرِ، وغيرِ ذلك. **وإطلاقُه لأجلِ الشيَاعِ في كلِّ مَصبُورٍ عليه.** ....

قولُه: (**والدَّليلُ على ذلك**)، أي: على أنّ المُرادَ بـ«الغُرْفة» الجِنسُ: مجيئُها في «سبَأ» جَمْعاً وإفراداً، فإنّ حمزةَ أفرَدَ بها مُفرَداً، والجماعةُ أجمَعوا على جَمْعِها[1]، فدَلَّ قراءةُ الجَمْع على أنّ المُرادَ منَ الإفرادِ الجِنسُ ليتوافقَ القراءتان، ويُمكنُ أن يُقال: القرينةُ هِي إثباتُ الغُرفةِ الواحدةِ للجماعة. وأمّا فائدةُ العدولِ في هذا المقام فلاتّحادِ ترتُّب الحُكم على الأوصَافِ المشترَكة بخلافِه في «سبأ»، فإنهُ مرتَّبٌ على الإيمانِ والعمَل الصّالح مُطلقاً. ولا ارتيابَ في التفاوُتِ في الأعمال، فناسَبَ الجَمْعُ ليَتفاوَتَ الجَزاءُ بحسَبِ العامِلينَ. وأما إفرادُ حمزةَ فيها فمِن بابِ حَمْل المُطلَقِ على المُقيَّد[2].

قولُه: (**وإطلاقُه لأجلِ الشِّياع في كلِّ مصبورٍ عليه**)، يعني: لم يُؤتَ بمتعلِّقِ صَبور لئلّا يُقْتصَرَ عليه، فيتناولَ كلَّ مصبورٍ عليه إلى أن يُحاطَ به.

فإنْ قلتَ: قد تقرَّرَ أنَّ اسمَ الإشارة إذا عُقِّبَ به مَنْ أجرَى عليه الأوصَافَ دَلَّ على أنّ المذكورَ قبلَه جديرٌ بما بعدَه لأجْلِ تلك الأوصَافِ الجاريةِ عليه، فإذَن السببُ في أنهم يُجزَوْنَ الغُرفةَ تلك الأوصَافُ التي أُجرِيَتْ على عبادِ الرَّحمٰن، فكان مِن حقِّ الظاهر أنْ يُجاءَ بدَلَ ﴿بِمَا صَبَرُواْ﴾: بما فعلوا كنايةً عن تلك المذكوراتِ بأَسْرِها، فما فائدةُ العدول؟ قلتُ: الإيذانُ بأنّ مَلاكَ العباداتِ الصَّبرُ، وأنّ حَبْسَ النفْس على طاعةِ الله هِي الطَّلِبةُ، وقَطْعُها عن مُشتَهياتِها هِي المَرام.

الراغبُ: الصَّبرُ: حَبْسُ النفْسِ عما يقتضيه الهَوَى، وتختلفُ مواقعُه وربّما يُخالَفُ بيْنَ أسمائه بحسَبِ اختلافِ مَواقعِهِ. فإن كان في مصيبةٍ فيقالُ: صَبْرٌ لا غيرُ، وضِدُّه الجَزَعُ،

---

(١) انظر: «حجّة القراءات» ص٥١٥.

(٢) هذه الفقرة وردت في(ط) هنا، ووردت في (ح) و(ف) بعد الفقرة التالية.

وقُرئ: ﴿وَيُلَقَّوْنَ﴾، كقوله: ﴿وَلَقَّىٰهُمْ نَضْرَةً﴾ [الإنسان: ١١]، و(يَلْقَوْن)، كقوله: و﴿يَلْقَ أَثَامًا﴾ [الفرقان: ٦٨] والتحيَّة: دُعاءٌ بالتَّعمير. والسلامُ: دعاءٌ بالسَّلامة، يعني: أن الملائكة يُحيُّونهم ويُسلِّمون عليهم. أو: يُحيِّي بعضُهم بعضاً ويسلِّم عليه. أو يُعطَوْن التَّبْقية والتخليدَ مع السلامةِ من كلِّ آفة. اللَّهمَّ وفِّقْنا لطاعتك، واجعَلْنا مع أهلِ رحمتك، وارزُقْنا ممّا ترزقُهم في دارِ رضوانك.

[﴿ قُلْ مَا يَعْبَؤُا۟ بِكُمْ رَبِّى لَوْلَا دُعَآؤُكُمْ ۖ فَقَدْ كَذَّبْتُمْ فَسَوْفَ يَكُونُ لِزَامًۢا ﴾ ٧٧]

لـمّا وَصَفَ عبادَهُ العُبَّاد، وعدَّد صالحاتِهم وحَسَناتهم، وأثنى عليهم مِنْ أجلِها،

وإن كان في مُحاربةٍ سُمِّي شَجاعةً، وضِدُّها الجُبْنُ، وإن كان في نائبةٍ مُضْجِرَة سُمِّي صاحبُه رَحيبَ الصَّدر، وضِدُّه ضَيِّقُ الصَّدر، وإن كان في إمساكِ النفْسِ عنِ الفضُولاتِ سُمِّي قناعةً وعِفّة، وضِدُّها الحِرصُ والشَّره، وإن كان في إمساكِ الكلام في الضَّميرِ سُمِّي كِتْماناً، وضِدُّه الإفشاءُ وعلى هذا يقاسُ جميعُ الفضائلِ منَ الأخلاقِ ورذائِلها(١).

قولُه: (وقُرِئ: ﴿وَيُلَقَّوْنَ﴾)، بالتشديد، كلُّهم إلّا أبا بكرٍ وحمزةَ والكسائيَّ؛ فإنّهم قرَؤوا: «ويَلْقَوْنَ» بالتخفيف(٢).

قولُه: (أو يُعطَوْنَ التبقِيَة)، عطفٌ على قولِه: «إنّ الملائكةَ يُحيُّونَهم»، هذانِ الوجهانِ مَبْنيّانِ على القراءتَينِ على تشديدِ ﴿وَيُلَقَّوْنَ﴾ وتخفيفِه، فعلى التشديدِ المناسبُ أن يكونَ التحيَّةُ بمعنى الدُّعاءِ بالتعمير، أي: تتلقّاهمُ الملائكةُ ويُحيُّونَهم ويُسلِّمونَ عليهم، وعلى التخفيفِ التحيّةُ بمعنى التبقِيَةِ والتخليد، أي: يلقونَ البقاءَ والتخليدَ معَ السّلامة، لكنْ فَسَّرَ المصنِّفُ يُلَقَّوْنَ بقولِه: «يُعطَوْنَ، قال اللهُ تعالى: ﴿وَلَقَّىٰهُمْ نَضْرَةً وَسُرُورًا﴾ [الإنسان: ١١]، أي: أعطاهم، وفي بعضِ الحواشي: التحيّةُ مُشتَقّةٌ منَ الحياة، وهِي التّبقِيَةُ في الحقيقة، ومنهُ قولُنا: التحيّاتُ لله، أي: التَّبقِيَاتُ لهُ تعالى.

---

(١) «مفردات القرآن» ص٤٧٤.

(٢) انظر: «حجة القراءات» ص٥١٥.

ووَعَدَهم الرفعَ مِن درجاتِهم في الجنّة؛ أتْبَعَ ذلك بيانَ أنه إنما اكترَثَ بأولئك وعَبأَ بهم وأعلى ذِكْرهم ووَعَدَهم ما وَعدهم، لأجلِ عبادتهم، فأَمَرَ رسولَه أن يصرِّحَ للناس، ويَجزِمَ لهم القولَ بأن الاكتراثَ لهم عند ربِّهم إنما هو للعِبادة وحدَها لا لمعنًى آخر، ولولا عبادتُهم لم يُكترَثْ لهم البتَّة، ولم يُعْتدَّ بهم، ولم يكونوا عندَه شيئاً يُبالَى به. والدعاءُ: العِبادة. و﴿مَا﴾ مُتضمِّنة لمعنى الاستفهام، وهي في محلِّ النصب، وهي عبارةٌ عن المصدر، كأنه قيل: وأيُّ عَبْءٍ يَعبأُ بكم لولا دعاؤُكم؟ يعني: أنكم لا تَستأهِلون شيئاً من العَبْءِ بكم لولا عِبادتُكم. وحقيقةُ قولِهم: ما عَبأتُ به: ما اعتددتُ به مِن فَوادِحِ هُمومي وممّا يكون عِبئاً عليَّ، كما تقولُ: ما اكترثتُ له، أي: ما اعتددتُ به مِن كَوارثي وممَّا يُهِمُّني. وقال الزجَّاجُ في تأويل ﴿مَا يَعۡبَؤُاْ بِكُمۡ رَبِّي﴾: أيُّ وزنٍ يكون لكم عنده؟ ويجوزُ أن تكون ﴿مَا﴾ نافيةً. ﴿فَقَدۡ كَذَّبۡتُمۡ﴾: يقول: إذا أعلمتُكم أنَّ حُكمي أني لا أَعتدُّ بعِبادي إلا لعبادتهم، فقد خالفتُم بتكذيبِكم حُكْمي، فسوفَ يَلزَمُكم أثَرُ تكذيبِكم حتى يكبَّكم في النار. ونظيرُه في الكلامِ أن يقولَ المَلِكُ لمن استعصى عليه: إنَّ مِن عادتي أنْ أُحسِنَ إلى مَن يُطيعني ويتَّبعُ أَمْري، فقد عصيتَ فسوف ترى ما أُحِلُّ بك بسَبب عِصْيانك. وقيل: معناه: ما يصنعُ بكم ربِّي لولا دعاؤُه إيَّاكم إلى الإسلام. وقيل: ما يَصنعُ بعَذابِكم لولا دعاؤُكم معه آلهةً. فإن قلتَ: إلى مَن يتوجَّه هذا الخِطابُ؟ قلتُ: إلى الناس على الإطلاق، ومنهم مؤمِنونَ عابِدون ومكذِّبونَ عاصُون، **فخُوطِبُوا بما وُجِد في جِنْسِهم من العبادةِ والتكذيب**. ....

قولُه: (مِن فَوادح هُمومي) وكَوارثي، **الجوهري**: فَدَحه الدَّينُ: أثْقَلَه، وأمرٌ فادحٌ، إذا عالَهُ وبهَظَه، وكرَثَه الغَمُّ يكرُثُه، بالضمّ، أي: اشتَدَّ عليه، وبلَغَ منهُ المشَقّةَ.

قولُه: (**فخوطِبوا بما وُجِدَ في جِنسِهم منَ العبادةِ والتكذيب**)، أي: الخطابُ في قولِه: ﴿قُلۡ مَا يَعۡبَؤُاْ بِكُمۡ رَبِّي لَوۡلَا دُعَآؤُكُمۡۖ فَقَدۡ كَذَّبۡتُمۡ﴾ متوجِّهٌ إلى جِنس الناسِ مِن غيرِ تقييدٍ

....

بنوعٍ مِن أنواعِ هذا الجِنس، وإنّما صَحَّ ذلك لَمّا وُجِدَ في صنفٍ منَ الأصنافِ التكذيبُ، وفي صنفِ العبادةُ، وهو قريبٌ مِن قولِه:

فســيفُ بني عَبْس وقد ضَرَبوا به نَبا بيَدَيْ وَرْقاءَ عن رأسِ خالدِ[1]

فقد أسنَدَ الضَّربَ إلى بني عَبْس معَ قولِه: نَبا بِيَدي ورقاءَ.

وقلتُ: ما أبعدَ هذا التأويلَ؛ فإنّ الآيةَ منهُ على صَريخٍ وعَويل، أم كيف يُتصوَّرُ أن يَدخُلَ الأنبياءُ والصَّالحونَ منَ التابِعينَ في خطابِ ﴿فَقَدْ كَذَّبْتُمْ فَسَوْفَ يَكُونُ لِزَامًا﴾؟ والوَجْهُ أن يكونَ الخطابُ متوجِّهاً إلى قُرَيْش، لا سيّما واللِّزامُ مفسَّرٌ بيوم بَدْر.

رَوَينا عن البخاريِّ ومسلم، عن عبدِ الله[2]: خمسٌ قد مَضَيْنَ: الدُّخَانُ، والقمرُ، والرُّومُ، والبَطْشةُ، واللِّزامُ[3]، وفي روايةِ الترمذيِّ: اللِّزامُ: يومُ بَدْر[4].

ورَوَى البَرْقانيُّ[5] عن الشيخَيْنِ: اللِّزامُ: يومُ بدر، وفي «معالمِ التنزيل»: ما يَفعَلُ بعذابِكم لولا شِركُكم؟ أي: دعاؤكم الآلهةَ، كما قال: ﴿مَّا يَفْعَلُ اللَّهُ بِعَذَابِكُمْ إِن شَكَرْتُمْ وَءَامَنتُمْ﴾ [النساء: ١٤٧]. وقيل: فقد كذَّبتُم أيُّها الكافرونَ، فخاطَبَ أهلَ مكّةَ، يعني: أنّ اللهَ دَعَاكُم بالرسُولِ إلى توحيدِه وعبادتِه، فكذَّبتُمُ الرسُولَ ولم تُجيبوهُ[6].

وقال صاحبُ «الفرائد»: أصلُ الكلام: لولا دعاؤكم ـ أي: عِبادتُكم ـ لم يَعبأْ بكم،

---

(١) البيت للفرزدق كما في «النقائض» ص٣٨٤، و«الحيوان» للجاحظ (٣: ٩٧).

(٢) يعني ابن مسعودٍ رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البخاري (٤٧٦٧) ومسلم (٢٧٩٨).

(٤) «سنن الترمذي» (٣٢٥٤)، وصحّحه ابن حبان (٤٧٦٤).

(٥) هو العلامة شيخ الفقهاء والمحدثين أبو بكر أحمد بن محمد البرقاني الشافعي له مسند ضمنه ما اشتمل عليه البخاري ومسلم، توفي سنة ٤٢٥هـ. ترجمته في «سير أعلام النبلاء» (١٧: ٤٦٤).

(٦) «معالم التنزيل» (٦: ١٠٠).

وقُرئ: (فقد كَذَّب الكافرون). وقيل: يكونُ العذابُ لَـزَاماً. وعن مجاهد: هو القتلُ يومَ بَدْر، وأنَّه لُوزِمَ بين القَتلى لِزاماً. **وقُرئ: (لَزاماً) بالفتحِ** بمعنى اللُّزوم، كالثَّبات

لكنْ لم تكن عبادتُكم؛ لأنهُ أرسَلَ الرسُولَ إليكم فقد كذبتموه فلم يعبَأ بكم، فقولُه: ﴿فَسَوْفَ يَكُونُ لِزَامًا﴾ واقعٌ موقعَ لم يعبأْ بكم.

والنَّظمُ يساعدُ هذا التأويلَ؛ لأنّ هذه السُّورةَ الكريمةَ على ما سَبَقَ مشتملةٌ على بيانِ عِنَادِ كفّارِ قُرَيْش، وتكذيبِهم آياتِ الله وتسميتِهمُ القرآنَ بأساطيرِ الأوَّلينَ، وطَعْنِهم في الرسُول: ﴿مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ يَأْكُلُ ٱلطَّعَامَ﴾ [الفرقان: ٧]، كما شرَحْناهُ. وأمّا ذِكْرُ المؤمنينَ فتعريضٌ لهم وقد صَرَّحَ به في قولِه: «ونَفْيُ هذه المُقَبِّحاتِ العِظَامَ عن الموصُوفينَ بتلك الخِصَالِ العظيمةِ في الدِّين للتعريضِ بما كان عليه أعداءُ المؤمنينَ مِن قُرَيْشٍ وغيرِهم»، ثُم إنّ هذه الخاتمةَ ناظرةٌ إلى الفاتحة، أي: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ لِيَكُونَ لِلْعَٰلَمِينَ نَذِيرًا﴾ [الفرقان: ١] المعنى: قد أَنْذَرَ وبالَغَ فيه، وبيَّنَ بالآياتِ[1] الظاهرة، والبراهينِ الباهرة، تصريحاً وتعريضاً، أنّ الحِكمةَ في الإيجادِ معرفةُ الخالق، أمّا تصريحاً ففي قولِه تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ خِلْفَةً لِّمَنْ أَرَادَ أَن يَذَّكَّرَ أَوْ أَرَادَ شُكُورًا﴾ [الفرقان: ٦٢]، وأمّا تعريضاً ففي عَدِّ فضائلِ المؤمنينَ، وإذا أعلَمَكم رسُولي أنّ حُكمي ذلك، وأنّي لا أعتَدُّ بعبادي إلّا بعبادتِهم، فقد خالَفتُم أنتُم بتكذيبِكم كتابي ورسُولي حِكمتي في الإيجاد، فسوف يَلزَمُكم أثَرُ تكذيبِكم، وهُو الاستئصالُ يومَ بَدْر، والعذابُ السَّرمَدُ في النارِ يومَ القيامة، وبالله التوفيق.

قولُه: (**وقُرِئَ: «لَزاماً» بالفَتْح**)[2]، في «المطلع»: «لَزاماً» بالفَتْح، بمعنى: اللُّزوم، كالثَّباتِ والثُّبوت، وبالكسرِ: بمعنى المُلازَمة، وكلاهُما وَصْفٌ بالمصدَرِ بمعنى: مُلازِماً أو لازِماً.

---

(١) في (ط): «الآياتِ».

(٢) وممّن قرأ بها أبو السَّمال كما في «مختصر شواذّ القرآن» ص١٠٥. ولتمام الفائدة انظر: «البحر المحيط» (٨: ١٣٥).

والثُّبوت. **والوجهُ أنَّ تَرْكَ اسمِ «كان» غيرَ منطوقٍ به بعدما علم أنه ممّا تُوُعِّدَ به، لأجلِ الإبهام وتناوُلِ ما لا يَكتَنِهُه الوصفُ. واللهُ أعلم بالصواب.**

عن رسولِ الله ﷺ: «مَن قرأ سُورة الفُرقانِ لَقِيَ اللّـهَ يومَ القيامة وهو مؤمنٌ بأنَّ الساعةَ آتية لا ريبَ فيها، وأُدخِلَ الجنّةَ بغير نَصَبٍ».

قولُه: (**والوَجْهُ أنّ تَرْكَ اسمِ «كانَ» غَيرَ منطوقٍ به**)، يريدُ أنهُ غيرُ ملفوظ، لكنّه مُضمَرٌ بالبال، لقولِه: «بعدَ ما عُلِمَ أنه مما توَعَّدَ به».

واللهُ تعالى أعلمُ

* * *

سورة الشعراء

مكية، إلا قوله ﴿وَٱلشُّعَرَآءُ﴾ إلى آخر السُّورة

وهي مئتان وسبعٌ وعشرون آيةً، وفي رواية: ستٌّ وعشرون

بسم الله الرحمن الرحيم

[﴿طسٓمٓ * تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ﴾ ١ -٢]

﴿طسٓمٓ﴾ بتفخيم **الألف** وإمالتِها، وإظهارِ النون، وإدغامها. ﴿ٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ﴾:

سورة الشعراء

مكية، إلا قوله: ﴿وَٱلشُّعَرَآءُ﴾ إلى آخر السورة.

وهي مئتان وسبع وعشرون آية، وفي رواية: ست وعشرون آية[1]

بسم الله الرحمن الرحيم

قولُه: (﴿طسٓمٓ﴾ **بتفخيم الألف**)، أبو بكرٍ وحمزةُ والكسائيُّ: بإمالةِ فتحةِ الطاء، والباقونَ: بإخلاص فَتْحِها. وأظهرَ حمزةُ النُّونَ مِن هجاءِ السِّينِ عندَ الميم، وأدغَمَها الباقون[2].

---

(١) كذا في (ف)، وفي (ط): «سورة الشعراء، مكية، وهي مئتان وعشرون وسبع آيات».

(٢) وحُجّةُ مَنْ أَدْغَمَ أنّ هذه الحروفَ لمّا كانت مُتّصلةً بعضَها ببعض، لا يُوقَفُ على شيءٍ منها دون شيء، ولا يُفْصَلُ في الخطّ شيءٌ عن شيء أدْغِمَ لاشتراك النون مع الميم في الغُنّة...، وحُجّةُ من أظهرَ أنّ هذه الحروفَ المقطّعةَ مبنيّةٌ على الانفصالِ والوقفِ عليها ولذلك لم تُعْرَبْ، فجرَتْ في الإظهارِ على حُكمِ الوقفِ عليها وانفصالها ممّا بَعْدَها. انتهى من «الكشف عن وجوه القراءات السبع» (٢: ١٥٠).

الظاهرِ إعجازُه، وصحّةُ أنه مِن عند الله. **والمرادُ به السُّورةُ أو القرآن**، والمعنى: آياتُ هذا المؤلَّفِ من الحروفِ المَبسُوطة تلك آياتُ الكتابِ المُبين.

[﴿ لَعَلَّكَ بَٰخِعٞ نَّفۡسَكَ أَلَّا يَكُونُواْ مُؤۡمِنِينَ ﴾ ٣]

البَخْعُ: أنْ يَبلُغَ بالذّبحِ البُخاعَ ـ بالباء ـ؛ وهو عِرْقٌ مُستبطن الفَقار، وذلك

قولُه: (**الظاهرِ إعجازُه**)، أراد أنّ المُبِينَ مِن أبانَ بمعنى بَانَ.

قولُه: (**والمرادُ به السُّورةُ أو القرآنُ**)، اعلَمْ أنّ ﴿طسٓمٓ﴾ إمّا أن يُجعَلَ اسماً للسُّورة، أو تَعْداداً لحروفِ التهجِّي، والثاني إمّا واردةٌ على قرْع العصَا[1]، أو تقدِمةٌ لدلائلِ الإعجازِ كما سَبَقَ في الفواتح، ثُم المناسبُ أن يُفسّرَ الكتابُ بالقرآنِ إذا جُعِلَ ﴿طسٓمٓ﴾ اسماً لله، ويكونُ مبتدأً وتلك: مبتدأٌ ثانٍ، وآياتُ الكتابِ: الخبَرُ، والجُملةُ خبرُ المبتدأِ الأوّل، وإذا جُعِلَ تَعْداداً للحروفِ يُفسّرُ الكتابُ بالسُّورة، ويُقدّرُ مضافٌ كما قال: «آياتُ هذا المؤلّفِ منَ الحروفِ المبسُوطةِ تلك آياتُ الكتابِ المُبين»، يعني: آياتُ المؤلّفِ مِن هذه الحروف، وهُو القرآنُ، كآياتِ هذه السُّورة المتَحدّى به، فأنتُم عَجَزتُم عنِ الإتْيانِ بمثْلِ هذه السُّورة، فحُكمُ تلك الآياتِ كذلك. و﴿تِلۡكَ﴾ على هذه: إشارةٌ إلى القريبِ إعلاماً ببُعدِ المنزلةِ والتّناهي في الرُّتْبة، وفي الوَجْهِ الأوّل: الإشعارُ بالتّحَدِّي بهذه السُّورةِ أيضاً، يعني: هذه السُّورةُ مِن جُملةِ المتحدّى به فأْتُوا بمِثلِها.

قولُـه: (**البَخْعُ: أن يَبلُغَ بالذّبح البُخاعَ ـ بالباءِ ـ**)، الموحّدة. قال ابنُ الأثيرِ في «النِّهاية»: بحَثتُ في كتُبِ اللُّغةِ والطبِّ والتشريح فلم أجِدْ بخاع بالباء. وفي «الكواشي» وأهلِ اللُّغةِ: النُّخاعُ بالنُّونِ والخاءِ والعَيْن. **الجوهري**: النُّخاعُ بضمِّ النون: الخَيْطُ الأبيضُ الذي في جَوْفِ الفِقَار. الواحِديُّ: قال جماعةٌ منَ المفسِّرينَ: باخعٌ نفْسَك: قاتلُ نفْسِك[2]، يقال: بَخَعَ الرجُلُ نفْسَه: إذا قتَلَها غَيْظاً مِن شدّةِ وَجْدِه بالشيء. وأنشَدَ الزجّاجُ لذي الرُّمّة:

---

(١) يعني على سبيل التنبيه. وهو مستفادٌ من مَثَلٍ تقولُه العرب، وقد سبق بيانه.

(٢) «الوسيط» للواحدي (٣: ٣٥٠).

أقصى حدِّ الذابح، و«لعلَّ» للإشفاق، **يعني: أَشفِقْ على نفْسِك أن تقتلَها حسرةً على ما فاتَك من إسلامِ قومك،** ﴿أَلَّا يَكُونُوا۟ مُؤْمِنِينَ﴾: لئلّا يؤمِنوا، أو لامتناعِ إيمانهم، **أو خِيفَةَ أنْ لا يؤمِنوا.** وعن قتادةَ: (باخعُ نفسِك) على الإضافة.

[﴿إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةً فَظَلَّتْ أَعْنَـٰقُهُمْ لَهَا خَـٰضِعِينَ﴾ ٤]

ألا أيُّهذا الباخعُ الوَجْدِ نفْسَــه   بشيءٍ نَحَتْه عن يديهِ المقادرُ[1]

المعنى: ألا أيُّهذا الذي أهلَكَ الوَجْدُ نفْسَه[2]. وفي «الأساس»، في بابِ الباءِ معَ الخاء: بَخَعَ الشاةَ: بَلَغَ بذَبْحِها الفِقَار، ومنَ المَجَاز: بَخَعَهُ الوَجْدُ: إذا بَلَغَ منهُ المجهودَ، وأنشَدَ بيتَ ذي الرُّمّة.

قولُه: (**يعني: أشفِقْ على نفْسِك أن تقتُلَها حسرةً على ما فاتَكَ مِن إسلامِ قومِك**)، دَلّ على الأمرِ بالإشفاقِ قضيّةُ الإنكار، أي: إنّك تفعَل ذلك فلا تفعَلْ. قال الإمامُ: لمّا بيّنَ اللهُ تعالى أنّ الكتابَ مُبينٌ للأشياء، قال بعدَه: ﴿لَعَلَّكَ بَـٰخِعٌ نَّفْسَكَ﴾ مُنَـبِّهاً على أنّ الكتابِ وإن بَلَغَ في البيانِ كل غايةٍ فلا مَدخَلَ لهُ في إيمانِهم، لِما سَبَقَ أنّ حُكمَ الله بخلافِه، فلا تُبالغْ في الحُزْنِ والأسَف؛ لأنّك إن بالَغْتَ فيه كنتَ بمنزلةِ مَن يَقتُلُ نفْسَه، ثُمّ لا يَنتفعُ بذلك أصلاً، فصَبّرَه وعَزّاه وعرّفَه أنّ غَمّه لا ينفَعُ، كما أنّ مجرّدَ وجودِ الكتاب ووضوحِه لا ينفَعُ[3].

قولُه: (**أو خِيفةَ أن لا يؤمنوا**)، إنّما قَدّرَ الوجهَيْنِ؛ لأنّ قولَه: ﴿أَلَّا يَكُونُوا۟ مُؤْمِنِينَ﴾ تعليلٌ لقولِه: ﴿لَعَلَّكَ بَـٰخِعٌ نَّفْسَكَ﴾، وليس بفعلٍ لفاعلِ الفعل المُعلّل، فكان منَ الظاهرِ ذكْرُ حَرْفِ التعليل، وإنّما تُرِكَ لأنّ في «أن» دِلالةً عليه لَـمّا اطّرَدَ حذف الجارِّ منه، أو أنّه فُعِلَ لهُ على تقديرِ المضاف، ومِن ثَم قال: «خِيفةَ أن لا يؤمنوا».

---

(١) «ديوان ذي الرمّة» ص ٣٣٨.
(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٢٦٨).
(٣) «مفاتيح الغيب» (٢٤: ١١٩).

أراد: آيةً مُلْجئة إلى الإيمان قاصرةً عليه. ﴿فَظَلَّتْ﴾ معطوفٌ على الجزاء الذي هو ﴿نُنَزِّلْ﴾؛ لأنه لو قيل: أنزلْنا، لكانَ صحيحاً. ونظيرُه: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن﴾ [المنافقون: ١٠]،

قولُه: (**آيةً مُلجِئةً إلى الإيمان**)، عن بعضِهم: الآيةُ عندَ أهلِ السُّنّة غيرُ مُلجِئةٍ كما قالتِ المعتزلةُ، لقولِه تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ﴾ إلى قولِه: ﴿مَّا كَانُواْ لِيُؤْمِنُوٓاْ﴾ [الأنعام: ١١١]، والآياتُ منَ الله ليست بعِلّةٍ للإيمان، وإنّما هِي أسبابٌ توجبُ الاعتبارَ على سَبيلِ الاختيار، وفيه بحثٌ. قال الواحِديُّ: أعلَمَ اللهُ تعالى أنهُ لو أرادَ أن يُنزِّلَ ما يَضْطَرُّهم إلى الطاعةِ لَقَدِرَ على ذلك. وقال ابنُ جُرَيْج: ولو شاء لأراهُم أمراً مِن أمرِه لا يَعمَلُ أحدٌ بعدَه مِنهم معصيةَ الله[1].

وقال القاضي: «آيةً»، أي: دِلالةً مُلجِئةً إلى الإيمان[2].

قولُه: (**﴿فَظَلَّتْ﴾ مَعطوفٌ على الجزاءِ الذي هُو ﴿نُنَزِّلْ﴾**)، فالفاءُ إذَنْ: للتعقيب، والأوجَهُ أنّ الفاءَ للسّببيّة؛ لأنّ الإنزالَ سببٌ للخضوع.

قولُه: (**لو قيل: أنزلْنا، لكان صحيحاً**)، يعني: ﴿فَظَلَّتْ﴾: معطوفٌ على المضارع الذي لو استُعمِلَ بدَلَه الماضي لكان صَحيحاً، كما أنّ «أكنْ»[3] معطوفٌ على «أَصّدَّق»، على أنهُ لو قيل: «أَصّدَّقْ» مجزوماً لكان صحيحاً، ويُمكنُ أن يُقال: إنّ فائدةَ وضع ﴿نُنَزِّلْ﴾ موضعَ «أنزَلْنا» استحضارُ صُورةِ إنزالِ تلك الآيةِ العظيمةِ المُلجئةِ إلى الإيمان، وحصولُ خُضُوع رقابِهم عند ذلك في ذِهنِ السّامع ليُتَعجّبُ منهُ، وإلّا لم يَصحّ عَطْفُ الماضي على المستقبلِ بحَرْفِ التعقيب، أو جَعْلُ الماضي مسبباً عنِ المستقبل، أو يُقال: الأصل[4] «فتَظَلّ» فوضعَ الماضيَ موضِعَهُ ليُؤْذِنَ بسرعةِ الانفعال، وأنّ نزولَ الآيةِ لقُوّةِ سُلطانِه بمنزلةِ أنْ لم يتَوقّفْ حصُولُ الخضُوع عندَ وجودِه، فكأنّهُ قد مضَى فهو يُخبرُ عنه، وإلى هذا المعنى يُنظَرُ قولُه: ﴿أَنِ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ فَٱنۢبَجَسَتْ﴾ [الأعراف: ١٦٠].

---

(١) «الوسيط» (٣: ٣٥٠) وانظر: «جامع البيان» للطبري (١٧: ٥٤٥).

(٢) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٣١).

(٣) في (ط): «لكن»، وهو تحريف.

(٤) في (ح) و(ف): «الأمثل».

كأنه قيل: أَصَّدَّقْ. وقد قُرِئ: (لو شئنا لأنزَلْنا)، وقُرِئ: (فتَظْلَلْ أعناقُهم). فإن قلتَ: كيف صحَّ مجيء ﴿خَٰضِعِينَ﴾ خَبَراً عن الأعناق؟ قلتُ: أصلُ الكلام: فظلُّوا لها خاضعين، فأُقحمَتِ الأعناق؛ لبيانِ موضع الخُضوع، ....

قولُه: (وقُرِئ: «فتَظْلَلْ»)، على فكِّ الإدغام(١). قال الحريريُّ في «دُرّةِ الغَوّاص»: فكُّ الإدغام ضعيفٌ؛ لأنّ العربَ استعملت الإدغامَ طلَباً للخِفّة، واستثقالاً للنُّطقِ بالحَرفَيْن المتَماثِلَيْن، ورأَتْ أنّ إبرازَ الإدغام بمنزلةِ اللّفظِ المكرَّرِ والحديثِ المُعاد، ثُم لم تُفرِّقْ بيْنَ الماضي والمستقبل، وتصاريفِ المصادرِ وقد يَشتملُ قولُهُ تعالى: ﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ [المجادلة: ٢٢] على الإدغام في الفعلِ الماضي والمستقبَل. وهذا الحُكمُ مُطّردٌ في كلِّ ما جاء منَ الأفعالِ المضاعَفةِ على وَزْنِ فَعَل وأَفْعَلَ وفاعَلَ وافْتَعَلَ وتَفاعَلَ واستَفْعَلَ، نحوَ: مَدّ الحَبْلَ، وأَمَدّ، ومادّ، وامتَدّ وتَمادّ، واستَمَدّ، اللّهُمّ إلّا أن يتّصلَ به ضميرُ المرفوع أو يؤمَرُ به جماعةُ التأنيث، نحوَ: رَدَدْتُ وردَدْنا واردُدْنَ وامْدُدْن؛ لسُكونِ آخِرِ المتَماثِلَيْن. وقد جُوِّزَ الإدغامُ والإظهارُ في الأمرِ للواحد، كقولِك: رُدّ واردُدْ، وكذلك في قولِه تعالى: ﴿وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ﴾ [البقرة: ٢١٧]، وفي قولِه: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱللَّهَ﴾ [الأنفال: ١٣]، فأمّا ما عَدا هذه المَواطنَ فلا يَجوزُ إبرازُ التضعيفِ إلا في ضرورة، قال قَعْنَبُ ابنُ أُمِّ صاحب(٢) [في الأفعال](٣):

مَهْلاً أعاذلُ قد جرّبتِ مِن خُلُقي ... أنّي أجـودُ لأقـوام وإن ضَنَنوا

وقد شَذّ قولُهم: قَطِطَ شَعرُه، ومَشِشَت الدّابةُ، ولَـحِحَتْ عَيْنُه، أي: التَصَقَت، وضَبِبَتِ البلدُ: إذا كثُرَ ضِبابُه. وصَكِكَت من الصّكَك في القوائم؛ كلُّ ذلك مما لا يُعتَدُّ به ولا يُقاسُ عليه(٤).

---

(١) انظر: «البحر المحيط» (٨: ١٤٠).

(٢) هو قعنب بن ضمـرة من شعراء العصر الأموي يقال له: «ابن أم صاحب» كان في أيام الوليد بن عبد الملك، توفي نحو ٩٥هـ. ترجمته في «الأعلام» (٥: ٢٠٢).

(٣) قوله: «في الأفعال»: لم يرد في الأصول الخطية، وأثبتناه من «درّةِ الغوّاص».

(٤) «درّة الغوّاص في أوهام الخواص» ص ١٠٢-١٠٣.

وتُرِكَ الكلامُ على أصله، كقوله: ذَهبتْ أهلُ اليمامة، كأنَّ الأهلَ غيرُ مذكور. أو لـمّا وُصِفتْ بالخضوع الذي هو للعُقلاء، قيل: ﴿خَٰضِعِينَ﴾، كقوله: ﴿لِي سَٰجِدِينَ﴾ [يوسف: ٤]. وقيل: أعناقُ الناس: رؤساؤُهم ومُقدَّمُوهم، شُبِّهوا بالأعناقِ كما قيلَ لهم: الرُّؤوسُ، والنَّواصي، والصُّدور، قالَ:

فِي مَحْفِلٍ مِنْ نَوَاصِي النَّاسِ مَشْهُودِ

قولُه: (وتُركَ الكلامُ على أصلِه)، أي: تَرَكَ باقي الكلام على أصلِه، أي: لم يُغيِّر، وقيل: ﴿خَٰضِعِينَ﴾ خاضعينَ، وحَقُّه: «خاضعةً».

قولُه: (كقولِه: ذهبَتْ)، أي: أنّثَ الفعلَ، وأصلُه مُذكّرٌ؛ لأنّ الأصلَ في الاستعمال: «ذهبَتِ اليمامةُ»، والأهلُ مُقحَمٌ لبيانِ الذاهبينَ، فتَرَكَ ذهَبَتْ على ما كان، وفي أصلِ السِّيرافيِّ: النحويون يجعَلُونَ: ذهبَتْ بعضُ أصحابِه، وشَرِقتْ صدرُ القناة[1]، مما يجوزُ في الشِّعر، وأبو العبّاس[2] يجُيزُه في الكلام، واحتَجّ بهذا الوَجْه في الآية، فكأنّه قال: فظَلُّوا لها خاضعينَ، واعتَمَدت على أصحابِ الأعناق، وكذلك: شَرِقَتْ صدرُ القناة، كأنهُ لم يَذكُرِ الصّدرَ، واعتَمَدت على ما أُضيفَ الصّدرُ إليه.

قال أبو البقاء: لـمّا أُضيفَ الأعناقُ إلى المُذكّر، وكانت متّصلةً بهم في الخِلقة، أَجْرَى عليها حُكمَهم. وقال الكسائيُّ: ﴿خَٰضِعِينَ﴾ هُو: حالٌ منَ الضّميرِ المجرور، لا منَ «الأعناق»، وهذا بعيدٌ في التحقيق؛ لأنهُ حينَئذٍ جارٍ على غيرِ فاعلِ «ظَلّتْ»، فيفتقرُ إلى إبرازِ ضميرِ الفاعل، وإنّما يُقالُ: خاضعينَ هُم[3]، وكذا في «الكَشْف»[4].

قولُه: (في مَحفِلٍ مِن نَواصي الناسِ مشهودِ)، أوّلُه:

---

(١) هذا منتزعٌ من قولِ الأعشى في «ديوانه» ص ١٨٣:

وتَشْرَقُ بالقولِ الذي قد أذَعْتَه ... كما شرِقَت صَدْرُ القناةِ من الدّمِ

(٢) يعني المُبرِّدَ، كبير نُحَاةِ البصرةِ في زمانه. وانظر كلامَه في كتابه «المقتضب» (١: ٢٤٨).

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٩٩٣).

(٤) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ٩٨٢).

وقيلَ: جماعات الناس. يقال: جاءَنا عُنُقٌ من الناس؛ لفَوْجٍ منهم. وقُرِئ: (فظلَّتْ أعناقُهم لها خاضعةً).

وعن ابن عباس: نَزلتْ هذه الآيةُ فينا وفي بني أُميَّة. قال: ستكونُ لنا عليهم الدَّولةُ، فتَذِلُّ لنا أعناقُهم بعد صُعوبة، ويَلحقُهم هوانٌ بعد عزَّة.

ومَشهَدٍ قد كفيتُ الغائبينَ به(١)

أراد بالمشهَد: المجلسَ، أي: رُبَّ مشهَدٍ عظيم الشأنِ تكلّمتُ فيه وخاصَمتُ عن الغيبِ عنه، وكشَفْتُ الغُمّة، وأتَيْتُ بالحُجّةِ بقلبٍ ثابت.

قولُه: (**وقيل: جماعاتُ الناس**)، **الأساس**: ومنَ المجازِ: أتاني عُنُقٌ منَ الناس؛ للجماعةِ المتقدِّمة، وجاؤوا رَسَلاً رَسَلاً، وعُنُقاً عُنُقاً، والكلامُ يَأخُذُ بعضُه بأعناقِ بعض. قال العجّاج:

حتّى بدَتْ أعناقُ صُبح أبْلَجا(٢)

ويُفهَمُ مِن تقابُلِ «رَسَلاً رَسَلاً»، لقولِه: «عُنُقاً عُنقاً»: أنّ(٣) في إطلاقِ الأعناقِ على الجماعاتِ اعتبارَ الهيئةِ المُجتمِعة، فالمعنى: فظَلُّوا خاضعينَ مُجتمعينَ على الخضوع، متّفقينَ عليه لا يَخرُجُ أحدٌ منهم عنهُ، كقولِك للجماعة: هم يَدٌ، وفائدةُ الوَجْهِ الأوّل، وهُو إقحامُ العنُق، تصويرُ حالةِ الخضُوع إدخالاً للرّوعة.

والوَجْهُ الثاني مِن بابِ إجراءِ ما لا يَعقِلُ مُجْرَى العُقَلاء مبالغةً لخضُوعِهم، فكأنهُ سَرَى منهُم إليها.

والثالثُ مِن إطلاقِ الجُزءِ على الكُلّ؛ فإنّ المتكبّرَ إنّما يَظهَرُ تجبُّرُه في عنُقِه، وَليِّه لهُ؛ ولهذا سُمِّي المَلِكُ بالصَّيَد يقال: ملكٌ أصيَدُ؛ لا يَلتفِتُ مِن زَهْوِهِ يميناً وشمالاً.

---

(١) ذكره ابن منظور في «لسان العرب» (نَصا) وعزاه لأمِّ قُبَيْسٍ الضَّبِّيَّة.

(٢) تمامُه ـ كما في «أساس البلاغة» (عنق):

تَسورُ في أعجازِ ليلٍ أدْعجا

(٣) في (ط): «أي».

[﴿ وَمَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّنَ ٱلرَّحْمَٰنِ مُحْدَثٍ إِلَّا كَانُوا۟ عَنْهُ مُعْرِضِينَ ۝ فَقَدْ كَذَّبُوا۟ فَسَيَأْتِيهِمْ أَنۢبَٰٓؤُا۟ مَا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ ﴾ ٥ - ٦]

أي: وما يُجدِّد لهم اللهُ بوَحْيِه موعظةً وتذكيراً، إلّا جدَّدوا إعراضًا عنه وكفرًا به.

قولُه: (**أي: وما يُجدِّدُ لهمُ اللهُ بوَحْيِه موعِظةً وتذكيراً، إلّا جَدّدوا إعراضاً عنهُ وكُفراً به**)، فإن قلتَ: هَبْ أنّ قولَه: ﴿مُّحْدَثٍ﴾ يَدُلُّ على التجدُّد، لكنّ قولَه: ﴿كَانُوا۟ عَنْهُ مُعْرِضِينَ﴾ وقولَه: ﴿فَقَدْ كَذَّبُوا۟﴾ وقولَه: ﴿كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾ لا يَدُلُّ إلّا على المُضِيِّ، فمِن أينَ قال: «إلا جَدّدوا إعراضاً»؟ ولذلك قال الإمامُ: الآيةُ مِن تَمام قولِه تعالى: ﴿إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم﴾، فنَبّهَ تعالى أنهُ معَ قُدرتِه على أن يَجعَلَهم مؤمنينَ بالإلجاءِ رحيمٌ بهم، حيث يأتيهم بالقرآنِ حالاً بعدَ حال، ويكرِّرُه عليهم، وهُم معَ ذلك على جدٍّ واحدٍ في الإعراضِ والتكذيبِ والاستهزاء»[(١)].

قلتُ: المصنِّفُ ما اعتبَرَ التجدُّدَ والاستمرارَ مِن لفظِ ﴿مُّحْدَثٍ﴾، بل مِن وقوع المضارع مقابِلاً للمُضِيِّ، وهُو: ﴿وَمَا يَأْتِيهِم﴾ كما اعتبَروه مِن وقوع المضارع في حدِّ المُضِيِّ في قولِهم: لو تُحسِنُ إليّ لَشَكرتُ. قال صاحبُ «المفتاح»: قصَدوا بـ«تُحسِن»: أنّ إحسانَه مستمرُّ الامتناع فيما مضَى وقتاً فوقتاً، وأمّا لفظةُ ﴿مُّحْدَثٍ﴾ فلتوكيدِ معنى التجدُّدِ والاستمرارِ فيما يأتيهم[(٢)].

وأمّا قضيّةُ النَّظْم فإنّ هذه الآيَةَ متّصلةٌ معنًى بقولِه تعالى: ﴿طسٓمٓ ۝ تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ﴾، فإنهُ تعالى أعلَمَ أوّلاً أنهُ أنزَلَ هذا الكتابَ الكريمَ في نهايةٍ منَ الوضُوح والبيان، وأنّهم ما رَفَعوا لهُ رأساً، ثُم نَبَّهَ ثانياً على أنّ هذا الكتابَ معَ وضوح آياتِه إنّما أُنزِلَ على سَبيل التدرُّج؛ ليكونَ أدخَلَ في التذكير، وأنجَعَ في الاتّعاظِ به، وهُم معَ ذلك قابَلوا كلَّ حِصّةٍ منه بتكذيبٍ واستهزاء، كلُّ ذلك تسليةً لحبيبه ﷺ لئلّا يذهَبَ بنفْسِه حسَرات؛ ولذلك أوقَعَ قولَه تعالى: ﴿لَعَلَّكَ بَٰخِعٌ نَّفْسَكَ﴾ الآيتينِ اعتراضاً، يعني: انظُرْ إليهم وإلى ما

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٤: ١١٩).

(٢) «مفتاح العلوم» ص ١٠٧.

....

فَعَلوا بمثْلِ هذا الكتابِ الكريم، وبمُنزِلِه، على أنهُ قادرٌ على أن يَقسُرَهم على الإيمانِ وهم مُهَانونَ خاضِعون، فأشفِقْ على نفْسِك أن تَقتُلَها حسْرةً على ما فاتَكَ مِن إسلامِهم.

وأنت يا أيُّها المتأمِّلُ في كتابِ الله المجيد إذا أمعَنْتَ النظرَ فيما اشتَمَلتْ عليه هذه السُّورةُ الكريمةُ وجَدتَه نازِلاً تسليةً لقلبِ الحبيبِ صَلَواتُ الله وسَلامُه عليه مِن تكذيبِ القوم إيّاه، والطّعنِ فيما أُنزِلَ إليه والاستهزاءِ به؛ ألا تَرى كيف ذَيّلَ كلّ قصةٍ منَ القَصَصِ المذكورةِ فيها بقولِه تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ﴾، وجُعِلَ كالتخلُّص إلى قصّةٍ أُخرى وكالمُهتَمِّ بشأنِه، فيَرجعُ إليه إذا وَجَدَ لهُ مجالاً، يعني: لا تتَحَسّرْ على إصرارِهم على الكُفْر، وتكذيبِهم ما أنزَلْنا عليك، إنّ رَبّك عزيزٌ ينتقمُ منهم، ويَرحَمُ عليك بأنْ يُقدِّرَ لك مَن يؤمِنُ بكَ إن لم يؤمنْ هؤلاء. ومِن ثَمّ قَرَنَ معَه وقَدّمَ عليه كلّ مرّةٍ قولَه تعالى: ﴿وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُم مُّؤْمِنِينَ﴾، وإليه الإشارةُ بقولِه: «هُوَ العزيزُ في انتقامِه منَ الكفَرة، الرّحيمُ لمَن تابَ» وأحسَنَ. يعني: لكَ التأسِّي بربِّكَ معَ كبريائه وجَلالِه، وبالأنبياءِ عليهمُ السّلامُ السالفةِ؛ ولذلك بَدَأَ سبحانَه وتعالى بأمرِ نفْسِه، وذَكَرَ أنهُ تعالى أنزَلَ عليهم دليلَ السّمع، فأعرَضُوا وكذّبوا واستهزَأوا، ونصَبَ لهمُ الدّلائلَ الظاهرةَ، وأراهُم آياتٍ يَفتَحُ بها أعيُنَهم: مِن إنباتِ كلِّ صنفٍ بَهيج، وما التفَتوا ولا رَفَعوا لهُ رأساً، ثُمّ فَصَلَ ذلك بتلك الفاصلة، وقَرَنَها بتلك القرينة، وثَنّى بقصّةِ موسى عليه السّلامُ وختَمَها أيضاً بتلك الفاصلةِ والقرينة، وثَلّثَ بقصّةِ الخليلِ عليه السّلامُ وختَمَها بهما، وهَلُمّ جَرّاً إلى آخِرِ السُّورة.

انظُرْ ـ أيُّها المتأمِّلُ في كتابِ الله المجيد، المُستخرِجُ لِلَطائفه مِن قَعْرِ بحرِه، المُلتقِطُ لدُرَرِه بِغَوْصِ فِكْرِه ـ إلى رِفعةِ منزلةِ سيِّدِنا محمدٍ صَلَواتُ الله وسَلامُه عليه، ونَباهةِ قَدْرِه، كأنهُ التنزيلُ بجُملتِه نازلٌ لتسكينِ بادرتِه[1]، وتسَلِّي حُزنِه، وتثبيتِ خَلَدِه، ورَبَاطةِ جأشِه، وتهذيبِ أخلاقِه، وإرشادِ أُمّتِه، معَ مُراعاةِ ألفاظِ التلويحِ والتعريضِ والرّمز، كالمُناغاةِ بيْنَ المتحابَّيْن، ولله دَرُّ شيخِنا شيخِ الإسلام أبي حَفْص السُّهرَوَرْديِّ قَدّس اللهُ تعالى رُوحَه حيث

(١) وهي أوّلُ ما يبدُرُ من الإنسان حين يعتريه الغَضَبُ.

فإن قلتَ: كيف خُولِفَ بين الألفاظ **والغَرَضُ واحد**، وهي: الإعراضُ والتكذيب والاستهزاء؟ قلتُ: إنما خُولِفَ بينها لاختلافِ الأغراض، كأنه قيل: حين أَعرضوا عن الذِّكْر فقد كذَّبوا به، وحين كذَّبوا به فقد خَفَّ عندهم قَدْرُه وصار عُرضةً للاستهزاء والسُّخرية؛ لأنَّ مَن كان قابلاً للحقِّ مُقبِلاً عليه، كان مصدِّقاً به لا محالةَ، ولم يُظَنّ به التكذيب، ومَن كان مصدِّقاً به كان موقِّراً له. ﴿فَسَيَأْتِيهِمْ﴾ وعيدٌ لهم

قال: بيْنَ قولِه سبحانَه وتعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِي وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ﴾ [الحجر: ٨٧] وبيْنَ قولِه تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ [القلم: ٤] مناسبةٌ تُشعِرُ بقولِ أُمِّ المؤمنينَ الصِّدِّيقةِ بنتِ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللهُ تعالى عنهُما: كان خُلُقُه القرآن[1]، وفيه رمزٌ غامضٌ وإيماءٌ خَفِيٌّ إلى الأخلاقِ الربّانيّة، وهُو أنّها احتَشَمتِ الحضرة الإلهيّة بأن تقولَ: بأنهُ صَلَواتُ الله عليه وسَلامُه كان متخلِّقاً بأخلاقِ الله تعالى، فعَبّرت بقولِها: «كان خُلُقُه القرآن»، استحياءً مِن سُبُحاتِ الجَلال، وسَتْراً للحالِ بلُطْفِ المقال، وهذا مِن وفورِ عِلمِها وكمالِ أدبِها[2]؛ لأنّ اللهَ تعالى أبرزَ إلى الخَلْقِ أسماءً منبئةً عن صفاتِ الكمال، وما أظهَرَها لهم إلا ليَدعُوَهم إليها، ولولا أنهُ تعالى أودَعَ في القُوى البشَريّةِ التخَلُّقَ بالأخلاقِ ما أبرَزَها لهم، لكنْ يختَصُّ برحمتِه مَن يشاء.

قولُه: (**والغَرَضُ واحدٌ**)، وهُو دَفْعُه والكُفْرُ به، كما قال: إعراضاً عنهُ وكُفْراً به. وتلخيصُ الجواب: مَنْعُ ذلك، وأنّ المرادَ التدرُّجُ مِن غَرَضٍ إلى غَرَضٍ هُو المقصودُ، وتصويرُ معنى ما صَدَرَ منهم منَ الاستهزاء، وأنهُ نتيجةُ التكذيبِ المسبَّبِ عنِ الإعراض، فالفاءُ في قولِه تعالى: ﴿فَقَدْ كَذَّبُوا۟﴾ عاطفةٌ كما مَرّ، وفي قولِه: ﴿فَسَيَأْتِيهِمْ﴾ سببيّةٌ فصيحة؛ لأنّ مدخولَها وعيدٌ للمُستهزِئ، والوعيدُ مسبوقٌ بحصُولِ الاستهزاء؛ ولذلك قَدّر: «فقد خَفّ عندَهم قَدْرُهُ، وصار عُرضةً للاستهزاء والسّخرية».

---

(١) هذا جزءٌ من حديثٍ أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٣٠٨) ومسلم (١٤٥٠) وأبو داود (٢٠٦٣) وغيرهم، وانظر تمامَ تخريجه في «مسند أحمد» (٢٥٨١٣).

(٢) انظر كلامَ السُّهرورديِّ في كتابه «عوارف المعارف» (١: ٢٢٣) ونقل عن الجُنَيْد رحمه الله أنّه قال: كان خُلُقه ﷺ عظيماً، لأنـه لم يكُن له هِمّةٌ سوى الله تعالى.

وإنذارٌ بأنهم سيَعلمون إذا مسَّهم عذابُ الله يومَ بَدْرٍ ويومَ القيامة ﴿مَا﴾ الشيءُ الذي كانوا يَستهزئون به؛ وهو القرآن، وسيأتيهم أنباؤه وأحوالُه التي كانت خافيةً عليهم.

[﴿أَوَلَمْ يَرَوْاْ إِلَى ٱلْأَرْضِ كَمْ أَنۢبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ زَوْجٍ كَرِيمٍ ۞ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً ۖ وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُم مُّؤْمِنِينَ ۞ وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ﴾ ٧ - ٩]

وَصَفَ الزَّوجَ - وهو الصنفُ من النبات - بالكَرَم، والكريمُ: صِفةٌ لكلِّ ما يُرضى ويُحمَد في بابه، يقال: وجهٌ كَريم؛ إذا رُضِيَ في حُسنِه وجَماله، وكتابٌ كريم: مَرْضيٌّ في مَعانيه وفوائدِه، وقال:

حَتَّى يَشُقَّ الصُّفُوفَ مِنْ كَرَمِهْ

أي: مِنْ كونِه مَرْضياً في شَجاعته وبأسِه. والنباتُ الكريم: المَرْضيُّ فيما يتعلَّق به

قولُه: (حتى يَشُقّ الصُّفوفَ مِن كرَمِه)، أوله:

ولا يَخيمُ اللقاءَ فارسُهم

قبلَه:

لا يُسلِمونَ الغَداةَ جارَهُم حتى يَزِلّ الشِّراكُ عن قدَمِه(١)

أي: إلّا إذا ماتَ صاحبُه. لا يَخيمُ: لا يَجبُنُ، وانتصابُ «اللِّقاءِ» على حَذْفِ «عن» وإيصالِ الفعل. وقولُه: «حتّى يشُقّ الصُّفوفَ مِن كرَمِهْ»، يريدُ: إلى أنْ يَشُقّها كرَماً منهُ، وأنهُ لا يَرضَى بأدنَى المَنْزلَتيْن في اللِّقاء بنفْسِه، بل يأتي إلى النِّهايةِ في العُلوِّ، أي: مِن كونِه مَرْضياً في شجاعتِه وبأسِه. وأمّا قولُ المصنِّفِ: «والكرَمُ صفةٌ لكلِّ ما يُرضَى ويُحمَدُ في بابِه»، فبيانٌ للقَدْر المشتَرَك فيما يُطلَقُ عليه اسمُ الكرَم، والقَدْر المشترَكِ منَ الاعتبارِ المَجازيِّ. قال في «الأساس»: ومنَ المَجازِ: كَرم السّحابُ تكريماً: جاد بمطرِه، وأرضٌ مَكْرَمةٌ للنّبات، إذا جادَ نَباتُها، ولا يَكْرُمُ الحَبُّ حتى يَكثُرَ العَصفُ.

---

(١) لرجلٍ من حِمْيَر كما في «مشاهد الإنصاف» (٣: ٣٠٠)، و«ديوان الحماسة» (١: ١٢٢).

من المنافعِ. ﴿إِنَّ فِي﴾ إنباتِ تلك الأصناف ﴿لَآيَةً﴾ على أنّ مُنبِتَها قادرٌ على إحياء الموتى، وقد عَلِمَ الله أنّ أكثرَهم مطبوعٌ على قلوبهم، غيرُ مرجوٍّ إيمانُهم ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ ٱلْعَزِيزُ﴾ في انتقامِه من الكَفَرة ﴿ٱلرَّحِيمُ﴾ لمن تابَ وآمَنَ وعمل صالحاً. فإن قلتَ: ما معنى الجمعِ بين «كَم» و«كُلّ»؟ ولو قيل: كم أنبَتْنا فيها من زوجٍ كريم[(١)]؟

قولُه: (﴿إِنَّ فِي﴾ إنباتِ تلك الأصنافِ ﴿لَآيَةً﴾ على أنّ مُنبِتَها قادرٌ على إحياءِ الموتى)، إشارةٌ إلى بيانِ النّظْم، وأنّ الذِّكْرَ المُحدَثَ المُطلَقَ في قولِه تعالى: ﴿وَمَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّنَ ٱلرَّحْمَٰنِ مُحْدَثٍ﴾ مقيّدٌ بقَيْدِ إثباتِ الحَشْرِ والنّشْر، وأنّ المقدّرَ بعدَ همزةِ الاستفهام في قولِه تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْاْ﴾ الاستهزاءُ والتكذيبُ، وهُو المعطوفُ عليه، أي: أكَذّبوا بالبَعْثِ، ولم يَرَوْا إلى الأرضِ؟ وعليه قولُه تعالى: ﴿فَٱنظُرْ إِلَىٰٓ ءَاثَٰرِ رَحْمَتِ ٱللَّهِ كَيْفَ يُحْيِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَآ﴾ [الروم: ٥٠].

قولُه: (ما معنى الجَمْع بيْنَ «كم» و«كلّ»؟ ولو قيل: كم أنبَتْنا فيها مِن زَوْج كريم)، أي: لو قيل لكان كافياً، وأجابَ: أنّ مقامَ بيانِ كمالِ قُدرةِ الله تعالى يقتضي إيرادَ ما يَستوعِبُ الأصنافَ كلّها معَ بيانِ تكاثُرِها، ولا يَحصُلُ ذلك إلّا بالجَمْع بيْنَ كم وكلّ. ونَقَلَ صاحبُ «الانتصاف» الجوابَ، ثُم قال: فيكونُ المرادُ بالتكثيرِ: الأنواعَ، والظاهرُ أنّ المرادَ به آحادُ الأزواج والأنواع، فلو أسقَطْتَ «كُلًّا» وقلتَ: انظُرْ إلى الأرضِ كم أنبتَ اللهُ تعالى فيها منَ الصِّنفِ الفُلانيِّ، لكنتَ مُكثِّراً آحادَ ذلك الصِّنْف، فإذا أدخلْتَ «كلّ» آذنْتَ بتكثيرِ آحادِ كلِّ صنفٍ لا آحادِ صِنفٍ مُعيّن[(٢)].

وقلتُ: هاهنا صُوَرٌ ثلاث:

إحداها: كم أنبَتْنا فيها مِن زَوْج كريم، فالكثرةُ في آحادِ صِنف، لا آحادِ كلِّ صِنف. وثانيتُها: أنبَتْنا فيها كلّ زَوْج، فليسَ فيها إلّا استيعابُ الأصنافِ المعلومة. وثالثتُها: ما عليه التّلاوةُ، فالكلُّ: لإحاطةِ جميع الأصناف، وكم: لكثْرةِ أفرادِ كلِّ صِنفٍ مِن تلك الأصناف،

---

(١) استدرك هنا على حاشية الأصل الخطي من «الكشاف»: «كان كافيًا» وصحّح عليه، ثم قال: «كان كافيًا، بغير خطه (أي الزمخشري)، هكذا في الحاشية. مصححه». انتهى.

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٣٠٠).

قلتُ: قد دلَّ «كُلٌّ» على الإحاطةِ بأزواج النبات على سبيلِ التفصيل، و«كَمْ» على أنَّ هذا المحيطَ مُتكاثِرٌ مُفرطُ الكثرة، فهذا معنى الجمعِ بينهما، وبه نبَّه على كمال قُدرتِهِ. فإن قلتَ: فما معنى وصفِ الزَّوجِ بالكريم؟ قلتُ: يَحتمل معنيَيْن؛ أحدهما: أنَّ النبات على نوعَيْن: نافع وضارّ، فذَكَرَ كثرةَ ما أنبتَ في الأرض مِنْ جميعِ أصناف النبات النافع، وخَلَّى ذِكْرَ الضارِّ. **والثاني: أن يعمَّ جميعَ النبات نافِعَه وضارَّه**، ويصفَهما جَميعاً

وهُو المرادُ مِن قولِه: فإذا أدخلْتَ «كلّ» آذَنَتْ بتكثيرِ آحادِ كلِّ صِنف. هذا شَرْحُ كلامِه، لكنّ هذا التركيبَ لا يُفيدُ إلّا ما قال المصنِّفُ كما سنُقَرِّرُه.

وقيل: على ما ذَكَرَه المصنِّفُ: «مِن»: بيانٌ، والأَوْلَى أن يُقالَ: إنّها للابتداء، أو للتبعيض، أي: أنبَتْنا مِن كلِّ صِنفٍ أفراداً كثيرةً، ونباتاتٍ متعدِّدةً، فيكونُ إشارةً إلى كثرةِ الأفراد مِن كلِّ صِنف، و«كلّ»: إشارةٌ إلى الإحاطةِ بجميع الأصناف، و«كم»: إشارةٌ إلى كثرةِ الأفرادِ مِن أيِّ صِنفٍ فُرِضَ من هذه الأصناف، ويَجوزُ أن يكونَ هذا المعنى هُو مرادَ المصنِّفِ، وظاهرُ كلامِه يُوهمُ خلافَه.

وقلتُ: معنى كلام المصنِّف: «أنّ هذا المحيطَ متكاثرٌ»: أنّ هذا الذي أحاطَ بأزواج النبات متكاثرٌ، فالمحيطُ: الكُلّ، والمحاطُ به: الأصنافُ والظاهرُ معَه؛ لأنّ مدخولَ «كم» قولُه: ﴿أَنۢبَتۡنَا فِيهَا مِن كُلِّ زَوۡجٖ﴾، فيَلزَمُ تكاثُرُ هذا المجموع، فيَدخُلُ فيه آحادُ كلِّ صِنف، بدليلِ الخطاب؛ لكوْنِ المقام مقامَ مُبالغة، ولهذا تَبِعَه الإمامُ، ونَقَلَ ألفاظَ «الكَشّافِ» بعَيْنِها مِن غيرِ تغيير[1]. وقال القاضي: «كلٌّ»: لإحاطةِ الأزواج، و«كم»: لكثرتها[2]، فظَهَرَ أنّ فائدةَ الجَمْع بيْنَ «كم» و«كلٍّ»: التكميلُ، إذْ لوِ اقتصَرَ على أحدِهما لم يُعلَم المعنى الآخَرُ، ولهذا قال: «وَنَبّه به على كمالِ قُدرتِه».

قولُه: (**والثاني: أن يَعُمّ جميعَ النّباتِ نافِعَه وضارَّه**)، فعلى هذا: الصِّفةُ مادحةٌ، وعلى الأوّل: فارِقةٌ.

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٤: ١٢٠).

(٢) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٣٢).

بالكَرَم وينبِّهَ على أنه ما أنبتَ شيئاً إلّا وفيه فائدة؛ لأنَّ الحكيمَ لا يفعلُ فِعلاً **إلا لغَرَضٍ صحيح** ولِحِكْمةٍ بالغة، وإنْ غفلَ عنها الغافِلُون، ولم يَتوصَّل إلى معرفتِها العاقِلُون. فإن قلتَ: فحين ذَكَرَ الأزواجَ ودلَّ عليها بكلمتَي الكَثْرةِ والإحاطة، وكانت بحيثُ لا يُحصِيها إلّا عالِمُ الغيب، كيفَ قال: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً﴾؟ وهلّا قال: آيات؟ قلتُ: فيه وَجْهان: أن يكونَ ذلك مُشاراً به إلى مصدر ﴿أَنۢبَتۡنَا﴾، فكأنه قال: إنَّ في الإنباتِ لَآيةً أيَّ آية! وأن يُرادَ: أنَّ في كلِّ واحدةٍ من تلك الأزواج لآيةً. **وقد سبقتْ لهذا الوجهِ نظائرُ.**

[﴿وَإِذۡ نَادَىٰ رَبُّكَ مُوسَىٰٓ أَنِ ٱئۡتِ ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ۝ قَوۡمَ فِرۡعَوۡنَۚ أَلَا يَتَّقُونَ﴾ ١٠-١١]

سجَّل عليهم بالظُّلم بأنْ قدَّم القومَ الظالمين، ثم عَطَفهم عليهم عَطْفَ البيان، كأنَّ معنى القومِ الظالمين وترجمَتَه: قومُ فرعون، وكأنهما عبارتانِ تَعتقِبانِ على مؤدًّى واحد، إن شاءَ ذاكرُهم عبَّر عنهم بالقوم الظالمين، وإنْ شاء عبَّر بقومِ فرعون. **وقد استحقُّوا هذا الاسمَ من جهتَيْن**: من جهةِ ظُلمهم أنفُسَهم بكفرِهم ....

قولُـه: (**إلا لغرَضٍ صَحيح**)، وعن بعضِهم: الغَرَضُ منَ الغُرضة، وهِي العُقْدةُ، كما سُمِّيتِ الحاجةُ حاجةً وهِي الشّوكةُ، واللهُ تعالى يَتعالَى عن ذلك؛ لأنّهما ما لم يُقضَيا تكونُ عُقدةً في قلبِ الطالبِ والمحتاج.

قولُه: (**وقد سَبقت لهذا الوَجْهِ نظائرُ**)، ونَظيرُه في هذه السُّورةِ قولُه تعالى: ﴿إِنَّا رَسُولُ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الشعراء: ١٦]، أي: كلُّ واحدٍ منّا، ومنهُ قولُهم: دخَلْنا على الأميرِ فكسَانا حُلّةً، أي: كلّ واحدٍ منّا.

قولُه: (**وقدِ استحَقُّوا هذا الاسمَ مِن جهتَيْنِ**)، يعني: إنّما سُمُّوا بالظّالمينَ وصار كاللقَبِ لهم؛ لِما عُهِدَ مِنهم ظُلمُهم أنفُسَهم ولبني إسرائيلَ، فجيءَ بقولِه: ﴿قَوۡمَ فِرۡعَوۡنَ﴾ كَشْفاً لذلك المعنى، وتَشْديداً لذلك الاسم، كما أنّ الحقّ إنّما يَثبُتُ على الغَريم بَتّاً إذا كُتِبَ الصّكّ وسُجِّلَ عليه، وإليه الإشارةُ بقولِه: «سَجّلَ عليهم بالظُّلم».

وشَرارتِهم، ومن جهةِ ظُلمِهم لبني إسرائيلَ باستعبادِهم لهم. قُرِئ: (ألا يتَّقونِ) بكسرِ النون، بمعنى: ألا يتَّقونني، فحُذفتِ النونُ؛ لاجتماعِ النونَيْن، والياءُ؛ للاكتفاءِ بالكسرة. فإن قلتَ: بِمَ تعلَّق قولُه: ﴿أَلَا يَتَّقُونَ﴾؟ قلتُ: **هو كلامٌ مُستأنف أتْبعَه عزَّ وجلَّ إرسالَه** إليهم للإنذار، والتسجيلَ عليهم بالظُّلم؛ تَعجيباً لموسى عليه السلام مِن حالهم التي شَنُعتْ في الظُّلم والعَسف، ومن أَمْنِهم العواقبَ وقلَّةِ خوفهم وحَذَرِهم

قولُه: (**وشَرارتِهم**)، **الأساس**: طارَتْ منَ النارِ شرارةٌ وشَرَرة، وتقولُ: كان أبوك نارَ شَرارةٍ، وأنت منها شَرارةٌ.

قولُه: (**هُو كلامٌ مستأنَف**)، قال أبو البقاء: ﴿أَلَا يَتَّقُونَ﴾ يُقرَأُ بالياءِ على الاستئناف، وبالتاءِ على الخطاب، والتقديرُ: يا قومَ فِرعَوْن(١).

قولُه: (**أَتْبعَه اللهُ(٢) عزّ وجلّ إرسالَه**)، أي: أَتْبعَ اللهُ تعالى بقولِه: ﴿أَلَا يَتَّقُونَ﴾ قولَه: ﴿ٱئْتِ ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ وهُو كلامٌ مشتملٌ على إرسال الله تعالى موسى عليه السلامُ إلى فِرعَونَ المسجّلِ بقولِه: ﴿قَوْمَ فِرْعَوْنَ﴾، فقولُه: «تعجيباً»: مفعولٌ له لأَتْبعَه، وذلك أنهُ تعالى لمّا قال: ﴿ٱئْتِ ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ توطئةً، ثم بيّنَه بقولِه: ﴿قَوْمَ فِرْعَوْنَ﴾ تسجيلاً، ويُتِمُّ عليهم ذلك المعنى بقولِه: ﴿أَلَا يَتَّقُونَ﴾، فهُو كالتتميم للمعنى. وأمّا معنى التعجيبِ فكأنّهُ قيل: يا موسى إمّا انتَهى تماديهم في الظُّلم، وإمّا بَلَغَ زمانُ إنذارِهم وأوانُ تخويفِهم بأيّامي وعقابي فيتّقُونَ، ما أعجَبَ حالَهم في الظُّلم!

قال صاحبُ «الفرائدِ»: يُمكنُ أن يُقالَ في الغَيْبة: ائتِ قومَ فِرعَونَ قائلاً قَوْلي لهم: ألا يتّقُونَ، كقولِه تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ﴾ [البقرة: ١٨٦]، أي: فقُلْ

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٩٩٤).

قلتُ: والقراءة بالياء هي قراءة الجمهور. وقرأ أبو قِلابَةَ وغيره بالتاء على الالتفات إنكاراً وغضباً على المخاطب. انظر: «البحر المحيط» (٧: ٨).

(٢) لفظ الجلالة لم يرد في الأصل الخطي من «الكشاف» ولا في المطبوع، لكنه ورد في نصِّ «الكشاف» من (ط)، وثبت هنا في الأصول الخطية.

من أيَّـام الله. ويحتملُ أن يكونَ «لاَ يَتَّقُونَ» حالًا من الضَّمير في ﴿ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾، أي: يَظلِمُون غيرَ متَّقِين اللّـهَ وعقابَه، فأُدخِلتْ همزةُ الإنكار على الحال. وأمَّا مَن قرأ: (ألا تتَّقون) على الخطاب؛ فعلى طريقةِ الالتفات إليهم، **وجَبْهِهم**، وضَرْبِ وُجوهِهم بالإنكار، والغَضبِ عليهم، كما ترى مَن يشكو مَن رَكِبَ جنايةً إلى بعضِ **أخِصَّائه** والجاني حاضرٌ، فإذا اندفعَ في الشكايةِ وحَرَّ مزاجُه وحَمِيَ غضبُه قَطَعَ مباثَّةَ صاحبِه وأقبَلَ على الجاني يوبِّخه ويُعنِّف به، ويقولُ له: ألا تَتَّقِ الله! ألَمْ تَستحِ من الناس! فإن قلتَ: فما فائدةُ هذا الالتفات، والخطابُ مع موسى عليه والسلام في وقتِ المناجاة، والمُلتفَتُ إليهم غَيَبٌ لا يَشعرون؟ قلتُ: إجراءُ ذلك في تكليمِ المرسَل إليهم في معنى إجرائه بحَضْرتهم وإلقائِه إلى مَسامعهم؛ لأنه مُبلِّغُه ومُنهِيه وناشِرُه بين الناس، وله فيه لُطفٌ وحثٌّ على زيادة التقوى، **وكم مِنْ آيةٍ أُنزلتْ في شأن الكافرين وفيها أوفرُ نصيبٍ للمؤمنين**؛ تدبُّراً لها واعتباراً بمَوْردها. وفي ﴿أَلَا يَتَّقُونِ﴾ -بالياءِ وكسرِ النون-

---

لهم قولي: إنِّي قريبٌ، أو مُبلِّغاً قولي، وكذا في قراءةِ كسرِ النُّون، وفي الخطابِ قائلاً لهم: ألا تَتَّقُونَ، وفي الأوجُه(١): ألا تتَّقُونَ: منصوبُ المحلِّ على أنهُ مفعولٌ، لأنهُ مَقُولٌ.

قولُه: (**مِن أيـّام الله**)، أيـّامُ الله تعالى: وقائعُهُ ممّن مضَى منَ الأُمم، كقولِهم: أيامُ العَربِ لوَقائِعهم، واليومُ يُعبّرُ به عنِ الشِّدة.

قولُه: (**وجَبْههم**)، **الأساس**: جَبَهْتُه: ضَرَبْتُ جَبْهَتَه، ومنَ المَجازِ: جَبَهْتُه: لقيتَه بما يَكرَهُ، ولقِيتُ منهُ جَبْهةً، أي: مذَلّةً وأذى، وأنشَدَ بعضُهم:

حُيِّيـتَ عنهـا أيّهـا الوجْهُ ... ولغَـيركَ الشـحناءُ والجَبْهُ

قولُه: (**أخِصّائه**)، قيل: هُو جمعُ «خِصِّيص»، أي المخصُوص.

قولُه: (**وكم مِن آيةٍ أُنزلت في شأنِ الكافرين وفيها أوفَرُ نصيبٍ للمؤمنين**)، الأوّلُ مِن عبارةِ النصِّ، والثاني مِن إشارتِه.

---

(١) في (ط): «وفي «ألا» وَجْه».

وجهٌ آخر؛ وهو أن يكون المعنى: **ألا يا ناسُ اتَّقونِ**، كقوله: ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا۟﴾ [النمل: ٢٥].

[﴿قَالَ رَبِّ إِنِّيٓ أَخَافُ أَن يُكَذِّبُونِ * وَيَضِيقُ صَدْرِى وَلَا يَنطَلِقُ لِسَانِى فَأَرْسِلْ إِلَىٰ هَـٰرُونَ﴾ ١٢-١٣]

و﴿وَيَضِيقُ﴾ و﴿يَنطَلِقُ﴾ بالرفع؛ لأنهما مَعطُوفانِ على خبر «إنّ»، **وبالنصبِ**؛ لعَطْفهما على صلة ﴿أَن﴾. والفرقُ بينهما في المعنى: **أنَّ الرفعَ يُفيد أنَّ فيه ثلاثَ عِلَل:**

قولُه: (**ألا يا ناسُ اتَّقُون**)، هذا مِن بابِ حَذْفِ المُنادى، وحقُّ الكنايةِ هكذا: ألا يا اتَّقُون، وألا يا اسْجُدوا، ولكن في الإمام كُتِبا متّصِلَيْن، ونحوَه قولُ الشاعر:

ألا يا اسْـلَمي يا دَار مَيّ على البِلى ولا زال مُنهَلًّا بجَرعائكِ القَطرُ[1]

أي: ألا يا دارُ، فحُذِفَ المنادى.

قولُه: (**وبالنّصبِ**)، قال القاضي: قَرَأَ يعقوبُ: «يَضِيقَ»، «ولا يَنطلِقَ»، بالنّصبِ[2].

قولُه: (**أنّ الرّفعَ يُفيدُ أنّ فيه ثلاثَ عِلَل**)، قال القاضي: رتّبَ استدعاءَ ضمِّ أخيه إليه وإشْراكه[3] لهُ في الأمرِ على الأمورِ الثلاثة: خوفُ التكذيب، وضِيقُ القلبِ انفعالًا عنهُ، وازديادُ الحُبْسةِ في اللِّسانِ بانقباضِ الرُّوح إلى باطنِ القلبِ عندَ ضِيقِه بحيثُ لا يَنطلقُ، لأنّها إذا اجتَمَعتْ مَسّتِ الحاجةُ إلى مُعِينٍ يقوِّي قلبَه، ويَنُوبُ منابَه، حتّى لا تَختَلّ دعوتُه ولا تَنبترَ حُجّتُه[4].

---

(١) لذي الرمّة في «ديوانه» ص ٢٩٠.

(٢) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٣٣). ولتمامِ الفائدة انظر: «معاني القرآن» للفرّاء (٢: ٢٧٨) حيث قال: «وقولُه: «ويضيقُ صدري» مرفوعةٌ لأنها مردودةٌ على «أخاف»، ولو نُصِبَت بالردّ على «يكذّبون» كانت نَصْباً صواباً والوجهُ الرفعُ، لأنه أخبر أن صَدْرَه يضيق، وذكر العِلّةَ التي كانت بلسانه، فتلك ممّا لا يُخاف، لأنّها قد كانت». انتهى.

(٣) في الأصول الخطية: «واشتراكه»، وهو على الجادَّةِ في «أنوارِ التنزيل».

(٤) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٣٣).

خَوْفَ التكذيب، وضِيْقَ الصَّدر، وامتناعَ انطلاقِ اللِّسان، والنصب على أنَّ خوفه متعلِّقٌ بهذه الثلاثة. فإن قلتَ: في النصبِ تعليقُ الخوف بالأُمور الثلاثة، وفي جُملتها نفيُ انطلاقِ اللسان، وحقيقةُ الخوف إنما هي غمٌّ يلحقُ الإنسانَ لأمرٍ سيَقع، وذلك كان واقعاً، فكيف جازَ تعليقُ الخوفِ به؟ قلتُ: قد علّق الخوف بتكذيبِهم وبما يحصلُ له بسَببِه مِنْ ضِيقِ الصَّدر، والحُبسةُ في اللِّسان زائدةٌ على ما كان به، **على أنَّ تلك الحُبْسةَ التي كانت به قد زالت بدَعوته**. وقيل: بَقِيتْ منها بقيَّة يسيرة. فإن قلتَ: **اعتذارُك هذا يردُّه الرفع**؛ لأنَّ المعنى: إني خائفٌ ضيِّقُ الصدر غيرُ مُنطلقِ اللسان. قلتُ: يجوزُ أن يكون هذا قَبْلَ الدعوة واستجابتِها، ويجوزُ أن يريدَ القَدْرَ اليَسير الذي بَقِيَ به، ويجوزُ أن لا يكونَ مع حلِّ العُقدةِ من لسانه من الفُصَحاءِ **المَصاقِع** الذين

قولُه: (**على أنّ تلك الحُبْسةَ التي كانت به قد زالَتْ بدَعْوتِه**)، يعني بقولِه عليه السلام: ﴿وَٱحۡلُلۡ عُقۡدَةٗ مِّن لِّسَانِي﴾ [طه: ٢٧]، والحاصِلُ أنّ المتوقّعَ زيادةُ الحُبْسةِ على تقديرِ بقائها، أو مُعاودتُها على تقديرِ زَوالِها إنْ زالت بالكُلِّية ولو بَقِيَت منها بقيّةٌ.

قولُه: (**اعتذارُكَ هذا يَرُدُّه الرّفْعُ**)، يعني: قد أجَبْت أنّ ما يَخافُ عليه يجبُ أن يكونَ متوقّعاً، لا واقعاً، وأنّ المرادَ بالحُبْسةِ: الزائدةُ الطارئةُ، أو معاودةُ الزائل، هذا على تقدير النّصب صَحيحٌ؛ لأنَّ «يضيقَ»، «ولا يَنطلقَ»: معطوفانِ على ﴿يُكَذِّبُونِ﴾، وأمّا على قراءةِ الرّفع فلا؛ لأنّهما معطوفانِ على «أخافُ»، فلم يكونا متوقّعَيْنِ؛ لأنّ الخوفَ غيرُ مُسَلّطٍ عليهما، فيَلزَمُ الوقوعُ كالخَوْف، وأنّ المعنى: إنّي خائفٌ ضيق الصّدر، وإنّي غيرُ مُنطلِقِ اللِّسان، والواجبُ اتّفاقُ القراءتَيْنِ في أصلِ المعنى. وأجابَ بما يجمَعُ القراءتَيْنِ في المعنى، وذلك أنّ قراءةَ الرّفْع مَبْنيّةٌ على أنّ هذا القولَ كائنٌ قبْلَ أن يقولَ: ﴿وَٱحۡلُلۡ عُقۡدَةٗ مِّن لِّسَانِي﴾ [طه: ٢٧] وقراءةُ النّصبِ على أنهُ بعدَه، فاختلافُ الزمانَيْنِ دافعٌ للتناقُضِ الواقع بيْنَ القراءتَيْن، وفيه بحثٌ، فالمختارُ هِي القراءةُ بالرّفْع التي عليها الجُمهورُ.

قولُه: (**المَصاقِع**)، **الأساس**: صقعَ الدِّيكُ، وخطيبٌ مِصْقَع، مُجهِرٌ في خُطبتِه، وقيل: المِصقَع: الخطيبُ البليغُ، كأنهُ يَقصِدُ كلّ صُقْع منَ الكلام، أي: كُلَّ ناحية.

أُوتوا **سَلاطةَ الألسنة** وبَسْطةَ المقال، وهارونُ كان بتلك الصِّفة، فأرادَ أن يُقرَنَ به، ويدلُّ عليه قولُه عزَّ وجلَّ: ﴿وَأَخِي هَـٰرُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا﴾ [القصص: ٣٤]. ومعنى: ﴿فَأَرْسِلْ إِلَىٰ هَـٰرُونَ﴾: أرسِلْ إليه جبريلَ، واجعَلْه نبيًّا، وآزِرْني به، واشدُدْ به عَضُدي، وهذا كلامٌ مختصَر، **وقد بَسَطَه في غير هذا الموضع**، وقد أحسنَ في الاختصار حيثُ قال: ﴿فَأَرْسِلْ إِلَىٰ هَـٰرُونَ﴾، فجاء **بما يتضمَّن** معنى الاستِنْباء، ومثله في تقصيرِ الطَّويلة والحُسن قولُه تعالى: ﴿فَقُلْنَا اذْهَبَا إِلَى الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَدَمَّرْنَاهُمْ تَدْمِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٦]؛ حيثُ اقتصر على ذِكْرِ طَرَفَيِ القصَّة أوَّلها وآخرها؛ وهما: الإنذارُ والتدمير، ودلَّ بذِكْرهما على ما هو الغَرَضُ من القصَّة الطويلة كلِّها؛ وهو أنهم قومٌ كذَّبوا بآيات الله، فأراد إلزامَ الحُجَّة عليهم، فبَعَثَ إليهم رسولَيْن فكذَّبوهما، فأهلَكَهم. فإن قلتَ: كيف ساغَ لموسى عليه السلام أنْ يأمُرَه اللهُ فلا يتقبَّلُه بسمع وطاعة من غير توقُّف وتشبُّثٍ بعِلَل، **وقد عَلِمَ أنَّ اللّٰـهَ مِن ورائه**؟ قلتُ: **قد امتَثَل وتقبَّل، ولكنه التمَسَ من ربِّه أن يَعضُدَه بأخيه** ....

قولُه: (**سَلاطةَ الألسِنة**)، **الأساس**: امرأةٌ سَليطةٌ: طويلةُ اللِّسانِ صَخابةٌ، ورجُلٌ سَليطٌ، وقد سَلُطَ سلاطةً، وقيل: رجلٌ سَليطٌ، أي: فصيحٌ حديدُ اللِّسان.

قولُه: (**وقد بَسَطَه في غيرِ هذا الموضع**) منهُ: في طه: ﴿وَاجْعَل لِّي وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِي * هَارُونَ أَخِي * اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي * وَأَشْرِكْهُ فِي أَمْرِي﴾ [طه: ٢٩-٣٢].

قولُه: (**بما يتضمّنُ**)، وهُو الإرسالُ؛ لأنّ ما تَثبُتُ به النُّبوّةُ هنا إرسالُ الملك.

قولُه: (**وقد عَلِمَ أنّ اللهَ تعالى مِن ورائه**)، قال في قولِه تعالى: ﴿وَاللَّهُ مِن وَرَائِهِم مُّحِيطٌ﴾ [البروج: ٢٠]: «**هذا مَثَلٌ**؛ لأنّهم لا يفوتونَه كما لا يَفوتُ فائتٌ الشيءَ المُحيطَ به»، والمعنى: كيف ساغَ لهُ التوقُّرَ والتَعلُّل، وقد عَلِمَ أنّ سُلطانَ الله وقَهرَه مانعٌ لذلك، وأنهُ تحتَ قَهرِه لا يَفُوتُه أحدٌ؟ وقوله: «وقد عَلِمَ أنّ اللهَ تعالى»: حالٌ مُقرِّرةٌ لجهةِ الإشكال.

قولُه: (**قدِ امتَثَلَ وتقبّلَ، ولكنّه التَمَسَ مِن ربِّه عَزّ وجَلّ أن يَعضُدَه بأخيه**)، قال الإمامُ:

حتى يَتَعاوَنا على تنفيذ أمرِه وتبليغِ رسالته، فمهَّد قَبْلَ التماسِه عُذرَه فيما التمَسَه، ثم التمَسَ بعدَ ذلك، وتمهيدُ العذرِ في التماس المُعِين على تنفيذِ الأمر ليس بتوقُّفٍ في امتثال الأمر، ولا بتعلُّلٍ فيه، وكفى بطَلَبِ العون دليلاً على التقبُّل لا على التعلُّل.

[﴿وَلَهُمْ عَلَيَّ ذَنبٌ فَأَخَافُ أَن يَقْتُلُونِ﴾ ١٤]

أراد بالذَّنب: قَتْلَه القِبْطيَّ. وقيل: كان خبَّازَ فرعونَ، واسمه فاتُونُ. يعني: ولهم عليَّ **تَبِعةُ ذَنْب**؛ وهي قَوْدُ ذلك القَتْل، فأخافُ أن يَقتُلوني به، فحَذف المضافَ. أو سمَّى تَبِعةَ الذَّنب ذنباً، كما سُمِّيَ جزاءُ السيِّئة سيئةً. فإن قلتَ: قد أَبَيْتَ أن تكونَ تلك الثلاثُ عِلَلًا، وجَعلتَها تمهيداً للعُذرِ فيما التمَسَه، فما قولُك في هذه الرابعة؟ قلتُ: هذه استِدْفاعٌ للبليَّة المتوقَّعة، وفَرَقٌ مِن أن يُقتَلَ قبل أداءِ الرسالة، فكيف يكون

ليسَ في التماسِ موسى عليه السّلامُ ما يَدُلُّ على أنهُ استَعفَى منَ الذّهاب، بل مقصُودُه فيه أن يقعَ ذلك الذهابُ على أقوى الوجوهِ في الوصُولِ إلى المراد، واختلفوا فقال بعضُهم: إنهُ وإن كان نبيّاً فهُو غيرُ عالمٍ بأنه يَبقَى حتّى يؤدِّيَ الرِّسالة، وأنهُ إنّما أُمِرَ بذلك بشَرْطِ التمكين، والأقربُ أنّ الأنبياءَ عليهمُ السّلامُ يَعلَمونَ إذا حَمَّلَهمُ الله تعالى على أداءِ الرِّسالةِ أنهُ يُمكنُهم منه، وأنّهم سيَبقَوْنَ إلى ذلك الوقت(١).

قولُه: (حتّى يَتَعاوَنا في(٢) تنفيذِ أمرِه)، وأنشَدَ في معناه:

فقلتُ ادعي وأدعُ فإنّ أندى ... لصوتٍ أن ينادِيَ داعيان(٣)

قولُه: (تَبِعة ذَنْب)، التّبِعةُ والتِّباعةُ: حَقٌّ يجبُ للمظلوم قِبَلَ الظالم، يقال: لي قِبَلَ فلانٍ تَبِعَةٌ وتِباعةٌ، أي: ظُلامةٌ.

النِّهاية: التّبِعةُ: ما يَتبَعُ المالَ منَ نوائبِ الحقوق، وهُو مِن تَبِعتُ الرجُلَ بحقِّي.

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٤: ١٢٣).

(٢) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «على».

(٣) ذكره القالي في «الأمالي» (٢: ٩٠) وعزاه للفرزدق، وقيل: هو لِدثارِ بن شيبان النَّمري كما في «لسان العرب» (ندى)، وعزاه الزمخشري في «المفصل» ص ٣٢٧ لربيعة بن جُشَم.

تعلُّلًا؟ والدليلُ عليه: ما جاء بعدَه من كلمةِ الرَّدع، والمَوعِد بالكَلاءة والدفع.

[﴿قَالَ كَلَّا فَاذْهَبَا بِآيَاتِنَا إِنَّا مَعَكُمْ مُسْتَمِعُونَ * فَأْتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولَا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ * أَنْ أَرْسِلْ مَعَنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ * قَالَ أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدًا وَلَبِثْتَ فِينَا مِنْ عُمُرِكَ سِنِينَ * وَفَعَلْتَ فَعْلَتَكَ الَّتِي فَعَلْتَ وَأَنْتَ مِنَ الْكَافِرِينَ * قَالَ فَعَلْتُهَا إِذًا وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ * فَفَرَرْتُ مِنْكُمْ لَمَّا خِفْتُكُمْ فَوَهَبَ لِي رَبِّي حُكْمًا وَجَعَلَنِي مِنَ الْمُرْسَلِينَ * وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدْتَ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ ١٥ - ٢٢]

جَمَعَ اللهُ له الاستجابتَيْن معاً في قوله: ﴿كَلَّا فَاذْهَبَا﴾؛ لأنه استدفعَه بلاءَهم فوَعَده الدفعَ برَدْعه عن الخوف، والتمَسَ منه المؤازرةَ بأخيه فأجابَه بقوله: اذْهَبَا، أي: اذهبْ أنت والذي طَلَبْتَه؛ وهو هارونُ. فإن قلتَ: علامَ عُطف قولُه: ﴿فَاذْهَبَا﴾؟ قلتُ: على الفعلِ الذي يدلُّ عليه ﴿كَلَّا﴾، كأنه قيل: ارتدِعْ يا موسى عمّا تظنُّ، فاذهبْ أنت وهارون. وقوله: ﴿مَعَكُمْ مُسْتَمِعُونَ﴾ **من مجاز الكلام**، يريدُ: أنا لكما ولعدوِّكما كالناصِر الظَّهيرِ لكما عليه إذا حَضَرَ واستَمَعَ ما يَجري بينكما وبينَه، فأَظهَرَكما وغلَّبَكما وكَسَرَ شوكتَه عنكما ونَكسَه. **ويجوزُ أن يكونا خَبرَيْن** لـ«إنّ»، أو يكون ﴿مُسْتَمِعُونَ﴾ مُستقِرًّا، و﴿مَعَكُمْ﴾ لَغواً. فإن قلتَ: **لِـمَ جعلت ﴿مُسْتَمِعُونَ﴾ قرينة ﴿مَعَكُمْ﴾** في

قولُه: (**مِن مجازِ الكلام**)، أي: الاستعارة، بدليلِ قولِه: كالناصرِ الظّهير، حيث صَرّحَ بأداةِ التشبيه، وقد عَرَفْتَ أنّ الاستعارَةَ مجازٌ والعلاقةُ فيها: التشبيه.

قولُه: (**ويجوزُ أن يكونا خَبرَيْنِ**)، إلى آخِره، وعلى الأوّل: كان ﴿مَعَكُمْ﴾ حالاً مِن ضميرِ ﴿مُسْتَمِعُونَ﴾، أي: مُستَمِعونَ مُشبّهينَ بالناصرِ والظّهير، والمرادُ بقولِه: «مُستقِرّاً» أنهُ خبرُ «إنّ»، و﴿مَعَكُمْ﴾ متعلِّقٌ به قُدِّم عليه.

قولُه: (**لِمَ جَعَلت ﴿مُسْتَمِعُونَ﴾ قرينةَ ﴿مَعَكُمْ﴾؟**)، أي: مُقارِناً لهُ في جَعْلِه مجازاً، أي: استعارة تمثيليّة.

كونِه من بابِ المَجاز، واللهُ تعالى يوصَف على الحقيقةِ بأنه سَميع وسامع؟ قلتُ: ولكن لا يوصَفُ بالمستمِع على الحقيقة؛ **لأنَّ الاستماع جارٍ مجرى الإصغاء، والاستماعُ من السمع بمنزلة النَّظر من الرُّؤية**، ومنه قولُه تعالى: ﴿قُلْ أُوحِىَ إِلَىَّ أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ فَقَالُوٓا۟ إِنَّا سَمِعْنَا قُرْءَانًا عَجَبًا﴾ [الجن: ١]، ويقال: استمَعَ إلى حديثه، وسَمِعَ حديثَه، أي:

قولُه: (**لأنّ الاستماعَ جارٍ مَجْرَى الإصغاءِ**[1])، فيه نظَرٌ؛ لأنّ السّمعَ في الحقيقةِ: إدراكٌ بحاسّةِ السّمع، وهُو أيضاً ممّا لا يجوزُ على الله تعالى حقيقةً. ولّما استُعمِلَ هذا في مُطلقِ الإدراكِ كذلك ذلك، وعليه كلامُ القاضي: الاستماعُ: الذي بمعنى الإصغاءِ عبارةٌ عن السّمع الذي هُو لُمطلقِ إدراكِ الحروفِ والأصواتِ[2]. نعَمْ، لو لم يأتِ بالتعليل كان يَحتمِلُ كلامُه أوّلاً أنّ السامعَ والسّميعَ ممّا أُذِنَ فيهما الإطلاقُ على الله تعالى، ووَرَد في أسمائه الحُسنَى فجَرَيا لذلك مَجْرَى الحقيقةِ في مطلق الإدراك، بخلافِ المُستمِعِ الذي يُعطيهِ معنى ﴿إِنَّا مَعَكُم مُّسْتَمِعُونَ﴾. قال الإمامُ في «لَوامع البيِّنات»: لفْظُ السامع والسّميع موضوعٌ في اللُّغةِ لهذا الانكشافِ والتجَلِّي، فلمّا وَرَدا في حقِّ الله تعالى اعتَقدْنا بثُبوتِ جِنسِ هذا الانكشاف، لا نوعٍ منه؛ لأنّ الانكشافاتِ الحاصلةَ لله تعالى بالنِّسبةِ إلى انكشافاتِ العبيدِ كنسبةِ ذاتِه المقدّسةِ إلى ذَواتِهم، ولمّا كان لا مشاركةَ بيْنَ الذاتَيْنِ إلّا في الاسم، فكذا القولُ في الانكشافَيْن. والعُمدةُ أنّ الحاصلَ عندَ عُقولِ الخَلْق مِن معاني صفاتِ الله تعالى خَيالاتٌ ضعيفةٌ، ورسومٌ خَفِيّةٌ، جَلّتْ صفاتُه عن مُشابهةِ صفاتِ المُحدَثات، وتقَدّستْ صَمَديّتُه عن مناسبةِ المُمكِنات.

قولُه: (**والاستماعُ منَ السّمع بمنزلةِ النّظَرِ منَ الرُّؤية**)، يعني: كما أنّ النظَرَ تقليبُ الحَدَقةِ نحوَ المَرْئيِّ التماساً لرُؤيتِه، كذلك الاستماعُ: استعمالُ حاسّةِ السّمع نحوَ المسموع التماساً لسَماعِه، كالإصغاءِ، واللهُ أعلم.

---

(١) زاد في الأصول الخطية هنا: «من السمع»، ولا يستقيم مع لفظ «الكشاف» إلا بإضافة «والاستماع» قبله، فيصير مكرراً مع الفقرة التالية.

(٢) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٣٣).

أصغى إليه وأدركَه بحاسَّة السَّمع، ومنه قوله ﷺ: «مَنِ استمعَ إلى حديثِ قومٍ وهم لَه كَارِهونَ صُبَّ في أُذنيه البَرَمُ». فإن قلتَ: هلّا ثُنِّيَ الرسولُ كما ثُنِّيَ في قوله: ﴿إِنَّا رَسُولَا رَبِّكَ﴾ [طه: ٤٧]؟ قلتُ: الرسولُ يكون بمعنى المُرسَل، وبمعنى الرِّسالة، فجُعل ثَمَّ بمعنى المُرسَل؛ فلم يكن بدٌّ مِن تَثْنيته، وجُعل هاهنا بمعنى الرسالة؛ فجاز التسويةُ فيه إذا وُصف به بين الواحدِ والتثنيةِ والجمع، كما يُفعل بالصِّفة بالمصادر، نحو: صَوْم، وزَوْر. قال:

أَلِكْني إليها وخَيرُ الرَّسُـو لِ أعلَمُهُم بنواحي الخَـبَرْ

فجَعَلَه للجماعة. والشاهدُ في الرسول بمعنى الرسالة: قوله:

لقد كَذَبَ الواشُونَ ما فُهْتُ عِندَهُم بسِـرٍّ ولا أرسَلتُهُم بِرَسُولِ

قولُه: (البَرَم)، ذَكَرَ صاحبُ «النِّهايةِ» الحديثَ[1]، ثُم قال: البَرَمُ: هُو الكُحْلُ المُذابُ.

قولُه: (وزَوْر)، النِّهاية: الزَّوْرُ: الزائرُ، والأصلُ مصدرٌ وُضِعَ موضعَ الاسم، كصَوْم ونَوْمٍ بمعنى صائم ونائم، وقد يكونُ الزَّوْرُ جَمْعَ زائرٍ كراكبٍ ورَكْب. وفي نُسخةٍ بَدَلَ «البَرَم»: الآنُك[2]. وفُسرِّ بالبَرَم والمُتَبرِّم، ويُروَى الحديثُ بالثلاث، وهذه الصِّيغةُ صيغةُ الجَمْع كالأبحُر، وصيغةُ الفردِ شاذٌّ فيه كالأُسُدِ والأُسْرُب، عُجْمةُ الآنُك.

قولُه: (أَلِكْني) البيت[3]، أَلِكْني: أرسِلْني، والأَلُوكُ: الرِّسالةُ، وقيل: تَحمّلْ رسالتي إليه، وقيل: اجعَلْني رسُولاً، والرسُولُ فيه بمعنى الرُّسُلِ لإضافةِ خيرِ إليهم، ولقولِه: أعلمُهُم.

قولُه: (لقد كَذَبَ الواشُونَ) البيت، قبلَهُ لكُثيِّر:

---

(١) ذكره الزيلعي في «تخريج أحاديث الكشاف» (٢: ٤٧٣) وقال: غريبٌ جداً، ثم عزاه لابن الأثير في «النّهاية»، ونقلَ كلامَه في تفسير معناه.

(٢) وهو الرصاصُ المُذاب.

(٣) لأبي ذؤيب الهذلي. انظر: «شرح ديوان الهذليين» (١: ١١٣).

ويجوزُ أن يوحَّد؛ لأنَّ حُكمَهما لتسانُدِهما واتِّفاقِهما على شَريعة واحدة، واتِّحادِهما لذلك وللأُخوّةِ كان حُكماً واحداً، فكأنهما رسولٌ واحد. أو أُريدَ أنَّ كلَّ واحد منّا. ﴿أَنْ أَرْسِلْ﴾ بمعنى: أي أرسل؛ لتضمُّن الرسولِ معنى الإرسال. وتقول: أُرسِلتُ إليك أنِ افعَلْ كذا؛ لِما في الإرسال من معنى القول، كما في المُناداة والكتابة ونحوِ ذلك. ومعنى هذا الإرسال: التَّخْليةُ والإطلاق، كقولك: أَرسَلَ البازِيَ، يريد: خَلِّهم يَذهبُوا معنا إلى فِلَسطِينَ، وكانت مَسكَنَهما. **ويُروى: أنهما انطَلَقا إلى بابِ فرعونَ فلم يُؤذَن لهما** سَنة، حتى قال البوّاب: إنَّ هاهنا إنساناً يَزعم أنه رسولُ ربِّ العالَمين، فقال:

حَلَفتُ بربِّ الراقصاتِ إلى مِنى ... خلالَ المَلا يَمــدُدْنَ كلّ جديلِ

بعدَه:

فلا تعجَــلي يا عَــزُّ أن تتفَهّمي ... بنُصح أتَى الواشونَ أم بحُبُولِ[1]

الحُبُولُ: جَمْعُ حَبْل. **الأساس**: ومنَ المَجاز: رَقَصَ البعيرُ رَقْصاً ورَقَصاناً: خَب، وأَرْقَصوا في سَيْرِهم وترَقّصوا: ارتفَعوا وانخَفَضوا، خلال الملا: وسَطَ الناس، والجَديلُ: الحَبْلُ المفتولُ والزِّمامُ المجدول. «ما» في قولِه: «ما فُهْتُ»: نافيةٌ، يقال: ما فُهتُ بكلمة، أي: ما تكلّمتُ.

في الاستشهادِ بقولِه: «ولا أرسَلتُهُم برسُولِ» نظَرٌ؛ لأنهُ يَحتمِلُ أن يكونَ بمعنى المُرسَل.

قولُه: (**ويُروى: أنّهما انطَلَقا إلى بابِ فِرعونَ فلم يُؤْذَنْ لهما**)، إلى قولِه: «فعَرَفَ موسى عليه السّلامُ فقال له: ﴿أَلَمْ نُرَبِّكَ﴾»: «بيانٌ لوَجْهِ اتّصالِ قولِه تعالى: ﴿قَالَ أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدًا﴾ بقولِه: ﴿أَنْ أَرْسِلْ مَعَنَا بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾، ولِما يَحتاجُ إليه منَ المقدّراتِ ليتّصلَ صدرُ هذه الآيةِ بعَجُزِ تلك. والعَجبُ أنّ قولَ المؤلِّف: «فأدّيا إليه الرِّسالَة» بعدَ قولِه: «فقال: ائْذَنْ لهُ» مِن هذا الباب، لكوْنِ التقدير: فذهَبَ البوّابُ إليهما فأَذِنَ لهما بالدُّخول، فدَخَلا. لكنّ في كلام المصنِّف فاءً فصيحةً.

---

(١) «ديوان كُثيرّ عزّة» ص ١٧١.

ائذنْ له لعلَّنا نضحكُ منه، فأدَّيا إليه الرِّسالة، فعرَفَ موسى، فقال له: ﴿أَلَمْ نُرَبِّكَ﴾؟ حُذِفَ: فأتَيا فرعونَ فقالا له ذلك؛ لأنه معلومٌ لا يَشتبه، وهذا النوعُ من الاختصارِ كثيرٌ في التنزيل. الوَليد: الصبيُّ؛ لقُرب عهدِه من الوِلادة. وفي روايةٍ عن أبي عمرو: (من عُمْرك) بسكون الميم. ﴿سِنِينَ﴾ قيل: مَكَثَ عندهم ثلاثينَ سَنة. وقيل: وَكَزَ القِبْطيَّ وهو ابنُ ثِنْتي عشرةَ سَنة، وفرَّ منهم على أثرِها، واللهُ أعلمُ بصحيح ذلك. وعن الشعبيِّ: (فِعْلَتَك) بالكسرِ، وهي قِتْلةُ القِبْطيِّ؛ لأنه قَتَلَه بالوَكْزة؛ وهو ضربٌ من القَتْل. وأمَّا الفَعْلة؛ فلأنها كانت وَكزةً واحدة عدَّد عليه نعمتَه مِن تربيتِه وتبليغِه مبلغَ الرِّجال، ووبَّخه بما جرى على يدِه مِنْ قتلِ خبَّازه، **وعظَّم ذلك وفظَّعه بقوله:** ﴿وَفَعَلْتَ فَعْلَتَكَ ٱلَّتِى فَعَلْتَ وَأَنتَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ يجوزُ أن يكون حالاً، أي: قتلتَه وأنت لذاك من الكافرينَ بنِعْمتي. أو: وأنتَ إذ ذاك ممَّن تكفِّرهم الساعةَ. **وقد افترى عليه أو جَهِلَ أمْرَه**؛ لأنه كان يُعايِشُهم **بالتقيَّة**، فإنَّ اللّٰـهَ عزَّ وعلا عاصمُ مَن يريد

قولُه: (**وعَظَّمَ ذلك وفَظَّعه بقولِه**: ﴿وَفَعَلْتَ فَعْلَتَكَ ٱلَّتِى فَعَلْتَ﴾)، **الانتصاف**: وَجْهُ تفظيعِه أنه أتَى به مُجمَلاً إيذاناً بأنهُ لفَظاعتِه لا يَنطِقُ به، كقولِه تعالى: ﴿فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾ [طه: ٧٨]، ﴿فَأَوْحَىٰٓ إِلَىٰ عَبْدِهِۦ مَآ أَوْحَىٰ﴾ [النجم: ١٠]، ﴿إِذْ يَغْشَى ٱلسِّدْرَةَ مَا يَغْشَىٰ﴾ [النجم: ١٦].

قولُه: (**وقدِ افتَرى عليه أو جَهِلَ أمرَهُ**)، يتعلّقُ بقولِه: «أو أنتَ إذْ ذاك ممّن تُكفِّرُهم الساعةَ»، أي: قال: فرعونُ ذلك القَوْلَ، وقدِ افتَرَى، المعنى: كنتَ مثْلَهم حينَئذٍ، وفي دينِهم، وداخلاً في زُمرتِهم، كأنهُ قال: وكنتَ منّا، ومِن دينِنا.

وقولُه: «فإنّ اللهَ عاصم»، تعليلٌ لنسبةِ اللّعينِ إلى الافتراءِ وتجهيلِه.

قولُه: (**بالتَّقِيَّة**)، **النِّهاية**: التقِيّةُ والتُّقاةُ بمعنًى، وهُو أن يَتّقيَ الرجلُ الناسَ، ويرى الصُّلحَ والاتّفاق، والباطنُ بخلافِ ذلك، وعليه قولُه تعالى: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِى شَىْءٍ إِلَّآ أَن تَتَّقُوا۟ مِنْهُمْ تُقَىٰةً﴾ [آل عمران: ٢٨]، أي: يُوافقهم ظاهراً، ويُخالفهم

أن يَستنبئَه من كلِّ كبيرة ومِن بَعض الصغائر، فما بالُ الكُفر! ويجوزُ أن يكون قولُه: ﴿وَأَنتَ مِنَ ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ حُكماً عليه بأنه من الكافرين بالنِّعَم، ومَن كانت عادته كُفرانَ النِّعم لم يكن قَتْلُ خَواصِّ المُنعِمِ عليه بدعاً منه. أو بأنه من الكافرينَ بفرعون وإلهيَّته. أو مِنَ الذين كانوا يَكفُرون في دِينهم، **فقد كانت لهم آلهةٌ يَعبُدونهم**، يشهد لذلك قولُه تعالى: ﴿وَيَذَرَكَ وَءَالِهَتَكَ﴾ [الأعراف: ١٢٧]، وقُرئ: (وإلـٰهتَك)، فأجابه موسى صلوات الله عليه بأنَّ تلك الفَعْلَةَ إنما فَرطتْ منه وهو ﴿مِنَ ٱلضَّآلِّينَ﴾

باطناً، ومنهُ قولُهم: كُنْ وسَطاً وامشِ جانباً(١).

قولُه: (**ومِن بعضِ الصَّغائر**)، وهُو ما يُنفِّرُ، كالكَذِبِ والتطفيف، وفيه خلافٌ سيجيءُ في النَّملِ إن شاء اللهُ تعالى(٢).

قولُه: (**ويجوزُ أن يكونَ قولُه: ﴿وَأَنتَ مِنَ ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ حُكماً عليه بأنهُ منَ الكافرينَ بالنِّعَم**)، فعلى هذا: ﴿وَأَنتَ مِنَ ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ اعتراضٌ أو تذييلٌ، يَدُلُّ عليه قولُه: «ومَن كانت عادتُه كُفْرانَ النِّعَم لم يكنْ قَتْلُ خواصِّ المُنعِمِ **عليه** بِدْعاً منه»، كما سَبَقَ في قولِه تعالى: ﴿ثُمَّ ٱتَّخَذۡتُمُ ٱلۡعِجۡلَ مِنۢ بَعۡدِهِۦ وَأَنتُمۡ ظَٰلِمُونَ﴾ [البقرة: ٥١]، وقولُه: «أو بأنهُ منَ الكافرينَ» أيضاً على الاعتراض، فالكافرونَ في الآية يَجوزُ أن يُفسَّرَ بالكُفْرانِ الذي هُو في إزاءِ النِّعمةِ والمقابِلُ للشُّكر، وأن يُفسَّرَ بالذي هُو مقابِلٌ للإيمان، والحاصلُ أنّ قولَه: ﴿وَأَنتَ مِنَ ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ إمّا: حالٌ، أو: تذييلٌ، والكُفرُ على الوجهَيْن ففيه الأوْجُهُ المذكورةُ في الكتاب».

قولُه: (**فقد كانت لهم آلهةٌ يَعبُدونَهم**)، متفرِّعٌ على معنى الكُفرِ بهذا التأويل، أي: يجوزُ استعمالُ لَفظِ الكُفرِ مِن كلِّ مَن تَدَيّنَ بدِينٍ، ويَعبُدُ معبوداً، سواءٌ كان حقّاً أو باطلاً فيمَن يُخالِفُ نِحلتَه، أي: أنت منَ الكافرينَ بمعبودِنا، قال تعالى: ﴿فَمَن يَكۡفُرۡ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤۡمِنۢ بِٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٥٦].

---

(١) ذكره الميداني في «مجمع الأمثال» (٢: ١٥٧) وفسرَّه بقوله: أي: توسَّط القَوْمَ وزايِلْهُم بأعمالهم.

(٢) وهي مسألةٌ فيها خلافٌ منصوبٌ بين أهلِ العلم، وممن أجادَ وأطال النَّفَسَ في هذه المسألةِ الإمام النّظار القاضي عياض في كتابه النفيس «الشّفا» بحاشية الشُّمُني (٢: ٦٩-٨٥).

أي: الجاهلين. وقراءةُ ابنِ مسعود رضي الله عنه: (من الجاهلين) مُفسِّرة. والمعنى: من الفاعلين فِعْلَ أُولي الجهلِ والسَّفه، كما قال يوسفُ لإخوته: ﴿قَالَ هَلْ عَلِمْتُم مَّا فَعَلْتُم بِيُوسُفَ وَأَخِيهِ إِذْ أَنتُمْ جَٰهِلُونَ﴾ [يوسف: ٨٩]؛ أو المُخطئين كمن يَقتُل خطأً من غير تعمُّدٍ للقتل، **أو الذاهبينَ عن الصواب، أو الناسِين، من قولِه: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ﴾** [البقرة: ٢٨٢]. وكذَّب فرعونَ، ودَفع الوصفَ بالكُفر عن نفسِه، وبرَّأ ساحَته بأنْ وَضَعَ ﴿ٱلضَّآلِّينَ﴾ موضع ﴿ٱلْكَٰفِرِينَ﴾؛ **رَبئاً بمحلِّ مَن رُشِّح للنبوَّة** عن تلك الصِّفة، ثم كَرَّ على امتنانِه عليه بالتربية، فأبطَلَه من أصْلِه، واستأصَلَه **من سِنْخِه**، وأبى أنْ تُسمَّى نعمتُه إلا نقمةً؛ حيثُ بيَّن أنَّ حقيقةَ إنعامه عليه تَعبيدُ بني إسرائيل؛ لأنَّ تعبيدَهم وقَصْدَهم بذبح أبنائهم هو السببُ في حُصولِه عنده وتربيتِه، فكأنَّه امتنَّ عليه بتعبيدِ قومه ....

قولُه: (**أو الذاهبينَ عنِ الصّواب**)، عطفٌ على قولِه: «أي: الجاهلينَ».

قولُه: (**أوِ الناسِينَ، مِن قولِه تعالى: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ﴾** [البقرة: ٢٨٢])، يعني: جاءَ الضّلالُ بمعنى النِّسيانِ كما في هذه الآية؛ لأنّ التذكيرَ لا يكونُ إلّا بعدَ النِّسيانِ لا الضّلالِ الحقيقي.

قولُه: (**رَبْئاً بمحَلِّ مَن رُشِّحَ للنُّبوّة**)، رَبَأْتُ بنفسي عن عملِ كذا، وإنّي لأربأُ بكَ عن هذا الأمر، أي: أرفعُكَ عنهُ ولا أرضاهُ لكَ، ومنَ المَجازِ: هُو مُرَشَّحٌ للخلافة، وأصلُه ترشيحُ الظّبيةِ وَلَدَها لتعوِّدَه المَشْيَ فترَشّح، وقد رَشَحَ: إذا مشَى، وأُمُّه مُرْشِحٌ، وأَرشَحَتْ، كما يقال: مُشْدِن وأَشْدَنَتْ، ورُشِّحَ فلانٌ لأمرِ كذا وتَرشّحَ لهُ: كلُّ ذلك في «الأساس». **وعن بعضِهم**: يقالُ: فلانٌ يُرشّحُ للوِزارة: أي يُرَبّى ويؤهّلُ لها، مِن ترشيحِ الأُمِّ وَلَدَها: تقليلِ اللّبَن، وهُو أن تجعَلَه في فيه إلى أن يَقْوَى على المَصِّ.

قولُه: (**مِن سِنْخِه**)، أي: مِن أصلِه. **الجوهري**: وأسناخُ الأسنانِ: أصولُها، صَحّ «سِنْخٌ» بكسرِ السِّين عن تصحيح الصّغاني، وإنّما قال: «سِنْخه»؛ لأنّ قولَه: ﴿فَعَلْتُهَآ إِذًا﴾ متضمِّنٌ لإبطالِ امتنانِه، كما سنُقرِّرُه إن شاء اللهُ تعالى.

إذا حُقِّقَتْ، وتعبيدُهم: تذليلُهم واتِّخاذهم عَبيداً. يقال: عبَّدتُ الرَّجلَ وأَعبدتُه؛ إذا اتَّخذتَه عبداً. قال:

عَلامَ يُعْبِدُني قَوْمِي وقد كَثُرَتْ ... فيهم أباعِرُ ما شاؤُوا وعِبْدانُ!

فإن قلتَ: «إذنْ» جوابٌ وجزاء معاً، والكلامُ وقع جواباً لفرعونَ، فكيفَ وَقَعَ جزاءً؟ قلتُ: قولُ فرعون: ﴿وَفَعَلْتَ فَعْلَتَكَ﴾ فيه معنى: إنك جازيتَ نِعمتي

قولُه: (إذا حُقِّقَتْ)، أي: إذا حُقِّقتِ التربيةُ والمِنّةُ التي امتَنّ بها فِرعَوْنُ على موسى عليه السّلامُ، كانت تعبيدَ بني إسرائيلَ نقمةً لا نعمةً، فهُو مِن تعكيسِ الكلام، ويُروَى: «حقَّقْتَ» بفتح التاء، أي: إذا حقّقتَ النّظَرَ أيُّها المخاطَبُ.

قولُه: (قولُ فِرعَونَ: ﴿وَفَعَلْتَ فَعْلَتَكَ﴾) إلى آخِرِه، قيل: هذا الجوابُ لا يُلائمُ قولَه: ﴿وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ﴾؛ لأنهُ يَدُلُّ على أنه اعترَفَ أنهُ فعَلَ ذلك جاهلاً أو ناسياً، لكنّ المعنى: لمّا قال: جازَيْتَ نِعمتي بها فَعَلْتَ، أجابَهُ بأنّ تلك صادرةٌ منَ الجَهْلِ والنِّسيانِ لا منَ العِلم والقَصْد، وكنتُ إذْ ذاكَ جاهلاً، فخِفتُ ففَرَرْتُ، فوَهَبَ اللهُ تعالى النُّبوّةَ، والآنَ أنا نبيٌّ بخلافِ ما كنت. وقلتُ: فإذن ﴿إِذًا﴾ جوابٌ وعُذرٌ فأينَ الجزاء؟ وجوابُ المصنِّفِ موقوفٌ على معرفةِ أصُولٍ خمسة: النّحو، والمَعاني، والبيانِ، والبَديع، والأصُول. أمّا النّحوُ فإنّ «إذَنْ» موضوعٌ على أن يكونَ جَواباً وجزاءً معاً[1]، فيجبُ أن يكونَ مدخولُه ممّا يصحُّ أن يكونَ مسبّباً عن معنى القولِ السابق، نحوَ قولِك: إذَنْ أكرِمُك لَمن قال: أنا آتيكَ؛ فإنّ إكرامَك مسبّبٌ عن إتيانِه. فهاهُنا الجوابُ ظاهرٌ، لكنّ الجزاءَ على أن يكونَ هذا الكلامُ مُسبّباً عن كلام فِرعَوْنَ خَفِيٌّ، فلا بدّ مِن بيانِه. فالتقديرُ: إن كان الأمرُ كما زعمتَ أنك أنعمتَ عليّ، ولم تكن تلك النعمةُ إلا تعبيدكَ بني إسرائيل، فأنا جازيتك أيضاً بتلك المجازاة، وهي قتل القبطيّ، وإليه أشار بقوله: «لأن نعمته كانت عنده جديرةً بأن تُجازى

(١) وهو الذي جزم به سيبويه فقال: معناها الجوابُ والجزاء. وقال الشلوبين في كلّ موضع، وقال أبو علي الفارسيّ: في الأكثر، وقد تتمحّضُ للجواب. لتمامِ الفائدة انظر: «مغني اللبيب» لابن هشام ص ٣٠.

....

بنحو ذلك ا لجزاء». ونظيرُه قوله تعالى: ﴿إِنَّآ إِذًا لَّمِنَ ٱلْأَثِمِينَ﴾ [المائدة: ١٠٦]، قال بعضهم: تقديره: إن كان الأمرُ على ما تصفون بأنا خُنّا، إنا إذن لمن الآثمين(١).

وأمّا المعاني؛ فإنّ عطْفَ قولِه: ﴿وَفَعَلْتَ فَعْلَتَكَ ٱلَّتِى فَعَلْتَ﴾ على الكلام السابِق مِن بابِ قولِه تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ عِلْمًا ۖ وَقَالَا ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [النمل: ١٥] على رأي صاحبِ «المفتاح»: كان اللّعينُ أخبرَ عن حصُولِ تربيتِه لهُ عليه السّلامُ، وعن حصُولِ جزائه عليه السّلامُ عن تلك التربية.

وأمّا البيانُ فإنّ هذا الترتيبَ على أُسلوبِ قولِه تعالى: ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾ [الواقعة: ٨٢]، يعني: وتجعلونَ شُكرَ رِزقِكم أنّكم تُكذّبون التكذيبَ، أي: وضَعتُمُ التكذيبَ موضعَ الشُّكْر، وإليه الإشارةُ بقولِه: «إنّك جازَيْتَ نعمتي بها فعلْتَ».

وأمّا الأصُولُ فإنّ الجوابَ مَبْنيٌّ على قاعدةِ القولِ بالموجَب، وهُو تسليمُ مقتضى قولِ المستدِلِّ معَ بقاءِ الخلاف(٢)، فإنّ الكليمَ عليه السّلامُ قَرّرَ ما جعَلَه اللّعيُن جزاءً لفعلِه، حيث قال: ﴿فَعَلْتُهَآ إِذًا وَأَنَا۠ مِنَ ٱلضَّآلِّينَ﴾، فلمّا قَرّرَ ما جعَلَه اللّعينُ جزاءً لفعلِه أتَى بقولِه: ﴿إِذًا﴾، هذا معنى جوابِ المصنِّفِ عنِ السُّؤال. ثُم علّقَ بالجوابِ ما قلَعَه مِن سِنْخِه بقولِه: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَىَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾، وإليه الإشارةُ بقولِه: «ثُم كَرّ على امتنانِه عليه بالتربيةِ فأبطَلَه».

وأمّا البديعُ فإنّ وَضْعَ قولِه: ﴿وَأَنَا۠ مِنَ ٱلضَّآلِّينَ﴾ موضعَ الكافرينَ كالتتميم صَوْناً عن إبهام تصَوُّرِ ما يُنافي النُّبوّةَ منَ الكُفْر، وإليه الإشارةُ بقولِه: «ودَفَعَ الوَصْفَ بالكُفرِ عن نفْسِه بأنْ وَضَعَ الضّالِّينَ موضعَ الكافرين، ربئاً بمَحلِّ مَن رُشِحَ للنُّبوّة»، وهذا لمّا شارَكَ التتميمُ

---

(١) من قوله: «فالتقدير: إذا كان الأمر» إلى هنا، أثبته من (ط)، وسقط من (ح) و(ف).

(٢) وسببُ الخلافِ: أنّ المُعَلِّلَ يظنُّ أنّ ما أتى به مُستلزِمٌ لمطلوبِهِ مِن حُكْمِ المسألةِ المُتنازَعِ فيها مع كونِهِ غيرَ مستلزم، فلا ينقطع النزاعُ بتسليمه. انظر: «البحر المحيط في أصول الفقه» للبدر الزركشي (٤: ٢٦٢).

بما فعلتَ، فقال له موسى: نعمْ فعلتُها مجازياً لك، تسليماً لقوله؛ لأنّ نعمتَه كانت عنده جديرةً بأن تُجازى بنحو ذلك الجزاء. فإن قلتَ: لِـمَ جُمع الضميرُ في ﴿مِنكُمْ﴾ و﴿خِفْتُكُمْ﴾ مع إفرادِه في ﴿تَمُنُّهَا﴾ و﴿عَبَّدتَّ﴾؟ قلتُ: الخوفُ والفرار لم يكونا منه وحدَه، ولكن منه ومن مَلَئِه المؤتمرين بقَتْله، بدليلِ قوله: ﴿إِنَّ ٱلْمَلَأَ يَأْتَمِرُونَ بِكَ لِيَقْتُلُوكَ﴾ [القصص: ٢٠]، وأمّا الامتنانُ فمنه وحدَه، وكذلك التَّعبيد.

فإن قلتَ: «تلك» إشارةٌ إلى ماذا؟ و﴿أَنْ عَبَّدتَّ﴾ ما محلُّها من الإعراب؟ قلتُ: ﴿تِلْكَ﴾ إشارةٌ إلى خَصلةٍ شنعاءَ مُبهَمة، لا يُدرى ما هي إلا بتفسيرها،

في إرادةِ الصِّيانةِ قُلنا: هُو كالتتميم؛ لأنّ التتميمَ هُو: تقييدُ الكلام بتابع يُفيدُ مبالغةً، أو صيانةً عنِ احتمالِ المكروه. قال أبو الطيِّب:

وتَحْتَقِرُ الدنيـا احتقـارَ مـجـرِّبٍ يَرى كلّ ما فيها ـ وحاشاكَ ـ فانيا[1]

وتحريرُهُ: أنهُ لـمّا قال: ﴿أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدًا﴾ وأتى بهمزةِ التقريرِ على سَبيلِ التوبيخ، ورتَّبَ عليه قولَه: ﴿وَفَعَلْتَ فَعْلَتَكَ ٱلَّتِى فَعَلْتَ﴾ كما قرّرْناه، أي: إنّي ربّيْتُك، وأحسَنْتُ إليك لِتفعَلَ ما تقرُّ به عَيْني، وتَشكُرَ إحساني إليك؛ لِما تقرّرَ في النُّفوس أنّ شُكْرَ المنعِم واجب، فعكَسْتَ القضيّةَ وقابَلْتَها بالكُفْران؟ أجابَ عليه السّلامُ بقولِه: ﴿فَعَلْتُهَآ إِذًا وَأَنَا۠ مِنَ ٱلضَّآلِّينَ﴾، يعني: سَلّمتُ أنّ شُكرَ المُنعِم واجبٌ، وأنّي عكَسْتُ المُجازاةَ، لكن أين النِّعمة؟ فإنّ تلك التربيةَ التي مَنَنْتَ بها عليّ كانت مسبّبةً عن تعبيدِ قومي، فهي جديرةٌ بأن تُجازَى بتلك المجازاة، وإليه الإشارةُ بقولِه: «نَعَمْ، فعَلتُها مُجازِياً لك، تسليماً لقولِه: لأنّ نعمتَه عندَه كانت جديرةً بأنْ تُجازَى بذلك الجزاء»، واللهُ تعالى أعلم.

قولُه: (﴿تِلْكَ﴾ إشارةٌ إلى خَصْلةٍ شَنْعاءَ مُبهَمة)، يعني: تصَوّرَ نبيُّ الله عليه السّلامُ قولَه: ﴿نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَىَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ أنها نقمةٌ، فتكونُ خَصْلةً شَنْعاء، فأشارَ إليها، وجعَلَها مبتدأً، وأخبرَ عنها، ثُم بَيّنَ عنها كما تقول: هذا أخوك، فلا يكونُ هذا إشارةً إلى غيرِ الأخ.

---

(١) «ديوان المتنبي» بشرح الواحدي (١: ٣١٢).

ومحلُّ ﴿أَنْ عَبَّدتَّ﴾ **الرفعُ؛ عطفُ بيانٍ لـ﴿تِلْكَ﴾**، ونظيرُه قولُه تعالى: ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَيْهِ ذَٰلِكَ ٱلْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَٰٓؤُلَآءِ مَقْطُوعٌ﴾ [الحجر: ٦٦]. والمعنى: تعبيدُك بني إسرائيلَ نعمةٌ تمنُّها عليَّ! وقال الزجَّاج: **ويجوزُ أن يكون ﴿أَنْ﴾ في موضع نصب**، المعنى: إنما صارت نعمةً عليَّ لأَنْ عبَّدتَ بني إسرائيل؛ أي: لو لم تفعَلْ ذلك لَـكفلني أهلي ولم يُلقوني في اليمِّ.

[﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ ٢٣]

لمّا قال له بوَّابُه: إنَّ هاهنا مَن يزعمُ أنه رسولُ ربِّ العالمَين، قالَ له عند دخوله: ﴿وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾؟ ....

قولُه: (**ومحَلُّ ﴿أَنْ عَبَّدتَّ﴾ الرّفعُ؛ عطفُ بيانٍ لـ﴿تِلْكَ﴾**)، فالتقديرُ: تعبيدُك بني إسرائيلَ نعمةٌ تَـمُنُّها عليّ، يعني: تَـمُنُّ عليّ بتربيتِكَ إيّاي، وفي الحقيقةِ تعبيدُ بني إسرائيلَ أدّى إلى تربيتي، وكان امتنانُك عليّ بقولِك: ﴿قَالَ أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدًا وَلَبِثْتَ فِينَا مِنْ عُمُرِكَ سِنِينَ﴾ امتناناً عليّ بتعبيدِ بني إسرائيل، فأُطلِقَ السببُ، وأُريدَ المسبّبُ إيجازاً، وإليه الإشارةُ بقولِه: «لأنّ تعبيدَهم، وقَصْدَهم بذَبْح أبنائهم، هُو السببُ في حصُولِه عندَه». قال مُحْيي السُّنّة: الكلامُ متضمِّنٌ للإنكار، أي: كيف تَـمُنُّ عليّ بالتربيةِ وقد عبّدتَ قَوْمي؟ ومَن أُهينَ قومُه ذَلّ، فتعبيدُك بني إسرائيلَ قد أحبَطَ إحسانَك إليّ[1].

قولُه: (**ويجوزُ أن يكونَ ﴿أَنْ﴾ في موضع نَصْب**)، فالمشارُ إليه حينَئذٍ معنى قولِه تعالى: ﴿قَالَ أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدًا﴾، والإخبارُ على ظاهرِه، وإليه الإشارةُ بقولِه: «لو لم تفعَلْ ذلك لكَفَلَني أهلي».

قولُه: (**لمّا قال لهُ بَوّابُه: إنّ هاهنا مَن يَزعُمُ أنهُ رسولُ ربِّ العالمَين، قال لهُ عندَ ذلك[2]: ﴿وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾؟**)، قلتُ: هذا نَظْمٌ مختَلٌّ لسَبْقِ المقاولة بينَهم، كما أشارَ إليه:

---

(١) «معالم التنزيل» (٦: ١١٠).

(٢) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «عند دخوله».

....

«فأدّيا الرِّسالةَ، فعَرَفَ موسى عليه السّلامُ، فقالا لهُ ذلك»، أي: إنّا رسُولُ ربِّ العالَمين، فأرسِلْ مَعنا بني إسرائيل.

وقال الإمامُ: لم يقُلْ لموسى عليه السّلامُ: وما رَبُّ العالَمين؟ إلّا وقد دَعاهُ إلى طاعةِ ربِّ العالَمين، يُبيِّنُ ذلك ما تقدّمَ مِن قولِه تعالى: ﴿فَأْتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولَآ إِنَّا رَسُولُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ تَمّ كلامُه[1]. والنّظْمُ يُساعدُ عليه؛ لأنهُ تعالى لمّا أمَرَهما بقولِه: ﴿فَأْتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولَآ إِنَّا رَسُولُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ * أَنْ أَرْسِلْ مَعَنَا بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ لا بُدّ أنْ يكونا ممتثِلَيْنِ مؤدِّيَيْنِ لتلك الرِّسالةِ بعَيْنِها عندَ اللّعين، وعندَ ذلك أنكرَ اللّعينُ ذلك الكلامَ مفصّلاً، رَدّ أولاً صَدْرَ الكلام، وكونَهما رسُولَيْنِ بقولِه: ﴿قَالَ أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدًا﴾ إلى آخرِه. وثانياً بقولِه: ﴿وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، ولذلك جيء بالواوِ العاطفة، وكرّرَ ﴿قَالَ﴾ للطُّول، فكأنّهُ قال: أأنتَ الرسُولُ؟ وما رَبُّ العالَمين؟ وتقريرُ الأوّلِ: ألم نَعرِفْك؟ أمَا كنتَ عندَنا رَضيعاً صَغيراً ونحن رَبّيْناكَ سنينَ كالأولاد، وعَرَفْناك أيضاً كافرَ النِّعمة، حيثُ جازَيْتَ تلك النِّعمةَ بقَتْلِ بعضِ خَدَمِنا، فمِن أين أنتَ والرِّسالة؟ فأنكرَ نُبوّتَه بتحقيرِ شأنِه وكُفرانِه النِّعمة؛ فإنهُ مِن رذائِلِ الأخلاق، وأدمَجَ فيه معنى الامتنان، وأجابَه به موسى عليه السّلامُ بقولِه: ﴿فَعَلْتُهَآ إِذًا وَأَنَا۠ مِنَ ٱلضَّآلِّينَ﴾ الآية، مُسلِّماً مُقتضاه، ومُثبِتاً رسالتَه، ومُبطِلاً إنعامَه، يعني: هَبْ أنّي كنتُ كما تقولُ: صَبيًّا رَضِيعاً عندَكم، قاتلاً للنفس، وذلك كيف يَقدَحُ في دَعْوى رسالتي؛ لأنّ اللهَ تعالى فاعلٌ مختارٌ يختصُّ برسالتِه مَن يشاءُ مِن غيرِ استحقاقٍ منه، فاختارَني للرِّسالة، ووَهَبَ لي حُكماً.

فوِزانُ هذه الآيةِ وِزانُ قولِه تعالى: ﴿وَوَجَدَكَ ضَآلًّا فَهَدَىٰ﴾ [الضحى: ٧]، يعني: إنّي كنتُ غيرَ عالِمٍ بالشّرائع، وطريقةِ السّمع، فوهَبَ لي معرفةَ الأحكام، وجعلَني مُرسَلاً، ثُمّ كَرّ إلى جوابِ ما أدمَجَ اللّعينُ في الاعتراضِ منَ الامتنانِ قائلاً: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَىَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾، فأبطَلَه مِن أصلِها تبرِّياً مِن تلك الرّذيلةِ التي نَسَبَها إليه مِن كُفرانِ النِّعَم،

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٤: ١٢٧).

....

وفيه أنّ كُفْرانَ نعمةِ الكافرِ قبيحٌ، فكيف بنعمةِ المسلم، فضلاً عن نِعم الله تعالى السابغةِ ظاهراً وباطناً؟ ثُم كَرّ اللّعينُ إلى قولِ موسى عليه السّلامُ: ﴿رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ بعدَ ما أَلْقَمَه نَبيُّ الله الحَجَرَ في إنكارِ الرِّسالةِ مُستفهِماً ﴿وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾؟ يعني: هَبْ أنّك رسُولُ ربِّ العالَمِين، وأنّ لكَ رَبًّا وَهَبَ لكَ حُكماً، وجَعلَكَ منَ المُرسَلين، فما تَعني بقولِك: ربِّ العالَمِين، وما قَصْدُكَ فيه وفي تخصيصِه؟ أتعني به التعريضَ بإنكارِ إلٰهيّتي أم غيرَ ذلك؟ يَدُلُّ عليه قولُه تعالى بعدَ هذا: ﴿لَئِنِ ٱتَّخَذْتَ إِلَٰهًا غَيْرِى لَأَجْعَلَنَّكَ مِنَ ٱلْمَسْجُونِينَ﴾.

وقولُ المؤلِّفِ: «والذي يَليقُ بحالِ فِرعَونَ ويَدُلُّ عليه الكلامُ: أنْ يكونَ سؤالُه هذا إنكاراً لأنْ يكونَ للعالَمِينَ رَبٌّ سِواه»، فأجابَه عليه السّلامُ بما فيه إنكارُ إلٰهيّتِه، وأن يكونَ رَبّاً للعالَمِينَ تعريضاً مِن قولِه: ﴿رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَآ﴾، أي: أنت أحقَرُ مِن ذلك وأذَلُّ؛ فإنّ ربّ العالَمِينَ رَبُّ السّمٰواتِ والأرض وما بينَهما إن كنتَ أنت وهؤلاءِ البهائمُ الذين اتّخذوكَ إلٰهاً وسَمّوْكَ بربِّ العالَمِينَ منَ الذين يُحقِّقونَ الأشياءَ بالنّظَرِ الصّحيح الذي يُؤدِّيهم إلى الإيقان، هل تَدرونَ ما معنى العالَم، فإن العالَمَ الذي تَدّعُونَ أنهُ رَبُّه عبارةٌ عن: كلِّ ما عَلِمَ به الخلائقُ منَ السّمٰواتُ والأرضِ وما بينَهما، فهل تَيقّنتُم أنهُ خالقُها، ورازقُ مَن فيها، ومُدبِّرُ أُمورِها، أم تَفُوهُونَ بذلك جُزافاً رَمْياً على العَمْياء؟ وتكريرُ لفظِ الربِّ وإعادتُه في كلِّ مرّةٍ لتعظيم ما نُسِبوا إليه، فعندَ ذلك احتدّ اللّعينُ وقال لمَن حولَه: ألا تَرَوْنَ هذه الجُرأة وتسمَعونَ هذه العظيمة، وهِي نسبةُ الجَهْلِ إلينا عَجْزاً؟ فثَنّى نبيُّ الله التقريعَ بقولِه: ﴿رَبُّكُمْ وَرَبُّ ءَابَآئِكُمُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ مفصّلاً لذلك المُجمَل، فإنّ الآياتِ المشاهَدةَ تنقسمُ إلى دليلَي الآفاقِ والأنفُس، نَبّهَ به على غباوتِهم، وأنّ الربّ ينبغي أن يكونَ متقدِّماً على المربوبِ ومتأخِّراً عنهُ، فكيف تتّخِذونَه ربّاً لكم؟ وآباؤكُم الأوّلون قد تَقَدّموا عليه، وأنه سَيَموتُ قبلَكم أو قبْلَ أبنائكم، فحينَئذٍ زادَ في تَفرْعُنِه، وشدّةِ شكيمتِه، ونسبتِه إلى الجُنونِ استكباراً وعِناداً، وتهكّمَ به بقولِه: ﴿رَسُولَكُمُ﴾، وتوكيدِه بوَصْفٍ يَدُلُّ على مزيدِ تقرير التّهكُّم برسالتِه سفاهةً.

فعاد نبيُّ الله عليه السّلامُ إلى تقريع ثالثٍ بقولِه: ﴿رَبُّ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ﴾، عَرّضَ به أنّ الربّ ينبغي أن يكونَ قادراً على ما في يَدِه وتحتَ تصرُّفِه، وأنتُم تَعلَمونَ أنّ مشارقَ

يريدُ: أيُّ شيءٍ ربُّ العالَمين؟ وهذا السؤالُ لا يخلو: إمّا أن يريدَ به: **أيُّ شيء هو مِنَ الأشياء التي شُوهِدتْ وعُرفت أجناسُها؟** فأجابَ بما يُستدلُّ به عليه مِنْ أفعالِه

الأرضِ ومَغارِبها ليست في تصرُّفِه، ولا يملِكُ منها على شيءٍ ولا أحاطَ منها علماً بشيء، وذَيّلَه بقولِه: ﴿إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ﴾ رَدّاً لِنسْبتِه الجُنونَ إليه على طريقِ المشاكَلةِ المعنويّة، أي: كيف تَنسُبونَ إليّ الجُنونَ وأنتُم مَسْلوبو العقولِ فاقدو اللُّبِّ، حيث لا تُميِّزونَ بيْنَ هذه الشواهد، ولا تَنظُرونَ إلى هذه الآياتِ البيِّنات. ولمّا عَجزَ اللّعينُ عنِ الحِجَاج عَدَلَ إلى التخويفِ بالسِّجنِ دأبَ المُفْحَمِ المَبهوت.

ولمّا قهَرَه نبيُّ الله ﷺ في الاحتجاج انتقَلَ إلى نوع آخَرَ منَ الدّليل، وهُو إظهارُ المُعجِزةِ قائلاً: ﴿أَوَلَوْ جِئْتُكَ بِشَيْءٍ مُّبِينٍ﴾، فعلى هذا هُو متعلِّقٌ بأوّلِ المُحاجّةِ مِن لدُنْ وقَعتِ المكالمةُ معَ اللّعين، يعني: أوَ تُقِرُّ بتوحيدِ الله تعالى وبرسالتي لو جِئتُكَ بما يَدُلُّ على ذلك دِلالةً ظاهرةً مكشوفةً عِيَاناً منَ انقلابِ العَصَا حيّةً، ونَزْعِ اليدِ منَ الجَيْبِ مُشرِقةً؟

هذا أوضَحُ مِن تقريرِ المصنِّفِ، وأوفَقُ لتأليفِ النّظْم.

ولعله يَقرُبُ مِن هذا المعنى قولُ صاحبِ «المِفتاح»: ويَحتمِلُ أن يكونَ فِرعَونُ قد سأَلَ بـ «ما» عنِ الوَصْف؛ لكوْنِ ربِّ العالَمِينَ عندَه مُشترَكاً بيْنَ نفْسِه وبيْنَ مَن دَعَا إليه موسى عليه السّلامُ، لجَهْلِه، وفَرْطِ عُتُوِّه، وتسويلِ نفْسِه الشّيطانيةِ لهُ بتسليم أولئك البهائم لهُ إيّاها، وادّعائهم لهُ بذلك، وتلقيبِهم إيّاهُ بربِّ العالَمين، وشُهرتِه فيما بينَهم بذلك إلى درجةٍ دعَتِ السّحرةَ إذْ عرَفوا الحقّ، وقالوا: آمَنّا بربِّ العالمَين، إلى أنْ يُعقِّبوه بقولِهم: ﴿رَبِّ مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ﴾ [نَفْياً][(١)] لاتهامِهم أن يَعْنوا فِرعَونَ[(٢)]، وكذا فَسَّر المصنِّفُ هذه الآية[(٣)].

قولُه: (**أيُّ شيءٍ هُو منَ الأشياءِ التي شوهِدت وعُرِفَت أجناسُها؟**) قال صاحبُ «المِفتاح»: ولكوْنِ «ما» للسّؤالِ عن الجِنس، وللسّؤالِ عنِ الوَصْفِ وقَعَ بيْنَ فِرعَونَ وبيْنَ موسى عليه السّلامُ ما وقَعَ؛ لأنّ فرعونَ كان جاهلاً بالله تعالى مُعتقِداً أنْ لا موجودَ مستقِلًّا

---

(١) زيادة لازمة من «مفتاح العلوم».

(٢) «مفتاح العلوم» ص ١٣٩.

(٣) انظر: «الكشاف» (١١: ٣٥٧ - ٣٥٨).

الخاصَّة؛ ليُعرِّفَه أنه ليس بشيءٍ ممَّا شُوهِدَ وعُرف من الأَجْرامِ والأَعْراض، وأنه شيءٌ مُخالِفٌ لجميع الأشياء، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]؛ وإمَّا أن يريدَ به: أيُّ شيءٍ هو على الإطلاق؛ تفتيشاً عن حقيقتِه الخاصَّةِ ما هي، فأجابَه بأنَّ الذي إليه سبيلٌ وهو الكافي في معرفتِه معرفةُ ثَباتِه بصفاتِه، استدلالاً بأفعالِه الخاصَّة على ذلك. وأمَّا التفتيشُ عن حقيقتِه الخاصَّة التي هي فوقَ فِطَر العقول، فتفتيشٌ عمَّا لا سبيلَ إليه، والسائلُ عنه مُتعنِّت غيرُ طالبٍ للحقِّ. والذي يَلِيقُ بحال فرعونَ ويَدلُّ عليه الكلامُ: أن يكون سؤالُه هذا إنكارًا لِأَنْ يكونَ للعالمين ربٌّ سِواه؛ لادِّعائه الإلـٰهيّةَ، فلمَّا أجاب موسى بما أجاب، عَجَّبَ قومَه من جوابه؛ حيثُ نسب الربوبيَّةَ إلى غيره، فلمَّا ثنَّى بتقريرِ قوله، جَنَّنه إلى قومه وطَـنَـزَ به؛ حيث سمَّاه رسولَهم، فلمَّا ثلَّث بتقريرٍ آخر احتدَّ واحتَدَم، وقال: ﴿لَئِنِ ٱتَّخَذْتَ إِلَـٰهًا غَيْرِى﴾ [الشعراء: ٢٩]، وهذا يدلُّ على صحَّةِ هذا الوجهِ الأخير.

بنفْسِه سوى أجناسِ الأجسام، كأنهُ قال: أيُّ أجناسِ الأجسام هُوَ؟ وحينَ كان موسى عليه السّلامُ عالماً بالله عَزّ وجَلّ، أجابَ عنِ الوَصْفِ تنبيهاً على النّظَرِ المؤدِّي إلى العِلم[1]، وهُو المرادُ مِن قولِ المصنِّفِ: «فأجابَ بما يَستدِلُّ به عليه مِن أفعالِه الخاصّة؛ ليُعرِّفَه أنهُ ليس بشيءٍ ممّا شوهِدَ وعُرِفَ منَ الأجرام»، أراد أنّ الجوابَ منَ الأسلوبِ الحكيم، أرشَدَه بقولِه: ﴿رَبُّ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ﴾ إلى طريقِ المعرفة وتحصيلِ الإيقان، يعني: مَن تكونُ هذه الأجرامُ العِظَامُ مربوبَهُ ومخلوقَهُ، وهُو مالكُها ومُدبِّرُ أمرِها، لا يكونُ هُو مِن جِنسِها.

قولُه: (وهُو الكافي في معرفتِه)، أي: هذا القَدْرُ منَ المعرفةِ كافٍ للمُسترشِد دونَ المُعانِد المتعنِّت، كما قال تعالى: ﴿وَمَا تُغْنِى ٱلْـَٔايَـٰتُ وَٱلنُّذُرُ عَن قَوْمٍ لَّا يُؤْمِنُونَ﴾ [يونس: ١٠١].

قولُه: (واحتَدَمَ)، الجوهريّ: احتَدَمتِ النارُ: التَهَبَت، واحتَدَمَ صدرُ فُلانٍ غَيْظاً، وقيل: يومٌ مُحتَدِمٌ: شديدُ الحَرّ، واحتَدَمَ الدَّمُ: اشتَدّت حُمرتُه حتى يسوَدّ.

---

(١) «مفتاح العلوم» ص ١٣٩.

[﴿ قَالَ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ ﴾ ٢٤]

فإن قلتَ: كيف قيل: ﴿وَمَا بَيْنَهُمَآ﴾ على التثنية، والمرجوعُ إليه مجمُوع؟ قلتُ: أُرِيدَ: وما بَيْنَ الجِنسَيْن، فُعِل بالمُضمَر ما فَعَل بالظاهر مَن قال:

في الهَيْجا جمالَيْنِ

فإن قلتَ: ما معنى قوله: ﴿إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ﴾؟ وأينَ عن فرعونَ ومَلئِه الإيقانُ؟ قلتُ: معناه: إن كان يُرجى منكم الإيقانُ الذي يؤدِّي إليه النظرُ الصحيح نَفَعَكم هذا الجواب، وإلّا لم يَنفَعْ. أو: إن كنتم مُوقِنين بشيءٍ قَطّ، فهذا أَولى ما تُوقِنون به؛ لظُهورِه وإنارةِ دليله.

قولُه: (والمرجوعُ إليه مجموع)، المرادُ به: ﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾، وفي عكسه قوله: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الحجرات: ٩]، حيثُ جمع بعد التثنية، لأنها في معنى الجمع والناس[(١)].

قولُه: (في الهَيْجا جمالَيْن)، قبلَه:

سعى عِقالاً فلم يَترُكْ لنا سَبَداً ... فكيف لو قد سَعَى عمرٌو عِقالَيْنِ
لأصبحَ الناسُ أوْباداً فلم يَجِدوا ... عندَ التفرُّق في الهَيْجا جِمالَيْنِ[(٢)]

عَمْرٌو: تنازَعَ فيه العاملانِ. يقال: ما لهُ سَبَدٌ ولا لَبَدٌ، أي: شيءٌ، وأصلُ السَّبَدِ: الشَّعر. والعِقالُ: صدقةُ عام، وانتصابُه على الظّرف، أوْباداً: جَمْعُ وَبِدٍ، أي: هَلْكَى، والوَبَدُ: سيِّئُ الحال، وحاصلُه أنهُ يجوزُ تثنيةُ الجَمْع على تأويلِ الجماعتَيْن.

قولُه: (أو: إن كنتُم مُوقِنينَ بشيءٍ قَطُّ)، يريدُ أنّ قولَه: ﴿مُّوقِنِينَ﴾ مُطلَقٌ خُصّ بقَيْدِ

---

(١) هذه الفقرة وردت في (ح) و(ف) بلفظ: «قوله: (والمرجوع إليه مجموع)، يعني المراد بالمشرق والمغرب: المَشارقُ والمغارب؛ لأنّ الشمسَ تطلُعُ كل يوم مِن مشرِق، وتَغرُبُ في مغرِب، كقوله تعالى: ﴿بِرَبِّ ٱلْمَشَٰرِقِ وَٱلْمَغَٰرِبِ﴾ [المعارج: ٤٠]، وأجاب بها أجاب».

(٢) البيتان لعمرو بن العَدّاء الكلبي، ذكرهما البغدادي في «خزانة الأدب» (٧: ٥٤٥).

[﴿ قَالَ لِمَنْ حَوْلَهُۥٓ أَلَا تَسْتَمِعُونَ * قَالَ رَبُّكُمْ وَرَبُّ ءَابَآئِكُمُ ٱلْأَوَّلِينَ * قَالَ إِنَّ رَسُولَكُمُ ٱلَّذِىٓ أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ * قَالَ رَبُّ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ ٢٥-٢٨]

فإن قلتَ: ومَن كان حولَه؟ قلتُ: أشرافُ قومه، قيل: كانوا خمسَ مئة رَجلٍ عليهم الأساورُ، وكانت للمُلوك خاصَّة. فإن قلتَ: ذِكْرُ السماوات والأرضِ وما بينهما قد استوعبَ به الخلائقَ كلَّها، فما معنى ذِكْرِهم وذكرِ آبائهم بعدَ ذلك وذِكرِ المَشرق والمَغرب؟ قلتُ: قد عَمَّ أوّلاً، ثم خصَّصَ من العامِّ للبيان أنفُسَهم وآباءَهم؛ **لأنَّ أقربَ المنظورِ فيه من العاقل نفْسُه** ومَن وُلد منه، وما شاهَدَ وعايَنَ من الدلائل على الصانع، والناقل من هيئةٍ إلى هيئة وحالٍ إلى حال مِنْ وقتِ مِيلاده إلى وقتِ وفاته، ثم خصَّصَ المشرقَ والمغرب؛ لأنَّ طلوعَ الشمس من أَحدِ **الخافقَيْن** وغروبَها

قرينةِ المقام، وهُو الكلامُ في الاستدلالِ والنّظَرِ في الإلهيّة، أو تُرِكَ على إطلاقِه، بمعنى: إن وُجِدَ مِنكم شيءٌ مِن هذه الحقيقة، فهذا أوْلَى، ويُمكنُ أن يُجرَى على العموم ليَدخُلَ فيه ما سَبَقَ لهُ الكلامُ دخولاً أوّليّاً.

قولُه: (**لأنّ أقرَبَ المنظورِ فيه منَ العاقلِ نفْسُه**)، هذا يُشعِرُ بأنّ الترَقّيَ في الاحتجاجاتِ الثلاثةِ بحَسَبِ اعتبارِ قلّةِ النظرِ وقُربِ المنظورِ فيه؛ فإنّ الدّلائلَ المُثبَتةَ في السّمٰواتِ والأرضِ وما بينَهما أبعَدُ متناولاً منَ النّظَرِ مِن دليلِ أنفُسِهم وآبائهم فقَطْ؛ لأنّ الأوّلَ مشتمِلٌ عليه وعلى الآفاقيّةِ أيضاً، والثاني أبعَدُ منظوراً منَ الثالث؛ لأنّ المنظورَ في الثاني الانتقالُ من هيئة إلى هيئة، ومِن حالٍ إلى حالٍ مِن وقتِ ميلادِه إلى وقتِ وفاتِه في نفْسِ الناظر وأنفُسِ آبائه، ولا كذلك النظَرُ في طلوع الشّمسِ وغروبِها في فصُولِ السّنة، وإليه الإشارةُ بقولِه: «ولظُهورِه انتَقَلَ إلى الاحتجاج به خَليلُ الله عليه السّلام».

قولُه: (**الخافِقَيْن**)، الخافقانِ: أُفُقا المشرِقِ والمغرِب؛ قال ابنُ السِّكِّيتِ: لأنّ اللّيلَ والنهارَ يخفِقانِ فيهما بسُرعة[(١)]، مِن خَفَقَانِ الطائرِ؛ إذا صَفَّقَ[(٢)] بجَناحَيْه، وخُفوقِ الرّاية.

(١) «إصلاح المنطق» ص ٣٩٧.

(٢) في (ح) و(ف): «خفق».

في الآخرِ على تقديرٍ مستقيم في فُصول السَّنة وحسابٍ مُستوٍ مِن أَظهرِ ما استُدِلَّ به؛ ولظُهوره انتَقَلَ إلى الاحتجاجِ به خليلُ الله عنِ الاحتجاجِ بالإحياء والإماتة على نمروذَ بنِ كنعان، فبُهِتَ الذي كَفَر. وقُرِئ: (ربُّ المَشارِقِ والمَغارب)، (الذي أَرسل إليكم) بفتحِ الهمزة. فإن قلتَ: كيف قال أوّلاً: ﴿إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ﴾ وآخراً: ﴿إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ﴾؟ قلتُ: لايَنَ أوّلاً، فلمّا رأى منهم شِدَّةَ الشَّكيمة في العِنادِ وقلَّةَ الإصغاءِ إلى عَرْضِ الحُجَج خاشَنَ وعارضَ «إنَّ رسولَكم لمجنونٌ»، بقوله: ﴿إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ﴾.

[﴿قَالَ لَئِنِ اتَّخَذْتَ إِلَٰهًا غَيْرِي لَأَجْعَلَنَّكَ مِنَ الْمَسْجُونِينَ﴾ ٢٩]

فإن قلتَ: ألم يكن: لَأسجُنَنَّك أخصرَ مِن ﴿لَأَجْعَلَنَّكَ مِنَ الْمَسْجُونِينَ﴾ ومؤدِّياً مؤدَّاه؟ قلتُ: أمّا أَخْصَرُ فنعَمْ، وأمّا مؤدٍّ مؤدَّاه فلا؛ لأنَّ معناه: لأجعلَنَّك واحداً ممَّن عَرفتَ حالهم في سُجوني. وكان مِن عادتِه أن يأخُذَ مَن يريد سجْنَه فيَطرَحه في هُوَّة ذاهبةٍ في الأرض بعيدةِ العمق فَرْداً لا يُبصر فيها ولا يَسمع، فكانَ ذلك أشدَّ من القتل وأشدَّ.

[﴿قَالَ أَوَلَوْ جِئْتُكَ بِشَيْءٍ مُّبِينٍ ۝ قَالَ فَأْتِ بِهِ إِن كُنتَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ ٣٠]

وقال صاحبُ «المِفتاح»: ومنَ التغليبِ: الخافقان؛ للمشرِقِ والمغرِب[١] ويؤيِّدُه ما في «المُغرِبِ» عن الأزهريِّ: خَفَقَ النّجمُ: إذا غابَ، ومنهُ: الخافقانِ؛ للمشرِق والمغرِب[٢].

قولُه: (لايَنَ أوّلاً)، إلى قولِه: «خاشَنَ وعارَضَ». قال الإمامُ: أراد بقولِه: ﴿إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ﴾: إنْ كنتَ منَ العُقَلاءِ وعرَفْتَ أنْ لا جوابَ عن سؤالِكَ إلّا ما ذكَرْتُ؛ لأنّك طَلَبْتَ تعريفَ حقيقتِه، وقد أرشدتُك أنه لا يمكنُ[٣].

---

(١) «مفتاح العلوم» ص ١٠٦.

(٢) «المُغْرب» (١: ٢٦٢)، وانظر: «تهذيب اللغة» للأزهري (٧: ٣٨).

(٣) «مفاتيح الغيب» (٢٤: ١٢٩).

الواوُ في قوله: ﴿أَوَلَوْ جِئْتُكَ﴾ واوُ الحال، دخلتْ عليها همزةُ الاستفهام. معناه: **أتفعلُ بي ذلك ولو جئتُك بشيءٍ مُبين؟** أي: جائياً بالمُعجزة. **وفي قوله:** ﴿إِن كُنتَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ **أنه لا يأتي بالمعجزةِ إلا الصادقُ في دَعواه؛ لأنَّ المُعجِزةَ** تصديقٌ من الله لمدَّعي النبوَّة، والحكيمُ لا يُصدِّق الكاذبَ. ....

قولُه: (**أتفعَلُ بي ذلك، ولو جئتُك بشيءٍ مُبين؟**)، يريدُ أنّ عاملَ الحالِ وصاحبَها: ما دَلّ عليه قولُه تعالى: ﴿لَأَجْعَلَنَّكَ مِنَ الْمَسْجُونِينَ﴾، فجَعَلَ وعيدَه تخلُّصاً للانتقالِ إلى نوعٍ آخَرَ منَ الدّليل. قال القاضي: المُعجِزةُ جامعةٌ بيْنَ الدِّلالةِ على وجودِ الصانعِ وحِكمتِه، والدِّلالةِ على صِدقِ مُدّعي نُبوّتِه(١).

قلتُ: ويُمكنُ أن يُقالَ: إنّ الواوَ في ﴿أَوَلَوْ جِئْتُكَ بِشَيْءٍ مُّبِينٍ﴾ عاطفةٌ، وهِي تستدعي معطوفاً عليه، وهُو ما سَبَقَ في أوّلِ المكالمةِ بيْنَ نبيِّ الله تعالى وعَدُوِّه. والهمزةُ مُقحَمةٌ بيْنَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه للتقرير. المعنى: أوَ تُقِرُّ بالوَحْدانيّةِ وبرسالتي إن جئتُكَ بعدَ الاحتجاجِ بالبراهينِ القاهرة والمُعجِزاتِ الباهرةِ الظاهرة؟ كما سَبَقَ تقريرُه، و«لو» بمعنى «أن» غيرُ عزيز.

ويؤيِّدُ هذا التأويلَ ما في الأعراف: ﴿قَدْ جِئْتُكُم بِبَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ فَأَرْسِلْ مَعِيَ بَنِي إِسْرَائِيلَ * قَالَ إِن كُنتَ جِئْتَ بِآيَةٍ فَأْتِ بِهَا إِن كُنتَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ [الأعراف: ١٠٥-١٠٦]. قال المصنِّفُ: «إنْ كنتَ جئتَ مِن عندِ مَن أرسَلَكَ بآيةٍ فأْتِني بها، وأحضِرْها عندي، ليَصحّ دعواكَ ويَثبُتَ صِدقُك»(٢).

قولُه: (**وفي قَوْلِه:** ﴿إِن كُنتَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ **أنهُ لا يأتي بالمُعجِزة إلّا الصادقُ**)، يعني: في سياقِ هذا التركيبِ أدمَجَ معنى أنّ المُعجِزةَ تصديقٌ منَ الله تعالى لمُدّعي النُّبوّة، والحكيمُ لا يُصدِّقُ الكاذبَ.

---

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٣٦).

(٢) انظر: «الكشاف» (٦: ٥١٥).

ومن العَجَب أنَّ مِثلَ فرعونَ لم يَخْفَ عليه هذا، وخَفِيَ على ناسٍ مِن أهل القِبْلَة؛ حيثُ جوَّزوا القبيحَ على الله حتى لَزِمَهم تصديقُ الكاذبين بالمُعجِزات! وتقديرُه: إنْ كنتَ من الصادقين في دَعْواك أتيتَ به، فحُذف الجزاء؛ لأنَّ الأمْرَ بالإتيان به يَدُلُّ عليه.

[﴿فَأَلْقَىٰ عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ ثُعْبَانٌ مُّبِينٌ * وَنَزَعَ يَدَهُۥ فَإِذَا هِيَ بَيْضَآءُ لِلنَّٰظِرِينَ﴾ ٣٢-٣٣]

﴿ثُعْبَانٌ مُّبِينٌ﴾: ظاهرُ الثُّعبانيَّة، لا شيءٌ يُشبِهُ الثُّعبانَ، كما تكون الأشياءُ المزوَّرة

قولُه: (ومنَ العَجَبِ أنّ مثْلَ فِرعَونَ لم يَخْفَ عليه [هذا]، وقد خَفِيَ[(١)] على ناسٍ مِن أهلِ القِبلة، حيث جوّزوا القَبيحَ على الله عَزّ وجَلّ حتّى لزِمَهم تصديقُ الكاذبينَ بالمُعجِزات)، قال صاحبُ «الانتصافِ»: هذا تعريضٌ بتفضيل فِرعَونَ على أهلِ السُّنة، وحُكمٌ على القَدَريّةِ أنّ فيهم نصيباً منَ الفراعنة، إذْ كلُّ أحدٍ يَزعُمُ أنهُ خالقٌ ومُبدِعٌ لأفعالِه، وجُحودٌ على الله تعالى أن يفعَلَ إلّا ما واطَأَ عقولَهم، وأنهُ حَسَنٌ في الشاهد[(٢)].

وقلتُ: المصنِّفُ بَنَى كلامَه على الحُسنِ والقُبحِ العَقْليّين، ثُم شَنّعَ على أهلِ السُّنة، ولا يَلزَمُ مِن قولِهم: يفعَلُ اللهُ ما يشاء، ويَحكُمُ ما يُريد، وأنهُ لا يوجَدُ شيءٌ في الكائناتِ إلّا بإرادتِه ومشيئتِه: تصديقُ الكاذِبينَ بالمُعجِزات؛ لأنهُ ظَهَرَ وعُلِمَ بالاستقراءِ أنهُ تعالى ما حَكَمَ ولا أرادَ تصديقَ الكاذبينَ بالمُعجِزات؛ ولهذا قَطَعَ الأصحابُ بأنّ سُنّةَ الله جَرَتْ على أنْ لا يُظهِرَ المُعجِزةَ على يدِ الكاذب.

هذا، وإنّ تفسيرَه لقولِه: ﴿إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ يخالفُ جَعْلَه ﴿أَوَلَوْ جِئْتُكَ﴾ حالاً وتقريراً للعَطفِ الذي ذهَبْنا إليه؛ لأنّ الكلامَ على الحالِ في السِّجن، لا في إثباتِ النُّبوّة، وتصديقِه بالمُعجزة، واللهُ تعالى أعلم.

قولُه: (لا شيءٌ يُشبِهُ الثُّعبانَ)، توكيدٌ لقولِه: «ظاهرُ الثُّعبانيّة»؛ لأنّ اللهَ تعالى حَمَلَ «ثُعبانٌ» على ضَميرِ العَصَا، فيُتوهّمُ أنهُ مثْلُ: زيدٌ هُو أسَدٌ، فأزالَ التوَهُّمَ بقولِه: «لا شيءٌ يُشبِهُ الثُّعبانَ»، يَدُلُّ عليه قولُه: ﴿مُّبِينٍ﴾.

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «وخفي» دون لفظة «قد».

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٣٠٩).

بالشَّعوذة والسِّحر. ورُوي: أنها انقلبتْ حَيَّةً ارتفعتْ في السماءِ قَدْرَ مِيل، ثم انحطَّتْ مُقبِلةً إلى فرعون، وجعلتْ تقول: يا موسى، مُرْني بما شئتَ. ويقول فرعونُ: أسأَلُك بالذي أرسَلَك إلّا أخذتَها، فأخَذَها فعادتْ عصا. ﴿لِلنَّـٰظِرِينَ﴾ دليلٌ على أنَّ بياضَها كان شيئاً يَجتمع النَّظّارةُ على النظر إليه؛ لخُروجِه عن العادة، وكان بَياضاً نُورِيًّا. رُوي: أنَّ فرعونَ لـمّا أبصر الآيةَ الأُولى قال: فهل غيرُها؟ فأخرَجَ يدَه، فقال له: ما هذه؟ قال: يَدُك، فما فيها؟ فأدخَلَها في إبطِه ثم نَزَعَها ولها شُعاع يكاد يُغشِي الأبصارَ ويسدُّ الأُفق.

[﴿قَالَ لِلْمَلَإِ حَوْلَهُۥٓ إِنَّ هَـٰذَا لَسَـٰحِرٌ عَلِيمٌ * يُرِيدُ أَن يُخْرِجَكُم مِّنْ أَرْضِكُم بِسِحْرِهِۦ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ﴾ ٣٤ - ٣٥]

قولُه: (بالشّعوذة)، **الأساس**: فلانٌ شَعوذيٌّ، ومُشَعوِذٌ، ومُشَعْبِذٌ، وعمَلُها الشّعْوَذةُ، والشَّعْبَذةُ، وهِي: خِفّةٌ في اليد، وأخْذٌ كالسِّحر، وقيل للبريدِ: الشِّعْوَذِيُّ، لخِفّتِه.

قولُه: (إلّا أخذتَها)، أي: ما أطلُبُ منكَ إلا أخْذَها، كقولِ ابنِ عبّاسٍ رَضِيَ اللهُ عنهما: بالإيواءِ والنّصرِ إلا جلستُم، وقد دَخَلَ مجلساً غاصاً منَ الأنصار، قال صاحبُ «المُقْتَبس»: والقَسَمُ يُسلَكُ فيه الطرائقُ؛ لكثْرةِ وقوعِه في كلامِهم، والفعلُ والمصدرُ لمّا كانا في اتّصالٍ مِن جهةِ التوالُدِ والتناشُؤِ[1]، جازَ أن يقعَ كلٌّ منهما موقعَ صاحبِه، يَدُلُّ على ما يَدُلُّ عليه الآخَرُ. وفي «ربيع الأبرار»: أَمَرَ الحجّاجُ بقَتْلِ رجُل، فقال: أسأَلُك بالذي أنتَ غداً بيْنَ يَدَيْه أذَلُّ موقِفاً منِّي بيْنَ يدَيْكَ اليومَ إلّا عفَوْتَ عنِّي، فعفَا عنه[2].

قولُه: (يَدُك، فما فيها؟)، وهُو مِن جملةِ المَقُول، أي: هُو يَدُك، فأيُّ شيءٍ فيها؟ أي: ليس فيها مُعجِزةٌ ولا عَجَب، وقال بعضُهم: معنى ما هذه: أيُّ شيءٍ فيها منَ الآية؟

---

(١) في (ح) و(ف): «والتناشر»، وهو تحريف.

(٢) «ربيع الأبرار» (١: ١١٤).

فإن قلتَ: ما العاملُ في ﴿حَوْلَهُۥٓ﴾؟ قلتُ: هو منصوبٌ نصبَيْن: **نصبٌ في اللَّفظ، ونَصْبٌ في المحلِّ**؛ فالعاملُ في النصبِ اللفظيِّ ما يُقدَّر في الظَّرف، والعاملُ في النصبِ المَحليِّ ـ وهو النصبُ على الحال ـ: ﴿قَالَ﴾. ولقد تحيَّر فرعونُ لـمّا أبصرَ الآيتَيْن، وبقيَ **لا يدري أيُّ طرفَيْه أطول**، حتى زلَّ عنه ذِكْرُ دعوى الإلـٰهيَّة، وحطَّ عن منكبَيْه كبرياءَ الرُّبوبيَّة، وارتعدتْ **فَرائصُه**، **وانتفخ سَحْرُه** خوفاً وفَرَقاً؛ وبلغتْ به الاستكانةُ لقومه

قولُه: (**نَصْبٌ في اللّفظِ، ونَصْبٌ في المَحَلّ**)، قال صاحبُ «المَطلَع»: العاملُ في النّصبِ اللّفظيِّ: ما يُقدّرُ في الظّرفِ مِن معنى الفعل، تقديرُه: للمَلأِ مُستَقِرِّينَ، أو مُجتَمِعينَ حولَه، والعاملُ في المحَلِّ، وهُو النّصبُ على الحال، قال: تقديرُه: قال لهم وهُم حولَه.

قولُه: (﴿قَالَ﴾)، خَبرٌ لقولِه: «والعاملُ»، والجُملةُ، وهُو النّصبُ على الحال: معترِضةٌ، أي: قال في قولِه: ﴿قَالَ لِلْمَلَإِ حَوْلَهُۥٓ﴾ عاملٌ في ﴿حَوْلَهُۥٓ﴾ وهُو حال.

قولُه: (**لا يَدري أيُّ طَرَفَيْه أطوَلُ**)، مثَلٌ في التحيُّر. عن بعضِهم يقالُ: بقيَ فلانٌ حَيْرانَ لا يَدري أيُّ طَرَفَيْه أطول، لطولٍ يتراءى لهُ الشّبَحُ شَبَحَيْنِ، قال المَيْدانيُّ: قال الأصمعيُّ: معناه: لا يَدري أنسَبُ أبيه أفضَلُ أم نسَبُ أُمِّه. وقال غيرُه: يقالُ: إنّ وَسَطَ الإنسانِ: سُرّتُه، والطّرَفُ الأسفلُ أطولُ منَ الأعلى، وهذا يكادُ يَجهَلُه أكثرُ الناسِ حتى يُقدّرَ لهُ. وقال ابنُ الأعرابيِّ: طرَفاهُ: ذكَرُه ولسانُه، يُضرَبُ في نَفْيِ العِلم[1].

قولُه: (**فرائصُه**)، الفريصةُ: اللّحمُ بيْنَ الجَنْبِ والكتِفِ الذي لا يزالُ يُرعِدُ منَ الدّابة.

قولُه: (**وانتَفَخَ سَحْرُه**)، بالخاءِ المعجَمة[2]، وفي نُسخةٍ صحيحة: بالجيم، مِن قولِهم: «هنيئاً لكَ النافجةُ» أي: المُعظّمةُ لمالِك. والسَّحْرُ: الرّئةُ.

الأساس: وانتَفَخَ سحرُه، وانتَفَخَتْ مَسَاحِرُه، إذا مَلّ وجَبُن. وانقَطَعَ منهُ سحْري: إذا يئِستُ، يقال: وأنا منهُ غيرُ صَريم سحْر: غير قانِط.

---

(١) انظر: «مجمع الأمثال» (٢: ٢١٤).

(٢) يريد: أن لفظة «انتفخ» بالخاء المعجمة، وليس كلامه رحمه الله في لفظة «سحره»، كما قد يُتوهَّم.

الذينَ هم بزعمِه عَبيدُه وهو إلـٰههم ـ أن طَفِقَ يُؤامِرُهم ويعترفُ لهم بما حَذرَ منه وتوقَّعه وأحسَّ به من جِهَةِ موسى وغَلبتِه على مُلكِه وأرضه، وقولُه: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ عَلِيمٌ﴾ قولُ باهتٍ إذا غُلب ومُتمحِّلٍ إذا أُلزم. ﴿تَأْمُرُونَ﴾ مِنَ المُؤامَرة؛ وهي المُشاورة. أو مِنَ الأمْرِ الذي هو ضدُّ النهي. جَعل العبيدَ آمِرين وربَّهم مأموراً لِما استولى عليه من فرطِ الدَّهش والحَيْرة. و«ماذا» منصوبٌ، إمّا لكونه في معنى المصدر، وإمّا لأنه مفعولٌ به من قوله:

أمَرتُك الخيرَ.........

[﴿قَالُوٓاْ أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَٱبْعَثْ فِي ٱلْمَدَآئِنِ حَٰشِرِينَ * يَأْتُوكَ بِكُلِّ سَحَّارٍ عَلِيمٍ﴾ ٣٦-٣٧]

قُرِئ: (أَرجِئْه) و﴿أَرْجِهْ﴾، بالهمزِ والتخفيف، وهما لُغتان. يقال: أرجَأتُه وأرجَيْته؛

قولُه: (مِن جهةِ موسى عليه السّلامُ)، «مِن»: بيانُ «ما» في «بما حَذِرَ منهُ».

قولُه: (و«ماذا» منصوبٌ، إمّا لكونِه في معنى المصدَر)، أي: أيّ أمرٍ تَأمُرونَ؟ قال في قولِه: ﴿مَاذَآ أُجِبْتُمْ قَالُواْ لَا عِلْمَ لَنَآ﴾ [المائدة: ١٠٩]: «﴿مَاذَآ﴾: مُنتصِبٌ بـ﴿أُجِبْتُمْ﴾ انتصابَ مصدرِه، على معنى: أيّ إجابةٍ أُجِبتُم»[(١)]؟

قولُه[(٢)]: (قُرِئَ: «أرجِئْهُ»)، ابنُ كثيرٍ وأبو عَمْرٍو وابنُ عامر، والباقونَ: بالتخفيف. قال صاحبُ «الكشْفِ»: «قالوا أرجِئْهُ وأخاه»، و«أرْجِهِ»، و﴿أَرْجِهْ﴾ باختلاسِ الكسرة، كلُّ ذلك في السّبعة، والأصلُ: «أرجِئْهو» بالضمِّ والإشباع، ثم يليه «أرجِئْهُ» بضمِّ الهاءِ مِن دونِ الإشباع اكتفاءً بالضّمةِ عنِ الواو، ثُم «أرجِئْه» بِكسرِ الهاء؛ لـمُجاوَرة الجيم، ولا

---

(١) انظر: «الكشاف» (٥: ٥٢٥).

(٢) نصُّ هذه الفقرة في النسخة (ط) هو: «قولُه: («أرجئه» و﴿أَرْجِهْ﴾)، قال الشيخ برهانُ الدين الجعبريُّ رحمه الله تعالى: أبو عمرو: «أرْجِئْه»، بالهمز والضم، وابن كثير وهشام: كذا مع الصلة، وابن ذكوان: بالهمز والكسر، وعاصم وحمزة: بإسكان الهاء بلا همز، وكذا ورشٌ والكسائيّ مع الياء».

إذا أخَّرتَه. ومنه: المُرجئة؛ **وهم الذين لا يَقطعون بوَعيدِ الفُسَّاق، ويقولون: هم مُرجَؤون لأمْرِ الله**. والمعنى: أخِّرْه ومُناظرتَه لوقتِ اجتماع السَّحَرة. وقيل: احبِسْه. ﴿**حَٰشِرِينَ**﴾ **شُرَطاً يَحشُرون السَّحرة**، ....

اعتدادَ بالحاجِز، أعني: الهمزةَ الساكنة. فأمّا مَن قال: ﴿**أَرْجِهْ**﴾ فهي مِن: أرجَيْتُهُ، دونَ أرجَأْتُه، بلا هَمْز، والهمزةُ أفصَحُ، فلمّا حَذَفَ الياءَ للأمرِ أشبَعَ الهاءَ، وكسَرَها لـمُجاوَرةِ الجيم، وأضعفُ الوجوهِ «أرجِهْ» بإسكانِ الهاء، لأنّ هذه الهاءَ إنّما تُسكّنُ في الوَقْف، لكنّه أجرَى الوصْلَ مجرَى الوَقْف[١].

قولُه: (**وهمُ الذين لا يَقطَعونَ بوعيدِ الفُسّاق، ويقولونَ: هم مُرْجَؤُونَ لأمرِ الله**)، **الانتصاف**: حرّفَ في تفسيرِ المُرجِئة، فأهلُ السُّنّة همُ الذين لا يَقطَعونَ بوعيدِ الفُسّاق، ويُرْجعونَ أمرَهم إلى المشيئة، فإنْ كان الـمُرجِئةُ هؤلاءِ فاشهَدوا أنّا مُرجِئةٌ[٢].

النِّهاية: الـمُرجِئةُ: فرقةٌ مِن فِرَقِ الإسلام، يعتقدونَ أنهُ لا يَضُرُّ معَ الإيمانِ معصيةٌ، كما أنهُ لا ينفَعُ معَ الكُفرِ طاعة، سُمُّوا مُرجِئةً؛ لاعتقادِهم أنّ اللهَ تعالى أرجَأَ تعذيبَهم على المعاصي[٣]، أي: أخّرَه عنهم، والـمُرجِئةُ تُـهمَزُ ولا تهُمَز، وكلاهما بمعنى التأخير.

قولُه: (**شُرَطاً يَحشُرونَ**)، يريدُ أنّ ﴿**حَٰشِرِينَ**﴾ صفةُ موصُوفٍ هُو مفعولٌ به.

النِّهاية: الأشراطُ: العلاماتُ، واحدتُها: شَرَطٌ بالتحريك، وبه سُمِّيت شرَطُ السُّلطان؛ لأنّهم جَعَلوا لأنفُسِهم علاماتٍ يُعرَفونَ بها، هكذا قال أبو عُبَيْد[٤]. وحَكَى الخطّابيُّ عن بعضِ أهلِ اللُّغةِ أنه أنكَرَ هذا التفسيرَ، وقال: أشراطُ الساعة: ما يُنكِرُه الناسُ مِن صِغارِ أمورِها قبْلَ أن تقومَ الساعةُ[٥]. وشُرَطُ السُّلطان: نُخبةُ أصحابِه الذين يُقدِّمُهم على غيرهم مِن جُندِه.

---

(١) «كشف المشكلات»، للباقولي (٢: ٩٨٦).

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٣١١).

(٣) لتمام الفائدة انظر: «الـمِلَل والنِّحَل» للشهرستاني ص٦٠.

(٤) في «غريب الحديث» (١: ٣٤).

(٥) «غريب الحديث» للخطّابي (٢: ٢٥٢).

وعارَضوا قولَه: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ﴾ [الشعراء: ٣٤]، بقولهم: ﴿بِكُلِّ سَحَّارٍ﴾، فجاؤوا بكلمةِ الإحاطة وصِفَةِ المُبالغة؛ ليُطامِنُوا من نَفْسه ويُسكِّنوا بعضَ قَلَقِه. وقرأ الأعمشُ: (بكل ساحر).

[﴿فَجُمِعَ ٱلسَّحَرَةُ لِمِيقَٰتِ يَوْمٍ مَّعْلُومٍ * وَقِيلَ لِلنَّاسِ هَلْ أَنتُم مُّجْتَمِعُونَ * لَعَلَّنَا نَتَّبِعُ ٱلسَّحَرَةَ إِن كَانُوا۟ هُمُ ٱلْغَٰلِبِينَ﴾ ٣٨ - ٤٠]

اليومُ المعلوم: يومُ الزِّينة. ومِيقاتُه: وقتُ الضُّحى؛ لأنه الوقتُ الذي وقَّته لهم موسى - صلوات الله عليه - مِن يومِ الزِّينة في قوله: ﴿مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ ٱلزِّينَةِ وَأَن يُحْشَرَ ٱلنَّاسُ ضُحًى﴾ [طه: ٥٩]. والميقاتُ: ما وُقِّت به، أي: حُدِّد من زمانٍ أو مكان. ومنه: مَواقيتُ الإحرام. ﴿هَلْ أَنتُم مُّجْتَمِعُونَ﴾ استبطاءٌ لهم في الاجتماع، والمرادُ منه: استعجالُهم واستِحْثاثهم، كما يقولُ الرجل لغُلامه: هل أنتَ مُنطلق؟ إذا أرادَ أن يحرِّكَ منه ويحثَّه على الانطلاق، كأنما يُخيِّل له أَنَّ الناسَ قد انطَلَقُوا وهو واقف، ومنه قولُ تأبَّطَ شرًّا:

هَلْ أنتَ بَاعِثُ دِينارٍ لِحاجَتِنا ... أو عَبْدَ رَبٍّ أخا عَوْنِ بنِ مِخْراقِ؟

يريد: ابعَثْه إلينا سَريعاً ولا تُبطئ به. ﴿لَعَلَّنَا نَتَّبِعُ ٱلسَّحَرَةَ﴾ أي: في دِينهم إنْ غَلَبُوا موسى، ولا نتَّبِعَ موسى في دِينه. وليسَ غَرضُهم اتِّباعَ السَّحرة، وإنما الغَرَضُ الكُلِّيُّ: أنْ لا يتَّبِعوا موسى، ....

قولُه: (وعارَضوا قولَه)، لم يُرِدْ بالـمُعارضَةِ الاعتراضَ، بل: الـمُقابَلَةَ؛ فإنّ فِرعونَ لـمّا قال: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ عَلِيمٌ﴾ قابَلوهُ بقولهم: ﴿يَأْتُوكَ بِكُلِّ سَحَّارٍ عَلِيمٍ﴾.

قولُه: (هل أنتَ باعثُ دينارٍ؟)، البيت[1]. هل أنتَ: حثٌّ وتحريضٌ على الاستحثاث. دينار: اسمُ رجُل، وكذا عبدُ ربٍّ، و«عبدَ رَبٍّ»: منصُوبٌ معطوفٌ على محلِّ «دينار»، وأخا عَوْنٍ: منادى لا نَعتٌ، ويجوزُ أن يكون عطفَ بيانٍ لـ«عبدَ رَبٍّ».

(١) البيت لتأبّط شَرّاً في «ديوانه» ص٢٤٥، في قسْمِ المُخْتلطِ النسبةِ مما ليس من شعرِه ونُسِبَ إليه.

فساقُوا الكلامَ مساقَ الكِناية؛ لأنهم إذا اتَّبعُوهم لم يكونوا متَّبِعين لموسى.

[﴿ فَلَمَّا جَآءَ ٱلسَّحَرَةُ قَالُوا۟ لِفِرْعَوْنَ أَئِنَّ لَنَا لَأَجْرًا إِن كُنَّا نَحْنُ ٱلْغَٰلِبِينَ * قَالَ نَعَمْ وَإِنَّكُمْ إِذًا لَّمِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ﴾ ٤١ - ٤٢]

وقُرِئ: (نَعِم) بالكسر، وهُما لُغتانِ. ولـمّا كان قولُه: ﴿أَئِنَّ لَنَا لَأَجْرًا ﴾ في معنى جزاء الشَّرط؛ لدلالته عليه، وكان قولُه: ﴿ وَإِنَّكُمْ إِذًا لَّمِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ﴾ مَعطُوفاً عليه ومُدخلاً في حُكمه؛ دخلتْ ﴿إِذًا ﴾ قارَّةً في مكانها الذي تقتضيه من الجوابِ والجزاء. وَعَدَهم أن يَجمع لهم إلى الثوابِ على سِحْرِهم الذي قدَّروا أنهم يَغلِبون به موسى: القُربةَ عنده والزُّلفى.

[﴿ قَالَ لَهُم مُّوسَىٰٓ أَلْقُوا۟ مَآ أَنتُم مُّلْقُونَ * فَأَلْقَوْا۟ حِبَالَهُمْ وَعِصِيَّهُمْ وَقَالُوا۟ بِعِزَّةِ فِرْعَوْنَ إِنَّا لَنَحْنُ ٱلْغَٰلِبُونَ ﴾ ٤٣ - ٤٤]

قولُه: (فسَاقُوا الكلامَ مسَاقَ الكِناية)، يعني: لم يُرِدْ بقولِه: ﴿نَتَّبِعُ ٱلسَّحَرَةَ ﴾: اتّباعَهم حقيقةً، فكيفَ وإنه مُدّعٍ للإلهيّة؟ وإرادتُه دَفْعُ موسى عليه السّلامُ فقَطْ.

قولُه: («نَعِم» بالكسر)[1]، الكسائيُّ.

قولُه: (ولـمّا كان قولُه: ﴿أَئِنَّ لَنَا لَأَجْرًا ﴾ في معنى جزاءِ الشّرْط)، يعني: قد تَقرّرَ أنّ الجَزاءَ لا يَتقدّمُ على الشّرْط؛ لأنهُ مُسبّبٌ عنه، فإذا تَقدّمَ ما في معنى الجزاءِ عليه ينبغي أن يُقَدّرَ مِثلُه بعدَه، فحُكمُ ﴿أَئِنَّ لَنَا لَأَجْرًا ﴾ كذلك، وقد عطَفَ عليه قولَهُ: ﴿ وَإِنَّكُمْ إِذًا لَّمِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ﴾، والمعطوفُ لهُ حُكمُ المعطوفِ عليه، فصَحّ حينَئذٍ دخولُ «إذا» فيه؛ فكأنّهم لـمّا قالوا: إنْ كنّا نحنُ الغالِبينَ، فهل لنا مِن أجْرٍ؟ أُجِيبوا بقولِه: ﴿نَعَمْ وَإِنَّكُمْ إِذًا لَّمِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ﴾، أي: إنْ غَلَبتُم فلكُمُ الأجرُ والقُرْبةُ. وهُو قريبٌ منَ التأويلِ الذي سَبَقَ في قولِه تعالى: ﴿فَعَلْتُهَآ إِذًا وَأَنَا۠ مِنَ ٱلضَّآلِّينَ ﴾.

---

(١) يعني بكسر العين. وهما لغتان. انظر: «حُجّة القراءات» ص٢٨٢.

أقسَمُوا بعِزَّة فرعونَ، وهي من أَيْمان الجاهليّة، وهكذا كلُّ حَلِفٍ بغيرِ الله، ولا يصحُّ في الإسلام إلّا الحَلِفُ بالله **معلَّقاً ببعض أسمائه** أو صِفاته، كقولك: باللّـهِ، والرحمن، وربِّي، وربِّ العَرش، وعِزّةِ الله، وقُدرةِ الله، وجَلالِ الله، وعَظَمةِ الله. قال رسولُ الله ﷺ: «**لا تَحْلِفُوا بآبائكُم** ولا بأُمّهاتِكُم ولا بالطَّواغيتِ، ولا تَحْلِفُوا إلا بالله، ولا تَحْلِفُوا بالله إلّا وأنتُم صادِقُون». ولقد استَحدَثَ الناسُ في هذا البابِ في إسلامهم جاهليّةً نُسِيتْ لها **الجاهليّةُ الأُولى**؛ وذلك أنَّ الواحدَ منهم لو أقسَمَ بأسماءِ الله كلِّها

قولُه: (**مُعلّقا ببعضِ أسمائه**)، حالٌ منَ الـحَلِف، و«ببعضِ أسمائه أو صفاتِه»: لَفٌّ، وقولُه: «بالله والرّحمٰن» هما اسمانِ لله تعالى خاصّانِ به، وقولُه: «رَبِّ العَرْشِ ورَبِّي» هما اسمانِ لله تعالى غالبانِ، وهذه الأربعُ: نَشْرٌ لقولِه: «أسمائه» وقولُه: «وعزّةِ الله، وقُدرةِ الله، وجَلالِ الله، وعَظَمةِ الله»، هذه الأربعُ: نَشْرٌ لقولِه: «أو صفاتِه»، والمرادُ بالاسم هاهنا: ما يَصحُّ حَمْلُه على الله تعالى، وبالصّفة: خلافُه، فيقالُ: اللهُ الرّحمٰن والرّبُّ، ولا يقالُ: اللهُ العِزّةُ والقُدرة. مضَى تَمامُ تقريرِه في سُورةِ الحِجْرِ عندَ قولِه تعالى: ﴿بِمَآ أَغْوَيْتَنِى﴾ [الحجر: ٣٩] على القَسَم.

قولُه: (**الجاهليّة الأُولى**)، عن بعضِهم: الجاهليّةُ الأُولى: هِي زمانُ وَلَدِ قابيلَ؛ بُعِثَ إليهم نُوحٌ عليه السّلامُ، والأُخرى بُعِثَ إليهم محمّدٌ صَلَواتُ الله عليه.

قولُه: (**لا تَحلِفوا بآبائكم**)، الحديثُ مِن روايةِ أبي داودَ والنّسائيِّ، عن أبي هريرةَ رضيَ اللهُ تعالى عنه، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «لا تَحلِفوا بآبائكم، ولا بالأنْـدادِ، لا تَحلِفوا بالله عزّ وجَلّ إلّا وأنتُم صادِقونَ»[١]. ورَوَى النّسائيُّ، عن عبدِ الرحمن بن سَمُرةَ رضي اللهُ تعالى عنه: «لا تَحلِفوا بآبائكم، ولا بالطّواغيت»[٢].

---

(١) أخرجه أبو داود (٣٢٥٠) والنسائي (٧: ٥) والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٠: ٢٩) وصحّحه ابن حبان (٤٣٥٧).

(٢) أخرجه النسائي (٧: ٧) والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٠: ٢٩) وانظر تمام تخريجه في «مسند الإمام أحمد» (٢٠٦٢٤).

وصفاتِه على شيء: لم تُقْبَل منه، ولم يُعتَدَّ بها حتى يُقسِم برأس سلطانه، فإذا أقسَمَ به فتلكَ عندهم جَهْدُ اليَمينِ التي ليس وراءَها حَلِفٌ لحالف.

[﴿ فَأَلْقَىٰ مُوسَىٰ عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ مَا يَأْفِكُونَ * فَأُلْقِيَ ٱلسَّحَرَةُ سَٰجِدِينَ * قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ * رَبِّ مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ﴾ ٤٥-٤٨]

﴿مَا يَأْفِكُونَ﴾: ما يقلِبُونه عن وَجهِه وحقيقتِه بسِحْرهم وكيدِهم، ويُزوِّرونه فيُخيِّلون في حِبالهم وعصيِّهم أنها حيَّاتٌ تَسعى، بالتَّمْويهِ على الناظرين. أو: إفْكَهم. سمَّى تلك الأشياءَ إفْكاً مُبالغة. رُوي: أنهم قالوا: إنْ يَكُ ما جاءَ به موسى سِحراً فلن يَغلب، وإن يَكُ مِن عندِ الله فلن يَخفى علينا، فلما قَذَفَ عَصاه فتلقَّفتْ ما أتَوْا به، عَلِموا أنه مِنَ الله؛ فآمَنوا. وعن عكرمةَ: أصبَحُوا سَحَرةً وأمسَوْا شُهداءَ. وإنما عُبِّر به عن الخُرورِ بالإلقاء؛ لأنه ذكر مع الإلقاءات، فسُلك به طريقُ المُشاكَلة. وفيه أيضاً ـ مع مُراعاةِ المُشاكلة ـ أنهم حين رأَوْا ما رأوا، لم يَتمالَكُوا أن رمَوْا بأنفُسِهم إلى الأرض ساجدين، كأنهم أُخِذُوا فطُرِحوا طَرْحاً. فإن قلتَ: فاعلُ الإلقاءِ ما هو لو صُرِّح به؟ قلتُ: هو اللهُ عزَّ وجلَّ بما خوَّلهم من التوفيق. أو إيمانُهم. أو ما عايَنوا مِنَ المعجزةِ الباهرة، ولكَ أن لا تقدِّرَ فاعلاً؛ لأنَّ (أُلقُوا) بمعنى خرُّوا وسَقطُوا. ﴿رَبِّ مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ﴾ عطفُ بيانٍ لربِّ العالَمين؛ لأنَّ فرعونَ ـ لعنةُ الله عليه ـ كان يدَّعي

قولُه: (أو: إفْكَهم)، وعلى هذا: «ما» مصدَريّةٌ، وسَمّى مأفوكَهم بالإفْكِ مبالغةً، لأنّ المعنى لا يتناولُه. الجوهري: لقِفْتُ الشيءَ ـ بالكسر ـ ألقفُهُ لَقْفاً، وتلقّفْتُهُ أيضاً، أي: تناولَتهُ بسرعة.

قولُه: (ولكَ أن لا تُقدِّرَ فاعلاً)، قال صاحبُ «الفرائدِ»: هذا منظورٌ فيه؛ لأنّ الـمُعَدّى إلى مفعولٍ لا بدّ لهُ منَ الفاعل، وإذا أُسنِدَ إلى المفعولِ صار الفاعلُ متروكاً، وما ذَكَرَ، مِن لوازمِ معناه، لا معناهُ.

قلت: أراد بقولِه: «أنْ لا تُقدِّر فاعلاً»: أنْ لا يخصّصَ، على نحوِ: قُتِلَ الخارجيُّ، فإنّ

الرُّبوبيَّة، فأرادوا أن يَعزِلوه. ومعنى إضافتِه إليهما في ذلك المَقام: **أنه الذي يَدعُو إليه** هٰذان، والذي أجرى على أيدِيهما ما أَجرى.

[﴿قَالَ ءَامَنتُمْ لَهُۥ قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ إِنَّهُۥ لَكَبِيرُكُمُ ٱلَّذِى عَلَّمَكُمُ ٱلسِّحْرَ فَلَسَوْفَ تَعْلَمُونَ لَأُقَطِّعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُم مِّنْ خِلَٰفٍ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ ٤٩]

﴿فَلَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ أي: وَبالَ ما فَعلتم.

[﴿قَالُوا۟ لَا ضَيْرَ إِنَّآ إِلَىٰ رَبِّنَا مُنقَلِبُونَ * إِنَّا نَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لَنَا رَبُّنَا خَطَٰيَٰنَآ أَن كُنَّآ أَوَّلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ ٥٠- ٥١]

الضَّرُّ والضَّيْر والضَّوْر: واحدٌ، أرادُوا: **لا ضَرر علينا في ذلك**، بَلْ لنا فيه أعظمُ

المقصُودَ حصُولُ قَتْلِه، وكوْنهُ مقتولًا، لا أنّ القاتلَ مَن هُو؟ كذا القَصْدُ هنا، كوْنُهم مُلْقَيْنَ ساقطينَ، لا أنّ الـمُلْقِيَ مَن هُو؟

قولُه: (**أنهُ الذي يدعو إليه**)، خبرُ مبتدأٍ محذوف»، الجُملةُ: خبرُ «معنى إضافتِه»، والضّميرُ في «أنهُ» راجعٌ إلى الرّبِّ المحذوف، وفاعلُ يدعو: «هذان»، يريدُ أنّ قولَه: ﴿رَبِّ مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ﴾ عطفُ بيانٍ لـ«رَبِّ العالَـمين»، وهُو كنايةٌ عمّن عُرِفَتْ إلهيّتُه بواسطتِهما.

قولُه: (**لا ضرَرَ علينا في ذلك**)، اعلَمْ أنّهم أجابوا الملعونَ بقولِـهم: ﴿لَا ضَيْرَ﴾، وعَلّلوهُ بقولِه: ﴿وَإِنَّآ إِلَىٰ رَبِّنَا لَمُنقَلِبُونَ﴾، والمصنِّفُ فسّرَهُ بوجوه، أحَدُها: اعتَـبَرَ في ﴿لَا ضَيْرَ﴾ جميعَ ما تهَدّدَ به الملعونُ منَ القَطْع والصّلب، حيث أتَى باسم الإشارةِ في قولِه: «لا ضرَرَ علينا في ذلك»، ثُم أتَى في العِلّة بمتعدِّد: «مِن تكفيرِ الخطايا والثوابِ العظيم والأعواض. والثّوابُ: هُو الجزاءُ على أعمالِ الخَيْر، والأعواضُ على ما ذهَبَ إليه الـمُعتزلةُ هي: السّلامةُ التي هِي بدَلُ الألم، والنِّعَمُ التي هِي مُقابلةٌ للبلايا والـمِحَنِ والرّزايا والفِتَن[1].

وثانيها: قولُه: «ولا ضَيْرَ علينا فيما تَوعّدَنا به منَ القَتْل»، اعتَـبَرَ وعيدَه بجُملتِه، وعبّرَ

---

(١) انظر بَسْطَ هذه المسألةِ في «شرح الأصول الخمسة» للقاضي عبد الجبار ص٤٨٣-٤٩٣.

النفع؛ لـمَا يحصُلُ لنا في الصَّبر عليه لوجهِ الله، مِن تـكفيرِ الخَطايا والثوابِ العظيم، مع الأَعواضِ الكثيرة. أو: لا ضَيْرَ علينا فيما تتوعَّدُنا به من القَتْل، إنه لا بدَّ لنا من الانقلابِ إلى ربِّنا بسببٍ من أسباب الموت، والقتلُ أهونُ أسبابِه وأَرْجاها. أو: لا ضيرَ علينا في قَتْلك، إنك إنْ قتَلْتَنا انقلَبْنا إلى ربِّنا انقلابَ مَن يطمعُ في مَغفرتِه ويرجُو رحمتَه؛ لِما رُزقنا من السَّبق إلى الإيمان. وخَبر ﴿لَا﴾ محذوف، والمعنى: لا ضيرَ في ذلك، أو: عَلينا. ﴿أَن كُنَّآ﴾ معناه: لأَنْ كُنّا، وكانوا أوّلَ جماعةٍ مؤمنين مِن أهلِ زمانهم، أو من رعيّةِ فرعون، أو مِن أهلِ المَشهد. وقُرئ: (إنْ كنّا) بالكسرِ، وهو من الشَّرْط الذي يجيء به المُدِلُّ بأمره، المتحقِّقُ لصحَّته، وهم كانوا متحقِّقين أنهم أوَّلُ المؤمنين. ونظيرُه

عنهُ بالقتل[(١)]، وعَلَّلَهُ بقولهِ: إنهُ لا بدّ لنا منَ الانقلابِ إلى ربِّنا»، والانقلابُ حينَئذٍ عبارةٌ عن الرُّجوع إلى الله عَزّ وجَلَ، ولا بدّ لكلِّ أحدٍ منهُ، وأسبابُ الرجوع إليه تعالى كثيرة، ولهذا قال: «والقَتْلُ أهونُ أسبابِه».

وثالثها: «أو لا ضَيرَ علينا في قَتْلِك، فاعتَـبَرَ في هذا الوجهِ نفْسَ القَتْلِ مِن غيرِ اعتبارِ تفصيلِه، ولا الوعيدِ به، وهُو بمنزلةِ الموتِ حينـئذٍ، وعَلَّلَ بقولِه: «إنك إنْ قَتلْتَنا انقَلَبْنا إلى ربِّنا انقلابَ مَن يَطمَعُ في مغفرتِه»، فأدخَلَ ﴿إِنَّا نَطْمَعُ﴾ في التعليل، وجَعلَهُ بَدلاً منهُ، وفيه إظهارُ الرّغبةِ في القَتْلِ، يعني: إنهُ مطلوبُنا، لِـما يَحصُلُ منهُ الفوزُ بهذه البُغْيةِ السَّنِيّة. وذكَرَ وجهاً رابعاً في الأعراف، وهو: «أنّا جميعاً، يَعنُونَ أنفُسَهم وفِرعونَ، نَنْقلبُ إلى الله تعالى، فيَحكُمُ بيننا»[(٢)]، أي: يَنتقمُ لنا منكَ بما فعَلْتَ بنا، ويُثيبُنا على ما قاسَيْنا منك؛ لأنّا نَطمَعُ أن يَغفرَ لنا وأنتَ لا تَطمَع، واللهُ تعالى أعلم.

قولُه: (الـمُدِلُّ بأمرِه)، الأساس: تدَلَّلَتِ المرأةُ على زوجِها، وذلك أنْ تُرِيَه جُرأةً عليه في تَغَنُّج وتشَكُّل، كأنّها تُخالفُهُ وليس بها خلافٌ، وأدَلّ على قريبِه، وعلى مَن لهُ عندَه منزلةٌ، وهُو مُدِلٌّ بفَضْلِه وبشَجاعتِه، ومنهُ أَسَدٌ مُدِلٌّ، وأمّا تنظيرُ الآيةِ بالمثالِ فلتتميمِ معنى

---

(١) لفظة «بالقتل» سقطت من (ح) و(ف).

(٢) انظر: «الكشاف» (٦: ٥١٥).

قولُ العامل لمن يؤخِّر جُعْلَه: إنْ كنتُ عملتُ لك فوفِّني حقِّي. ومنه قولُه عزَّ وجلَّ: ﴿إِن كُنتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَٰدًا فِى سَبِيلِى وَٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِى﴾ [الممتحنة: ١] مع عِلْمِه أنهم لم يَخْرُجوا إلا لذلك.

[﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ أَنْ أَسْرِ بِعِبَادِىٓ إِنَّكُم مُّتَّبَعُونَ * فَأَرْسَلَ فِرْعَوْنُ فِى ٱلْمَدَآئِنِ حَٰشِرِينَ * إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ لَشِرْذِمَةٌ قَلِيلُونَ * وَإِنَّهُمْ لَنَا لَغَآئِظُونَ * وَإِنَّا لَجَمِيعٌ حَٰذِرُونَ﴾ ٥٢ - ٥٥]

قُرِئ: ﴿أَسْرِ﴾ بقَطْعِ الهمزة ووصلِها، و(سِرْ). ﴿إِنَّكُم مُّتَّبَعُونَ﴾: علَّل الأمرَ بالإسراءِ باتِّباع فرعونَ وجنودِه آثارَهم. والمعنى: أني بنيتُ تَدْبيرَ أمرِكم وأمْرِهم على أنْ تتقدَّموا ويتَّبعوكم، حتى يَدخُلوا مَدخلَكم، ويَسلكوا مَسلَكَكم مِنْ طريق البَحر، فأُطبِقُه عليهم فأُهلِكَهم. ورُوي: أنه ماتَ في تلك الليلة في كلِّ بيتٍ من بيوتهم وَلَد،

الانكسار، وهَضْمِ الحقِّ الذي يُعطيه قولُه تعالى: ﴿إِنَّا نَطْمَعُ﴾ كقولِه عليه الصّلاةُ والسّلام: ﴿أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِى خَطِيٓـَٔتِى يَوْمَ ٱلدِّينِ﴾ [الشعراء: ٨٢].

قولُه: (**قُرِئ: ﴿أَسْرِ﴾ بقَطْعِ الهمزة**)، نافعٌ وابنُ كثيرٍ: بالوَصْل، والباقونَ: بالقَطْع[١].

قوله: (و«سِرْ»)، أي: وقُرِئ: «سِرْ»، منَ السَّيْرِ[٢].

قولُه: (**عَلّلَ الأمرَ بالإسراءِ باتّباع فِرعَونَ**)، كأنهُ قيل: أَسْرِ بعبادي، لأنّ فيه نَجاتَكم وهلاكَ القوم، وليس باتّباعِهم عَرْضاً للأمرِ بالإسراءِ ظاهراً؛ لأنّ الغَرَضَ في الأمرِ بالإسراءِ إهلاكُ القوم باتّباعِهم، ونجاةُ موسى عليه السّلامُ وقومِه، لكنّ الإهلاكَ لـمّا كان مُسبّباً عنِ الاتِّباع وُضعَ موضعَه، نحوَه: أعددتُ الخَشَبةَ أن يَميلَ الحائط فأَدعمَهُ، وإليه الإشارةُ بقولِه: «إنّي بَنَيْتُ تدبيرَ أمرِكم وأمرِهم» إلى آخِرِه؛ لأنّ إعدادَ الخَشَبةِ لإدعام الحائطِ إذا مال تدبيرٌ.

---

(١) فمن قرأ بالوصل فعلى الاشتقاق من «سرَى يَسْرِي»، ومن قرأ بالقطع فمن «أسرَى يُسْرِي»، قال ابن زنجلة: وهما لغتان فصيحتان نزل بهما القرآن. قال الله تعالى: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا﴾ [الإسراء: ١] وقال سبحانه: ﴿إِذَا يَسْرِ﴾ [الفجر: ٤]: انظر: «حجّة القراءات» ص٣٤٧.

(٢) وقرأ بها اليماني كما في «مختصر شواذّ القرآن» ص١٠٦.

واشتغلوا بمَوْتاهم حتى خَرَجَ موسى بقومه. ورُوي: أنَّ اللّـهَ أوحى إلى موسى: أنِ اجمعْ بني إسرائيل، كلَّ أربعةِ أبياتٍ في بيت، ثم اذبَحُوا الجِدَاء، واضربُوا بدمائها على أبوابكم، فإني سآمُرُ الملائكة أنْ لا يَدخلوا بيتاً على بابه دَم، وسآمرُهم بقتلِ أبكار القِبْط، واخبزُوا خُبزاً فطيراً؛ فإنه أسرعُ لكم، ثم أسرِ بعِبادي حتى تنتهيَ إلى البحر **فيأتيك أَمْري**. فأرسَلَ فرعونُ في أَثَره ألفَ ألفٍ وخمسَ مئةِ ألفِ مَلِك مُسوَّر، مع كلِّ مَلِك ألْف، وخَرج فرعونُ في جَمعٍ عظيم، وكانت مُقدِّمتُه سبعَ مئة ألف، كلُّ رَجلٍ على حصانٍ وعلى رأسه بَيْضة. وعن ابنِ عبَّاس: خَرج فرعونُ في ألفِ ألفِ حِصانٍ سوى الإناث؛ فلذلك استقلَّ قومَ موسى وكانوا سِتَّ مئةِ ألف وسبعين ألْفاً، وسمَّاهم شِرْذمةً قليلين. ﴿إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ محكي بعدَ قولٍ مُضمَر. والشِّرْذمة: الطائفةُ القليلة، ومنها قولُهم: **ثوبٌ شَراذِم**؛ للذي بَلِيَ وتقطَّع قِطَعاً. ذكرهم بالاسمِ الدالِّ على القلَّة، ثم جعَلَهم قليلاً بالوَصف، ثم جَمَعَ القليلَ **فجعل كلَّ حِزْبٍ منهم قليلاً**،

قولُه: (الجِداء)، الجِداءُ: جَمعُ جَدْي، والأجداء أيضاً.

قولُه: (فيأتيكَ أمري)، عن بعضِهم: أمري، أي: شَأْني، أو عُقوبتي، مِن قولِه: ﴿فَلَمَّا جَآءَ أَمْرُنَا﴾ [هود: ٨٢]، ومِن قوله: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن تَقُومَ ٱلسَّمَآءُ وَٱلْأَرْضُ بِأَمْرِهِۦ﴾ [الروم: ٢٥]. وقلتُ: ويمكنُ أن يكونَ واحدَ الأوامر، وهُو قولُه تعالى: ﴿أَنِ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْبَحْرَ فَٱنفَلَقَ﴾.

قولُه: (ثوبٌ شَراذِمُ)، وَصْفُ الواحدِ بشَراذِمَ كوَصْفِ الإزارِ بالسّراويلِ في أحدِ القولَيْن، ونَظيرُه: الحَضَاجِرُ للمُنتفخِ البَطْن.

قولُـه: (فجعَلَ كلَّ حزبٍ منهم قليلاً)، يريـدُ أنّ الأصـلَ أنْ يقالَ: «لَشِرذِمةٌ قليلة»، فعَدَلَ إلى: ﴿قَلِيلُونَ﴾، ليُؤْذِنَ بتفرُّقِهم أحزاباً. **الانتصاف**: يعني: قَلّلهم، مِن أربعةِ أوجُهٍ: عَبّرَ عنهم بـ«شِرْذِمة»، ووَصفَهم بالقِلة، وجَمَعَ وَصْفَهم، ليُعلَمَ أنّ كلّ حزبٍ منهم قليل، واختار جَمْعَ السّلامةِ المفيدَ للقِلّة، وفيه وجهٌ خامسٌ: جَمْعُ الصِّفةِ والموصوفُ مُفرَدٌ، وهُو

واختارَ جَمْعَ السلامة الذي هو للقلَّة، وقد يُجمَع القليلُ على أقِلَّةٍ وقُلُل. ويجوزُ أن يريد بالقلَّة: الذِّلَّة والقَماءة، ولا يريد قلَّـةَ العَدد. والمعنى: أنهم لقلَّتِهم لا يُبالي بهم ولا يتوقَّع غَلَبتهم وعلوَّهم، ولكنهم يَفعلون أفعالاً تُغيظنا وتُضيِّقُ صدورَنا، ونحن قومٌ من عادتِنا التيقُّظ والحَذَر واستعمالُ الحَزْم في الأُمور، فإذا خَرَجَ علينا خارجٌ سارَعْنا إلى حَسْم فسادِه. وهذه مَعاذيرُ اعتَذَرَ بها إلى أهل المَدائن؛ لئلّا يُظَنَّ به ما يَـكسر مِن قَهْرِه وسُلطانه. ....

قد يكونُ مبالغةً للُصوقِ الصِّفةِ بالموصُوفِ وتناهيهِ فيها، كقولِك: «مِعًى جِياعاً»[1]، وهٰهنا الأصلُ: «لَشِرذِمةٌ قليلة»، كقولِه تعالى: ﴿كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ﴾ [البقرة: ٢٤٩]؛ لتَناهيهم في القِلّة، ويبقَى نظَرٌ؛ فإنّ هذا المعنى هل يَنفي الوجوهَ الأربعةَ، أو يُذهبُ منها شيئاً؟ فتأمّلْه[2].

قال صاحب «الإنصاف»[3]: ينبغي أن لا يُسقِطَ منها شيئاً، إذْ هُو مبالغةٌ في أحَدِها، وهُو وَصْفُهم بالقِلّة.

قلت: بل هُو عيْنُ ما قال المصنِّفُ: «ثُم جمَعَ القليلَ فجعَلَ كلّ حزبٍ منهم قليلاً»، واستَشهَدَ بقولِه: «ثوبٌ شَراذم»، كما أنّ القائلَ جعَلَ كلّ جُزءٍ مِن أجزاءِ الـمِعَى خالياً منَ الغذاء، صُفْراً منَ الطّعام، مبالغةً في الجُوع. قال صاحبُ «الكشْف»: جَمَعَ «قليلاً» بالواو والنُّون؛ لـمُوافقةِ رؤوس الآي، وإنْ أفرَدَها جازَ؛ لأنّ لفْظَ «الشّرذِمةِ» مفرَدٌ[4].

قولُه: (والقَماءة)، **الأساس**: وقد قَمُؤَ قَماءةً وقَمِئَ قَمأً: إذا ذَلّ وصَغُرَ في الأعيُن.

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٣١٤).

(٣) في (ح) و(ف): «الانتصاف»، ولا يستقيم، فإنّ ابن الـمُنيِّر صاحبَ «الانتصاف» قد ختم بَحْثَه بقوله: «أو يُسْقِطَ منها شيئاً ويُخْلِفَه» فتعقّبه علم الدينِ العِراقي صاحب «الإنصاف» بقوله: ينبغي أن لا يُسْقِطَ منها شيئاً.

(٤) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ٩٨٧).

وقُرِئ: (حَذِرُون) و﴿حَٰذِرُونَ﴾ و(حادِرُون) بالدال غيرِ المُعجمة. فالحَذِر: اليَقِظ، والحاذِرُ: الذي يجدِّد حَذَرَه. وقيل: المُودِي في السِّلاح، وإنما يفعلُ ذلك حَذَراً واحتياطاً لنفْسِه. والحادِرُ: السَّمينُ القويّ. قال:

أُحِبُّ الصَّبِيَّ السَّوءَ مِنْ أَجْلِ أُمِّه ... وَأُبْغِضُهُ مِنْ بُغْضِها وَهْوَ حادِرُ

أراد أنهم أقوياءُ أشدّاء. وقيل: **مُدجَّجون في السلاح**، قد كَسَبهم ذلك حَدَارةً في أجسامهم.

قولُه: (وقُرِئ: «حَذِرونَ» و﴿حَٰذِرُونَ﴾)، الكوفيُّونَ وابنُ ذَكْوانَ: «حاذِرون» بالألف، والباقونَ: بغيرِ ألف[1].

قولُه: (و«حادرون» بالدّال) المهمَلة، قال ابنُ جِنِّيٍّ: قرَأها ابنُ أبي عمّار[2]: الحادرُ: القَويُّ الشّديد، ومنهُ: الحادرةُ الشاعر، وحَدَرَ الرجُلُ، إذا قَوِيَ جسمُه وامتلأَ لحماً وشَحْماً[3].

قولُه: (فالحَذِر)، اليَقِظُ، الحاذرُ: الذي يُجدِّدُ حذَرَه». هذا التفاوتُ معلومٌ بيْنَ الصِّفةِ المشبّهة، وبيْنَ اسم الفاعل. قال الزّجاجُ: وجاء في التفسيرِ أنّ معنى «حاذرون»: مؤْدُونَ، أي: ذووا أداةٍ وسِلاح. والسِّلاحُ: أداةُ الحرب، فالحاذرُ: الـمُستعِدّ، والحَذِرُ: المتيقِّظُ[4].

الجَوهري: آدى الرجُلُ، أي: قوِيَ، منَ الأداةِ، فهُو مُؤدٍ بالهَمْز، أي: شاكٍ في السِّلاح، ورجُلٌ مدَجّج، أي شاكٍ في السِّلاح.

قولُه: (وقيل: مُدجّجُونَ في السِّلاح)، عطفٌ على قولِه: «أنّهم أقوياءُ أشِدّاء»، أي:

---

(١) وهما لغتان، يقال: حَذِرَ يَحْذَرُ فهو حَذِرٌ وحاذِر، إلاّ أن «حاذراً» فيه معنى الاستقبال. انتهى من «الكشف عن وجوهِ القراءات السبع» (٢: ١٥١).

(٢) في (ط): «قرأها أبو عمار»، والمثبت هو الموافق لما في «المحتسب». وابن أبي عمار هو أبو العباس محمد ابن موسى الصوري الدمشقي، مقرئٌ مشهور، أخذ القراءة عن ابن ذكوان وغيره، توفي سنة ٣٠٧هـ. ترجمته في «غاية النهاية» (٢: ٢٦٨).

(٣) «المحتسب» (٢: ١٢٨).

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٩٢).

[﴿ فَأَخْرَجْنَاهُم مِّن جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ * وَكُنُوزٍ وَمَقَامٍ كَرِيمٍ * كَذَٰلِكَ وَأَوْرَثْنَاهَا بَنِي إِسْرَائِيلَ * فَأَتْبَعُوهُم مُّشْرِقِينَ ﴾ ٥٧-٦٠]

وعن مجاهد: **سَمَّاها كنوزاً؛ لأنهم لم يُنفِقوا منها في طاعةِ الله**. والمَقام: المكانُ، يريد: المنازلَ الحَسَنة والمجالسَ البهيَّة. وعن الضحَّاك: المَنابر. **وقيل: السُّرُر في الحِجال**. ﴿كَذَٰلِكَ﴾ يَحتمل ثلاثةَ أوجه: النصبَ على: أخرَجْناهم مِثْلَ ذلك الإخراجِ الذي وَصفناه؛ والجرَّ على أنه وصفٌ لـ«مقام»، أي: لمقامٍ كريمٍ مِثْلِ ذلك المقامِ الذي كانَ لهم؛ والرفعَ على أنه خَبرٌ لمبتدإٍ محذوف، **أي: الأمرُ كذلك**. ....

قال: حاذِرون، وأراد أنّهم شاكونَ في السِّلاح، بالكناية؛ لأنّ الرجُلَ الشديدَ القويّ لا يَخْلو في مثْلِ هذه الـمَواطِن منَ السِّلاح؛ لأنّ ادّعاءَ القوّةِ والشِّدة لازِمُهُ التدَجُّجُ في السِّلاح. وإليه الإشارةُ بقولِه: «قد كسَبهم ذلك حدارةً في أجسامِهم».

قولُه: (**سَمّاها كُنوزاً؛ لأنّهم لم يُنفِقوا منها في طاعةِ الله عَزّ وجَلّ**)، مأخوذٌ ممّا رَواهُ عن ابنِ عُمَرَ رضيَ اللهُ تعالى عنهُما: كُلُّ ما أدّيْتَ زكاتَه فليس بكَنْز، وإن كان تحتَ سَبْع أرضِين، وما لم تؤدِّ زكاتَه فهُو الذي ذكَرَ اللهُ تعالى وإن كان على وَجْه الأرض(١).

قولُه: (**وقيل: السُّرُر(٢) في الحِجَال**)، **الجوهري**: الحَجَلَةُ ـ بالتحريك ـ: واحدةُ حِجَالِ العَروس، وهُو بيتٌ يزيّنُ بالثِّياب والأَسِرّةِ والسُّتور.

قولُه: (**أي: الأمرُ كذلك**)، هذا الوَجْهُ أقوى الوجوه، ليكونَ قولُه: ﴿وَأَوْرَثْنَاهَا﴾ عطفاً عليه، والجُملتانِ معترِضتانِ بيْنَ المعطوفِ عليه وهُو ﴿ فَأَخْرَجْنَاهُم﴾ وبيْنَ ﴿ فَأَتْبَعُوهُم ﴾؛ لأنّ الاتّباعَ عَقِبَ الإخراج، لا الإيراث. قال الواحِديُّ: إنّ اللهَ تعالى رَدّ بني إسرائيلَ إلى مِصرَ بعدَ ما أغْرَقَ فِرعَونَ وقومَه وأعطاهم جميعَ ما كان لقوم فِرعَونَ منَ الأموالِ

---

(١) أخرجه بهذا اللفظ الطبراني في «المعجم الكبير» (٧٥٧) وفي «المعجم الأوسط» (٨٢٧٩) والبيهقي في «السنن الكبرى» (٤: ٨٢) ورجّح كوْنَه موقوفاً. وأصلُ الحديثِ ثابتٌ في «الصحيح» أخرجه البخاري (١٤٠٤)، ولتمام الفائدة انظر: «الدر المنثور» للسيوطي (٧: ٣٢٩).

(٢) في (ح) و(ف): «السور» والمثبت من (ط)، وهو الصواب، جمعُ سرير.

﴿فَأَتْبَعُوهُم﴾: فلَحِقوهم. وقُرِئَ: (فاتَّبعوهم)، ﴿مُّشْرِقِينَ﴾: داخلين في وقتِ الشُّروق، مِن شَرَقتِ الشمسُ شُروقاً؛ إذا طَلعتْ.

[﴿فَلَمَّا تَرَٰٓءَا ٱلْجَمْعَانِ قَالَ أَصْحَٰبُ مُوسَىٰٓ إِنَّا لَمُدْرَكُونَ * قَالَ كَلَّآ ۖ إِنَّ مَعِىَ رَبِّى سَيَهْدِينِ * فَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ أَنِ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْبَحْرَ ۖ فَٱنفَلَقَ فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ كَٱلطَّوْدِ ٱلْعَظِيمِ * وَأَزْلَفْنَا ثَمَّ ٱلْءَاخَرِينَ﴾ ٦١ - ٦٤]

(سيهديني)[١] طريقَ النجاة مِن إدراكِهم وإضْرارِهم. وقُرِئَ: (إنا لَمُدَّرِكون) بتشديدِ الدال وكسرِ الراء، من ادَّرَك الشيءُ؛ إذا تتابَعَ ففَنِيَ، ومنه قولُه تعالى: ﴿بَلِ ٱدَّٰرَكَ عِلْمُهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ﴾ [النمل: ٦٦]، قال الحسن: جَهِلوا عِلْمَ الآخرة. وفي معناه بيتُ «الحماسة»:

أبَعْدَ بَني أُمِّي الذينَ تَتابَعُوا ... أُرَجِّي الحياةَ أم مِنَ المَوْتِ أجزَعُ!

والعَقارِ والمساكن[٢]، وعلى أن يكونَ ﴿كَذَٰلِكَ﴾: صفةَ مصدرٍ محذوفٍ لـ«أخرَجْنا» معَ ما قُيِّدَ توكيداً، ويكونَ ﴿وَأَوْرَثْنَا﴾: عطفاً على ﴿وَأَخْرَجْنَا﴾، لا بدّ مِن تقديرِ نحوَ: فأرَدْنا إخراجَهم، وإيراثَ بني إسرائيلَ ديارَهم، فخَرَجوا وأتْبعُوهم.

قولُه: (﴿فَأَتْبَعُوهُم﴾: فلَحِقوهم)، ليس تفسيراً لقولِه: ﴿فَأَتْبَعُوهُم﴾، بل هُو مقدَّرٌ، والفاءُ في ﴿فَلَمَّا تَرَٰٓءَا ٱلْجَمْعَانِ﴾ فصيحةٌ تستدعي هذا الـمُقدّرَ ليتّصلَ بقولِه تعالى: ﴿فَأَتْبَعُوهُم﴾. قال الواحِديُّ: فلمّا تراءى الجَمْعانِ، أي: تَقابَلا، بحيثُ يَرى كلُّ فريقٍ صاحبَه[٣].

قولُه: (أبَعْدَ بني أُمِّي)، البيت[٤]. الاستفهامُ للتوجُّع والاستبعادِ والإنكارِ على نفسِه

---

(١) هذه قراءة يعقوب وصلًا ووقفاً، والحسن وصلًا، وقراءةُ الجماعة: ﴿سَيَهْدِينِ﴾.

(٢) «الوسيط» للواحدي (٣: ٣٥٤).

(٣) «الوسيط» للواحدي (٣: ٣٥٤).

(٤) للبراءِ بن رِبْعيٍّ الفَقْعسيِّ، من شعراء «الحماسة»، وبَعْدَه:

ثمانيةٌ كانوا ذؤابةَ قومِهم ... بهم كنتُ أُعطي ما أشاءُ وأمْنَعُ

انظر: «شرح الحماسة» للمرزوقي (١: ٨٤٩) برقم (٢٧٧).

والمعنى: إنّا لَمُتابعون في الهلاك على أيديهم، حتى لا يبقى منَّا أَحَد.

الفِرْق: الجُزء المُتفرِّقُ منه. وقُرئ: (كل فِلْق)، والمعنى واحد. والطَّود: الجَبلُ العظيم المُنطادُ في السَّماء.

﴿وَأَزْلَفْنَا ثَمَّ﴾ حيثُ انفلَقَ البَحر ﴿ٱلْآخَرِينَ﴾: قومَ فرعون، أي: قرَّبناهم مِن بَني إسرائيل، أو أدنَيْنا بعضَهم من بعض، وجَمَعناهم حتى لا ينجوَ منهم أَحَد، **أو قدَّمناهم إلى البحر.** ....

بالترجية، أي: لا يَحسُنُ الطمَعُ في الحياةِ بعدَ إخواني الذين انقَرَضوا واندَرَجَ واحدٌ إثرَ واحد، ولا أجزَعُ منَ الموتِ عَقِيبَ التفجُّع بهم.

قولُه: (**الفِرْق: الجُزءُ المتفرِّقُ**[1] **منهُ**)، التعريفُ في «الفِرْق»: للعهدِ في قولِه: ﴿كُلُّ فِرْقٍ﴾، والضّميرُ في منهُ عائدٌ إلى البَحْر.

الراغب: الفِرْقُ يُقاربُ الفَلْقَ، لكنّ الفَلْقَ يقالُ اعتباراً بالانشقاق، والفَرْقُ اعتباراً بالانفصال، والفِرَقُ: القطعةُ المنفصِلة، ومنهُ الفِرقةُ: للجماعةِ الـمُنفرِدةِ منَ النّاس، والفريقُ: الجماعةُ المنفردةُ عنِ الآخَرين. قال تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلْوُونَ أَلْسِنَتَهُم بِالْكِتَابِ﴾ [آل عمران: ٧٨]، ﴿فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾[2] [البقرة: ٨٧].

قولُه: (**الـمُنْطادُ**)، **الأساس:** ما هُو إلّا طَوْدٌ منَ الأَطْواد، وهُو الـجَبَلُ الـمُنطادُ في السّماءِ الذاهبُ صُعُداً.

قولُه: (**أو قَدّمناهم إلى البحر**)، عطفٌ على قولِه: «قَرّبْناهُم مِن بني إسرائيل»، فـ«أزلَفْنا» ـ على هذا ـ كنايةٌ عن «قَدّمْنا».

قال الواحِديُّ: قَرّبْنا إلى البحرِ فِرعَونَ وقومَه حتى أغرقْناهم[3].

(١) كذا في الأصول الخطية، وكذا في نصِّ «الكشاف» من (ط)، وفي المطبوع، لكن في الأصل الخطي من «الكشاف»: «المُنفَرِق» بالنون، وضبطها هكذا بالحركات.

(٢) «مفردات القرآن» ص٦٣٢.

(٣) «الوسيط» للواحدي (٣: ٣٥٤).

وقُرِئ: (وأزلَقْنا) بالقاف، أي: أزلَلْنا أقدامَهم، والمعنى: أذهَبْنا عِزَّهم، كقوله:

تَدارَكْتُما عَبْساً وقَدْ ثُلَّ عَرْشُها   وذُبْيانَ إذْ زَلَّتْ بأقدامِها النَّعْلُ

ويحتملُ أن يَجعلَ اللهُ طريقَهم في البحر على خلافِ ما جَعَلَه لبني إسرائيلَ يَبساً فيُزلِقَهم فيه.

[﴿ وَأَنجَيْنَا مُوسَىٰ وَمَن مَّعَهُۥٓ أَجْمَعِينَ * ثُمَّ أَغْرَقْنَا ٱلْـَٔاخَرِينَ ﴾ ٦٥ - ٦٦]

عن عطاءِ بن السائب: أنَّ جبريلَ كانَ بين بني إسرائيلَ وبين آلِ فِرْعونَ، فكان يقولُ لبني إسرائيل: ليلحقْ آخرُكم بأوَّلِكم، ويَستقبلُ القِبْطَ فيقول: رُويدكم يلحق آخركم. فلمّا انتهى موسى إلى البحر قال له مؤمنُ آل فرعون، وكان بين يدَيْ موسى: أين أُمِرتَ فهذا البحرُ أمامَك وقد غَشِيَك آلُ فرعون؟ قال: أُمِرتُ بالبحر. ولا يَدري موسى ما يَصنع، فأوحى اللهُ تعالى إليه: أنِ أضربْ بعَصاك البحر، فضَرَبَه فصار منه اثنا عَشَرَ طريقاً: لكلِّ سِبْطٍ طريق. ورُوي: أنَّ يُوشَع قال: يا كليمَ الله، أين أُمِرتَ؟ فقد غَشِيَنا فرعونُ والبحرُ أمامَنا! قال موسى: هاهنا. فخاضَ يوشعُ الماءَ، وضَرَبَ

قولُه: («وأَزْلَقْنا»، بالقاف)، قال ابنُ جنِّيٍّ: هي قراءةُ عبدِالله بنِ الحارث[1].

قولُه: (تَدارَكْتُما عَبْساً)، البيت[2]. عبسٌ وذُبيانُ: قبيلتانِ. ثُلَّ عَرْشُها: أي زالَ مُلكُها؛ فإنّ العَرْشَ كنايةٌ عن الـمُلْك، وفي المَثَل: زَلّتْ نعلُه: يُضْرَبُ لـمَن نُكِبَ وزالت نعمتُه[3].

---

(١) «المحتسب» (٢: ١٢٩) وقد نزعَ ابن جني في تفسير هذا الحرفِ إلى غير ما ذهب إليه الزمخشري، قال ابن جني: «من قرأ: «وأزلفنا» بالفاءِ، فالآخرون موسى عليه السلامُ وأصحابُه، ومَنْ قرأها بالقافِ فالآخرون فرعونُ وأصحابُه. أي: أهلكْنا ثمّ الآخرين، أي: فرعون وأصحابُه». انتهى.

(٢) البيت لزهير بن أبي سُلْمى في «ديوانه» بشرح ثعلب ص٩١. وروايتُه ثمّة:

تداركتُما الأحلافَ قد ثُلَّ عرشُها

قال ثعلب: الأحلاف: عَبْسٌ وفَزارةُ.

(٣) انظر: «مجمع الأمثال» (١: ٣٢٢).

موسى بعَصاه البحرَ فدَخلوا. وروى: أنَّ موسى قال عند ذلك: يا مَن كان قبلَ كلِّ شيء، والمكوِّن لكلِّ شيء، والكائنَ بعدَ كلِّ شيء. ويقال: هذا البحرُ هو بحر القُلْزُم. وقيل: هو بحرٌ مِن وراء مِصر، يقال له: إِسَاف. ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً﴾ أيَّة آيةٍ! وآية لا تُوصَف! وقد عايَنَها الناسُ وشاعَ أمْرُها فيهم.

[﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُم مُّؤْمِنِينَ * وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ﴾ ٦٧-٦٨]

وما تنبَّه عليها أكثرُهم، ولا آمَنَ بالله. وبنو إسرائيلَ: الذينَ كانوا أصحابَ موسى، المخصوصُون بالإنجاءِ قد سألوه بقرةً يَعبُدونها، واتَّخذوا العِجل، وطَلَبوا رؤيةَ الله جهرة. ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ الْعَزِيزُ﴾ **المُنتقِمُ من أعدائه** ﴿الرَّحِيمُ﴾ **بأوليائه.**

[﴿وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ إِبْرَاهِيمَ * إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ مَا تَعْبُدُونَ * قَالُوا نَعْبُدُ أَصْنَامًا فَنَظَلُّ لَهَا عَاكِفِينَ﴾ ٦٩ - ٧١]

كان إبراهيمُ صلوات الله عليه يَعلم أنهم عَبَدةُ أصنام، ولكنه سألَهم ليُرِيَهم أنَّ ما يَعبدونه ليس من استحقاقِ العبادة في شيء، كما تقولُ للتاجر: ما مالُك؟ وأنت تعلمُ أنّ مالَه الرَّقيق، ثم تقولُ له: الرقيقُ جَمال وليس بمال. فإن قلتَ: ﴿مَا تَعْبُدُونَ﴾ سؤالٌ عن المعبودِ فحَسْبُ، فكان القياسُ أن يقولوا: أصناماً، كقوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ﴾ [البقرة: ٢١٩]، ﴿مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا الْحَقَّ﴾ [سبأ: ٢٣]، ﴿مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾ [النحل: ٣٠]. قلتُ: هؤلاءِ قد جاؤُوا بقصّةِ أمْرِهم كاملةً كالمُبتهِجين بها والمُفتخِرين، فاشتملتْ على جوابِ إبراهيم، وعلى ما قَصَدوه

يقول: تَدارَكْتُما حالَ القبيلتَيْنِ بعدَ انهدامِها وتَضَعضُعِها[1].

قولُه: (﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ الْعَزِيزُ﴾ **الـمُنتقمُ مِن أعدائه،** ﴿الرَّحِيمُ﴾ **بأوليائه**)، وقد سَبَقَ أنّ هذا التذييلَ تسَلٍّ لحبيبه ﷺ.

---

(١) في (ح) و(ف): «وتضعُّفها».

مِن إظهارِ ما في نُفوسِهم مِن الابتهاجِ والافتخار. ألا تَراهم كيف عَطَفوا على قولهم: ﴿نَعۡبُدُ﴾ ﴿فَنَظَلُّ لَهَا عَٰكِفِينَ﴾ ولم يَقتصروا على زيادة ﴿نَعۡبُدُ﴾ وحدَه؟ ومثالُه أن تقولَ لبعض الشُّطَّار: ما تلبسُ في بلادك؟ فيقول: ألبَسُ البُرْدَ الأتحمِيَّ، فأجرُّ ذَيْلَه بين جَواري الحيِّ. وإنما قالوا: نظلُّ؛ لأنهم كانوا يَعبُدونها بالنهار دونَ الليل.

[﴿قَالَ هَلۡ يَسۡمَعُونَكُمۡ إِذۡ تَدۡعُونَ * أَوۡ يَنفَعُونَكُمۡ أَوۡ يَضُرُّونَ﴾ ٧٢ - ٧٣]

لا بدَّ في ﴿يَسۡمَعُونَكُمۡ﴾ من تقديرِ حَذفِ المضاف، معناه: هل يَسمعون دعاءَكم.

قولُه: (البُرْدَ الأَتحمِيّ)، وأنشَدَ الجَوهريُّ:

وعـليـه أتحمـيٌّ نَسْـجُه مِن نَسْـجِ هَـوْزَمْ
غَـزلَتْــه أُمُّ خِلْمي كـلَّ يـوم وَزْنَ درهـمْ[1]

وأنشَدَ المصنِّفُ في «الأساس»: زانَه منَ الثناءِ الأَهْتَميِّ، بأبهَى منَ البُرِدِ الأتـحَميّ.

قولُه: (كانوا يعبدونها بالنّهارِ دونَ الّليل)، أي: هذا أيضاً تتميمٌ لمعنى الابتهاج والافتخار، أي: يَعبُدُها جَهْراً لا سِرًّا، ولا يَلبَثُ في عبادتِها لَبْثاً قليلاً بل طويلاً، ثُم لا يكونُ ذلك الّلبْثُ إلا خُضوعاً وخُشوعاً؛ لأنّ الاعتكافَ عبادةٌ معروفة.

قولُه: (لا بدّ في ﴿يَسۡمَعُونَكُمۡ﴾ مِن تقديرِ حَذْفِ المضاف)، قال في قولِه تعالى: ﴿إِنَّنَا سَمِعۡنَا مُنَادِيٗا﴾ [آل عمران: ١٩٣]: يقولُ: سَمِعتُ رجُلاً يقولُ كذا، فتُوقعُ الفعلَ على الرجُلِ وتَحذفُ المسموعَ؛ لأنّك وصَفْتَه بما يَسمَع، أو جعَلتَه حالاً منهُ فأغناكَ عن ذِكْرِه، ولولا الوَصْفُ أو الحالُ لم يكنْ منهُ بُدّ، وأن يُقالَ: سَمِعتُ كلامَ فُلان[2]، وههُنا قَرينةُ المحذوفِ الظّرْف، وهُو ﴿إِذۡ تَدۡعُونَ﴾، فإنّ فيه دِلالةً على الدُّعاء.

---

(١) انظر: «الصحاح» (٥: ١٨٧٧).
قلتُ: قوله: «خِلْمي» هو بالخاءِ المعجمة، أي: صديقي.
(٢) انظر: «الكشاف» (٤: ٣٨٥).

وقرأ قَتادة: (يُسمِعونكم)، أي: هل يُسمِعونكم الجوابَ عن دعائكم؟ وهل يَقدِرُون على ذلك؟ **وجاءَ مُضارعاً مع إيقاعِه في «إذْ»** على حكايةِ الحالِ الماضية. ومعناه: استحضِروا الأحوالَ الماضية التي كُنتم تَدعُونها فيها، وقولوا: هل سَمِعُوا أو أَسْمَعوا قط؟ وهذا أبلغُ في التَّبكِيت.

[﴿قَالُوا۟ بَلْ وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا كَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ * قَالَ أَفَرَءَيْتُم مَّا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ * أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمُ ٱلْأَقْدَمُونَ * فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّىٓ إِلَّا رَبَّ ٱلْعَٰلَمِينَ * ٱلَّذِى خَلَقَنِى فَهُوَ يَهْدِينِ * وَٱلَّذِى هُوَ يُطْعِمُنِى وَيَسْقِينِ * وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ * وَٱلَّذِى يُمِيتُنِى ثُمَّ يُحْيِينِ * وَٱلَّذِىٓ أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِى خَطِيٓـَٔتِى يَوْمَ ٱلدِّينِ﴾ ٧٤ - ٨٢]

لـمّا أجابوه بجوابِ المُقلِّدين لآبائهم قال لهم: رَقُّوا أمْرَ تقليدِكم هذا إلى أقصى غاياته؛ وهي عبادةُ الأقدمِينَ الأوَّلين من آبائكم، فإنَّ التقدُّم والأوَّليَّةَ لا يكون بُرهاناً على الصِّحَّة، والباطل لا يَنقلِبُ حقّاً بالقِدَم، وما عبادةُ مَن عبَد هذه الأصنامَ إلا عبادةُ أعداء له. ومعنى العداوة: قولُه تعالى: ﴿كَلَّا ۚ سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا﴾ [مريم: ٨٢]؛ **ولأنَّ المُغريَ** على عبادتِها أعدى أعداءِ الإنسان؛ وهو الشيطان. وإنما **قال: ﴿عَدُوٌّ لِّىٓ﴾ تصويراً للمسألةِ في نَفْسه**، على معنى: أني فكَّرتُ في أمري

قولُه: (**وجاء مضارعاً مَعَ إيقاعِه في «إذْ»**)، وذلك أنّ إذْ يَجعَلُ المضارعَ في معنى الماضي، كقولِه تعالى: ﴿إِذْ تَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٢٤]، وفائدتُه: استحضارُ جميع الأحوالِ الماضيةِ وقتاً فوقتاً، يعني: قُولوا لنا: هل قَدِروا على السّماع أو الإسماعِ قَطُّ في تلك الأوقات؟ وهُو أدْخَلُ في الإلزامِ مِن لو قيل: إذْ دعَوْتُموهم.

قولُـه: (**ولأنّ الـمُغرِيَ**)، عـطفٌ على قولِـه: «ومعنى العَداوةِ قولُه تعالى: ﴿كَلَّا ۚ سَيَكْفُرُونَ﴾».

قولُه: (**قال: ﴿عَدُوٌّ لِّىٓ﴾ تصويراً للمسألة**)، وذلك أنهُ عليه الصّلاةُ والسّلامُ لـمّا بَكّتَهُم بقولِهِ: ﴿إِذْ تَدْعُونَ * أَوْ يَنفَعُونَكُمْ أَوْ يَضُرُّونَ﴾ ما أجابُوهُ إلّا بالتقليدِ الـمَحْض، وهُو قولُهُم: ﴿بَلْ وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا كَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ﴾، أراد أن يُصوِّرَ لهم بُطلانَ التقليد، قال: أخبِروني ما

فرأيتُ عبادتي لها عبادةً للعدوِّ، فاجتنَبْتُها وآثرتُ عبادةَ مَنِ الخيرُ كلُّه منه، وأراهم بذلك أنها نصيحةٌ نَصَح بها نفْسَه أوّلاً وبنى عليها تدبيرَ أمْرِه؛ ليَنظُروا فيقولوا: ما نَصَحَنا إبراهيمُ إلا بما نَصح به نفْسَه، وما أرادَ لنا إلّا ما أراد لرُوحِه؛ ليكونَ أَدعى لهم إلى القَبُول، وأبعثَ على الاستماع منه، ولو قال: فإنه عدوٌّ لكم، لم يكن بتلك المَثابة، **ولأنه دَخَلَ في بابٍ من التعريض**، وقد يَبلُغ التعريضُ للمَنصوحِ ما لا يَبلغه التصريح؛ لأنه يتأمَّلُ فيه، فربَّما قادَه التأمُّلُ إلى التقبُّل. ومنه ما يُحكى عن الشافعيِّ رحمه الله: أنَّ رَجلاً واجَهَه بشيء، فقال: لو كنتُ بحيثُ أنتَ لاحتجتُ إلى أَدَب. **وسمع رَجلٌ ناساً يتحدَّثون في الحِجْر**، فقال: ما هو بَبْيتي ولا ببيتكِم. والعدوُّ والصديق: يَجيئان في معنى الوحدةِ والجماعة. قال: ....

كنتُم تعبُدونَه أنتُم وآباؤكمُ الأقدَمُونَ، هل عَرفتُم أنَّ تلك العبادةَ كانت في الحقيقةِ هِي عبادةُ الأعداء، وهل رأيتُم عاقلاً يعبُدُ عدُوّه، ومَن ضَرُّهُ أقربُ من نَفْعِه، ويَترُكُ عبادةَ ربِّ العالَـمينَ الذي وَسِعتْ رحمتُه كلّ شيء، وهُو الذي خَلقَه، ورزَقَه، وأحياهُ، وأماتَه؟ فعَرّضَ بالكلام استدراجاً ليكونَ أدخَلَ في النُّصح، وإليه الإشارةُ بقولِه: «ربّما قادَهُ التأمُّلُ إلى التقبُّل».

قولُه: (**ولأنهُ دَخَلَ في بابٍ منَ التعريض**)، نحوَه قولُه تعالى: ﴿وَمَا لِىَ لَآ أَعْبُدُ ٱلَّذِى فَطَرَنِى وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [يس: ٢٢]، وهذا التعريضُ يَحتمِلُ أن يكونَ منَ الكِناية، وأن يكونَ منَ الـمَجاز. فإذا قيل: إنّ الأصنامَ لا تَصلُحُ أن تكونَ عدُوًّا لإبراهيمَ عليه السّلامُ، كان مَـجازاً، وإلّا فيكونُ كِنايةً، ونحوَه قولُك: آذَيْتَني فستعرِفُ. قال صاحبُ «الـمِفتاح»: إذا أردتَ به الـمُخاطَبَ ومعَ المخاطَبِ إنساناً آخَرَ، كان منَ الكناية، وإنْ لم تُرِدْ إلّا غيرَ المخاطَب كان منَ الـمَجاز[1].

قولُه: (**وسَمعَ رجُلٌ ناساً يتحدّثونَ**)، قيل: هُو عليُّ بنُ سَنَد مُـجاوِرُ مكّةَ. والحِجْرُ بكسرِ الحاء: الـحَطِيمُ الـمُدارُ بالبيت.

---

(١) «مفتاح العلوم» ص١٨٠.

وقَـــوْمٍ عَلَـــيَّ ذَوِي مِئْرَةٍ أراهُمْ عَدُوًّا وكانُوا صَدِيقا

ومنه قولُه تعالى: ﴿وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ﴾ [الكهف: ٥٠]، شُبِّها بالمَصادر للمُوازنة، كالقَبُول والوَلُوع، والحَنِينِ والصَّهيل. ﴿إِلَّا رَبَّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ **استثناءٌ مُنقطع**، كأنه قال: لكنَّ ربَّ العالَمين فهُوَ يَهْدِيني، يريد: أنـه حين أتمَّ خَلْقَـه ونَفَخ فيـه الرُّوح،

قولُه: (**وقومٍ عَلَيّ ذَوي مِئْرةٍ**)، البيت[1]، مِئْرةٍ: أي مُـجادلةٍ ومُـخاصَمة. الـمِئْرةُ بالهَمْز: الذَّحْل والعَداوة، وجَمْعُها مِئَـرٌ، يريدُ: أنهُ أطلَقَ العدوّ على الجماعة، والعَدُوُّ والصّديقُ يجيئانِ بمعنى الوحدةِ والجَماعة، قال صاحبُ «الفرائدِ» : يُمكنُ أن يُقالَ: إنّ الصّديقَ والعدوّ كالرسُولِ في أنهُ يُقالُ للواحِد والتّثنيةِ والجَمْع، قال تعالى: ﴿إِنَّا رَسُولُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ وذلك أنّ الجمعَ بمنزلةِ الواحِدِ في الاتّفاقِ على المعنى المقصُود.

قولُه: (﴿إِلَّا رَبَّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾: **استثناءٌ مُنقطع**)، قال صاحبُ «الكَشْفِ»: لأنهُ تعالى ليس مِن جُملةِ الأعداءِ أخبرَ عنِ الأصنام بأنّهم أعداءٌ، ثُم أخَذَ في حديثٍ آخَرَ، فقال: لكنّ رَبّ العالَـمينَ الذي خَلَقَني فهُو يَهْدين[2]. وقال أبو البقاءِ: ويجوزُ أن يكونَ متّصلًا؛ لأن آباءَهم قد كان مِنهم مَن يَعبُدُ اللهَ تعالى وغيرَ الله[3]. والاختيارُ الأوّلُ؛ لأنّ قولَه: ﴿إِلَّا رَبَّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ تـخَلُّصٌ إلى الأوصافِ الآتية. وذهبَ أبو البقاءِ وصاحبُ «الكشْفِ» أنّ قولَه: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَنِى﴾: مبتدأٌ، و﴿فَهُوَ يَهْدِينِ﴾: الخبَرُ[4]، وما بعدَها مِن ﴿ٱلَّذِى﴾: صفاتُ ﴿ٱلَّذِى﴾ الأُولى، ويجوزُ إدخالُ الواو في الصِّفات، وقيل: المعطوفُ: مبتدأٌ، وخبَرُه محذوفٌ استغناءً: بخبَرِ الأوّل[5]، وضعّفَ صاحبُ «الكشْفِ» هذا.

وقلتُ: الأوّلُ أيضاً ضعيفٌ، والأوْلَى ما عليه ظاهرُ كلام المصنِّف، أنّ الكُلّ صفاتٌ

---

(١) لم أهتدِ إلى قائله.

(٢) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ٩٩١).

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٩٩٧).

(٤) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ٩٩١)

(٥) هذه عبارةُ أبي البقاء العكبريّ في «التبيان» (٢: ٩٩٧).

عقَّب ذلك هدايتَه المتَّصلةَ التي لا تنقطعُ إلى كلِّ ما يُصلحه ويَعنيه، وإلا فمَن هَداه إلى أن يَغتذِيَ بالدمِ في البطن امتصاصاً؟ ومَن هَداه إلى معرفةِ الثَّدْيِ عند الولادة؟ وإلى معرفةِ مكانه؟ ومَن هَداه لكيفيَّةِ الارتِضاع؟ إلى غيرِ ذلك مِن هداياتِ المَعاش والمَعاد. وإنما قال: ﴿مَرِضْتُ﴾ دون «أمرضني»؛ لأنَّ كثيراً من أسباب المرض يَحدث بتفريطٍ من الإنسان في مَطاعمه ومَشاربه وغيرِ ذلك، ومن ثَمَّ قالت الحُكماء: لو قيل لأكثر

لقولِه: ﴿رَبَّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ والفاءُ في ﴿فَهُوَ يَهْدِينِ﴾: للتعقيبِ لا للتسبيب، كما يَلزَمُ مِن كلامِهما، ويَعضُدُه (ثُم) في قولِه: ﴿ وَٱلَّذِى يُمِيتُنِى ثُمَّ يُحْيِينِ ﴾؛ لأنَّها للتَّراخي في الزَّمانِ كما أنَّ تلك الفاءَ لغيرِ التَّراخي لتقابُلِهما.

قولُه: (عقَّبَ ذلك هدايتَـهُ المتّصلةَ)، يعني: عطْفُ ﴿فَهُوَ يَهْدِينِ﴾ بالفاءِ ـ وهو جملةٌ من اسمٍ وفعلٍ مضارعٍ ـ مُفيدٌ لمعنى الاستمرار، وفي هذا المقام على ﴿خَلَقَنِى﴾ وهُو ماضٍ، ليَدُلّ على الاتّصالِ الذي لا ينقَطعُ، وإليه أشارَ بقولِه: «فمَن هَدَاهُ إلى معرفةِ الثّدْي» إلى قولِه: «مِن هداياتِ الـمَعَاشِ والـمَعَادِ» وإلى دارِ القَرار: ﴿يَهْدِيهِمْ رَبُّهُم بِإِيمَٰنِهِمْ تَجْرِى مِن تَحْتِهِمُ ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ [يونس: ٩]، وعلى هذا العمومِ ينبغي أن يُـحمَلَ على ﴿يَهْدِينِ﴾، لا على المتعارَف، وإلّا فما معنى قولِه: «فمَن هَدَاهُ» إلى آخِرِه؟ ونحوَه قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِىٓ أَعْطَىٰ كُلَّ شَىْءٍ خَلْقَهُۥ ثُمَّ هَدَىٰ﴾ [طه: ٥٠] على معنى: أعطى خليقَته كلّ شيءٍ يَحتاجونَ إليه، ويَرتفِقونَ به، ثُم عَرّفَهم كيف يَرتفِعونَ بما أعطاهم وكيف يتَوصّلونَ إليه، و«ثُمّ» في هذه الآيةِ مثْلُ الفاءِ فيما نحن فيه، وبيّنَ بها تفضيلَ الهدايةِ على الإعطاء.

قولُه: (لأنّ كثيراً مِن أسبابِ الـمَرَضِ يَحدُثُ بتفريطٍ منَ الإنسان)، وفي معناه أنشد صاحبُ «المَطلَع»:

عدوُّك مِن صديقِك مستفـــادٌ ... فلا تستكثرنّ منَ الصِّحـــابِ
فإنّ الــداءَ أكــثرُ مــا تَــراهُ ... يكون منَ الطّعام أو الشرابِ[1]

---

(١) البيتان لابن الرومي في «ديوانه» ص١٠٨.

الموتى: ما سببُ آجالكم؟ لقالوا: التُّخَم. وقُرِئ: (خطاياي)، والمرادُ: ما ينذُرُ منه مِن بعض الصَّغائر؛ لأنَّ الأنبياء مَعصُومون مُختارُون على العالَمين. وقيل: هي قولُه: ﴿إِنِّي سَقِيمٌ﴾ [الصافات: ٨٩]، وقولُه: ﴿بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ﴾ [الأنبياء: ٦٣]، وقولُه لسارّة: هي أُختي. ....

وقال صاحبُ «الانتصاف»: وقال غيرُه: هُو أدبٌ معَ الله تعالى: بنسبةِ النِّعمةِ إليه، ولعلّ الزمخشَريّ عَدَلَ عن هذا لأنّ إبراهيمَ عليه السّلامُ نَسَبَ الإماتةَ إلى الله تعالى وهُو أشَدُّ منَ المَرَض، وهُو أيضاً يَرِدُ على الزمخشَريِّ؛ فإنّ الموتَ أيضاً يكونُ بتسبُّبٍ وتفريط، ويُمكنُ الفَرْقُ بيْنَ الموتِ والمَرَضِ بأنْ يقالَ: إنّ الموتَ: قضاءٌ محتومٌ على جميع البشَر، بخلافِ المَرَض، فكم مِن مُعافًى منهُ إلى أن يموتَ، فلا يكونُ بنسبتِه إلى الله تعالى سوءُ أدب، ويؤيِّدُه أنّ كلّ ما ذُكِرَ معَ غيرِ المَرَضِ ذكَرَهُ جَزْماً وبتًّا، وأمّا المَرَضُ فجعَلَه معَ الشّرط(١).

وقلتُ ـ واللهُ تعالى أعلم ـ: قد سَبَقَ أنّ قولَه تعالى: ﴿فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّيٓ﴾ واردٌ على الاستدراج وإرخاءِ العِنَان، فيكونُ قولُه: ﴿إِلَّا رَبَّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ تخلُّصاً(٢) منهُ إلى التمكُّنِ مِن إجراءِ الأوصَافِ التي يُصحِّحُ بها معنى الإلٰهيّةِ مِن كونِه خالقاً رازقاً، مُحيِياً ومُميتاً، مُعاقِباً ومُثيباً، تربيةً لمعنى النُّصح والاستدراج، وبَعْثاً على التفكُّرِ والتدبُّر، وأمّا ذِكْرُ المَرَضِ والشِّفاءِ فكالتابع لمعنى الإطعام والسّقْي، ولذلك تَرَكَ فيهما الموصُولَ إلى الشّرطِ والجَزاء، فرُوعِيَتْ فيهما تلك النُّكتةُ، ولا يَصحُّ مِثْلُها في تلك القَرينة. وفي «المطلع»: دخولُ «هُو» دليلٌ على أنهُ لا يَهدي ولا يُطعِمُ ولا يَسقي ولا يُمرِضُ ولا يَشْفي إلّا اللهُ تعالى وحدَه، وذلك أنّهم كانوا يقولونَ: المَرَضُ منَ الزّمان، ومنَ الأغذية، والشِّفاءُ منَ الأطبّاءِ والأدوية.

قولُه: (التُّخَم)، الجوهري: وَخِمَ الرجُلُ بالكسرِ، أي: اتّخَم، وقدِ اتّخَمتُ منَ الطّعام، وعنِ الطّعام، والاسمُ التُّخَمَةُ بالتحريك، والجَمعُ تُخَماتٌ وتُخَمٌ.

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٣١٩).

(٢) في الأصول الخطية: «تخلُّصٌ»، والجادّةُ النصبُ.

وما هي إلّا مَعارِيضُ كلام، وتَخييلات للكَفَرة، وليست بخَطايا يُطلَبُ لها الاستغفار. فإن قلتَ: إذا لم ينذُرْ منهم إلا الصَّغائرُ وهي تقعُ مكفَّرة، فما له أثبتَ لنفْسِه خطيئةً أو خطايا وطَمِعَ أن تُغفَرَ له؟ قلتُ: الجوابُ ما سبَق لي: أنَّ استغفارَ الأنبياء تواضعٌ منهم لربِّهم، وهضمٌ لأنفُسِهم، **ويَدلُّ عليه قولُه**: ﴿أَطْمَعُ﴾ ولم يجزم القولَ بالمغفرة. وفيه تعليمٌ لأُمَـمِهم، وليَـكُونَ لُطفاً لهم في اجتنابِ المعاصي والحَذَرِ منها، وطَلَبِ المغفرة ممّا يَفرُطُ منهم. فإن قلتَ: لِـمَ علَّق مغفرةَ الخطيئة بيوم الدِّين، وإنما تُغفَر في الدنيا؟ قلتُ: لأنَّ أثَـرَها يتبيَّن يومئذٍ، وهو الآن خفيٌّ لا يُعلَم.

[﴿رَبِّ هَبْ لِي حُكْمًا وَأَلْحِقْنِي بِالصَّالِحِينَ * وَاجْعَل لِّي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الْآخِرِينَ * وَاجْعَلْنِي مِن وَرَثَةِ جَنَّةِ النَّعِيمِ * وَاغْفِرْ لِأَبِي إِنَّهُ كَانَ مِنَ الضَّالِّينَ * وَلَا تُخْزِنِي يَوْمَ يُبْعَثُونَ * يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ * إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾ ٨٣ - ٨٩]

الحُكم: الحِكْمة، أو الحُكم بين الناس بالحقِّ. وقيل: النبوَّة؛ لأنَّ النبيَّ ذو حِكْمة وذو حُكْم بين عبادِ الله. والإلحاقُ بالصالحين: أن يُوفِّقَه لعملٍ ينتظمُ به في جُملتهم، **أو يَجمَعَ بينه وبينَهم** في الجنَّة. ولقد أجابَه حيثُ قال: ﴿وَإِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ﴾ [البقرة: ١٣٠].

قولُه: (**وما هِي إلا مَعاريضُ كلام**)، سَبَقَ تحقيقُه في أوّلِ البقرة.

قولُه: (**ويَدُلُّ عليه قولُه**: ﴿أَطْمَعُ﴾ **ولم يَـجْزِمْ**)، أي: يدُلُّ على أنّ استغفارَ إبراهيمَ عليه السّلامُ كان لـمُجرّدِ التواضُع، لا لطَلَبِ الغُفْرانِ عنِ الذُّنوب، لأنهُ لو كان طلباً للغُفْرانِ كان الواجبُ الجَزْمَ في الطلَب، لا الظَّنّ والرّجاء. قال الإمامُ: هذا الكلامُ لا يستقيمُ إلّا على مذهبِنا، حيثُ نقولُ: لا يجبُ على الله شيءٌ، وأنهُ يَحسُنُ منهُ كلُّ شيء، ولا اعتراضَ لأحدٍ عليه(١).

قولُه: (**أو يجمَعَ بينه وبينَهم**)، عطفٌ على: «أن يوفِّقَه لعمَل يَنتظمُ به»، وكِلا الوجهَيْنِ حَسَنان، لكنّ الأوّل أوفَقُ لتأليفِ النَّظْم؛ لأنّ قولَه: ﴿هَبْ لِي حُكْمًا﴾: طلَبٌ للعِلم

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٤: ١٢٥).

والإخزاءُ: مِن الخِزْي؛ وهو الهَوان، أو من الخَزاية؛ وهي الحياء. ....

والنُّبوّة و﴿وَأَلْحِقْنِي بِالصَّالِحِينَ﴾ طلبٌ للعمَل بمقتضَى العِلم، ﴿وَاجْعَل لِّي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الْآخِرِينَ﴾ طلَبٌ للذِّكرِ الجميلِ الـمُستلزِم لتكميلِ الغيرِ بعدَ طلبِ كمالِ النفْس، ﴿وَاجْعَلْنِي مِن وَرَثَةِ جَنَّةِ النَّعِيمِ﴾: طلبٌ لجَمْع الشّمْل معَهم في دارِ الكرامة. وقال القاضي: ﴿وَلَا تُخْزِنِي يَوْمَ يُبْعَثُونَ﴾ أي: لا تُعاتِبْني على ما فَرّطتُ ولا تَنقُصْ مرتَبتي عن مَرتبةِ بعضِ الوُرّاث[1].

الراغبُ: الصِّدقُ والكذِبُ أصلُهما في القول، وقد يُستعمَلانِ في كلِّ ما يحِقُّ ويَـحصُلُ في الاعتقاد، نحوَ: صَدَقَ ظنِّي، وفي فعلِ الجَوارح، نحوَ: صَدَقَ في القتال: إذا وَفّى حَقّه وفعَلَ ما يجبُ، وكذَبَ في القتال، ويُعَبّرُ عن كلِّ فعلٍ فاضِل ظاهراً وباطناً: بالصِّدق، فيضافُ إليه، قال تعالى: ﴿وَاجْعَل لِّي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الْآخِرِينَ﴾، سأَلَ بحيثُ إذا أثْنَى عليه مَن بعدَهُ، لم يكنْ ذلك الثناءُ كذِباً قال:

إذا نحـــن أثنَيْنـــا عليـــكَ بصالحٍ ... فأنت كما نُثني وفوقَ الذي نُثني[2]

قولُه: (**أو منَ الخَزايةِ**)، بفَتْح الخاء، **النِّهاية**: يقال: خَزِيَ يَخْزَى خَزايةً، أي: استحياء، فهُو خَزْيانُ، وخَزِيَ يَـخْزَى خِزْياً، أي: ذَلّ وهان.

الراغب: خَـزِيَ الرجُلُ: لـحِقَهُ انكسارٌ إمّا مِن نفْسِه أو مِن غيرِه، فالأوّلُ هو الـحَياءُ الـمُفرِط، ومصدرُهُ الخَزايةُ، ورجُلٌ خَزْيانُ وامرأةٌ خَزْيا وجَمْعُه خزَايا، وفي الحديثِ: «اللهُمّ احشُرْنا غيرَ خَزَايا ولا نادِمين»[3].

والثاني: يقالُ: هو ضَرْبٌ منَ الاستخفاف، ومصدَرُه الخِزْيُ، ورجُلٌ خَزٍ ـ قال تعالى:

---

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٤٤).

(٢) لأبي نواس في «ديوانه» ص٤١٥ من قصيدةٍ في مدح الأمين مَطْلَعُها:

مَلَكْتَ على طيْرِ الســعادةِ واليُمْنِ ... وحُزْتَ إليكَ المُلْكَ مُقتبلَ الســنِّ

(٣) أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٦٩٩)، والبزّار في «المسند» (٣٧٢٤)، والنسائي في «السنن الكبرى» (١٠٣٧٠)، وغيرهم من حديثِ رفاعة الزُّرَقيِّ.

وهذا أيضاً من نحوِ استغفارِهم ممَّا عَلِمُوا أنه مغفور. وفي ﴿يُبْعَثُونَ﴾ ضميرُ العِباد؛ لأنـه مَعلوم، أو ضميرُ ﴿ٱلضَّآلِّينَ﴾، **وأن يُجعَل من جُملةِ الاستغفار لأبيه،** يعني: ولا

﴿ذَٰلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي ٱلدُّنْيَا﴾ [المائدة: ٣٣] ـ وأخْزَى يقالُ منهما(١)، وقولُه تعالى: ﴿رَبَّنَآ إِنَّكَ مَن تُدْخِلِ ٱلنَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُۥ﴾ [آل عمران: ١٩٢] يحتمِلُهما(٢).

قولُه: (**وهذا أيضاً مِن نحوِ استغفارِهم مما عَلِموا أنهُ مغفورٌ**)، رَدٌّ إلى قولِه: «أنّ استغفارَ الأنبياءِ عليهمُ السّلامُ تواضُعٌ منهم، وهَضْمٌ لأنفُسِهم»، يعني: أنّ الأنبياءَ عليهمُ السّلامُ معصُومونَ عنِ الذّنُوبِ التي تَستوجبُ الاستغفارَ، لكنّ استغفارَهم لأنفُسِهم تواضُعٌ منهم، ولغيرِهم منَ الضُّلّالِ إيذانٌ بما عَلِموا أنّ ذلك الغيرَ مغفورٌ كما في قولِه تعالى: ﴿وَٱغْفِرْ لِأَبِيٓ إِنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلضَّآلِّينَ﴾، فإنهُ عليه الصّلاةُ والسّلامُ ما قال: ﴿وَٱغْفِرْ لِأَبِيٓ﴾ إلّا بعدَما ظنّ أنهُ خارجٌ من زُمرةِ الضّالِّينَ مُنْخرِطٌ في سِلكِ المغفورين، ولذلك قال: ﴿كَانَ مِنَ ٱلضَّآلِّينَ﴾؛ لأنّ قولَه تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ﴾ [التوبة: ١١٤] تفسيرٌ لهذه الآية. قال القاضي: إنْ كان هذا الدُّعاءُ بعدَ موتِه فلعلّه كان لظَنِّه أنهُ كان يُخفي الإيمانَ تَقِيّةً مِن نُمْرود(٣)، ولذلك وعَدَه به، أو لأنهُ لم يُمنَعْ بعدُ منَ الاستغفارِ للكُفّار(٤).

قولُه: (**وأن يُجعَلَ مِن جُملةِ الاستغفارِ لأبيه**)، عطفٌ تفسيريٌّ على قولِه: «أو: ضميرُ الضّالين»، يعني: إذا جُعِلَ الضّميرُ في ﴿يُبْعَثُونَ﴾ للعباد يكونُ قولُه تعالى: ﴿وَلَا تُخْزِنِي يَوْمَ يُبْعَثُونَ﴾ من جُملةِ الأدعيَة السابقة مُستقِلّةً بنفْسِها، معطوفةٌ عليها كما سَبَق، وإذا جُعِلَ الضّميرُ للضّالِّينَ يكونُ مِن تتمّةِ الاستغفارِ لأبيه عَطْفاً على قولِه: ﴿وَٱغْفِرْ لِأَبِيٓ﴾ فحسْبُ، والأوّلُ أوفَقُ؛ لأنّ قولَه: ﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ﴾ بَدلٌ مِن قولِه: ﴿يَوْمَ يُبْعَثُونَ﴾، وهُو عامٌّ في الضّالِّينَ وغيرِهم.

---

(١) يعني من الخِزْيِ والخَزاية كما هي عبارة الراغب في «المفردات».

(٢) «مفردات القرآن» ص٢٨١.

(٣) وهو الملكُ الطاغية الذي حاجَّه إبراهيمُ عليه السلام على المعروفِ من قصّتِه في سورةِ البقرة.

(٤) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٤٤).

تُخزِني يومَ يُبعَث الضالُّون وأبي فيهم. ﴿إِلَّا مَنْ أَتَى ٱللَّهَ﴾: إلا حالُ مَن أتى الله ﴿بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾، وهو مِن قولهم:

تَحِيَّةُ بَينِهِم ضَرْبٌ وَجِيعُ

وما ثوابُه إلَّا السيف. وبيانُه: أن يقالَ لك: هل لزيدٍ مالٌ وبَنُون؟ فتقول: مالُه وبنوه: سلامةُ قلبه، تريدُ نفيَ المال والبنينَ عنه، وإثباتَ سلامةِ القلب له بدلاً عن ذلك. وإن شئتَ حَملتَ الكلامَ على المعنى، وجعلتَ المالَ والبنينَ في معنى الغِنى،

قولُه: (وهِي مِن قولِه[1]: تـحيّـةُ بَيْنِهم ضَرَبٌ وجيعُ)[2]، أي: مِن أُسلوبِ نَفْي الشيءِ على المبالغة، يعني: إن عُدّ الضّربُ تحيّةً، فتحيّتُهم ذلك. قال صاحبُ «الـمِفتاح»: ﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ * إِلَّا مَنْ أَتَى ٱللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾: مُقدّرٌ على حَذْفِ المضاف، وهُو إلّا سلامة مَنْ أَتَى اللهَ مدلولاً عليه بقرائنِ الكلام، منزلةَ السّلامةِ المضافة منزلة المالِ والبنينَ بطريقِ قولِـهم: عتابُ فلانٍ السّيفُ، وأنيسُهُ الأصداءُ[3]. وقال الذُّبيَانيُّ:

وقَفْتُ فيهـا أُصَيْلالاً أُسـائلُها عَيّتْ جَواباً وما بالرّبع مَن أحَدِ[4]

إلّا أَوارِي... البيت.

أرادَ: إن كان الأَرْيُ يُعدُّ أحداً فلا أحدَ فيه إلا إيّاهُ، فالمعنى: يومَ لا ينفَعُ مالٌ ولا بنونَ إلا سلامةَ القلبِ إن عُدّ مالاً وبنينَ، ولا ارتيابَ في أنّها ليست بمالٍ ولا بنين، فإذاً لا ينفَعُ مالٌ ولا بنونَ البتّةَ.

قولُه: (وإن شئتَ حمَلْتَ الكلامَ على المعنى، وجعَلتَ المالَ والبنينَ في معنى الغِنَى)، أي

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وكذا هو في نصِّ «الكشاف» من (ط)، لكن في الأصل الخطي من «الكشاف» وفي المطبوع: «وهو من قولهم»، وهو أنسب.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) «مفتاح العلوم» ص٢١٩.

(٤) «ديوان النابغة الذبياني» ص١٣٠.

....

جعلْتَهما نوعَيْنِ لجنسِ الغِنى، كما جَعَلَهُما اللهُ تعالى في معنى الزِّينةِ في قولِه تعالى: ﴿ٱلْمَالُ وَٱلْبَنُونَ زِينَةُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [الكهف: ٤٦]، ولـمّا ناسَبَ سَلامةَ القلبِ هذا المعنى؛ لأنّ غِنى الرجُلِ في دِينِه بسلامةِ قلبِه، أدخلتَه فيهما ثُم أخرجْتَ بالاستثناءِ أحدَ أنواعِ هذا الجِنسِ، وهُو سلامةُ القلب، ومنهُ ما رَوَينا عن أحمدَ بنِ حَنْبلٍ والتِّرمذيِّ وابنِ ماجَه، عن ثَوْبانَ رضيَ اللهُ عنه قال: لـمّا نزَلَتْ ﴿وَٱلَّذِينَ يَكْنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلْفِضَّةَ﴾ [التوبة: ٣٤] الآية؛ قال بعضُ أصحابِ رسُولِ الله ﷺ: لو عَلِمْنا أيُّ المالِ خيرٌ اتّخَذْناهُ، فقال رسُولُ الله ﷺ: «أفضَلُ المال لسانٌ ذاكِر، وقلبٌ شاكر، وزوجةٌ صالحةٌ تُعينُ المؤمنَ على إيمانِه»(١).

والوجهانِ متقارِبانِ، والفَرْقُ هُو أنّ القَصْدَ في الأوّلِ نفْيُ المدّعى على البَتِّ بإثباتِ ما يُقابلُه ويُناقضُه، والقصدُ في الثاني إدخالُهُ في جِنس ما يُخالفُهُ لمعنًى مَجَازيٍّ يشترِكانِ فيه، ثُم إخراجُه منهُ، وسيجيءُ تحقيقُ هذا الأسلوبِ، والاختلافِ فيه في النّملِ إن شاء اللهُ تعالى عندَ قولِه تعالى: ﴿لَّا يَعْلَمُ مَن فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [النمل: ٦٥]، واللهُ أعلم.

ويمكنُ أن يُحمَلَ على معنى الزِّينة؛ بأنْ يُقالَ: يومَ لا ينفَعُ زينةٌ قَطُّ إلّا زينةَ مَن حُلِّيَ قلبُه بالإخلاص، وبالرِّضا عن الله تعالى، كقولِه تعالى: ﴿ٱلْمَالُ وَٱلْبَنُونَ زِينَةُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَٱلْبَـٰقِيَـٰتُ ٱلصَّـٰلِحَـٰتُ خَيْرٌ﴾ [الكهف: ٤٦]، إذِ المعنيُّ بالباقياتِ: ما يبقَى لصاحبِه منَ الأعمالِ ولم يَجعَلْه هَباء منثوراً بالرِّياءِ والسُّمعة؛ ولذلك أُوثِـرَ لفظةُ «أتَى»، كما في قولِه تعالى: ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ﴾ [النمل: ٨٩]، أي: لم يَترُكْها للغيرِ رِياءً، وكما تَستدعي كلمةُ «خير» إدخالَ الباقياتِ في معنى الزينة، كذلك توجبُ كلمةُ «إلّا» إدخالَ سَلامةِ القلبِ في حُكم ﴿ٱلْمَالُ وَٱلْبَنُونَ﴾ المعبّرانِ بالزِّينة. رَوَى السُّلَميُّ عن بعضِهم: علامةُ سَلامةِ القلبِ أن يُرى راضياً عنِ الله تعالى في جميعِ الأفعالِ غيرَ متخَلِّل قلبَه خلافُه بكلِّ حال. وقال أبو عثمانَ: وهُو على أربع منازل: السّلامةُ عنِ الشِّرْك، وعنِ الأهواءِ الـمُضِلّة، وعنِ الرِّياءِ والعُجْب، وعن ذكْرِ كلِّ شيءٍ سوى الله تعالى(٢).

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٢٤٤٦) والترمذي (٣٠٩٤) وابن ماجه (١٨٥٦) وقال الترمذي: هذا حديثٌ حسَن.

(٢) «حقائق التفسير» للسلمي (٢: ٧٩) بتصرُّفٍ يسير.

كأنه قيل: يومَ لا يَنفعُ غنًى إلّا غِنى مَن أتى الله بقلبٍ سليم؛ لأنَّ غِنى الرَّجل في دِينه بسلامة قلبه، كما أنَّ غِناه في دُنياه بماله وبَنِيه. ولك أن تجعلَ الاستثناءَ مُنقطعاً، **ولا بدَّ لك مع ذلك من تقديرِ المُضاف**؛ وهو الحال، والمرادُ بها سلامةُ القلب، وليست هي من جنسِ المال والبَنين حتى يَؤولَ المعنى إلى أنَّ المالَ والبنين لا يَنفعان، وإنما ينفعُ سلامةُ القلب. **ولو لم يُقدَّرِ المضافُ لم يتحصَّلْ للاستثناء معنًى**. وقد جُعل ﴿مَنْ﴾

قولُه: (**ولا بدّ لكَ معَ ذلك مِن تقديرِ المضاف**)، يعني: إنّك إنْ حمَلْتَ الاستثناءَ على الانقطاع فلا تَستغني عن تقديرِ المضاف، كما أنّك ما استَغْنَيْتَ في الاتّصالِ مِن تقديرِ حالٍ، أي سلامة، أو غِنًى.

قوله: (**ولو لم يُقدَّرِ المضافُ لم يتحصّلْ للاستثناءِ معنى**)، قال صاحبُ «التقريب»: إذ شَرْطُ المنقطع: أن يَصحّ إسنادُ الفعلِ الأوّل إليه ولا يَدخُلُ في المستثنى منه. قيل: فيه نَظرٌ؛ لأنّا إذا قَدّرنا المضافَ يكونُ التقديرُ: لكنْ حالُ مَن أَتَى اللهَ بقلبٍ سليم ينفَعُه، ويستقيمُ المعنى، وكذلك لو لم يقدّر، ويكونُ التقديرُ: لكنْ مَن أَتَى اللهَ بقلبٍ سليم ينفَعُه حالُه، يستقيمُ المعنى. وإذا استقامَ المعنى على التقديرَيْنِ بناءً على أنهُ لا بدّ في الاستثناءِ الـمُنقطع مِن جَعْلِ إلّا بمعنى لكنْ، وتقديرِ الخبَرِ بعدَ ذلك، فلا يتَعيّنُ تقديرُ المضاف، ولا يَفسُدُ المعنى إذا لم يُقدّر، ويؤيِّدُه قولُ أبي البقاء: أي: لكنْ مَن أَتَى اللهَ يَسلَمُ أو ينتفعُ[١].

وقلت: لكنّ مُرادَ المصنِّف مِن قولِه: «ولو لم يُقدّرِ الـمُضافَ لم يتَحصّلْ للاستثناءِ معنى» شيءٌ آخَرُ، وهُو أنّ المذكورَ بعدَ حرفِ الاستثناء كلمةُ ﴿مَنْ﴾، وهُو بمعنى النفْسِ أو الشّخص، وليس المعنى أنّ نفْسَ الآتي تنفعُه، أو تنفَعُ أحداً بالدّفْع أو الشّفاعةِ أو النُّصرة، لكنّ المعنى: لا ينفَعُهُ إلّا سلامةُ قلبِه، فلا بدّ منَ التأويلِ كيفَ ما كان، ويَدُلُّ على أنّ المستدعيَ للمضافِ لفظُ ﴿مَنْ﴾ قولُه: «وقد جَعَلَ ﴿مَنْ﴾ مفعولاً لـ﴿يَنفَعُ﴾؛ لأنّ على هذا التأويل لا يُحتاجُ إلى تقديرِ المضاف، كأنهُ قيل: لا ينفَعُ مالٌ ولا بنونَ أحداً إلّا رجُلاً سَلِمَ قلبُهُ معَ مالِه. قال أبو البقاء: ﴿إِلَّا مَنْ أَتَى ٱللَّهَ﴾ متّصلٌ، وفي موضع نَصْبٍ بدَلاً منَ المحذوف،

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٩٩٧).

مفعولاً لـ﴿يَنفَعُ﴾، أي: لا ينفعُ مالٌ ولا بنون، إلا رَجلاً سَلِمَ قلبُه مع ماله؛ حيثُ أنفقَه في طاعة الله، ومع بَنِيه؛ حيث أرشَدَهم إلى الدِّين وعلَّمَهم الشرائع. ويجوزُ على هذا ﴿إِلَّا مَنْ أَتَى ٱللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾ مِن فتنةِ المال والبَنين. **ومعنى سلامةِ القلب: سلامتُه من آفاتِ الكُفر والمعاصي**، وممّا أكرم اللهُ تعالى به خليلَه ونبَّه على جَلالة محلِّه في الإخلاص: أن حَكى استثناءَه هذا حكايةَ راضٍ بإصابته فيه، ثم جَعَلَه صِفةً له في قوله: ﴿وَإِنَّ مِن شِيعَتِهِۦ لَإِبْرَٰهِيمَ * إِذْ جَآءَ رَبَّهُۥ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾ [الصافات: ٨٤]. ومن بِدَع التفاسير: **تفسيرُ بعضِهم السَّليمَ باللديغِ** من خَشْية الله. ....

أو استثناءً منه، أي: لا ينفعُ مالٌ ولا بنونَ أحداً إلّا مَن أتى، والمعنى أنّ المالَ إذا صُرِفَ في وجوهِ البِرّ، والبنينَ الصّالحينَ يُنتفَعُ بهم مَنْ نُسِبَ إليهم وإلى صَلاحِهم، أو: هُو في موضع رَفْع على البدَلِ مِن فاعلِ ﴿يَنفَعُ﴾ وغَلّبَ مَن يعقِل، والتقديرُ: إلّا مالُ مَن، أو بَنو مَن؛ فإنهُ ينفعُ نَفْسَهُ أو غيرَه بالشّفَاعة[1].

قولُه: (**ومعنى سَلامةِ القلب: سلامتُه مِن آفاتِ الكُفْرِ والمعاصي**)، قال الإمامُ: المرادُ: سلامةُ القلبِ عن الجَهْلِ، والأخلاقِ الرّذيلة، وكما أنّ صحّةَ البَدَنِ وسلامتَه: عبارةٌ عن حصُولِ ما ينبغي منَ استقامةِ المِزاج والتركيبِ والاتصال، ومرَضُه: عبارةٌ عن زَوالِ إحدى تلك الأمور، كذلك سَلامةُ القلبِ: عبارةٌ عن حصُولِ ما ينبغي لهُ، وهُو العِلمُ والخُلُقُ الفاضل، ومرَضُه: عبارةٌ عن زَوالِ أحدِهما، والمعنى: بقلبٍ سليم الخالي عنِ العقائدِ الفاسدة، والـمَيْلِ إلى شَهَواتِ الدُّنيا ولَذّاتِها[2]. ويَتبَعُ ذلك الأعمالُ الصالحات، إذْ مِن علامةِ سَلامةِ القلبِ تأثيرُه إلى الجوارح.

قولُه: (**تفسيرُ بعضِهم السّليمَ باللديغ**)، في «حقائقِ السُّلَميِّ»[3] عن بعضِ العارِفِينَ: السّليمُ في لسانِ العَرب: اللديغُ، واللديغُ هُو القَلَقُ المُزعِج، فكأنهُ يقول: قلبٌ لا يَهدَأُ مِنَ الجَزَع والتضَرُّع مِن مخافةِ القطيعة.

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٩٩٧-٩٩٨).

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢٤: ١٥١).

(٣) «حقائق التفسير» (٢: ٧٨).

وقولٌ آخر: هو الذي سَلِمَ وسَلَّم وأسْلَمَ وسَالَمَ واستَسْلَم. وما أحسنَ ما رتَّب إبراهيمُ عليه السلام كلامَه مع المشركين، حينَ سألَهم أوّلاً عمّا يَعبُدون سؤالَ مقرِّر لا مُستفهِم، **ثم أنحى على آلهتِهم** فأبطَلَ أمْرَها بأنها لا تَضُرُّ ولا تَنفع ولا تُبصِرُ ولا تَسمعُ على تقليدهم آباءَهم الأقدمين، فكَسره وأخرجَه مِن أن يكون شُبهةً فضلاً أن يكون حُجَّة، **ثم صوَّر المسألةَ في نفْسِه** دونَهم حتى تخلَّصَ منها إلى ذِكْرِ الله عزَّ وعلا، فعظَّم شأنَه، وعدَّد نِعمتَه مِن لَدُنْ خَلقِه وإنشائه إلى حين وفاتِه، مع ما يُرجى في الآخرة من رحمته، ثم أتبَعَ ذلك أنْ دَعاه بدَعَواتِ المُخلِصين، وابتهَلَ إليه ابتهالَ الأوَّابين، ثم

قولُه: (**وقولٌ آخَرُ**)، يجوزُ أن يُحمَلَ على بِدَع التفاسير؛ لأنّ التفسيرَ الصّحيحَ شَرْطُه أن يكونَ مُطابقاً للّفظِ مِن حيثُ الاستعمالُ، سليماً منَ التكلُّف، عَرِيّاً عن التعسُّف، أرادَ هذا المفسِّرُ أنّ قولَه تعالى: ﴿بِقَلۡبٖ سَلِيمٍ﴾ مُطابق، والمقامُ يقتضي الحَمْلَ على معانٍ متعدِّدة، سَلِمَ، سَلّم، وأسلَمَ، وسالَمَ، واستَسْلَم، أي: سَلِمَ منَ الشِّركِ والمعاصي، وسَلّمَ نفْسَه وابنَه لحُكم الله عَزّ وجَلّ، وسالَمَ أولياءَ الله تعالى وحارَبَ أعداءَه، وأسلَمَ حيثُ نظَرَ فعرَفَ مِن قولِه تعالى: ﴿قَالَ أَسۡلَمۡتُ لِرَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [البقرة: ١٣١]، واستَسْلَم: انقادَ لله تعالى وأذْعَنَ لعبادتِه.

قولُه: (**ثُم أنْحَى على آلهتِهم**). **الأساس**: انْتَحاهُ: قَصَدَه، وأَنْحَى عليه باللّوائم: إذا أقْبَلَ عليه. وعن بعضِهم: وحقيقتُه الإتْيانُ مِن ناحية، وعلى هذا قراءةُ مَن قرَأ: «فاليومَ نُنَجِّيكَ ببَدَنِكَ» أي: نُلقيكَ على ناحية من قارعة الطريق(١).

قوله: (**ثم صَوّرَ المسألةَ في نفْسِه**)، يعني في قولِه: ﴿فَإِنَّهُمۡ عَدُوّٞ لِّيٓ إِلَّا رَبَّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ كما قال: قال: «عدُوٌّ لي» تصوير للمسألةِ في نفْسِه على معنى: أنّي فكّرْتُ في نفْسي، إلى آخِره، ومعنى قولِه: «حتّى تخلّصَ منها»: أنهُ جعَلَ تصويرَ المسألةِ كالتخلُّصِ إلى ثناءِ الله تعالى وحَمْدِه وتعظيمِ شأنِه وتعديدِ آلائهِ وهُو قولُه: ﴿ٱلَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهۡدِينِ﴾ إلى آخِره.

---

(١) وقد قرأ بها إسماعيل المكيُّ وابن السُّمَيْفَع وغيرهما. انظر: «مختصر شواذّ القرآن» ص٥٨، و«البحر المحيط» (٦: ١٠٣).

وَصَلَه بذِكْر يومِ القيامة وثوابِ الله وعِقابِه، وما يُدفَعُ إليه المشركون يومئذٍ من الندمِ والحَسْرة على ما كانوا فيه مِنَ الضلالِ وتمنِّي الكرَّة إلى الدنيا ليُؤمِنوا ويُطيعوا.

[﴿ وَأُزْلِفَتِ ٱلْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ * وَبُرِّزَتِ ٱلْجَحِيمُ لِلْغَاوِينَ * وَقِيلَ لَهُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ * مِن دُونِ ٱللَّهِ هَلْ يَنصُرُونَكُمْ أَوْ يَنتَصِرُونَ * فَكُبْكِبُوا۟ فِيهَا هُمْ وَٱلْغَاوُۥنَ * وَجُنُودُ إِبْلِيسَ أَجْمَعُونَ ﴾ ٩٠-٩٥]

الجنَّة تكونُ قريبةً من موقفِ السُّعَداء يَنظرون إليها ويَغتبِطُون بأنهم المحشُورون إليها، والنارُ تكون بارزةً مكشوفةً للأشقياء بمرأى منهم، يتحسَّرون على أنهم المَسُوقون إليها، قال اللهُ تعالى: ﴿وَأُزْلِفَتِ ٱلْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ﴾ [ق: ٣١]، وقال: ﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ زُلْفَةً سِيٓـَٔتْ وُجُوهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [الملك: ٢٧]، تُجمَعُ عليهم الغمومُ كلُّها والحَسَرات، فتُجعَلُ النارُ بمرأى منهم، فيَهلِكون غمًّا في كلِّ لحظةٍ، ويُوبَّخون على

قولُه: (وتمَنِّي الكرّة)، عطفٌ على «النّدَم والحَسْرة»، والمرادُ بالدَّفع في قولِه: «وما يُدفَعُ إليه المشركون» هُو قولُه: ﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ * إِلَّا مَنْ أَتَى ٱللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾ أي: لَا ينفَعُ شيءٌ قطُّ، إلّا النّدَمَ على ما فوّتوا على أنفُسِهم منَ الإتْيانِ بسَلامةِ القلبِ، وإلا الحَسْرةَ على ما كانوا عليه منَ الضّلال، ولا يُمَنِّيهم الكرّةَ إلى الدُّنيا ليؤمنوا ويَتّعِظوا، ومِن ثَمّ خُتِمت هذه القصّةُ بقولِه: ﴿ تَٱللَّهِ إِن كُنَّا لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾، إلى قوله: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾، وهذه الطريقةُ إنّما تَحسُنُ على رأيِ صاحبِ «المِفتاح»[1]، وذلك أن يُحمَلَ قولُه: ﴿لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ﴾ على معنى لَا ينفَعُ شيءٌ ما حُمِلَ قولُك: لا ينفَعُ زيدٌ ولا عَمْرٌو، على معنى: لا ينفَعُ إنسانٌ ما.

قولُه: (فتُجعَلُ النارُ بمَرْأى منهم)، إلى آخِره، تفصيلٌ لقولِه: «تُجمَعُ عليهمُ الغُمومُ كلُّها»، والفاءُ في «فَيهلِكونَ غَمًّا»: للتسبيبِ لأنّ النظرَ إلى النارِ سببٌ للغَمّ، وفي «فيقالُ لهم»: للتعقيب، أي: إذا قُصِدَ التوبيخُ يقالُ ذلك القَوْلُ. وقولُه: «لأنّهم وآلهتهم» وقولُه: «وقود النار» تعليلٌ لقولِه: «يوبّخون»، أي: يقالُ لهم: أيْنَ آلهتُكم؟ وهِي حاضرةٌ معَهم

(١) انظر: «مفتاح العلوم» ص٢١٩.

إشراكهم، فيقالُ لهم: أين آلهتُكم؟ هل يَنفعونكم بنُصرتهم لكم؟ أو هل يَنفعون أنفُسَهم بانتصارهم؟ لأنهم وآلهتَهم وَقودُ النار، وهو قولُه: ﴿فَكُبْكِبُواْ فِيهَا هُمْ﴾ أي: الآلهةُ ﴿وَٱلْغَاوُۥنَ﴾: وعَبدتُهم الذين بُـرِّزتْ لهم الجحيم. والكَبْـكَبة: تكريرُ الكَبِّ، جعلَ التكرير في اللفظ دليلاً على التكريرِ في المعنى، كأنه إذا أُلقِيَ في جهنَّم ينكبُّ مرّةً بعد مرة حتى يستقرَّ في قَعْرها. اللهمَّ أجِرْنا منها يا خيرَ مُستجار. ﴿وَجُنُودُ إِبْلِيسَ﴾: شَياطينُه، أو متَّبِعوه من عُصاة الإنسِ والجنِّ.

[﴿قَالُواْ وَهُمْ فِيهَا يَخْتَصِمُونَ * تَٱللَّهِ إِن كُنَّا لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ * إِذْ نُسَوِّيكُم بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ * وَمَآ أَضَلَّنَآ إِلَّا ٱلْمُجْرِمُونَ * فَمَا لَنَا مِن شَٰفِعِينَ * وَلَا صَدِيقٍ حَمِيمٍ * فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ * إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُم مُّؤْمِنِينَ * وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ﴾ ٩٦ - ١٠٤]

يجوزُ أن يُنطِقَ اللهُ الأصنامَ حتى يَصِحَّ التقاوُلُ والتخاصُم. ويجوزُ أن يَجرِيَ ذلك بين العُصاةِ والشياطين. والمرادُ بالمُجرمين الذين أضلُّوهم: رؤُساؤُهم وكُبَراؤهم، كقوله: ﴿رَبَّنَآ إِنَّآ أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَآءَنَا فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا۠﴾ [الأحزاب: ٦٧]، وعن

في النار، للتوبيخ، وفي معنى قولِه: ﴿هَلْ يَنصُرُونَكُمْ أَوْ يَنتَصِرُونَ﴾ الترقِّي والمبالغةُ، أي: كيف يُخلِّصونكم مِن عذابِ النار، بل كيف يَقدِرونَ على خَلاصِ أنفُسِهم منها؟ فَوضَعَ ينتصرون، وهُو من انتصَرَ منه، أي: انتقَم، موضعَ الاستخلاصِ مبالغةً وتهكُّماً. وقولُه: «وهُو قولُه تعالى: ﴿فَكُبْكِبُواْ فِيهَا﴾ بيانٌ لمعنى قولِه: أنهم وآلهتهم وَقُودُ النّار». قال الواحِديُّ: وقيل لهم في ذلك اليوم على وَجْهِ التوبيخ: ﴿أَيْنَ مَا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ * مِن دُونِ ٱللَّهِ هَلْ يَنصُرُونَكُمْ﴾ أي: يمنَعونكم منَ العذاب ﴿أَوْ يَنتَصِرُونَ﴾ يمتَنعُونَ منهُ؟ ثُم يؤمَرُ بهم فيُلقَوْنَ في النّار، فكذلك قولُه تعالى: ﴿فَكُبْكِبُواْ فِيهَا﴾(١).

قولُه: (**يجوزُ أن يُنطِقَ اللهُ تعالى الأصنامَ**)، يعني: أنّ الضّميرَ في ﴿قَالُواْ﴾ للأصنام والغاوِينَ وجُنودِ إبليسَ، يَدُلُّ عليه قولُه تعالى: ﴿أَيْنَ مَا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ * مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾.

---

(١) «الوسيط» للواحدي (٣: ٣٥٦).

السُّدِّيِّ: الأوَّلون الذين اقتدَيْنا بهم. وعن ابنِ جُريج: إبليسُ، وابنُ آدمَ القاتل؛ لأنه أوَّلُ مَن سَنَّ القتلَ وأنواعَ المعاصي. ﴿فَمَا لَنَا مِن شَٰفِعِينَ﴾ كما نرى المؤمنينَ لهم شفعاءُ من الملائكةِ والنبيِّين ﴿وَلَا صَدِيقٍ﴾ كما نرى لهم أصدقاءَ؛ لأنه لا يَتصادَقُ في الآخرة إلا المؤمنون، وأمّا أهلُ النار فبينَهم التَّعادي والتباغُض، قال اللهُ تعالى: ﴿ٱلْأَخِلَّآءُ يَوْمَئِذٍۭ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ إِلَّا ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [الزخرف: ٦٧]؛ أو: ﴿فَمَا لَنَا مِن شَٰفِعِينَ * وَلَا صَدِيقٍ حَمِيمٍ﴾ مِنَ الذين كنّا نَعدُّهم شفعاءَ وأصدقاء؛ لأنهم كانوا يَعتقِدون في أصنامِهم أنهم شفعاؤُهم عند الله، وكانَ لهم الأصدقاءُ من شياطينِ الإنس. **أو أرادُوا: أنهم وَقَعوا في مَهلكة** عَلِموا أنَّ الشُّفعاءَ والأصدقاءَ لا يَنفَعونهم ولا يَدفَعُون عنهم، فقَصَدوا بنَفْيهم نفيَ ما يتعلَّق بهم من النفع؛ لأنَّ ما لا يَنفَعُ: حُكمه حُكمُ المَعدوم. **والحَميم: من الاحتمام؛ وهو الاهتمام،** ....

قولُه: (**أو أرادوا: أنّهم وَقَعوا في مَهْلكةٍ**)، يريدُ: دَلّ مجموعُ قولِـهم: ﴿فَمَا لَنَا مِن شَٰفِعِينَ * وَلَا صَدِيقٍ حَمِيمٍ﴾ على سَبيلِ الكِناية وأخذِ الزُّبدةِ على الإيقاع في الـمَهْلكة، ثُم الفَرْقُ بيْنَ الوجوهِ الثلاثةِ أنّهم ـ في الأوّل ـ نَفَوا ابتداءً الشُّفعاءَ والأصدقاءَ رأساً، كما قال: ﴿فَمَا لَنَا مِن شَٰفِعِينَ﴾ كما نرى للمؤمنين، ولا صديقَ كما نرى لهم، وفي الثاني: أثبَتوا في الدُّنيا شُفَعاءَ وأصدقاءَ، فلمّا أضَلُّوهما هناك نَفوْهُما، وفي الثالثِ: وجَدوهُما حاضرَيْنِ هنالك، لكنْ حينَ لم ينفَعُوهم جعلوهُما كالمعدومينَ؛ لأنّ ما لا ينفعُ حُكمُه حُكمُ المعدوم، وقد فسّرَ بالوجوهِ الثلاثة قولَه: ﴿أَيْنَ شُرَكَآؤُكُمُ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [الأنعام: ٢٢].

قولُه: (**والحميمُ: منَ الاحتمام؛ وهُو الاهتمام**)، **النهاية**: وفي حديثِ أبي بكرٍ رضيَ اللهُ عنه: أنّ أبا الأعورِ السُّلَميّ قال لهُ: «إنّا جئناكَ في غيرِ مُحِمّة»، يقال: أحَمّتِ الحاجةُ: إذا أهمّت ولزِمَت(١).

الراغب: الحميمُ: الماءُ الشّديدُ الحرارة، قال تعالى: ﴿وَسُقُوا مَآءً حَمِيمًا﴾ [محمد: ١٥]، وسُمِّي العَرَقُ حميماً على التشبيه. وقولُه تعالى: ﴿فَمَا لَنَا مِن شَٰفِعِينَ * وَلَا صَدِيقٍ حَمِيمٍ﴾ فهُو

(١) ذكره ابن الأثير في «النهاية» (١: ٤٢٨).

وهو الذي يُهِمُّه ما يُهِمُّك. **أو مِنَ الحامَّة بمعنى الخاصَّة**؛ وهو الصديق الخاصّ. فإن قلتَ: لِـمَ جُمع الشافعُ ووُحِّد الصديق؟ قلتُ: لكثرةِ الشُّفعاء في العادةِ وقلَّة الصديق، ألا ترى أنَّ الرَّجل إذا امتُحِنَ بإرهاق ظالمٍ نَهضتْ جماعةٌ وافرة من أهلِ بَلَده لشفاعته؛ رحمةً له وحسبَةً، وإن لم تَسبقْ له بأكثرِهم معرفةٌ؟ وأمّا الصَّديق ـ وهو الصادقُ في ودادِك الذي يُهِمُّه ما أهمَّك ـ **فأعزُّ من بَيْضِ الأَنُـوق**. وعن بعضِ الحُكَماء: أنه سُئل عن الصديق، فقال: اسمٌ لا معنى له. ويجوزُ أن يريدَ بالصديق: الجَمعَ. الكرَّة: الرَّجعة إلى الدنيا. و«لَوْ» في مثلِ هذا الموضعِ في معنى التمنِّي، كأنه قيل: فلَيْت لنا كَرَّة؛ وذلك **لِما بينَ مَعْنَـيَيْ «لو» و«ليتَ» مِنَ التلاقي في التقدير**. ....

القريبُ الـمُشفِقُ، فكأنهُ الذي يحتَدُّ حمايةً لِذَويه، واحتَمّ فلانٌ لفلان: احتَدّ، وذلك أبلغُ من اهتَمّ، لِـما فيه مِن معنى الاحتمام، وعُبِّـرَ عنِ الموتِ بالحِمام[1] كقولِـهم: حُمّ كذا، أي: قُدِّرَ، والحُمّى سُمِّيَت بذلك إمّا لِـما فيها منَ الحرارةِ الـمُفرِطة، وعلى ذلك قولُه صَلَواتُ الله وسَلامُه عليه: «الحُمّى مِن فِيح جهنّم»[2]، وإمّا لِـما يَعرِضُ فيه منَ الحَميم، أي: العَرَق، وإمّا لكونِها مِن أمَاراتِ الموت؛ لقولِـهم: الحُمَّى بَريدُ الموت، وقيل: بابُ الموت[3].

قولُه: (**أو منَ الحامّةِ بمعنى الخاصّة**)، **الأساس**: وهُو مولايَ الأحمُّ، أي: الأخصُّ والأحَبُّ.

قولُه: (**فأعَزُّ مِن بيضِ الأَنُـوقِ**)، **الجوهري**: الأنُوقُ، على فَعُول: طائرٌ، وهُو الرَّخْمةُ، وفي الـمَثل: أَعَزُّ مِن بَيْضِ الأَنُـوق؛ لأنّها تُحرِزُه ولا يكادُ يُظفَرُ بها، لأنّ أوكارَها في رؤوس الجبالِ والأماكنِ الصّعبةِ البعيدة.

قولُه: (**لِما بيْنَ مَعْنَـيَيْ «لو» و«ليت» منَ التلاقي في التقدير**)، بيانٌ لوَجْه العلاقة، يعني: كما يُقَدّرُ بـ«لو» غيرُ الواقع، نحوَ: لو كان لي مالٌ لَـحَجَجْتُ، يُقَدّرُ بـ«ليتَ» غيرُ الواقع،

---

(١) في (ح) و(ف): «بالحامّ».

(٢) سبق تخريجُه.

(٣) «مفردات القرآن» ص٢٥٤-٢٥٥.

ويجوزُ أن تكونَ على أصلِها، ويُحذف الجواب؛ وهو: لَفعَلْنا كَيْتَ وكَيت.

[﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ ٱلْمُرْسَلِينَ * إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ نُوحٌ أَلَا تَتَّقُونَ * إِنِّى لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ * فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُونِ * وَمَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِنْ أَجْرِىَ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ * فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُونِ﴾ ١٠٥-١١٠]

القومُ: مؤنَّثة، وتَصغيرها قُوَيْمَة. ونظيرُ قوله: ﴿ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ ـ والمرادُ نوحٌ عليه السلام ـ: قولُك: فلانٌ يَركب الدوابَّ ويَلبَسُ البُرودَ، وما له إلا دابَّةٌ وبُرد. قيل:

نحوَ: ليْتَ الشّبابَ يعودُ، وإنّما الفَرْقُ أنّ الثانيَ يُستعمَلُ في طلبِ ما لا يمكنُ حصُولُه حقيقةً، قال صاحبُ «المِفتاح»: إذا قلتَ: لو يأتيني زيدٌ فيُحدِّثني، بالنّصبِ، طالباً لحُصولِ الوقوع فيما يُفيدُ «لو» مِن تقديرِ غيرِ الواقع واقعاً، وكذا التَمنّي، فعلى هذا: ﴿فَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ منصوبٌ على جوابِ التمنّي[1].

قولُه: (ويجوزُ أن تكونَ على أصلِها)، أي: على الامتناع، فعلى هذا ﴿فَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ معطوفٌ على ﴿كَرَّةً﴾، أي: لو أنّ لنا أن نَكِرّ فنكونَ، أي: فأنْ نكونَ، قالهُ أبو البقاءِ[2]، وعن بعضِهم: قولُه: ﴿فَنَكُونَ﴾ في تقديرِ المصدرِ عطفاً على «أنّ»، أي: لو ثَبتَ حصُولُ الكرّةِ فنكونَ منَ المؤمنينَ لَفعَلْنا.

قولُه: (ونظيرُ قولِه: ﴿ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ ... قولُكَ: فلان)، مبتدأٌ وخبر. قال صاحبُ «الانتصاف»: مَن كذّب نبيًّا واحداً فقد كذّبَ وَجْهَ دِلالةِ معجزتِه على الصِّدق، وهذا مشتَركٌ بيْنَ الجميع، فمَنْ كذّب واحداً فقد كذّب الجميع، وهُو معنى قولِه عَزّ وجَلّ: ﴿لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ﴾[3] [البقرة: ٢٨٥]، وقال صاحبُ «الفرائد»: يُمكنُ أن يُقالَ: إنّهم لـمّا كَذّبوا نوحاً ومَن قبلَه كذّبوا إرسالَ الله أصلاً، كأنّهم كذّبوا المرسَلينَ، ولـمّا أنكَروا إرسالَ نُوح عليه السّلامُ كأنّهم مُنكِرونَ المرسَلينَ.

---

(١) «مفتاح العلوم» ص١٣٧.

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٩٩٨).

(٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٣٢٣).

﴿أَخُوهُمْ﴾؛ لأنه كانَ منهم، من قولِ العَرَب: يا أخا بني تَميم، يريدون: يا واحداً منهم. ومنه بيتُ «الحماسة»:

لا يَسْأَلُونَ أخاهُم حِينَ يَندُبُهُم في النائبــاتِ على ما قالَ بِرْهانا

كان أَميناً فيهم مشهوراً بالأمانة، كمحمّدٍ صلوات الله عليه وسلامه في قُريش. ﴿وَأَطِيعُونِ﴾ في نُصحي لكم وفيما أدعوكم إليه من الحقِّ. ﴿عَلَيْهِ﴾: على هذا الأمر، وعلى ما أنا فيه، يعني: دُعاءَه ونُصحه. ومعنى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُونِ﴾: فاتَّقُوا اللّـهَ في طاعتي، وكرَّره؛ ليؤكِّدَه عليهم ويقرِّرَه في نُفوسِهم، مع تعليقِ كلِّ واحد منهما بعِلَّة: **جَعل علَّة الأوَّل كونَه أميناً فيما بينهم**، وفي الثاني حَسمَ طَمَعه عنهم.

قولُه: (**لا يَسألونَ أخاهُمْ**)، البيت[1]، يَنْدُبهم: أي: يَدعُوهم، يقول: لا يَسأَلونَ مَن يَدعُوهم إلى الإغاثةِ حُجّةً، ولا يُراجِعونَه في كيفيّةِ ما أَلجَأوا إليهم فيه، لكنّهم يُعجِّلونَ الإغاثة، وعن بعضِهم: الأُخوّةُ إمّا في الدِّين أو في النّسَبِ أو في الشّبه[2]، قال اللهُ تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات: ١٠]، وقال تعالى: ﴿وَمَا نُرِيهِم مِّنْ آيَةٍ إِلَّا هِيَ أَكْبَرُ مِنْ أُخْتِهَا﴾ [الزخرف: ٤٨] أي: شَبيهتِها في الإعجاز[3].

قولُه: (**جَعَلَ علّةَ الأوّل كونَه أميناً فيما بينَهم**)، يعني: لـمّا قال عليه السّلامُ: ﴿إِنِّي لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ﴾ رَتّبَ عليه ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُونِ﴾، يعني: إذا كنتُ رسُولاً من عندِ الله تعالى يجبُ عليكم أن تَعرفوا مَن أرسَلَني إليكم، ومِن لوازِم المعرِفة الخَشْيةُ ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر: ٢٨]، وإذا كنتُ أميناً يجبُ عليكم أن تُطيعوني؛ لأنّ نُصْحي لا يكونُ عن غَدْرٍ وخيانة، ولـمّا قال: ﴿وَمَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ رَتّبَ عليه أيضاً ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُونِ﴾، يعني: مَن يدعُوكم إلى ما ينفعُكم دُنيا وديناً بلا شائبةِ طمَع

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) في (ح) و(ف): «النسبة»، وهو خطأ.

(٣) واشتراكهما في الصحّةِ والإبانةِ والصدق. انظر: «مفردات القرآن» ص٦٨.

[﴿قَالُوٓاْ أَنُؤۡمِنُ لَكَ وَٱتَّبَعَكَ ٱلۡأَرۡذَلُونَ﴾ ١١١]

وقُرِئ: (وأَتْباعُك) جمعُ تابِـع، كشاهِد وأَشْهاد. أو جمع تَـبَع، كبَطَلٍ وأبطال. والواوُ للحال. وحقُّها أن يُضمَر بعدَها «قَدْ» في: ﴿وَٱتَّبَعَكَ﴾. وقد جُمع الأرذَلُ على الصِّحَّةِ وعلى التكسير في قوله: ﴿ٱلَّذِينَ هُمۡ أَرَاذِلُنَا﴾ [هود: ٢٧] والرَّذالة والنذالة: الخِسَّة والدَّناءة. وإنما استَرْذَلُوهم لاتِّضاع نَسَبِهم وقلَّةِ نَصيبِهم من الدنيا. وقيل: كانوا مِنْ أهلِ الصِّناعات الدَّنِيَّـة، كالحِياكة والحجامة **والصِّناعةُ لا تُزْري بالدِّيانة،** وهكذا كانت قُريش تقول في أصحابِ رسول الله ﷺ، وما زالت أتباعُ الأنبياء كذلك، **حتى صارت من سِماتِهم** وأَماراتِهم. **ألا ترى إلى هِرَقْلَ حين سألَ أبا سفيانَ** عن أتباع

يجبُ عليكم طاعتُه، وإذا كان رَبُّ العالَـمينَ هُو الذي يَكفُلُ أجْرَه يجبُ عليكم شُكرُه والحَذَرُ مِن كُفْرانِ نعمتِه، واللهُ تعالى أعلم.

قولُه: (**وقُرِئ: «وأتباعُك»**)، قال ابنُ جِنِّيٍّ: قَـرَأَها ابنُ مسعودٍ والضَّحّاكُ وابنُ السَّمَيْفَع، وفيها وَجْهان، أحدُها: «أتباعُك»: مرفوعٌ بالابتداء، و«الأرذَلونَ»: الخبَرُ، وثانيهما: أن يكونَ «أتباعُك» معطوفاً على الضَّميرِ في «نُؤمن»، أي: نؤمنُ بك وأَتْباعُك الأرذَلونَ؟ والأرذَلونُ: وَصْفٌ لـ«أتباعك»، ويجوزُ العطفُ لوقوع الفَصْلِ بقولِه ﴿لَكَ﴾[1].

قولُه: (**والصِّناعةُ لا تُزْري بالدِّيانة**)، أنشَدَ أبو العَتاهيَة في المعنى:

ولـيـس عـلى عـبـدٍ تـقـيٍّ نقيصـةٌ إذا صَحَّحَ التقوى وإن حاكَ أو حَجَمْ[2]

قولُه: (**حتّى صارت مِن سِماتِهم**)، أي: صارت مُتابعةُ منِ اتَّضَعَ نَسَبُه وقَلَّ نَصيبُه مِنَ الدُّنيا مِن أَمَاراتِ منِ اتَّسَمَ بِسِمةِ النُّبوّة وعلاماتِ مِن انتَصَبَ لمنصِبِ الرِّسالة.

قولُه: (**ألا ترى إلى هِرَقْلَ حين سأل أبا سفيان**) روَيْنا عن البخاري ومسلم عن ابن عباس قال: حَدّثني أبو سُفيانَ مِن فيهِ إلى فِـيّ قال: انطلقْتُ في الـمُدَّةِ التي كانت بيني

---

(١) «المحتسب» (٢: ١٣١)، ولتمام الفائدة انظر: «البحر المحيط» (٨: ١٧٦).

(٢) «ديوان أبي العتاهية» ص٢٠٦.

رسولِ الله ﷺ، فلمّا قال: ضُعفاءُ الناس وأراذِلُهم. قال: ما زالت أتباعُ الأنبياءِ كذلك؟ وعن ابنِ عبّاس: هم **الغاغَةُ**. وعن عِكرمةَ: الحاكَةُ و**الأساكِفة**. وعن مُقاتل: السَّفِلة.

[﴿قَالَ وَمَا عِلۡمِی بِمَا كَانُوا۟ یَعۡمَلُونَ * إِنۡ حِسَابُهُمۡ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّیۖ لَوۡ تَشۡعُرُونَ * وَمَاۤ أَنَا۠ بِطَارِدِ ٱلۡمُؤۡمِنِینَ * إِنۡ أَنَا۠ إِلَّا نَذِیرࣱ مُّبِینࣱ﴾ ١١٢ - ١١٥]

﴿وَمَا عِلۡمِی﴾: وأيُّ شيء عِلْمي؟ والمرادُ: انتفاءُ عِلْمه بإخلاصِ أعمالِهم لله واطِّلاعِه على سرِّ أمْرهم وباطنِه. وإنما قال هذا؛ لأنهم قد طَعَنوا مع استرذالِهم في إيمانهم، وأنهم لم يُؤمِنوا عن نظرٍ وبَصيرة، وإنما آمَنُوا هوًى وبَديهة، كما حكى اللهُ عنهم في قوله: ﴿ٱلَّذِینَ هُمۡ أَرَاذِلُنَا بَادِیَ ٱلرَّأۡیِ﴾ [هود: ٢٧]. ويجوزُ ....

وبينَ رسُولِ الله ﷺ، قال: فَبيْنا أنا في الشّام إذْ جيء بكتابٍ منَ النبيِّ ﷺ إلى هِرَقْلَ، فقال هِرَقْلُ: هل هاهنا أحدٌ مِن قوم هذا الرجلِ الذي يَزعُمُ أنهُ نبيٌّ؟ قالوا: نعَمْ، فدُعِيتُ في نَفَرٍ مِن قُرَيش فأجْلَسوني بيْنَ يدَيْه، وأصحابي خَلْفي، ثم قال لتُرجُمانِه: سَلْهُ كيف حَسَبُه فيكم؟ قال: قلتُ: هُو فينا ذو حسَب، إلى أنْ قال: اتّبَعَه أشرافُ الناس أم ضُعفاؤهم؟ قلتُ: بل ضُعَفاؤهم، وسَاقَ الحديثَ إلى أنْ قال: سألتُكَ عن أتْباعِه أضُعفاؤهم أو أشرافُهم؟ فقلتُ: بل ضُعَفاؤهم، وهُم أَتْباعُ الرُسل[1]. هذا مُختَصَرٌ مِن حديثٍ طويل.

قولُه: (**الغاغة**)، **الجوهري**: الغاغةُ منَ الناسِ هُم الكثيرُ المختلِطون، وعن بعضِهم: الغاغةُ: السِّفْلةُ يَصخَبُونَ في الفِتن الناس، ونَعوذُ بالله مِن قوم إذا اجتَمَعوا غلبوا، وإذا تفرّقوا لم يُعرَفوا.

قولُه: (**الأساكفة**)، **الأساس**: هُو إسكافٌ منَ الأساكفة، وهُو الـخَرّازُ، وقيل: كلُّ صانع.

قولُه: (﴿بَادِیَ ٱلرَّأۡیِ﴾)، بغيرِ هَمْز، أي: ظاهِرَهُ، مِن بَدَا، أي: ظَهَرَ. ويُهمَزُ، أي: قَلّدوكَ بَديهةً مِن غيرِ تَفكُّرٍ وترَوٍّ.

---

(١) أخرجه البخاري (٧) ومسلم (١٧٧٣).

أن يَتغابى لهم نوحٌ عليه السلام، فيُفسّر قولَهم: الأرذلين، بما هو الرذالةُ عندَه، من سُوءِ

قولُه: (**أن يَتغابى لهم نُوحٌ عليه السلام**)، **النِّهاية**: الغَبيُّ: القليلُ الفِطْنة، وقد غَبِيَ يَغْبَى غَبَاوةً، ومِن حديثِ عليٍّ: تَغابَ عن كلِّ ما لا يصحُّ لك، أي: تغافَلْ، وفي معناها أنشَدَ صاحبُ «المِفتاح»:

أَتَتْ تشتكي عندي مُزاولةَ القِرى   وقد رأَتِ الضِّيفانَ يَنحُونَ منزلي
فقلتُ ـ كأنّي ما سَمعتُ كلامَها ـ: همُ الضّيفُ جِدّي في قِراهُمْ وعجِّلي[١]

وعن بعضِهم: التّغابي مِن أخلاقِ الكرام، والتجاهُلُ مِن أخلاقِ السُّفهاء، قال:

ليس الغَبيُّ بسَيِّدٍ في قومِه   لكنّ سيِّدَ قومِه المتَغابي[٢]

وفي الحديث: «عظِّموا أقدارَكم بالتّغابي»[٣]، وذلك أنهم لمّا قالوا: ﴿وَٱتَّبَعَكَ ٱلْأَرْذَلُونَ﴾، وعَنَوا الذين لا نَسَبَ لهم ولا نَصيبَ منَ الدُّنيا، خُيِّلَ لهم أنّهم عَنَوا بالأراذلِ: مَن لا إخلاص[٤] لهُ منَ العمَل، ولم يؤمِنْ عن نظرٍ وبصيرة، فأجابهم بقولِه: ﴿وَمَا عِلْمِى بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ * إِنْ حِسَابُهُمْ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّى﴾، أي: ما عِلمي بإخلاصِ أعمالِ الأراذل، ولا لِيَ اطّلاعٌ على سَرائرِهم إن كان لهم عمَلٌ سَيّءٌ أو حسَنٌ، فاللهُ مُحاسِبُهم ومُجازِيهم عليه، كأنهُ أراهم أنهُ ما عرفَ منَ الأراذلِ والأنذالِ إلّا ذلك، ونحوُه سبَقَ في قولِه تعالى: ﴿إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٨٠]، وقولِه ﷺ: «سأزيدُ على السّبعينَ»[٥]، ثُم جاءه بقولِه: ﴿لَوْ تَشْعُرُونَ﴾ تتميماً لِما خَطّأَهُم فيه، وإليه الإشارةُ بقولِه: «وقَصَدَ بذلك رَدّ اعتقادِهم وإنكارَ أن يُسَمِّيَ المؤمنَ رَذْلاً وإن كان أفقرَ الناسِ وأوضَعَهم نَسَباً»، قال:

أبي الإسلام لا أبَ لي سِواهُ   إذا افتخَروا بقَيْسٍ أو تميمِ[٦]

---

(١) «مفتاح العلوم» ص١٤٥.

(٢) ذكره ابن قتيبة في «عيون الأخبار» (١: ٩٦) من غير عَزْوٍ لأحد.

(٣) لم أقف عليه.

(٤) في (ح) و(ف): «أخلاق».

(٥) أخرجه البخاري (١٣٦٦) من حديثِ عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(٦) سبق تخريجه.

الأعمال وفسادِ العَقائد، ولا يلتفتُ إلى ما هو الرذالة عندَهم، ثم يَبني جوابَه على ذلك فيقول: ما عليَّ إلا اعتبارُ الظواهر، دونَ التفتيش عن أسرارِهم والشقِّ عن قلوبهم، وإن كان لهم عملٌ سيِّئ، فاللهُ مُحاسِبُهم ومُجازيهم عليه، وما أنا إلا مُنذِر لا محاسِب ولا مُجازٍ ﴿لَوْ تَشْعُرُونَ﴾ ذلك، ولكنكم تَجهلون فتَنْساقُون مع الجهل حيثُ سيَّركم. وقَصَدَ بذلك ردَّ اعتقادهم وإنكارَ أن يسمَّى المؤمن رَذلاً، وإنْ كان أفقرَ الناس وأوضعَهم نَسَباً، **فإن الغنى غِنى الدِّين**، والنَّسَبُ نسبُ التقوى. ﴿وَمَآ أَنَا۠ بِطَارِدِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ يريدُ: **ليسَ مِن شأني أن أتَّبع شهواتِكم** وأُطيِّبَ نُفوسَكم بطَرْدِ المؤمنين الذين صَحَّ إيمانُهم طمعاً في إيمانِكم، وما عليَّ إلا أن أُنذِرَكم إنذاراً بيِّناً بالبُرهان الصحيح الذي يتميَّز به الحقُّ من الباطل، ثم أنتم أعلمُ بشأنكم.

فعلى هذا، التعريفُ في ﴿ٱلْأَرْذَلُونَ﴾: للجِنس، وعلى الأوّل: للعَهْد، لِما كان بيْنَ نبيِّ الله ﷺ وبيْنَ القوم ناس أراذلَ باديَ الرأي بزَعْمِهم، ولذلك استَشهَدَ بقولِه: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا بَادِىَ ٱلرَّأْىِ﴾ [هود: ٢٧].

قولُه: (رَذْلاً)، بسُكونِ الذّالِ المعجَمة. **الجوهري**: الرّذْلُ: الدُّونُ الخَسِيس.

قولُه: (**فإنّ الغِنَى غنَى الدِّين**)، رَوَينا عن البخاريِّ ومسلم والتِّرمذيِّ، عن أبي هريرةَ، قال: قال رسُولُ الله ﷺ: «ليس الغِنَى عن كثرةِ العَرَض، ولكنّ الغِنَى غِنَى النفْس»(١).

قولُه: (**ليس مِن شأني أن أتّبعَ شَهَواتِكم**)، يريدُ أنّ إيلاءَ الضّميرِ حَرْفَ النّفي في قولِه تعالى: ﴿وَمَآ أَنَا۠ بِطَارِدِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾، نحوَ قولِه: ﴿وَمَآ أَنتَ عَلَيْنَا بِعَزِيزٍ﴾ [هود: ٩١]، دَلّ على أنّهم زَعَموا أنهُ موصُوفٌ بصفتَيْنِ، إحداهُما: اتّباعُ أهوائهم بطَرْدِ المؤمنينَ؛ لأجْلِ أنْ يؤمنوا. وثانيتُهما: أنهُ نذيرٌ مُبين؛ لأنهُ جوابٌ عن قولِهم: ﴿أَنُؤْمِنُ لَكَ وَٱتَّبَعَكَ ٱلْأَرْذَلُونَ﴾ فقصَرَ الحُكمَ على الثاني دونَ الأوّل، وإليه الإشارةُ بقولِه: ما عليّ إلّا أن أُنذِرَكم إنذاراً مُبيناً، إلى قولِه: «ثُم أنتُم أعلمُ بشأنِكم».

---

(١) أخرجه البخاري (٦٤٤٦) ومسلم (١٠٥١) وغيرهما.

[﴿ قَالُوا۟ لَئِن لَّمْ تَنتَهِ يَٰنُوحُ لَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمَرْجُومِينَ * قَالَ رَبِّ إِنَّ قَوْمِى كَذَّبُونِ * فَٱفْتَحْ بَيْنِى وَبَيْنَهُمْ فَتْحًا وَنَجِّنِى وَمَن مَّعِىَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ * فَأَنجَيْنَٰهُ وَمَن مَّعَهُۥ فِى ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ * ثُمَّ أَغْرَقْنَا بَعْدُ ٱلْبَاقِينَ * إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُم مُّؤْمِنِينَ * وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ ﴾ ١١٦ - ١٢٢]

ليسَ هذا بإخبارٍ بالتكذيب؛ لعِلْمِه أنَّ عالمَ الغيب والشهادة أعلم، ولكنه أرادَ: إني لا أدعُوك عليهم لـمّا غاظُوني وآذَوْني، وإنما أَدعُوكَ لأجْلِك ولأجل دِينك، ولأنهم كذَّبوني في وَحْيِك ورسالتِك، فاحكُمْ ﴿بَيْنِى وَبَيْنَهُمْ﴾. والفُتاحة: الحُكومة. والفتَّاح: الحاكم؛ لأنه يَفتَحُ المُستغلق، كما سُمِّيَ فَيْصلاً؛ لأنه يَفصلُ بين الخُصومات. الفُلْك: السَّفينةُ، وجَمْعُه: فُلْك: قال اللهُ تعالى: ﴿وَتَرَى ٱلْفُلْكَ فِيهِ مَوَاخِرَ﴾ [فاطر: ١٢]؛ فالواحدُ بوزن قُفْلٍ، والجمع بوزن أُسْد، كَسروا فُعْلاً على فُعْلٍ، كما كسروا فَعَلاً على فُعْلٍ؛ **لأنهما أخوان** في قولِك: العَرَب والعُرْب، والرَّشَد والرُّشْد. فقالوا: أَسَد وأُسْد،

قولُه: (**ليس هذا بإخبارٍ بالتكذيب**)، يعني قولَه تعالى: ﴿رَبِّ إِنَّ قَوْمِى كَذَّبُونِ﴾ وذلك أنهم لـمّا توَعّدوا بقولـهم: ﴿لَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمَرْجُومِينَ﴾ كان مِن حقِّ الظاهرِ أن يقولَ: يا ربِّ، إنّ قومي أوْعَدوني بأنْ يَرجُموني، لكنْ رفعَ حِصّةَ نفْسِه منَ البين، ورفعَ قصّةَ ما يتعلّقُ بالدِّين، وقال: يا ربّ، إنّي لا أدعوكَ عليهم لِـما أوْعَدوني بالرّجْم، وإنّما أدعوكَ لأنّهم كذّبوني في وَحْيـك، وإلى هذا المعنى أشار قولُه تعالى: ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُۥ لَيَحْزُنُكَ ٱلَّذِى يَقُولُونَ فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَٰكِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾ [الأنعام: ٣٣]، وما رَوينا عنِ البخاريِّ ومسلم ومالكٍ وأبي داودَ، عن عائشةَ رضيَ اللهُ تعالى عنها: ما انتقمَ رسُولُ الله ﷺ لنفسِه في شيءٍ قطّ، إلّا أن تُنتهَكَ حُرمةُ الله فينتقِم[1].

قولُه: (**لأنهما أَخوانِ**)، ذكَرَ أبو عليٍّ[2] في «القَصْرِيّات» أنّ الضّمةَ في «فُعَل» مُنزّلةٌ

(١) أخرجه البخاري (٣٥٦٠) ومسلم (٢٣٢٧) والإمام مالك (٣٣٥١) وأبو داود (٤٧٨٧) وغيرهم.

(٢) في (ط): «أبو زيد»، وليس بشيء، فـ«القصريات» هو «التذكرة القصرية» أو «المسائل القصرية» لأبي علي الفارسي رحمه الله تعالى.

وفُلْك وفُلْك. ونظيرُه: بعيرٌ هِجان، وإبلٌ هِجان، ودِرْع دِلاص، ودُروع **دِلاصٌ، فالواحد بوزن كِناز**، والجَمْعُ بوزن كِرامٍ. والمَشحُون: المَمْلوء، يقال: **شَحَنَها عليهم خَيْلاً** ورِجَالاً.

[﴿كَذَّبَتْ عَادٌ ٱلْمُرْسَلِينَ * إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ هُودٌ أَلَا تَتَّقُونَ * إِنِّى لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ * فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُونِ * وَمَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ ۖ إِنْ أَجْرِىَ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ * أَتَبْنُونَ بِكُلِّ رِيعٍ ءَايَةً تَعْبَثُونَ * وَتَتَّخِذُونَ مَصَانِعَ لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ * وَإِذَا بَطَشْتُم بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ * فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُونِ﴾ ١٢٣ - ١٣١]

قُرِئَ: ﴿بِكُلِّ رِيعٍ﴾ بالكسر والفتح؛ **وهو المكانُ المرتفع. قال المُسيِّبُ** بنُ عَلَس:

منزلـةَ الفتحتَيْن في «فَعَل»، يعنـي: أنّ الضمّـةَ التي هِي أثقَلُ الحركاتِ قائمةٌ مقامَ ثنتيْنِ خفيفتَيْن.

قولُه: (**دروعٌ دِلَاصٌ**)، **الأساس**: درعٌ دِلَاصٌ ودلامص، ودروعٌ دِلَاصٌ ودُلُص: مَلْساءُ برّاقة.

قولُه: (**فالواحدُ بوَزْنِ كِناز**)، **الأساس**: وكَنْزُ التمر: الوعاء. وكَنْزتُ الجِرابَ فاكتنَز، إذا ملأتَه جدّاً، وناقةٌ كِنازُ اللّحم.

قولُه: (**شَحَنَها عليهم خيلاً**)، الضّميرُ للمدينة. **الجوهري**: شَحَنْتُ البلدَ بالخيل: ملأتُــه.

قولـه: (**وهُو المكانُ المرتفع**)، **الراغب**: الريـعُ: المكانُ المرتفعُ الذي يبدو من بعيد، الواحدةُ رَيْعةٌ، ورَيْعانُ كلِّ شيء: أوائلُه التي تبدو، وفيه استُعيرَ الرّيعُ للزِّيادة والارتفاعِ الحاصل(١).

قولُه: (**قال الـمُسيِّبُ**)، المسيِّبُ: صَحّ بكسرِ الياء، وهُو خالُ الأعشى، سُمِّي مُسيِّباً

---

(١) «مفردات القرآن» ص٣٧٢.

في الآلِ يَرْفَعُهَـا وَيَخْفِضُهَا   رِيـعٌ يَلُـوحُ كأَنَّهُ سَـحْلُ

ومنه قولُهم: كم رَيْعُ أرضِك؟ وهو ارتفاعُها. والآيةُ: العَلَم. وكانوا ممَّن يهتدون بالنُّجوم في أَسْفارِهم، فاتَّخَذوا في طُرُقِهم أَعْلاماً طِوَالاً فَعَبِثوا بذلك؛ **لأنهم كانوا مُسْتَغْنِين عنها بالنجوم**. وعن مُجاهد: بنَوْا بكلِّ ريع بُروجَ الحَمَام. والمصانع: مآخِذُ الماء. **وقيل: القُصورُ المشيَّدة والحُصون**. ﴿لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ﴾ تَرْجُون الخلودَ في الدنيا.

لأن [أباه][١] استرعاهُ إبـلًا فسَيَّبَها وأَبْهَلَ أصرَّتها[٢]، فقال لهُ: سَيَّبتَ إبلي، فسُمِّي مسيِّباً[٣].

قولُه: (**في الآلِ يرفَعُها**)، البيت، عَلَس، بفَتْح العَيْنِ المهمَلة: ضَرْبٌ منَ الحِنطة، تكونُ حَبّتانِ في قشرةٍ. **الجوهري**: العَلَس: القُراد الضّخم، وبه سُمِّي الرجُل. يَصفُ الشاعرُ ظُعُناً.

الآلُ: السّرابُ، والسّحْلُ: الثّوبُ لا يُبرَمُ غَزْلُه. **الجوهري**: السّحلُ: ثوبٌ أبيضُ منَ الكُرْسُفِ مِن ثيابِ اليَمَن.

قولُه: (**لأنّهم كانوا مُسْتَغْنين عنها بالنُّجوم**)، **الانتصاف**: وليس بعَبَثٍ؛ لأنّ الحاجةَ قد تَدعو إليه لغَيْم مُطبِق أو غيره[٤].

قولُه: (**وقيل: القصُورُ المشيَّدةُ والحُصُون**)، هذا أظهَرُ منَ العبَثِ منَ المصانع، لقولِه: ﴿لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ﴾. قال الإمامُ: البناءُ على المرتفَع إنّما كان مذموماً لِدلالتِه على السّرَفِ والخُيَلاء، واتّخاذُ القُصُورِ لِدلالتِه على الأملِ الطويلِ والغفْلةِ عن أنّ الدُّنيا دارُ ممَرّ، لا دارُ مقَرّ[٥].

---

(١) في الأصول الخطية: «لأنه استرعاه»، والتصويب من «خزانة الأدب» (٣: ٢٢٦).

(٢) يقال: أَبهَلَ الإبلَ وعَبْهَلَها، أي: أهملها، كما في «لسان العرب» لابن منظور (أبهل) و(عبهل).

(٣) وقيل بل سُمِّي ببيتٍ قاله وهو قولُه:

فـإنْ سَرَّكم أن لا تؤوب لقاحُكم   غِـزاراً فقولوا للمسـيَّب يَلْحَقِ

انظر: «الشعر والشعراء» لابن قتيبة (١: ١٧٤-١٧٥).

(٤) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٣٢٦).

(٥) «مفاتيح الغيب» (٢٤: ١٥٧).

أو **تُشبِهُ حالُكم حالَ مَن يَخلُد**. وفي حرفِ أُبيٍّ: (كأنّكم). وقُرِئَ: (تُخلَدون) بضمِّ التاء مخفَّفاً ومشدَّداً. ﴿وَإِذَا بَطَشْتُم﴾ بسَوط أو سَيفٍ **كان ذلك ظُلماً وعُلُوّاً**، وقيل: الجَبَّارُ: الذي يَقْتل ويَضْرِب على الغَضَب. وعن الحَسَن: تُبادِرون تَعْجيلَ العذاب، لا تَتثبَّتون متفكِّرين في العَواقب.

[﴿وَاتَّقُوا الَّذِي أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ * أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ * وَجَنَّاتٍ وَعُيُونٍ * إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ ١٣٢ - ١٣٥]

بالَغَ في تَنبيههم على نِعَم الله؛ حيثُ أَجْمَلَها ثم فَصَّلَها مُستشهِداً بعِلْمِهم؛ وذلك أنه أيقظَهم عن سِنَة غَفلتِهم عنها حينَ قال: ﴿أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ﴾، ثم عدَّدها عليهم وعرَّفهم المُنعِمَ بتعديدِ ما يَعلمون مِن نِعْمته، **وأنه كما قَدَرَ** أن يتفضَّلَ عليكم بهذه

قولُه: (**تُشبِهُ حالُكُم حالَ مَن يَخلد**)، لعلّ هذا واردٌ على الاستعارةِ التمثيليّة، نزّلَ فعلَهم منزلةَ الرجاء، كما في قولِه تعالى: ﴿اذْهَبَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَىٰ * فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾ [طه: ٤٣-٤٤]، قال: «اذهَبا على رَجائكما وطمَعِكما، وباشِرا الأمرَ مباشرةَ مَن يَرجو ويَطمَعُ أن يُثمِرَ عمَلُه»(١).

قولُه: (**كان ذلك ظُلماً وعُلُوّاً**)، فيه أنّ قولَه تعالى: ﴿بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ﴾ جزاءٌ لقولِه: ﴿وَإِذَا بَطَشْتُم﴾، فأتَى بالجزاءِ نفسَ الشّرطِ للمبالغة، وأوقعَ ﴿جَبَّارِينَ﴾ حالاً منَ الضّميرِ المرفوع في ﴿بَطَشْتُمْ﴾. قال القاضي: ﴿بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ﴾ أي: مُتسلِّطينَ غاشِمينَ بلا رَأفةٍ ولا قَصْدِ تأديبٍ ونظَرٍ في العاقبة(٢)، وهُو معنى قولِه: «يتَبادَرونَ في تعجيلِ العذاب» أي: تعذيبِ الناسِ.

قولُه: (**وأنهُ كما قَدَرَ**)، عطفٌ على «تعديد»، أي: عرّفَهمُ الـمُنعِمُ بأنهُ كما قَدّرَ، أشار بهذا إلى اتّصالِ قولِه: ﴿إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ﴾ بما قبلَه.

---

(١) انظر: «الكشاف» (١٠: ١٧٦-١٧٧).

(٢) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٤٨).

النعمة، فهو قادرٌ على الثواب والعِقاب، فاتَّقوه. **ونحوه قولُه تعالى: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥۗ وَٱللَّهُ رَءُوفُۢ بِٱلْعِبَادِ﴾** [آل عمران: ٣٠]. فإن قلتَ: **كيف قَرَنَ البنينَ بالأنعام؟** قلتُ: هم الذين يُعينونهم على حِفْظِها والقيام عليها.

[﴿قَالُوا۟ سَوَآءٌ عَلَيْنَآ أَوَعَظْتَ أَمْ لَمْ تَكُن مِّنَ ٱلْوَٰعِظِينَ * إِنْ هَٰذَآ إِلَّا خُلُقُ ٱلْأَوَّلِينَ * وَمَا نَحْنُ بِمُعَذَّبِينَ * فَكَذَّبُوهُ فَأَهْلَكْنَٰهُمْۗ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةًۖ وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُم مُّؤْمِنِينَ * وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ﴾ ١٣٦-١٤٠]

فإن قلتَ: لو قيل: أَوَعظتَ أو لم تَعِظ، كانَ أخصرَ، والمعنى واحد! قلت: ليسَ المعنى بواحد، وبينهما فرقٌ؛ **لأنَّ المراد: سواءٌ علينا أفعلتَ هذا الفِعلَ الذي هو الوعظ، أو لم تكن أصلاً مِن أهلِه** ومُباشِريه، فهو أبلغُ في قلَّة اعتدادهم بوَعظِه من قولك: أَمْ

قولُه: (**ونحوُه قولُه تعالى: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥۗ وَٱللَّهُ رَءُوفُۢ بِٱلْعِبَادِ﴾**)، يعني: ضَمّ وَصْفَ القَهّاريّةِ معَ وَصْفِ الرّحمانيّة.

قولُه: (**كيف قَرَنَ البَنينَ بالأنعام؟**)، يعني: الجَمْعُ بينَهما كالجَمْع بيْنَ البنينَ والأنعام، وأجابَ: أنّهم كانوا أصحابَ مَواشٍ، وجُلُّ اهتمامِهم بشأنِها، مُحتاجينَ إلى مَن يُعينُهم على حِفظِها فمَنّ عليهم بالبنينَ لذلك، كما أنّ قومَ نُوح عليه السّلامُ كانوا أربابَ بساتينَ وسائرِ الأموال قيلَ لهم: ﴿وَيُمْدِدْكُم بِأَمْوَٰلٍ وَبَنِينَ وَيَجْعَل لَّكُمْ جَنَّٰتٍ وَيَجْعَل لَّكُمْ أَنْهَٰرًا﴾ [نوح: ١٢].

قولُه: (**لأنّ المرادَ: سواءٌ علينا أفعَلْتَ هذا الفعلَ الذي هُو الوَعْظُ، أم[1] لم تكنْ أصلًا مِن أهلِه**)، يعني: أتَوْا في طَرَفِ الإثباتِ بالفعلِ الصّريح الذي دَلّ على حصُولِه منهُ مرةً، وفي النّفْي باسم الفاعلِ على الاستغراق، نفَوا أن يكونَ مِن زُمرةِ مَن حصَلَ منهُم هذا الفعلُ، واستَهزَأوا فيه، أي: سواءٌ علينا أجَدّدتَ الوَعْظَ أمِ استَمرَرْتَ على ما كنتَ عليه منَ الإمساكِ عنهُ والخُمولِ فيه. واعلَمْ أنّ في أكثرِ النُّسَخ: «أو لم تَعِظْ»، بحرفِ التَّرديد، والصّوابُ «أم» كما هُو في بعضِ النُّسَخ.

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «أو».

لَـمْ تَعِظَ. مَن قرأ: (خَلْقُ الأوّلين) بالفتح، فمعناه: أنَّ ما جئتَ به اختلاقُ الأوَّلين وتخرُّصهم، كما قالوا: ﴿أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [الأنعام: ٢٥]. أو: ما خَلْقُنا هذا إلا خَلْقُ القُرون الخالية، نَحيا كما حَيُوا، ونموتُ كما ماتوا، ولا بَعْثَ ولا حِساب. ومَن قرأ: ﴿خُلُقُ﴾ بضمَّتَيْن، وبواحدةٍ، فمعناه: ما هذا الذي نحنُ عليه من الدِّين إلا خُلق الأوَّلين وعادتُهم، كانوا يَدِينُونه ويَعتقِدونه، ونحن بهم مُقتَدون. أو: ما هذا الذي نحنُ عليه من الحياةِ والموت إلّا عادةٌ لم يَزلْ عليها الناسُ في قديمِ الدَّهر أَوْ: ما هذا الذي جئتَ به من الكَذب إلا عادةُ الأوَّلين، كانوا يُلفِّقون مثله ويُسَطِّرونه.

[﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ ٱلْمُرْسَلِينَ * إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ صَٰلِحٌ أَلَا تَتَّقُونَ * إِنِّى لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ * فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُونِ * وَمَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِنْ أَجْرِىَ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ * أَتُتْرَكُونَ فِى مَا هَٰهُنَآ ءَامِنِينَ * فِى جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ * وَزُرُوعٍ وَنَخْلٍ طَلْعُهَا هَضِيمٌ * وَتَنْحِتُونَ مِنَ ٱلْجِبَالِ

قال ابنُ الحاجِب في الفَصْل بيْنَ «أو» و«أم» ـ في قولِك: أزيدٌ عندَك أو عَمْروٌ، وأزيدٌ عندَك أم عَمْروٌ ـ: إنّك في الأوّلِ لا تَعلَمُ كونَ أحدِهما عندَه، فأنت تسألُ عنه؛ وفي الثاني تَعلَمُ أنّ أحدَهما عندَه إلّا أنك لا تَعلَمُه بعَيْنِه، فأنت تُطالبُهُ بالتعيين(١). وذكَرَ كلاماً حاصلُه يَؤُولُ إلى أنّهمُ استعمَلوا الهمزةَ و«أَمْ» في معنى التسويةِ مجَـرّداً مِن غيرِ استفهام، نحوَ: سواءٌ عليّ أقُمتُ أم قَعَدتُ، واستعمَلوا الجُملتَيْنِ، والثانيةُ معطوفةٌ بـ«أَوْ» في معنى الحال، كقولِك: أَضرِبَ زيداً قام أو قَعَدَ، ثُم قال: فمِثلُ ذلك يَلتبِسُ فيه موضعُ «أَمْ» بموضع «أَوْ»، وكثيراً ما تَرى في كلام المتأخِّرينَ وأشعارِهم لا يُفرِّقونَ بينَهما، وشَرْطُ استعمالِ «أَمْ»: أن تَسبِقَها الهمزة، واستعمالِ «أو»: أن لا تَسبِقَها الهمزةُ(٢).

قولُه: (خَلْقُ الأوّلِينَ)، بفَتْح الخاءِ وسُكونِ اللام: ابنُ كثيرٍ وأبو عَمْروٍ والكسائيُّ، وبضمِّها: الباقون(٣).

---

(١) انظر: «الإيضاح في شرح المفصّل» (٢: ٢٠٩).

(٢) «الإيضاح في شرح المفصّل» (٢: ٢٠٩-٢١١).

(٣) ولتمام الفائدة انظر: «حجّة القراءات» ص٥١٨.

بُيُوتًا فَٰرِهِينَ * فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُونِ * وَلَا تُطِيعُوٓاْ أَمْرَ ٱلْمُسْرِفِينَ * ٱلَّذِينَ يُفْسِدُونَ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ﴾ [١٤١-١٥٢]

﴿أَتُتْرَكُونَ﴾ يجوزُ أن يكون إنكاراً لأنْ يُترَكوا مُخلَّدين في نَعيمِهم لا يُزالون عنه، وأن يكون تذكيراً بالنِّعمةِ في تَخْلية اللّٰـهِ إيّاهم وما يَتنعَّمون فيه من الجنّات وغيرِ ذلك، مع الأَمن والدَّعة، ﴿فِى مَا هَٰهُنَآ﴾: في الذي استقرَّ في هذا المكانِ من النعيم، ثم فسَّره بقوله: ﴿فِى جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ﴾، وهذا ـ أيضاً ـ إجمالٌ ثم تفصيل. فإن قلتَ: لِـمَ قال: ﴿وَنَخْلٍ﴾ بعد قوله: ﴿فِى جَنَّٰتٍ﴾، والجنّةُ تتناولُ النخلَ أوّلَ شيء كما يَتناولُ النَّعَمُ الإبلَ كذلك مِن بين الأزواج، حتى أنهم ليَذكرون الجنَّة ولا يَقصِدون إلّا النخيل؛ كما يَذكُرون النَّعَم ولا يُريدونَ إلا الإبل، قال زُهير:

.... تَسْقِي جَنّةً سُحُقا

قولُه: (والدّعَة)، الجوهري: الدّعَةُ: الخَفْضُ، والهاءُ عِوَضٌ منَ الواو، ورجُلٌ مُتّدِعٌ، أي: صاحبُ دَعَةٍ وراحة.

قولُه: (وهذا ـ أيضاً ـ إجمالٌ ثُم تفصيل)، يعني: كما أنّ قولَه: ﴿أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ﴾ مُجمَلٌ، وتفصيلُه: ﴿أَمَدَّكُم بِأَنْعَٰمٍ وَبَنِينَ * وَجَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ﴾ واردٌ على المبالغةِ في التنبيهِ على نِعَم الله تعالى، كذلك قولُه: ﴿فِى مَا هَٰهُنَآ ءَامِنِينَ﴾ مُجمَلٌ، وتفصيلُهُ: ﴿فِى جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ * وَزُرُوعٍ وَنَخْلٍ طَلْعُهَا هَضِيمٌ﴾ واردٌ على المبالغةِ في التنبيه على نِعَم الله تعالى، وبهذا ظَهَرَ أنّ الوَجْهَ الثاني، وهُو أنْ يكونَ ﴿أَتُتْرَكُونَ﴾ تذكيراً للنِّعمة والهمزةُ للتقريرِ لا الإنكارِ والتوبيخ أَوْلى، لأنهُ أوفَقُ لتأليفِ النّظْم.

قولُه: (يتناوَلُ النَّعَمُ الإبلَ كذلك)، أي: يتناوَلُ النّعَمُ أوّلَ شيء الإبلَ مِن بينِ الأزواج الثمانية المذكورةِ في الأنعام، هذا يختلفُ باختلافِ العُرْفِ والأمكِنة، وقومُ صالح عليه السّلامُ كانوا أعراباً، وأكثرُ بساتينِهم نخيلٌ وأعظمُ أموالِـهم إبل.

قولُه: (تَسقي جَنّةً سُحُقا)، أوّلُه:

قلتُ: فيه وجهانِ: أن يَخُصَّ النخلَ بإفرادِه بعد دُخوله في جُملةِ سائر الشجر؛ تنبيهاً على انفرادِه عنها بفَضْله عليها، وأن يريدَ بالجنَّات: غيرَها من الشَّجر؛ **لأنَّ اللفظَ يَصلحُ لذلك**، ثم يعطفَ عليها النخلَ. **الطَّلعةُ: هي التي تَطلُعُ من النخلة** كنَصْل السَّيف في جَوفه **شَماريخُ** القِنْو. والقِنْو: اسمٌ للخارجِ من الجذعِ كما هو بعُرْجُونه وشَماريخه. **والهَضِيم: اللطيفُ الضَّامِر**، من قولهم: كشحٌ هَضيم، وطَلْعُ إناثِ النَّخل

كأنَّ عَيْنَــيّ في غــربَيْ مُقَتّلةٍ　　　منَ النّواضحِ ....[1]

غَرْبَي: دَلْوي، مُقتّلة، أي: ناقةٌ مُدَلّلة، نَخلةٌ سَحُوقٌ: بعيدةُ الطُّولِ في السماء.

قولُه: (**لأنّ اللّفظَ يَصلُحُ لذلك**)، لأنّ ﴿جَنَّتٍ﴾ مُطلَقٌ يَصلُحُ للكلِّ وللبعض، وقرينةُ إرادةِ البعض: عطفُ ﴿وَنَخْلٍ﴾ عليه.

قولُه: (**الطّلعةُ: هي التي تَطلُعُ منَ النّخْلة**)، **المُغرِب**: الطّلعُ: ما يَطلُعُ منَ النّخلة، وهُو الكُمُّ قبْلَ أن ينشَقّ، ويقالُ لِـما يبدو منَ الكُمِّ: طَلْعٌ أيضاً، وهُو شيءٌ أبيضُ يُشبِهُ بلونِه الأُشْنانَ، وبرائحتِه الـمَنِيّ[2].

قولُه: (**شَماريخ**)، **النِّهاية**: العِثْكالُ: العِذْقُ، وكلُّ غصْنٍ مِن أغصانِه شِمْراخ، وهُو الذي عليه البُسْرُ، والعُرْجُونُ: العُودُ الأصفرُ الذي فيه شماريخ العِذْق، وهُو فُعلون منَ الانعراج، وهُو الانعطاف، والواوُ والنُّونُ زائدتانِ.

المُغرِب: العَذْقُ، بالفتح: النّخْلة، وبالكسرِ: الكُبَاسةُ، وهِي عُنقودُ التّمر.

قولُه: (**والهضيم: اللطيف الضامر**)، **الراغب**: الهَضْمُ: شَدْخُ ما فيه رَخاوة، يقال: هضَمْتُه فانهَضَمَ، وذلك كالقصَبةِ المهضومةِ التي يُزَمّرُ بها، ومِزمارٌ مُهْضَم، وقال تعالى: ﴿وَنَخْلٍ طَلْعُهَا هَضِيمٌ﴾ أي: داخلٌ بعضُه في بعض، كأنّما شُدِخَ، والهاضوم: ما يهضم الطعام وبَطْنٌ هَضُوم، وكَشْحٌ مِهْضم، وامرأةٌ هضيمة الكشحَيْن[3].

---

(١) البيت لزهير بن أبي سُلْمى في «ديوانه» ص٤١.

(٢) «المُغْرب في ترتيب المُعرب» (٢: ٢٤).

(٣) «مفردات القرآن» ص٨٤٢.

فيه لُطف، وفي طلع **الفَحَاحِيل** جَفاء، وكذلك طَلْع البَرْنِيِّ ألطفُ **مِن طَلْع اللَّون،** فذكَّرهم نعمةَ الله في أنْ وَهَبَ لهم أَجوَدَ النخل وأَنفعَه؛ لأنَّ الإناثَ ولَّادة التَّمْر، والبَرْنِيُّ: أجودُ التَّمر وأطيبُه. ويجوز أن يُريدَ أنَّ نخيلَهم أصابت جَودةَ المنابتِ وسَعة الماء، وسَلِمتْ من العاهات، فحَملتِ الحملَ الكثير، وإذا كَثُر الحملُ هَضُم، **وإذا قلَّ جاءَ فاخراً.** وقيل: الهَضِيمُ: الليِّن النضيج، كأنه قال: ونخلٍ قد أرطَبَ ثَمَرُه. قرأ الحسن: (وتَنْحَتون) بفتح الحاء. **وقُرِئ:** (**فَرِهين**)، و: ﴿فَـٰرِهِينَ﴾. والفَراهة: الكَيْس والنَّشاط، ومنه: خيلٌ فُرْهة. **استُعير لامتثالِ الأمر وارتِسامِه طاعةُ الآمر**

قولُه: (**الفَحاحيل**)، **المُغرب:** الفُحالُ: واحدُ فَحَاحيلِ النّخلِ خاصّةً، وهُو: ما يُلقَحُ به مِن ذكَرِ النّخْل، والفَحْلُ عامٌّ فيها وفي الحيَوانِ، وجَمْعُه: فُحولٌ وفُحولة(١).

قولُه: (**مِن طَلْع اللّون**)، **المُغْربُ:** اللّوْن: بفتح اللام: الرّديءُ منَ التّمر، وأهلُ المدينةِ يُسَمُّونَ النّخْلَ كلّه ما خَلا البُرْنيّ والعَجْوَة: الألوانَ، ويقالُ للنّخلةِ اللِّينة: اللُّونةُ، بالكسرِ والضّم(٢).

قولُه: (**وإذا قَلّ جاءَ فاخراً**)، **الجوهري:** نخلةٌ فَخُورٌ، أي: عظيمةُ الجِذْع غليظةُ السّعَف. **الأساس:** رُطَبٌ فاخرٌ: كبيرٌ ضَخْم، وتقول: إذا قَلّ التمرُ **جاء فاخراً.**

قولُه: (**وقُرِئ: «فَرِهينَ»**)، الكوفيُّونَ وابنُ عامر: ﴿فَـٰرِهِينَ﴾ بالألف. والباقونَ: بغيرِ الألف(٣).

قولُه: (**استُعيرَ لامتثالِ الأمرِ وارتسامِه طاعةُ الآمر**)، يعني: عُدِلَ عن أن يُقال: ولا تَـمَثّلوا أمرَ الـمُسرفينَ، إلى قولِه: لا تُطيعوا أمرَ الـمُسرِفين، والفَرْقُ أنّ الطاعةَ إنّما تكونُ

(١) «المُغرب في ترتيب المعرب» (٢: ١٢٥).

(٢) المصدر السابق (٢: ٢٥٢).

(٣) فمن قرأ بغير ألفٍ فعلى معنى الأَشَرِ والبَطَرِ، ومن قرأها بالألف فعلى معنى الحِذْقِ والنشاط. انظر: «حجّة القراءات»، ص٥١٩.

المُطاع. أو جُعل الأمْرُ مُطاعاً على المَجاز الحُكْميِّ، والمرادُ الآمِر، ومنه قولُهم: **لك عليَّ أمرةٌ مُطاعة**، وقوله تعالى: ﴿وَأَطِيعُوٓاْ أَمۡرِي﴾ [طه: ٩٠]. فإن قلتَ: ما فائدةُ قوله: ﴿وَلَا يُصۡلِحُونَ﴾؟ قلتُ: فائدتُه: أنَّ فسادَهم **فسادٌ مُصْمَت** ليس معه شيءٌ من الصَّلاح، كما تكون حالُ بعضِ المفسِدين مخلوطةً ببعض الصَّلاح.

[﴿قَالُوٓاْ إِنَّمَآ أَنتَ مِنَ ٱلۡمُسَحَّرِينَ * مَآ أَنتَ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُنَا فَأۡتِ بِـَٔايَةٍ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ ١٥٣-١٥٤]

للآمِرِ لا للأمرِ كما أنّ الامتثالَ يكونُ للأمرِ لا للآمرِ، يقال: أمَرَ زيداً فأطاعَه، ويقال: أمَرَهُ فامتَثَلَ أمْرَهُ. **المُغرِب**: امتثَلَ أمرَهُ: احتَذاه وعَمِلَ على مِثالِه، وقولُه: مِن عادةِ محمدِ بن الحسَنِ رحمهُ الله في تصانيفِه أن يُمثِّلَ بكتابِ الله تعالى، فكأنّهُ ظَنّ أنهُ بمعنى «يقتدي»، فعَدّاه تعديتَهُ[(١)].

قولُه: «وارتِسَامِه»، **الجوهري**: رَسَمتُ لهُ كذا فارتَسَمَه، أي: امتَثَلَهُ.

قولُه: (**على المَجَازِ الحُكمِيِّ**)، أي: الإسنادِ المَجازي، قال صاحبُ «المِفتاح»: إنّما سُمّيَ حُكْميًّا لتعلُّقِه بالحُكم[(٢)].

قولُه: (**لك عليّ أمْرةٌ مُطاعة**)، **الجوهري**: معناهُ: لك عَليّ أمْرةٌ أُطيعُكَ فيها، وهِيَ الـمَرّةُ الواحدةُ منَ الأمر، ولا تقُلْ: إمْرةٌ بالكسر، إنّما الإمْرةُ منَ الوِلاية.

قولُه: (**فسادٌ مُصمَتٌ**)، **المُغرِب**: بابٌ مُصمَتٌ: مُغلَق، وحقيقةُ المُصمَتِ: ما لا جوفَ لهُ، وحائطٌ مُصمَت: لا فُرْجةَ فيه[(٣)]. والتركيبُ مِن بابِ الطّردِ والعكس، وفائدتُه التوكيدُ والمبالغةُ كما سيجيءُ في الرُّوم.

---

(١) «المُغْرب في ترتيب المعرب» (٢: ٢٥٨).

(٢) «مفتاح العلوم» ص٧٣.

(٣) «المُغْرب في ترتيب المعرب» (١: ٤٨١).

المُسحَّر: الذي سُحِرَ كثيراً حتى غُلب على عقله. وقيل: هو من **السَّحْر: الرِّئة، وأنه بَشَر**.

[﴿قَالَ هَٰذِهِۦ نَاقَةٌ لَّهَا شِرْبٌ وَلَكُمْ شِرْبُ يَوْمٍ مَّعْلُومٍ * وَلَا تَمَسُّوهَا بِسُوٓءٍ فَيَأْخُذَكُمْ عَذَابُ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ ١٥٥ - ١٥٦]

الشِّرب: النَّصيبُ من الماء، **نحو السِّقي** والقِيت؛ للحظِّ من السَّقي والقُوت. وقُرئ بالضمِّ. رُوي: أنهم قالوا: نُريد ناقةً عُشَراء تَخرجُ من هذه الصَّخرة، فتَلِدُ سَقبًا. فقعد صالحٌ يتفكَّر، فقال له جبريلُ: صلِّ ركعتَيْن وسَلْ ربَّك الناقة، ففَعل، فخَرجتِ الناقة وبَـركَتْ بين أيديهم، **ونُتِجَتْ سَقْبًا** مِثلها في العِظَم. وعن أبي موسى: رأيتُ مَصدَرَها فإذا هو ستُّون ذِراعاً. وعن قَتادةَ: إذا كان يومُ شِرْبِها شَربتْ ماءَهم كلَّه، ولهم شِربُ يومٍ لا تَشربُ فيه الماء. ﴿بِسُوٓءٍ﴾: بضَرب أو عَقْرٍ أو غيرِ ذلك. عظَّم اليومَ؛ لحُلول العذاب فيه، ....

قولُه: (منَ السَّحْر: الرِّئةُ)، الجوهري: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مِنَ ٱلْمُسَحَّرِينَ﴾ يقال: المُسحَّرُ: الذي خُلِقَ ذا سَحْر(١).

قولُه: (وأنهُ بَشرٌ)، عطفٌ ـ مِن حيثُ التفسيرُ ـ على قولِه: «منَ السَّحْرِ: الرِّئة»، وفي كلامِه إشعارٌ بأنّ قولَهم: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مِنَ ٱلْمُسَحَّرِينَ﴾ كنايةٌ عن كونِه بشَراً؛ لأنّ قولَهم: هُو ذو سَحْرٍ: كنايةٌ عنِ الحيَوان، وجَمْعُه بالواوِ والنُّونِ يخُصُّه بالبشَر، وقيل: هُو خبرٌ بعد خَبرٍ لقولِه: «هُو».

قولُه: (نحوَ السِّقي)، الراغب: يقالُ للنّصيبِ منَ السّقْي: سِقْيٌ، وللأرضِ التي تُسقَى: سِقْيٌ، لكونِهما مفعولين كالنِّقْض(٢).

قولُه: (ونُتِجَتْ سَقباً)، الجوهري: السّقْبُ: الذّكرُ مِن ولدِ الناقة، ولا يقالُ للأُنثى: سَقْبةٌ، ولكن: حائل.

(١) في (ط): «ذا رِئة».

(٢) «مفردات القرآن» ص٤١٦.

ووصفُ اليومِ به أبلغُ من وصفِ العذاب؛ لأنَّ الوقتَ إذا عظم بسَببِه كانَ موقعُه من العِظَم أشدَّ.

[﴿ فَعَقَرُوهَا فَأَصْبَحُواْ نَـٰدِمِينَ * فَأَخَذَهُمُ ٱلْعَذَابُ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَةً وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُم مُّؤْمِنِينَ * وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ ﴾ ١٥٧-١٥٩]

ورُوي: أن مِسْطَعًا ألجأَها إلى مَضِيق في شِعْب، فرماها بسَهْم فأصاب رِجلَها فسقطَتْ، ثم ضَرَبَها قُدَار. ورُوي: أنَّ عاقرَها قال: لا أعقرُها حتى ترضَوْا أجمعين، فكانوا يَدخلون على المرأة في خِدْرها فيقولون: أترضَيْن؟ فتقول: نعم، وكذلك صِبيانُهم. فإن قلتَ: لِـمَ أخَذَهم العذابُ وقد ندموا؟ قلتُ: لم يكن نَدَمُهم نَدَمَ تائبين، ولكن نَدَم خائفين أن يُعاقَبوا على العَقْرِ عقاباً عاجلاً، كمن يرى في بعضِ الأمور رأياً فاسِداً ويَبني عليه، ثم يَندَمُ ويتحسَّر كندامة الكُسَعيِّ. أو: نَدِموا نَدَمَ تائبين ....

قولُه: (ووَصْفُ اليوم به أبلَغُ)، لأنهُ حينَئذٍ مِن بابِ الكناية.

قولُه: (ويتَحسّرُ كندامةِ الكُسَعيِّ)، أي: كتحسُّرِ الكُسَعيِّ عندَ النّدامة. قال الميدانيُّ: هُو رجلٌ مِن كُسَعَةَ، واسمُه مُحارِبُ بنُ قَيس، أنهُ كان يَرعى إبِلاً لهُ بِوادٍ مُعْشِب، فبَصُرَ نبعةً[1] في صَخْرة، فأعجَبتْهُ، فجَعَلَ يتعهّدُها، حتّى إذا أدركَتْ قَطَعَها واتّخَذَ منها قَوْساً وخمسةَ أسهُم، ثُم خرَجَ حتّى أتَى مواردَ حُـمُرٍ[2] فكمَنَ فيها، فمَرّ قطيعٌ فرَمَى عَيْراً منها فأنْفَذَ فيه وجازَه، وأصابَ الجَبَلَ فأورَى ناراً، فظَنّ أنهُ أخطأَهُ، هكذا خمسَ مرّات، ثُم عَمَدَ إلى قوسِه فضَرَبَ بها حَجَراً فكسَرَها، فلمّا أصبَحَ نظَرَ إلى الحُمُرِ مُطَرَّحةً حولَه، وأسهُمُه بالدّمِ مضَرّجةٌ، فندِمَ على كسرِ القَوْس، فشَدّ على إبهامِه فقطَعَها، وأنشَأَ يقول:

نَدِمـتُ نَدامةً لـو أنّ نفْسي ... تُطاوعُني إذَنْ لَقَطعتُ خَمْسي
تبَـيّن لي سَـفاهُ الـرأي منِّي ... لعَمْرُ أبيكَ حين كسَرتُ قوسي

(١) وهي الشجرة التي يُتّخَذُ مِن أغصانِها السهام.

(٢) يعني حُـمُرَ الوحش.

ولكنْ في غيرِ وقت التَّوبة؛ وذلك عند مُعاينةِ العذاب. وقال عزَّ وجلَّ: ﴿وَلَيْسَتِ ٱلتَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ الآية [النساء: ١٨]. وقيل: كانت ندامتُهم على تَركِ الوَلد. وهو بعيدٌ. واللامُ في ﴿العذاب﴾: إشارةٌ إلى ﴿عَذَابُ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ [الشعراء: ١٥٦].

[﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ لُوطٍ ٱلْمُرْسَلِينَ * إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ لُوطٌ أَلَا تَتَّقُونَ * إِنِّى لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ * فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُونِ * وَمَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِنْ أَجْرِىَ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ * أَتَأْتُونَ ٱلذُّكْرَانَ مِنَ ٱلْعَٰلَمِينَ * وَتَذَرُونَ مَا خَلَقَ لَكُمْ رَبُّكُم مِّنْ أَزْوَٰجِكُم بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ﴾ ١٦٠- ١٦٦]

أراد بـ﴿ٱلْعَٰلَمِينَ﴾: الناسَ، أي: أتأتُون مِن بين أولادِ آدم ـ على فرطِ كثرتهم، وتفاوُتِ أجناسهم، وغَلبةِ إناثهم على ذُكورهم في الكثرة ـ ذُكرانَهم كأنَّ الإناثَ قد أعوزْنَكم؟! أو: أتأتونَ أنتم مِن بين مَن عَداكم من العالَمين الذُّكرانَ! يعني: إنكم ـ

وقال الفرزْدقُ:

نَدِمتُ نَدامةَ الكُسَعيِّ لـمّا ... غَدَتْ منِّي مُطلَّقةً نوارُ[1]

وقال آخرُ:

نَدِمتُ نَدامةَ الكُسَعيِّ لـمّا ... رأَتْ عيناهُ ما فعلَتْ يداهُ[2]

قولُه: (ولكنْ في غيرِ وقتِ التّوبة، وذلك عندَ مُعاينةِ العذاب)، فعلى هذا: الفاءُ في ﴿فَأَصْبَحُوا۟﴾ فصيحةٌ، أي: فعَقَروها فرأَوا العذابَ فنَدِموا فأخَذَهم العذابُ.

قولُه: (ذُكْرانَهم)، نصبٌ مفعولُ «أتأتُونَ».

قولُه: (قد أعوزْنكم)، أعوزَهُ الشيءُ: إذا احتاجَ إليه فلم يَقدِرْ عليه.

(١) «مجمع الأمثال» (٢: ٣٤٨).

(٢) البيت لمحارب بن قيس كما في «لسان العرب» (كسع).

يا قومَ لوط ـ وحدَكم مختصُّون بهذه الفاحشة. **والعالَمون على هذا القول: كلُّ ما يَنكِحُ** من الحيوان. ﴿مِّنْ أَزْوَٰجِكُم﴾ يَصلح أن يكون تَبييناً لـ﴿مَا خَلَقَ﴾، **وأن يكونَ للتَّبعيض، ويُراد بـ﴿مَا خَلَقَ﴾: العُضْوُ المُباح** منهنَّ. وفي قراءةِ ابن مسعود: (ما أصلَحَ لكم ربُّكم من أزواجكم)، وكأنهم كانوا يَفعلون مِثْلَ ذلك بنسائهم. العادي: المتعدِّي في ظُلمِه، المتجاوِزُ فيه الحدَّ، ومعناه: أتَرتكِبُون هذه المعصيةَ على عِظَمِها؟! ﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ﴾ في جَميع المعاصي، فهذا من جُملة ذاك. **أو: بل أنتم قومٌ أحقّاءُ بأن تُوصَفوا بالعُدوان**؛ حيثُ ارتكبتم مِثْلَ هذه العظيمة.

قولُه: (**والعالَمونَ على هذا [القول]: كلُّ ما ينكِحُ**)، أي: الناكحُ، وعلى الأوّل: مُرادُه المنكوحُ، فيَختَصُّ بالعُقَلاء؛ يقال: فلانٌ ناكحٌ بني فلان، أي: ذاتُ الزّوجِ منهم، ونَكَحَها زوجُها: وَطِئها، والنِّكاحُ في الوطءِ حقيقةٌ، وفي التزوُّج مَجازٌ[1]، ثُم إن العالِمَ إمّا: اسمٌ لذَوي العِلم، فهُو المعنيُّ بقولِه: «مَن عَداكم منَ العالمين»، أو: لكلّ ما عَلِمَ به الخالقُ، فهُو المعنيُّ به بهذا التفسير، فاختَصّ الأوّلَ بالناس، لقرينةِ ﴿أَتَأْتُونَ ٱلذُّكْرَانَ﴾، والثاني بالحَيوانِ لتلك القرينة، فـ«مِن» ـ على الأوّل ـ بيانٌ للذُّكْران، وعلى الثاني: بيانٌ للضّميرِ في ﴿أَتَأْتُونَ﴾، وعلى الأوّل يجوزُ أن يكونَ تبعيضاً، ذَكَرَ في الأعرافِ في قولِه تعالى: ﴿مَا سَبَقَكُم بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأعراف: ٨٠] أنّها تبعيضٌ[2].

قولُه: (**وأن يكونَ للتبعيض، ويُرادَ بـ﴿مَا خَلَقَ﴾: العُضوُ المُباح**)، فـ«مِن»: منصوبٌ: بدَلٌ مِن: ﴿مَا خَلَقَ﴾. المعنى: أتَجمَعونَ بيْنَ إتْيانِ الذُّكْرانِ، وتَرْكِ ما أصلَحَ لكُم رَبُّكم منَ العُضوِ المُباح في النِّساء؟ ويؤيِّدُه قراءةُ ابنِ مسعودٍ.

قولُه: (**أو: بل أنتُم قومٌ أحِقّاءُ بأنْ تُوصَفوا بالعُدوان**)، هذا مبنيٌّ على أنّ ﴿عَادُونَ﴾ مُطلقٌ، ولا يُقال في أيِّ شيءٍ كان عَداوتُهم، وعلى الأوّل مُجرًى على العموم في جميع ما يَصحُّ فيه العُدوانُ منَ المعاصي.

---

(١) من بداية هذه الفقرة إلى هنا، سقط من (ط).

(٢) انظر: «الكشاف» (٦: ٤٥٨).

[﴿قَالُوا۟ لَئِن لَّمْ تَنتَهِ يَٰلُوطُ لَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُخْرَجِينَ﴾ ١٦٧]

﴿لَئِن لَّمْ تَنتَهِ﴾ عن نَهْيِنا وتقبيحِ أمْرِنا ﴿لَتَكُونَنَّ﴾ مِن جُملةِ مَن أخرَجْناه مِن بينِ أظهرِنا وطَرَدْناه من بَلَدنا. ولعلَّهم كانوا يُخرِجون مَن أخرجوه على أسوإ حال: من تعنيفٍ به، واحتباسٍ لأملاكه. وكما يكون حالُ الظَّلَمة إذا أجلَوْا بعضَ مَن يَغضَبُون عليه، وكما كان يَفعلُ أهلُ مكَّة بمن يُريد المُهاجرة.

[﴿قَالَ إِنِّى لِعَمَلِكُم مِّنَ ٱلْقَالِينَ * رَبِّ نَجِّنِى وَأَهْلِى مِمَّا يَعْمَلُونَ * فَنَجَّيْنَٰهُ وَأَهْلَهُۥٓ أَجْمَعِينَ * إِلَّا عَجُوزًا فِى ٱلْغَٰبِرِينَ * ثُمَّ دَمَّرْنَا ٱلْءَاخَرِينَ * وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِم مَّطَرًا ۖ فَسَآءَ مَطَرُ ٱلْمُنذَرِينَ * إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً ۖ وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُم مُّؤْمِنِينَ * وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ﴾ ١٦٨ - ١٧٥]

و﴿مِّنَ ٱلْقَالِينَ﴾ **أبلغُ مِن أن يقول: إني لعَملِكم قالٍ**، كما تقول: فلانٌ من العُلماء، فيكون أبلغَ من قولك: فلانٌ عالمٌ؛ لأنك تشهدُ له بكونه مَعدُوداً في زُمرتهم، ومعروفةً مُساهَمتُه لهم في العِلْم. **ويجوزُ أن يريد: من الكامِلينَ في قِلاكم**. والقِلَى: البُغْضُ الشديد،

قولُه: (و﴿مِّنَ ٱلْقَالِينَ﴾ **أبلَغُ مِن أن يقولَ: إنّي لعَمَلِكم قالٍ**)، **الانتصاف**: كثيراً ما وَرَدَ في القرآنِ خصُوصاً في هذه السُّورة منَ التعبيرِ عن الفعل إلى الصِّفةِ الـمُشتقّة، وجعْلِ الموصُوفِ واحداً مِن جَمْع؛ لأنّ التعبيرَ بالفعل يُفهَمُ وقوعُه خاصّةً، وأمّا بالصِّفةِ وجَعْلِ الموصُوفِ واحداً مِن جَمْع، فيُفهمُ أَمْراً زائداً، وهُو جعْلُ ذلك سِمةً للموصُوف ثابتةَ التَعلُّقِ كاللّقَبِ المشهور، ولو قلتَ ـ مكانَ قولِه تعالى: ﴿رَضُوا۟ بِأَن يَكُونُوا۟ مَعَ ٱلْخَوَالِفِ﴾ [التوبة: ٨٧]ـ: رَضُوا بأنْ يتَخلّفوا، لم يَزِدْ على الإخبارِ بتَخلُّفِهم، والـمَتْلُوّ ﴿مَعَ ٱلْخَوَالِفِ﴾ ألحقَهم لَقَباً رَديئاً وصيّرَهم نوعاً رَذْلاً. تمّ كلامه[1].

قولُه: (**ويجوزُ أن يريدَ: منَ الكامِلينَ**)، عطفٌ على قولِه: «كما تقولُ: فلانٌ منَ العلماء»، ومِن حيثُ المعنى اللامُ: للعَهْد، وعلى الثاني: للجِنس، وأُريدَ: قومٌ مشهورون؛ لأنّ الجِنسَ إذا أُطلِقَ على بعضِه في مقامِ المَدْحِ حُمِلَ على الكمال. قال أبو البقاءِ: تقديرُه: إنّي لعمَلِكم

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٣٣٠).

كأنه بغضٌ يقلي الفؤادَ والكَبد. وفي هذا دليلٌ على عِظَم المعصية، والمراد: القِلى من حيثُ الدِّينُ والتقوى، وقد تَقوى همّةُ الدَّيِّن في دِين الله حتى تقربَ كراهتُه للمعاصي مِنَ الكراهةِ الجِبلِّيَّة. ﴿مِمَّا يَعْمَلُونَ﴾ **مِن عُقوبةِ عَمَلِهم، وهو الظاهر**. ويحتملُ أن يريدَ

لَقالٍ منَ القالِين؛ فـ«مِن»: صفةٌ للخبَرِ متعلِّقةٌ بمحذوف، واللامُ متعلِّقةٌ بالخبرِ المحذوف، وبهذا تَخلَّصَ مِن تقديم الصِّلةِ على الموصُول، إذْ لو جَعلْتَ ﴿مِّنَ ٱلْقَالِينَ﴾ الخبرَ لأعمَلْتَه في ﴿لِعَمَلِكُمْ﴾(١).

قولُه: (**مِن عقوبةِ عملِهم، وهُو الظاهر**)، وذلك مِن وجهَيْنِ، أحَدُهما: أنّ استعمالَ النّجاةِ في الخَلاص منَ العقوبة أظهَرُ منَ استعمالِه في العِصمةِ عن الذُّنوب، وثانيهما: دِلالةُ الدُّعاءِ بعدَ قولِهم: ﴿لَئِن لَّمْ تَنتَهِ يَٰلُوطُ﴾ إلى آخرِه، على أنهُ عليه السّلامُ حصَلَ على يأسٍ عظيم مِن إيمانِ القوم فأذن بأنّ الإنذارَ لم يُـجدِ فيهم فلم يَبْقَ إلّا حلولُ العذاب.

ولا بدّ مِن تحريرِ هذا المقام والنظرِ فيه بحسَبِ تأْديةِ الألفاظِ للمعاني الواقعة، والواقعُ أنّ القومَ هَلَكوا بعذابَيْن: التدمير، وإمطارِ الحجارة، كما قال: «المرادُ بتدميرِهم: الائتفاك»، وأمّا الأمطارُ، فعَن قَتادةَ: أمطَرَ اللهُ تعالى على شُذّاذِ القوم حِجارةً، ويَدُلُّ عليه قولُه تعالى: ﴿فَلَمَّا جَآءَ أَمْرُنَا جَعَلْنَا عَٰلِيَهَا سَافِلَهَا وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهَا حِجَارَةً مِّن سِجِّيلٍ﴾ [هود: ٨٢]، فإذَنْ لا بدّ مِن بيانِ إفادةِ الفاءِ في قولِه تعالى: ﴿فَنَجَّيْنَٰهُ﴾ وإفادةِ «ثُمّ» في ﴿ثُمَّ دَمَّرْنَا ٱلْءَاخَرِينَ﴾، ﴿وَأَمْطَرْنَا﴾، فإذا قُلنا: إنّ «ثُمّ» عطَفَ ﴿دَمَّرْنَا﴾ على ﴿فَنَجَّيْنَٰهُ﴾ يَلزَمُ أن يكونَ العذابُ ثلاثةً، فلا بدّ مِن تأويلِ ﴿فَنَجَّيْنَٰهُ﴾ إمّا بمعنى الاستجابة، أي: استجابةُ التّنجيةِ لم تَتخلّف عنِ الدُّعاء، أو تقديرِ الإرادةِ حتّى يصحّ العطفُ، وفي قولِ المصنِّفِ إشعارٌ بأنّ قولَه: ونَجّيْناهُ المرادُ منهُ: التّنجيةُ منَ العذابِ الكائنِ قبْلَ التدميرِ والإمطارِ لقولِه: «لم يكنِ الغُبُورُ صفتَها(٢) وقتَ تَنْجيتِهم»، والمعنى على التأويلِ الصّحيح: قال لوطٌ: ربِّ نَجِّني وأهلي مما يعمَلون، فاستجَبْنا دُعاءه في تَنْجِيتِهِ وأهلِه إلّا عجوزاً قَدّرنا غُبورَها، ثُم دَمّرْنا الآخَرينَ وأمطَرْنا عليهم.

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٠٠).

(٢) يعني امرأةَ لوطٍ عليه السلام.

بالتَّنجِية: العِصْمة. فإن قلتَ: فما معنى قوله: ﴿فَنَجَّيْنَٰهُ وَأَهْلَهُۥٓ أَجْمَعِينَ * إِلَّا عَجُوزًا﴾؟ قلتُ: معناه: أنه عَصَمَه وأهْلَه من ذلك إلا العَجُوز، فإنها كانت غيرَ مَعصُومةٍ منه؛ لكونها راضيةً به ومُعِينةً عليه ومُحرِّشة، والراضي بالمعصيةِ في حُكم العاصي. فإن قلتَ: كان أهلُه مؤمنين، ولولا ذلك لـمَا طَلَبَ لهم النجاة، فكيف استُثنيَتِ الكافرةُ منهم؟ قلتُ: الاستثناءُ إنما وَقَعَ من الأهل، وفي هذا الاسمِ لها معهم شِركةٌ بحقِّ الزواج وإنْ لم تُشارِكْهم في الإيمان. فإن قلتَ: ﴿فِى ٱلْغَٰبِرِينَ﴾ صِفةٌ لها، كأنه قيل: إلا عَجُوزاً غابرة، ولم يكن الغُبورُ صِفتَها وقتَ تَنجِيَتِهم. قلتُ: معناه: إلا عجوزاً مقدَّراً غُبورها. ومعنى ﴿ٱلْغَٰبِرِينَ﴾: في العذاب والهلاك غيرِ الناجِين. قيل: **إنها هلكتْ** مع مَن خَرَجَ مِن القرية بما أُمطِرَ عليهم من الحجارة. والمرادُ بتدميرهم: **الائتِفاكُ** بهم، وأمَّا الإمطار: فعن قتادةَ: أمطَرَ اللهُ على **شُذَّاذ القوم** حجارةً من السماء فأهلكهم. وعن ابنِ زيد: لم يرضَ بالائتفاك حتى أتبعَه مطراً من حجارة. وفاعلُ «سَاء مَطَرُ المُنذَرِينَ» ـ ولم يُرد بالمنذَرين قوماً بأعيانهم ـ **إنما هو للجِنْس**، والمخصوصُ بالذمِّ محذوف؛ وهو مَطرُهم.

قولُه: (**قيل: إنّها هَلَكتْ**)، قيل: هُو بيانٌ لقولِه: «أنّ معنى الغابِرينَ هُو: غَيْرُ النّاجِين؛ لأنّها هَلَكتْ بما وَقَعتْ عليها منَ الحجارةِ معَ قومِها الخارِجينَ مِن تلك البلدة، وهُو المرادُ بكونِها في الغابِرين، لا أنّها كانت في البلدةِ المُوبَقةِ الـمُنقلِبةِ على أهلِها.

قولُه: (**الائتفاكُ بهم**)، أَفَكه عنِ الشيءِ يأفِكُهُ إفْكاً: صَرَفَه، وائتَفَكتِ البلادُ بأهلِها: هَلَكت.

قولُه: (**شُذّاذ القوم**)، وهُمُ الذين يكونونَ في القوم وليسوا مِن قبيلتِهم».

قولُه: (**إنّما هُو للجِنس**)، قيل: لأنّ فاعلَ «ساءَ» و«بئسَ» و«نِعْمَ» مشروطٌ بأنْ يكونَ جِنساً أو مضافاً إلى جِنس؛ ليكونَ المخصُوصُ بالذمِّ تفسيراً له، فيَحصُلُ في الكلام إبهامٌ وتفسير، فيتمكّنُ في الذِّهنِ فَضْلَ تمكُّن، ويحصُلُ به مزيدُ مَدْح أو ذَمّ(١).

---

(١) لتمامِ الفائدة انظر: «الإيضاح في شرح المُفصّل» (٢: ٩٧).

[﴿ كَذَّبَ أَصْحَٰبُ لْـَٔيْكَةِ ٱلْمُرْسَلِينَ * إِذْ قَالَ لَهُمْ شُعَيْبٌ أَلَا تَتَّقُونَ * إِنِّي لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ * فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُونِ * وَمَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِنْ أَجْرِىَ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ ١٧٦-١٨٠]

قُرِئ: ﴿أَصْحَٰبُ لْـَٔيْكَةِ﴾ بالهمزةِ وبتخفيفها، وبالجرِّ على الإضافة، وهو الوجه. ومَن قرأ بالنَّصبِ وزعم أن (لَيْكَةَ) ـ بوزن «لَيْلَةَ» ـ اسمُ بلد؛ فتوهُّمٌ قادَ إليه خطُّ المُصحَف؛ حيثُ وُجِدتْ مكتوبةً في هذه السورةِ وفي سورة صاد بغيرِ أَلِف. وفي

قولُه: (**قُرِئ: ﴿أَصْحَٰبُ لْـَٔيْكَةِ﴾ بالهمزةِ وبتخفيفها**)، الحَرَميّانِ وابنُ عامر: «أصحابُ لَيْكَةَ» بلام مفتوحةٍ من غيرِ همزةٍ بعدها ولا ألفٍ قبلَها وفَتْح التاء، والباقونَ: بالألفِ واللام معَ الهمزةِ وخَفْضِ التاءِ وتخفيفِها، وبالجرِّ على الإضافةِ: شاذّةٌ[(١)].

قولُه: (**ومَن قَرأَ بالنّصبِ وزعَمَ أنّ «لَيْكَةَ» ـ بوَزْنِ «ليلة» ـ اسمُ بلد؛ فتوهُّمٌ**)، قال في «الكواشي»: هذا تَـحكُّمٌ ظاهر، ولعلّه كان معَ آدمَ عليه السّلامُ حينَ علّمَ آدمَ الأسماءَ كلَّها وضَبْطَها إلى وقتِ دَعْواه.

وقلتُ: رَوَى الإمامُ محمدُ بنُ إسماعيلَ البخاريُّ في «صحيحِه»: الأَيْكة ولَيْكة: الغَيْضَةُ[(٢)].

وقال الزجّاجُ: ويجوزُ ـ وهو حسَنٌ جدّاً ـ «لَيْكةِ» بغيرِ ألفٍ على الكسر، على أنّ الأصلَ: الأَيْكةُ، وأُلقِيَتِ الهمزةُ فقيل: لَيْكة، وأهلُ المدينةِ يفتَحون ـ على ما جاء في «التفسير»[(٣)] ـ اسمَ المدينةِ التي كان أُرسِلَ إليهم شُعَيْبٌ عليه السّلامُ. وكان أبو عُبَيدٍ القاسمُ بنُ سَلّام يختارُ هذه القراءةَ، لأنّ «لَيْكَةَ» لا تنصرفُ، وذَكَرَ أنهُ اختارها لـمُوافقةِ الكتابِ معَ ما جاء في التفسير[(٤)]: كان المدينةُ تُسَمّى لَيْكَةَ، وتُسَمّى الغَيْضَةَ التي تَضُمُّ هذا الشجر[(٥)].

(١) انظر: حجّة القراءات ص٥١٩.

(٢) انظر: «صحيح البخاري» كتاب التفسير، سورة الشعراء قبل الحديث (٤٧٦٨)، وليس فيه لفظُ: «الغيضة».

(٣) في (ح) و(ف): «التقسيم».

(٤) من قوله: «اسم المدينة» إلى هنا، سقط من (ط).

(٥) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٩٨).

المُصحَف أشياءُ كُتبتْ على خلافِ قياس الخطِّ المُصطلَح عليه، وإنما كُتبتْ في هاتَيْن السُّورتَيْن على حُكم لفظِ اللافظ، **كما يَكتُبُ أصحابُ النَّحو: «لانَ» و«لُولى»، على هذه الصُّورة؛ لبيان لفظِ المخفَّف**، وقد كُتِبتْ في سائر القرآنِ على الأصل، والقصَّةُ واحدة، على أن (لَيْكة) اسمٌ لا يُعرف. ورُوي: أنَّ أصحابَ الأيكة كانوا أصحابَ شجرٍ مُلتفٍّ، وكان شجرُهم **الدَّوْمَ**. فإن قلتَ: هلّا قيل: أخوهم شُعيب، كما في سائر المواضع؟ قلت: قالوا: إنَّ شُعيباً لم يكن من أصحاب الأيكة. وفي الحديث: أنَّ شُعيباً أخا مَدْين، أُرسِلَ إليهم وإلى أصحابِ الأيكة.

[﴿أَوْفُوا الْكَيْلَ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُخْسِرِينَ * وَزِنُوا بِالْقِسْطَاسِ الْمُسْتَقِيمِ * وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ * وَاتَّقُوا الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالْجِبِلَّةَ الْأَوَّلِينَ﴾ ١٨١-١٨٤]

الكيلُ على ثلاثةِ أَضرُب: وافٍ، وطَفِيف، وزائد. فأَمَرَ بالواجب الذي هو الإيفاء، ونَهى عن المحرَّم الذي هو التَّطفيف، ولم يَذكرِ الزائد، وكأنَّ تَرْكَه عن الأمر والنهي دليلٌ على أنه إنْ فَعَلَه فقد أَحسَن، وإن لم يَفعَلْه فلا عليه. قُرِئ: (بالقُسطاس)

قولُه: (**كما يَكتُبُ أصحابُ النحوِ: «لانَ» و«لُولَى»، على هذه الصُّورةِ لبيانِ لفظِ المخفّف**)، قال الزجّاجُ: الأُولى بسُكونِ اللام وإثباتِ الهمزةِ أجوَدُ الُّلغات، وبعدَها «لُولى» بضمِّ اللام وطَرْح الهمزة، والقياسُ: إذا تحرّكتِ اللامُ أن يَسقُطَ ألفُ الوصل؛ لأنّ ألفَ الوَصْلِ إنّما اجتُلِبَتْ لسكونِ اللام، وقد قُرِئ: «عادَ الُّلولَى»[1] على هذه الُّلغة[2]، فعلى هذا «لانَ» أصلُه: الآنَ، فأُلقِيت حركةُ الهمزةِ الثانية على لام التعريفِ حينَ خُفِّفت، وحُذِفتْ همزتُها فصار: لانَ، ذَكَرَ في كتابِ «خطِّ المصحَفِ» أنّ في مُصحفِ عبدِ الله وأُبَيّ: «لُولَى» بلا همزة.

قولُه: (**الدَّوْم**)، **الجوهري**: هُو شجرةُ الـمُقْل.

---

(١) يعني قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥٓ أَهْلَكَ عَادًا ٱلْأُولَىٰ﴾ [النجم: ٥٠].

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٥: ٧٧) ولتمامِ الفائدة انظر: «حجّة القراءات» ص٦٨٧.

مضموماً ومكسوراً؛ وهو الميزان، **وقيل: القَرَسْطُون**، فإن كانَ من القِسط؛ وهو العَدْل وجُعلتِ العينُ مُكرّرة: **فوَزنُه فُعْلاس**، وإلا فهو رُباعيٌّ. وقيل: هو بالرُّومية العَدْل. يقال: بَخَستُه حقَّه؛ إذا نقصتَه إيَّاه. ومنه قيل للمَكْس: البَخْس، **وهو عامٌّ في كلِّ حقٍّ ثبت لأَحدٍ** أن لا يُهضَم، وفي كلِّ ملْكٍ ....

قولُه: (**وقيل: القَرَسْطون**)، قيل: القرسطونُ: القَبّان الصّغير، وهُو لغةٌ رومية[1].

قولُه: (**فوَزْنُه: فُعْلاس**)، قيل: فيه نظرٌ، والصّوابُ أنّ وَزنَه: فُعْلاع؛ لأنّ التكريرَ يقتضي أن يُوزَنَ بما قبلَه. فإنْ قلتَ: فعَلَ ذلك لعَدَم «فُعْلاع» كما قيل في بُطْنان؟ قلتُ: ذلك لوجودِ «فُعلانَ»، نحو عُثمانَ وغُفْران، وأمّا فُعْلاسٌ فلم يوجَدْ أصلاً. وأيضاً فقد نتكلّمُ هنا على فَرْضِ كونِه منَ القِسطِ وتكريرِ العَيْن، فعلى هذا يجبُ التعبيرُ عنهُ بما تَقدّمَه جَزْماً.

فإنْ قيل: عدولُ المصنِّف إلى أنّ وَزْنَه «فُعْلاسٌ» إشارةٌ إلى أنهُ ليس هذا بالحقيقة تكريراً للعَيْن، فإنّ العينَ لا تُضاعَفُ وحدَها مَع تخَلُّل اللام؛ لِـما يَلزَمُ منَ الفَصْل الممتنع عندَهم، ولذلك قالوا: لا تُزادُ الفاءُ وحدَها مطلقاً.

قلتُ: قد صَرّحَ بتكريرِ العَيْن، فكيف يُحمَلُ على ذلك، فهُو واردٌ عليه مِن هذا الوجه أيضاً، إلّا أن يُقالَ: في عبارتِه تساهُلٌ، على أنّ الكوفيِّينَ يُـجوِّزونَ مثْلَ هذه الزِّيادة.

قولُه: (**وهُو عـامٌّ في كلِّ حقٍّ ثبَتَ لأحد**)، ففي الكلام ترَقٍّ، ذكَرَ أوّلاً الأمرَ بإيفاءِ الكَيْل، وأكّدَه بقولِه: ﴿وَلَا تَكُونُواْ مِنَ ٱلۡمُخۡسِرِينَ﴾ على الطّرْدِ والعكس، ثُم ترَقّى إلى الأمرِ بالعَدْلِ في الموازين فإنّها أكثرُ استعمالاً منَ المكاييل، ثُم جاء بهذا العامِّ، ثُم بأعمّ منهُ: ﴿وَلَا تَعۡثَوۡاْ فِي ٱلۡأَرۡضِ مُفۡسِدِينَ﴾، فإنّ بَخْسَ الأشياءِ أعمُّ مِن أن يكونَ في المِكيالِ أو الميزان، والعُثُوُّ أعَمُّ مِن تنقيصِ الحقوقِ وغيرِه من أنواع الفساد، وإليه الإشارةُ بقولِه: «وذلك نحوَ قَطْع الطريقِ والغارةِ وإهلاكِ الزروع».

(١) وذكره الجواليقي في «المُعرّب» ص٢٧٥، أعني القبّان، ولم يذكر القرسطون.

أن لا يُغصَبَ عليه مالكُه ولا يُتحيَّف منه، ولا يُتصرَّف فيه إلا بإذْنِه تصرُّفاً شرعيًّا. يقال: عَثِيَ في الأرض وعَثَى وعاثَ، وذلك نحو: قَطْعِ الطريق، والغارةِ، وإهلاكِ الزُّروعِ، وكانوا يَفعلون ذلك مع تولِّيهم أنواعَ الفساد، فنُهُوا عن ذلك. **وقُرِئ: (الجُبُلَّة)** بوزن **الأُبُـلَّة**. و: (الجِبْلة) بوزن الخِلْقة، ومعناهنَّ واحد، أي: ذوي الجِبِلَّة، وهو كقولك: والخَلْقَ الأوَّلين.

[﴿ قَالُوٓاْ إِنَّمَآ أَنتَ مِنَ ٱلْمُسَحَّرِينَ * وَمَآ أَنتَ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلْكَـٰذِبِينَ ﴾ ١٨٥-١٨٦]

فإن قلتَ: هل اختلفَ المعنى بإدخالِ الواو هاهنا وتَرْكِها في قصَّة ثمود؟ قلتُ: **إذا دَخلتِ الواوُ فقد قُصِد مَعْنيانِ** كلاهما مُنافٍ للرسالة عندهم: التَّسحِيرُ والبَشَريَّة،

قولُه: (**أن لا يُغصَبَ عليه مالكُه**)، قال نورُ الدِّين الحكيمُ: هذا الاستعمالُ غيرُ مُوافِقٍ لِـما ذَكَرَهُ في «المفصّل»[1] في قولِه: غَصَبْتُ عليه الضَّيْعةَ.

منَ «الصِّحاح». الغَصْبُ: أخْذُ الشيءِ حُكماً ظُلماً، تقولُ: غصَبْتُهُ منه، وغصَبْتُه عليه. فما في «المفصّل» هُو الصّحيحُ الـمُعَوّلُ عليه، والعُذرُ في هذا الاستعمالِ أنهُ على تقديرِ أنْ لا يَغصِبَ مالكَه حالَ كونِه مُتسلِّطاً عليه شَرْعاً.

قولُه (**وقُرِئ: «الجُبُلّة»**)، قال ابنُ جِنِّي: وهِي قراءةُ الحسَنِ بخلافٍ[2] وأبي حُصَينْ[3].

قولُه: (**الأبُـلّة**)، الجوهري: الأُبُـلّةُ، بالضمّ وتشديدِ اللام: الفِدْرةُ[4] منَ التّمر، أي القطعة، والأُبلّةُ: اسمُ مدينةٍ إلى جنبِ البصرة.

قولُه: (**إذا دخَلتِ الواوُ فقد قُصِدَ معنَيانِ**)، إلى آخِره. فإنْ قلتَ: هذا بيانُ خاصيّةِ

---

(١) انظر: «المُفصَّل» للزمخشري (٢: ٤٩).

(٢) يعني بخلافٍ في الروايةِ عنه.

(٣) «المحتسب» (٢: ١٣٢).

(٤) بالفاء والدال الساكنة، وهي القِطعةُ من الشيء.

وأنَّ الرسولَ لا يجوزُ أن يكون مُسحَّرًا، ولا يجوزُ أن يكون بَشَراً، وإذا تُركت الواوُ فلَمْ يُقصَد إلا معنًى واحد؛ وهو كونُه مُسحَّرًا، ثم قرّر بكونه بشراً مِثْلَهم. فإن قلتَ: «إنْ» المخفَّفة من الثقيلة ولامُها كيف تفرَّقتا على فعل الظنِّ وثاني مفعولَيْه؟ قلتُ: أصلُهما أن يتفرَّقا على المبتدأ والخبر، كقولك: إنْ زيدٌ لَـمُنطلِق، فلمّا كان البابانِ ـ أعني: بابَ «كان» وباب «ظننت» ـ من جنسِ باب المبتدأ والخَبر، فُعل ذلك في البابَيْن، فقيل: إنْ كان زيد لَمُنطلِقاً، وإنْ ظننتُه لَمُنطلِقاً.

التركيبِ، فما بيانُ الأبلغيّةِ واختصاصِ الواوِ بموضعٍ دونَ موضع؟ قلتُ: التركيبُ بدونِ الواوِ في قصّةِ ثمودَ يُفيدُ التوكيدَ والتقرير، والقطعَ بأنهُ بشَرٌ مثلُهم، أي: لا ينبغي أن نؤمِنَ برِسالاتِك إلا بشيءٍ تمتازُ به عنّا؛ ولهذا قالوا: ﴿فَأْتِ بِـَٔايَةٍ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّـٰدِقِينَ﴾، والقومُ أنصَفوا في الطلَب، ولهذا قال: ﴿هَـٰذِهِۦ نَاقَةٌ لَّهَا شِرْبٌ﴾، وأمّا قومُ شُعَيْبٍ عليه السّلامُ فإنّهم أثبَتوا له شيئَيْن: كونَه مُسَحّراً، وكونَه بشَراً مِثلَهم، كلُّ واحدٍ منهما مستقِلٌّ في الـمَنْعِ مِن كونِهِ رسُولاً، يعني: نحن وأنتَ في عَدَمِ صَلاحيّةِ الرِّسالةِ لكونِنا بشَراً سواءٌ، ولكَ المزيدُ علينا في كونِك مُسَحّراً دونَنا، ثُم أكّدوا ذلك بقولِـهم: ﴿وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلْكَـٰذِبِينَ﴾، والظّنُّ بمعنى اليقين؛ ولذلك أدخَلَ «إنّ» واللام. ولـمّا كان هذا الرّدُّ أبلَغَ منَ الأوّلِ ما طلَبوا البُرهانَ كما طلَبوا، حيث قالوا: ﴿فَأْتِ بِـَٔايَةٍ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّـٰدِقِينَ﴾، بل قطَعوا بما يَدُلُّ على اليأسِ مِن إيمانِهم بقولِـهم: ﴿فَأَسْقِطْ عَلَيْنَا كِسَفًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ استهزاءً كما قطَعَ قُرَيشٌ بقولِـهم: ﴿إِن كَانَ هَـٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [الأنفال: ٣٢]، وإلى هذا المعنى رَمَزَ بقولِه: «ولو كان فيهم أدنَى مَيْل إلى التصديق لَما أخطَرُوهُ ببالِـهم»، ثُم بيّنَ اللهُ تعالى استمرارَهم على ما كانوا عليه بقولِه: ﴿فَكَذَّبُوهُ فَأَخَذَهُمْ﴾ أي: استَمرُّوا على ذلك وكذّبوه تكذيبا غِبَّ تكذيب، هذا معنى الفاءِ والتكريرِ في ﴿فَكَذَّبُوهُ﴾، واتّصلَ بذلك عذابُ يوم الظُّلّة.

انظُرْ أيُّها المتأمِّلُ في إعجازِ التنزيل ومواقع هذه الحروفِ الثلاثة، أعني: الواوَ والفاءَيْن، لئلّا تَغفُلَ عن موقع كلِّ حرف، فتكونَ أهلاً لأن تخوضَ فيه، والحمدُ لله الذي هَدانا لهذا وما كنّا لنهتديَ لولا أنْ هدانا الله.

[﴿ فَأَسْقِطْ عَلَيْنَا كِسَفًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴾ ١٨٧]

قُرِئ: ﴿كِسَفًا﴾ بالسكونِ والحركة، وكلاهما جمع كِسْفة، نحو: قِطَع وسِدْر. وقيل: الكِسْف والكِسْفة، كالرِّيع والرِّيعة؛ وهي القِطْعةُ. وكَسَفَه: قَطَعه. والسَّماء: السَّحابُ، أو المُظِلَّة. وما كان طلبُهم ذلك إلا لتَصميمِهم، كالجُحود والتكذيب، ولو كان فيهم أدنى مَيْلٍ إلى التصديق لـمَا أخطَرُوه ببالهم فضلاً أن يَطلُبوه. والمعنى: إنْ كنتَ صادقاً أنك نبيٌّ، فادعُ اللّـهَ أن يُسقِط علينا كِسفًا من السماء.

[﴿ قَالَ رَبِّيٓ أَعْلَمُ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾ ١٨٨]

﴿رَبِّيٓ أَعْلَمُ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ يريد: أنَّ اللّـهَ أعلمُ بأعمالكم وبما تَستوجِبُون عليها من العِقاب، فإنْ أراد أن يُعاقِبَكم بإسقاط كِسف من السماءِ فَعَل، وإن أراد عِقاباً آخرَ فإليه الحُكْمُ والمَشيئة.

[﴿ فَكَذَّبُوهُ فَأَخَذَهُمْ عَذَابُ يَوْمِ ٱلظُّلَّةِ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ * إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً ۖ وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُم مُّؤْمِنِينَ * وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ ﴾ ١٨٩]

﴿فَأَخَذَهُمْ﴾ اللهُ بنحو ما اقتَرَحُوا من عذابِ الظُّـلَّة إنْ أرادوا بالسَّماء السَّحابَ،

قولُه: (قُرِئ: ﴿كِسَفًا﴾ بالسكونِ والحركة)، بالحركة: حَفْصٌ، والباقونَ: بالسُّكون[1].

قولُه: (﴿فَأَخَذَهُمْ﴾ اللهُ بنحوِ ما اقتَرَحوا مِن عذابِ الظُّلة)، يعني: الظُّلةُ في عذابِ يوم الظُّلَةِ عَيْنُ السماءِ في قولِه: ﴿كِسَفًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ فالسماءُ إن أُريدَ بها السحابُ فأخَذَهمُ اللهُ تعالى بنَحْوِ ما اقتَرحوا وإن أُريدَ به الـمُظلّةُ فقد خالَفَ بهم.

وقلتُ: الـمُخالَفةُ أنسَبُ على أن يُفسّرَ قولُ شُعَيْبٍ عليه السّلامُ على غيرِ ما فَسّرَه المصنِّفُ بأنْ يُجعَلَ مِن بابِ الأُسلوبِ الحكيم؛ فإنّهم حينَ طلَبوا إسقاطَ الكِسَفِ منَ السماءِ

---

(١) انظر: «حجّة القراءات» ص٥٢٠.

وإن أرادوا المُظِلَّة فقد خالفَ بهم عن مُقترحِهم. يُروى: أنه حَبَسَ عنهم الريحَ سبعاً، **وسلَّط عليهم الوَمَدَ**، فأَخذ بأنفاسِهم لا ينفعُهم ظلٌّ ولا ماءٌ ولا سَرَب، فاضطُرُّوا إلى أن خَرَجُوا إلى البَرِّيَّة فأظلَّتْهم سحابةٌ وَجَدُوا لها بَرداً ونَسيماً، فاجتمعُوا تحتَها، فأَمطرتْ عليهم ناراً فاحترَقُوا. ورُوي: أنَّ شُعيباً بُعث إلى أُمَّتَيْن: أصحابِ مَدْيَن، وأصحابِ الأَيكة، **فأُهلِكَتْ مدينُ بصيحةِ جبريل**، وأصحابُ الأيكة بعذابِ يوم الظُّلَّة. فإن قلتَ: **كيف كُرِّر في هذه السورةِ** في أوّلِ كل قصةٍ وآخرها ما كُرِّر؟ قلتُ: كلُّ قصّة منها كتنزيلٍ برأسه، وفيها مِنَ الاعتبار مثلُ ما في غيرها، فكانت **كلُّ واحدة منها تُدلي بحقٍّ** في أن تُفتتَحَ بما افتُتِحَتْ به صاحبتُها، وأن تُختتَمَ بها اختُتِمَتْ

عِناداً وجُحوداً، قال: ربِّي أعلمُ بعمَلِكم وبما تَستحقُّونَه منَ العذاب؛ فإنهُ فوقَ ما تَطلُبونَه؛ ولذلك عاقَبَهم بحَبْسِ الرِّيح، وتَسليطِ الوعد، ثُم أمطَرَت عليهم ناراً فاحتَرقوا كما قال[1].

قولُه: (**وسَلّطَ عليهمُ الوَمَدَ**)، **الجوهري**: الوَمَدُ والوَمَدةُ بالتحريك: شِدّةُ حَرِّ اللّيل.

قولُه: (**فأُهلِكَتْ مَدْيَنُ بصَيْحةِ جبريلَ عليه السّلامُ**)، قالوا: الصّوابُ: برَجْفةِ الأرض، لقولِه تعالى: ﴿فَأَخَذَتْهُمُ ٱلرَّجْفَةُ﴾ [الأعراف: ٩١]، والصّيْحةُ كانت لقوم صَالح عليه السّلامُ، لقولِه تعالى: ﴿فَأَخَذَتْهُمُ ٱلصَّيْحَةُ﴾ [المؤمنون: ٤١]، وفيه نظر، لما ورد في سورة الأعراف في حق قوم صالح وشعيب: الرجفة، وفي سورة هود في حقهما: الصيحة[2].

قولُه: (**كيف كرّرَ في هذه السُّورة**)، يعني قولَه: ﴿إِنِّي لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ * فَاتَّقُوا ٱللَّهَ وَأَطِيعُونِ * وَمَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ﴾ وفي آخِرها: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُم مُّؤْمِنِينَ * وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ﴾.

قولُه: (**كلُّ واحدةٍ منها تُدلي بحقّ**)، **الأساس**: ومنَ المَجازِ: أَدْلَى بحقِّه وحُجّتِه: أحضَرَها، وأدْلَى بمالِ فلانٍ إلى الحُكّام: رَفَعَه.

---

(١) من قوله: «وقلت: المخالفة» إلى هنا، سقط من (ط).

(٢) من قوله: «وفيه نظر» إلى هنا، أثبته من (ط)، وسقط من (ح) و(ف).

به، ولأنَّ في التكريرِ تقريراً للمَعاني في الأنفُس، وتثبيتاً لها في الصُّدور، ألا ترى أنه لا طريقَ إلى تحفُّظ العلوم إلا تَردِيدُ ما يرادُ تحفُّظُه منها، وكلَّما زاد ترديدُه كان أمكنَ له في القلب وأرسخَ في الفهم وأثبتَ للذِّكر وأبعدَ في النسيان؟ ولأنَّ هذه القِصصَ طُرِقتْ بها آذانٌ وُقـرٌ عن الإنصاتِ للحق، وقلوبٌ غُلف عن تدبُّره، فكُوثِرَتْ بالوعظ والتذكير، ورُوجِعتْ بالترديدِ والتكرير لعلَّ ذلك يفتحُ أُذناً، أو يفتق ذِهناً، أو يَصقُلُ

قولُه: (أو يَفْتِقُ ذِهْناً)، مِن فَتْقِ الفجرِ: انشقاقِه، لعلّه أَخذَهُ مِن قولِه تعالى: ﴿كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَٰهُمَا﴾ [الأنبياء: ٣٠]، أو منَ الفَتْقِ الذي هُو بمعنى الافتضاض تشبيهاً للنكاح بالأبكار[(١)].

ذكَرَ مِن فوائدِ التكريرِ وعَدّها خِصالاً ثلاثاً، أولاها: أنّ الفائدةَ راجعةٌ إلى القَصَص وأنّ كلّ واحدةٍ منها كافيةٌ في الاعتبارِ مَزْجَرةٌ للزاجِرين.

وثانيتُها: الدِّلالةُ على أنّ التكريرَ في نفسِه مفيدٌ ومؤثِّرٌ في نفْسِه وبه تحصُلُ الـمَلَكاتُ.

وثالثتُها: أنّ الفائدةَ راجعةٌ إلى المخاطَبينَ ومُؤْذِنةٌ بأنّهم منَ المصمِّمينَ الذين لا تنجَعُ فيهمُ الـمَواعظُ مرّةً أو مرّتَيْن، وهذا الوجهُ هُو المقصُودُ في الإيرادِ في هذه السُّورة؛ لأنّ السُّورةَ مِن مُفتتَحِها إلى مُختتَمِها مشحونةٌ بذِكْرِ المُعانِدينَ مِن قوم رسُولِ الله ﷺ، وذِكْرُ القَصَص لوعيدِهم وتسليةً لقلبِ حبيبِه صَلَواتُ الله وسَلامُه عليه، ومعَ ذلك لا يُنافي اعتبارَ الفائدَتيْنِ الأخيرتَيْن، ومِن ثَمّ وصَلَ قولَه: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ﴾ بقولِه تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ * نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ * عَلَىٰ قَلْبِكَ﴾ أي: حَفَّظَكَهُ وأثْبَتَهُ في قلبِك إثباتَ ما لا يُنسَى حتّى اتّصلَ بقولِه: ﴿أَوَلَمْ يَكُن لَّهُمْ ءَايَةً أَن يَعْلَمَهُۥ عُلَمَٰٓؤُا۟ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ بياناً لعِنادِهم، وتقريراً بأنّ كلاً منَ القَصَص مستقِلّة. قال القاضي: ﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ تقريرٌ لحقيقةِ تلك القَصَص، وتنبيهٌ على إعجازِ القرآنِ ونُبوّةِ محمدٍ ﷺ، فإنّ الإخبارَ عنها ممّن لم يتعلّمْها لا يكونُ إلا وَحْياً منَ الله تعالى[(٢)].

---

(١) في (ح) و(ف): «بالإنكار» بالنون، وفي (ط): «تشبيهاً للنكات بالأفكار»، والجادّةُ ما أثبتناه.
(٢) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٥٢).

عَقْلاً طالَ عهدُه بالصَّقل، أو يَجْلُو فَهمًا قد غطَّى عليه تراكُمُ الصَّدأ.

[﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ * نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ * عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ * بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ * وَإِنَّهُۥ لَفِى زُبُرِ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ ١٩٢ - ١٩٦]

﴿وَإِنَّهُۥ﴾: وإنَّ هذا التنزيلَ، يعني: ما نُزِّلَ من هذه القِصَصِ والآيات. والمراد بالتنزيل: المُنزَّل. والباءُ في ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ﴾ و(نَزَّلَ به الرُّوحَ) **على القراءتَيْن للتَّعدية. ومعنى (نَزَّلَ بِهِ الرُّوحَ): جَعل اللهُ الرُّوحَ نازلاً به** ﴿عَلَىٰ قَلْبِكَ﴾ أي: حفَّظَكَه وفهَّمَك إيّاه، وأثبتَه في قلبِك إثباتَ ما لا يُنسى، كقوله تعالى: ﴿سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰٓ﴾ [الأعلى: ٦]. ﴿بِلِسَانٍ﴾ إمّا أنْ يتعلَّق بـ﴿ٱلْمُنذِرِينَ﴾، فيكون المعنى: لتكونَ مِنَ الذين أَنذَروا بهذا اللسان، وهم خمسة: هـودٌ، وصالح، وشُعيب، وإسماعيلُ، ومحمَّدٌ عليهم السلام.

قولُه: (**على القراءتَيْن للتَّعدية**)، ابنُ عامرٍ وأبو بكرٍ وحمزةُ والكسائيُّ: «نَزَّلَ به» بتشديدِ الزّاي «الرُّوحَ الأَمِينَ» بنَصْبِهما(١)، والباقونَ: بتخفيفِ الزّاي والرّفع للاسمَيْنْ.

قولُه: (**ومعنى «نَزَّلَ به الرُّوحَ»: جَعَلَ اللهُ تعالى الرُّوحَ نازِلاً به** ﴿عَلَىٰ قَلْبِكَ﴾)، هذا بيانُ اتّصالِ ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ﴾ بقولِه: ﴿لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ وكيفيّةِ التنزيل مِن ربِّ العالَمين، يعني: كان ذلك التنزيلُ بواسطةِ مَلَكٍ مُقرَّبٍ مُطاع عندَ ذي العَرْش مَكِين، وفيه رَمْزٌ إلى قولِه بعدَ ذلك: ﴿وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ ٱلشَّيَٰطِينُ * وَمَا يَنۢبَغِى لَهُمْ وَمَا يَسْتَطِيعُونَ﴾، ثُم في تَعلُّقِ ﴿بِلِسَانٍ﴾ بقولِه: ﴿نَزَلَ﴾ تتميمٌ لهذا المعنى؛ ومِن ثَمّ قال: «وفي هذا الوجهِ أنّ تنزيلَه بالعربيّة...تنزيلٌ لهُ على قلبِك»، وفي اختلافِ مجيء ﴿لِسَانٍ﴾ منَ التنكيرِ في التنزيل، والتعريفِ في التفسيرِ، حيث قال: «المعنى: نَزّله باللِّسانِ العربيِّ» الإشارةُ إلى أنّ الأصلَ التعريفُ فيه؛ وأنهُ للعَهْد، وأُوثِرَ التنكيرُ في التنزيل؛ ليُؤْذِنَ بالتعظيم والتفخيم.

---

(١) وحُجَّتُهم أن ذلك أتى عَقيبَ الخبرِ عن تنزيل القرآن وهو قولُه: ﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ والتنزيل مصدر «نَزَّلَ» بالتشديد. فكأن قوله: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ﴾ كان مردوداً على ما تقدّمَه من ذِكْرِ الله تعالى ليكون آخِرُ الكلامِ منظوماً على لفظِ أولهِ إذْ كان على سياقه. انتهى بحروفه من «حجّةِ القراءات» ص٥٢١.

وإمّا أن يتعلّق بـ﴿نَزَلَ﴾، فيكونَ المعنى: نزَّله باللسان العربيِّ؛ لتُنذِرَ به؛ لأنه لو نزَّله باللِّسان الأعجميِّ، لتجافَوْا عنه أصلاً، ولَقالوا: ما نصنع بما لا نَفهمُه، فيتعذَّرُ الإنذارُ به. وفي هذا الوجه: أنَّ تنزيلَه بالعربيَّة التي هي لسانُكَ ولسانُ قومك تنزيلٌ له على قلبك؛ لأنك تَفهمُه وتُفهِّمُه قومَك، ولو كان أعجميًّا لكان نازلًا على سَمْعِك دونَ قلبك؛ لأنك تَسمعُ أجراسَ حُروفٍ لا تَفهم معانيَها ولا تَعِيها، وقد يكونُ الرَّجل عارفاً بعدَّة لُغات، فإذا كُلِّم بلُغته التي لُقِّنها أولاً ونشأَ عليها وتطبَّع بها، لم يكن قلبُه إلا إلى مَعاني الكلامِ يَتلقَّاها بقَلْبه ولا يكاد يَفطنُ للألفاظ كيف جرَت، وإن كُلِّم بغير تلك اللُّغة وإنْ كانَ ماهراً بمعرفتها، كانَ نظرُه أولاً في ألفاظها ثُمَّ في مَعانيها، فهذا تقريرُ أنه نَزَلَ على قلبِه لنُزولِه بلسانٍ عربيٍّ مُبين. ﴿وَإِنَّهُۥ﴾: وإنَّ القرآنَ، يعني: ذكْرَه مُثبَتٌ في سائرِ الكُتب السماويّة. وقيل: إنَّ معانِيَه فيها، وبه يُحتَجُّ لأبي حَنيفة رحمه الله

قولُه: (وقيل: إنّ معانيَه فيها)، وفيه إشعارٌ بأنّ الوَجْهَ هُو الأوّلُ؛ لأنّ المقصُودَ في الإيرادِ إثباتُ النُبوّة، وتقريعُ الـمُكذِّبينَ على أنّ القرآنَ المجيدَ نازلٌ مِن عندِ الله نَزَلَ به الرُّوحُ الأمينُ، وأنهُ ليس مِن قَبيلِ إلقاءِ الجِنِّ: ﴿وَمَا يَنۢبَغِي لَهُمۡ وَمَا يَسۡتَطِيعُونَ﴾، وفي قولِه: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ﴾ إيماءٌ إلى بيانِ إعجازِه، وأنهُ بنفسِه دليلٌ بيِّنٌ على حقيقتِه، ومعَ ذلك أنهُ مذكورٌ في كتُبِ الأوّلينَ، ومُبشّرٌ على لسانِ الأقدمين، ويؤيِّدُه قولُه تعالى: ﴿أَوَلَمۡ يَكُن لَّهُمۡ ءَايَةً أَن يَعۡلَمَهُۥ عُلَمَٰٓؤُاْ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ والضّميرُ في ﴿يَعۡلَمَهُۥ﴾ راجعٌ إلى القرآن، ولذلك قال: ﴿وَإِذَا يُتۡلَىٰ عَلَيۡهِمۡ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِهِۦٓ إِنَّهُ ٱلۡحَقُّ﴾ [القصص: ٥٣]. ولقد أنصفَ المصنِّفُ مِن نفسِه في الفُروع في هذا المقام وفي كثيرٍ ممّا يُحاكيه، ليْتَه ما بالَغَ في الأصُولِ، تَجاوَزَ اللهُ تعالى عنه.

وقال صاحبُ «التقريب»: وفي الاحتجاج نَظرٌ؛ لأنهُ على حَذْفِ المضاف، وهُو المعاني، لا على تسميتِها قُرآناً. ولِناصرِ القولِ الثاني أن يقولَ: إنّ الضّميرَ في قولِه تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ هُو هذا بعَيْنِه؛ كُرِّر لإناطةِ معنًى آخَرَ به، وهُو بمعنى اسم الإشارة، والمشارُ إليه ما سَبَقَ منَ القَصَصِ والآيات، يَدُلُّ عليه قولُه: ﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ﴾، يعني: ما نَزَل مِن هذه القَصَصِ والآياتِ، فيكونُ المعنى: إنّ هذا المذكورَ مُنَزَّلٌ عليك بلسانٍ عربيٍّ مبِين ومعانيهِ

في جَوازِ القراءة بالفارسيّة في الصَّلاة على أنَّ القرآنَ قرآنٌ إذا تُرجم بغيرِ العربيّة، حيثُ قيل: ﴿وَإِنَّهُۥ لَفِى زُبُرِ ٱلْأَوَّلِينَ﴾؛ لكون مَعانيه فيها. وقيل: الضَّميرُ لرسول الله ﷺ، وكذلك في ﴿أَن يَعْلَمَهُۥ﴾ [الشعراء: ١٩٧]، وليس بواضح.

[﴿أَوَلَمْ يَكُن لَّهُمْ ءَايَةً أَن يَعْلَمَهُۥ عُلَمَـٰٓؤُا۟ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ ١٩٧]

وقُرئ: ﴿يَكُن﴾ بالتذكير، و﴿ءَايَةً﴾ بالنصب على أنها خَبرُه، و ﴿أَن يَعْلَمَهُۥ﴾ هو الاسم. وقرئ: (تكن) بالتأنيث، وجُعلت (ءايَةٌ) اسمًا، و﴿أَن يَعْلَمَهُۥ﴾ خَبراً، وليست كالأُولى؛ لوقوع النكرةِ اسماً والمعرفةِ خبراً، **وقد خُرِّج لها وجهٌ** آخر؛ ليُتخلَّصَ من ذلك، فقيل: في ﴿يَكُن﴾ ضميرُ القصّة، و(آيةٌ أن يَعْلَمَهُ) جملةٌ واقعة موقعَ الخبر. ويجوزُ على هذا أن يكون (لهم آيةٌ) هي جُملةَ الشأن، و(أن يَعْلَمَهُ) بدلاً عن (آيةٌ). **ويجوزُ مع نصبِ «الآية» تأنيثُ (تكُنْ)**، كقوله: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا۟﴾ [الأنعام: ٢٣] ومنه بيتُ لَبيد:

مُنزّلٌ في سائرِ الكُتب؛ ولذلك يُصَدِّقُه علماءُ بني إسرائيلَ، حيث وجَدوه مُوافقاً لِـما في كتُبِهم. وعلى هذا سائرُ المعاني مِن إثباتِ التوحيد، وتأسيسِ الأحكام، والحثِّ على مكارم الأخلاق. وأمّا الاحتجاجُ به على جَوازِ القراءةِ بالفارسيّةِ فمُشكِلٌ. واللهُ تعالى أعلم.

قولُه: (وقُرِئَ: ﴿يَكُن﴾ بالتذكير)، قرأَ ابنُ عامرٍ بالتاءِ الفَوْقانيّة، و«آيـةٌ» بالرَّفْع، والباقون: بالياءِ والنَّصب.

قولُه: (وقد خُرِّجَ لها وَجْهٌ)، في «المطلع»: قال أبو عليٍّ الفارسيُّ: إذا اجتمَعَ في بابِ كان معرفةٌ ونكِرة، فالذي يُجعَلُ الاسمُ منهُما المعرفةُ كما في المبتدأِ والخبر، وقد يجيءُ على قلبه في الشِّعرِ إذا اضطُرّ إليه، ولا يجوزُ في التنزيلِ، ووَجْهُه أنّ في ﴿يَكُن﴾ ضميرُ القصّة، و«آيةٌ»: خبرُ مبتدأٍ متقدِّم عليه، فالجُملةُ في موضع نَصْب، كما تقولُ: كان زَيْدٌ مُنطلِقٌ، على معنى: كان الأمرُ هذا.

قولُه: (ويجوزُ معَ نصبِ «الآيةِ» تأنيثُ «تكُنْ»)، لأنّ المرادَ بالعِلم الآيةُ، كقولهم: مَن كانت أُمَّك، قال: وإنّما أُنـثَ لوقوع الخبرِ مؤنّثاً.

فمَضَى وقَدَّمَها وكانَتْ عـادةً ... مِنهُ إذا هِـيَ عَرَّدَتْ إقدامُها

وقُرِئ: (تَعلمه) بالتاء. وعُلماءُ بني إسرائيل: عبدُ الله بن سلام وغيرُه، قال اللهُ تعالى: ﴿وَإِذَا يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِهِۦٓ إِنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّنَآ إِنَّا كُنَّا مِن قَبْلِهِۦ مُسْلِمِينَ﴾ [القصص: ٥٣]. فإن قلتَ: كيف خُطَّ في المُصحَف ﴿عُلَمَٰٓؤُاْ﴾ بواوٍ قبل الألِف؟ قلتُ: خُطَّ على لُغةِ مَن يُميل الألِفَ إلى الواو، وعلى هذه اللغة كُتِبتَ الصَّلٰوة والزكٰوة والرِّبٰوا.

﴿وَلَوْ نَزَّلْنَٰهُ عَلَىٰ بَعْضِ ٱلْأَعْجَمِينَ * فَقَرَأَهُۥ عَلَيْهِم مَّا كَانُواْ بِهِۦ مُؤْمِنِينَ * كَذَٰلِكَ سَلَكْنَٰهُ فِى قُلُوبِ ٱلْمُجْرِمِينَ * لَا يُؤْمِنُونَ بِهِۦ حَتَّىٰ يَرَوُاْ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ * فَيَأْتِيَهُم بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ * فَيَقُولُواْ هَلْ نَحْنُ مُنظَرُونَ * أَفَبِعَذَابِنَا يَسْتَعْجِلُونَ * أَفَرَءَيْتَ إِن مَّتَّعْنَٰهُمْ سِنِينَ * ثُمَّ جَآءَهُم مَّا كَانُواْ يُوعَدُونَ * مَآ أَغْنَىٰ عَنْهُم مَّا كَانُواْ يُمَتَّعُونَ﴾ [١٩٨ - ٢٠٧]

الأَعجمُ: الذي لا يُفصح وفي لسانه عُجْمة واستِعْجام. والأعجميُّ مِثْلُه، إلا أنَّ فيه لزيادة ياءِ النِّسبة زيادةَ تأكيد. وقرأ الحسن: (الأعجميِّين). ولـمّا كانَ مَن يتكلَّم

قوله: (فمضَى وقَدّمها)، البيت[1]، يصِفُ الحمارَ والأَتان.

وعَرّدت: تَأخّرتْ وجَبُنَتْ، والتعريدُ: التأخيرُ والجُبْن، وقيل: الإقدامُ بمعنى التقدِمةِ؛ ولذلك أَنّثَ فعلَها، وقيل: لاكتسابِه التأنيثَ منَ المضافِ إليه. والاستشهادُ في تأنيثِ الفعل لتأنيثِ الخبر، وإن كان الاسمُ، أي: إقدامُها، مُذَكّراً، والضميرُ في إقدامِها للأَتـان. يقولُ: مضَى العَيْرُ نحوَ الماءِ وقَدّمَ الأَتانَ لئلّا يتأَخّر، وكانت إقدامُ الأَتانِ عادةً منَ العَيْرِ إذا هِي تأخّرتْ عنِ الجُبْن.

قولُه: (وقَرأَ الحسَنُ: الأعجميِّين)، قال: ابنُ جِنِّي: هذه القراءةُ عُذرٌ في القراءةِ المُجتمَع عليها، وتفسيرٌ للغَرَضِ فيها، وذلك أنّ ما كان منَ الصِّفاتِ على أفعَلَ وأنثاه فُعْلاءُ لا يُجمَعُ بالواوِ والنُّون عَجْماء، ولكنّ سببه أنه يُريدُ الأعجمِين، ثُم حَذَفَ ياءَ النَّسَب، وجعَلَ جَمْعَها

---

(١) من معلقته المشهورة. انظر «شرح المعلّقات العشر» للتبريزي ص٢٢٣، وانظر «ديوانه» ص١٠١.

بلسان غيرِ لسانهم لا يَفقَهون كلامَه، قالوا له: أَعجمُ وأعجميٌّ، شبَّهوه بمَن لا يُفصح ولا يُبين، وقالوا لكلِّ ذي صوتٍ من البهائم والطيور وغيرِها: أعجمُ، قال حُميد:

ولا عَرَبِيًّا شاقَهُ صوتُ أعْجَما

﴿سَلَكۡنَٰهُ﴾: أدخَلْناه ومكنَّاه. **والمعنى: إنَّا أنزَلْنا هذا القرآنَ على رَجلٍ عربيٍّ**

بالواوِ والنون دَليلاً عليها، وأَمارةً لإرادتِها كما جُعِلت صحّةُ الواوِ في عَوَاوِر أَمارةً لإرادةِ الياءِ في عَواوير[1].

قولُه: (**ولا عربيّاً شاقَهُ صوتُ أعجَما**)، قبلَه:

وما هاجَ هذا الشّــوقَ إلا حمامةٌ	دعَتْ ســاقَ حُرٍّ تَرْحَــةً وترنُّما
تغنّت على غُصنٍ عشاءً فلم تَدَعْ	لنــائحةٍ فـي نَـوْحِــها مُتندِّما
عَجِبْــتُ لها أنّى يكــونُ غناؤها	فصيحــاً ولم تَفْغَــرْ بمنطقِها فما
ولم أرَ مِثلي شــاقَه صــوتُ مِثلِها	ولا عربيّا شاقَه صوتُ أعجَما[2]

يصِفُ صوتَ قُمْريّ. ساقُ حُرّ: ذَكَرُ القَماري. متندِّماً: لائماً. فَغَرفاهُ: أي فتحه، ويقالُ لكلِّ صوتٍ منَ البهائم والطُّيور: أعجم.

قوله: (**والمعنى: إنّا أنْزلنا هذا القرآنَ**)، بيانٌ لنَظْم قولِه: ﴿كَذَٰلِكَ سَلَكۡنَٰهُ﴾ بالمعاني السابقة، فقولُه: «إنّا أنزَلْنا هذا القرآنَ على رجُلٍ عربيٍّ بلسانٍ عربيٍّ مُبين» إشارةٌ إلى قولِه تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ * نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلۡأَمِينُ * عَلَىٰ قَلۡبِكَ﴾. وقولُه: «وإنهُ مُعجِزٌ لا يُعارَضُ بكلامِ مِثلِه» إشارةٌ إلى قولِه: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيّٖ مُّبِينٖ﴾. وقولُه: «وانضمّ إلى ذلك اتّفاقُ علماءِ أهلِ الكتُبِ المنزَلةِ قبلَه» إشارةٌ إلى قولِه تعالى: ﴿أَوَلَمۡ يَكُن لَّهُمۡ ءَايَةً أَن يَعۡلَمَهُۥ عُلَمَٰٓؤُاْ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾. وقولُه: «ولو نزّلناهُ على بعضِ الأعاجم» إلى آخرِه، إشارةٌ إلى الآيةِ الأخيرة، هذا، وإنّ ظاهرَ قولِه:

---

(١) «المحتسب» (٢: ١٣٢).

(٢) الأبيات لحميْد بن ثورٍ الهلاليِّ في «ديوانه» ص٢٤-٢٧. وذكر المبرِّدُ في «الكامل» (٢: ١٠٢٨) أبياتاً جياداً منها.

بلسانٍ عربيٍّ مُبين، فسمعوا به وفَهِموه وعَرَفُوا فصاحتَه وأنه مُعجِز لا يُعارَض بكلام مثلِه، وانضمَّ إلى ذلك اتفاقُ عُلماءِ أهل الكُتب المُنْزلة قبْلَه على أنَّ البشارةَ بإنزاله **وتَحْلِيةَ المُنْـزَل** عليه وصِفتَه في كُتبهم، وقد تضمَّنتْ معانِيَه وقِصصَه، وصحَّ بذلك أنها مِن عندِ الله، وليست بأساطيرَ كما زَعموا، فلَمْ يؤمِنوا به وجَحَدُوه، وسمَّوه شِعراً تارة، وسِحراً أُخرى، وقالوا: هو مِن تلفيقِ محمّدٍ وافترائه. ﴿وَلَوْ نَزَّلْنَٰهُ عَلَىٰ بَعْضِ﴾ الأعاجم الذي لا يُحسن العربيَّة، فضلاً أن يَقدِرَ على نَظْمِ مِثْله ﴿فَقَرَأَهُۥ عَلَيْهِم﴾ هكذا فَصيحاً مُعجِزاً مُتحدًّى به، لَكَفرُوا به كما كَفروا، ولَـتَمحَّلوا لجُحودِهم عُذراً، ولسمَّوه سِحراً. ثم قال: ﴿كَذَٰلِكَ سَلَكْنَٰهُ﴾ أي: مثلَ هذا السَّلْكِ سَلَكْناه في قلوبهم، وهكذا مكنَّاه وقرَّرناه فيها، وعلى مثلِ هذه الحال وهذه الصِّفةِ من الكُفر به والتكذيب له وَضَعْناه فيها، فكيفما فُعِلَ بهم وصُنع وعلى أيِّ وجهٍ دُبِّر أمْرُهم، فلا سبيلَ إلى أن يتغيَّروا عمّا هم عليه مِن جُحودِه وإنكارِه، كما قال: ﴿وَلَوْ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ كِتَٰبًا فِى قِرْطَاسٍ فَلَمَسُوهُ بِأَيْدِيهِمْ لَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ [الأنعام: ٧]. ....

«مثلَ ذلك السّلكِ سَلَكْناهُ في قلوبهم»، وقولِه: «لا يؤمنون به» موضِّحٌ لقولِه: ﴿سَلَكْنَٰهُ فِى قُلُوبِ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾ مُشعِرٌ بأنّ المشارَ إليه هو قولُه: ﴿سَلَكْنَٰهُ﴾، حيث جعلَه صفةَ مصدرٍ محذوف، وجعَلَ ﴿لَا يُؤْمِنُونَ بِهِۦ﴾ بياناً له، ولو جعَلَ ﴿كَذَٰلِكَ﴾ مبتدأً، و﴿سَلَكْنَٰهُ﴾ الخبرَ ليكونَ المشارُ إليه ما تضَمّنَ معنى الآياتِ السابقة مِن مُفتَتَح السُّورة، وهُو ما ذَكَرَه: «وليست بأساطيرَ كما زَعَموا، فلم يؤمنوا به وجَحَدوه وسَمّوهُ شِعراً»، إلى قوله: «لَكَفروا به كما كَفَروا، ولتَمَحّلوا لجُحودِهم» إلى آخِرِه. وكان قولُه: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ بِهِۦ﴾ استئنافاً لبيانِ موجَبِ ذلك السّلكِ على مذهبِ أهلِ السُّنّة، لجاء[1] النّظمُ غيرَ متعسِّف. قال القاضي في سُورةِ الحِجْر: وفيه دليلٌ على أنهُ تعالى يوجِدُ الباطلَ في قلوبهم[2].

قولُه: (**وتَحْلِية المُنزَل**)، يقال: حَلّيتُ الرجُلَ تَحلِيةً: وَصَفْتُ حِليَته.

(١) قولُه: «لجاء النَّظْمُ» متعلّق بقوله: «ولو جعل» وقد طال الفَصْلُ بينهما.

(٢) «أنوار التنزيل» (٣: ٣٦٣).

فإن قلتَ: **كيف أَسنَدَ السَّلْكَ بصِفةِ التكذيب إلى ذاته؟** قلتُ: أراد به الدلالةَ على تمكُّنه مُكذَّباً في قلوبهم أشدَّ التمكُّن، وأثبَتَه فجعَلَه بمنزلةِ أمْرٍ قد جُبِلوا عليه وفُطِروا. ألا ترى إلى قولهم: هو مجبولٌ على الشحِّ؟ يريدون: تمكَّن الشحُّ فيه؛ لأنَّ الأمورَ الخِلْقيّة أثبتُ من العارِضة، والدليلُ عليه: أنه أَسنَدَ تَرْكَ الإيمانِ به إليهم على عَقِبه؛ وهو قوله: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ بِهِۦ﴾. فإن قلتَ: ما موقعُ ﴿لَا يُؤْمِنُونَ بِهِۦ﴾ مِن قوله: ﴿سَلَكْنَٰهُ فِى قُلُوبِ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾؟ قلتُ: موقعُه منه موقع الْمُوضِح والْمُلخِّص؛ لأنه مَسُوقٌ لثباته مُكذَّباً مجحُوداً في قلوبهم، فأُتبِعَ ما يقرِّرُ هذا المعنى مِن أنهم لا يَزالون على التكذيبِ به وجُحوده حتى يُعايِنُوا الوَعيد. ويجوزُ أن يكون حالاً، أي: سَلَكْناه فيها غيرَ مؤمَنٍ به. وقرأ الحسن: (فتأتِيَهم) بالتاء، يعني: الساعة، و(بَغَتةً) بالتحريك. وفي حرفِ أُبَيٍّ: (ويَرَوْه بَغْتةً). فإن قلتَ: ما معنى التعقيب في قوله: ﴿فَيَأْتِيَهُم بَغْتَةً﴾ ﴿فَيَقُولُوا۟﴾؟ قلتُ: ليس المعنى تَرادُفَ رؤيةِ العذاب ومفاجأته وسؤالِ النَّظِرةِ فيه في الوجود، وإنما المعنى ترتُّـبُها في الشِّدّة، كأنه قيل: لا يُؤمِنون بالقرآن حتى تكونَ رؤيتُهم للعذاب فما هو أشدُّ منها؛ وهو لُحوقُه بهم مفاجأةً، فما هو أشدُّ منه؛ وهو سؤالُهم النَّظِرة. ومثالُ ذلك: أن تقولَ لمن تَعِظُه: إن أسأتَ مَقَتَك الصالحون فمَقَتَك اللهُ، فإنك لا تقصدُ بهذا الترتيب أنَّ مَقْتَ اللّـهِ يوجد عَقِيبَ مقتِ الصالحين، وإنما قصدُك إلى ترتيب

قولُه: (**كيف أسنَدَ السّلْكَ بصفةِ التكذيبِ إلى ذاتِه؟**)، يعني: إذا رجَعَ الضّميرُ مِن قولِه: ﴿سَلَكْنَٰهُ﴾ إلى الْمُنزَل، كان معناهُ ما قال: «وعلى مِثل هذه الحالِ، وهذه الصِّفةِ وَضْعناهُ فيها»، فكيف يجوزُ إسنادُه إلى الله تعالى؟ وأجابَ: أنهُ أُريدَ بالإسنادِ إلى الله تعالى الدِّلالةُ على تمكُّنِ الـمُنزَلِ في قلوبهم حالَ كونِه مُكذّباً به على سَبيل الكناية، فقولُه: «مُكذّباً»: حالٌ مؤكِّدةٌ منَ الضّمير في «تمكّنه»، كقولِه تعالى: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ﴾ [الأحقاف: ٧]، وقيل: حالٌ مقدّرةٌ، وفي «المطلع»: الضّميرُ في سَلَكْناهُ للشِّركِ والتكذيب، قال ابنُ عبّاس والحَسنُ وغيرُهما: سَلَكْنا الشِّركَ والتكذيبَ في قلوبِ مُشركي مكّة(١).

(١) ذكره البغويُّ في «معالم التنزيل» (٦: ١٢٩).

شِدَّة الأمرِ على المُسيء، وأنه يحصلُ له بسَببِ الإساءة مقتُ الصالحين، فما هو أشدُّ من مقتِهم؛ وهو مَقْتُ الله، وترى «ثمَّ» يقَعُ في هذا الأُسلوبِ فيحلُّ مَوقعُه. ﴿أَفَبِعَذَابِنَا يَسْتَعْجِلُونَ﴾ تبكيتٌ لهم بإنكارٍ وتهكُّم، ومعناه: كيف يَستعجِلُ العذابَ مَن هو مُعرَّض لعذابٍ يَسأل فيه مِن جنسٍ ما هو فيه اليومَ مِنَ النَّظِرة والإمهال طرفةَ عينٍ فلا يُجابُ إليها؟! ويحتملُ أن يكونَ هذا حكايةَ توبيخٍ يُوبَّخون به عند استِنظارِهم

قولُه: (وترى)، أي: وأنتَ تَرى لفظةَ «ثُم»، يريدُ أنّ «ثُمّ» إذا وَقعَتْ فيما لم يَصحّ فيه معنى ما وُضِعتْ لهُ منَ التّراخي في الزّمان، حُمِلتْ على التّراخي في الرُّتبة، ففعل بالفاءَيْنِ هاهنا، أعني في قولِه: ﴿فَيَأْتِيَهُم﴾ وقولِه: ﴿فَيَقُولُواْ﴾ حيثُ لم يَستقيما أنْ يجرِيا على موضوعِهما منَ التعقيبِ ما فعل بـ«ثُمّ» في قولِه تعالى: ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ [البلد: ١٧].

قولُه: (تبكيتٌ لَهم بإنكارٍ وتـهكُّم)، والتبكيتُ مِن بَكَتَهُ بالحُجّة، أي: غلَبه. البَكْتُ: القَطْعُ، و«مِن» في «منَ النّظرة»: بيانُ «ما» في «ما هُو فيه»، ومعنى التبكيتِ: أنهُ لـمّا قيل: ﴿فَيَأْتِيَهُم بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ * فَيَقُولُواْ هَلْ نَحْنُ مُنظَرُونَ﴾ عقّبَ ذلك بقولِه: ﴿أَفَبِعَذَابِنَا يَسْتَعْجِلُونَ﴾ إسكاتاً لهم معَ إنكارٍ وتهكُّم، أي: كيف يَستعجِلونَ ما حالُهُ ما ذُكِر، وهِي أنهُ ما يَأتيهم بَغْتةً، ويَسألونَ عندَ ذلك الإمهالَ فلا يُمهَلون، والعاقلُ لا يَستعجلُ ما فيه دمارُه. وهذا معنى التبكيت؛ لأنهُ كلامٌ جارٍ على العُرْفِ والعادة، والعاقلُ لا يَدفَعُ الكلامَ الـمُنصِفَ[١] ولهذا قال: «مِن جِنس ما هُو [فيه] اليومَ منَ النّظرة».

قولُه: (مُعرّض لعذاب)، أي: منصوبٌ له. الجوهري: وعَرّضتُ فلاناً لكذا، فتَعرّضَ هُو له.

قولُه: (يوبّخُونَ به عندَ استنظارِهم)، أي: يوبّخونَ يومَ القيامة بقولِه تعالى: ﴿أَفَبِعَذَابِنَا يَسْتَعْجِلُونَ﴾ حينَ يَطلُبونَ الإمهالَ بقولِـهم: هل نحن مُنظَرون؟ و﴿يَسْتَعْجِلُونَ﴾ على هذا: مضارعٌ وقَعَ موقعَ الماضي على حكايةِ الحالِ الماضيةِ في الدُّنيا، وكان مِن حقِّ الظاهر: أفبعذابنا استعجَلْتُم؟

---

(١) في (ح) و(ف): «المصنف».

يومئذٍ، و﴿يَسْتَعْجِلُونَ﴾ على هذا الوجه حكايةُ حالٍ ماضية. **ووجهٌ آخر: متَّصلٌ بما بعدَه**؛ وذلك أنَّ استعجالَهم بالعذاب إنما كان لاعتقادِهم أنه غيرُ كائنٍ ولا لاحِقٍ بهم، وأنهم مُمتَّعون بأعمارٍ طوالٍ في سلامةٍ وأمْن، فقال عزَّ وعلا: ﴿أَفَبِعَذَابِنَا يَسْتَعْجِلُونَ﴾ أشَرًا وبطَرًا واستهزاءً واتِّكالًا على الأمَلِ الطويل؟! **ثم قال: هَبْ أنَّ الأمر كما يَعتقِدون** مِن تَمتيعِهم وتَعميرِهم، فإذا لَحِقَهم الوَعيدُ بعدَ ذلك ما ينفعُهم حينئذٍ ما مضى مِن طُولِ أعمارِهم وطِيبِ مَعايشهم. وعن مَيْمُونِ بن مِهْرانَ: أنه لَقِيَ الحسنَ في الطَّواف، وكان يَتمنَّى لقاءه، فقال له: عِظْني، فلم يزِدْه على تلاوة هذه الآية. فقال ميمونٌ: **لقد وَعظتَ فأَبلَغْتَ**. وقُرئ: (يُمْتَعُون) بالتخفيف.

قولُه: (**ووجهٌ آخَرُ: متّصلٌ بما بعدَه**)، يعني بقولِه: ﴿أَفَرَءَيْتَ﴾، ويتِمُّ الكلامُ عندَ قولِه: ﴿نَحْنُ مُنظَرُونَ﴾ ثُم يَبتدئُ مِن قولِه: ﴿أَفَبِعَذَابِنَا﴾ على تأويلِ: أتستَهزِئونَ فتَستعجِلونَ بعذابِنا؟ فالفاءُ في ﴿أَفَبِعَذَابِنَا﴾ عطفٌ على هذا الـمُقدّر، وفي ﴿أَفَرَءَيْتَ﴾ للتسبيب، أي: استهزاؤهم ذلك سببٌ لأنْ يُتعجّبَ منهم ويقالَ لكلِّ سامع: أرأيتَ إنْ متّعناهُم سنينَ، فإذَنْ الهمزةُ في ﴿أَفَرَءَيْتَ﴾: مُقحَمةٌ لمزيدِ الإنكارِ والتّعْجيب وعلى الأوّل الفاءُ في ﴿أَفَرَءَيْتَ﴾: عاطفةٌ، عطَفَتْ ﴿رأيت﴾ على مُقدّر، أي: أُخبِرَ فيَتعجّب؟ والهمزةُ غيرُ مُقحَمةٍ فتكونُ الجملةُ[1] مُستقِلّة.

قولُه: (**ثم قال: هَبْ أنّ الأمرَ كما يَعتقِدون**)، هُو معنى قولِه تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتَ﴾ أي: أخبرني ﴿إِن مَّتَّعْنَٰهُمْ سِنِينَ﴾.

قولُه: (**لقد وَعَظْتَ فأبلَغْتَ**)، يعني: هذه الآيةُ منَ الجَوامع في بابِ الوَعْظ. رَوَينا عن مسلم، عن أنسٍ رضيَ اللهُ عنه، قال: قال رسُولُ الله ﷺ: «يُؤتَى بأنعَم أهلِ الدُّنيا مِن أهلِ النارِ يومَ القيامة، فيُصْبَغُ في النارِ صَبْغةً ثُم يُقال: يا ابنَ آدم، هل رأيتَ خيراً قطّ؟ هل مَرّ بكَ نعيمٌ قَطّ؟ فيقولُ: لا والله يا ربّ، ويُؤتَى بأشدِّ الناسِ بُؤساً في الدُّنيا مِن أهلِ الجنة»[2]، الحديث.

---

(١) في (ط): «الكلمة».

(٢) أخرجه مسلم (٢٨٠٧).

[﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ * ذِكْرَىٰ وَمَا كُنَّا ظَٰلِمِينَ﴾ ٢٠٨-٢٠٩]

﴿مُنذِرُونَ﴾ رُسل يُنذِرونهم ﴿ذِكْرَىٰ﴾ منصوبة بمعنى تَذْكرة؛ إمَّا لأنَّ «أنذَرَ»، و«ذكَّر» مُتقارِبان، فكأنه قيل: مُذكِّرون تذكرةً. وإمَّا لأنها حالٌ من الضميرِ في ﴿مُنذِرُونَ﴾، أي: يُنذِرونهم ذوي تَذكرةٍ. وإمَّا لأنها مفعولٌ له؛ على معنى: أنهم يُنذِرون لأجل الموعظةِ والتذكرة. أو مرفوعةٌ على أنها خبرُ مبتدإٍ محذوف، بمعنى: هذه ذِكرى. والجملةُ اعتراضيَّة. أو صفةٌ بمعنى: مُنذِرون ذَوُو ذكرى. أو جُعِلوا ذكرى؛ **لإمعانهم في التذكرة** وإطْنابِهم فيها. ووجهٌ آخر؛ وهو أن تكون ﴿ذِكْرَىٰ﴾ متعلِّقة بـ﴿أَهْلَكْنَا﴾ مفعولاً له، والمعنى: وما أهلَكْنا من أهلِ قرية ظالمين إلا بعدما ألزَمْناهم الحُجَّةَ بإرسال المُنذِرين إليهم؛ ليكونَ إهلاكُهم **تذكرةً وعِبرة لغيرهم**، فلا يَعصُوا مثلَ عِصيانهم، ﴿وَمَا كُنَّا ظَٰلِمِينَ﴾ فنُهلِكَ قوماً غيرَ ظالمين. **وهذا الوجهُ عليه المعوَّل**. فإن قلتَ: كيف عُزلتِ الواوُ عن الجُملة بعدَ ﴿إِلَّا﴾ ولم تُعزَلْ عنها في قوله: ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾ [الحجر: ٤]؟ قلتُ: الأصلُ عزلُ

قولُه: (**لإمعانِهم في التّذكِرة**)، أي: مبالغتِهم، كقولِك: رجلٌ عَدْلٌ، ويقالُ: أمعَنَ الفَرَسُ: تباعَدَ في عَدْوِه، وأمعَنَ في السّير: أبعَدَ وأسرَعَ.

قولُه: (**تذكِرةً وعِبرةً لغيرِهم**)، **الجوهري**: العِبرةُ: الاسمُ منَ الاعتبار. وعن بعضِهم: العِبرةُ: الحالةُ التي يُعبَرُ بها مِن منزلةِ الجَهلِ إلى مَرْتَبةِ العِلم، ولهذا سُمِّي القياسُ عِبْرة، ومنهُ العبارةُ والعَبْرة.

قولُه: (**وهذا الوجهُ عليه الـمُعَوّلُ**)، أي: الاعتمادُ؛ لأنهُ تعالى لـمّا بيّنَ أنّ أولئك المشركينَ الـمُستهزئينَ لا يؤمنونَ بالكتابِ ولا بالرسُولِ حتّى يرَوْا العذابَ الأليمَ حينَ لا تنفَعُهمُ الآياتُ، أتَى بهذه الآيةِ بياناً لاستحقاقِهمُ العذابَ والاستئصالَ، وأن يُجعَلوا نكالاً وعِبرة لغيرِهم كما جَرَتْ سُنّةُ الله تعالى في الأُمَم السالفةِ والقرونِ الخالية.

الواو؛ لأن الجملةَ صِفة لـ﴿قَرْيَةٍ﴾، **وإذا زِيدَتْ فلِتأكيدِ وصلِ الصِّفة بالموصوف**، كما في قوله: ﴿سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف: ٢٢].

[﴿وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ ٱلشَّيَـٰطِينُ * وَمَا يَنۢبَغِى لَهُمْ وَمَا يَسْتَطِيعُونَ * إِنَّهُمْ عَنِ ٱلسَّمْعِ لَمَعْزُولُونَ﴾ ٢١٠ - ٢١٢]

كانوا يقولون: إنَّ محمَّداً كاهِنٌ، وما يتنزَّل عليه مِن جنسِ ما يَتنزَّلُ به الشياطين على الكَهَنة، فكُذِّبوا بأنَّ ذلك ممّا لا يتسهَّلُ للشياطين ولا يَقدِرون عليه؛ لأنهم مَرجُومون بالشُّهب مَعزُولون عن استماع كلامِ أهل السَّماء. وقرأ الحسن: (الشَّياطُونَ)، ووجهُه: أنه رأى آخرَه كآخر يَبْرِينَ وفِلَسطِين، فتخيَّرَ بين أن يُجرِيَ الإعرابَ على النون، وبين أن يُجرِيَه على ما قَبْله، فيقولَ: الشياطِينُ والشياطُونَ، كما تخيَّرت العَربُ بين أن يقولوا: هذه يَبْرُونَ ويَبرِينُ، وفِلَسطُونَ وفِلَسطِينُ. وحقُّه **أن تَشتَقَّه من الشَّيْطوطة**؛ وهي الهلاك،

قولُه: (**وإذا زِيدَتْ فلتأكيدِ وَصْل الصِّفةِ بالموصُوف**)، يعني: ليس افتقارُ القريةِ في إهلاكِها إلى بَعْثةِ الرسُولِ لإلزام الحُجّة، كافتقارِها إلى سَبْقِ التقدير، وضَرْبِ الأجَل، وكم مِن قريةٍ أُهلِكت ولم يَصِلْ إليها نذيرٌ، نعَمْ، قد يَصلُ إليها إنذارُهم.

وقدِ اعترَضَ صاحبُ «الفرائد» ومَنَعَ صحّةَ دخولِ الواوِ بيْنَ الصِّفةِ والموصُوف، وجوابُه ما سَبَقَ في «الكهف».

قولُه: (**أن تَشتقَّه منَ الشّيطوطة**)، عن بعضِهم، أو مِن شَاطَ، أي: احترَقَ مِن نارِ الغضَب، وبعضُهم جعَلَ نونَه أصْليّةً، قال أُميّةُ بنُ أبي الصّلتِ في وَصْفِ سُليمان:

أيّـما شـاطـنٍ عَصـاهُ عكـاهُ ... ثُم يُلقى في السِّجنِ والأغلالِ(١)

عكاه: قيّدَه.

(١) «ديوان أميّة بن أبي الصَّلْت» ص٤٤٥.

كما قيل له: الباطِل. وعن الفرَّاء: غَلِطَ الشيخُ في قراءته: (الشَّياطُونَ)، ظنَّ أنها **النونُ التي على هجاءَيْن. فقال النَّضرُ بنُ شُميل:** إن جازَ أن يُحتَجَّ **بقولِ العجّاج** ورُؤْبة، فهلّا جازَ أن يُحتجَّ بقول الحسنِ وصاحبِه! ـ يريد: محمّدَ بن السَّمَيْفَع ـ مع أنّا نعلمُ أنهما لم يَقْرَآ به إلا وقد سَمِعا فيه!

قولُه: **(النونُ التي على هجاءَيْنِ)**، وفي الحاشية: الكوفيُّونَ يُسَمُّونَ جَمْعَ السّلامةِ الجَمْعَ على هجاءَيْنِ، أي: ظنّ أنّ النُّونَ هِيَ النُّونُ التي تجيءُ بعدَ واوِ الجَمْع ويائه. وقال الزجّاجُ: وقرَأَ الحسَنُ: «وما تَنَزَّلتْ به الشّياطون»[1]، وهُو غَلَطٌ عندَ النّحويِّين، ومخالفٌ للمصحفِ والقُرّاءِ[2].

وقال ابنُ جِنِّي بعدَ إطنابِهِ في تصحيح هذه القراءة: وعلى كلِّ حال، فـ«الشياطون» غلَط.

وقلت: والعجب منَ المصنِّف كيف قام على ساقِ جدِّه في التَمحُّلِ لهذه القراءةِ التي ليست تَثبُتُ لا روايةً ولا دراية، ويقولُ: «معَ أنّا نعلَمُ أنّهما لم يَقْرَءا به إلّا وقد سَمِعا فيه»، ويتقاعَدُ إذا سَمعَ منَ الأئمّةِ المشاهيرِ وأعلام المسلمينَ أدنَى خِلاف، كابنِ عامرٍ وحمزة، لا سيّما في هذه السُّورةِ في «لَيْكَةَ» عنِ الحَرَميّيْنِ وابنِ عامر[3].

قولُه: **(فقال النّضْرُ بنُ شُمَيْل)**، قال ابنُ الأنباريِّ: هُو أخَذَ العِلمَ عن الخليلِ وعن فُصَحاءِ العرَب، وأخَذَ عنهُ أبو عُبيدٍ القاسمُ بنُ سلّام، وصنّفَ كتُباً[4].

قولُـه: **(بقَوْلِ العَجّاجِ)**، هُو: عَـجّاجُ بنُ رُؤْبَةَ الراجزُ السّعديُّ مِن بنـي سَعْدِ بنِ تميم.

---

(١) في (ح) و(ف): «الشياطين» وليس بشيء.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ١٠٣). وعبارتُه الأخيرة: «ومخالفةٌ عند القُرّاءِ للمصحف».

(٣) وهو مما سبق بيانُه.

(٤) «نزهة الألبّاء» ص٨٥.

[﴿فَلَا تَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ فَتَكُونَ مِنَ ٱلْمُعَذَّبِينَ * وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ﴾ ٢١٣-٢١٤]

قد عَلِمَ أنَّ ذلك لا يكون، ولكنه أرادَ أن يُحرِّك منه؛ لازدياد الإخلاص والتقوى.

وفيه لُطفٌ لسائر المكلَّفين، كما قال: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ﴾ [الحاقة: ٤٤]، ﴿فَإِن كُنتَ فِي شَكٍّ مِّمَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ﴾ [يونس: ٩٤]. فيه وجهان: أحدُهما: أن يُؤمَر بإنذارِ الأقربِ فالأقرب مِن قومه، ويَبدأ في ذلك بمَن هو أَولى بالبَداءة، ثم بمن يَليه، وأن يُقدِّمَ إنذارَهم على إنذار غيرهم، كما رُوي عنه عليه السلام: أنه لـمّا دَخَلَ مكَّةَ قال: «**كلُّ ربًا في الجاهليّةِ موضوعٌ تحتَ قدميَّ** هاتَيْنِ، وأَوّلُ ما أضعُهُ رِبَا العبّاس». والثاني: **أن يُؤمَرَ بأن لا يأخُذَه ما يأخذُ القريبَ** للقريب من العَطْف والرأفة، ولا يُحابيهم في

قولُه: (**كلُّ رباً في الجاهليّةِ موضوع**)، رَوَينا عنِ الترمذيِّ وابنِ ماجَه والدارِميِّ، عن عَمْرِو بنِ الأحوَصِ، سَمعتُ رسُولَ الله ﷺ في حَجّة الوَداع: «ألا إنّ كلّ رباً في الجاهليّةِ موضوعٌ، لكُم رؤوسُ أموالِكم لا تَظْلِمونَ ولا تُظْلَمون»(١).

وعن ابنِ ماجَه والدارميِّ عن عمرَ بنِ الخطاب: أنّ آخِرَ ما نزَلَ آيةُ الرِّبا(٢). وكذا عن البخاريِّ عن ابنِ عبّاس(٣).

قولُه: (**تحتَ قدَميّ**)، أي: مُهدَرٌ. يقولُ الـمُوادِعُ لصاحبِه: اجعَلْ ما سَلَفَ تحتَ قدمَيْكَ: طَأْهُ واقمَعْه.

قولُه: (**أن يُؤمَرَ بأنْ لا يأخذَه ما يَأخُذُ القريبَ**)، الفَرْقُ أنّ «أفعَلَ» على الأوّل على بابِه، وعلى هذا لمجرّدِ الزِّيادة، ولذلك قال في الأوّل: «الأقرَبَ فالأقرَب»، وفي الثاني: «القريبُ للقريب».

(١) أخرجه ابن ماجه (٣٠٥٥) وأبو داود (٣٣٣٦) والدارمي (٢٥٣٤) والترمذي (٣٠٨٧) وقال: هذا حديثٌ حسن صحيح.

(٢) أخرجه ابن ماجه (٢٢٧٦) والدارمي (١٢٩) وانظر تمام تخريجه في «مسند أحمد» (٢٤٦).

(٣) «صحيح البخاري» (٤٥٤٤).

الإنذارِ والتخويف. **ورُوي: أَنهُ صَعِدَ الصَّفَا** لـمّا نزلتْ، فنادَى الأقربَ فالأقربَ فَخِذاً فخذاً، وقال: «يا بني عبدِ المطَّلب، يا بني هَاشِم، يا بني عبدِ مَنافٍ، **يا عبَّاسُ عمَّ النبيِّ**، يا صفيّةُ عمةَ رسولِ الله، إني لا أمْلِكُ لَكُم مِنَ الله شَيئاً، سَلُوني مِنْ مَالي مَا شِئْتُمْ».

ورُوي: أنه جَمَعَ بني عبدِ المطلبِ ـ وهم يومئذٍ أربعونَ رَجلاً، الرجلُ مِنْهُمْ يأكلُ الجَذَعةَ، **ويشربُ العُسَّ** ـ على رِجْلِ شاةٍ وقَعْبٍ مِنْ لَـبَنٍ، فأكَلُوا وشَربُوا حتى صَدَرُوا، ثم أَنْذَرَهُم فقالَ: «يا بَني عبدِ المطلبِ، لو أَخبرتُكَم أَنَّ بسَفحِ هذا الجَبلِ خيلاً أَكُنْتُمْ مُصَدِّقيَّ؟» قالوا: نَعَمْ. قالَ: «فَإِني نَذيرٌ لَكُمْ بينَ يَدَيْ عذابٍ شديد».

ورُوي: أَنّهُ قَالَ: «يا بَني عبدِ المطَّلب، يا بَني هاشِم، يا بني عبدِ مَناف، افتَدُوا أنفُسَكم منَ النار ....

قولُه: (**ورُوي: أنهُ صَعِدَ الصّفا**)، الحديث مَرْويٌّ عن الأئمّةِ مع اختلافٍ كثير[1]، وأمّا حديثُ جَمْعِ بني عبدِ المطّلبِ قد ذكَرَهُ أحمدُ بنُ حَنْبلٍ في «مُسنَدِه»[2] مع اختلافٍ أيضاً. وأمّا ذِكْرُ عائشةَ وحَفْصةَ في الرِّوايةِ الأخيرةِ فيُتوَهّمُ أنّهما كانتا زوجَتيْنِ لرسُولِ الله ﷺ حينئذٍ، وليس كذلك، فإنهُ صَلَواتُ الله وسَلامُهُ عليه تزَوّجَ بهما بعدَ قدومِه المدينةَ.

قولُه: (**يا عبّاسُ عمَّ النبيِّ** ﷺ)، تَرقّى في القريبِ منَ العمِّ وإلى العمّةِ في الأشخاص، كما ترَقّى مِن بني عبدِ المطّلبِ إلى بني عبدِ مَنافٍ في القبيلة.

قولُه: (**ويَشرَبُ العُسّ**)، **الجوهري**: العُسُّ: القَدَحُ العظيم، والرِّفدُ أكبرُ منه. والقَصَبُ: قَدَحٌ صغير. و«على رِجْلِ»: متعلِّقٌ بـ«جَمَعَ».

---

(١) انظر: «صحيح البخاري» (٤٩٧٠) و«صحيح مسلم» (٢٠٨) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) انظر: «مسند الإمام أحمد» (١٣٧١) من حديث علي بن أبي طالب رضوان الله عليه.

فإنِّي لا أُغني عنكم شيئاً»، ثم قال: «يا عائشةُ بنتَ أبي بكر، ويا حَفصةُ بنتَ عُمر، ويا فاطمةُ بنتَ محمدٍ، ويا صفيّةُ عمةَ محمد، اشترِينَ أنفُسَكنَّ منَ النار فإنِّي لا أُغني عنكنَّ شيئاً».

[﴿وَاخْفِضْ جَنَاحَكَ لِمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ * فَإِنْ عَصَوْكَ فَقُلْ إِنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تَعْمَلُونَ﴾ ٢١٥ - ٢١٦]

الطائرُ إذا أرادَ أن ينحطَّ للوقوع كَسَرَ جناحَه وخَفَضه، وإذا أرادَ أن يَنهضَ للطيران رَفَع جناحَه، فجُعل خفضُ جناحِه عند الانحطاط مَثلاً في التواضُع ولِين الجانب، ومنه قولُ بعضهم:

وأنتَ الشَّهيرُ بخَفْضِ الجَناح فـلا تَـكُ في رَفْعِـهِ أَجْدَلا

يَنهاه عن التكبُّر بعد التواضُع. فإن قلتَ: **المتَّبِعون للرَّسول هم المؤمنون**، والمؤمنونَ

قولُه: (**فإنّي لا أُغْني عنكم**)، أي: لا أدفعُ، قال تعالى: ﴿فَهَلْ أَنتُم مُّغْنُونَ عَنَّا مِنْ عَذَابِ اللَّهِ مِن شَيْءٍ﴾ [إبراهيم: ٢١].

قولُه: (**مَثَلاً**)، أي: صارتِ الاستعارةُ التمثيليّةُ لكثرةِ استعمالِـها مثلاً في التواضُع، وبَلَغَ مبلغَ الأمثالِ السائرة.

قولُـه: (**وأنتَ الشهيرُ**)(١)، أي: المشهورُ بالتواضعُ. الأجدَلُ: الصّقرُ، لجَدالتِـه، أي: قوّتِه.

قولُه: (**المتّبِعونَ للرسُولِ همُ المؤمنون**)، توجيهُ السؤالِ أنّ قولَه: ﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ ظاهراً غيرُ صالح لأنْ يقعَ بياناً لقولِه تعالى: ﴿لِمَنِ اتَّبَعَكَ﴾؛ لأنّ ﴿لِمَنِ اتَّبَعَكَ﴾ لا إبهامَ فيه، ولا يَحتملُ غيرَ المؤمنينَ.

(١) لم أهتدِ إلى قائل البيت.

هم المتَّبعون للرسول، فما معنى قوله: ﴿لِمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾؟ قلتُ: فيه وَجهان: أن يُسمِّيَهم قبلَ الدخولِ في الإيمان مؤمنين؛ لمُشارفتِهم ذلك، وأن يريدَ بالمؤمنين المصدِّقين بألسنتِهم، وهم صنفانِ: صِنفٌ صدَّق واتَّبع رسولَ الله فيما جاءَ به، وصنفٌ ما وُجدَ منه إلا التصديق فحَسْبُ، ثم إمَّا أن يكونوا مُنافِقين أو فاسِقين، والمنافقُ والفاسِقُ لا يُخفَضُ لهما الجَناح. والمعنى: مِن المؤمنين مِنْ عَشيرتِك وغيرِهم، يعني: أنذِرْ قومَك، فإنِ اتَّبعوك وأطاعُوكَ فاخفِضْ لهم جناحَك، فإنْ عصَوْك ولم يَتَّبِعوك فتبرَّأْ منهم ومِن أعمالِهم من الشِّرك بالله وغيرِه.

[﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْعَزِيزِ ٱلرَّحِيمِ * ٱلَّذِى يَرَىٰكَ حِينَ تَقُومُ * وَتَقَلُّبَكَ فِى ٱلسَّٰجِدِينَ * إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ ٢١٧- ٢٢٠]

﴿وَتَوَكَّلْ﴾ على الله يَكفِكَ شرَّ مَن يَعصِيك منهم ومِن غيرِهم. ....

وأجابَ مِن وجهَيْنِ: أحدُهُما: أنّ المؤمنينَ يرادُ بهمُ الذين لم يُؤمنوا بعدُ، بل شارَفُوا لأنْ يؤمنوا، كالمؤلّفةِ مجازاً باعتبارِ ما يؤُولُ، وكان منِ اتّبَعَك شائعاً فيمَن آمَنَ حقيقةً، ومَن آمَنَ مجازاً، فبيّنَ بقولِه: ﴿مِنَ﴾ أنّ المرادَ بهمُ المشارِفونَ، أي: تواضَعْ لهؤلاءِ استمالةً وتأليفاً.

وثانيهما: أنْ يُرادَ بالمؤمنينَ: الذين قالوا: آمَنّا، وهم صِنْفانِ: صنْفٌ صدّقَ واتّبَعَ، وصنْفٌ ما وُجِدَ منهم إلا التّصديقُ، فقيل: منَ المؤمنينَ وأُريدَ بعضُ الذين صَدّقوا واتّبَعوا، أي: تواضَعْ لهم محبّةً ومودّةً، فـ«مِن» ـ على الأول: بيانٌ، وعلى الثاني: تبعيضٌ، وموقعُهُ موقعُ البَدَلِ ﴿لِمَنِ ٱتَّبَعَكَ﴾، والتقديرُ: واخفِضْ جَناحَك لبعضِ المؤمنين، وهمُ الذين اتّبَعُوكَ، ومِن ثَمّ فَصّلَهم بقولِه: «فإنِ اتّبعُوكَ وأطاعوكَ فاخفِضْ لهم جَناحَك، فإنْ عَصَوْكَ ولم يتّبعوكَ فتبرّأْ منهم». والذي هُو أجرَى على أفانين البلاغة أنْ يُحمَلَ الكلامُ على أُسلوبِ وَضْعِ المُظهَرِ موضعَ المُضمَر، وأنّ الأصلَ: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ * وَٱخْفِضْ جَنَاحَكَ لِمَنِ ٱتَّبَعَكَ﴾ منهم، فعَدَلَ إلى «المؤمنين»، ليَعُمّ وليُؤْذِنَ أنّ صفةَ الإيمانِ هِي التي تَستحقُّ أن يُكرَمَ صاحبُها، ويَتَواضَعَ لأجْلِها منِ اتّصَفَ بها، سواءٌ كان مِن عشيرتِكَ أو مِن غيرِهم.

والتوكُّل: تفويضُ الرَّجلِ أمْرَه إلى مَن يَملِكُ أمْرَه ويَقدِرُ على نفعِه وضرِّه. وقالوا:

قولُه: **(والتوكُّل: تفويضُ الرجُلِ أمرَه إلى مَن يملِكُ أمرَه ويَقدِرُ على نَفْعِه وضُرِّه)**، هذا مُوافقٌ لكلام الشّيخ العارِفِ الأنصاريِّ[1]: التَّوكُّلُ: كِلَةُ الأمرِ كلِّه إلى مالِكه، والتعويلُ على وِكالتِه[2]. لكنّ قولَه الآخَر: «المتوكِّلُ: مَن إنْ دَهَمَه أمرٌ لم يحُاولْ دَفْعَه عن نفْسِه بما هُو معصيةٌ لله» مِن أحطِّ مراتبِ التوكُّل وأدناها. وقال العارفُ: التوكُّلُ على ثلاثِ درجات، كلُّها تَسيرُ مسيرَ العامّة، الأُولى: التوكُّلُ معَ الطلَبِ ومُعاطاةِ السببِ على نيّةِ شُغلِ النفْسِ ونَفْعِ الخَلْقِ وتَركِ الدّعوى. والثانيةُ: التوكُّلُ معَ إسقاطِ الطَّلبِ وغضِّ العَيْنِ عن السببِ اجتهاداً في تصحيحِ التوكُّل، وقَمْعِ تَشرُّفِ النفْس، وتفرغاً لحفظ الواجبات. والثالثةُ: التوكُّلُ معَ معرفةِ التوكُّل النازعةِ إلى الخَلاص مِن علّةِ التوكُّل، وهُو أن يَعلَمَ أنّ مَلَكةَ الحقِّ تعالى للأشياءِ مَلَكةُ عِزةٍ لا يشاركُه فيها مُشارِك، فيَكِلَ شرِكتَه إليه، فإنّ مِن ضرورةِ العُبوديّة أن يَعلَمَ العبدُ أنّ الحقّ هُو مالكُ الأشياءِ وحدَه[3]. وعنَى بقولِه: «معَ معرفةِ التوكُّلِ النازعةِ إلى الخَلاص مِن علّةِ التوكُّل»: أن يَعلَمَ أنّ اللهَ تعالى لم يَترُكْ أمراً مُهمَلاً، بل فَرَغَ منَ الأشياءِ كلِّها وقَدّرَها، وإنِ اختَلَفَ منها شيءٌ في العقول، أو تَشَوّشَ في المحسُوس، أوِ اضطرَبَ في المعهودِ المدبّر، وشأنُه سَوْقُ المقادير إلى المواقيت، فالمتوكِّلُ: مَن أراحَ نفْسَه مِن كَدِّ النظَر، ومُطالعةِ السبب، سُكوناً إلى ما سَبَقَ منَ القسمةِ معَ استواءِ الحالَيْن، وهُو أن يَعلَمَ أنّ الطلبَ لا يجَمَع، والتوكُّلُ لا يَمنَع، ومتى طالَعَ بتوكُّلِه عِوَضاً كان توكُّلُه مدخولاً، وقَصْدُه معلولاً، وإذا خَلَصَ مِن رِقِّ هذه الأسبابِ، ولم يلاحظْ في توكُّلِه سوى خالِص حقِّ الله عَزّ وجَلّ، كفاهُ اللهُ تعالى كلّ مُهمّ.

وإلى المرتَبةِ الأُولى الإشارةُ بترتُّبِ الأمرِ بالتوكُّل على وَصْفِ الرحيم؛ فإنّ مِن رحمتِه تعالى جَعْلَه صَلَواتُ الله وسَلامُه عليه سبباً لإرشادِ الخَلْق: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةً﴾

---

(١) يعني الإمامَ أبا إسماعيل الهروي صاحب «منازل السائرين» الذي شرَحَه ابنُ القيّم في كتابه «مدارج السالكين».

(٢) انظر: «مدارج السالكين» (٢: ١٢٦).

(٣) المصدر السابق (٢: ١٢٩-١٣٥).

المتوكِّلُ مَن إنْ دهمَه أمرٌ لم يُحاوِل دفْعَه عن نفْسِه بما هو معصيةٌ لله، فعلى هذا إذا وَقَعَ الإنسانُ في محنةٍ ثم سأل غيرَه خلاصَه، لم يخرجْ من حدِّ التوكُّل؛ لأنه لم يحاولْ دفْعَ ما نَزَلَ به عن نفْسِه بمعصية الله. وفي مَصاحف أهلِ المدينة والشام: (فتوكَّل)، وبه قرأ نافعٌ وابنُ عامر، وله مَحمَلان في العَطف: أن يُعطف على ﴿فَقُلْ﴾ [الشعراء: ٢١٦]، أو ﴿فَلَا تَدْعُ﴾ [الشعراء: ٢١٣]. ﴿عَلَى ٱلْعَزِيزِ ٱلرَّحِيمِ﴾: على الذي يَقهر أعداءَك بعزَّته ويَنصرُك عليهم برحمتِه. ثم أتْبَع كونَه رحيماً على رسوله ما هو من أسباب الرحمة؛ وهو ذِكْرُ ما كان يفعلُه في جوف الليل مِن قيامِه للتهجُّد، وتقلُّبه في تصفُّحِ أحوال المتهجِّدين من أصحابه؛ ليطَّلعَ عليهم من حيثُ لا يَشعرون، ويَستبطِنَ سرَّ أمرِهم، وكيف يَعبُدون اللّـهَ، وكيف يَعملون لآخرتهم، كما يُحكى: أنه **حينَ نُسِخَ فرضُ قيام الليل**، طافَ تلك الليلةَ ببيوتِ أصحابه لينظُرَ ما يَصنعون؛ لِحِرْصِه عليهم وعلى ما

[الأنبياء: ١٠٧]، وإلى المرتبةِ الثانية الإشارةُ بقولِه تعالى: ﴿ٱلَّذِى يَرَىٰكَ حِينَ تَقُومُ * وَتَقَلُّبَكَ فِى ٱلسَّٰجِدِينَ﴾، أي: حينَ تتفرّغُ لأداءِ حفظِ الواجبات؛ لأنّ في حفظِ الواجباتِ تصحيحَ أمرِ التوكُّل، وفي الإخلاصِ فيها، بأن تَعبُدَ اللهَ كأنّك تراهُ، فإنْ لم تكنْ تراهُ فإنهُ يَراك، المومَى إليه بقولِه تعالى: ﴿ٱلَّذِى يَرَىٰكَ حِينَ تَقُومُ﴾، فمعَ تشرُّفِ النفْسِ، وإلى الرُّتبةِ الثالثة الإشارةُ بقولِه تعالى: ﴿ٱلْعَزِيزِ﴾، كما قال العارفُ: «أن يَعلمَ أنّ مَلَكةَ الحقِّ تعالى للأشياءِ مَلَكةُ عزّة، لا يُشارِكُه فيها مُشارِكٌ». ولعلّ السرّ في تقديم هذا الاسم على الوَصْفَيْنِ الأخيرَيْنِ اقتضاءُ مقام التسلّي عنِ المشاقّ اللاحقةِ منَ القوم إليه، لأنّ قولَه: ﴿وَتَوَكَّلْ﴾ عطفٌ على قولِه: ﴿فَقُلْ إِنِّى بَرِىٓءٌ مِّمَّا تَعْمَلُونَ﴾، كأنهُ قيل: فإنْ لم ينتفعوا بإنذارِك ولم يَنجَعْ فيهم وَعْظُك تبرّأْ منهم، وكِلْ أمرَكَ وأمرَهم إلى العزيزِ الغالبِ القاهر، واشتغِلْ بدعوةِ مَن يقبَلُ دَعوتَك، وبلِّغ إليهم ما أُنزلَ إليك منَ الرّحمة مِن ربِّك، واخفِضْ جناحَك لهم رحمةً؛ لأنّك رحمةٌ مُهداةٌ إلى الخَلْق، وتفرّغ لعبادةِ ربِّك بالليل والنهار.

قولُه: (حينَ نُسِخَ فَرْضُ قيام الليل)، أي: بقولِه تعالى: ﴿عَلِمَ أَن لَّن تُحْصُوهُ فَتَابَ عَلَيْكُمْ﴾ [المزمل: ٢٠] أي: أسقَطَ عنكُم.

يوجَدُ منهم مِن فِعْلِ الطاعات وتكثيرِ الحسنات، فوَجَدَها كبيوت الزَّنابير لِما سَمِعَ منها مِن **دَندنتِهم** بذِكْرِ الله والتلاوة. والمرادُ بـ﴿ٱلسَّٰجِدِينَ﴾: المصلُّون. وقيل: معناه: يَراك حين تقومُ للصلاة بالناس جماعةً. وتقلُّبُه في الساجدين: تصرُّفُه فيما بينهم بقيامِه ورُكوعه وسُجودِه وقعوده إذا أمَّهم. وعن مقاتلٍ: أنه سأل أبا حَنيفة رحمه الله: هل تَجِدُ الصلاةَ في الجماعة في القرآن؟ فقال: لا تَحْضُرُني، فتَلا له هذه الآيةَ. ويَحتملُ أنه: لا يخفى عليه حالُك كلَّما قمتَ وتقلَّبتَ مع الساجدين في كِفاية أُمورِ الدِّين، ﴿إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ﴾ لِما تقولُه ﴿ٱلْعَلِيمُ﴾ بما تَنوِيهِ وتَعملُه. وقيل: هو تقلُّبُ بَصرِه فيمن يصلِّي خلْفَه، من قوله عليه السلام: «أتِـمُّوا الرُّكوعَ والسجودَ، فواللّـهِ **إني لأراكُم مِنْ خلفِ ظَهرِي** إذا ركعتُم وسجدْتُم». وقُرِئ: (ويُقَلِّـبُك).

[﴿هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ ٱلشَّيَٰطِينُ * تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ * يُلْقُونَ ٱلسَّمْعَ وَأَكْثَرُهُمْ كَٰذِبُونَ﴾ ٢٢١- ٢٢٣]

﴿كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ﴾: هم الكَهنة والمتنبِّئة، ....

قولُه: (**مِن دَندَنَتِهم**)(١)، في «الفائق»: الدّندنَةُ: كلامٌ أرفَعُ منَ الهَيْنَمةِ تُردِّدُه في صَدرِكَ تَسمَعُ نَغمتَه ولا يُفهَم.

قولُه: (**قولُه: إنّي لأراكم خَلْفَ**(٢) **ظَهْري**)، رَوَينا في «صَحيح البخاريِّ» عن أنسٍ، قال: أُقيمتِ الصّلاةُ، فأقبَلَ علينا رسُولُ الله ﷺ بوَجْهِه، فقال: «أقيموا صُفوفكم وتَراصُّوا؛ فإنّي أراكُم مِن وراءِ ظَهْري»(٣). وفي روايةِ أبي داودَ عن أبي هريرةَ، أنّ النبيّ ﷺ كان يقول: «اسْتَوُوا، استَوُوا، فوالذي نفْسي بيَدِه إنّي لأراكُم مِن خَلْفي كما أراكم مِن بين يَديّ»(٤).

---

(١) «الفائق في غريب الحديث» (١: ٤٤٠).

(٢) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «من خلف».

(٣) أخرجه البخاري (٧١٩).

(٤) لم أجده في «سنن أبي داود»، وهو في «مسند أحمد» (١٣٨٦٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

كشِقٍّ، وسَطيحٍ، ....

قولُه: (كشِقٍّ وسَطيح)، وهما كاهنانِ، ومُسيلِمةُ وطُلَيْحةُ متنبِّيانِ.

فأمّا شِقٌّ فهُو ابنُ صَعْبِ بن رُهْم بنِ نَذيرِ بن بَشيرِ. وقصّتُه ـ على ما رَواهُ الشيخُ أبو الوفاءِ الـمَهْديُّ بنُ محمدٍ البغداديُّ في كتابِ «مقاماتِ العلماء»: أنّ ربيعةَ بنَ نَصْر اللَّخْميّ، مِن ملوكِ اليَمَن، رأى رُؤيا هالَتْه، فلم يدَعْ كاهناً ولا ساحراً ولا مُنجِّماً مِن أهلِ مملكتِه إلّا جمَعَهم إليه، ثُم قال لهم: أخبِروني بتأويلِ رُؤيا رأيتُه، فقالوا: اقصُصْ علينا نُخبِرْك، فقال: لم يَعرِفْ تأويلَها إلّا من يَعرِفُها قبْلَ أن أُخبِرَه بها، فقال رجلٌ مِن أولئك القوم: إنْ كان المِلكُ يريدُ هذا فلْيبعَثْ إلى سَطيح وشِقّ؛ فأحْضَرَ الملكُ الشّق، فقال الـمِلكُ: أخبِرْني رؤيايَ، فإنّك إنْ أصَبْتَها أصَبْتَ تأويلَها. قال: رأيتَ جُمجُمةً خرَجَتْ مِن ظُلمة فوَقَعَتْ بأرضِ تِهامةَ فأكَلتْ منها كلُّ ذاتِ جُمجُمة. قال لهُ: ما أخطَأْتَ يا شِقُّ منها شيئاً، فما عندَك في تأويلِها؟ قال: أحلِفُ بما بيْنَ الحَرّتَيْنِ مِن إنسان لَينزِلَنّ أرضَكمُ السُّودانُ، فلَيَغلِبُنَّ على كلِّ طفلةِ البَنان، وليَملِكُنّ ما بيْنَ أبْيَنَ إلى نَجْران. قال الـمِلكُ: وأبيكَ يا شِقّ، إن هذا لنا لغائظٌ مُوجِع، فمتى هُو كائنٌ، أفي زماني أم بعدَه؟ قال: بل بعدَه بزمان، ثُم يَستنقذُكم منهم عظيمٌ ذو شأن، ويُذيقُهم أشدّ الهَوان. قال: ومَن هذا العظيمُ الشأن؟ قال: غلامٌ ليس بِدَنِيٍّ ولا بَذيءٍ، يَخرُجُ مِن بيتِ ذي يَزَن، قال: فهل يدومُ مُلكُه أم ينقطع؟ قال: بَل ينقطعُ برسُولٍ مُرسَلٍ يأتي بالحقِّ والعَدْلِ مِن أهلِ الدِّين والفَضْل، يكونُ الـمُلكُ في قومِه إلى يوم الفَصْل. قال: وما يومُ الفصل؟ قال: يومٌ تُجزَى فيه الوُلاةُ يُدعَى فيه منَ السماءِ بدَعَواتٍ يَسمَعُها الأحياءُ والأموات، قال: أحقٌّ ما تقولُ يا شقّ؟ قال: وربِّ السماءِ والأرضِ وما بينَهما إنَّ ما أَنبأْتُكَ به لَحَقٌّ، وكان قد قَدِمَ على المِلك سَطيحٌ قبلَه فأخبَرَه بنحوِ ما أخبَرَه شقٌّ لا يَختَلفُ إلّا في ألفاظٍ، منها: قولُه: بل ينقطع، قال: ومَن يَقطَعُ؟ قال: نبيٌّ زكِيٌّ يأتيه الوحيُ مِن قِبَلِ العَلِيّ. قال: ومَن هذا النبيّ؟ قال: رجلٌ مِن ولدِ غالبِ بنِ فِهرِ بن مالكِ بن النَّضْر؟ يكونُ الـمُلكُ في قومِه إلى آخِرِ الدّهر، قال: وهل للدّهر مِن آخِر؟ قال: نعَمْ، يومٌ يُجمَعُ فيه الأوّلونَ والآخِرون، ويَسعَدُ فيه الـمُحسِنونَ ويَشقَى فيه الـمُسيئون، قال: أحقٌّ ما تُخبِرُنا يا سطيح؟ قال: نعَمْ، والشّفَق والغَسَق، والفَلَقِ إذا اتّسَق، إنّ ما نبّأْتُكَ لحَقّ، فلمّا فَرَغَ الـمِلكُ

....

مِن مسألتِهما وقَعَ في نُفسِه أنّ الذي قالا لهُ كائنٌ مِن أمرِ الحبشة، فجَهّزَ بَنيهِ وأهلَ بيتهِ إلى العراقِ فسَكَنوا الحِيرةَ، فمِن بقيّةِ ربيعةَ بنِ نَصْرٍ كان النُّعمانُ بنُ المُنذر.

وأمّا سطيحٌ فهُو ابنُ ربيعةَ بن عَدِيِّ بن مسعودِ بن مازِن، وحديثُه على ما رَوَاهُ ابنُ الجَوْزيِّ في كتابِ «الوفا»، قال: لـمّا كانتِ الليلةُ التي وُلِدَ فيها رسُولُ الله ﷺ ارتجس إيوانُ كسرى وسَقَطتْ منهُ أربعَ عشْرةَ شُرفةً، وغاضَتْ بُحيرةُ ساوةَ، وخَمَدتْ نارُ فارسَ، ولم تَخمُدْ قبْلَ ذلك بألفِ عام، ورأى الـمُوبَذانُ[1] إبِلًا صِعاباً تقودُ خَيْلًا عِراباً قد قَطَعتْ دجلةَ، وانتَشَرت في بلادِها، فأصبح كسرى فَزِعاً ممّا رأى، فتَصبّرَ تشَجُّعاً، ثُم رأى أنْ لا يَكتُمَ ذلك عن وُزرائه ومَرازبتِه، فلبِسَ تاجَهُ وقعَدَ على سريرِه، وجَمَعَهم إليه، فقال: أتدرونَ فيمَ بَعثْتُ إليكم؟ قالوا: لا، فبيناهُم كذلك إذْ وَرَدَ خبرُ خمودِ النار، فازدادَ غَمّاً إلى غَمِّه، فقال: الـمُوبَذانُ: وأنا، أصلَحَ اللهُ تعالى الـمَلِك، قد رأيتُ في هذه الّليلة، وقَصّ عليه الرُّؤيا، فقال: ماذا يكونُ هذا يا مُوبَذانُ؟ قال: حادثٌ يكونُ مِن عندِ العرَب، فكتَبَ كسرى إلى النُّعمان: أمّا بعد، فوَجِّهْ إليّ رجُلاً عالِماً بما أُريدُ أن أسألَه، فوَجّهَ إليه عبدَ المسيح الغَسّانيّ، فلمّا قَدِمَ عليه قال: هل عندَكَ عِلمٌ بما أُريدُ أن أسألَكَ عنه؟ فقال: ليخبِرْني الـمَلِك؛ فإنْ كان عندي منهُ عِلمٌ أخبَرتُه، وإلّا أخبَرتُهُ بمَن يَعلَمُه، فأخبَرَه بما رأى، فقال: عِلمُ ذلك عندَ خالٍ لي يَسكُنُ مشارفَ الشّام يقالُ لهُ: سَطيح، قال: فأْتِهِ فاسأَلْه عما سألتُك عنه وائتِني بجوابِه، فرَكِبَ عبدُ المسيح راحلتَه حتّى قَدِمَ على سَطيح وقد أشفَى على الموت، فسَلّمَ عليه وحيّاهُ فلم يُحِرْ جَواباً، فأنشَدَ أبياتاً، فلمّا سمعَ سَطيحٌ شعرَه رفَعَ رأسَه، وقال: عبدُ المسيح على جملٍ مُشيح، جاء إلى سَطيح، وقد أوفَى على الضّريح بعثَكَ مَلِكُ ساسانَ، لارتجاسِ الإيوان، وخمودِ النِّيران، ورُؤيا الـمُوبَذان، وذكَرَها بعيْنِها ثُم قال: يا عبدَ المسيح، إذا كثُرتِ التّلاوة، وبُعِثَ صاحبُ الهَراوة، وفاضَ وادي سَماوة، وغاضَتْ بحيرةُ ساوة، وخَمَدت نارُ فارس، فليستِ الشّامُ لسَطيح شاماً، يَملِكُ منهم ملوكٌ ومَلِكات، على عدَدِ الشُّرُفات، وكل ما هُو آتٍ آت، ثُم قضَى سطيحٌ مكانَه، فلما قَدِم عبدُ المسيح على كسرى أخبَرَه بقولِ سطيح، فقال:

(١) وهو قاضي قضاةِ المجوس.

ومُسيلمةَ، وطُلَيْحة، ﴿ يُلْقُونَ ٱلسَّمْعَ ﴾: هُمُ الشياطين، كانوا قَبْلَ أن يُحجَبوا بالرَّجم يَسمعون إلى الملإِ الأعلى فيَختطِفُون بعضَ ما يتكلَّمون به ممّا أُطلِعوا عليه من الغُيوب، ثم يُوحون به إلى أوليائهم من أُولئك ﴿ وَأَكْثَرُهُمْ كَٰذِبُونَ ﴾ فيما يُوحون به إليهم؛ لأنهم يُسمِعونهم ما لم يَسمعوا. وقيل: يُلقُون إلى أوليائهم السمعَ، أي: المسموعَ من

إلى أن يَملِكَ منّا أربعةَ عشَرَ قد كانت أمورٌ. فمَلَكَ منهم عشَرةٌ أربعَ سنين، وملَكَ باقونَ إلى خلافةِ عثمانَ رضيَ الله تعالى عنه(١).

وأمّا طُلَيْحةُ فقد رَوَى مُحيي السُّنة: هُو طُلَيْحةُ بن خُوَيْلِدِ بن الوليد، وكان طُلَيْحةُ آخِرَ مِن ارتَدّ وادّعَى النُّبوّة في حياةِ النبيِّ ﷺ، وأوّلَ مَن قُتِلَ بعدَ وفاةِ النبيِّ ﷺ مِن أهل الرِّدة، فبَعَثَ أبو بكرٍ خالدَ بنَ الوليد إليه فهَزَمَهم بعدَ قتالٍ شديد، وأفْلَتَ طُلَيْحةُ، فمَرّ على وجهِه هارباً نحوَ الشّام. ثُم إنهُ أسلَمَ بعدَ ذلك، وحسُنَ إسلامُه(٢).

وأما مُسيلِمةُ فقد رَوَى أيضاً مُحيي السُّنةِ أنهُ قال: اسمُه ثُمامَةُ(٣) بنُ قَيْس، وكان قد تَنَبَّأَ في حياةِ النبيِّ ﷺ في آخِرِ سنةِ عَشْر، وزعَمَ أنهُ اشتَرَكَ معَ النبيِّ ﷺ في النُّبوة، وكتَبَ: مِن مُسْيلمَةَ رسُولِ الله إلى محمدٍ رسُولِ الله، أمّا بعدُ: إن الأرضَ نصفُها لي، ونصفُها لك، فأجابَ صَلواتُ الله وسَلامُه عليه: «مِن محمدٍ رسُولِ الله إلى مُسيلِمة الكذّاب، أمّا بعدُ: فإنّ الأرضَ لله يُورِثُها مَن يشاءُ مِن عبادِه، والعاقبةُ للمتّقين». فبَعَثَ أبو بكرٍ رضيَ الله عنهُ بعدَ وفاةِ النبيِّ ﷺ خالدَ بنَ الوليدِ إلى مُسيلِمةَ في جيشٍ كثير حتّى أهلَكَه اللهُ تعالى على يَدِ وَحْشيّ، وكان وَحْشيٌّ يقول: قتَلْتُ خيرَ الناسِ في الجاهليّة(٤)، وشَرَّ الناسِ في الإسلام(٥)، واللهُ تعالى أعلم.

---

(١) انظر: «الوفا بأحوال المصطفى» لابن الجوزي (١: ١٦٥-١٦٨).

(٢) «معالم التنزيل» (٣: ٧١).

(٣) في (ح) و(ف): «ندام»، وفي (ط): «ثدام»، والجادّةُ ما أثبتناه، وهو على الصواب في «معالم التنزيل».

(٤) يعني حمزةَ عمَّ النبيِّ ﷺ.

(٥) «معالم التنزيل» (٣: ٧٠).

الملائكة. وقيل: الأفَّاكون يُلقُون السمعَ إلى الشياطين فيتلقَّون وَحْيَهم إليهم. أو يُلقُون المسموعَ من الشياطين إلى الناس. وأكثرُ الأفَّاكِين كاذبون يَفتَرُون على الشياطين ما لم يُوحُوا إليهم، وترى أكثرَ ما يحكمونَ به باطلاً وزُوراً. وفي الحديث: «**الكلمةُ يَخطَفُها الجنيُّ** فيُقِرُّها في أُذنِ وليِّهِ فيزيدُ فيها أكثرَ من مئةِ كذبةٍ». والقَرُّ: الصَّبُّ. فإن قلتَ: كيف دخل حرفُ الجرِّ على ﴿مَن﴾ المتضمِّنة لمعنى الاستفهام، والاستفهامُ له صَدْرُ الكلام؟ ألا ترى إلى قولك: أعَلى زيدٍ مررتَ؟ ولا تقولُ: على أزيدٍ مررت؟ قلتُ: ليس معنى التضمُّن أنَّ الاسم دَلَّ على معنيَيْن معاً: معنى الاسم، ومعنى الحَرف، وإنما

قولُه: (**الكلمةُ يَحفَظُها** ـ ويُروَى: يَخطَفُها[١] ـ **الجِنيُّ**)، الحديثُ مِن روايةِ البخاريِّ ومسلم، عن عائشةَ رضيَ اللهُ تعالى عنها، قالت: سأَلَ ناسٌ رسُولَ الله ﷺ عنِ الكُهّان، فقال لهم: «ليسوا بشيء». قالوا: يا رسُولَ الله، فإنّهم يُحدِّثون أحياناً[٢] بالشيءِ يكونُ حقّاً، فقال رسُولُ الله ﷺ: «تلك الكلمةُ منَ الحقِّ يَخطَفُها[٣] الجِنيُّ فيُقِرُّها في أُذُنِ وَليِّه قَرَّ الدجاجة، فيَخلِطونَ فيها أكثرَ مِن مئة كذِبة[٤]».

النِّهاية: الخَطْفُ: استلابُ الشيءِ وأخْذُه بسُرعة، ومنهُ حديثُ الجِنِّ: يَخطَفونَ السّمع، أي: يَسترِقُونَه ويَستَلِبونَه. والقرّ: تَرْديدُك الكلامَ في أُذُنِ المخاطبَ حتّى يَفهَمَه، تقولُ: قرّرتُه فيه أُقِرُّه قَرّاً، وقَرُّ الدجاجةِ: صوتُها إذا قطَعَتْه. وفي حديث: «فيأتي بها إلى الكاهِن فيُقِرُّها في أذُنهِ كما تَقرُّ القارورةُ، إذا أُفـرِغ فيها»[٥]. وهذا المعنى هُو الذي عَناهُ المصنِّفُ بقولِه: «والقَرّ: الصّبُّ».

---

(١) في (ح) و(ف): «تحفظها»، ورسمت في (ط): «يحفظها» في الموضعين، غير أن الياء لم تنقط في الأول منهما، والجادّةُ ما أثبتناه.

(٢) في الأصولِ الخطية: «أخباراً»، وليس بشيء، وصوّبناه من «صحيح البخاري».

(٣) في (ط): «يحفظها».

(٤) أخرجه البخاري (٦٢١٣) ومسلم (٢٢٢٨) وغيرهما.

(٥) هو جزءٌ من حديثٍ أخرجه البخاري (٥٧٦٢) ومسلم (٢٢٢٨) من حديثِ عائشة رضوان الله عليها.

معناه: أنَّ الأصل أَمَنْ، فحُذف حرفُ الاستفهام واستمرَّ الاستعمالُ على حذفِه، كما حُذف من «هل»، والأصلُ: أَهَلْ. قال:

أَهَلْ رَأَوْنا بسَفْحِ القاعِ ذِي الأكَمِ؟

فإذا أدخلتَ حرفَ الجرِّ على «مَن» فقدِّرِ الهمزةَ قبل حرفِ الجرِّ في ضَميرك، كأنك تقول: أَعَلى مَن تَنزَّلُ الشياطين، كقولك: أعلى زيدٍ مررت. فإن قلتَ: ﴿يُلْقُونَ﴾ ما محلُّه؟ قلتُ: يجوزُ أن يكونَ في محلِّ النَّصب على الحال، أي: تنزَّل مُلقِين السَّمعَ، وفي محلِّ الجرِّ صِفةً لـ﴿كُلِّ أَفَّاكٍ﴾؛ لأنه في معنى الجمع، وأنْ لا يكونَ له محلٌّ بأنْ يُستأنَف، كأنَّ قائلاً قال: لِـمَ تنزَّلُ على الأفّاكِين؟ فقيل: يَفعلون كَيْتَ وكَيت. فإن قلتَ: كيف قيل: ﴿وَأَكْثَرُهُمْ كَٰذِبُونَ﴾ بعدَما قُضِي عليهم بأنَّ كلَّ واحد منهم أفَّاك؟ قلت:

قولُه: (**أَهَل رأَوْنا بسَفْحِ القاعِ ذي الأكَم؟**)، أوّلُه:

سائِلْ فوارسَ يَربُوعٍ بشَدّتِنا[(١)]

يربوعٌ: أبو حيٍّ مِن تميم، بشَدّتِنَا، بفَتْح الشِّين: حَمْلَتِنا وصَدْمتِنا. وقد شَدّ عليه في الحرب يَشُدُّ شَدّاً، ويُروَى بكَسْرِها، أي: قُوّتِنا، وسَفْحُ الجبَل: أسفَلُه، والقاع: الـمُستوي منَ الأرضِ، والأَكَمَةُ: التلُّ، والجَمْعُ: آكامٌ وأَكَمٌ، ولا يجوزُ أن يُجعَلَ «هل» للاستفهام؛ لأنّ حرفَ الاستفهام لا يَدخُلُ على حرفِ الاستفهام.

قولُه: (**فإذا أدخَلْتَ حرفَ الجرِّ على «مَن» فقدِّرِ الهمزةَ قبْلَ حرفِ الجَرّ**)، قال صاحبُ «الفرائد»: يَشكُلُ ما ذكَرَ بقولِهم: مِن أين أنتَ ومِن أين جئتَ؟ وقولِه تعالى: ﴿مِنْ أَيِّ شَيْءٍ خَلَقَهُۥ﴾، وقولِهم: فيمَ، وبمَ، وممّ، وحَتّامَ، ونحوِها. ويمكنُ أن يُقالَ: لا اعتبارَ لتَقدُّم حرفِ الجَرّ، وقولُهم: لهُ صدرُ الكلام المرادُ: تقدُّمُه على ما كان، وكذا في الكلام، كقولِك: أين زيدٌ، لا يجوزُ أن تقولَ: زيدٌ أين، أو مفعولاً منَ المفاعيل، كقولك: أزيداً ضَرَبْتَ، ولا تقولُ: ضَربْتَ زيداً، ولا: ضَرَبْتَ متى، ولا: ضرَبْتَ أينَ؟

---

(١) البيت لزيد الخير كما في «مشاهد الإنصاف» (٣: ٣٤٢).

الأفَّاكُون هم الذين يُكثرون الإفْك، **ولا يدلُّ ذلك على أنهم لا يَنطِقُون إلّا بالإفك،** فأراد أنَّ هؤلاءِ الأفَّاكين قلَّ مَن يصدقُ منهم فيما يَحكي عن الجِنِّيِّ؛ وأكثرُهم مُفترٍ عليه. فإن قلتَ: ﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الشعراء: ١٩٢]، ﴿وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ ٱلشَّيَٰطِينُ﴾ [الشعراء: ٢١٠]، ﴿هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ ٱلشَّيَٰطِينُ﴾ **لِـمَ فَرَّق بينهنَّ وهنَّ أَخوات؟**

قولُه: (**ولا يَدُلُّ ذلك على أنّهم لا يَنطِقونَ إلّا بالكذب**[1])، يُريدُ أنّ «فعّالًا» فيه دِلالةٌ على التكثيرِ لا الاستغراق، فنـبّه أوّلاً بقولِهِ تعالى: ﴿تَنَزَّلُ ٱلشَّيَٰطِينُ ۝ تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ﴾ على أنّ الشياطينَ يَنزِلونَ على مَن دَأْبُه الإفْكُ والكذِبُ. ثُم بيّنَ ثانياً بقولِه: ﴿وَأَكْثَرُهُمْ كَٰذِبُونَ﴾ على أنّ أكثرَ هؤلاءِ الأفّاكينَ بناءً على دَأْبِهم وعادتِهم يَفترُونَ على الشّياطينِ فيما يتلقّوْنَ منهم؛ لأنّهم يزيدونَ على ما يَسمَعونَ كما سبَقَ في حديثِ عائشةَ رضيَ اللهُ عنها، فيَخلِطونَ فيها أكثرَ مِن مئةِ كِذبة.

ويجوزُ أنْ يَرجعَ الضّميرُ في «أكثرهم» إلى الشّياطين، والحديثُ يَحتمِلُه أيضاً، قال القاضي: ﴿وَأَكْثَرُهُمْ كَٰذِبُونَ﴾ فيما يُوحُونَ به إليهم، أو يُسْمِعونَهم لا على وَجْهِ ما تكلّمتْ به الملائكةُ عليهمُ السّلام؛ لشَرارتِهم، أو لقُصورِ فَهْمِهم[2].

قولُه: (**لمَ فَرّقَ بينَهنّ وهنَّ أَخواتٌ**)، يعني: أنّ هذه الآياتِ الثلاثَ نازلةٌ في شأنِ القرآن، وفيما ينبغي أن يُقالَ فيه وما لا ينبغي، فلمَ لم تجِئ على نَسَقٍ واحدٍ ولم يَقُلْ: ﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ۝ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ۝ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾، ﴿وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ ٱلشَّيَٰطِينُ ۝ وَمَا يَنۢبَغِى لَهُمْ وَمَا يَسْتَطِيعُونَ﴾، ﴿هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ ٱلشَّيَٰطِينُ ۝ تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ﴾، فإنَّها واردةٌ على وتيرةٍ واحدة؟ ولمَ فرّقَ بينَهنّ بآياتٍ متَباعدةِ المعاني؟ وحاصلُ المعنى: أنّها كالتراجيع للمعاني التي تخلّلت بينَهُنّ، فإنّ قولَه تعالى: ﴿لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ كالترجيع مِن قَصَص الأنبياءِ عليهمُ السّلامُ إلى ما بُدِئَ منهُ في فاتحةِ السُّورة مِن ذكْرِ الكتابِ وتكذيبِ القوم له. وقولُه: ﴿وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ ٱلشَّيَٰطِينُ﴾ مذكورٌ بعدَ إهلاكِ القُرى المُنذَرة. وقولُه: ﴿هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ ٱلشَّيَٰطِينُ﴾ مَسُوقٌ بعدَ النّهي عنِ ادّعاءِ غيرِ الله

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «بالإفك».

(٢) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٥٦).

قلتُ: أُرِيدَ التفريقُ بينهنَّ بآياتٍ ليست في مَعْناهنَّ، ليُرجَع إلى المجيء بهنَّ وتطرية ذكرِ ما فيهنَّ كَرَّة بعد كرَّة، فيُدَلُّ بذلك على أنَّ المعنى الذي نزلْنَ فيه من المَعاني التي اشتدَّت كراهةُ الله لخلافها. ومثاله: أنْ يُحدِّثَ الرَّجلُ بحديث، وفي صدره اهتمامٌ بشيء منه وفضلُ عِناية، فتَراه يُعيد ذِكْرَه ولا ينفكُّ عن الرُّجوع إليه.

[﴿وَٱلشُّعَرَآءُ يَتَّبِعُهُمُ ٱلْغَاوُۥنَ ۞ أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِى كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ ۞ وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ﴾ ٢٢٤ - ٢٢٦]

﴿وَٱلشُّعَرَآءُ﴾ مُبتدأ، و﴿يَتَّبِعُهُمُ ٱلْغَاوُۥنَ﴾ خَبرُه، ومعناه: أنه لا يتَّبعهم على باطِلِهم وكَذِبهم وفُضولِ قولهم وما هم عليه من الهِجاء، وتمزيقِ الأَعْراض، والقَدْح

تعالى إلهاً، وكلُّ هذه الآياتِ مُتَدانيةُ المعاني في نفْسِها، لكنّها تَبعُدُ مناسبتُها ظاهراً عن معنى تلك الآياتِ الثّلاث، والترجيعُ كما عُلِمَ يَستدعي شِدّةَ الاتّصالِ بما رُجعَ به إليها، فدَلّ ذلك على شِدّةِ الكراهيَة لِما نزَلتِ الآياتُ فيه، وهُو إنكارُ قُرَيْش أنّ القرآنَ ليس مِن عندِ الله، وأنهُ مِن جِنس ما كان يَنزِلُ على الكَهنةِ والشُّعراء. ورُوِيَ عن المصنِّفِ: أنّ العبارةَ المتداوَلةَ في قولِنا: اشتَدّتْ كراهةُ الله تعالى لخلافِها، أي: لأجْلِ خلافِها اشتَدّتِ العنايةُ بذِكْرِه، فاحتَرَزَ عنها في حقِّ الله تعالى.

قولُه: (**وتَطْرِيَة ذِكرِ**)، تطريةُ السّيف: مُحادثتُه بالصّقْلِ وتَعهُّدُه به، قال زُهيرٌ:

أُحـادثُـــه بصَقْــــلٍ كلّ يــوم وأُعجِمُــه بهـامـاتِ الرجـالِ(١)

قولُه: (**أن يُحدِّثَ الرجلُ بحديث، وفي صدرِه اهتمامٌ بشيءٍ منهُ وفَضْلُ عناية، فتَراهُ يُعيدُ ذِكْرَه ولا ينفَكُّ عنِ الرُّجوع إليه**)، وقلتُ: هذا المعنى هُو الذي اعتمَدْنا عليه في أكثرِ ما تصَدّينا لنَظْم السُّور، فلْيكُنْ على ذُكْرٍ منك، واللهُ تعالى أعلم.

قولُه: (**ومعناهُ: أنهُ لَا يَتَّبِعُهم على باطِلِهم... إلّا الغاوون**)، هذا الحَصْرُ يُفيدُه بناءُ

---

(١) لم أجده في «ديوان زهير».

في الأنساب، والنَّسِيب بالحُـرَم، والغَزَل، والابْتِهار، ومَدْحِ مَن لا يستحقُّ المدح، ولا

﴿يَتَّبِعُهُمُ﴾ على «الشُّعراء» على تقَوِّي الحُكم، واللامُ في «الشُّعراء» و﴿ٱلْغَاوُۥنَ﴾: للجِنس، فإنّ مثْلَ هذا التركيبِ عندَ المؤلِّف يُفيدُ الاختصاصَ. وقال في الـمُزمِّل في قولِه تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يُقَدِّرُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ﴾ [المزمل: ٢٠]: «وتقديمُ اسمِه عَزّ وجَلّ مبتدأً مَبْنيًّا عليه، يُقدّرُ: هُو الدالُّ على معنى الاختصاصِ بالتقدير»(١) وقد سبق مراراً. ويَعضُدُه قراءةُ عيسى بنِ عُمَر: «الشُّعَراءَ» بالنّصبِ على شريطةِ التفسير(٢)، فإنها تَدُلُّ على التكريرِ والتأكيد، وربّما دَلّ على التخصيصِ لتقديرِ العامل بعدَ المنصُوب، وإلى معنى هذا الحَصْرِ يُنظَرُ قولُه تعالى: ﴿وَمَا عَلَّمْنَٰهُ ٱلشِّعْرَ وَمَا يَنۢبَغِى لَهُۥٓ﴾ [يس: ٦٩]، ومِن ثَمّ ناسَبَ أن يُعقِّبَ بهذه الآيةِ قولَه تعالى: ﴿هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ ٱلشَّيَٰطِينُ * تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ﴾؛ لأنه حديثُ أمرِ الوَحْي كما سَبَق، وجَلّ مَنْصِبُ الرِّسالةِ عن الشِّعر، وعَظّمَ منزلةَ أُمّتِه منَ الغِواية، وهذا معنى قولِه تعالى: ﴿وَمَا يَنۢبَغِى لَهُۥٓ﴾.

قولُه: (**والنسيبِ بالحُرَم والغَزَل**)، **الجوهري**: نسبَ الشاعرُ بالمرأةِ، يَنْسِبُ ـ بالكسر ـ نَسِيباً: إذا شَبّبَ بها، ومُغازَلةُ النِّساء: مُحادَثتُهنّ ومُراودتُهنّ، تقولُ: غازَلتُها وغازَلَتْني، والاسمُ الغَزَلُ. وحُرْمة الرجُلِ: أهلُه، والحُرَمُ: النِّساء، قال:

والموتُ أكـرمُ نـَزّالٍ على الحُـرَمِ(٣)

قولُه: (**والابتهار**)، **الجوهري**: الابتهارُ: ادعاءُ الشَّيْءِ كذِباً، قال:

ومـا بي أنْ مدَحتُهــمُ ابتهارُ(٤)

وابْتُهِرَ فلانٌ بفلانة: اشتُهِرَ بها.

---

(١) انظر: «الكشاف» (١٦: ١٠٣).

(٢) انظر: «مختصر شواذّ القرآن» ص١٠٨، و«البحر المحيط» (٨: ٢٠٠).

(٣) لم أهتد إلى قائله.

(٤) ذكره الجوهري في «الصحاح» (بهر) من غير عَزْوٍ لأحد.

يَستحسِنُ ذلك منهم ولا يَطرَبُ على قولهم **إلّا الغاوُون والسُّفهاء** والشُّطّار. وقيل: **الغاوُون: الراوُون**. وقيل: الشياطين. وقيل: هم شُعراء قريش: عبدُ الله بن الزِّبَعرى، وهُبيرة بن أبي وَهْب المخزوميُّ، ومُسافع بن عبدِ مَناف، وأبو عزَّة الجُمَحيّ. ومن ثَقيف: أُميَّة بنُ أبي الصَّلت، قالوا: نحنُ نقول مِثْلَ قولِ محمَّد، وكانوا يهجُونه، ويجتمعُ إليهم الأعرابُ مِن قومهم يَستمعون أشعارَهم وأهاجِيَهم. وقرأ عيسى بنُ عُمر: (والشعراءَ) بالنصب على إضمارِ فعلٍ يفسِّره الظاهر. قال أبو عُبَيد: كان الغالبُ عليه حبَّ النَّصب؛ قرأ: ﴿حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ﴾ [المسد: ٤]، ﴿والسَّارِقَ والسَّارِقَةَ﴾ [المائدة: ٣٨]، و(سورةً أنزلناها) [النور: ١]. **وقُرِئ: (يَتْبَعُهم) على التخفيف**، و(يَتَّبِعْهم) بسُكون العين **تشبيهاً لـ«بَعُهَ» بـ«عَضُد»**.

قولُه: (**إلا الغاوونَ والسُّفَهاء**)، قال: الزجّاجُ: يتبعهُم الغاوونَ منَ الناس، فإذا هَجَا الشاعرُ بما لا يجوزُ، هَوِي قومٌ ذلك فأحَبُّوه، وإذا مَدَحَ بما ليس في الممدوح أحَبّ ذلك قومٌ وتَابعُوهُ، فهمُ الغاوون[1].

قولُه: (**الغاوون: الرّاوُونَ**)، رَوى مُحْيي السُّنة: الغاوونَ همُ الرُّواةُ الذين يَروُونَ هجاءَ المسلمين[2].

قولُه: (**وقُرِئ: «يَتْبَعُهم» على التخفيف**)، نافع: «يَتْبَعُهم» بتخفيفِ التاء وفتح الباء، والباقون: بفتح التاء وتشديدها وكسر الباء[3].

قوله: (**تشبيهاً لـ«بَعُه»**)، بفَتْح الباءِ أو كسرِها وضمِّ العَيْن، حكايةً لبعضِ حروفِ يَتْبَعُهم. ويُروَى عن المصنِّف أنهُ قال: لـمّا غَيّروا الضمّةَ في «عَضُد» واقعةً بعدَ الفتحة، فلأنْ يُغيِّروها واقعةً بعدَ الكسرةِ أَوْلى.

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ١٠٤).

(٢) «معالم التنزيل» (٦: ١٣٥).

(٣) انظر: «حجة القراءات» ص٥٢٢.

ذِكرُ الوادي والهُيوم فيه تمثيلٌ لذهابهم في كلِّ شِعب من القول واعتِسافهم وقلَّة مُبالاتهم بالغُلوِّ في المنطق ومُجاوزةِ حدِّ القَصْد فيه، حتى يفضِّلوا أجبَنَ الناس على عَنْتَرة، وأشحَّهم على حاتم، وأن يَبْهَتوا البَرِيَّ، ويُفسِّقوا التقيَّ. وعن الفَرزدق: أن سُليمان بنَ عبدِ الملك سَمِعَ قولَه:

فبِتْـــنَ بجانِبَـــيَّ مُصَرَّعاتٍ وبِتُّ أَفُــضُّ أغلاقَ الخِتامِ

فقال: قد وَجَبَ عليك الحدُّ، فقال: يا أميرَ المؤمنين قد درأ اللهُ عني الحدَّ بقوله: ﴿ وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ ﴾.

[﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ وَذَكَرُوا۟ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱنتَصَرُوا۟ مِنۢ بَعْدِ مَا ظُلِمُوا۟ۗ وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ ﴾ ٢٢٧]

استثنى الشُّعراءَ المؤمنين الصالحين الذينَ يُكثِرون ذِكْرَ الله وتلاوةَ القرآن، وكان ذلك أغلبَ عليهم من الشِّعر، وإذا قالوا شِعراً قالوه في توحيدِ الله والثناءِ عليه، والحكمةِ، والموعظة، والزُّهد، والآدابِ الحسنة، ومدحِ رسولِ الله ﷺ والصَّحابةِ

قولُه: (**ذِكْرُ الوادي والهُيوم فيه تمثيلٌ لذهابِهم في كلِّ شِعْبٍ منَ القول**)، قال القاضي: وذلك أنّ أكثرَ مقدِّماتِهم خيالاتٌ لا حقيقةَ لها، وأكثرُ كلماتِهم في النَّسيبِ والابتهارِ وتمزيقِ الأعراضِ والوعدِ الكاذبِ والافتخارِ بالباطل(١).

قولُه: (**فبِتْنَ بجانبيّ**)، البيت(٢)، أولُه:

دُفِعْــنَ إليّ لم يُطْمَثْــنَ قَبْــلي وهُنّ أصــحُّ من بَيْضِ النّعامِ
ثــلاثٌ واثنتانِ فهُــنّ خمسٌ وســادسةٌ تمـــيلُ إلى شِمامِ

طمثَ الجاريةَ، أي: افتَضَّها.

---

(١) «معالم التنزيل» (٤: ٢٥٦).

(٢) للفرزدق، ولم أجده في «ديوانه». انظر: «مشاهد الإنصاف» (٣: ٣٤٤).

وصُلَحاء الأُمّة، وما لا بأسَ به من المعاني التي لا يتلطَّخون فيها بذَنْبٍ ولا يتلبَّسون بشائِنة ولا مَنْقصة، وكان هِجاؤهم على سبيل الانتصار ممَّن يهجُوهم، قال اللهُ تعالى: ﴿لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ﴾ [النساء: ١٤٨]، وذلك مِن غيرِ اعتداءٍ ولا زيادة على ما هو جوابٌ؛ لقوله تعالى: ﴿فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَٱعْتَدُوا۟ عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٤]. وعن عمرِو بن عبيد رحمه الله: أنَّ رَجلًا من العلويَّة قال له: إنَّ صدري لَيَجِيشُ بالشِّعر، فقال: فما يمنعُك منه فيما لا بأسَ به؟ والقولُ فيه: أن الشِّعرَ بابٌ من الكلام، فحَسَنُه كحَسَنِ الكلام، وقبيحُه كقبيحِ الكلام. وقيل: المرادُ بالمستثنَيْن: عبدُ الله بن رَواحة، وحسَّانُ بن ثابت، والذين كانوا **يُنافِحُون** عن رسولِ الله ﷺ ويُكافِحون هُجاةَ قُريش. **وعن كعبِ بن مالك:** أنّ رسولَ الله ﷺ قال له: «اهجُهم؛ فوالذي نَفْسِي بيدِه لَـهُوَ أَشدُّ عليهم منَ النَّبْل»، وكان يقول لحسَّان: «**قلْ ورُوحُ القُدسِ مَعَكَ**».

خَتَمَ السورةَ بآيةٍ ناطقة بما لا شيءَ أهيَبُ منه وأهول، ....

قولُه: (**يُنافِحونَ**)، بالحاءِ المهمَلة. **النِّهاية**: في الحديثِ: «نافِحْ عنِّي»(١)، أي: دافعْ عنِّي، والمُنافَحةُ والمكافحةُ: المُدافعة. يُريدُ بمُنافحتِه: هجاءَ المشركينَ ومُجاوبتَهم عن أشعارِهم.

قولُه: (**وعن كعبِ بن مالكٍ**)، رُوِيَ في «شَرْح السُّنةِ» عن كعبِ بن مالك، عنِ النبيِّ ﷺ، قال: «إنّ المؤمنَ يُجاهدُ بسيفِه ولسانه، والذي نفْسي بيدِه لكأنّما تَرمُونَهم به نَضَحُ النَّبْل»(٢).

قولُه: (**قُلْ ورُوحُ القُدُسِ معَك**)، رَوَينا عن البخاريِّ ومسلم والترمذيِّ، عن عائشةَ، عن رسُولِ الله ﷺ: «إنّ اللهَ يؤيِّدُ حسّانَ برُوح القُدُس ما نافَحَ أو فاخَرَ عن رسُولِ الله ﷺ»(٣).

---

(١) هو جزءٌ من حديث أخرجه الترمذي (٢٨٤٩) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) أخرجه البغوي في «شرح السنة» (١٢: ٣٧٨)، وهو في «مسند أحمد» (٢٧٢١٨).

(٣) أخرجه البخاري (٤٥٣) ومسلم (٢٤٨٥) والترمذي (٢٨٤٦).

ولا أنكى لقلوب المتأمِّلين، ولا أصدَعُ لأكباد المتدبِّرين؛ وذلك قولُه: ﴿وَسَيَعْلَمُ﴾ وما فيه من الوَعيد البليغ، وقولُه: ﴿ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ﴾ وإطلاقُه، وقولُه: ﴿أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ وإبهامُه، **وقد تَلاها أبو بكرٍ لعمرَ** رضي الله عنهما **حين عَهِدَ إليه**، وكان السَّلفُ الصالح يَتواعَظُون بها **ويَتناذَرُون** شِدَّتَها.

وتفسيرُ الظُّلم بالكُفرِ تعليل، ولأنْ تَخافَ فتبلُغَ الأَمن خيرٌ مِن أنْ تأمَنَ فتبلُغَ الخوف. وقرأ ابنُ عبَّاس: (أيَّ مُنفَلَتٍ يَنفلِتون) ومعناها: إنَّ الذين ظَلموا يَطمَعُون

قولُه: (**ولا أنْكَى**)، **النِّهاية**: يقال: نَكَيْتُ في العدوِّ أنكَى نِكايةً؛ إذا أكثَرتُ فيه الجِراحَ والقَتْلَ، فوَهَنوا لذلك، وقد يُهمَزُ، يقال: نكَأتُ القُرحةَ أنكَأُها: إذا قَشَرْتُها.

قولُه: (**وقد تَلاها أبو بكر لعمرَ حينَ عَهِدَ إليه**)، رُوِي أنهُ لـمّا أيِسَ أبو بكرٍ مِن حياتِه استَكتَبَ عثمانَ رضيَ اللهُ عنه كتابَ العَهْدِ: هذا ما عَهِدَ ابنُ أبي قُحافةَ إلى المؤمنينَ في الحالِ التي يؤمنُ فيه الكافر، ثم قال بعدَما غُشِيَ عليه وأفاق: إنّي استَخْلفتُ عليكُم عُمرَ بنَ الخطّاب، فإنْ عَدَلَ فذلك ظنِّي فيه، وإن لم يعدِلْ فسيعلمُ الذين ظلموا[١].

قولُه: (**ويَتناذرونَ**)، بالذالِ المعجَمة. **الأساس**: هُو نذيرةُ القوم: طَليعتُهمُ الذي يُنذرُهمُ العدُوّ، وتَناذَروا: خَوّفَ بعضُهم بعضاً، قال النابغةُ:

تَناذَرَها الرّاقونَ مِن سوءِ سُمِّها[٢]

قولُه: (**وتفسيرُ الظُّلم بالكُفرِ تعليلٌ**)، يعني: أنّ الذي فَسّرَ قولَه تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ﴾ بالذين كفَروا يتعَلّلُ بـ«عسَى»، ولعلّه يريدُ أهلَ السُّنةِ لأنهُ يُسمِّيهمُ الـمُرجِئة، كما أنّهم يُسَمُّونَهم بالوَعِيديّة، ويقال: وعَلّلهُ بالشيء، أي: لَـهّاهُ به، كما يُعَلّلُ الصبيُّ بشيءٍ منَ الطّعام يَتجزّأُ به منَ اللّبَن، يقال: فلانٌ يُعلِّـلُ نفْسَه بتَعِلّة، وتعَلّلَ به، أي: تَلهّى وتجَزّأَ، يريدُ: أنّ تفسيرَ الظُّلم بالكُفرِ ليس بجيِّد، لأدائه إلى سُهولةِ أمرِ الظالم.

---

(١) أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٣: ٢٠٠).

(٢) يقصد الحيّة. انظر: «ديوان النابغة» ص٣٤.

أن يَنفلِتوا مِن عذاب الله، وسيَعلمون أنْ ليسَ لهم وجهٌ من وجوه الانفِلات؛ وهو النجاة. اللهمَّ اجعَلْنا ممَّن جَعَلَ هذه الآيةَ بين عينَـيْه فلم يغفُلْ عنها، وعَلِمَ أنَّ مَن عمل سيِّئةً فهو مِنَ الذين ظَلموا. والله أعلمُ بالصواب.

قال رسولُ الله ﷺ: «مَنْ قرأ سورةَ الشُّعراءِ كان لَه من الأجرِ عَشرُ حسناتٍ بعَددِ مَنْ صَدَّق بنوحٍ وكذَّبَ بهِ وهودٍ وشُعيبٍ وصالحٍ وإبراهيمَ، وبعَددِ من كَذَّبَ بعيسى وصدَّق بمحمَّدٍ».

وقلتُ: سياقُ الآية بعدَ ذكْرِ المشركينَ الذين آذَوْا رسُولَ الله ﷺ، وما لَقِيَ منهم منَ الشّدائدِ كما مَرّ في أوّلِ السُّورة يُؤيِّدُ قولَ أهلِ السُّنة، ورَوَى مُحيي السُّنةِ: ﴿ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ﴾: أشرَكوا وهَجَوْا رسُولَ الله ﷺ[(١)]. وقال الإمامُ: إنهُ تعالى لما ذَكَرَ في هذه السُّورةِ ما يُزيلُ الحُزنَ عن قلبِ رسُولِ الله ﷺ منَ الدّلائلِ ومِن أخبارِ الأنبياءِ عليهم السّلامُ، ثُم ذَكَرَ مقالاتِ المشركينَ في تسميتِه تارةً بالكاهن، وأُخرى بالشاعر، بَيّنَ الفَرْقَ بينَه وبيْنَ الكاهن، ثُم بينَهُ وبين الشاعر، ثُم خَتَمَ السُّورةَ بهذا التهديدِ العظيم[(٢)]. والله تعالى أعلمُ.

تمت السورة

حامداً لله ومُصلّياً على رسوله[(٣)]

* * *

---

(١) «معالم التنزيل» (٦: ١٣٩).

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢٤: ١٧٦).

(٣) قوله: «تمت السورة حامداً لله ومصلياً على رسوله» أثبتُّه من (ف)، ولم يرد في (ح) و(ط).

سورة النمل

مكّيّة، وهي ثلاثٌ وتسعون آية، وقيل: أربعٌ وتسعون

بسم الله الرحمن الرحيم

[﴿طسٓۚ تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡقُرۡءَانِ وَكِتَابٖ مُّبِينٍ * هُدٗى وَبُشۡرَىٰ لِلۡمُؤۡمِنِينَ * ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُم بِٱلۡأٓخِرَةِ هُمۡ يُوقِنُونَ﴾ ١-٣]

﴿طسٓۚ تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡقُرۡءَانِ وَكِتَابٖ مُّبِينٍ﴾ قُرِئ بالتَّفخيم والإمالة، و﴿تِلۡكَ﴾ إشارةٌ إلى آياتِ السُّورة. والكتابُ المبينُ: إمّا اللّوْح؛ وإبانته: أنّه قد خُطَّ فيه كلُّ ما هو كائن؛ فهو يُبَيِّنُه للنّاظِرينَ فيه إبانة. وإما السُّورة، وإمّا القرآن، وإبانَتُهما: أنَّهما يُبينان ما أُوْدِعاهُ من العُلُومِ والحِكَمِ والشَّرائع، ....

سُورةُ النَّمل

مكيَّةٌ، وهيَ ثلاثٌ وتسعونَ آيةً، وقِيلَ: أربعٌ وتسعونَ آيةً[1]

بسم الله الرحمن الرحيم

قولُه: (﴿طسٓ﴾[2] قُرِئَ بالتَّفخيمِ والإمالةِ)، أبو بكرٍ وحمزةُ والكسائيُّ: بالإمالةِ، والباقونَ: بالتَّفخيم[3].

---

(١) في (ط): «مكية، وهي تسعون وثلاث آيات».

(٢) في (ح): ﴿طسٓمٓ﴾. والصواب ما أثبتناه.

(٣) انظر: «التيسير في القراءات السبع» لأبي عمرو الداني ص١١٠.

وأنَّ **إعجازَهُما ظاهرٌ مَكْشُوف**، وإضافةُ الآياتِ إلى القُرآنِ والكتابِ المُبين: على سبيلِ التَّفْخِيمِ لها والتَّعْظِيم؛ لأنَّ المُضافَ إلى العظيمِ يَعْظُمُ بالإضافةِ إليه. فإن قُلْتَ: لِمَ نَكَّرَ الكِتابَ المُبين؟ قُلت: ليُبهَمَ بالتَّنكيرِ فيكونَ أفخمَ له، كقَوْلِه تعالى: ﴿فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ عِندَ مَلِيكٍ مُّقْتَدِرٍ﴾ [القمر: ٥٥].

فإن قُلْتَ: ما وَجْهُ عَطْفِهِ على القُرآنِ إذا أُريدَ به القرآن؟ قُلْت: كما تُعْطَفُ إحْدى الصِّفَتَيْنِ على الأُخرى في نَحْوِ قولِك: هذا فِعْلُ السَّخِيِّ والجَوادِ الكريم؛ **لأنَّ القُرْآن هو المُنْزَلُ المُبارَكُ** المُصَدِّق لِما بَيْنَ يَدَيه؛ فكان حُكْمُهُ حُكْمَ الصِّفاتِ المُسْتَقِلَّةِ بالمَدْح،

قولُـهُ: (**وأنّ إعجازَهما ظاهرٌ مكشوفٌ**)، قبلَ قولِه: «أنهُما يُبيِّنانِ» مبنيٌّ على أنّ «أبانَ» بمعنى: أظْهَرَ. وقولُه: «ظاهِرٌ مكشوفٌ» على أنّه بمعنى: بَانَ وظَهَرَ. وقلتُ: إذن يلزمُ استعمالُ اللفظِ الواحدِ في كِلتا لُغتيْهِ: المتعدِّي واللّازمِ، إلّا أن يُقالَ: إنّ الواوَ بمعنى «أوْ». والظاهرُ أنّ دَلالةَ ﴿مُّبِينٍ﴾ على الثّاني بطريقِ اللُّزوم؛ فإنّ الـشيءَ إذا كانَ مُظهِرًا لجميعِ العلومِ الفائقةِ، ينبغي أن يكونَ ظاهرًا في الإعجازِ، وعكسُه سبقَ في قولِه: ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾[1] [الفرقان: ٤٨].

قولُه: (﴿عِندَ مَلِيكٍ مُّقْتَدِرٍ﴾ [القمر: ٥٥])، أيْ: مليكٍ مُبهَم أمرُه في الـمُلكِ والاقتدارِ، فلا شيءَ إلّا وهوَ تحتَ مُلكِه وتصرفِه وقُدرتِه، فيُقال: أي: كتابٌ مُبهَمٌ أمرُه في كونِه كتابًا، فلا شيءَ من أمرِ الدِّينِ ومكارمِ الأخلاقِ ومحاسِنِ الشِّيَم، إلّا وهوَ مشتملٌ عليْه.

قولُه: (**لأنّ القرآنَ هُوَ المنزَلُ المبارَكُ**)، تعليلٌ لتنزيلِ لفظِ ﴿الْقُرْآنِ﴾ منزلةَ الوصفِ، ثمَّ عطفَ ﴿وَكِتَابٍ﴾عليه؛ لهذا قال: «كأنّهُ قِيلَ: تلكَ الآياتُ آياتُ المنزَلِ المبارَكِ، وآيُ كتابٍ»، ودلالةُ هذا الأسلوبِ على استقلالِ كلِّ صفةٍ في تمييزِ الموصوفِ، وأنّها إذا انفردَتْ كَفَتْ بها مميِّزةً قد عُلِمَ في موضعِه، ولو حَمَلَه على بابِ التجريدِ كما في قولِهم: مررتُ بالرجلِ الكريمِ والنَّسَمَةِ المبارَكةِ، كما ذُكِرَ في ﴿ص وَالْقُرْآنِ﴾ [ص: ١] لجازَ أيضًا[2].

---

(١) انظر: «الكشاف» (١١: ٢٥١ - ٢٥٣).

(٢) انظر: «الكشاف» (١٣: ٢٢٩).

فكأنَّه قِيل: تلك الآياتُ آياتُ المُنْزَلِ المُبارَك؛ وآيُ كتابٍ مُبين.

وقرأ ابنُ أبِي عَبْلَة: «وكتابٌ مبينٌ»بالرَّفع على تقدير: وآياتُ كِتابٍ مُبِين، فحَذَفَ المُضاف، وأُقِيمَ المُضافُ إليْهِ مَقامَه.

فإن قُلْت: ما الفَرْقُ بَيْنَ هذا وبَيْنَ قولِه: ﴿الٓرۚ تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡكِتَٰبِ وَقُرۡءَانٖ مُّبِينٖ﴾ [الحجر: ١]؟ قُلْت: لا فَرْقَ بينَهما إلّا ما بَيْنَ المَعْطُوفِ والمَعْطُوفِ عليه؛ من التَّقَدُّمِ والتَّأَخُّر؛ وذلك على ضَرْبَيْن: ....

والثَّاني: قَوْلُه في الحِجْرِ: « والمعنى: «تلك آياتُ الكتابِ الكاملِ»في كونِه كتابًا ، وآيَ قرآنٍ مبينٍ» على الاستفهام، وهو معنى التَّفخيمِ في التَّنْكير.

قولُه: (بَيْنَ هذا وبينَ قولِه: ﴿ءَايَٰتُ ٱلۡكِتَٰبِ وَقُرۡءَانٖ مُّبِينٖ﴾ [الحجر: ١])[١]، أي: مَطْلِعَ سُورة الحِجْرِ.

قولُه: (وذلكَ على ضَربَيْنِ)، يعني: التَّقديمُ يجيءُ لمعنَيَيْن:

أحَدِها: جارٍ مجرى التَّثنيةِ فَقَط؛ فلا يتفاوتُ المعنى فيهما، سواءٌ قُدِّم في موضعٍ وأُخِّر في آخَر؛ كما في نحو: ﴿حِطَّةٞ﴾ في الآيَتَيْن [البقرة: ٥٨، والأعراف: ٦١]. وقولُكَ: «رجلانِ جاءا» لا ترجيحَ لمجيءِ أحدِهما على الآخَر. هذا هوَ معنى التَّثنية.

قال شارح «الهادي»: الواوُ دلالتُها على الجمعِ أقوى مِن دلالتِها على العطف؛ فإنّها قد تُعرَّى عنِ العطفِ ولا تُعرَّى عن معنى الجمعِ، وفي المختلفَيْنِ بمنزلةِ التَّثنية، والجمع في المتفقَيْن، وإذ لم يمكنْهُمُ التَّثنيةَ في المختلفَيْنِ فعَدَلُوا إلى الواو[٢].

وثانيها: ما فيه رعايةُ الرُّتْبةِ؛ كما في قولِه تعالى: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران: ١٨]، فإنّ شهادةَ اللّـهِ مقدَّمةٌ على شَهادةِ الملائكةِ وأُولي العِلْم؛ لأنّ شهادتَه كالأصلِ،

---

(١) من قوله: «على الاستفهام» إلى هنا سقط من (ح).

(٢) انظر: «الإنصاف في مسائل الخلاف» لأبي البركات الأنباري (٢: ٤٤٩-٤٥٠).

....

وشهادتَهُم كالتَّابعِ لشهادَتِه. ومِن ثَمَّ فُصِلَ بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عَلَيهِ بالمفعولِ بِه.

قال القاضِي: تأخيرُ «كتاب» هاهنا باعتبارِ تعلُّقِ عِلْمِنا به، وتقديمُه في الحِجْرِ باعتبارِ الوُجود[1]؛ أي: الخارِجِيِّ.

قالَ صاحبُ «الفَرائِد»: الفخامةُ فيما نحنُ بصددِه للكتاب، فإن كانَ المرادُ به: اللوحَ، فهي اللوحُ. وفي الحِجْر الفخامةُ للقرآن؛ فافترَقَا. وإن كانَ المرادُ منَ الكتابِ القُرآنَ في السُّورتَينِ؛ فالفخامةُ للقرآنِ من حيثُ إنّه كتابٌ هاهنا، وفي الحِجْر من حيثُ إنّهُ قرآنٌ.

وقلتُ: قدْ ذهَبَ إلى أنّ التَّنكيرَ في الموضعَينِ هوَ الفارقُ؛ لأنـّه للتَّفخيم، وذهبَ عنه أنّ التَّعريفَ في القرآنِ للعَهْد، وأنّ المرادَ منه: «المنزَّلُ المبارَكُ المصدِّقُ لِـمَا بينَ يَدَيْه» كما قال، فهوَ أشدُّ فخامةً منه؛ لأنـّه من بابِ قَولِه:

أنا أبو النَّجْمِ وشِعرِي شِعرِي[2]

أي: هذا المنزّلُ هو الَّذي اشتُهرَ في الكائنات، وتُعورفَ بينَ الأسْوَدِ والأحْمَرِ، الموصوفُ بالكمالاتِ التي لا نهايةَ لها. والمصنِّفُ اقتصرَ على معنًى واحدٍ، وهوَ كونُه مصدِّقًا لما بينَ يدَيْه.

ويمكنُ أن يُقالَ: إنّ التَّنْكيرَ في ﴿كِتَٰبٍ﴾ دلَّ على تفخيمِه، ووصفُه بـ﴿مُّبِينٍ﴾ دلَّ على أنّه ظاهرٌ في نفسِه في الإعجازِ، مُظهِرٌ لغيرِه، فصَحَّتِ الموازنةُ بينهما؛ ولهذا استَشهدَ بقولِه: «فِعْلُ السَّخِيِّ والجوادِ الكريمِ». ولم يفرِّقْ بينَ التَّقديمِ والتَّأخيرِ هاهنا وفي الحِجْر، فإنّ مؤدَّى الصِّفتَيْنِ إلى معنًى واحدٍ.

فإن قلتَ: فلِمَ جعلَ التَّعريفَ في الحِجْرِ للجنسِ حيثُ قال: «تلك آياتُ الكتابِ الكاملِ في كونِه كِتابًا» ، وهاهنا للعهدِ حيثُ قال: «المنزَّلُ المبارَكُ المصدِّقُ لما بينَ يَدَيْه»؟ قلتُ: إذا رجعَ المعنَيانِ إلى التَّعظيمِ والتَّفخيمِ فلا بأسَ بمثلِ هذا الاختلافِ.

---

(١) في (ح): «الخارج».

(٢) سبق تخريجه.

ضَرْبٍ جارٍ مَجْرى التَّثْنِية لا يَتَرَجَّحُ فيه جانِبٌ على جانِب، وضَرْبٍ فيه تَرَجُّح، فالأَوَّلُ نَحْوَ قَوْلِه تعالى: ﴿وَقُولُوا حِطَّةٌ﴾ [البقرة: ٥٨، الأعراف: ١٦١]، ﴿وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا﴾ [البقرة: ٥٨، الأعراف: ١٦١]، ومنه ما نَحْنُ بِصَدَدِه. والثّاني: نحو قَوْلِه تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ١٨]، ﴿هُدًى وَبُشْرَىٰ﴾ في مَحَلِّ النَّصْبِ أو الرَّفْع؛ فالنَّصْبُ على الحال، أي: هادِيةً ومُبَشِّرة؛ والعامل فيها؛ ما في ﴿تِلْكَ﴾ من مَعْنى الإشارة، والرَّفْعُ على ثلاثةِ أوْجُه، على: هي هُدًى وبُشْرى، **وعلى البَدَلِ من الآيات**، وعلى أنْ يَكُونَ خبراً بَعْدَ خَبَر؛ أي: جَمَعَتْ أنّها آيات، وأنَّها هُدًى وبُشْرى. والمعنى في كَوْنِها هُدًى للمُؤمِنين: **أنها زائِدةٌ في هُدَاهُم**. قال اللهُ تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَزَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾ [التوبة: ١٢٤] فإن قُلْت: ﴿وَهُم بِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ كيف يَتَّصِلُ بما قَبْلَه؟ قُلْت: يُحْتَمَلُ أن يَكُونَ مِنْ جُمْلةِ صِلةِ المَوْصُول، ويُحْتَمَلُ أن تَتِمَّ الصِّلةُ عِنْدَه، ويكونُ جُمْلةً اعتراضِيّة، كأنّه قِيل: وهؤُلاءِ الّذين يُؤْمِنُونَ ويَعْمَلُونَ الصّالحات؛ من إقامةِ الصَّلاةِ وإيتاءِ الزَّكاة: همُ بالآخِرة المُوقِنون؛ وهو الوَجْه. ويَدُلُّ علَيْه أنّه عُقِدَ جملةً ابتدائيةً **وكَرَّرَ فيها المُبْتَدأ الّذي هُو ﴿وَهُم﴾** ....

قولُه: (**وعلى البَدَلِ منَ الآياتِ**)، قال الزَّجّاج: تقديرُه: تلكَ هدًى وبُشرى، وحَسُنَ أن يكونَ خبرًا بعدَ خبرٍ لـ﴿تِلْكَ﴾ على نحو: هو حُلْوٌ حامِضٌ. وقدْ جمعَ الطَّعْمَين، فتُجمع أنّها آياتٌ، وأنّها هاديةٌ مبشِّرة[1]، وهو المرادُ من قولِه: «جُمِعَتْ أنها آياتٌ، وأنها هدًى»، أي: جَمعتْ ﴿طس﴾ أنّ السُّورةَ آياتٌ، وأنّها هدًى وبُشرى.

قولُه: (**أنّها زائدةٌ في هُدَاهُم**)، قال صاحب «الفرائد»: ويمكنُ أن يكونَ المعنى كما مرَّ في قولِه: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ١].

قولُه: (**وكرَّرَ فيها المبتدأ الذي هوَ ﴿وَهُم﴾**)، **الانتصاف**: تكرَّرَ منَ الزَّمخشـريِّ أنّ إيقاعَ الضَّميرِ مبتدأً يفيدُ الحصـرَ؛ كقولِه: ﴿هُمْ يُنشِرُونَ﴾ [الأنبياء: ٢١]، وعَدُّ الضَّميرِ من آلاتِ الحَصْـرِ ليسَ يثْبُت، وهاهنا الضَّميرُ مكرَّرٌ؛ لأنَ الأصلَ: «وهمْ يوقِنونَ بالآخرةِ»،

---

(١) انظر: «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ١٠٨).

....

فقدَّمَ المجرورَ للعنايةِ، فوقعَ فاصلًا بين المبتدأِ والخبـرِ، فأُرِيدَ أن يليَ المبتدأُ خبرَه، وقدْ حالَ المجرورُ بينَهما، فطُوِيَ ذِكْرُه، ولم يَفُتِ العنايةُ بالمجرورِ حيثُ بقيَ مقدَّمًا[١].

وقلتُ: هذا كلامُ مَن لَمْ يَشَمَّ رائحةَ علْمِ البيانِ، فإنّهُم أجمعوا على أنّ مثلَ: «أنَا عرفتُ» تحتملُ التَّـقَوِّيَ والتَّخصيصَ، أمَّا التَّـقَوِّيَ: فلتكريرِ الإسنادِ، وأمَّا التَّخصيصُ: فلاعتبارِ تقدُّمِ الفاعلِ الـمعْنويِّ على عاملِه، ولـمّا تقدَّم ضميرُ ﴿هُمْ﴾ على ﴿يُوقِنُونَ﴾ وأُكِّدَ بالتَّكرير، أفادَ التخصيصَ والتَّوكيدَ؛ ولهذا قال: «ما يُوقِنُ بالآخرةِ حقَّ الإيقانِ إلّا هؤلاءِ الجامِعونَ».

ولـمَّا كان جَدوى الاعتِراضِ تأكيدَ معنى المعترِضِ فيه، ودلَّ مفهومُ قولِه[٢]: ﴿وَهُم بِٱلۡأٓخِرَةِ هُمۡ يُوقِنُونَ﴾ على أنّ مَن أيقنَ بالآخرةِ حقّ الإيقانِ لا بدّ أن يخافَ تَبِعَاتِها، ومن خافَ تحمّلَ المشاقّ والمتاعبَ، وكان بهذا الاعتبارِ مؤكِّدًا لقولِه: ﴿لِلۡمُؤۡمِنِينَ[٣] ۞ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾؛ فصحَّ كونُه معترضًا.

روينا عنِ التِّرمذيِّ، عن أبي هريرةَ قالَ: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقولُ: «مَن خَافَ أدْلَجَ، وَمَن أدْلَجَ بَلَغَ الْـمَنْزِلَ، ألاَ إنّ سِلْعَةَ الله غَالِيَةٌ، ألَا إنّ سِلْعَةَ الله الْـجَنَّةُ»[٤].

ثمَّ في قولِه: «إلّا هؤلاءِ الجامِعون» إشارةٌ إلى أنّ الضَّميرَ الأوَّلَ وُضِعَ موضِعَ اسمِ الإشارةِ، وصارَ مثلَ قولِه تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ﴾ إلى قولِه: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدٗى مِّن رَّبِّهِمۡ﴾ [البقرة: ٣-٥]، وفائدتُه الإشعارُ بأنّ ما يَرِدُ عَقِيبَ اسمِ الإشارةِ المذكورونَ قبلَه أهلٌ لاكتسابِه من أجلِ الخصالِ الَّتي عُدِّدتْ لهم، فالمعنى: هُمْ أحقّاءُ بأن يُوقِنوا بالآخِرةِ؛ لأنّهمْ

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٣٤٧).

(٢) سقط من (ح).

(٣) في (ح): «المؤمنون». وفي (ف): «المؤمنين». والصواب ما أثبتناه من (ط) موافقة للآية الكريمة.

(٤) أخرجه الترمذي في «سننه» (٢٤٥٠) وحسّنه، وهو في «المستدرك» للحاكم (٤: ٣٤٣) وصَحّحه على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي.

حتّى صارَ معناها: وما يُوقِنُ بالآخِرة حقَّ الإيقانِ إلّا هؤُلاءِ الجامِعون بَيْنَ الإيمانِ والعَمَلِ الصّالح؛ لأنَّ خَوْفَ العاقِبةِ يحمِلُهُم على تحمُّلِ المَشاقّ.

[﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْآخِرَةِ زَيَّنَّا لَهُمْ أَعْمَالَهُمْ فَهُمْ يَعْمَهُونَ * أُولَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَهُمْ سُوٓءُ ٱلْعَذَابِ وَهُمْ فِى ٱلْآخِرَةِ هُمُ ٱلْأَخْسَرُونَ﴾ ٤-٥]

فإن قُلْت: كَيْفَ أسنَدَ تَزْيينَ أعمالِـهِم إلى ذاته، وقد أسْنَدَهُ إلى الشَّيطانِ في قولِه: ﴿وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَعْمَٰلَهُمْ﴾ [النمل: ٢٤، العنكبوت: ٣٨]؟ قُلْت: بَيْنَ الإسنادَيْنِ فرق؛ وذلك أنَّ إسنادَه إلى الشَّيطانِ حقيقة، وإسنادَهُ إلى الله عزَّ وجلَّ مجاز، وله طريقان في عِلْمِ البَيان: أحدُهُما: أن يَكُونَ من **المَجازِ الّذي يُسَمّى الاستعارة**. والثّاني: أن

هُمُ الذين جَمَعُوا بينَ الإيمانِ والعملِ الصّالحِ. هذا معنى قولِه: «وهؤلاءِ الَّذينَ يوقنونَ ويعملونَ الصَّالحات، همُ الموقنونَ بالآخرة».

هذه المعاني مِن التَّخصيصِ والتَّوكيدِ والتَّعليلِ إنّما يفيدُها التَّركيبُ إذا جُعلَ معترِضًا لاستقلالِه، وأمّا إذا أُدخِلَ في حَيِّزِ[1] الصِّلةِ بأن جُعِلَ حالاً أو عطفًا على ﴿يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [النمل: ٣] على التَّأويلِ؛ لم يحتجْ إلى هذهِ العبارةِ؛ فتفوتُ تلكَ الفوائدُ؛ ولهذا قالَ: «وهوَ الوجْهُ، ويدلُّ عليهِ أنـّه عقدَ جملةً ابتدائيّةً» إلى آخرِه. يريدُ أنّه لو أُرِيدَ غيرُ ذلكَ لقيلَ: «وهمْ بالآخرةِ يُوقنونَ» على تقديرِ الحالِ، «وبالآخرةِ يُوقنونَ» على تقديرِ العطفِ.

قولُه: (**منَ المجازِ الَّذي يُسمَّى الاستعارة**) وهي الاستعارةُ المصرِّحةُ التَّبعيةُ، استعارَ زَيَّنَ لـ«مَتَّعَ» بعدَ استعارةِ التَّزيينِ للتَّمتيعِ. وإليه الإشارةُ بقولِه: «لـمّا متَّعَهُمْ بطُولِ العُمرِ»، فكأنّه زيَّنَ لهم بذلكَ أعمالَهم.

قال صاحبُ «الفرائدِ»: قال أهلُ السُّنَّة: زيَّنّا لهمْ أعمالَـهُمْ بما ركَّبْنا فيهِم[2] منَ الشَّهواتِ

---

(١) في (ح): «خبر».

(٢) في (ف): «فيها».

يَكُونَ من المَجازِ الحُكْمِيّ، فالطَّرِيقُ الأوّل: أنّه لـمّا متَّعَهُم بِطُولِ العُمُر وَسَعةِ الرِّزق. وجعلوا إنعامَ الله بذلك عليهم، وإحسانَهُ إليْهِم ذَرِيعةً إلى اتِّباعِ شَهَواتِهِم، وبَطَرِهِم وإيثارِهِم الرَّوحَ والتَّرَفُّهَ، ونِفارِهِم عمّا يَلزَمُهم فيه التَّكاليفُ الصَّعبةُ والمَشاقُّ المُتعِبة؛ فكأنّه زيَّنَ لهم بذلك أعمالَهُم. وإليه أشارتِ الملائكةُ صَلَواتُ الله عَلَيْهِم في قولِهِم:

والأمانِيِّ، حتَّى رأَوْا ذلكَ حَسَنًا، وهوَ كالخَتْمِ والطَّبْعِ. وفيهِ إثباتُ خلقِ اللّـهِ تعالى أفعالَ العِبَادِ.

وقال صاحبُ «الانتصاف»: قولُ الزَّمخشريِّ مبنيٌّ على قاعدةِ: «رعايةِ الأصلحِ»(١)، ولو عكسَ فقال: «الإسنادُ إلى اللّـهِ حقيقةً»؛ لكانَ أصوبَ، واختارَ ما رواه الحسنُ لموافقتِه، [وأنّى لهم ذلك](٢) وقدْ أتى اللهُ بُنيانهَم من القواعِدِ بما قدْ وردَ التَّزيِيْن غالبًا في الـشرِّ ﴿زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ ٱلشَّهَوَٰتِ﴾ [آل عمران: ١٤] ﴿زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا﴾ [البقرة: ٢١٢] ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ١٣٧] وورد في الخيرِ قليلًا؛ كقولِه: ﴿حَبَّبَ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِى قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ٧] ويُبْعِدُ الخيرَ هنا إضافةُ الأعمالِ إليهم في قولِه: ﴿أَعْمَٰلَهُمْ﴾، وهُمْ لم يعملوا الخيرَ أصلًا.

وقلت: الذي يؤيِّدُ قولَ صاحبِ «الفرائدِ» أنّ وِزانَ فاتحةِ هذه السُّورةِ إلى هاهنا وِزانُ فاتحةِ البقرة، فقولُه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ﴾ كقولِـه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [البقرة: ٦]. وقولُـه: ﴿زَيَّنَّا لَهُمْ أَعْمَٰلَهُمْ﴾ كقولِـه: ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾ [البقرة: ٧]، وقدْ سَبَقَ وَجهُ دلالتِها على مذهبِ أهلِ السُّنَّةِ هناك، وأنّ التركيبَ من بابِ تحقيقِ الخبر، وأنّ المعنى استمرارُهمْ على الكُفر، وأنّهمْ بحيثُ لا يُتوَقَّعُ(٣) منهمُ الإيمانُ ساعةً فساعةً، أمارةٌ لرَقْمِ(٤) الشَّقاوةِ عليهم في الأزَلِ، والخَتْمِ على قلوبهم، وأنّهُ تعالى زيَّنَ لهم سُوءَ عملِهم، فهُمْ

(١) وقد سبق توضيحها، ولتمامِ الفائدةِ انظر: «الملل والنحل» للشهرستاني (١: ٦٢).

(٢) زيادة لازمة من «الانتصاف» لتوضيح سياقِ الكلام.

(٣) في (ح): «يُتوَهَّمُ».

(٤) والرَّقْم: الخَتْم، «اللسان» (رقم).

﴿وَلَٰكِن مَّتَّعْتَهُمْ وَءَابَآءَهُمْ حَتَّىٰ نَسُوا۟ ٱلذِّكْرَ﴾ [الفرقان: ١٨] والطَّرِيقُ الثّاني: أنَّ إمهالَهُ الشَّيطان، وتَخْلِيَتَهُ حتّى يُزَيِّنَ لهُم؛ مُلابَسةٌ ظاهِرةٌ للتَّزيِينِ، فأُسْنِدَ إليه؛ لأنَّ

لِذلكَ في تِيهِ الضَّلالةِ يتردَّدُونَ، وفي بَيْداءِ الكُفْرِ يعْمَهُون.

دلَّ على هذا التَّأويلِ إيقاعُ لفظِ المضارعِ في صلةِ الموصولِ، والماضي في خبرِ الموصول، وترتّبُ ﴿فَهُمْ يَعْمَهُونَ﴾ بالفاعليةِ، واختصاص الخطابِ بما يدلُّ على الكبرياءِ والجبَروتِ، ومن بابِ تحقيقِ الخَبرِ قولُ الشّاعِرِ:

إنّ الـــتِي ضَـــرَبَتْ بيْتًا مُهاجرةً … بكُوفَةِ الجُنْـدِ غالتْ وُدَّها غُولُ[1]

يعني: هذا التبريزُ أمارةٌ لقطعِهَا الحُبَّ وهجْرانِها، وأنّه ممّا لا يُشكُّ فيه. ويَنْصُرُ هذا التَّأويلَ ما روينا عن البخاريِّ ومسلمٍ وأبي داود: عن عِمرانَ بنِ حُصَيْنٍ قال: قال رجلٌ: يا رَسُولَ الله، أعُلِمَ أهلُ الجَنّةِ مِن أهلِ النّارِ؟ قال: «نَعَمْ». قال[2]:فَفِيمَ يَعمَلُ العَامِلُونَ؟ قال: «كُلٌّ مُيَسَّـرٌ لِـمَا خُلِقَ لَه»[3].

وعنِ التِّرمذيِّ، عنِ ابنِ عُمرَ قال: قالَ عُمَرُ: يا رَسُولَ اللّـهِ، أرَأيْتَ مَا نَعْمَلُ فيه، أمْرٌ مُبْتَدَعٌ أو مُبْتَدَأٌ[4]، أو فِيما فُرِغَ مِنْه؟ فقال: «فِيما قد فُرِغَ مِنْهُ يَا ابْنَ الْـخِطَّاب، وكُلٌّ مُيَسَّـرٌ، أمَّا مَن كانَ مِن أهلِ السّعَادةِ فإنّهُ يَعمَلُ للسّعَادة، وَأمّا مَن كان مِن أهلِ الشَّقَاءِ فإنّهُ يَعمَلُ للشَّقَاء»[5]. انظرْ أيُّها المتأمِّلُ إلى هَذِه الأسرار.

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) سقط من(ح).

(٣) أخرجه البخاري (٦٢٢٣)، ومسلم (٢٦٤٩)، وأبو داود (٤٧١١).

(٤) في (ح)و(ف): «أمبتدأ». والصواب ما أثبتناه من «سنن الترمذي».

(٥) أخرجه الترمذي في «سننه» (٢١٣٥) وصحّحه، وهو في «مسند البزّار» (١٢١) وصحّحه ابن حبّان (١٠٨) وفيه تمامُ تخريجه.

المَجازَ الحُكْمِيَّ يُصَحِّحُه بعضُ المُلابَسات، **وقِيل: هي أعمالُ الخَيْرِ** الّتي وَجَبَ عليهم أن يعملوها: زيَّنها لَهُمُ اللهُ فَعَمِهُوا عنها وضَلُّوا، ويُعْزى إلى الحَسَن. والعَمَه: التَّحَيُّرُ والتَّرَدُّد، كما يَكونُ حالُ الضّالِّ عن الطَّريق. وعَنْ بَعْضِ الأعْراب: أنه دَخَلَ الشَّرق وما أبْصَرَها قطّ، فقال: رأيتُ النّاسَ عَمِهين، أراد: مُتَردِّدِين في أعمالِهم وأشْغالِهم. ﴿سُوٓءُ ٱلْعَذَابِ﴾ القَتْلُ والأَسْرُ يومَ بَدْر. و﴿ٱلْأَخْسَرُونَ﴾: أشدُّ النّاسِ خُسْراناً؛ لأنّهم لو آمنوا لكانُوا من الشُّهَداءِ على جميعِ الأُمَم، فَخَسِرُوا ذلك مع خُسْرانِ النَّجاةِ وثَوابِ الله.

[﴿وَإِنَّكَ لَتُلَقَّى ٱلْقُرْءَانَ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾ ٦]

﴿لَتُلَقَّى ٱلْقُرْءَانَ﴾ لتُؤْتاهُ **وتُلقَّنُه** ﴿مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾ مِن عِنْدِ أيِّ ﴿حَكِيمٍ﴾ وأيِّ ﴿عَلِيمٍ﴾ وهذا مَعْنى مَجِيئِهما نكِرَتَيْن. **وهذه الآيةُ بِساطٌ وتَمْهيد** لما يُرِيدُ أن يَسُوقَ بَعْدَها

قولُه: (**وقِيلَ: هيَ أعمالُ الخير**)، هذا جوابٌ آخرُ عنِ السُّؤالِ مبنيٌّ على المنعِ مِن أنّ إسنادَ هذا التَّزيينِ محظُورٌ، و«هيَ» أي: الضّميرُ راجعٌ إلى قولِه تعالى: ﴿أَعْمَٰلَهُمْ﴾، ونظيرُه قولُه تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ فَٱسْتَحَبُّوا۟ ٱلْعَمَىٰ عَلَى ٱلْهُدَىٰ﴾ [فصلت: ١٧].

قولُه: (**وتُلَقَّنُه**)، عن بعضِهِمْ: هو كما قالَ تعالى: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ﴾ [البقرة: ٣٧]؛ أيْ: تَلَقَّنَ. ومعنى يُلَقِّنُه الكلماتِ: أنّ اللهَ تعالى ألهمَهُ التَّنصُّلَ لهفوتِه.

قولُه: (**وهذهِ الآيةُ بِساطٌ وتمهيدٌ**)، أيْ: مجملٌ لما يأتي بعدَها مِنَ التّفصيلِ، وإنّ المفصَّلَ متضمِّنٌ للَطائفِ حكمتِه ودقائقِ علمِه. ومِن لطائفِ حكمتِهِ اقتصاصُ ما مَضى[1] مِنَ الأمَمِ السّالِفة؛ لنثبِّتَ بها نفسَك، ونسلِّيك ممّا يلحقُكَ مِنَ المكارهِ ﴿وَكُلًّا نَّقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلرُّسُلِ مَا نُثَبِّتُ بِهِۦ فُؤَادَكَ﴾ [هود: ١٢٠] وأكملُ القصصِ وأتـمُّها قصةُ موسى عليه السّلام.

---

(١) في(ف):«معنى».

من الأقاصِيص، وما في ذلك من لطائفِ حِكْمَتِه، ودقائِقِ عِلمِه.

[﴿إِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِأَهْلِهِۦٓ إِنِّىٓ ءَانَسْتُ نَارًا سَـَٔاتِيكُم مِّنْهَا بِخَبَرٍ أَوْ ءَاتِيكُم بِشِهَابٍ قَبَسٍ لَّعَلَّكُمْ تَصْطَلُونَ ﴾ ٧]

﴿إِذْ﴾ منصوبٌ بِمُضْمَر، وهو: اذْكُر، كأنَّه قال على أثَرِ ذلك: خُذْ من آثارِ حِكْمَتِهِ وعِلْمِهِ قِصّةَ مُوسى. ويجوزُ أنْ يَنْتَصِبَ بِعَلِيم. ورُوِيَ أنّه لم يكنْ مع مُوسى عليهِ السَّلامُ غيرُ امْرَأتِه، وقد كَنّى الله عنها بالأَهْل، فَتبعَ ذلك وُرُودُ الخِطابِ على لَفْظِ الجَمْع وهو قولُه: ﴿امْكُثُوا﴾.

الشِّهاب: الشُّعلة. والقَبَس: النّارُ المَقْبُوسة، **وأضافَ الشِّهابَ إلى القَبَس؛ لأنّه يَكُونُ قَبَسًا، وغيرَ قَبَس.** ....

وفيهِ أيضًا نوعٌ مِن التَّخلصِ والانتقالِ إلى نوعٍ آخرَ مِنَ الإعجاز، وهُوَ الإخبارُ عَنِ المُغيَّبات، ومِن مدْحِ الكتابِ إلى قَصصِ الأنبياء.

قولُه: (**وهُوَ قولُه**: ﴿امْكُثُوا﴾)، ليسَ في هذهِ الآية، وإنّما هيَ في طه والقَصَص(١)، فورودُ الخطاب بالجمع وإطلاقُ الأهل على امرأته تعظيمٌ لشأنها، ونحوُه قوله تعالى: ﴿مِّمَّا تَرَكَ ءَالُ مُوسَىٰ وَءَالُ هَـٰرُونَ﴾ [البقرة: ٢٤٨]، والمراد بهما موسى وهارون رفعاً لمنزلتهما(٢).

قولُه: (**وأضافَ الشِّهابَ إلى القَبَس؛ لأنّه يكونُ قَبَسًا وغيرَ قَبَسٍ**)، قالَ مَكِّيٌّ: ﴿بشهابِ قَبَسٍ﴾ من إضافةِ النَّوعِ إلى جنسِه؛ نحو: ثوبُ خزٍّ(٣).

وقال الفرَّاءُ(٤): وهوَ إضافةُ الشيءِ إلى نفسِه؛ كصلاةِ الأُولى، وليسَ مثلَه؛ لأنّ صلاةَ

---

(١) يعني الآية: «من سورة طه، والآية ٢٩ من سورة القصص».

(٢) من قوله: «فورود الخطاب» إلى هنا سقط من (ح) و(ف).

(٣) انظر: «مشكل إعراب القرآن» لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (٢: ٥٣١).

(٤) انظر: «معاني القرآن» للفرّاء (٢: ٢٨٦).

ومن قَرَأ بالتَّنْوِين: جعل القبس بَدَلاً، أو صفةً؛ لما فيه من معنى القَبَس. والخَبَر: ما يُخبَرُ به عن حالِ الطَّريق؛ لأنّه كان قد ضَلَّه. فإن قُلت: سآتيكُمْ منها بِخَبَر، ولعَلِّي آتِيكُم منها بِخَبَر: كالمُتَدافِعَين؛ لأنَّ أحَدَهُما تَرَجٍّ والآخرَ تيَقُّن. قُلت: قد يقولُ الرّاجي

الأُولى إنّما هيَ في الأصلِ موصوفٌ وصِفة، فأُضِيفَ الموصوفُ إلى صفتِه، وأصلُها: الصَّلاةُ الأُولى.

ومَن نوَّنَ جعلَ قبسًا بدلًا منه. وقيل: هيَ صِفةٌ له. والشِّهاب: كلُّ ذي نُورٍ. والقَبَسُ: كلُّ ما يُقتبسُ مِن جَمْرٍ ونحوِه.

الراغِب: القَبَس: المتناوَلُ مِنَ الشُّعْلة. قال تعالى: ﴿أَوْ ءَاتِيكُم بِشِهَابٍ قَبَسٍ﴾. والقَبْسُ والاقتباسُ: طلبُ ذلك، ثُمّ يُستعارُ لطلبِ العلمِ والهداية. قال تعالَى[1]: ﴿ٱنظُرُونَا نَقْتَبِسْ مِن نُّورِكُمْ﴾ [الحديد: ١٣] وأقبسْتُه نارًا أو عِلمًا: أعطيتُه. والقَبِيسُ: فَحْلٌ سريعُ الإلقاح؛ تشبيهًا بالنّارِ في السُّرعة[2].

وعنه: الشِّهابُ: الشُّعلةُ السّاطعةُ مِنَ النّارِ الموقَدةِ، ومِن العارضِ في الجَوّ. قال تعالى: ﴿فَأَتْبَعَهُۥ شِهَابٌ ثَاقِبٌ﴾ [الصافات: ١٠]. والشُّهْبة: بياضٌ مختلِطٌ بالسَّواد؛ تشبيهًا بالشِّهابِ المختلِطِ بالدُّخان. ومنه: كتيبةٌ شهْباء؛ اعتبارًا بسوادِ القومِ وبياضِ الحديد[3].

قولُه: (**ومَن قرأ بالتَّنوينِ**)[4]، عاصِمٌ وحمزةُ والكسائيُّ[5].

---

(١) من قوله: ﴿أَوْ ءَاتِيكُم ...﴾ إلى هنا سقط من م.

(٢) انظر: «المفردات في غريب القرآن» ص٦٥٢.

(٣) انظر: المصدر السابق ص٤٦٥.

(٤) أي: قوله تعالى: ﴿بِشِهَابٍ قَبَسٍ﴾ [النمل: ٧]. يقرأ بالتنوين والإضافة، فالحُجّة لمن أضاف أنّه جعل الشِّهاب غير القبس فأضافه، أو يكون أراد: «بشهاب من قبس» فأسقط من وأضاف، أو يكون أضاف، والشهاب هو القبس لاختلاف اللفظين. والحُجّة لمن نوّن أنّه جعل القَبس نعتًا لشهاب؛ فأعربه بإعرابه. انظر: «الحجة في القراءات» لابن خالوَيْه ص٢٦٩.

(٥) انظر: «السبعة في القراءات» لابن مجاهد ص٤٧٨.

إذا قَوِيَ رَجاؤُه: سأفعَلُ كذا، وسيَكُونُ كذا؛ مع تَجوِيْزِهِ الخَيْبة. فإن قُلت: كيف جاءَ بِسينِ التَّسوِيْف؟ قُلت: عِدَةً لأهلِه؛ أنّه يَأتِيهم به وإن أبْطَأَ، أو كانتِ المَسافةُ بعيدةً. فإن قُلت: فلِمَ جاءَ بأوْ دُونَ الواو؟ قُلت: بُنيَ الرَّجاءُ على أنَّه إن لم يَظْفَر بِحاجَتَيهِ جَميعاً؛ لم يَعْدَم واحِدةً مِنهُما: إمّا هِدايةُ الطَّرِيق، وإمّا اقتباسُ النّار؛ ثقةً بعادةِ الله؛ أنَّه لا يَكادُ يَجمَعُ بينَ حِرمانَينِ على عَبْدِه، **وما أدراه** حين قال ذلك أنّه ظافِرٌ على النّارِ بحاجَتَيهِ الكُلِّيَّتَينِ جميعاً؟ وهُما العِزّان: عِزُّ الدُّنيا، وعِزُّ الآخِرة.

[﴿فَلَمَّا جَآءَهَا نُودِىَ أَنۢ بُورِكَ مَن فِى ٱلنَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا وَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ ٨]

﴿أَنۢ﴾ هي المُفَسِّرة؛ لأنَّ النِّداء فيه معنى القَوْل. والمعنى: قيل له بورك. فإن قُلت: هل يجوزُ أنْ تَكُونَ المُخفَّفَةَ من الثَّقِيلة، وتَقدِيرُه: نُودِيَ بأنّه بُورِك. والضَّمِيرُ ضَمِيرُ الشَّأن؟ قُلت: لا؛ لأنَّه لا بُدَّ من ﴿قَدْ﴾. فإن قُلت: فعلى إضْمارِها؟ قُلت: **لا يَصحّ**؛

قولُه: (**وما أدْراهُ**)، «**ما**» استفهاميةٌ متضمِّنةٌ للإنكار، وهوَ مُبتدأ، و«أدْراهُ» الخَبَرُ، وضميرُ الفاعلِ راجعٌ إلى «ما»؛ أي: أيُّ شيءٍ أعلمَه حينَ قال: ﴿أَوْ ءَاتِيكُم بِشِهَابٍ﴾ «أنّهُ ظافرٌ بحاجتَيْهِ الكُلّيَّتَيْن»؟ انظرْ أيُّها المتأملُ إلى العنايةِ الأبديّة، فإنّهُ عليه السّلام طلبَ الدَّلالةَ على الطريقِ والنّارَ لحاجةِ الأهلِ؛ ففازَ بعزِّ الدّارَيْن!

قولُه: (**لا يَصحُّ**)، أي: لا يصحُّ أن تكونَ مخفَّفةً مِن الثّقيلة، و«قد» مُضْمَرة.

قال في «المفصَّل»[1]: والمفتوحةُ يُعوّضُ عما ذهبَ منها أحدُ الأحرفِ الأربعة: حرفُ النَّفي، وقد، وسوْف، والسِّين؛ نحو: علمتُ أن لا يخرج زَيْد، وأن قدْ خَرَج، وأن سوْفَ يخرُج، وأن سيَخرُج.

قال صاحبُ «التّقريب»: وفيه نَظَر؛ لجوازِ ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ﴾ [النساء: ٩٠] بإضمارِ «قد»، وَ﴿أَوَعَجِبْتُمْ أَن جَآءَكُمْ﴾ [الأعراف: ٦٣]، ويمكنُ تعسُّفُ فرقٍ.

---

(١) انظر: «المفصّل في صنعة الإعراب» للزمخشري ص٣٩٥.

لأنَّها علامةٌ لا تُحذَف. ومعنى ﴿بُورِكَ مَن فِي ٱلنَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا﴾: بُورِك مَن في مَكانِ النّار، ومن حَوْلَ مكانِها. ومَكانُها: البُقعةُ الّتي حَصَلتْ فيها؛ وهي البُقْعةُ المُبارَكةُ المذكُورَةُ في قولِه تعالى: ﴿نُودِيَ مِن شَٰطِيِٕ ٱلْوَادِ ٱلْأَيْمَنِ فِي ٱلْبُقْعَةِ ٱلْمُبَٰرَكَةِ﴾ [القصص: ٣٠] وتَدلُّ عليه قِراءةُ أُبَيّ: «تبارَكَتِ الأرضُ ومَنْ حَوْلها». وعنه: «بُورِكَتِ النّار»؛ والّذي بُورِكَت له البُقْعة، وبُورِكَ مَن فيها وحَوالَيْها؛ حدوثُ أمرٍ دينِيٍّ فيها؛ وهو: تَكلِيمُ الله موسى واستِنْباؤُه له، وإظهارُ المُعجِزات عليه؛ ورُبَّ خَيرٍ يتَجَدَّدُ في بعضِ البِقاع،

وقال أبو البَقاء: ﴿أَنۢ بُورِكَ﴾ هيَ مخفَّفةٌ من الثَّقِيلة، وجازَ ذلكَ مِن غيرِ عِوَض؛ لأنّ ﴿أَنۢ بُورِكَ﴾ دعاء، والدُّعاءُ مخالِفٌ غيرَه في أحكامٍ كثيرة(1).

وقال صاحبُ «الكشْف»: التقدير: أنّه بُورك، ولمْ يأتِ بعِوَضٍ؛ كما في قولِه: ﴿كَأَن لَّمْ يَغْنَوْا۟ فِيهَا﴾ [الأعراف: ٩٢] وقولِه: ﴿أَن قَدْ أَبْلَغُوا۟﴾ [الجن: ٢٨]؛ لأنّه دُعاء(2).

قولُه: (ويدلُّ عليه قِراءةُ أُبَيّ)، أي: تدلُّ على أنّ معنى ﴿بُورِكَ مَن فِي ٱلنَّارِ﴾ [النمل: ٨] بُورك مَن في مكانِ النّارِ، إظهارُ الأرضِ في هَذِهِ القراءة، فإنّ هَذِهِ القراءةَ الشّاذةَ ليستْ في الدّلالةِ أقلّ من تفسيرٍ مفسِّر.

قال ابنُ جِنِّي: تَبارَكَ: تَفاعَلَ مِن البرَكة، وهو توكيدٌ لمعناه؛ كقولِك: تعالى الله، فهوَ أبلغُ مِن: عَلا كما أنّ «اعْشَوشَبَ» أبلغُ من: أعْشَبَ؛ وذلكَ لكثرةِ الحروف(3).

وعن بعضِهم: وإسنادُ التّبارُكِ إلى الأرضِ كإسنادِ التّعالي إلى الضّوءِ في قولِ المَعرِّي:

نَشَأنَ كضَوْءِ البارِق المُتَعالي ... بِبَغدادَ وَهْنًا ما لَهنَّ ومالي؟(4)

---

(١) انظر: «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٠٤).

(٢) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٠٠١).

(٣) انظر: «المحتسب» (٢: ١٣٣).

(٤) لم أجده في «ديوان المعرِّي».

فينشُرُ اللهُ بَرَكةَ ذلك الخَيرِ في أقاصِيها، ويَبُثُّ آثارَ يُمنِهِ في أباعِدِها، فكيف بِمِثْلِ ذلك الأمْرِ العَظِيمِ؛ الّذي جرى في تِلكَ البُقْعة.

وقيل: المُرادُ بالمُبارَكِ فيهم: موسى والملائكةُ الحاضِرُون. والظّاهرُ أنّه عامٌّ في كل من كان في تلك الأرض، وفي ذلك الوادي وحَوالَيْهما مِن أرْضِ الشّام، ولقد جَعَل اللهُ أرضَ الشّامِ بالبَرَكاتِ مَوْسُومةً في قولِه: ﴿ وَنَجَّيْنَـٰهُ وَلُوطًا إِلَى ٱلْأَرْضِ ٱلَّتِى بَـٰرَكْنَا فِيهَا لِلْعَـٰلَمِينَ ﴾ [الأنبياء: ٧١]؛ وحُقَّت أن تَكُونَ كذلك؛ فهي مَبْعثُ الأنبياءِ صَلواتُ الله عَليهِم، ومَهبِطُ الوَحيِ إليهِم، **وكِفاتُهُم أحياءً وأمواتاً**. ....

قولُه: (**وقِيل: المرادُ بالمُبارَكِ فيهم موسى والملائكة**)، الضميرُ في «فيهم» راجعٌ إلى اللّام. وقيل: عُطِفَ على قولِه: «بُورِكَ مَن في مكانِ النّارِ ومَن حولَ مكانِها»، فذكرَ في المعطوفِ عليه أنّ ذلكَ المكانَ أيُّ مكانٍ هو، والَّذي بُورِكتْ بِه البُقعةُ ما هو، وهو حدوثُ أمرٍ دِينيّ، ثمّ بيَّنَ في المعطوفِ أنّ المرادَ بالّذِي بُورِكَ فيه[1] مَن هو، وهو إمّا موسى والملائكةُ وما أعمّ منه. وعن بعضِهم: البُقعةُ مِن الأَبْقَع؛ كالحُمْرةِ مِن الأحْمَر، وهي قطعةٌ فيها سوادٌ وبياضٌ؛ مِن الغرابِ الأَبْقَعِ، والبُقعانُ جمعُ أَبقَع؛ كالحُمْرانِ جمع أحْمر، ثمّ قِيلَ لقطعةٍ مِنَ الأرض: بُقعة، ومنه قولُهم: إنّ للبِقاعِ دُوَلًا. وهذا مِن التَّعْميمِ بعدَ التَّخصيص.

قولُه: (**وكِفاتُهم أحياءً وأمواتًا**)، قال: الكِفاتُ مِنْ: كَفتَ الشيءَ: إذا ضَمَّه وجمَعَه، وهو اسمُ ما يُكفت؛ كقولِهم: الضِّمامُ والجِماعُ لما يُضمُّ ويُجمع[2]، كأنّه قيل: كافتًا أحياءً وأمواتًا، والمعنى: يَكفتُ أحياءً على ظهرِها وأمواتًا في بطنِها.

الراغب: الكَفْتُ: القبضُ والجمْع. قال تعالى: ﴿أَلَمْ نَجْعَلِ ٱلْأَرْضَ كِفَاتًا ۝ أَحْيَآءً وَأَمْوَٰتًا﴾ [المرسلات: ٢٥-٢٦]؛ أي: تَجمَعُ النّاسَ أحياءَهم وأمواتَهم. وقيل: معناه: تضمُّ الأحياءَ التي هي الإنسانُ والحيواناتُ والنّبات، والأمواتَ التي هي الجماداتُ منَ التُّرابِ والماءِ

(١) قوله: «بالذي بورك فيه» سقط من (ف).

(٢) انظر: «الكشاف» (١٦: ٢٢٨).

فإن قُلت: فما معنى ابتداءِ خِطابِ الله مُوسى بذلك عند مجيئه؟ قُلت: هي بِشارةٌ له؛ بأنه قد قُضِيَ أمرٌ عظيمٌ تَنتشِرُ منه في أرضِ الشّام كُلِّها البَركة. ﴿وَسُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ تَعجِيبٌ لموسى عليهِ السّلامُ مِن ذلك، وإيذانٌ بأنَّ ذلك الأمْر؛ مُريدُهُ ومُكوِّنُه ربُّ العالمين، تَنبيهاً على أنّ الكائنَ من جَلائلِ الأُمُورِ وعظائِم الشُّؤُون.

وغيرِ ذلك. والكِفاتُ قيل: هو الطَّيَرانُ السّريعُ، وحقيقتُه: قبضُ الجناحِ للطّيران؛ كما قال تعالى: ﴿أَوَلَمۡ يَرَوۡاْ إِلَى ٱلطَّيۡرِ فَوۡقَهُمۡ صَٰٓفَّٰتٖ وَيَقۡبِضۡنَ﴾ [الملك: ١٩]، فالقَبْضُ هنا كالكِفاتِ هناك، والكَفْتُ: السَّوقُ الشّدِيد، واستعمالُ الكَفْتِ في سَوْقِ الإبلِ كاستعمالِ القَبْضِ فيه؛ كقولهم: قَبَض الراعي الإبل، وراع قُبَضَةٌ. وكَفَتَ اللهُ فلانًا إلى نفسِه؛ كقولهم: قَبَضَه. وفي الحديث: «اكفِتُوا صِبيانَكُم باللَّيل»[(١)].

قولُه: (فما معنى ابتداءِ خطابِ الله موسى بذلك؟)، جاءَ بالفاءِ في السُّؤال؛ لأنّ السُّؤالَ واردٌ على قولِه: «والظّاهرُ أنّه عامٌّ في كلِّ مَن كانَ في حوالي أرضِ الشّام» يعني: إذا أُريدَ بِمَن[(٢)] بورك من في النارِ: العُمومُ، فما معنى ابتداء الخطاب لموسى عليه السّلام؛ لأنّه وغيرُه سواءٌ في ذلك. وأجابَ بأنّه بِشارةٌ لموسى عليه السّلام بتجديدِ بركةٍ أخرى إلى تِلك البَركات، وبواسطتِهِ تنتشِرُ تِلك البَركةُ في تِلك الأراضي، وتَتّصلُ إلى ساكنِها.

قولُه: (﴿وَسُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ﴾ تعجِيبٌ لموسى)، يعني: في ذكرِ موسى: «سُبحَان الله»، في هذا المقام فائدَتان:

إحْدَاهُما: تعجيبٌ لموسى من ذَلك الأمرِ العظيم، وهو إحداثُ أمرٍ دينيٍّ مِن تكليمِه واسْتِنْبائه.

وثانيتُهما: إعلامٌ له بأنّ مُريدَ ذَلك الأمرِ هو ربُّ السماواتِ والأرضِ وما بينهما، فأعظِمْ بأمرٍ مريدُه مَن هو ربُّ العالمين! وإليه الإشارةُ بقولِه: «تنبيهًا على أنّ الكائنَ مِن

---

(١) «مفردات القرآن» ص ٧١٣ - ٧١٤، والحديث أخرجه البخاري (٣١٣٨) بلفظ: «اكفِتُوا صِبيانَكُم عِندَ العِشاء».

(٢) في (ن): ممن.

[﴿يَٰمُوسَىٰٓ إِنَّهُۥٓ أَنَا ٱللَّهُ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ﴾ ٩]

الهاءُ في ﴿إِنَّهُۥٓ﴾ يجوزُ أن يكونَ ضميرَ الشّأن. والشّأنُ ﴿أَنَا ٱللَّهُ﴾ مبتدأٌ وخبَر. و﴿ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ﴾ صِفَتان للخبَر. وأن يَكُونَ راجِعاً إلى ما دَلَّ عليه ما قَبْلَه، يعني: أنَّ مُكَلِّمَكَ أنا، و﴿ٱللَّهُ﴾ بَيانٌ لأنا. و﴿ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ﴾: صِفَتان للمبين؛ **وهذا تَمهيدٌ لِما أرادَ أنْ يُظهِرَه** على يَدِهِ من المُعجِزَة، يريد: أنا القويُّ القادِرُ على ما يَبعُدُ من الأوهام؛ كَقَلبِ العصا حَيّة، الفاعلُ كلَّ ما أفعلُه بحكمةٍ وتدبير.

[﴿وَأَلۡقِ عَصَاكَۚ فَلَمَّا رَءَاهَا تَهۡتَزُّ كَأَنَّهَا جَآنّٞ وَلَّىٰ مُدۡبِرٗا وَلَمۡ يُعَقِّبۡۚ يَٰمُوسَىٰ لَا تَخَفۡ إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَيَّ ٱلۡمُرۡسَلُونَ ۞ إِلَّا مَن ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسۡنَۢا بَعۡدَ سُوٓءٖ فَإِنِّي غَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾ ١٠-١١]

فإن قُلت: علامَ عَطفَ قولَه: ﴿وَأَلۡقِ عَصَاكَ﴾؟ قُلت: على بُورِك؛ لأنّ المعنى: نودي أنْ بُورِكَ مَن في النّار، وأن ألق عصاك: كِلاهُما تفسيرٌ لِنُودي. والمعنى: قِيلَ له:

جلائلِ الأمور»، نحوه قولُ الفَرَزْدَق:

إنّ الذي سَمَكَ السّماءَ بَنى لنا ... بَيْتًا دَعائمُهُ أعــزُّ وأطوَلُ(١)

والحاصلُ أنّ قولَه(٢): ﴿وَسُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ كالتّذييلِ والتّأكيدِ لما تَضمّنَ قولُه: ﴿بُورِكَ مَن فِي ٱلنَّارِ وَمَنۡ حَوۡلَهَا﴾ مِن المعاني التي أُشيرَ إليها فيما سَبَق.

قولُه: (**وهذا تمهيدٌ لما أرادَ أن يظهرَهُ**)، اعلمْ أنّه تعالى كما جعلَ ﴿وَسُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ تذييلًا للكلامِ السّابقِ تنبيهًا على جلالةِ الأمرِ الحادثِ، جعلَ قولَه: ﴿إِنَّهُۥٓ أَنَا ٱللَّهُ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ﴾ تمهيدًا للكلام اللّاحقِ تنبيهًا على فخامتِه، وأنّ مُظهرَه اللهُ العزيزُ الحكيم. وإليه الإشارةُ بقولِه: «أنا القويُّ القادرُ على ما يبْعدُ مِنَ الأوهام».

---

(١) انظر البيت وشرحه في «خزانة الأدب» لعبد القادر البغدادي (٨: ٢٤٥).

(٢) قوله: «أن قوله» سقط من (ح).

«بُورِكَ مَن في النّار»، وقيل له: ﴿أَلْقِ عَصَاكَ﴾. والدَّلِيلُ على ذلك قولُه عزَّ مِن قائل: ﴿وَأَنْ أَلْقِ عَصَاكَ﴾ [القصص: ٣١] بعدَ قَولِه: ﴿أَن يَـٰمُوسَىٰٓ إِنِّىٓ أَنَا ٱللَّهُ﴾ [القصص: ٣٠] على تَكرِيرِ حَرفِ التَّفسِير، كما تَقُول: كَتَبتُ إليكَ أنْ حُجَّ وأنِ اعتَمِر، وإن شئت: أنْ حُجَّ واعتَمِر.

وقرأ الحسن: (جَأنٌّ) على لُغةِ مَن يَجِدُّ في الهَرَب مِنِ التِقاء السّاكِنَين، فيقول: شَأَبَّةٌ ودَأَبَّة. ومنها قِراءةُ عَمرو بنِ عُبَيد: ﴿وَلَا ٱلضَّـآلِّينَ﴾.

﴿وَلَمْ يُعَقِّبْ﴾: لم يَرجِع، يُقال: عَقَّبَ المُقاتِل، إذا كَرَّ بعدَ الفِرار. قال:

فما عقَّبُوا إذْ قِيلَ: هَل مِن مُعَقِّب؟ ... ولا نزَلُوا يَـومَ الكَرِيهَةِ مَنزِلا

وإنّما رُعِبَ لظَنِّهِ أنّ ذلك لأمرٍ أريدَ به، ويَدلُّ عليه: ﴿إِنِّى لَا يَخَافُ لَدَىَّ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾

قولُه: (والدّليلُ على ذلك)، أي: على أنّهُ معطوفٌ على قولِه: ﴿أَنۢ بُورِكَ﴾ مجيئُه في القَصَصِ: ﴿فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِىَ مِن شَـٰطِىِٕ ٱلْوَادِ ٱلْأَيْمَنِ فِى ٱلْبُقْعَةِ ٱلْمُبَـٰرَكَةِ مِنَ ٱلشَّجَرَةِ أَن يَـٰمُوسَىٰٓ إِنِّىٓ أَنَا ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَـٰلَمِينَ * وَأَنْ أَلْقِ عَصَاكَ﴾ [القصص: ٣٠-٣١] وإن كُرِّر فيه حرفُ التَّفسِير.

قولُه: (فما عَقَّبوا إذْ قيل) البيتَ[1]، يومُ الكَريهةِ: يومُ الحروب. يَصِفُ فِرارَ قومٍ مِن المحارَبة بحيث لا يرجِعونَ بعدَه، ولا ينزِلون منزلًا مِنَ الخوْف.

قولُه: (رُعِبَ)، رُعِبَ الرجل: مُلئ خوفًا. رَعَبَ السَّيلُ الوادي: مَلأه. وامرأةٌ رُعْبُوبةٌ: مُلئتْ شحمًا ولحمًا.

قولُه: (لأمرٍ أُريدَ به)، يعني: إنّما ﴿وَلَّىٰ مُدْبِرًا وَلَمْ يُعَقِّبْ﴾؛ لخوفٍ عظيمٍ واستشعارِ ظنٍّ أنّ في قلبِ العصا حيّةً أمرًا أُريدَ به هلاكُه.

---

(١) سبق تخريجه.

و﴿إِلَّا﴾ بمعنى (لكنّ)؛ لأنّه لـمّا أُطلِقَ نَفيُ الخَوفِ عن الرُّسُل، كان ذلك مَظِنَّةً لطُرُوِّ الشُّبْهة، ....

قولُه: (و﴿إِلَّآ﴾ بمعنى «لكِن»)، يريدُ أنّ الاستثناءَ منقطع، و﴿مَن﴾ منصوبُ المحلِّ؛ كقوله تعالى: ﴿إِنَّآ أُرۡسِلۡنَآ إِلَىٰ قَوۡمٖ مُّجۡرِمِينَ * إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ﴾ [الحجر: ٥٨-٥٩] قال: ﴿ءَالَ لُوطٍ﴾[1] استثناءٌ منقطع؛ لأنّ القومَ مَوْصُوفونَ بالإجرام، فاختلفَ لذَلِك الجِنسان، وهاهُنا بالعكسِ؛ لأنّ الـمُستدرَكَ جنسٌ غيرُ المعصومينَ استُدرِك[2] مِن المعصومين، وإليه الإشارة بقولِه: «ولكن مَن ظَلَمَ منهم؛ كالَّذي فَرَطَ من آدمَ ويُونُسَ وداودَ وسليمانَ وإخوةِ يوسُفَ، ومِن موسى» عليهم السَّلام، وأما فَرْطةُ آدمَ وإخوة يوسُفَ وموسى فظاهِرةٌ، وأما فَرْطةُ يونُسَ فما دلّ عليها: ﴿إِذۡ أَبَقَ إِلَى ٱلۡفُلۡكِ ٱلۡمَشۡحُونِ﴾ [الصافات: ١٤٠]، وفَرْطةُ داودَ ما يُشعِرُ به قولُه: ﴿وَظَنَّ دَاوُۥدُ أَنَّمَا فَتَنَّٰهُ﴾ [ص: ٢٤] وفَرْطةُ سليمانَ قولُه: ﴿وَلَقَدۡ فَتَنَّا سُلَيۡمَٰنَ﴾ [ص: ٣٤].

الكواشي: المعنى على الانقِطاع؛ أي: مَن أمَّنتُه مِن عذابي لا ينبغي أن يخافَ مِن حيَّة.

قولُه: (**لـمّا أُطلِقَ نفْيُ الخوفِ عنِ الرُّسلِ كانَ ذَلِكَ مظنَّـةً لطُروِّ الشُّبهَةِ**)، هذا إشارةٌ إلى الخلافِ بينَ النّاسِ في جوازِ الذَّنْبِ على الأنبياءِ أو عدمِه. قال الإمام: فيه خمسة أقوال:

أولُّها: قولُ الحَشويَّة؛ فإنهّمْ يقولونَ بجوازِ صُدورِ الكبائرِ عنهم عَمْدًا.

وثانيها: المعتزلة؛ فإنّهم لا يجوِّزون عليهمُ الكبائِر، ويجوِّزون الصَّغائر إلّا ما يُنفِّر؛ كالكذبِ والتَّطْفيف، وإلى هذا أشارَ المصنِّفُ بقولِه: «ممّا يجوزُ على الأنبياءِ».

وثالثُها: الجُبّائيّ أنّه قال: لا تجوزُ الصّغيرةُ ولا الكبيرةُ على جهةِ العَمْد، بلْ على التّأويل.

ورابعُها: لا يقعُ منهم ذنبٌ قطّ، وأنّهمْ معصومون مِن وقتِ مولدِهِم. وهذا قولُ الرّافضة.

---

(١) قوله: «قال: ﴿ءَالَ لُوطٍ﴾ سقط من (ف).

(٢) في (ف): «استدراك».

....

ثُمَّ قال الإمام: والمختارُ عندَنا أنّه لم يصدرْ عنهمْ ذنبٌ حالَ النُّبوَّةِ لا الصَّغيرةُ ولا الكبيرةُ[١]. وفي تضاعيفِ كلامِهِ إشعارٌ بأنّ ترْكَ الأولىَ منهم كالصّغيرةِ منّا؛ لأنّ حسناتِ الأبرارِ سيئاتُ الـمُقرّبينَ.

وإذا عُلِم هذا فقولُ المصنِّف: «لَـمّا أطلقَ نفْيَ الخوفِ عنِ الرُّسلِ كان ذلك مَظِنَّـةً لطُروِّ الشُّبْهة» معناه: لطُروِّ شُبهةِ مَن ينفي عنهم الكبائرَ والصَّغائرَ، وأن ليس لهم خوفٌ البتّة، لا مِن جهةِ الصَّغائِر، ولا مِن جهةِ الكبائِر، فاستدرَكَ بقوله: ﴿إِلَّا مَن ظَلَمَ﴾ هذا الظَّنّ، وأثبتَ أنّ منهمْ مَن «فَرطَتْ مِنْهُ صغيرةٌ ممّا يجوزُ على الأنبياء؛ كالَّذي فَرطَ مِن آدمَ...» إلى آخرِه.

وقلت: وجهُ التّأويلِ على رأْينا ﴿إِلَّا مَن ظَلَمَ﴾ قبلَ النُّبوَّة، ثُمَّ بدّلَ بعدها حُسنًا. يؤيدُه لفظة: ﴿ثُمَّ﴾؛ فإنّها للتراخي.

وقال صاحبُ «المطلع»: والمعنى: ولكن مَن ظلمَ مِن العبادِ ثُمّ تابَ؛ فإنِّي أغفرُ له. وعلى هذا لا يخافُ الأنبياء، وهو اختيارُ الزجّاج[٢]. تمَّ كلامُ «المطلع».

ويجوز أن يكونَ الاستثناءُ متّصِلًا، وموضعُ ﴿مَن﴾ رَفْعٌ على البدلِ مِنَ الفاعل؛ كما قال أبو البَقاء[٣].

والمعنى: إنِّي لا يخافُ لديَّ المرسَلون، إلّا الَّذي فَرطَ منه ما غُفرَ له ثُمَّ تُرحّم عليه؛ فإنّه يخاف، وقد عُلمَ وتُحقّقَ أنّ المغفورَ له والمرحومَ عليه لا يخافُ اللهَ مِنَ الذّنبِ الذي غُفِرَ له الْبتّةَ، فإذَن لا يخافُ منهم مِن أحَدٍ على البَتِّ والقَطْع. والمقامُ يقتضي هذا المعنى؛ لأنّ مقامَ تلقِّي الرِّسالةِ وابتداءِ المكالمةِ معَ الكليمِ يُوجبُ إزالةَ الخوفِ بالْكُلِّيَّة، لا سيّما الخَوْفُ مِن قَبيلِ ما يَعْتري البَشَريَّةَ مِن تَوهُّمِ مكروهٍ نفساني.

---

(١) من قوله: «على جهة العمد» إلى هنا سقط من (ح). وانظر كلامَ الإمام الرازي في «مفاتيح الغيب» (٣: ٤٥٥).

(٢) انظر: «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ١١٠).

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٠٥).

فاستَدْرَك ذلك. والمَعنى: ولكنْ من ظَلَمَ منهم أي: فَرَطَت منه صغيرةٌ مما يجوزُ على الأنبِياء؛ كالّذي فَرَطَ من آدمَ ويُونُسَ وداودَ وسليمانَ وإخوةِ يوسف، ومن موسى عليه السّلام بِوَكزَةِ القِبْطِيّ، ويُوشِكُ أن يُقصَدَ بهذا التَّعريضُ بما وُجِدَ من موسى، وهو من التَّعريضاتِ الّتي يَلطُفُ مَأخَذُها. **وسمّاهُ ظُلماً، كما قال موسى:** ﴿رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَٱغْفِرْ لِي﴾ [القصص: ١٦]، والحُسْن والسُّوء: حُسْنُ التَّوْبة، وقُبحُ الذَّنْب. **وقُرِئ: «ألا مَن ظَلَمَ»، بحَرفِ التنبيه.** وعن أبي عَمْرو في روايةِ عِصْمة: «حَسَناً».

[﴿ وَأَدْخِلْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرُجْ بَيْضَآءَ مِنْ غَيْرِ سُوٓءٍ فِي تِسْعِ ءَايَٰتٍ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَقَوْمِهِۦٓ إِنَّهُمْ كَانُوا۟ قَوْمًا فَٰسِقِينَ﴾ ١٢]

وروى الإمامُ عن بعضِهم: إنِّي إذا أمرتُ المرسَلينَ[(١)] بإظهارِ مُعجِز، فينبغي أن لا يخافوا فيما يتعلّقُ بإظهارِ ذلك، وإلّا فالمرسَلُ قد يخافُ لا محالةَ[(٢)].

قولُه: (**وسمّاه ظُلمًا؛ كما قال موسى:** ﴿رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي﴾ [القصص: ١٦])، لما سمّى[(٣)] موسى عليه السّلام فِعلَه ظُلمًا قابلَه تعالى بالـمُشاكَلَة.

قولُه: (**وقُرِئَ: «ألَا مَن ظَلَمَ» بحرف التَّنبيه**[(٤)])، قالَ ابنُ جِنِّيّ: وهي قراءةُ زيدِ بنِ أسلمَ وأبي جَعفرٍ القارِئ. ومَن مرفوعة بالابتداء، وخبرُه: ظَلَمَ؛ كقولِك: مَن يَقُمْ أضرِبْ زيدًا. فـ«يَقُم» خبرُ «مَن» حَيْثُ كانَ شرطًا؛ كأنّه قال: هذا حقٌّ. وعليه معنى انقطاعِ الاستثناءِ في القراءةِ الفاشِية. المعنى: لا يَخافُ لديّ المرسَلون، لكن مَن ظلمَ كانَ كَذا[(٥)].

---

(١) في (ف): «المسلمين».

(٢) انظر: «مفاتيح الغيب» (٢٤: ٥٤٥).

(٣) قوله: «سمى» سقط من (ف).

(٤) في (ف): «التثنية».

(٥) انظر: «المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها» (٢: ١٣٥).

و﴿تِسۡعِ ءَايَٰتٍ﴾ كلامٌ مُستأنَف، وحَرفُ الجرِّ فيه يَتعَلّقُ بِمَحذُوف. **والمعنى: اذهبْ في تسعِ آيات إلى فِرْعَوْن**؛ ونحوُه:

فَقُلتُ: إلى الطَّعامِ، فقالَ مِنهُمْ فريقٌ: نَحْسُدُ الإنسَ الطَّعامَا

ويجوزُ أن يكُونَ المعنى: وألقِ عصاك، **وأدْخِلْ يدك، في تِسعِ آيات**، أي: في جُملةِ تِسعِ آياتٍ وعِدادِهِنّ. **ولِقائلٍ أن يَقُول: كانتِ الآياتُ إحْدى عَشرَة**: ثِنتانِ منها اليَدُ

قولُه: (**والمعنى: اذهبْ في تسعِ آياتٍ**)، أي: اذهبْ إلى فرعونَ في شأنِ تسعِ آياتٍ بأن تَتحدّى بهِنّ، وتُظهِرَ بها نُبوَّتَك، وتَلزمَ عليه حُجَّةَ الله.

قولُه: (**وأدخلْ يَدَكَ، في تسعِ آياتٍ**)، فعَلى هذا هو حالٌ مِنَ المفعول، وهو يَدَك؛ أي: أدخِلْ يدَكَ في جيبِك تخرُجْ بيضاءَ مُسفِرةً[1] في تسعِ آياتٍ معدودةٍ في جُملتِهِنّ.

قال أبو البقاء: ﴿بَيۡضَآءَ﴾ حالٌ، و﴿مِنۡ غَيۡرِ سُوٓءٍ﴾ حالٌ أخرى، و﴿فِي تِسۡعِ ءَايَٰتٍ﴾ [النمل: ١٢] حالٌ ثالثة، والتقدير: آيةٌ في تسعِ آياتٍ، و﴿إِلَىٰ﴾ متعلِّقةٌ بمَحذوفٍ؛ أي: مُرسَلًا إلى فرعونَ. ويجوزُ أن تكونَ صفةً لـ﴿تِسۡعِ﴾ أو لـ﴿ءَايَٰتٍ﴾، أي: واصِلةٍ إلى فرعون[2].

قولُه: (**ولقائلٍ أن يقولَ: كانت الآياتُ إحدى عشْرةَ**)، عن بعضِهم: كأنّه يقول: ليس بلازمٍ أن يُقال: هذا داخلٌ فيها.

قال صاحبُ «التَّقريب»: ولعلَّ الطَّمْسةَ والجَدْبَ في بَواديهم، والنُّقصانَ في مزارِعهم يرجِعُ إلى واحِد.

وقال صاحبُ «الفرائِد»: يُمكنُ أن يُقالَ: الجرادُ والقُمَّلُ واحِدةٌ، والجدْبُ والنُّقصانُ واحِدةٌ؛ لأنّهما متقارِبان.

---

(١) في (ط): «مستقرة».

(٢) انظر: «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٠٥).

والعصا، والتِّسع: الفَلَق، والطُّوفان، والجَراد، والقُمَّل، والضَّفادِع، والدَّم، والطَّمْسة، والجَدْب في بَوادِيهم، والنُّقْصان في مَزارِعِهم.

[﴿فَلَمَّا جَآءَتۡهُمۡ ءَايَٰتُنَا مُبۡصِرَةٗ قَالُواْ هَٰذَا سِحۡرٞ مُّبِينٞ ١٣﴾]

المُبصِرة: الظّاهِرة البيِّنة. جُعِلَ الإبصارُ لها وهو في الحَقيقةِ لمُتأمِّليها؛ لأنهم لابِسُوها **وكانوا بسببٍ منها** بِنَظرِهِم وتَفكُّرِهم فيها. ويجوزُ أن يُرادَ بحَقيقةِ الإبْصار: كُلُّ ناظرٍ فيها من كافةِ أُولي العَقْل، وأن يُرادَ إبصارُ فِرعَونَ ومَلَئِه؛ كقوله: ﴿وَٱسۡتَيۡقَنَتۡهَآ أَنفُسُهُمۡ﴾ [النمل: ١٤] **أو جعلت كأنّها تُبصِرُ فتَهدِي**، لأنَّ العُميَ لا تَقدِرُ على الاهتداء،

وقال القاضي: ولـمَن عَدّ العصا واليدَ مِن التِّسعِ أن يَعُدَّ الأخيرَينِ واحدًا، ولا يَعُدَّ الفَلْق[١]؛ لأنّه لَم يُبعثْ بِهِ إلى فرعون[٢].

قولُه: (**وكانوا بسببٍ منها**)، قيل: كلُّ ما يكون وُصْلةً بينَ شيئينِ يسمّى سببًا؛ تشبيهًا بالسبب الذي هو الحَبْل.

و«مِن» ـ في قوله: ﴿مِّنۡهَا﴾ ـ اتِّصاليّة، يعني: لَـمّا كان المتأمِّلون مُلابسين مُتَّصلين مِنَ الآياتِ بسببِ نظرِهم وتفكُّرِهم فيها، جُعلت الآياتُ مُبصـرةً. وهذا الوجهُ مِن الإسنادِ المجازيِّ، أسندَ الإبصارَ إلى الآيات، وهو في الحقيقة لِذَوي البصائرِ، وهم إمّا كلُّ أحدٍ، أو فرعونُ وملأُه بقَرينة: ﴿وَٱسۡتَيۡقَنَتۡهَآ﴾.

قولُه: (**أو جُعلتْ كأنّها تُبصِرُ فتهدِي**)، وعلى هذا الوجهِ هو استعارةٌ مَكنيَّةٌ، شُبِّهت الآياتُ في جَلائها في نَفْسها وأنّها بحيث يَهتدي بها النّاسُ، كأنها الشَّخصُ تُبصـرُ بنَفْسِها فتهْدي النّاسَ، والهادي ينبَغي أن يكونَ قادرًا على الاهتداء لتَهدي غيرَها، فإنّ العُمْيَ لا تَقْدِرُ على الاهتداءِ، فضْلًا أن تهدِي غيرَها.

---

(١) في (ح): «الفرق».

(٢) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٦٠).

فضلاً أنْ تَهديَ غيرَها. ومنه قولُهم: كلمةٌ عَيناء، وكلمةٌ عَوْراء، لأنَّ الكلِمةَ الحَسَنة تُرشِد، والسَّيِّئةُ تُغوِي. ونحوُه قولُه تعالى: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ بَصَآئِرَ﴾ [الإسراء: ١٠٢] فوَصَفها بالبَصارة، كما وصَفَها بالإبْصار. وقرأ عليُّ ابنُ الحُسين رَضيَ الله عنهما وقَتادة: (مَبْصَرة)، وهي نحو: مَجْبَنة ومَبخَلة ومَجْفَرة، أي: مكاناً يَكثُرُ فيه التَّبصُّر.

قالَ القاضي: ﴿مُبْصِرَةً﴾ مُبَيِّنةً: اسمُ فاعل، أُطْلِقَ للمفعولِ، وإشعارًا بأنّها لفرْطِ اجتِلائِها للأبْصارِ بحيثُ تكادُ تُبصرُ نفسَها لو كانتْ ممّا يُبصِرُ، أو ذاتُ تَبصُّرٍ مِن حيثُ إنّها تهدي، والعميُ لا تَهتَدي فضْلًا عن أن تَهدي، أو: مُبصرةً كلَّ مَن نظَرَ إليها وتأمَّلَ فيها(١).

قولُه: (وكلمةٌ عَوْراءُ) أي: سَقْطَةٌ لا اعتدادَ فيها. قال حاتم:

وأغْفِرُ عوراءَ الكريمِ ادّخارَهُ ... وأُعرِضُ عن شَتْمِ اللئيمِ تكرُّما(٢)

قولُه: (ومَجفَرة)، النهاية: «صُومُوا وَوَفِّرُوا أشْعارَكُم؛ فإنّها مَجْفَرَة»(٣)، أي: مَقطَعةٌ للنِّكاحِ ونَقْصٌ للماء. ومنهُ حديثُ عليٍّ رَضِيَ الله عنه: أنه رأى رجلًا في الشّمس، فقال: قُمْ عنها فإنّها مَجْفَرة. أي: تُذهِبُ شَهوةَ النِّكاح. يُقال: جَفَرَ الفحْلُ يَجفِرُ جُفُورًا: إذا انقطَعَ(٤) عن الضِّرابِ وعدَلَ عنه وترَكَه وانقطَع.

وقالَ ابنُ جنِّيّ: وقد كثُرتِ المَفعلَةُ بمعنى الشِّياع والكَثْرةِ في الجواهِر والأحداثِ جميعًا؛ نحو: أرضٌ مَضَبَّةٌ: كثيرةُ الضِّبابِ ومَثْعَلَةٌ كثيرةُ الثّعالي، ومَحْيأة كثيرةُ الحيّات، وفي الأحداثِ نحوَ البَطِنَةُ مَوْسَنةٌ، وأكلُ الرُّطَبِ مَوْرَدَةٌ(٥).

---

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٦١).

(٢) سبق تخريجه.

(٣) ذكره المُتّقي الهندي في «كنز العمال» (٤٥٥٦٨).

(٤) تحرف في (ح) و(ف) إلى: «أكثَر»، وصوابه ما أثبتناه موافقًا لما ثبت في معاجم اللغة، انظر «لسان العرب» و«تاج العروس» (جفر).

(٥) «المحتسب» (٢: ١٣٥).

[﴿وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّاۚ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾ ١٤]

الواوُ في ﴿وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ﴾ واوُ الحال، و«قد» بَعدَها مُضْمَرة، والعُلُوّ: الكِبرُ والتَّرَفُّعُ عن الإيمانِ بِما جاءَ بـهِ مُوسى، كقَولِه تعالى: ﴿فَٱسْتَكْبَرُواْ وَكَانُواْ قَوْمًا عَالِينَ﴾ [المؤمنون: ٤٦]، ﴿فَقَالُوٓاْ أَنُؤْمِنُ لِبَشَرَيْنِ مِثْلِنَا وَقَوْمُهُمَا لَنَا عَٰبِدُونَ﴾ [المؤمنون: ٤٧] وقرئ: (عُلِيّاً) و(عِلِيّاً) بالضَّمِّ والكَسْر؛ **كما قرئ**: ﴿عِتِيًّا﴾ و(عُتِيًّا) [مريم: ٨]، وفائدةُ ذِكرِ الأَنْفُس: أَنَّهم **جَحَدُوها بألسِنَتِهم**، واستَيقَنُوها في قلوبِهِم وضَمائِرِهِم، والاستِيقانُ أبلغُ من

قولُه: (**كما قرئ**: ﴿عِتِيًّا﴾ [مريم:٨])، **الجوهري**: يُقال: عَتَوتَ تَعْتُو عُتُوًّا وعُتيًّا وعِتيًّا. الأصلُ عُتُوٌّ، ثمّ أبدَلوا إحدى الضَّمتَينِ كسرةً، فانقلبتِ الواوُ ياءً، فقالوا: عُتِيًّا، ثمّ أتبعُوا الكَسرةَ الكَسرةَ، فقالوا: عِتِيًّا ليؤكِّدوا البَدَلَ.

قولُه: (**جحدوا**[1] **بألسنتهم**)، **الراغب**: الجَحْد: نفيُ ما في القلبِ ثَباتُه، وإثباتُ ما في القلبِ نفيُه. يُقال: جَحَد جُحودًا وجَحْدًا ﴿وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ﴾، وتجحَّدَ: تخصَّصَ بفعْلِ ذلك، يُقال: رجلٌ جَحِدٌ: شَحيحٌ قليلُ الخيرِ يُظهِرُ الفقرَ، وأرضٌ جَحِدٌ: قليلُ النّبْت. يُقال: جَحْدًا ونَـكدًا[2].

وقال أيضًا: اليقينُ من صِفةِ العلمِ فوقَ المعرفةِ والدِّرايةِ وأخواتِها، يُقال: علْمُ يَقين، ولا يُقال: مَعْرفةُ يَقينٍ، وهو: سُكونُ النَّفْسِ معَ ثباتِ الحُكم، يُقال: أيْقنَ واستيقَن. وقولُه تعالى: ﴿وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًۢا﴾[النساء:١٥٧]؛ أي: ما قَتلوه قتلًا تيقَّنوه، بل إنّما حكَموا بهِ تَخمينًا ووَهْمًا[3].

(١) كذا في الأصول الخطية، وكذا هو في نصِّ «الكشاف» من (ط)، لكن في الأصل الخطي من «الكشاف» وفي المطبوع: «جحدوها».

(٢) «مفردات القرآن» ص١٨٧ بتصرُّفٍ يكاد يُخِلُّ بالمقصود.

(٣) «مفردات القرآن» ص٨٩٢-٨٩٣.

الإيقان، **وقد قُوبِلَ بين «المُبصِرة» و«المُبين»**، وأيُّ ظُلمٍ أفحشُ مِن ظُلمِ مَن اعتَقدَ واسْتَيقنَ أنَّها آياتٌ بيِّنةٌ واضِحةٌ جاءتْ مِن عندِ الله، ثمّ كابرَ بِتَسميتِها سِحراً بيِّناً مكشُوفاً لا شُبهةَ فِيه.

[﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ عِلْمًا ۖ وَقَالَا ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى فَضَّلَنَا عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّنْ عِبَادِهِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ ١٥]

﴿عِلْمًا﴾ **طائفةً من العِلم، أو عِلماً سَنيّاً** عَزيزاً. فإن قُلت: أليسَ هَذا موضعَ الفاءِ دُونَ الواو، كقَولِك: أعطَيتُهُ فشَكَر، ومَنَعتُهُ فصَبَرَ؟ قُلت: بلى، **ولكنَّ عَطفَهُ بالواوِ إشعارٌ بأن ما قالاهُ بعضُ ما أحدَثَ فيهما إيتاءُ العِلم**، ....

قولُه: (**وقد قوبلَ بينَ «المُبصِرَة» و«المُبين»**)، لم يُردْ أنّه مِن بابِ المُقابلةِ التي هي الجَمعُ بينَ المتضادَّين، بل أراد أنّه كما وَصفَ ﴿ءَايَٰتُنَا﴾ بقولِه: ﴿مُبْصِرَةً﴾، قوبِلَ وصفُ السِّحر بالمبينِ دوماً للتطابقِ بينَ اللَّفظَيْن. ويجوزُ أن يُعتبَرَ معنى التّضادِّ مِن كونِهما وصفينِ للمُتضادّين: الآياتِ والسِّحْر، فيُفيدُ بُلوغَ كلٍّ من الحقِّ والباطلِ غايتَه.

قولُه: (**طائفةً مِن العلمِ أو علمًا سَنِيًّا**)، **الانتصاف**: والظاهرُ أنّ التّنكيرَ في ﴿عِلْمًا﴾ للتّعظيم؛ لأنّهُ في سياقِ الامتِنان(١).

قولُه: (**ولكنّ عَطفَه بالواوِ إشعارٌ بأنّ ما قالاهُ(٢) بعضُ ما أحدَثَ فيهما إيتاءُ العِلم**)، يعني: أنّ إيتاءَ العِلمِ مِن جلائلِ النِّعمِ وفواضِلِ المِنَح، يَستدعي إحداثَ الشُّكرِ أكثَرَ ممّا ذُكِر، فَجِيء بالواوِ لأنّها تَستدعي معطوفًا عليه مُضمَرًا، فيُقدّر بحسْبِ ما يَقتضيهِ موجبُ الشُّكرِ مِن قوله: «فعَمِلا بِهِ وعلَّماه»؛ لأنّهما مِنَ الشُّكرِ بالجوارِح، «وعرَفا حقّ النِّعمةِ فيه والفَضيلة»، فإنّه مِن الشُّكرِ بالقَلْب، ﴿وَقَالَا ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾؛ فإنّه مِنَ الشُّكرِ اللِّساني، فيستوعِبُ جميعَ أنواعِ الشُّكر، ويُوازِي قولَ الشّاعِر:

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٣٥٢).

(٢) في (ط): «لاقاه».

وشيءٌ من مَواجِبِه، فأضمَرَ ذلك ثمّ عَطفَ عليه التَّحميد، كأنَّه قال: ولقَد آتيناهُما علماً فعَمِلا بـه، وعلَّماه، وعرَفا حقَّ النِّعمةِ فيـه والفَضِيلة، ﴿وَقَالَا ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى فَضَّلَنَا﴾. والكَثيرُ المُفضَّلُ عليه: مَن لم يُؤتَ عِلماً، أو مَن لم يُؤتَ مِثلَ عِلمِهِما. وفيه: أنَّهما فُضِّلا على كَثير، وفُضِّل عليهِما كثير.

وفي الآيةِ **دليلٌ على شرفِ العِلم، وإنافةِ محَلِّه**، وتَقدُّمِ حَمَلتِه وأهْلِه، وأنّ نِعمةَ العلمِ مِن أجلِّ النِّعَم. وأجزَلِ القِسَم، وأنَّ مَن أُوتيهُ فقد أُوتيَ فَضلاً على كثيرٍ من عِبادِ الله، كما قال: ﴿وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ﴾ [المجادلة: ١١]، ....

أفـــادَتْكُمُ النَّعْمـــاءُ مِنِّي ثَلاثَةً يَدِي ولِساني والضَّميرَ المُحَجَّبا[1]

ولو نصَّ بالفاءِ لاقتصرَ على المذكورِ وفاتَ المقصودُ.

وبهذا التقريرِ ظَهر أنّ ما ذهبَ إليه المصنِّفُ قَمِينٌ أن يُتَّبع ويُؤثَر على ما اختارَه صاحبُ «المفتاح» حيثُ قال: ويحتمل عِندي أنّه أخبرَ تعالى عمّا صنعَ بهما، وأخبرَ عمّا قالا، فكأنّه قال: نحن فَعلْنا إيتاءَ العِلْم، وهما فَعلا الحمْدَ تَفويضًا لاستفادةِ تَرتُّبِ الحمدِ على إيتاءِ العِلْم إلى فَهْمِ السّامِع[2]؛ لأنّ الشُّكرَ على هذا يختصُّ بالقوْلِ وحدَه والنِّعمةُ خطيرةٌ.

قولُه: (وشيءٌ مِن مَواجبِه)، قيل: المواجبُ: جمعُ مُوجَب، بضمِّ الميمِ وفتحِ الجيم، و«ذلك» إشارةٌ إلى ما دَلَّ عليه قولُه: «بعض» و«شيء»، وهو البعضُ الآخرُ والشيءُ الآخرُ الذي لم يُذكَر.

قولُه: (**دليلٌ على شَرَفِ العلْم وإنافةِ محلِّه**)، قال القاضي: لأنّهما شَكَرا على العِلمِ وجَعلاهُ أساسَ الفَضْل، ولم يَعتَبِرا دُونَه ممّا أُوتيا من المُلْكِ الذي لم يُؤتَ غيرُهما[3].

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) «مفتاح العلوم» ص١٢٣.

(٣) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٦١).

وما سمّاهُم رسُولُ الله ﷺ: «ورَثةَ الأنبِياءِ» إلّا لُمداناتِهم لهُم في الشَّرفِ والمَنزِلة، لأنَّهُمُ القُوَّامُ بِما بُعِثُوا مِن أجلِه.

وفيها أنّه يَلزمُهُم لهذهِ النِّعمةِ الفاضِلةِ لوازِم، منها: أن يَحمدُوا الله على ما أُوتُوهُ من فَضلِهِم على غَيرِهِم. وفيها التَّذكِيرُ بالتَّواضُع، **وأن يَعتقِدَ العالِمُ أنّه وإنْ فُضِّلَ على كثير؛ فقد فُضِّلَ عليه مِثلُهم.** وما أحسَنَ قولَ عُمَر: ....

قولُه: (**وما سَماهم رَسولُ الله ﷺ ورثةَ الأنبياء**)، روينا عن أبي داودَ والتِّرمذيِّ عن أبي الدَّرداءِ قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «إنّ العلماءَ وَرَثةُ الأنبياءِ وإنّ الأنبياء، لم يُورِّثوا دينارًا ولا دِرهمًا، ولكن وَرَّثوا العِلمَ، فمَن أخذَه أخذ بحظٍّ وافرٍ»(١).

قولُه: (**لأنهمُ القُـوّام**)، والقَوّام: الآمرُ عليهِم، قالَ تعالى: ﴿ٱلرِّجَالُ قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ﴾ [النساء:٣٤]؛ أي: أُمراءُ عليهنّ، أي: لا يجري القِصاصُ بالضّربِ بين الزَّوجَين.

قولُه: (**وأن يعتقِدَ العالِـمُ أنه وإنْ فُضِّلَ على كثيرٍ فقد فُضِّلَ عليهِ مِثلُهم**)، قالَ صاحبُ «التقريب»: وفيه نَظَر، إذ يدُلُّ بالمفهومِ على أنّهما لم يُفضَّلا على القَليل، فأمّا أن يُفضَّلَ القليلُ عليهما أو يُساوياه فلا.

قلت: ولعلَّه أشعرَ بأن المصنِّفَ رمزَ إلى أنّ المُفضَّلَ عليهما الملائكةُ، كما قال في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِىٓ ءَادَمَ ... وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾ [الإسراء:٧٠](٢).

وأمّا الفرقُ بينَ المقامَيْنِ فهو أنّ مقامَ المدْحِ خِلافُ مَقامِ الشُّكرِ والتّواضُعِ، وذلكَ أنّه تعالى في ذلكَ المقامِ لَـمّا ذكَرَ كرامةَ أبيهِم من جعلِه مَسجودًا للملائكةِ المُقرَّبينَ، وما مُنِحوا مِن نِعمة الدّارَيْنِ، عَقَّبَه بذِكْرِ كَرامتِهم وفضلِهم على كثيرٍ منَ المَخلوقينَ؛ أي: جَمعهم كما

---

(١) هو جزءٌ من حديثٍ طويل أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢١٧١٥) والترمذي (٢٦٨٢) وأبو داود (٣٦٤٢) وغيرهم بإسنادٍ حسنٍ لغيره، وانظر تمامَ تنقيده في التعليق على «مسند أحمد».

(٢) انظر: «الكشاف» (٩: ٣٣٨).

«كلّ الناسِ أفقهُ منْ عُمَر».

[﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَ ۖ وَقَالَ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ عُلِّمْنَا مَنطِقَ ٱلطَّيْرِ وَأُوتِينَا مِن كُلِّ شَيْءٍ ۖ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْمُبِينُ﴾ ١٦]

وَرِثَ منهُ النُّبوَّةَ والمُلكَ دُونَ سائرِ بَنِيه، وكانوا تسعةَ عشَر، وكانَ داوودُ أكثرَ تعبُّداً، وسليمانُ أقضى وأشكرَ لِنعمةِ الله ﴿وَقَالَ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾؛ تشهيراً لِنعمةِ الله، وتنويهاً بها، واعتِرافاً بمكانِها، ودعاءً للنّاسِ إلى التَّصديقِ بذِكرِ المُعجِزةِ الّتي هي عِلمُ مَنطقِ الطَّيْر، وغيرُ ذلك ممَّا أُوتِيهُ من عظائِم الأمور.

والمَنطِق: كلُّ ما يصوَّت به من المُفردِ والمُؤلَّف، المُفيدِ وغيرِ المُفيد. وقد تَرجَمَ يعقوبُ بنُ السّكّيتِ كتابَه بإصلاحِ المَنطِق، وما أصْلحَ فيه إلّا مُفرَداتِ الكَلِم، وقالتِ العَرَب: «نَطَقتِ الحَمامة، وكلَّ صِنفٍ من الطَّيرِ يَتَفاهَمُ أصواتَه»، والّذي عُلِّمهُ سُليمانُ من مَنطِقِ الطَّير: **هو ما يُفهَمُ بعضُهُ من بَعض؛ من معانِيه وأغراضِه.**

سَبقَ، وهاهُنا، ذكرَ ما يجبُ عليهما منَ الشُّكرِ على كرامة الله إيّاهُما وفضْلِه، ومقامُ التّواضعِ فيه تَوسِعة؛ كما قال صلوات اللّـهِ عليه: «لا ينبَغي لعبدٍ أن يقولَ: أنا خيرٌ من يُونُسَ بنِ متى»، أخرجه البخاري ومسلِم[1].

قولُه: (**كلُّ النّاسِ أفقهُ مِن عُمَرَ**)، قالَه حينَ خطبَ فقال: يا أيّها النّاسُ، لا تُغالُوا بصُدُقِ النِّساء، فقامتِ امرأةٌ فقالَت: يا أميرَ المؤمنين، لِـمَ تمنعُنا حقّاً جعلَه اللهُ لنا، والله يقول: ﴿وَءَاتَيْتُمْ إِحْدَىٰهُنَّ قِنطَارًا﴾[النساء:٢٠]؟! فقالَ عُمر: كلُّ أحدٍ أعلَمُ مِن عُمَرَ. أورده المصنِّفُ في «النساء»[2].

قولُه: (**هـو مـا يُفهَمُ بعضُه مِن بعضٍ؛ من معانيه وأغـراضه**)، قال القاضي: والنُّطقُ

---

(١) أخرجه البخاري (٣٣٩٥) ومسلم (٢٣٧٧) من حديث ابن عباسٍ رضي الله عنهما.

(٢) أخرجه أبو داود (٢١٠٦) والترمذي (١١١٤)، والنسائي (٦: ١١٧) وابن ماجه (٢١٠٦)، وقال الترمذي: هذا حديثٌ حسن صحيح، وصحّحه ابن حبان (٤٦٢٠)، وفيه تمامُ تخريجه.

ويُحكى أنَّه مَرَّ على بُلبُلٍ في شجرةٍ يُحرِّكُ رَأسَهُ ويُمِيلُ ذَنبَه، فقال لأصْحابِه: «أتدرُونَ ما يَقُول»؟ قالوا: «اللهُ ونَبيُّهُ أعْلم». قال: «يقُول: أكَلتُ نِصفَ ثَمرَةٍ **فعلى الدُّنيا العَفاء**». وصاحَتْ فاخِتة، فأخبَرَ أنَّها تقول: «ليتَ ذا الخَلقَ لم يُخلقُوا». وصاحَ طاوُوس، فقال: «يقول: **كما تَدِينُ تُدان**». وصاحَ هُدْهُد، فقال: «يقول: استَغفِرُوا الله

والمَنطِقُ في المُتعارَف: كلُّ لفظٍ يُعبَّر بِهِ عمّا في الضّمير، مُفرَدًا كان أو مُركَّبًا، وقد يُطلق على كلِّ ما يُصوَّتُ به على التّشبيهِ أو التّبَع؛ كقولِهم: نطقَتِ الحمامةُ، ومنه النّاطِقُ والصّامتُ للحيوانِ والجمادِ، فإنّ الأصواتَ الحيوانيّةَ - مِن حيثُ إنّها تابعةٌ - مُنزَّلةٌ مَنزِلةَ العباراتِ، سيّما وفيها ما يتفاوت باختلافِ الأغراض، بحيثُ يَفهمها ما هو مِن جِنسه، ولعلَّ سليمانَ عليه السلام مهما صوَّتَ حيوانٌ عَلِمَ بقوَّتِهِ الحَدَسيَّةِ المُخيَّلَ الذي صَوَّتَه والغَرَضَ الذي تَوخّاه، ومِن ذلكَ ما يُحكى أنّه مرَّ بُلبُلٌ، إلى آخرِه[1].

الراغب: النُّطقُ في التّعارُف: الأصواتُ المُقطَّعةُ التي يُظهِرُها اللِّسانُ وتَعِيها الآذانُ. قالَ تعالى: ﴿أَلَا تَأْكُلُونَ ۝ مَا لَكُمْ لَا تَنطِقُونَ﴾[الصافات: ٩١، ٩٢]، ولا يكادُ يُقال إلّا للإنسان، ولا يُقال لغيره إلّا على سبيل التَّبَع؛ نحوَ: النّاطِقُ والصّامِتُ، فيُراد بالنّاطِق: ما له صَوتٌ، وبالصّامِت: ما لا صَوتَ له، **وقولُه**: ﴿عُلِّمْنَا مَنطِقَ الطَّيْرِ﴾: سمى أصواتَ الطّيرِ نُطقًا اعتبارًا بسليمانَ عليه السّلام الذي كان يَفهمُه، فمَن فَهِمَ مِن شيءٍ معنًى، فذلكَ الشيءُ بالإضافةِ إليهِ ناطقٌ وإن كانَ صامتًا، وبالإضافة إلى مَن لم يَفهمْ عنه صامتٌ وإن كان ناطقًا. وقيل: حقيقةُ النُّطقِ اللَّفظُ الذي هو كالنِّطاق للمعنى في ضَمِّه وحَصْرِه[2].

قولُه: (**فعلى الدُّنيا العَفاءُ**)، **النهاية**: وفي حديثِ صَفوانَ: إذا دخلتُ بيتي فأكلتُ رَغيفًا، وشربتُ عليه؛ فعلى الدّنيا العَفا؛ أي: الدُّروسُ وذهابُ الأثَر، وقيل: العَفا: التُّرابُ.

قولُه: (**كما تَدينُ تُدان**)، المرزوقيُّ: الدِّينُ لفظٌ مشتَركٌ في عدَّةِ مَعانٍ: الجزاء، والعادَة،

---

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٦١).

(٢) «مفردات القرآن» ص٨١١-٨١٢.

يا مُذنِبُون». وصاحَ طِيطَوى، فقال: «يقول: كلُّ حَيٍّ مَيِّت، وكُلُّ جَديدٍ بالٍ». وصاحَ خُطّاف، فقال: «يقول: قدِّمُوا خَيراً تَجِدُوه». وصاحَتْ رَخمة، فقال: «تقول: سُبحان ربِّيَ الأعلى مِلء سَمائِهِ وأرْضِه». وصاح قُمرِيّ، فأخبرَ أنّه يقُول: «سُبْحانَ ربِّيَ الأعلى». وقال: «الحِدَأ» يقول: «كلُّ شَيءٍ هالكٌ إلا الله»، والقَطاةُ تقول: «مَن سكتَ سَلِم»، **والبَبَّغاءُ** تقول: «ويْلٌ لِـمَن الدُّنيا هَمُّه»، والدِّيكُ يقول: «اذكُرُوا اللهَ يا غافلون»، والنَّسرُ يقول: «يا ابن آدم عِشْ ما شِئتَ آخِرُك المَوْت»، والعُقابُ تقول: «في البُعْد من النّاسِ أُنْس»، والضِّفدَعُ يقول: «سُبْحانَ ربِّيَ القُدُّوس». وأراد بقوله: ﴿مِن كُلِّ شَيْءٍ﴾: كَثرةَ ما أُوتِي، كما تقول: «فلانٌ يَقصِدُه كلُّ أحَد، ويَعلمُ كُلَّ شَيء»، تُرِيد: كَثرةَ قُصّادِه، ورُجُوعَهُ إلى غزارةٍ في العِلم واستِكثارٍ مِنه. ومِثلُه قولُه: ﴿وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ﴾ [النمل: ٢٣]. ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْمُبِينُ﴾: قَولٌ وارِدٌ على سبيلِ الشُّكرِ والمَحْمَدة، كما قال رسولُ الله ﷺ: **«أنا سيِّدُ وَلَدِ آدمَ ولا فَخر»**، أي: أقولُ هذا

والطاعَة، والحِساب. وهوَ قولُهم: دِنّاهُم كما دانُوا الجَزاءَ[1]، ويقولون: كما تَدينُ تُدان؛ أي: كما تَصنعُ يُصنَع بك. قيل: سمّى الأولَ باسم الثاني مُشاكلةً.

قولُه: (**رخمة**)، **الجوهريُّ**: الرَّخَمَةُ: طائرٌ أبقَعُ يُشبهُ النَّسرَ في الخِلْقَة، يُقال له: الأنُوقُ، والجمع: رَخَمٌ.

قولُه: (**والببَّغاء**)، والبَبَّغى: بالتشديدِ مقصورٌ يُكتب بالياء، والبَبْغاءُ: بالتخفيفِ ممدودٌ، كالباقِلّا والباقلّى.

قولُه: (**«أنا سَيّدُ وَلَدِ آدمَ ولا فخر»**)، الحديث على ما رواهُ التِّرمذيُّ، عن أبي سعيدٍ قالَ: قالُ رسول الله ﷺ: «أنا سيِّدُ وَلدِ آدمَ يومَ القيامةِ ولا فَخْرَ، وبيدِي لِواءُ الحمْدِ ولا فَخْرَ، وما مِن نبيٍّ يومئذٍ ـ آدمُ فمَن سِواهُ ـ إلّا تحتَ لِوائي، وأنا أوّلُ مَن تَنشقُّ عنه الأرضُ

---

(١) انظر: «شرح ديوان الحماسة» للمرزوقي (١: ٢٩).

القولَ شُكراً، ولا أقولُه فَخراً. فإن قلت: كيفَ قال: عُلِّمنا وأُوتينا؛ وهو مِن كَلامِ المُتكبِّرين؟ قُلت: فيه وَجهان، أحَدُهما: أن يُريدَ نَفسهُ وأباه. والثّاني: أنّ هذهِ النُّونَ يُقالُ لها نُونَ الواحدِ المُطاع. وكان مَلِكاً مُطاعاً، فكلَّمَ أهْلَ طاعَتهِ على صِفتِهِ وحالِهِ الّتي كان عَليْها، وليس التّكبُّرُ من لوازِم ذلك، وقد يتَعلَّقُ بِتَجمُّلِ الملكِ وتَفخُّمِه، وإظهارِ آيينِهِ وسياسَتِهِ مَصالِح، فيَعُودُ تكَلُّفُ ذلكَ واجِباً. وقد كانَ رسولُ الله ﷺ يَفعلُ نَحواً من ذلك إذا وَفدَ عليه وَفد، أو احتاجَ أنْ يَدْحَجَ في عَينِ عدوّ. ....

ولا فَخْرَ»(١)، أي: أقولُ هذا القولَ ليعلَمَ النّاسُ فيتّبعوني ويقْتدُوا بي؛ فيحصُلَ لهمُ النّجاةُ والسّعادةُ في الدّارَيْن، ولا أقولُه فَخرًا.

وقال صاحبُ «الفرائد»: ويمكنُ أن يُقالَ إنّه صلواتُ الله عليه أراد بذلك إظهارَ مرتَبتِهِ واختصاصِه بمزيدِ فَضْلٍ مِنَ اللّـهِ تعالى مِن بينِ النّاسِ، حتّى حَصل له استحقاقُ أن يقولَ مِثلَ ذلك، وهذا مِن بابِ الشُّكرِ.

وقلت: يجوزُ أن يُقال: إنّ هذا الإخبارَ كسائرِ ما تَفضَّلَ اللهُ عليهِ مِن نِعَمِ الدّارَيْنِ، وأنّه صلواتُ الله عليه مأمورٌ بتبليغِها إلى الأُمَّة، يَشهدُ لهُ قولُه تعالى: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ [الضُّحى:١١]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾ [المائدة:٦٧].

قولُه: (**أُبـهتُه**)، **الجوهريُّ**: الأُبَّهَةُ: العَظَمةُ والكبرياء.

وفي بعضِ النُّسخ(٢): «آيينه»، أي: مراتبه وبهائه(٣). وقيلَ لِذي القرْنَين: بَيِّتْ على العدوِّ، فقال: ليسَ مِن أيينِ المُلوكِ استراقُ الظَّفرِ. وقيل: ليس البَيانُ مِن أبينِ الملوكِ، ما وجدتُ في الأصولِ لهذا اللّفظِ ذِكرًا.

---

(١) «سنن الترمذي» (٣٦١٥)، وأصله في «صحيح مسلم» (٢٢٧٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) وهي ما بين أيدينا من «الكشاف».

(٣) كذا في (ط)، وهو الصواب، وفي (ح) و(ف): «وفي بعض النسخ: أبهته بكذا؛ زأزنته به، أي: اتهمته به»، وهي عبارة مضطربة جداً.

ألا ترى كيفَ أمَرَ العبّاسَ بأن يَحْبِسَ أبا سُفيانَ حتّى تَـمُرَّ عَليهِ الكتائِب.

[﴿وَحُشِرَ لِسُلَيۡمَٰنَ جُنُودُهُۥ مِنَ ٱلۡجِنِّ وَٱلۡإِنسِ وَٱلطَّيۡرِ فَهُمۡ يُوزَعُونَ﴾ ١٧]

رُوِيَ أنّ مُعسكَرَه كان مئة فَرْسَخٍ في مئة: خَمسةٌ وعِشرُونَ للجِنّ، وخَمسةٌ وعِشرُونَ للإنْس، وخمسةٌ وعِشرُونَ للطَّيْر، وخمسةٌ وعِشرُون للوَحْش، وكان له ألفُ بَيتٍ من قوارِيرَ على الخَشَب، فيها ثلثُمائَةِ مَنكُوحة، وسبعُمائَةِ سَرِيّة، وقد نَسجَتْ له الجِنُّ بِساطاً من ذَهَبٍ وإبْرِيسَم؛ فَرسَخاً في فَرسَخ، وكانَ يُوضَعُ مِنبَرُهُ في وسَطِه، وهوَ مِن ذَهَب، فيَقعُدُ عليه، وحولهُ سِتُّمائَةِ ألفِ كُرسيٍّ من ذَهَبٍ وفِضّة، فيَقعُدُ الأنبياءُ على كراسِيِّ الذَّهَب، والعُلماءُ على كَراسِيِّ الفِضَّة، وحَولهُمُ النّاس، وحَولَ النّاسِ الجِنُّ والشَّياطِين، وتُظلُّهُ الطَّيرُ بأجْنِحَتَها حتّى **لا تَقع** عَليه الشَّمس، وتَرفَعُ

قولُه: (**ألا تَرى كيف أمَرَ العبّاس بأن يَحبِسَ أبا سفيانَ**)، وذلك عندَ فتح مكةَ على ما روينا عن البخاري، عن عروة بن الزبير بَعدَ ذِكْر نُـبَذٍ مِن أخبارِ أبي سفيانَ: فأسلَم أبو سفيانَ، فلمّا سارَ قال ﷺ للعباس: «احبِسْ أبا سفيان عندَ حَطْمِ الجبلِ حتّى يَنظُرَ إلى المسلمينَ»، فحبسَه، فجعلتِ القبائلُ تمرُّ كَتيبةً كَتيبةً على أبي سفيان، فمرّت كَتِيبةٌ فقال: يا عبّاسُ، مَن هذه؟ فقال: هذه غِفارٌ، قال: مالي ولغفارَ، ثمّ مَرّت جُهينةُ فقال مثل ذلك، ثم مرَّت سعدُ بنُ هُذَيم فقال مثلَ ذلك، ثمّ مرَّت سُلَيمٌ فقال مثل ذلك، حتّى أقبلت كَتيبةٌ لم يُـرَ مثلُها، قال أبو سفيان: مَن هذه؟ فقال: هؤلاء الأنصارُ عليهم سعدُ بنُ عُبادة معه الرّايةُ. ثم جاءت كَتيبَةٌ وهي مِن أجَلِّ الكتائبِ، وفيهم رسولُ الله ﷺ وأصحابُه، ورايةُ النبيِّ ﷺ مع الزُّبير. الحديثَ(١).

قولُه: (**حتّى لا تقعُ**) بالرَّفع؛ أرادَ الحالَ، كقوله تعالى: ﴿وَزُلۡزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولُ ٱلرَّسُولُ﴾(٢)

---

(١) أخرجه البخاري (٤٢٨٠).

(٢) يريد قراءة نافعٍ ﴿حَتَّىٰ يَقُولُ﴾ بالرفع. وحُجَّتُه أنهّا بمعنى «قال» على الماضي وليست على المستقبل، وإنما يُنصَبُ من هذا البابِ ما كان مُستقبلاً مثل قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَأۡتِيَ وَعۡدُ ٱللَّهِ﴾ [الرعد: ٣١]، فرفع «يقولُ» ليُعلمَ أنه ماضٍ. انظر: «حجّة القراءات» ص١٣١.

رِيحُ الصَّبا البِساط فتسِيرُ به مَسيرةَ شَهْر. ويُروى أنّه كانَ يَأمُرُ الرِّيحَ العاصِفَ تحمِلُه، ويَأمُرُ الرُّخاء تُسيِّرُه، فأوحى اللهُ إليه وهو يَسيرُ بينَ السَماءِ والأرض: أنِّي قَد زِدتُ في مُلكِك؛ لا يَتكلَّمُ أحَدٌ بِشيءٍ إلّا ألقتهُ الرِّيحُ في سَمعِك، فيُحكى أنَّه مَرَّ بِحرّاثٍ فقال: لقَد أُوتيَ آلُ داوُدَ مُلكاً عَظِيماً، فألقتهُ الرِّيحُ في أُذُنِه، فنزَلَ ومَشى إلى الحرّاثِ وقال: إنَّما مَشيتُ إليك لِئلّا تتمَنّى ما لا تَقدِرُ عليه، ثُمّ قال: لتَسبيحةٌ واحِدةٌ يَقبلُها الله، خَيرٌ ممّا أُوتيَ آلُ داوُد. ﴿يُوزَعُونَ﴾: **يُحبسُ أوَّلُهم على آخِرِهم**، أي: يُوقَفُ **سُلّافُ العَسْكرِ** حتّى يَلحقَهُمُ التَّوالي، فيكُونُوا مُجْتَمعِين لا يَتخلَّفُ مِنهُم أحَد، وذلك لِلكَثرةِ العَظِيمة.

[﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَتَوۡاْ عَلَىٰ وَادِ ٱلنَّمۡلِ قَالَتۡ نَمۡلَةٞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمۡلُ ٱدۡخُلُواْ مَسَٰكِنَكُمۡ لَا يَحۡطِمَنَّكُمۡ سُلَيۡمَٰنُ وَجُنُودُهُۥ وَهُمۡ لَا يَشۡعُرُونَ﴾ ١٨]

قيل: هو وادٍ بالشّام كَثيرُ النَّمْل. فإنْ قلت: لِـمَ عُدِّي ﴿أَتَوۡاْ﴾ بعلى؟ قُلت: يتوجَّهُ على مَعنَيين؛ أحدُهما: أنَّ إتيانَهُم كان مِنْ فَوْق، فأُتِيَ بحَرفِ الاستِعْلاء، كما قال أبو الطيب:

[البقرة:٢١٤]، «لا» لا تمنعُ العاملَ، و«ما» تمنعُه، تقول: زيدًا لا أضربُ، ولا تقول: زيدًا ما ضربْتُ(١).

قولُه: (﴿يُوزَعُونَ﴾ **يُحبس أوَّلُهم على آخِرِهم**)، **الرّاغبُ**: ﴿يُوزَعُونَ﴾ إشارةٌ إلى أنّهم مع كَثرتِهم [وتفاوُتِهم](٢) لم يكونوا مُهمَلِين ومُبعدِين كما يكون الجيْشُ الكَثيرُ المتأذِّي بمَعرَّتِهم، بل كانوا مَسُوسِينَ ومَقمُوعينَ وقيل: لابدَّ للسلطان من وَزَعَةٍ(٣). يقال: وَزَعتُه عن كذا: كَفَفْتُه.

قولُه: (**سُلافُ العسكر**)، **الأساس**: وسَلف القومُ: تقدَّموا سُلُوفًا، وهم سَلَفٌ لـمَن وراءَهم، وهم سُلاف العَسكر.

---

(١) كذا في الأصول الخطية، ولعلّ الصوابَ: «أضربُ».

(٢) سقط من الأصول الخطية، واستدركناه من «مفردات القرآن».

(٣) «مفردات القرآن» ص٨٦٨.

ولَشَدَّ ما قَرُبَتْ عليكَ الأنجُمُ

لـمّا كانَ قُرْباً من فَوْق. والثّاني: أنْ يُرادَ قَطعُ الوادي وبلوغُ آخِره، من قَولِهم: أتى على الشّيءِ إذا أنفَذَهُ وبَلغَ آخِرَه؛ كأنَّهُم أرادوا أن يَنزِلوا **عند مَقطَعِ الوادي**، لأنَّهم ما دامتِ الرِّيحُ تَحمِلُهُم في الهواءِ لا يُخافُ حَطمُهُم. **وقُرِئ: (نُمُلة)**، (يا أيُّها النَّمُلُ)، بضَمِّ المِيم، وبِضَمِّ النُّونِ والمِيم، وكانَ الأصْل: النَّمُل، بوَزنِ الرَّجُل، والنَّمْلُ الّذي عليه الاستعمال: تَخْفِيفٌ عنه، كَقَولِهِم: «السَّبْع» في السَّبُع. قِيل: «كانتْ تَمشِي وهي

قولُه: (**ولَشَدَّ ما قَرُبَتْ عليكَ الأنجُمُ**)، أوَّلُه:

فلَشَدَّ ما جاوَزتَ قَدْرَكَ صاعدًا[1]

يَهجُو رجلًا طَلَب منه أن يَمدحَه، يقول: ما أشدَّ تجاوُزَكَ قَدْرَك حين تَطلُبُ منِّي المدحَ، وعَنَى بـ«الأنجُم» أبياتَ شِعْرِه.

قولُه: (**عند مَقْطع الوادي**)، الوادي: من وَدَى؛ إذا سالَ، وإطلاقُه على المكان مجازٌ؛ كقولهم: جَرَى النَّهرُ.

قولُه: (**وقُرِئ: «نُمُلة»**)، قال ابن جنِّي: قرأ سليمانُ التَّيميُّ: «نُمُلَة»، «يا أيها النُّمُلُ» بضمِّ النونِ والميمِ، وهو تثقيلُ النَّمْلَة[2].

الراغب: طعامٌ مَنْمُولٌ، فيه النَّمْلُ، والنَّملةُ: قَرحةٌ تَخرج بالجَنْبِ تشبيهًا بالنَّمْل في الهيئة وشقٌّ في الحافر، ومنه: فرسٌ نَمِلُ القوائم، ويُستعار النَّمل للنَّميمة تصوُّرًا لدَبِيبه، فيُقال: هو نَمِلٌ وذُو نَمْلَةٍ ونَمّال؛ أي: نَمّام، وتَنمَّل القومُ: تفرَّقوا للجَمع تَفرُّقَ النَّمْلِ، ولذلك يُقال: هو أجمعُ من نَمْلَةٍ[3].

---

(١) «ديوان المتنبي» بشرح الواحدي (١: ١٧٤).

(٢) «المحتسب» (٢: ١٣٧).

(٣) «مفردات القرآن» ص٨٢٥، وانظر المثل في «مجمع الأمثال» (١: ١٨٨).

عَرجاءُ **تتكاوس**، فنادَت: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمۡلُ﴾: الآية، فسَمِعَ سُلَيمانُ كلامَها من ثلاثةِ أمْيال».

وقيل: «كان اسمُها طاخِية». **وعن قَتادة أنَّه** دَخَلَ الكُوفةَ فالتَفَّ عليه النَّاس، فقال: «سَلُوا عمّا شِئتُم»، وكانَ أبو حَنِيفةَ رَحِمَهُ الله حاضِراً وهو غُلامٌ حَدَث. فقال: سَلوهُ عن نَمْلَةِ سُلَيْمان، أكانتْ ذكراً أمْ أُنْثى؟ فسَألوهُ فَأُفْحِم، فقالَ أبُو حَنِيفة: كانتْ أُنثى، فقيل له: مِن أيْنَ عرَفْت؟ فقال: من كتاب الله، **وهُو قولُه: ﴿قَالَتۡ نَمۡلَةٌ﴾ ولو كانت ذَكَراً لقال: قال نَمْلة.** ....

قولُه: (**تتَكاوَسُ**)، **الجوهريُّ**: يقال: كاسَ البعيرُ: إذا مشى على ثلاثِ قوائمَ وهو مُعرْقَبٌ.

قولُه: (**وعن قتادَة**)، قال صاحب «الجامع»: هو أبو الخطّابِ قَتادةُ بنُ دِعامةَ السَّدوسيُّ البَصْريّ الأعمى، يُعَدُّ في الطبقة الثالثة من تابعي البصرة، روى عن أنس بن مالك كثيرًا[1].

قولُه: (**وهو قوله: ﴿قَالَتۡ نَمۡلَةٌ﴾، ولو كانت ذَكَرًا لقال: قال نَملَةٌ**)، **الانتصاف**: العَجبُ من أبي حنيفةَ رَضِيَ الله عنه إن ثبت ذلك عنه؛ لأنّ النَّملة كالحمامةِ والشّاةِ تقعُ على الذَّكَر والأُنثى، فيقال: نملةٌ ذَكَر ونَملةٌ أُنثى، وشاةٌ وحمامةٌ؛ كذلك فلَفظُها مؤنَّث، ومعناها مُحتمَلٌ، وتأنيثُها لأجل لفظِها، وإن كان المراد بها ذَكَرًا وهو الأفصحُ المستعمَل قال ﷺ: «لا تُضحِّ بعَوراءَ ولا عَمياءَ ولا عَجْفاءَ» أجرى الصِّفاتِ على اللفظ المؤنَّث، ولا يعني الإناثَ من النَّعَم خاصّةً، كذا هاهنا، وكيف يسألُ أبا حنيفةَ بهذا ويفحِمُ به قتادة مع غَزارة عِلمه[2]. والأشبهُ أنّ هذا لا يصحُّ عنهما.

قال ابن الحاجب: التأنيثُ اللَّفظيُ: هو أن لا يكونَ بإزائه ذَكَرٌ في الحيوان؛ كظُلْمةٍ وعَيْنٍ، ولا فَرْقَ بينَ أن يكونَ حيوانًا أو غيرَه؛ كدَجاجة وحمامةٍ إذا قُصِدَ به مذكَّر، فإنه

---

(١) «جامع الأصول» لابن الأثير (١٢: ٧٩٤).

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٣٥٦).

....

مؤنَّث لفظيٌّ، ولذلك كان قولُ مَن زَعَم أن النَّملةَ في قوله تعالى: ﴿قَالَتۡ نَمۡلَةٌ﴾[النمل:١٨] أُنثى لوُرود تاء التأنيثِ في ﴿قَالَتۡ﴾ وَهْمًا لجواز أن يكون مذكَّرًا في الحقيقة، ووُرودُ تاءِ التأنيثِ كوُرودِها في الفعل المؤنَّث اللَّفظيِّ؛ نحو: جاءت الظُّلمةُ[١].

وأجابَه بعضُ فُضلاء ما وراءَ النَّهرِ، وقال: لَعَمري إنّ ابنَ الحاجبِ تَعسَّف هاهنا وتَـرَكَ الواجبَ، حيث اعتَرَض[٢] على إمام أهلِ الإسلامِ، واعتراضُه بقوله: «ووُرُود تاءِ التأنيث كوُرودِها في الفعل المؤنَّث اللَّفظي وهو مذكَّر»، ليس بشـيءٍ، إذ لو كان جائزًا أن يُؤتى بتاء التأنيثِ في الفعل بمجرَّد صُورة التأنيثِ في الفاعل المذكَّر الحقيقيِّ، لَكان ينبغي أن يُقالَ: جاءتْني طلحةُ، وهو غيرُ جائزٍ.

وجوابُه عن ذلك في «شرحه» بقولِه: «وليس ذلك كتأنيث أسماءِ الأعلام، فإنّها لا يُعتبَر فيها إلّا المعنى دُون اللَّفظِ، خلافًا للكُوفيِّينَ. والسِّرُّ فيه هو أنهم نَقلُوها عن معانيها إلى مَدْلولٍ آخَر، فاعتبروا فيها المَدْلول الثاني، ولو اعتَبروا تأنيثَها لَكان اعتبارًا للمَدْلول الأوَّلِ، فيفسدُ المعنى، فلذلك لا يُقال: أعجبَتْني طلحةُ» تناقضٌ محْضٌ[٣]، كأنّه نسِيَ ما أمضى في صَدْر كتابِه من قوله: «فإن سُمِّيَ به مذكَّرٌ فشَـرْطُه الزِّيادةُ» يعني: فإن سُمِّيَ بالمؤنَّث المعنويِّ، فشَرْطُه الزيادةُ على ثلاثة أحرفٍ.

فلا يَخفى على مَن له أدنى مُسْكة أن عَقْرَبَ مع أنّ علامةَ التأنيثِ فيها مقدَّرةٌ، فالعَلَميةُ لا تمنعُها عن اعتبار تأنيثِها، حتَّى لا تَمتنِعَ منَ الصَّرف، فكيف تُمنع العَلَميَّـةُ عن اعتبار التأنيثِ في طلحةَ مع أنّ علامةَ التأنيثِ فيها لَفظيَّةٌ؟! فإذن ليس طَرْحُ التّاء عن الفعل إلّا لأنّ التاءَ إنّما يُجاء بها علامةً لتأنيثِ الفاعلِ، فالفاعلُ هاهنا مذكَّرٌ حقيقيٌّ؛ فكذا النَّملةُ لو كان مذكَّرًا لَـكان هو مع طلحةَ حَذْوَ القُذَّةِ بالقُذَّةِ.

---

(١) انظر كلامَ ابن الحاجب في «الكافية» بشرح الرضيِّ الاستراباذي (٣: ٣٣٨).

(٢) في (ف): «اعرضَ».

(٣) قولُه: «تناقضٌ محْضٌ» مُتعلّقٌ بقوله: «وجوابُه» وقد طال الفَصْلُ بينهما.

....

ويَنصُر قولَ أبي حنيفةَ رَضِيَ الله عنه ما نُقِلَ عن ابن السِّكِّيتِ حيث قال: هذا بَطَّةٌ ذَكَرٌ، وهذا حَمامةٌ، وهذا شاةٌ، إذا عَنيْتَ كَبْشًا، وهذا بقرةٌ، إذا عَنْيتَ ثورًا. فإن عَنيتَ أُنثى قلتَ: هذه بَقرةٌ(١).

وقلتُ: نَظَرُ الإمامِ الأعظمِ وتفسيرُ المصنِّفِ راجعٌ إلى أنّ مثلَ: حمامة وشاة ونملة، ألفاظٌ مشتَرَكةٌ تقعُ على الذَّكَرِ والأُنثى، والتاء لبيانِ الوَحدةِ مُفتَقِرَةٌ في تعيينها، لأحد مَفهومَيْها إلى نَصْب قَرينةٍ، إمّا صِفةً مميِّزةً؛ نحوَ: حَمامةٌ ذَكَر، وشاةٌ أُنثى، أو علامةً تَلحَقُ الفعلَ؛ نحوَ: قالت نملة، وقال نملة، أو جَعْلِها خَبَرًا لاسمِ الإشارةِ؛ نحوَ: هذا بقرةٌ، وهذه بقرةٌ.

ومِمّا يقوِّي هذا المذهبَ قولُه تعالى: ﴿إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَآءُ فَاقِعٌ لَّوْنُهَا﴾ [البقرة:٦٩] وَصفَها بالصَّفراء بعدَ إجراءِ ﴿عَوَانٌۢ بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾ [البقرة:٦٨] عليها، وهي من أوصافِ النِّساء.

فظهَر أنّ القولَ ما قالت حَذامِ(٢)، والمذهبُ ما سَلكَه الإمامُ.

وفي «جامع الأصول» قال: لو ذهبنا إلى شَرح مناقبِ الإمامِ أبي حنيفةَ رَضِيَ الله عنه وبَسْطِ فَضائلِه لأطَلْنا الخُطَبَ، ولم نَصِلْ إلى الغَرَض منها، فإنه كان عالمًا وَرِعًا، زاهدًا، عابدًا تقيًّا، إمامًا في علوم الشَّريعة مَرْضِيًّا.

قال الشافعيُّ رَضِيَ الله عنه: من أراد أن يَتبحَّرَ في الفقه فهو عِيالٌ على أبي حنيفةَ. وقال: قيل لمالكٍ رَضِيَ الله عنه: هل رأيتَ أبا حنيفةَ؟ قال: نعم. رأيتُ رجلًا لو كَلَّمك في هذه السَّارِيَةِ أن يَجعلَها ذَهَبًا لَقام بحُجَّتِه(٣).

---

(١) «إصلاح المنطق» لابن السِّكِّيت ص٢٥٣.

(٢) فيه إيماءٌ إلى المثل المشهور:

إذا قالت حَذامِ فصَدِّقوها ... فإنّ القولَ ما قالت حَذامِ

قلت: حَذامِ: اسمٌ مبنيٌّ على الكَسْرِ. انظر: «مجمع الأمثال» (٢: ١٠٦).

(٣) «جامع الأصول» (١٢: ٩٥٢).

وذلك أنَّ النَّمْلةَ مثلُ الحمامـةِ والشّـاةِ في وُقُوعِها عـلى الذَّكَرِ والأُنثى، فيُميِّزُ بينَهُما بِعَلامة، نَحوُ قوْلِهِم: حَمامةٌ ذَكَر، وحَمامةٌ أُنثى، وهو وهي. وقُرِئ: (مَسْكَنَكُم) و(لا يَحْطِمَنْكُم)، وقُرِئ: (لا يَحِطِّمَنَّكُم) بفَتح الحاءِ وكَسْرِها. وأصْلُه: يَحْتَطِمَنَّكُم. ولـمّا جَعَلها قائِلةً **والنَّملَ مَقُولاً لَهُم**؛ كما يَكونُ في أُولي العَقْل: أجرى خِطابَهُم مَجرى خطابِهِم. فإن قُلْت: لا يَحْطِمَنَّكُم ما هو؟ قُلت: **يَحتَمِلُ أن يَكونَ جواباً للأَمْر، وأنْ يَكونَ نَهياً بَدلاً من الأمْر،** ....

قولُه: (**والنَّمْلَ مَقُولًا لهم**)، أي: لأجْلِهِم، فجَعلَهم كالمُخاطَبِينَ، واللامُ في «لهم» مثلُها في قوله تعالى: ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟﴾ [مريم:٧٣]؛ أي: لأجْلِهم، فجَعلَهم كالمُخاطبين[١].

قولُه: (**يحتمل أن يكونَ جوابًا للأمْرِ، وأن يكونَ نَهْيًا بَدَلًا من الأمر**)[٢]، روى صاحبُ «الفرائد»، عنِ الفرّاء: هو نَهْيٌ فيه طَرَفٌ منَ الجزاءِ[٣]. وعن الأخفش: بل هذا على تقديرِ الواوِ العاطفةِ يكون نَهْيًا بعدَ أمرٍ. والتقدير: ادخُلوا مساكِنكُم لا يَحطمنّكم سليمانُ، وعلى قولِ الفرّاء التَّقديرُ: إن دخلتُم مساكِنَـكُم لا يَحطِمَنَّـكُم سليمانُ.

وقال صاحب «الكشف»: هذا وإن كان في المعنى صحيحًا إلّا أنّ اللَّفظَ يَمنعُ مِن فصاحتِه، ولو حُمل عليه؛ لأنّ النُّونَ لا تدخلُ في الجزاء إلا في ضَرورة الشِّعرِ[٤].

وقال صاحب «الفرائد»: يُمكن أن يُقالَ: لم يُعطَفْ؛ لأنّه توكيدٌ للطَّـلَبِ، فهو كما في الخَبرِ؛ نحوَ قولِه: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾[البقرة:٢] لقولِه: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾[البقرة:٢].

---

(١) قوله: «فجعلهم كالمخاطبين» سقط من (ط) و(ف).

(٢) في (ف): «نَهْيًا بعد أمر»، وسقط هذا التركيب من(ح).

(٣) قاله الفرّاء في تفسير قوله تعالى ﴿ٱبْعَثْ لَنَا مَلِكًا نُّقَٰتِلْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٤٦]. انظر: «معاني القرآن» (١: ١٦٢) وعبارتُه ثمَّة: «والمعنى والله أعلم: إن تدخُلْنَ حُطِمْتنَّ، وهو نَهْيٌ محْضٌ، لأنه لو كان جزاءً لم تدخلْه النون الشديدة ولا الخفيفة». انتهى.

(٤) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٠٠٣- ١٠٠٤).

والّذي جوَّزَ أنْ يكونَ بَدلاً منه: أنّه في مَعْنى: **لا تكُونُوا حيثُ أنتُم فيَحطِمَكُم**، على طَرِيقَة: لا أُرِيَنَّكَ هاهنا، أراد: لا يَحطِمَنَّكُم جنودُ سُلَيمان، فجاء بِما هُو أبْلَغ، ونَحْوُه:

عَجِبتُ من نَفسِي ومِن إشْفاقِها

[﴿ فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا مِّن قَوْلِهَا وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِيٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَٰلِحًا تَرْضَىٰهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾ ١٩]

ومعنى ﴿ فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا ﴾ **تبسَّمَ شارعاً في الضَّحِكِ** وآخِذاً فيه، بمعنى أنّه

قولُه: (**في معنى: لا تَكُونوا حيثُ أنتُم فيَحطمَكُم**)، ومعنى هذا الأسلوبِ وهو أن يَنْهى الغيرَ، والمرادُ: نَهْيُ المُخاطَبِ النَّهْيَ عن أن يكونَ المخاطَبُ على وَصْفٍ هو ملزومُ المَنْهيِّ عنه، فمآلُ المعنى: لا تكونوا خارجينَ عن مساكِنِكُم فيَحطمنَّكُم سليمانُ وجنودُه، ولذلك صحَّ أن يكون بَدَلًا من ﴿ٱدْخُلُوا۟ مَسَٰكِنَكُمْ﴾.

قولُه: (**عَجِبتُ من نَفْسي ومِن إشفاقِها**)، بعدَه:

.... ومن طِـرادي الطَّيرَ عن أرزاقِها
في سَـنَةٍ قد كَشَـفَتْ عن ساقِها حمراءَ تَبْري اللَّحمَ عن عُراقِها(١)

كَشْفُ السّاقِ: عبارةٌ عن شدَّةِ الأمرِ؛ لأنّ الإنسانَ إذا أصابتْهُ شدّةٌ شمَّر عن ساقِه، والعُراقُ: العَظْمُ الذي لا لحمَ عليه، والذي عليه لحمٌ فهو عَرْقٌ بفتح العين. بَرْيُ اللحمِ: قَشْرُهُ؛ أي: عجبتُ من إشفاق نفسي، فجاء بقوله: «من نَفْسي ومِن إشفاقِها»، كما كان الأصل: ﴿لَا يَحْطِمَنَّكُمْ﴾ جنودُ سليمان، فجاء بقوله: ﴿سُلَيْمَٰنُ وَجُنُودُهُۥ﴾[النمل:١٨]؛ ليكون أبلغَ للإجمالِ والتَّفصيلِ والتَّكريرِ مع التَّبيينِ(٢).

قولُه: (**تبسَّم شارعًا في الضَّحك**)، قال أبو البقاء: ﴿ضَاحِكًا﴾، حالٌ موكِّدة(٣).

---

(١) لم أهتدِ إلى قائلِ هذا الرَّجَز.

(٢) من قوله: «بري اللحم: قشره» إلى هنا، سقط من (ط).

(٣) «التبيان في إعرابِ القرآن» (٢: ١٠٠٦) وزاد: وقيل: مُقَدَّرة، لأن التبسُّمَ مَبْدأ الضحِك.

قد تَجاوَزَ حدَّ التَّبسُّمِ إلى الضَّحِك، وكذلك ضَحِكُ الأنْبِياء. وأمّا ما روي: **أن رسولَ الله ﷺ ضَحِكَ حتّى بَدَتْ نَواجِذُه**؛ فالغرضُ المُبالَغة في وَصْفِ ما وُجِدَ منه من الضَّحِكِ النَّبوِيّ، وإلا فَبدُوُّ النَّواجِذِ على الحقيقة؛ إنَّما يكونُ **عِندَ الاستِغْراب، وقَرَأ ابنُ السَّمَيفَع: (ضَحِكاً)**. فإن قُلت: ما أضْحَكهُ من قَولِها؟ قُلت: شَيْئان: إعجابُه بِما

وقال صاحب «الكشف»: هي حال مقدَّرة؛ أي: فتبسَّم مقدّرًا الضحكَ، ولا يكون محمولًا على الحالِ المطلَق؛ لأن التبسُّمَ غيرُ الضَّحِكِ، وأنه ابتداءُ الضَّحِكُ، وإنما يصير التَّبسُّم ضِحْكًا إذا اتَّصل ودامَ[1]، فلا بدَّ من هذا التقديرِ[2].

قولُه: (**إن رسولَ الله ضَحِك حتّى بَدَتْ نَواجِذُه**)، مذكورٌ في حديث القيامة؛ آخِر أهلِ النّارِ خروجًا منها، وآخِر أهلِ الجنّةِ دُخولًا الجنةَ. أخرجه البخاريُّ ومسلمٌ والترمذيُّ عنِ ابن مسعودٍ[3].

النهاية: النَّواجِذُ من الأسنان: الضَّواحِكُ، وهي التي تَبْدُو عندَ الضَّحكِ، والأكثرُ الأشهرُ أنها أقصى الأسنان، والمرادُ: الأوَّلُ؛ لأنّه ما كان يبلغُ به الضَّحكَ حتَّى يَبْدُوَ آخِرُ أضراسِه، ولو أُريدَ الثاني لَكان مبالغةً في ضَحِكِه من غير أن يُرادَ ظُهورُ نَواجِذِه في الضَّحِكِ، وهو أقيَسُ لاشتهارِ النَّواجِذِ بأواخِر الأسنانِ. وإليه أشار المصنِّفُ بقوله: «فالغَرَضُ المبالغة في وصف ما وُجِدَ منه منَ الضّحك النَّبويِّ».

قولُه: (**عند الاستغراب**)، **النهاية**: وفي الحديث: إنه ضَحِك حتّى استَغْربَ[4]؛ أي: بالغَ فيه. يقال: أغرَبَ في ضَحِكه واستَغْربَ، وكأنّه منَ الغَرْب: البُعْدُ، وقيل: هو القَهْقَهةُ.

قولُه: (**وقرأ ابن السَّمَيْفَع: ضَحِكاً**)، السَّمَيْفَع: بفتح السِّين والفاء، وقد يُضَمُّ.

---

(١) في (ح): «وداوم»، وهما بمعنًى قريب.

(٢) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٠٠٤).

(٣) أخرجه البخاري (٦٥٧١)، ومسلم (١٨٦) والترمذي (٢٥٩٥).

(٤) أخرجه الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٣٥٣٣)، و(٣٥٣٤) من حديث أبي الطفيل رضي الله عنه، ولفظه: «ضحك رسول الله ﷺ حتى استغرب»، وفيه قصة.

دَلَّ من قَولِها على ظُهورِ رَحمَتِهِ ورَحْمةِ جُنُودِه وشَفَقتِهِم، وعلى شُهْرةِ حالِهِ وحالِهِم في بابِ التَّقْوى؛ وذلك قولُها: ﴿وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾: تعني: أنَّهم لو شَعَرُوا لم يَفْعَلوا. وسُرورُه بِـما آتاهُ اللهُ ممّا لَـمْ يُؤْتِ أحداً: من إدْراكِهِ بِسَمعِهِ ما هَمَسَ بِهِ بعضُ الحُكْلِ الّذي هو مَثَلٌ في الصِّغرِ والقِلَّة، ومن إحاطَتِهِ بِمَعناه، **ولذلك اشْتَمَلَ دُعاؤهُ على استيزاعِ الله**

قال ابنُ جنِّي: «ضَحِكًا» منصوبٌ على المصدر بفعل مضمَر يدلُّ عليه «تبسَّم»، كأنه قيل: ضَحِكَ ضِحْكًا. هذا مذهب صاحب «الكتاب»[١] ، وقياسُ قولِ أبي عثمانَ[٢] في قولهم: تَبسَّمتُ وَمِيضَ البَرْقِ، أنّه منصوبٌ بنَفْس «تَبسَّمت»؛ لأنه في معنى: أوْمَضْتُ[٣].

وقال أبو البَقاء: ويجوز أنْ يكونَ اسمَ فاعلٍ مثل: نَصِب؛ لأن ماضيه: ضَحك، فهو لازِمٌ[٤].

قولُه: (**الحُكْل**)، الحُكْلُ: ما لا يُسمعُ له صَوتٌ. وقال رُؤْبَةُ:

لو كنتُ قد أُوتِيتُ عِلْمَ الحُكْلِ عِلْمَ سُـليمانَ كَلامَ النَّمْلِ[٥]

قولُه: (**ولذلك اشتَمل دُعاؤه**)، أي: ولأجْل أنّ قولَه: ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا مِّن قَوْلِهَا﴾ كان مبنيًّا على أمرينِ: على شُهرةِ[٦] حالِه وحالِ جُنودِه في باب التَّقوى، وعلى إحاطَتِه بمعنى ما أدرَكَه سَمْعُه ما هَمَسَ به الحُكْل، أردفَه بقوله: ﴿رَبِّ أَوْزِعْنِيٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ﴾؛ لأنّهما نِعْمتانِ جَليلتانِ مُوجِبَتانِ شُكرَ مُنعِمِهما.

قولُه: (**على استيزاعِ اللّـهِ**)، **الراغب**: قيل: الوَزوعُ: الوَلوعُ بالشـيء، ورَجُل وَزُوعٌ،

---

(١) يعني سيبوَيْه.

(٢) يعني المازنيَّ.

(٣) «المحتسب» (٢: ١٣٩) وقد رجّح ابن جنِّي مذهب سيبويه في توجيه القراءة.

(٤) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٠٦).

(٥) ذكره الجوهري في «الصحاح» (حكل).

(٦) لفظة «شهوة» سقط من (ط).

شُكرَ ما أنْعمَ به عَليْهِ من ذلك، **وعلى استِيفاقِهِ** لِزيادَةِ العَملِ الصّالح والتَّقْوى.

وحقيقةُ ﴿أَوۡزِعۡنِيٓ﴾: اجعَلنِي أَزَعُ شُكرَ نِعْمتِكَ عِندِي، وأكُفُّهُ وأرتَبِطُه لا يَنْفلِتُ عنِّي، حتّى لا أنْفَكَّ شاكِراً لك. وإنَّما أدْرَجَ ذِكْرَ والِدَيه؛ ....

وقوله: ﴿أَوۡزِعۡنِيٓ أَنۡ أَشۡكُرَ نِعۡمَتَكَ﴾، قيل: ألْهِمْني، وتَحقيقُه: أوْلِعْني ذلك واجْعَلْني بحيث أزِعُ نَفْسي عن الكُفرانِ[1].

وقال الزّجاج: ﴿أَوۡزِعۡنِيٓ﴾: ألْهِمْني، وتحقيقُه وتأويلُه في اللُّغة: كُفَّني عنِ الأشياءِ التي تُباعِدُ عنك[2].

فعلى هذا هو كنايةٌ تَلْويحيَّةٌ، فإنّه طَلَب أن يَكُفَّه عمّا يؤدِّي إلى كُفران النِّعمةِ بأن يُلْهِمَه ما به يُقَيِّدُ تلك النِّعمةَ منَ الشُّكرِ، وعلى تقدير المصنِّفِ: استعارةٌ مَكْنِيَّة بحيث جعلَ شُكْرَ النِّعمة كالناقةِ، فطلب أن يجعَله كعِقالِه[3] مرتبطًا إيّاه. وإليه الإشارةُ بقوله: «لا ينْفَلِتُ عنِّي»، والمراد: قَيْدُ النِّعمةِ باستَدِامةِ الشُّكرِ والمحافظةِ عليها. ومنه الحديثُ: «النِّعمةُ وَحْشيّةٌ قَيِّدوها بالشُّكر، فإنها إذا شُكرت قَرَّت، وإذا كُفرت فَرَّتْ»[4]. وقوله: «احذَرُوا نِفَارَ النَّعَم بقلَّة الشُّكرِ، فما كلُّ شارِدٍ بمَردُودٍ».

قولُه: **(وعلى استِيفاقه)، الجوهريُّ**: واستَوْفَقْتُ الله؛ أي: سألتُه التَّوفيقَ. وقال أبو القاسم القُشَيريُّ: التَّوفيقُ ما تَتَّفِقُ به الطاعةُ، وهو القُدرةُ التي تَصلُح للطاعةِ[5]، واختُصَّ هذا الاسمُ بِمَا يَتَّفِقُ به الخيرُ دُونَ الشَّرِّ عُرْفًا شَرْعيًّا.

---

(١) «مفردات القرآن» ص٨٦٨.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ١١٢) ووقع فيه: «تُباعِدُ عن شُكْرِ نعمتك».

(٣) في (ف) و(ط): «يُجعَله كافّاً له».

(٤) ذكره الإمام الغزالي، وعزاه لبعض السلف في «إحياء علوم الدين» (٤: ١٢٧).

(٥) قاله في «لطائف الإشارات» (٢: ١٥٢) في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَا تَوۡفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ عَلَيۡهِ تَوَكَّلۡتُ وَإِلَيۡهِ أُنِيبُ﴾ [هود: ٨٨].

لأنَّ النِّعمةَ على الوَلَدِ نعمةٌ على الوالِدَين؛ خُصُوصاً النِّعمةُ الرّاجِعةُ إلى الدِّين؛ فإنه إذا كانَ تَقِيّاً نَفَعهُما بِدُعائِهِ وشَفاعَتِه، وبِدُعاءِ المُؤمِنِينَ لَهُما كُلَّما دَعَوا له، وقالوا: رَضِيَ اللهُ عَنكَ وعن والِدَيْك.

ورُوِيَ أنّ النّملة أحسَّتْ بِصَوتِ الجُنُودِ ولا تَعلمُ أنّهم في الهَواء، فأمَرَ سُلَيْمانُ عليه السلامُ الرِّيحَ فوَقفَت **لِئلّا يُذْعَرنَ** حتّى دَخلنَ مساكِنَهُنّ، ثُمّ دعا بالدَّعْوة. ومَعْنى ﴿وَأَدۡخِلۡنِي بِرَحۡمَتِكَ فِي عِبَادِكَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾: واجْعَلنِي مِن أهْلِ الجَنّة.

قولُه: (**لأنّ النِّعمةَ على الولدِ نعمةٌ على الوالدَيْن**)، هذا إذا قُيِّدتِ النّعمةُ المطلَقةُ في ﴿أَنۡعَمۡتَ عَلَيَّ﴾ بما سَبق من النِّعمتينِ، وأمَّا إذا تُركت على إطلاقِها لتدخُلَ فيها هاتانِ النِّعمتانِ دُخولًا أوَّليًّا يكون الحُكم بالعكسِ؛ أي: النِّعمة على الوالِدِ نعمةٌ على الولد، كما في قوله تعالى: ﴿يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ﴾ [البقرة:٤٧] إلى قوله: ﴿وَإِذۡ نَجَّيۡنَٰكُم مِّنۡ ءَالِ فِرۡعَوۡنَ﴾ [البقرة:٤٩] إلى آخرِ الآيات، ويَعضُده قولُه تعالى: ﴿ٱعۡمَلُوٓاْ ءَالَ دَاوُۥدَ شُكۡرٗاۚ وَقَلِيلٞ مِّنۡ عِبَادِيَ ٱلشَّكُورُ﴾ [سبأ:١٣] بعدَ قولِه: ﴿وَلَقَدۡ ءَاتَيۡنَا دَاوُۥدَ مِنَّا فَضۡلٗاۖ﴾ [سبأ:١٠]، وقولُه: ﴿وَلِسُلَيۡمَٰنَ ٱلرِّيحَ﴾ [سبأ:١٢] إلى آخِره، ولأنّ قولَه: ﴿أَوۡزِعۡنِيٓ أَنۡ أَشۡكُرَ نِعۡمَتَكَ﴾ [النمل:١٩] مطابقٌ لقولِه: ﴿ٱعۡمَلُوٓاْ ءَالَ دَاوُۥدَ شُكۡرٗاۚ﴾ [سبأ:١٣] لإرادةِ المُبالَغةِ، فلْيُتأمَّل.

قولُه: (**لئلا يُذْعَرْنَ**)، ذَعَرْتُه: أفزَعتُه، ذُعِرَ فهو مَذْعُورٌ. قال:

ذَعَـرْتُ به القَطَـا وبقيتُ عنه ... مَقامَ الذِّئبِ كالرَّجُلِ اللَّعِينِ[1]

ومعنى: ﴿وَأَدۡخِلۡنِي بِرَحۡمَتِكَ فِي عِبَادِكَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾: واجعَلْني من أهل الجَنَّةِ؛ أي أنه كِنايةٌ عنه؛ كقوله تعالى: ﴿فَٱدۡخُلِي فِي عِبَٰدِي ۞ وَٱدۡخُلِي جَنَّتِي﴾ [الفجر: ٢٩، ٣٠]؛ أي: ادْخُلي في جُملة عبادي الصالحين، وانتَظِمي في سِلْكِهم، وادْخُلي جنَّتي معَهم.

---

(١) للشماخ بن ضِرَار الذبياني في «ديوانه» ص٣٢١، وقبْلَه:

وماءٍ قد ورَدْتُ لوصْلِ أرْوى ... عليه الطيرُ كالـوَرَقِ اللّجين

[﴿وَتَفَقَّدَ ٱلطَّيْرَ فَقَالَ مَالِيَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ أَمْ كَانَ مِنَ ٱلْغَآئِبِينَ * لَأُعَذِّبَنَّهُۥ عَذَابًا شَدِيدًا أَوْ لَأَاْذْبَحَنَّهُۥٓ أَوْ لَيَأْتِيَنِّي بِسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ﴾ ٢٠-٢١]

﴿أَمْ﴾ هي المُنقَطِعة: نَظرَ إلى مَكانِ الهُدْهُدِ فَلمْ يُبصِره، فقال: «مَالِيَ لا أراهُ» على معنى أنّه لا يَراهُ وهو حاضِرٌ لِساتِرٍ سَترَه، أو غَيْرَ ذلك، ثمّ لاحَ لهُ أنّه غائِب، فأضْربَ عن ذاك وأخذ يقول: «أهو غائِب»؟ كأنّه يَسأَلُ عن صِحّة ما لاحَ له. **ونحوُه قولُهم: إنّها لإبِلٌ أم شاء؟** وذُكِرَ من قِصَّة الهُدْهُدِ أنّ سليمانَ حِينَ تمَّ له بناءُ بيتِ المَقْدِسِ

قولُه: (**ونحوُه قولُهم: إنها لإبِلٌ أم شاءٌ**)، قيل: لو قال ونحوُه قولُه: «أزَيْدٌ عندَكَ أمْ عندَك عَمرٌو» كان أولى؛ لأنّ «أمْ» المنقطعةَ تقعُ في الاستفهام والخَبَرِ، وما نحن فيه من قَبيلِ الاستفهامِ، وأنتَ في الاستفهام تكون مُستَفهِمًا عن واحد بعَينه بعد إضرابك عن الآخَرِ، فكأنّك قلتَ: أزَيدٌ عندَك؟ ظانًّا أنه عند المخاطَبِ؛ ليُوقِفَكَ على حقيقة الأمر بلا ونَعَم، ثم بَدا لك وصِرْتَ ظانًّا أنّ الذي عندَه هو عمرٌو، وأردتَ أن تتركَ الاستفهامَ عن زيدٍ إلى الاستفهام عن عَمرٍو، فقلتَ: أم عندَك عمرٌو؟ ولذلك ذَكرتَ لكلِّ واحدٍ منهما خَبرَه؛ لإضرابِكَ عن الكلامِ الأولِ، واستفهامِكَ عن الكلام الآخَرِ.

وأما الخبرُ الثابتُ فأنتَ في قولِكَ: «إنها لإبِلٌ» جئت بالإخبارِ المَحْضِ، ثم جئتَ بعدَها بالاستفهام، كأنّ قائلَ هذا سَبَق بَصَرُه إلى شَبَحٍ فظنَّه إبلًا فأخبَرَ عن مقتضى ظنِّه، ثم اعتَراه الشَّكُّ فأعرَضَ عنه، فـ«أم» هذه مُتضمِّنةٌ الهمزةَ «وبل»، فـ«بل» تدلُّ على أنه قد أضرَبَ عمّا سبق من الكلامِ، والهمزةُ على أنه يَستفهم كلامًا آخر.

وقلت: معنى قولِه: ﴿مَالِيَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ﴾ الإخبارُ وإن كان لفظُه الطَّلَب، وإليه الإشارةُ بقوله: ﴿مَالِيَ لَآ أَرَى﴾ على معنى أنه لا يَراه وهو حاضرٌ لساترٍ سَترَه أو غيرِ ذلك، فإنّه في الجَزْمِ كونِه حاضرًا مثلَ قولِه: «إنّها لإبِلٌ»، وليس مثل: «أزَيدٌ عندَك»؛ لأنه يُنكِرُ على نفسه إنكارًا بليغًا عَدَمَ رؤيتِه، وهو حاضرٌ، وكذا الجملةُ الثانيةُ تقريرٌ لإثبات خلافِه، وأنّه غائبٌ قَطْعًا لمجيء «كان» وإيقاع «من الغائبين» خبرًا له لدلالتها على أنه متوغِّلٌ في الغَيبة. قال: بُعَيْدَ، هذا في قوله: ﴿سَنَنظُرُ أَصَدَقْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾[النمل:٢٧]: «إن كنت من

تَجَهَّزَ لِلحَجِّ بِحَشرة، فوافى الحَرَمَ وأقامَ بهِ ما شاء، وكان يُقرِّبُ كُلَّ يوم، طُولَ مُقَامِه، بخَمْسةِ آلافِ ناقة، وخمسةِ آلافِ بَقَرَة، وعِشْرين ألف شاة، ثمّ عَزمَ على السَّيْر إلى اليَمَن، فخَرَجَ من مَكّةَ صباحاً يَؤُمُّ سُهَيْلاً؛ فوافى صنعاءَ وقتَ الزَّوال؛ وذلك مَسِيرةُ شَهْر، فرأى أرضاً حَسْناءَ أعجَبَتْهُ خُضْرتُها، فنزَلَ ليَتَغدّى ويُصلِّي فَلَمْ يَجِدُوا الماء، وكان الهُدهُدُ قُناقِنَه، وكان يرى الماءَ من تَحْتِ الأرضِ كما يَرى الماء في الزُّجاجة؛ فيَجِيءُ الشَّياطِينُ فيَسْلخُونها كما يُسْلخُ الإهاب، ويَسْتخرِجُونَ الماء؛ فتَفَقَّدَهُ لِذلك، وحِينَ نزَلَ سُلَيْمانُ حَلَّقَ الهُدْهُد فرأى هُدْهُداً واقِعاً، فانحَطَّ إليه، فوَصَفَ له مُلْكَ سُلَيْمان، وما سُخِّرَ له من كُلِّ شَيء، وذكَرَ له صاحِبُهُ مُلكَ بِلْقِيس، وأنَّ تَحْتَ يَدِها اثنا

الكاذبين» أبلغُ من: كَذبتَ؛ لأنه إذا كان معروفًا بالانخراط في سِلْك الكاذبين كان كاذبًا لا مَحالَة، فالهمزةُ للتَّقرير[1]، وإليه أوْمَأ بقوله: «كأنّه يسألُ عن صحّة ما لاحَ له».

قولُه: (بحَشْرةٍ)، فَعْلٌ بمعنى مفعول، كالنَّـقْصِ والخَطْب، وقيل: جمع حاشِرٍ؛ كالحَرَس في جمع حارِس، إذا كانت الرواية «بحَشَرةٍ» بفتح الشِّين.

قولُه: (قناقِنُه)، الجوهريُّ: القِنْقِن: الدَّليلُ الهادي والبَصيرُ بالماء في حَفْر القُنيِّ، وكذلك القُناقِن بالضَّمِّ، والجمع القَناقِن بالفتح، كالجُلاجِل جَمْعُ الجَلاجِل. ونظير القُناقِن ـ بالضَّم ـ في أنه نَعتُ فَرْدٍ: العُذافِرُ، وهو الجَمَلُ القويُّ، وتحليق الطائر: ارتفاعه في طيرانه.

قولُه: (فتفَقَّدَه)، الفَقْدُ: عَدَمُ الشيءِ بعدَ وُجودِه، وهو أخصُّ من العَدَم، فإنّ العَدَمَ يقال فيه وفيما لم يُوجد بَعْدُ. قال تعالى: ﴿مَّاذَا تَفْقِدُونَ * قَالُواْ نَفْقِدُ صُوَاعَ ٱلْمَلِكِ﴾ [يوسف: ٧١، ٧٢]، والتَّفقُّد: التَّعهُّد، لكن حقيقة التَّفقُّد تعرُّفُ فُقْدانِ الشَّيء، والتَّعهُّد: تَعرُّفُ العَهْدِ المُتقدِّم. قال تعالى: ﴿وَتَفَقَّدَ ٱلطَّيْرَ﴾. الفاقِدُ: المرأةُ تَفقِدُ ولدَها أو زوجَها.

قولُه: (مُلْكَ بِلْقيس)، بِلْقيس: بالعربية بكَسر الباءِ، وبالعجمية: بفَتح الباءِ: وهي بيت قريقيس.

---

(١) في (ط): «فالهمزة في «أم» للتقرير».

عَشَرَ ألفَ قائِد، تَحْتَ يَدِ كُلِّ قائِدٍ مِئَةُ ألف، وذَهبَ معه لينظُرَ فما رَجعَ إلّا بَعدَ العَصْر. وذكرَ أنّه وَقعَتْ نَفحةٌ من الشَّمْسِ على رأسِ سُلَيْمان، فنَظرَ فإذا مَوضِعُ الهُدْهُدِ خالٍ؛ فدَعا **عِفْرِيتَ الطَّيْر**، وهو النَّسْر، فسَألهُ عنه؛ فلَمْ يَجِد عِنْدهُ عِلمَه، ثمّ قالَ لِسيِّدِ الطَّيرِ وهو العُقاب: عليَّ به، فارتَفَعتْ فنَظرَت، فإذا هو مُقبِلٌ فقَصَدتْه، فناشَدَها اللهَ، وقال: «بحقِّ الله الّذي قوّاكِ وأقْدَركِ عَليَّ إلّا رَحِمتِنِي»، فتَركَتْهُ وقالت: «ثَكِلَتْكَ أُمُّك، إنَّ نبيَّ الله قَد حَلفَ ليُعذِّبَنَّك»؛ قال: «وما اسْتَثْنى»؟ قالت: «بلى قال: أوليَأتِيَنِّي بِعُذرٍ مُبِين»، فلمّا قَرُبَ من سُلَيْمانَ أرْخى ذَنَبهُ وجناحَيْه يَجُرُّها على الأرضِ تواضُعاً له، فلمّا دنا مِنهُ أخَذَ بِرأسِه فمَدَّهُ إليه، فقال: «يا نَبِيَّ الله؛ اذكر وقُوفَكَ بَيْنَ يَدَيِ الله»؛ فارْتَعدَ سُلَيْمانُ وعفا عنه؛ ثمَّ سَألَه. تَعْذِيبُه: أن يُؤدّبَ بما يَحتَمِلُه حالُه؛ لِيَعتَبِرَ به أبناءُ جِنْسِه. وقيل: «كان عذابُ سُلَيْمانَ لِلطَّيْر؛ أن يَنْتفَ رِيشهُ ويُشَمِّسَه». وقيل: «أن يُطلى بالقَطِرانِ ويُشَمَّس». وقيل: «أن يُلقى للنَّمْلِ يأكُله». وقيل: «إيْداعُهُ القَفَص». وقيل: «التَّفرِيقُ بَيْنهُ وبَيْنَ إلفِه». وقيل: «لألزِمنَّهُ صُحْبَةَ الأضْداد». وعن بعضهم: «أضيَقُ السُّجُونِ مُعاشَرةُ الأضْداد». وقيل: «لألزِمنَّهُ خِدْمةَ أقْرانِه». فإنْ قُلت: من أينَ حَلَّ له تَعْذيبُ الهُدْهُد؟ قُلت: يجوزُ أنْ يُبيحَ الله لهُ ذلك؛ لِما رأى فيه من المَصْلحةِ والمَنْفعة، كما أباحَ ذَبحَ البهائِمِ والطُّيور للأكْلِ وغَيْرِه من المنافِع، وإذا سُخِّرَ له الطَّيرُ ولم يَتمَّ ما سُخِّرَ من أجْلِه، إلّا بالتَّأدِيبِ والسِّياسة؛ جاز أن يُباحَ له ما يُستَصلحُ به.

وقُرِئ: **(لَيَأتِيَنَّنِي)** و**(لَيَأتِيَنَّنِ)**، والسُّلطان: الحُجّةُ والعُذْر. فإن قُلت: قد حَلفَ

قولُه: (**عفريت الطير**)، نقل صاحب «النهاية» عن المصنِّف: العِفْرُ والعِفْرِيَةُ والعِفْريتُ والعُفارِيَةُ: القَويُّ المُتَشيْطِنُ الذي يَعْفِر قِرْنَه، والياء في عِفْرِية وعفارية للإلحاقِ، والتاء في عِفْريت للإلحاق بقِنْدِيل. وفي بعض النسخ: «عَريف الطَّير»، العَريفُ: النَّقيبُ، وهو دُون الرئيس عَرُفَ عَرافةً بالضَّم والكَسرِ: صارَ عريفًا.

قولُه: (**«لَيَأْتِيَنَّني»** و**«لَيَأْتِيَنَّنِ»**)، قرأ ابنُ كثيرٍ: «لَيَأْتِيَنَّني» بنُونَينِ، الأُولى مفتوحةٌ

على أحَدِ ثلاثةِ أشياء: فحَلِفُه على فِعْليهِ لا مَقالَ فيه، ولكنْ كيفَ صَحَّ حَلِفهُ على فِعْلِ الهُدْهُد؟ ومِن أينَ دَرى أنه يَأتِي بِسُلطان، حتّى يقول: «والله ليَأتِيَنِّي بِسُلطان»؟ قُلت: **لما نَظمَ الثّلاثةَ بـ(أو) في الحُكْم الذي هو الحَلِف**: آلَ كَلامُهُ إلى قولِك: ليَكُونَنَّ أحَدُ الأُمُور، يَعْنِي: إنْ كانَ الإتيانُ بالسُّلطان؛ لم يَكُن تَعذِيبٌ ولا ذَبْح، وإن لم يَكُنْ كان أحَدَهُما، وليس في هذا ادِّعاءُ دراية، على أنّه يجوزُ **أن يتَعَقَّبَ حَلِفَهُ** بالفِعْلينِ وَحْيٌ

مشدَّدةٌ، والباقون: بواحدةٍ مكسورةٍ مشدَّدةٍ، والأصلُ قراءةُ ابنِ كثيرٍ، لكن حُذفت النُّونُ التي قبلَ ياءِ المتكلِّم لاجتماع النُّوناتِ[1].

قولُه: (**لما نَظَم الثلاثةَ بـ«أو» في الحُكم الذي هو الحَلِفُ**)، يعني: إن كان العطفُ جَمعَ الأمورَ الثلاثةَ في حُكم الحَلِفِ ظاهرًا، لكن «أو» الثانيةُ للتَّرديدِ، والأُولى للتَّخييرِ، فيكون قولُه: ﴿أَوْ لَيَأْتِيَنِّي﴾ معطوفًا على ﴿لَأُعَذِّبَنَّهُ﴾، لا على ﴿لَأَاْذْبَحَنَّهُۥٓ﴾، لِيَؤولَ معنى الثلاثةِ إلى الآيتينِ، فكأنّه قيلَ: إن كان الإتيانُ بالسُّلطان لم يكن تعذيبٌ ولا ذبحٌ، وإن لم يكن كان أحدُهما من غير تَعيينٍ، فليس حينئذٍ في الكلام ادِّعاءُ دِرايةٍ من سليمانَ عليه السلام لانبناءِ الكلامَ على التَّخيير والتَّرديد.

قال القاضي: والحَلِفُ في الحقيقة على أحد الأوَّلينِ[2] بتقدير عَدَم الثالثِ[3].

قولُه: (**أن يتَعقَّبَ حَلِفَه**)، **الجوهريُّ**: عاقبه أي جاءه بعَقِبِه، فهو مُعاقِبٌ وعَقيبٌ، والتَّعقيبُ مثلُه، يعني قولَه: ﴿أَوْ لَيَأْتِيَنِّي بِسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ﴾ أُوحِيَ إليه بعدَ حَلِفِه بالفعلَين؛ أي: فلمّا أتمَّ كلامَه عَقَّبه بما أُوحِيَ إليه، وما أُوحِيَ إليه لا يكون إلا يقينًا عن دِرايةٍ[4].

الدِّرايةُ: عِلْمٌ يحصُل بالتَّكلُّف، ولهذا لا يجوز إطلاقُه على الله تعالى.

(١) لتمامِ الفائدة انظر: «حجّة القراءات» ص٥٢٤.

(٢) في النسخة (ف): «القولين»، والجادَّةُ ما أثبتناه، وهو الموافق لكلام البيضاوي.

(٣) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٦٣).

(٤) قوله: «دراية» سقط من (ح).

من الله؛ بأنّه سيأتيه بِسُلطانٍ مُبين، فثلَّثَ بقولِه: ﴿أَوۡ لَيَأۡتِيَنِّي بِسُلۡطَٰنٖ مُّبِينٖ﴾ عن دِرايةٍ وإيقان.

[﴿فَمَكَثَ غَيۡرَ بَعِيدٖ فَقَالَ أَحَطتُ بِمَا لَمۡ تُحِطۡ بِهِۦ وَجِئۡتُكَ مِن سَبَإِۭ بِنَبَإٖ يَقِينٍ﴾ ٢٢]

﴿فَمَكَثَ﴾ **قُرِئ بفَتحِ الكافِ وضَمِّها.** ﴿غَيۡرَ بَعِيدٖ﴾ غيرَ زمانٍ بَعِيد، كقَولِك: عن قريب. ووَصفُ مُكثِه بقِصَرِ المُدَّة؛ للدَّلالة على إسْراعِهِ خوفاً من سُلَيْمان، وليُعْلَمَ كيفَ كانَ الطَّيرُ مُسَخراً له، ولِبَيانِ ما أُعطِيَ من المُعجزةِ الدّالّةِ على نُبُوّتِه، وعلى قُدْرةِ الله عزَّ وجلّ.

﴿أَحَطتُ﴾: **بإدْغامِ الطّاءِ في التّاء؛ بإطباقٍ وبغَيرِ إطْباق:** ألهَمَ الله الهُدْهُدَ

وأمّا قول الشاعر:

واللّـهِ لا أدري وأنتَ الداري

فشاذٌّ، يُقال: دَرَيتُه ودَرَيْت به دَرْيًا، ودِرْيَةً ودِرايَةً.

قولُه: (﴿فَمَكَثَ﴾ **قُرِئ بفَتْح الكافِ وضَمِّها**)، بالفَتح عاصمٌ، وبالضَّم الباقونَ[1].

قولُه: (﴿أَحَطتُ﴾ **بإدغام الطّاءِ في التّاءِ بإطباقٍ وبغير إطباقٍ**)، قيل: ذَهب بعضُهم إلى أنّ الحروفَ المُطبَقة تُدغم في غيرها مع بقاء الإطباقِ، وردَّه ابنُ الحاجبِ بأنّ الإطباقَ صفةٌ للمُطْبَقة ولا يكون إلّا بها، وإذا لم يكن إلا بها يُنافي الإدغامَ؛ لأنه يجب إبدالُها إلى المُدغَم فيه، فيؤدِّي إلى أن تكونَ موجودةً غيرَ موجودةٍ وهو مُتناقِضٌ، وذلك أنّ الإطباقَ رَفْعُ اللِّسانِ إلى ما يُحاذِيه من الحَنَكِ للتَّصويتِ بصوتِ الحرفِ المُخرَج عندَه، فلا يستقيمُ

---

(١) وهما لغتان مثل: كَمَلَ وكَمُل. والذي اختاره أبو زرعة هو «مكَث» بالفتح؛ لأن فَعُلَ بالضمِّ أكثرُ ما يأتي الاسمُ منه على (فعيل)، نحوَ: ظَرُفَ وكرُم فهو ظريفَ وكريم» ومن «فَعَلَ» بالفتح يأتي الاسم على فاعل، قال الله جلَّ وعزّ: ﴿مَّٰكِثِينَ فِيهِ أَبَدٗا﴾ [الكهف: ٣]. انظر: «حجّة القراءات» ص٥٢٥.

فكافَحَ سُلَيْمانَ بِهذا الكلامِ على ما أُوتيَ مِن فَضْلِ النُّبُوَّةِ والحِكْمةِ والعُلُومِ الجَمّة،

إلا بنَفْس الحرفِ، وإذا كان كذلك فالتَّحقيقُ أنّ نحوَ: ﴿فَرَّطتُ﴾[الزُّمَر:٥٦]، و«أغلَطتُ»، و﴿أَحَطتُ﴾ بالإطباق ليس معه إدغامٌ، ولكنّه لـمّا اشتدَّ التَّقارُبُ وأمكنَ النُّطقُ بالثاني معَ الأوَّلِ من غير نَقْل اللِّسانِ كان كالنُّطق بالمِثْل بعدَ المِثْلِ، فأُطلِقَ عليه الإدغامُ.

وأيضًا الإنسانُ يُحِسُّ من نَفْسه عند قولِه: ﴿أَحَطتُ﴾ النُّطقَ بالطّاءِ خفيفةً وبالتّاء بعدَها، فلا يجوز أن يُقالَ: إنّ الطاءَ مُدغمةٌ؛ لأنّ إدغامَها يُوجب قَلْبَها[1] إلى ما بعدَها.

قولُه: (**فكافح سليمان**)، **الأساس**: كافحَه لاقاهُ مواجهةً عن مفاجأةٍ، ولَقِيتُه كِفاحًا وكافحُوهم في الحرب: ضارَبُوهم تِلْقاءَ الوجوهِ. **الجوهريُّ**: أي ليس دونها تُرسٌ ولا غيرُه.

وكافحَ هاهنا مستعارٌ لمواجَهة الكلام وسلوكِ طريقِ التَّصريحِ، دونَ الإيماءِ والتَّلويحِ كما هو عادةُ المُتسفِّلِ أن يتكلَّمَ بين يَدَي المُستعلي، لاسيَّما المخاطَب نبيّ اللـهِ، ومن ثم قال مُحيي السُّنةِ: الإحاطةُ: العلم بالشيء من جميع جهاتِه، يقول: علمتُ ما لم تعلم، وبلغتُ ما لم تبلُغْهُ أنت ولا جنودُك[2]، وجئتك ﴿مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ﴾. وليست هذه المكافحة من قبيل رفع الصوت بين يدي رسول الله ﷺ في قوله تعالى: ﴿لَا تَرْفَعُوٓاْ أَصْوَٰتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ ٱلنَّبِيِّ﴾ [الحُجُرات:٢] حتَّى تُعارَضَ به، ويقال: كيف يمكن لِلهُدهدِ المكافحةُ وهو أضعف مخلوق، وقد أمر الله تعالى المؤمنين الذين هم أشرف الخلائق بخفض الصوت عند نبيه بقوله: ﴿لَا تَرْفَعُوٓاْ أَصْوَٰتَكُمْ﴾[الحُجُرات:٢]؛ لأن هذا تأديب وتهذيب لسليمان عليه السلام وذلك تعظيم لجلالة حضرة الرسالة ورفع منزلتها، ولكل مقام مقال.

فعلى الخائضِ في الطَّعن إلقاءُ البالِ، وذلك أن نَبيَّ الله سليمانَ حينما رأى سوابغَ نِعَمِ الله ـ والآية في حَقِّه وفي حَقِّ أبيه ـ مُلْكًا وعِلمًا واستبدادَهُما بالمزيّةِ والفضلِ على سائر الناسِ، حتّى قالَ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى فَضَّلَنَا عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّنْ عِبَادِهِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾، وعقَّبه بقولِه: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا

---

(١) في النسخة (ح): «قَبْلَها»، وهو خطأ.

(٢) «معالم التنزيل» (٦: ١٥٥).

والإحاطةِ بالمَعْلوماتِ الكَثيرة؛ ابتلاءً له في عِلمِه، ....

ٱلنَّاسُ عُلِّمْنَا مَنطِقَ ٱلطَّيْرِ وَأُوتِينَا مِن كُلِّ شَيْءٍ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْمُبِينُ﴾ [النمل:١٦]، وأراد اللهُ تعالى أن يُثبِّتَه على هذا الشُّكرِ، ولا تؤُدّيهِ تلك النِّعمُ إلى العُجْبِ والطُّغيانِ، أُلهِمَ الهُدهدُ لِكافحتِه تَـهْييجًا له وإلهابًا وابتلاءً وتنبيهًا.

وقريبٌ منه قولُه تعالى في حقِّ أفضلِ الخَلقِ: ﴿فَإِن كُنتَ فِي شَكٍّ مِّمَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ فَسْـَٔلِ ٱلَّذِينَ يَقْرَءُونَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ إلى قوله: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ * وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟﴾ [يونس:٩٤، ٩٥]؛ أي: دُمْ على ما أنْتَ عليه من انتفاءِ المِريَةِ عنك والتَّكذيبِ بآياتِ اللّـهِ.

ونظيرُ هذا الابتلاءِ ابتلاءُ الكَليمِ بالخَـضِرِ عليهما السَّلامُ. روينا عن البخاريِّ ومسلمٍ والترمذيِّ، عن سعيد بن جُبيرٍ، عن ابن عبّاسٍ قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «قامَ موسى خطيبًا في بني إسرائيلَ، فسُئل: أيُّ النّاسِ أعلمُ؟ قالَ: أنا أعلَم. قال: فعتَبَ اللهُ عليه إذْ لم يَرُدَّ العِلمَ إليه، فأوحى إليه أنّ عبدًا مِن عِبادي بِمَجمَعِ البَحرينِ هو أعلمُ منكَ». الحديثَ بتمامِه(١).

ولعلَّ المصنِّفَ نظرَ في كلامِ سليمانَ عليه السلام وافتخارِه بالعلمِ والمُلكِ فبَنى كلامَه عليهما، فقوله: «لِتَتَحاقَرَ إليه نفسُه»، ينظر إلى المُلكِ، و«يتصاغر إليه عِلمُه» إلى العِلمِ، فعَلى هذا قولُه: «ابتلاءً له في عِلمِه»، مفعولٌ له لِقولِه: «ألهمَ اللهُ»، و«تنبيهًا» عطفٌ عليه.

وقولُه: «لِتَتَحاقُرَ»، تعليلٌ لقولِه: «تنبيهًا»، وإنّما أتى باللّام فيه؛ لأنه ليس فِعلًا لِلمُنبِّهِ، بخلافِه في قوله: «تَنبيهًا»؛ لأنه فعلٌ لِلمُلهِم، والضَّميرانِ في «إليه» و«نَفْسِه» في الصّيغتينِ لِسليمانَ عليه السّلام.

قال في «الأساس»: تحاقَرتْ إليه نفسُه، وقد حَقُرَ في عَيْني حَقارةً، وتَصاغَرَت إليه نَفسُه: صارت صَغيرةَ الشأنِ ذُلًّا ومَهانةً، ولله سبحانه وتعالى أن يَمتحِنَ أفضلَ الخلقِ بأحقرِهِ بناءً على المشيئةِ المَحْضَةِ أو المصلَحةِ على الخلاف.

---

(١) أخرجه البخاري (١٢٣) ومسلم (٢٣٨٠) والترمذي (٣١٤٩).

وتَنْبيهاً على أنَّ في أدنى خَلقِهِ وأضْعَفِه مَن أحاطَ عِلْماً بما لم يُحِطْ به، لتتَحاقَرَ إليه نَفْسُه، ويتَصَاغرَ إليه عِلمُه، ويَكُونَ لُطْفاً له في تَرْكِ الإعجاب؛ الّذي هو فِتْنةُ العُلماء، وأعْظِمْ بها فِتْنة، والإحاطةُ بالشَّيءِ عِلمًا: أنْ يُعلَمَ من جَميع جِهاتِه، لا يَخْفى منه مَعلوم. **قالوا: وفيه دَليلٌ على بُطلانِ قَولِ الرّافِضةِ إنَّ الإمامَ لا يَخفى عَليهِ شَيء، ولا يَكُونُ في زَمانِهِ أحَدٌ أعْلَمَ مِنه.**

قولُه: (في أدنى خَلْقِه وأضعَفِه)؛ لأنّ الهُدْهُدَ من البُغاثِ لا من العِتاق، قال:

سُــليمانُ ذو مُلكٍ تَفقدَ هُدهُدا ... وإنّ أخسَّ الطّائراتِ الهَداهِد(١)

قولُه: (قالوا: فيه(٢) دليلٌ على بُطْلان قولِ الرافِضَةِ)، يعني: دلَّ بإشارةِ النَّصِ والإدماجِ على أنّ ما قالوا: إنّ الإمامَ ينبغي أن لا يَخفى عليه شيءٌ مِن الجُزئياتِ باطلٌ؛ لأنّ هذا الهُدْهُدَ قد اطلَّعَ على ما خَفِيَ على نَبيِّ اللّـهِ سليمانَ، ولا يلزمُ مِن ذلكَ فضلُ آحادِ النّاس على سيِّدنا صلواتُ اللّـهِ عليه.

رَوينا عن الإمام أحمدَ وابنِ ماجه، عن طلحةَ بنِ عُبيدِ الله قال: مَررتُ معَ رسولِ الله ﷺ بقَومٍ على رؤوس النَّخلِ، فقال: «ما يَصنعُ هؤلاءِ»؟ قالوا: يُلقِّحونَه، يَجعلونَ الذَّكَرَ في الأُنْثى تلقح، فقال رسول الله ﷺ: «ما أظُنَّ ذلكَ يُغْني شيئًا» فأُخبِروا بذلك فـتَركُوه، فأُخبِرَ رسولُ الله ﷺ، فقال: «فإن كانَ يَنفعُهم ذلك فليَصْنَعُوهُ، فإنِّي إنّما ظَنَنْتُ ظَنّاً، فلا تُؤاخِذُوني بالظَّنِّ، ولكن إذا حدَّثتُكم عن الله بشيءٍ فخُذُوا منِّي، فإنِّي لن أكذِبَ على الله»(٣). وفي رواية أحمدَ: فقال: «إذا كان شَيْئًا من أمر دُنياكُم فشأنـكم به»(٤).

وأما تَحقيقُ المَسألةِ: فقد ذكرَه الإمامُ في «نهاية العُقول» قال: اتَّفقتِ الإماميَّةُ على أنّ

---

(١) لم أهتدِ إليه فيما بين يديّ من مصادر التخريج.

(٢) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «وفيه».

(٣) أخرجه ابن ماجه (٢٤٧١)، وهو في «صحيح مسلم» (٢٣٦٣).

(٤) «مسند الإمام أحمد» (٢٤٩٢٠) من حديث عائشةَ رضي الله عنها.

﴿سَبَإٍ﴾ قُرِئَ بالصَّرفِ ومَنعِه. وقد رُوِيَ بسُكونِ الباء. وعن ابنِ كَثِيرٍ في رواية:

الإمامَ يجبُ أن يكونَ عالِمًا بكلِ الدِّينِ، فإن كان مُرادُهم بذلك أنّه يَجبُ أن يكونَ عالِمًا بجميعِ القواعدِ الشَّرعيَّةِ وضَوابطِها، وبكثيرٍ مِن الفُروعِ الجُزئيَّةِ لتلك القواعدِ، بحيث لو حدَثَت حادثةٌ ولا يُعلمُ حكمُها يكون مُتمكّنًا من استنباطِ الحُكمِ فيها على الوجهِ الصّحيحِ، فذلك مذهبُنا، وهو الذي نَعني بقولنا: الإمامُ يجبُ أن يكونَ مجتهدًا، وإن عَنَوْا به أنّ الإمامَ يجبُ أن يكونَ عالِمًا على التَّفصيلِ بأحكامِ جَميعِ الحوادثِ الجُزئيَّةِ التي يمكنُ وُقوعُها، فليس الأمرُ عندنا كذلك.

والمعتمدُ في إفسادِه: أنّ الجزئيّاتِ التي يُمكن وقوعُها غيرُ مُتناهيةٍ، فيَستحيلُ حصولُه للإنسان. قالوا: يجبُ للإمام أن يحكمَ في كل الأمورِ؛ لأنه لا يَحسُنُ مِن المَلِكِ أن يُفوِّضَ سِياسةَ جُندِه ورعيَّتِه إلى مَن لا يَعرفُ السِّياسةَ وأحكامَ المُلْكِ، ولأنّه لو لم يَعلمِ الأحكامَ كلَّها لجازَ أن يَحدُثَ حادِثٌ لا يعرفُ حُكمَها(١)، ولا يؤدِّي اجتهادُه إليه، ولا يتَّسعُ الزَّمانُ لمراجعةِ الاجتهادِ، ولأنّ الجَهلَ بكلِّ الشَّريعة مُنفِّرٌ، ولا يجوز ثُبوتُه للإمامِ قياسًا على النَّبيِّ. ويعني بكونه منفِّرًا أنّ الناسَ إذا عَلموا أنه يَخفى على إمامِهم شيءٌ مِن الأحكامِ استَنكَفُوا منه.

وأجاب الإمامُ عن الأسئلة بأجوبةٍ شافيةٍ، فلْيُنظرْ هناك.

وعن بعضِهم أنّهم تمسَّكوا بقوله: ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَٰهُ فِىٓ إِمَامٍ مُّبِينٍ﴾[يس:١٢] أرادوا به الإمامَ الذي يُستخلَفُ، والصَّحيح أنه يجوز استخلافُ المَفْضُولِ عند وُجود الفاضِلِ؛ فلهذا تَركَ عمرُ رَضِيَ الله عنه الخلافة شُورى بين ستَّةِ نَفَرٍ وفيهم الفاضِلُ والمَفْضُولُ(٢)، والحقُّ أن المرادَ بقولِه: ﴿إِمَامٍ مُّبِينٍ﴾[يس:١٢]: اللّوحُ المحفوظ؛ لقوله: ﴿وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُواْ وَءَاثَٰرَهُمْ﴾[يس:١٢]، واللهُ أعلم.

قولُه: (﴿سَبَإٍ﴾ قرئ بالصَّرف ومَنْعِه)، البَزِّيُّ وأبو عَمرٍو: «سَبَأَ» هاهنا، وفي سبأ: بفتحِ

---

(١) كذا في النُّسخ الخطية، ولعلّ الصواب: «حُكْمَه».

(٢) انظر: «الطبقات الكبرى» لابن سعد (٣: ٣٤٢).

(سبا)، بالألِف كقَوْلِهِم: **ذهبوا أَيْدِي سَبا**. وهو سَبَأ بنُ يَشْجُبَ بنِ يَعْرُبَ بنِ قَحْطان؛ فَمَن جَعَلَهُ اسماً للقَبِيلةِ لم يَصرِف، ومن جَعَلَهُ اسماً للحَيِّ أو الأبِ الأكْبَرِ صَرَف. قال:

مِن سَبَأ الحاضِرِينَ مَأرِبَ إذ ... يَبنُونَ مِن دُونِ سَيْلِهِ العَرِمَا

الهمزةِ مِن غيرِ تنوينٍ، وقُنْبُل: بإسكانها على نيَّة الوَقْفِ، والباقونَ: بالخفضِ مع التَّنوين(١).

قولُه: (**ذهبوا أيدي سبا**)، **الجوهريُّ**: ذهبوا أَيْدي سَبا، وأَيَادي سَبَا؛ أي: متفرِّقينَ، وهما اسمان جُعلا واحدًا؛ مثل: مَعْدي كَرِبَ.

الرّاغب: سَبأ: اسمُ بَلَدٍ تَفَرَّقَ أهلُه، ولهذا يقالُ: ذهَبوا أياديَ سَبأ؛ أي: تَفرَّقوا تَفرُّقَ أهلِ هذا المكانِ مِن كلِّ جانبٍ(٢).

روينا في «مسند الإمام أحمد» وفي «سنن الترمذي» و«أبي داود»، عن فَروةَ بنِ مُسيْكٍ، أنّ رَجلًا سَأَلَ رسول الله ﷺ: وما سَبأُ: أرضٌ أو امرأةٌ؟ قال: «ليس بأرضٍ ولا امرأةٍ، ولكنَّه رَجُلٌ ولَد عَشْرةً مِن العَربِ، فتيامَنَ منهم سِتَّةٌ، وتشاءَمَ منهم أربَعةٌ، فأمّا الذين تشاءَمُوا فلَخْمٌ وجُذامُ وغَسّانُ وعامِلةُ، وأمّا الذين تيامَنوا فالأزدُ والأشعرونَ وحِمْيَرُ وكِندةُ ومَذحِجٌ وأنمارُ»، فقال رجلٌ: وما أنمارُ؟ فقال: «الذينَ مِنهم خَثعمٌ وبَجِيلةٌ»(٣).

قولُه: (**مِن سَبأ الحاضرينَ**)، البيت(٤). «الحاضرين»: صِفةُ سَبأ، و«مَأرِب» مَفعولُ «الحاضرين»، و«إذ» ظَرْفُه، وقيل: «مَأْرِب» ظرفٌ لـ«الحاضرين» و«إذ» أيضًا. و«العَرِمُ»: السَّدُّ يُصنع في الوادي لِتَحبيسِ الماءُ.

يَمدحُ رجلًا هو مِن قَبيلةِ سَبأ الحاضرينَ مدينة مأرِب الذين بَنَوُا العَرِمَ دُون السَّيل،

---

(١) ولتمام الفائدة انظر: «حجّة القراءات» ص٥٢٥.

(٢) «مفردات القرآن» ص٣٩٦، وانظر المَثل في «مجمع الأمثال» (١: ٢٧٥).

(٣) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٣٩: ٥٢٧)، وأبو داود (٣٩٨٨) والترمذي (٣٢٢٢) والطبري في «جامع البيان» (٢٢: ٧٦) والطبراني في «المعجم الكبير» (١٨: ٨٣٤) وغيرهم.

(٤) البيت لأمية بن أبي الصلت في «ديوانه» ص٥١، ويُنسب للنابغة الجعدي أيضاً.

وقال:

الوَارِدُونَ وتَيـــمٌ في ذُرَى سَــبَإٍ قَد عَضَّ أعنَاقَهمْ جِلدُ الجَوامِيسِ

ثمّ سُمِّيَت مَدينةُ مأرِبٍ بسبإٍ، وبَيْنَها وبَيْنَ صَنْعاء مسيرةُ ثلاث، كما سُمِّيَت **مَعَافِرُ** بمعافِرِ بنِ أُدّ. ويُحتَمَلُ أن يُرادَ المَدينةُ والقوم. و(النبأ): الخَبَرُ الّذي له شَأن. وقوله: ﴿مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ﴾ من جِنْسِ الكَلامِ الّذي **سمّاهُ المُحدَثُونَ: البديع**؛ وهو من محاسِنِ الكَلام الّذي يتعلّقُ باللَّفظ، بِشَرطِ أنْ يَجيءَ مَطبُوعاً، أو يَصْنَعُهُ عالِـمٌ بجَوهَرِ الكَلام؛ يُحفظُ

وقيل: العَرِم المُسَنّاةُ التي بَنَتْها بلقيسُ سَكَرًا وسَدّاً، والمعنى: يبنون مِن دونِ السَّيلِ السَّدَّ.

قولُه: (**الوارِدونَ**)، البيتَ[1]. الذَّرى ـ بالفتح ـ: كلُّ ما استَتَرْتَ به، يُقال: إنّا في ظِلِّ فلانٍ وفي ذَراهُ؛ أي: كَنَفِه وسِتْرِه. وذُرى كلِّ شيء: أعاليه، الواحدة: ذُرْوة، يقول: الوارِدون هم وتَيْمُ في أعلى أرض سبأ مَغْلُولينَ بأغلالٍ مِن جِلْدِ الجواميسِ، بحيث تَعَضُّ أعناقَهُم.

وصَرَف «سَبَأ» إذْ جعلَه بمعنى الحَيِّ أو الأبِ الأكبرِ.

قولُه: (**معافر**)، قيل: معافِرُ حيٌّ مِن هَمْدانَ، وإليه تُنسَب الثِّيابُ المَعافِريّة.

الأساس: المَعافِريّةُ: ثِياب منسوبةٌ إلى بلد نَزَل فيه معافر بنُ أُدّ.

قولُه: (**الذي سمّاه المُحدَثُونَ: البَدِيعَ**)، أي: المتأخِّرون، جَعلُوه من قِسْم البَديعِ، واسمُ هذه الصَّنعةِ في البَديع: تَضْمِينُ المُزدوَجِ، وهو أن يقعَ في أثناء القَرائِنِ في النَّظْم أو النَّثْرِ لَفظانِ مُسَجّعانِ بعدَ رعايةِ حُدودِ الأسجاع والقَوافي، وقد جاء في الشعر:

مضى الصاحبُ الكافي ولم يَبْقَ بعدَه كريمٌ يُـروي الأرضَ فَيْضُ غَمامِه
فَقَدْنــاهُ لـمــا تَمَّ واعتَـمَّ بالعُلا كذاكَ خُســوفُ البَدْرِ عندَ تَمامِه[2]

---

(١) لجرير في «ديوانه» ص٣٢٥ من قصيدةٍ يهجو بها عمرو بن لجأ التيمي. ومنها البيت المشهور:

وابــن اللبــون إذا ما لُــزَّ في قَرَنٍ لم يسـتطع صَوْلَةَ البُزْلِ القناعيسِ

(٢) ذكرهما الإمام الطيبي في كتابه «التبيان في البيان» ص٢٤٢، وذكر أنهما في رثاء الصاحب بن عبّاد.

مَعَهُ صِحّةُ المَعْنى وسَدادُه، ولقد جاءَ هاهُنا زائداً على الصِّحَة فَحَسُنَ وبَدُعَ لفْظاً ومعنى. ألا تَرى أنّه لو وُضِعَ مَكانَ ﴿بِنَبَإٍ﴾ «بِخَبَر»، لكانَ المَعنى صَحِيحاً، وهُو كَما جاءَ أصّح؛ لِـما في النَّبأ من الزِّيادةِ الّتي يُطابِقُها وصفُ الحال.

[﴿إِنِّي وَجَدتُّ ٱمۡرَأَةٗ تَمۡلِكُهُمۡ وَأُوتِيَتۡ مِن كُلِّ شَيۡءٖ وَلَهَا عَرۡشٌ عَظِيمٞ﴾ ٢٣]

المرأةُ بَلقِيسَ بنتُ شُراحِيل، وكان أبوها مَلِكُ أرضِ اليَمَنِ كُلِّها، وقد وَلَدَهُ

قولُه: (وهو كما جاء أصَحُّ؛ لِـمَا في النَّبأ من الزِّيادة التي يُطابقُها وَصْفُ الحالِ)، وهي ما في الإنباء من معنى الإخبار الذي يُنَبِّهُ السامعَ على الشيء من حيث لا يَدْري.

الراغب: النَّبأُ: خبرٌ ذُو فائدةٍ عظيمةٍ يحصُل به علمٌ أو غَلَبة ظَنٍّ، ولا يُقال للخَبَرِ في الأصل: نَبأٌ حتَّى يتضمَّن لما ذكر، وحَقُّ الخَبَرِ الذي يُقال فيه نبأٌ أن يَتعرَّى عن الكَذِبِ كالتَّواتُرِ، وخَبرِ اللّـهِ تعالى وخَبَرِ النبيِّ ﷺ، ولتَضَمُّنِ النَّبإ لمعنى الخبرِ يُقال: أنبأْتُه بكذا؛ أي: أخبرتُه به، ولتَضمُّنِه معنى العلم قيلَ: أنبأْتُه كذا، ويقال: أنبأتُه ونَبّأتُه؛ ونَبَّأْتُه أبلغُ[1].

الأساس: أتاني نبأٌ منَ الأنباءِ، وأُنبئت بكذا وكذا، ورجلٌ نابئٌ وسَيلٌ نابئٌ طارئٌ من حيث لا يَدري، وهل عندَكم نابئةُ خَبرٍ. وقال الشاعر:

ألا فاسْــقِياني وانْفِيــا عنكما القَذَى ... فليسَ القَذَى بالعُودِ يَسْقُطُ في الخَمْرِ
ولكن قَــذاها كــلُّ أشعَثَ نابئٍ ... أتَتنا بهِ الأقدارُ من حيثُ لا نَدْري[2]

والخبرُ الذي يكون بهذه المَثابَةِ يُعتَنى بشأنِه، ومن ثَمَّ قال: «النبأُ: الخَبَرُ الذي له شأنٌ»، فيكون قد أُدمِجَ فيه تَتْميمُ معنى المُكافَحَةِ الذي يُعطيه قولُه: ﴿أَحَطتُ بِمَا لَمۡ تُحِطۡ بِهِۦ﴾ [النمل:٢٢]، كما قال: «فكافَحَ سليمانُ بهذَا الكلام... ابتلاءً ونبَّهه به على أن في أدْنى خَلْقه مَن أحاطَ عِلمًا بما لم يُحِطْ به».

---

(١) «مفردات القرآن» ص٧٨٨.

(٢) ذكره ابن منظور في «لسان العرب» (نبأ) وعزاه للأخطل، وكذا الزُّبيدي في «تاج العروس» (نبأ)، ولم أجده في «ديوانه».

أربَعُون مَلِكا، ولم يَكنْ له وَلَدٌ غيرَها، فَغُلِبتْ على المُلْك، وكانتْ هي وقومُها مَجُوساً يَعبُدُون الشَّمْس.

والضَّميرُ في ﴿تَمۡلِكُهُمۡ﴾ راجعٌ إلى سبإ، فإنْ أُريدَ بِهِ القَومُ فالأمْرُ ظاهِر، وإن أُريدتِ المَدِينةُ فَمَعناه: تَمْلكُ أهْلَها. وقِيلَ في وَصْفِ عَرْشِها: «كان ثمانِينَ ذِراعاً في ثمانِين، وسَمْكُه ثمانين». وقيل: «ثلاثين؛ مكانَ ثمانِين»، وكان من ذَهَبٍ وفِضّة، مُكلّلاً بأنواعِ الجَواهر، وكانتْ قوائِمهُ من ياقُوتٍ أحمَرَ وأخضَر، ودُرٍّ وزُمُرُّد، وعليه سبعةُ أبيات، على كُلِّ بيتٍ بابٌ مُغْلَق. فإن قُلت: كيفَ استَعْظَم عَرْشَها مع ما كان يَرى من مُلْكِ سُلَيْمان؟ قُلت: يَجوزُ أن يَستَصْغِرَ حَالَها إلى حالِ سُلَيْمان، فاستَعْظَم لها ذلك العرش. ويجوزُ أن لا يكونَ لسُلَيْمان مِثْلُه، وإن عَظُمَتْ مَمْلَكَتُهُ في كُلِّ شيء، كما يكونُ لِبَعضِ أمَراءِ الأطرافِ شيء؛ لا يكونُ مِثلَهُ للمَلِكِ الّذي يَملِكُ عَلَيْهم أمْرَهُم ويَستَخْدِمُهُم. ومن **نَوكى القُصّاصِ** من يَقِفُ على قولِه: ﴿وَلَهَا عَرۡشٌ﴾، ثمّ يَبْتدِئ ﴿عَظِيمٌ وَجَدتُّهَا﴾، يُريد: أمرٌ عَظيم أنْ وجَدْتُها وقَوْمَها يَسْجُدُونَ لِلشَّمْس، **فَـرَّ من استِعْظامِ الهُدْهُدِ عَرْشَها، فوَقَعَ في عَظِيمةٍ**، وهِي مَسْخُ كِتابِ الله.

قولُه: (**نَوْكى القُصّاصِ**)، **الجوهري**: النُّوك ـ بالضمِّ ـ: الحُمْق. قال:

وداءُ النُّوكِ ليس له دواءُ[1]

والنَّواكَةُ: الحَماقةُ، وقَومٌ نَوْكَى ونُوكٌ أيضًا على القياس؛ مثل: أهْوَج وهُوج.

قولُه: (**فَـرَّ من استعظام الهُدْهُدِ عَرْشَها فوقَعَ في عَظيمةٍ**)، قال صاحب «المرشد»: ولا

---

(١) هو عَجزُ بيت نُسبَ لقيس بن الخَطيم، وصَدْرُه:

وداءُ الجسم مُلتَمِسٌ شِفاءً

انظر: «شرح ديوان الحماسة» للمرزوقي (١: ٨٣٥) و«الحماسة البصرية» (٢: ٩)، ولم أجده في «ديوان قيس بن الخطيم».

فإن قُلت: كيفَ قال: ﴿وَأُوتِيَتۡ مِن كُلِّ شَيۡءٖ﴾ مع قَولِ سُلَيْمان: ﴿وَأُوتِينَا مِن كُلِّ شَيۡءٍ﴾ [النمل: ١٦]؛ كأنّه سوّى بينهما؟ قُلت: بَيْنَهُما فَرْقٌ بَيِّن؛ لأنَّ سُلَيْمانَ عليهِ السّلامُ عَطفَ قَولَهُ على ما هو مُعْجِزٌ من الله، وهو: تَعلِيمُ مَنْطِقِ الطَّيْر، فرَجَعَ أوّلاً إلى ما أُوتيَ من النُّبُوّةِ والحِكْمةِ وأسْبابِ الدِّين، ثُمَّ إلى المُلكِ وأسْبابِ الدُّنيا، وعَطْفُهُ الهُدْهُدَ على المُلْك، فلم يُرِدْ إلّا ما أُوتيَتْ من أسبابِ الدُّنيا اللّائقَةِ بحالِها؛ فبَينَ الكَلامَينِ بَوْنٌ بَعِيد. فإن قُلت: كيفَ خَفِيَ على سُلَيْمانَ مَكانُها وكانَتِ المسافةُ بَيْنَ محَطِّهِ وبَيْنَ بَلدِها قَريبة، وهي مَسِيرةُ ثلاثٍ بَيْنَ صنعاءَ ومأرب؟ قُلت: لعلَّ الله عزَّ وجلَّ أخفى عنه ذلك؛ لمَصْلحةٍ رآها، كما أخفى مكانَ يُوسُفَ على يعقوب.

[﴿وَجَدتُّهَا وَقَوۡمَهَا يَسۡجُدُونَ لِلشَّمۡسِ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ أَعۡمَٰلَهُمۡ فَصَدَّهُمۡ عَنِ ٱلسَّبِيلِ فَهُمۡ لَا يَهۡتَدُونَ * أَلَّا يَسۡجُدُواْۤ لِلَّهِ ٱلَّذِي يُخۡرِجُ ٱلۡخَبۡءَ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَيَعۡلَمُ مَا تُخۡفُونَ وَمَا تُعۡلِنُونَ * ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ ٱلۡعَرۡشِ ٱلۡعَظِيمِ﴾ ٢٤-٢٦]

يُوقف على ﴿عَرۡشٌ﴾، وقد زَعم بعضُهم جوازَه، وقال: معناه: عظيمٌ عندَ الناس، وقد أنكر هذا الوَقْفَ أبو حاتمٍ وغيرُه من المتقدِّمينَ، ونَسَبُوا القائلَ به إلى الجهل[1].

وقولُ مَن قال: معناه عظيمٌ عبادَتُهم للشَّمس من دُون اللّـه، قولٌ رَكيكٌ لا يُعتَدُّ به، وليس في الكلام ما يدلُّ عليه، والوَقفُ عند قوله: ﴿عَظِيمٌ﴾ حَسَنٌ.

قولُـه: (فلَمْ يُـرِد إلا مـا أُوتِيَتْ من أسبـابِ الدُّنيا اللائقةِ بحَالِها)، قـال صاحب «الكَشْف»: قيل: التقدير: وأُوتِيَت من كلِّ شيءٍ شيئاً، وقيل: وأُوتِيَتْ من كلّ شيءٍ يُؤتاها؛ أي: يؤتى المرأة. ألا ترى أنها لم تُؤتَ الذَّكرَ[2].

---

(١) يوضحه قولُ الأشموني في «منار الهدى» ص٥٦٩: «وقد أغربَ بعضُهم وزعم أنّ الوقف على ﴿عَرۡشٌ﴾ ويبتدئ بـ﴿عَظِيمٌ * وَجَدتُّهَا﴾، وليس بشيء، لأنّ جَعْلَ العبادةِ لغيرِ الله عظيمة، وكان قياسُه على هذا أن يقول: عظيمة وجدتُها، إذِ المُستعظمُ إنّما هو سجودهم لغير الله، وأمّا عرشُها فهو أذلُّ وأحقَرُ أن يصفه الله بالعِظم وفيه أيضاً قطْعُ نَعتِ النكرة، وهو قليل». انتهى.

(٢) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٠٠٦).

فإن قُلت: من أينَ للهُدْهُدِ التَّهَدِّي إلى مَعرِفةِ الله، ووُجُوبِ السُّجودِ له، وإنكارِ سُجُودِهِم للشَّمْس، وإضافَتِهِ إلى الشَّيطانِ وتَزْيينِه؟ قُلت: لا يَبعُدُ أن يُلهِمَهُ الله ذلك؛ كما ألهَمَهُ وغَيْرَهُ مَن الطُّيُورِ وسائرِ الحَيَوانِ المَعارِفَ اللَّطِيْفَةَ الّتي لا يكادُ العُقَلاءُ الرِّجاحُ العُقُولِ يهتَدُونَ لها، ومن أرادَ استِقْراءَ ذلك فعليهِ بِكِتابِ «الحَيَوان»، خُصُوصاً في زَمَنِ نَبيٍّ سُخِّرتْ لهُ الطُّيُور، وعُلِّمَ مَنْطِقَها، وجعَلَ ذلك مُعجِزةً له.

من قرأ بالتَّشدِيدِ أراد: ﴿فَصَدَّهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ﴾ لِئَلّا يَسْجُدُوا فحَذَفَ الجَارَّ مع أن. ويجوزُ أن تَكُونَ ﴿لَا﴾ مَزِيدة، ويكونُ المعنى: فَهُم لا يَهْتَدونَ إلى أن يَسْجُدُوا.

قولُه: (الرِّجاحُ العُقُول)، الأساس: ومنَ المجاز: رجلٌ راجحُ العَقْلِ، وفلانٌ في عَقْله رَجاحَةٌ، وفي خُلُقِه سَجاحَةٌ، وقومٌ مَراجيحُ العِلْم.

قولُه: (استقراء ذلك)، الجوهريُّ: قروت البلادَ قَرْوًا وقَرَيْتُها وأقرَيْتُها واستَقْرَيتُها: إذا تَتَبَّعْتَها تَخرجُ من أرض إلى أرضٍ. وقيلَ: ألّف الجاحظُ كتابًا سمّاه «كتاب الحَيَوان»[١]، وقيل: «طبائع الحيوان».

قولُه: (ومَن قرأ بالتَّشديد)، قرأ الكسائيُّ: «ألَا يا اسجُدوا» بتَخفيف اللّام، ويقف على«ألَا يا»، ويبتدئُ «اسْجُدوا» على الأمرِ؛ أي: ألا يا أيُّها الناسُ اسْجُدوا. والباقون: يُشدِّدون اللّامَ لإدغام النُّون فيها، ويَقِفُون على الكلمة بأسْرِها.

قال الزَّجاجُ: من قرأ بالتَّشديد فالمعنى: وزَيَّن لهمُ الشيطانُ أعمالَهم فصدَّهم عنِ السَّبيل ﴿أَلَّا يَسْجُدُواْ لِلَّهِ﴾؛ أي: فصَدَّهم لأن لا يَسجُدوا، وموضع «أنْ» نَصْبٌ بقوله: ﴿فَصَدَّهُمْ﴾، أو يجوزُ أن يكون خَفْضًا، وإن حَذفت اللّام. ومَن قرأ بالتَّخفيف فهو موضعُ سَجْدَةٍ، ومن قرأ بالتَّشديد فلا[٢].

---

(١) وهو مطبوعٌ مشهورٌ مُتداول.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ١١٥)، ولتمام الفائدة انظر: «حجّة القراءات» ص٥٢٥.

ومن قرأ بالتخفيف، فهو (ألا يا اسجدوا)، (ألا) لِلتَّنْبِيه، و(يا) حَرفُ النِّداء، ومُناداهُ مَحذُوف، كما حَذَفهُ مَن قال:

ألا يا اسْلَمِي يا دارَ مَيٍّ عَلى البِلَى

وفي حَرفِ عبدِ الله وهي قراءَةُ الأعْمَش: (هَلّا) و(هَلَا)؛ بقَلبِ الهَمْزَتَينِ هاء. وعن عبدِ الله: (هَلَا تَسْجُدُون) بمعنى: ألَا تَسْجُدُون؛ على الخِطاب. وفي قِراءةِ أُبَيّ: (ألَا تَسْجُدُونَ لله الّذي يُخْرِجُ الخَبءَ من السّماءِ والأرْضِ ويَعْلَمُ سِرَّكُم وما تُعْلِنُون)، وسمِّيَ المَخْبُوءُ بالمَصْدَر: وهو النّباتُ والمَطَرُ وغيرُهُما **مِمّا خَبّأهُ عزَّ وعلا من غُيُوبِه.**

قولُه: (**ألا يا اسْلَمِي يا دارَ مَيٍّ على البِلَى**)، تمامُه لذي الرُّمَّةِ:

ولا زال مُنْهَلًّا بجَرْعائِكِ القَطْرُ(1)

انْهَلَّ القَطرُ انهلالًا؛ أي: سال بشدَّةٍ، والجَرْعاءُ: الرَّمْلَةُ المُستويةُ التي لا تُنْبِتُ شيئًا.

قولُه: («هَلّا» و«هَلَا»)، بالتَّشديد والتَّخفيف على القراءتينِ، بقَلْب الهمزةِ هاءً.

وفي «المطلع»: فإن قيلَ: كيف جاء في قراءة التَّخفيف مكتوبًا في المصحف ﴿يَسْجُدُوا﴾ كما يُكتب المضارعُ، وحرفُ النِّداء لا يُوصل بالفعل كتابةً؟!

قلت: رَسْمُ الكتابة الأُولى كان على موافقةِ اللَّفظ كما في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ﴾ [القمر: ٦] وأشباهِه؛ فلمّا وُصلت الياءُ من حرف النِّداء بسِين «اسجُدوا» لفظًا كُتبت الياءُ موصولةً بها، على أنه يجوزُ أنّ الإمام بَناهُ على القراءة بالتَّشديد، وهذا هو العُذْرُ في قوله: ﴿قَوْمَ فِرْعَوْنَۚ أَلَا يَتَّقُونَ﴾ [الشعراء: ١١] لمَن فسَّره بـ«ألَا يا ناسُ اتَّقُونِ».

قولُه: (**مِمّا خَبّأه عزَّ وعلا من غُيوبِه**)، الراغبُ: الخَبَأُ: يُقال لكلِّ مُدَّخَرٍ مَستُورٍ، ومنه:

---

(1) «ديوان ذي الرّمة» ص٢٠٦.

وقُرِئ: (الخَبَ)، على تخْفِيفِ الهَمْزةِ بالحَذْف. والخَبَا، على تَخْفِيفِها بالقَلْب، وهي قراءةُ ابنِ مسعودٍ ومالكِ بنِ دينار. ووَجْهُها: أنْ تُخَرَّجَ على لُغَةِ من يقولُ في الوَقْف: هذا الخَبُو، ورأيتُ الخَبَا، ومَرَرتُ بالخَبِي، ثمّ أجْرِيَ الوَصلُ مجْرى الوَقْف، لا على لُغَةِ مَن يَقُول: الكَمْأة والحَمْأة؛ لأنَّها ضَعيفةٌ مُسْتَرذَلة. وقُرِئ: (يُخْفُونَ ويُعْلِنُون) بالياءِ والتّاء.

وقِيل: مِنْ ﴿أَحَطتُ﴾ إلى ﴿ٱلۡعَظِيمِ﴾ هُو كلامُ الهُدْهُد. وقِيل: كلامُ ربِّ العزَّة.

جاريةٌ مُخبَأة، والخُبَأة: هي التي تَظهرُ مرَّةً، وتَخْبأُ أُخرى، والخِباءُ: سِمَةٌ في موضعٍ خَفِيٍّ[1].

قولُه: (**لا على لُغة من يقولُ: الحَمْأةُ والكَمْأة**[2])، أي: يقولون في الحَمْأة والكَمْأةِ بالهمزِ: الحماة الكماة؛ لأنها مُستَرذَلةٌ؛ لأنّ الأصلَ في تَخفيف الهمزةِ ـ إذا سُكِّن ما قبلَها ـ الحَذْفُ، لا القَلْبُ، كالحَمَّة والكَمَّة.

الجوهريُّ: الحَمَأُ: الطِّين الأسودُ، وكذلك الحَمْأةُ بالتَّسكين، والكَمْأةُ واحدُها كَمْءٌ على غير قياسٍ، وكَمَأْتُ [القومَ][3] كَمْأً: أطعمتُهم الكَمْأةَ.

قولُه: (**وقُرِئ: «يخفون» و«يُعلنون» بالتاء والياء**)، بالتاء الفَوقانيّةِ: حَفْصٌ[4]، والباقون: بالياء.

قولُه: (**وقيل: من ﴿أَحَطتُ﴾ إلى ﴿ٱلۡعَظِيمِ﴾ هو كلامُ الهُدْهُدِ. وقيل: كلامُ ربِّ العِزَّةِ**)، قال رحمه الله: معناه: أنه كلامُ اللّـهِ ألقى حكايتَه على لسان الهُدْهُدِ.

قال صاحب «التَّقريب»: وفي الثاني نظرٌ؛ لأنّ قوله: ﴿أَحَطتُ﴾ إلى آخره، ظاهرٌ أنه من كلام الهُدهدِ، فلعلَّ الخلافَ من قوله: «أَلَا يا اسْجُدوا» على التَّخفيف، كما هو في

---

(١) «مفردات القرآن» ص٢٧٤.

(٢) وفي «الكشاف»: «الكمأة والحمأة»، والأمر فيه هيِّن.

(٣) زيادة من «الصحاح».

(٤) والكسائي أيضاً، لأن الكلامَ قد دخلَه الخطابُ على قراءةِ الكسائي. ومن قرأ بالياء فعلى سياق الإخبارِ عنهم. انظر: «حجّة القراءات» ص٥٢٨.

وفي إخراجِ الخَبْء: أمارةٌ على أنّه من كلامِ الهُدْهُد؛ لِـهَنْدَسَتِهِ ومَعرِفَتِه الماءَ تَحْتَ الأرض، وذلكَ بإلهامِ مَن يُخرِجُ الخَبْءَ في السَّمواتِ والأرْضِ جَلَّتْ قُدْرَتُهُ ولَطُفَ عِلْمُه، ولا تكادُ تَخفى على ذي الفِراسةِ النَّظّارِ بنُورِ الله ....

«اللُّباب»، وفيه: مَنْ قرأ بلفظِ الأمرِ؛ أيَ: «ألَا يا اسْجُدوا»، فهو[1] استئنافُ كلامٍ منَ اللّـهِ تعالى، وقيل: متَّصلٌ بكلام الهُدْهُدِ، وقيل: من كلام سليمانَ.

وقلت: الواجبُ التَّوافقُ بين القراءتَينِ الثابتتَينِ.

قولُه: (وفي إخراج الخَبْءِ: أمارةٌ على أنّه من كلام الهُدْهُدِ)، يريد أنّ المناسبَ من حال الهُدْهُدِ وكَونِه قُناقِنَ نبيِّ الله، وصاحبَ وضوئه أن يعظِّم اللهَ ويسبِّحَه بما تكرَّر عندَه في خزانة خَياله من إخراج الخبء، وإلا فاللهُ عزَّ وجلَّ له الأسماءُ الحُسنى، وإليه الإشارةُ بقوله: «ما عملَ عَبْدٌ عملًا إلا ألقى الله عزَّ وجل عليه رِداءَ عَمَلِه»[2].

قولُه: (لهَنْدَسَتِهِ)، الجوهريُّ: المُهندسُ: الذي يقدِّر مجاري القُنِيِّ حيث تُحفَرُ، وهو مشتقٌّ من الهِنْداز، وهي فارسيَّةٌ فصُيِّرت الزايُ سِينًا؛ لأنه ليس في شيءٍ من كلام العربِ زايٌ بعدَ الدّالِ، والاسم الهندسةُ[3].

قولُه: (ذي الفِراسَةِ النَّظّار بنُور الله)، من قوله ﷺ: «اتَّقوُا فِراسَةَ المؤمن؛ فإنه يَنظرُ بنُور اللّـهِ»[4]، ثم قرأ: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَٰتٍ لِّلْمُتَوَسِّمِينَ﴾ [الحجر: ٧٥]، أخرجَه الترمذيُّ عن أبي سعيدٍ.

الجوهريُّ: الفِراسةُ من قولِكَ: تَفرَّستُ فيه خيرًا، وهو يَتفرَّسُ؛ أي: يتثبَّت ويَنظُر.

---

(١) في الأصول الخطية: «وهو». ولعلّ الصوابَ ما أثبتناه.

(٢) أخرجه ابن المبارك في «الزهد» (٢: ١٧)، وابن شيبة في «المصنف» (٣٥٢١٩) عن عثمان رضي الله عنه من قوله.

(٣) وهذا الذي قاله الجوهري قد نقله بتمامِهِ الإمام الجواليقي في «المُعَرَّب» ص٣٥٢.

(٤) سبق تخريجه.

مَخائِلُ كُلِّ مُختَصٍّ بصناعةٍ أو فَنٍّ من العِلمِ في رُوَائِهِ ومَنطِقهِ وشَمائِلِه، ولهذا ورد: «ما عَمِلَ عَبْدٌ عملاً إلّا ألقى اللهُ عَلَيْه رِداءَ عَمَلِه».

فإن قُلت: أسَجْدةُ التِّلاوةِ واجِبةٌ في القِراءَتَينِ جَميعاً أم في إحْداهُما؟ قُلت: هي

وقال المصنِّف: وحقيقةُ المتوسِّمينَ: النُّظّارُ المُتثبِّتُون في نَظَرهم حتّى يَعرفوا حقيقةَ سِمَةِ الشَّيءِ، ومعنى قولِه: «ولا يَكاد يَخفى...» إلى آخره: أنّ صاحبَ الفِراسَةِ لا يَخفى عليه إذا تَوسَّم في مَنظَرِ شَخصٍ، أو مَنطِقِه، أو شمائله، ما أبْطنَ[1] به اختصاصَه بصنعة أو فعل، قال الله تعالى: ﴿ قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ ﴾ [الإسراء:٨٤].

قولُه: (**مخائل**)، **الجوهريُّ**: يقال: أخَلْتُ فيه خالًا منَ الخيرِ، وتَخَوَّلتُ فيه خالًا، أي: رأيتُ فيه مَخِيلتَه.

الأساس: أخطأتْ في فلانٍ مَخِيلَتي، أي:ظنِّي، ورأيت في السماءَ مَخِيلَة، وهي السَّحابةُ، فخالَها ماطرةً لِرَعْدِها وبَرْقِها، ورأيت فيها مَخايِلَ.

وعن بعضِهم: يقال: ما أحسَنَ مَخِيلَةَ السَّحاب وخالَه؛ أي: خِلاقَتَه للمَطَر، ويقال: مَخِيلٌ للخير، أي: خَليقٌ له، والخالُ: السَّحابُ الذي فيه مخايلُ المَطَرِ، أي: مَظانُّه.

قولُه: (**رُوَائِه**)، أي: مَنْظَرِه البَهِيِّ، يُقال: من الرِّئي، يقال: رجل له رُواءٌ؛ بالضَّم، ونظيرُه قولُهم: إن الجواد عينه فُرارُه[2]، أي: يُغنيك ظاهرُه عن اختبار باطنِه، كقول عبدِ الله ابن رَواحةَ في رسول الله ﷺ حين رآه: «ما هذا بوَجْهِ كذّابٍ»[3]، ثم قال لنفسِه:

لو لم يكــن فيه آيــاتٌ مبينةٌ ... كانت بَداهتُــه تُنبيكَ بالخَبرِ

ويُروى: «تُغْنيك».

---

(١) في (ط): «ما نظن».

(٢) ويُروى بكسر الفاء. وهو النظرُ إلى أسنانِ الدابةِ لمعرفةِ قَدْرِ سِنِّها. انظر: «مجمع الأمثال» (١: ٩).

(٣) ليس هذا من كلام عبد الله بن رواحة، بل هو من كلام عبد الله بن سلام، وهو ثابتٌ صحيح أخرجه أحمد في «المسند» (٢٣٧٨٤) وابن ماجه (١٣٣٤) والترمذي (٢٤٨٥) وقال: حديثٌ صحيح.

واجبةٌ فيهما جميعاً، لأنّ مواضِعَ السَّجدة؛ إمّا أمرٌ بها، أو مدحٌ لمن أتى بها، أو ذَمٌّ لمن تَرَكَها، وإحْدى القِراءَتَينِ أمرٌ بالسُّجود، والأُخْرى ذَمٌّ للتّارِك. وقد اتَّفقَ

قولُه: (وإحدى القراءتَينِ أمرٌ بالسُّجود، والأخرى ذَمٌّ للتّارِكِ)، يريدُ القراءةَ بتخفيفِ ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا۟﴾ وبتَثقيلِها، وقلت: أمّا المعنى على التَّثقيل وبيانِ الذَّمِّ، فإنّ الهُدْهُدَ أخبرَ نبيَّ الله أنه وَجد قومًا مُرتَكِبينَ أمرًا فَظيعًا؛ حيث يَسجدونَ لِـمَا لا ينبغي السُّجودُ له، ويَمتنِعُون عن سُجودِ مَن يجِبُ عليهم سُجودُه[1]، ثمَّ بينَّ لهم بعضَ وَجْهِ امتناعِهم عنِ السُّجود لله تعالى إلى السُّجودِ للغير بقوله: ﴿وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَعْمَٰلَهُمْ﴾؛ لأنّ الواوَ تَقتضي مَعطوفًا عليه هو سَببٌ لِـمَا تقدَّم، المعنى: ذلك بأنّ اللهَ رَقَم عليهم الشَّقاوةَ وحَرمَهمُ التَّوفيقَ، وسلَّط عليهمُ الشَّيطانَ حتّى زيَّن لهمُ الكُفرَ؛ فسَجدوا لـمَن لا يَستحقُّه؛ لكَونه مخلوقًا مسخَّرًا؛ فصدَّهم عنِ الطَّريق المستقيم بأنِ امتنَعوا عنِ السُّجودِ لـمَن يَستحقُّه؛ لتَفرُّده بكَمال القُدرةِ من إخراج الخَبْءِ منَ الأرضِ والسَّماواتِ، وشُمولِ العلم بالخَفيّاتِ.

والمعنى على التَّخفيف: إذا كان «أَلَا يَسْجُدوا» من كلام الهُدهدِ، فالمخاطَبون إمّا بِلْقيسُ وقومُها، وهم غُيَّبٌ، فإنّ الهُدهدَ عند هذا التَّقريرِ احتَمى وغَضِبَ عليهم لله تعالى، فجعَلَهم حُضّارًا، والتفتَ إليهم فكافحَهم به، وواجَهَهُم، أو نَبَّه من بحَضْرةِ نبيِّ الله؛ لِيَثبُتوا على ما هم فيه، ويَغتنِموا فُرصةَ الإسلامِ.

وأما قولُه: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ﴾ فكالاستدراك والتَّرقِّي؛ فإنّ الهُدهدَ لـمّا وَصَفَ اللهَ تعالى بما في خِزانَةِ خَيالِه من إخراج الخَبْءِ رأى بعدَ ذلك تَقصيرَه في ذلك الرَّتْبِ؛ لأنّ السُّجودَ غايةُ الخُضوع والتَّذلُّلِ، ولا يَستوجبُه إلّا مَن له غايةُ الجَلالِ والعَظَمةِ والكِبْرياءِ، فثَنى إلى قولِه: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ﴾، ولذلك قَطَعه منَ الأوصافِ الجاريةِ على الله، وأتى باسمِ الذاتِ الجامعةِ، وقَرنَه بكلمة التَّوحيدِ، وأردَفه بقوله: ﴿رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ﴾.

قال الجوهريُّ: المعنى: ألَا يا هؤلاء اسجُدُوا. وقال بعضُهم: إن «يا» في هذا الموضع

---

(١) كذا في النسخ الخطية، وهي لغةٌ ركيكة، فإنّ «سَجَد» فعلٌ لازمٌ لا يتعدّى بنَفْسِه.

أبو حَنِيفةَ والشَّافِعيُّ رحِمَهُما الله على أنّ سَجْداتِ القرآنِ أربعَ عَشرَة، وإنما اختَلفا في سَجْدةِ ﴿صٓ﴾ - فهي عِندَ أبي حَنِيفةَ سجدةُ تلاوة، وعند الشّافعيّ: سجدةُ شُكْر - وفي سَجدَتَيْ سُورةِ الحَجِّ، وما ذكره الزَّجَّاج من وُجُوب السَّجْدَةِ مع التَّخفِيفِ دون التَّشْدِيد، **فغَيرُ مَرجُوعٍ إليه**. فإنْ قُلت: هل يَفْرُقُ الواقِفُ بينَ القِراءَتَين؟ قُلت: نَعم إذا خفَّف واقفٌ وقَفَ على: ﴿فَهُمۡ لَا يَهۡتَدُونَ﴾ ثُمّ ابتدأ (ألا يا اسجدوا)، وإن شاء وقف على (ألا يا)، ثمّ ابتدأ (اسجدوا) وإذا شدَّدَ لم يَقِفْ إلا على ﴿ٱلۡعَرۡشِ ٱلۡعَظِيمِ﴾. فإن قُلت: كيف سوَّى الهُدْهُدُ بينَ عَرْشِ بَلقِيسَ وعرشِ الله في الوَصفِ بالعِظَم؟ قُلت: بينَ الوَصْفينِ بَوْنٌ عظيم؛ لأنَّ وَصْفَ عَرْشِها بالعِظَم: تَعظِيمٌ له بالإضافةِ إلى عُروشِ أبناءِ جِنْسِها من الملوك. ووَصْفُ عَرْشِ الله بالعِظَم: تعظيمٌ له بالنِّسبةِ إلى

إنّما هو للتَّنبيه، كأنّه قال: «ألَا اسْجُدوا» فلمّا أدخَلَ عليها «يا» للتَّنبيه سَقطتِ الألفُ التي في «اسْجُدوا»؛ لأنّها ألفُ وَصْلٍ، وذَهبتِ الألفُ التي في «يا» لاجتماع الساكنَينِ؛ لأنّها والسِّينُ ساكنانِ.

قال ذو الرُّمَّةِ: «ألَا يا اسْلَمِي» البيتَ.

قال الإمامُ: قال أهلُ التَّحقيقِ: قولُه: ﴿أَلَّا يَسۡجُدُواْ﴾ يجبُ أن يكون بمعنى الأمرِ؛ لأنّه لو لم يكن كذلك لم يكن لِوصْفِه تعالى بما يوجبُ أن يكونَ السُّجودُ له، وهو كونُه قادرًا على إخراج الخَبْءِ عالِـمًا بالأسرار معنًى[1].

قولُه: (**فغير مرجوع إليه**)، قيل: لأنّ الزَّجّاجَ تَوهَّم أنّ مع التَّخفيف صيغةَ أمرٍ، وهو للوُجوبِ، ومعَ التَّشديدِ ليس كذلك، وفي كلام المصنِّف ذمُّ التاركِ إشارةً إلى قولهم: الواجبُ ما يُذَمُّ تارِكُه شرعًا، وردٌّ لقولِ الزَّجّاج قال القاضي: وعلى الوجهَينِ يقتضي وُجوب السُّجودِ في الجُملة لا عندَ قراءتِها[2].

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٤: ٥٥٢).

(٢) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٦٤).

سائِرِ ما خَلقَ من السَّماواتِ والأرْض. وقُرِئ: ﴿ٱلْعَظِيمِ﴾ بالرَّفْع.

[﴿قَالَ سَنَنظُرُ أَصَدَقْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ * ٱذْهَب بِّكِتَٰبِى هَٰذَا فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ فَٱنظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ﴾ ٢٧-٢٨]

﴿سَنَنظُرُ﴾ من النَّظَرِ الّذي هُو التَّأمُّلُ والتَّصفُّح. وأراد: أصَدَقتَ أم كَذَبت، إلّا أنّ ﴿كُنتَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾ أبلغ، لأنّه إذا كان مَعرُوفاً بالانخراطِ في سِلْكِ الكاذِبين؛ كان كاذِباً لا مَحالة، وإذا كانَ كاذباً اتُّهِمَ بالكَذِبِ فِيما أخْبَرَ بهِ فَلمْ يُوثَق به. ﴿تَوَلَّ عَنْهُمْ﴾

قولُه: (مِنَ النَّظَرِ الذي هو التأمُّلُ والتَّصفُّحُ)، وعن بعضِهم: النَّظَرُ تَقليبُ الحَدَقَةِ إلى المَرْئِيِّ، ويُعدّى بـ«إلى».

قال الشاعرُ:

إني إليكَ لِـما وَعَدْتَ لناظِرٌ نَظَرَ الفقيرِ إلى الغَنيِّ الواجِدِ(١)

والنَّظَرُ: تأمُّلُ الشَّيءِ بالعين، ويُعدّى بـ«في»، قال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَنظُرُوا۟ فِى مَلَكُوتِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الأعراف: ١٨٥]، ومنه نَظَرَ في الكتاب، ويُقال: نَظَر له، أي: تَعطَّف، ومن كلام المأمون: ما أحوَجَني [إلى] ثلاثٍ: صديقٍ أنظرُ إليه، وفَقيرٍ أنظرُ له، وكتابٍ أنظرُ فيه.

الراغب: النَّظَرُ تَقليبُ البَصَرِ والبَصِيرةِ لإدراك الشيءِ ورُؤيتِه، وقد يُراد به التَّأمُّلُ والفَحْصُ، وقد يُراد به المعرفةُ الحاصلةُ بعدَ الفَحْصِ. واستعمالُ النَّظَرِ في البَصَر أكثرُ عندَ العامَّةِ، وفي البَصِيرة أكثرُ عند الخاصَّةِ، والنَّظيرُ: المَثِيلُ، وأصلُه المُناظِرُ وكأنّه يَنظُر كلٌّ صاحبَه فيُبارِيهِ، والمُناظرة: المُباحَثةُ والمُباراةُ في النَّظَرِ، واستِحْضارُ كُلٍّ ما يَراهُ ببَصِيرَتِه، والنَّظَرُ: البَحثُ، وهو أعمُّ منَ القياسِ(٢).

---

(١) لم أهتد إلى قائله.

(٢) «مفردات القرآن» ص٨١٢-٨١٤ بتصرُّفٍ ملحوظ.

تَنحَّ عَنْهُم إلى مكانٍ قَرِيبٍ تَتَوارى فيه، لِيَكُونَ ما يَقُولونَه بِمَسْمِعٍ منك. و﴿يَرْجِعُونَ﴾ من قوله تعالى: ﴿يَرْجِعُ بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ ٱلْقَوْلَ﴾ [سبأ: ٣١] فيُقال: دَخَلَ عليها مِن كُوَّةٍ فألقى الكِتابَ إليْها وتَوارى في الكُوَّة. فإن قُلت: لِـمَ قال: فألقِه إليْهِم، على لَفظِ الجَمْع؟ قُلت: لأنه قال: ﴿وَجَدتُّهَا وَقَوْمَهَا يَسْجُدُونَ لِلشَّمْسِ﴾؛ فقال: فألقِه إلى الّذِينَ هذا دِينُهم؛ اهتماماً مِنهُ بأمْرِ الدِّين، واشْتِغالاً به عن غَيرِه. وبُنِيَ الخِطابُ في الكِتابِ على لَفظِ الجَمع؛ لِذلِك.

[﴿قَالَتْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَؤُا۟ إِنِّىٓ أُلْقِىَ إِلَىَّ كِتَٰبٌ كَرِيمٌ * إِنَّهُۥ مِن سُلَيْمَٰنَ وَإِنَّهُۥ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ * أَلَّا تَعْلُوا۟ عَلَىَّ وَأْتُونِى مُسْلِمِينَ﴾ ٢٩-٣١]

﴿كَرِيمٌ﴾ حَسَنَ مَضمُونُه وما فيه، أو وَصَفَتْهُ بالكَرَم؛ لأنه من عِنْدِ مَلِكٍ كَرِيم، أو

قولُه: (حَسُنَ مَضْمُونُه وما فيه)، أي: أن معناه حَسَنٌ، وكتابتَه وتَرتيبَه، وما يُتوخَّى في مثلِه الحُسْنُ مجموعٌ فيه؛ لِـما مرَّ في «الشُّعراء» أنّ الشيءَ إذا وُصِفَ بالكَرَم، كأنَّ المرادَ أنّ ذلك الشـيءَ فائقٌ[1] في بابِه فعلى هذا قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ مِن سُلَيْمَٰنَ﴾ إلى ﴿مُسْلِمِينَ﴾ بيان لما في الكتاب، كما صرح به الزجاج، كأنها لما قالت: ﴿إِنِّىٓ أُلْقِىَ إِلَىَّ كِتَٰبٌ كَرِيمٌ﴾ أي: حسن مضمونه وما فيه، اتجه لسائل أن يقول: بيِّني لي مضمونه وما فيه، أجابت: فيه ﴿إِنَّهُۥ مِن سُلَيْمَٰنَ﴾، فقوله: ﴿إِنَّهُۥ مِن سُلَيْمَٰنَ﴾ مبتدأ خبره محذوف، أما على الفتح فظاهر، وأما على الكسر فعلى تأويل: فيه هذا اللفظ، كقوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُۥ مَن تَوَلَّاهُ﴾ على قراءة الفتح والكسر، فعلى هذا «أنْ» في ﴿أَلَّا تَعْلُوا۟﴾ ناصبة، أي: فيه أنْ لا تعلوا، وإنما لم يؤت بحرف النسق للدلالة على أن الجملتين السابقتين كالتمهيد للثالثة، لأنها المقصودة بالذات، ولذلك عطف الأمر على النهي على سبيل الطرد والعكس تأكيداً، فعلم من هذا التقرير أن ما في كلام الله المجيد مختصر مما في كتاب نبي الله، وذكر ما هو أهم وأعنى، ويعضده جواب جعفر ابن يحيى حين سئل عن أوجز كلام فتلا الآية، فقال: جمع الله فيها العنوان والكتاب

(١) في (ط): «أن ذلك الشيء وصف فائق»، ولها وجه صحيح أيضاً.

مختوم. قال ﷺ: «كَرَمُ الكِتابِ خَتْمُهُ». **وكان ﷺ يكتُبُ إلى العَجَم**، فَقيلَ له: إنّهم لا يَقْبَلونَ إلّا كِتاباً عَليهِ خاتَم، فاصْطَنَعَ خاتَماً. وعن ابنِ المُقَفَّع: من كَتَبَ إلى أخِيهِ كِتاباً ولم يَخْتمه فَقَدِ اسْتَخَفَّ به. وقِيل: مُصَدَّرٌ بِبِسْمِ الله الرَّحْمنِ الرَّحِيم.

هو استِئْنافٌ وتَبْيِينٌ لِـما أُلقِيَ إليْها، كَأنّها لـمّا قالت: إنِّي أُلْقِيَ إليَّ كِتابٌ كَرِيم، قِيْل لَها: مِمَّنْ هُو؟ وما هو؟ فقالت: إنّه من سُلَيْمان وإنّه: كَيْتَ وكَيْت.

وقَرَأ عَبْدُ الله: (وإنّه من سُلَيْمان وإنّه) عَطفاً على: ﴿إِنِّيٓ﴾. وقُرِئ: (أنه مِن سُلَيْمان وأنه) بالفَتْح؛ على أنه بَدَلٌ من ﴿كِتَٰبٌ﴾، كأنه قيل: أُلقِيَ إليَّ أنّه من سُلَيْمان. ويجوزُ أنْ تُرِيد: لأنّه من سُلَيْمان ولأنّه، كأنّها عَلَّلَتْ كَرَمَهُ بِكَونِهِ من سُلَيْمان، وتَصْدِيرِهِ باسم الله.

والحاجة، وهذا أولى مما ذهب إليه المصنف، فإنه وإنْ أصاب في قوله: «استئناف وتبيين»، لكنه ذهل عن طريق السؤال، حيث قال: «ممن هو وما هو؟»، ولم يقل: «ما فيه؟»؛ لما يشعر من قوله ألا يكون ﴿إِنَّهُۥ مِن سُلَيْمَٰنَ﴾ مكتوباً في الكتاب، على أنه صرح بعد ذلك أنه كان مكتوباً فيه: من عبد الله سليمان بن داود إلى بلقيس، وكذا عن الزجاج[١]، وقال: لذا كتب الناس: «من عبد الله»، احتذاءً بكتاب سليمان[٢].

قولُه: (**وكان ﷺ يكتبُ إلى العَجَم**)، الحديثَ، من رواية البخاريِّ ومسلمٍ والترمذيِّ وأبي داودَ والنَّسائيِّ عن أنسٍ قال: أراد النبيُّ ﷺ أن يَكتُبَ إليهم؛ فقيلَ له: إنّهم لا يَقرؤونَ كتابًا إلا مَخْتومًا؛ فاتَّخذَ خاتَـمًا من فضّةٍ، ونَقْشُه: محمّدٌ رسولُ الله. وفي روايةٍ قال: أراد نبيُّ الله ﷺ أن يَكتُبَ إلى العَجَم، قيلَ له: إنّ العَجَمَ لا يَقبلون إلا كتابًا عليه خاتَمٌ، فاصطَنَعَ خاتَـمًا[٣].

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ١١٨).

(٢) من قوله: «فعلى هذا قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ مِن سُلَيْمَٰنَ﴾» إلى هنا، سقط من (ح) و(ف).

(٣) أخرجه البخاري (٦٥) ومسلم (٢٠٩٢) وأبو داود (٤٢١٤) والنسائي (٨: ١٧٤).

وقَرَأ أُبَيّ: (أنْ من سُلَيْمانَ وأنْ بِسْمِ الله)، على أن المُفَسِّرة. و (أنْ) في ﴿ أَلَّا تَعْلُوا ﴾ مُفَسِّرة أيضاً. (لا تَعلُو): لا تَتَكبَّروا كما يفعلُ المُلُوك. وقرأ ابنُ عبّاسٍ رضِيَ الله عَنهُما بالغَيْنِ مُعْجَمة؛ من الغُلُوّ: وهو مُجاوَزةُ الحَدّ. يروى أنّ نُسخَةَ الكِتاب: مِن عَبْدِ الله سُلَيْمانَ بنِ داوُدَ إلى بَلقِيسَ مَلِكةِ سَبَأ: السَّلامُ على مَن اتَّبعَ الهُدى، أمّا بَعد: فلا تَعْلوا عَلَيَّ وائتُونِي مُسْلِمِين. **وكانت كُتُبُ الأنبِياء عَلَيهِمُ السَّلامُ جُمَلاً لا يُطِيلونَ ولا يُكثِرُون**، وطَبَعَ الكِتابَ بالمِسْكِ وخَتَمهُ بِخاتَمِه، فوَجَدها الهُدْهُدُ راقِدةً في قَصْرِها بمأرِب، وكانَت إذا رَقَدتْ غَلَّقتِ الأبْوابَ ووَضَعتِ المَفاتِيحَ تحتَ رَأسِها، فدَخلَ مِن كُوَّةٍ وطَرَحَ الكِتابَ على نَحْرِها وهي مُستَلقِية. وقيل: «نقَرَها فانتَبَهتْ فَزِعةً». وقيل: أتاها والقادَةُ والجُنُودُ حَوالَيْها، **فَرفَرَفَ** ساعةً والنّاسُ ينظُرُونَ حتّى رفَعَت رَأسَها، فألقى الكتابَ في حِجْرِها، وكانت قارئَةً كاتِبةً عرَبِيّةً من نَسْلِ تُبَّع بنِ شُراحِيل

قولُه: (**وكانت كُتب الأنبياءِ عليهمُ السَّلام جُمَلًا لا يُطِيلُونَ، ولا يُكثِرونَ**)[١]، وقال القاضي: هذا كلامٌ في غاية الوَجازَة، معَ كَمالِ الدَّلالة على المقصودِ؛ لاشتِمالِه على البَسْمَلَةِ الدّالّةِ على ذاتِ الإلهِ[٢] وصفاتِه، صرِيحًا أو التِزامًا، والنَّهي عنِ الترفُّعِ الذي هو أُمُّ الرَّذائلِ، والأمرِ بالإسلام الذي هو الجامعُ لأُمَّهات الفضائلِ، وليس الأمرُ فيه بالانقياد قبلَ إقامةِ الحُجَّةِ على رسالتِه حتَّى يكونَ استدعاءً للتَّقليد، فإن إلقاء الكتابِ إليها على تلك الحالةِ من أعظَم الدَّلالةِ[٣]، وهو تلخيصُ كلام الإمام[٤].

قولُه: (**فرَفرَفَ**)، **الجوهريُّ**: رَفْرَفَ الطائرُ: إذا حرَّكَ جناحَيه حولَ الشَّيءِ يريدُ أن يقعَ عليه.

---

(١) زاد في (ح) و(ف) هنا: «روي أنه سئل جعفر بن يحيى عن أوجز كلام... الحاجة»، فذكر ما تقدم قبل قليل، وقد أثبتُّه من (ط)، كما سلف التنبيه إليه.

(٢) وفي «أنوار التنزيل»: «في ذات الصانع تعالى».

(٣) «أنوار التنزيل» (٢: ٢٦٦).

(٤) يعني الفخر الرازي في «مفاتيح الغيب» (٢٤: ٥٥٤).

الحِمْيَرِيّ؛ فلمّا رأتِ الخاتَمَ ارتَعَدتْ وخَضَعت، وقالتْ لِقَومِها ما قالت: ﴿مُسْلِمِينَ﴾ مُنْقادِين، أو مُؤمِنِين.

[﴿قَالَتْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَؤُا۟ أَفْتُونِى فِىٓ أَمْرِى مَا كُنتُ قَاطِعَةً أَمْرًا حَتَّىٰ تَشْهَدُونِ﴾ ٣٢]

الفَتْوى: الجوابُ في الحادِثة، **اشتُقَّت على طريقِ الاستعارةِ من الفَتاءِ في السِّنّ**. والمُرادُ بالفَتْوى هاهُنا: الإشَارةُ عَليْها بِما عِنْدَهُم فيما حَدثَ لها من الرَّأي والتَّدبِير، وقَصدت بالانقطاعِ إليهم والرُّجوعِ إلى استِشارَتِهم واسْتِطلاعِ آرائِهِم: استِعْطافَهُم وتَطِييبَ نُفُوسِهِم **لِيُمالِئُوها** ويَقُومُوا مَعَها. ﴿قَاطِعَةً أَمْرًا﴾: فاصِلة. وفي قِراءَةِ ابنِ

قولُه: (**اشتُقَّت على طريق الاستعارةِ منَ الفَتى في السِّنِّ**)، **المُغْرِب**: واشتقاقُ الفَتْوى من الفَتى؛ لأنّها جوابٌ في حادثةٍ، أو إحداثُ حُكمٍ، أو تَقويةٌ لبيان مُشكِلٍ[1].

الجوهريُّ: فَتِيَ -بالكَسْر- يَفْتي فَتًى فهو فَتِيُّ السِّن بَيِّنُ الفَتَاءِ. عن بعضِهم: الفَتاءُ: هو الحَداثةُ واللَّذاذةُ، قال:

إذا عاش الفَتــى مئتينِ عامًا فقَدْ ذَهبَ اللَّذاذَةُ والفَتاءُ[2]

وقلتُ: فعلى هذه الجهةِ الجامعةِ بينَ المُستعارِ والمُستَعارِ له، إمّا الإحداثُ كما يُقال للفَتى: هو حديثُ السِّنِّ، أوِ القُوَّةُ، فإنّ في الفَتى مَظِنَّــةَ القوّةِ والشدَّةِ.

وفي كلام المصنِّفِ أيضًا إشارةٌ إلى هذينِ المعنيَينِ؛ فقولُه: «فيما حدث لها من الرأي» إشارةٌ إلى الأوَّل، وقولُه: «ليمالئُوها ويَقُوموا معها»، إشارةٌ إلى الثاني، وقال صاحب «المطلع»: فكأنّ الإفتاءَ الإشارةُ على المُستَفتي فيما حَدَث له منَ الحادثةِ، بما عند المُفْتي من الرَّأي والتَّدبيرِ، وهو إزالةُ ما حَدَث له منَ الإشكال، كالإشكاءِ: إزالةُ الشَّكْوى.

قولُـه: (لِيُمالِئُوها)، الجوهريُّ: قال أبو زيـد: مالأْتُه على الأمر مُمالأةً: ساعدتُه عـليه، وشايَعْتُه.

---

(١) «المغرب في ترتيب المعرب» (٢: ١٢٢).

(٢) للربيع بن ضَبُعٍ الفزاري كما في «لسان العرب» (فتى).

مَسْعُودٍ رَضيَ الله عنه: (قَاضِيةً) أي: لا أَبُتُّ أمْراً إلّا بِمَحضَرِكُم. وقِيل: كانَ أهلُ مَشُورَتِها ثلاثمئة وثلاثةَ عَشَرَ رَجُلاً: كلُّ واحدٍ على عَشرَةِ آلاف.

[﴿ قَالُواْ نَحْنُ أُوْلُواْ قُوَّةٍ وَأُوْلُواْ بَأْسٍ شَدِيدٍ وَٱلْأَمْرُ إِلَيْكِ فَٱنظُرِي مَاذَا تَأْمُرِينَ ﴾ ٣٣]

أرادُوا بالقُوَّة: **قُوَّةَ الأجسادِ وقُوَّةَ الآلاتِ** والعُدَد. وبالبأس: النّجدةَ والبلاءَ في الحَرْب ﴿وَٱلْأَمْرُ إِلَيْكِ﴾ أي: هو مَوكُولٌ إليك، ونَحنُ مُطِيعُونَ لك، فَمُرينا بأمْرِكِ نُطِعْكِ ولا نُخالِفْك؛ كأنّهم أشارُوا عَليها بِالقِتَال. أو أرادوا: نَحْنُ مِن أبناءِ الحَرْبِ لا مِن أبْناءِ الرَّأيِ والمَشُورة، وأنتِ ذاتُ الرَّأيِ والتَّدْبِير، فانْظُرِي ماذا تَرَيْن: نَتّبع رأيَك.

[﴿ قَالَتْ إِنَّ ٱلْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُواْ قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوٓاْ أَعِزَّةَ أَهْلِهَآ أَذِلَّةً وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ * وَإِنِّي مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِم بِهَدِيَّةٍ فَنَاظِرَةُۢ بِمَ يَرْجِعُ ٱلْمُرْسَلُونَ * فَلَمَّا جَآءَ سُلَيْمَٰنَ قَالَ أَتُمِدُّونَنِ بِمَالٍ فَمَآ ءَاتَىٰنِۦَ ٱللَّهُ خَيْرٌ مِّمَّآ ءَاتَىٰكُم بَلْ أَنتُم بِهَدِيَّتِكُمْ تَفْرَحُونَ ﴾ ٣٤-٣٦]

لـمّا أحَسَّت مِنهُم المَيْلَ إلى المُحارَبة، رَأتْ مِن الرَّأيِ المَيلَ إلى الصُّلحِ والابتِداءِ بِما هُو أحْسَن، ورَتَّبتِ الجَواب، فزيفت أولاً ما ذَكَرُوه، وأرَتهُمُ الخَطَأَ فيه؛ بـ﴿إِنَّ ٱلْمُلُوكَ

ابنُ السِّكِّيت: تَمالَؤُوا على الأمر: اجتَمعوا عليه وتَعاوَنُوا(١).

قولُه: (**قُوَّة الأجسادِ وقوّة الآلاتِ**)، **الراغب**: القوة تُستعمل تارةً في معنى القُدْرةِ، قال تعالى: ﴿خُذُواْ مَآ ءَاتَيْنَٰكُم بِقُوَّةٍ﴾ [البقرة: ٦٣]، وتارةً للتَّهَيُّؤِ الموجودِ في الشيءِ، نحوُ أن يُقال: النَّوَى بالقُوَّة نَخْلٌ، ويُستعمل في البَدَن نحو: ﴿وَقَالُواْ مَنْ أَشَدُّ مِنَّا قُوَّةً﴾ [فصلت: ١٥]، وفي القَلْب نَحو: ﴿يَٰيَحْيَىٰ خُذِ ٱلْكِتَٰبَ بِقُوَّةٍ﴾ [مريم: ١٢]، وفي المُعاوِنِ مِن خَارِجٍ نحو: ﴿لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً﴾ [هود: ٨٠]، وفي القُدْرةِ الإلهيَّةِ نحو: ﴿ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ﴾ [الذاريات: ٥٨](٢).

---

(١) «إصلاح المنطق» لابن السكّيت ص١١٥.

(٢) «مفردات القرآن» ص٦٩٣-٦٩٤.

إِذَا دَخَلُواْ قَرْيَةً﴾ عُنوةً وقَهراً ﴿أَفْسَدُوهَا﴾ أي: خَرَّبُوها ـ ومن ثمّ قالوا لِلفساد: الخَرِبة ـ وأذَلُّوا أعِزَّتَها، وأهانُوا أشْرَافَها؛ وقتَلوا وأسَرُوا، فذَكَرتْ لهُم عاقِبَةَ الحَرب وسُوءَ مَغَبَّتِها، ثمّ قالت: ﴿وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ أرادت: وهذهِ عادَتُهُمُ المُستَمِرَّةُ الثّابِتةُ الّتي لا تتغَيّر، لأنّها كانَت في بَيتِ المُلكِ القَدِيم، فسَمِعَتْ نَحْوَ ذلِكَ ورَأت، ثمّ ذكَرَت بَعدَ ذلكَ حَدِيثَ الهَدِيّةِ وما رَأتْ من الرَّأيِ السَّدِيد. **وقيل: هو تَصْدِيقٌ من الله لِقولِها،**

قولُه: (**قالوا للفساد: الخَرِبَة**)، **الأساس**: وبَلَدٌ خَرابٌ، وهو صاحب خُرْبَةٍ، أي: فَسادٍ، ورِيبَةٍ، قال قَيسُ بن النّعمانِ:

لَـــحَى اللهُ أدنـانـا إلى كلِّ خربة   وأبطأنا في ساحةِ المَجْدِ أقدُحا[1]

وما رأينا من فلانٍ خَرِبَةً في دِينِه.

قولُه: (**وسُوءَ مَغَبَّتِها**)، **الجوهريُّ**: وقد غَبَّتِ الأُمورُ، أي: صارت إلى أواخِرِها.

قولُـه: (**أرادت: هذه[2] عادَتهُم المُستمِرَّةُ الثابتةُ**)، يُشير إلى قولـه تعـالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ [النمل: ٣٤] الجملةُ كالتَّذييلِ للكلام السابقِ والتَّقريرِ له.

قولُه: (**وقيل: هو تَصديقٌ منَ الله لقولِـها**)، قال الراغبُ في «غُرَّة التَّنزيل»[3]: ويجوزُ أن يكونَ خَبرًا عن الله تعالى بخبرِ نَبيِّنا صلواتُ الله عليه فيَعتَرِض بينَ جُمَلِ ما يُحكى تصديقًا لها، ثم قال عائدًا إلى حكاية قولِها: ﴿وَإِنِّي مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِم﴾ [النمل:٣٥] ويجوزُ أن يكونَ من الحِكَايةِ على معنى أنّ المُلوكَ تأثيرُهم في القُرى التي يَدخُلُونَها تَخريبُها، وكذلك يفعلُ هؤلاء، يعني: سليمانَ عليه السَّلامُ وخَيلَه.

---

(١) ذكره الزمخشري في «أساس البلاغة» (خرب).

(٢) كذا في الأصول الخطية، وكذا هو في نصِّ «الكشاف» من (ط)، لكن في الأصل الخطي من «الكشاف» وفي المطبوع: «وهذه».

(٣) يعني: «دُرّة التنزيل وغُرّة التأويل»، وقد وقع الاختلاف في نسبته هذا الكتاب، هل هو للراغب الأصفهاني أم للخطيب الإسكافي، وقد حقق القول في هذه المسألة الدكتور محمد مصطفى آيدين في مقدّمته الحافلةِ للكتاب (١: ٩٣) فما بعدها، وانتهى إلى أنه للخطيب الإسكافي، فانظره فإنّه مُحرَّر مُفيد.

وقد يتعلَّقُ السَّاعُونَ في الأرضِ بالفَسادِ بهذهِ الآيةِ ويجعلونها حُجّةً لأنفُسِهم. ومن اسْتَباحَ حراماً فقَد كَفَر، فإذا احْتَجَّ له بالقُرآنِ على وجْهِ التَّحْريفِ فقَدْ جَمَعَ بَيْنَ كُفْرَيْن.

﴿مُرۡسِلَةٌ إِلَيۡهِم بِهَدِيَّةٖ﴾ أي: مُرْسِلةٌ رُسُلاً بهديّةٍ **أُصانِعُهُ بها** عن مُلْكي ﴿فَنَاظِرَةُۢ﴾؛ ما يَكُونُ مِنه حتّى أعملَ على حَسْبِ ذلك، فرُوِي: أنّها بَعَثَت خمسمئةِ غُلامٍ عليهِمْ ثِيابُ الجواري، وحُلِيُّهُنَّ الأَساوِرُ والأَطواق **والقِرَطةُ**، راكِبي خَيْلٍ مُغَشّاةٍ بالدِّيباجِ، مُحلّاةِ اللُّجُمِ والسُّرُوجِ بالذَّهَبِ المُرَصَّعِ بالجَواهِر، وخمسمئةِ جاريةٍ على رِماكٍ في زَيّ الغِلمان، وألفَ لَبِنَةٍ من ذَهَبٍ وفِضَّة، وتاجاً مُكلَّلاً بالدُّرِّ والياقوتِ المُرْتَفعِ والمسكِ والعَنْبَر، وحُقّاً فيه دُرّةٌ عَذْراء، وجَزْعَةٌ مُعوجةُ الثُّقْب، وبَعَثَتْ رَجُلينِ مِن أشْرافِ قَوْمِها: المُنْذِرَ بنَ عمرو، وآخَرَ ذا رأيٍ وعَقْل، وقالت: إنْ كانَ نَبيّاً مَيَّزَ بَيْنَ الغِلْمانِ والجَوارِي، وثَقَبَ الدُّرّةَ ثُقْبًا مُسْتَوِيا، وسَلَكَ في الخَرَزَةِ خَيْطاً، ثُم قالتْ للمُنْذِر: «إن نَظَرَ إليكَ نَظَرَ غَضْبانَ فهُوَ مَلِك؛ فلا يَهُولَنَّك، وإنْ رأيتَهُ بَشّاً لطِيفاً فهُوَ نَبِيّ»، فأقْبَلَ

وقلت: على هذا الوجه ﴿وَكَذَٰلِكَ يَفۡعَلُونَ﴾ [النمل: ٣٤] ليس بتَذْييلٍ، وعلى ما ذَكَره المصنِّفُ في الوجهَينِ السابقينِ تَذْييلٌ.

قيل: على أن يكونَ من كلام الله تعالى الوَقْفُ على ﴿أَذِلَّةً﴾ لاختلاف القائلينَ، وعلى أن يكون من كلامها لا يُوقَفُ.

قولُه: (**أُصانِعُه بها**)، **الأساس**: ومنَ المجاز: صانعتُ فلانًا: إذا داريتُه[1]، ومنه: المُصانَعةُ بالرِّشوةِ، وفَرَس مُصانِع: لا يُعطِيكَ جميع ما عندَه من السَّيرِ كأنه يُرافِقُك بما يُبذَلُ منه، ويَصُونُ بعضَه.

قولُه: (**والقِرَطةُ**)، **الجوهريُّ**: القُرْطُ: الذي يُعلَّق في شَحمةِ الأُذنِ، والجمعُ قِرَطَةٌ، وقِراطٌ أيضًا، مثل: رُمْحٍ ورِماحٍ.

(١) في (ط): «صاريته»، وهو خطأ.

الهُدْهُدُ فأخبرَ سُلَيْمان، فأمَرَ الجِنَّ فضَرَبُوا لَبِنَ الذَّهَبِ والفِضَّة، وفَرَشُوهُ في مَيْدانٍ بَيْنَ يَدَيهِ طُولُهُ سَبْعَةُ فَراسِخ، وجَعلوا حَولَ المَيْدانِ حائِطاً شُرَفُهُ مِن الذَّهَبِ والفِضَّة، وأمَرَ بأحْسَنِ الدَّوابِّ في البَرِّ والبَحْر، فرَبَطُوها عن يَمِينِ المَيْدانِ ويَسارِه على اللَّبِن، وأمَرَ بأوْلادِ الجِنِّ؛ وهم خَلْقٌ كَثِيرٌ فأُقِيمُوا عنِ اليَمِينِ واليَسار، ثُمّ قَعَدَ على سَريرِهِ والكَراسِيُّ مِن جانِبَيه، واصطفَّتِ الشَّياطينُ صُفُوفاً فَراسِخ، والإنسُ صُفُوفاً فراسِخ، والوحشُ والسِّباع والهَوَامُّ والطُّيورُ كذلك، فلما دَنا القَوْمُ بُهِتُوا، ورَأَوُا الدَّوابَّ تَرُوثُ على اللَّبِن، **فتَقاصَرَتْ إليهِمْ نُفُوسُهُم** ورَمَوا بما مَعَهُم، ولمّا وقَفُوا بَيْنَ يَدَيهِ نَظَرَ إليهِمْ بِوَجْهٍ طَلْقٍ وقال: ما وَراءَكُم؟ وقال: «أينَ الحَقُّ»؟ وأخبَرَهُ جِبْرِيلُ عليهِ السَّلامُ بِما

قولُه: (**فتَقاصَرَت إليهِم نُفُوسُهم**)، **الأساس**: اقتَصَر المَطَرُ: أقلَعَ، وقَصَر في حاجتِه، وقَصَر عن منزلتِه، وقَصَر به عمَلُه، وأقصَرَ عنِ الأمرِ: كَفَّ عنه وهو يَقدِرُ عليه، وقَصَر قُصُورًا: عجزَ عنه، ولم يَنَلْهُ، وتَعْدِيتُه بـ«إلى» في الكتاب لِتَضمُّنه معنى: نَظَر، أي: نظروا إلى أنفُسِهم مُتَقاصِرينَ، من قوله: قَصَر عن مَنزلتِه، وقَصَر به عَمَلُه، أو منَ القُصُور: العَجْز.

قولُه: (**ما وراءَكُم؟**)، قيل: يعني: ما كان معكم ورَمَيْتُموه خَلفَكُم، وقيل: أي: ما في خاطِرِكُم، وما مُرادُكم، وقال المَيْدانيُّ: قال أبو عُبيدٍ: سأل النابغةُ الذُّبياني عصامَ بنَ شَهْبَرٍ حاجِبَ[1] النُّعمان ـ وكان النُّعمانُ مريضًا ـ: ما وَراءَك يا عصامُ؟ أي: ما خَلفت من أمرِ العَليلِ، وما أمامَك من حالِه؟ ووَراءَ مِن الأضْدادِ[2].

وقال المُفَضّل[3]: أوَّلُ مَن قال ذلك الحارثُ بن عَمرٍو مَلِكُ كِنْدَةَ، وذلك أنه لـمّا بَلغه جمالُ ابنةِ عَوفٍ وكَمالُها وقُوَّةُ عَقلِها، دعا امرأةً يُقال لها: عصام، فقال: اذهَبي حتّى تَعلَمي

---

(١) في (ح) و(ف): «صاحب».

(٢) ومنه قولُه تعالى ﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ [الكهف: ٧٩]، وقال المرقِّش الأكبر:

ليس على طولِ الحياةِ نَدَمْ ... ومِن وراءِ المرءِ ما يَعْلَمْ

أي: مِن أمامِه. انتهى. ولتمامِ الفائدة انظر: «الأضداد» لابن الأنباري ص٦٨.

(٣) الضّبيُّ، كبير رواةِ الكوفةِ في زمانه.

فيه فَقالَ لهُم: إنّ فيه كذا وكذا، **ثُمَّ أَمَرَ الأرَضَةَ فَأخَذَتْ شَعْرَةً ونَفَذَتْ فيها، فَجُعِلَ رِزْقُها في** الشَّجَرة. **وأخَذَت دُودةٌ بَيْضاءُ الخيطَ بِفِيها ونَفَذَتْ فيها، فجُعِلَ رِزْقُها في** الفَوَاكه. ودعا بالماءِ فكانتِ الجارِيةُ تأخُذُ الماءَ بِيَدِها، فتَجْعَلُهُ في الأخرى، ثُمّ تَضرِبُ بِهِ وَجْهَها، والغُلامُ كَما يأخُذُه يَضرِبُ به وَجْهَه، ثُمَّ رَدّ الهَدِيّة، وقالَ للمنذر: ارجِع إليهم، فقالت: هو نبيٌّ وما لنا به طاقة، فشَخَصتْ إليه **في اثنَيْ عَشَرَ ألفِ قيل، تحت كلِّ قيلٍ ألوف**. وفي قراءةِ ابنِ مسعودٍ رضيَ اللهُ عنه: (فلما جاءوا)، ....

لي عِلْمَ ابنةِ عوفٍ، فمَضت فنظَرت إلى ما لم تر مثلَه قَطُّ؛ فلمّا أقبلَت قال الحارثُ: ما وراءَكِ يا عصامُ؟ قالت: صَرّح[1] المَخضُ عن الزُّبدَةِ، القصَّةَ إلى آخِرها[2].

قولُه: (**ثم أمرَ الأرَضَةَ فأخذَتْ شَعرةً ونَفَذَت فيها**)، أي: في الدُّرَّةِ العَذْراء، والفاء في «فأخَذَت» فَصِيحةٌ، أي: فنَقَبَتْها، وأخذت شَعرةً ونَفَذت فيها، ولذلك تَرَكَ الفاءَ في قوله: «وأخذت دُودةٌ بيضاءُ، الخيطَ بِفِيها، ونَفَذت فيها»، أي: في الجَزْعةِ المُعوَجَّةِ الثُّقْب.

قولُه: (**في اثني عَشَرَ ألف قَيل**)، **النهاية**: الأقيال: جمع قَيْل، وهو أحدُ ملوكِ حِمْيَر دُونَ المَلكِ الأعظم.

وعن بعضِهم: القَيْلُ: المَلِكُ الذي له القولُ والأمرُ، وأصلُه: القَيِّل، فخُفِّف، وقيل: من التَّقَيُّلُ: وهو التَّـتَـبُّعُ كما قيلَ له: تُبَّعٌ.

وفي الدُّعاء: «سُبحانَ مَن تعطَّف بالمَجْد وقال به»، أي: مَلَكَ مِنَ القَيْلِ، وفي «النهاية» عن الأزهري: معناه: غلب به، وأصله من القَيْل: المَلِك ، لأنه يَنفُذ قولُه[3].

---

(١) في (ح) و(ف): «خرج»، وليس بشيء.

(٢) «مجمع الأمثال» (٢: ٢٦٢).

(٣) في النسخِ الخطية: «لا ينفذ» وهو خطأ. وعبارة ابن الأثير في «النهاية» (٤: ١٢٢): «وهو الملِكُ النافذُ القولِ والأمر». انتهى.

﴿أَتُمِدُّونَنِ﴾ وقُرِئ: بحَذْفِ الياءِ والاكتفاءِ بالكسرةِ وبالإدغام، كقوله: ﴿أَتُحَٰٓجُّوٓنِّي﴾ وبنونٍ واحدة: «أتمدُّوني». الهديّة: اسمُ المُهدى؛ كما أنّ العطيّة اسمُ المُعطى، فتُضافُ إلى المُهدي والمهدى إليه، تقول: هذه هديّةُ فُلان، تريد؛ هي الّتي أهداها أو أُهدِيَتْ إليه، والمُضافُ إليه هاهنا هو المُهدى إليه. والمعنى: أنّ ما عندي خيرٌ ممّا عندكم،

قولُه: (﴿أَتُمِدُّونَنِ﴾ قرئ[1] بحَذْف الياءِ والاكتفاءِ بالكَسرةِ) ابنُ عامرٍ وعاصمٌ والكسائيُّ، وبالإدغام حمزةُ[2].

قال القاضي: ﴿أَتُمِدُّونَنِ﴾ خطابٌ للرَّسول ومَن معَه، أو للرَّسول والمُرسَل على تَغليبِ المُخاطَبِ على الغائبِ[3].

قال صاحب «المطلع»: «تُمِدُّونِ» فيه حذفُ النُّون الثانيةِ التي يَصحَبُها ضميرُ المتكلِّمِ كما في «قَدِي»[4] وحَذفُ الأولى لحنٌ؛ لأنها علامةٌ، ومَن قرأ بنُونَيْن جمعَ بين المِثْلَيْن، ولم يُدغِمْ؛ لأنّ الثانيةَ ليست بلازِمَةٍ، فإنّها تُزاد مع ضميرِ المتكلِّمِ.

قوله: (والمضافُ إليه هاهنا هو المُهدَى إليه)، تقديرُه: بل أنتُم بالإهداء إليكم تَفرحُون، وإليه الإشارةُ بقوله: «فلذلك تَفْرَحُون بها تُزادُونَ ويُهدى إليكم» وفيه تَعريضٌ بأنّ حالَه عليه السَّلام على خلاف حالهم، ولذلك قيل: هديَّةُ الأُمراء غُلُولٌ[5]، وجيء بكلمة

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «وقرئ».

(٢) يعني بنونٍ واحدةٍ مشدّدة، والياءُ مُثْبتةٌ في الوصلِ والوقفِ، والأصلُ: «أتمّدونني»: النون الأولى علامةُ الرفع، والثانيةُ ضميرُ المتكلّم المنصوب، فأدغمَ النونَ في النون ولم يحذف الياءَ؛ لأنه ليس بفاصل. انتهى من «حجة القراءات» ص٥٢٨.

(٣) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٦٧).

(٤) يريد النون الساقطة من «قَدْني»، ونحوه قَطْني بمعنى حَسْبي. انظر: «الأصول في النحو» لابن السرَّاج (٢: ١٢٢).

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنَّف» (٢١٩٥٨) موقوفاً على أبي سعيد الخدريِّ رضي الله عنه، وأخرجه أبو عوانةَ في «المستخرج» (٧٠٧٣) موقوفاً على أبي حُمَيْد الساعدي رضي الله عنه.

وذلك أنّ اللهَ آتانيَ الدِّينَ الّذي فيه الحظُّ الأوفرُ والغنى الأوسع، وآتاني من الدُّنيا ما لا يُستزادُ عليه، فكيف يَرضى مثلي بأن يُمَدَّ بمالٍ ويصانَعَ به؟

﴿بَلْ أَنتُم﴾ قومٌ لا تعلمون إلّا ظاهراً من الحياةِ الدُّنيا؛ فلذلك ﴿تَفْرَحُونَ﴾ بما تُزادون ويُهدى إليكم، لأنّ ذلك مبلَغُ هِمَّتِكم وحالي خلافُ حالِكم؛ وما أرضى منكم بشيءٍ ولا أفرحُ به إلّا بالإيمانِ وتركِ المَجُوسيّة. فإن قلت: ما الفرقُ بينَ قولِك: أتُمِدُّنِي بمالٍ وأنا أغنى منك، وبينَ أن تقولَه بالفاء؟ قلت: **إذا قلتُه بالواو، فقد جعلتُ مخاطَبي عالِماً بزيادتي عليه في الغِنى** واليَسار، وهو مع ذلك يُمِدُّني بالمال. وإذا قلتُه بالفاء، فقد

الإضراب، وأولى بها الضَّميرُ، وجُعل مبتدأً لِيُفيدَ، إمّا تقوِّي الحُكمِ، أو الاختصاصَ، نحو: أنتَ عَرفتَ.

قولُه: (**إذا قلتُه بالواو، فقد جَعلتُ مُخاطَبي عالِمًا بزيادتي عليه في الغِنى**)[1]؛ لأنّ الواوَ للحالِ، وذُو الحالِ فاعلُ «يُمِدُّني» والحال مقيَّدة؛ فيكون فاعل المقيَّد[2] عالـماً بالمقيَّد بخلاف الفاءِ؛ لأنّها لتعليل الإنكارِ، فالمتكلِّمُ يُشير بها إلى تعليل إنكارِه.

قال صاحب «الفرائد» الفاءُ هاهنا مستعملٌ للتَّرتيب والتَّعقيب، كأنّه قال: لا أقبلُ إمدادَكَ بمالٍ؛ فقال المخاطَبُ: لِـمَ لا تَقبلُ؟ فأجيب: لأنّي أغنى منك، فلـمّا كان هذا الجوابُ مرتَّبًا على السؤال، ومُعقِّبًا له[3]، تُرِك السؤالُ وجيءَ بالفاءِ، وأمّا الواو فإنها تُفيد الجَمْعَ، وهو للحال، فكأنّه قال: لا أقبلُ منك إمدادَك بمالٍ في هذه الحال، وهي كَوني أغنى منك.

وقلت: الواوُ في مثل هذا التَّركيبِ تكون للحال، وتُسمّى بالحال المقرَّرة لجهة الإشكالِ؛ أي: أتُمِدُّونَني بمالٍ وأنتم تعلمون أنّي غنيٌّ! كقول الملائكةِ: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾ [البقرة: ٣٠]، وقولهم:

---

(١) في (ح) و(ف): «المعنى».

(٢) قوله: «فيكون فاعل المقيد عالماً بالمقيد» سقط من (ط).

(٣) في (ف): ومُتعقِّباً» وكلاهما مُتَّجه.

جعلتُه ممّن خَفِيتْ عليه حالي، فأنا أُخْبِرُه السّاعةَ بما لا أحتاجُ معه إلى إمدادِه، كأنِّي أقولُ له: أُنكِرُ عليكَ ما فعلت، فإنِّي غنيٌّ عنه. وعليه ورد قولُه: ﴿فَمَآ ءَاتَىٰنِۦَ ٱللَّهُ﴾. فإن قلت: فما وجهُ الإضراب؟ قلت: لـمّا أنكر عليهِمُ الإمدادَ وعلّلَ إنكارَه، أضْرَبَ عن ذلك إلى بيانِ السَّببِ الّذي حَمَلهم عليه، وهو: أنّهم لا يعرفون سببَ رضاً ولا

أتُحسِنُ إلى أعدائك، وأنا الصَّديقُ المُحتاجُ! وهو المرادُ من قوله: «فقد جَعلتُ مُخاطَبِي عالِمًا بزيادتي عليه»، وهو مع ذلك يُمِدُّني بالمال! وأمّا الفاءُ فهي للتَّسبيبِ، فالمُنكَرُ الجملةُ الأُولى، والثانية عِلَّةُ الإنكارِ، ولا يجبُ أن تكونَ العلَّةُ معلومةً عندَ المخاطَبِ؛ فيجبُ الإعلامُ والتَّوبيخُ على الجهل به، كأنّه قال: لا أحتاجُ إلى ما آتَيْتُمونيهِ؛ لأنّي غنيٌّ، كما قال: أُنكِرُ عليكَ ما فعلتَ، فإنّي غنيٌّ عنه.

قولُه: (فما وَجْهُ الإضرابِ؟)، يعني: أنكَر عليهم نبيُّ الله إمدادَهم بالمالِ، وعَلَّلَ الإنكارَ بكَونِه غَنيًّا عنه، فأيُّ فائدةٍ في الإضرابِ عنه [إن] كان ذلك غيرَ مُنكَرٍ؟

وأجاب أنّ إنكارَه عليه السَّلام على إمدادهم بالمال مآلُه إلى تَجهيلِهم، وأنّهم غيرُ عالِمِينَ بحالِه، وأنّه غنيٌّ عن ذلك، ثم ترقَّى إلى الأخذ فيما هو الأهمُّ من ذلك الإنكارِ، وهو الإعلامُ بأن ما جَعلُوه سببًا للإمداد أقبحُ من ذلك الجهلِ، وذلك أن قُصارى أمرِهم الفَرحُ بما يُهدى إليهم، فقاسُوا حالَ نبيِّ الله بحالِهم في أن ليس له الرِّضا والفَرحُ إلّا بالحُظوظ العاجلةِ، هذا إذا قدِّر الإضافةُ إلى المُهدَى إليه، أما إذا جُعلتِ الإضافةُ إلى المُهْدي؛ أي: الفاعلِ؛ بأن يُقالَ: وأنتم بهديتِكُم هذه تَفرحُون فَرَح افتخارٍ، فيكونُ المعنى: الذي مَنَحَني اللهُ من الدِّين والمُلْكِ الواسعِ خيرٌ ممّا آتاكُم؛ فلا أفرحُ بمثل هذه المُحقَّراتِ التي تَفتخرون بها، فأَوْلى الضَّميرَ حرفَ الإضرابِ؛ لِيُفيدَ: أنتُم خُصوصًا تَفرحُون، فأتى بهذه لِيُفيدَ التَّحقيرَ.

ويجوزُ على هذا أن يُعتبر معنى تقوِّي الحُكم منَ التَّركيبِ؛ فيُفيد مطلَقَ الرَّدِّ؛ أي: أنتُم لا بدَّ لكم أن تَفرحوا بمثلِ هذه المحقَّراتِ؛ أي: تُمِدُّونَني بمالٍ وتَزعُمون أنّ من عادتي أن أفرحَ بأخْذِ الهديةِ! بل أنتم من حقِّكم أن تَفرحُوا به؛ فخُذُوها وافرحُوا.

هو على هذا الوجهِ كِنايةٌ.

فرحٍ؛ إلّا أن يُهدى إليهم حظٌّ من الدُّنيا الّتي لا يعلَمُونَ غيرَها. ويجوزُ أن تُجعلَ الهَدِيَّةُ مضافةً إلى المُهدي، ويكونُ المَعنى: بل أنتم بهديّتِكُم هذه الّتي أهديتُموها تفرحون فرحَ افتخارٍ على المُلوك، بأنّكم قَدِرْتُم على إهداءِ مثلِها. ويُحتَمَلُ أن يكونَ عبارةً عن الرَّدّ، كأنّه قال: بلْ أنتم مَنْ حَقُّكم أن تأخذوا هديّتَكُم وتفرحوا بها.

[﴿ ٱرْجِعْ إِلَيْهِمْ فَلَنَأْتِيَنَّهُم بِجُنُودٍ لَّا قِبَلَ لَهُم بِهَا وَلَنُخْرِجَنَّهُم مِّنْهَآ أَذِلَّةً وَهُمْ صَٰغِرُونَ ﴾ ٣٧]

﴿ ٱرْجِعْ ﴾ **خطابٌ للرَّسُول. وقيل: للهُدْهُد** محملاً كتاباً آخرَ ﴿لَا قِبَلَ﴾: لا طاقة. وحقيقةُ القِبَل: المُقاوَمةُ والمُقابَلَة، أي: لا يقدرون أن يُقابِلُوهم. وقرأَ ابنُ مسعودٍ رضيَ الله عنه: (لا قِبلَ لَـهُم بِهِم). الضَّميرُ في ﴿مِّنْهَآ﴾ لسبأ. والذُّلُّ: أن يَذْهَبَ عنهم ما كانُوا فيه من العِزِّ والمُلْك. والصَّغار: أن يقعوا في أسْرٍ واستعباد، **ولا يُقْتَصَرُ بهم على أن يرجِعوا سُوقةً بعد أن كانوا مُلُوكاً.**

قولُه: (﴿ ٱرْجِعْ ﴾ **خطابٌ للرَّسول، وقيل: للهُدْهُدِ**)، أي: المأمورُ في «ارجعْ» مفردٌ، والمقدَّمُ ذِكْرُهم جماعةٌ، بدليل قولِه: ﴿بِمَ يَرْجِعُ ٱلْمُرْسَلُونَ ﴾، فيُحمل إمّا على المصدرِ، كقولهما: ﴿فَقُولَآ إِنَّا رَسُولُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [الشعراء: ١٦]، أو أن يُجعلَ الخطابُ للهُدهدِ كما في قوله: ﴿ ٱذْهَب بِّكِتَٰبِى هَٰذَا ﴾ ، أي: ارجع إليهم بكتابي ﴿فَلَنَأْتِيَنَّهُم بِجُنُودٍ﴾، ويَعضُدُ الأوَّلَ قولُه: ﴿فَنَاظِرَةٌۢ بِمَ يَرْجِعُ ٱلْمُرْسَلُونَ ﴾؛ لأنّ المعنى: إنّي مرسلةٌ إليهم بهديَّةٍ، أُصانِعُه بها عن مُلْكي؛ فناظِرَةٌ ما يكون منه إما سِلْـمًا، وإمّا حربًا، حتَّى أعملَ على حَسْب ذلك، فإنّ نبيَّ الله عليه السلام لـمّا وَقفَ على أنّ الهديَّةَ كانت مُصانَعةً منها، وأنّها خالَفَت ما أرادَ منها بقوله: ﴿ أَلَّا تَعْلُوا۟ عَلَىَّ وَأْتُونِى مُسْلِمِينَ ﴾، احتَدَّ وغَضِبَ حَمِيَّةً للإسلام، ولذلك عَقَّب الأمرَ بالرُّجوع بالجملة القَسَميَّةِ المُثبتَةِ للذُّلِّ والصَّغارِ، جزاءً على ذلك الصَّنيع بالفاء؛ يعني: واللّـهِ لا يَتخلَّفُ إتياني كذلك عن رُجوعك.

قولُه: (**ولا يُقتَصَرُ بهم على أن يَرجِعُوا سُوقَةً بعدَ أن كانوا مُلوكًا**)، **الجوهريُّ**: الاقتصار على الشَّيءِ: الاكتفاءُ به، وتَسَوَّق القومُ: إذا باعوا واشتَروا، والسُّوقَةُ: خلافُ المَلِك، وقال الحَريريُّ في «دُرَّة الغَوّاص»: تَوهَّموا أنّ السُّوقَةَ: اسمٌ لأهل السُّوق، وليس كذلك، بل

[﴿قَالَ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَؤُا۟ أَيُّكُمْ يَأْتِينِى بِعَرْشِهَا قَبْلَ أَن يَأْتُونِى مُسْلِمِينَ﴾ ٣٨]

يُروى: أنها أمَرَتْ عندَ خروجِها إلى سُلَيْمان عليه السَّلام، فجُعِلَ عرشُها في آخِرِ سبعةِ أبيات، بعضِها في بعض، في آخِرِ قصرٍ مِن قُصورٍ سبعةٍ لها. وغلَّقتِ الأبواب، ووكّلت به حرساً يحفظونه، ولعلّه أُوحي إلى سُلَيْمانَ عليهِ السَّلامُ **باستيثاقِها** من عَرْشِها، فأرادَ **أنْ يُغرِبَ عليها** ويُرِيَها بذلك بعضَ ما خصَّه الله به من إجراءِ العجائبِ على يَدِه، مع إطْلاعِها على عظيمِ قُدرةِ الله، وعلى ما يَشْهَدُ لنُبُوَّةِ سُلَيْمانَ عليه السَّلامُ ويُصَدِّقُها. وعن قَتادة: أرادَ أنْ يأخُذَهُ قبلَ أن تُسْلِم، لعِلْمِه أنّها إذا أسلمتْ لم يحلَّ له أخذُ مالِها. وقيل: أرادَ أن يُؤتى به فيُنكَّرَ ويُغَيَّرَ، ثُمّ ينظُرَ أتُثْبِتُه أم تُنْكِرُه؟ اختباراً لعقْلِها.

[﴿قَالَ عِفْرِيتٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبْلَ أَن تَقُومَ مِن مَّقَامِكَ ۖ وَإِنِّى عَلَيْهِ لَقَوِىٌّ أَمِينٌ﴾ ٣٩]

وقُرِئ: (عِفْرِية). والعِفْر، والعِفْرِيت، والعِفْرِية، والعِفْراة، والعُفارِيةُ من الرِّجال:

السُّوقَةُ الرَّعيةُ؛ سُمُّوا بذلك؛ لأن المَلِكَ يَسُوقُهم إلى إرادتِه، ويَستوي لفظُ الواحدِ والجماعةِ فيه، قالت حُرَقَةُ بنت النعمان:

فبينا نَسُوسُ النّاسَ والأمرُ أمرُنا إذا نحنُ فيهم سُوقَةٌ نَـتَنَصَّفُ

وأمّا أهلُ السُّوقِ، فهمُ السُّوقِيُّونَ، واحدُهم: سُوقِيٌّ[(١)].

قولُه: (**باستِيثاقِها**)، استَوثَقْتُ من فلانٍ: اتَّخذتُ منه وَثِيقَةً، أو استَوثَقَ بمعنى أوْثَقَ؛ كاستَوقَدَ بمعنى أوقَدَ.

قولُه: (**أن يُغرِبَ عليها**)، أي: يُطْلِعَها على أمر غريبٍ.

الأساس: تكلم فأغْرَبَ: إذا جاء بغَرائبِ الكلامِ ونَوادِرِه.

---

(١) «درّة الغوّاص في أوهامِ الخواص» ص٢٤٤.

الخبيثُ المُنْكَر، الذي **يَعفِرُ أقرانَه**. ومن الشَّياطِين: الخبيثُ المارِد. قِيل: كان اسمُه ذكوان. ﴿لَقَوِيٌّ﴾ على حَمْلِه، ﴿أَمِينٌ﴾ آتي به كما هو لا أختزِلُ منه شيئاً ولا أُبدِّلُه.

[﴿قَالَ ٱلَّذِى عِندَهُۥ عِلْمٌ مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبْلَ أَن يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ ۚ فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ قَالَ هَٰذَا مِن فَضْلِ رَبِّى لِيَبْلُوَنِىٓ ءَأَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ ۖ وَمَن شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ رَبِّى غَنِىٌّ كَرِيمٌ﴾ ٤٠]

﴿ٱلَّذِى عِندَهُۥ عِلْمٌ مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ﴾ رجلٌ كان عندَه اسمُ الله الأعظم، وهو: يا حيُّ يا قَيُّوم، وقيل: يا إلهَنا وإلهَ كُلِّ شيءٍ إلهاً واحداً لا إلهَ إلّا أنت. وقيل: يا ذا الجَلالِ والإكرام، وعن الحسنِ رضيَ اللهُ عنه: الله، والرَّحْمن. وقيل: هو آصِفُ بن بَرخِيا كاتِبُ سُلَيْمان عليه السَّلام، وكان صدِّيقًا عالمًا، وقيل: اسمُه أسطوم، وقيل: هو جبريل، وقيل: مَلَكٌ أَيَّدَ اللهُ به سليمان، وقيل: هو سُليمانُ نفسُه، كأنَّه استبطأ العِفْريتَ فقالَ له: أنا أُريك **ما هو أسرعُ ممّا تقول**. وعن ابنِ لَهيعة: بلَغني أنّه الخَضِرُ عليه السّلام. ﴿عِلْمٌ مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ﴾: من الكتابِ المُنزَل، وهو علمُ الوَحْيِ والشَّرائع. وقيل: هو اللَّوح. والّذي عنده علمٌ منه: جبريلُ عليه السّلام. وآتيك في المَوضِعَيْن؛ يجوزُ أن يكونَ فِعلاً واسمَ فاعل. **الطَّرْفُ: تحريكُكَ أجفانَك إذا نظَرْت، فوُضِعَ مَوْضِعَ النَّظَر**. ....

قولُه: (**يَعْفِرُ أقرانَه**)، **الأساس**: عَفَرَ قِرْنَه، وعافَرَه فألْزَقَه بالعُفْرِ، أي: صارَعَه، فاعتَفَره؛ أي: ضَرَب به الأرض.

قولُه: (**ما هو أسرعُ ممّا تقول**)، أي: مدَّة أقلَّ ممّا يقولُه.

قولُه: (**الطَّرْفُ: تَحريكُك أجفانَكَ إذا نَظَرتَ، فوُضِعَ موضعَ النَّظَرِ**)، كأنّ التَّطرُّفَ بالنِّسبة إلى النَّظَرِ، كالنظر بالنِّسبةِ إلى الرُّؤيةِ.

الأساس: وطَرَف إليه طَرْفًا: وهو تَحريكُ الجُفُونِ، وما يُفارِقُني طَرْفَةَ عَينٍ، وشَخَص بَصَرُه فما يَطرِفُ، والمعنى: أنّ النّاظِرَ إذا أراد النَّظَرَ إلى شيءٍ حَرَّكَ الأجْفانَ إلى نحوِه، فهو إرسالُ الطَّرْفِ، وإذا أراد الإمساكَ عنه رَدَّ الأجْفانَ إلى مكانِها الأوَّل.

قال الإمامُ: الطَّرْفُ: تَحريكُ الأجْفانِ عند النَّظَرِ، فإذا فَتَحتَ الجَفْنَ فقد يُتوَهَّمُ أنّ نُورَ

ولـمّا كان النّاظرُ موصوفاً بإرسالِ الطَّرْفِ في نَحْوِ قولِه:

وكُنتَ إذَا أرسَلتَ طَرْفكَ رَائِدًا   لقَلــبِكَ يَــومًا أتعَبتكَ المَناظرُ

العينِ امتدَّ إلى المَرْئِيِّ، وإذا أغمَضْتَ فقد يُتوَهَّمُ أنّ ذلك النُّورَ ارتدَّ إلى العينِ[1]، فكما وَصَفَ الشاعر النَّظَرَ بالإرسال، ووَصَفَ العالمُ[2] الانتهاءَ بالرَّدِّ، ثم أسنَدَ الارتدادَ إلى الطَّرْفِ على المجازيِّ[3]، وقال: يَرتَدُّ إليكَ طَرْفُكَ؛ لأنّ الأصل: تَرُدُّ طَرْفَكَ.

قولُه: (وكنتَ إذا أرسلت) البيت، بعده:

رأيتَ الــذي لا كلُّه أنــتَ قادِرٌ   عليه ولا عن بَعضِه أنتَ صابِرُ[4]

قال المَرْزُوقيُّ: «رائدًا» حالٌ، وجواب «إذا»: «أتعَبَتْكَ المناظِرُ»، وقولُه: «رأيتَ الذي»، تَفصيلٌ لِـمَا أجمَلَه «أتعبَتْك المناظِرُ»، والرائد: الذي يتقدَّم القومَ لطَلَبِ الكَلأ لهم. المعنى: إذا جَعلْتَ عَينَك رائدًا لقلبِك تَطلُب له هَواهُم، فتُتْعِبكَ[5] مناظِرُها، وأوْقَعَتْك موارِدُها في أشَقِّ المَكارِهِ، وذلك أنّها تَهجُم بالقلب في ارتيادِها له على ما لا يُصبَرُ في بعضِه على فِراقِه مع مُهيِّجات اشتياقِه، ولا يَقدِرُ على السُّلُوِّ عن جميعِه، فهو مُمتَحنٌ الدَّهرَ ببَلْوى ما لا يَقدِرُ على كلِّه، ولا يصبرُ عن بعضِه[6].

وعن بعض الحُكماءِ: مَن أرسلَ طَرْفَه استدعى حَتْفَه، وفي المَثَل: الرائدُ لا يَكذِبُ أهلَه[7]؛ لأنّه إن كَذَب هَلَك معهم.

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٤: ٥٥٧).

(٢) يعني الذي عنده عِلْمٌ من الكتاب.

(٣) يعني الإسنادَ المجازيّ.

(٤) ذكره ابن حمدون في «التذكرة الحمدونية» (٦: ١٦٥)، والمرزوقي في «شرح الحماسة» (١: ٨٦٨).

(٥) في (ط): «فيتبعك».

(٦) «شرح الحماسة» (١: ٨٦٨- ٨٦٩).

(٧) انظر: «مجمع الأمثال» (٢: ٢٣٣).

وُصِفَ بِرَدِّ الطَّرْف، وَوُصِفَ الطَّرْفُ بالارتداد. ومعنى قولِه: ﴿قَبْلَ أَن يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ﴾ أنّك تُرسِلُ طرفَكَ إلى شيء، فقبلَ أن تَرُدَّه أبصرتَ العرشَ بينَ يَدَيْك: ويُروى: أنّ آصِفَ قال لسُلَيْمانَ عليه السّلام: مُدَّ عينَيْكَ حتّى ينتهيَ طَرْفُك، فمَدَّ عينَيْهِ فنَظَرَ نَحوَ اليمين. ودعا آصفُ فغارَ العرشُ في مكانِه بمأرِب، ثمّ نبع عند مجلسِ سُلَيْمانَ عليه السّلامُ بالشّام بقُدْرةِ الله، قبل أن يَرُدَّ طَرْفَه. ويجوزُ أن يكونَ هذا مثلاً لاستقصارِ مُدَّةِ المجيءِ به، كما تقولُ لصاحبِك: افعلْ ذلك في لحظة، وفي رَدَّةِ طَرْف، والتَفِتْ تَرَني، وما أشبهَ ذلك: تريدُ السُّرعة. ﴿يَشْكُرُ لِنَفْسِهِۦ﴾؛ لأنّه يحطُّ به عنها عبءَ الواجب، ويَصونُها عن سِمَةِ الكُفْران، وترتبطُ به النِّعمةُ ويُستمدُّ المزيد. وقيل: الشُّكرُ قيدٌ للنِّعمةِ الموجودة، وصيدٌ للنِّعمةِ المفقودة. وفي كلامِ بعضِ المُتقدِّمين: إنّ كُفرانَ النِّعمةِ بَوار، وقلّما **أقشَعَتْ نافرة فرجعتْ في نصابِها**، فاسْتَدْعِ شارِدَها بالشُّكر، **واستَدِمْ راهِنها** بكَرَمِ الجِوار. واعلم أنّ سُبوغَ سَتْرِ الله متقلِّصٌ عمّا قريبٍ ....

قيل: الشِّعر لعبد اللّـهِ بنِ طاهرِ بن الحُسينِ[١].

قولُه: (**أقشَعَت نافِرَةً**)، **الأساس**: انقشَعَ الغَيْمُ، وتَقَشَّع، وأقشَعَ، وقَشَعَتْهُ الرِّيحُ، ومِنَ المجازِ: انقشَع الظَّلامُ والبَرْدُ، واجتَمعوا عليه ثمّ انقَشَعُوا، وانقَشَعُوا عنِ الماءِ، وتَقَشَّعُوا: تَفرَّقُوا.

قولُه: (**فرَجعت في نِصَابِها**)؛ أي: أصْلِها. **الأساس**: وهو يَرجِعُ إلى مَنْصِب صِدْقٍ، ونِصابِ صِدْقٍ، وهو أصلُه الذي نُصِبَ فيه ورُكِّبَ، ومنه نِصاب السِّكِّين، وهو أصلُه الذي نُصِبَ فيه ورُكِّبَ.

قولُه: (**واستَدِمْ راهِنَها**)، **الأساس**: نعمةُ الله راهِنَةٌ: دائمةٌ، وهذا الشيءُ راهِنٌ لكَ: مُعَدٌّ، وطعامٌ راهِنٌ، وكأسٌ راهِنَةٌ: دائمةٌ لا تَنقطعُ، وأرهَنَ لضيفِه الطَّعامَ والشَّرابَ: أدامَهُما، وفي كلامهم: النِّعمةُ إذا سَمِعَت نَغْمَةَ الشكر تَهيّأت للمزيدِ.

---

(١) وقيل لأعرابية كما في «مشاهد الإنصاف» (٣: ٣٦٨).

إذا أنتَ لم تَرْجُ لله وقاراً. ﴿غَنِيٌّ﴾ عنِ الشُّكر. ﴿كَرِيمٌ﴾ بالإنعامِ على من يكفُرُ نعمَتَه، والّذي قالَه سُلَيْمانُ عليه السَّلامُ عندَ رؤيةِ العرشِ شاكراً لربِّه؛ جَرْيٌ على شاكلةِ أبناءِ جنسِه من أنبياءِ الله والمُخلَصينَ من عبادِه، يتلقَّونَ النِّعمةَ القادمةَ بحُسنِ الشُّكر، كما يُشيِّعونَ النِّعمةَ المُودَّعة بجميلِ الصَّبْر.

[﴿قَالَ نَكِّرُواْ لَهَا عَرْشَهَا نَنظُرْ أَتَهْتَدِىٓ أَمْ تَكُونُ مِنَ ٱلَّذِينَ لَا يَهْتَدُونَ * فَلَمَّا جَآءَتْ قِيلَ أَهَٰكَذَا عَرْشُكِ قَالَتْ كَأَنَّهُۥ هُوَ وَأُوتِينَا ٱلْعِلْمَ مِن قَبْلِهَا وَكُنَّا مُسْلِمِينَ * وَصَدَّهَا مَا كَانَت تَّعْبُدُ مِن دُونِ ٱللَّهِ إِنَّهَا كَانَتْ مِن قَوْمٍ كَٰفِرِينَ﴾ ٤١ ـ ٤٣]

﴿نَكِّرُواْ﴾ اجعلوه مُتنكِّراً مُتغيِّراً عن هيئَتِه وشكْلِه، كما يتنكَّرُ الرَّجلُ للنّاس لئلّا يَعْرِفوه، قالُوا: وسَّعوه وجعلوا مُقَدَّمَهُ مُؤَخَّره، وأعلاهُ أسفَلَه. وقُرِئ: ﴿نَنظُرْ﴾ بالجَزْمِ على الجواب، وبالرَّفْعِ على الاستئناف. ﴿أَتَهْتَدِىٓ﴾ لمعرفتِه، أو للجوابِ الصَّوابِ إذا سُئِلتْ عنه، أو للدِّينِ والإيمانِ بنُبُوَّةِ سُلَيْمانَ عليه السَّلام؛ إذا رأتْ تلك المُعجزةَ البيِّنة، من تقدُّمِ عَرْشِها وقد خَلَّفتهُ وأغلقتْ عليه الأبواب، ونَصَبَت عليه الحُرّاس. هكذا ثلاثُ كلماتٍ: حرفُ التَّنبيه، وكافُ التَّشبيه، واسمُ الإشارة. لم يقُل: أهذا عرشُك،

وفي الحديث: «النِّعمةُ وَحشِيَّةٌ قَيِّدُوها بالشُّكرِ»(١).

قولُه: (إذا أنتَ لم تَرْجُ للّـهِ وَقارًا)، مُقتَبسٌ من قول نوحٍ عليه السلام على معنى: ﴿مَّا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ﴾ [نوح: ١٣] على معنى: ما لكُم تكُونون على حالٍ تأْمُلون فيها تعظيمَ الله إيّاكُم؛ يعني أنّ اللهَ تعالى أكرَمَك بأن أسبَغَ عليك نِعَمَه ظاهرةً وباطنةً، فإنّك إن لم تَشكُرْها أهانَكَ، فيَكشِفُ ذلك السِّترَ عنك، فتَزولَ تلك النِّعمةُ، أو على معنى: ما لكم لا تخافون لله حِلْماً، وتَرْكَ مُعاجَلة؛ يعني: أنك تمادَيتَ في المعاصي، وأنّ اللهَ سَتَر عليك بحِلْمه، فعَن قريبٍ يتقلَّص ذلك السِّترُ، فتهلَك، والأوَّل أنسَبُ للمَقام.

(١) ذكره الإمام الغزالي، وعزاه لبعض السلف في «إحياء علوم الدين» (٤: ١٢٧).

ولكن: أمِثلُ هذا عرشُك؛ **لئلّا يكونَ تلقيناً** ﴿قَالَتْ كَأَنَّهُۥ هُوَ﴾ **ولم تقل: هو هو، ولا: ليس به، وذلك من رجاحةِ عقلِها حيث لم تقطعْ في المُحْتَمَل.** ﴿وَأُوتِينَا ٱلْعِلْمَ﴾ من كلام سُلَيْمانَ وملَئِه: فإن قلت: علامَ عطف هذا الكلام، وبمَ اتَّصل؟ قلت: لـمّا كان المقامُ الّذي سُئلتْ فيه عن عرشِها وأجابتْ بما أجابتْ به مقاماً أجْرى فيه سليمانُ وملَؤُه ما يناسبُ قولَهم: ﴿وَأُوتِينَا ٱلْعِلْمَ﴾ نحوُ أن يقولوا عند قولِها كأنّه هو: قد أصابتْ في جوابِها **وطبَّقَتِ المفْصِل**، وهي عاقلةٌ لبيبة، وقد رُزِقت الإسلام، وعلمتْ قدرةَ الله

قولُه: (**لئلّا يكون تَلْقينًا**)، يعني: إنما عَدَل نبيُّ الله عنِ السُّؤالِ الذي فيه إيهامٌ إلى قوله: ﴿أَهَٰكَذَا عَرْشُكِ﴾ [النمل: ٤٢]؛ ليُوقِعَها في وَرْطةِ الحَيْرَةِ، إذ لو صرَّح بقولِه: أهذا[١] عَرشُكِ؟ كان قد لَقَّنها بذلك، وحين كانت جازمةً بأن ذلك عَرْشُها، وكان لها أن تقولَ: بل هو هو، فعَدَلت إلى قولها: ﴿كَأَنَّهُۥ هُوَ﴾ لرَجاحَةِ عَقْلِها، لِتُبْقي الاحتمالَ الذي قَصَده نبيُّ الله.

قولُه: (**ولم تَقُل: هو هو، ولا: ليس به، وذلك من رَجاحَة عَقْلِها، حيث لم تَقطَعْ في المُحتَمَل**). **الانتصاف**: وفيه نُكتةٌ حَسَنةٌ، وإن كانت كافُ التَّشبيهِ في السُّؤال والجوابِ، فحِكمتُه أنّ «كأنّه» عبارةُ مَنْ قَوِيَ عندَه الشَّبَهُ، وكادت تقولُ: هو هو، و«هكذا هو» عبارةٌ جازمةٌ بتَغايُرِ الأمرينِ، حاكمٌ بوُقوع الشَّبَهِ بينَهما، فالأوَّل أشبَهُ بحال بَلْقيس[٢].

واعلم [أن][٣] «كأنّ» مركَّبةٌ من كاف التَّشبيهِ و«أنّ»، على ما قالوا: «الأصلُ في قولِكَ: كأنّ زيدًا الأسدُ»: أنّ زيدًا كالأسَدِ، فلـمّا قُدِّمتِ الكافُ فُتحتِ الهمزةُ؛ ليكونَ داخلًا على المُفرَدِ لفظًا، والمعنى على الكسرِ، بدليلِ جوازِ السُّكوت عليه، فلا يكونُ قولُك: «كأنّ زيدًا أسَدٌ» غير التشبيه؛ لتوكيد مَضمونِ الجملةِ بـ«أنّ» المؤكدة، بخلاف «زيد كالأسد».

قولُه: (**وطَبَّقتِ المفْصِلَ**)، وعن بعضِهم: الرَّجل إذا أصاب الحُجَّةَ يُقال: طَـبَّق

---

(١) في النسخ الخطية: «أهكذا» ولعلَّ الجادّة ما أثبتناه وهو الموافق لما في «الكشاف».

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٣٦٩).

(٣) زيادة يقتضيها السياق.

وصحّةَ النُّبُوّةِ بالآياتِ الّتي تقدّمت عند وَفْدةِ المُنذِر، وبهذه الآيةِ العجيبةِ من أمرِ عَرْشِها **عطفوا على ذلك** قولَهم: وأوتينا نحنُ العلمَ بالله وبقُدرتِه، وبصحّة ما جاءَ من عندِه قبلَ علمِها، ولم نزلْ على دينِ الإسلام؛ شُكراً لله على فضلِهم عليها وسَبْقِهم إلى العلْمِ بالله والإسلامِ قبلَها. ﴿وَصَدَّهَا﴾ عن التَّقدُّم إلى الإسلامِ عبادةُ الشَّمسِ ونُشُوُّها بينَ ظهرانِي الكَفَرة؛ ويجوزُ أن يكونَ من كلامِ بَلقيسَ موصولاً بقولِها: ﴿كَأَنَّهُۥ هُوَ﴾ والمعنى: وأُوتينا العلمَ بالله وبقُدرتِه وبصحّة نُبُوّةِ سُلَيْمان عليه السّلامُ قبلَ هذه المعجزة، أو قبلَ هذه الحالة، تعني: ما تبيَّنْتُ من الآياتِ عندَ وَفْدةِ المُنذرِ ودخَلْنا في الإسلام، ثمّ قال اللهُ تعالى: ﴿وَصَدَّهَا﴾ **قبلَ ذلك عمّا دخلتْ فيه ضلالُها عن سواءِ السَّبيل**. وقيل:

المَفْصِلَ، مُستعارٌ من طَبَّق السَّيفُ: إذا أصاب المَفْصِلَ فأبانَه، فأمّا إذا أصاب العَظْمَ فقطعه، فإنّه يُقال: صَمَّمَ؛ أي: ثبت ولم يَنْبُ.

قولُه: (**عطفوا على ذلك**)، جوابُ «لَـمّا» في قوله: «لَـمّا كان المَقامُ)، وقوله: «﴿وَأُوتِينَا ٱلْعِلْمَ﴾ [النمل: ٤٢]) مَقُول قَولِهم، ويجوز أن يكون «يقولوا»، بيانَ «ما»، وقوله: «قد أصابَتْ في جَوابها» مَقُولُ «أن يَقولوا» والحاصل: أنَّ قولَ سليمانَ ومَلَئِه: ﴿وَأُوتِينَا ٱلْعِلْمَ﴾ معطوفٌ على مقدَّرٍ، ويدلُّ عليه سِياقُ الكلام ومُقتضى المَقام، وهو أن بلقيسَ لما سُئلت عمّا سُئلت، وأجابَت بها أجابَت، قال سليمان ومَلَؤهُ عند ذلك: هل أصابَت بلقيسُ في جوابها، وكَيَّتَ وزَيْت[1]، ونحن أيضًا ﴿وَأُوتِينَا ٱلْعِلْمَ مِن قَبْلِهَا وَكُنَّا مُسْلِمِينَ﴾ إلى قوله: ﴿كَانَتْ مِن قَوْمٍ كَـٰفِرِينَ﴾، وهو معنى قولِ المصنِّفِ: «وأُوتينا نحن العلمَ» إلى آخر قوله: «بين ظَهْرَاني الكَفَرةِ» يعني: أنها وإن أصابَت في جوابها، ورُزقت الإسلامَ، وآمنَت بالآيات السابقةِ واللّاحقةِ، لكن نحنُ أعلمُ، وأقدمُ في الإسلام، فالضَّميرُ في قولهم لسليمانَ ومَلَئِه: ﴿وَأُوتِينَا ٱلْعِلْمَ﴾ [النمل: ٤٢] مَقُولُ القَولِ، ونحو: أن يقولوا: بيانُ ما.

قولُه: (﴿ وَصَدَّهَا ﴾ **قبلَ ذلك عمّا دَخَلت فيه ضلالُها عن سواءِ السَّبيلِ**)، فاعل «صَدّ»

---

(١) في (ح) و(ف): «وكنّت ووارت».

﴿وَصَدَّهَا﴾ اللهُ أو سليمان، و(عمّا كانت تعبدُ) بتقديرِ حذْفِ الجارِّ وإيصالِ الفعل. وقُرِئ: ﴿أنها﴾ بالفتح؛ على أنّه بدلٌ من فاعلِ «صدّ»، أو بمعنى لأنّها.

[﴿قِيلَ لَهَا ٱدْخُلِي ٱلصَّرْحَ فَلَمَّا رَأَتْهُ حَسِبَتْهُ لُجَّةً وَكَشَفَتْ عَن سَاقَيْهَا قَالَ إِنَّهُۥ صَرْحٌ مُّمَرَّدٌ مِّن قَوَارِيرَ قَالَتْ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَٰنَ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ ٤٤]

الصَّرْح: القَصْر. وقيل: صحنُ الدّار. وقرأ ابنُ كثير: (سَأْقَيْها) بالهمزة. **ووجهُه؛ أنّه سمع: سُؤُوقاً، فأجرى عليه الواحد. والمُمرَّد: المُمَلَّس**، ورويَ أنّ سليمانَ عليه

«ضَلالُها» و«عن سَواء السَّبيل» متعلّق بـ «ضلالُها» أي: صدَّها عنِ الدُّخول في الإسلام قبلَ وَفْدَةِ المنذر بنِ عمرٍو رسولها إلى سليمانَ عليه السَّلامُ «ضلالُها عن سواءِ السَّبيل»؛ أي: جَهلُها بدِين الإسلام.

قولُه: (**الصَّرْح: القَصْر**)، **الراغب**: الصَّرْحُ: بيتٌ عالٍ مُزوَّقٌ، سُمِّيَ به اعتبارًا بكَونِه صَرْحًا عن الشَّوْبِ، أي: خالصًا، ولَبنٌ صَريحٌ، بيِّنُ الصَّراحةِ[1].

قولُه: (**ووَجهُه أنه سَمِعَ «سُؤُوقاً»، فأجْرى عليه الواحِدَ**)، **الكَواشي**: القراءةُ بهمزة «سَأْقَيْهَا» و«السُّؤْقِ» و«السُّؤقَةِ» لجوازِ أنّ منَ العربِ من يَهمِزُ مُفرَدَ «ساقٍ» وجَمعه، ويدلُّ على ذلك صحَّةُ هذه القراءةِ، بل تَواتُرها[2]، وزَعم بعضُهم أن همز هذه الكلماتِ الثلاثِ بعيدٌ في العربيةِ، إذ لا أصلَ لهنَّ في الهمزة[3]، وهذا تحكُّم كما تَراه؛ لأنّه لم يَذكُرْ على ذلك دليلًا، بل جعلَ ما وَصَل إليه من كلام العربِ دليلًا يُعتبر به، بل المُعتَبر صحّة ما يَصِحُّ، بل تَواتَرَ عنِ النبيِّ ﷺ.

قولُه: (**والمُمَرَّد: المُمَلَّس**)، **الراغب**: المارِدُ والمَريدُ من شياطينِ الجنِّ والإنسِ: المُتعرِّي منَ الخيراتِ، من قولهم: شَجَر أمرَدُ: إذا تَعرّى من الوَرَق. ومنه قيلَ: رَمْلَةٌ مَرْداءُ: إذا لم

(١) «مفردات القرآن» ص٤٨٢.

(٢) لأن العرب تهمزُ ما لا يُهمَزُ تشبيهًا بما يهمزُ. انظر: «حجة القراءات» ص٥٣٠.

(٣) في (ف): «العربية»، ولعلّ الصوابَ ما أثبتناه.

السّلامُ أمرَ قبلَ قدومِها فبُنيَ له على طريقِها قصرٌ من زُجاجٍ أبيض، وأجرى من تحتِه الماء، وأُلقيَ فيه من دوابِّ البحرِ السَّمكُ وغيرُه، ووُضعَ سريرُه في صدرِه، فجلسَ عليه، وعكفَ عليهِ الطَّيْرُ والجنُّ والإنس، وإنّما فعل ذلك ليزيدَها استعظاماً لأمرِه، وتحقُّقاً لنبُوَّتِه، وثباتاً على الدِّين.

وزعموا أنَّ الجنَّ كرهوا أن يتزوَّجَها فتُفضيَ إليه بأسرارِهِم؛ لأنَّها كانت بنتَ جِنِّيَّة. وقيل: خافوا أن يُولَدَ له منها ولدٌ يجتمع له فطنةُ الجنِّ والإنس، فيخرجون من مُلكِ سليمانَ إلى مُلكٍ هو أشدُّ وأفظع، فقالوا له: إن في عقلِها شيئا، وهي شعراءُ السّاقَيْن، ورِجْلُها كحافرِ الحِمار؛ فاختبَرَ عقلَها بتنكيرِ العرش، واتَّخذَ الصَّرحَ ليتعرَّفَ ساقَها ورِجْلَها، فكشفتْ عنهُما فإذا هي أحسنُ النّاسِ ساقاً وقَدَماً؛ إلا أنّها شعراء، ثمّ صرفَ بصرَه وناداها: ﴿إِنَّهُۥ صَرْحٌ مُّمَرَّدٌ مِّن قَوَارِيرَ﴾ وقيل: هي السَّببُ في اتِّخاذِ النُّورة: أمر بها الشَّياطِينَ فاتَّخذُوها، واستَنْكَحَها سليمانُ عليه السّلام، وأحبَّها وأقرَّها على مُلكِها، وأمر الجِنَّ فبَنَوا لها سَيْلَحينَ وغُمْدان، يزورُها في الشَّهرِ مرّة، فيقيمُ عندَها

تُنبِتْ شيئًا. ومنه: الأمرَدُ؛ لتجرُّدِه منَ الشَّعْرِ، و﴿صَرْحٌ مُّمَرَّدٌ﴾[النمل:٤٤] من قولهم: شَجرةٌ مَرْداءُ، وكأنّ المُمَرَّدَ إشارةٌ إلى قول الشاعر:

في مِجْدَلٍ شُيِّدَ بُنيانُــه　　　يَزِلُّ عنه ظُفُرُ الطّائِرِ[(١)]

قولُه: (فبَنَوا لها سَيْلَحِين)، المغرب: وأما السَّيْلَحُونَ فهو مدينةٌ باليمن[(٢)].

وقول الجوهري: سَيْلَحُون قريةٌ، والعامَّةُ تقولُ: سالحونُ، فيه نظرٌ، وأما غُمْدان ففي «النِّهاية»: بضمِّ الغين، وسُكونِ الميم؛ البناءُ العظيمُ[(٣)]، بناحية صنعاءِ اليمنِ، قيل: هو من بناء سليمانَ عليه السَّلام.

---

(١) «مفردات القرآن» ص٧٦٤-٧٦٥. وانظر البيت في «ديوان الأعشى» ص٩٦.

(٢) «المغرب في ترتيب المعرب» (١: ٤٠٧).

(٣) في (ط): «الصغير»، وهو خطأ.

ثلاثةَ أيّام، وولَدَتْ له. وقيل: بل زوَّجها ذا تُبَّع مَلِكَ هَمْدان، وسلَّطه على اليمن، وأمر زَوْبَعةَ أميرَ جنِّ اليمنِ أن يُطيعَه، فبنى له المصانِع، ولم يزل أميراً حتّى مات سُليمان.

﴿ظَلَمْتُ نَفْسِى﴾: تريد: بكُفْرِها فيما تقدَّم، وقيل: حَسِبتْ أنّ سليمانَ عليهِ السّلامُ يُغرِقُها في اللُّجّةِ فقالت: ظلمتُ نفسي بسُوءِ ظنِّي بسُليمانَ عليه السَّلام.

[﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَٰلِحًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ فَإِذَا هُمْ فَرِيقَانِ يَخْتَصِمُونَ * قَالَ يَٰقَوْمِ لِمَ تَسْتَعْجِلُونَ بِٱلسَّيِّئَةِ قَبْلَ ٱلْحَسَنَةِ لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ ٤٥-٤٦]

وقُرِئ: ﴿أَنُ ٱعْبُدُوا۟﴾، بالضَّمِّ على إتباعِ النُّونِ الباء. ﴿فَرِيقَانِ﴾: فريقٌ مؤمنٌ وفريقٌ كافِر. وقيل: أريدَ بالفريقَيْنِ صالحٌ عليه السَّلامُ وقومُه قبلَ أن يُؤمنَ منهم أحد. ﴿يَخْتَصِمُونَ﴾ يقولُ كلُّ فريقٍ: الحقُّ معي. السَّيِّئةُ: العُقوبة، والحسنةُ: التَّوبة، فإن قلت: ما معنى استعجالِهم بالسَّيِّئةِ قبلَ الحسنة؟ وإنّما يكونُ ذلك إذا كانتا مُتوَقَّعتَيْن إحداهُما قبلَ الأُخرى؟ قلت: كانوا يقولونَ لجهلِهم: إنّ العُقوبةَ الّتي يَعِدُها صالحٌ عليه السَّلام إن وقعتْ على زعمِه، تُبْنا حينئذٍ واستَغْفَرْنا؛ مُقدِّرين أنّ التَّوبةَ مقبولةٌ في ذلك الوقت. وإن لم تقع؛ فنحنُ على ما نحنُ عليه، فخاطَبَهُم صالحٌ عليهِ السَّلامُ

قولُه: (ذا تبع)؛ أي: زوّجها سليمانُ من ذِي تُبَّع.

الأَذْواء: ملوكُ اليمنِ من قُضاعةَ، المُسمَّون بذِي يَزَنٍ وذِي نواسٍ.

قولُه: (مُقدِّرين أنّ التَّوبةَ)، حالٌ من قوله: «يقولون» حاصلُ السُّؤالِ أنّ الاستعجالَ بإحدى العِدَتَينِ قبلَ الأخرى إنما يَصحُّ إذا اعتَقَدُوهما وتَوقَّعُوهما، والقومُ كَفَرة.

وتلخيصُ الجوابِ: أن السيِّئةَ التي هي العقوبة، والحَسَنةَ التي هي التَّوبة، لم تكُونا ثابتتين عندَهما، فقدَّروهما على قول صالحٍ عليه السلام، فخاطَبهم نبيُّ الله على حَسْب اعتقادِهم.

على حَسْبِ قولِهم واعتقادِهم، ثمّ قال لهم: هلّا تستغفرون اللهَ قبلَ نُزُولِ العذاب؟ ﴿لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ تنبيهاً لَهُم على الخطأ فيما قالوه، وتجهيلاً فيما اعتقدوه.

[﴿قَالُوا اطَّيَّرْنَا بِكَ وَبِمَن مَّعَكَ قَالَ طَائِرُكُمْ عِندَ اللَّهِ بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تُفْتَنُونَ﴾ ٤٧]

وكان الرَّجُلُ يخرجُ مسافِراً فيمرُّ بطائِرٍ فيزجُرُه، فإن مرَّ سانِحاً تيمَّن، وإن مرَّ بارِحاً تشاءم، فلمّا نسبُوا الخيرَ والشَّرَّ إلى الطّائر، استُعِيرَ لما كان سببَهما من قَدَرِ الله

قولُه: (تَنبيهًا لهم على الخطأ فيما قالوه وتَجهيلًا فيما اعتَقَدُوه)، أنكَر أوَّلًا بقوله: ﴿لِمَ تَسْتَعْجِلُونَ بِالسَّيِّئَةِ قَبْلَ الْحَسَنَةِ﴾، قولَهم: إنّ العقوبةَ إن وَقَعت تُبْنا حينئذ، ثمَّ نَبَّهَهُم بقوله: لولا تَستغفرون الله على خَطَئِكُم[1]، وأنّ الاستغفارَ إنّما ينفعُ قبلَ نُزولِ العذابِ، وأنّ ذلك الاعتقادَ إنّما صَدَر منَ الجهلِ.

قولُه: (فإن مرَّ سانحًا)، الجوهريُّ: السَّنيحُ [والسانِحُ][2]: ما وَلاَّكَ مَيامِنَه من ظَبْيٍ أو طائرٍ أو غيرِهما، وبَـرَح الظَّبْيُ بروحًا[3]. إذا وَلاّكَ مَياسِرَه يمرُّ من مَيامِنِكَ إلى مَياسِرِكَ، والعرب تَتَطيَّر بالبارِح، وتتفاءَلُ بالسّانِح؛ لأنّه لا يُمكِنُك أن تَرْمِيَه حتّى تنحرف.

قولُه: (استُعير لما كان سَببهما من قَدَر اللّـهِ)، أي: استُعير للذي كان سَببَ الخيرِ والشَّـرِّ، وهو قَدَرُ الله وقِسْمَتُه، يعني: استُعير لِقَدَرِ الله وقِسمتِهِ لفظُ الطائر؛ لأنّ السَّببَ في تحصيلِ الخيرِ والشَّرِّ حقيقةً هو قَدَرُ الله، وأنّ السانحَ والبارِح ـ كما زَعموا ـ إن دلَّا على حُصولهما فهُما أيضًا مُسبَّبان عن تَقدير اللّـهِ، فأطلَقُوا المُسبَّب وهو الطائرُ على السَّبب، وهو قَدَر الله وقِسْمَتُه، وقالوا: طائرُ الله لا طائرُكَ، ويجوز أن يكونَ أسلوبُ الآيةِ والاستشهادِ من باب المُشاكَلَةِ لا الاستعارةِ.

(١) في الأصول الخطية: «خطئهم»، ولا يستقيم.

(٢) زيادة من «الصحاح» للجوهري، مادة (سنح).

(٣) كذا في النسخ الخطية. والذي ذكره الجوهري في «الصحاح» (سنح): سَنَح لي الظَّبْيُ يَسْنَحُ سُنوحاً: إذا مرَّ مِن مياسِرِك إلى ميامِنك. انتهى. وهو الأشبهُ بالصواب. قلت: البارح: ما ولّاك مياسَره، وهو ممّا كانت تتشاءم به العرب في جاهليتها، ثم أبطلَه الإسلام بإبطالِ التطيُّرِ والتشاؤم.

وقِسْمَتِه: **أو من عَمَلِ العبدِ** الّذي هو السَّببُ في الرَّحمةِ والنِّقمة. ومنه قالوا: طائِرُ الله لا طائِرُك، أي: قَدَرُ الله الغالبُ الّذي يُنْسَبُ إليه الخيرُ والشَّرّ، لا طائِرُك الّذي تتشاءَمُ بـه وتتيمَّن، فلمّا قالوا: اطَّيَّرْنا بكُم، أي: تشاءمنا؛ وكانوا قد قُحِطُوا. ﴿قَالَ طَٰٓئِرُكُمْ عِندَ ٱللَّهِ﴾ أي: سببُكم الّذي يجيءُ منه خيرُكم وشرُّكم عندَ الله، وهو قَدَرُه وقِسْمَتُه، إن شاءَ رزقَكُم وإن شاءَ حَرَمَكم. ويجوزُ أن يريد: عملُكم مكتوبٌ عندَ الله، فمنه نزل بكم ما نزل؛ عقوبةً لكم وفِتْنة. ومنه قولُه: ﴿طَٰٓئِرُكُم مَّعَكُمْ﴾ [يس: ١٩]، ﴿وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ﴾ [الإسراء: ١٣].

وقُرِئ: ﴿تَطَيَّرْنَا بِكُمْ﴾، على الأصل. ومعنى: تطيَّر به: تشاءم به. وتطيَّرَ منه: نَفِر منه. ﴿تُفْتَنُونَ﴾ تُختَبَرُون، أو تُعَذَّبون، أو يفتِنُكُم الشّيطانُ بوَسْوَسَتِه إليكُم الطِّيَرَة.

[﴿وَكَانَ فِى ٱلْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ يُفْسِدُونَ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ * قَالُوا۟ تَقَاسَمُوا۟ بِٱللَّهِ لَنُبَيِّتَنَّهُۥ وَأَهْلَهُۥ ثُمَّ لَنَقُولَنَّ لِوَلِيِّهِۦ مَا شَهِدْنَا مَهْلِكَ أَهْلِهِۦ وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ * وَمَكَرُوا۟ مَكْرًا وَمَكَرْنَا مَكْرًا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ * فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ مَكْرِهِمْ أَنَّا دَمَّرْنَٰهُمْ وَقَوْمَهُمْ أَجْمَعِينَ * فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةًۢ بِمَا ظَلَمُوٓا۟ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ * وَأَنجَيْنَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ﴾ ٤٨-٥٣]

المدينةُ: الحِجْر. وإنّما جازَ تمييزُ التِّسعةِ بالرَّهْطِ لأنّه في معنى الجماعة، فكأنَّه قيل:

قولُه: (**أو مِن عَمَلِ العبدِ**)، عطفٌ على «من قَدَر اللّـهِ» وهو من قوله تعالى: ﴿وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ﴾ [الإسراء: ١٣]. فقولُه: «ويجوزُ أن يُريدَ: عَملكُم مكتوبٌ عندَ اللّـهِ» مُتفرِّعٌ على هذا الوجه، وعند أهل السنَّة عملكم مكتوب عند الله ومقدَّرٌ من عندِه.

قولُه: (**المدينةُ: الحِجْر**)، **الراغب**: الحِجْرُ: ما سُوِّرَ بالحجارةِ، وبه سُمِّيَ حِجْرُ الكَعبةِ وديارُ ثَمود[1].

---

(١) «مفردات القرآن» ص٢٢٠.

تسعةُ أنفُس. والفرقُ بينَ الرَّهْطِ والنَّفَر: أنَّ الرَّهْطَ من الثَّلاثةِ إلى العَشَرَة، أو من السَّبعةِ إلى العَشَرَة. والنَّفَرُ من الثّلاثةِ إلى التِّسعة، وأسماؤُهم عن وهْبٍ: الهُذَيل بن عبدِ ربّ، غُنْمُ بنُ غُنْم، رِئابُ بن مِهْرَج، مِصْدَعُ بنُ مِهْرَج، عُمَيْرُ بنُ كُرْدُبة، عاصمُ ابنُ مَخْرَمة، سُبَيْطُ بنُ صَدَقة، سمعانُ بن صَفِيّ، قُدارُ بنُ سالِف. وهُم الّذين سَعَوا في عَقْرِ النّاقة، وكانوا عُتاةَ قَوْمِ صالحٍ عليهِ السَّلام، وكانوا من أبناءِ أشرافِهم.

﴿وَلَا يُصْلِحُونَ﴾؛ يعني: أنّ شأنَهم الإفسادُ البَحْتُ الّذي **لا يُخْلَطُ بشيءٍ من الصَّلاح**؛ كما ترى بعضَ المُفسِدِين قد يَنْدُرُ منه بعضُ الصَّلاح. ﴿تَقَاسَمُوا﴾ يُحتمَلُ أن يكونَ أمراً وخبراً في محلِّ الحالِ بإضمارِ قد، أي: قالوا مُتَقاسِمِين: وقُرِئ: (تقسَّموا) وقُرِئ: ﴿لَنُبَيِّتَنَّهُۥ﴾ **بالتاء والياء والنُّون**، ....

قولُه: (**لا يُخلَطُ بشيءٍ منَ الصَّلاح**)، **الراغب**: الصَّلاحُ ضِدُّ الفسادِ، وهما مُختصّانِ في أكثر الاستعمال بالأفعالِ، وقُوبل في القرآن تارةً بالفسادِ، وتارةً بالسَّيِّئةِ، قال تعالى: ﴿خَلَطُوا۟ عَمَلًا صَٰلِحًا وَءَاخَرَ سَيِّئًا﴾ [التوبة: ١٠٢]، وقال تعالى: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَٰحِهَا﴾ [الأعراف: ٥٦]، والصُّلْحُ يَختصُّ بإزالة النِّفارِ، وإصلاحُ اللّـهِ تعالى الإنسان تارةً يكون بخَلْقِه إيّاه صالحًا، وتارةً بإزالة ما فيه من فسادٍ مِن بعدِ وُجودِه، وتارةً يكون بالحُكم له بالصَّلاح ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُصْلِحُ عَمَلَ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾ [يونس: ٨١]، أي: المُفْسِدُ يُضادُّ الله تعالى في فعِلْه، فإنه يُفسِدُ، واللهُ تعالى يتحرَّى في جميع أحوالِه[1] الصَّلاحَ، فهو إذن لا يُصلِحُ عملَه.

قولُه: (**وقُرئ**: ﴿لَنُبَيِّتَنَّهُۥ﴾، **بالتاء والياء [والنُّون]**)، بالياء التَّحتاني: شاذَّةٌ[2]، وبالتاء: حمزةُ والكسائيُّ، والباقون: بالنُّون[3].

(١) كذا في النسخ الخطية، وفي «مفردات القرآن»: «أفعاله».

(٢) وقرأ بها مجاهد كما في «مختصر شواذّ القرآن» ص١١٠.

(٣) وحُجَّةُ مَنْ قرأ بالتاءِ أنّه جعل «تقاسموا» أمراً أيضاً فكأنه قال: احلفوا لتفعلُنّ، فكأنّه أخرج نفْسَه من اللفظ، والنون أجوَدُ. انتهى من «حجة القراءات» ص٥٣١.

فـ﴿تَقَاسَمُواْ﴾ مع النُّونِ والتّاء؛ يَصِحُّ فيه الوجهان. ومع الياء لا يَصحُّ فيه إلّا أن يكونَ خبرا. **والتقاسُم**، والتّقسُّم: كالتَّظاهُر، والتَّظَهُّر: التّحالف. والبَيَات: مباغتةُ

قولُه: (فـ ﴿تَقَاسَمُواْ﴾ **مَعَ النُّونِ والتّاءِ؛ يَصِحُّ فيه الوَجْهانِ**)؛ أي: الأمرِ والخبرِ، يعني: تقاسَمُوا إذا كان أمرًا فـ﴿لَنُبَيِّتَنَّهُۥ﴾ بالنُّون، جوابٌ له؛ لأنّ هذه الألفاظَ التي تكونُ من ألفاظِ القَسَم تُتَلقّى بما تُتَلقّى به الأيمانُ، كقوله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَـٰنِهِمْ لَئِن جَآءَتْهُمْ ءَايَةٌ لَّيُؤْمِنُنَّ بِهَا﴾ [الأنعام: ١٠٩]، والمعنى: احلِفُوا لَنُـبَيِّـتَنَّه، وبالتاء الفوقانية: احلِفُوا لَتُبَيِّتُنَّه أنتُم، وعلى هذا الخبرُ.

وأما إذا كان الخبرُ مع الياء، فمعناه: قالوا: لَنُبَيِّتَنَّه مُتَقاسِمينَ، كقولك: حَلَف بالله لَيفعَلَنَّ؛ بالياء التحتانيِّ، وأمّا قولُه: مع الياء، لا يَصحُّ فيه إلا أن يكونَ خبَرًا، فعُلِّل بأنّ الياءَ للغَيبة، والأمرَ للمُخاطَبِ، ولا معنى لقوله: احلفوا لَتُبَيِّتُنَّه، وقدَّر بعضُهم: لِيُقْسِم بعضُكم بعضًا لَيُبَيِّتُنَّه.

وقال صاحب «الكشف»: ﴿تَقَاسَمُواْ﴾[النمل: ٤٩]، يجوز أن يكون أمرًا، أمَر بعضُهم بعضًا بالتقاسُم على التَّبييتِ(١).

وقال الزَّجاجُ: فمَن قرأ بالتاء فكأنّه قال: احلِفُوا لَتُبَيِّتُنَّه، كأنّه أخرجَ نفسَه منَ اللَّفظِ، ويجوزُ أن يكونَ قد أدخلَ نفسَه في التاءِ؛ لأنه إذا قال: ﴿تَقَاسَمُواْ بِٱللَّهِ﴾[النمل: ٤٩] فقد قال: تَحالَفُوا، فلا يُخرِجُ نفسَه منَ التَّحالُفِ، ومَن قرأ بالياء، فالمعنى: قالوا: لَنُبَيِّتَنَّهُ مُتقاسِمينَ، وكان هؤلاء تحالُفوا أن يُبَيِّتُوا صالحًا ويَقتلوه وأهلَه في بَياتِهم، ثم يُنكرون عندَ أولياءِ صالحٍ أنّهم شَهدوا مَهلِكَه ومَهْلِكَ أهلِه، ويَحلِفونَ أنّهم لَصادقونَ، فهذا مَكْرٌ عَزموا عليه، قال اللهُ تعالى: ﴿وَمَكَرُواْ مَكْرًا﴾ [النمل: ٥٠](٢).

قولُه: (**والتقاسُمُ**)، مبتدأٌ، والخبرُ: «التَّحالُفُ».

---

(١) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٠١٢).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ١٢٣-١٢٤).

العدوِّ ليلاً. وعن الإسكندرِ أنه أُشِيرَ عليهِ بالبياتِ فقال: ليس من آيينِ المُلُوكِ استِراقُ الظَّفَر، وقُرِئ: ﴿مَهْلِكَ﴾ **بفتح الميم واللّام وكسْرِها** من (هَلِكَ)، و(مُهْلَك) بضمّ الميم من أهلَك. ويُحتملُ المَصدَرُ والزّمانُ والمكان، فإن قلت: كيف يكونون صادقين وقد جحدُوا ما فعلُوا، فأتَوا بالخَبَرِ على خِلافِ المُخْبَرِ عنه؟ قلت: كأنّهُمُ اعتقدوا أنّهم إذا بيَّتوا صالحاً وبيَّتُوا أهلَه؛ فجمعوا بينَ البياتَيْنِ، ثمّ قالوا: ما شهِدْنا مُهلَكَ أهلِه، فذكروا أحدَهُما؛ كانوا صادقين، لأنّهم فعلوا البياتَيْنِ جميعاً لا أحدَهُما، **وفي هذا دليلٌ قاطعٌ على أنّ الكَذِبَ قبيحٌ عندَ الكفرةِ الّذينَ لا يعرِفُونَ الشَّرعَ ونواهِيَه ولا تَخْطُر**

قولُه: (وقرئ: ﴿مَهْلِكَ﴾ **بفَتْح الميمِ واللّام وكَسرِها**)، أبو بكر: «مَهلَك»، بفَتح الميمِ واللَّامِ، وحَفصٌ: بفَتح الميمِ وكَسْرِ اللَّامِ، والباقون: بضَمِّ الميمِ وفَتْحِ اللّامِ[1].

قال أبو البقاء: (مُهلَك) ـ بفَتح اللّامِ، وضَمِّ الميم ـ فيه وَجهانِ، أحدُهما: هو مصدرٌ بمعنى الإهلاكِ، نحو: المُدْخَل. والثاني: هو مفعولٌ؛ أي: لِـمَن أُهلِكَ، أو لِـمَا أُهلِكَ منها، ويُقرأُ بفَتحِهما، وهو مصدرُ: هَلَكَ يَهلِكُ، ويُقرأُ بفَتْح الميمِ، وكَسرِ اللّامِ، وهو مصدرٌ أيضًا، ويجوزُ أن يكونَ زمانًا، وهو مضافٌ إلى الفاعلِ، أو إلى المفعولِ على لغةِ مَن قال: هَلَكْتُه أُهلِكُه، والمَوعِدُ: زمانٌ[2].

وفي الحواشي: والأعرَفُ في المصدرِ الفتحُ، والكسرُ قليلٌ، والكسرُ جاء في المكانِ مثل: المَرْجِعِ، قيل: المَهْلِك والمَرجعُ والمحِيصُ، والمَكِيلُ أربعةٌ لا يُوجد لها خامسٌ.

قولُه: (**وفي هذا دليلٌ قاطعٌ على أنّ الكَذِبَ قَبيحٌ عند الكَفَرةِ الذين لا يَعرفون الشَّرعَ ونَواهِيه**)، قال صاحبُ «الانتصاف»: حيلتُه لِتَصْحيحِ قاعدةِ التَّحسينِ والتَّقْبيحِ بالعَقْلِ قريبٌ من حِيلَتِهم التي سَمّاها اللهُ تعالى مَكْرًا، وغَرضُه أن يَستشهدَ على صحَّةِ مَذهبِه، وأنّى

---

(١) انظر: «حجّة القراءات» ص٥٣١.

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٥٣) قاله في تفسير قوله تعالى ﴿وَجَعَلْنَا لِمَهْلِكِهِم مَّوْعِدًا﴾ [الكهف: ٥٩].

بباِلهِم. ألا ترى أنّهم قصدوا قَتْلَ نبيٍّ الله، ولم يرضَوا لأنفسِهم بأن يكونوا كاذِبِينَ حتّى سَوَّوا للصِّدقِ في خبَرِهم حيلةً **يتفصَّون بها عن الكَذِب**. مكرُهم: ما أخفَوه من تدبيرِ الفَتْكِ بصالحٍ عليهِ السّلامُ وأهلِه. ومَكْرُ الله: إهلاكُهم من حيثُ لا يشعرون. **شُبِّهَ بمَكْرِ الماكِرِ على سبيلِ الاستِعارة**. رُوِيَ أنّه كان لصالحٍ مسجدٌ في

يَتِمُّ له ذلك وهم كاذبون، فإنّ مَن فَعَل الأمرَين، وجَحَد أحدَهما فلا مِرْيَةَ في فِرْيَتِه، وإنّما تَتِمُّ الحِيلَةُ لو فَعَلوا أمرًا، وادّعى عليهم فِعْلَ أمرَينِ فجَحَدوا المجموعَ، فلم تَختلفْ العلماءُ في أنّ من حَلَفَ أن لا أضربَ زيدًا، فضرَبَ زيدًا وعمرًا كان حانثًا، بخلاف مَن حَلَفَ أن لا أضربَ زيدًا أو عَمرًا، فضرَبَ زيدًا، فهو مَحَلُّ خلافِ العلماءِ في الحِنْثِ وعَدَمِه[1].

وقال صاحب «التقريب»: لعلَّ المرادَ: ما شَهِدْنا مَهْلِكَ أهلِه وحدَه، وإلّا فمَن شَهِدَ البَياتيْنِ فقد شَهِدَ أحدَهُما.

وقال القاضي: ما شَهِدْنا مَهلِكَ أهلِه فَضْلًا أن تَولَّينا إهلاكَهم، ونَحْلِفُ: ﴿إِنَّا لَصَـٰدِقُونَ﴾، أو: والحالُ ﴿إِنَّا لَصَـٰدِقُونَ﴾ فيما ذَكَرْنا؛ لأنّ الشاهدَ للشيءِ غيرُ المباشِرِ له عُرْفًا، أو: لِأَنّـا ما شَهِدْنا مَهْلِكَهم وحدَه بل مَهلِكَه ومَهلِكَهم، كقولك: ما رأيت ثَمَّةَ رجلًا بل رِجْلينِ[2].

وقلت: التَّقديرُ الأوَّلُ، وهو: نَحْلِفُ إنّا لَصادقون؛ كما نَصَّ عليه الزَّجاجُ؛ ليكونَ عطفًا على ﴿مَاشَهِدْنَا﴾ يَدخل في حيِّز التَّقاسُمِ أولى وأوجَهُ، فلا يلزمُ صِدْقُهم، ولا يحتاجُ إلى تلك التَّكلُّفاتِ، وعليه قولُ إخوةِ يُوسفَ: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا﴾ إلى قوله: ﴿وَإِنَّا لَصَـٰدِقُونَ﴾ [يوسف: ٨٢].

قولُه: (**يتفصَّوْنَ بها**)، **الجوهريُّ**: يقال: تَفصّى الإنسانُ: إذا تَخلَّص منَ المَضِيق والبَلِيَّةِ.

قولُه: (**شُبِّهَ بمَكْرِ الماكِرِ على سَبيلِ الاستعارَةِ**)، التَّمثيليَّةِ، شُبِّهَ إهلاكُ اللّٰـهِ إيّاهم،

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٣٧٢-٣٧٣).

(٢) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٧١).

الحِجْر في شِعْبٍ يُصَلِّي فيه، فقالوا: زعَمَ صالحٌ أنّه يفرُغ منّا إلى ثلاث، فنحنُ نفرُغُ منه ومن أهلِه قبلَ الثَّلاث. فخرجوا إلى الشِّعْبِ وقالوا: إذا جاءَ يُصَلِّي قتلناه، ثمّ رجعنا إلى أهلِه فقتلناهم، فبعثَ اللهُ صخرةً من الهَضْبِ حِيالَهم، فبادروا، فَطَبَّقتِ الصَّخرةُ عليهم فَمَ الشِّعْب. فلم يَدْرِ قومُهم أينَ هم، ولم يَدروا ما فُعِلَ بقومِهم، وعذَّبَ الله كلًّا منهم في مكانِه، ونجّى صالحاً ومن معه. وقيل: جاءُوا بالليلِ شاهرِي سُيُوفِهم، وقد أرْسَلَ الله الملائكةَ ملءَ دارِ صالحٍ فدمغوهم بالحِجارة: يَرونَ الحِجارةَ ولا يَرَوْنَ رامياً. ﴿إِنَّا دَمَّرْنَٰهُمْ﴾ استئناف. ومن قرأ بالفتحِ رفعه؛ بدلاً من العاقِبة، أو خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ تقديرُه: هي تدميرُهم. ....

وهم لا يشعرون، بِفِعْل مَن يُريد مَكْروهَ صاحِبِه، ويُزاوِلُ إيصالَ(١) الضَّرر إليه وهو لا يشعرُ، وإنما اختار الاستعارةَ على المُشاكَلَةِ؛ لقوله: ﴿وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [يوسف: ١٠٧]؛ إذ لَولاه لَكانَ مُشاكلةً؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَكَرُواْ وَمَكَرَ ٱللَّهُ وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلْمَٰكِرِينَ﴾ [آل عمران: ٥٤].

قولُه: (في شِعْبٍ)، الشِّعبُ ـ بالكسرِ ـ: ما انفَلجَ بينَ الجبلَينِ، وقيل: الطَّريقُ في الجَبَلِ، والجمعُ: شِعابٌ، وفي المَثَل: شَغَلَت شِعابي جَدْوايَ؛ أي: شغلت كَثْرةُ المؤُونةِ عطائي عن النّاسِ(٢).

قولُه: (من الهَضْبِ)، الهَضَبةُ: الجبل المُنبَسِطُ على وَجْهِ الأرضِ، والجمعُ: هِضابٌ، وهِضَبٌ. قاله الجوهريُّ.

قولُه: (مَن قرأ بالفَتح)، الكُوفيُّون: ﴿أَنَّا دَمَّرْنَٰهُمْ﴾، بفَتْح الهمزةِ، والباقون: بكَسْرِها(٣).

---

(١) قوله: «إيصال» سقط من (ط).

(٢) «مجمع الأمثال» (١: ٣٥٨).

(٣) لتمام الفائدة انظر: «حجة القراءات» ص٥٣٢.

أو نَصَبَهُ على معنى: لأنَّا. أو على أنّه خبرُ كان، أي: كان عاقبةُ مكرِهِمُ الدّمار. ﴿خَاوِيَةً﴾ حالٌ عَمِلَ فيها ما دلَّ عليه (تلك). وقرأ عيسى بنُ عمر: (خاويةٌ) بالرَّفع على خبرِ المبتدإِ المحذوف.

[﴿وَلُوطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِۦٓ أَتَأْتُونَ ٱلْفَٰحِشَةَ وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ * أَئِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلرِّجَالَ شَهْوَةً مِّن دُونِ ٱلنِّسَآءِ ۚ بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ ٥٤ – ٥٥]

واذكر لوطاً أو وأرسَلْنا لُوطاً **لِدلالةِ** ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَآ﴾ عليه. و﴿إِذْ﴾ بَدَلٌ على الأوَّل؛ ظَرْفٌ على الثّاني. ﴿وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ﴾ من بصَرِ القَلْب، أي: تعلمون أنّها فاحشةٌ لم تُسْبَقُوا إليها، وأنّ اللهَ إنّما خلقَ الأُنثى للذَّكرِ ولم يَخْلُقِ الذَّكرَ للذكر، ولا الأُنثى للأُنثى، فهي مضادَّةٌ لله في حِكْمَتِه وحُكْمِه، وعِلْمُكُم بذلك أعظمُ لذُنُوبِكم وأدْخَلُ في القُبْحِ والسَّماجة. وفيه دليلٌ على أنّ القبيحَ من الله أقبحُ منه من عبادِه؛ لأنّه أعْلَمُ العالِمِينَ وأحكمُ الحاكِمين. أو تُبْصِرونَها بعضُكُم من بعض، لأنّهم كانوا في نادِيهم يرتَكِبُونها مُعالِنين بها، لا يتسَتّرُ بعضُهم من بعضٍ **خلاعةً ومَجانة، وانهماكاً** في

قولُه: (**أو نَصبَه على معنى: لأنا**)، أي: منصوبًا على أن يكون مفعولًا له على حذف اللّامِ، وهي لامُ العاقِبَةِ.

قولُه: (**لدلالة** ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَآ﴾ [النمل: ٤٥] **عليه**)، يُريد أنّ قصَّةَ لُوطٍ مَعطوفةٌ على قِصَّةِ ثَمودَ، وقد ذكر في فاتحتها: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَٰلِحًا﴾ فيُقدَّرُ لها مِثْله، و﴿إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِۦٓ﴾ ظَرْفٌ، ولا يجوز أن يكونَ بَدَلًا، إذْ لا يَستقيمُ «أرسلنا» وَقْتَ قولِه.

قولُه: (**خَلاعةً**)، **الأساس**: ومنَ المجازِ: خَلَع فلانٌ رَسَنَه وعِذارَه، فعَدا على النّاسِ بِشَرِّه.

قولُه: (**ومَجانَةً**)، **الجوهريُّ**: المُجُون: أن لا يُبالي الإنسانُ ما صَنَع، وقد مَجَنَ بالفتح يَمجُنُ مُجُونًا، ومَجانَةً فهو ماجِنٌ، والجمع: المُجّانُ.

قولُه: (**وانهماكًا**)، يقال: انهَمَكَ الرَّجلُ في الأمر: لَجَّ وَجَدَّ.

المعصية، وكأنَّ أبا نُواسٍ بنى على مذهَبِهم قولَه:

وبُحْ باسْمِ مَا تَأتي وذَرنِي مِن الكُنَى فَلا خَيرَ في اللَّذَّاتِ مِن دُونِهَا سِترُ

أو: تبصرونَ آثارَ العُصاةِ قبلَكُم وما نزل بهم. فإن قلت: فسَّرْتَ تُبصِرون بالعِلْم، وبعدَه ﴿بَلۡ أَنتُمۡ قَوۡمٞ تَجۡهَلُونَ﴾؛ فكيف يكونون عُلماء جهلاءَ؟ قلت: أراد: تفعلون فِعْلَ الجاهِلِين بأنّها فاحشةٌ مع عِلْمِكم بذلك. أو تجهلونَ العاقِبة. أو أرادَ

قولُه: (وبُحْ باسمِ مَن تَهْوى)(١)، البيت، قبله:

ألا فاسقِني(٢) خمرًا وقُلْ لي هي الخمرُ ولا تَسقِني سِرًّا إذا أمكَنَ الجَهْرُ(٣)

البَوحُ: ظُهورُ الشيءِ، يُقال: باحَ ما كَتمَه؛ أي: ظَهَر، وباح به صاحبُه، أي: أظهَرَه، يقال: كَنّى فلانٌ عن أمرٍ يعني: إذا تكلم بغيرِه ممّا يستدل به عليه، كما أنّ الله سبحانه وتعالى كَنّى عن الجِماعِ بالمَسِّ والغِشْيانِ؛ لأنّه حَيِيٌّ كريمٌ.

قولُه: (أراد: تَفعلونَ فِعْلَ الجاهلينَ بأنّها فاحشةٌ مع عِلْمِكُم بذلك)، هذا الجوابُ غيرُ مَرضِيٍّ تأباهُ كلمةُ الإضرابِ، بل إنّه تعالى لـمّا أنكَرَ عليهم فِعْلَهم على الإجمالِ، وسمّاه فاحشةً، وقيَّده بالحال المُقرَّرةِ لجهة الإشكالِ تَتْمِيمًا للإنكار بقوله: ﴿وَأَنتُمۡ تُبۡصِرُونَ﴾ أراد مزيدَ ذلك التَّوبيخِ والإنكارِ، فكَشَف عن حقيقة تلكَ الفاحشةِ مفصَّلًا، وصرَّح بذكر الرِّجال مُحلًّى بلام الجِنْسِ، مشيرًا به إلى أنّ الرُّجوليَّـةَ مُنافيةٌ لهذه الحالةِ، وقيَّده بالشَّهوة التي هي أخَسُّ أحوالِ البَهيميّة.

وقد تقرَّر عند ذَوِي البصائرِ أنّ إتيانَ النِّساءِ لمجرَّدِ الشَّهوةِ مُستَرْذَلٌ، فكيف بالرِّجال! وضَمَّ إليه «مِن دُون النِّساءِ»، وأذِنَ له بأنّ ذلك ظلمٌ فاحشٌ، ووَضْعٌ للشيء في غير

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي نصِّ «الكشاف» من (ط): «باسم ما تهوى»، وفي الأصل الخطي من «الكشاف» والمطبوع: «باسم ما تأتي».

(٢) في (ف): «اسقتني»، وهو خطأ.

(٣) «ديوان أبي نواس» ص٢٨.

بالجَهْل السَّفاهةَ والمجانةَ الّتي كانوا عليها. فإن قلت: ﴿تَجْهَلُونَ﴾ صفةٌ لقوم، والموصوفُ لفظُهُ لفظُ الغائب، فهلّا طابَقَتِ الصِّفةُ الموصوفَ فقُرِئ بالياءِ دونَ التّاء؟ وكذلك ﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تُفْتَنُونَ﴾؟ قلت: اجتمعتِ الغَيبةُ والمُخاطَبة، فَغُلِّبَت المُخاطَبة؛ لأنها أقوى وأرسخُ أصلاً من الغَيبة.

[﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ أَخْرِجُوٓاْ ءَالَ لُوطٍ مِّن قَرْيَتِكُمْ ۖ إِنَّهُمْ أُنَاسٌ يَتَطَهَّرُونَ * فَأَنجَيْنَٰهُ وَأَهْلَهُۥٓ إِلَّا ٱمْرَأَتَهُۥ قَدَّرْنَٰهَا مِنَ ٱلْغَٰبِرِينَ * وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِم مَّطَرًا ۖ فَسَآءَ مَطَرُ ٱلْمُنذَرِينَ﴾ ٥٦-٥٨]

وقرأ الأعمش: «جَوابُ قَوْمِهِ»، بالرَّفْع. والمشهورُ أحسنُ. ﴿يَتَطَهَّرُونَ﴾ يتنزَّهُون عن القاذوراتِ كُلِّها، فيُنْكِرون هذا العملَ القَذر، ويُغيظُنا إنكارُهم. وعن ابنِ عباسٍ رضيَ اللهُ عنهُما: هو استهزاء. ﴿قَدَّرْنَٰهَا﴾ قدَّرْنا كونَها. ﴿مِنَ ٱلْغَٰبِرِينَ﴾: كقولِه: ﴿قَدَّرْنَآ ۙ إِنَّهَا لَمِنَ ٱلْغَٰبِرِينَ﴾ [الحجر: ٦٠] فالتّقديرُ واقعٌ على الغُبورِ في المعنى.

مَوضِعِه، ثم أضرَبَ عنِ الكلِّ بقوله: ﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾؛ أي: كيف يُقال لمن يرتكبُ هذه الشَّنعاء: ﴿وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ﴾؟! فأولى حَرْفَ الإضرابِ ضَميرَ ﴿أَنتُمْ﴾ وجَعلَهم قومًا جاهلينَ، والتفَت في ﴿تَجْهَلُونَ﴾ مُوبِّخًا مُعَيِّرًا[1].

قولُه: (وقرأ الأعمش: «جَوابُ قَوْمِهِ» بالرَّفع)، قال ابنُ جِنّي: والحَسَنُ أيضًا، والنَّصبُ أقوى بأن يُجعل اسم «كان» قولُه ﴿أَن قَالُوٓاْ﴾ لِشَبَهِ «أَنْ» بالمُضْمَرِ من حيث كانت لا تُوصف، كما لا يُوصَفُ المُضمَرُ، والمُضمرُ أعرفُ من هذا المُظْهَر[2].

قولُه: (فالتَّقدير واقعٌ على الغُبُورِ)، أي: قَدَرُ اللّهِ وقضاؤه واقعٌ على الغُبُورِ؛ أي: كَونها من زُمْرةِ الباقينَ في العذابِ؛ لأنّ الذَّواتَ لا تُعدَّدُ. قال الواحديُّ: جَعلْنا تقديرَنا وقضاءَنا عليها أنّها منَ الباقينَ في العذاب[3].

---

(١) في (ف): «ومُعْتَبِراً»، وليس بشيء.

(٢) «المحتسب» (٢: ١٤١).

(٣) «الوسيط» للواحدي (٣: ٣٨١).

[﴿قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَٰمٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَآللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ ٥٩]

أَمَرَ رسُولَه ﷺ أن يتلُوَ هذه الآياتِ النّاطقةَ بالبراهينِ على وَحدانيَّتِهِ وقُدْرتِه على كُلِّ شيءٍ وحِكْمَتِه، وأن يَسْتَفْتِحَ بتحميدِه والسّلامِ على أنبيائِه، والمُصطفَينَ من عبادِه. وفيه تعليمٌ حَسَن، وتوقيفٌ على أدبٍ جميل، وبَعْثٌ على التَّيمُّنِ بالذِّكْرَيْن، والتَّبرُّكِ بهما، والاستظهارِ بمكانِهِما على قَبُولِ ما يُلقى إلى السَّامِعين وإصغائِهم إليه، وإنزالِه من قلوبِهِمُ المَنْزِلَةَ الّتي يبغيها المُسمِع. ولقد توارثَ العُلماءُ والخطباءُ والوُعّاظُ كابراً عن كابرٍ هذا الأدب، فحمِدوا اللهَ عزَّ وجلّ، وصلَّوا على رسولِ الله ﷺ أمامَ كُلِّ عِلمٍ مُفاد، وقبلَ كُلِّ عِظَةٍ وتذكِرة، وفي مُفْتَتَحِ كُلِّ خُطبة، وتَبِعَهم المُترسِّلون؛ فأجْرَوا عليهِ أوائلَ كُتُبِهم في الفتوحِ والتّهاني، وغيرِ ذلك من الحوادثِ الّتي لها شأن. **وقيل: هو متَّصلٌ بما قبلَه**، وأمرٌ بالتَّحميد على الهالِكِينَ من كُفّار الأُمم، والصّلاةِ على الأنبياءِ عليهمُ السَّلامُ وأشياعِهِمُ النّاجِين. وقيل: هو خطابٌ للوطٍ عليهِ السَّلام، **وأن يَحْمَدَ اللهَ على هلاكِ كُفّارِ قومِه**، ويُسلِّمَ على من اصطفاهُ اللهُ ونجّاه من هَلَكَتِهِم وعَصَمَهُ من ذُنوبِهِم. ....

قولُه: (**وقيل: هو متَّصلٌ بما قبلَه**)، عطفٌ على قولِه: «أمَرَ رسولَ اللّـهِ ﷺ» يعني: قولَه: ﴿قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ إمّا اقتضابٌ، وهو أن يَقتَضِبَ خُطْبَةً، ويجعلَها تَحميدةً لتلاوتِه الآياتِ الناطقةَ بالبراهينِ، وهي قولُه: ﴿ءَآللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ ۞ أَمَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ الآياتِ، أو تَخلُّصٌ؛ أي: جعل التَّحميد على الهالكينَ من كفّارِ الأُمم، والصَّلاة على الأنبياءِ وأشياعِهم ذريعةً إلى الشُّروع في قصَّتِه مع مُشركي قومِه، وأنّ له ولهم أسوةً بالأنبياء الماضيةِ، والأُممِ الخاليةِ.

قولُه: (**وأن يحمَدَ اللهَ على هَلاك كفّار قومِه**)، كما قال: ﴿فَقُطِعَ دَابِرُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، أي: الحمدُ للّـهِ على هَلاكِ الأعداءِ ونجاتِه؛ لأنّه من أجَلِّ النِّعَمِ، وأجْزَلِ القِسَمِ.

معلومٌ أنْ لا خيرَ فيما أشركوه أصلاً ....

قولُه: (**معلومٌ أن لا خيرَ فيما أشرَكُوه**) إلى آخرِه، كالتَّعليل للخَيْرِ، والنَّفْيُ مُنصَبٌّ على العِلَّةِ والمَعْلُولِ معًا؛ أي: ليس فيه خيرٌ لكي يُوازَنَ به بينَه وبَينَ الله، نحوُه قولُه تعالى: ﴿لَا تَرْفَعُوٓاْ أَصْوَٰتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ ٱلنَّبِيِّ﴾ إلى قوله: ﴿أَن تَحْبَطَ أَعْمَٰلُكُمْ﴾ [الحجرات: ٢]، وفيه[١] إشارةٌ إلى أنّ ذلك واردٌ على سبيل الاستدراجِ، وإرخاءِ العِنَانِ لِيَعتبرُوا حيثُ يراد تَبْكِيتُهم.

الانتصاف: كلامٌ مَرضِيٌّ، ولكن وَضَع مكانَ ﴿خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾: «خالِقُ كُلِّ خيرٍ» فإنه مذهبٌ قَدَرِيٌّ[٢].

وقال الرّاغبُ في «غُرّة التنزيلِ»: قوله: ﴿ءَآللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ بُنِيَت عليه الآياتُ التاليةُ من قوله: ﴿أَمَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ إلى قوله: ﴿قُلْ هَاتُواْ بُرْهَٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾، وتكلَّم أهلُ النَّظَرِ في قولِك: هذا أفضلُ مِن هذا، وهذا خيرٌ مِن هذا، فقال بعضُهم: يقال للخير الذي لا شَرَّ فيه، والشَّرِّ الذي لا خيرَ فيه بالتأوُّل؛ لأنّ الأصلَ في باب: «أفْعَلُ من كذا» التفضيل، فمعنى الآية: أنهم مشغولونَ بعبادة الأوثانِ عن عبادة الرَّحمٰنِ، وفِعْلُهم يُنبئُ عن أنها تنفعُهم فوق ما يَنفعُهم خالِقُهم، فكأنّهم قالوا: إنّ تلك أنفعُ لهم منه تبارك وتعالى، فقرَّرهم أولًا بقوله: ﴿أَمَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً﴾؛ أي: إذا عرفتُم بأنّ اللهَ تعالى سَنَّ لكمُ المصالحَ، ويسَّر لكمُ المنافعَ، وأنزل لكمُ المطرَ من فوق، فأنبتَ ما به قِوامُ الناسِ من تحت، آللهُ أنفعُ لكم أمِ الأوثانُ، فوُضع موضِعَه قولُه: ﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ﴾؛ أي: احتاجَ مَن يفعلُ هذا إلى عَضُدٍ ومُعِينٍ؟! بلِ الكُفّارُ قومٌ يَعدِلُون عنِ الحقِّ، وقيل: يَعدِلُون بمَن يفعلُ هذا غيرَه، تعالى الله عن ذلك، فهذا موضِعُ ﴿بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ﴾[٣]؛ لأنّ أوّلَ الذُّنوبِ العُدولُ عنِ الحقِّ وردُّه.

---

(١) من قوله: «كالتعليل للخير» إلى هنا، سقط من (ط).

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٣٧٥).

(٣) في (ح) و(ف): «فهذا من مواقعه»، وفي (ط): «وهو من مواقعه»، دون قوله تعالى: ﴿بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ﴾، وصوّبناه من «درّة التنزيل» للخطيب الإسكافي (٢: ٩٢٣).

....

ثمَّ ثنّى بقوله: ﴿أَمَّن جَعَلَ ٱلْأَرْضَ قَرَارًا﴾ فوَصف ما بثَّه من قُدرتِه في البَرِّ والبحرِ ممّا به مِساكُ الأرضِ، وخَتمَه بقوله: ﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾، أي: أمعَ اللّـهِ مَن يفعلُ مثلَ فِعْلِه؟! ﴿بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ ما لهم في عبادة الله وإخلاصِها، و[ما][1] عليهم في إشراكِ غيره فيها؛ أي: لو عَلِمُوا ما تَنتهي إليه عَواقِبُ هذَيْنِ لـمَا عَدَلُوا عمّا هو أنفعُ لهم إلى ما هو لهم أضَرُّ.

ثمَّ ثلَّث بقوله: ﴿أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ ٱلسُّوٓءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَآءَ﴾، ذَكَّرَهم بما لا يَكادُ يَخلُو منه أحدٌ إذا دُفِعَ إلى شدَّةٍ أن يَضْطَرَّ إلى الانقطاعِ إلى الله تعالى، وقولُه: ﴿وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَآءَ ٱلْأَرْضِ﴾ موضعٌ يَنْسى فيه الإنسانُ سالِفَ شِدَّتِه براهِنِ نِعْمَتِه، ففصَّل بقوله: ﴿قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾؛ أي: ما تذكَّرون ما مرَّ من دَهرِكُم من بلائكم وشُرورِكم[2].

ثمَّ ربَّع بقوله: ﴿أَمَّن يَهْدِيكُمْ فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ﴾، أي: مَنْ يُنَجِّيكُم بهدايتِه وما نَصبَ لكم من آياتِه بالنُّجوم التي تُعوِّلُون عليها في البحر والبر إذا لم تَهتدوا في الظُّلماتِ؟ ولـمّا كانت هدايتُه في البحرِ وتَسييرُه الجواري بالرِّيح، ضَمَّ إليه الرِّيحَ الأخرى المُبشِّرَة بالقَطْرِ، فلمّا خَتم الآيَةَ التي هي في معناها بقوله: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ تُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ٦٤] خَتم هذه بقوله: ﴿تَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾؛ لأنَّ المَذكُورينَ في هذه الآية المَذكُورون في تلك.

وأما قولـه: ﴿أَمَّن يَبْدَؤُا ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَمَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾ فكالخاتِـمَةِ والتَّتْمِيم للسَّوابق، ولذلك ضَمَّ مع قولِه: ﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَٰنَكُمْ﴾؛ أي: مَن يَعْدِلُ ربَّ العالمينَ الذي هذا شأنُه؟ هَلُمُّوا بُرهانَكُم وما يَظهرُ في النُّفوس أنّ ما يَقولونَه حقٌّ، وأن ما عَداهُ باطل.

---

(١) زيادة من «درّة التنزيل».

(٢) في النسخ الخطية: «وسرورِكم» بالسين المهملة، وفي «درّة التنزيل»: «وشرِّكم» على الإفراد.

حتّى يوازِنَ بينَه وبينَ من هو خالقُ كُلِّ خيرٍ ومالِكُه، وإنّما هو إلزامٌ لهم وتبكيتٌ وتهكُّمٌ بحالِهِم، وذلك أنّهم آثروا عبادةَ الأصنامِ على عبادةِ الله، ولا يؤثِرُ عاقلٌ شيئاً على شيءٍ إلا لِداعٍ يدعُوه إلى إيثارِه؛ من زيادةِ خيرٍ ومَنْفَعة، فقيل لهم، مع العلمِ بأنّه لا خيرَ فيما آثروه، وأنّهم لم يُؤثِروه لزيادةِ الخيرِ ولكنْ هوًى وعَبَثاً، لِيُنَبَّهوا على الخَطأِ المُفرِطِ والجَهْلِ المُوَرِّط، وإضلالِهِمُ التَّمييز، ونبذِهمُ المَعقُول، ولِيُعَلَّموا أنّ الإيثارَ يَجبُ أن يكونَ للخيرِ الزّائد. **ونحوُه ما حكاه عن فرعون:** ﴿ أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى هُوَ مَهِينٌ ﴾ [الزخرف: ٥٢] مع علمِه أنّه ليسَ لِموسى مثلَ أنهارِه الّتي كانت تجري تحتَه. **ثمّ عدّد سبحانَه الخيراتِ والمنافعَ** الّتي هي آثارُ رحمتِه وفضلِه، كما عدّدَها في موضعٍ آخرَ

فقد بانَ وَوَضَحَ أنّ كلَّ خاتمةٍ لائقةٌ بمكانها. هذا تَلخيصُ كلامِه(١).

الأساس: نِعمةُ اللّـهِ راهِنةٌ: دائمةٌ، وهذا الشيء راهِنٌ لك: مُعَدٌّ، وطعامٌ راهِنٌ.

قولُه: (**والجهل المُورط**)، **الأساس:** وَرَّطَه، وتورَّطَتِ الماشيةُ: وقعت في مُوحِلٍ، ومكان لا يُتخلَّص منه، وتورَّط فلانٌ ببَلِيَّةٍ، ووَرَّطه فيها، وأورطَه شَرَّ مَوْرِطٍ.

قولُه: (**ونحوه ما حكاهُ عن فرعونَ**)، وهو : ﴿قَالَ يَٰقَوْمِ أَلَيْسَ لِى مُلْكُ مِصْرَ وَهَٰذِهِ ٱلْأَنْهَٰرُ تَجْرِى مِن تَحْتِىٓ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ۞ أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى هُوَ مَهِينٌ﴾ [الزخرف: ٥١، ٥٢]، فإن اللَّعين لما عدَّ ما عَدَّ مما اختُصَّ به، وقد عَلِمَ أنّ موسى عليه السلام لم يكن عنده من ذلك شيءٌ قال: ﴿ أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ ﴾ للتبكيت والتَّهكُّم؛ يعني: ثَبَت عندَكُم واستقرَّ أنِّي خيرٌ مع هذه المملكةِ البسيطةِ من هذا الضَّعيفِ الحقيرِ الذي ليس له شيءٌ منها.

قولُه: (**ثم عدّد سبحانه وتعالى الخيراتِ والمنافعَ**)، يعني: في قوله: ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ ثُمَّ رَزَقَكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ۖ هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَفْعَلُ مِن ذَٰلِكُم مِّن شَىْءٍ ﴾ [الروم: ٤٠].

والحاصلُ أنّ هذا الأسلوبَ من إنكار الشيءِ ونَفْيِه على وجه يعرف(٢) به الخصم،

---

(١) «درّة التنزيل» (٢: ٩٢٤ - ٩٢٧).

(٢) في (ط): يعترف.

ثمّ قال: ﴿هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَفْعَلُ مِن ذَٰلِكُم مِّن شَيْءٍ﴾. وقُرِئ: ﴿يُشْرِكُونَ﴾ **بالتّاء والياء**. وعن رسولِ الله ﷺ: أنّه كانَ إذا قَرَأَها قال: «بلِ اللهُ خيرٌ وأبقى وأجلُّ وأكرَمُ».

[﴿أَمَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَنبَتْنَا بِهِ حَدَائِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ مَّا كَانَ لَكُمْ أَن تُنبِتُوا شَجَرَهَا أَإِلَٰهٌ مَّعَ اللَّهِ بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ﴾ ٦٠]

فإن قلت: ما الفرقُ بينَ أمْ وأمْ في ﴿أَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ و﴿أَمَّنْ خَلَقَ﴾؟ قلت: تلك متَّصلة؛ لأنّ المعنى: أيُّهما خير. وهذه مُنْقطعةٌ بمعنى بل والهمزة، لـمّا قال تعالى: آللهُ خيرٌ أمِ الآلهةُ؟ قال: بل **أمَن خلقَ السّماواتِ والأرضَ خيرٌ؟ تقريراً لهم** بأنّ مَنْ قَدَرَ

ولا يأباه فإنه تعالى أثبت لوازم الألوهية لنفسه سبحانه وتعالى ونَفاها عمّا اتَّخذُوه شُركاءَ له من الأصنام وغيرِها، مؤكِّدًا بالإنكار على ما دلَّ عليه البُرهانُ والعِيانُ، ووَقع عليه الوفاقُ والاتفاق، ولفظة «ثُمَّ» في كلام المصنف: «ثم عدد سبحانه وتعالى» عطف على مُقدَّر؛ يعني: ذَكَر اللهُ سبحانه وتعالى قبلَ هذه الآياتِ آياتٍ ودلائلَ، ثم عدَّد الخيراتِ.

قولُه: (**وقرئ: ﴿يُشْرِكُونَ﴾ بالياء والتاء**)، عاصمٌ وأبو عمرو: بالياء التَّحتانيَّةِ، والباقونَ: بالتاء[(١)].

قولُه: (**قال: بل أمَن خَلَقَ السّماواتِ والأرضَ**)، بتخفيف الميمِ تفسير ﴿أَمَّنْ خَلَقَ﴾ بتَثقيل الميم؛ لأنّ«أمْ» منقطعةٌ، وهي على تقدير: بل والهمزةِ، و«مَنْ» موصولةٌ، فكأنَّ المعنى: بل أمَن خَلَقَ السّماواتِ والأرضِ خيرٌ.

قولُه: (**تقريرًا لهم**)، يعني: أضرَبَ عن السُّؤالِ الأوَّلِ إلى تقرير المعنى الثاني؛ أي: دَعُوا

---

(١) وحُجَّتُهم أنّ الكلامَ أتى عَقيبَ المخاطبة، وحجّةُ مَن قرأ بالياء أنّه جعلَ الكلامَ خبرًا عن أهلِ الشركِ وهم غُيَّبٌ، فجرى الكلامُ على لفظِ الخبرِ عنهم لغيبتهم. ولتمام الفائدة انظر: «حجّة القراءات» ص٥٣٣.

على خَلْقِ العالَـمِ خيرٌ من جَمادٍ لا يقدِرُ على شيء. وقرأ الأعمش: (أَمَنْ) بالتَّخفيف. ووجهُه أن يُجعَلَ بدلاً من ﴿ءَآللَّهُ﴾، كأنّه قال: أَمَن خَلَقَ السماواتِ والأرضَ خيرٌ أم ما تُشركون؟ فإن قلت: أيُّ نكتةٍ في نقلِ الإخبارِ عن الغَيْبةِ إلى التَّكلُّم عن ذاتِه في قوله: ﴿فَأَنۢبَتۡنَا﴾؟ قلت: تأكيدُ معنى اختصاصِ الفعلِ بذاتِه، والإيذانُ بأنَّ إنباتَ الحدائقِ المُختلفةِ الأصنافِ والألوانِ والطُّعومِ والرَّوائحِ والأشكالِ مع حُسْنِها وبَهْجَتِها بماءٍ واحد. لا يَقْدِرُ عليه إلّا هو وحدَه. **ألا ترى كيف رَشَّح معنى الاختصاصِ** بقولِه: ﴿مَّا

ذلك، ألستُم تُقِرُّون[1] أنّه خالقُ السَّماواتِ والأرضِ، وأنه خيرٌ من جمادٍ لا يَقْدِر على شيءٍ.

قولُه: (**ألا ترى كيف رَشَّحَ معنى الاختصاصِ**)، **الأساس**: أصل الرَّشْح. تَرشيحُ الظَّبيَةِ وَلَدَها تُعوِّدُه المشيَ فَيَرْشَح، ورَشَحَتِ القِرْبةُ الماءَ، ورَشَح الكُوزُ، وكلُّ إناءٍ يَرْشَحُ بما فيه[2].

وفي الاصطلاح: هو أن يَعْقُبَ الاستعارةَ بصفةٍ مُلائمةٍ للمستعارِ منه، مبالغةً لتناسي التَّشبيهِ، وأنّ المُستعارَ له دَخل في جنس المُستعارِ منه، حيث تَفَـرَّعَ عليه ما تَفرَّعَ على المُستعار منه.

والخُلاصةُ: أن التَّرشِيحَ كالتَّربيةِ لفائدةِ كلامٍ بُولِغَ فيه، وإلى هذا المعنى الإشارةُ بقوله: «رَشَح معنى الاختصاصِ» لا أنّه تَرشيحٌ اصطلاحيٌّ، أمّا الاختصاصُ فهو مُستَفادٌ منَ الإضرابِ، ونَفْيِ الخَيريَّةِ عنِ الشُّركاءِ، وإثباتِها لله تعالى بعدَما أثبتَها له بقوله: ﴿ءَآللَّهُ خَيۡرٌ﴾ على سَبيل التَّبْكِيتِ.

وأمّا التأكيد فيه، فمِن نَقْل الخطابِ منَ الغَيبةِ إلى التَّـكلُّم؛ لأنّه أقوى وأرسَخُ أصلًا منه؛ لأنّ الأصلَ أن يكونَ الخطابُ بينَ الحاضرينَ، ولأنّ الأصلَ في الإخبار[3] أن يُخْبِرَ الإنسانُ عن نفسِه، ثمَّ عن نَفْسِه وعمَّن معَه، ثم عنِ المُخاطَبِ، ثم عنِ الغائبِ، ثم مِن

---

(١) في (ح) و(ف): «مُقرّون»، ولا يصح.

(٢) في (ف): «يترشّح».

(٣) في (ح) و(ف): «الاختيار».

كَانَ لَكُمۡ أَن تُنۢبِتُواْ شَجَرَهَآ﴾ ومعنى الكينُونة: الانبغاء. أرادَ أنَّ تأتِّيَ ذلك مُحالٌ مِن غيرِه، وكذلك قولُه: ﴿بَلۡ هُمۡ﴾ بعد الخِطاب: أبلغُ في تخطِئةِ رأيِهم. والحديقة: البُستانُ عليه حائِطٌ؛ من الإحْداق، وهو: الإحاطة. وقيل: ﴿ذَاتَ﴾؛ لأنّ المعنى: جماعةُ حدائقَ ذاتِ بهجة، كما يُقال: النِّساءُ ذهبت. والبهجة: الحُسْن، ....

إيثار صيغةِ الجَمْع الدالِّ على الكِبْرياءِ والعَظَمةِ، ثم رَشح هذه المبالغةَ والتأكيدَ بقوله: ﴿مَّا كَانَ لَكُمۡ أَن تُنۢبِتُواْ شَجَرَهَآ﴾ على أنّ معنى ﴿مَّا كَانَ﴾: ما ينبغي؛ يعني: لا ينبغي ولا يصحُّ، ولا يَستقيمُ منهم أن يَفعلُوها، بل هو من خصائص مَن عَظُمَ شأنُه، وجلَّ سُلطانُه، فإنهم أحقرُ من ذلك، وهو المرادُ من قوله: «معنى الكينونة: الانبغاء»، ثمّ رَشّح هذا التَّحقيرَ بالنَّـقْل منَ الخطاب في قوله: ﴿لَكُمۡ﴾ إلى الغيبة ﴿بَلۡ هُمۡ قَوۡمٞ يَعۡدِلُونَ﴾ [النمل: ٦٠] لِعَكْس المعنى الأوَّلِ، وهو الطَّردُ والبُعْدُ والتَّحقيرُ.

فانظر إلى هذه الرُّموزِ التي تَسلِبُ العُقولَ، ثم انظر إلى إدراك المصنِّف مكانَها، ولله قولُه في الخُطبة: «دَرّاكًا لِلَمْحَةٍ وإن لَطُف شأنُها».

قولُه: (من الإحداقِ وهو الإحاطةُ)، الراغب: الحَديقةُ: قطعةٌ منَ الأرضِ ذاتُ ماءٍ سمِّيت تَشبيهًا بحَدَقةِ العَينِ في الهيئةِ، وحُصولِ الماء فيها، وجَمعُ الحَدَقةِ: حِداقٌ وأَحداقٌ، وحدَّق تَحديقًا: شدَّد النَّظَر، وحَدَقُوا به: أحاطُوا به تَشبيهًا بإدارة الحَدَقة(٤).

قولُـه: (وقيـل: ﴿ذَاتَ﴾، لأنّ المعنى: جَماعةُ حدائقَ)، قال صاحب «الفرائد»: لا ضرورةَ في زيادةِ لفظِ الجماعةِ؛ لأنّ «حدائقَ» مؤنَّثةٌ واحدة، من حيثُ إنّها جمعٌ، وهي كالنِّساء، فيُقال: إن المصنِّف يُحقِّق الأصلَ، ويُقرِّر وَجْهَ الإفرادِ.

قال الزّجّاجُ: ويجوز في غير وَجهِ القراءةِ: «ذَواتُ بَهجةٍ»؛ لأنّها جماعةٌ، كما تقول: نِسْوَتُكَ ذَواتُ حُسْنٍ، وإنما جاز ﴿ذَاتَ بَهۡجَةٖ﴾[النمل:٦٠]؛ لأنّ المؤنَّث يُخبَر عنه في الجمعِ بلفظ الواحدةِ إذا أردتَ الجماعةَ، كأنك قلت: جماعةٌ ذاتُ بَهجةٍ(٥).

---

(٤) «مفردات القرآن» ص٢٢٣.

(٥) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ١٢٨).

لأنَّ النّاظر يبتهجُ به.

﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾: أغيرُه يُقْرَنُ به ويُجعَلُ شريكاً له. **وقُرِئ: (أإلهاً معَ الله)**، بمعنى: أتَدْعُون، أو أتُشركون. ولك أن تُحقِّقَ الهمزَتَيْن، وتُوسِّطَ بينهُما مدّة، وتُخرجَ الثّانيةَ بَيْنَ بَين. ﴿يَعۡدِلُونَ﴾ **به غيرَه، أو يعدِلُون عن الحقِّ** الّذي هو التَّوحيد.

[﴿أَمَّن جَعَلَ ٱلۡأَرۡضَ قَرَارٗا وَجَعَلَ خِلَٰلَهَآ أَنۡهَٰرٗا وَجَعَلَ لَهَا رَوَٰسِيَ وَجَعَلَ بَيۡنَ ٱلۡبَحۡرَيۡنِ حَاجِزًاۗ أَءِلَٰهٞ مَّعَ ٱللَّهِۚ بَلۡ أَكۡثَرُهُمۡ لَا يَعۡلَمُونَ﴾ ٦١]

﴿أَمَّن جَعَلَ﴾ **وما بعدَه بدلٌ من** ﴿أَمَّنۡ خَلَقَ﴾ **فكانَ حكمُها حُكْمَه.** ....

قولُه: (**لأنّ الناظِرَ يَبتَهِجُ به**)، **الراغب**: البَهجةُ: حُسْنُ اللَّونِ، وظهورُ السُّرورِ فيه، وقد بَهُجَ فهو بَهيجٌ، وقد ابتَهج بكذا: سُرَّ به سُرورًا بانَ أثرُه على وَجهِه، وأبهَجَه كذا[1].

قولُه: (**وقرئ: «أإلهًا مع الله»**)، فهي شاذة[2]، وأما تحقيقُ الهمزتَين بينهما مدّة فقرأه هشامٌ عن ابنِ عامرٍ[3].

قولُه: (﴿يَعۡدِلُونَ﴾ **به غيرَه، أو يَعدِلُون عنِ الحقِّ**)، عن بعضِهم: عَدَل فلانًا بفُلانٍ، أي: سَوّى بينَهما، والعادِلُ المشـرِكُ يَعْدِلُ بربِّه، وقالتِ امرأةٌ للحَجّاج: إنك لقاسِطٌ، عادِلٌ، وعَدَلَ عن الطريقِ وانعَدَلَ: حادَ.

قولُه: (﴿أَمَّن جَعَلَ﴾ **وما بعدَه بَدَلٌ من** ﴿أَمَّنۡ خَلَقَ﴾)، يعني: إذا أخذْتَ مجموعَ الآيتين وخُلاصَتَها، وكَونَهما دالَّينِ على اختصاصِ الله بهذِه الأفعالِ التي لا يَقدِرُ عليها

---

(١) «مفردات القرآن» ص١٤٨.

(٢) في (ح) و(ف): «نافع وابن كثير وأبو عمرو» بدل قوله: «فهي شاذة»، ولا يستقيم، فقراءة نافع وأبي عمرو: «آيلاهٌ»؛ بهمزةٍ واحدةٍ طويلة، استثقلوا الجَمْع بين الهمزتين. فأدخلوا بينهما الألفَ لإبعادِ هذه عن هذه، ثم ليّنوا الثانية. أما قراءة ابن كثير فهي «أإلهٌ» بتحقيق الهمزة من غير مَدّ وتخفيف الثانية، دون إدخال ألفٍ بينهما. انظر: «حجّة القراءات» ص٥٣٣.

(٣) وغايتُه تخفيفُ اللفظِ بالهمزتين مع الحائلِ بينهما.

﴿قَرَارًا﴾ دحاها وسوّاها للاستقرارِ عليها ﴿حَاجِزًا﴾ كقولِه: برزخاً.

[﴿أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ ٱلسُّوٓءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَآءَ ٱلْأَرْضِ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ ٦٢]

الضَّرورة: الحالةُ المُحوِجةُ إلى اللَّجَأ. والاضطرار: افتعالٌ منها. يقال: اضطرَّه إلى كذا، والفاعلُ والمفعول: مُضطَرّ. والمُضْطَرُّ: الّذي أحْوَجَهُ مَرَضٌ أو فقرٌ أو نازِلةٌ من نوازِلِ الدَّهرِ إلى اللَّجأ والتَّضرُّعِ إلى الله. وعن ابنِ عباسٍ رضيَ الله عنهما: هو المَجهود. وعن السُّدِّيّ: الذي لا حولَ له ولا قُوّة. وقيل: المُذْنِبُ إذا استغفَر. فإن قلت: قد عَمّ المضطرِّينَ بقوله: ﴿يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ﴾ ....

غيرُه، وأنها دالَّةٌ على التَّوحيد، ونَفْي الضِّدِّ والنِّدِّ، كان حُكمُ الثاني حُكمَ الأوَّلِ، فيَصِحُّ الإبدالُ، ولا ينبغي أن يُعتبر مُفرداتُها في الإبدال لِعَدَمِ استقامةِ المعنى.

وممّا يؤيّد أنّ الإبدالَ منَ المعنى تَذْييلُ الآيتين بقوله: ﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ﴾، وأنّ الثاني بيانٌ للأوَّل تجهيلُهم بقوله: ﴿بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [النمل: ٦١]؛ أي: جاهِلُون في أن يَعدِلوا[١] به غيرَه، أي: يُسَوُّونَ به غيرَه، أو يَعْدِلُونَ عنِ الحقِّ الذي هو التَّوحيدُ، ولأنّ الآثارَ السُّفْليَّةَ أظهَرُ منَ الآثار العُلويَّةِ، وأقربُ خطْوًا[٢] عند الأغبياء، ولأنّ الدلائلَ كلّما كانت أسهلَ مأْخَذًا كان أبينَ وأوضَحَ، فصَحَّ إبدالُ الثانيةِ منَ الأولى، والله أعلم.

قولُه: (﴿قَرَارًا﴾: دَحاها وسَوّاها للاستقرار)، وقال القاضي: المعنى: بإبداءِ بعضِها منَ الماءِ، وتَسويَتِها بحيثُ يَتَأتّى استقرارُ الإنسانِ والدَّوابِّ عليها[٣].

قولُه: (قد عَمَّ المُضطرِّينَ بقولِه: ﴿أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ﴾)، يُريد أنّ المُضطرَّ من لَزَّتْهُ الضَّرورةُ إلى اللَّجَأ إلى الله تعالى، وقد حُكيَ بلام الاستغراقِ فيُفيد العُمومَ، وقد يُوجدُ الدُّعاءُ منَ المُضطرِّ والإجابة مُتخلِّفة.

---

(١) في (ف): «في أن يعدلون» ولا يصح، وفي (ط): «في أن يعدلوا» وله وجه صحيح.

(٢) في (ط): «خطوراً».

(٣) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٧٣).

....

وخُلاصةُ الجوابِ: أنّ مَدخُولَ اللّام مُطلَقٌ، واللّامُ للجنسِ لا للاستغراقِ، والمُطلقُ يَحتملُ الكُلَّ والبَعضَ كاللَّفظ المشتَركِ، كما سَبق في أوَّل الكتاب، فيَحتاجُ في تَعيينِ أحدِ مَفهومَيْه إلى القَرينةِ، وقامَت قرينة شَريطة رعايةِ المصلحةِ في الإجابة فقيِّدت بها.

قال صاحب «الفرائد»: ما من مُضطَرٍّ دعاهُ إلا أُجِيبَ، وأُعِيدَ نَفْعُ دُعائه إليه، إمّا في الدُّنيا، وإمّا في الآخرةِ، وذلك أنّ الدُّعاءَ: طلبُ شيءٍ، فإن لم يُعطَ ذلك الشيءَ بِعَيْنِه يُعْطَ ما هو أجَلُّ منه، أو إن لمْ يُعْطَ هذا الوقتَ يُعْطَ بعدَه[1].

وقال صاحب «الانتصاف»: الإجابةُ مقرونةٌ بالمشيئةِ لا بالمصلحةِ[2].

والقَدَريّةُ يُوقِفُونَها على المصلحةِ لإيجابِهم رعايةَ المصالحِ، وقوله: «لا يَحسُن الدُّعاءُ من العبدِ إلا شارِطًا فيه المصلحةَ» غَلطٌ، فإنّ المشيئةَ شرطٌ باتفاقٍ، ومع ذلك كَرِهَ النبيُّ ﷺ أن يقولَ: اللَّهمَّ اغفِرْ لي إن شئتَ[3].

وقلت: التَّعريفُ للعَهْدِ؛ لأنّ سياقَ الكلامِ في المشـركينَ يدلُّ عليه الخطابُ بقوله: ﴿وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَآءَ﴾، والمرادُ التَّنبيهُ على أنّهم عند اضطرارِهم في نَوازِلِ الدَّهرِ وخُطُوبِ الزَّمانِ كانوا يَلْجَؤونَ إلى الله تعالى دون الشُّـركاءِ، والأصنامِ، ويَدُلُّ على التَّنبيهِ قولُه تعالى: ﴿أَءِلَـٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾.

قال صاحب «المفتاح»: كانوا إذا حَزَبهم أمرٌ دَعَوا اللهَ دُونَ أصنامِهم[4].

---

(١) لتمامِ الفائدة انظر كتاب «الدعاء المأثور وآدابه» للإمام الطرطوشي، ففيه بحثٌ نافعٌ محرَّر.

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٣٧٧).

(٣) أخرج البخاري في «صحيحه» (٦٣٣٩) من حديثِ أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسولَ الله ﷺ قال: «لا يقولَنَّ أحدُكم: اللهمّ اغفر لي إنْ شِئت، اللهمّ ارحمني إن شِئت، ليعزم المسألة، فإنّه لا مُكره له»، وهو في «صحيح مسلم» (٢٦٧٩)، و«سنن الترمذي» (٣٤٩٧) وانظر تمام تخريجه في «صحيح ابن حِبّان» (٩٧٧).

(٤) «مفتاح العلوم» ص٢٧٢.

وكم من مُضطرٍّ يدعوه فلا يُجاب؟ قلت: الإجابةُ موقُوفةٌ على أن يكونَ المدعوُّ به مصلحة، ولهذا لا يَحْسُنُ دعاءُ العَبدِ **إلّا شارِطاً** فيه المصلحة. وأمّا المضْطَرُّ فمُتناوِلٌ للجنسِ مُطلقا، يصلُح لِكُلِّهِ ولبعضِه، فلا طريقَ إلى الجزمِ على أحدِهما إلّا بدليل، وقد قام الدَّليلُ على البعض؛ وهو الّذي أجابَتْه مصلحة، فَبَطَلَ التَّناوُلُ على العمومِ. ﴿خُلَفَآءَ ٱلْأَرْضِ﴾: خلفاءُ فيها، وذلك توارُثُهم سُكناها والتَّصرُّفُ فيها قَرْناً بعدَ قَرْن. **أو أرادَ بالخِلافةِ المُلكَ والتَّسلُّط. وقُرِئ: (يذّكّرون) بالياءِ** مع الإدغام، وبالتّاء

والمعنى: إذا حَزَبَكُم أمرٌ أو قارعةٌ من قَوارِعِ الدَّهرِ إلى أن تَصِيروا آيِسِينَ منَ الحياة، مَن يُجيبُكم إلى كَشْفِها، ويجعلُكم بعدَ ذلك تَتَصرَّفُون في البلاد كالخُلفاء ﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾؟ فلا يكونُ المُضطَرُّون عامًّا، ولا الدُّعاءُ؛ فإنّه مَخصُوصٌ بمثل قضيَّة الفُلْكِ، وقد أُجِيبوا إليه في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم﴾ الآيَةَ [يونس: ٢٢].

وقولُه: (**إلا شارِطًا**)، استثناءُ مفرَّغٌ؛ أي: لا يَحسُنُ دُعاءُ العبدِ كائنًا على حالٍ منَ الأحوالِ إلا هذه الحالِ. وعليه دُعاءُ الاستخارَةِ: «إن كنتَ تَعلمُ أنّ هذا الأمرَ خيرٌ لي في دِيني ودُنْيايَ وعاقبةِ أمْري» إلى قوله: «فيَسِّرْهُ لي»[١] الحديثَ.

قولُه: (**أو أراد بالخلافةِ المُلْكَ والتَّسلُّطَ**)، **الجوهريُّ**: الخَليفةُ: السُّلطانُ الأعظَمُ، وقد يؤنَّثُ، وأنشد الفَرّاءُ:

أبــوكَ خليفــة ولَدَتْهُ أُخرى   وأنتَ خليفــةٌ ذاكَ الكَمالُ[٢]

قوله: (**وقُرِئ: «يَذَّكَّرون» بالياء**) أبو عمرو وهشام: بالياء التحتانية، والباقون: بالتاء[٣].

---

(١) وهو ثابتٌ في «الصحيح» أخرجه البخاري (١١٦٢) من حديثِ جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

(٢) انظر: «معاني القرآن» للفرّاء (١: ٢٠٨).

(٣) وحُجّتُهم أنها قريبةٌ من المُخاطبة في قوله تعالى: ﴿وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَآءَ ٱلْأَرْضِ﴾، فأجرَوْا بلفظِ المخاطبة إذ كانت أقربَ إليها من قوله: ﴿يَعْدِلُونَ﴾ و﴿لَا يَعْلَمُونَ﴾. انتهى من «حجّةِ القراءات» ص٥٣٤.

مع الإدغامِ والحذْف. وما مَزِيدَة، أي: يذّكرون تذكُّراً قليلاً. والمعنى: نفيُ التَّذكُّر، **والقلَّةُ تستعمَلُ في معنى النَّفْي**.

[﴿ أَمَّن يَهْدِيكُمْ فِي ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَمَن يُرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ بُشْرًۢا بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦٓ ۗ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ تَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ ٦٣]

﴿يَهْدِيكُمْ﴾ بالنُّجومِ في السَّماء، والعلاماتِ في الأرض: إذا جنَّ اللَّيلُ عليكم مُسافرينَ في البرِّ والبحر.

[﴿أَمَّن يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَمَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۗ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴾ ٦٤]

فإن قلت: كيف قيل لهم: ﴿أَمَّن يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ﴾ وهم مُنكِرُون للإعادة؟ قلت: قد أُزيحتْ علَّتُهم بالتَّمكينِ من المعرفةِ والإقرار، فلمْ يَبْقَ لهم عُذرٌ في الإنكار،

قولُه: (**والقِلَّةُ تُستعملُ في معنى النَّفْي**)، وأنشد:

قليلٌ بها الأصواتُ إلا بُغامُها[1]

أي: ليس بها صوتٌ إلا صوتَ الظِّباءِ، البُغَام ـ بالباء الموحدة والغينِ المُعجَمةِ ـ صَوتُ الظَّبيةِ، وعليه يُحمل قولُ زُهيرٍ[2]:

قليــلُ الألايا حافــظٌ لِيَمينِه ... وإن سَبقت منهُ الأليَّةُ بَرَّتِ[3]

---

(١) لذي الرمّةِ في «ديوانه» ص٧١٦ وصَدْرُه:

أُنيخَتْ فألقَتْ بَلْدةً بعد بَلْدَةٍ

(٢) كذا قال الإمام الطيبي رحمه الله، ولعلّه مما سبق إليه الوَهم، وإلا فإنّ قائل ذلك هو كُثَيِّر عَزَّة، كما سيأتي بيانه.

(٣) «ديوان كُثَـيرِّ عزّة» ص٣٨. والبيت من قصيدته الشهيرة:

خَليليَّ هــذا رَبْـعُ عَـزّةَ فاعقِلا ... قلوصَيْــكما ثم ابكيا حيثُ حلّتِ

قلتُ: الألايا: جَمْعُ أليّةِ وهي اليَمينُ يحلِفُ بها الرجل. ولتمام الفائدة انظر «لسان العرب» (ألو).

﴿مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ الماءَ، ومن ﴿ٱلْأَرْضِ﴾ النّبات. ﴿إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ أنّ معَ الله إلهاً فأينَ دليلُكُم عليه؟

[﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ ۚ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾ ٦٥]

فإن قلت: لم رَفَع اسمَ الله، واللهُ يتعالى أن يكونَ ممّن في السمواتِ والأرض؟ قلت: **جاءَ على لُغةِ بني تميم،** ....

قولُه: (**جاء على لُغة بني تميم**)، قال المالكيُّ[1] في «التَّسهيل»: وأجاز التَّميميُّونَ إتباعَ المُنقطِعِ إن صحَّ إغناؤه عن المُستَثنى منه، وليس من تَغْليب العاقِلِ على غيرِه فيَختَصَّ بأحد وشَبَهِهِ، وقال في الشَّرح: لُغة بني تَميمٍ إعطاءُ المُنقَطِعِ المؤخَّرِ من مُستَثنياتِ «إلّا» في غير الإيجابِ منَ الإتباعِ ما للمُتَّصل، فيقولون: ما فيها أحدٌ إلّا زيدٌ، كما يقول الجميع، وعلى لُغتهم قولُ الرّاجِزِ:

وبَلْــدةٍ ليــس بهــا أنيــسُ إلا اليَعافــيرُ وإلّا العِيسُ[2]

ويَلحَق بهذا إتباعُ أحَدِ المُتبايِنَينِ الآخَرَ؛ نحو: ما أتاني زيدٌ إلّا عمرٌو، وما أعانَه إخوانُـكم إلّا إخوانُه، وهما من أمثلة سِيبَوَيه. والأصلُ: ما أتاني أحدٌ إلا عمرٌو، وما أعانَه أحدٌ إلّا إخوانُه، فجَعل مكانَ «أحدٍ» بعضَ مَدْلُولِه، وهو زَيدٌ وإخوانُـكم، ولو لم يُذكر الدُّخلاء فيمَن نفِيَ عنه الإتيانُ والإعانةُ، لكن ذُكِرَا تَوكيدًا لِقِسْطِهما منَ النَّفْي دَفْعًا لِتَوهُّمِ المُخاطَبِ أنّ المتكلِّمَ لم يَعْتَرِضْ عليه هذا الذي أكّد به، فذَكَره توكيدًا، وشَرْطُ الإتباعِ في هذا النَّوعِ أن يَستقيمَ حَذْفُ المُستَثنى منه، والاستغناءُ عنه بالمُستَثنى، فإن لم يُوجدْ هذا الشَّرط تَعيَّنَ النَّصْبُ عندَ الجميعِ، كقوله تعالى: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾ [هود: ٤٣] فـ«مَن رَحِمَ» في مَوضعِ نَصْبٍ على الاستثناءِ، ولا يجوز فيه الإتباعُ؛ لأنّ الاستغناءَ

---

(١) يعني ابن مالك النحوي صاحب «الألفية» المشهورة في «النحو».

(٢) لجِران العَوْدِ في «ديوانه» ص٥٣. وهو من شواهد «الكتاب» لسيبويه (٢: ٣٢٢)، ولتمام الفائدة انظر: «خزانة الأدب» للبغدادي (٤: ١٢٣).

....

به عمّا قبلَه مُمتَنِعٌ إلّا بتكلُّفٍ. وزعَم المازنيُّ: أنّ إتباعَ المُنقطِعِ من تَغْليبِ ما يَعقِلُ على ما لا يَعقِلُ.

قال ابن خَروفٍ: وهذا فاسدٌ، لأنّه لا يُتوهَّمُ ذلك إلا في لفظٍ واحدٍ، والذي يُبدَل منه في هذا الباب ليس بلفظٍ واحدٍ، بل أكثرُ مِن أن يُحصى.

ثم قال المالكيُّ: زَعم الزمخشريُّ أنّ قولَه تعالى: ﴿لَّا يَعْلَمُ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ استثناءٌ منقطعٌ جاء على لُغة تَميمٍ؛ لأنّ الله تعالى، وإن صحَّ الإخبار عنه بأنه في السّماوات والأرضِ، وإنّما ذلك على المَجازِ، لأنّه مقدَّسٌ عن الكَوْنِ في مَكانٍ، بخلاف غيرِه، فإنّه إذا أُخبِرَ عنه بأنّه في السّمواتِ أو في الأرض، فإنّه كائنٌ فيهما حقيقةً، ولا يصحُّ حَمْلُ اللَّفظِ في حالٍ واحدٍ على الحقيقةِ والمَجازِ، والصَّحِيحُ عندي أنّ الاستثناءَ في الآية متَّصلٌ، وفي مُتعلَّقِه بغير «استقرَّ» منَ الأفعال المَنسُوبةِ على الحقيقةِ إلى الله تعالى، وإلى المَخلوقينَ كذَكَر ويُذكَر، فكأنه قيل: لا يعلم مَن يُذكر في السّماوات والأرضِ الغيبَ إلّا الله تعالى.

ويجوزُ تعليق «في» بـ«استقر» مسنَدًا إلى مضافٍ حُذف، وأُقيمَ المضافُ إليه مقامَه؛ أي: لا يعلم مَنِ استقرَّ ذِكْرُه في السّماواتِ والأرضِ الغيبَ إلّا الله، ثم حُذف الفعلُ والمضافُ، واستَتَر الضَّميرُ لكَونه مرفوعًا، هذا على تسليم امتِناع إرادةِ الحقيقةِ والمَجازِ في حالةٍ واحدةٍ، وليس عندي مُمتَنِعًا كقولهم: القلمُ أحدُ اللِّسانَينِ، والخالُ أحـدُ الأبوينِ، ولقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِىِّ﴾ [الأحزاب: ٥٦]، ويُمكنُ أن يكونَ ﴿مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ في موضعِ نَصْبٍ و﴿ٱلْغَيْبَ﴾ بَدَلَ الاشتمالِ، والفعل مُفرَّغٌ لِـمَا بعدَ إلّا. أي: لا يَعلم غيبَ مَن في السّماواتِ والأرضِ إلّا اللهُ.

وقلت: المصنِّف ما اختار المذهبَ التميميَّ اضطرارًا إليه، بل مُراعاةً لتلك النُّكتةِ، وتَحقيقُها على ما ذَكَره صاحب «المفتاح»، ومنَ البناء على هذا التَّنويع؛ أي: على الدَّعوى قولُه: «تَحيّةُ بينِهم ضَربٌ وَجيعٌ»(١).

---

(١) سبق تخريجه، وأنه من شعر عمرو بن معدي كرب الزبيدي.

....

وقولُه تعالى ﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ * إِلَّا مَنْ أَتَى ٱللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾ [الشعراء: ٨٨ - ٨٩] وقولُه:

وبَلْـدةٍ ليس بها أنيسُ إلّا اليعافيرُ وإلّا العِيسُ(١)

قال في فصل المستثنى منه، أي: أنيسُها ليسوا إلّا إيّاها. وقال فيه:

وقَفْتُ فيها أُصيلاً لا أسائلُها عَيَّتْ جوابًا وما بالرَّبْعِ من أحدِ
إلّا أواريَّ(٢)........ ....

أراد إن كان الأواريُّ يُعَدُّ أحدًا، فلا أحدَ فيه بها إلا إيّاه(٣).

وعليه كلامُ المصنِّف: «إن كان اللهُ ممّن في السّماواتِ والأرضِ، فهمُ يَعلمون الغيبَ»، أي: المقصودُ من إدخالِ رَبِّ العِزَّةِ في المُستثنى منه بالدَّعوى، وجَعْله جنسًا منهم كما سَبَق، ثم الإخراج بالمُستثنى قَطع القولَ بنَفْي معرفةِ الغَيبِ ممَّن في السَّماواتِ والأرضِ، وأنّ استِحَالةَ عِلْمِهمُ الغيبَ كاستحالة أن يكون اللهُ منهم، والفَرْقُ بينَ الآيةِ والمثالِ: أنّه في الآية أدخَلَ اللهَ عزَّ وجلَّ فيمَن في السَّماواتِ والأرضِ؛ لِيَجعلَ غيرَه مثلَه في معرفة الغيبِ ادِّعاءً، وهو المرادُ بقوله: «فهُم يعلمونَ الغيبَ»، وفي المثال عكسُه، وذلك أنّ عِلْمَ اللّـهِ غامِرٌ لكلِّ عالِمٍ، وسلطانُ الإنسِ غالبٌ على كل مَن دُونَه، وكذا المثالانِ؛ أعني: «القلمُ أحدُ اللِّسانينِ» و«الخالُ أحدُ الأبويَنِ» أيضًا من البناء على الدَّعوى، كقوله: «تَحِيَّةُ بينِهم ضربٌ وَجيعٌ». وقول الفرزدق:

أبي أحمـدُ الغَيْثَـينِ صَعْصَعةُ الذي مَتَى تُخلِفُ الجَوْزاءُ والنجمُ يُمْطِرِ(٤)

---

(١) «مفتاح العلوم» ص٢٧٢.

(٢) للنابغة الذبياني، وقد سبق تخريجه، وتمامُ البيت:
.... لأْيـاً مـا أُبيِّنُها والنُّـؤْيُ كالحَوضِ بالمظلومةِ الجَـلَدِ

(٣) «مفتاح العلوم» ص٥٠٩. ووقع فيه: «إلاّ هو» بدلًا من «إلّا إيّاه».

(٤) لم أجده في «ديوانه»، ولم أهتدِ إليه فيما بين يديّ من مصادر التخريج.

حيثُ يقولون: ما في الدّارِ أحدٌ إلّا حمار، يريدون: ما فيها إلّا حمار، كأنّ أحداً لم يُذْكَر. ومنه قوله:

عَشيَّةَ مَا تُغني الرِّماحُ مكَانَها ولا النَّبلُ إلاَّ المشرَفيُّ المُصَمّمُ

فهو إلى باب عُمومِ المَجاز أقربُ من إرادة الحقيقةِ والمجاز معًا.

وممّا يقوِّي هذا التأويلَ ما ذَكَره صاحبُ «التقريب»، وفي الكلام تَعقيدٌ يَنْحَلُّ ببيانِ أمرَينِ: **الأول**: تَوقُّف النُّكتةِ على لغة التَّميمي، **والثاني**: موازنةُ الآيةِ بالبيتِ. أمّا الأوَّلُ، فتلخيصُه: إن كان اللهُ ممَّن فيهما، وهو يَعلمُ الغيبَ ففِيهما مَن يَعلمُ الغَيبَ؛ أي: استحالتُه كاستحالتِه. وأما الثاني: فلِتَوقُّفها على تقدير شَرطِيَّة مثل: إن كان اليَعافيرُ أنيسًا ففيها أنيسٌ، وهذا إنما يصحُّ على التَّميميِّ، وجَعْلِه بَدَلًا من جنس الأوَّلِ على سبيل الفَرضِ والتَّقديرِ لتَصِحَّ تلك الشَّرطيَّةُ، وأمّا على الحجازيِّ ونَصْبه على أنّه مستثنًى مُنقطِعٌ؛ أي: مذكورٌ بعدَ «إلّا» غيرُ مُخرَجٍ، فليس فيه أنّه من جنس الأوَّل، لا حقيقةً ولا فَرَضًا، فقدِ انكَشَفَ المقصودُ، ولله الحمد.

قولُه: (**عَشيَّةَ ما تُغْني الرِّماحُ**) البيت[1]، النَّبْلُ: اسمُ السِّهام العربية، والمشْرَفيُّ: السَّيفُ، قال أبو عُبيدةَ: نُسب إلى مَشارِف، وهي قرى من أرض العرب[2] تَدْنُو مِنَ الـرِّيفِ، يُقال: سَيفٌ مَشْـرَفيٌّ، ولا يُقال: مَشارِفيٌّ؛ لأنّ الجمعَ لا يُنسبُ إليه.

مكانَها، أي: مكان الرِّماح، وهي الحربُ، وقيل: مكانَها، أي: نَفْسَها، وهو الوَجْهُ. والمُصمِّمُ: المُحدَّدُ الذي يُصيبُ المفْصِلَ، وعادةُ المُحارِبينَ أن يَتَناضَلُوا أوّلًا، فإذا تَقارَبُوا حاربوا بالرِّماح، وإذا التَقَوا ضارَبُوا بالسُّيوفِ.

يَصِفُ التِحامَ الحربِ، والتقاءَ الصَّفَّينِ، بحيث لا يُغْني النَّبْلُ ولا الرِّماحُ، ولم يَبْقَ إلا الضَّرْبُ بالسُّيوفِ، أي: ما يُغْني إلا السَّيفُ.

---

(١) البيت لضرار بن الأزور قاله في حروبِ الردّة، كما في «خزانة الأدب» (٣: ٣١٨) وهو من شواهد «الكتاب» لسيبويه (٢: ٣٢٤-٣٢٥).

(٢) في (ط): «العراق».

وقولهُم: ما أتاني زيدٌ إلّا عمرو، وما أعانَه إخوانُكم إلّا إخوانُه، فإن قلت: ما الدّاعي إلى اختيارِ المذهبِ التَّمِيميِّ على الحجازيّ؟ قلت: دعتْ إليه **نُكتةٌ سَرِيّة**. حيثُ أُخرِجَ المُستثنى مَخرجَ قولِه: إلّا اليعافير، بعدَ قولِه: ليسَ بها أنيس؛ لِيؤُولَ المعنى إلى قولِك: إن كانَ الله ممّن في السَّمواتِ والأرض، فهُمْ يعلَمُون الغيب، يعني: أنّ علمَهُمُ الغيبَ في استحالتِه كاستحالةِ أن يكونَ اللهُ منهم، كما أنّ معنى ما في البيت: إن كانت اليعافيرُ أنيساً ففيها أنيس؛ بتّاً للقولِ بخُلُوِّها عن الأنيس. فإن قلت: هلّا زعمتَ أنّ اللهَ ممَّن في السّمواتِ والأرض، كما يقولُ المُتكلِّمون: اللهُ في كلِّ مكان، على معنى أنّ عِلْمَه في الأماكنِ كُلِّها، فكأنَّ ذاتَه فيها حتّى لا تحمِلُه على مذهبِ بني تميم؟ قلت: يأبى ذلك أنَّ علمَه في السّمواتِ والأرضِ مجاز، وكونَهم فيهنّ حقيقة، وإرادةُ المتكلِّمِ بعبارةٍ واحدةٍ حقيقةً ومجازاً غيرُ صحيحة، على أنّ قولَك: من في السّمواتِ والأرض، وجَمعَكَ بينه وبينَهُم في إطلاقِ اسمٍ واحد: فيه إيهامُ تسوية، والإيهاماتُ مُزالةٌ عنه وعن صفاتِه تعالى. ألا ترى كيفَ قال ﷺ ـ لمن قال: **ومن يَعْصِهما فقد غوى** ـ:

قولُه: (نُكتةٌ سَرِيَّة)، الجوهريُّ: واسْتَريتُ الغَنَم والنّاسَ، أي: اختَرْتُهم، وهي سَرِيُّ إبلِه وسَراةُ مالِه[1].

قولُه: (**ومَن يَعصِهما فقد غوَى**)، روينا عن مسلم وأبي داود والنَّسائيِّ عن عَديِّ بن حاتمٍ: أن رجلًا خَطبَ عندَ رسول الله ﷺ فقال: ومن يُطِعِ الله[2] ورسولَه فقد رَشَدَ، ومن يَعصِهما فقد غوَى، فقال له رسولُ الله ﷺ: «بِئسَ الخطيبُ أنتَ، قُل: ومَن يَعصِ اللهَ ورسولَه»[3] وذلك أنّ في الجَمعِ بالضَّمير ما يُوهِمُ التَّسويةَ، والعَطفُ بالواو وإن دلَّ على الجَمْع والتَّسويةِ في الفعل، لكن في الإفرادِ وجَعْلِ أحدِهما مَتبوعًا والآخَرِ تابعًا ما يُزيل

---

(١) فالسريّةُ هنا: الشريفة المستجادة.

(٢) لفظ الجلالة «الله» غير موجود في (ف).

(٣) أخرجه مسلم (٨٧٠)، وأبو داود (١٠٩٩)، والنسائي (٦: ٩٠).

....

ذلك التَّوهُّمَ، هذا ما يَقتضيه ظاهرُ كلام المصنِّف، ولكنه يُشكِلُ بما رواه البخاريُّ ومسلمٌ والتِّرمذيُّ والنَّسائيُّ عن أنسٍ، قال: قال رسول الله ﷺ: «ثَلاث مَن كُنَّ فيه وَجَدَ بهنَّ طَعْمَ الإيمانِ: مَن كان اللهُ ورسولُه أحبَّ إليه ممّا سِواهُما» الحديث[1].

ووجَّهَه القاضي: ثنَّى الضَّميرَ هاهنا إيماءً إلى أنّ المعتبَرَ هو المجموعُ المركَّبُ منَ المَحبَّتَينِ؛ لأنّ كلَّ واحدةٍ منهما وحدَها ضائعةٌ لاغيةٌ، وأمر بالإفرادِ في حديث عَديٍّ إشعارًا بأنّ كلَّ واحدٍ من العِصْيانَينِ مستقلٌّ باستلزام الغِوَايةِ؛ لأنّ العطفَ في تقدير التَّكريرِ، والأصلُ فيه الاستقلالُ في كلٍّ منَ المَعطُوفَينِ في الحُكم[2].

وقلت: يؤيِّد الأوَّلَ قولُه تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١] حيث جَعل متابعةَ رسولِ الله ﷺ مَبْنيةً على محبَّة الله، وسَببًا لمحبَّته تعالى[3].

والثاني قوله ﷺ: «تَركتُ فيكم أمرَينِ لن تَضِلُّوا ما تَمسَّكتم بِهما: كِتابَ الله وسُنَّةَ نبيِّه». أخرجه مالكٌ عن أنسِ بن مالكٍ[4].

وقال ﷺ: «لا أعرِفَنَّ الرَّجلَ منكم يأتيه الأمرُ من أمري، إمّا[5] أمرتُ به أو نهيتُ عنه، وهو مُتَّكِئٌ على أرِيكَتِه فيقول: ما نَدْري ما هذا، عندنا كتابُ الله، وليس هذا فيه، وما لرسولِ الله ﷺ أن يقولَ ما يُخالِفُ القرآنَ، وبالقرآنِ هَداهُ الله». أخرجه رَزِينٌ عن أبي رافع،

---

(١) أخرجه البخاري (١٦)، ومسلم (٦٧)، والترمذي (٢٦٢٤)، والنسائي (٨: ٩٤).

(٢) لم أجده في «أنوار التنزيل»، فلعل مَظِنّتَه «شرح مصابيح السنة» للإمام البيضاوي.

(٣) لتمامِ الفائدة انظر: «المحرّر الوجيز» لابن عطية ص٢٩١.

(٤) أخرجه بهذا اللفظ الإمام مالك بلاغاً في «الموطأ» (٢: ٨٩٩)، ووصله الترمذي (٣٧٨٨) بلفظ: «كتاب الله ... وعترتي أهل بيتي» وقال: هذا حديثٌ حسَن غريب.

(٥) في (ط): «أنا»، والمثبت هو الموافق لما في «جامع الأصول» (١: ٢٨٣)، ولفظ الحديث في أكثر مصادره: «مما أمرتُ به...».

«بئس خطيب القوم أنت»؟ وعن عائشةَ رضيَ الله عنها: « من زَعَمَ أنّه يعلمُ ما في غدٍ فقد أعظمَ على الله الفِرْية»، واللهُ تعالى يقول: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾. وعن بعضهم: أخفى غيبَه عن الخَلْقِ ولم يُطْلِعْ عليه أحداً؛ لئلّا يأمنَ أحدٌ من عبيدِه مكْرَه. وقيل: نزلتْ في المُشركينَ حينَ سألوا رسولَ الله ﷺ عن وقتِ السّاعة. ﴿أَيَّانَ﴾ بمعنى متى، ولو سُمِّي: **لكان فعّالاً**؛ من آنَ يَئِينُ، ولانْصَرَف. وقُرِئَ: (إِيّان) بكَسْرِ الهمزة.

وقد روى التِّرمذيُّ وأبو داودَ عنه نحوَه[1].

وأما حديث عائشة رَضِيَ الله عنها فقد رواه البخاريُّ ومسلمٌ والتِّرمذيُّ عن مَسروق عن عائشةَ رَضِيَ الله عنها وأوّلُه: من زَعَم أنّه يُخبِرُ ما في غَدٍ[2].

النِّهاية: الفِريَةُ على الله: الكَذِبُ، يُقال: فَرَى يَفْري فَرْيًا، وافتَرى يَفتَري افتِراءً: إذا كَذَب، وهو افْتِعالٌ منه.

قولُه: (**لَكان فَعّالًا**)، أي: لا تكون الألفُ والنُّونُ زائدتينِ[3]، فيكون مُنصرَفًا، قيل: أورَدَ هذه المسألة لئلّا يُظنَّ أنّه من باب حَسّان، حيث يجوز صَرْفُه وعَدمُه، لو جُعل منَ الحُسْن أو الحِسِّ.

الجوهريُّ: أيَّان، معناه: أي حِينَ، وهو سؤالٌ عن زمانٍ مثل: متى، وإيانَ بكسر الهمزة: لُغة سُلَيم، حكاها الفرّاءُ[4]، وبه قرأ السُّلَمي[5] «إِيَّانَ يُبعَثُونَ»[النحل: ٢١].

---

(١) وأخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٣٨٦١) وأبو داود (٣٠٥٠) والترمذي (٢٦٦٣) وابن ماجه (١٣) وصححه ابن حِبّان (١٣) وانظر تمامَ تخريجه في «مسند أحمد».

(٢) أخرجه البخاري (٤٨٥٥) ومسلم (١٧٧) والترمذي (٣٠٦٨).

(٣) في النسخ الخطية: «زائدتان» وهو خطأ.

(٤) في «معاني القرآن» (٢: ٩٩) وزاد: وقد سمعتُ بعضَ العربِ يقول: متى إيوان ذاك.

(٥) يعني أبا عبد الرحمن كما صرَّح به الفرّاء.

[﴿ بَلِ ٱدَّٰرَكَ عِلۡمُهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِۚ بَلۡ هُمۡ فِي شَكّٖ مِّنۡهَاۖ بَلۡ هُم مِّنۡهَا عَمُونَ ﴾ ٦٦]

وقُرِئ: (بل أَدْرَكَ)، ﴿ بَلِ ٱدَّٰرَكَ ﴾، (بل ادَّرَك)، (بل تَدارَك)، (بل أَأَدْرَكَ) بهمزَتَيْن.

قولُه: (وقرئ: بل أَدْرَكَ)، إلى قوله: (فهذه ثنتا عشرةَ قراءةً)، قرأ ابن كثيرٍ وأبو عمرٍو: «بل أَدْرَكَ» بقطع الهمزة، وإسكانِ الدالِ من غير ألفٍ على وزن أفْعَل، والباقون بوَصْل الألف وتشديدِ الدّالِ وألف بعدَها.

قال ابن جِنِّي: قرأ سليمانُ وعطاءُ ابنا يسار[1] «بَلَ أدْرَكَ» بفتح اللاّم ولا همزة ولا ألف. ورُوِيَ عنهما: «بَلَ ادَّرَكَ» بفتح اللّام، ولا هَمْزَ وتشديدِ الدّال، وليس بعد الدال ألف، وقرأ: «بَلِ آدْرَك» الحَسن وابنُ مُحَيْصن.

وقرأ: «بلى» بياء «آدْرَكَ» ممدودًا ابنُ عبّاسٍ، وقرأ «بَلِ ادَّرَك» مخفوضَ اللّام، مشدَّدةَ الدالِ الحَسَنُ، وقرأ: «بَلْ تَدَارَكَ» أُبيُّ بن كعب[2].

وقال الزَّجاجُ: مَن قَرأ: «بل أدْرَكَ عِلمُهم» فعلى التَّقرير والاستخبار، كأنّه قيلَ: لم يُدرِكْ عِلمُهم في الآخِرة، أي: ليس يَقِفُون في الدُّنيا على حَقيقتِها ثمَّ بيَّن ذلك بقوله: ﴿بَلۡ هُمۡ فِي شَكّٖ مِّنۡهَا﴾. والقراءةُ الجيِّدةُ ﴿ٱدَّٰرَكَ﴾ على معنى: تَدارَكَ، بإدغام التاء في الدّالِ فتصير دالًا ساكنةً، فلا يُبتَدأُ بها، فيُأتي بألفِ الوَصْلِ لِيَصِلَ إلى التكلُّم بها. وإذا وَقفت على «بل» وابتَدأْتَ قلتَ: «ادّارَكَ»، فإذا وَصَلتَ كَسرتَ اللّامَ في «بل» لسُكونها وسكون الدال، وسقطتِ الألفُ؛ لأنّها ألفُ وَصْل[3].

وقال ابن جِنِّي: أمّا «بل ادْرَكَ» فعلى تخفيفِ الهمزةِ بحَذْفِها، وإلقاءِ حَركتِها على اللّام الساكنةِ قبلَها كقولِكَ في ﴿قَدۡ أَفۡلَحَ﴾: «قَدَ افْلحَ»، وأما «بَلَ ادَّرَكَ» بفَتح اللّام، فكان قياسُه «بَلِ ادَّرَكَ» بكسرِ اللّام لسُكونِها وسُكونِ الدّالِ بعدَها، إلّا أنّه فُتحتِ اللّامُ؛ لأنّ في ذلك

---

(١) في (ح) (ف): «بشار» وليس بشيء.

(٢) «المحتسب» (٢: ١٤٢).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ١٢٧-١٢٨).

(بل آادْرك)، بألفٍ بينَهُما. (بلَ ادْرك) بالتّخفيف والنّقل. (بَلَ ادَّرَك) بفتح اللّام وتشديد الدّال. وأصلُه: بلْ أدَّرك؟ على الاستفهام. (بلى أدرك)، (بلى آادرك)، (أم تدارك)، (أم أدْرك) **فهذه ثنتا عَشْـرةَ قراءة**، و(ادّارك): أصلُه: تدارك، فأُدغمت التّاءُ في الدّال. وادَّرَك: افْتَعَـل. ومعنى أدرك علمُهم: انتهى وتكامَل. ﴿ٱدَّٰرَكَ﴾ تتابع واستَحْكَم. وهو على وجهَيْن، أحدُهما: أنّ أسبابَ استحكامِ العلمِ وتكامُلِه بأن القيامةَ كائنةٌ لا ريبَ فيها، قد حصلتْ لهم ومُكِّنُوا من معرفتِه، وهم شاكُّون جاهلُون، وذلك قولُه: ﴿بَلۡ هُمۡ فِي شَكّٖ مِّنۡهَاۖ بَلۡ هُم مِّنۡهَا عَمُونَ﴾: **يريدُ المُشرِكينَ ممّن في السّمواتِ والأرض؛ لأنّهم لما كانوا في جُملتِهم نُسِبَ فعلُهُم إلى الجميع، كما يُقال:**

إزالةً لالتقاءِ السّاكنَينِ، وعُدُولًا إلى الفتحةِ لخفَّتِها كما رُوِّينا عن قُطْرب: أنّ منهم من يقولُ: ﴿قُمَ الليل﴾، وبِـعَ الثَّوْبَ.

وأمّا «بَلْ آدْرَك» فإنّ «بَلْ» استئنافٌ، وما بعدَها استفهامٌ، كما تقول: أزَيدٌ عندَك؟ بل أجعفرٌ عندك؟ ترْكًا للأوّلِ إلى غيرِه لا تَراجُعًا عنه[١].

وأمّا «بَلَى» فكأنّه جوابٌ، وذلك أنّه لـمّا قال: ﴿قُل لَّا يَعۡلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ٱلۡغَيۡبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ فكأن قائلًا قال: ما الأمرُ كذلك، فقيل لَه: «بَلَى»، ثم استُؤنفَ[٢] فقيل: «آدْرَكَ علمهم في الآخرة»[٣].

قولُه: (**يُريد المشركينَ ممَّن في السَّماواتِ**)، يعني: الضَّمائرَ في قوله: ﴿عِلۡمُهُمۡ﴾، ﴿بَلۡ هُمۡ﴾، و﴿هُم مِّنۡهَا عَمُونَ﴾[النمل:٦٦] للـمشركين، وكلُّها راجعةٌ إلى قوله: ﴿مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ [النمل: ٦٥] وفيهما المؤمنون، لكن لـمّا كان المشـركون في جُملتهم نُسِبَ فِعْلُهم إلى الجميع.

---

(١) وزاد ابن جني: «ولكن للانتحاءِ عنه مِن بَعْدِه إلى غيره».

(٢) قوله: «فقيل له: بلى، ثم استؤنف» سقط من (ح) و(ف).

(٣) «المحتسب» (٢: ١٤٣).

بنو فلانٍ فعلوا كذا؛ وإنَّما فعلَه ناسٌ منهم. فإن قلت: **إن الآيةَ سِيقتْ** لاختصاصِ الله بعلمِ الغيب، وأنَّ العبادَ لا علمَ لهم بشيءٍ منه، وأنَّ وقتَ بَعْثِهم ونُشورِهم من جُملةِ الغيبِ وهُم لا يشعُرُون به، فكيفَ لاءَم هذا المعنى وصْفَ المُشركينَ بإنكارِهمُ البعثَ مع استحكامِ أسبابِ العلمِ والتَّمكُّنِ من المعرفة؟ قلت: لـمّا ذكَرَ أنّ العبادَ لا يعلمون الغيب، ولا يَشعُرون البعثَ الكائنَ ووقتَه الّذي يكونُ فيه، وكان هذا بياناً لعَجْزِهم ووصفاً لقُصورِ علمِهم: وصَلَ به أنَّ عندَهُم عجزاً أبلغَ منه، وهو أنّهم يقولون للكائنِ الّذي لا بُدَّ أن يكونَ، وهو وقتُ جزاءِ أعمالِهم لا يكون، معَ أنّ عندَهُم أسبابَ معرفةِ كونِه، واستحكامَ العلمِ به. والوجهُ الثّاني: أن وصْفَهم باستحكامِ العِلمِ وتكامُلِه تهكُّمٌ بهم، كما تقولُ لأجْهلِ النّاس: ما أعلمك على سبيلِ الهُزُؤ، وذلك حيثُ شكُّوا وعَمُوا عن إثباتِه الّذي الطّريقُ إلى علمِه مسلوك، فضلاً أن يعرفوا وقتَ كونِه الّذي لا طريقَ إلى معرفتِه: ....

قولُه: (**إن الآية سِيقَت**)، تلخيصُ السُّؤال: أنّ قولَه: ﴿لَّا يَعۡلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ٱلۡغَيۡبَ﴾ الآية، دلَّ على أنه تعالى هو وحدَه يعلمُ الغَيبَ، وقولُه: «بل أدرك علمُهم» دلَّ على تَـكامُل عِلْمِهم واستحكامِه في أنّ القيامةَ كائنةٌ، وأنّهم مع ذلك مُنكِرون؛ فأيُّ مناسبةٍ بينَهما حتّى تَوسَّطت بينَهما كلمةُ الإضراب؟

وأجاب بجوابين:

أحدهما: أن الثانيةَ وَردت مُستَطْردةً، والمناسبةُ بينَهما إثباتُ العَجْزَينِ، الثاني أبلغُ منَ الأوّلِ.

وثانيهما: أنّ الآيَةَ الأُولى نافيةٌ لمعرفته علمَ الغَيبِ العامَّ عنهم مُطلقًا، والثانية نافيةٌ لمعرفةِ العلمِ الخاصِّ على وَجهٍ أبلَغَ؛ لأنّ إثباتَ العلمِ على التّهكُّم لإرادةِ النَّفي أبلَغُ من نَفيِه مطلقًا، وإليه الإشارةُ بقوله: «فَضْلًا أن يَعرفوا وَقتَ كونِهِ الذي لا طريقَ إلى مَعرفته» فجاء التَّرَقّي من الأدْوَنِ إلى الأغلَظِ.

وفي «أدركَ علمُهم» و﴿ٱدَّٰرَكَ عِلۡمُهُمۡ﴾: وجهٌ آخر، وهو أن يكونَ أدرك بمعنى انتهى وفَنِي، من قولِك: أدْرَكَتِ الثَّمَرَة؛ لأنّ تلك غايتُها الّتي عندَها تُعْدَم، وقد فسَّره الحسنُ رضيَ اللهُ عنه باضمحلَّ علمُهم. وتدارك: من: تَدارَكَ بنو فُلان؛ إذا تتابَعُوا في الهلاك. فإن قلت، فما وجهُ قراءةِ من قرأ: بل أَأَدْركَ على الاستفهام؟ قلت: هو استفهامٌ على وجهِ الإنكارِ لإدراكِ علمِهم، وكذلك من قرأ: أمْ أَدْرَك. وأم تدارك؛ لأنّها أمْ الّتي بمعنى بل والهمزة. فإن قلت: فمن قرأ: بلى أدرك، وبلى أأدرك؟ قلت: لـمّا جاء ببلى، بعدَ قولِه: ﴿وَمَا يَشۡعُرُونَ﴾ كان معناه: بلى يشعرون، ثمّ فسّر الشُّعورَ بقولِه: أدْرَكَ علمُهم في الآخرةِ على سبيلِ التّهكُّمِ الّذي معناه: المُبالغةُ في نفي العِلْم، فكأنّه قال: شعورُهم بوقتِ الآخرةِ أنّهم لا يعلمون كونَها، فيرجِعُ إلى نفيِ الشُّعورِ على أبلغِ ما يكون. وأمّا

قولُه: (وفي «أدرك عِلمُهم» و﴿ٱدَّٰرَكَ عِلۡمُهُمۡ﴾: وَجهٌ آخَرُ)، عطفٌ على قولِه: «ومعنى «أدركَ عِلمُهم في الآخرة»: انتهى وتكامَلَ».

ويجوز أن يكون متفرِّعًا على الجواب الثاني، أي: أنّ «أدرك» و«ادّارَك» إما مَنفيّانِ على التَّهكُّم، أو معناهما: انتهَى وفَنِيَ؛ ليحصلَ التَّرقّي من النَّفي إلى النَّفي.

قولُه: (من: تَدارَكَ بَنُو فلانٍ؛ إذا تَتابَعُوا في الهَلاك)، ومنه بيتُ الحَماسةِ:

أبعْــدَ بَني أُمِّي الذين تَتابَــعُوا ... أُرَجِّي الحياةَ أم مِنَ الموتِ أجزَعُ(١)

قولُه: (فما وجهُ قراءةِ مَن قرأ: «بل أأدرك»؟)، الفاء دلَّت على الإنكارِ، يعني: هَبْ أنّك فسَّرتَها بمعنى: انتهى وفَنِيَ، فما تفعلُ بالاستفهام الوارد على التقرير؟ وأجاب: أجْعَلُهُ إنكاريًّا، وهو نَفْيٌ أيضًا.

قولُه: (فمَن قرأ: «بَلَى»)، إنكارٌ آخَرُ على التأويل بالنَّفْي، وأجاب بما يُوافقُ النَّفيَ بالتَّهكُّم لقراءة، وبالإنكار على وَجْهٍ بُرْهانيٍّ لأُخرى.

---

(١) للبراء بن رِبْعيٍّ الفَقْسيِّ، انظر: «شرح ديوان الحماسة» للمرزوقي (١: ٦٠١).

من قرأ: بلى أأدرك؟ على الاستفهامِ فمعناه: بل يشعرون متى يُبْعَثون، **ثمّ أنْكَرَ علمَهم بكونِها**، وإذا أنكرَ علمَهم بكونِها لم يتحصَّل لهُم شعورٌ بوقتِ كونِها؛ لأنَّ العلمَ بوقتِ الكائنِ تابعٌ للعلمِ بكَونِ الكائنِ. ﴿فِي ٱلْآخِرَةِ﴾ في شأنِ الآخِرةِ ومعناها. فإن قلت: هذه الإضراباتُ الثّلاثُ ما معناها؟ قلت: **ما هي إلّا تنزيلٌ لأحوالِهم**: وصَفَهُم أوّلاً بأنّهم لا يشعرون وقتَ البعث، ثمّ بأنّهم لا يعلمون أنّ القيامةَ كائنة، ثمّ بأنّهم يَخبطُون في شكٍّ ومِرية؛ فلا يُزيلُونَه، والإزالةُ مُستطاعة. ألا ترى أنّ من لم يسمعِ اختلافَ المذاهبِ وتضليلَ أربابِها بعضِهم لبعض: كان أمرُه أهونَ ممّن سمع بها وهو جاثِمٌ لا يَشخَصُ به طلَبُ التّمييزِ بينَ الحقِّ والباطل، ثمّ بما هو أسوأُ حالاً وهو العمى، وأن يكونَ مثلَ البهيمةِ قد عَكَفَ همَّه على بطنِه وفَرْجِه، لا يخطرُ ببالِه حَقّاً ولا باطلاً، ولا يُفكِّرُ في عاقِبة. **وقد جعل الآخرةَ مبدأَ عماهم ومنشأَه**؛ فلذلك عدّاه بـ«مِن» دون «عن»؛

قولُه: (**ثم أنكرَ عِلمَهم بكَوْنها**)، أي: قال: «أدرَكَ عِلمُهم في الآخرةِ»، بمعنى: ما أدرَك علمُهم في نفس الآخِرةِ، والمراد: نَفْيُ عِلمِهم بمعرفة وَقتِها بالطَّريق البُرهانيِّ، وإليه الإشارةُ بقوله: «لأنّ العلمَ بوَقتِ الكائن تابعٌ العلمَ بكَونِ الكائِن».

قولُه: (**ما هي إلا تَنزيلٌ لأحوالِهم**)، أي: لجَهْلِهم بأحوال القيامةِ، المعنى: كيف يَشعرون وَقتَها، وهم لا يَعلمون كيف كونها، وأنّ البعثَ والحشرَ ثابتٌ في نَفْسِه؟ فإنّ الأوّلَ تابعٌ للثاني، بل كيف يشعرون كونَها، وهم خابطون في ظَلْماء الشَّكِّ؟ فإنّ الجاهلَ أهونُ حالًا منَ الشاكِّ الذي يتخبَّط في شكِّه لِـما يحتاجُ الثاني إلى إزالة الشَّكِّ، ثم تحصيلُ العلم بخلاف الجاهلِ، وكيف يُزيلون الشَّكَّ وهم كالبَهائمِ في العَمَى؟ فقولُه: «ثمّ بما هو أسوأُ حالًا» عطفٌ على قولِه: «ثم بأنّهم يَخبِطُون»، وقوله: «فلا يُزيلُونَه» إلى قوله:«بينَ الحقِّ والباطِلِ» متفرِّع على قولِه: «ثم بأنّهم يَخْبِطُون» والأسلوب من باب التَّرقِّي منَ الأهوَنِ إلى الأغلَظِ.

قولُـه: (وقد جَعل الآخرةَ مبدأ عَماهُم ومَنشَأه)، يُريـد أنّ معنى «مِنْ» في «منها» في الموضعَينِ الابتداءُ، ومرجعُه الصُّدورُ والإنشاءُ، وفيه شائبةٌ من معنى السَّبَبيّةِ، وأنّ الكُفر بالآخرةِ سببٌ للعَمى.

لأنَّ الكُفرَ بالعاقبةِ والجزاءِ هو الّذي جعلهم كالبهائِم لا يتدبّرون ولا يتبصَّرون.

[﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا وَءَابَآؤُنَآ أَئِنَّا لَمُخۡرَجُونَ ۞ لَقَدۡ وُعِدۡنَا هَٰذَا نَحۡنُ وَءَابَآؤُنَا مِن قَبۡلُ إِنۡ هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ ﴾ ٦٧-٦٨]

العامِلُ في ﴿أَءِذَا﴾ ما دلَّ عليه ﴿أَئِنَّا لَمُخۡرَجُونَ﴾ وهو «نَخْرُج»؛ لأنّ **بينَ يَدَيْ عملِ اسمِ الفاعلِ** فيه عِقاباً، وهي همزةُ الاستفهام و«إنّ» ولامُ الابتداء، وواحدةٌ منها كافية، فكيف إذا اجتمعن؟ والمُراد: الإخراجُ من الأرض، أو من حالِ الفناءِ إلى الحياة، وتكريرُ حرفِ الاستفهام بإدخالِه على (إذا) و﴿إِنَّ﴾ جميعاً إنكارٌ على إنكار، وجحودٌ عَقِيبَ جُحود، ودليلٌ على كُفْرٍ مؤكَّدٍ مُبالَغ فيه. والضَّميرُ في ﴿أَئِنَّا﴾ لهُم ولآبائهم؛ لأنَّ كَونَهم تراباً قد تناوَلَهم وآباءَهم. فإن قلت: قدّمَ في هذه الآيةِ ﴿هَٰذَا﴾ على ﴿نَحۡنُ وَءَابَآؤُنَا﴾، وفي آيةٍ أُخرى قدَّمَ ﴿نَحۡنُ وَءَابَآؤُنَا﴾ على ﴿هَٰذَا﴾؟ قلت: **التّقديمُ دليلٌ على أنَّ المُقدَّمَ هو الغرضُ** المُتعمَّدُ بالذِّكر، وأنّ الكلامَ إنّما سِيقَ لأجْلِه، ففي إحدى الآيتَيْن

قال صاحب «التقريب»: معناه: أنّ الكُفرَ بالجزاء مَبْدأُ عماهُم، وسَببُ عَدَم تدبُّرِهم، فإن مَن لم يَصْرِفْهُ خوفُ العاقبةِ فَعَل ما يَقتضيه هَواهُ وشهوتُه، ودخل في زُمرةِ البهائم.

قال:

والظُّلمُ مِن شِيَمِ النُّفوسِ فإن تَجِدْ ذا عِفَّــةٍ فَلِعلّــةٍ[1] لا يَظلِــمُ[2]

قولُه: (**بين يَدَي عَمَل اسمِ الفاعِلِ**)، أي: المفعولِ، وهو «مُخْرَجُون»، سُميٍّ به مجازًا؛ لأنه بُني مِن: يَخْرُج.

قولُه: (**التقديمُ دليلٌ على أنّ المقدَّمَ هو الغَرَضُ**)، تلخيصُه: أنّ التقديمَ إنّما يُتعمَّد به لاقتضاء المَقام، وكَون المقدَّم مهتمّاً بشأنه، ولـمّا كان الإنكارُ في هذه السُّورة أبلَغَ منه في تلك السُّورة قدَّمَ المُنكَرَ هنا، وأقرّه في تلك السُّورةِ في مكانه.

---

(١) في (ف): «فعِلّة»، والصواب ما أثبتناه.

(٢) للمتنبي في «ديوانه» بشرح الواحدي (١: ١٧٣).

دلَّ على أن اتِّخاذَ البَعْثِ هو الّذي تُعُمِّد بالكلام، وفي الأُخرى على اتِّخاذِ المبعوثِ بذلك الصَّدد.

وبيانُه: أنّه تعالى لـمّا وَبَّخ المشركين إنكارَهم الحشرَ بقولِه: ﴿أَمَّن يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ﴾، ثم جَهلَهم بوقتِ البعثِ بقوله: ﴿وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾، وترقّى فيه ذلك التَّرقِّي المذكور؛ حكى عنهم ما كانوا يتفوَّهون به في ذلك من قولِه: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا وَءَابَآؤُنَآ﴾، وَضع ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟﴾ موضعَ المُضمَرِ؛ للإشعار بأنّ هذا القولَ إنّما صَدر عنهم لِتمادِيهم في الكُفر، حيث ضَمُّوا مع ذِكْرِهم ذِكرَ آبائهم، وجَعلُوهم تُرابًا صِرْفًا لِأجزاء هناك على صُورةِ نَفْسِه، وقدَّموا المنصوبَ على المرفوعِ في قولِهم: ﴿لَقَدْ وُعِدْنَا هَٰذَا نَحْنُ وَءَابَآؤُنَا﴾، وهو المرادُ من قولِه: «دلّ على أنّ اتِّخاذَ البَعثِ»، وأما في سورة المؤمنين فلم يَسْبِقْ من ذلك شيءٌ.

نَعم حَكى عنهم قولَهم لِيُنَبِّـهَ به على أنّ ذلك جَرى من مَحْضِ التَّقليدِ، ومُتابعةِ أسلافِهم في تكذيبِ الأنبياءِ في البعثِ، فأقرَّ كلًّا من المرفوعِ والمنصوبِ في مكانه، ولم يَذكرْ آباءَهُم، وصرَّح بِذِكْر العظامِ، وهو المرادُ من قوله: «دلَّ على أنّ اتِّخاذَ المبعُوثِ» يعني: إنّما قدَّموا هذا هنا، والمُشارُ إليه البعثُ لِيُؤذِنَ بأنّهم إنما اتَّخذوا البعثَ منكَرًا، وقدَّموا «نَحْنُ» في المؤمنين ليعلمَ بأنّهم إنما اتَّخذوا «المبعوثَ بذلك الصَّددِ»، أي: هو الذي يعمَد بالكلام اتخاذ المبعوث.

وكلامُ صاحب «المفتاح» يجبُ أن يُحملَ على هذا المَحمِلِ، وذلك قولُه: فالجهةُ المنظُورُ فيها هناك هي كَونُ أنفُسِهم تُرابًا وعظامًا، والجهةُ المَنظُورُ فيها هاهنا هي كَونُ أنفُسِهم وكَونُ آبائهم تُرابًا لِأجزاءَ هناكَ من بناهم على صُورة نفسه، ولا شُبهةَ أنّها أدخَلُ عندَهم في تَبعيد البَعثِ، فاستلزمَ زيادةَ الاعتناءِ بالقَصدِ إلى ذِكْرِه[1].

وأما قولُه: «وفي آية أخرى قدم ﴿نَحْنُ وَءَابَآؤُنَا﴾»، فمِن باب المُشاكَلةِ، إذ ليس هناك تقديمٌ اصطلاحيٌّ.

قولُه: (**دلَّ على أنّ اتخاذَ البعثِ**)، عن بعضِهم: «على» في الموضعَينِ فاعلُ «دَلَّ»؛ أي: دَلَّ على جَعْلِ اللّـهِ البعثَ معتمدًا في الكلام، وعلى جَعْلِه المبعوثَ معتَمدًا فيه في الأُخرى.

---

(١) «مفتاح العلوم» ص٢٣٨.

[﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُجْرِمِينَ * وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُنْ فِي ضَيْقٍ مِمَّا يَمْكُرُونَ﴾ ٦٩-٧٠]

لم تَلحَقْ علامةُ التّأنيثِ بفعلِ العاقبة؛ لأنَّ تأنيثَها غيرُ حقيقيّ؛ ولأنَّ المعنى: كيفَ كانَ آخرُ أمرِهم؟ وأرادَ بالمُجرِمين: الكافِرين، وإنَّما عبَّر عن الكُفرِ بالإجرام ليكونَ لطفاً للمُسلِمين في تركِ الجرائمِ وتخوُّفِ عاقِبَتها؛ ألا ترى إلى قولِه: ﴿فَدَمْدَمَ عَلَيْهِمْ رَبُّهُم بِذَنبِهِمْ﴾ [الشمس: ١٤] وقولِه: ﴿مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا﴾ [نوح: ٢٥]. ﴿وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ﴾ لأنهم لم يتَّبعُوك، ولم يُسْلِموا فيَسْلَموا وهم قومُه قُرَيْش، كقولِه تعالى: ﴿فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَّفْسَكَ عَلَىٰ آثَارِهِمْ إِن لَّمْ يُؤْمِنُوا بِهَٰذَا الْحَدِيثِ أَسَفًا﴾ [الكهف: ٦]. ﴿فِي ضَيْقٍ﴾ في حَرَجِ صدْرٍ من مكرِهم وكيدِهم لك، ولا تُبالِ بذلك؛ فإنّ الله يعصِمُك من النّاس. يُقال: ضاقَ الشَّيءُ ضَيْقاً وضِيقًا، **بالفتح والكسر**. وقد قُرِئ بهما، والضَّيْق أيضاً: تخفيف الضَّيِّق. قال الله تعالى: ﴿ضَيِّقًا حَرَجًا﴾ [الأنعام: ١٢٥] قُرِئ مخففاً ومثقَّلاً، ....

وقلت: هذا تلخيصُ المعنى؛ لأجل التَّركيب؛ لأنّ «اتَّخذ» يقتضي مفعولًا ثانيًا كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّخِذُوا آيَاتِ اللَّهِ هُزُوًا﴾ [البقرة: ٢٣١]، فالتقديرُ دلَّ على أنّ اتِّخاذَ البعثِ أصلًا هو الذي يُعتمَدُ في الكلام[1]، أي: الذي قُصِدَ في الكلام جَعْلُ البَعثِ أصلاً ومُقدَّمًا، ويَعضُدُه قولُه: إنّ المقدَّم هو الغَرَضُ المعتمدُ[2] بالذِّكر.

قولُه: (ضَيْقًا وضِيقًا، **بالفتح والكسر**)، ابنُ كثير: بالكسر، والباقون: بفتحِها[3].

(١) قوله: «أي: الذي قصد في الكلام» سقط من (ط).

(٢) في (ح): «المتعمد» وهي جيدة محتملة.

(٣) وفَرّق بينهما الفرّاءُ بقوله: «فالضَّيْقُ ما ضاقَ عنه صدرُك، والضيِّق ما يكون في الذي يَتَّسِعُ مثل الدارِ والثوب وأشباه ذلك». انتهى من «معاني القرآن» (٢: ١١٥)، ولتمامِ الفائدة انظر: «حجة القراءات» ص٥٣٦.

ويجوزُ أن يراد: في أمرٍ ضيِّقٍ من مكرِهم.

[﴿وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هَٰذَا ٱلْوَعْدُ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ۞ قُلْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم بَعْضُ ٱلَّذِى تَسْتَعْجِلُونَ﴾ ٧١-٧٢]

استعجلوا العذابَ الموعودَ فقيل لهم: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ﴾ رَدِفَكُم بعضُه وهو عذابُ يومِ بَدْر، فزيدتِ اللّام للتّأكيد؛ كالباء في ﴿وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٥] أو ضُمِّن معنى فعلٍ يتعدّى باللّامِ نحو: دنا لكُم وأزِفَ لكم، ومعناه: وتَبِعَكُم ولِحَقَكُم، وقد عُدِّي بـ«مِن»، قال:

فلمّا رَدِفنا مِن عُمَيْرٍ وصَحبِه تولَّوا سِرَاعــاً والمنِيَّةُ تُعنِقُ

يعني: دَنْونا من عُمَيْر، وقرأ الأعرج: (رَدَفَ لكم)، بوزن ذَهَب، وهُما لُغتان، والكَسْرُ أفصح. **وعسى ولعلّ** وسوفَ في وعْدِ المُلوكِ ووعيدِهم يدلُّ على صدقِ الأمرِ

قولُه: (**ويجوز أن يُرادَ: في أمرٍ ضَيِّقٍ**)، عطفٌ على قوله: «في حَرَجِ صَدْرٍ»، يعني: ﴿ضَيْقٍ﴾ هنا مُطلَقٌ يجوز أن يُقدَّرَ: ضِيقُ صَدْرٍ؛ لاشتهاره فيه، أو يُترك على إطلاقِه، فيُحمل على العُموم، فالأمرُ بمعنى الشأنِ والحالِ.

قولُه: (**فلما رَدِفْنا من عُميرٍ**)، البيتَ[١]، تُعْنِقُ منَ العَنَقِ: وهو السَّير السَّريعُ السَّهلُ، يُقال: دابَّةٌ مِعْناقٌ، ومُعْنِق، يقول: لـمّا دَنَوْنا من عُميرٍ وصَحبِه للمُحارَبة، أدبَرُوا مُسرعينَ مُنهزمينَ، والمَنيَّـةُ تُسـرِعُ خَلْفَهم.

قولُه: (**وعسى ولَعلَّ**)، **الرّاغبُ**: عسى طَمَعٌ وتَرَجٍّ، وكثيرٌ من المفسِّرين فسَّرُوا عسى ولعلَّ باللّازِمِ، وقالوا: إن الرَّجاء والطَّمع لا يَصحُّ منَ الله، وفي هذا قُصورُ نظر، وذلك أنّ الله عز وجل إذا ذَكَر ذلك يذكُره ليكونَ الإنسانُ منه على رجاءٍ لا أن يكون هو تعالى

---

(١) لم أهتدِ إلى قائل البيت فيما بين يديّ من مصادر التخريج.

وجِدِّه، وما لا مجالَ للشَّكِّ بعدَه، وإنّما يَعنُون بذلك إظهارَ وقارِهم وأنّهم لا يَعْجلون بالانتِقام؛ لإدلالِهم بقَهْرِهِم وغلَبَتِهم ووُثوقِهم بأنّ عدوَّهم لا يفوتُهم، وأنّ الرّمزةَ إلى الأغراضِ كافيةٌ من جِهَتِهِم؛ فعلى ذلك جرى وعدُ الله ووعيدُه.

[﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلنَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَشْكُرُونَ﴾ ٧٣]

الفضلُ والفاضلة: الإفضال. ولفلانٍ فواضِلُ في قومِه وفُضول. ومعناه: أنّه مُفْضِلٌ عليهم بتأخيرِ العُقُوبة، وأنّه لا يعاجِلُهم بها، وأكثرُهم لا يعرفونَ حقَّ النِّعمةِ فيه، ولا يشكرونه؛ ولكنَّهم بجهلِهِم يستعجلونَ وُقوعَ العقاب؛ وهم قُرَيْش.

[﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَعْلَمُ مَا تُكِنُّ صُدُورُهُمْ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ ٧٤]

قُرِئ (تَكُنّ). يقال: كَنَنْتُ الشّيءَ وأكننْتُه: إذا سترتُه وأخفيتُه، يعني: أنّه يعلمُ ما

راجيًا. قال تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يُهْلِكَ عَدُوَّكُمْ﴾ [الأعراف: ١٢٩]، أي: كُونوا راجينَ في ذلك، ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِندِهِۦ﴾ [المائدة: ٥٢][(١)].

قولُه: (لإدْلالهم بقَهرِهم)، أي: لِوُثوقِهم ، يُقال: هو يُدِلُّ بفلانٍ؛ أي: يَثِقُ به.

الأساس: وأدَلَّ على قَرِيبِه، ومنه: أسَدٌ مُدِلٌّ.

قولُه: (الفَضْل والفاضِلَة: الإفضالُ)، الراغب: الفَضْل: الزِّيادةُ عن الاقتصاد، وذلك إما محمودٌ كفَضْل العلم والحِلْم، وإمّا مذمومٌ كفضل الغَضبِ على ما يَجب أن يكونَ عليه، والفَضْل في المحمودِ أكثرُ استعمالًا، والفُضُولُ في المَذمومِ[(٢)].

قولُه: (قرئ: «تَكُنُّ»)، قال ابن جنِّي: قراءة ابن السَّمَيْفَع، وابن مُحَيصِن «تَكُنُّ» بفتح التاءِ، وضمِّ الكافِ، والمألوفُ أكْنَنْتَ الشيءَ: إذا أخفيتَه في نَفْسِك، وكَنَنْتُه: إذا سَترتَه

---

(١) «مفردات القرآن» ص٥٦٦-٥٦٧.

(٢) «مفردات القرآن» ص٦٣٩.

يُخفونَ وما يُعلنونَ من عداوةِ رسولِ الله ﷺ ومكايدِهِم، وهو مُعاقِبُهم على ذلك بما يَسْتَوجِبُونه.

[﴿وَمَا مِنْ غَآئِبَةٍ فِي ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ ٧٥]

سُمِّيَ الشَّيءُ الّذي يَغِيبُ ويَخْفى: غائبةً وخافيةً، فكانتِ التّاءُ فيهما بمنزلتهما في العافيةِ والعاقبة. **ونظائِرهُما: النَّطيحة**، والرَّمِيّة، والذَّبيحة، في أنّها أسماءٌ غيرُ صفات. ويجوزُ أنْ يكونا صفتَيْنِ وتاؤُهما للمبالغة، كالرّاويةِ في قولِهم: ويلٌ للشّاعر من راويةِ

بـشيءٍ، فأكنَنْتُ كأضمَرْتُ، وكَنَنْتُ كسَتَرْتُ، فهذا القارئ أجرى الضَّميرَ مجرى الجسمِ الساتِرِ لها[1] مبالغةً، ونحو قول القائل:

وحاجةٍ دون أُخرى قد عَرَضْتُ لها[2] جَعلتُهـا للَّتي أخفَيتُ عُنـوانا[3]

وقول الحماسي:

تَغَلغَلَ حُبُّ عَثَمةَ في فُؤادي فَباديـهِ مع الخافي يَسـيرُ[4]

ألا تُراه كيف وصفَه بما تُوصَفُ به الجواهر من السروب والتغلغل[5].

قولُه: (**ونَظائرُهما: النَّطيحةُ**)، **الجوهريُّ**: نَطحَه الكَبْشُ يَنطِحُه ويَنْطَحُه نَطْحًا، والنَّطِيحةُ المَنطوحَةُ التي ماتَت منه، وإنما جاءت الهاء لغَلَبةِ الاسمِ عليها، وكذلك الفَريسةُ، والأكِيلَةُ، والرَّمِيَّةُ؛ لأنه ليس هو على نَطَحتِها، فهي منطوحة، وإنما هو الشَّـيءُ في نفسِه ممّا يُنطَحُ، والشـيءُ ممّا يُفْرَسُ.

(١) زيادة من «المحتسب».

(٢) لفظة «لها» سقطت من (ط)، و(ح) و(ف): «بها»، والمثبت من «المحتسب».

(٣) البيت لسوارِ بن المُـضرِّب، كما في «لسان العرب» (سنح).

(٤) البيت لعبيد الله بن عتبة بن مسعود. انظر «زهر الآداب» للحصري القيرواني (١: ٢١٢).

(٥) «المحتسب» (٢: ١٤٤).

السُّوء، كأنّه قال: وما من شيءٍ شديدِ الغَيْبُوبةِ والخفاءِ إلّا وقد عَلِمَه اللهُ وأحاطَ به وأثبتهُ في اللَّوح. المُبين: الظّاهِرُ البيِّن لمن ينظرُ فيه من الملائكة.

[﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَقُصُّ عَلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَكْثَرَ ٱلَّذِى هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ * وَإِنَّهُۥ لَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ ٧٦-٧٧]

قد اختلفوا في المسيحِ فتحزَّبوا فيه أحزاباً، ووقعَ بينَهمُ التّناكُرُ في أشياءَ كثيرةٍ حتّى لَعَن بعضُهم بعضاً، وقد نزل القرآنُ ببيان ما اختلفوا فيه لو أنصفوا وأخذوا به وأسلموا، **يريد: اليهود والنّصارى**. ﴿لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾: لمنْ أنصفَ منهم وآمن، أي: من

قولُه: (**يُريد اليهودَ والنَّصارى**)، أي: يريد بقوله: بني إسرائيل: اليهودَ والنَّصارى لا اليهود وحدهم كما الظاهر.

والمراد بالاختلاف ما شَجَر بينَهم في المسيح عليه السَّلام؛ لقوله تعالى: ﴿فَٱخْتَلَفَ ٱلْأَحْزَابُ مِنۢ بَيْنِهِمْ﴾ [مريم: ٣٧]، وهم اليهودُ والنَّصارى في وَجهٍ دونَ الوجهِ الآخرِ، وهم فِرَقُ النَّصارى من اليَعقوبيَّةِ والنُّسطُوريَّةِ، والمَلْكانيَّةِ.

والمَقامُ يقتضي العُمومَ؛ لأنه تعالى لما وَبَّخ المشركين ووَعدَهم وهدَّدهُم بقوله: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَعْلَمُ مَا تُكِنُّ صُدُورُهُمْ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ وبيَّن شُمولَ عِلْمِه المعلوماتِ كلَّها، وأنها ثابتةٌ في اللَّوح المحفوظِ، ذَكر أنَّ هذا القرآنَ نُسْخةٌ من بعض ما هو مُثبَتٌ في اللَّوحِ المحفوظِ؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ * فِى كِتَٰبٍ مَّكْنُونٍ﴾ [الواقعة: ٧٧- ٧٨].

ألَا تَرى كيف يقصُّ على بني إسرائيل أكثرَ الذي هم فيه يختلفون، وهم يعلمون ذلك لو أنصفُوا وأخذُوا به وأسلَموا، لكن هم شِرْذِمةٌ مُكابِرةٌ مثلُكم أيُّها المشركون. ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِى بَيْنَهُم﴾ يوم القيامةِ ﴿بِحُكْمِهِۦ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ﴾ في انتقامه منَ المُبطِلِينَ ﴿ٱلْعَلِيمُ﴾ بالفَصْل بينهم وبينَ المُحِقِّينَ.

والدليلُ على استطراد هذا الكلام العَوْدُ إلى تَسلية الرَّسول ﷺ في قوله: ﴿فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ إِنَّكَ عَلَى ٱلْحَقِّ ٱلْمُبِينِ﴾ بعدَ قولِه: ﴿وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُن فِى ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ﴾، وإلى تَسمية المشركينَ بالموتى في قوله: ﴿إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ ٱلْمَوْتَىٰ﴾.

بني إسرائيل. **أو منهم ومن غيرهم.**

[﴿ إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِي بَيْنَهُم بِحُكْمِهِۦۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ ﴾ ٧٨]

﴿بَيْنَهُم﴾ بينَ من آمن بالقُرآنِ ومَن كفرَ به. فإن قلت: ما معنى يقضي بحُكْمِه؟ ولا يقال: زيدٌ يضرِبُ بضربِه ويمنَعُ بمَنْعِه؟ قلت: معناه: بما يَحكُمُ به وهو عدلُه، لأنّه لا يقضي إلّا بالعَدْل، فسُمِّيَ المَحكومُ به حُكماً. أو أراد بحِكْمَتِه، ويدل عليه قراءةُ من قرأ: (بِحِكَمِه)؛ جمع حكمة. ﴿وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ﴾؛ فلا يُرَدُّ قضاؤُه ﴿ٱلْعَلِيمُ﴾ بمَن يُقضى له، وبمن يُقضى عليه، أو ﴿ٱلْعَزِيزُ﴾ في انتقامِه من المُبطِلين، ﴿ٱلْعَلِيمُ﴾ بالفصلِ بينهُم وبينَ المُحِقِّين.

[﴿ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِۖ إِنَّكَ عَلَى ٱلْحَقِّ ٱلْمُبِينِ * إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ ٱلْمَوْتَىٰ وَلَا تُسْمِعُ ٱلصُّمَّ ٱلدُّعَآءَ إِذَا وَلَّوْاْ مُدْبِرِينَ * وَمَآ أَنتَ بِهَٰدِي ٱلْعُمْيِ عَن ضَلَٰلَتِهِمْۖ إِن تُسْمِعُ إِلَّا مَن يُؤْمِنُ بِـَٔايَٰتِنَا فَهُم مُّسْلِمُونَ ﴾ ٧٩-٨١]

أمَرَهُ بالتَّوكُّلِ على الله وقِلَّةِ المُبالاةِ بأعداءِ الدِّين، وعلَّلَ التَّوكُّلَ بأنّه على الحقِّ الأبلجِ الّذي لا يتعلَّقُ به الشَّكُّ والظَّنّ. وفيه بيانُ أنَّ صاحبَ الحقِّ حقيقٌ بالوُثُوقِ بصُنعِ الله وبنُصْرَتِه، وأنّ مثلَه لا يُخذَل. فإن قلت: ﴿ إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ ٱلْمَوْتَىٰ ﴾ يُشبِهُ أن يكونَ تعليلاً آخرَ للتَّوكُّل، فما وجهُ ذلك؟ قلت: وجهُهُ أنّ الأمرَ بالتَّوكُّلِ جُعِلَ مُسبَّباً عمّا كانَ يَغِيظُ رسولَ الله ﷺ من جهةِ المُشرِكينَ وأهلِ الكتاب: من تركِ اتِّباعِه **وتشييعِ ذلك بالعداوةِ** ....

قولُه: (**أو منهم ومن غيرِهم**)، هذا أولى منَ الأوَّل؛ لقوله: ﴿ إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِي بَيْنَهُم ﴾، وقد فسَّر بقوله: «مَن آمَنَ بالقرآن ومَن كَفَر به» ولِـمَا قرَّرناه من بيان النَّظْم، ولأنّ قولَه: ﴿وَإِنَّهُۥ لَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ تعريضٌ كالتَّذييلِ، فيَدخُل فيه بنو إسرائيل دُخولًا أوليًّا.

قولُه: (**وتَشييع ذلك بالعَداوة**)، **الأساس**: ومنَ المجاز: شَيَّعنا شهرَ رمضانَ بصومِ

والأذى، فلاءمَ ذلك أن يُعلَّلَ توكُّلُ متوكِّلٍ مثلِه، بأن اتّباعَهم أمرٌ قد يُئِسَ منه، فلم يبقَ إلا الاستنصارُ عليهم لعداوتِهم واستكفاءِ شُرُورِهم وأذاهم، وشُبِّهوا بالموتى وهم أحياءٌ صحاحُ الحواسّ؛ لأنّهم إذا سمعوا ما يُتلى عليهم من آياتِ الله فكانُوا أقماعَ القول لا تعِيهُ آذانُهم، وكانَ سماعُهُم كلا سَماع: كانت حالُهم لانتفاءِ جدوى السَّماع؛

السِّتةِ وشَيّعتُ النارَ بالحَطب، وشَيَّعَ هذا بهذا: قوّاه به. المعنى: ويُقَوِّيهِ تَرْكُ اتِّباعِه بالعَداوَة والأذى.

قولُه: (تَوكُّـلُ متوكِّلٍ مثلِهِ)، كنايةٌ عنه صلوات الله عليه كأنّه قيل: توكّل متوكِّلٌ ممَّن هو بصَدَدِكَ في بَذْل جُهْيدَاهُ في إيمان القوم حتَّى قيلَ له: ﴿فَلَعَلَّكَ بَـٰخِعٞ نَّفۡسَكَ عَلَىٰٓ ءَاثَـٰرِهِمۡ﴾ [الكهف: ٦]، وممّن هو له ناصرٌ، مثل ناصِرِكَ، كأنه قيل له صلوات الله عليه: أعرِضْ عنهم وتارِكْهُم؛ لأنّك بالَغْتَ في الإنذارِ، وأعذَرْتَ، وإنهم لا يؤمنون البَتَّةَ، ولم يَبْقَ لك إلا الاستنصارُ، والتوكُّلُ عل الغالبِ القاهرِ لأعدائه، الناصرِ والمُتولِّي لأوليائه؛ لأنّ الأصل: فتوكَّل عليه؛ لقوله: ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَقۡضِي بَيۡنَهُم﴾، فوَضَع اسمَ الذاتِ موضعَ الضَّميرِ، فأفادَ في هذا المَقام هذا المعنى.

الراغب: التَّوكُّلُ يُقال على وَجهينِ: يُقال: توكَّلت لفلانٍ بمعنى: تَولَّيتُ له، ويُقال: وكَّلْتُه فتوَكَّل لي، وتوكَّلتُ عليه: اعتَمدتُه[1].

قولُه: (أقماعَ القولِ)، **النهاية**: الأقْماع: جمع قِمَع، كضِلَع وأضْلاع: وهو الإناءُ الذي يُترك في رؤوس الظُّروف لتُملأ بالمائعاتِ منَ الأشربةِ والأدْهان، شَبَّه أسماعَ الذين يَستمعون القولَ ولا يَعُونَه ويَحفظونَه ويَعملون به بالأقماعِ التي لا تَعِي شيئًا ممّا يُفرَغُ فيها، فكأنه يَمُرُّ عليها كما يَمرُّ الشَّرابُ في الأقماعِ.

قيل: إضافةُ أقماعٍ إلى القولِ بمعنى اللّام، كأنّ آذانهم للأقوال كالظُّروف التي لا يبقى فيها شيءٌ من المَظْروف.

---

(١) «مفردات القرآن» ص٨٨٢.

كحالِ الموتى الّذين **فَقَدُوا مُصَحِّحَ السَّماعِ**؛ وكذلك تشبيهُهُم بالصُّمِّ الّذين يُنْعَقُ بهم فلا يسمعون. وشُبِّهوا بالعُمي؛ حيثُ يَضِلُّونَ الطَّريقَ **ولا يَقْدِرُ أحدٌ أن يَنزِعَ ذلك عنهم، ويجعلَهم هُداةً بُصراءَ إلّا الله عزَّ وجلّ**. فإن قلت: ما معنى قولِه تعالى: ﴿إِذَا وَلَّوْاْ مُدْبِرِينَ﴾؟ قلت: **هو تأكيدٌ لحالِ الأصمّ**؛ لأنّه إذا تباعدَ عن الدّاعي بأنْ يُوَلِّي عنه مُدبراً كان أبعدَ عن إدراكِ صوتِه. **وقُرِئ: (ولا يَسْمَعُ الصُّمُّ)** (وما أنت **بهادٍ العُمْيَ**)، **على الأصل**. وتهدي العُمْي. وعن ابنِ مسعود: ....

قولُه: (**فقدوا مُصَحِّحَ السَّماعِ**)، أي: الحياةَ.

قولُه: (**ولا يَقدِرُ أحدٌ أن يَنزِعَ ذلك عنهم، ويجعلهم هُداةً بُصَراءَ إلا الله**)، الحَصْرُ مستَفادٌ من تقديم الضَّميرِ وإيلائِه حرفَ النَّفي في قوله: ﴿وَمَآ أَنتَ بِهَٰدِي ٱلۡعُمۡيِ﴾.

قولُه: (**هو تأكيدٌ لحالِ الأصَمِّ**)، وهو من باب التَّتْميمِ، كقول امرئ القيس:

حَمَلْـتُ رُدَينيّـاً كأنّ سِـنانَه ... سَنا لَـهَبٍ لم يتَّصلْ بِدُخانِ[1]

فإن قولَه: «لم يَتَّصِلْ بدُخان» تَتْميمٌ.

قولُه: (**وقرئ:« ولا يَسْمَعُ الصُّمُّ»**)، ابنُ كثيرٍ: «يَسْمَعُ» بالياء التَّحتانيةِ مفتوحةً وفَتحِ الميمِ، و«الصُّمُّ» بالرَّفع[2]، والباقون: بالتاء مضمومةً وكسرِ الميمِ، و﴿ٱلصُّمَّ﴾ بالنَّصبِ.

قولُه: (**بهادٍ العُمْيِ، على الأصلِ**)، أي: بالتَّنوين.

قال الزَّجاج: هذا يجوزُ في العربية، وإن لم يَثْبُت روايةً[3].

---

(١) لم أجده في «ديوان امرئ القيس». والصوابُ أنه لعُمَيْرَةَ بن جُعَلٍ، من شعراء المفضليات، والبيت من قصيدةٍ له مطلعُها:

ألا يا ديـار الحيِّ بالـبَرَدانِ ... خَلَتْ حِجَجٌ بعدي لهنّ ثمانِ

انظر: «المفضليات» ص٢٥٩.

(٢) جعلهم الفاعلين على معنى أنهم لا ينقادون للحقّ لعنادِهم كما لا يسمَعُ الأصمُّ ما يُقالُ له. ومَن قرأ بالتاء فعلى الخطابِ لرسولِ الله ﷺ، وحجَّتُهم أنّه أشْبَه بما قَبْلَه. انظر: «حجّة القراءات» ص٥٣٦.

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ١٢٩) وزاد: ولا أعلمُ أحداً قرأ به.

(**وما إن تَهْدِي العُمْيِ**)، وهداهُ عن الضَّلال، كقولِك: سقاهُ **عن العَيْمة**؛ أي: أبعَدَهُ عنها بالسَّقْي، وأبعده عن الضَّلال بالهُدى.

﴿إِن تُسۡمِعُ﴾ أي ما يُجدي إسماعُك إلّا على الّذين عَلِمَ اللهُ أنّهم يؤمنونَ بآياتِه، أي: يُصَدِّقُون بها؛ ﴿فَهُم مُّسۡلِمُونَ﴾ أي: مُخلِصون من قولِه تعالى: ﴿ بَلَىٰ مَنۡ أَسۡلَمَ وَجۡهَهُۥ لِلَّهِ ﴾ [البقرة: ١١٢] يعني: جَعَله سالماً لله خالصاً له.

[﴿وَإِذَا وَقَعَ ٱلۡقَوۡلُ عَلَيۡهِمۡ أَخۡرَجۡنَا لَهُمۡ دَآبَّةٗ مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ تُكَلِّمُهُمۡ أَنَّ ٱلنَّاسَ كَانُواْ بِـَٔايَٰتِنَا لَا يُوقِنُونَ﴾ ٨٢]

سُمِّيَ معنى القولِ ومؤدّاه بالقول، وهو ما وُعِدوا من قيامِ السّاعةِ والعذاب، ووقوعُه: حصولُه. والمُراد: مشارفةُ السّاعةِ وظهورُ أشراطِها، وحينَ لا تنفعُ التَّوبة. ودابَّةُ الأرض: **الجسّاسة**. جاء في الحديث: أنَّ طولَها ستُّونَ ذراعاً، لا يُدْرِكُها طالب،

قولُه: (**وما إن تهدي العُمْيَ**)، «إنْ» مُقحمةٌ كقول امرئ القيس:

حَلَفتُ لهـا بالله حَلفـةَ فـاجـرٍ لَناموا فما إن مِن حَديثٍ ولا صالي[1]

قوله:(**عن العَيْمَةِ**)، وهي شدَّة شَهوة اللَّبن، عَام عَيْمَةً فهو عَيْمانٌ، والمرأة عَيمى، وعلى هذا: رَمَيتُ عنِ القوسِ؛ لأنه يُبعِدُ السَّهمَ عنها بالرَّمي.

قولُه: (**الجَسّاسة**)، النهاية: في حديث تَميم الداريِّ: «أنا الجَسَّاسَة»[2]، والجَسَّاسَةُ: الدَّابَّةُ التي رآها في جزيرة البحر، سمِّيت بذلك؛ لأنها تجس الأخبارَ للدَّجال، يُقال: جَسَّه واجتَسَّه، مثل: جَثَّه، واجتثه، أي: مَسَّه، والمَجَسَّةُ: الموضعُ الذي يَجُسُّه الطَّبيبُ، وفي المَثَل: أفواهُها مجاسُّها، أي: الإبل، إذا أحسَنَتِ الأكلَ اكتَفى الناظرُ بذلك في معرفة سِمَنِها من أن يَجُسَّها[3].

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) انظر: «مجمع الأمثال» (٢: ٧١).

ولا يفوتُها هارِب. وروي: لها أربعُ قوائم **وزَغَبٌ** وريشٌ وجناحان. وعن ابنِ جُريج في وصفِها: رأسُ ثَوْر، وعينُ خِنْزير، وأُذُنُ فيل، **وقَرْنُ أُيَّل**، وعُنُق نعامة، وصَدْرُ أسد، ولونُ نَمِر، وخاصِرةُ هرّ، وذَنَبُ كَبْش، وخُفُّ بَعِير، وما بينَ المَفْصِلَين: اثنا عَشَرَ ذراعاً بذراعِ آدمَ عليه السّلام. ورُوي: لا تُخْرِجُ إلّا رأسَها، ورأسُها يبلغُ **أعنانَ السّماء**، أو يبلغُ السّحاب. وعن أبي هريرة: فيها من كُلِّ لون، وما بينَ قرنَيْها فرسخٌ للرّاكب. وعن الحسنِ رضيَ الله عنه: لا يتمُّ خُروجُها إلّا بعدَ ثلاثةِ أيّام. وعن عليٍّ رضيَ الله عنه: أنّها تَخْرُجُ ثلاثةَ أيّام، والناسُ ينظُرون فلا يخرجُ إلّا ثُلُثُها. وعن النّبيِّ ﷺ: أنه سُئِل: من أين تخرجُ الدّابّة؟ فقال: «من أعظمِ المساجدِ حرمةً على الله» يعني المسجدَ الحرام. وروي: أنها تخرُجُ ثلاثَ خَرْجات: تخرج بأقصى اليمنِ ثُمَّ تَتكَمَّنُ، ثُمّ تخرُجُ بالبادية ثمّ تتكَّمنُ دهراً طويلاً، فبينا النّاس في أعظمِ المساجد حُرْمةً وأكرَمِها على الله، فما يهُولُهم إلّا خروجُها من بينِ الرُّكنِ حذاءَ دارِ بَني مخزومٍ عن يمينِ الخارجِ من

قولُه: **(وزَغَب)**، النهاية: الزُّغْبُ: جمعُ الأزغَب، منَ الزَّغبِ: صِغارُ الرِّيشِ أوّلَ ما يَطلع، شبه به ما في القِثّاء من الزُّغْبِ، وهو كالشُّعَيرات الصُّفر على رِيش الفَرْخِ، والفِراخُ زُغْبٌ، وقد زَغَّبَ الفَرْخُ، قال الفَرزدقُ(١) يخاطبُ عمرَ رضي الله عنه:

ماذا تقــولُ لأفراخٍ بــذي مَرَخٍ ... زُغْبِ الحَواصِلِ لا ماءٌ ولا شَجَرُ
ألْقَيْت كاسِــبَهم في قَعْرِ مظلمةٍ ... فاغفِرْ عليك سلامُ الله يا عمرُ(٢)

قولُه: **(وقَرْنُ أُيَّل)، الجوهريُّ**: الأُيَّلُ ـ بضمِّ الهمزةِ، وتشديدِ الياء ـ : الذَّكَرُ من الأوْعالِ، وكذلك بكَسْرِ الهمزةِ.

قولُه: **(أعنان السماءِ)، الجوهريُّ**: أعنانُ السَّماء: صفائحُها، وما اعترَضَ من أقطارِها، كأنّه جمعُ عَنَنٍ، وقيل: أعالي السَّماء وآفاقُها.

---

(١) كذا قال المصنف رحمه الله، والصوابُ أنه للحطيئة.

(٢) «ديوان الحطيئة» ص٦٦.

المسجد، فقَومٌ يَهْرُبون وقومٌ يقِفون نَظّارةً. وقيل: تخرج من الصّفا فتُكلِّمُهم بالعربيّةِ بلسانٍ ذُلَقٍ فتقول: ﴿أَنَّ ٱلنَّاسَ كَانُواْ بِـَٔايَٰتِنَا لَا يُوقِنُونَ﴾ يعني: أنّ النّاس كانوا لا يوقنون بخُروجي؛ لأنّ خروجَها من الآيات، وتقول: ألا لعنةُ الله على الظّالمين. وعن السُّدِّيّ: تُكلِّمُهم ببُطْلانِ الأديانِ كُلِّها سوى دينِ الإسلام. وعن ابن عُمَرَ رضيَ الله عنه: تَسْتَقْبِلُ المَغرِبَ فتصرخُ صرخةً تَنْفُذُه، ثمّ تستقبلُ المَشْرِق، ثمّ الشامَ ثُمّ اليمنَ فتفعلُ مثلَ ذلك. ورُوي: تخرج من أجياد. ورُوي: بينا عيسى عليه السّلامُ يطوفُ بالبيتِ ومعه المُسلمون، إذْ تضطربُ الأرضُ تحتَهم تحرُّكَ القِنْديل، ويَنْشَقُّ الصَّفا مما يلي المَسعى، فتخرُجُ الدّابّةُ من الصّفا ومعها عصا موسى وخاتَمُ سُلَيْمان، فتضربُ المُؤمنَ في مَسْجَدِه، أو فيما بَيْنَ عَيْنَيه بعصا موسى عليه السّلام، فتنكُتُ نكتةً بيضاءَ

قولُه: (بلسانٍ ذُلَقٍ)، النهاية: في الحديث: تَكلّمتُ بلسانٍ ذُلَقٍ طُلَقٍ؛ أي: فَصِيحٍ بَليغٍ. وذَلْقُ كلِّ شيءٍ: حَدُّه.

قولُه: «تنفذه»، أي: تنفذُ الصَّرخة منَ المغربِ. وفي «المَعالم»: فتَصْرُخُ ثلاثَ صَرَخاتٍ يَسمعُها مَن بينَ الخافِقَين[1].

قولُه: (أجْياد)، النهاية: بفتح الهمزةِ وسُكونِ الجيمِ، وبالياءِ المُثنّاةِ مِن تَحت: جبلٌ بمكّة، وأكثرُ الناس يقولون: جِيَاد، بحَذف الهمزةِ وكَسْرِ الجيمِ، وقيل: اسمُ وادٍ بمكّةَ من شِقِّ اليمنِ، وأنشدَ المصنِّف لنفسه:

أَوادِيَ إبراهيـمَ بُورِكْتَ من وادِ ... وحُيِّيتِ من دارٍ على بابِ أَجْيادِ[2]

قولُه: (مَسْجَدِه)، «مَسجَد» بفتح الجيم: موضعُ سُجودِ الرَّجلِ، وهو الجَبهةُ حيث يُصيبُه نَدَبُ السُّجودِ، والآرابُ السَّبعةُ: مساجِدُ، والنَّدَبُ: الأثَرُ إذا لم يَرْتفع عنِ الجِلْدِ.

---

(١) «معالم التنزيل» (٦: ١٨٠).

(٢) المعروف من سيرةِ الزمخشريِّ أنّ منزلَه كان على باب أجياد حين كان مجاوِراً لبيت الله الحرام في مكّة المكرّمة.

فتفشو تلك النُّكتةُ في وجهِهِ حتّى يُضيءَ لها وجهُه، أو فتترُكُ وجهَهُ كأنّه كوكَبٌ دُرّيّ، وتكتُبُ بينَ عَيْنَيه: مؤمن، وتنكتُ الكافِرَ بالخاتَم في أنفِه، فتفشو النُّكتةُ حتّى يَسْوَدَّ لها وجهُه وتَكتبُ بين عَيْنَيه: كافِر. وروي: **فتجلو** وجهَ المُؤمِنِ بالعصا وتَحطِمُ أنفَ الكافِرِ بالخاتَم، ثمّ تقولُ لهم: يا فلان، أنتَ مِن أهلِ الجنّة، ويا فلان، أنتَ من أهلِ النّار.

وقُرِئ: (تَكلِمُهُم) من الكَلْم: وهو الجَرْح. والمرادُ به: الوسمُ بالعصا والخاتَم. ويجوزُ أن يكونَ ﴿تُكَلِّمُهُمْ﴾ من الكَلْم أيضاً، على معنى التّكثير، يقالُ: فلانٌ مُكَلَّم، أي: مُجرَّح. ويجوزُ أن يُستَدَلَّ بالتَّخْفيفِ على أنَّ المُرادَ بالتّكليم: التَّجريح، **كما فُسِّر**: ﴿لَّنُحَرِّقَنَّهُۥ﴾ [طه: ٩٧]، بقراءة عليٍّ رضيَ الله عنه: «لَنَحرُقَنَّه»، وأنْ يُستَدَلَّ بقراءةِ أُبيّ: «تُنبِّئُهُم».

والحديثُ من رواية الإمام أحمدَ والتِّرمذيِّ وابنِ ماجَه عن أبي هريرةَ قال: قال رسول الله ﷺ: «تَخرجُ الدَّابَّة ومعَها خاتَمُ سُليمانَ وعَصى موسى، فتَحْلُو وجْهَ المؤمنِ، وتَحطِمُ وَجْهَ الكافِرِ، حتَّى إنّ أهلَ الخِوَانِ يَجتمعون عليه، فيقولُ هذا: يا مؤمنُ، ويقولُ هذا: يا كافِرُ»[1]. وبقيّةُ الرِّوايات اللهُ أعلمُ بصِحَّتِها.

قوله: (**فتحْلو**)، بالتاء المُثنّاةِ وسُكون الحاءِ المُهمَلةِ وفتحِ اللّام وضَمِّ الهمزةِ؛ صحَّ منَ المُحدِّثينَ.

وفي نُسَخ «الكشّاف»: «فتجلو»، بالجيم، وكذا في «المطلع» و«المغرب»[2]: جَلأ بالتَّحريك: إذا صارَ فيه التحلِئ، على مَفعِل بالكسر: ما أفسَدَه السِّكِّينُ من الجِلْد إذا قُشِرَ. تقول: حَلأْتُ الجِلْدَ؛ إذا قَشَرتَه، وأما «فتَجْلُو» بالجيم غيرُ مهموزٍ، فمِن: جَلَوتُ السَّيفَ، جَلاءً، أي: صَقَلتُه.

قولُه: (**كما فسِّر**: ﴿لَّنُحَرِّقَنَّهُۥ﴾ [طه: ٩٧])، وقد فسَّره في موضعِه، قال: ذَكَر أبو عليٍّ في

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٧٩٣٧) وابن ماجه (٤٠٦٦) والترمذي (٣١٨٧) وقال: هذا حديثٌ حسَنٌ غريب.

(٢) كذا قال المصنّف رحمه الله، وهو وهمٌ منه، فإن المطرّزي لم يذكر هذه المادة في «المُغْرب»، والصوابُ أنه ينقلُ عن «الصحاح» للجوهري، وانظر كلامَه في «الصحاح» (حلأ) (١: ٤٤-٤٥).

وبقراءةِ ابنِ مسعود: «تُكَلِّمُهم بأنَّ النّاس»، على أنّه من الكلام. **والقراءةُ بـ«إن» مكسورةً**: حكايةً لقولِ الدّابّة، إمّا لأنَّ الكلامَ بمعنى القول. أو بإضمارِ القَوْل، أي: تقولُ الدّابّةُ ذلك. أو هي حكايةٌ لقولِه تعالى عند ذلك. فإن قلت: إذا كانت حكايةً لقولِ الدّابّةِ فكيفَ تقولُ بآياتِنا؟ قلت: قولُها حكايةٌ لقولِ الله تعالى، أو على معنى بآياتِ ربِّنا، أو لاختصاصِها بالله **وأَثَرتِها عندَه**، وأنّها من خواصِّ خلقِه: أضافت آياتِ الله إلى نفسِها، كما يقولُ بعضُ خاصّةِ المَلِك: خيلُنا وبلادُنا، وإنّما هي خيلُ مولاه وبلادُه. ومن قرأ بالفتحِ فعلى حذفِ الجارّ، أي: تُكلِّمُهم بأنّ.

[﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُ مِن كُلِّ أُمَّةٍ فَوْجًا مِّمَّن يُكَذِّبُ بِـَٔايَـٰتِنَا فَهُمْ يُوزَعُونَ﴾ ٨٣].

﴿فَهُمْ يُوزَعُونَ﴾ يُحبَسُ أوَّلُهم عن آخِرِهم حتّى يجتمعوا **فيُكَبْكَبُوا** في النّار. وهذه

﴿لَنُحَرِّقَنَّهُۥ﴾ أنه يجوز أن يكون «حَرَّق» مبالغةً في «حَرَق»، إذا بُرِدَ بالمِبْرَدِ، وعليه قراءة علي رَضِيَ الله عنه «لَنحرُقَنَّه»[1].

قولُه: (**وبقراءة ابنِ مسعودٍ: «تُكلِّمُهم بأنّ الناسَ»**)، أي: يستدلُّ بقراءتِه على أن المرادَ بقولِه: «تُكلِّمُهم» بالتشديد: القولُ؛ لِتَعدِيَته بالباء، وذلك أن «تُكَلِّمهم» بالتَّشديد كان يحتمل الكلامَ على حذف الياء، ويَحتمل التَّكليمَ ـ أي: التجريح ـ على حذف اللّام؛ أي: تُجرِّحُهم؛ لأنَّ الناسَ ما كانوا يوقنون بخروجها، فإتيان الباء دليلٌ على أن المرادَ الكلامُ.

قولُه: (**والقراءة بـ«إنّ» مكسورة**)، الكوفيُّون: ﴿أَنَّ ٱلنَّاسَ﴾ بفتح الهمزة، والباقون: بكسرها[2].

قولُه: (**وأَثَرتِها عنده**)، الأَثَرة: البَقَّيةُ من الشيءِ المُختار، يقال: استأثَرَ اللهُ بفلانٍ.

قولُه: (**فيُكَبْكَبُوا**)، عن بعضهم: كَبَّه: صَرَعَه على وجهه، وأصلُهُ« تُكُبّبُوا»، فجُعلت إحدى الباءات كافًا.

---

(١) في الأصول الخطية: «ولنحرقنه» بالواو، والصواب ما أثبتناه.

(٢) على الاستئناف، جعلوا الكلامَ عند قولِه تعالى: ﴿تُكَلِّمُهُمْ﴾ تامّاً.

عبارةٌ عن كَثْرةِ العددِ وتباعُدِ أطرافِه، كما وَصفتْ جُنودَ سُلَيْمان بذلك. وكذلك قوله: ﴿فَوْجًا﴾، فإن الفوجَ الجماعةُ الكثيرة، ومنه قوله تعالى: ﴿يَدْخُلُونَ فِي دِينِ ٱللَّهِ أَفْوَاجًا﴾، وعن ابنِ عباسٍ رضيَ الله عنهما: أبو جهلٍ والوليدُ بنُ المُغيرة، وشيبةُ ابنُ ربيعة: يساقون بين يَدَيْ أهلِ مكَّة، وكذلك يُحْشَرُ قادةُ سائرِ الأممِ بينَ أيديهم إلى النّار. فإن قلت: أيُّ فرقٍ بينَ مِن الأولى والثّانية؟ قلت: الأولى للتّبعيض، والثّانية للتّبْيِيْن، كقولِه: ﴿مِنَ ٱلْأَوْثَـٰنِ﴾.

[﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُو قَالَ أَكَذَّبْتُم بِـَٔايَـٰتِى وَلَمْ تُحِيطُوا۟ بِهَا عِلْمًا أَمَّاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ۝ وَوَقَعَ ٱلْقَوْلُ عَلَيْهِم بِمَا ظَلَمُوا۟ فَهُمْ لَا يَنطِقُونَ﴾ ٨٤-٨٥].

الواوُ للحال، كأنّه قال: أكذّبتم بها بادِئَ الرّأي من غيرِ فكرٍ ولا نظرٍ يُؤدِّي إلى إحاطةِ العلمِ بكُنْهِها، وأنّها حقيقةٌ بالتّصديقِ أو بالتّكذيب؟ أو للعطف، أي: أجحدتُموها ومع جحودكم لم تُلقُوا أذهانكم لتَحقُّقِها وتَبَصُّرِها؟ فإنّ المكتوبَ إليه قد يجحدُ أن يكونَ الكتابُ من عندِ مَن كتبه، ولا يدعُ مع ذلك أنْ يقرأهُ ويتفهَّمُ مضامِينَه، ويحيطَ بمعانيه. ﴿أَمَّاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ بها للتّبكيتِ لا غير. **وذلك أنّهم لم يعملوا إلّا**

قولُه: (**الواو للحال**)، أي: في ﴿وَلَمْ تُحِيطُوا۟﴾ أو للعطف.

فإن قلتَ: ما الفرق بينَهما؟

قلتُ: على الحال يكون المُنكَرُ التّكذيبَ المقيَّدَ بقيدِ عَدَم التّدبُّرِ[1]، فلا يكون كلُّ واحدٍ منَ التّكذيب وعَدَم النَّظَرِ مُنكَرًا على الاستقلال، بخِلافِه في العطفِ؛ أي: لِمَ جمعتُم بينَ هذين المنكَرينِ؟ فإن أنكرتُموه فهلّا تفكَّرتم فيها لِـمَا عسى أن يكونَ ذلك يؤدِّيكم إلى التَّصديق؟ فإنّ منَ جَحَد كتابًا فلا يَمنعُه الجَحْدُ من قراءته.

قولُه: (**وذلك أنّهم لم يعملوا**)، تعليلٌ لتفسيره قولَه: ﴿أَمَّاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾[النمل:٨٤] بأنّه للتَّبكيت لا غيرُ؛ لأنّ التّبكِيتَ لَزُّ الخَصْمِ إلى الإقرار بالمدَّعى، وأنْ ليس لهم جوابٌ

(١) في (ط): «التذير».

التّكذيب، فلا يقدِرُون أن يُكذِّبوا ويقولوا قد صَدَّقْنا بها، وليس إلّا التّصديقُ بها أو التَّكذيب. ومثالُه أن تقولَ لراعيك وقد عرفته رُوَيْعِيَ سوء: أتأكُلُ نَعَمي، أم ماذا تعملُ بها؟ فتجعلُ ما تبتدئ به وتجعلُه أصلَ كلامِك وأساسَه هو الّذي صحَّ عندَك من أكلِه وفسادِه، وترمي بقولِك: أمْ ماذا تعملُ بها؟ مع علمِك أنّه لا يعملُ بها إلّا الأكل؛ لتبْهتَه وتُعلِمَه علمَك بأنّه لا يجيءُ منه إلّا أكلُها، وأنّه لا يقدرُ أن يدّعي الحفظَ والإصلاح؛ لما شُهِرَ من خلافِ ذلك. **أو أراد: أما كانَ لكُم عملٌ في الدُّنيا إلّا الكفرُ والتّكذيبُ** بآياتِ الله، أم ماذا كُنتم تَعملُون من غيرِ ذلك؟ يعني أنّه لم يكنْ لهم عملٌ

﴿أَمَّاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النمل:٨٤] إلّا الإقرارَ بالتَّصديق أو التَّـكذيبِ، إذ لا ثالثَ.

ولـمّا كان المَقامُ مقامَ الصِّدقِ لا يَقدِرُون أن يقولوا: قد صدَّقنا بها، فلا بدَّ لهم أن يقولوا: كذَّبنا بها؛ لأنّهم لم يعملوا إلا بالتَّـكذيبِ، فقولُه في المثال: «لا يقدِرُ أن يدَّعي الحِفْظَ والإصلاحَ لِـمَا شُهِرَ من خلاف ذلك» تَعيين[١] لِـمَقامِ الصِّدق.

قولُه: (**أو أراد: أمَا كان لكم عملٌ في الدُّنيا إلا الكُفرُ والتكذيبُ**)، عطفٌ على قوله: «أكذَّبتُم بها» إلى قوله: «﴿أَمَّاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ بها للتَّبكِيت»، و«أمْ» على الأوَّل: متَّصلةٌ، وقولُه: «ماذا كنتم تعملون؟» عبارةٌ عنِ التَّصديق؛ يدلُّ عليه قولُه: «وليس إلّا التَّصديقُ بها أو التَّـكذيب» والسُّؤالُ سؤالُ تَوبيخٍ في مَقامٍ يَضطرُّ المُخاطَبُ إلى الصِّدق كما مرَّ، فإنّك إذا جَعلت في مثل هذا المَقام ما صَحَّ وثَبتَ عندكَ يَلي الهمزةَ «ما»، وليس بثابت يَلي «أم»؛ فلابدَّ أن يُوافقَك المخاطَبُ فيما هو الأصلُ، وعلى الثاني منقطعةٌ، والهمزةُ في ﴿أَكَذَّبْتُم﴾ للتَّقرير، وفي «أمْ» للإنكار.

ولهذا قال: أما كان لكم عملٌ في الدنيا إلّا الكُفرَ والتَّـكذيبَ، ثم أضرَبَ عنه، وابتدأ: ﴿أَمَّاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ سائلًا عنِ العمل سوى التَّـكذيبِ؛ لأنه هو المُهتَمُّ بشأنه، فنفاه عن أصله، وإليه أشار بقوله: «لم يكن لهم عملٌ غيره» فإذا قرَّر التَّـكذيبَ والكُفرَ أولًا، ونفى غيرَهما ثانيًا، انحصَرَ عَملُهم فيهما، وإليه أشار بقوله: «كأنّهم لم يُخلقوا إلا للكُفر والمَعصيةِ»

---

(١) في (ط): «تبين».

غيره، وكأنّهم لم يُخلَقوا إلا للكُفرِ والمَعصِية، وإنّما خُلِقوا للإيمانِ والطّاعة، يخاطَبون بهذا قبل كبِّهم في النار، ثمّ يُكَبُّون فيها، وذلك قولُه: ﴿وَوَقَعَ ٱلْقَوْلُ عَلَيْهِم﴾ يريدُ أنّ العذابَ الموعودَ يغشاهُم بسببِ ظُلمِهم، وهو التّكذيبُ بآياتِ الله، فيَشْغَلُهُم عن النُّطقِ والاعتذار، كقولِه تعالى: ﴿هَٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ﴾ [المرسلات: ٣٥].

[﴿أَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا ٱلَّيْلَ لِيَسْكُنُوا فِيهِ وَٱلنَّهَارَ مُبْصِرًا ۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَٰتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ ٨٦]

جُعِلَ الإبصارُ للنَّهار وهو لأهلِه. فإن قلت: ما للتَّقابُلِ لم يُراعَ في قولِه: ﴿لِيَسْكُنُوا﴾ و﴿مُبْصِرًا﴾ حيثُ كان أحدُهما علّةً والآخرُ حالاً؟ قلت: **هو مُراعًى** من حيثُ المعنى، وهكذا النَّظمُ المطبوعُ غيرُ المُتكلَّف؛ لأنّ معنى مبصراً: ليُبصِرُوا فيه طُرُقَ التَّقلُّبِ في المكاسِب.

[﴿وَيَوْمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ ۚ وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَٰخِرِينَ﴾ ٨٧]

فإن قلت: **لِـمَ قيل: ﴿فَفَزِعَ﴾** دون فيفزع؟ قلت: لنُكتة؛ وهي الإشعارُ بتحقُّقِ

والواو في «وإنّما خُلقوا» للحال، وفيه تقريرٌ لمذهَبِه.

وقدَّر بعضُ أهل السُّنةِ: «ماذا كنتم تعملون»، أي: ماذا أطَقْتُم(١) من غير ذلك حتَّى تَعلموا، نزَّلهم منزلةَ العَجَزة عن خلاف الكُفرِ والتَّكذيب؛ لأنّهم مطبوعٌ على قلوبهم.

قولُه: (**هو مُراعى**)، أي: التَّقابُل مُراعى من حيث المعنى، وسيجيء تقريرُه في سورة «حمَ المؤمن» في مثل هذه الآية إن شاء الله تعالى.

قولُه: (**لم قيل: ﴿فَفَزِعَ﴾**)، **الراغب**: الفَزَعُ: انقباضٌ ونِفار يعتري الإنسانَ من الشيءِ

---

(١) في (ح)و(ف): «أطلقتم».

الفزعِ وثبوتِه وأنّه كائنٌ لا محالة، واقعٌ على أهلِ السّمواتِ والأرض؛ لأنّ الفعل الماضيَ يدلُّ على وجودِ الفعلِ وكونِه مقطوعاً به. والمرادُ فزَعُهم عندَ النَّفخةِ الأولى حينَ يُصعَقون ﴿إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ﴾ إلّا مَن ثَبَّتَ الله قلبَه من الملائِكة، قالُوا: هم جِبريل، وميكائيل، وإسرافيل، وملَكُ الموتِ عليهمُ السَّلام. وقيل: الشُّهداء. وعنِ الضَّحّاك: الحور، وخزنةُ النّار، وحَمَلةُ العَرْش. **وعن جابر: منهم موسى عليه السَّلام؛ لأنه صَعِقَ مرّة.** ومثلُه قولُه تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي

المُخيفِ، وهو من جنس الجَزَع، ولا يقال: فَزِعْتُ منَ الله، كما يُقال: خِفتُ منه، وقوله عزَّ وجلَّ: ﴿لَا يَحۡزُنُهُمُ ٱلۡفَزَعُ ٱلۡأَكۡبَرُ﴾ [الأنبياء: ١٠٣]، أي: الفَـزَعُ من دُخول النارِ، وقوله تعالى: ﴿إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمۡ﴾[سبأ: ٢٣]؛ أي: أُزِيلَ، يُقال: فَزِعَ إليه: إذا استغاث به عند الفزَعِ، وفَـزَع له: أغاثَه، وقولُ[1] الشاعر:

كنّا إذا ما أتانا صارِخٌ فَزِعٌ[2]

أي: صارِخٌ أصابَه فَزَعٌ، ومَن فسَّرَه بأن معناه: المُستَغيثُ، فإنّ ذلك تفسيرٌ للمقصود منَ الكلام، لا لِلَفْظِ الفَزَعِ[3].

قولُه: (**وعن جابر: منهم موسى عليه السلام لأنه صَعِقَ مرَّةً**)، أشار إلى حديث أبي سعيد في حديث لَطْمِ الأنصاريِّ اليهوديَّ، قال ﷺ: «لا تُخيِّروني مِن بينِ الأنبياءِ، فإنّ النّاسَ يُصعَقونَ يومَ القيامةِ فأكونُ أوّلَ مَن يَفيقُ، فإذا أنا بموسى آخِذٌ بقائمةٍ مِن قوائمِ العَرشِ، فلا أدري أفاقَ قبلي، أو جُوزِيَ بصَعقةِ الطُّورِ». أخرجه البخاريُّ ومسلِم[4].

---

(١) في (ح) و(ف): «قول»، وصوّبناه من «مفردات القرآن».

(٢) لسلامةَ بن جَندلٍ في «ديوانه» ص١٢٣، وتمامُ البيت:

كان الصراخُ له قَرْعَ الظنابيبِ

قلت: الظنبوب: الساق. وهو كنايةٌ عن الجِدِّ والتشمير في النجدةِ والطلب.

(٣) «مفردات القرآن» ص٦٣٥.

(٤) أخرجه البخاري (٣٣٩٨) ومسلم (٢٣٧٤) وانظر تمامَ تخريجه في «مسند الإمام أحمد» (١١٢٨٦).

﴿ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الزمر: ٦٨]. وقُرِئ: (آتُوهُ) و(أتاه) و(دَخِرين)، فالجمعُ على المعنى والتَّوحيدُ على اللَّفظ. والدَّاخِرُ والدَّخِر: الصّاغِر. وقيل: معنى الإتيانِ حضورُهم المَوقفَ بعدَ النّفخةِ الثّانية. ويجوزُ أن يُرادَ رجوعُهم إلى أمرِه وانقيادُهم له.

[﴿وَتَرَى ٱلْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِىَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ ۚ صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَىْءٍ ۚ إِنَّهُۥ خَبِيرٌۢ بِمَا تَفْعَلُونَ * مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ خَيْرٌ مِّنْهَا وَهُم مِّن فَزَعٍ يَوْمَئِذٍ ءَامِنُونَ * وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِى ٱلنَّارِ هَلْ تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ ٨٨-٩٠]

﴿جَامِدَةً﴾ من جَمَدَ في مكانِه إذا لم يَبْرَح. تُجمَعُ الجبالُ فتُسيَّرُ كما تُسيِّرُ الرِّيحُ السَّحاب، فإذا نَظَر إليها النّاظرُ حسبَها واقفة ثابتةً في مكانٍ واحدٍ ﴿وَهِىَ تَمُرُّ﴾ مرّاً حثيثاً كما يمرُّ السّحاب. وهكذا الأجرامُ العظامُ المُتكاثِرةُ العدد: إذا تحرَّكت لا يُكادُ يُتبيَّنُ حركتُها، كما قال النّابغةُ في صِفةِ جيش:

بأرْعَنَ مثلِ الطَّودِ تَحسِبُ أنَّهم وقُوفٌ لحاجٍ والرِّكَابُ تُهملِجُ

قولُه: (وقرئ: «آتُوهُ»)، حفصٌ وحمزةُ: ﴿أَتَوْهُ﴾ بقَصْرِ الهمزةِ وفَتْحِ التاءِ، والباقون: بمدِّ الهمزةِ وضمِّ التاءِ[1].

قولُه: (ويجوز أن يُرادَ رُجوعُهم إلى أمرِه)، عطفٌ على قوله: «وقيل: معَ الإتيانِ حُضُورُهم المَوقِفَ»، فعلى هذا يصحُّ أن يكونَ هذا عند النَّفْخِ في الصُّور والفَزَعِ.

قولُه: (بِأرعَنَ مثل الطّود)، البيت[2]، الرَّعْن: أنفُ الجبل المتقدِّم، والجمع الرُّعُونُ، والرِّعان، ثم يُشبَّه به الجيش، فيقال: جيشٌ أرْعَنُ، وهو المُضطَرِبُ لِكَثرتِه. والطُّورُ: الجَبَل العظيمُ.

قولُه: (لحاجٍ)، الحاجُ: جمع الحاجة، والرِّكابُ لا واحدَ له من لفظِه، والهِمْلاجُ من

---

(١) وحُجَّتُهم قولُه تعالى: ﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَرْدًا﴾ [مريم: ٩٦]، وحَفصٌ وحمزةُ جعلاه فِعلًا ماضياً. انظر: «حجّة القراءات» ص٥٣٨-٥٣٩.

(٢) للنابغة الجَعْدي. انظر «لسان العرب» (صرد) و«تاج العروس» (صرد).

﴿صُنْعَ ٱللَّهِ﴾ من المصادرِ المُؤكِّدة، كقولِه: ﴿وَعْدَ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ١٢٢، الروم: ٦]، و﴿صِبْغَةَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٣٨]، إلّا أنّ مُؤَكِّدَه محذوف، وهو النّاصبُ لـ«يَومَ يُنفَخُ»، والمعنى: ويومَ يُنفَخُ في الصُّورِ فكان كيتَ وكيتَ أثابَ الله المُحسِنينَ وعاقبَ المُجرِمين، ثمّ قال: ﴿صُنْعَ ٱللَّهِ﴾، يُريدُ به: الإثابةَ والمُعاقبة. ....

البَراذِين، واحدُ الهَمالِيجِ، ومشيها الهَمْلجة فارسيٌّ مُعرَّبٌ[1]، وهي مشْيٌ سهلٌ، يقول: حاربنا العَدُوَّ بجيشٍ مثل الجبلِ العظيم تَحسِبُ أنهم وُقوفٌ لحاجٍ، والحالُ أنّ الرِّكابَ تُهَمْلِجُ وتُسرِعُ.

قولُه: (﴿صُنْعَ ٱللَّهِ﴾ من المصادر المؤكِّدة)، الراغب: الصُّنْعُ: إجادةُ الفعلِ، ولا يُنسبُ إلى الحيواناتِ كما يُنسَبُ إليها الفعلُ، قال الله تعالى: ﴿صُنْعَ ٱللَّهِ﴾. وللإجادة يقال للحاذِقِ المُجيدِ: صَنَعٌ، وللمرأة: صَناعٌ، قال اللهُ تعالى: ﴿صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَىْءٍ﴾[2].

قوله: (والمعنى: يومَ يُنفخ في الصُّور فكان كَيتَ وكَيتَ، أثاب اللهُ المحسنينَ، وعاقَبَ المجرمينَ، ثمَّ قال: ﴿صُنْعَ ٱللَّهِ﴾ يريد به: الإثابةَ والمعاقبةَ)، قلتُ: هذا يؤذِن بأنّ قبل ﴿صُنْعَ ٱللَّهِ﴾ إضمارًا، وهو أثاب المُحسنينَ وعاقَبَ المجرمين. و﴿صُنْعَ ٱللَّهِ﴾ مصدرٌ مؤكِّد للمعنى المقدَّر.

وقولُه: «وكان كيت وكيت»، كناية عن قوله: ﴿فَفَزِعَ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ إلى آخرِه، وأن قولَه: ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ﴾ إلى آخر الآيتين، تلخيصٌ لمعنى ذلك المقدَّر وقَرينةٌ له.

وقال أبو البَقاء: العامل في ﴿يَوْمَ نَحْشُرُ﴾، ﴿وَيَوْمَ يُنفَخُ﴾: اذْكُر، و﴿صُنْعَ ٱللَّهِ﴾ مصدرٌ عَمِلَ فيه ما دلَّ عليه. ﴿تَمُرُّ﴾؛ لأنّ ذلك من صُنع الله، كأنه قال: صَنَع ذلك صُنعًا[3].

وقال الزَّجاجُ: ﴿صُنْعَ ٱللَّهِ﴾نصب على المصدر؛ لأنّ قوله: ﴿وَتَرَى ٱلْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً

---

(١) ذكره الجواليقي في «المُعَرَّب من الكلام الأعجمي» ص٣٥٠.

(٢) «مفردات القرآن» ص٤٩٣.

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠١٥).

....

﴿وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ﴾ دليلٌ على الصَّنعةِ، كأنّه قيل: صَنَعَ اللهُ ذلك صُنعًا(١). وهذا أقربُ مما ذَكَره المصنِّفُ، لكن يُحتاج في تقريره إلى بيان النَّفختَينِ وتَسيير الجبالِ، وتَبديل السَّماواتِ والأرضِ، والذي يُفهم من الكتاب والسُّنةِ: أنّ النّفخةَ الأُولى كائنةٌ في الدُّنيا.

روينا عن مسلم عن ابن عمرَ في حديثٍ طويلٍ: «وهم في ذلك دارٌّ رِزقُهم، حَسَنٌ عَيشُهم، ثُمَّ يُنفخُ في الصُّور، فلا يَسمعُه أحدٌ إلا أصْغى لَـيْتًا، وأوَّلُ مَن يَسمَعُه رجلٌ يَلُوطُ حَوْضَ إبلِه، قال: فيَصْعَقُ ويَصْعَقُ الناسُ، ثم [يُرسِلُ اللهُ ـ أو] قال: ينزل الله ـ مَطرًا كأنّه الطَّلُّ أو الظِّلُّ، فتَنْـبُتُ منه أجسادُ الناسِ، ثم يُنفخ فيه أخرى، فإذا هُم قِيامٌ يَنظُرون»(٢).

وروى البخاريُّ ومسلمٌ وغيرُهما عن أبي هريرة رَضِيَ الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ما بَينَ النَّفخَتَينِ أربعونَ»(٣). قيلَ: أربعونَ يومًا؟ قال أبو هريرة: أَبَيْتُ. قالوا: أربعون شهرًا؟ قال: أبَيْتُ. قالوا: أربعون سنةً؟ قال: أَبَيْتُ. الحديثَ.

وأما تَسييرُ الجبالِ ومُرورُها فبعدَ النَّفخة الثانيةِ عند قيامِ القيامةِ.

قال مُحيي السُّنة: ﴿وَتَرَى ٱلْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً﴾ وهي تَسيرُ سَيْرَ السَّحابِ حتَّى تقعَ على الأرضِ، فتَستوي بها.

وقال: سَيْرُ الجبالِ لا يُرى يومَ القيامةِ لعِظَمِها، كما أنّ سَيْرَ السَّحابِ لا يُرى لِعِظَمِه(٤).

ويَنصُرُه قولُه تعالى: ﴿إِذَا وَقَعَتِ ٱلْوَاقِعَةُ﴾ [الواقعة: ١] إلى قوله: ﴿إِذَا رُجَّتِ ٱلْأَرْضُ رَجًّا ۞ وَبُسَّتِ ٱلْجِبَالُ بَسًّا ۞ فَكَانَتْ هَبَآءً مُّنۢبَثًّا﴾ [الواقعة: ٤-٦] وقال: ﴿يَوْمَ تُبَدَّلُ ٱلْأَرْضُ غَيْرَ ٱلْأَرْضِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ﴾ [إبراهيم: ٤٨]، وقولُه تعالى: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ زِلْزَالَهَا﴾ [الزلزلة: ١] إلى قوله: ﴿وَقَالَ ٱلْإِنسَٰنُ مَا لَهَا﴾ [الزلزلة: ٣].

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ١٣٠).

(٢) أخرجه مسلم (٢٩٤٠).

(٣) أخرجه البخاري (٤٨١٤) ومسلم (٢٩٥٥).

(٤) «معالم التنزيل» (٦: ١٨٣) بتصرُّفٍ ملحوظ.

وجَعلَ هذا الصُّنعَ من جُملةِ الأشياءِ الّتي أتقَنَها وأتى بها على الحِكْمةِ والصَّواب، حيثُ قال: ﴿صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَىْءٍ﴾ يعني أنّ مُقابلتَه الحسنةَ بالثّوابِ والسَّيِّئةَ بالعقاب؛ من جُملةِ إحكامِه للأشياءِ وإتقانِه لها، وإجرائه لها على قضايا الحكمةِ، **إنّه عالمٌ بما يفعلُ العِباد** وبما يَستوجِبونَ عليه، فيكافئُهم على حَسَبِ ذلك. ثم لخّص ذلك بقولِه: ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ﴾ إلى آخرِ الآيتيْن، فانظر إلى بلاغةِ هذا الكلام، وحُسْنِ نظمِه وترتيبِه، ومكانةِ إضمارِه، ورصانةِ تفسيرِه، وأخذِ بعضِه بحُجزَةِ بعض، كأنّما أفرغَ إفراغاً

وإذا عُلم هذا فالحقُّ أن يُقالَ: إنّ قولَه: ﴿وَيَوْمَ يُنفَخُ فِى ٱلصُّورِ فَفَزِعَ﴾ هو النَّفخةُ الأُولى، وأنّ قولَه: ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَٰخِرِينَ﴾ [النمل: ٨٧] واقعٌ بعدَ النَّفخةِ الثانيةِ على ما قال المصنِّفُ، وكذا عن مُحيي السُّنةِ. وقولُه: ﴿صُنْعَ ٱللَّهِ﴾ مصدرٌ مؤكِّد عَمِلَ في ما دلَّ عليه ﴿تَمُرُّ﴾، كما قال أبو البقاءِ والزَّجّاجُ.

وقوله: ﴿إِنَّهُۥ خَبِيرٌۢ بِمَا تَفْعَلُونَ﴾ تَنبيهٌ على الشُّروع في الحساب، والأخْذِ في الجزاءِ على سبيل الاستئنافِ، وأنّه جوابٌ لقول مَن يسأل: فماذا يكون بعدَ هذه القَوارِعِ؟ فقيل: إنّ الله خَبيرٌ بعَمَل العامِلينَ، فيُجازِيهم على أعمالِهم، حَسَنِها وَسَيِّئِها، فمَن جاء بالحسنة فلَه عشرُ أمثالِها، ومَن جاء بالسَّيئةِ فكُبَّت وُجوهُم في النارِ، هذا هو النَّظْمُ الذي أُفرِغَ إفراغًا واحدًا، ورُصَّ تَرْصِيصًا مَتينًا، والحمدُ لله على ذلك.

قولُه: **(إنّه عالمٌ بما يفعلُ العباد)، الراغب**: الـخَبَرُ: العِلمُ بالأشياء المَعلومةِ من جهة الـخَبَرِ، وخَبَرْتُه خُبْرًا وخِبْرَةً، وأخبرتُ: أعلَمتُ بما حَصل لي منَ الخَبَر، وقيل: الخِبْرةُ: المعرفةُ ببواطِنِ الأمرِ، والخَبَارُ والخَبْراءُ: الأرضُ اللَّينةُ، وقد يُقال ذلك لِـما فيها مِنَ الشَّجرِ، والمُخابَرةُ: مُزارَعةُ الـخَبَار بـشيءٍ مَعلومٍ، والخَبيرُ: الأكّارُ فيه. وقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَبِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ أي: عالمٌ بأخبار أعمالِكُم، وقيل: أي: عالمٌ ببَواطِنِ أُمورِكُم، وقيل: خبيرٌ بمعنى مُخبِرٍ، كقوله: ﴿خَبِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾(١).

---

(١) «مفردات القرآن» ص٢٧٣.

واحداً، ولأمرٍ ما أعجز القُوى وأخرسَ **الشقاشق**. ونحوُ هذا المصدرِ إذا جاءَ عَقيبَ كلام، جاء كالشّاهد بِصحَّتِه والمنادي على سدادِه، وأنّه ما كان ينبغي أن يكونَ إلّا كما قد كان. ألا ترى إلى قولِه: ﴿صُنْعَ ٱللَّهِ﴾، و﴿صِبْغَةَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٣٨]، و﴿وَعْدَ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ١٢٢، الروم: ٦]، و﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ﴾ [الروم: ٣٠]: بعدَما وسَمَها بإضافَتِها إليهِ بِسمةِ التّعظيم، كيفَ تلاها بقولِه: ﴿ٱلَّذِىٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَىْءٍ﴾، ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ صِبْغَةً﴾ [البقرة: ١٣٨] ﴿لَا يُخْلِفُ ٱلْمِيعَادَ﴾ [الروم: ٦] ﴿لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ﴾ [الروم: ٣٠] وقُرِئَ: ﴿تَفْعَلُونَ﴾، على الخطاب. ﴿فَلَهُۥ خَيْرٌ مِّنْهَا﴾ **يريدُ الأضعافَ وأنّ العملَ يتقضّى** والثَّوابَ يدوم، وشتّان ما بينَ فعلِ العبدِ وفعلِ السَّيِّد. وقيل: ﴿فَلَهُۥ خَيْرٌ مِّنْهَا﴾،

قولُه: (**الشَّقاشِق**)، **النهاية**: الشِّقشِقَةُ: الجِلْدةُ الحمراءُ التي يُخرِجُها الجَمَلُ العَربيُّ من جَوْفِه، يَنفُخ فيها فتَظهَرُ من شِدْقه، شَبَّه الفَصيحَ المِنْطِيقَ بالفَحل الهادِر، ولِسانَه بشِقْشِقَتِه، وفي حديث عليٍّ رَضِيَ الله عنه: «إنّ كثيرًا منَ الخُطَب مِن شَقاشِقِ الشَّيطانِ» نَسبَها إلى الشَّيطانِ لِـمَا يَدخُل فيها من الكذبِ والباطِلِ، وكونُه لا يُبالي بما قال. هكذا أخرجه الهَـرَويُّ[(١)] عن عليٍّ[(٢)].

وفي كتاب أبي عُبيد وغيرِه من كلام عمرَ رَضِيَ الله عنه: ومنه حديثُ عليٍّ: «تلك شِقشِقَةٌ هَدَرت ثمَّ قَرَّت».

قولُه: (﴿أَتْقَنَ كُلَّ شَىْءٍ﴾، ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ صِبْغَةً﴾ [البقرة:١٣٨])، مُتوافقانِ من حيثُ إنّ مِن حُسن الصَّنعةِ إتقانَه وإحكامَه، وتسويتَه على ما ينبغي.

قولُه: (﴿فَلَهُۥ خَيْرٌ مِّنْهَا﴾ **يُريد الأضعافَ وأنّ العملَ يتقضّى**)، قال القاضي: ﴿فَلَهُۥ خَيْرٌ﴾ إذْ ثَبت له الشَّريفُ بالخَسيس، والباقي بالفاني، وسبعُ مئةٍ بواحدةٍ[(٣)].

---

(١) يعني الإمام الجليل أبا عُبَيْد القاسم بن سلاّم الهرويَّ.

(٢) كذا قال المصنّف، والصواب: «عمر»، وهو على الجادَّةِ في «غريب الحديث» لأبي عُبَيْد (٣: ٢٩٧). والحديث أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٨٧٦)، وله أصل.

(٣) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٨٠).

أي: **له خيرٌ حاصلٌ من جهَتِها** وهو الجنّة، وعن ابنِ عبّاس: الحسنةُ كلمةُ الشَّهادة. وقُرِئ: ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ مفتوحاً مع الإضافة؛ لأنّه أُضيفَ إلى غيرِ مُتمكِّن، ومنصوباً مع تنوينِ ﴿فَزَعٍ﴾. فإن قلت: ما الفرقُ بينَ الفَزَعَيْن؟ قلت: الفزعُ الأوّل: هو ما لا يخلو منه أحدٌ عندَ الإحساسِ بشدّةٍ تقعُ وهولٍ يَفجَأ؛ من رُعبٍ وهَيْبة، وإن كان المُحسنُ يأمنُ لحاقَ الضّررِ به؛ كما يدخلُ الرّجلُ على المَلِك بِصدْرٍ هيّابٍ **وقلبٍ وجّاب**، وإن كانت ساعةَ إعزازٍ وتكرمةٍ وإحسانٍ وتَوْلية. وأمّا الثّاني: فالخوفُ من العذاب. فإن قلت: فمن قرأ ﴿مِّن فَزَعٍ﴾ بالتّنوين ما معناه؟ قلت: يَحْتمِلُ معنيَين: من فزعٍ واحدٍ وهو خوفُ العِقاب، وأمّا ما يلحقُ الإنسانَ من التّهيُّبِ والرُّعبِ لما يرى من الأهوالِ والعظائم، فلا يَخلُونَ منه؛ لأنّ البشريّةَ تقتضي ذلك، **وفي الأخبارِ والآثارِ ما يدُلُّ عليه**.

قولُه: (**أي: له خيرٌ حاصِلٌ من جِهتِها**)، قال أبو البقاء: ﴿خَيْرٌ مِّنْهَا﴾، أي: أفضَلُ منها، فـ«مِن» في موضع نَصْبٍ، ويجوز أن يكونَ بمعنى فَضْل، وموضعُ «منها» رفعٌ صفةٌ لـ«خيرٌ»، أي: له خيرٌ حاصِلٌ بسَبَبِها[1].

قولُه: (**وقَلْبٍ وَجّاب**)، النهاية: سمعتُ وَجبَةَ قَلْبِه، أي: خَفقانَه، يُقال: وَجب القَلْبُ يَجِبُ وَجِيبًا؛ إذا خَفَق.

قولُه: (**وفي الأخبارِ والآثارِ ما يدلُّ عليه**)، أي: على المعنى الأوّلِ في الجواب، أمّا الأخبارُ، فمنها حديثُ الشَّفاعةِ، روينا عن البخاريِّ ومسلمٍ والتِّرمذيِّ عن أبي هريرة في حديثٍ طويلٍ، وفيه: «يَجمعُ اللهُ الأوّلينَ والآخِرينَ في صَعيدٍ واحدٍ فيُبْصِرهُمُ النّاظرُ، ويُسمِعُهُم الدّاعي، وتَدْنُو منهمُ الشَّمسُ فيَبْلُغ النّاسَ منَ الغَمِّ والكَربِ ما لا يُطيقونَ ولا يَحتمِلُونَ»[2]، ثم ساق الراوي الحديثَ، إلى أنّ آدمَ يقول: «نَفسي نَفسي»، وكذا إبراهيمُ وموسى وعيسى.

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠١٥).

(٢) أخرجه البخاري (٣٣٤٠) ومسلم (١٩٤).

ومن فزعٍ شديدٍ مُفرطِ الشِّدّة لا يكتَنِهُه الوصف: وهو خوفُ النّار. «أَمِنَ»: يُعدّى بالجارِّ وبنفسِه، كقولِه تعالى: ﴿أَفَأَمِنُواْ مَكْرَ ٱللَّهِ﴾ [الأعراف: ٩٩]. وقيل: السَّيِّئة: الإشراك. يُعبَّرُ عن الجملةِ بالوجهِ والرَّأسِ والرَّقَبة، فكأنّه قيل: فكُبُّوا في النّار، كقولِه تعالى: ﴿فَكُبْكِبُواْ فِيهَا﴾ [الشعراء: ٩٤] ويجوزُ أن يكونَ ذِكرُ الوُجُوهِ إيذاناً بأنّهم يُكَبُّونَ على وجوهِهم فيها منكُوسِين. ﴿هَلْ تُجْزَوْنَ﴾ يجوزُ فيه الالتفاتُ وحكايةُ ما يقالُ لهم عندَ الكبِّ بإضمارِ القَول.

[﴿إِنَّمَآ أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ رَبَّ هَٰذِهِ ٱلْبَلْدَةِ ٱلَّذِى حَرَّمَهَا وَلَهُۥ كُلُّ شَىْءٍ ۖ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ * وَأَنْ أَتْلُوَاْ ٱلْقُرْءَانَ ۖ فَمَنِ ٱهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِى لِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَن ضَلَّ فَقُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ * وَقُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ سَيُرِيكُمْ ءَايَٰتِهِۦ فَتَعْرِفُونَهَا ۚ وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ ٩١-٩٣]

أمرَ رسولَه بأن يقول: ﴿أُمِرْتُ﴾ **أن أَخُصَّ اللهَ وحدَهُ** بالعبادة، ولا أتَّخذَ له شريكاً كما فعلتْ قُرَيش، وأن أكونَ من الحُنفاءِ الثّابِتِينَ على ملَّةِ الإسلام. ﴿وَأَنْ أَتْلُوَاْ

قولُه: (ومِن فَزَعٍ شديدٍ مُفْرِطِ الشِّدّةِ)، هو المعنى الثاني في الجواب، والتَّنكيرُ على الأوَّل للوحدة شَخْصًا، وعلى هذا التَّهويلُ والتَّعظيم.

وقولُه: «وأمّا ما يلحقُ الإنسانَ» إلى آخره، فمعناه: لا بدَّ من حَمْل التَّنكير على هذا النوع منَ الخوف؛ لأنّ سائرَ الأهوالِ والأفزاعِ البَشَرُ لا يَخلُون منه، أي: وهم مِن فَزَعِ العقابِ، أو من خوفِ النارِ آمِنُون، لا ممّا يَلحق الإنسانَ من التَّهيُّبِ، فقولُه[1]: «أما ما يَلحَقُ» إلى آخره، اعتراضٌ منَ الوَجهَينِ، وهو متعلِّقٌ بهما، أو استُغنِيَ به عن تَكريرِه، بعدَ الوجهِ الآخَرِ؛ لأنّه بيَّنَ قولَه: «من فزع شديد» بقوله: «وهو خَوفُ النارِ» ومآلُ قراءةِ الإضافةِ أيضًا إلى هذَينِ الوَجهَينِ؛ لأنّ الفَزَعَ الذي يختصُّ بذلك اليوم هو العقابُ، والنارُ وسائرُ الأفزاعِ مشتَرك.

قولُه: (﴿أُمِرْتُ﴾ أن أَخُصَّ اللهَ وحدَه)، اقتَبس معنى التَّخصيصِ من لفظةِ: «إنما».

(١) في (ح) و(ف): «بقوله».

﴿ٱلْقُرْءَانَ﴾ من التِّلاوةِ أو التُّلُوِّ كقولِه: ﴿وَٱتَّبِعْ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيْكَ﴾ [يونس: ١٠٩، الأحزاب: ٢].
والبلدة: مكَّةُ حرَسَها اللهُ تعالى: اختصَّها من بينِ سائرِ البلادِ بإضافةِ اسمِه إليها؛ لأنَّها أحبُّ بلادِه إليه، وأكرمُها عليه؛ وأعظمُها عنده. وهكذا قال رسولُ الله ﷺ حينَ خرج في مُهاجَرِه، **فلمّا بلغَ الحَزْوَرَةَ** استقبلَها بوجهِهِ الكريمِ فقال: «إنِّي أعلمُ أنَّك أحبُّ بلادِ الله إلى الله، ولولا أنَّ أهلَك أخرجوني ما خرجت» وأشارَ إليها **إشارة تعظيمٍ لها وتقريب**، دالًّا على أنَّها مَوطِنُ نبيِّه ومَهبِطُ وحيِه. ....

قولُه: (**فلمّا بَلَغ الحَزْوَرَةَ**)، روينا عن الترمذيِّ، عن عبد اللّٰـهِ بنِ الحمراءِ قال: رأيتُ رسولَ الله ﷺ واقفًا على الحَزْوَرَةِ، وهو يقول: «واللّٰـهِ إنّكِ لخيرُ أرضِ اللّٰـهِ، ولولا أنّي أُخرِجتُ منكِ ما خَرجتُ»(١).

النهاية: الحَزْوَرةُ: موضعٌ من مكّةَ عندَ باب الحَنّاطين، وهو بوزن قَسْوَرة، قال الشافعيُّ رَضِيَ الله عنه: الناس يُشدِّدون الحَزْوَرَةَ والحُديبيةَ، وهما مُخفَّفان.

«مُهاجَره» أي: زمان هجرتِه.

قولُه: (**إشارةَ تعظيمٍ لها وتقريبٍ**)، أي: الإشارةُ بلفظ «هذه» إلى البلدة على طريقة قول القائل:

هذا أبو الصَّقرِ فَردًا في مَحاسِنِه(٢)

إيذانٌ بتَعظيمِها وشَرفِها، وما ذلك إلا أنها موطن نبيِّه ومَهبِطُ وَحْيِه، ولذلك نزلت ﴿إِنَّ ٱلَّذِى فَرَضَ عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ لَرَآدُّكَ إِلَىٰ مَعَادٍ﴾ [القصص: ٨٥] تسليةً لقلبه، وتَسريةً لكَرْبِه، أي: الذي أوجَبَ عليك العملَ بأحكام القرآنِ لَرادُّك إلى مكّةَ.

---

(١) أخرجه الترمذي (٣٩٢٥) وابن ماجه (٣١٠٨) وصحّحه ابن حبان (٣٧٠٨) وانظر تمامَ تخريجه في «مسند أحمد» (١٨٧١٥).

(٢) سبق تخريجه.

ووَصَفَ ذاتَه بالتَّحريمِ الّذي هو خاصُّ وصفِها، فأجزلَ بذلك قَسمَها في الشّرفِ والعُلُوّ، ووَصَفَها بأنّها محرّمةٌ لا يَنتَهك حُرمَتَها إلّا ظالمٌ مُضادّ لربه ﴿وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادِۭ بِظُلْمٍ نُّذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [الحج: ٢٥] لا يُختلى خلاها، ولا يُعضَدُ شجرُها، ولا يُنَفَّرُ صيدُها، واللاجئُ إليها آمِن. ....

قولُه: (**ووَصَف ذاتَه بالتَّحريم الذي هو خاصُّ وَصْفِها**)، أي: وَصَف البلدةَ؛ يعني: كان من حقِّ الظاهِرِ أن يَصِفَ البلدةَ، ويقول: البلدةُ التي حَرَّمها اللهُ، فوَصَف نفسَه بقوله: الذي حرَّمها، لِيُؤذِنَ بتَعظيمِه.

فإن قلتَ: ما الفرقُ بين الوصفَين؟

قلت: إذا قلت: ربَّ هذه البلدةِ الذي حرَّم مكّةَ، أعلمتَ أنّ مكّةَ من جلالة قَدْرِها، وعُلوِّ مَرتَبتِها بحيث يَصِحُّ أن يُوصَف بتَحريمها ذُو الجلال والإكرام، وأنّ الوصفَ به كالوَصفِ بالأسماء الحُسنى، وإليه الإشارةُ بقوله: «فأجْزَلَ بذلك قَسْمَها في الشَّرف والعُلوِّ»، وإذا قلتَ: رَبّ هذه البلدةِ التي حرَّمها الله، لم يقعْ هذا الموقعَ.

قولُه: (**قَسْمَها**)، **الأساس**: أعطيتُه قَسْمَه ومِقسَمَه: نَصِيبَه، وأعطيتُهم أقسامَهُم ومَقاسِمَهم، وأنشد أبو زيد[1]:

ومالُكَ إلّا مَقْسِمٌ ليس فائِتـًا ... به أحدٌ فاعجِــلْ به أو تأخَّرَا

قولُه: (**لا يُختَلى خَلَاها**)[2]، **النهاية**: الخلا مقصورٌ: النّباتُ الرَّطْبُ الرَّقيق ما دام رَطْبًا، واختلاؤه: قَطْعُه، فإذا يَبِسَ فهو حَشيشٌ. لا يُعضَد: لا يُقطَع، يُقال: عَضَدتُ الشَّجَرَ، أعْضِدُه عَضْدًا، والعَضَدُ ـ بالتَّحريك ـ المَعْضُود.

---

(١) في النسخ الخطية: «يزيد»، وهو خطأ، والصوابُ ما أثبتناه، وهو على الجادَّة في «أساس البلاغة» والمرادُ به أبو زيد سعيد بن أوس الأنصاري، من كبارِ العلماء باللغة: روايةً ودراية.

(٢) هذا جزءٌ من حديثٍ صحيح أخرجه البخاري (١٣٤٩) ومسلم (١٣٥٣) وغيرهما من حديثِ ابن عباس رضي الله عنهما.

وجَعلَ دُخولَ كلِّ شيءٍ تحتَ رُبُوبيَّتِه ومَلَكُوتِه كالتّابع لدُخولِها تحتَها، وفي ذلك إشارةٌ إلى أنّ مَلِكاً مَلَكَ مثلَ هذه البَلدةِ لعظيمُ الشّأن قد مَلَكها ومَلكَ إليها كُلَّ شيء. اللّهُمَّ بارك لنا في سُكناها، وآمنّا فيها شرَّ كُلِّ ذي شرّ، ولا تنقُلنا من جِوارِ بيتِك إلّا إلى دارِ رحمتِك. وقُرِئ: «الّتي حَرَّمَها»، و«اتلُ عليهم هذا القُرآن»: عن أُبيٍّ ﴿وَأَنْ أَتْلُوَا﴾: عن ابنِ مسعود. ﴿فَمَنِ اهْتَدَىٰ﴾ **باتِّباعِه إيّايَ** فيما أنا بصددِهِ من تَوحيد الله ونفيِ الأندادِ

قولُه: (**وجَعل دُخولَ كلِّ شيءٍ تحتَ رُبوبيَّتِهِ ومَلَكُوتِه كالتابعِ لدُخولِها تحتَها**)، يعني: أضافَ الرَّبَّ إلى البلدةِ إضافةَ تمليكٍ، وهو بمعنى: مالِك، ثم عقَّب ذلك بقوله: ﴿وَلَهُۥ كُلُّ شَيْءٍ﴾ على وجهِ التَّتميم، لِيُؤذنَ بالفَرقِ بينَ المُلْكَين، وأنّ أحدَهما كالتابِـع، والآخر كالمتبوع.

قولُه: (**وفي ذلك إشارة**)، أي: في وَصْف ذاتِه عزَّ وجلَّ بالتَّحريم الذي هو وَصفٌ خاصٌّ للبلدة، وجَعل كلَّ الأشياء تابعًا لها في المُلكيةِ إشعارٌ بأنّ مالِكَها عظيمُ الشأنِ، قاهرُ السُّلطانِ، يَرفعُ من مَرتبةِ ما أراد رِفْعتَه، ويَحُطُّ من منزلة ما أراد حَطَّه، يُعِزُّ مَن يشاء، ويُذلُّ من يشاءُ، بيَده الخيرُ، وهو على كلِّ شيء قديرٌ.

قولُه: (﴿فَمَنِ اهْتَدَىٰ﴾ **باتباعه**)، يريد أنّ «اهتدى» مُطلَقٌ غيرُ مقيَّدٍ، بشـيءٍ، وقد ذَكر هذه الخِلالَ الأربعَ، فوَجب تَقيُّدُه بها.

واعلم أنّ هذه خاتمةٌ شريفةٌ واردةٌ على نَمَطٍ غَريبٍ، وتَرتيبٍ أنيقٍ.

قال القاضي: أمرَ اللهُ تعالى رسولَه ﷺ أن يقولَ لهم ذلك بعدَما بيَّن المبدأ والمَعادَ، وشَرح أحوالَ القيامةِ إشعارًا بأنّه قد أتمَّ الدَّعوةَ فكَمُلت وما عليه بَعْدُ إلا الاشتغالُ بشأنِه، والاستغراقُ بعبادة ربِّه[1]. يُريد أنّ هذه الخاتمةَ كالمُتارَكةِ للمشركين.

ولَعَمْري إنها منَ الخاتمة التي تُدهِشُ العقولَ، وتُحيِّر الأفهامَ، فإنّه تعالى لـمّا ختَم الآياتِ الواردةَ في أمر البعثِ والحَشْرِ على أتمِّ ما ينبغي بقوله: ﴿هَلْ تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾

---

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٨١).

عنه، والدُّخول في المِلّةِ الحنيفيّة، واتّباعِ ما أُنزِلَ عَلَيَّ من الوحي؛ فمنفعةُ اهتِدائِه راجعةٌ إليه لا إليّ، ﴿وَمَن ضَلَّ﴾ ولم يتبَعْني فلا عليّ، وما أنا إلّا رسولٌ مُنذِر، وما على الرَّسولِ إلّا البَلاغ. ثمّ أمرَهُ أن يَحمَدَ الله على ما خوَّلَهُ من نعمةِ النُّبُوّةِ الّتي لا تُوازِيها نعمة، وأن يُهدِّدَ أعداءَه بما سيُريهِمُ الله من آياتِه الّتي تُلجِئُهم إلى المَعرفة، والإقرارِ بأنّها آياتُ الله، وذلك حين لا يَنفَعُهم المَعرفة؛ يعني في الآخرة عن الحسن، وعنِ الكلبيّ: الدُّخَان، وانشِقاقُ القمر. وما حلَّ بهم من نَقِماتِ الله في الدُّنيا. **وقيل: هو كقولِه:** ﴿سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْءَافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ﴾ [فصلت: ٥٣]. وكلُّ عملٍ يعملونه،

على الحَصْـر، ووَضع مَوضِعَ حرفِ النَّفي الاستفهامَ؛ تأكيدًا، أمَـرَ حبيبَه صلوات الله عليه بخويصةِ نفسِه منَ الاشتغال بعبادة ربِّه، فاختار له من الأمكنة أفضلَ البقاع، وخصَّها منَ الأوصاف ما كلُّ وَصْفٍ دُونَها كما قال، وجَعل دُخولَ كلِّ شيءٍ تحتَ مَلكوتِه كالتابع لدُخولها تحتَه.

ومِنَ المِلَّة[1] خير المِلَل وأقومَها، ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾، ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٨٥].

ومنَ الكُتب أسمى الكُتبِ وأسناها، ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ﴾ [الإسراء: ٩]، ثم أُمر بعدَ ذلك كلِّه بالتَّحميد حمدًا على ما أوْلاهُ من نِعَم التَّبليغ، واستفراغِ الطَّوق والجَهْد فيه، ومن اختصاص الله بالعبادة في أشرفِ البقاع، ومِنَ الدُّخول في المِلَّة الحَنيفيَّة، ومن تلاوة هذا الكتابِ الكريم، ثم طَبَع الكتابَ بالتَّهديد بقوله: ﴿سَيُرِيكُمْ ءَايَٰتِهِۦ فَتَعْرِفُونَهَا﴾، يعني: حين أعرَضُوا عن واعظِ الله، وأمرنا الرَّسولَ بالمُتارَكةِ، سنفرغ لهم وحْدنا، ونُلجئهم إلى المعرفة والإقرار بآياتنا حين لا تَنفعُهم المعرفةُ، كقوله تعالى: ﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ ۞ فَبِأَىِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ [الرحمن ٣١- ٣٢]، واللهُ يقولُ الحقَّ وهو يهدي السَّبيل.

قولُه: (**وقيل: هو كقوله تعالى:** ﴿سَنُرِيهِمْ﴾)، أي: لا يكون للتَّهديد بل للاستدلالِ.

---

(١) قولُه: «ومن المِلَّة»: مُتعلّقٌ بقوله: «فاختار».

فاللهُ عالمٌ به غيرُ غافلٍ عنه؛ لأنّ الغفلةَ والسَّهوَ لا يجوزانِ على عالمِ الذّات، وهو من وراءِ جزاءِ العاملين. قُرِئ: ﴿تَعۡمَلُونَ﴾، بالتّاءِ والياء.

قال الزَّجاج: أي: سَيُريكمُ اللهُ آياتِه في جميع ما خَلَق، وفي أنفُسِكم[(١)].

والحمد على هذا التفسير على نعمة المعرفة التي دُونَها كلُّ النِّعَم. وقوله: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعۡمَلُونَ﴾ وعد بإيصالِ الثَّواب إلى مَن شَكَر تلك النِّعمةَ.

وعلى الأوّل: ﴿سَيُرِيكُمۡ ءَايَٰتِهِۦ فَتَعۡرِفُونَهَا﴾ كان وَعِيدًا وتهديدًا، وقوله: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعۡمَلُونَ﴾، تذييلٌ للوَعيد، وتأكيدٌ له.

قولُه: (**على عالمِ الذات**)، **الانتصاف**: سبق له جَحْدُ صفةِ العلمِ، وإيهامُ أنّ سَلْبَها داخلٌ في تَنزيه اللّـهِ تعالى؛ لأنّه يجعل استحالةَ الغَفْلَةِ عليه مُعلَّلةً بأنّ عِلمَه بالذات لا بالعلمِ.

والحقُّ أنّ استحالةَ الغفلةِ عليه تعالى، لأنّ علمَه لا يَعزُب عنه مثقالُ ذرَّة في الأرض، ولا في السماء، بل هو عالمٌ بعلمٍ قَديمٍ، عامّ التعلُّقِ في الكائنات والمُمكِنات والمُمْتَنعاتِ، ولا يتوقَّف تَنزيهُه سبحانه وتعالى على تَعطيل صفاتِ كمالِه وجلالِه تعالى اللهُ عن ذلك عُلوًّا كبيرًا[(٢)].

قولُه: (**وَراءِ جزاءِ العاملين**)، هذا مثل، يعني: أنه تعالى لا بدَّ أن يُجازي عاملَ الخيرِ والشَّـرِّ، كما أن سائقَ الشيءِ لا بدَّ أن يُوصِلَه إلى ما يريدُ منه.

قولُه: (**قُرِئ: ﴿تَعۡمَلُونَ﴾ بالياء والتاء**[(٣)])، بالتاء الفَوقانيّة: نافعٌ وابنُ عامرٍ وحفصٌ[(٤)]، والباقون: بالياء.

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ١٣٠).

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٣٩٠).

(٣) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «بالتاء والياء»، والأمر فيه سهل.

(٤) وحُجَّتُهم ما تقدَّم من قوله تعالى: ﴿سَيُرِيكُمۡ ءَايَٰتِهِۦ﴾، وحُجَّةُ من قرأ بالياء أن الكلام انقطع عند قوله تعالى: ﴿وَقُلِ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ سَيُرِيكُمۡ ءَايَٰتِهِۦ﴾ ثم قال: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعۡمَلُونَ﴾ أي: عمّا يعملُ هؤلاء المشركون. انظر: «حجّة القراءات» ص٥٤١.

عن رسولِ الله ﷺ: «مَن قرأ طَس سُليمانَ كانَ له مِنَ الأجرِ عشرُ حسناتٍ بِعددِ مَنْ صَدّقَ سُليمانَ وكذَّب به وهودٍ وشُعيبٍ وصالحٍ وإبراهيم، ويخرجُ منْ قبرِهِ وهو يُنادِي لاَ إلهَ إلّا الله».

قولُه: (وهودٍ) عطفٌ على «مَن صَدَّق»، كأنه قيل: بعَدَد قومِ سليمانَ وهودٍ.

تمَّتِ السُّورةُ

حامدًا اللهَ، ومُصليًا على رسول اللّـهِ ﷺ.

* * *

سورةُ القَصَص
مكِّيّة، وهي ثمانٌ وثمانون آية

بسم الله الرحمن الرحيم

[﴿طسٓمٓ * تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ * نَتۡلُواْ عَلَيۡكَ مِن نَّبَإِ مُوسَىٰ وَفِرۡعَوۡنَ بِٱلۡحَقِّ لِقَوۡمٖ يُؤۡمِنُونَ﴾ ١-٣]

﴿مِن نَّبَإِ مُوسَىٰ وَفِرۡعَوۡنَ﴾ مفعـول ﴿نَتۡلُواْ﴾، أي: نتـلُو عـليكَ بعضَ خَبَرِهما ﴿بِٱلۡحَقِّ﴾ مُحِقِّين، كقولِه: ﴿تَنۢبُتُ بِٱلدُّهۡنِ﴾. ﴿لِقَوۡمٖ يُؤۡمِنُونَ﴾ لِـمَن سبقَ في عِلْمِنا أنّه يُؤمن، لأنَّ التِّلاوةَ إنَّما تنفعُ هؤلاءِ دُونَ غيرِهم.

سورة القصص
مكية، وهي ثمانون وثمان آيات

بسم الله الرحمن الرحيم

قولُه: (نتلُو عليكَ بعضَ خَبَرِهما)، يريدُ أنّ ﴿مِن﴾ في ﴿مِن نَّبَإِ مُوسَىٰ﴾ للتبعيض؛ وهُوَ مفعولُ ﴿نَتۡلُواْ﴾ [القصص: ٣]. وقالَ أبو البقاء: ﴿نَتۡلُواْ﴾ مفعولُه محذوف، دلّتْ عليه صفتُه، تقديرُه: شيئًا مِنْ نَبأِ موسى؛ فـ﴿مِن﴾ للبيان. وعلى قولِ الأخفشِ ﴿مِن﴾ زائدة[1].

قولُه: (لِـمَنْ سبقَ في علمِنا أنه يؤمِنُ)، يريدُ أنّ إنزالَ الكتابِ على رسولِ الله ﷺ

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠١٦).

[﴿ إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي ٱلْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا يَسْتَضْعِفُ طَآئِفَةً مِّنْهُمْ يُذَبِّحُ أَبْنَآءَهُمْ وَيَسْتَحْيِۦ نِسَآءَهُمْۚ إِنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴾ ٤]

﴿ إِنَّ فِرْعَوْنَ ﴾ جملةٌ مستأنفةٌ كالتَّفسيرِ للمُجْمَل، كأنَّ قائلًا قالَ: وكيفَ كان نَبَؤُهُما؟ فقال: ﴿ إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ يعني: أرضَ مملكتِه؛ **قد طغى فيها وجاوزَ الحدَّ** في الظُّلمِ والعَسْف. ﴿شِيَعًا ﴾ فِرَقًا يُشَيِّعونه على ما يُريدُ ويُطيعونه، لا يملِكُ أحدٌ منهم أن يَلوِيَ عُنُقَه. قالَ الأعشى:

إنما كانَ لأنْ يتلوه على المؤمنينَ والكافرينَ جميعًا: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ ﴾ [المائدة: ٦٧]. لكن اختصاصُ المؤمنينَ بالذكرِ لانتفاعِهم به؛ فإذَنِ المرادُ بقولِه: ﴿لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾ [القصص: ٣]: لقومٍ سيُؤْمِنون، وعليه قولُه تعالى: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢] أي: الضالينَ الصائرينَ إلى التقوى، وهُوَ مجازٌ باعتبارِ ما يُؤوّل، وقال فيه: «إنّ الضالينَ فريقان؛ فريقٌ عُلِمَ بقاؤُهم على الضلالةِ وهُمُ المطبوعُ على قلوبِهم، وفريقٌ عُلِمَ أنّ مصيرَهم إلى الهُدى؛ فلا يكونُ هدًى للفريقِ الباقينَ على الضلالة؛ فبقي أنْ يكونَ هدًى لهٰؤلاء»، وإليهِ الإشارةُ بقولِه: «إنما ينفعُ هٰؤلاءِ دونَ غيرِهم».

والمعنى: نتلو عليكَ مِن نبَأِ موسى وفرعونَ وما جرى بينَهما لقومٍ عُلِمَ أنّ التلاوةَ تنفعُ فيهم دونَ مَنْ عَداهم مِنَ المُصرِّين، ونحوُه قولُه تعالى: ﴿فَذَكِّرْ بِٱلْقُرْءَانِ مَن يَخَافُ وَعِيدِ ﴾ [ق: ٤٥] قال: إنّ التذكيرَ لا ينفعُ إلا فيمنْ يخافُ الوعيدَ دونَ المُصِرِّ على الكُفر(١).

وقلت: هٰذا الإنباءُ العجيبُ الشأنِ متضمِّنٌ لإثباتِ القضاءِ والقدر، وقد عَلِمَ الله سبحانَه وتعالى أنّ بعضًا مِنَ الذينَ يدّعونَ الإيمانَ لا يؤمنونَ بالقدَر؛ فقال: ﴿لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾ تعريضًا بهم؛ فعلى هٰذا يمكنُ أنْ يُجعَلَ ﴿بِٱلْحَقِّ ﴾ حالًا منَ المجرور؛ أي: نتلو عليكَ نبأَهُما مُلتبِسًا بالحقِّ لاشتمالِه على القضاءِ والقدر.

قولُه: (قد طغى فيها وجاوزَ الحدّ)، يعني: معنى ﴿عَلَا فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ طغى فيها؛ مِن قولِه تعالى: ﴿لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ [القصص: ٨٣] أي: استِكبارًا وتجبُّرًا.

---

(١) انظر: «الكشاف» (١٤: ٥٦٢) بتصرفٍ يسير.

وبَلدةٍ يَرهَبُ الجَوّابُ دُلْـجتَها حتّى تَراهُ علَيها يبتَغي الشِّـيَعا

أو يُشَيِّعُ بعضُهم بعضًا في طاعَتِه، أو أصنافًا في استخدامِه يتسخَّرُ صنفًا في بناءٍ، وصنفًا في حَرْثٍ وصنفًا في حَفْر، ومن لم يستَعْمِلْه ضربَ عليه الجِزية، أو فِرَقًا مُختلفةً قد أغرى بينهمُ العداوةَ، وهم بَنُو إسرائيلَ والقبطُ. والطّائفةُ المُستضعفة: بنو إسرائيل، وسببُ ذبحِ الأبناءِ: أنَّ كاهنًا قالَ له: يولَدُ مولودٌ في بني إسرائيلَ يَذْهَبُ مُلكُكَ على

الراغب: العُلْوُ ضدُّ السُّفْل، والعُلْويُّ والسُّفْليُّ: المنسوبُ إليهما، والعُلُوّ: الارتفاع، وقد علا يَعْلُوا عُلُوًّا وعَلِيَ يَعْلى عَلاءً فهو عَلِيٌّ؛ فـ«علا» بالفتحِ في الأمكِنةِ والأجسامِ أكثر، قال تعالى: ﴿عَٰلِيَهُمْ ثِيَابُ سُندُسٍ﴾ [الإنسان: ٢١]، ويُستعملُ في المحمودِ والمذموم؛ قال تعالى: ﴿سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا﴾ [الإسراء: ٤٣]، وقال: ﴿وَإِنَّ فِرْعَوْنَ لَعَالٍ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [يونس: ٨٣]. والعليّ: رفيعُ القدرِ من «عَلِيَ»، فإذا وُصِفَ به الله تعالى فمعناهُ أنّه يعلو أن يحيطَ بِهِ وصفُ الواصفين، بل علمُ العارفين؛ وعلى ذلك يُقال: تعالى الله، وخُصّ التفاعلُ للمبالغةِ لا للتكلُّفِ كما في البَشَر. و﴿عُلُوًّا﴾ في قوله: ﴿عُلُوًّا كَبِيرًا﴾ ليسَ مصدرًا، كما أنّ قولَه: ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾ [المزمل: ٨] كذلك، و«استعلى» قد يكونُ للعلوِّ المذموم، وقد يكونُ طَلَبُ العلاء أي الرفعة، وقولُه تعالى: ﴿وَقَدْ أَفْلَحَ ٱلْيَوْمَ مَنِ ٱسْتَعْلَىٰ﴾ [طه: ٦٤] يحتَمِلُ الوجهينِ. ولاعتبارِ العلو قيلَ للمكانِ المُشْرِفِ، وللشّرَفِ: العلياءُ، وعَلاوةُ الشيء: أعلاه؛ ولذلكَ قيلَ للرأسِ والعُنُق: عَلاوة، ولِما يُحمَلُ فوقَ الأحمال: عَلاوة[1].

قولُه: (**وبلدةٍ يرهَبُ الجوّابُ دُلْجتَها) البيت**[2]: البلدة: المفازة، الجوّاب: القَطّاع، **دُلْجتها**: مِن أَدْلَج: إذا سار آخِرَ الليل، والدُّلجة: الساعةُ منَ الليلِ.

تراه: أي الجوّاب. يقول: رُبَّ بلدةٍ ـ يخافُ الجوّابُ أنْ يسيرَ فيها في الدُّلجةِ حتى تراهُ يطلبُ يمينًا وشمالًا مَن يُشَيِّعُه مِن خوفِه ـ أنا قطعتُها بلا شِيَع.

(١) «مفردات القرآن» ص٥٨٢-٥٨٤.

(٢) للأعشى في «ديوانه» ص١٥٣.

يـدِه. وفيه دليـلٌ بيِّنٌ على ثخانةِ حُمقِ فرعون؛ فإنَّـه إنْ صدقَ الكاهنُ لم يدفعِ القتلَ الكائن، وإن كذَبَ فما وجهُ القَتْل؟ و﴿يَسْتَضْعِفُ﴾ حالٌ من الضَّميرِ في ﴿وَجَعَلَ﴾، أو صفة لـ ﴿شِيَعًا﴾، أو كلامٌ مستأنَف. و﴿يُذَبِّحُ﴾ بدلٌ من ﴿يَسْتَضْعِفُ﴾. وقولُه: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾ بيـانُ أنَّ القتـلَ ما كـانَ إلّا فعـلَ المُفسِـدِين فحسب؛ **لأنه فعلٌ لا طائلَ تحتَه**، صدَقَ الكاهن أو كذَب.

[﴿وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ ٱلْوَٰرِثِينَ ۞ وَنُمَكِّنَ لَهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ وَنُرِىَ فِرْعَوْنَ وَهَٰمَٰنَ وَجُنُودَهُمَا مِنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَحْذَرُونَ﴾ ٥-٦]

فإن قلتَ: علامَ عُطِفَ قولُه: ﴿وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ﴾ وعَطْفُه على ﴿نَتْلُوا۟﴾ و﴿يَسْتَضْعِفُ﴾ غيرُ سديد؟ قلتُ: هي جملةٌ معطوفةٌ على قولِـه: ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾؛ لأنَّها

قولُـه: (لأنـه فعلٌ لا طائلَ تحته)، يعني: ذبحُ الأبناءِ واستحياءُ البناتِ منهُ لم يكُنْ إلّا للفسادِ فحَسْب، ولو كانَ فيهِ نوعُ صلاحٍ أو متضمِّنًا لمصلحةِ نفسِهِ وخلاصِهِ مِمّا كانَ يخافُ منه رُبّما عُذِرَ ولمْ يُسمّ فسادًا بالنسبةِ إليه. ولَمّا كانَ خِلْوًا مِن ذٰلكَ عُدّ فسادًا صِرْفًا؛ ولذٰلكَ قال: ﴿مِنَ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾، أي: الكاملينَ في الفسادِ والمعدودينَ في زُمرتِهم، قالَ الله: ﴿إِذَا هُمْ يَبْغُونَ فِى ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ﴾ [يونس: ٢٣] قالَ المصنِّف: «والبغيُ يكونُ بحقٍّ كاستيلاءِ المسلمينَ على أرضِ الكَفَرةِ وهَـدْمِ دُورِهم وإحراقِ زروعِهم وقلعِ أشجارِهم كما فعـلَ رسولُ الله ﷺ بِبَني قُرَيْظة»[١].

قولُه: (وعطفُه عـلى ﴿نَتْلُوا۟﴾ و﴿يَسْتَضْعِفُ﴾ غيرُ سديد)، أما عـلى ﴿نَتْلُوا۟﴾ فإنّه لوْ عُطِفَ عليه لخرجَ عنْ أنْ يكونَ بعضَ المتلوِّ ومِن[٢] نبأِ موسى وفرعون، وإنه مِنْ أَعجَبِ وأَهمِّ

---

(١) انظر: «الكشاف» (٧: ٤٦١) والذي قاله المصنّف من فِعْل رسولِ الله ﷺ لم يكن مع بني قريظة، بل المشهور في السيرة أنّه حاصَرَهم ونزلوا على حكمِ سعد بن معاذٍ رَضِيَ الله عنه، أما التحريق وقطع الأشجار فإنما حصل مع بني النضير، وهو ثابتٌ في «الصحيح» أخرجه البخاري (٤٠٣١) ومسلم (١٧٤٦) وغيرهما من حديث ابن عمر رَضِيَ الله عنهما.

(٢) في (ط): «من» دون واو.

نظِيرةُ تلك في وقُوعِها تفسيرًا لنبَإ موسى وفِرْعَون، واقتِصاصًا له. ﴿وَنُرِيدُ﴾: حكايةُ حالٍ ماضيةٍ، ويجوزُ أن تكونَ حالًا من ﴿يَسْتَضْعِفُ﴾، أي: يستضعِفُهم فرعونُ، ونحنُ نريدُ أن نَمُنَّ عليهم. فإن قلتَ: كيف يجتمعُ استِضْعافُهم وإرادةُ الله المنّةَ عليهِم؟ وإذا أراد الله شيئًا كانَ، ولم يتوقّفْ إلى وقتٍ آخَرَ، قلتُ: لـمّا كانتْ منّةُ الله بخلاصِهم من فرعونَ قريبةَ الوُقوع، جُعِلتْ إرادةُ وقوعِها كأنّها مقارِنةٌ لاستضعافِهم. ﴿أَيِمَّةً﴾ مُقَدَّمين في الدِّين والدُّنيا، يطأُ النّاسُ أعقابَهم. وعنِ ابنِ عباسٍ رضيَ الله عنهُما: قادةً يُقتدى بهم في الخير.

المُنبّأ به(1)؛ بلْ هوَ المقصودُ في الإنباء. وأما على ﴿يَسْتَضْعِفُ﴾ فلأنه: إما صفةٌ لـ﴿شِيَعًا﴾، أو حالٌ مِنْ فاعِلِ ﴿وَجَعَلَ﴾، أو استئنافٌ، ولا كلامَ في فسادِ الأولين. وأما الثالثُ فيكونُ على سؤالِ سائلٍ موردُه ﴿وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا﴾، فلمْ يَنطَبِقْ عليه ﴿وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ﴾ [القصص: ٥]، و﴿يُذَبِّحُ﴾ و﴿وَيَسْتَحْيِۦ﴾ بدلانِ مِن ﴿يَسْتَضْعِفُ﴾ وحُكمُهما حُكمُه؛ فبقِيَ أنْ يكونَ عطفًا على ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ﴾ الآية، وإنْ اختلَفتا اسميّةً وفعلية. وتأويلُه: إنّ فرعونَ فَعَلَ بهم ما فَعَلَ مِنَ الاستضعافِ والاستخدام والقتلِ والفَناء، ونحنُ قضَيْنا عَكْسَ ذٰلك مِنْ جَعْلِهم مُتمكّنينَ في الأرضِ أقوياءَ أئمةً مُقدّمينَ باقينَ بَعدَهم وارثينَ دِيارَهم، ولمْ يَكُنْ إلا ما أرَدْنا. هٰذا معنى قولِنا: هذا الإنباءُ مُتضَمِّنٌ لإثباتِ القضاءِ والقَدَر. ومعنى أنْ يكونَ «نُريدُ» حالًا منْ «أن يستضعف» يعودُ إلى هٰذا.

قولُه: (كيفَ يجتَمِعُ استضعافُهم وإرادةُ الله المِنّة؟)، يعني: لَزِمَ مِنْ هٰذا التقريرِ الجمعُ بينَ المتنافِيَيْن. وخُلاصةُ الجوابِ: أنّ الله تعالى لَمّا أرادَ أنْ يَمُنّ على بني إسرائيلَ بعدَ هلاكِ فرعونَ ونجاتِهم مِنه، وكانتْ تلكَ المِنّةُ قريبةَ الوقوع، جُعِلَتْ كأنّها واقِعةٌ مقارِنةٌ لاستضعافِهم. وقريبٌ منهُ قولُه: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا * لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ﴾ [الفتح: ١، ٢]. وقالَ صاحبُ «المطلع»: أرادَ الله تعالى حالَ استضعافِهم إياهم أن يَمُنّ عليهم بالخلاصِ في وقتٍ قدّرَهُ الله وقضاه.

قولُه: (يطأُ الناسُ أعقابَهم)، العبارةُ كنايةٌ عن أنّهم كثيرٌ والأتباعُ مقدمون.

---

(١) في النسخة «ف»: «النبأ».

وعن مجاهدٍ رضيَ الله عنه: دُعاةً إلى الخير، وعن قَتادةَ رضيَ الله عنه: وُلاةً، كقولِه تعالى: ﴿وَجَعَلَكُم مُّلُوكًا﴾ [المائدة: ٢٠]. ﴿ٱلْوَٰرِثِينَ﴾ يرِثُون فرعونَ وقومَه مُلكَهم وكُلَّ ما كانَ لهم. مكَّن له: إذا جَعلَ له مكانًا يقعُدُ عليه أو يرقُد، فوطَّأَهُ ومَهَّدَهُ، ونظيرُه: أَرَّضَ له. ومعنى التَّمْكينِ لهم في الأرضِ وهي أرضُ مِصرَ والشّامِ: أن يجعَلَها بحيثُ لا تَنْبُو بهم ولا تَغِثُّ عليهم؛ كما كانتْ في أيّامِ الجبابرة، ويُنَفِّذَ أمْرَهم، ويُطلِقَ أيديَهم ويُسَلِّطَهم. وقُرِئ: (ويَرى فرعونُ وهامانُ وجنودُهما)، أي: يرون منْهُمْ ما حُذِّرُوه: من ذهابِ مُلكِهم وهلاكِهم على يدِ مَوْلودٍ منهُم.

[﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ أُمِّ مُوسَىٰٓ أَنْ أَرْضِعِيهِ ۖ فَإِذَا خِفْتِ عَلَيْهِ فَأَلْقِيهِ فِى ٱلْيَمِّ وَلَا تَخَافِى وَلَا تَحْزَنِىٓ ۖ إِنَّا رَآدُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ ٧]

اليمُّ: البحر. قيل: هو نِيلُ مِصر. فإن قلتَ: ما المُرادُ بالخوفَيْنِ حتّى أُوجِبَ أحدُهما ونُهي عنِ الآخَر؟ قلتُ: أمّا الأوّلُ فالخَوفُ عليهِ من القَتلِ؛ لأنه كان إذا صاحَ خافَ أن يسمَعَ الجيرانُ صوتَه فينِمُّوا. وأمّا الثّاني، فالخوفُ عليهِ من الغَرَقِ ومن الضَّياعِ

قولُه: (أرَّضَ له)، **الأساس**: تأرَّضَ فلان: لَزِمَ الأرضَ؛ فلمْ يَبْرَح. تقول: فلانٌ إنْ رأى مطمعًا تعرّض، وإن أصابَ مطعمًا تأرَّض.

قولُه: (ولا تَغِثُّ عليهم)، **الأساس**: أغَثَّ فلانٌ في كلامِه؛ إذا تكَلَّمَ بما لا خيرَ فيه، وسمعتُ صبيًّا مِن هُذيلٍ يقول: غثّتْ علينا مكة؛ أي: لمْ نقدِرْ أنْ نعيشَ فيها؛ لقولِهم: اجتوى المكانَ؛ إذا لم يَستمرِئْ طعامَه وشرابَه، وكذلك استَوْخَم.

قولُه: (وقُرِئَ: «ويَرى فرعونُ»)، حمزةُ والكسائي: «ويَرى» بالياءِ التحتانيِّ مفتوحةً وفتحِ الراءِ ورفعِ الأسماءِ الثلاثة، والباقونَ: بالنونِ مضمومة وكسرِ الراءِ وفتحِ الياءِ ونصبِ الأسماء[1].

---

(١) وحجّتُهم أنّ ما قبْلَه للمتكلّم فينبغي أن يكونَ ما بعده كذلك. انظر: «حجّة القراءات» ص٥٤٢.

ومن الوُقوعِ في يدِ بعضِ العُيونِ المبثوثةِ من قِبَلِ فرعونَ في تطلُّبِ الوِلْدان، وغيرِ ذلك من المَخاوِف. فإن قلتَ: ما الفرقُ بينَ الخوفِ والحُزن؟ قلتُ: الخوفُ غَمٌّ يلحَقُ الإنسانَ لِـمُتوقَّع. والحُزن: غَمٌّ يلحقُه لِواقِع؛ **وهو فراقُه والإخطارُ به**، فنُهِيَت عنهُما جميعًا، وأُومِنَتْ بالوحيِ إليها، ووُعِدَت ما يُسلِّيها ويُطامِنُ قلبَها ويملؤُها غِبطةً وسُرورًا؛ وهو ردُّه إليها وجعلُه من المُرسلِين. ورُوِيَ: أنّه ذُبِحَ في طلبِ مُوسى عليه السَّلامُ تسعون ألفَ وليد. ورُوِي: أنّها **حينَ أقْرَبتْ** وضرَبَها الطَّلْقُ وكانتْ بعضُ القوابلِ المُوكَّلاتِ بحبالى بني إسرائيلَ مُصافِيةً لها، فقالتْ لها: لينفَعني حبُّكِ اليومَ، فعالَجَتها، فلمّا وقعَ إلى الأرضِ هالَها نورٌ بينَ عينَيه، وارتعشَ كُلُّ مَفصِلٍ منها، ودخلَ حبُّه قلبَها، ثمّ قالت: ما جئتكُ إلّا لأقتُلَ مولودَك وأخبِرَ فرعون، ولكنِّي وَجَدْتُ

قولُه: (وهو فِراقُه والإخطارُ به)، نَشْرٌ لِما سَبَقَ على غَيرِ الترتيب. وقالَ الإمام: كأنه قيل: ولا تخافي مِن هلاكِه، ولا تحزني بسببِ فِراقِه؛ فإنّا رادُّوه إليكِ لتكوني أنتِ المرضِعةَ له، وجاعلوه مِنَ المرسلينَ إلى أهلِ مصرَ والشام(١).

قالَ أبو رجاءٍ أحمدُ بنُ عبدِ الله: حدثنا أبو الحسينِ عليُّ بنُ الصباحِ قال: سَمِعَ أعرابيٌّ رجلًا يقرأُ ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ أُمِّ مُوسَىٰٓ أَنْ أَرْضِعِيهِ﴾ الآية، قالَ للقارئ: أعِدْه؛ فأعادها، فقال: أشهدُ أنّ هٰذا كلامُ ربِّ العالمين؛ في آيةٍ واحدةٍ أمرانِ ونهيانِ وخبرانِ وبشارتان: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ أُمِّ مُوسَىٰٓ﴾ خبر، و﴿أَنْ أَرْضِعِيهِ﴾ أمر، ﴿فَإِذَا خِفْتِ عَلَيْهِ فَأَلْقِيهِ﴾ أمر، ﴿وَلَا تَخَافِي وَلَا تَحْزَنِيٓ﴾ نهيان، ﴿إِنَّا رَآدُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ بشارتان.

روي عنِ الأصمعي: كلّمَتْني جاريةٌ أعرابيةٌ فاستَفصحْتُ كلامَها؛ فقالت: أينَ أنتَ مِنْ كلامِ الله: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ أُمِّ مُوسَىٰٓ﴾ كيفَ جَمَعَ بينَ أمرينِ ونهيَيْنِ وبشارتَيْن؟!

قولُه: (حينَ أقرَبَتْ)، الجوهري: أقْرَبَتِ المرأةُ؛ إذا قَرُبَ ولادُها، وكذٰلكَ الفرسُ والشاة؛ فهِيَ مُقْرِب، ولا يُقالُ للناقة.

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٤: ١٩٤).

لابنِكِ حُبًّا ما وجَدَتُ مثلَه فاحفظيه، فلمّا خَرَجتْ جاءَ عيونُ فرعون، فلفَّتْه في خِرقةٍ ووضعَتْه في تَنُّورٍ مَسجُور، لم تعلمْ ما تصنعُ لِما طاشَ من عقلِها، فطلبوا فلم يُلفُوا شيئًا، فخرجوا وهي لا تدري مكانَه، فسمعت بُكاءَه من التَّنُّور، فانطلقت إليه وقد جعلَ الله النّارَ عليه بَرْدًا وسلامًا. فلمّا ألحَّ فرعونُ في طَلَبِ الوِلْدانِ أوحى الله إليها فألقَتْه في اليمِّ. وقد رُوِيَ أنّها أرضعتْه ثلاثةَ أشهُرٍ في **تابُوتٍ** من **بَرْديٍّ** مطليٍّ بالقار من داخِله.

[﴿فَٱلۡتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرۡعَوۡنَ لِيَكُونَ لَهُمۡ عَدُوّٗا وَحَزَنًاۗ إِنَّ فِرۡعَوۡنَ وَهَٰمَٰنَ وَجُنُودَهُمَا كَانُواْ خَٰطِـِٔينَ﴾ ٨]

اللّامُ في ﴿لِيَكُونَ﴾ هي لامُ كيْ؛ الّتي معناها التَّعليل، كقولِك: جئتُك لتُكرِمَني سواءً بسواءٍ ولكنّ معنى التَّعليلِ فيها وارِدٌ على طريقِ المجازِ دُونَ الحقيقة، لأنه لم يكُنْ داعيهم إلى الالتقاطِ أن يكونَ لهم عدُوًّا وحَزَنًا، ولكن: المحبةُ والتَّبنِّي، غيرَ أنّ ذلك لمّا كان نتيجةَ التقاطِهم له وثمرتَه، شُبِّهَ بالدّاعي الّذي يَفعلُ الفاعِلُ الفعلَ لأجلِه، وهو الإكرامُ الذي هو نتيجةُ المجيء، والتّأدّبُ الذي هو ثمرةُ الضَّربِ في قولِك: ضربته ليتأدّب. وتحريره: **أنّ هذه اللّامَ حكمُها حُكْمُ الأسد، حيثُ استُعيرتْ لِمَا يُشبِهُ التّعليل، كما يُستعارُ الأسدُ لِمَنْ يُشبِهُ الأسد.** ....

قولُه: (**في تابوتٍ مِنْ بَرديّ**)، **الجوهري**: البَرْديُّ بالفتح: نباتٌ معروف، قيل: نبتٌ تُسَدُّ بهِ خَصاصاتُ البُيُوت، والخَصاصةُ بالفتحِ: الخَلَلُ والثَّقْبُ الصغير.

قولُه: (**وتحريرُه: أنّ هٰذهِ اللامَ حُكمُها حُكمُ الأسد؛ حيثُ استُعيرَتْ لِما يُشبِهُ التعليلَ كما يُستعارُ الأسَدُ لِمَنْ يُشبِهُ الأسد**)، وتلخيصُ المعنى: شَبَّهَ هٰذا الترتيبَ الذي ليسَ مطلوبًا بالأوّلِ الثاني وهُوَ التقاطُهُم لِيكونَ عَدوًّا لَهُم بالترتيبِ الحقيقيِّ وهُوَ أنْ يكونَ الثاني مطلوبًا بالأوّلِ كالإكرامِ بالمجيءِ في قولِك: جئتُكَ لتُكرِمَني، وأدْخَلَ المشبَّهَ في جنسِ المشبَّهِ به؛ فاستُعيرَ للترتيبِ المشبَّهِ ما كانَ مستعمَلًا في الترتيبِ المشبَّهِ به، وهُوَ لامُ «كي».

وقُـرِئَ: (وحُزْنًا) وهُما لُغَتان: (كالعُدم) و(العَدم) ﴿كَانُواْ خَٰطِـِٔينَ﴾ في كُلِّ شيء، فليس خَطَؤُهم في تربيةِ عدُوِّهم بِبِدْعٍ منهم. أو كانوا مُذنبِين مُجرِمين، فعاقَبَهُم الله بأن رَبَّى عدُوَّهم ومن هو سببُ هلاكِهم على أيدِيهم. ....

وقيل: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾[1]، فيكونُ استعارةً مُصرّحةً؛ لأنّ المذكورَ لفظُ المستعارِ منه، كاستعارةِ لفظِ الأسدِ للمِقْدام، وتبعيّةً؛ لأنّ الحروفَ مِنَ الاستعارةِ بمَعْزِل؛ لأنّها لمْ تقعْ موصوفات؛ فالاستعارةُ تقعُ في معانيها ثُمّ تسري مِنَ المعاني إليها، وتهكُّميةً؛ لأنّ العاقلَ لا يفعلُ هٰذا الفعل.

قولُه: (وقُرِئَ: «وحُزْنًا»)، حمزةُ والكسائي: «حُزْنًا» بضمِّ الواوِ وإسكانِ الزاي، والباقون: بفتحِها[2].

قولُه: (﴿كَانُواْ خَٰطِـِٔينَ﴾ في كلِّ شيء)، يريدُ أنّ قولَه: ﴿فِرْعَوْنَ وَهَٰمَٰنَ﴾ الآية تذييلٌ واعتراض؛ بدليلِ قولِه: «فليسَ خطؤهم بِبِدْعٍ منهم».

قولُه: (أو كانوا مُذنبين)، فعلى الأوّل: ﴿خَٰطِـِٔينَ﴾: مِنَ الخطأِ في الرأي، وعلى هٰذا؛ مِنْ: خَطِئ: أذْنَب. قالَ في «الأساس»: خاطئينَ: مِن: أخطأَ في المسألةِ أو في الرأي، وخَطِئَ خطأً عظيمًا؛ إذا تعمّدَ الذّنب. فالجملةُ استئنافٌ لبيانِ الموجب؛ بدليلِ قولِه: «ومَنْ هُوَ سَبَبُ هلاكِهم»؛ فعلى هٰذا معنى اللامِ على ظاهرِه، والتقدير: نريدُ أنْ نَمُنّ على بني إسرائيلَ بأنْ قدّرْنا ما قدَّرْنا ودبَّرْنا ما دبّرْنا؛ ليكونَ موسى عدوًّا لهم وحزنًا؛ لأنّهم كانوا خَطّائينَ مُجرِمين، ويؤيِّدُه قولُه: «فعاقبَهم الله بأنْ رَبّى عدوَّهم[3] ومَنْ هُوَ سَبَبُ هلاكِهم». وهٰذا هوَ الوَجْهُ كما سيجيءُ تقريرُه.

---

(١) من قوله: «لهم بالترتيب الحقيقي» إلى هنا سقط من (ح).

(٢) وهما لغتان كالعَرَب والعُرْبِ والعَجَمِ والعُجْم. أفاده مكي بن أبي طالب في «الكشف عن وجوه القراءات السبع» (٢: ١٧٢).

(٣) من قوله: « فعلى هذا معنى اللام على ظاهره» إلى هنا سقط من (ط).

وقُرِئَ: (خاطين)، تخفيفُ خاطِئِين، أو خاطينَ الصَّوابَ إلى الخطأ.

[﴿وَقَالَتِ ٱمۡرَأَتُ فِرۡعَوۡنَ قُرَّتُ عَيۡنٖ لِّي وَلَكَۖ لَا تَقۡتُلُوهُ عَسَىٰٓ أَن يَنفَعَنَآ أَوۡ نَتَّخِذَهُۥ وَلَدٗا وَهُمۡ لَا يَشۡعُرُونَ﴾ ٩]

رويَ أنَّهم حينَ التَقطوا التّابوتَ عالجُوا فتْحَه، فلمْ يقدِرُوا عليه، فعالجوا كَسْرَهُ فأعياهُم، فدنتْ آسيةُ فرأت في جَوفِ التّابوتِ نُورًا، فعالجَتْهُ ففتحته، فإذا بصَبِيٍّ نورُه بينَ عينَيْه وهو يمُصُّ إِبهامَه لبنًا فأحَبُّوه، وكانت لفرعونَ بنتٌ بَرصاء، وقالتْ له الأطباء: لا تبرأُ إلّا من قِبَلِ البحر، يوجدُ فيه شِبهُ إنسانٍ دواؤُها ريقُه، فلَطَّختِ البرصاءُ بَرَصَها بريقِه فَبَرأت. وقيل: لـمّا نظرت إلى وجهِه بَرأت، فقالت: إنّ هذه لنَسمةٌ مباركة، فهذا أحدُ ما عَطَفَهم عليه، فقالَ الغُواةُ من قومِه: هو الصَّبيُّ الذي نحذرُ منه، فَأْذَن لنا في قتلِه، فهَمَّ بذلك فقالت آسيةُ ﴿قُرَّتُ عَيۡنٖ لِّي وَلَكَ﴾ فقالَ فرعون: لكِ لا لي. وروي في حديث: «لو قالَ هوَ قرّةُ عينٍ لي كما هُوَ لَكِ، لهداهُ الله كما هداهَا»، **وهذا على سبيلِ الفَرْضِ** والتّقدير، أي: لو كانَ غيرَ مطبوعٍ على قلبِه كآسية؛ لقالَ مثلَ قولِها، ولأَسْلَمَ كما أسلمت، هذا ـ إن صحَّ الحديثُ ـ تأويلُه، والله أعلمُ بصحَّتِه. ورُويَ أنَّها قالتْ له: لعلَّه من قومٍ آخَرينَ ليسَ من بني إسرائيل.

قولُه: (وقُرِئَ: «خاطِينَ»)، وهيَ شاذّة[1]. وقولُه: «أو خاطِين الصوابَ» هُوَ مِنَ الخَطْو: مُجاوَزةِ الصواب. **الأساس**: ومِنَ المجاز: لنْ يُخطِئَكَ ما كُتِبَ لك، وما أخطأَكَ لمْ يَكُنْ لِيُصيبَك، وما أصابكَ لمْ يَكُنْ ليُخطِئَك، وتخَطّأَتْهُ النَّبْل: تجاوَزَتْه.

قولُه: (وهٰذا على سبيلِ الفَرْض)، أي: هٰذا الحديث. وقولُه: «هٰذا» مبتدأ، و«تأويلُه» الخبر، و«إنْ صحّ» معَ جوابِه المقدّرِ مُعترِضة.

---

(١) بل هي قراءة أبي جعفر يزيد بن القعقاع، كما في «إتحاف فضلاء البشر» ص٧٩، وقراءته من القراءات العشر، وليست شاذة.

﴿قُرَّتُ عَيْنٍ﴾: خبرُ مُبتدأٍ محذوف، ولا يَقْوى أن تجعلَه مُبتدأً و﴿لَا تَقْتُلُوهُ﴾ خبرًا، ولو نُصِبَ لكانَ أقوى. وقراءةُ ابنِ مسعودٍ رضيَ الله عنهُ دليلٌ على أنّه خبر، قرأ: (لا تقتلوه قرّةُ عينٍ لي ولك)، بتقديمِ (لا تقتلوه). ﴿عَسَىٰٓ أَن يَنفَعَنَآ﴾ فإنّ فيه مخايلَ اليُمْنِ ودلائلَ النَّفْعِ لأهلِه، وذلك لِما عايَنَتْ من النُّورِ وارتضاعِ الإبهامِ وبَرْءِ البرصاءِ، ولعلَّها **توسَّمتْ** في سيمائِه **النَّجابةَ** المؤذِنةَ بكونِه نفّاعًا. **أو نتبنّاه**، فإنّه أهلٌ للتَّبنِّي، ولِأنْ يكونَ ولدًا لبعضِ المُلوك. فإن قلت: ﴿وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ حالٌ، فما ذو حالِها؟ قلتُ: **ذو حالِها آلُ فرعون.** وتقديرُ الكلام: فالتَقَطَهُ آلُ فرعونَ ليكونَ لهم عدُوًّا

قولُه: (﴿قُرَّتُ عَيْنٍ﴾ خبرُ مبتدأٍ محذوف)، وقالَ أبو البقاء: أي: هُوَ قُرّةُ عين، و﴿لِّي وَلَكَ﴾ صفتانِ لـ ﴿قُرَّتُ عَيْنٍ﴾(١).

قولُه: (ولا يَقْوى أنْ تجعلَه مبتدأً و﴿لَا تَقْتُلُوهُ﴾ خبرًا)، قالَ الزجّاج: يَقْبُحُ هٰذا التقدير؛ فيكونُ كأنّه قدْ عَرَفَ أنّه قُرةُ عينٍ له.

قولُه: (ولَوْ نُصِبَ لكانَ أقوى)، قالَ الزجّاج: ويجوزُ النصبُ؛ ولكنهُ لمْ يأتِ فيه روايةٌ على معنى: لا تقتلوا قُرّةَ عينٍ لي ولك، لا تقتلوه. كما تقول: زيدًا لا تضرِبْه(٢).

قولُه: (توَسّمَتْ) يقال: تَوسَّمتُ فيه الخير، أي: تفرّسْت، والتوسُّم: التأمُّلُ في وَسْمِ الشيء.

قولُه: (النجابة)، الجوهري: رجلٌ نجيبٌ، أي: كريمٌ بَيِّنُ النّجابة.

قولُه: (أو نَتبَنّاه)، تفسيرٌ لقولِه تعالى: ﴿أَوْ نَتَّخِذَهُۥ وَلَدًا﴾. وقولُه: «ولأنْ يكونَ ولدًا لبعضِ الملوك» عطفٌ تفسيريٌّ لقولِه: «للتبني».

قولُه: (ذو حالِها آلُ فرعون)، قال القاضي: يجوزُ أنْ يكونَ حالًا مِنَ القائلةِ والمقولِ له؛ أي: وهُمْ على الخطأِ في التقاطِهِ وفي طَمَعِ النفعِ مِنهُ والتبنِّي له، أو مِنْ أحدِ ضميرَيْ ﴿نَتَّخِذَهُۥ﴾ على

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠١٦).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ١٣٣-١٣٤).

وحَزَنًا، وقالتِ امرأةُ فرعونَ كذا، وهم لا يشعرُونَ أنَّهم على خطأٍ عظيمٍ في التقاطِه ورجاءِ النَّفعِ منه وتبنِّيه.

وقولُه: ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ﴾ الآية: جملةٌ اعتراضيَّةٌ واقعةٌ بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه، مُؤَكِّدةٌ لمعنى خطئِهم. **وما أحسنَ نظمَ هذا الكلامِ عندَ المُرتاضِ بعلمِ محاسنِ النَّظْم.**

أنّ الضميرَ للناس؛ أي: وهُمْ لا يشعرونَ أنّه لغيرِنا وقد تَبَنَّيْناه(١).

قولُه: (وما أحسَنَ [نَظْم] هٰذا الكلامِ عندَ المُرتاضِ بعلمِ محاسنِ النظم)، وذٰلكَ أنّ قولَه: ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ وقولَه: ﴿وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ﴾ تفصيلٌ لقولِه: ﴿نَتْلُوا۟ عَلَيْكَ مِن نَّبَإِ مُوسَىٰ وَفِرْعَوْنَ﴾ على ما سَبق. وما أجمَلَ ثم فصَّلَ وخَصّ بلفظِ الإنباءِ إلا لاشتمالِ هٰذا المُنبّأِ بِهِ على أمرٍ لهُ شأنٌ، وليسَ ذٰلكَ إلا لبيانِ أنّ ما قدّرَه الله كائنٌ لا محالة، وأنّ الحَذَرَ لا يُغنِي عَنِ القَدَر، وإذا جاءَ القضاءُ عَمِيَ البَصَر؛ فإنّ(٢) فرعونَ وقومَه لَمّا قُضِيَ هلاكُهُم على يَدِ الكليمِ عليه السلامُ واجتهدوا في الدفعِ، فَعَلوا ما لا طائلَ تحتَه بلْ عَكَسُوا؛ حيثُ أُفنِيَ البريءُ مِنْ قَتْلِ الأبناء، ورُبِّيَ مَنْ عليه دمارُه؛ فسُلِبَتْ عقولُهم وأيفت مشاعرُهم؛ فالتقطوه ليكونَ لهم عدوًّا وحزنًا وهُمْ لا يشعرون. فحَسُنَ لذٰلكَ أنْ يؤكِّدَ بقولِه: ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ وَهَـٰمَـٰنَ وَجُنُودَهُمَا كَانُوا۟ خَـٰطِـِٔينَ﴾ على التفصيل؛ ليؤذِنَ بأنّ ذٰلكَ الجَمّ الغفيرَ بعدَ ذٰلكَ التحذيرِ زَلُّوا عنْ دَفْعِ التقدير؛ فاللامُ في قولِه: ﴿لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا﴾ مُجْرًى على حقيقتِه.

وتمامُ تقريرِه أنْ يُقال: إنّا أرَدْنا أنْ نَمُنّ على المستضعَفين، وأنْ نجعَلَهُمُ الوارثين، وأنْ نُرِيَ فرعونَ وهامانَ وجنودَهما ما كانوا يحذَرُون؛ دبّرْنا ما دبّرْنا ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ أُمِّ مُوسَىٰٓ أَنْ أَرْضِعِيهِ ۖ فَإِذَا خِفْتِ عَلَيْهِ فَأَلْقِيهِ فِى ٱلْيَمِّ﴾، فامتثَلَتْ أمْرَنا وألقَتْهُ في اليَمّ، وألقاهُ اليمُّ بالساحِل؛ فقَضَيْنا على آلِ فرعونَ التقاطَه؛ ليَظْهَرَ مِنْ لطيفِ تقديرِنا عداوتُهُ وسَبَبُ حُزْنِه، وهُمْ لا يشعرونَ بذٰلك.

---

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٨٤).

(٢) في النسخة «ف»: «قال»، وهو خطأ.

[﴿ وَأَصْبَحَ فُؤَادُ أُمِّ مُوسَىٰ فَٰرِغًا إِن كَادَتْ لَتُبْدِى بِهِۦ لَوْلَآ أَن رَّبَطْنَا عَلَىٰ قَلْبِهَا لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ * وَقَالَتْ لِأُخْتِهِۦ قُصِّيهِ فَبَصُرَتْ بِهِۦ عَن جُنُبٍ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ ١٠-١١]

﴿فَٰرِغًا﴾ صِفرًا من العقل. والمعنى: أنّها حينَ سمعتْ بِوقُوعِه في يدِ فرعونَ طارَ عقلُها لِـما دَهِمَها من فَرْطِ الجزَع والدَّهَش. ونحوُهُ قولُه تعالى: ﴿وَأَفْـِٔدَتُهُمْ هَوَآءٌ﴾ [إبراهيم: ٤٣] أي: جُوَّفٌ لا عُقُول فيها، ومنهُ بيتُ حسّان:

ألا أَبْلِغْ أبا سُفْيانَ عَنِّي   فأنت مُجَوَّفٌ نَخِبٌ هَوَاءُ

ويؤيِّدُه قولُه تعالى: ﴿فَٱقْذِفِيهِ فِى ٱلْيَمِّ فَلْيُلْقِهِ ٱلْيَمُّ بِٱلسَّاحِلِ يَأْخُذْهُ عَدُوٌّ لِّى وَعَدُوٌّ لَّهُۥ﴾ [طه: ٣٩]؛ حيثُ جعلَ ﴿يَأْخُذْهُ عَدُوٌّ لِّى وَعَدُوٌّ لَّهُۥ﴾ جوابًا للأمر، ومسبَّبًا عنِ الإلقاء. وقدْ سبقَ قُبَيْلَ هٰذا في كلامِ المصنِّفِ ما يعضُدُ هٰذا المعنى، ونبّهْناكَ عليه. فعلى هٰذا قولُه: ﴿ وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ أُمِّ مُوسَىٰٓ﴾ عطفٌ على مُقدّراتٍ شَتّى بحسَبِ ما يقتَضيهِ الحالُ والقِصّة. وأقول: ما أحسَنَ نظْمَ هٰذا الكلامِ عندَ المرتاضِ بعِلْمِ محاسنِ النّظم، وما أظْهَرَهُ مِنْ سُلطانٍ على القولِ بالقضاءِ والقَدَر، والمصنفُ لو تنبَّه على هذه الدقيقة لما نبَّهنا عليها، والجملةعلى ذلك[١].

قولُه: (أي: جُوّفٌ لا عقولَ فيها)، وهوَ جَمْعُ أجْوَف. **الأساس**: رجلٌ أجوفُ ومُجَوّف: جَبانٌ لا فؤادَ له، وقومٌ جُوّف.

قولُه: (ألا أبْلِغْ أبا سُفيانَ) البيت[٢]، «نَخِبٌ»: **الأساس**: نَخِب: لا فؤادَ له، وقد نُخِبَ قَلْبُه[٣] كأنما نُزِعَ؛ مِنْ قولِهم: نَخَبْتُ الشيّءَ وانْتَخَبْتُه: إذا نَزَعْتُه، ومِنهُ الانتِخاب؛ كأنك

---

(١) من قوله: «والمصنف لو تنبه» إلى هنا سقط من (ح) و(ف).

(٢) «ديوان حسان بن ثابت» (١: ١٨) من قصيدته المشهورة:

عفَتْ ذاتُ الأصابع فالجِواءُ   إلى عـذراءَ منـــزلها خَـلاءُ

وأبو سفيان: هو ابن الحارث بن عبد المطّلب.

(٣) في (ح) و(ف): «وقد نخب عليه»، وليس بشيء، وهو على الجادّةِ في «أساس البلاغة».

وذلك أنّ القُلوبَ مراكزُ العُقُول. ألا ترى إلى قولِه: ﴿فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَآ﴾؟ ويدلُّ عليه قراءةُ مَن قرأ: (فَزِعًا). وقُرِئَ: (قَرِعًا) أي: خاليًا؛ من قولِهم: أعوذُ بالله من صُفْرِ الإناءِ وقَـرَعِ الفناء، وفِرْغًا، من قولِهم: دماؤُهم بينَهم فِرْغٌ، أي: هَدْر، يعني: بَطَلَ قلبُها وذهب، وبقِيَتْ لا قلبَ لها من شدّةِ ما ورد عليها ﴿لَتُبْدِى بِهِۦ﴾ لَتُصْحِرُ به. والضَّميرُ لمُوسى والمرادُ: بأمرِه وقِصَّتِه، وأنَّه وَلَدُها ﴿لَوْلَآ أَن رَّبَطْنَا عَلَىٰ قَلْبِهَا﴾ بإلهامِ الصَّبر، كما يُربَطُ على الشَّيءِ المُنفَلِتِ ليقِرَّ ويَطمئِنَّ ﴿لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ من المُصدِّقين بِوَعْدِ الله، وهو قولُه: ﴿إِنَّا رَآدُّوهُ إِلَيْكِ﴾ ويجوز: وأصبحَ فؤادُها فارغًا من الهمّ، حينَ سمعتْ أنَّ فرعونَ عطفَ عليهِ وتبنّاه إن كادتْ لتُبدي بأنَّهُ ولَدُها؛ لأنّها لم تملكْ نفسَها فرَحًا وسُرورًا بما سمعتْ، لَولا أنّا طمأنَّا قلبَها وسكَّنّا

تَنْتَزِعُه مِنْ بَيْنِ الأشياء. قال: ومِنَ المجاز: قولُهم للجَبان: إنَّهُ لَهَواءٌ خالي القلبِ مِنَ الجَرْأة ﴿وَأَفْـِٔدَتُهُمْ هَوَآءٌ﴾ [إبراهيم: ٤٣] والأَصْل: الجَوّ.

قولُه: (ويَدُلُّ عليه)، أي: على أنّ معنى ﴿فَـٰرِغًا﴾: فارغًا مِنَ العقل.

قولُه: (مَنْ قَرَأَ: «فَزِعًا»[١]. وقُرِئَ: «قَرِعاً»)، قالَ ابنُ جِنّي: الحَسَنُ وابنُ قطيب[٢]: (فَزِعًا) بالفاءِ والزاي، ومعناه: قَلِقًا يكادُ يخرجُ مِنْ غِلافِه، فيُكشَفُ؛ مِنه ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ﴾ [سبأ: ٢٣] أي: كُشِّفَ عنها. وقرأ ابنُ عباسٍ: «قَرِعًا» بالقافِ والراء، ومعناهُ راجعٌ إلى فارغًا؛ وذٰلكَ أنّ الرأسَ الأقرعَ وهوَ الخالي عنِ الشعر، وإذا خَلِيَ عن الشعرِ فقدْ انكَشَفَ منه. وعنهُ (فَرْغًا) أي: هَدَرًا وباطلًا. يؤكِّدُ ذٰلكَ كُلّه: ﴿إِن كَادَتْ لَتُبْدِى بِهِۦ﴾[٣].

قولُه: (لَتُصْحِرُ بهِ)، أي: لَتُبدِي به؛ مِنَ البَدْوِ وهوَ البَرِيّة، لا مِنَ البُدُوِّ بمعنى الظهور. **الأساس**: ومِنَ المجاز: أصْحَرَ بالأمرِ وأصْحَرَه: أظْهَرَه.

---

(١) حكاهُ قُطربُ عن بعضِ أصحاب النبي ﷺ. انظر: «المحتسب» (٢: ١٤٨).

(٢) وزاد أيضًا: فَضالةَ بن عُبَيْدٍ وأبا هُذَيل.

(٣) «المحتسب» (٢: ١٤٨).

قلقَهُ الذي حدثَ به من شِدّةِ الفرحِ والابتهاج، **لِتكونَ من المُؤمنِينَ الواثِقينَ بوعْدِ الله لا بتَبَنِّي فرعونَ وتعطُّفِه**. وقرئَ: (مؤسى)، بالهمزِ: جُعِلت الضَّمّةُ في جارةِ الـواوِ وهي الميمُ كأنّها فيها، فهُمِزَتْ كما تُهمَزُ واوُ وجوه. و﴿قُصِّيهِ﴾ اتّبعي أثره وتتَبَّعي خبَرَه. وقُرِئَ: (فبَصِرَتْ) بالكسرِ، **يُقالُ بَصُرَت به عن جُنُبٍ** وعن جنابة، بمعنى: عن

قولُه: (**لِيكونَ مِنَ المُؤمِنينَ الواثِقينَ بوَعدِ الله لا بتَبَنِّي فِرعونَ وتعطُّفِه**)، فإنْ قلتَ: ما الفرقُ بينَ هٰذهِ العبارةِ وبينَ ما سبقَ مِنَ المؤمنينَ مِنَ المصدِّقِينَ بوَعدِ الله؟ قلتُ: الأوّلُ مبنيٌّ على أنّ ﴿فَٰرِغًا﴾ بمعنى: فارغًا مِنَ العقلِ مِن فَرْطِ الجزَعِ والدّهَش، فالمناسِبُ أنْ يُقال: كادتْ تُظْهِرُ بأَمْرِ مُوسى مِنَ الغَمّ؛ لولا أنّ الله تعالى ألْهَمَها الصّبرَ لِتَقَرّ وتكونَ مِنَ المصدِّقينَ بوَعدِ الله وهُو: ﴿إِنَّا رَآدُّوهُ إِلَيْكِ﴾. والثاني مبنيٌّ على أنّ ﴿فَٰرِغًا﴾ بمعنى: فارغًا مِنَ الهَمّ والحُزْن ـ عكسُ الأوّل ـ، فالمناسبُ أنْ يُقَال: كادتْ تُظْهِرُ بأمْرِ مُوسى مِنَ الفَرَح؛ لولا أنْ رَبَطْنا على قَلْبِها كَرامةً لها؛ ليكونَ فرحُها وابتهاجُها مِنَ الوثوقِ بوَعدِ الله وهُو: أنّهُ حافظُه ورادُّه إليها، ولا يكونَ فرحُها مِن تَبَنِّي فِرعون؛ فإنّ هٰذا الفَرَحَ سَخْطةٌ مِنَ الله تعالى؛ فالإيمانُ عـلى المعنـى الأوّلِ بمعنـى التصديق، وعلى الثاني بمعنـى الوثوق. روى المصنِّفُ عن أبي زيد[(١)]: ما آمنتُ أنْ أَجِدَ صحابة؛ أي: ما وَثِقْتُ، وحقِيقتُه: صِرْتُ ذا أمن؛ أي: ذا سكونٍ وطمَأْنينة.

قولُه: (**يُقال: بَصُرَتْ به**)، **الراغب**: البَصَر: يُقالُ للجارِحةِ الناظِرة؛ كقولِه تعالى: ﴿كَلَمْحِ ٱلْبَصَرِ﴾ [النحل: ٧٧]، وللقُوّةِ التي فيها. ويُقالُ لِقوّةِ القلبِ المُدرِكة: بَصِيرةٌ وبَصَر؛ كقولِه تعالى: ﴿فَكَشَفْنَا عَنكَ غِطَآءَكَ فَبَصَرُكَ ٱلْيَوْمَ حَدِيدٌ﴾ [ق: ٢٢]، ولا يكادُ يُقالُ للجارِحة: بصيرة. ويُقالُ مِنَ الأول: أبْصَرْتُ، ومِنَ الثاني: أبْصَرْتُه وبَصُرْت به. وقلّما يُقال: بَصُرْت في الجارحة، ويقال: رأيته لَمحًا باصِرًا؛ أي: نظرًا بتحديق. وقولُه تعالى: ﴿وَجَعَلْنَآ ءَايَةَ ٱلنَّهَارِ مُبْصِرَةً﴾ [الإسراء: ١٢] أي: مضيئة، وقولُه: ﴿وَكَانُوا۟ مُسْتَبْصِرِينَ﴾ [العنكبوت: ٣٨]، أي: طالبينَ البصيرة. ويجوزُ أنْ يُستعارَ الاستبصارُ للإبصار، نحوُ استعارةِ الاستجابةِ للإجابة[(٢)].

---

(١) قوله: «أبي زيد» سقط من النسخة «ح».

(٢) «مفردات القرآن» ص١٢٧.

بُعْد. وقرئ: (عن جانب)، (وعن جنب). والجنْبُ: الجانِبُ. يقالُ: قعدَ إلى جنبهِ وإلى جانِبه، أي: نظرتْ إليهِ مُزْوَرَّةً مُتجانفِةً مُخاتلةً. وهم لا يُحِسُّون بأنَّها أُختُه، وكان اسمُها مريم.

[﴿وَحَرَّمْنَا عَلَيْهِ ٱلْمَرَاضِعَ مِن قَبْلُ فَقَالَتْ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰٓ أَهْلِ بَيْتٍ يَكْفُلُونَهُۥ لَكُمْ وَهُمْ لَهُۥ نَٰصِحُونَ ۞ فَرَدَدْنَٰهُ إِلَىٰٓ أُمِّهِۦ كَىْ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ وَلِتَعْلَمَ أَنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ ١٢-١٣]

التَّحريم: استعارةٌ للمَنْعِ؛ لأنَّ من حُرِّمَ عليه الشيءُ فقد مُنِعَه. ألا ترى إلى قولِهم: محظور، وحِجْر، وذلك لأنَّ الله منعَه أن يرضَعَ ثديًا، فكان لا يَقْبَلُ ثَدْيَ مُرضِعٍ قطّ، حتى أهمَّهم ذلك. والمراضع: جمعُ مُرضِع، وهي المرأةُ التي تُرضِع. أو جمعُ مَرْضَع، وهو موضِعُ الرَّضاعِ يعني: الثَّديَ، أو الرَّضاعُ. ﴿مِن قَبْلُ﴾ من قبلِ قَصَصِها أثرَه. رُوِيَ أنّها لمّا قالت: ﴿وَهُمْ لَهُۥ نَٰصِحُونَ﴾ **قال هامان: إنها لتَعْرِفُه وتعرفُ أهلَه، فقالتْ: إنّما أردتُ: وهُم للملِكِ ناصحون.** والنُّصْح: إخلاصُ العمـلِ من شائِبِ الفساد،

قولُه: (مخاتلة)، الجوهري: خَتَلَه وخاتَلَه؛ إذا خادَعَه، التخاتُل: التخادُع.

قولُه: (قالَ هامان: إنها لَتعرِفُه وتعرِفُ أهلَه، فقالت: إنها أَرَدْت: وهُم للمَلِكِ ناصحون)، الانتصاف: فخَلُصَتْ بهٰذهِ الكلمةِ مِنَ التهمةِ وأحسَنَت، وليسَ بِبِدْع؛ لأنها مِن بيتِ النُّبوّةِ وأختُ النبي؛ فحقيقٌ بها ذٰلك(١).

قالَ صاحبُ «الإنصاف»: ما ذكرَه الزمخشريُّ وصاحبُ «الانتصاف» بعيد؛ لأنّ اللغةَ التي كانتْ تتكلمُ بها أختُ موسى غيرُ هٰذهِ اللغة؛ فالألفاظُ المتلُوّةُ في القرآنِ عبارةٌ عن معنى الألفاظِ التي قالتها، وهٰذا الاحتمالُ إنما نشأَ مِنْ تركيبِ الألفاظِ العربيةِ واحتمالِ الضميرِ للأمرَيْنِ فيها؛ فلا يَلزَمُ أنْ يكونَ لفظُها في لغتِها للأمرَيْن.

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٣٩٦).

فانطلقَتْ إلى أُمِّها بأمرهم، فجاءتْ بها والصَّبيُّ على يدِ فرعونَ **يُعلله شفقةً** عليه وهو يبكي يطلُبُ الرَّضاعَ، فحينَ وجَدَ رِيحَها استأنَسَ والْتَقم ثديَها، فقال لها فرعون: ومن أنتِ منه فقد أبى كُلَّ ثَدْيٍ إلّا ثديَك؟ قالت: إنّي امرأةٌ طيِّبةُ الرِّيحِ طيِّبةُ اللَّبَن، لا أُوتى بصبيٍّ إلّا قَبِلَني، فدَفَعه إليها وأجرى عليها، وذهبتْ به إلى بيتِها، وأنجزَ الله وعدَه في الرَّدّ، فعندَها ثَبتَ **واستقرَّ في علمِها أن سيكونُ نبيًّا**، وذلك قولُه: ﴿وَلِتَعْلَمَ أَنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ﴾ يريدُ: وليثبُتَ علمُها ويتمكّنَ. فإن قلتَ: كيف حلّ لها أنْ تأخُذَ الأجرَ على إرضاعِ ولدِها؟ قلتُ: **ما كانت تأخُذُه على أنّه أجرٌ على الرَّضاعِ**، ولكنّه مالٌ

وقلتُ: هٰذا الأسلوبُ مِنَ الكلام الموجِهِ أو الإيهام وأيُّ بُعْدٍ في وقوع نحوِهِ في لغةٍ أخرى لا سِيّما في الضمير، وقد روى مُحيي السُّنةِ عنِ ابنِ جُرَيجٍ والسُّدِّيِّ نحوَه(١).

قولُه: (يُعلله شفقةً)، الجوهري: علله بالشيء: لهاهُ به؛ كما يُعلّلُ الصبيُّ بشيءٍ مِنَ الطعامِ يتجزّأُ بهِ عنِ اللّبن.

قولُه: (واستقرّ في علمِها أنْ سيكونُ نبيًّا)، وذٰلكَ أنّه تعالى وعَدَها بخَصلتَيْنِ في قولِه: ﴿إِنَّا رَآدُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ فعِندَما أَنجَزَ الوعدَ بإحدى الخَصْلتَيْنِ حقّقَتْ أنّ الأخرى ستكون؛ فكانَ الردُّ علةً لتحقيقِ حُصولِ الرسالة؛ ولهٰذا قال: إنّ الرّدّ إنما كانَ لهٰذا الغرضِ الدينيِّ وهُو عِلمُها بصدقِ وعدِ الله.

قولُه: (ما كانتْ تأخذُه على أنّه أجرٌ على الرضاع)، مذهبُ الشافعيِّ رحمَهُ الله: جوازُ أخذِ الوالِدةِ مِنَ المولودِ لهُ أُجْرةَ الرضاع(٢)، وأبو حنيفةَ رحمَهُ الله لا يجوِّزُه(٣)؛ فورودُ السؤالِ على مذهبِه.

---

(١) «معالم التنزيل» (٦: ١٩٥).

(٢) وعبارتُه رَضِيَ الله عنه في «الأُمّ» (٤: ٢٦): «والإجاراتُ أصولٌ في أنفُسِها بُيوعٌ على وجْهِها، وهذا كلّه جائز قال الله تبارك وتعالى: ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَـَٔاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٦] فأجازَ الإجارةَ على الرّضاع.... إلى آخرِ كلامِهِ رحِمَه الله. ولتمامِ الفائدةِ انظر: «روضة الطالبين» (٩: ٦٧).

(٣) يوضّحه قولُ السرخسي رحمه الله في «المبسوط» (٥: ٢٠٨): «والرّضاعُ والنفقةُ على الوالدِ لقوله تعالى: ﴿أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَـَٔاتُوهُنَّ﴾ [الطلاق: ٦] يعني مؤنةَ الرضاع، وهذا بخلافِ حالِ قيام النكاح بينهما، =

حربيٌّ كانت تأخذُه على وجهِ الاستباحة. وقولُه: ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ داخلٌ تحتَ علمِها. المعنى: لتعلمَ أنَّ وعدَ الله حقٌّ، ولكنّ أكثرَ النّاس لا يعلمون أنّه حقٌّ فيرتابون. **ويُشْبِهُ التَّعريضَ** بما فَرَطَ منها حينَ سمِعَتْ بخبرِ مُوسى، فَجزِعَتْ وأصبحَ فؤادُها فارغًا. يُروى أنّها حينَ ألقتِ التّابُوتَ في اليمِّ جاءَها الشَّيطان فقال لها: يا أُمَّ مُوسى، كرهتِ أن يَقْتُلَ فرعونُ موسى فتُؤجَري، ثمَّ ذهبتِ فتولَّيتِ قتلَه؟ فلمّا أتاها الخبرُ بأنّ فرعونَ أصابَه قالتْ: وقَعَ في يدِ العَدُوِّ، فنسِيَتْ وعدَ الله. **ويجوزُ أن يتعلَّقَ** ﴿وَلَٰكِنَّ﴾ **بقولِه:** ﴿وَلِتَعْلَمَ﴾ ومعناهُ: أنَّ الرَّدَّ إنّما كانَ لهذا الغرضِ الدِّينيّ،

قولُه: (ويُشبِهُ التعريض)، أي بِأُمِّ موسى؛ يعني: قولُه: ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ تنبيهٌ لها على أنّ ما دَهَمَها مِنْ فَرْطِ الجزَعِ والدّهَشِ في أوّلِ الأَمرِ كانَ مِن قِلّةِ العِلم، والجَهلِ بتدبيرِ الله؛ كما أنّ قولَه تعالى: ﴿لَا يَخَافُ لَدَيَّ الْمُرْسَلُونَ ۝ إِلَّا مَن ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْنًا بَعْدَ سُوٓءٍ﴾ [النمل: ١٠، ١١] كانَ تعريضًا بموسى مِن وَكْزةِ القِبْطيِّ وقولِه فيه: ﴿إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي﴾ [القصص: ١٦].

قولُه: (ويجوزُ أنْ يتعلّقَ ﴿وَلَٰكِنَّ﴾ **بقولِه:** ﴿وَلِتَعْلَمَ﴾)، أي: يختصُّ بِهِ دونَ المعطوفَيْن ـ يعني: ﴿تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ﴾ ـ بشهادةِ إعادةِ حرفِ التعليل، وكانَ مُستغنًى[1] عنهُ بالعاطِف؛ فدلّ ذلكَ على شِدّةِ العنايةِ به، وأنّهُ الغَرَضُ الأصلي؛ فاختصّ لذلكَ بِهِ لأنّهُ لا يُستدرَكُ بذلكَ إلا في أمرٍ يَعزُّ الوصولُ إليه، ولأنّ كلّ أحدٍ يعلمُ ضرورةً أنّ فَرَحَ الثّكْلى وذَهابَ حُزْنِها إنما يكونُ بوِجْدانِ مَفْقودِها؛ ولٰكنْ لا يعرِفُ أنّ الردّ لصدقِ[2] الوعدِ إلا الواقِفونَ على أسرارِ الله تعالى ودقائقِ حكمتِه؛ فعلى هٰذا جملةُ ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا

= فإنّها لا تستوجبُ الأجرَ على إرضاع الولد، لأن في حالِ بقاءِ النكاح الرّضاعَ من الأعمالِ المستحقّةِ عليها دِينًا» انتهى، ولتمامِ الفائدة انظر: «بدائع الصنائع» للكاساني (٤: ٤١).

(١) في النسخة «ف»: «مُسْتثنًى»، وهو خطأ.

(٢) في النسخة «ف»: «بصدق»، وهي جَيِّدة مُتّجهة.

وهو عِلْمُها بصدْقِ وعدِ الله. ولكنَّ الأكثرَ لا يعلمونَ بأنّ هذا هو الغرضُ الأصليُّ الذي ما سِواهُ تَبعٌ له من قُرّةِ العَيْنِ وذهابِ الحُزن.

[﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ وَٱسْتَوَىٰٓ ءَاتَيْنَٰهُ حُكْمًا وَعِلْمًا ۚ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ ١٤]

﴿وَٱسْتَوَىٰٓ﴾ واعتدل وتمّ استحكامُه، **وبلَغَ المَبلَغَ الذي لا يُزادُ عليه**، كما قال لقيط:

واستَحمِلوا أمرَكُم لله دَرُّكُمُو سوءِ المرِيرَة لا قَحْمًا ولا ضَرَعَا

يَعْلَمُونَ﴾ معطوفةٌ على جملةِ العلةِ والمعلول، وعلى الأوّلِ عطفٌ على ما سدّ مَسدّ المفعولَيْنِ لِقولِه: ﴿وَلِتَعْلَمَ﴾.

قولُه: (وبَلَغَ المبْلَغَ الذي لا يُزادُ عليه)، وعنْ بعضِهم: وفي الحديث: «إذا بَلَغَ العَبْدُ أربعينَ سنة؛ فقدْ أعذَرَ الله إليه»(١)، قالت الحكماء: هي التي على العاقلِ اللبيبِ إذا شارَفَها أن يَسْتَوِي وعلى الأديبِ الأريبِ إذا أناخَ عليها أن يَرْعَوِي.

قولُه: (واستَحْمِلوا أمرَكُم) البيت(٢)، استحملتُه: سألتُه أنْ يُحمِّلَني أمرَكم؛ أي: أمرَ الخلافة. لله دَرُّكُم أي: خيرُكُم وصالحُ عَمَلِكُم؛ لأنّ الدرّ أفضلُ ما يُحتَلَب، وإذا ذَمُّوا قالُوا: لا دَرّ الله دَرّه؛ أي: لا كَثّرَ خيرَهُ ولا زَكّى عَمَلَه. والشّزرُ مِنَ الفَتْل: ما كانَ إلى فوق، خلافُ دورِ المِغْزَل؛ يُقال: حَبْلٌ مَشْزُور؛ أي: شَديدُ الفَتْل. والمرِيرة: العزِيمة، أو مِنَ المِرّةِ، وهي القُوّة، والمريرُ مِنَ الجِبال: ما لَطُفَ وطالَ واشتَدّ، ورجلٌ ذو مِرّة: إذا كانَ سليمَ الأعضاءِ صحيحًا. وشيخٌ قَحْم: هَرِم، مثلُ: قَحْل. والضَّرَع ـ بفتحتين ـ: الضعيف. يقول: قلِّدُوا أَمْرَ الخلافةِ رجلًا قادرًا قويًّا غيرَ الهَرِمِ والضعِيفِ الذي لا رأيَ له، لا قَحْمًا ولا ضَرَعًا؛ كقولِه تعالى: ﴿لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌۢ بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾ [البقرة: ٦٨].

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) للقيط بن يَعْمَر الإيادي في «ديوانه» ص٤٩، وهو تلفيق من البيتين التاليين:

فقَلّدوا أمرَكُم لله دَرُّكُمو رَحْبَ الذراعِ بأمرِ الحربِ مُضطلعا

حتّى استمرّت على شَزْرٍ مريرتُه مسْتحكمَ السنّ لا قَحْمًا ولا ضَرَعا

وذلك أربعونَ سنةً، ويُروى: أنّه لم يُبعثْ نبيٌّ إلّا على رأسِ أربَعِينَ سنةً. العلم: التَّوراة. والحُكْم: السُّنّة. وحكمةُ الأنبياء: سُنّتُهُم. قالَ الله تعالى: ﴿ وَٱذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِى بُيُوتِكُنَّ مِنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ وَٱلْحِكْمَةِ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا ﴾ [الأحزاب: ٣٤] وقيل: معناهُ آتيناهُ سيرةَ الحُكماءِ العُلَماءِ وسَمْتَهُم قبلَ البَعْث، فكانَ لا يفعلُ فِعلًا يستَجْهِلُ فيه.

[﴿ وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَٰذَا مِن شِيعَتِهِۦ وَهَٰذَا مِنْ عَدُوِّهِۦ فَٱسْتَغَٰثَهُ ٱلَّذِى مِن شِيعَتِهِۦ عَلَى ٱلَّذِى مِنْ عَدُوِّهِۦ فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ قَالَ هَٰذَا مِنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَٰنِ إِنَّهُۥ عَدُوٌّ مُّضِلٌّ مُّبِينٌ * قَالَ رَبِّ إِنِّى ظَلَمْتُ نَفْسِى فَٱغْفِرْ لِى فَغَفَرَ لَهُۥٓ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ * قَالَ رَبِّ بِمَآ أَنْعَمْتَ عَلَىَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِّلْمُجْرِمِينَ ﴾ ١٥-١٧]

المدينةُ: مصرُ. وقيل: مدينةُ مَنْفَ من أرضِ مصر. وحينُ غَفْلَتِهم: ما بينَ العِشاءَيْن. وقيل: وقتُ القائلة. وقيل: يومُ عيدٍ لهم هم مُشتغِلُون فيه بلَهْوِهم. وقيل: لما شبَّ وعَقَل أخذَ يتكلَّمُ بالحقِّ وينْكِرُ عليهم، فأخافوه، فلا يدخلُ قريةً إلّا على تَغَفُّلٍ. وقرأ سيبويهِ: (فاستعانَهُ). ﴿مِن شِيعَتِهِۦ﴾ ممّن شايَعَهُ على دينِهِ من بَني إسرائيل. وقيل: هو السّامِرِيّ ﴿مِنْ عَدُوِّهِۦ﴾ من مُخالِفِيه من القِبْط، وهو فاتون، وكان يتسخَّرُ الإسرائيليَّ لحَمل الحطبِ إلى مَطبخِ فرعون. و(الوكز): الدّفعُ بأطرافِ الأصابع. وقيل: بجَمع الكفّ، وقرأ ابن مسعود: (فَلَكَزَهُ) باللّام. ﴿فَقَضَىٰ عَلَيْهِ﴾ فقتله. فإن قلتَ: لم جُعِلَ

قولُه: (مدينةُ مَنْفَ)، مُنِعَ الصّرْف؛ لاجتماعِ التأنيثِ والعَلَميّةِ والعُجْمة، كما وجور في اسمِ بلدَتَيْن.

قولُه: (وَقْتُ القائلة)، أي: الظّهيرة، وقد يكونُ بمعنى القيلولة؛ وهيَ النومُ في الظّهيرة.

قولُه: (فلَكَزه)، **الجوهري**: اللّكْزُ: الضّرْبُ بالجُمْعِ على الصّدْر، وقيل: على جميعِ الجسد.

قولُه: (﴿فَقَضَىٰ عَلَيْهِ﴾ فقتله)، **الأساس**: وقضى المريضُ نَحْبَه، قَضى عليه بضَرْبِه قضاه[1]، وأَتَتْ عليه القاضِيةُ أي: المَنِيّة.

---

(١) قولُه: «قضاه» زيادة ليست في «أساس البلاغة».

قتلُ الكافرِ من عَمَلِ الشّيطانِ، وسمّاه ظُلمًا لنفسِه واستَغْفِرَ منه؟ قلتُ: لأنّه قَتلَهُ قبلَ أن يؤذَنَ له في القتلِ، فكان ذَنبًا يُستَغفَرُ منه. عن ابن جُرَيج: «ليس لنبيٍّ أن يَقتُلَ؛ ما لم يؤمرْ». ﴿بِمَآ أَنۡعَمۡتَ عَلَيَّ﴾ يجوزُ أن يكونَ قَسَمًا جوابُه محذوفٌ، تقديرُه: أُقسِمُ بإنعامِكَ عليَّ بالمَغفِرةِ لأتوبنَّ؛ ﴿فَلَنۡ أَكُونَ ظَهِيرًا لِّلۡمُجۡرِمِينَ﴾، **وأن يكونَ استعطافًا**، كأنَّه قال: ربِّ اعصمني بحقِّ ما أنعمتَ عليَّ من المغفرةِ، فلن أكُونَ، إن عصمتَني، ظهيرًا للمُجرِمين. وأراد بمُظاهرةِ المُجرِمين: إمّا صُحبةَ فرعونَ وانتظامَه في جُملتِه، وتكثيرَهُ سوادَهُ؛ حيثُ كان يَركبُ برُكُوبِه؛ كالوَلَدِ مع الوالد، وكان يُسمّى ابنَ فرعون. وإمّا مُظاهرةَ مَنْ أدّتْ مُظاهرتُه إلى الجُرمِ والإثمِ، كمُظاهرةِ الإسرائيليِّ المُؤديةِ إلى القتلِ الّذي لم يَحِلَّ له. وعن ابنِ عباسٍ: لم يَسْتَثْنِ فابْتُلِيَ به مرّةً أُخرى. يعني: لم يقل: ﴿فَلَنۡ أَكُونَ﴾ إن شاءَ الله. وهذا نحوُ قولِه: ﴿وَلَا تَرۡكَنُوٓاْ إِلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ [هود: ١١٣]

قولُه: (وأنْ يكونَ استعطافًا)، قالَ ابنُ الحاجِب: القَسَمُ جملةٌ إنشائيّةٌ يُؤكّدُ بها جملةٌ أخرى؛ فإنْ كانتْ خبريّةً فهُوَ القَسَمُ لغيرِ الاستعطاف، وإنْ كانتْ طلبيةً فهُوَ للاستعطاف.

وقلتُ: الاستعطافُ يُستفادُ مِنَ اللفظِ الذي يُشعِرُنا بالعَطْفِ والحُنُوّ؛ فكأنّ الداعي يستعطفُ المدعُوّ بنعمةِ المغفِرة، ويجعلُها وسيلةً لطلبِ العِصْمة، وقدْ لَمَحَ إليهِ في أولِ «النساء». ومما يدلُّ على أنّ الاستعطافَ ليسَ بقَسَمٍ أنّ المصنِّفَ جعلَهُ هاهنا قَسِيمًا للقَسَم؛ لأنّ القائلَ إذا قال: تالله لأفعلَنّ كذا؛ انعَقَدَ اليمين، ولو قال: تالله أفعَلُ كذا؛ لا يَنعقِد اليمين. وعلى الوجهِ الثالثِ ـ وهُوَ قولُه: «بما أنعمتَ عليّ مِنَ القُوّة» ـ: الباءُ سَبَبيّة؛ فحينئذٍ لا يكونُ قَسَمًا، ولا استعطافًا؛ فالمعنى: بسببِ ما أنعمتَ عليّ مِنَ القُوّة؛ أشكُرُك، فلنْ أستعملَ القُوّةَ إلا في مُظاهَرةِ أوليائك. قالَ في قولِه تعالى: ﴿رَبِّ بِمَآ أَغۡوَيۡتَنِي لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمۡ﴾ [الحجر: ٣٩]: «ويجوزُ أنْ لا[1] يكونَ قَسَماً، ويكونَ المعنى: بسببِ تَسْبيبِكَ لإغوائي أُقسِمُ لأفعلَنّ».

---

(١) لفظة «لا» سقطت من (ط)، وهي ثابتة في «الكشاف».

وعن عطاءٍ رحمهُ الله: أنَّ رجُلًا قال له: إنّ أخي يَضرِبُ بقَلَمِه ولا يعدُو رِزقَه. قال: فَمَن الرّأسُ؟ يعني: مَن يكتُبُ له؟ قال: خالدُ بنُ عبدِ الله القَسْريّ. قال: فأينَ قولُ موسى؟ وتلا هذه الآيةَ. وفي الحديثِ: «ينادي منادٍ يومَ القيامة: أينَ الظَّلَمَةُ وأشباهُ الظَّلَمةِ وأعوانُ الظَّلَمة؟ حتّى من لاقَ لهم دَواةً أو بَرى لهم قلمًا، فيُجمعونَ في تابوتٍ من حديدٍ فيُرمى به في جهنّم». وقيل معناه: بما أنعمتَ عليَّ من القُوّة، فلن أستعْمِلَها إلّا في مُظاهرةِ أوليائِك وأهلِ طاعتِكَ والإيمانِ بك، ولا أدعُ قِبْطِيًّا يَغْلِبُ أحدًا من بني إسرائيل.

[﴿فَأَصْبَحَ فِي ٱلْمَدِينَةِ خَآئِفًا يَتَرَقَّبُ فَإِذَا ٱلَّذِى ٱسْتَنصَرَهُۥ بِٱلْأَمْسِ يَسْتَصْرِخُهُۥ قَالَ لَهُۥ مُوسَىٰٓ إِنَّكَ لَغَوِىٌّ مُّبِينٌ ۞ فَلَمَّآ أَنْ أَرَادَ أَن يَبْطِشَ بِٱلَّذِى هُوَ عَدُوٌّ لَّهُمَا قَالَ يَٰمُوسَىٰٓ أَتُرِيدُ أَن تَقْتُلَنِى كَمَا قَتَلْتَ نَفْسًۢا بِٱلْأَمْسِ إِن تُرِيدُ إِلَّآ أَن تَكُونَ جَبَّارًا فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا تُرِيدُ أَن تَكُونَ مِنَ ٱلْمُصْلِحِينَ﴾ ١٨-١٩]

﴿يَتَرَقَّبُ﴾ المكروهَ وهو الاستقادةُ منه، أو الأَخبار وما يُقال فيه، ووَصَفَ الإسرائيليَّ بالغَيِّ؛ لأنّه كان سببَ قتلِ رجل، وهو يقاتِلُ آخَر. وقرئ: (يَبْطُش)، بالضَّمّ. والذي هو عدوٌّ لهما: القِبْطِيّ؛ لأنّه ليسَ على دينِهما، ولأنّ القِبْطَ كانوا أعداءَ بني إسرائيل. **والجبّارُ: الذي يفعلُ ما يريدُ** من الضَّرْبِ والقَتلِ بظلم، لا ينظُرُ في العواقبِ، ولا يدفَعُ

قولُه: (لا يعدو رزقَه)، أي: لا يتجاوزُ عما عُيِّنَ لهُ مِنَ الرزق، أي: الأُجْرةِ على عَمَلِه.

قولُه: (مَنْ لاقَ لهُمْ دَواة)، **الجوهري**: لاقَتِ الدواةُ تليق؛ أي: لَصِقَتْ، ولِقْتُها أنا؛ يتعدّى ولا يتعدّى، وهيَ مَلِيقة: إذا أَصلَحْتَ مِدادَها. **الأساس**: لِقْتُ الدّواة، وأَلَقْتُها؛ فلاقَت، وهٰذهِ لِيقةُ الدّواة؛ أي: بعضُ أخلاطِها.

قولُه: (والجَبّارُ: الذي يفعلُ ما يُريد)، **الراغب**: والجَبّارُ في صِفةِ الإنسان: مَنْ يَجْبُرُ نَقِيصتَهُ بادِّعاءِ مَنزِلةٍ مِنَ التعالي لا يَستَحِقُّها، وهٰذا لا يُقالُ إلا على طريقِ الذَّمِّ؛ كقولِه تعالى: ﴿وَخَابَ كُلُّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ﴾ [إبراهيم: ١٥]، ﴿وَلَمْ يَجْعَلْنِى جَبَّارًا شَقِيًّا﴾ [مريم: ٣٢]. وأمّا

بالّتي هي أحسن: وقيل: المُتعظِّمُ الذي لا يتواضعُ لأمرِ الله، ولمّا قالَ هذا أفشى على مُوسى؛ فانتشرَ الحديثُ في المدينةِ، ورَقّى إلى فرعونَ، وهمُّوا بقتلِه.

[﴿وَجَآءَ رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ يَسْعَىٰ قَالَ يَٰمُوسَىٰٓ إِنَّ ٱلْمَلَأَ يَأْتَمِرُونَ بِكَ لِيَقْتُلُوكَ فَٱخْرُجْ إِنِّى لَكَ مِنَ ٱلنَّٰصِحِينَ ۝٢٠﴾]

في وَصْفِهِ تعالى فقدْ قِيل: سُمِّيَ بذلكَ مِنْ: جَبَرْتُ الفقير[1]؛ لأنَّهُ تعالى هُوَ الذي يَجْبُرُ الناسَ بفائِضِ نِعَمِه، وقيل: لأنهُ يَجْبُرُ الناسَ أي: يَقْهَرُهم على ما يريد. ودفَعَهُ بعضُ أهلِ اللغةِ منْ حيثُ اللفظ؛ لأنَّ «فعّالًا» لا يُبْنى مِنْ: أفْعَلْت؛ فأُجِيبَ بأنَّ ذلكَ مِنْ لفظِ الجَبْرِ المرويِّ في قولِهم: لا جَبْرَ ولا تَفْويضَ، لا مِنَ الإجبار.

وأنكَرَ ذلكَ جماعةٌ مِنَ المُعتزلةِ مِن حيثُ المعنى؛ فقالوا: يتعالى الله عنْ ذلكَ، وليسَ بمُنكَر؛ فإنهُ تعالى قد أجْبَرَ الناسَ على أشياءَ لا انفكاكَ لهُمْ مِنها حَسْبَ ما تقتضِيهِ حكمتُهُ لا على ما تتوهّمُهُ الغُواةُ والجَهَلة؛ وذلكَ كإكراهِهِمْ على المَرَضِ والمَوْتِ والبَعْثِ، وسخّرَ كلًّا منهمْ لصناعةٍ وطريقةٍ مِن الأخلاق، وجعلَهُ مُجْبَرًا في صُورةِ مُخَيَّر؛ قالَ تعالى: ﴿نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [الزخرف: ٣٢]. وقد رُوِي عن عليٍّ رَضِيَ الله عنه: يا باريءَ المسموكاتِ[2] وجبّارَ القلوبِ على فِطْرتِها شَقِيِّها وسعيدِها[3].

وأصلُ الجَبْرِ: إصلاحُ الشيءِ بضربٍ مِنَ القَهْر؛ يُقال: جَبَرْتُه فانْجَبَر، وقدْ يُقالُ تارةً في الإصلاحِ المجرّد؛ كقولِ القائل: يا جابِرَ كلِّ كسير، ومُسَهِّلَ[4] كلِّ عسير، وتارةً في القهرِ المجرّدِ كقولِه: لا جَبْرَ ولا تَفْوِيض.

قولُه: (ورقى إلى فرعون)، الجوهري: رقى عليه كلامًا يَرْقِيه: إذا رَفَع، وفي استعمالِه بـ«إلى» تضمينُ معنى الانتهاء.

---

(١) في النسخ الخطية: «القَصر». وهو على الجادّة في «مفردات القرآن»، وعليه دار كلام الزمخشري في تفسير هذا الحرف في «أساس البلاغة» (جبر).

(٢) في (ح) و(ف): «السماوات»، والجادّةُ ما أثبتناه من (ط)، وأراد به السماوات المرتفعة.

(٣) أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» برقم (٩٠٨٩).

(٤) في (ط) : «ومُيسر».

قيل: الرَّجُل: مؤمنُ آل فرعون، وكان ابنَ عمِّ فرعون، و﴿يَسْعَىٰ﴾ يجوزُ ارتفاعُه؛ وصفًا لرجُل، وانتصابُه حالًا عنه؛ لأنّه قد تخصّص بأن وُصِفَ بقولِه: ﴿مِّنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ﴾، **وإذا جُعِلَ صلةً لـ«جاء»، لم يَجُـزْ في ﴿يَسْعَىٰ﴾ إلّا الوصف**. والائتمار:

قولُه: (**وإذا جُعِلَ** ـ أي: ﴿مِّنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ﴾ ـ صلةَ «جاء»[1] **لم يَجُزْ في ﴿يَسْعَىٰ﴾ إلا الوَصْفُ**)، لأنّ ذا الحالِ نكرةٌ صِرْفة. كأنّ ميلَ صاحِبِ «المفتاح» إلى هٰذا الوجه؛ حيثُ قال: ذَكَرَ المجرورَ بعدَ الفاعِلِ وهوَ مَوضِعُه، وفي «يس» قَدّمَه لِكونِهِ أَهَمّ؛ لأنّ الكلامَ هناكَ في سوءِ مُعامَلةِ أصحابِ القريةِ للرُّسُل[2]، وكانَ مَظِنةً لأنْ يجيلَ السامعُ في فكرِه: أكانتْ تلكَ القريةُ بحافّاتِها كذٰلك، أَمْ كانَ هناكَ قَطْرٌ مُنبتُ خَيْرٍ؟ فانتَظَرَ مَساقَ حديثِهِ فَقَدّمَ لهٰذا العارضِ بخلافِه هاهنا؛ فإنّ المترتِّبَ إخبارُ مُخبِر، كما قالَ المصنِّفُ في قولِه تعالى: ﴿فَأَصْبَحَ فِي ٱلْمَدِينَةِ خَآئِفًا يَتَرَقَّبُ﴾: «أي: الإخبارَ وما يُقالُ فيه»[3]. بَقِيَ أنْ يُقال: لِـمَ قَدّمَ المجرورَ على الوصفِ ومرتبتُه التأخير؟ والأظهرُ أنّ المجرورَ صلةُ ﴿يَسْعَىٰ﴾، والجملةُ وصفٌ لـ﴿رَجُلٌ﴾؛ لأنّ موسى عليه السلامُ كانَ مختفيًا في بعضِ أقطارِ المدينةِ وأكنافِها، مترقّبًا لمُخبِرٍ يُخبِرُه، والرجلُ كانَ مؤمنًا مُعتَنيًا بشأنِ نبيِّ الله؛ فحينَ أطرقَ[4] سمعَه مؤامرةُ القومِ سعى مِن عندِهم إليهِ انتهازًا للفرصة؛ ومِن ثَمّ أتْبعَه بقولِه: ﴿إِنِّي لَكَ مِنَ ٱلنَّٰصِحِينَ﴾ أي: مِنَ الذينَ لهُمْ مساهَمةٌ[5] في النُّصح لك. وأكّدَه بأنّ قولَه: ﴿لَكَ﴾ بيانٌ وليسَ بِصِلةٍ للناصحِين؛ أي جوابٌ لِمَنْ يقول: لِمَنْ ينصَح؟ كقولِه تعالى: ﴿وَكَانُواْ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ﴾ [يوسف: ٢٠]. قالَ الزجّاج: ﴿لَكَ﴾ ليسَ مِن صِلةِ ﴿ٱلنَّٰصِحِينَ﴾؛ لأنّ الصِّلةَ لا تتقدّمُ على الموصول، كأنّه قال: إني مِنَ الناصحِينَ ينصحونَ لك، وفي الكلام: «نَصَحْتُ لكَ» أكثرُ مِنْ نَصَحْتُك[6].

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «صلةً لـ(جاء)» والمعنى واحد.

(٢) في (ط): «القرية الرجل».

(٣) «مفتاح العلوم» ص١٠٤.

(٤) كذا في النسخ الخطية، ولعلّ الصواب: «طَرَق».

(٥) في النسخة «ح»: «مسامحة».

(٦) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ١٣٨).

التَّشاور. يقالُ: الرَّجُلانِ يتآمرانِ ويأتَمِران؛ لأنّ كُلَّ واحدٍ منهما يأمرُ صاحبَه بشيءٍ، أو يُشيرُ عليه بأمرٍ. والمعنى: يتشاوَرُون بسببَك. ﴿لَكَ﴾ بيان، وليس بصلةِ النّاصحين.

[﴿فَخَرَجَ مِنۡهَا خَآئِفٗا يَتَرَقَّبُۖ قَالَ رَبِّ نَجِّنِي مِنَ ٱلۡقَوۡمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ ٢١]

﴿يَتَرَقَّبُۖ﴾ التعرُّضَ له في الطَّريق، أو أن يُلْحَقَ.

[﴿وَلَمَّا تَوَجَّهَ تِلۡقَآءَ مَدۡيَنَ قَالَ عَسَىٰ رَبِّيٓ أَن يَهۡدِيَنِي سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ﴾ ٢٢]

﴿تِلۡقَآءَ مَدۡيَنَ﴾ قَصْدَها ونَحْوَها. ومَدْيَن: قريةُ شعيبٍ عليهِ السَّلام، سُمِّيتْ بمَدْيَنَ بنِ إبراهيم، ولم تكنْ في سُلطانِ فرعون، وبينها وبينَ مصرَ مسيرةُ ثمانٍ، وكان مُوسى صلى الله عليه لا يعرفُ إليها الطَّريقَ. قال ابنُ عباسٍ: خرجَ **وليسَ لهُ علمٌ بالطريقِ إلّا حُسنُ ظنِّه بربِّه**. و﴿سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ﴾ وسطُه ومُعظَمُ نهْجِه. وقيل: خَرَجَ حافيًا لا يعيشُ إلا بورَقِ الشَّجَر، فما وصلَ حتّى سقَطَ خُفُّ قَدَمِه. وقيل: جاءَهُ مَلَكٌ على فرسٍ بيدهِ عَنَزةٌ، فانطلقَ بهِ إلى مَدْيَن.

[﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَآءَ مَدۡيَنَ وَجَدَ عَلَيۡهِ أُمَّةٗ مِّنَ ٱلنَّاسِ يَسۡقُونَ وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ ٱمۡرَأَتَيۡنِ تَذُودَانِۖ قَالَ مَا خَطۡبُكُمَاۖ قَالَتَا لَا نَسۡقِي حَتَّىٰ يُصۡدِرَ ٱلرِّعَآءُۖ وَأَبُونَا شَيۡخٞ كَبِيرٞ ۞ فَسَقَىٰ لَهُمَا ثُمَّ تَوَلَّىٰٓ إِلَى ٱلظِّلِّ فَقَالَ رَبِّ إِنِّي لِمَآ أَنزَلۡتَ إِلَيَّ مِنۡ خَيۡرٖ فَقِيرٞ ۞ فَجَآءَتۡهُ إِحۡدَىٰهُمَا تَمۡشِي عَلَى ٱسۡتِحۡيَآءٖ قَالَتۡ إِنَّ أَبِي يَدۡعُوكَ لِيَجۡزِيَكَ أَجۡرَ مَا سَقَيۡتَ لَنَاۚ فَلَمَّا جَآءَهُۥ وَقَصَّ عَلَيۡهِ ٱلۡقَصَصَ قَالَ لَا تَخَفۡۖ نَجَوۡتَ مِنَ ٱلۡقَوۡمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ۞ قَالَتۡ إِحۡدَىٰهُمَا يَٰٓأَبَتِ ٱسۡتَـٔۡجِرۡهُۖ إِنَّ خَيۡرَ مَنِ ٱسۡتَـٔۡجَرۡتَ ٱلۡقَوِيُّ ٱلۡأَمِينُ ۞ قَالَ إِنِّيٓ أُرِيدُ أَنۡ أُنكِحَكَ إِحۡدَى ٱبۡنَتَيَّ هَٰتَيۡنِ

قولُه: (وليسَ لهُ عِلمٌ بالطريقِ إلا حُسنُ ظنِّهِ بربِّه)، هذا الاستثناءُ نحو: ﴿لَا يَنفَعُ مَالٞ وَلَا بَنُونَ ۞ إِلَّا مَنۡ أَتَى ٱللَّهَ بِقَلۡبٖ سَلِيمٖ﴾ [الشعراء: ٨٨، ٨٩].

قولُه: (عَنَزَة)، النهاية: العنَـزَةُ: مِثلُ نِصفِ الرُّمحِ أو أكبَر، وفيها سِنانٌ مِثلُ سِنانِ الرُّمح.

عَلَىٰٓ أَن تَأْجُرَنِي ثَمَٰنِيَ حِجَجٍۖ فَإِنْ أَتْمَمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِندِكَۖ وَمَآ أُرِيدُ أَنْ أَشُقَّ عَلَيْكَۚ سَتَجِدُنِيٓ إِن شَآءَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ❁ قَالَ ذَٰلِكَ بَيْنِي وَبَيْنَكَۖ أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَٰنَ عَلَيَّۖ وَٱللَّهُ عَلَىٰ مَا نَقُولُ وَكِيلٌ﴾ [٢٣-٢٨]

﴿مَآءَ مَدْيَنَ﴾ ماؤهم الذي يستقُونَ منه، وكان بئرًا فيما روي. ووُرودُه: مجيئُه والوصولُ إليه. ﴿وَجَدَ عَلَيْهِ﴾: وجد فوقَ شفيرِه ومُستقاهُ، ﴿أُمَّةً﴾: **جماعةً كثيفةَ العددِ**، ﴿مِّنَ ٱلنَّاسِ﴾ **من أُناسٍ مختلِفين**، ﴿مِن دُونِهِمُ﴾ في مكانٍ أسفلَ من مكانِهم. والذَّودُ: الطَّرْدُ والدَّفعُ، وإنّما كانتا تذودان؛ لأنَّ على الماءِ مَن هو أقوى منهُما؛ فلا تتمكنان من السَّقْي. وقيل: كانتا تَكْرهانِ المُزاحمةَ على الماء. وقيل: لئلّا تختَلِطَ أغنامُهُما بأغنامِهِم. وقيل: تذودانِ عن وُجوهِهِما نظرَ النّاظِرِ لِتَستُّرِهِما. ﴿مَا خَطْبُكُمَا﴾: ما شأنُكُما؟ وحقيقتُه: **ما مخطوبُكما؟** أي: مطلوبُكما من الذِّياد، فسمّى

قولُه: (﴿أُمَّةً﴾ **جماعةً كثيفةَ العددِ** ﴿مِّنَ ٱلنَّاسِ﴾ **مِنْ أُناسٍ مختلِفين**)، أما تقييدُها بالكثيفة؛ فمِنْ تخصيصِ ذكرِ «الأمة».

النّهاية: يُقالُ لكلِّ جيلٍ مِنَ الناسِ والحيوان: أمة. وفي الحديث: «لولا أنّ الكلابَ أمّةٌ تُسَبِّحُ لأَمَرْتُ بقتلِها»(١).

الراغب: الأمة: جماعةٌ يجمَعُهم أمرٌ ما؛ إما دينٌ واحد، أو زمانٌ واحد، أو مكانٌ واحد؛ سواء كانَ ذلكَ الأمرُ الجامعُ تسخيرًا أو اختيارًا(٢). وأما معنى «أناسٍ مختلفِين»؛ فمِنَ التعريفِ في «الناسِ»، وهو ما تعورِفَ واشتُهِرَ أنّ مَنْ يجتمِعُ حوالَيْ شَفيرِ البئرِ لأجلِ الاستقاءِ مِنهم. وقريبٌ منهُ قولُـه تعالى: ﴿قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرَبَهُمْ﴾ [البقرة: ٦٠، والأعراف: ١٦٠].

قولُه: (**ما مخطوبُكما؟**)، أي: ما مطلوبُكما؟ مِنْ قولِهم: خَطَبْتُ المرأةَ خِطْبة؛ أي: طَلَبْت

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٦٨٣٤) وابن ماجَهْ (٣٢٠٥) وأبو داود (٢٨٤٧) وغيرهم من حديثِ عبد الله بن مُغَفّل، وانظر تمامَ تخريجه في «صحيح ابن حِبّان» (٥٦٥٦).

(٢) «مفردات القرآن» ص٨٦.

المخطوبَ خطبًا، كما سمَّى المَشئُونَ شأنًا في قولِك: ما شأنُك؟ يقال: شَأَنْتُ شأنَه، أي: قَصَدْتُ قَصْدَه. وقرئ: (لا نُسقي) و﴿يُصْدِرَ﴾ و(الرُّعاء)، بضمِّ النونِ والياءِ والرّاء. والرُّعاءُ: اسمُ جمعٍ كالرُّخال والثّناء. وأما ﴿ٱلرِّعَآءُ﴾ بالكسْرِ فقياس، كصِيام وقيام. ﴿كَبِيرٌ﴾ كبيرُ السِّنّ. ﴿فَسَقَىٰ لَهُمَا﴾ فسقى غَنَمَهُما لأجْلِهِما. ورُوِيَ أنَّ الرُّعاةَ كانوا يضعونَ على رأسِ البئرِ حجرًا لا يُقِلُّه إلّا سبعةُ رجال. وقيل: عَشَرَة. وقيل: أربعُون. وقيل: مئة، فأقلَّه وَحْدَه. ورُوِيَ أنّه سألَهُم دَلْوًا من ماءٍ فأعطَوه دَلْوَهُم

تَزَوُّجها. **الأساس**: ومِنَ المجاز: فلانٌ يخطُبُ عَمَلَ كذا؛ يطلُبُه، وما خَطْبُك؟ وما شأنُكَ الذي تخطُبُه؟

قولُه: (وقُرِئَ: «لَانُسْقي» و﴿يُصْدِرَ﴾)، المشهورة: ﴿لَا نَسْقِى﴾ بفتحِ النون، و«يَصدُر» بفتحِ الياءِ وضمِّ الدال: ابنُ عامرٍ وأبو عمرو، والباقون: بضمِّ الياءِ وكسرِ الدال(١). وسأَلَ بعضُهم عنِ الفرقِ بينَ يصدر بفتحِ الياءِ وضمِّها مِن حيثُ المعنى، وأُجيبَ: أنّ الأولَ دلّ على فرطِ حيائِهما وتفادِيهِما مِنَ الاختلاطِ بالأجانب، وأنّ الثاني دلّ على إصدارِهِمُ المواشي، ولَمْ يُفْهَمْ مِنهُ صدورُهُم عنِ الماءِ.

قولُه: (كالرُّخال)، الجوهري: الرِّخِلُ بكسرِ الخاء: الأنثى مِن أولادِ الضأن، والجمع: رخال. والثنا: جمعُ الثني؛ وهوَ الذي يُلقي ثنيّتَهُ مِن ذواتِ الظِّلْفِ والحافِرِ في السنةِ الثالثة، وفي الخُفِّ في السنةِ السادسة. قال الحريريُّ في «دُرّةِ الغَوّاص»: وقدْ جُمِعَ «رَخِل» بفتحِ الراءِ وكسرِ الخاءِ على «رُخال» بضمِّ الراء، وهوَ مما جُمِعَ على غيرِ القياس. حُكِيَ أنّ أبا زيدٍ حَكى أنّ العَرَبَ تقولُ في مُلَحِها: قِيلَ للضَّأْن: ما أعْدَدْتِ للشِّتاء؟ قال: أُجَزُّ جُفالًا، وأُنْتِجُ رُخالًا، وأُحْلَبُ كُثَبًا ثِقالًا، ولنْ تَرى مِثلي مالاً(٢). وفُسِّرَ أنّ الجُفال: الكثير، والكُثَب: جَمْعُ كُثْبة؛ وهِيَ ما انصَبّ ومار، ومِنهُ سُمِّيَ الكثيبُ مِنَ الرّمل.

قولُه: (لا يُقِلُّهُ)، النِّهاية: يقال: أَقَلّ الشيءَ يُقِلُّهُ واستقلّهُ يستقلُّه؛ إذا رَفَعَهُ وحَمَلَه.

---

(١) ولتمامِ الفائدة انظر: «الكشف عن وجوه القراءات السبع» (٢: ١٧٢).

(٢) «دُرّة الغوّاص في أوهامِ الخواص» ص١١٦.

وقالوا: استقِ بها، وكانتْ لا ينزِعُها إلّا أربعون، فاستقى بها وصبَّها في الحوضِ ودعا بالبَرَكـة، وروّى عنهما وأصدَرَهما. ورُوِيَ أنّه دفعَهُم عنِ الماءِ حتّى سقى لهما. وقيل: كانتْ بئرًا أُخرى عليها الصَّخْرة. وإنّما فعل هذا رغبةً في المعروفِ وإغاثةً للملهوف. والمعنى: أنّه وصلَ إلى ذلكَ الماءِ وقد ازدحمَتْ عليه أُمّةٌ من أناسٍ مختلفةٍ متكاثفةِ العَدَد، ورأى الضَّعيفَتَيْنِ من ورائِهم مع غُنَيمتِهما مُتَوقِّفَتَينِ لِفَراغِهم، **فما أخْطَأَت همَّتُه في دينِ الله تلكَ الفُرصة**، معَ ما كانَ به من النَّصَبِ وسقوطِ خُفِّ القَدَمِ والجُوع، ولكنَّه رحِمَهُما فأغاثَهُما، وكفاهُما أمرَ السَّقْيِ في مثلِ تلك الزَّحمةِ بقُوَّةِ قلبه وقوَّةِ ساعِدِه، وما آتاهُ الله من الفضلِ في متانةِ الفطرةِ ورصانةِ الجِبِلَّة، **وفيه** ـ مع إرادةِ اقتصاصِ أمره، وما أوتِيَ من البَطْشِ والقُوّةِ، وما لم يَغفُلْ عنه، على ما كانَ به من انتهازِ فُرصةِ الاحتساب ـ ترغيبٌ في الخير، وانتهازِ فُرَصِه، وبعثٌ على الاقتداءِ في ذلك بالصّالِحِين، والأخذِ بسيَرِهم ومذاهِبِهم. فإن قلتَ: لمَ تُرِكَ المَفعولُ غيرَ مَذْكُورٍ في قولِه: ﴿يَسْقُونَ﴾ و﴿تَذُودَانِ﴾ و﴿لَا نَسْقِي﴾؟ قلت: **لأنَّ الغرضَ هو الفعلُ لا المفعول**. ألا ترى أنّه إنّما

قولُه: (فما أخطأَتْ همّتُه)، أي: ما تجاوَزَتْ. **الأساس**: ومِنَ المجاز: تَخَطّاهُ المكروه.

قولُه: (تلكَ الفرصة)، **الجوهري**: الفُرصةُ هِيَ الشِّرْبُ والنّوْبة؛ يُقال: وَجَدَ فلانٌ فُرصة؛ أي نُهْزة، وانتَهَزَها إذا اغتَنَمَها.

قولُه: (وفيه)، خبر، والمبتدأُ «ترغيب»، و«ما أوتي» عطفٌ تفسيريٌّ على «أمره»، و«ما لمْ يَغفُلْ عنه» عطفٌ على «البطش والقوة»، وهوَ عبارةٌ عنِ الجزمِ البليغ والتيقُّظِ التام؛ ولذٰلكَ أوقعَ «على ما كانَ بهِ» حالًا مِن فاعلِ لمْ يفعلْ على وجهِ التتميم والمبالَغة؛ أي على ما كانَ بهِ مِنَ النّصَبِ وسقوطِ الخوفِ والجوع. و«من» ـ في «مِن انتهازِ الفُرصة» ـ بيانُ «ما لمْ يَغفُلْ عنه»، المعنى: أَدْمَجَ في هٰذا الكلامِ ـ معَ اقتصاصِ أمرِ موسى عليه السلام مِنَ القُوّةِ والتيقُّظِ في تلكَ الحالةِ ـ ترغيبَ المؤمِنينَ في الخير، وانتهازَ الفُرصةِ فيه، والبعثَ على الاقتداءِ بسُنّةِ الصالِحينَ مِنَ المرسَلِين. ويجوزُ أنْ يكونَ «وما لمْ يَغفُلْ عنه» عطفًا على «ما أوتي».

قولُه: (لأنّ الغرضَ هوَ الفعلُ لا المفعول)، فإنْ قلتَ: هلْ مِنْ فَرقٍ بينَ هٰذا وما ذهبَ

رَحِمَهُما لأنَّهما كانَتا على الذِّيادِ وهُم على السَّقْيِ، ولم يَرحَمْهما لأنّ مذُودَهُما غنَمٌ ومَسقِيَّهُم إبِلٌ مثلًا، وكذلك قولُهما ﴿لَا نَسْقِى حَتَّىٰ يُصْدِرَ ٱلرِّعَآءُ﴾ المقصودُ فيه السَّقْيُ لا المَسْقِيُّ. فإن قلتَ: كيفَ طابقَ جوابُهما سؤالَه؟ قلتُ: سألَهُما عن سببِ الذَّودِ فقالَتا: السَّبَبُ في ذلك أنّا امرأتانِ ضعيفتانِ مَسْتُورَتان لا نقدِرُ على مساجَلَةِ الرِّجالِ ومزاحَمَتِهم، فلا بُدَّ

إليهِ صاحبُ «المفتاح» مِنْ أنّ القصدَ في تركِ المفعولِ إلى مجرّدِ الاختصار؛ لانصبابِ الكلامِ إلى إرادةِ: يسقونَ مواشيهم، إلى آخرِه[1]؟

قلتُ: نعم؛ لأنهُ نَظَرَ إلى اللفظ، وأنّ التركَ لصونِ الكلام عنِ العبثِ لنيابة[2] قرائن الأحوال. والمصنِّفُ نَظَرَ إلى المعنى وأنّ المفعولَ مرفوضٌ غيرُ مُلتفَتٍ إليه؛ فلِكُلٍّ وِجْهة.

فإنْ قلتَ: فعلى هٰذا يكونُ مِن تنزيلِ المتعدِّي منزلةَ اللازِم إيهامًا للمبالَغة؛ فأينَ المبالَغة؟ قلتُ: وَهْمٌ بعيد؛ لأنّ معنى قولِه: «الغرضُ هوَ الفعلُ لا المفعول» أنّهمْ قدْ يقصِدونَ في الكلامِ المحتوِي على معانٍ إلى معنًى منها قصدًا أوليًّا، ويوهِمونَ أنّ ما سِواهُ مُطَّرَح؛ ألا ترى إلى قولِه في تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ﴾ [يس: ١٤]: تَرَكَ المفعولَ به؛ لأنّ الغرضَ المعزَّزَ بهِ وإنْ كانَ الكلامُ مُنصَبًّا إلى غَرَضٍ مِنَ الأغراضِ جَعَلَ سياقَهُ لهُ وتوجُّهَهُ إليه، كأنّ ما سِواهُ مرفوضٌ مطروح[3].

قولُه: (كيفَ طابقَ جوابُهما سؤالَه؟)، يعني أن موسى عليه السلامُ سألَهُما عنْ شأنِهما ومطلوبِهما بقولِه: ﴿مَا خَطْبُكُمَا﴾ وكانَ الظاهرُ أنْ يقولا: شأنُنا أنّنا نريدُ السّقْيَ، ولا قُدرةَ لنا عليه مِنَ الزحمة. وأجاب: إنّ جوابَها ﴿لَا نَسْقِى حَتَّىٰ يُصْدِرَ ٱلرِّعَآءُ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ﴾ معناه: سَبَبُ ذَوْدِنا ضَعْفُنا وعَجْزُنا وضَعْفُ مُتَوَلِّي أَمْرِنا؛ وهُوَ أبونا. وفي اختصاصِهما الأبَ بالذكرِ الدلالةُ على أنْ ليسَ لَهُمْ رَجُلٌ يقومُ بذٰلك؛ فأَوْجَبَ ذٰلكَ أنْ يُفَسَّرَ قولُه: ﴿مَا خَطْبُكُمَا﴾ بقولِنا: ما سببُ ذَوْدِكما؟ لِيَتَطابَقا.

---

(١) «مفتاح العلوم» ص١٠٠.

(٢) في (ح) و(ف): «الشائبة».

(٣) انظر: «الكشاف» (١٣: ٢١).

لنا من تأخيرِ السَّقْيِ إلى أنْ يَفرَغُوا، وما لنا رَجُلٌ يقومُ بذلك، وأبونا شيخٌ قد أضعَفَهُ الكِبَر؛ فلا يَصْلُحُ للقِيامِ به: **أَبْلَتا إليهِ عُذْرَهُما** في توْلِّيهما السَّقْيَ بأنفُسِهما. فإن قلت: كيف ساغَ لنبيٍّ الله الذي هو شُعيبٌ عليه السَّلامُ أن يَرْضى لابنتَيهِ بسَقْيِ الماشية؟ قلتُ: الأمرُ في نفسِه ليسَ بمَحْظور؛ فالدِّينُ لا يأباه. وأمّا المروءة، فالنّاسُ مختلفون في ذلك، والعاداتُ مُتَبايِنةٌ فيه، وأحوالُ العربِ فيه خِلافُ أحوالِ العَجَم، ومذهبُ أهلِ البَدْوِ فيه غيرُ مذهبِ أهلِ الحَضَر، خُصوصًا إذا كانتِ الحالةُ حالةَ ضَرورة. ﴿إِنِّي﴾ لأيِّ شيءٍ ﴿أَنزَلْتَ إِلَيَّ﴾ قليلٍ أو كثيرٍ، غثٍّ أو سَمِينٍ لـ﴿فَقِيرٌ﴾؛ وإنّما عُدِّيَ ﴿فَقِيرٌ﴾ باللّام؛ لأنّه ضمنَ معنى سائلٍ وطالب. قيل: ذَكَرَ ذلك وخضرةُ البَقْلِ **تَتراءى في بطنِه**

فإنْ قلتَ: فَلِمَ عَدَلَ عنِ السؤالِ الظاهرِ إلى قولِه: ما مخطوبُكما؟ أي: ما مطلوبُكما من الذِّياد؟ قلتُ: مقصودُ نَبيِّ الله مِنْ قولِه: ما مطلوبُكما مِنَ الذياد[1]؟ أنْ يُجابَ بطلبِ المعونةِ منه؛ لكرمِهِ ورحمتِهِ على الضعفاء. ولمّا كانتا مِنْ بيتِ النُّبوّة؛ حَمَلْنا قولَه على ما يُجابُ عنهُ بالسَّبَب، وفي ضِمنِهِ طلبُ المعونة؛ لأنّ إظهارَهُما العَجْزَ ليسَ إلا لذٰلكَ، هٰذا وإنهُ ليسَ في الكلامِ ما يدلُّ على ضعفِهما؛ بلْ فيهِ أَماراتٌ على حيائِهما وسترِهما كما سَبَقَ في بيانِ اختلافِ القراءتَيْنِ في «يصدر». وكذا قولُه: ﴿فَجَآءَتْهُ إِحْدَىٰهُمَا تَمْشِى عَلَى ٱسْتِحْيَآءٍ﴾ على أنهما قالتا: ﴿لَا نَسْقِى﴾ دون: لا نقدِرُ على السقي. ومعنى ﴿وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ﴾: أنّا معَ حيائنا إنما تصدّيْنا لهٰذا الأمر؛ لِكِبَرِهِ وضعفِه، وإلا كانَ عليهِ أنْ يتولاه.

قولُه: (أَبْلَتا إليه عُذْرَهُما)، الأساس: أَبْلَيْتُه عذرًا؛ إذا بَيّنْتُهُ لهُ بيانًا لا لَوْمَ عليكَ بَعدَه. وحقيقتُهُ: جَعَلْتُهُ باليًا بِعُذْري؛ أي: خابرًا لهُ عالمًا بكُنْهِه.

قولُه: (تتراءى في بطنِه)، الأساس: تراءى الجمعان، وتراءتْ لنا فُلانة: تصدّتْ لنا لِنَراها، وعلى وجهِهِ رُواءُ الحُمْق[2]؛ وهوَ ما يُرى عليهِ مِنْ آياتِهِ البيِّنَةِ التي لا تَخفى على الناظِرِ كأنها تتكلّمُ بِهِ وتنادي عليه.

(١) من قوله: «قلت: مقصود نبي الله» إلى هنا، سقط من (ط).

(٢) في (ط): «الحق».

من الهُزال، ما سألَ الله إلّا أكلةً. ويُحتَمَلُ أن يريد: **إنّي فقيرٌ من الدُّنيا لأجْلِ ما أنزلتَ إليَّ** من خيرِ الدّين؛ وهو النَّجاةُ من الظالمينَ؛ لأنَّه كان عندَ فرعونَ في مُلْكٍ وثَرْوة: قال ذلك رِضًا بالبَدَلِ السَّنِيِّ، وفَرَحًا به، وشُكْرًا له، وكان الظِّلُّ ظِلَّ سَمُرَةٍ. ﴿عَلَى ٱسْتِحْيَآءٍ﴾: في موضعِ الحال، أي: مُستَحيِيَةً **مُتَخَفِّرَةً**. وقيل: قد استَتَرَت بِكُمِّ دِرعِها. رُوِيَ أنّهما لمّا رَجَعَتا إلى أبيهما قبلَ النّاسِ، وأغنامُهما **حُفَّلٌ** بطانٌ، قال لهُما: ما أعجَلَكُما؟ قالتا: وجدْنا رجُلًا صالحًا رحِمَنا فسقى لنا، فقال لإحداهُما: اذهبي فادعِيه لي، فتَبِعَها مُوسى فألزَقَتِ الرِّيحُ ثوبَها بجَسَدِها **فوصَفَتْه**، فقال لها: امشي خَلْفي وانعَتِي لِيَ الطَّريق، فلمّا قصّ عليه قصَّتَه قال له: لا تخفْ فلا سُلطانَ لفرعونَ بأرضِنا. فإن قلت: كيف ساغَ لمُوسى أن يعملَ بقولِ امرأة، وأن يمشيَ معها وهي أجنبيَّة؟ قلتُ: أمّا العملُ بقولِ امرأةٍ؛ فكما يُعمَلُ بقولِ الواحدِ حرًّا كانَ أو عبدًا، ذكرًا كان أو

قولُه: (إني فقيرٌ مِنَ الدُّنيا لأجلِ ما أنزَلْتَ إليّ)، «ما» ـ على هٰذا ـ موصولةٌ، و«من» بيان، والتنكيرُ في «خير» للنوعِ والتعظيم؛ ولذٰلكَ أضافَهُ إلى الدِّين. وعلى الأوّلِ «ما» موصوفة، والتنكيرُ للشيوع؛ ومِن ثَمّ قُدِّرَ أوّلًا لأيِّ شيء، وثانيًا قليلٍ أو كثير، غَثٍّ أو سمين. وأما فائدةُ الماضي في «ما أنزلت» على التأويلِ الثاني؛ فظاهِر، وأما على الأوّل؛ فللاستعطاف، أي: ربِّ إني سائلٌ الآنَ ما كنتُ أَعهدُه في الأيام الماضيةِ مِمّا أَسُدُّ بِهِ جَوْعتي مِن قليلٍ أو كثير، غثٍّ أو سمين؛ لأني مُحتاجٌ إليه؛ لأنّ معنى التضمينِ أنْ يُقال: أنا سائلٌ الطعامَ في حالِ كوني محتاجًا إليه. ويؤيِّدُ هٰذا التأويلَ قولُه: «ما سألَ الله إلا أكلة»، وقولُ ابنِ عباسٍ رَضِيَ الله عنهما: سألَ نبيُّ الله فلق خُبْزٍ يُقيمُ بِهِ صُلْبَه.

قولُه: (مُتَخَفِّرة)، الجوهري: الخَفَرُ ـ بالتحريكِ ـ: شِدّةُ الحياء، تقولُ منه: خَفِرٌ ـ بالكسرِ ـ، وجاريةٌ خَفِرةٌ ومُتَخَفِّرة.

قولُه: (حُفَّل)، جَمْعُ حافِل. **الجوهري**: ضِرْعٌ حافِل؛ أي: مُمتَلِئٌ لبنًا.

قولُه: (فوَصَفَتْه)، الأساس: ومِنَ المجاز: وَجْهُها يَصِفُ الحُسْن، ومعناهُ ما سَبَقَ آنفًا، وهوَ ما يُرى عليهِ مِنْ آيتِهِ البيِّنَةِ التي لا تَخفى على الناظر، إلى آخرِه.

أُنثى في الأَخبار، وما كانتْ إلّا مُخبِرةً عن أبيها بأنّه يدعُوهُ ليَجْزِيَه. وأمّا مُماشاتُه امرأةً أجنبيةً؛ فلا بأسَ بها في نظائرِ تلكَ الحال، مع ذلك الاحتياطِ والتَّورُّع. فإن قلتَ: كيفَ صحّ له أخذُ الأجرِ على البرِّ والمعروف؟ قلتُ: يجوزُ أن يكونَ قد فعلَ ذلك لوجهِ الله وعلى سبيلِ البرِّ والمعروف. وقيل: إطعامُ شعيبٍ وإحسانُه لا على سبيلِ أخذِ الأَجْر، ولكنْ على سبيلِ التَّقبُّلِ لِمعروفٍ مُبتَدَأٍ. كيفَ وقد قصَّ عليه قَصَصَهُ وعرَّفه أنه من بيتِ النُّبوَّة من أولادِ يعقوب؟ ومِثلُه حَقيقٌ بأن يُضَيَّفَ ويُكَرَّمَ؛ خصوصًا في دارِ نبيٍّ من أنبياءِ الله، وليسَ بمُنكَرٍ أنْ يفعلَ ذلك لاضطرارِ الفَقْرِ والفاقَةِ طلبًا للأجر. وقد رُوِيَ ما يعضُدُ كِلا القَولَين: رُوِيَ أنَّها لمّا قالت: ﴿لِيَجْزِيَكَ﴾، كَرِهَ ذلك، ولمّا قدّم إليه الطّعامَ امتنعَ، وقال: إنّا أهلَ بيتٍ لا نَبيعُ دِينَنا **بطِلاعِ الأرضِ** ذهبًا، ولا نأخُذُ على المعروفِ ثمنًا، حتى قالَ شُعَيب: هذه عادتُنا مع كُلِّ من ينزلُ بنا. **وعن عطاءِ بنِ السائب: رفع صوتَه بدُعائِه** ليُسمِعَها، فلِذلك قيل له: ﴿لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ﴾، أي: جزاءَ سَقْيِك. **والقَصَصُ: مصدرٌ** كالعَلَل، سُمِّيَ به المَقصُوص. كُبراهُما: كانت تُسمَّى صفراء، والصُّغرى: صُفَيراء. وصفراءُ: هي التي ذهبتْ به وطلبت إلى أبيها أن يستأجِرَه، وهي التي تزوَّجَها.

قولُه: (**بطِلاعِ الأَرْض**)، أي: مِلئِها. **الأساس**: وملأتُ لهُ القَدَحَ حتى كادَ يطلعُ مِنْ نواحِيه، ومنه: قَدَحٌ طِلاع: ملآن. وعنِ الحسن: لَأَنْ أَعلَمَ أني بريءٌ مِنَ النفاقِ أَحَبُّ إليّ مِنْ طِلاعِ الأرضِ ذهبًا.

قولُه: (**وعنْ عطاءِ بنِ السائِب: رَفَعَ صوتَهُ بدعائِه**)، وهوَ قولُه: ﴿رَبِّ إِنِّي لِمَآ أَنزَلۡتَ إِلَيَّ مِنۡ خَيۡرٖ فَقِيرٞ﴾ هٰذا يَعْضُدُ القولَ الثاني، وهوَ قولُه: «وليسَ بمُنكَرٍ أنْ يَفْعَلَ ذٰلكَ لاضطِرارِ الفقر».

قولُه: (**والقَصَصُ مصدر**)، يُقال: قَصّ يَقُصُّ قَصًّا وقَصَصًا، سُمِّيَ بِهِ المقصوص؛ كالعَلَلِ وهوَ الشُّرْبُ الثاني، سُمِّيَ لِما يُعَلُّ به.

وعن ابنِ عباسٍ رضيَ الله عنه: أنّ شُعيبًا **أحفَظَتْه الغَيرةُ** فقال: وما علمُكِ بقُوَّتِـه وأمانتِه؟ فذَكرتْ إقلالَ الحجَرِ ونَـزْعَ الدَّلو، وأنّه صوَّبَ رأسَهُ حتّى بلغَتهُ رسالَتَه، وأمَرَها بالمَشْيِ خلفَه. وقولُها: ﴿إِنَّ خَيْرَ مَنِ ٱسْتَـْٔجَرْتَ ٱلْقَوِىُّ ٱلْأَمِينُ﴾: كلامٌ حكيمٌ جامعٌ لا يُزادُ عليه؛ لأنّه إذا اجتمعتْ هاتانِ الخَصلتان؛ أعني الكفايةَ والأمانةَ في القائمِ بأمرِك فقد فَرَغَ بالُك وتمّ مُرادُك. **وقد استغْنَت بإرسالِ هذا الكلام** الذي **سياقُه سياقُ المَثَل** والحِكمةِ أن تقولَ: استأجِـرْهُ لقُوّتِه وأمانتِه. فإن قلتَ: **كيف جُعِلَ** ﴿خَيْرَ مَنِ ٱسْتَـْٔجَرْتَ﴾ **اسمًا** لـ﴿إِنَّ﴾ و﴿ٱلْقَوِىُّ ٱلْأَمِينُ﴾ خبـرًا؟ قلتُ: هو مِثلُ قولِه: ....

قولُه: (أحْفَظَتْهُ الغَيْرة)، الجوهري: الحَفِيظة: الغَضَب، وكذٰلكَ الحِفْظةُ بالكسر.

قولُه: (وقدِ استغْنَتْ بإرسالِ هٰذا الكلام)، إشارةٌ إلى أنّ هٰذا الكلامَ معَ كونِهِ مِنَ الجَوامعِ هوَ أيضًا دليلٌ على إثباتِ هٰذا المُدّعى؛ لأنّ الحُكْمَ أنّ مَنْ فيهِ هاتانِ الخُصلَتانِ فهوَ صالحٌ للاستِئجار، وقدْ شوهِدَ فيهِ ذٰلك؛ فوَجَبَ أنْ يُختارَ لذٰلك، فذَكَرَ الدليلَ العامّ وتركَ الخاصّ لاستغنائِهِ عنه؛ لأنّ الكلامَ سِيقَ له.

قولُه: (سياقُهُ سياقُ المَثَل)، أي أنّ قولَه: ﴿خَيْرَ مَنِ ٱسْتَـْٔجَرْتَ ٱلْقَوِىُّ ٱلْأَمِينُ﴾ لعمومِهِ صارَ مثلًا.

قولُه: (كيفَ جعلَ ﴿خَيْرَ مَنِ ٱسْتَـْٔجَرْتَ﴾ اسمًا؟)، وخُلاصتُهُ أنّ المعرّفَ باللامِ أَوْغَلُ في التعريفِ مِنَ المضاف. وقيل: إنّ المضمَرَ أَعْرَفُ المعارف؛ لأنّ الشيءَ لا يُضمَرُ إلا وقدْ عُرِف، فهوَ بمنزلةِ وضعِ اليد؛ فلذا لا يُوصَفُ كسائرِ المعارف، ثُمّ العَلَم؛ لأنّهُ موضوعٌ على شَيءٍ بعينِه، ثُمّ المُبْهَم؛ لأنّهُ يُعرَفُ بالعينِ والقلبِ نحوُ: هٰذا؛ للحاضر، ثُمّ المُحَلّى باللام؛ لأنّهُ يُعرَفُ بالقلبِ لا غير، ثُمّ المضاف؛ لأنّ تعرُّفَه مِنْ غيرِه[1]. ويمكنُ أنْ يُقال: إنّ ﴿مَنِ ٱسْتَـْٔجَرْتَ﴾ موصولةٌ، وهوَ أعرفُ مِنَ المعرّفِ باللام، ولَمّا أُضيفَ إليهِ «أَفْعَل» امتزَجا. وقالَ هذا القائل: إنّ المضافَ إليهِ لَمّا نُزِّلَ مَنزلةَ التنوينِ مِنَ المضافِ صارَ بمنزلةِ شيءٍ واحد، فلما

---

(١) لتمامِ الفائدة انظر: «شرح شذور الذهب» لابن هشام الأنصاري ص١٣٤ فما بعدها.

أَلا إنَّ خَيْرَ النــاسِ حَيًّا وهَالِكا   أَسِيرُ ثَقِيفٍ عِندهُم في السَّلاسلِ

امتزجا معنًى كانَ معنى الامتزاجِ المعنويِّ على قدرِ امتزاجِ المعنى، والألفاظُ قوالبُ المعاني؛ فيُعتَبَرُ أمرُ المضافِ لِما أُضيفَ إليه.

وقلتُ: هٰذا إذا لَمْ يُنظَرْ إلى المقامِ، وأُجرِيَ التعريفُ في ﴿ٱلْقَوِيُّ ٱلْأَمِينُ﴾ على الجنس، وأما إذا جُعِلَ مرادًا بِهِ موسى عليه السلامُ و﴿مَنِ ٱسْتَـْٔجَرْتَ﴾ على عمومِهِ، لأنّ ﴿مَنِ﴾ موصولةٌ أو موصوفة؛ كأنه قيل: إنّ خَيْرَ مَنِ استأجرتَهُ موسى، لم يَصِحّ ما قاله. ويؤيِّدُ الثاني استشهادُهُ بالبيت؛ فإنّ التعريفَ في «الناس» للجنسِ قطعًا، والمرادُ بالأسيرِ في «أسير ثقيف» خالدُ بنُ عبدِ الله؛ فصحّ ما ذهبَ إليهِ المصنِّفُ مِنْ أَنّ ﴿القَوِيَّ الأَمِينَ﴾ هوَ الاسمُ وأنّ الاهتمامَ هوَ سَبَبُ تقديمِ الخبرِ وجعلِهِ اسمًا، أو هوَ مِنْ بابِ القلبِ للمبالَغة. ولَمّا كانَ مُقتضى الحالِ ـ أي شيخوختُهُ وحياؤُهُما ـ هوَ الذي أوجَبَ قيِّمًا يهتمُّ بها مستأجرًا يستأجرونه لها؛ كانَ ذٰلكَ مطلوبًا لذاتِه، وكانتِ القوةُ والأمانةُ تابعتين[1] لهُ تُعرَفُ بالذوق. أو يُقال: إنّ الفاصلةَ هيَ التي استدعتْ تأخيرَ ﴿ٱلْأَمِينُ﴾، و﴿ٱلْأَمِينُ﴾ استدعى مقارنةَ القويِّ معَه.

الانتصاف: هٰذا أجمَلُ في مدحِ النساءِ للرجالِ مِنَ المدحِ الخاصِّ وخصوصًا [إن كانت][2] فهمتْ أنّ أباها يزوِّجُها مِنه. وما أَحْسَنَ ما أَخَذَ الفاروقُ مِنْ هٰذا المعنى فقال: أشكو إلى الله ضَعفَ الأمينِ وخيانةَ القوي، ففي ضِمنِ هٰذه الشكاية سؤالُ الله أنْ يُتحِفَهُ بقويٍّ أمينٍ يستعينُ به[3].

قولُه: (**ألا إنّ خيرَ الناس حيًّا وميتًا**[4]) البيت، قالَهُ أبو الشغبِ[5] في خالِدِ بنِ عبدِ الله القسريِّ وهوَ أسيرٌ في يدِ يوسفَ بنِ عمر، بالغَ في العمومِ وهوَ مِنَ الإغراقِ المذموم. قالَ أبو البقاء: «حَيًّا وميتًا» يجوزُ أنْ يكونَ حالًا مِن «خير» ومِنَ الضمير فيه، والعاملُ ما دلّ عليه

---

(١) في النسخ الخطية: «تابعتان» بالرفع، وهو خطأ.

(٢) ما بين المعكوفين زيادة من الانتصاف يقتضيها السياق.

(٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٤٠٣).

(٤) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «وهالكًا».

(٥) العَبْسّي كما في «شاهد الإنصاف» (٣: ٤٠٣).

في أنّ العنايةَ هي سببُ التَّقدِيم، **وقد صدَقَت** حتّى جُعلَ لها ما هو أحقُّ بأن يكونَ خبرًا اسمًا، وورودُ الفِعلِ بلفظِ الماضي؛ للدَّلالةِ على أنّه أمرٌ قد جُرِّبَ وعُرِف. ومنه قولُهم: **أهوَنُ ما أعمَلْتَ لسانٌ مُمِخّ**. وعنِ ابنِ مسعودٍ رضيَ الله عنه: أفرسُ النّاسِ ثلاثةٌ: بنتُ شُعَيبٍ، وصاحبُ يُوسُف، في قولِه: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَنفَعَنَآ﴾ [يوسف: ٢١]، **وأبو بكرٍ في عُمَر**. رويَ أنّه أنكَحَهُ صفراءَ. وقولُه: ﴿هَـٰتَيۡنِ﴾ فيه دليل على أنّه كانتْ له غيرُهما. ﴿تَأۡجُرَنِي﴾: من آجرتُه إذا كنتُ له أجيرًا، كقولك: أَبَوْتُه إذا كنتَ له أبًا، و﴿ثَمَـٰنِيَ حِجَجٖ﴾ ظرفُه. ....

«خير»؛ أي: يَفْضُلُ الناسَ في حياتِهِ وموتِه. وأنْ يكونَ تمييزًا؛ أي أنّ أحياهُ وموتاهُ أفضلُ الأحياءِ والأموات، كقولِك: زيدٌ أَفْرَهُ الناسِ عبيدًا؛ أي: عبيدُه أَفْرَهُ العبيد[1].

قولُه: (وقدْ صَدَقَتْ)، أي العنايةُ التي أوجَبَتْ تغييرَ الكلام.

قولُه: (أهْوَنُ ما أعمَلْتَ لسانٌ مُمِخّ)، الأساس: ومِنَ المجاز: أمرٌ مُمِخّ؛ فيهِ فضلٌ وخير، وهٰذا لسانٌ مُمِخّ؛ حَسَنُ الشفاعة، ولهُ لسانٌ مُمِخّ؛ ذَلِقٌ قويٌّ على الكلام، والاستشهادُ بأنّ «أَعمَلْتَ» جاءَ بلفظِ الماضي. وفي «مجمع الأمثال»: أَهْوَنُ مَرْزِئةٍ لسانٌ مُمِخّ، قالَ الميداني: أمخَّ العَظْمُ إذا صارَ فيهِ المخ، والمعنى: أهونُ معونةٍ على الإنسانِ أنْ يُعينَ بلسانِهِ دونَ المال؛ أيْ كلامٍ حَسَن[2]. وقالَ المصنِّفُ في «المستقصى»: مثلُه قولُه:

وأَيْسَرُ ما يَحْبُو بِـــهِ المَرْءُ خِلَّهُ   مِنَ العاهِنِ الموجودِ أنْ يتكلّما[3]

يُقال: أعطاهُ مِنْ عاهِنِ مالِهِ وآهِنِه؛ أي: تالِدِه.

قولُه:[4] **(وأبو بكرٍ في عمرَ رَضَي الله عنهما)**، يعني: حيَن استَخْلَفَه.

---

(١) لم أجده في «التبيان لأبي البقاءِ العكبري».

(٢) «مجمع الأمثال» (٢: ٤٠٦).

(٣) «المستقصى» (١: ٤٤٤) من غير عزوٍ لأحد.

(٤) من قوله : «قوله: وأيسر ما يحبو به المرء خِلّه» إلى هنا سقط من (ف).

أو مِن: **أجرتُـه كذا؛ إذا أثبْتَه إيّـاه**. ومنه: تعزيةُ رسولِ الله ﷺ: (آجرَكُم الله ورَحِمَكم). و﴿ثَمَٰنِيَ حِجَجٍ﴾: مفعولٌ به، ومعناه: رِعْيةُ ثماني حِجَجٍ، فإن قلتَ: كيف صحَّ أن يُنكِحَه إحدى ابنتَيهِ من غيرِ تمييز؟ قلتُ: لم يكن ذاك عقدًا للنِّكاح، ولكنْ مُواعدةً **ومواصفةَ أمرٍ** قد عَزَمَ عليه، ولو كانَ عقدًا لقالَ: قد أنكَحْتُكَ ولم يقل: ﴿إِنِّيٓ أُرِيدُ أَنۡ أُنكِحَكَ﴾. فإن قلتَ: فكيف صحَّ **أن يُمْهِرَها** إجارةَ نفسِه في رِعيةِ الغَنَم، ولا بُدَّ من تسليمِ ما هو مالٌ؟ ألا ترى إلى أبي حنيفةَ كيف منعَ أن يتزوّجَ امرأةً بأن يَخدِمَها سنةً، وجوَّزَ أن يتزَوَّجَها بأن يُخدِمَها عبدَه سنةً، أو يُسكِنَها دارَه سنةً، لأنّه في الأوّل: مُسَلِّمٌ نفسَهُ وليسَ بمال، وفي الثّاني: هو مُسَلِّمٌ مالًا وهو العبدُ أو الدّار، قلتُ: الأمرُ على مذهبِ أبي حنيفةَ على ما ذكرت. وأمّا الشّافعيُّ: فقد جوّزَ التَّزوُّجَ على الإجارةِ لبعضِ الأعمالِ والخدمة، إذا كان المُستَأجَرُ له أو المخدومُ فيه أمرًا معلومًا، ولعلَّ ذلك كان جائزًا في تلكَ الشَّريعة. ويجوزُ أن يكونَ المَهْرُ شيئًا آخر، ....

قولُه: (أو مِنْ: أَجَرْتُهُ كذا؛ إذا أَثْبَتَـهُ[1] إياه)، **الأساس**: يجعلُها أَجرًا على التزويج؛ يريدُ المهرَ مِنْ قولِه تعالى: ﴿وَءَاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾ [النساء: ٢٥]، كأنهُ قال: على أنْ تُمهِرَني عملَ هٰذه المُدّة. وأصلُه: أَجَرَكَ الله على ما فعَلْت، وأنتَ مأجور.

قولُه: (ومواصفةَ أمرٍ)، «**الأساس**»: واصَفْتُهُ الشيءَ مُواصَفة[2]، ونُهِيَ عنْ بيعِ المُواصَفةِ وهوَ أنْ يَبيعَ الشيءَ بصفتِهِ وليسَ عندَه، ثُمّ يبتاعَهُ ويدفَعَه.

قولُـه: (أنْ يُمهِرَها)، وفي بعضِ النسخ: «يَمْهُرَها» بفتحِ الياء. يُقال: أَمْهَرَ المـرأة: سَمّى لها مهرًا، ومَهَرَها: أعطاها مهرَها. وخُطِّئَ الحريريُّ في قولِه: وماهرًا لها كما مهرَ رسولُ الله ﷺ أُمّ سلمة[3]؛ لأنّ حالةَ الخِطبةِ حالةُ التسمية، لا حالةُ إعطاءِ المهر.

---

(١) في النسخة «ف»: «آتيْتُه».

(٢) في النسخة «ح»: «واضعتُه الشيءَ مواضَعةً».

(٣) انظر: «مقامات الحريري» ص٦٧.

وإنّما أرادَ أن يكونَ راعيَ غَنَمِه هذه المُدّة، وأرادَ أن يُنكِحَه ابنتَه، فذكَرَ له المُرادَين، وعلَّقَ الإنكاحَ بالرِّعيةِ على معنى: أنِّي أفعلُ هذا إذا فعلتُ على وجهِ المُعاهدةِ لا على وجهِ المُعاقدة. ويجوزُ أن يستأجِرَه لرِعْيةِ ثماني سنينَ بمبلغٍ معلومٍ ويُوَفِّيَه إيّاه، ثمّ يُنكِحُه ابنتَه به، ويجعلُ قولَه: ﴿عَلَىٰٓ أَن تَأۡجُرَنِي ثَمَٰنِيَ حِجَجٖ﴾ عبارةً عمّا جرى بينَهما. ﴿فَإِنۡ أَتۡمَمۡتَ﴾ عَمَلَ عَشْرِ حِجَجٍ ﴿فَمِنۡ عِندِكَ﴾ فإتمامُه من عندك. والمعنى: فهو من عِندِك لا من عِنْدِي، يعني: لا أُلزِمُكَهُ ولا أُحتِمُه عليك، ولكنّك إنْ فعلتَه فهُوَ منكَ تَفضُّلٌ وتَبرُّع، وإلّا فلا علَيْك ﴿وَمَآ أُرِيدُ أَنۡ أَشُقَّ عَلَيۡكَ﴾ بإلزامِ أتمِّ الأجلَينِ وإيجابِه. فإن قلتَ: ما حقيقةُ قولِهم: شقَقْتُ عليه، وشَقَّ عليهِ الأمرُ؟ قلتُ: حقيقتُه أنَّ الأمرَ إذا تعاظَمَكَ فكأنَّه شقّ عليك ظَنُّك باثنَيْنِ، تقولُ تارةً: أُطيقُه، وتارةً: لا أُطيقُه. أو وعَدَهُ المُساهَلَةَ والمُسامحةَ من نفسِه، وأنّه لا يَشُقُّ عليه فيما استَأْجَرَه له من رَعيِ غَنَمِه، ولا يفعل نحوَ ما يفعلُ المُعاسِرونَ من المُسترعِينَ، من المُناقشةِ في مُراعاةِ الأوقاتِ، والمُداقَّةِ في استيفاءِ الأعمال، وتكليفِ الرُّعاةِ أشغالًا خارجةً من حدِّ الشَّرْط، وهكذا كانَ الأنبياءُ عليهمُ السّلامُ آخذينَ بالأسْمَحِ في مُعاملاتِ النَّاس. ومنه الحديثُ: «كانَ رسولُ الله ﷺ شريكي، فكانَ خيرَ شريكٍ لا يُدارِي ولا يُشارِي

قولُه: (وإنما أرادَ أنْ يكونَ راعيَ غَنَمِه)، غايةُ ما يُقالُ: إنّ هٰذا عقدٌ فيهِ خطر؛ حيثُ عُلِّقَ بهِ عَقْدُ النكاح، وهٰذا لا يَقْدَحُ في بابِ النكاح؛ لأنّ النكاح لا يَفْسُدُ بالشروطِ الفاسدة(١).

قولُـه: (فكأنّهُ شَقّ عليكَ ظَنُّكَ باثنَيْن)، يريدُ أنّ أصلَ المَشَقّةِ مِنَ الشّقِّ كما قـالَ في الأنفال: والمُشاقّةُ مُشتَقّةٌ مِنَ الشّقّ؛ لأنّ كلًّا مِنَ المُتَعادِيَيْنِ في شَقٍّ خِلافَ شَقِّ صاحِبِه(٢).

قولُه: (أو وعده المساهلة)، عطفٌ على قولِه: «وما أريدُ أنْ أشُقّ عليكَ بإلزامِ أتمِّ الأجلَيْن».

قولُه: (كانَ رسُولُ الله ﷺ شريكي) الحديثُ رواهُ أبو داودَ عنِ السائبِ بنِ أبي السائبِ

---

(١) لتمامِ الفائدة انظر: «الوسيط في المذهب» للإمام الغزالي (٣: ٧٧).

(٢) انظر: «الكشاف» (٧: ٤٧).

ولا يُمارِي» وقولُه: ﴿سَتَجِدُنِيٓ إِن شَآءَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ يدلُّ على ذلك، يريدُ بالصّلاح: حسنَ المُعاملةِ ووَطاءةَ الخُلُقِ، ولينَ الجانِب. ويجوزُ أن يريدَ الصَّلاحَ على العُموم. ويَدْخُلُ تحتَه حسنُ المُعاملة، والمُراد باشتراطِ مشيئةِ الله فيما وَعَدَ من الصَّلاح: الاتّكالُ على توفيقِه فيهِ ومَعُونَتِه، **لا أنّه يستعملُ الصَّلاحَ** إن شاءَ الله، وإن شاءَ استعملَ خِلافَه. ﴿ذَٰلِكَ﴾ مُبتدأ، و﴿بَيۡنِي وَبَيۡنَكَ﴾ خبرُه، وهو إشارةٌ إلى ما عاهَدَهُ عليه شُعَيب، يريد: ذلك الذي قلتَه وعاهدتَني فيه وشارطْتَني عليه **قائمٌ بيننا جميعًا، لا نَخْرُجُ كلانا** عنه، لا أنا عمّا شرطتَ عليَّ ولا أنتَ عمّا شرطتَ على نفسِك. ثمّ قال: أيَّ أجلٍ قضيتُ من الأجَلَيْنِ: أطولَهما الذي هو العَشْر، أو أقصرَهُما الذي هو

قال: أتيتُ النبيّ ﷺ فجعلوا يُثنونَ عليّ ويذكروني؛ فقالَ رسولُ الله ﷺ: «أنا أعلَمُكُم به» فقلت: صدقتَ بأبي وأمي؛ كنتَ شريكي فنِعْمَ الشريك؛ كنتَ لا تُداري ولا تُماري(١). وفي روايةِ رزين: «لا تُشاري»(٢) بدلَ «لا تُداري». قالَ في «الفائق»: المُماراة: المجادَلة، من: مَرْيِ الناقة؛ لأنهُ يستخرجُ ما عندَهُ مِنَ الحُجّة. والمُداراة: المُخاتَلة، من: داراه؛ إذا خَتَلَه. ويكونُ تحقيقُ المداراةِ وهي مدافعةُ ذي الحقِّ عنْ حقِّه. والمشاراةُ: المُلاجّة.

قولُه: (لا أنّهُ يَستعمِلُ الصّلاح)، أي ليسَ معنى «إنْ شاءَ الله» التعليقَ كما هوَ على ظاهرِه؛ إنما هوَ التبرُّكُ واستنزالُ التوفيق. ونحوُهُ قولُ أصحابِ الشافعي: أنا مؤمِنٌ إنْ شاءَ الله.

قولُه: (قائمٌ بَيْنَنا)، خبرٌ لقولِه: «ذٰلكَ الذي قُلْتُه»، أي: مُراعًى بَيْنَنا نتعاهدُهُ أنا وأنت؛ فيكونُ كالقائم، وهوَ على منوالِ قولِه: ﴿ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [المائدة: ٥٥، الأنفال: ٣، النمل: ٣، لقمان: ٤] إذا أُريدَ بالإقامةِ التجلُّد؛ مِنْ قولِهم: قامَ بالأمر، وقامتْ الحربُ على ساقِها.

قولُه: (لا يخرُجُ كِلانا)، ويجوز: «لا نخرُجُ» بالنونِ على تأكيدِ «كلانا» للضمير؛ كقولِه: «ويعلمُ سنلقاهُ كِلانا» بالنونِ والياء.

(١) أخرجه أبو داود (٤٨٣٨) وابن ماجَهْ (٢٢٨٧) والبيهقي في «السنن الكبرى» (٦: ٧٨) وانظر تمامَ تخريجه في «مسند الإمام أحمد» (١٥٥٤١).

(٢) في (ح) و(ف): «تساري» بالسين المهملة.

الثَّمان ﴿فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ﴾ أي: لا يُعتَدى عليَّ في طلبِ الزِّيادةِ عليه. فإن قلتَ: تصوُّرُ العُدوانِ إنَّما هو في أحدِ الأجَلَيْن الذي هو الأقصَرُ؛ وهو المُطالبةُ بَتتِمَّةِ العَشْر، فما معنى تعليقِ العُدوانِ بهما جميعًا؟ قلتُ: معناهُ كما أنِّي إنْ طُولِبْتُ بالزِّيادةِ على العَشْرِ كان عُدوانًا لا شكَّ فيه، فكذلك؛ إن طُولِبتُ بالزِّيادةِ على الثَّمان. أرادَ بذلك تقريرَ أمرِ الخيار، وأنّه ثابتٌ مُستقِرّ، وأنَّ الأجلين على السَّواءِ: إمّا هذا وإمّا هذا من غيرِ تَفاوُتٍ بينَهُما في القضاءِ، وأمّا التَّتمّةُ فموكُولةٌ إلى رأيي: إن شئتُ أتيتُ بها، وإلّا لم أُجْبَرْ عليها. وقيل: معناه فلا أكونُ معتديًا، وهو في نفيِ العُدوانِ عن نفسِه، كقولِك: لا إثْمَ عليَّ، ولا تَبِعةَ عليَّ. وفي قراءةِ ابنِ مسعودٍ: (أيَّ الأجلينِ ما قضيتُ). **وقرئَ: (أيْما) بسُكونِ الياءِ**، كقولِه:

قولُه: (وقُرِئَ «أيْما» بسكونِ الياء)، قالَ ابنُ جِنِّي: «هيَ قراءةُ الحَسَن، وفي تخفيف هٰذهِ الياءِ طريقان:

أحدُهما: تضعيفُ الحرف، وقد امتدَّ عنهُمْ حذفُ أحدِ المثلَيْن؛ نحو: أَحَسْتُ وأَمَسْتُ.

والآخرُ: أنّ الياءَ حرفٌ ثقيلٌ مُنفرِدة؛ فكيفَ بِها إذا ضُعِّف[1]؟ واعلَمْ أنّ «أيا» عندَنا مِمّا عينُهُ واوٌ ولامُهُ ياء؛ فهوَ مِنْ بابِ «أَوَيْت» قياسًا واشتقاقًا. أما القياسُ؛ فإنّ الأصلَ «أوي» فاجتمعَ الواوُ والياء، وسُبِقَتِ الواوُ بالسكونِ فقُلِبَتْ ياءً وأُدغِمَت. وأما الاشتقاقُ؛ فإنها أينَ وقَعَتْ هيَ بعضٌ مِنْ كل، كقولِنا: أيُّ الناسِ عندَك؟ وبعضُ الشيءِ آوٍ إلى جميعِه؛ فأصلُها على هٰذا «أوي» ثُمّ أُدغِمَتْ كما مضى. فإذا حُذِفَتِ الياءُ تخفيفًا؛ فإنها الثانية، فإذا زالتِ الثانية؛ أَوْجَبَ القياسُ أنْ تعودَ الأولى إلى أصلِها وهوَ الواو؛ فيُقال: أَوْما الأجَلَيْنِ قَضَيْت. والذي يَحْسُنُ[2] عندي إظهارُ العينِ ياء، وإنما حُذِفَتِ اللامُ تخفيفًا[3] وهيَ مَنْويّةٌ مُرادة؛ فقُلِبَتِ العينُ ياءً لِيَدُلّ على إرادةِ الياءِ التي هيَ اللام، كما صَحّتِ الواوُ الثانيةُ في

---

(١) في «المحتسب»: «ضُعِّفَتْ»، وهو الجادّة.

(٢) في «المحتسب»: «حسّنَ... إظهارَ».

(٣) من قوله: «فإنها الثانية فإذا زالت الثانية» إلى هنا سقط من (ط).

تنظَّرْتُ نَصــرًا وَالسِّماكَينِ أيهُما عَليَّ من الغَيثِ استُهِلَّت مَواطرُه

وعن ابنِ قُطيب: (عِدوان)، بالكَسْر. فإن قلتَ: ما الفرقُ بينَ موقِعَيْ (ما) المَزيدةِ في القِراءَتَيْن؟ قلتُ: وقعَتْ في المُستفيضةِ مؤكِّدةً لإبهام، أيْ: زائدة في شياعها، **وفي الشّاذّةِ** تأكيدًا للقضاء، كأنّه قالَ: أيّ الأجَلَينِ صمَّمْتُ على قضائِه وجرَّدْتُ عزيمَتِي له. الوكيلُ: الذي وُكِلَ إليه الأمر، ولمّا استعملَ في موضعِ الشّاهدِ والمُهيمِنِ والمُقيت، عُدّيَ بعلى لذلك. رُويَ أنَّ شُعيبًا كانت عندَه عَصَا الأنبياءِ فقال لمُوسى باللَّيل: ادخُل ذلك البيتَ فخُذْ عصًا من تلكَ العصيّ. فأخذَ عصًا هبطَ بها آدمُ من الجنّة، ولم يزلِ الأنبيـاءُ يتوارثُونها حتّى وقعتْ إلى شعيب، فمسَّها وكان مكفوفًا، فضنَّ بهـا فقال:

قولِه: «وكَحّلَ العينَيْنِ بالعواور» دَلالةً على الياءِ في «العواوير»، وإنما حُذِفَتْ استحسانًا وتخفيفًا لا وجوبًا. وأنْشَدَنا أبو عليٍّ للفرزدق:

تَنَظّرْتُ نَصْرًا والسِّماكَيْن

البيت». تَمّ كلامُ ابنِ جِنِّي[1].

العوّار: الجبان، والجمع: العواوير، وإنْ شِئْتَ لَمْ تُعوِّضْ في الشعر، وقُلْت: العواور. تَنَظّرْتُ: أي انتَظَرْت. والسّماكان: نجمان: الأعزل: وهو الذي لا شيءَ بَيْنَ يَدَيْه، والرامحُ: هوَ الذي بَيْنَ يَدَيْهِ الكواكب. وهلّ السحابُ واستَهَلّ: إذا انصَبَّ شديدًا، و«نصرًا» اسمُ الممدوح، وأَيْهُما أصلُه: أَيُّهُما؛ فسَكّنَ الياءَ للضرورة، و«من» ـ في «مِنَ الغَيْث» ـ للبيان، والمواطِر: جمعُ ماطِرة؛ أي: سحابةٌ ماطِرة. المعنى: انتَظَرْتُ نصرًا ونَوْءَ السماكَيْن، أَيُّهُما استَهَلّتْ مَواطرُه عليّ مِنَ الغَيْث؛ لأني لَمْ أُفرِّقْ بَيْنَ النّصرِ وبَيْنَ السماكَيْنِ في الجُود.

قولُه: (وفي الشاذة)، أي قراءةِ ابنِ مسعود؛ لأنّ «ما» على المشهورةِ: تأكيدٌ للمفعول، وفيهِ إيهام؛ فزادَ في إيهامِه. وفي الشاذّةِ: تأكيدٌ للفعلِ فزادَ في تأكيدِ إسنادِه[2].

---

(١) «المحتسب» (٢: ١٥-١٥٢)، ولتمام الفائدة انظر: «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٧).

(٢) انظر: «مختصر شواذّ القرآن» ص١١٢، و«الجامع لأحكامِ القرآن» (١٣: ٢٧٩).

غيرَها، فما وقع في يدِهِ إلّا هي سبعَ مرات، فعَلِمَ أنَّ له شأنًا. وقيل: أخذَها جبريلُ بعدَ موتِ آدم، فكانتْ معه حتّى لقيَ بها مُوسى ليلًا. وقيل: أودَعَها شُعيبًا مَلَكٌ في صورةِ رجُل، فأمر بنتَه أن تأتِيَه بعصا، فأتته بها فردَّها سبعَ مرّات، فلم تقعْ في يدِها غيرُها، فدفعَها إليه، ثمّ نَدِمَ لأنَّها وديعةٌ، فتبِعَه فاختصما فيها، ورضيا أن يَحكُمَ بينَهُما أوّلُ طالعٍ، فأتاهُما المَلَكُ فقالَ: ألقِياها؛ فمن رفعها فهي له، فعالجها الشَّيخُ فلم يُطِقْها، ورفعها مُوسى.

وعن الحسَنِ: ما كانتْ إلا عصًا من الشجر **اعترَضَها اعتراضًا**. وعن الكلبيّ: الشجرةُ التي منها نُوديَ شجرةُ العَوْسَج، ومنها كانت عصاهُ. ولمّا أصبحَ قال له شعيبٌ: إذا بلغتَ مَفرِقَ الطَّريقِ فلا تأخُذْ على يمينِك، فإنَّ الكَلأَ وإنْ كان بها أكثر، إلّا أنّ فيها تِنّينًا أخشاهُ عليك وعلى الغنم، فأخذتِ الغنمُ ذاتَ اليَمِين، ولم يقدرْ على كفِّها، فمشى على أثَرِها فإذا عشبٌ وريفٌ لم يَرَ مثلَه، فنامَ فإذا بالتِّنِّينِ قد أقبل، فحاربَتْه العصا حتّى قتلَتْه وعادت إلى جنبِ مُوسى داميةً، فلمّا أبْصَرَها داميةً والتِّنِّينُ مقتولًا ارتاحَ لذلك، ولما رجع إلى شعيبٍ مسَّ الغنم، فوجَدَها ملأى البُطونِ غزيرةَ اللَّبَن، فأخبَرَه مُوسى ففرِحَ، وعلِمَ أنَّ لمُوسى والعصا شأنًا، وقال له: إنِّي وهبتُ لك من نَتاجِ غَنَمي هذا العامَ كُلَّ **أدرَعَ ودرعاءَ**، فأُوحيَ إليه في المنام: أن اضْرِبْ بعصاك مُستقى الغنم، ففعل، ثمّ سقى فما أخطأَتْ واحدةً إلّا وضعتْ أدرعَ ودرعاء، فوَفى له بِشَرْطه.

قولُه: (اعترَضَها اعتراضًا)، أي: أخذَها مِنْ عُرْضِ الشّجَر، أي: واحدٍ مِنَ الأشجار. **الجوهري**: قولُهم: اضرِبْ عُرْضَ الحائط؛ أي: اعتَرِضْهُ حيثُ وَجَدْتَ منهُ أيّ ناحيةٍ مِنْ نَواحِيه.

قولُه: (أَدْرَعَ ودَرْعاء)، **الجوهري**: الأَدْرَعُ مِنَ الخيلِ والشاءِ: ما اسْوَدّ رأسُهُ وابْيَضّ سائرُه، والأنثى: دَرْعاء.

[﴿فَلَمَّا قَضَىٰ مُوسَى ٱلْأَجَلَ وَسَارَ بِأَهْلِهِۦٓ ءَانَسَ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ نَارًا قَالَ لِأَهْلِهِ ٱمْكُثُوٓا۟ إِنِّىٓ ءَانَسْتُ نَارًا لَّعَلِّىٓ ءَاتِيكُم مِّنْهَا بِخَبَرٍ أَوْ جَذْوَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ لَعَلَّكُمْ تَصْطَلُونَ ۞ فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِىَ مِن شَٰطِئِ ٱلْوَادِ ٱلْأَيْمَنِ فِى ٱلْبُقْعَةِ ٱلْمُبَٰرَكَةِ مِنَ ٱلشَّجَرَةِ أَن يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّىٓ أَنَا ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۞ وَأَنْ أَلْقِ عَصَاكَ ۖ فَلَمَّا رَءَاهَا تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَآنٌّ وَلَّىٰ مُدْبِرًا وَلَمْ يُعَقِّبْ ۚ يَٰمُوسَىٰٓ أَقْبِلْ وَلَا تَخَفْ ۖ إِنَّكَ مِنَ ٱلْءَامِنِينَ ۞ ٱسْلُكْ يَدَكَ فِى جَيْبِكَ تَخْرُجْ بَيْضَآءَ مِنْ غَيْرِ سُوٓءٍ وَٱضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ ٱلرَّهْبِ ۖ فَذَٰنِكَ بُرْهَٰنَانِ مِن رَّبِّكَ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَإِي۟هِۦٓ ۚ إِنَّهُمْ كَانُوا۟ قَوْمًا فَٰسِقِينَ﴾ ٢٩-٣٢]

سُئِلَ رسولُ الله ﷺ: **أيُّ الأجلَينِ قضَى** موسَى؟ فقال: (أبعدَهما وأبطأَهما).

وروي أنّه قال: (**قَضى أوفاهُما**، وتزوَّج صُغرَاهُما)، **وهذا خلافُ الرِّوايةِ التي سبقَتْ**. الجَذوَةُ ـ باللُّغاتِ الثّلاث، **وقُرئَ بهنَّ جميعًا** ـ: العُودُ الغَلِيظ، كانت في رأسِه نارٌ أو لم تكُن، قال كُثيِّرُ:

قولُه: (**سُئِلَ رسولُ الله ﷺ: أيّ الأجلَيْنِ قضى**)، الحديثُ مِنْ روايةِ البخاريِّ عنْ سعيدِ ابن جُبير قال: سألَنِي يهودي: أيّ الأجلَيْنِ قضى موسى؟ فقُلْت: لا أدري، حتى أَقْدَمَ على حَبْرِ العرب، فسألتُ ابنَ عباس، فقال: قضى أكثرَهُما وأطيَبَها؛ لأنّ رسولَ الله إذا قالَ فعل[1].

قولُه: (**قضى أوفاهما**)، أي: أطيبَها.

قولُه: (**وهٰذا خلافُ الروايةِ التي سَبقَتْ**)، أي: تزوّجَ صُغْراهُما، فإنهُ قال: كُبْراهُما كانتْ تُسمّى «صفرا» والصُّغرى «صفيرا»، وصفرا هيَ التي ذهبَتْ به، وهيَ التي تزوّجَها.

قولُه: (**وقُرئَ بهِنّ جميعًا**)، عاصم: بفتحِ الجيم، وحمزة: بضمِّها، والباقون: بكسرِها[2]. «الجذوة» مبتدأ، والخبرُ «العود»، وما بينهما معترضة.

---

(١) أخرجه البخاري (٢٦٨٤).

(٢) وهي لغاتٌ كلّها في الجَذْوة من النار. انظر: «الكشف عن وجوه القراءات السبع» (٢: ١٧٣).

باتَت حَواطِبُ ليلى يَلتمِسنَ لَها جَزلَ الجُذى غَيرَ خوَّارٍ ولا دَعِرِ

وقال:

وألقَى على قَبسٍ من النَّارِ جَذوَةً شَدِيدًا عَليهِ حَرُّها وَالتِهابُها

﴿مِن﴾ الأُولى والثّانيةُ لابتداءِ الغاية، أي: أتاهُ النِّداءُ من شاطئِ الوادي من قِبَل الشَّجرة. و﴿مِنَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ بدَلٌ من قولِه: ﴿مِن شَٰطِيِٕ ٱلْوَادِ﴾، بدلُ الاشتِمال؛ لأنَّ

الراغب: الجذوة: التي تبقى مِنَ الحطبِ بعدَ الالتهاب، الجمع: جُذًى بضمِّ الجيمِ وكسرِها. قالَ الخليل: يُقال: جَذا يجذو، نحو: جثا يجثو؛ إلا أنّ «جذا» أدلُّ على اللزوم، يُقال: جَذا القُرادُ في جنبِ البعير؛ إذا اشتدَّ التزاقُهُ به، ومنه: أَجْذَتِ الشجرة: صارَتْ ذاتَ جَذْوَة، وفي الحديث: «كَمَثَلِ الأَرزةِ المُجذِية»[1].

الأَرزةُ بفتحِ الراءِ وسكونِها: شجرةُ الأَرْزَن، وهوَ خشبٌ معروف، وقيل: هوَ الصنوبَر.

قولُه: (باتَتْ حَواطِبُ ليلى) البيت[2]، الحواطِب: الجواري اللاتي يطلُبْنَ الحَطَب، والجزل: الحَطَبُ اليابِسُ العظيم، والخَوّار: الضعيف؛ مِنَ الخَوْر، يقال: رُمْحٌ خَوّار، ورَجُلٌ خَوّار. والدّعَر: مصدرُ دَعَرَ دَعَرًا؛ فهوَ عودٌ دَعِر: رديءٌ كثيرُ الدُّخان، ومنهُ أُخِذَتِ الدّعارةُ وهي: الفِسْقُ والخُبْث.

قولُه: (وألقى على قبس) البيت[3]، الجَذْوة: القَبْسةُ مِنَ النار، والمرادُ بها النميمة؛ أي: ألقى على قبسٍ جَذْوةً مِنَ النميمة اشتدّ عليهِ حرُّها والتهابُها؛ لأنها هَيّجَتْ نارَ العداوةِ والفتنةِ بينَ القوم.

استشهدَ بالبيتِ الأوّلِ على أنّ الجذوة: العودُ الغليظُ وليسَ في رأسِهِ نار، وبالبيتِ الثاني على أنّ الجذوة: هي التي على رأسِها نار.

---

(١) «مفردات القرآن» ص١٩٠، وانظر الحديث المذكور في «صحيح مسلم» (٢٨١٠).

(٢) لابن مُقْبلٍ في «ديوانه» ص٤١.

(٣) لم أهتدِ إلى قائله.

الشَّجرةَ كانتْ نابتةً على الشاطئِ، **كقولِه تعالى:** ﴿لَّجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِٱلرَّحْمَٰنِ لِبُيُوتِهِمْ﴾ [الزخرف: ٣٣] **وقُـرِئَ:** ﴿ٱلْبُقْعَةِ﴾ **بالضَّـمِّ والفتـح. و**﴿ٱلرَّهْبِ﴾ **بفتحتَيْن،** وضمَّتَيْن، وفتحٍ وسُكون، وضَمٍّ وسكون: وهو الخوف. فإن قلتَ: **ما معنى قولِه:** ﴿وَٱضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ ٱلرَّهْبِ﴾؟ قلتُ: فيه معنَيان، أحدُهما: أنَّ موسى عليه السَّلامُ

قولُه: (كقولِه: ﴿لَّجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِٱلرَّحْمَٰنِ لِبُيُوتِهِمْ﴾**)**، يعني: إبدالُ ﴿مِنَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ مِنْ قولِه: ﴿مِن شَٰطِيِٕ ٱلْوَادِ﴾ بإعادةِ العاملِ بدلَ الاشتمالِ كإبدالِ ﴿لِبُيُوتِهِمْ﴾ مِنْ قولِه: ﴿لِمَن يَكْفُرُ بِٱلرَّحْمَٰنِ﴾.

قولُه: (وقُرِئَ: ﴿ٱلْبُقْعَةِ﴾ **بالضمِّ والفتح)**، بالضمّ: سبعة، وبالفتح: شاذّة(١).

قولُه: (و﴿ٱلرَّهْبِ﴾ **بفتحتَيْن)**، حفص: ﴿ٱلرَّهْبِ﴾ بفتحِ الراءِ وإسكانِ الهاء(٢)، والحرميان وأبو عمرو: بفتحِها، والباقون: بضمِّ الراءِ وإسكانِ الهاء(٣).

الراغب: الرهب: مخافةٌ معَ تحرُّز.

قولُه: (ما معنى [قوله:] ﴿وَٱضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ﴾**؟)**، يعني: علَّلَ الله تعالى قولَه: ﴿وَلَا تَخَفْ﴾ بقولِه: ﴿إِنَّكَ مِنَ ٱلْآمِنِينَ﴾ وعقَّبهُ بقولِه: ﴿ٱسْلُكْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرُجْ بَيْضَآءَ مِنْ غَيْرِ سُوٓءٍ﴾ سدًّا يَعْضُدُ التعليل؛ فما موقعُ قولِه: ﴿وَٱضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ ٱلرَّهْبِ﴾؟ وأجاب: أنّ موسى عليهِ السلامُ خافَ خوفًا شديدًا وأُزعِجَ إزعاجًا قويًّا، كأنهُ قبلَ التَّولِّي ألقى العصا حينَ صارتْ حيّةً بيدِه؛ فلمّا أرادَ الله أنْ يُؤَمِّنَ جَأْشَهُ ويُزيلَ خَوْفَهُ بها ويَنْهاهُ عمّا صَدَرَ عنهُ مِنَ الاتِّقاءِ باليدِ لغضاضتِه، ويَمْنَحه بَدَلَهُ مُعجِزةً أخرى؛ قالَ أوّلًا: ﴿وَلَا تَخَفْ إِنَّكَ مِنَ ٱلْآمِنِينَ﴾ إزالةً للخَوْف، وقالَ ثانيًا: ﴿ٱسْلُكْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرُجْ بَيْضَآءَ مِنْ غَيْرِ سُوٓءٍ﴾ امتنانًا علَيهِ بمَوْهِبةٍ أخرى؛ مزيدًا لانشراحِ صدرِه، وقالَ ثالثًا: ﴿وَٱضْمُمْ

---

(١) وممن قرأ بها الأشهبُ العُقَيْلي. انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (١٣: ٢٨٢).

(٢) وأراد به التخفيف مثل شَعْر وشَعَر. انظر: «حجّة القراءات» ص٥٤٤.

(٣) وهما لغتان.

لمّا قلبَ الله العصا حيّةً: فَزِعَ واضطربَ، **فاتّقاها بيدِه** كما يفعلُ الخائفُ من الشّيءِ، فقيلَ له: إنَّ اتّقاءَكَ بيدِك فيه **غَضاضةٌ** عند الأعداء. فإذا ألقَيْتَها فكما تنقلِبُ حيّةً، فأدخِلْ يدَكَ تحتَ عَضُدِك مكانَ اتّقائِك بها، ثُمَّ أخرِجْها بيضاءَ ليَحصُلَ الأمرانِ: اجتنابُ ما هو غضاضةٌ عليك، وإظهارُ مُعجزةٍ أُخرى. والمرادُ بالجَناح: اليدُ؛ لأنَّ يدَيِ الإنسانِ بمنزلة جناحَيِ الطّائر. وإذا أدخلَ يدَه اليُمنى تحتَ عَضُدِ يدِه اليُسرى، فقد ضمَّ جناحَه إليه. والثّاني: **أن يرادَ بضمِّ جناحِه إليه: تجلُّدُه وضبطُه نفسَه**. وتشدُّدُه

إِلَيۡكَ جَنَاحَكَ مِنَ ٱلرَّهۡبِ﴾ تعليمًا لـهُ مكانَ اتقائِه بهـا. وفي الحقيقةِ قولُـه: ﴿ٱسۡلُكۡ يَدَكَ﴾، ﴿وَٱضۡمُمۡ إِلَيۡكَ جَنَاحَكَ﴾ أمرٌ واحد؛ لأنّ معناه: اجعَلْ يدَكَ اليُمْنى تحتَ عَضُدِكَ اليُسرى؛ لأنّ الجَناحَ عبارةٌ عنِ اليد، لٰكنْ صيرَّهُما شيئَيْن، ليُعَلِّقَ بكلٍّ غرضًا، وإليهِ الإشارةُ بقولِه: «وإنما كَرّرَ المعنى الواحدَ لاختلافِ الغرضَيْن؛ وذٰلكَ أنّ الغَرَضَ في أحدِهما خروجُ اليدِ بيضاء، والثاني إخفاءُ الرهب» والإمامُ نقلَ الجوابَيْنِ بتمامِهما مِنْ غيرِ زيادةٍ ونقصان، وقال: أحسنُ الناسِ كلامًا فيهِ صاحبُ «الكشاف»[1].

قولُه: (فاتّقاها بيدِه)، أي: جَعَلَ يَدَهُ حاجزةً بينَهُ وبيْنَ المخوفِ كما في حديثِ عليٍّ رَضِيَ الله عنه: «كنا اتّقَيْنا إذا اتّقَيْنا برسُولِ الله ﷺ؛ فلَمْ يَكُنْ إلى العدوِّ أقربُ مِنه»[2].

قولُه: (غضاضة)، يُقال: غَضّ مِنهُ يَغُضُّ غضاضة؛ أي: وَضَعَ ونَقَصَ مِنْ قَدْرِه. و«كما» ـ في قولِه: «فكما تنقلِب» ـ مثلُه في قولِ بعضِهم: كما أنهُ لا يعلمُهُ فغفرَ الله له، نقلَهُ المالكيُّ عنْ سيبويهِ. وقالَ في «اللُّباب»: الكافُ في قولِهم: كما حَضَرَ زيدٌ قامَ عمرٌو للقِرانِ في الوُقوع.

قولُه: (أنْ يُرادَ بضَمِّ جَناحِهِ [إليه]: تجلُّدُهُ وضبطُهُ نَفْسَه)، يعني: قولُه: ﴿وَٱضۡمُمۡ إِلَيۡكَ جَنَاحَكَ﴾ كنايةٌ عنْ تجلُّدِهِ وضبطِه، وهوَ مأخوذٌ مِنْ فِعْلِ الطائرِ عندَ الأمنِ بعدَ الخوف؛ فيكونُ بهٰذا الوجهِ مستعارًا على التمثيل، والحاصلُ أنهُ في الأصلِ مستعارٌ مِنْ فعلِ

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٤: ٢١١).

(٢) أخرجه الإمام أحمد (١٣٤٦) والبزّار (٧٢٢) وأبو يعلى (٣٠٢) والنسائي في «السنَن الكبرى» (٨٥٨٥).

عندَ انقلابِ العصا حيّةً حتى لا يضطربَ ولا يرهبَ؛ استعارةٌ من فعلِ الطّائر؛ لأنّه إذا خافَ نشَرَ جناحَيْهِ وأرخاهُما. وإلّا فجناحاه مضمومان إليه مُشَمَّران. ومنه ما يُحكى عن عمرَ بنِ عبدَ العزيزِ رحمهُ الله أنَّ كاتِبًا له كان يكتبُ بينَ يدَيْه، فانْفَلَتَتْ منه فَلْتَةُ رِيحٍ، فخَجِلَ وانكَسَر، فقامَ وضربَ بقَلَمِه الأرضَ، فقالَ له عمرُ: خُذ قَلَمَك، واضمُمْ إليك جناحَك، **وليُفْرِخ رَوْعُك**، فإنِّي ما سمِعْتُها من أحدٍ أكثرَ ممّا سمِعْتُها من نفسِي.

ومعنى قولِه: ﴿مِنَ ٱلرَّهۡبِ﴾ من أجلِ الرَّهْب، أي: إذا أصابَكَ الرّهبُ عندَ رُؤيةِ الحيّةِ فاضمُمْ إليك جناحَك: جُعِلَ الرَّهَبُ الّذي كان يصيبُه سببًا وعِلّةً فيما أُمِرَ به من ضَمِّ جناحِه إليه. ومعنى: ﴿وَٱضۡمُمۡ إِلَيۡكَ جَنَاحَكَ﴾، وقولِه: ﴿ٱسۡلُكۡ يَدَكَ فِي جَيۡبِكَ﴾ **على أحَدِ التَّفسيرَينِ**: واحدٌ؛ ولكن خُولِفَ بينَ العِبارَتَيْن، وإنّما كُرِّرَ المعنى الواحدُ لاختلافِ الغَرَضَيْن؛ وذلك أنَّ الغرضَ في أحَدِهما خروجُ اليَدِ بيضاءَ وفي

الطائرِ عندَ هٰذهِ الحالةِ، ثُمّ كَثُرَ استعمالُهُ في التجلُّدِ وضَبْطِ النفسِ حتى صارَ مثلًا فيهِ وكنايةً عنه؛ فعلى هٰذا يكونُ تتميمًا لمعنى ﴿إِنَّكَ مِنَ ٱلۡأٓمِنِينَ﴾.

قولُه: (وليُفْرِخْ رَوْعُك)، الأساس: ومِنَ المجاز: أَفْرَخَ رَوْعُك؛ أي: خلا قلبُكَ مِنَ الهَمِّ خُلُوّ البَيْضةِ مِنَ الفَرْخ، هٰذا ظاهر. وأما «أفرخ روعك» فمَنْ رواهُ بالفتح فوجهُهُ أنْ يُرادَ زوالُ ما يتوقعُهُ المُرْتاع؛ فإذا زالَ ذٰلكَ انقلبَ الرّوْعُ أمنًا. جَعَلَ زوالَ المتوقّعِ الذي هوَ مُتعلّقُ الرّوْعِ بمنزلةِ الفَرْخِ مِنَ البيضة، وكَثُرَ حتى صارَ في معنى الكشفِ والزوال.

قولُه: (على أحد التفسيرَيْن)، وهوَ الوجهُ الأوّل؛ لأنّ المعنى على ما سَبَق: فأَدْخِلْ يدَكَ اليُمنى تحتَ عَضُدِكَ اليُسرى؛ فخُولِفَ بيْنَ العبارتَيْنِ بأنْ ذَكَرَ اليدَ أوّلًا والجناحَ ثانيًا، وإنما كَرّرَ المعنى الواحدَ لِيُناطَ بكُلِّ مرّةٍ معنًى مُخالِف. وعلى الوجهِ الثاني قولُه: ﴿ٱسۡلُكۡ يَدَكَ فِي جَيۡبِكَ﴾ مُجْرى على حقيقتِهِ كما في الأوّل؛ لٰكنّ قولَه: ﴿وَٱضۡمُمۡ إِلَيۡكَ جَنَاحَكَ﴾ كنايةٌ عنِ التجلُّدِ والتشدُّد.

الثّاني: إخفاءُ الرَّهَب. فإن قلتَ: قد جُعِلَ الجناحُ وهو اليَدُ في أحَدِ المَوضِعَيْنِ مضمُومًا وفي الآخرِ مَضمُومًا إليه، وذلك قولُه: ﴿وَٱضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ﴾ وقولُه: ﴿وَٱضْمُمْ يَدَكَ إِلَىٰ جَنَاحِكَ﴾ [طه: ٢٢] فما التّوفيقُ بينَهما؟ قلتُ: المرادُ بالجَناحِ المضموم: هو اليَدُ اليُمنى، وبالمَضْمُومِ إليه: اليدُ اليُسرى وكلُّ واحدةٍ من يُمنى اليَدَيْنِ ويُسراهُما: جَناحٌ. ومن بِدَعِ التّفاسير: أنَّ الرَّهْبَ: الكُمُّ، بلُغةِ حِمْيَرَ، وأنَّهم يقُولُون: أعطِني مِمّا في رَهْبِك، ولَيْتَ شِعرِي كيفَ صحَّتُه في اللّغة؟! وهل سُمِعَ من الأثْباتِ الثِّقاتِ الّذينَ تُرتَضى عربِيَّتُهم؟ ثمّ ليتَ شعريْ كيفَ موقِعُه في الآيـة؟ وكيف تطبيقُه المَفْصِلَ كسائرِ كلماتِ التَّنزيل؟ عـلى أنّ موسى صلواتُ الله عليه ما كان عليهِ ليلةَ المُناجاةِ إلّا زُرْمانِقةٌ ....

قولُـه: (ومِنْ بِـدَعِ التفاسير: أنّ الرّهْب: الكُمّ، بلُغةِ حِمْيَر[1])، قالَ محُيي السُّنة: قالَ الأصمَعيّ: سمعتُ بعضَ الأعرابِ يقولُ: أعطني ما في رَهبِك؛ أي: في كُمِّك[2]. أي: اضمُمْ إليكَ يَدَكَ وأخرِجْهُ مِنَ الكُم؛ لأنهُ تناولَ العصا ويدُهُ في كُمِّهِ وهوَ بعيد؛ ولهٰذا قال: «ليت شعري كيفَ موقِعُهُ في الآية؟».

قولُه: (مِنَ الأثبات)، الأساس: هوَ ثَبْتٌ مِنَ الأثبات؛ إذا كانَ ذا حُجّةٍ لِثِقَتِهِ في روايته، ووجدْتُ فلانًا مِنَ الثقاتِ والأعلامِ[3] الأثبات.

قولُه: (زُرْمانِقة)، النِّهاية: وفي حديثِ ابنِ مسعود: أنّ موسى عليهِ السلامُ أتى فرعونَ وعليهِ زُرْمانِقة، أي: جُبّةُ صُوف[4]. والكلمةُ أعجمية، قيل: هيَ عبرانية، وقيل: فارسية[5]؛ أصلُه: أُشْتُرْبانهْ؛ أي: متاعُ الجَمّال.

(١) انظر: «تفسير ابن أبي حاتم» (٩: ٢٩٧٥).

(٢) «معالم التنزيل» (٦: ٢٠٧).

(٣) في (ط): «الأعلام» دون واو.

(٤) ذكره أبو عُبيد في «غريب الحديث» (٤: ١٠١).

(٥) ذكرها الجواليقي في «المُعرّب» ص١٧١، ونقل كلامَ أبي عُبَيْدٍ السابق. وزاد: ولم أسمعْها في غير هذا الحديث.

من صُوفٍ لا كُمَّيْ لها. ﴿فَذَٰنِكَ﴾ قرئَ مُخَفَّفًا ومُشدَّدًا، فالمُخَفَّفُ مُثنّى ذاك. والمُشدَّدُ مُثنّى «ذلك». ﴿بُرْهَـٰنَانِ﴾ حُجَّتانِ بيِّنَتانِ نيِّرَتان. فإنْ قلتَ: لِمَ سُمِّيَتِ الحُجّةُ بُرهانًا؟ قلتُ: لبَياضِها وإنارَتِها من قولِهم للمرأةِ البيضاءِ: بَرَهْرَهةٌ، بتكريرِ العَيْنِ واللّام معًا. والدَّليلُ على زِيادةِ النُّونِ قولُهم: أَبرَهَ الرَّجُلُ، إذا جاءَ بالبُرهان. ونظيرُه تسمِيَتُهُم إيّاها سلطانًا؛ من السُّليطِ وهو الزَّيتُ، لإنارَتِها.

[﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّي قَتَلْتُ مِنْهُمْ نَفْسًا فَأَخَافُ أَن يَقْتُلُونِ * وَأَخِي هَـٰرُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِيٓ إِنِّيٓ أَخَافُ أَن يُكَذِّبُونِ ﴾ ٣٣-٣٤]

يقالُ: رَدَأْتُـه: أَعَنتُهُ. والرِّدْءُ: اسـمُ ما يُعانُ به، (فِعْلٌ) بمعنى (مفعولٍ) ....

قولُه: (لا كُمّيْ لها)، مثل: لا غُلامَيْ لك، ولا أبا لك، في سقوطِ النونِ وإقحامِ اللامِ بيْنَ المضافِ والمضافِ إليهِ لتأكيدِ الإضافة.

قولُـه: (قُـرِئَ مُخفّفًـا ومُشـدّدًا)، ابنُ كثيرٍ وأبو عمـرو: «فذانِّك» بتشـديدِ النون[1]، والباقون: بتخفيفِها.

قولُه: (والمُشَدّدُ مُثنّى «ذٰلك»)، قيل: أصلُه: ذانِ لك؛ قُلِبَتِ اللامُ نونًا وأُدغِمَتِ النونُ في النون. وقالَ الزجّاج: وكأنَّ «ذانِّكَ» مُشَدّدًا تثنيةُ «ذٰلك»، و«ذانِكَ» مخفّفًا تثنيةُ «ذاك»؛ جَعَلَ بَدَلَ اللام تشديدَ النونِ في «ذانّك»[2].

قولُه: (بَرَهْرَهَة)، الأساس: أَبرَهَ فلان: جاءَ بالبُرهان، وبَرْهَنَ مُوَلّد، والبُرهان: بيانُ الحُجّةِ وإيضاحُها؛ مِنَ البَرَهْرَهة، وهيَ البيضاءُ مِنَ الجواري؛ كما اشْتُقّ السلطانُ مِنَ السليطِ لإضاءتِه.

قولُه: (والرِّدْء: اسمُ ما يُعانُ به)، الراغب: الرِّدْءُ الذي يَتْبَعُ غيرَهُ مُعينًا له، وقد أردأني، والرِّدءُ في الأصلِ مثلُه؛ لٰكنْ تعورِفَ في المتأخِّرِ المذموم، يُقال: رَدَأَ الشيءُ رداءة؛ فهوَ رديء[3].

---

(١) ولتعليل هذا الحرف انظر: «حجّة القراءات» ص٥٤٤-٥٤٥.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ١٤٣).

(٣) «مفردات القرآن» ص٣٥٠.

كما أنَّ الدِّفءَ اسمٌ لما يُدفأُ به. قالَ سلامةُ بنَ جَنْدلٍ:

وردئي كُلُّ أبيضَ مَشرَفيٍّ شَحِيذِ الحَدِّ عَضبٍ ذِي فُلُولِ

وقُرِئَ: (رِدًا) على التخفيف، كما قُرِئَ (الخَبَ). ﴿رِدْءًا يُصَدِّقُنِيٓ﴾ بالرَّفْعِ والجَزْمِ صفةٌ وجوابٌ، ونحو: ﴿وَلِيًّا يَرِثُنِي﴾ سواء. فإن قلتَ: تصديقُ أخيه ما الفائدةُ فيه؟ قلتُ: ليسَ الغَرَضُ بتصديقِه أنْ يقولَ له: صدقتَ، أو يقولَ للنّاس: صدقَ مُوسى، وإنَّما هو أن يُلَخِّصَ بلسانِه الحقَّ، ويَبْسُطَ القولَ فيه، ويُجادِلَ به الكفَّارَ ـ كما يفعلُ الرَّجُلُ المِنْطِيقُ ذو العارِضةِ، فذلك جارٍ مَجرى التَّصديقِ المُقيَّدِ، كما يُصدَّقُ القَولُ

قولُه: (كما أنّ الدِّفْءَ اسمٌ لِما يُدْفَأُ به)، الجوهري: الدِّفْء: السخونة؛ تقولُ مِنه: دَفِئَ الرجلُ دَفاءة؛ مثل: كَرِهَ كَراهة، وكذلك: دَفِئَ دَفَأً؛ مثل: ظَمِئَ ظَمَأً، والاسم: الدِّفْءُ، بالكسر، وهو: الشيءُ الذي يُدفِئُك، والجمع: الأَدْفاء.

قولُه: (ورِدْئي كلُّ أبيضَ) البيت[1]، أي: عوني كلُّ سيفٍ مصقولٍ شحيذٍ حديدٍ عَضْبٍ ماضٍ، المَشْرَفيّ: منسوبٌ إلى مشارِفِ الشام، والفُلول: الكَسْرُ في حَدِّ السيف.

قولُه: (وقُرِئَ: «رِداً» على التخفيف)، نافع: «رِداً» بفتحِ الدالِ مِنْ غيرِ همز، والباقون: بإسكانِ الدالِ وبالهمز، وحمزة: على مذهبِهِ في الوقف[2].

قولُه: (﴿يُصَدِّقُنِيٓ﴾ بالرفع والجزم)، عاصمٌ وحمزة: بالرفع، والباقون: بالجزم. وعلى قراءةِ الرفعِ: الجَوابُ محذوف[3].

قولُه: (ذو العارضة)، النِّهاية: في حديثِ عَمرِو بنِ الأهتم[4]: قالَ للزِّبْرِقان: إنهُ شديدُ العارضة؛ أي: شديدُ الناحيةِ ذو جَلَدٍ وصرامة.

(١) لم أجده في ديوان سلامة بن جندل، ولم أهتدِ إلى قائله.

(٢) ولتمامِ الفائدة انظر: «حجّة القراءات» ص٥٤٥.

(٣) ولتمامِ الفائدة انظر: «الكشف عن وجوه القراءات السبع» (٢: ١٧٣).

(٤) في (ط) «الأهيم».

بالبُرهان؛ ألا تَرى إلى قولِه: ﴿وَأَخِى هَـٰرُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّى لِسَانًا فَأَرْسِلْهُ مَعِىَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِىٓ إِنِّىٓ أَخَافُ أَن يُكَذِّبُونِ﴾، وفضلُ الفصاحةِ إنَّما يُحتاجُ إليه لذلك، لا لقولِه: صدقتَ؛ فإنَّ سَحْبانَ وباقلًا يستَوِيانِ فيه ـ، **أو يَصِلَ جَناحَ كلامِه بالبيان**، حتّى يُصدِّقَه الذي يَخافُ تكذيبَه، فأُسنِدَ التَّصديقُ إلى هرونَ؛ لأنَّه السببُ فيه إسنادًا مجازيًّا. **ومعنى الإسنادِ المجازيِّ**: أنَّ التَّصديقَ حقيقةٌ في المُصدِّقِ، فإسنادُه إليه حقيقةٌ، وليس في السَّببِ تصديقٌ، ولكنِ استُعِيرَ له الإسنادُ؛ لأنَّه لابَسَ التَّصديقَ بالتَّسبُّبِ كما لابَسَهُ الفاعِلُ بالمُباشَرةِ. **والدَّليلُ على هذا الوجهِ قولُه**: ﴿إِنِّىٓ أَخَافُ أَن يُكَذِّبُونِ﴾ وقراءة

قولُه: (ويصلَ[1] جَناحَ كلامِهِ بالبيان)، شَبّهَ الكلامَ الماضي بالسّهْمِ المُرْسَل، فإذا وصلَ السّهْمُ بالجَناح؛ قَصَدَ الرّمِيّةَ فلا يلتوِي عندَها[2]، كَذٰلكَ الكلامُ إذا بُيِّنَ وزِيدَ في بُرْهانِه؛ تَمَكّنَ عندَ السامعِ وأخذَ بمجامعِ قلبِه. والفرقُ بينَ هٰذا الوجهِ[3] هوَ أنّ هارونَ في الأوّلِ كانَ ناقلًا لكلامِ موسى عليهما السلامُ ومؤدِّيًا على وجهٍ أبْيَنَ وأكْشَف؛ فمعنى ﴿يُصَدِّقُنِىٓ﴾: يُلخِّصُ كلامي، فإنّ الكلامَ المُلَخّصَ مؤثِّر؛ فكأنّهُ يُصدِّقُهُ فيما ادّعاه، والمعنى على الثاني: يؤيّدُ[4] كلامي بالبرهانِ والبيان؛ فيصدِّقني قومي بسَبَبِه. فالمصدِّقُ على الأوّلِ هارون، وعلى الثاني القوم. والأوّلُ مِنْ إطلاقِ المُسَبِّبِ على السّبَب، والثاني مِنَ الإسنادِ المجازي.

قولُه: (ومعنى الإسناد المجازي)، يعني: أنّ التصديقَ حقيقةٌ في القوم وهُمُ الذينَ يباشرونَهُ بأنفسِهم؛ فإسنادُ الفعلِ إليهم حقيقة، وليس في هارون تصديق؛ ولٰكنْ لمّا كانَ السببَ في التصديقِ استُعيرَ الإسنادُ له، ونحوُه: بنى الأميرُ المدينة؛ والأميرُ إنما أمرَ بالبناء، فأسندَ إلى الحاملِ كما أسندَ إلى المباشر.

قولُه: (والدليل على هٰذا الوجه قوله: ﴿إِنِّىٓ أَخَافُ أَن يُكَذِّبُونِ﴾)، لأنّ التقدير: أرسلْهُ

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «أو يصل».

(٢) في النسخة «ف»: «عنها».

(٣) في النسخة «ف»: «الوجه الأول»، ولا معنى لهذه الزيادة.

(٤) في (ط): «يزيد».

من قرأ: (ردءًا يُصَدِّقُوني)، وفيها تقويةٌ للقراءةِ بجَزْمِ (يُصَدِّقْني).

[﴿قَالَ سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ وَنَجْعَلُ لَكُمَا سُلْطَانًا فَلَا يَصِلُونَ إِلَيْكُمَا بِآيَاتِنَا أَنتُمَا وَمَنِ اتَّبَعَكُمَا الْغَالِبُونَ﴾ ٣٥]

العَضُدُ: قَوامُ اليَدِ، وبِشِدَّتِها تشتَدُّ. قالَ طَرَفةُ:

أَبَنِي لُبَيْنَى لَسْتُمُ بِيَدٍ إلَّا يدًا ليسَتْ لها عَضُدُ

ويُقالُ في دُعاءِ الخَيرِ: شَدَّ اللهُ عَضُدَكَ، وفي ضِدِّه: فتَّ اللهُ في عَضُدِك. ومعنى ﴿سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ﴾ سنُقَوِّيك به ونعينُك، فإمّا أن يكونَ ذلك لأنَّ اليَدَ تشتَدُّ

معي ليكونَ سببًا لأنْ يُصدِّقَني قومي. فقيلَ له: لِمَ ذٰلك؟ فأجاب: إني أخافُ أنْ يُكذِّبون. وهوَ الوجه؛ لأنهُ مقابلٌ لقولِه: ﴿فَأَخَافُ أَن يَقْتُلُونِ﴾. ولمّا كانَ جُلّ غَرَضِهِ عليهِ السلامُ الدينُ وكانَ يُؤْثِرُه على حظِّ نفسِه؛ جاءَ بـ«أنْ» في هٰذا التعليل، وبالفاءِ في الأوّل؛ لأنهُ تعليلٌ لتصديقِ القوم، كأنهُ قيل: أَرسِلْهُ معي رِدْءًا لأَن يُصَدِّقْني قومي؛ لأني أخافُ أنْ يُكذِّبون.

قولُه: (وفيها)، أي: في قراءةِ «يُصدِّقوني» تقويةٌ لقراءةِ مَنْ جزَم؛ لأنّ «يُصدِّقوني» لا يصلحُ أنْ يكونَ صفةً لقولِه: ﴿رِدْءًا﴾؛ لعَدَمِ المطابقة؛ فتعيّنَ أنْ يكونَ جوابًا؛ وذٰلكَ لأنّ كلتا القراءتَيْنِ تدلُّ على أنّ الإرسالَ علةٌ للتصديق، وتقريرُه: أنْ يُصدِّقوني؛ استئنافٌ كأنهُ قيل(١): لِـمَ تُرسِلُه؟ فقيلَ في الجواب: يُصدِّقوني أي: لَأَجْلِ أنْ يُصَدِّقوني؛ اعتمادًا على فهم السامِع. و«يُصدِّقْني» بالجزمِ جوابُ الأمر؛ فيكونُ معناه: أنْ تُرسِلَهُ معي يُصَدِّقْني؛ فالأوّلُ سببٌ للثاني.

قولُه: (أَبَني لُبَيْنى) البيت(٢)، لُبَيْنى: مُصَغّرٌ اسمُ أَمة؛ عَيّـرَهُم بكَوْنِهم أبناءَ أَمة، ونَصَبَ «يدًا»، والمستثنى منهُ مجرورٌ بالباء؛ فجعلَ الاستثناءَ مِنَ مَوضِعِ الباءِ لا مِنْ لفظِه.

قولُه: (ومعنى ﴿سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ﴾: سنُقَوِّيكَ بِهِ ونُعينُك؛ فإمّا أنْ يكونَ)،

---

(١) سقط لفظ «قيل» من النسخة «ح».

(٢) سبق تخريجه.

بِشِدّةِ العَضُد. والجملةُ تقوى بشِدّةِ اليَدِ على مزاولةِ الأُمور. وإمّا لأنَّ الرَّجُلَ شُبِّهَ باليَدِ في اشتِدادِها باشتدادِ العَضُد، فجُعِلَ كأنَّه يَدٌ مُشتدّةٌ بعَضُدٍ شديدةٍ. ﴿سُلْطَٰنًا﴾ غلبةً وتسلُّطًا. أو حُجّةً واضِحةً ﴿بِـَٔايَٰتِنَآ﴾ متعلِّقٌ بنحوِ ما تعلَّقَ به ﴿فِي تِسْعِ ءَايَٰتٍ﴾، أي: اذهبا بآياتِنا. أو بـ﴿وَنَجْعَلُ لَكُمَا سُلْطَٰنًا﴾، أي: نسلِّطُكما بآياتِنا. أو بـ(لا يَصِلون)، أي: تمتنِعُون منهُم بآياتِنا. **أو هو بيان لـ﴿ٱلْغَٰلِبُونَ﴾ لا صلةٌ**، لامْتِناعِ تقدُّمِ الصِّلةِ على المَوْصُول. ولو تَأَخَّرَ لم يَكُنْ إلّا صلةً له. ويجوزُ أن يكونَ **قَسَمًا جوابُه**: ﴿فَلَا يَصِلُونَ﴾، مُقدَّمًا عليه. **أو من لَغْوِ القَسَم**.

[﴿فَلَمَّا جَآءَهُم مُّوسَىٰ بِـَٔايَٰتِنَا بَيِّنَٰتٍ قَالُوا۟ مَا هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ مُّفْتَرًى وَمَا سَمِعْنَا بِهَٰذَا فِيٓ ءَابَآئِنَا ٱلْأَوَّلِينَ﴾ ٣٦]

يعني: أنّ قولَه: ﴿سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ﴾ عبارةٌ عنْ قولِنا: سنُقَوِّيك، وطريقُهُ وجهان: أحدُهما: أنْ يكونَ مجازًا مُرسلًا مِنْ بابِ إطلاقِ السّبَبِ على المُسَبّبِ بمَرْتبَتَيْن؛ فإنّ الأصل: سنُقَوِّيك به، ثُمّ نُقَوِّي يَدَكَ به، ثُمّ سَنشُدُّ عَضُدَكَ به.

وثانيها: أنْ يكونَ استعارة؛ شَبّهَ حالةَ موسى بالتّقَوِّي بأخيهِ بحالةِ اليدِ المُتَقَوِّي بالعَضُد؛ فجُعِلَ كأنهُ يدٌ مُشتَدّةٌ بعَضُدٍ شديدة.

قولُه: (**أو هوَ بيانٌ لـ﴿ٱلْغَٰلِبُونَ﴾ لا صِلة**)، كأنهُ قيل: بماذا نَغْلِبُ؟ وأُجيبَ: ﴿بِـَٔايَٰتِنَآ﴾.

قولُه: (**قَسَمًا جوابُه**: ﴿فَلَا يَصِلُونَ﴾)، فيهِ تساهُل؛ لأنّ جوابَ القَسَمِ لا يتقدّمُ عليه، ولا يكونُ فيهِ فاء. ولعلّ مُرادَهُ أنّ ما قبلَهُ يَدُلُّ على أنّ جوابَهُ محذوف.

قولُه: (**أو مِنْ لَغْوِ القَسَم**)، قيل: أيْ لا جوابَ له؛ يعني: مطلقًا لا لفظًا ولا تقديرًا؛ بلْ جيءَ بِهِ مُقحَمًا لمجرّدِ التأكيد؛ كقولِك: زيدٌ وأبيكَ منطلق. قالَ صاحبُ «الفرائد»: جوابُه محذوف؛ لأنّ التقدير: زيدٌ منطَلِقٌ واللهِ إنّ زيدًا لمنطَلِق، تُرِكَتْ لِدَلالةِ الجملةِ المذكورة. وإنّما سُمِّيَ لَغْوًا؛ لأنّ القائلَ غيرُ قاصدِ القَسَم، وإنّما أُجريَ على لسانِهِ بطريقِ العادة. وقلتُ: هٰذا لا يجوزُ في كلامِ اللهِ المجيدِ لا سيّما مِنَ اللهِ تعالى.

﴿سِحۡرٞ مُّفۡتَرٗى﴾ سِحْرٌ تعمَلُه أنتَ، ثمّ تفتَرِيهِ على الله. أو: سحرٌ ظاهرٌ افتِراؤُه. أو: موصوفٌ بالافتراءِ كسائِرِ أنواعِ السِّحرِ، وليسَ بِمُعجزةٍ من عندِ الله. ﴿فِيٓ ءَابَآئِنَا﴾ حالٌ منصوبةٌ عن هذا، أي: كائنًا في زمانِهِم وأيّامِهِم، يريدُ: ما حُدِّثْنا بكَونه فيهم، ولا يخلو من أن يكُونُوا كاذِبينَ في ذلك، وقد سمِعُوا وعَلِمُوا بنَحْوِه. أو يريدوا أنَّهم لم يسمَعُوا بمِثْلِه في فَظاعتِه. أو: ما كانَ الكُهّانُ يُخبِرُون بظُهورِ مُوسى ومجيئِه بما جاءَ به. وهذا دليلُ أنَّهم حُجُّوا وبُهِتُوا، وما وَجَدُوا ما يدفَعُون به ما جاءَهم من الآياتِ إلّا قولهم: هذا سحرٌ وبِدْعةٌ لم يسمعوا بمِثْلِها.

[﴿وَقَالَ مُوسَىٰ رَبِّيٓ أَعۡلَمُ بِمَن جَآءَ بِٱلۡهُدَىٰ مِنۡ عِندِهِۦ وَمَن تَكُونُ لَهُۥ عَٰقِبَةُ ٱلدَّارِۚ إِنَّهُۥ لَا يُفۡلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ ٣٧]

يقولُ: ﴿رَبِّيٓ أَعۡلَمُ﴾ منكم بحالِ مَن أَهَّلَهُ الله للفَلاحِ الأَعْظمِ، حيث جعلَه نبيًّا وبعَثَهُ بالهُدى، ووَعَدَهُ حُسنَ العُقبى: يعني نفسَه، ولو كانَ ـ كما تزعُمون ـ كاذبًا ساحِرًا مُفتَرِيًا لما أَهّلَهُ لذلك؛ لأنّه غنِيٌّ حَكيمٌ لا يُرسِلُ الكاذِبينَ، ولا يُنبِّئُ السَّاحِرينَ، ولا يُفلِحُ عندَه الظّالمون. و﴿عَٰقِبَةُ ٱلدَّارِ﴾ هي العاقبةُ المحمودةُ. والدَّليلُ عليه قولُه تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمۡ عُقۡبَى ٱلدَّارِ * جَنَّٰتُ عَدۡنٖ﴾ وقولُه: ﴿وَسَيَعۡلَمُ ٱلۡكُفَّٰرُ لِمَنۡ عُقۡبَى ٱلدَّارِ﴾ [الرعد: ٤٢]، والمُرادُ بالدّارِ: الدُّنيا، وعاقِبتُها وعُقباها: أن تُختَمَ للعبدِ بالرَّحمةِ والرِّضوان وتَلَقِّي الملائكةِ بالبُشرى عندَ الموت. فإن قلتَ: العاقبةُ المحمودةُ والمذمومةُ؛ كِلْتاهُما يصحُّ أنْ تُسمّى عاقبةَ الدّار؛ لأنَّ الدُّنيا إمّا أن تكون خاتِمتُها بخيرٍ أو بشرٍّ،

قولُه: (أو موصوفٌ بالافتراءِ كسائرِ أنواعِ السِّحْر)، هٰذا بناءٌ على مذهبِهِ أنّ السِّحْرَ لا أَثَرَ لهُ في نفسِه، وأنهُ حِيلةٌ وتَمْويه؛ كما نَصّ عليهِ في البقرةِ عندَ قولِه: ﴿يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحۡرَ﴾ [البقرة: ١٠٢]. فعلى هٰذا الوجهِ ﴿مُّفۡتَرٗى﴾ باقٍ على إطلاقِه، وهوَ صفةٌ مؤكِّدة، وعلى الوجهِ الأولِ صفةٌ مُخصّصةٌ مُقيّدةٌ بما ذكرَه؛ أي: ما جئتَ بِهِ ليسَ بمُعجِز؛ بلْ هوَ سِحْرٌ تفتريهِ أنتَ على الله، أو: ليسَ بمُعجِز؛ بلْ هوَ سحرٌ ظاهرٌ غيرُ خافٍ على أحد.

فَلِمَ اختُصّتْ خاتمتُها بالخَيْرِ بهذه التَّسميةِ دُونَ خاتِمَتِها بالشَّرِّ؟ قلتُ: قد وضَعَ الله سبحانَه الدُّنيا مجازًا إلى الآخرة وأراد بعبادِهِ أن لا يعمَلُوا فيها إلّا الخير، وما خلقَهُم

قولُه: (الدنيا مجازًا إلى الآخرة)، أي: موضعُ الجوازِ وممرٌّ إلى الآخرة.

قولُه: (وأرادَ بعباده أنْ لا يعملوا فيها إلا الخير)، وهوَ مدفوعٌ بقولِه: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾ [هود: ١١٨]. قالَ مُحيي السُّنة: ﴿وَمَن تَكُونُ لَهُۥ عَٰقِبَةُ ٱلدَّارِ﴾ أي: العُقْبى المحمودة(١).

وقلتُ: لعلّ معنى كونِها محمودةً أنها مُقتَرِنةٌ بقولِه: ﴿لَهُۥ﴾؛ فلَوْ قيل: «عليه» أو ما يجري مَجْراها - كما سيجيءُ بُعَيْدَ هٰذا ﴿فَنَبَذْنَٰهُمْ فِى ٱلْيَمِّ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ - لانْقلَبَتْ إلى السُّوء، ولوْ لَمْ يُقيِّدْها بأحدِهما جازَ أنْ تُقيّدَ بالمحمودة أو بالسُّوء.

الانتصاف: أما وَجْهُ العاقبةِ المطلَقةِ وإرادةِ الخيرِ بها فهوَ أنّ الله هدى الناسَ إليها ووعدَهُمْ ما في سُلوكِها مِنَ النجاةِ - إذ هي المأمُور بها، وعوملت معاملةَ ماهو مراد، وإن لم تكن مرادة(٢) - والنعيم، ونهاهُمْ عَنْ ضِدِّها وتَوَعّدَ عليهِ بالعقابِ الأليم، وركّبَ فيهِمْ عقولًا تُرشِدُهمْ إلى عاقبةِ الخيرِ، وأزاحَ عِللهم؛ فكانَ مِنْ حَقِّهِمْ أنْ يَسلُكُوا طريقَ الخيرِ، وأنْ يَجعلُوها نُصْبَ أَعيُنِهم؛ فأُطلِقَتِ العاقبةُ للخيرِ لذٰلك؛ إذْ هيَ المأمورُ بها، وعُومِلَتْ معامَلةَ ما هوَ مرادٌ وإنْ لَمْ تكُنْ مُرادة. ثُمّ قال: «لولا قولُه تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سُوٓءُ ٱلدَّارِ﴾ [الرعد: ٢٥] لقُلْتُ: استعمالُ اللامِ هوَ الدالُّ على كونِها خيرًا، واستعمالُ «عليهم» على كونِها شَرًّا»(٣).

وقلتُ: الآيةُ غيرُ مانِعةٍ عنْ ذٰلك؛ فإنّ قرينةَ اللعنةِ والسُّوءِ مانِعةٌ عنْ إرادةِ الخيرِ، وإنّما أتى بـ﴿لَهُۥ﴾ ليُؤْذِنَ أنّهما حقّانِ ثابتانِ لهُمْ لازمانِ إياهم. ويَعْضُدُهُ التقديمُ المفيدُ للاختصاص.

---

(١) «معالم التنزيل» (٦: ٢٠٨).

(٢) من قوله: «إذ هي المأمور بها» إلى هنا، سقط من (ح) و(ف).

(٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٤١١).

إلّا لأجْلِه؛ لِيتَلقَّوا خاتِمةَ الخَيرِ وعاقِبةَ الصِّدقِ، ومَن عَمِلَ فيها خلافَ ما وضَعَها الله لهُ فقد حرّف؛ فإذن عاقبتُها الأصْليّةُ هي عاقِبةُ الخَيرِ. وأمّا عاقبةُ السُّوءِ فلا اعتِدادَ بها؛ لأنّها من نتائجِ تحريفِ الفُجّار. وقرأَ ابنُ كثيرٍ: (قال موسى) بغيرِ واوٍ، على ما في مصاحفِ أهلِ مكّةَ، وهي قراءةٌ حسنةٌ؛ لأنَّ الموضِعَ مَوضِعُ سؤالٍ وبحثٍ عمّا أجابَهُم به مُوسى عليه السَّلامُ عند تسمِيَتِهم مِثْلَ تلك الآياتِ الباهرةِ سِحرًا مُفترى. ووجهُ الأُخرى: أنّهم قالُوا ذلك. وقالَ مُوسى عليه السَّلامُ هذا، ليُوازِنَ النّاظِرُ بينَ القَوْلِ والقَوْلِ، ويتبصّرَ فسادَ أحدِهِما وصحّةَ الآخر، وَبِضِدِّهَا تَتَبَيَّنُ الأشياءُ. **وقُرِئَ: ﴿تكُونُ﴾ بالياءِ والتّاء.**

[﴿ وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَأُ مَا عَلِمْتُ لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرِى فَأَوْقِدْ لِى يَٰهَٰمَٰنُ عَلَى ٱلطِّينِ فَٱجْعَل لِّى صَرْحًا لَّعَلِّىٓ أَطَّلِعُ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّى لَأَظُنُّهُۥ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴾ ٣٨]

رُوِيَ أنّه لمّا أَمَر ببِناءِ الصَّرحِ، جَمعَ هامانُ العُمّال حتّى اجتمعَ خمسونَ ألفَ بنّاءٍ سوى الأتباعِ والأُجَراء، وأمرَ بطَبْخِ الآجُرِّ والجِصِّ، ونَجرَ الخشبَ وضَربَ المَسامِير، فشيَّدُوه حتّى بلَغَ ما لمْ يبلُغهُ بنيانُ أحدٍ من الخَلْق، فكان الباني لا يقدِرُ أن يقِفَ على رأسِه يبني، فبعثَ الله تعالى جبريلَ عليهِ السَّلامُ عند غُروبِ الشَّمس، فضربَه بجَناحِه فقَطَعَه ثلاثَ قِطَع: وقعتْ قطعةٌ على عَسْكَرِ فِرعَونَ فقتلتْ ألفَ ألفِ رجُلٍ، ووقعتْ قطعةٌ في البحر، وقِطعةٌ في المغرِب، ولم يبقَ أحدٌ من عُمّالِه إلّا قد هَلَك. ويُروى في هذه القصّة: أنَّ فرعونَ ارتقى فوقَه فرمى بنُشّابه نحوَ السّماء، فأرادَ الله أن يَفتِنَهم فرُدَّت إليه وهي ملطوخةٌ بالدَّم؛ فقالَ: قد قتلتُ إلٰـه موسى، فعندَها بعثَ الله جبريلَ عليهِ السَّلامُ لهَدْمِه، والله أعلمُ بصحّتِه.

قولُه: (وقُرِئَ ﴿يَكُونَ﴾ بالياءِ والتاء)، حمزةُ والكسائي: بالياءِ التحتانية، والباقون: بالتاء[1].

---

(١) وحجّةُ من قرأ بالياء أنّ تأنيثَ العاقبةِ غير حقيقي، وحجّةُ مَن قرأ بالتاءِ تأنيثُ العاقبة، فذهب إلى اللفظِ لا إلى المعنى. انظر: «حجّة القراءات» ص٥٤٦.

قَصَدَ بنفْيِ عِلْمِه بإلهٍ غيرِه: نفيَ وجودِه، معناه: ما لكم من إلهٍ غيري، كما قال عزّ وجلّ: ﴿قُلْ أَتُنَبِّـُٔونَ ٱللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [يونس: ١٨] معنـاه: بما ليسَ فيهنَّ، وذلك لأنَّ العلمَ تـابعٌ للمعلومِ لا يتعلّق به إلا على ما هو عليه، فإذا كان الشّيءُ معدومًا لم يتعلَّقْ به موجودًا، فمن ثَمَّ كان انتفاءُ العلمِ بوُجودِه لانتفاءِ وجودِه. وعُبِّرَ عنِ انتفاءِ وُجودِه بانتِفاءِ العلمِ بوُجودِه. **ويجوزُ أن يكونَ على ظاهرِه،** وأنَّ إلـٰهًا غيرَه غيرُ معلومٍ عندَه، ولكنَّه مظنونٌ بدليلِ قولِه: ﴿وَإِنِّى لَأَظُنُّهُۥ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾، وإذا ظنَّ موسى عليه السَّلامُ كاذبًا في إثباتِه إلهًـا غيرَه ولم يعلَمْهُ كاذبًا، فقد ظنَّ أنَّ في الوُجودِ إلهًـا غيرَه، ولو لم يكُنِ المَخذُولُ ظانًّا ظنًّا كاليَقِين؛

قولُه: (قَصَدَ بنفي علمِهِ بإلٰهٍ غيرِه: نفيَ وجودِه)، الانتصاف: وَهِمَ فيهِ الزمخشري؛ لأنّ الله عبَّرَ عنْ نفيِ المعلومِ بنفيِ العلمِ في قولِه: ﴿أَتُنَبِّـُٔونَ ٱللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ﴾ [يونس: ١٨]؛ فظنّ أنّ سِرّ التعبيرِ شاملٌ لكلِّ تعلُّقٍ بالمعلوم، وليسَ كذٰلك؛ بلْ هٰذا التعبيرُ لا يكونُ إلا في علمِ الله؛ لعمومِ تعلُّقِهِ بجميعِ المعلومات؛ حتى لا يعزُبُ عنهُ مِثقالُ ذَرّة، وعِلْمُ المخلوقينَ ليستْ لهُ هٰذهِ الدرجة(١).

وقلتُ: إنّ فِرعونَ كانَ يَدّعي الإلٰهية؛ فعامَلَ بعِلْمِهِ معامَلَةَ عِلْمِ الله؛ ومِنْ ثَمّ طغى وتكبّرَ وقال: ﴿أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النازعات: ٢٤]، وقال: ﴿فَأَوْقِدْ لِى يَٰهَٰمَٰنُ عَلَى ٱلطِّينِ﴾، ولمْ يَقُلْ: اطبخْ لي الآجُر؛ تعاظُمًا، كما قالَ مَنْ لَهُ العظَمَةُ حقيقةً: ﴿وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِى ٱلنَّارِ﴾ [الرعد: ١٧]. ومِنْ تعاظُمِهِ نداؤُهُ لوزيرِهِ باسمِهِ وبحرفِ النداء، وتوسيطِ ندائِهِ خلالَ الأمر.

قولُـه: (ويجوزُ أنْ يكونَ عـلى ظاهرِه)، يعني أنّ قولَـه: ﴿مَا عَلِمْتُ لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ﴾ واردٌ على الشكِّ وإجرائِهِ مَجْرى سائرِ علومِ الخلقِ في أنهُ لا يلزمُ مِنْ نفيِ تعلُّقِهِ بوجودِ أمرٍ نفيُ ذٰلكَ الأمر؛ فهوَ أحقرُ مِنْ ذٰلك، ويؤيِّدُهُ استعمالُهُ «لعلّ» والظنّ. ويمكنُ أنْ يُقال: إنّ الظاهرَ أنّ كلامَه الأوّلَ كانَ تمويهًا وتلبيسًا على القوم، والثاني مُواضَعةٌ معَ صاحبِ سِرِّهِ هامان؛ فإثباتُ الظنِّ في الثاني لا يَدفَعُ أنْ يكونَ نفيُ العِلمِ في الأوّلِ لنفيِ المعلوم.

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٤١٣).

بل عالمًا بصحّةِ قَولِ مُوسى عليه السَّلامُ لقولِ مُوسى له: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ بَصَآئِرَ﴾ [الإسراء: ١٠٢] لَمَا تكلَّفَ ذلك البُنيانَ العظيم، ولَمَا تعبَ في بنائِه ما تعِب، لعلّه يطَّلِعُ بزَعْمِه إلى إلٰـهِ مُوسى عليه السَّلام، وإن كانَ جاهلًا مُفرِطَ الجهلِ به وبصِفاتِه؛ حيثُ حَسِبَ أنّه في مكانٍ كما كانَ هو في مَكان، وأنّه **يُطلَعُ إليه** كما كان يُطلَعُ إليه إذا قَعَدَ في **عِلِّيَّتِه**، وأنه مَلِكُ السَّماء؛ كما أنَّه مَلِكُ الأرض. ولا ترى بيِّنةً أثْبَتَ شهادةً على إفراطِ جهلِه وغباوَتِه وجهلِ مَلَئِه وغباوَتِهِم؛ من أنّهم رامُوا نَيْلَ أسبابِ السّمٰواتِ بصَرحٍ يبنُونَه، وليتَ شِعري؛ أكانَ يُلَبِّسُ على أهلِ بلادِه ويضحكُ من عقولِهِم، حيثُ صادَفَهم أغبى النّاسِ وأخلاهُم من الفِطَنِ وأشبَهُهُم بالبَهائِم بذلك؟ أم كانَ في نفسِه بتلكَ الصِّفة؟ وإنْ صحَّ ما يُحكى من رُجوعِ النُّشّابةِ إليه ملطوخةً بالدَّم، فتهكَّمَ به بالفعل، كما جاءَ التَّهكُّمُ بالقَول، في غَيْرِ موضِعٍ من كتابِ الله بنُظرائِه من الكَفَرة. ويجوزُ أنْ يُفَسَّرَ الظَّنُّ **على القَولِ الأوَّلِ**؛ باليَقِين، كقولِه:..

قولُه: (**يُطلَعُ إليه**)، المَطْلَع: المأتى؛ يُقال: أينَ مَطْلَعُ هٰذا الأمر؟ أي: مأتاهُ الذي يُطلَعُ عليه مِنْ إشرافٍ إلى[1] انحدار.

قولُه: (في عِلِّيّته)، أي: غُرْفتِه، هيَ فُعِّيلة؛ مثل: مُرِّيقة، وأصلُها: عُلِّيوة. وقيل: هيَ العِلِّيَّةُ بالكسرِ على فِعِّيلة؛ جُعِلَ مِنَ المُضاعَف؛ إذْ ليسَ في الكلامِ فُعِّيلة.

قولُه: (على القولِ الأوّلِ)، أي: على أنْ يكونَ القصدُ بنفيِ عِلْمِهِ في قولِه: ﴿مَا عَلِمْتُ لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرِى﴾ نفيَ وجودِ إلٰهٍ غيرِه؛ أي: ما لَكُمْ مِنْ إلٰهٍ غيري البتّة، وإني على يقينٍ أنّ موسى كاذب؛ فحينئذٍ يتناقضُ الأمرُ ببناءِ الصّرْح، كما قالَ فيما سبق: «لوْ لمْ يَكُنِ المخذولُ ظانًّا؛ لَمَا تكلّفَ ذٰلكَ البُنيان».

(١) في (ط): «أو»، والمثبت أوفق لكلام الجوهري في «الصحاح»، وكلام المؤلف مستفاد منه.

فقُلْتُ لهمْ ظُنُّوا بألفَيْ مُدَجَّجٍ

ويكونُ بناءُ الصَّرحِ مناقضَةً لِما ادَّعاهُ من العلمِ واليَقِين، وقد خَفِيَتْ على قومِه لغباوَتِهم وبَلَهِهِم. أو لمْ تَخفَ عليهم، ولكنّ كلًّا كانَ يخافُ على نفسِه سوطَه، وسيفَه، وإنّما قال: ﴿فَأَوْقِدْ لِي يَٰهَٰمَٰنُ عَلَى ٱلطِّينِ﴾، ولم يقُل: اطبُخ لي الآجرَّ واتَّخِذْه، لأنَّه أوّلُ من عَمِلَ الآجُرَّ، فهو يُعَلِّمَه الصَّنعة، ولأنَّ هذه العبارةَ **أحسنُ طِباقًا لفصاحةِ القُرآنِ** وعلوِّ طبقتِه، **وأشبهُ بكلامِ الجبابرة.**

قولُه: (فقلتُ لهمْ ظُنُّوا بألفَيْ مُدَجّجٍ)، تَمامُه:

سَراتُهُمُ في الفارسيِّ المُسَرّد[(١)]

مُدَجّج: مُغطّى في السلاح؛ مِنْ: دَجّجَتِ السماءُ إذا تَغَيّمَت، والسّراة: الرؤساء، وظُنُّوا ـ بضمِّ الظاء ـ: أمر، الفارسي: الدِّرْعُ المنسوبُ إلى الفارس[(٢)]، وهوَ مَثَلٌ في الجودة. يُنذِرُ قومًا بهجومِ جيشٍ تامِّ السلاحِ؛ أي: قلتُ لهم: أيْقِنُوا بإتيانِ ذٰلكَ الجيش.

قولُـه: (أحسَنُ طِباقًا لفصاحةِ القرآن)، قالَ صاحبُ «المثل السائر»: فانظرْ إلى قولِهِ تعالى: ﴿فَأَوْقِدْ لِي يَٰهَٰمَٰنُ عَلَى ٱلطِّينِ﴾؛ فإنهُ لَمّا جيءَ بها يقتضي أنْ يَذكُرَ لفظَ «الآجُرّ» عَدَلَ مِنهُ إلى هٰذِهِ العبارة، ولم يَذْكُرْ لفظَ «القَرْمَد» كما فَعَلَ النابغة:

أو دُمْيةٍ في مَرْمَرٍ مرفوعةٍ ... بُنِيَتْ بآجُرٍّ يُشادُ بقَرْمَدِ

فإنّ أُولى العبارتَيْنِ مُبتَذَلةٌ سخيفةٌ متداوَلةٌ بينَ العامة، والثانيةُ متنافِرةٌ وحْشِيّةٌ غريبةٌ يضعانِ الكلامَ مِنْ قَدْرِه[(٣)].

قولُه: (وأشبَهُ بكلامِ الجبابرة)، أي: أَوْقِدْ لي على هٰذا الشيءِ المسمّى بالطين؛ كأنهُ شيءٌ حقيرٌ لا يصلُحُ مِنْ مثلِ الملوكِ أنْ يتلفّظَ به، ويَدخُلُ في تسميتِهِ في زُمْرةِ العامة؛ كما عَبّرَ الله

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) في النسخة «ف»: «وهم».

(٣) «المثل السائر» (١: ١٨٦). وانظر البيت في «ديوان النابغة الذبياني» ص٩٣.

وأمْرُ هامانَ ـ وهو وزيرُه ورديفُه ـ بالإيقادِ على الطِّين منادًى باسمه بـ«**يا**» **في وسَطِ الكلام**؛ دليلُ التّعظيمِ والتَّجبُّر. وعن عُمرَ رضيَ الله عنهُ أنَّه حينَ سافرَ إلى الشّام ورأى القُصورَ المُشيَّدَةَ بالآجُرِّ قال: ما علمتُ أنّ أحدًا بنى بالآجُرِّ غيرُ فرعون. والطُّلُوعُ والاطِّلاع: الصُّعود. يقال: طَلَعَ الجبلَ واطَّلَع: بمعنى.

[﴿وَٱسْتَكْبَرَ هُوَ وَجُنُودُهُۥ فِى ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَظَنُّوٓا۟ أَنَّهُمْ إِلَيْنَا لَا يُرْجَعُونَ * فَأَخَذْنَـٰهُ وَجُنُودَهُۥ فَنَبَذْنَـٰهُمْ فِى ٱلْيَمِّ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَـٰقِبَةُ ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾ ٣٩-٤٠]

الاستكبارُ بالحقِّ: إنّما هو لله عزّ وجلّ، وهو المُتكَبِّرُ على الحقيقة، أي: المُتبالِغُ في كبرياءِ الشَّأن. قالَ رسولُ الله ﷺ فيما حَكى عن ربِّه: «**الكبرياءُ ردائي**، والعَظَمةُ إزاري؛ فَمن نازَعَني واحدًا منهُما ألقيتُه في النّار». وكُلُّ مُستكبِرٍ سِواهُ فاستكبارُه بغيرِ الحقِّ. ....

تعالى بقولِه: ﴿وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِى ٱلنَّارِ ٱبْتِغَآءَ حِلْيَةٍ أَوْ مَتَـٰعٍ زَبَدٌ مِّثْلُهُۥ﴾ [الرعد: ١٧] عَنِ الفِلِز، ويناسبُهُ نداؤهُ هامانَ بـ «يا» وهوَ قريبٌ حاضر؛ لٰكنْ بعيدٌ مِنْ حيثُ المرتَبة.

قولُه: (**بـ «يا» في وسطِ الكلام**)، يعني أنّ هامانَ كانَ حاضرًا بينَ الملأ، وداخلًا في الخطاب؛ بلْ هوَ المخاطَبُ الأوّلُ لكونِهِ وزيرَهُ ومُشيرَه؛ فاختصاصُهُ مِنْ بينِهِم بالنداء، ثُمّ بـ «يا» الدّالةِ على البعيد، ثُمّ تصريحُهُ باسمِه ـ ما كانَ إلا إظهارًا للكبرياء. قالَ صاحبُ «المفتاح»: «يا» في مثلِ هٰذا المقامِ تبعيدٌ للمنادى وإيذانٌ بالتهاوُنِ به(١).

قولُه: (**الكبرياءُ ردائي**)، الحديثُ رواهُ أبو داودَ عن أبي هُريرةَ مع تغييرٍ يسير(٢)، ولمسلمٍ روايةٌ على غيرِ هٰذه العبارة.

---

(١) «مفتاح العلوم» ص١٨٢.

(٢) سبق تخريجه.

﴿يُرْجَعُونَ﴾ **بالضَّمِّ والفَتْح** ﴿فَأَخَذْنَٰهُ وَجُنُودَهُۥ فَنَبَذْنَٰهُمْ فِى ٱلْيَمِّ﴾ من الكلام الفَخْمِ الذي دلَّ به على عظمةِ شأنِه وكبرياءِ سُلطانِه. شبَّههمُ استِحْقارًا لهم واستِقْلالًا لعَدَدِهِم، وإنْ كانُوا الكَثْرَ الكثيرَ والجَمَّ الغفير، بحَصَياتٍ أخَذَهُنَّ آخذٌ في كفِّهِ فطرحَهُنَّ في البحر. ونحوُ ذلك قولُه: ﴿وَجَعَلْنَا فِيهَا رَوَٰسِىَ شَٰمِخَٰتٍ﴾ [المرسلات: ٢٧]، ﴿وَحُمِلَتِ ٱلْأَرْضُ وَٱلْجِبَالُ فَدُكَّتَا دَكَّةً وَٰحِدَةً﴾ [الحاقة: ١٤]، ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزمر: ٦٧] وما هيَ إلّا تصويراتٌ وتمثيلاتٌ لاقتدارِه، وأنّ كُلَّ مقدورٍ وإنْ عَظُمَ وجَلَّ، فهُو مُستَصْغَرٌ إلى جنبِ قُدرتِه.

[﴿وَجَعَلْنَٰهُمْ أَئِمَّةً يَدْعُونَ إِلَى ٱلنَّارِ ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ لَا يُنصَرُونَ ۞ وَأَتْبَعْنَٰهُمْ فِى هَٰذِهِ ٱلدُّنْيَا لَعْنَةً ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ هُم مِّنَ ٱلْمَقْبُوحِينَ﴾ ٤١-٤٢]

فإن قلت: ما معنى قولِه: ﴿وَجَعَلْنَٰهُمْ أَئِمَّةً يَدْعُونَ إِلَى ٱلنَّارِ﴾؟ قلت: معناه: **ودَعَوناهم أئمّةً دُعاةً إلى النّار، وقُلنا: إنّهم أئمّةٌ دعاةٌ إلى النّار**، كما يُدعى خلفاءُ

قولُه: (﴿يُرْجَعُونَ﴾ **بالضمِّ والفتح**)، نافعٌ وحمزةُ والكسائي: بالفتح، والباقون: بالضم.

قولُه: (**دَعَوْناهُم أئمة...، وقُلنا: إنّهُمْ أئمةٌ دُعاةٌ إلى النار**)، قالَ مُحيي السُّنّة: ﴿وَجَعَلْنَٰهُمْ أَئِمَّةً﴾ قادةً رؤساءَ يَدْعُونَ إلى النار(١)، وقالَ الإمام: قد تمسّكَ الأصحابُ بها في كونِهِ تعالى خالقًا للخيرِ والشر(٢).

الانتصاف: لا فرقَ عِندَنا بينَ قولِه: ﴿وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾ [الأنعام: ١] ﴿وَجَعَلْنَا ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ ءَايَتَيْنِ﴾ [الإسراء: ١٢] وبينَ هٰذهِ الآية؛ فمَنْ حَمَلَ الجعلَ على التسميةِ هاهنا فهوَ بمثابةِ مَنْ حملَهُ على التسميةِ هناك(٣).

---

(١) «معالم التنزيل» (٦: ٢٠٩).

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢٤: ٢١٧).

(٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٤١٦).

الحَقِّ أئمّـةً دُعـاةً إلى الجنّة. وهو مِن قولِك: جعلَـهُ بخِيلًا وفاسِقًا، إذا دعـاهُ وقال: إنَّه بخيلٌ وفاسقٌ. ويقولُ أهلُ اللُّغةِ في تفسيرِ فسَّقَهُ وبَخَّلَهُ: جعلَه بخِيـلًا وفاسقًا. ومنه قولُه عزّ وعَلا: ﴿ وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا ﴾ [الزخرف: ١٩] ومعنى دعوَتِهم إلى النّار: دعوتُهم إلى موجِباتِها من الكُفْرِ والمعاصِـي. ﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ لَا يُنصَرُونَ ﴾ كما يُنْصَرُ الأئِمّةُ الدُّعاةُ إلى الجنّة. **ويجوز: خَذَلناهُم حتّى كانُوا أئمّةَ الكُفر**. ومعنى الخُذْلان: منعُ الألطاف، وإنّما يُمنَعُها من عُلِمَ أنَّها لا تنفَعُ فيه، وهو المُصمِّمُ على الكُفْرِ الذي لا تُغني عنهُ الآياتُ والنُّذُر، ومُجراهُ مُجرى الكِناية؛ لأنَّ منعَ الألطافِ يَردَفُ التَّصميم، والغرضُ بذِكْرِه: التَّصميمُ نفسُه، فكأنَّه قيل: صمَّمُوا على الكُفْرِ حتّى كانوا أئمّةً فيه، دُعاةً إليه وإلى سُوءِ عاقِبَتِه.

فإن قلت: وأيُّ فائدةٍ في تَرْكِ المَردُوفِ إلى الرّادِفة؟ قلت: ذِكرُ الرّادِفةِ يدُلُّ على وُجودِ المردُوف؛ فيُعلمُ وجودُ المَردُوفِ مع الدَّليلِ الشّاهِدِ بوجُودِه، فيكونُ أقوى لإثباتِه من ذكرِه. ألا ترى أنَّك تقول: لولا أنَّه مُصَمِّمٌ على الكُفر، مقطوعٌ أمرُه، مبتوتٌ حكمُه؛ لما مُنِعتْ منهُ الألطاف، فبذِكرِ منعِ الألطافِ يحصُلُ العِلمُ بوجودِ التَّصميمِ على الكُفرِ وزيادةٌ؛ وهو قيامُ الحُجّةِ على وجُودِه. **وينصرُ هذا الوَجْهَ قولُه**: ﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ لَا يُنصَرُونَ ﴾

قولُـه: (ويجوزُ: خذلناهُم حتى كانوا أئمةَ الكُفر)، الوجهُ الأوّلُ قولُ الجُبّائي، وهٰذا قولُ الكعبي. يريدُ: أنّ مُؤدّى قولِه: ﴿وَجَعَلْنَٰهُمْ أَئِمَّةً ﴾ مِنْ حيثُ التأويلِ إلى هٰذا المعنى؛ وهو: خذلناهُم حتى كانوا أئمة. وإنما قالَ: «وإنما يمنعُها مِنْ عَلِمَ أنها لا تَنْفَعُ» بناءً على أنّ رعايةَ الأصلحِ واجبة، وهوَ مَنْحُ الألطاف. وهُمْ إنما خُذِلوا ومُنِعَ عنهُم الألطافُ مِنْ جِهَةِ أنفُسِهِم؛ وهوَ تصميمُهُم على الكفر. ورَجَعَ معنى قولِه: ﴿وَجَعَلْنَٰهُمْ أَئِمَّةً ﴾ إلى قولِه: «صَمّمُوا على الكُفْر»؛ لأنهُ رديفُهُ ولازمُه؛ فيكونُ ﴿وَجَعَلْنَٰهُمْ أَئِمَّةً ﴾ كنايةً عنْ «صَمّمُوا على الكُفر». ولَعَمْري إنّ هٰذا التعسُّفَ لا يركَبُهُ إلا مَنْ عَمِيَ عنهُ الجادّة.

قولُه: (وينصُرُ هٰذا الوجه ـ أيْ: أنّ المرادَ: خذلناهم ـ قولُه: ﴿...لَا يُنصَرُونَ ﴾)؛ فإنهُ مِنْ بابِ ردِّ العَجُزِ على الصدرِ مِنْ حيثُ المعنى؛ لأنّ الخُذلانَ هوَ عدمُ النُّصرة.

كأنه قيل: وخذلناهم في الدُّنيا، وهم يومَ القِيامةِ مخذُولُون، كما قال: ﴿ وَأَتْبَعْنَاهُمْ فِي هَٰذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً ﴾ أي: طردًا وإبعادًا عن الرَّحمة ﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ هُم مِّنَ الْمَقْبُوحِينَ ﴾ أي: من المَطرُودينَ المُبْعَدين.

[﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ مِن بَعْدِ مَا أَهْلَكْنَا الْقُرُونَ الْأُولَىٰ بَصَائِرَ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لَّعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴾ ٤٣]

﴿بَصَائِرَ﴾ نصبٌ على الحال. والبصيرةُ: نُورُ القلبِ الذي يَسْتَبصِرُ به، كما أنَّ البصرَ نورُ العَيْنِ الذي تُبصِرُ به، يريد: آتيناهُ التَّوراةَ أنوارًا للقلوب؛ لأنّها كانت

وقلتُ: ويمكنُ أنْ يُقال: وجعلناهُمْ في الدنيا قادةً رؤساءَ أقوياءَ ذَوِي سَلْطَنةٍ وغَلَبة، وانقلبَ في الآخرةِ الأمرُ فصارتْ تلكَ القدرةُ عَجْزًا، والتقدُّمُ نكوصًا؛ فلا ينصُرُهُم مِنْ ذٰلكَ ناصِر، ﴿ وَأَتْبَعْنَاهُمْ فِي هَٰذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً ﴾ أي: هلاكًا بالغَرَق، وبُعدًا عنْ رحمةِ الله. أو: لسانَ سُوءٍ بأنْ يلعنَهُمُ اللاعنونُ إلى قيامِ الساعة، ﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ هُم مِّنَ الْمَقْبُوحِينَ ﴾.

قولُه: (﴿هُم مِّنَ الْمَقْبُوحِينَ ﴾ أي: مِنَ المطرودِينَ المُبعَدين)، عبَّرَ عنِ الطردِ والبُعدِ بالقُبْح؛ إذْ لا ارتيابَ أنهُ لمْ يُرِدْ بِهِ قُبْحَ الصورة؛ فإذنْ الآيةُ على وزانِ قولِهِ تعالى: ﴿ وَأُتْبِعُوا فِي هَٰذِهِ لَعْنَةً وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ بِئْسَ الرِّفْدُ الْمَرْفُودُ ﴾ [هود: ٩٩].

روى مُحيي السُّنةِ عن ابنِ عباس: مِنَ المشوّهِينَ بسَوادِ الوجهِ وزُرْقةِ العيون[١]؛ يُقال: قَبَحَهُ الله وقَبَّحَه؛ إذا جعلَهُ قبيحًا، وقَبَحَهُ قَبْحًا وقُبُوحًا؛ إذا أبْعَدَهُ مِنْ كُلِّ خير.

قولُه: (آتيناهُ التوراةَ أنوارًا للقلوب)، أي: مُشابهًا لأنوارِ القلوب؛ شَبَّهَ التوراةَ بالأنوارِ التي تَستَبْصِرُ بها القلوب؛ فتعرِفُ بها حقيقةَ الأشياءِ فكما أنّ فاقِدَ هٰذهِ الأنوارِ خابِطٌ في ظلماءِ التعسُّف؛ كذٰلكَ فاقدُها واقعٌ في مَهْواةِ الضلالة، تائهٌ في بيداءِ الكُفْر. فقولُه: «لأنها كانتْ عمياء» تعليلٌ للتشبيهِ وجعلَ ﴿بَصَائِرَ﴾ وصفًا لـ ﴿الْكِتَابَ ﴾. ولذٰلكَ كانَ قولُه: «لأنهم كانوا يخبطون» تعليلًا لقولِه: «إرشادًا»؛ يعني: إنما أَوقعَ ﴿بَصَائِرَ﴾ حالًا مِنَ

---

(١) «معالم التنزيل» (٦: ٢١٠).

عُمْيًا لا تستبصرُ ولا تعرفُ حقًّا من باطلٍ. وإرشادًا؛ لأنَّهم كانُوا يَخبطُونَ في ضَلالٍ. ﴿وَرَحْمَةً﴾؛ لأنَّهم لوعملوا بها وصَلُوا إلى نيلِ الرَّحمة. ﴿لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ إرادةَ أنْ يتذَكَّرُوا، شُبِّهتِ الإرادةُ بالتَّرجِّي فاستُعِيرَ لها. ويجوزُ أنْ يرادَ به: ترجِّي موسى عليه السَّلامُ لتَذْكرتِهم، كقولِه تعالى: ﴿لَعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ﴾ [طه: ٤٤]

[﴿وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلْغَرْبِيِّ إِذْ قَضَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَى ٱلْأَمْرَ وَمَا كُنتَ مِنَ ٱلشَّٰهِدِينَ﴾ ٤٤]

﴿ٱلْغَرْبِيِّ﴾ المكانُ الواقعُ في شِقِّ الغرب، وهو المكانُ الذي وقعَ فيه ميقاتُ موسى عليه السَّلامُ من الطُّور، وكتبَ الله له في الألواح. والأمرُ المَقْضِيُّ إلى مُوسى عليه السَّلامُ: الوحيُ الذي أوحى إليه؛ والخطابُ لرسولِ الله ﷺ يقول: **وما كُنتَ حاضِرَ المكانِ** الذي أوحينا فيه إلى مُوسى عليه السَّلام، ولا كُنتَ مِنَ جُملةِ الشَّاهِدِينَ للوحيِ إليه، **أو على الوحيِ إليه؛** ....

﴿ٱلْكِتَٰبَ﴾؛ ليؤذِنَ بشدّةِ احتياجِ القومِ إلى ما تُفتَحُ بِهِ قلوبُهُمُ العمياء. وإنما أَرْدَفَها بقولِه: ﴿وَهُدًى﴾؛ ليُنبِّهِ على أنّهُمْ كانوا يَخبِطونَ في ضلال، وعقَّبَها بقولِه: ﴿وَرَحْمَةً﴾ لينادي بأنهُمْ كانوا بُعَداءَ مِنْ رحمةِ الله وما عَمِلوا بمقتضى الكتاب؛ لأنّهُمْ لو عَمِلوا بِهِ لوصَلوا إلى رحمةِ الله. جَعَلَ ألفاظَ الآيةِ كلّها تعريضاتٍ باليهود، ودلّ على مكانِ التعريضِ قولُه: ﴿لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾.

قولُه: (كقولِه تعالى: ﴿لَعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾ [طه: ٤٤])، يعني: شَبّهَ حالةَ إيتاءِ الكتابِ لاستبصارِ بني إسرائيلَ واهتدائِهم، وترجِّي موسى منهُمُ التذكُّر، بحالةِ بَعْثتِهِ وأخيهِ إلى فرعونَ وترجِّيهما مِنهُ التذكُّرَ والخشية؛ فاستعمَلَ هاهنا كلمةَ الترجِّي كما استُعمِلَتْ هناك.

قولُه: (وما كنتَ حاضرَ المكان)، إلى قولِه: (حتى تَقِفَ مِنْ جهةِ المشاهدة) قد ذكَرْنا فائدةَ هٰذا الأسلوبِ في «البقرة» عندَ قولِه: ﴿أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ ٱلْمَوْتُ﴾ [البقرة: ١٣٣].

قولُه: (أو على الوحي إليه)، على هٰذا: الشاهدُ بمعنى القائم بالشهادة، وعلى الأوّل: بمعنى الحاضر.

وهم نقباؤه الذين اختارَهم للميقات، حتّى تقفَ من جهةِ المُشاهدةِ على ما جَرى من أمرِ مُوسى عليه السَّلامُ في ميقاتِه وكَتْبه التَّوراةَ له في الألواح، وغيرِ ذلك.

[﴿ وَلَٰكِنَّآ أَنشَأۡنَا قُرُونٗا فَتَطَاوَلَ عَلَيۡهِمُ ٱلۡعُمُرُۚ وَمَا كُنتَ ثَاوِيٗا فِيٓ أَهۡلِ مَدۡيَنَ تَتۡلُواْ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتِنَا وَلَٰكِنَّا كُنَّا مُرۡسِلِينَ ﴾ ٤٥]

فإن قلتَ: **كيفَ يتَّصلُ قولُه:** ﴿ وَلَٰكِنَّآ أَنشَأۡنَا قُرُونٗا ﴾ بهذا الكلام؟ ومن أيِّ وجهٍ يكونُ استدراكًا له؟ قلتُ: اتِّصالُه به وكونُه استدراكًا له، من حيثُ أنّ معناه: ولكنّا أنشأْنا بعدَ عهدِ الوحيِ إلى عهدِكَ قُرُونًا كثيرةً ﴿فَتَطَاوَلَ﴾ **على آخِرِهم**: وهو

قولُه: (كيفَ يتصلُ قولُه: ﴿ وَلَٰكِنَّآ أَنشَأۡنَا قُرُونٗا ﴾؟)، توجيهُ السؤال: أنّ وَضْعَ «لٰكن» على أنْ يكونَ ما بعدَها مخالفًا لما قبلَها نفيًا وإثباتًا؛ فكيفَ مَوْقِعُها هاهنا؟ وتلخيصُ الجوابِ أنْ ليسَ الاعتبارُ بصورةِ النفيِ والإثبات؛ وإنما المعتبَرُ المعنى؛ فإنهُ تعالى لـمّا نفى عنْ رسولِ الله ﷺ أوّلًا كونَهُ بجانبِ الغربيّ، وكونَهُ مشاهِدًا للوحيِ إلى موسى عليهِ السلامُ وقضاءِ الأمرِ لهُ مِنَ المُكالَمَةِ وكِتْبةِ التوراةِ وغيرِهما، والمرادُ نفيُ عِلمِهِ بذٰلك، أَثْبَتَ لهُ العلمَ ثانيًا بتلكَ القصةِ وبسائرِ قِصَصِ الأنبياء؛ فكأنهُ قيل: ما كنتَ داريًا بذٰلكَ بطريقٍ مِنْ طُرُقِ العلم؛ لٰكنْ جعلناكَ داريًا بطريقِ الوحيِ بأنْ أرسلناكَ أَحْوَجَ ما يكونُ الناسُ إلى إرسالِك؛ لفتورُ الوحيِ مُدّةً مُتطاوِلة. فَوَضَعَ قولَه: ﴿أَنشَأۡنَا قُرُونٗا فَتَطَاوَلَ عَلَيۡهِمُ ٱلۡعُمُرُ﴾ [القصص: ٤٥] مَوْضِعَ «أرسلناكَ وكَسَبْنا لكَ العِلم»؛ وضعًا للسّببِ مَوْضِعَ المُسَبَّب؛ لأنّ إطالةَ فترةِ الوحيِ واندراسِ العلومِ سببٌ لإرسالِ الرُّسُلِ وكَسْبِهِمُ العلوم. ويدلُّ على هٰذا التأويلِ تصريحُ لفظِ ﴿مُرۡسِلِينَ﴾ بعدَ حرفِ الاستدراكِ في قولِه: ﴿وَمَا كُنتَ ثَاوِيٗا فِيٓ أَهۡلِ مَدۡيَنَ تَتۡلُواْ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتِنَا وَلَٰكِنَّا كُنَّا مُرۡسِلِينَ﴾. وفي قصةِ موسى عليهِ السلامُ والطور: ﴿ وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلطُّورِ إِذۡ نَادَيۡنَا وَلَٰكِن رَّحۡمَةٗ مِّن رَّبِّكَ ﴾؛ ومِنْ ثَمّ علله بقولِه: ﴿لِتُنذِرَ قَوۡمٗا مَّآ أَتَىٰهُم مِّن نَّذِيرٖ﴾، وإليهِ الإشارةُ بقولِه: «فإذنْ هٰذا الاستدراكُ شبيهُ الاستدراكَيْن».

قولُه: (﴿ فَتَطَاوَلَ ﴾ على آخرِهم)، أي: تطاولَ العمرُ على آخرِهم؛ بمعنى: طالَ أمدُ انقطاعِ الوحيِ على القرنِ الذي أنتَ فيهِم. وقالَ في «الأساس»: تطاوَلَ علينا الليل: طال،

القَرْنُ الذي أنت فيهم ﴿ٱلْعُمُرُ﴾ أي: أمدُ انقطاعِ الوحيِ واندرستِ العُلوم، فوجَبَ إرسالُك إليهم، فأرسلناكَ وكسيناكَ العلمَ بقِصَصِ الأنبياءِ وقصّةِ موسى عليهمُ السَّلام، كأنّه قال: وما كُنتَ شاهدًا لمُوسى وما جرى عليه، ولكنّا أوحيناهُ إليك؛ فذكرَ سببَ الوحيِ الذي هو إطالةُ الفترة؛ ودلَّ به على المُسَبِّب على عادةِ الله عزَّ وجلَّ في اختصاراتِه؛ فإذن: هذا الاستدراكُ شبيهُ الاستدراكَيْنِ بعدَهُ ﴿وَمَا كُنتَ ثَاوِيًا﴾ أي: مُقيمًا ﴿فِىٓ أَهْلِ مَدْيَنَ﴾؛ وهم شُعيبٌ والمُؤمنون به. ﴿تَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِنَا﴾ تقرؤُها عليهم تعلُّمًا منهم، يريد: الآياتِ التي فيها قِصّةُ شعيبٍ وقومِه، ولكنّا أرسلناكَ وأخبرناكَ بها وعلمناكَها.

[﴿وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلطُّورِ إِذْ نَادَيْنَا وَلَٰكِن رَّحْمَةً مِّن رَّبِّكَ لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّآ أَتَىٰهُم مِّن نَّذِيرٍ مِّن قَبْلِكَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ ٤٦]

﴿إِذْ نَادَيْنَا﴾ يُريدُ مناداةَ موسى عليه السَّلامُ ليلةَ المناجاةِ وتكليمَه، ﴿وَلَٰكِن﴾

ومِنَ المجاز: وطالَ عليهِ الطول؛ أي: طالَ عُمرُه[1].

الراغب: الأَمَدُ والأَبَدُ: متقاربان؛ لكنّ الأبدَ: عبارةٌ عنْ مُدّةِ الزمانِ الذي ليسَ لها حَدٌّ محدودٌ ولا يتقيّد، ولا يُقال: أَبَدَ كذا. والأَمَدُ: مُدّةٌ لها حدٌّ مجهولٌ إذا أُطلِق، وقدْ تَنْحَصِرُ نحوُ أنْ يُقال: أَمَدَ كذا؛ كما يُقال: زَمانُ كذا. والفرقُ بيْنَ الزمانِ والأمد: أنّ الأَمَدَ يُقالُ باعتبارِ الغاية، والزمانُ عامٌّ في المبدأِ والغاية. ولذلكَ قالَ بعضُهُم: الأَمدُ والمدى متقاربان[2].

قولُـه: (﴿ثَاوِيًا﴾ أي مقيمًا)، الراغب: الثّواء: الإقامةُ معَ الاستقرار، وقيـل: مَنْ أُمُّ مَثْواك؟ كنايةٌ عمّنْ نَزَلَ[3] بِهِ ضيفًا، والثَّوِيّة: مأوى الغَنَم[4].

---

(١) هذه الفقرة وردت في (ط) هنا، ووردت في (ح) و(ف) بعد فقرة «قوله: ﴿ثَاوِيًا﴾ أي: مقيمًا».

(٢) «مفردات القرآن» ص٨٨.

(٣) في (ح) و(ف): «ترك»، والصوابُ ما أثبتناه من (ط).

(٤) «مفردات القرآن» ص١٨١.

علَّمناكَ ﴿رَحْمَةً﴾ وقرئ: (رحمةٌ)، بالرَّفع، أي: هي رحمةٌ ﴿مَّآ أَتَىٰهُم مِّن نَّذِيرٍ﴾ في زمانِ الفَتْرةِ بينَك وبينَ عيسى؛ وهيَ خمسُ مئةٍ وخمسُونَ سنةً، ونحوُه قولُه: ﴿لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّآ أُنذِرَ ءَابَآؤُهُمْ﴾ [يس: ٦].

[﴿وَلَوْلَآ أَن تُصِيبَهُم مُّصِيبَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ فَيَقُولُوا۟ رَبَّنَا لَوْلَآ أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ ءَايَٰتِكَ وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ ٤٧]

﴿لَوْلَآ﴾ الأولى: امتناعيّةٌ وجوابُها محذوفٌ، والثانيةُ: تحضيضِيّةٌ، وإحدى الفاءَيْنِ: للعطْف، والأُخرى: جوابُ ﴿لَوْلَآ﴾، لكَونِها في حُكمِ الأمر، من قِبَلِ أنَّ الأمرَ باعثٌ على الفعل، والباعثُ والمُحضِّضُ من وادٍ واحدٍ. والمعنى: ولولا أنّهم قائِلونُ إذا عُوقِبُوا بما قَدَّمُوا من الشِّرْكِ والمعاصي: هلّا أرسلتَ إلينا رسولًا؟ محتجِّينَ علينا بذلك: لما أرسَلْنا إليهم، يعني: أنّ إرسالَ الرَّسُولِ إليهم إنّما هو ليُلْزِمُوا الحُجّة ولا يُلزِمُوها، كقولِه: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ﴾[النساء: ١٦٥]، ﴿أَن تَقُولُوا۟ مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ﴾ [المائدة: ١٩]، ﴿لَوْلَآ أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ ءَايَٰتِكَ﴾. فإن قلت: كيفَ استقامَ هذا المعنى **وقد جُعِلَتِ العُقوبةُ هي السّببَ في الإرسالِ** ....

قولُه: (**في زمانِ الفترةِ بينَكَ وبينَ عيسى وهيَ خمسُ مئةٍ وخمسونَ سنة**)، روَيْنا عنِ البخاريِّ عنْ سلمانَ الفارسيِّ قال: فترةُ بَيْنَ عيسى ومحمدٍ صلواتُ الله عليهما ستُّ مئةِ سنة(١).

قولُه: (**وقدْ جُعِلَت العقوبةُ هيَ السببَ في الإرسالِ**)، يعني: لَمّا جعَلْتَ قولَه: ﴿فَيَقُولُوا۟﴾ عطفًا على ﴿أَن تُصِيبَهُم﴾، وجعَلْتَ ﴿فَنَتَّبِعَ﴾ جوابَ ﴿لَوْلَآ﴾ الثانية، وقدّرْتَ الكلام: لولا أنْ تُصيبَهُم مصيبة؛ لَمَا أرسلنا إليهِم، لَزِمَكَ أنْ تَجعَلَ العقوبةَ هيَ السببَ في الإرسالِ لولا(٢) القول. والقولُ في الحقيقةِ هوَ السببُ؛ بدليلِ قولِه: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌ﴾

---

(١) أخرجه البخاري (٣٩٤٨).

(٢) في النسخةِ «ف»: «لا القول». وهو غير مُتّجه.

....

بعَدَ ٱلرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥]، ﴿أَن تَقُولُواْ مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ﴾ [المائدة: ١٩]. فأجابَ بقولِه: «القولُ هوَ المقصودُ بأنْ يكونَ سببًا لإرسالِ الرُّسُل».

قالَ صاحبُ «الفرائد»: لا شكّ أنّ «أنْ» في ﴿أَن تُصِيبَهُم﴾ مصدرية، وهيَ داخلةٌ على ﴿فَيَقُولُواْ﴾، وقدْ عُطِفَ على ﴿تُصِيبَهُم﴾ بالفاء؛ فالتقدير: لولا إصابتُهُم فيقولوا كذا؛ فيكونُ سببُ إرسالِ الرسلِ المجموعَ لا الواحدَ فحَسْب؛ فالواحدُ جزءُ السبب، وجزءُ السببِ لا يكونُ سببًا؛ فقولُه: «القولُ هوَ المقصودُ بأنْ يكونَ سببًا لإرسالِ الرسل» ليسَ بمستقيم، وكذا قولُه: «جُعِلَتِ العقوبةُ كأنها سببُ الإرسالِ بواسطةِ القول».

ويمكنُ أنْ يُقال: القولُ يكونُ سببًا على تقديرِ وجودِ العقوبة؛ فيكونُ القولُ سببًا لا المجموع. فالجوابُ أنْ يُقال: القولُ لمْ يكنْ سببًا في نفسِ الأمر، بلْ على التقدير، فإذا لمْ يكنِ القولُ بدونِ التقديرِ سببًا كانَ المجموعُ سببًا؛ لأنّا لا نعني بكوْنِ المجموعِ سببًا إلا توَقُّفَ المسببِ عليه، وقدْ كانَ متوقِّفًا عليه، وهوَ المطلوب. وقولُه: «إنما السببُ في قولِهم هٰذا هوَ العقابُ لا غير، لا التأسُّفُ على ما فاتَهُم مِنَ الإيمانِ بخالقِهِم» هٰذا قولٌ مجرّدٌ عنِ الدليل؛ لِمَ لا يجوزُ أنْ يكونَ السببُ هوَ المجموع؛ أعني: العقابَ والتأسف. تَمّ كلامُه.

وقلتُ: قولُ المصنِّف: «هوَ المقصودُ بأنْ يكونَ سببًا لإرسالِ الرسل» لا يُنافي أنْ يكونَ لهُ سببٌ آخر، وأنّ المجموعَ ليسَ بسبب؛ بل المرادُ أنّ القولَ هوَ المقصودُ الأَوْلى مِنْ مجموعِ السبب. على أنّ هٰذهِ الآيةَ على وِزانِ قولِهِ تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةُۢ بَعۡدَ ٱلرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥]، ﴿أَن تَقُولُواْ مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ﴾ [المائدة: ١٩]. ولا ارتيابَ في استقلالِ القولِ في السببية؛ فعلى هٰذا يحتاجُ في جَعْلِ العقوبةِ سببًا بإيلائه حرفَ الامتناعِ إلى عذر؛ ولهٰذا قال: «لمّا كانتْ هيَ السببَ للقولِ...؛ جُعِلَتْ العقوبةُ كأنها سبب» على التشبيه، ولا بدّ لهٰذا العُدولِ والتشبيهِ مِنْ فائدة، وما هيَ إلا ما قال: إنهُم لَوْ لَمْ يُعاقَبوا على كُفرِهِم؛ لَمْ يقولوا ذٰلك.

الانتصاف: فإنْ قيل: كيفَ استقامَ جَعْلُ العقوبةِ سببَ الإرسالِ لا القول؛ لدخولِ حرفِ الامتناعِ عليها دُونَه؟ قلتُ: العقوبةُ سببُ القول؛ فهيَ سببُ السبب؛ فجُعلتْ سببًا.

وفي عطفِهِ السببَ الأصليّ عليهِ مزيدُ العنايةِ بسببِ السببِ؛ لكونِهِ مقصودَ السياق. وأيضًا في هٰذا النظمِ تنبيهٌ على سَبَبيّةِ كلِّ واحدٍ منهما؛ أما الأوّلُ؛ فلاقترانِهِ بحرفِ التعليلِ وهوَ ﴿أَن﴾. والثاني بالفاء، ولا يُعطى هذا المعنى إلا مِنَ المتلو. تمّ كلامُه[1].

وأما قضيةُ النظم؛ فإنّ قولَه: ﴿وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلْغَرْبِيِّ﴾، ﴿وَمَا كُنتَ ثَاوِيًا فِىٓ أَهْلِ مَدْيَنَ﴾، ﴿وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلطُّورِ إِذْ نَادَيْنَا﴾ تخلُّصاتٌ مِنْ ذِكرِ موسى إلى إثباتِ نُبوّةِ سيدِنا محمدٍ ﷺ، وإلزامِ الحُجّةِ على المعانِدينَ مِنْ أهلِ الكتابِ والمشركين. يعني: إنكَ تُخبِرُ عنْ هٰذهِ الغيوبِ وهُمْ عالِمونَ أنكَ أُمِّيٌّ لَمْ تقرأْ ولَمْ تأخُذْ مِن أحد، ولا أنتَ حضَرْتَ هناكَ فتُخبِرُ عنها؛ بحيثُ لم تَخْرُم حرفًا، ولَمْ يكنْ ذٰلك إلا مِنْ طريقِ الوحيِ كما قال: ﴿وَلَٰكِن رَّحْمَةً مِّن رَّبِّكَ لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّآ أَتَىٰهُم مِّن نَّذِيرٍ﴾. والقومُ الذينَ ما أتاهُمْ مِنْ نذيرٍ هُمْ مشرِكو العَرَب، ولا بدّ مِنْ إرسالِكَ إليهم؛ وإلا فلهُمْ أنْ يقولوا ـ إذا عوقِبوا بما قدّموا مِنَ الشِّرْكِ والمعاصي ـ: هلّا أرسَلْتَ إلينا رسولًا فنتّبعَ آياتِك؟ وإلى هٰذا المعنى ينظُرُ قولُه: «ولولا قولُهُم هٰذا إذا أصابَتْهُم مصيبة؛ لَمَا أرسلنا» ويَعْضُدُ هٰذا الترتيبَ الفاءُ في قولِه: ﴿فَلَمَّا جَآءَهُمُ ٱلْحَقُّ مِنْ عِندِنَا﴾؛ فإنها نحوُ قولِ الشاعر:

قالوا: خُراسانُ أقصى ما يُرادُ بِنا ثُمّ القفولُ، فقدْ جِئنا خُراسانا[2]

وقولُه تعالى: ﴿أَن تَقُولُواْ مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍۖ فَقَدْ جَآءَكُم بَشِيرٌ وَنَذِيرٌ﴾ [المائدة: ١٩]، ووضْعُ المُظهَرِ وهوَ ﴿ٱلْحَقُّ﴾ مَوْضِعَ المُضْمَر؛ فإنّ فيهِ الإشعارَ بقطعِ الحُجّة، وأنهُ المؤيّدُ بالمعجزاتِ القاهرةِ والآياتِ الباهرة، والهادي إلى ما يُزلِفُهُم إلى المقامِ الأسنى والدرجاتِ الحُسنى، ويُبعِدُهم عما يُوقِعُهُم في وَرَطاتِ الرّدى، ونحوَها مما يدخُلُ تحتَ معنى الحق. المعنى: فلمّا جاءَهُم مثلُ هٰذا الحقِّ الساطِعِ والنورِ اللامعِ عندما كانوا أفقرَ شيءٍ إليه؛ تعامَوْا وتصامُّوا واقترحُوا عليهِ مِنَ الآياتِ ما ظَهَرَ بهِ عِنادُهم وتمرُّدُهُم؛ فقالُوا: ﴿لَوْلَآ أُوتِىَ مِثْلَ مَآ أُوتِىَ مُوسَىٰٓ﴾.

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٤١٨).

(٢) سبق تخريجه.

لا القول، لدُخولِ حرفِ الامتناعِ عليها دُونَه؟ قلتُ: القولُ هو المقصودُ بأنْ يكونَ سببًا لإرسالِ الرُّسُلِ، ولكنَّ العقوبةَ لمّا كانتْ هيَ السَّببُ للقول، وكانَ وجودُه بُوجودِها، جُعلتِ العقوبةُ كأنَّها سببُ الإرسالِ بواسطةِ القَول، فأُدخِلتْ عليها ﴿لَوْلَآ﴾، وجِيءَ بالقَولِ معطوفًا عليها بالفاءِ المُعطِيةِ معنى السَّببيّة، ويؤولُ معناهُ إلى قولِك: ولولا قولُهم هذا إذا أصابَتْهُم مصيبةٌ لَمَا أرسَلْنا، ولكن اختِيرَتْ هذه الطَّريقةُ لنُكتةٍ، وهي: أنَّهم لو لمْ يُعاقَبُوا مثلًا على كُفرِهم وقد عايَنُوا ما أُلجِئُوا به إلى العلمِ اليَقِين؛ لم يَقُولُوا: ﴿لَوْلَآ أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا﴾ وإنّما السَّببُ في قولِهم هذا هو العقابُ لا غيرُ؛ لا التَّأسُّفَ على ما فاتَهم من الإيمانِ بخالِقِهم. وفي هذا من الشَّهادةِ القَويّةِ على استحكامِ كُفْرِهم ورسوخِه فيهم ما لا يخفى، كقولِه تعالى: ﴿وَلَوْ رُدُّوا۟ لَعَادُوا۟ لِمَا نُهُوا۟ عَنْهُ﴾ [الأنعام: ٢٨]. ولمّا كانتْ أكثرُ الأعمالِ تُزاوَلُ بالأيدي **جُعِلَ كُلُّ عَمَلٍ مُعَبَّرًا عنهُ باجتِراحِ الأيدي**، وتقديمِ الأيدي، وإن كانَ من أعمالِ القُلُوب، وهذا من الاتِّساعِ في الكلام، وتصييرِ الأَقَلِّ تابِعًا للأكثر، وتغليبِ الأكثرِ على الأقلِّ.

[﴿فَلَمَّا جَآءَهُمُ ٱلْحَقُّ مِنْ عِندِنَا قَالُوا۟ لَوْلَآ أُوتِىَ مِثْلَ مَآ أُوتِىَ مُوسَىٰٓ ۚ أَوَلَمْ يَكْفُرُوا۟ بِمَآ أُوتِىَ مُوسَىٰ مِن قَبْلُ ۖ قَالُوا۟ سِحْرَانِ تَظَٰهَرَا وَقَالُوٓا۟ إِنَّا بِكُلٍّ كَٰفِرُونَ﴾ ٤٨]

﴿فَلَمَّا جَآءَهُمُ ٱلْحَقُّ﴾ وهو: **الرَّسولُ المصَدَّقُ بالكتابِ المُعجِزِ**، مع سائرِ

قولُه: (جُعِلَ كلُّ عملٍ مُعبّرًا عنهُ باجتراحِ الأيدي)، «جَعَلَ» بمعنى: صَيّر، ومعبّرًا: ثاني مفعولَيْه. المعنى: عَبّرَ عنْ كلِّ الأعمالِ ـ وإنْ لَمْ يَصدُرْ عنِ اليدِ ـ باجتراحِ الأيدي[1]؛ لأنَّ الأصلَ في المزاوَلةِ والمعالجَةِ الأيدي. ونحوُهُ في الأسلوب: ﴿فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٌ قَلْبُهُۥ﴾ [البقرة: ٢٨٣].

قولُه: (وهوَ الرسولُ المصدّقُ والكتاب[2] المعجِز)، يعني: وضَعَ ﴿ٱلْحَقُّ﴾ موضِعَ

---

(١) من قوله: «جعل بمعنى: صيرّ» إلى هنا، سقط من (ط) و(ح).

(٢) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «بالكتاب».

المُعجِزات، وقُطِعَتْ معاذِيرُهُم وسُدَّ طريقُ احتجاجِهم ﴿قَالُواْ لَوۡلَآ أُوتِيَ مِثۡلَ مَآ أُوتِيَ مُوسَىٰٓ﴾ من الكتابِ المُنزَلِ جُملةً واحدةً، ومِن قَلبِ العصا حيّةً، وفلقِ البحرِ، وغيرِهما من الآيات؛ فجاءُوا بالاقتراحات المبنِيّةِ على التَّعنُّتِ والعِناد، كما قالُوا: لولا أُنزِلَ عليه كَنْزٌ أو جاءَ معه مَلَك، وما أشْبَهَ ذلك. ﴿أَوَلَمۡ يَكۡفُرُواْ﴾ **يعني: أبناءَ جنسِهِم**، ومَن مَذهَبُهم مَذهَبُهم وعنادُهم عنادُهم، وهمُ الكفرةُ في زمنِ مُوسى عليه السَّلامُ ﴿بِمَآ أُوتِيَ مُوسَىٰ﴾، وعن الحسنِ رحمهُ الله: **قد كان للعربِ أصلٌ في أيّامِ مُوسى عليه السَّلام**، فمعناهُ على هذا: أو لم يكفرْ آباؤُهم؟ ﴿قَالُواْ﴾ في مُوسى وهارون: ﴿سِحۡرَانِ تَظَٰهَرَا﴾ أي: تعاوَنَا. وقُرِئَ: (اظّاهَرَا) على الإدغام. و﴿سِحۡرَانِ﴾ **بمعنى: ذوا سِحْر**. أو: جعلوهُما سِحْرَينِ مُبالغةً في وصفِهما بالسِّحر.

الرسول؛ لأنّ التعريفَ فيهِ للعهد، والمعهودُ ﴿رَسُولٗا﴾ في قولِه: ﴿لَوۡلَآ أَرۡسَلۡتَ إِلَيۡنَا رَسُولٗا فَنَتَّبِعَ ءَايَٰتِكَ﴾؛ فينبغي أنْ يُحمَلَ على كلِّ ما يُنسَبُ ويضافُ إلى الرسولِ على وجهٍ يُزهِقُ كلّ باطلٍ ويَدْحَضُ كلّ حُجّة. ومِنْ ثَمّ قال: «وقُطِعَتْ معاذيرُهُم، وسُدّ طريقُ احتجاجِهِم».

قولُه: (﴿أَوَلَمۡ يَكۡفُرُواْ﴾ **يعني: أبناءَ جنسِهِم**)، المعطوفُ عليهِ محذوف؛ أي: أَوَلَمْ يُؤْتَ موسى ما أُوتيَ مِنَ الآياتِ ولَمْ يكفُرْ قومُهُ المعاندون[1] كهؤلاء.

قولُه: (**قد كانَ للعربِ أصلٌ في أيامِ موسى**)، أي: نسبةٌ مِنْ حيثُ الكُفر والعناد، كما أنّ مِنَ المسلمينَ إخوةً مِنْ حيثُ الإيمان. أو أنّ أبا العربِ إسماعيل، وأبا بني إسرائيلَ إسحاق. والفاءُ في «فمعناه» نتيجةٌ؛ بِناءً على هٰذا التقدير.

قولُه: (**و﴿سِحۡرَانِ﴾ بمعنى: ذَوا سِحْر**)، وهيَ قراءةُ عاصمٍ وحمزةَ والكسائي[2].

---

(١) في النسخ الخطية: «المعاندين»، وهو خطأ.

(٢) قال أبو زرعة: «وقولُ أهلِ الكوفةِ أوْلى بالصواب، لأن الكلامَ جرى عَقيبَ ذِكرِ الكتاب في قوله تعالى: ﴿لَوۡلَآ أُوتِيَ مِثۡلَ مَآ أُوتِيَ مُوسَىٰٓ﴾، فجرت القِصّةُ بعد ذلك بذكْر الكتاب وهو قولُه: ﴿فَأۡتُواْ بِكِتَٰبٖ مِّنۡ عِندِ ٱللَّهِ هُوَ أَهۡدَىٰ مِنۡهُمَآ﴾ فهذا على كتابين اللذيْن قالوا فيهما ﴿سِحۡرَانِ﴾ فلأن يكونَ ما بينَهما داخلًا في قِصّتِهما أوْلى به». انتهى بحروفِه من «حجّةِ القراءات» ص٥٤٧.

أو أرادُوا: نوعانِ من السِّحرِ. ﴿بِكُلٍّ﴾ بكُلِّ واحدٍ منهُما. فإن قلت: **بم علَّقْتَ قولَه:** ﴿مِن قَبْلُ﴾ **في هذا التَّفسيرِ؟** قلت: بـ﴿أَوَلَمْ يَكْفُرُوا﴾، ولي أنْ أُعلِّقَه بـ﴿أُوتِيَ﴾، فينقلبُ المعنى إلى أنَّ أهلَ مكَّةَ الذينَ قالُوا هذه المقالةَ كما كفَرُوا بمُحَمَّدٍ ﷺ وبالقُرآنِ؛ فقد كفرُوا بمُوسى عليه السَّلامُ وبالتَّوراة، **وقالُوا في مُوسى ومُحمَّدٍ عليهما الصَّلاةُ والسَّلام: ساحِرانِ تظاهَرا. أو في الكتابين: سِحرانِ تظاهرا**؛ وذلك حين بَعَثُوا الرَّهطَ إلى رُؤَساءِ اليهودِ بالمدينةِ يسألونَهم عن مُحمَّدٍ ﷺ، فأخبَروهُم أنَّه نعتُه وصِفَتُه،

قولُه: (أو أرادوا نوعانِ مِنَ السِّحْرِ)، قالَ صاحبُ «التقريب»: يعنُونَ التوراةَ والقرآن. قلتُ: يؤيِّدُ قوله تعالى: ﴿قُلْ فَأْتُوا بِكِتَابٍ مِّنْ عِندِ اللَّهِ هُوَ أَهْدَىٰ مِنْهُمَا﴾.

قولُه: (بِمَ علّقْتَ ﴿مِن قَبْلُ﴾ **في هٰذا التفسيرِ؟)**، أيْ: في تفسيرِ الحَسَنِ؛ وهوَ قولُه: «قدْ كانَ للعربِ أصلٌ في زَمَنِ موسى»، وكذا في الحاشية، وفيهِ تفصيل؛ وهوَ أنّ الضميرَ في ﴿يَكْفُرُوا﴾: إما للكَفَرةِ في زَمَنِ موسى عليهِ السلامُ مِنْ بني إسرائيل؛ فيتعلّقُ ﴿مِن قَبْلُ﴾ بـ ﴿يَكْفُرُوا﴾ لا بـ ﴿أُوتِيَ﴾؛ لأنّ موسى عليهِ السلامُ ما أُوتيَ الكتابَ مِنْ قَبْلِهِم، وإنما وَبّخَ الحاضِرينَ في زَمَنِ محمدٍ صلواتُ الله عليهِ بهِ؛ لأنّهُمْ أبناءُ جِنسِهِم في العِناد. وإما لآباءِ الكَفَرةِ الحاضِرة. فالتوبيخُ نحوُ التوبيخِ في قولِه تعالى: ﴿ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ مِن بَعْدِهِ وَأَنتُمْ ظَالِمُونَ﴾ [البقرة: ٥١، ٩٢].

ويجوزُ أنْ يُجعَلَ الضميرُ للكَفَرةِ الحاضِرة، ويُعلّقَ ﴿مِن قَبْلُ﴾ بـ﴿أُوتِيَ﴾، كما قال: «ولي أنْ أُعلِّقَه بـ﴿أُوتِيَ﴾» وفي كلامِهِ حذف؛ أي: ولي أنْ أُعلِّقَه بـ ﴿أُوتِيَ﴾ وأَجْعَلَ الضميرَ في ﴿يَكْفُرُوا﴾ للحاضِرينَ لا لآبائِهم؛ فينقلبَ المعنى، إلى آخرِه. فعلى هٰذا: إذا قُرِئَ «ساحران» أو ﴿سِحْرَانِ﴾ وأُريدَ: ساحران؛ كانَ المرادُ محمدًا وموسى عليهما السلام، وإنْ أُريدَ نوعانِ مِنَ السِّحْرِ؛ فالمرادُ التوراةُ والقرآن.

قولُه: (فقالوا[1] في موسى ومحمد: ساحِرانِ [تظاهرا]، أو في الكتابين: سِحْرانِ تظاهرا)،

(١) كذا في الأصول الخطية؛ بالفاء، وكذا هو في نصِّ «الكشاف» من (ط)، لكن في الأصل الخطي من «الكشاف» وفي المطبوع: «وقالوا» بالواو.

وأنّه في كتابِهم، فرجَعَ الرَّهْطُ إلى قُريشٍ فأخبروهُم بقَولِ اليهود، فقالُوا عندَ ذلك: ساحِران تَظاهرا.

[﴿ قُلْ فَأْتُوا۟ بِكِتَٰبٍ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ هُوَ أَهْدَىٰ مِنْهُمَآ أَتَّبِعْهُ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴾ ٤٩]

﴿هُوَ أَهْدَىٰ مِنْهُمَآ﴾ ممّا أُنزِلَ على مُوسى عليه السَّلامُ ومِمّا أُنزِلَ عليَّ. **هذا الشَّرْطُ من نحوِ ما ذكرتُ** أنَّه شرطُ المُدِلِّ بالأمرِ المتَحقِّقِ لصِحَّتِه؛ لأنَّ امتناعَ الإتيانِ بكتابٍ أهدى من الكِتابَيْنِ أمرٌ معلومٌ متَحقِّقٌ لا مجالَ فيه للشَّكِّ. ويجوزُ أنْ يُقصَدَ بحرفِ الشَّكِّ: التَّهكُّمُ بهم.

[﴿ فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُوا۟ لَكَ فَٱعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَآءَهُمْ ۚ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ ٥٠]

فإن قلت: ما الفرقُ بينَ فعلِ الاستجابةِ في الآية، وبينَهُ في قولِه: ....

هٰذا التفسيرُ بناءً على القراءةِ الثانية. قالَ الزجاج: والثاني أظْهَر؛ لقولِه تعالى: ﴿ قُلْ فَأْتُوا۟ بِكِتَٰبٍ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ هُوَ أَهْدَىٰ مِنْهُمَآ ﴾. ولقائلٍ أنْ يقول: لا يَمْنَعُ هٰذا مِنْ حَمْلِ ﴿سِحْرَانِ﴾ على محمدٍ وموسى عليهما السلام؛ لأنّ المعنى: قل فأتوا بكتابٍ مِنْ عندِ الله هوَ أهدى مِنْ كتابَيْهِما[1]، ويؤيِّدُهُ قراءةُ مَنْ قرأ «ساحران».

قولُه: (هٰذا الشرطُ مِنْ نحوِ ما ذكرتُ)، أي في سورةِ الشعراء: ﴿أَن كُنَّآ أَوَّلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء: ٥١] قال: «وهوَ الشرطُ الذي يجيءُ بهِ المُدِلُّ بأمْرِهِ المتحقِّقُ بصِحّتِه، ونظيرُهُ قولُ العامِلِ لمَنْ يُؤخِّرُ جُعْلَه: إنْ كنتُ عَمِلْتُ لكَ فوفِّني حقِّي».

المُدِلّ: الواثِق، وهوَ يُدِلُّ بفُلانٍ: يثِقُ به.

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ١٤٨).

فَلم يَسْتَجِبْهُ عِندَ ذاكَ مُجِيبُ

حيثُ عُدِّيَ بغيرِ اللّامِ؟ قلت: هذا الفعلُ يتعدّى إلى الدُّعاء بنفسِه وإلى الدّاعي باللّام، ويُحذَفُ الدُّعاءُ إذا عُدِّيَ إلى الدّاعي في الغالب، فيُقال: استجابَ الله دعاءَه، أو استجابَ له، ولا يَكادُ يقال: استجابَ له دُعاءَه. وأمّا البيتُ فمعناه: فلم يستجِبْ دُعاءَه، على حذفِ المُضاف. فإن قلت: فالاستجابةُ تقتضي دُعاءً ولا دُعاءَ هاهنا. قلت: قولُه: ﴿فَأْتُوا۟ بِكِتَٰبٍ﴾ أمرٌ بالإتيان، والأمرُ بعْثٌ على الفِعلِ ودُعاءٌ إليه، فكأنّه قال: فإنْ لم يستجِيبُوا دُعاءَك إلى الإتيانِ بالكتابِ الأهدى، فاعلمْ أنّهم قد أُلزِمُوا ولم يَبْقَ لهم حُجّةٌ إلّا اتباعُ الهوى، ثمّ قال: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ﴾ لا يتّبعُ في دينِه إلّا ﴿هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ ٱللَّهِ﴾ أي: مطبوعًا على قلبه، ممنوعَ الألطاف. ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى﴾ أي: لا يلطُفُ بالقوم الثّابتِينَ على الظُّلم؛ الذين اللّاطِفُ بهم عابثٌ. وقولُه ﴿بِغَيْرِ هُدًى﴾ في موضعِ الحال، يعني: مخذُولًا مُخلًّى بينَه وبينَ هواه.

[﴿وَلَقَدْ وَصَّلْنَا لَهُمُ ٱلْقَوْلَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ ٥١]

قُرِئَ: ﴿وَصَّلْنَا﴾ بالتَّشدِيدِ والتَّخفيف. والمعنى: أنَّ القُرآنَ أتاهُم **مُتتابعًا مُتواصلًا، وعدًا ووَعيدًا**، وقَصصًا وعِبَرًا، ومَواعِظَ ونصائِح: إرادةَ أن يتذكَّرُوا فيُفلِحُوا. أو:

قولُه: (فَلم يستجِبْهُ عندَ ذاكَ مُجيب)، أوّله:

وداعٍ دعا يامَنْ يُجيبُ إلى الندى[(١)]

أي: رُبّ داعٍ دعا: هلْ مِنْ مُجيبٍ إلى الندى؛ أي: هلْ أحدٌ يَمنَحُ المُستَمنِحِين؟ فلَمْ يُجِبْهُ أحد.

قولُه: (﴿وَصَّلْنَا﴾)، بالتشديد: السبعة، وبالتخفيف: شاذة[(٢)].

قولُه: (متتابعًا متواصلًا، وعدًا ووعيدًا)، قالَ الزجّاج: وَصَّلْنا لهُمُ القول؛ أي: فصّلناهُ

---

(١) لكعب بن سعد الغنوي. سبق تخريجه.

(٢) وقد قرأ بها الحسن البصري رحمه الله. انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (٣: ٢٩٥).

نزلَ عليهِم نُزولًا مُتَّصِلًا بعضُه في أثرِ بعض. كقولِه: ﴿وَمَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّنَ ٱلرَّحْمَٰنِ مُحْدَثٍ إِلَّا كَانُواْ عَنْهُ مُعْرِضِينَ﴾ [الشعراء: ٥].

[﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِهِۦ هُم بِهِۦ يُؤْمِنُونَ﴾ ٥٢]

نزلتْ في مُؤمِنِي أهلِ الكتابِ. وعن رِفاعَةَ بنِ قَرَظة: نزلتْ في عَشَرةٍ أنا أحدُهم. وقيل: في أربَعِينَ من مُسلِمِي أهلِ الإنجيل: اثنانِ وثلاثُونَ جاؤُوا مع جعفرٍ من أرضِ الحبشة، وثمانيةٌ من الشّام، والضّميرُ في ﴿مِن قَبْلِهِۦ﴾ للقُرآن.

[﴿وَإِذَا يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِهِۦٓ إِنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّنَآ إِنَّا كُنَّا مِن قَبْلِهِۦ مُسْلِمِينَ﴾ ٥٣]

فإن قلت: أيُّ فرقٍ بينَ الاستئنافَيْن: إنَّهُ وإنّا؟ قلت: الأوّلُ تعليلٌ للإيمانِ به، لأنّ كونَه حقًّا من الله حقيقٌ بأنْ يؤمِنَ به. والثّاني: بيانٌ لقولِه: ﴿ءَامَنَّا بِهِۦٓ﴾؛ لأنّه يُحتملُ أن يكونَ إيمانًا قريبَ العهدِ وبعيدَه، فأُخبِرُوا أنّ إيمانَهم به مُتَقادِمٌ؛ لأنَّ آباءَهمُ القُدماءَ قَرؤُوا في الكُتُبِ الأُوَلِ ذكْرَه وأبناؤُهم من بعدِهم ﴿مِن قَبْلِهِۦ﴾: **من قَبْلِ وُجُودِه** ونُزُولِه. ﴿مُسْلِمِينَ﴾: كائنينَ على دينِ الإسلام؛ لأنّ الإسلامَ صفةُ كُلِّ مُوَحِّدٍ مُصدِّقٍ للوَحْي.

[﴿أُوْلَٰٓئِكَ يُؤْتَوْنَ أَجْرَهُم مَّرَّتَيْنِ بِمَا صَبَرُواْ وَيَدْرَءُونَ بِٱلْحَسَنَةِ ٱلسَّيِّئَةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾ ٥٤]

بأنْ وصَلْنا ذِكرَ الأنبياءِ أو أقاصيصَ مَنْ مضى، بعضَها ببعض(١). والحاصلُ أنّ الوصلَ يقتضي التتابُعَ وإنما يقال: وصل؛ إذا كانَ بينَ الكلامينَ اتصالٌ معنويٌّ ومناسبة، أو اتصالٌ لفظيٌّ بأنْ يكونَ الكلامُ متتابعًا مسرودًا لَمْ يقعْ بينَهُما فاصِلة.

قولُه: (﴿مِن قَبْلِهِۦ﴾ **مِنْ قَبْلِ وُجودِه**)، قيل: أشارَ إلى مذهبِه(٢).

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ١٤٨).

(٢) يعني: في القول بخلق القرآن، وكونه لم يكن موجوداً ثم وُجِد.

﴿بِمَا صَبَرُواْ﴾ بصَبْرِهم على الإيمانِ بالتَّوراةِ والإيمانِ بالقُرآن. أو: بصبْرِهم على الإيمانِ بالقُرآنِ قبلَ نُزُولِه وبعدَ نُزُولِه. أو: بصبْرِهم على أذى المُشرِكينَ وأهلِ الكتاب. ونحوُه: ﴿يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِن رَّحْمَتِهِۦ﴾ [الحديد: ٢٨]. ﴿بِٱلْحَسَنَةِ ٱلسَّيِّئَةَ﴾ بالطّاعةِ المَعصيةَ المُتقدِّمة. أو: بالحِلمِ الأذى.

[﴿وَإِذَا سَمِعُواْ ٱللَّغْوَ أَعْرَضُواْ عَنْهُ وَقَالُواْ لَنَآ أَعْمَٰلُنَا وَلَكُمْ أَعْمَٰلُكُمْ سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ لَا نَبْتَغِى ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ ٥٥]

﴿سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ﴾ توديعٌ ومُتارَكة. وعن الحسَنِ رضيَ الله عنه: كلمةُ حِلمٍ من المُؤمنين ﴿لَا نَبْتَغِى ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ لا نُريدُ مخالطتَهُم وصُحبتَهُم، فإنْ قلت: مَن خاطبوا بقولِهم ﴿وَلَكُمْ أَعْمَٰلُكُمْ﴾؟ قلت: اللّاغِينَ الذينَ دَلَّ عليهِم قولُه: ﴿وَإِذَا سَمِعُواْ ٱللَّغْوَ﴾.

[﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ ۚ وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ﴾ ٥٦]

﴿لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ لا تقدِرُ أن تُدْخِلَ في الإسلامِ كُلَّ مَن أحببتَ أنْ يدخُلَ فيه مِن قومِكَ وغيرِهم، لأنّك عبدٌ لا تعلمُ المَطبوعَ على قلبِه مِن غيرِه ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ﴾

قولُه: (توديعٌ ومتارَكة)، نقلَ في «المطلع» عَنِ الزجّاج: لَمْ يريدوا بقولِهم: ﴿سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ﴾ التحيةَ؛ وإنها أرادوا: بيننا وبينَكُمُ المتاركةُ والتسليم[1]، كأنهم قالوا: سَلِمْتُمْ مِنّا، لا نُعارِضُكُمْ بالشّتْمِ والأذى.

قولُه: (﴿لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ﴾: لا تَقْدِر)، وإنها فسّرَهُ بهٰذا وعلله بقولِه: «لأنكَ عبدٌ لا تَعلَمُ»؛ لأنّ كلمةَ الاستدراكِ وُضِعَتْ لتدخُلَ بينَ كلامَيْنِ متغايرَيْنِ نفيًا وإيجابًا، فإذا دَلّ قولُه: «ولكنّ الله» إلى آخرِه على أنهُ تعالى يقدِرُ على الهدايةِ لعلمِهِ بالمهتدي، يجبُ أنْ يُفسّرَ قولُه: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ بقولِه: لا تقدِرُ على الهدايةِ لأنكَ عبدٌ لا تعلمُ المهتدي.

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ١٤٩).

يُدخِلُ في الإسلامِ ﴿مَن يَشَآءُ﴾ وهو الذي عَلِمَ أنّه غيرُ مطبوعٍ على قلبِه، وأن الألطافَ تنفعُ فيه، فيَقْرُنُ به ألطافَه حتّى تدعُوه إلى القَبُولِ ﴿وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ﴾ بالقابِلِينَ مِن الذينَ لا يقبَلُون. قال الزّجّاج: أجمعَ المُسلِمُونَ أنّها نزلتْ في أبي طالب، وذلك أنّ أبا طالبٍ قال عندَ موتِه: «يا مَعشَرَ بنِي هاشِمٍ، أطيعُوا مُحمَّدًا وصدِّقُوه تُفلِحُوا وتَرْشُدُوا، فقالَ النَّبيُّ ﷺ: يا عَمِّ، تأمُرُهُم بالنَّصيحةِ لأنفُسِهم وتَدَعُها لنَفْسِك؟ فقالَ: فما تُريدُ يا ابنَ أخِي؟ قال: أريدُ منكَ كلمةً واحدةً فإنَّكَ في آخرِ يَوْمٍ من أيّامِ الدُّنيا: أن تقولَ لا إلهَ إلّا الله. أشهدُ لكَ بها عندَ الله. قال: يا ابنَ أخي، قد علمتُ إنَّك لصادِقٌ، ولكنّي أكرَهُ أن يُقال: خَرِعَ عندَ المَوْت، ولولا أنْ تكُونَ عليكَ وعلى

قولُه: (قالَ الزجاج: أَجْمَعَ المسلمون)، والمذكورُ في «تفسيرِه»: أجمعَ المفسرونَ أنها نزلتْ في أبي طالب. ثُمّ قال: وجائزٌ أنْ يكونَ ابتداءُ نزولِها بسببِ أبي طالب، وهيَ عامّةٌ لأنهُ لا يهدي إلا الله عزّ وجل، ولا يُرشِدُ ولا يُوفِّقُ إلا الله، وكذلكَ هوَ يُضِلُّ مَنْ يشاء[1].

رَوينا في «صحيحِ البخاريِّ» عنِ ابنِ المسَيّب، عنْ أبيه: أنّ أبا طالبٍ لمّا حَضَرَتْهُ الوفاةُ دخلَ عليهِ النبيُّ ﷺ، وعندَهُ أبو جهل؛ فقال: «أي عمّ، قُل: لا إلٰهَ إلا الله؛ كلمةً أُحاجُّ لكَ بها عندَ الله». فقالَ أبو جهلٍ وعبدُ الله بنُ أمية: يا أبا طالب، ترغبُ عنْ مِلّةِ عبدِ المطّلِب؟ فلَمْ يزالا يُكلِّمانِهِ حتى قالَ آخرَ شيءٍ كَلّمَهم به: على ملةِ عبدِ المطّلِب. فنزلَتْ: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ﴾[2].

وعنْ مسلمٍ والترمذيِّ عنْ أبي هُريرةَ قال: قالَ رسولُ الله ﷺ لعمِّهِ عندَ الموت: «قل: لا إلٰه إلا الله؛ أشهدُ لكَ يومَ القيامة» فأبى؛ فأنزلَ الله: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ﴾[3].

قولُه: (خرع عندَ الموت)، بالخاءِ المعجمةِ والراء. الجوهري: الخَرَعُ ـ بالتحريك ـ: الرّخاوةُ في كلِّ شيء؛ يُقال: خرع الرّجُلُ أي: ضَعُف. النِّهاية: ويُروى بالجيمِ والزاي؛ وهو:

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ١٤٩).

(٢) أخرجه البخاري (٣٨٨٤) ومسلم (٢٤) و(٣٩).

(٣) «سنن الترمذي» (٣١٨٨) وهو في «مسند أحمد» (٩٦٨٥).

بَنِي أبيكَ **غضاضةً** ومَسَبّةً بعدي، لقُلتُها، ولأقرَرْتُ بها عَيْنَك عندَ الفِراق، لِما أرى من شِدَّةِ وَجدِكَ ونصيحَتِك، ولكنِّي سَوفَ أموتُ على ملَّةِ الأشياخِ عبدِ المُطَّلِبِ وهاشِمٍ وعبدِ مَنافٍ».

[﴿ وَقَالُوٓاْ إِن نَّتَّبِعِ ٱلْهُدَىٰ مَعَكَ نُتَخَطَّفْ مِنْ أَرْضِنَآ ۚ أَوَلَمْ نُمَكِّن لَّهُمْ حَرَمًا ءَامِنًا يُجْبَىٰٓ إِلَيْهِ ثَمَرَٰتُ كُلِّ شَىْءٍ رِّزْقًا مِّن لَّدُنَّا وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ ٥٧]

قالت قريش ـ وقيل: إنّ القائِلَ الحارثُ بنِ عُثمانَ بنِ نَوفَلِ بنُ عبدِ مَناف ـ: نحنُ نعلمُ أنَّك على الحقِّ، ولكنّا نخافُ إنِ اتَّبعناكَ وخالَفْنا العَرَبَ بذلك، وإنَّما نحنُ **أَكَلَةُ رأسٍ، أي: قليلُون أن يتخطَّفُونا مِن أرضِنا، فألقمَهُم الله الحَجَر.** بأنّه مكَّنَ لهُم في الحَرَمِ الذي آمَنَهُ بحُرمةِ البيتِ وآمَنَ قُطّانَهُ بحُرمَتِه، وكانتِ العربُ في الجاهِليّةِ حولَهُم **يتغاوَرُونَ** ويتناحَرُون، وهُم آمِنُونَ في حَرَمِهم لا يخافُون، وبِحُرمةِ البيتِ هُمْ قارُّونَ بوادٍ غيرِ ذي زرعٍ، والثَّمَراتُ والأرزاقُ تُجبى إليهم مِن كُلِّ أوبٍ، فإذا خوَّلَهُم الله ما خوَّلَهُم مِنَ الأمنِ والرِّزقِ بحُرمةِ البيتِ وَحْدَها وهُم كفرةٌ عَبَدةُ أصنامٍ؛ فكيفَ يستقيمُ أن يُعرِّضَهم للتَّخَوُّفِ والتَّخَطُّف، ويَسلُبَهمُ الأمنَ إذا ضَمُّوا إلى حُرمةِ البيتِ حُرمةَ الإسلامِ، وإسنادُ الأمنِ إلى أهلِ الحَرَم حقيقةٌ، ....

الخَوْف. وقالَ ثعلب: إنما هوَ بالخاءِ والراء.

قولُه: (غضاضة)، ذِلّةٌ ومَنقَصة.

قولُه: (أَكَلَةُ رأس، أي: قليلون)، يكفيهِمْ رأسٌ واحد، وهوَ جَمْعُ «آكِل».

قولُه: (أنْ يتخطّفونا مِنْ أرضِنا)، التخَطُّف: الانتزاعُ بسرعة.

قولُه: (فألقمَهُم الله الحجَرَ)، ألقمَهُ الحَجَر: ألزَمَهُ الحُجّة؛ مِن: إلقامِ الأُمِّ الثدي.

قولُه: (يتغاورون)، الأساس: التغاور: التناحُر، وفلانٌ مغايرٌ ومغاور، ومغوارٌ مِنْ قومٍ مغاوير. والأَوْب: المرجع، كُلُّ أَوْب: كُلُّ وَجْه.

وإلى الحرمِ مجازٌ. ﴿يُجْبَىٰٓ إِلَيْهِ﴾ تُجلَبُ وتُجمَعُ. **قُرِئَ بالياءِ والتّاء.** وقرئَ: (تُجنى)، بالنُّون، من الجَنْي. وتَعْدِيَتُه بـ«إلى» كقولِه: **يَجْنِي إليَّ فيه، ويَجْني إلى الخافة** و«**ثُمُراتٌ**»: **بضمَّتَينِ** وبضَمَّةٍ وسُكُون. **ومعنى الكُلِّيّة: الكَثرةُ،** كقولِه: ﴿وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ﴾ [النمل: ٢٣] ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ متعلِّقٌ بقولِه ﴿مِّن لَّدُنَّا﴾ أي: قليلٌ منهم يُقِرُّونَ بأنَّ ذلك رِزقٌ من عندِ الله، وأكثرُهم جَهَلَةٌ لا يَعلَمُونَ ذلك **ولا يَفْطِنُون** له، ولو عَلِمُوا أنَّه من عندِ الله لعَلِمُوا أنَّ الخوفَ والأمنَ من عندِه. ولمَا خافُوا التَّخطُّفَ

قولُه: (وإلى الحرم مجاز)، إذا جعلَ ﴿ءَامِنًا﴾ صفةً لـ﴿حَرَمًا﴾. قالَ في البقرة: «أو آمنًا مَنْ فيه؛ كقولِك: نهارُهُ صائمٌ وليلُهُ قائم».

قولُه: (قُرِئَ بالياءِ والتاء)، نافع: بالتاءِ الفوقانية، والباقون: بالياء[1]، وبالنونِ: شاذ. والجني: قطعُ الثمر.

قولُه: (ويجني إلى الخافة)، الجوهري: الخافة: الخريطةُ مِن أدمٍ يُشتارُ فيها العسل[2].

قولُه: (و«ثُمُرات» بضمّتَيْن)، قالَ ابنُ جِنّي: هيَ قراءةُ أبانِ بنِ ثعلب، جُمِعَ «ثَمَرةٌ» على «ثُمُرٍ»؛ نحو: خَشَبةٍ وخُشْب، وأَكَمةٍ وأُكْم، ثُمّ ضُمّتْ الميمُ إشباعًا وتمكينًا، ثم جُمِعَ «ثُمُرٌ» على ثُمُراتٍ جمعَ التأنيث؛ فجرى ما لا يعقلُ مجرى المؤنث، وعليهِ قالوا: يا ثاراتِ فلان؛ جمعُ ثأر[3].

قولُه: (ومعنى الكُلِّية: الكثرة)، عن بعضِهِم: كلمةُ «كل» للإحاطة؛ فاستُعيرتْ لنفسِ الكثير؛ لأنهُ مجموعُ المعنى مفردُ اللفظ.

قولُه: (ولا يَفطِنون)، الفِطْنةُ كالفَهْم؛ تقولُ: فطَنْتُ الشيءَ ـ بالفتح ـ، وقدْ فَطِنَ ـ بالكسر ـ فِطنةً وفَطانة. وفي حديثِ فاطمةَ رَضِيَ الله عنها: فلَمْ يفطِنْ حتى فطِنْتُ لها[4].

---

(١) لأن تأنيثَ الثمراتِ غير حقيقي. انظر: «حجّة القراءات» ص٥٤٨.

(٢) يقال: شار العَسَلَ يشورُه واشتاره يشتارُه: اجتناه من خلاياه ومواضعه. «لسان العرب» مادة (شور).

(٣) «المحتسب» (٢: ١٥٢).

(٤) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٥٠٣٠) وأبو داود (٤٨٩٨) وغيرهما من حديثِ عائشةَ رَضِيَ الله عنها.

إذا آمنُوا بهِ **وخلعُوا أندادَه**. فإن قلت: بمَ انتَصَبَ رِزقًا؟ قلت: إن جعلته مصدرًا جازَ أن يَنْتَصِبَ بمعنى ما قَبْلَه؛ لأنّ معنى ﴿يُجْبَىٰٓ إِلَيْهِ ثَمَرَٰتُ كُلِّ شَىْءٍ﴾ ويُرزَقُ ثمَراتِ كُلِّ شيءٍ: واحد، وأن يكونَ مفعولًا له. وإنْ جعلتَه بمعنى: مرزوق، كان حالًا من الثَّمراتِ لتَخَصُّصِها بالإضافة، كما تنتصبُ عن النَّكِرةِ المُتخصِّصةِ بالصِّفة.

[﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍۭ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا ۖ فَتِلْكَ مَسَٰكِنُهُمْ لَمْ تُسْكَن مِّنۢ بَعْدِهِمْ إِلَّا قَلِيلًا ۖ وَكُنَّا نَحْنُ ٱلْوَٰرِثِينَ ﴾ ٥٨]

هذا تخويفٌ لأهلِ مَكّةَ من سُوءِ عاقبةِ قومٍ كانوا في مثلِ حالِهم **من إنعامِ الله عليهِم بالرُّقُودِ في ظِلالِ الأمنِ وخَفْضِ العَيْش، فغَمِطُوا** النِّعمةَ وقابَلُوها بالأَشَرِ والبَطَر، فدمَّرهُم الله وخرَّبَ دِيارَهم. وانتصبتْ ﴿مَعِيشَتَهَا﴾ إمّا بحذفِ الجارِّ وإيصالِ الفعل، كقولِه تعالى: ﴿ وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ ﴾ **وإمّا على الظَّرفِ بنَفْسِها**، كقولِك: زيدٌ ظَنِّي مُقيم. أو بتقديرِ حذفِ الزَّمانِ المُضاف، أصلُه: بطِرَت أيّامَ معيشَتِها، كخُفوقِ

قولُه: (وخلعوا أندادَه)، النهاية: هوَ مِن: خلعتُ الثوب؛ إذا ألقيتَهُ عنك. شُبِّهَتِ الطاعةُ واشتمالُها على الإنسانِ به، ومنهُ سُمِّيَ الأميرُ إذا عُزِل: خليعًا؛ كأنهُ قَدْ لَبِسَ الإمارةَ ثُمّ خَلَعَها.

قولُه: (مِن إنعامِ الله عليهم بالرُّقودِ في ظلالِ الأمنِ وخفضِ العيش)، قال:

مَـنْ كانَ بالدنيا أخا ثقةٍ بها	والأمنُ مذهبُ ليلِه ونهارِه
عطفتْ عليهِ مِنَ الردى بقوابل	قدْ نامَ عنها ناظرًا لِحذارِه(١)

قولُه: (فغَمِطُوا)، أي: حَقّروا. وغمطُ الناس: الاحتقارُ لَهُمْ والإزراءُ بهم، قالهُ الجوهري.

قولُه: (وإما على الظرفِ بنفسها)، سمّاهُ ظرفًا مجازًا؛ لأنهُ مصدرٌ مؤوّل. ويجوزُ أنْ يكونَ «مفعلة» للزمانِ والمكان؛ كقولِك: زيدٌ ظني مقيم؛ أي: في ظني، والعاملُ في «ظني» المنتزَعُ مِنْ معنى الجملةِ كالإخبارِ والإسنادِ والحكم.

---

(١) لم أهتدِ إلى قائلِ البيتين.

النَّجم، ومَقْدَمِ الحاجِّ. وإمّا بتضمينِ ﴿بَطِرَتْ﴾ معنى: (كفرت) و(غَمِطت). وقيل: **البَطَرُ سوءُ احتمالِ الغنى، وهو: أن لا يُحفظَ حقُّ الله فيه. ﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾ من السُّكنى.** قال ابنُ عبّاسٍ رضيَ الله عنهُما: لم يسكُنْها إلّا المُسافِرُ ومارُّ الطَّريقِ يومًا، أو ساعةً، ويُحتَمَلُ أنَّ شُؤمَ معاصي المُهلَكِينَ بقيَ أثرُه في ديارِهم، فكُلُّ مَن سكنَها مِن أعقابِهم لم يبقَ فيها إلّا قليلًا. ﴿وَكُنَّا نَحْنُ الْوَارِثِينَ﴾ لتلكَ المَساكِنِ مِن ساكِنِيها، **أي: تركْناها على حالٍ لا يسكُنُها أحدٌ**، أو: خرّبناها وسوّيناها بالأرض.

تَتَخَلَّفُ الآثارُ عن أصحابِها حِينًا ويُدرِكُها الفناءُ فتَتبَعُ

[﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَىٰ حَتَّىٰ يَبْعَثَ فِي أُمِّهَا رَسُولًا يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا ۚ وَمَا كُنَّا مُهْلِكِي الْقُرَىٰ إِلَّا وَأَهْلُهَا ظَالِمُونَ﴾ ٥٩]

قولُه: (وإما بتضمين ﴿بَطِرَتْ﴾ معنى «كفرت»)، الأساس: ومِنَ المجاز: بَطِرَ فلانٌ نعمةَ الله؛ أي: استخفَّها فكفَرَها، ولم يستَرْجِحْها فيشكُرْها. ومنهُ قولُه تعالى: ﴿بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾.

قولُه: (البَطَر: سوءُ احتمالِ الغِنى؛ وهوَ أنْ لا يحفظَ حقّ الله فيه)، النهاية: في الحديث: «الكِبْرُ بَطَرُ الحَقِّ»(١) هوَ أنْ يجعَلَ ما جعَلَهُ الله حقًّا مِنْ توحيدِهِ وعبادتِهِ باطلاً.

قولُه: (﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾ مِنَ السُّكنى)، يُقال: سَكَنْتُ داري وأسْكَنْتُها غيري، والاسمُ مِنه: السُّكْنى؛ كما أنّ العُتْبى مِنَ الإعتاب. فقولُه: «إلا قليلًا مِنَ السكنى» معناه: إلا سُكنى قليلًا.

قولُه: (أي: تركناها على حالٍ لا يسكُنُها أحد)، وذٰلكَ أنّ معنى أنهُ تعالى وارثٌ هو: أنّ الأشياءَ كلّها في العاقبةِ زائلةٌ عمّنِ ادّعى ملكَها، صائرةٌ إليهِ تعالى لمّا ينادِي: لِمَنِ الملكُ اليوم؟ فيُقال: لله الواحدِ القهار.

قولُه: (تتخلف الآثار) البيت(٢) للمتنبي، يعني: تتبعُ الآثارُ الأصحابَ، أي: الآثارُ تبقى بعدَ صاحبِها زمانًا مِنَ الدهر، ثم تفنى وتتبعُ صاحِبَها في الفناء.

---

(١) أخرجه مسلم (٩١) من حديثِ عبد الله بن مسعود رَضِيَ الله عنه.

(٢) للمتنبي في «ديوانه» بشرح الواحدي (١: ٣٥٣)، وللفائدة انظر: «ربيع الأبرار» للزمخشري (١: ٢٧٠).

وما كانتْ عادةُ ربِّك أن يُهلِكَ القُرى في كُلِّ وقتٍ ﴿حَتَّىٰ يَبْعَثَ فِىٓ﴾ القريةِ التي هي أَمُّها، أي: أصلُها وقَصَبتُها التي هي أعمالُها وتوابِعُها ﴿رَسُولًا﴾ **لإلزامِ الحُجّةِ وقَطْعِ المَعذِرة، معَ علمِه أنَّهم لا يُؤمِنُون. أو: وما كان في حُكمِ الله وسابقِ قضائِه أنْ** يُهلِكَ القُرى في الأرضِ حتّى يَبعَثَ في أمِّ القُرى يعني: مكّةَ رسولًا؛ وهو محمَّدٌ ﷺ خاتَمُ الأنبياء. وقُرِئَ: (إِمّها) بضمِّ الهمزةِ وكسرِها لاتِّباعِ الجرِّ، وهذا بيانٌ لعدلِه وتَقَدُّسِه عنِ الظُّلم، حيثُ أَخبرَ بأنَّه لا يُهلِكُهم إلّا إذا استحقُّوا الهلاكَ بظُلمِهم، ولا يُهلِكُهم معَ كونِهم ظالمينَ **إلّا بعدَ تأكيدِ الحُجّةِ والإلزامِ ببعثةِ الرُّسُل،** ....

قولُه: (**وقَصَبتُها التي هيَ أعمالُها**)، **الجوهري**: قصبةُ القرية: وسطُها، وقصبةُ السواد: مدينتُها.

قولُه: (**لإلزامِ الحُجّةِ وقطعِ المعذِرة، معَ علمِهِ أنّهُمْ لا يُؤمنون**)، هٰذا يَهدِمُ قاعدةَ مذهبِه؛ لأنّ لَهُمْ أنْ يعتذروا بسابِقِ علمِهِ فيقولوا: أليسَ في علمِكَ وحُكمِكَ أنّا لا نؤمِن؟ فكيفَ لنا أنْ نأتِيَ على خِلافِ علمِك؟ وليسَ الجوابُ عنهُ إلا أنْ يُقال: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣].

قولُه: (**أو: وما كانَ في حُكمِ الله وسابقِ قضائه**)، هٰذا الوجهُ مبنيٌّ على قولِهِ تعالى: ﴿وَإِن مِّن قَرْيَةٍ إِلَّا نَحْنُ مُهْلِكُوهَا قَبْلَ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ [الإسراء: ٥٨]، ومِنْ أماراتِ القيامةِ بعثةُ الرسولِ ﷺ؛ ولهٰذا قال: «بُعِثتُ أنا والساعةُ كهاتين»(١). والوجهُ الأولُ أوفقُ لتأليفِ النَّظْم؛ لأنهُ تعالى لمّا قال: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍۭ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾ بَيّنَ أنّ الإهلاكَ إنما كانَ لأنهم لم يشكروا الله على ما أَوْلاهُمْ مِنَ النعمة، ومِنْ أَجَلِّ النعمةِ بعثةُ الرُّسُلِ وشكرُ الاقتداءِ بهداهُمْ والاقتفاءِ بآثارِهم.

قولُه: (**إلا بعدَ تأكيدِ الحُجّةِ والإلزامِ ببعثةِ الرُّسُل**)، **الانتصاف**: هٰذا سؤالٌ واردٌ على

---

(١) أخرجه البخاري (٦٥٠٤) ومسلم (٢٩٥١) وغيرهما من حديثِ أنس بن مالكٍ رَضِيَ الله عنه. وفي الباب عن أبي هريرة وجابر بن عبد الله رَضِيَ الله عنهما.

ولا يَجعَلُ عِلمَه بأحوالِهم حُجّةً عليهم، ونزَّهَ ذاتَه أن يُهلِكَهم وهم غيرُ ظالمين، كما قالَ تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ ﴾ [هود: ١١٧].

فنصَّ في قولِه: ﴿بِظُلْمٍ﴾ أنّه لو أهلكَهُم وهم مُصلِحُونَ لكانَ ذلك ظُلمًا منه، وأنَّ حالَه في غناهُ وحكمَتَه منافيةٌ للظُّلم، دلَّ على ذلك بحرفِ النَّفيِ مع لامِه، كما قالَ الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَـٰنَكُمْ ﴾ [البقرة: ١٤٣].

[﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّن شَىْءٍ فَمَتَـٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتُهَا ۚ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰٓ ۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾ ٦٠]

وأيُّ شيءٍ أَصَبتُمُوه من أسبابِ الدُّنيا؛ **فما هو إلّا تمتُّعٌ وزِينةٌ** أيّامًا قلائلَ، وهي مُدّةُ

القَدَريّة؛ إذْ لَوْ كانتِ العقولُ تحكُمُ بأحكامِ التكاليف؛ لقامتِ الحُجّةُ على الناس، وإنْ لَمْ يكُنْ بعثة، ولا يجدونَ عنهُ جوابًا[١].

قولُه: (ولا يجعلُ عِلْمَهُ بأحوالِهم حُجّةً عليهم)، يعني: أنّ الله تعالى لا يعامِلُ خلقَهُ بعِلْمِه؛ بلْ يعاملُهُم بفعلِهم.

قولُه: (فنصّ في قولِه: ﴿بِظُلْمٍ﴾ أنّهُ لوْ أهلكَهُم وهُمْ مصلِحون؛ لكانَ ذٰلكَ ظُلمًا مِنه)، فجوابُهُ أنهُ لِـمَ لا يجوزُ أنْ يكونَ معناه: ليسَ مِنْ شأنِهِ وعادتِهِ إلا التفضُّلُ والرحمة؛ فلا يُهلِكُهُم في حالِ صلاحِهِم، ولوْ فَرَضَ إهلاكَها فبِعَدْلِه؛ لأنهُ يتصرّفُ في مُلكِهِ؟ كما سَبَق.

قولُه: (وأيّ شيءٍ أَصَبْتُموه)، أبرزَ الضميرَ المنصوبَ ليُؤذِنَ بأنّ «ما» ـ في ﴿وَمَآ أُوتِيتُم﴾ ـ موصولة، وقدْ بُيِّنَتْ بقولِه: ﴿مِّن شَىْءٍ﴾؛ فأفادَتِ الشيوعَ فأُجِيبَ بالفاءِ في قولِه: ﴿فَمَتَـٰعُ﴾ على طريقِ الإخبارِ والتنبيه، كما في قولِه: ﴿ وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ﴾ [النحل: ٥٣]. ويؤيِّدُهُ قولُه: ﴿وَمَا عِندَ ٱللَّهِ خَيْرٌ﴾؛ لأنهُ قرينة، وليستْ ﴿وَمَآ﴾ إلا موصولة.

وأما إفادةُ الحصرِ في قولِه: «فما هوَ إلا تمتُّعٌ وزينة» فمِنْ مفهومِ التركيب؛ لأنّ الآيةَ مِنَ

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٤٢٤).

الحياةِ المُتقضِّية. ﴿وَمَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ وهو ثوابُه ﴿خَيْرٌ﴾ في نفسِه من ذلك ﴿وَأَبْقَىٰٓ﴾؛ لأنَّ بقاءه دائمٌ سَرْمَدٌ. وقُرِئ: (يعقلون) بالياء، وهو أبلغُ في المَوعِظة. وعنِ ابنِ عبّاسٍ رضيَ الله عنهُما: «أنّ الله خلقَ الدُّنيا وجعلَ أهلَها ثلاثةَ أصنافٍ: المؤمن، والمُنافق، والكافر؛ فالمُؤمنُ يتزوَّد، والمُنافقُ يتزيَّن، والكافِرُ يتمتَّع».

[﴿أَفَمَن وَعَدْنَٰهُ وَعْدًا حَسَنًا فَهُوَ لَٰقِيهِ كَمَن مَّتَّعْنَٰهُ مَتَٰعَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ثُمَّ هُوَ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ مِنَ ٱلْمُحْضَرِينَ﴾ ٦١]

هذه الآيةُ تقريرٌ وإيضاحٌ للتي قبلَها. و(الوعدُ الحَسَن): الثَّوابُ؛ ....

التقسيمِ الحاضر، كأنهُ قيل: إنّ ما يتصلُ بكُمْ ما هوَ مِنْ عندِ الله، أو غيرُ ذٰلك. فالأوّلُ باقٍ لا محالة، والثاني فانٍ ولا شكّ فيه.

قولُه: (وقُرِئَ: «يعقلون»)، بالياءِ التحتانيّة: أبو عمرو(١)، وهوَ أبلغُ في الموعظـة؛ لأنّ الخطابَ معَ أهلِ مكة، كأنهُ لمّا عَدَلَ مِنَ الخِطابِ إلى الغَيْبةِ آذَنَ بأنّ أولٰئكَ البُعداءَ مِنَ الخيرِ لا عقلَ لهم؛ حيثُ يُؤْثِرونَ الفاني على الباقي، والدنيءَ الحقيرَ على الشريفِ العظيم. روى الإمامُ عنِ الشافعيِّ رَضِيَ الله عنه: مَنْ أَوْصى بثُلُثِ مالِهِ لأعقلِ الناسِ صرفَ إلى المشتغِلينَ بطاعةِ الله؛ لأنّ أعقلَ الناسِ مَنْ أعطى القليلَ وأخذَ الكثير. فكأنهُ رَضِيَ الله عنهُ اقتبسَ المعنى مِنْ هٰذهِ الآية(٢).

قولُه: (هٰذهِ الآيةُ تقريرٌ وإيضاح)، أما كونهُ تقريرًا فإنهُ ضَرَبَ المعنيَيْنِ ـ أعني: ﴿وَمَآ أُوتِيتُم﴾، ﴿وَمَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ ـ مثلًا في هٰذهِ الآية، وأخرجَهُما مخرجَ المشبّهِ والمشبّهِ به، وأدْخلَ همزةَ الإنكارِ على فاءِ التعقيبِ العاطفةِ لهٰذهِ الجملةِ على الأولى. والمعنى: أَبَعْدَ هٰذا التفاوتِ الظاهرِ يستويان؟ أي: أبناءُ الدنيا والآخرة. وأما البيانُ فإنهُ تعالى ذكرَ أنّ ما أوتوا مِنْ شيءٍ فهوَ تمتُّعٌ وزينةٌ أيامًا قلائل. ولمْ يبيِّنْ في تلكَ الآيةِ مآلَها وسوءَ مغبّتِها فبيّنَ في هٰذهِ الآيةِ أنّ المآلَ أنّهُمْ يُحضَرونَ النار، وذكَرَ فيها أنّ ما عندَ الله خيرٌ وأبقى. ولمْ يبيِّنْ العاقبةَ فيه؛ فبيّنَ في

---

(١) انظر: «حجّة القراءات» ص٥٤٧.

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢٥: ٨)، ولتمامِ الفائدة انظر: «روضة الطالبين» (٦: ١٦٩).

لأنه منافعُ دائمةٌ على وجهِ التَّعظيمِ والاستحقاق، وأيُّ شيءٍ أحسنُ منها؟ ولذلك سمّى الله الجنّةَ بالحُسنى. و﴿لَاقِيهِ﴾ كقولـه تعالى: ﴿وَلَقَّىٰهُمْ نَضْرَةً وَسُرُورًا﴾، وعكسُـه ﴿فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيًّا﴾ [مريم: ٥٩] ﴿مِنَ ٱلْمُحْضَرِينَ﴾ من الذين أُحضِرُوا النّار، ونحوُه: ﴿لَكُنتُ مِنَ ٱلْمُحْضَرِينَ﴾ [الصافات: ٥٧]، ﴿فَكَذَّبُوهُ فَإِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ﴾ [الصافات: ١٢٧] قيل: نزلتْ في رسولِ الله ﷺ وأبي جهل. وقيل: في عليٍّ وحمزةَ وأبي جهل. وقيل: في عمّارِ بنِ ياسرٍ والوليدِ بنِ المُغيرة. فإن قلت: فسِّر لي الفاءَينِ وثُمّ، وأخْبِرني عن مواقِعِها. قلت: قد ذَكَرَ في الآيةِ التي قبلَها مَتاعَ الحياةِ الدُّنيا وما عندَ الله وتفاوُتَهُما، ثمّ عقّبه بقولِه: ﴿أَفَمَن وَعَدْنَٰهُ﴾ على معنى: أبعدَ هذا التَّفاوُتِ الظّاهرِ يُسوّي بينَ أبناءِ الآخرةِ وأبناءِ الدُّنيا؟ فهذا معنى الفاءِ الأُولى وبيانُ موقِعِها. وأمّا الثّانيةُ فللتَّسبيب: لأنّ لقاءَ الموعُودِ مُسَبَّبٌ عن الوعدِ الذي هو الضَّمانُ في الخير. **وأمّا ﴿ثُمَّ﴾ فلتراخي حالِ الإحضارِ عن حالِ التَّمتيع، لا لتراخي وقتِه عن وقتِـه.** ....

هٰذهِ أنّ الموعودَ الجنة، وإليهِ الإشارةُ بقولِه: «والوَعْدُ الحَسَن: الثواب» إلىٰ قولِه: «ولذٰلكَ سَمّى الله الجنةَ بالحسنى».

قولُه: (لأنهُ منافعُ دائمة)، تعليلٌ لتفسيرِ الوعدِ الحسنِ بالثواب. وإنّما قَيَّـدَ التعريفَ بقولِه: «على وجهِ التعظيم»؛ لأنّ المنافعَ الدنيويةَ ليستْ للتعظيم؛ أكثرُها بلْ جُلُّها استدراج، قالَ الله تعالى: ﴿إِنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ لِيَزْدَادُوٓاْ إِثْمًا﴾ [آل عمران: ١٧٨]. وقيّدَ الاستحقاقَ إشارةً إلى مذهبِه؛ فإنهُ مقيّدٌ عندَنا على وجهِ التفضُّل.

قولُه: (وأما ﴿ثُمَّ﴾ فلتراخي حالِ الإحضارِ عنْ حالِ التمتيع، لا لتراخي وقتِهِ عنْ وقتِه)، لأنهُ أبلَغُ وأكثرُ إفادةً لأنّ تأخُّرَ زمانِ الإحضارِ عنْ زمانِ التمتيعِ ظاهرٌ بيِّن، لا يحتاجُ إلى التنبيهِ عليه. قالَ صاحبُ «الفرائد»: لا مانعَ أنْ تكونَ مستعمَلةً في حقيقتِها وهوَ التراخي في الزمان، والحملُ على المجازِ بدونِ المانعِ باطل. ويمكنُ أنْ يُقال: متّعناهُ زمانًا وهوَ زمانُ حياتِه، ثُمّ أُحضِرَ يومَ القيامة.

وقُـرِئ: (ثُمَّ هْوَ) بسُكونِ الهـاء، كما قيـل (عضْدٌ) في (عضُـدٍ)؛ تشبيهًا للمُنفصلِ بالمُتَّصـل، وسكونُ الهاءِ ـ في (فَهْوَ)، (وَهْوَ)، و(لَـهْوَ) ـ أحسنُ؛ لأنَّ الحرفَ الواحدَ لا يُنطَقُ به وحدَه؛ فهو كالمُتَّصل.

[﴿ وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾٦٢]

﴿شُرَكَآءِىَ﴾ مبنيٌّ على زعمِهم، وفيه تهكُّمٌ، فإن قلتَ: (زعم) يطلُبُ مفعُولَين، كقولِه:

ولم أزعُمْكِ عَنْ ذاكَ مَعْزِلا

فأين هُما؟ قلت: محذوفان، تقديرُه: الذين كنتُم تزعُمونَهم شركائي. ....

وقلتُ: مَنْ مُنِحَ الذّوْقَ السليمَ والطّبْعَ المستقيمَ فلْيَذُقْ ما أثرُهُ معَ قولِنا: متّعناهُ أيامًا قلائلَ ثُمّ أَوْقَعناه في مشاقِّ الأبد، على نحوِ قولِه: ﴿ فَلْيَضْحَكُواْ قَلِيلًا وَلْيَبْكُواْ كَثِيرًا ﴾ [التوبة: ٨٢]؛ هلْ يجِدُ لهُ رَوْنَقًا وبهاء؟ ولنحقق أنّ أربابَ البلاغةِ وأصحابَ الفصاحةِ إذا وجدوا الطريقَ إلى المجازِ عَدَلوا عنِ الحقيقة؛ لِتضمُّنِهِ مثلَ هٰذهِ اللطائف.

قولُه: (وقُرِئَ: «ثُمَّ هْوَ» بسكونِ الهاء)، قرأها قالونُ والكسائي(١).

قولُه: (ولم أزعُمْكِ عنْ ذاكَ معزِلًا)، أولُه:

وإنّ الذي قَدْ عاشَ يا أُمّ مالكٍ   يموتُ ....

ويُروى:

عَددتَ قُشيرًا إذْ فَخَرْتَ فلَمْ أُسَأْ   بِذاكَ(٢) ....

---

(١) وحُجّتُهم أن الهاءَ إذا اتّصلت بفاءٍ أو واوٍ كانت في قولهم أجمعين ساكنة. و«ثمّ» أختُ الفاءِ والواو فجَرتْ مجْراهما في حُكمِ ما بعدها. انظر: «حجّة القراءات» ص٥٤٨.

(٢) هذه الروايةُ ذكرها سيبويه في «الكتاب» (١: ١٢١) وعزاه للنابغةِ الجَعْدي.

ويجوزُ حذفُ المفعولَين في بابِ «ظننت»، ولا يَصِحُّ الاقتصارُ على أحدِهِما.

قولُه: (ويجوزُ حذفُ المفعولَيْنِ في بابِ «ظننت»، ولا يصحُّ الاقتصارُ على أحدِهما)، وذكرَ في «المفصّل»: وليسَ لكَ أنْ تقول: حَسِبْتُ زيدًا، وتَسْكُتُ؛ لِفَقْدِ ما عَقَدْتَ عليهِ حديثَك، فأمّا المفعولانِ معًا فلا عليكَ أنْ تسكُتَ عنهما[1]. وذكرَ في فاتحةِ سورةِ العنكبوت: أنّ الحُسبانَ لا يصحُّ تعلُّقُهُ بمعاني المفرداتِ ولٰكنْ بمضامينِ الجُمَل، إلى آخرِه.

وقالَ بعضُهم: فمَنْ قرأَ «الكاشفيةَ»[2] وضح الفرق بيَن امتناعِ طرحِ أحدِ المفعولَيْنْ وبينَ جوازِ طرحِ أحدِ الشطرَيْنِ في بابِ المبتدأ والخبر، معَ أنَّ البابَيْنِ مِنْ حيثُ المعنى سِيّان؛ وذٰلكَ أنَّ تعلُّقَ تلكَ الأفعالِ بمضامينِ الجُمَلِ وهيَ أمورٌ خَفِيّةٌ في نفسِها؛ إذْ هيَ مِنَ المعقولاتِ الذهنيةِ لا مِنَ الملفوظات، والتعلُّقُ بها أمرٌ خَفِيّ، ولوْ طُرِحَ أحدُ الشطرَيْنِ لتراكَمَ الخفاء، بخلافِ الجملةِ الخبرية؛ فإنّ مراتبَ الخفاءِ فيهِ أقل، فاعرِفْه. وأما جوازُ طرحِ المفعولَيْن؛ فلأنّ عندَ طرحِهما ينتفي المضمونُ وتعلُّقُ الفعلِ به، ويصيرُ الغرضُ نفسَ إحداثِ ذٰلكَ الفعل.

وقـلتُ: هٰذا كلامٌ حسن؛ فإنّ قولَهُ تعالى: ﴿وَظَنَنتُمْ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ﴾ [الفتح: ١٢] حينئذٍ بمنزلةِ: فلانٌ يعطي ويمنعُ في الشياعِ في جميعِ ما فسدَ مِنَ الظنّ. وقولُ القائل: مَنْ يسمعْ يَخَلْ؛ أي: مَنْ يسمعْ يَخَلِ المسموعَ صحيحًا؛ إذْ معنى «مَنْ يسمع»: مَنْ يركَنْ إلى السماع[3]. والآيةُ واردةٌ على هٰذا.

وقالَ صاحبُ «التحفة»: معنى الاقتصارِ أنْ لا يكونَ أحدُ المفعولَيْنِ مرادًا، فأما إذا حُذِفَ لقرينةٍ دَلّتْ عليهِ وهوَ مُرادٌ معنًى؛ فليسَ اقتصارًا، كما لا يُسمّى حذفُ الخبرِ اقتصارًا على المبتدأ؛ لأنّ الحذفَ لا يجوزُ إلا بدليل. وأما بابُ «كسوت» فيجوزُ الاقتصارُ بدليلٍ وبغيرِ دليل؛ لأنّ الأولَ منهما غيرُ الثاني. فأما قولُ الأخفش: إذا دخلَتْ هٰذهِ الأفعالُ على «أنّ»

(١) «المُفَصّل في صنعة الإعراب» للزمخشري ص٣٤٧.

(٢) لعلّه يريد كتاب «شرح الكافية الشافية» لابن مالك النحوي. وهو كتاب مشهور، وقد صدَر عن جامعةِ أم القرى في خمسةِ أجزاء بتحقيق عبد المنعم هريدي.

(٣) في (ط): «الاستماع».

....

نحْوَ: ظننتُ أنكَ قائم؛ فالمفعولُ الثاني منهما محذوف، والتقدير: ظننتُ قيامَكَ كائنًا؛ لأنّ المفعولَ مع «أنّ» المفتوحة بتأويلِ المفرد. وأما سيبويهِ فيرى أنها سَدّتْ مَسَدّ المفعولَيْن، وأجازَ الكوفيّونَ الاقتصارَ على الأوّلِ إذا سَدّ شيء مَسَدّ الثاني كما في بابِ المبتدأِ، نحو: أقائمٌ أخواك؟ فيقولُ على هٰذا: ظننتُ قائمًا أخواك. وقالَ المالكي: إذا دَلّ دليلٌ على أحدِهما جازَ حذفُه، كقولِه:

كأنْ لَمْ يكنْ بَيْنٌ إذا كانَ بعدَهُ ... تلاقٍ ولٰكنْ لا أَخالُ تلاقيا[1]

أي: لا أَخالُ الكائنَ تلاقيًا، أو: لا أخالُ بعدَ البَيْنِ تلاقيًا. وعليهِ قولُ المصنّفِ في قولِه: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُواْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًا﴾ [آل عمران: ١٦٩]: ويجوزُ أنْ يكونَ ﴿ٱلَّذِينَ قُتِلُواْ﴾ فاعلًا؛ المعنى: ولا تحسَبَنّهُمُ الذينَ قتلوا أمواتًا؛ أي: أنفسَهُم. إنما جازَ حذفُهُ لأنهُ في الأصلِ مبتدأ؛ فحُذِفَ كما حُذِفَ المبتدأُ في قولِه: ﴿أَحْيَآءٌ﴾ [آل عمران: ١٦٩]؛ أي: هُمْ أحياء. وقولُه: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مُعْجِزِينَ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [النور: ٥٧] الأصل: لا تحسَبَنّهُمُ الذينَ كفروا مُعجِزين، ثُمَّ حُذِفَ الضميرُ الذي هوَ المفعولُ الأوّل. وكانَ الذي سَوّغَ ذٰلك أنّ الفاعلَ والمفعولَيْنِ لمّا كانا كشيءٍ واحد؛ اقتنعَ بذكرِ الاثنَيْنِ عنْ ذِكرِ الثالث.

وقلتُ: في هٰذا القيدِ إعلامٌ بشدةِ الاهتمامِ بمضامِينِ الجُمَلِ دُونَ مفرداتِها، ولعلّ السرّ أنّ هٰذهِ الأفعالَ قيودٌ للمضامينِ[2] تدخلُ على الجملةِ الاسميةِ لبيانِ ما هيَ عنه؛ لأنّ النسبةَ قدْ تكونُ عنْ عِلْمٍ وقدْ تكونُ عنْ ظنٍّ، فلَوِ اقْتُصِرَ على أحدِ طرفَي الجملةِ لقيامِ قرينةٍ يوهِمُ أنّ الذي سيقَ لهُ الكلامُ والذي هوَ مهتمٌّ بشأنِهِ الطرفُ المذكور، وليسَ المضمونُ مما يُعتنى به. نعمْ إذا كانَ الفاعلُ والمفعولُ لشيءٍ واحدٍ يهونُ الخَطْب.

ويؤيِّدُهُ ما ذكرَهُ صاحبُ «الإقليد»: أنك إذا قلتَ: حسبتُ زيدًا منطلقًا؛ فقدْ عقدْتَ الحديثَ على أنّ زيدًا مظنونٌ انطلاقُهُ عندَك، فلَوْ قلتَ: حسبتُ زيدًا، وسَكَتّ؛ فقدْتَ ما

---

(١) ذكره ابن داود الأصبهاني في «الزهرة» (١: ٤٦٧) وعزاه لجميل بن مَعْمَر.

(٢) في (ط): «بمضامين».

[﴿ قَالَ ٱلَّذِينَ حَقَّ عَلَيۡهِمُ ٱلۡقَوۡلُ رَبَّنَا هَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَغۡوَيۡنَآ أَغۡوَيۡنَٰهُمۡ كَمَا غَوَيۡنَاۖ تَبَرَّأۡنَآ إِلَيۡكَۖ مَا كَانُوٓاْ إِيَّانَا يَعۡبُدُونَ ﴾٦٣]

﴿ٱلَّذِينَ حَقَّ عَلَيۡهِمُ ٱلۡقَوۡلُ﴾ الشَّياطينُ أو أئمّـةُ الكُفْرِ ورؤُوسُـه. ومعنـى ﴿حَقَّ عَلَيۡهِمُ ٱلۡقَوۡلُ﴾: وجَبَ عليهم مُقتضاهُ وثبت، وهو قولُه: ﴿لَأَمۡلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلۡجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجۡمَعِينَ﴾ [هود: ١١٩]، [السجدة: ١٣] و﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ مُبتَدأ، و﴿ٱلَّذِينَ أَغۡوَيۡنَآ﴾ صفتُه، ......

هوَ فيهِ الفائدةُ العظمى وهوَ الثاني؛ لأنهُ هوَ الذي وقعَ فيهِ الشك، وقصدُكَ بهٰذا التركيبِ أنْ تُخبِرَ بذٰلكَ لا الإخبارُ بذاتِ زيد؛ وإنها تذكرُ «زيدًا» ليترتّبَ الثاني عليه. ولوْ قلتَ: حسبتُ منطلقًا وسَكَتّ؛ خَرَجَ مِنْ يَدِكَ ما يفيدُهُ الأولى، وهوَ أنهُ هوَ الذي انطلاقُهُ مظنونٌ عندَك؛ فإذنْ لابدّ مِنْ ذِكْرِ كِلَيْهما. وأما قولُ القائل: إنّ تَعَلُّقَ تلكَ الأفعالِ بمضامينِ الجُمَل، وهيَ أمورٌ خَفِيةٌ، إلى آخره؛ فمدفوعٌ بجوازِ حَذْفِ أحدِ شطرَي اسمِ إنّ وخبرِه، وأنها لتوكيدِ مضمونِ الجملة.

قولُه: (و﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ مبتدأ، و﴿ٱلَّذِينَ أَغۡوَيۡنَآ﴾ صفتُه)، روى صاحبُ «الكشف» عن أبي عليٍّ أنهُ قال: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ مبتدأ، و﴿ٱلَّذِينَ أَغۡوَيۡنَآ﴾ خبرُ مبتدأٍ آخر، والتقدير: هؤلاءِ همُ الذينَ أغويناهم، و﴿أَغۡوَيۡنَٰهُمۡ كَمَا غَوَيۡنَا﴾ استئنافٌ، ولا يكونُ «الذين أغويناهم» صفةً لـ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ ويكونُ ﴿أَغۡوَيۡنَٰهُمۡ﴾ خبرًا؛ لأنهُ حينئذٍ لا يكونُ مُفيدًا بقولِه: ﴿أَغۡوَيۡنَٰهُمۡ﴾ زيادةً لم تُستَفَدْ بالصفةِ والموصوف.

قـال: فإنْ قـلتَ: فلِمَ لا يكونُ قولُـه: ﴿أَغۡوَيۡنَٰهُمۡ﴾ خبرًا، وجازَ لتعلُّقِ قولِـه: ﴿كَمَا غَوَيۡنَا﴾(١) به؛ فيكونُ مفيدًا فائدةً زائدةً ليستْ في الصفةِ والموصوف؟ والجواب: إنّ ذٰلكَ يُوجبُ أنْ يكونَ قولُه: ﴿غَوَيۡنَا﴾ جاريًا مجرى ما لا بدّ مِنهُ مِنْ أحدِ جُزئي الجملة، وهٰذا لا يجوز؛ لأنهُ ظرف، والظروفُ فَضَلاتٌ في الكلام بمنزلةِ المفعول، فكما لا يجوز: زيدًا ضَرَب؛ بنصبِ «زيد» على أنهُ مفعولُ «ضَرَب»، وفي «ضَرَبَ» ضميرٌ يعودُ إليه؛ لأنهُ يؤدي إلى أنْ يكونَ الفَضْلةُ لا بدّ منهُ لِعَوْدِ الضميرِ إليه؛ فكذا لا يجوزُ هٰذا هاهنا. هٰذا كلامُه.

---

(١) من قوله: «استئناف، ولا يكون» إلى هنا، سقط من (ط).

والرّاجع إلى الموصولِ محذوفٌ، و﴿أَغْوَيْنَـٰهُمْ﴾ الخبر، والكافُ صفةُ مصدرٍ محذُوف، تقديرُه: أغويناهُم، فغوَوا غَيًّا مثلَ ما غوَينا، يعنُون: أنّا لم نغوِ إلّا باختيارِنا، لا أنّ

وقد قالَ [أبو][1] عثمان: إنا رأَينا الظرفَ الذي يدّعِيهِ فضلةً لا بدّ مِنه، كقولِهم: زيدٌ قائمٌ عمرٌو في دارِه؛ فلا بدّ مِنْ قولِك: في دارِه؛ ليعودَ مِنَ الجملةِ إلى «زيد» ضمير، وهوَ فَضْلةٌ في الكلام؛ فكذا هاهنا ينبغي أنْ يكونَ ﴿أَغْوَيْنَآ﴾ خبرًا؛ لتعلُّقِ قولِهِ: ﴿كَمَا غَوَيْنَا﴾ بهِ وإنْ كانَ فَضْلة[2].

وأما المصنفُ فقدْ خالفَ أبا عليٍّ وأبا عثمانَ أيضًا، وذهبَ إلى أنهُ كرّرَ ﴿أَغْوَيْنَآ﴾ في الخبرِ؛ ليعلّقَ بهِ المصدرَ الذي يُوجِبُ إضمارَ فعلٍ يطابِقُه؛ لأنّ ﴿كَمَا غَوَيْنَا﴾ غيرُ مطابِقٍ لـ﴿أَغْوَيْنَآ﴾، فيفيدُ تشبيهَ الغواية بالغواية؛ ولذٰلكَ قال: إنّا لَمْ نُغْوَ إلا باختيارِنا؛ لأنّ فَوْقَنا مُغوِين. ومِثْلُ الآية في تكرير الخبرِ للتوكيدِ والتعليقِ قولُهُ تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَلَّوْاْ مِنكُمْ يَوْمَ ٱلْتَقَى ٱلْجَمْعَانِ إِنَّمَا ٱسْتَزَلَّهُمُ ٱلشَّيْطَـٰنُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُواْ﴾ [آل عمران: ١٥٥] إذا قيل: استزلالُهم الشيطان هوَ التّولّي كما سَبَق، وفائدةُ التكريرِ والتعليقِ وتقديرِ فاءِ التعقيبِ الإيذانُ بتسجيلِ استحقاقِ العذابِ مِنْ غيرِ إمهال؛ إذِ المعنى: أغويناهُمْ فَغَوَوْا، ولَمْ تتخلّفْ غوايتُهُمْ عنْ إغوائِنا إياهم؛ أي: أطاعونا بسُرعةٍ مِنْ غيرِ رَوِيّةٍ وتَفكُّر.

والذي يقتضيهِ النّظْمُ أنْ يُرادَ بقولِه: ﴿ٱلَّذِينَ حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْقَوْلُ﴾ الشركاءُ مِنَ الشياطينِ والجنِّ بشهادةِ قولِه: ﴿مَا كَانُوٓاْ إِيَّانَا يَعْبُدُونَ﴾، وقولِه: ﴿وَقِيلَ ٱدْعُواْ شُرَكَآءَكُمْ﴾ بعدَه؛ وذٰلكَ أنّ الشركاءَ لمّا خَذَلوهُمْ وتبَرّؤوا مِنهُمْ قيلَ لَهُمْ مُوبِّخًا: هٰؤلاء شُركاؤُكُمُ الذينَ كنتُمْ تزعمونَ أنّهُمْ يشفعونَ لَكُمْ وينصرونكم؛ فادْعُوهُمْ لِيستجيبوا لكُم. فحينئذٍ المعنى: هٰؤلاءِ الذينَ أغْوَيْنا أغْوَيْناهُمْ فَغَوَوْا كما غَوَيْنا نحنُ بإغواءٍ قاهر. لأنّ الأصلَ في التشبيهِ أنْ يكونَ الوجهُ شاملًا للطرفَيْن؛ فلا بدّ مِنْ تقديرِ «قاهر». ويَعضُدُهُ قولُه: ﴿فَبِمَآ أَغْوَيْتَنِى لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَٰطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ [الأعراف: ١٦].

---

(١) زيادة لازمة، وأبو عثمان هو المازني، سبق التعريفُ به.

(٢) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٠٢٧ - ١٠٢٨).

فوقَنا مُغوِين أغوَونا بقَسْرٍ منهم وإلجاء. أو دعَونا إلى الغيِّ وسوَّلُوهُ لنا، فهؤلاءِ كذلكَ غَوَوْا باختِيارِهِم؛ لأنَّ إغواءَنا لهُم لم يكن إلّا وسوَسَةً وتسويلًا لا قسرًا وإلجاءً، فلا فرقَ إذن بينَ غَيِّنا وغيِّهِم. وإن كانَ تَسويلُنا داعيًا لهُم إلى الكُفر، فقد كانَ في مُقابَلتِه دعاءُ الله لهم إلى الإيمانِ بما وَضَع فيهم من أدِلّةِ العقل، وما بَعثَ إليهِم من الرُّسُل، وأنزلَ عليهِم من الكُتُبِ المَشحُونةِ بالوَعْدِ والوَعِيدِ والمَواعِظِ والزَّواجر، **وناهِيكَ بذلك صارفًا** عنِ الكُفرِ وداعيًا إلى الإيمان، وهذا معنى ما حكاهُ الله عن الشَّيطان ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَعَدَكُمۡ وَعۡدَ ٱلۡحَقِّ وَوَعَدتُّكُمۡ فَأَخۡلَفۡتُكُمۡۖ وَمَا كَانَ لِيَ عَلَيۡكُم مِّن سُلۡطَٰنٍ إِلَّآ أَن دَعَوۡتُكُمۡ فَٱسۡتَجَبۡتُمۡ لِيۖ فَلَا تَلُومُونِي وَلُومُوٓاْ أَنفُسَكُم﴾ [إبراهيم: ٢٢] **والله عزَّ وجلَّ قدَّمَ هذا المعنى أوّلَ شيءٍ**، حيثُ قالَ لإبليسَ ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيۡسَ لَكَ عَلَيۡهِمۡ سُلۡطَٰنٌ إِلَّا مَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلۡغَاوِينَ﴾ [الحجر: ٤٢]. ﴿تَبَرَّأۡنَآ إِلَيۡكَ﴾ منهم وممّا اختارُوهُ من الكُفرِ

قولُه: (ناهيكَ بذلكَ صارفًا)، عنْ بعضِهم: نَاهِيكَ ونَهاكَ ونَهْيُك؛ أي: حَسْبُك، يُقال: هٰذا رجلٌ ناهِيكَ مِنْ رَجُل، وأَنْهاكَ مِنْ رَجُل. وتأويلُهُ أنهُ بِجِدِّهِ وغَنائِهِ يَنْهاكَ عنْ تَطَلُّبِ غيرِه. قال:

هوَ الشيخُ الذي حدّثْتَ عنـه نهاكَ الشيخُ مكرمةً وفخرًا(١)

وهٰذه امرأةٌ ناهيكَ مِنَ امرأة؛ تُذكّرُ وتُؤنّث، وتُثَنى وتُجمَع؛ لأنهُ اسمُ فاعل. وإذا قلتَ: نَهْيُكَ مِنْ رَجُل، كما تقول: حَسْبُكَ مِنْ رَجُل؛ لَمْ تُثَنّ ولَمْ تُجْمَع؛ لأنهُ مصدر. وتقولُ في المعرفة: هٰذا عبدُ الله ناهيكَ مِنْ رَجُل؛ فتَنْصِبُ «ناهيك» على الحال.

قولُـه: (والله تعالى قـدّمَ هٰذا المعنـى)، وهوَ أنّ إغواءَ الشيطانِ لمْ يكنْ إلا وَسْـوَسةً وتسويلًا، لا قَسْرًا وإلجاءً.

قولُه: (أول شيء)، أي: أولُ قصةٍ حكاها عنْ إبليس، كقولِه تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِيَ عَلَيۡكُم مِّن سُلۡطَٰنٍ إِلَّآ أَن دَعَوۡتُكُمۡ فَٱسۡتَجَبۡتُمۡ لِي﴾ [إبراهيم: ٢٢].

---

(١) ذكره الجوهري في «الصحاح» (نهى) من غير عَزْوٍ لأحد.

بأنفُسِهم، هوًى منهُم للباطلِ ومَقتًا للحقِّ، لا بقُوَّةٍ منّا على استِكراهِهم ولا سلطانٍ ﴿مَا كَانُوٓاْ إِيَّانَا يَعۡبُدُونَ﴾ إنّما كانُوا يعبُدونَ أهواءَهم ويُطِيعُونَ شَهَواتِهم. **وإخلاءُ الجُملتَينِ من العاطِفِ؛ لكَونِهما مُقرِّرتَينِ لمعنى الجُملةِ الأولى.**

[﴿وَقِيلَ ٱدۡعُواْ شُرَكَآءَكُمۡ فَدَعَوۡهُمۡ فَلَمۡ يَسۡتَجِيبُواْ لَهُمۡ وَرَأَوُاْ ٱلۡعَذَابَۚ لَوۡ أَنَّهُمۡ كَانُواْ يَهۡتَدُونَ * وَيَوۡمَ يُنَادِيهِمۡ فَيَقُولُ مَاذَآ أَجَبۡتُمُ ٱلۡمُرۡسَلِينَ * فَعَمِيَتۡ عَلَيۡهِمُ ٱلۡأَنۢبَآءُ يَوۡمَئِذٖ فَهُمۡ لَا يَتَسَآءَلُونَ﴾ ٦٤-٦٦]

﴿لَوۡ أَنَّهُمۡ كَانُواْ يَهۡتَدُونَ﴾ لوَجهٍ من وُجُوهِ الحِيَلِ يدفَعُونَ به العذاب. أو: لو أنَّهم كانوا مُهتَدِينَ مُؤمنِين، لَمَا رأَوْه. ....

قولُه: (وإخلاءُ الجملتيْنِ مِنَ العاطف؛ لكونِهما مُقرِّرتيْنِ لمعنى الجملةِ الأولى)، إحداهُما: ﴿تَبَرَّأۡنَآ إِلَيۡكَ﴾، وثانيهما: ﴿مَا كَانُوٓاْ إِيَّانَا يَعۡبُدُونَ﴾، كما قال الشاعر:

وقـــدْ رَكِبتُمْ صماءَ معضـلةً تفري البراطيلَ تفلقُ الحَجَرا[1]

وذلكَ أنّ الشركاءَ لمّا سَمِعوا: ﴿أَيۡنَ شُرَكَآءِيَ ٱلَّذِينَ كُنتُمۡ تَزۡعُمُونَ﴾ تبرّؤوا عنهُمْ بقولِهِم أولًا: ﴿رَبَّنَا هَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَغۡوَيۡنَآ أَغۡوَيۡنَٰهُمۡ كَمَا غَوَيۡنَا﴾؛ أي: غوَوْا باختيارِهم؛ لأنّ إغواءَنا لم يكنْ إلا وسوسةً وتسويلًا لا قسرًا، ولا فرقَ بينَ غَيِّنا وغيِّهم.

قولُه: (﴿لَوۡ أَنَّهُمۡ كَانُواْ يَهۡتَدُونَ﴾ لِوَجهٍ مِنْ وجوهِ الحيلِ يدفعونَ بِهِ العذاب)، فالجوابُ محذوفٌ، ودلّ عليهِ سياقُ الكلام.

قولُه: (أوْ لوْ أنهُمْ كانوا مهتدِينَ مؤمِنين؛ لَمَا رَأَوْه)، والجوابُ أيضًا محذوفٌ يدلُّ عليهِ قولُه: ﴿وَرَأَوُاْ ٱلۡعَذَابَ﴾. ولوْ أنهُمْ كانوا مُهتَدينَ في الدنيا لَمَا رَأَوا العذاب في الآخرة؛ فقولُه: «لَمَا رَأَوْه» متعلقٌ بالوجهِ الثاني، ويجوزُ أنْ يتعلّقَ بالوجهيْن.

---

(١) ذكره الزمخشري في «أساس البلاغة» (برطل) وعزاه لبَيْهَس.

أو تمنَّوا لو كانُوا مُهتَدِين. أو تحيَّرُوا عندَ رُؤيتِه ....

قولُه: (أو تمنّوْا لو كانوا مُهتدِين)، وَلّدَ[١] «لو» معنى التمنّي لجامعِ الامتناع، ولَمْ يَحتَجْ[٢] إلى الجواب. قالَ صاحبُ «التقريب»: وفيهِ نظر؛ إذْ حقُّهُ أنْ يُقال: لوْ كُنا، إلا أنْ يكونَ على الحكاية؛ كأَقْسَمَ لَيَضْرِبَن، أو على تأويل: ولوْ مُتَمَنِّينَ هدايتَهُم.

قولُه: (أو تحيّرُوا عند رؤيتِه)، يعني وَضَعَ ﴿لَوْ أَنَّهُمْ كَانُوا يَهْتَدُونَ﴾ مَوضِعَ «تحيّرُوا لرؤيتِه» على إرادةِ التمني؛ إما مِنْ كلِّ أحدٍ لشدةِ ما رَأَوْا، أوْ مِنَ الله على المجازِ كما في قولِهِ تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُواْ وَاتَّقَوْاْ لَمَثُوبَةٌ﴾ [البقرة: ١٠٣].

قالَ المصنف: ويجوزُ أنْ يكونَ ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُواْ﴾ تمنِّيًا لإيمانِهم على سبيلِ المجاز؛ كأنهُ قيل: وليتَهُمْ آمنوا، وعلى إرادةِ التحيُّرِ النظم؛ وذلكَ أنهُمْ لمّا خُوطِبوا بقولِه: ﴿أَيْنَ شُرَكَآءِىَ الَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [القصص: ٦٢] والشركاءُ أظهَرُوا البراءةَ مِنهُم، ثُمّ قيلَ لهم تهكُّمًا: أينَ شركاؤُكُم؟ أي: ناصِرُكُمْ ومُعينكُم، فادعُوهُمْ فإذا دَعَوْهُمْ ولمْ يستجيبوا لهُمْ وَرَأَوُا العذابَ قدْ دَنا؛ تحيّرُوا وبُهِتُوا ولحِقَهُمْ ما لا يُوصَفُ كُنْهُه؛ فعندَ ذلكَ يُقالُ بلسانِ الحالِ ترحُّمًا عليهِم: ليتَهُمْ كانوا مُهتَدِين. فهوَ مِنْ إطلاقِ المُسَبَّبِ على السَّبَب؛ لأنّ تحيُّرَهُمْ سببٌ حاملٌ على هٰذا القول. وفي قولِه: «حكى أولًا ما يُوبِّخُهُم» إشعارٌ بهٰذا النظم. قالَ الحِيريُّ[٣]: في قولِه: «لوْ كانوا مُهتدِينَ في الدنيا؛ لَمَا رَأَوُا العذابَ في الآخرة» نظرٌ؛ لأنّ الدالّ على المحذوفِ ﴿وَرَأَوُاْ الْعَذَابَ﴾ وهوَ مُثبَت؛ فلا يجوزُ أنْ يُقدّرَ المحذوفُ منفِيًّا. والصوابُ والله أعلم: لوْ أنهُمْ كانوا يَهتَدُونَ لَرَأَوُا العذاب؛ أي: لوْ لمْ يكونوا ضالِّينَ في الدنيا لَعلِمُوا العذابَ موجودًا موعودًا. وجوابُهُ سبقَ في قولِه: ﴿وَاتَّقُواْ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ﴾ [الأنفال: ٢٥] في مسألة: لا تَدْنُ مِنَ الأسدِ يَأكُلك؛ لأنّ المعنى: إنْ دَنَوْتَ يأكُلْك؛ لأنهُمْ يميلونَ إلى المعنى كلَّ الميل، حتى إنهُمْ لا يلتَفِتونَ إلى إيجابِ اللفظِ ونَفْيه.

(١) في النسخة «ف»: «وكّد».

(٢) في النسخةِ «ح» و(ط): يجَنح.

(٣) الإمام الجليل المفسر أبو عبد الرحمٰن إسماعيل بن أحمد بن عبد الله الحيريّ النيسابوري (ت ٤٣٠هـ) كان من أعيانِ العلماء وله تفسير مشهور، وكتابٌ في القراءات، وكان إمامًا عالما مباركًا، له ترجمة حسنة في «طبقات المفسّرين» للسيوطي ص٣٦، و«طبقات المفسِّرين» للداوودي (١: ١٠٦).

وسَدِرُوا فلا يهتَدُون طَرِيقًا. **حكى** أوّلًا ما يُوَبِّخُهُم بـه من اتّخاذِهِم لهُ شُرَكاء، ثمَّ ما يقولُه الشياطينُ أو أئِمَّتُهم عندَ توبيخِهِم؛ **لأنَّهم إذا وبِّخُوا بعبادةِ الآلهة**، اعتذرُوا بأنَّ الشَّياطينَ همُ الذين استغوَوْهُم وزيَّنُوا لهُم عبادَتَها، **ثُمَّ ما يُشبِهُ الشماتةَ** بهِم من استغاثَتِهِم آلِهَتَهُم وخِذلانُهـم لهُم، وعجزُهم عن نُصـرَتِهِم، ثمّ ما يُبكّتُونَ بـه من الاحتجاجِ عليهِم بإرسـالِ الرُّسُلِ وإزاحةِ العِلَلِ ﴿فَعَمِيَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَنۢبَآءُ﴾ **فصارتِ الأنباءُ كالعُمي** عليهِم جميعًا لا تهتَدِي إليهِم ﴿فَهُمْ لَا يَتَسَآءَلُونَ﴾ لا يسأَلُ بعضُهم بعضًا كما يتساءَلُ النّاسُ في المُشكِلات؛ لأنَّهم يتساوَونَ جميعًا في عَمى الأنباءِ عليهِم

قولُه: (وسَدِرُوا)، الجوهري: السادِر: المتحيِّر، والسَّدَر: تحيُّرُ البَصَر.

قولُه: (حكى أولًا)، يعني قولَه: ﴿أَيْنَ شُرَكَآءِيَ﴾ الآية، وقوله: «ثم ما يقوله الشياطين» يعني به قوله: ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْقَوْلُ﴾ الآية، وقوله: «ما يشبه الشماتة»؛ أي قوله: ﴿وَقِيلَ ٱدْعُواْ شُرَكَآءَكُمْ﴾ وهو كما يقول لمن استظهر بغيره في النصرة واعتمد عليه ثم خذله عند الحاجة إليه: ادع ناصرك ينصرك، وقوله: «ثم مايُبكّتون به»، أي: قوله ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ﴾.

قولُه: (لأنهُمْ إذا وُبِّخُوا بعبادةِ الآلهة)، تعليلٌ لتقديمِ حكايةِ الله ما يوبِّخُهُمْ به، وهو: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَآءِيَ﴾ على حكايةِ ما تقولُهُ الشياطين؛ وهو قولُه: ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْقَوْلُ﴾.

قولُـه: (فصـارتِ الأنباءُ كالعمى)، هٰذا التشبيهُ إشـارةٌ إلى أنّ «الأنبـاءَ» في قولِـه: ﴿فَعَمِيَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَنۢبَآءُ﴾ استعارةٌ مَكنية، يدلُّ عليهِ قولُه: «لا تهتدي إليهم». قالَ القاضي: أصلُه: فَعمُوا عنِ الأنباء؛ لٰكنهُ عكسَ مبالغةً، يريدُ أنهُ مِنْ بابِ القلب؛ كقولِه:

لُعابُ الأفاعي القاتلاتِ لُعابُهُ[1]

---

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ٣٠١) والبيت المذكور لأبي تمام في «ديوانه» ص١٤٠، وتمامُ البيت:

وأرْيُ الجنى اشتارَتْهُ أيدٍ عواسلُ

والعجزِ عنِ الجواب. وقرئ: (فَعُمِّيَتْ)، والمُرادُ بالنَّبأ: الخبرُ عمّا أجابَ به المُرسلُ إليه رسُولَه، وإذا كانتِ الأنبياءُ لِهولِ ذلك اليوم يتتعتَعُونَ في الجوابِ عن مثلِ هذا السُّؤال، ويُفوِّضُونَ الأمرَ إلى علمِ الله، وذلك قولُه تعالى: ﴿يَوْمَ يَجْمَعُ ٱللَّهُ ٱلرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَآ أُجِبْتُمْ قَالُواْ لَا عِلْمَ لَنَآ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ﴾ [المائدة: ١٠٩] فما ظنك بالضُّلّالِ من أُممِهِم.

[﴿فَأَمَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَعَسَىٰٓ أَن يَكُونَ مِنَ ٱلْمُفْلِحِينَ﴾ ٦٧]

﴿فَأَمَّا مَن تَابَ﴾ من المُشرِكِينَ مِنَ الشِّرْك، وجمَعَ بينَ الإيمانِ والعمَلِ الصّالحِ ﴿فَعَسَىٰٓ أَن﴾ يُفلِحَ عندَ الله، و﴿وَعَسَىٰٓ﴾ من الكِرامِ تحقيقٌ. ويجوزُ أن يُرادَ: تَرَجِّي التّائبِ وطَمَعُه، كأنّه قال: فليطمعْ أن يُفلِحَ.

[﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ ٦٨]

الخِيَرَةُ من التَّخَيُّر، كالطِّيَرةِ من التَّطَيُّر: تُستَعمَلُ بمعنى: المَصدرِ وهو التَّخَيُّر، وبمعنى: المُتَخَيَّرِ كقَولِهم: مُحَمَّدٌ خِيَرةُ الله من خَلْقِه.

قولُه: (يتتعتعون)، النهاية: في الحديث: «يقرأُ القرآنَ ويَتَتَعْتَعُ فيه»[1]، أي: يَتَردَّدُ في قراءتِهِ وَيَتَبلَّدُ فيها لسانُه.

قولُه: (الخيرةُ مِنَ التخيُّر)، النهاية: الخيرُ ضِدُّ الشر؛ تقولُ منه: خِرتَ يا رجل؛ فأنتَ خاير، وخَيِّر. وخارَ الله لك؛ أي: أعطاكَ ما هوَ خيرٌ لك. والخِيرةُ ـ بسكونِ الياءِ ـ الاسمُ منه، والخِيَرةُ ـ بالفتح ـ الاسمُ مِنْ قولِك: اختارَهُ الله، ومحمدٌ ﷺ خيرةُ الله مِنْ خَلْقِه؛ تُقالُ بالفتحِ والسكون.

(١) وهو ثابتٌ في «الصحيح»، أخرجه مسلم (٧٩٨) من حديثِ عائشة رَضِيَ الله عنها.

﴿مَا كَانَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ﴾ بيانٌ لقولِه: ﴿وَيَخْتَارُ﴾؛ لأنَّ معناه: ويختارُ ما يشاء، ولهذا لم يدخُلِ العاطف. والمعنى: أنَّ الخِيَرةَ لله تعالى في أفعالِه، وهُو أعلمُ بوُجُوهِ الحِكمةِ فيها، ليسَ لأحدٍ من خلقِه أن يختارَ عليه. قيل: السَّببُ فيه قولُ الوليدِ بنِ المُغيرة: ﴿لَوْلَا نُزِّلَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ ٱلْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ﴾ [الزخرف: ٣١] يعني: لا يبعثُ الله الرُّسُلَ باختيارِ المُرسَلِ إليهِم. **وقيل: معناهُ: ويختارُ الذي لهُم فيه الخِيَرة**، أي: يختارُ للعبادِ ما هو خيرٌ لهُم وأصلح، وهو أعلمُ بمصالِحِهِم من أنفُسِهِم،

قولُه: (**وقيل: معناه: ويختارُ الذي لهم فيهِ الخيرة**)، عطفٌ على قولِه: ﴿مَا كَانَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ﴾ بيانٌ لقولِه: ﴿وَيَخْتَارُ﴾. و﴿مَا﴾ على الأوّلِ نافية؛ لا ينبغي لأحدٍ مِنْ خلقِهِ أنْ يختارَ عليه؛ فيكون تفسيرًا لقولِه: ﴿وَيَخْتَارُ﴾؛ لأنّ معناه: يختارُ ما يشاء؛ لعطفِهِ على ﴿يَخْلُقُ﴾. قالَ مكيُّ بنُ أبي طالب: و﴿مَا﴾على أنْ تكونَ موصولةً ليسَ بمختار؛ لأنهُ لا عائدَ يعودُ على ﴿مَا﴾، وهوَ أيضًا بعيدٌ في المعنى والاعتقاد؛ لأنّ كونَها للنفي يُوجِبُ أنْ يَعُمّ جميعَ الأشياء، وأنها حدَثتْ بقدرةِ الله واختيارِه، وليسَ للعبدِ فيها شيءٌ غيرُ اكتسابِهِ بقَدَرٍ مِنَ الله. وكونُها موصولةً لمْ يَعُمّ جميعَ الأشياء؛ فإنها مختارةٌ لله تعالى؛ بل إنهُ تعالى يختارُ ما لهمْ فيهِ الخيرةُ وما ليسَ لهمْ فيهِ خيرةٌ موقوفة، وهوَ مذهبُ القَدَريةِ والمعتزلة(١).

وقيل: معنى الآية: وربُّكَ يا محمد يخلقُ ما يشاءُ ويختارُ لولايتِهِ ورسالتِهِ مَنْ يريد. ثُمّ ابتدأَ بنفيِ الاختيارِ عنِ المشركين، وأنهُ لا قُدرةَ لهم؛ فقال: ﴿مَا كَانَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ﴾ أي: ليسَ الولايةُ والرسالةُ وغيرُ ذٰلكَ باختيارِهِمْ ولا بمُرادِهِم.

وقالَ القاضي: فظاهِرُهُ نفيُ الاختيارُ عنهمْ رأسًا، والأمرُ كذٰلكَ عند التحقيق؛ فإنّ اختيارَ العبادِ مخلوقٌ باختيارِ الله، منوطٌ بدواعٍ لا اختيارَ لَهُمْ فيها(٢).

وقلتُ: والذي يقتَضِيهِ النظمُ هٰذا؛ لأنّ قولَهُ تعالى: ﴿فَأَمَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا﴾ مُتّصلٌ بقولِه: ﴿كَمَن مَّتَّعْنَٰهُ مَتَٰعَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ثُمَّ هُوَ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ مِنَ ٱلْمُحْضَرِينَ﴾، وأحوالُ الشركاءِ

---

(١) «مشكل إعراب القرآن» (٢: ٥٤٧).

(٢) «أنوار التنزيل» (٤: ٣٠١).

من قولِهم في الأمْرَين: ليسَ فيهما خِيَرَةٌ لمُختارٍ. فإن قلت: فأينَ الرّاجعُ من الصِّلةِ إلى المَوصُولِ إذا جعلتَ ما موصولةً؟ قلت: أصلُ الكلام: ما كانَ لهُم فيهِ الخِيَرة، فحُذِفَ (فيه) كما حُذِفَ منه في قولِه: ﴿إِنَّ ذَٰلِكَ مِنۡ عَزۡمِ ٱلۡأُمُورِ﴾ [لقمان: ١٧] لأنهُ مفهومٌ. ﴿سُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ﴾ أي: الله بريءٌ من إشراكِهِم، وما يحمِلُهم عليهِ من الجُرأةِ على الله، واختيارِهم عليهِ ما لا يختار.

[﴿وَرَبُّكَ يَعۡلَمُ مَا تُكِنُّ صُدُورُهُمۡ وَمَا يُعۡلِنُونَ * وَهُوَ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ لَهُ ٱلۡحَمۡدُ فِي ٱلۡأُولَىٰ وَٱلۡأٓخِرَةِۖ وَلَهُ ٱلۡحُكۡمُ وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ﴾ ٦٩-٧٠]

﴿مَا تُكِنُّ صُدُورُهُمۡ﴾ من عداوةِ رسولِ الله وحَسَدِه ﴿وَمَا يُعۡلِنُونَ﴾ من مطاعِنِهم فيه، وقولِهم: هَلا اختيرَ عليهِ غيرُه في النُّبُوّة.

مُستطرَدةٌ بينهما لذكرِ الإحضار، وقولُه: ﴿وَرَبُّكَ يَخۡلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخۡتَارُۗ مَا كَانَ لَهُمُ ٱلۡخِيَرَةُ﴾ كالتذييل، وبيانِ أنهُ هوَ الذي يخلُقُ ما يشاء؛ يُضلُّ مَنْ يشاءُ ويهدي مَنْ يشاء، ليسَ لأحدٍ أنْ يتصرّفَ في ملكِهِ ويشاركَهُ في خَلقِه. ولهٰذا ختمَهُ بقولِه ﴿سُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشۡرِكُونَ﴾ ويدخُلُ في هٰذا العامِّ حديثُ سببِ النزولِ أيضًا.

قولُه: (مِنْ قولِهم في الأمرَيْن: ليسَ فيهما خيرةٌ لمختار)، يعني: إذا جعلَ ﴿مَا﴾ موصولةً والمراد المتخير؛ فلا بدّ مِنْ وجودِ شيئيْن ليُختارَ أحدُهما مِنَ الآخر. والمثالُ يحتمِلُ وجهَيْن: أحدُهما أنّ الأمرَيْنِ مختارانِ فليسَ لأحدٍ أنْ يترُكَ أحدَهُما ويختارَ الآخر، وأنهما سِيّانِ في الكراهة؛ فليسَ فيهما مختارٌ يختارُهُ المختار.

قولُه: (واختيارهم عليه)، قيل: هوَ عطفٌ على «ما» في «وما يحمِلُهُم»، أو على الضميرِ المجرورِ في «عليه»؛ أي: الله بريءٌ مِما يحمِلُهُم على إشراكِهِم وعلى اختيارِهِم على الله ما لا يختار؛ نحو: ﴿تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَ﴾ [النساء: ١]. وقلتُ: ويجوزُ أنْ يكونَ عطفًا على «الجرأةِ على الله» على سبيلِ التفسير؛ لأنّ اختيارَهُم على الله ما لا يختارُ جُرْأةٌ على الله مِنْ قولِهِم: ﴿لَوۡلَا نُزِّلَ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانُ عَلَىٰ رَجُلٖ مِّنَ ٱلۡقَرۡيَتَيۡنِ عَظِيمٍ﴾ [الزخرف: ٣١].

﴿وَهُوَ ٱللَّهُ﴾ وهو **المُستأْثِرُ بالإلـٰهيّةِ** المُختَصُّ بها، و﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ تقريرٌ لذلك، كقولِك: الكَعبةُ القِبلة، لا قبلةَ إلّا هي. فإن قلت: الحمدُ في الدُّنيا ظاهرٌ فما الحمدُ في الآخِرة؟ قلت: هو قولُهم: ﴿وَقَالُواْ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَذْهَبَ عَنَّا ٱلْحَزَنَ﴾ [فاطر: ٣٤]، ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى صَدَقَنَا وَعْدَهُۥ﴾ [الزمر: ٧٤] ﴿وَقِيلَ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الزمر: ٧٥] والتَّحميدُ هناكَ على وجـهِ اللَّذّةِ لا الكُلْفة. وفي الحديث: «**يُلهَمُونَ التَّسبيحَ** والتَّقديسَ» ﴿وَلَهُ ٱلْحُكْمُ﴾ القضاءُ بينَ عِبادِه.

[﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن جَعَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكُمُ ٱلَّيْلَ سَرْمَدًا إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ مَنْ إِلَٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ يَأْتِيكُم بِضِيَآءٍ ۖ أَفَلَا تَسْمَعُونَ ❁ قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن جَعَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكُمُ ٱلنَّهَارَ سَرْمَدًا إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ مَنْ إِلَٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ يَأْتِيكُم بِلَيْلٍ تَسْكُنُونَ فِيهِ ۖ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ❁ وَمِن رَّحْمَتِهِۦ جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لِتَسْكُنُواْ فِيهِ وَلِتَبْتَغُواْ مِن فَضْلِهِۦ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ ٧١-٧٣]

قولُـه: (المستأثرُ بالإلٰهية)، يُقـال: استأثرَ بكـذا: اختصّ بهِ واستبد، والاسـم: الأثَـرةُ بالتحريك.

النهاية: الاستئثار: الانفرادُ بالشيء. وإفادةُ التركيبِ هٰذا المعنى مِنْ جَعْلِ اسمِ ﴿ٱللَّهُ﴾ خبرًا لـ﴿وَهُوَ﴾؛ ولهٰذا كانَ ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ تقريرًا له.

قولُه: (وفي الحديث: «يُلهَمُونَ التسبيح»)، الحديثُ مِنْ روايةِ مُسلمٍ وأبي داودَ عنْ جابرٍ قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «إنّ أهلَ الجنةِ يأكلونَ فيها ويشربون، ولا يتفلونَ ولا يبولونَ ولا يتغوّطونَ ولا يتمخّطون» قالوا: فما بالُ الطعام؟ قالَ: «جُشاءٌ ورشحٌ كرشحِ المِسْك، يُلهَمُونَ التسبيحَ والتحميدَ كما يُلهَمُونَ النَّفس»[١].

النهاية: الإلهامُ: أنْ يُلقِي الله في النّفْسِ أمرًا يَبْعَثُهُ عـلى الفعلِ أو التّرْك، وهوَ نـوعٌ مِنَ الوحي.

---

(١) أخرجـه مسلم (٢٨٣٥) وأبـو داود (٤٧٤٣) وغيرهما.

﴿أَرَءَيْتُمْ﴾ **وقرئ: (أريْتُم): بحَذْفِ الهمزة،** وليسَ بحذفٍ قياسيٍّ. ومعناه: أخبِرُوني من يقدِرُ على هذا؟ والسَّرمَد: الدّائمُ المُتَّصِل، من السَّرد وهو المُتابَعة. **ومنه قولُهم في الأشهُرِ الحُرُم:** ثلاثةٌ سردٌ، وواحدٌ فردٌ، والميمُ مَزِيدة. ووزنُهُ (فَعْمَل). ونظيرُه. **دُلامِصٌ؛ من الدِّلاص.** فإن قلت: **هَلا قيل: بنهارٍ تتصرَّفُونَ فيه،**..........

قولُه: (وقُرِئَ: «أريتم» بحذفِ الهمزة)، الكسائي[1].

قولُه: (ومنهُ قولُهُمْ في الأشهُرِ الحُرُم)، الجوهري: قيلَ لأعرابي: تعرفُ الأشهُرَ الحُرُم؟ قال: نعم، ثلاثةٌ سَرْدٌ وواحدٌ فَرْد؛ فالسردِ: ذو القعدة، ذو الحجة، والمحرم. والفرد: رجب.

قولُه: (دُلامِص؛ مِنَ الدّلاص)، الجوهري: الدّليصُ والدِّلاص: البَرّاق؛ يُقال: دِرعٌ دِلاص، وأدْرُعٌ دِلاص. والدّلامِص: البَرّاقُ والميمُ زائدة.

قولُه: (هلّا قيل: بنهارٍ تتصرّفون فيه ـ أي: بـدلَ قولِهِ: ﴿بِضِيَآءٍ﴾ ـ كما قيل: ﴿بِلَيْلٍ تَسْكُنُونَ فِيهِ﴾)، يريدُ أنَّ الآيتينِ متقابلتان؛ ففي الثانيةِ جيءَ بقولِه: ﴿بِلَيْلٍ تَسْكُنُونَ فِيهِ﴾ وهوَ مطابقٌ لسائرِ الآيات؛ فلِمَ عَدَلَ في الأولِ عن الظاهرِ إلى خلافِه؟ وأجابَ عنهُ أنهُ إنما وَضَعَ ﴿بِضِيَآءٍ﴾ مَوْضِعَ «بنهارٍ تتصرّفون فيه»، والضياءُ ضوءُ الشمس؛ لقولِهِ تعالى: ﴿جَعَلَ ٱلشَّمْسَ ضِيَآءً﴾ [يونس: ٥]، ليُؤْذِنَ بأنّ منافعَ النهارِ ليستْ مقصورةً على التصرُّف؛ فإنّ منافِعَهُ متكاثرة، ولهٰذا لا يطّلِعُ عليهِ كلُّ أحد؛ كأنهُ قيل: أتيناكُمْ بضياءِ الشمس؛ ليتسهّلَ لكُمْ جميعُ ما تفتقِرونَ إليهِ مِنَ التصرُّفِ في المعاشِ وغيره. ولهٰذا أتى بقولِه: ﴿أَفَلَا تَسْمَعُونَ﴾ تتميمًا لهٰذا المعنى؛ لأنّ مُدرَكَ السّمْعِ أكثرُ مِنْ مُدرَكِ البصر، واستفادةُ العقلِ مِنَ السمعِ أَجَلُّ مِنَ استفادتِهِ مِنَ البصر، وبقولِه: ﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ تتميمًا لذٰلك؛ لأنّ أعظمَ فوائدِ الليلِ الهدوءُ فيهِ والسكون، ولهٰذا صرّحَ بهِ في الآية، وهوَ شيءٌ قليل؛ ولهٰذا يطّلِعُ عليهِ كلُّ أحد، والناسُ في إدراكِهِ بالبصرِ مستوون.

فإنْ قلتَ: فلِمَ لَمْ يَقُل: بظلام؟ قلتُ: لأنهُ وإنْ لَمْ يُوهِمْ أنّ فائدةَ الليلِ متكاثرة؛ إذْ كلُّ أحدٍ يعلمُ فائدتَه، لٰكنهُ مِمّا يكرَهُهُ الطبعُ ويتنفّرُ عنه، بخلافِ الضوء؛ فإنهُ نعمةٌ في ذاتِه،

---

(١) انظر: «حجة القراءات» ص٢٥٠.

....

مقصودٌ بِنَفْسِه. ثُمّ الذي أَبْعَدُ مِنَ التكلُّفِ أنْ يُجعَلَ ﴿أَفَلَا تَسْمَعُونَ﴾ تذييلًا للتوبيخِ الذي يعطيهِ قولُه: ﴿أَرَءَيْتُمْ إِن جَعَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكُمُ﴾ إلى آخرِه، وكذا في الثانيةِ ـ على ما في «المعالم»: ﴿أَفَلَا تَسْمَعُونَ﴾ سماعَ فهمٍ وقبول، ﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ ما أنتم عليهِ مِنَ الخطأ. تَمّ كلامُه[١]ـ ليجتمِعَ لهمُ الصَّمَمُ والعمى مِنَ الإعراض عنْ سماعِ البراهين، والإغماضِ عنْ رؤيةِ الشواهد.

ولَمّا كانتِ استدامةُ الليلِ أشقّ مِنَ استدامةِ النهار؛ لأنّ النومَ الذي هوَ أجَلُّ الغرضِ فيهِ شبيهٌ بالموت، والابتغاءُ مِنْ فضلِ الله الذي هوَ بعضُ فوائدِ النهارِ شبيهٌ بالحياة، قيلَ في الأول: ﴿أَفَلَا تَسْمَعُونَ﴾ أي: سماعَ فَهْم، وفي الثانية: ﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ ما أنتمْ عليهِ مِنَ الخطأ؛ ليُطابِقَ كلٌّ مِنَ التذييلَيْنِ الكلامَ السابقَ مِنَ التشديدِ والتوبيخ، كأنهُ قيل: أخبروني إنْ جعلَ الله عليكُم الليلَ سرمدًا إلى يومِ القيامة؛ مَنْ إلٰهٌ غيرُ الله يأتيكمْ بضياء؛ أفلا تسمعونَ مثلَ هٰذهِ الدلائلِ الباهرةِ والنصوصِ المتظاهرةِ لِتعرِفوا أنّ غيرَ الله لا يقدِرُ على شيءٍ من ذٰلك؟ وأخبروني إنْ جعلَ الله عليكم النهارَ سرمدًا إلى يومِ القيامة؛ مَنْ إلٰهٌ غيرُ الله يأتيكمْ بليلٍ تسكنونَ فيه؟ أفلا تبصرونَ الشواهدَ المنصوبةَ الدالّةَ على القدرةِ الكاملةِ لتقِفُوا على أنّ غيرَ الله لا قدرةَ لهُ على ذٰلك؟ وفيهِ أنّ دَلالةَ النصِّ أوْلى وأقْدَمُ مِنَ العقل.

وقالَ الراغبُ في «غُرّةِ التنزيل»: إنّ نسخَ الليلِ بالنـيِّرِ الأعظمِ أبلغُ في المنافعِ وأضمنُ للمصالحِ مِنْ نسخِ النهارِ بالليل؛ ألا ترى أنّ الجنةَ نهارُها دائمٌ لا ليلَ معه؟ لأنّ الليلَ في دارِ التكليفِ للاستراحةِ والاستعانةِ بالجَمام والراحةِ على ما يلزَمُ مِنَ الكُلَفِ المتعِبةِ والمشاقِّ المُنْصِبة، ودارُ النعيم يُستَغنى فيها عنْ ذٰلك؛ لأنها مقصورةٌ على سبيلِ المشتهى وعلى ما تَلَذُّ الأعينُ وتهوى الأنفس؛ فتقديمُ ذِكرِ الليلِ لانكشافِهِ عنِ النهارِ الذي يُمَكِّنُ مِنَ التصرُّفِ في المعايشِ بالسعي في المصالحِ إلى ما لا يُحصى كثرةً مِنَ المنافعِ المتعلّقةِ بالشمسِ أَحَقُّ وأوْلى[٢].

---

(١) «معالم التنزيل» (٦: ٢١٩).

(٢) «درّةُ التنزيلِ وغُرّة التأويل» للخطيب الإسكافي (٢: ٩٣٣-٩٣٤)، وقد اختُلِفَ في نسبة هذا الكتاب، أهو للخطيب الإسكافي أم للراغب؟ والمؤلف ينقل عنه في مواضع وينسبُه للراغب، وانظر: مقدمة الدكتور محمد آيدين في تحقيقه للكتاب، حيث صَحَّحَ نِسْبَتَه للخطيب، وأيّد ذلك بدراسة وافية.

كما قيل: ﴿بِلَيۡلٖ تَسۡكُنُونَ فِيهِۖ﴾؟ قلت: ذَكَرَ الضِّياءَ وهو ضَوءُ الشَّمس؛ لأنَّ المنافعَ التي تتعلّقُ به مُتكاثِرة، ليس المُتصرِّفُ في المعاشِ وحدَه، والظَّلامُ ليس بتلكَ المنزلة، ومن ثمَّ قرنَ بالضِّياء ﴿أَفَلَا تَسۡمَعُونَ﴾؛ لأنَّ السَّمْعَ يُدرِكُ ما لا يُدرِكُهُ البصرُ من ذِكْرِ منافِعِهِ ووصْفِ فوائِدِه، وقرنَ باللَّيلِ ﴿أَفَلَا تُبۡصِرُونَ﴾؛ لأنَّ غيرَكَ يُبصِرُ من منفعةِ الظَّلامِ ما تُبصِرُه أنت؛ من السُّكُونِ ونحوِه ﴿وَمِن رَّحۡمَتِهِۦ﴾: **زاوجَ بينَ اللَّيلِ والنَّهار**، لأغـراضٍ ثلاثة: لتسكُنُوا في أحَدِهما وهو اللَّيل، ولتبتَغُوا من فضـلِ الله في الآخَرِ وهُو النَّهار، ولإرادةِ شُكرِكُم.

[﴿وَيَوۡمَ يُنَادِيهِمۡ فَيَقُولُ أَيۡنَ شُرَكَآءِيَ ٱلَّذِينَ كُنتُمۡ تَزۡعُمُونَ﴾ ٧٤]

ومعنـى قولِـه: ﴿أَفَلَا تَسۡمَعُونَ﴾: أفلا تسمعونَ سماعَ مَنْ يتدبّرُ المسموعَ ليستدرِكَ مِنهُ قصدَ القائل، ويحيطَ بأكثرِ ما جَعَلَ الله في النهارِ مِنَ المنافع، أمْ أنتمْ صُمٌّ عنْ سماعِ ما ينفعُكُم؟ وقولُه: ﴿يَأۡتِيكُم بِلَيۡلٖ تَسۡكُنُونَ فِيهِۖ أَفَلَا تُبۡصِرُونَ﴾ معناه: أفلا تستدرِكونَ مِنْ ذٰلكَ ما يجبُ استدراكُه؟ فإنّ عَقِيبَ السماعِ استدراكُ المرءِ المرادَ بالمسموعِ إذا كانَ هناكَ تدبُّرٌ لهُ وتفكُّرٌ فيه، ولمْ يجعلْهُ السامعُ دبرَ أُذُنِه، والله أعلم.

قولُه: (**زاوجَ بينَ الليلِ والنهار**)، يُروى بالراءِ والحاءِ المهملة، و«زاوجَ» بالزاي والجيم.

الجوهري: المُراوَحةُ في العملَيْن: أنْ تعملَ هٰذا مرَّة وهٰذا مرة، وتقول: راوَحَ بينَ رجلَيْه؛ إذا قامَ على إحداهُما مرَّة وعلى الأخرى مرة.

النهاية: وفي الحديثِ أنهُ ﷺ كانَ يُراوِحُ بينَ قدمَيْه؛ لِطولِ القيام(١). أي: يعتمدُ على إحداهُما مرَّة وعلى الأخرى مرة؛ ليُوصِلَ الراحةَ إلى كلٍّ منهما. ومنهُ حديثُ ابن مسعودٍ أنهُ أبصرَ رجلًا صافًّا قدمَيْه؛ فقال: لوْ راوَحَ كانَ أفْضَل(٢).

---

(١) أخرجه أبو داود (١٣٩٥) وابن ماجَهْ (١٣٤٥) من حديثِ أوس بن حذيفة.

(٢) أخرجـه النسـائي في «السنن الكبرى» (٩٦٧) والطبراني في «المعجـم الكبير» (٩٢٤٣) والبيهقـي في «السنن الكبرى» (٢: ٢٨٨).

وقد سُلِكت بهذه الآيةِ طريقةُ اللَّفِّ في تكريرِ التَّوبيخ؛ باتِّخاذِ الشُّركاءِ: إيذانٌ بأنْ لا شيءَ أجلَبُ لغضَبِ الله منَ الإشراكِ به، كما لا شيءَ أدخَلُ في مَرضاتِهِ من توحيدِه. اللهمَّ فكما أدخَلْتَنا في أهلِ توحيدِك، فأدخِلْنا في النّاجِينَ من وعيدِك.

[﴿وَنَزَعْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا فَقُلْنَا هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ فَعَلِمُوٓا أَنَّ ٱلْحَقَّ لِلَّهِ وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُوا يَفْتَرُونَ﴾ ٧٥]

﴿وَنَزَعْنَا﴾: وأخرَجنا، ﴿مِن كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا﴾ وهو نَبِيُّهُم: لأنَّ أنبياءَ الأُمَمِ شهداءُ عليهِم، يشهَدُون بما كانُوا عليه ﴿فَقُلْنَا﴾ للأُمّةِ ﴿هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ﴾ فيما كُنتُم عليه من الشِّركِ ومُخالفةِ الرَّسُولِ ﴿فَعَلِمُوٓا﴾ حينئذٍ ﴿أَنَّ ٱلْحَقَّ لِلَّهِ﴾ ولِرسُولِه، لا لهُم ولِشَياطِينِهم ﴿وَضَلَّ عَنْهُم﴾ وغابَ عنهُم غيبةَ الشيءِ الضّائع ﴿مَّا كَانُوا يَفْتَرُونَ﴾ من الكَذِبِ والباطل.

قولُه: (في تكريرِ التوبيخِ باتخاذِ الشُّركاء)، يريد: كرّرَ هٰذه الآيةَ بعينِها قُبَيْلَ هٰذه لتوكيدِ المعنى المقصودِ وتقريرِه؛ ومِنْ ثَمّ جُعِلَ خاتمةً للآياتِ وتخلُّصًا إلى قصةِ قارون. وفي صحيفةِ سُليمانَ عليهِ السلام: وما أحسنُ الأشياءِ وما أقبحُ الأشياء؟ قالَ سليمان: أحسنُ الأشياءِ الإيمانُ بالله بعدَ الشِّركِ، وأقبحُ الأشياءِ الكُفرُ بعدَ التوحيد. قالَ القاضي: الأولُ لتقريرِ فسادِ رأيِهم، والثاني لبيانِ أنهُ لمْ يكنْ ذٰلك عنْ سَنَد؛ وإنما كانَ محضَ تَشَهٍّ وهوًى[1].

قولُه: (فكما أَدْخَلْتَنا) الفاءُ جوابُ شرطٍ محذوفٍ متصلٍ بما قبلَه؛ أي: إذا كانَ الأمرُ كما ذكرتَ فأدخِلْنا. والفَهْمُ معترِضٌ نحوَ قولِهِ تعالى: ﴿سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ﴾ [آل عمران: ١٩١].

قولُـه: (وغابَ عنهمْ غَيْبَةَ الشيءِ الضائع)، أيْ: ﴿ضَلَّ﴾ مستعارٌ لمعنى غاب؛ فلما كانتْ تلكَ الغَيْبةُ بحيثُ لا يمكِنُ إحضارُ ما غابَ وأنهُ كالشيءِ الضائع؛ قيل: ضَلّ. **الأساس**: ومِنَ المجاز: ضلّ عنْ كذا: ضاع.

---

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ٣٠٢).

[﴿إِنَّ قَـٰرُونَ كَانَ مِن قَوْمِ مُوسَىٰ فَبَغَىٰ عَلَيْهِمْ وَءَاتَيْنَـٰهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ أُو۟لِى ٱلْقُوَّةِ إِذْ قَالَ لَهُۥ قَوْمُهُۥ لَا تَفْرَحْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْفَرِحِينَ * وَٱبْتَغِ فِيمَآ ءَاتَىٰكَ ٱللَّهُ ٱلدَّارَ ٱلْـَٔاخِرَةَ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ ٱلدُّنْيَا وَأَحْسِن كَمَآ أَحْسَنَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ ٱلْفَسَادَ فِى ٱلْأَرْضِ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾ القصص: ٧٦-٧٧]

﴿قَـٰرُونَ﴾ اسمٌ أعجميٌّ مثل هـٰرون، ولم ينصرف للعُجمةِ والتعَّريف، ولو كان (فاعولًا) من قَرَنَ لانصـرف. وقيـل: معنـى كونِه من قومِه أنَّه آمنَ به. وقيل: كان إسرائِيليًّا ابنَ عمٍّ لموسـى: هو قارُونُ بنُ يَصهَرَ بنِ قاهَث بنِ لاوي بنِ يعقوب. ومُوسى بنُ عمرانَ بنِ قاهَث. وقيل: كـان مُوسى ابنَ أخيه، وكـان يُسمّى المُنوَّرُ لِحُسنِ صُورتِه، وكان أقرأَ بني إسرائيلَ للتَّوراة، ولكنَّه نافقَ كما نافقَ السّامِرِيُّ وقال: إذا كانتِ النُّبوَّةُ لِـمُوسى عليه السَّلام، والمَذبَحُ والقُربانُ إلى هـٰرونَ فما لي؟ ورُوِيَ: أنّه لمّا جاوَزَ بهم مُوسى البحر، وصارتِ الرِّسالةُ **والحُبورَةُ** لِهـٰرونَ يقرِّبُ القُربان، ويكونُ رأسًا فيهم، وكان القُربانُ إلى مُوسى فجعلهُ مُوسى إلى أخيه؛ **وَجَدَ قارونُ في نفسِه** وحَسَدَهُما، فقال لِـمُوسى: الأمرُ لكُما ولستُ على شيءٍ، إلى متى أصبر؟ قال مُوسى: هذا صُنعُ الله. قال: والله لا أصدقك حتى تأتيَ بآية، فأمرَ رؤساءَ بني إسرائيلَ أن يجيءَ كُلُّ واحدٍ بعصاه، **فحَزَمَها** وألقاها في القُبّةِ التي كانَ الوحيُ ينزِلُ عليهِ فيها، وكانُوا يحرُسونَ عِصِيَّهَم باللّيل، فأصبحُوا وإذا بعصا هـٰرونَ تهتزُّ ولها ورقٌ أخضر،

قولُه: (والحبورة)، في الحاشية: الحبورة: الإمامة، وهيَ مصدرُ الحَبْر؛ يُقال: حبرَ الرجلُ حُبُورة.

قولُه: (وَجَدَ [قارونُ] في نَفْسِه)، أي: حَزِن. **الجوهري**: وَجَدَ في الحُزنِ وَجْدًا بالفتح، ووَجَدَ في المالِ وُجْدًا؛ أي: استغنى.

قولُه: (فحَزَمَها)، **الجوهري**: حَزَمْتُ الشيءَ حَزْمًا؛ إذا شَدَدْته، والحزم: ضبطُ الرجُلِ أمرَهُ وأخذُهُ بالثِّقة.

وكانت من شجرِ اللَّوز، فقالَ قارُون: ما هو بأعجبَ ممّا تصنعُ من السِّحر ﴿فَبَغَىٰ عَلَيْهِمْ﴾: من البَغْيِ؛ وهو الظُّلْم. قيل: ملَّكَهُ فرعونُ على بني إسرائيلَ فظَلَمَهُم. وقيل: من البَغْيِ وهو الكِبْرُ والبَذْخ: **تبذَّخَ عليهم بكَثرةِ مالِه** ووَلدِه. وقيل: زاد عليهِم في الثِّيابِ شِبرًا. المفاتِح: جمعُ مِفْتَح بالكسْر: وهو ما يُفتَحُ به. وقيل هي الخزائن، وقياسُ واحِدِها: مَفْتَح بالفَتْح. ويُقالُ: ناءَ به الحِمْل، إذا أثقَلَه حتّى أمالَه. والعُصبة: الجماعةُ الكثيرةُ، والعصابة مِثلُها. واعصوصَبُوا: اجتمعوا. وقيل: كانتْ تحمِلُ مفاتِحَ خزائِنِه ستُّون بغلًا، لكُلِّ خِزانةٍ مِفتاحٌ، ولا يزِيدُ المِفتاحُ على أُصبَع، وكانتْ من جُلُود. قال **أبو رَزين: يكفي الكُوفةَ مِفتاحٌ**، وقد بُولِغَ في ذِكْرِ ذلك بلفظ: الكُنُوز، والمفاتِح، والنَّوء، والعُصبة، وأولي القُوّة. وقرأ بُدَيْل بنُ ميسرة: لَيَنُوءُ بالياء. **ووجهُه أن يُفسَّرَ المفَاتِحَ بالخزائِن**، ويُعطِيَها حُكمَ ما أُضيفت إليه للمُلابَسةِ والاتِّصال، كقولِك: ذهبت أهلُ

قولُه: (تبذّخ عليهمْ بكثرةِ مالِه)، الأساس: ومِنَ المجاز: تبذّخَ فلان: تطاوَل، وهوَ بذاخٌ وفيهِ بَذَخ.

قولُه: (أبو رَزِين)، «جامعُ الأصول»: هوَ أبو رَزِين العقيلي، صحابيٌّ، واسمُهُ لقيطُ بنُ عامر، رَزين: بفتحِ الراءِ وكسرِ الزاي وسكونِ الياءِ وتحتَها نقطتان(١).

قولُه: (يكفي الكوفةَ مِفتاح)، قيل: معناه: يكفي الكوفةَ كنزٌ واحدٌ مِنْ كنوزِهِ معَ كثرةِ أهلِ الكوفة.

قولُه: (ووجهُهُ أنْ يُفسِّرَ المفاتِحَ بالخزائن)، قيل: إنما يُفسّرُ بالخزائنِ ليكونَ متصلًا بالكنوزِ المرادةِ بها في قوله: ﴿مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ﴾؛ فيكتسبُ منهُ التذكيرَ كما يكتسبُ المضافُ مِنَ المضافِ إليهِ التأنيثَ في مثلِ قولِهم: ذهبَتْ أهلُ اليمامة. وأما إذا فُسِّرَ بجمعِ «المِفْتح» بالكسر، وهوَ ما يُفتَحُ به؛ فلا يكونُ متصلًا به؛ لأنّ المفتاحَ لا يكونُ متصلًا بالكنوز، وإذا لمْ يكنْ متصلًا بهِ لا يكتسبُ منهُ التذكيرَ بإضافتِهِ إليهِ كما يكتسبُ الاسمُ التأنيثَ بمثلِ هٰذهِ الإضافة؛ لأنّ اتصالَ الظرفِ بالمظروفِ أَمَسُّ مِنَ اتصالِ المفتاحِ بالكنوز.

---

(١) «تتمّة جامع الأصول» (٢: ٥٢٢).

اليمامة. ومحلُّ إذْ منصُوبٌ بتَنُوء. ﴿لَا تَفْرَحْ﴾ كقولِه: ﴿وَلَا تَفْرَحُواْ بِمَآ ءَاتَىٰكُمْ﴾ [الحديد: ٢٣] وقولُ القائِلِ:

وَلَسْتُ بِمِفْرَاحٍ إذَا الدَّهْرُ سَرَّنِي

وقالَ ابنُ جِنِّي: ذهبَ بالتذكيرِ إلى ذٰلكَ القَدْرِ والمَبْلَغ؛ فلاحظَ معنى الواحدِ فحَمَلَ عليه. ونحوُهُ قولُ الراجز:

مثلُ الفراخِ نتفت حواصلَه

أي: حواصلَ ذٰلكَ أو حواصلَ ما ذكَرْنا[١].

وقلتُ: هٰذا أَوْلى وأنسَبُ للقراءةِ المشهورة؛ لأنّ المرادَ أنّ مفاتحَ خزائنِهِ هيَ التي لتنوءُ بالجماعةِ مِنَ الناس، لا الخزائن، علَى أنّ الخزائنَ نفسَها لا تثقلُ بالعُصْبة. وإنْ أُريدَ بِهِ الأموالُ فيؤدِّي إلى خلافِ المرادِ مِنَ المبالغة، ويلزمُ منهُ إضافةُ الأموالِ إلى الكنوز. قالَ أبو البقاء: ﴿ما﴾ بمعنى: الذي، في موضِع نصبٍ بـ«آتينا»، و«إنّ» واسمُها وخبرُها صلةُ «الذي»؛ ولهٰذا كُسِرَتْ ﴿إِنَّ﴾، والباءُ في ﴿بِٱلْعُصْبَةِ﴾ مُعَدِّيةٌ مُعاقِبةٌ للهمزةِ في «أَنَأَته»، يُقال: أَنَأْتُهُ ونُؤْتُ به، والمعنى: لتُنِيءُ: أي: تُثقِلُ العُصْبة. وقيل: هيَ على القلب؛ أي: لَتَنُوء بِهِ العُصْبة[٢].

قالَ صاحبُ «الكشف»: وُصِلَتْ ﴿مَا﴾ هاهنا بـ﴿إِنَّ﴾ وكُسِرَتْ ﴿إِنَّ﴾ لأنّ الموصولةَ تُوصَلُ بكلتا الجملتَيْن الاسمية والفعلية[٣].

قولُه: (ولستُ بِمفراحٍ إذا الدّهرُ سَرّني)، تمامهُ:

ولا جازعٍ مِنْ صَرْفِهِ المتقلِّبِ[٤]

---

(١) «المحتسب» (٢: ١٥٢).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٢٥).

(٣) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٠٣٠).

(٤) هذا بيتٌ مختلفٌ في نسبته، فهو في «مجاز القرآن» (٢: ١١١) لهُدْبَةَ بن خَشْرَم، وقيل: هو لتأبّط شرًّا، وقيل غير ذلك.

وذلك أنّـه لا يـفرَحُ بالدُّنيا إلّا مَن رضِيَ بها واطمأنَّ. وأمّا مَن قلبُه إلى الآخِرة، ويَعلَمُ أنَّـه مُفارقٌ مـا فيهِ عن قريب، لم تُحدِّثْه نفسُه بالفَـرَح. ومـا أحسنَ مـا قال القائِلُ:

أشدُّ الغمِّ عِندي في سُرُور   تيقَّنَ عنــهُ صاحِبهُ انتِقالا

﴿وَٱبۡتَغِ فِيمَآ ءَاتَىٰكَ ٱللَّهُ﴾ من الغِنـى والثَّروةِ ﴿ٱلدَّارَ ٱلۡأٓخِرَةَ﴾ بأنْ تَفعلَ فيه أفعالَ الخير؛ من أصنافِ الواجِبِ والمنـدُوبِ إليـه، وتجعلَه زادَكَ إلى الآخرةِ ﴿وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ﴾ وهو أن تأخُذَ منه ما يَكفِيك ويُصلِحُك ﴿وَأَحۡسِن﴾ إلى عبادِ الله ﴿كَمَآ أَحۡسَنَ ٱللَّهُ إِلَيۡكَ﴾ أو: أحسِن بشُكرِك وطاعتِك لله كما أحسَنَ إليك. والفسادُ في الأرض: ما كانَ عليه من الظُّلمِ والبَغي. وقيل: إنّ القائلَ مُوسى عليهِ السَّلام. وقُرِئَ: (واتّبع).

[﴿قَالَ إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلۡمٍ عِندِيٓۚ أَوَلَمۡ يَعۡلَمۡ أَنَّ ٱللَّهَ قَدۡ أَهۡلَكَ مِن قَبۡلِهِۦ مِنَ ٱلۡقُرُونِ مَنۡ هُوَ أَشَدُّ مِنۡهُ قُوَّةً وَأَكۡثَرُ جَمۡعًاۚ وَلَا يُسۡـَٔلُ عَن ذُنُوبِهِمُ ٱلۡمُجۡرِمُونَ﴾ ٧٨]

البيتُ ينظرُ إلى قولِهِ تعالى: ﴿لِّكَيۡلَا تَأۡسَوۡاْ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمۡ وَلَا تَفۡرَحُواْ بِمَآ ءَاتَىٰكُمۡ﴾ [الحديد: ٢٣].

قولُه: (أَشَدُّ الغَمِّ عندي في سُرورِ) البيت[1]، يقولُ: السرورُ الذي تَيقّنَ صاحبُهُ الانتقالَ عنهُ هوَ أشدُّ الغمِّ؛ لأنهُ يُراعي وقتَ زوالِهِ فينتَفِضُ كلما ذكرَ زوالَه. وروي: والذي نفسُ محمدٍ بيدِه، إنَّ ما أوتيتم مِنَ الدنيا كإناخةِ ناقة؛ فعلامَ تفرحون، وإلامَ تنتظرون؟ ولله درُّ القائل:

إنمـا الدنيـــا كظـلٍّ زائـلٍ   أو كضيفٍ نازلٍ ثُمّ ارتَحَلْ[2]

---

(١) للمتنبي في «ديوانه» بشرح الواحدي (١: ١١١).

(٢) هو في «ديوان علي بن أبي طالب» ص١١٧.

﴿عَلَىٰ عِلۡمٍ﴾ **أي: علـى استحقاق واستيجاب**؛ لما فيَّ من العِلمِ الذي فَضَـلتُ بـه النّاس؛ وذلك أنّه كانَ أعـلمَ بني إسرائيـلَ بالتَّوراة. وقيل: **هو عِـلمُ الكِيمياء**. عن سعيد بن المُسَيِّب: «كان مُوسى عليه السّلامُ يعلَمُ عِلمَ الكيمياء، فأفادَ يُوشعَ بنَ نونٍ ثُلُثَه، وكالِبَ بنَ يُوفَنّا ثُلُثَه، وقارُون ثُلُثَه، فخَدَعَهُما قارُونُ حتّى أضافَ علمَهُما إلى عِلْمِه، فكانَ يأخُذَ الرَّصاصَ والنُّحاسَ فيَجعلَهُما ذهبًا». وقيل: علَّمَ الله مُوسى عِلمَ الكِيمياء، فعَلَّمه مُوسى أُختَه، فعَلَّمَتهُ أُختُه قارُون. وقيل: هو بَصَرُه بأنواعِ التِّجارةِ والدَّهقَنة وسائرِ المكاسِب. **وقيل: ﴿عِندِيٓ﴾ معناه: في ظنِّي**، كما تقولُ الأمرُ عندي

قولُه: (﴿عَلَىٰ عِلۡمٍ﴾ أي: على استيجابٍ واستحقاق[١]) قالَ القاضي: ﴿عَلَىٰ عِلۡمٍ﴾ في موضِع الحال، و﴿عِندِيٓ﴾ صفةٌ للعلم[٢]، وإلى هٰذا أشارَ بقولِه: «على استحقاقٍ لِما فيَّ مِنَ العلمِ الذي فَضَلْتُ بِهِ الناسَ».

قولُه: (هوَ علمُ الكيمياء)، قالَ الزجاج: هٰذا لا يصح؛ لأنّ الكيمياءَ باطلٌ لا حقيقةَ له[٣]. وقلتُ: لعلّ ذٰلكَ كانَ مِنْ قَبيلِ المعجزة.

قولُه: (وقيلَ: ﴿عِندِيٓ﴾ معناه: في ظني)، قالَ القاضي: وعلى هٰذا ﴿عِندِيٓ﴾ يتعلّقُ بـ﴿أُوتِيتُهُۥ﴾ صلةً له؛ كقولِك: جازَ هٰذا عندي؛ أي: في ظنِّي واعتقادي[٤]. وعنْ بعضِهِم: على ذٰلكَ قولُ القائل:

ومَنْ أنتمُ حتّى يكونَ لكُمْ عِنْدُ؟[٥]

وكلمةُ «عِندَ» بيانُ الحُكْم؛ كما تقول: هٰذا عندَ أبي حنيفةَ والشافعي؛ أي: في حُكمِها.

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف» : «على استحقاق واستيجاب»، والأمر فيه سهل.

(٢) «أنوار التنزيل» (٤: ٣٠٤).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ١٥٦).

(٤) «أنوار التنزيل» (٤: ٣٠٤).

(٥) لابن نُباتة المصري في «ديوانه» ص٥٧٠. وصَدْرُ البيت:
وقُلتُم قَبيحٌ عندنا العِشقُ بالفتى

كذا، كأنّه قال: إنّما أُوتيتُه على علم، كقولِه تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا خَوَّلْنَـٰهُ نِعْمَةً مِّنَّا قَالَ إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلْمٍ﴾ [الزمر: ٤٩] ثمّ زاد (عِندِي) أي: هُو في ظنّي ورأيي هكذا. يجوزُ أن يكونَ إثباتًا لعِلمِه بأنَّ الله قد أهلكَ من القُرونِ قبلَهُ من هُو أقوى منهُ وأغنى، لأنّه قد قرأه في التَّوراة، وأخبرَ به مُوسى، وسمِعَهُ من حُفّاظِ التَّواريخِ والأيّام. كأنّه قيل: ﴿أَوَلَمْ يَعْلَمْ﴾ في جُملةِ ما عِندَهُ من العِلمِ هذا، حتّى لا يغتَرَّ بكَثرةِ مالِه وقُوَّتِه. **ويجوزُ أن يكونَ نفيًا لعِلمِه بذلك؛** لأنّه لمّا قال: أُوتيتُه على علمٍ عندِي، **فتَنفَّجَ** بالعِلم وتَعظَّمَ به. قيل: أعندَهُ مَثلُ ذلك العلمِ الذي ادَّعاهُ ورأى نفسَهُ به مستوجِبةً لكُلِّ نِعمةٍ، ولم يعلم هذا العِلمَ النّافعَ حتّى يقِي به نفسَهُ مصارعَ الهالِكين ﴿وَأَكْثَرُ جَمْعًا﴾ للمال، أو: أكثرُ جماعةً وعددًا. فإن قلت: ما وجهُ اتِّصالِ قولِه: ﴿وَلَا يُسْـَٔلُ عَن ذُنُوبِهِمُ ٱلْمُجْرِمُونَ﴾ بما قبلَه؟ قلتُ: **لمّا ذكَّرَ قارُونَ مَن أُهلِكَ من قبلِهِ** من القُرونِ الذين كانُوا أقوى منه وأغنى، **قال على سبيلِ التَّهديدِ له: والله مُطَّلِعٌ على ذُنوبِ المُجرِمين،**

قولُه: (ويجوزُ أنْ يكونَ نفيًا لعلمِهِ بذٰلكَ)، يريدُ أنّ الهمزةَ في قولِه: ﴿أَوَلَمْ يَعْلَمْ﴾ إذا كانَ للتقريرِ أفادَ إثباتَ عِلمِ قارون، وإذا كانَ للإنكارِ كانَ نفيَ عِلمِه. وعلى التقديرَيْنِ المعطوفُ عليهِ محذوف؛ أي: ألم يَقْرَأِ التوراةَ ولمْ تُعلِّمْه[1] الأحداثُ والوقائع؟ أي: قرأَ وعَلِم؛ أي: اغترّ بما عندَهُ مِنَ العلم، ولمْ يعلمْ ذٰلكَ ليعتبِرَ ويُمسِكَ عنْ ذٰلكَ القول.

قولُه: (فتَنَفَّجَ)، يُروى بالخاءِ والجيم. **الأساس:** ومِنَ المجاز: فلانٌ نفّاجٌ وفيهِ نَفَج، وسمعتُ مَنْ يقول: فيهِ نفاجة. وفي الأساس أيضًا: ومِنَ المجاز: انتَفَخَ النهار: علا، ونفخَ شِدْقَيْه: تكبّر.

قولُه: (لَمّا ذَكّرَ قارونَ مَنْ أُهلِكَ مِنْ قَبْلِه...، قالَ على سبيلِ التهديدِ له: والله مُطّلِعٌ على ذنوبِ المجرمين)، يريدُ أنّ هٰذهِ الجملةَ تذييلٌ للسابق؛ فإنّ قولَه: ﴿[أَوَلَمْ] يَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَهْلَكَ مِن قَبْلِهِۦ مِنَ ٱلْقُرُونِ﴾ تهديدٌ لقارونَ ووعيدٌ لهُ بالهلاك، وقولُه: ﴿وَلَا يُسْـَٔلُ عَن

---

(١) في (ط): «ولم يعلم».

لا يَحتاجُ إلى سُؤالِهم عنها واستعلامِهم. وهُوَ قادِرٌ على أن يُعاقِبَهم عليها، كقولِه تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَبِيرٌۢ بِمَا تَعۡمَلُونَ﴾ [آل عمران: ١٥٣]، ﴿بِمَا تَعۡمَلُونَ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٨٣، المؤمنون: ٥١، النور: ٢٨] وما أشبَهَ ذلك.

[﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوۡمِهِۦ فِي زِينَتِهِۦۖ قَالَ ٱلَّذِينَ يُرِيدُونَ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا يَٰلَيۡتَ لَنَا مِثۡلَ مَآ أُوتِيَ قَٰرُونُ إِنَّهُۥ لَذُو حَظٍّ عَظِيمٖ﴾ ٧٩]

﴿فِي زِينَتِهِۦ﴾ قالَ الحسنُ: في الحُمرةِ والصُّفرة. وقيل: خرجَ على بغلةٍ شهباءَ عليها **الأرجوانُ** وعليها سُرُجٌ من ذهب، ومعهُ أربعةُ آلافٍ على زِيِّه. وقيل: عليهم وعلى خُيولِهمُ الدِّيباجُ الأحمر، وعن يمينِه ثلاثُمئةِ غُلام، وعن يسارِه ثلاثُمئة جاريةٍ بيضٌ عليهِنَّ الحُليُّ والدِّيباج. وقيل: في تسعينَ ألفًا عليهمُ المُعَصْفَرات، وهُو أوّلُ يومٍ رُؤِيَ فيه المُعَصفَر: كانَ المُتمَنُّونَ قومًا مُسلِمين، وإنَّما تمنَّوهُ على سبيلِ الرّغبةِ في اليسارِ والاستغناءِ كما هُو عادةُ البشر. وعن قَتادة: تمنَّوهُ ليتقرَّبُوا به إلى الله ولِينفقُوهُ في

ذُنُوبِهِمُ ٱلۡمُجۡرِمُونَ﴾ كقولِه: ﴿وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٨٣، النور: ٢٨] في كونِهِ عالمًا بها لا يحتاجُ إلى سؤالِهم عنها. وفيهِ تهديدٌ بالهلاكِ بسببِ الإجرامِ لكلِّ مجرم، وهٰؤلاءِ منهم؛ فكانَ تأكيدًا له. وجيءَ بالواوِ فعُدّ تذييلًا أو معترضة[١].

قالَ القاضي: كأنهُ لمّا هَدّدَ قارونَ بذِكْرِ إهلاكِ مَنْ قَبْلَهُ أكّدَ ذٰلك بأنْ بَيّنَ أنهُ لمْ يكنْ ما يخصُّهم؛ بَلِ الله مُطّلِعٌ على ذنوبِ المجرمينَ كُلِّهِمْ مُعاقِبُهُمْ عليها[٢].

قولُه: (الأُرجوان)، النهاية: هوَ مُعرّبٌ مِنْ «أُرغوان» وهوَ شجرٌ له نَوْرٌ أحمر. وكلُّ لونٍ يُشبِهُهُ فهوَ أُرجوان. وقيل: هوَ الصّبْغُ الأحمر، وقيل: عربيةٌ والألفُ والنونُ زائدتان. وذكرهُ الجوهري في مُعتلِّ اللام[٣].

---

(١) قوله «أو معترضة» سقط من (ح) و(ف).

(٢) «أنوار التنزيل» (٤: ٣٠٤).

(٣) وذكره الجواليقي في «المعرّب» ص١٩. وجزم بكونه فارسيًا.

سبيلِ الخير. وقيل: كانُوا قومًا كفّارًا. الغابِط: هُو الذي يتمنّى مِثلَ نعمةِ صاحبِه من غيرِ أن تزُولَ عنه. والحاسِدُ: هو الذي يتمنّى أن تكونَ نعمةُ صاحبه له دونَه، فمنَ الغِبطةِ قولُه تعالى: ﴿يَٰلَيۡتَ لَنَا مِثۡلَ مَآ أُوتِيَ قَٰرُونُ﴾ ومن الحسدِ قولُه: ﴿وَلَا تَتَمَنَّوۡاْ مَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بِهِۦ بَعۡضَكُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖ﴾ [النساء: ٣٢] **وقيلَ لِرَسُولِ الله ﷺ: هل يضر الغَبْط؟ فقال: «لا؛ إلّا كما يضُرُّ العضاهَ الخَبْط»**، والحظُّ: الجدُّ، وهو البَخْتُ والدَّولة: وصَفُوه بأنّه رجلٌ مجدُودٌ مَبخُوت، يُقال: فلانٌ ذو حظٍّ، وحظِيظٌ، ومحظُوظ، **وما الدُّنيا إلّا أحاظٍ وجدودٌ.**

قولُه: (ومِنَ الحَسَدِ قولُه: ﴿وَلَا تَتَمَنَّوۡاْ مَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بِهِۦ بَعۡضَكُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖ﴾ [النساء: ٣٢])، وذٰلكَ أنّ في تمَنّي ما فُضِّلَ البعضُ على بعضٍ المُتمنّى عَيْنُ ما فُضِّلَ به، ولا يُتَوَصَّلُ إلى ذٰلكَ إلا بزوالِهِ عَنِ المحسود.

قولُه: (وقيلَ لرسولِ الله ﷺ: هلْ يَضُرُّ الغبط؟ قال[1]: «لا، إلا كما يَضُرُّ العِضاهَ الخَبْط»)[2]، النهاية: الغَبْط: حَسَدٌ خاص؛ يُقال: غَبطْتُ الرجُلَ أَغبِطُهُ غَبْطًا. أراد ﷺ أنّ الغَبْطَ لا يَضُرُّ ضَرَر الحَسَد، وأنّ ما يَلْحَقُ الغابطَ مِنَ الضررِ الراجعِ إلى نُقصانِ الثوابِ دونَ الإحباطِ بقَدْرِ ما يَلْحَقُ العِضاهَ مِنْ خَبْطِ وَرَقِها الذي هوَ دونَ قَطْعِها واستئصالها، ولأنهُ يعودُ بعدَ الخبط؛ فهوَ وإنْ كانَ فيهِ طَرَفٌ مِنَ الحسد؛ فهوَ دونَهُ في الإثم.

والعِضاهُ: شَجَرُ أُمِّ غَيْلان، وكلُّ شَجَرٍ عظيم لهُ شَوْك، الواحدة: عِضةٌ بالتاء، والخَبْط: ضَرْبُ الشّجَرِ بالعصا ليتناثرَ ورقُها لعلفِ الإبل.

قولُه: (وما الدنيا إلا أحاظٍ وجُدود)، مِنْ قولِ الحماسي:

وليسَ الغنى والفقرُ مِنْ حِيلَةِ الفتى ... ولٰكنْ أَحاظٍ قُسِّمَتْ وجُدودُ[3]

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «فقال»، والأمر فيه سهل.

(٢) أخرجه إبراهيم الحربي في «غريب الحديث» (٢: ٦٣٨) وذكره الزيلعيُّ في «تخريج أحاديث الكشاف» (٣: ٣٢) وعزاه للطبراني، ولم أجده في «معاجمه الثلاثة».

(٣) البيتُ لرجلٍ من بني قُرَيع، وهو في «شرح ديوان الحماسة» (١: ٨٠٦) و«جمهرة اللغة» لابن دريد =

[﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ وَيْلَكُمْ ثَوَابُ ٱللَّهِ خَيْرٌ لِّمَنْ ءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا وَلَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ٱلصَّٰبِرُونَ * فَخَسَفْنَا بِهِۦ وَبِدَارِهِ ٱلْأَرْضَ فَمَا كَانَ لَهُۥ مِن فِئَةٍ يَنصُرُونَهُۥ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُنتَصِرِينَ﴾ ٨٠-٨١]

ويلَك: أصلُه الدُّعاءُ بالهَلاك، ثمّ استعمِلَ في الزَّجرِ والرَّدْعِ والبَعثِ على تركِ ما لا يُرتضى، **كما استُعمِل: لا أبا لَك. وأصلُه: الدُّعاءُ على الرَّجُلِ بالإقرافِ** في الحثِّ على

الجوهري: الحظ: النصيبُ والجَدّ، وجمعُ القِلّة: أَحُظٌّ، والكثير: حظوظٌ وأحاظٍ كأنهُ جَمْعُ أَحْظٍ، وأنشدَ البيت. **الراغب**: الحظ: النصيبُ المقدّر[1].

قولُـه: (ويلك: أصلُـهُ الدعاءُ بالهلاك)، الراغب: قالَ الأصمعي: وَيْل: قبوح[2]، وقدْ يُستعمَلُ على التحسُّر، ووَيْس: استصغار، ووَيْح: ترحُّم. ومَنْ قال: ويل: وادٍ في جَهنّمَ لمْ يُرِدْ أنّ «ويلاً» في اللغةِ هوَ موضوعٌ لهٰذا؛ وإنما أراد: مَنْ قالَ الله فيهِ ذٰلك؛ فقدْ استحقّ مقرًّا مِنَ النارِ وثبتَ لهُ ذٰلك؛ ﴿فَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا يَكْسِبُونَ﴾ [البقرة: ٧٩]»[3].

قولُه: (كما استُعمِل: لا أبا لكَ وأصلُـهُ الدعاءُ على الرجل)، وعنْ نَضْرِ بنِ شُمَيلٍ أنهُ قال: سـألتُ الخليلَ عنْ قولِهم: لا أبا لك؛ فقـال: معنـاه: لا كافيَ لك، وقيـل: معنـاه: بعثٌ وتحضيض[4]، وليسَ بنفيِ الأُبُوة.

قولُه: (الدعاءُ على الرجلِ بالإقراف)، أي: بالهُجْنة.

الأساس: وأُقْرِفَ: أُدْنيَ للهجْنة، ويُقال: الإقراف مِنْ جهةِ الأب. قال:

= (١: ١٠٠)، وعزاه صاحب «اللسان» (حظظ) للمعلوط بن بَدَل القُرَيعيِّ. وانظر: «تاج العروس» (حظظ).

(١) «مفردات القرآن» ص٢٤٣.

(٢) كذا في النسخ الخطية، والذي في «مفردات القرآن»: «قُبْحٌ».

(٣) «مفردات القرآن» ص٨٨٨.

(٤) في النسخة «ف»: «وتخصيص»، وما أثبتناه هو الأولى بالصواب.

الفِعْل. والرّاجعُ في ﴿وَلَا يُلَقَّىٰهَآ﴾ **للكلمةِ التي تكلَّمَ بها العُلماء**. أو للثَّواب؛ لأنّه في معنى المَثُوبـةِ أو الجنّة، أو للسِّيرةِ والطَّريقة، وهي الإيمانُ والعمـلُ الصّـالحُ ﴿ٱلصَّـٰبِرُونَ﴾ **على الطّاعات، وعنِ الشَّهوات**، وعلى ما قَسَمَ الله من القليلِ عن الكثير.

كان قارونُ يؤذي نبيَّ الله مُوسى صلى الله عليه كُلَّ وقتٍ، وهُو يُداريهِ للقَرابةِ التي بينَهُما، حتّى نزلتِ الزَّكاةُ، فصـالَحَهُ عن كُلِّ ألفِ دينارٍ عـلى دينار، وعن كُلِّ ألفِ درهمٍ على درهمٍ، فَحَسَبَهُ فاستَـكثَرَه فشحَّتْ به نفسُه، فجمعَ بني إسرائيلَ وقال: إنَّ مُوسى

فإنْ نُتِجَتْ مُهـرًا كريمًا فبالحرى وإنْ يكُ إقرافٌ فَمِنْ قِبَلِ الفَحْلِ

وقيـل: هوَ مِقْرف، بالكسر، وقـدْ أقرفَ الهُجْنةَ وقارَفَها: قارَبَها[1] وخالَطَها. أما قولُـهُ: «في الحثِّ» ليسَ بمتّصِلٍ بالإقراف؛ بلِ استُعمِلَ كما استُعمِلَ «لا أبا لك» في الحث. نحوُه في الحثِّ قولُه تعالى: ﴿حَرِّضِ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَى ٱلْقِتَالِ﴾ [الأنفال: ٦٥]. قال: أي: سَمِّهِ حرِضًا وقُلْ له: لا أراكَ إلا ممرضًا في هٰذا الأمر؛ لتُهيِّجَهُ وتُحرِّكَ منه.

قولُه: (**للكلمةِ التي تكلّمَ بها العلماء**)، وهيَ قولُهُ: ﴿وَيْلَكُمْ ثَوَابُ ٱللَّهِ خَيْرٌ لِّمَنْ ءَامَنَ وَعَمِلَ صَـٰلِحًا﴾.

قولُه: (﴿ٱلصَّـٰبِرُونَ﴾ **على الطاعاتِ وعنِ الشهوات**)، عنْ بعضِهم: ﴿ٱلصَّـٰبِرُونَ﴾ لهُ متعلِّقان: الذي انقطعَ بِهِ عنه، والذي اتصلَ به. والأولُ مَدْخَلُ «عن» وهوَ المعصية[2]، والثاني مَدْخلُ «على» وهوَ الطاعة. و«عَنْ» هٰذهِ كـ«مِنْ» في قولِه: ﴿لَن تُغْنِىَ عَنْهُمْ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَـٰدُهُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا﴾ [آل عمران: ١٠، ١١٦، المجادلة: ١٧] أي: بدلَ طاعتِه. أي: صابرونَ على الطاعاتِ بدلَ الشهواتِ ومقيموها مقامَها، وكذٰلكَ القليلُ مِنَ الكثير. مثلُهُ قولُه تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ عَمَّا جَآءَكَ مِنَ ٱلْحَقِّ﴾ [المائدة: ٤٨] أي: بدلَ ما جاءَك. وجمهورُ المفسرينَ على أنّ معناه: مُنحرِفًا عما جاءَكَ أو متنحِّيًا؛ كقولِك: رميتُ عَنِ القَوْس.

---

(١) في (ط): «قارنها».

(٢) في النسخة «ف»: «العصبة». وهو خطأ.

أرادَكُم على كُلِّ شيءٍ، وهُو يريدُ أن يأخُذَ أموالَكُم، فقالوا: أنتَ كبيرُنا وسيِّدُنا، فمُر بما شئتَ، قال: نُبرطِلُ فلانةَ البغِيَّ، حتّى ترميَهُ بنفسِها، فيرفُضَه بنو إسرائيل، فجعلَ لها ألفَ دينار. وقيل: طَستًا من ذهب. وقيل: طَستًا من ذهبٍ مملُوءةً ذهبًا. وقيل: حَكَّمَها، فلمّا كانَ يومَ عيدٍ قامَ مُوسى فقال: يا بَنِي إسرائيل، من سرقَ قطَعْناه، ومن افترى جَلَدنْاه، ومن زنى وهو غيرُ محصَنٍ جلدناه، وإنْ أُحصِنَ رجَمْناه، فقالَ قارون: وإن كنتَ أنتَ؟ قال: وإنْ كنتُ أنا، قال: فإنَّ بني إسرائيلَ يزعُمون أنّك فجرتَ بفُلانه، فأُحضرَت، فناشَدَها موسى بالذي فلقَ البحر، وأنزلَ التَّوراةَ أنْ تَصدُقَ، فتدارَكَها الله فقالتْ: كذَبوا، بل جعلَ لي قارونُ جُعلًا على أن أقذِفَكَ بنفسي، فخرَّ مُوسى ساجدًا يبكي وقال: يا ربِّ، إن كنتُ رسُولَك فاغضَب لي. فأوحى إليه: أن مُرِ الأرضَ بما شِئت، فإنَّها مُطيعةٌ لك. فقال: يا بني إسرائيل، إنَّ الله بعثَني إلى قارونَ كما بعثَني إلى فِرعَون، فمن كان معهُ فليلْزَم مكانَه، ومن كان معي فليَعتَزِل، فاعتزَلُوا جميعًا غيرَ رجُلَين، ثمّ قال: يا أرضُ خُذيهم، فأخَذَتْهُم إلى الرُّكَب، ثمّ قال: خُذيهِم، فأخَذَتْهم إلى الأوساط، ثمّ قال: خُذِيهم، فأخذَتْهُم إلى الأعناق، وقارونُ وأصحابُه يتضرَّعونَ إلى موسى عليهِ السَّلامُ ويناشِدُونَه بالله والرَّحِم، وموسى لا يلتفِتُ إليهم لشِدَّةِ غضَبِه، ثم قال: خُذيهم، فانطَبقَت عليهم. وأوحى الله إلى موسى: ما أفَظَّك! استغاثُوا بكَ مِرارًا فلمْ ترحَمْهُم، أما وعِزَّتي لو إيّايَ دعَوا مرّةً واحدةً لوجدوني قَريبًا مُجيبًا، فأصبحتْ بنو إسرائيلَ يتناجَونَ بينَهُم: إنّما دعا موسى على قارونَ ليستبِدَّ بدارِه وكُنُوزِه، فدعا الله حتى خَسفَ بدارِه وأموالِه. ﴿مِنَ ٱلْمُنتَصِرِينَ﴾ من المُنتَقِمينَ من

قولُه: (أرادَكُمْ على كلِّ شيء)، ضُمِّنَ «أرادَ» معنى «قَهَرَ» فعُدِّيَ تعديتَه؛ أي: قهرَكُمْ على كلِّ شيءٍ يريدُه.

قولُه: (نُبَرْطِلُ)، أي: نرشو؛ مِنَ البِرْطيل.

قولُه: (وقيل: حَكَّمَها)، أي: جَعَلَها حاكِمًا لنفسِها بما شاءتْ مِنَ المال. ويروى: «حُكْمَها»؛ أي: ما حَكَمَتِ البغيُّ في مالِه.

مُوسى عليه السَّلام، أو من المُمتَنِعِينَ من عذابِ الله تعالى. يقال: نَصَرَهُ من عَدُوِّهِ فانتَصَر، أي: مَنَعهُ مِنهُ فامتَنَع.

[﴿وَأَصْبَحَ ٱلَّذِينَ تَمَنَّوْا۟ مَكَانَهُۥ بِٱلْأَمْسِ يَقُولُونَ وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ وَيَقْدِرُ ۖ لَوْلَآ أَن مَّنَّ ٱللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا ۖ وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ ٨٢]

قد يُذكرُ الأمسُ ولا يُرادُ بِهِ اليومُ الذي قبلَ يومِك، ولكنَّ الوَقتَ المُستَقْرَبَ على طريقِ الاستعارةِ، (مَكَانَهُ) مَنزِلتَهُ من الدُّنيا. (وي) مفصُولةٌ عن كأنّ، وهي كلمةُ تَنبُّهٍ على الخطإِ وتندُّم. ومعناه: أنَّ القومَ قد تنبهَّوُا على خطَئِهم في تمنِّيهم وقولِهم: ﴿يَٰلَيْتَ لَنَا مِثْلَ مَآ أُوتِىَ قَٰرُونُ﴾ وتندَّمُوا ثمَّ قالُوا: «كأنه لا يُفلِحُ الكافِرون» أي: ما أشبَهَ الحالَ بأنّ الكافِرينَ لا ينالُونَ الفلاح، وهو مذهبُ الخليلِ وسِيبَوَيْه. قال: .....

قولُه: (على طريقِ الاستعارة)، أي: الاستعارةِ اللفظية، نحوُ استعارةِ المَرْسِن ـ وهوَ أنفٌ فيهِ رَسَن ـ لمُطلَقِ الأنف. وكذلكَ استعارَ «الأمس» وهوَ وقتٌ محدودٌ متعارَفٌ للزمانِ المستقرَب[1].

قولُه: (أي: ما أشبهَ الحالَ بأنّ الكافرينَ لا ينالونَ الفلاح)، قالَ ابنُ جِنِّي: يُروى على قياسِ مذهبِ الخليلِ وسيبويهِ اسمٌ سُمِّيَ بِهِ الفعلُ في الخبر؛ فكأنهُ اسمُ أَعْجَبُ، ثُمّ ابتدأَ فقال: «كأنه»، «كأن» فيهِ عاريةٌ مِنْ معنى التشبيه. أنشدَ أبو علي:

كأنّني حينَ أُمسِي لا تُكلِّمُنــــي ... مُتيّمٌ يَشتَهِي ما ليسَ موجودا[2]

وفي «المطلع»: قالَ عليُّ بنُ عيسى[3]: شُبِّهتْ حالُ الكافرينَ بحالِ مَنْ لا يُفلِح؛ لأنكَ

---

(١) هذه الفقرة سقطت من (ط).

(٢) «المحتسب» (٢: ١٥٤) والبيت المذكور لعمر بن أبي ربيعة في «ديوانه» ص٣٢٠، وعزاه في «اللسان» ليزيد بن الحكم الثقفي. وانظر: «الخصائص» لابن جني (٣: ١٧٢).

(٣) يعني الرماني (ت ٣٨٤ هـ)، كان من أهلِ المعرفةِ والإتقان في علوم كثيرةٍ من التفسير والفقه والإعجاز والنحو على مذهب المعتزلة. له ترجمة في «تاريخ بغداد» (١٢: ١٦) و«إنباه الرواة» (٢: ٢٩٤).

وي كأن من يَكُن لهُ نَشَـبٌ يُحْـ ـبَبْ ومن يَفتَقِر يَعِش عَيشَ ضُرِّ

وحَكى الفرّاءُ أنَّ أعرابِيَّةً قالت لزَوجِها: أين ابنُك؟ فقال: وي كأنَّه وراءَ البيت. وعندَ الكُوفِيِّينَ أنَّ (ويك) بمعنى: ويلَك، وأنَّ المعنى: ألم تعلمْ أنّه لا يُفلِحُ الكافِرُون. ويجوزُ أن تكونَ الكافُ كافَ الخطابِ مضمومةً إلى وي، كقولِه:

إذا قلتَ: كأنّ هٰذا الكافرَ لا يُفلِح؛ فُهِمَ مِنكَ أنّ حالَهُ حالُ مِنْ لا يُفلِح. هٰذا تقريرُ كلام المصنِّف، لٰكنْ يفتقرُ إلى مزيدِ بيان؛ فنقول: إنهُ أبرزَهُ مَبرَزَ فِعلِ التعجُّب؛ لِما في «وَيْ» مِنْ معنى التعجب. وأشارَ بقولِه: «حال» إلى أنّ الضميرَ في «كأنه» للحال، والباءُ في «بأنّ» صلةُ «أشْبَهَ»؛ يعني: ظَهَرَ لنا مِنْ حالِ قارونَ ـ وهوَ استمتاعُهُ بالدنيا واغترارُهُ بزهرتِها، ثُمّ خسفُهُ بالأرضِ ـ مشابهٌ لما تقرّرَ بأنّ الكافرينَ لا يُفلِحون[1].

قولُه: (أنّ «وَيْكَ» بمعنى: وَيْلَك)، وأنّ المعنى: ألم يعلم أنّه لا يُفْلحُ الكافرون. وحكى صاحبُ «المَطْلع» عن خلفٍ الأحمرِ[2] أنّ «وَيْكَ» بمعنى «وَيْلك» فحُذِفَ اللامُ استخفافًا، ونُصِبَ «أنّ الله» بفعلٍ مُضمرٍ تقديرُه: وَيْلَك، اعلَمْ أنّ الله. قالَ الزجاج: هٰذا الخطأُ مِنْ غيرِ وجه؛ إذْ لوْ كانَ كما قال؛ لكانتْ «إن» مكسورةً ولمْ يُحذَفِ اللامُ منه؛ لأنهُ يقال: وَيْلَك، إنهُ لا يُفلِح. والصحيحُ ما ذكَرَهُ سيبويهِ عنِ الخليلِ ويونس: أنّ «وَيْ» مفصولةٌ مِنْ «كأن»، والقومُ تنبّهُوا فقالوا: وَيْ؛ مُتندِّمينَ على ما سَلَفَ مِنهم، وكلُّ مَنْ تَندّمَ أو نَدِم؛ فإظهارُ ندامتِهِ أو تندُّمه أنْ يقول: وَيْ، كما يعاتَبُ الرجُلُ على ما سلفَ مِنهُ فيقول: وَيْ كأنكَ قصدتَ مكروهي. قال العرجيّ:

سَالتانـي الطـلاقَ أنْ رأتـاني قـلّ مـالـي قـدْ جِئتُماني بنُكْرِ
ويكـأنْ مَنْ يكـنْ لـهُ نَشَبٌ يُـحْـ ـبَبْ ومَنْ يفتقِرْ يَعِشْ عَيْشَ ضُرّ[3]

---

(١) من قوله: «هذا تقرير كلام المصحف» إلى هنا، سقط من(ف).

(٢) هو صاحب البراعة أبو محرز خلف بن حيان المعروف بـ«الأحمر»، راويةٌ شاعر من أهل البصرة، له «ديوان شعر» و«مقدمة في النحو»، توفي نحو ١٨٠هـ. ترجمته في «الوافي بالوفيات» (١٣: ٢١٩).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ١٥٠). وقد اختُلف في نسبةِ البيتين على غيرِ واحدٍ من الأقوال.

وَيْكَ عَنْتَرَ أَقْدِمِ

وأنّه بمعنى لأنّه، واللّامُ لبيانِ المَقُولِ لأجلِه هذا القول، أو لأنّه لا يُفلِحُ الكافِرُون

النَّشَب: المال، و«يُحبَبْ» جوابُ «مَنْ» وفيهِ معنى الإنكار؛ أيْ أنّ الغَنِيّ محبوبٌ في الناس، والفقيرُ يعيشُ في الناسِ عَيْشَ ذُلٍّ وضُر.

قالَ ابنُ جِنِّي: ومَنْ قال: إنها «ويك»؛ فكأنهُ قال: أَعْجَبُ لأنهُ لا يُفلِحُ الكافرون، وأَعْجَبُ لأنّ الله يبسُطُ الرزقَ، وهوَ قولُ أبي الحسن(١).

وينبغي أنْ يكونَ الكافُ حرفَ خطابٍ لا اسمًا بمنزلةِ الكافِ في «ذلك، وأولئك»؛ لأنّ «وي» ليستْ مِما يُضاف. والاستشهادُ بالبيتِ مِنْ أَجْلِ أنّ الكافَ لا يجوزُ أنْ تكونَ ضميرًا أو حرفَ خِطاب؛ لفُقدانِ المطابقةِ لأنّ البيتَ السابقَ خطابٌ لمؤنثَيْن. وكذا قولُ الزوجِ للأعرابية؛ لأنهُ لوْ كانَ الكافُ خطابًا لكانَ مكسورًا لتأنيثِ المخاطَب.

وأما قولُ عنتَرةَ فلا يُحمَلُ على «ويلك»؛ لأنهُ زَجْرٌ ورَدْعٌ وبَعْثٌ على تركِ ما لا يرضى، وهوَ حَثٌّ وبعثٌ على الإقدام؛ لأنهُ في مقامِ مدحِ نفسِهِ بالشجاعة. وتلخيصُهُ أنّ ذاكَ زَجْرٌ عما لا يرضى وهذا حثٌّ على ما يرضى.

قولُه: (ويكَ عنترَ أَقْدِمِ)، أولُه:

ولقـدْ شفى نفسي وأبـرأَ سُقْمَها قيلُ الفوارسِ **ويكَ عنترَ أَقْدِمِ**(٢)

قولُه: «عنتر» مُرخّم، يقول: لقدْ شفى نفسي قولُ الفوارسِ لي: يا عنترةُ أقدِمْ نحوَ العدوِّ واحمِلْ عليهِم. يريدُ أنّ تعويلَ أصحابِهِ عليه والتجاءَهُمْ إليهِ شفى نفْسَهُ ونفى هَمّه.

قولُه: (واللامُ لبيانِ المقولِ لأجلِهِ هذا القول)، نحو: ﴿هَيْتَ لَكَ﴾ [يوسف: ٢٣]؛ فإنهُ لمّا قيل: وي؛ قيل: لِمَنْ؟ وأجيب: لك.

---

(١) «المحتسب» (٢: ١٥٤).

(٢) «ديوان عنترة» ص ١٨٤ بشرح الخطيب التبريزي.

كان ذلك، وهو الخَسفُ بقارونَ، ومن النّاسِ من يقِفُ على (وي) ويبتدئ (كَأَنَّهُ)، ومنهُم من يَقِفُ على (ويك). وقرأ الأعمشُ: (لولا منَّ الله علينا). وقُرِئَ: ﴿لَخَسَفَ بِنَا﴾ وفيه ضميرُ الله. ولا نُخسِفُ بِنا، كقولِك: انقُطِعَ بِهِ. ولتُخسَفَ بِنا.

[﴿تِلْكَ ٱلدَّارُ ٱلْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا وَٱلْعَٰقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ ٨٣]

﴿تِلْكَ﴾ تعظيمٌ لها وتفخيمٌ لشَأنِها، يعني: تلكَ التي سمعتَ بذكرِها وبلَغَكَ وَصفُها. ولم يَعْلقِ الموعِدُ بتَرْكِ العُلُوِّ والفساد، ولكن بتركِ إرادَتِها وميلِ القُلُوبِ إليهما، كما قال: ﴿وَلَا تَرْكَنُوٓا۟ إِلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾ [هود: ١١٣] فعَلَّقَ الوعيدَ بالرُّكون. وعن عليٍّ رضيَ الله عنه: إنَّ الرَّجُلَ ليُعجِبُه أنْ يكونَ شِراكُ نعلِه أجودَ من شراكِ نَعلِ صاحبِه، فيَدْخُلُ تحتَها. وعن الفُضَيلِ أنّه قرأَها ثُمَّ قال: «ذهبتِ الأمانيُّ هاهنا». وعن عمرَ بنِ عبدِ العزيزِ كانَ يُرَدِّدُها حتّى قُبِضَ. ومن الطِّماعِ من يجعلُ العُلوَّ لِفرعَون، والفسادَ لقارُون،

قولُه: (مَنْ يقفُ على «وي»)، يعني: الكسائي، وعلى «ويك»: أبو عمرو[١].

قولُه: (وقُرِئَ: ﴿لَخَسَفَ بِنَا﴾)، أي: على بناءِ الفاعل؛ قرأَها حفص. قالَ ابنُ جِنِّي: وهيَ قراءةُ الأعرجِ وغيرِه، الفاعلُ «الله»، والمفعولُ محذوف؛ أي: لخَسَفَ بنا الله الأرض[٢].

قولُه: (ولا نُخسِفُ بنا)، قالَ ابنُ جِنِّي: قرأَ بها الأعمشُ وطلحةُ وابنُ مسعود. «بنا» مرفوعةُ المَوْضِع؛ لإقامتِها مقامَ الفاعِل، نحو: انقطعَ بالرجُل، وسِيرَ بزَيْد. وإنْ شئتَ أضمرتَ المصدرَ مقامَ الفاعل، ولا يكونُ للفعلِ الواحدِ فاعلانِ قائمانِ مقامَهُ إلا على وجهِ الاشتراك[٣].

قولُه: (ومِنَ الطِّماعِ مَنْ يجعلُ العُلُوّ لِفرعَون، والفسادَ لقارون)، قالَ صاحبُ «الانتصافِ»

(١) انظر: «الكشف عن وجوه القراءات السبع» (٢: ١٧٦).

(٢) «المحتسب» (٢: ١٥٥).

(٣) المصدر السابق (٢: ١٥٦).

....

وهوَ يُعرِّضُ بأهلِ السُّنةِ في أنّ كلّ مُوحِّدٍ مِنْ أهلِ الجنة، وإنما طَمِعوا فيما أطمَعَهُمُ الله تعالى على لسانِ رسولِهِ ﷺ حيثُ قال: «مَنْ قالَ: لا إلٰه إلا الله؛ دخلَ الجنةَ وإنْ زَنى وإنْ سَرَق» ثلاثًا، وفي الثالثة: «وإنْ رَغِمَ أنفُ أبي ذَرّ»(١).

وقلتُ: لا شكّ أنّ العُلوّ في الأرضِ هوَ الاستكبارُ على الله تعالى، والاستطالةُ على الناس، والإفسادُ: إخراجُ الشيءِ مِنْ كونِهِ مُنتَفَعًا به.

روى مُحيي السُّنة: ﴿عُلُوًّا﴾: استكبارًا عنِ الإيمان، واستطالةً على الناسِ وتهاونًا بهم. و﴿فَسَادًا﴾: أخذُ أموالِ الناسِ بغيرِ حَق، والعملُ بالمعاصي. وأما ما رواهُ عنْ عليٍّ رَضيَ الله عنهُ: إنَّ الرجُلَ لَيُعجِبُهُ أنْ يكونَ شِراكُ نعلِهِ أجودَ مِنْ شِراكِ نعلِ صاحِبِهِ فيدخلُ تحتَها(٢)؛ فإنهُ مناقضٌ لِما رواهُ أبو داودَ عنْ أبي هريرة: أنّ رجلًا أتى رسولَ الله ﷺ وكانَ جميلا؛ فقال: يا رسولَ الله، إني رجُلٌ حُبِّبَ إليّ الجمالُ وأُعطِيتُ منهُ ما ترى حتى ما أُحِبُّ أنْ يفوقَني أحدٌ ـ إما قال: بشِراكِ نَعْل، وإما قال: بشِسْعِ نعل ـ أفَمِنَ الكِبْرِ ذٰلك؟ قال: «لا، ولٰكنّ الكِبْرَ مَنْ بَطِرَ الحقّ وغَمَطَ الناس»(٣). وروى مسلمٌ وأبو داودَ والترمذيُّ عنِ ابنِ مسعود: أنّ النبيّ ﷺ قال: «لا يدخلُ الجنةَ مَنْ كانَ في قلبِهِ مِثقالُ ذَرّةٍ مِنْ كِبْرٍ»؛ فقالَ رجُل: إنّ الرجُلَ يُحبُّ أنْ يكونَ ثوبُهُ حسنًا ونعلُه حسنًا! قال: «إنّ الله جميلٌ يحبُّ الجمال؛ الكِبْرُ بَطَرُ الحقِّ وغَمْطُ الناسِ»(٤).

هٰذا وإنّ التأويلَ الذي يُعتمدُ عليهِ هوَ ما يساعدُهُ النظم؛ فإنّ هٰذِهِ الآيَةَ كالتخلُّصِ مِنْ قصةِ موسى عليهِ السلامُ وقومِهِ معَ قارونَ وبَغْيِهِ واستطالتِهِ عليهم، ثُمّ هلاكِهِ ونُصْرةِ أهلِ الحقِّ عليه، إلى قصةِ سيدِنا صلواتُ الله عليهِ وأصحابِهِ معَ قومِهِ واستطالتِهم وإخراجِهم إياهُ مِنْ مَسقَطِ رأسِه، ثُمّ إعزازِهِ بالإعادةِ إلى مكةَ وفَتْحِهِ إيّاها منصورًا مُكرّمًا وذلكَ قولُه

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٤٣٥) والحديثُ المذكور سبق تخريجه.

(٢) «معالم التنزيل» (٦: ٢٢٦).

(٣) أخرجه أبو داود (٤٠٩٤) والبيهقي في «شعب الإيمان» (٨: ٢٥٨) وغيرهما.

(٤) سبق تخريجه.

مُتعلِّقًا بقولِه: ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ﴾، ﴿وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ﴾ ويقولُ: من لم يكُن مثلَ فِرعَونَ وقارُونَ فَلهُ تلكَ الدّارُ الآخرة، ولا يتَدَبَّرُ قولَه: ﴿وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ كما يتدبَّرهُ عليٌّ والفُضيلُ وعمر.

[﴿مَن جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ خَيْرٌ مِّنْهَا وَمَن جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى الَّذِينَ عَمِلُوا السَّيِّئَاتِ إِلَّا مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ ٨٤]

معناه: فلا يُجزَون، فوضَعَ ﴿الَّذِينَ عَمِلُوا السَّيِّئَاتِ﴾ موضِعَ الضَّمير؛ لأنّ في إسنادِ عَمَلِ السَّيِّئةِ إليهم مُكرَّرًا. فضلُ تهجِينِ حالِهم، وزيادةُ تبغِيضٍ للسّيِّئةِ إلى قلوبِ السّامِعين ﴿إِلَّا مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ إلّا مِثلَ ما كانُوا يعمَلُون، وهذا من فضلِهِ العظيمِ

تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِي فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لَرَادُّكَ إِلَىٰ مَعَادٍ قُل رَّبِّي أَعْلَمُ مَن جَاءَ بِالْهُدَىٰ وَمَنْ هُوَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾. روى محيي السُّنة: ﴿لَرَادُّكَ إِلَىٰ مَعَادٍ﴾ لرادُّكَ إلى معاد: إلى مكة، وهيَ روايةُ العوفيِّ عنِ ابنِ عباس(١). قالَ القتيبي(٢): معادُ الرجُل: بلدُه؛ لأنهُ ينصرفُ منهُ ثُمّ يعودُ إليه. وقالَ الإمام: ﴿مَن جَاءَ بِالْهُدَىٰ﴾: الإعزازُ بالإعادةِ إلى مكة(٣).

وإذا تقرّر هذا فينبغي أنْ يُفسّرَ العلوُّ والفسادُ بما اشتملَ عليهِ قصةُ قارون؛ فالعلوُّ فَرحُهُ بالدنيا؛ مِنْ قولِهم: ﴿لَا تَفْرَحْ﴾، وبطَرُ الحق؛ مِنْ قولِه: ﴿إِنَّمَا أُوتِيتُهُ عَلَىٰ عِلْمٍ عِندِي﴾، وغَمْطُه الناس في قولِه: ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ﴾. والفساد: البغيُ والظلمُ كما قالَ المصنِّفُ في قولِه: ﴿وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ﴾، لا سيما ما أدخلَهُ في خروجِهِ على القوم بتلكَ الزينة؛ حتى قالَ قائلُهُم: ﴿يَا لَيْتَ لَنَا مِثْلَ مَا أُوتِيَ قَارُونُ إِنَّهُ لَذُو حَظٍّ عَظِيمٍ﴾؛ فإنهُ إفسادٌ عظيمٌ في الدين؛ فقولُه: ﴿وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ لا ينافي تفسيرَهُ المنقولَ مِنْ أهلِ السُّنة؛ لأنّ المرادَ مَنْ لمْ يكنْ مِثلَ فرعونَ وقارونَ مِنَ المؤمنين. والمتّقِي هاهنا هوَ المتّقِي مِن عُلُوِّ فرعونَ وفسادِ قارون؛ لأنّ قولَه: ﴿وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ تذييل.

---

(١) «معالم التنزيل» (٦: ٢٢٦).

(٢) يعني ابن قتيبة. وانظر كلامه في «تأويل مشكل القرآن» ص٢٤٠.

(٣) «مفاتيح الغيب» (٢٥: ١٩).

وكرمِهِ الواسع؛ أنْ لا يجزِيَ السَّيِّئةَ إلّا بمِثلِها، ويَجزِيَ الحسنةَ بعَشرِ أمثالِها وبسبع مئةٍ، وهو معنى قولِه: ﴿فَلَهُۥ خَيۡرٞ مِّنۡهَا﴾.

[﴿إِنَّ ٱلَّذِي فَرَضَ عَلَيۡكَ ٱلۡقُرۡءَانَ لَرَآدُّكَ إِلَىٰ مَعَادٖۚ قُل رَّبِّيٓ أَعۡلَمُ مَن جَآءَ بِٱلۡهُدَىٰ وَمَنۡ هُوَ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ﴾ ٨٥]

﴿فَرَضَ عَلَيۡكَ ٱلۡقُرۡءَانَ﴾ **أوجبَ عليكَ تلاوتَهُ** وتبليغَهُ والعملَ بما فيه، يعني: أنّ الذي حمَّلَكَ صُعُوبَةَ هذا التَّكليفِ لمثيبُكَ عليها ثوابًا لا يُحيطُ به الوصفُ. و﴿لَرَآدُّكَ﴾ بعدَ الموتِ ﴿إِلَىٰ مَعَادٖ﴾ **أيِّ معادٍ**، وإلى معادٍ ليسَ لغيرِكَ من البَشَرِ وتنكيرُ المعادِ لذلك. وقيل: المُرادُ به مكَّة، ووجهُه أن يُرادَ ردُّه إليها يومَ الفَتْحِ، ووجهُ تنكيرِه أنّها كانتْ في ذلك اليوم مَعادًا له شأنٌ، ومرجِعًا له اعتِدادٌ؛ لغَلَبَةِ رسولِ الله ﷺ عليها، وقهرِه لأهلِها، ولظُهُورِ عزِّ الإسلامِ وأهلِه، وذُلِّ الشِّركِ وحِزبِه. والسُّورةُ مُكِّيةٌ، فكأنَّ الله وعَدَهُ وهُو بمكَّةَ في أذًى وغلبةٍ من أهلِها: أنَّه يُهاجِرُ به منها، ويعيدُه إليها ظاهِرًا ظافِرًا. وقيل: نزلت عليه حينَ بلغَ الجُحفَةَ في مُهاجَرِه، وقد اشتاقَ إلى مولِدِه ومَولِدِ آبائِه وحرمِ إبراهيم، فنزلَ جِبريلُ فقالَ له: أتشتاقُ إلى مكَّةَ؟ قال: نعم، فأَوْحاها إليه. فإنْ قلت: كيف اتَّصلَ قولُه تعالى: ﴿قُل رَّبِّيٓ أَعۡلَمُ﴾ بما قبلَه؟ ....

قولُه: (أَوْجَبَ عليكَ تلاوتَه)، أي: أوجبَ تلاوتَهُ عندَ تبليغِ الوحيِ؛ كقولِهِ تعالى: ﴿ ٱتۡلُ مَآ أُوحِيَ إِلَيۡكَ ﴾ [العنكبوت: ٤٥]، لا في جميعِ الأوقات. والعملُ عاقِبتُهُ؛ أيْ: مِنَ الفرائض، وأما الاستماعُ على الأمة ففي حالةِ الصلاة؛ قالَ تعالى: ﴿ وَإِذَا قُرِئَ ٱلۡقُرۡءَانُ فَٱسۡتَمِعُواْ لَهُۥ وَأَنصِتُواْ ﴾ [الأعراف: ٢٠٤].

قولُه: (﴿إِلَىٰ مَعَادٖ﴾ أي: معاد)، الراغب: قيل: أرادَ بالمعادِ مكة، والصحيحُ ما أشارَ إليهِ عليٌّ رَضِيَ الله عنهُ وذكَرَهُ ابنُ عباسٍ أنّ ذلكَ الجنةُ التي خلقَهُ فيها بالقُوّةِ في ظَهْرِ آدمَ وأَظْهَرَهُ مِنه؛ حيثُ قال: ﴿وَإِذۡ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِيٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمۡ ذُرِّيَّتَهُمۡ﴾ [الأعراف: ١٧٢][1].

---

(١) «مفردات القرآن» ص٥٩٤.

قلت: لمّا وعدَ رسُولَه الرَّدَّ إلى معادٍ، قال: قُل للمُشرِكين: ﴿رَّبِّىٓ أَعۡلَمُ مَن جَآءَ بِٱلۡهُدَىٰ﴾ يعني نفسَهُ، وما يستحقُّه من الثَّوابِ في مَعادِه ﴿وَمَنۡ هُوَ فِى ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ﴾ يعنِيهم، وما يستَحِقُّونَه من العِقابِ في مَعادِهم.

قولُه: (لمّا وعدَ رسولَهُ الردّ إلى معاد)، هٰذا إذا أُريدَ بالمعادِ الإثابةُ والرجوعُ إلى مقاماتِهِ العاليةِ في الآخرة، والاتصالُ كما قالَ ظاهر. وأما إذا أُريدَ بالمعادِ مكة؛ فالمعنى: إنّ الذي حَباكَ نعمةَ الدين ـ لا سيما هذا الكتابَ الكريمَ الذي دُونَهُ كلُّ نعمة ـ يَمنَحُكَ فَتْحَ مكة، ويَرُدُّكَ إلى مَسْقَط رأسِك؛ كما قالَ تعالى: ﴿إِنَّا فَتَحۡنَا لَكَ فَتۡحٗا مُّبِينٗا﴾ إلى قولِه: ﴿وَيَهۡدِيَكَ صِرَٰطٗا مُّسۡتَقِيمٗا﴾ [الفتح: ١، ٢]. فقُلْ لأعدائِك: موتوا كَمَدًا؛ ربي أعلمُ مَنْ جاءَ بالهدى مِنّا ومِنكُم، ومنْ هوَ في ضلالٍ مبين، يَنصُرُ المهتدي ويَخذُلُ الضال، وهوَ مالكُ الملك، يُعِزُّ مَنْ يشاءُ ويُذِلُّ مَنْ يشاء. وكما كنتَ غيرَ راجٍ أنْ يُلقى إليكَ هذا الكتاب، لكنّ الله لرحمتِهِ الواسعةِ ألقاهُ إليك، كذلكَ يَنصُرُكَ على أعدائكَ هوَ وحدَه، ويردُّكَ إلى معاد؛ فتوكّلْ عليهِ لا على غيره، ولا تَعتَمِدْ إلا عليه، ولا تكونَنّ ظهيرًا للكافرين. ويَنصُرُ هذا النّظْمَ قولُ القاضي: سيردُّكَ إلى معادٍ كما ألقى إليكَ الكتاب، وما كنتَ ترجوه؛ ولكنْ ألقاهُ رحمةً مِنه(١).

قولُه: (وما يستحقُّهُ مِنَ الثوابِ في معادِه، وما يستحقُّونَهُ مِنَ العقابِ في معادِهِم)، هذا يَحتَمِلُ المعنَيينِ في تفسيرِ ﴿لَرَآدُّكَ إِلَىٰ مَعَادٖ﴾؛ أمّا حملُهُ على يوم القيامةِ فظاهر، وأمّا على الإعادةِ إلى مكة؛ فالهدى والضلال والحقُّ والباطل، أوالعِزُّ والنُّصرةُ والخِذْلانُ والذل؛ كما روينا عنِ الإمام: ﴿مَن جَآءَ بِٱلۡهُدَىٰ﴾: الإعزازُ بالإعادةِ إلى مكة(٢).

وقالَ أهلُ التحقيق: هٰذا أَحَدُ ما يَدُلُّ على نُبُوّتِه؛ فإنهُ إخبارٌ عنِ الغَيْب. وقالَ مُحيي السُّنة: ربي أعلم من جاء بالهدى هٰذا جوابٌ لأهلِ مكةَ [لمّا قالوا](٣) إنك في ضلال(٤).

---

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ٣٠٦).

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢٥: ١٩).

(٣) زيادة من «معالم التنزيل» يقتضيها السياق؛ ولم ترد في الأصول الخطية.

(٤) «معالم التنزيل» (٦: ٢٢٧).

[﴿وَمَا كُنتَ تَرْجُوٓاْ أَن يُلْقَىٰٓ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبُ إِلَّا رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ ۖ فَلَا تَكُونَنَّ ظَهِيرًا لِّلْكَٰفِرِينَ﴾ ٨٦]

فإن قلت: قولُه: ﴿إِلَّا رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ﴾ ما وجهُ الاستثناءِ فيه؟ قلت: هذا الكلامُ محمولٌ على المعنى، كأنّه قيل: وما أُلقِيَ عليك الكِتابُ إلّا رحمةً من ربِّك. ويجوزُ أن تكونَ ﴿إِلَّا﴾ بمعنى (لكن) للاستِدْراك، أي: ولكنْ لرحمةٍ من ربِّك أُلقِيَ إليك.

[﴿وَلَا يَصُدُّنَّكَ عَنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ بَعْدَ إِذْ أُنزِلَتْ إِلَيْكَ ۖ وَٱدْعُ إِلَىٰ رَبِّكَ ۖ وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ ٨٧]

وقرئ: (يُصِدُّنَّك)، مِن أصدَّهُ بمعنى صدَّه، وهي في لُغةِ كَلب. وقال:

أناسٌ أصَدُّوا النَّاسَ بالسَّيْفِ عَنهمُ صُدُودَ السَّوَاقي عن أُنوفِ الحَوائمِ

قولُه: (محمولٌ على المعنى)، يعني: مَنْ رأى نفسَهُ أهلًا لشيءٍ وأُشعِرَ بأمارةٍ أو تَوهّمَ مَخيلةً رُبما تعلّقَ رجاؤُهُ بحصولِه؛ فإذا نُفِيَ الرجاءُ انتفى حصولُهُ بالكلية؛ فكانَ معنى ﴿وَمَا كُنتَ تَرْجُوٓاْ أَن يُلْقَىٰٓ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾: ما أُلقِيَ إليكَ الكتابُ لأمرٍ مِنَ الأمورِ إلا للرحمة؛ فانتَصَبَ ﴿رَحْمَةً﴾ على المفعولِ له.

قولُه: (أناسٌ أصدُّوا الناس) البيت[1]، السواقي: جمعُ الساقية؛ وهيَ الجماعاتُ التي تَسقِي الإبل، والحوائم: الإبلُ الغرائب، وقيل: العِطاش. والسوافي - بالفاء -: الرياح. ويُـروى: «أنوفِ الخرائم» وهيَ أنوفُ الجِبال، والأولُ أصَحُّ. قالَ صاحبُ «ديوانِ الأدب»[2]: يقول: صَرَفوا الناسَ بالسيفِ عنْ أنفُسِهم؛ يعني أنّهمْ هَزَمُوهُمْ كما تَطْرُدُ السواقي غرائبَ الإبلِ عنْ إبلِهم، وكما يصدُّ السُّقاةُ عنِ الحوضِ[3] غيرَها.

---

(١) لذي الرمّة في «ديوانه» ص١٩٠.

(٢) هو أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم الفرابي، خال إسماعيل الجوهري صاحب «الصِّحاح» وكتابه «ديوان الأدب» كتاب شهير في اللغة، توفي سنة ٣٥٠هـ. ترجمته في «الوافي بالوفيات» (٨: ٢٥٧).

(٣) «ديوان الأدب» للفارابي (٣: ١٥٥).

﴿بَعۡدَ إِذۡ أُنزِلَتۡ إِلَيۡكَۖ﴾ بعدَ وقتِ إنزالِه، و﴿إِذۡ﴾ تضافُ إليه أسماءُ الزَّمان، كَقَولِك: حينئذٍ وليلتَئذٍ ويومَئذٍ وما أشبَهَ ذلك. والنَّهيُ عن مُظاهَرةِ الكافِرينَ ونحوُ ذلك من بابِ التَّهييجِ الذي سبَقَ ذكره.

[﴿وَلَا تَدۡعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَۘ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۚ كُلُّ شَيۡءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجۡهَهُۥۚ لَهُ ٱلۡحُكۡمُ وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ﴾ ٨٨]

﴿إِلَّا وَجۡهَهُۥ﴾ إلا إيّاهُ. والوجهُ يُعبَّرُ بهِ عن الذّات.

قالَ رسولُ الله ﷺ: «مَنْ قرأَ «طسم القَصَص» كانَ لَهُ مِن الأجرِ بعددِ مَنْ صدَّقَ مُوسى وكذَّبَ بهِ، ولمْ يبقَ مَلَكٌ في السَّمواتِ والأرضِ إلّا شهِدَ لَهُ يومَ القيامةِ أنّه كانَ صادِقًا أنْ كل شيءٍ هالكٌ إلا وَجْهَه، له الحكمُ وإليه ترجعون».

قولُه: (﴿إِلَّا وَجۡهَهُۥ﴾: إلا إيّاه)، قالَ مكي: انتصبَ «الوجه» على الاستثناء، ويجوزُ الرفعُ على الصفة؛ أي: غيرُ وجهِه.

كما قال:

وكلُّ أخٍ مُفارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أبيكَ إلا الفرْقَدانِ(١)

وقالَ الإمام: فُسِّرَ الهلاكُ بالعَدَم؛ أيْ أنّ الله يُعدِمُ كلَّ شيء، وقدْ فُسِّرَ بإخراجِ الشيءِ عنْ كونِهِ مُنتَفَعًا به؛ إمّا بالإماتة، أوْ بتفريقِ الأجزاءِ وإنْ كانتْ باقية؛ كما يُقال: هلكَ الثوب، وهلكَ المتاع(٢).

وقيل: معنى كونِهِ هالكًا كونُهُ قابلًا للهلاكِ في ذاتِه.

قولُه: (أنْ كلّ شيءٍ هالكٌ)، الوَجْهُ أنْ يكونَ «أن» مُخفّفةً مِنَ الثقيلة، وضميرُ الشأنِ

---

(١) «مشكل إعراب القرآن» (٢: ٥٤٩) والبيت المذكور سبق تخريجه.

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢٥: ٢٠).

....

محذوف؛ أي: أنهُ كلُّ شيءٍ هالك؛ كقولِهِ تعالى: ﴿وَإِن كُنتَ مِن قَبۡلِهِۦ لَمِنَ ٱلۡغَٰفِلِينَ﴾ [يوسف: ٣].

تمّتِ السُّورة، حامداً لله ومصلِّيًا على رسوله.

سورةُ العنكبوت
مَكِّيّـة، وهي تسعٌ وستُّون آية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[﴿الٓمٓ * أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتۡرَكُوٓاْ أَن يَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا وَهُمۡ لَا يُفۡتَنُونَ * وَلَقَدۡ فَتَنَّا ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡۖ فَلَيَعۡلَمَنَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ صَدَقُواْ وَلَيَعۡلَمَنَّ ٱلۡكَٰذِبِينَ﴾ ١-٣]

الحسبانُ لا يصِحُّ تعلِيقه بمعاني المُفردات، ولكنْ بمَضامِينِ الجُمَل. ألا ترى أنّك لو قلت: حَسِبْتُ زيدًا وظننتُ الفَرَس: ....

سورةُ العنكبوت
مكِّيّة، وهي تسعٌ وستُّون آية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قوله: (**الحِسْبانُ لا يَصِحُّ تَعليقُه بمعاني المفرَدات، ولكنْ بمَضامينِ الجُمَلِ**) سَبقَ في «سُورة القَصَص» تحقيقُ هذا الكلام.

الراغب: الحِسْبانُ: أن يُحكمَ لأحدِ النقيضَيْن من غيرِ أنْ يخطرَ الآخرُ بباله فيَحْسِبُه ويعْقِدُ عليه الأُصْبع، ويكونُ بمَعرضٍ أن يعتريَه شَكٌّ، ويقاربُ ذلك الظنُّ، لكن الظنَّ[1] أنْ يُخطرَ النقيضَيْن بباله، فيُغلِّبَ أحدَهما على الآخَر[2].

---

(١) قوله: «لكن الظن» سقط من (ح) و(ف).

(٢) «مفردات القرآن» ص٢٣٤.

لم يكُنْ شيئًا؛ حتّى تقول: حسبتُ زيدًا عالِماً؛ وظننتُ الفَرَسَ جوادًا، لأنّ قولَك: زيدٌ عالم، أو الفرسُ جواد: كلامٌ دالٌّ على مضمُون، فإن أردتَ الإخبارَ عن ذلك المضمُونِ ثابِتًا عندَك ....

قوله: (لم يكنْ شيئًا) أي: كلامًا مفيدًا، والضميرُ في «يَكُنْ» يعودُ إلى القولِ الَّذي يدلُّ عليه قولُه: «لَوْ قُلْتَ».

قوله: (ثابتًا عندَك) حالٌ إمَّا مِنْ فاعلِ «أَرَدْتَ»، أوْ «عن ذلك المَضمونِ»، وقيل: هو منصوبٌ عن كونٍ مقدَّرٍ(١)، أوْ عنَ كونِ «ذلكَ المضمونِ ثابتًا عندَك»، يدلُّ عليه قولُه: «فلمْ تَجِدْ بُدًّا في العبارةِ عن ثَباتِه عندَك»؛ لأنَّه مِنَ التَّركِ الَّذي هو بِمعنى التَّصيير؛ يعني: يتعدَّى إلى مفعولَيْن، يشهدُ له الاستشهاد، وما سبقَ في أوَّلِ «البقرةِ» في قوله: ﴿وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَٰتٍ﴾ [البقرة: ١٧]، وفيهِ نَظَر؛ لأنَّ قولَه: ﴿وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ﴾ حالٌ، والواوُ صادَّةٌ عن جعلِ الجُمْلة ثاني مفعولَيْ: تَرك.

والظاهرُ أنَّه ممَّا يَتعدَّى إلى مفعولٍ واحدٍ بمعنى يُـخَلَّوا أو يُطرَحوا، ولعلَّه مالَ إلى مذهب الأخفش، حيث جوَّز دخولَ الواوِ في خبرِ «كانَ» وأخواتِها.

قالَ شارحُ أبياتِ «المفصَّل»: حُكيَ عنِ الأخفشِ: أنَّه كانَ يُجوِّز كان زيدٌ وأبوهُ قائمٌ؛ على نُقصانِ «كان» وجَعْلِ الجملةِ خبرًا معَ الواو، وتَشبيهِها لخبرِ «كانَ» بالحال، وهذا كأنَّه التفاتٌ إلى مذهبِ الكوفيِّ، أنّ عندَه خبرُ «كانَ» حالٌ لا خبرٌ، وعليه قولُ المَعرّي:

وَكَانتْ كالنَّخِيـلِ وظَلَّ كُلٌّ وَمُشْـبِهَةً مِنَ الضُّمْرِ الإِهَانُ

المِصْراعُ الأخيرُ جملةٌ معَ الواوِ وخبر ظل.

وأبطلَ أبو عليٍّ قولَ الكوفيِّ: تقولُ العرب: كنتُ إيَّاه وكنتُه، فالضمير الجامد(٢) لا يقعُ حالًا، إذْ هو لازمُ التَّعريف. ولعلَّ مذهبَه كمذهبِ يُونس، إذْ هوَ يجوِّزُ تعريفَ الحال.

---

(١) قوله: «عن كونٍ مقدَّرٍ» سقط من (ف).

(٢) في (ح) و(ف): «الجامع».

....

وقالَ صاحبُ «التَّقريب» في قولِه: «أَحسِبوا تَركَهُم غيرَ مفتونِين كقولِهِم: ﴿ءَامَنَّا﴾» نَظَر؛ لأنَّه يؤدِّي إلى أنَّهم تُركوا غيرَ مفتُونِين. وإنّما الكلامُ في العلَّةِ وليسَ كذلكَ لما ذكر من معنى الآيَة: أي أَحَسِبَ الذين نَطقُوا بكلمة الشهادة أنّهم يُتركون غيرَ مُمتَحَنين، بل يُمتَحنون ليتميَّـزَ الراسخُ في الدِّين من غيرِه. ولسَبَبِ النُّزولِ.

فالوجهُ أن يُجعلَ ﴿أَن يُتْرَكُوٓاْ﴾ سادًّا مَسدَّ مفعولَي «حَسِبَ» كما سَيذكر في ﴿أَن يَسْبِقُونَا﴾ بعدَ «حَسِبَ» ونظائرِه، و﴿أَن يَقُولُوٓاْ﴾ علَّـةً للحِسْبان؛ أي: أَحَسِبوا كقولهم: ﴿ءَامَنَّا﴾ أن يُتركوا غيرَ مَفتُونين بسبب قولِهم هذا لا بسببٍ آخَر، وليس الكلامُ إلّا في أنْ جَعَلوا قولَهم علَّةً لقولهم: ﴿لَا يُفْتَنُونَ﴾.

وأما سَببُ النُّزولِ: فهو أنَّ ناسًا من الصحابة جَزِعوا من أذى المشركين، إلى آخره. وأُجيبَ: أنَّ ذلك إنّما لَزِم أنْ لو كان التقديرُ ما ذَكَره، أمّا لو قُدِّر: أَحَسِبُوا تَرْكَهُم غيرَ مفتُونينَ يحصلُ لقولهم: ﴿ءَامَنَّا﴾، كما نصَّ عليه المصنِّفُ بقوله: «على تقدير: حاصِلٌ ومستقرٌّ، قَبلَ اللّام» استقام، كأنّه قيل: لا ينبغي أن تَحسَبُوا أنَّ إجراءَ كلمةِ الشهادةِ على ألسنَتِكُم سببٌ لأنْ لا تُفتَنُوا؛ لأنّه مُقتَضٍ لازدياد الفتنةِ على ما سيجيءُ في حديث خبّابِ ابنِ الأَرتِّ، فإن لم يجعلوه مقتضيًا له فَلأَنْ لا يَجعلُوه لِعَدمِه أَولى.

والحاصل أنّ دلالة المفهوم الذي ذَكَره، وأن الكلام في العلَّة مهجور؛ لأنَّ الكلام مع قومٍ مخصوصينَ؛ كقوله تعالى: ﴿لَا تَأْكُلُوا۟ ٱلرِّبَوٰٓا۟ أَضْعَـٰفًا مُّضَـٰعَفَةً﴾ [آل عمران: ١٣٠]، وقالَ الزَّجاجُ: في قوله: ﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ﴾ معنى التَّقريرِ والتَّوبيخ؛ أي: أَحَسِبوا أن نقنعَ منهم بأن يقولوا: إنّا مؤمنون فقط ولا يُمتَحنون بما تَتبيَّنُ به حقيقةُ إيمانِهم، وموضعُ «أَنْ» الأُولى نصبٌ؛ لأنَّه اسمُ «حَسِبَ» وخبرُه، وموضعُ «أَنْ» الثانية إما نصبٌ بـ﴿يُتْرَكُوٓاْ﴾. المعنى: أَحَسِبَ النّاسُ أن يُتركوا لأنْ يَقولوا أو بأنْ يقولوا، ثم حُذِفَ الجارُّ وأُوصِلَ، وإمّا أن يكونَ العاملُ فيها ﴿أَحَسِبَ﴾، كأن المعنى: أَحَسِب الناسُ أن يقولوا: آمنّا وهم لا يُفتنون. والأوَّلُ أجودُ(١).

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ١٥٩).

على وجهِ الظَّنِّ لا اليقين، فلمْ تجدْ بُدًّا في العِبارةِ عن ثباتِه عندَك على ذلك الوجه، من ذكرِ شطرَيِ الجُملةِ مُدخَلًا عليهِما فعلُ الحُسبان، حتّى يَتِمَّ لك غَرَضُك. فإن قلت: فأينَ الكلامُ الدّالُّ على المضمُونِ الذي يقتَضِيه الحُسبانُ في الآية؟ قُلت: هُو في قولِه: ﴿أَن يُتْرَكُوٓاْ أَن يَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ﴾ وذلك أنّ تقديرَه: أحسِبُوا تركَهُم غيرَ مفتُونِين، لقولِهِم: آمنّا، فالتَّـرْكُ أوّلُ مفعولَيْ «حَسِبَ»؛ ولقولِهِم: آمنّا، هو الخبر. وأما «غيرُ مفتُونين» فتتِمّةُ التَّـرْك، لأنه من التَّـرْكِ الذي هُو بمَعنى التصيير، كقوله:

فترَكْنَهُ جَزَرَ السِّباعِ يَنُشْنَهُ

ألا ترى أنك قبلَ المَجِيءِ بالحُسبان، تَقدِرُ أن تقول: تركَهُم غيرَ مَفْتُونِين، لقولِهِم:

قوله: (فترَكْنَهُ جَزَرَ السِّباعِ يَنُشْنَهُ)، تَمامُه:

يَقْضُمْنَ حُسْنَ بَنانِهِ والـمِعْصَمِ[1]

وفي روايةٍ: «يَقْضَمْنَ قُلَّةَ رأسِه».

جَزَرَ السِّباعِ: اللَّحمُ الذي تأكلُه، وهو مفعولٌ ثانٍ إن كان التَّرْكُ بمعنى التَّصييرِ، وإلّا فحالٌ؛ أي: تَركنَه وهو جَزَرُ السِّباعِ. النَّوْشُ: التَّناوُلُ. القَضْمُ: الأكلُ بطَرَف الأسنانِ. يصف مقتولًا. إذا كانت الروايةُ بالنُّون فالضَّميرُ في «تَركنه» للخيل، وإذا كانت بالتاء فللشاعِر، والمسموعُ بالنُّون.

الراغب: التَّرْكُ: رفضُ الشيءِ قَصْدًا واختيارًا، أو قَهْرًا واضطِرارًا، فمِنَ الأوَّلِ ﴿وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِى بَعْضٍ﴾ [الكهف: ٩٩]، ومِنَ الثاني قولُه: ﴿كَمْ تَرَكُوا۟ مِن جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ﴾ [الدخان: ٢٥]. ومنه: تَرِكَةُ فلانٍ؛ لِـمَا يُخلِّفُه بعدَ موتِه.

وقد يُقال في كلِّ فعلٍ ينتهي به إلى حالةٍ ما؛ نحو: تَرِكتُه كذا، أو يَجري مَجْرى: جَعلتُه كذا، نحو: تَركتُ فلانًا[2].

---

(١) «ديوان عنترة» ص ١٧٤ بشرح الخطيب التبريزي.

(٢) «مفردات القرآن» ص١٦٦.

آمنًا، على تقدير: حاصلٍ ومُستقِرّ، قبلَ اللّام. فإن قلتَ: ﴿أَن يَقُولُوٓاْ﴾ هُو علّةُ تَرْكِهِم غيرَ مفتُونين، فكَيفَ يصِحُّ أن يقعَ خبرَ مُبتدأ؟ قلت: كما تقولُ خروجُه لمخافةِ الشّرّ، وضَرْبُه للتّأديب، وقد كان التّأديبُ والمخافةُ في قولِك: خرجْتُ مخافةَ الشّرّ، وضربْتُه تأديبًا: تعليلَيْن. وتقولُ أيضًا: حسبتُ خروجَهُ لمخافةِ الشّرّ، وظننتُ ضَرْبَه للتّأديب، فتجعلُهُما مفعولَيْن كما جعلتَهُما مبتدأً وخبرًا. والفتنة: الامتحانُ بشدائِدِ التّكليف: من مُفارقةِ الأوطان، ومُجاهدةِ الأعداء، وسائرِ الطّاعاتِ الشّاقّة، وهَجْرِ الشَّهَواتِ والمَلاذّ، وبالفَقْر والقَحْط، وأنواعِ المَصائبِ في الأنفُسِ والأموال، وبمُصابَرةِ الكُفّارِ على أذاهُم وكيدِهم وضِرارِهم. والمعنى: أَحَسِبَ الذين أجْرَوا كلمةَ الشَّهادةِ على ألسِنَتِهم وأظهرُوا القَولَ بالإيمان: أنّهم يُترَكونَ لذلك غيرَ مُمتَحَنين، بل يَمْحَنُهم اللهُ بضُروبِ المِحَن، حتّى يَبْلُوَ صبرَهُم، وثباتَ أقدامِهم، وصحّةَ عقائدِهم، ونُصوعَ نيّاتِهم، ليتَميَّزَ المُخلِصُ من غيرِ المُخلِص، والرّاسخُ في الدِّينِ من المُضطَرِب، والمُتمكِّنُ من العابِدِ على حَرْف، كما قال: ﴿لَتُبْلَوُنَّ فِىٓ أَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓاْ أَذًى كَثِيرًا ۚ وَإِن تَصْبِرُواْ وَتَتَّقُواْ فَإِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ﴾ [آل عمران: ١٨٦]، ورُوِيَ أنّها نزلتْ في ناسٍ من أصحابِ رسولِ الله ﷺ قد جَزِعُوا من أذى المُشرِكين. وقيلَ في عمّارِ بنِ ياسر: وكانَ يُعذَّبُ في الله. وقيل: في ناسٍ أَسْلمُوا بمَكّة، فكتبَ إليهمُ المُهاجِرُون: لا يُقبَلُ منكم إسلامُكُم حتّى تُهاجِرُوا، فخرجُوا فتَبِعَهُم المُشرِكُون فردُّوهم، فلمّا نزلتْ كتبُوا بها إليهم؛ فخرجُوا فأتبَعَهمُ المُشرِكُون فقاتَلُوهم، فمنهم مَن قُتِلَ ومنهُم من نجا. وقيل: **في مِهْجَعِ بنِ عبدِ الله** مولى عُمرَ بنِ الخطّابِ رضيَ اللهُ عنه، وهُوَ أوّل قتيلٍ

قوله: (**في مِهْجَع بنِ عبدِ الله**) وفي «الاستيعاب»: مِهْجَعُ بنُ صالـح، مولى عمرَ بنِ الخطّابِ، شهد بـدرًا، وهو أوّل من قُتل من المسلمين بينَ الـصَّفّين، أتاهُ سَهْمُ غَرْبٌ فقتلَه، فقال ابنُ إسحاقَ: هو من اليمن. وقال ابن هشام: هو من عَكٍّ، أصابَه سِباءٌ فمَنَّ عليه عمرُ ابنُ الخطابِ[1].

(١) «الاستيعاب» لابن عبد البر (٤: ١٤٨٦).

من المُسلِمينَ يومَ بدر، رماهُ عامرُ بنُ الحضْرَميِّ فقالَ رسولُ الله ﷺ: «سيِّدُ الشُّهداءِ مِهجَع، وهُو أوّلُ مَن يُدعى إلى بابِ الجنّةِ من هذهِ الأُمّة» فجَزِعَ عليه أبَواهُ وامرأتُه.

﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا﴾ موصولٌ بـ﴿أَحَسِبَ﴾ أو بـ﴿لَا يُفْتَنُونَ﴾، كقولِك: ألا يُمتَحَنُ فلانٌ وقد امتُحِنَ مَن هُوَ خيرٌ منه، يعني: أنّ أتباعَ الأنبياءِ عليهِمُ السّلامُ قبلَهم، قد أصابَهم من الفِتَنِ والمِحَنِ نحوَ ما أصابَهم، أو ما هو أشدُّ منه فصبرُوا، كما قال تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُوا۟﴾ الآية [آل عمران: ١٤٦]، وعن النبيِّ ﷺ: «قد كانَ مَن قبلَكُم يُؤخَذُ فيُوضَعُ المِنشارُ على رأسِه فيُفرَقُ فرقَتَين، ما يصرِفُه ذلك عن

سَهْمٌ غَرْبٌ: أن لا يُعرفَ راميه، يُضاف ولا يُضاف.

قوله: (﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا﴾ موصولٌ بـ﴿أَحَسِبَ﴾ أو بـ﴿لَا يُفْتَنُونَ﴾)، فإذا اتَّصل بـ﴿لَا يُفْتَنُونَ﴾ دخل في حيِّز متعلَّق الحِسْبانِ المُنكَرِ؛ أي: أَحَسِبُوا أن لا يكونوا كغَيرِهم، وليس لهم أُسوةٌ بالأمم السالفةِ، فيكون حالًا من فاعل ﴿لَا يُفْتَنُونَ﴾، وإذا اتصل بـ﴿أَحَسِبَ﴾ كان حالًا مقرِّرةً لجهةِ الإنكار؛ أي: أَحَصَل الحِسْبانُ والحالةُ هذه، وفي هذا تنبيهٌ على الخطأ وفي الأول تخطئةٌ.

قوله: (﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ﴾ [آل عمران: ١٤٦]) تمهيدٌ لعُذْره في قوله: «مَنْ هو خيرٌ منه»، فإنه تُوُهِّمَ منه أنَّ أتباعَ الأنبياءِ خيرٌ من هذه الأمَّةِ، فقال: المراد منه النبيون مع الربيِّين، فهو تتميم لصيانة المكروه.

قوله: (قد كان مَنْ قَبلَكُم يؤخذ)، الحديثُ من رواية البخاريِّ وأبي داودَ والنَّسائيِّ، عن خبّابِ بن الأرتِّ قال: شَكَوْنا إلى رسول الله ﷺ ولقد لَقينا من المشركينَ شدَّةً فقلنا: ألا تَستنصِرُ لنا، ألا تَدعو لنا؟ فقال: «قَدْ كانَ مَنْ قَبلَكُمْ يُؤخَذُ الرجل فيُحفَرُ له في الأَرضِ فيُجعَلُ فيها، ثُمَّ يُؤتَى بالمِنْشَارِ فيُوضَعُ على رَأْسِه فيُجعَلُ نِصفَينِ، ويُمْشَطُ بأَمْشَاطِ الحَدِيدِ ما دُونَ لَحْمِه وعَظْمِه مَا يَصُدُّه ذلكَ عن دِينِه»(١).

---

(١) أخرجه البخاري (٣٦١٢) وأبو داود (٢٦٥١) وغيرهما.

دِينِه؛ ويُمْشَطُ بأمشاطِ الحديدِ ما دُونَ عظمِه من لحمٍ وعَصَب، ما يَصْرِفُه ذلك عن دينِه». ﴿فَلَيَعْلَمَنَّ ٱللَّهُ﴾ بالامتِحان ﴿ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟﴾ في الإيمانِ ﴿وَلَيَعْلَمَنَّ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾ فيه. فإنْ قلت: كيفَ وهُوَ عالِـمٌ بذلك فيما لـمْ يزل؟ قلت: **لم يزلْ يَعلَمُه معدومًا، ولا يعلَمُه موجودًا إلّا إذا وجد**، والمعنى: ولَيتَميَّزَنَّ الصادِقُ منهم من الكاذب. ....

قوله: **(لم يَزَلْ يَعلمُه مَعدومًا ولا يَعلمُه موجودًا إلا إذا وُجِدَ)، الانتصاف**: هذا يُوهِم مَذهبًا فاسدًا، وهو أنَّ العلمَ بالكائن غيرُ العلمِ بما سيكون، والحقُّ أنَّ علمَ اللـهِ واحدٌ يتعلَّق بالموجودِ، زمانَ وجودِه وقبلَه وبعدَه على ما هو عليه. وفائدةُ ذِكْرِ العلمِ التَّنبيهُ بالسَّبب على المُسبِّب، وهو الجزاء؛ أي: لَيَعلَمَنَّهم فلَيُجازِيَنَّهُم بسَبب علمِه فيهم، هذا هو الوجهُ الثاني في الجوابِ[(١)].

وقال الإمام: عِلْمُ اللـهِ صفةٌ يظهرُ فيها كلُّ ما هو واقع[(٢)]، فقَبْلَ التَّكليفِ كان اللـهُ سبحانه وتعالى يعلمُ أنَّ زيدًا سيُطيعُ وأنَّ عمرًا سَيعصي، ثمَّ وَقْتَ التَّكليفِ والإتيانِ يعلمُ أنه مطيعٌ والآخَرَ عاصٍ، وبعدَ الإتيانِ يعلمُ أنّه أطاعَ والآخَرَ عَصى، ولا يتغيَّرُ علمُه في شيءٍ منَ الأحوالِ، وإنّما المتغيِّرُ المعلومُ، ويتبيَّن هذا بمثالٍ [منَ الحِسِّيّاتِ] ـ ولله المثَلُ الأَعلى ـ وهو أنَّ المرآةَ الصَّقِيلةَ إذا عُلِّقت قُوبِلَ بها جهةٌ، فعَبَر عليها زيدٌ وعليه ثوبٌ أبيضُ، ثم عمرٌو وعليه ثوبٌ أصفرُ، فتَشكّلا فيه على حَسْب ما هُما عليه، فهل يُتصوَّر أنَّ المرآةَ من كَونها حديدًا أو مدورًا أو صَقِيلًا اختَلفت، بل يُقطع أن المتغيِّرَ الخارجُ، بل علمُ الله أعلى وأجلُّ، فإنَّ المرآةَ مخلوقةٌ، وعِلْمُ الله قديمٌ[(٣)].

وقال مُحيي السُّنة: ولَيُظهرنَّ اللـهُ الصادقينَ من الكاذبينَ، حتى يُوجِدَ مَعلُومَه؛ لأنَّ الله تعالى عالمٌ بهم قَبل الاختبارِ[(٤)].

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٤٣٩).

(٢) وزاد الرازي: «كما هو واقع».

(٣) «مفاتيح الغيب» (٢٥: ٢٦).

(٤) «معالم التنزيل» (٦: ٢٣٢).

ويجوزُ أن يكونَ وعدًا ووعيدًا، كأنّه قال: وليُثِيبَنَّ الذينَ صدقُوا ولَيُعاقِبَنَّ الكاذِبين. وقرَأَ عليٌّ رضيَ اللهُ عنه والزُّهرِيّ: «ولَيُعْلِمَنّ»، من الإِعلام، أي: ولَيُعَرِّفنَّهم اللـهُ الناسَ مَن هُم. **أو لَيَسِمَنَّهُم بعلامةٍ يُعرَفُون بها**؛ من بَياضِ الوُجُوهِ وسوادِها، وكُحلِ العُيُونِ وزُرقَتِها.

[﴿أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن يَسْبِقُونَاۚ سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ ٤]

﴿أَن يَسْبِقُونَا﴾ أي: يفوتُونا، يعني: أنّ الجزاءَ يلحَقُهم لا مَحالَة، **وهُم لـمْ يَطمَعُوا في الفَوْت**، ولم يُحدِّثُوا به نُفُوسَهم، **ولكنَّهم لغَفْلَتِهم** وقِلّةِ فِكرِهم في العاقِبةِ **وإصرارِهم على المعاصي: في صُورةِ مَن يُقدِّرُ ذلك** ويَطمَعُ فيه. ....

قوله: (**ويجوز أن يكونَ وَعْدًا ووَعِيدًا**)، قال ابن جِنِّي: فإنّه من إقامةِ السَّبَبِ مقامَ المُسبِّب، والغرضُ فيه: ليُكافِئنَّ اللـهُ الذين آمنوا، وذلك أن المكافآتِ على الشيء إنّما هي مُسبَّبة عن علم(١).

قوله: (**أو لَيَسِمَنَّهُم بعلامةٍ**) قال ابن جنِّي: «ولَيُعلِمَنَّ اللـهُ» بضمِّ الياءِ وكسرِ اللّامِ؛ معناه: وَليُعرِّفَنَّ الناسَ مَنْ هُم؟ فحُذف المفعولُ الأوّلُ، ولك أنْ لا تحذفَه على أنَّه من قولهم: ثَوبٌ مُعْلَم، وفارسٌ مُعْلَم؛ أي: أَعلَمَ نفسَه في الحرب بثوب أو غيره. المعنى: ولَيُشْهِرنَّ اللـهُ الذين صَدَقوا(٢).

قوله: (**وهم لم يَطْمَعُوا في الفَوْت، ولكنّهم لِغَفلَتِهم وإصرارِهم على المعاصي: في صُورة مَن يُقدِّرُ ذلك**)، يعني أنّه تعالى أَوقَعَ فِعْلَ الحُسْبانِ على السَّبْق والفَوْتِ وهم لا يَعلمون ذلك، بل خلافُه مُتيقَّنٌ وُقوعُه، وهو لُحوقُ الجزاءِ بهم؛ لأنَّ قولَه: ﴿أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ في المؤمنين بدليل تَعْقِيبِه قولَه: أَحَسِبَ الناسُ أن يُترَكُوا وهم لا يَشكُّونَ في الجزاء

(١) «المحتسب» (٢: ١٥٨).

(٢) المصدر السابق (٢: ١٥٨).

ونظيرُه: ﴿ وَمَآ أَنتُم بِمُعْجِزِينَ فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ [العنكبوت: ٢٢]، ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَبَقُوٓاْ إِنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ ﴾ [الأنفال: ٥٩]. فإن قلت: أين مفعولا (حَسِبَ)؟ قلت: اشتمالُ (صلةِ أن) على مُسنَدٍ ومُسنَدٍ إليه سدَّ مسَدَّ المفعُولَين؛ كقولِه تعالى: ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ ٱلْجَنَّةَ ﴾ [البقرة: ٢١٤]، ويجوزُ أنْ يُضَمَّنَ (حَسِبَ)معنى (قَدَّر) و﴿ أَمْ ﴾ مُنقَطِعة. ومعنى الإضرابِ فيها: أنّ هذا الحسبانَ أبطَلُ من الحُسبانِ الأوّل، لأنّ ذاك يُقدِّرُ أنه لا يُمتَحَنُ لإيمانِه، وهذا يَظُنُّ أنه لا يُجازى بمَساويه. ﴿سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾: بئسَ الذي يحكُمونَه حُكمُهم هذا. أي: بئسَ حُكمًا يحكُمُونَه حُكمُهم هذا، فَحُذِفَ المَخصُوصُ بالذَّمّ.

[﴿مَن كَانَ يَرْجُواْ لِقَآءَ ٱللَّهِ فَإِنَّ أَجَلَ ٱللَّهِ لَآتٍ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ ٥]

لقاءُ الله: مَـثَلٌ للوُصولِ إلى العاقبة، من تَلَقّي مَلَكِ المَوت، والبَعث، والحِساب،

لكن تَرَكَهُم بسَببِ جَرْيِهم على غيرِ موجبِ العلم، وهو غَفلتُهم وإصرارُهم على المعاصي، منزلةَ مَنْ لم يتيقّن الجزاء[١]؛ أي: لو اعتقَدُوا ما أَصرُّوا على المعاصي.

قوله: (ونَظيرُه ﴿ وَمَآ أَنتُم بِمُعْجِزِينَ فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ [العنكبوت: ٢٢]، ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَبَقُوٓاْ إِنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ ﴾ [الأنفال: ٥٩]) أي: في تَنْزيل المُتيقِّن منزلةَ الشّاكِّ. هذا إذا خُوطب الرسولُ ﷺ أو المؤمنون.

قوله: (بئسَ الذي يحكمونَه حُكْمُهم). قال مَكّيٌّ[٢]: «ما» في موضع نَصْبٍ وهي نكرة؛ أي: ساء شيئاً يَحكُمونَه. وقيل: «ما» في موضع رفعٍ وهي معرفة؛ أي: ساء الذي يَحكُمونَه. وقال ابنُ كَيْسانَ: «ما» مع الفعل مصدرٌ في موضع رفعٍ؛ أي: ساء حُكْمُهم[٣].

---

(١) من قوله: «لكن تركَهُم بسبب جَريهم» إلى هنا، سقط من (ف).

(٢) في (ط): «المالكي»، والمراد به ـ عند المؤلف ـ ابن مالك النحوي المشهور، ولا يستقيم هنا.

(٣) «مشكل إعراب القرآن» (٢: ٥٥٠).

والجزاء: مُثِّلت تلكَ الحالُ بحالِ عبدٍ قَدِمَ على سيِّدِه بعدَ عهدٍ طويل، وقد اطَّلَعَ مولاهُ على ما كانَ يأتي ويذَر، فإمّا أنْ يَلقاهُ بِبِشرٍ وترحيب؛ لِـما رَضِيَ من أفعالِه، أو بضِدِّ ذلك لِـما سَخِطَه منها، فمعنى قولِه: ﴿مَن كَانَ يَرْجُواْ لِقَآءَ ٱللَّهِ﴾ مَن كانَ يأمَلُ تلكَ الحال، وأن يَلقى فيها الكرامةَ من الله والبُشرى ﴿فَإِنَّ أَجَلَ ٱللَّهِ﴾ وهُوَ الموت ﴿لَأٓتٍ﴾ لا مَحالة؛ فليُبادرِ العمَلَ الصَّالحَ الذي يُصدِّقُ رجاءَه، ويُحقِّقُ أملَه، ويكتَسِبُ به القُربةَ عندَ الله والزُّلفى. ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ الذي لا يخفى عليه شَيءٌ ممّا يقولُه عبادُه وممّا يفعلُونَه، فهُوَ حقيقٌ بالتَّقْوى والخَشية. وقيل: ﴿يَرْجُواْ﴾: يخاف؛ من قَولِ الهُذَليِّ في صفةِ عَسَّال:

إذا لَسَعَتْهُ الدَّبْرُ لَـمْ يَرْجُ لَسْعَها

فإنْ قلت: ﴿فَإِنَّ أَجَلَ ٱللَّهِ لَأٓتٍ﴾، كيفَ وقعَ جوابًا للشَّرْط؟ ....

قوله: (إذا لَسَعَتْهُ الدَّبْرُ لم يَرْجُ لَسْعَها)، تمامُه:

وخالَفَها في بيتِ نُوبٍ عَوامِلِ[1]

الدَّبْرُ: جماعةُ النَّحْلِ. قيل: سمِّيت بذلك لِتَدْبيرِها وحُسنِ نَيْقَتِها في العَمَل، ومن كلام سُكَينة بنتِ الحُسين ـ رضي الله عنها ـ قالت لأُمِّها: يا أُمَّاه، مرَّت بي دُبَيْرة فلَسَعَتْني بأُبَيْرَةٍ.

لم يَرْجُ: لا يخافُ. والنُّوبُ: ضَربٌ منَ النَّحلِ قيل: سمّيت بذلك[2] لأنها تَنُوبُ إلى أهلِها، والهاءُ في «لَسَعَتْهُ» يعودُ إلى العَسّال المتقدِّمِ ذِكْرُه. والعَسّالُ: الذي يَشُورُ[3] العَسَلَ.

قوله: (﴿فَإِنَّ أَجَلَ ٱللَّهِ لَأٓتٍ﴾ كيف وقع جواباً للشرط)، تلخيصه ما ذكره الإمام: أن قولَه: ﴿مَن كَانَ يَرْجُواْ﴾ شرط، وجزاؤه: ﴿فَإِنَّ أَجَلَ ٱللَّهِ﴾[4]، والمعلَّق بالشرَّطِ عَدَمٌ عند عَدَم

(١) لأبي ذؤيب الهذلي. انظر: «تاج العروس» (نوب).
(٢) من قوله: «وحُسن تَيقُّنها في العمل، ومن» إلى هنا، سقط من (ف).
(٣) أي: يستخرجُه من خلاياه وأقراصِه.
(٤) من قوله: «كيف وقع جواباً» إلى هنا سقط من (ح) و(ف).

....

الشَّرْطِ، فيَلزمُ منه أنَّ مَن لا يَرجُو لقاءَ الله، لا يكونُ أَجَلُ الله آتيًا له، والأجلُ آتٍ لكلِّ أحدٍ لا مَحالةَ[1]. وخُلاصةُ جوابِ المصنِّف أنَّ هذا الكلامَ واردٌ في حقِّ من عَلِمَ، بدليل قوله: «إذا عُلِمَ أنَّ لقاءَ الله عُنيت به تلكَ الحالُ المُمثَّلةُ» يعني: هذا إنّما يَصِحُّ أنْ يقعَ جوابًا للشَّرط إذا عَلِمَ المُخاطَبُ أن المرادَ بلقاء الله تعالى ما هو، ووقتُه متى هو، والمراد بلقاء الله تعالى ووَقْتِه: هو ما قال: «مَثَلٌ للوُصُولِ إلى العاقبةِ»؛ أي: يلقى مَلَكَ الموتِ والبَعْثَ والحسابَ والجزاءَ، وهو المراد من قوله: «تلك الحالُ المُمثَّلةُ» وإذا لم يَعلمِ المُخاطَبُ ذلك لا يُقال له ذلك، أَلا ترى كيف استَشهد بقوله: «إذا عُلِمَ أنه يَقعدُ للنّاسِ يومَ الجُمعةِ»؛ يعني: من كان يرجو نَـيْلَ ثوابِ الله ويخافُ عقابَه، فلْيَعلَمْ أنَّ وقوعَ ذلك لا بدَّ منه، وهذا لا يَصِحُّ في حقِّ الكافرِ.

ويَنصرُه أنَّ هذه الآيَةَ قد عُقِّبت بها ﴿أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ وسَبقَ أنّها في حقِّ المؤمنين، وفائدة هذا التَّنبيهِ الحَثُّ على طاعة الله تعالى وما يُنالُ به ذلك الثَّوابُ، والرَّدْعُ عن المعاصي والتأهُّبُ لأخْذِ الزادِ لذلك اليوم الـمَهُولِ، وإليه أشار بقوله: «فلْيُبادِرِ العملَ [الصالحَ] الذي يُصدِّق رجاءَه، ويُحقِّق أَملَه ويَكتَسِبُ به القُربةَ عند الله والزُّلْفى»، وسبيلُ هذه الطريقةِ سبيلُ الكِنايةِ؛ لأنّه إذا حَصَلَ العلمُ بأنَّ لقاءَ الله مُستَلْزِمٌ للأجل المَضْرُوبِ، كان ذِكْرُ الأَجَلِ شاهدًا على حُصول اللِّقاءِ بوَجْهٍ بُرْهانيٍّ، ولذلك علَّل قولَه: «إنَّ لقاءَ الله لآتٍ» بقوله: «لأنَّ الأَجَلَ واقعٌ فيه»، وإلى هذا المعنى نَلْمَحُ ما روينا عن البخاريِّ ومسلم عن عبادةَ بن الصّامِتِ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «مَن أَحَبَّ لقاءَ اللـهِ أَحَبَّ اللـهُ لقاءَهُ، ومَنْ كَرِهَ لقاءَ الله كَرِهَ اللـهُ لقاءَهُ، والموتُ قبل لقاءِ الله» الحديثَ[2].

فعلى هذا: الموتُ أحدُ الأسبابِ المُوصِلَة إلى النَّعيم الأَبَدِيِّ، والكَمالِ السَّرْمَدِيِّ، ثمَّ قولُه: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ تَذْيِيلٌ لتحقيق حُصولِ الـمَرْجُوِّ والمَخُوف وَعْدًا ووَعِيدًا، وإليه أشار بقوله: «الذي لا يخفى عليه شيءٌ ممّا يقولُه عبادُه ومِـمّا يَفعلُونَه، فهو حَقِيقٌ بالتَّقوى والخَشيةِ»، وتَرَكَ ذِكْرَ الوَعْدِ؛ وهو أن يُقالَ: فهو جَديرٌ بأنْ يؤمَّل ويُناطَ بكَرَمِه

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٥: ٢٨).

(٢) أخرجه البخاري (٦٥٠٧) ومسلم (٢٦٨٣) وغيرهما.

قلت: إذا عُلِمَ أنّ لِقاءَ الله عُنِيتْ به تلك الحالُ المُمَثَّلة، والوقتُ الذي تقَعُ فيه تلك الحالُ هُوَ الأجلُ المضروبُ للموت، فكأنه قال: مَن كان يرجُو لقاءَ الله؛ فإنَّ لقاءَ الله لآت، لأنّ الأجلَ واقِعٌ فيه اللِّقاء، كما تقول: مَن كانَ يرجُو لقاءَ المَلِك؛ فإنّ يومَ الجمُعةِ قَريب، إذا عُلِمَ أنه يَقعُدُ للنّاسِ يومَ الجمُعة.

[﴿وَمَن جَٰهَدَ فَإِنَّمَا يُجَٰهِدُ لِنَفۡسِهِۦٓۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَغَنِيٌّ عَنِ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ ٦]

﴿وَمَن جَٰهَدَ﴾ نفسَه في مَنعِها ما تأمُرُ به وحمَلَها على ما تأْباه ﴿فَإِنَّمَا يُجَٰهِدُ﴾ لها، لأنَّ منفعةَ ذلك راجعةٌ إليها، وإنّما أمرَ اللهُ عزَّ وجَلَّ ونهى، رحمةً لعبادِه وهُوَ الغنيُّ عنهُم وعن طاعَتِهم.

[﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَنُكَفِّرَنَّ عَنۡهُمۡ سَيِّـَٔاتِهِمۡ وَلَنَجۡزِيَنَّهُمۡ أَحۡسَنَ ٱلَّذِي كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾ ٧]

إمّا أن يُريدَ قومًا مُسلِمين صالحِينَ قد أساؤُوا في بعضِ أعمالِهم، وسيِّئاتُهم مغمورةٌ بحَسَناتِهم فهُوَ يُكفِّرُها عنهم، أي: يُسقِطُ عقابَها بثَوابِ الحسَنات، ويجزيهم أحسَنَ الذي

الرجاءُ؛ إيجازًا واختصارًا.

وأما «إذا» في قوله: «إذا عَلِمَ أنَّ لقاءَ اللـهِ عُنيتْ به»، فهي كـ«إذا» في قوله: «إذا عُلِمَ أنَّه يَقْعُدُ»، فكما أنَّ جزاءَ المِثالِ ما دلَّ عليه بقوله: «مَن كان يَرْجو لقاءَ المَلِكِ» كذلك يقدَّر له الجزاءُ. والفاءُ في «كأنَّه» جوابُ شرطٍ محذوفٍ؛ أي: إذا كان كذلك فكأنَّه قال.

قوله: (صالحين قد أَساؤوا في بعض أعمالِهم، وسيِّئاتُهم مَغْمُورةٌ بحَسناتِهم)، الانتصاف: هذا من تحجُّرِ رحمةِ الله الواسعةِ بناءً على مذهبِه في وَعِيد أصحابِ الكَبائِر، وقد سَبَق إبطالُه[1].

وقلت: قد مَرَّ أنَّ الآياتِ واردةٌ في حقِّ المؤمنينَ تَعْييرًا على اجتِراحِ السَّيِّئاتِ، وتحريضًا على اكتساب الحَسَناتِ، وأعلَمَهمُ اللـهُ أنّ نَفْعَ ذلك كلِّه عائدٌ إليهم، بقوله: ﴿وَمَن جَٰهَدَ

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٤٤١).

كانُوا يَعملون، أي: أحسَنَ جزاءِ أعمالِهم؛ وإمّا قومًا مُشرِكين آمنُوا وعَمِلُوا الصَّالحات، فاللهُ عزَّ وجَلَّ يُكفِّرُ سيِّئاتِهم؛ بأنْ يُسقِطَ عِقابَ ما تقدَّمَ لهم من الكُفرِ والمعاصي ويَجزِيَهم أحسنَ جزاءِ أعمالِهم في الإسلام.

[﴿ وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَـٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ حُسْنًا ۖ وَإِن جَـٰهَدَاكَ لِتُشْرِكَ بِى مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَآ ۚ إِلَىَّ مَرْجِعُكُمْ فَأُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ ٨]

(وصّى) حكمُه حكمُ (أمَرَ) في معناه وتصرُّفِه. يُقال: وصّيتُ زَيدًا بأنْ يفعلَ خيرًا، كما تقول: أمَرتُه بأنْ يفعَل. ومنه بيتُ «**الإصلاح**»: ....

﴿فَإِنَّمَا يُجَـٰهِدُ لِنَفْسِهِۦٓ﴾، وأكَّدَه بقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَغَنِىٌّ عَنِ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾، ثمَّ أتى بقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ﴾ الآية، تَذْييلًا لذلك على سبيل التَّفضُّل، فلا بدَّ من إثبات أمرٍ يَعظُم شأنُه، فيُحمل قولُه: ﴿لَنُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّـَٔاتِهِمْ﴾ على الكبائر، ولذلك أتى بالقَسَمِيَّة وأوقعه في مقابل ﴿وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَحْسَنَ ٱلَّذِى كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾، كأنَّه قيل: لَنُكفِّرَنَّ عنهم أَسوأَ الذي كانوا يعملون، ولَنَجزِيَنَّهم أحسَنَ الذي كانوا يعملون؛ وهذا المعنى لا يَستقيمُ في حقِّ المشركينَ؛ لأنَّ التَّكفيرَ يَحصُل بمُجرَّد الإيمانِ، ولا مَدخَلَ للأعمال فيه.

وقال مُحيي السُّنةِ: ﴿لَنُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّـَٔاتِهِمْ﴾ لَنُبْطِلَنَّها حتّى تَصيرَ بمنزلة ما لم يُعمل، فالتَّكفيرُ إذهابُ السَّيئةِ بالحَسَنة[١]. وقد مرَّ في «الفرقان» نحوٌ من هذا التَّقدير وأيَّدْناه بالحديث الصَّحيح.

قال الإمامُ: ذَكَر اللهُ تعالى ممّا يَختصُّ بالعَبد شيئَينِ: الإيمانَ والعملَ الصَّالح، وذَكَر في مُقابَلَتِهما ممّا يَختصُّ بالله شيئَينِ: التَّكفيرَ والجزاءَ، فتكفيرُ السَّيِّئاتِ في مُقابَلَة الإيمانِ، والجزاءُ بالأحسنِ في مُقابَلَة العملِ الصالحِ، وهذا يَقتضي أنَّ المؤمنَ لا يُخلَّد في العذاب[٢].

قوله: (بيتُ «**الإصلاح**») وهو كتاب «إصلاح المَنْطِق» لابن السِّكِّيتِ. «كَذَبَ»؛ أي:

---

(١) «معالم التنزيل» (٦: ٢٣٣).

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢٥: ٣١).

وَذُبْيَـانِيَّـــةٍ وَصَّتْ بَـنِـيـهَـــا بأنْ كَذَبَ القَرَاطِفُ والقُرُوفُ

كما لَو قال: أمرتْهُم بأنْ ينتَهِبُوها. ومنه قولُـه تعالى: ﴿وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبْرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ﴾ [البقرة: ١٣٢] أي: وصّاهم بكلمةِ التَّوحيدِ وأمَرَهم بها، وقولُك: وصَّيتُ زيدًا بعَمْرو، معناه: وصَّيتُه بتعهُّدِ عَمْرٍو ومُراعاتِه ونحوِ ذلك، وكذلك معنى قولِه: ﴿وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ حُسْنًا﴾: وصَّيناهُ بإيتاءِ والِـدَيه حُسناً، أو بإيلاءِ والِدَيه حسنًا؛ أي: فِعلًا ذا حُسن، أو ما هُوَ في ذاتِه حُسْنٌ لِـفَرْطِ حُسنِه، كقولِه تَعالى: ﴿وَقُولُوا۟ لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ [البقرة: ٨٣] **وقرئ: ﴿حُسْنًا﴾، و(إحسانًا)، ويجوزُ أن تجعلَ ﴿حُسْنًا﴾ من بابِ قولِك: زيدًا، بإضمارِ (اضْرِب)** إذا رأيتَه مُتهيِّئًا للضَّرب، فتنصِبُه بإضمارِ:

وَجَبَ نَهْبُ هذه الأشياء.

الجوهريُّ: قال ابن السِّكِّيت: كَذَبَ [هاهنا] إغراءٌ؛ أي: عليكم به[1]. وهي كلمة نادرةٌ جاءت على غيرِ القياسِ، والقَراطِفُ جمعُ القَرْطَفِ: وهي القَطِيفةُ. والقَرْفُ ـ بالفتح: وِعاءٌ من جِلْد يُدْبَغُ بالقِرْفَةِ؛ أي: قُشُور الرُّمّانِ ويُجْعَل فيه الخَلْعُ، وهو لَحمٌ يُطبخ بتَوابِلَ فيُفْرَغُ فيه. والبيت لِـمُعَقِّرِ بن حِمارٍ البارِقيِّ، يَصِفُ امرأةً ذُبيانيَّةً أَمَرت بَنِيها بأنْ يَنتَهِبُوها؛ أي: عليكم بها فاغتَنِموها.

قوله: (**وقرئ: ﴿حُسْنًا﴾ و«إحساناً»**)، الأُولى: مشهورةٌ، والثانيةُ: شاذَّةٌ[2]. قال الزَّجّاجُ: ﴿حُسْنًا﴾ معناه: ووصينا الإنسان أن يَفعلَ بوالِدَيْه ما يَحْسُنُ، و«إحسانًا» معناه: ووَصَّينا الإنسانَ أن يُحسِنَ إلى والِدَيْهِ إحساناً. والأُولى أعمُّ في البِرِّ. وقيل: يَعُمُّ الفعلَ والقولَ[3].

قوله: (**أن تجعلَ ﴿حُسْنًا﴾ من باب قولك: زيدًا، بإضمار: اضرِبْ**) عطفٌ على قوله: ووَصَّيناهُ بإيتـاء والِدَيهِ حُسنًا، وعلى الأوَّل المضافُ محذوفٌ وهـو العاملُ في ﴿حُسْنًا﴾

---

(١) «إصلاح المنطق» ص١٥.

(٢) وقرأ بها الجحْدري: وهي كذلك في مُصحفِ أُبيٍّ. انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (١٣: ٣٢٩).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ١٦١).

أَوْلِهما، أو: افعَلْ بهما، لأنّ التَّوصيةَ بِهما دالّةٌ عليه، **وما بعدَه مُطابِقٌ له**، كأنه قال: قلنا: أولِهما معرُوفًا، ولا تُطِعْهُما في الشِّرْكِ إذا حَمَلاكَ عليه. وعلى هذا التَّفسيرِ إن وقَفَ على ﴿بِوَٰلِدَيۡهِ﴾ وابتدأ ﴿حُسۡنًا﴾ حَسُنَ الوَقف، **وعلى التَّفسيرِ الأوّلِ لا بُدَّ من إضمارِ القول**، معناه: وقُلنا إنْ جاهَداكَ أيُّها الإنسان ﴿مَا لَيۡسَ لَكَ بِهِۦ عِلۡمٞ﴾ أي: لا عِلمَ لكَ بإلـٰهِيَّتِه. **والمُرادُ بنَفيِ العِلم؛ نَفيُ المعلوم**، كأنه قال: لِتُشرِكَ بي شيئًا لا يَصِحُّ أن يكونَ

على تقدير: فعلًا ذا حُسْنٍ، أو على المُبالغةِ، وعلى الثاني: العاملُ فعلٌ آخرُ مضمَرٌ بقَرينة المَقام، وهو أَوْلِـهِمَا منَ الإيتاء والإعطاءِ، والجملةُ مُستأنفةٌ، كأنَّه لمّا قيلَ: ﴿وَوَصَّيۡنَا ٱلۡإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيۡهِ﴾[1] فقيل: ما تلك الوَصِيَّةُ؟ فأُجيب قلنا: أَوْلِـهِمَا مَعروفًا ولا تُطِعْهُما، وإليه الإشارةُ بقوله: «إن وقف على ﴿بِوَٰلِدَيۡهِ﴾ وابتدأ ﴿حُسۡنًا﴾ حَسُنَ الوَقْفُ».

قوله: (**وما بعدَه مطابقٌ له**) يعني: النَّهْيَ في قولِه: ﴿فَلَا تُطِعۡهُمَآ﴾ مطابقٌ للأمرِ؛ لأنَّهما من وادي الإنشائيّاتِ.

قوله: (**وعلى التفسيرِ الأول لا بدَّ من إضمارِ القول**)، يعني عند قوله: ﴿وَإِن جَٰهَدَاكَ﴾، لأنّ المعنى: أَمَرْنا الإنسانَ بإيلاء والِدَيْهِ ذا حُسْنٍ وقلنا: ﴿وَإِن جَٰهَدَاكَ﴾؛ أي: وعلى الثاني: القولُ مقدَّرٌ. قيل: عاملُ ﴿حُسۡنًا﴾: ﴿وَإِن جَٰهَدَاكَ﴾ إلى آخره، عطفٌ على هذا العاملِ فلا يقدَّر القولُ عند قولِه: ﴿وَإِن جَٰهَدَاكَ﴾ لاستغنائه بذلك عنه، ومِنْ ثَمَّ قُدِّر هاهنا: أَوْلِـهِمَا معروفاً ولا تُطِعْهُما في الشِّرك إذا حَمَلاكَ عليه.

قوله: (**والمراد بنَفْيِ العِلْم نَفْيُ المَعْلُوم**)، يعني هو من الكِنَايةِ، نَفْيُ الـشَّيءِ بالبُرْهان؛ لأنَّ هذا الأسلوبَ يُستعمل غالبًا في حقِّ الله تعالى؛ نحو: أَتُعَلِّمون اللـهَ بما لا يَعلَمُ. وفيه إشارةٌ إلى أنَّ نَفْيَ الشِّرك منَ العلم الضَّروريِّ، وأنَّ الفِطْرةَ السَّليمةَ مَجْبولةٌ عليه على ما وَرَد: «كلُّ مَوْلودٍ يُولدُ على الفِطْرةِ»[2]، وذلك أنَّ المُخاطَبَ بقوله: ﴿وَوَصَّيۡنَا ٱلۡإِنسَٰنَ﴾ جنسُ الإنسانِ، واللـهُ أعلم.

---

(١) من قوله: «وعلى الأول المضاف محذوف» إلى هنا، سقط من (ط).

(٢) سبق تخريجه.

إلـٰهًا ولا يَستقيم: وصّاهُ بوَالِدَيهِ وأمرَهُ بالإحسانِ إليهما، ثُمَّ نبَّه بنَهيِه عن طاعتِهما إذا أراداهُ على ما ذَكَر، على أنّ كُلَّ حقٍّ وإنْ عَظُمَ ساقِط؛ إذا جاءَ حَقُّ الله، وأنه لا طاعةَ لمخلُوقٍ في مَعصِيةِ الخالق، ثمّ قال: إليَّ مَرجِعُ مَن آمَنَ مِنكُم ومَن أشرَك، فأُجازيكُم حقَّ جزائِكُم. وفيه شيئان: أحدُهما: أنّ الجزاءَ إليّ، فلا تُحدِّثْ نفسَكَ بجَفْوةِ والِدَيْكَ وعُقُوقِهما؛ لشِرْكِهما، ولا تَحرِمْهما بِرَّك ومَعروفَك في الدُّنيا، كما أني لا أمنعُهُما رِزقي. والثاني: التَّحذيرُ من مُتابعتِهما على الشِّرك، والحثُّ على الثَّباتِ والاستقامةِ في الدِّينِ بذِكْرِ المرجِعِ والوعيد. رُوِي: أنّ سَعدَ بنَ أبي وقّاصٍ الزُّهريَّ رضيَ اللـهُ عنه حينَ أسلَمَ قالت أمُّه، وهي حَمنةُ بنتُ أبي سُفيانَ بنِ أُميّةَ بنِ عبدِ شمس: يا سَعد، بلَغَني أنك قد صَبأت، فوالله لا يُظِلُّني سقفُ بَيتٍ من الفيح والرِّيح؛ وإنّ الطَّعامَ والشَّرابَ عليَّ حَرامٌ حتّى تكفُرَ بمُحمَّد، وكان أحبَّ ولدِها إليها، فأبى سعدٌ وبَقِيَتْ ثلاثةَ أيامٍ كذلك، فجاءَ سعدٌ إلى رسولِ الله ﷺ وشكا إليه، فنزلتْ هذه الآية، والتي في «لقمان»، والتي في «الأحقاف»، فأمرَه رسولُ الله ﷺ أنْ يُدارِيَها ويترضّاها بالإحسان. ورُوِي: نزلتْ في عيّاشِ بنِ أبي رَبيعةَ المخزُوميّ، وذلك: أنه هاجرَ معَ عُمرَ بنِ الخطّابِ رضيَ اللهُ عنهُما مُترَافِقَيْنِ حتّى نَزلا المدينة، فخرَجَ أبو جَهلٍ بنُ هشام، والحارثُ بنُ هشامٍ أَخَواهُ لأمِّه أسماءَ بنتِ مخرَمة: امرأةٍ من بني تَميم من بني حنظلَة، فنزلا بعيّاشٍ وقالا له: إنّ من دينِ محُمَّدٍ صلةُ الأرحامِ وبرُّ الوالِدَين، وقد تركتَ أُمَّك لا تَطْعَمُ

قوله: (رُويَ أنَّ سعدَ بنَ أبي وقّاصٍ) الحديثَ؛ من رواية مسلم والتِّرمذيِّ، عن سعدٍ قال: أُنزلت فيَّ أربعُ آياتٍ منَ القرآنِ، قال: حَلفَتْ أُمُّ سعدٍ لا تُكلِّمُه أبدًا حتّى يَكْفُرَ بدِينِه، ولا تأكلُ ولا تَشربُ، قالت: زَعَمتَ أنَّ اللـهَ وَصّاكَ بوالِدَيْكَ، فأنا أُمُّكَ وأنا آمُرُكَ بهذا، فمَكَثَتْ ثلاثًا حتّى غُشِيَ عليها من الجَهْدِ، فقام ابنٌ لها يُقال له: عُمارة فسَقاها، فجعَلت تَدْعو على سَعدٍ، فأنزلَ اللـهُ: ﴿ وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَـٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ حَمَلَتْـهُ أُمُّهُۥ وَهْنًا عَلَىٰ وَهْنٍ ﴾ [لقمان: ١٤]؛ يعني: التي في «لقمان»[1].

---

(١) أخرجه مسلم (١٧٤٨) والترمذي (٣١٨٩) وغيرهما.

ولا تشرَبُ ولا تأوي بيتًا حتّى تراك، وهي أشدُّ حبًّا لك منّا فاخرُجْ معنا، **وفتَلا منه في الذِّرْوةِ والغاربِ**، فاستشارَ عُمرَ رضيَ اللـهُ عنه فقال: هُما يخدعانِك، ولك عليَّ أن أَقسِمَ مالي بيني وبينَك، فما زالا به حتّى أطاعَهُما وعصى عُمَر، فقالَ له عُمر: أما إذْ عصيتَني فخُذْ ناقتي، فليس في الدُّنيا بعيرٌ يلحَقُها، فإنْ رابَكَ منهُما ريبٌ فارجعْ، فلمّا انتهَوا إلى البَيْداءِ قالَ أبو جهل: إنّ ناقتي قد كلَّتْ فاحمِلْني معك. قال: نعم، فنزلَ ليُوَطِّئَ لنفسِه وله، فأخذاهُ وشَدَّاه وِثاقًا، وجلده كُلُّ واحدٍ منهُما مئةَ جلدة، وذهبا به إلى أمِّه فقالت: لا تزالُ في عذابٍ حتّى ترجِعَ عن دينِ محُمَّد، فنزلت.

[﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَنُدْخِلَنَّهُمْ فِى ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ ٩]

﴿فِى ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ في جُملَتِهم. **والصَّلاحُ من أبلغِ صفـاتِ المؤمنين**، وهو مُتَمنّى أنبياءِ الله. قالَ اللـهُ تعالى حكايةً عن سُلَيمانَ عليهِ السَّلام: **﴿وَأَدْخِلْنِى بِرَحْمَتِكَ فِى**

قوله: (**وفـتَلا منه في الذِّرْوَة والغارِبِ**)، فَـتَل منه في الذِّرْوَة والغارِبِ: مَثَلٌ يُـضرَبُ لـمَن يَتَحَيَّلُ في مَيْل صاحبِه إلى ما كان يمتَنعُ منه؛ أي: لم يَزلْ يَرْفُقُ به رِفْقًا يُشبه مَنْ يَفْتِلُ الشَّعْرَ في ذِرْوَة الجَمَلِ الصَّعْبِ وغارِبِه حتّى يَستأنِسَ[١].

قوله: (**والصَّلاحُ مِن أَبلَغ صفاتِ المؤمنينَ**) وذلك أنَّ الصَّلاحَ ضِدُّ الفسادِ، والفسادُ: خروجُ الشَّيءِ عن كَوْنه مُنتفَعًا به، ولا كمالَ للإنسان أكملَ من حُصولِه على ما خُلِقَ له منَ البقاءِ[٢]، ولا يحَصُل ذلك في الدُّنيا؛ لأنَّ غايتَها الفَناءُ، وأيُّ فساد وراءَهُ؟! فإذن ليس له ذلك إلا ﴿ فِى مَقْعَدِ صِدْقٍ عِندَ مَلِيكٍ مُّقْتَدِرٍ ﴾ [القمر: ٥٥]، ولهذا كان طَلَبُ الصَّلاحِ مُتَمنّى أنبياءِ الله، اللَّهمَّ أدخِلْنا في زُمرتهم.

قال الإمام: الصَّالِح باقٍ والصّالحونَ باقونَ، وبقاؤُهم ليس بأنفُسِهم، بل بأعمالِهمُ الباقيةِ والمَعْمولُ له ـ وهو وَجْهُ اللـهِ ـ [باقٍ]، والعاملونَ باقون ببقاء أعمالِهم. هذا على خلافِ

---

(١) انظر: «مجمع الأمثال» (٢: ٦٩).
(٢) في (ف): «التُّقى».

عِبَادِكَ ٱلصَّـٰلِحِينَ﴾ [النمل: ١٩]، وقالَ في إبراهيمَ عليهِ السَّلام: ﴿وَإِنَّهُۥ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ لَمِنَ ٱلصَّـٰلِحِينَ﴾ [البقرة: ١٣٠، النحل: ١٢٢، العنكبوت: ٢٧] أو في مَدخَلِ الصّالحينَ وهي الجنّة، وهذا نحوُ قولِه تعالى: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ فَأُوْلَـٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم﴾ الآية [النساء: ٦٩].

[﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ فَإِذَآ أُوذِىَ فِى ٱللَّهِ جَعَلَ فِتْنَةَ ٱلنَّاسِ كَعَذَابِ ٱللَّهِ وَلَئِن جَآءَ نَصْرٌ مِّن رَّبِّكَ لَيَقُولُنَّ إِنَّا كُنَّا مَعَكُمْ ۚ أَوَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَعْلَمَ بِمَا فِى صُدُورِ ٱلْعَـٰلَمِينَ * وَلَيَعْلَمَنَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَيَعْلَمَنَّ ٱلْمُنَـٰفِقِينَ﴾ ١٠-١١]

هم ناسٌ كانوا يُؤمِنُونَ بألسنَتِهم، فإذا مسَّهُم أذًى من الكُفّارِ وهو المُرادُ بفتنةِ النّاس، **كان ذلك صارفًا لَهُم عن الإيمان، كما أنّ عذابَ الله صارفٌ للمُؤمنينَ عن الكُفر. أو كما يَجبُ أن يكونَ عذابُ الله صارفًا**، وإذا نصرَ اللـهُ المُؤمنينَ وغنَّمَهم اعترضُوهم وقالوا: ﴿إِنَّا كُنَّا مَعَكُمْ﴾ أي: مُشايعين لكُم في دينِكُم، ثابِتينَ عليه

الأمورِ الدُّنيويةِ، فإنَّ في الدُّنيا بقاءَ الفعلِ بالفاعِلِ، وفي الآخرة بقاءَ الفاعِلِ بالفعلِ(١). كأنّه أَخذَ المعنى من قوله: ﴿وَٱلْبَـٰقِيَـٰتُ ٱلصَّـٰلِحَـٰتُ خَيْرٌ عِندَ رَبِّكَ ثَوَابًا﴾ [الكهف: ٤٦].

قوله: (**كان ذلك صارِفًا لهم عنِ الإيمانِ، كما أنَّ عذابَ الله صارفٌ للمؤمنينَ**). قال الإمامُ: قيل: جَزِعُوا من عذاب النّاسِ كما جَزِعُوا من عذابِ الله. وبالجُملة معناه: جَعَلُوا فِتنةَ النّاسِ معَ ضعفها وانقطاعِها موضعَ عذابِ الله الأليمِ الدائم، حتّى تَردَّدُوا في الأمرِ، وقالوا: إنْ آمَنّا نَتعرَّضُ لتأذِّي الناسِ، وإنْ تَركْنا الإيمانَ نتعرَّضُ لِـمَا تَوعَّدَنا به محمَّدٌ ﷺ، ولا يكونُ التَّردُّدُ إلّا عند التَّساوي(٢). فقد أَبعَدوا الـمَرْمى.

قوله: (**أو كما يَجبُ أن يكونَ عذابُ الله صارفًا**) أي: عن الكُفر من حيث هو هو وإن لم يَلتَفِتْ إليه الكافرُ ولم ينصرف.

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٥: ٣٣).
(٢) المصدر السابق (٢٥: ٣٥).

ثباتَكُم، ما قَدَرَ أحدٌ أن يفتِنَنا، فأعطُونا نصيبَنا من المَغْنَم. ثمّ أخبرَ سُبحانَه أنه أعلمُ ﴿بِمَا فِي صُدُورِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ من العالَمِينَ بما في صُدورِهم، ومن ذلك ما تُكِنُّ صدورُ هؤلاءِ من النِّفاق، وهذا إطلاعٌ منه للمُؤمِنينَ على ما أبطنُوه، ثمّ وَعدَ المؤمنين وأوعَدَ المُنافِقين، وقرئ: (لَيقُولَنَّ) بفتحِ اللّام.

[﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّبِعُواْ سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ وَمَا هُم بِحَٰمِلِينَ مِنْ خَطَٰيَٰهُم مِّن شَيْءٍ إِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ ۞ وَلَيَحْمِلُنَّ أَثْقَالَهُمْ وَأَثْقَالًا مَّعَ أَثْقَالِهِمْ وَلَيُسْـَٔلُنَّ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ عَمَّا كَانُواْ يَفْتَرُونَ ﴾ ١٢-١٣]

أمروهم باتِّباعِ سبيلِهم؛ وهي طريقَتُهم التي كانوا عليها في دينِهم، وأمَرُوا أنفُسَهم بحَملِ خطاياهُم، فعُطِفَ الأمرُ على الأمر، **وأرادُوا: ليَجتمعَ هذان الأمرانِ** في الحُصولِ أنْ تَتبِعوا سبيلَنا وأنْ نَحمِلَ خطاياكُم. والمعنى: تعليقُ الحَملِ بالاتِّباع، وهذا قولُ صناديدِ قُريش: كانوا يقُولون لـمَن آمنَ منهم: لا نُبعَثُ نحنُ ولا أنتم،

قوله: (**وأرادوا: لِيجتمعَ هذان الأمران**) يُريد أنَّهم عَطَفوا ﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾، وهو أمرٌ لأنفُسِهم لِـحَمْلِ خَطايا الأتباع على أمرِ المؤمنينَ باتباعِهم إرادةً للمُبالَغةِ، وأنَّ كِلَيْهما لا بدَّ منَ الحُصول والإدخالِ في الوُجود على طريقةِ قولِه: ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ عِلْمًا وَقَالَا ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [النمل: ١٥] في تَعْويل استعارة الرُّتْبِ إلى الذِّهن. ولو جيءَ بهما على ظاهرِهما. وقيل: إن اتَّبعتمُونا حَمَلْنا خطاياكُم؛ على الشَّرطِ والجزاء كما قال، والمعنى: تعليقُ الحَمْل بالاتِّباع لم يكن منَ التحقيق في شيءٍ.

قال القاضي: وإنّما أَمَرُوا أنفُسَهم بالـحَمْلِ عاطفين على أمرِهم بالاتِّباع مبالغةً في تعليق الـحَمْلِ بالاتِّباع والوعدِ بتخفيف الأوزارِ عنهم إن كانت، تشجيعًا لهم عليه، وبهذا الاعتبار ردَّ عليهم كَذِبَهُم بقوله: ﴿وَمَا هُم بِحَٰمِلِينَ مِنْ خَطَٰيَٰهُم﴾[1].

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ٣١٠).

فإنْ عسى كان ذلك فإنّا نتحمَّلُ عنكُم الإثم. ونرى في المُتسمِّينَ بالإسلامِ مَن يَستَنُّ بأولئك فيقولُ لصاحبِه إذا أرادَ أن يُشجِّعَه على ارتكابِ بعضِ العظائِم: افعلْ هذا وإثمُه في عُنُقي. وكم من مغرورٍ بمثلِ هذا الضَّمانِ من ضَعَفةِ العامَّةِ وجهَلَتِهم، ومنه ما يُحكى أنّ أبا جعفرٍ المنصورَ رَفَعَ إليه بعضُ أهلِ الحشْوِ حوائِجَه، فلمّا قضاها قال: يا أميرَ المُؤمِنين، بقِيَتِ الحاجةُ العُظمى. قال: وما هي؟ قال: شفاعتُكَ يومَ القيامة، **فقال له عَمْرُو بنُ عُبَيدٍ رحمهُ الله: إيّاك وهؤلاء، فإنَّهم قُطّاعُ الطريقِ في المأمن**. فإنْ قلت: كيفَ سمّاهُم كاذِبين، وإنّما ضَمِنُوا شيئًا عَلِمَ اللـهُ أنّهم لا يقدِرُون على الوفاءِ به، وضامنُ ما لا يعلم اقتدارَه على الوفاءِ به، لا يُسمّى كاذبًا؛ لا حينَ ضَمِن، ولا حين

قوله: (**فإن عسى كان ذلك**) قيل: التقدير: فإن كان ذلك فإنّا نَتحمَّلُ، وذَكَر «عسى» قبل ذِكْرِ الشَّرطِ إشارةً إلى أن ذلك مبنيٌّ على رجائكم لا عن تحقيقٍ، واسمُ «عسى» ضميرٌ يعود إلى ما دلَّ عليه قولُه: «كان ذلك» فإنه مقدَّمٌ معنًى؛ لأنَّ حرفَ الـشَّرطِ داخلةٌ عليه، وخبرُه محذوفٌ، كأنَّه قيل: عسى كَوْنُ ذلك أن نَتحمَّل، وقد أجاز ذلك ابنُ الحاجبِ في «شرح المفصَّل»[1] في باب التَّنازُعِ، وفيه نظرٌ، والظاهرُ أنَّ «عسى» مُقْحَمٌ مؤكِّد بمعنى الفَرْض، والتقدير: ولذا رُتِّب على قولِه: «لا نُبعث نحن ولا أنتُم».

قوله: (**فقال له عَمْرو بنُ عُبيد: إيّاكَ وهؤلاءِ، فإنَّهم قُطّاعُ الطَّريق في المَأمَنِ**)، **الانتصاف**: عَمْرُو بنُ عبيد أوَّلُ القَدَريَّةِ المُنكِرينَ للشَّفاعةِ، والزَّمخشريُّ بَنى كلامَه على أنه لا فَرْق بين اعتقادِ الشَّفاعةِ واعتقادِ أنَّ الكُفّارَ يَحملون خَطايا أتباعِهم، فساقَهُما سِياقًا واحدًا، وفي الآيةِ نُكتةٌ وهي أنَّ الأمرَ قد يجيءُ بمعنى الخَبَرِ، فإنَّ بعضَ النّاسِ أنكرَه والتَزم تَخريجَ جميعِ ما وَرَد في القرآن على الأمرِ، ولا يَتِمُّ له ذلك هاهُنا؛ لأنَّ التَّكذيبَ إنَّما يتطرَّق إلى الخَبَرِ[2].

وقلت: قد مَرَّ أنَّ أَصلَ الكلامِ على التَّعليقِ، فإنَّ المرادَ: إنِ اتَّبعتُمونا نَتحمَّلُ خَطاياكُم. والعُدولُ للمُبالغةِ.

---

(١) «الإيضاح في شرح المُفَصَّل» (١: ١٣٦-١٣٧).

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٤٤٤).

عَجِز؛ لأنه في الحالَيْنِ لا يدخُلُ تحتَ حدِّ الكاذِب، وهو المُخبرُ عن الشيءِ لا على ما هُوَ عليه؟ قلت: شَبّه اللـهُ حالَهم ـ حيثُ عُلِمَ أنّ ما ضَمِنوه لا طريقَ لهم إلى أن يفُوا به، فكان ضمانُهم عندَه لا على ما عليه المضمونُ ـ بالكاذبين الذين خبرُهم لا على ما عليه المُخبَر عنه. **ويجوزُ أن يُريدَ أنَّهم كاذِبُون، لأنَّهم قالُوا ذلك وقلوبُهم على خِلافِه**، كالكاذِبينَ الذينَ يَعِدون الشَّيءَ وفي قُلوبِهم نيّةُ الخُلْف.

﴿وَلَيَحۡمِلُنَّ أَثۡقَالَهُمۡ﴾ أي: أثقالَ أنفُسِهم. (أثقالًا) يعني: **أثقالًا أُخَرَ غيرَ الخطايا التي ضمِنُوا للمُؤمِنينَ** حَملَها، وهي: أثقالُ الذينَ كانُوا سببًا في ضلالِهم. ﴿وَلَيُسۡـَٔلُنَّ﴾

قوله: (**فإنَّهم قُطَّاع الطَّريقِ في المأْمَنِ**)، «في المأْمَنِ» تتميمٌ؛ لأنَّ قُطّاعَ الطَّريقِ إنّما يكونون في البَراريِّ والمَخاوِفِ.

قوله: (**ويَجوز أن يُريد أنَّهم كاذبون، لأنَّهم قالوا ذلك وقلوبُهم على خِلَافِه**) عطفٌ على قولِه: «شَبَّه الله حالهم»، الجوابان مَبنيّان على الاختلاف في أنَّ الكَذِبَ هل هو الإخبارُ عنِ الشَّيءِ خلافَ ما هو به في الواقع؟ أَمْ على خلافِ مُعتَقَد القائِلِ؟ والجوابُ الأوَّلُ مبنيٌّ على المذهب الأوَّلِ، لكن على التَّشبيه، واستعارةُ الكَذِب لضمانِهم[1] عندَ الله لا على ما عليه المَضْمونُ.

قال صاحب «الفرائد»: قولُه: «شَبَّه الله تعالى» منظورٌ فيه؛ لأنَّ الواقعَ أنَّهم غيرُ حاملينَ من خطاياهم شيئًا؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٞ وِزۡرَ أُخۡرَىٰ﴾[الأنعام: ١٦٤]، فكانوا مُخبِرينَ عن شيءٍ لا على ما هو عليه، فظَهرَ أنَّه تَركَ الحقيقةَ إلى المجاز بدون المانِع.

قوله: (**أثقالًا أُخَرَ غيرَ الخَطايا**[2] **التي ضَمِنُوا للمؤمنين**) وإنَّما قَيَّده به لِـما عَلِمَ من قولِه تعالى: ﴿وَمَا هُم بِحَٰمِلِينَ مِنۡ خَطَٰيَٰهُم مِّن شَيۡءٍ﴾ نَفَى حَمْلَ خَطايا المؤمنينَ على سبيل الاستغراقِ.

---

(١) في (ط): «العذابهم».

(٢) في الأصول الخطية: «خطايا»، والتصويب من «الكشاف».

سؤالَ تقريعٍ ﴿عَمَّا كَانُوا۟ يَفْتَرُونَ﴾ أي: يختلقُون من الأكاذيبِ والأباطيل. وقُرِئ: (من خطيئاتهم).

[﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا فَأَخَذَهُمُ ٱلطُّوفَانُ وَهُمْ ظَـٰلِمُونَ * فَأَنجَيْنَـٰهُ وَأَصْحَـٰبَ ٱلسَّفِينَةِ وَجَعَلْنَـٰهَآ ءَايَةً لِّلْعَـٰلَمِينَ﴾ ١٤-١٥]

كان عُمرُ نوحٍ عليه السَّلامُ ألفًا وخمسين سنَة، بُعِثَ على رأسِ أربعين، ولَبِثَ في قومِه تسعَمئةٍ وخمسين، وعاشَ بعدَ الطُّوفان ستّين. وعن وَهْب: أنه عاشَ ألفًا وأربعَمئةِ سنَة. فإنْ قلت: هلّا قيل: تسعُ مئةٍ وخمسين سنَة؟ قلت: **ما أوردَهُ اللـهُ أحكم**؛ لأنه

فإن قلتَ: ما فائدةُ ﴿أَثْقَالَهُمْ﴾؟ إذْ لو قيلَ: ولَيَحْمِلُنَّ أثقالاً معَ أثقالِهِم لأفادَ.

قلت: أُريد بيانُ استقلالِ أثقال أنفُسِهم، وأنها بَهظَتْهُم واستَفرغَت جُهدَهُم، ومع ذلك جُعلت أثقالُ الذين يُضِلُّونَهم كالعَلاوَةِ عليها. نحوُه قولُه تعالى: ﴿لِيَحْمِلُوٓا۟ أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَمِنْ أَوْزَارِ ٱلَّذِينَ يُضِلُّونَهُم﴾ [النحل: ٢٥]. ومعنى التَّنكيرِ في ﴿وَأَثْقَالًا﴾ كمعنى «مِن» في ﴿وَمِنْ أَوْزَارِ ٱلَّذِينَ يُضِلُّونَهُم﴾ [النحل: ٢٥]. قال: وبعضُ أوزارِ مَنْ ضَلَّ بضَلالِهِم، وهو وِزْرُ الإضلالِ.

قوله: (**كان عُمُر نوحٍ عليه السَّلام**) إلى آخره، وفي «جامع الأصول»: كانت مدَّةُ نُبوَّتِه تسعَ مئةٍ وخمسين سنةً، وعاش بَعد الغَرَقِ خمسينَ سنةً، وقيل: مئتي سنةٍ، وكانت مدَّةُ الطُّوفانِ ستةَ أشهرٍ آخرُها يومُ عاشُوراءَ(١).

قوله: (**ما أَورَدَه اللـهُ أَحكمُ**)؛ لأنَّه لو قيلَ كما قلتَ لجاز أن يُتوهَّمَ إطلاقُ هذا العَدَدِ على أكثَرِه.

وقال الزَّجّاجُ: الاستثناءُ مستعملٌ في كلامِهم، وتأويلُه توكيدُ العَدَدِ وكمالِه؛ لأنَّك قد تَذكُر الجُملةَ ويكونُ الحاصلُ أكثَرَها، فإذا أردتَ التَّوكيدَ في تمامِها قلتَ كلَّها، وإذا أردتَ

---

(١) «جامع الأصول» (١٢: ١١٢).

لو قيل كما قلت، لجَازَ أن يُتوهَّمَ إطلاقُ هذا العددِ على أكثرِه، وهذا التَّوهُّمُ زائلٌ مع مجيئِه كذلك، وكأنه قيل: تسعَمئة وخمسينَ سنةً كاملةً وافيةَ العدد، إلّا أنّ ذلك أخصَرُ وأعذبُ لَفظًا وأمْلأُ بالفائدة، وفيه نُكتةٌ أخرى: وهي أنّ القصَّةَ مسُوقةٌ لِذِكْرِ ما ابتُلِيَ به نوحٌ عليه السَّلامُ من أمَّتِه وما كابدَه من طولِ المُصابرة، تسليةً لرسولِ الله ﷺ وتثبيتًا له، فكان ذكرُ رأسِ العددِ الذي لا رأسَ أكبرَ منه، أوقعَ وأوصلَ إلى الغَرَضِ من استطالةِ السّامع مُدَّةَ صبرِه. فإن قلت: فلِمَ جاءَ المُميِّزُ أوّلًا بالسَّنةِ وثانيًا بالعام؟ قلت: لأنّ تكريرَ اللّفظِ الواحدِ في الكلامِ الواحدِ حقيقٌ بالاجتنابِ في البلاغة، إلّا إذا وقعَ ذلك لأجلِ غرَضٍ ينتحيهِ المُتكلِّم؛ من تفخيم، أو تهويل، أو تنويه، أو نحوِ ذلك. و﴿ٱلطُّوفَانُ﴾ ما أطافَ وأحاطَ بكَثْرةٍ وغلبة، من سيلٍ أو ظلامِ ليلٍ أو نحوِهما. قال العَجاج:

وغَمَّ طُوفانُ الظّلامِ الأَثْأَبا

التوكيدَ في نُقصانها أَدخلْتَ الاستثناءَ تقول: جاءَني إخوتُكَ، يعني أن جميعَهم جاؤوكَ، وجائزٌ أن تعني أنَّ أكثرَهم جاءكَ، فإذا قلتَ: كلُّهم أكَّدتَ معنى الجماعةِ، وأَعلمتَ أنَّه لم يتخلَّفْ منهم أحدٌ، وإذا قلتَ: إلّا زيدًا أكَّدتَ أنَّ الجماعةَ تَنقُصُ زيدًا، وكذلك رؤوسُ الأعدادِ مُشبَّهةٌ بالجماعة تَحتَمِلُ النُّقصانَ والتَّمامَ(١).

وعن بعضِهم: الصَّحيحُ أنَّ العددَ لا يَقبلُ الزِّيادةَ والنُّقصانَ، والمعدودُ يَقبلُها. قال تعالى: ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ﴾ [البقرة: ١٩٧]، فإنَّه سَمّى بعضَ الشَّهرِ شهرًا خلافًا لمالكٍ، فإنَّ المعنى الـمُعَوَّلَ عليه أنَّ ما نَصَّ اللـهُ مشتملٌ على الإيجابِ والنَّفي(٢)، وما أوردَه السائلُ إيجابٌ مَحْضٌ، والأوَّل أوكدُ.

قوله: (وغَمَّ طُوفانُ الظّلامِ الأَثْأَبا) أوله:

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ١٦٣).

(٢) في (ف): «والنَّهْي».

﴿وَأَصْحَٰبَ ٱلسَّفِينَةِ﴾ كانوا ثمانيةً وسبعينَ نفسًا: نصفُهم ذكور، ونِصفُهم إناث، منهُم أولادُ نُوحٍ عليه السَّلام: سام، وحام، ويافث، ونساؤُهم. وعن محمَّدِ بنِ إسحاق: كانُوا عشرة: خمسةُ رجالٍ وخمسُ نِسوة. وقد رُوِيَ عنِ النبيِّ ﷺ: «كانوا ثمانية: نوحٌ وأهلُه وبنُوه الثلاثة». والضّميرُ في: ﴿وَجَعَلْنَٰهَآ﴾ للسَّفينةِ أو للحادثةِ والقِصّة.

[﴿وَإِبْرَٰهِيمَ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱتَّقُوهُ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ * إِنَّمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَوْثَٰنًا وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا إِنَّ ٱلَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ لَكُمْ رِزْقًا فَٱبْتَغُوا۟ عِندَ ٱللَّهِ ٱلرِّزْقَ وَٱعْبُدُوهُ وَٱشْكُرُوا۟ لَهُۥٓ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ * وَإِن تُكَذِّبُوا۟ فَقَدْ كَذَّبَ أُمَمٌ مِّن قَبْلِكُمْ وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾ ١٦-١٨]

إنَّ النَّهــارَ المُسْــتَبِينَ قد مَضى

ويُروى أوَّلُه:

حتّى إذا مــا يَوْمُهــا تَصَبْصَبا

بعده:

وأطاءِ مِنْ دَعْسِ الحَميرِ نَيْسَبا[١]

يومها يومُ العانَةِ. وهي القَطيعُ منَ الحُمرِ الوَحْشِ، وتَصَبْصَبَ[٢] الشيَّءُ: انمَحَقَ وذَهَب، وأطاء هذا الحمار طريقاً ليناً تَدْعسُه الحميرُ وتَطَؤُه. والنَّيْسَبُ: الطَّريقُ اللَّيِّنُ. عَمَّ؛ أي: غَطّى. الأَثَابُ: شَجَرٌ الواحدةُ: الأَثابة.

الراغب: الطُّوفان: كلُّ حادثةٍ تُحيط بالإنسان، وصار متعارفًا في الماء المُتناهي في الكَثرة؛ لأنَّ الحادثَةَ التي نالَتْ قومَ نوحٍ عليه السلام كانت ماءً[٣].

---

(١) ذكرهما أبو عمرو الشيباني في كتاب «الجيم» ص٦٢، ٢٤٠. ووقع فيه: «وأضاءَ».

(٢) في (ط): «وتضبضب».

(٣) «مفردات القرآن» ص٥٣٢.

نُصِبَ ﴿إِبْرَٰهِيمَ﴾ بإضمارِ «اذكُر»، وأُبدِلَ عنه (إذ) بدلَ الاشتِمال؛ لأنّ الأحيانَ تشتَمِلُ على ما فيها. أو هو معطوفٌ على ﴿نُوحًا﴾ وإذ: ظرفٌ لـ﴿أَرْسَلْنَا﴾، يعني: أرسلناهُ حينَ بلغَ من السِّنِّ والعِلْمِ مبلغًا صلَحَ فيه لأَنْ يعِظَ قومَه وينصحَهم، ويعرِضَ عليهمُ الحقّ، ويأمُرَهم بالعِبادةِ والتَّقوى. وقرأ إبراهيمُ النَّخْعيُّ وأبو حنيفةَ رحمَهُما الله: (وإبراهيمُ)، بالرَّفعِ على مَعنى: ومن المُرسَلين إبراهيمُ ﴿إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ يعني: إن كانَ فيكُم علمٌ بما هو خيرٌ لكم ممّا هو شرٌّ لكم. **أو إنْ نظَرتُم بعَينِ الدِّرايةِ المُبصِرَةِ** دون عينِ الجهلِ العمياء؛ علِمتُم أنه خيرٌ لكم. **وقرئ: (تُخَلِّقون)** من: (خَلَّقَ) بمعنى التّكثيرِ في (خلَقَ)، و(تَخَلَّقُون) من: (تخَلَّقَ) بمعنى: تكذَّبَ وتخرَّص. وقرئ: (أَفِكًا)، وفيه وجهان: أن يكونَ مصدرًا، نحو: كَذِبٍ ولَعِب. والإفك: مخفَّفٌ منه، كالكَذِبِ واللَّعِبِ من أصلِهما، وأن يكونَ صفةً على (فَعِلَ)، أي: خلْقًا إفكًا، ذا

قوله: (**أو إنْ نَظرتُم بعَينِ الدِّرايةِ المُبصِرَةِ**) وعلى هذا ﴿تَعْلَمُونَ﴾ يجري مجرى اللّازم؛ نحو: فلانٌ يُعطي ويَمنعُ، وعلى الأوّل المتعلِّق محذوفٌ بقرائنِ الأحوالِ، ولهذا قال: «علمتُم أنه خير لكم»، وقوله: «علمتم أنه خير لكم» جزاءٌ على التَّقديرَينِ يدلُّ عليه ما قبلَ الشَّرطِ.

قوله: (**وقرئ: «تُخَلِّقُون»**) قال ابن جِنِّي: قرأها السُّلَميُّ وزيد بن عليّ. وقرأ فُضَيل ابنُ مروانَ: «تَخْلِقُون أَفِكًا» بفتح الهمزةِ وكسرِ الفاء، وأمّا «تَخْلِقُونَ» فعَلَى وَزْنِ: تَكْذِبُون، ومعناه.

وأمّا «أَفِكًا»، فإمّا أن يكونَ مصدرٌ كالكَذِبِ والضَّحِكِ، وإمّا أن يكون صفةَ مصدرٍ محذوفٍ؛ أي: تَكْذبون كَذِبًا أَفِكًا، فحُذف وأُقيمتِ الصِّفةُ مقامَه؛ نحو: قمتُ مِثلَ ما قامَ زيدٌ؛ أي: قيامًا مثل قِيامِ[1] زيدٍ. و«أَفِكَ» على هذا صفةٌ كبَطِرَ وأَشِرٍ، ويجوز أن يكون بمعنى «آفِك» اسمُ فاعلٍ[2].

---

(١) في (ط): «مثل ما قام»، وفي (ح) و(ف): «مثل ما قيام»، والتصويب من «المحتسب».

(٢) «المحتسب» (٢: ١٥٩).

إفكٍ وباطل. واختلاقُهم الإفك: تسمِيَتُهم الأوثانَ آلهةً وشُركاءَ لله أو شفعاءَ إليه. أو سَمَّى الأصنامَ إفكًا، وعمَلَهم لها ونحتَهم: خلْقًا للإفك. فإنْ قلت: لم نكَّرَ الرِّزقَ ثُمَّ عرَّفه؟ قلت: لأنه أراد: **لا يستطيعونَ أن يرزقوكم شيئًا من الرِّزق، فابتغوا عندَ الله الرِّزقَ كلَّه**. فإنه هو الرّزّاق وحدَه؛ لا يرزُقُ غيرُه. ﴿إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ وقُرِئ: بفَتحِ التاء، فاستَعِدُّوا للِقائِه بعبادتِه والشُّكرِ له على أنعُمِه، **وإن تُكذِّبُوني فلا تضرّونني بتكذيبِكُم، فإنّ الرُّسُلَ قبلي** قد كذَّبَتهُم أُممُهم، وما ضرُّوهم؛ وإنّما ضرُّوا أنفُسَهم، حيثُ حلَّ بهم ما حلَّ بسببِ تكذيبِ الرُّسُل: وأمّا الرَّسولُ فقد تمَّ أمرُه حينَ بلَّغَ البلاغَ المُبينَ الذي زالَ معه الشَّكّ، وهو اقتِرانُه بآياتِ الله ومُعجزاتِه. أو: وإن كنتُ مُكذَّبًا فيما بينَكم؛ فلي في سائرِ الأنبياءِ أُسوةٌ وسَلوةٌ حيثُ كُذِّبوا، وعلى الرَّسولِ أن يُبلِّغ، وما عليه أنْ يُصدَّقَ ولا يُكذَّب، وهذه الآيةُ والآياتُ التي بعدَها إلى قولِه: ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ﴾ محتَمِلةٌ أن تكونَ من جُملةِ قولِ إبراهيمَ صلواتُ الله عليه لقَومِه، وأن تكونَ آياتٍ وقعتْ مُعترِضةً في شأنِ رسولِ الله ﷺ وشأنِ قُرَيش؛ بينَ أوّلِ قصّةِ إبراهيمَ وآخرِها. فإن قلت: إذا كانتْ من قولِ إبراهيم؛ فما المرادُ بالأُمَمِ

قوله: (**لا يستطيعون أن يَرزُقوكم شيئًا منَ الرِّزقِ، فابتَغُوا عند الله الرِّزقَ كلَّه**) يعني: إنَّما نكَّر أوّلاً للتعليل مبالغةً في النَّفي وعُرِّفَ للاستغراقِ ليشملَ كلَّ ما يُسمّى رزقًا، وهذا من المواضع التي وَرَدت فيه المعرفةُ بعدَ النَّكرةِ، ولم يُرِد بالثاني الأوَّلَ ذهابًا إلى معنى التَّقابُلِ وفَرْقًا بين الرِّزقَين.

قوله: (**وإن تُكذِّبوني فلا تَضُرُّونَني بتكذيبكُم، فإنَّ الرُّسلَ قَبْلي**) إشارةٌ إلى أن الجزاءَ مقدَّرٌ، والمذكورُ علَّة، ويجوز أن يكونَ المذكورُ جزاءً متضمِّنًا للإخبار والإعلامِ، يعني: تكذيبُكم إيّايَ سببٌ لأنْ أُخبرَكُم بأنْ كَذَّبت أُممٌ قبلكم، وأنَّ لي أُسوةً بالأنبياء من قَبْلي؛ نحو قولِهم: إنْ تُكرِمْني[1] الآنَ فقد أكرمتُك أَمْسِ؛ مرادًا به: إنْ تَعْتَدَّ بإكرامك إيّايَ الآنَ فاعتدَّ بإكرامي إيّاكَ أمسِ.

---

(١) في (ط): «إن لا تكرمني».

قبلَه؟ قلت: قومُ شِيثٍ وإدريسَ ونوحٍ وغيرِهم، وكفى بقومِ نُوحٍ أمّةً في معنى أُمم جمّةٍ مُكذِّبة، ولقد عاشَ إدريسُ ألفَ سنةٍ في قومِه إلى أن رُفِعَ إلى السَّماء. وآمنَ به ألفُ إنسانٍ منهم على عددِ سنِيه، وأعقابُهم على التّكذيب.

[﴿أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ * قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ اللَّهُ يُنشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ * يُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ وَيَرْحَمُ مَن يَشَاءُ وَإِلَيْهِ تُقْلَبُونَ * وَمَا أَنتُم بِمُعْجِزِينَ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ ١٩-٢٢]

فإنْ قلت: فما تصنعُ بقولِه: ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ﴾؟ قُلت: هيَ حِكايةُ كلام الله حكاهُ إبراهيمُ عليه السَّلامُ لقومِه، كما يحكي رسولُنا ﷺ كلامَ الله على هذا المِنهاجِ في أكثرِ القُرآن. فإنْ قلت: فإذا كانت خِطابًا لقُريشٍ فما وجه توسُّطِها بينَ طَرفَي قصّةِ إبراهيم؛ والجُملةُ أو الجُمَلُ الاعتراضيّةُ لا بُدَّ لها من اتِّصالٍ بها وقعتْ معترِضةً فيه؟ ألا تَراكَ لا تقول: مكّةُ وزيدٌ أبوهُ قائمٌ خيرُ بلادِ الله؟ قلت: **إيرادُ قصّةِ إبراهيمَ عليه السلام ليس إلّا إرادةً للتّنفيسِ عن رسولِ الله ﷺ**، وأن تكونَ مَسْلاةً له ومُتفرَّجًا بأنّ أباهُ إبراهيمَ خليلَ الله **كان مَمْنُوًّا** بنحوِ ما مُنِيَ به من شركِ قومِه وعبادتِهمُ الأوثان، فاعترِضَ بقولِه: وإن تُكذِّبوا، على معنى أنّكم يا معشرَ قُريش: إن تُكذِّبُوا مُحمَّدًا فقد كذَّبَ إبراهيمَ قومُه وكلُّ أمّةٍ نبيَّها؛ لأنّ قولَه: ﴿فَقَدْ كَذَّبَ أُمَمٌ مِّن قَبْلِكُمْ﴾ لا بُدَّ من تناوُلِه لأُمّةِ إبراهيم، وهو كما ترى؛ اعتِراضٌ واقعٌ مُتَّصِل، ثمّ سائرُ الآياتِ الواطئةُ عَقِبَها من أذيالِها وتوابِعِها، لكونِها ناطقةً بالتَّوحيدِ ودلائِله، وهدْمِ

قوله: (**إيرادُ قصَّةِ إبراهيمَ عليه السَّلامُ ليس إلّا إرادةً للتَّنفيسِ عن رسول الله ﷺ**)... إلى آخره، هذه قاعدةٌ شريفةٌ يُبنى عليها أكثرُ النَّظْمِ، وجُلُّ القَصصِ واردٌ على هذا النَّهْجِ كما سَرَدْنا الكلامَ عليه مِرارًا.

قوله: (**كان مَمْنُوًّا**) أي: مُبْتلًى. **الجوهري**: مَنَوْتُه ومَنَيْتُه: إذا ابتَليتُه.

الشِّركِ وتوهينِ قواعدِه، وصِفَةِ قُدرةِ الله وسُلطانِه، ووضوحِ حُجَّتِه وبُرهانِه **قرئ: ﴿يَرَوۡاْ﴾ بالتاء والياء.** و﴿يُبۡدِئُ﴾ و(يَبْدَأ). وقولُه: ﴿ثُمَّ يُعِيدُهُۥٓ﴾ **ليسَ بمعطوفٍ على ﴿يُبۡدِئُ﴾، وليستِ الرُّؤيةُ واقعةً عليه، وإنّما هو إخبارٌ على حيالِهِ** بالإعادةِ بعدَ الموت، كما وقَعَ النَّظرُ في قولِه تعالى: ﴿كَيۡفَ بَدَأَ ٱلۡخَلۡقَۚ ثُمَّ ٱللَّهُ يُنشِئُ ٱلنَّشۡأَةَ ٱلۡأٓخِرَةَ﴾ على البَدْءِ دونَ الإنشاء، **ونحوُه قولُك: ما زلتُ أوثِرُ فلانًا وأستخلِفُه** على مَن أُخَلِّفُه،

قوله: (**قرئ ﴿يَرَوۡاْ﴾ بالتّاءِ والياءِ**) أبو بكرٍ وحمزةُ والكسائيُّ: بالتّاءِ الفَوقانيّةِ، والباقون: بالياءِ[١].

قوله: (**ليس بمَعْطُوفٍ على ﴿يُبۡدِئُ﴾ وليست الرُّؤيةُ واقعةً عليه، وإنّما هو إخبارٌ على حِيالِه**)، **الجوهريُّ**: بحِيالِه بإزائه، وأصلُه الواو؛ يعني لا يجوزُ العطفُ على ﴿يُبۡدِئُ﴾؛ لأنَّ الرُّؤيةَ وَقعتْ على البَدْءِ لا على الإعادة.

قال صاحب «المطلع»: وإن جعلتَ الرُّؤيةَ بمعنى العِلْمِ لِتَمكُّنِهم من تَحصيله بالبحث عن دلائله والاستدلالِ بها، فلا حاجةَ إلى هذا التَّكليفِ في التَّقصِّي عن عُهدة العَطفِ.

وقال صاحب «الانتصاف» أيضًا: ولقائلٍ أن يقول: وإنْ لم تقعِ الرُّؤيةُ عليه إلّا أنّها إخبار الله وهي كالمأْتيِّ به، فعُومِلَت معاملةَ المأتيِّ به[٢].

وقال الإمام: الآيةُ الأُولى إشارةٌ إلى العِلْم الحَدْسِيِّ، وهو حاصلٌ فلمْ يَحتجْ إلى الاستفهام، فاستَفهمَ ليُفيدَ استبعادَ عَدَمِه، والثانيةُ إشارةٌ إلى العلم الفكريِّ، كأنّه قيلَ: إن كنتم لستم من قَبيل الأوَّل فسَيِّروا فِكَرَكُم في الأرض، وأَجِيلُوا ذِهْنَكُم في الحوادث الخارجةِ عن أنفُسِكم لتعلموا بَدْءَ الخَلْقِ وإعادته، والرُّؤيةُ أقوى منَ النَّظَر؛ لأنَّ النَّظرَ يُفْضي إلى الرُّؤية، يُقال: نَظَرتُ فرأيتُ[٣].

قوله: (**ونحوُه قولك: ما زلتُ أُوثِرُ فلانًا وأستَخلِفُه**)، وإنَّما لم يَحسُنْ عطفُ «أستَخلفُه»

---

(١) ولتمام الفائدة انظر: «الكشف عن وجوه القراءات السبع» (٢: ١٧٧).

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٤٤٨).

(٣) «مفاتيح الغيب» (٢٥: ٤٢).

فإن قلت: هو معطوفٌ بحرفِ العَطف، فلا بُدَّ له من معطوفٍ عليه، فما هو؟ قلت: هو جملةُ قولِه: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ﴾ وكذلك: وأستخلِفُه، معطوفٌ على جملةِ قولِه: ما زلتُ أوثرُ فُلانًا، ﴿ذَلِكَ﴾ **يَرجعُ إلى ما يَرجعُ إليه «هُوَ» في قولِه:** ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الروم: ٢٧] من معنى يعيد. **دَلَّ بقولِه:** ﴿النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ﴾ على أنّها نشأَتان، وأنّ كُلَّ واحدةٍ منهُما إنشاء، أي: ابتداءٌ واختراع، وإخراجٌ من العدَمِ إلى الوُجود، لا تفاوُتَ بينَهُما إلّا أنّ الآخرَ إنشاءٌ بعدَ إنشاءٍ مثلِه، والأوّل ليسَ كذلك. **وقرئ:** ﴿النَّشْأَةَ﴾ و(النَّشاءَة) كالرّأفةِ والرّآفة، فإنْ قلت: ما معنى الإفصاحِ باسمِه معَ إيقاعِه مُبتدأً في قولِه: ﴿ثُمَّ اللَّهُ يُنْشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ﴾ بعدَ إضمارِه في قولِه: ﴿كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ﴾؟ وكانَ القِياسُ أن يُقال: كيفَ بدأَ اللهُ الخلقَ ثُمَّ يُنشِئُ النَّشأةَ الآخِرة؟ قلت: الكلامُ معَهم كانَ واقِعًا في الإعادة، وفيها كانت ....

على «أُوثر»؛ لأنَّ في تعلُّق «ما زلت» بـ«أُوثِرُ» دلالةً على استمرار إيثاره غيرَه من غير انقطاعٍ، وليس حُكم استخلافِه على مَنْ يَـخلفُه بهذه المنزلة، فإنَّ ذلك لا يقع[1] إلاّ نادرًا وأحيانًا.

قوله: (﴿ذَلِكَ﴾ **يَرجعُ إلى ما يَرجعُ «هو»**) يعني: موقعُ ذلك في هذه الآية لفظًا وحُكمًا[2] موقعُ «هو» في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الروم: ٢٧] في أنَّ معناه: أنَّ الإعادةَ على الله أَيسَرُ من الإبداء فيما يجب عندكم، وَينْقاسُ على أصولكم وتَقْتَضيه عُقولُكُم.

قوله: (**دلَّ بقوله:** ﴿النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ﴾) يعني لـمّا عَطَف ﴿يُنْشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ﴾ على قوله: ﴿بَدَأَ الْخَلْقَ﴾ دلَّ على أنَّ الإبداءَ إنشاءٌ، والإنشاء إبداءٌ، لا تَفاوُتَ بينهما، وكلاهما إخراجٌ منَ العَدَم إلى الوجودِ.

قوله: (**وقُرئ:** ﴿النَّشْأَةَ﴾) بالـمَدِّ: ابنُ كثيرٍ وأبو عمرٍو، والباقون: ﴿النَّشْأَةَ﴾[3].

---

(١) في (ط): «لا ينفع».

(٢) في (ف): «ومعنى».

(٣) انظر احتجاج الفريقين في «حجّة القراءات» ص٥٤٩-٥٥٠.

تصطَكُّ الرُّكَب، فلما قرَّرَهُم في الإبداءِ بأنه من الله، **احتجَّ عليهم** بأنَّ الإعادةَ إنشاءٌ مثلُ الإبداء، فإذا كانَ اللـهُ الذي لا يُعجِزُه شيءٌ هو الذي لم يُعجِزْهُ الإبداء، فهو الذي وجَبَ أن لا تُعجِزَه الإعادة، **فكأنّه قال: ثمّ ذاكَ الذي أنشأَ النَّشأَةَ الأولى؛ هو الذي يُنشِئُ النَّشأَةَ الآخرة**، فلِلدَّلالةِ والتَّنبيهِ على هذا المعنى أبرزَ اسمَه وأوقعَهُ مبتدأً. ﴿يُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾ تعذيبَه ﴿وَيَرْحَمُ مَن يَشَآءُ﴾ رحمتَه، ومُتعلَّقُ المشيئَتَينِ مُفسَّرٌ مُبيَّنٌ في مواضعَ من القرآن، وهو مَن يستوجِبُهما من الكافرِ والفاسقِ إذا لم يتُوبا، ومن المعصومِ والتّائب.

﴿تُقْلَبُونَ﴾ تُـردُّونَ وتُرجَعون. ﴿وَمَآ أَنتُم بِمُعْجِزِينَ﴾ ربَّـكم أي: لا تفوتُونه

قوله: (**تَصْطَكُّ الرُّكَبُ**) وهي كنايةٌ عن موضع الخلافِ، ومَقامِ جُثُوِّ المُناظِرينَ للجِدالِ حتى تَصْطَكَّ رُكَبُهم.

قوله: (**فلمّا قَرَّرهُم**) أي: جَعلَهم مُقرِّين مُعترفينَ.

قوله: (**فكأنه قال: ثمَّ ذاكَ الذي أنشأَ النَّشأَة الأُولى هو الذي يُنشئُ النشأَةَ الآخِرةَ**) يعني: إنّما أعادَ في عَجُزِ الآيتَينِ ما بدأَ في صَدرِهما ليكونَ كلٌّ من صَدْرِ الآيتَينِ وعَجُزِهما مُسَجَّلًا بالاسم المُتجلِّي في هذا المقام، لِـمَعْنى القادرية التامَّةِ والعالِـمِيَّة الكاملةِ، والمعنى: فلمّا قرَّرهم في قوله: ﴿يُبْدِئُ ٱللَّهُ ٱلْخَلْقَ﴾ بأنَّه منَ الله القادرِ العالِـمِ، ثم احتجَّ عليهم في قوله: ﴿ثُمَّ ٱللَّهُ يُنشِئُ ٱلنَّشْأَةَ ٱلْآخِرَةَ﴾ بأنه أيضًا منه ولا فَرْقَ بينهما.

قال الإمام: أشار في الآية الأُولى إلى الدَّليل النَّفْسيِّ، وفي الثانية إلى الآفاقيِّ، يعني قوله: ﴿سِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ﴾، وعندَه تَمَّ الدَّليلانِ، فأكّده بإظهار اسم الذاتِ الذي يُفْهِمُ المسمّى بصفاتِ كَمالِه، ونُعُوتِ جَلالِه؛ ليقعَ في الذِّهن كمالُ قُدرتِه، وشُمولُ علمِه، ونُفوذُ إرادتِه[1]. هذا تلخيص كلامه مُفَسَّرٌ مُبَيَّنٌ في مواضعَ، فَسره في «النساء» عند قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ﴾ [النساء: ٤٨] مُستوفًى على مذهبه، وأَجبْنا عنه.

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٥: ٤٣).

إن هربتُم من حُكمِه وقضائِه ﴿فِى ٱلْأَرْضِ﴾ الفسيحةِ ﴿وَلَا فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ التي هيَ أفسَحُ منها وأبسَطُ لو كنتُم فيها، كقَولِه تعالى: ﴿إِنِ ٱسْتَطَعْتُمْ أَن تَنفُذُوا۟ مِنْ أَقْطَارِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ فَٱنفُذُوا۟﴾ [الرَّحمٰن: ٣٣]، **وقيل: ولا مَن في السَّماءِ** كما قالَ حسّانٌ رضيَ اللهُ عنه:

أَمَنْ **يَهْجُو** رَسُولَ اللهِ مِنكُم ... وَيَمْـدَحُهُ ويَنصُـرُهُ سَـواءُ

قوله: (**وقيل: ولا مَنْ في السَّماء**) أي: على حَذْف المَوْصُولِ، فالمَوْصُولُ المحذوفُ عطفٌ على «أنتُم».

قال الزَّجاجُ: أي ليس يُعجزُ اللـهَ ـ سبحانه وتعالى ـ خَلْقٌ في السَّماء ولا في الأرض[1]. المعنى: ما أنتم بمُعجِزينَ في الأرض، ولا أهلُ السَّماء مُعجِزينَ في السَّماء. هذا من قول ابن عبّاسٍ والكَلْبيِّ.

قوله: (**أَمَنْ يَهْجُو**) البيتَ، في «المطلع»؛ أي: ومَن يَمدحُه، وهذا كما يقال: أَكْرِمْ مَنْ أتاكَ، وأتى أباك؛ أي: وأكرِمْ من أتى أباكَ. وقيل: لو لم يقدِّر «مَنْ» لكان «يَمدحُه» عَطْفاً على «يهجوه» وكان داخلًا في حَيِّزِ الصِّلةِ، فكانَ الهاجي والمادحُ شخصًا واحدًا، وفَسَد المعنى ولا يَصحُّ قولُه: «سَواءُ».

وقيل: إنَّ أبا سفيانَ بن الحارثِ[2] هجا رسولَ الله ﷺ فعارَضَه حسانُ بنُ ثابتٍ بقصيدةٍ هذا البيتُ منها، ولـمّا انتهى إلى قوله:

هَجْوتَ محمّـدًا فأَجبتُ عنه ... وعـــندَ اللـــه في ذاكَ الجَزاءُ

قال النبيُّ ﷺ: «جزاكَ اللـهُ الجنَّـةَ»، فلمّا بلغَ منها قولَه:

فـإنَّ أبي ووالِـدَه وعِرْضي ... لعِـرْضِ محمَّدٍ منكـم وِقاءُ

قال له النبيُّ ﷺ: «وقاكَ اللـهُ حَرَّ النّارِ»، ثم لـمّا بلغ إلى قولِه:

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ١٦٥).

(٢) في (ط): «حرب»، وهو خطأ.

ويُحتَمَلُ أن يُراد: لا تُعجِزونَه كيفَما هبطتُم في مهاوِي الأرضِ وأعماقِها، أو علَوتُم في البُروجِ والقِلاعِ الذّاهبةِ في السَّماء، كقولِه تعالى: ﴿وَلَوْ كُنتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ﴾ [النساء: ٧٨] أو: لا تُعجِزُونَ أمرَهُ الجاريَ في السّماءِ والأرضِ أن يجريَ عليكم، فيُصيبَكم ببَلاءٍ يَظهَرُ من الأرضِ أو ينزِلُ من السَّماء.

[﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَلِقَآئِهِۦٓ أُو۟لَٰٓئِكَ يَئِسُوا۟ مِن رَّحْمَتِى وَأُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ ٢٣]

﴿بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ بدلائلِه على وَحدانيَّتِه وكتُبِه ومُعجِزاتِه ولقائِه والبعثِ ﴿يَئِسُوا۟ مِن رَّحْمَتِى﴾ وعيد، أي: يَيْأسُونَ يومَ القيامة، كقَولِه: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يُبْلِسُ ٱلْمُجْرِمُونَ﴾

أَتَهْجُوه ولسـتَ لـه بكُفْءٍ ... فشَرُّكُمـا لِـخَيرِكُما فِداءُ

قال مَنْ حَضَر: هذا أَنصَفُ بيتٍ قالتْهُ العربُ. وفيها:

هَجَـوْتَ مطَهَّرًا بَـرًّا حَنيفًا ... أَمينَ اللـه شِيمَتُه الوَفاءُ(١)

قوله: (في مَهاوي الأرضِ) المَهْوى: بُعْدُ ما بَيْنَ الشَّيئينِ الـمُنتَصِبَيْنِ، حتى يُقال لِبُعْدِ ما بَين الـمَنكِبَيْن: مَهْوًى. قال:

أَكَـلتُ دمًا إنْ لم أَرُعْكِ بضَـرَّةٍ ... بَعيدَةِ مَهْوى القُرْطِ طَيِّبَةِ الـنَّشْرِ(٢)

قوله: (﴿يَئِسُوا۟ مِن رَّحْمَتِى﴾ وَعِيدٌ)؛ أي: سَيُعاقَبُونَ يومَ القيامةِ، وحاصلُ الوُجوهِ: أنَّ الكافر لا يُوصَفُ باليأس؛ لأنه مسبوقٌ بالرّجاء والكافرُ لا رجاء له لقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا﴾ [يونس: ٧]، ففيه وُجوهٌ:

أحدُها: أنّه كِنايةٌ عن الوعيدِ؛ أي: يحصلُ لهمُ اليأسُ منَ الرَّحمة يومَ القيامةِ.

وثانيها: أن يكونَ وصفًا لهم كما يُوصف المؤمنُ بـ«صَبّار شكور»، كأنه قيل: والذين كفروا بآيات الله أولئك همُ الكامِلُون في الكُفرِ، فوُضِعَ مَوْضِعَه: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ يَئِسُوا۟ مِن رَّحْمَتِى﴾.

---

(١) انظر الخبر في «صحيح مسلم» (٢٤٩٠) من حديثِ عائشة رضي الله عنها.

(٢) ذكره أبو تمام في «ديوان الحماسة» (٢: ٤١٣) بشرح التبريزي.

[الروم: ١٢]. أو هو وصفٌ لحالِهم؛ لأنّ المؤمِنَ إنّما يكونُ راجِيًا خاشيًا، فأمّا الكافرُ فلا يخطُرُ ببالِه رجاءٌ ولا خَوف. أو شبَّه حالَهم في انتفاءِ الرَّحمةِ عنهُم بحالِ مَن يَئِسَ من الرَّحمة، وعن قتادةَ رضيَ اللهُ عنه: إنّ اللهَ ذمَّ قومًا هانُوا عليه فقال: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ يَئِسُواْ مِن رَّحۡمَتِي﴾ وقال: ﴿يَٰبَنِيَّ ٱذۡهَبُواْ فَتَحَسَّسُواْ مِن يُوسُفَ وَأَخِيهِ وَلَا تَاْيۡـَٔسُواْ مِن رَّوۡحِ ٱللَّهِۖ إِنَّهُۥ لَا يَاْيۡـَٔسُ مِن رَّوۡحِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡقَوۡمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾ [يوسف: ٨٧] فينبغي للمُؤمنِ أن لا ييأَسَ من رَوْحِ الله ولا من رحمتِه، وأن لا يأمَنَ عذابَه وعقابَه.

صفةُ المؤمنِ أن يكونَ راجيًا لله عزَّ وجلَّ خائفًا.

وثالثها: أن يكونَ تمثيلًا، مُثِّلت حالُ هؤلاءِ الذين كَفروا بآيات الله ولقائه بحالِ قومٍ قُدِّرَ وجودُهم آيِسِينَ من رحمة الله، كما قال في ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ﴾ [البقرة: ٧] مُثِّلت حالُ قلوبِهم بحال قلوبٍ مقدَّرٍ خَتْمُ الله عليها، أو يُقال: شُبِّه حالُهم بحال مَن مات على الكُفر؛ مبالغةً في انتِفاءِ الرَّحمةِ عنهم، لأنَّ مَنْ عاشَ يُرجى إيمانُه فلا يكون مِـمَّن أَيِسَ من رحمة اللـهِ؛ أَبرَزَهُم في صورة الآيسينَ من رحمة اللـهِ، وقريبٌ منه ما مَرَّ في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بَعۡدَ إِيمَٰنِهِمۡ ثُمَّ ٱزۡدَادُواْ كُفۡرٗا لَّن تُقۡبَلَ تَوۡبَتُهُمۡ﴾[آل عمران: ٩٠]، فإنَّ قولَه: ﴿يَئِسُواْ مِن رَّحۡمَتِي﴾ نحوَ قولِه: ﴿لَّن تُقۡبَلَ تَوۡبَتُهُمۡ﴾ [آل عمران: ٩٠].

قال: كَنّى عنِ الموتِ على الكُفر بقولِه: ﴿لَّن تُقۡبَلَ تَوۡبَتُهُمۡ﴾ [آل عمران: ٩٠]، وفائدتُه: إبرازُ حالِهم في صورة الآيِسِينَ منَ الرَّحمة التي هي أغلظُ الأحوالِ وأَشدُّها.

قال الإمام: أضافَ الرَّحمةَ إلى نفسِه عزَّ وجلَّ، ونَسَب العذابَ إليهم؛ لِيُؤذِنَ بأنَّ رحمتَه سَبقَت غَضبَه[١].

وقلت: وفيه تنبيهٌ على أنَّهم حين لم يَلتفتوا إلى آيات الله، ولم يُؤمنوا بالآخرةِ، ولم يَعْملوا ما يَرْجُون به رحمةَ الله؛ حَرَّموا على أنفُسِهم ما وَسِعَت كلَّ شيءٍ، واستَحقُّوا العذابَ الأليمَ.

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٥: ٤٥).

[﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُواْ ٱقْتُلُوهُ أَوْ حَرِّقُوهُ فَأَنجَىٰهُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلنَّارِۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأَيَٰتٖ لِّقَوْمٖ يُؤْمِنُونَ﴾ ٢٤]

قرئ: ﴿جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ﴾ بالنَّصبِ والرَّفع، ﴿قَالُواْ﴾: قالَ بعضُهم لبعض، أو قالَه واحدٌ منهم وكانَ الباقُون راضين، فكانوا جميعًا في حُكمِ القائِلين. وروِيَ أنه لم يُنتفَعْ في ذلك اليومِ بالنّار، نعني: يومَ أُلقيَ إبراهيمُ في النّار، وذلك لذَهابِ حَرِّها.

[﴿وَقَالَ إِنَّمَا ٱتَّخَذْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ أَوْثَٰنٗا مَّوَدَّةَ بَيْنِكُمْ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَاۖ ثُمَّ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَكْفُرُ بَعْضُكُم بِبَعْضٖ وَيَلْعَنُ بَعْضُكُم بَعْضٗا وَمَأْوَىٰكُمُ ٱلنَّارُ وَمَا لَكُم مِّن نَّٰصِرِينَ﴾ ٢٥]

قرئ على النَّصبِ بغيرِ إضافةٍ وبإضافة، وعلى الرَّفع كذلك، فالنَّصبُ على وجهَين: على التَّعليل، أي: لتَتوادُّوا بينَكم وتتواصَلُوا، لاجتماعِكُم على عبادَتِها واتّفاقِكُم عليها وائتلافِكُم، كما يتَّفقُ الناسُ على مذهب، فيكونُ ذلك سببَ تحابِّهم وتَصادُقِهم. وأن

قوله: (قُرئ ﴿جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ﴾ بالنَّصْبِ) وهي مشهورةٌ، والرَّفعُ: شاذَّةٌ(١).

قوله: (على النَّصب بغير إضافةٍ) يعني: «مَوَدَّةً بَيْنَكم»؛ قرأها نافعٌ وابنُ عامرٍ وأبو بكرٍ، وبإضافةٍ: حفصٌ وحمزةُ، وبالرفعِ: ابنُ كثيرٍ وأبو عمرٍو والكسائيُّ(٢).

قوله: (على التَّعليل) فعلى هذا «ما» في ﴿إِنَّمَا ٱتَّخَذْتُم﴾ كافَّةٌ. قال مَكِّي في «إعرابه»(٣): «ما» يجوز أن تكون كافَّةً، ومفعول ﴿ٱتَّخَذْتُم﴾: ﴿أَوْثَٰنٗا﴾، واقتصر على مفعولٍ واحدٍ كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ ٱلْعِجْلَ سَيَنَالُهُمْ غَضَبٞ﴾ [الأعراف: ١٥٢] و﴿مَّوَدَّةَ بَيْنِكُمْ﴾ مفعول من أجله؛ أي: إنَّما اتَّخذتُمُ الأوثانَ من دُونِ الله للمَودَّة فيما بينِكُم، لا لأنَّ عند الأوثانِ نَفْعًا وضَرًّا.

---

(١) وممن قرأ بها الحسن البصري وابنُ أبي إسحاق، وانظر: «المغني» لابن هشام ص٥٩٠.

(٢) انظر: «التيسير» ص١٧٣.

(٣) يعني «مشكل إعراب القرآن» (٢: ٥٥٢).

يكونَ مَفعولًا ثانيًا، كقولِه: ﴿أَتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ﴾ [الفرقان: ٤٣]، [الجاثية: ٢٣] أي: اتَّخذْتُم الأوثانَ سببَ المودَّةِ بينَكم، على تقديرِ حذفِ المُضاف. أو اتَّخذتُموها مودّةً بينكم، بمعنى: مودُودةً بينكُم، كقولِه تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥] وفي الرَّفعِ وجهان: **أن يكونَ خبرًا** لـ(إنّ) على أنّ (ما) مَوصولة. وأن يكونَ خبرَ مُبتدأٍ محذوف. والمعنى: أنّ الأوثانَ مَودَّةٌ بينكم، أي: مَوْدودة، أو سببُ مودَّة. وعن عاصم: (مودّةُ بينكم) بفَتحِ (بينَكم) مع الإضافة، كما قُرِئ: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: ٩٤] ففُتِحَ وهو فاعل. وقرأ ابنُ مَسعودٍ رضيَ اللهُ عنه: (أوثانًا إنّما مودَّةُ بينِكم في الحياةِ الدُّنيا)، أي: إنّما تتوادُّونَ عليها، **أو تَوَدُّونها في الحياةِ الدُّنيا** ﴿ثُمَّ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ يقومُ بينَكم التّلاعُنُ والتباغُضُ والتّعادي؛ يتلاعنُ

قوله: **(أن يكون خبرًا)** قال مَكِّيٌّ: «ما» بمعنى «الذي»، والعائدُ محذوف وهو المفعولُ الأوَّل، و﴿أَوْثَٰنًا﴾ المفعولُ الثاني، و«مَوَدَّةُ» الخبرُ. وقيل: هي رفعٌ بإضمارِ: هي «مودّة»(١).

وقال أبو البقاء: يجوز أن تكون «ما» مصدريةً، و«مَوَدَّةُ» الخبرَ، ولا حذفَ إلّا في اسم «إنَّ»؛ أي: [إنَّ] سببَ اتِّخاذِكُم مودةٌ(٢).

قوله: **(أو تَوَدُّونَها في الحياة الدُّنيا)** قال أبو البَقاء: يجوز أن يَتعلَّقَ في ﴿فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ بنَفْس ﴿مَّوَدَّةَ﴾ إذا لم يُجعل ﴿بَيْنِكُمْ﴾ صفةً لها؛ لأنَّ المصدرَ إذا وُصِفَ لا يَعملُ(٣).

وقال مَكّي: وإذا جُعِلَت ﴿بَيْنِكُمْ﴾ صفةً لـ﴿مَّوَدَّةَ﴾ كان ﴿فِى ٱلْحَيَوٰةِ﴾ في موضعِ الحالِ من الضَّمير في الظرف الذي هو صفة، والعاملُ الظَّرفُ، ولا يجوز أن يعملَ في الحال ﴿مَّوَدَّةَ﴾؛ لأنَّك قد وصفتَها ومعمولُ المصدر متّصلٌ به، فتكون قد فَرَّقتَ بينَ الصِّفةِ والموصوفِ بالصِّفة وأيضًا لو جعلتَه حالًا من الضَّمير في ﴿بَيْنِكُمْ﴾ يكونَ العاملُ الظَّرفَ

(١) «مشكل إعراب القرآن» (٢: ٥٥٣).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٣١).

(٣) المصدر السابق (٢: ١٠٣١).

العَبَدَةُ والأصنام، كقولِه تعالى: ﴿وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا﴾ [مريم: ٨٢].

[﴿فَـَٔامَنَ لَهُۥ لُوطٌۘ وَقَالَ إِنِّي مُهَاجِرٌ إِلَىٰ رَبِّيٓۖ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ﴾ ٢٦]

كان لوطُ ابنَ أُختِ إبراهيمَ عليهما السّلام، وهُوَ أوّلُ مَن آمنَ له حينَ رأى النّارَ لم تُحرِقْه ﴿وَقَالَ﴾ يعني إبراهيم: ﴿إِنِّي مُهَاجِرٌ﴾ من كُوثى، وهي من سَوادِ الكُوفةِ إلى حرّان ثمّ منها إلى فِلسطين، ومن ثَمَّ قالُوا: لِكُلِّ نبيٍّ هجرة، **ولإبراهيمَ هجرتان،** وكانَ

لأنَّ العاملَ في ذِي الحالِ هو العاملُ في الحال، ولو قَدَّرْنا أن يكون العاملُ فيها ﴿مَّوَدَّةَ﴾ لَزِمَ أن يجتمعَ عاملانِ على معمولٍ واحدٍ، ويجوز أن يكونَ ﴿فِي ٱلۡحَيَوٰةِ﴾ صفةً أخرى لـ﴿مَّوَدَّةَ﴾. والتقدير: إنّما اتَّخذتم مِن دُون الله أوثانًا مودَّةً مستقرَّةً بينكم، ثابتةً في الحياة الدُّنيا، فلمّا حُذف العاملانِ تحوَّل الضميرُ إلى الظَّرفَينِ. هذا تلخيصُ كلامِه(١). ثم قال: فافهَم هذه المسألةَ، فإنَّها من أسرار النَّحو وغرائبِه.

وقال صاحب «الكَشْف»: يجوز عندي أن تَعملَ المودَّة الموصوفة ﴿فِي ٱلۡحَيَوٰةِ﴾؛ لأنَّه ظرفٌ، والظَّرفُ يُفارق المفعولَ به(٢).

وقال أبو البَقاءِ: ويجوز أن يتعلَّق ﴿فِي ٱلۡحَيَوٰةِ﴾ بـ﴿ٱتَّخَذۡتُم﴾ إذا جعلتَ «ما» كافَّة(٣).

قوله: (**كان لوط ابن أخت إبراهيم**). وفي «جامع الأُصول»: هو لُوط بن هاران بن تارِح ـ بالحاء المهملة ـ وهاران هو أخو إبراهيمَ الخليلِ ـ عليه السّلام ـ ولوطٌ ابنُ أخيهِ، آمَنَ بإبراهيمَ وشَخَص معه مهاجرًا إلى الشام، فنَزل إبراهيمُ فلسطينَ، وأَنزلَ لوطًا الأردنَّ، فأرسلَه اللـهُ إلى أهل سَدُوم(٤).

قولـه: (**ولإبراهيمَ هِجْرتانِ**) عن أبي داودَ، عـن عـبد الله بن عـمرٍو قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «سَتكون هجرةٌ بعدَ هجرةٍ، فخِيارُ أهلِ الأرضِ أَلْزَمُهم مُهَاجَرَ

(١) «مُشكل إعراب القرآن» (٢: ٥٥٣).

(٢) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٠٣٧).

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٣٢).

(٤) «جامع الأصول» (١٢: ١١٤).

معَهُ في هجرتِه: لوط، وامرأتُه سارة، وهاجَرَ وهو ابنُ خمسٍ وسبعينَ سنةً ﴿إِلَىٰ رَبِّيٓ﴾ إلى حيثُ أمرَني بالهجرةِ إليه ﴿إِنَّهُۥ هُوَ ٱلۡعَزِيزُ﴾ الذي يمنَعُني من أعدائي ﴿ٱلۡحَكِيمُ﴾ الذي لا يأمُرُني إلّا بما هو مصلحتي.

[﴿وَوَهَبۡنَا لَهُۥٓ إِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ وَجَعَلۡنَا فِي ذُرِّيَّتِهِ ٱلنُّبُوَّةَ وَٱلۡكِتَٰبَ وَءَاتَيۡنَٰهُ أَجۡرَهُۥ فِي ٱلدُّنۡيَاۖ وَإِنَّهُۥ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ لَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ ٢٧]

﴿أَجۡرَهُۥ﴾ الثَّناءَ الحسَن، والصَّلاةَ عليهِ آخرَ الدَّهر، والذُّرِّيّةَ الطيِّبَةَ والنُّبُوّة، وأنّ أهلَ المِلَلِ كلَّهم يتولَّونَه. فإن قلت: ما بالُ إسماعيلَ عليه السَّلامُ لم يُذكَر، وذُكِرَ إسحاقُ وعَقِبُه؟ قلت: **قد دلَّ عليه في قولِه:** ﴿وَجَعَلۡنَا فِي ذُرِّيَّتِهِ ٱلنُّبُوَّةَ وَٱلۡكِتَٰبَ﴾ **فكفى الدَّليلُ لشُهرةِ أمرِه وعُلُوِّ قَدْرِه.** فإن قلت: ما المُرادُ بالكتاب؟ قلت: قُصِدَ به

إبراهيمَ، ويَبْقى في كلِّ أرضٍ إذْ ذاكَ شِرارُ أهلِها، تَلْفِظُهم أَرْضُوهم، تَقْذَرُهُم نَفْسُ الله، وتَحْشُرُهمُ النارُ معَ القِرَدةِ والخَنازيرِ»[1].

قوله: (**قد دلَّ عليه في قوله:** ﴿وَجَعَلۡنَا فِي ذُرِّيَّتِهِ ٱلنُّبُوَّةَ وَٱلۡكِتَٰبَ﴾ **فكفى الدَّليلُ لشُهرةِ أمرِه، وعُلُوِّ قَدْرِه**) يُريد أنَّهم قد يُخفون ذِكْرَ بعضِ المُشتَهرينَ، ويَكتَفُونَ برَمْزِه[2] عن ذِكْره لشُهرتِه إعلاءً لقَدْرِه، ورَفعًا لمنزلتِه، وإيذانًا بأنَّه العلمُ المُشارُ إليه الذي لا يَلْتَبِسُ على كلِّ أحدٍ، كما قال تعالى: ﴿وَرَفَعَ بَعۡضَهُمۡ دَرَجَٰتٖ﴾ [البقرة: ٢٥٣] مُريدًا به نَبيَّنا ﷺ وهاهنا لـمّا عَطَفَ ﴿وَجَعَلۡنَا فِي ذُرِّيَّتِهِ ٱلنُّبُوَّةَ﴾ على ﴿وَوَهَبۡنَا﴾ عُلِمَ أنَّ الثاني هو المَوْهُوبُ الأعظمُ، والمَطلُوبُ الأوَّلُ، لا سِيَّما [إذا] جُعلت الذُّريةُ مكانًا للنُّبوةِ وظَرْفًا لها.

ولا يَلتبسُ على كلِّ ذي بَصيرةٍ أنَّ النُّبوةَ والكتابَ لم يستقرَّا في أحدٍ منَ الأنبياءِ استقرارَهُ لِنبيِّنا ﷺ، فكان في ذِكْره ذِكرُ جَدِّه إسماعيلَ صلواتُ الله عليهما، فقولُه: «لِشُهرة أَمْرِه» تعليلٌ لقوله: «فكَفى الدَّليلُ» من حيث المعنى كما قَرَّرناه.

---

(١) أخرجه أبو داود (٢٤٨٤) وهو في «مسند أحمد» (٦٨٧١) و«المعجم الكبير» للطبراني (١٥٣٨).
(٢) في (ف): «بزُمْرةٍ»، وهو خطأ.

جنسُ الكتاب، حتّى دخلَ تحتَه ما نَزَل على ذُرِّيّتِه من الكتُبِ الأربعةِ التي هي: التَّوراةُ والزَّبورُ والإنجيلُ والقرآن.

[﴿ وَلُوطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِۦٓ إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلْفَـٰحِشَةَ مَا سَبَقَكُم بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِّنَ ٱلْعَـٰلَمِينَ * أَئِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلرِّجَالَ وَتَقْطَعُونَ ٱلسَّبِيلَ وَتَأْتُونَ فِى نَادِيكُمُ ٱلْمُنكَرَ ۖ فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوا۟ ٱئْتِنَا بِعَذَابِ ٱللَّهِ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّـٰدِقِينَ * قَالَ رَبِّ ٱنصُرْنِى عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴾ ٢٨-٣٠]

﴿ وَلُوطًا ﴾ **مَعطوفٌ على «إبراهيم»، أو على ما عُطِفَ عليه.** والفاحشة: الفَعْلَةُ البالِغةُ في القُبح. و﴿مَا سَبَقَكُم بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِّنَ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ جُملةٌ مُستأنَفةٌ مُقرِّرةٌ لفحاشةِ تلكَ الفِعلة، كأنّ قائلًا قال: لـمَ كانتْ فاحشةً؟ فقيلَ: لأنّ أحدًا قبلَهُم لم يُقدِمْ عليها **اشمِئزازًا** منها في طِباعِهم لإفراطِ قُبْحِها، حتّى أقدمَ عليها قومُ لوط؛ لخُبثِ طينَتِهم وقَذَرِ طِباعِهم. قالُوا: لـمْ يَنزُ ذَكَرٌ على ذَكَرٍ قبلَ قومِ لوطٍ قَطّ. وقرئ: ﴿إِنَّكُمْ﴾، **بغيرِ استفهام** في الأوّلِ دونَ الثّاني، قالَ أبو عُبيدة: وجدتُه في الإمامِ بحرفٍ واحدٍ بغيرِ ياء، ورأيتُ الثّاني بحرفَين: الياءِ والنُّون.

قوله: (﴿ وَلُوطًا ﴾ **معطوفٌ على «إبراهيمَ»، أو على ما عُطِفَ عليه**) أي: إبراهيمَ، وهو ﴿نُوحًا﴾ في قوله: ﴿أَرْسَلْنَا نُوحًا﴾ يؤيِّد الأوّلَ أن قصَّة لوطٍ عليه السَّلام لا تكادُ تُوجد إلا مقرونةً بقصَّة إبراهيمَ عليه السَّلامُ؛ لأنَّه ابنُ أخيهِ ومُهاجرٌ معه. والثاني قولُه: ﴿ وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا ﴾، فإنَّه معطوفٌ على قصَّة نوح عليه السَّلامُ لا غيرُ؛ لأنَّ التَّقديرَ: ولقد أرسَلْنا إلى مَدينَ أخاهم شُعيبًا، فيكون كلٌّ مِنَ القَصَص مُستقِلًّا بنفسه.

قوله: (**اشمئزازًا**) أي: انقِباضًا.

قوله: (﴿إِنَّكُمْ﴾ **بغير استفهام**) نافعٌ وابنُ كثيرٍ وابنُ عامرٍ وحَفصٌ.

قَطعُ السَّبيل: عـملُ قُطّاعِ الطَّريـق، من قَتـلِ الأنفُسِ وأخذِ الأموال. وقيـل: اعتراضُهمُ السّابِلةَ بالفاحِشة. وعن الحسَن: قطعُ النَّسلِ بإتيانِ ما ليسَ بحَرث. والمُنكَرُ عنِ ابنِ عبّاسٍ رضيَ اللـهُ عنهُما: هو الـخَذفُ بالحَصى، والرَّميُ بالبنادِق، والفَرقَعة، ومضغُ العلك، والسِّواكُ بينَ الناس، وحَلُّ الإزار، والسِّباب، والفُحشُ في المِزاح. وعن عائشةَ رضيَ اللـهُ عنها: «كانوا **يتحابقون**». وقيل: السُّخريةُ بمَن مرَّ بهم. وقيل: المُجاهرةُ في ناديهم بذلك العمل، وكُلُّ مَعصية، فإظهارُها أقبَحُ من سَتْرِها، ولذلك جاء: مَن خرقَ جلبابَ الحياءِ فلا غِيبةَ له. ولا يُقال للمَجلس: نادٍ، إلّا ما دامَ فيه أهلُه، فإذا قامُوا عنه لم يبقَ ناديًا. ﴿إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّـٰدِقِينَ﴾ فيما تَعِدُناهُ من نُزولِ العذاب. كانوا يُفسِدونَ النّاسَ بحَملِهم على ما كانُوا عليه من المعاصي والفواحشِ طَوعًا وكَرهًا، **ولأنّهم ابتدعُوا الفاحشةَ** وسنُّوها فيمَنْ بعدَهم، وقالَ اللـهُ تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَصَدُّواْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ زِدْنَـٰهُمْ عَذَابًا فَوْقَ ٱلْعَذَابِ بِمَا كَانُواْ يُفْسِدُونَ﴾ [النحل: ٨٨]. فأرادَ لوطٌ عليه السَّلامُ أن يشتَدَّ غضَبُ الله عليهم، فذكَرَ لذلك صفةَ المُفسِدينَ في دُعائِه.

[﴿وَلَمَّا جَآءَتْ رُسُلُنَآ إِبْرَٰهِيمَ بِٱلْبُشْرَىٰ قَالُوٓاْ إِنَّا مُهْلِكُوٓاْ أَهْلِ هَـٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ ۖ إِنَّ أَهْلَهَا كَانُواْ ظَـٰلِمِينَ ۝ قَالَ إِنَّ فِيهَا لُوطًا ۚ قَالُواْ نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَن فِيهَا ۖ لَنُنَجِّيَنَّهُۥ وَأَهْلَهُۥٓ إِلَّا ٱمْرَأَتَهُۥ كَانَتْ مِنَ ٱلْغَـٰبِرِينَ﴾ ٣١-٣٢]

قوله: (**يتحابقون**) أي: يَتضارَطُونَ.

قوله: (**ولأنَّهم ابتَدَعُوا الفاحشةَ**) عطفٌ على مقدَّرٍ مَدْلُولٍ عليه بقوله: «كانوا يُفْسِدونَ النّاسَ» إلى آخره، يعني: إنّما ذَكَر لوطٌ صفةَ المُفسِدينَ؛ لأنَّهم كانوا يَحمِلُونَ النّاسَ على الإفسادِ، ولأنَّهم ابتَدَعوا الفاحشة؛ أي: فَعَلوا الفاحشةَ وحَمَلُوا النّاسَ عليها، وسَنُّوها فيمَن بعدَهم، والكافرُ إذا وُصِفَ بالفسقِ أو الإفسادِ كان مَحمولًا على غُلَوائه في الكُفر. ألَا ترى كيف رتَّب الوَعيدَ بزيادة العذابِ في الآية المُستَشْهَدِ بها على الإفساد دُونَ الكُفرِ، ومِنْ ثَمَّ جَعَلَ نبيُّ الله أيضاً الإفسادَ عَلَمَه لاستنزالِ شدَّةِ غَضَبِ الله بدُعائه. وفي إتيان الفاءِ في قوله: (فأراد لوطٌ) إشارةٌ إلى قولنا: «ومِن ثمَّ جَعَل نبي...» إلى آخره.

﴿بِٱلۡبُشۡرَىٰ﴾ هي: البِشارةُ بالوَلَد والنّافلة، وهُما: إسحاقُ ويعقوب. وإضافةُ مُهلِكُو إضافةُ تخفيفٍ لا تعريف. والمعنى: الاستقبال. والقَرية: سَدُومُ التي قيلَ فيها: **أجْوَرُ من قاضي سَدوم.** ﴿كَانُواْ ظَٰلِمِينَ﴾ معناه: أنّ الظُّلمَ قدِ استمَرَّ منهم إيجادُه في الأيّام السّالفة، وهُم عليه مُصِرُّون، وظُلمُهم: كُفرُهم وألوانُ معاصِيهم. ﴿إِنَّ فِيهَا لُوطًا﴾ **ليسَ إخبارًا لهم بكونِه فيها، وإنّما هو جِدالٌ** في شأنِه: لأنّهم لـمّا علَّلُوا إهلاكَ أهلِها بظُلمِهم: اعترضَ عليهم بأنّ فيها مَن هو بريءٌ من الظُّلم، وأرادَ بالجِدال: إظهارَ الشَّفَقةِ عليهم، وما يجبُ للمُؤمنِ من التَّحزُّنِ لأخيه، والتَّشمُّرِ في نُصرَتِه وحِياطَتِه، والخوفِ مِن أنْ يَمسَّهُ أذًى أو يلحَقَه ضَرَر. قال قَتادة: **لا يَرى المُؤمنُ أنْ لا يَحوطَ المُؤمِن،** ألا ترى إلى جَوابِهم بأنّهم أعلمُ منه ﴿بِمَن فِيهَا﴾ يَعنُون: نحنُ أعلمُ

قوله: (**أَجوَرُ من قاضي سَدُومَ**). قال المَيْدانيُّ: سَدُومُ ـ بفتح السِّينِ ـ: مدينةٌ من مدائنِ قومِ لُوطٍ.

قال أبو حاتم: إنّما هو سَذُومُ؛ بالذالِ المُعجَمةِ، والدّالُ خطأ.

قال الأزهريُّ: هذا عندي هو الصحيحُ[1].

قال الطَّبريُّ: هو ملكٌ من بقايا اليُونانيةِ غَشُومٌ كان بمدينة سَرْمِينَ من أرض قِنَّسْرِين.

قوله: (﴿إِنَّ فِيهَا لُوطًا﴾ **ليس إخباراً لهم بكَوْنِه فيها، وإنَّما هو جِدالٌ**) يعني: أنَّ مضمونَ هذه الجملةِ كان معلومًا عند الرُّسلِ، ففائدةُ الإخبار ما اقتضاه المقامُ منَ الاعتراضِ والجدالِ كما قال تعالى: ﴿يُجَٰدِلُنَا فِي قَوۡمِ لُوطٍ﴾ [هود: ٧٤] لا سِيَّما وقد صُدِّرتِ الجملةُ بـ(إنَّ) المؤكِّدةِ، فكأنَّهم لمّا قالوا: ﴿إِنَّا مُهۡلِكُوٓاْ أَهۡلِ هَٰذِهِ ٱلۡقَرۡيَةِ﴾ وفيها ابنُ أخيه لوطٌ اعتَرَضَ عليهم بقوله: ﴿إِنَّ فِيهَا لُوطًا﴾ إظهارًا للشَّفَقةِ عليه.

قوله: (**لا يرى المؤمنُ أنْ لا يَحُوط المؤمنَ**) أي: لا ينبغي للمؤمن أن يتَّصفَ بهذا الوصفِ وهو أنْ لا يَحُوط أخاه، وهو معنى قوله: «ومـمّا يجب للمؤمن مِنَ التَّشَمُّرِ في حِياطَة المؤمنِ؛ أي: في نُصْحه وكلامِه».

---

(١) قد سبق تحقيقُ القولِ في هذه المسألة.

منك وأخبرُ بحالِ لوطٍ وحالِ قومِه، وامتيازِه منهم الامتيازَ البَيِّن، وأنه لا يستأهِلُ ما يستأهلون، فخفِّضْ على نفسِك وهوِّن عليكَ الخَطْب. وقُرِئ: ﴿لَنُنَجِّيَنَّهُۥ﴾ **بالتشديد والتخفيف**، وكذلك (مُنْجُوك).

[﴿وَلَمَّآ أَن جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيٓءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا وَقَالُواْ لَا تَخَفْ وَلَا تَحْزَنْ إِنَّا مُنَجُّوكَ وَأَهْلَكَ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ كَانَتْ مِنَ ٱلْغَٰبِرِينَ﴾ ٣٣]

﴿أَن﴾ صِلةٌ **أكّدت وُجودَ الفِعْلَين مُترتِّبًا أحدُهما على الآخَرِ** في وقتَينِ مُتجاوِرَيْنِ لا فاصِلَ بينَهُما؛ كأنّهما وُجِدا في جُزءٍ واحدٍ من الزّمان، كأنّه قيل: لـمّا أحسَّ بمَجيئِهم فاجأَتْه المَساءَةُ من غيرِ ريث، خيفةً عليهِم من قومِه ﴿وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا﴾ وضاقَ بشأنِهم وبتدبيرِ أمرِهم. **ذَرْعُه: أي: طاقَتُه**، وقد جعلَتِ العرَبُ ضِيقَ الذِّراعِ والذَّرْع: عبارةً عن

قولـه: (**وقـرئ: ﴿لَنُنَجِّيَنَّهُۥ﴾ بالتَّشديـد والتَّخفيف**) حمـزةُ والكسائيُّ: بالتخفيف، والباقون: بالتَّشديد[١].

قوله: (**أَكَّدت وُجودَ الفِعْلَينِ مُتَرتِّبًا أحدُهما على الآخر**)، «مُتَرتِّبًا» حالٌ من الفعلين، والعاملُ فيه الوُجودُ، لا «أَكَّدت»، وذلك أن المساءَةَ في قوله: ﴿وَلَمَّآ أَن جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيٓءَ بِهِمْ﴾ مُتَرَتِّبٌ على مجيء الرُّسلِ، وأُقحِمَت «أنْ» توكيدًا للتَّرتُّبِ، فلا يجوز أن يكون العاملُ (أَكَّدت)؛ لأنَّ التأكيدَ في حالِ تَرتُّب أحدِهما على الآخَرِ.

قوله: (**ذَرْعُه؛ أي: طاقتُه**)، **الراغب**: ضاقَ بكذا ذَرْعِي، نحو: وضاقَتْ به يَدي، وذَرَعْتُه: ضَرَبتُ ذِراعَه، وذَرَعْتُ: مَدَدْتُ الذِّراعَ، ومنه: ذَرَع البَعيرُ في سَيْرِه؛ أي: مَدَّ ذِراعَه، وفَرسٌ ذَرِيعٌ وذَرُوعٌ: واسِعُ الخَطْوِ، وذَرَعَه القَيءُ: سَبقَه من قولهم: ذَرَعَ الفَرسُ[٢].

---

(١) فمن خَفَّف جَعلَه من «أَنْجى يُنجي» واحتجّ بقوله تعالى: ﴿فَأَنجَيْنَٰهُ وَأَصْحَٰبَ ٱلسَّفِينَةِ﴾، ومن شَدَّد جعله من «نجّى يُنجّي» وحجّته ﴿وَنَجَّيْنَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ انظر: «حجّة القراءات» ص٥٥١.

(٢) «مفردات القرآن» ص٣٢٧.

فَقدِ الطّاقة، كما قالُوا: رَحْبُ الذِّراعِ بكذا، إذا كانَ مُطيقًا له، والأصلُ فيه أنّ الرَّجُلَ إذا طالت ذراعُه نالَ ما لا ينالُه القصيرُ الذِّراع، فضُرِبَ ذلك مثلًا في العَجْزِ والقُدرة.

[﴿ إِنَّا مُنزِلُونَ عَلَىٰٓ أَهْلِ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ رِجْزًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ بِمَا كَانُوا۟ يَفْسُقُونَ * وَلَقَد تَّرَكْنَا مِنْهَآ ءَايَةًۢ بَيِّنَةً لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾ ٣٤-٣٥]

الرِّجزُ والرِّجس: العذاب، من قولهم: ارتجَزَ وارْتَجسَ إذا اضطَرَب، لِما يلحَقُ المُعذَّبَ من القلقِ والاضطراب. **وقُرِئ: ﴿مُنزِلُونَ﴾ مخففًا ومُشدَّدًا.** ﴿مِنْهَآ﴾ من القَرْية ﴿ءَايَةًۢ بَيِّنَةً﴾ هي: آثارُ منازِلِهم الخَرِبة. وقيل: بقيّةُ الحجارة. وقيل: الماءُ الأسودُ على وجهِ الأرض. وقيل: الخبَرُ عمّا صُنِعَ بهم ﴿لِّقَوْمٍ﴾ متعلّق بـ﴿تَّرَكْنَا﴾ أو بـ﴿بَيِّنَةً﴾.

[﴿ وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا فَقَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱرْجُوا۟ ٱلْيَوْمَ ٱلْءَاخِرَ وَلَا تَعْثَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ * فَكَذَّبُوهُ فَأَخَذَتْهُمُ ٱلرَّجْفَةُ فَأَصْبَحُوا۟ فِى دَارِهِمْ جَٰثِمِينَ ﴾ ٣٦-٣٧]

﴿وَٱرْجُوا۟﴾ **وافعلُوا ما ترْجون به العاقبة. فأُقيمَ المُسبِّبُ مقامَ السَّبَب.** أو: أمروا

قوله: (وقُرِئ: ﴿مُنزِلُونَ﴾ مخفَّفًا ومشدَّدًا) ابنُ عامرٍ: مشدَّدًا، والباقون: مخفَّفًا.

قوله: (وافعلوا ما تَرْجُون به العاقبةَ، فأُقِيمَ المُسبِّبُ مَقامَ السَّببِ) أي: اعبُدوا اللهَ واعملوا صالحًا حتى تَتمكَّنُوا على رجاءِ أنْ يُثيبَكُمُ اللهُ الجنَّةَ؛ لأنَّ مَنْ لم يَعملْ منَ الصالحات لم يَرْجُ الثَّوابَ الذي في الدار الآخرةِ، فالأعمالُ سببٌ للتَّمكُّن على الرَّجاء، فيكون عطفُ ﴿وَٱرْجُوا۟﴾ على ﴿ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ﴾ للبيان والتَّفسيرِ.

وقريبٌ منه ما مرَّ في قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَلِقَآئِهِۦٓ أُو۟لَٰٓئِكَ يَئِسُوا۟ مِن رَّحْمَتِى﴾، ويجوزُ أن يكونَ العطفُ للحُصول والوُجودِ، ويُفوَّضُ[1] التَّرتُّبُ إلى الذِّهْنِ.

---

(١) في (ح) و(ف): «وتفويض»، والمعنى واحد.

بالرَّجاء: والمُراد: **اشتِراطُ ما يُسوِّغُه** من الإيمان، كما يُؤمَرُ الكافِرُ بالشَّرعِيّات على إرادةِ الشَّرْط. وقيل: هُو من الرَّجاءِ بمَعنى الخوف. والرَّجفَة: الزَّلزلةُ الشَّديدة. وعن الضَّحّاك: صَيحةُ جِبريلَ عليه السَّلام؛ لأنّ القُلوبَ رجَفَتْ لها ﴿فِي دَارِهِمْ﴾ في بلَدِهم وأرضِهم. أو في دِيارِهم، فاكتَفى بالواحِد؛ لأنه لا يُلبِس. ﴿جَٰثِمِينَ﴾ بارِكينَ على الرُّكَبِ ميِّتين.

[﴿وَعَادًا وَثَمُودَاْ وَقَد تَّبَيَّنَ لَكُم مِّن مَّسَٰكِنِهِمْۖ وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَعْمَٰلَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ وَكَانُواْ مُسْتَبْصِرِينَ﴾ ٣٨]

﴿وَعَادًا﴾ منصوبٌ بإضمارِ (أهلكنا) لأنّ قولَه: ﴿فَأَخَذَتْهُمُ ٱلرَّجْفَةُ﴾ يَدُلُّ عليه، لأنّه في معنى الإهلاك، ﴿وَقَد تَّبَيَّنَ لَكُم﴾ ذلك: يعني: ما وصفَهُ من إهلاكِهم ﴿مِّن﴾ **جهَةِ** ﴿مَّسَٰكِنِهِمْ﴾ إذا نَظرتُم إليها عندَ مُرورِكُم بها. وكان أهلُ مكّةَ يمرُّون عليها في أسفارِهم فيُبصِرونَها. ﴿وَكَانُواْ مُسْتَبْصِرِينَ﴾ عُقَلاءَ مُتمكِّنين من النَّظرِ والافتِكار. ولكنَّهم لـم يفعلُوا. **أو كانُوا مُتبيِّنينَ أنّ العذابَ نازِلٌ بهم**؛ لأنّ اللهَ تعالى قد بيَّنَ لهُم على ألسنةِ الرُّسُلِ عليهم السَّلام، ....

قوله: (**والمرادُ اشتراطُ ما يُسوِّغُه**) يعني: أمرَهم بالرَّجاء على سَنَن طَلَب مُقدِّمةِ الواجبِ بالواجبِ.

قوله: (﴿مِّن﴾ **جِهَةِ** ﴿مَّسَٰكِنِهِمْ﴾)(١) إشارةٌ إلى أنَّ «مِنْ» في ﴿مِّن مَّسَٰكِنِهِمْ﴾ ابتدائيَّةٌ.

قوله: (**أو كانوا مُتبيِّنينَ أنّ العذابَ نازِلٌ بهم**) عطفٌ على ما «كانوا مُستَبْصرينَ عُقَلاءَ»؛ أي: كان أهلُ مكَّةَ وقد تبيَّن لهم من مساكِنِ الظَّلَمةِ من قوم عادٍ وثَمودَ هلاكُهم بشُؤم كُفرِهم، إمّا بطريق النَّظَرِ والاستدلالِ، وإمّا بطريق الإخبارِ مِنَ الرُّسل، لكنْ لم يَعتبروا، فلمْ يفعلوا بمُوجب العقلِ، ولا التَفَتُوا إلى النصِّ القاهرِ.

---

(١) في (ف): «مساكنكم»، وليس بصواب.

ولكنَّهم لـجُّوا حتّى هَلَكُوا.

[﴿وَقَـٰرُونَ وَفِرْعَوْنَ وَهَـٰمَـٰنَ ۖ وَلَقَدْ جَآءَهُم مُّوسَىٰ بِٱلْبَيِّنَـٰتِ فَٱسْتَكْبَرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا كَانُوا۟ سَـٰبِقِينَ ۞ فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنۢبِهِۦ ۖ فَمِنْهُم مَّنْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِ حَاصِبًا وَمِنْهُم مَّنْ أَخَذَتْهُ ٱلصَّيْحَةُ وَمِنْهُم مَّنْ خَسَفْنَا بِهِ ٱلْأَرْضَ وَمِنْهُم مَّنْ أَغْرَقْنَا ۚ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَـٰكِن كَانُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ ٣٩-٤٠]

﴿سَـٰبِقِينَ﴾ فائِتِين، أدركَهُم أمرُ الله فلَمْ يَفُوتُوه.

الحاصِب: لقَومِ لُوط، وهي رِيحٌ عاصِفٌ فيها حَصباء. وقيل: مَلَكٌ كان يَرمِيهم. والصَّيحة: لمدينَ وثمُود. والخَسف: لقارُون. والغَرَق: لقَومِ نُوحٍ وفِرعَون.

[﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَوْلِيَآءَ كَمَثَلِ ٱلْعَنكَبُوتِ ٱتَّخَذَتْ بَيْتًا ۖ وَإِنَّ أَوْهَنَ ٱلْبُيُوتِ لَبَيْتُ ٱلْعَنكَبُوتِ ۖ لَوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ ۞ إِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ مِن شَىْءٍ ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ ٤١-٤٢]

الغرَضُ تشبيهُ ما اتّخذُوه مُتّـكَلًا ومُعتَمدًا في دينِهم وتَولَّوهُ من دُونِ الله، بما هُوَ مَثلٌ عندَ النّاسِ في الوَهْنِ وضَعْفِ القُوّة.

قوله: (لَـجُّوا)، لَجَّ: مِنْ باب عَلِمَ، لَجَاجًا ولَجَاجَةً: تَمادى في الخُصومةِ، واللَّجَّةُ بالفتح: الأصواتُ، وفي أمثالهم: لَجَّ فلانٌ حتّى حَجَّ؛ أي: غَلَب(١).

قوله: (**الغَرَضُ تَشبيه ما اتّخذُوه مُتّكَلًا ومُعتَمدًا في دينهم وتَولَّوْهُ من دُون الله بما هو مَثَلٌ عند النّاسِ في الوَهْن وضَعْفِ القُوَّة**) اعلَمْ أنَّ الغرَضَ في التَّشبيه في الأَغلَب يكونُ عائدًا إلى المُشَبَّه، ويكون ذلك تَقوِيةَ شَأْنِه في نَفْس السامِعِ وزيادةَ تَقريرِه عندَه، كما إذا كنتَ مع صاحبِكَ في تقريرِ أنّه لا يحصلُ مِن سَعْيه على طائلٍ قلتَ كما قال:

---

(١) يعني: غَلبَ خَصْمَه بالحُجّةِ. انظر: «مجمع الأمثال» (٢: ١٩٧).

وهو نسْجُ العنكبوت. **ألا ترى إلى مَقطَعِ التَّشبيهِ** وهُوَ قولُه: ﴿وَإِنَّ أَوْهَنَ ٱلْبُيُوتِ

فأَصبحتُ من ليلى الغَداةَ كقابضٍ ... على الماءِ خانَتْهُ فُروجُ الأَصابعِ(١)

ولـمّا كانت حالُ الآلهةِ التي جَعلَها الكُفّارُ أندادًا لله لا حالَ أحقَرَ منها وأقلَّ، جُعل بيتُ العنكبوتِ مثلًا لها في الضَّعْفِ والوَهْنِ، وفي هذا التَّقرير إشارةٌ إلى تقدير مضافٍ في كلام المصنِّفِ عند الـمُشبَّه؛ أي: تَشبيه حالِ ما اتَّخذوه مُتَّكلًا، وعند المشبَّهِ به؛ أي: بحال ما هو مَثَلٌ عند الناسِ، وذِكْرُ الـمَثَلَينِ في التَّنزيل أيضًا يُوجبُ هذا الإضمارَ.

قوله: (**ألا تَرى إلى مَقْطَعِ التَّشبيهِ**) أي: كيف دلَّ قولُه: ﴿وَإِنَّ أَوْهَنَ ٱلْبُيُوتِ لَبَيْتُ ٱلْعَنكَبُوتِ﴾ على أنَّ الغَرضَ مِنَ التَّشبيه ما ذَكَرْنا.

وكلامُه يَجمعُ أمورًا:

أحدها: أنْ يكونَ قولُه: ﴿وَإِنَّ أَوْهَنَ ٱلْبُيُوتِ لَبَيْتُ ٱلْعَنكَبُوتِ﴾ كالتَّذييلِ للتَّشبيه كما يُفهَمُ مِنَ الوجه الأوَّلِ مِنَ الوُجوهِ المَذكورةِ في جوابِ ما معنى: ﴿لَوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ﴾.

وذلك أنَّ التَّشبيهَ عندَ قولِه: ﴿كَمَثَلِ ٱلْعَنكَبُوتِ ٱتَّخَذَتْ بَيْتًا﴾ ثُمَّ ذُيِّل بقولِه: ﴿وَإِنَّ أَوْهَنَ ٱلْبُيُوتِ لَبَيْتُ ٱلْعَنكَبُوتِ﴾ كما مَرَّ في قولهم: فلانٌ يَنطِقُ بالحقِّ، والحقُّ أَبْلَجُ. وحَدَثتِ الحوادثُ، والحَوادثُ جَـمَّةٌ. فالتَّشبيهُ حينئذٍ يَحتملُ أن يكون مركَّبًا عقليًّا، إذا جُعِلَ الوجهُ الوَهْنَ كما أشار إليه في قوله: «بما هو مَثَلٌ عند النّاسِ في الوَهْنِ»؛ لأنَّه هو الزُّبدةُ والخُلاصةُ المأخوذةُ مِنَ المجموعِ، أو وَهْمِيًّا بأنْ يكونَ الوجهُ مُنْتَزَعًا من عدَّة أمورٍ مُتوهَّمة، وفي قوله: «وأنَّ أَمْرَ دينِهم بالغٌ إلى هذه الغايةِ مِنَ الوَهْن» إيماءٌ إليه.

وثانيها: أن يكونَ التَّمثيـلُ بجُملتـه كالـمقـدِّمـة الأُولى، ﴿وَإِنَّ أَوْهَنَ ٱلْبُيُوتِ لَبَيْتُ ٱلْعَنكَبُوتِ﴾ كالثانية، والنتيجةُ محذوفةٌ لشُهرتِـها، ولذلك أتى بالفاء، وفي قولِه: «فقد تبيَّن أن دِينَهم أَوْهَنُ الأديانِ»، فالكلامُ متضمِّنٌ للكناية الإيمائيَّةِ.

وثالثها: أن يكونَ ﴿وَإِنَّ أَوْهَنَ ٱلْبُيُوتِ لَبَيْتُ ٱلْعَنكَبُوتِ﴾ استعارةً تَمثيليَّةً، وذِكْرُ

---

(١) لم أهتدِ إلى قائله.

﴿لَبَيْتُ ٱلْعَنكَبُوتِ﴾؟ فإنْ قُلت: ما معنى قولِه: ﴿لَوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ﴾ وكلُّ أحَدٍ

المشبَّهِ والمُشبَّهِ به كالتَّسَبُّبِ والتَّوطئةِ لِذِكْرِها؛ لأنَّ الاستعارةَ مسبوقةٌ بالتَّشبيه، وإليه الإشارةُ بقوله: «أو أخرجَ الكلامَ بعدَ تَصْحيحِ التَّشبيه مخرجَ المَجازِ»، فعلى هذا الجملةُ أيضًا تذييلٌ مقرِّر لمعنى المُشبَّهِ كما كان مُقرَّرًا في الأوَّلِ للمُشبَّه به، نَحوُه التَّجريدُ والتَّرشيحُ في الاستعارةِ.

ورابعها: أن يكونَ من تتمَّة التَّشبيهِ، داخلًا في حَيِّز المُشبَّه به حالًا منَ المنصوبِ، والعاملُ ﴿ٱتَّخَذَتْ﴾، أو مِنَ المرفوعِ المُستكِنِّ الراجعِ إلى العنكبوتِ، وعلى التَّقديرَينِ وُضِعَ موضعَ الرّاجعِ في الجُملة المُظْهَرِ، واللّامُ في ﴿ٱلْبُيُوتِ﴾ استغراقيَّةٌ، يشهدُ له قولُه: «إذا استَقْرَيْتَها بيتاً بيتاً»، والتَّشبيهُ حينئذٍ إمّا مِنَ التَّشبيهاتِ المُفرَّقة أو التَّمثيليَّةِ التي يكون وجهُها المُشبَّهُ مُنْتَزَعًا مِنَ الأمور المُتعدِّدة الوَهْميَّةِ، ولذلك قال: «بالإضافة إلى رَجلٍ يبني بيتاً بآجُرٍّ وجِصٍّ» فالعنكبوتُ التي تَتَّخِذُ بيتاً في مُقابِلِ الكافرِ الذي يَعْبُدُ الوَثَنَ، والرَّجُلُ الذي يبني بيتاً بآجُرٍّ وجِصٍّ في مُقابِلِ المؤمنِ الذي يَعبُدُ اللـهَ، وإنَّ أَوْهَنَ البيوتِ بيتاً بَيتاً وهو بيتُ العنكبوتِ، مقابلٌ لضَعْفِ دِين عَبَدةِ الأوثانِ دِينًا دِينًا، وإنَّ أقوى البيوتِ بيتًا بيتًا هو البيتُ المبنيُّ بالآجُرِّ والجصِّ، مقابلٌ لقوَّةِ دِين عِبادِ الرَّحمٰنِ دِينًا دِينًا، وكلُّ هذه التَّقريراتِ المُلتزِمَةِ إدخالَ هذه الفَقْرَةِ في حَيِّزِ التَّشبيهِ.

وأما قولُه: ﴿لَوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ﴾ فإيغالٌ لأنَّ مَن وَقَف على قُبح القَبيح ربَّما أَقلَعَ عنه. وعن بعضِهم: الوَقْفُ على قولِه: ﴿ٱلْعَنكَبُوتِ﴾ لازِمٌ، وهو قولُ الأَخفَشِ[1]؛ لأنَّ جوابَ «لو» محذوفٌ، تقديرُه: لو كانوا يَعلمون وَهْنَ دِينِ عَبَدةِ الأوثانِ لَـمَا اتَّخذوها أولياءَ، ولو وُصِل صار وَهْنُ بيتِ العنبكوت معلَّـقًا بعِلمِهم، وهو مطلَقٌ، والجملةُ لا تَصْلُح صفةً للمعرفةِ.

وعـن الفَـرّاء: إنَّ الموصـولَ محـذوفٌ كقولـه تعالى: ﴿كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾ [الجمعة: ٥]؛ أي: الذي يَحملُ الأسفارَ؛ وعلى هذا لا يُوقَفُ، وهو اختيارُ ابنِ دَرَسْتَوَيه في حَذْف المَوصُولِ.

(١) لتمام الفائدة انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (١٣: ٣٤٤).

يعلَمُ وهْنَ بيتِ العنكَبُوت؟ قلت: معناهُ لو كانُوا يعلَمُونَ أنّ هذا مَثلُهم وأنّ أمرَ دينِهم بالغٌ هذه الغايةَ من الوَهْن. ووجهٌ آخَر: وهو أنّه إذا صحَّ تشبيهُ ما اعتمَدوه في دينِهم ببَيتِ العنكَبُوت، وقد صحَّ أنّ أوهَنَ البُيوتِ بيتُ العنكَبُوت، فقد تبيَّنَ أنّ دينَهُم أوهنُ الأديانِ لو كانوا يعلمون. أو أخرَجَ الكلامَ بعدَ تصحيحِ التَّشبيهِ مخرَجَ المَجاز، فكأنه قال: وإنَّ أوهنَ ما يُعتمَد عليه في الدِّينِ عبادةُ الأوثانِ لو كانوا يعلَمون.

ولقائِلٍ أن يقول: مَثَلُ المُشرِكِ الذي يعبُدُ الوَثَنَ بالقِياسِ إلى المُؤمنِ الذي يعبُدُ الله، مَثَلُ عنكبوتٍ يَتَّخِذُ بيتًا، بالإضافةِ إلى رجُلٍ يَبني بيتًا بآجُرٍّ وجَصٍّ أو ينحِتُه من صَخر، وكما أنّ أوهنَ البُيوتِ إذا استَقْرَيتَها بيتًا بيتًا؛ بيتُ العنكبوت، كذلك أضعَفُ الأديانِ إذا استَقْرَيْتَها دينًا دينًا؛ عبادةُ الأوثانِ لَو كانُوا يعلَمُون. **قُرِئ: ﴿يَدۡعُونَ﴾ بالتّاء والياء. وهذا توكيدٌ للمَثَلِ وزيادَةٌ عليه**، حيثُ لم يجعلْ ما يدعُونَه شيئًا ﴿وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ﴾ فيه تَجهيلٌ لهم؛ حيثُ عبدُوا ما ليسَ بشيء؛ ....

قال صاحبُ «الفرائد»: يُمكن أن يكونَ المعنى مَثَلُ مَنْ أَشرَكَ وطَمِعَ في نَفْعِهم والإغناءِ عنها في الدّارَين كمَثَلِ العنكبوتِ جَعَلت لِنفسِها بيتاً وطَمِعَت في نَفْعِها مِنْ دَفْع الحَرِّ والبَرْدِ والإغناءِ عنها، فكما لا يَفي بذلك بيتُ العنكبوتِ كذلك اتِّخاذُهمُ الأوثانَ.

قوله: (**قرئ ﴿يَدۡعُونَ﴾ بالتاء والياء**) بالياء التحتانية: أبو عمرٍو وعاصمٌ، والباقون: بالتاء[1].

قوله: (**وهذا توكيدٌ للمَثَل وزيادةٌ عليه**) أي: تَتْمِيمٌ له للمبالغة فيه؛ لأنَّه أَثْبَتَ في المَثَلِ وَهْنَ دِين عابدِ الوَثَنِ وضَعْفَه، وجُعل هنا عَدَمًا صِرْفًا، فـ«ما» في ﴿مَا يَدۡعُونَ﴾ نافيةٌ.

قال أبو البقاء: يجوزُ أن تكونَ استفهاميّةً منصوبةً بـ﴿يَدۡعُونَ﴾، و﴿مِن شَيۡءٍ﴾: تَبْيِينٌ، ويجوز أن تكونَ نافيةً، و«مِنْ» زائدةً، و﴿شَيۡـًٔا﴾ مفعول ﴿يَدۡعُونَ﴾[2].

---

(١) انظر: «حجّة القراءات» ص٥٥٢.

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٣٣).

لأنهُ جَمادٌ **ليسَ معه مصحِّحُ العِلمِ والقُدرةِ** أصلًا، وتركُوا عبادةَ القادرِ القاهرِ على كُلِّ شيءٍ، الحكيمِ الذي لا يفعَلُ شيئًا إلّا بحِكمةٍ وتدبير.

[﴿وَتِلْكَ ٱلْأَمْثَٰلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ ۖ وَمَا يَعْقِلُهَآ إِلَّا ٱلْعَٰلِمُونَ﴾ ٤٣]

كان الجهَلَةُ والسُّفَهاءُ من قُرَيشٍ يقُولُون: إنّ ربَّ مُحَمَّدٍ يضرِبُ المثَلَ بالذُّبابِ والعنكَبوت، ويضحَكُونَ من ذلك، فلذلك قال: ﴿وَمَا يَعْقِلُهَآ إِلَّا ٱلْعَٰلِمُونَ﴾ أي: لا يعقِلُ صحَّتَها وحُسنَها وفائِدَتَها إلّا هُم، لأنّ الأمثالَ والتَّشبيهاتِ إنّما هي الطُّرُقُ إلى المعاني المُحتَجِبَةِ في الأستار؛ حتّى تُبرِزَها وتكشِفَ عنها وتُصوِّرَها للأفهام، كما صَوَّر هذا التشبيهُ الفَرقَ بينَ حالِ المشركِ وحالِ الموَحِّد.

وعنِ النَّبيِّ ﷺ أنه تَلا هذه الآيةَ فقال: «**العالِمُ مَنْ عقَلَ عنِ الله فعَمِلَ بطاعَتِهِ واجتنبَ سخطَه**».

قوله: (**ليس معه مُصَحِّحُ العِلْمِ والقُدْرةِ**)، أي: الحياة، يريدُ أنَّ قولَه: ﴿وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ تتميمٌ لمعنى التَّجهيلِ الذي يُعطيه قولُه: ﴿يَعْلَمُ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ مِن شَيْءٍ﴾ يعني: ما عَرَفوا أنَّ ما يَدْعونَه ليس بشيءٍ، ولا عَلِموا أنَّه ﴿ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ حيث تَرَكوا عبادةَ القادِرِ الحَكيمِ إلى ما ليس معه مُصحِّحُ العِلْمِ والقُدرةِ.

قوله: (**العالِمُ مَنْ عَقَل عن الله فعَمِلَ بطاعتِه واجتَنبَ سَخَطَه**) الحديثَ، أورَدَه محيي السُّنة في «معالم التنزيل»[١] عن جابرٍ.

الجوهريُّ: قولُهم: ما أَعقِلُه عنك شيئًا، أي: دَعْ عنكَ هذا الشَّكَّ. هذا حرفٌ رواه سيبويه كأنه قال: «ما أعلم شيئاً ممّا تقول، فدع عنك الشكّ». وعن بعضِهم في الكلام حَذْفٌ، أي: الذي تقول ما أَعْقِلُه عنك شيئًا؛ أي: ما أَعْقِل منه.

وقلت: خلاصتُه أنَّ مِثْلَ هذا التَّركيبِ لا يُستعمل إلّا في معنًى دقيقِ المَسْلَكِ، صَعْبِ المُرْتَقى.

---

(١) «معالم التنزيل» (٦: ٢٤٣).

[﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ ٤٤]

ومِنْ ثَمَّ جيء بقوله: «العالِم» بلام الجِنْسِ؛ أي: العالِمُ الكامِلُ، الحكيمُ الحازمُ، ذو الدُّرْبَةِ والكِياسَةِ، مَنْ يَعقِلُ ويَعرِفُ ما صَدَر عنِ الله، ومِنْ ثَمَّ طبَّق التأويلُ النَّبويُّ التَّنزيلَ الإلهيَّ ﴿وَمَا يَعْقِلُهَآ إِلَّا ٱلْعَٰلِمُونَ﴾ حيث جَمعَ العَقْلَ والعِلْمَ معًا على سبيل الحَصْرِ.

ومِثْلُه: «الكَيِّسُ مَنْ دانَ نفسَه وعَمِلَ لِـمَـا بعدَ الموتِ»(١)، فإذن الواجبُ أنْ يُترَكَ(٢) قولُه تعالى: ﴿أَوْلِيَآءَ﴾ ـ في قولِه: ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَوْلِيَآءَ﴾ ـ على الإطلاقِ ليتناوَلَ سائرَ الولاياتِ التي يَجبُ على الموحِّد الاجتنابَ عنها، ويَشْتمِلَ على دقائق الشِّركِ ومَكامِنِه، ويَنْفِي الحَوْلَ والقوَّةَ عمَّن سِواهُ إلى غير ذلك. وفيه مَسْحةٌ من معنى قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥].

في «حقائق السُّلَميِّ»(٣): قال ابنُ عطاءٍ: مَنِ اعتَمَد شيئًا سوى اللـهِ فهو هَباءٌ لا حاصِلَ له، وهَلاكُه في نَفْسِ ما اعتَمَده، ومَنِ اتَّخذ سِواهُ ظَهيرًا قَطَع عن نَفسِه سبيلَ العِصْمَةِ ورُدَّ إلى حَوْله وقُوَّتِه، كالعنكبوتِ اتَّخذت بيتًا ظَنَّه أنَّه يَكُنُّه. وأنشَدَ البُسْتِيُّ(٤):

مَنِ استَعانَ بغيرِ الله في طَلَبٍ ... فإنَّ ناصِرَه عَجْزٌ وخِذْلانُ(٥)

والله أعلمُ.

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) في (ح) و(ف): «يُنزَّل».

(٣) يعني «حقائق التفسير» (٢: ١١٦).

(٤) هو العلامة أبو الفتح علي بن محمد بن الحسين البستي، شاعر عصره وكاتبه كان من كتاب الدولة السامانية في خراسان، له «ديوان شعر»، وهو صاحب القصيدة المشهورة التي مطلعها:

زيـادة المـرء في دنيـاه نقصـان

توفي سنة ٤٠٠هـ. ترجمته في «سير أعلام النبلاء» (١٧: ١٤٧)، و«الوافي بالوفيات» (٢٢: ١٠٥).

(٥) من قصيدته المشهورة، ومطلعها:

لـكلِّ شيءٍ إذا مـا تـمّ نقصـان ... فلا يُـغَرّ بطيب العيشِ إنسـانُ

انظر: «رسائل الثعالبي» ص٤٣.

﴿بِٱلْحَقِّ﴾ أو بالغرَضِ الصَّحيح الذي هو حقٌّ لا باطل، وهو أن تكونا مساكنَ عبادِهِ وعبرةً للمُعتَبِرين منهم، ودلائلَ على عِظَمِ قُدرتِه، ألا ترى إلى قوله: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ ونحوُه قولُه تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَٰطِلًا﴾ [ص: ٢٧] ثمّ قال: ﴿ذَٰلِكَ ظَنُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [ص: ٢٧].

[﴿ ٱتْلُ مَآ أُوحِىَ إِلَيْكَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ ۖ إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ ۗ وَلَذِكْرُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ ۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَصْنَعُونَ ﴾ ٤٥]

الصَّلاةُ تكونُ لُطفًا في تَركِ المعاصي، فكأنّها ناهيةٌ عنها. فإنْ قلت: كم من مُصَلٍّ يرتكبُ ولا تنهاهُ صلاتُه؟ قلت: الصَّلاةُ التي هي الصّلاةُ عندَ الله المُستحقُّ بها

قوله: (أو بالغرَض الصَّحيح)، الانتصاف: اللَّفظُ والمعنى فاسدٌ، ولو فُرض أنَّ المعنى صحيحٌ لَكانَ الواجبُ اجتنابَ هذه الألفاظ الرَّديئةِ(١).

قوله: (ونحوُه [قوله تعالى]: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَٰطِلًا﴾ [ص: ٢٧]) وذلك أنَّ الباطلَ في مُقابلِ الحقِّ، وأنَّ قولَه: ﴿ذَٰلِكَ ظَنُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾[ص: ٢٧] في مُقابلِ قولِه: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾، وأمّا ظَنُّ الكافرِ أنّه باطلٌ فلأنّه لم يَجعلِ الدَّلائلَ مَسارحَ نَظَرِه ومطارِحَ فِكْرِه، لِيستَدِلَّ به على وُجودِ مُبدِعٍ فاطرٍ، مُستَحِقٍّ لأنْ يُعبَدَ ويُطاعَ في أوامرِه ونَواهيه، كما أنَّ معنى يَقينِ المؤمنِ أنّه نَظَر وعَرَف فعبَد وأطاعَ وانتفَع بها، فكأنّه أقرَّ بحقِّيَّتِها(٢).

وفيه: أنَّ صاحبَ عِلْمِ الهيئةِ الذي لا عبادةَ له كأنّه ما نظَرَ فيها ولا عَرفَها حقَّ مَعرفتِها(٣).

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٤٥٥).

(٢) في (ح) و(ف): «بحقيقتها».

(٣) وهو ما نراه من أحوال كثير من علماءِ الفضاءِ المعاصرين الذين يَروْنَ آيات الله العظيمة في الآفاق، فلا تنشرح صدورهم لنورِ اليقين والإيمان.

الثّواب: أن يدخُلَ فيها مُقدِّمًا للتَّوبةِ النَّصوح، مُتَّقيًا؛ لقولِه تعالى: ﴿إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [المائدة: ٢٧]، ويُصلِّيها خاشعًا بالقَلبِ والجوارح، فقد رُوِيَ عن حاتم: كأنّ رِجْلَيَّ على الصِّراطِ، والجنّة عن يميني، والنّارَ عن يساري، وملَكَ الموتِ من فوقي، وأُصلِّي بينَ الخَوفِ والرَّجاء؛ ثمّ يَحوطَها بعدَ أن يُصلِّيها فلا يُحبِطَها، فهيَ الصَّلاةُ التي تنهى عن الفَحشاءِ والمُنكَر. وعن ابنِ عبّاسٍ رضيَ اللهُ عنهما: «مَن لـم تأمُرْهُ صلاتُه بالمعروفِ وتَنْهَهُ عن المُنكَر؛ لم يزدَدْ بصَلاتِه منَ الله إلّا بُعدًا». وعنِ الحسَنِ رحمَه الله: «مَن لـَمْ تَنهَهُ صلاتُه عن الفَحشاءِ والمُنكَر، فليسَتْ صلاتُه بصَلاة، وهِيَ وَبالٌ عليه». وقيل: «مَن كانَ مُراعيًا للصَّلاةِ جرَّهُ ذلك إلى أن ينتهيَ عن السيِّئاتِ يومًا ما، فقد رُوِيَ أنه قيل لِرَسولِ الله ﷺ: إنّ فُلانًا يُصلّي بالنَّهارِ ويَسرِقُ باللَّيل، فقال: «إنّ صلاتَه لتَردَعُه».

ورُوِيَ أنّ فتًى من الأنصارِ كان يُصلّي معه الصَّلوات، ولا يَدَعُ شيئًا من الفواحشِ إلّا رَكِبَه، فوُصِفَ له فقال: «إنّ صلاتَه ستَنهاه» فلم يلبثْ أن تاب وعلى كُلِّ حالٍ فإنّ الـمُراعيَ للصَّلاةِ لا بُدّ أن يكونَ أبعدَ من الفحشاءِ والمُنكَرِ ممّن لا يُراعيها. وأيضًا فكم من مُصَلِّينَ تَنهاهُم الصَّلاةُ عن الفحشاءِ والمُنكَر، **واللَّفظُ لا يقتضي أن لا يَخرُجَ واحدٌ** من المُصلِّينَ عن قضِيَّتِها، كما تقول: إنّ زيدًا يَنهى عنِ المُنكَر؛ فليسَ غرَضُك أنه

قوله: (**واللَّفظُ لا يَقْتضي أنْ لا يَخرُجَ واحدٌ**) يعني: ليس التَّعريفُ في الصَّلاة للاستغراقِ لِيستوعِبَ جميعَ المُصلِّينَ، بل هو للجنسِ، فهو مُطلَقٌ في تَناوُلِه، ومعناه: مِنْ شأنِ الصَّلاةِ أنْ تَنهى عنِ الفحشاءِ والمُنكَرِ، فقد وُجد في صُوَرٍ كثيرةٍ هذا الحُكْمُ، فلا يجبُ أن لا[1] يَخرُجَ أحدٌ منَ المصلِّينَ عن قَضيَّتِها.

والحاصلُ أنَّ تَعريفَ الجِنسِ ـ الذي هو المعهودُ الذِّهنيُّ ـ كالنَّكرة في الشِّياع، والنَّكرةِ في سياق الإثباتِ، لا يُفيد العُمومَ.

(١) لفظة «لا» سقطت من (ط).

يَنهى عن جميعِ المناكير، وإنّما تُريدُ أنّ هذه الخَصلةَ موجودةٌ فيه، وحاصلةٌ منه من غيرِ اقتضاءٍ للعُموم. ﴿وَلَذِكْرُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ﴾ يُريد: ولَلصَّلاةُ أكبَرُ من غيرِها من الطّاعات، وسمّاها بذِكرِ الله كما قال: ﴿فَٱسْعَوْاْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ [الجمعة: ٩] وإنّما قال: ولَذِكرُ الله: **لِيَستَقِلَّ بالتَّعليل**، كأنه قال: ولَلصّلاةُ أكبَر، لأنّها ذِكرُ الله. أو: ولَذِكْرُ الله عند الفَحشاءِ والمُنكَرِ وذِكرُ نَهيِه عنهُما ووَعيدِه عليهما أكبَرُ، وكانَ أوْلى بأنْ يَنهى **من اللُّطفِ الذي في الصَّلاة**. وعنِ ابنِ عبّاسٍ رضيَ اللـهُ عنهُما: ولَذِكرُ الله إيّاكُم برَحمَتِه أكبرُ من ذِكرِكُم إيّاه بطاعتِه ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَصْنَعُونَ﴾ منَ الخَيرِ والطّاعة، فيُثيبُكُم أحسَنَ الثَّواب.

[﴿وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنْهُمْ ۖ وَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَٰهُنَا وَإِلَٰهُكُمْ وَٰحِدٌ وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ﴾ ٤٦]

﴿بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾ بالخَصلةِ التي هيَ أحسَن، وهيَ مُقابَلَةُ الخُشونَةِ باللِّين، والغضبِ بالكَظْم، **والسَّوْرةِ** بالأناة، كما قال: ﴿ٱدْفَعْ بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾ [المؤمنون: ٩٦]،

قوله: (**ليستقلَّ بالتعليل**) أي: ليَرفعَه ويكونَ حاملًا له.

الأساس: أقلَّه واستقَلَّ به: رَفعَه، يعني إنَّما عَدَل عنِ الظاهِرِ وهو قولُه: «ولَلصَّلاةُ أكبر»؛ ليكونَ اللَّفظُ دالًّا على المقصود بالمَجازِ ومُتضمِّنًا للتَّعليل؛ كأنَّه قيلَ: ولَلصَّلاةُ أكبرُ؛ لأنَّها ذِكْرُ الله، وقد عُلم أنَّ ذِكرَ الله أكبرُ مِنْ كلِّ شيءٍ.

تلخيصُه: أنه مِنْ وَضْعِ المُظهَرِ موضعَ المُضمَرِ من غير لفظِه السابِقِ؛ للإشعار بالعِلِّـيَّة، ولو جيءَ بظاهِرٍ لم يُفِدْ هذا المعنى.

قوله: (**مِنَ اللُّطف الذي في الصَّلاة**) المراد باللُّطف على اصطلاحهم: ما يُقرِّب إلى الطاعة ويَزْجُر عنِ المعصيةِ، يعني: تأثير الزّاجِرِ بذِكْر الله، وذِكْرُ نَهْيِه ووَعِيدِه أكثرُ مِنْ تأثير الزّاجِرِ بالصَّلاة.

قوله: (**والسَّوْرَة**)، **الجوهريُّ**: سَوْرَةُ السُّلطانِ: سَطْوَتُه واعتداؤه، و«الأَنَاةُ» بوزن القَنَاةِ: الحِلْمُ والوَقارُ.

﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾ فأفْرَطوا في الاعتداءِ والعِنادِ، ولم يَقبَلُوا النُّصح، ولم ينفعْ فيهم الرِّفق. فاستَعمِلُوا معهمُ الغِلظة، وقيل: إلّا الذين آذَوْا رَسُولَ الله ﷺ، وقيلَ: إلّا الذين أثبَتُوا الولدَ والشَّريكَ وقالوا: يَدُ الله مَغلولة. **وقيل: معناه: ولا تُجادِلُوا الدّاخِلِينَ في الذِّمّةِ** المُؤدِّينَ للجِزيةِ إلّا بالتي هيَ أحسَن، إلّا الذين ظلَمُوا فنبَذُوا الذمّةَ ومنَعُوا الجِزية، فإنّ أولئك مُجادَلتُهم بالسَّيف. وعن قَتادة: الآيةُ مَنسوخةٌ بقولِه تعالى: ﴿قَٰتِلُوا۟ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَلَا بِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ﴾ [التوبة: ٢٩] ولا مجادلةَ أشدُّ من السَّيف: وقولُه: ﴿وَقُولُوٓا۟ ءَامَنَّا بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْنَا﴾ من جنسِ المُجادَلةِ بالتي هيَ أحسن. وعن النَّبيِّ ﷺ: «**ما حدَّثَكُم أهلُ الكتابِ** فلا تُصَدِّقوهم ولا تُكذِّبوهم، وقولُوا آمنّا

قوله: (**وقيل: معناه: لا تُجادلوا الدّاخِلينَ في الذِّمَّةِ**) عطفٌ على قوله: «وهي مُقابَلَةُ الخُشُونةِ باللِّينِ»، وعلى الأوَّل: المُجادَلَةُ بالحُجَّة، وعلى الثاني: بالسَّيفِ، والحاصلُ من الوُجوه أنَّ قولَه: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾ مُطلَقٌ؛ إمّا أن يجريَ على إطلاقِه، فهو المرادُ من قولِه: «إلّا الذينَ ظَلَموا فأَفرَطُوا في الاعتداء»؛ لأنَّ الكافرَ إذا وُصِفَ بالفِسْق أو الظُّلم حُمِلَ على المُبالغة فيما هو فيه، ولذلك أتى بالفاء في «فأَفْرَطُوا» ليكونَ سببًا في الإفراط، أو يُقيَّدُ بما يُوجد منهم مِنَ الأذى لرسول الله ﷺ، من قولهم: ما أنتَ بصاحِبنا، ولا نجدُ في كتابنا ذِكْرَكَ، وهو المرادُ من قوله: «آذَوْا رسولَ الله ﷺ» والقَرينةُ خارجيَّةٌ، أو القَرينةُ ما يُفهَمُ مِنْ قولِه: ﴿ءَامَنَّا بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَٰهُنَا وَإِلَٰهُكُمْ وَٰحِدٌ﴾ وهو المرادُ من قوله: «الذين أَثبَتُوا الولدَ والشَّريكَ»، أي: منَ النَّصارى، «وقالوا: يدُ الله مغلولة»، أي: منَ اليهودِ، أو يكونُ المرادُ من المُجادَلَةِ التَّعرُّضَ والقتالَ، لا المُقاوَلَةَ والظُّلمَ. على هذا أيضًا باقٍ على إطلاقِه، ونتيجتُه نَبْذُ العَهْدِ؛ لذلك جيءَ بالفاء في «فنبَذُوا الذِّمَّةَ».

قولـه: (**مـا حدَّثَـكُم أهـلُ الكتابِ**) الـحديثَ؛ أخـرجه أبـو داودَ، عن أبي نَمْلَةَ[1] الأنصاريِّ[2]، وروى البخاريُّ عن أبي هريرةَ، أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «لا تُصدِّقوا أهلَ

(١) في (ف): «أنملة»، والجادّة ما أثبتناه. انظر ترجمته في «تهذيب الكمال» للمِزّي (٣٤: ٣٥٣).

(٢) أخرجه أبو داود (٣٦٤٦) والإمام أحمد (١٧٢٦٤) وصحّحه ابن حِبّان (٦٢٥٧) من حديثِ =

بالله وكُتُبِه ورسُلِه، فإنْ كانَ باطلًا لم تُصدِّقوهم، وإنْ كانَ حقًّا لم تُكذِّبُوهم».

[﴿وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ ۚ فَٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يُؤْمِنُونَ بِهِۦ ۖ وَمِنْ هَٰٓؤُلَآءِ مَن يُؤْمِنُ بِهِۦ ۚ وَمَا يَجْحَدُ بِـَٔايَٰتِنَآ إِلَّا ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ ٤٧]

ومثلُ ذلك الإنزالِ ﴿أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ أي: أنزلناهُ مُصدِّقًا لسائرِ الكُتُبِ السَّماويّة، تحقيقًا لقولِه: ﴿ءَامَنَّا بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ﴾. وقيل: **وكما أنزلْنا الكُتُبَ إلى مَن كان قبلَكَ** أنزَلْنا إليكَ الكتابَ ﴿فَٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ﴾ هم عبدُ الله بنُ

الكتابِ بما يُحدِّثونكم عن الكتابِ ولا تُكذِّبوهم، وقولوا: ﴿ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا﴾ [البقرة: ١٣٦]»(١)؛ لأنَّ الله أخبرَ بأنَّهم كَتَبوا بأيديهم وقالوا: هذه من عندِ الله.

قوله: (**وكما أنزلْنا الكُتُبَ إلى مَنْ كان قَبلَكَ**)، يعني: أنَّ «الكافَ» منصوبُ المَحَلِّ على المصدر، والمشارُ إليه بـ«ذلك»: إمّا ما دلَّ عليه قولُه: ﴿وَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ﴾، وهو المرادُ من قوله: «تحقيقًا لقوله: ﴿ءَامَنَّا﴾» و«تحقيقًا» مفعولٌ له لمقدَّرٍ؛ أي: أشار بذلك تَحقيقًا له(٢)، أو المُشارُ إليه ما في الذِّهْنِ؛ أي: مثلَ ذلك الإنزالِ المَعلُومِ الذي أُنزل على الأنبياء من قَبلِكَ أَنزلْنا إليك.

والـمِثْلُ على الوجه الثاني: بمعنى النَّظيرِ والشَّبيهِ، وعلى الأوَّل: مُستعارٌ للصِّفة العَجيبةِ الشَّأْنِ. والفاءُ في «فالذين آتيناهُم» تفصيليَّةٌ؛ أي: مثلَ ذلك الإنزالِ العَجيبِ الشَّأنِ الداعي إلى الإيمان بجميع الكُتبِ المنزَّلَةِ وإلى التَّوحيد أَنزَلْناه، ثُمَّ النّاسُ مع ذلك تفرَّقوا فِرَقًا أربعًا؛ لأنَّ المبعوثَ إليهم إمّا أهلُ الكتابِ أو المشركون، فقولُه: ﴿فَٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يُؤْمِنُونَ بِهِۦ﴾ المرادُ به بعضُ مَنْ آمَنَ من أهل الكتاب. وقولُه: ﴿وَمِنْ هَٰٓؤُلَآءِ مَن يُؤْمِنُ بِهِۦ﴾ هم بعضُ المشركينَ. وقولُه: ﴿وَمَا يَجْحَدُ بِـَٔايَٰتِنَآ إِلَّا ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ مُؤذِنٌ بأنَّهم الفريقانِ الباقيانِ من

= أبي نَملة الأنصاري.

(١) أخرجه البخاري (٧٣٦٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) قوله: «أي: أشار بذلك تحقيقاً له» سقط من (ط).

سَلامٍ ومَن آمنَ معه ﴿وَمِنْ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ من أهلِ مكّةَ، وقيل: أرادَ بالذين أُوتُوا الكتاب: الذينَ تقدَّمُوا عهدَ رسولِ الله ﷺ من أهلِ الكتاب. ﴿وَمِنْ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ ممّن في عهدِه منهُم. ﴿وَمَا يَجْحَدُ بِـَٔايَٰتِنَآ﴾ مع ظُهورِها وزَوالِ الشُّبهةِ عنها، إلّا المُتوغِّلُونَ في الكُفرِ المُصَمِّمون عليه. وقيل: هم كعبُ بنُ الأشرفِ وأصحابُه.

[﴿وَمَا كُنتَ تَتْلُوا۟ مِن قَبْلِهِۦ مِن كِتَٰبٍ وَلَا تَخُطُّهُۥ بِيَمِينِكَ ۖ إِذًا لَّٱرْتَابَ ٱلْمُبْطِلُونَ ۝ بَلْ هُوَ ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ فِى صُدُورِ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ ۚ وَمَا يَجْحَدُ بِـَٔايَٰتِنَآ إِلَّا ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ ٤٨-٤٩]

وأنت أمِّيٌّ ما عَرفَكَ أحدٌ قطُّ بتِلاوةِ كتابٍ ولا خطّ، ﴿إِذًا لَّٱرْتَابَ ٱلْمُبْطِلُونَ﴾ لو كانَ شيءٌ من ذلك، أي: من التِّلاوةِ والخَطِّ ﴿لَّٱرْتَابَ ٱلْمُبْطِلُونَ﴾ من أهلِ الكتابِ وقالوا: الذي نَجِدُه في كُتُبِنا أمِّيٌّ لا يكتُبُ ولا يقرأُ وليس به. أو لارتابَ مُشرِكُو مكّةَ وقالوا: لعلّه تعلَّمَه أو كتَبَه بيَدِه. فإن قلت: لِمَ سمّاهم مُبطِلين، ولو لم يكن أمِّيًّا وقالوا: ليس الذي نَجدُه في كتُبِنا، لكانُوا صادقينَ مُحقِّين؟ ولكانَ أهلُ مكّة أيضًا على حقٍّ في قولِهم لعلَّه تعلَّمَه أو كتَبَه فإنّه رجلٌ قارئٌ كاتب؟ قلت: سمّاهم مُبطِلين لأنّهم

أُولئكَ، وهمُ الذين تَوغَّلُوا في الكُفر وصَمَّمُوا عليه ولم يَفتحوا آذانَهم الصُّمَّ وأَعيُنَهم العُمْيَ، ولم يَلْتفتوا إلى الآيات البيِّناتِ، والمرادُ بقوله: ﴿بِـَٔايَٰتِنَآ﴾ الآياتُ المُنزَّلةُ في هذا الكتابِ الكريمِ، أو هو نفسُه آياتُ الله الباهرةُ، وحُجَّتُه القاهرةُ، واللهُ أعلمُ.

قوله: (لِمَ سَمّاهُم مُبْطِلِينَ) تَوجيهُ السُّؤالِ: لِمَ سمّاهُم مُبْطِلِينَ في حال كَوْنِه كاتبًا قارئًا؛ لكونهم حينئذ محقين، وكونهم مبطلين إنما يصح أن لو لم يكن كاتبًا قارئًا؛ لِكَونِهم حينئذٍ عَلِموا الحقَّ وجَحَدوا؟

وخُلاصةُ الجوابِ: أنَّ التَّعريفَ في ﴿ٱلْمُبْطِلُونَ﴾ للعَهْد، وهم قومٌ مَعْلُومونَ بدَليل قولِه: «هؤلاء المُبْطِلُونَ»، يعني: هؤلاء المُجادلونَ المُبْطِلُونَ. تَوضيحُه: أنَّ ﴿ٱلْمُبْطِلُونَ﴾ على تأويلِ مفهومِ اللَّقَبِ لا الصِّفةِ، كأنَّه قيل: هؤلاء الأشخاصُ الذين حَصَل لهمُ الإبطالُ.

كفرُوا به وهو أمِّيٌّ بعيدٌ من الرَّيب، فكأنَّه قال: هؤلاءِ المُبطِلون في كُفرِهم به لو لـم يكنْ أُمِّيًّـا لارتابُوا أشدَّ الرَّيب؛ فحين ليسَ بقارئ كاتبٍ فلا وجهَ لارتيابِهم. **وشيءٌ آخر**: وهو أنّ سائرَ الأنبياءِ عليهِمُ السَّلامُ لـم يكُونُوا أُمـيّين، ووجبَ الإيمانُ بهم وبما جاؤوا به، لكونِهم مُصدَّقينَ من جهةِ الحكيمِ بالمُعجِزات، فهبْ أنه قارئٌ كاتبٌ فما لهم لم يُؤمِنُوا به من الوجهِ الذي آمَنوا منه بمُوسى وعيسى عليهِما السَّلام؟ على أنّ المُنزَلَين ليسا بمُعجزين، وهذا المُنزَلُ مُعجِز، فإذن: هم مُبطِلون حيثُ لم يُؤمِنُوا به وهو أُمِّيّ، ومُبطِلُون لو لم يُؤمِنُوا به وهو غيرُ أمِّيّ. فإن قلت: ما فائدةُ قولِه: ﴿بِيَمِينِكَ﴾؟ قلت: ذِكرُ اليَمينِ وهي الجارِحةُ التي يُزاوَلُ بها الخَطّ: **زيادةُ تصويرٍ لِـما نُفِيَ عنه من كونِه كاتبًا**. ....

قوله: (**وشيءٌ آخَرُ**) يعني: سَمّاهُم مُبْطِلينَ؛ لأنَّهم لم يَنظروا إلى الدَّليل، وما يُثبتُ به رسالتَه من إظهار المُعجزةِ بعد سَبْقِ الدَّعوى كما ثَبتَتْ رسالةُ سائرِ الأنبياءِ، وحينئذٍ لم يَفْتقروا إلى النَّظَر في كَوْنه أُمِّيًّا أو غيرَ أُمِّيٍّ، وهو المرادُ من قوله: «فما لهم لم يُؤمنوا به مِنَ الوَجْهِ الذي آمَنُوا منه بموسى وعيسى عليهما السلام»، ومعَ هذا انضَمَّ معه ما يَزيدُ به الدَّليلُ إيضاحًا، وهو أنَّه أُمِّيٌّ لم يقرأْ ولم يَكتبْ، فهو أَولى بالقَبُولِ، وعلى كلِّ حالٍ إنَّهم مُبْطِلُونَ، سواءٌ كان أُمِّيًّا أو لم يَكنْ.

وهذا إنَّما يَستقيمُ معَ المشركينَ؛ لأنَّ أهلَ الكتاب يُثْبتون نُبوَّتَه بأماراتٍ يَجِدُونها في كُتبهم، وهي أنَّه أُمِّيٌّ لا يكتبُ ولا يقرأُ، فلَهُم أن يقولوا: أنتَ نبيٌّ، لكنْ لستَ بصاحِبنا. وإلى هذا يُنْظَر قولُ صاحبِ «التَّقريب»: هذا الوجهُ إنَّما يَرِدُ على المشركين لا على أهل الكتابِ، إذْ نَعْتُه عندَهم أنَّه أُمِّيٌّ.

قوله: (**زيادةُ تَصْويرٍ لِـمَا نُفِيَ عنه من كَوْنه كاتبًا**) يعني: هو مِنْ أُسلوب قولِهم: نَظَرْتُه بعَيْني، وأَخذتُه بيَدي، وقلتُه بفَمِي.

فإن قلتَ: كيف جَمْعَ بينَ هذا وبينَ ما رَوى البخاريُّ ومسلمٌ والإمامُ أحمدُ والدارميُّ عن البَراء بن عازبٍ، قال: اعتمَر رسولُ الله ﷺ وساقوا الحديثَ إلى قوله: فلما كَتبوا الكتابَ

....

كَتَبوا: هذا ما قاضى عليه محمَّدٌ رسولُ الله، قالوا: لا نُقِرُّ بهذا، فلو نَعلمُ أنك رسولُ الله ما مَنَعْناكَ، ولكن أنتَ محمّدُ بنُ عبد الله، فقال رسولُ الله ﷺ: «أنا رسول الله، وأنا محمّدُ بنُ عبدِ الله»، ثم قال لعليٍّ رضي الله عنه: «امْحُ رسولَ الله»، قال: لا والله لا أمحوكَ أبدًا، فأخذَ رسولُ الله ﷺ وليس يُحسِنُ يكتب، فكتب: «هذا ما قاضى عليه محمّدُ بنُ عبد الله، لا يُدْخِلُ مكّةَ السِّلاحَ إلا السَّيفَ في القِرَابِ، وأنْ لا يَخرُجَ من أهلِها بأَحَدٍ إن أراد أنْ يَتْبَعَه، وأن لا يَمْنَعَ من أصحابه أَحدًا إذا أراد أن يُقِيمَ بها». الحديثَ[١].

والجواب ما قال مُحيي السُّنة: يعني: لو كنتَ تَكْتُبُ أو تَقرأُ قبل الوحي لشَكَّ المُبْطِلُونَ[٢].

قلت: ويؤيِّدهُ قولُـه تعالى: ﴿وَمَا كُنتَ تَتْلُواْ مِن قَبْلِهِۦ مِن كِتَٰبٍ﴾؛ أي: من قَبْـلِ إنزالِنـا إليكَ الكتابَ.

وقال الشيخ مُحيي الدِّين النَّواوي في «شرح صحيح مسلم»: وكما جاز أن يتلوَ جاز أنْ يَخُطَّ، ولا يَقْدَحُ هذا في كونه أُمِّيًّا، إذ ليستِ المُعجزةُ مجرَّدَ كونِه أُمِّيًّا، فإنَّ المعجزةَ حاصلةٌ بكَوْنه أوَّلًا كذلك، ثم جاء بالقرآن وبعُلوم لا يَعلَمُها الأُمِّيُّونَ. وقالوا: إنَّ اللـهَ تعالى علَّمَه ذلك حينئذٍ، حِينَ كَتَب، وجَعَل هذا زيادةً في مُعجزتِه، فإنَّه كان أُمِّيًّا، فكما علَّمَه ما لم يكن يَعْلم منَ العلمِ وجَعَله يقرأُ ما لم يَقرأْ، ويَتْلو ما لم يَتْلُ، كذلك عَلَّمه أن يَكتُبَ ويَخُطَّ ما لم يَخُطَّ بعدَ النُّبوةِ. واحتَجُّوا أيضًا بآثار جاءتْ في هذا عن الشَّعبيِّ وبعضِ السَّلفِ، فإنَّ النبيَّ ﷺ لم يَمُتْ حتّى كَتَب. تَمَّ كلامُه[٣].

ويمكنُ أن يُقالَ سبيلُ هذه الكتابةِ مع هذه الآيةِ سبيلُ قولِه:

هل أنـتِ إلّا أُصْبَـعٌ دَمِيتِ ... وفي سَـبيل الله مـا لَقِيتِ[٤]

---

(١) أخرجه البخاري (٢٦٩٨) ومسلم (١٧٨٣) وأحمد (١٨٦٥٨) والدارمي (٢٥٠٧).

(٢) «معالم التنزيل» (٦: ٢٤٩).

(٣) «شرح صحيح مسلم» (١٢: ١٣٧).

(٤) انظر هذا الخبر في: «صحيح البخاري» (٢٨٠٢) و«صحيح مسلم» (١٧٩٦) وغيرهما.

ألا ترى أنّك إذا قلتَ في الإثبات: رأيتُ الأميرَ يخُطُّ هذا الكتابَ بيَمينِه، كان أشدَّ لإثباتِك أنه تولّى كِتْبتَه، فكذلك النَّفيُ ﴿بَلْ﴾ القرآن ﴿ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٌ فِي صُدُورِ﴾ العلماءِ به وحُفّاظِه، **وهُما من خصائصِ القُرآن**: كونُ آياتِه بيِّناتِ الإعجاز، وكونُه محفوظًا في الصُّدورِ يَتلوه أكثرُ الأُمّةِ ظاهرًا؛ بخِلافِ سائرِ الكُتُب، فإنّها لم تكُنْ مُعجِزات، وما كانت تُقرَأُ إلّا من المصاحِف. ومنه ما جاءَ في صفةِ هذه الأمّة «**صُدورُهم أناجيلُهم**».

ونحوُه قولُه تعالى: ﴿وَمَا عَلَّمْنَٰهُ ٱلشِّعْرَ وَمَا يَنۢبَغِي لَهُۥٓ﴾[يس: ٦٩]، قال المصنف: «ما هو إلّا كلامٌ من جِنْس الكلامِ الذي يُرْمى به على السَّليقةِ من غير صَنْعَةٍ وقَصْدٍ إلى ذلك، ولا التفاتٍ منه إليه»، ويَعضُدُه قولُ راوي الحديثِ: «وليس يُحسِن يَكْتُبُ».

قال في تفسير قولِه تعالى: ﴿أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُۥ﴾ [السجدة: ٧]: «حقيقتُه: يحسن معرفته؛ أي: يَعرِفُه معرفةً حسنةً بتحقيق وإتقان».

وفي «الروضة»: ومما عُدَّ منَ المحرَّماتِ الشِّعرُ والخَطُّ، وإنّما يَتَّجهُ القولُ بتحريمهما لمَنْ يقول: إنه ﷺ كان يُحسِنُهما، وقد اختُلف فيه؛ فقيل: كان يُحسنهما لكنه يمتنع منهما. والأصحُّ: أنه كان لا[1] يُحسنهما. ثم قال صاحبُ «الروضة»: ولا يمتنع تحريمهما وإن لم يُحسنهما، والمرادُ تحريمُ التَّوصُّلِ إليهما[2].

قوله: (**وهما من خصائصِ القرآنِ**) مفسَّرٌ بقوله: «كَوْنُ آياتهِ بَيِّناتِ الإعجازِ» وبقوله: «كَوْنُه محفوظًا في الصُّدور»، يدلُّ عليه قوله: «بخلاف سائرِ الكُتبِ»، فعلى هذا «بل» إضرابٌ عن مفهوم الآيتَينِ السابقتَينِ. المعنى: وكذلك أنزَلْنا إليكَ الكتابَ، والحال أنَّك أُمِّيٌّ ما كنتَ تَتْلُو مِنْ قَبلهِ من كتابٍ ولا تَخُطُّه بيَمينِكَ، بل ذلك الإنزالُ معجزةٌ خارقةٌ للعادات، وهي كَوْنُها في نفسِها آياتٍ بيِّناتٍ؛ لبلاغَتِها وفَصاحَتِها، وكَوْنُه اختُصَّ بأنْ حُوفِظَ [عليه] في صُدور العلماءِ دونَ سائر الكُتبِ.

قولـه: (**صُـدورُهم أناجِيلُهم**)، **النهايـة**: في صفة الصَّحابة: «معه قـومٌ صُـدورُهم

---

(١) لفظة «لا» سقطت من (ط).

(٢) «روضة الطالبين» (٧: ٥).

﴿وَمَا يَجْحَدُ﴾ بآياتِ الله الواضحة، إلّا المُتوغِّلُون في الظُّلمِ المُكابِرون.

[﴿وَقَالُوا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِ ءَايَٰتٌ مِّن رَّبِّهِۦ قُلْ إِنَّمَا ٱلْءَايَٰتُ عِندَ ٱللَّهِ وَإِنَّمَآ أَنَا۠ نَذِيرٌ مُّبِينٌ * أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَىٰ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ * قُلْ كَفَىٰ بِٱللَّهِ بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ شَهِيدًا يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا بِٱلْبَٰطِلِ وَكَفَرُوا بِٱللَّهِ أُولَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾ ٥٠-٥٢]

قُرِئ: (آيةٌ) و﴿ءَايَٰتٌ﴾ أرادُوا: هَلّا أُنزِلَ عليه آيةٌ مثلُ ناقةِ صالحٍ ومائدةِ عيسى عليهِما السَّلام، ونحوُ ذلك ﴿إِنَّمَا ٱلْءَايَٰتُ عِندَ ٱللَّهِ﴾ يُنزِلُ أيَّـتَها شاء، ولو شاءَ أن يُنزِلَ ما تَقترِحونَه لفَعل ﴿وَإِنَّمَآ أَنَا۠ نَذِيرٌ﴾ كُلِّفتُ الإنذارَ وإبانتَه بها أُعطِيتُ من الآيات، وليسَ لي أن أتخيَّـرَ على الله آياتِه فأقول: أُنزِلَ عليَّ آيةُ كذا دون آيةِ كذا، معَ علمِي أنّ الغَرَضَ من الآيةِ ثُبوتُ الدَّلالة، والآياتُ كُلُّها في حُكمِ آيةٍ واحدةٍ في

أناجيلُهم»[(١)]: هي جمعُ إنْجِيلٍ، وهي اسمُ كتابِ الله المنزَّلِ على عيسى ـ صلواتُ الله عليه ـ وهو عِبْرانيٌّ وسُريانيٌّ، وقيل: عربيٌّ، يريد أنّهم يقرؤون كتابَ الله عن ظَهْرِ قُلوبِهم، ويَجمعُونَه في صُدورِهم حِفْظًا. وفي روايةٍ: «وأَناجِيلُهم في صُدورِهم»؛ أي: كتبهم محفوظة فيها.

ورُوِيَ في بعض كُتبِ التَّفسير في الكتابَينِ في صفة النبيِّ ﷺ وأُمَّتِه: يجتزئ بالبُلْغَةِ[(٢)]، ويَلْبَسُ الشَّمْلَةَ مع عَصابَةٍ، وأَناجِيلُهم في صُدورِهم. ورُوِيَ في بعض كتب التفسير: «وقَرابينهُم من نُفوسِهم»[(٣)].

قوله: (قرئ: «آيةٌ»، و﴿ءَايَٰتٌ﴾)، «آيةٌ»: ابنُ كثيرٍ وأبو بكرٍ وحمزةُ والكسائيُّ، والباقون: ﴿ءَايَٰتٌ﴾.

---

(١) قوله: «في صفة الصحابة: معه قوم صدورهم أناجيلهم» سقط من (ط).

(٢) وهي القَدْرُ اليسير من الطعام. ولتمام الفائدة انظر: «الكشف والبيان» للثعلبي (٤: ٢٩٢).

(٣) وأخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٩٩٠٣) من حديثِ ابن مسعودٍ رضي الله عنه.

ذلك، ثمّ قال: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ﴾ آيةً مُغنيةً عن سائرِ الآيات - إن كانُوا طالِبينَ للحقِّ غيرَ مُتعنِّتين - **هذا القرآنُ الذي تدومُ تلاوتُه عليهم في كُلِّ مكانٍ** وزمان، فلا يزالُ معهم آيةً ثابتةً لا تزولُ ولا تضمَحِلّ. كما تزولُ كلُّ آيةٍ بعدَ كونِها، وتكونُ في مكانٍ دونَ مكان.

إنّ في مثلِ هذه الآيةِ الموجودةِ في كلِّ مكانٍ وزمانٍ إلى آخرِ الدَّهرِ ﴿لَرَحْمَةً﴾: **لَنِعمةً عظيمةً لا تُشكَر**، وتذكرةً ﴿لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ وقيل: أوَلَم يكفِهم، يعني: اليهودَ

قوله: (**هذا القرآنُ الذي تَدُوم تلاوتُه عليهم في كلِّ مكانٍ**) إلى آخره، هذه المُبالَغاتُ إنَّما نَشأتْ من وضع ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ موضعَ «القرآنِ»؛ لأنَّه مشتملٌ على صيغة التَّعظيم، فدلَّ على عظمة المنزَّل، واللّام في ﴿ٱلْكِتَٰبَ﴾ للجنس، فدلَّ على الكمالِ، أو للعهد فدلَّ على ما عُرف واشتُهر في البلاغة.

ثم في استئنافِ ﴿يُتْلَىٰ﴾ وتخصيصِه بالمضارع وجَعْلِه علّةً للمنزَّل الدلالةُ على الاستمرار زمانًا ومكانًا، وإليه الإشارةُ بقوله: «هذا القرآن الذي تَدُوم تِلاوتُه عليهم في كلِّ مكانٍ وزمانٍ»، ثم تعليل الجملة بقوله: ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَرَحْمَةً﴾ تـتْمِيمٌ لذلك المعنى.

قوله: (**إنَّ في مِثْل هذه الآيةِ الموجودةِ**) الـمِثْلُ: يُستعمل كنايةً عن ذات الشَّيء إذا كان متَّصفًا بأوصافٍ يَشترك فيها غيرُه تحقيقًا أو فرضاً، وهاهنا لـمّا وَصَف القرآنَ بتلك الصفاتِ الفائقةِ وعقَّب بقوله ذلك لِيُستحضرَ بجميع صفاتِه، وآذَنَ بأنَّ القرآنَ جديرٌ بأنْ يكونَ رحمةً وذِكْرى، لِـمَا له تلك الخِصَالُ الكاملةُ على سبيل التَّعليل. والقولِ الكُلِّيّ، حَسُنَ أن يُقالَ: إنَّ في مثل هذه الآيةِ كذا وكذا، ونَظيرُه في الكناية قولُهم: العَربُ لا تَخْفِرُ الذِّمَمَ.

قوله: (﴿لَرَحْمَةً﴾ **لَنِعْمَةً عظيمةً لا تُشْكَرُ**) يُريد: أنَّ التَّنكيرَ في ﴿لَرَحْمَةً وَذِكْرَىٰ﴾ للتَّعظيم، وأنَّها رحمة لا يُقادَرُ قَدْرُها، وتَذكرةٌ؛ أي: تَذْكرة للمؤمنينَ. وفيه تعريضٌ بمَن لم يَرفعْ به رأسًا، ويقترحُ آياتٍ غيرَها، لا نِسْبةَ بينَها وبينَها، يعني: أَوْلَيْناهُم تلكَ النِّعمةَ المُتكاثِرةَ الفوائدِ لِيَشْكُروها ويَعْرفوا حقَّها بأنْ يؤمنوا، وهم عَكَسوا وكَفَروا بها وقالوا: لولا نُزِّل عليه آيةٌ.

أَنّا أنزَلنا عليك الكِتابَ يُتلى عليهم بتحقيق ما في أيديهم من نَعتِك ونَعتِ دينِك. وقيل: **إنّ ناسًا من المُسلِمين** أتَوْا رسولَ الله ﷺ بكَتِفٍ قد كتبُوا فيها بعضَ ما تقولُ اليهود، فلمّا أن نظرَ إليها ألقاها وقال: كفى بها حماقةَ قومٍ أو ضلالةَ قومٍ أن يَرغَبُوا عمّا جاءَهم به نبيُّهم إلى ما جاءَ به غيرُ نبيِّهم، فنزلت. **والوجه: ما ذكرنا.** ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ شَهِيدًا﴾ أنّي قد بلَّغتُكُم ما أُرسِلتُ به إليكم وأنذَرْتُكم، وأنَّكم قابلتُمُوني بالجَحدِ والتَّكذيب، ﴿يَعْلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ فهو مُطَّلِعٌ على أمري وأمرِكُم، وعالِـمٌ بحَقّي وباطِلِكُم ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلْبَٰطِلِ﴾ منكم، وهو ما تعبُدونَ من دُونِ الله ﴿وَكَفَرُواْ بِٱللَّهِ﴾ وآياتِه ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾ **المَغْبُونونَ في صَفقَتِهم**؛ ....

قوله: (**إنَّ ناسًا منَ المسلمينَ**) الحديثَ، من رواية الدارميِّ عن يَحيى بنِ جَعْدةَ قال: أُتِيَ النبيُّ ﷺ بكَتِفٍ فيه كتابٌ، فقال: «كفى بقومٍ ضَلالًا أنْ يَرْغَبُوا عمّا جاء به نَبيُّهم، إلى ما جاء به غيرُ نَبيِّهم، أو كتابٍ غيرِ كتابِهم»[1]، فأَنزلَ اللـهُ ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ﴾ الآيةَ.

قوله: (**والوَجْهُ ما ذَكَرْنا**) أي: المعنى: أوَلَم يَكْفِهِم آيةٌ مُغْنيةٌ عن سائر الآياتِ؟ لأنَّه لا يلزمُ[2] منَ الوَجْه الثاني كَوْنُه معجزةً بالغةً حَدَّ الإعجازِ والكَمالِ، ومِنَ الثالث كَونُه معجزةً أصلًا، والكلامُ في المُعجِزَة كقولهم: «لولا أُنزل عليه آيةٌ»، يدلُّ عليه ما في «المعالم»[3] و«المطلع»: هذا جوابٌ لقولهم: «لولا أُنزِلَت عليه آيةٌ من ربِّه».

قوله: (**المَغْبُونونَ في صَفْقَتِهم**) إشارةٌ إلى أنَّ قولَه: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلْبَٰطِلِ وَكَفَرُواْ بِٱللَّهِ﴾ استعارةٌ للاشتراء والبيع تقديرًا، و﴿ٱلْخَٰسِرُونَ﴾ قرينةٌ للاستعارة، فإنَّ الخُسْرانَ لا يُستعمل حقيقةً إلّا في التِّجارة المُتعارَفةِ. شَبَّه استبدالَ الكُفرِ بالإيمان المُستَلْزِمِ للعقابِ بالاشتراء المُستَلْزِمِ للخُسْرانِ.

---

(١) أخرجه الدارمي (٤٧٨) و(٤٩٥) بإسنادٍ مرسلٍ صحيح.

(٢) في (ط): «لأنه لا يعلم».

(٣) «معالم التنزيل» (٦: ٢٥٠).

حيثُ اشتَرَوْا الكُفرَ بالإيمان، **إلّا أنّ الكلامَ وردَ مَورِدَ الإنصاف**، كقولِه: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ: ٢٤]، وكقَولِ حسّان:

فشَـرُّكُما لِخَـيرِكُما الفِداءُ

ورُوِيَ أنّ كعبَ بنَ الأشرفِ وأصحابَه قالُوا: يا مُحمَّد، **مَن يَشهَدُ لك بأنك رسولُ الله؟ فنزَلَت.**

قوله: (**إلّا أنَّ الكلامَ وَرَدَ مَوْرِدَ الإنصافِ**) أي: على أُسلوبِ الاستدراجِ والكلامِ المُنْصِفِ(١)، وذلك أنَّ قولَه: ﴿قُلْ كَفَىٰ بِٱللَّهِ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ شَهِيدًا يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْبَٰطِلِ﴾ الآيـةَ كلامٌ فيـه وَعيدٌ شديدٌ، وتهديـدٌ عظيمٌ، لـكن لم يُكافِحْ به مَنْ خُوطِبَ بأنْ لم يَقُلْ: والذين آمنوا بالباطل منكم، بل جيءَ به عامًّا على الغَيْبةِ، ولم يُصـرِّحْ بما كان منهم من الجَحْد والتَّكذيبِ ليتفكَّروا فيه، ويَنظُروا: هل هم مِنَ الجاحِدينَ للحقِّ أو مِنَ المُنصِفِينَ، أو مِنَ الذين آمنوا بالله وكَفَروا بالطَّاغوتِ أو خلافِه، أو كانوا مُحِقِّينَ أو مُبْطِلِينَ؟ فحينئذٍ يُنْصَفُون من أنفُسِهم ويُذعنون للحقِّ، كما أنَّ حسّانَ وَبَّخ المخاطَبَ في صَدر البيت بقولِه:

أَتَهْجُوهُ ولسـتَ له بكُفْءٍ(٢)

ثم أَبرزَ الكلامَ على الإنصافِ حيث لم يُبيِّنِ الشِّريرَ والخَيِّرَ بقوله:

فشَرُّكُـما لِـخَيْرِكُما الفِـداءُ

فقولُه: «إلا أنَّ الكلام وَرَد» متعلِّقٌ بقوله: «فهو مُطَّلِعٌ على أَمْري» إلى آخِره؛ يعني: كان مِنْ ظاهرِ ما يَقتضيه الكلامُ أنْ يُقالَ: عالمٌ بحَقِّي وباطِلِكُم، والذين آمنُوا بالباطِلِ منكم، إلى آخِره، ولكنَّ الكلامَ وَرَدَ مَورِدَ الإنصافِ.

قولـه: (**من يشهـد لك بأنّك رسولُ الله؟ فنـزلتْ**) أي: قولُـه: ﴿قُلْ كَفَىٰ بِٱللَّهِ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ شَهِيدًا﴾.

---

(١) في (ف): «المصنف»، وهو خطأ.

(٢) سبق تخريجه.

[﴿وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِالْعَذَابِ وَلَوْلَا أَجَلٌ مُسَمًّى لَجَاءَهُمُ الْعَذَابُ وَلَيَأْتِيَنَّهُمْ بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ * يَسْتَعْجِلُونَكَ بِالْعَذَابِ وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةٌ بِالْكَافِرِينَ * يَوْمَ يَغْشَاهُمُ الْعَذَابُ مِنْ فَوْقِهِمْ وَمِنْ تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ وَيَقُولُ ذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ ٥٣-٥٥]

كانَ استِعجالُ العذابِ استهزاءً منهم وتكذيبًا، والنَّضرُ بنُ الحارثِ هُوَ الذي قال: اللَّهمَّ أمطِر علينا حجارةً من السَّماء، كما قالَ أصحابُ الأيكَة: ﴿فَأَسْقِطْ عَلَيْنَا كِسَفًا مِنَ السَّمَاءِ﴾ [الشعراء: ١٨٧]. ﴿وَلَوْلَا أَجَلٌ﴾ قد سمّاهُ اللـهُ وبيَّـنه في اللّوح لِعذابِهم، وأوجبَتِ الحكمةُ تأخيرَه إلى ذلك الأجلِ المسمّى ﴿لَجَاءَهُمُ الْعَذَابُ﴾ **عاجلًا**. والمُرادُ بالأجل: الآخِرة، لِـما رُوِيَ أنّ اللـهَ عزَّ وجلَّ وعَدَ رسولَ الله ﷺ أن لا يُعذِّبَ قومَه ولا يستأصِلَهم، وأن يُؤَخِّرَ عذابَهم إلى يومِ القيامة. وقيل: يومُ بَدْر. وقيل: وقتُ فنائِهم بآجالِهم، ﴿لَمُحِيطَةٌ﴾ **أي: ستُحيطُ بهم** ﴿يَوْمَ يَغْشَاهُمُ الْعَذَابُ﴾ **أو هيَ مُحيطةٌ بهم في الدُّنيا**، ....

فإنْ قلتَ: كيف الجمعُ بين هذا وبينَ قولِه تعالى: ﴿وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٣]؟ لا تَستَشْهِدُوا بالله، ولا تقولوا: اللـهُ يَشهدُ أنَّ ما نَدَّعِيه حقٌّ، كما يقولُه العاجِزُ عن إقامة البيِّنَةِ.

قلت: المراد بالشَّهيد في هذه الآية: إظهارُ المُعجزةِ القاهرة على يَدِه، وإنزالُ هذا الكتاب الذي لا يزال معه آيةً ثابتةً في كلِّ مكانٍ وكلِّ زمانٍ يَشهدُ بذلك الآيةُ السابقةُ.

قوله: (﴿لَجَاءَهُمُ الْعَذَابُ﴾ **عاجلًا**) يدلُّ على هذا المقدَّر قولُه: ﴿وَلَوْلَا أَجَلٌ مُسَمًّى﴾، وقولُه: ﴿وَلَيَأْتِيَنَّهُمْ بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ عطفٌ تفسيريٌّ على ﴿لَجَاءَهُمُ الْعَذَابُ﴾؛ نحو: أَعجَبَني زيدٌ وكرمُه.

قوله: (**أي: سَتُحيطُ بهم**) أي: أصلُ الكلامِ هذا، ولكن جيءَ بالجملة الاسميَّةِ مؤكَّدةً باللّام، و«إنَّ» لِيُؤذنَ بأنَّ إخبارَ الله عن الكائنِ واقعٌ البَتَّةَ، لِصِدْق وَعْدِه ووَعيدِه؛ نحو قولِه تعالى: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا﴾ [الفتح: ١]، وعلى هذا: ﴿يَوْمَ يَغْشَاهُمُ﴾ منصوبٌ بـ«مُحيطةٌ».

قوله: (**أو هي مُحيطةٌ بهم في الدُّنيا**) تُنزِّلُ إحاطةُ أسبابِ العذابِ بهم منَ الكُفرِ والمعاصي

لأنّ المعاصيَ التي تُوجِبُها محيطةٌ بهم. أو: **لأنّها مآلُهم ومَرجِعُهم لا محالةَ** فكأنّها السّاعةُ محيطةٌ بهم. و﴿ يَوْمَ يَغْشَىٰهُمُ ﴾ على هذا مَنصوبٌ بمُضْمَر، أي: يومَ يغشاهُمُ العذابُ كانَ كَيْتَ وكَيْت. ﴿مِن فَوْقِهِمْ وَمِن تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ ﴾ كقَولِه تعالى: ﴿ لَهُم مِّن فَوْقِهِمْ ظُلَلٌ مِّنَ ٱلنَّارِ وَمِن تَحْتِهِمْ ظُلَلٌ ﴾ [الزمر: ١٦]، ﴿وَيَقُولُ ﴾ **قُرِئ بالنُّونِ والياءِ** ﴿مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ أي: جزاءه.

[﴿ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّ أَرْضِي وَٰسِعَةٌ فَإِيَّٰيَ فَٱعْبُدُونِ ﴾ ٥٦]

معنى الآية: أنّ المُؤمِنَ إذا لم يتَسهَّلْ له العِبادةُ في بلدٍ هو فيه، ولم يتمَشَّ لهُ أمرُ دينِه كما يُحِبُّ فليُهاجِر عنه إلى بلَدٍ يُقدِّرُ أنه فيه أسلَمُ قلبًا وأصحُّ دينًا وأكثَرُ عبادةً وأحسَنُ خُشوعًا. ولعَمْري إنّ البِقاعَ تتفاوَتُ في ذلك التَّفاوُتَ الكثير، ولقد جرَّبْنا وجرَّبَ أوَّلُونا، فلَمْ نَجِد فيما دُرْنا ودارُوا أعوَنَ على قَهرِ النَّفسِ وعصيانِ الشَّهْوة، وأجمَعَ للقَلبِ المُتلفِّت، وأضمَّ للهَمِّ المُنتَشِر، وأحثَّ على القناعة، وأطرَدَ للشَّيطان، وأبعَدَ من كثيرٍ من الفِتَن، وأضبَطَ للأمرِ الدِّينيِّ في الجُملة؛ من سُكنى حرَمِ الله وجِوارِ بيتِ الله، فلِلّهِ الحَمدُ على ما سَهَّلَ من ذلك وقَرَّب، ورزَقَ من الصَّبرِ وأوزَعَ من

منزلةَ إحاطةِ العذاب نَفْسِه؛ إطلاقًا لاسم المسبَّب على السَّببِ.

قوله: (**أو لأنّها مآلُهم ومَرْجِعُهم لا محالَة**) يريد أنَّ «ما» للوُقوع كالواقعِ لِتَظاهُرِ أسبابِه؛ نحو: مُتْ، وهو من باب المَجازِ باعتبار ما يَؤُولُ.

قوله: (**كَيْتَ وكَيْتَ**) كنايةٌ عمّا يَقْصُر الوَصفُ عن بَيانِه؛ أي: حَدَثَ ووَقَع أمرٌ عظيمٌ، وخَطْبٌ جَسيمٌ، منَ الانتقام منَ المستهزئين وقَهْرِ المُكذِّبينَ، وتَشَفِّي غَليلِ المؤمنينَ، إلى غير ذلك، ولو قيل: واذكُرْ يومَ يغشاهُم، لم يُفِدْ هذه الفوائدَ.

قوله: (﴿وَيَقُولُ ﴾ **قُرِئ بالنُّونِ والياءِ**) بالنُّون: ابنُ كثيرٍ وأبو عَمرٍو وابنُ عامر، والباقون: بالياء(١).

---

(١) انظر: «حجّة القراءات» ص٥٥٣.

الشُّكر. وعن رسولِ الله ﷺ: «مَنْ فَرَّ بدينِهِ مِن أرضٍ إلى أرضٍ وإنْ كانَ شبرًا مِنَ الأرض؛ استوجَبَ الجنَّةَ وكانَ رفيقَ إبراهيم ومُحمّد» وقيل: هيَ في المُستَضْعَفينَ بمَكّةَ الذين نَزلَ فيهم: ﴿أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ ٱللَّهِ وَٰسِعَةً فَتُهَاجِرُوا۟ فِيهَا﴾ [النساء: ٩٧] وإنّما كانَ ذلكَ لأنّ أمرَ دينِهم ما كانَ يستَتِبُّ لهم بينَ ظَهْرانَيِ الكفَرة، ﴿فَإِيَّٰىَ فَٱعْبُدُونِ﴾ في المُتكلِّم، نحو: إيّاه ضربتُه، في الغائبِ **وإيّاك عضَّتْك**، في المُخاطَب. والتّقدير: **فإيّايَ فاعبُدُوا فاعبُدون**. فإنْ قلت: ما معنى الفاءِ في ﴿فَٱعْبُدُونِ﴾ وتقديم المفعُول؟ قلت: الفاءُ جَوابُ شرطٍ محذوف؛ لأنّ المعنى: إنّ أرضي واسِعَةٌ فإنْ لـم تُخلِصُوا العبادةَ لي في

قوله: (**وإيّاكَ عَضَّتْكَ**) بالعين المُهمَلة والضّادِ المُعجَمةِ، والفاعلُ مقدَّرٌ، وهو الحربُ، «وإيّاك» منصوبٌ على شَريطة التَّفسير.

الأساس: مِنَ المُستعار: عَضَّه الأمرُ: اشتدَّ عليه، وعضَّتْهُ الحربُ.

قوله: (**فإيّايَ فاعبُدوا فاعبُدون**)، يُريد أنَّ «إيايَ» لا يجوزُ أن يكون مَعْمولًا لهذا المَذْكورِ؛ لأنَّه اشتَغَل عنه بضَميرِه، فوَجَب تقديرُ مُفسِّرٍ، وهو قولُه: «فاعبُدوا» وهو العاملُ في «إيّايَ»، والفاءُ الأُولى جوابُ شرطٍ محذوفٍ والثانية كذلك، لكن أُنِيبَ مَنابَه تقدُّمُ المفعول، المعنى: يا عبادي إنَّ أرضي واسعةٌ. وإذا كان كذلك فأَخْلِصُوا لي العبادةَ أينما كنتُم، فإنْ لم تَتمكَّنوا منَ الإخلاص في أرضٍ فأَخْلِصُوها في أرضٍ تَتمكَّنون منه فيها.

قال الزَّجاجُ: «إيّايَ» منصوبٌ بفعل مضمَرٍ يُفسِّرُه الظّاهرُ؛ أي: فاعبُدوا إيّايَ فاعبدوني، ولا يجوز انتصابه بالمذكور؛ لأنه مشغول بالضمير. وإذا قلت: «فإيّايَ فاعبُدوا» فـ«إيّايَ» منصوبٌ بما بعدَ الفاءِ، ولا تَنصبه بفعل مُضمَرٍ، كما إذا قلتَ: بزيدٍ فامْرُرْ، فالباء متعلِّقة بـ«امْرُرْ»، وإذا قلتَ: زيدًا فاضربْ، فالفاء لا يَصلُح إلا أن تكونَ جوابًا للشَّرط، كأن قائلًا قال: أنا لا أضربُ عمرًا، ولكنّني أضربُ زيدًا. ثم قلتَ: زيدًا فاضرِبْ، فجعلتَ تقديمَ الاسم بَدَلًا من لفظك بالشَّرطِ، كأنك قلت: إذا كان الأمر على ما قَصَدتَ فاضرِبْ زيدًا. هذا مذهبُ جميع البَصريِّينَ[١].

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ١٧٢).

أرضٍ فأخلِصوها لي في غيرِها، ثمّ حُذِفَ الشرطُ وعُوِّضَ من حَذْفِه تقديمُ المفعول، مع إفادةِ تقديمِه معنى الاختصاصِ والإخلاص.

[﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ ثُمَّ إِلَيْنَا تُرْجَعُونَ﴾ ٥٧]

لـمّا أمرَ عبادَه بالحِرصِ على العِبادةِ وصِدْقِ الاهتمامِ بها حتّى يتطلَّبُوا لها أوفقَ البلادِ **وإن شَسعت**، أتبعَه قولَه: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾ أي: واجِدةٌ مرارَتَه وكَرْبَه **كما يجِدُ الذائقُ طَعمَ المَذُوق**. ....

قوله: (**ثم حُذِفَ الشرطُ وعُوِّضَ مِنْ حَذْفِه تقديمُ المفعولِ، مع إفادةِ تَقْديمِه معنى الاختصاصِ والإخلاص**) يعني: لـمّا حُذف الشَّرطُ لدلالة الفاعليَّة، وعند الحَذْف خَفِيَ أمرُ المقدَّرِ أنَّه مِنْ أيِّ جنسٍ هو، فعُوِّض من ذِكْره تقديمُ المفعولِ معَ إفادةِ تَقْديمِه معنى الاختصاصِ والإخلاصِ، يعني: لـمّا حُذف لدلالة الفاعليَّةِ وعندَ الحَذْفِ خَفِيَ أمر المقدَّر أنَّه من أيِّ جنس هو فعوض من ذِكْره تقديمُ المفعولِ[(١)]، فإنَّه يُفيد الإخلاصَ ضِمْنًا لدلالتِه على الاختصاصِ، والاختصاصُ والإخلاصُ من وادٍ[(٢)] واحدٍ، وإنّما أَخَّرْنا المفسَّرَ على المنصوبِ ليُفيدَ الاختصاصَ لاقتِضاء المَقامِ، وهو قولُه: «لأنَّ أَمْرَ دِينِهم ما كان يَسْتَتِبُّ لهم بينَ ظَهْرانَي الكَفَرة».

قوله: (**وإنْ شَسَعَتْ**) أي: بَعُدَتْ. **الأساس**: سَفَرٌ شاسِعٌ، وقد شَسِعَ شُسُوعًا.

قوله: (**كما يجِدُ الذائقُ طَعْمَ المَذُوقِ**)، **الراغب**: الذَّوْقُ: وُجودُ الطَّعم بالفَم، وأصلُه فيما يَقِلُّ تَناولُه دُونَ ما يَكْثُر منه، فإنَّه يُقال له الأكلُ، واخْتِيرَ في القرآن لفظُ الذَّوْقِ في العذابِ؛ لأنَّ ذلك ـ وإن كان في التَّعارُفِ للقليل ـ فهو مُسْتَصْلَحٌ للكثير، فخَصَّه بالذِّكر لِيَعُمَّ الأمرَينِ، وكَثُرَ استعمالُه في العذاب نحو: ﴿لِيَذُوقُواْ ٱلْعَذَابَ﴾[النساء: ٥٦]؛ وقد جاء في الرَّحمةِ؛ نحوُ ﴿وَلَئِنْ أَذَقْنَا ٱلْإِنسَـٰنَ مِنَّا رَحْمَةً﴾[هود: ٩][(٣)].

---

(١) من قوله: «مع إفادة تقديمه» إلى هنا سقط من (ط).

(٢) في (ط): «من باب».

(٣) «مفردات القرآن» ص٣٣٢.

ومعناه: إنّكم ميّتون فواصِلُون إلى الجزاء، ومَن كانت هذه عاقِبتَه لم يكُن له بُدٌّ من التَّزوُّدِ لها والاستعدادِ بجَهْدِه.

[﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُبَوِّئَنَّهُم مِّنَ الْجَنَّةِ غُرَفًا تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا نِعْمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ * الَّذِينَ صَبَرُوا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ ٥٨-٥٩]

﴿لَنُبَوِّئَنَّهُم﴾ لنُنزِلَنَّهم ﴿مِّنَ الْجَنَّةِ﴾ علاليّ. وقُرِئ (**لنُثوِينَّهم**) منَ الثَّواء، وهو

قوله: (**ومعناه: إنّكم مَيّتون فواصِلُون إلى الجزاء**) فإنْ قلتَ: لِمَ خالَفَ التِّلاوةَ حيث أَتى بالفاء، وفيها «ثم»، وشَتّانَ ما بينَهما؟

قلت: الفاءُ الكاشفيَّةُ فَصيحةٌ، وليست للتَّعقيبِ المذكورِ؛ لأنَّ بينَ الموتِ والـمُثُولِ بَيْن يَدَي الـمَلِكِ الجبّارِ في دار الجزاء تَراخِيًا؛ ولهذا جيءَ في التَّنزيل بـ«ثُمَّ»، كأنَّه قيل: ثمَّ إنَّكم مَيِّتون فتُقبرون، ثم تُنشَرون فواصِلُون عَقِيبَه إلى الجزاء؛ كقوله تعالى: ﴿وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾[البقرة: ٢٨]. وفائدةُ العُدُولِ الإشعارُ بأنَّ ما هو آتٍ آت، كأنَّ مَنْ مات فقد قامَتْ قيامتُه، وتَرتَّب عليه الجزاءُ على نحوِ ما مرَّ في قوله: ﴿وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةٌ بِالْكَافِرِينَ﴾.

ويُمكن أن تُحملَ «ثُمَّ» على التَّراخي في الرُّتبة، المعنى: يا عبادي الذين آمنُوا، إنْ يَصْعُب عليكم مُفارقةُ الأَوطانِ والهِجْرةُ إلى دار الغُربة للتَّخلِّي لعبادتي، فاعلَمُوا أنَّ الفُرْقةَ العُظمى ـ وهي الموت ـ لا بدَّ منها؛ لأنَّها مكتوبةٌ على كلِّ نَفْسٍ، ثُمَّ أصعبُ منها الحصولُ في دار الجزاء بَينِ يَدَي جبّار السَّماواتِ والأرضِ، يومَ نَضع الموازينَ القِسْطَ، يومَ ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ * وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ [الزلزلة: ٧-٨]، ومَن كانت عاقبتُه هذه لم يكنْ له بُدٌّ من التَّزوُّد لها وأَخْذِ الأُهْبَةِ لها بمَجْهُوده.

قوله: (**لَنُثوِيَنَّهم**) حمزةُ والكسائيُّ: بالثاء، مِنَ الثَّواءِ، وهي الإقامةُ؛ ساكنة من غير همز، والباقون: بالباء مفتوحة مع الهمزِ[1].

---

(١) لتمامِ الفائدة انظر: «حجّة القراءات» ص٥٥٤.

النُّزولُ للإقامة. يُقال: ثَوى في المنزل، وأثوى هو، وأثوى غيرَه وثوى: غيرُ مُتعدٍّ، فإذا تعدّى بزيادةِ همزةِ النّقلِ لم يتجاوَزْهُ مَفعولًا واحدًا، نحو: ذَهب، وأذهبتُه. والوجهُ في تعدِيَتِه إلى ضَميرِ المُؤمِنين وإلى الغُرَف: إمّا إجراؤُه مَجرى لنُنْزِلنَّهم ونُبوِّئنَّهم. أو حذفُ الجارِّ وإيصالُ الفِعل: **أو تشبيهُ الظَّرفِ المُؤقَّتِ بالمبهم**. وقرأَ يحيى بنُ وثّاب: (فنِعْمَ)، بزيادةِ الفاءِ ﴿ٱلَّذِينَ صَبَرُواْ﴾ على مُفارَقةِ الأوطانِ والهجرةِ لأجلِ الدِّين. وعلى أذى المُشرِكين، وعلى المِحَنِ والمصائب، وعلى الطّاعات، وعنِ المعاصي، ولم يتوكّلُوا في جميعِ ذلك إلّا على الله.

[﴿وَكَأَيِّن مِّن دَآبَّةٍ لَّا تَحۡمِلُ رِزۡقَهَا ٱللَّهُ يَرۡزُقُهَا وَإِيَّاكُمۡۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ﴾ ٦٠]

لـمّا أمَرَ رسولُ الله ﷺ مَن أسلَمَ بمكّةَ بالهجرة، خافُوا الفقرَ والضَّيعة. فكانَ يقولُ الرَّجُلُ منهم: كيفَ أقدُمُ بلدةً ليسَ لي فيها معيشة، فنزلَت. والدّابّة: كلُّ نَفسٍ دبَّتْ على وَجهِ الأرض، عقَلتْ أو لم تَعقِل. ﴿لَا تَحۡمِلُ رِزۡقَهَا﴾ لا تُطيقُ أن تَحمِلَه

قال مَكّيٌّ: من قرأ بالثاء المثلَّثة من الثَّواء فـ﴿غُرَفٗا﴾ منصوبٌ بحَذْف حرف الجرِّ؛ لأنَّه لا يتعدَّى إلى مفعولين. ولا يَحسُن أن يُنصبَ «الغُرَف» على الظَّرف؛ لأنَّ الفعل لا يتعدَّى إلى مفعولَين، يقول: بَوَّأْتُ زيدًا منزلًا. وأما قوله: ﴿وَإِذۡ بَوَّأۡنَا لِإِبۡرَٰهِيمَ مَكَانَ ٱلۡبَيۡتِ﴾ [الحج: ٢٦]، فاللّامُ زائدةٌ كزيادتها في ﴿رَدِفَ لَكُم﴾ [النمل: ٧٢] أي: رَدِفَكُم[1].

قوله: (**أو تَشبيهُ الظَّرفِ المؤقَّتِ بالمُبْهَمِ**) أي: المعيَّنِ المَحْدودِ، وهذا أسْهَلُ في المُنكَّر منه في المُعرَّف في قول القائل:

كما عَسَـــلَ الطَّريقَ الثَّعلَبُ[2]

لِـمَا فيها منَ الإبهام، ومثل ﴿غُرَفٗا﴾ في مجيئه ظرفًا منكرًا «أرضًا» في قوله: ﴿أَوِ ٱطۡرَحُوهُ أَرۡضٗا﴾ [يوسف: ٩]. في «المطلع».

(١) «مُشكل إعراب القرآن» (٢: ٥٥٧).

(٢) هذا جزء من عَجُزِ بيت لساعدةَ بن جُؤيّة الهذلي، وهو من شواهد «الكتاب» لسيبويه (١: ٣٦، ٢١٤).

لضَعفِها عن حَملِه ﴿ٱللَّهُ يَرۡزُقُهَا وَإِيَّاكُمۡ﴾ أي: لا يرزُقُ تلكَ الدّوابَّ الضِّعافَ إلّا الله،

قوله: (**أي: لا يرزق تلك الدَّوابَّ الضِّعافَ**[1] **إلا الله**) هذا الحَصْرُ مُستفادٌ من بناء ﴿يَرۡزُقُهَا﴾ على الاسم الجامع، ومثل هذا التَّركيبِ يُفيدُ التَّخصيصَ عنده كما مرَّ في «سورة الرعد» عند قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَبۡسُطُ ٱلرِّزۡقَ﴾ [الرعد: ٢٦].

وقوله: ﴿وَإِيَّاكُمۡ﴾ تتميم ومبالغة لمعنى الرازقية في قوله: ﴿ٱللَّهُ يَرۡزُقُهَا﴾، ومِنْ ثَمَّ قال: «ولا يَرزُقكُم أيضًا أيُّها الأقوياءُ إلّا هو وإن كنتم مُطِيقينَ»، ويُمكن أن يُستنبَطَ معنى التَّخصيص من مَضْمون الكلام، وذلك أنَّه تعالى ما حَرَّض المؤمنينَ على المُهاجَرةِ بقوله: ﴿يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّ أَرۡضِي وَٰسِعَةٞ﴾ إلى قوله: ﴿وَكَأَيِّن مِّن دَآبَّةٖ لَّا تَحۡمِلُ رِزۡقَهَا ٱللَّهُ يَرۡزُقُهَا وَإِيَّاكُمۡ﴾ إلّا وأنَّهم اعتقَدوا الضَّياعَ وخافوا الفقرَ، يَدلُّ عليه قولُه تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ﴾.

وتأويلُ المصنِّف ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ﴾ لقولكم: نخشى الفقرَ والضَّيعةَ، ﴿ٱلۡعَلِيمُ﴾ بما في ضمائركم، فمعنى قولِه تعالى: ﴿إِنَّ أَرۡضِي وَٰسِعَةٞ فَإِيَّٰيَ فَٱعۡبُدُونِ﴾؛ أي: إنْ كان أمرُ دينِكُم لا يَسْتَتِبُّ بينَ الكَفرةِ، فاعلَموا أنَّ أرضي واسعةٌ، فهاجروا إلى ما يَتمكَّنُ فيه لكم ذلك الأمرُ. وفي لفظ ﴿وَٰسِعَةٞ﴾ إشعارٌ بالوَعد من الضِّيق إلى السَّعَة، وقد أنجزَ اللـهُ وَعْدَه في المدينة.

ولما أراد الوَعْدَ بالتَّوسعةِ في الآخرةِ والتَّسليةِ عن مُفارَقةِ الوطنِ قال: ﴿كُلُّ نَفۡسٖ ذَآئِقَةُ ٱلۡمَوۡتِۖ﴾ وعقَّبه بقوله: ﴿ثُمَّ إِلَيۡنَا تُرۡجَعُونَ﴾، وبَنَى عليه: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَنُبَوِّئَنَّهُم مِّنَ ٱلۡجَنَّةِ﴾.

ولمّا أَتمَّ أمرَ التَّسليةِ في مُفارَقةِ الأوطان وأراد أن يُزيلَ عنهم خوفَ الفقرِ أتى بقوله: ﴿ٱلَّذِينَ صَبَرُواْ وَعَلَىٰ رَبِّهِمۡ يَتَوَكَّلُونَ﴾؛ ليكونَ كالتَّخلُّصِ من حديث التَّوسعةِ في الأَمكِنَةِ إلى حديث التَّوسعةِ في الرِّزق، وهو قولُه: ﴿وَكَأَيِّن مِّن دَآبَّةٖ لَّا تَحۡمِلُ رِزۡقَهَا ٱللَّهُ يَرۡزُقُهَا وَإِيَّاكُمۡ﴾.

ومِنْ ثَمَّ فسَّر المصنِّف الصَّبْرَ بقوله: «صَبَروا على مُفارَقَة الأوطانِ»، فيكون هذا الكلامُ نفيًا لِـمَا أَضْمَرُوا في أنفُسِهم من استشعارِ الخوفِ على الفقرِ إذا فارَقُوا أوطانَهم، وإثباتًا

---

(١) في (ف): «الصفات»، وهو خطأ.

ولا يرزُقُكم أيضًا أيّها الأقوياءُ إلّا هُو، وإن كنتُم مُطيقينَ لحَملِ أرزاقِكُم وكَسْبِها، لأنه **لو لم يُقْدِرْكُم ولم يُقدِّر لكُم** أسبابَ الكَسب، لكُنتُم أعجزَ من الدَّوابِّ التي لا تَحمِل، وعن الحسَن: ﴿لَّا تَحۡمِلُ رِزۡقَهَا﴾ لا تَدَّخِرُه، إنّما تُصبِحُ فيرزُقُها الله. وعن ابنِ عُيينَة: ليسَ شيءٌ يَخْبأُ إلّا الإنسانُ والنَّملةُ والفأرة. وعن بَعضِهم: رأيتُ البُلبُلَ يحتَكِرُ في حِضْنَيه. ويقال: للعَقْعَقِ مَخابئُ إلّا أنه يَنساها، ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ﴾ لقَولِكُم: نخشى الفقرَ والضَّيعة، ﴿ٱلۡعَلِيمُ﴾ بما في ضَمائِرِكم.

[﴿وَلَئِن سَأَلۡتَهُم مَّنۡ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَسَخَّرَ ٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُۖ فَأَنَّىٰ يُؤۡفَكُونَ﴾ ٦١]

الضَّميرُ في ﴿سَأَلۡتَهُم﴾ لِأَهلِ مكّة، ﴿فَأَنَّىٰ يُؤۡفَكُونَ﴾ **فكَيفَ يُصرَفُونَ عن تَوحيدِ الله** وأن لا يُشرِكُوا به، مع إقرارِهم بأنه خالقُ السّماواتِ والأرض.

لِرازقيّةِ الله تعالى على التَّوكيد البَليغِ، فيحصلُ الحَصْرُ من معنى نَفْي مُعتَقَدِهم وإثباتِ ما يُخالِفُه.

قوله: (**لو لم يُقْدِرْكُم ولم يقدِّرْ لكم**)، أَقْدَرَهُ: جَعَلَه قادرًا، وقدَّره له: هَيّأهُ له، وهذا المعنى إنّما استُفِيدَ من عطفِ «إيّاكم» على ضمير الدَّوابِّ، وأنَّهم مشتركونَ معها في العَجْزِ.

قوله: (**في حِضْنَيهِ**)، **الأساس**: الحِضْنُ: ما دُون الإبطِ إلى الكَشْحِ، حَضَنتِ المرأةُ وَلَدَها، والحمامةُ بيضَها ومِحْضَنَةُ الحمامةِ، شِبْه قصعتَينِ مُرَوَّحتينِ تُعمل من الطِّينِ[1].

قوله: (**فكيف يُصرفونَ عن توحيدِ الله**)، **الجوهريُّ**: صَرَفْتُ الرَّجلَ عنّي فانصَرَفَ، وصَرَفَ اللهُ عنك الأذى.

و«أن لا يشركوا به» عطفٌ على سبيل التَّفسير على قوله: «تَوْحِيدِ اللّهِ»، و«معَ إقرارِهم» حالٌ من فاعل «يُصْرَفون».

---

(١) عبارة الزمخشري في «أساس البلاغة» (حضن): والحمامةُ في محضنتها، وهي شبه قَصْعةٍ رَوْحاءَ تُعْملُ من الطين.

[﴿ ٱللَّهُ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ وَيَقْدِرُ لَهُۥٓ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ ٦٢]

قَدَرَ الرِّزقَ وقَـتَره بمعنى إذا ضيَّقه. فإن قلت: الذي رجَعَ إليهِ الضَّميرُ في قولِه: ﴿وَيَقْدِرُ لَهُۥٓ﴾ هُوَ: مَن يشاء، فكأنّ بَسْطَ الرِّزقِ وقَدْرَه جُعِلا لواحد؟ قلت: ....

وفيه إشارةٌ إلى أنَّ الفاءَ في ﴿فَأَنَّىٰ﴾ جوابُ شرطٍ محذوفٌ مقدَّرٌ بعد جوابِ القَسَمِ السادِّ مَسَدَّ جواب الشَّرطِ، وهو: ﴿لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾؛ أي: إذا كان جوابُهم عن قولِه: ﴿مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾: ﴿لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾، والاستفهامُ ولَّد التَّعجُّبَ، يعني: كيف يُمنَعون عنِ التَّوحيدِ وهُم مُقِرُّون بأنَّه خالقُ السَّماواتِ.

قوله: (قَدَرَ الرِّزقَ وقَتَرَه) هذه الآيةُ ـ أعني قولَه: ﴿ ٱللَّهُ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ ﴾ـ تكميلٌ لمعنى قولِه: ﴿ٱللَّهُ يَرْزُقُهَا وَإِيَّاكُمْ﴾، لأنَّ الأوَّلَ الكلامُ في المَرْزُوقِ وعُمومِه، وهذا في الرِّزقِ وبَسْطِه وقَتْرِه.

وقولـه: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ ﴾ مُعتَـرِضٌ لتـوكيدِ معنى الآيتينِ، وتَعرُّضٌ بأنَّ الذين اعتَمدتُم عليهم في الرِّزق مقرُّونٌ بقُدرتنا وقُوَّتِنا؛ كقوله: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ﴾ [الذاريات: ٥٨].

قوله: (الذي رجع إليه الضَّميرُ) يعني: إنَّ الضَّميرَ المجرورَ في قوله عائد إلى «مَنْ»، فيَلْزمُ منه أن يَجعلَ القَبْضَ والبَسْطَ لواحدٍ.

وأجاب أن الضَّميرَ غيرُ عائدٍ إلى «مَنْ»، بل وُضعَ موضعَ «من يشاء»، بجامع كونهما مبهمتين فيتعدد المرزوق، ويجوز أن يرجع إلى «من»، ويُرادَ به شخصٌ واحد، فيتعدد بحَسْبِ أحواله فيبسطُ له تارةً ويُقدِّر له أخرى.

وقلت: يمكُن أن يرجعَ إلى «مَنْ»، ويرادَ به العمومُ بدليل بيانِه بقوله: ﴿مِنْ عِبَادِهِۦ﴾، فيكونَ التعددُ بحَسبِ أشخاصِه، فالمعنى: إنّ الله يبسطُ رزقَ بعضٍ ويُقدِّرُ رزْقَ بعضٍ، كما يقول: أكرمْتُ بني تميمٍ وأهنتُهم، ويريد البعضَ بقرينةِ المقام.

يَحتمِلُ الوَجْهَينِ جميعًا: أن يُريدَ ويَقْدِرُ لمن يَشاء، فوضعَ الضَّميرَ موضِعَ «مَن يشاء»؛ لأنّ «مَن يشاء» مُبهَمٌ غيرُ مُعيَّن، وكان الضَّميرُ مُبهَمًا مثلَه، وأن يريدَ تعاقُبَ الأمرَيْنِ على واحدٍ على حسَبِ المصلَحة ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ يعلَمُ ما يُصلِحُ العِبادَ وما يُفسِدُهم.

[﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّن نَّزَّلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ مِنۢ بَعْدِ مَوْتِهَا لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ۚ قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ ٦٣]

استحمَدَ رسول الله ﷺ على أنه ممّنْ أقرَّ بنَحوِ ما أقرُّوا به؛ ثمّ نفعَه ذلك في تَوحيدِ الله ونَفيِ الأندادِ والشُّركاءِ عنه، ولم يكُنْ إقرارًا عاطلًا كإقرارِ المُشرِكين؛ وعلى أنّهم أقرُّوا بما هُو حجّةٌ عليهم؛ حيثُ نسَبُوا النِّعمةَ إلى الله وقد جعَلُوا العبادةَ للصَّنَم، ثمّ قال: ﴿بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ ما يقُولُون وما فيهِ من الدَّلالةِ على بُطلانِ الشِّركِ وصحّةِ التَّوحيد. أو: لا يعقِلُون ما تُريدُ بقولِكَ الحمدُ لله، ولا يفطَنُون لِـمَ حَمِدتَ اللـهَ عندَ مَقالَتِهم؟

قوله: (يحتمل الوجهين[1] جميعًا) اللام للعهد؛ أي: الوجهين المذكورين في السؤال منطوقًا ومفهومًا؛ لأن قوله: «فكأنَّ بَسْطَ الرزقِ وقَدْرَه جعلا لواحد»، والحال أنهما للاثنين.

قوله: (استحمَدَ رسولَ الله ﷺ) أي: طلب منه أن يحمده.

الأساس: واستحمدَ الله على خلقِه: بإحسانِه إليهم وإنعامه عليهم.

قوله: (﴿بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ ما يقولون) هذا مبنيٌّ على الوجه الثاني، وهو أنهم أقروا بما هو حُجّةٌ عليهم، وقوله: أو لا يعقلون ما تريد، مبنيٌّ على الوجهِ الأول، وهو قوله: «إنه أقر بنحو ما أقروا به»، والأول أظهر لمُقْتضى بل من الترقي، كأنه قيل: احمَدِ الله على ما أقروا بما هو حُجّةٌ عليهم، وعلى تبكيتِهم وإلزامِهم، بل على جهلهم، وأن ما قالوه دلّ على سَلْبِ عقولهم.

---

(١) في (ف): «للوجهَيْن»، وهو خطأ.

[﴿وَمَا هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا لَهْوٌ وَلَعِبٌ وَإِنَّ ٱلدَّارَ ٱلْآخِرَةَ لَهِىَ ٱلْحَيَوَانُ لَوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ﴾ ٦٤]

﴿هَٰذِهِ﴾ فيها ازدِراءٌ للدُّنيا وتصغِيرٌ لأمْرِها، وكيف لا يُصغِّرُها **وهي لا تَزِنُ عندَه جناحَ بَعوضة**، يريد: ما هيَ لسُرعةِ زَوالِها عن أهلِها وموتِهم عنها إلّا كما يلعَبُ الصِّبيانُ ساعةً ثمَّ يتفرَّقون. ﴿وَإِنَّ ٱلدَّارَ ٱلْآخِرَةَ لَهِىَ ٱلْحَيَوَانُ﴾ أي: ليسَ فيها إلّا حياةٌ مستَمِرّةٌ دائمةٌ خالدةٌ لا موتَ فيها، فكأنّها في ذاتِها حياة. والحيَوان: مصدرُ «حَيِيَ»، **وقياسُه: حَيَيان**، فقُلِبَت الياءُ الثانيةُ واوًا، كما قالُوا: حَيْوَة، في اسمِ رجُل، **وبه سُمِّيَ ما فيه حياة: حيوانًا**. قالوا: **اشتَرِ من المَوَتانِ** ولا تشتَرِ من الحَيَوان. وفي

قوله: (**وهي لا تزِنُ عنده جناحَ بعوضة**) مقتبس من قوله ﷺ: «لو كانت الدنيا تزن عند الله جناح بعوضة ما سقى كافرًا منها شربة ماء». أخرجه الترمذي عن سهل بن سعد[1].

قوله: (**وقياسه: حَيَان**) قال أبو البقاء: فقُلبت الياءُ واوًا؛ لئلا يلتبسَ بالتثنية، ولم يَقلب الفاء لتحرُّكِها وانفتاحِ ما قبلها؛ لئلا يحذف أحد الألفين[2].

قوله: (**وبه سُمِّيَ ما فيه حياةٌ: حيوانًا**) قال صاحب «الكشف»: أما قولهم: الحيوان للنفس، فإنه في الأصل مصدر، وسمي به الشخص على تقدير أنه ذو الحياة[3].

قوله: (**اشْتَرِ من الـمَوَتان**)، **الجوهري**: الموتَانِ بالتحريكِ خلافُ الحيوان؛ أي: اشْتَرِ الأرضِينَ والدورَ، ولا تشترِ الرقيقَ والدوَاب. والنَّـزَوان من نزا نزوانًا، ونزا الذكر على الأنثى نِزا بالكسر، يقال ذلك في الحافر والظلف والسباع. والنفَضان: التحرك، نفضَ رأسَه ينفضُ نفضًا ونفوضًا. واللَّهَبان بالتحريك: إيقاد النار، وكذلك اللهيبُ واللُّهبان بالضم.

(١) أخرجه الترمذي (٢٣٢٠) وابن ماجه (٤١١٠)، وقال الترمذي: هذا حديثٌ صحيح غريب من هذا الوجه.

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٣٥).

(٣) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٠٤٢).

بناءِ الحَيَوانِ زيادةُ معنًى ليسَ في بناءِ الحياة، وهي ما في بناءِ فَعَلانِ من معنى الحَرَكةِ والاضطِراب، كالنَّـزَوانِ والنَّـفَضانِ واللَّهَبان، وما أشبَهَ ذلك. والحياة: حرَكة، كما أنَّ الموتَ سُكون، فمَجيئُه على بناءٍ دالٍّ على معنى الحركة، مُبالغةٌ في معنى الحياة، **ولذلك اختيرَتْ على الحياةِ في هذا الموضِعِ** المُقتَضي للمُبالغة. ﴿لَوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ﴾: فلَمْ يُؤثِرُوا الحياةَ الدُّنيا عليها.

[﴿ فَإِذَا رَكِبُوا۟ فِى ٱلْفُلْكِ دَعَوُا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ ۝ لِيَكْفُرُوا۟ بِمَآ ءَاتَيْنَـٰهُمْ وَلِيَتَمَتَّعُوا۟ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴾ ٦٥-٦٦]

فإنْ قلت: بمَ اتّصلَ قولُه ﴿ فَإِذَا رَكِبُوا۟ ﴾؟ قُلت: بمَحذوفٍ دَلَّ عليه ما وصَفَهُم به وشَرَحَ من أمرِهم، معناه: **هُم على ما وُصِفُوا به من الشِّركِ والعِناد** ﴿ فَإِذَا رَكِبُوا۟ فِى ٱلْفُلْكِ دَعَوُا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ ﴾ كائِنين في صُورةِ من يُخلِصُ الدِّينَ لله

قوله: (**ولذلك اختيرت على الحياة في هذا الموضع**) أي: لما فيه من المبالغة اختيرت، وأن المقام يقتضي المبالغة؛ لأنه واقع في مقابل حياة الدنيا، فكما بولغَ في قلّةِ ثباتها وسرعة تقضيها حيث جعلت لهوًا ولعبًا تشبيهًا بلعب الصبيان، فإنهم يلعبون ساعة ثم يتفرقون؛ بولغ في دوامها وثباتها، كما قال: «ليس فيها إلا حياة مستمرة دائمة خالدة... فكأنها في ذاتها حياة».

قوله: (**هم على ما وُصِفوا به من الشرك والعناد** ﴿ فَإِذَا رَكِبُوا۟ ﴾)، يريد: أن الفاء للتعقيب، وفي الكلام معنى الغاية، كما في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ﴾ إلى قوله: ﴿دَعَوُا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ [يونس:٢٢]، يعني: هم مصروفون عن توحيد الله مع إقرارهم بأنه الخالقُ مُقِرّون بما هو حجة عليهم في قولهم ﴿لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ حين سئلوا ﴿مَّن نَّزَّلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ لاهون بالدنيا، مشتغلون بما هو في وشك الزوال، ذاهلون عن الحياة الأبدية حتى إذا ركبوا في الفلك فحينئذ يرجعون إلى أنفسِهم داعين خاضعينَ مُخلصين له الدين.

يدل على هذا الترتيب قوله تعالى: ﴿ لِيَكْفُرُوا۟ بِمَآ ءَاتَيْنَـٰهُمْ وَلِيَتَمَتَّعُوا۟ ﴾، فإنه نَشْرٌ لمضمون

من المُؤمنين، حيثُ لا يذكُرُونَ إلّا الله، ولا يَدْعُونَ معَه إلـهًا آخر. وفي تَسميَتِهم مُخلِصين ضَربٌ من التَّهكُّم، ﴿فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ﴾ وآمَنُوا عادُوا إلى حالِ الشِّرك: واللّامُ في ﴿لِيَكْفُرُواْ﴾ محتَمِلةٌ أن تكونَ لامَ «كي»، وكذلك في ﴿وَلِيَتَمَتَّعُواْ﴾ فيمَن قرأَها بالكسر. والمعنى: أنّهم يعودُونَ إلى شِركِهم ليكونُوا بالعَودِ إلى شِركِهم كافِرينَ بنعمةِ النَّجاة، قاصِدينَ التمَتُّعَ بها والتَّلذُّذَ لا غير، على خِلافِ ما هو عادةُ المؤمِنينَ المُخلِصينَ على الحقيقة: إذا أنجاهُمُ اللهُ أنْ يَشكُرُوا نِعمةَ الله في إنجائِهم، ويجعَلُوا نعمةَ النَّجاةِ ذريعةً إلى ازديادِ الطّاعة، لا إلى التَّمتُّعِ والتَّلذُّذ، وأن تكونَ لامَ الأمرِ، وقراءةُ مَن قرَأَ: (ولْيَتَمتّعوا) بالسُّكونِ تشهَدُ له. ونحوُه قولُه تعالى: ﴿ٱعْمَلُواْ مَا شِئْتُمْ إِنَّهُۥ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [فصلت: ٤٠]. فإن قلت: كيفَ جازَ أن يأمُرَ اللهُ تعالى بالكُفرِ وبأنْ يَعملَ العُصاةُ ما شاءُوا، وهُو ناهٍ عن ذلك ومُتوعِّدٌ عليه؟ قلت: هو مجازٌ عن الخِذلانِ والتَّخْلية، وأنّ ذلك الأمرَ مُتَسخَّطٌ إلى غاية. ومثالُه أن ترى الرَّجُلَ قد عزمَ

الآيات السابقة من الشرك الذي بَيَّنَ عنه قوله: ﴿فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾ ومن التمتع بالدنيا المُومَأ إليه بقوله: ﴿وَمَا هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا لَهْوٌ وَلَعِبٌ﴾.

قوله: (من قرأ: «وَلْيَتَمتَّعُوا» بالسكون) ابن كثير وقالون وحمزة والكسائي، والباقون: بكسر اللام.

قال مكي: مَنْ كَسرها جَعلَها لام «كي»، ويجوز أن يكون لام أمر، ومن أسكنَها فهي لامُ أمرٍ لا غير. ولا يجوز أن يكون مع الإسكان لام «كي»، لأنّ لام «كيْ» حُذِفَتْ بعدها «أن»، فلا يجوزُ حذفُ حركتِها أيضًا لضعفِ عواملِ الأفعال.

قوله: (﴿ٱعْمَلُواْ مَا شِئْتُمْ﴾ [فُصِّلَت:٤٠])، فالأمر للتهديد.

قوله: (مُتسخَّط)، الأساس: سَخِط عليه سُخْطًا، وهو مَسْخوطٌ عليه، وأسخطه: أعطاه قليلًا، فَتسخَّطه: لم يرضه، والبِرُّ مَرضاة للربِّ مَسْخَطةٌ للشيطان، ولا يَتعرّضْ لسُخْطةِ الملك.

على أمر، وعندَك أنّ ذلك الأمرَ خطأً، وأنه يؤدّي إلى ضَرَرٍ عظيم، فتُبالِغَ في نُصحِه واستِنْزالِه عن رأيه، فإذا لم تَـرَ منه إلّا الإباءَ والتَّصميم، حَرِدْتَ عليه وقلت: أنتَ وشأْنُك وافعلْ ما شئت، فلا تُريدُ بهذا حقيقةَ الأمر. وكيفَ **والآمِرُ بالشَّيءِ مُريدٌ له**، وأنتَ شَديدُ الكراهةِ مُتحسِّر، ولكنَّك كأنك تَقُولُ له: فإذْ قدْ أبيتَ قَبُولَ النَّصيحة، فأنتَ أهلٌ لِيُقالَ لَكَ: افعلْ ما شئتَ **وتُبعَثُ عليه**، لِيتبيَّنَ لك إذا فعلتَ صحّةَ رأيِ النّاصحِ وفسادَ رأيك.

[﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا ءَامِنًا وَيُتَخَطَّفُ ٱلنَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمْ ۚ أَفَبِٱلْبَـٰطِلِ يُؤْمِنُونَ وَبِنِعْمَةِ ٱللَّهِ يَكْفُرُونَ﴾ ٦٧]

كانتِ العرَبُ حولَ مكّةَ يغزُو بعضُهم بعضًا، ويتغاوَرُون، ويتناهَبُون، وأهلُ مكّةَ قارُّونَ آمِنون فيها، لا يُغْزَونَ ولا يُغارُ عليهم معَ قلَّتِهم وكثرةِ العرَب، فذكَّرَهُمُ اللهُ هذه النِّعمةَ الخاصّةَ عليهم، ووبَّخَهُم بأنّهم يُؤمِنونَ بالباطلِ الذي هُم عليه، ومِثلُ هذه النِّعمةِ المكشُوفةِ الظاهِرة، وغيرِها من النِّعَمِ التي لا يَقْدِرُ عليها إلّا اللهُ وحدَه، مكفورةٌ عندَهُم.

[﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِٱلْحَقِّ لَمَّا جَآءَهُۥٓ ۚ أَلَيْسَ فِى جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَـٰفِرِينَ﴾ ٦٨]

افتراؤُهم على الله كَذِبًا: زعمُهُم أنّ لله شَريكًا. وتكذيبُهم بما جاءَهُم من الحقّ: كُفرُهم بالرَّسولِ والكِتاب. وفي قولِه: ﴿لَمَّا جَآءَهُۥٓ﴾ تَسْفيهٌ لهم، يعني: ....

قوله: (**والآمِرُ بالشيء مريدٌ له**) يعني: أمر الكافر بالإيمان، فلا يكون مريدًا للكفر منه. هذا مذهبه. وعند أهل السنة: يجوز أن يكون الأمر على خلاف المراد؛ لأن الله تعالى أمر فرعون بالإيمان ولم يرد منه إلا الكفر.

قوله: (**وتُبعَثُ عليه**)، **الأساس**: بعثه على الأمر، وتباعثوا عليه.

لم يَتلَعثَمُوا في تكذيبِه وقتَ سمِعُوه، ولم يفعَلُوا كما يفعَلُ **المراجيحُ العُقولِ** المُثبِتُون في الأُمور: يسمَعُونَ الخبرَ فيَستَعمِلُونَ فيه الرَّوِيّةَ والفِكر. **ويَسْتَأنونَ** إلى أن يَصِحَّ لهُم صِدقُه أو كَذِبُه، ﴿أَلَيْسَ﴾ تقريرٌ لثَوائِهِم في جَهنَّم، كقولِه:

ألستُم خيرَ مَنْ رَكِبَ المَطايا

قال بعضُهم: ولو كانَ استِفهامًا ما أعطاهُ الخليفةُ مئةً من الإبِل. وحقيقتُه: أنّ الهمزَةَ همزةُ الإنكارِ دخلتْ على النَّفي، فرجَعَ إلى معنى التَّقرير، **فهُما وجهان**، أحدُهما:

قوله: (**لم يَتَلَعثَموا**)، **الجوهري**: أبو زيد: تلعثم الرجل في الأمر: إذا مكث فيه وتأنى. وقال الخليل: نكل عنه وتبصَّر.

قوله: (**المراجيح العقول**)، ومن المجاز: رجل راجح العقل، وفلان في عقله رجاحة، وفي خُلقه سَجاحة.

قوله: (**ويَسْتَأنون**)، تأنى في الأمر واستأنى، يقال: تأنَّ في أمرك: اتَّئِد، واستأنيت فلانًا: لم أعجله، واستأنى: رفق. في «الأساس». هذا كُله معنى ﴿لَمَّا﴾ في ﴿لَمَّا جَآءَهُۥ﴾.

قوله: (**ألستُم خيرَ مَن ركبَ المَطايا**)، تمامه:

وأندى العالمــين بطونَ راح[1]

يقال: نَدِيَتْ كفُّه بكذا؛ أي: جادت، يعني أكثرهم عطاء. قيل لما مدح الشاعر الخليفة بهذه القصيدة وبلغ البيت وكان متكئًا فاستوى جالسًا فرحًا، وقال: مَنْ مَدحَنا فليمْدَحْنا هكذا، وأعطاه مئة من الإبل.

قوله: (**وفيها وجهان**) ويروى[2]: «فهما» بغير واو. قيل: ضميرُ التثنية مُبْهَمٌ فُسِّرَ بقوله: «وجهان»، كقوله تعالى: ﴿فَسَوَّىٰهُنَّ سَبۡعَ سَمَٰوَٰتٖ﴾ [البقرة: ٢٩]، فقوله: «وألا

---

(١) لجرير في «ديوانه» ص٩٣، من قصيدةٍ يمدح بها عبد الملك بن مروان.

(٢) أي: في نُسَخ «الكشاف»، وهذه الرواية توافق ما بين أيدينا منه.

ألا يَثْوُونَ في جهَنَّم، وألا يستَوْجِبونَ الثَّواءَ فيها، وقد افترَوا مثلَ هذا الكَذِبِ على الله، وكذَّبُوا بالحقِّ هذا التَّكذيب. **والثاني: ألم يَصِحَّ عندَهُم أنّ في جَهنَّمَ مثوًى للكافِرين**، حتّى اجترَؤوا مثلَ هذهِ الجُرأة؟

[﴿ وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهۡدِيَنَّهُمۡ سُبُلَنَاۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَمَعَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ﴾ ٦٩]

أطلَقَ المُجاهدةَ ولَـم يُقيِّدْها بمَفعول؛ لِيَتناوَلَ كُلَّ ما يجبُ مُجاهَدَتُه من النَّفسِ الأمّارةِ بالسُّوءِ والشَّيطانِ وأعداءِ الدِّين، ﴿فِينَا﴾ **في حقِّنا ومِن أجْلِنا ولِوَجهِنا** خالصًا،

يستوجبون الثواءَ فيها وقد افتروا» هذا مستفاد من جعل التعريف في «الكافرين» للعهد، وتنزيله منزلة المضمر إشعارًا بالعِلّيّة.

قوله: (**والثاني: ألم يصحَّ عندهم أن في جهنم مثوىً للكافرين**) على أن التعريف للجنس، فيلزم منه إدخالهم في ذلك الحكم بطريق برهاني.

قوله: (**﴿فِينَا﴾ في حَقِّنا ومن أجلِنا ولوَجهنا**) أكّد تفسيرَ «فينا» وترقّى فيه، وذلك لاستعمالِ «في» وإدخالها على صيغةِ التعظيم، كأنه أريد أنّ حَقيقة المجاهدة مكانُها ومستقرّها أن تكونَ في الله وفي ذاته لا يتجَزَّأُ منها شيءٌ إلى مكانٍ آخر، وهو كناية إيمائية.

قال خُبيبُ الأنصاريُّ المقتول صَبْرًا:

فلستُ أبالي حين أُقتلُ مُسلماً ... على أيِّ شِقٍّ كان لله مَصْرعي
وذلك في ذاتِ الإلهِ وإن يشَأْ ... يُبارِكْ على أوصالِ شِلْوٍ مُمَزَّعِ

الممزَّع: المُفرَّق، والمقسَّم والشِّلْوُ: العضوُ، وحديثُه بطولِهِ مذكور في «صحيح البخاري» و«سنن أبي داود»[1] عن أبي هريرة. ألا ترى كيف أظهَر الإخلاصَ حتى علّق البركةَ بالمشيئة.

وقال جعفر الصادق رضي الله عنه: المجاهدةُ صدقُ الافتقارِ، وهو انفصالُ العبدِ من نفسهِ واتصالُه بربه. وقال: من جاهَد بنفسِه لنفسِه وصلَ إلى كرامةِ ربه، ومن جاهد بنفسِه لربِه وصل إلى ربه[2].

(١) «صحيح البخاري» (٣٠٤٥)، و«سنن أبي داود» (٢٦٦٢)، ورواية أبي داود دون ذكر الشعر.
(٢) انظر: «حقائق التفسير» للسلمي (٢: ١٢٢).

﴿لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ لنَزيدَنَّهُم هِدايةً إلى سُبُلِ الخيرِ وتوفيقًا، كقَولِه تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى﴾ [محمّد: ١٧]، وعن أبي سُلَيمانَ الدّارانيّ: والذينَ جاهدُوا فيما عَلِمُوا لنَهدِينَّهُم إلى ما لـم يَعْلَمُوا. وعن بعضِهم: **مَن عَمِلَ بما يعلَمُ وُفِّقَ لِما لا يَعْلَم**. وقيل: إنّ الذي تَرى من جَهلِنا بما لا نَعلَم، إنّما هو من تقصِيرِنا فيما نَعْلَم ﴿لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ﴾ **لَناصِرُهُم ومُعِينُهم**.

وعن رسولِ الله ﷺ: «مَنْ قَرأَ سورةَ العنكَبُوتِ كانَ لَهُ منَ الأَجرِ عشرُ حسناتٍ بِعَدَدِ كُلِّ المُؤمنينَ والمُنافِقين».

قوله: (**مَنْ عمِلَ بما يعلمُ وُفِّق لما لا يعلم**) مثله قولهم: العلم علمان: علم وراثةٍ وعلمُ دراسة، العارفون صدقَتْ مجاهداتهم فنالوا علومَ الدراسة، وصفَتْ معاملتُهم فمُنحوا علم الوراثة.

قولـه: (﴿لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ﴾ **لَناصِـرُهم ومعينهم**)، أفادت النصـرةَ المعيّةُ فطابق ﴿لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ﴾. قوله: ﴿جَاهَدُوا﴾ لفظًا ومعنى، أما اللفظ فمن حيث الإطلاق، وأما المعنى فالمجاهد للأعداء يفتقر إلى معين وناصر، ثم إن جملة قوله: ﴿وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ﴾ تذييلٌ للآية مؤكَّدٌ بكلمَتي التوكيد، محكيٌّ باسم الذات؛ ليؤذن بأن من جاهد بكليته وشراشرهِ في ذاته تجلَّى له الربُّ عن اسمِه باسمِه الجامع في صفةِ النصرة والإعانةِ تجليًا تامًّا.

هذه خاتمةٌ شريفةٌ للسورة؛ لأنها مجاوبةٌ لمُفتتَحِها ناظرةٌ إلى فريدةِ قلادتِها ﴿أَحَسِبَ النَّاسُ أَن يُتْرَكُوا أَن يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ﴾ لامحةٌ إلى واسطةِ عِقْدِها ﴿يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ فَإِيَّايَ فَاعْبُدُونِ﴾، وهي في نفسها جامعة فاذة، ولهذا قال: ليتناولَ كل ما يجبُ مجاهدته من النفس الأمارة بالسوء والشيطانِ وأعداءِ الدين.

تمت السورة، حامداً لله ومُصَلِّيًا ومسلِّماً

سورةُ الرُّوم
مَكِّيَّـةٌ، وآياتُها ستُّون

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

[﴿الٓمٓ * غُلِبَتِ ٱلرُّومُ * فِيٓ أَدۡنَى ٱلۡأَرۡضِ وَهُم مِّنۢ بَعۡدِ غَلَبِهِمۡ سَيَغۡلِبُونَ * فِي بِضۡعِ سِنِينَۗ لِلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ مِن قَبۡلُ وَمِنۢ بَعۡدُۚ وَيَوۡمَئِذٖ يَفۡرَحُ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ * بِنَصۡرِ ٱللَّهِۚ يَنصُرُ مَن يَشَآءُۖ وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ﴾ ١-٥]

القِراءةُ المشهورةُ الكثيرة: ﴿غُلِبَتِ﴾ بضَمِّ الغَين، و﴿سَيَغۡلِبُونَ﴾ بفَتحِ الياء. والأرض: أرضُ العرَب، لأنّ الأرضَ المعهُودةَ عندَ العربِ أرضُهم. والمعنى: غُلِبُوا **في أدنى أرضِ العرَبِ منهُم** وهيَ أطرافُ الشّام. أو: أرادَ أرضَهُم، **على إنابةِ اللّام منابَ المُضافِ إليه**، أي: في أدنى أرضِهِم إلى عَدُوِّهِم. قالَ مُجاهد: هي أرضُ الجزيرة، وهي

سورةُ الرُّوم
مكِّيَّةٌ، وآياتُها ستُّون

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

قوله: (**في أَدنى أرضِ العربِ منهم**) «منهم» متعلِّق بـ«أدنى»، والضَّميرُ للرُّوم.

قوله: (**على إنابة اللّام مَنابَ المضافِ إليه**) فعَلى هذا: الأرضُ أرضُ الرُّوم، وإنّما نَسَب الأدنى إلى عدوِّهم في هذا الوجه؛ لأنَّ «أدنى» من الأمور النِّسبية، فإذا لم يُرد بها أرضَ العرب لا بدَّ مِن أرضٍ أخرى، وليست إلا أرضَ عدوِّهم، وهم فارسُ، والقرينةُ ﴿غُلِبَتِ﴾.

أدنى أرضِ الرُّومِ إلى فارس. وعن ابنِ عبّاسٍ رضيَ اللـهُ عنهُما: الأردنُّ وفِلِسطين. وقُرِئَ: (في أَداني الأرض)، والبِضْعُ ما بينَ الثَّلاثِ إلى العَشْر. عن الأصمعيّ. وقيل: احتَرَبتِ الرُّومُ وفارِسُ بينَ أذرُعاتٍ وبُصرى، فغَلَبتْ فارسُ الرُّوم، فبلَغَ الخبرُ مكّةَ فشقَّ على النَّبيِّ ﷺ والمُسلِمين؛ لأنّ فارسَ مجوسٌ لا كِتابَ لهم، والرُّومُ أهلُ كتاب، وفَرِحَ المُشرِكُونَ وشَمِتُوا وقالُوا: أنتُم والنَّصارى أهلُ الكتاب، ونحنُ وفارسُ أمِّـيُّون، وقد ظَهرَ إخوانُنا على إخوانِكُم، ولنَظْهَرَنَّ نحنُ علَيْـكُم، فنزلَت. فقالَ لهم أبو بكرٍ رضيَ اللـهُ عنه: لا يُقْرِرِ اللـهُ أعيُنَـكُم، فوَالله لَتَظْهَرَنَّ الرُّومُ على فارسَ بعدَ بِضْعِ سِنين، فقال له أُبيُّ بنُ خَلَف: كذبتَ **يا أبا فَصِيل**، اجعلْ بينَنا أجلًا أُناحِبُك عليه. والمُناحَبَة: المُراهَنة، فناحَبَه على عشرِ قلائصَ من كُلِّ واحدٍ مِنهُما، وجَعَلا الأجلَ ثلاثَ سِنين، فأَخبَرَ أبو بكرٍ رضيَ اللـهُ عنه رسولَ الله ﷺ فقال: البِضعُ ما بينَ الثّلاثِ إلى التِّسع، فزايَدَه في الخَطَرِ **ومادَّهُ في الأجَل**. فجعلاها مئةَ قَلُوصٍ إلى تِسعِ سنين. وماتَ أُبيٌّ من جُرحِ رسولِ الله، وظهرَتِ الرُّومُ على فارسَ يومَ الحُدَيبِيَة، وذلك عندَ رأسِ سبعِ سِنين. وقيل: كان النَّصرُ يومَ بَدرٍ للفَريقَيْن، فأخَذَ أبو بكرٍ الخَطَرَ من ذُرِّيّةِ أُبيّ، وجاءَ بهِ إلى رسولِ الله ﷺ فقال: تَصدَّقْ به. وهذه الآيةُ من الآياتِ البيِّنةِ الشّاهِدةِ

قوله: (**يا أبا فَصيل**) بالفاءِ والصادِ المُهْمَلة، أكثرُ ما يُطلق «فَصِيل» في الإبل «فَعيل» بمعنى مفعول، وهو ولدُ الناقةِ إذا فُصِل عن أمِّه، ولم تسمع هذه الكنية فيه رضي الله عنه لا في جاهلية ولا في إسلام. ولعل هذا القائل ذهب إلى أنَّ «أبا بَكرٍ» بالفتح في «أبي بَكْر» هو الفَتِيُّ من الإبل، بمنزلةِ الغلامِ من الإنسان، فوُضِع موضعَه الفَصِيل تمليحًا، والله أعلم.

قوله: (**ومادَّه في الأَجَل**)، **النهاية**: المُدَّة: طائفةٌ مِن الزَّمانِ تقعُ على القليل والكثير، ومادَّ فيها، أي: أطالَها، وهي فاعَل من المدِّ، ومنه الحديث: «إن شاؤوا مادَدْناهم»[1].

---

(١) أخرجه أحمد (٢٧٣٢) والبيهقي في «السنن الكبرى» (٩: ٢١٨) والطبراني في «المعجم الكبير» (٢: ١٣) وابن حبان (٤٨٧٢) من حديثِ المسور بن مَخْرَمة رَضِيَ الله عنه، وانظر تمامَ تخريجه في «مسند أحمد» (١٨٩٢٨).

على صحّةِ النُّبوَّة، وأنّ القُرآنَ من عندِ الله؛ لأنّها إنباءٌ عن عِلمِ الغَيبِ الذي لا يعلَمُه إلّا الله. وقُرِئ: (غَلْبِهِم) بسُكونِ اللّام. والغَلْبُ والغَلَبُ مَصدَرانِ كالجَلْبِ والجَلَب، والحَلْبِ والحَلَب. **وقُرِئ: (غَلَبتِ الرُّوم) بالفتح**، وسيُغلَبُون، بالضَّمّ. ومعناه أنّ الرُّومَ غَلَبُوا على ريفِ الشّامِ وسيغلِبُهمُ المُسلِمونَ في بِضعِ سِنين. وعندَ انقِضاءِ هذه المُدَّةِ أخذَ المُسلمونَ في جهادِ الرُّوم، وإضافةُ (غَلَبِهم) تَختلفُ باختِلافِ القِراءَتَيْن، فهي في إحداهُما إضافةُ المَصدرِ إلى المفعول. وفي الثّانيةِ إضافتُه إلى الفاعل. ومِثالُها: ﴿مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ﴾ [البقرة: ٨٥]، ﴿وَلَن يُخْلِفَ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥ﴾[الحج: ٤٧]. فإنْ

قوله: (وقرئ: «غَلَبَتِ الرُّومُ» بالفتح)[١]، روى التِّرمذيُّ، عن أبي سعيد: لما كان يومُ بدرٍ ظهرت الرُّوم على فارسَ، فأعجب ذلك [المؤمنين] فنزل: ﴿الٓمٓ * غُلِبَتِ ٱلرُّومُ﴾ إلى قوله: ﴿يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ * بِنَصْرِ ٱللَّهِ﴾ قال: ففرح المؤمنون بظُهور الرُّوم على فارسَ[٢].

قال التِّرمذيُّ: وهكذا قرأ نصرُ بن عليٍّ: «غَلَبَت». قال الزَّجاج: قرأ أبو عمرو وحدَه: «غَلبت الرُّوم» بفتح الغين[٣]، والمعنى على ﴿غُلِبَتِ﴾، وهي إجماع القرّاء، وذلك أن فارسَ كانت قد غلبتِ الرُّومَ في ذلك الوقت، فالرُّوم مغلوبة، فالقراءة ﴿غُلِبَتِ﴾[٤].

وقلت: التِّرمذيُّ من الثقات، والتَّوفيقُ بين الرِّوايتينِ أن يُقالَ: إنها نزلت مرَّتين، مرةً في مكَّةَ؛ ﴿غُلِبَتِ﴾ بالضِّم، وأخرى يومَ بدرٍ؛ بالفتح[٥].

وتأويل الفتح ما ذَكَره المصنِّف أن الرُّومَ غَلبوا على رِيف الشّام، وسَيغلبهم المؤمنون في بضع سنين. والرِّيف: أرضٌ فيها زَرعٌ وخَصْب.

---

(١) وهي قراءة عليٍّ وابن عمَر وأبي سعيد الخدري وغيرهما. انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (١٤: ٥).

(٢) أخرجه الترمذي (٢٩٣٥) والنسائي في «السنن الكبرى» (١١٣٨٩) وغيرهما.

(٣) من قوله: «قال الزَّجاج: قرأ أبو عمرو» إلى هنا، سقط من (ح).

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ١٧٥).

(٥) انظر سبب نزول الآية في «سنن الترمذي» (٣١٩٣) و«أسباب النزول» للواحدي ص٢٣٢.

قُلت: كيفَ صَحّتِ المُناحَبةُ وإنّما هيَ قِمار؟ قُلت: عن قَتادةَ رحِمَهُ اللـهُ تعالى أنه كانَ ذلكَ قبلَ تحريمِ القِمار. ومن مَذهبِ أبي حنيفةَ ومحمَّد: أنّ العُقودَ الفاسدةَ من عُقودِ الرِّبا وغيرِها جائزةٌ في دارِ الحربِ بينَ المُسلِمينَ والكُفّار. وقد احتجّا على صِحّةِ ذلكَ بِما عقَدَهُ أبو بكرٍ بينَه وبينَ أُبيٍّ بنِ خلَف.

﴿مِن قَبۡلُ وَمِنۢ بَعۡدُ﴾ أي: في أوّلِ الوقْتَيْنِ وفي آخِرِهما حينَ غُلِبوا وحين يَغلِبُون، كأنّه قيل: من قَبْلِ كونِهم غالِبين، وهو وَقتُ كونِهم مَغلُوبين. ومن بعدِ كونِهم مغلُوبين، وهُوَ وقتُ كونِهم غالِبين، يعني: أنّ كونَهم مَغلُوبينَ أوّلًا وغالِبينَ آخِرًا ليس إلّا بأمرِ الله وقَضائِه، ﴿وَتِلۡكَ ٱلۡأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيۡنَ ٱلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١٤٠] وقُرِئ: (مِنْ قَبْلٍ ومن بَعْدٍ) على الجرِّ من غيرِ تقديرِ مُضافٍ إليه واقتِطاعِه. كأنه قيل:

قوله: (مِنْ قَبْلِ كَوْنهم غالبينَ)، وهو وقتُ كَونِهم مغلوبينَ ومِن بَعْدِ كونِهم مغلوبين، وهو وقتُ كونِهم غالبين؛ وذلك أنَّ كلًّا مِن الوقتين، أَعني: وقتَ كَوْنِهم مغلوبين ووَقْتَ كَونِهم غالبين بالنِّسبة إلى الآخَرِ له اعتبارُ القَبْليَّةِ والبَعْديَّة، فإنَّ الرُّومَ كانوا في أوّل الأمرِ مغلوبينَ، وفي ثاني الحالِ صاروا غالبينَ، فكَونهم مغلوبينَ قبلَ كونِهم غالبينَ، وكونهم غالبينَ بعدَ كونِهم مغلوبينَ، وذلك أن «قَبْل» و«بَعْد» من الغايات، فلا بدَّ من تقدير المضافِ إليه.

قوله: (وقرئ: «مِنْ قَبْلٍ ومِنْ بَعْدٍ» على الجرّ)[1]، قال الزَّجاجُ: «إنهم[2] يُجيزون بالتَّنوين، وبعضُهم بغير التَّنوين، وهذا خطأٌ؛ لأنَّ «قَبْل» و«بَعْد» أصلُهما هاهنا الخفضُ، ولكن بُنِيَتا على الضمِّ؛ لأنَّهما غايتانِ، ومعنى الغايةِ أنَّ الكلمةَ حُذفت منها الإضافة وجُعلت غايةُ الكَلِمة ما بقيَ بعدَ الحَذْف، وإنما بُنِيَتا على الضَّمِّ؛ لأنَّ إعرابَهما في الإضافة النَّصْبُ والخفضُ ولا يُرفعان[3]؛ لأنهما لا يُحدَّث عنهما، استُعملا ظرفَيْنِ، فلما عُدِلا عن بابهما حُرِّكا

---

(١) لتمامِ الفائدة انظر: «الدرّ المصون» للسمين الحلبي (٩: ٣١) حيث حكى عن الفرّاءِ كسرَهما من غير تنوين، وغلّطه النحاسُ وقال: إنّما يجوزُ من قبلٍ ومن بَعْدٍ، يعني مكسوراً منوّناً.

(٢) يعني النحويين كما صرَّح به الزجّاج.

(٣) في (ط): «ولا يرتفعان».

قَبلًا وبَعدًا، بمَعنى: أوَّلًا وآخِرًا، ﴿وَيَوۡمَئِذٖ﴾ ويَومَ تَغلِبُ الرُّومُ على فارس، ويَحِلُّ ما وعدَهُ اللـهُ عزَّ وجلَّ من غَلَبَتِهم ﴿يَفۡرَحُ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ﴾ وتَغليبه مَن له كِتابٌ على مَن لا كِتابَ له. وغَيظِ مَن شَمِتَ بِهم من كُفّارِ مَكّة. وقيل: نَصرُ الله: هو إظهارُ صِدقِ المُؤمِنينَ فيما أَخبَرُوا به المُشرِكينَ من غَلَبَةِ الرُّوم، وقيل: نَصرُ الله أنه ولّى بعضَ

بغير الحَركتين اللَّتينِ كانتا له يَدخلانِ بحقِّ الإعراب، وأما وجوبُ بنائهما وذهاب إعرابهما فلأنَّهما عُرِّفا من غير جهةِ التَّعريف؛ لأنه حُذف منهما ما أُضيفتا إليه.

وأما الخفضُ والتنوينُ فعلى جَعْلِهما نـكرتَينِ، المعنى: للـهِ الأمرُ مِنْ تَقَدُّمٍ ومِنْ تأخُّرٍ.

وأما الكسر بلا تنوين، فذَكر الفرّاءُ أنه تُرِكَ على ما كان عند الإضافة، واحتَجَّ بقوله:

بين ذِراعَيْ وجبهَة الأسـدِ(١)

وليس هذا القولُ مما يُعرَّج إليه؛ لأنَّ ذِكْرَ المضافِ إليه في البيت يَدلُّ على الآخَر(٢).

وقال مكيٌّ: «قبلُ» و«بعدُ» بُنِيا؛ لأنَّهما تَعرَّفا بغير ما تتعرَّفُ به الأسماءُ؛ لأنَّ الأسماءَ تتعرف بالألفِ واللّام، وبالإضافة إلى المعرفة، وبالإضمار ونحوها، وليس في «قبل» و«بعد» شيءٌ من ذلك، فلما تَعرَّفا بخلاف ما تتعرَّف به الأسماء ـ وهو حَذفُ ما أُضِيفَ إليهما ـ خالفا الأسماءَ وشابَها الحروفَ، فبُنِيَتا كما تُبنى الحروفُ، وإنّما بُنِيَتا على الضمِّ لُمشابهتِهما المنادى المفرد، إذِ المُنادى يُعرب إذا أضيف(٣).

وقال بعضُهم: إنَّما بُنِيَا؛ لأنَّهما تعلَّقا بما بعدَهما فأَشْبَها الحروفَ إذ الحروفُ مُتعلِّقة بغيرها(٤).

(١) للفرزدق، وصَدْرُه:

يـا مَـنْ رأى عارضـاً أرِقْتُ له

ولم أجده في «ديوانه»، وهو من شواهد «الكتاب» لسيبويه (٢: ٢٧٧).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ١٧٥-١٧٧).

(٣) «مُشكل إعراب القرآن» (٢: ٥٥٨).

(٤) في (ط): «فأشبها الحرف لتعلقها بغيرها».

الظّالمينَ بعضًا وفَرّقَ بينَ كَلِمِهم، حتّى تفانَوا وتَناقَصُوا، وفلَّ هؤلاءِ شوكةَ هؤلاء؛ وفي ذلك قوّةٌ للإسلام. وعن أبي سعيدٍ الخُدْرِيِّ رضيَ اللـهُ عنه: وافقَ ذلك يومَ بَدر، وفي هذا اليومِ نُصِرَ المؤمنون، ﴿وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ﴾ يَنصُرُ عليكُم تارةً ويَنصُرُكُم أخرى.

[﴿وَعْدَ ٱللَّهِ لَا يُخْلِفُ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ * يَعْلَمُونَ ظَٰهِرًا مِّنَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ ٱلْءَاخِرَةِ هُمْ غَٰفِلُونَ﴾ ٦-٧]

﴿وَعْدَ ٱللَّهِ﴾ مَصدرٌ مُؤَكِّد، كقَولِك: لكَ عَليَّ أَلْفُ دِرْهَمٍ عُرفًا: لأنّ مَعناه: أعتَرِفُ لكَ بها اعتِرافًا، ووَعَدَ اللهُ ذلك وعدًا؛ لأنّ ما سبَقَه في معنى (وَعَدَ). ذمَّهُمُ اللـهُ عزَّ وجلَّ بأنّهم عُقلاءُ في أمُورِ الدُّنيا، بُلْهٌ في أمرِ الدِّين، وذلك أنّهم كانُوا أصحابَ تجاراتٍ ومَكاسِب. وعن الحسَن: بلَغَ من حِذْقِ أحَدِهم أنه يَأخُذُ الدِّرهَمَ فينقُرُه بأُصبَعِه، فيعلَمُ أرديءٌ هو أمْ جَيِّد. وقولُه: ﴿يَعْلَمُونَ﴾ بدَلٌ من قَولِه: ﴿لَا يَعْلَمُونَ﴾ **وفي هذا الإبدالِ من النُّـكتةِ** أنه أبدَلَهُ منه، وجعَلَه بحيثُ يقومُ مقامَهُ ويَسُدُّ مَسدَّه، ليُعلِمَكَ أنه

قوله: (**وفي هذا الإبدالِ**[1] **من النُّكتة**) إلى آخره، إرشادٌ إلى طريق استنباط المعاني الفائقةِ منَ العُدول عن مقتضى الظاهرِ[2] واجتِناءِ ثمراتِ المَزايا من فُنون[3] الكِناياتِ، وذلك أنَّ الأصلَ: ولكنّ أكثر الناس يعلمون ظاهرَ ما يتعيَّشون به في الدُّنيا من التِّجارات والمكاسب، ولا يعلمون باطِنَها من تجاراتِ الآخرةِ والفوزِ بالفلاح، فوُضِع ﴿لَا يَعْلَمُونَ﴾ ـ هو مطلَقٌ، فيُفيد سَلْبَ العلم رأسًا ـ موضِعَ ﴿يَعْلَمُونَ﴾، ونُكِّر ﴿ظَٰهِرًا﴾ ووُضِع موضِعَ ﴿لَا يَعْلَمُونَ﴾ بإظهارِ[4] قوله: ﴿وَهُمْ عَنِ ٱلْءَاخِرَةِ هُمْ غَٰفِلُونَ﴾؛ ليُفيدَ تلك الفوائدَ.

وقلت: الأَوْلى أن يُقالَ: ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ أنَّ «وَعْدَ الله حقٌّ»، وأنَّ «الله

(١) في (ف): «الإيذان»، وليس بصواب.

(٢) سقط لفظ «الظاهر» من (ح).

(٣) في (ط): «أفانين».

(٤) في (ف): «باطِنها»، وهو خطأ.

لا فَرقَ بينَ عَدَمِ العِلمِ الذي هُوَ الجَهل، وبينَ وُجودِ العِلمِ الذي لا يَتَجاوزُ الدُّنيا.
وقولُه: ﴿ظَاهِرًا مِّنَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ يُفيدُ أنّ للدُّنيا ظاهرًا وباطِنًا، فظاهِرُها ما يعرِفُه الجُهّالُ من التَّمتُّعِ بزَخارِفِها والتَّنعُّمِ بملاذِّها. وباطِنُها وحقيقَتُها أنّها مَجازٌ إلى الآخِرة: يُتزَوَّدُ منها إليها بالطّاعةِ والأعمالِ الصّالحة. وفي تنكيرِ الظّاهر: أنّهم لا يعلَمُون إلّا ظاهِرًا واحدًا من جُملةِ ظَواهِرِها. و﴿هُمْ﴾ الثّانيةُ يجوزُ أن يكونَ مُبتدأ. و﴿غَٰفِلُونَ﴾ خبرَه، والجملةُ خبرُ ﴿هُمْ﴾ الأولى، وأن يكونَ تكريرًا للأُولى، و﴿غَٰفِلُونَ﴾ خَبرُ الأولى. وأيّةً كانتْ فذِكرُها مُنادٍ على أنّهم مَعدِنُ الغَفلةِ عنِ الآخِرةِ ومَقرُّها **ومَعْلَمُها، وأنّها منهم تَنبُعُ وإليهِم تَرْجِع.**

الأمرَ من قبلُ ومن بعدُ»، وأنَّه ينصرُ المؤمنينَ على الكافرين، ويَقذفُ بالحقِّ على الباطلِ فيَدمغُه؛ ليكونَ الدِّينُ كلُّه لله؛ لأنّهم يعلمون ظاهرًا من الحياة الدُّنيا كما قالوا: ﴿إِنْ هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ﴾[الأنعام: ٢٩]، وهم عن أسرار الله ـ من أنَّه تعالى[1] ما خَلَق الخلقَ للَّهوِ واللَّعِبِ، بل خَلَقهم لِيَعرفُوه ويعبدُوه ويتزوَّدوا لدارِ القرارِ ـ غافلون كما قال تعالى: ﴿وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا لَعِبٌ وَلَهْوٌ ۖ وَلَلدَّارُ ٱلْءَاخِرَةُ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَ ۗ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾[الأنعام: ٣٢]. ومِنْ ثَمَّ أَتبع ذلك بقوله: ﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِم ۗ مَّا خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِلَّا بِٱلْحَقِّ وَأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [الروم: ٨] وخَتمه بقوله: ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ بِلِقَآئِ رَبِّهِمْ لَكَٰفِرُونَ﴾ والنّاسُ النّاسُ، فعلى هذا ﴿يَعْلَمُونَ﴾ الجملة استئنافيةٌ لبيانِ مُوجِب جَهلِهم بوَعْد الله، واللـهُ أعلم.

قوله: (ومَعلَمها)، **الأساس**: يقول: هو مَعلَمُ الخيرِ، ومِنْ مَعالِـمِه؛ أي: من مَظانِّه، وخَفِيت معالمُ الطريقِ؛ أي: آثارُها.

قوله: (**وأنّها منهم تَنبعُ وإليهم ترجعُ**)، أي: مصدرُها عنهم ومَورِدُها[2] إليهم، وذلك أن «هم» الأوَّلَ دلَّ على الاختصاص؛ أي: هم الغافلون لا غيرهم، والثاني على التأكيدِ؛ أي:

(١) قولُه: «مِن أنّه تعالى» سقط من (ح).

(٢) في (ح) و(ف): «ومرجعها».

[﴿ أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُواْ فِىٓ أَنفُسِهِمْۗ مَّا خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِلَّا بِٱلْحَقِّ وَأَجَلٍ مُّسَمًّىۗ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ بِلِقَآيِٕ رَبِّهِمْ لَكَٰفِرُونَ ﴾ ٨]

﴿فِىٓ أَنفُسِهِم﴾ يُحتَمَلُ أن يكونَ ظَرْفًا، كأنّه قيل: أوَلَـم يُحدِثُوا التَّفكُّرَ في أنفُسِهم، أي: في قُلوبِهم الفارغةِ من الفِكْر، والتَّفكُّرُ لا يكونُ إلّا في القُلُوب، ولكنّه زيادةُ تَصويرٍ لحالِ المُتفكِّرين، كقَولِك: اعتَقِدْهُ في قلبِكَ وأَضْمِرْه في نفسِك، وأن يكونَ صلةً للتَّفكُّر، كقَولِك: تفكّرَ في الأمرِ وأجالَ فيه فكرَه. و﴿مَّا خَلَقَ﴾ مُتعلِّقٌ بالقَولِ المَحذُوف، معناه: أوَلَـمْ يتفكَّرُوا فيقُولُوا هذا القول. **وقيل: معناهُ: فيعلَمُوا، لأنّ في الكَلامِ دلـيلًا علـيه،** ﴿إِلَّا بِٱلْحَقِّ وَأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ أي: ما خلقَها باطلًا وعبثًا **بغيرِ غَرَضٍ صحيحٍ** وحِكْمةٍ بالِغة، **ولا لِتَبقى خالدة: وإنّما خلقَها مقرُونةً بالحقِّ** مصحُوبةً

هم الذين استقرَّ وثبتَ فيهم الغَفْلةُ بالتَّحقيق، فبالاعتبار الأوَّل يُعلمُ أنَّ ليس للغَفْلة محلٌّ سِواهم، وأنها إليهم ترجعُ، وبالثاني تحقّق أنهم مَعْدِن الغَفْلة ومَعْلَمُها ومَقرُّها، ومنهم تَنبعُ.

قوله: (**وقيل: معناه: فيَعلموا، لأنّ في الكلام دليلًا عليه**)، أي: على تقدير (**فيَعلَموا**)؛ لأنَّ العلمَ نتيجةُ الفِكْرِ.

قوله: (**بغير غَرَضٍ صحيح**)، مذهبُه، جَعَلَ الحقَّ في مقابل الباطِل، وفسَّره بالعَبَث، والعبثُ: أن لا يكونَ في الخَلْق فائدةٌ، ولـمّا عُلم أنَّ الفائدةَ غيرُ راجعةٍ إلى الله بل إلى المكلَّفين، يجبُ أن يُقالَ: ما خَلَقَها إلّا بأنْ تكونَ مساكنَ المكلَّفين ومسارحَ نَظَرِ المتفكِّرين؛ ليعرفُوه فيعبُدوه. فلا يُقالُ: لغرض صحيح؛ لئلّا يُوهم النُّقصان.

قوله: (**ولا لتبقى خالدة وإنّما خَلقَها مقرونةً بالحقِّ**) إلى آخره، مُشعرٌ بأنَّ قولَه: ﴿وَأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ عطفٌ تفسيريٌّ على قوله: ﴿بِٱلْحَقِّ﴾، ولذلك استَشهد بقوله: ﴿ أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَٰكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ ﴾[المؤمنون: ١١٥]، وذلك أنَّ هذا في حقِّ مُنكِري البعثِ، بدليل تَعْقيبه بقوله: ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ بِلِقَآيِٕ رَبِّهِمْ لَكَٰفِرُونَ﴾ تقريعاً وتوبيخاً[1].

---

(١) قولُه: «تقريعاً وتوبيخاً» سقط من (ح) و(ط).

بالحِكْمة، وبتَقديرِ أجلٍ مُسَمًّى لا بُدَّ لها من أنْ تَنتَهي إليه، وهُوَ قيامُ السّاعة، ووقتُ الحسابِ والثّوابِ والعِقاب. ألا تَرى إلى قولِه تعالى: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَٰكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٥] كيفَ سَمّى تركَهُم غيرَ راجِعينَ إليه عبثًا. والباءُ في قَولِه: ﴿إِلَّا بِٱلْحَقِّ﴾ مثلُها في قَولِك: دَخلتُ عليه بثِيابِ السَّفَر، واشترى الفرَسَ بسَرْجِه ولِجامِه، تُريد: اشتراهُ وهو مُلتَبِسٌ بالسَّرْجِ واللِّجام، غيرُ مُنفَكٍّ عنهما. وكذلكَ المعنى ما خَلَقَها إلّا وهيَ مُلتَبِسةٌ بالحقِّ مُقتَرِنَةٌ به، فإنْ قُلت: إذا جَعلت ﴿فِىٓ أَنفُسِهِم﴾ صِلَةً للتَّفكُّر، فما معناه؟ قُلت: معناه: أولَـمْ يتفكَّرُوا في أنفُسِهمُ التي هيَ أقرَبُ إليهم من غيرِها من المَخلُوقات، وهُم أعلَمُ وأخبَرُ بأحوالِها منهم بأحوالِ ما عداها، فيَتدَبَّرُوا ما أودَعَها اللـهُ ظاهرًا وباطنًا من غَرائبِ الحِكَمِ الدّالّةِ على التّدبيرِ دُونَ الإهمال، وأنّه لا بُدّ لها من انتهاءٍ إلى وقتٍ يُجازيها فيه الحكيمُ الذي دبَّـرَ أمرَها على الإحسانِ إحسانًا وعلى الإساءةِ مثلَها، **حتّى يعلَمُوا عندَ ذلك أنّ سائرَ الخلائقِ كذلك**؛ أمرُها جارٍ على الحِكْمةِ والتَّدبير، وأنّه لا بُدَّ لها من الانتِهاءِ إلى ذلكَ الوقت، والمُرادُ بلِقاءِ ربِّهم: الأجَلُ المسَمّى.

[﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۚ كَانُوٓا۟ أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَأَثَارُوا۟ ٱلْأَرْضَ وَعَمَرُوهَآ أَكْثَرَ مِمَّا عَمَرُوهَا وَجَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ ۖ فَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَٰكِن كَانُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ ٩]

﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا۟﴾ تَقريرٌ لسَيرِهم في البِلادِ ونَظَرِهم إلى آثارِ المدَمَّرينَ من عادٍ وثَمودَ

قوله: (**حتى يَعلموا عند ذلك أنّ سائرَ الخَلائق كذلك**) قال القاضي: لأنَّ نَفْسَ الإنسان مرآةٌ يتجَلّى للمُستبصِر فيها ما يَتجلّى له في الـمُمْكِنات بأسرها، فإذا تفكَّر فيها تحقَّق له قُدرةُ مُبدِعِها على إعادتها كما أبدأها(١).

---

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ٣٢٨).

وغيرِهم من الأُمَمِ العاتية، ثُمَّ أخذَ يَصِفُ لهم أحوالَهم وأنّهم ﴿كَانُوٓاْ أَشَدَّ مِنۡهُمۡ قُوَّةٗ وَأَثَارُواْ ٱلۡأَرۡضَ﴾ وحَرَثُوها قالَ اللـهُ تعالى: ﴿لَّا ذَلُولٞ تُثِيرُ ٱلۡأَرۡضَ﴾ [البقرة: ٧١]، وقيل لِبقَر الحَرث: المُثيرة. وقالوا: سُمِّيَ ثَورًا لإثارَتِه الأرض. وبقَرَة؛ لأنّها تبقُرُها؛ أي تَشُقُّها، ﴿وَعَمَرُوهَآ﴾ يعني أُولئِكَ المُدَمَّرُون ﴿أَكۡثَرَ مِمَّا عَمَرُوهَا﴾ من عِمارةِ أهلِ مكّة، وأهلُ مكّة: أهلُ وادٍ غَيرِ ذي زَرْع، ما لهم إثارةُ أرضٍ أصلًا ولا عِمارةَ لها رأسًا فما هُوَ إلّا تَهكُّمٌ بِهم، وبضَعْفِ حالِهم في دُنياهُم؛ لأنّ مُعظَمَ ما يَستَظهِرُ به أهلُ الدُّنيا ويَتباهَوْنَ به أمرُ الدَّهْقَنة، وهُم أيضًا ضِعافُ القُوى، فقوله: ﴿كَانُوٓاْ أَشَدَّ مِنۡهُمۡ قُوَّةٗ﴾ أي: من عادٍ وثَمودَ وأضرابِهم **من هذا القَبيل**، كقَولِه: ﴿أَوَلَمۡ يَرَوۡاْ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِي خَلَقَهُمۡ هُوَ أَشَدُّ مِنۡهُمۡ قُوَّةٗ﴾ [فصلت: ١٥] وإنْ كانَ هذا أبلَغ؛ لأنّه خالِقُ القُوى والقُدَر. فما كانَ تدميرُه إيّاهُم ظُلمًا لهم، لأنّ حالَهُ منافيةٌ للظُّلْم، ولكنَّهُم ظلمُوا أنفُسَهم حيثُ عمِلُوا ما أَوْجبَ تَدميرَهم.

[﴿ثُمَّ كَانَ عَٰقِبَةَ ٱلَّذِينَ أَسَٰٓـُٔواْ ٱلسُّوٓأَىٰٓ أَن كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَكَانُواْ بِهَا يَسۡتَهۡزِءُونَ﴾ ١٠]

قوله: (**من هذا القبيل**) خبرٌ لقولِه: «فقوله وقوله»؛ أي[1]: أراد بقوله: «من هذا القَبيل» قَبيلَ التَّهكُّم في قوله: ﴿وَعَمَرُوهَآ أَكۡثَرَ مِمَّا عَمَرُوهَا﴾ يريد أنه كما أسنَدَ العِمارةَ إلى أهل مكّةَ وهم أهلُ وادٍ غيرِ ذي زرعٍ تهكُّمًا بهم. كذلك نَسَبَ إليهم القُوَّةَ في قوله: ﴿أَشَدَّ مِنۡهُمۡ﴾ حيث شارَكَهم مع عادٍ وثمودَ في القوَّة وهم ضِعافُ القُوى تهكُّمًا، وعلى التَّهكُّم وَرَد قولُه تعالى: ﴿أَوَلَمۡ يَرَوۡاْ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِي خَلَقَهُمۡ هُوَ أَشَدُّ مِنۡهُمۡ قُوَّةٗ﴾ [فُصِّلَت: ١٥]، وإن كان هذا في التَّهكُّم أبلغ؛ لأنَّه لا يُتصوَّر التَّفاوُتُ بينَ الله وبينَ البَشرِ في القوَّةِ.

قال صاحبُ «الفرائد»: يُمكن أن يكونَ المرادُ من العِمارةِ الأَبنيةَ من الدُّور والقُصور والحُصون، فعلى هذا لم يكن تَهكُّمًا.

قلت: أين يذهب عليه قولُه تعالى: ﴿وَأَثَارُواْ ٱلۡأَرۡضَ﴾.

---

(١) هناك زيادة بعد قوله: «أيْ» في (ف)، ويلوحُ عليها أماراتُ الاضطراب والإقحام.

قُرِئَ ﴿عَـٰقِبَةَ﴾ بالنَّصبِ والرَّفع. و﴿ٱلسُّوٓأَىٰٓ﴾ تأنيثُ الأسْوأ وهو الأقبَح، كما أنّ الحُسنى تأنيثُ الأحسَن. والمعنى: أنّهم عوقِبُوا في الدُّنيا بالدَّمار، **ثُمّ كانت عاقِبَتُهم السُّوأى؛** إلّا أنه وضَعَ المُظهَرَ مَوضِعَ المُضمَر، أي: العُقوبةُ التي هيَ أسوَأُ

قوله: (**قرئ: ﴿عَـٰقِبَةَ﴾ بالنَّصب والرفع**) نافعٌ وابنُ كثير وأبو عمرٍو: بالرفع، والباقون: بالنَّصب[١].

قوله: (**ثم كانت عاقبتُهم السُّوأى**) تقريرٌ لقراءة الرَّفعِ، ووُضع ﴿ٱلَّذِينَ أَسَٰٓـُٔواْ﴾ موضعَ الضَّمير لبيان العلَّة، ثم أُضِيف إليه اسمُ ﴿كَانَ﴾، والخبرُ «السوأى»[٢]، وكذا على الوجه الثاني، لكنَّ ﴿ٱلسُّوٓأَىٰٓ﴾ داخلٌ في حيِّز الصِّلةِ، والخبرُ مقدَّرٌ، ولم يَذكر وَجْهَ قراءة النَّصب.

قال أبو البقاء: مَن نَصَب ﴿ٱلْعَـٰقِبَةَ﴾ جعلها خبرَ «كان»، والاسمُ ﴿ٱلسُّوٓأَىٰٓ﴾ أو ﴿أَن كَذَّبُواْ﴾. ويجوز أن يكون ﴿أَن كَذَّبُواْ﴾ بَدَلًا من ﴿ٱلسُّوٓأَىٰٓ﴾ أو خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ، و﴿ٱلسُّوٓأَىٰٓ﴾ فُعلى؛ تأنيث الأَسوأ، صفة مصدرٍ محذوفٍ؛ أي: «أساؤوا الإساءةَ السُّوأى»، وإن جعلتَها اسمًا أو خبرًا كان التقديرُ: «العقوبة السّوأى»؛ أي الفعلة السُّوأى[٣].

قال صاحب «**الفرائد**»: على تقدير قراءةِ النَّصب هو الخبرُ، والاسمُ ﴿أَن كَذَّبُواْ﴾ المعنى: كان عاقبةُ الذين فَعَلُوا الفِعْلةَ السَّوأى؛ أي: التَّكذيب؛ أي: لقّاهم شؤم أفعالهم في الكُفر؛ كقوله تعالى: ﴿ فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا فِى قُلُوبِهِمْ إِلَىٰ يَوْمِ يَلْقَوْنَهُۥ بِمَآ أَخْلَفُواْ ٱللَّهَ﴾[التوبة: ٧٧]، فعلى هذا ليس الـمُظْهَرُ واقعًا مَوقِعَ الـمُضمَرِ، بل هو كلامٌ يَدخل فيه المَذكورون.

وقلت: لا بدَّ منَ القولِ بوضع المُظْهَرِ موضعَ المُضمَرِ؛ لأنَّ ﴿ ثُمَّ ﴾ هاهنا للاستبعاد؛

(١) فمن قرأ بالنصب جعل «عاقبةَ» خبر كان، و«السوأى» اسمَها، ومن قرأ بالرفع، جعل «عاقبة» اسم كان. والسوأى خبرها لأن الخبر والاسم هاهنا معرفتان. وإذا اجتمع اسمانِ نظرْتَ: فإنْ كان أحدُهما معرفةً والآخرُ نكرةً جعِلَت النكرة الخبر والمعرفة الاسم، وإن كانا معرفتين كنتَ بالخيار أيّهما شئتَ جعلتَه خبراً، وأيّهما شئتَ جعلتَه اسماً. انظر: «حجة القراءات» ص٥٥٦.

(٢) في (ح) و(ف): «والخبر: عاقبتهم السوأى».

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٣٨).

العُقوباتِ في الآخِرة، وهي جهنَّمُ التي أُعِدَّت للكافِرين. و﴿أَن كَذَّبُواْ﴾ بمَعنى: لأَن كذّبوا، ويجوزُ أن تكونَ (أن) بمَعنى: أي؛ لأنّه إذا كانَ تَفسيرُ الإساءَةِ التّكذيبَ والاستهزاء؛ كانَتْ في معنَى القَول، نحو: نادى. وكتَبَ، وما أشبهَ ذلك. ووجهٌ آخر: وهُوَ أن يكونَ ﴿أَسَٰٓـُٔواْ ٱلسُّوٓأَىٰٓ﴾ بمَعنى اقترَفُوا الخطيئةَ التي هيَ أسوأُ الخطايا، و﴿أَن كَذَّبُواْ﴾ عَطفُ بَيانٍ لها، وخَبرُ ﴿كَانَ﴾ محذوفٌ كما يُحذَفُ جوابُ (لـمّا) و(لو)؛ إرادةَ الإبهام.

[﴿ٱللَّهُ يَبۡدَؤُاْ ٱلۡخَلۡقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ ثُمَّ إِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ﴾ ١١]

﴿ثُمَّ إِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ﴾ أي: إلى ثَوابِه وعِقابِه. ....

كقوله تعالى: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَۖ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمۡ يَعۡدِلُونَ﴾[الأنعام: ١] يعني: أيقظناهم من غَفْلتهم بقولنا: ﴿أَوَلَمۡ يَتَفَكَّرُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمۗ مَّا خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَمَا بَيۡنَهُمَآ إِلَّا بِٱلۡحَقِّ﴾ ودَلَلْناهم على طريق الإيقاظ.

والعِبْرةُ بقولنا: ﴿أَوَلَمۡ يَسِيرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَيَنظُرُواْ كَيۡفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡۚ كَانُوٓاْ أَشَدَّ مِنۡهُمۡ قُوَّةٗ﴾؛ لِيُقلعوا عمّا كانوا عليه منَ العِناد والتّكذيب، ثمَّ بعدَ ذلك لم يكن عاقبتُهم إلّا الفَعْلَةَ[1] السّوأى والتّكذيب، والله أعلم.

قال القاضي: وُضِع الظّاهرُ مَوضِعَ المُضمَر للدَّلالة على أنَّ ما اقتضى أن تكونَ تلك عاقبتَهم هو أفعالُهم السّوأى، بمعنى اقترَفوا الخطيئةَ[2].

فعلى هذا: الإساءةُ أعمُّ من أن تكون قوليةً أو فعليةً، وعلى أن تكون «أن» مفسِّرة يجب أن تكونَ قوليَّةً لا فعليةً؛ ليصحَّ جَعْلُها بمعنى القولِ، وإليه الإشارةُ بقوله: «تفسير الإساءة التكذيب والاستهزاء».

---

(١) في (ف): «الغَفْلة»، وهو خطأ.

(٢) «أنوار التنزيل» (٤: ٣٢٩).

وقُرِئَ بالياء والتّاءِ.

[﴿ وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يُبْلِسُ ٱلْمُجْرِمُونَ * وَلَمْ يَكُن لَّهُم مِّن شُرَكَآئِهِمْ شُفَعَـٰٓؤُاْ وَكَانُواْ بِشُرَكَآئِهِمْ كَـٰفِرِينَ ﴾ ١٢-١٣]

الإبلاس: أي يَبقى يائِسًا ساكِنًا مُتحيِّرًا. يُقال: ناظَرْتُه فأبْلَسَ إذا لم يَنبِسْ ويئِسَ من أنْ يَحتجّ. ومنه النّاقةُ المِبلاسُ التي لا تَرغُو. **وقُرِئَ «يُبْلَسُ» بفَتحِ اللّام**، من أبلَسَه إذا أسكَتَه، ﴿مِّن شُرَكَآئِهِمْ﴾ من الذين عبدُوهُم من دونِ الله ﴿وَكَانُواْ بِشُرَكَآئِهِمْ كَـٰفِرِينَ﴾ أي: يكفُرونَ بإلـٰهِيَّتِهم ويجحَدُونَها. أو: وكانُوا في الدُّنيا كافِرين بسبَبِهم. ....

قوله: (**قرئ بالياء والتاء**) أي: ﴿تُرْجَعُونَ﴾، قرأ أبو بكر وأبو عمرٍو: بالياء التَّحتانية[1]، والباقون: بالتاء.

اعلَمْ أنَّه تعالى لـمّا استبعَدَ[2] فِعْلتَهم السوأى جاء بالوعيد والتَّهديد، يعني: لا بدَّ من الرُّجوع إلى القادر العظيمِ الشأنِ الذي بدأَ خَلقَكُم ثم يُعيدكم، فعند ذلك لا مجالَ للتَّكذيب، بل تَبْقون آيسِينَ ساكتِينَ متحيِّرين، فوَضَعَ المجرمين في قولـه: ﴿ وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يُبْلِسُ ٱلْمُجْرِمُونَ ﴾ موضعَ الضَّميرِ، يدلُّ عليه قولُه تعالى: ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُم مِّن شُرَكَآئِهِمْ شُفَعَـٰٓؤُاْ ﴾.

قوله: (**وقرئ «يُبْلَسُ» بفتح اللام**)[3]، وهو بعيدٌ؛ لأنَّ «أَبْلَسَ» لا يُستعمل متعدِّيًا، ومخرجُه أن يكونَ أقام المصدرَ مقامَ الفاعِلِ وحَذَفه، وأقام المضافَ إليه مقامَه؛ أي: «يُبْلس إبلاسَ المجرمين».

---

(١) وحُجَّتُها أن المتقدِّم ذِكْره غَيبة، ﴿يَبْدَؤُاْ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ فقرُبَ من ذِكْرِ الخلق، فجعلا الكلامَ خبراً عنهم إذْ كان مُتَّصلاً بذكرهم. ولتمامِ الفائدة انظر: «حجّة القراءات» ص٥٥٦.

(٢) في (ح): «استبدَّ»، وما أثبتناه هو الأشْبه بالصواب.

(٣) وممن قرأ به: أبو عبد الرحمن السلمي. انظر: «معاني القرآن» للفرّاء (٢: ٣١١) و«مختصر شواذّ القرآن» ص١١٦.

وكُتِبَ ﴿شُفَعَـٰٓؤُاْ﴾ في **المُصحَفِ بواوٍ قبلَ الألِف**، كما كُتِبَ ﴿عُلَمَـٰٓؤُاْ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ [الشعراء: ١٩٧]، وكذلك كُتِبَتْ ﴿ٱلسُّوٓأَىٰٓ﴾ **بألفٍ قبلَ الياءِ؛ إثباتًا للهَمزةِ على صورةِ الحَرفِ الذي منهُ حركَتُها.**

[﴿وَيَوۡمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يَوۡمَئِذٖ يَتَفَرَّقُونَ * فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّـٰلِحَٰتِ فَهُمۡ فِي رَوۡضَةٖ يُحۡبَرُونَ * وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا وَلِقَآيِٕ ٱلۡأٓخِرَةِ فَأُوْلَـٰٓئِكَ فِي ٱلۡعَذَابِ مُحۡضَرُونَ﴾ ١٤-١٦]

الضَّميرُ في ﴿يَوۡمَئِذٖ يَتَفَرَّقُونَ﴾ للمُسلِمينَ والكافرين، لدَلالةِ ما بَعدَهُ عليه. وعنِ الحَسَنِ رضيَ اللـهُ عنه: هو تَفرُّقُ المُسلِمينَ والكافِرين: هَؤُلاءِ في عِلِّيِّين، وهَؤُلاءِ في أسفلِ السّافِلين. وعن قَتادةَ رضيَ اللهُ عنه: فُرقةٌ لا اجتماعَ بعدَها، ﴿فِي رَوۡضَةٖ﴾ في بُستان، وهي الجنّة. والتَّنكيرُ لإبهامِ أمرِها وتفخيمِه. والرَّوضةُ عندَ العرَب: كُلُّ أرضٍ ذاتِ نَباتٍ وماء. وفي أمثالِهم: أحسَنُ من بَيضَةٍ في روضة، يُريدُون: بيضةَ النَّعامة. ﴿يُحۡبَرُونَ﴾ يُسَرُّون. يُقال: حَبَرَهُ؛ إذا سَرَّهُ سُرورًا **تهلَّلَ له وجهُه، وظهَرَ فيه أثرُه**، ثمَّ اختلفتْ فيه الأقاويل؛ لاحتمالِه وُجوهَ جميعِ المَسارّ؛ فعَن مُجاهِدٍ رضيَ اللـهُ عنه:

قوله: (**وكتب ﴿شُفَعَـٰٓؤُاْ﴾ في المصحف بواوٍ قَبْل الألفِ...، و﴿ٱلسُّوٓأَىٰٓ﴾ بألفٍ قبل الياء؛ إثباتًا للهمزة على صُورة الحرف الذي منه حركتُها**) قال صاحب «التقريب»: وفيه نظرٌ، إذِ الثانيةُ لا تختصُّ بالمصحفِ، بل هو قياس الخطِّ، وذلك العذرُ لا يستمرُّ في الأُولى، إذ مُقتضاه تأخيرُ الواو عن ألف ﴿شُفَعَـٰٓؤُاْ﴾[1].

قوله: (**تهلَّل له وجهُه وظَهر فيه أثرُه**)، **الراغب**: الحِبْرُ: الأثرُ المُستَحسَن، ومنه ما روي: «يَخرجَ مِن النّارِ رَجُلٌ ذهبَ حِبْرُه وسِبْرُه[2]»؛ أي: جمالُه وبهاؤه. ومنه سمِّي الحَبْرُ، وشاعر

---

(١) لفظ ﴿شُفَعَـٰٓؤُاْ﴾ هو الموضع الوحيد الذي رسم بهذه الصورة في كتاب الله. «مختصر التبيين» لأبي داود سليمان بن نجاح ص٩٨٦.

(٢) أخرجه أبو عُبَيْد في «غريب الحديث» (١: ٨٥).

يُكرمُون، وعن قَتادة: يُنعَّمُون. وعن ابنِ كَيْسان: يُـحَلَّوْن وعن أبي بكرٍ بنِ عيّاش: التِّيجانُ على رُؤوسِهم. وعن وَكيع: السّماعُ في الجنّة. وعن النَّبيِّ ﷺ: أنه ذَكرَ الجنّةَ وما فيها منَ النَّعيم، وفي آخِرِ القَومِ أعرابيٌّ فقال: يا رسولَ الله، هلْ في الجنّةِ من سَماع؟ قال: «نعَم يا أَعرابيّ، إنّ في الجنّةِ لنَهـرًا حافّتاهُ الأبكارُ من **كُلِّ بَيضاءَ خُوصانِيّة**، يتغنَّيْنَ بأصواتٍ لم تَسمَعِ الخَلائِقُ بمِثلِها قَطّ، فذلكَ أفضَلُ نِعَمِ الجنّة». قالَ الرّاوي: فسَألتُ أبا الدَّرداء: بمَ يتغنَّين؟ قال: بالتَّسبيح. ورُوِي: «إنّ في الجنّةِ لَأشجارًا عليها أجراسٌ من فِضّة، فإذا أرادَ أهلُ الجنّةِ السّماعَ بعثَ اللهُ ريحًا من تَحتِ العَرْش؛ فتقَعُ في تلكَ الأشجار، فتُحرِّكَ تلكَ الأجراسِ بأصواتٍ لو سَمِعَها أهلُ الدُّنيا لماتُوا طَرَبًا»، ﴿مُحۡضَرُونَ﴾ لا يَغيبُون عـنه ولا يُخفَّفُ عـنهُم، كقَولِـه: ﴿وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنۡهَا﴾ [المائدة: ٣٧]، ﴿لَا يُفَتَّرُ عَنۡهُمۡ﴾ [الزخرف: ٧٥].

[﴿فَسُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمۡسُونَ وَحِينَ تُصۡبِحُونَ ۞ وَلَهُ ٱلۡحَمۡدُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَعَشِيّٗا وَحِينَ تُظۡهِرُونَ ۞ يُخۡرِجُ ٱلۡحَيَّ مِنَ ٱلۡمَيِّتِ وَيُخۡرِجُ ٱلۡمَيِّتَ مِنَ ٱلۡحَيِّ وَيُحۡيِ ٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ مَوۡتِهَاۚ وَكَذَٰلِكَ تُخۡرَجُونَ﴾ ١٧-١٩]

محبَّر، وشعر مُحبَّر، وثوبٌ حَبير محسَّنٌ، والحَبْر: العالم؛ لما يبقى من أثر علومهم في قلوب الناس، ومن آثار أفعالِهم الحَسَنةِ المقتدى بها، وإليه أشار عليٌّ رضي الله عنه بقوله: العلماءُ باقون ما بقيَ الدهرُ، أعيانُهم مفقودةٌ، وآثارُهم في القلوب موجودةٌ[1]. وقولُه تعالى: ﴿فِي رَوۡضَةٖ يُحۡبَرُونَ﴾أي: يفرحون حتّى يظهر عليهم حَبارُ نَعيمِهم[2].

قوله: (**من كل بيضاء خُوصانيةٍ**) مشابهةٌ بخُوص النَّخل؛ أي: وَرَقه في اللِّين والرِّقة، وقيل: رقيقه الخضر. **الأساس**: هَضبة[3] خَوْصاء: مرتفعة.

---

(١) ذكره ابن عبد البرِّ في «جامع بيانِ العلمِ وفَضْلِه» (١: ٥٧).

(٢) «مفردات القرآن» ص٢١٥.

(٣) في (ح): «بَيْضة»، وما أثبتناه هو الصواب، وهو على الجادّةِ في «أساس البلاغة» (خوص).

لـمّا ذَكرَ الوَعدَ والوَعيد، أتبعَه ذِكْرَ ما يُوصِلُ إلى الوَعدِ ويُنجي من الوَعيد، والمُرادُ بالتّسبيحِ ظاهرُه الذي هُوَ تَنزيهُ الله منَ السُّوء، والثَّناءُ عليهِ بالخَيرِ في هذهِ الأوقاتِ لِـما يتجدَّدُ فيها من نِعمةِ الله الظّاهرة. وقيل: الصّلاة. وقيلَ لابنِ عبّاسٍ رضيَ اللـهُ عنهما: هل تَجِدُ الصَّلَواتِ الخمسَ في القُرآن؟ قال: نعَمْ، وتَلا هذهِ الآية. ﴿تُمْسُونَ﴾ صَلاتا المَغربِ والعِشاء، و﴿تُصْبِحُونَ﴾ صَلاةُ الفَجْر، ﴿وَعَشِيًّا﴾ صلاةُ العَصْـر. و﴿تُظْهِرُونَ﴾ صـلاةُ الظُّهـر. وقولُـه: ﴿وَعَشِيًّا﴾ متَّصِـلٌ بقولِـه: ﴿حِينَ تُمْسُونَ﴾، وقولُـه: ﴿وَلَهُ ٱلْحَمْدُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ اعتِـراضٌ بينَهُما. ومعناه:

قوله: (**لما ذكر الوَعْدَ والوَعِيدَ أتبعَه ذِكْرَ ما يُوصِل إلى الوَعْد ويُنجِّي منَ الوعيدِ**) بيانٌ لاتصال ﴿فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ﴾ الآية بالآياتِ السابقة.

وفيه أنَّ الفاءَ فيه جزاءُ شرطٍ محذوفٍ، وأنَّ قولَه: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ وقوله: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ تفصيلٌ لما أجمَلَ في قوله تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ يَتَفَرَّقُونَ﴾ أي: إذا كان الأمر كما تقرَّر فاستعدُّوا لما تَسعَدوا به في ذلك اليوم وتَفُوزوا برَوْضات الجِنَانِ، وبما تتخلّصوا به من الشَّقاوة الأبديَّةِ والحُضورِ في دَرَكاتِ النِّيرانِ، وهو استغراقُ الأوقاتِ في ذِكْر الله وطاعاتِه التي أوجَبَها عليكم، وفي النِّداء على الجميل لما أَوْلَيناكم من نعمة الإرشاد إلى الفلاح والنَّجاة.

ثم بيَّن على طريق الاستئناف مُوجِبَ التَّسبيح والتَّحميد لله عزَّ وجلَّ بقوله: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ﴾ إلى آخر الآيات الدّالَّةِ على الفَرْدانيَّة، وعلى اختصاصِه بالعُبوديَّة؛ أي: اعبُدوه واحمَدُوه؛ لأنَّه يُحيي ويُميت، وله الآياتُ الباهرةُ المتظاهرةُ، فظَهر من هذا البيانِ أنَّ المصدرَ أُنيب مَنابَ الأمرِ، ورَجَح به تأويلُ حَبْر الأُمَّة رضي الله عنه من إيجاب الصَّلواتِ الخمسِ بإشارة النَّصِّ(١)، والله أعلم.

(١) حديثُ ابن عباس مع نافع بن الأزرق أخرجه عبد الرزاق في «المصنّف» (١٧٧٢) والطبراني في «المعجم الكبير» (١٠٥٩٦) والحاكم في «المستدرك» (٢: ٤٤٥) وقال: هذا حديثٌ صحيح الإسنادِ ولم يُخرِّجاه.

إنّ على المُمَيِّزِينَ كُلِّهم من أهلِ السَّماواتِ والأرضِ أن يَحمَدُوه. فإن قُلت: لَمَ ذَهبَ الحَسَنُ رَحِمَه اللهُ إلى أنَّ هذهِ الآيةَ مدنيّة؟ قُلت: لأنه كانَ يَقول: فُرِضَتِ الصَّلواتُ الخَمسُ بالمدينة، وكانَ الواجِبُ بمَكّةَ ركعَتَينِ في غَيرِ وقتٍ مَعلُوم. والقَولُ الأكثَر: أنّ الخمسَ إنّما فُرِضَتْ بمَكّة. وعن عائشةَ رضيَ اللهُ عنها: فُرِضَتِ الصَّلاةُ رَكعَتَين، فلمّا قَدِمَ رسولُ الله ﷺ المدينةَ أُقِرَّتْ صلاةُ السَّفَر، وزِيدَ في صَلاةِ الحَضَر. وعن رسولِ الله ﷺ: «مَن سَرَّهُ أن يُكالَ له بالقَفيزِ الأَوْفى فَليَقُل: ﴿فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ الآية. وعنهُ عليهِ السَّلام: «مَن قالَ حينَ يُصبِح: ﴿فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾

قوله: (إن على المميِّزين كلِّهم من أهل السَّماوات والأرضِ أن يَحمَدُوه) فيه معنى الوُجوب، وذلك أنَّ الاعتراضَ تأكيدٌ لمعنى المعترَض فيه، ولما دلَّ ذلك على وُجوب الصَّلوات على المميِّزين لقول ابن عباس، كان التأكيدُ مِثْلَ المؤكَّد، وكما جاز أن يعبَّر عن الصَّلاة بالتَّسبيح لأنها مشتملةٌ عليه، جاز أن يُعبَّر عنها بالتَّحميد لذلك.

قولـه: (أنّ الخَمْسَ إنّما فُرضت بمكَّة) وهو الصَّحيحُ لحديث المِعْـراج، ومُراجعة رسول الله ﷺ مع موسى عليه السلام على ما رواه البخاريُّ ومسلمٌ والنسائيُّ، عن أنسٍ في آخِره: «يا محمدُ، إنَّهنَّ خَمسُ صَلَواتٍ كلَّ يومٍ وليلَةٍ» الحديثَ[1].

قوله: (فُرضتِ الصَّلاةُ ركعتَين) روينا عن البخاريِّ ومسلمٍ ومالكٍ وأبي داودَ والنسائيِّ، عن عائشةَ رضي الله عنها قالت: فَرَضَ اللـهُ الصَّلاةَ حينَ فَرَضَها رَكعتينِ ركعتين في الحَضَر والسَّفَرِ، فأُقِرَّت صلاةُ السَّفرِ، وزِيدَ في صلاةِ الحَضَرِ[2].

وفي أخرى[3] قالت: فُرضتِ الصَّلاةُ رَكعتينِ، ثمَّ هاجرَ رسولُ الله ﷺ فَفُرضت أربعًا، وتُرِكَت صَلاةُ السَّفرِ على الفَريضة الأُولى.

قولُه: (من قال حين يُصبح: ﴿فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ﴾) الحديثَ بتمامِه أخرجه

---

(١) أخرجه البخاري (٣٨٨٧) ومسلم (١٦٤) والنسائي (١: ٢١٧).
(٢) أخرجه الإمام مالك في «الموطأ» (٣٣٥) والبخاري (٣٥٠) ومسلم (٦٨٥) وأبو داود (١٢٠٠).
(٣) وهي ثابتةٌ في «صحيح البخاري» (٣٩٣٥).

إلى قوله: ﴿وَكَذَٰلِكَ تُخْرَجُونَ﴾ أدركَ ما فاتَه في يومِه، ومَن قالَها حينَ يُمسي أدركَ ما فاتَه في لَيلتِه، وفي قراءةِ عِكرِمة: (حينًا تُمسُونَ وحِينًا تُصبِحُون)، والمعنى: تُمسونَ فيهِ وتُصبِحُونَ فيه، كقَولِه: ﴿يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا﴾[البقرة: ٤٨] بمَعنى: فيه، ﴿ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ﴾ الطّائرَ من البَيْضة، و﴿ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ﴾: البَيضةَ منَ الطّائر. وإحياءُ الأرض: إخراجُ النّباتِ منها ﴿وَكَذَٰلِكَ تُخْرَجُونَ﴾ ومثلُ ذلكَ الإخراجِ تُخرجُونَ من القُبورِ وتُبعَثُون. والمعنى: أنّ الإبداءَ والإعادةَ مُتساوِيانِ في قُدْرةِ مَن هُوَ قادِرٌ على الطَّرْدِ والعَكْس؛ من إخراجِ الميِّتِ من الحيِّ وإخراجِ الحيِّ من الميِّتِ وإحياءِ الميِّتِ وإماتةِ الحيّ.

وقُرِئ: ﴿ٱلْمَيِّتِ﴾ بالتَّشديد، و(تَخرُجون) بفَتح التّاء.

[﴿وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦٓ أَنْ خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ إِذَآ أَنتُم بَشَرٌ تَنتَشِرُونَ ۝ وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦٓ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا لِّتَسْكُنُوٓا۟ إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَـٰتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ ٢٠-٢١]

﴿خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ﴾ ....

أبو داودَ عن ابن عبّاسٍ(١).

قوله: (**وقرئ: ﴿ٱلْمَيِّتِ﴾ بالتَّشديد**) نافعٌ وحفصٌ وحمزةُ والكسائيُّ(٢)، و«تَخْرُجون» بفتح التاء: حمزة والكسائي(٣).

---

(١) أخرجه أبو داود (٥٠٧٨) والطبراني في «المعجم الكبير» (١٢٨١٥) و«الأوسط» (٨٦٣٧).

(٢) ولمكي بن أبي طالب تحرير نافعٌ دقيق لهذا الاختيار في «الكشف عن وجوه القراءات السبع» (١: ٣٣٩-٣٤٠).

(٣) فأضافوا الفِعلَ إليهم، لأنهم إذا أُخرِجوا خرجوا فهم مفعولون فاعلون في المعنى. ومن قرأ بضمِّ التاء وفتح الراء فقد أجرَوْه على ما لم يُسَمَّ فاعِلُه، لأنّهم لا يَخرجونَ حتَّى يُخْرَجوا. انظر: «الكشف عن وجوه القراءات السبع» (١: ٤٦٠).

لأنه خَلقَ أصلَهُم منه. و﴿إِذَآ﴾ للمُفاجَأة. وتقدِيرُه: ثُمّ فاجأتُم وقتَ كَونِكُم بشرًا مُنتَشِرينَ في الأرض. كقولِه: ﴿وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً﴾ [النساء: ١]، ﴿مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا﴾؛ لأنّ حوّاءَ خُلِقَتْ من ضِلَعِ آدمَ علَيهِ السَّلام، والنِّساءُ بعدَها خُلِقْنَ من أصْلابِ الرِّجال، أو من شَكْلِ أنفُسِكُم وجِنْسِها، لا من جِنسٍ آخر، وذلكَ لِما بينَ الاثنَيْنِ من جِنسٍ واحدٍ من الإلفِ والسُّكُون، وما بينَ الجِنسَيْنِ المُختلِفَينِ منَ التَّنافُر، ﴿وَجَعَلَ بَيْنَكُم﴾ التَّوادَّ والتَّراحُمَ بعِصْمَةِ الزَّواج، بعدَ أنْ لَمْ تَكُنْ بينَكُم سابِقةُ معرِفة، ولا لِقاء، ولا سببٍ يُوجِبُ التَّعاطُفَ من قَرابةٍ أو رَحِم. وعن الحسَنِ رضيَ اللهُ عنه: المَودّةُ كِنايةٌ عن الجِماع، والرَّحمةُ عن الوَلَد، كما قال: ﴿وَرَحْمَةً مِّنَّا﴾ [مريم: ٢١]، وقال: ﴿ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدَهُۥ﴾ [مريم: ٢]. ويُقال: سَكَنَ إليه، إذا مالَ إليه،

قوله: (لأنّه خَلَق أصلَهم منه)، أي: إنَّما صحَّ الخطابُ للخَلْق بقوله: ﴿خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ﴾ لذلك، والمعنى: خَلَق أصلَكم من تُرابٍ ليتَّصلَ به قولُه: ﴿ثُمَّ﴾؛ أي: ثُمَّ فاجأتُم وقتَ كونِكُم بَشَراً، و﴿ثُمَّ﴾ للتَّراخي في الرُّتبة لا في الزَّمان، فإنَّ المفاجأةَ تدفعُه.

قوله: (كقوله: ﴿وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً﴾ [النساء: ١]) وَجهُ التَّشبيه أنَّ قولَه: ﴿أَنتُم﴾ مبتدأٌ، و﴿بَشَرٌ﴾ جنسٌ وقع خبرًا له، و﴿تَنتَشِرُونَ﴾ صفةٌ لـ﴿بَشَرٌ﴾، فـ﴿بَشَرٌ﴾ مِثلَ قولِه: ﴿رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً﴾ [النساء: ١]، و﴿تَنتَشِرُونَ﴾ مثل قوله: ﴿وَبَثَّ مِنْهُمَا﴾ [النساء: ١].

قال صاحب «المطلع»: ثم إذا أنتُم خلقٌ كثيرٌ من لحمٍ ودَمٍ تَنبسطونَ في الأرضِ.

قوله: (كما قال: ﴿وَرَحْمَةً مِّنَّا﴾)، أي: في قوله تعالى: ﴿وَلِنَجْعَلَهُۥٓ ءَايَةً لِّلنَّاسِ وَرَحْمَةً﴾ [مريم: ٢١]، والمراد بالرَّحمة: عيسى عليه السلام.

قوله: (﴿ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدَهُۥ﴾ [مريم: ٢]) وتقريرُه: أنَّ ﴿ذِكْرُ﴾ خبرُ مبتدإٍ محذوفٍ، وهو مصدرٌ مضافٌ إلى المفعولِ، و﴿عَبْدَهُۥ﴾ مفعولُ ﴿رَحْمَتِ﴾ و﴿زَكَرِيَّآ﴾ بدَلٌ مِنْ ﴿عَبْدَهُۥ﴾، و﴿إِذْ نَادَىٰ﴾ ظرفٌ لـ﴿رَحْمَتِ﴾ أو لـ﴿ذِكْرُ﴾؛ أي: هذا إنَّ ذِكرَ ربِّك رحمته

كقولِهم: انقطَعَ إليه، واطمَأنَّ إليه، ومنهُ السَّكَن. وهُوَ الإلفُ المسكُونُ إليه. فَعَلٌ بمَعنى مَفْعُول. وقيل: إنّ المَودّةَ والرَّحمةَ من قِبَلِ الله، **وإنّ الفِرْكَ من قِبَلِ الشّيطان**.

[﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ خَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَٰنِكُمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّلْعَٰلِمِينَ ﴾ ٢٢]

الألسنَة: اللُّغات، أو: أجناسُ النُّطقِ وأشكالُه. خالفَ عزَّ وعَلا بينَ هذهِ الأشياءِ حتّى لا تَكادُ تَسْمَعُ مَنْطِقَيْنِ مُتَّفِقَيْنِ في هَمْسٍ واحد، ولا جَهارة، ولا حِدّة، ولا رَخاوة، ولا فَصاحة، ولا لَكنة، ولا نَظْم، ولا أُسلُوب، ولا غيرِ ذلكَ من صِفاتِ النُّطقِ وأحوالِه، وكذلكَ الصُّورُ وتخطِيطُها، والألوانُ وتنويعُها، ولاختِلافِ ذلكَ وَقَعَ التَّعارُف، وإلّا فلَوِ اتّفقَتْ وتشاكَلَت، وكانتْ ضَربًا واحدًا لوقَعَ التَّجاهُلُ والالتِباس، ولتعطّلتْ مَصالِحُ كثيرة، ورُبَّما رأيتَ توأَمَيْنِ يشتَبِهانِ في الحِلْيَة، **فيعْرُوكَ الخَطأُ في التمييزِ بينَهُما**، وتَعرِفُ حِكمةَ الله في المُخالَفةِ بينَ الحِليّ؛ وفي ذلك آيةٌ بيِّنة؛ حيثُ وُلِدُوا من أبٍ واحد، وفُرِّعُوا من أصلٍ فَذّ، وهُم على الكَثْرةِ التي لا يعلَمُها إلّا اللهُ مُختَلِفونَ مُتفاوِتُون..

لعَبدِه زكريا وَقْتَ طَلَبَه الولدَ من ربِّه. هذا يُفهم من تقديرِ أبي البقاء(١)، فعلى هذا: الرحمةُ هي الولدُ.

قوله: (**وإنَّ الفِرْكَ من قِبَلِ الشَّيطانِ**) **الفِرْك**: بُغْضُ أحدِ الزَّوجين للآخَر(٢).

قوله: (**فيَعْروك الخطأُ في التَّمييز بينهما**) أي: يُغشيك. **الجوهريُّ**: عَراني هذا الأمرُ واعتَراني: إذا غَشِيَك.

(١) انظر: «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٦٥).

(٢) ومنه قولُه ﷺ: «لا يَفرَكُ مؤمنٌ مؤمنةً، إنْ كَرِهَ منها خُلُقاً رَضِيَ منها آخر» أخرجه مسلم (١٤٦٩) من حديثِ أبي هريرةَ رَضِيَ الله عنه.

وقُرِئَ: ﴿لِّلْعَٰلِمِينَ﴾ بفَتحِ اللّامِ وكَسْرِها، ويشهَدُ للكَسْرِ قولُه تعالى: ﴿وَمَا يَعْقِلُهَآ إِلَّا ٱلْعَٰلِمُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٣].

[﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ مَنَامُكُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱبْتِغَآؤُكُم مِّن فَضْلِهِۦٓ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَسْمَعُونَ﴾ ٢٣]

هَذا من بابِ اللَّفّ، وتَرتيبُه: ومن آياتِه مَنامُكُم وابتِغاؤكُم من فَضلِهِ باللّيلِ والنَّهار، إلّا أنه فصلَ بينَ القَرينَيْنِ الأوَّلَيْنِ بالقَرينَيْنِ الآخِرَيْن. لأنّهما زمانان، والزَّمانُ والواقِعُ فيه كشَيْءٍ واحد، معَ إعانةِ اللَّفِّ على الاتِّحاد. ويجوزُ أنْ يُراد: ﴿مَنَامُكُم﴾ في الزَّمانَيْن، ﴿وَٱبْتِغَآؤُكُم﴾ فيهما، ....

قوله: (وقرئ: ﴿لِّلْعَٰلِمِينَ﴾ بفَتْحِ اللّامِ وكَسْرِها) بالكسر: حفصٌ وحدَه، والباقون: بفتحها(١).

قوله: (فَصلَ بينَ القرينَينِ الأوَّلَين) أي: ﴿مَنَامُكُم﴾ و﴿وَٱبْتِغَآؤُكُم﴾ (بالقرينَين الآخِرين) أي: ﴿ٱلَّيْلِ﴾ و﴿ٱلنَّهَارِ﴾. وإنّما جاز ذلك؛ لأنَّ الليلَ والنهارَ ظرفانِ، والواقعان فيهما(٢) المنامُ والابتغاءُ، والظرفُ والمظروف كشيء واحدٍ، فلا فَصْلَ بالأجنبيِّ.

ومعنى قولِه: (مع إعانة اللَّفِّ على الاتِّحادِ) هو أن اللَّف يُعين السامعَ على أن يَرُدَّ كلَّ واحد من القرينينِ إلى مآلِه، ويتَّحد به من النشر.

قوله: (﴿مَنَامُكُم﴾ في الزَّمانينِ ﴿وَٱبْتِغَآؤُكُم﴾ فيهما) فعلى هذا: لا يكون من باب اللَّفِّ، بل من المُقابلةِ، فحذَفَ في إحدى المتقابلينِ ما يُقابل الآخَر لدلالةِ التَّقابُلِ، قال:

عجبتُ لهم إذ يَقتُلونَ نُفوسَهم ... ومقتَلُهم عندَ الوَغى كانَ أعذَرا(٣)

---

(١) انظر: «حجّة القراءات» ص٥٥٧-٥٥٨ ففيه مزيدُ بيانٍ وتعليل.

(٢) في (ح) و(ف): «والواقع بينهما».

(٣) لعروة بن الورد في «ديوانه» ص٦، ولتمامِ الفائدة انظر: «سرّ الفصاحة» لابن سنان الخفاجي ص٢١٥.

والظّاهِرُ هو الأوَّلُ **لتكرُّرِه في القُرآن**، وأسَدُّ المعاني ما دلَّ عليه القُرآنُ يسمَعُونَه بالآذانِ الواعية.

[﴿ وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا وَيُنَزِّلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَيُحْيِۦ بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَآ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَـَٔايَـٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾ ٢٤]

في ﴿يُرِيكُمُ﴾ وَجْهان: إضمارانِ، وإنزالُ الفِعلِ منزلةَ المصدر، ....

أي: يقتلون نفوسَهم عند السِّلم، فحُذف لدلالة الوَغَى في المشطور الثاني عليه.

قوله: (**لتكرُّره في القرآن**) نحو قولِه تعالى: ﴿جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ لِتَسْكُنُوا۟ فِيهِ وَٱلنَّهَارَ مُبْصِرًا﴾ [يونس: ٦٧]، وقولِه: ﴿وَجَعَلْنَا ٱلَّيْلَ لِبَاسًا * وَجَعَلْنَا ٱلنَّهَارَ مَعَاشًا﴾ [النبأ: ١٠، ١١]، وغيرها.

قوله: (**إضمارانِ، وإنزالُ الفعل منزلةَ المصدرِ**) هو بيانٌ لقوله: «وجهانِ»، أمّا قولُه: «وبهما فُسّر الـمَثَل: «تَسْمعَ بالمُعيديِّ خيرٌ مِنْ أنْ تَراه»، وقول القائلِ»، فيَحتمل وجهَيْن:

أحدهما: أن يُرادَ اللَّفُّ والنَّشْرُ، وعليه ظاهرُ كلام صاحب «اللُّباب»؛ حيث قال نحو: «تَسمعُ بالمُعيديِّ خيرٌ مِنْ أن تَراه»[1] محمولٌ على حذف «أنْ» مثلها في قوله:

ألا أَيّهذا اللّائمِي أحضُرَ الوَغى[2]

فيمَن روى مرفوعًا، أو على تنزيل الفعل منزلةَ المصدرِ، مثلُه في قوله:

وقالوا ما تشاءُ فقلتُ أَلْـــهُو[3]

وثانيهما: أن يكونا[4] مثالين، لكن البيت لا يساعد عليه على ما ذهب إليه الشارحُ.

---

(١) «مجمع الأمثال» (١: ١٢٩).

(٢) سبق تخريجه.

(٣) لعروة بن الورد، ولم أجده في «ديوانه». انظر: «مجمع الأمثال» (٢: ٧٦)، و«الأغاني» (٣: ٧٦).

(٤) في (ح): «يكون».

....

قال: ونحوُ «تَسمعُ بالمُعَيديِّ خيرٌ مِنْ أن تَراهُ» محمولٌ على حذف «أنْ»[١]، أو على تنزيل الفعلِ منزلةَ المصدر، مِثْلُه في قوله: «وقالوا ما تشاء»[٢]، أي: «سماعُك بالمُعِيديِّ»، كما كان الفعلُ منزّلًا منزلةَ المصدرِ في قوله: «فقلت أَلْـهُو».

وثالثهما: أن يكونا مثالَيْن[٣]، لكن البيت لا يُساعِدُ عليه على ما ذهب إليه الشارح، قال: «وتسمع بالمعيدي خير من أن تراه» محمول على حذف «أنْ» أو على تنزيل الفعل منزلة المصدر، أي: «سماعك بالمعيدي»، كما كان الفعل منزلاً منزلة المصدر في قوله: «فقلت ألهو»[٤] وهو متعيِّنٌ فيه؛ لأنَّ معنى قوله: «ما تشاء»: أيُّ شيءٍ تشاءُ، فهو سؤال عن مفردٍ؛ لأنَّ «ما» مفردٌ، وهو مفعول «تشاء» مقدَّمًا، فحقُّه أن يُجابَ بالمفرد، و«أَلْـهو» جملة منزَّلةٌ منزِلةَ المفرد ليكونَ مطابقًا للمسؤولِ عنه.

فإن قلت: لو حُمل على حذف «أنْ» لكان أيضاً بتقدير مفردٍ، فَلِمَ لمْ يُحمل عليه؟

قلت: لأنَّ قولَه: «ما تشاء» سؤالٌ عمّا تشاؤه في الحال ظاهرٌ، كما إذا قلتَ: ما تريدُ؟ أي: الآنَ، فلو قُدِّر: «أن أَلْـهُو» لكان مستقبَلًا، فكأنَّه سأله عمّا يشاؤه في الحال، فأجابَه بما يشاؤه في المستقبل لا في الحال، فلا ظاهرًا، فلذلك حَمَلَه على المصدر بدون حذف «أنْ»؛ لأنَّ «أنْ» عَلَمٌ للاستقبال، وفيه بحثٌ، وهو ما ذَكَره الإمامُ عند قوله: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن تَقُومَ ٱلسَّمَآءُ وَٱلْأَرْضُ بِأَمْرِهِۦ﴾ قال: قال تعالى هاهنا: ﴿أَن تَقُومَ﴾ وقبلَه: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ﴾ ولم يقل: وأنْ يُريكم، وذلك أنَّ القيامَ لما كان غير مُتعيّن أخرجَ الفعل بـ«أنْ» وجَعل في تأويل المصدر ليدلَّ على الثُّبوت وإِراءَةُ البرقِ لما كانت من الأمورِ المتجَدّدة، لم يَذكر معها ما يدلُّ على المصدر[٥].

---

(١) سقط لفظ «أن» من (ف).

(٢) قوله: «مِثْلُه في قوله: (وقالوا ما تشاء)» سقط من (ف) و(ط).

(٣) قوله: «وثالثهما: أن يكونا مثالَين» سقط من (ف).

(٤) من قوله: «لكن البيت لا يساعد عليه» إلى هنا سقط من (ح) و(ف).

(٥) «مفاتيح الغيب» (٢٥: ١٠١).

وبِهما فُسِّرَ المَثَل: «تَسمَعُ بالمُعَيْدِيِّ خيرٌ من أنْ تَراه». وقَولُ القائل:

وقَالُوا ما تَشاءُ فقُلتُ أَلْـهُو ... إلى الإِصباحِ آثَــرَ ذي أَثِيرِ

قال صاحب «الكَشف»: تقدير الآية: ﴿ وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦ ﴾ آيةُ ﴿يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ﴾، فحَذف الموصوفَ وأقام الصفةَ مقامَه، وكان أبو عليٍّ يحملُها على حذف «أنْ»؛ أي: ومِن آياتِه أنْ يُريكم البَرْقَ، كقوله: «أحضُرُ الوغى» وأراد أن يأخذَ على أبي إسحاقَ[١] حَذْفَ «أنْ» في قوله: «أعبُد»، فنقل كلامَه ثم تذكَّر هذا الموضعَ فأمسَكَ[٢].

وقال أبو البقاء: ويجوز أن يكون الموصوفُ محذوفًا؛ أي: «ومن آياته آيةٌ يُريكم فيها البَرْقَ»، فحَذَف الموصوفَ والعائد؛ أي: «ومن آياته شيءٌ أو سحاب»، ويكون فاعل ﴿يُرِيكُمُ﴾ ضميرَ شيءٍ المحذوف[٣].

قوله: (تَسمعُ بالمُعيديِّ) قيل: هو تصغيرُ «معدِّيٍّ»، أو «مَعَدٍّ»، خَفَّف الدالَ استثقالًا للجمع بين التشديد مع ياء التصغير. يُضربُ للرَّجل الَّذي له صِيتٌ في الناس، فإذا رأيته ازدرَيْتَه. قالَه المنذر لشِقَّةَ، مضى شرحُه مستوفىً في «الأعراف».

قوله: (وقالوا ما تَشاء) البيت لعروة بن الورد قبله:

أَرِقتُ وصُحْبتي بمَضيقِ عمقٍ ... لبَـــرقٍ من تِهـــامةَ مُستطيرِ
سَقَوْني الخَمرَ ثمَّ تَـــكنَّفوني ... عُداةَ اللـــهِ من كَذِبٍ وزُورِ

آثَرَ من الإيثار، من: آثرت فلانًا على نفسي.

قوله: (ذي أَثير) من قولك: فلانٌ أثِيري؛ أي: خُلْصاني، أي: آثَرَ اللَّهْوَ أوَّلَ كلِّ شيء.

قال الميداني في قولهم: «افعل ذاك آثِراً مّا» قالوا: معناه: افعل[٤] أوّلَ كل شيء، أي:

---

(١) يعني الزجاج.
(٢) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٠٤٩).
(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٣٩).
(٤) في «مجمع الأمثال»: «أفعَلُه»، وهو الأشْبَه بالصواب.

﴿خَوْفًا﴾ من الصّاعِقَـةِ أو من الإخلاف، ﴿وَطَمَعًا﴾ في الغَيْث. وقيل: خوفًـا للمُسافِر، وطَمَعًا للحاضِر، وهُما منصُوبانِ على المفعولِ له. فإنْ قُلت: **من حقِّ المفعولِ لَهُ أن يكونَ فِعلًا لفاعلِ الفِعلِ المُعلَّل**؛ والخوفُ والطَّمَعُ لَيْسا كذلك. قُلت: فيه وَجهان، أحَدُهما: أنّ المفعُولِين فاعِلُونَ في المعنى، لأنّهم راءُون، فكأنّه قيل: يجعَلُكُم رائِينَ البَرقَ خَوفًا وطمَعًا. والثاني: أنْ يكُونَ على تَقديرِ حَذفِ المُضاف، أي: إرادةَ خَوفٍ وإرادةَ طَمَع، فحُذِفَ المُضافُ وأُقيمَ المضافُ إليه مَقامَه. ويَجوزُ أنْ يكونا حالَيْن؛ أي: خائِفينَ وطامِعين. وقُرِئ: (يُنَـزِّل) بالتَّشديد.

[﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن تَقُومَ ٱلسَّمَآءُ وَٱلْأَرْضُ بِأَمْرِهِۦ ۚ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ * وَلَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ﴾ ٢٥-٢٦]

قِيامُ السَّمـاواتِ والأرضِ ....

افْعَله مؤثراً له. وقال الأصمعيُّ: معناه افعل ذلك عازمًا عليه و«ما» تأكيد، ويقال أيضًا: «افعلْه آثرَ ذي أثير»، أي: أوّلَ كلِّ شيء. وقيل: معناه: وقالوا: ما تشاءُ، فقلت: أن أَلْـهو، واللّهو إلى الصُّبح آثَرَ كلِّ شيءٍ يُؤثَرُ فِعْلُه(١).

قوله: (**من حقِّ المفعول له أن يكون فعلًا لفاعل الفعل**(٢) **المعلَّل**)، **الانتصاف**: الخوفُ والطمعُ مخلوقان لله تعالى، فيلزم اجتماعُ شرائطِ النَّصب فيهما، وهو كونُهما مصدرَيْنِ مقارَنيْن(٣)، والفاعل والخالقُ واحدٌ، فلا بدَّ من تخريجه على هذا الوجه، وهو أنَّ قولَ النُّحاة: أنَّ يكونَ فِعلًا لفاعلِ الفعلِ المعلَّلِ، وأن يكون مُتّصِفاً به، فإذا قلت: جئتك إكرامًا لك، فقد وصفتَ نفسَكَ بالإكرام؛ أي جئتك مُكْرِمًا لك، واللـهُ تعالى وإن خَلَق الخوفَ والطمعَ، إلّا أنه تعالى مُقدَّسٌ عن الاتِّصاف بهما، فاحتِيجَ إلى تأويلِ الزَّمخشريِّ على المذهَبينِ(٤).

---

(١) «مجمع الأمثال» (٢: ٧٦).

(٢) سقط لفظ: «الفعل» من (ف).

(٣) في (ح): «مستعارَيْن»، وليس بشيء، وهو على الجادَّة في «الانتصاف».

(٤) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٤٧٤).

واستِمْساكُهُما بغَيرِ عَمَدٍ **﴿بِأَمْرِهِۦ﴾ أي بقَولِه: كُونا قائِمَتَيْن.** والمُرادُ بإقامَتِه لهما: إرادتُه لكَونِهما على صِفَةِ القِيامِ دُونَ الزَّوال. وقولُه: ﴿إِذَا دَعَاكُمْ﴾ بمَنزِلةِ قَولِه: يُريكُم، في إيقاعِ الجُملةِ مَوقِعَ المُفرَدِ على المعنى، كأنّه قال: ومن آياتِهِ قِيامُ السَّماواتِ والأرض، ثمّ خُروجُ المَوتى من القُبُورِ إذا دعاهُم دَعوةً واحدة: يا أهلَ القُبُورِ اخرُجُوا. والمُرادُ سُرعةُ وُجودِ ذلكَ من غَيرِ توقُّفٍ ولا تَلَبُّث، كما يُجيبُ الدّاعيَ المُطاعَ مَدْعُوُّه، كما قالَ القائل: ....

قوله: (**واستِمْساكُهما**) قيل: هو من قولهم: هو لا يَستمسكُ على الرَّاحلة؛ أي: لا يقدر على إمساكِه نفسَه وضبطِها والثباتِ عليها.

قوله: (**﴿بِأَمْرِهِۦ﴾ أي: بقوله: كونا قائمتَيْن**) أي: قيل: بأمره، وأُريد هذا القول، ولم يُرد بالقول حقيقتَه، بل المرادُ إقامتُه لهما وإرادتُه لحدوثهما قائمتين، فقوله: «إرادته لكونِهما» خبرٌ، و«المراد بإقامتهِ لهما» مبتدأٌ، كذا صحّ، واللامان صِلَتانِ، وهذا كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [البقرة: ١١٧]. والمراد: أن ما قضاه من الأمور وأراد كونه، فإنّما يكون[١] ويدخل تحت الوجود من غير امتناعٍ ولا قَوْلَ ثَمَّةَ، كذلك معنى قوله: «كونا قائمتينِ» حصولُهما على صفة القيام على وَفْق إرادتِه من غير توقُّفٍ ولا قَوْلَ ثَمَّةَ، وإليه الإشارةُ بقوله: «والمراد به سرعةُ وجودِ ذلك من غير توقُّف ولا تَلبُّثٍ».

قال الإمام: قوله: ﴿بِأَمْرِهِۦ﴾ أي: بقوله: قوما، أو بإرادته قيامها، وذلك أن الأمرَ عند المعتزلةِ موافقٌ للإرادة، وعندنا[٢] ليس كذلك، ولكن النزاعَ في الأمر الذي في التَّكليف لا في الأمر الذي في التَّكوينِ، فإننا لا نُنازعُهم في أنّ قولَه: «كن»، و«كونا»، و«كونوا» موافقٌ للإرادة[٣].

---

(١) في (ط): «يتكون».

(٢) من هنا إلى آخر الفقرة سقط من (ط).

(٣) «مفاتيح الغيب» (٢٥: ١٠١).

دَعَـــوْتُ كلَـــيْبًا دَعوَةً فكَأَنَّمـا دَعَوْتُ بِهِ ابنَ الطَّوْدِ أوْ هُوَ أَسرَعُ

يُريدُ بابنِ الطَّود: الصَّدى، أو الحجر إذا تَدَهْدى، وإنّما عُطِفَ هذا على قِيامِ السَّماواتِ والأرضِ بـ«ثُمّ»؛ بيانًا لعِظَمِ ما يكُونُ من ذلكَ الأمرِ واقتدارِه على مِثلِه، وهُو أن يَقول: يا أهلَ القُبور، قُومُوا؛ فلا تبقى نَسَمةٌ من الأوَّلِينَ والآخِرينَ إلّا قامتْ تنظُر، كما قالَ عزّ وعلا: ﴿ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَىٰ فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنظُرُونَ﴾ [الزمر: ٦٨]. قولُكَ: دَعوْتُه من مكانِ كذا، كما يَجوزُ أنْ يكونَ مكانَكَ يجوزُ أن يكونَ مكانَ صاحِبِك، تَقول: دَعوتُ زَيدًا من أعلى الجبَلِ فنزَلَ عليّ، ودعوتُه من أسفَلِ الوادي فطَلَعَ إليّ. فإنْ قُلت: بِمَ تَعلَّقَ ﴿مِّنَ ٱلْأَرْضِ﴾ أبالفِعلِ أمْ بالمَصدَر؟ قُلت: هَيْهات، إذا جاءَ نهرُ الله بَطَلَ نَهرُ مَعقِل. فإن قُلت: ما الفَرقُ بينَ إذا وإذا؟ قُلت: الأُولى للشَّرط، والثانيةُ للمُفاجَأة، وهي تَنُوبُ منابَ الفاءِ في جَوابِ الشَّرط. وقُرِئَ (تُـخرجون) بضَمِّ التَّاءِ وفَتحِهـا، ﴿قَـٰنِتُونَ﴾ مُنقادُونَ لِوُجودِ أفعالِـه فيهم لا يمتَنِعُونَ عليه.

[﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ۚ وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ ٢٧]

قوله: (دعَوتُ كُليْبًا) البيت[١]، قوله: «دعوتُ به»، أي: بكُلَيب، وهو من التجريد، جُرِّد منه شيءٌ يسمى بابن الطَّوْدِ، وهو نفسُه.

قوله: (تدَهدى) أصله: تَدَهْدَه، أبدلت الهاء ياء، كما في تَظَنَّيْتُ، أصله: تَظَنَّنتُ.

قوله: (هيهاتَ) وهو اسم فعلٍ فاعلُه ضميرٌ مستترٌ يعود إلى ما دلَّ عليه الكلامُ المتقدِّم؛ أي: بعد تعلُّقه بالمصدر مع وجود الفعل.

قوله: (بَطَلَ نهـرُ مَعْقِل)، الاستيعاب: هو مَعقل بن يسار المُزني، سكن البصرة، وإليه يُنسب نهر معقل الذي بالبصرة، شهد بيعةَ الحُديبية، وتوفي بالبصرة في آخر خلافة معاوية[٢].

---

(١) لم أهتدِ إلى قائله.

(٢) «الاستيعاب» (٣: ١٤٣٣).

﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ فيما يَجِبُ عندَكُم وينقاسُ على أُصولِكُم ويقتَضيه معقُولُكم؛ لأنّ مَن أعادَ منكُم صنعةَ شيءٍ؛ كانتْ أسهَلَ عليهِ وأهونَ من إنشائِها، وتعتَذِرونَ للصّانعِ إذا خُطِّئَ في بَعضِ ما يُنشِئُه بقَولِكُم: **أوّلُ الغَزْوِ أخرَق**، وتُسمُّونَ الماهِرَ في

قوله: (**﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ فيما يجب عندكم وينقاس على أصولكم ويقتضيه معقولكم**) وتحقيقُه أنَّ الإنسانَ الضعيفَ العاجزَ الذي لا يُطيق حَمْل معاني الحكمة الإلهيَّةِ والأسرارِ الرُّبوبيةِ، إذ لو كُوشفوا ببعضِها لاضمَحلَّت قُواهم وتلاشَتْ عقولُهم. ولله درُّ الإمامِ حُجّةِ الإسلام وقولِه في «**الإحياء**»: لا طاقةَ للبَشَر أن ينفذوا غَوْرَ الحكمةِ، كما لا طاقةَ لَهم أن ينفذُوا بأبصارهم ضوءَ عينِ الشَّمسِ، ولكنَّهم ينالون منها ما تحيى به أبصارُهم، ويستدلُّون به على حوائجهم فقط[1].

وقد تأنَّق بعضُهم في التعبير عن وجه اللُّطفِ في إيصالِ معاني كلامِ اللّـهِ المجيدِ مع علوِّ درجتِه إلى فَهْم الإنسان مع قُصورِ رُتبته، وضربَ له مثلًا ولم يُقصِّر فيه، قال: إنّا رأينا النّاسَ لـمّا أرادوا أن يُفهِموا بعضَ الدَّواب والطيرِ ما يُريدون من تقديمِها وتأخيرِها، ورَأَوا الدَّوابَّ تَقصُر عن فَهْمِ كلامِهم الصادرِ عن أنوار عقلِهم مع حُسنه وترتيبِه، فنزلوا إلى درجةِ تمييزِ البَهائم وأوصلوا مقاصِدَهم إلى بواطنِها بأصواتٍ يضعونها لائقةٍ بها من النَّفيرِ والصَّفير والأصواتِ القريبةِ من أصواتِهم، فنزلوا إلى درجة تمييز البهائمِ التي تُطيقُ حملَها، وكذلك الناسُ يعجَزون عن حملِ كلام الله المجيد بكُنْهه وكمال صفاتِه، فصاروا بما تراجعوا بينهم من الأصوات، ولا يمنع ذلك معاني الحكمة المخْبوءةِ في تلك الصفات.

قوله: (**أوّل الغزوِ أخْرق**)، يعني: أنّ صاحَبه غِرٌّ لم يَصْطَلِ بنارِه، ويُضرَبُ لمن ابتدأ أمرًا وهو لا يَحْذَقُه. قال الميداني: قال أبو عبيد[2]: يُضرَبُ في قلّةِ التجارِب. قال الشاعر:

الحَـربُ أوّلُ مـــا تكونُ فَتيَّـــةً تسعـى بزينتِها لِكـــلِّ جَهـولِ
حتى إذا استعرت وشبَّ ضِرامُها عادت عجوزاً غيرَ ذاتِ حَليلِ[3]

---

(١) «إحياء علوم الدين» (١: ٢٨١).

(٢) في النسخ الخطية: «عُبَيْدة». والصواب ما أثبتناه. وهو على الجادّةِ في «مجمع الأمثال».

(٣) «مجمع الأمثال» (١: ٤٠) وقد اختُلف في قائل البيتين، فقيل: لامرئ القيس، وقيل: لعمرو بن =

صِناعَتِه مُعاوِدًا، تَعنُونَ أنه عاوَدَها كَرَّةً بعدَ أُخرى؛ حتّى مَرَنَ عليها وهانَتْ عليه. فإنْ قُلت: لِـمَ ذُكِرَ الضَّميرُ في قَولِه: ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾، والمُرادُ به الإعادة؟ قُلت: مَعناه: وأنْ يُعيدَه أهوَنُ عليه. فإنْ قُلت: لِـمَ أُخِّرَتِ الصِّلةُ في قَولِه: ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ وقُدِّمَت في قَولِه: ﴿هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ﴾ [مريم: ٢١]؟ قُلت: هُنالِكَ قُصِدَ الاختِصاصُ وهو مَحَزُّه، فقيل: هُوَ عَلَيَّ هَيِّن، وإنْ كانَ مُستَصْعِبًا عِندَكُم أن يُولَدَ **بينَ هِمٍّ وعاقر**؛ **وأمّا هاهنا فلا مَعنى للاختِصاص**، كيفَ والأمرُ مَبنيٌّ على ما يعقِلُون من أنّ الإعادةَ أسهَلُ من الابتداء؛ فلو قُدِّمَتِ الصِّلةُ لَتغيَّـرَ المعنى. فإنْ قُلت: **ما بالُ الإعادةِ استُعظِمَت** في قولِـه: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ﴾ حتّى كأنّها فُضِّلَتْ عـلى قِيامِ السَّماواتِ والأَرضِ بأَمرِه،

قوله: ووصف الغزو بالخُرْق؛ لـخَرْقِ الناس فيه كما قيل: ليل نائم.

قوله: (مُستَصعِبًا) صحّ بكسرِ العين؛ لأنه لازم، **الجوهري**: استَصعَبَ عليه الأمرُ؛ أي: صَعُب.

قوله: (**بين هِمٍّ وعاقر**)، **النهاية**: الهِمُّ بالكسر: الكبير الفاني.

قوله: (**وأما هاهنا فلا معنى للاختصاص**)، يعني: اقتضى مقامُ خَرْقِ[1] العادة هناك التَّقديمَ كأنَّ العادة تأبى أن يحصُلَ الولدُ[2] بين الهِمِّ والعاقِرِ لِما جُرِّبَ وعُلِمَ بالاستقراء، فقيل: أنا القادر وحدي أن أخرق العادة دون غيري، وهاهنا العادة حاكمة قاطعةٌ بأنَّ منَ أعاد صَنعةَ شيءٍ كانت أسهلَ عليه وأهونَ من إنشائها، لكن الدُّهْريَّ المخذولَ يُنكِرُ فعلَه، فجيء بالجملة المفيدة لتقوي الحُكمَ على مجرى العُرف والعادة.

قوله: (**ما بالُ الإعادة استُعْظِمت**)، يعني: عطف قولِه: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ﴾ على قوله: ﴿أَن تَقُومَ ٱلسَّمَآءُ﴾ بحرف التَّراخي في الرُّتبة، فأفاد عظمةَ الثاني، فإنَّ الأوّلَ أدونُ حالًا

= معدي كرب. انظر: «الحماسة البصرية» (١: ٨).

(١) في (ح): «فوق»، وليس بصواب.

(٢) سقط لفظ «الولد» من (ح).

ثُمّ هُوِّنَت بعدَ ذلك؟ قُلت: الإعادةُ في نَفسِها عظيمة، ولكنّها هُوِّنتْ بالقِياسِ إلى الإنشاء. وقيل: الضَّميرُ في ﴿عَلَيْهِ﴾ للخَلْق. ومعناه: أنّ البَعثَ أهوَنُ على الخَلقِ منَ الإنشاء، **لأنّ تكوينَه في حدِّ الاستِحْكام والتَّمامِ أهوَنُ عليه وأقَلُّ تَعبًا وكَبَدًا**، من

منه. ثم قيل في هذه الآية: ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ ففهم منه أنه أَدْوَنُ منه، وأجاب بما يدلُّ على أنّ اعتبارَ التعظيمِ في الأولِ لكونِ الإعادة في نفسِها عظيمةً؛ لأنّها الغايةُ في الإيجاد والمقصودُ[1] في الإنشاء، وبها يستقرُّ كلٌّ من السُّعداء[2] والأشقياء في درجاتهم ودَرَكاتِهم، واعتبارُ الأَهْوَنِ بحَسَب الإيجاد والقَصْد في الخَلْق.

وبهذا التقرير يُتخلَّص من إشكالِ صاحب «الانتصاف» حيث قال: ﴿ثُمَّ﴾ على بابها في تراخي الزَّمان أو يُسَلِّمُ تراخي المراتبِ على أن مرتبةَ المعطوف عليه العليا، ومرتبة المعطوف هي الدنيا تأكيدًا في مجيئها، فإن المعطوف بها في أكثر المواضع أرفع درجة من المعطوف عليه[3].

وقلت: ويجوز أن يُحملَ ﴿ثُمَّ﴾ على مجردِ البُعْدِ مجازًا، فيُعتَبرُ التراخي في الزمانِ والمَرْتبةِ معًا.

قوله: (**لأنَّ تكوينَه في حدِّ الاستِحكامِ والتَّمامِ أهونُ عليه وأقلُّ تَعَبًا وكبَدًا**[4])، يعني: بالنِّسبة إلى الخَلْق.

قال الإمام: لأنَّ في البَدْء يكون عَلَقةً، ثم مضغةً، ثم لحمًا، ثم عَظْماً، ثم يُخلق بَشَرًا، ثم يَخرج طفلًا، ثم يَترعرعُ إلى غير ذلك، فَيصعب عليه كلُّ ذلك. وأمّا في الإعادة فيَخرج بَشَرًا سَوِيًّا بِكُن فيكون، فهو أهونُ عليه[5].

(١) في (ط): «والمقصودة».

(٢) في (ط): «البعداء».

(٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٤٧٦).

(٤) في (ف): «وكَدًّا»، وكلاهما جَيِّدٌ مُتَّجه.

(٥) «مفاتيح الغيب» (٢٥: ١٠٢).

أن يتنقَّلَ في أحوالٍ ويندَرِجَ فيها إلى أن يَبلُغَ ذلكَ الحدّ. **وقيل: الأهوَنُ بمَعنى: الهيِّن.** ووَجهٌ آخَر: وهو أنّ الإنشاءَ من قَبيلِ التَّفضُّلِ الذي يتخيَّرُ فيه الفاعلُ بينَ أن يفعلَهُ وأن لا يفعَلَه، والإعادةُ من قَبيلِ الواجِبِ الذي لا بُدَّ له من فعلِه، **لأنّها لجَزاءِ الأعمال، وجزاؤُها واجِب**، والأفعال: إمّا مُحال، والمُحالُ مُمتَنِعٌ أصلًا خارجٌ عنِ المقدُور، وإمّا ما يَصرِفُ الحكيمَ عن فعلِه صارفٌ وهو القَبيح، وهُوَ رديفُ المُحال؛ لأنّ الصّارفَ يمنعُ وُجودَ الفِعلِ كما تَمنعُه الإحالة. وإمّا تفضُّلٌ والتفضُّلُ حالةٌ بينَ بين؛ للفاعلِ أن يفعلَه وأن لا يفعَلَه. وإمّا واجبٌ لا بُدَّ من فِعلِه، ولا سَبيلَ إلى الإخلالِ به، وكانَ

قوله: (**وقيل: الأَهْوَنُ بمعنى: الهين**) روى الزَّجاج عن أبي عُبيدة وكثيرٍ من أهل اللغة: أنَّ ﴿أَهْوَنُ﴾ هاهنا ليس معناه: أنَّ الإعادةَ أهونُ عليه من الابتداء؛ لأنها سهل عليه، ومثلُه في قوله:

لَعَمرُكَ ما أدري وإنّي لأوْجَلُ　　　عـلى أيِّنا تَعدُو الـمَنيَّةُ أوّلُ

أي: لَوَجِلٌ. وقالوا: اللـهُ أكبر، أي كبيرٌ(١).

قوله: (**لأنَّها لجزاءِ الأعمالِ، وجزاؤها واجبٌ**)، قال صاحب «التقريب»: وفيه نظرٌ؛ لأنَّه مبنيٌّ على الوُجوب العقليِّ، ولأنَّ الوُجوبَ إن كان في الذات نَافَى القُدرةَ كالامتناع، وإلّا كان ممكنًا، فتساوى النقيضانِ(٢)؛ لاشتراكهما في مصحح المقدوريَّة، وهو الإمكانُ.

وقال صاحب «الانتصاف»: هذا على أُصولهم أيضًا غيرُ مستقيم، فإنَّ مقتضاها وجوبُ الإنشاء إذْ لولا مصلَحة اقتضَت الإنشاءَ لما وقعَ، وتلك المصلحةُ تُوجبُ متعلِّقها، فوَضَح أنَّ الزَّمخشريَّ لا إلى السَّنة تَرقّى ولا على مذهب الاعتزالِ بَقِيَ(٣).

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ١٨٣). والبيت المذكور لمعن بن أوس المزني. انظر: «الكامل» للمبرّد (٢: ١٥٧).

(٢) في (ط): «التفضل».

(٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٤٧٧).

الواجِبُ أبعَدَ الأفعالِ من الامتناعِ وأقربَها من الحُصُول. فلمّا كانتِ الإعادةُ من قَبيلِ الواجب، كانتْ أبعدَ الأفعالِ من الامتناع. وإذا كانت أبعدَها من الامتناع، كانتْ أدخلَها في التَّأنّي والتَّسهُّل، فكانت أهونَ منها. وإذا كانتْ أهونَ منها كانتْ أهوَنَ من الإنشاء، ﴿وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ أي: الوَصفُ الأعلى الذي ليسَ لغَيرِه مثلُه قد عُرِفَ به ووُصِفَ في السَّماواتِ والأرضِ على ألسِنةِ الخلائقِ وألسنةِ الدَّلائل، وهو أنه القادِرُ الذي لا يَعجَزُ عن شيءٍ من إنشاءٍ وإعادةٍ وغيرِهما من المَقدُورات، ويدُلُّ عليه قولُه تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ أي: القاهرُ لِكُلِّ مَقدُور، ﴿ٱلْحَكِيمُ﴾ الذي يُجري كُلَّ فعلٍ على قَضايا حِكْمَتِه وعِلمِه. وعن مُجاهِدٍ ﴿ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ قولُ لا إله إلّا الله، ومعناه: ولهُ الوَصفُ الأعلى الذي هو الوصفُ بالوَحدانيّة. **ويعضُدُه قولُه تعالى:** ﴿ضَرَبَ لَكُم مَّثَلًا مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾ [الروم: ٢٨]، وقالَ الزَّجّاج: ﴿وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ أي: قولُه تعالى: ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ قد ضَربَهُ لكم مثلًا فيما يَصعُبُ ويَسهُل. **يُريد: التَّفسيرَ الأوَّل.**

قوله: (**ويَعضُده قوله:** ﴿ضَرَبَ لَكُم مَّثَلًا مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾)؛ لأنَّ الكلام فيه لنَفْي الشَّريكِ وإثباتِ التَّوحيدِ، وتلخيصُ معناه يعودُ إلى معنى كلمةِ التَّوحيدِ، فصَحَّ أن يُسمَّى القولُ بكلمةِ التَّوحيدِ بـ﴿ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾.

قال الزَّجاج: ﴿وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ للعهد، وأن قوله: ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ أي: معناه كالمثل المشهور بين الناس، أي: المسلمين منهم في كل زمان، نحو الأمثال المضروبة عند العرب[1]، ويَقرُبُ منه قول المصنِّف: «أي: الوصفُ الأعلى الذي ليس لغيرِه مثلُه قد عُرف به ووُصِفَ في السّماواتِ والأرضِ» إلى آخره، لكن الزَّجاج أجرى الـمَثَلَ كالقولِ السَّائر على حقيقته وجعلَه المصنِّف مجازاً عن الوصف العَجيب الشأنِ ليشملَ القولَ وغيرَه، ولذلك قال: «على أَلسِنةِ الخلائق وأَلْسِنَةِ الدّلائلِ»، وخصَّ قَوْلَ الزَّجاجِ بالقول.

قوله: (**يُريد التَّفسيرَ الأوّلَ**)، أي: لقوله: ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ وهو أن يكون الضَّميرُ ـ

---

(١) لم أجده في مظِنّته من «معاني القرآن وإعرابه» للزجّاج.

[﴿ضَرَبَ لَكُم مَّثَلًا مِّنْ أَنفُسِكُمْۖ هَل لَّكُم مِّن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُم مِّن شُرَكَآءَ فِي مَا رَزَقْنَٰكُمْ فَأَنتُمْ فِيهِ سَوَآءٌ تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنفُسَكُمْۚ كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْأٓيَٰتِ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ ٢٨]

فإنْ قُلت: أيُّ فَرقٍ بينَ ﴿مِّنْ﴾ الأُولى والثّانيةِ والثّالثةِ في قَولِه تعالى: ﴿مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾، ﴿مِّن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُم﴾، ﴿مِّن شُرَكَآءَ﴾؟ قُلت: الأولى للابتِداء، كأنّه قال: أخَذَ مثلًا وانتَزَعَه من أقربِ شَيءٍ منكُم وهيَ أنفُسُكم ولم يُبْعِد، والثّانيةُ للتَّبعيض، والثّالثةُ مَزيدَةٌ لتأكيدِ الاستِفهامِ الجاري مَجرى النَّفي. ومعناه: هل تَرضَوْنَ لأنفُسِكم؛ وعَبيدُكُم أمثالُكُم بَشَرٌ كبَشَرٍ وعبيدٌ كعبيد، **أن يُشارِكَكُم بعضُهم** ﴿فِي مَا رَزَقْنَٰكُمْ﴾ من الأموالِ وغَيرِها، ما **تكُونُونَ أنتُم وهُم فيه على السَّواء**، من غيرِ تفضِلةٍ بينَ حُرٍّ وعبد: **تهابُون أن تستَبِدُّوا** بتصرُّفٍ دونَهم، **وأن تفْتاتُوا بتَدبيرٍ عليهم** كما يَهابُ بعضُكم بعضًا من الأحرار، فإذا لم تَرضَوْا بذلك لأنفُسِكم، فكيفَ

في ﴿عَلَيْهِ﴾ ـ لله؛ أي: ضَرب اللـهُ قولَه: ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ مثلًا فيما يَصعُب ويَسهُل عندكم، وينقاسُ على أُصولِكُم، لا التفسيرِ الثاني، وهو أن يَرجِعَ الضَّميرُ إلى الخَلْقِ.

قوله: (**أن يُشارِكَكُم بعضُهم**) مفعول «تَرضونَ»، و«عبيدكم أمثالكم» حالٌ من فاعلِه.

قوله: (**تكونون أنتُم وهم فيه على السَّواء**) والجملةُ بيانٌ: «أنْ يُشارِكَكُم».

قوله: (**تَهابُون أن تَستَبِدُّوا**) تفسيرٌ لقولِه: ﴿تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾.

وقال أبو البقاء: ﴿تَخَافُونَهُمْ﴾ في موضع الحالِ من ضمير الفاعل في ﴿سَوَآءٌ﴾؛ أي: فتساوَوْا خائفًا بعضُكم بعضًا مشاركتَه له في المال، أي: إذا لم ترضَوْا أن يُشارِكَكم عبيدُكم في المال، فكيف تشرِكون في عبادة الله مَن هو مصنوعٌ لِـله تعالى[1]؟!

قوله: (**وأن تفتاتوا بتدبير عليهم**)، **الأساس**: فاتني بكذا: سبقني به وذهب به عني،

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٤٠).

ترضَوْنَ لرَبِّ الأربابِ ومالكِ الأحرارِ والعبيدِ أن تجعلُوا بعضَ عبيدِه له شركاء؟ ﴿كَذَٰلِكَ﴾ أي: مثلُ هذا التَّفصيلِ ﴿نُفَصِّلُ ٱلْأَيَٰتِ﴾ أي: نُبيِّنُها؛ لأنّ التَّمثيلَ ممّا يَكشِفُ المعانيَ ويُوضِّحُها؛ لأنه بمَنزِلةِ التَّصويرِ والتَّشكيلِ لها. **ألا تَرى كيفَ صَوَّرَ الشِّركَ بالصُّورةِ المُشوَّهة؟**

وافتاتَ فلانٌ عليكم برأيه: سبقكم به ولم يُشاوِرْكم(١)، وفلانٌ لا يُفات عليه، ولا يُفتاتُ عليه؛ أي: لا يُستَبدُّ برأيٍ دونَه.

النهاية: قال عبدُ الرَّحمنِ بنُ أبي بكرٍ: «أَمِثْلي يُفتاتُ عليه في بَناتِه»، فهو افْتَعل من الفَواتِ: السبق، يُقال لكلِّ مَن أحدثَ شيئاً في أمرِكَ: دُونَك، قد افتات عليك فيه.

قوله: (**ألا ترى كيف صوَّر الشرك بالصُّورة المشوَّهة**)؛ أي: القبيحة. يريد أن الغرض مِن ذِكْر التَّمثيل تقبيحُ شأنِ الشِّركِ وإبرازُه في ذِهن السّامع بصُورة يَشْمئِزُّ منها، وذلك بأن يَتصوَّر حالَةَ سَيدٍ له رقيقٌ مستبدٌّ متصرفٌ في أمواله تصرُّفَ الشُّركاءِ من غير تَفْصِلةٍ، بحيث إن أراد السَّيدُ التَّصرفَ هابَ منه.

ولما كان ضربُ الأمثالِ لإدْناء المتوهَّم إلى المعقول وإرادة المتخيَّلِ في صورة المحقَّق، أتى في هذه الفاصلة بقوله: ﴿كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْأَيَٰتِ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾، وكذلك في الآيةِ السابقة: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا وَيُنَزِّلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَيُحْيِۦ بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَآ﴾؛ لأن ذلك تمثيل لإحياء النّاس وإنشارِ الموتى.

وأمّا الفاصلةُ بقوله: ﴿يَتَفَكَّرُونَ﴾ لقوله: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا لِّتَسْكُنُوٓا۟ إِلَيْهَا﴾؛ لأنَّ القصدَ في خَلْق الأزواج السُّكونُ إليها وإلقاءُ المحبَّة بينَ الزَّوجينِ ليس لمجرَّد قضاء الشَّهوة التي يَشترك فيها البهائمُ، بل لتكثير النَّسْل وبقاءِ نَوع المُتفكِّرين الذين يؤدِّيهم الفِكرُ إلى المعرفةِ والعبادة التي ما خُلقت السَّماواتُ والأرضُ إلّا لها، فناسَب ذلك التَّفكُّر.

وخُصَّ قولُه: ﴿مَنَامُكُم﴾ بالليل، ﴿وَٱبْتِغَآؤُكُم﴾ بالنهار بالسَّمع؛ لأنَّ أكثرَ الناس

---

(١) في (ط): «يشارككم».

[﴿بَلِ ٱتَّبَعَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ أَهْوَآءَهُم بِغَيْرِ عِلْمٍ ۖ فَمَن يَهْدِى مَنْ أَضَلَّ ٱللَّهُ ۖ وَمَا لَهُم مِّن نَّٰصِرِينَ ﴾ ٢٩]

﴿ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟﴾ أي: أشركوا، كقولِه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣]، ﴿بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ أي: اتبعُوا أهواءَهم جاهِلين؛ لأنَّ العالِمَ إذا رَكِبَ هواهُ رُبَّما ردَعَه عِلمُه وكفَّه. وأمّا الجاهلُ فيَهيمُ على وجهِهِ كالبَهيمةِ لا يَكُفُّه شيء، ﴿مَنْ أَضَلَّ

مُنْسدِحون[1] باللَّيل كالأمواتِ ومتردِّدون كالبهائم بالنهار، لا يَدرون فيمَ هم ولِمَ ذلك، لكن من ألقى السَّمعَ وهو شهيدٌ يَتنبَّه لواعظِ الله ويصغي إليه؛ لأنَّ مَرَّ اللَّيالي وكَرَّ النَّهار يناديانِ بلسانِ الحالِ: «الرَّحيلَ الرحيلَ من دارِ الغرور إلى دار القرار»، كما قال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ خِلْفَةً لِّمَنْ أَرَادَ أَن يَذَّكَّرَ أَوْ أَرَادَ شُكُورًا﴾ [الفرقان: ٦٢].

وأمّا اختصاصُ قولِه: ﴿وَٱخْتِلَٰفُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَٰنِكُمْ﴾ بالعلم الذي هو يُوجب تمييزًا؛ فلأنَّ كلَّ مَنْ له أدنى مُسْكَةٍ يُميِّـزُ بين مخلوقٍ ومخلوقٍ بالمَنطِق واللَّونِ، وكذا دلالةُ خَلْقِ السَّماواتِ والأرضِ على وُجود الصانع أظهرُ الأشياء وأبيَنُها لا تخفى على كلِّ مَنْ له تمييزٌ، ولما فيه مِنَ العُموم. وقرئ ﴿لِّلْعَٰلِمِينَ﴾ بالفتح والكسر[2].

ثم جيء بعدَ آيات بقوله: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّ ٱللَّهَ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ وَيَقْدِرُ﴾، وفَصل بقوله: ﴿لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ إيذانًا بأنه تعالى يفعل ذلك بمَحْضِ مشيئته، وبأنَّ ليس الغِنى بفعل العبد وجهده ولا العُدْمُ بعَجْزه وتقاعده، ولا يَعرفُ ذلك إلّا مَنْ آمَن بأنَّ ذلك تقديرُ العزيز العليمِ كما قال:

كم من أديـبٍ فَهِـمٍ قَلْبُه ... مستكملِ العقلِ مُقِلٍّ عَديمْ
ومِن جهـولٍ مُكثَـرٍ مالُه ... ذلك تقديرُ العَزيزِ العليمْ[3]

(١) من السَّدْحِ، وهو الانبطاح والاستلقاءُ مُفرِّجاً رجلَيْه.
(٢) وقد سبق توجيهُه في تفسير الآية ٢٢ من هذه السورة.
(٣) لم أهتدِ إلى قائل البيتين.

﴿ٱللَّهُ﴾ مَن خذَلَه ولَـم يَلْطُفْ به، لِعِلمِه أنه ممَّنْ لا لُطفَ له، فمَن يَقدِرُ على هدايةِ مِثلِه. وقولُه: ﴿وَمَا لَهُم مِّن نَّـٰصِرِينَ﴾ دليلٌ على أنّ المُرادَ بالإضلالِ الخِذْلان.

[﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا ۚ فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا ۚ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ وَلَـٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ * مُنِيبِينَ إِلَيْهِ وَٱتَّقُوهُ وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَلَا تَكُونُوا۟ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ * مِنَ ٱلَّذِينَ فَرَّقُوا۟ دِينَهُمْ وَكَانُوا۟ شِيَعًا ۖ كُلُّ حِزْبٍۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ ٣٠-٣٢]

﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ﴾ فقوِّم وجهَكَ له وعدِّلْه، غيرَ مُلتَفِتٍ عنه يمينًا ولا شِمالًا، وهو تمثيلٌ لإقبالِه على الدِّين، واستقامَتِه عليه، وثباتِه، واهتمامِه بأسبابِه، فإنّ مَنِ اهتمَّ

قوله: (﴿وَمَا لَهُم مِّن نَّـٰصِرِينَ﴾ دليل على أنَّ المرادَ بالإضلالِ: الخذلانُ) كأنه قيل: من يَنصرُ من خذَله اللـهُ ومَنع الإلطافَ عنه، والحالُ أنه لا ناصرَ له.

وقلت: ليس الكلامُ في النُّصرةِ والخِذلانِ، بل في الهدايةِ والضَّلالِ ﴿وَمَا لَهُم مِّن نَّـٰصِرِينَ﴾ كالتتميم لمعنى إرادة الإضلال والـمَنْع من الهداية، وذلك أنّه تعالى عَقِيب ما عَدَّد الآياتِ البيِّناتِ والشواهدَ الدّالةَ على الوحدانيّةِ ونَفْيِ الشَّريكِ وإثبات القول بالمَعاد وضَربَ الـمَثَل، وفَصَل ذلك بقوله: ﴿كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْـَٔايَـٰتِ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾.

أراد أن يُسَلِّيَ حبيبَه ﷺ ويُوطِّنَه على اليأس من إيمانهم، فأضرَبَ عن ذلك وقال: ﴿بَلِ ٱتَّبَعَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ أَهْوَآءَهُم﴾ وجَعل السَّبب في ذلك أنه تعالى ما أراد هدايتَهم وأنه مختوم على قلوبهم، ولذلك رتَّب عليهم قوله: ﴿فَمَن يَهْدِى مَنْ أَضَلَّ ٱللَّهُ﴾ على التَّقريع والإنكارِ، ثم ذَيَّل الكُلَّ بقولِه: ﴿وَمَا لَهُم مِّن نَّـٰصِرِينَ﴾ يعني: إذا أراد اللـهُ منهم ذلك لا مَـخْلَص لهم منه، ولا أحدَ يُنقذهم لا أنتَ ولا غيرُك، فلا تذهب نفسُكَ عليهم حسرات، فاهتَمّ بخاصّةِ نفسك ومَنْ تَبِعَك، وأقِمْ وجهَك معهم للدِّين حنيفًا.

قوله: (فقوِّم وجهكَ له وعدِّله)، الأساس: وقوَّمَ العُودَ وأقامه، فقام واستَقامَ وتقوَّم، ورُمحٌ قويم.

بالشَّيءِ عَقَدَ عليه طَرْفَه، وسدَّدَ إليه نَظَرَه، وقوَّمَ له وجْهَه، مُقبِلًا به عليه. و﴿حَنِيفًا﴾ حالٌ من المَأمُور، أو منَ الدِّين ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ﴾ **أي: الزَمُوا فِطرةَ الله. أو عليكُم فطرةَ الله.** وإنّما أضمَرْتَه على خِطابِ الجماعةِ لِقَولِه: ﴿مُنِيبِينَ إِلَيْهِ﴾ ومُنيبين: حالٌ من الضَّميرِ في: الْزَمُوا. وقولُه: ﴿وَٱتَّقُوهُ وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَلَا تَكُونُوا۟﴾ معطوفٌ على هذا المُضْمَر. والفِطرة: الخِلقَة. **ألا ترى إلى قولِه:** ﴿لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ﴾ والمعنى: أنّه خلقَهُم قابِلينَ

قوله: (**أي: الزَمُوا فِطرةَ اللـهِ، أو عليكم فِطرةَ اللـهِ**) قال مكيٌّ: ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ﴾ نصب بإضمار فعلٍ؛ أي: «اتَّبِعْ فطرةَ الله»، ودلَّ عليه قولُه: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ﴾؛ لأنَّ معناه: «اتَّبعِ الدِّينَ»، وقيل: ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ﴾ انتصبَ على المصدر؛ لأنَّ الكلامَ دَلَّ على فَطْرِ الله [الخلقَ] فِطرةً[١]. والتَّقديرُ الأوَّل أقربُ إلى تأليف النَّظْم؛ لأنَّه موافقٌ لقوله: ﴿بَلِ ٱتَّبَعَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ أَهْوَآءَهُم﴾، ولترتُّبِ قولِه: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ﴾ عليه بالفاء.

وأما قولُه: ﴿مُنِيبِينَ إِلَيْهِ﴾ فهو حالٌ من الضَّمير في ﴿أَقِمْ﴾، وإنَّما جُمع لأنـه مردودٌ على المعنى؛ لأنَّ الخطابَ للنبيِّ ﷺ هو خطابٌ لأُمّتِه؛ أي: أَقيمُوا وُجوهَكُم مُنيبِينَ إليه.

وقال الفرّاءُ: أي: «أَقِمْ وَجهَكَ ومَنِ اتَّبعكَ»[٢]؛ كقوله تعالى: ﴿فَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ وَمَن تَابَ مَعَكَ﴾[هود: ١١٢] فلذلك قال: ﴿مُنِيبِينَ﴾.

وفي «المرشد»: أنَّ ﴿مُنِيبِينَ﴾ متعلِّق بمُضْمَرٍ، أي: كُونوا مُنيبينَ؛ لقوله: ﴿وَلَا تَكُونُوا۟ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ أي: كونوا منيبين ولا تكونوا مشركين وقال: هذا حَسَنٌ[٣].

قوله: (**أَلا ترى إلى قوله:** ﴿لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ﴾) يعني دلَّ قولُه: ﴿لِخَلْقِ ٱللَّهِ﴾ على أنَّ معنى فِطْرةَ الله: الخَلْقُ، وأنه من إقامة المُظْهَرِ موضعَ المُضْمَرِ من غير لفظِه السابقِ، وفائدتُه

---

(١) في (ح) و(ف): «دل على فطرة الله»، وفي (ط): «دل على فطرة الله فطرة»، والمثبت من «مشكل إعراب القرآن» (٢: ٥٦١).

(٢) «معاني القرآن» للفرّاء (٢: ٣٢٥).

(٣) وهو الذي مشى عليه الأشموني في «منار الهدى في بيان الوقفِ والابتدا» ص٦٠٠.

للتَّوحيدِ ودينِ الإسلام، غيرَ نابينَ عنه ولا مُنكِرينَ له، لكَونِه **مُجاوِبًا** للعقل، **مُساوِقًا للنَّظَرِ** الصَّحيح، حتّى لو تُرِكُوا لَما اختارُوا عليه دِينًا آخر، ومَن غَوى مِنهُم فبإغواءِ شَياطينِ الإنسِ والجنّ. ومنهُ قولُه ﷺ: «**كُلُّ عبادي خَلَقْتُ حُنَفاءَ** فاجتالَتْهُمُ الشَّياطينُ

الإشعارُ بأنَّ أصلَ الجِبِلَّةِ السَّليمةِ المتهيئةِ لقَبولِ الحَقِّ أن لا تُغيِّرَ ولا تَتْرُكَ لِـمَحْضِ التَّقليد، فإنه مُجاوِبٌ[1] للعقل.

هذا معنى ما روينا عن البخاريِّ ومسلمٍ وغيرِهما، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «ما مِن مولودٍ إلّا ويولَد على الفِطرةِ، فأبواهُ يهوِّدانِه أو يُنصِّرانِه أو يُمَجِّسانِه، كما تُنتِجُ البهيمةُ بهيمةً جَمعاءَ، هل تُحسُّون فيها من جَدعاءَ»[2]. ثمَّ يقولُ أبو هريرةَ: ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا ۚ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ﴾.

الجَمعاءُ[3]: التي لم يذهب من بدنها شيءٌ. والجَدْعاء: المقطوعةُ الأُذنِ والأَنف أو الشَّفة أو اليد، ونحو ذلك. والمعنى: أن المولودَ يُولدُ على نوعٍ مِن الجِبلَّة، وكونِه متهيِّئًا لقبول الحقِّ[4] طبعًا لو خَلَّته شياطيُن الإنسِ والجنِّ، كما أن البَهيمة تولَد سَويَّةَ الأطرافِ، لولا النّاسُ وتعرُّضهم إليها لبَقِيَت كما وُلِدت سَليمةً.

قوله: (**مساوقًا للنَّظر**)، **الأساس**: هو يُساوقُه ويُقاوِدُه، وتَساوقَتِ الإبلُ: تَتابعت.

قوله: (**كلُّ عبادي خَلَقتُ حُنَفاءَ**) هذا حديث طويلٌ رواه عياضُ بن حِمار رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ، وفيه: «إنِّي خَلَقتُ عبادي حُنفاءَ كلَّهم، وإنَّهُمْ أَتتْهُمُ الشَّياطينُ فاجتَالَتْهُم عن دِينهم، وحَرَّمتْ عليهم ما أحلَلْتُ لهم، وأَمَرَتْهُم أن يُشركوا بي». أخرجه مسلم[5].

---

(١) في (ح): «محارب».

(٢) سبق تخريجه.

(٣) في (ف): «جمعاء».

(٤) في (ط): «الحقيقة».

(٥) «صحيح مسلم» (٢٨٦٥).

عن دينِهم، وأمَرُوهُم أن يُشرِكُوا بي غيرِي» وقولُه عَلَيهِ السَّلام: «كلُّ مَولودٍ يولَدُ على الفِطرةِ حتّى يَكونَ أبواهُ هُما اللّذانِ يُهوِّدانِه ويُنَصِّرانِه»، ﴿لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ﴾ أي: ما يَنبَغي أنْ تُبدَّلَ تِلكَ الفِطرةُ أو تُغيَّر. فإنْ قُلت: لـمَ وحَّدَ الخِطابَ أوّلًا، ثمّ جَمَع؟ قُلت: خُوطِبَ رَسولُ الله ﷺ أوّلًا، وخِطابُ الرَّسولِ خِطابٌ لأُمَّتِه معَ ما فيه من التَّعظيمِ للإمام، ثُمَّ جُمِعَ بعدَ ذلك للبَيانِ والتَّلخيص، ﴿مِنَ ٱلَّذِينَ﴾ بَدلٌ منَ المُشرِكين، (فارَقُوا دينَهم) تَرَكُوا دينَ الإسلام. وقُرِئ: ﴿فَرَّقُوا۟ دِينَهُمْ﴾ بالتَّشديد، أي: جعَلوهُ أديانًا مُختَلِفةً لاختلافِ أهوائِهم ﴿وَكَانُوا۟ شِيَعًا﴾ فِرَقًا، كُلُّ واحِدَةٍ تُشايعُ إمامَها الذي أضَلَّها، ﴿كُلُّ حِزْبٍ﴾ منهُم فَرِحٌ بمَذهَبِه مَسرُور، يَحسَبُ باطِلَه حقًّا ويجوزُ أن يكونَ ﴿مِنَ ٱلَّذِينَ﴾ مُنقطِعًا ممّا قبلَه، ومعناه: من المُفارِقينَ دينَهُم كلُّ حِزبٍ فَرِحينَ

اجتالَتْهُم: استخفَّتهم، فجالُوا معهم، يُقال للقوم إذا تَركوا القَصْدَ والـهُدى: اجتالَتْهُمُ الشَّياطينُ؛ أي: جالُوا معهم في الضَّلالة.

قوله: (وقرئ: ﴿فَرَّقُوا۟﴾)، حمزة والكسائي: «فارقوا»، والباقون: ﴿فَرَّقُوا۟﴾(١).

قوله: (ويجوز أن يكون ﴿مِنَ ٱلَّذِينَ﴾ منقطعًا ممّا قبله) أي: لم يكن بَدَلًا من المشركين بإعادة الجارِّ، ويكون خبرًا، والمبتدأ: ﴿كُلُّ حِزْبٍ﴾، و«فرحون بما لديهم» وصفُه؛ فعلى هذا الآيةُ عامَّةٌ.

روى الواحديُّ عن مقاتل: كلُّ أهل مكّةَ بما عندهم من الدِّين راضون(٢).

وسبيلُ الآية مع قولِه: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ ٱللَّهِ﴾ الآية، سبيلُ قولِه تعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٥٣]؛ لأن وِزانَ الآيةِ الآخرة وِزانُ قولِه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُوا۟ دِينَهُمْ وَكَانُوا۟ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِى شَىْءٍ﴾[الأنعام: ١٥٩].

---

(١) قال مكي بن أبي طالب: فالقراءتان متقاربتان، لأن مَن فارقَ الإيمانَ فقد بانَ منه. انظر: «الكشف عن وجوه القراءات السبع» (١: ٤٥٨).

(٢) «الوسيط في التفسير» للواحدي (٣: ٤٣٤).

بما لَدَيهم، ولكنّه رُفِعَ ﴿فَرِحُونَ﴾ على الوَصفِ لِكُلّ، كقَولِه:

وكلُّ خَليلٍ غَيرُ هاضِمِ نَفسِهِ

[﴿وَإِذَا مَسَّ ٱلنَّاسَ ضُرٌّ دَعَوْاْ رَبَّهُم مُّنِيبِينَ إِلَيْهِ ثُمَّ إِذَآ أَذَاقَهُم مِّنْهُ رَحْمَةً إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُم بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ * لِيَكْفُرُواْ بِمَآ ءَاتَيْنَٰهُمْۚ فَتَمَتَّعُواْ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ ٣٣-٣٤]

الضُّرّ: الشِّدّةُ من هُزالٍ أو مَرَضٍ أو قَحْطٍ أو غَيرِ ذلك. والرَّحمَة: الخَلاصُ من

روينا عن التِّرمذيِّ، عن عبدِ الله بنِ عَمرٍو رضي الله عنه، عن النَّبيِّ ﷺ: «إنَّ بَني إسرائيلَ تَفرقت ثنتين وسَبعين مِلَّـةً، وتَفترق أُمّتي على ثلاثٍ وسَبعِين مِلَّة، كلهم في النّار إلّا مِلَّة واحدةً» قالوا: ومَن هي يا رسول الله؟ قال: «ما أنا عليه وأصحابي»(١).

وعلى الوجهِ الأوّلِ: الآيةُ خاصَّةٌ، ومِن ثمَّ جاءَ بضمير المشركين في قوله: «كلُّ حزبٍ منهم».

قوله: (ولكنّه رفع ﴿فَرِحُونَ﴾) قيل: يعني: كان مِنْ حقِّ الظاهر أن يَجُرَّ ﴿فَرِحُونَ﴾؛ لكونه صفةَ ﴿حِزْبٍ﴾؛ لأنَّ الصِّفةَ في الأعداد وما هو من قَبيلها ينبغي أن تكون للمضاف إليه؛ لقوله تعالى: ﴿سَبْعَ بَقَرَٰتٍ سِمَانٍ﴾[يوسف: ٤٣]، ولكنَّه وصفَ هاهنا المضافَ ليبيِّنَ أنَّ الفرحَ شاملٌ للكلِّ وهو أبلَغُ.

قوله: (وكلُّ خلِيلٍ غَيرُ هاضِمِ نَفسِه) تمامه:

لِوصلِ خَلِيلٍ صارمٌ أو مُعَارِز(٢)

«غيرُ هَاضِمِ نَفسِه» صفة لـ«كُلُّ خَلِيلٍ». «مُعَارِز» أي: مجانب، بالرّاء والزاي بَعْدَه، يقول: كلُّ خليلٍ لا يكسِرُ نفسَه ولا يَحمل أذى صاحبِه، فهو لا محالةَ مُصارِمُه أو مُعاتِبُه. وقيل: تمامُه:

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) للشماخ الذبياني في «ديوانه» ص١٧٣ من زائيته الشهيرة.

الشِّدّة. واللّامُ في ﴿لِيَكْفُرُوا﴾ مجازٌ مِثلُها في ﴿لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا﴾ [القصص: ٨]. ﴿فَتَمَتَّعُوا﴾ نَظيرُ ﴿ٱعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾ [فصلت: ٤٠] ﴿فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ وبالَ تَمتُّعِكُم. وقرأ ابنُ مَسعود: (وليتمتَّعُوا).

[﴿أَمْ أَنزَلْنَا عَلَيْهِمْ سُلْطَانًا فَهُوَ يَتَكَلَّمُ بِمَا كَانُوا بِهِۦ يُشْرِكُونَ﴾ ٣٥]

السُّلطان: الحُجَّة، وتَكَلُّمُه: مَجاز، كما تَقول: كتابُه ناطِقٌ بِكَذا، وهذا ممّا نَطَقَ بهِ القُرآن. ومعناهُ الدّلالةُ والشَّهادة، كأنّه قال: فهُوَ يَشهَدُ بشِرْكِهِم وبِصِحَّتِه. و(ما) في ﴿بِمَا كَانُوا﴾ مَصدَريّة أي: بكونِهم بالله يُشرِكُون. ويَجوزُ أنْ تكونَ مَوصُولةً ويَرجِعُ الضَّميرُ إليها. ومَعناه: فهُوَ يتكَلَّمُ بالأمرِ الذي بِسَبَبِه يُشرِكون، ويُحتَمَلُ أن يكونَ المعنى: أمْ أنزَلْنا عليهِم ذا سُلطان، أي: مَلَكًا معَه بُرهانٌ فذلك المَلَكُ يتكلَّمُ بالبُرهانِ الذي بِسَبَبِه يُشرِكُون.

[﴿وَإِذَآ أَذَقْنَا ٱلنَّاسَ رَحْمَةً فَرِحُوا بِهَا ۖ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ ٣٦]

﴿وَإِذَآ أَذَقْنَا ٱلنَّاسَ رَحْمَةً﴾ أي: نِعمةً من مَطرٍ أو سَعةٍ أو صِحّةٍ ﴿فَرِحُوا بِهَا ۖ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ﴾ أي: بَلاءٌ من جَدْبٍ أو ضِيقٍ أو مَرَض، والسَّبَبُ فيها شُؤمُ معاصِيهِم، قَنَطُوا من الرَّحمة.

فبالصدِّ والإعراضِ عنه جَديرُ[١]

قوله: (اللام في ﴿لِيَكْفُرُوا﴾ مجاز)؛ لأن المعنى: ثم أذاقهم منه رحمةً ليشكروا ما أَوْلاهم من رحمته ولا يُشرِكوا به شيئًا، فعكسوا وأشركوا ليكفروا. وتحريرُه: أنَّهم ما قَصَدوا في اتِّخاذهم شركاءَ كُفرانَ النِّعمةِ، بل قَصَدوا بذلك أنْ يكونوا لهم شفعاءَ، فأدَّى ذلك إلى الكُفران، كما في قصّةِ[٢] موسى وفرعون.

(١) لم أهتدِ إلى قائله.

(٢) في (ح): «قضية»، وهو سائغ.

[﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ وَيَقْدِرُ ۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾ ٣٧]

ثُمَّ أنكَرَ عليهِم بأنّهم قد عَلِمُوا أنه هُوَ الباسِطُ القابِض، فما لَهم يَقنَطُونَ من رَحمتِه، وما لَهم لا يَرجِعُونَ إليه تائبينَ من المعاصي الّتي عُوقِبُوا بالشِّدّةِ من أجلِها، حتّى يُعيدَ إليهِم رحمَتَه.

[﴿ فَآتِ ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ ۖ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ ٣٨]

حقُّ ذي القُربى: صِلَةُ الرَّحِم. وحَقُّ المِسكينِ وابنِ السَّبيل: نصيبُهما من الصَّدَقةِ المُسمّاةِ لهُما. **وقد احتجّ أبو حَنيفةَ رحِمَهُ اللهُ بهذه الآيةِ في وُجوبِ النَّفَقةِ لِلمَحارِمِ إذا كانُوا مُحتاجينَ** عاجِزينَ عنِ الكَسْب. وعندَ الشّافِعيِّ رحِمَهُ الله: لا نفقَةَ بالقَرابةِ إلّا

قوله: (**وقد احتجَّ أبو حنيفةَ رضي الله عنه بهذه الآية في وُجوب النَّفقةِ للمَحارم إذا كانوا محتاجينَ**) قال القاضي: وهو غير مُشْعِرٍ به ﴿وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ﴾؛ أي: آتِهما ما وُظِّف لهما منَ الزَّكاة، والخطابُ للنبيِّ ﷺ أو لـمَن بُسِطَ له، ولذلك رُتِّبَ على ما قبله بالفاء(١).

وقال الإمام: لـمّا بيَّن الله تعالى أنه يبسطُ [الرزق](٢) ويَقدِر، فلا ينبغي أن يتوقَّفَ الإنسان في الإحسان، فإنَّ اللـهَ إذا بَسطَ الـرِّزقَ لا ينقصُ بالإنفاق، وإذا قَـدَرَ لا يـزداد بالإمساك(٣).

وقلت: إنه تعالى لـمّا حَكى في جنس الناس أنَّهم إذا أذاقَهم منه رحمةً فرحوا بها بَطِرينَ أَشِرينَ، وإنْ تُصبْهم سيِّئةٌ قَنَطُوا من رحمة الله، أَنكَر عليهم ذلك، ونَـبَّهُهم على أنَّ تلك الإذاقة والإصابة من بَسْط الله الرِّزقَ وقَبْضِه، وقال: فلا يكن منكم بَطَرٌ عند البَسْطِ بل

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ٣٣٦).

(٢) زيادة من «مفاتيح الغيب».

(٣) «مفاتيح الغيب» (٢٥: ١٠٩).

على الوَلَدِ والوالِدَيْن: **قاسَ سائِرَ القَراباتِ على ابنِ العَمّ**؛ لأنه لا وَلادَ بينَهم. فإنْ قُلت: كيفَ تعلَّقَ قولُه: ﴿فَـَٔاتِ ذَا ٱلْقُرْبَىٰ﴾ بما قَبلَهُ حتّى جيءَ بالفاء؟ قُلت: لـمّا ذُكِرَ أنّ السَّيِّئَةَ أصابَتْهُم بمـا قدّمتْ أيدِيهِم، ....

اشكُروا اللـهَ، وأنفِقُوا ممّا رَزَقكمُ اللـهُ في سبيله ووَجْهِه، في الأقربينَ واليَتامى والمساكين ليزيدَكم من فَضْله، وتفوزوا بالفلاح عاجلًا وآجلًا، فلا يُوجد منكم يأس أيضًا عند القَبْض، بل ارجِعُوا إلى الله مُنيبينَ؛ لأنَّ ذلك من شؤم معاصيكم.

وإليه الإشارةُ بقوله: «لما ذكر أن السَّيئةَ أصابتْهُم بما قدَّمت أيديهم أتبعَه ذِكْرَ ما يَجِبُ أن يُفْعلَ وما يَجِبُ أن يُتركَ»، ولعلَّ وجهَ استدلال أبي حنيفة رضي الله عنه أنه رتَّب الأمرَ بإيتاء ذي القُربى على الوَصْف المناسبِ، وهو إصابةُ السَّيئةِ باجتراحِ المعاصي بعد أن ضَمَّ معَ الإيتاء لفظة: ﴿حَقَّهُۥ﴾ فيكون للوجوب، وأيضًا علَّل إثبات الفلاح باسم الإشارة إلى ذلك الوَصْفِ، وهو إيتاءُ ذي القُربى.

والشافعيُّ رضي الله عنه رأى عطفَ ﴿وَٱلْمِسْكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ﴾ على ﴿ذَا ٱلْقُرْبَىٰ﴾ أمارةً لاشتراكهم في وُجوب الزَّكاة دُون النَّفقةِ؛ لأنَّ حُكمَ المعطوفينَ في النَّفقة خارجٌ بالاتِّفاقِ؛ لأنَّ مَنِ استحقَّ الزَّكاة سَقَطت نفقتُه.

قوله: (**قاس سائرَ القَرابات على ابنِ العَمِّ**)، قال صاحب «الهداية»[1]: النَّفقةُ لكلِّ ذِي رَحِم محرَّم منه، ويُعلَمُ منه أنَّ مَن كان ذا رَحِم ولم يكن محرَّمًا كأولاد العَمِّ والخال، فلا تَجِبُ النفقةُ عليه؛ لأنَّ الصِّلةَ في القَرابةِ القَريبةِ واجبةٌ دونَ البعيدةِ[2].

وأمّا قول المصنف: «للمَحارم إذا كانوا محتاجين» فمحمولٌ على المَحارم من النَّسَبِ دونَ الرَّضاعِ والمصاهَرة؛ لأن سياقَ الكلامِ في ذي القربي.

---

(١) يعني الإمام المرغيناني من أعيان الحنفية، وكتابه «الهداية» شرح به «البداية» من تصنيفه، وهو من الدواوين الفقهية المعتبرة عند الحنفية.

(٢) «الهداية شرح البداية» (٢: ٤٧).

أتبعَهُ ذِكرَ ما يَجِبُ أن يُفعَل، وما يَجِبُ أن يُترَك ﴿يُرِيدُونَ وَجْهَ ٱللَّهِ﴾ **يُحتَمَلُ أن يُرادَ** بوجهِه: ذاتُه أو جِهَتُه وجانِبُه، **أي: يَقصِدُونَ بمعرُوفِهِم إيّاه خالصًا وحقَّه**، كقَولِه تعالى: ﴿إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [الليل: ٢٠] أو يَقصِدُونَ جِهةَ التَّقرُّبِ إلى الله لا جِهةً أُخرى، والمعنَيانِ مُتقارِبان، ولكنّ الطَّريقةَ مُختَلِفة.

[﴿وَمَآ ءَاتَيْتُم مِّن رِّبًا لِّيَرْبُوَا۟ فِىٓ أَمْوَٰلِ ٱلنَّاسِ فَلَا يَرْبُوا۟ عِندَ ٱللَّهِ ۖ وَمَآ ءَاتَيْتُم مِّن زَكَوٰةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ ٱللَّهِ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُضْعِفُونَ﴾ ٣٩]

قوله: (**أتبعَه ذِكْر ما يَجِبُ أن يُفعل وما يَجِبُ أن يُترك**) يعني: إذا تَقرَّر أن ما يُصيبهم من مصائبَ دنيويَّةٍ ودِينيَّةٍ بسَبَبِ معاصِيهم، فعلى كلِّ ذي لُبٍّ أن يعتبرَ العاقبة ويتحرّى إيتاءَ معروفِه في أهله ومُستَحقِّه، ويجتنبَ إيتاءَ ما يَمحَقُه الله في الدُّنيا من الرِّبا والسُّخط على صاحبه في العُقبى منَ الرِّياء، ومّما يدلُّ على أنَّ الآيتينِ متقابلتان تَكريرُ ﴿تُرِيدُونَ وَجْهَ ٱللَّهِ﴾ فيهما، وتخصيصُ كلٍّ منَ الآيتينِ باسم الإشارة الدَّالِّ على أنَّ ما قبلَه جديرٌ بما بعدَه لأجل ذِكْرِ مُوجبه.

قوله: (**أي: يَقْصدون بمعروفهم إيّاه [خالصاً] وحقَّه**) عطفٌ على إياه؛ نحو: أعجَبَني زيدٌ وكَرمُه، وقيل: إنّما جاء بالضَّمير منفصلًا لما أهمَّه تقديمُ الجارِّ والمجرور على المفعول به، فيتعذَّر الاتصالُ. هذا على تقدير أنْ يُرادَ بوجهه ذاتُه، فيُفيدُ الاختصاصَ والإخلاص(١)، وبقوله: «أو يقصدون جهةَ التقرُّب على أن يُراد بوجهِه جهتُه وجانبُه» فيه نَشْرٌ لما لفَّ في قولِه: «يَحتملُ أن يُرادَ بوجهه ذاتُه أو جهتُه»، أو لِـما(٢) في الثاني من معنى الكناية عن الذاتِ؛ لأنه تعالى مقدَّسٌ عنِ الجانبِ؛ كقوله تعالى: ﴿مَا فَرَّطتُ فِى جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾[الزُّمَر: ٥٦] ورجع المعنى إلى ذاته عزَّ وجل معَ مُراعاة العَظَمة، قال: و«المعنيان متقاربانِ، ولكنَّ الطريقةَ مختلفةٌ».

---

(١) في (ف): «فيُقَيِّدُ الاختصاصُ بالإخلاص»، ولعلّ ما أثبتناه هو الأشْبهُ بالصواب.
(٢) في (ط): «ولما».

هذه الآيةُ في مَعنى قولِه تَعالى: ﴿يَمۡحَقُ ٱللَّهُ ٱلرِّبَوٰاْ وَيُرۡبِي ٱلصَّدَقَٰتِۗ﴾ [البقرة: ٢٧٦] سَواءً بسَواء، يُريد: وما أعطَيتُم أكلَةَ الرِّبا ﴿مِّن رِّبٗا لِّيَرۡبُوَاْ فِيٓ﴾ أموالِهم: ليَزيدَ ويزكُوَ في أموالِهم، فلا يَزْكُو عندَ الله، ولا يُبارِكُ فيه ﴿وَمَآ ءَاتَيۡتُم مِّن زَكَوٰةٖ﴾ أي: صدَقةٍ تبتَغُونَ به وجهَهُ خالصًا، لا تطلُبُونَ به مُكافأةً ولا رِياءً وسُمعة، ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُضۡعِفُونَ﴾ ذَوُو الأضعافِ منَ الحسَنات. ونظيرُ المُضعِف: المُقوِي والمُوسِر، لذي القُوّةِ واليَسار: وقُرِئَ بفَتحِ العَين. وقيل نزَلتْ في ثَقيف، وكانوا يَربُون. وقيل: المُرادُ أنْ يَهبَ الرَّجُلُ للرَّجُلِ أو يُهدِي له، ليُعوِّضَهُ أكثرَ ممّا وهَبَ أو أهدى، فلَيستْ تلكَ الزِّيادةُ بحَرام، ولكنّ المُعوِّضَ لا يُثابُ على تلكَ الزِّيادة. وقالُوا: الرِّبا رِبَوان: فالحرام: كلُّ قَرضٍ يُؤخَذُ فيه أكثرُ منه: أو يَجُرُّ مَنفعَة. والذي ليسَ بحَرام: أن يَسْتَدعِيَ بِهبَتِه أو بهَديَّتِه أكثرَ منها. وفي الحديث: «المُستغزِرُ يُثابُ من هِبَتِه» وقُرِئ: (وما أتيتم من ربا)، بمَعنى:

قوله: (وفي الحديث: «الـمُستَغْزِرُ يُثابُ من هِبَتِه»[1])، **النهاية**: عن بعض التابعين: الجانبُ[2] الـمُستغزِرُ يُثاب من هِبَتِه.

المُستغزِرُ: الذي يطلبُ أكثرَ مما يُعطي، وهي المُغازِرَة[3]؛ أي: إذا أهدى لك الغريبُ شيئًا يَطلبُ أكثرَ مِنه فأعطِه في مقابلة هديتِه. وأما قولُه تعالى: ﴿وَلَا تَمۡنُن تَسۡتَكۡثِرُ﴾ [المدَّثر: ٦] فمخصوصٌ.

قوله: (قرئ: «ما أَتيتم من رِبًا») قرأها ابنُ كثير مقصورًا، وهو يعود في المعنى إلى المشهورة، يقال: أتى معروفًا وأتى قبيحًا إذا فَعلَهما. وقرأ نافع: «لتُربوا» بالتاء مضمومة؛

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنّف» (٦: ٤٧٤) وعبد الرزاق في «المصنَّف» (١٦٥٢٣) موقوفاً على شُريح.

(٢) في (ط): «الجالب»، وفي (ح) و(ف): «الحالب». وصوّبناه من مصادر التخريج. وفَسّره ابن قتيبة في «غريب الحديث» (٣: ٧٥٣) بقوله: الجانب: الغريب. وهو الجَنْب أيضاً، والجنابة: الغربة.

(٣) في (ح): «المفازة»، وهو خطأ.

وما غَشِيتُمُوه أو رَهِقتُموهُ من إعطاءِ رِبا. وقُرِئ: (لِتُربُوا)، أي: لتَزيدُوا في أموالِهم، كقَولِه تَعالى: ﴿وَيُرْبِي ٱلصَّدَقَٰتِ﴾ أي يَزيدُها. وقولُه تعالى: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُضْعِفُونَ﴾ التِفاتٌ حسَن، كأنه قالَ لملائِكَتِه وخَواصِّ خَلقِه: فأولئكَ الذينَ يُريدونَ وَجهَ الله بِصَدقاتِهم: هُمُ المُضعِفُون. **فهُوَ أمدَحُ لهم من أنْ يَقول: فأنتُمُ المُضعِفُون.** والمعنى: المُضعِفُونَ به؛ لأنه لا بُدّ من ضَميرٍ يَرجِعُ إلى ما، ووَجهٌ آخَر: وهو أنْ يكونَ تقديرُه: **فمُؤْتُوهُ** أُولئكَ هُمُ المُضعِفُون. والحَذفُ لِـما في الكلامِ منَ الدَّليلِ عليه، **وهذا أسهَلُ مَأخَذًا، والأوَّلُ أملأُ بالفائدة.**

أي: لتصيروا ذوي زيادةٍ[1]. من قولهم: أقوى الرَّجلُ وأضعَفَ: إذا صار ذا دابَّة قويٍّ وضعيفٍ في «المطلع».

قوله: (**فهو أمدحُ لهم من أن يقول: فأنتُم المُضْعِفُون**)؛ لأنَّه إذا التفت إلى الغير شاكرًا لصنيعهم واستحمادًا منه لهم وترغيبًا له فيما نالوا به هذه المنزلة، كان أبلغَ وأنبلَ ممّا لو قال لهم: فأنتم المُضعِفُون. وإليه الإشارةُ بقوله: «كأنّه قال لملائكتِه وخواصِّ خَلْقِه: فأولئك [الذين] يُريدون وَجْهَ الله» مباهاةً بهم.

وأيضًا فيه إشعارٌ بأنَّ أولئك محقُّون[2] بأنْ يكونوا مُضعِفِين لاكتسابهم تلك الفضيلةَ، وليس في «فأنتم المُضْعِفُون» من ذلك شيءٌ.

قوله: (**فمُؤْتُوه**) روي بضمِّ التاء؛ اسمُ فاعِلٍ من الإيتاء، ورويَ بفتحها؛ اسم مفعولٍ.

وفي الحاشية: الصوابُ: «فمُؤتَوْهُ» بفتح التّاء، والمراد به: أخْذُ الزّكاة تفضيلًا لهم على أخذِ الرِّبا.

قوله: (**وهذا أسهلُ مأخذًا والأوّل أملأُ بالفائدة**)، قال صاحب «التقريب»: والأوّلُ أملأُ بالفائدة لدقيقةِ الالتفاتِ، والثاني أسهلُ مأخذًا؛ لأنَّ حَذْفَ المبتدأ أكثرُ في الكلام،

---

(١) لتمام الفائدةِ وتحرير الاختيار انظر «الكشف عن وجوه القراءات السبع» (٢: ١٨٤).

(٢) في (ح) و(ط): «محقوقون».

[﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ ثُمَّ رَزَقَكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَفْعَلُ مِن ذَٰلِكُم مِّن شَىْءٍ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ ٤٠]

﴿ ٱللَّهُ ﴾ مُبتَدأٌ وخَبَرُه ﴿ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ﴾ أي: اللـهُ هو فاعلُ هذهِ الأفعالِ الخاصّةِ التي لا يَقدِرُ على شَيءٍ منها أحدٌ غيرُه، ثمّ قال: ﴿هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم﴾ الذينَ اتَّخَذْتُموهُم أندادًا له من الأصنامِ وغيرِها ﴿مَّن يَفْعَلُ﴾ شيئًا قَطُّ من تِلكَ الأفعال؛ حتّى يَصِحَّ ما ذهبتُم إليه، ثمّ استبعَدَ حالَه من حالِ شُركائِهم. ويجوزُ أن يكونَ ﴿ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ﴾ صفَةً للمُبتَدَأ، والخَبر: ﴿هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم﴾، وقولُـه: ﴿مِن ذَٰلِكُم﴾ هو الذي رَبطَ الجُملةَ بالمُبتدَأ؛ لأنّ معناه: من أفعالِه، و(مِن) الأُولى والثّانيةُ والثّالثة: كُلُّ واحدةٍ منهُنَّ مُستقلَّةٌ بتأكيد، لتَعجيزِ شُركائِهم، وتَجهيلِ عَبَدَتِهم.

ولأنَّ الضَّميرَ في «بـه» راجعٌ إلى «ما»، فـلا بُـدَّ من تقدير مضافٍ؛ أي: بإيتائـه، فيَكثُر الإضمارُ.

وعن بعضِهم: عُرُوُّ الثاني عن دقيقةِ الالتفاتِ لعُمومه.

قوله: (والخبر: ﴿هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم﴾) أي: الله الموصوفُ بكونهِ خالقاً ورازقاً ومحيياً ومميتاً، مَقولٌ في حقّه: ﴿هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم﴾ مَن هو موصوفٌ بما هو موصوفٌ به.

قوله: (لأن معناه: من أفعاله) أي: المشار إليه بـ«ذلك»: الخَلْقُ والرِّزقُ والإماتةُ والإحياء، وقد عُلِمَ أنّها من أفعال الله.

قوله: (كلُّ واحدةٍ منهنَّ مستقلةٌ بتأكيد لتَعْجيز شركائهم)، أما أولًا: فإنَّ «مِن» لبيان «مَنْ يفعل»، ومتعلِّقُه محذوفٌ؛ أي: هل حصل واستقرَّ مَنْ يفعلُ كائنًا من شركائكم؟! أَنكر أن يكونَ لهم شركاءُ تَفْعَلُ ما يفعل الباري.

وأما ثانيًا: فقال: ﴿مِن ذَٰلِكُم﴾ و«مِن» للتَّبعيض؛ أي: يفعل بعضَ ما يفعلُه الباري ولو أقلَّ شيءٍ، كلّا ﴿وَإِن يَسْلُبْهُمُ ٱلذُّبَابُ شَيْـًٔا لَّا يَسْتَنقِذُوهُ مِنْهُ ضَعُفَ ٱلطَّالِبُ وَٱلْمَطْلُوبُ﴾ [الحج: ٧٣].

[﴿ظَهَرَ ٱلْفَسَادُ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِى ٱلنَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ ٱلَّذِى عَمِلُوا۟ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ ٤١]

﴿ٱلْفَسَادُ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ﴾ نَحو: الجَدْب، والقَحْط، وقِلّةِ الرَّيعِ في الزِّراعات، والـرِّبحِ في التِّجارات، ووُقُوعِ الموتانِ في النّاسِ والدَّوابّ، وكثـرةِ **الحَرَقِ** والغَرَق، **وإخفاقِ الصَّيّادينَ والغاصَة**، ومَحقِ البَرَكاتِ من كُلِّ شَيء، وقلّةِ المنافِعِ في الجُملة، وكَثرةِ المَضارّ. وعن ابنِ عبّاس: أجدَبَتِ الأرضُ وانقطَعَتْ مادّةُ البَحر. وقالُوا: إذا انقطَعَ القَطْرُ عَمِيَتْ دوابُّ البَحر. وعنِ الحسَنِ أنّ المُرادَ بالبَحر: مُدُنُ البَحرِ وقُراهُ التي على شاطِئِه. وعن عِكرِمَة: العرَبُ ....

وأما ثالثًا: فهي زائدة[1] لتأكيد النَّفي معنًى، وقيل: «مِنْ» الأُولى والثانيةُ للتبعيض.

قوله: **(الحَرَق)**، **المغرب**: الـحَرَقُ: اسمٌ منَ الإحراقِ، كالشَّفَقِ مِن الإشفاقِ، ومنه: الـحَرَقُ والغَرَقُ والشَّرَق[2].

قوله: **(وإخفاق الصَّيادين)**، **الأساس**: أخفَقَ الصّائد والغازي: لم يَظْفَرْ. قال:

فيُخفِـقُ مَرَّةً ويصيـدُ أخرى ... ويَفجعُ ذا الضَّغائنِ بالأريب[3]

قوله: **(والغاصَة)** روى صاحب «المطلع»: عن فُضَيلِ بنِ مرزوقٍ، قلت لعطية[4]: أيُّ فسادٍ في البحر؟ قال: يقال: إذا قَلَّ المطَرُ قَلَّ الغَوْصُ؛ لأنَّ الأصداف تفتح أفواهَها إذا مطرت [السماء]، فما وقع فيها من ماء السَّماء فهو لؤلؤ. وروى محيي السُّنة عن عكرمة نحوه[5].

(١) في (ح): «فائدة»، وليس بصواب.
(٢) «المُغرب في ترتيب المعرب» (١: ١٩٧).
(٣) البيت لعنترة في «ديوانه» ص٣٢١ يصفُ فرساً.
(٤) يعني العوفي.
(٥) «معالم التنزيل» (٦: ٢٧٤).

تُسمِّي الأمصارَ البِحار. وقُرِئ: (في البَرِّ والبُحور)، ﴿بِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِي ٱلنَّاسِ﴾ بسَبَبِ مَعاصيهم وذُنوبِهم، كقَولِه تَعالى: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٖ فَبِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِيكُمۡ﴾ [الشورى: ٣٠]. وعنِ ابنِ عبّاس: ﴿ظَهَرَ ٱلۡفَسَادُ فِي ٱلۡبَرِّ﴾ بقَتلِ ابنِ آدمَ أخاه. وفي البَحرِ بأنّ جُلَنْدَى كان ﴿يَأۡخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصۡبٗا﴾، وعن قَتادَة: كان ذلكَ قبلَ البَعْث، فلمّا بُعِثَ رَسولُ الله ﷺ رجَعَ راجِعونَ عنِ الضَّلالِ والظُّلم. ويَجوزُ أن يُريدَ ظُهورَ الشَّرِّ والمعاصِي بكَسْبِ النّاسِ ذلك. فإنْ قُلت: ما مَعنى قَولِه: ﴿لِيُذِيقَهُم بَعۡضَ ٱلَّذِي عَمِلُواْ لَعَلَّهُمۡ يَرۡجِعُونَ﴾؟ قُلتُ أمّا على التّفسيرِ الأوّلِ فظاهِر، وهُوَ أنّ اللهَ قدْ أفسَدَ أسبابَ دُنياهُم ومحَقَها، ليُذيقَهُم وَبالَ بَعضِ أعمالِهم في الدُّنيا قبلَ أنْ يُعاقِبَهم بجميعِها في الآخرة، لعلَّهُم يَرجِعُونَ عمّا هُم عليه، وأمّا على الثاني فاللّامُ مَجاز، على معنى أنّ ظُهورَ

قوله: (تسمي الأمصارَ البِحارَ) ومنه حديثُ عبدِ اللـهِ بنِ أُبَيٍّ: اصطلح أهلُ هذهِ البُحَيرَةِ أن يُعصِّبوه بالعصابة(١). البُحيرَة: المدينة.

قوله: (رجع راجعون) أي: رجع قوم راغبون في الإسلام رجوعًا.

قوله: (وأمّا على الثّاني فاللّامُ مجاز)؛ لأنَّ المراد بالفساد حينئذ ظهورُ الشَّرِّ والمعاصي في الأرض بسبب كَسْبِ النّاس ذلك وقوله: ﴿لِيُذِيقَهُم﴾ عِلَّة لكَسْب الناس المعاصي وليس غرضُهم في كسبها أن يُذيقَهم اللـهُ وبالَ ما كَسَبوا، فاللّامُ حينئذٍ كاللّام في قوله تعالى: ﴿فَٱلۡتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرۡعَوۡنَ لِيَكُونَ لَهُمۡ عَدُوّٗا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨].

وأمّا على الأوّل فهي عِلَّة لظُهور الفَسادِ، والمراد بالفساد: الجَدبُ والقَحْطُ ومَحْقُ البَركاتِ وأمثالُها، وهي فعلُ اللـهِ زجرًا لهم ورَدْعًا عن ذلك الكَسْب، وإليه أشار بقوله: ﴿لَعَلَّهُمۡ يَرۡجِعُونَ﴾ عمّا هم عليه.

قال أبو البقاء: ﴿لِيُذِيقَهُم﴾ متعلّق بـ﴿ظَهَرَ﴾ أي: ليصيرَ حالُهم إلى ذلك. وقيل: التقدير: «عاقبَهم ليُذيقَهُم»(٢).

(١) أخرجه البخاري (٤٥٦٦) ومسلم (١٧٩٨) وغيرهما من حديثِ سعد بن عبادة رَضِيَ الله عنه.
(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٤١).

الشُّرُورِ بسَببِهم ممّا استوجَبُوا به أن يُذيقَهُم اللـهُ وبالَ أعمالِهم إرادةَ الرُّجوع، فكأنَّهم إنّما أَفسَدُوا وتسبَّبُوا لِفُشوِّ المعاصي في الأرضِ لأجْلِ ذلك. وقُرِئ: (لَنُذيقَهُم) بالنُّون.

[﴿قُلْ سِيرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُواْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلُ كَانَ أَكْثَرُهُم مُّشْرِكِينَ﴾ ٤٢]

ثمّ أكّدَ تسَبُّبَ المعاصي لغَضَبِ الله ونكالِه، حيثُ أمرَهُم بأنْ يَسيرُوا في الأرض فيَنظُروا كيفَ أهلَكَ اللهُ الأُمَم، وأذاقَهُم سُوءَ العاقِبةِ لِمَعاصيهِم، ودَلَّ بقَولِه: ﴿كَانَ أَكْثَرُهُم مُّشْرِكِينَ﴾ على أنّ الشِّركَ وحدَهُ لـم يكُنْ سببَ تَدميرِهِم، وأنّ ما دُونَه من المعاصي يكونُ سَببًا لذلك.

[﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ ٱلْقَيِّمِ مِن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا مَرَدَّ لَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ يَوْمَئِذٍ يَصَّدَّعُونَ﴾ ٤٣]

القَيِّـم: البَليغُ الاستِقامةِ الـذي لا يَتـأتّى فيـه عِـوَج، ﴿مِنَ ٱللَّهِ﴾ إمّا أنْ يتعلَّـقَ

قوله: («لنذيقهم» بالنون) قرأها ابن كثير(١).

قوله: (ثم أكَّد تَسبُّبَ المعاصي لغَضَبِ الله ونكالِه حيث أمرَهم بأنْ يَسيروا) هذا مبنيٌّ على قوله: «أنَّ اللـهَ تعالى قد أفسَد أسبابَ دُنْياهم ومحَقَها؛ ليُذيقَهم وَبَالَ بَعضِ أعمالِهم في الدُّنيا».

وقال الإمامُ: لـمّا بيّن حالَهم بظُهور الفساد في أحوالهم بسبب فساد أقوالهم، بيَّن لهم هلاكَ أمثالهم وأشكالهم الذين كانت أفعالُهم كأفعالهم، فقال: ﴿قُلْ سِيرُواْ﴾(٢). ويجوز أن يكون مبنيًّا على الوجهِ الثاني، واللّامُ في قول المصنِّف: «لغضب الله» تتعلّق بـ«المعاصي» على التَّهكُّميَّة؛ أي: أكَّد تسبُّبَ أن يعصوا لأجل غضب الله.

---

(١) في روايةِ القوّاس عنه. انظر: «حجّة القراءات» ص٥٦٠.

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢٥: ١١٢).

بـ﴿يَأۡتِيَ﴾، فيكونُ المَعنى: من قَبلِ أنْ يأتيَ مِنَ الله يَومٌ لا يَرُدُّه أحد، كقَولِه تعالى: ﴿فَلَا يَسۡتَطِيعُونَ رَدَّهَا﴾ [الأنبياء: ٤٠] أو بـ﴿مَرَدَّ﴾، على معنى: لا يَرُدُّه هُوَ بعدَ أنْ يَجيءَ به، ولا رَدَّ لَه من جِهَتِه. والمَرَدّ: مصدَرٌ بمَعنى الرَّدّ، ﴿يَصَّدَّعُونَ﴾ يتصدَّعون: أي يتفرَّقُون، كقَولِه تَعالى: ﴿وَيَوۡمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يَوۡمَئِذٖ يَتَفَرَّقُونَ﴾ [الروم: ١٤].

[﴿مَن كَفَرَ فَعَلَيۡهِ كُفۡرُهُۥۖ وَمَنۡ عَمِلَ صَٰلِحٗا فَلِأَنفُسِهِمۡ يَمۡهَدُونَ ۞ لِيَجۡزِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِن فَضۡلِهِۦٓۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ ٤٤-٤٥]

﴿فَعَلَيۡهِ كُفۡرُهُۥ﴾ **كَلِمةٌ جامِعةٌ** لِما لا غايةَ وراءَه من المضارّ؛ لأنَّ مَن كانَ ضارَّه كُفرُه؛ فقد أحاطَتْ به كُلُّ مَضَرّةٍ ﴿فَلِأَنفُسِهِمۡ يَمۡهَدُونَ﴾ أي: يُسَوُّونَ لأنفُسِهم ما يُسَوِّيه لنَفسِه الذي يَمْهَدُ فِراشَه ويُوَطِّئُه، **لئلّا يُصيبَه في مضجَعِه ما يُنبيه عليه** ويُنغِّصُ

قوله: (أو بـ﴿مَرَدَّ﴾) أي يتعلق قوله: ﴿مِنَ ٱللَّهِ﴾ بـ﴿مَرَدَّ﴾، و﴿مِنَ﴾ ابتدائيةٌ؛ ولهذا قال: «من جهتِه»، والوجهُ الأوّلُ أبلغُ لإطلاق الردِّ وتَفخيمِ اليومِ، وإن إتيانَه من جهة عظيمٍ قادرٍ ذي سلطان قاهرٍ.

قوله: (﴿فَعَلَيۡهِ كُفۡرُهُۥ﴾ كلمةٌ جامعةٌ) أي: قليلةُ الألفاظِ عظيمةُ المباني وافرةُ المعاني ونظيرُه ما وَرِدَ في الحديث يومَ بدرٍ: «هذا يومٌ له ما بعدَه»، أي: ما بعدهُ من الظفر والنُّصرة؛ إذ هو فتحُ الفتوحِ، وبه يدخل الناس في دِين الله أفواجًا إلى قيام القيامة. ومنه قوله تعالى: ﴿فَمَن يَعۡمَلۡ مِثۡقَالَ ذَرَّةٍ خَيۡرٗا يَرَهُۥ ۞ وَمَن يَعۡمَلۡ مِثۡقَالَ ذَرَّةٖ شَرّٗا يَرَهُۥ﴾ [الزلزلة: ٧، ٨].

قوله: (لئلّا يُصيبَه في مَضْجَعِه ما يُنبيه عليه) من النُّبُوّ، أي: يجعله نابيًا، يقال: نَبَا على المَضْجَع: إذا لم يستقرَّ عليه، وأنباه عليه غيرُه: وتقول العرب: الصِّدقُ يُنبي عنك لا الوعِيد، أي: يُبعِدُ عنك العدوَّ.

الأساس: نَبَا به منزله وفِراشُه. قال:

فأقم بِدارٍ ما أصبتَ كرامةً ... وإذا نَبا بك منزلٌ فتحوَّلِ

عليه مَرقَدَه: من نُتوءٍ **أو قَضَضٍ** أو بعضِ ما يُؤذِي الرّاقد. ويجوزُ أن يُريد: فعلى أنفُسِهم يُشفِقُون، من قولِهم في المُشفِق: **أُمٌّ فَرَشتْ فأَنامَت**. وتَقديمُ الظَّرفِ في الـمَوْضِعَين للدَّلالةِ على أنّ ضَررَ الكُفرِ لا يَعودُ إلّا على الكافرِ لا يتَعدّاه. ومنفَعةُ الإيمانِ والعَملِ الصّالح تَرجِعُ إلى المُؤمِنِ لا تَتجاوَزُه. ﴿لِيَجْزِىَ﴾ **مُتعلِّقٌ بـ﴿يَمْهَدُونَ﴾ تعليلٌ له.**

قوله: (**أو قضض**)، **الأساس**: وقعنا في قَضَّةٍ وقَضَض: في حصًى صغارٍ مُكسَّرة، وفي فِراشِه قَضَضٌ، وأَقَضَّ عليه الـمَضْجعُ، أي: تَـتَرَّب وخَشُنَ، وأقضَّ اللـهُ عليه يتعدَّى ولا يتعدَّى.

قوله: (**أمّ فرشت فأنامت**) مَثلٌ يضربُ في بر الرَّجلِ صاحِبه وحُنوِّه عليه. قال قُراد ابن غَوِيّة:

وكنت له عَمًّـا لطيفاً ووالداً رَؤُوفًا وأمًّا فَرَّشَتْ فأنامت(١)

ورواية الميداني: مهدت فأنامت، فعَلى هذا قولُه: ﴿فَلِأَنفُسِهِمْ يَمْهَدُونَ﴾ كنايةٌ إيمائيةٌ عن الشَّفقةِ والـمَرْحمةِ، وعلى الأوَّل استعارةٌ تبعيَّةٌ، شبَّه حالة المكلَّف مع عَمَله الصالحِ وما يتحصَّل به من الثَّوابِ ويَتخلَّص منَ العقاب، بحالة مَن يُمهِّدُ فراشَه ليستريحَ عليه، ولا يُصيبه في مَضجَعِه ما يُنغِّص عليه.

قولُه: (﴿لِيَجْزِىَ﴾ **متعلِّق بـ﴿يَمْهَدُونَ﴾ تعليلٌ له**) قال القاضي: هو عِلَّة لـ﴿يَمْهَدُونَ﴾ أو لـ﴿يَصَّدَّعُونَ﴾، والاقتصار على جزاء المؤمن للإشعار بأنه المقصودُ بالذات، والاكتفاء على فحوى قولِه: ﴿إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْكَـٰفِرِينَ﴾، فإنَّ فيه إثباتَ البُغْضِ لهم والمحبَّة للمؤمنينَ ومَنْ فَضْلُه دالٌّ على أنَّ الإثابةَ تَفضُّلٌ مَحْضٌ، وتأويلُه بالعطاء أو الزيادةِ على الثَّواب عُدولٌ عنِ الظاهرِ(٢).

---

(١) «مجمع الأمثال» (١: ٢٢).

(٢) «أنوار التنزيل» (٤: ٣٣٩).

﴿مِن فَضۡلِهِۦٓ﴾ ممّا يتفضّلُ عليهم بعدَ توفِيَةِ الواجِبِ من الثّواب؛ وهذا يُشبِهُ الكِناية، لأنّ الفضلَ تَبعٌ للثّواب؛ فلا يكونُ إلّا بعدَ حُصُولِ ما هُوَ تَبعٌ له: أو أرادَ من عَطائِه وهُوَ ثَوابُه؛ لأنّ الفُضُولَ والفَواضِلَ هيَ الأُعطِيَةُ عندَ العرب. وتكريرُ. ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ وتَركُ الضَّميرِ إلى الصَّريحِ لِتَقريرِ أنه لا يُفلِحُ عندَه إلّا المُؤمِنُ

وقلت: الظاهِرُ أن قولَه تعالى: ﴿فَأَقِمۡ وَجۡهَكَ لِلدِّينِ ٱلۡقَيِّمِ﴾ - الآيةُ بتمامِها - كالمُوردِ للسّؤال، والخطابُ لكلِّ أحدٍ من المكلَّفين. وقولُه: ﴿مَن كَفَرَ فَعَلَيۡهِ كُفۡرُهُۥ﴾ - الآية - واردٌ على الاستئنافِ، مُنْطَوٍ على الجواب، فكأنَّه لـمّا قيلَ: أَقيمُوا على الدِّين القيِّم، قَبْلَ مجيءِ يومٍ يتفرَّقون فيه، فقيل: ما للمُقيمين[1] على الدِّين وما على المُنحرفين عنه، وكيف يتفرَّقون؟ فأُجيبَ: ﴿مَن كَفَرَ فَعَلَيۡهِ كُفۡرُهُۥ﴾ الآية.

وأمّا قولُه: ﴿لِيَجۡزِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ - الآية - فينبغي أن يكونَ تعليلًا للكلِّ ليفصل ما ترتَّبَ على ما لهم وعليهم، ولكن يتعلَّقُ بـ﴿يَمۡهَدُونَ﴾ وحدَه لشدَّة العنايةِ بشأن الإيمانِ والعمل الصالحِ وعَدَم العَبْءِ بعمل الكافرِ، ولذلك وُضِع مَوضِعَه ﴿إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾.

قال الإمام: ﴿إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ وعيد[2]، ولم يُفَصِّله، وهذا الإجمالُ فيه كالتفصيل، فإنَّ عدمَ المحبةِ مِن اللـهِ تعالى غايةُ العذابِ[3].

قوله: (وهذا يشبه الكناية)، يعني: استعمال الفضل هنا من الكناية، وليست بكنايةٍ تامَّةٍ؛ لأنَّه لم يُرِد بِالفَضْل الأجرَ الواجبَ على مَذهبِه، بل الزِّيادةَ ولكن بعد حُصول مَتْبُوعِه، فهو بهذا الاعتبار كناية، ولَعَمْري هذا تَعسُّفٌ، والوجه الثاني أشدُّ تَعسُّفًا منه.

قوله: (لأنَّ الفُضولَ) عن بعضِهم: الفُضول: جَمعُ الفَضْلِ، يُستعملُ في الذَّمّ، والواحد في المَدْح، بخلاف الرِّيح والرِّياح، فإنهما عكس هذا.

---

(١) في (ط): «ما على المقيمين».
(٢) لفظة «وعيد» سقطت من (ح) و(ف)، وفي «مفاتيح الغيب»: «أوعدهم بوعيد».
(٣) «مفاتيح الغيب» (٢٥: ١١٤).

الصّالح. وقَولُه: ﴿إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ تَقريرٌ بعدَ تَقرير، **على الطَّردِ والعَكْس.**

قوله: (**على الطَّرد والعَكْس**) وهو كلُّ كلامَين يُقرِّرَ الأوَّلُ بمنطوقِه مفهوم الثّاني وبالعكس. قال ابن هانئ:

فما جــازَهُ جودٌ ولا حــلَّ دونَه ولكن يَصيرُ الجودُ حيثُ يصيرُ(١)

قال المالكيُّ في «المصباح»: متى انتَفى كونُ الجُود يتقدَّم شخصًا ويتأخَّر عنه، فقد ثَبَت كونُه معه وبالعكس.

وأما تنزيلُ الآيـةِ عـليه على ما قرَّره المصنِّفُ، فإنَّـه تعالى قال أولًا: ﴿وَمَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِأَنفُسِهِمْ يَمْهَدُونَ﴾، ثم علَّله بقوله: ﴿لِيَجْزِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِن فَضْلِهِۦٓ﴾، وكان من حقِّ الظاهر: (لِيَجْزِيَهم) فوُضع المُظهَرُ موضِعَ المضمَرِ إشعارًا بالعِلِّيةِ، وأنَّ الإيمانَ والعملَ آذنا بأنَّ الله وليُّ صاحبِهما حيثُ يَجزيه من فَضْله، فيكون مفهومُ ﴿لِيَجْزِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِن فَضْلِهِۦٓ﴾ الموافقُ أنَّه يُحب المؤمن الصالح، ومفهومُه المخالفُ أنَّه لا يحبُّ الكافرَ، فقولُه: ﴿إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ بمَنطُوقه مقرِّرٌ لمفهوم السّابقِ وبالعكس.

وفي بعض الحواشي المغربية: أنَّ كُلَّ مؤمنٍ صالحٍ مفلحٌ عندَه وعَكسُه في ضِمنه، وهو مَن ليس بمؤمنٍ صالحٍ لا يُفلح عندَه، وكذلك قولُه: ﴿إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ طَرْدُه كلُّ كافرٍ غير محبوبٍ عندَه وعكسه في ضِمنه، وهو مَن ليس بكافر محبوبٌ عندَه؛ لأنه مؤمنٌ، والعكس ملزومُ الطَّردِ؛ لأنَّ العكسَ يحتاج إلى الطَّردِ قطعًا، بخلاف الطَّردِ فإنه لا يحتاج للعكس.

قال الإمام: وفي هذه الآية لطيفةٌ، وهي أنَّ الله تعالى عندما أسندَ الكُفر والإيمانَ إلى العبدِ قدَّم الكافرَ، وعندما أسنَدَ الجزاءَ إلى نفسه قدَّم المؤمنَ؛ لأنَّ قولَه: ﴿مَن كَفَرَ﴾ وعيدٌ للمكلَّف ليمتنعَ عمّا يَضرُّه فيُنقذه من الشرِّ. وقولُه: ﴿وَمَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا﴾ تحريضٌ له وتَرغيبٌ في الخير ليُوصِلَه إلى الثَّواب، والإيعادُ مُقدَّم، وأمّا عند الجزاء ابتدأ بالإحسان إظهارًا للكَرم والرَّحمة(٢).

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢٥: ١١٤).

[﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن يُرْسِلَ ٱلرِّيَاحَ مُبَشِّرَٰتٍ وَلِيُذِيقَكُم مِّن رَّحْمَتِهِۦ وَلِتَجْرِىَ ٱلْفُلْكُ بِأَمْرِهِۦ وَلِتَبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِهِۦ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ ٤٦]

﴿ٱلرِّيَاحَ﴾ هِيَ الجَنوبُ والشَّمالُ والصَّبا، وهي رِياحُ الرَّحمة، وأمّا الدَّبُور فرِيحُ العذاب. ومنه قولُه ﷺ: «**اللَّهمَّ اجعَلْها رياحًا ولا تجعَلْها ريحًا**» وقد عدَّدَ

قولـه: (**﴿ٱلرِّيَاحَ﴾ هي الجنوبُ والشَّمالُ والصَّبا**) قال المرزوقيُّ في كتاب «الأزمنة والأمكنة»، روى ابنُ الأعرابيِّ عن الأصمعي وغيره قالوا: الرِّياح أربعة: الجنوبُ والشَّمال والصَّبا والدَّبور(١). قال ابن الأعرابي: وكلُّ ريحٍ بينْ ريحَين فهي نَكباءُ، والجمع: نكْبٌ. وأما مَهبُّهنَّ فقال ابن الأعرابيِّ: مَهبُّ الجنوب مِن مَطلعِ سُهيلٍ إلى مطلع الثُّريّا، والصَّبا من مطلع الثُّريّا إلى بنات نَعْشٍ، والشَّمال مِن بَنات نَعْشٍ إلى مسقط النَّسْر الطائرِ، والدَّبُور من مَسقط النَّسر الطَّائرِ إلى مَطلعِ سُهَيل(٢).

وعن أبي عُبيدَة: الشمال عند العرب للرَّوح، والجنوب للأمطار والأنداء وللشِّقّ والعُمْق، والدّبُور للبَلاء، وأهونُه أن يكون غُبارًا عاصفًا يُقذي العينَ، وهي أقلُّهن هُبوبًا، والصّبا لإلقاح الأشجار.

قوله: (**اللَّهم اجعلها رياحًا ولا تَجعلها رِيحًا**)(٣)، **النهاية**: العربُ تقول: لا تَلقَحُ السَّحاب إلا من رِياح مختلفة؟ يريد: اجعَلْها لَقاحًا للسَّحاب ولا تَجعلْها عذابًا، ويُحقِّقُ ذلك مجيءُ الجمعِ في آيات الرَّحمةِ، والواحدِ في قِصصِ العذابِ؛ كـ﴿ٱلرِّيحَ ٱلْعَقِيمَ﴾[الذاريات: ٤١] و﴿رِيحًا صَرْصَرًا﴾ [فُصِّلَت: ١٦].

الراغب: الريحُ معروف، وهي فيما قيل الهواءُ المتحرِّك، وعامَّة المواضع التي ذكر [الله تعالى] فيها إرسالَ الريح بلفظ الواحد فعبارةٌ عن العذاب؛ كقوله: ﴿ إِنَّآ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا

---

(١) من قوله: «قال المرزوقي» إلى هنا سقط من (ط).

(٢) «الأزمنة والأمكنة» (١: ١٦٢).

(٣) أخرجه أبو يعلى في «المسند» (٢٤٥٦) والطبراني في «المعجم الكبير» (١١٣٦٨) وغيرهما من حديثِ ابن عباس رَضِيَ الله عنهما.

الأغراضَ في إرسالِها، وأنه أرسَلَها للبِشارةِ بالغَيْثِ ولإذاقةِ الرَّحمة، وهِيَ نُزولُ المطَرِ وحُصولُ الخَصْبِ الذي يتبَعُه، والرَّوحُ الذي مع هُبوبِ الرِّيح وزَكاءِ الأرض. قالَ رسولُ الله ﷺ: «إذا كَثُرتِ المُؤتَفِكاتُ زَكتِ الأرض». وإزالةُ العُفونةِ من الهواء، وتَذْريةُ الحُبوب، وغيرُ ذلك، ﴿وَلِتَجْرِيَ ٱلْفُلْكُ﴾ في البَحرِ عندَ هُبوبِها. وإنّما زادَ ﴿بِأَمْرِهِۦ﴾ **لأنّ الرِّيحَ قد تهُبُّ ولا تكونُ مُؤاتية**، فلا بُدَّ من إرساءِ السُّفُنِ والاحتيالِ لحَبْسِها، ورُبَّما عصَفَتْ فأغرَقتْها، ﴿وَلِتَبْتَغُواْ مِن فَضْلِهِۦ﴾ يُريدُ تِجارةَ البَحر؛ ولتَشكُروا نِعمةَ الله فيها. فإنْ قُلت: بمَ تَعلَّقَ ﴿وَلِيُذِيقَكُم﴾؟ قُلت: فيهِ وَجهان: أن يكونَ معطُوفًا على ﴿مُبَشِّرَٰتٍ﴾ على المعنى، كأنه قيل: لِتُبَشِّرَكُم وليُذيقَكُم. وأن يتعلّقَ بمَحذوفٍ تقديرُه: **وليُذيقكُم ولِيَكونَ كَذا وكذا أرسَلْناها.**

صَرْصَرًا﴾[القمر: ١٩] وكلُّ موضعٍ ذُكر فيه بلفظ الجمع عبارةٌ عن الرَّحمة؛ كقوله: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن يُرْسِلَ ٱلرِّيَاحَ مُبَشِّرَٰتٍ﴾[(١)].

قوله: (**إذا كَثُرت المؤتَفِكاتُ زَكَتِ الأرضُ**)، **الأساس**: أَفِكَه عن رأيه: صَرَفهُ، ورأيتُ أن أفعَلَ كذا فأَفكْتُ عن رأيي، وائتفكت الأرض بأهلها: انقلبت، وإذا كَثُرت المؤتَفِكات زَكَتِ الأرضُ، وهي الرِّياحُ المختلفاتُ المهابِّ.

قوله: (**لأنَّ الريحَ قد تهبُّ ولا تكونُ مؤاتيةً**)، قال صاحب «المطلع»: يعني هبوبُها مواتيةً أمرٌ من أمورِه التي لا يقدر عليها غيرُه. وإليه الإشارةُ: بقوله ﴿إِن يَشَأْ يُسْكِنِ ٱلرِّيحَ فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ عَلَىٰ ظَهْرِهِۦٓ﴾ [الشورى: ٣٣]، ثم قال: ﴿أَوْ يُوبِقْهُنَّ بِمَا كَسَبُواْ﴾ [الشورى: ٣٤] أي: بالغَرَق إذا اشتدَّت الرِّيح وقيل: الحاصلُ أنّه قد يُجري الرِّيح على وَجْهٍ لا تكونُ مواتيةً أي: موافقةً للمُراد، فيحتاج الملّاحون إلى حَبْس السُّفنِ، ولو كان بطبيعة الرِّيح لما اختَلفت، فعُلم أن ذلك بإرادة الله وأمْرِه[(٢)].

قوله: (**ولِيُذيقكم وليكونَ كذا وكذا أرسلناها**) «كذا وكذا» كنايتان عن قوله: ﴿وَلِتَجْرِيَ

---

(١) «مفردات القرآن» ص٣٧٠.

(٢) في (ح): «بإرادته أو أمْرِه»، ولعلّ ما أثبتناه هو الأشبه بالصواب.

[﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ رُسُلًا إِلَىٰ قَوْمِهِمْ فَجَآءُوهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَٱنتَقَمْنَا مِنَ ٱلَّذِينَ أَجْرَمُوا۟ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ ٤٧]

اختصرَ الطريقَ إلى الغـرَضِ بأن أدرجَ تحتَ ذِكْرِ الانتِصارِ والنَّصرِ ذِكرَ الفَريقَين،

ٱلْفُلْكُ بِأَمْرِهِۦ وَلِتَبْتَغُوا۟ ... وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾، والمحذوفُ المقدَّر: «أرسلناها»، فيكون عطفَ جملةٍ على جملةٍ.

قال القاضي: ﴿وَلِيُذِيقَكُم مِّن رَّحْمَتِهِۦ ﴾ وهي المنافع التابعة لها من الخِصْب والرَّوح، وهو عطفٌ على علَّة محذوفةٍ دلَّ عليها ﴿مُبَشِّرَٰتٍ ﴾، أو عليها باعتبار المعنى، أو على ﴿يُرْسِلَ﴾ بإضمار فعلٍ معلَّلٍ دل عليه ﴿وَلِتَجْرِيَ ٱلْفُلْكُ بِأَمْرِهِۦ وَلِتَبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِهِۦ ﴾(١).

قوله: (**اختصَرَ الطريقَ إلى الغرَض**) إلى آخره، لخَّصه صاحبُ «المطلع» وقال: ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ رُسُلًا إِلَىٰ قَوْمِهِمْ ﴾ كما أرسلناك إلى هؤلاء ﴿فَجَآءُوهُم ﴾ بالدَّلالاتِ الواضحاتِ على صِدْقِ دَعْواهم كما أَتيتَ هؤلاءِ بالمُعجزات الدَّالةِ على صدقكَ ﴿فَٱنتَقَمْنَا ﴾ أي: انتصرنا ﴿مِنَ ٱلَّذِينَ أَجْرَمُوا۟ ﴾ وهم المكذِّبون ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ اختصَر الطَّريقَ إلى الغرَض بأنْ أدرج تحتَ ذِكْر الانتصار والنصر ذِكْرَ الفريقَينِ ـ أعني المكذِّبين والمصدِّقين ـ وقد أَخْلى الكلامَ أولاً عن ذكرهما، وفي هذا تبشير للنبيِّ ﷺ والمؤمنينَ بالنَّصرِ في العاقبةِ على المكذبينَ، وأكَّد ذلك بقوله: ﴿حَقًّا ﴾ ومعنى حَقًّا أنَّه تعالى أَخْبر به، وإذا أَخبر بشيء حُقَّ ذلك الشَّيءُ ووُجد ما أخبرَ به.

قوله: (**بأن أَدرَجَ تحتَ ذكرِ الانتصار**)، **الأساس**: أَدْرجَ الكُتيب في الكتاب: جعلَه في دُرْجِه؛ أي: في طَيِّه وثَنْيِه.

وقلت: هاهنا ثلاثةُ مَقامات: **أولها**: قوله: ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ رُسُلًا إِلَىٰ قَوْمِهِمْ ﴾ وليس فيه أنَّ هذا القوم من هم؟ المصدِّقون أم المكذبون؟ وإليه الإشارة بقوله: «وقد أخلي الكلامُ أولاً عن ذِكرهما».

---

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ٣٣٩).

وقد أُخليَ الكلامُ أوّلًا عن ذِكرِهما. وقولُه: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ تَعظيمٌ للمُؤمِنين، ورَفعٌ من شَأنِهم، وتَأهيلٌ لِكرامَةٍ سَنيّة، وإظهارٌ لفَضلِ سابقةٍ ومَزِيّة؛ حيثُ جعَلَهُم مُستَحِقّينَ على الله أن يَنصُرَهم، مُستَوْجِبينَ عليه أن يُظهِرَهُم ويُظَفِّرَهم، **وقد يُوقَفُ على ﴿حَقًّا﴾، ومَعناه: وكانَ الانتِقامُ منهم حقًّا، ثمّ يُبتَدَأ: ﴿عَلَيْنَا نَصْرُ**

وثانيها: قوله: ﴿فَٱنتَقَمْنَا مِنَ ٱلَّذِينَ أَجْرَمُوا۟﴾، صرَّح فيه ذكر المجرمين، وأَدرج فيه ذِكْر المؤمنين، لأنَّ الـمُراد: انتقمنا للَّذين آمنوا من الذين أجرموا.

وثالثها: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ صرَّح بذكر المؤمنين، وأدرج ذكر المكذبين؛ لأنَّ المعنى: كان حقّاً علينا نصرُ المؤمنين على الكافرين، وإليه الإشارةُ بقوله: «أدرجَ تحت ذِكْر الانتصارِ والنَّصر ذِكْر الفريقين»، صرَّح في الانتقام بذِكْر المجرمينَ، وفي النَّصر بذِكْر المؤمنين تعظيمًا للمؤمنين وازدراءً بالمكذِّبين، ورَفْعًا لشأن أولئك، وحَطًّا من منزلة هؤلاء، والله أعلم.

قولـه: (**وقـد يُوقَفُ عـلى ﴿حَقًّا﴾، ومعناه: وكـان الانتقامُ منهم حقًّا**) قـال صاحبُ «الكواشي»: أُوْلِعَ جماعةٌ بالوَقْف على ﴿حَقًّا﴾ وليس بمُختارٍ؛ لأنَّ الوَقْفَ على ﴿حَقًّا﴾ يُوجب الانتقامَ ويُوجبُ نَصْرَ المؤمنين، ولا يَلزم أنه تعالى يَنتقمُ من كلٍّ، بل قد يعفو، وتَرْكُ الوَقْف على ﴿حَقًّا﴾ إنّما يُوجب نَصْرَ المؤمنين، ولا يحتاج إلى تقديرِ محذوفٍ؛ أي: كان الانتقامُ.

ذَكَر هذا المعنى صاحبُ «المُرشد» وزاد: أنه تعالى قد يعفو ولا ينتقمُ كما فَعَل بقوم يونسَ مِنْ صَرْف العذابِ، ولا بدَّ أن يَنْصُرَ المؤمنين على كلِّ حالٍ(١).

وقلت: وفي القول بإيجاب نَصْرِ المؤمنينَ إيجابُ القولِ بالانتقام من الكافرين، وبالعكس كما مَرَّ الكلامُ في الإدراج، والأسلوبُ من باب الطَّردِ والعَكسِ أو التَّذييل.

فإن قلت: لِـمَ ذهب إلى الإدراج؟ وهَلّا جَعل القرينتَينِ مستقلَّتينِ في الدّلالةِ كما قالا.

---

(١) وهو الذي مشى عليه الأشموني في «منار الهدى» ص٦٠٢، ونقل كلام الكواشي.

﴿ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾، وعن رسولِ الله ﷺ: «ما من امرئٍ مُسلِم يَرُدُّ عن عِرْضِ أخيهِ إلّا كانَ حقًّا على الله أنْ يَرُدَّ عنه نارَ جهنّمَ يومَ القيامة» ثُمَّ تلا قولَه تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾.

[﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى يُرْسِلُ ٱلرِّيَـٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَيَبْسُطُهُۥ فِى ٱلسَّمَآءِ كَيْفَ يَشَآءُ وَيَجْعَلُهُۥ كِسَفًا فَتَرَى ٱلْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَـٰلِهِۦ ۖ فَإِذَآ أَصَابَ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦٓ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ * وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلِ أَن يُنَزَّلَ عَلَيْهِم مِّن قَبْلِهِۦ لَمُبْلِسِينَ﴾ ٤٨-٤٩]

﴿فَيَبْسُطُهُۥ﴾ مُتَّصِلًا تارةً ﴿وَيَجْعَلُهُۥ كِسَفًا﴾ أي: قِطَعًا تارةً ﴿فَتَرَى ٱلْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَـٰلِهِۦ﴾ في التّارَتَيْنِ جميعًا. والمُرادُ بالسَّماء: سَمتُ السَّماءِ وشِقُّها، كقولِه تعالى: ﴿وَفَرْعُهَا فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ [إبراهيم: ٢٤]، وبإصابةِ العِباد: إصابةُ بِلادِهم وأراضِيهم ﴿مِّن قَبْلِهِۦ﴾ من بابِ التَّكريرِ والتَّوكيد، كقولِه تعالى: ﴿فَكَانَ عَـٰقِبَتَهُمَآ أَنَّهُمَا فِى ٱلنَّارِ خَـٰلِدَيْنِ فِيهَا﴾ [الحشر: ١٧]. ومعنى التَّوكيدِ فيه: الدَّلالةُ على أنّ عهدَهُم بالمَطَرِ قد تَطاولَ وبَعُد، فاستَحْكَمَ يأسُهُم وتمادى إبلاسُهُم، فكانَ الاستِبْشارُ على قَدْرِ اغتِمامِهم بذلك.

قلتُ: لا بُدَّ من القولِ به؛ لأنَّ موقعَ قولِه: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ موقعُ التوكيدِ والتَّذييلِ والتعليل من قوله: ﴿فَٱنتَقَمْنَا مِنَ ٱلَّذِينَ أَجْرَمُوا۟﴾؛ لأنَّ المعنى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ رُسُلًا إِلَىٰ قَوْمِهِمْ فَجَآءُوهُم بِٱلْبَيِّنَـٰتِ﴾ فكذَّبوهم واستهزؤوا بهم وقَصَدوا الفَتْكَ بهم، ﴿فَٱنتَقَمْنَا﴾ منهم ونَصَرْنا المؤمنين، وقد جَرت سُنَّةُ الله بالانتقام والنَّصر.

قوله: (ما من امرئ مسلم) الحديث بتمامه مذكورٌ في «شرح السُّنة»[1] عن أبي الدَّرداء.

قوله: (وشِقّها) أي: ناحيتها. **الأساس**: قعد في شِقٍّ من الدّار؛ أي: ناحيةٍ منها.

قوله: (وتمادى إبلاسُهم)، **الأساس**: ناقةٌ مِبْلاس: لا تَرْغو من شِدّة الضَّبَعَة، وقد أبلَسَتْ، ومنه أبلَسَ فلانٌ: إذا سَكت من يأس، ﴿وَهُمْ فِيهِ مُبْلِسُونَ﴾.

---

(١) «شرح السنة» (١٣: ١٠٦).

[﴿ فَٱنظُرۡ إِلَىٰٓ ءَاثَٰرِ رَحۡمَتِ ٱللَّهِ كَيۡفَ يُحۡيِ ٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ مَوۡتِهَآۚ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمُحۡيِ ٱلۡمَوۡتَىٰۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ ﴾ ٥٠]

قُرِئ: «أَثَـرِ» و﴿ءَاثَٰرِ﴾ على الوَحدَةِ والجَمْع. وقرأَ أبو حَيْوةَ وغيرُه: (كيفَ تُحيي)، أي: الرَّحمةُ ﴿إِنَّ ذَٰلِكَ﴾ يَعني: إنّ ذلكَ القادِرَ الذي يُحيي الأرضَ بعدَ مَوتِها: هو الذي يُحيي النّاسَ بعدَ مَوتِهم ....

قوله: (**قرئ: «أَثَرِ» و﴿ءَاثَٰرِ﴾ على الوحدة والجمع**) على الوحدة: نافعٌ وابن كثيرٍ وأبو عمرٍو وأبو بكرٍ[(١)]، والباقون: على الجمع[(٢)].

قوله: (**وقرأ أبو حَيوةَ وغيرُه: «كيف تُحيي»؛ أي: الرحمة**) قال ابن جِنِّي: قرأها الجَحْدريُّ وابنُ السَّميفع وأبو حيوة ذهب بالتأنيث إلى لفظ الرَّحمةِ، ولا يقول على هذا: أما ترى إلى غلامِ هندٍ كيف تَضْرِب زيداً؟ بالتاء. والفَرقُ أنَّ الرحمةَ قد يقوم مقامَها أَثَرُها، فإذا ذكَرت أثَرَها فكأنَّ الغرضَ إنما هو هي، وليس كذلك غلامُ هندٍ[(٣)].

وقوله: ﴿كَيۡفَ يُحۡيِ﴾ جملة منصوبةُ المحَلِّ على الحال حملًا على المعنى لا على اللَّفظ، وذلك أن اللّفظ استفهامٌ، والحال ضربٌ من الخبر، والاستفهام والخبر متدافعان.

وتلخيص كونه حالًا قولُك: فانظر إلى أَثَرِ رحمةِ الله مُحييةً للأرضِ بعد موتها.

قوله: (**الذي يحيي الأرض بعد مَوتها: هو الذي يُحيي الناسَ بعد موتِهم**)، «يحيي» الأول حكايةُ حالٍ ماضيةٍ بشهادة قولِه: ﴿فَٱنظُرۡ﴾؛ لأنَّ الأمر بالنَّظرِ مسبوقٌ بوجود المنظورِ إليه، وإنّما عَدَل إلى المضارع لإحضارِ تلك الحالةِ العَجيبةِ الشأنِ في مشاهدة السامِع، وهي اخضرارُ الأرضِ بآثار رحمةِ الله بعد جَفافِها نَحْوَ قولِه تعالى: ﴿أَلَمۡ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ

---

(١) وحجّتُهم أن الواحدَ ينوبُ عن الجمع كما قال سبحانه ﴿هُمۡ أُوْلَآءِ عَلَىٰٓ أَثَرِي﴾ [طه: ٨٤] ولم يقل «آثاري». انظر: «حجّة القراءات» ص٥٦١.

(٢) على معنى: آثارِ المطر الذي هو رحمةُ الله.

(٣) «المحتسب» (٢: ١٦٤).

﴿وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ﴾ من المَقْدوراتِ قادِر، وهذا من جُملةِ المَقدوراتِ بدَليلِ الإنشاء.

[﴿وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَّظَلُّوا مِن بَعْدِهِ يَكْفُرُونَ * فَإِنَّكَ لَا تُسْمِعُ الْمَوْتَىٰ وَلَا تُسْمِعُ الصُّمَّ الدُّعَاءَ إِذَا وَلَّوْا مُدْبِرِينَ * وَمَا أَنتَ بِهَادِ الْعُمْيِ عَن ضَلَالَتِهِمْ إِن تُسْمِعُ إِلَّا مَن يُؤْمِنُ بِآيَاتِنَا فَهُم مُّسْلِمُونَ﴾ ٥١-٥٣]

﴿فَرَأَوْهُ﴾ فرَأَوا أثَر رَحمةِ الله؛ لأنّ رَحمةَ الله هيَ الغَيث، وأثَرُها: النَّبات. ومَن قرَأ بالجَمْع: رَجَعَ الضَّميرَ إلى معناه؛ لأنّ معنى آثارِ الرَّحمةِ النَّبات، واسمُ النَّباتِ يقَعُ على القَليلِ والكثير، لأنه مصدَرٌ سُمِّيَ به ما يَنْبُت. ﴿وَلَئِنْ﴾: هيَ اللّام المُوطِّئةُ للقَسَم، دَخلَتْ على حَرفِ الشَّرط، و﴿لَّظَلُّوا﴾ جَوابُ القَسَم سَدَّ مسَدَّ الجوابَين، أعني: جَوابَ القَسَمِ وجَوابَ الشَّرط، ومَعناه: ليَظَلُّنَّ، ذمَّهُم اللهُ تعالى بأنه إذا حبَسَ عنهُم

﴿السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾[الحج: ٦٣]. قال: صُرِفَ من الماضي إلى لفظ المضارع لنُكتةٍ فيه، وهي إفادةُ بقاء أَثَرِ المطر زماناً بعدَ زمانٍ(١).

وأما «يُحيي» الثاني فمضارعٌ، ولـمّا كان وَعْدُ الله مقطوعَ الحصولِ جيءَ به في التنزيل اسمًا مع اللام خبرًا لـ(أنَّ) واسمُه اسمُ الإشارةِ، والمشارُ إليه ما يُفهم من الكلام السابق الدالِّ على القُدرة الباهرة، ولذلك قال: «ذلك القادر»، وذُيِّلَتْ بقوله: ﴿وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾.

قوله: (﴿عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ﴾ من الـمَقدُورات قادرٌ)، الراغب: القديرُ: هو الفاعلُ لِـمَا يشاءُ على قَدْر ما تَقتضيه الحكمةُ لا زائدًا ولا ناقصًا، ولهذا لا يصحُّ أن يُوصفَ به إلّا الله تعالى(٢).

قوله: (ومعناه: ليَظَلُّنَّ)، قال أبو البقاء: ﴿لَّظَلُّوا﴾ بمعنى: لَيَظَلُّنَّ؛ لأنّه جوابُ الشَّرط، وكذلك ﴿أَرْسَلْنَا﴾ بمعنى: يُرسل(٣).

---

(١) انظر: «الكشاف» (١٠: ٥٢١).

(٢) «مفردات القرآن» ص٦٥٨.

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٤٢).

القطْرَ قَنَطُوا من رَحمتِه وضَرَبُوا أذقانَهم على صُدورِهم مُبلِسِين، فإذا أصابَهُم برَحمتِه ورزَقَهُمُ المطَر؛ استَبشَرُوا وابتهَجُوا، فإذا أَرسلَ رِيحًا فضَربَ زُروعَهم **بالصُّفار**، ضجُّوا وكفَرُوا بنِعمةِ الله، **فهُم في جميعِ هذه الأحوالِ** على الصِّفةِ المذمُومة؛ **كان عليهِم أن يتوكَّلُوا** على الله وفَضْلِه، فَقَنَطُوا، وأن يشكُرُوا نِعمتَه ويَحمَدُوه عليها، فلَمْ

وقال صاحب «الكشف»: الماضي بمعنى المستقبل؛ كقوله تعالى: ﴿لَّئِنِ ٱجۡتَمَعَتِ ٱلۡإِنسُ وَٱلۡجِنُّ﴾، ثم قال: ﴿لَا يَأۡتُونَ بِمِثۡلِهِۦ﴾ [الإسراء: ٨٨][1].

وقال مكّي: ﴿لَّظَلُّواْ﴾ معناه: لِيَظَلُّوا، فالماضي في موضع[2] المستقبَل، وحَسُن هذا؛ لأنَّ الكلامَ بمعنى المجازاةِ، والمجازاةُ لا تكونُ إلا بمُستقبَل. هذا مذهبُ سيبويه[3].

قوله: (**بالصُّفار**) والصُّفارُ بالضم: صُفْرةٌ تعلو اللَّونَ والبَشَرة، وصاحبه مَصْفورٌ.

الأساس: رجلٌ مَصْفُورٌ وبه صُفار: داءٌ يَصفر منه.

قوله: (**فهم في جميع هذه الأحوال**) نتيجة قوله: «ذمَّهم الله».

وقوله: «**كان عليهم أن يتوكَّلوا**» إلى آخِره، بيانٌ لتعكيس أُمورِهم في جميع ما به ذَمَّهم اللـهُ تعالى في الآيات الثلاث:

إحداها: قولُه: ﴿وَإِن كَانُواْ مِن قَبۡلِ أَن يُنَزَّلَ عَلَيۡهِم مِّن قَبۡلِهِۦ لَمُبۡلِسِينَ﴾، وهو المراد من قوله: «إذا حَبسَ عنهمُ القَطْرَ قَنَطُوا من رحمته»، وبيانٌ لتعكيسِهم فيه قوله: «كان عليهم أن يتوكَّلوا على اللـهِ فقَنَطُوا».

وثانيتها: قولُه تعالى: ﴿فَإِذَآ أَصَابَ بِهِۦ مَن يَشَآءُ﴾ الآية، وبه عنى بقوله: «فإذا أصابَهم برحمتِهِ» إلى آخِره، وبيانُ التَّعكيسِ فيه قولُه: «وأن يَشكُروا نِعْمتَه فلم يَزيدوا على الفَرَح».

وثالثتُها: قولُه تعالى: ﴿وَلَئِنۡ أَرۡسَلۡنَا رِيحًا﴾ الآية، ويُفَسِّره: «فإذا أرسلنا عليهم ريحًا» إلى آخِره، وبيانُ التَّعكيس قولُه: «وأن يَصْبروا على بلائه فكَفَروا».

---

(١) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٠٥٢).

(٢) في (ط): «معنى».

(٣) «مشكل إعراب القرآن» (٢: ٥٦٣).

يَزيدُوا على الفرَحِ والاستِبشار، وأن يَصبِرُوا على بلائِه، فكَفَروا. والرِّيحُ التي اصْفرَّ لها النَّبات: يجوزُ أن تكونَ حَرُورًا وحَرجَفًا، فكِلتاهُما ممّا يُصوِّحُ له النَّباتُ ويُصبِحُ

فإن قلتَ: مُقتضى الظاهر أن يُوضعَ موضعَ: ﴿إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ لم يَحمَدُوا؛ لقوله: «وأن يَشْكُروا نِعمتَه»، ومَوضِعَ ﴿لَّظَلُّواْ مِنۢ بَعْدِهِۦ يَكْفُرُونَ﴾ لضَجُّوا وجَزِعُوا؛ لقوله: «وأن يصبروا على بلائه».

قلت: إنما عَدَل في الأوَّل ليُؤذِنَ بأنَّ الفرحَ الـمُفرِطَ بَطَرٌ وأَشَرٌ وليس ذلك من شأن الشّاكر الحامِدِ، بل من دَيْدَنِ الكافر، وأشعَرَ بالثاني أنَّ فقدانَ الصَّبرِ عند نزول البلاء دليلٌ على عدم الرِّضى بالقضاء، وهو إخراجٌ لِربْقَةِ العُبوديَّةِ، كما قيل: «من لم يَصبرْ على بلائي؛ فلْيَتَّخذ ربّاً سِواي»[1].

فإن قلتَ: قد عُلم من تقديم المصنِّف معنى الإبلاس على الاستبشار[2] أنه راعى معنى لفظ «قبل» في الآية الثانية، فما فائدة تأخيرِه في التَّنزيل وتكرير «قبل»؟

قلت: أخَّرَ الإبلاسَ عن الاستبشار، وأبرزَه في صُورة الشَّرطيَّة إرادةً للمبالغة وتثنيةً للتَّقريع، إذ لو أُريدَ الظاهرُ لقيل: فإذا أصاب به القانطينَ[3] فَعَلوا كذا؛ كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ مِنۢ بَعْدِ مَا قَنَطُواْ﴾[الشورى: ٢٨] ولذلك قَطَع ما هو متَّصلٌ بأصل الكلام من قوله: ﴿فَٱنظُرْ إِلَىٰٓ ءَاثَٰرِ رَحْمَتِ ٱللَّهِ﴾، وعلَّق به نوعاً آخر من التَّوبيخ إشعارًا بتعديد النِّعَم وتكرير تَلقِّيهم إيّاها بالكفران. ألا ترى كيف عقَّب ذلك بقوله: ﴿فَإِنَّكَ لَا تُسْمِعُ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ الآيةَ.

قوله: (حَرورًا) وهي الرِّيحَ الحارَّة، وهي باللّيل كالسَّمُومِ بالنَّهار، والحَرْجَف: الرِّيحُ الباردَةُ.

---

(١) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٨٢٥٤) وأبو نُعَيْم في «معرفة الصحابة» (٦٤٢٨) مرفوعاً من حديثِ أبي الدرداء، وضعّف إسنادَه الحافظ العراقي في «تخريج أحاديثِ الإحياء» (٤: ١٥٥).

(٢) في (ط): «الاستثناء».

(٣) في (ف): «المُقْنطين»، وهو وَجْهٌ سائغ، لا سيّما إذا كان بالتشديد.

هشيمًا. وقال: مُصْفَرًّا؛ لأنّ تلك صفرةٌ حادِثة. وقيل: فرَأَوُا السَّحابَ مُصفَرًّا؛ لأنه إذا كانَ كذلك لـم يَمطُر.

[﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَهُوَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْقَدِيرُ﴾ ٥٤]

قُرِئ بفَتح الضّادِ وضمِّها، وهُما لُغَتان. والضَّمُّ أقوى في القِراءة، **لِـما رَوى ابنُ عُمرَ** رضيَ اللـهُ عنهُما: قال: «قرَأتُها على رَسولِ الله ﷺ من ضَعْف، فأقْرأني مِن ضُعف». وقولُه: ﴿خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ﴾ كقَولِه: ﴿خُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ مِنْ عَجَلٍ﴾ [الأنبياء: ٣٧]، يعني: أنّ أساسَ أمرِكُم وما عليه جِبلَّتُـكم وبِنْيَتكُم الضَّعف ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨]، ....

تصَوَّحَ البقل: إذا يبس أعلاه وفيه نُدُوّة، وصَوَّحتْهُ الرِّيحُ أيبسَتْهُ. كلها في «الصِّحاح».

قوله: (**وقال مصفرّاً**) أي: لم يقل: «أصفر».

قوله: (**قُرِئَ بفَتْح الضادِ وضَمِّها**) أبو بكر وحمزةُ: بالفتح، وعن حفصٍ وجهان، والباقون: بضمِّها[١].

قوله: (**لِـما روى ابنُ عمرَ**) روينا عن الترمذيِّ وأبي داودَ، عن ابنِ عمرَ. قال عطيّة ابن سعد العوفي: قرأتُ على عبد اللـهِ بنِ عمرَ ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ﴾ قال: «من ضُعْفٍ»، قرأتُها على رسول الله ﷺ كما قرأتَها عليَّ، فأخَذَ عليَّ كما أخذتُها عليكَ[٢].

في «الـمعالم»[٣]: الضمُّ لغةُ قريشٍ، والفتح: لغةُ تـميمٍ. قال الـزَّجاج: الاختيارُ الضمُّ؛ للرِّواية[٤].

---

(١) وقد سبق بيانه.

(٢) أخرجه الترمذي (٢٩٣٦) وأبو داود (٣٩٨٠) والبزار (٥٣٧٣) وغيرهم.

(٣) «معالم التنزيل» (٦: ٢٧٧).

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ١٩١).

أي: ابتَدَأناكُم في أوّلِ الأمرِ ضِعافًا. وذلك حالُ الطُّفولَةِ والنَّشءِ حتّى بلغتُم وقتَ الاحتِلامِ والشَّبيبة، وتلكَ حالُ القُوَّةِ إلى الاكتِهالِ **وبُلُوغِ الأشدّ، ثُمَّ رُدِدْتُم إلى أصلِ حالِكُم وهو الضَّعفُ بالشَّيخُوخةِ والهرَم**. **وقيل: من ضُعفٍ من النُّطَفِ**، كقَولِه تعالى: ﴿مِّن مَّآءٍ مَّهِينٍ﴾ [السجدة: ٨، المرسلات: ٢٠] وهذا التَّرديدُ في الأحوالِ المُختَلِفة، والتَّغييرُ من هيئةٍ إلى هَيئةٍ وصِفةٍ إلى صِفة: أظْهَرُ دليلٍ وأعدَلُ شاهدٍ على الصّانعِ العليمِ القادر.

[﴿وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يُقْسِمُ ٱلْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُواْ غَيْرَ سَاعَةٍ كَذَٰلِكَ كَانُواْ يُؤْفَكُونَ﴾ ٥٥]

﴿ٱلسَّاعَةُ﴾ **القِيامة**، سُمِّيتْ؛ بذلك لأنّها تَقومُ في آخِرِ ساعةٍ من ساعاتِ الدُّنيا،

قوله: (**أي: ابتدأناكم في أوَّل الأمر ضعافًا**) فـ﴿مِّن﴾ لابتداء الغاية، نحو قول القائل: فلانٌ ربّى فلاناً من فَقْره وجعله غَنيًّا؛ أي: من حالة فقرِه، فقوله: ﴿مِّن ضَعْفٍ﴾ أي: من حالةٍ كان فيها جَنيناً وطِفلاً مولوداً ورضيعاً.

قوله: (**وبلوغِ الأَشُدِّ**) قيل: هو ما بين ثماني عشرةَ إلى ثلاثين، وهو واحدٌ على بناء الجمع. وقيل: هو جَمعٌ لا نظير[1] له من لفظه. وكان سيبويه يقول: واحِدُه: **شِدَّة**.

الرّاغب: ويَدلُّ على أنَّ كلَّ واحدٍ من قوله: ﴿ضَعْفٍ﴾ إشارةٌ إلى حالةٍ غيرِ الحالةِ الأُولى؛ ذِكْرُهُ مُنكَّرًا[2].

قولـه: (**وقيـل: من ضُعْف**) من النُّطَف، أي: أنشـأكم من ماءٍ ذي ضعْف، وهو قِلَّتـه وحَقارتُه كقوله تعالى: ﴿مِّن مَّآءٍ مَّهِينٍ﴾.

قوله: (﴿ٱلسَّاعَةُ﴾: **القيامـة**)، **الراغب**: السَّاعة جزءٌ من أجزاء الزَّمانِ، ويعبَّر به عن القيامة كقوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ﴾ [الأعـراف: ١٨٧] سُمِّيت[3] بذلك لسرعةِ حسابها،

---

(١) لفظة «نظير» سقطت من (ح) و(ف).

(٢) «مفردات القرآن» ص٥٠٧.

(٣) كذا في النسخ الخطية، والذي في «المفردات»: «تشبيهاً».

أو: لأنَّها تقعُ بَغتةً وبَدِيهة. كما تَقول: في ساعةٍ لَمن تَسْتَعجِلُه، وجرَتْ عَلَمًا لها كالنَّجم للثُّريّا، والكَوكَبِ للزُّهرة. وأرادُوا: لَبْثَهُم في الدُّنيا، أو في القُبور، أو فيما بينَ فَناءِ الدُّنيا إلى البَعْث. **وفي الحديث: «ما بينَ فَناءِ الدُّنيا إلى وَقتِ البَعثِ أربعَون»** قالُوا: لا

أو لِما نبَّه عليه بقوله: ﴿كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُوٓاْ إِلَّا سَاعَةً مِّن نَّهَارٍ﴾[الأحقاف: ٣٥].

وقيل: السّاعاتُ التي هي القيامةُ ثلاثة:

السّاعة الكبرى، وهي بَعْثُ النّاس للمُحاسَبة الـمُشَار إليها بقوله ﷺ: «إنَّ مِن أشراطِ السّاعة: أن يَتقاربَ الزمانُ، ويَنقُصَ العِلمُ، وتَظهرَ الفِتنُ، ويُلقى الشُّحُّ، ويَكثُرَ الـهَرْجُ؛ أي: القَتْلُ». أخرجه البخاريُّ ومسلمٌ والتِّرمذيُّ عن عبد الله وأبي موسى(١).

والسّاعة الوسطى: وهي موتُ أهل القَرْنِ الواحدِ نحوَ ما روى البخاريُّ ومسلمٌ، عن ابن عمرَ قال: صلّى بنا رسول الله ﷺ ذاتَ ليلةٍ العِشاءَ في آخر حياتِه، فلما سلَّم قال: «أَرأيتُكم ليلَتكم هذه، فإنَّ على رأس مئة سَنَةٍ لا يَبقى ممَّن هو اليومَ على ظَهر الأرضِ أحد»(٢). وزاد الترمذيُّ وأبو داودَ: وقال ابنُ عمرَ: وإنَّما قال رسولُ الله ﷺ: «لا يبقى اليومَ ممَّن هو على ظَهْر الأرضِ»(٣) يريد بذلك أن يَنخَرِمَ ذلك القَرْنُ.

والسّاعةُ الصُّغرى، وهي موتُ الإنسانِ، فساعةُ كلِّ إنسانٍ موتُه(٤). وذلك نحو ما روى البخاريُّ ومسلمٌ، عن عائشةَ رضي الله عنها قالت: كان الأعرابُ إذا قَدِموا على رسولِ الله ﷺ سألوه عن السّاعةِ: مَتى السّاعةُ؟ فنَظَر إلى أحدَثِ إنسانٍ منهم، فقال: «إن يَعِشْ هذا لم يُدركْهُ الهَـرَمُ حتى تَقومَ عليكم ساعتُكم»(٥). قال هشامٌ: يعني: موتَهم.

قوله: (**وفي الحديث: «ما بينَ فَناءِ الدُّنيا إلى وَقْت البَعْثِ أربعونَ»**) الحديثَ، من رواية

---

(١) أخرجه البخاري (٧٠٦٤) ومسلم (٢٦٧٢) والترمذي (٢٢٠٠).

(٢) أخرجه البخاري (١١٦) ومسلم (٢٥٣٧).

(٣) انظر: «سنن أبي داود» (٤٣٤٨) و«سنن الترمذي» (٤٣٥٠).

(٤) «مفردات القرآن» ص٤٣٤-٤٣٥.

(٥) أخرجه البخاري (٦٥١١) ومسلم (٢٩٥٢).

يُعلَمُ أهِيَ أربعونَ سنةً أمْ أربَعونَ ألفَ سنة؟ وذلك وقتُ يُفْنَونَ فيه وينقَطِعُ عذابُهم، وإنّما يُقدِّرُونَ وقتَ لَبثِهم بذلك على وَجهِ استِقْصارِهم له. أو يَنْسَونَ أو يَكْذِبُونَ. أو يُخمِّنُونَ ﴿كَذَٰلِكَ كَانُواْ يُؤْفَكُونَ﴾ أي: مثلَ ذلك الصّرفِ كانُوا يُصْرَفُونَ عنِ الصِّدقِ والتّحقيقِ في الدُّنيا، **وهكذا كانوا يَبنُونَ أمرَهُم** على خِلافِ الحقّ. أو مثلَ ذلك الإفكِ كانُوا يُؤفكُونَ في الاغتِرارِ ....

البخاريِّ ومسلم وغيرِهما، عن أبي هريرةَ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «ما بَين النَّفختَينِ أربعونَ» قالوا: أربعونَ يومًا؟ قال أبو هريرة: أَبَيتُ. قالَوا: أربعونَ شهرًا؟ قال: أَبَيتُ. قالوا: أربعونَ سَنةً. قال: أَبيتُ. الحديثَ[١].

قوله: (**أو يُخمِّنون**)، **الأساس**: التَّخمينُ: الوَهْم والتَّقديرُ، وخَمَّن كذا، أي: حَزَره، وخَمَّنَه يَخمِنُه خَمْناً.

الرّاغب: التَّخمين: أن يَتوهَّم في الشيء أمرًا ما لا عَن أمارةٍ[٢].

قوله: (**وهكذا كانوا يبنون أمرَهم**) عطفٌ تفسيريٌّ على الجملة قبلَه.

الراغب: الإفـكُ: كلُّ مصروفٍ عن وَجْهِه الذي يحقُّ أن يكـونَ عليه، ومنه قيل للرِّيـاح العادلـةِ عن المَهابِّ: مُؤتفِكَة. قـال تعالى: ﴿وَٱلْمُؤْتَفِكَٰتُ بِٱلْخَاطِئَةِ﴾[الحاقة: ٩]. وقوله: ﴿قَٰتَلَهُمُ ٱللَّهُ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾[التوبة: ٣٠]؛ أي: يُصرفون عن الحقِّ في الاعتقادِ إلى الباطل، ومن الصِّدقِ في المقال إلى الكَذِب، ومن الجَميل في الفعل إلى القَبيحِ. ومنه قولُـه: ﴿يُؤْفَكُ عَنْهُ مَنْ أُفِكَ﴾[الذاريات: ٩]، ورجلٌ مَأْفوكٌ. مصروفٌ عن الحـقِّ إلى الباطلِ[٣].

وقال الواحديُّ: أَفَكَ فلانٌ إفكًا إذا صُرِف عن الصِّدقِ وعن الخيرِ[٤].

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) «مفردات القرآن» ص٧٨٠.

(٣) المصدر السابق ص٧٩.

(٤) «الوسيط في التفسير» للواحدي (٣: ٤٣٨).

بما تبيَّنَ لهُمُ الآنَ أنه ما كانَ إلّا ساعة.

[﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ وَٱلْإِيمَٰنَ لَقَدْ لَبِثْتُمْ فِى كِتَٰبِ ٱللَّهِ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْبَعْثِ فَهَٰذَا يَوْمُ ٱلْبَعْثِ وَلَٰكِنَّكُمْ كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ * فَيَوْمَئِذٍ لَّا يَنفَعُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مَعْذِرَتُهُمْ وَلَا هُمْ يُسْتَعْتَبُونَ ﴾ ٥٦-٥٧]

القائِلُون: هُمُ الملائِكةُ والأنبياءُ والمُؤمِنُون. ﴿فِى كِتَٰبِ ٱللَّهِ﴾ في اللَّوح. أو في عِلْم الله وقَضائِه، أو فيما كَتبَه، أي: أوجَبَه بحِكْمَتِه. ردُّوا ما قالُوهُ وحَلَفُوا عليه، وأطلَعُوهُم على الحقيقةِ ثمّ وصَلُوا ذلك بتَقْريعِهم على إنكارِ البَعثِ بقَوْلِهم: ﴿فَهَٰذَا يَوْمُ ٱلْبَعْثِ وَلَٰكِنَّكُمْ كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ أنه حَقٌّ لتَفْريطِكُم في طَلَبِ الحقِّ واتِّباعِه. فإنْ قُلت: ما هذه الفاء؟ وما حَقيقَتُها؟ قُلت: هيَ التي في قولِه:

فقد جِئنا خُراسانا

وقال الكلبيُّ: كَذَبوا في قولهم: ﴿غَيْرَ سَاعَةٍ﴾ كما كذبوا في الدنيا.

وقال مقاتلٌ: يقول: هكذا كانوا يُكذِّبون بالبعثِ كما كذبوا أنّهم لم يلْبَثُوا في قُبورهم إلّا ساعةً، والمعنى: أنَّ اللـهَ أرادَ أن يفضَحَهم فحَلَفُوا على شيءٍ يتبيَّنُ لأهلِ الجمعِ من المؤمنين أنّهم كانوا كاذبينَ في ذلك، ويستدلُّون بكذبِهم هناك على كذِبِهم في الدُّنيا، وكان ذلك مِنَ قضاء الله وقَدَرِه. يعني كما صُرفوا عن الصِّدق في حَلِفِهم حين حَلَفوا كاذبين، صُرِفُوا في الدُّنيا عن الإيمان، ثم ذَكَر إنكارَ المؤمنين عليهم كَذِبَهم بقوله: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ﴾[الروم: ٥٦].

قوله: (بما تَبيَّن) صلةُ «الاغترار»، و«ما» موصوفةٌ أو موصولةٌ، يعني: مثل ذلك الإفكِ مطلقًا كانوا يؤفكُون في اغترارهم بشيءٍ ظَهر لهم الآنَ أنَّه ما كان إلّا ساعةً، وهو طُولُ مُكْثِهم الذي غرَّهم بأنْ كذَّبوا بالبَعث والجزاء، وهو معنى قول مقاتلٍ: هكذا كانوا يكذِّبون بالبَعث.

قوله: (**فقد جِئنا خُراسانا**)، تمامُه:

وحقيقَتُها: أنّها جَوابُ شَرطٍ يَدُلُّ عليه الكَلام، كأنّه قال: إنْ صَحَّ ما قُلتُم من أنّ خُراسانَ أقصى ما يُرادُ بنا فقدْ جِئنا خُراسان، وآنَ لنا أن نُخَلَّص، وكذلك إنْ كُنتُم مُنكِرينَ البعثَ فهذا يومُ البَعث، أي: فقد تَبيَّنَ بُطلانُ قَولِكُم. **وقرأ الحسَنُ: (يوم البعَث)**، بالتَّحريك، **﴿لَّا يَنفَعُ﴾ قُرِئَ بالياءِ** والتّاء، **﴿يُسْتَعْتَبُونَ﴾** من قَولِك: استَعْتَبَني فُلانٌ فأعْتَبتُه، أي: استرضاني فأرضَيْتُه، وذلك **إذا كنتُ جانيًا** عليه. وحقِيقةُ أعتَبْتُه: أزَلتُ عَتَبه. ألا ترى إلى قَولِه:

غَضِبَتْ تَميمٌ أنْ يُقتَّلَ عامِرٌ ... يَومَ النِّسَارِ فأُعتِبُوا بالصَّيْلَمِ

كيف جعلَهُم غِضابًا، ثمّ قال: فأُعتِبُوا، أي: أُزيلَ غضَبُهم. والغضَبُ في معنى العتَب. والمعنى: لا يُقالُ لهم أرضُوا ربَّكُم بتَوبةٍ وطاعة، ومثلُه قولُه تعالى: ﴿لَا يُخْرَجُونَ مِنْهَا وَلَا هُمْ يُسْتَعْتَبُونَ﴾ [الجاثية: ٣٥]. فإنْ قُلت: كيفَ جُعِلُوا غيرَ مُستَعْتَبِينَ في بعضِ الآيات، وغيرَ مُعتَبِينَ في بعضِها، وهو قَولُه: ﴿وَإِن يَسْتَعْتِبُوا فَمَا هُم مِّنَ الْمُعْتَبِينَ﴾ [فصّلت: ٢٤]؟ قُلت: أمّا كَونُهم غيرَ مُستَعْتَبِين: فهذا معناه. وأمّا كونُهم

قالوا: خُراسانُ أقصى ما يُرادُ بنا ... ثمَّ القُفُولُ، فقد جِئنا خُراسَانا[1]

قوله: (**وقرأ الحسَنُ: «يوم البعَثِ»**) قال ابن جنِّي: «البَعَث» بفتح العين، حرَّك العين لكونها حرفَ حَلْقٍ[2].

قوله: (**﴿لَّا يَنفَعُ﴾ قرئ بالياء**)، عاصمٌ وحمزةُ والكسائيُّ، والباقون: بالتاء الفوقانيّة[3].

قوله: (**إذا كنت جانياً**) أي: إذا دُمتَ على جنايتك عليه، فيسترضيك المجني عليه بعفوٍ عنه، وتَصْرِفُ جنايتَكَ عنه[4].

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) «المحتسب» (٢: ١٦٥).

(٣) انظر: «حجّة القراءات» ص٥٦٢.

(٤) هذه الفقرة سقطت من (ح) و(ف).

غيرَ مُعتَبين، فمعناه: أنّهم غيرُ راضينَ بما هُم فيه، **فشُبِّهت حالُهم بحالِ قَومٍ جُنِيَ عَلَيهِم**، فهُم عاتِبُونَ على الجاني غيرُ راضِينَ عنه، فإنْ يستَعْتِبُوا الله: أي يسأَلُوه إزالةَ ما هُم فيه، فما هُم من المُجابِينَ إلى إزالَتِه.

[﴿وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا الْقُرْآنِ مِن كُلِّ مَثَلٍ ۚ وَلَئِن جِئْتَهُم بِآيَةٍ لَّيَقُولَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ أَنتُمْ إِلَّا مُبْطِلُونَ * كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ * فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ ۖ وَلَا يَسْتَخِفَّنَّكَ الَّذِينَ لَا يُوقِنُونَ﴾ ٥٨-٦٠]

﴿وَلَقَدْ﴾ وصَفْنا لهم كُلَّ صِفَةٍ كأنّها مَثَلٌ في غرابَتِها، وقصَصْنا عليهم كُلَّ قِصّةٍ عَجيبةِ الشّأن، لِصفَةِ المبعُوثينَ يومَ القيامة، وقِصَّتهم، وما يقُولُونَ وما يُقالُ لهم، وما لا ينفَعُ من اعتِذارِهم ولا يُسمَعُ منَ استِعتابِهم، ولكنَّهُم لقَسوَةِ قُلوبِهم ومَجِّ أسماعِهم حديثَ الآخِرةِ إذا جئتَهُم بآيةٍ من آياتِ القُرآن، قالُوا: جئتَنا بزُورٍ وباطل، ثمّ قال: مثلَ ذلكَ الطَّبعِ **يَطبَعُ اللـهُ على قُلوبِ الجَهلة**. ومعنى طَبَعَ الله: مَنَعَ الألطافَ التي تَنشَرِحُ لها الصُّدورُ حتّى تَقْبلَ الحقّ، وإنّما يَمنعُها مَن عَلِمَ أنّها لا تُجدِي عليه ولا تُغني

قوله: (**فشُبِّهت حالُهم بحال قوم**)، هذا على معنى كونهم غيرَ مُعتَبين، وعلى معنى كونهم غيرَ مُستَعْتَبِينَ وهو جارٍ على الحَقيقة؛ لأنّهم بحيث لا يقال لهم: أرضُوا ربَّكم بالتَّوبة والطاعة.

قوله: (**يَطبعُ اللـهُ على قلوب الجَهَلةِ**) يعني: قولُه: ﴿الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ وُضِعَ موضعَ الراجعِ إلى ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾، أو أنَّه عام يَدخلُ أولئك فيه دُخولًا أَوَّليًّا؛ و كلامُه محتَمِلٌ المعنَيينِ.

وقال القاضي: ﴿لَا يَعْلَمُونَ﴾ لا يطلبون العلمَ، ويُصرُّون على خُرافاتٍ اعتَقَدوها، فإنَّ الجهلَ المركَّب يَمنعُ إدراكَ الحقِّ، ويُوجب تكذيبَ الـمُحِقِّ(١).

وقلت: كأنَّه ذَهب إلى الاحتمال الأوَّل.

---

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ٣٤٣).

عنه، كما يمنَعُ الواعِظُ والموعِظةُ مَن يتَبيَّنُ له أنّ المَوعِظَةَ تلغُو ولا تنجَعُ فيه، فوقَعَ ذلك كنايةً عن قَسوةِ قُلوبِهم ورُكوبِ الصَّدأِ والرَّينِ إيّاها، فكأنَّه قال: كذلكَ تَقْسُو وتَصدأُ قُلوبُ الجهَلة، حتّى يُسمُّوا المُحِقّينَ مُبطِلين، وهُم أعرَقُ خَلقِ الله في تِلكَ الصِّفة، ﴿فَٱصۡبِرۡ﴾ على عَداوَتِهم ﴿إِنَّ وَعۡدَ ٱللَّهِ﴾ بنُصرَتِكَ وإظهارِ دينِكَ على الدِّينِ كُلِّه ﴿حَقٌّ﴾ لا بُدَّ من إنجازِه والوَفاءِ به، **ولا يَحْمِلَنَّك على الخِفّةِ والقَلَقِ جَزَعًا ممّا** يَقولُونَ ويَفعَلونَ فإنّهُم قَومٌ شاكُّونَ ضالّونَ لا يُستَبْدَعُ منهم ذلك. وقُرِئ بتَخفيفِ النُّون. وقرَأَ ابنُ أبي إسحاقَ ويَعقوب: (ولا يَسْتَحِقَّنّكَ)، أي: لا يفتِنَنَّكَ فيَمْلِكوكَ ويكُونُوا أحقَّ بكَ من المُؤمِنين.

عن رسولِ الله ﷺ: «مَن قرأَ سُورةَ الرُّوم كانَ لَهُ منَ الأَجرِ عَشْرُ حسَناتٍ بعَدَدِ كُلِّ مَلَكٍ سبَّحَ اللـهَ بينَ السَّماءِ والأرض، وأدركَ ما ضيَّعَ في يومِهِ ولَيْلَتِه».

قوله: (ولا يَحملَنَّك على الخِفَّة والقَلَق جَزَعاً)، فاعل «لا يَحمِلَنَّك»: ﴿ٱلَّذِينَ لَا يُوقِنُونَ﴾، على مِنْوال: لا أرَينَّكَ هنا و«جَزَعًا» تمييزٌ، والظاهر أنه مفعولٌ له، وإن لم يكن فعلًا لـ﴿ٱلَّذِينَ لَا يُوقِنُونَ﴾؛ لأنه لـمّا كان المنهيُّ في الحقيقة رسولَ الله ﷺ جاز ذلك، و«مما يقولون» متعلِّق بـ«جزعاً». المعنى: لا يَحمِلَنَّك الذين لا يُوقنون على ما يَدخُلُكَ منه خفّة؛ لأن يُجزع من قولهم؛ أي: لا تكُن بحيث يَحمِلُكَ الجَزَعُ على الخِفَّة والعَجَلة، فتَمْنَعَكَ من تبليغ الرِّسالة؛ كقوله تعالى: ﴿فَلَا يَكُن فِي صَدۡرِكَ حَرَجٞ﴾ [الأعراف: ٢]. والله أعلم.

تَـمَّتِ السُّورة بحمد الله وعَوْنه، وبالله الـمُستعان[١].

(١) قوله: «تمت السورة بحمد الله وعونه، وبالله المستعان» أثبتُّه من (ف).

سورة لقمان

مكيّة، وهي أربع وثلاثون آية، وقيل: ثلاث

بسم الله الرحمن الرحيم

[﴿الٓمٓ * تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ ٱلْحَكِيمِ * هُدًى وَرَحْمَةً لِّلْمُحْسِنِينَ * ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُم بِٱلْءَاخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ * أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ ١ - ٥]

﴿ٱلْكِتَٰبِ ٱلْحَكِيمِ﴾ ذي الحِكمةِ. أو: وُصِفَ بِصِفَةِ الله تعالى ....

سورة لقمان

مكية، وهي أربع وثلاثون آية، وقيل: ثلاث وثلاثون آية(١)

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله: (﴿ٱلْحَكِيمِ﴾ ذي الحكمة) عن بعض المَغاربةِ: وصْفُ الكتابِ الحكيمِ بذي الحكمة مجازٌ أيضًا على طريق التَّضْمينِ؛ لأنَّ الوَصفَ بـ«ذو» للتَّملُّك، والكتاب لا يملك الحكمةَ بل يَتضمَّنُها، فلأَجْل تَضمُّنِه الحكمةَ وُصِفَ بالحكيم على معنى ذِي الحكمةِ(٢)، والظاهرُ أنه منَ الاستعارة المَكْنيَّة كما في قوله تعالى: ﴿إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ ٱلرِّيحَ ٱلْعَقِيمَ﴾ [الذاريات: ٤١].

---

(١) في (ط): «مكية، وهي ثلاثون وأربع آية».

(٢) وهو الذي قَدَّمَه ابن عطية في «المحرَّر الوجيز» ص١٤٨٣.

على الإسنادِ المَجازِيّ. ويجوزُ أن يكُونَ الأصلُ: الحكيمُ قائِلُه، **فحُذِفَ المُضافُ** وأُقيمَ المُضافُ إليهِ مَقامَه، فبانقِلابِهِ مرفوعًا بعدَ الجَرِّ استكَنَّ في الصِّفةِ المُشَبَّهة ﴿ هُدَىٰ وَرَحْمَةً ﴾ **بالنَّصبِ على الحالِ عنِ الآياتِ، والعامِلُ فيها: ما في ﴿ تِلْكَ ﴾ من معنى الإشارة. وبالرَّفعِ على أنّه خَبرٌ** بعدَ خبر، أو خبرُ مُبتدأٍ محذوف. ﴿لِّلْمُحْسِنِينَ﴾: للّذين يعمَلُونَ الحسناتِ وهِيَ الّتي ذكَرَها: من إقامةِ الصَّلاةِ، وإيتاءِ الزَّكاةِ، والإيقانِ بالآخرةِ ونظيرُه قولُ أوس:

الأَلْمَعِيَّ الذي يَظُنُّ بكَ الظْـ ... ـظَنَّ كَأَنْ قَدْ رَأى وقَدْ سَمِعا

قوله: (**على الإسناد المجازيِّ**) عن بعضهم: أنَّ «الحكيم» من صفات الله تعالى لا من صفات الكتاب، فأسنَد صفةَ الله تعالى إلى الكتاب مجازًا؛ لأنَّ الكتابَ منه بدء وهو بسَبَبه.

قولـه: (**فحُذِفَ المضافُ**) أي: قائلٌ في قائلِـه، وأُقيمَ الهاءُ الذي هو المضـافُ إليه مقامَ قائل، وبقي الهاء المتصل به مُنفردًا فانقلبت إلى «هو» المنفصِل، فصار مرفوعًا؛ لأنه فاعلٌ بعد أن كان مجرورًا؛ لأنه كان مضافًا إليه ثمَّ استكَنَّ هذا الهاءُ المُنقَلِبُ من الجرِّ إلى الرَّفع في ﴿ٱلْحَكِيمِ﴾ الذي هو الصِّفةُ المُشبَّهةُ، كما يَستَكِنُّ في: يضرب.

قوله: (**بالنَّصب على الحال عن**[1] **الآيات، والعاملُ فيها: ما في ﴿ تِلْكَ ﴾ من معنى الإشارةِ**) فقد سَبق في أوَّل «البقرة» عند قولِه: ﴿هُدًى﴾ [البقرة:٢] الخلافُ فيه.

وردَّ ابنُ الحاجِبِ قولَ الزَّجَّاجِ وغيرِه[2]. وأما أبو البقاء فذَكَر هاهنا ما ذكره المصنِّف[3].

قوله: (﴿وَرَحْمَةً﴾ **بالنصب، وبالرفع على أنه خبر**) حمزةُ: بالرَّفع[4]، والباقون: بالنَّصب.

قوله: (**الألمَعيُّ الذي يَظُنُّ بك**) البيت، قبلَه:

---

(١) في (ح): «من».

(٢) انظر عبارة الزجاج في «معاني القرآن» (٤: ١٩٣).

(٣) انظر: «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٤٣).

(٤) وهو على معنيين: أحدُهما: على إضمارِ «هو هدًى ورحمةً»، والثاني: «تلك هدًى ورحمةٌ للمحسنين». انظر: «حجّة القراءات» ص٥٦٣.

حُكِيَ عن الأصمعيِّ: أنه سُئِلَ عنِ الألمعيِّ فأَنشَـدَه ولم يزِدْ. أو: للَّذِينَ يعمَلُونَ جميعَ ما يَحْسُنُ من الأعمالِ، **ثمّ خَصَّ منهمُ القائِمِينَ بهذه الثّلاثِ** لفضلِ اعتدادٍ بها.

[﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْتَرِى لَهْوَ ٱلْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ ۞ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ ءَايَٰتُنَا وَلَّىٰ مُسْتَكْبِرًا كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا كَأَنَّ فِىٓ أُذُنَيْهِ وَقْرًا فَبَشِّرْهُ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ ٦-٧]

اللهوُ: كُلُّ باطلٍ ألهى عن الخيرِ وعمّا يَعْنِي و﴿لَهْوَ ٱلْحَدِيثِ﴾ نحوَ السَّمَرِ بالأساطيرِ والأحاديثِ الّتي لا أصلَ لها، والتَّحدُّثِ ....

إنَّ الذي جَمَع السَّماحَةَ والنْـ ... نَجْدَةِ والـبـأسَ والتُّقـى جُمَعـا[١]

النَّجْـدة بفتح النُّون: الشَّجاعـة والبلوغُ في الأمر بحيث يَعجِزُ منه غـيرُه، والبأسُ: الحربُ، و«الألمعيُّ» خبرُ «إنَّ»، وفي النُّسخ المصحَّحة: «الألمعيَّ» بالنَّصب.

الأساس: رجل أَلْمَعيٌّ ويَلْمَعي: فَرّاسٌ[٢]. وعن ابن الأعرابيِّ: الألمعيُّ: الذي إذا لَـمَع له أوَّلُ الأمرِ يكتفي بظنِّه دون يَقِينِه، وهو منَ اللَّمع، وهو الإشارة الخَفيَّة والنَّظر الخَفِيّ.

قولـه: (**ثم خصَّ منهمُ القائمينَ بهذه الثّلاثِ**)، فعـلى الأوَّل: «الـمُحسنين» معبِّرٌ عن الذوات، و﴿ٱلَّذِينَ﴾ وصـفٌ مجرورٌ جارٍ عـليه عـلى سبيلِ الكشفِ والبيان، وعـلى الثاني: ذواتٌ مخصوصةٌ مُيِّزت تمييزَ جبريلَ وميكائيلَ عن ملائكته[٣]، يشهد له الضَّميرُ في قوله: «خصَّ منهم». ويجوز أن يكون منصوبًا بتقدير: أَعْني، أو: أَذْكُر على الاختصاصِ؛ لأناقةِ المذكوراتِ وفَضْلِ مَنِ اتَّصف بها.

---

(١) البيتان لأوس بن حجر في «ديوانه» ص٥٣ من قصيدته المشهورة ومطلعها:

أَيَّتُها النفسُ أجْمِـلي جَزَعـا ... إنّ الذي تحذرين قد وقعا

(٢) يعني صاحبَ فِراسة.

(٣) يعني قوله تعالى: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾ [البقرة: ٩٨] وقد سبق بيانُه.

بالخُرافاتِ والمضاحِيكِ وفُضُولِ الكلام، وما لا ينبغي مِن كَان وكَان، ونحوَ الغِناءِ وتَعَلُّمِ المُوسيقارِ، وما أَشْبَهَ ذلك. وقيل: نزلتْ في النَّضرِ بن الحارثِ، وكان يتَّجِرُ إلى فارسَ، فيشتري كُتُبَ الأعاجِم فيُحَدِّثُ بها قُريشًا ويقولُ: إن كانَ مُحَمَّدٌ يُحَدِّثُكم بحديثِ عادٍ وثَمودَ؛ فأنا أُحَدِّثُكُم بأحاديثِ رُستُمَ وبَهرامَ والأكاسِرةِ ومُلُوكِ الحِيرة، فيستمنحون حَدِيثَه ويترُكُون استِماعَ القُرآن. وقيل: كان يشتَرِي المُغنِّياتِ،

قوله: (بالخرافات)، المغرب: الخرافاتُ: الأحاديثُ المُستَمْلَحةُ[١]، ومنه: الفُكاهةُ من الفاكهة[٢].

قوله: (مِنْ كان وكان) كناية عن الأحاديث التي لا يُعتنى بها من فضول الكلام، كما أنّ «كَيْتَ وكَيْتَ» كِنايةٌ عمّا لا يُعتنى بشأنه.

قوله: (الموسيقار) وفي بعض الحواشي: هو عِلْمُ الألحانِ، روينا عن أحمدَ بنِ حنبلٍ وأبي داود، عن نافعٍ قال: كنتُ مع ابن عمرَ في طريقٍ فسمعَ مِزْمارًا، فوَضَع إصبَعيه في أُذنيهِ، ونَأَى عن الطَّريق إلى الجانب الآخرِ، ثم قال لي بَعد أنْ بَعُدنا: يا نافعُ، هل تسمعُ شيئًا؟ قلت: لا، فرفعَ أُصبَعيهِ من أُذنيهِ، وقال: كنتُ مع رسول الله ﷺ فسمِعَ صوتَ يَراعٍ، فصنع مثلَ ما صنعتُ. قال نافع: كنتُ إذ ذاك صغيرًا[٣].

النهاية: اليَرَاعُ: قَصَبةٌ كان يُزْمَرُ بِها.

قوله: (فيستمنحون[٤])، أي: يَسْتَحْسِنون من المَنْحِ، وهو العطاء. وفي بعض النسخ: «يَسْتَمْلِحون».

---

(١) «المُغرب في ترتيب المعرب» (١: ٢٥٠).

(٢) في النسخة «ف»: «المستحيلة».

(٣) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٤٥٣٥) و(٤٩٦٥)، وأبو داود (٤٩٢٤)، وابن حبّان (٦٩٣)، وقال أبو داود: هذا حديثٌ منكر، ونقّادُ الحديث على مخالفته، ولتمامِ الفائدة انظر التعليق على «مسند أحمد» (٨: ١٣٣).

(٤) كذا في الأصول الخطية، وكذا هو في نصِّ «الكشاف» من (ط)، ومنه أثبتناه في «الكشاف»، فإنه وقع في الأصل الخطي المعتمد من «الكشاف»: «فيستميحون»، ولم يظهر لنا وجهه، ووقع في المطبوع: =

فلا يظفَرُ بأحدٍ يُريدُ الإسلامَ إلا انطلقَ به إلى قَيْنَتِهِ فيقولُ: أطعِميه واسقِيهِ وغنِّيه، ويقولُ: هذا خيرٌ ممّا يدعُوكَ إليه مُحَمَّدٌ من الصَّلاةِ والصِّيام وأن تُقاتِلَ بينَ يَدَيْه. وفي حديثِ النَّبيِّ ﷺ: «لا يَحِلُّ بَيْعُ المُغنِّياتِ ولا شِراؤُهُنَّ ولا التِّجارةُ فيهنَّ ولا أثمانُهنّ» وعنه ﷺ: «ما مِنْ رجلٍ يَرفعُ صوتَه بالغناءِ إلّا بَعث الله عليهِ شيطانَيْن: أحدُهُما على هذا المَنْكِبِ والآخَرُ على هذا المَنْكِبِ، فلا يَزالانِ يضربانِهِ بأَرجُلِهما حتّى يكُونَ هُو الّذي يسكتُ»، وقيل: الغِناءُ مَنفَدَةٌ للمالِ، مسخَطَةٌ للرَّبِّ، مَفْسَدَةٌ للقَلْب. فإنْ قلتَ: ما معنى إضافةِ اللهوِ إلى الحديث؟ قلتُ: معناها التَّبيين، وهي الإضافةُ بمعنى (من)، وأن يُضافَ الشَّيءُ إلى ما هُو منه، كقولِك: صُفَّةُ خزٍّ وبابُ ساجٍ.

قوله: (لا يَحِلُّ بيعُ المُغنِّيات) الحديث من رواية الإمام أحمد بن حنبل والترمذيّ وابن ماجه، عن رسول الله ﷺ قال: «لا تَشْتروا القَيْناتِ ولا تَبيعُوهنَّ، ولا خيرَ في تجارتِهنَّ، وثَمنُهنَّ حرامٌ»[١].

وفي مثل ذلك أُنزلت هذه الآيةُ: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْتَرِى لَهْوَ ٱلْحَدِيثِ﴾ جعل الله القَيناتِ نَفْسَ لَهْوِ الحديثِ مبالغةً، كما جَعل النّساءَ في قوله: ﴿زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ ٱلشَّهَوَٰتِ مِنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ نفس الزينة.

قوله: (صُفّة خزّ) بضم الصاد المهملة.

الأساس: أَصْلِحْ صُفَّةَ سَرْجِكَ، وأصفَفتُ السَّرجَ: جعلت له صُفّةً[٢].

المغرب: صُفَّة السَّرج: ما غُشِّيَ به بين القَرَبوسَيْنِ، وهما مقدَّمُه ومؤخَّرُه[٣].

= «فيستملحون»، وهي نسخة أشار إليها الطيبي.

(١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٢٣٣٤)، وابن ماجهْ (٢١٦٨)، والترمذي (١٢٨٢)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٦: ١٤) من حديثِ أبي أمامة رَضِيَ الله عنه، وإسناده ضعيف، وآفته: عُبَيْد الله بن زَحْر الإفريقي، وعلي بن يزيد الألهاني: ضعيفان، وبه أعلّه الترمذي في «السنن».

(٢) في (ط): «جعلته صُفّة».

(٣) «المُغرب في ترتيب المعرب» (١: ٤٧٦).

والمعنى: مَن يشتَرِي اللهوَ من الحديث؛ لأنَّ اللهوَ يكُونُ من الحديثِ ومِن غيرِه، فبُيِّنَ بالحديثِ. والمُرادُ بالحديث: الحديثُ المُنكَر، كما جاءَ في الحديث: «الحديثُ في المسجِدِ يأكُلُ الحَسَناتِ كما تأكُلُ البَهيمَةُ الحشيش» ويجوزُ أن تكونَ **الإضافةُ بمعنى (مِن) التَّبعيضيَّة**، كأنَّه قيل: ومن النّاسِ من يشتري بعضَ الحديثِ الّذي هُو اللهوُ منه. وقوله: ﴿يَشۡتَرِي﴾ إما من الشِّراء، على ما رُوِيَ عن النَّضر: مِن شراءِ كُتُبِ الأعاجِمِ، أو من شراءِ القِيان. وإمّا من قولِه: ﴿ٱشۡتَرَوُاْ ٱلۡكُفۡرَ بِٱلۡإِيمَٰنِ﴾ [آل عمران: ١٧٧] أي: استَبْدَلُوهُ منه واختارُوه علَيْه. وعن قَتادَةَ: اشتِراؤُه: استِحبابُه، يَختارُ حديثَ الباطِلِ على حديثِ الحقِّ. **وقُرئ: ﴿لِيُضِلَّ﴾ بضمِّ الياءِ وفَتْحِها**. و﴿سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ دينُ الإسلامِ

قولـه: (**الإضافة بمعنى «مِن» التَّبعيضيةِ**) فعلى الأوَّل: يُشبِهُ أن يكونَ من إضـافة العامِّ إلى الخاصِّ، كما قال: اللهوُ يكون منَ الحديث وغيرِه. وعلى الثاني: عكسه؛ لأنَّ الحديثَ قد يكون لَهْوًا وغيرَه كما قال: «بعض الحديثِ الذي هو اللهو منه»، والضميرُ المجرورُ راجعٌ إلى «الحديث».

قوله: (**قُرئ: ﴿لِيُضِلَّ﴾ بضَمِّ الياءِ وفَتْحِها**) ابنُ كثير وأبو عمرو: بالفَتح، والباقون: بالضَّم.

قال الزَّجاجُ: من قرأ بالضَّم فمعناه: لِيُضِلَّ غيرَه، وإذا أَضلَّ غيره فقد ضَلَّ هو أيضًا. ومن قرأ بالفتح فمعناه: لِيَصيرَ أمرُه إلى الضَّلال(١)، فَدلَّ بالرَّديفِ على المَرْدوف.

قال صاحب «الفرائد»: هذا لا يَخلو عن نَظَرٍ، فإنَّ الرَّديفَ لا يدلُّ على المَرْدوفِ؛ لأنَّ الضّالَّ لا يلزمُ أن يكون مُضِلًّا.

قلت: لـمّا جعلَه من الكِناية لَزِمَ أن تكونَ الملازَمةُ مساويةً، إمّا أنَّها كذلك حقيقةً أو

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ١٩٤).

أو القُرآن. فإن قلتَ: القراءةُ بالضَّمِّ بيِّنةٌ، لأنَّ النَّضرَ كانَ غرَضُه باشتراءِ اللهوِ: أن يَصُدَّ النّاسَ عنِ الدُّخُولِ في الإسلامِ واستماعِ القُرآن ويُضِلَّهُم عنه، فما معنى القِراءةِ بالفتح؟ قلتُ: فيه معْنَيان، أحدُهُما: لِيَثْبُتَ على ضلالهِ الَّذي كانَ عليه، ولا يَصْدِفَ عنه، ويزيدَ فيه ويُمِدَّه، فإنَّ المَخذُولَ كانَ شديدَ الشَّكِيمةِ في عداوةِ الدِّينِ وصَدِّ النّاسِ عنه. والثّاني: أن يُوضَعَ (ليَضِلَّ) موضِعَ ﴿لِيُضِلَّ﴾ من قِبَلِ أنَّ مَن أضلَّ كان ضالًّا لا محالةَ، فَدُلَّ بالرَّديفِ على المردُوف. فإن قلتَ: ما معنى قولِه: ﴿بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ قلتُ: لـمّا جعلَه مُشتَرِيًا لهوَ الحديثِ بالقُرآنِ قال: يشتَرِي بِغَيرِ علم بالتِّجارةِ وبِغَيرِ بَصيرةٍ بها، حيثُ يستَبْدِلُ الضَّلالَ بالهُدى والباطلَ بالحقِّ. ونحوُه قولُه تعالى: ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمْ وَمَا كَانُواْ مُهْتَدِينَ﴾ [البقرة: ١٦] أي: وما كانُوا مُهتَدِينَ للتِّجارة بُصراءَ بِها: وقُرِئَ ﴿وَيَتَّخِذَهَا﴾ بالنّصبِ والـرَّفعِ عطفًا على ﴿يَشْتَرِى﴾. أو ﴿لِيُضِلَّ﴾،

ادعاءً للشُّهرةِ، وكان المَخذُول أي: النَّضْرُ مشهورًا في إضلال الناسِ باشتراء اللهو، فإذا قيل له: ضالٌّ، جاز أن يكون منه الإضلال بقرائن الأحوال.

قولـه: (لمّا جعله مشتريًا لهْوَ الحديثِ بالقرآن) إلى آخره. تلخيصُه: أنَّـه لما استُعير استبدالُ الضّلالِ بالهدى، والباطلِ بالحقِّ: الشِّراءُ، نُظِر إلى المُستعار[١] له، وجيء بوَصْفٍ ملائمٍ له، فكان تجريدًا للاستعارة كما أنَّ قولَه: ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمْ﴾ [البقرة:١٦] ترشيحٌ لتلك الآيةِ ﴿وَمَا كَانُواْ مُهْتَدِينَ﴾ [البقرة:١٦] تجريدٌ لها، وقد سَبَق في «البقرة» تقريرُه.

قولـه: (﴿وَيَتَّخِذَهَا﴾ بالنَّصبِ والرَّفـع) بالنَّصب: حفصٌ وحمزةُ والكسائيُّ، والباقون: بالرَّفع[٢].

قال صـاحب «الكشف»: النَّصبُ على العطف على ﴿لِيُضِلَّ﴾، والرَّفعُ على ﴿يَشْتَرِى﴾؛ أي: مَنْ يشتري لَـهْوَ الحديثِ ويتَّخذُها هُزُوًا، وما بين «يشتري» و«يتَّخذ» مِنَ الصِّلة ليس

---

(١) من قوله: «استبدالُ الضّلال بالهدى» إلى هنا، سقط من (ف).

(٢) لتمامِ الفائدة انظر: «الكشف عن وجوه القراءات السبع» (١: ٤٠٩).

والضَّميرُ للسَّبيل؛ لأنَّها مُؤنَّثة، كقولِه تعالى: ﴿وَتَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِهِۦ وَتَبْغُونَهَا عِوَجًا﴾ [الأعراف: ٨٦]. ﴿وَلَّىٰ مُسْتَكْبِرًا﴾ زامًّا لا يَعبأُ بها، ولا يرفَعُ بها رأسًا: تُشبِهُ حالُه في ذلك حالَ من لم يَسْمَعْها وهُو سامِعٌ ﴿كَأَنَّ فِىٓ أُذُنَيْهِ وَقْرًا﴾ أي: ثِقْلًا ولا وَقْرَ فيهما، وقُرِئَ بسُكونِ الذَّال. فإن قلتَ: ما محَلُّ الجُملتَيْنِ المُصَدَّرَتَيْنِ بكأنّ؟ قلتُ: الأُولى حالٌ من ﴿مُسْتَكْبِرًا﴾ والثانيةُ مِن ﴿لَّمْ يَسْمَعْهَا﴾، ويجوزُ أن تكُونا استئنافين، والأصلُ في (كأنْ) المُخفَّفة: كأنّه، والضَّميرُ ضميرُ الشَّأن.

[﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُمْ جَنَّٰتُ ٱلنَّعِيمِ * خَٰلِدِينَ فِيهَا ۖ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقًّا ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ * خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ۖ وَأَلْقَىٰ فِى ٱلْأَرْضِ رَوَٰسِىَ أَن تَمِيدَ بِكُمْ وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٍ ۚ وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَنۢبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ زَوْجٍ كَرِيمٍ * هَٰذَا خَلْقُ ٱللَّهِ فَأَرُونِى مَاذَا خَلَقَ ٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦ ۚ بَلِ ٱلظَّٰلِمُونَ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ ٨ - ١١]

بأجنبيٍّ، والباقي ﴿بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ للحالِ؛ أي: ﴿لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ جاهلًا[1].

قوله: (زامًّا) الجوهري: زمَّ بأنفِه، أي: تكبَّر، فهو زامٌّ.

قوله: (وقُرِئ بسكون الذّال) قرأها نافعٌ.

قوله: (والأُولى حالٌ من ﴿مُسْتَكْبِرًا﴾) أي: من المُسْتَكِنِّ فيه يدلُّ عليه.

قوله: (والثانية مِنْ ﴿لَّمْ يَسْمَعْهَا﴾) يكون حالانِ مُتداخلانِ[2].

قال أبو البقاء: ﴿كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا﴾ حالٌ، والعاملُ ﴿وَلَّىٰ﴾ أو ﴿مُسْتَكْبِرًا﴾، و﴿كَأَنَّ فِىٓ أُذُنَيْهِ وَقْرًا﴾، ﴿وَقْرًا﴾: إما بدلٌ من الحال الأُولى، أو تَبيينٌ لها، أو حالٌ من فاعل «يسمع»[3].

---

(١) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٠٥٥).

(٢) في (ط): «تكون حالات متداخلات».

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٤٣).

﴿وَعْدَ ٱللَّهِ حَقًّا﴾ مصدران مُؤكِّدان، الأوَّلُ: مُؤكِّدٌ لِنفسِه والثّاني مُؤكِّدٌ لِغيرِه؛ لأنَّ قولَه: ﴿لَهُمْ جَنَّٰتُ ٱلنَّعِيمِ﴾ في معنى: وعَدَهُمُ الله جنّاتِ النَّعيم، فأكَّدَ معنى الوعدِ بالوعد. وأمّا ﴿حَقًّا﴾ فدالٌّ على معنى الثَّبات: أُكِّدَ به معنى الوعدِ، ومُؤكِّدُهُما جميعًا قولُه: ﴿لَهُمْ جَنَّٰتُ ٱلنَّعِيمِ﴾. ﴿وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ﴾ الّذي لا يَغْلِبُه شيءٌ ولا يُعجِزُه، يَقْدِرُ على الشَّيءِ وضِدِّه، فيُعطي النَّعيمَ من شاءَ والبُؤسَ مَن شاء، وهُو ﴿ٱلْحَكِيمُ﴾ لا يَشاءُ إلّا ما تُوجبُهُ الحِكمةُ والعَدْلُ، ﴿تَرَوْنَهَا﴾ الضَّميرُ فيه للسَّماوات، وهُوَ استِشهادٌ برُؤْيَتِهم لها غيرَ معمُودةٍ على قولِه: ﴿بِغَيْرِ عَمَدٍ﴾ كما تقولُ لصاحِبِك: أنا بِلا سيفٍ ولا رُمحٍ تراني. فإن قلتَ: ما محَلُّها منَ الإعراب؟ قلتُ: لا محلَّ لها لأنَّها مُستأنَفة. أو هي في محلِّ الجَرِّ صفةً للعَمَد أي: بغيرِ عمدٍ مرئِيّة، يعني: أنّه عمَدَها بعَمَدٍ لا تُرى، وهِيَ إمساكُها بقُدْرَتِه ﴿هَٰذَا﴾ إشارةٌ إلى ما ذَكَرَ مِن مخلُوقاتِه. والخلقُ بمعنى المخلُوق. و﴿ٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦ﴾ آلهتُهم، بكَّتَهم بأنّ هذه الأشياءَ العظيمةَ ممّا خلقَهُ الله وأنشأَه. ﴿فَأَرُونِى﴾ ماذا خلَقَتْهُ آلِهَتُكُم حتّى استوجَبُوا عِندَكُمُ العِبادة، ثمّ أضربَ عن تبكِيْتِهم إلى التَّسجيلِ عليهم بالتَّورُّطِ في ضلالٍ ليسَ بعدَه ضلال.

[﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا لُقْمَٰنَ ٱلْحِكْمَةَ أَنِ ٱشْكُرْ لِلَّهِ ۚ وَمَن يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ حَمِيدٌ﴾ ١٢]

قوله: (على قوله: ﴿بِغَيْرِ عَمَدٍ﴾) متعلِّقٌ بقوله: «استشهاد»، و﴿بِغَيْرِ عَمَدٍ﴾ في التَّنزيل حالٌ من ﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾، و﴿تَرَوْنَهَا﴾ جملةٌ مستأنفةٌ مُبيِّنة؛ لأنَّ السَّماواتِ خُلقت بغير عَمَدٍ. كأنَّه لـمّا قيلَ: خَلَق السَّماواتِ والأرضَ بغير عَمَدٍ[1]، قيل: وما الدَّليلُ عليه؟ فقيل: رؤيةُ النّاس لها غيرَ مَعْمُودةٍ، وكذلك لما قلت: أنا بغير سيفٍ ولا رُمحٍ، فقيل: ما الذي يدلُّ عليه؟ أجبت: لأنَّك تراني بلا سيفٍ ولا رُمحٍ. ويجوز أن يكون من باب نَفْي الشيءِ بنَفْي لازِمه.

---

(١) قوله: «كأنه لما قيل: خلق السماوات والأرض بغير عمد» سقط من (ط).

هو لُقمانُ بن باعُورا: ابنُ أختِ أيُّوبَ أو ابنُ خالَتِه. وقيل: كانَ من أولادِ آزر، وعاشَ ألفَ سنة، وأدركَ داوُدَ عليهِ السَّلامُ وأخَذَ منهُ العِلْمَ، وكانَ يُفتِي قبلَ مبْعَثِ داوُدَ عليهِ السَّلام، فلمّا بُعِثَ قَطَعَ الفتوى، فقيلَ له؟ فقالَ: ألا أكتفي إذا كُفِيتُ؟ وقيل: كان قاضيًا في بني إسرائيل، وأكثرُ الأقاويلِ أنّه كانَ حكيمًا ولم يكنْ نَبيًّا، وعنِ ابنِ عباسٍ رَضِيَ الله عنهُما: لقمانُ لم يكُنْ نَبيًّا ولا مَلِكًا، ولكن كان راعيًا أسْوَدَ، فرزَقَهُ الله العِتقَ، ورَضِيَ قولَهُ ووصِيَّتَه، فقصَّ أمرَهُ في القُرآنِ لتُمَسِّكُوا بوصِيَّتِه. وقالَ عِكرمةُ والشَّعبيُّ: كان نبيًّا. **وقيل: خُيِّرَ بينَ النُّبُوَّةِ والحِكْمةِ فاختارَ الحِكمة**. وعن ابن المسيب: كان أسودَ من سُودانِ مِصرَ خيّاطًا، وعن مُجاهد: كانَ عبدًا أسودَ غليظَ الشَّفتَيْنِ مُتَشَقِّقَ القَدَمَيْن. وقيل: كان نجّارًا. وقيل: كان راعيًا وقيل: كان يَحْتَطِبُ لمَولاهُ كُلَّ يومٍ حُزمةً. وعنهُ أنّه قالَ لرَجُلٍ ينظرُ إليه: إن كُنتَ تراني غليظَ الشَّفَتَيْنِ فإنَّه يخرجُ من بينِهما كلامٌ رقيق، وإن كنتَ تراني أسودَ فقلبي أبيضُ. ورُوي أنّ رجُلًا وقفَ عليه في مجلِسِه فقال: ألستَ الّذي تَرعى معي في مكانِ كذا؟ قال: بلى. قالَ: ما بلغَ بِك ما أرى؟ قالَ: صِدقُ الحديثِ والصَّمتُ عمّا لا يعنيني. ورُوِيَ أنّه دخلَ على داوُدَ عليهِ السَّلامُ وهُو يَسْرُدُ الدِّرعَ وقد ليَّنَ الله له الحديدَ كالطِّين، فأرادَ أن يسألَه فأدركَتْهُ الحِكمةُ فسَكَت، فلمّا أتمّها لبِسَها وقالَ: نعمَ لَبُوسُ الحربِ أنتَ. فقالَ: **الصَّمتُ حُكمٌ وقليلٌ فاعلُه**،

قوله: (**وقيل: خُيِّرَ بين النُّبوة والحكمة فاختار الحِكمةَ**)، **الانتصاف**: وفيه بُعْدٌ بيِّنٌ، فإنَّ الحكمةَ قَطْرةٌ من بحر النُّبوةِ، وأعلى درجاتِ الحكمةِ يَنْحَطُّ عن أَدنى مراتبِ النُّبوةِ، وليس من الحِكمة اختيارُ الحكمةِ المجرَّدة على النُّبوة(١).

قولـه: (**الصَّمت حُكمٌ**(٢) **وقليلٌ فاعلُـه**) قال المَيْدانيُّ: الحُكم: الحِكْمةُ، ومنه قولـه تعالى: ﴿وَءَاتَيْنَـٰهُ ٱلْحُكْمَ صَبِيًّا﴾ [مريم:١٢]، ومعناه: استعمالُ الصَّمتِ حِكمةٌ، ولكن قَلَّ مَنْ يَستعملُها(٣).

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٤٩٣).

(٢) في النسخة «ف»: «حكمة»، والصوابُ ما أثبتناه، وهو على الجادَّةِ في «مجمع الأمثال».

(٣) «مجمع الأمثال» (١: ٤٠٢).

فقالَ له داوُدُ: **بحقٍّ ما** سُمِّيتَ حكيمًا. ورُوِيَ أنّ مولاهُ أمرَهُ بذَبْحِ شاةٍ، وبأن يُخرِجَ منها أطيبَ مُضغَتَيْن، فأخرجَ اللِّسانَ والقَلْبَ، ثمّ أمرَهُ بمثلِ ذلك بعدَ أيّامٍ وأنْ يُخرِجَ أخْبَثَ مُضغَتَيْنِ فأخرَجَ اللِّسانَ والقلب، فسأَلَه عن ذلك؟ فقال: هُما أطيبُ ما فِيها إذا طابا، وأخبثُ ما فِيها إذا خَبُثا.

وعن سعيدِ بنِ المُسَيِّبِ أنّه قالَ لأسْوَد: لا تحزنْ، فإنّه كانَ من خيرِ النّاسِ ثلاثةٌ من السُّودان: **بِلالٌ ومِهجَعٌ** مولى عُمَر، ولُقمان.

«أنْ» **هي المُفسِّرة**، لأنَّ إيتاءَ الحِكمةِ في معنى القولِ، وقد نبّهَ الله سُبحانَه على **أنَّ الحِكمةَ الأصليّةَ والعِلْمَ الحقيقيّ: هو العملُ بِهما**، وعبادةُ الله، والشُّكرُ له،

قوله: (**بحقٍّ ما**)، «ما» صفةُ «حقّ»، وهي إبهاميَّةٌ، وهي التي إذا اقترَنت باسمٍ نَكِرةٍ أَبْهَمَتْهُ إبهامًا وزادتُه شِياعًا وعُمومًا.

قوله: (**بلال ومِهْجَع**)، **الاستيعاب**: بلالٌ هو مولى أبي بكر، [كان][1] لبعض بني جُمَح، مُولَّدًا من مُوَلَّدِيهم، وقيل: من مُولَّدي مكةَ. وقيل: من مولَّدي السَّراة، اسمُ أبيه رَباحٌ وأُمُّه حَمامة[2].

ومِهْجَع: هو ابن صالح مولى عمر بن الخطاب، وقال ابن إسحاق: هو من اليَمنيِّين. وقال ابن هشام: هو من عَكٍّ، أصابه سِباءٌ، فمَنَّ عليه عمرُ بن الخطاب رضي الله عنه[3].

قوله: («**أنْ» هي المفسِّرةُ**) في «المطلع»: عن المُبرِّد ﴿أَنِ ٱشْكُرْ لِلَّهِ﴾ تأويلَ الحكمةِ، كقولك: قد قدَّمتُ إليه أنْ ائتِ عَمرًا؛ أي: ائتِ عَمْرًا. المعنى: اشكرِ الله فيما أعطاكَ من الحكمة بالتَّوحيد والعبادةِ له.

قوله: (**أنَّ الحكمةَ الأصليَّةَ والعِلْمَ الحقيقيَّ هو العملُ بهما**) أي: بالحكمة والعلم،

---

(١) زيادة من «الاستيعاب».
(٢) «الاستيعاب» لابن عبد البرّ (١: ١٧٩).
(٣) المصدر السابق (٤: ١٤٨٦).

حيثُ فسَّرَ إيتاءَ الحِكمةِ بالبَعْثِ على الشُّكرِ ﴿غَنِيٌّ﴾ غيرُ مُحتاجٍ إلى الشُّكرِ ﴿حَمِيدٌ﴾ حَقيقٌ بأنْ يُحمَدَ وإنْ لـمْ يَحْمَدْهُ أحد.

[﴿وَإِذْ قَالَ لُقْمَٰنُ لِٱبْنِهِۦ وَهُوَ يَعِظُهُۥ يَٰبُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ ١٣]

قيل: كانَ اسمُ ابنهِ (أنْعَم) وقالَ الكَلْبيُّ: (أشْكَم) وقيل: كانَ ابنُه وامرأتُه كافِرَيْن،

فعَطْفُ العلمِ الحقيقيِّ على الحكمة الأصليَّةِ عطفُ تفسيرٍ، وكذا عطفُ «وعبادة الله» على «العمل بهما»، وكذلك الشُّكر لله على العبادةِ؛ لأنَّ الشُّكرَ: تعظيمُ المُنْعِمِ في القلب، وثناؤه باللِّسان، وتحقيقُ مَراضِيهِ بالجوارح.

النهاية: الحكيم: ذو الحكمة، والحِكمةُ: عبارة عن معرفة أفضلِ الأشياء بأفضلِ العلوم. وقال: الحُكمُ: العلمُ والفقهُ، وهو مصدرُ حَكَم يَحكُم، ومنه الحديث: «الخِلافَةُ في قُريشٍ، والحُكمُ في الأنصار»(١) خصَّهم بالحُكم؛ لأنَّ أكثرَ فقهاءِ الصَّحابةِ منهم.

المُغْرب: الحِكمةُ: ما يمنعُ من الجَهْل. وقيل: كلُّ كلامٍ وافقَ الحقَّ(٢). وعلى حَسْب ظاهرِ الحكمةِ فمعنى الآيةِ: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا لُقْمَٰنَ ٱلْحِكْمَةَ﴾ أي: المعرفةَ بأفضلِ الأشياءِ، فلمّا عَدَل منه إلى العمل والشُّكرِ، عُلم أنَّ الحكيمَ كلَّ الحكيمِ مَنْ عَمِل بمُقتضى الحكمةِ، ولا يَكتفي بالمعرفة فحَسْبُ.

وقال ابن يُونسَ(٣): أمّا الحكمةُ فتُطلق بإزاء مَعْنيَيْن: **أحدهما**: أنها عبارةٌ عن الإحاطة المجرَّدة بنَظْم الأمور ومعانيها الدَّقيقة والجَليلةِ. **والثاني**: وُقوع الأفعال متقنةً بحَسْب عِلْم الفاعلِ.

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٧٦٥٤)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٧: ٢٩٨)، وابن أبي عاصم في «السنة» (١١١٤) بإسنادٍ ضعيف من حديثِ عتبة بن عبد السلمي.

(٢) «المُغرب في ترتيب المعرب» (١: ٢١٨).

(٣) لعلّه متّى بن يونس، الفيلسوف المنطقي الذي ناظر أبا سعيد السيرافي كما تجده مبسوطًا في «الإمتاع والمؤانسة» لأبي حيّان التوحيدي.

فما زالَ بِهما حتّى أسلَما ﴿لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ لأنَّ التَّسوِيةَ بينَ من لا نِعمةَ إلّا هيَ منه، ومَن لا نِعمةَ منهُ البتّةَ ـ ولا يُتصوَّرُ أن يَكونَ منه ـ **ظلمٌ لا يُكْتَنَهُ عِظَمُه**.

[﴿وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُۥ وَهْنًا عَلَىٰ وَهْنٍ وَفِصَٰلُهُۥ فِى عَامَيْنِ أَنِ ٱشْكُرْ لِى وَلِوَٰلِدَيْكَ إِلَىَّ ٱلْمَصِيرُ * وَإِن جَٰهَدَاكَ عَلَىٰٓ أَن تُشْرِكَ بِى مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا وَصَاحِبْهُمَا فِى ٱلدُّنْيَا مَعْرُوفًا وَٱتَّبِعْ سَبِيلَ مَنْ أَنَابَ إِلَىَّ ثُمَّ إِلَىَّ مَرْجِعُكُمْ فَأُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ ١٤-١٥]

أي ﴿حَمَلَتْهُ﴾ تَهِنُ ﴿وَهْنًا عَلَىٰ وَهْنٍ﴾ كقولِكَ: **رجَعَ عَـودًا على بَـدءٍ**، بمعنى؛ يعُودُ عودًا على بَدءٍ، وهُو في موضِعِ الحال. والمعنى: أنّها تضعُفُ ضَعفًا فوقَ ضَعْف، أي: يتزايَدُ ضَعفُها ويتَضاعَف؛ لأنَّ الحَمْلَ كُلَّما ازدادَ وعَظُم، ازدادتْ ثِقْلًا وضَعْفًا. وقُرِئَ: **(وَهَنًا على وَهَنٍ) بالتّحريك. عن أبي عمرٍو**. يُقال: وَهِنَ يَوْهَن، ووَهَنَ يَهِنُ،

قوله: (**ظلمٌ لا يُكْتَنهُ عِظَمُه**) خبرٌ لـ«أنّ» وقوله: «ولا يُتصوَّر أن يكونَ منه» اعتراضٌ توكيْد لقوله: «لا نعمةَ إلا هي منه».

قوله: (**رجع عَوْدًا على بدء**)، وأصله قولهم لمن يستأنف العمل: رجع عَودَه على بَدْئه؛ أي: رجع يَعودُ عودًا على بدئه، ثم حُذف الفعل وجُعل المصدر دليلًا عليه، وأُضيف إلى ضمير ذي الحال. والمثالُ تُرِكَ فيه الضَّمير، والمصدرُ ليس بحالٍ، وإنّما الحالُ مَدْلوله، وهو الفعل.

قال أبو البقاء: المصدر هنا حالٌ، أي: ذاتُ وَهْنٍ، أو مَوْهُونة[١].

قوله: («**وَهَنًا على وَهَن**»؛ **بالتَّحريك عن أبي عمرو**) أي: في قراءته الشاذة. روى ابن جنّي عن أبي عمرو وعيسى الثَّقفيِّ: «وَهَنًا على وَهَنٍ» فيهما، والكلام فيه كالكلام في قوله: ﴿يَوْمِ ٱلْبَعَثِ﴾ [الروم:٥٦]، وهو أنهم يحركون الساكن في حروف الحلْق في مثل هذه المواضع[٢].

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٤٤).

(٢) انظر: «المحتسب» (٢: ١٦٦)، و«مختصر شواذّ القرآن» ص١١٦-١١٧.

وقُرِئَ: (وفَصْلُه)، ﴿أَنِ ٱشْكُرْ﴾ تفسيرٌ لـ(وَصَّيْنا) ﴿مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ أرادَ بنَفيِ العَمَلِ به نفيَه، أي: لا تُشركْ بي ما ليسَ بشيءٍ، يُريدُ الأصنامَ، كقولِه تعالى: ﴿مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ مِن شَيْءٍ﴾ [العنكبوت: ٤٢]. ﴿مَعْرُوفًا﴾ صِحابًا، أو مُصاحَبًا معروفًا حسنًا بخُلُقٍ جميلٍ وحِلْمٍ واحتِمالٍ وبِرٍّ وصِلة، وما يقتَضِيهِ الكَرَمُ والمُروءةُ، ﴿وَٱتَّبِعْ سَبِيلَ مَنْ أَنَابَ إِلَيَّ﴾ يريدُ: واتّبعْ سبيلَ المُؤمِنين في دِينِكَ ولا تتَّبعْ سبيلَهُما فيه،

قوله: (وفَصْلُه) بسكون الصاد، قال ابن جنِّي: وهي قراءة الحسن وغيره، والفَصْل أعمُّ من الفِصَال، والفِصَالُ هاهنا أوقع؛ لأنه موضع يختص بالرَّضاع، وهو مصدر «فاصلتُه»، فعبَّر عن هذا المعنى، وإن كان الأصل واحدًا[1].

قوله: (أراد بنَفْي العمل به نَفْيَه) أو هو من باب نَفْي الشيء بنَفْي لازِمه، وذلك أنَّ العلمَ تابعٌ للمعلوم، فإذا كان الشيءُ معدومًا لم يتعلَّق به موجودًا.

الانتصاف: هو من باب

على لاحِبٍ لا يُهتدى بمَنارِهِ[2]

أي: لا تشرك بي ما ليس بإلهٍ، فيكون لك به علم، وليس من باب ما ذكره في قوله: ﴿مَا عَلِمْتُ لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرِي﴾ [القصص: ٣٨][3].

قال ابن الحاجب: لا يستقيم أن يكونَ ﴿مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ بدلًا عن ﴿بِي﴾؛ لأنه يقال: أشرك زيدٌ كذا بكذا؛ أي: جعلَه شريكًا له، وهم كانوا يجعلون لله شُركاءَ، وجعلوا لله شركاءَ، فالوجهُ أنه مفعول ﴿تُشْرِكَ﴾، فلو جُعل ﴿تُشْرِكَ﴾ بمعنى: تكفُر، وجُعلت «ما» نكرةً أو بمعنى «الذي» بمعنى: كُفْرًا[4]، أو الكفر، ويكون نصبًا؛ لكان وجهًا حسنًا[5].

---

(١) «المحتسب» (٢: ١٦٦).

(٢) سبق تخريجه.

(٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٤٩٤).

(٤) في (ح) و(ف): «كُفُوًا».

(٥) «أمالي ابن الحاجب» (١: ٢٠٢-٢٠٣).

وإن كُنتَ مأمورًا بحُسنِ مُصاحَبَتِهما في الدُّنيا، ثمّ إليَّ مرجِعُكَ ومرجِعُهُما، فأُجازِيكَ على إيمانِك وأُجازِيهما على كُفرِهما، عَلَّمَ بذلك حُكمَ الدُّنيا وما يَجِبُ على الإنسانِ في صُحبَتِهما ومُعاشَرَتِهما: من مُراعاةِ حقِّ الأُبوَّةِ وتعظيمِه، وما لهُما من المَواجِبِ الّتي لا يَسُوغُ الإخلالُ بها، ثمّ بيَّنَ حُكمَهُما وحالَهُما في الآخرة. ورُوِيَ: **أنّها نزلتْ في سعدِ ابنِ أبي وقّاصٍ** وأمِّه. وفي القصّة: أنّها مكثتْ ثلاثًا لا تَطْعَمُ ولا تَشْربُ **حتّى شجرُوا فاها** بعُود. ورُوِيَ أنّه قال: لو كانتْ لها سبعُونَ نَفْسًا فخرجتْ، لما ارتَدَدْتُ إلى الكُفر. فإن قلتَ: هذا الكلامُ كيفَ وقعَ في أثناءِ وصيّةِ لُقمان؟ قلتُ: هو كلامٌ اعترَضَ به على سبيلِ الاستطراد، تأكيدًا لما في وصيّةِ لُقمانَ من النّهيِ عنِ الشِّرك. فإن قلتَ: فقولُه: ﴿حَمَلَتۡهُ أُمُّهُۥ وَهۡنًا عَلَىٰ وَهۡنٖ وَفِصَٰلُهُۥ فِي عَامَيۡنِ﴾ كيف اعتُرِضَ به بينَ المُفسَّرِ والمُفسِّر؟ قلتُ: **لمّا وصّى بالوالِدَيْن: ذكر ما تُكابِدُه الأمُّ** وتُعانِيهِ من المشاقِّ والمتاعِبِ في حَمْلِهِ وفِصالِه هذه المُدَّةَ المُتطاوِلة، إيجابًا للتَّوصِيةِ بالوالِدَةِ خُصُوصًا. **وتَذكيرًا بحقِّها العظيمِ مُفرَدًا**، ....

قوله: (**أنها نزلت في سعد بن أبي وقاص**) تقدَّم سببُ نزوله في العنكبوت.

قوله: (**حتى شَجَروا فاها**)، **النهاية**: أي: أدخلوا في شَجْرها عُودًا حتى يفتحوه به، والشَّجْر: مَفتحُ الفم، وقيل: هو الذَّقَنُ.

قوله: (**لما وصّى بالوالدَينِ ذكر ما تُكابده الأمُّ**) يريد أن جملةَ قولِه: ﴿حَمَلَتۡهُ أُمُّهُۥ وَهۡنًا عَلَىٰ وَهۡنٖ﴾ جملةٌ مستأنفةٌ على سبيل التَّعليل تذكيرًا.

الانتصاف: هذا من قول الفقهاء: تعليلُ الحُكمِ يُفيده تأكيدًا[1].

قوله: (**وتذكيرًا بحقِّها العظيم مفردًا**)، قيل: مفردًا يجوز أن يكون حالًا من قوله: «**ما تُكابِدُه**» أي: ذكر ما تُكابِدُه مفردًا، وأن يكون حالًا من «بحقِّها» والأصوب أن يكون صفة لـ«تذكيرًا»؛ أي: إيجابًا خصوصًا وتذكيرًا مفردًا، يعني: إنما أدخل ذكر ما تكابده الأمُّ

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٤٩٥).

ومن ثَمَّ قالَ رسولُ الله ﷺ لمن قالَ له: من أَبَرُّ؟ «أمَّك ثمّ أُمَّكَ ثُمَّ أُمَّك» ثمّ قال بعدَ ذلك «ثمّ أباك». وعنْ بعضِ العربِ أنّه حَمَلَ أُمَّهُ إلى الحَجِّ على ظهرِه وهُو يقولُ في حُدائِه بنفْسِه:

أَحمِلُ أُمِّــي وهِــيَ الحَمّالهْ

تُرْضِعُني الدِّرَّةَ والعُلَالهْ

ولا يُجازى والِدٌ فَعالــهْ

فإن قلتَ: ما معنى توقيتِ الفِصالِ بالعامَيْن؟ قلتُ: المعنى في توقيتِه بهذه المُدّةِ أنّها الغايةُ التي لا تُتَجاوز، والأمرُ فيما دُونَ العامَيْن موكُولٌ إلى اجتهادِ الأُمّ: إن عَلِمَتْ أنّه يَقْوى على الفِطامِ فلها أَنْ تَفْطِمَه، ويدلُّ عليهِ قولُه تعالى: ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ﴾ [البقرة: ٢٣٣] وبه استَشْهَدَ

بين المفسِّر والمفسَّر اهتمامًا بشأن التَّوصية في حقها؛ ليكون إيجابًا للتوصية خصوصًا وتذكيرًا بحقِّها مستقلًّا.

قوله: (لمن قال له: مَنْ أبرُّ؟) روينا عن الترمذيِّ، عن بَهْزِ بن حَكيم، عن أبيه، عن جَدِّه قال: قلتُ يا رسول الله، من أَبَـرُّ؟ قال: «أُمَّكَ». قال: قلتُ: ثمَّ مَنْ؟ قال: «أمَّكَ» قال: قلت: ثمَّ مَن. قال: أمَّكَ. قال: قلتُ: ثمَّ مَنْ؟ قال: «ثمَّ أباكَ، ثمَّ الأقربَ فالأقربَ»(١). ولأبي داودَ قريبٌ منه(٢).

قوله: (تُرضِعُني الدِّرَّة والعُلالة) الدِّرَّةُ: كثرةُ اللَّبنِ وسَيلانُه، والعُلالة: بقيَّة اللَّبن، والحَلْبة بين الحَلْبتينِ، وبقيَّةُ جَرْيِ الفرس.

(١) أخرجه الترمذي (١٨٩٧)، والبخاري في «الأدب المفرد» (٣)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (١٦٦٧)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٩: ٩٦٢)، وغيرهم بإسنادٍ حسن، وانظر تمامَ تخريجه في «مسند أحمد» (٢٠٠٢٨).

(٢) أخرجه أبو داود (٥١٣٩)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٩: ٩٥٧).

الشَّافِعيُّ رَحِمَهُ الله على أنَّ مُدّةَ الرِّضاعِ سنَتان، لا تثبُتُ حُرمةُ الرِّضاع بعدَ انقضائِهما، وهو مَذهَبُ أبي يُوسفَ ومُحمَّد. **وأمّا عندَ أبي حنيفةَ رَحِمَهُ الله فمدّةُ الرَّضاعِ ثلاثُونَ شهرًا**. وعن أبي حنيفةَ: إن فَطَمَتْهُ قبلَ العامَيْنِ فاستغنى بالطَّعامِ ثُمّ أرضَعَتْه، لم يكُنْ رَضاعًا. وإن أكَلَ أكلًا ضعيفًا لم يَستَغْنِ به عن الرَّضاعِ ثمّ أرضعَتْه، فهُو رَضاعٌ مُحرِّم.

[﴿ يَٰبُنَيَّ إِنَّهَآ إِن تَكُ مِثۡقَالَ حَبَّةٖ مِّنۡ خَرۡدَلٖ فَتَكُن فِي صَخۡرَةٍ أَوۡ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ أَوۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ يَأۡتِ بِهَا ٱللَّهُۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٞ ﴾ ١٦]

قُرِئَ ﴿مِثۡقَالَ حَبَّةٖ﴾ بالنَّصبِ والرَّفع، فمَن نصبَ كان **الضَّميرُ للهنةِ** من الإساءَةِ أو الإحسان، أي: إن كانتْ مثلًا في الصِّغرِ **والقَماءَةِ** كحَبّةِ الخردل، فكانتْ مع صِغَرِها في أخفى موضع وأحرَزِه كجَوفِ الصَّخرة، أو حيثُ كانت في العالَمِ العُلويِّ أو السُّفليِّ ﴿يَأۡتِ بِهَا ٱللَّهُ﴾ يومَ القِيامَةِ فيُحاسَبُ بها عامِلُها ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَطِيفٌ﴾

قوله: (**وأمّا عند أبي حنيفة فمدَّة الرَّضاع ثلاثون شهرًا**) قالوا: إن الآية عنده لبيان الرَّضاع المستحقِّ على الأُم، لا لبيان مدَّة الرَّضاع؛ لأن مدة الرَّضاع عنده ثلاثون شهرًا[1].

قوله: (**الضمير للهنة**)، **المُغرب**: الهَنُ: كناية عن كلِّ اسم جنس، وللمؤنث هَنَـةٌ، ولامُه ذاتُ وجهين، فمن قال: «واو»، فالجمع هَنَوات، والتصغير هُنَـيَّة. ومن قال: «ها» قال: هُنَيهةٌ[2]، فقول المصنف: «من الإساءة أو الإحسان» إشارة إلى جنسيها.

قوله: (**والقَمـاءة**) **الجوهري**: وقَمُؤ الرَّجل بالضم قَماءً وقَماءة صار قَميئًا، وهو الصغير الذليل.

---

(١) واحتجّ بقوله تعالى: ﴿وَحَمۡلُهُۥ وَفِصَٰلُهُۥ ثَلَٰثُونَ شَهۡرًا﴾ [الأحقاف: ١٥]، وظاهرُ هذه الإضافةِ يقتضي أن يكون جميعُ المذكورِ مُدّة لكلِّ واحدةٍ منهما، إلّا أن الدليل قامَ على أنّ مدَّة الحَبَل لا تكون أكثر من سنتين فبقي مدَّةُ الفصالِ على ظاهره. انتهى بحروفه من «فتح باب العناية» لمُلّا علي القاري (٢: ٨٣). ولتمام الفائدة انظر: «بدائع الصنائع» للكاساني (٤: ٧).

(٢) «المُغرب في ترتيب المعرب» (٢: ٣٩٠).

يَتَوَصَّلُ عِلمُه إلى كُلِّ خفيٍّ ﴿خَبِيرٌ﴾ عالِمٌ بكُنهِه. وعن قَتادة: لطيفٌ باستِخْراجِها، خَبيرٌ بمُستَقَرِّها. ومَن قرأ بالرَّفعِ: كان ضميرَ القِصّة، وإنّما أنّثَ المِثقالَ؛ لإضافتِهِ إلى الحبّة، كما قال:

كما شَرِقَتْ صَدْرُ القَناةِ مِنَ الدَّمِ

ورُوي أنّ ابنَ لُقمانَ قالَ له: أرأيتَ الحبّةَ تكونُ في مَقْلِ البَحرِ أي: في مَغاصِه يعلَمُها الله؟ فقال: **إنَّ الله يعلَمُ أصغرَ الأشياءِ في أخفى الأمكِنَة**؛ لأنَّ الحبّةَ في الصَّخرةِ أخفى منها في الماء. وقيل: الصَّخرةُ هيَ الّتي تَحتَ الأرضِ، وهِيَ السِّجِّينُ يُكتَبُ فيها أعمالُ الكُفّارِ. وقُرِئَ: (فتكِنْ) **بكَسْرِ الكاف**. من: وَكَنَ الطّائِرُ يَكِنُ: إذا استقرَّ في وكْنَتِه، وهي مَقرُّه ليلًا.

[﴿يَٰبُنَيَّ أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ وَأۡمُرۡ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَٱنۡهَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ وَٱصۡبِرۡ عَلَىٰ مَآ أَصَابَكَۖ إِنَّ ذَٰلِكَ مِنۡ عَزۡمِ ٱلۡأُمُورِ﴾ ١٧]

قوله: (**كما شَرِقَت صَدرُ القَناةِ مِن الدَّمِ**) أوله:

وتَشْرَقُ بالقولِ الذي قد أَذعْته[١]

قوله: الشَّرَقُ: الشجا والغُصَّة، وقد شَرِق بريقِه، أي: غَصَّ. أنّث «شَرِقَت» لإضافة «الصدر» إلى «القناة»، وصدر القناة: هو ما فوقَ نصفِه.

قولـه: (**إنَّ الله يعلمُ أصـغرَ الأشياءِ في أخفـى الأمكِنةَ**). **الانتصـاف**: هذا من باب التَّتميم البديع، تَـمّم خفاءَها[٢] في نفسها بخَفاءِ مكانِها من الصَّخرة. قالت الخنساء:

وإنَّ صَخرًا لَتأْتَمُّ الهُداةُ بِه   كأَنَّه علَمٌ في رأسِه نـارُ[٣]

قوله: (**«فتكِنْ» بكسرِ الكاف**)، قال ابن جنّي: هي قراءة عبد الكريم الجَزَريّ، كأنه مِنَ

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) في (ح) و(ف): «تُمَّ».

(٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٤٩٦). وقد سبق تخريج البيت من «ديوان الخنساء».

﴿وَاصْبِرْ عَلَىٰ مَا أَصَابَكَ﴾ يجوزُ أن يكونَ عامًّا في كُلِّ ما يُصيبُه من المِحَن، وأن يكون خاصًّا بِما يُصيبُه فيما أُمِرَ به من الأمْرِ بالمَعرُوفِ والنّهيِ عن المُنكَر: من أذى مَن يبعَثُهُم على الخير ويُنكِرُ عليهمُ الشَّرَّ ﴿إِنَّ ذَٰلِكَ﴾ ممّا عزمَه الله من الأُمُور، أي: قطَعَـه قَطْعَ إيجابٍ وإلـزام. ومنه الحديث: «لا صِيامَ لمنْ لم يعزمِ الصِّيامَ مِنَ الليـلِ» أي لم يقْطَعْهُ بالنِّيّة: ألا ترى إلى قولِه عليه السَّلام: «لمنْ لم يبيِّتِ الصِّيامَ» ومنه: «إنّ الله يُحِبُّ أَنْ يُؤخذَ برُخَصهِ كما يُحبُّ أَنْ يُؤخذ بعزائمِهِ»، وقولُهم: عَزْمةٌ من عَزَماتِ ربِّنا. ومنهُ: عزماتُ المُلُوك. وذلك أن يقولَ المَلِكُ لبعضِ مَن تحتِ يَدِهِ: عزمتُ عليكَ إلّا فعلْتَ كذا، إذا قالَ ذلك لم يَكُنْ للمَعزُومِ عليه بُدٌّ من فِعْلِه ولا مندوحةٌ في تركِه. وحقيقتُه: أنّه من تسمِيةِ المفعُولِ بالمصدر، **وأصلُه من معزُوماتِ الأُمور، أي: مقطوعاتِها ومفروضاتِها**. ويجوزُ أن يكونَ مصدرًا في معنى الفاعِلِ، أصلُه: من عازِماتِ الأُمور، من قولِه تعالى: ﴿فَإِذَا عَزَمَ الْأَمْرُ﴾ [محمد: ٢١] كقولِك: جدّ الأمرُ،

المقلوب؛ لأن الكون(١) الاستقرارُ(٢)، وعليه قالوا: قد تكوَّن في منزله واستقرَّ(٣).

قوله: **(وأصلُه من معزوماتِ الأمور، أي: مقطوعاتِها ومفروضاتها)**، **النهاية**: ومنه حديث: «الزكاةُ عَزْمةٌ من عَزَماتِ الله»(٤)؛ أي: حقٌّ من حُقوقِه، وواجبٌ من واجباته.

---

(١) في النسخ الخطية: «الركون»، وليس بشيء. وصوّبناه من «المحتسب».

(٢) هذا نَقْلٌ غير محرَّرٍ عن ابن جني، وعبارتُه بتمامها: «هذا مِن قولهم: وكَنَ الطائرُ: إذا استقرَّ في وُكْنَتِه، وهي مقرُّه ليلًا...، وكأنه من مقلوبِ الكونِ، لأن الكونَ الاستقرار».
قلت: ولتمامِ الفائدة انظر «مختصر شواذ القرآن» ص١١٧، ففيه فائدة لطيفة.

(٣) «المحتسب» (٢: ١٦٨).
قلتُ: عبد الكريم: هو ابن مالك الجزري الحرّاني (ت ١٧٠هـ)، مولى بني أميّة، كان إمامًا ثقةً حافظًا، له ترجمة في «سير أعلام النبلاء» (٦: ٨٠).

(٤) أخرجه الدارمي في «السنن» (١٦٧٧)، والروياني في «مسنده» (١: ٢٨٤) من حديثِ بَهْزِ بن حكيم.

وصدَقَ القِتالُ. وناهِيكَ بهذِه الآيةِ مؤذنةً بِقِدَمِ هذه الطّاعات، وأنّها كانت مأمُورًا بها في سائِرِ الأُمم، وأنَّ الصَّلاةَ لم تزلْ عظيمةَ الشَّأن، سابقةَ القَدَمِ على ما سِواها، مُوَصًّى بها في الأديانِ كُلِّها.

[﴿ وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًا ۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ * وَٱقْصِدْ فِي مَشْيِكَ وَٱغْضُضْ مِن صَوْتِكَ ۚ إِنَّ أَنكَرَ ٱلْأَصْوَٰتِ لَصَوْتُ ٱلْحَمِيرِ ﴾ ١٨ - ١٩]

«تُصاعِرْ» و﴿تُصَعِّرْ﴾: **بالتّشديدِ والتّخفيف**. يُقالُ: أصْعَرَ خدَّه، وصَعَّرَهُ، وصاعَرَهُ: كقولِك أعلاهُ وعَلاهُ وعالاه: بمعنى. والصَّعَرُ والصَّيَدُ: داءٌ يُصيبُ البعيرَ يَلوِي منه عُنُقَه. والمعنى: أقبِلْ على النّاس بوجهِك تواضُعًا، ولا تُوَلِّهِم شِقَّ وَجهِك وصَفحَتَه، كما يفعلُ المُتكبِّرُون. أراد: ﴿وَلَا تَمْشِ﴾ تمرَحْ ﴿مَرَحًا﴾، أو أوقعَ المصدرَ موقِعَ الحالِ بمعنى مَرِحًا. ويجوزُ أن يريدَ: ولا تَمْشِ لأجلِ المَرَحِ والأشَرِ، أي لا يكُن غرَضُك في المشيِ البَطالةَ والأَشَرَ كما يمشي كثيرٌ من النّاسِ لذلك، لا لِكِفايةِ مُهِمٍّ دينيٍّ أو دُنيَوِيٍّ. ونحوُه قولُه تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ خَرَجُوا۟ مِن دِيَـٰرِهِم بَطَرًا وَرِئَآءَ ٱلنَّاسِ﴾ [الأنفال: ٤٧]. والمُختالُ: مُقابِلٌ للماشي مَرِحًا. وكذلِك الفَخُورُ للمُصَعِّرِ خدَّهُ كِبْرًا ﴿وَٱقْصِدْ فِي مَشْيِكَ﴾ واعدِلْ فيه حتّى يكونَ مشيًا بينَ مشيَيْنِ؛ لا تدبَّ ....

قوله: (**وصَدَقَ القتالُ**)، **الأساس**: رجل صادقُ الحَمْلةِ، وذو مَصدَقٍ في القتال، وصدقوهم القتال.

قوله: (و﴿تُصَعِّرْ﴾ **بالتشديدِ والتخفيف**) ابنُ كثيرٍ وعاصمٌ وابنُ عامرٍ: بالتشديدِ من غيرِ ألف، والباقون: بالألف وتخفيف العين(١).

---

(١) وهما جميعًا لغتان بمعنى: لا تُعرِضْ بوجهك عن الناسِ تَجَبُّرًا وحكى سيبويه أنّ «صاعَرَ» و«صَعّر» بمعنى. وقال الأخفش: «لا تُصاعِرْ» بألفٍ لغةُ أهلِ الحجاز، وبغير ألفٍ مشدّدًا لغةُ بني تميم. انتهى من «الكشف عن وجوه القراءات السبع» (٢: ١٨٨).

دبيبَ المُتماوِتِينَ، ولا تَثِبْ وثِيبَ الشُّطّار. قالَ رسولُ الله ﷺ: «سرعةُ المشيِ تُذهِبُ بهاءَ المُؤمنِ»، وأمّا قولُ عائشةَ في عُمرَ رَضِيَ الله عنهُما «كانَ إذا مشى أسرَعَ» فإنّما أرادتْ السُّرعةَ المُرتَفِعةَ عن دبيبِ المُتَماوِت.

وقُرِئَ: (وأَقْصِد) بقَطْعِ الهمزة، أي: سدِّدْ في مَشيِك من أقصدَ الرّامي إذا سدَّد سهمَهُ نحوَ الرَّميّةِ، ﴿وَٱغۡضُضۡ مِن صَوۡتِكَ﴾ وانقُصْ منه واقصُر؛ من قولِك: فلانٌ يَغُضُّ من فُلانٍ إذا قصَّر به ووضَعَ منه، ﴿أَنكَرَ ٱلۡأَصۡوَٰتِ﴾: أوحَشَها، من قولِك:

قوله: (دبيبَ المُتماوتين)، النهاية: يقال: تَماوتَ الرَّجلُ إذا أظهرَ من نفسه التَّخافُتَ والتَّضاعُفَ من العِبادة والزُّهد والصَّوم.

ومنه حديثُ عمرَ رضي الله عنه؛ رأى رجُلًا مطأطِئًا رأسه، فقال: ارفع رأسَك، فإن الإسلام ليسَ بمريض. ورأى رجُلًا متماوِتًا فقال: لا تُمِتْ علينا دينَنا أماتَك الله.

قوله: (كان إذا مشى أسرع)، النهاية: أن عائشة رضي الله عنها نظرتْ إلى رجلٍ كادَ يموتُ تَخافُتًا، فقالت: ما لهذا؟ فقيل: إنَّه من القُرّاء، فقالت: كان عُمرُ سيِّدَ القُرّاء، وكان إذا مَشى أسرَعَ، وإذا قال أسمَعَ، وإذا ضَربَ أوجَعَ[1].

قوله: (إذا قصَّرَ به) أي: نَسَبه إلى التقصير أو القُصور، والباء علم المجاز، لأنَّ المجاز يكون بالزيادة كما يكون بالنقصان، والأصل: قصره، و«وضع منه»؛ أي: حَطَّ من درجته، والتَّواضُع: التذلُّل، وهو من الوَضْع الذي خلافُ الرفعِ، والأصل وضعه، وحرف الجر علم المجازية[2] كأشاد بذكره وجَذَب بضَبُعِه[3].

---

(١) أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٣: ٢٩٠) من حديثِ الشفاء بنت عبدالله رضي الله عنها. ولتمامِ الفائدة انظر: «تخريج أحاديث الكشاف» (٣: ٧٦).

(٢) في النسخةِ «ف»: «المُحاربة»، وهو تصحيف.

(٣) في (ط): «بضبعته».

شيءٌ نُكْرٌ، إذا أنكَرَتْهُ النُّفُوسُ واستَوحَشَتْ منه ونَفَرَتْ. والحِمارُ مَثَلٌ في الذَّمِّ البليغِ والشَّتِيمة، وكَذلِكَ نُهاقُه. ومن استِفْحاشِهِم لِذِكرِه مُجَرَّدًا **وتفادِيهِم** من اسمه: أنَّهم يُكَنُّونَ عنه ويَرْغَبُونَ عنِ التَّصرِيحِ به، فيقُولُون: الطَّوِيلُ الأُذُنَيْن، كما يُكَنّى عنِ الأشياءِ المُستَقْذَرة: وقدْ عُدَّ في مَساوِئِ الآدابِ: أنْ يُجرى ذِكرُ الحِمارِ في مجلِسِ قومٍ من أُولِي المُروءَة. ومِنَ العربِ مَن لا يركَبُ الحِمارَ استِنكافًا، **وإنْ بلغتْ منهُ الرُّجلَة**، فتَشبِيهُ الرَّافِعِينَ أصواتَهُم بالحَمِير، وتَمثِيلُ أصواتِهِم بالنُّهاقِ، ثمّ إخلاءُ الكلامِ من لفظِ التَّشبيهِ، وإخراجُه مخرجَ الاستعارةِ، وأنْ جُعِلُوا حميرًا وصوتُهم نُهاقًا؛ **مُبالغةٌ شديدةٌ في الذَّمِّ والتَّهجِينِ**، وإفراطٌ في التّثبيطِ عن رفعِ الصَّوتِ والتَّرغيبِ عنه، وتنبيهٌ

الأساس: وضَع منه: غَضَّ منه ونقَص، يقال: عليك في هذا غَضاضَة؛ أي: نَقصٌ وعَيبٌ، وفُلانٌ غَضِيضٌ: ذليلٌ بَيِّنُ الغَضاضَة.

الراغب: الغَضُّ: النُّقصان من الطَّرْفِ والصوتِ وما في الإناء، يقال: غَضَّ وأغَضَّ. قال عز وجل ﴿قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّواْ مِنْ أَبْصَٰرِهِمْ﴾ [النور:٣٠] وقال: ﴿وَٱغْضُضْ مِن صَوْتِكَ﴾ [لقمان:١٩] وغَضَضْتُ السِّقاءَ: نقصت ممّا فيه. والغَضُّ: الطَّرِيُّ: الذي لم يَطُل مُكْثُه[١].

وقوله: (وتَفاديهم) **الأساس**: ومن المجاز تَفادى منه: تَحاماه.

قوله: (**وإن بَلغت منه الرُّجْلَة**) أي: أعْيَتْهُ[٢]. **الأساس**: فلان راجِلٌ بيِّنُ الرُّجلة، وحَمَلَكَ الله عن الرُّجْلَة.

قوله: (**مبالغةٌ شديدةٌ في الذَّم والتَّهجين**) إشارة إلى أنّ قوله: ﴿إِنَّ أَنكَرَ ٱلْأَصْوَٰتِ﴾ تعليلٌ للأمر بغَضِّ الصَّوت على الاستئناف، كأنَّه قيل: لمَ أَغضُّ الصَّوتَ؟ فأجيبَ: لأنَّك إذا رفعتَ صوتَكَ كنتَ بمنزلةِ الحمارِ في أخسِّ أحوالِه. ثم ترك المشبَّه وأداة التشبيه ووجهه، وأخرجَ المشبَّه به مخرجَ الاستعارةِ المصرِّحة المركَّبة العقلية أو التمثيلية.

---

(١) «مفردات القرآن» ص٦٠٧.

(٢) قوله: «أي: أعيتهُ» سقط من (ح).

على أنّه من كراهةِ الله بمكان. فإن قلتَ: لمَ وحّدَ صوتَ الحَمير ولم يَجْمع؟ قلتُ: ليسَ المُرادُ أن يُذكرَ صَوتُ كُلِّ واحدٍ من آحادِ هذا الجنسِ حتّى يجمع، وإنّما المُرادُ أنَّ كُلَّ جنسٍ من **الحيَوانِ النّاطِقِ** له صوت، وأنكرُ أصواتِ هذه الأجناسِ **صوتُ هذا الجِنْس، فوَجَبَ تَوْحِيدُه.**

[﴿أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ ٱللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُۥ ظَٰهِرَةً وَبَاطِنَةً ۗ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِى ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَٰبٍ مُّنِيرٍ﴾ ٢٠]

﴿مَّا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ الشَّمسُ والقَمَرُ والنُّجومُ والسَّحابُ وغيرُ ذلك ﴿وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ البِحارُ والأنهارُ والمعادِنُ والدَّوابُّ وما لا يُحصى، ﴿وَأَسْبَغَ﴾ **قُرِئَ بالسِّينِ والصّاد،** وهَكذا كُلُّ سِينٍ اجتَمَعَ معه الغَينُ والخاءُ والقاف، تَقُولُ في سَلَخ: صَلَخ، وفي سَقَر:

قوله: (**من الحيوان الناطِقِ**) أي: ذي الصَّوت، يقال: مالٌ صامِتٌ، ومالٌ ناطِقٌ.

قوله: (**صَوْتُ هذا الجنسِ، فوجبَ توحيده**) يريد: أن التعريف فيه تعريفُ الماهيَّةِ والحقيقةِ من حيثُ هي هي، وتمييزها من بين سائر الحقائق؛ نحو: الرجلُ خيرٌ من المرأة، فلا معنى للجمع.

قال صاحب «الفرائد»: فعلى هذا ينبغي أن يقال: «لصَوْتُ الحمارِ»(١)، ويمكن أن يُجابَ: أن المقصودَ في الجمع التَّتميمُ والمبالغةُ في التَّنفير، فإنَّ الصوتَ إذا تَوافقت عليه الحميرُ كان أنكَرَ.

قوله: (﴿وَأَسْبَغَ﴾، **قرئ بالسِّين والصّاد**) وبالصَّاد شاذٌّ.

قال ابنُ جنِّي: هي قراءة يحيى بن عُمارة، وأصلُها السِّين إلا أنها أُبدلت للغَيْنِ(٢) صادًا، كما قالوا في سالغ(٣): صالغ، وذلك أن حروفَ الاستعلاءِ تجذبُ السِّينَ عن

---

(١) في النسخة «ف»: «الحمير»، والذي أثبتناه هو الأشبهُ بالصواب.

(٢) في النسخة «ف»: «الغين»، والصواب ما أثبتناه.

(٣) وهو ما خرج نابُه من البقر والغنمِ.

صَقَر، وفي سالخ: صالخ. وقرئ: ﴿نِعَمَهُۥ﴾، و(نِعْمَةً) (ونِعْمَتَهُ). فإن قلتَ: ما النِّعمةُ؟ قلتُ: كُلُّ نفعٍ قُصِدَ به الإحسان، والله تعالى خَلَقَ العالَمَ كُلَّه نِعمةً؛ لأنّه إمّا

سِفالتِها[١] وحكى يونس عنهم في السّوق: الصوق.

سَلَغتِ البقرةُ والشاة تَسْلغُ سُلُوغًا: إذا أسقطَتِ السِّنَّ التي خَلْفَ السَّديس، يقال: سلغَت وصلَغتْ، ورجل سالغٌ وصالغ[٢].

قوله: (﴿نِعَمَهُۥ﴾ و«نِعْمةً»)، نافع وأبو عمرو وحفص: ﴿نِعَمَهُۥ﴾ على الجمع والتذكير، والباقون: على التوحيد.

قال الزَّجاج: من قرأ «نعمة» فعلى معنى: ما أعطاهم من التوحيد، ومن قرأ: ﴿نِعَمَهُۥ﴾ فعلى: جميع ما أنعَمَ به عليهم[٣]. وقيل: التَّوحيد على الجنس؛ كقوله تعالى: ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ﴾ [إبراهيم:٣٤]، وعليه كلامُ المصنِّف[٤].

قوله: (كل نَفْعٍ قُصِدَ به الإحسانُ) قال الإمام: النِّعمةُ عبارةٌ عن المنفعةِ المفعولة على جهـة الإحسان إلى الغير[٥]، ومنهم من يقول: المنفعة الحسنة المفعولة على جهة الإحسـان إلى الغير. وقالوا: إنما زدنا هذا القيد؛ لأنَّ النِّعمةَ يُستحقُّ بها الشُّكر، وإذا كانت قبيحةً لا

---

(١) في النسخة «ح»: «سالفتِها»، والصوابُ ما أثبتناه. والمرادُ به الحروف المستفلةُ في مقابل الحروفِ المستعلية.

(٢) «المحتسب» (٢: ١٦٨-١٦٩).

قلتُ: ومن طرائفِ ما يُروى في هذا الباب ما حكاه الذهبي في «سيَر أعلام النبلاء» في ترجمة الإمام الحافظ «صالح جَزَرة» (١٤: ٢٨).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ١٩٩).

(٤) قد ذكر مكي بن أبي طالب الخلافَ المنصوبَ في هذا الحرف، ثم قال: «فالقراءتان بمعنى، والجمعُ أحبُّ إليَّ، لأنّه أدلُّ على المعنى، وعليه المفهوم، وإليه ترجعُ القراءة بالتوحيد». انتهى من «الكشف عن وجوه القراءات السبع» (٢: ١٨٩).

(٥) وهو حاصل عبارة الشريف الجرجاني في تعريف حيث قال: «النعمة: هي ما قُصِدَ به الإحسانُ والنفعُ لا لغرضٍ ولا عِوَض». انظر «التعريفات» ص٢٦٢.

حيَوان، وإمّا غيرُ حَيَوان، فما ليسَ بحيَوانٍ نعمةٌ على الحيوان، والحيَوانُ نعمةٌ من حيثُ أنَّ إيجادَهُ حيًّا نعمةٌ عليه؛ لأنَّه لولا إيجادُه حيًّا لما صَحَّ منه الانتِفاعُ، وكُلُّ ما أدّى إلى الانتفاعِ وصَحَّحَهُ فهو نِعمةٌ. فإن قلتَ: لمَ كانَ خَلْقُ العالَمِ مقصُودًا به الإحسان؟ قلتُ: لأنَّه لا يَخْلُقه إلَّا لِغَرَض، وإلّا كانَ عَبَثًا، والعَبَثُ لا يجوزُ عليه، ولا يجوزُ أن يكونَ لِغرضٍ راجعٍ إليه مِنْ نفع؛ لأنّـه غنيٌّ غيـرُ مُحتاجٍ إلى المنافع، فلم يبقَ إلّا أن يكونَ لِغرضٍ يَرْجِعُ إلى الحَيَوان؛ وهُو نفعُه. فإن قلتَ: فما معنى الظّاهرةِ والباطِنة؟ قلتُ: الظّاهِرةُ: كُلُّ ما يُعْلَمُ بِالمُشاهَدةِ، والباطِنةُ ما لا يُعلَمُ إلّا بِدَليل، أو: لا يُعلَمُ أصلًا، فكم في بدنِ الإنسانِ من نِعمةٍ لا يعلَمُها ولا يَهتدي إلى العِلمِ بها، وقد أكثَرُوا في ذلك، فعنْ مُجاهد: الظّاهرةُ ظُهورُ الإسلامِ والنُّصرةُ على الأعداء، والباطِنة: الإمدادُ من الملائكة. وعن الحسَنِ رَضِيَ الله عنـه: **الظّاهـرةُ: الإسلامُ. والباطِنـةُ: السَّتـر.**

يستحقُّ بها الشُّكر. والحقُّ أن هذا القَيْدَ غيرُ معتَبرٍ؛ لأنه يجوز أن يُستحقَّ الشكرُ بالإحسان وإن كان فِعْله محظورًا؛ لأن جهةَ استحقاقِ الشُّكر غيرُ جهةِ استحقاقِ الذَّم والعقابِ، فأيُّ امتناعٍ في اجتماعهما؟

ألا ترى أن الفاسق يستحقُّ الشُّكرَ لإنعامِه، والذمَّ لمعصيةِ الله تعالى، فلمَ لا يجوز أن يكون الأمرُ هاهنا كذلك؟

أما قولنا: «المنفعة»؛ فلأنَّ المضرَّةَ المَحْضَةَ لا تكون نعمةً[1]. وقولنا: «المفعولة على جهة الإحسانِ»؛ لأنه لو كان نفعًا وقَصَد الفاعل به نَفْع نَفْسِه لا نَفْعَ المفعولِ به، لا يكون نعمةً، وذلك كمن أحسَنَ إلى جاريته ليربحَ عليها[2].

قوله: (**الظاهرة: الإسلامُ، والباطنة: السَّترُ**) قال في قوله تعالى: ﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ﴾ [الفاتحة:٦]: مَن أنعمَ الله تعالى عليه بنعمة الإسلام لم تَبْقَ نعمةٌ إلا أصابتْهُ. وفي قوله: ﴿**لِيُبۡدِيَ لَهُمَا مَا وُۥرِيَ عَنۡهُمَا مِن سَوۡءَٰتِهِمَا**﴾ [الأعراف:٢٠]: فيه دليلٌ على أن كَشْف العَوْرةِ من عظائم

---

(١) في (ط): «إلا نعمة» وهو خطأ.

(٢) «مفاتيح الغيب» (٣: ٢٨).

وعن الضَّحّاك: الظّاهرة: حُسْنُ الصُّورة، وامتِدادُ القامة، وتسوِيةُ الأعضاءِ. والباطِنةُ: المَعرِفةُ. وقيل: **الظّاهرةُ: البَصرُ**، والسّمعُ، واللِّسانُ، وسائِرُ الجَوارِحِ الظّاهِرةِ. والباطِنةُ: القَلْبُ، والعَقلُ، والفَهْمُ، وما أشبَهَ ذلك. ويُروى في دُعاءِ مُوسى عليهِ السَّلام: «إلٰهي، دُلَّني على أخفى نِعمَتِك على عبادِك؛ فقال: أخفى نِعمَتِي عليهِم النَّفس». ويُروى أنّ أيسَرَ ما يُعذَّبُ به أهلُ النّار: الأَخذُ بالأنفاس.

[﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّبِعُواْ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُواْ بَلْ نَتَّبِعُ مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآۚ أَوَلَوْ كَانَ ٱلشَّيْطَٰنُ يَدْعُوهُمْ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلسَّعِيرِ ﴾ ٢١]

معناهُ أيتَّبِعُونَهُم ولو ﴿كَانَ ٱلشَّيْطَٰنُ يَدْعُوهُمْ﴾، أي: في حالِ دُعاءِ الشَّيطانِ إيّاهُم إلى العذاب.

[﴿وَمَن يُسْلِمْ وَجْهَهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰۗ وَإِلَى ٱللَّهِ عَٰقِبَةُ ٱلْأُمُورِ﴾ ٢٢]

قرأَ عليُّ بنُ أبي طالبٍ رَضِيَ الله عنه: (ومن يُسَلِّمْ) بالتّشدِيد، يُقال: أسلِمْ أمرَكَ وسَلِّمْ أمرَكَ إلى الله. فإن قلتَ: ما لَهُ عُدِّيَ بـ(إلى)، وقد عُدِّيَ باللّام في قولِه: ﴿ بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ ﴾ [البقرة: ١١٢]؟ قلتُ: معناهُ معَ اللّام: أنّه جعَلَ وجهَهُ، وهُو ذاتُهُ ونفْسُه سالِمًا لله؛ أي: خالِصًا له. ومعناهُ مع (إلى): أنّه سلّمَ إليهِ نفسَهُ كما يُسَلَّمُ المَتاعُ إلى الرَّجُلِ إذا دُفِعَ إليه. والمُرادُ التَّوكُّلُ عليه والتَّفويضُ إليه ﴿فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ﴾ من بابِ التّمثيلِ؛ مُثِّلَتْ حالُ المُتوكِّلِ بحالِ من أرادَ أن يَتدلّى من

الأمورِ، ولم يَزَلْ مُستَهجَنًا في الطِّباعِ، مُستَقْبَحًا في العقول، فنعمةُ الإسلامِ نعمةٌ جزيلةٌ، ونعمةُ التَّستُّرِ نعمةٌ جميلةٌ، وتلك مَوفُورة ظاهرةٌ، وهذه مَستورةٌ ساترة[1].

قوله: **(الظاهرة: البصر)** البَصَرُ: تحقُّقُ الشيء للحاسَّة الباصِرَة، والنَّظر: تقليب الحَدَقةِ نحو المَرئيِّ التماسًا لرؤيته، والأعمى له نَظرٌ وليس له بَصَرٌ.

---

(١) انظر: «الكشاف» (٦: ٣٥٠).

شاهق، فاحتاطَ لنفسِه بأنِ استَمْسَكَ بأوثَقِ عُروةٍ من حَبْلٍ متينٍ مأمُونٍ انقطاعُه ﴿وَإِلَى ٱللَّهِ عَٰقِبَةُ ٱلْأُمُورِ﴾ أي: هيَ صائِرةٌ إليه.

[﴿وَمَن كَفَرَ فَلَا يَحْزُنكَ كُفْرُهُۥٓ ۚ إِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ فَنُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوٓا۟ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ۞ نُمَتِّعُهُمْ قَلِيلًا ثُمَّ نَضْطَرُّهُمْ إِلَىٰ عَذَابٍ غَلِيظٍ﴾ ٢٣- ٢٤]

قُرِئَ: «يُحزِنْكَ» و﴿يَحْزُنكَ﴾ من: حَزَنَ وأحزَنَ. **والّذي عليهِ الاستِعمالُ** المُستَفِيضُ: أحزَنَه ويَحزُنُه. والمعنى: لا يُهِمَّنَّكَ كُفْرُ مَن كَفَرَ وكيدُه للإسلام، فإنَّ الله عزَّ وجلَّ دافِعٌ كيدَه في نَحرِه، ومُنتَقِمٌ منه، ومُعاقِبُه على عَمَلِه ﴿إِنَّ ٱللَّهَ﴾ يعلمُ ما في صُدُورِ عبادِه، فيفعلُ بِهِم على حَسَبِه. ﴿نُمَتِّعُهُمْ﴾ زمانًا ﴿قَلِيلًا﴾ بدُنياهُم ﴿ثُمَّ نَضْطَرُّهُمْ إِلَىٰ عَذَابٍ غَلِيظٍ﴾؛ **شبَّهَ إلزامَهُمُ التَّعذيبَ** وإرهاقَهُم إيّاه باضطِرارِ المُضطَرِّ إلى الشَّيءِ الّذي

قوله: (**قرئ: «يُحْزِنْكَ» و﴿يَحْزُنكَ﴾**)، الأولى: لنافعٍ[1]، والثانية: لغيره.

قوله: (**والذي عليه الاستعمال**) أي: يستعملون «أَحزَنَ» في الماضي، و«يَحزُنُ» في المستقبل.

قوله: (**شَبَّه إلزامَهم التَّعذيبَ**) وقوله: (**الغِلَظُ: مُستعارٌ من الأجرام**) يؤذن أن في هذه الفاصلة استعارتينِ تَبَعيَّتَينِ:

إحداهما: في قوله: ﴿نَضْطَرُّهُمْ﴾ فإنّه شبَّه إلزامَهم التعذيبَ باضطرارِ المُضطَرِّ إلى الشيء، فاستُعير له الاضطرار ثم سَرَى منه إلى الفعل.

وثانيتهما: وَصْفُ العذاب بالغَليظ، وهو صفةٌ مشبَّهةٌ تُوصَفُ بها الأجسام. والاستعارةُ الأُولى واقعةٌ على سبيل التَّمثيل، ومن ثَمَّ اعتبر أمورًا متوهَّمة.

(١) وقد قرأ به في جميع القرآن إلا في قولِه تعالى: ﴿لَا يَحْزُنُهُمُ ٱلْفَزَعُ ٱلْأَكْبَرُ﴾ [الأنبياء: ١٠٣] فإنه وافق الجماعةَ في فتح الياء وضمِّ الزاي. قال مكي: وخَصَّ نافع الموضعَ المذكور بفتح الياء للجمع بين اللغتين، والقراءتان متساويتان، وما عليه الجماعةُ من فتح الياءِ وضمِّ الزايِ أحبُّ إليَّ، لأنّها اللغةُ الفاشيةُ المستعملةُ المُجْمَعُ عليها. انتهى من «الكشف عن وجوه القراءات السبع» (١: ٣٦٥). ولتمامِ الفائدة انظر: «الكتاب» لسيبويه (٤: ٥٦).

لا يُقدَرُ على الانفِكاكِ منه. والغِلَظُ: مُستَعارٌ من الأجرام الغليظة. والمُرادُ. الشِّدّةُ والثِّقَلُ على المُعذَّب.

[﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ۚ قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ۞ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْغَنِىُّ ٱلْحَمِيدُ ۞ وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ ٢٥ - ٢٧]

﴿قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ إلزامٌ لهم على إقرارِهم بأنَّ الّذي خَلَقَ السَّماواتِ والأرضَ

الانتصاف: تفسير هذا الاضطرار هو أنهم لشدَّة ما يُكابدون من النار يطلبون البرد، فيُسَلَّطُ عليهم الزَّمْهَرير، فيكون أشدَّ عليهم من اللهب، فيسألون العَوْدَ إلى اللهب اضطرارًا، فهو اختيار عن اضطرارٍ[(١)].

وبأذيالِ هذه البلاغة تعلَّق الكنديُّ[(٢)] في قولِه:

يروْنَ الموتَ قُــدَّامًا وخلفًا   فيختــارون والموتُ اضطرارُ

فيختارون؛ أي: الموت.

قوله: (﴿قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ إلزامٌ لهم على إقرارِهم) يعني: لما اعترفتم بأنّ خالق السّماوات والأرض هو الله، يَجِبُ[(٣)] عليكم أن تعرفوا أنَّ العبادةَ مختصَّةٌ به؛ لأنَّ كلَّ فضيلةٍ ونعمةٍ منه لا من غيره، فلا تشكروا إلّا إيّاه، فيكون قولُه: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ تَتْميمًا للتَّبكيت المستفادِ من قوله: ﴿لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾، وقَوْلُه: ﴿بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ إيغالٌ؛ لأنَّ النُّكتةَ فيه تجهيلُهم؛ وأن جَهْلَهم انتهى إلى أنهم لا يعلمون أنَّ الحمدَ لله إلزامٌ لهم.

وقولـه: ﴿لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ تَهاونٌ بهم، وإبداءٌ أنّه تعالى مُستَغْنٍ عنهم

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٥٠٠).

(٢) يعني المتنبي.

(٣) في (ح) و(ف): «هو الذي يجب».

هُو الله وحدَه، وأنّه يَجِبُ أن يَكُونَ لهُ الحمدُ والشُّكْر. وأن لا يُعبَدَ معَهُ غيرُه، ثُمَّ قال: ﴿بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ أنّ ذلكَ يَلزَمُهُم، وإذا نُبِّهُوا عليه لم ينتَبِهُوا ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْغَنِيُّ﴾ عن حَمْدِ الحامِدِينَ المُستَحِقُّ للحَمْد، وإنْ لم يَحْمَدُوه.

قُرِئَ: (والبَحْرَ) بالنّصبِ عطفًا على اسمِ (أنَّ)، وبالرَّفْعِ عطفًا على محلِّ (أنَّ) ومَعْمُولِها؛ على: ولو ثَبَتَ كونُ الأشجارِ أقلامًا، وثبتَ البحرُ ممدُودًا بسبعةِ أبْحُرٍ.

وعن حَمْدِهم، ولذلك علله بقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْغَنِيُّ ٱلْحَمِيدُ﴾، وإليه الإشارةُ بقوله: «وإن لم يَحْمَدُوه».

قوله: (**قرئ: «والبحرَ» بالنَّصب**)، أبو عمرو، وبالرفع: غيرُه(١).

قوله: (**عطفًا على محلِّ «أنّ» ومعمولها؛ على: ولو ثبت كون الأشجار**) قال الزَّجاجُ: لأن «لو» تطلب الأفعالَ(٢).

وقال ابن جِنِّي: وأما رفعُ ﴿الْبَحْرُ﴾، فإن شئتَ كان معطوفًا على موضع «أنَّ» واسمِها، وإن كانت مفتوحةً كما عُطف على موضعها في قوله تعالى: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾ [التوبة: ٣](٣).

وقال ابن الحاجب في «الأمالي»: «من قرأ «والبحرَ» بالنَّصب فمعطوفٌ على اسم «أنَّ»، و﴿يَمُدُّهُۥ﴾ خبرٌ له؛ أي: لو ثبت أنَّ البحرَ ممدودٌ من بَعْدِه بسبعةِ أبحُرٍ، ولا يستقيم على هذا أن يكون ﴿يَمُدُّهُۥ﴾ حالًا؛ لأنه يؤدِّي إلى تقييد المبتدأ الجامدِ بالحال؛ لأنها بيانٌ لهيئة الفاعل والمفعول(٤)، والمبتدأُ ليس كذلك، ويؤدِّي أيضًا إلى أن يبقى المبتدأ لا خَبرَ له. ولا يستقيمُ أن يكونَ ﴿أَقْلَٰمٌ﴾ [لقمان:٢٧] خبرًا له؛ لأنه خبرُ الأوّل.

---

(١) ولتمامِ الفائدة انظر: «حجّة القراءات» ص٥٦٦.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٠٠).

(٣) «المحتسب» (٢: ١٦٨).

(٤) «في أمالي ابن الحاجب»: «أو المفعول»، وما أثبتَه الطيبي بواو العطف موافق لإحدى نُسخِ «الأمالي» كما أشار إليه الأستاذ محقق الكتاب.

أو على الابتِداءِ والواوُ للحالِ، على معنى: **ولو أنَّ الأشجارَ أقلامٌ** في حالِ كَونِ البَحرِ ممدودًا، وفي قِراءَةِ ابنِ مسعُود: و(**بحرٌ يَمُدُّه**) على التّنكِير، ....

وأمّا مَن قرأ بالرَّفع فمعطوفٌ على فاعل «ثبت» المُرادُ بعد «لو»، وهو «أنَّ» واسمُها وخبرُها جميعًا، يُقَدَّرُ بالمفرد، فـ«البحر» معطوفٌ على ما هو في معنى الكَوْن المقدَّر، فعلى هذا: ﴿يَمُدُّهُۥ﴾ لا يصحُّ أن يكون خبرًا، فيجب أن يكون حالًا؛ أي: لو ثبت البحر في حال كونِه ممدودًا بسبعة أبحُرٍ. ولا يستقيمُ أن يُقالَ: إن «البحرَ» معطوفٌ على موضع «أن»؛ لأنَّ العطفَ على الموضع في «أن» شَرطُه أن تكون مكسورة، ومثلِ[1]: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾ [التوبة:٣] لوُقوعه بعدَ قولِه: ﴿وَأَذَٰنٞ﴾ [التوبة: ٣] بمعنى: وإعلامٌ، وهو مثل: علمتُ أنَّ زيدًا قائمٌ وعمروٌ، وإنَّما لم يعطف على المفتوحة لفظًا ومعنًى؛ لأنَّها واسمَها وخبرَها بتأويل جزءٍ واحدٍ، فلو قدَّرْتَ أنها في حُكمِ العَدَم لأَخلَلتَ بموضوعها بخلاف «إنَّ» المكسورةَ؛ لأنها لا تغير المعنى، فجاز[2] تقديرُ عَدَمِها لكونها للتأكيد المَحْضِ، كما جاز تقديرُ عَدَم الباء المؤكِّدة في قوله:

فلسْنا بالجبالِ ولا الحديدا»[3].

قوله: (**أو على الابتداء**) عطفٌ على قوله: «عطفًا على محلِّ «أن» ومعمولها»، وإنما قيَّد هذا الوجهَ بقوله: «والواوُ للحال»؛ لأنّ العطفَ يُوجِبُ المحذورَ الذي أشار إليه ابنُ الحاجبِ.

قوله: (**ولو أنَّ الأشجارَ أقلامٌ**) على تأويل: لوثبتَ أنَّ الأشجارَ أقلامٌ؛ ليكون عاملُ الحالِ «ثَبت».

(١) هذا معطوفٌ على مثالٍ سابق ذكره ابنُ الحاجب، وهو قولُه: إنّ زيدًا قائمٌ وعَمْرٌو.

(٢) في النسخ الخطية: «فجاءَ»، وصوّبناه من «أمالي ابن الحاجب».

(٣) «أمالي ابن الحاجب» (١: ١٥٨-١٦٠)، وشطر البيت المذكور هو عجزُ بيتٍ، وصَدْرُه:

معاويَ إنّنا بَشَرٌ فأسْجِحْ

وهو من شواهد «الكتاب» لسيبويه (١: ٦٧) وعزاه لعُقَيْبَةَ الأسدي.

ويجبُ أن يُحملَ هذا على الوجهِ الأوَّل. وقُرِئَ: (يَمُدُّهُ) و(يُمِدُّهُ) وبالتّاء والياء. فإن قلتَ: كان مُقتضى الكلامِ أن يُقالَ: ولو أنَّ الشَّجرَ أقلامٌ، والبَحرَ مِدادٌ. قلتُ: **أغنى عن ذِكْرِ المِدادِ قولُه:** ﴿يَمُدُّهُۥ﴾، لأنَّه من قولِك: مدَّ الدَّواةَ وأَمَدَّها، ....

قوله: (**ويَجب أن يُحمل هذا على الوجه الأوّل**) وهو أن يكونَ «البحرُ» مرفوعًا عطفًا على محل «أن» ومعمولها، وذلك بأن يكونَ في تقديرِ الفاعلِ للفعلِ المقدَّر؛ أي: لو ثبت بحرٌ ممدود، ويفهم منه عدمُ جوازِ الحال؛ لأن بحرًا نكرة إذن.

ولهذا قال صاحب «التقريب»: «بحر» عطف على موضع «أن»، لا مبتدأ.

قال ابن جني: قرأ طلحةُ بن مُصرِّف: «وبَحْرٌ يَمُدُّه» رفع «بحرٌ» بالابتداء، وخبرُه محذوفٌ؛ أي: هناك بحرٌ يمدُّه من بعدِه سبعةُ أبحُرٍ، فالواوُ واوُ الحالِ لا مَحالةَ، ولا يجوز أن يَعطفَ «وبحرٌ» على «أقلام»؛ لأنّ البحرَ وما فيه ليس من حديثِ الشَّجرِ والأقلام، وإنّما هو من حديث المَدَادِ[1].

وقال أبو البقاءِ: ﴿مِن شَجَرَةٍ﴾ حالٌ من ضميرِ الاستقرارِ ومن «ما»[2].

قوله: (**وقُرِئ:** ﴿يَمُدُّهُۥ﴾ و«تَمُدُّه» **بالياء والتاء**[3]) بالياء التَّحتانيّةِ: المشهورةِ، وبالتّاءِ: الشّاذةِ[4].

وقال ابن جِنّي: وأمّا «يُمِدُّه» بضمِّ الياءِ فتشبيه بإمدادِ الجيشِ، يقال: مَدَّ النهرُ ومَدَّهُ نَهرٌ آخَرُ، وأمْددتُ الجيشَ بمدَدٍ[5].

قوله: (**أغنى عن ذِكرِ المِدادِ قولُه:** ﴿يَمُدُّهُۥ﴾) يعني: ذكَرَ فيه ما يَدلُّ على المقصود مع ما

---

(١) «المحتسب» (٢: ١٦٨).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٤٥).

(٣) كذا في الأصول الخطية، وكذا هو في نصِّ «الكشاف» من (ط)، لكن في الأصل الخطي من «الكشاف» وفي المطبوع: «﴿يَمُدُّهُۥ﴾ و«يُمِدُّه» وبالتاء والياء»، فتكون أربع قراءات.

(٤) وذكرها ابن خالوَيْه في «مختصر شواذّ القرآن» ص١١٧ من غير عَزْوٍ لأحد.

(٥) «المحتسب» (٢: ١٦٩).

جَعَلَ البحرَ الأَعظَمَ بمَنزِلَةِ الدَّواة، وجَعَلَ الأبحُرَ السَّبعةَ مملُوءةً مداداً، فهي تصبُّ فيه مِدادَها أبدًا صبًّا لا ينقَطِعُ. والمعنى: ولو أنَّ أشجارَ الأرضِ أقلامٌ، والبحرُ ممدُودٌ بسبعةِ أبحُرٍ، وكُتِبَتْ بتِلْكَ الأقلامِ وبذلكَ المِدادِ كَلِماتُ الله، لما نَفِدَتْ كلِماتُه ونَفِدَتِ الأقلامُ والمِداد، كقولِه تعالى: ﴿قُل لَّوۡ كَانَ ٱلۡبَحۡرُ مِدَادٗا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّي لَنَفِدَ ٱلۡبَحۡرُ قَبۡلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّي﴾ [الكهف: ١٠٩]. فإن قلتَ: زعمتَ أنَّ قولَه: ﴿وَٱلۡبَحۡرُ يَمُدُّهُۥ﴾ حالٌ في أحدِ وجهَي الرَّفعِ، وليسَ فيه ضَميرٌ راجِعٌ إلى ذي الحالِ. قلتُ: هُو كقولِه:

وقد أغْتَدي والطَّيْرُ في وُكُناتِها

يزيدُ في المبالغةِ، وهو تصويرُ الإمدادِ المستمرِّ حالًا بعد حالٍ، وتعليقُ ﴿مِنۢ بَعۡدِهِۦ﴾، وذكر السَّبعة؛ ليكون على وِزانِ قولِه: ﴿وَلَا طَٰٓئِرٖ يَطِيرُ بِجَنَاحَيۡهِ﴾ [الأنعام:٣٨] في إفادة الشُّمولِ والإحاطةِ، وإليه الإشارةُ بقوله: «فهي تَصُبُّ فيه مِدادَها أبدًا صَبًّا لا ينقطعُ». ولو قيل: «والبحرُ مِدادًا» لم يُفِد هذه الفائدةَ.

قوله: (وكُتِبَتْ بتلك الأقلام وبذلك المِدادِ كلماتُ الله) يشير إلى أنَّ في الكلام حذفًا.

قال ابنُ جنّي: في الآية حذفٌ تقديرُه: فكُتبتْ بذلك كلماتُ الله ما نَفِدَتْ، فحُذِفَ لدلالةِ الكلامِ عليه؛ كقولِه تعالى: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوۡ بِهِۦٓ أَذٗى مِّن رَّأۡسِهِۦ فَفِدۡيَةٞ﴾ [البقرة:١٩٦]؛ أي: فحَلَقَ فعَلَيْه فِديةٌ، فاكتفى بالمُسَبِّبِ - وهو الفِدْية - عن السَّببِ وهو الحَلْق[1].

قوله: (وقد أغْتَدي والطَّيـرُ في وُكُناتِها) تمامُه:

بمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الأوابدِ هَيـكَلِ[2]

قولُه: الاغتداءُ: الغُدوُّ. والوُكْنَةُ: موقعة الطَّير. وانجردَ في سيره؛ أي: مضى، أي: أن المنجردَ لسرعتِه يقيِّدُ الوحشَ لا يدعُه يبْرحُ، والهيكلُ مِن الخيلِ: الفرَسُ الطَّويلُ الضَّخمُ،

---

(١) «المحتسب» (٢: ١٦٩).

(٢) لامرئ القيس في «ديوانه» ص١٩.

و: جئتُ والجيشُ مُصطَفٌّ، وما أشبَهَ ذلكَ **منَ الأحوالِ الّتي حُكْمُها حُكمُ الظُّروفِ. ويجوزُ أن يكونَ المعنى: وبحرُها**، والضَّميرُ للأرض. فإن قلتَ: لِمَ قيل: ﴿مِن شَجَرَةٍ﴾

وبَيتُ النّصارى يُسمَّى هيكلًا، وقيل: بمُنْجَرِدٍ: قصيرِ الشَّعرِ. والمعنى: أغتَدي في السَّحَرِ للصَّيدِ، والحالُ أنَّ الطَّيرَ بَعدُ مستقرةٌ في أوكارِها.

قوله: (**جئتُ والجيشُ مصطَفٌّ**) أي: جئتُ القومَ والحالُ أنَّ الجيشَ قد اصطَفَّ للقتال. وفي «التَّهذيب»: بحقيقةِ أنّه إذا رجَعَ إلى معنى الظَّرفِ يكون متضمِّنًا للضَّمير؛ أي: جئتُ كائنًا في حالِ اصطفافِ الجيش، وتقديرُ الحالِ الأُولى: أَتيتُ بُكْرةً باكرةً، وتقدير الحال الثانية: والجيشُ مصطَفٌّ عندي.

قوله: (**مِنَ الأحوالِ التي حُكْمها حُكْمُ الظّروف**) أي: الظروف الملغاة.

قال في «المُفصَّل»: شَبَّهَ الحالَ بالمفعولِ من حيثُ أنّها مفعولٌ فيها[1].

قال صاحب «التخمير»: الحال يُشبِه الظَّرفَ مِنْ حَيْثُ إنَّك إذا قلتَ: «جاء زيدٌ راكبًا»، فمعناه: جاء زيد حالَ كونِه راكبًا، فقولك: حال كونِه راكبًا ظرفٌ. وقال: عندي أنّه يجوز أنْ يكون الواو في مثل: «جئتُ والشَّمسُ طالعةٌ» واوَ الظرفِ؛ لاستقامة: جئتُ وقتَ طلوعِ الشَّمسِ، والظَّرفُ والحالُ مشتبهان جدًّا، ولذلك اشتَبَها في قولِك: جاءا معًا وذهبا معًا.

قال عليُّ بن عيسى[2]: نَصْبُ «معًا» على الحالِ، كأنه قيل: ذهبا مجتمعَين، ويجوز على الظرف، كأنه قيل: ذَهَبا في وقتِ اجتماعِهما.

قوله: (**ويجوز أن يكون المعنى وبحْرُها**) أي: بكَوْنِ الراجعِ إلى ذي الحال الألفَ واللامَ اللّذينِ أُقيما مقامَ الضَّميرِ المضافِ إليه؛ كقوله: ﴿جَنَّٰتِ عَدۡنٖ مُّفَتَّحَةٗ لَّهُمُ ٱلۡأَبۡوَٰبُ﴾ [ص: ٥٠].

فإن قلتَ: على الأوَّل كانتِ الجملةُ حالًا من المستقرِّ في الظَّرف الراجعِ إلى الموصولِ المعنيِّ به الشَّجرة، والمعنى ظاهر، فما المعنى على هذا التقديرِ؛ وهو أن يكونَ ذو الحالِ الأرض؟

---

(١) «المُفصّل» للزمخشري ص٨٩.

(٢) هو الرماني. سبقت ترجمته.

على التَّوحيدِ دُونَ اسمِ الجنسِ الّذي هُو شجرٌ؟ قلتُ: أُريدَ تفصِيلُ الشَّجرِ وتقصِّيها شجرةً شجرةً، حتّى لا يبقى من جنسِ الشّجرِ ولا واحدِهِ إلّا قد بُرِيَتْ أقلامًا. فإن

قلت: الحالُ في الحقيقة صفةٌ لصاحبها، فيكون المعنى: لو ثَبَت كونُ الأشجارِ المستقرَّةِ في الأرض التي بَحْرُها كالدَّواة يَمُدُّها أبحرٌ سبعةٌ أقلامًا. وهذا أبلغُ لاحتمالِ التّعريفِ في البحر على الأوَّلِ العهدَ، وهو الحِصَّةُ المعلومةُ عند المخاطَبِ فلا يَعُمّ، وإليه أشار بقوله: «جَعَلَ البحرَ الأعظمَ بمنزلة الدَّواةِ» بخلاف الإضافة والنِّسبةِ، فإنّها تَستَغرقُ جميعَ ما يُنسَب إليها، سواءً عَلِمَه المخاطَبُ أم لا. وأيضًا يوجِب أن يَفرِضَ الأبحُرَ الممدودةَ بها خارجةً ممّا هو فيها بخلاف الأوَّلِ.

قوله: (**وتَقصِّيها شجرةً شجرةً**)، **الأساس**: واستقصيتُ الأمرَ وتقصَّيتُه: بَلغْتُ أَقصاهُ في البحث عنه[1].

قوله: (**ولا واحدِهِ**) يروى بكسر الدّال والإضافة إلى ضمير الجِنْسِ، ويروى بالتاء وضمِّها، والأول أظهر من حيث اللفظ والمعنى. أما الأول: فإن الاستثناءَ مفرَّغٌ، وقوله: «وقد[2] بُرِيَتْ أقلامًا» حال، والمذكورُ نكرةٌ لا يَصْلُحُ أنْ يكونَ ذا حال ولا المُقَدَّر؛ لأنَّ التقديرَ حينئذٍ لا يبقى من جنسِ الشَّجرِ أفرادٌ ولا واحدةٌ بخلاف الأَوَّل، فإنَّ التقدير: لا يبقى من جنس الشَّجر البقيّةُ، ولا من واحِد الجنس. وأمّا الثّاني: فإنّ قولَه: «ولا واحدةٌ» جيء به مؤكِّدًا لشمول الماهيَّةِ؛ أي لم تبق مِن هذه الحقيقة بقيَّـة، ولا كذلك الأول لأنّ من نَفْيِ الفرد لا يَلزمُ نَفْيُ بقيَّـةٍ منه، كلُّ هذه الفوائد إنّما تُستفادُ من جعل اسمِ «أنَّ» موصولًا لا مبهمًا، ثمَّ البيان بالماهيّة وحَمْل أقلامٍ - وهو جَمعٌ - عليه كأنَّ هذا السؤالَ والجوابَ من تَتمَّةِ سؤاله السّابقِ؛ لأنّه سأل عن شيئينِ: عن الشّجرِ أقلامٌ وعن البحرِ مدادٌ، فأجاب عن الثاني وترك الأَوَّلَ[3].

(١) هذه الفقرة سقطت من (ط)، ووردت في (ح) و(ف) بعد الفقرة التي تليها.

(٢) كذا في الأصول الخطية، وهو يوافق نصَّ «الكشاف» من (ط)، لكن الواو غير موجودة في الأصل الخطي من «الكشاف» ولا في المطبوع.

(٣) من قوله: «لأنّ من نَفْيِ الفرد لا يلزمُ» إلى هنا، سقط من (ح).

قلتَ: الكَلِماتُ جَمعُ قِلّـة، والموضِـعُ مَوضِعُ التّكثيرِ لا التّقليلِ، فهَلا قيـل: كَلِمَ الله؟ قلتُ: معناهُ أنَّ كلماتِه لا تَفي بكِتبَتِها البِحار، فكيفَ بكَلِمِه؟ وعن ابنِ عباسٍ رَضِيَ الله عنهُما: أنَّها نزلتْ جوابًا لليهودِ لمّا قالُـوا: «قد أُوتينا التَّوراةَ وفيها كُلُّ الحِكمةِ»، وقيلَ: إنَّ المُشرِكِينَ قالُوا: **إنَّ هذا ـ يعنُونَ الوحيَ ـ كلامٌ سيَنْفَدُ**، فأعلمَ الله أنَّ كلامَهُ لا ينفَدُ. وهذه الآيةُ عندَ بعضِهِم مدنيّةٌ، وأنَّها نزلتْ بعدَ الهِجرةِ، وقيلَ هيَ مكّيّةٌ، وإنّما أمرَ اليهودُ وَفدَ قريشٍ أن يقُولُوا لرسولِ الله ﷺ: ألستَ تتلُو فيما أُنزِلَ عليك: أنّا قد أُوتينا التَّوراةَ وفيها عِلمُ كُلِّ شيءٍ. ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ﴾ لا يُعجِزُه شيءٌ ﴿حَكِيمٌ﴾ لا يَخرُجُ من عِلمِه وحِكمَتِه شيءٌ، **ومثلُه لا تنفَدُ كلِماتُه وحِكَمُه**.

[﴿مَّا خَلۡقُكُمۡ وَلَا بَعۡثُكُمۡ إِلَّا كَنَفۡسٖ وَٰحِدَةٍۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعُۢ بَصِيرٌ﴾ ٢٨]

﴿إِلَّا كَنَفۡسٖ وَٰحِدَةٍ﴾ إلّا كخَلْقِها وبَعْثِها؛ أي: سواءٌ في قُدرَتِه القليلُ والكثيرُ، والواحدُ والجَمعُ، لا يتفاوتُ، وذلكَ أنّه إنّما كانتْ تَتَفاوَتُ النَّفسُ الواحِدةُ والنُّفوسُ

قوله: (**إنَّ هذا ـ يَعنونَ الوحْيَ ـ كلامٌ سينفَدُ**) فسَّر هذا بالوحي دون القرآنِ؛ لأنّ الوحيَ غيرُ نافِدٍ والقرآنُ نافدٌ عندَه، ومَنْ قال: المُشارُ إليه القرآنُ؛ أراد أنَّ مدلولَه لا يَنفدُ، وهو الكلام النَّفْسيُّ[1].

قوله: (**ومثلُه لا تَنفَدُ كلِماتُه وحِكَمُه**)، «مِثْلُ» هاهنا كناية؛ نحوُ: مِثْلُك لا يَبخلُ، ليس هذا إثبـاتَ مِثْلٍ[2]، وإنّما المرادُ أنت لا تبخل، فقولـه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ كالتَّعليلِ لإثبات العِلمِ الواسع، كأنَّه قال: لانفادَ لعلمِه الواسع؛ لأنَّ المعلوماتِ إمّا كثيفةٌ تحتاج في إدراكها إلى علم متينٍ، فهو عزيزٌ لا يُعجِزُه شيءٌ عمّا يُريدُه، وإمّا لطيفةٌ يَفتقِرُ لإدراكِها إلى عِلْم دقيق، فهو حَكيمٌ يُدرِكُ بدقيق حكمتِه تلك المعانيَ والجواهرَ اللَّطيفةَ، فتكون الفاصلةُ كالتَّـتميم لِـما سَبَقَ؛ لأنَّ بعض التعليلِ يُجاء به للمبالغة والتَّأكيدِ، ولذلك قالتِ الفقهاء: تَعليلُ الحَكيمِ يفيده تأكيدًا.

---

(١) سقطت هذه الفقرة من (ف).

(٢) سقط لفظ «مثل» من (ح).

الكثيرةُ العددِ؛ أنْ لو شغَلَهُ شأنٌ عن شأنٍ وفعلٌ عن فعل، وقد تعالى عن ذلك. ﴿إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعُۢ بَصِيرٌ﴾ يسمَعُ كُلَّ صوتٍ ويُبصِرُ كُلَّ مُبصَرٍ في حالةٍ واحدة، لا يُشغِلُهُ إدراكُ بعضِها عن إدراكِ بعض، **فكذلك الخَلقُ والبعث.**

[﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يُولِجُ ٱلَّيْلَ فِى ٱلنَّهَارِ وَيُولِجُ ٱلنَّهَارَ فِى ٱلَّيْلِ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى وَأَنَّ ٱللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ * ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِ ٱلْبَٰطِلُ وَأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْكَبِيرُ﴾ ٢٩-٣٠]

كُلُّ واحدٍ من الشَّمسِ والقَمَرِ يجرِي في فَلَكِه، ويقْطَعُه إلى وقتٍ معلُوم؛ الشَّمسُ

قوله: (**فكذلكَ الخَلقُ والبَعث**) أي: كما أنَّ المعلوماتِ لا يَشغَلُه إدراكُ بعضِها عن إدراكِ بعضٍ، كذلك المخلوقاتُ لا تَتفاوتُ فيما يراد منها مِنَ الإيجادِ والإعدامِ، فلا يَشْغَلُه فِعْلٌ عن فِعْل، فشبَّه المقدوراتِ فيما يراد منها بالمعلوماتِ فيما يُدرَكُ منها.

والظّاهر أنَّ قولَه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعُۢ بَصِيرٌ﴾ تعليلٌ لإثباتِ القُدرةِ الكاملةِ بالعِلْمِ الواسعِ، وأنَّ شيئًا مِنَ المقدوراتِ لا يَشْغَلُـه فيما يـراد منه عن الآخَرِ؛ لأنّه تعالى عـالم بتفاصيلها وجزئيّاتها يَتصـرَّفُ فيها كيف شـاء، كما يقال: فلان يُجيد تلك الصَّنعَةَ وهو ماهرٌ فيها؛ لأنه عارفٌ بدقائقها ومتمّاتها. والمقصودُ من إيرادِ الوَصْفَين إثباتُ الحَشْرِ والنَّشْرِ؛ لأنّهما عُمْدَتان فيه.

ألا ترى كيف عَقَّبَ ذلك بقوله: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ يُولِجُ ٱلَّيْلَ فِى ٱلنَّهَارِ﴾ إلى قوله: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ تقريرًا له؛ فدَلَّ بالأوَّلِ على عِظَم قُدْرَتِه، وبالثّاني على شمول عِلمِه. وإليه الإشارةُ بقوله: «على عِظَمِ قُدرتِه وحكْمتِه» فإنّه نَشْرٌ لقوله: «أيضًا باللَّيلِ والنَّهارِ»، وقوله: «وبإحاطته بجميع أعمالِ الخَلْقِ»، وذلك أنَّ قولَه: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ عَطْفٌ على ﴿أَنَّ ٱللَّهَ يُولِجُ ٱلَّيْلَ فِى ٱلنَّهَارِ﴾، فَدَلَّ بالأوَّلِ على القُدرةِ الكاملة، وبالثَّاني على الحكمةِ البالغة، فقولُه: «وبإحاطته» عطفٌ على «باللَّيلِ والنَّهار»، وقولُه: «وكلُّ ذلك» مبتدأٌ، و«على تقديرٍ وحساب» خبره، والجملةُ معترِضةٌ.

إلى آخرِ السَّنةِ، والقَمَرُ إلى آخرِ الشَّهرِ. وعنِ الحسن: الأَجَلُ المُسمَّى: يومُ القِيامة؛ لأنَّه لا ينقَطِعُ جَريُهُما إلّا حينَئذٍ. دلَّ أيضًا باللَّيلِ والنَّهارِ وتعاقُبِهما وزيادَتِهما ونُقصانِهما وجَرْيِ النَّيِّرَيْنِ في فَلَكَيْهِما - كُلُّ ذلكَ على تقديرٍ وحِساب - وبإحاطَتِه بجميعِ أعمالِ الخلق: على عِظَمِ قُدرَتِه وحِكمَتِه. فإن قلتَ: يجري لأجَلٍ مُسمًّى، ويجري إلى أجلٍ مُسَمًّى: أهُو مِن تعاقُبِ الحرْفَين؟ قلتُ: كلَّا، ولا يَسلُكُ هذهِ الطَّريقةَ إلّا بليدُ الطَّبعِ ضَيّقُ العَطَن، ولكنّ المعْنيَيْنِ - أعني الانتهاءَ والاختصاص - كُلُّ واحدٍ منهُما مُلائِمٌ لصحّةِ الغرض؛ لأنّ قولَك: يجري إلى أجلٍ مُسمًّى معناه: يبلُغُه وينتَهِي إليه. وقولُك: يَجري لأجَلٍ مُسَمًّى: تُريدُ يجري لإدراكِ أجَلٍ مُسَمًّى، تجعلُ الجريَ مُختَصًّا بإدراكِ

قوله: (أهو مِن تعاقبِ الحَرفَين) يعني: جاء في «فاطر»: ﴿يُولِجُ ٱلَّيۡلَ فِي ٱلنَّهَارِ وَيُولِجُ ٱلنَّهَارَ فِي ٱلَّيۡلِ وَسَخَّرَ ٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ كُلّٞ يَجۡرِي لِأَجَلٖ مُّسَمّٗى﴾ [فاطر:١٣]، و«إلى» هاهنا، و«اللام» هناك أهما مما يَتعاقبُ كلُّ واحدةٍ منهما مكانَ صاحبَتها مِنْ غيرِ تفرقةٍ؟ أو بينَهما تفاوتٌ؟

وأجاب: أن بينهما بَونًا بعيدًا من حيث الوضع؛ لأنّ أحدَهما للانتهاء والآخَرُ للاختصاص، وكلُّ واحدٍ منهما ملائمٌ لصحَّة الغَرضِ في موضعِهِ الخاصّ.

ويمكن أن يقال: إنَّ الغرضَ منهما الغايةُ، وهو حاصلٌ بهما؛ لأنّ الغاياتِ يَجمعُها معنى انتهاءِ الغايةِ والعِلَّة؛ لأنَّ ﴿يَجۡرِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمّٗى﴾ معناه: يجري إلى ما ينتهي إليه أجلُه، ويبلغ ما ضَربَ له من الحدِّ، و﴿يَجۡرِي لِأَجَلٖ مُّسَمّٗى﴾ [فاطر:١٣] معناه: يجري لإدراك أجلٍ معيَّن سُمّي له.

ولذلك فسَّر القاضي ﴿إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمّٗى﴾ بقوله: إلى منتهى الشَّمسِ إلى آخِرِ السَّنةِ والقمر إلى آخِرِ الشَّهر(١). كما فَسَّـر المصنِّفُ ﴿لِأَجَلٖ مُّسَمّٗى﴾ [فاطر:١٣] بهذا المعنى؛ لأنَّ مآلَ المعنـَيين إلى واحد.

---

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ٣٥١).

أجلٍ مُسمًّى. ألا ترى أنّ جرْيَ الشمسِ مُختصٌّ بآخِرِ السَّنة، وجَريَ القَمَرِ بآخرِ الشَّهر؛ فكِلا المَعنيَيْنِ غيرُ نابٍ به موضِعُه. ﴿ذَٰلِكَ﴾ الذي وصفَ - من عجائِبِ قُدرَتِه وحِكمَتِه التي يَعجزُ عنها الأحياءُ القادِرُونَ العالِمون، فكيفَ بالجمادِ الذي يدعُونَه من دُونِ الله - إنّما هُو بسببِ أنّه هُو ﴿ٱلْحَقُّ﴾ الثابتُ إلهيَّتُه، وأنّ مَن دُونَهُ باطِلُ الإلـٰهيَّةِ ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْعَلِيُّ﴾ الشَّأنِ ﴿ٱلْكَبِيرُ﴾ السُّلطانِ. أو: ذلك الّذي أوحى إليك من هذهِ الآياتِ بسببِ بيانِ أنَّ الله هُو الحقُّ، وأنّ إلـهًا غيرَه باطِلٌ، وأنَّ الله هُو العَليُّ الكَبيرُ عن أنْ يُشرَكَ به.

[﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱلْفُلْكَ تَجْرِى فِى ٱلْبَحْرِ بِنِعْمَتِ ٱللَّهِ لِيُرِيَكُم مِّنْ ءَايَٰتِهِۦٓ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ﴾ ٣١]

قوله: ﴿ذَٰلِكَ﴾ الذي وصَفَ مِن عجائب قدرتِه وحِكمتِه) إلى قوله: (إنّما هو بسبب أنّه الحقُّ[(١)]) يعني: أتى باسم الإشارة بعد إجراء تلك الصفات على الذات المُتميِّزة؛ ليؤذن بأنَّ تلك الصِّفاتِ إنّما تَثْبُتُ له لأنّه هو الإلهُ الثَّابتُ الإلـهيّة؛ لِـمَا تقرَّر أَنَّ مَنْ كان إلهًا كان قادرًا خالقًا عالمًا معبودًا رازقًا، فهذه الآيةُ كالفَذْلَكَةِ لتلك الآيات من لَدُنْ قوله: ﴿أَلَمْ تَرَوْا۟ أَنَّ ٱللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ وقوله: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾، وكُلٌّ مِنْ فواصِلِها نحو: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْغَنِىُّ ٱلْحَمِيدُ﴾، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌۢ بَصِيرٌ﴾، ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾، مُتضمنةٌ لأسرارٍ لا يعلم كُنهَها إلا اللَّطيفُ الخبيرُ، وكما أنَّ قولـه: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ﴾ كالمُجْمَلِ لتلك المُفصَّل؛ كذلك قرينتُها، أي: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْكَبِيرُ﴾ فذلكة تلك الفواصلِ، والله أعلم.

قولـه: (فكيف بالجماد الذي يدعونه) الجارُّ والمجرورُ متعلِّقٌ بمحذوف، وهو العامل في الاستفهام أيضًـا؛ أي: فكيف ظنُّـكم بالجماد؟ كقولـه تعـالى: ﴿فَمَا ظَنُّكُم بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الصافات: ٨٧]. وإنما أدخلَ هذا المعنى في مفهوم ذلك الذي هو المبتدأ؛ لاشتمال خبرِه على قوله: ﴿وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِ ٱلْبَٰطِلُ﴾.

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «أنه هو الحق».

قُرِئَ: «الفُلُك» بضمِّ اللّام، وكُلُّ «فُعْلٍ» يجوزُ فيه «فُعُلٌ»، كما يجوزُ في كُلِّ «فُعُلٍ»: «فُعْلٌ»، على مذهبِ التّعويضِ. و(**بِنِعِماتِ الله**) بسُكُونِ العَينِ، وعينُ «فِعلاتٍ» يجوزُ فيها الفتحُ والكسرُ والسُّكونُ. ﴿بِنِعْمَتِ ٱللَّهِ﴾ بإحسانِه ورحمَتِه ﴿صَبَّارٍ﴾ **على بلائِه** ﴿شَكُورٍ﴾ لِنَعْمائِه، **وهُما صِفَتا المُؤمِن**، ....

قوله: (**قرئ: «الفُلُكُ» بضمِّ اللام**) قال ابنُ جِنّي: وهي قراءة موسى بن الزُّبير، وحكي عن عيسى بن عُمَر أنه قال: ما سُمِعَ «فُعْلٌ» بضمِّ الفاء وسكونِ العين إلا وقد سُمِعَ فيه «فُعُلٌ» بضَمِّ العين(١). فقد يكون هذا منه أيضًا.

قوله: (**«وبنِعِمات الله»**) قال ابنُ جِنّي: «**بنِعْمات الله**» ساكنة العين، قَرأَها جماعةٌ؛ منهم الأعرجُ(٢).

وقال الزَّجّاجُ: ويقرأ: «**بنعَمات الله**» بفتح العين وسكونها، وأكثرُ القرّاءِ: ﴿بِنِعْمَتِ ٱللَّهِ﴾ على الوحدة(٣).

قوله: (﴿**صَبَّارٍ**﴾ **على بلائه**)، **الرّاغبُ**: الصَّبورُ: القادرُ على الصَّبرِ، والصّبّار: [يقال] إذا كان فيه ضَرْبٌ مِنَ التَّكلُّفِ والمجاهدة. قال تعالى: ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَأَيَٰتٍ لِّكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ﴾(٤).

قوله: (**وهما صفتا المؤمن**) يريد: ما وَردَ من قولهم: «إنَّ الإيمانَ نصفان: نصفٌ صبرٌ ونصفٌ شكرٌ»(٥)؛ لأنَّ التَّكاليفَ أفعالٌ وتروكٌ، والتُّروكُ: صَبْرٌ عن المألوف، والأفعال: شُكرٌ على المعروف.

---

(١) «المحتسب» (٢: ١٦٩).

(٢) المصدر السابق (٢: ١٦٩).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٠٠-٢٠١)، واختار أن الأجود هو بكسر النون وتسكين العين.

(٤) «مفردات القرآن» ص٤٧٤.

(٥) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (١٢: ١٩٢)، والخرائطي في «فضيلة الشكر» ص١٩ مرفوعًا من حديثِ أنس رَضِيَ الله عنه، ولتمامِ الفائدة انظر: «تخريج أحاديث الكشاف» للحافظ الزيلعي (٤: ٢٣).

فكأنّه قال: إنّ في ذلك لآياتٍ لِكُلِّ مُؤمن.

[﴿ وَإِذَا غَشِيَهُم مَّوْجٌ كَٱلظُّلَلِ دَعَوُا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ ۚ وَمَا يَجْحَدُ بِـَٔايَـٰتِنَآ إِلَّا كُلُّ خَتَّارٍ كَفُورٍ ﴾ ٣٢]

يرتَفِعُ الموجُ ويتراكَبُ، فيعودُ مثلَ الظُّلَل، والظُّلَّةُ: كُلُّ ما أظَلَّكَ من جَبَلٍ أو سحابٍ أو غيرِهما، وقُرِئَ: (كالظِّلال)، جمعُ ظُلّةٍ، كقُلّة وقِلال، ﴿فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ﴾ مُتوسِّطٌ في الكُفرِ والظُّلم، خفَّضَ من غُلَوائِه، وانزَجَرَ بعضَ الانْزِجار. أو: مقتَصِدٌ في الإخلاصِ الّذي كانَ عليهِ في البحر، يعني أنّ ذلكَ الإخلاصَ الحادثَ عندَ الخوف، لا يبقى لأحدٍ قطُّ، والمُقتَصِدُ قليلٌ نادِر. وقيل: مُؤمنٌ قد ثبتَ على ما عاهَدَ عليهِ الله في البحرِ.

وروى الزَّجّاجُ، عن قتادة: أَحَبُّ العِبادِ إلى الله تعالى مَن إذا أُعطي شَكَر، وإذا ابتُلي صَبَر(١).

قوله: (فكأنه قال: إنَّ في ذلك لآياتٍ لكلِّ مؤمنٍ) فهو من الكنايةِ المطلوبِ بها نفسُ الموصوفِ؛ نحو: الإنسان حيٌّ مستوي القامة، عريضُ الأظفار.

قوله: (مِن غُلَوائه)، الأساس: هو منّي بغَلْوَةِ سَهمٍ، وتقول: خَفِّضْ مِنْ غُلَوائك، وفَعل ذلك في غُلَواءِ شَبابِه.

المغرب: يقال: غَلا بسهمه غَلْوًا وغالَى به غِلاءً: إذا رمى به أبعدَ ما قَدِرَ عليه(٢).

قوله: (وقيل: مؤمنٌ قد ثبتَ على ما عاهدَ عليه الله في البحر): يريد أنَّ قوله تعالى: ﴿فَمِنْهُم﴾ للتَّفصيلِ، فلا بُدَّ من النَّظَرِ إلى قِسْم آخَرَ غيرِ المقتصد، فإذا جعل ذلك ما دَلَّ عليه ﴿وَمَا يَجْحَدُ بِـَٔايَـٰتِنَآ﴾ قيل: فمنهم مقتصدٌ في الكفر ومنهم جاحِد، وإذا نُظِرَ إلى مُخْلِصين قيل: فمنهم مُقْتصدٌ في الإخلاص ومنهم جاحِد.

فالحاصلُ أنَّ المراد بالمقتصد الكافرُ باعتبارَين: إمّا متوسط في الظلم والكفرأو متوسط

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٠١).

(٢) «المُغرب في ترتيب المعرب» (٢: ١١١).

والخَتْرُ: أشدُّ الغدر. ومنهُ قولُهم: إنّك لا تَمُدُّ لنا شِبرًا من غدرٍ إلّا مدَدْنا لكَ باعًا من خَتْرٍ، قالَ:

وإنَّكَ لـو رَأَيْتَ أبـا عُمَيْر مَلأتَ يَدَيْكَ مِنْ غَدْرٍ وخَتْرِ

[﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمْ وَٱخْشَوْاْ يَوْمًا لَّا يَجْزِي وَالِدٌ عَن وَلَدِهِۦ وَلَا مَوْلُودٌ هُوَ جَازٍ عَن وَالِدِهِۦ شَيْـًٔاۚ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّۖ فَلَا تَغُرَّنَّكُمُ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا وَلَا يَغُرَّنَّكُم بِٱللَّهِ ٱلْغَرُورُ ﴾ ٣٣]

﴿لَّا يَجْزِي﴾ لا يقضِي عنهُ شيئًا، ومنهُ قيل للمُتقاضِي: المُتجازِي، وفي الحديثِ في جَذَعةِ ابنِ نِيَار: «تجزِي عنكَ ولا تَجزِي عنْ أحدٍ بعدَك»، وقُرِئَ: (لا يُجزِئ)؛ لا يُغني. يُقال: أجزأتُ عنكَ مجزَأَ فُلان. والمعنى: لا يُجزي فيه، فحُذِفَ. ﴿ٱلْغَرُورُ﴾ الشَّيطان. وقيل: الدُّنيا، وقيل: تمنِّيكُم في المعصِيةِ المغفِرةَ. وعن سعيدِ بنِ جُبيرٍ رَضِيَ الله عنه: الغِرَّةُ بالله: أن يتمادى الرَّجُلُ في المعصيةِ، ويتمنّى على الله المغفرة. وقيل: ذِكرُكَ

في الإخلاص الذي كان عليه في البحر.

وقيل: المقتصد: المؤمِنُ الثّابتُ على ما عاهد الله عليه في البحر.

قوله: (وإنَّكَ لو رأيتَ أبا عُـمَير، مَلأتَ يَدَيْكَ مِنْ غَدْرٍ وَخَتْرِ)[1]، وهو عبارةٌ عن حُصولِهِ بالغادِرِ المبالِغِ في غَدْرِه، وبمَنْ كلُّه غَدْرٌ؛ كقولك: هذا ما حَصَّلَتْ يَداك. وقيل: من عَدَّ خَصائلَ أحدٍ بأصابعِ يَدَيه، يقبض بكلِّ خصلة أُصبَعةً من أصابعِها، فإذا بلغ العَشْرَ قَبَضَ على أصـابع يَدَيه أجمعَ. يعني أنـه عَدَّ في أبي عُميرٍ عَشْرًا من الأخلاق الذَّميمة، وهو متكلَّف.

قوله: (في جَذَعةِ ابنِ نِيَارٍ[2]) تقدم في «البقرة» حديثُه بتمامِه.

---

(١) البيت لعمرو بن مَعْدِيْ كَرِبْ. انظر: «الأغاني» (١٥: ٢٠٣).

(٢) هو أبو بردة بن نيار، واسمه: هانئ.

لحَسَناتِك ونسيانُك لسيِّئاتِك غِرَّةٌ. **وقُرِئ بضمّ الغَين**، وهُو مصدرُ غَرَّهُ غُرورًا، وجُعِلَ الغُرورُ غارًّا، كما قيل: جَدَّ جِدُّه. أو: أُرِيدَ زينةُ الدُّنيا لأنّها غَرور. فإن قلتَ: قولُه: ﴿وَلَا مَوْلُودٌ هُوَ جَازٍ عَن وَالِدِهِۦ شَيْـًٔا﴾ **واردٌ على طريقِ من التَّوكيدِ لم يَردْ عليهِ ما هُو معطوفٌ عليه**. قلتُ: الأمرُ كذلك؛ لأنّ الجُملةَ الاسميّةَ آكَدُ من الفِعليّة، وقد

قوله: **(وقرئ بضمِّ الغَيْن)** قال ابن جِنِّي: وهي قراءة سماك بن حرب، والغَرورُ: الاغْتِرارُ؛ أي: لا يَغرنَّكم اغتِرارُكم وتَمادي السَّلامةِ بكم[1].

الراغب: يقال: غَرَرْتُ فلانًا: أصبْتُ غِرَّتَه ونِلْتُ منه ما أريده، فالغِرَّةُ: غفلة في اليَقظة، والغِرارُ: غَفْلةٌ مع غَفوة، وأَصلُ ذلك من الغُرِّ، وهو الأثرُ الظّاهرُ من الشيء، ومنه غُرَّةُ الفَرَسِ، وغَرُّ الثَّوب: أَثـَرُ كَسْرِهِ، وقيل: اطْوِهِ على غَرِّه[2]، وغَرَّه كذا غُرورًا، كأنّما طواه على غَـرِّه، والغَرورُ: كُلُّ ما يَغُرُّ الإنسانَ مِنْ مالٍ وجاهٍ وشهواتٍ وشيطانٍ، وقـد فُسِّرَ بالشَّيطانِ لأَنّه أَخْبثُ الغارِّين[3].

قولـه: **(واردٌ على طريقٍ من التَّوكيدِ لم يَـرِدْ عليه ما هو معطوفٌ عـليه)** قال صاحب «التقريب»: لكون الجملةِ اسميَّـةً، ولفظ ﴿هُوَ﴾ و﴿مَوْلُودٌ﴾ والتصريح بلفظ ﴿شَيْـًٔا﴾ فيه ولفظ ﴿جَازٍ﴾ مع أن قوله: هو يجزي لا يخرجها عن الاسميَّـةِ، وأنَّ العُمومَ في ﴿مَوْلُودٌ﴾ بملاصَقةِ النَّفي[4] وفي ﴿وَالِدٌ﴾ بسياق النَّفي، وأنَّ الثّاني مسبوق بـ«ما» وهو عـدمُ إغناءِ الوالـدِ عن ولدِه، وأنه كان مكررًا، إذ ربما يفهم العقل من الأول الإقناط، ويقيس عليه

---

(١) «المحتسب» (٢: ١٧٢).

(٢) قال ابن جني في «المحتسب» (٢: ١٧٢): وحَدَّثني بعضُ أصحابنا قال: دفعَ البَزّازُ إلى رُؤبَةَ - يعني ابن العجّاج - ثوبًا منشورًا لينظرَ إليه، فردّه وقال له: اطوِهِ على غَرِّه، أي: أَعِدْهُ إلى مطواه، وقال:

أُنُسٌ غرائرُ ما هَمَمْنَ بريبةٍ كظباءِ مكّةَ صيدُهنَّ حرامُ

انتهى.

(٣) «مفردات القرآن» ص٦٠٣.

(٤) في النسخة «ف»: البَغي. وهو تصحيف.

انضمَّ إلى ذلك قولُه: ﴿هُوَ﴾ وقولُه: ﴿مَوْلُودٌ﴾، والسَّببُ في مجيئِه على هذا السَّنَن: أنّ الخِطابَ للمُؤمنينَ وعِلْيَتِهم؛ ....

عكسه بجامع عدم إغناء الغير عن الغير، فيَرِدُ الثَّاني كأنَّه مفهومٌ مرَّتين، وانفرادُ الثّاني بتأكيدٍ أو بالسَّلامةِ عن مخالَفتين للأصلِ أو عن ممتنع؛ لأنَّ لفظَ ﴿شَيْئًا﴾ إن لم يُضمَرْ في الأوَّلِ لَزِمَ الأمرُ الأوَّلُ، وإنْ أُضْمِرَ بقرينةٍ لزم الثَّاني؛ لأنَّ الإضمارَ خِلافُ الأصلِ، وتأخير الدّال عليه أيضًا خلافُ الأصل، وإن أُضْمِرَ بلا قَرينةٍ لَزِمَ الثَّالثُ.

وقلت: إذا لم يضمر كان آكد؛ لأنَّه حينئذٍ مِنْ بابِ: فلانٌ يعطي ويَمنعُ؛ أي: لا يَصْدُرُ من الوالد حقيقةُ الإجزاءِ عن المولودِ، على أنَّ المعنى على الإضمار بقرينةِ الآتي وقوله تعالى: ﴿يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا﴾ [البقرة: ٤٨].

وقوله[١]: «لزم مخالفةُ الأَصْلِ»، فيقال: مخالفةُ الأصلِ وسلوكُ العُدولِ عن مقتضى الظّاهرِ دَأْبُ المؤخرين من البُلَغاءِ، فإنَّهم إذا ظَفِروا بذلك لم يُعرِّجوا إلى ما سِواهُ، ألا ترى إلى قول عُرْوةَ:

عَجبتُ لهم إذ يَقتلونَ نُفوسَــهم ... ومقتلُهم عند الوغى كانَ أعذَرا[٢]

أي: نفوسهم عند السِّلْم. وقول الآخر:

نحنُ بــما عـــندَنا وأنتَ بما ... عندَكَ راضٍ والرّأيُ مُختلِفُ[٣]

وكم ترى لهما نظائر وشواهد في التنزيل.

قوله: (وعِلْيتِهم) **الأساس**: وهو من عِلْيَةِ النّاسِ، جمعُ عَليّ.

(١) أي: قول صاحب «التقريب».

(٢) سبق تخريجه.

(٣) لعمرو بن امرئ القيس الأنصاري، كما في «خزانة الأدب» (٤: ٢٧٥)، وعزاه سيبويه في «الكتاب» (١: ٧٥) لقيس بن الخطيم، والأولُ هو الأشْبَه بالصواب.

قُبِضَ آباؤُهُم على الكُفرِ وعلى الدِّينِ الجاهليّ، **فأُرِيدَ حسْمُ أطماعِهِم** وأطماعِ النّاس فيهم: أن ينفَعُوا آباءَهُم في الآخرة، وأن يشفَعُوا لهُم، وأن يُغنُوا عنهُم من الله شيئًا؛ فلذلك جِيءَ به على الطَّرِيقِ الآكَدِ. ومعنى التّوكيدِ في لفظِ المولُود: أنّ الواحدَ منهُم لو شفعَ للأبِ الأدنى الّذي وُلِدَ منه، لم تُقبَلْ شفاعَتُه، فضلًا أن يشفَعَ لمن فوقَهُ من أجدادِه؛ **لأنَّ الوَلَدَ يقَعُ على الوَلَدِ ووَلَدِ الوَلَد**؛ بخلافِ المولُودِ فإنّه لمن وُلِدَ منك.

قولـه: (**قُبِضَ آباؤُهم عـلى الكُفرِ...، فأُريـدَ حَسمُ أطماعِهم**)، **الانتصـاف**: هذا الجواب يَتوقَّفُ على أنَّ الخطابَ للموجودِين حينئذٍ، والصَّحيحُ أنَّه عامٌّ لهم ولكلِّ مَنْ ينطلقُ عليه اسمُ النَّاسِ، والجوابُ الصَّحيحُ: أنَّ الله أوجبَ على الأبناءِ برَّ الآباءِ، وقرنَ النَّهي عن عقوقهما بالشِّركِ، وأوجبَ على الولدِ كفايةَ أبيه، فقَطَعَ هاهنا وَهْمَ الوالدِ عن أنْ ينفعَه وَلدُه في الآخرة كما كان في الدُّنيا، فلما كان جزاءُ الولدِ عن الوالد مظنَّـةَ الوقوعِ مطلوبًا في الدنيا كان حَقِيقًا بتأكيد النفي[1].

وقال الإمام: الابنُ مِنْ شأنِه أن يكون جازيًا عن والدِه لما له عليه من الحقوق، والوالد يجزي لما فيه من الشَّفقةِ، وليس الثَّاني كالأوَّلِ[2].

قوله: (**لأنَّ الولدَ يقعُ على الولدِ وولدِ الولدِ**): قال الإمامُ الرّافعيُّ في «الشَّرح الكبيرِ»: إذا قال القائل: وقَفتُ هذا على أولادي هل يدخلُ فيه أولادُ الأولادِ؟ فيه وجهان؛ أصحُّهما: لا؛ لأنَّ الولَد يقع حقيقة على ولد الصُّلْب.

ألا تـرى إلى أنه لا يَنتظمُ أن يُقـال: ليس هذا ولدُه وإنَّما هو وَلدُ وَلَدِه. والثّاني: نعم؛ لقوله تعالى: ﴿ يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ ﴾ [الأعراف:٢٦][3].

قال صاحب «المغرب»: يقال للصغير: مَوْلودٌ، وإن كان الكبيرُ مولودًا أيضـًا لقُربِ

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٥٠٤).

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢٥: ١٤٣).

(٣) «الشرح الكبير» للرافعي (١١: ٥١).

[﴿ إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلسَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ ٱلۡغَيۡثَ وَيَعۡلَمُ مَا فِي ٱلۡأَرۡحَامِۖ وَمَا تَدۡرِي نَفۡسٞ مَّاذَا تَكۡسِبُ غَدٗاۖ وَمَا تَدۡرِي نَفۡسُۢ بِأَيِّ أَرۡضٖ تَمُوتُۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرُۢ ﴾ ٣٤]

رُوِيَ: أنّ رجُلًا من مُحارِبٍ وهو الحارث بنُ عمرِو بنِ حارثةَ أتى رسولَ الله ﷺ فقال: «يا رسولَ الله، أخبِرني عنِ السّاعةِ متَى قيامُها؟ وإنّي قد ألقيتُ حياتِي في الأرضِ وقدْ أبطأَتْ عنَّا السماءُ، فمتَى تُمطِرُ؟ وأخبرني عنِ امرأتِي **فقدْ اشتملتْ ما في بطنِها**، أذكرٌ أمْ أنثى؟ وإنّي علِمْتُ ما عَمِلْتُ أمسِ، فما أعملُ غدًا؟ وهذا مولدِي قد عرفتُه، فأينَ أموتُ؟ فنزلَتْ». وعن النبيّ ﷺ: «مفاتحُ الغيبِ خمسٌ» وتَلا هذهِ الآيةَ. وعنِ ابنِ عباسٍ رَضِيَ الله عنهُما: من ادَّعى علمَ هذهِ الخمسةِ فقدْ كَذَب، **إيّاكُم والكَهانةَ**؛

عهده من الوِلادة، كما يقال: لَبَنٌ حليبٌ، ورُطَبٌ جنيٌّ: للطريّ منهما(١).

قوله: (**فقد اشتملتْ ما في بطنها**)، **الجوهري**: والشَّمَل بالتحريك: مصدر قولك: شَمِلَتْ ناقتُنا لِقاحًا من فَحْلِ فلانٍ، تَشمَلُ شَمَلًا: إذا لَقِحَتْ.

الأساس: شَمِلَهم الخير شُمولًا، وأنا مشمولٌ بنعمةِ الله، ويُروى: اشتَمَلت على ما في بطنها. **الأساس**: واشْتَمَلَ به الشَّمْلةَ، والرَّحِمُ مُشتمِلةٌ على الوَلَدِ.

قوله: (**إيَّاكم والكهانةَ**)(٢)، **ابنُ الأثير**: الكاهن الذي يتعاطى الخبَرَ عن الكائنات في مستقبَل الزَّمانِ ويدَّعي معرفةَ الأسرارِ(٣).

قالَ الزَّجّاجُ: فمَنِ ادَّعى أنَّه يعلم شيئًا مِنْ هذه فقد كَفَرَ بالقرآنِ العظيمِ؛ لأنَّه خالفه(٤).

---

(١) «المُغرب في ترتيب المعرب» (٢: ٣٧٠).

(٢) لم أجده بهذا اللفظِ مسندًا عن ابن عباس. لكن قد ذكر الإمام السيوطي من طريق الخطيب البغدادي عن ميمون بن مهران قال: قلتُ لابن عباسٍ: أوصِني، قال: أوصيك بتقوى الله، وإيَّاك وعلمَ النجوم فإنه يدعو إلى الكهانة. انتهى من «الدر المنثور» (٣: ٣٣٠).

(٣) «النهاية في غريب الحديث» (٤: ١٨٦).

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٠٢).

....

ولقد روينا عن البخاريِّ ومسلم والتِّرمذيِّ، عن مَسْروقٍ، عن عائشةَ رضي الله عنها أنَّها قالت له: من حدَّثك أنَّه يعلم ما في غد فقد كَذَبَ، ثم قرأت: ﴿وَمَا تَدْرِى نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا﴾[1].

قوله: ﴿عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ﴾ أيَّانُ مُرساها ﴿وَيُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ﴾ في إبّانه) مُؤذِنٌ بأن «يُنزِّل» عطفٌ على الظَّرفِ مع فاعله.

قال أبو البقاء: هذا يدل على قوّة شبهِ الظَّرفِ بالفعلِ؛ لأنه عَطَفَ «يُنزِّل» على «عنده»[2].

قال صاحب «الكشف»: جاء بالظرف وما ارتفع به، ثم قال: ﴿وَيُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ﴾، فعَطَفَ الجملةَ على الجملةِ، ومثلُه: ﴿نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِى بُطُونِهَا وَلَكُمْ فِيهَا مَنَٰفِعُ﴾ [المؤمنون:٢١]، فصدَّر بالفعل والفاعل، ثم عَطَفَ بالظَّرفِ وما ارتفع به[3].

قال الحماسي:

نُقاسمهم أسيافَنا شَرَّ قِسْمةٍ ففينا غَواشيها وفيهم صدورها[4]

فصدَّر بالفعل والفاعل، ثم أتى بالظَّرفِ وما ارتَفَع به.

ويجوز أن يكون التَّقديرُ: وأنْ يُنزِّلَ الغيثَ؛ أي: عنده عِلْمُ السَّاعةِ وإنزالُ الغيثِ، فحَذَفَ «أَنْ» كقوله: أَحْضُرُ الوغى. تَمَّ كلامُه. وكذلك قولُه: ﴿وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْأَرْحَامِ﴾ عَطْفٌ عليه.

وأمَّا قولُه: ﴿وَمَا تَدْرِى نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِى نَفْسٌۢ بِأَىِّ أَرْضٍ تَمُوتُ﴾ فمعطوفان على الجرِّ مِنْ حيث المعنى بأنْ يَجعلَ المنفيَّ مثبتًا، وأنْ يُقالَ: يَعلَمُ ماذا تكسب كُلُّ نفسٍ

---

(١) أخرجه البخاري (٤٨٥٥)، ومسلم (١٧٧٠)، والترمذي (٣٠٦٨).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٤٦).

(٣) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٠٦٠).

(٤) البيت لجعفر بن عُلبة الحارثي. انظر: «شرح ديوان الحماسة» للمرزوقي (١: ٤٠).

....

غدًا، ويَعلمُ أنَّ كُلَّ نفسٍ بأي أرضٍ تموت ومثلُه جائزٌ في الكلام إذا رُوعِيَت نُكَتُه، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ [الأنعام:١٥١] الآيات.

قال المصنِّفُ: لَـمَّا وَردت هذه الأوامرُ مع النَّواهي وتقدَّمهُنَّ فِعلُ التَّحريم واشتَرَكْنَ في الدُّخولِ تحت حُكْمِه، عُلِمَ أنَّ التَّحريمَ راجعٌ إلى أضْدَادِها، وهي الإساءةُ إلى الوالدَين، وبَخْسُ الكيل، وتَرْكُ العَدْلِ.

فإن قلتَ: كيف التَّوفيقُ بين هذه الآيـة وبين تفسيرِها عن سَيِّدِ المرسلِين ﷺ، على ما روينا في «صحيح البخاريِّ»، عن ابن عمر، أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «مفاتيحُ الغَيْبِ خَمْسٌ» ثم قرأ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ﴾[1] الآية.

وفي روايةٍ: «مفاتيح الغيبِ خَمْسٌ لا يعلمُها إلا الله: لا يَعلمُ أحد ما يكونُ في غدٍ إلا الله، ولا يَعلمُ أَحدٌ ما يكون في الأرحام إلا الله، وما تَعلمُ نفسٌ ماذا تَـكْسِبُ غدًا، ولا تدري نفس بأيِّ أرضٍ تموتُ، وما تدري نفسٌ متى يجيء المطر»[2] وما وردَ في الحديثِ المشهورِ في: «خمسٌ لا يعلمهنَّ إلّا الله»، فإنّه صلواتُ الله عليه أدخلَ كلّهن في علمِ الغيب على[3] سبيلِ الحصرِ، فأين أداةُ الحصرِ، وإذا عطفَ «يُنزِّل» على الظرف خرج عن أن يَكونَ مِنْ جملةِ العلوم فضلًا عن أنْ يَكونَ مِنْ عِلْمِ الغَيبِ؟

قلت ـ وبالله التوفيق ـ: أما دلالة التركيب على الحصر فقد مرَّ غيْرَ مرَّةٍ عن المصنِّف أنَّ اسمَ الله الجامعَ إذا وقعَ مسنَدًا إليه ثم يبنى عليه الخبر على إرادةٍ تُقَوِّي الحُكْمَ أفاد تخصيصًا البتَّـة. وهذا المقامُ ممّا يجب أن يُحتَجَّ به على صِحَّةِ مذهبِه، وإنَّما خولف بين ﴿عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ﴾ وبين ﴿وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْأَرْحَامِ﴾ ليدلَّ في الأَوَّلِ على مزيد الاختصاص وفي الثّاني على الاستمرار بحسب تجدُّدِ المتعلِّقات مع الاختصاص.

---

(١) أخرجه البخاري (٤٧٧٨).

(٢) أخرجه البخاري (٤٦٩٧).

(٣) اضطرب هذا الموضع في (ح) اضطرابًا ملحوظًا، فكان التعويل على (ط) و(ف).

فإنّ الكَهانةَ تدعُو إلى الشّرك، والشِّركُ وأهلُه في النّار. وعنِ المنصُورِ أنّه أهمَّهُ معرفةُ مُدّةِ عُمُره، فرأى في منامِه كأنّ خيالًا أخرجَ يدَهُ من البَحْرِ وأشارَ إليه بالأصابعِ الخَمْس، فاستفتى العُلماءَ في ذلك، فتأوَّلُوها بخمسِ سِنينَ، وبخمسةِ أشهُرٍ، وبغَيرِ ذلك، حتّى قالَ أبو حنيفةَ رحِمَهُ الله: تأويلُها أنّ مفاتِحَ الغيبِ خمسٌ لا يعلَمُها إلّا الله، وأنّ ما طَلَبْتَ معرِفَتَه لا سَبيلَ لك إليه. ﴿عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ﴾ أيّان مُرساها ﴿وَيُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ﴾ في إبّانِه من غَيرِ تقديمٍ ولا تأخير، وفي بلدٍ لا يتجاوَزُه به ﴿وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْأَرْحَامِ﴾ أذكَرٌ أم أُنثى، أتامٌّ أم ناقِصٌ، وكذلك ما سِوى ذلك من الأحوالِ ﴿وَمَا تَدْرِى نَفْسٌ﴾ برّةٌ أو

وأمّا دلالةُ ﴿وَيُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ﴾ على عِلْم الغَيبِ، فمِنْ حيثُ دلالةُ المقدورِ المُحْكَمِ المُتيقَّنِ على العِلْمِ الشّاملِ، هذا على تقديرِ أنْ يُعطَف «يُنزّل» على الظَّرْفِ، وأمّا إذا عطف على ﴿ٱلسَّاعَةِ﴾ المضافِ إليها، فيكون «يعلم» وما عُطِفَ عليه مَسُوْقًا على المضاف والمضاف إليه، يعني: عنده عِلْمُ السّاعةِ وإنزال الغيثِ، وعنده عِلْمُ ما في الأرحام وعِلْمُ ماذا تكسب كُلُّ نفسٍ غدًا. هذا على تقدير حذف «أن» كما مَرَّ، فإفادة الحصر إذن من تقديم الخبر على المبتدأ.

فإن قلت: ما تلك النُّكتةُ التي دَعَتْ إلى العدول عن المُثْبتِ إلى المَنْفِيِّ في قوله: ﴿وَمَا تَدْرِى نَفْسٌ﴾؟

قلت: هي أنَّ في نفي الدِّرايةِ المخصوصة وتكريرها واختصاصها بالذِّكْرِ دون العِلْمِ لِما فيها من معنى الحِيلةِ والخِداعِ، وفي تكريرِ النَّفْسِ وتنكيرها وإيقاعها في سياق النَّفي وتخصيصِ ما هو من خويصّةِ كُلِّ نَفْسٍ الدلالةَ على أنَّ النَّفْسَ إنْ لم تَعرفْ ما يُلْصَقُ بها ويَخْتَصُّ بها وإن أَعْمَلَت حِيلَتَها، ولا شيءَ أَخَصُّ بالإنسان من كَسْبِه[1] وعاقبتِه، فإذا لم يكن له طريق إلى معرفتها كان من معرفةِ ما عَداهما أَبعدُ، أعني: من معرفة وقتِ السّاعةِ، وإبّانِ إنزالِ الغيث، ومعرفةِ ما في الأرحام.

قوله: (في إبّانه) الجوهري: إبّان الشيء ـ بالكسر والتَّشديد ـ: وقته.

---

(١) في (ط): «نفسه».

فاجِرةٌ ﴿مَّاذَا تَكۡسِبُ غَدٗاۖ﴾ من خيرٍ أو شرٍّ، ورُبَّما كانتْ عازمةً على خيرٍ فعملتْ شرًّا. وعازِمةً على شرٍّ فعَمِلتْ خيرًا ﴿وَمَا تَدۡرِي نَفۡسٞ﴾ أينَ تَموتُ، ورُبَّما أقامتْ بأرضٍ وضَربتْ أوتادَها وقالتْ: لا أبرَحُها **وأُقبَرُ فيها**، فتَرمي بها **مَرامِي** القدرِ حتّى تموتَ في مكانٍ لم يخطُرْ ببالِها، ولا حَدَّثَتْها به ظُنُونُها. ورُوِيَ أنّ مَلَكَ الموتِ مرَّ على سُليمانَ فجعل ينظُرُ إلى رجُلٍ من جُلَسائِه يُديمُ النَّظرَ إليه، فقال الرَّجُلُ: مَن هذا؟ قال: مَلَكُ الموت، فقال: كأنَّـه يُريدُني؟ وسأَلَ سُليمانَ أن يَحمِلَهُ على الرِّيـح، ويُلقِيهِ ببلادِ الهِنْدِ، فَفَعل، ثُمَّ قالَ مَلَكُ الموتِ لسُلَيمانَ: كان دوامُ نظري إليه تعجُّبًا منه؛ لأنّي أُمِرتُ أن أَقْبِضَ رُوحَهُ بالهِندِ وهُو عِندَك. وجَعَلَ العِلْمَ لله والدِّرايةَ للعبد؛ لِما في الدِّرايةِ **من معنى الخَتْلِ** والحِيلةِ. والمعنى: أنّها لا تعرِفُ وإنْ أعمَلَتْ حِيَلَها ما يَلْصَقُ بها ويَخْتَصُّ **ولا يتخطَّاها**، ولا شيءَ أخصُّ بالإنسانِ من كَسْبِهِ وعاقِبَتِهِ، فإذا لم يكُنْ له طريقٌ إلى معرِفَتِها، كان من معرفةِ ما عداهُما أبعدَ. وقرئ: (بأيَّةِ أرضٍ). **وشبَّه سيبَوَيهِ تأنيث (أيٍّ) بتأنيثِ «كُلٍّ» في قولِهم: كُلَّتُهُنَّ.**

قوله: (**أو أقبرُ فيها**) أي: إلى أن أُقْبَرَ فيها، ويروى: «وأقبرفيها» بالواو.

قوله: (**مَرامِي**) جمع مِرْماة، وهي السِّهام.

المغرب: المِرْماة: سَهْمُ الهدَفِ[1].

قوله: (**من معنى الخَتْلِ**)، **الجوهريُّ**: خَتَلَهُ وخاتَلَهُ؛ أي: خادَعَه.

المُطَرِّزي: المُداراة: المُلاطفةُ والمُلايَنَةُ، وأصلُها المُخايلةُ، من: دَرَيتُ الصَّيدَ وأَدْرَيتُه: إذا خَتَلْتُهُ، ومنه الدِّرايةُ، وهي العلم مع تكلُّفٍ وحِيلةٍ، ولهذا لم يُجيزوا اسم الدّاري على الله سبحانه وتعالى.

قوله: (**ولا يتخطاها**)، **الأساس**: أخطأَ المطرُ الأرضَ: لم يُصِبْها، وتخاطَأَتْه النَّبْلُ: تجاوَزَتْه.

قوله: (**وشبه سيبويه تأنيث «أيّ» بتأنيث «كل» في قولهم: كُلَّتُهُنّ**)، لأن «أيّاً» اسمٌ

---

(١) «المُغرب في ترتيب المعرب» (١: ٣٤٩).

عن رسول الله ﷺ: «مَن قرأَ سُورَةَ لُقمانَ كانَ له لقمانُ رَفيقًا يومَ القيامةِ وأُعطيَ مِنَ الحسناتِ عشْرًا عشْرًا بِعَدَدِ مَنْ عَمِلَ بالمعرُوفِ ونهَى عنِ المُنكَر».

مبهمٌ لازمةُ الإضافة، كالكل، فإذا جيء بالتاء فحقُّها أن تنقطع عن الإضافة، لئلا يتصل من المضاف والمضاف إليه، كقول بعضهم: أيةً سلكوا، فشبهت بقولهم: كُلتهن، وجمعت بين الإضافة والتاء[1].

تـمَّتِ السُّورةُ، والحمد لله وحدَه.

* * *

(١) هذه الفقرة سقطت من (ح) و(ف).

سورة السجدة

مكيّة، وهي ثلاثون آية، وقيل: تسع وعشرون

بسم الله الرحمن الرحيم

[﴿الٓمٓ * تَنزِيلُ ٱلۡكِتَٰبِ لَا رَيۡبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ * أَمۡ يَقُولُونَ ٱفۡتَرَىٰهُۚ بَلۡ هُوَ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّكَ لِتُنذِرَ قَوۡمًا مَّآ أَتَىٰهُم مِّن نَّذِيرٍ مِّن قَبۡلِكَ لَعَلَّهُمۡ يَهۡتَدُونَ﴾ ١-٣]

﴿الٓمٓ﴾ على أنَّها اسمُ السُّورةِ مبتدأٌ خبرُه ﴿تَنزِيلُ ٱلۡكِتَٰبِ﴾، وإن جعلتَها تَعدِيدًا للحُروفِ ارتَفَعَ ﴿تَنزِيلُ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ بأنَّه خبرُ مُبتدإٍ محذُوف: أو هُو مُبتدأٌ خبرُه ﴿لَا رَيۡبَ فِيهِ﴾ والوَجْهُ أنْ يرتَفِعَ بالابتداء، وخبرُه ﴿مِن رَّبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ و﴿لَا رَيۡبَ فِيهِ﴾ اعتِراضٌ لا محلَّ له. والضَّميرُ في ﴿فِيهِ﴾ راجعٌ إلى مضمونِ الجُملةِ، كأنَّه قيل: لا ريبَ في ذلك، أي في كَونـهِ مُنَزَّلًا مِن ربِّ العالَمِينَ، ويَشْهَدُ لوَجَاهَتِهِ قولُـه: ﴿أَمۡ

سورة السجدة

مكية، وهي ثلاثون آية، وقيل: تسع وعشرون آية[1]

بسم الله الرحمن الرحيم

قولـه: (ويَشهدُ لِوَجاهتِـه)، **الأساس:** رجلٌ وجيهٌ بيِّنُ الوَجاهة، وله جاهٌ وحُرمَة؛ أي: يؤيِّد أنَّ الوَجْهَ في الإعراب هذا الأخير تَعقيبُه بقولِه: ﴿أَمۡ يَقُولُونَ ٱفۡتَرَىٰهُ﴾، وبقوله: ﴿بَلۡ هُوَ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّكَ﴾.

(١) قوله: «وقيل: تسع وعشرون آية» سقط من (ط).

يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ﴾ لأنَّ قولَهم: هذا مُفترًى، إنكارٌ لأَنْ يَكُونَ من ربِّ العالَمين، وكذلك قولُه: ﴿بَلْ هُوَ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ﴾ وما فيه من تقريرِ أنّه من الله، **وهذا أُسلوبٌ صحيحٌ مُحكَم**: أثبتَ أوّلًا أنّ تنزيلَهُ من ربِّ العالمين، وأنّ ذلك ما لا ريبَ فيه، ثمّ أضربَ عن ذلك إلى قولِه: ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ﴾ لأنَّ ﴿أَمْ﴾ هي المُنقَطِعةُ الكائنةُ بمعنى (بل) والهمزة، إنكارًا لقولِهم وتعجيبًا منه لظُهُورِ أمرِه في عجزِ بُلَغائِهم عن مِثلِ ثلاثِ آياتٍ منه، ثُمَّ أضربَ عنِ الإنكارِ إلى إثباتِ أنّه الحقُّ من ربِّك. ونظيرُه أن يُعَلِّلَ العالِمُ في المسألةِ بعلّةٍ صحيحةٍ جامِعة، قد احترزَ فيها أنواعَ الاحتراز، كقولِ المُتكلِّمين: **النَّظرُ أوّلُ الأفعالِ الواجبةِ** على الإطلاقِ الّتي لا يَعرى من وُجُوبِها مُكلَّف، ثُمّ يُعترَضِ

قوله: (**وهذا أسلوبٌ صَحيحٌ مُحكَم**)؛ لحصول التَّرقِّي في كونه ﴿مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾. أما الجملةُ الأولى: فبالتَّصريح وتوكيدُها بالجملة المُعتَرِضة، وأمّا الثانيةُ: فلأنَّ الإنكارَ البليغَ والإضرابَ عن الأوّل يدلُّ على أنّهم قد أظهروا أمرًا غريبًا يجب أن يُقضى منه العجب، وهو أنَّ أقلَّ سورةٍ منه إذا كان معجوزًا عنه؛ فكيف يُقال لمثلِهِ: إنه مفترًى، ولهذا قال: «تعجيبًا منه لظهور أمرِه». وأما الثالثة فلتصريح ﴿بَلْ﴾ وتعريفِ ﴿ٱلْحَقُّ﴾ الذي هو الخبرُ بلام الجنسِ، وتخصيصُ لفظِ ﴿ٱلْحَقُّ﴾.

وأمّا التخصيصُ بعد التَّعميم؛ أعني: ﴿رَّبِّكَ﴾ و﴿رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ فللتَّخلص إلى إثبات نبوَّته ﷺ، والإيذانِ بأنَّ المنزَّل الكائن من جهة مالكِ العالمينَ ومدبِّرِ أمورِ المخلوقاتِ كلِّها هو الثابتُ من جهة مَن هو مالِكُك ومُدبِّر أمرِكَ خاصةً، فدلَّ التخصيصُ بعد التَّعميم على عِظَم شأنِه ﷺ، ثم التَّصريحُ باسم الذاتِ والحضرة الجامعةِ، وإثبات الخالقيَّة والمدَبِّريَّة بعد الحُكم بإنزال هذا القرآنِ، دلَّ على تعظيم شأنِ هذا المُنزَّلِ والمُنزَّلِ عليه، كأنَّه قيل: هو الحقُّ من ربِّك ذلك الذي خَلق السَّماواتِ والأرضَ، ثمّ استوى على العرش، فهو من باب تَرتُّبِ الحُكم على الوَصْف.

قوله: (**النَّظَرُ أوّل الأفعال الواجبة**) إلى آخره. قال نجمُ الدِّين الخوارزميُّ في كتاب

عليه فيها ببعضِ ما وقَعَ احتِرازُه منه، فيردُّه بتلخيصِ أنّه احترزَ مِن ذلك، ثمّ يعودُ إلى تقريرِ كلامِه وتَمشِيَتِه. فإن قلتَ: كيفَ نَفى أن يُرتابَ في أنّه من الله، وقد أثبَتَ ما هُو أطَمُّ من الرّيبِ، وهو قولُهم: ﴿ٱفۡتَرَىٰهُۚ﴾؟ قلتُ: معنى ﴿لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ﴾: أنْ لا مَدخَلَ للرَّيبِ في أنّـه تنزيلُ الله: **لأنَّ نافيَ الرَّيبِ ومُميطَه معه لا ينفكُّ عنه**؛ وهُو كونُه مُعجِزًا للبَشرِ، ومِثْلُه أبعدُ شيءٍ من الرَّيب.

«الصَّفوة»: النَّظَرُ أول الواجباتِ؛ لأنَّ سائرَ[1] الواجباتِ الشرَّعيّـةِ فرعٌ على معرفة الله بتوحيدِه وعَدْلِه، ومعرفتُه فرعٌ على النَّظَرِ، فكان النَّظرُ مقدَّمًا على الكلِّ.

فإن قيل: رَدُّ الوديعةِ، وقضاءُ الدَّين، وتَرْك الظُّلم، وشُكر نِعَم العبادِ: واجبةٌ عند كمال العَقْل، فلمْ يكنِ النَّظرُ أوّلَ الواجبات؟

قلنا: نحن لا ندَّعي ذلك على الإطلاق، ولكنّا نقول: النَّظرُ أولُ الأفعالِ الواجبةِ المقصودةِ التي لا يَنفكُّ عنها كلُّ عاقلٍ، وبهذه القُيودِ اندفَعَ جميعُ النُّقوضِ لانتفائها.

وقلت: أمّا تنزيلُ الآيةِ على كلام المصنّفِ فهو أن يُقالَ: أنَّ أصل المَسألةِ: الم ذلك الكتاب تنزيلٌ من ربِّ العالمينَ، والتعليل هو قوله: ﴿لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ﴾، وما دلَّ على الاعتراض قوله: ﴿أَمۡ يَقُولُونَ ٱفۡتَرَىٰهُۚ﴾؛ لأنَّ قولَهم هذا إنكارٌ لأنْ يكونَ من ربِّ العالمين، وقد احترز عن هذا الاعتراض في قوله: ﴿لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ﴾؛ لأنّه كلامٌ جامعٌ، ومعناه: أن هذا الكتاب لوُضوحِ دلالتِه وسُطوعِ بُرْهانِه ليس فيه مجالٌ للشُّبهة ولا مَدْخلٌ للرِّيبةِ.

وقوله: ﴿بَلۡ هُوَ ٱلۡحَقُّ﴾ ردٌّ للاعتراض، وإشارةٌ إلى أنَّ قولَه: ﴿لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ﴾ قد احترز فيه من ذلك؛ لأنّه متضمِّنٌ لمعنى أنه غيرُ مُفترًى، ثم عاد بقوله: ﴿لِتُنذِرَ قَوۡمًا﴾ إلى تقرير الكلام السابقِ.

قوله: (لأنَّ نافيَ الرَّيبِ ومُميطَه معه لا ينفكُّ عنه)، «معه» خبرُ «أنّ»، و«لا يَنْفَكُّ» إمّا خبرٌ بعدَ خبرٍ، وإمّا حالٌ مؤكّدةٌ من المُستترِ في الخبر.

---

(١) في (ح) و(ف): «بيان».

وأمّا قولُهم: ﴿ٱفۡتَرَىٰهُۚ﴾ فإمّا قولُ مُتعنِّتٍ معَ عِلمِه أنّه منَ الله لِظُهورِ الإعجازِ له، أو جاهلٍ يقُولُه قبلَ التأمُّلِ والنَّظرِ؛ لأنّه سمِعَ النّاسَ يقُولُونَه. ﴿مَّآ أَتَىٰهُم مِّن نَّذِيرٖ مِّن قَبۡلِكَ﴾ كقولِه: ﴿مَّآ أُنذِرَ ءَابَآؤُهُمۡ﴾ [يس: ٦] وذلك أنّ قُريشًا لم يَبْعثِ الله إليهم رَسُولًا قبلَ محُمَّدٍ ﷺ. فإن قلتَ: فإذا لم يأتِهم نذيرٌ لم تقُمْ عليهِم حُجّةٌ. قلتُ: أمّا قِيامُ الحُجّةِ بالشّرائعِ الّتي لا يُدرَكُ عِلمُها إلّا بالرُّسُلِ فلا، وأمّا قِيامُها بمعرِفةِ الله وتوحِيدِه وحِكمَتِه فنعَم؛ لأنّ أدلّةَ العقلِ المُوصِلةَ إلى ذلكَ معهُم في كُلِّ زمانٍ. ﴿لَعَلَّهُمۡ يَهۡتَدُونَ﴾ فيه وجهان: أن يكُونَ على التَّرجِّي من رسُولِ الله ﷺ كما كان ﴿لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ﴾ [طه: ٤٤] على التَّرجِّي من مُوسى وهارونَ عليهِما السَّلام، وأن يُستَعارَ لفظُ التَّرجِّي للإرادة.

قولـه: (أمّا قِيـام الحُجَّةِ بالشرائـع) الجواب ليس بشيءٍ؛ لأنَّ الأنبيـاءَ لم تَـزَل مبعوثةً والحجةُ بهم لازمةً، على أنَّ المرادَ: ما أتاهم من نذير منهم.

قال الزّجّاجُ: أمّا الإنذارُ بما تقدَّم من رُسلِ الله فعلى آبائهم به الحُجَّةُ، وعليهم أيضًا؛ لأنَّ الله لا يُعذِّب إلّا مَن كفرَ بالرُّسلِ، والدَّليلُ عليه قولُه[1]: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبۡعَثَ رَسُولٗا﴾ [الإسراء:١٥]، فعلى هذا قولُه: ﴿مَّآ أَتَىٰهُم مِّن نَّذِيرٖ﴾ أي: رسولٌ منهم ومن قومِهم يُنذرهم خاصَّةً وعامَّةً كافة النّاس[2].

قوله: (لأنَّ أدلةَ العَقلِ المُوصِـلة إلى ذلك معهم)، الانتصاف: مَذهبُنا أنَّه لا تُـدرَكُ أحكامُ التّـكليفِ إلا بالشَّرع، وقاعدةُ الحُسنِ والقُبْحِ قد تكرَّر إبطالُها، فتعرض عمّا يقولُه حتَّى يخوضوا في حديثٍ غيرِه، وإنّما قامتِ الحُجَّةُ على العرب بمَن تقدَّم مِن الرُّسل كأبيهم إسماعيلَ، وقولُه: ﴿مَّآ أَتَىٰهُم﴾ يعني: في زمانه ﷺ[3].

---

(١) زاد في (ف): «تعالى».

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٠٤).

(٣) «الانتصاف بحاشية الكشّاف» (٣: ٥٠٧).

[﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ مَا لَكُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَلِىٍّ وَلَا شَفِيعٍ أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ ﴾ ٤]

فإن قلتَ: ما معنى قوله: ﴿مَا لَكُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَلِىٍّ وَلَا شَفِيعٍ﴾؟ قلتُ: هُو على

قوله: (معنى قوله: ﴿مَا لَكُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَلِىٍّ وَلَا شَفِيعٍ﴾) أي: يقتضي، دليلُ الخطابِ أنَّ الله شفيعٌ، وكيف يَحسُن أن يُسمَّى شفيعًا؛ يدلُّ عليه قولُه: «أي: ناصِرُكم على سبيل المجازِ».

أجاب أن معنّى ﴿مِّن دُونِهِۦ﴾: المجاوزةُ عن رِضاه، يعني: «دون» هنا: بمعنى التَّجاوُز من شيءٍ إلى شيءٍ، قال الشّاعر:

يا نَفسُ مالَكِ دونَ الله من واقِ[1]

أي: إذا تجاوزتِ[2] وِقايةَ الله ولم تناليها لم يَقِكِ غيرُه، فـ﴿مِّن دُونِهِۦ﴾ حالٌ من المجرور، والعاملُ الجارُّ والمجرورُ؛ أي: ما استقرَّ لكم مجاوِزينَ الله شفيعٌ يشفعُ لكم. ويجوز أن يكونَ حالًا من ﴿شَفِيعٍ﴾ قُدِّمت لكون ذِي الحالِ نَكرةً، و«دون» بمعنى: غير، والشَّفيعُ بمعنى الناصِر، فيكون عطفُه على ﴿وَلِىٍّ﴾ تتميمًا ومبالغةً؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِن وَلِىٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ [الشورى:٣١].

والحاصل أنَّ الشَّفيع على الأوَّل: غيرُ الله، وعلى الثّاني: هو الله تعالى؛ على المجازِ، وبيانُ الاتِّصالِ ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ إلى قوله: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ ﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ﴾، وخصوصًا يتولى أمورَ معاشِكُم ومعادِكُم، فإنْ تجاوزتم عنه إلى وليٍّ وشفيعٍ لم تجدوا أبدًا، وهو المتولِّي وهو الشفيعُ والناصرُ لا غير.

---

(١) البيت لأمية بن أبي الصلت، وتتمته:

وما على حدثان الدهر من باق

انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (٢: ٦٩).

(٢) في (ط): «جاوزتِ».

معنيَيْنِ، أحدُهُما: أنّكم إذا جاوَزْتُم رِضاهُ لم تَجِدُوا لأنفسِكُم وليًّا، أي: ناصِرًا ينصُرُكُم ولا شفِيعًا يشفَعُ لكُم. والثّاني: أنّ الله وليُّكُمُ الّذي يتولّى مَصالِحَكُم، وشفيعُكُم، أي: ناصِرُكُم على سبيلِ المجاز؛ لأنَّ الشّفيعَ يَنْصُرُ المشفُوعَ لـه، فهُو كقولِـه تعالى: ﴿وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ [البقرة: ١٠٧] فإذا خَذَلَكُم لم يبقَ لكُم وليٌّ ولا نصير.

[﴿ يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥٓ أَلْفَ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ ﴾ ٥]

﴿ٱلْأَمْرَ﴾ المأمورَ به من الطّاعاتِ والأعمالِ الصّالحةِ **يُنزِّله مُدبَّرًا** ﴿مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ﴾ ثمّ لا يُعمَلُ به ولا يَصْعَدُ إليه ذلكَ المأمُورُ بِهِ خالِصًا كما يُريدُه ويَرتَضِيهِ **إلّا في مُدّةٍ مُتطاوِلة**؛ لقلّةِ عُمّالِ الله والخُلَّصِ من عبادِه، وقِلّةِ الأعمالِ الصّاعِدةِ؛ لأنّه لا

قوله: (يُنزِّله مُدبَّـرًا) يريد أنَّ ﴿ يُدَبِّرُ﴾ مضمَّن معنى: ينزِّل، حيثُ عدِّي بـ«مِنْ» و«إلى»، وقُوبل بقوله: ﴿ثُمَّ يَعْرُجُ﴾، فلا بدَّ من تقدير: يُنزِّل.

قوله: (إلا في مُدَّةٍ مُتطاوِلة) يعني: يراد بألف سنةٍ المدةُ المتطاولةُ لا التَّعيينُ والتَّوقيتُ.

قال القاضي: معنى ﴿ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ﴾: ثم يَصعدُ إليه، ويثبتُ في علمه موجودًا؛ أي: أعمالُكم في بُرْهَةٍ من الزَّمان متطاولة، يعني بذلك استطالةَ ما بينَ التَّدبيرِ والوُقوع(١)، وإليه أشارَ المصنِّفُ: «ولا يصعدُ ذلك المأمورُ به خالصًا... إلّا في مدةٍ متطاولةٍ لقلّة عمّالِ الله والخُلَّصِ(٢)». ويَنصُر هذا التأويلَ الفاصلةُ، وهي قولُه: ﴿قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ﴾، فإنّها كالفاصلة السابقةِ؛ أي: ﴿أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ﴾.

ولفظة ﴿ ذَٰلِكَ﴾ في قوله: ﴿ ذَٰلِكَ عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ﴾ شاهدةٌ بذلك، كأنّه قيل: ذلك الخالقُ المدبِّرُ الذي خَلَق الكائناتِ ودبّر أمورَ العالمينَ، وخُصوصًا أمرَ أعمالِكُم، له العلمُ

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ٣٥٥).
(٢) قوله: «الخلّص» ساقط من (ف).

يُوصفُ بالصُّعودِ إلّا الخالِصُ، ودلَّ عليهِ قولُه على أثَرِه: ﴿قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ﴾ [السجدة: ٩]، أو يُدبِّرُ أمرَ الدُّنيا كُلِّها من السَّماءِ إلى الأرض: لِكُلِّ يومٍ من أيّامِ الله وهُو ألفُ سنةٍ، كما قالَ: ﴿وَإِنَّ يَوْمًا عِندَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ﴾ [الحج: ٤٧]، ﴿ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ﴾ أي: يَصيرُ إليه، ويَثبُتُ عِندَه، ويُكتَبُ في صُحُفِ ملائكَتِه كُلَّ وقتٍ من أوقاتِ هذه المُدّةِ ما يرتَفِعُ من ذلكَ الأمرِ، ويدخُلُ تحتَ الوُجُودِ إلى أن تبلُغَ المُدّةُ آخِرَها، ثمَّ يُدَبِّـرُ أيضًا لِيومٍ آخَرَ، وهَلُمَّ جرًّا إلى أن تَقُومَ السّاعة. ....

الشاملُ، وله العزَّةُ والرحمةُ، وله التفضُّلُ عليكم حيث أنشأكُم ـ حيًّا عالمًا، سميعًا، بصيرًا، قادرًا، ذا دريّة ـ من أخسِّ الأشياءِ من طينٍ ومن ماءٍ مهينٍ.

وقولـه: ﴿ٱلَّذِىٓ أَحۡسَنَ كُلَّ شَىۡءٍ خَلَقَهُۥ﴾ كالتّوطئة والتّمهيـد؛ لقولـه[1]: ﴿وَبَدَأَ خَلۡقَ ٱلۡإِنسَٰنِ﴾ وما اشتمل عليه من حُسْن التقدير فيه، ثمَّ قيلَ: ﴿قَلِيلًا مَّا تَشۡكُرُونَ﴾ حيث لا يَصعدُ ما أمرناكُم به خالصًا كما نريدُه ونَرتَضِيه إلَّا في مدَّةٍ متطاولةٍ، ﴿وَقَلِيلٌ مِّنۡ عِبَادِىَ ٱلشَّكُورُ﴾ [سبأ:١٣]، والأمرُ على هذا الوجه، يعني المأمور به.

والعُروجُ بمعنى الصُّعودِ، مأخوذٌ من قوله: ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلۡعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرۡفَعُهُۥ﴾ [فاطر:١٠].

قوله: (أو يُدبِّرُ أمرَ الدُّنيا) عطفٌ على قوله: «﴿ٱلۡأَمۡرَ﴾ المأمورَ به» من حيث المعنى، والأمرُ على هذا بمعنى الشَّأن، والعُروجُ بمعنى الإثباتِ والكَتْب.

قوله: (ويَثبُتُ)، أي: يُثبَت، ﴿وَإِنَّا لَهُۥ كَٰتِبُونَ﴾ [الأنبياء:٩٤]، أي: مُثبتون في صحيفة عَمَلِه كما ثَبتت الكتابةُ في الرَّقِّ، قال تعالى: ﴿كَتَبَ فِى قُلُوبِهِمُ﴾ [المجادلة:٢٢].

قوله: (وهَلُمّ جرًّا) من الأمثال.

قال في «المفصَّل»: معناه: تَعالَوا على هَيْنَتِكُم كما يَسْهُل عليكم، وتقول: كان ذاك عامَ كذا، وهلمَّ جرًّا إلى اليوم.

---

(١) في (ح): «كقوله».

وقيل: **يُنزِّلُ الوحيَ** مع جِبريلَ عليهِ السَّلامُ من السَّماءِ إلى الأرض. **ثُمَّ يَرجِعُ** إليه ما كانَ من قَبُولِ الوحيِ أو ردِّه معَ جبريل، وذلك في وقتٍ هُو في الحقيقةِ ألفُ سنة؛ لأنَّ المسافةَ مَسيرةُ ألفِ سنةٍ في الهبُوطِ والصُّعُود؛ لأنّ ما بينَ السّماءِ والأرضِ مسيرةُ خمس مئةِ سنة، وهُو يومٌ من أيّامِكُم لِسُرعةِ جبريل؛ لأنّه يقطَعُ مسيرةَ ألفِ سنةٍ في يومٍ واحد، وقيل: **يُدَبِّرُ أمرَ الدُّنيا من السَّماءِ إلى الأرضِ** إلى أن تَقُومَ السّاعة، **ثُمَّ يَعرُجُ إليه**

قوله: (وقيل: **يُنزِّل الوحيَ**) سمّيَ الوحيُ أمرًا؛ لأنّه منه كقوله تعالى: ﴿يُلْقِي ٱلرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِۦ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ﴾ [غافر:١٥]، وهو قولُ قتادةَ والسُّدِّيِّ ومقاتلٍ. والعُروج: الصُّعودُ الحقيقيُّ، فيكون التّقديرُ: في يومٍ كان مقدارُ مسافةِ السَّيرِ فيه مسافةَ ألفِ سنة، ويَقرُب منه قولُه تعالى: ﴿غُدُوُّهَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ﴾ [سبأ:١٢].

قوله: (وقيل: **يُدبِّر أمرَ الدُّنيا من السَّماء إلى الأرضِ**)، قال صاحب «المطلع»: هذا قول ابنِ عبّاس رضي الله عنه.

وفي رواية عطاءٍ: ينزِّل القضاءَ والقَدَرَ منَ السماءِ إلى الأرضِ ثم يَعرُج إليه؛ أي: يَرجِعُ إليه في يومٍ كان مقدارُه ألف سنةٍ ممَّا تَعُدُّون، وهو يومُ القيامةِ لأنَّ يومًا من أيام الآخرة مثل ألف سنةٍ من أيام الدنيا، ومعناه: ثمَّ يصير الحُكمُ فيما قضى وقدّر إليه يوم القيامةِ كقوله تعالى: ﴿وَإِلَيْهِ يُرْجَعُ ٱلْأَمْرُ كُلُّهُۥ﴾ [هود:١٢٣].

فإن قلت: كيف التَّوفيقُ بين هذه الآيةِ وبينَ قولِه: ﴿تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ فِى يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ * فَٱصْبِرْ صَبْرًا جَمِيلًا﴾ [المعارج: ٤، ٥]؟

قلت: أمّا على الوجه الأوَّل فهو ما قال الإمامُ: ذلك إشارةٌ إلى امتداد نفاذِ الأمر، وذلك لأنَّ مَنْ نَفَذ أمرُه[1] غايةَ النفاذِ وانقطعَ في يومٍ أو يومينِ لا يكون مثلَ مَنْ يَنفذ أمرُه سنين متطاولةً، يعني: يُدَبِّرُ الأمرَ في زمانٍ يومٌ منه ألفُ سنةٍ، فكم يكونُ شهرٌ منه؟ وكم تكون سنةٌ منه؟ وكم يكونُ دهرٌ منه؟ وعلى هذا لا فرقَ بينَ الآيتينِ؛ لأنَّ المرادَ استطالةُ نَفاذِ الأمرِ،

---

(١) قوله: «وذلك لأن من نفذ أمره» ساقط من (ح).

ذلكَ الأمرُ كلُّه؛ أي يصيرُ إليه ليَحكُمَ فيه ﴿فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥٓ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ وهُو يومُ القِيامة. وقرأَ ابنُ أبي عبلة: (يُعرَجُ) على البناءِ للمَفعُول. ....

فسواءٌ يعبَّر بالألف أو بالخمسين [ألفًا لا يتفاوت]. نعم المبالغةُ في الخمسين أكثر[١].

وأما على الوجه الأخيرِ فإنَّ طُولَ يوم القيامةِ يَمتدُّ إلى خمسينَ ألفَ سنةٍ، وفي هذه المدَّة يتصلُ عُروجُ الملائكةِ ونُزولها لشؤون أنفُسِهم وشؤون العبادِ، ومنها ألفُ سنةٍ بحَسْبِ تقديرِ العبادِ يَحكُم فيها سبحانه وتعالى فيما يَرجعُ من شؤون عبادِه ممَّا تَقَعُ عليه المحاسبة، وإذ ليس في تلك المدَّةِ كلِّها الحسابُ؛ لأنَّ فيها الوقوفُ متحيِّرينَ، ثم تقعُ الشَّفاعة، ثم يكون الجوازُ على الصِّراطِ، ثم يكونُ المصيرُ إمّا إلى الجنَّةِ أو إلى النارِ.

ويمكن أن يُرادَ بـه شـدَّة اليومِ وهَوْلُـه عـلى الكافِر، وعـلى المؤمن دُونَ ذلك بحَسْبِ السَّعادةِ والشَّقاوةِ. رواه مُحيي السُّنة في «المَعالم»[٢].

وفي «شرح السُّنة»: عن أبي سعيد: قِيل لرسول الله ﷺ: يومًا كان مقدارُه خمسينَ ألفَ سنة، فما أطولَ هذا اليومَ؟ فقال رسول الله ﷺ: «والَّذي نَفسي بيده، إنَّه لَيُخَفَّفُ على المؤمن حتّى يكون أخفَّ عليه من صلاةٍ مكتوبةٍ يُصلِّيها في الدُّنيا»[٣]. يدلُّ عليه قولُه: ﴿فَٱصْبِرْ صَبْرًا جَمِيلًا﴾ [المعارج:٥]، فإنَّه تَصبيرٌ لرسول الله ﷺ، وما كان من الـنَّضْر بنِ الحارث معه من استعجالِه العذابَ استهزاءً وتكذيبًا، يعني: هذا الكافرُ يَستعجلُ العذابَ، وإنَّ قُدَّامَه يومٌ حالُه في شدَّته وفظاعتِه ذلك.

ويُشبه أن يكونَ هذا من المُتَشابِهِ الذي استأثرَ الله به. روى مُحيي السُّنة عن ابن أبي مُليكةَ أنه قال: سأل فيروز ابنَ عبّاسٍ عن الآيتينِ، فقال له: أيّامٌ سمّاها الله تعالى لا أدري ما هي، وأكرهُ أن أقولَ في كتابِ الله ما لا أعلمُ[٤].

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٥: ١٥٠).

(٢) «معالم التنزيل» (٦: ٣٠٠).

(٣) «شرح السنة» (١٥: ١٢٩)، وأخرجه أحمد (١١٧٣٥)، وابن حبان (٧٣٣٤).

(٤) «معالم التنزيل» (٦: ٣٠١).

وقُرِئَ: ﴿تَعُدُّونَ﴾ بالتّاءِ والياء.

[﴿ذَٰلِكَ عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ ۝ ٱلَّذِيٓ أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُۥۖ وَبَدَأَ خَلْقَ ٱلْإِنسَٰنِ مِن طِينٍ ۝ ثُمَّ جَعَلَ نَسْلَهُۥ مِن سُلَٰلَةٍ مِّن مَّآءٍ مَّهِينٍ ۝ ثُمَّ سَوَّىٰهُ وَنَفَخَ فِيهِ مِن رُّوحِهِۦۖ وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَٱلْأَفْـِٔدَةَۚ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ﴾ ٦-٩]

﴿أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ حسَّنَه، لأنَّه ما مِن شيءٍ خلقَهُ إلّا وهُو مُرتَّبٌ على ما اقتضَتْهُ الحِكمةُ وأوجَبَتْهُ المَصْلَحة؛ فجميعُ المخلُوقاتِ حسنة؛ وإن تفاوَتَتْ إلى حَسَنٍ وأحسن، كما قال: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِيٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ [التين: ٤] وقيل: عَلِمَ كيف يَخْلُقه؛ من قوله: قيمةُ المَرءِ ما يُحسِن. وحقيقتُه. يُحسِنُ مَعرِفتَه أي: يَعْرِفُه معرِفةً حسنةً بتحقيقٍ وإتقان. وقُرِئ: (خَلْقَه) على البدل، أي: أحسَن فقدْ خلَقَ كُلَّ شيءٍ. و﴿خَلَقَهُۥ﴾ على الوصفِ،

قوله: (وقُرِئ: ﴿تَعُدُّونَ﴾ بالتاء والياء)، بالتّاء الفوقانيّةِ: السَّبعةُ، وبالياء: شاذَّة(١).

قوله: (من قوله) أي: من قول عليٍّ رضي الله عنه: قيمةُ كلِّ امرئٍ ما يُحسِنُه. أي: كلُّ مَنْ زاد علمُه زاد في صُدور الناس قَدْرُه وقيمتُه، وكلُّ مَنْ نقص علمُه نقصَ في قلوب الناسِ جاهُه وحِشْمَتُه.

قوله: (وقرئ: ﴿خَلَقَهُۥ﴾) ابنُ كثيرٍ وابنُ عامرٍ وأبو عمرٍو: بإسكان اللّام، والباقون: بفَتْحِها(٢).

قال أبو البقاء: بالسُّكون بَدَلٌ مِن ﴿كُلَّ﴾، بدلُ اشتمالٍ؛ أي: أَحسَنَ خَلْقَ كلِّ شيءٍ، ويجوز أنَ يكون مفعولًا أوَّلَ، و﴿كُلَّ شَيْءٍ﴾ ثانيًا، و﴿أَحْسَنَ﴾ بمعنى عَرَّف؛ أي: عرَّف عبادَه كلَّ شيءٍ. وبالفتح فِعْلٌ ماضٍ، وهو صفةٌ لـ﴿كُلَّ شَيْءٍ﴾(٣).

(١) انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (١٤: ٨٨).
(٢) انظر: «الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها» (٢: ١٩١)، و«النشر في القراءات العشر» (٢: ٣٨٧) و«الجامع لأحكام القرآن» (١٤: ٩٠).
(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٤٨).

أي: كُلُّ شيءٍ خلَقَهُ فقد أحسَنَه. سُمِّيتِ الذُّرِّيّةُ نسلًا؛ **لأنّها تَنْسِلُ منه،** أي: تنفَصِلُ منه وتخرُجُ من صُلبِهِ ونحوُه قولُهم للوَلَدِ: سَلِيلٌ ونَجل، و(سَوَّاهُ) قوَّمَه، كقولِه تعالى: ﴿فِيٓ أَحۡسَنِ تَقۡوِيمٖ﴾ [التين: ٤] ودلَّ بإضافةِ الرُّوحِ إلى ذاتِه على أنّه خَلْقٌ عجِيبٌ لا يَعلَمُ كُنهَهُ إلّا هُو، كقولِه: ﴿ وَيَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ ﴾ الآية [الإسراء: ٨٥]، كأنّه قال: **ونَفخَ فيه من الشيءِ الّذي اختَصَّ هُو به وبمَعرِفتِه.**

[﴿ وَقَالُوٓاْ أَءِذَا ضَلَلۡنَا فِي ٱلۡأَرۡضِ أَءِنَّا لَفِي خَلۡقٖ جَدِيدِۭۚ بَلۡ هُم بِلِقَآءِ رَبِّهِمۡ كَٰفِرُونَ ۞ قُلۡ يَتَوَفَّىٰكُم مَّلَكُ ٱلۡمَوۡتِ ٱلَّذِي وُكِّلَ بِكُمۡ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُمۡ تُرۡجَعُونَ ﴾ ١٠-١١]

﴿ وَقَالُوٓاْ ﴾ قيل: القائلُ أُبَيُّ بنُ خَلَف، ولِرِضاهُم بقولِه أُسنِدَ إليهم جميعًا. **وقُرِئَ: ﴿أَءِنَّا﴾، و(إِنّا) على الاستفهامِ وتَرْكِه.** (ضَلَلْنَا) صِرنا تُرابًا، وذهَبْنا مُختَلِطِينَ بتُرابِ

وفي «الحُجَّة»: ﴿خَلَقَهُۥ﴾ منصوبٌ على المفعول المُطلَق من قولـه: ﴿ ٱلَّذِيٓ أَحۡسَنَ كُلَّ شَيۡءٍ﴾ والضميرُ لله كقوله: ﴿صُنۡعَ ٱللَّهِ﴾ [النمل:٨٨]، و﴿وَعۡدَ ٱللَّهِ﴾ [النساء:١٢٢]. قال: هو مذهبُ سِيبَويه، ويجوز البَدَلُ(١).

قوله: (لأنَّها تَنسِلُ منه) نَسَلَ الوَبَرُ وريشُ الطائرِ بنفسه يتعدَّى ولا يتعدَّى.

قوله: (ونَفخَ فيه مِن الشَّيء الَّذي اختَصَّ هو بهِ وبمعرفتِه)، هذا معنى الإضافةِ؛ لأنه لا يُضافُ إلى الله إلَّا ما لَه فَخامةٌ في نَفسِه، إذ كلُّ شيءٍ مملوكُه ومختصٌّ به؛ كقولك: بيتُ الله، وناقةُ الله.

قال القاضي: أضافه إلى نفسِه تَشريفًا [له] وإشعارًا بأنّه خَلْق عَجيبٌ، وأنَّ له شأنًا وله مناسبةً ما إلى الحضرة الرُّبوبية؛ ولأجله قيلَ: مَنْ عَرف نفسَه فقد عَرف ربَّه(٢).

قوله: (وقرئ: ﴿أَءِنَّا﴾ و«إنّا» على الاستفهام وتَرْكِه)، بتَرْكِه: نافعٌ، والباقون: بالاستفهام(٣).

---

(١) انظر: «حجة القراءات» لابن زنجلة: ٥٦٨.

(٢) «أنوار التنزيل» (٤: ٣٥٦).

(٣) انظر: «النشر في القراءات العشر» (١: ٤٢٢).

الأرض، لا نتميَّزُ منه، كما يَضِلُّ الماءُ في اللَّبَنِ، أو غِبْنا ﴿فِي ٱلْأَرْضِ﴾ بالدَّفْنِ فيها؛ من قوله:

وَآبَ مُضِلُّــوهُ بِعَــيْنٍ جَلِيَّةٍ

وقرأَ عليٌّ وابنُ عبّاسٍ رَضِيَ الله عنهُما: (ضَلِلْنا) بكَسْرِ اللّامِ، يُقال: ضَلَّ يَضِلُّ وضَلَّ يَضَلُّ. وقرأَ الحسَنُ رَضِيَ الله عنه: صَلَلْنا، من صَلَّ اللَّحمُ وأصلَّ: إذا أَنْتَنَ. وقيل: صِرْنا من جِنسِ الصِّلةِ وهيَ الأرضُ. فإن قلتَ: بمَ انتصبَ الظَّرفُ في ﴿أَءِذَا ضَلَلْنَا﴾؟ قلتُ: بما يدُلُّ عليه ﴿أَءِنَّا لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [الرعد: ٥] وهو نُبعَثُ، أو يُجَدَّدُ خَلْقُنا. (لقاءُ ربهم): هُو الوُصولُ إلى العاقِبة، من تلقِّي مَلَكِ المَوتِ وما وراءَه، فلمّا

قوله: (وآبَ مُضِلُّوهُ بعَينٍ جَلِيَّـةٍ)، تمامُه في «المطلع» للنّابغة يَرثي النُّعمانَ بنَ المنذرِ:

وغُودِرَ بالجَوْلانِ حَزمٌ ونائلُ[1]

جليَّـة: قريرة، وجولان: موضع؛ أي: رَجعَ الذين غَيَّبوه في الأرض بالدفن بعُيونٍ قَريرةٍ[2] شماتة، والحزامةُ والعطاءُ تُرِكا بدفن الميت في الجولان. ويروى: «بغير حلية».

قوله: (الصِّلة وهي الأرضُ)، النهاية: الصَّلْصالُ: هو الصّال، الماء يقع على الأرض؛ فتنشق، فيجفّ، ويَصير له صوت.

قوله: (بما يدلُّ عليه)، وإنما قال: «بما يدلُّ عليه ﴿أَءِنَّا لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾» إلى آخره؛ لأنَّ ما بعد «إنَّ» لا يعملُ فيما قبلَه.

قوله: («لقاءُ ربِّهم»: هو الوصولُ إلى العاقِبَـةِ) وهو للحَصْر عند[3] أهل السُّنةِ، يكون لقاءُ الله: لقاءَ ثوابِه وعقابِه، ويَكون الرُّؤية.

---

(١) انظر: «تهذيب اللغة» (١١: ٣١٨)، و«لسان العرب» (١١: ٣٩٠)، و«تاج العروس» (٢٩: ٣٥٠)، وفيه: يرثي النعمان بن الحارث الغساني.
(٢) قوله: «قريرة» سقط من (ط).
(٣) في (ح) و(ف): «وعند».

ذَكَرَ كُفرَهُم بالإنشاء، أضربَ عنه إلى ما هُو أبلغُ في الكُفر؛ وهُو أنّهم كافِرُون بجَميعِ ما يكُونُ في العاقِبة، لا بالإنشاءِ وحدَه، ألا ترى كيفَ خُوطِبُوا بِتَوَفِّي مَلَكِ الموتِ وبِالرُّجُوعِ إلى ربِّهم بعدَ ذلك، مبعُوثِينَ للحِسابِ والجزاء، وهذا معنى لقاءِ الله على ما ذكَرْنا. والتَّوَفِّي: استيفاءُ النَّفْسِ وهيَ الرُّوح، قالَ الله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ ﴾ [الزمر: ٤٢] وقال: ﴿أَخْرِجُوٓاْ أَنفُسَكُمُ ﴾ [الأنعام: ٩٣]، وهُو أن تُقبضَ كُلُّها لا يُتركُ منها شيء؛ من قولك: توفَّيْتُ حقِّي من فُلان، واستوفيتُه؛ إذا أخذتَه وافيًا كاملًا من غيرِ نُقصان. والتَّفعُّلُ والاستِفعال: يلتَقِيان في مواضع: منها: تقصَّيتُه واستقصَيْتُه، وتعجّلتُه واستعجَلْتُه. وعن مُجاهِدٍ رَضِيَ الله عنه: حُويَتْ لملَكِ المَوْتِ الأرضُ، وجُعِلَتْ له مِثلَ الطَّست، يتناوَلُ منها حيثُ يشاء. وعن قَتادةَ: يتوفّاهُم ومعه أعوانٌ من الملائكة. وقيل: مَلَكُ الموتِ يدعُو الأرواحَ فتُجيبُه، ثُمّ يأمُرُ أعوانَه بِقَبْضِها.

[﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلْمُجْرِمُونَ نَاكِسُواْ رُءُوسِهِمْ عِندَ رَبِّهِمْ رَبَّنَآ أَبْصَرْنَا وَسَمِعْنَا فَٱرْجِعْنَا نَعْمَلْ صَٰلِحًا إِنَّا مُوقِنُونَ * وَلَوْ شِئْنَا لَأٓتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَىٰهَا وَلَٰكِنْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ مِنِّى لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ * فَذُوقُواْ بِمَا نَسِيتُمْ لِقَآءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَآ إِنَّا نَسِينَٰكُمْ وَذُوقُواْ عَذَابَ ٱلْخُلْدِ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ ١٢-١٤]

﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ ﴾ يجوزُ أن يكونَ خِطابًا لرَسُولِ الله ﷺ، وفيه وجهان: أن يُرادَ به التَّمنِّي، كأنَّه قالَ: ولَيْتَكَ ترى، كقولِه ﷺ للمُغيرةِ: «لو نَظرْتَ إليها» والتَّمنِّي

قوله: (للمُغيرة: «لو نظرتَ إليها») الحديث من رواية التِّرمذيِّ والنَّسائيِّ عن المغيرةِ: أنَّه خَطبَ امرأة، فقال النبي ﷺ: «انظرْ إليها إنَّهُ أحرى أنْ يُؤدَمَ بينكُما»(١).

(١) أخرجه الترمذي (١٠٨٧)، والنسائي (٣٢٣٥)، عن المغيرة بن شعبة. وأخرجه أيضًا ابن ماجه (١٨٦٥) وأحمد (١٨١٦٢) وابن حبان (٤٠٤٣).

لرَسُولِ الله ﷺ، كما كان التَّرجِّي له في ﴿لَعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ﴾ لأنَّه تجرَّع منهُم الغُصص ومن عداوَتِهم وضِرارِهم، فجعلَ الله له تمنِّيَ أن يراهُم على تلكَ الصِّفةِ الفظيعةِ من الحياءِ والخِزْيِ والغَمِّ ليَشمَتَ بهِم، وأن تكونَ (لو) الامتِناعيّة قد حُذِفَ جوابُها، وهُو: لرأيتَ أمرًا فظيعًا. أو: لرأيتَ أسوأَ حالٍ تُرى. ويجوزُ: أن يُخاطَبَ به كُلُّ أحد، كما تقُول: فُلانٌ لئيم، إن أكرمتَهُ أهانَك، وإن أحسنْتَ إليه أساءَ إليك، فلا تُرِيدُ به مخاطَبًا بعينِه، فكأنَّك قلتَ: إن أُكرِمَ وإن أُحسِنَ إليه، ولو وإذ: كِلاهُما للمُضِيِّ، وإنَّما جازَ ذلك؛ لأنَّ المُترقَّبَ من الله بمنزلةِ الوُجودِ المقطُوع به في تحقُّقِه، ولا يُقَدَّرُ لترى ما يتناولُه، كأنَّه قيل: ولو تكون منكَ الرُّؤية، و﴿إِذِ﴾ ظرفٌ له. يستغِيثُونَ بقولِهم ﴿رَبَّنَآ أَبۡصَرۡنَا وَسَمِعۡنَا﴾ فلا يُغاثُون، يعني: أبصَرْنا صِدقَ وعدِك ووعيدِك وسمِعْنا منك تصديقَ رُسُلِك. أو: **كُنّا عُميًا وصُمًّا** فأبصَرْنا وسمِعْنا ﴿فَٱرۡجِعۡنَا﴾ هي: الرَّجعةُ إلى الدُّنيا ﴿لَأٓتَيۡنَا كُلَّ نَفۡسٍ هُدَىٰهَا﴾ على طريقِ الإلجاءِ والقَسْر، **ولكنّا بنَينا الأمرَ على الاختيارِ** دُونَ الاضطِرار، فاستَحبُّوا العمى على الهُدى، فحقَّتْ كلمةُ العذابِ على أهلِ

النهاية: أي تكون بينكما المحبَّة والاتفاقُ يقال: أدَمَ الله بينهما يأدِم أدْمًا بالسُّكون؛ أي: ألَّفَ ووفَّق، وكذلك آدم يُؤدِم بالمدِّ فَعَلَ وأفْعَل، وليس في الحديث «لو»، وكلمةُ «لو» للتَّقدير والتَّمنيِّ، والتقديرُ: يلتقيانِ؛ لأنَّ المُتمنِّي لا يخلو من تقديرٍ، ويفرض بها غير الواقع واقعًا كما يُطْلب بـ«ليت» ما لا يُمكن حصولُه، ولمناسبةٍ بينها جُعلت «لو» للتمَّني.

قوله: (أو كنّا عُميًا وصُمًّا) يعني: لا يقدَّر لـ﴿أَبۡصَرۡنَا وَسَمِعۡنَا﴾ مفعولٌ، ليكون بمنزلة اللازِم.

قوله: (ولكنّا بَنَينا الأمرَ على الاختيار) ينادي على أن هذا التأويل بمجرد الرأي لاستدراك الله بقوله: ﴿وَلَٰكِنۡ حَقَّ ٱلۡقَوۡلُ مِنِّي لَأَمۡلَأَنَّ جَهَنَّمَ﴾ وما أدري كيف وضع مكان هذا الاستدراك استدراكه.

العمى دُونَ البُصَراءِ. ألا ترى إلى ما عقَّبَه بـه من قولِه: ﴿فَذُوقُواْ بِمَا نَسِيتُمْ﴾ فجعل

قوله: (ألا ترى إلى[1] **ما عقَّبه بـه من قولـه: ﴿فَذُوقُواْ بِمَا نَسِيتُمْ﴾)** يعني: دلّ نسبةُ النِّسيان إليهم، وجعلُه سببًا للإذاقةِ على أن المشيئة المطلقةَ مقيَّدة بقيد الإلجاءِ والقَسْر، وأنَّ العلمَ الأزلي تابعٌ لاختيارهم.

انظر إلى هذا التَّعوُّج عن الجادَّةِ المستقيمةِ حيث أوقَعَ قولَه: ﴿حَقَّ ٱلْقَوْلُ مِنِّى﴾ المعبِّر عن العلم الأَزَليِّ المُستتبع لجميع الكائناتِ على وَفْقِه مسبَّبًا عن استحبابِهم العَمَى على الهُدى، وجعل الاستحبابَ مسبَّبًا عن اختيارِهم المعدوم.

والحقُّ ما قاله الإمامُ: أنَّ قوله: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَأَتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَىٰهَا﴾ الآية، جوابٌ عن قولهم: ﴿فَٱرْجِعْنَا نَعْمَلْ صَٰلِحًا إِنَّا مُوقِنُونَ﴾؛ أي: هذا الذي جرى علينا ما جرى إلَّا بسببَ تَرْكِ العَمَلِ، أمّا الإيمانُ فإنّنا مُوقنون بما أنكرنا ثَمّ، فارجعْنا حتَّى نَتلافى العملَ، فأُجيبوا بقوله: ﴿وَلَوْ شِئْنَا﴾ أي: أنّا لو أردنا الإيمان لهديناكم في الدُّنيا ولـمَّا لم نهدكم تبيَّن أنّا ما أردنا إيمانَـكُم فلا نَرُدُّكم، فذُوقوا العذابَ المقدَّرَ عليكم بسَبَب كَسْبِكُم، فلا ينفعُكم الآنَ شيء. عن بعضهم: لو عَلِمْناها أهلًا للهدى لهَدَيْناها[2].

قال محيي السنة: المراد بقوله: ﴿حَقَّ ٱلْقَوْلُ مِنِّى﴾ قولُه لإبليس: ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكَ وَمِمَّن تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ﴾[3] [ص:٨٥].

وقلت: دلَّ على هذا الاستبدادِ صيغةُ التَّعظيمِ في ﴿وَلَوْ شِئْنَا﴾ وعلى أنَّ هذا جواب عن قول الكَفَرة، تَرتُّب قولُه: ﴿فَذُوقُواْ﴾ عليه، أي: لما أَوْجَبْنا القولَ بأنّا نملأ جهنَّمَ من الجنَّةِ والنّاسِ أجمعين[4]، وأنتم من أولئك، فذُوقوا.

وأمّا معنى قولِه: ﴿بِمَا نَسِيتُمْ﴾ فما ذكره القاضي هذا النص تصـريحٌ بعَدَم إيمانِهم

---

(١) قوله: «إلى» ساقطة من (ف).

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢٥: ١٥٥).

(٣) «معالم التنزيل» (٦: ٣٠٣).

(٤) قوله: «أجمعين» ساقط من (ف).

ذَوقَ العذابِ نتيجةَ فِعلِهم: من نِسْيانِ العاقبة، وقلّةِ الفِكرِ فيها، وتركِ الاستعدادِ لها. والمُرادُ بالنِّسيان: خلافُ التَّذكُّرِ، يعني: أنّ الانهماكَ في الشَّهواتِ أذهَلَكُم وألْهاكُم عن تَذكُّرِ العاقِبة، وسلَّطَ عليكُم نسيانَها، ثمَّ قال: ﴿إِنَّا نَسِينَٰكُمْ﴾ على المُقابلة، أي: جازيناكُم جزاءَ نِسيانِكُم. وقيل: هو بمعنى التَّركِ، أي: تركْتُمُ الفِكرَ في العاقِبة، فترَكْناكُم من الرَّحمة، وفي استئنافِ قولِه: ﴿إِنَّا نَسِينَٰكُمْ﴾ وبناءِ الفعلِ على (إنّ) واسمِها **تشديدٌ في الانتقام منهم. والمعنى: فذُوقُوا هذا أي: ما أنتُم فيه من نكسِ الرُّؤوسِ والخِزْيِ** والغَم؛ بسبَبِ نسيانِ اللِّقاء، وذُوقُوا العذابَ المُخَلَّدَ في جهنَّم؛

لعَدَم المشيئةِ المسبَّب عن سَبْق الحُكم بأنَّهم من أهل النارِ، ولا يدفعُه جَعْلُ ذَوْقِ العذابِ مسبَّبًا عن نِسْيانِهِمُ العاقبةَ وعَدَمِ تَفكُّرِهم، كأنه من الوسائط والأسبابِ المقتضيَينِ له[1].

قوله: (تشديدٌ في الانتقام) مبتدأٌ، والخبرُ: «في استئناف»، كأنه لـمّا قيل لهم: ذُوقوا عذابَ الخِزْيِ والغَمِّ بسَببِ تَرْكِ الاستعدادِ ليوم التَّنادِ، قالوا: فما حُكمُنا بعدَ هذا الخِزْيِ هل يَرحَمُنا[2]، ويكشفُ عنّا هذا الغَمَّ والخِزْيَ؟ فقيل لهم: ﴿إِنَّا نَسِينَٰكُمْ﴾ أي: نخزيكم جزاءَ نسيانِكُم بالحرمانِ من الرَّحمةِ وبإذاقة ما هو أشدُّ من الخِزْيِ، وهو العذابُ السَّرمَدُ، وأخرج الكلامَ إلى الماضي المحقَّقِ، وصُدِّرت الجملةُ بـ«إنّ»، وعطف الطَّلَبيّ على الخَبَريّ تشديدًا للانتقامِ منهم.

قوله: (والمعنى: فذُوقوا هذا، أي: ما أنتم فيه من نَكْس الرُّؤوس والخِزْي) إشارةٌ إلى أنّ مفعول ﴿فَذُوقُوا۟﴾: «هذا»، وكذا قدَّرَ أبو البقاء أيضًا[3]، والمشارُ إليه معنى قولِه: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا۟ رُءُوسِهِمْ عِندَ رَبِّهِمْ﴾، ويَستلزِمُهُم[4] الخِزْيُ والغَمُّ.

---

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ٣٥٧).

(٢) في (ط): «هل يرحم علينا».

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٤٩).

(٤) في (ط): «ويستلزمه».

بسببِ ما عملتُم من المعاصي والكبائرِ المُوبِقة.

[﴿ إِنَّمَا يُؤْمِنُ بِـَٔايَـٰتِنَا ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُوا۟ بِهَا خَرُّوا۟ سُجَّدًا وَسَبَّحُوا۟ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ ۩ * تَتَجَافَىٰ جُنُوبُهُمْ عَنِ ٱلْمَضَاجِعِ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا وَمِمَّا رَزَقْنَـٰهُمْ يُنفِقُونَ * فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِىَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَآءًۢ بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴾ ١٥-١٧]

﴿إِذَا ذُكِّرُوا۟ بِهَا﴾ أي: وُعِظُوا؛ سَجَدُوا تواضُعًا لله وخُشوعًا، وشُكرًا على ما رزقَهُم من الإسلامِ **﴿وَسَبَّحُوا۟ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ﴾ ونزَّهُوا الله من نسبةِ القبائِح إليه**، وأثنَوا

وقدَّرَ الواحديُّ صفة لـ﴿يَوْمِكُمْ﴾ وتكرير ﴿فَذُوقُوا۟﴾ لتعلُّق معنًى زائد، والآياتُ منتظمةٌ جامعةٌ للعذابَينِ الرُّوحاني والجسمانيِّ(١).

وفي قوله: (**بسَببِ ما عَملتُم من المعاصي والكبائر**) إدخالُ أهلِ القِبْلَةِ في عُموم قولِه: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا۟ رُءُوسِهِمْ عِندَ رَبِّهِمْ﴾، ويرُدُّه سياقُ الآيةِ: ﴿وَقَالُوٓا۟ أَءِذَا ضَلَلْنَا فِى ٱلْأَرْضِ أَءِنَّا لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍۭ ۚ بَلْ هُم بِلِقَآءِ رَبِّهِمْ كَـٰفِرُونَ﴾، وسياقُه: ﴿إِنَّمَا يُؤْمِنُ بِـَٔايَـٰتِنَا ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُوا۟ بِهَا خَرُّوا۟ سُجَّدًا﴾ الآيةَ، وما سيجيءُ من بيان النَّظْمِ الفائِق.

وقول المصنِّف: «والتَّمنِّي لرسول الله ﷺ؛ لأنه تجرَّع منهم الغَصَص ومن عَداوَتِهم وضِرارهم»؛ لأنَّ مَنْ عادى رسولَ الله ﷺ لا يكون إلا مُعاندًا.

الانتصاف: مذهبُ أهلِ السُّنَة أنَّ الموجِبَ للخُلودِ الكُفرُ خاصَّةً، والمسألةُ سَمعيَّةٌ، وأدلتُها من الكتابِ قطعيَّـةٌ(٢).

قولـه: (**ونزَّهوا الله مِنْ نِسبة القَبائح**) تعريضٌ بأهل السُّنة، وفسَّرهُم قولـه سبحانـه وتعالى: ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَـَٔاتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَىٰهَا﴾ بما يلزم منـه نسبة القَبيح إليه، يقال: وهو خلَقَ الكُفر في الكافر ثم أذاقَه العذابَ بسَببه، بل الآيةُ تعريضٌ بهم، بل تصريحٌ بأنَّ المؤمنَ بالآيات مَنْ إذا جاءه نَصٌّ من النُّصوصِ أذعنَ له وخضعَ لِـما جاءَه من عند الله، وعَزَلَ

---

(١) «تفسير الوسيط» (٣: ٤٥٢).

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشَّاف» (٣: ٥١١).

عليه حامدِينَ له ﴿وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ كما يفعلُ مَن يُصِرُّ ﴿مُسْتَكْبِرًا كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا﴾ [لقمان: ٧]، ومثلُه قولُه تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ مِن قَبْلِهِ إِذَا يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا * وَيَقُولُونَ سُبْحَانَ رَبِّنَا﴾ [الإسراء: ١٠٧-١٠٨]. ﴿تَتَجَافَىٰ﴾ ترتفعُ

العقل عن أن يَحكم في الأمورِ الدِّينيةِ بالحُسْنِ والقُبْح، ويَدُلُّ على الخضوعِ تَتميمُ الآيةِ بقولِه: ﴿وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾.

ثمَّ إنَّ الآيةَ مقابلةٌ لقوله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ﴾ في ﴿الم * تَنزِيلُ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ الْعَالَمِينَ * أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ ۚ بَلْ هُوَ الْحَقُّ مِن رَّبِّكَ﴾ يدلُّ عليه قولُه: ﴿أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًا ۚ لَّا يَسْتَوُونَ﴾ إلى قوله: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن ذُكِّرَ بِآيَاتِ رَبِّهِ ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَا ۚ﴾.

قوله: (﴿تَتَجَافَىٰ﴾: **ترتفع**) يتجافى جَنْبُه عن كذا، يجوز أن يكون ﴿تَتَجَافَىٰ﴾ مُستأنفًا؛ فلا محلَّ له من الإعراب، ويجوز أن يكون حالًا من المُضمَرِ في ﴿خَرُّوا﴾ وكذلك ﴿يَدْعُونَ﴾ في موضع الحال، وكذلك ﴿سُجَّدًا﴾، وكذلك ﴿وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾، وكذلك قولُه: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾ كلُّها أحوالٌ من المُضمَر الذي في الحال قبلَه.

الراغب: أصلُ الجَنْبِ الجارحةُ، ثم يُستعار للنّاحية التي تليها كعادتهم في استعارة سائرِ الجوارحِ، لذلك نحوَ اليمينِ والشِّمال؛ كقول الشاعر:

من عـن يميني مـرّةً وأمامي

وقيل: جَنْبُ الحائطِ وجانبُه، ﴿وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ﴾ أي: القريب. وقولـه: ﴿فِي جَنبِ اللَّهِ﴾ [الزُّمَر:٥٦]؛ أي: في أمره وَحَدِّه الذي حدَّه[1] لنا، وسار جَنِيبَه وجنيبته وجنابَيْه وجَنابَتَيْه، وجَنَبْتُه أصبْتَ جَنْبَه: نحو: كَبَدْتُه وفأَدْتُه، وجُنِبَ: شَكى جَنْبَه، وجنبَ فلانٌ: أبعدَ عن الخير، وكذلك يقال في الدُّعاء في الخير، وسمِّيت الجَنابةُ بذلك؛ لكونها سببًا لتجنُّبِ الصَّلاة[2].

---

(١) في (ح) و(ف): «حد».

(٢) «المفردات في غريب القرآن»: ٢٠٥ والشطر المذكور لقطري بن الفجاءة. انظر: «الأمالي» للقالي (٢: ١٩٣).

وتتنحّى ﴿عَنِ ٱلْمَضَاجِعِ﴾ عن الفُرُشِ ومَوَاضِعِ النَّوم، داعِينَ ربَّهُم عابِدِينَ له؛ لأجلِ خوفِهِم من سَخَطِه وطَمعِهِم في رحمَتِه، وهُم المُتَهجِّدُون. وعن رسولِ الله ﷺ في تفسيرِها: «قيامُ العبدِ من اللَّيلِ»، وعن الحسَنِ رَضِيَ الله عنه: أنّه التَّهجُّد. وعن رسولِ الله ﷺ: «إذا جمعَ الله الأوَّلِينَ والآخِرِينَ يومَ القيامةِ جاءَ مُنادٍ يُنادي بصوتٍ يُسمِعُ الخلائقَ كُلَّهم: سيعلَمُ أهلُ الجَمْعِ اليومَ مَن أولى بِالكَرَم. ثُمَّ يرجِعُ فيُنادي: لِيقُمِ الَّذينَ كانتْ تتجافى جُنوبُهم عنِ المضاجِع؛ فيقُومُونَ وهُم قليل، ثُمّ يَرجِعُ فيُنادي: ليَقُمِ الّذين كانُوا يحمَدُونَ الله في البأساءِ والضَّرَّاء، فيقُومُون وهُم قليل، **فيَسْرَحُون جميعًا إلى الجنّة**، ثُمَّ يُحاسَبُ سائِرُ النّاس». وعن أنسِ بنِ مالكٍ رَضِيَ الله عنه: كان أُناسٌ من أصحابِ رسُولِ الله ﷺ **يُصَلُّونَ من صلاةِ المغربِ إلى صلاةِ العِشاءِ الآخِرة**، فنزَلَتْ فيهم. وقيل: هُمُ الّذينَ يُصلُّون صلاةَ العَتَمة لا ينامُونَ عنها. ﴿مَآ أُخْفِيَ لَهُم﴾ **على البِناءِ للمَفْعُول**، (ما أُخْفى لَهُم) على البِناءِ للفاعل، وهو الله سُبحانَه،

قوله: (فيَسْرَحون جميعًا إلى الجنَّة)، الأساس: سَرَحه في المَرْعى سَرْحًا؛ أي: أرسَلَه، وسَرح بنَفْسِه سُروحًا، وسَرَحَ السَّيلُ، وسَيلٌ سارحٌ: يَجري جَرْيًا سَهلًا. لعلَّ النَّظرَ فيه إلى معنى قولِه تعالى: ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ رَبَّهُمْ إِلَى ٱلْجَنَّةِ زُمَرًا﴾ [الزُّمَر:٧٣].

قوله: (يُصلّونَ مِن صَلاةِ المغربِ إلى صَلاةِ العِشاء الآخِرة) رَوَينا عن التِّرمذيِّ، عن أنس في قوله تعالى: ﴿تَتَجَافَىٰ جُنُوبُهُمْ﴾: نَزلت في انتظار الصَّلاةِ الّتي تُدعى العَتَمة(١). وفي روايةِ أبي دَاودَ: كانوا يَتنفَّلون ما بين المغربِ والعِشاء(٢).

وكان الحسن يقول: قيامُ اللَّيل.

قوله: (﴿مَآ أُخْفِيَ لَهُم﴾ على البناء للمفعول) قرأ حمزةُ: ﴿مَآ أُخْفيْ لَهُم﴾ بإسكان الياء، والباقون: بفتحها(٣).

---

(١) أخرجه الترمذي (٣١٩٦).

(٢) أخرجه أبو داود (١٣٢٣).

(٣) انظر: «الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها» (٢: ١٩١)، و«النشر في القراءات العشر» =

و(ما أُخفِي لهم)، و(ما نُخفي لهم)، و(ما أخفيتُ لهم)؛ الثّلاثـةُ للمُتكلّم، وهو الله سُبحانَه. و(ما): بمعنى: الّذي، أو بمعنى: أيٌّ. وقُرِئَ: ﴿قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾ و(قُرّاتِ أعيُن). والمعنى: لا تعلَمُ النُّفوسُ كلُّهنَّ ولا نفسٌ واحدةٌ منهنَّ؛ لا مَلَكٌ مُقرَّبٌ ولا نبيٌّ مُرسَلٌ أيَّ نوع عظيم من الثَّوابِ ادَّخرَ الله لأُولئِـكَ وأخفاهُ من جميعِ خلائِقِه، لا يعلَمُه إلّا هُو؛ ممّا تَقرُّ بِهِ عيونُهُم، ولا مَزِيدَ على هذه العِدَةِ ....

قال الزَّجّاج: بالإسكان معناه: ما أُخْفِي أنا لهم؛ إخبارًا عن الله تعالى، وبالفتح على تأويل الفعل الماضي، ويكون اسمُ ما لم يسم فاعلُه ناب عنه ما في «أخفي» من ذكر[1] يعودُ إلى «ما».

قال أبو البقاء: ﴿مَّآ﴾ استفهاميةٌ، وموضعُها رفعٌ بالابتداء، و﴿أُخْفِىَ لَهُم﴾ خَبرُه على قراءة مَنْ فتَح الياء، وعلى قراءة من سكنها وجعل «أُخفي» مضارعًا تكون «ما» في موضع نصب بـ«أخفي»، ويجوز أن تكون بمعنى «الذي» منصوبة بـ«تعلم»[2].

قوله: (و«من[3] قرّات أعين»)، قال ابن جِنِّي: هي قراءةُ النبيِّ ﷺ وأبي هريرة وأبي الدَّرداء وابنِ مسعود، والقرَّة: مصدرٌ، وقياسُه أن لا يُجمعَ؛ لأنَّ المصدرَ اسمُ جنسٍ، والأجناسُ أبعَدُ شيءٍ عن الجمعيَّةِ، لكن جُعِلت القُرَّةُ هاهنا نوعًا فجاز جَمعُها، كما تقول: نحن في أشغالٍ وبيننا حروبٌ. وحَسَّنَ الجمعَ أيضًا إضافتُه إلى لفظ الجماعةِ - أعني ﴿أَعْيُنٍ﴾ - فقولنا: أشغال القوم أشبه من أشغال زيدٍ، ولا يُحتقر في هذه اللغةِ الشّريفة تجانسُ الألفاظِ[4].

قوله: (ممَّا تَقرُّ به عُيونُهم) بيانُ أيِّ نوع عظيمٍ من الثَّواب هذا في مقابَلَة قولِه: ﴿وَبَدَا لَهُمْ سَيِّـَٔاتُ مَا كَسَبُواْ﴾ [الزُّمَر:٤٨] وقولِـه: ﴿وَبَدَا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مَا لَمْ يَكُونُواْ يَحْتَسِبُونَ﴾ [الزُّمَر:٤٧].

= (٢: ٣٨٧)، و«الجامع لأحكام القرآن» (١٤: ١٠٣).

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٠٧).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٤٩).

(٣) كذا في الأصول الخطية، ولفظة «من» ليست في «الكشاف».

(٤) «المحتسب» (٢: ١٧٣)، وانظر: «الجامع لأحكام القرآن» (١٤: ١٠٣).

ولا مَطْمَحَ وراءَها، ثمَّ قال: ﴿جَزَآءً بِمَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾ فحسَمَ أطماعَ المُتمنِّينَ، وعن النَّبيِّ ﷺ: «يقولُ الله تعالى: أعددتُ لعبادِيَ الصَّالحينَ ما لا عينٌ رأتْ ولا أذنٌ

قوله: (ولا مَطْمَح وراءَها)، الأساس: طمَحتُ ببَصَري إليه، ونساءٌ طَوامِحُ إلى الرِّجال، وطَمَحَ المُتكبِّرُ بعَينه: شَخَص بها.

قوله: (فحَسَم أطماعَ المُتمنِّين)، الانتصاف: يُشيرُ إلى أهل السُّنَّة واعتقادِهم أنَّ المؤمنَ العاصي موعودٌ بدخولِ الجنَّةِ لا بُدَّ له منها، وفاءً بوعدِ الله تعالى، وأنَّ أحدًا لا يَستحقُّ على الله شيئًا بعَمَلِه، أَخذَه من قوله: ﴿بِمَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾[1].

وأهل السُّنةِ ـ بناءً على قوله ﷺ: «لا يَدخُلُ أحدٌ[2] منكمُ الجنَّةَ بعملِه». قيل: ولا أنتَ؟ قال: «ولا أنا، إلَّا أن يَتغمَّدَنِي الله برحمتِه»[3] ـ يحملون الآيةَ على أنَّ المراد منها قسمةُ المنازِلِ بينهم في الجنَّة، فهي على حَسْبِ الأعمالِ، وليس بقويٍّ، فإنَّ المذكورَ في الآية مجرَّدُ الدُّخولِ، والأظهرُ أنْ تُحمل على أنَّ الله لـمَّا وَعَد المؤمنَ الجنَّةَ ـ ووَعْدُه الحقُّ ـ صارتِ الأعمالُ بالوَعْد كالأسباب يعبَّر بها عنها تأكيدًا لصدق الوعد في النُّفوس وتَصويرِه بصُورَةِ المستحقِّ بالعمل.

وقلت: نحن وإن قلنا: إنّ الكلَّ بقضاء الله وقَدَرِه، ولكن نُثبِتُ للعبد كسبًا يُثاب به ويُعاقب، وفائدةُ ذِكْر الجزاءِ وجَعْلِه مسبَّبًا عن الأعمال التَّرغيبُ فيها.

قوله: (يقول الله تعالى: «أعددتُ لِعبادي الصَّالحينَ») الحديث، رواه البخاريُّ ومسلم وغيرهما عن أبي هريرةَ، والرِّواية: «أطلعتُكم»[4].

النهاية: بَلْهَ زَيدٍ، أي: تَرْكَ زَيدٍ، وقوله: «ما أطلَعْتُهم عليه»، يُحتمل أن يكون منصوبَ المحَلِّ ومجروره على التَّقديرَين، والمعنى: دَعْ ما اطَّلَعتُمْ عليه من نعيم الجنَّة وعرفتُموه من لذَّاتها.

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشَّاف» (٣: ٥١٢).

(٢) قوله: «أحد» ساقط من (ج).

(٣) أخرجه البخاري (٥٦٧٣)، ومسلم (٢٨١٦)، عن أبي هريرة.

(٤) أخرجه البخاري (٤٧٨٠)، ومسلم (٢٨٢٤).

سمِعَتْ ولا خَطَرَ على قلبِ بشرٍ، بَلْهَ ما أَطْلعتُهم عليهِ. اقرؤُوا إن شئتمُ: ﴿ فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِىَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾»، وعن الحسَنِ رَضِيَ الله عنه: أخفى القومُ أعمالًا في الدُّنيا، فأخفى الله لهُم ما لا عينٌ رأت ولا أذنٌ سَمِعَتْ.

[﴿ أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًا ۚ لَّا يَسْتَوُۥنَ * أَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَلَهُمْ جَنَّٰتُ ٱلْمَأْوَىٰ نُزُلًۢا بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ * وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فَسَقُوا۟ فَمَأْوَىٰهُمُ ٱلنَّارُ ۖ كُلَّمَآ أَرَادُوٓا۟

قولـه: (وعن الحسن: أخفى القـومُ أعمالًا في الدُّنيا، فأخفى الله تعالى لهم ما لا عينٌ رأتْ ولا أُذنٌ سَمعتْ)[1]، هذا يؤذن بأنَّ الفاءَ في قوله: ﴿ فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ ﴾ رابطةٌ لِلاحقةِ بالسابقة، مرتّبة لها عليها ترَتُّبَ الفاء في قوله تعالى: ﴿فَذُوقُوا۟ بِمَا نَسِيتُمْ ﴾، وكان الأصلُ: تتجافى جُنوبُهم عن المضاجعِ يدعُون ربَّهم خوفًا وطمعًا ومما رزقناهم ينفقون، فلا يعلمون ما أخفي لهم، فيَجزيهم الله الجزاءَ الأوفى؛ بشهادة قوله: ﴿جَزَآءًۢ بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴾ فوضع النَّفسَ موضع الضَّميرِ ونكَّرها تنكيرَ تفخيم، لو وصفت بكلِّ وصفٍ ما بلغ هذا المبلغ، ثمَّ رُوعيت المناسبةُ في قوله: ﴿مَّآ أُخْفِىَ لَهُم ﴾ حيث أَبْهَمَ الجزاءَ، ولم يعيِّنِ الفاعلَ تعظيمًا له.

وفيه أنَّ ذلك الإنفاق غيرُ الواجب، وأنَّ هذه الأعمالَ هي أبوابُ الخير، وبها تُنال الزُّلْفى عند الله والدَّرجاتُ العالية.

ويَعضُده ما روينا عن التِّرمذيِّ، عن معاذ قلت: يا رسولَ الله، أخبرني بِعَملٍ يُدخلُني الجَنَّةَ ويُباعِدُني من النّار. قال: «لقد سَألْتني عن عظيم، وإنَّه ليَسيرٌ على من يَسَّره الله، تَعبُدُ الله ولا تُشركُ به شيئًا، وتُقيمُ الصَّلاة، وتُؤتي الزَّكاة، وتَصومُ رمضان، وتَحجُّ البَيت»، ثمَّ قالَ: «ألا أدُلُّك على أبوابِ الخيرِ»؟ قلت: بلى يا رسول الله. قال: «الصَّومُ جُنَّةٌ، والصَّدقةُ تُطفِئُ الخَطيئَةَ كما يُطفِئ الماءُ النَّارَ، وصَلاةُ الرَّجلِ في جَوفِ اللَّيلِ شِعارُ الصَّالحينَ» ثم تلا: ﴿ تَتَجَافَىٰ جُنُوبُهُمْ عَنِ ٱلْمَضَاجِعِ ﴾[2].

(١) انظر: «جامع البيان» (١٨: ٦٢٣).

(٢) أخرجه الترمذي (٢٦١٦)، من حديث معاذ بن جبل رضِيَ الله عنه وقال: هذا حديثٌ حسن صحيح.

أَن يَخْرُجُواْ مِنْهَآ أُعِيدُواْ فِيهَا وَقِيلَ لَهُمْ ذُوقُواْ عَذَابَ ٱلنَّارِ ٱلَّذِى كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ * وَلَنُذِيقَنَّهُم مِّنَ ٱلْعَذَابِ ٱلْأَدْنَىٰ دُونَ ٱلْعَذَابِ ٱلْأَكْبَرِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾ [١٨-٢١]

﴿كَانَ مُؤْمِنًا ﴾ و﴿كَانَ فَاسِقًا﴾ محمُولان على لفظِ مَن و﴿لَّا يَسْتَوُۥنَ ﴾ محمُولٌ على المعنى، بِدَليلِ قولِه تعالى: ﴿ أَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾ ﴿ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فَسَقُواْ﴾ ونحوُه قولُه تعالى: ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ حَتَّىٰٓ إِذَا خَرَجُواْ مِنْ عِندِكَ ﴾ [محمد: ١٦]. و﴿جَنَّٰتُ ٱلْمَأْوَىٰ ﴾ نوعٌ من الجِنان؛ قالَ الله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ * عِندَ سِدْرَةِ ٱلْمُنتَهَىٰ * عِندَهَا جَنَّةُ ٱلْمَأْوَىٰٓ ﴾ [النجم: ١٣-١٥]، سُمِّيَتْ بذلكَ لما رُوِيَ عنِ ابنِ عبّاسٍ رَضِيَ الله عنه قال: تأوي إليها أرواحُ الشُّهداء. وقيل: هيَ عن يمينِ العَرْش. وقُرِئَ: ﴿جَنَّةُ ٱلْمَأْوَىٰٓ ﴾ على التّوحيد ﴿نُزُلًا﴾ عطاءً بأعمالِهم. والنُّزُلُ: عطاءُ النّازل، ثُمَّ صارَ عامًّا ﴿فَمَأْوَىٰهُمُ ٱلنَّارُ﴾ أي: ملجَؤُهم ومنزِلُهم. ويجوزُ أن يُرادَ: **فجنّةُ مأواهُم النّار**، أي: النّـارُ لهم،

قوله: (فجنَّة مأواهم النّار)، قال صاحب «الفرائد»: العُدولُ عن الحقيقة إلى غيرها دون الضَّرورة لا يجوز، وأي ضَرورةٍ في تقدير المضاف.

والجواب أنَّ المأوىٰ: هو المكان الذي يَقصدُه الرَّجلُ للسّكونِ والاستراحَة أو الالتجاء.

الأساس: اللهمَّ آوِني إلى ظلِّ كرَمِكَ وعَفوِكَ يا ربّ. وتقول: أنا أهوي إلى معاقلك هَويًّا وآوي إلى ظلالك أويًّا. وقال ابن عبّاسٍ للأنصار: بالإيواءِ والنَّصرِ، إلّا جَلستُمْ. فاستعماله في النّار من التَّهكُّم، ولهذا استشهد بقوله: ﴿فَبَشِّرْهُ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ [لقمان:٧].

ويجوز أن يكون من باب المُشاكَلَة؛ لأنّه لما ذكَر في أحد الفَصلَين ﴿فَلَهُمْ جَنَّٰتُ ٱلْمَأْوَىٰ ﴾ ذكَر في الآخرِ ﴿فَمَأْوَىٰهُمُ ٱلنَّارُ﴾.

وقال ابنُ الحاجب في «الأمالي»: فإنْ قيلَ: لمَ أُعِيدَ ذِكْرُ النارِ مظهرًا ولم يستغنِ بالضَّمير لتقدُّم الذِّكرِ، الجوابُ من وجهَين:

أحدهما: أنَّ سياقَ الآيةِ للتَّهديد والتَّخويفِ وتعظيم الأمرِ، وفي ظاهر ذِكْر النارِ من ذلك ما ليس في الضَّمير.

مكانَ جنّـةِ المأوى للمُؤمِنِين؛ كقولـه: ﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [آل عمران: ٢١، التوبـة: ٣٤، الانشقاق: ٢٤]. ﴿ٱلْعَذَابِ ٱلْأَدْنَىٰ﴾ **عذابِ الدُّنيا من القَتْلِ والأَسْـر**، وما مُحِنُوا به من السَّنةِ سبعَ سِنِين. وعن مُجاهِدٍ رَضِيَ الله عنه: عذابُ القبـر. و﴿ٱلْعَذَابِ ٱلْأَكْبَرِ﴾ عـذابِ الآخرة، أي: نذيقُهم عـذابَ الدُّنيـا قبـلَ أن يَصِلُوا إلى الآخرة

والثاني: أنَّ الجملـةَ الواقعةَ بعـدَ القولِ حكايـةٌ لما يُقال لهم يومَ القيامةِ عنـد إرادتِهم الخروجَ من النارِ فلا يُناسب ذلك وَضْعُ الضَّميرِ، إذْ ليس قولهم حينئذٍ مقدَّمًا عليه ذِكْرُ النارِ وإنَّما اتفق ذِكْرُ النارِ[1] قبلَها إخبارٌ عن أحوالهم[2].

وفيه نظرٌ؛ لأنَّ هذا القولَ أيضًا داخلٌ في حيِّزِ الإخبارِ؛ لأنَّه عطفٌ على ﴿أُعِيدُوا﴾، وهما مرتَّبان على ﴿كُلَّمَآ﴾؛ أي: كلَّما أرادوا أن يخرجوا فخرجوا أعيدوا وقيل لهم ذوقوا، فكما جاز الإضمار في المعطوف عليه فما المانع في المعطوف سوى إرادةِ المبالغةِ من موضعِ المُظْهَرِ موضعَ المُضمَر؟ على أنَّ هذا القولَ أشدُّ تسويرًا وأقطع تحسرًا عليهم من الإعادة، ومعنى الخروج بيَّنه المصنفُ في «سورة الحج»[3].

وقال صاحب «الكَشْف»: قال هاهنا: ﴿ذُوقُواْ عَذَابَ ٱلنَّارِ ٱلَّذِى كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ﴾، وقال في الأخرى: ﴿عَذَابَ ٱلنَّارِ ٱلَّتِى كُنتُم بِهَا تُكَذِّبُونَ﴾ [سبأ:٤٢]، فذكَّر هاهنا وأنَّث هناك، وسِرُّهُ أنه ذكَّر حملًا على العذاب دون النارِ؛ لأنَّ «النارَ» هاهنا لما وقع موضعَ المُضمَر، والمُضمَرُ لا يُوصف، لم يستجز إجراء «الذي» على المضافِ إليه دون المضافِ، وفي تلك الآية لم يَجْرِ ذِكْرُ النارِ في سياق الآية، فلم تقع النّار موقع الضَّميرِ، فوصف النار دونَ العذابِ[4]، وكذا ذَكَره الراغبُ في «دُرّة التنزيل».

قوله: (﴿ٱلْعَذَابِ ٱلْأَدْنَىٰ﴾: **عذاب الدُّنيا مِنَ القَتْل والأَسْر**) يعني: يومَ بدرٍ.

---

(١) قوله: «فلا يناسب ذلك» إلى هنا ساقط من (ح).

(٢) «أمالي ابن الحاجب» (١: ١٥٢).

(٣) انظر: «الكشاف» (١٠: ٤٦٣-٤٦٤).

(٤) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٠٦٤).

﴿لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ أي: يتُوبُونَ عنِ الكُفْر، أو لعلهم يُريدُونَ الرُّجوعَ ويطلُبُونَه، كقولِه تعالى: ﴿فَارْجِعْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا﴾ [السجدة: ١٢] وسُمِّيَتْ إرادةُ الرُّجُوعِ رُجوعًا، كما سُمِّيَتْ إرادةُ القِيامِ قِيامًا في قولِه تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَوٰةِ﴾ [المائدة: ٦]، ويدُلُّ عليهِ قراءةُ من قرأ: (يُرجَعُون) على البِناءِ للمفعُول. فإن قلتَ: من أينَ صحَّ تفسيرُ الرُّجوعِ بالتَّوبة؟ و(لعلّ) من الله إرادةٌ، وإذا أرادَ الله شيئًا كانَ ولم يمتَنِعْ،

روينا عن مسلمٍ، عن أبيّ بن كعب: عذابُ الأدنى: مَصائبُ الدُّنيا والرُّومُ والبَطشَةُ أو الدُّخانُ[١].

قولـه: (﴿لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ أي: يتوبـونَ عَن الكُفر) هذا إذا فُسِّـرَ عَذابُ الأدنـى بعذابِ الدُّنيا، وقوله: «أو لعلَّهمُ يريدون الرُّجوعَ» إذا فُسِّـر بعذاب القبرِ.

قوله: (ويدلُّ عليه قراءةُ مَن قرأَ: «يُرجعُون»)[٢]، وذلك أن معنى هذه القراءة، والأولى على إرادة الرُّجوعِ، يَلْتقيان في معنى ﴿فَارْجِعْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا﴾؛ لأنَّ كلًّا منهما يستدعي معنى الرُّجوعِ منهم إلى الدُّنيا بخلاف الأوَّل. نعم لو قيل: إنَّ معنى التَّرجِّي في «لعلَّ» راجعٌ إلى الكُفَّار لأفاد أيضًا ذلك.

قوله: (مِن أين صَحَّ تفسيرُ الرُّجوع بالتَّوبة) أي: كيف يَستقيمُ أن يفسَّـرَ الرُّجوعُ بالتَّوبةِ، ولفظةُ (لعلَّ) من جهة الله محمولةٌ على الإرادةِ، وهذه الآيةُ واردةٌ في قومٍ مخصوصِينَ، وأنَّهم ماتوا على الكُفرِ، فيلزمُ تخلّفُ مرادِ الله تعالى عن إرادته.

وخلاصةُ الجوابِ أنَّ تخلّفَ مرادِ الله تعالى في أفعاله الخاصَّةِ وما يلحقُ بها من القَسْر على أفعال الغير محال، لكن في أفعال العباد إذا ثبت لهم الاختيارُ غيرُ محالٍ؛ لأنه لا يَقْدحُ في قُدرته.

الانتصاف: هذا فصلٌ رديء، وشِركٌ جَليّ لا يخفى، وجرَّه إلى ذلك تحريفُ كلمةِ

---

(١) أخرجه مسلم (٢٧٩٩).

(٢) انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (١٤: ١٠٨).

وتوبَتُهُم ممّا لا يكُون، ألا ترى أنّها لو كانتْ ممّا يكونُ لم يكُونُوا ذائِقِينَ العذابَ الأكبر؟ قلتُ: إرادةُ الله تتعلَّقُ بأفعالِه وأفعالِ عبادِه، فإذا أرادَ شيئًا مِن أفعالِه كانَ ولم يمتنِعْ، للاقتدارِ وخُلوصِ الدّاعي. وأمّا أفعالُ عباده: فإمّا أن يُريدَها وهُم مُختارُون لها، أو

«لعلَّ» إلى الإرادة، والحقُّ أنها لترجِّي المخاطبينَ، وكذا فسَّرها سيبويه[1].

وقال إمامُ الحرمينِ: ذهبتِ المعتزلةُ ومَنْ تَبِعَهم من أهل الأهواءِ إلى أنَّ الواجباتِ والمندوباتِ من الطّاعات مراداتُ لله تعالى وَقعتْ أو لم تَقعْ.

والمعاصي والفواحشُ تقعُ والله تعالى كارهٌ لها غيرُ مريدٍ لوُقوعِها.

والمباحاتُ وما لا يدخلُ تحتَ التَّكليفِ من أفعال البهائمِ والمجانينِ تقعُ، وهو لا يريدُها ولا يَكرهُها، وإذا دَلَّلنا على أنَّ الرَّبَّ تعالى خالقٌ لجميعِ الحوادثِ يترتَّبُ عليه أنَّه مريدٌ لما خلقَ، قاصدًا إلى إبداعِ ما اخترعَ.

ثم يقول: قد قضتِ العُقولُ بأنَّ قصور الإرادةَ وعَدَمَ نفوذِ المشيئةِ من أصدقِ الآياتِ على سماتِ النَّقص، والاتِّصافِ بقُصورٍ وعجز، ومن ترشَّحَ لِلملك، ثم لا ينفذ مرادُه في أهل مملكته عُدَّ ضعيف المنّة مِضْياعًا لفرصتِه، وإذا كان ذلك يزري العاجز، فكيف في حقِّ مَلِكِ الملوكِ وربِّ الأرباب؟

فإن قالوا: الربُّ سبحانه وتعالى قادرٌ على أنْ يَـرُدَّ الخلائق إلى الطّاعة قهرًا، ويُظهر آية تَظلُّ رِقاب الجبابرة لها خاضعة، قلنا: من فاسد أصلكم أنه لا يجوز في حكم الإله إجبار الخلائق على الطاعات، واضطرارهم إلى الخيراتِ ولا يريد منهم المعاصي والكُفرَ، وإنَّما يريد منهم الإيمانَ الاختياريّ فما يُريده لا يَقدرُ عليه وما يقدر عليه لا يُريده.

وقد اجتمع سَلَفُ الأُمَّةِ على كلمةٍ لا يجحدُها أهلُ الإسلام، وهو قولُهم: «ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يَكُن»[2]، والآياتُ الشاهدةُ لأهل السُّنة لا تحصى كَثْرة.

(١) «الانتصاف بحاشية الكشّاف» (٣: ٥١٣).

(٢) أخرجه أبو داود (٥٠٧٧)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٩٧٥٦).

مُضطرُّونَ إليها بقَسْرِه وإلجائِه، فإن أرادَها وقد قَسَرَهُم عليها فحُكْمُها حُكمُ أفعالِه، وإن أرادَها على أن يختارُوها وهُو عالِمٌ أنَّهم لا يختارُونَها؛ لم يقدحْ ذلك في اقتدارِه، كما لا يقدحُ في اقتدارِك إرادتُك أن يختارَ عبدُك طاعَتَك وهُو لا يختارُها، لأنَّ اختيارَه لا يتعلَّقُ بقُدرتِك، وإذا لم يتعلَّقْ بقُدرتِك لم يكُنْ فقدُه دالًّا على عجزِك. ورُوِيَ في نُزُولِها: أنّه **شَجَرَ** بين عليٍّ بنِ أبي طالبٍ رَضِيَ الله عنه والوليدِ بنِ عُقبةَ بنِ أبي مُعَيطٍ يومَ بدرٍ كلام، فقال له الوليدُ: اسكتْ فإنَّك صبيٌّ؛ أنا أشبُّ منك شبابًا، وأجْلَدُ منك جلَدًا، **وأذرَبُ منك لِسانًا**، وأحدُّ منك سَنانًا، وأشجعُ منك جَنانًا، **وأملأُ منك حَشْوًا في الكَتِيبةِ**. فقال له عليٌّ رَضِيَ الله عنه: اسكتْ، فإنَّك فاسقٌ. ....

قوله: (شجر بَيْن علي رضي الله عنه). النهاية: شَجَرَ الأمرُ يَشْجُر[1] شجُورًا: إذا اخْتلط، وتشاجَروا: إذا تنازَعوا واختَلفوا.

قوله: (وأَذْرَب منك لسانًا)، النهاية: هو من قولهم: ذَرِبَ لِسانُه: إذا كان حادَّ اللِّسانِ لا يُبالي ما قال.

قوله: (وأملأ منك حَشوًا في الكَتيبة)، والحَشْو: ما يُحشى به الشَّيء؛ أي: الشَّيءُ الذي أحشو به الدرع أبلغ في ملئها من حشوك؛ أي: أنا أبْدَنُ منك فيها.

الأساس: وهو من حَشْو بني فلان: قال الرّاعي:

أتتْ دُونَها الأحلافُ أحلافُ مذحج ... وأبناءُ كعبٍ حَشْوها وصَمِيمُها

قال صاحب «الاستيعاب»: الوليد بن عقبة بن أبي معيط أخو عثمانَ لأُمِّه، أسلَمَ يومَ الفتحِ هو وأخوه خالدُ بن عُقبةَ، وأظنُّه يومئذٍ كان قد ناهَزَ الاحتلام[2].

وعن سعيد بن جُبير، عن ابن عبّاس قال: نزلت في عليٍّ بن أبي طالب رضي الله عنه والوليدِ بن عُقبةَ في قصَّةٍ ذكَرها ﴿أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًا لَّا يَسْتَوُونَ﴾[3].

---

(١) قوله: «الأمر يشجر» ساقط من (ح) و(ف).

(٢) «الاستيعاب» (٤: ١٥٥٢).

(٣) انظر: «الدر المنثور» (١١: ٧٠)، في تخريجه في سبب نزول الآية.

فنزلتْ عامّةً للمُؤمِنِينَ والفاسِقِين، فتناوَلَتْهُما وكُلَّ مَن في مِثلِ حالِهما. وعنِ الحسَنِ ابنِ عليٍّ رَضِيَ الله عنهُما: أنَّه قالَ للوليد: كيفَ تشتُمُ عليًّا وقد سمّاهُ الله مؤمِنًا في عشْرِ آياتٍ؟ وسمّاك فاسقًا؟.

[﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن ذُكِّرَ بِـَٔايَـٰتِ رَبِّهِۦ ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَآ ۚ إِنَّا مِنَ ٱلْمُجْرِمِينَ مُنتَقِمُونَ﴾ ٢٢]

﴿ثُمَّ﴾ في قولِه: ﴿ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَآ﴾ للاستبعاد. والمعنى: **أنَّ الإعراضَ عن** مثلِ آياتِ الله في وُضُوحِها وإنارَتِها وإرشادِها إلى سواءِ السَّبيل، والفوزِ بالسّعادةِ العُظمى بعدَ التّذكيرِ بها مُستَبْعَدٌ في العقلِ والعَدْل، كما تقولُ لصاحِبك: وجدتَ مثلَ تلك

قولُه: (فنزلت عامَّةً للمؤمنينَ والفاسقينَ، فتناوَلَتْهما وكلَّ مَن في مِثلِ حالِهما)، قال صاحب «الانتصاف»: ذَكَر السَّببَ المحقَّق، والمراد بالفاسِقِ وبالذين فَسَقوا: الكُفّارُ، وأدْرَجَ فيها المؤمنين تعصُّبًا لمذهبه في وُجوب خُلودِ الفُسّاقِ(١).

وقال صاحب «الإنصاف»: ولم يَشْفِ في الجوابِ، فإنَّ الاعتبارَ بعُموم لفظِ الآيةِ لا بخُصوصِ سَبَبِها، والفِسْقُ يُطلق على المؤمن(٢)؛ لقوله تعالى: ﴿بِئْسَ ٱلِٱسْمُ ٱلْفُسُوقُ بَعْدَ ٱلْإِيمَـٰنِ﴾ [الحُجُرات:١١]، و«فاسقًا» نكرةٌ في الشرط فيَعُمّ. والجوابُ الصَّحيحُ تَسليمُ العُمومِ وتَخْصِيصُه بالآياتِ والأخبارِ الدّالةِ على اعتبار الطّاعةِ وحُصولِ الشَّفاعة.

وقلت: ما أنصَفَ ولا انتصَفَ من صاحب «الانتصاف» حيث سَلَّم العُموم، وقال: ﴿فَاسِقًاۚ﴾ نكرةٌ في الشرط فيَعُم. أمَا نَظَر إلى نَظيرتِها: ﴿أَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾، أو إلى المُجْمَلِ: ﴿أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًاۚ﴾ ليقيد المُطْلَقَ بالكافرِ؟ وأمَا اعتبَرَ الفاصلةَ: ﴿ذُوقُوا۟ عَذَابَ ٱلنَّارِ ٱلَّذِى كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ﴾ ليَعلَمَ أنَّ المؤمنَ لا يُكذِّبُ بالآخرة؟ وأمَا تأمَّلَ النَّظْم وتعقيبَه بقوله: ﴿وَلَنُذِيقَنَّهُم مِّنَ ٱلْعَذَابِ ٱلْأَدْنَىٰ دُونَ ٱلْعَذَابِ ٱلْأَكْبَرِ﴾.

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشّاف» (٣: ٥١٤).

(٢) قوله: «على المؤمن» ساقط من (ح).

الفُرصةِ ثُمَّ لم تنتَهِزْها؛ استبعادًا لتَرْكِه الانتهازَ. ومنهُ (ثُمّ) في بيتِ الحماسة:

لَا يَكْشِفُ الغَمَّاءَ إِلَّا ابْـنُ حُـرَّةٍ ... يَرَى غَمَرَاتِ المَوْتِ ثُمَّ يَزُورُهَا

استبعدَ أن يزورَ غمراتِ الموتِ بعدَ أن رآها واستيقَنَها واطّلع على شِدَّتِها. فإن قلتَ: هلا قيل: إنّا منه مُنتَقِمُون؟ قلتُ: لمّا **جعلَهُ أظلمَ كُلِّ ظالمٍ، ثُمّ توعَّدَ المُجرِمِينَ عامّةً بالانتقامِ منهم**، فقدْ دلَّ على إصابةِ الأظلمِ النّصيبَ الأوفرَ من الانتقام، ولو قالَه بالضَّميرِ لم يُفِدْ هذه الفائِدة.

قوله: (لا يَكشِفُ الغَمّاء) البيت(١)، الغَما والغَمُّ والغُمَّة: مرجعها إلى التَّغطية، والمراد هاهنا: شدةُ اقتحام الحربِ؛ أي: لا يَكشِفُ الأمرَ العظيمَ إلَّا رجلٌ كريم يرى قحم الموت ثم يتوسَّطها، وإنما قال: ابنُ حُرَّة؛ ليُهيِّجَه ويُحرِّضَه على الزِّيادة؛ أي: زيادة غَمَراتِ الموتِ بعدَ رؤيتها مستبعدةً مستنكرةً في العقل والعادةِ، وهو مع ذلك يزورها بعد استيفائه إيّاها، بالغَ في مدحِه بذلك؛ حيث باشَرَ مثل هذا المستبعدِ بشجاعته(٢)، وكذا في الآية بالغَ في الذمِّ؛ ولهذا قال: «أنَّ الإعراض عن مثل آياتِ الله في وُضوحِها وإنارتِها... مستبعدٌ في العقل والعَدْل».

وإنّما ذَهَب في «ثم» إلى المجاز وإن احتَمَل الحقيقة؛ لأنَّ الشاعرَ يمدحُ جَريًا لا يبالي بالموتِ ويقتحمُ الأهوالَ، لا أنه يَرى الغَمراتِ ثم يَمكُث زمانًا طويلًا متفكِّرًا ثم يَزُورها؛ لأنَّه ذمٌّ له، وكذا ما في الآية؛ الأصلُ: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن ذُكِّرَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِۦ ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَآ﴾ [السجدة:٢٢]، فوَضَع «ثُمَّ» موضعَ الفاءِ لبيان عنادِه وتمرُّدِه.

قوله: (جعلَه أظلمَ كُلِّ ظالم، ثمَّ تَوعَّدَ المُجرِمين عامَّة بالانتقام)، فيه رائحةٌ من الاعتزالِ كما سَبق منه عند قولِه: ﴿وَذُوقُوا۟ عَذَابَ ٱلْخُلْدِ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾: «بسَبب ما عملتُم منَ المعاصي والكبائرِ المُوبِقَةِ»، يقال: هلّا يجعلُه من إقامةِ المُظْهَرِ موضعَ المُضمَرِ؛ ليُؤذِنَ بأنَّ عِلَّةَ الانتقام ارتكابُ هذا المُعرض مثل هذا الجُرْمِ العظيمِ.

---

(١) لجعفر بن علبة الحارثي من شعراء الحماسة.

(٢) في (ف): «بشجاعة».

[﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ فَلَا تَكُن فِى مِرْيَةٍ مِّن لِّقَآئِهِۦ ۖ وَجَعَلْنَٰهُ هُدًى لِّبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ * وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا۟ ۖ وَكَانُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا يُوقِنُونَ * إِنَّ رَبَّكَ هُوَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فِيمَا كَانُوا۟ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ ٢٣ - ٢٥]

﴿ٱلْكِتَٰبَ﴾ للجنسِ، والضَّميرُ في ﴿لِّقَآئِهِۦ﴾ له. ومعناه: إنَّا آتينا مُوسى عليه

قال محيي السُّنة: ﴿إِنَّا مِنَ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾ من المشركين، ولا ارتيابَ أنَّ الكلامَ في ذمِّ المعرِضينَ، وهذا الأسلوبُ أذمُّ لهم من ذلك؛ لأنه يُقرِّرُ أن الكافرَ إذا وُصِف بالفِسْقِ والظُّلم والجرم[١] حُمِلَ على نهاية كُفره وغايةِ تمرُّدِه؛ لأنَّ هذه الآيةَ كالخاتمةِ لأحوالِ المكذِّبينَ القائلين: ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ﴾[٢].

والتَّخلُّص إلى قصَّة الكَليم عليه السَّلامُ مَسْلاةٌ لقلب الحبيبِ ﷺ يعني: آتَيْنا موسى مثل ما آتيناك من الكتاب، ولقَّيْناه مثل ما لقَّيناك، وكما جعلنا المنزَّل عليه هدًى لقوم صبروا، كذلك نجعل كتابك هدًى ونورًا لمن يصبرُ، وكما جعلنا كتابَه مختلَفًا فيه كذلك نجعل كتابك مختلَفًا فيه، وكما أهلَكْنا المَعرِضينَ نُهْلِك هؤلاء ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّنَ ٱلْقُرُونِ﴾ [السجدة:٢٦] ﴿سُنَّةَ مَن قَدْ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِن رُّسُلِنَا ۖ وَلَا تَجِدُ لِسُنَّتِنَا تَحْوِيلًا﴾ [الإسراء:٧٧]، ويؤيِّده قولُ المصنِّفِ: «والضمير في ﴿لَهُمْ﴾ لأهلِ مكَّة».

قوله: (﴿ٱلْكِتَٰبَ﴾ **للجنس**) إنَّما دعاه إلى اعتبار الجنسِ؛ لأنَّ الضَّميرَ في ﴿لِّقَآئِهِۦ﴾ راجعٌ إليه، ولا ارتياب أنَّ عَيْنَ ذلك الكتابِ ما لقاه، كأنَّه قيل: ولقد آتينا موسى ما يُقال له: الكتاب، فلا تكن في شك من أنك لقيتَ مثله.

قال مكِّيّ: وقيل: الهاءُ تعود على ما لاقى في موسى؛ أي: فلا تكُ في مريةٍ من لقاء ما لاقى موسى من قومه من الأذى والتَّكذيبِ، ويجوز أن تعودَ على الكتاب، أضاف المصدرَ إلى المفعول؛ أي: من لقاء موسى الكتاب، وأضمرَ موسى لتقدُّم ذِكْرِه[٣].

---

(١) في (ح) و(ف): «إذا وصف بالظلم والإجرام».

(٢) «معالم التنزيل» (٦: ٣٠٨).

(٣) «مشكل إعراب القرآن» (٢: ٥٦٩).

السّلامُ مثلَ ما آتيناكَ منَ الكتاب، ولقّيناهُ مثلَ ما لقَّيناكَ منَ الوحي، **فلا تكُ في شكٍّ من أنّك لقيتَ مثلَه** ولقيتَ نظيرَهُ، كقولِه تعالى: ﴿فَإِن كُنتَ فِى شَكٍّ مِّمَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ فَسْـَٔلِ ٱلَّذِينَ يَقْرَءُونَ ٱلْكِتَـٰبَ مِن قَبْلِكَ﴾ [يونس: ٩٤] ونحوِ قولِه: ﴿مِّن لِّقَآئِهِۦ﴾ وقولِه: ﴿وَإِنَّكَ لَتُلَقَّى ٱلْقُرْءَانَ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾ [النمل: ٦] وقولِه: ﴿وَنُخْرِجُ لَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ كِتَـٰبًا يَلْقَىٰهُ مَنشُورًا﴾ [الإسراء: ١٣]. وجعَلْنا الكتابَ المُنزَلَ على مُوسى عليه السَّلامُ ﴿هُدًى﴾ لقَومِه ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ﴾ النّاسَ ويدعُونَهم إلى ما في التَّوراةِ من دينِ الله وشَرائِعِه، لصبرِهِم وإيقانِهِم بالآيات. وكذلك لنَجْعلَنَّ الكتابَ المُنزَلَ إليكَ هُدًى ونورًا، ولَنجعَلَنَّ من أُمَّتِك أئِمّةً يهدُونَ مثلَ تلكَ الهدايةِ؛ لِمَا صَبرُوا عليه من نُصرةِ الدِّينِ، وثَبَتُوا عليه من اليَقِين. ....

قلت: على أن تعود الهاءُ إلى ما لاقى، فالفاءُ مثلُها في قول الشاعر:

ليسَ الجَمالُ بمئزرٍ فاعلَمْ وإنْ رُدِّيتَ برْدا[1]

دَخلت على الجملة المعترضة بدلَ الواوِ اهتمامًا بشأنها؛ لأنَّ قولَه: ﴿وَجَعَلْنَـٰهُ هُدًى﴾ إلى آخر الآية عطفٌ على قوله: ﴿ءَاتَيْنَا﴾، وجعل كونهم أئمَّةً وهُداةً معللان بالصَّبر والإيقانِ في المعتَرِض فيه، ثم نهاه عن الامتراءِ في لقاء ما لاقوا منَ الأذى والصَّبر اقتداءً بهم؛ لقوله تعالى: ﴿فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ﴾ [الأنعام: ٩٠].

قوله: (فلا تَكُ في شكٍّ من أنك لقيتَ مثلَه) هذا معنى الفاء في ﴿فَلَا تَكُن فِى مِرْيَةٍ﴾ يعني: معرفتك بأنَّ موسى نبيٌّ مرسلٌ وأُوتيَ التَّوراة، ينبغي أن تكون سببًا لإزالة الرَّيب عنك في أن المنزَّلَ عليك قرآنٌ وكتابٌ مثلُه وإنا اخترناك كما اخترناه، ونبتليكَ بمثل ما ابتليناهُ، ولهذا قال كقوله: ﴿فَإِن كُنتَ فِى شَكٍّ مِّمَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ فَسْـَٔلِ ٱلَّذِينَ يَقْرَءُونَ ٱلْكِتَـٰبَ مِن قَبْلِكَ﴾ [يونس: ٩٤].

---

(١) لعمرو بن معدي كرب. انظر: «نهاية الأرب» (٣: ٦٧)، و«شرح ديوان الحماسة» (١: ٣٠)، و«التمثيل والمحاضرة» (١: ٦٠).

وقيل: من لِقائِكَ مُوسى عليه السَّلامُ ليلةَ الإسراءِ، أو يومَ القيامة. وقيل: من لقاءِ مُوسى عليه السَّلامُ الكتابَ؛ أي: من تَلَقِّيهِ له بالرِّضا والقَبُول. وقُرِئَ: ﴿لَمَّا صَبَرُوا﴾ و(**لِمَا صَبَرُوا**)؛ أي: لِصَبْرِهِم. وعن الحسنِ رَضِيَ الله عنه: صَبَرُوا عن الدُّنيا. وقيل: إنَّما جعلَ الله التَّوراةَ **هُدًى لبَنِي إسرائيلَ خاصّةً، ولم يَتَعبَّدْ بما فيها ولدَ إسماعيلَ عليهِ السَّلام**. ﴿يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ﴾ يقضي، فيُمَيِّزُ المُحِقَّ في دينهِ مِنَ المُبطِلِ.

قوله: (وقيل: من لقائك موسى ليلةَ الإسراءِ) عطفٌ على قوله: «﴿الْكِتَابَ﴾ للجنس والضَّميرُ في ﴿لِقَائِهِ﴾ له»، يؤيِّدُه ما روى البخاريُّ ومسلمٌ، عن ابن عبّاس، عن النَّبيِّ ﷺ قال: «رأيتُ ليلةَ أُسريَ بي مُوسى رَجُلًا آدمَ طُوالًا جَعْدًا، كأنَّه مِن رجال شَنُوءَة»(١).

قوله: (وقرئ: ﴿لَمَّا صَبَرُوا﴾ و«لِمَا صَبَرُوا»)، حمزةُ والكسائيُّ: بالتَّخفيف، والباقون: بالتشديد(٢).

قال الزَّجَّاجُ: فإذا خُفِّفَ فالمعنى: جَعلناهم أَئمَّةً لِصبرهم، وإذا شُدِّد، فالمعنى: على المُجازاة، كأنه قيل: إنْ صبرتُم جَعلناكم أئمَّة، فلمّا صَبَروا جُعلوا أئمَّة. وقيل: إنَّ كلمةَ الظَّرفِ تُقام مقامَ التَّعليل؛ نحوَ قولك: أكرمتكَ إذا أكرمتَ زيدًا؛ لأنَّ الظَّرف يُقارن المظروفَ، كما أنَّ العِلَّة(٣) تَقارنُ المَعلول(٤).

قوله: (هدًى لبني إسرائيلَ خاصّةً، ولم يَتَعبَّد بما فيها ولدَ إسماعيل)، هذا التَّخصيصُ إنّما يفيدُه لامُ الاختصاص، وإيقاعُ قولِه: ﴿وَجَعَلْنَاهُ هُدًى لِبَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ مشبّهًا به كما مَرَّ، وعطف ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا﴾ على ﴿وَجَعَلْنَاهُ هُدًى﴾.

---

(١) أخرجه البخاري (٣٢٣٩)، ومسلم (٢٦٦).

(٢) انظر: «الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها» (٢: ١٩٢)، و«النشر في القراءات العشر» (٢: ٣٨٧) و«الجامع لأحكام القرآن» (١٤: ١٠٩).

(٣) قوله: «يقارن المظروف، كما أن العلة» ساقط من (ف).

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٠٩).

[﴿ أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسَاكِنِهِمْ ۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ ۖ أَفَلَا يَسْمَعُونَ ﴾ ٢٦]

الواو في ﴿ أَوَلَمْ يَهْدِ ﴾ للعطفِ على معطوفٍ عليه مَنْوِيٍّ من جنسِ المعطُوف، والضَّميرُ في ﴿لَهُمْ﴾ لأَهلِ مكّةَ. **وقُرِئَ بالنُّونِ والياء،** والفاعلُ ما دلَّ عليه ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا﴾ لأنَّ ﴿كَمْ﴾ لا تقعُ فاعلةً، لا يُقالُ: جاءني كم رَجُل، تقديرُه: أو لم يهدِ لَهُم كثرةُ إهلاكِنا القُرُونَ. أو: هذا الكلامُ كما هُو بمَضْمُونِه ومعناه، كقولِك: تَعصِمُ لا إلٰهَ إلّا الله الدِّماءَ والأموالَ. ويجوزُ أن يكون فيه ضميرُ (الله) بدلالةِ القِراءةِ بالنّون. و﴿الْقُرُونُ﴾ عادٌ وثمودُ وقومُ لوطٍ ﴿يَمْشُونَ فِي مَسَاكِنِهِمْ﴾ يعني: أهلَ مكّة،

قوله: (الواوُ في ﴿ أَوَلَمْ يَهْدِ ﴾ للعطف على معطوفٍ عليه [منويٍّ] من جنس المعطوفِ)، أي: ألم نُنَبِّهْهُم ولم يَهْدِ لهم كم أهلكنا من قَبلِهم، يعني: قلنا لهم: سيروا في الأرض ثم انظُروا كيف كان عاقبةُ الذين من قبلكم[(١)].

قوله: (وقُرئ بالنُّون والياء) الياءُ: مشهورةٌ، والنُّون: شاذَّة[(٢)].

قال الفَرّاءُ: ﴿كَمْ﴾ في موضع رفع بـ﴿يَهْدِ﴾، كأنَّكَ قُلتَ: أو لمْ يهدِ لهم القرونُ الهالكةُ فيتَّعظوا[(٣)].

قال الزَّجاج: عند البصريِّينَ لا يجوز أن يعمل ما قبل «كم» في «كم»، فلا يجوز في قولك: كم رجلٌ جاءني: جاءني[(٤)] كم رجل؛ لأنَّ كم تزال عن الابتداء، و«كم» هاهنا في موضع نصب بـ﴿أَهْلَكْنَا﴾ وفاعلِ يهدي ما دلَّ عليه المعنى فيما سلف، وتكون «كم» أيضًا دليلًا على الفاعل في ﴿يَهْدِ﴾، ويدلُّ عليه قراءةُ مَنْ قرأ: ﴿أولم نَهدِ لهم﴾؛ أي: أولم نبيِّن لهم[(٥)].

---

(١) في الأصول الخطية: «قبلهم».

(٢) قرأ بالنون: أبو عبد الرحمن السلمي وقتادة وأبو زيد. انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (١٤: ١١٠).

(٣) «معاني القرآن» (٢: ٣٢١).

(٤) قوله: «جاءني» سقط من (ح).

(٥) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٠٩).

يمُرُّونَ في متاجِرهم على ديارِهم وبلادِهم. وقُرِئَ: (يُمَشُّون) بالتّشدِيد.

[﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا نَسُوقُ الْمَاءَ إِلَى الْأَرْضِ الْجُرُزِ فَنُخْرِجُ بِهِ زَرْعًا تَأْكُلُ مِنْهُ أَنْعَامُهُمْ وَأَنْفُسُهُمْ أَفَلَا يُبْصِرُونَ﴾ ٢٧]

﴿الْجُرُزِ﴾ الأرض التي جُرِزَ نباتُها، أي: قُطِعَ؛ إمّا لعَدَمِ الماء، وإمّا لأنَّه رُعِيَ وأُزِيل، ولا يُقالُ للّتي لا تُنْبِتُ كالسِّباخ: جُرُزٌ. ويَدُلُّ عليه قولُه: ﴿فَنُخْرِجُ بِهِ زَرْعًا﴾. وعنِ ابنِ عبّاسٍ رَضِيَ الله عنه: إنَّها أرضُ اليمن. وعن مُجاهدٍ رَضِيَ الله عنه: هِيَ أَبْيَن. ﴿بِهِ﴾ بالماءِ ﴿تَأْكُلُ﴾ من الزَّرعِ ﴿أَنْعَامُهُمْ﴾ من عَصْفِه ﴿وَأَنْفُسُهُمْ﴾ من حبِّه. وقرئ: (يأكل) بالياء.

[﴿وَيَقُولُونَ مَتَى هَذَا الْفَتْحُ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ * قُلْ يَوْمَ الْفَتْحِ لَا يَنْفَعُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِيمَانُهُمْ وَلَا هُمْ يُنْظَرُونَ * فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَانْتَظِرْ إِنَّهُمْ مُنْتَظِرُونَ﴾ ٢٨-٣٠]

الفَتْحُ: النَّصر، أو الفَصْلُ بالحُكُومة، من قولِه: ﴿رَبَّنَا افْتَحْ بَيْنَنَا﴾ [الأعراف: ٨٩] وكانَ المُسلِمُونَ يقُولُونَ: إنَّ الله سيفتَحُ لنا على المُشرِكِين. أو يفتَحُ بيننا وبينَهُم، فإذا سَمِعَ المُشرِكُون قالُوا: ....

قوله: («يُمَشُّونَ» بالتشديد) قال ابن جِنّي: هي قراءةُ ابنِ السَّميفع، فهو للكثرة[1].

قوله: (وعن مجاهد: هي أبين)، النهاية: أبيَنُ: بوزن أحمر: قريةٌ على جانب البحر في ناحيةِ اليمن، وقيل: هو اسمُ مدينة[2] عدَن.

قوله: (﴿بِهِ﴾ بالماء) أي: الضَّمير في ﴿بِهِ﴾ للماء، وفي ﴿مِنْهُ﴾ للزَّرع، و﴿تَأْكُلُ مِنْهُ﴾ صفةُ زرعًا، وفيه معنى الجمع؛ لأنه مشتمل على آكلينَ ومأكولاتٍ مختلفين، ومن ثَمَّ قسَّمه؛ أي: تأكل أنعامُهم من التّبن وأنفسُهم من الحَبِّ.

(١) المحتسب (٢: ١٧٤).

(٢) قوله: «مدينة» ساقط من (ح) و(ف).

﴿مَتَىٰ هَٰذَا ٱلْفَتْحُ﴾ أي: في أيِّ وقتٍ يكُونُ ﴿إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ في أنَّـه كائنٌ. ويَومُ الفَتحِ يومُ القِيامـة، وهُو يـومُ الفصْلِ بينَ المُؤمِنينَ وأعدائِهِم، ويومُ نصرِهِم عليهِم. وقيل: هُو يومُ بدر. وعن مُجاهدٍ والحسَنِ رَضِيَ الله عنهُما: يومُ فتْحِ مكّة. فإن قلتَ: قد سألُوا عن وقتِ الفتح، فكيفَ ينطَبِقُ هذا الكلامُ جوابًا على سُؤالِهِم؟ قلتُ: **كان غرضُهم في السُّؤالِ عن وقتِ الفتح، استعجالًا منهُم على وجهِ التَّكذيبِ والاستهزاء**، فأُجيبُوا على حَسَبِ ما عُرِفَ من غَرَضِهم في سُؤالِهِم فقيلَ لهم: لا تستَعْجِلُوا به ولا تَسْتَهْزِئوا، **فكأنِّي بكُم وقدْ حصلتم في ذلك اليومِ**، وآمنتُم فلَمْ ينفَعْكُمُ

قوله: (﴿مَتَىٰ هَٰذَا ٱلْفَتْحُ﴾)، ﴿مَتَىٰ﴾ في مـوضع نَصْبٍ على الظَّـرف، وهو خبـرُ الابتداء[1]، وهو ﴿هَٰذَا﴾، و﴿ٱلْفَتْحُ﴾ نعتٌ لـ﴿هَٰذَا﴾ أو عطفُ بيان. ويجوز أن يكون ﴿مَتَىٰ﴾ في موضع رفع على تقدير حذف مضافٍ مع ﴿هَٰذَا﴾، وتقديره: متى وقت هذا الفتح؟

قوله: (**كان غرضهُم في السُّؤال عن وقتِ الفتح، استعجالًا منهم على وجه التَّـكذيب والاستهزاءِ**)، يعني: إنما طابَقَ هذا الجوابُ مضمونَ ما أرادوا بسؤالهم في قولهم: ﴿مَتَىٰ هَٰذَا ٱلْفَتْحُ﴾، وهو القطعُ بأنَّ ذلك كذبٌ ولا ينبغي أن يكونَ، وأنت ممن يجب أن يضحك منه. وأجاب أن كَينونتَه ممَّا لا ارتيابَ فيه، وأنَّه لا بدَّ أن يقعَ، لكنِّي أخبرُكم عن أحوالكم فيه كأني أنظر إليكم الآنَ، وأنتم على تلك الحالِ، وهو قريبٌ من الأسلوب الحكيمِ.

قوله: (**فكأني بكم وقد حصلتم في ذلك اليوم**)، قال المُطرزي: قولهم: كأنِّي بك: كأنِّي أبصرتُك، إلا أنّه تُرِك الفعلُ لِدلالة الحالِ وكثرةِ الاستعمال، ومعناه: أعرف ما أشاهد من حالك اليومَ وكيف يكونُ حالُك غدًا، كأنِّي أنظرُ إليك وأنتَ على تلك الحالِ. ومثلُه: مَن لي بكذا، يعنون من يَكفُل لي به، وله نظائر.

قال المُظهرِي: كأنِّي بك مبصرٌ وعالمٌ بحالك أنّك سَتَهلِك. وهذا اللَّفظُ يُستعمل في كل موضع يُتيقَّن ما يصير إليه حالُ الرَّجل.

---

(١) في (ح) و(ف): «مبتدأ».

الإيمانُ، واستَنْظَرتُم في إدراكِ العذابِ فلَمْ تَنْظَرُوا. فإن قلتَ: فمن فسَّرَهُ بيومِ الفَتْحِ أو يَوْمِ بدرٍ؛ كيفَ يستَقِيمُ على تفسيرِه أنْ لا ينفَعُهُمُ الإيمان، وقد نَفَعَ الطُّلَقاءَ يومَ فتحِ مكّةَ وناسًا يومَ بدر؟ قلتُ: **المُرادُ أنَّ المقتُولِينَ منهم لا ينفَعُهُم إيمانُهُم في حالِ القتل**، كما لم ينفعْ فرعونَ إيمانُه عندَ إدراكِ الغَرَقِ. ﴿وَٱنتَظِرۡ﴾ النُّصرةَ عليهم وهلاكَهُم ﴿إِنَّهُم مُّنتَظِرُونَ﴾ الغَلَبَةَ عليكُم وهلاكَكُم، كقولِه تعالى: ﴿فَتَرَبَّصُوٓاْ إِنَّا مَعَكُم مُّتَرَبِّصُونَ﴾ [التوبة: ٥٢]، وقرأ ابنُ السَّمَيْفَع رحمهُ الله: (مُنتَظَرُون)، بفَتْحِ الظّاءِ. ومعناه: وانتظِرْ هلاكَهُم فإنّهم أحِقّاءُ بأن يُنتَظَرَ هلاكُهُم، يعني: أنَّهم هالِكُونَ لا محالةَ. أو: وانتظِرْ ذلك؛ فإنَّ الملائِكةَ في السّماءِ ينتَظِرُونَه.

عن رسولِ الله ﷺ: «مَنْ قرأ: ﴿الٓمٓ * تَنزِيلُ﴾، و﴿تَبَٰرَكَ ٱلَّذِي بِيَدِهِ ٱلۡمُلۡكُ﴾، أُعطِيَ من الأجرِ كأنّما أحيا ليلةَ القدرِ»، وقالَ: «منْ قرأ ﴿الٓمٓ * تَنزِيلُ﴾ في بيته لم يدخلِ الشَّيطانُ بيتَه ثلاثةَ أيّام».

قوله: (**المراد أنَّ المقتولينَ منهم لا ينفعُهم إيمانُهم في حال القتل**)، وقلت: لو حمَلَه على قوم مخصوصينَ وهمُ الذين استهزؤوا وعاندوا وقالوا: متى هذا الفتحُ؟ إقامةً للمُظهر موضعَ المضمَرِ حتّى يكونَ من بابِ قولِه:

على لاحِبٍ لا يُهتدى بمنارِه

أي: لا يؤمنون حينئذٍ فلا ينفعُهم إيمانُهم لَحَسُنَ.

قوله: (مَنْ قرأَ: ﴿الٓمٓ * تَنزِيلُ﴾) روينا عن أحمدَ والترمذيِّ والدارميِّ عن جابرٍ: أنّ النبيَّ ﷺ كان لا ينام حتى يقرأ ﴿الٓمٓ * تَنزِيلُ﴾ و﴿تَبَٰرَكَ ٱلَّذِي بِيَدِهِ ٱلۡمُلۡكُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ﴾[1].

(١) أخرجه أحمد (١٤٧٠٠)، والترمذي (٢٨٩٢)، والدارمي (٣٤١١).

سورة الأحزاب

مدنيّةٌ، وهيَ ثلاث وسبعون آيةً

بسم الله الرحمن الرحيم

[﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ وَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ ۗ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا * وَاتَّبِعْ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا * وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ ۚ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ وَكِيلًا﴾ ١-٣]

عن زِرٍّ قال: قال لي أُبيٌّ بن كعبٍ رضي الله عنه: كم تعدُّون سورةَ الأحزاب؟

سورة الأحزاب

مدنيّةٌ، وهيَ ثلاث وسبعون آيةً

بسم الله الرحمن الرحيم

قولُه: (عن زِرٍّ) في «جامعِ الأصول»: هو زِرُّ بنُ حُبَيْشٍ الأسَديُّ الكوفيُّ، جاهِليٌّ إسلامي، من أكابرِ القُرّاءِ والمَشْهورين من أصحاب عبدِ الله بن مسعود[١]، وسمعَ عُمرَ رضيَ الله عنه، وروى عنه خَلْقٌ كثيرٌ من التابعينَ وغيرِهم.

زِرٌّ: بكَسْرِ الزاي وتشديدِ الراء. وحُبَيْشٌ: بضَمِّ الحاءِ المُهْمَلة وفَتْح الباءِ المُوحَّدة وسكونِ الياءِ والشينِ المُعْجَمة. وحديثُه هذا مشهورٌ في «مسندِ الإمامِ أحمَد بنِ حنبلٍ»[٢]

---

(١) «جامع الأصول» (١٢: ٤١٣).

(٢) «مسند الإمام أحمد» (٢١٢٠٧) وانظر تمامَ تخريجه في «صحيح ابن حِبّان» (٤٤٢٨).

قلتُ: ثلاثاً وسبعين آية. قال: فوالذي يحلفُ به أبيُّ بن كَعْب، إنْ كانت لتَعدِلُ سورةَ البقرةِ أو أطول، ولقد قرأْنا منها آيةَ الرَّجْم: (الشيخُ والشَّيخةُ إذا زَنَيا فارجموهما البتّةَ نَكَالاً منَ اللهِ وَاللهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ). أراد أبيٌّ رضي الله عنه أنَّ ذلك من جُمْلةِ ما نُسِخ من القرآن. وأمَّا ما يُحكى: أنَّ تلك الزيادةَ كانت في صَحيفةٍ في بيتِ عائشةَ رضي الله عنها فأكلتْها **الداجِنُ**: فمِنْ تأليفاتِ المَلاحِدةِ والرَّوافض. جعل نداءه بالنبيِّ والرسول في قوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ ٱتَّقِ ٱللَّهَ﴾، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ﴾ [التحريم: ١]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾ [المائدة: ٦٧]، وتَركَ نِداءَه باسمه، كما قال: ﴿يَٰٓـَٔادَمُ﴾ [البقرة: ٣٣]، ﴿يَٰمُوسَىٰٓ﴾ [البقرة: ٥٥]، ﴿يَٰعِيسَىٰٓ﴾ [آل عمران: ٥٥]، ﴿يَٰدَاوُۥدُ﴾ [ص: ٢٦]، كرامةً له وتشريفاً، **ورَبْئاً بمحلِّه**، وتَنْويهاً بفضله. فإن قلتَ: إنْ لم يُوقعِ اسمَه في النداء فقد

مع تغييرٍ يسير. وفي «الموطّأ»: «الشيخُ والشيخةُ فارجُموهما البَتّة»، وكذا في روايةِ ابنِ ماجه[1].

قولُه: **(الداجن)**، **النهاية**: هي الشاةُ التي يعلِفُها الناسُ في منازلِهم، وقد يقَعُ على غيرِ الشاءِ مِن كلِّ ما يألفُ البيوتَ من الطيورِ وغيرِه. يقالُ: شاةٌ داجِنٌ، ودجَنَتْ تدجُنُ دُجوناً.

قولُه: **(ورَبْئاً بمَحلِّه)**، **الأساس**: إني لأرْبأُ بك عن هذا الأمر: أرفَعُك ولا أرضاهُ لك، ورَبأْتُ بنَفْسي عن عَملٍ كذا. ونوّهْتُ به تَنويهاً: رفَعْتُ ذِكْرَه وأشهَرْتُه، وينصُرُه ما روَيْنا في «صحيح البخاري»: أنَّ البراءَ حين دعا بقولِه: اللهمَّ إني أسلَمْتُ نَفسي إليك، وفَوَّضْتُ أمري إليك، وألجأْتُ ظَهْري إليك آمنتُ بكتابِك الذي أنزَلْتَ، ورَسولِك الذي أرسَلْتَ. قال رسولُ الله ﷺ: «لا، ونَبِيِّكَ الذي أرسلت»[2].

النهاية: قيل: إنّ النبيَّ مُشتَقٌّ من النَّباوةِ وهو الشيءُ المُرتفِع. ومن المهموزِ شعْرُ عبّاسِ بنِ مِرْداس يمدَحُه:

---

(١) أخرجه الإمام مالك في «الموطأ» (٢: ٨٢٤) وابن ماجه في «السنن» (٢٥٥٣).

(٢) أخرجه البخاري (٦٣١٣).

أوقَعَه في الإخبار في قولـه: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ﴾ [الفتح: ٢٩]، ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤]. قلتُ: ذاك لتعليمِ الناس بأنَّه رسولُ الله، وتلقينٌ لهم أنْ يسمُّوه بذلك ويَدْعُوه به، فلا تفاوتَ بين النداءِ والإخبار، ألا ترى إلى ما لم يَقصِدْ به التعليمَ والتلقين من الأخبار كيف ذَكَرَه بنحوِ ما ذكره في النِّداء: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾ [التوبة: ١٢٨]، ﴿وَقَالَ ٱلرَّسُولُ يَٰرَبِّ﴾ [الفرقان: ٣٠]، ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي

يا خاتمَ النَّبئين[1] إنّكَ مُرْسَلٌ بالحقِّ كلُّ هُدى السبيلِ هداكا[2]

ومن الأولِ حديثُ البَراء. وإنّما رَدّ عليه ليَخْتلفَ اللفظانِ ويَجْمَعَ له الثناءَيْن من معنى النبوةِ والرسالةِ تعديداً للنعمةِ في الحالَيْن. وتعظيماً للمِنَّة على الوجهين[3].

وعن **الراغب**: النبوَّةُ: سِفارةٌ بينَ الله عزَّ وجَلَّ وبين ذَوي العُقول مِن عبادِهِ لإزاحةِ عِلَلِهم في أمْرِ معادِهم ومعاشِهم، والنبيُّ لكونِه مُنَبِّئاً بما تسكُنُ إليه العقولُ الزكية[4] يصحُّ أن يكونَ بمعنى فاعلٍ، لقولِه تعالى ﴿نَبِّئْ عِبَادِيٓ أَنِّيٓ أَنَا ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [الحِجْر: ٤٩]، وأن يكونَ بمعنى مفعولٍ، لقولِه ﴿نَبَّأَنِيَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [التحريم: ٣][5].

وقلتُ: والذي يقتضيه هذا المقامُ من التنويهِ أنّ قولَه: ﴿وَلَا تُطِعِ ٱلْكَٰفِرِينَ وَٱلْمُنَٰفِقِينَ﴾ خطابٌ فَظيعٌ هائلٌ خصوصًا مُهِّدَ بقولِه: ﴿ٱتَّقِ ٱللَّهَ﴾ فصَدَّر بما يَنْجَبِرُ به تلك الفظاعة، يعني: يا مَنْ تصدّى لمنصبِ النبُوة، كيفَ يليقُ بكَ طاعةُ أعداءِ الدين؟! ومن الأسلوبِ قولُه تعالى ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٤٣] ابتدأ بالعَفْوِ ثم إبداءِ الذنب.

(١) هكذا في جميع النسخ، وهو بكسر الباء من غير ياء بعدها، والذي في أغلب المصادر الأخرى: «يا خاتم النُّبَآء».

(٢) هو في «ديوانه» ص٩٥، وذكره المبرد في «الكامل» (٣: ١٦)، والزمخشري في «الفائق» (٣: ٤٠١).

(٣) وهو حاصلُ عبارةِ الإمامِ الطحاويِّ في «شرح مشكل الآثار» (٣: ١٧٣) حيث قال: «إنّ قولك: "ورسولك الذي أرسَلْتَ"، ليس فيه إلّا الرسالة خاصّة، والذي ردّ عليه النبيُّ ﷺ وأمَره أن يقولَ مكانَ ذلك: "ونبيّك الذي أرسَلْتَ" يجمَعُ الرسالةَ والنبوَّةَ جميعاً، فكان أَوْلى ممّا يكون على الرسالةِ دون النبوّة». انتهى.

(٤) في «مفردات القرآن»: «الذكية» بالذال المعجمة.

(٥) «مفردات القرآن» ص٧٨٩.

رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾[الأحزاب:٢١]، ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾[التوبة:٦٢]، ﴿ٱلنَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِٱلْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٦]. ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ﴾ [الأحزاب: ٥٦]، ﴿وَلَوْ كَانُواْ يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلنَّبِيِّ﴾ [المائدة: ٨١]؟ ﴿اتق الله﴾: واظبْ على ما أنتَ عليه مِنَ التقوى، واثبُتْ عليه، وازدَدْ منه؛ وذلك لأنَّ التقوى بابٌ لا يُبلَغُ آخرُه. ﴿وَلَا تُطِعِ ٱلْكَٰفِرِينَ وَٱلْمُنَٰفِقِينَ﴾: لا تساعِدْهم على شيء، ولا تقبَلْ لهم رأياً **ولا مَشُورة**، وجانِبْهم، واحترِسْ منهم؛ فإنهم أعداءُ الله وأعداءُ المؤمنين، لا يُريدون إلا المضارّة والمُضادّة. ورُوي: أنّ النبيَّ ﷺ لمّا هاجَرَ إلى المدينة وكان يحبُّ إسلامَ اليهود: قُريظةَ والنَّضيرِ وبَني قَيْنُقاع، وقد بايَعه أُناسٌ منهم **على النِّفاق**، فكان يُلَيِّن لهم جانِبَه ويُكرِمُ صغيرَهم وكبيرهم، وإذا أتى منهم قبيحٌ تجاوَزَ عنه، وكان يَسمَعُ منهم؛ فنزَلتْ. ورُوي: أنَّ أبا سُفيانَ بنَ حَرْب وعِكْرمةَ بنَ أبي جَهْلٍ وأبا الأَعْور السُّلَميَّ قَدِموا عليه **في المُوادَعة** التي كانت بَيْنه وبينهم، وقامَ معهم عبدُ الله بن أُبَيٍّ ومُعتِّبُ بن قُشير والجَدُّ بن قَيْس، فقالوا لرسول الله ﷺ: ارفُضْ ذِكْرَ آلهتِنا وقل: إنها تَشفعُ وتنفعُ؛ ونَدَعك وربَّك، فشقَّ ذلك على رسولِ الله ﷺ وعلى المؤمنين، وهَمُّوا بقَتْلِهم؛ فنزَلتْ. أي: اتقِ الله في نَقْضِ العهد ونَبْذِ المُوادَعة، ولا تُطعِ الكافرين مِنْ أهل مكّةَ والمنافقين مِنْ أهلِ المدينة فيما طَلَبُوا إليك. ورُوي: أنّ أهلَ مكة دَعَوْا رسولَ الله ﷺ إلى أن يَرجِعَ عن دِينه ويُعطوه شَطْرَ أموالهم، وأن يزوِّجه

قولُه: (**ولا مشورةً**)، **الجوهري**: المَشْوَرةُ: الشُّورى، وكذلك المَشُورة بضَمِّ الشِّين، تقولُ منه: شاوَرْتُه واستَشَرْتُه بمعنى.

قولُه: (**على النفاق**)، حال، أي: والحالُ أنّ قلوبَهم مُنْطويةٌ على النفاق. والفاءُ في «فكان[1] يُلين» جواب «لمّا».

قولُه: (**في المُوادَعة**)، **الجوهري**: المُوادَعة: المُصالحَةُ، والتوادُعُ: التصالح.

(١) سقط لفظ: «فكان» من(ط).

شيبةُ بن رَبيعةَ بِنْتَـه، وخوَّفـه مُنافقو المدينة أنهم يَقتُلونه إن لم يَرجِع؛ فنَزلتْ. ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا﴾ بالصوابِ من الخطأ، والمصلحةِ مِنَ المفسدة، ﴿حَكِيمًا﴾ لا يفعلُ شيئاً ولا يأمرُ به إلا بداعي الحِكْمة. ﴿وَٱتَّبِعْ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيْكَ﴾ في تَرْكِ طاعةِ الكافرين والمنافقين وغيرِ ذلك، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ﴾ الذي يُوحي إليك خبيرٌ ﴿بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ فمُوحٍ إليك ما تَصلُحُ به أعمالُكم، فلا حاجةَ بكم إلى الاستماعِ مِنَ الكَفَرة. **وقُرِئ: (يعملون) بالياء**، أي: بما يَعملُ المنافقون من كَيْدِهم لكم ومَكْرِهم بكم. ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ﴾ وأسنِدْ أمْرَكَ إليه وكِلْهُ إلى تدبيره. ﴿وَكِيلًا﴾: حافظاً موكولاً إليه كلُّ أمْر.

[﴿مَّا جَعَلَ ٱللَّهُ لِرَجُلٍ مِّن قَلْبَيْنِ فِى جَوْفِهِۦ ۚ وَمَا جَعَلَ أَزْوَٰجَكُمُ ٱلَّٰٓـِٔى تُظَٰهِرُونَ مِنْهُنَّ أُمَّهَٰتِكُمْ ۚ وَمَا جَعَلَ أَدْعِيَآءَكُمْ أَبْنَآءَكُمْ ۚ ذَٰلِكُمْ قَوْلُكُم بِأَفْوَٰهِكُمْ ۖ وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِى ٱلسَّبِيلَ * ٱدْعُوهُمْ لِءَابَآئِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِندَ ٱللَّهِ ۚ فَإِن لَّمْ تَعْلَمُوٓا۟ ءَابَآءَهُمْ فَإِخْوَٰنُكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَمَوَٰلِيكُمْ ۚ وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَآ أَخْطَأْتُم بِهِۦ وَلَٰكِن مَّا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ ٤-٥]

﴿مَّا جَعَلَ ٱللَّهُ﴾: ما جَمَعَ اللهُ قلبَيْن في جَوْف، ولا زَوْجيّةً وأُمومة في امرأة، ولا بُنوّةً ودِعْوة في رَجُل. والمعنى: أنَّ الله سبحانه كما لم يَرَ في حِكْمتِه أنْ يَجْعلَ للإنسان

قولُه: (**وقُرِئ: «يَعْملونَ» بالياء**)، أبو عَمْرو، والباقونَ بالتاءِ الفَوْقانية(١).

قولُه: (**ودِعْوةً**)، **النهاية**: الدِّعْوَةُ في النَّسَبِ: بالكَسْر، وهو أن ينتسِبَ الإنسانُ إلى غيرِ أبيهِ وعشيرتِه. وكانوا يَفْعلونه فنُهِيَ عنه، وجُعِلَ الولدُ للفراش(٢).

---

(١) وحُجَّتُهم أنّ افتتاحَ الآيةِ جرى بلَفْظِ المخاطبةِ للنبيِّ ﷺ، ولا شَكَّ أنّ مَنْ بحضرتِه من المسلمين داخلون معه فيما أُمِرَ به مِنْ أمْرِ الله ونُهِيَ عنه في هذه الآية، فهم حينئذٍ مخاطبونَ معه بما خوطبَ به مِن أمْرِ الله ونهْيِه. والحجّةُ لأبي عمرو في القراءةِ بالياء أنّه قَرُبَ مِن ذكرِ الكافرين والمنافقين، فختمَ الآيةَ بالخبرِ عنهم إذْ كان ذلك في سياقه عنهم. انتهى من «حجّةِ القراءات» ص٥٧٠.

(٢) وهو مستفادٌ مِن قولِه ﷺ: «الولدُ للفِراشِ وللعاهرِ الحجر» أخرجه البخاري (٦٧٥٠) ومسلم (١٤٥٨) من حديثِ أبي هريرة رضي الله عنه.

قلبَيْن؛ لأنه لا يخلو: إمّا أنْ يَفعلُ بأحدِهما مِثْلَ ما يفعلُ بالآخر من أفعالِ القُلوب؛ فأحدُهما فَضْلةٌ غيرُ مُحتاج إليها، وإمّا أن يَفعَلَ بهذا غيرَ ما يَفعلُ بذاك؛ فذلك يؤدِّي إلى اتِّصافِ الجملة بكونه مُريدًا كارهًا، عالمًا ظانًّا، موقنًا شاكًّا في حالة واحدة ـ لم يَرَ أيضاً أن تكونَ المرأةُ الواحدة أُمًّا لرجلٍ زوجاً له؛ لأنَّ الأمَّ مخدومةٌ مخفوضٌ لها جَناحُ الذلِّ، والزوجةَ مستخدَمةٌ متصرَّف فيها بالاستفراش وغيرِه كالمَمْلوكة، وهما حالتانِ مُتنافِيتان؛ وأنْ يكونَ الرجلُ الواحد دَعِيًّا لرجل وابنًا له؛ لأنّ البنوّةَ أصالةٌ في النَّسَب وعَراقةٌ فيه، والدِّعْوَةَ: إلصاقٌ عارِضٌ بالتسميةِ لا غير، ولا يجتمع في الشيءِ الواحد أن يكون أصيلاً غيرَ أصيل، وهذا مَثَلٌ ضَرَبَه الله في **زيدِ بن حارثة**، وهو رجلٌ من كَلْبٍ سُبِيَ صَغيراً، وكانت العربُ في جاهليَّتِها يتغاوَرُون ويَتسابَوْن، فاشتَرَاه حَكِيمُ بن

قولُه: (**في زيدِ بنِ حارثة**)، وهو رجلٌ مِن كَلْب، ذَكر ابنُ عبدِ البَرِّ في «الاستيعاب»: هو زيدُ بنُ حارثةَ بنِ شُراحيل بن كعبِ بن عبدِ العُزّى بن زيدِ بن أسدِ بن عبدِ القيْس بن عابدِ بن النعمانِ بن عَبْدِ بن وُدّ بن امرئِ القيس بن النعمانِ بن عُمَرَ بن عبدِ بن عوف بن كِنانة بن بكرِ بن عُذْرَةَ بن زيدِ بن اللاتِ بنُ رُفيْدَة بن ثَوْر بن كَلْب بن وَبْرةَ[(١)]. قد أصابه سَبْيٌ في الجاهليةِ فاشتراهُ حَكيمُ بنُ حِزامٍ لخديجةَ بنتِ خُوَيْلد فوهَبَتْهُ للنبيِّ ﷺ، فتبنّاهُ رسولُ الله ﷺ قبْلَ النبوَّة، وهو ابنُ ثمانِ سنين، ورسولُ الله ﷺ أكبَرُ منه بعَشْـر سِنين، وقيل: بعِشرين سنةً. قال عبدُ الله بُن عُمَر: ما كُنّا نَدْعو زيدَ بنَ حارثَة إلا زَيْدَ بنَ محمدٍ حتى نزلَتْ: ﴿ ٱدْعُوهُمْ لِءَابَآئِهِمْ ﴾. عن البُخاريِّ ومسلمٍ وأحمدَ بنِ حَنْبلٍ والتِّرمذيِّ عن ابنِ عُمَر قال: إنّ زيدَ بنَ حارثةَ مولى رسولِ الله ﷺ ما كُنّا نَدْعوه إلا زَيْدَ بنَ مُحَمَّدٍ حتى نزلَ القرآنُ: ﴿ ٱدْعُوهُمْ لِءَابَآئِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِندَ ٱللَّهِ ﴾ [الأحزاب: ٥][(٢)].

---

(١) وقد اختصر الإمام الطيبي شيئًا من سياقِه نسب زيد بن حارثة كما وردت في «الاستيعاب» (٢: ٤٥٢).

(٢) أخرجه البخاري (٤٧٨٢) ومسلم (٢٤٢٥).

حِزام لعمّته خديجةَ، فلما تزوَّجَها رسولُ الله ﷺ وَهَبَتْه له، وطَلَبَه أبوه وعمُّه، فخُيِّر، فاختارَ رسولَ الله ﷺ، فأعتقَه. وكانوا يقولون: زيدُ بن محمَّد، فأنزلَ الله عزَّ وجلّ

قولُه: (**وطلبَه أبوهُ وعمُّه، فخُيِّر، فاختارَ رسولَ الله ﷺ**)، وفي «الاستيعاب»: حَجَّ ناسٌ مِنْ كَلْبٍ فرأَوْا زيداً فعرَفهم فقال لهم: أبلِغوا أهلي هذه الأبياتَ فإنّي أعلَمُ أنّهم قَد جَزِعوا علي فقال:

أَحِــنُّ إلى قومي وإن كُنــتُ نائيا ... فــإنّي قعيــدُ البيتِ عند المَشــاعِرِ
فكُفّوا منَ الوجْدِ الذي قد شَجاكُم ... ولا تُعْمِلوا في الأرضِ نَصَّ الأباعِرِ
فــإنّي بحَمْـدِ الله فـــي خَيْرِ أُسْرَةٍ ... كــرام مَعَدٍّ كابــراً بَعْــدَ كابر(١)

النصُّ ـ بالصادِ المُهْمَلة ـ: السيرُ الشديد. كابراً بعد كابر؛ أي: كبيراً عن كبير.

فانطلق الكَلْبيون فأعلَموا أباه، فخرَج حارثةُ وكَعْبٌ ابنا شُراحيل لفدائِه، فقالا للنبيِّ ﷺ: يا ابنَ عبدِ المطلَب، يا ابنَ هاشمٍ، يا ابن سَيِّدِ قَوْمِه، أنتُم أهلُ الحَرَمِ وجيرانُه، تَفكُّون العَاني وتُطْعمونَ الأسير، جِئْناكَ في ابنِنا عندك فامنُنْ علينا وأحسِن، فقال رسولُ الله ﷺ: ادعُوه، فإنْ اختاركم فهو لكم، وإن اختارَني فوالله ما أنا بالذي اختارُ على مَنِ اختارَني أحداً، فدَعاه فقال: هل تعرِفُ هؤلاء؟ قال: نَعم هذا عَمِّي وهذا أبي، قال: فأنا مَنْ قد علِمْتَ ورأَيْتَ صُحْبَتي فاختَرْني أو اختَرْهُما، فقال زيدٌ: ما أنا بالذي أختارُ عليكَ أحدًا، فقالا: ويحكَ يا زيدُ! أتختارُ العُبوديّةَ على الحريَّةِ وعلى أبيكَ وعَمِّك وأهلِ بيتِك؟ قال: نعم، قد رأيتُ مِنْ هذا الرجلِ شيئًا ما أنا بالذي أختارُ عليه أبدًا، فلما رأى رسولُ الله ﷺ [ذلك] أخرجَهُ إلى الحِجْرِ(٢) فقال: يا مَنْ حضر، اشهَدوا أنّ زيداً ابني يَرِثُني وأرِثُه، فلماّ رأى ذلك أبوه وعَمُّه طابَت نفوسُهما فانصـرَفا، ودُعيَ زيدَ بنَ محمَّد حتى جاءَ اللهُ بالإسلام، فنزلَتْ: ﴿ ٱدْعُوهُمْ لِآبَآئِهِمْ ﴾، فدُعِيَ يومئذٍ زيْدَ بن حارثة(٣).

---

(١) «الاستيعاب» (٢: ٥٤٤).

(٢) في(ط): «الحُجْرة» بالتاء، وليس بشيء.

(٣) «الاستيعاب» (٢: ٥٤٥).

هذه الآيةَ، وقولَه: ﴿ مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ ﴾ [الأحزاب: ٤٠]. وقيل: كان أبو مَعْمَر رَجلاً من أحفظِ العَرب **وأَرْواهم**، فقيل له: ذو القلبَيْن. وقيل: هو جَميل بن أَسد الفِهْريُّ، وكان يقول: إنَّ لي قلبَيْن أَفهمُ بأحدِهما أكثرَ ممّا يفهمُ محمَّد، فرُوي أنه انهزم يومَ بَدْر، فمرَّ بأبي سفيانَ وهو مُعلِّق إحدى نعلَيْه بيده والأخرى في رِجْله. فقال له: ما فَعَلَ الناس؟ فقال: هم ما بين مقتولٍ وهارب. فقال له: ما بالُ إحدى نعلَيْك في رِجْلك والأخرى في يَدِك؟ فقال: ما ظننتُ إلا أنهما في رِجْليَّ، **فأكذَبَ اللهُ قولَه وقولهم، وضَرَبَه مَثَلاً في الظِّهار والتبنِّي**. وعن ابن عبّاسٍ رضي الله عنهما: كان

قولُه: (**وأَرْواهم**)، وهو مِنَ الرواية، أي: أكثرُهم رِواية.

قولُه: (**فأكذَبَ اللهُ قَوْلَه وقَوْلَهم وضرَبَه مَثَلاً في الظِّهارِ والتبنِّي**)، أي: قَوْلَ جميلٍ: إنّ لي قلبَيْن، وقَوْلَ مَنْ وافقَه من العربِ، ويشهَدُ ما رواه مُحيي السنة عن الزُّهْري ومُقاتلٍ: هذا مَثَلٌ ضرَبَه الله عزَّ وجلَّ للمُظاهِرِ من امرأتِه وللمُتَبنِّي ولَدَ غيرِه يقول: فكما لا يكونُ لرجلٍ قَلْبان، كذلك لا تكونُ امرأةُ المظاهِرِ أُمَّه، ولا يكونُ أحدٌ ابنَ رجُلَيْن[1]. وإنّما قُلْنا: إنّ المرادَ بقَوْلِهم ما وافَقوه فيه؛ لِما قالَ مُحْيي السنّة: فعَلِموا يومئذٍ أنه لو كان له قلبانِ لما نَسِي نَعْلَه في يده.

وقالَ الزجّاج: رُوِيَ أنّ عبدَ الله بنَ حَنْظَلٍ قال: إنّ لي قلبَيْن، أفْهَمُ بكُلِّ واحدٍ منهما أكثرَ مما يعقِلُ محمد، فأكْذَبَهُ الله تعالى فقال: ﴿ مَّا جَعَلَ ٱللَّهُ لِرَجُلٍ مِّن قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِۦ ﴾ [الأحزاب: ٤]، ثم قرنَ بهذا الكلامِ ما يقولُه المُشركون مِمّا لا حقيقةَ له[2].

وقلتُ: فعلى هذا المذكوراتُ الثلاثُ بجُمْلتِها مَثَلٌ فيما لا حقيقةَ له، ثمَّ ذَيَّلَ الكُلَّ بقوله: ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِى ٱلسَّبِيلَ ﴾.

وقال صاحبُ «الانتصاف»: وأَسَدُّ ما ذُكِرَ فيه: أنّهم كانوا يَدَّعونَ لابنِ الحَنْظلِ قلبَيْن،

---

(١) «معالم التنزيل» (٦: ٣١٦).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢١٣-٢١٤).

المنافقون يقولون: لمحمّدٍ قَلْبان، فأكْذَبَهم اللهُ. وقيل: سَها في صلاته، **فقالت اليهودُ: له قَلْبان**: قلبٌ مع أصحابه، وقلبٌ معكم. وعن الحسن: نزلتْ في أنَّ الواحد يقول: نَفْسٌ تأمُرني ونفْسٌ تَنْهاني. والتنكيرُ في «رجُل»، وإدخال «مِن» الاستغراقية على ﴿قَلْبَيْنِ﴾ تأكيدانِ لما قَصَد من المعنى، كأنه قال: **ما جَعل اللهُ لأُمّة الرجال ولا لواحدٍ منهم قلبَيْن البتّةَ** في جَوْفه. فإن قلتَ: أيُّ فائدة في ذِكْر الجوف؟ قلت: الفائدةُ فيه

فنفى الله صحَّة ذَلك، وقَرنَه بأقاويلِهم الباطلةِ وهي جَعْلُهم الأدعياءَ أبناءً، والزوجاتِ أمهات، ففي الأولِ لزِمَ قيامُ أحدِ المعنيَيْن بالآخَر كالعِلْمِ والجهْل، والأمنِ والخوْف، وأما الثاني فالزوجةُ في مَقامِ الامتنان، والأمُّ في مَقامِ الإكرام، وأما الثالثُ فإنَّ البُنُوَّةَ أصالةٌ والدِّعْوةَ عَلامةٌ عارضة، فالكلُّ مُتناف[1].

قال القاضي: ما جعَلَ قلبَيْنِ في جَوْف؛ لأنّ القلْبَ معدِنُ الروحِ الحَيَوانيِّ المتعلِّقِ بالنَّفْس الإنسانيِّ أوّلاً، ومَنْبعُ القُوى بأسْرِها، وذلك يمْنَعُ التعدُّدَ[2]؛ لأدائِه إلى تناقُضٍ، وهو أن يكونَ كلٌّ منهما أصلاً لكلِّ القُوى، وغيْرَ أصل.

قولُه: (**فقالتِ اليهودُ: له قَلْبان**)، رَويْنا عن الإمام أحمَد بنِ حَنْبلٍ والتِّرمذيِّ عن ابنِ عباسٍ: قيلَ له: ما عنى الله تعالى بقولِه ﴿مَّا جَعَلَ ٱللَّهُ لِرَجُلٍ مِّن قَلْبَيْنِ فِى جَوْفِهِۦ﴾. قال: قامَ النبيُّ ﷺ يوماً يُصلِّي فخَطرتْ خَطْرةٌ، فقالَ المُنافقونَ الذين يُصلُّونَ معه: ألا ترون[3] أنّ له قلبَيْن: قلبًا معكم وقَلبًا معهم؛ فنزلَتْ[4].

قولُه: (**ما جعلَ اللهُ لأمّةِ الرجالِ ولا لواحدٍ منهم قلبَيْن البتَّة**)، لعلّه ذهبَ إلى أنّ الأصلَ: ما جعلَ اللهُ لأحدٍ من الرجالِ قلبَيْن في جَوْفِهِ فقولُه: لرجلٍ وُضِعَ موضعَ أحدٍ بوَساطةِ التنكير، وقَدَّر لأمةٍ منَ الرجالِ باستعانةِ «من» الاستغراقيةِ نَحْوَ قولِه تعالى: ﴿لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ [الأحزاب: ٣٢].

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٥٢٠).

(٢) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٢٤).

(٣) في الأصول الخطية: «ترى»، والمثبت من «مسند أحمد».

(٤) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٤١٠)، والترمذي (٣١٩٩)، وقال: هذا حديثٌ حسن.

كالفائدة في قوله: ﴿ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِى فِى ٱلصُّدُورِ﴾ [الحج: ٤٦]؛ وذلك ما يحصلُ للسامع من زيادة التصوُّر والتجلِّي للمدلولِ عليه؛ لأنه إذا سَمِعَ به صوَّر لنفْسه جوفاً يَشتمِلُ على قلبَيْن، فكان أسرعَ إلى الإنكار.

قُـرِئ: (اللايِئ)، بياء وهمـزة مكسورتين، و﴿ٱلَّتِى﴾ بيـاءٍ ساكنة بعـد الهمزة. و﴿تُظَـٰهِرُونَ﴾ مِن: ظاهَر، و(تظَّاهَرون) من: اظَّاهَر، بمعنى: تظاهَر، و(تَظَّهَّرون)

قولُه: (قرئَ: «اللايِئ»)، قالون، وقُنبلٌ: «اللاءِ» بالهمْز من غير ياء، ووَرْشٌ: بياءٍ مُختلَسةٍ خلفاً من الهمزةِ في الحالَيْن، والباقونَ: بالهمزةِ وياءٍ بعْدَها في الحالين[١] قال أبو البقاء: اللاتي: جَمْعُ «التي»، والأصلُ إثباتُ الياءِ، ويجوزُ حَذْفُها اجتزاءً بالكَسرةِ، ويجوزُ تلْيينُ الهمزةِ وقَلْبُها ياء[٢].

قولُه: (﴿تُظَـٰهِرُونَ﴾ مِنْ: ظاهَر)، عاصم: ﴿تُظَـٰهِرُونَ﴾ بضَمِّ التاءِ وتخفيفِ الظاءِ وألفٍ بعْدَها وكَسْرِ الهاء، وابنُ عامرٍ: بفَتْحِ التاءِ والهاءِ وتشديدِ الظاءِ والهاءِ من غيرِ ألف، أمّا «يَظَّهَّرون» فالأصلُ: يتظهّرون، فأدغَم التاءَ في الظاءِ، و«تَظاهرون» بفتحِ التاءِ والتخفيف، فالأصلُ: تتَظاهرون، فحُذِفَت إحدى التاءَيْن، و«تَظّاهرون» بتشديدِ الظاءِ وإدغامِ التّاءِ الثانيةِ في الظاء كلُّها لغات[٣].

الراغب: الظهْرُ: الجارحة، وقولُه تعالى ﴿وَأَمَّا مَنْ أُوتِىَ كِتَـٰبَهُۥ وَرَآءَ ظَهْرِهِۦ﴾، الظهر هاهنا تشبيهاً[٤] للذُّنوبِ بالحِمْلِ الذي يَنوءُ بحامِله[٥]، واستُعيرَ لظاهرِ الأرضِ وقيل: ظَهْرُ الأرضِ وبَطْنُها، ويُعَبَّرُ عن المركوبِ بالظَّهْر، ويُستعارُ لِمَنْ يُتقوّى به، وبَعيرٌ ظَهيرٌ: قَويٌّ بَيِّنُ الظَّهارة، والظِّهْريُّ: ما تجعَلُه بظَهْرِك فتَنْساه، وظهر عليه: غَلَبَه، وظاهَرْتُه: عاونْتُه، وظَهَرَ

(١) ولتمام الفائدة انظر: «حجّة القراءات» ص٥٧١.
(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٥١).
(٣) وهي مأخوذة من لفظِ «الظهر». انظر: «حجّة القراءات» ص٥٧٢.
(٤) كذا في النسخِ الخطية. وإنّما وقع كذلك لأن الإمامَ الطيبي حذف عامل النصبِ فيه على ما سيأتي بيانُه.
(٥) عبارة الراغب في «المفردات»: والظَّهْرُ هاهُنا استعارةٌ تشبيهًا للذنوبِ بالحملِ...إلخ.

مِن: اظَّهَّر، بمعنى: تظهَّر، و(تُظهِّرون) من: ظَهَّر، بمعنى: ظاهر، كعقَّد بمعنى: عاقَدَ، و(تَظْهَرون) من: ظَهَر، بلفظِ: فَعَلَ، من الظُّهور. ومعنى «ظاهَرَ مِنَ امرأته»: قال لها: أنتِ عليَّ كظَهْرِ أُمِّي. ونحوُه في العبارة عن اللفظ: لبَّى المُحرِم؛ إذا قال: لبَّيْك، وأَفَّفَ الرَّجل؛ إذا قال: أُفٍّ، وأخواتٌ لهنّ. فإن قلتَ: فما وجهُ تَعْديته وأخواتِه بـ«مِن»؟ قلتُ: كان الظِّهارُ طلاقاً عند أهل الجاهلية، فكانوا يتجنَّبون المرأةَ المظاهَرَ منها كما يتجنَّبون المطلَّقة، فكان قولُهم: تظاهَرَ منها: تباعَدَ منها بجهةِ الظِّهار، وتظهَّر منها: تحرَّزَ منها، وظاهَرَ منها: حاذَرَ منها، وظَهَّر منها: وَحَّشَ منها، وظَهَر منها: خَلَصَ منها. ونظيرُه: آلى من امرأته، لمّا ضُمِّن معنى التباعد منها عُدِّي بـ«مِن»، وإلا فـ«آلى» في أصلِه الذي هو بمعنى: حَلَفَ وأقسم، ليس هذا بحُكمِه. فإن قلتَ: ما معنى قولهم: أنتِ عليَّ كظَهْر أمِّي؟ قلتُ: أرادوا أنْ يقولوا: أنتِ عليَّ حرامٌ كبَطْن أمِّي، فكنَّوْا عن البطن بالظَّهر؛ لئلّا يذكُروا البطنَ الذي ذِكْرُه يقاربُ ذِكْرَ الفَرْج، وإنما جَعلوا الكِنايةَ عن البطن بالظَّهر؛ لأنه عمودُ البطن، **ومنه حديثُ عمرَ رضي الله عنه: «يجيء به أحدُهم على عمودِ بطنه»**. أراد: على ظهره. ووجهٌ آخرُ؛ وهو أنَّ إتيانَ المرأة

الشيءُ أَصْلُه: أن يحصُلَ على ظَهْرِ الأرض، وبَطَنَ إذا حصَلَ في بُطْنانِ الأرض فيَخْفى، ثم صارَ مُسْتعملاً لكلِّ بارزٍ للبصَرِ والبصيرة[1].

قولُه: (**ومنه حديثُ عُمرَ رضيَ الله عنه: «يجيءُ [به] أحدُهم**»)، أي: يجيءُ بالغَلَّة أحدُ التُّجارِ على ظهرِه، وأنتم تَخرجونَ وتتلقَّوْنَهم تَشْترونها منهم أرخصَ من سِعْرِ البلد. ذَكَر في «المُغْرب»[2]: قال عُمرُ رضي الله عنه: «أيُّما جالبٍ جَلَبَ على عَمودِ بَطْنِه، فإنّه يَبيعُ أنّى شاء ومتى شاء»، يعني الظَّهْرَ؛ لأنّه قِوامُ البطن ومِساكُه. وعن الليث: هو عرق يمتد من الرُّهابةِ إلى السُّرَّةِ. قال أبو عُبَيْد: هذا مَثَلٌ والمرادُ أنه يأتي به في تَعَبٍ ومَشقّةٍ لا أنه يحمِلُه على

---

(١) «مفردات القرآن» ص٥٤٠-٥٤١.

(٢) «المُغْرب في ترتيب المُعرب» (٢: ٨١-٨٢). وحديثُ عُمرَ رضي الله عنه أخرجه مالك في «الموطأ» (٢: ٦٥١) وابن شَبّة في «تاريخ المدينة» (٢: ٧٤٨) والبيهقي في «السنن الكبرى» (٦: ٥٠).

وظَهْرُها إلى السماء كان محرَّماً عندهم محظوراً، وكان أهلُ المدينة يقولون: إذا أتيتَ المرأةَ ووجهُها إلى الأرض جاءَ الولد أحْولَ، فلقَصْدِ المُطلِّق منهم إلى التغليظ في تحريم امرأته عليه، شَبَّهها بالظَّهْر، ثم لم يَقنعْ بذلك حتى جعَلَه ظَهْرَ أمّه **فلم يَتَّرِك**. فإن قلتَ: **الدَّعيُّ: فَعِيل بمعنى: مفعول**، وهو الذي يُدعى ولداً، فما له جُمِعَ على أفْعِلاء، وبابُه: ما كان منه بمعنى فاعلٍ، كتقيٍّ وأتقياء، وشقيٍّ وأشقياء، ولا يكونُ ذلك في نحوِ رَمِيٍّ وسَمِيٍّ؟ قلتُ: إنَّ شُذوذَه عن القياسِ كشُذوذ قُتَلاءَ وأُسَراء، والطريقُ في مِثْلِ ذلك التشبيه اللفظي. ﴿ذَٰلِكُمْ﴾ النسبُ هو ﴿قَوْلُكُم بِأَفْوَٰهِكُمْ﴾: هذا ابْني لا غيرُ مِن غير أنْ يُواطِئَه اعتقادٌ لصحَّته وكونِه حقّاً. ﴿وَٱللَّهُ﴾ عزَّ وجلَّ **لا يقولُ إلّا ما هو حقٌّ** ظاهرُه وباطنه، **ولا يَهْدي إلّا سبيلَ الحق**، ثمَّ قالَ ما هو الحقُّ، وهدى إلى **ما** هو سبيلُ

الظَّهْرِ أو على هذا العِرْق. والرُّهابةُ: عَظْمٌ في الصدرِ مُشْرِفٌ على البطنِ كأنّه لسانُ الكلب.

قولُه: (**فلَمْ يَتَّرِكْ**)، **المُغرب**: في حديثِ عليٍّ رضيَ الله عنه: «مَنْ أوصى بالثُّلُثِ فما اتَّرك» وهو مِنْ قَوْلِهم: فَعل فما اتَّركَ(١)، هو افتعَل من التَّرْكِ، غَيْرُ مُعدًّى إلى مفعولٍ، أي: مَنْ أوصى بالثُّلُثِ لم يَتْرُكْ مما أُذِنَ له فيه شيئاً. المَعْنى(٢): فلم يَتْرُكْ شيئاً منَ المُبالغةِ في التحريم إلا ذكَره، فهو من بابِ التتميم.

قولُه: (**الدَّعِيُّ: فَعيلٌ بمَعْنى: مفعول**)، قال صاحبُ «المُطلع»: فإنْ قيلَ: فإذا كان فَعيلاً بمعنى مَفعولٍ، فما له جُمِعَ على أفْعِلاء، وهو جَمْعُ **فعيلٍ** بمَعنى: فاعلٍ، كتَقيٍّ وأتقياءَ وشَقِيٍّ وأشقياء؟ قُلنا: هـو شاذٌّ عن القياسِ كقُتَلاءَ وأُسَـراءَ؛ جَمْعُ قَتيلٍ وأسيـرٍ، وطريقُه تُشاكِلُها لفظاً، يعني: شُبِّه **فَعيلٌ** بمَعْنى مفعول، بفَعيلٍ بمَعْنى فاعلٍ، فجُمِعَ كما جُمِع.

قولُه: (**لا يقولُ إلا ما هو حَقٌّ ولا يَهْدي إلّا سبيلَ الحق**)، أمّا دَلالةُ ﴿وَهُوَ(٣) يَهْدِى ٱلسَّبِيلَ﴾ على الحصرِ فظاهِرٌ؛ لأنّه على مِنوالِ: أنا عَرفْتُ، لكنّ دَلالةَ: ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ﴾

---

(١) قوله: «من قولهم: فعل فما اتّرك» سقط من (ط) وهو على الجادّةِ في «المُغْرب».

(٢) «المغرب في ترتيب المعرب» (١: ١٠٣-١٠٤).

(٣) في الأصول الخطية: «فهو»، والمثبت لفظُ الآية الكريمة.

الحق، وهو قولُه: ﴿ ٱدۡعُوهُمۡ لِأٓبَآئِهِمۡ ﴾، وبيّن أنَّ دعاءَهم لآبائهم هو أدخلُ الأمرَيْن في القِسْطِ والعَدْل. **وفي فَصْل هذه الجُمَل ووصْلِها مِن الحُسْن والفَصاحة مالا يَغْبَى على عالم بطُرُق النَّظم**. وقرأ قَتادة: (وهو الذي يَهْدي السَّبيل). وقيل: كانَ الرَّجلُ في

على الحصرِ فإنَّ عنْدَه مِثْلُ هذا التركيبِ مُفيدٌ للتخصيصِ، كما مَرَّ في قولِه ﴿ ٱللَّهُ يَبۡسُطُ ٱلرِّزۡقَ لِمَن يَشَآءُ ﴾ [الرعد: ٢٦] وأمثالِه[١].

قولُه: (**وفي فَصْلِ هذه الجُمَلِ ووَصْلِها من الحُسْنِ والفَصاحةِ ما لا يَغْبى[٢] على عالمٍ بطريقِ[٣] النَّظْم**)، يعني: في إخلاءِ العاطفِ وتوسيطهِ بين الجُمَلِ من مُفْتَتحِ السورةِ إلى هاهنا موضعُ تأمّل. وبيانُه: أنَّ الأوامرَ والنهْيَ في قولِهِ: ﴿ٱتَّقِ ٱللَّهَ وَلَا تُطِعِ ٱلۡكَٰفِرِينَ وَٱلۡمُنَٰفِقِينَ﴾، ﴿ وَٱتَّبِعۡ ﴾، ﴿وَتَوَكَّلۡ﴾: وارداتٌ على نَسَقٍ عجيبٍ وتَرتيبٍ أنيق؛ فإنّ الاستهلالَ بقولِهِ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ ٱتَّقِ ٱللَّهَ﴾ دالٌّ على أنّ الخطابَ مُشتملٌ على التنبيهِ على أمرٍ مَعْنيٍّ بشأنه لائح فيه معنى التهييجِ والإلهابِ، ومِنْ ثمَّ عَطَفَ عليه: ﴿وَلَا تُطِعِ﴾ كما يُعْطَفُ الخاصُّ على العامِّ، وأرْدَفَ النَّهْيَ بالأمرِ على نحوِ قولِك: لا تُطِعْ مَنْ يخذُلُك واتَّبِعْ ناصِرَك، ولا يبعُدُ أن يُسَمّى بالطردِ والعكْس. ثُمَّ أمرَ بالتوكُّلِ تشجيعاً على مخالفةِ أعداءِ الدينِ، والتجاءً إلى حَريمِ جلالِ الله ليكفيَه شرورَهم، ثُمَّ عقَّبَ كلًّا من تلك الأوامرِ على سبيلِ التتميم والتذييلِ بما يُطابقُه، وعَلَّل قولَه: ﴿وَلَا تُطِعِ ٱلۡكَٰفِرِينَ وَٱلۡمُنَٰفِقِينَ﴾ بقولِه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ تتميماً للارتداع؛ أي: اتّقِ الله فيما تأتي وتَذَرُ في سِرِّك وعلانيتِك؛ لأنه عليمٌ بالأحوالِ كُلِّها يجبُ أن تحذَرَ مِنْ سَخَطِه، حكيمٌ لا يُحِبُّ متابعةَ حبيبِهِ أعداءَه، وعَلّل قوْلَه: ﴿ وَٱتَّبِعۡ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَ ﴾ بقولِه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرًا﴾ تتميماً أيضاً؛ أي: اتَّبعِ الحقَّ ولا تَتَّبعْ أهواءهم الباطلة وآراءَهم الزائغةَ؛ لأنّ الله يعلَمُ عَملَكَ وعَمَلَهم فيُكافِئُ كُلًّا بما يستحقُّه.

وذَيّلَ قولَه: ﴿ وَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱللَّهِ﴾ بقوله ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلًا ﴾ تقريراً وتوكيداً على

(١) انظر: «الكشاف» (٨: ٥٠٨) وعبارتُه ثمّة: أي: الله وحدَهُ هو يبسطُ الرزق ويُقَدِّره دون غيرِه.

(٢) في (ف): «يَعْنى» بالعين والنون، والجادَّةُ ما أثبتناه، وهو بمعنى: يَخْفى، وزناً ومعنى. انظر: «أساس البلاغة» (غبي).

(٣) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «بطرق».

الجاهلية إذا أَعجبَه **جَلَدُ الرَّجل وظُرْفُه** ضَمَّه إلى نَفْسه، وجَعَلَ له مِثْلَ نَصيبِ الذَّكَر مِن أولاده مِن ميراثه، وكان يُنسَبُ إليه فيُقال: فُلانُ بنُ فلان. ﴿فَإِن لَّمْ تَعْلَمُوٓاْ﴾ لهم آباءً تَنسُبونهم إليهم ﴿فـ﴾ هم ﴿إِخوانُكُم فِي ٱلدِّينِ﴾ وأولياؤُكم في الدِّين، فقولوا: هذا أَخي، وهذا مَوْلاي، ويا أَخي، ويا مَوْلاي، يريدُ الأُخوّة في الدِّين والوَلايةَ فيه. **﴿مَّا تَعَمَّدَتْ﴾ في محلِّ الـجرّ عَطْفاً على «ما أخطأتم»**، ويجوزُ أن يكونَ مرتفِعاً على

مِنوالِ: فُلانٌ ينطِقُ بالحقِّ والحقُّ أبلَج، يعني: مِنْ حَقِّ مَنْ يكون كافياً لكلِّ الأمورِ، حَسيباً في جَميعِ ما يرجِعُ إليه أن تُفوَّضَ الأمورُ إليه ويُتوكَّلَ عليه، وفَصل قولَه ﴿مَّا جَعَلَ ٱللَّهُ لِرَجُلٍ مِّن قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِۦ﴾ على سبيلِ الاستئنافِ تنبيهاً على بعضٍ منْ أباطيلِهم وتمحُّلاتِهم، وقوْلَه: ﴿ذَٰلِكُمْ قَوْلُكُم بِأَفْوَٰهِكُمْ﴾ فَذْلَكةٌ لتلكَ الأقوالِ آذنَتْ بأنّها جديرَةٌ بأن يُحكَمَ عليها بالبُطلان، وحَقيقٌ بأن يُذَمَّ قائلُها فَضْلاً عن أن يُطاع.

ثمَ وصَل ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي ٱلسَّبِيلَ﴾ على هذه الفَذْلكةِ بجامعِ التضادِ على مِنوالِ ما سَبق في المُجْمَلِ في ﴿وَلَا تُطِعِ﴾ ﴿وَٱتَّبِعْ﴾، وفَصَل قولَه: ﴿ٱدْعُوهُمْ لِأٓبَآئِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِندَ ٱللَّهِ﴾ وقَوْلَه ﴿ٱلنَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِٱلْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ﴾ وهلُمَّ جرّاً إلى آخرِ السورة تفصيلاً لقَوْلِ الحقِّ والاهتداءِ إلى السبيلِ القويم، ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي ٱلسَّبِيلَ﴾، نسألكَ اللهمَّ التوفيقَ للقولِ بالسداد، والهدايةَ لسبُلِ الرشاد.

قولُه: (**جَلَدُ الرجلِ وظُرْفُه**)، الجَلَدُ والجَلادةُ: الصَّلابَة، والجَليدُ: ضدُّ البليد، قال أبو بكر الخوارزميّ:

عــدوى البليدِ إلى الجليــدِ سَريعةٌ كالجمْرِ يوضَعُ في الرماد فَيخْمَدُ[(١)]

الظُّرْفُ: الكَياسةُ وحُسْنُ التأنِّي[(٢)] في الأمور.

الأساس: فيه ظُرْفٌ وظَرافةٌ، أي: كَيْسٌ وذكاءٌ، وقد ظَرُفَ فهو ظَرِيف.

قولُه: (**﴿مَّا تَعَمَّدَتْ﴾ في محلِّ الجرِّ عطفاً على «ما أخطأتُم»**) وقيل: هذا ضَعيفٌ؛ لأنّ

---

(١) ذكره الثعالبي في ترجمته من «يتيمة الدهر» (٤: ٢٧٥) وقَبْلَه:

لا تصْحَبِ الكســلانَ في حاجاتِهِ كــم صالحٍ بفســادِ آخرَ يفسُــدُ

(٢) كذا في الأصول الخطية، وله وجه صحيح، ولعل الصواب: «التأتي»، فإنه أقرب للمراد.

الابتداء، والخبرُ محذوفٌ تقديرُه: ولكنْ ما تعمَّدتْ قلوبُكم فيه الجُناح، والمعنى: لا إثمَ عليكم فيما فعلتُموه من ذلك مُخْطِئين جاهلين قَبْلَ وُرودِ النهي، ولكنَّ الإثمَ فيما تعمَّدتموه بَعد النَّهي، أوْ: لا إثمَ عليكم إذا قلتم لولدِ غيرِكم: يا بُنيّ، على سبيل الخطأ وسَبْقِ اللِّسان، ولكنْ إذا قلتُموه متعمِّدين. ويجوزُ أن يُرادَ العفوُ عن الخطأ دونَ العَمْدِ **على طريقِ العُموم**، كقوله عليه الصلاة والسلام: «ما أخشَى عليكُم الخطأ، ولكنْ أخشَى عليْكُم العَمْدَ»، وقولِه عليه الصلاة والسلام: «**وُضع عن أُمّتي الخطأُ** والنسيانُ

المعطوفَ المجرورَ لا يُفصَلُ بينَه وبينَ ما عُطِفَ عليه، واستَدلَّ سيبوَيهِ بقولهم: «ما مِثْلُ عبدِ الله يقولُ ذاك ولا أخيه» على أن المُضافَ محذوفٌ، وأقيمَ المُضافُ إليه على إعرابه، إذ لا يجوزُ أن يُعطفَ «أخيه» على «عبدِ الله» للفصل المذكور(١). وأُجيبَ بأنْ لا فَصْلَ، لأنّ المعطوفَ الموصولَ مع الصِّلةِ على مِثْلِه وهو «ما أخطأتُم».

قولُه: (**على طريقِ العموم**)، وعلى الأولِ: الخَطأُ والعَمْدُ مختصّانِ بفِعْلِ التبنِّي، فالجُملةُ عَطْفٌ على ﴿ ٱدْعُوهُمْ ﴾ بالتأوُّلِ؛ جمعَ بينَ الأمرِ الذي يَلْزَمُ الجُناحُ في التفريطِ فيه قبْلَ ورودِ النهْيِ، وبين رَفْعِ الجُناحِ فيما وقعَ فيه التفريط، أي: ادعوهُم لآبائِهم هو أقسَطُ لكم ولا تَدْعوهم لأنفُسِكم مُتعمِّدين، فتأثَموا. وإليه الإشارةُ بقولِه: «لا إثْمَ عليكُم فيما فَعلْتُموه من ذلك مخطئين»، وعلى الثاني: الجملةُ مُستطرَدةٌ على طريقٍ كُلّيٍّ ويدخلُ فيه هذا الحكمُ وما يُشاكِلُه.

قولُه: (**وُضِعَ عن أمتي الخطأُ**)، الحديث رواه ابنُ ماجَه عن ابنِ عباس(٢). ورُوِيَ عن

---

(١) انظر: «الكتاب» لسيبويه (١: ٦٦).

(٢) أخرجه ابن ماجه (٢٠٤٥) والدارقطني في «السنن» (٤: ١٧) والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧: ٣٥٦) وصححه الحاكم في «المستدرك» (٢: ١٩٨) وابن حِبّان (٧٢١٩) وتصحيحُه غيرُ مسلّمٍ به عند نقّادِ الحديث. قال الحافظ ابنُ رجب الحنبلي في «جامع العلوم والحكم» (٢: ٣٦١): وهذا إسنادٌ صحيحٌ في ظاهرِ الأمر، ورواتهُ كلهم مُحتجٌّ بهم في «الصحيحين»، وقد خرّجه الحاكم، وقال: صحيحٌ على شرطِهما، كذا قال، ولكن له عِلّة، وقد أنكره الإمام أحمدُ جدّاً ـ يعني: في «العلَل» (١: ٢٢٧) ـ وقال: ليس يُروى فيه إلّا عن الحسن، عن النبيِّ ﷺ مرسَلاً. انتهى. وقد استقصى الحافظ ابن رجب طُرُقَ الحديثِ وكشفَ عن عِلَلِها، فأوفى على الغايةِ في ذلك، فانظرْهُ فإنه مُفيد نافع مُحرَّر.

وما أُكرِهُوا عليه»، ثم تناوَلَ ـ لعمومه ـ خطأَ التبنِّي وعَمْدَه. فإن قلتَ: فإذا وُجِدَ التبنِّي فما حُكْمُه؟ قلتُ: إذا كان المتبنّى مجهولَ النَّسَب، وأصغرَ سِنّاً من المتبنِّي: ثَبَتَ نسبهُ منه، وإنْ كان عَبْداً له: عَتَقَ مع ثبوتِ النَّسَب، وإنْ كان لا يولد مِثْلُه لمثْلِه: لم يَثبُتِ النَّسَب، ولكنه يَعتِقُ عند أبي حنيفةَ رحمه الله تعالى، وعند صاحبَيْه: لا يَعتِقُ. وأمّا المَعْروفُ النَّسَب: فلا يَثبُت نَسَبُه بالتبنِّي، وإنْ كان عبداً: عَتَقَ. ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ لعفْوِه عن الخطأ وعن العَمْد إذا تابَ العامِد.

[﴿ٱلنَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِٱلْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ ۖ وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمْ ۗ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِى كِتَٰبِ ٱللَّهِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُهَٰجِرِينَ إِلَّآ أَن تَفْعَلُوٓا۟ إِلَىٰٓ أَوْلِيَآئِكُم مَّعْرُوفًا ۚ كَانَ ذَٰلِكَ فِى ٱلْكِتَٰبِ مَسْطُورًا﴾ ٦]

﴿ٱلنَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ في كلِّ شيء من أُمور الدِّين والدنيا ﴿مِنْ أَنفُسِهِمْ﴾؛ ولهذا أُطلِقَ ولم يُقيَّد، فيجبُ عليهم أن يكون أحبَّ إليهم من أنفُسِهم، وحُكْمُه أنفذَ عليهم مِن حُكمِها، وحقُّه آثَرَ لدَيْهم من حُقوقها، وشفقتُهم عليه أقدمَ مِن شفقتِهم عليها، وأن يَبْذُلوها دونه، ويجعَلُوها فداءَه إذا أَعضَلَ خَطْب، ووِقاءَه إذا لَقِحتْ حَرْبٌ،

أبي ذرٍّ: «الله تجاوز عن أمتي»[1].

قولُه: (إذا كانَ المُتبنّى مجهولَ النَّسَب)، إلى آخره. قال القاضي: اعلَمْ أنَّ التبنِّيَ لا عِبْرَة به عندنا، وعندَ أبي حنيفةَ: يوجِبُ عِتقَ مملوكِه، ويثبتُ النسبُ بمَجْهولِه الذي يمكنُ إلحاقه به[2].

قولُه: (ووِقاءَه إذا لقِحَتْ)، الوِقاية: ما وقَيْتُ به الشيء. ولقِحَتْ: إذا اشتدّت. قال:

قرِّبـا مَرْبِـطَ النعامـةِ مِنّي   لَقِحَتْ حربُ وائلٍ عن حِيال[3]

(١) أخرجه ابن ماجه (٢٠٤٣).

(٢) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٢٥).

(٣) البيتُ للحارثِ بن عُباد. سبق تخريجه.

قلت: النعامةُ: فرسُ الحارث، وكان قد اعتزل الحرب بين بكرٍ وتغلب.

وأن لا يَتَّبِعوا ما تدعُوهم إليه نفوسُهم، ولا ما تَصرِفُهم عنه، ويَتَّبعوا كلَّ ما دعاهم إليه رسولُ الله ﷺ وصَرَفَهم عنه؛ لأنّ كلَّ ما دَعا إليه فهو إرشادٌ لهم إلى نَيْلِ النجاة والظَّفر بسعادة الدارَيْن، وما صَرَفَهم عنه **فأخذَ بحُجَزهم؛ لئلّا يتهافَتُوا** فيما يَرْمي بهم إلى الشقاوة وعذابِ النار. أَوْ: هو أَوْلى بهم، على معنى: أنه أرأفُ بهم وأعطفُ عليهم وأنفعُ لهم، كقوله تعالى: ﴿بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ رَءُوفٞ رَّحِيمٞ﴾ [التوبة: ١٢٨].

أي: بعدَ حِيال.

قولُه: (**فأخَذَ بحُجَزِهم؛ لئلّا يتهافَتوا**)، وفي بعضِ النُّسَخ: «فأخذه». هذا مُقْتبسٌ من حديثٍ رَواهُ البُخاريُّ ومسلمٌ والتِّرمذيُّ عن أبي هُريرَة: أنه سمِعَ رَسولَ الله ﷺ يقول: «إنَّما مَثَلي وَمَثَلُ الناسِ كمَثَلِ رجلٍ استوقَد نارًا فلما أضاءت ما حوْلَه، جعلَ الفَراشُ وهذه الدوابُّ التي تَقعُ في النارِ تقَعُ فيها فجعلَ يَنْزِعهُنَّ ويَغْلِبْنَه فيَقْتَحِمْنَ فيها فأنا آخِذٌ بحُجَزِكم عنِ النار فتَغْلبوني، وتتقَحَّمون فيها»[١].

الاقتحامُ في الشيء: إلقاءُ النَّفسِ فيه برَغْبَةٍ وإيثارٍ، والحُجَزُ: جَمْعُ حُجْزَةٍ وهيَ مَعْقِدُ الإزارِ، وحُجْزَةُ السّراويلِ مَعْروفة، وهَتَفَ الشيءُ هُتافاً[٢]: تطايرَ لخِفَّتِه.

ورُوِيَ: «ما يحمِلُكم على أن تَتابعوا في الكَذِبِ كما يتتابَعُ الفراشُ في النارِ وأنا آخِذٌ بحُجَزِكم»[٣]، وهذا معنى قوله تعالى: ﴿وَكُنتُمۡ عَلَىٰ شَفَا حُفۡرَةٖ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنۡهَا﴾ [آل عمران: ١٠٣].

---

(١) أخرجه البخاري (٦٤٨٣) ومسلم (٢٢٨٤) والترمذي (٢٨٧٤).

(٢) كذا في النسخ الخطية. والصوابُ: هَفَتَ، بتقديم الفاء، وهو الذي يدور عليه كلامُ الزمخشري. وقال في «أساس البلاغة» (هفت): تهافتَ الفراشُ في النارِ: تساقطَ متتابعاً.

(٣) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٧٥٧٠) والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٤: ٤٢٢)، وابن أبي الدنيا في «الصمت» (٤٩٩) وغيرهم بإسنادٍ ضعيفٍ لضعفِ شهر بن حَوْشَب. وانظر تمامَ الكلامِ عليه في التعليق على «مسند أحمد».

وعن النبي ﷺ: «ما مِنْ مؤمنٍ إلّا أنا أولى به في الدنيا والآخرة، اقرؤوا إنْ شئتم: ﴿ٱلنَّبِيُّ أَوۡلَىٰ بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ مِنۡ أَنفُسِهِمۡ﴾، فأيُّما مؤمنٍ هَلَكَ وتركَ مالاً فليَرِثه عَصَبتُه مَن كانوا، وإنْ تَركَ دَيْناً أو ضَياعاً فإليّ». وفي قراءة ابنِ مسعود: (النبيُّ أولى بالمؤمنين من أنفسِهم وهو أبٌ لهم). وقال مجاهدٌ: كلُّ نبيٍّ فهو أبو أمَّتِه، ولذلك صار المؤمنون إخوةً؛ لأنّ النبيَّ ﷺ أبوهم في الدِّين. ﴿وَأَزۡوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمۡ﴾ تشبيهٌ لهنّ بالأمّهاتِ في بعض الأحكام؛ وهو وجوبُ تعظيمِهنّ واحترامِهن، وتحريمِ نِكاحهنّ، قال اللهُ تعالى: ﴿وَلَآ أَن تَنكِحُوٓاْ أَزۡوَٰجَهُۥ مِنۢ بَعۡدِهِۦٓ أَبَدًا﴾ [الأحزاب: ٥٣] وهنّ فيما وراءَ ذلك بمنزلةِ الأجنبيّات؛ ولذلك قالت عائشةُ رضي الله عنها: لسنا أمّهاتِ النساء. تعني أنهنّ إنما كُنّ أمَّهاتِ الرجال؛ لكونهنَّ محرَّماتٍ عليهم كتحريم أمّهاتهم. والدليلُ على ذلك: أنّ هذا التحريمَ لم يتعدَّ إلى بناتهنّ، وكذلك لم يثبُتْ لهنّ سائرُ أحكامِ الأمّهات. كان المسلمون في صَدْرِ الإسلام يَتوارَثُون بالولايةِ في الدِّين وبالهِجْرة لا بالقَرابة،

قولُه: (ما مِنْ مؤمنٍ إلّا أنا أولى به)، الحديثُ مِن رِوايةِ أحمدَ والبُخاريِّ ومُسلمٍ وابن ماجه والدارميِّ عن أبي هُريرةَ[١]: أنّ رسولَ الله ﷺ قال: «ما مِنْ مؤمنٍ إلا أنا أولى به في الدنيا والآخرة، اقرؤوا إن شئتم: ﴿ٱلنَّبِيُّ أَوۡلَىٰ بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ مِنۡ أَنفُسِهِمۡ﴾، وأيُّما مؤمنٍ تركَ مالاً فليرِثه عصبتُه مَنْ كان، فإنْ تَركَ دَيْنًا أو ضَياعًا فليأتِني فأنا مولاه»[٢].

ضَياعًا: مَصْدر وصفٍ لمحذوفٍ، أي: عِيالًا ضَياعًا. **النهاية**: ضاعَ يَضيعُ ضَياعًا، فسَمّى العِيالَ بالمصدر، وإن رُوِيَ بكَسْرِ الضادِ فيكونُ جَمْعَ ضائعٍ، كجائعٍ وجِياع.

قولُه: (وهو أبٌ لهم)، قال الزجاج: لا يجوزُ أن يُقرأَ بها، لأنها ليسَتْ في المُصحفِ المُجمَعِ عليه[٣].

(١) قولُه: «عن أبي هريرة» سقط من(ط).

(٢) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٨٤١٨) والبخاري (٢٣٩٩) ومسلم (١٦١٩) وابن ماجه (٢٤١٥) والدارمي (٢٦٣٦).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢١٥- ٢١٦).

كما كانت تتألَّفُ قلوبُ قوم بإسْهامٍ لهم في الصَّدَقات، **ثم نُسِخَ** ذلك لمّا **دَجا الإسلامُ** وعَزَّ أهلُه، وجُعِل التوارثُ بحقِّ القرابة. ﴿فِي كِتَٰبِ ٱللَّهِ﴾: في اللَّوح، أوْ: فيما أوحى اللهُ إلى نبيِّه؛ وهو هذه الآيةُ، أو: في آيةِ المواريث، أو: فيما فَرَضَ اللهُ، كقوله: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ﴾ [النساء: ٢٤]. ﴿مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ وَٱلۡمُهَٰجِرِينَ﴾ يجوزُ أن يكون بَياناً لأَوْلي الأرحام، أي: الأقرباءُ مِن هؤلاء بعضُهم أَولى بأن يَرِثَ بعضاً مِنَ الأجانب. **ويجوزُ أن يكونَ لابتداءِ الغاية،** أي: أُولو الأرحام بحقِّ القرابة أَوْلى بالميراث مِنَ المؤمنين بحقِّ الوَلاية في الدِّين، ومِنَ المهاجرين بحقِّ الهِجْرة. **فإن** قلتَ: ممَّ استُثْنيَ ﴿أَن تَفۡعَلُوٓاْ﴾؟ قلتُ: **مِن أعمِّ العامِّ في معنى النفع** والإحسان، كما تقولُ: القريبُ

قولُه: (**كما كانت تتألّف**)، صفةُ مصدرٍ محذوف أي: يتألفون بالإرث تألفاً كما كانت.

قولُه: (**ثم نُسِخَ**)، عن بعضِهم أي: نُسِخَ بحديثٍ رواهُ عمرُ رضيَ الله عنه، وقَبلَت الصحابة، لأنَّ الإجماعَ لا يصلُحُ ناسخاً، أو عادَ على موضعِه بالنَّقضِ؛ لأنّ الله تعالى أعزَّ الإسلامَ وأغنى عنهم، وهذا لا يَكونُ مُطابقاً لقولِه: «نُسِخَ»، والصحيحُ أنه نُسِخَ بقولِه تعالى: ﴿وَأُوْلُواْ ٱلۡأَرۡحَامِ بَعۡضُهُمۡ أَوۡلَىٰ بِبَعۡضٖ فِي كِتَٰبِ ٱللَّهِ﴾.

قولُه: (**دَجا الإسلام**)، **النهاية**: أي شاعَ وكَثُر؛ من: دَجا الليل؛ أي: تَمَّتْ ظُلْمتُه ولَبِسَ كل شيء.

قولُه: (**ويجوز أن يكونَ لابتداءِ الغاية**)، أي: «مِنْ» في ﴿مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾: إما بيانٌ لـ«أُولي الأرحام»، وصلَةُ «أولي» مَحْذوفة، وإليه الإشارةُ بقولُه: «إلّا قُرباً مِن هؤلاءِ أولى من الأجانبِ»، أو لابتداءِ الغاية، أي: يكونُ صِلَة.

قولُه: (**من أعمِّ العامِّ في معنى النفع**)، أي: أولو الأرحامِ أولى من الأجنبيِّ في كلِّ نَفْعٍ إلا في الوصية هو استثناءٌ مفرَّغٌ في الموجِب، نَحْوَ قولك: قرأتُ إلّا يومَ كذا[1]، خَصَّ

(١) من قوله: «هو استثناءٌ مفرَّغ» إلى هنا، سقط من (ف).

أَولى من الأجنبيِّ إلّا في الوصيّة، تريد: أنه أحقُّ منه في كلِّ نفعٍ مِنْ ميراثٍ وهِبَةٍ وهديّة وصَدَقة وغيرِ ذلك، إلّا في الوصيَّة. والمرادُ بفعلِ المعروف: التوصيةُ؛ لأنه لا وصيّة لوارثٍ، وعُدِّيَ ﴿تَفۡعَلُوٓاْ﴾ بـ«إلى»، لأنه في معنى: تُسْدُوا **وتُزْلوا**، والمرادُ بالأولياء: المؤمنون والمُهاجِرون للوَلاية في الدِّين. ﴿ذَٰلِكَ﴾ **إشارةٌ إلى ما ذُكر في الآيتَيْن جميعاً. وتفسيرُ الكتاب**: ما مَرَّ آنِفاً، والجملةُ مستأنفةٌ كالخاتمة لِما ذُكر من الأحكام.

المعروفَ بالوصيّة وجعَلَها من جُملة المُنتفَع به، وعنى بقَوْلِه: ﴿كِتَٰبِ ٱللَّهِ﴾ اللوحَ أو الموحى، وبـ﴿أَوۡلِيَآئِكُم﴾ نفْسَ أُولي الأرحام، وَضْعاً للمُظْهَرِ موضِعَ المُضْمَرِ، ليصحَّ أن يكونَ الاستثناءُ متصلاً، وأما لو أُريدَ بـ﴿أَوۡلِيَآئِكُم﴾المؤمنون والمهاجرونَ، ويكونُ «المعروفُ» مجُرًى على عمومِهِ، فالظاهرُ أن يكونَ الاستثناءُ منقطعاً.

وعن بعضِهم: وهو استثناءٌ مُنْقَطع، وخبرُه محذوفٌ، ومعناه: لكنّ فعْلَكم إلى أوليائكم معروفاً جائز، ولا يكون على وجه نهاه الله عنه ولا أذن فيه. قال مكي وأبو البقاء: الاستثناء منقطع[1]، والمعنى: أُولو الأرحامِ أولى من المؤمنيَن والمهاجرين في كتابِ الله، أي: في الميراثِ، لكنْ إذا أردْتُم ابتداءَ المعروفِ إليهم، أي: إلى المؤمنينَ والمُهاجرين. والأول الوَجْه[2].

قولُه: (وتُزْلوا)، **الجوهري**: أزلَلْتُ إليه نعمةً: أسدَيْتُها، وأزلَلْتُ إليه مِنْ حَقِّه شيئاً؛ أي: أعطَيْت.

قولُه: (﴿ذَٰلِكَ﴾ **إشارةٌ إلى ما ذُكِرَ في الآيتَيْن**) أي: في قولِه: ﴿ٱدۡعُوهُمۡ لِأٓبَآئِهِمۡ﴾ الآية، وقولِه ﴿ٱلنَّبِيُّ أَوۡلَىٰ بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾.

قولُه: (**وتَفْسيرُ الكتابِ**)، أي: الكتابِ المذكورِ في قولِه: ﴿فِي ٱلۡكِتَٰبِ مَسۡطُورٗا﴾، وقد مرَّ في قوله تعالى: ﴿فِي كِتَٰبِ ٱللَّهِ﴾ في اللوحِ إلى آخره، ثم الجملةُ كالخاتمةِ أي: كالتتميمِ أو التذييلِ لِما سبق، ومن ثَمَّ شرعَ في مَشْرَعٍ آخر وهو قولُه: ﴿وَإِذۡ أَخَذۡنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَٰقَهُمۡ﴾.

---

(١) انظر: «مشكل إعراب القرآن» (٢: ٥٧٣) و «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٥٢).

(٢) في(ح): «أوْجَه»، وهو جيّد مُتّجه.

[﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ وَأَخَذْنَا مِنْهُم مِّيثَاقًا غَلِيظًا * لِّيَسْأَلَ الصَّادِقِينَ عَن صِدْقِهِمْ وَأَعَدَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ ٧-٨]

﴿وَ﴾ اذكر حين ﴿أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ﴾ جميعاً ﴿مِيثَاقَهُمْ﴾ بتبليغ الرِّسالة والدعاءِ إلى الدِّين القيِّم ﴿وَمِنكَ﴾ خصوصاً ﴿وَمِن نُّوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى﴾ وإنما فعَلْنا ذلك ﴿لِّيَسْأَلَ﴾ اللهُ يومَ القيامة عند تواقُفِ الأشهاد المؤمنين الذين صَدَقوا عَهْدَهم ووفَّوْا به، مِن جُمْلة مَن أشهَدَهم على أنفسِهم: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾ [الأعراف: ١٧٢] ﴿عَن صِدْقِهِمْ﴾: عَهْدِهم وشهادتِهم، فيشهدُ لهم الأنبياءُ بأنّهم صَدَقوا عَهْدَهم وشَهادَتَهم وكانوا مؤمنين. أو: ليسألَ المُصدِّقين للأنبياءِ عن تَصديقِهم؛ لأنَّ مَن قال للصادق: صدقتَ، كان صادقاً في قوله. أو: ليسألَ الأنبياءَ ما الذي أجابَتْهم به أُمَمُهم. وتأويلُ مسألة الرُّسل: تَبكِيتُ الكافرين بهم، كقوله: ﴿ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ اللَّهِ﴾ [المائدة: ١١٦]. فإنْ قلتَ: لِمَ قُدِّم رسولُ الله ﷺ **على نُوحٍ فمَن بَعْدَه؟** قلتُ: هذا العطفُ لبيانِ فَضيلةِ الأنبياء الذينَ هم مَشاهيرُهم **ودَرارِيُّهم،** فلمّا كانَ محمَّدٌ ﷺ أفضلَ هؤلاء المُفضَّلين؛ **قُدِّم عليهم؛ لبيانِ أنه أفضلُهم، ولولا ذلك لقُدِّم مَن قَدَّمَه زمانُه.** ....

قولُه: (**على نوحٍ فمَنْ بعده**)، الفاءُ مِثْلُها في الحديثِ: «ثُمَّ الأمثلُ فالأمثَل»(١).

قولُه: (**ودَرارِيُّهم**)(٢)، جمع دُرِّيٍّ وهو الكوكبُ الثاقبُ المضيءُ، نُسِبَ إلى الدُّرِّ؛ جمع دُرَّةٍ، وقد يُكْسَرُ، كسُخْرِيٍّ وسِخْرِيٍّ، وهذا من بابِ تغييراتِ النسب.

الأساس: ودرأ الكوكبُ: طلعَ كأنه يدْرأُ الظلام.

قولُه: (**قُدِّمَ عليهم؛ لبيانِ أنَّه أفضلُهم، ولولا ذلك لقُدِّمَ مَنْ قَدَّمَه زمانُه**)، قال الزجاج:

---

(١) هو جزءٌ من حديثٍ أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٤٨١) وابن ماجه (٤٠٢٣) والترمذي (٢٣٩٨) من حديثِ سعد بن أبي وقاص. وصحّحه ابن حِبّان (٢٩٠٠) وفيه تمامُ تخريجه.

(٢) في(ح) و(ف): «وذراريهم» بالذال المعجمة. والمثبت من (ط)، وعليه كلامُ الطيبي.

....

جاءَ في التفسيرِ: إني خُلِقْتُ قبْلَ الأنبياءِ وبُعِثْتُ بَعْدَهم، فعلى هذا لا تقديمَ في الكلامِ ولا تأخير، ومَذهَبُ أهلِ اللغة: أنّ الواوَ معناهُ الاجتماع، وليس فيها دليلٌ أنَّ المذكورَ أوّلًا معناه التأخير(١). وقال صاحبُ «الانتصاف»: ليسَ التقديمُ في الذِّكْرِ مقتضياً ذلك؛ ألا ترى إلى قولِ الشاعر:

بَها ليلُ مِنهم جعفرٌ، وابنُ أُمِّه علِيٌّ، ومنهم أحمَدُ المُتخَيَّرُ

خَتَم به تشريفاً، فالسرُّ في تقديمِهِ أنه هو المخاطَبُ بهذا، والمُنزَّلُ عليه هذا المَتْلُوُّ، وكان أحقَّ، ثمّ جرى ذكْرُ الأنبياءِ بعْدَه على الترتيب(٢).

وقلتُ: إنّما يُقالُ مقدَّمٌ ومؤخَّرٌ للمُزالِ لا للقارِّ في مَكانه، ثُمّ لم يكُنِ التقديمُ إلا للاهتمامِ بحَسْبِ اقتضاءِ المقامِ، والواوُ لا مَدْخَلَ له في الاعتبار، فإنَّ الأنبياءَ المذكورينَ بعْدَه ﷺ مُرتَّبون على حَسَبِ تقدُّمِهم في الزمان، وكانَ ينْبغي تأخيُره لذلك، ولا بد لهٰذهِ المخالفةِ مِنْ فائدةٍ جَليلة، وكَوْنُه مُقدَّماً بحَسبِ الفَضْل، وأنّه أقدَمُ الأنبياءِ خَلْقاً كما قال الزجاج(٣)؛ شَرَفٌ لا مَطْمَحَ وراءه.

روَيْنا عن الترمذيِّ، عن أبي هُريرةَ قال: قالوا: يا رسولَ الله متى وجَبتْ لك النبوة؟ قال: «وآدَمُ بين الروحِ والجسد»(٤) زاد رَزين: «وآدَمُ مُنجَدِلٌ في طينتهِ بين الروحِ والجسد»(٥).

والمقامُ يقتضي ذلك؛ لأنه سبُحانه وتعالى جعلَ مُفتتحَ السورةِ وبراعةَ استهلالِها خِطابَه بذكْرِ النبيِّ ﷺ، وهو أفضَلُ خطابٍ من جانبِ ربِّ العِزّة كما مرَّ، ثمّ معاقِدُ هذه

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢١٦).

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٥٢٥).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢١٦).

(٤) أخرجه الترمذي (٣٦٠٩) والحاكم في «المستدرك» (٤٢١٠) وقال الترمذي: حسَنٌ غريب.

(٥) وهذه الزيادة ذكرها أيضاً تمّام الرازي في «الفوائد» (١: ٢٤٠).

فإن قلتَ: فقد قُدِّم عليه نوحٌ عليه السَّلام في الآيةِ التي هي أُختُ هذه الآيةِ؛ وهي قولُه: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ﴾ [الشورى: ١٣]، ثُمَّ قُدِّم على غيره! قلتُ: مَورِدُ هذه الآيةِ على طريقةٍ خِلاف طريقةِ تلك؛ وذلك أنّ اللهَ عزَّ وجلَّ إنَّما أورَدَها لوصفِ دِينِ الإسلام بالأَصالةِ والاستقامة، فكأنه قال: شَرَعَ لكم الدِّينَ الأصيلَ الذي بُعِثَ عليه نوحٌ في العَهْدِ القديم، وبُعِثَ عليه محمّدٌ خاتمُ الأنبياء في العَهْدِ الحديث، وبُعِثَ عليه مَن توسَّط بينهما مِنَ الأنبياءِ المَشاهير. فإن قلتَ: فماذا أرادَ بالمِيثاقِ الغَليظ؟ قلتُ: **أراد به ذلك الميثاقَ بعَيْنِه**. معناه: وأَخَذْنا منهم

السورةِ واردةٌ على تَنْويهِ فَضْلِه ورَباءِ(١) محَلِّه، وأنه أولى بالمؤمنِين من أنفُسِهم، وأفضَلُ النبيينَ مكانةً، وأسبَقُهم منزلةً، وهلمَّ جرّاً إلى آخرِ السورة.

وأمّا تأخيرُ ذكْرِه ﷺ في البيتِ الذي أنشَده صاحبُ «الانتصاف» فللترقِّي والأخْذِ بالأفضَل فالأفضَل، وشاهِدُه تأخيرُ ذكْرِه ﷺ إذ لو قُدِّم ابتدأ الفضلُ منه، فله الفضْلُ مُتقدِّماً ومُتأخِّراً.

قولُه: (**أرادَ به ذلك الميثاقَ بعَيْنه**)، يريدُ به أنّه أُعيدَ قولُه: ﴿وَأَخَذْنَا مِنْهُم مِّيثَٰقًا غَلِيظًا﴾ توكيداً، ويُعَلَّلُ بقوله ﴿لِّيَسْـَٔلَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ وإليه الإشارةُ بقولِه: «أكّدَ على الأنبياءِ الدعوةَ إلى دينِه لأجلِ إثابةِ المؤمنينَ ﴿وَأَعَدَّ لِلْكَٰفِرِينَ عَذَابًا أَلِيمًا﴾»، وكان أصلُ الكلام: أعدَّ للمؤمنين الإثابةَ وللكافرين التعذيب، وذِكْرُ الأنبياءِ وأخْذُ الميثاقِ العظيم توطئةٌ لذكْرِ إثابةِ المؤمنينَ ليُؤْذِنَ بأنّ اللهَ تعالى سبقَتْ رحمتُه غضَبَه، ولعلّه أخفى فيه: أنّه تعالى لا يريدُ من المكلَّفين إلا(٢) الإيمانَ، ولو عُطِفَ على ﴿لِّيَسْـَٔلَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ من حيثُ المعنى؛ ليرجِعَ المعنى إلى أنّ اللهَ أخذَ من النبيِّين ميثاقَه ليُبلِّغوا رسالاتِ ربِّهم إلى عَبيدِه، ليَهلِكَ مَنْ هَلَك عن بَيِّنة، ويحيا مَنْ حَيَّ عن بيِّنة، ويسألَ المؤمنينَ عند تواقُفِ الأشهادِ عن صدْقِهم، فيفوزوا بما لا عَيْنٌ رأتْ ولا أُذُنٌ سَمِعَتْ، ولا خَطَرَ على قَلْبِ بَشَر، وليُجْزى الكافرونَ(٣)

---

(١) سبق بيانُه، وأنّه من نباوةِ المنزلةِ وشَرَفِ المحلِّ.

(٢) سقط لفظ «إلاّ» من(ف).

(٣) في(ف): «وليَجْزيَ الكافرين» بالنصب وعلى البناءِ للفاعل.

بذلك الميثاقِ مِيثاقاً غليظاً. والغِلَظ: استعارةٌ مِن وَصْفِ الأَجْـرام، والمرادُ: عِظَمُ الميثاق وجَلالةُ شأنِه في بابه. وقيل: الميثاقُ الغليظ: اليَمِينُ بالله على الوفاءِ بما حُمِّلوا. فإن قلتَ: عـلامَ عُطِفَ قولُـه: ﴿وَأَعَدَّ لِلْكَٰفِرِينَ﴾؟ قلتُ: على ﴿أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾؛ لأنَّ المعنى: أنَّ اللهَ أكَّد على الأنبياءِ الدَّعوةَ إلى دِينه لأجلِ إثابة المؤمنين ﴿وَأَعَدَّ لِلْكَٰفِرِينَ عَذَابًا أَلِيمًا﴾. أو على ما دَلَّ عليه ﴿لِّيَسْـَٔلَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾، كأنه قال: فأثابَ المؤمنين وأعَدَّ للكافرين.

[﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَةَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَآءَتْكُمْ جُنُودٌ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا وَجُنُودًا لَّمْ تَرَوْهَا ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرًا * إِذْ جَآءُوكُم مِّن فَوْقِكُمْ وَمِنْ أَسْفَلَ مِنكُمْ وَإِذْ زَاغَتِ ٱلْأَبْصَٰرُ وَبَلَغَتِ ٱلْقُلُوبُ ٱلْحَنَاجِرَ وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠ * هُنَالِكَ ٱبْتُلِىَ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَزُلْزِلُوا۟ زِلْزَالًا شَدِيدًا﴾ ٩-١١]

﴿ٱذْكُرُوا۟﴾ ما أَنْعَم اللهُ به عليكم يومَ الأَحْزاب، وهو يومُ الخَنْدق ﴿إِذْ جَآءَتْكُمْ جُنُودٌ﴾ وهُمُ الأحزابُ، فأَرسَل اللهُ عليهم رِيحَ الصَّبا. قال رسول الله ﷺ: «نُصِرتُ

على رؤوسِ الأشهاد، ثمّ المآلُ إلى ما أعدّ الله لهم؛ أي من النَّكالِ والعذابِ الأليم؛ لَكَانَ أَحْسَنَ[1].

قال صاحبُ «التقريب»: ﴿أَعَدَّ﴾ عَطفٌ على ﴿أَخَذْنَا﴾ أو على ما دل عليه ﴿لِّيَسْـَٔلَ﴾، وهو: فأثابَ المُؤمنين وكذا عن القاضي[2].

قولُه: (وقيل: الميثاقُ الغليظُ: اليمينُ بالله)، يعني: بَعْدَما أخذَ من النبيِّين الميثاقَ بتبليغِ الرسالةِ أكّد باليمينِ بالله على الوفاءِ بما حُمِّلوا، فعلى هذا لا يكونُ تكريراً.

قولُـه: (فأرسلَ الله)، وفي «مسندِ الإمامِ أحمدَ بنِ حَنْبـل»: عن أبـي سَعيدٍ الخُدريِّ قال: قُلْنا يوْمَ الخندَق: يا رسولَ الله، هَل مِنْ شيءٍ نَقولُه، فقد بلغَتِ القلوبُ الحناجرَ؟

---

(١) هو جوابُ قوله: «ولو عُطِفَ على»، وقد طال الفصْلُ بينهما.

(٢) في «أنوار التنزيل» (٤: ٢٢٦).

بالصَّبا، وأُهلِكَتْ عادٌ بالدَّبُور». ﴿وَجُنُودًا لَّمْ تَرَوْهَا﴾ وهُم الملائكةُ، وكانوا أَلْفاً، بَعث اللهُ عليهم صَباً باردة في ليلةٍ شاتية، **فأَخْصَرَتْهم** وسَفتِ الترابَ في وُجوههم، وأَمَر الملائكةَ فقَلعَتِ الأوتاد، وقَطعتِ الأَطْناب، وأطفأتِ النِّيران، **وأَكْفأَتِ القُدور**، وماجَتِ الخيلُ بعضُها في بعض، وقَذَفَ في قلوبهم الرُّعب، وكبَّرتِ الملائكةُ في جَوانب عَسْكرِهم، فقال طُليحة بنُ خُويلدٍ الأَسَديُّ: أمّا محمّدٌ فقد بَدَأكم بالسِّحر، **فالنَّجاءَ النجاء!** فانهَزموا مِن غيرِ قِتال، وحين سَمعَ رسولُ الله ﷺ بإقْبالِهم ضَرَبَ الـخَنْدَقَ على المدينة، أَشارَ عليه بذلك سَلْمانُ الفارسيُّ رضي الله عنه، ثُمَّ خَرَجَ في ثلاثةِ آلافٍ من المسلمين، فضَرَبَ مُعسكرَه والخندقُ بينه وبينَ القوم، وأَمَر بالذَّراريِّ والنِّساءِ فرُفعوا **في الآطام**، واشتدَّ الخوفُ، وظنَّ المؤمنون كلَّ ظنّ، **ونَجَمَ النِّفاقُ** مِن

قال: «نعَمْ اللهمَّ استُرْ عوراتِنا وآمِن روعاتِنا» قال: فضربَ الله وجوهَ أعدائِه بالريح[1]، فهزمَهم الله بالريح.

قولُه: (**فأخصَرَتْهُم**)، **الأساس**: يومٌ خَصِرٌ: بارد، وخَصِرَتْ أناملُه من البَرْدِ وأخْصَرَها القَرُّ.

قولُه: (**وأكفأتِ القُدورَ**)، أي: كَبَّتْها وقَلَبَتْها، والفاعلُ: الريح.

قولُه: (**فالنجاءَ النجاءَ**)، **النهاية**: أي: انجُوا بأنفُسِكم. وهو مَصْدرٌ منصوبٌ بفِعْلٍ مُضْمَر، أي انجوا النجاءَ.

قولُه: (**في الآطام**)، **النهاية**: واحدها: أُطُم، وكلُّ بناءٍ مُرْتفعٍ، يعني: أبنيتَها المرتفعَة كالحصون.

قولُه: (**ونَجَمَ النفاق**)، **النهاية**: كلُّ ما طلعَ وظَهر فقد نجَم.

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٠٩٩٦) والبَزّارُ في «المسند» (٣١١٩) والطبري في «التفسير» (٢١: ١٢٧) وذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠: ١٣٦) وقال: رواه أحمدُ والبزار، وإسنادُ البزّار مُتّصل، ورجالُه ثقات.

المنافقين حتى قال مُعتِّبُ بنُ قُشير: كان محمّدٌ يَعِدُنا كُنوزَ كسرى وقيصرَ! لا نَقدِرُ أن نَذهَبَ إلى الغائط! وكانت قريشٌ قد أقبلتْ في عشرةِ آلافٍ من **الأحابِيش** وبَني كِنانةَ وأهلِ تِهامة، وقائدُهم أبو سُفيان، وخَرج غَطَفانُ في ألفٍ ومن تابَعَهم مِن أهلِ نَجْد، وقائدُهم عُيَيْنة بنُ حِصْن، وعامرُ بن الطُّفَيل في هَوازن، وضامَّتهم اليهودُ مِن قُرَيْظةَ والنَّضيرِ، ومضى على الفريقَيْن قريبٌ مِن شهرٍ لا حَربَ بينهم إلا التَّرامي بالنَّبْلِ والحجارة، حتى أنزلَ اللهُ النَّصر. ﴿**تَعْمَلُونَ**﴾ **قُرِئ بالتاء والياء.** ﴿**مِّن فَوْقِكُمْ**﴾: مِن أعلى الوادي مِن قِبَل المشرق: بنو غَطَفان، ﴿**وَمِنْ أَسْفَلَ مِنكُمْ**﴾: مِن أسفلِ الوادي مِن قِبَل المغرب: قريشٌ، تحزَّبوا وقالوا: سنكون جُملةً واحدة حتى نستأصلَ محمّداً. ﴿**زَاغَتِ ٱلْأَبْصَٰرُ**﴾: مالتْ عن سَننِها ومُستوى نَظَرِها حَيْرةً **وشُخوصاً**. وقيل: عدلتْ عن كلِّ شيءٍ فلم تلتفتْ إلّا إلى عدوِّها؛ لشدّة الرَّوْع. الـحنْجرة: رأسُ الغَلْصَمة؛ وهي مُنتهى الحُلْقوم. والحُلْقوم: مَدْخلُ الطعامِ والشراب، قالوا: إذا انتَفَختِ الرِّئةُ من شِدّةِ الفَزَع أو الغَضَب أو الغمِّ الشديد رَبَتْ، وارتفَعَ القلبُ بارتفاعِها إلى رأس الـحنْجرة، ومِن ثَمَّ قيل للجَبان: انتَفَخَ سَحْرُه. ويجوزُ أن يكونَ ذلك مَثَلاً في اضطرابِ القُلوب

قولُه: (من **الأحابيش**)، **النهاية**: هم أحياءٌ من القارَةِ انضمّوا إلى بني لَيْثٍ في محاربتِهم قُريشاً، والتحبُّش: التجمُّع. وقيل: **حالفوا** قريشاً تحتَ جبلٍ يُسمّى حُبْشِيّاً[1] فسموا بذلك.

قولُه: (﴿**تَعْمَلُونَ**﴾ **بالياءِ والتاء**[2])، أبو عَمْروٍ: بالياء التحتانية، والباقون: بالتاء[3].

قولُه: (**وشُخوصاً**)، **المُغْرب**[4]: شَخَصَ بَصَرُه: امتدّ وارتفَع، ويُعَدّى بالباء، فيقال: شَخَصَ ببَصَرِه[5].

---

(١) في (ط) و(ح): حُبَيْشاً. وهو على الجادّةِ في «معجم البلدان» (٢: ٢١٤).

(٢) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «قرئ بالتاء والياء».

(٣) ولتمام الفائدة انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (١٤: ١٤٤).

(٤) قوله: «(وشُخوصاً)، المُغْرب» سقط من (ط).

(٥) «المغرب في ترتيب المعرب» (١: ٤٣٤).

ووَجِيبِها وإنْ لم تَبلُغِ الحَناجرَ حقيقةً. ﴿وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠﴾ خطابٌ للذين آمنوا، ومنهم الثُّبَّتُ القُلوب والأقدام، والضِّعَافُ القلوب؛ الذين هُم على حَرْف، والمنافقون؛ الذين لمْ يوجدْ منهُم الإيمانُ إلّا بألسنتِهم، فظنَّ الأوَّلون بالله أنه يَبْتلِيهم ويفتنُهم؛ فخافوا الزَّلَلَ وضَعْفَ الاحتمال، وأمَّا الآخَرون فظنُّوا بالله ما حكى عنهم. وعن الحَسَن: ظنُّوا ظُنوناً مختلفة: ظنَّ المنافقون أنّ المسلمين يُستأصَلون، وظنَّ المؤمنون

قولُه: (ووَجيبِها)، **النهاية**: يقال: وجَبَ القلبُ يجُب وجيباً: إذا خفَق.

قولُه: (الذين هم على حَرْف)، أي: على وَجْهٍ واحد، وهو أن يعبُدَ اللهَ على السرّاءِ دونَ الضراء. **النهاية**: أي: جانبٍ وطرف، فالمؤمنون صنفانِ: صنفٌ ثابتون يظنّونَ النُّصْرَةَ والظَّفَرَ، والآخَرُ آيِسون قانِطون، وهم الذين على حرف.

قولُه: (فظَنَّ الأولون)، أي: الذين آمنوا، وهم فَريقان: الثُّبَّتُ القلوب، خافوا الزّلَل، أي: ذنوباً اكتَسبوها فمنَعْتُهم التأييدَ وتقويةَ القلوبِ حتى تزلزلوا، كما قالَ[1] في قولهِ تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَلَّوْاْ مِنكُمْ يَوْمَ ٱلْتَقَى ٱلْجَمْعَانِ إِنَّمَا ٱسْتَزَلَّهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُواْ﴾ [آل عمران: ١٥٥].

والفريقُ الثاني: الضعافُ القلوبِ، فخافوا ضَعْفَ الاحتمالِ؛ أي: احتمالِ الملاقاةِ والمحاربة. ففي كلامِ المصنِّفِ لَفٌّ ونَشْر.

وأمّا الآخرونَ فهم المنافِقون وما حُكِيَ عنهم، هو ما حمَلَهم[2] على أن يقول رئيسُهم مُعَتِّبُ بنُ قُشَيْر: كانَ محمّدٌ يَعِدُنا كنوزَ كِسْرى! لا نقدِرُ أن نذهبَ إلى الغائط! على ما مرّ، وما رُوِيَ عن الحسَنِ وجْهٌ آخَرُ في الآية.

ثمَّ المناسِبُ أن يُرادَ بالابتلاءِ على الوجْهِ الأولِ المِحْنةُ والبَلاء، وعلى الثاني الاختبار، كما أُريدَ مِنْ ظَنِّ المنافقينَ: ما حمَلَهم على تلكَ الكلمةِ الشنعاءِ على الأول، وعلى الثاني: الاستئصال.

(١) انظر: «الكشاف» (٤: ٣١٢-٣١٣).
(٢) قوله: «هو ما حمَلَهم» سقط من (ف) و(ح).

أنهم يُبْتلَوْن. وقُرئ: (الظُّنونَ) بغير أَلِفٍ في الوَصْلِ والوَقْف، وهو القياسُ، وبزيادةِ أَلفٍ في الوقف زادُوها في الفاصِلة، كما زادَها في القافية مَن قال:

أَقِلِّي اللَّوْمَ عاذِلَ والعِتابا

وكذلك: ﴿ٱلرَّسُولَا۠﴾ [الأحزاب: ٦٦] و﴿ٱلسَّبِيلَا۠﴾ [الأحزاب: ٦٧]، وقُرئ: بزيادتِها في الوَصْل أيضاً؛ إجراءً له مجرى الوَقْف. قال أبو عُبَيد: وهنّ كلُّهنّ في الإمامِ بأَلِف. وعن أبي عمروٍ إشمامُ زاي ﴿وَزُلْزِلُوا۟﴾. وقُرئ: (زَلْزالاً) بالفتح، والمعنى: أنّ الخوفَ أزعَجَهم أشدَّ الإزعاج.

[﴿ وَإِذْ يَقُولُ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ مَّا وَعَدَنَا ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ إِلَّا غُرُورًا ۞ وَإِذْ قَالَت طَّآئِفَةٌ مِّنْهُمْ يَٰٓأَهْلَ يَثْرِبَ لَا مُقَامَ لَكُمْ فَٱرْجِعُوا۟ ۚ وَيَسْتَـْٔذِنُ فَرِيقٌ مِّنْهُمُ ٱلنَّبِىَّ يَقُولُونَ إِنَّ

قولُه: (قُرِئ: «الظُّنون» بغيرِ ألف)، أبو عَمْرو وحَمزةُ: «الظنون» و«الرسول» و«السبيل» بحَذْفِ الألِفِ في الحالين، وحَفْصٌ والكِسائيُّ[١]: بحَذْفِها فيهن في الوصل خاصّة، والباقون: بإثباتِها في الحالين[٢].

قولُه: (أَقِلِّي اللوم عاذِلَ والعتابا)[٣]، تمامُهُ أنشدَ الزجاج:

وقولي إن أَصَبْتُ لقد أصابا[٤]

يقول: يا عاذِلَتي أَقِلِّي ملامَتي وعِتابي وقولي ـ إنْ فعَلْتُ حَسَناً وصَوابا ـ: لقد أصابَ فلانٌ في قولِه وفِعْلِه.

قولُه: (وقُرِئ: «زَلْزالاً» بالفتح)، في الشواذِّ[٥]. قال الزجّاج: والمصدَرُ من المُضاعَفِ

(١) وابن كثير أيضاً. انظر: «التيسير» للداني ص١٧٨.

(٢) انظر: «حجّة القراءات» ص٥٧٣.

(٣) سبق تخريجه من شعر جرير.

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢١٨). قال الزجاج: فأثبتَ الألِفَ لأنها في موضع فاصلة وهي القافية.

(٥) وعزاها ابن خالوَيْه للجَحْدري. انظر: «مختصر شواذّ القرآن» ص١١٨.

بُيُوتَنَا عَوْرَةٌ وَمَا هِيَ بِعَوْرَةٍ إِن يُرِيدُونَ إِلَّا فِرَارًا * وَلَوْ دُخِلَتْ عَلَيْهِم مِّنْ أَقْطَارِهَا ثُمَّ سُئِلُوا الْفِتْنَةَ لَآتَوْهَا وَمَا تَلَبَّثُوا بِهَا إِلَّا يَسِيرًا ﴾ ١٢-١٤]

﴿إِلَّا غُرُورًا ﴾: قيلَ: قائلُه: مُعتِّبُ بن قُشير حين رأى الأحزابَ قال: يَعِدُنا محمّدٌ فَتْحَ فارِسَ والرُّوم، وأحَدُنا لا يقدِرُ أن يتبرّزَ فَرَقاً! ما هذا إلّا وَعْدُ غُرور! ﴿طَآئِفَةٌ مِّنْهُمْ ﴾: هم: أوسُ بن قَيْظيٍّ ومَن وافقَه على رأيه. وعن السُّدِّيِّ: عبدُ الله بن أُبَيٍّ وأصحابُه. ويَثْرِبُ: اسمُ المدينة. وقيلَ: أرضٌ وَقعتِ المدينةُ في ناحيةٍ منها. ﴿لَا مُقَامَ لَكُمْ ﴾ قُرِئ بضمِّ الميم وفتحِها، أي: لا قرارَ لكم هاهنا، ولا مكانَ تُقيمون فيه أو تَقومون،

يَجيءُ على ضربَيْن: على فِعْلال وفَعْلال، نحو: قَلْقَلْتُه قَلْقالاً وقِلْقالا[1] والكَسْرُ أجْوَدُ، لأنّ غيْرَ المُضاعَفِ من هذا البابِ مكسورٌ، نحو: دَحْرَجْتُه دِحْراجاً[2].

قولُه: (أن يتبرّز)، النهاية: البَرازُ بالفَتْحِ: اسمٌ للفضاءِ الواسعِ، فكَنَّوْا به[3] عن قَضاءِ الغائطِ كالخَلاءِ؛ لأنّهم كانوا يتبرّزون في الأمكنةِ الخالية.

قولُه: (ويَثْرِبُ: اسمُ المدينة)، النهاية: هي اسمُها قديمةً فغيَّرها رسولُ الله ﷺ وسَمّاها طَيْبَةَ[4] وطابَةَ، كراهةً للتثريبِ، وهو اللومُ والتعيير. وقيل: هو اسمُ أرْضِها، وقيل: سُمِّيَتْ باسمِ رجلٍ من العمالقة.

قولُه: (قُرِئ بضَمِّ الميم وفَتْحِها)، حَفْصٌ: بالضمِّ، والباقونَ: بالفَتْح. قال الزجّاج: فمَنْ ضَمَّ فالمعنى: لا إقامَةَ لكم، تقول: أقَمْتُ في المصرِ إقامةً ومُقاماً، ومَنْ فَتَح فالمعنى: لا مكانَ لكُم تقومون[5].

---

(١) زيادة من «معاني القرآن وإعرابه».

(٢) ولا يجوزُ فيه غير الكسر كما صرح به الزجاج في «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢١٨).

(٣) في النسخ الخطية: «فيكنونه» وصوّبناه من «النهاية» لابن الأثير.

(٤) وهو ثابتٌ في الصحيح من قولِه ﷺ: «إنها طيْبَةُ تَنْفي الذنوبَ كما تنفي النارُ خَبَثَ الفِضّة» أخرجه البخاري (٤٠٥٠) ومسلم (١٣٨٤) وغيرهما من حديثِ زيد بن ثابتٍ رضي الله عنه.

(٥) كذا في النسخ الخطية. وعبارةُ الزجاج في «معاني القرآن» (٤: ٢١٩): «تُقيمون فيه»، وهو الأشْبَه بالصواب.

﴿فَٱرۡجِعُواْ﴾ إلى المدينة؛ أمَرُوهم **بالهَرَب مِن عَسْكرِ رسولِ الله ﷺ**، وقيل: قالوا لهم: ارجعوا كفّاراً **وأَسلِموا محمّداً**، وإلّا فليستْ يثربُ لكم بمكانٍ. **قُرِئ: ﴿عَوۡرَةٞ﴾ بسُكونِ الواو وكَسْرِها**، فالعَوْرة: الـخَلَل، والعَوِرةُ: ذاتُ العَوْرة، يقال: عَوِرَ المكانُ

المُغْرب: المَقامُ بالفتح: موضِعُ القيام، ومنه: مَقامُ إبراهيم: الـحَجَرُ الذي فيه أثَرُ قدَمَيْه وموضِعُه أيضاً، وبالضمِّ موضِعُ الإقامة[1].

الجوهري: المَقامُ والمُقامُ: يكون كلُّ واحدٍ منهما بمعنى الإقامةِ وموضعِ القيام، لأنك إذا جَعْلتَه مِن: قامَ يقومُ، فَمفْتوح، وإن جَعْلتَه من: أقامَ يقيم، فمَضْموم[2].

فَقْولُ المصنِّف: «لا قَرارَ لكم ولا مكانَ تُقيمونَ فيه» فهو بمعنى الفتح، وقوله: «أو تُقيمونَ» بمعنى الضم.

قولُه: (**بالهرَبِ من عسْكرِ رسولِ الله ﷺ**)، أي: مُعَسْكرِه، كما سَبَق في قولِه: «وحينَ سمِعَ رسولُ الله ﷺ بإقبالِهم ضربَ الخندَقَ على المدينة...، ثمّ خرجَ في ثلاثةِ آلافٍ من المسلمين فضَربَ مُعَسْكَرُهُ، والخندقُ بينه وبَيْنَ القوم». أي: قالَ طائفةٌ من المنافقين: يا أهلَ يَثْرِبَ نُقِلْتُم منَ المدينةِ إلى هذا المُقام الصَّعْبِ فارجعوا إليها.

قولُه: (**وأَسْلِموا مُحمّداً**)، هو مِن قولِهم: أَسْلَمَه؛ أي: خَذَلَه.

قولُه: (**قُرِئ: ﴿عَوۡرَةٞ﴾ بسُكون الواو وكَسْرِها**)[3]، قال ابن جِنِّي: بكَسْرِ الواو: ابنُ عبّاسٍ وابنُ يَعْمَرَ وأبو رجاءٍ بخلاف، وصِحَّةُ الواوِ في هذا شاذَّةٌ من طريقِ الاستعمال، لأنّها مُتحَرِّكةٌ بعد فَتْحةٍ، والقياسُ قَلْبُها ألِفاً فيُقال: عارَة، كما يقال: كَبْشٌ صافٌ[4] ونَعْجَةٌ صافَةٌ ويومٌ راحٌ[5]، وله نظائِرُ، وكُلُّ ذلك فَعِلٌ، كرجلٍ فَرِقٍ وحَذِرٍ. ومِثْلُ «عَوِرةٍ» في

---

(١) «المغرب في ترتيب المعرب» (٢: ٢٠٠).

(٢) من قوله: «الجوهري: المَقامُ والمُقام» إلى هنا، سقط من (ط).

(٣) ولتمام الفائدة انظر: «الجامع لأحكامِ القرآن» (١٤: ١٤٨).

(٤) أي: كثير الصوف.

(٥) يعني شديدَ الريح. والفِعْلُ منه: راحَ يَراحُ.

عَوَراً: إذا بَدا فيه خَلَلٌ يُخاف منه العَدوُّ والسارق. ويجوزُ أن تكونَ ﴿عَوْرَةٌ﴾ تخفيفَ عَوِرة؛ اعتَذَرُوا أنَّ بيوتَهم **مُعرضَّةٌ للعدوِّ** مُمكِنة للسُّرَّاق؛ لأنها غيرُ مُحْرَزة ولا مُحصَّنة، فاستأذَنُوه ليُحصِّنوها ثُمَّ يَرْجِعوا إليه، فأكذَبَهم اللهُ بأنهم لا يَخافون ذلك، وإنما يُريدونَ الفِرار. ﴿وَلَوْ دُخِلَتْ عَلَيْهِم﴾ المدينةُ. وقيل: بيوتُهم، مِن قولك: دَخلتُ على فلانٍ دارَه. ﴿مِّنْ أَقْطَارِهَا﴾: من جَوانبها، يريدُ: ولو دَخلتْ هذه العساكرُ المتحزِّبة التي يَفرُّون خوفاً منها مَدينَتَهم وبُيوتَهم مِن نواحيها كلِّها، **وانْ ثالَتْ على أهاليهم** وأولادِهم ناهِبينَ سابِين، ثم سُئِلوا عند ذلك الفَزَعِ وتلك الرجفةِ ﴿الْفِتْنَةَ﴾ أي: الرِّدَّةَ والرَّجْعة إلى الكفرِ ومُقاتلةِ المسلمين، (لَأَتَوْها): لجاؤوها وفَعَلوها. **وقرئ**: ﴿لَآتَوْهَا﴾: لأعطَوْها، ﴿وَمَا تَلَبَّثُوا۟ بِهَآ﴾: وما أَلبَثوا إعطاءَها ﴿إِلَّا يَسِيرًا﴾، رَيْثما

صحةِ واوِها قولُهم: رجلٌ عَوِزٌ لَوِزٌ، أي: لاشيءَ له، وكأنَّ عَوِرَة أسهل[1].

وعن بعضِهم: عَوِرَةٌ خَبرُ «إنّ» وهو مَصْدَرٌ في الأصلِ، فِعْلُه: عَوِرَ، وهو بمعنى: ذاتِ عَوِرَة، ويجوز أن يكونَ اسمَ فاعل أصله: عَوَرَةٌ، ثم سُكّن[2]، ويجوزُ أن يكونَ مصدراً في موضعِ اسمِ الفاعلِ، كَعْدلٍ بمعنى عادِل.

قولُه: (**مُعَرَّضةٌ للعدو**)، أعرضَ لك الخيرُ، أي: أمكَنك، وأعرَضَ لك الظَّبيُ فارْمِه؛ إذا ولاّكَ عُرْضَه، وعرَضْتُ الشيءَ فأعْرضَ، مثل: كَبْبتُه فأكبَّ، وأمكَنْتُه من الشيء ومكَّنْتُه الشيء.

قولُه: (**وانثالَتْ على أهاليهم**)، **الجوهري**: تناثل إليه الناس أي: انصبُّوا.

قولُه: (**وقرئ**: ﴿لَآتَوْهَا﴾)، كلّهم إلّا نافعاً وابنَ كثيرٍ فإنّهما قرآ: «لأَتَوْها» بالقَصْرِ[3].

(١) «المحتسب» (٢: ١٧٦).

(٢) من قوله: «ويجوز أن يكون اسم» إلى هنا، سقط من (ف).

(٣) وحُجَّةُ مَن قرأ بالمدِّ قولُه تعالى: ﴿ثُمَّ سُئِلُوا۟ الْفِتْنَةَ﴾ فالإعطاءُ مع السؤالِ حسَن. انظر: «حجّة القراءات» ص٥٧٥.

يكون السؤالُ والجوابُ مِن غيرِ توقُّف، أو: وما لَبِثُوا بالمدينةِ بعد ارتدادِهم إلّا يسيراً، فإنَّ الله يُهلِكُهم. والمعنى: أنهم يتعلَّلون بإعْوارِ بُيوتهم، ويتمحَّلون ليَفرُّوا عن نُصرةِ رسولِ الله ﷺ والمؤمنين، وعن مُصافَّة الأحزاب الذين مَلَؤُوهم هَوْلاً ورُعباً؛ وهؤلاء الأحزابُ كما هم **لو كَبَسُوا عليهم** أرضَهم وديارَهم وعُرِضَ عليهم الكفرُ وقيلَ لهم: كونوا على المسلمين؛ تَسارَعوا إليه وما تعلَّلوا بشيء، وما ذاك إلا لمَقْتهم الإسلام، وشدّة بُغضِهم لأهله، وحبِّهم الكفرَ، وتهالُكِهم على حِزْبه.

[﴿ **وَلَقَدْ كَانُوا۟ عَـٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ مِن قَبْلُ لَا يُوَلُّونَ ٱلْأَدْبَـٰرَ ۚ وَكَانَ عَهْدُ ٱللَّهِ مَسْـُٔولًا * قُل لَّن يَنفَعَكُمُ ٱلْفِرَارُ إِن فَرَرْتُم مِّنَ ٱلْمَوْتِ أَوِ ٱلْقَتْلِ وَإِذًا لَّا تُمَتَّعُونَ إِلَّا قَلِيلًا** ﴾ ١٥-١٦]

عن ابنِ عبّاس: عاهَدوا رسولَ الله ﷺ ليلةَ العَقَبة أنْ يَمنعوه ممّا يَمنعون منه أنفُسَهم. وقيل: هم قومٌ غابُوا عن بَدْر، فقالوا: لئنْ أشهَدَنا اللهُ قتالاً لَنقاتِلَنّ. وعن محمّد بنِ إسحاقَ: عاهَدوا يومَ أُحُد أنْ لا يَفرُّوا بعدما **نَزَلَ فيهم ما نَزل**. ﴿**مَسْـُٔولًا**﴾: **مطلوباً مُقتضًى** حتى يُوفَى به. ﴿**لَّن يَنفَعَكُمُ ٱلْفِرَارُ**﴾ ممّا لا بُدَّ لكم مِن نُزولِه بكم مِن

قولُه: (**لو كَبَسوا عليهم**)، أي: تغلَّبوا للإغارةِ فُجْأة. **الأساس**: أي: اقتَحموا عليهم وسَمِعْتُهم يقولون: أدخله بالكبس؛ إذا قَهَرَه وأذلَّه.

قولُه: (**نزلَ بهم**(١) **ما نزل**)، أي: من الهزيمةِ وقَتْلِ سَبْعين منهم وما حصَلَتْ فيهم من المُثْلَة وشَجِّ رسولِ الله ﷺ وكَسْرِ رَباعِيَتِه. وذلك مِن مُخالفةِ أمْرِ رسولِ الله ﷺ وتَرْكِهم المركزَ ومَيْلِهم إلى الدنيا وطَلَبِ الغنيمة.

قولُه: (**مطلوباً مُقْتضى**)، يقال: اقتضـى حَقّه، أي: تقاضاه. **الأساس**: تقاضَيْتُه دَيْني، وبدَيْني، واقتضيته(٢)، واقتضَيْتُ منه حَقِّي: أخذتُه.

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «فيهم».

(٢) كذا في النسخ الخطية، وفي «أساس البلاغة»: «استقضيتُه» بالسين، وهو الأشبَهُ بالصواب.

حَتْفِ أَنْفٍ أو قَتْل، وإنْ نَفَعَكم الفرارُ- مثلاً - فمُتِّعْتم بالتأخير؛ لم يكنْ ذلك التمتيعُ إلا زَماناً قليلاً. وعن بعضِ المرْوانية: أنه مَرَّ بحائطٍ مائل فأسرعَ، فتُلِيَتْ له هذه الآيةُ فقال: ذلك القليلَ نَطْلب.

[﴿ قُلْ مَن ذَا ٱلَّذِى يَعْصِمُكُم مِّنَ ٱللَّهِ إِنْ أَرَادَ بِكُمْ سُوٓءًا أَوْ أَرَادَ بِكُمْ رَحْمَةً ۚ وَلَا يَجِدُونَ لَهُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا ﴾ ١٧]

فإن قلتَ: **كيف جُعِلَتِ الرحمةُ قَرينةَ السُّوء في العِصْمةِ**، ولا عصمةَ إلّا من السوء؟ قلتُ: معناه: أو يُصِيبكم بسُوءٍ إنْ أراد بكم رحمةً، فاختُصِرَ الكلامُ وأُجريَ مُجرى قوله:

مُتَقَلِّداً سَيْفاً ورُمْحا

أو حُمل الثاني على الأوّل؛ لِـمَا في العِصْمةِ من معنى المَنْع.

قولُه: (**كيفَ جُعِلَت الرحمةُ قَرينةَ السُّوء**)، يعني: أوقَعَ كلمةَ الترديدِ بين السوءِ والرحمةِ، وأدخَلَهُما تحتَ معنى العِصْمة، والعِصْمةُ لا تُناسِبُ الرحمةَ؛ إذْ لا عِصْمةَ إلّا من السوءِ؛ أي: العذاب. وأجابَ: أنّ تقديرَ الكلام: مَنْ ذا الذي يعصِمُكم منْ عذابِ الله إن أرادَ بكم سوءاً؟ أو: مَنْ ذا الذي يُصيبُكم بسوءٍ إنْ أراد بكُم رَحْمة؟

قولُه: (**مُتَقلِّداً سيفاً ورمحا**)، أوّلُه:

يا ليت زوْجَك قد غدا[1]

ويروى: «في الوغى»؛ أي: حاملا ومُعْتَقِلا.

قولُه: (**أو حُمِلَ الثاني على الأولِ لِما في العِصْمةِ مِن معنى المنع**)، قال صاحب «المطلع»: كأنّه قيلَ: مَنْ الذي يمنَعُكم من أحدِهما إن أراده بكم؟ وقلتُ: أو المعنى: مَنْ الذي

---

(١) سبق تخريجه.

[﴿قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلْمُعَوِّقِينَ مِنكُمْ وَٱلْقَآئِلِينَ لِإِخْوَٰنِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا ۖ وَلَا يَأْتُونَ ٱلْبَأْسَ إِلَّا قَلِيلًا ۞ أَشِحَّةً عَلَيْكُمْ ۖ فَإِذَا جَآءَ ٱلْخَوْفُ رَأَيْتَهُمْ يَنظُرُونَ إِلَيْكَ تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَٱلَّذِى يُغْشَىٰ عَلَيْهِ مِنَ ٱلْمَوْتِ ۖ فَإِذَا ذَهَبَ ٱلْخَوْفُ سَلَقُوكُم بِأَلْسِنَةٍ حِدَادٍ أَشِحَّةً عَلَى ٱلْخَيْرِ ۚ أُولَٰٓئِكَ لَمْ يُؤْمِنُوا۟ فَأَحْبَطَ ٱللَّهُ أَعْمَٰلَهُمْ ۚ وَكَانَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرًا ۞ يَحْسَبُونَ ٱلْأَحْزَابَ لَمْ يَذْهَبُوا۟ ۖ وَإِن يَأْتِ ٱلْأَحْزَابُ يَوَدُّوا۟ لَوْ أَنَّهُم بَادُونَ فِى ٱلْأَعْرَابِ يَسْـَٔلُونَ عَنْ أَنۢبَآئِكُمْ ۖ وَلَوْ كَانُوا۟ فِيكُم مَّا قَٰتَلُوٓا۟ إِلَّا قَلِيلًا﴾ ١٨-٢٠]

﴿ٱلْمُعَوِّقِينَ﴾: المُثبِّطين عن رسولِ الله ﷺ؛ وهم المُنافقون؛ كانوا يقولون ﴿لِإِخْوَٰنِهِمْ﴾ مِن ساكني المدينةِ من أنصار رسولِ الله ﷺ: ما محمّدٌ وأصحابُه إلا **أَكَلَةُ رأس**، ولو كانوا لَحْماً **لالتَهَمَهم** أبو سُفيانَ وأصحابُه، فخلُّوهم و﴿هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾ أي: قرِّبوا أنفسَكم إلينا. **وهي لغةُ أهلِ الحجاز؛ يسوُّونَ فيه بين الواحدِ والجماعة.**

يعصِمُكم من الله إن أرادَ بكم سُوءاً ومَن الذي يَمنعُ رحْمةَ الله منكم إن أراد بكم رحمة؟ وقرينةُ التعدِّي ما في ﴿يَعْصِمُكُم﴾ من معنى المَنْع.

قولُه: (**أَكَلَةُ رأس**)، أي: قليلون يُشْبِعُهم رأسٌ واحد(١).

قولُه: (**لالتَهَمَهُم**)، **الأساس**: التَهمَ الشيءَ: ابتلَعَه، والتَهم الفصيلُ ما في ضَرْعِ أمه: اشتَفَّه، بالشينِ المعْجَمة؛ مِن: اشتَفَّ ما في الإناء.

قولُه: (**وهي لغة أهل الحجاز؛ يُسَوّون فيه بين الواحد والجماعة**)، قال مَكِّي: وغَيْرُ أهلِ الحجازِ يقولون: هلمّوا للجماعة، وهَلُمِّي للمرأة، وأصلُ هَلُمَّ: ها المْ، ها: للتنبيه، والـمُمْ: اقصُدْ وأقْبِل، فكَثُرَ الاستعمالُ فحُذِفَتْ أَلِفُ الوصلِ لمّا تَحَرَّكَتِ اللامُ لضَمةِ الميمِ عندَ الإدغامِ فصارَ: ها لُمَّ، فحُذِفَتْ ألفُ «ها» لسكونِها وسكونِ اللامِ بعْدَها، لأنّ حركَتَها عارضةٌ، فاتّصلَت الهاءُ باللام، وفُتِحَت الميمُ لالتقاءِ السَاكنَيْن، نحو: رَدَّ وصَدَّ(٢).

---

(١) وذكره الميداني في «مجمع الأمثال» (١: ٤٩).

(٢) «مشكل إعراب القرآن» (٢: ٥٧٥).

وأمّا تَميم فيقولون: هلمَّ يا رَجل، وهلمُّوا يا رِجال، وهو صوتٌ سُمِّي به فِعْل مُتعدٍّ، مثلُ: احضُرْ وقرِّب، ﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ﴾ [الأنعام: ١٥]. ﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾: إلا إتْياناً قليلاً يَخْرجونَ مع المؤمنين يُوهِمونهم أنهم معهم، ولا تَراهم يُبارِزون ويُقاتِلون إلا شيئاً قليلاً إذا اضطُرّوا إليه، كقوله: ﴿مَّا قَٰتَلُوٓاْ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الأحزاب: ٢٠]، ﴿أَشِحَّةً عَلَيۡكُمۡ﴾ في وقتِ الـحَرْب أَضِنّاءُ بكم، يَتَرفْرَفون عليكم كما يَفعلُ الرَّجل بالذَّابِّ عنه المناضِلِ دونَه عند الـخَوف، ﴿يَنظُرُونَ إِلَيۡكَ﴾ في تلك الحالةِ كما يَنظرُ المَغْشيُّ عليه مِن مُعالجةِ سَكَرات الموت؛ حَذَراً أو خَوراً أو لِواذاً بك، ﴿فَإِذَا ذَهَبَ ٱلۡخَوۡفُ﴾ وحِيزَتِ الغنائمُ ووَقعتِ القِسْمة: نَقَلوا ذلك الشحَّ وتلك الضِّنَّةَ والرَّفْرَفةَ عليكم إلى الخيرِ ـ وهو المالُ والغنيمة ـ ونَسُوا تلك الحالةَ الأُولى، واجترَؤُوا عليكم، وضَرَبوكم بألسنتِهم،

قولُه: (يتَرفْرَفون)، **الأساس**: ومنَ المجازِ: رَفْرفَ على ولدِه: إذا تحنّى عليه، فقولُه: «يتَرفْرفون» تفسيرٌ لقوله: «ضَنّاً بكم»، أي: يوهِمون أنّهم مُشْفِقون عليكم بُخَلاءُ بأنفُسِكم أنْ تقعَ في التهلُكَة.

الجوهري: ضَنَّ بالشيءِ: إذا بَخِلَ به. أي: يتملَّقونَ للمؤمنينَ الذين يذبُّون؛ عنهم؛ ضَمَّنَ ﴿أَشِحَّةً﴾ معنى: رَفْرَفَ عليه، أي: تَملَّق، وعُدِّي تَعْدِيتَه، فالضميرُ في «عنه» و«دونه» راجعٌ إلى الرجُل أو إلى الموصولِ وهو الألِفُ واللامُ في الذابِّ والمناضلِ، فإذن المعنى إذا أتَوُا البأسَ تملَّقوا وأظهَروا الشفقةَ عليكُم كما يترَفْرفُ الطائرُ ليقَعَ على الشيء، وإذا حصَلوا في الخوفِ نظَروا إليك نَظَرَ المَغْشيِّ عليه من الموت لتذبّوا عنهم، ثُمَّ إذ حصَلَتْ قِسمةُ الغنائم نَقلوا ذلك التملُّقَ إلى القولِ الغليظِ طالبين المَال، ونَسُوْا تلك الحالةَ، وإليه الإشارةُ بقولِه: «نقلوا ذلك الشُّحَّ» إلى آخرِه.

قولُه: (وخَوَراً)، أي: رخاوة، **الأساس**: ومنَ المجازِ: رجلٌ خَوَّارٌ جَبان.

قولُـه: (ضربوكم بألسنتهم)، هو بمعنى ﴿سَلَقُوكُم بِأَلۡسِنَةٍ﴾. قال الـزجاج: معنى ﴿سَلَقُوكُم﴾: خاطَبوكم أشدَّ مخاطبة وأبلغَها في الغنيمةِ، يقال: خطيبٌ مِسلاقٌ وسَلّاقٌ؛ إذا كان بليغاً في خُطْبتِه(١).

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٢١).

وقالوا: وَفِّروا قِسْمَتَنا فإنّا قد شاهَدْناكم وقاتَلْنا معكم، وبمكاننا غَلبتم عدوَّكم، وبنا نُصِرْتم عليهم. **ونُصِبَ ﴿أَشِحَّةً﴾ على الحال**، أوْ على الذمّ. وقُرِئ: (أشِحّةٌ) بالرَّفع، **و(صَلَقوكم) بالصاد**. فإن قلتَ: هل يَثبتُ للمنافقِ عملٌ حتى يَرِدَ عليه الإحباط؟ قلتُ: لا، ولكنّه تعليمٌ لمن عسى يظنُّ أنّ الإيمانَ باللِّسانِ إيمانٌ وإنْ لم يُوطِئْه القلبُ، وأنَّ ما يعملُ المنافِقُ من الأعمال يُجْدي عليه، فبُيِّن أنّ إيمانَه ليس بإيمان، وأنَّ كلَّ عملٍ يوجدُ منه باطلٌ. **وفيه بعثٌ على إتقانِ المكلَّفِ أَساسَ أمرِه**؛ وهو الإيمانُ الصحيح،

قولُه: (**ونُصِبَ ﴿أَشِحَّةً﴾ على الحال**)، قال أبو البَقاء: ﴿أَشِحَّةً﴾ الأولى حالٌ من الضميرِ في ﴿وَلَا يَأْتُونَ﴾، والثاني من الضميرِ المرفوعِ في ﴿سَلَقُوكُم﴾(١). وقال مكّي: الصحيحُ أنَّ ﴿أَشِحَّةً﴾ حالٌ من الضميرِ في ﴿يَأْتُونَ﴾، و﴿وَلَا يَأْتُونَ﴾ حالٌ من الضميرِ في ﴿وَٱلْقَآئِلِينَ﴾، وكذلك إنْ جَعَلْتَهما جميعاً حالَيْن من المُضْمَرِ في ﴿وَٱلْقَآئِلِينَ﴾ ويجوزُ نَصْبُه على الذمِّ(٢). وقيل: ﴿يَنظُرُونَ﴾ حالٌ من الضميرِ في ﴿رَأَيْتَهُمْ﴾، و﴿تَدُورُ﴾ حالٌ من الضميرِ في «ينظرون كالذي» أي: دوراناً كدَورانِ عينِ الذي، ويجوزُ أن يكونَ الكافُ حالاً من أعيُنِهم أي مُشْبِهةً عينَ الذي.

قولُه: (**و«صَلَقوكم» بالصاد**)، وأنشد صاحبُ «المطلع»:

فصَلَقْنـا في مُـرادٍ صَلْقـةً ... وصُداءٍ ألحَقَتْهُـم بالثَّلَل(٣)

الثَّلَل: الهلاكُ. والصَّلْقةُ: الصّدْمَة أيضاً والواقعة المنكرة.

قولُه: (**وفيه بَعْثٌ على إتقان المكلَّفِ أساسَ أمرِه**)، يريدُ أنّ إحباطَ العملِ إنما يُتَصَوَّر

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٥٤).

(٢) لم أجدْهُ على هذه السّياقة في كتب مكي، وأقربُ ما فيها إلى المنقول هنا كلامُه على هذه الآية في «تفسيره» المسمى بـ«الهداية» ص٥٨١٠، أما في «مشكل إعراب القرآن» (٢: ٥٧٦) فعبارتُه ثمّةَ: قولُه: ﴿أَشِحَّةً عَلَى ٱلْخَيْرِ﴾: حالٌ من المُضمَرِ في ﴿سَلَقُوكُم﴾ وهو العاملُ فيه. انتهى. ولم أجده في مَظِنَّتِه من «الكشف عن وجوه القراءات السبع».

(٣) البيت للبيد بن ربيعة العامري في «ديوانه» ص٩٥، وذكره الزبيدي في «تاج العروس» (صلق).

وتنبيهٌ على أنَّ الأعمالَ الكثيرة مِن غيرِ تصحيحِ المعْرفة كالبناءِ على غيرِ أساس، وأنها ممّا يَذهَبُ عند اللّـهِ هباءً منثوراً. فإن قلتَ: ما معنى قولِه: ﴿وَكَانَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرًا﴾ وكلُّ شيءٍ عليه يسير؟ قلتُ: **معناه: أنَّ أعمالَهم حقيقةٌ بالإحْباط، تَدْعو إليه الدَّواعي،** ولا يَصرِفُ عنه صارف. ﴿يَحْسَبُونَ﴾ أنّ الأحزابَ لم ينهَزِموا، وقد انهزَمُوا **فانصَرَفُوا عن الخندقِ إلى المدينةِ راجعِينَ** لمَا نَزَلَ بهم من الخوفِ الشديد ودَخلَهم مِنَ الجُبْنِ

إذا وُجِدَ هناك عَملٌ والمنافِقُ لا عَمَلَ لـه حتى يُحْبَطَ، لكنَّ ورودَ هذا الأسلوبِ[١] على التعريضِ بمَنْ له عَملٌ والحثِّ له على الاحتياطِ والإتقانِ فيه لئلّا يؤولَ إلى الإحباطِ كقولِه تعالى: ﴿وَوَيْلٌ لِّلْمُشْرِكِينَ ۝ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [فُصِّلت: ٦-٧]، وليسَ من المشركين مَنْ يُزَكّي، ولكنْ حَثَّ المؤمنينَ على أدائِها لأنّ المنْعَ مِن صفةِ المُشركين فلا يَنْبغي للمؤمنِ أن يتَّصفَ به.

ومسألةُ الإحباطِ سَبَق في أولِ «البقرة»، قال القاضي: ﴿فَأَحْبَطَ ٱللَّهُ أَعْمَٰلَهُمْ﴾: فأظهَر بطلانَها إذ لم تَثْبُتْ لهم أعمالٌ فتَبْطل، أو أبطَل صنيعَهم ونِفاقَهم[٢].

قولُه: (**معناهُ: أنَّ أعمالَهم حقيقةٌ بالإحباط تدعو إليه الدواعي**)، يريدُ أنّ قوله تعالى: ﴿كَانَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرًا﴾ كنايةٌ عن هذا المعنى، كما أنّ الناسَ إذا عَقَدوا هِمَمَهم على حصولِ أمرٍ بَعيدِ المَنالِ واهتَمُّوا به قيل لهم تَسلّياً: وما ذلك على الله بعزيز. قال القاضي: ﴿عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرًا﴾ هيّناً لتعلُّقِ الإرادةِ به وعَدَمِ ما يَمْنَعُه عنه[٣]. وقال صاحبُ «التقريب»: لا يخافُ اعتراضاً عليه.

قولُـه: (**فانصرَفوا عن الخندقِ إلى المدينـة راجعين**)، ليس في «المعالم»[٤] ولا في

(١) في (ح): «المطلوب»، وهي سائغة مُتَّجهة.

(٢) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٢٨).

(٣) المصدر السابق (٤: ٢٢٨).

(٤) يعني: «معالم التنزيل» للإمام البغوي، حيث لم يذكر رجوعَ المنافقين إلى المدينة في تفسير هذه الآية. انظر: «معالم التنزيل» (٦: ٣٣٥).

المُفرط. ﴿وَإِن يَأْتِ ٱلْأَحْزَابُ﴾ كَرَّةً ثانية تمنَّوا ـ لخوفِهم ممّا مُنُوا به هذه الكرّةَ ـ أنهم خارِجُون إلى البَدْوِ حاصِلونَ بين الأعراب ﴿يَسْـَٔلُونَ﴾ كلَّ قادمٍ منهم مِن جانبِ المدينة عن أخبارِكم وعمّا جرَى عليكم، ﴿وَلَوْ كَانُوا۟ فِيكُم﴾ ولم يَرجِعُوا إلى المدينة، وكان قتالٌ لم يُقاتِلوا إلا تَعِلّةً رِياءً وسُمْعة. وقُرِئ: (بُدًّى) على فُعَل جَمْع بادٍ، كغازٍ وغُزًّى. وفي روايةِ صاحب «الإقليد»: (بَدِيّاً)، بوزن: عَدِيّ. و(يسّاءلون)، أي: يَتساءلون. ومعناه: يقولُ بعضُهم لبعض: ماذا سمعتَ؟ ماذا بَلَغَك؟ أو: يَتساءلون الأعرابَ، كما تقول: رأيتُ الهلالَ وتراءَيْناه.

«الوسيط»[(١)] هذا. لعلّ ذلك نشَأَ له من فِعْل الحُسْبانِ؛ إذْ لو لم يَغيبوا عن الخندق لم يَحْسِبوا ذلك، وهو ضعيف.

قولُه: (مِـمّا مُنوا)، أي: ابتُلوا، الجوهري: مَنْوتُه ومَنَيْتُه؛ إذا ابتلَيْتَه.

قولُه: (ولم يرجِعوا إلى المدينة)، أي: منَ الخندقِ إلى المدينةِ، يدلّ عليه قولُه: «فانصرَفوا من الخندقِ إلى المدينة».

قولُه: (تَعِلّة)، الجوهري: عَلَّلَه بالشيءِ، أي: ألهاهُ كما يُعَلَّلُ الصبيُّ بشيءٍ من الطعام يَتجزّأ به عن اللبن. النهاية: ومنه حديثُ أبي حَثْمةَ يصِفُ التَّمْر: «تَعِلّةُ الصبي» أي: ما يُعلَّلُ به الصبيُّ ليسكت.

قولُه: (وقُرِئ: «بُدًّى»)، قال ابن جِنّي: وهيَ قراءةُ ابنِ عَبّاس: «بُدّى» شديدة الدالِ مُنوَّنةٌ، جَمْعُ بادٍ، كغُزّى جَمْعُ غازٍ، على فُعَّلٍ، ولو كان على فَعَّالٍ لكانَ بُدّاءً وغُزّاءً، ككاتبٍ وكُتّابٍ، وضارِبٍ وضُرّاب[(٢)].

قولُه: (كما تقولُ: رأيتُ الهلالَ وتَراءَيْناه)، يريدُ أنَّ «يتساءلون» بمعنى: يَسْألون، قال: سمِعْتُ العربَ تقولُ: تباصَرْتُه، أي: أبصَرْتُه.

---

(١) يعني: «الوسيط» للواحدي (٣: ٤٦٤)، حيث لم يذكر ما ذكره الزمخشري من رجوعِ المنافقين إلى المدينة.

(٢) «المحتسب» (٢: ١٧٧). وذكرها ابن خالويه في «مختصر شواذّ القرآن» ص١١٩ وعزاها لابن مسعودٍ وطلحةَ ـ يعني: ابن مُصرِّف ـ، وعلّله بما علّل به ابن جِنّي.

[﴿ لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْـَٔاخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرًا ﴾ ٢١]

كان عليكم أن تُواسُوا رسولَ الله ﷺ أسوةً حسنة بأنفُسِكم **فتُؤازِروه** وتَثبُتوا معه، كما آساكُم بنفْسِه في الصَّبر على الجهادِ والثَّبات **في مَرْحى الحَرْب**، حتى كُسرت رُباعِيَته يومَ أُحد وشُجَّ وجهُه. فإن قلتَ: فما حقيقةُ قوله: ﴿ **لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ إِسْوَةٌ حَسَنَةٌ** ﴾، **وقرئ: ﴿أُسْوَةٌ﴾ بالضم**[1]؟ قلتُ: فيه وجهان، أحدُهما: **أنه في نَفْسِه أُسوةٌ حسنة**، أي: قُدْوة، وهو المؤتسى به، أي: المقتدَى به، كما تقول: في البَيْضةِ

قولُه: (**فتُؤازِروه**)، **النهاية**: يقال: آزَرَه وأَزَّره: إذا أعانَه وأسْعَده، من الأَزْرِ: القُوَّةِ والشِّدة.

قولُه: (**وفي مَرْحى الحرْب**)، **النهاية**: قال سُليمان بن صُرَد: «أتيتُ عَلِيّاً حين فرغَ مِنْ مَرْحى الحرب». المرحى: الذي دارَتْ عليهِ رحى الحرب، يقال: رحَيْتُ الحَرْبَ ورَحْوتها إذا أدَرْتَها.

قوله: (**وقُرئ: ﴿أُسْوَةٌ﴾ بالضمِّ**) عاصمٌ، والباقونَ: بالكَسْر[2].

المُغرِب: يُقالُ: آسَيْتُه بما لي؛ أي: جَعلْتُه أُسْوةً أقتدي به ويَقْتدي هُو بي، وواسَيْتُ: لغةٌ ضعيفة[3]، وإليه الإشارةُ بقولِه: «كانَ عليكُم أن تُواسوا رسولَ الله بأنفُسِكم كما آساكُم بنَفْسِه في الصبرِ على الجهاد».

قولُه: (**أنّه في نفسِه أُسْوَةٌ حَسَنة**)، أي: أنّه من بابِ التجريدِ، جُرِّدَ مِنْ نَفسِه الزكيةِ ﷺ شَيْءٌ يُسَمّى قُدوةً، وهي هو. وأنشد أبو عليّ:

(١) «إسوة» بكسر الهمزة هي قراءة الجمهور.

(٢) لتمام الفائدة انظر: «حجّة القراءات» ص٥٧٥.

(٣) «المغرب في ترتيب المعرب» (١: ٣٩).

عشرونَ مَنًّا حَديدٍ، أي: هي في نَفسِها هذا المبلَغُ من الحديد. والثاني: أن فيه خَصْلةً من حقِّها أن يُؤتسى بها وتُتَّبع؛ وهي المُواساةُ بنفْسِه. ﴿لِّمَن كَانَ يَرْجُواْ ٱللَّهَ﴾ بَدَلٌ من ﴿لَكُمْ﴾، كقوله: ﴿لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُواْ لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ﴾ [الأعراف: ٧٥]، ﴿يَرْجُواْ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْآخِرَ﴾: من قولك: رجوتُ زيداً وفضْلَه، أي: فَضْلَ زيد، أو: يرجُو أيّامَ الله واليومَ الآخر خصوصاً. والرجاءُ بمعنى الأمَلِ أو الخوف، ﴿وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرًا﴾: وقَرَنَ الرجاءَ بالطاعاتِ الكثيرة والتوفُّرِ على الأعمالِ الصالحة، ....

أفاءت بنـو مروانَ ظُلْـماً دِماءَنا ... وفي الله إن لم يحكموا حكَمٌ عَدْلُ[1]

قال ابنُ جِنّي: وهو تعالى أعرَفُ المعارفِ، وقد سَمّاهُ الشاعرُ حكَماً عَدْلاً، وأخرجَ اللفظَ مُخْرَجَ التنكيرِ والمآلُ إلى معنى التعريف، ومنه قولك: لئِنْ لقِيتَ رسولَ الله ﷺ لتلقَيَنَّ منه رجلاً مُتناهياً في الخيرِ ورسولاً جامعاً لسُبُلِ الفَضْلِ، فقد آلَتْ به الحالُ إلى معنى التجريد[2].

قولُه: (﴿لِّمَن كَانَ يَرْجُواْ ٱللَّهَ﴾ بدَلٌ من ﴿لَكُمْ﴾) قال أبو البقاء: منعَ منه الأكثرون، لأنّ ضميرَ المُخاطَبِ لا يُبدَلُ منه، فعلى هذا يجوزُ أن يَتَعلَّقَ بـ﴿حَسَنَةٌ﴾ أو يكونَ نعتاً لها، ولا يَتعلَّقُ بـ﴿أُسْوَةٌ﴾، لأنّها قد وُصِفَت[3]. قال صاحب «التقريب»: ﴿لِّمَن﴾ بدَلٌ مِن ﴿لَكُمْ﴾ بدَلَ بعضٍ أو اشتمالٍ، إذِ المُظْهَرُ لا يُبدَلُ من المُخاطَبِ بدَلَ الكلّ.

قولُه: (﴿يَرْجُواْ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْآخِرَ﴾ من قولك: رَجوْتُ زيداً وفَضْلَه)، أي: هو من بابِ: أعجَبني زيدٌ وكَرُمه، على تقديرِ: يرجو اللهَ وثوابَه، فوُضِعَ اليومُ الآخِرُ مَوْضِعَه، لأنّ ثوابَ الله يَقعُ فيه، وهو من إطلاقِ اسمِ المحلِّ على الحالِّ، وعليه قولُه تعالى: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱبْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِى رَحْمَةِ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٠٧] أي: في الجنّة. والوجهُ الثاني: من بابِ عَطْفِ العامِّ على الخاصّ. قال صاحب «الفرائد»: يُمكنُ أن يكونَ التقديرُ: يرجو رحْمةَ الله تعالى أو رِضا الله وثوابَ اليومِ الآخر.

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) «المحتسب» (١: ٤٢).

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٥٥).

والمؤتسي برسولِ الله ﷺ: مَن كان كذلك.

[﴿**وَلَمَّا رَءَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْأَحْزَابَ قَالُواْ هَٰذَا مَا وَعَدَنَا ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَصَدَقَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥۚ وَمَا زَادَهُمْ إِلَّآ إِيمَٰنًا وَتَسْلِيمًا**﴾ ٢٢]

وَعَدَهم اللهُ أن يُزَلْزَلوا حتى يَستغِيثوه، ويَستنصِروه في قوله: ﴿**أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْاْ مِن قَبْلِكُم**﴾ [البقرة: ٢١٤] فلمّا جاء الأحزابُ **وشُخِصَ بهم** واضطرَبُوا ورُعِبوا الرُّعبَ الشديد ﴿**قَالُواْ هَٰذَا مَا وَعَدَنَا ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ**﴾، وأيقَنُوا بالجنّة والنصر. وعن ابنِ عبّاسٍ رضي الله عنهما قال: قال النبيُّ ﷺ لأصحابه: «إنّ الأحزابَ سائرونَ إليكم تِسْعاً أو عشراً» أي: في آخرِ تِسْعِ ليالٍ أو عشر، فلما رأَوْهم قد أقبَلُوا للميعادِ قالوا ذلك. وهذا إشارةٌ إلى الـخَطْب أوِ البَلاء. ﴿**إِيمَٰنًا**﴾ **بالله** وبمواعيدِه ﴿**وَتَسْلِيمًا**﴾ لقضاياه وأقدارِه.

قولُه: (**والمُؤْتسي**)، هو المبتدأُ، والخبرُ «مَنْ كان كذلك»، والجملةُ معطوفةٌ على جملة: «قَرَنَ الرجاءَ بالطاعاتِ الكثيرةِ»، المعنى: مَنْ كان مُقْتدياً بسُنَّةِ رسولِ الله ﷺ ومُقْتفياً آثاره يَنْبغي أن يخافَ اليومَ الآخِرَ ويتوفَّرَ منَ الأعمالِ الصالحة.

قولُه: (**وعدَهم اللهُ أن يُزَلْزَلوا حتى يَسْتغيثوه**)، تفسيرٌ لقولِه تعالى ﴿**وَلَمَّا رَءَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْأَحْزَابَ قَالُواْ هَٰذَا مَا وَعَدَنَا ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ**﴾ [الأحزاب: ٢٢]. قال الزجّاج: الوعْدُ في قولِه: ﴿**وَعَدَنَا ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ**﴾، وهو قولُه تعالى ﴿**أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْاْ مِن قَبْلِكُم مَّسَّتْهُمُ ٱلْبَأْسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ وَزُلْزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِۗ أَلَآ إِنَّ نَصْرَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ**﴾ [البقرة: ٢١٤]. ولمّا ابتُلِيَ أصحابُ النبيِّ ﷺ وزُلْزِلوا زلزالاً شديداً علِموا أنّ الجنّة والنصرَ قد وَجبا لهم[(١)].

قولُه: (**وشُخِصَ بهم**)، **الأساس**: ومِنَ المجازِ: شُخِصَ بفُلانٍ: إذا ورَدَ عليه أمرٌ أقْلَقه.

قولُه: (﴿**إِيمَٰنًا**﴾ **بالله**)، مفعولٌ له، أي: قالوا هذا مُشيرينَ إلى الخَطْبِ أو البلاءِ إيماناً بالله وتسليماً لقضائِه وقَدرِه.

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٢٢)، ولتمام الفائدة انظر: «المحرَّر الوجيز» لابن عطية ص١٨٨.

[﴿مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا۟ مَا عَـٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ عَلَيْهِ ۖ فَمِنْهُم مَّن قَضَىٰ نَحْبَهُۥ وَمِنْهُم مَّن يَنتَظِرُ ۖ وَمَا بَدَّلُوا۟ تَبْدِيلًا * لِّيَجْزِىَ ٱللَّهُ ٱلصَّـٰدِقِينَ بِصِدْقِهِمْ وَيُعَذِّبَ ٱلْمُنَـٰفِقِينَ إِن شَآءَ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا * وَرَدَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِغَيْظِهِمْ لَمْ يَنَالُوا۟ خَيْرًا ۚ وَكَفَى ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلْقِتَالَ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ قَوِيًّا عَزِيزًا * وَأَنزَلَ ٱلَّذِينَ ظَـٰهَرُوهُم مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ مِن صَيَاصِيهِمْ وَقَذَفَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلرُّعْبَ فَرِيقًا تَقْتُلُونَ وَتَأْسِرُونَ فَرِيقًا * وَأَوْرَثَكُمْ أَرْضَهُمْ وَدِيَـٰرَهُمْ وَأَمْوَٰلَهُمْ وَأَرْضًا لَّمْ تَطَـُٔوهَا ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرًا﴾ ٢٣-٢٧]

نَذَر رجالٌ من الصحابة أنهم إذا لَقُوا حَرْباً مع رسولِ الله ﷺ ثَبَتُوا وقاتَلوا حتى يُستشهَدُوا، وهم: عثمانُ بن عفّان، وطَلْحةُ بن عُبيد الله، وسعيدُ بنُ زيدِ بنِ عمرِو بن نُفيل، وحمزةُ، ومُصْعبُ بن عُمير، وغيرُهم، رضي الله عنهم، ﴿فَمِنْهُم مَّن قَضَىٰ نَحْبَهُۥ﴾ يَعني حمزةَ ومُصعباً، ﴿وَمِنْهُم مَّن يَنتَظِرُ﴾ يعني عُثمانَ وطلحةَ. وفي الحديث: «مَن أحبَّ أنْ ينظرَ إلى شهيدٍ يمشي على وجهِ الأرض فلينظُر إلى طلحةَ». فإن قلتَ: ما

قولُه: (**نَذَر رجالٌ من الصحابةِ أنّهم إذا لَقُوا حَرباً مع رسولِ لله ﷺ ثَبَتوا وقاتلوا**)، روَيْنا عن البُخاريِّ ومُسلِمٍ والتِّرمذيِّ عن أنسٍ: قال عمِّي أنس بنُ النَّضرِ ـ سُمِّيتُ به، لم يشهَدْ بدراً مع رسولِ الله ﷺ، فكَبُرَ عليه ـ فقال: أوّلُ مشهدٍ شَهِدَه رسولُ الله ﷺ غِبتُ عنه، أما والله لئن أراني الله مشهداً مع رسولِ ﷺ[(١)] بعْدُ ليرَيَنَّ اللهُ ما أصنَعُ. قال: فهابَ أن يقولَ غيرَها، فشهِدَ مع رسولِ الله ﷺ يوْمَ أُحُدٍ منَ القابلِ[(٢)]، فاستقبَلَه سعْدُ بن مُعاذ فقال له أَنسٌ: يا أبا عَمْرٍو، أيْنَ؟ ثم قال: واهاً لريحِ الجنَّة أجِدُها دونَ أُحُد، فقاتَلَ حتّى قُتِل، فوُجِدَ في جَسَدِه بِضْعٌ وثمانونَ؛ مِنْ ضَربةٍ وطَعْنةٍ ورَمْيةٍ. قالت عَمَّتي الرُّبَيِّعُ بنتُ النَّضْر: فما عرفْتُ أخي إلا ببَنانِه، ونزلَتْ هذه الآيةُ: ﴿رِجَالٌ صَدَقُوا۟ مَا عَـٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ عَلَيْهِ ۖ فَمِنْهُم مَّن قَضَىٰ نَحْبَهُۥ وَمِنْهُم مَّن يَنتَظِرُ﴾ [الأحزاب: ٢٣][(٣)].

---

(١) من قوله: «غِبتُ عنه، أما والله» إلى هنا، سقط من (ط) و(ح).

(٢) يعني من العام المُقْبل.

(٣) أخرجه البخاري (٢٨٠٥) ومسلم (١٩٠٣) والترمذي (٣٢٠٠) واللفظ له.

قضاءُ النَّحْب؟ قلتُ: وَقَعَ عبارةً عن الموت؛ لأنَّ كلَّ حيٍّ لا بدَّ له مِن أنْ يموت، فكأنه نَذْرٌ لازم في رَقَبتِه، فإذا ماتَ فقد قضى نَحْبَه، أي: نَذْرَه. وقولُه: ﴿فَمِنْهُم مَّن قَضَىٰ نَحْبَهُۥ﴾ يَحتمل موتَه شهيداً، ويَحتملُ وفاءَه بنَذْرِه مِن الثَّباتِ مع رسولِ الله ﷺ. فإن قلتَ: فما حقيقةُ قوله: ﴿صَدَقُواْ مَا عَٰهَدُواْ ٱللَّهَ عَلَيۡهِ﴾؟ قلتُ: يقال: صَدَقَني أَخوكَ وكَذَبَني؛ إذا قالَ لك الصِّدقَ والكذب. وأمَّا المَثَلُ: «صَدَقَني سِنَّ بَكْرِه» فمعناه: صَدَقَني في سنِّ بَكْره، بطَرْحِ الجارِّ وإيصالِ الفِعْل؛ فلا يَخْلو ﴿مَا عَٰهَدُواْ ٱللَّهَ

قولُه: (ويَحتَمِلُ وفاءَه بنَذْرِه منَ الثباتِ مع رسول الله ﷺ)، فيه حَزازة، لأنّه لما أجابَ عن معنى قَضاءِ النَّحْبِ بأنّه كِنايةٌ عن الموتِ لم يَحسُنْ هذا التقسيم.

الراغب: النَّحْبُ: النَّذْرُ المحكومُ بوجوبه، يُقال: قضى فلانٌ نَحْبَه؛ أي: وَفّى بنَذْرِه قال تعالى ﴿فَمِنْهُم مَّن قَضَىٰ نَحْبَهُۥ[1] وَمِنْهُم مَّن يَنتَظِرُ﴾ [الأحزاب: ٢٣]، ويُعَبَّر به عمَّنْ مات كقَوْلِهم: قضى أجلَه، واستَوْفى أُكْلَه، وقَضى من الدنيا حاجتَه. والنحيبُ: البكاءُ الذي معه الصوت[2].

قولُه[3]: «استَوْفى أُكْلَه»: كنايةٌ عن انقضاءِ الأجلِ، والأُكْلُ: اسمٌ لما يُؤكَلُ، بضَمِّ الكافِ وسُكونِه، ويُعَبَّرُ به عن النصيبِ، يقال: فُلانٌ ذو أُكلٍ من الدنيا.

قولُه: (صَدَقَني سِنَّ بَكْرِه)، قال الميداني: البَكْرُ: الفتيُّ من الإبلِ، يُقال: صدَقْتُه الحديثَ وفي الحديث، يُضْرَبُ مثلاً في الصدق. وأصْلُه: أنّ رجلاً ساومَ رجُلاً في بَكْرٍ فقال: ما سِنُّه؟ فقال صاحبُه: بازِلٌ[4]، ثم نَفَر البَكْرَ فقال له صاحبه: هِدَعْ هِدَعْ، وهذه لفظةٌ تُسَكَّنُ بها الصِّغار من الإبلِ، فقال المُشتري: صَدقني سِنَّ بَكْرِه، ونُصِبَ على معنى: عَرَّفَني سِنَّ بكره ويجوزُ أن يُقالَ: صَدَقَني خَبَرَ سِنٍّ، ثم حَذفَ المُضافَ، ويُروى: «صَدَقني سِنُّ» بالرفعِ،

---

(١) من قوله: «أي: وَفّى بنذره» إلى هنا، سقط من (ح).

(٢) «مفردات القرآن» ص٧٩٣- ٧٩٤.

(٣) أي: قول الراغب.

(٤) وهو البعيرُ الذي بزل نابُه، ويكون ذلك بدخوله في السنةِ التاسعة.

عَلَيۡهِۖ﴾ إمّا أن يكونَ بمنزلةِ السنِّ في طَرْحِ الجارِّ، وإمَّا أنْ يُجعَلَ المعاهَدُ عليه مَصْدُوقاً على المجاز، كأنهم قالوا للمعاهَد عليه: سنَفِي بك، وهم وافُون به؛ فقد صَدَقُوه، ولو كانوا ناكِثِينَ لَكَذَبُوه، ولَكانَ مَكذُوباً، ﴿وَمَا بَدَّلُواْ﴾ العهدَ ولا غيَّروه، لا المُستشهَدُ ولا مَن ينتظر الشَّهادَةَ، ولقد ثَبَتَ طلحةُ مع رسولِ الله ﷺ يومَ أُحدٍ حتى أُصيبت يدُه، فقال رسولُ الله ﷺ: «**أوجَبَ طلحةُ**»، **وفيه تعريضٌ بمن بدَّلوا من أهلِ النِّفاق**

جَعل الصِّدْقَ للسنِّ توسّعاً[1]، وعليه قولُ المصنِّف: «أن يُجعَلَ المُعاهَدُ عليه مَصْدوقاً على المجاز».

قولُه: (**أوجَبَ طلحة**)[2]، **النهاية**: في الحديثِ: مَنْ فعلَ كذا وكذا فقَد أوْجَبَ، يُقال: أوجَبَ الرجلُ: إذا فَعل فِعْلاً أوجَبَ له الجنّةَ أو النار.

قولُه: (**وفيه تَعْريضٌ بمَنْ بَدّلوا من أهلِ النفاق**)، أيْ: في قولِه تعالى: ﴿وَمَا بَدَّلُواْ تَبۡدِيلٗا﴾، كأنّه قيلَ: من المؤمنينَ رجالٌ صدَقوا ما عاهدوا عليه وما بَدَّلوا تبديلاً ليَجْزِيَهم الله بصِدْقِهم، ومن المنافقينَ رجالٌ كذَبوا ما عاهدوا الله وبَدّلوا تبديلاً ليُعذِّبَهم، فوضَعَ موضِعَ الضميرَيْن المُظْهَرَيْن؛ للإيذانِ بأنّ استحقاقَ كلٍّ بسَببِ عَمَلِه، فاللامُ المُقدَّرُ في «ليُعَذِّبَهم» مجازٌ للعاقبة، وهاهُنا طريقٌ أسْهَلُ مأخذاً، وأبْعَدُ من التعسُّفِ، وأقربُ إلى المقصود وهو أن تُعلَّقَ اللامُ بمعنى قوله: ﴿وَلَمَّا رَءَا ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ٱلۡأَحۡزَابَ﴾، كأنه قيلَ: إنّما ابتلاهُم اللهُ برؤيةِ ذلك الخَطْبِ المشارِ إليه «بهذا» ـ كما قال: «﴿هَٰذَا﴾ إشارةٌ إلى الخَطْبِ أو إلى البلاءِ» ـ ليَجْزِيَ الصادقينَ بصِدْقِهم ما لا يدخُلُ تحْتَ الوَصْفِ والعَدِّ، ويُعَذِّبَ المُنافقين،كما سَبق مِثْلُه في قولِه تعالى:

---

(١) «مجمع الأمثال» (١: ٣٩٢).

(٢) هو جزءٌ من حديثٍ أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٤١٧)، والترمذي (١٦٩٢)، وابنُ حِبّان (٦٩٧٩) من حديثِ الزبير بن العوّام رضي الله عنه، وقال الترمذي: هذا حديثٌ حسَنٌ غريبٌ لا نعرفهُ إلّا من حديث محمد بن إسحاق ـ يعني صاحب السيرة رحمه الله ـ، وفي الباب عن صفوان بن أميّة والسائب بن يزيد.

قلتُ: قد صرّح ابن إسحاق بالتحديثِ في«صحيح ابن حبّان» عن يحيى بن عبّاد، فانتفت شُبهةُ تدليسه، ويحيى بن عبّاد ثقة أخرج له أصحاب السنن، فالحديثُ قويُّ الإسناد.

ومَرَضِ القلوب؛ جُعل المنافقون كأنهم قَصَدُوا عاقبةَ السَّوء وأرادُوها بتَبْديلِهم، كما قَصَدَ الصادقون عاقبةَ الصِّدق بوفائهم؛ لأنَّ كِلا الفريقَيْن مَسُوق إلى عاقبتِه من الثَّوابِ والعِقاب، فكأنَّهما استَوَيا في طَلَبها والسعي لتحصيلها. ويعذِّبَهم ﴿إِن شَآءَ﴾ إذا لم يَتُوبوا ﴿أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾ إذا تابوا، ﴿وَرَدَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ الأحزابَ ﴿بِغَيْظِهِمْ﴾ مَغيظِين، كقوله: ﴿تَنۢبُتُ بِٱلدُّهْنِ﴾ [المؤمنون: ٢٠]. ﴿لَمْ يَنَالُوا۟ خَيْرًا﴾ غيرَ ظافِرين، وهما حالانِ بتداخُلٍ أو تَعاقُب، ويجوزُ أن تكونَ الثانيةُ بياناً للأُولى أو استئنافاً، ﴿وَكَفَى ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلْقِتَالَ﴾ بالرِّيحِ والملائكة ﴿وَأَنزَلَ ٱلَّذِينَ﴾ ظاهَروا الأحزابَ من أهلِ الكِتاب، ﴿مِن صَيَاصِيهِمْ﴾: مِن حُصونهم. والصِّيصِيَة: ما تُحصِّن به، يقال لقَرْنِ الثَّور والظَّبي: صِيْصِية، ولشَوْكة الدِّيك؛ وهي مخْلبه التي في ساقه؛ لأنه يَتحصَّن بها.

﴿لِّيَسْـَٔلَ ٱلصَّٰدِقِينَ عَن صِدْقِهِمْ ۚ وَأَعَدَّ لِلْكَٰفِرِينَ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٨] قال: «﴿وَأَعَدَّ﴾ عَطْفٌ على ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَٰقَهُمْ﴾؛ لأنَّ المعنى: أنّ اللهَ أكّد على الأنبياءِ الدعوةَ إلى دينهِ لأجلِ إثابةِ المُؤمنين وأعَدَّ للكافرين...».

وفي كلامِ أبي البَقاء إشعارٌ بهذا حيث قال: ﴿لِّيَجْزِىَ ٱللَّهُ﴾ يجوزُ أن تكونَ لامُ العاقبة، وأن تَتعلَّقَ بـ﴿صَدَقُوا۟﴾ أو بـ﴿زَادَهُمْ﴾ أو بـ﴿مَا بَدَّلُوا۟﴾[1]. وعلى الزجَّاج بِـ﴿صَدَقُوا۟﴾[2].

قولُه: (بتداخُلٍ أو تعاقُب)، التداخلُ: أن يُعْمِلَ الحالَ الأولى في الثانية ويكونُ الحالانِ لشَيْئين لفظاً، والتعاقُبُ: أن يكونا لشيءٍ واحد.

قولُه: (﴿وَكَفَى ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلْقِتَالَ﴾ بالريحِ والملائكة)، الراغب: الكفايةُ: ما فيه سَدُّ الخَلَّةِ وبلوغُ المرادِ في الأمرِ، والكُفْيةُ من القُوت: ما فيه كِفاية[3].

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٥٥).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٢٢).

(٣) «مفردات القرآن» ص٧١٩.

رُوي: أنَّ جبريلَ عليه السلام أتى رسولَ الله ﷺ صبيحةَ الليلة التي انهزمَ فيها الأحزابُ ورَجَعَ المسلمون إلى المدينةِ ووَضعوا سِلاحَهم على فَرَسِه الحَيْزوم والغبارُ على وجهِ الفَرَسِ وعلى السَّرج، فقال: «ما هَذَا يا جبريلُ؟» قال: مِن مُتابعةِ قُريش. فجَعَل رسولُ الله ﷺ يَمسَحُ الغُبارَ عن وجهِ الفَرَس وعن سَرجِه، فقال: يا رسولَ الله، إنّ الملائكةَ لم تَضعِ السِّلاح، إنَّ اللهَ يأمرُكَ بالسَّيرِ إلى بَني قُريظة، وأنا عامِدٌ إليهم، فإنَّ اللهَ داقُّهم دَقَّ البَيْضِ على الصَّفا، وإنهم لكم طُعْمة، فأذِّنْ في الناس: أَنْ «مَنْ كانَ سَامعاً مُطيعاً فَلاَ يُصَلِّ العصرَ إلا في بَني قريظةَ»، فما صلَّى كثيرٌ من الناس العصرَ إلا بعدَ العشاءِ الآخِرة، لقولِ رسول الله ﷺ، فحاصَرَهم خمساً وعشرين ليلةً حتى جَهدهم الحصارُ، فقال لهم رسولُ الله ﷺ: «تَنزِلون على حُكْمي؟» فأبَوْا، فقال: «على حُكمِ سعدِ بن معاذ؟» فرَضُوا به، فقال سعدٌ: حكمتُ فيهم أن تُقتَلَ مُقاتِلَتُهم، وتُسْبى ذَرارِيُّهم ونساؤهم، فكبَّرَ النبيُّ ﷺ، وقال: «لقد حكمتَ بحُكمِ الله مِن فوقِ

قولُه: (ورُوِيَ[1] أنّ جِبريل أتى رسولَ الله ﷺ)، الحديث مِنْ روايةِ البُخاريِّ ومُسلمٍ عن عائشةَ رضيَ الله عنها: فلما رَجَعَ رسولُ الله ﷺ منَ الخندقِ ووضعَ السِّلاحَ واغتَسل، أتاه جبريلُ عليه السلامُ وهو ينفُضُ رأسَه من الغُبار فقال: «قد وضَعْتَ السلاحَ! والله ما وضَعْتُه، اخرُجْ إليهم». فقال النبيُّ ﷺ: «فأين؟» فأشارَ إلى بَني قُريظَةَ فأتاهُم رسولُ الله ﷺ فنزلوا على حُكْمه، فرَدَّ الحُكْمَ إلى سعدٍ[2]. قال: فإني أحكُمُ فيهم أن تُقْتَلَ المُقاتِلةُ وتُسبى النساءُ والذُّريّةُ وأن يُغْنَم أموالهُم»[3]، وزادَ في رواية: قالَ رسولُ الله ﷺ: «لقد حَكَمْتَ فيهم بحُكْمِ الله»، وفي رواية: «بحُكْمِ المَلِك»[4].

---

(١) كذا في الأصول الخطية؛ بالواو، وليست في «الكشاف».

(٢) يعني ابن معاذٍ رضي الله عنه، وكان قد جُرِحَ جُرحاً بليغاً في غزوة الخندق ثَعَبَ منه الدم، ثم قضى نحْبَه شهيداً رضوانُ الله عليه.

(٣) أخرجه البخاري (٢٨١٣) و(٤١٢١)، ومسلم (١٧٦٩).

(٤) وكلتاهما ثابتان في «الصحيح».

سبعةِ أرقِعة»، ثم استنزَلَهم،**وخَنْدَقَ** في سُوقِ المدينة خندقاً، وقدَّمهم فضَرَبَ أعناقَهم وهم **مِن ثمانِ مئة إلى تسعِ مئة**، وقيل: كانوا ستَّ مئة مقاتلٍ وسبعَمئة أَسير. **وقُرِئ: ﴿ٱلرُّعْبَ﴾ بسكونِ العَيْن وضمِّها**. و (تأسُرون) بضمِّ السين.

ورُوِي: أنَّ النبيَّ ﷺ جَعل عَقارَهم للمهاجرين دونَ الأنصار، **فقالت الأنصارُ في ذلك**، فقال: «إنكم في مَنازلكم»، وقال عمرُ رضي الله عنه: أمَا تَخْمُسُ كما خَمَسْتَ يومَ بَدْر؟ قال: «لا، إنما جُعلتْ هذه لي طُعْمةً دون الناس»، قال: رَضِينا بما صَنَعَ اللهُ ورسولُه. ﴿وَأَرْضًا لَّمْ تَطَـُٔوهَا﴾ عن الحسن رضي الله عنه: فارِسُ والرُّوم. وعن قَتادة رضي الله عنه: كنّا نحدّث أنها مكّة. وعن مقاتِل رضي الله عنه: هي

قوله: (**سَبْعةِ أرْقِعَة**)[1]، جاءَ على لفظِ التذكيرِ كأنه ذهبَ إلى السقف.

النهاية: يعني سَبْعَ سماواتٍ، كلُّ سماءٍ يُقال لها: رَقيع، والجَمْعُ أرْقِعَة، ويقال: الرقيعُ: اسمُ سماءِ الدنيا، فأُعْطيَ كلُّ سماءٍ اسْمَها.

قولُه: (**خَنْدَقَ**)، أي: حَفَرَ.

قولُه: (**من ثمانِ مئة إلى تسعِ مئة**)، أي: هم كائنونَ من بين ثمان مئةِ رأسٍ إلى منتهى تسع مئةٍ، لا ينقُصون مِن ذلك، ولا يزيدونَ على هذا.

قولُه: (**وقُرِئ: ﴿ٱلرُّعْبَ﴾ بسكونِ العَيْنِ وضَمِّها**)، بالضمِّ: ابنُ عامرٍ والكِسائيُّ، والباقون: بالسكون[2].

قولُه: (**فقالَ**[3] **الأنصارُ في ذلك**)، أي: في شأنِه وأمْرِه.

---

(١) أخرجه بهذا اللفظ ابن إسحاق في «السيرة» بإسنادٍ ذكره الزيلعي في «تخريج أحاديثِ الكشاف» (٣: ١٠٣)، وأخرجه ابن زنجوَيْه في «الأموال» (١: ٣٤٣) كلاهما يرويه من حديثِ علقمة بن وقاص الليثي رضي الله عنه.

(٢) قد سبق بيانُه وأنهما لغتانِ أجودُهما السكون. انظر: «حجّة القراءات» ص١٧٦.

(٣) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «فقالت».

خَيْبر. وعن عِكْرمة: كلُّ أرض تُفتح إلى يومِ القيامة. ومن بِدَع التفاسير: أنه أراد نِساءَهم.

[﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ قُل لِّأَزْوَٰجِكَ إِن كُنتُنَّ تُرِدْنَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ وَأُسَرِّحْكُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا * وَإِن كُنتُنَّ تُرِدْنَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَٱلدَّارَ ٱلْءَاخِرَةَ فَإِنَّ ٱللَّهَ أَعَدَّ لِلْمُحْسِنَٰتِ مِنكُنَّ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ ٢٨-٢٩]

أَرَدْن شيئاً من الدُّنيا مِن ثيابٍ وزيادةِ نَفَقة، وتغايَرْنَ، فغَمَّ ذلك رسولَ الله ﷺ؛ فنَزلتْ، فبَدَأ بعائشةَ رضي الله عنها، وكانت أحبَّهنّ إليه، فخيَّرها وقرأ عليها القرآن، فاختارتِ اللهَ ورسولَه والدارَ الآخرة، فرُؤي الفَرَحُ في وجهِ رسولِ الله ﷺ، ثم اختارت جميعُهنّ اختيارَها، **فشَكَرَ لهنّ اللهُ** ذلك؛ فأنزل: ﴿ لَّا يَحِلُّ لَكَ ٱلنِّسَآءُ مِنۢ بَعْدُ وَلَآ أَن تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِنْ أَزْوَٰجٍ ﴾ [الأحزاب: ٥٢].

رُوي: أنه قال لعائشة: «إنِّي ذاكرٌ لك أمراً، ولا عليكِ أنْ لا تَعْجَلي فيه حتّى تستأمِري أبوَيْكِ»، ثُمَّ قرأ عليها القرآن، فقالَت: أفي هذا أستأمِرُ أبويّ؟! فإنِّي أريدُ اللهَ ورسولَهُ والدارَ الآخرةَ. **ورُوي: أنها قالت: لا تُخبِرْ أزواجَك** أنِّي اخترتُك، فقال: «إنما

قولُه: (**فشكَر لهنَّ الله**)، أي: حَمِدَ اللهُ على اختيارِهن الرسولَ ﷺ، ووعَدَ لُهنَّ تَضْعيفَ الأجْرِ والرزقِ الكريم.

قولُه: (**رُويَ أنه** ﷺ **قال لعائشة: «إنّي ذاكرٌ لك أمراً»**)، الحديث، أخرجه البُخاريُّ ومسلمٌ والتِّرمذيُّ والنَّسائيُّ وابنُ ماجه عنها مع تغييرٍ يسيرٍ في اللَّفظ[1].

قولُه: (**ورُوِيَ أنها قالت: لا تُخبر أزواجَك**)، هذه الروايةُ في «مسندِ الإمامِ أحمدَ بنِ حنبل» زائدةٌ على الحديثِ الأوّلِ ومُتَّصلةٌ به، قالت: وأسأَلُك أنْ لا تذكُر لامرأةٍ من نسائِك

---

(١) أخرجه البخاري (٢٤٦٨) ومسلم (١٤٧٥) والترمذي (٣٢٠٤) والنسائي (٦: ٥٥) وابن ماجه (٢٠٥٣).

بَعَثَني اللهُ مبلِّغاً ولم يبعثْني متعنِّتاً». فإن قلتَ: ما حكمُ التخييرِ في الطلاق؟ قلت: إذا قالَ لها: اختاري، فقالت: اخترتُ نَفْسي، أو قال: اختاري نَفْسَك، فقالت: اخترت، لا بُدَّ من ذِكْرِ النفس في قولِ المخيِّر أو المُخيَّرة؛ وقعتْ طلقةٌ بائنةٌ عند أبي حَنيفة وأصحابِه، واعتبَروا أنْ يكونَ ذلك في المجلس قبْلَ القيام أو الاشتغالِ بما يدلُّ على الإعراض، واعتبَر الشافعيُّ رحمه الله اختيارَها على الفَوْر وهي عنده طلقةٌ رجعيّة، وهو مذهبُ عمرَ وابنِ مسعود. وعن الحسنِ وقتادةَ والزهريِّ رضي الله عنهم: أمْرُها بيدِها في ذلك المجلسِ وفي غيرِه، وإذا اختارت زوجَها؛ لم يقعْ شيءٌ بإجماعِ فقهاء الأمْصار. وعن عائشةَ رضي الله عنها: خيَّرَنا رسولُ الله ﷺ فاختَرْناه ولم يَعُدَّه طَلاقاً. ورُوي: أفكان طلاقاً؟ وعن عليّ رضي الله عنه: **إذا اختارتْ زوجَها: فواحِدةٌ رجعيّة، وإنِ اختارت نفْسَها: فواحدةٌ بائنة**. ورُوي عنه أيضاً: أنها إنِ اختارتْ زوجَها فليسَ

ما اختَرْت، فقال: «إنّ الله لم يبعَثْني مُعنِّفاً، ولكنْ بعَثَني مُعلِّماً مُيسِّراً، لا تسألنَّ امرأةٌ عما اختَرْتِ إلا أخبرتُها»(١).

أوقَعَ «مُتعنِّتاً» مقابِلاً لقولِه: «مُبلِّغاً»، فيجبُ التطابقُ بينهما من جهةِ التضاد. والتعنُّتُ: تَفعُّلٌ من العَنَتِ، أي: الفسادِ والمشقَّة والهلاكِ والإثْمِ والخطأ. والتفعُّلُ والاستفعالُ يَلْتقيانِ في مواضعَ، يُقال: تعجَّلْتُه واستَعْجَلْتُه وتقصَّيْتُه واستقصَيْته، والنبيُّ ما بُعِثَ لطلبِ ذلك وإنَّما بُعِثَ لرَفْعِها وإزالتِها.

المُغرِب: أعْنتَه إعناتاً: أوقَعَه في العَنَتِ فيما شقَّ عليه، ومنه: تَعنَّتَه في السؤالِ إذا سأله على جهةِ التلبيسِ عليه، والتلبيسُ ممّا يُنافي الإبلاغ(٢).

قولُه: (**إذا اختارَتْ زوجَها فواحدةٌ رجْعِيةٌ وإن اختارَتْ نَفْسَها فواحدةٌ بائنة**)، قال القاضي: تعليقُ التسريحِ بإرادتِهنَّ الدنيا وجَعْلُها قسيماً لإرادتِهنَّ الرسولَ ﷺ يدلُّ على أن

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٥٣٠١)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٩١٦٤)، وأبو عوانة في «المسند» (٤٥٨٧).

(٢) «المُغرب في ترتيب المُعرب» (٢: ٨٤).

بشيء. أصلُ «تعالَ»: أنْ يقولَه مَن في المكان المرتفع لمن في المكانِ المُستوطئ، ثم كَثُر حتى استوتْ في استعمالِه الأمكنةُ. ومعنى «تعالَيْن»: أقبِلْن بإرادتِكنَّ واختيارِكنّ لأحد أمرَيْن، ولم يُرِدْ نهوضَهنّ إليه بأنفسِهنّ، كما تقول: أقبَلَ يخاصِمُني، وذَهَبَ يكلِّمُني، وقامَ يهدِّدني. ﴿أُمَتِّعۡكُنَّ﴾: أُعطيكنَّ مُتعةَ الطَّلاق. فإن قلتَ: المتعةُ في الطَّلاقِ واجبةٌ أم لا؟ قلتُ: **المطلَّقةُ التي لم يُدخَلْ بها ولم يُفرَضْ لها في العَقْد، مُتعتُها واجبةٌ عند أبي حَنيفة** وأصحابِه، وأما سائرُ المطلَّقاتِ فمُتعتُهنَّ مُستحَبّة. **وعن الزُّهريِّ: مُتْعتانِ**، إحداهما: يقضي بها السلطانُ: مَن طلَّق قبْلَ أن يَفرِضَ ويَدخل بها. والثانيةُ: حقٌّ على المتَّقين: مَن طلَّق بَعْدَما يَفرِضُ ويَدخُل. وخاصَمتِ امرأةٌ إلى شُريحٍ في المُتعة، فقال: متِّعْها إنْ كنتَ من المتقين، ولم يُجبِرْه. وعن سَعيد بنِ جُبير: المتعةُ حقٌّ مَفْروض. وعن الحسن: لكلِّ مطلَّقةٍ متعةٌ إلّا المختلِعةَ والمُلاعِنة. والمتعةُ: دِرْعٌ وخِمارٌ ومِلْحفة على حسبِ السَّعة والاقتدار، إلّا أنْ يكونَ نصفُ مَهْرِها أقلَّ من ذلك، فيجبُ لها الأقلُّ منهما. ولا يُنقَص مِن خمسةِ دراهم؛ لأنّ أقلَّ المَهْرِ عشرةُ دراهمَ، فلا يُنقص من نِصْفها. فإن قلتَ: ما وجهُ قراءةِ مَن قرأ: (أمتعُكنّ وأسرِّحُكنّ) بالرَّفع؟ قلتُ:

المُخيَّرَة إذا اختارَتِ الزوجَ لم تطلُقْ خِلافاً لزيدٍ والحسنِ ومالكٍ وإحدى الروايتين عن علي رضي الله عنه، يؤيِّدُه قولُ عائشةَ رضيَ الله عنها: خَيَّرَنا رسولُ الله ﷺ فاختَرْناه، ولم يَعُدَّه طلاقاً. وتقديمُ التمتيع على التسريحِ المسبَّبِ عنه من الكَرَمِ وحُسْنِ الخلق[1].

قولُه: (**المُطلَّقةُ التي لم يُدْخَلْ بها ولم يُفْرَضْ لها في العَقْدِ مُتْعتُها واجبةٌ عند أبي حنيفة**)، قال القاضي: ليس في الكلام ما يدلُّ عليه[2].

قولُه: (**وعن الزُّهْريِّ مُتْعتان**)، هما مبنيتان على ما في «البقرة» مِنْ قَوْلِه ﴿وَلِلۡمُطَلَّقَٰتِ مَتَٰعُۢ بِٱلۡمَعۡرُوفِۖ حَقًّا عَلَى ٱلۡمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢٤١] بعد قوله ﴿لَّا جُنَاحَ عَلَيۡكُمۡ إِن طَلَّقۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ

---

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٣٠).

(٢) المصدر السابق (٤: ٢٣٠).

وجهُه الاستئنافُ ﴿سَرَاحًا جَمِيلًا﴾ مِن غيرِ ضِرارٍ طلاقاً بالسُّنّة. ﴿مِنكُنَّ﴾ للبيان لا للتَّبْعيض.

[﴿يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ مَن يَأْتِ مِنكُنَّ بِفَٰحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ يُضَٰعَفْ لَهَا ٱلْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ ۚ وَكَانَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرًا * وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتَعْمَلْ صَٰلِحًا نُّؤْتِهَآ أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ وَأَعْتَدْنَا لَهَا رِزْقًا كَرِيمًا﴾ ٣٠-٣١]

الفاحشة: السيِّئةُ البَليغة في القُبحِ، وهي الكَبيرة. والمُبيِّنة: الظاهرُ فُحشها، والمرادُ كلُّ ما اقترَفْن مِنَ الكبائر. وقيل: هي عِصيانُهنَّ رسولَ الله ﷺ ونُشوزُهنّ، وطلبُهنَّ منه ما يشقُّ عليه، أو ما يضيقُ به ذَرْعُه ويغتمُّ لأجْله. وقيل: الزِّنا، واللهُ عاصمٌ رسولَه من ذلك، كما مرَّ في حديثِ الإفْك، وإنما ضُوعِفَ عذابُهنَّ؛ لأنَّ ما قَبُحَ مِن سائرِ النِّساء كان أقْبَحَ منهنّ وأَقبح؛ لأنَّ زيادةَ قُبحِ المعصية تتبَعُ زيادةَ الفضلِ والمرتبة وزيادةَ النِّعمةِ على العاصي مِن المعصِيِّ، وليس لأحدٍ منَ النِّساء مثلُ فضلِ نساءِ النبيِّ ﷺ، ولا على أحدٍ منهنَّ مثلُ ما لله عليهنَّ من النِّعمة، والجزاءُ يَتبَعُ الفِعل، وكونُ الجزاءِ عِقاباً يتبعُ كَوْنَ الفِعل قَبيحاً، فمتى ازداد قُبحاً ازدادَ عقابُه شِدّة؛ ولذلك كان ذمُّ العُقلاء للعاصي العالِمِ أشدّ منه للعاصي الجاهل؛ لأنَّ المعصيةَ منَ العالِمِ أقبحُ؛ ولذلك فُضِّل حَدُّ الأحرار على حَدِّ العَبيد، حتى إنَّ أبا حَنيفة وأصحابَه لا يَرْون الرَّجمَ على الكافر. ﴿وَكَانَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرًا﴾ إيذانٌ بأنَّ كونَهنَّ نساءَ النبي ﷺ ليس بمُغنٍ عنهنَّ شيئاً، وكيف يُغني عنهنَّ وهو سببُ مُضاعَفةِ العذاب؟ فكان داعِياً إلى تشديدِ الأمر عليهنّ غيرَ صارفٍ عنه. ....

﴿مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا۟ لَهُنَّ فَرِيضَةً ۚ وَمَتِّعُوهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٦]، قال سعيد بن جبير وأبو العالية والزهري: المتعةُ واجبةٌ لكل مُطَلَّقة وفرَّقَ هاهنا بين الواجبَيْن بأن قال في الأول: «يقضي به السلطان»، أي: يُجبِرُ عليه، وفي الثاني: «حَقٌّ على المتَّقين»، وأتْبَع ذلك حُكْمَ شُرَيْحٍ: «مَتِّعْها»، ولم يُجبره.

قُرِئ: ﴿يأتِ﴾ بالتاء والياء، ﴿مُّبَيِّنَةٍ﴾ بفتحِ الياء وكسرِها؛ مِن بيَّن بمعنى تبيَّن، **﴿يُضَٰعَفۡ﴾ و(يُضَعَّف)** على البِناء للمفعول، و(يُضاعِف)، و(نُضعِّف) بالياءِ والنون. **وقُرِئ: ﴿يقنُتۡ﴾ ﴿وتعمل﴾** بالتاء والياء. و(نؤتِها) بالياء والنون. والقُنوت: الطاعةُ، **وإنما ضوعِفَ أجرُهنّ؛ لطلبِهنّ** رِضا رسولِ الله ﷺ بحُسنِ الخُلق، وطِيبِ المعاشرة، والقَناعة، وتوفُّرِهنّ على عبادةِ الله، والتقوى.

قولُه: (وقُرِئ[1]: ﴿يأتِ﴾ **بالتاء والياء**)، بالياءِ التحتانية: سَبْعة، والتاء: شاذة[2].

قولُه: (﴿مُّبَيِّنَةٍ﴾، **بفتحِ الياءِ**)، ابنُ كثيرٍ وأبو بكرٍ، والباقون: بكَسْرِها.

قولُه: (﴿يُضَٰعَفۡ﴾ و«يُضَعَّفْ»)، ابنُ كثيرٍ وابنُ عامرٍ: بالنون وكسر العين وتشديدها من غير ألف، «العذابَ» بالنَّصْب، والباقون: بفَتْحِ العين ورَفْعِ «العذاب»، وشَدَّد أبو عَمْرٍو العينَ وحذفَ الألفَ قبلها، وخَفَّفها الباقون وأثبتوا الألف[3].

قولُه: (وقرئ: ﴿يقنُتۡ﴾ ﴿وتعمل﴾)، بالياءِ التحتانية: السبعة، وبالتاءِ: شاذّة، «ويعمل صالحاً يؤتِها» بالياء التحتانية فيهما: حمزة والكسائي، والباقون: بالتاء الفوقانية في الأول، وبالنون في الثاني[4].

قولُه: (إنّما[5] **ضوعف أجرُهُنّ لطلبهنّ**)، ولو عَلّل بما علّل به قولَه: ﴿مَن يَأۡتِ مِنكُنَّ بِفَٰحِشَةٖ مُّبَيِّنَةٖ يُضَٰعَفۡ لَهَا ٱلۡعَذَابُ﴾ [الأحزاب: ٣٠] من نحوِ قوله: لأنّ زيادةَ قُبح المعصية مع زيادةِ الفضلِ والمرتبة، بأن يقول: كما أن العذاب لأجلِ زيادةِ الفضل، وزيادة النعمة من كونهنّ نساءَ خيرِ البَرِيّة، كذلك مضاعفة العذاب لأجلِ ذلك؛ كان أحسَن وأشدّ التئامًا مع قوله تعالى: ﴿يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ لَسۡتُنَّ كَأَحَدٖ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾.

---

(١) كذا في الأصول الخطية، ويوافقه نصُّ «الكشاف» من (ط)، لكن في الأصل الخطي من «الكشاف» وفي المطبوع: «قرئ» دون واو.

(٢) انظر: «حجّة القراءات» ص٥٧٦.

(٣) لتمام الفائدة انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (١٤: ١٧٦).

(٤) «الجامع لأحكام القرآن» (١٤: ١٧٥)، و«حجّة القراءات» ص٥٧٦.

(٥) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «وإنما» بالواو.

[﴿ يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ لَسۡتُنَّ كَأَحَدٖ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِنِ ٱتَّقَيۡتُنَّۚ فَلَا تَخۡضَعۡنَ بِٱلۡقَوۡلِ فَيَطۡمَعَ ٱلَّذِي فِي قَلۡبِهِۦ مَرَضٞ وَقُلۡنَ قَوۡلٗا مَّعۡرُوفٗا ﴾ ٣٢]

«أَحَـد» في الأصلِ بمعنى وَحَـدٍ، وهـو الواحد، ثُمَّ وُضع في النفيِ العامِّ مُستوياً فيه المذكَّرُ والمؤنَّث والواحدُ وما وراءَه. ومعنى قوله: ﴿لَسۡتُنَّ كَأَحَدٖ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾: لستنَّ كجماعةٍ واحدةٍ مِن جماعاتِ النساء، أي: **إذا تُقُصِّيتْ أُمَّةُ النساء جماعةً جماعةً لم توجَدْ منهنَّ جماعةٌ واحدة تُساويكُنَّ في الفضلِ** والسابِقة، ومثلُه قولُه عزَّ وجلَّ:

قولُه: (**تُقُصِّيَت**)، أي: استُقصِيَت وتُتُبِّعَتُ، والتقصِّي: الاستقصاءُ وهو بلوغُ الأقصى.

قولُه: (**أي: إذا تُقُصِّيَت أمةُ النساء جماعةً جماعةً، لم توجَدْ منهن جماعةٌ واحدةٌ تُساويكنَّ في الفضل**)، **الانتصاف**: أراد المطابقةَ بين المتفاضلَيْن، فإنّ نساءَ النبيِّ جماعة، وقد كان مُستغنيًا بحملِ المعنى على الوحدة ويكون أبلغ، أي: ليست واحدةٌ منكنَّ كأحدٍ، أي: كواحدةٍ من آحادِ النساء. ويلزَمُ على ما قال تفضيلُ الجماعةِ على الجماعة، ولا يلزم ذلك في عكسه فتأمله، وجاء التفصيلُ هاهنا كمجيئه في قوله تعالى: ﴿ أَفَمَن يَخۡلُقُ كَمَن لَّا يَخۡلُقُۚ ﴾ [النحل: ١٧]، وكقوله: ﴿وَلَيۡسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلۡأُنثَىٰۖ﴾ [آل عمران: ٣٦]، وقد مضت فيه نكته، أي: الأصلُ: أفمَنْ لا يخلُقُ كمَنْ يخلق، وليس الأنثى كالذكر[1]، وكذا هاهنا: ليسَت إحداكُنَّ نحو أحدٍ من آحادِ النساء[2].

وقلت: لا شكّ أن اسمَ «ليسَ» ضميرُ الجماعةِ، وقد حُمِلَ عليه ﴿كَأَحَدٖ﴾، وبُيِّن بقوله: ﴿مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾، والتعريفُ فيه للجنس، فوجبَ حَملُ الأحدِ في هذا السياقِ على الجماعة، كما في قولِه تعالى: ﴿فَمَا مِنكُم مِّنۡ أَحَدٍ عَنۡهُ حَٰجِزِينَ﴾ [الحاقة: ٤٧] ولو حُمِلَ أحدٌ على الواحدِ لزمَ التفصيلُ بحسب الوُحْدان، ويرجع ذلك إلى تفضيلهنَّ عليهن على واحدٍ واحدٍ من النساء، ولا ارتيابَ في بُطلانِه. وأمّا تأويلُه بقولِه: «ليست واحدةٌ منكنّ» فخلاف

---

(١) من قوله: «وقد مضت فيه نكتة» إلى هنا، سقط من (ح).

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٥٣٦).

﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَلَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ﴾ [النساء: ١٥٢] يريدُ بين جماعةٍ واحدة منهم، تَسْويةً بين جميعِهم في أنهم على الحقِّ المُبين. ﴿إِنِ اتَّقَيْتُنَّ﴾: **إن أردتُنَّ التقوى**، وإن كنتُنَّ متَّقِياتٍ. ﴿فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ﴾: فلا تُجِبْنَ بقولِكنَّ خاضِعاً، أي:

الظاهر، وأمّا قولُه: «يلزَمُ تفضيلُ الجماعةِ على الجماعة ولا يلزم ذلك في عكسِه» فجوابه: أنَّ تفضيل كلِّ واحدٍ واحدٍ منهنَّ يعُلَمُ من دليلٍ آخرَ، إما عقليٌّ أو نَصّ، مثل: «ونساؤه أمهاتكم[(١)]» وغيره.

الراغب: أحدٌ تُستعملُ على ضربَيْن: **أحدُهما**: في النفي فقط، وهو لاستغراق جنسِ الناطقين ويتناول القليل والكثير على طريق الاجتماع والافتراق، نحو: ما في الدار أحد، أي: واحد ولا اثنان فصاعداً لا مجتمعَيْن ولا مُفترقَيْن، وهذا المعنى لم يصلُح استعمالُه في الإثبات، لأنَّ نفيَ المُتضادّين يصحُّ ولا يصحُّ إثباتهما، فلو قيل: في الدارِ أحدٌ لكان فيها إثباتُ واحدٍ منفردٍ مع إثباتِ ما فوق الواحدِ مُجتمعِين ومُتفرِّقين، وذلك ظاهر الإحالة، ولتناولِه ما فوقَ الواحدِ يصحُّ أن يقال: ما من أحد فاضلين كقوله تعالى: ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾ [الحاقة: ٤٧].

وثانيهما: في الإثبات، وهو على ثلاثةِ أوجه: أحدُها: في الواحدِ المضموم إلى العَشرات نحو أحد عشر. وثانيها: أن يُستعملَ مُضافاً أو مُضافاً إليه، كقوله تعالى ﴿أَمَّا أَحَدُكُمَا فَيَسْقِي رَبَّهُ خَمْرًا﴾ [يوسف: ٤١] وقولهم: يوم الأحد، أي يوم الأول. وثالثها: أن يستعمل مطلقاً وصفاً وليس ذلك إلا في وصف الله تعالى ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]، وأصله: وَحَد، لكن وَحَد يُسْتعملُ في غيره. قال النابغة:

كأنَّ رحــلي وقــد زال النهارُ بِنا … بذي الجليل على مستأنسٍ وَحِد[(٢)]

قولُه: (﴿إِنِ اتَّقَيْتُنَّ﴾ **إن أردتُنَّ التقوى**)، قال صاحب «الفرائد»: حَمَلَ الاتقاءَ على

---

(١) كذا في الأصول الخطية، ولعل صوابه: ﴿وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ﴾ [الأحزاب: ٦]، فيكون استشهاداً بالآية الكريمة، والله أعلم.

(٢) «مفردات القرآن» ص٦٦، وانظر بيت النابغة في «ديوانه» ص٣١.

ليِّناً خَنِثاً، مثل كلامِ المُرِيبات **والمُومِسات** ﴿فَيَطْمَعَ ٱلَّذِى فِى قَلْبِهِۦ مَرَضٌ﴾ أي: رِيبةٌ وفُجور. وقرئ: بالجَزْم؛ عطفاً على محلِّ فعلِ النَّهي، على أنهنَّ نُهين عن الخُضوع بالقول، ونُهيَ المريضُ القلبِ عن الطَّمع، كأنه قيلَ: لا تخضعْنَ فلا يَطْمَع. وعن ابنِ محيصن: أنه قرأَ بكسرِ الميم، وسبيلُه ضمُّ الياءِ مع كسرِها وإسنادُ الفِعلِ إلى ضميرِ القول؛ أي: فيُطمِعَ القولُ المُرِيبَ. ﴿وَقُلْنَ قَوْلًا مَّعْرُوفًا﴾: بَعيداً مِن طَمَعِ المُريبِ بجِدٍّ وخُشونة مِن غير تخنيث، أو: قولاً حسناً مع كونِه خَشِناً.

[﴿وَقَرْنَ فِى بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ ٱلْأُولَىٰ وَأَقِمْنَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتِينَ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَطِعْنَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ ٣٣]

إرادتِه بطريق المجاز، ومتى أمكن الحقيقة لم يجز الحمل على المجاز، وقد حمله وذكر معه الحقيقة. وقلت: هاهنا تفصيل، وذلك أنّ المخاطَب إما أن يكونُ متقياً[(١)]، فيجري الكلام على الحثِّ، كما حكى الله عن مريم تُخاطبُ جبريل عليهما السلام: ﴿إِنِّىٓ أَعُوذُ بِٱلرَّحْمَٰنِ مِنكَ إِن كُنتَ تَقِيًّا﴾ [مريم: ١٨]. روى البخاريُّ عن أبي وائل قال: علِمَت مريمُ أن التقيَّ ذو نُهْيَة[(٢)] حين قالت: ﴿إِن كُنتَ تَقِيًّا﴾. هذا الطريق هو الذي سلكه المصنِّفُ لاقتضاء المقام إياه تهييجاً وإلهاباً، وقد نبّه عليه بقوله: «وإن كُنتُنَّ مُتَّقيات» على «إن» الشرطية، أو تخاطبُ من لم يتَّصف بصفة التقوى وأرادَ الاتصافَ بها، فحينئذ لا بد من تقدير الإرادة، والأول أوجه؛ لأن المخاطباتِ مُتَّقياتٌ، والشرطُ كالتعليل.

قولُه: (**ليّناً خَنِثاً**)، **الأساس**: خَنِثَ: تكسّر وتثنّى. وقد خَنث وتخنّث وخَنّث كلامَه: ليَّنه.

قولُه: (**الموسِات**)، **النهاية**: المومسة الفاجرة.

---

(١) في(ف): «منفياً»، وهو تصحيف.

(٢) أي: ذو عَقْل. والقولُ المذكور أورده البخاري في كتاب أحاديث الأنبياء، بابُ قول الله: ﴿وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ مَرْيَمَ﴾ قبل الحديث (٣٤٣٦).

(وَقِرْنَ) بكسرِ القاف، مِن: وَقَرَ يَقِرُ وَقاراً، أو مِن: قَرَّ يَقِرُّ، حُذفتِ الأُولى من رائَيْ: اقرِرْنَ، ونُقلَتْ كسرتُها إلى القاف، كما تقول: ظِلْنَ، و﴿ وَقَرْنَ ﴾: بفتحِها، وأصلُه: اقرَرْنَ، فحُذفتِ الراءُ وأُلقيتْ فتحتُها على ما قبلَها، كقولِك: ظَلْنَ. وذكر أبو الفَتح الهَمْدانيُّ في كتاب «التبيان» وجهاً آخرَ، قال: قارَ يقارُ: إذا اجتمَعَ، ومنه: القارة؛ لاجتماعِها، ألَا ترى إلى قولِ عَضَلٍ والدَّيشِ: اجتمِعوا فكُونوا قارَةً؟ والجاهليةُ الأُولى: هي القَدِيمةُ التي يقال لها: الجاهليّةُ الـجَهْلاء، وهي الزَّمَن الذي وُلد فيه إبراهيمُ عليه السلام؛ كانت المرأةُ تَلبَسُ الدِّرْعَ من اللؤلؤ فتمشي وَسْطَ الطريق تعرضُ نفْسَها على الرِّجال. وقيل: ما بينَ آدمَ ونوح. وقيل: بين إدريسَ ونوح. وقيل: زَمَن داودَ وسُليمان.

قولُه: («وقِرْنَ» بكَسْرِ القاف)، قرأ نافع وعاصم: بفَتْح القاف، والباقون: بكَسْرِها[1]. قال مكّي: مَنْ قرأ بالكسرِ جَعله من الوقارِ والتوقيرِ في البيوت، نَحْو: عِدْنَ وزِنَّ محذوفَ الفاء، وهو الواو. ويجوز أن يكون من القرار فيكون مُضَعَّفًا. أي: قَرَّ في المكان يَقَرُّ. وأصله: اقرُرْنَ، ثم تُبدلُ من الراءِ التي هي عينُ الفعلِ ياء كراهيةَ التضعيف فتَصيرُ الياءُ مكسورة، فتُلقى حركتُها على القافِ، وتُحذَفُ لسكونها وسكونِ الراءِ، ويُستغنى عن ألفِ الوصل لتحرُّكِ القافِ، فتصير «قِرْن»، وقيل: بَل حُذِفت الراءُ الأولى كراهةَ التضعيف كما قالوا: ظَلْتُ، والأصلُ: ظَلَلْتُ، وأُلقِيَتْ حركتُها على القافِ فحُذِفَت أَلِفُ الوصلِ لتحرّكِ القافِ أيضاً. ومَنْ قرأ بفَتْحِ القافِ وهي لُغةٌ قليلة حَكاها أبو عُبيدةَ عن الكسائي أنه قال: قَرِرْتُ في المكان أقرُّ، وأنكرها المازِنيُّ وغيرُه، ثم جرى الاعتلال على الوجهَيْن المذكورين في الكسر[2].

قولُه: (عَضَلٍ والدَّيْش)، بفتحِ الدالِ وكسْرِها وسكونِ الياء. الجوهري: عضل بن الهون بن خُزيمةَ أخو الديش وهما القارة، سُمُّوا قارة؛ لاجتماعهم والتفافهم.

قولُه: (الجاهلية الجهلاء)، الجوهري: «الجهلاءُ» توكيدٌ للأولِ يُشتَق له من اسمِه ما يؤكَّدُ به، كما يقال: ليلةٌ ليلاء وَيوْمٌ أيْوَمُ.

---

(١) ولتمامِ الفائدة انظر: «حجّة القراءات» ص٥٧٧.
(٢) «مشكل إعراب القرآن» (٢: ٥٧٦ - ٥٧٧).

والجاهليّةُ الأُخرى: ما بين عيسى ومحمّدٍ عليهما الصلاة والسلام. ويجوزُ أن تكونَ الجاهلية الأُولى جاهليّةَ الكُفر قبل الإسلام، والجاهليّةُ الأُخرى جاهليّةَ الفُسوقِ والفُجور في الإسلام، فكأنَّ المعنى: **ولا تُحدِثْنَ بالتبرُّج جاهليّةً في الإسلام** تتشبَّهْن بها بأهلِ جاهليّة الكُفر، ويَعضُده ما رُوي: أنّ رسولَ الله ﷺ قال لأبي الدَّرْداء رضي الله عنه: «**إنَّ فيك جاهليّةً**»، قال: جاهليّة كُفرٍ أمْ إسلام؟ فقال: «بل جاهليّة كُفر». أمَرَهنّ أمْراً خاصّاً بالصلاةِ والزكاة، ثُمَّ جاءَ به عامّاً في جميعِ الطاعات؛ لأنّ هاتَيْن الطاعتَيْن البَدَنيّةَ والماليّة هما أصلُ سائرِ الطاعات، مَن اعتنى بهما حقَّ اعتنائه جَرَّتاه إلى ما وراءَهما، ثم بيَّن أنه إنما نهاهُنَّ، وأمَرَهُنَّ، ووعظَهنّ؛ **لئلّا يُقارِفَ** أهلُ بيتِ رسولِ الله ﷺ المآثَمَ، وليتصوَّنوا عنها بالتقوى. واستعارَ للذُّنوب الرِّجْسَ،

قولُه: (**ولا تُحْدِثْنَ بالتبرُّج جاهليةً في الإسلام**)، قال الزجاج: التبرُّج: إظهارُ ما يُستدعى به شهوة الرجل، والأشبَهُ أن يراد بالجاهلية الأولى مَنْ كان منذ زمنِ عيسى إلى زمن محمد ﷺ؛ لأنهم هم الجاهلية المعروفون، وكانوا يتخذون البغايا الفواجر، وإنما قيل الأولى، لأن كلّ مُتقدمٍ ومُتقدّمةٍ أوّلُ وأُولى؛ أي: إنَّهم تقدموا أمةَ محمد ﷺ[١].

قولُه: (**إن فيك جاهليةً**)، قال أبو ذر: إني كنت سابَبْتُ رجلاً وكانت أُمّه أعجميةً، فَعيَّرتُه بأمِّه، فشكاني إلى رسول الله ﷺ فقال: «يا أبا ذَرّ إنك امرؤ فيك جاهلية» قال: «إنَّهم إخوانكم فضلكم الله عليهم فمن لم يلائمكم فبيعوه ولا تُعذِّبوا خلق الله»، أخرجَه البخاريُّ ومسلم وأبو داود والترمذي[٢].

النهاية: فيك جاهلية؛ أي: الحالةُ التي كانت عليها العرب قبل الإسلام من الجهل بالله ورسوله وشرائع الدين والمفاخرة بالأنسابِ والتكبُّرِ والتجبُّرِ وغير ذلك.

قولُه: (**لئلا يُقارِف**)، **الأساس**: فلان يقترِفُ لعياله؛ يكتسبُ، واقترفَ الإثم، وقارفَ، وهو يقترف[٣] بكذا؛ يُتَّهم به، وهو مَقْروفٌ به.

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٢٥).

(٢) أخرجه البخاري (٣٠)، ومسلم (١٦٦١)، وأبو داود (٥١٥٧)، والترمذي (١٩٤٥).

(٣) كذا في النسخِ الخطية، وفي «أساس البلاغة»: «يُقرَف»، وهو الأشبه بالصواب.

وللتقوى الطُّهْرَ؛ لأنّ عِرْضَ المُقترِف للمقبّحاتِ يَتلوَّثُ بها ويَتدنَّس، كما يتلوَّثُ بَدَنُه بالأرْجاس، وأمّا المُحسَّناتُ. فالعِرْضُ معها نقيٌّ مَصُونٌ كالثوبِ الطاهر. **وفي هذه الاستعارةِ ما يُنفِّر أُولي الألباب عمّا كَرِهَه اللهُ** لعباده ونَهاهم عنه، ويُرغِّبُهم فيما رَضِيَه لهم وأَمَرَهم به. و﴿أَهۡلَ ٱلۡبَيۡتِ﴾ نصبٌ على النِّداء، أوْ على المَدْح. **وفي هذا دليلٌ بيِّن على أنّ نساءَ النبيِّ ﷺ مِن أهلِ بَيْته.**

قولُه: (**وفي هذه الاستعارة ما يُنفِّر أولي الألباب عمّا كرهه**)، يريد: أن الغَرَضَ من أصل الاستعارة التنفيرُ والترغيب، فإنّ تشبيه الذنب بالرِّجْسِ مما يُتصَوَّرُ في نفسِ ذي اللُّبِّ ما يُوحِشُه ويُنفِّرُ طبعَه كما أن تشبيه التقوى بالطهارة مما يُرغِّبه ويُميلُ طبْعَه إليه. قال ابنُ الرومي في شأن العسل:

تقولُ هذا مُجاجُ النحلِ تمدَحُه   وإن تَعِبْ قُلْتَ ذا قَيءُ الزنابير[1]

قال الزجاج: الرجسُ كلُّ مستنكرٍ ومُسْتَقذرٍ من مأكول أو عمل[2] أو فاحشة[3].

قولُه: (**وفي هذا دليلٌ بيِّن على أنّ نساءَ النبي ﷺ من أهلِ بيته**)، يُعَرِّضُ بالشيعة. قال القاضي: وتخصيصُ الشيعة أهلَ البيتِ بفاطمةَ وعليٍّ وابنيهما رضي الله عنهم؛ لما رُوِيَ أنه ﷺ خرجَ ذات غُدوةٍ وعليه مِرْطٌ مُرَحَّلٌ[4] من شعرٍ أسودَ، فجلسَ فأتت فاطمةُ فأدخلَها فيه، ثم جاء علي فأدخَله فيه، ثم جاء الحسنُ والحسينُ فأدخلهما فيه، ثم قال: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذۡهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجۡسَ أَهۡلَ ٱلۡبَيۡتِ﴾، والاحتجاجُ بذلك على عِصْمتِهم وكونِ إجماعِهم حُجَّةً ضعيفٌ؛ لأن التخصيصَ بهم لا يناسِبُ ما قبل الآية وما بَعدَها، والحديثُ يقتضي أنّهم أهلُ البيت لا أن ليسَ غيرهم[5]. وقال الزجاج: ﴿أَهۡلَ ٱلۡبَيۡتِ﴾ هنا يدلُّ على الرجالِ

---

(١) انظر: «المثل السائر» (٢: ٩٩)، و«ديوان ابن الرومي» (٢٢٦٩).

(٢) سقط لفظ «أو» من(ط).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٢٦).

(٤) يعني كساءً فيه تصاوير. الرِّحال: جَمْعُ رَحْلٍ، وهو ما يوضَعُ على ظهر الإبلِ ليُركَبَ عليه.

(٥) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٣١).

....

والنساء لقوله: ﴿عَنكُمُ﴾ بالميم، ودليلُ إدخال النساء قوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِى بُيُوتِكُنَّ﴾[(١)].

وقلتُ: هذا الحديثُ أخرجَه مسلمٌ عن عائشة مع تغيير يسير[(٢)]، ورَوينا عن أم سلمةَ قالت: إن هذه الآيةَ نزلَتْ في بيتِها ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ﴾ قالت: وأنا جالسةٌ عند البابِ قلت: يا رسولَ الله ألسْتُ من أهلِ البيت؟ فقال: «إنّك إلى خير، أنت من أزواج رسول الله»، وفي البيتِ رسولُ الله وعليٌّ وفاطمةُ والحسَنُ والحسينُ، فَجلَّلَهم بكساءٍ وقال: «اللهمَّ هؤلاء أهلُ بَيْتي فأذهِبْ عنهم الرجْسَ وطَهِّرْهم تطهيراً» أخرَجه رَزينٌ، وأخرجه الترمذي[(٣)]، ولم يَزِدْ على: «إنّك إلى خير».

اعلمْ أنّ قوله: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ كالاستئنافِ على سبيلِ التعليل للآياتِ السابقة من لَدُنْ قولِه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ قُل لِّأَزْوَٰجِكَ إِن كُنتُنَّ تُرِدْنَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا﴾، وفيها الحثُّ على مكارمِ الأخلاقِ والردعُ عن رذائِلها، فالواجبُ أن تُعَلَّلَ[(٤)] العِلّةُ بما يدل على التخلية والتحلية. ومن ثَمَّ قال: «استعار للذنوبِ الرجسَ وللتقوى الطُّهر، لأنّ عِرْضَ المقترفِ للمُقبّحاتِ يتلوّثُ بها كما يتلوّثُ بدنه بالأرْجاسِ، وأما المُحسَّنات فالعِرْضُ معها نقي كالثوب الطاهر»، شرعَ أولاً في التخييرِ بين الحياتَيْن: الدنيوية والأخروية، وفيه: أنّ رأْسَ الأرجاسِ محبَّةُ الدنيا، كما أنّ أساسَ الدينِ محبَّة الله ومحبَّة رسوله. وثانياً في تفصيلِ ما يؤدي إليه المحبتان: المحبةُ الدنيوية تؤدِّي إلى الفاحشة، والأخروية تستدعي القنوت لله والطاعة للرسول. وإنما أَخَّر ﴿وَٱذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِى بُيُوتِكُنَّ مِنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ وَٱلْحِكْمَةِ﴾ لتكون كالخاتمة التي تشتمل على التخلص إلى نوع آخر من الكلام.

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٢٧).

(٢) أخرجه مسلم (٢٤٢٤).

(٣) أخرجه الترمذي (٣٢٠٥) وقال: هذا حديث غريب وهو في «مسند أحمد» (٢٦٥٠٨) وفيه تمامُ تخريجه.

(٤) في(ط): «تُؤوَّلَ».

[﴿ وَٱذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِى بُيُوتِكُنَّ مِنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ وَٱلْحِكْمَةِ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا ﴾ ٣٤]

ثُمَّ ذكَّرَهنّ أنّ بيوتَهنّ مَهابِطُ الوَحْي، وأَمَرَهنّ أن لا ينسَيْن ما يُتلى فيها مِنَ الكتاب الجامعِ بين أمرَيْن: هو آياتٌ بيِّنات يدُلُّ على صِدْق النبوَّة؛ لأنه معجزةٌ بنَظْمه، وهو حِكمةٌ وعلومٌ وشَرائعُ. ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا ﴾ حين عَلِمَ ما ينفعُكم ويُصلِحُكم في دِينكم فأنْزَلَه عليكم، أو عَلِمَ مَن يصلُح لنبوّته ومَن يَصلُح لأنْ يكونوا أهلَ بيتِه، **أَوْ حيثُ جَعَلَ الكلامَ الواحد** جامِعاً بين الغَرضَيْن.

قال القاضي: الخاتمة تذكيرٌ بما أنعَم الله عليهنّ حيثُ جعَلهنَّ أهلَ بيتِ النبوة ومهبطَ الوحي وما شاهَدْنَ من بُرَحائه[1] مما يوجب قوة الإيمان والحرص على الطاعة والإيثار بما كُلِّفْنَ به[2].

قولُه: (**أو حيثُ جَعلَ الكلامَ الواحدَ**)، عَطْفٌ على قوله: «حين علِمَ ما ينفعكم»، فـ«حين» كـ«حيث» في إفادة التعليل، يعني: أن قوله تعالى ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا ﴾ تعليل لقوله: ﴿مَا يُتْلَىٰ فِى بُيُوتِكُنَّ مِنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ وَٱلْحِكْمَةِ ﴾، والمرادُ بالمتلوِّ: القرآن؛ لأنّ المعنى: ما يُتلى من الكتاب الجامع بين أمرين؛ هو آيات بَيِّنات؛ وهو حكمة وعلوم، ونظيرُه قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْفُرْقَانَ ﴾ [البقرة: ٥٣] قال المصنف: «يعني: الجامعَ بين كونِه كتاباً مُنزّلاً وفرقاناً»[3] يعني: التوراة، كقولك: رأيت الليثَ والغيثَ، تريدُ: الرجل الجامع بين الجود والكرم.

ثُمَّ التعليلُ: إما راجعٌ إلى نفس المكنيِّ عنه ـ وهو القرآنُ ـ من غيرِ اعتبارِ ما كنى به من المعنَيين على نحو قوله تعالى: ﴿وَحَمَلْنَٰهُ عَلَىٰ ذَاتِ أَلْوَٰحٍ وَدُسُرٍ﴾ [القمر: ١٣]، يعني: السفينة،

---

(١) وهو ما كان يأخذُ رسولَ الله ﷺ من الشدّةِ حين نزول الوحي حتّى إنّ جبينَه الشريفَ كان يتفصَّدُ عرقاً في اليومِ البارد.

(٢) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٣١).

(٣) «تفسير الكشاف» (٢: ٤٨٦).

[﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ وَٱلْقَٰنِتِينَ وَٱلْقَٰنِتَٰتِ وَٱلصَّٰدِقِينَ وَٱلصَّٰدِقَٰتِ وَٱلصَّٰبِرِينَ وَٱلصَّٰبِرَٰتِ وَٱلْخَٰشِعِينَ وَٱلْخَٰشِعَٰتِ وَٱلْمُتَصَدِّقِينَ وَٱلْمُتَصَدِّقَٰتِ وَٱلصَّٰٓئِمِينَ وَٱلصَّٰٓئِمَٰتِ وَٱلْحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَٰفِظَٰتِ وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾ ٣٥]

وحققنا القول فيه في «الأنفال»، ويدل على هذا إفرادُ ضميرِ القرآنِ في قوله: «لأنه معجزة»، وقوله: «فأنزَلَه عليكم» وهو لوجهَيْن: أحدهما: أن يكون المُعلَّلُ القرآن، من حيث كونُه نازلاً لمصالحِ الخلق ومنافعِهم وهو المرادُ من قولِه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا﴾ حين علم ما ينفعُكم ويُصلحُكم من دينكم فأنزله عليكم.

وثانيهما: أن يكون مُعلَّلاً من حيثُ كونه نازلاً على حضرةِ الرسالة، وبيوتِهنَّ مهابطُه احتراماً لهن، وإليه الإشارة بقوله «وعَلِمَ مَنْ يصلحُ لنبوته ومَنْ يصلح لأن يكون أهلَ بيته».

وإما راجعٌ إليه باعتبار المعنيين، وهو المراد من قولِه: «أو حيث جَعلَ الكلامَ الواحدَ ـ أي: القرآنَ ـ جامعاً بين الغرضَيْن» أي: بين كونه معجزة وبين كونه[1] مشتملًا على بَيانِ العلمِ والعمل المُعبَّرِ بهما عن الحكمة، وهذا الوجه أحسَنُ طِباقًا وأجرى على قانونِ البلاغةِ لِما في العلّة والمُعلَّلِ من اللفِّ والنشرِ، فإن قولَه: ﴿لَطِيفًا﴾ نَشْرٌ لقوله: ﴿مِنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ المعنيِّ بها المعجزة، وقولَه: ﴿خَبِيرًا﴾ نشرٌ لقولِه: ﴿وَٱلْحِكْمَةِ﴾ واللطفُ فيه: أنّ شأنَ الإعجازِ يحتاج إلى لُطفِ إدراكٍ ودقّةِ نَظر كما قال صاحب «المفتاح»: شأنُ الإعجازِ عَجيبٌ يدركُ ولا يُمكنُ وصفه[2]، فناسب صفة اللطف وأن تحقيقَ وضعِ الشرائعِ والأحكامِ يفتقرُ إلى حِكَم بليغة ولا يصل إلى كُنْهِ تلك الحكمة إلا علم العليم الخبير فناسب الخبير الحكمة، نحوه قوله تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ ۖ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣] والله أعلم.

---

(١) قوله: «معجزة وبين كونه» سقط من (ح).

(٢) «مفتاح العلوم» ص٤١٦.

رُوي: أنّ أزواجَ النبيِّ ﷺ قلن: يا رسولَ الله، ذَكَرَ اللهُ الرجالَ في القرآنِ بخير، أفما فينا خيرٌ نُذكَرُ بِهِ؟ إنّا نَخافُ أن لا تُقْبَلَ منّا طاعة. وقيل: السائلةُ أمُّ سَلَمة.

ورُوي: أنه لمّا نَزَلَ في نساءِ النبيِّ ﷺ ما نزل، قالَ نساءُ المسلمين: فما نَزَلَ فينا شيء؟ فنَزلتْ. والمسلمُ: الداخِلُ في السِّلْم بعد الـحَرْب، المُنقادُ الذي لا يُعانِد، أو المفوِّض أمْرَه إلى الله، المتوكِّلُ عليه، مِن أسْلَم وجْهَه إلى الله. والمؤمن: المصدِّقُ باللّـهِ ورسولِه وبما يجبُ أن يُصدَّقَ به. والقانتُ: القائمُ بالطاعةِ الدائمُ عليها. والصادقُ: الذي يَصدق في نيَّته وقولِه وعَمَله. والصابرُ: الذي يَصبِرُ على الطاعات وعَنِ المَعاصي. والخاشع: المتواضِعُ لله بقلْبِه وجَوارِحه. وقيل: الذي إذا صلّى لم يَعرِف مَن عَن يَمينِه وشِماله. والمتصدِّق: الذي يُزكّي مالَه، ولا يُخِلُّ بالنوافل. وقيل: مَن تصدَّق في أُسبوع بدرهم فهو مِنَ المتصدّقين، ومَن صامَ البِيْضَ مِن كلِّ شهرٍ فهو من الصائمين. والذاكرُ اللهَ كثيراً: مَن لا يكادُ يخلو مِن ذِكْرِ الله بقَلْبه أو لسانِه أو بهما، وقراءةِ القرآن، والاشتغالِ بالعِلْم مِنَ الذِّكر. وقال رسولُ الله ﷺ: «**مَن استيقَظَ مِن نومِه** وأيقظَ امرأتَه فصلَّيا جَميعاً ركعتَيْن كُتِبا من الذاكرين اللهَ كثيراً والذاكرات»، والمعنى: والحافِظاتِها والذاكراتِه، فحُذِف؛ لأنّ الظاهرَ يدلُّ عليه. فإن قلتَ: أيُّ فَرْق بين العطفَيْن، أعني عَطْفَ الإناثِ على الذُّكور، وعَطْفَ الزوجَيْن على الزوجين؟

قولُه: (**رُوي أنّ أزواج النبي ﷺ**)، الحديثُ من روايةِ الترمذي عن أم عُمارَة الأنصارية قالت: أتيتُ رسولَ الله ﷺ فقلتُ: ما أرى كلَّ شيءٍ إلا للرجال، وما أرى النساءُ يذكَرْنَ بشيءٍ، فنزلت الآية[1].

قولُه: (**من استيقظ من نومه**)، الحديثُ رواه أبو داود وابنُ ماجَه عن أبي سعيدٍ وأبي هريرة مع تغيير يسير[2].

(١) أخرجه الترمذي (٣٢١١)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٦: ١٧٢)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٥: ٣١).

(٢) أخرجه أبو داود (١٤٥١) وابن ماجه (١٣٣٥) وصحّحه ابنُ حِبّان (٢٥٦٨) وفيه تمامُ تخريجه.

قلتُ: **العطفُ الأوّل نحوُ قوله تعالى: ﴿ثَيِّبَٰتٖ وَأَبۡكَارٗا﴾** [التحريم: ٥] في أنّهما جِنْسان مُختلِفان، إذا اشترَكا في حُكمٍ لم يكن بُدٌّ مِن توسيطِ العاطف بينهما. وأمّا العطفُ الثاني فمِن عَطفِ الصِّفةِ على الصفة بحَرْف الجمع، فكانَ معناه: إنّ الجامعِينَ والجامعاتِ لهذه الطاعات ﴿أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُم﴾.

[﴿وَمَا كَانَ لِمُؤۡمِنٖ وَلَا مُؤۡمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمۡرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلۡخِيَرَةُ مِنۡ أَمۡرِهِمۡۗ وَمَن يَعۡصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ ضَلَّ ضَلَٰلٗا مُّبِينٗا﴾ ٣٦]

خَطب رسولُ الله ﷺ زينبَ بنت جَحْش بنتَ عمّتِه أُميمةَ بنتِ عبد المطَّلب على مَوْلاه زيدِ بن حارثة، فأبَتْ وأبى أخوها عبدُ الله؛ فنزَلتْ، فقال: رَضينا يا رسولَ الله، فأنكَحَها إيّاه، وساقَ عنه إليها مَهْرَها ستِّين درهماً وخِماراً ومِلْحفةً ودِرْعاً وإزاراً وخمسين مُدّاً مِن طعامٍ وثلاثين صاعاً مِنْ تمر. وقيل: هي أمُّ كُلثوم بنت عُقبةَ بنِ أبي مُعَيْط، وهي أوّلُ مَن هاجر من النساء، وَهَبتْ نفْسَها للنبيِّ ﷺ فقال: «قد قبلت»، وزوَّجَها زيداً، فسَخِطت، هي وأخوها، وقالا: إنما أرَدْنا رسولَ الله ﷺ، فزَوَّجنا عبْدَه! والمعنى: وما صَحّ لرجلٍ ولا امرأةٍ من المؤمنين ﴿إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ﴾ **أي: رسولُ الله**، أو لأنَّ قضاءَ رسولِ الله هو قضاءُ الله ﴿أَمۡرًا﴾ مِنَ الأمور؛ أنْ يَختاروا مِن

قولُه: (**العطف الأول نحو قوله: ﴿ثَيِّبَٰتٖ وَأَبۡكَارٗا﴾** [التحريم: ٥])، قال صاحب «التقريب»: عطفُ الإناثِ على الذكور لاختلافهما ذاتاً، وعطفُ الزوجَيْن على الزوجَيْن لاختلافهما صفة. وقلت: لما كان الثاني على خلاف مقتضى الظاهر؛ لأنهما ليسا جنسين مختلفَين كالأولِ قال بحرفِ الجمع ليؤذنَ بأنه مسلوبُ الدَّلالة على المغايرة. قال في قوله تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيۡتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوۡكَبٗا وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ رَأَيۡتُهُمۡ لِي سَٰجِدِينَ﴾ [يوسف: ٤]: «ويجوزُ أن يكون الواو بمعنى: مع»، وقد بُيِّن معناه في مقامه.

قولُه: (**أي: رسول الله**)، يريدُ: قضى رسول الله ﷺ، على هذا: ذِكْرُ الله تمهيدٌ لذكرِ رسول الله ﷺ، نحو أعجبني زيد وكرمُه. وفائدةُ هذه الطريقة قوةُ الاختصاص وأنه

أمْرِهم ما شاؤوا، بل مِن حَقِّهم أنْ يَجعلوا رأْيَهم تَبَعاً لرأيه، واختيارَهم تِلْواً لاختيارِه. فإن قلتَ: كان مِنْ حقِّ الضميرِ أن يُوحَّد، كما تقول: ما جاءني مِنْ رجلٍ ولا امرأة إلّا كان مِن شأنِه كذا. قلتُ: نعم، ولكنَّهما وَقَعا تحت النَّفْي؛ فعَمَّا كلَّ مؤمنٍ ومؤمنة؛ **فرَجَعَ الضميرُ على المعنى لا على اللَّفظ**. **وقُرئ: ﴿يَكُونَ﴾ بالتاء والياء**. و﴿ٱلْخِيَرَةُ﴾: ما يُتَخيَّر.

[﴿ وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِىٓ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَٱتَّقِ ٱللَّهَ وَتُخْفِى فِى نَفْسِكَ مَا ٱللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى ٱلنَّاسَ وَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَىٰهُ فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَٰكَهَا لِكَىْ لَا يَكُونَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِىٓ أَزْوَٰجِ أَدْعِيَآئِهِمْ إِذَا قَضَوْا۟ مِنْهُنَّ وَطَرًا وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ مَفْعُولًا ﴾ ٣٧]

﴿لِلَّذِىٓ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ﴾ بالإسلامِ الذي هو أجلُّ النِّعم، وبتوفيقِك لعِتْقِه ومحبَّته واختصاصِه، ﴿وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ﴾ بما وَفَّقك اللهُ فيه، فهو مُتقلِّبٌ في نعمةِ الله ونعمةِ

صلوات الله عليه بمنزلةٍ من الله ومكانة، وعلى الثاني: المرادُ بقضاءِ الله نَصُّه وهو القرآنُ المُنزل، وبقضاءِ رسول الله امتثالُ أمرِه. ذكَر الوجهَيْن في أولِ «الأنفال»، فليُنظَر هناك ليتحقق.

قولُه: (**فرجع الضمير على المعنى لا على اللفظ**)، لم يذكر الفائدةَ في العدول عن الظاهر، ولعل الفائدةَ فيه الإيذانُ بأنه كما لا يصحّ لكل فردٍ من المؤمنين أن يكون لهم الخِيَرَةُ، كذلك لا يصح أن يجتمعوا ويتَّفِقوا على كلمةٍ واحدة؛ لأن تأثيرَ الجماعة واتفاقَهم أقوى من تأثيرِ الواحد، فجمعَ في الآية المعنيَين معاً.

قولُه: (**قُرئ: ﴿يَكُونَ﴾ بالتاءِ والياءِ**)، بالتاءِ الفَوْقانية: نافعٌ وابنُ ذَكْوان، والباقون: بالياء(١).

---

(١) انظر: «حجة القراءات» ص٥٧٨، و«الجامع لأحكام القرآن» (١٤: ١٨٧).

رسولِه ﷺ، وهو زيدُ بنُ حارثة: ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾ يعني زينبَ بنتَ جَحْش رضي الله عنها؛ وذلك أنَّ رسولَ الله ﷺ أبْصَرَها بعدما أنْكَحَها إيّاه، فوقعتْ في نَفْسِه، فقال: «سبحانَ الله مُقلِّب القُلوب»؛ وذلك أنّ نفْسَه كانت تجفُو عنها قبْلَ ذلك لا تريدُها، ولو أرادَتْها لاختطَبَها، وسمعتْ زينبُ بالتَّسبيحة فذَكرَتْها لزيد، ففَطِنَ، وألقى اللهُ في نفْسِه كراهةَ صُحبتِها والرَّغبةَ عنها لرسولِ الله ﷺ، فقال لرسولِ الله ﷺ: إني أُريدُ أن أفارِقَ صاحبتي، فقال: «مالك؟ أرابَك منها شيء؟» قال: لا والله؛ ما رأيتُ منها إلّا خيراً، ولكنها تتعظَّمُ عليَّ لشرفِها وتُؤذيني، فقال له: «أمسِكْ عليك زَوْجَك واتّقِ الله»، ثم طلَّقَها بعدُ، فلمّا اعتدَّتْ قال رسولُ الله ﷺ: «ما أجِدُ أحداً أوثقَ في نَفسي منكَ، اخطُبْ عليَّ زينبَ». قال زيدٌ: فانطلقتُ، فإذا هي تَخْمُر عَجِينتَها، فلمّا رأيتُها عَظُمتْ في صَدْري حتى ما أستطيعُ أن أنظرَ إليها، حين علمتُ أنّ رسولَ الله ﷺ ذكَرَها، فولَّيتُها ظَهْري وقلت: يا زينبُ، أَبشِري، إنّ رسولَ الله ﷺ يَخطبُك، ففرحتْ وقالت: ما أنا بصانعةٍ شيئاً حتى أُؤامِرَ ربِّي، فقامت إلى مَسجدِها، ونَزَلَ القرآنُ ﴿زَوَّجْنَٰكَهَا﴾، فتزوَّجَها رسولُ الله ﷺ ودَخَلَ بها، وما أَوْلَم على امرأةٍ من نسائه ما أَوْلَمَ عليها: ذَبَحَ شاةً، وأَطعم الناسَ الخُبز واللَّحمَ حتى امتدَّ النهارُ. فإن قلتَ: ماذا أرادَ بقوله: ﴿وَاتَّقِ اللَّهَ﴾؟ قلتُ: أراد: واتّقِ اللهَ فلا تطلِّقْها، وقَصَدَ نهْيَ تنزيهٍ لا تحريم؛ **لأنَّ الأَوْلى أن لا يُطلِّق**. وقيل: أراد: واتقِ اللهَ فلا تذمَّها بالنسبةِ إلى الكِبْر وأذى الزوج. فإن قلتَ: ما الذي أخفى في نفْسِه؟ قلت: تعلُّقُ قلبِه بها. وقيل:

قولُه: (**لأنّ الأولى أن لا يُطلِّق**)، عن أبي داودَ عن مُحارِبٍ: أنّ رسولَ الله ﷺ قال: «ما أحلَّ الله شيئا أبغض إليه من الطلاق»[1]، وفي روايةٍ أخرى عن ابنِ عُمر عن رسولِ الله ﷺ: «أبغَضُ الحلالِ إلى الله الطلاق»[2].

(١) أخرجه أبو داود (٢١٧٧)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧: ٥٢٧)، وأخرجه الحاكم في «المستدرك» (٢٧٩٤)، عن محارب بن دثار عن عبد الله بن عمر مرفوعاً.

(٢) أخرجه أبو داود (٢١٧٨)، وابن ماجه (٢٠١٨)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧: ٥٢٧).

مَوَدّةُ مفارقةِ زيدٍ إيّاها. وقيل: علمُه بأن زيداً سيُطلِّقها وسيَنكِحُها؛ لأنَّ الله قد أعلمَه بذلك. وعن عائشةَ رضي الله عنها: **لو كَتَمَ رسولُ الله ﷺ شيئاً ممّا أُوحيَ إليه لكتم** هذه الآية. فإن قلتَ: فماذا أرادَ اللهُ منه أن يقولَه حين قالَ له زيدٌ: أريدُ مفارقتَها، **وكان من الهُجْنةِ** أنْ يقولَ له: افعلْ، فإني أريدُ نكاحَها؟ قلتُ: **كأنَّ الذي أرادَ منه عزّ وجلَّ أن يَصْمُتَ** عند ذلك، أو يقولَ له: أنتَ أعلمُ بشأنك، حتى لا يخالفَ سرُّه في ذلك علانيَته؛ لأنَّ اللهَ يريدُ من الأنبياءِ تساوِيَ الظاهرِ والباطن، والتصلُّبَ في الأُمور، **والتجاوبَ في الأحوالِ**، والاستمرارَ على طريقةٍ **مُستتِبَّة**، ....

قولُه: (**لو كتمَ رسول الله ﷺ شيئاً**)، الحديثُ من روايةِ البخاريِّ والترمذيِّ والنسائي عن أنس قال: جاء زيدُ بن حارثة يشكو، فجعلَ رسولُ الله ﷺ يقول: «اتّقِ الله وأمسِكْ عليك زوجك»، لو كان رسول الله ﷺ كاتماً شيئاً لكتمَ هذه الآية[1].

قولُه: (**وكان من الهُجْنة**)، **الأساس**: هذا ما يُستهجَنُ وفيه هُجْنة. **الجوهري**: تهجينُ الأمر تقبيحه.

قولُه: (**كأنّ الذي أرادَ منه عز وجل أن يصمُت**)، فيه اعتزالٌ وسوءُ أدبٍ، بل كان الذي أولى له ﷺ أن يسكُتَ، وإنْ كان السكوتُ والنُّطق بإرادتِه ومشيئته.

قولُه: (**والتجاوب في الأحوال**)، **الأساس**: كلامُ فلانٍ متناسبٌ متجاوب، ولا يتجاوب أول كلامِك وآخرُه[2].

قولُه: (**مُستَتِبّة**)، **الأساس**: واستتَبَّ الطريق: ذلَّ وانقاد، كما يُقال: طَريقٌ مُعبَّد. واستَتَبَّ له الأمر، ويجوز أن يقال للاستقامةِ والتمام: الاستتباب، أي: طلبِ التّباب، من: تَبَّ الرجل: إذا شاخ لأن التبابَ يتبَعُ التمام.

الراغب: التبابُ والتبُّ الاستمرارُ في الخسران.

---

(١) أخرجه البخاري (٧٤٢٠) عن أنس، والترمذي (٣٢٠٧)، والنسائي (١١٣٤٤)، عن عائشة رضي الله عنها.

(٢) في الأصول الخطية: «آخره» دون واو، والتصويب من «أساس البلاغة».

كما جاءَ في حديثِ إرادةِ رسولِ الله ﷺ قَتْلَ عبدِ الله بنِ أَبي سَرْح واعتراضِ عثمانَ رضي الله عنه بشفاعَته له: أنَّ عمرَ قال له: لقد كان عَيْني إلى عَيْنك، هل تشيرُ إليَّ فأقتُلَه، فقال: «إنَّ الأنبياءَ **لا تُومِضُ**، ظاهرُهم وباطنُهم واحد». فإن قلتَ: كيف عاتَبَه اللهُ في سَتْرِ ما استَهجَنَ التصريحَ به، ولا يَستهجِنُ النبيُّ ﷺ التصريحَ بشيء إلّا والشيءُ في نفْسِه مُستهجَن، ....

يقال: تَبّاً له وتَبَّ له وتَبَبْتهُ إذا قلت له ذلك ولتضمن الاستمرار قيل: استَتَبَّ لفلان كذا أي استمر(١).

قولُه: (**كما جاءَ في حديثِ إرادةِ رسـول الله ﷺ**)، وحديثُه على ما رواه أبو داود والنسائي عن سعد بن أبي وقاص قال: لما كان يومُ فتح مكة أمّن رسول الله الناسَ إلا أربعةَ نفرٍ وامرأتين ـ فسَمّاهم ـ وابنُ أبي سَرْح، فذكر الحديث. وأما ابنُ أبي سَرْحٍ فإنه اختبأ عند عُثمان رضي الله تعالى عنه فلما دعا رسول ﷺ الناسَ إلى البيعةِ جاءَ به حتى وقفه على النبيِّ ﷺ فقال: يا نبي الله، بايعِ عبد الله، فرفع رأسَه فنظر إليه ثلاثاً كل ذلك يأبى فبايعه بعد ثلاث ثم أقبل على الصحابةِ فقال: «أما كان منكم رجل رشيد يقوم إلى هذا حيث رآني كفَفْتُ يدي عن بَيعتِه فيَقتله فقالوا: مَا ندْري يا رسولَ الله ما في نفسِك ألا ما أومأْتَ إلينا بعينك؟ قال: «لا ينبغي لنبيّ أن يكونَ له خائنة الأعين»(٢).

قولُه: (**لا تُومضُ**)، **الأساس**: ومنَ المجازِ: أومَضَتْ بعَيْنها سارَقتِ النظر. قال:

قُل للهُـمامِ وخَيْرُ القَـولِ أصدَقُه ... والدهرُ يومِضُ بعدَ الحالِ بالحال(٣)

هو من قولك: وَمضَ البرقُ وَميضاً ووَمْضاً، وبَرقٌ وامِضٌ، وأَوْمضَ إيماضاً: إذا لَمع خَفِيّاً.

---

(١) «مفردات القرآن» ص١٦٢.

(٢) أخرجه النسائي (٤٠٦٧)، وأبو داود (٢٦٨٣)، والحاكم في «المستدرك» (٢٣٢٩)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧: ٦٣).

(٣) البيت للنابغة الذبياني في «ديوانه» ص١٦٥.

وقالَةُ الناس لا تتعلَّق إلَّا بما يُستقبَحُ في العُقول والعادات؟ وما له لم يُعاتِبْه في نفْسِ الأمر؟ ولم يأمُرْه بقَمْعِ الشهوة وكفِّ النفْسِ عن أنْ تُنازِعَ إلى زينبَ وتَتَبُّعِها؟ **ولمْ يعصِمْ نبيَّه** ﷺ عن تعلُّقِ الهُجْنة به وما يُعرِّضُه للقالَة؟ قلتُ: كم من شيءٍ **يَتحفَّظُ منه الإنسانُ** ويستحيي مِنَ اطِّلاعِ الناس عليه، وهو في نفْسِه مُباحٌ مُتَّسِع، وحلالٌ مُطلَق، لا مَقالَ فيه ولا عَيْبَ عند الله، **وربَّما كان الدخولُ في ذلك المباحِ سُلَّماً إلى حصولِ واجباتٍ يَعظُمُ أثرُها في الدِّين** ....

قولُه: (**وقالةُ الناس**)، **النهاية**: وفي الحديثِ: «وفَشَتِ القالةُ بين الناس» أي: كثرةُ القولِ وإيقاعُ الخصومة بين الناس بما يُحكى للبعضِ عن البعض.

قولُه: (**ولم يَعْصِمْ نَبيَّه**)، أي: وما لَهُ لم يعصِم نَبيّه عن تعلق الهُجْنَة به؟ هو عطفٌ على قوله:«ولم يأمره».

قولُه: (**يتحفظ منه**)، **الأساس**: عليكَ بالتحفّظِ من الناسِ وهو التوقِّي.

قولُه: (**وربما كان الدخول في ذلك المباح سُلّماً إلى حُصولِ واجباتٍ يَعظُم أثرُها في الدين**)، قال بعضُ المحقِّقين: لعلّ السرَّ في طَلاقِ الزوجِ مَرغوبتَه امتحانُ إيمانِه، ومن رسول الله ﷺ الابتلاءُ بَبليّةِ البشريةِ ومَنْعِه من خائنةِ الأعيُن وإظهارِ ما يخالفُ الإضمارَ وكان ذلك منه في غاية التشديد، ولو كُلِّفَ بذلك آحادُ الناس لما فَتحوا أعيُنَهم في الشوارع. قال شيخُنا شيخُ الإسلام أبو حَفْصٍ السُّهْروردي قدّسَ الله سِرَّه ـ في قولِه ﷺ: «إنه ليُغانُ على قلبي»(١) ـ: «إن روحَ النبيِّ ﷺ لم يَزَل في الترقِّي إلى مقامِ القربِ مستتبعةً للقلبِ في رُقيِّها إلى مركزِها، وهكذا كان القلب يستتبعُ نَفْسَه الزكيَّة، ولا خفاءَ أنّ حركَة الروحِ والقلبِ أسرَعُ وأتمُّ من نهضةِ النفسِ وحركتِها، وكانت خُطى النفسِ تقصُر عن مدى الروحِ والقلبِ في العروجِ والولوجِ من حريم القلب ولحوقِها بهما فاقتضت العواطفُ الربانية على الضعفاءِ من الأمةِ إبطاءَ حركةِ القلب بإلقاءِ الغَيْنِ عليه؛ لئلا يُسرعَ ويَسرحَ في معارجِ الروح ومدارِجها فتنقطع علاقة النفس عنه لقوة الانجذاب فيبقى العبادُ مُهمَلين

---

(١) سبق تخريج الحديث، وكذا توثيق النقل عن السهروردي.

....

محرومين من الاستنارةِ بأنوارِ النبوة والاستضاءةِ بمشكاةِ مصباحِ الشريعة، فظهرَ أن الغَيْن كان كمالًا أو تتمَّة كمالٍ لا نقصًا في حاله.

قلت ـ والله أعلم ـ: إنه سَبَقَ أن هذه السورة إلى مختتمها في بيان فضله ﷺ فسلك في هذه الآيات مسلك أن حاله ﷺ مباينٌ لأحوالِ غيره وأنه مَظْهرُ رحمةِ الله تعالى على خلقِه، ولا يصدرُ عنه إلا ما يكونُ منطوياً على مصالح جَمَّة، وإن خفي عليه وعلى الناس أمرُه، فنبَّه عليه بقوله أولاً: ﴿ٱلنَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِٱلْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ﴾، ثم خَصَّ أزواجَه بالتخييرِ، وأنّ شأنه ليسَ كشأنِ سائر الأزواج، ثم فرّع عليهما قولَه: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ﴾ تقريراً وتوكيداً، ثم جاءَ بتصويرِ حالةٍ من حالاته التي لا يرضى بها بعض الناس بحَسْبِ العُرفِ والعادةِ وجَعله سُلّماً إلى حصول ما يعظم أثره في الدين وهو قوله: ﴿وَتُخْفِى فِى نَفْسِكَ مَا ٱللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى ٱلنَّاسَ وَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَىٰهُ﴾، يعني: كان الواجب عليك إظهار ما أخْطَرْنا في بالِك وأن لا تخشى قالةَ الناسِ كما عليه العُرْفُ والعادة لأن أمرك خلاف أمرِهم وبشريتُك مغمورةٌ في درجاتِ روحانيتك، ومن تقديرنا أن لا يجري عليك إلا ما فيه رحمةٌ للعباد وإليه الإشارة بقَوله: ﴿وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ مَفْعُولًا﴾ و﴿وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا﴾؛ ألا ترى كيف عَلّل ذلك برَفْع الحَرج عن المؤمنين وعن نفسه الطاهرة بقوله: ﴿لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَيْكَ حَرَجٌ﴾ ﴿مَّا كَانَ عَلَى ٱلنَّبِىِّ مِنْ حَرَجٍ﴾، وختمَ ذلك بقوله: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾، هذا كلُّه معنى قولِ المصنِّف: «كان الدخولُ في ذلك سُلّماً إلى واجباتٍ يعظُمُ أثرُها في الدين».

ويقرُبُ منه ما روى مُحيي السنة أنّ زينَ العابدين عليّ بنَ الحُسين بن علي رضي الله تعالى عنه سأل عليَّ بن زيد بن جُدعان: ما يقولُ الحسَنُ في قوله عز وجل: ﴿وَتُخْفِى فِى نَفْسِكَ مَا ٱللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى ٱلنَّاسَ وَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَىٰهُ﴾؟ قال: يقول: لما قال زيدٌ: يا نبيَّ الله، إني أريدُ أن أطلِّقَ زينبَ، أعجبَه ذلك وقال: ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَٱتَّقِ ٱللَّهَ﴾، فقال زين العابدين: ليس كذلك، كان الله قد أعلمَه أنها ستكونُ من أزواجِه، وأنّ زيداً سيُطَلِّقَها، فلما قال له: ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾، عاتبه الله وقال: لم قُلْت: أمسِكْ عليكَ زوْجَك، وقد أعلمتُك أنها

ويَجِلُّ ثوابُها، ولو لمْ يتحفَّظْ منه لأطلَقَ كثيرٌ من الناس فيه ألسنتَهم إلّا مَن أُوتي فضلاً وعِلْماً ودِيناً ونَظَراً في حقائق الأُمور ولُبُوبِها دون قُشورِها، ألَا ترى أنهم كانوا إذا طَعموا في بُيوتِ رسولِ الله ﷺ بَقُوا مُرتكِزينَ في مَجالسهم لا يَرِيمون مُستأنِسين بالحديث، وكان رسولُ الله ﷺ يُؤذيه قعودُهم، ويُضيِّقُ صدرَه حديثُهم، والحَياءُ يصدُّه أنْ يأمرَهم بالانتشار، حتى نزلتْ ﴿إِنَّ ذَٰلِكُمْ كَانَ يُؤْذِي ٱلنَّبِيَّ فَيَسْتَحْيِۦ مِنكُمْ ۖ وَٱللَّهُ لَا يَسْتَحْيِۦ مِنَ ٱلْحَقِّ﴾ [الأحزاب: ٥٣]، ولو أبْرَزَ رسولُ الله ﷺ مكنونَ ضَميرِه وأَمَرَهم أن يَنتشِروا؛ لشقَّ عليهم، ولَكانَ بعضَ القالَة؟ فهذا مِن ذاك القَبيل؛ لأنَّ طُموحَ قلْبِ الإنسانِ إلى بعض مُشتهياتِه ـ من امرأةٍ أو غيرِها ـ غيرُ موصوفٍ بالقُبح في العَقْلِ ولا في الشَّرع؛ لأنه ليس بفعلِ الإنسان ولا وُجودُه باختيارِه، وتناوُلُ المُباحِ بالطريق الشرعيِّ ليس بقبيحٍ أيضاً، وهو خِطْبة زينبَ ونكاحُها مِن غيرِ استنزالِ زيدٍ عنها، **ولا طلبٍ إليه** وهو أقربُ منه من زِرِّ قَميصِه أن يُواسِيَه بمُفارقتِها، مع

ستكونُ من أزواجِك؟ وهذا هو الأولى والأليَقُ بحالِ الأنبياءِ فهو مُطابقٌ للتلاوةِ، لأنّ الله تعالى أعلمَ أنه تعالى يُبدي ما أخفاهُ، ولم يُظهر غيرَ تزويجِها فقال: ﴿زَوَّجْنَٰكَهَا﴾، فلو كان الذي أضمَره محبَّتها وإرادةَ طلاقِها؛ لكان يُظهِرُ ذلك، ثم قال في آخرِ كلامه: هذا قول حَسَنٌ مرضي[1].

قولُه: (**مرتكزين**)، أي: ثابتِين، من: ركزْتُ الرُّمحَ، وكذا غرزْتُه في الأرض.

قولُه: (**لا يَريمون**): لا يَبْرحون، **الجوهري**: رامَه يَريمه رَيْماً، أي: بَرِحَه.

قولُه: (**ولا طَلَبَ إليه**)، **النهاية**: ومنه حديثُ نُقادةَ[2] الأسدي قلت: يا رسول الله اطلُبْ إليّ طَلِبَةً فإني أُحبُّ أن أُطْلِبَكَها. الطَّلِبةُ: الحاجةُ، والاطّلابُ: إنجازُها وقضاؤها.

يُقال: طلبَ إلي فأطْلَبتُه، أي: أسعَفْتُه بما طلب. والضميرُ في «مِنْه» لزيد، و«منْ» صلة،

(١) «معالم التنزيل» (٦: ٣٥٥).

(٢) في (ح): «قتادة»، وهو على الجادّةِ في «النهاية» لابن الأثير.

قوّةِ العِلْم بأنّ نَفْسَ زيدٍ لم تكن من التعلُّقِ بها في شيء، بل كانت تَجْفُو عنها، ونَفْسُ رسولِ الله ﷺ متعلِّقةٌ بها، ولم يكن مُستنكَراً عندهم أن يَنزِلَ الرجلُ عن امرأتِه لصديقه، ولا مُستهجَناً إذا نَزَلَ عنها أن يَنكِحَها الآخرُ؛ فإنَّ المهاجرين حين دَخَلُوا المدينةَ **آسَتْهم الأنصارُ** بكلِّ شيء، حتى إنَّ الرجلَ منهم إذا كانت له امرأتانِ نَزَلَ عن إحداهما وأنْكَحَها المهاجِر، وإذا كان الأمرُ مُباحاً مِن جميع جهاتِه، ولم يكنْ فيه وجهٌ مِن وجوهِ القُبح ولا مفسدةٌ ولا مضرّةٌ بزيدٍ ولا بأحد، بل كان مُستجِرّاً مصالح ـ ناهيكَ بواحدةٍ منها: **أن بنتَ عمّةِ رسولِ الله ﷺ أَمِنَتِ الأَيْمةَ** والضَّيعةَ، ونالتِ الشَّرفَ، وعادت أُمّاً من أمّهاتِ المسلمين ـ **إلى ما ذكر اللهُ** عزَّ وجلّ من المَصْلحةِ العامّة في قوله: ﴿لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِيٓ أَزْوَٰجِ أَدْعِيَآئِهِمْ إِذَا قَضَوْا۟ مِنْهُنَّ وَطَرًا﴾، **فبالحَرَى أن يُعاتِبَ اللهُ رسولَه حين كَتَمَه** وبالَغَ في كَتْمه. بقوله: ﴿أَمْسِكْ

و«مِن» الثانية هي التي تستعمل مع «أفعل»، و«أن يُواسيه» مفعولُ «طلب». «وهو أقربُ منه من زِرِّ قميصه» جملةٌ معترضة، والجملةُ كنايةٌ عن رضاه على المبالغة.

قولُه: (**آسَتْهُم الأنصار**)، من المواساة، وروي: «اسْتَهَمَ» أي: اقترع.

قولُه: (**أن بنتَ عَمّةِ رسول الله ﷺ**)، زينبُ بنت جحش، أمها أميمة بنت عبد المطلب بن هاشم، لم تكن امرأةٌ خيراً من زينب في الدين، وأتقى لله، وأصدقَ حديثاً، وأوصلَ للرحم، وأعظمَ صدقةً، وأشدَّ تبذُّلاً لنفسها في العملِ الذي يُتصدَّقُ به ويتقرب إلى الله تعالى(١).

قولُه: (**أَمِنَت الأَيْمةَ**)، أي: أَمِنَتْ من أن تَصير أَيِّمةً.

قولُه: (**إلى ما ذكر الله**)، متعلِّق بقولِه «مُسْتَجِرّاً»، وقولُه: «ناهيك» إلى قوله: «أمهات المؤمنين» معترضةٌ، و«منها» صفةٌ لـ«واحدة» و«أن بنتَ عمةِ رسول الله» بدَلٌ من «واحدة».

قولُه: (**فبالحَرى أن يُعاتِبَ اللهُ رسولَه حين كتمه**)، جواب «إذا»، وهو تلخيصُ الجوابِ

---

(١) انظر: «جامع الأصول» (١٢: ٩٩)، والحديثُ المذكور أخرجه مسلم (٢٤٤٢).

عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَٱتَّقِ ٱللَّهَ﴾، وأنْ لا يَرضى له إلّا اتِّحادَ الضميرِ والظاهرِ، والثباتَ في مَواطنِ الحقّ؛ حتى يقتديَ به المؤمنون؛ فلا يَستحيُوا من المُكافَحةِ بالحقِّ وإنْ كان مُرّاً. فإنْ قلتَ: الواوُ في ﴿وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ﴾، ﴿وَتَخْشَى ٱلنَّاسَ وَٱللَّهُ أَحَقُّ﴾ ما هي؟ قلتُ: واوُ الحال، أي: تقولُ لزيدٍ: أمسِكْ عليك زوجَك مُخفياً في نفْسِك إرادةَ أن لا يُمسِكَها، وتُخفي خاشِياً قالَةَ الناس وتَخشى الناسَ، حقيقاً في ذلك بأنْ تخشى الله؛ أو واوُ العَطْف، كأنّه

عن قولِه: «كيف عاتَبه الله في سَتْرِ ما استُهْجِنَ التصريحُ به؟»، وقولُه: «كَمْ من شيء يتَحفَّظُ منه الإنسان» إلى آخره، توطئةٌ للجواب على وجه كلِّي، وقولُه: «وتناولُ المباحِ بالطريقِ الشرعيِّ ليس بقبيح» إلحاقٌ لهذه الصورة المخصوصة بذلك، بدليل قوله: «وهو خِطبةُ زينب»، وقولُه: «لأنّ طموحَ قلبِ الإنسانِ» إلى قوله: «غيرُ موصوفٍ بالقبحِ لا بالعقلِ ولا في الشرعِ»، وقولُه: «لذا كان مباحاً» إثباتٌ للحكمِ المستلزمِ للمقصودِ في الجواب، وهو قوله: «فبالحرى أن يعاتبَ الله رسولَه حين كتمه». هذا تقريرٌ متين، لكنّ قولَه: «فلا يستحيوا من المكافحةِ بالحق وإن كان مُرّاً» غيرُ موافقٍ لما قال قَبْلُ: «كان الذي أرادَ منه عز وجل أن يصمُتَ».

قولُه: (وأن لا يرضى له إلا اتّحادَ الضمير)، أي: وبالحرى أن لا يرضى لرسوله ﷺ إلا مطابقةَ ما في ضميره لما في ظاهره، وذلك بأن يخاطب زَيْداً مكافحاً بأنّ زوجتَك ستكون امرأتي وأريد أن لا تُمسكها.

قولُه: (من المكافحة)، **الأساس**: كافَحه: لاقاهُ مواجهةً عن مفاجأةٍ. ومن المجازِ: كفَحْتُ الدابة وأكفَحْتُها: تلقَّيْتُ فاها بلِجام.

قولُه: (واو الحال)، الجملةُ الواو فيها للحال على سبيل التداخل، فقولُه: ﴿وَتُخْفِي﴾ حال من المستتر في ﴿تَقُولُ﴾، وإليه الإشارةُ بقوله: «لزيدٍ مُخْفياً»، وقوله: ﴿تَخْشَى ٱلنَّاسَ﴾ من فاعل «تُخفي»، وهو المرادُ بقولِه: و«تُخْفي خاشياً قالةَ الناسِ»، وقولُه: ﴿وَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَىٰهُ﴾ من فاعل «تخشى الناس»، وإليه أومأ بقوله: «وتخشى الناس حقيقاً في ذلك بأن تخشى الله».

قيل: وإذْ تجمعُ بين قولِك: ﴿أَمْسِكْ﴾، وإخفاءِ خِلافه، وخشيةِ الناس، ﴿وَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَىٰهُ﴾؛ **حتى لا تفعلَ مثْلَ ذلك. إذا بَلَغَ البالغُ حاجتَه** من شيءٍ له فيه همّة قيل: قضى منه وَطَرَه. والمعنى: فلمّا لم يَبْقَ لزيدٍ فيها حاجة، وتَقاصَرتْ عنها همّتُه، وطابتْ عنها نفْسُه، وطلَّقَها، وانقضتْ عِدَّتُها ﴿زَوَّجْنَٰكَهَا﴾. وقراءةُ أهل البيت: (زوّجْتُكَها). وقيل لجعفرِ بن محمّد رضي الله عنهما: أليس تقرأُ على غير ذلك؟ فقال: لا والذي لا إلهَ إلّا هو، ما قرأتُها على أبي إلّا كذلك، ولا قرأها الحسنُ بنُ عليٍّ على أبيه إلّا كذلك، ولا قرأها عليُّ بن أبي طالب على النبيِّ ﷺ إلّا كذلك. ﴿وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ مَفْعُولًا﴾ جملةٌ اعتراضيّة، يعني: وكان أمرُ الله الذي يريدُ أن يكوِّنَه مفعولاً مكوَّناً لا مَحالة، وهو مَثَلٌ لما أرادَ كَوْنَه مِن تزويجِ رسولِ الله ﷺ زينبَ، ومِن نَفْيِ الحَرَج عن المؤمنينَ في إجراء أزواجِ المُتبنَّيْنَ مُجرى أزواجِ البَنينَ في تحريمِهنَّ عليهم بعد انقطاعِ علائقِ الزواج بينهم وبينهنَّ، **ويجوزُ أن يُرادَ بأمر الله: المكوَّن؛ لأنه مفعولٌ بـ«كُنْ»**، وهو أمْر.

قولُه: (﴿وَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَىٰهُ﴾ **حتى لا تفعلَ مثل ذلك**)، هذا تقرير معنى كون الجملة مستأنفةً وتذييلٌ للكلام السابق.

قولُه: (**إذا بلغ البالغ حاجته**)، قال الزجاج: قال الخليل: الوَطَرُ: كل حاجةٍ لك فيها هِمّة. فإذا بلغها البالغ قال: قد قضى وَطَره[1].

الراغب: الوَطر: النَّهْمة والحاجَةُ المهمة[2].

قولُه: (**ويجوز أن يراد بأمر الله المُكوَّن**)، **لأنه مفعول بـ«كُنْ»**)، هذا كما قيل لعيسى عليه الصلاة والسلام: «كلمة الله» من إطلاق السَّببِ على المَسبَّبِ، فالأمرُ بمعنى المأمور، وأصلُه الأمرُ الذي هو واحد الأوامر، لقوله:«لأنه مفعول بـ (كن)»، وعلى الوجه الأول: واحدُ الأمور، لقوله: «وكان أمر الله الذي يريد أن يكونه مفعولاً مكوناً»، فمعنى ﴿أَمْرُ ٱللَّهِ﴾: مخلوقُه ومراده.

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ١٧٣).

(٢) «مفردات القرآن» ص٨٧٤.

[﴿ مَّا كَانَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ مِنْ حَرَجٍ فِيمَا فَرَضَ ٱللَّهُ لَهُۥ سُنَّةَ ٱللَّهِ فِى ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلُ وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا ۝ ٱلَّذِينَ يُبَلِّغُونَ رِسَٰلَٰتِ ٱللَّهِ وَيَخْشَوْنَهُۥ وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلَّا ٱللَّهَ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ حَسِيبًا ﴾ ٣٨-٣٩]

﴿فَرَضَ ٱللَّهُ لَهُۥ﴾: قَسَم لـه وأَوْجَب، مِن قولهم: فُرِض لفلانٍ في الدِّيوان كذا، ومنـه: فُروض العَسْكر؛ لـرَزَقَاتِهم. ﴿سُنَّةَ ٱللَّهِ﴾ اسمٌ موضوع موضعَ المَصْدر ـ كقولهم: **ترباً وجَنْدلاً** ـ مؤكِّد لقوله تعالى: ﴿ مَّا كَانَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ مِنْ حَرَجٍ ﴾، كأنّه قيل: سَنَّ اللهُ ذلك سُنَّةً في الأنبياءِ الماضِين؛ وهو أنْ لا يُحرِّجَ عليهم في الإقدامِ على ما أباحَ لهم ووسَّعَ عليهم في باب النِّكاحِ وغيرِه، وقد كانت تحتَهم المَهائر والسَّراريُّ، وكانت لداودَ عليه السلام مئةُ امرأةٍ وثلاثُ مئة سُرِّيّة، ولسُليمانَ عليه السلام ثلاثُ مئةٍ وسبعمئة. ﴿فِى ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟﴾: في الأنبياء الذين مَضَوْا. ﴿ ٱلَّذِينَ يُبَلِّغُونَ ﴾ يحتمل وجوهَ الإعراب: الجرَّ، على الوصف للأنبياء، والرفعَ والنَّصبَ، على المدح على: هُمُ الذين يبلِّغون، أو على: أَعْني الذين يبلِّغون. وقُرِئ: (رسالةَ الله). ﴿قَدَرًا مَّقْدُورًا ﴾: **قضاءً مقضيّاً**، وحُكماً مَبْتوتاً، ووصفُ الأنبياءِ بأنهم لا يخشَوْن إلّا اللهَ تعريضٌ بعد التَّصريحِ في قوله تعالى: ﴿وَتَخْشَى ٱلنَّاسَ وَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَىٰهُ﴾ [الأحزاب: ٣٧]. ﴿حَسِيبًا ﴾: كافياً للمَخاوف، أو: مُحاسِباً على الصَّغيرةِ والكبيرة، فيجبُ أن يكونَ

قولُه: (**لرَزَقاتِهم**) جمع الرَّزْقةِ، بالفتح، وهو المرة الواحدة، وهي أطماع الجُنْد، أي: إقطاعهم. **الأساس**: أجْرى عليه رِزْقاً، وكَم رِزْقُك في الشهر، أي: جِرايتُك، وأخذ الجند رَزَقاتَهم وأرزاقَهم.

قولُه: (**تُرْباً وجَنْدلاً**)، أي: رُغماً وهواناً وخيبة.

قولُه: (﴿قَدَرًا مَّقْدُورًا ﴾: **قضاءً مَقْضِيّاً**)، وهو في التلاوةِ مُقدَّمٌ على ﴿ ٱلَّذِينَ يُبَلِّغُونَ ﴾ وقد أخّره.

حقَّ الخشية مِن مِثْله.

[﴿ مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمًا ﴾ ٤٠]

﴿ مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ ﴾ أي: لم يكن أبا رجلٍ منكم على الحقيقة، حتى يَثبُتَ بَيْنَه وبينه ما يَثبُتُ بين الأب وولده مِن حُرمة الصِّهْر والنِّكاح، ﴿وَلَٰكِن﴾ **كان** ﴿رَّسُولَ ٱللَّهِ﴾ **وكلُّ رسولٍ أبو أُمّته** فيما يرجعُ إلى وجوبِ التوقيرِ والتَّعظيمِ له عليهم، ووجوبِ الشّفَقة والنصيحةِ لهم عليه، لا في سائرِ الأحكام الثابتة بين الآباءِ والأبناء، وزيدٌ واحدٌ مِن رِجالكم الذين ليسُوا بأولادِه حقيقةً، فكان حُكْمُه حُكْمَكم، والادّعاءُ والتبنِّي من بابِ الاختصاصِ والتقريبِ لا غيرُ، ﴿وَ﴾ كان ﴿ خاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ ﴾ يعني: أنه لو كانَ له ولدٌ بالغ مَبْلَغَ الرِّجال؛ لكانَ نبيّاً ولم يكن هو خاتمَ الأنبياء، كما يُروى: أنه قال في إبراهيمَ حين توفِّي: «لو عاشَ لكان نبيّاً». فإن قلتَ: أمَا كان أباً للطاهرِ والطيِّب والقاسمِ وإبراهيمَ؟ قلتُ: قد أُخرِجوا من حُكمِ النفي بقوله: ﴿مِّن رِّجَالِكُمْ﴾ مِن وجهَيْن؛ أحدُهما: ....

قولُه: (**حَقَّ الخَشْيةِ مِنْ مثله**)، أي: منه، يعني: مَنْ هو في صِفتِه من كونه كافياً للمخاوف أو محاسباً على الصغيرةِ والكبيرة، وليس كمِثله شيء، فهو كناية.

قولُه: (﴿وَلَٰكِن﴾ **كانَ** ﴿رَّسُولَ ٱللَّهِ﴾ ﷺ **وكُلُّ رسولٍ أبو أمته**)، وذلك أن «لكن» يقع بين المُتغايرَيْن، فلما نفى عنه ﷺ معنى الأبوة الحقيقية أثبت له الأبوة المجازية، وهو كونه رسولاً، فيقتضي أن يوقروه تعظيم الآباء، وهو يشفق عليكم شفقة الأبناء. روى صاحب «الروضة»: قال بعضُ أصحابنا: لا يجوز أن يقال: هو أبو المؤمنين بهذه الآية. قال: ونَصَّ الشافعيُّ على أنه يجوز «أبو المؤمنين»، أي: في الحرمةِ[1]، المعنى ليس أحدٌ من رجالكم ولدَ صُلْبه.

---

(١) «روضة الطالبين» (٧: ١٢).

أنّ هؤلاءِ لم يبلُغوا مبلغَ الرجال. والثاني: أنه قد أَضافَ الرجالَ إليهم، وهؤلاءِ رجالُه لا رِجالُهم. فإن قلتَ: أمَا كان أباً للحسنِ والحسين؟ قلت: بلى، ولكنَّهما لم يكونا رجلَيْن حينئذٍ، وهما أيضاً مِن رجاله لا مِن رجالِهم، **وشيءٌ آخرُ**: وهو أنه إنما قَصَدَ ولدَه خاصّة، لا وَلَدَ ولده؛ لقولِه تعالى: ﴿وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾، **ألا ترى أنّ الحسنَ والحسين قد عاشا** إلى أن نَيَّفَ أحدُهما على الأربعين والآخرُ على الخمسين؟

قولُه: (**أنّ هؤلاء لم يبلغوا مبلغَ الرجال**)، روَيْنا عن البخاريِّ وابن ماجَه عن إسماعيل بن خالد قال: قلت لعبد الله بن أبي أوفى: أرأيْتَ إبراهيمَ بن رسول الله ﷺ؟ قال: نعَم، مات صغيراً، ولو قُضِيَ أن يكون بعد محمد ﷺ نبيٌّ لكان ابنَه، ولكن لا نبيَّ بعده[1].

قولُه: (**وشيء آخر**) عَطْفٌ على قولِه: «بلى، ولكنّهما لم يكونا رجلَيْن»، وتقرير السؤال والجواب حينئذ أن يقال: أما كان النبيّ ﷺ أبا الحسن والحسين؟ قال: نعم أي: لم يكن أباهما، لأنه تعالى إنّما قصد بقوله: ﴿أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ﴾ ولده خاصةً، لا ولد ولدِه لقولِه بعد ذلك: ﴿وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ لأنه يوجبُ أن لا يكون له ولدٌ بلغَ مبلغَ الرجالِ فيصيرَ نَبِيًّا لما يؤدِّي ذلك إلى أنه لم يكن خاتمَ النبيين، ألا ترى كيف بلغ الحسن والحسين مبلغ الرجال وأوانَ أن ينزل عليهما الوحي، وهو بلوغُ أحدِهما فوقَ الأربعين، والآخر الخمسين، ولم ينزل عليهما النبوة، وفي هذا الوجه تكلُّف.

قولُه: (**ألا ترى الحسن والحسين قد عاشا**)، ذكر في «جامع الأصول»: أنه ولد الحسن بن علي سنة ثلاث من الهجرة ومات سنة خمسين، وقيل: تسع وأربعين، وقيل: ثمان وأربعين، وقيل: سبعاً، وكان للحسن يوم قتل ثمان وخمسون[2]. وفي «الاستيعاب»: قيل: كانت سن الحسن يوم مات سِتًّا[3] وأربعين سنة، وسن الحسين يوم قتل ابن سبع وخمسين، وقيل: ثمان وخمسين. وفي «تاريخ الكامل»: كانت الأحزابُ في السنة الخامسة من الهجرة،

---

(١) أخرجه البخاري (٦١٩٤)، وابن ماجه (١٥١٠).

(٢) «جامع الأصول» (١٢: ٢٩٣).

(٣) من قوله: «وكان للحسن يوم قتل ثمان» إلى هنا، سقط من (ح).

قُرِئ: ﴿وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ﴾ بالنصب؛ عَطْفاً على ﴿أَبَآ أَحَدٍ﴾، وبالرفع؛ على: ولكنْ هو رسولُ الله، و(لكنَّ) بالتشديد على حذفِ الخبر، تقديرُه: ولكنّ رسولَ الله مَن عَرفتُموه، أي: لم يعشْ له ولدٌ ذكَر. ﴿وَخَاتَمَ﴾ بفتح التاء: بمعنى الطابَع، ....

وفيها تزوج رسول الله ﷺ زينب بنت جحش، وهي ابنةُ عَمّته، فيكون عمرُ الحسنِ يومئذ سنتَيْن[١].

قولُه: (و«لكنّ» بالتشديدِ) وهي شاذّة، قال ابن جِنّي: روي عن أبي عمرو: ولكنّ رسولَ الله محمد[٢]، وعليه قولُ الفرزدق:

فلو كنتَ ضَبّياً عرفْتَ قَرابتي ولكنّ زَنْجِيًّا غليظَ المشـافر

أي: ولكن زنْجيًّا لا تعرِفُ قَرابتي، فحَذف الخبرَ لدلالةِ ما قبله عليه، وهو قوله: عرفتَ، كما أن قوله: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ﴾ يدل على أنه مخالف لهذا الضرب من الناس[٣]. يريد: ما كان محمدٌ أبا أحدٍ من رجالكم، مفهومُه: أنه ليس ممن عرفتموه، كأنه قيل: محمد ممن عرفتموه من الرجال الذين يعيش لهم أولاد ذكور، ولكنّ رسولَ الله ممّن عرفتموهُ أنه لم يعِشْ له ولَدٌ ذكَر.

قولُه: (﴿وَخَاتَمَ﴾ بفَتْح التاء) عاصم، والباقون: بكَسْرِها[٤]. قال الزجاج: فمَنْ قرأها: «وخاتِم» فمعناه: خَتم النبيين، ومن قرأه: «خاتَم» بفتح التاء فمعناه: آخِر النبيين لا نبي بعده[٥].

---

(١) «الكامل في التاريخ» (٢: ٦٤).

(٢) كذا في الأصول الخطية، والظاهر أنه حصل للمؤلف رحمه الله تعالى انتقال بصر من سطر إلى آخر، فعبارة ابن جني في «المحتسب»: «ومن ذلك ما رواه عبد الوهاب عن أبي عمرو: «ولكنّ رسولَ الله»، قال أبو الفتح ـ يعني: ابن جني ـ: «رسول الله» منصوب على اسم «لكنّ»، والخبر محذوف، أي: ولكن رسول الله محمد، وعليه قول الفرزدق...».

(٣) «المحتسب» (٢: ١٨١).

(٤) انظر: «حجة القراءات» (٥٧٨)، و«الجامع لأحكام القرآن» (١٤: ١٩٦).

(٥) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٣٠).

وبكسرِها: بمعنى الطابِع وفاعلِ الـخَتْم، وتقوِّيه قراءةُ ابن مسعود: (ولكنْ نَبِيًّا خَتَمَ النبيِّين). فإن قلتَ: كيف كان آخرَ الأنبياء وعيسى ينزلُ في آخرِ الزمان؟ قلت: معنى كونِه آخرَ الأنبياء: أنه لا يُنَبَّأ أحدٌ بعده، وعيسى مِمَّن نُبِّئ قَبْله، وحين يَنزِلُ ينزلُ عامِلاً على شريعة محمّد، مصلِّياً إلى قِبْلته، كأنه بعضُ أُمَّته.

[﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ ذِكۡرٗا كَثِيرٗا * وَسَبِّحُوهُ بُكۡرَةٗ وَأَصِيلًا﴾ ٤١-٤٢]

﴿ٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ﴾: أثنُوا عليه بضُروبِ الثَّناء مِنَ التَّقديسِ والتحميد والتهليلِ والتَّكبير وما هو أهلُه، وأَكثِروا ذلك ﴿بُكۡرَةٗ وَأَصِيلًا﴾ أي: في كافَّةِ الأوقات، قال رسولُ الله ﷺ: «ذكرُ اللّـهِ على فم كلِّ مسلم»، وروي: «في قلبِ كلِّ مُسلم». وعن قَتادةَ: قولوا: سبحانَ الله والحمدُ لله ولا إله إلاّ الله واللهُ أكبر ولا حولَ ولا قوّة إلاّ باللّـهِ. وعن مجاهدٍ: هذه كلماتٌ يقولها الطاهرُ والجُنُب. والفِعْلان ـ أعني: اذكُروا وسبِّحوا ـ موجَّهان إلى البُكْرة والأَصيل، كقولك: صُمْ وصلِّ يومَ الجمعة. والتسبيحُ من جُمْلة الذِّكر، وإنما اختصَّه مِن بين أنواعِه اختصاصَ جبريلَ وميكائيلَ مِن بين الملائكة؛ ليبيِّن فَضْلَه على سائرِ الأذكار؛ لأنّ معناه: تنزيهُ ذاتِه عمّا لا يجوزُ عليه من

قولُه: (بمعنى الطابع)، النهاية: في حديث الدعاء: «اختُمْه بآمين، فإنّ آمين مثلُ طابَع ـ بالفتح ـ الخاتم»[1]، يريد: أنه يختم عليها ويُرفَعُ كما يَفعَلَ الإنسان بما يعِزُّ عليه.

قولُه: (﴿بُكۡرَةٗ وَأَصِيلًا﴾)، ذُكِـرَ الوقتانِ المخصوصان وأريـد الدوام، كقوله تعالى: ﴿وَلَهُمۡ رِزۡقُهُمۡ فِيهَا بُكۡرَةٗ وَعَشِيّٗا﴾ [مريم: ٦٢]. قال القاضي: وتخصيصُ الوقتَيْن بالذكر للدلالةِ على فَضْلِهما على سائر الأوقات، لكونهما مشهودين، كإفراد التسبيح بالذكر من جملة الأذكار لأنها العمدة فيها[2].

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٣٣).

الصِّفاتِ والأفعال، وتبرئتُه مِنَ القَبائح. ومثالُ فضلِه على غيرِه من الأذكار: **فضلُ وصفِ العَبْد بالنَّزاهة من أدناس المعاصي**، والطُّهرِ من أرجاس المآثم، على سائر أوصافِه مِن كَثْرةِ الصلاةِ والصيام، والتوفُّر على الطاعاتِ كلِّها، والاشتمالِ على العُلوم، والاشتهارِ بالفضائل، ويجوزُ أن يريدَ بالذِّكرِ وإكثارِه: تكثيرَ الطاعات، والإقبالَ على العبادات؛ فإنّ كلَّ طاعة وكلَّ خير من جُملةِ الذِّكر، ثم خَصَّ من ذلك التسبيحَ بكرةً وأَصيلاً، وهي الصلاةُ في جميع أوقاتِها؛ لفضل الصَّلاةِ على غيرِها. أو: صلاةُ الفجر والعشاءَيْن؛ لأنّ أداءَها أشقُّ ومراعاتَها أشدُّ.

[﴿ هُوَ ٱلَّذِى يُصَلِّى عَلَيْكُمْ وَمَلَـٰٓئِكَتُهُۥ لِيُخْرِجَكُم مِّنَ ٱلظُّلُمَـٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ ۚ وَكَانَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا * تَحِيَّتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُۥ سَلَـٰمٌ ۚ وَأَعَدَّ لَهُمْ أَجْرًا كَرِيمًا ﴾ ٤٣-٤٤]

قولُه: (**فَضْلُ وَصْف العبدِ بالنزاهةِ من أدناس المعاصي**)، على سائر أوصافه من كثرةِ الصلاة والصيام. وذلك أن العادة استمرت أنه إذا أريد المبالغة في الوصف قيل: فلان معصومٌ نقيُّ الذيلِ طاهرُ الجيب، ومنها قولُه تعالى: ﴿مَا هَـٰذَا بَشَرًا﴾، وقولُ حسّان في أمِّ المؤمنين عائشة الصديقة رضي الله عنها في رواية الشيخين[1]:

حَصَــانٌ رَزانٌ مـا تُــزَنُّ بريبةٍ ... وتُصْبحُ غَرْثى من لحوم الغوافل

لأن النفسَ إذا كانت زكية طاهرة يتسهَّلُ لها محاسنُ الشِّيَم ولا يتأبّى عليها مكارم الأخلاق.

الحصَانُ ـ بالفتحِ ـ: المرأةُ العفيفة.

ما تُزَنُّ ـ بالزاي ـ: أي: ما تُتَّهَمُ يقال: زَنَّه بكذا وأزنّه: إذا اتّهمه به.

وغَرْثانُ: جَوْعان، وامرأة غَرْثى.

---

(١) أخرجه البخاري (٤١٤٦)، ومسلم (٢٤٨٨).

لمّا كان مِنْ شأنِ المصلِّي أنْ يَنعطِفَ في رُكوعه وسجودِه استُعير لمن يَنعطِفُ على غيره؛ حُنوّاً عليه وترؤُّفاً، كعائدِ المريض في انعطافِه عليه، والمرأةِ في حُنُوِّها على ولدِها، ثُمَّ كَثُـرَ حتى استُعمِل في الرحمةِ والـترؤُّف، ومنـه قولهم: صلّى اللهُ عليك، أي: تـرحَّمَ عليك وتـرأَّف. فإن قلتَ: قولُـه: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُصَلِّى عَلَيْكُمْ﴾ إنْ فسَّرتَـه بـ: يترحَّمُ عليكم ويتـرأَّف، فما تصنعُ بقولـه: ﴿وَمَلَـٰٓئِكَتُهُۥ﴾؟ وما معنى صلاتِهم؟ قلتُ: هي قولُهم: اللَّهمَّ صلِّ على المؤمنين، **جُعِلوا لكونِهم مُستجابي الدَّعوة كأنَّهم فاعِلون الرحمةَ والرأفة.** ونظيـرُه قولك: حيّاك اللهُ، أي:أحيَاكَ وأبْقاك، و: حَيَّيْتُك،

قولُه: (**لما كان من شأنِ المصلِّي أن ينعطفَ في ركوعِه وسجوده**)، إشارة إلى ما قال في «البقرة» أن اشتقاق الصلاة من تحريك الصَّلَوَيْن[١].

قولُه: (**جُعلوا لكونهم مُستجابي الدعوة كأنهم فاعِلونَ الرحمةَ والرأفةَ**)، **الانتصاف:** هو يفِرُّ من إرادةِ الحقيقة والمجاز معاً، وقد التزمَه هاهنا بجَعْلِ الصلاة رحمةً من الله حقيقة ومن الملائكة مجازاً[٢]. وأجابَ صاحبُ «الإنصاف»: يُصَلُّونَ فيه ضميرُ جمعٍ فهو مُنزَّلٌ منزلةَ تكرارِ لفظةِ «يُصَلِّي»، فليس هذا من إرادة الحقيقة والمجاز بلفظ واحد، فلا حاجةَ إلى اعتذارِ محمودٍ[٣] ولا جوابِ أحمد[٤] عنه.

قلت: ذهبَ المصنِّفَ إلى القول بالقدرِ المُشتَرَكِ وعمومِ المجاز وهو معنى الرأفة والرحمة، وإطلاق هذا المعنى على الصلاتين مجاز. ألا ترى إلى قولِه: «استُعيرَ لمن يتعطَّفُ على غيره»، نعم هذا في حقِّ الملائكة مجاز بمرتبتَين، وذلك لا يمنعُ من الإيرادِ، وذهب عن صاحب «الانتصاف» أن النحويين يشبهون: جاءَني زيدٌ، وزيدٌ وزَيدٌ بقولِهم: جاءَني الزيدون، في أن العامل واحد.

---

(١) «تفسير الكشاف» (٢: ٩٣).

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٥٤٦).

(٣) يعني الزمخشري.

(٤) يعني ابنُ المُنَيّر صاحب «الانتصاف».

أي: دعوتُ لك بأن يُحْيِيَك اللهُ؛ لأنك لاتِّكالك على إجابةِ دعوتك كأنّك تُبقِيه على الحقيقة، وكذلك: عَمَّرَك اللهُ، وعمَّرْتُك، وسَقَّاكَ الله، وسَقَّيتُك، وعليه قولُه تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيۡهِ ﴾ [الأحزاب: ٥٦] أي: ادعُوا اللهَ بأن يصلِّيَ عليه. والمعنى: هو الذي يترحَّم عليكم ويترأَّف حيثُ يدعُوكم إلى الخير ويأمُركم بإكثارِ الذِّكر والتوفُّرِ على الصلاةِ والطاعة؛ ﴿لِيُخۡرِجَكُم﴾ من ظُلماتِ المعصية إلى نُور الطاعة، ﴿وَكَانَ بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ رَحِيمٗا﴾ دليلٌ على أنّ المرادَ بالصلاة الرحمة. ويُروى: أنه لمّا نَزَلَ قولُه تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ ﴾ [الأحزاب: ٥٦] قال أبو بكرٍ رضي الله عنه: ما خصَّك اللهُ يا رسولَ الله بشرفٍ إلّا وقد أشرَكَنا فيه؛ فأُنزلتْ. ﴿تَحِيَّتُهُمۡ﴾ مِن إضافةِ المَصْدَرِ إلى المفعُول، أي: يُحَيَّون يومَ لقائه بسَلام. فيجوزُ أن يُعظمهم اللهُ بسلامِه عليهم، كما يفعلُ بهم سائرَ أنواعِ التعظيم، وأن يكون مَثَلاً كاللِّقاء على ما فسَّرنا. وقيل: هو سلامُ مَلَكِ الموت والملائكةِ معه عليهم، وبِشارتُهم بالجنّة. وقيل: سلامُ الملائكةِ عند الخروجِ من القبور. وقيل: عند دخولِ الجنّة، كما قال: ﴿وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ يَدۡخُلُونَ عَلَيۡهِم مِّن كُلِّ بَابٖ * سَلَٰمٌ عَلَيۡكُم﴾ [الرعد: ٢٣-٢٤]، والأجرُ الكريم: الجنّة.

وقال القاضي: الفعل يتعدّدُ معنًى لا لفظاً، والمرادُ بالصلاةِ المُشتَرَكُ وهو العنايةُ بصلاحِ أمرِكم وظهور شرفكم، مستعار من الصلاة، وقيل: الترحُّمُ والانعطافُ المعنوي مأخوذٌ من الصلاةِ المشتملةِ على الانعطافِ الصوري الذي هو الركوع والسجود[1].

وقلتُ: هذا التأويلُ أقوى لقولِه تعالى: ﴿لِيُخۡرِجَكُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِۚ وَكَانَ بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ رَحِيمٗا﴾، ولذلك اختاره المصنِّف، ونصَّ عليه بقوله: «﴿وَكَانَ بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ رَحِيمٗا﴾ دليلٌ على أن المرادَ بالصلاة الرحمةُ»، والتأويلُ الأول أي: ظهورُ الشرف أنسَبُ لقولِه تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ ﴾ الآية.

---

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٣٤).

[﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِنَّآ أَرۡسَلۡنَٰكَ شَٰهِدٗا وَمُبَشِّرٗا وَنَذِيرٗا ۝ وَدَاعِيًا إِلَى ٱللَّهِ بِإِذۡنِهِۦ وَسِرَاجٗا مُّنِيرٗا ﴾ ٤٥-٤٦]

﴿شَٰهِدٗا﴾ على مَن بُعثتَ إليهم، وعلى تكذيبِهم وتَصديقِهم، أي: مَقبُولاً قولُك عند الله لهم وعليهم، كما يُقبَلُ قولُ الشاهد العَدْلِ في الحُكم. فإن قلتَ: وكيفَ كان شاهداً وقتَ الإرسال، وإنما يكون شاهِداً عند تحمُّلِ الشهادة أو عندَ أدائها؟ قلتُ: هي حالٌ مقدَّرة كمسألة «الكتاب»: مررتُ برَجلٍ معه صقرٌ صائداً به غداً، أي: مقدِّراً به الصَّيد غداً. فإن قلتَ: قد فُهِمَ من قوله: إنا أرسَلْناك داعِياً: أنه مأذونٌ له في الدُّعاء، فما فائدةُ قوله: ﴿بِإِذۡنِهِۦ﴾؟ قلتُ: لم يُرِدْ به حقيقةَ الإذْن، وإنما جُعِلَ الإذنُ مُستعاراً للتسهيلِ والتيسير؛ لأنَّ الدخولَ في حقِّ المالكِ متعذِّر، فإذا صُودِفَ الإذنُ تسهَّل وتيسّر، فلمّا كان الإذنُ تسهيلاً لِما تعذَّر من ذلك؛ وُضِعَ موضعَه؛ وذلك أنَّ دعاءَ أهلِ الشِّرك والجاهليّةِ إلى التوحيد والشرائع أمرٌ في غايةِ الصُّعوبة والتعذُّر، فقيل: ﴿بِإِذۡنِهِۦ﴾ للإيذانِ بأنَّ الأمرَ صعبٌ لا يتأتّى ولا يُستطاع إلّا إذا سهَّلَه الله ويسَّره، ومنه قولهم في الشَّحيح: إنه غيرُ مأذونٍ له في الإنفاق، أي: غيرُ مُسهَّل له الإنفاقُ؛ لكونه شاقّاً عليه داخلاً في حُكمِ التعذّر. جلّى به اللهُ ظُلماتِ الشِّرك، واهتدى به الضالُّون، كما يُجلّى ظلامُ الليل بالسِّراج المُنير ويُهتدى به. أو: أمدَّ اللهُ بنور نبوَّتِه نورَ البصائر، كما يُمَدُّ بنورِ السِّراج نورُ الأبصار. ووصَفَه بالإنارة؛ لأنّ من السُّرُج ما لا

قولُه: (جَلّى به الله ظلماتِ الشرك)، اعلم أنّ قوله:«سراجاً مُنيراً» موقعُه موقعُ المُشبَّهِ بِه، والمشبه الكاف في ﴿أَرۡسَلۡنَٰكَ﴾، وهو على وجهين: **أحدهما**: أن يكون من التشبيهِ المركّبِ العقلي؛ شبهّه سُبحانه وتعالى بالسراجِ المنيرِ في كونه جَلّى به الظَّلماءَ وهَدى به الضالين.

وثانيهما: أن يكون من التمثيلي، وهو أن يكون الوجْهُ منتزعًا من عدة أمور متوهمة، ولهذا اعتبَرَ شيئين: أحدُهما: قولُه: أمَدَّ الله بنور نبوتهِ نورَ البصائر، وثانيهما: وصْفُه بالزيادة، ويجوز أن يكون الثاني مُفَرّقًا فالمشبَّه به يكونُ حِسّيًّا والمشبَّه عَقْليًّا.

يُضيء إذا قَلَّ سَليطُه ودقَّت فَتيلَتُه. وفي كلام بعضِهم: ثلاثةٌ تُضني: رَسُولٌ بَطيء، وسِراجٌ لا يُضيء، ومائدةٌ يُنتظَرُ لها مَن يجيء. وسُئل بعضُهم عن الْمُوحِشَيْن؟ فقال: ظلامٌ ساتِر، وسِراجٌ فاتِر. وقيل: وذا سِراجٍ مُنير. أو: وتالياً سِراجاً مُنيراً. ويجوزُ على هذا التفسيرِ أن يُعْطَفَ على كاف ﴿أَرْسَلْنَٰكَ﴾.

قولُه: (ومائدةٌ يُنْتَظَرُ)، وأنشد في معناه:

رَسْمٌ جرى في الناسِ ليس بحامدٍ   جوعَ الجماعــةِ بانتظارِ الواحد(١)

قولُه: (وقيل: وذا سِراج منير)، قال الزجاج: ﴿وَسِرَاجًا مُّنِيرًا﴾ أي: وكتاباً مبيناً. المعنى: أرسلناك شاهداً وذا سراجٍ منير، أي: وذا كتاب نَيِّر، وإن شِئْتَ كانَ «سراجاً» منصوباً على معنى: وداعياً وتالياً كتاباً بيِّنا(٢). وقال أبو البقاء: والسراجُ اسمٌ للتسريجِ وليس بالمصدر(٣).

قولُه: (ويجوز على هذا التفسير أن يعطف على كافِ ﴿أَرْسَلْنَٰكَ﴾)، يعني: تفسيرُ «ذا سراج» أو «وتالياً سِراجاً». قال صاحبُ «التقريب»: إذ يجوزُ أن يكون حالَ الإرسالِ ذا سراج وتالياً له، فيصحّ تقدير «أرسلنا» فيه، وأمّا على الأول ـ وهو أنه سراجٌ انجلَتْ به الظلماتُ ـ فلا يصحُّ تقدير «أرسلنا» معه، إذ لم يكن حالَ الإرسالِ كذا، بل مُقَدّراً كونُه كذلك، فحقُّه أن يُعطفَ على الأحوال المقدرة قبله، ويجوزُ أن يكونَ مرادُه أنّ السراجَ المنير إذا أُريدَ به القرآنُ فيُعطَفُ على الكاف، أي: أرسَلْناك وقرآناً وإنما صَحَّ بالتبعية وإلا فالقرآنُ لا يكون مرسَلاً. وقلت: عكْسُه «وأنزل معه الكتاب»(٤)، على معنى: أنزلَ معه نبوتَه؛ لأن استنباءَهُ كان مصحوبًا بالقرآن مشفوعًا به، والتحقيق: أنّ هذا العطفَ مِن قَبيل:

مُتقلّدًا سيفًا ورُمحا

---

(١) البيت لابن المعتز. انظر: «التمثيل والمحاضرة» ص٢٧٨.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٣١).

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٥٨).

(٤) لعله يُريد قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [البقرة: ٢١٣].

[﴿ وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ بِأَنَّ لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ فَضْلًا كَبِيرًا ﴾ ٤٧]

الفَضْل: ما يَتفضَّلُ به عليهم زيادةً على الثواب، وإذا ذَكَرَ المتفضَّلَ به وكَبَّره فما ظنُّك بالثواب؟ ويجوزُ أن يريدَ بالفضل: الثوابَ، مِن قولهم للعَطايا: فُضول وفَواضِل، وأن يريدَ أنَّ لهم فضلاً كبيراً على سائرِ الأُمَم، وذلك الفضلُ من جهةِ الله، وأنه آتاهم ما فَضَلُوهم به.

[﴿ وَلَا تُطِعِ ٱلْكَٰفِرِينَ وَٱلْمُنَٰفِقِينَ وَدَعْ أَذَىٰهُمْ وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلًا ﴾ ٤٨]

﴿ وَلَا تُطِعِ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ **معناه: الدوامُ والثباتُ على ما كانَ عليه، أو التهييجُ.** ﴿أَذَىٰهُمْ﴾ يَحتمل إضافتَه إلى الفاعلِ والمفعول، يعني: ودَعْ أن تؤذِيَهم بضَرَرٍ أو قَتْل، وخُذْ بظاهرِهم، وحسابُهم على الله في باطنِهم. أو: ودَعْ ما يُؤذونَك به ولا

فإذا فسَّر سراجًا بـ«ذا سِراجٍ» يعني به القرآن، وكان التقدير: إنا أرسلناك شاهدًا وأنزلنا عليك ذا سراجٍ منير، وإذا فُسِّر بـ«تالياً سِراجاً» كنايةً عن رسولِ الله ﷺ كقوله تعالى: ﴿رَسُولٌ مِّنَ ٱللَّهِ يَتْلُواْ صُحُفًا مُّطَهَّرَةً﴾ [البيّنة: ٢] كان التقدير: أرسلناكَ شاهداً وجعلناك تالياً سراجاً منيرًا، ويجوز على هذا أن يكون من باب ﴿صٓ ۚ وَٱلْقُرْءَانِ﴾ [ص: ١] إن أريدَ بهما اسما السورة؛ جَرَّدَ من رسولِ الله ﷺ المنعوتِ بتلك الصفاتِ الكاملةِ تالياً سراجاً مُنيراً، كما جَرَّدَ من الرجلِ في قولِه: مررتُ بالرجلِ الكريمِ والنَّسمَةِ المباركةِ، وعُطِفَتْ عليه وهي هو.

قولُه: (**الفَضل ما يتفضَّلُ به عليهم، زيادةً على الثواب**)، مَذْهَبُه، وبيانُه مَرَّ مراراً.

قولُه: (**وكَبَّرَه فما ظَنُّك بالثوابِ؟**)، أي: وصفَ المتفضَّلَ به بالكِبَرِ في قوله: ﴿فَضْلًا كَبِيرًا﴾.

قولُه: (**معناه الدوامُ والثباتُ على ما كان عليه**)، أي: من عدمِ إطاعتِه إيّاهم في فَسْخ عَهْدٍ وفيما لا يحِلّ.

تُجازِهم عليه حتى تُؤْمَر، وعن ابن عبّاسٍ رضي الله عنهما: هي منسوخةٌ بآية السَّيف. ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ﴾ فإنه يَكفِيكَهُم، وكفى به مُفَوَّضاً إليه. ولقائلٍ أن يقول: وَصَفَه اللهُ بخمسةِ أوصاف، وقابَلَ كلّاً منها بخطابٍ مُناسِب له: قابَلَ الشاهدَ بقوله:

قولُه: (وصفه الله تعالى بخَمْسةِ أوصاف، وقابل كُلًّا مِنها بخطاب مناسب له) إلى آخره، نَظْمٌ في غايةٍ من الحُسْن لكنَّ في مُقابلةِ المُبشِّرِ بالإعراض عن الكافرين: كُلفةً، ولهذا قال القاضي: ﴿وَبَشِّرِ﴾ معطوف على محذوف مثل: فراقِبْ أحوالَ أمتك، لأن ما بعده قوله: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَٰكَ﴾ إلى آخره كالتفصيل له، وقابلَ المُبشِّرَ بالأمرِ بالبشارةِ للمؤمنين، والنذيرَ بالنهيِ عن مراقبةِ الكفار والمبالاةِ بأذاهم، والداعي إلى الله بتيسيره بالأمرِ بالتوكل عليه، والسراج المنير بالاكتفاء به، فإن مَنْ أنارَهُ الله برهانًا على جميعِ خلقه كان حقيقاً بأن يُكْتَفى به عن غيره[١].

وقلت: نظير هذه الآية ما رَوْينا عن البخاريِّ والإمامِ أحمدَ بن حنبل عن عطاء بن يسار قال: لقيتُ عبدَ الله بنَ عمرٍو قلتُ: أخْبِرني عن صفةِ رسولِ الله ﷺ في التوراة؟ قال: والله إنه لموصوفٌ في التوراة ببَعْض صفتِهِ في القرآن: يا أيها النبي، إنا أرسَلْناك شاهداً ومُبشّراً ونذيراً وحِرْزاً للمؤمنين، أنتَ عَبْدي ورسولي سمَّيتُك المتوكِّلَ، ليس بفَظٍّ ولا غَليظٍ ولا صَخّابٍ في الأسواقِ ولا تدفَعُ السيئةَ بالسيئةِ ولكن تَعْفو وتصفَحُ، ولن يَقْبضَه الله حتى يُقَيم به المِلّةَ العَوْجاء ويفتحَ به أعْيناً عُمْياً وآذاناً صُمّاً وقُلوباً غُلْفا[٢].

وقد روى الدارميُّ نحْوَه عن عبدِ الله بن سَلام[٣].

فقولُه: «حِرْزاً للمؤمنين» مُقابلٌ لقوله تعالى: ﴿وَدَاعِيًا إِلَى ٱللَّهِ بِإِذْنِهِۦ﴾ أي: بتيسيرِه وتسهيلِه، فإنّ دَعْوَتَه صلوات الله عليه إنما حصلت فائدتُها فيمن وفَّقه الله بتيسيره وتسهيله، فلذلك أمِنوا من مكارهِ الدنيا وشدائد الآخرة، فكان صلوات الله عليه بهذا الاعتبار حِرْزاً لهم.

---

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٣٤).

(٢) أخرجه البخاري (٢١٢٥)، وأحمد (٦٦٢٢).

(٣) أخرجه الدارمي (٦).

﴿ وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الأحزاب: ٤٧]؛ لأنه يكونُ شاهداً على أمَّته وهم يكونونَ شهداءَ على سائرِ الأُمم، وهو الفضلُ الكَبير؛ والمُبَشِّر بالإعْراض عنِ الكافرينَ والمنافقين؛ لأنّه إذا أعرضَ عنهم أقبل جميعَ إقبالِه على المؤمنين، وهو مناسِبٌ للبشارة؛ والنَّذيرَ يَدَعُ أذاهم؛ لأنه إذا تَرَكَ أذاهم في الحاضر - والأذى لا بدّ له من عقابٍ عاجل أو آجل - كانوا مُنذَرين به في المستقبل؛ والداعيَ إلى الله بتيسيرِه بقوله: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ﴾؛ لأنّ مَن توكَّل على الله يسَّر عليه كلَّ عَسير؛ والسِّراجَ المنير بالاكتفاءِ به وكيلاً؛ لأنّ مَن أنارَه الله بُرهاناً على جميعِ خَلْقه، كان جَديراً بأنْ يُكتفَى به عن جميعِ خَلْقه.

[﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نَكَحْتُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ ثُمَّ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُّونَهَا فَمَتِّعُوهُنَّ وَسَرِّحُوهُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا﴾ ٤٩]

وقولُه: «سمَّيْتُك المتوكِّلَ» إلى آخرِ الحديث مُقابِلٌ لقولِه: «سِراجاً مُنيراً».

فعُلِـمَ أنّ قولُـه: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلًا﴾ مناسبٌ لقولِـه: ﴿وَسِرَاجًا مُّنِيرًا﴾، فإنّ السراجَ مضيءٌ في نَفْسِه ومُنَوِّرٌ لغيرِه، فكَوْنُه متوكّلاً على الله يكون كمالاً في نفسِه، فهو مناسب لقولِـه: «أنت عَبدي ورسولي سمَّيتُك المتوكلَ» إلى قولِـه: «يعفو ويَصْفح»، وكونُه منيراً بفَيْضِ الله عليه يكونُ كمالاً لغيرِه، وهو مناسبٌ لقوله: «حتى يُقيم به المِلّةَ العَوْجاءَ ويفتح به أعيناً عُمياً وآذانا صُمّاً». هذا معنى قول المصنف: «أنارَه الله بُرهاناً على جَميع خلقِه، كان جديراً بأن يُكْتَفَى به عن جميع الخَلق»، والله أعلم.

ويمكن أن تُنَزَّل المراتب على لسان أهل العرفان؛ فقولُه: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَٰكَ شَٰهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا﴾ هو مقامُ الشريعةِ ودعوةِ الناسِ إلى الإيمانِ وتَرْكِ الكفر ونتيجةُ بِشارةِ مَنْ آمن وإنذارِ مَنْ أعرض، وقولُه: ﴿ وَدَاعِيًا إِلَى ٱللَّهِ بِإِذْنِهِۦ﴾ مقامُ الطريقةِ ونتيجةُ الإعراضِ عمّا سوى الله، والأخذِ في السيرِ والسلوكِ والالتجاءِ إلى حَرم لُطْفِه والتوكلِ عليه وقولُه: ﴿وَسِرَاجًا مُّنِيرًا﴾ هو مقامُ الحَقيقة ونتيجتُه فَناءُ السالكِ وقيامُه بقَيُّوميتِه، وكفى بالله وكيلاً، والله أعلَمُ بمراده من كلامه.

النِّكاح: الوَطْء، وتسميةُ العَقْدِ نِكاحاً؛ لملابسَتِه له، مِن حيثُ إنه طريقٌ إليه. ونظيرُه **تسميتُهم الخمرَ إثماً**؛ لأنها سببٌ في اقتراف الإثم، ونحوُه في عِلْمِ البيان قولُ الراجز:

أَسْنِمةُ الآبالِ في سَحابِهِ

سمَّى الماءَ بأسنمةِ الآبال؛ لأنه سببُ سِمَن المال وارتفاعِ أَسنِمَته. ولم يَرِد لفظُ النِّكاح في كتابِ الله إلّا في معنى العَقْد؛ لأنّه في معنى الوَطْءِ من بابِ التصريح به. **ومِن آداب القرآن: الكِنايةُ عنه بلفظِ الملامسة** والمماسَّة والقُرْبان والتغشِّي والإِتْيان.

قولُه: (**تسميتُهم الخَمْرَ إثماً**)، قال:

شربتُ الإثمَ حتى ضَلَّ عقلي كذاكَ الإثمُ يذهَبُ بالعقول

قولُه: (**أَسْنِمةُ الآبالِ في سَحابه**)، بعده:

أقبلَ في المُسْتَنِّ مِن رَبابه

استنّ الفرسَ: قَمَصَ. وفي المَثَل: استَنَّتِ الفِصالُ حتى القرعى(١).

قولُه: (**ومِن آدابِ القرآنِ الكنايةُ عنه** ـ أي: الوَطء ـ **بلفظ الملامَسةِ**) ونحوه احترازاً عن الاستهجان. فإن قيل: هذا لا يناسبُ قولَه: «ولم يَرِدْ لفظُ النكاحِ في كتابِ الله إلا بلفظِ العَقْدِ»، لأنّ الكنايَة أن يعدِل من اللفظِ الموضوعِ لمعنًى إلى ما يَسْتلزمُه، ورعايةُ الأدبِ العدولُ عن لفظٍ فيه بَشاعةٌ إلى ما ليسَ كذلك، كالملامسةِ والمُماسّة والقُربان والغِشيانِ، لا عَنْ لفظٍ ليس فيه بَشاعةٌ كالعقدِ إلى ما فيه بشاعةٌ كالوطء. والجوابُ: أنّ استعمالَ النكاحِ في معنى العقد ليس من الكناية في شيء، بل إنه من الحقيقةِ الشرعية منْسيًّا فيه المعنى اللغوي، ولا يكادُ يُفْهَمُ منه معنى الوطءِ إلّا بقرينة، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ﴾ كيف قرنَه به حين أرادَ به ذلك المعنى؟ فعلى هذا قولُه: «لأنه في معنى الوطء» تعليلٌ لكونها

---

(١) ذكره الميداني في «مجمع الأمثال» (١: ٣٣٣).

فإن قلتَ: لِمَ خَصَّ المؤمناتِ، والحُكمُ الذي نَطقتْ به الآية تستوي فيه المؤمناتُ والكتابيّات؟ قلت: في اختصاصهنَّ تنبيهٌ على أنَّ أصلَ أمرِ المؤمنِ والأَولى به أن يتخيَّر لنُطْفته، وأن لا ينكحَ إلّا مؤمنةً عَفيفة، ويَتنزَّهَ عن مُزاوجَةِ الفَواسق، فما بالُ الكَوافر! ويَستنكِفَ أن يَدخُلَ تحتَ لِحافٍ واحدٍ عدوَّةُ الله ووليُّه، فالتي في سُورةِ المائدة: تعليمُ ما هو جائزٌ غير محرَّم، مِن نكاحِ المُحصَنات مِنَ الذين أُوتوا الكتاب، **وهذه فيها تعليمُ ما هو الأَولى** بالمؤمنِ من نكاحِ المؤمنات. فإن قلتَ: ما فائدةُ «ثُمَّ» في قوله: ﴿ثُمَّ طَلَّقْتُمُوهُنَّ﴾؟ قلتُ: فائدتُه **نفيُ التوهُّمِ عمَّن عسى أن يتوهَّمَ** تفاوُتَ الحُكم بين أنْ

منقولةً شرعيةً لا أنه كِنايةٌ فصَحَّ قولُه: و«مِن آدابِ القرآنِ الكنايةُ عنه بالملامسةِ» يعني: لا يرادُ به الكناية، بل الاصطلاح؛ لأن من آدابِ القرآنِ عكسَه.

قولُه: (**وهذه فيها تعليم ما هو الأولى**)، وبيان الاختصاص أن ما في «المائدة» وردَت في بيانِ تحريم ما يجب تحريمُه وتحليلِ ما هو مباحٌ من الأطعمة والأنكحة كما قال: ﴿وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ حِلٌّ لَّكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَّهُمْ ۖ وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ إِذَآ ءَاتَيْتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾ [المائدة: ٥] ففيها تعلُّمُ ما هو جائزٌ غيرُ مُحرَّم. وأما اختصاص هذه الآية بما ذكر فهو أنها عقيب قوله: ﴿وَلَا تُطِعِ ٱلْكَٰفِرِينَ وَٱلْمُنَٰفِقِينَ﴾، فجُعِلَت تخلُّصاً إلى ذكر ما هو الأفضلُ والأولى والأطيبُ والأزكى بحاله ﷺ من النساء وما يتعلَّق بهن، فطبّقت لذلك مَفْصِلَ البلاغة.

قولُه: (**نَفْيُ التوهُّمِ عمَّن عسى أن يتوهَّم**)، يعني: لا تفاوتَ في عدمِ وجوبِ العِدَّة عليها سواءٌ كانت قريبةَ العهدِ بالنكاحِ أو بعيدتَه منه؛ وذلك أن المرأةَ إذا تراخى بها المدة في حِبالةِ الزوجِ استأنسَ كل واحد بصاحبه وربما توقّعَ الرجلُ من توهُّمِ عُلْقَةِ الزوجية وقد تَقَرر عندَه أنّ العِدَّةَ حقٌّ واجبٌ للنساءِ على الرجالِ فجيء بـ«ثُمَّ» لإزالةِ هذا التوهمِ وبيانِ أنّ العُلْقَةَ إنما تتمُّ بالدخول. قال القاضي: فائدة «ثمّ» إزاحةُ ما عسى يتَوهَّمُ متوهِّمٌ أن تراخي الطلاق ريثما تمكن الإصابةُ كما يؤثِّر في النسب يؤثِّر في العدة[1].

---

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٣٥).

يُطلِّقَها وهي قريبةُ العَهْد من النِّكاح، وبينَ أن يَبعُدَ عَهْدُها بالنكاح ويَتراخى بها المُدَّةُ في حِبالةِ الزَّوج ثم يُطلِّقُها. فإن قلتَ: إذا خَلا بها خلوةً يُمكنه معها المِسَاس، هل يقومُ ذلك مقامَ المِساس؟ قلتُ: نعم، عند أبي حَنيفةَ وأصحابِه حُكْمُ الـخَلوة الصحيحةِ حُكْمُ المِساس، وقولُه: ﴿فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُّونَهَا﴾ دليلٌ على أنَّ العِدَّةَ حقٌّ واجب على النساءِ للرِّجال. ﴿تَعْتَدُّونَهَا﴾: تَستوفُون عَدَدَها، من قولك: عَددتُ الدراهمَ فاعتدَّها، كقولك: كِلْتُه فاكْتالَه، وزِنْتُه فاتَّزَنَه. وقُرِئ: (تَعْتَدُونها) مخفَّفاً؛ أي: تعتدونَ فيها، كقوله:

وَيَوْمٍ شَهِدْنَاهُ

والمرادُ بالاعتدادِ ما في قولِه تعالى: ﴿وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّتَعْتَدُواْ﴾ [البقرة: ٢٣١].

قولُه: (في حِبالة الزوج)، الجوهري: الحِبالة: التي يُصادَ بها.

قولُه: (نعم عند أبي حنيفة وأصحابه)، قال القاضي: ظاهرُ الآية يقتضي عدمَ وجوبِ العِدّةِ بمُجرَّدِ الخَلْوة[1].

قولُه: (﴿تَعْتَدُّونَهَا﴾: تستوفون عَدَها)أي: تعدُّونها عليهنَّ، قال أبو البقاء: ﴿تَعْتَدُّونَهَا﴾ تفتعلونها من العدد، أي: تعدّونها عليهِنّ، وموضعُه جَرٌّ على اللفظ أوْ رَفْعٌ على الموضع[2].

قولُه: (وقُرِئ: «تَعْتَدُونَهَا» مخفّفاً)، وهو من الاعتداء، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّتَعْتَدُواْ﴾ [البقرة: ٢٣١] أي: لتظلموا.

قولُه: (ويومٍ شَهِدناه)، تمامه:

.... سُهيلاً وعامِراً قليلٍ سوى الطعنِ الدِّراكِ نوافلُه[3]

---

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٣٥).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٥٨).

(٣) سبق تخريجه.

فإن قلتَ: ما هذا التمتيعُ؟ أواجِبٌ أو مَنْدوبٌ إليه؟ قلتُ: **إنْ كانت غيرَ مَفْرُوضٍ لها؛ كانت المتعةُ واجبةً**، ولا تَجِبُ المتعةُ عند أبي حَنِيفةَ إلّا لها وحدَها دون سائرِ المطلَّقات، وإنْ كانت مفروضاً لها؛ فالمتعةُ مختلفٌ فيها: فبعضٌ على النَّدبِ والاستحباب، ومنهم أبو حَنيفة، وبعضٌ على الوجوب. ﴿سَرَاحًا جَمِيلًا﴾ **مِن غير ضرارٍ** ولا منعِ واجِب.

قولُه: (**إن كانت غير مفروض لها كانت المتعة واجبة**)، قال القاضي: ﴿فَمَتِّعُوهُنَّ﴾ إن لم يكُن مفروضًا لها، فإن الواجبَ المفروضَ لها نصفُ المفروضِ دونَ المتعةِ، ويجوز أن يُؤوَّلَ التمتيعُ بما يعمّهما أو الأمر بالمشتركِ بين الوجوبِ والندبِ، فإنّ المتعة سنةٌ للمفروضِ لها[1]. سبقَ تقريره في البقرة.

قولُه: (﴿سَرَاحًا جَمِيلًا﴾ **من غيرِ ضِرار**)، السَّراح: اسمُ التسريح، وليسَ بمصدر. **الراغب**: السَّرْحُ: شجَرٌ له ثمَر، الواحدة سرحة وسَرَّحْتُ الإبلَ: أن تُرْعِيَه السرح ثم جُعِلَ لكل إرسالٍ في الرعي قال تعالى ﴿وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ﴾ [النحل: ٦]، والتسريح في الطلاق مستعارٌ من تَسريح الإبلِ، كالطلاقِ في كونه مُستعاراً من إطلاقِ الإبل، واعتُبر في السرحِ المُضـيُّ، فقيل: ناقةٌ سُرُحٌ: تسرَحُ في سيرِها، ومضى سَرْحاً جميلاً، والمُنسرِحُ: ضَرْبٌ من الشعر، استعيرَ لفظَهُ من ذلك[2].

وقلت: وأما بيانُ رَبْط هذه الآية بأنها كالتمهيدِ للشروع في نوع آخرَ من كرامة النبي ﷺ وفضائله وهو استئثار الله له الأفضلَ والأولى واستخارتُه الأطيبَ والأزكى في قوله: ﴿ءَاتَيْتَ أُجُورَهُنَّ وَمَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ مِمَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَيْكَ وَبَنَاتِ عَمِّكَ وَبَنَاتِ عَمَّٰتِكَ وَبَنَاتِ خَالِكَ وَبَنَاتِ خَٰلَٰتِكَ ٱلَّٰتِي هَاجَرْنَ مَعَكَ﴾، واختصاصُه من دون المؤمنين بنكاحِ الموهوبةِ نفْسَها لإزاحةِ الحرَجِ عنه وإخلاءِ باله. ألا ترى كيف ضَيَّق على المؤمنين في طلاقِ غيرِ المدخولِ بها حيث أسقط حَقَّهم من العِدّةِ وأمرَهم بسَوْقِ المُتْعةِ والتسريح الجميل هذا يؤيد قوله: «﴿قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِيٓ أَزْوَٰجِهِمْ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُهُمْ﴾ مُعْتَرِضٌ»، هذا ما خَطر بالبالِ، والله أعلم بحقيقة الحال.

---

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٣٥).

(٢) «مفردات القرآن» ص٤٠٦.

[﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِنَّآ أَحۡلَلۡنَا لَكَ أَزۡوَٰجَكَ ٱلَّٰتِيٓ ءَاتَيۡتَ أُجُورَهُنَّ وَمَا مَلَكَتۡ يَمِينُكَ مِمَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَيۡكَ وَبَنَاتِ عَمِّكَ وَبَنَاتِ عَمَّٰتِكَ وَبَنَاتِ خَالِكَ وَبَنَاتِ خَٰلَٰتِكَ ٱلَّٰتِي هَاجَرۡنَ مَعَكَ وَٱمۡرَأَةً مُّؤۡمِنَةً إِن وَهَبَتۡ نَفۡسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنۡ أَرَادَ ٱلنَّبِيُّ أَن يَسۡتَنكِحَهَا خَالِصَةً لَّكَ مِن دُونِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَۗ قَدۡ عَلِمۡنَا مَا فَرَضۡنَا عَلَيۡهِمۡ فِيٓ أَزۡوَٰجِهِمۡ وَمَا مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُهُمۡ لِكَيۡلَا يَكُونَ عَلَيۡكَ حَرَجٞۗ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورٗا رَّحِيمٗا ﴾ ٥٠]

﴿أُجُورَهُنَّ﴾: مُهورهنّ؛ لأنَّ المَهْر أجرٌ على البُضْع. وإيتاؤها: إمّا إعطاؤها عاجلاً، وإمّا فَرْضُها وتسميتُها في العَقْد. فإن قلتَ: لِمَ قال: ﴿ٱلَّٰتِيٓ ءَاتَيۡتَ أُجُورَهُنَّ﴾، و: ﴿مِمَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَيۡكَ﴾، و: ﴿ٱلَّٰتِي هَاجَرۡنَ مَعَكَ﴾؟ وما فائدةُ هذه التَّخصيصات؟ قلتُ: قد اختارَ اللهُ لرسوله الأفضلَ الأَولى، واستَحبَّه بالأطيبِ الأزكى، كما اختصَّه بغيرِها مِنَ الـخَصائص، وآثَره بها سِواها من الإِثْر؛ وذلك أنَّ تسميةَ المَهْر في العَقْد أَولى وأفضلُ مِن تَرْكِ التسمية، وإنْ وَقَعَ العقدُ جائزاً؛ وله أن يُماسَّها، وعليه مَهْرُ المِثْل إنْ دَخَلَ بها، والمتعةُ إنْ لم يَدخلْ بها. وسَوْقُ المَهْر إليها عاجلاً أفضلُ مِن أنْ يسمِّيَه ويؤجِّلَه، وكان التعجيلُ دَيْدَنَ السَّلَف وسُنَّتَهم، وما لا يُعرَفُ بينهم غيرُه. وكذلك الجاريةُ إذا كانت سبيَّةَ مالِكها، **وخطبَةَ سَيْفِه ورُمْحه**، وممّا غَنَّمه اللهُ من دار الـحَرْب أحلُّ وأطيَبُ ممّا يُشترى مِن شِقِّ الـجَلَب. والسَّبْيُ على ضربَيْن: سَبْيُ طِيبة، وسَبْيُ خِبْثة، فسبيُ الطِّيبة: ما سُبي مِن أهلِ الـحَرْب، وأمّا مَن كان له عهدٌ فالمسبيُّ منهم

قولُه: (من الإِثْر)، أي: من الخُلاصةِ والنُّقاوة. الجوهري: الإِثْرُ بالكَسْر: خُلاصَةُ السَّمْنِ، ويُروى: «من الأُثَر» جَمْعُ أُثْرَة.

قولُه: (وخُطبة سيفِهِ ورمحه)، ينظرُ إلى قولِ الفرزدق:

وذاتِ حَليلٍ أنكحَتْها رماحُنا حلالٌ لمنْ يبني بها لم تُطلّقِ(١)

---

(١) انظر: «الأغاني» (١٠: ٣٠٧)، و«العمدة في محاسن الشعر» (١: ٥٥).

سَبْيُ خِبْثة، ويَدُلُّ عليه قولُه تعالى: ﴿مِمَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَيْكَ﴾؛ لأنّ فَيْء الله لا يُطلَقُ إلّا على الطيِّب دون الـخَبيث، كما أنَّ رزْقَ الله يجبُ إطلاقُه على الحلالِ دون الـحَرام، وكذلك اللّاتي هاجَرْن مع رسولِ الله ﷺ مِن قَرائبه غيرِ المحارم أفضلُ من غيرِ المهاجِرات معه. وعن أمِّ هانئ بنتِ أبي طالب: خَطَبَني رسولُ الله ﷺ، فاعتَذرتُ إليه فعَذَرَني، ثم أنزلَ اللهُ هذه الآيَةَ؛ فلم أَحِلَّ له؛ لأني لم أُهاجِرْ معه؛ كنتُ من الطُّلَقَاء. وأحلَلْنا لك مَن وَقَعَ لها أنْ تَهَبَ لك نفْسَها ....

قولُه: (وعن أم هانئ)، في «جامع الأصول»[1]: هي فاختةُ بنت أبي طالب أختُ علي، خطَبها النبي ﷺ، فقالت: إني امرأة مُصْبِيةٌ، فاعتذرت إليه فعذَرها[2]. وعن الترمذيِّ عن أم هانئ: خطَبني رسول الله ﷺ[3]، فاعتذَرْتُ إليه فعذَرني، ثم أنزل الله تعالى: ﴿إِنَّآ أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَٰجَكَ ٱلَّٰتِيٓ ءَاتَيْتَ أُجُورَهُنَّ وَمَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ مِمَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَيْكَ وَبَنَاتِ عَمِّكَ وَبَنَاتِ عَمَّٰتِكَ وَبَنَاتِ خَالِكَ وَبَنَاتِ خَٰلَٰتِكَ ٱلَّٰتِي هَاجَرْنَ مَعَكَ﴾ [الأحزاب: ٥١]. قالت: فلم أكن أحل له لأني لم أهاجِر، وكُنت من الطّلقاء[4].

النهاية: الطلقاءُ: هم الذين خَلّى عنهم يوم فتح مكة وأطلَقهم ولم يسترِقَّهم، الواحدُ: طَليقٌ؛ فَعيلٌ بمعنى مَفعول، وهو الأسيرُ إذا أُطلِقَ سَبيلُه.

قولُه: (وأحلَلْنا لك مَن وقع لها أن تهبَ نفسها لك[5])، إشارة إلى قوله تعالى: ﴿وَٱمْرَأَةً مُّؤْمِنَةً﴾ عطفٌ على قوله: ﴿أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَٰجَكَ﴾ على تقديرِ الفعل. قال صاحبُ «الكشف»: ما أظنّك أنك إذا أعربْتَ ﴿وَٱمْرَأَةً مُّؤْمِنَةً﴾ إلّا أن تقول: إن انتصابها محمولٌ على

---

(١) سقط لفظ «الأصول» من (ط).

(٢) «جامع الأصول» (٢: ١٠٥).

(٣) من قوله: «فقالت: إني امرأة» إلى هنا، سقط من (ح).

(٤) أخرجه الترمذي (٣٢١٤)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٤٢٤٢)، و«الكبير» (٢٤: ٤٠٥)، والحاكم في «المستدرك» (٢٧٥٤).

(٥) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «لك نفسها».

....

ما قَبْلَه من قولِه: ﴿أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ﴾، وهذا مِن سوءِ تأمُّلك[١]، لأنّ ﴿إِن وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ﴾ شَرطٌ، والشرطُ لا يصحّ في الماضي وكذا الجزاء، ألا ترى أن لو قُلْتَ: إن قمتُ غدًا قمتَ أمس، لكنت مخطئاً، وقوله: ﴿إِنَّآ أَحْلَلْنَا لَكَ﴾ إخبارٌ عن إحلاله في الماضي، فلا يصحُّ ذلك التقدير، بل التقدير: ويُحلُّ لك امرأةً مؤمنةً إن وهبَتْ، ليصحَّ به الجزاء، كما تقول: أقومُ إن قمتَ، وأخرجُ إن خرجْتَ، فافهمه.

وعن أبي علي أنه قال: فإن قلتَ: فإن هذا امتنانٌ منه عزَّ وجلَّ على نَبيِّه بأن أحلَّ له امرأةً وهبَت نفْسَها له فيما مضى، وليس الامتنانُ عليه بامرأةٍ ستفعل ذلك، فإنه يكونُ من باب قوله: ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ﴾ [المائدة: ١١٦]، أي: صحَّ أني كنتُ قلته، فكذلك ﴿إِن وَهَبَتْ﴾ أي: إن صح أنها وهبَتْ فإنه تحل لك، فهذا معنى هذا الكلام[٢].

وقال القاضي: «امرأة» نصبٌ بفعلٍ يُفَسِّرُه ما قبْلَه، أو عطفٌ على ما سبق، ولا يدفعُه التقييد بـ«إنْ» التي للاستقبال، فإن المعنيَّ بالإحلال الإعلامُ بالحلِّ، أي: أعلمناك حِلَّ امرأةٍ مؤمنةٍ تهَبُ لك نفسَها ولا تطلبُ مهْرَها إن اتفق، ولذلك نكرها[٣].

وقال أبو البقاء: قيل في ناصب «وامرأةً» وجهان: أحدُهما: ﴿أَحْلَلْنَا﴾ في أول الآية، وقد ردّ هذا قوم وقالوا: ﴿أَحْلَلْنَا﴾ ماضٍ، و﴿إِن وَهَبَتْ﴾ ـ وهو صفةُ المرأة ـ مُستقبل فـ﴿أَحْلَلْنَا﴾في موضع جوابه، وجوابُ الشرطِ لا يكونُ ماضياً في المعنى، وهذا ليس بصحيح؛ لأن معنى الإحلال هاهنا الإعلامُ بالحِلِّ إذا وقع الفعلُ على ذلك، كما تقول: أبحْتُ لك أن تكلِّمَ فلاناً إن سَلَّمَ عليك[٤]. وقلت: فائدةُ العدولِ المبالغةُ في الامتنان.

---

(١) من قوله: «على تقدير الفعل. قال صاحب» إلى هنا، سقط من (ح) و(ف).

(٢) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٠٨٤-١٠٨٥).

(٣) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٣٥).

(٤) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٥٨).

ولا تطلُبَ مَهْراً مِنَ النساءِ المؤمنات إنِ اتفقَ ذلك؛ ولذلك نكَّرَها. واختُلِفَ في اتفاق ذلك: فعن ابنِ عبّاسٍ رضي الله عنهما: لم يكن عندَ رسولِ الله ﷺ أحدٌ منهنّ بالهِبَة. وقيل: الموهوباتُ أربع: مَيْمونةُ بنت الحارث، وزينبُ بنت خُزَيْمة أمُّ المساكينِ الأنصاريّة، وأمُّ شريكٍ بنتُ جابر، وخولةُ بنت حَكيم، رضي اللهُ عنهنّ. قُرئ: ﴿إِن وَهَبَتْ﴾ على الشرط. وقرأ الحسنُ رضي الله عنه: (أنْ) بالفتح، على التعليل بتقديرِ حذف اللام. ويجوزُ أن يكون مَصْدراً محذوفاً معه الزَّمان، كقولك: أجلسُ ما دامَ زيدٌ جالساً، بمعنى: وَقْتَ دوامِه جالساً، ووقتَ هِبَتها نفْسَها. وقرأ ابنُ مسعود بغير «إن». فإن قلتَ: ما معنى الشَّرطِ الثاني مع الأوّل؟ قلتُ: هو تقييدٌ له، شَرَطَ في الإحلال هِبَتَها نفْسَها، وفي الهبة إرادةَ استِنْكاح رسولِ الله ﷺ، كأنه قال: أحلَلْناها

قولُه: (ميمونة بنت الحارث)، في «الجامع»: توفي عنها أبو رُهم، فتزوجها رسول الله ﷺ في ذي القعدة سنة سبع في عمرة القَضِيَّةِ بسرف، على عشرة أميال من مكة[١].

قولُه: (وزينب بنت خُزيمة)، في «الجامع»: وزينب بنت خزيمةَ بنت الحارث العامرية، كانت تسمى في الجاهلية أمَّ المساكين لإطعامِها إياهم، كانت تحتَ عبدِ الله بن جحش، فقُتل عنها يومَ أحدٍ، فتزوَّجها ﷺ سنة ثلاث[٢].

قولُه: (وأم شريك بنت جابر)، في «الجامع»: قيل: أم شريك غزيّةُ بنت جابر طلقها النبيُّ ﷺ قبل أن يدخلَ بها، وهي التي وهَبتْ نفْسَها للنبي ﷺ[٣].

قولُه: (وخولة بنت حكيم)، في «الجامع»: هي التي وهبَت نفْسَها للنبي ﷺ، فأرجأها، فتزوَّجَها عثمان بن مظعون[٤].

قولُه: (وقرئ: ﴿إِن وَهَبَتْ﴾ على الشرط)، وهي المشهورة.

---

(١) «جامع الأصول» (١٢: ١٠١).

(٢) المصدر السابق (١٢: ٩٨).

(٣) المصدر السابق (١٢: ١٠٤).

(٤) المصدر السابق (١٢: ١٠٦).

لكَ إنْ وهبتْ لك نفْسَها وأنتَ تريدُ أن تَستنكِحَها؛ لأنّ إرادتَه هي قبُولُ الهِبَة وما به تَتمُّ. فإن قلتَ: لمَ عدلَ عن الخطاب إلى الغَيْبة في قوله تعالى: ﴿نَفۡسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنۡ أَرَادَ ٱلنَّبِيُّ﴾ ثم رجعَ إلى الخِطاب؟ قلتُ: للإيذانِ بأنه ممّا خُصَّ به وأُوثِر، ومجيئُه على لفظ النبيِّ؛ للدلالة على أنَّ الاختِصاصَ تكرِمَةٌ له لأجْلِ النبوّة، **وتكريرُه تفخيمٌ له وتقريرٌ لاستحقاقه الكرامةَ لنبوّتِه**. واستنكاحُها: طَلَبُ نِكاحِها والرغبةُ فيه، وقد استشهد به أبو حَنيفةَ على جواز عَقْدِ النكاح بلفظِ الهِبة؛ لأنّ رسولَ الله ﷺ وأمَّتَه سواءٌ في الأحكام إلّا فيما خَصَّه الدليلُ، وقال الشافعيُّ: لا يصحُّ، **وقد خُصَّ رسولُ الله ﷺ بمعنى الهِبة ولفظِها جميعاً**؛ لأنّ اللفظَ تابعٌ للمعنى، والمدَّعي للاشتراكِ في اللَّفظ يحتاجُ

قولُه: (**وتكريره تفخيمٌ له [وتقريرٌ] لاستحقاقِه الكرامةَ لنبوته**)، يعني: دلَّ إقامةُ المُظهرِ موضعَ المُضْمرِ في قوله: ﴿إِن وَهَبَتۡ نَفۡسَهَا لِلنَّبِيِّ﴾ على أنَّ المرأةَ إنما وهبَتْ نفسَها له، وجاز له ذلك دون غيره تكرِمَةً لأجل نُبوتِه، ودل تكرير ذلك في قولِه: ﴿إِنۡ أَرَادَ ٱلنَّبِيُّ أَن يَسۡتَنكِحَهَا﴾ على أن الله تعالى إنما آثر إرادته في ذلك لكونه صلوات الله عليه أهلاً لذلك لأجلِ نُبوَّتِه، فظهرَ أن طريقَ التعليلَيْن مختلفة، فكما أنّ نبوتَه اقتضت ذلك كذا إرادته، قال الزجاج: وإنما قيل: ﴿لِلنَّبِيِّ﴾؛ لأنه لو قيل: إن وهبَتْ نفْسَها لك، كان يَجوزُ أن يُتوهَّمَ أن في الكلام دليلاً على أنه يجوز ذلك لغير النبيِّ، كما جاء في ﴿وَبَنَاتِ عَمِّكَ وَبَنَاتِ عَمَّـٰتِكَ﴾[(١)].

قولُه: (**وقد خُصَّ رسولُ الله ﷺ بمعنى الهبة ولفظها جميعاً**)، قال الإمام: قال الشافعيُّ رضي الله عنه: معنى الآية إباحةُ الوَطْءِ بالهبة، وحصولُ التزوجِ بلفظِها من خواصك[(٢)]. وقال أبو حنيفة رضيَ الله عنه: تلك المرأة صارت زوجةً ومن أمهات [المؤمنين] لا تحلُّ لغيرِك أبدًا، وقال: ويمكن أن يقال: فعلى هذا التخصيصُ بالواهبةِ لا فائدةَ فيه؛ فإن أزواجه كلّهن خالصاتٌ له[(٣)].

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٣٣).

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢٥: ١٧٦).

(٣) من قوله: «وقال أبو حنيفة رضي الله عنه» إلى هنا، سقط من (ط).

إلى دليل. وقال أَبو الحسنِ الكَرْخيُّ: إنَّ عَقْدَ النكاح بلفظِ الإجارةِ جائز؛ لقوله تعالى: ﴿ٱلَّتِيٓ ءَاتَيۡتَ أُجُورَهُنَّ﴾ وقال أبو بكرٍ الرازيُّ: لا يصحّ؛ لأنّ الإجارةَ عَقْدٌ مؤقَّتٌ، وعقدُ النكاح مؤبَّد؛ فهما متنافِيان. ﴿خَالِصَةً﴾ مصدرٌ مؤكِّد، كـ﴿وَعۡدَ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ١٢٢]، [الروم: ٦]، و﴿صِبۡغَةَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٣٨]، **أي: خَلَصَ لك إحلالُ ما أحلَلْنا لكَ خالصةً**، بمعنى خُلوصاً، والفاعِلُ والفاعلة في المصادرِ غيرُ عزيزَين، كالخارجِ،

وقلت: وجهُ التقريرِ: أن الله تعالى ذكر في هذه الآيـة طبقاتِ النساءِ المحلّلاتِ للرسول ﷺ، واختصاصَهنَّ بما لم يوجَدْ في غيرِهن، وهي كونُهنَّ أمهاتِ المؤمنين ولم يذكر في شيء منها لفظاً تنعقدُ به عُلْقةُ الزوجية سِوى ما ذكر في هذه الواهبة نفسها، فإنه تعالى ما اكتفى بكونها صائرةً من أمهات المؤمنين بسبب إحلالِ الله إياها كالبواقي بل صَرَّح بلفظِ الهبة، ولو لم يكن له مَدخلٌ في الاختصاصِ لم يكن لذكرِه فائدة، ولقائل أن يقول: فَرْقٌ بين هذه الصورةِ وبين غيرِها فإنه لو لم يذكر لفظ الهبة لم يحصُل المقصود، بخلافِ غيرها فلذلك ذكَره لا أن له مدخلًا في الاختصاص.

قولُه: (**أي خَلَصَ إحلالُ ما أحلَلْنا لك خالصة**)، يعني: أن ﴿خَالِصَةً﴾ مصدرٌ مولِّدٌ لمضامين الجمل كلها كوَعدَ الله وصِبْغةَ الله، فلا تختصُّ بقولِه: ﴿وَٱمۡرَأَةً مُّؤۡمِنَةً إِن وَهَبَتۡ نَفۡسَهَا لِلنَّبِيِّ﴾، كما قال أبو البقاء: ﴿خَالِصَةً﴾ حالٌ من ضميرِ ﴿وَهَبَتۡ﴾ أو صفةٌ لمصدرٍ محذوف(١). واستدلّ المصنِّف لمذهبه بأن قوله: ﴿قَدۡ عَلِمۡنَا مَا فَرَضۡنَا عَلَيۡهِمۡ فِيٓ أَزۡوَٰجِهِمۡ وَمَا مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُهُمۡ﴾ وردَ بعد ذكرِ الإحـلالاتِ التي جمعَها معنى الاختصاصِ برسول الله ﷺ دون المؤمنين. وقيل: الغرضُ في شرعيتها له خاصة. ومفهومُه مؤكِّدٌ لمضمونِ المعاني كلها لا تختصُّ بواحدة دون واحدة، وهو ما قال: «قد عَلِمْنا ما فيه مصلحةُ المؤمنينَ ففرَضْناها وعلمنا ما فيه مصلحةُ الرسول من الاختصاصِ ففعلْنا»، فلو عَلّقَ ﴿خَالِصَةً لَّكَ﴾ بقِصّةِ الموهوبة لم يكنْ ﴿قَدۡ عَلِمۡنَا﴾ معترضاً بل يكون أجنبيًّا وذلك لا يجوز.

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٥٩).

والقاعد، والعافية، والكاذبة. والدليلُ على أنها وردتْ في أثرِ الإحْلالاتِ الأربعِ مخصوصةً برسولِ الله ﷺ على سبيلِ التوكيد لها، قولُه: ﴿قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِيٓ أَزْوَٰجِهِمْ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُهُمْ﴾ بعد قوله: ﴿مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾، وهي جُمْلةٌ اعتراضيّة، وقولُه: ﴿لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَيْكَ حَرَجٌ﴾ متّصِلٌ بـ﴿خَالِصَةً لَّكَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾، ومعنى هذه الجملةِ الاعتراضيّة: أنّ اللهَ قد عَلِمَ ما يجبُ فرضُه على المؤمنين في الأزواجِ والإماء، وعلى أيِّ حَدٍّ وصِفةٍ يجبُ أن يُفرَضَ عليهم؛ ففرَضَه، وعَلِمَ المصلحةَ في اختصاصِ رسولِ الله ﷺ بما اختصَّه به؛ ففعَلَ. ومعنى: ﴿لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَيْكَ حَرَجٌ﴾: لئلّا يكونَ عليك ضيقٌ في دِينك؛ حيثُ اختصَصْناك بالتَّنزيهِ واختيارِ ما هو أَولى وأفضلُ، **وفي دُنياك**؛ حيثُ أحلَلْنا لك أجناسَ المَنْكُوحات، وزِدْنا لك الواهبةَ نفْسَها. وقُرِئَ: (خالصةٌ) بالرفع، أي: ذاك خُلوصٌ لك وخصوصٌ من دُون المؤمنين. ومَن جعل ﴿خَالِصَةً﴾ نَعْتاً للمرأة، فعلى مذهبه: هذه المرأةُ خالصةٌ لك مِن دونهم. ....

ويلزم أيضاً أنها وحدها خالصة لك من دونهم، قال محيي السنة: ﴿قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ﴾ أي: أوجَبْنا على المؤمنين في أزواجهم من الأحكام، أن لا تزوجوا أكثر من أربع، ولا يتزوجوا إلا بولي وشهودٍ ومَهْرٍ وما ملكت أيمانهم، أي: ما أوجبنا من الأحكام في مِلكِ اليمين لكي لا يكون عليك حرج، وهذا يرجع إلى أول الآية، أي: أحللنا لك أزواجَك، وما ملكت يمينك، والموهوبة؛ لكيلا يكون عليك حرج، أي: ضيق(١).

قولُه: (وفي دُنْياكَ)عَطْفٌ على «دينِك»، يعني: أطلقَ الحرجَ ولم يُقيِّد أنه في أيِّ شيء، لدَلالة سَوْقِ الكلامِ عليه، والمراد باختصاص التبرئة ما يدل عليه قوله: ﴿ٱلَّٰتِيٓ ءَاتَيْتَ أُجُورَهُنَّ﴾ من أن لا تترك التسمية، ولا تعجيل المهر، وقوله: ﴿وَمَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ مِمَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَيْكَ﴾ من أن لا تكون مُشتراةً مجلوبة، وباختصاصِ ما هو أولى، ما يُنْبِىءُ عنه قوله: ﴿ٱلَّٰتِي هَاجَرْنَ مَعَكَ﴾ فإن المهاجراتِ معه من قرابتِه أفضَلُ من غيرِ المهاجرات.

(١) «معالم التنزيل» (٦: ٣٦٤).

﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا﴾ للواقع في الحَرَج إذا تاب ﴿رَّحِيمًا﴾ بالتَّوسعة على عباده.

رُوي: أنَّ أمّهاتِ المؤمنين حينَ تغايَرْنَ وابتغَيْن زيادةَ النَّفَقة **وغِظْنَ رسولَ الله ﷺ**، هَجَرَهنّ شهراً، ونَزَلَ التَّخيير، فأشْفَقْنَ أنْ يُطلِّقهنّ، فقلن: يا رسولَ الله، افرِض لنا مِن نفسِك ومالِك ما شئتَ.

ورُوي: أن عائشةَ رضي الله عنها قالت: يا رسولَ الله، **إني أرى ربَّك يُسارِعُ في هَواك**.

[﴿تُرْجِى مَن تَشَآءُ مِنْهُنَّ وَتُـْٔوِىٓ إِلَيْكَ مَن تَشَآءُ ۖ وَمَنِ ٱبْتَغَيْتَ مِمَّنْ عَزَلْتَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكَ ۚ ذَٰلِكَ أَدْنَىٰٓ أَن تَقَرَّ أَعْيُنُهُنَّ وَلَا يَحْزَنَّ وَيَرْضَيْنَ بِمَآ ءَاتَيْتَهُنَّ كُلُّهُنَّ ۚ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ مَا فِى قُلُوبِكُمْ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَلِيمًا﴾ ٥١]

قولُه: (﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا﴾ للواقعِ في الحرج إذا تاب)، اعلم أن قولَه: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ واردٌ على سبيل التذييل للآية أجمعِها، ومضمونُها رَفْعُ الحَرجِ عن حضرةِ الرسالةِ في أمور النساء، كذا عن الواحدي[(١)]، فجيء بالفاصلةِ عامة في نفي الحرج من جميع التكاليف في الدين لِسائرِ المؤمنين، فيدخل فيه أمرُ الرسول ﷺ أوّلياً فإذن لا مَدْخَل لحديثِ التوبة.

قولُه: (**وغِظْنَ رسول الله ﷺ**)، الجوهري: الغيظُ: غضبٌ كامنٌ للعاجز، يقال: غاظه فهو مَغيظ، ولا يقال: أغاظه.

قولُه: (**إني أرى ربّك يُسارع في هواك**)، روى البُخاريّ ومُسلم وغيرُهما عن عائشة رضي الله عنها. كانت خولةُ بنتُ حكيمٍ من اللاتي وهَبْنَ أنفُسهنّ للنبيِّ ﷺ، فقالت عائشة: أما تستحي المرأة أن تَهب نفسَها للرجل، فلما نزلَت: ﴿تُرْجِى مَن تَشَآءُ مِنْهُنَّ﴾، قلت: يا رسولَ الله، ما أرى ربَّك إلا يُسارِعُ في هواك[(٢)].

---

(١) «تفسير الوسيط» (٣: ٤٧٨).

(٢) أخرجه البخاري (٤٧٨٨)، ومسلم (١٤٦٤).

﴿تُرْجِى﴾ بهمزٍ وغيرِ همز: تؤخِّر ﴿وَتُـْٔوِىٓ﴾: تَضُمُّ، يعني: تَتركُ مضاجعةَ مَن تشاء منهنّ، وتُضاجِعُ مَن تشاء. أو: تطلِّقُ مَن تشاء، وتُمسِكُ مَن تشاء. أو: لا تَقْسم لأيّتهنّ شئتَ، وتَقسِمُ لمن شئتَ. أو: تَترُكُ تزوُّجَ مَن شئتَ من نساءِ أُمّتك، وتتزوجُ مَن شئت. وعن الحسن رضي الله عنه: كان النبيُّ ﷺ إذا خَطَبَ امرأةً لم يكن لأحدٍ أن يَخطِبَها حتى يَدَعَها. وهذه قسمةٌ جامعةٌ لِما هو الغَرَض؛ لأنه إمّا أن يُطلِّق، وإما أنْ

قولُه: (﴿تُرْجِى﴾ بهَمْز وبغيرِ[1] همز)، بالهمْزِ: ابنُ كثيرٍ وأبو عَمْرٍو وابنُ عامرٍ وأبو بكر، والباقون: بغَيْرِ همز[2]. قال الزجاج: الهَمْزُ أجودُ وأكثرُ، والمعنى واحد. يقال: أرجأت الأمرَ وَأرجيتُه؛ إذا أخرته[3].

قولُه: (وهذه قسمةٌ جامعة)، قال صاحب «التقريب»: أي: حاضرة؛ لأنه إما أن يُطلق أو يُمْسك، فإذا أمسَك ضاجَع أوْ لا، قَسَم أوْ لا، وإذا طَلَّق إما أن يَبْتغيها أوْ لا، قال محيي السنة: المراد من قوله تعالى: ﴿وَتُـْٔوِىٓ إِلَيْكَ مَن تَشَآءُ﴾ تردُّ إليك مَنْ تشاء بعد العزل، بلا تجديد عقد[4].

واعلم أنّ الزجاجَ[5] والواحديَّ[6] وأبا البقاء[7] جعلوا ﴿فَلَا جُنَاحَ﴾ خبرًا لقوله: ﴿وَمَنِ ٱبْتَغَيْتَ﴾ فقدّر الزجاجُ: إنْ أردْتَ أن تُؤويَ إليك امرأةً ممن عزلتَ فلا جناح عليك، والواحدي قال: إن أردتَ أن تُؤوي إليك امرأةً ممّن عزلتَهنَّ من القَسْمِ وتضمَّها إليك

(١) كذا في الأصول الخطية، وكذا هو في نصِّ «الكشاف» من (ط)، لكن في الأصل الخطي من «الكشاف» وفي المطبوع: «وغير» دون الباء.
(٢) انظر: «حجة القراءات» ص٥٧٨، و«الجامع لأحكام القرآن» (١٤: ٢١٤).
(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٣٣).
(٤) «معالم التنزيل» (٦: ٣٦٥).
(٥) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٣٣).
(٦) «تفسير الوسيط» (٣: ٤٧٨).
(٧) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٥٩).

يُمسِك؛ فإذا أمسَكَ: ضاجَعَ أو تَرَكَ، وقَسَمَ أو لمْ يَقسِم. وإذا طلَّق وعَزَل: فإمّا أنّ يُخَلِّيَ المعزولةَ لا يَبْتَغيها، أو يَبْتَغيها. ورُوي: أنه أرجأ منهنَّ سَوْدةَ وجُوَيريةَ وصَفيّةَ وميمونةَ وأمَّ حَبيبة، فكان يَقسِمُ لهنّ ما شاءَ كما شاء، وكانت ممَّن آوى إليه: عائشةُ وحفصةُ وأمُّ سَلَمة وزينبُ رضي الله عنهنّ،أرجأ خمساً وآوى أربعاً.

ورُوي: أنه كان يُسوّي مع ما أُطلِقَ له وخُيِّر فيه إلّا سَوْدة؛ فإنها وَهَبَتْ ليلتَها لعائشة، وقالت: لا تطلِّقْني حتى أُحشَرَ في زُمْرة نِسائك. ﴿ذَٰلِكَ﴾ التفويضُ إلى مَشيئتِك ﴿أَدْنَىٰٓ﴾ إلى قُرَّة عُيونِهنّ وقلّةِ حُزْنِهنّ ورِضاهنّ جميعاً؛ لأنه إذا سوّى بينهنَّ في الإيواءِ والإرْجاء والعَزْل والابتِغاء، وارتَفَعَ التفاضُل، ولم يكنْ لإحداهنّ ممّا تريدُ وممّا لا تريد إلّا مِثْل ما للأُخرى، وعَلِمْنَ أنّ هذا التفويضَ من عند الله بوَحْيه؛ اطمأنَّتْ نفوسُهن، وذَهَبَ التنافُسُ والتغايُر، وحَصَلَ الرِّضا، وقرّتِ العُيون، وسَلَتِ القُلوب. ﴿وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ مَا فِي قُلُوبِكُمۡ﴾ فيه وعيدٌ لمن لم تَرْضَ منهنَّ بما دَبَّر اللهُ من ذلك وفوَّضَ إلى مشيئةِ رسولِ الله ﷺ، وبعثٌ على تواطُؤ قلوبِهنّ والتَّصافي بينهنّ والتوافُق على طَلَبِ رضا رسولِ الله ﷺ وما فيه طِيبُ نفْسِه. وقُرِئ: (تُقِرَّ أعينَهنّ) بضمِّ التاءِ ونصبِ

فلا سَبيلَ عليك بلومٍ ولا عتَب، فجعلَ الجملةَ الشرطيةَ عَطْفاً على قوله: ﴿وَتُـٔۡوِيٓ إِلَيۡكَ مَن تَشَآءُ﴾ وقسيماً لقوله: ﴿تُرۡجِي مَن تَشَآءُ مِنۡهُنَّ﴾ ولم يذكر فائدةَ المعطوف، والمصنّفُ اعتبرَها، وذلك أنه فسر: ﴿تُرۡجِي مَن تَشَآءُ مِنۡهُنَّ وَتُـٔۡوِيٓ إِلَيۡكَ مَن تَشَآءُ﴾ أولاً بالوجوهِ الأربعةِ الماضية، ثم ثنّى ببناءِ التقسيمِ الحاصِر على الوجهِ الثاني، على طريقةِ الجمْع من الوجوهِ الأربعةِ باستعانةِ انضمامِ قوله: ﴿وَمَنِ ٱبۡتَغَيۡتَ مِمَّنۡ عَزَلۡتَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيۡكَ﴾ معها، على أنّ المرادَ بـ«مَن عزلت»: المطلقةُ المبتغى إيواؤها، فأوجب ذلك أن يُضمَّنَ قولُه: ﴿تُرۡجِي مَن تَشَآءُ﴾ معنًى يَشْملُ المعزولةَ غيرَ المُبتغى إيواؤها أيضاً ليستَقيم ذلك التقسيم، فحينئذ «أو» في الوجوهِ المذكورةِ للتنويعِ لا للترديدِ أو للإباحة، كما في قولِه تعالى: ﴿أَوۡ كَصَيِّبٖ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: ١٩]، وقولُه: «ورُوِيَ: أنه أرجأ منهن» إلى آخره: بيانٌ لبعضِ مَنْ وقعَ إليه التقسيم.

«الأعيُن»، و«تُقَرَّ أعينُهُنَّ» على البناءِ للمَفعول. ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا﴾ بذاتِ الصُّدور، ﴿حَلِيمًا﴾ لا يُعاجِلُ بالعقاب، فهو حَقِيقٌ بأنْ يُتّقى ويُحْذَر. ﴿كُلُّهُنَّ﴾ تأكيدٌ لنونِ ﴿وَيَرْضَيْنَ﴾، وقرأ ابنُ مسعود: (ويرضَيْنَ كلُّهنّ بما آتيتَهنّ) على التقديم. **وقُرئ: (كُلَّهنّ)، تأكيداً لِـ«هنّ» في** ﴿ءَاتَيْتَهُنَّ﴾.

[﴿لَّا يَحِلُّ لَكَ ٱلنِّسَآءُ مِنۢ بَعْدُ وَلَآ أَن تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِنْ أَزْوَٰجٍ وَلَوْ أَعْجَبَكَ حُسْنُهُنَّ إِلَّا مَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ رَّقِيبًا﴾ ٥٢]

(لا تَحِلُّ) وقُرِئ بالتذكير؛ لأنّ تأنيثَ الجَمْعِ غيرُ حقيقيّ، وإذا جازَ بغيرِ فَصْلٍ

قولُه: (**وقُرِئ: «كُلَّهن»**[1] **تأكيداً لـ«هُنَّ» في** ﴿ءَاتَيْتَهُنَّ﴾)، قال ابن جِنّي: وهي قراءةُ أبي إياس[2] وهي راجعةٌ إلى معنى قراءةِ العامةِ ﴿كُلُّهُنَّ﴾بضَمِّ اللام، وذلك أنّ رضاهُنَّ كلَّهن بما أوتينَ كُلُّهنَّ على انفرادهِن واجتماعِهن فالمعنيان إذن واحد إلّا أن للرفع معنى أقوى[3]، وذلك أنّ فيه إصراحاً من اللفظِ بأن يَرْضَيْن كلّهن. والإصراحُ في القراءةِ الشاذةِ ـ أعني النَّصْبَ ـ إنما هو في إيتائِهن، وإن كان محصولُ الحالِ فيهما واحدًا مع التأويل.

وقلت: في توكيدِ الفاعلِ دون المفعولِ إظهارٌ لكمالِ الرضى منهن وإن لم يكن الإيتاء كاملًا سَويًّا، وفي توكيد المفعول إظهارُ أنهن مع كمال الإيتاء غيرُ كاملاتٍ في الرضى، والأول أبلغُ في المدح؛ لأن فيه معنى التتميم، وذلك أن المؤكِّدَ رفَع إبهامَ التجوُّزِ عن المؤكد.

قولُه: (**«لا تَحِلُّ»، وقُرِئ بالتذكير**) أبو عَمْرو: بالتاءِ الفوقانية، والباقون: بالياء[4]. قال الزجاج: مَنْ قرأ بالتاءِ فلأنّ النساءَ في معنى جميعِ النساء، والنساءُ يدلُّ على التأنيث فيُسْتغنى عن تأنيثِ «يحلُّ»، ومعنى التاءِ: لا تَحِلُّ لك جماعةُ النساء[5].

---

(١) انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (١٤: ٢١٨).

(٢) وهو جؤية بن عائذ كما صرَّح به في «المحتسب» (٢: ١٨٢).

(٣) عبارة ابن جني في: «إلا أنّ الرفعَ أقوى معنًى».

(٤) انظر: «حجة القراءات» ص٥٧٩، و«الجامع لأحكام القرآن» (١٤: ٢٢١).

(٥) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٣٤).

في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾ [يوسف: ٣٠]؛ كان مع الفَصْل أجْوَز. ﴿مِنۢ بَعْدُ﴾ من بعدِ التِّسع؛ لأنّ التسعَ نِصابُ رسولِ الله ﷺ منَ الأزواج، كما أنَّ الأربعَ نِصابُ أمَّتِه منهنّ؛ فلا يَحِلُّ له أن يَتجاوَزَ النِّصاب، ﴿وَلَآ أَن تَبَدَّلَ بِهِنَّ﴾: ولا أن تَستبدِلَ بهؤلاءِ التسع أزواجاً أُخَر بكلِّهنّ أو بَعْضِهنّ، أرادَ اللهُ لهنّ كرامةً وجزاءً على ما اختَرْنَ ورَضِين فقَصَرَ رسولَ الله ﷺ عليهنّ، وهُنَّ التِّسعُ اللّاتي ماتَ عنهنّ: عائشةُ بنت أبي بَكْر، حَفْصةُ بنت عُمر، أمُّ حبيبَةَ بنتُ أبي سُفيان، سَوْدةُ بنتُ زَمْعة، أمُّ سَلَمة بنتُ أبي أُميّة، وصَفيّةُ بنت حُيَيّ الـخَيْبَرِيّة، مَيْمونةُ بنتُ الحارث الهِلاليّة، زينبُ بنت جَحْشٍ الأَسَديّة، جُويرية بنتُ الحارث المُصْطلِقيّة، رضي الله عنهنّ. «مِن» في ﴿مِنۡ أَزۡوَٰجٖ﴾ لتأكيدِ النَّفْي، وفائدتُه: استغراقُ جِنْسِ الأزواج بالتَّحريم. **وقيل: معناه: لا تحلُّ لك**

قولُه: (**وقيلَ: معناه: لا تحِلّ لك**)، معطوفٌ على قولِه: «من بعد التِّسْع». والفرقُ أنّ الأولَ فيه حكمان: تحريمُ الزيادةِ على التسع وتحريمُ التبديل، والثاني: فيه حُكمٌ واحدٌ، وهو تحريمُ غيرِ ما نَصَّ عليه من الأجناس الأربعةِ المذكورة في قولِه تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِنَّآ أَحۡلَلۡنَا لَكَ أَزۡوَٰجَكَ﴾ الآية، وقولُه: ﴿وَلَآ أَن تَبَدَّلَ بِهِنَّ﴾ تأكيدٌ لذلك، فيجوز أن يزيدَ على العدد، وأن تُبدِّلَ بكُلِّهنَّ أو ببَعْضِهنَّ من جِنْسِ ما نَصَّ عليه. يدلُّ عليه ما روى مُحيي السنة عن أبي صالح: أُمِرَ أنْ لا يتزوّجَ أعرابية ولا غريبَةً، ويتزوَّجَ من نساءِ قومِه من بناتِ العمِّ والعمّةِ والخالِ والخالة إن شاء ثلاث مئة. فقولُ المصنِّف: «من الأعرابياتِ والغرائبِ» بيانُ النساءِ في ﴿لَا يَحِلُّ لَكَ ٱلنِّسَآءُ﴾، وقولُه: «من الأجناسِ الأربعة» بيانُ النساءِ اللاتي نُصَّ إحلالهنَّ، والأعرابيات في مقابلةِ المهاجراتِ، والغرائبِ في مقابلةِ القرايب، والكتابياتُ في مقابلةِ امرأةٍ مؤمنةٍ، والإماءُ بالنكاحِ في مقابلة ﴿وَمَا مَلَكَتۡ يَمِينُكَ مِمَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ﴾[1].

فإن قُلت: ما فائدةُ الاختلافِ بأن جاء بـ«أو» في المعطوفَيْن الأخيرَيْن، أي: في قولِه:

---

(١) «معالم التنزيل» (٦: ٣٦٧).

النساء مِن بعدِ النِّساء اللّاتي نُصَّ إحلالُهنّ لك مِنَ الأجناسِ الأربعة مِنَ الأعرابيّات والغَرائب، أو مِنَ الكتابيّات، أوْ مِنَ الإماء بالنّكاح. وقيل في تحريم التبدُّل: هو مِنَ البَدل الذي كانَ في الجاهليّة؛ كان يقولُ الرَّجُل للرجل: بادِلْني بامرأتِك وأبادِلُك بامرأتي، فيَنزِل كلُّ واحدٍ منهما عن امرأتِه لصاحبه. ويُحكى: أنَّ عُيَيْنَةَ بن حِصْن دَخَلَ على النبيّ ﷺ وعنده عائشةُ من غيرِ استئذان، فقالَ رسولُ الله ﷺ: «يا عُيينةُ، أينَ الاستئذان؟»، قال: يا رسولَ الله، ما استأذنتُ على رَجلٍ قطُّ ممَّن مضى منذ أدركتُ، ثم قال: مَن هذه الجميلةُ إلى جَنْبك؟ فقال ﷺ: «هذه عائشةُ أمّ المؤمنين». قال عُيَيْنة: أفلا أنزِلُ لك عن أحسن الـخَلْق؟ فقال ﷺ: «إنّ اللهَ قد حرَّم ذلك»، فلمّا خرج قالت عائشةُ رضي الله عنها: مَن هذا يا رسولَ الله؟ قال: «أحمقُ مُطاع، وإنه على ما تَرَيْن لَسَيِّدُ قومه». وعن عائشةَ رضي الله عنها: ما ماتَ رسولُ الله ﷺ حتى أُحِلَّ له النساء. تعني: أنّ الآيةَ قد نُسِخَت. ولا يَخلو نسخُها: إمّا أن يكون بالسُّنّة، وإمّا بقوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَحۡلَلۡنَا لَكَ أَزۡوَٰجَكَ﴾ [الأحزاب: ٥٠]، وترتيبُ النزول ليسَ على ترتيب المُصْحَف. ﴿وَلَوۡ أَعۡجَبَكَ﴾ في موضعِ الحال منَ الفاعل، وهو الضمير في ﴿تَبَدَّلَ﴾، لا مِنَ المَفْعُول الذي هو ﴿مِنۡ أَزۡوَٰجٍ﴾؛ ....

«أو من الكتابياتِ أو من الإماءِ» دون الثاني، والأصل الواو؟ قلتُ: ليؤذنَ بالاختلافِ والجمعِ بين الأقوال، فالواوُ في «والغرائب» إشارةٌ إلى قولِ أبي صالحٍ: أن لا يتزوَّجَ أعرابيةً ولا غريبةً، و«أو» في «أو من الكتابيات» مشيرةٌ إلى ما رَوى مُحيي السنة عن مُجاهدٍ: أنّ معناهُ: لا يحِلُّ لك اليهودياتُ والنصرانياتُ، ولا أن تَبدَّلَ بالمسلماتِ غيرَهُنَّ من اليهودِ والنصارى[1]، إلا ما ملكَتْ يمينُك من الكتابياتِ أن تَتَسَرّى بهنَّ. وأما «أو» في «أو من الإماء» فهو ظاهرٌ، لأنه غيرُ مُسْتَنْكرٍ من آحادِ المسلمين أن يتزوج أَمَةَ الغيرِ، فكيفَ بمَنْصِبِ الرسالة، فلو جِيءَ بالواوِ لم يُعْلَم اختلافُ الأقوالِ، وكذا لو أتى بـ«أو» في الغرائب لم يُعلَمْ أنه قولُ واحد، وأما صاحبُ «التقريب» فقَد أجرى الكلَّ على «أو».

(١) «معالم التنزيل» (٦: ٣٦٧).

لأنه مُوغِلٌ في التنكير، وتقديرُه: مَفْروضاً إعجابُك بهنّ. وقيل: هي أسماءُ بنت عُمَيسٍ الـخَثْعميّة امرأةُ جعفرِ بنِ أبي طالب، والمرادُ أنها ممّن أعجَبَه حُسْنُهنّ. **واستُثني ممّن حُرِّم عليه الإماءُ.** ﴿رَّقِيبًا﴾: حافظاً مُهيمِناً، وهو تحذيرٌ عن مُجاوزةِ حُدوده وتخطّي حَلاله إلى حرامه.

[﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَدْخُلُواْ بُيُوتَ ٱلنَّبِيِّ إِلَّآ أَن يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَىٰ طَعَامٍ غَيْرَ نَـٰظِرِينَ إِنَىٰهُ وَلَـٰكِنْ إِذَا دُعِيتُمْ فَٱدْخُلُواْ فَإِذَا طَعِمْتُمْ فَٱنتَشِرُواْ وَلَا مُسْتَـْٔنِسِينَ لِحَدِيثٍ ۚ إِنَّ ذَٰلِكُمْ كَانَ يُؤْذِى ٱلنَّبِىَّ فَيَسْتَحْىِۦ مِنكُمْ ۖ وَٱللَّهُ لَا يَسْتَحْىِۦ مِنَ ٱلْحَقِّ ۚ وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَـٰعًا فَسْـَٔلُوهُنَّ مِن وَرَآءِ حِجَابٍ ۚ ذَٰلِكُمْ أَطْهَرُ لِقُلُوبِكُمْ وَقُلُوبِهِنَّ ۚ وَمَا كَانَ لَكُمْ أَن تُؤْذُواْ رَسُولَ ٱللَّهِ وَلَآ أَن تَنكِحُوٓاْ أَزْوَٰجَهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦٓ أَبَدًا ۚ إِنَّ ذَٰلِكُمْ كَانَ عِندَ ٱللَّهِ عَظِيمًا﴾ ٥٣]

قولُه: (**لأنه مُوغِلٌ في التنكير**)، وقُلتُ: جائزٌ أن يكونَ صفةً لـ﴿أَزْوَٰجٍ﴾، والواوُ لتأكيد لصوقِ الصفةِ بالموصوفِ كما تَقرَّر، فالمعنى: ولا أن تبدَّلَ بهنَّ من أزواجٍ مفروضاً إعجابُك بهنَّ لا تفارقُ الإعجابَ عنهن لحُسْنِهُنَّ. وعند صاحبِ «المِفتاح»(١): يجوزُ أن يكونَ حالًا من ﴿أَزْوَٰجٍ﴾، ومُصحِّحُها موصوفيّةُ ﴿أَزْوَٰجٍ﴾، لأنه على تقديرِ: أزواجٍ من الأزواج، ودخولُ الواوِ لعدَمِ الإلباسِ بالصفة بناءً على أنه لا يجوزُ توسيطُ الواوِ بين الصفةِ والموصوف. المعنى: ولا أن تبدَّلَ بهنَّ مِن أزواجٍ وإن كُنَّ بالغاتٍ في الحسنِ غايَته، وهذا أبلغ.

قولُه: (**واستُثنيَ ممّن حُرِّم عليه الإماءُ**)، وهُنَّ اللاتي أشيرَ إليهنَّ في ﴿مِمَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَيْكَ﴾ وكُرِّرَ توكيداً لطول الكلام. وقال أبو البقاء: ﴿إِلَّا مَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ﴾ في موضعِ رَفْعٍ بَدلاً من ﴿ٱلنِّسَآءُ﴾ أو موضعَ نَصْبٍ على الاستثناءِ، وهو من الجنْسِ، فيكونُ متَّصلاً، ويجوزُ أن يكونَ من غيرِ الجنسِ، فيكونَ مُنقطعاً(٢).

---

(١) لم أهتدِ إليه في «مفتاح العلوم» للسكاكي.

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٥٩).

﴿أَن يُؤْذَنَ﴾ في معنى الظَّرْف، تقديرُه: وقتَ أنْ يُؤذَنَ لكم. و﴿غَيْرَ نَظِرِينَ﴾ حالٌ مِن ﴿لَا تَدْخُلُوا۟﴾ **وَقَعَ الاستثناءُ على الوقتِ والحال معاً**، كأنه قيل: لا تدخُلوا بيوتَ النبي ﷺ إلّا وقتَ الإذْن، ولا تدخُلوها إلّا غيرَ ناظرين، وهؤلاءِ قومٌ كانوا **يتحيَّنون** طعامَ رسولِ الله، فيدخُلونَ ويَقعُدون مُنتظِرينَ لإدراكه. ومعناه: لا تدخُلوا - يا هؤلاءِ المتحيِّنون للطَّعام - إلّا أن يؤذَنَ لكم إلى طعامٍ غيرَ ناظرين إناه، وإلّا فلو لم يكن لهؤلاءِ خصوصاً، لَمَا جازَ لأحدٍ أن يدخُلَ بيوتَ النَّبيِّ ﷺ إلّا أن يؤذَنَ له إذْناً خاصّاً، وهو الإذْنُ إلى الطعام فحَسْب. وعن ابنِ أبي عَبْلة: أنه قرأ: (غَيرِ ناظرين) مجروراً صفةً لـ﴿طَعَامٍ﴾، وليس بالوَجْه؛ لأنه جرى على غيرِ ما هو له، فمن حَقِّ ضَميرِ ما هو له أنْ يَبرُزَ إلى اللفظ، فيقال: غيرِ ناظرينَ إناه أنتم، **كقولِك: هندٌ زيدٌ ضاربتُه هي**. ....

قولُه: (**وقعَ الاستثناءُ على الوقتِ والحالِ معاً**)، يعني: وقعَ الاستثناء على وقتِ الإذنِ المصحوبِ بقيدِ ﴿غَيْرَ نَظِرِينَ﴾، وهما قيدان للفعل، فوجبَ تقديرُ مستثنًى منه من أعمِّ هذا المستثنى. أي: لا تدخُلوا في وقتٍ من الأوقاتِ إلا في هذا الوقتِ، لكنَّ النهيَ واردٌ في قومٍ مخصوصين كانوا يضبطون وَقْتَ إدراكِ الطعام فنُهوا عن ذلك، وإليه الإشارةُ بقولِه: «وإلّا فلو لم يكُنْ لهؤلاءِ خُصوصاً لَمَا جازَ لأحدٍ أن يدخُلَ إلّا أن يؤذَنَ له إذناً خاصّاً، وهو الإذنُ إلى الطعام فحَسْبُ»، لكنه[1] يجوزُ الدخولُ بالإذْنِ مُطلقاً. قال أبو البَقاء: ﴿إِلَّآ أَن يُؤْذَنَ لَكُمْ﴾ في موضع الحال، أي: لا تدخُلوا إلا مأذوناً لكم، وهو على هذا حالٌ من فاعل ﴿تَدْخُلُوا۟﴾ أو حالٌ من المجرور في ﴿لَكُمْ﴾[2].

قولُه: (**يتحَيَّنون**)، أي: يضْبطونَ وقْتَ إدراكِ الطعامِ وحينَه.

قولُه: (**كقولك: هِنْدٌ زيدٌ ضارِبتُه هي**)، في «المُقْتَبس» عن الطبّاخي: التاءُ علامةٌ لا

(١) من هنا إلى آخر الفقرة سقط من (ح) و(ط).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٦٠).

وإِنَى الطعام: إدراكُه، يقال: أنى الطعامُ إِنًى، كقولك: قَلاهُ قِلًى، ومنه قوله: ﴿وَبَيْنَ حَمِيمٍ ءَانٍ﴾ [الرحمن: ٤٤]: بالغٍ إناه. وقيل: ﴿إِنَىٰهُ﴾: وَقْتَه، أي: غيرَ ناظرينَ وقتَ الطعامِ وساعةَ أكلِه.

وروي:أنَّ رسولَ الله ﷺ **أَوْلَمَ على زينبَ بتمرٍ** وسَوِيقٍ وشاةٍ، وأَمَرَ أَنساً أن يدعوَ

فاعل، والفاعلُ «هي»، وإنّما أتى به وإن كانَ في اللفظ ما يدلُّ على أن الضـرْبَ لهندٍ وهو التاءُ، لأنه يأتي في مواضعَ مُشْكِلاً، فاحتيجَ إلى هذا المُنفَصِل ليَجْرِيَ المُشْكِلُ وغيرُه على سَنَنٍ واحد. قال ابنُ الحاجب: إذا قلتَ: نحنُ الزيدونَ ضارِبون، أو: أنا زيدٌ ضاربٌ، ونحوُهما، يؤدِّي إلى اللَّبْسِ، فَعدلوا إلى المنفصل[١]. قال الشيخ عبدُ القادر[٢]: يجبُ الإبرازُ في قولِك: هندٌ ضارِبتُه هي، ولو قُلتَ: زيدٌ هِنْدٌ ضارِبَتُه، لم يجبْ؛ لأنَّ في الأولِ جَرى الوصْفُ على غيرِ ما هو له. قال مكّي: ﴿غَيْرَ﴾ حالٌ من «كُم» في ﴿لَكُمْ﴾ والعاملُ ﴿يؤْذَنَ﴾، ولا يجوزُ أن يكونَ وصفاً للطعامِ إذ لو كان وصفاً له لقيل: غيْرَ ناظرينَ أنتُم، لأنّ اسْمَ الفاعلِ إذا جَرى صفةً أو حالاً أو صِلةً من غيرِ مَنْ هو له لَم يَسْتَتِر فيه ضميرُ الفاعلِ بخلافِه في الفعلِ، فلو قيل: إلى طعامٍ لا يَنْتظرونَ إناهُ؛ على الوصْفِ لجاز[٣].

قولُه: (**وإنى الطعام: إدراكُه**)، قال الزجاج: إناهُ: نُضْجُه وبُلوغُه، تقول: أنى يأني إنًى: إذا نَضَج وبَلَغ[٤]. قال مكّي: ﴿إِنَىٰهُ﴾: ظرفُ زمانٍ مقلوبٌ مِن: آن، التي بمعنى الحين، فقُلِبَتِ النونُ قبلَ الألفِ وغُيِّرت الهمزةُ إلى الكسرةِ، أي: غَيْرَ ناظرينَ آنه، أي: حينَه، ثم قُلِبَتْ وغُيّرت.

قولُه: (**أَوْلَـمَ على زَيْنبَ بتمرٍ**)، الحديثُ من روايةِ البخاريِّ ومُسلمٍ والتِّرمذيِّ

(١) «الكافية» بشرح الإستراباذي (٢: ٤٣٦).
(٢) كذا في النسخ الخطية، ولعلّ الصواب: «القاهر»، وهو عبد القاهر الجرجاني، وقد سبق التصريح بهذا الاسم.
(٣) «مشكل إعراب القرآن» (٢: ٥٨٠).
(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٣٤).

بالناس، فترادَفُوا أفواجاً يأكلُ فَوْجٌ فيَخرج، ثم يدخُلُ فوجٌ، إلى أن قال: يا رسولَ الله، دعوتُ حتى ما أجدُ أحداً أدعُوه، فقال: «ارفَعوا طعامَكم»، وتفرَّق الناسُ، وبقيَ ثلاثةُ نَفَرٍ يتحدَّثون، فأطالوا؛ فقامَ رسولُ الله ﷺ؛ ليخرُجوا، فانطلَقَ إلى حُجرةِ عائشةَ رضي الله عنها، فقال: «السلام عليكم أهلَ البيت»، فقالوا: وعليكَ السلامُ يا رسولَ الله، كيف وجدتَ أهْلَك؟ وطافَ بالحُجراتِ فسلَّم عليهنّ، ودعَوْن له؛ ورَجَع، فإذا الثلاثةُ جلوسٌ يتحدَّثون، وكان رسولُ الله ﷺ شديدَ الحياء، فتَولّى، فلمّا رأَوْه متولِّياً خَرَجوا، فرَجَعَ؛ ونَزلتْ. ﴿وَلَا مُسْتَـْٔنِسِينَ لِحَدِيثٍ﴾: نُهُوا عن أن يُطِيلوا الجلوسَ يَستأنِسُ بعضُهم ببعضٍ لأجلِ حديثٍ يُحدِّثُه به، أو عن أن يَستأنِسُوا حديثَ أهلِ البيت. واستئناسُه: تسمُّعُه **وتوجُّسُه**. وهو مجرورٌ معطوفٌ على ﴿نَٰظِرِينَ﴾. وقيل: هو منصوبٌ على: ولا تدخُلوها مستأنِسين. لا بدَّ في قوله: ﴿فَيَسْتَحْىِۦ مِنكُمْ﴾ مِن تقديرِ المُضاف، أي: مِن إخراجِكم، **بدليلِ قوله**: ﴿وَٱللَّهُ لَا يَسْتَحْىِۦ مِنَ ٱلْحَقِّ﴾ يعني: إنَّ إخراجَكم حقٌّ ما يَنْبغي أن يُسْتَحْيا منه. ....

والنَّسائيِّ عن أنسٍ قال: كنتُ أعلمَ الناسِ بشأنِ الحجابِ حين أُنزِلَ، وكانَ أوّلَ ما أُنزِلَ في مُبتنى رسولِ الله ﷺ بزينبَ بنتِ جَحْش؛ أصبحَ النبيُّ ﷺ عروساً فدعا القومَ فأصابوا الطعامَ ثم خَرجوا، وبقيَ رَهْطٌ منهم عندَ رسولِ الله ﷺ فأطالوا المُكْثَ، فقامَ النبيُّ ﷺ، فخرجَ وخرجتُ معه[1]، الحديثُ على نَحْو ما ذكَره المصنِّفُ مع تغييرٍ في رواياتٍ شتّى.

قولُه: (**وتوجُّسُه**)، **الجوهري**: التوجُّسُ: التسمُّعُ إلى الصوتِ الخفيّ.

قولُه: (**بدليلِ قوله**: ﴿وَٱللَّهُ لَا يَسْتَحْىِۦ مِنَ ٱلْحَقِّ﴾)، لأن معناه: لا يتركُ تأديبَكم، والتأديبُ في هذا المقامِ إخراجُهم من البيتِ لأنّ جلوسَهم فيه كان يُؤذي النبيَّ ﷺ، فوجبَ لذلك أن يُقدَّرُ إخراجُهم ليتطابقَ النفيُ والإثبات. وفي وَضْع الحقِّ مقامَ الإخراجِ إيذانٌ بتعظيمِ جانبِ الرسول ﷺ.

---

(١) أخرجه البخاري (٥١٦٦)، ومسلم (١٤٢٨)، والترمذي (٣٢١٧)، والنسائي (٣٢٥٢).

ولمّا كان الحياءُ ممّا يمنعُ الحييَّ من بعض الأفعال قيل: ﴿لَا يَسْتَحْيِ مِنَ الْحَقِّ﴾ بمعنى: لا يَمتنِعُ منه ولا يَترُكُه **تَرْكَ الحييِّ** منكم. وهذا أدبٌ أدَّب اللهُ به الثُّقَلاء. وعن عائشةَ رضي الله عنها: حسبُك في الثُّقَلاء أنّ اللهَ تعالى لم يحتَمِلْهم وقال: ﴿فَإِذَا طَعِمْتُمْ فَانتَشِرُوا﴾. وقُرئ: (لا يَسْتَحِي) بياءٍ واحدة. الضميرُ في ﴿سَأَلْتُمُوهُنَّ﴾ لنساءِ النبيِّ ﷺ، ولم يُذكَرْن؛ لأنّ الحالَ ناطقةٌ بذِكْرِهن، ﴿مَتَاعًا﴾ حاجة ﴿فَسْئَلُوهُنَّ﴾ المتاع.

قيل: إنَّ عُمر رضي الله عنه كان يحبُّ ضَرْبَ الحِجاب عليهنّ محبَّةً شديدة، وكان يذكُره كثيراً، ويودُّ أن يُنزَلَ فيه، وكان يقولُ: **لو أُطاع فيكنَّ ما رأتكُنَّ عَين**، وقال: يا رسولَ الله، يدخلُ عليك البَرُّ والفاجر، فلو أَمرتَ أمّهاتِ المؤمنين بالحجاب؛ فنَزلتْ. ورُوي: أنه مَرَّ عليهنَّ وهنَّ مع النِّساءِ في المسجد، فقال: لئن احتجَبْتُنَّ، فإنَّ لكنَّ على النساءِ فَضْلاً، كما أن لزوجِكُنَّ على الرِّجال الفَضْلَ، فقالت زينبُ رضي الله عنها: يا ابنَ الخطّاب،

قولُه: (**ولـمّا كان الحياءُ ممّا يمنَعُ الحَيِيَّ من بعض الأفعال قيل:** ﴿لَا يَسْتَحْيِ﴾)، يعني: استُعير لقولِنا: لا يمتنعُ ولا يتركُ، لفظُ: ﴿لَا يَسْتَحْيِ﴾ بعد التشبيه، بدليلِ قولِه: «تَرْكَ الحَيِيِّ»، أو لأنّ الله سبحانَه وتعالى إذا وُصِفَ بما يختَصُّ بالأجسامِ حُمِلَ على نهاياتِ أغراضِه لا على بداياتِه، فإن الإنسان إذا حيي عن فِعْلٍ عِيبَ فيه، تركَه وامتنعَ منه.

قولُه: (**تَرْكَ الحَيِيِّ**)، منصوبٌ على المصدر، أي: لا يتركُه تركاً مثْلَ تَرْكِ الحَيِيِّ منكم. فيه إشعارٌ بأنَّ استعمالَ الحياءِ هنا مجازٌ مسبوقٌ بالتشبيهِ، فيكونُ استعارةً، لأنَّ المُشبَّه المتروكَ هو: لا يترك.

قولُه: (**قيل: إنّ عُمَرَ رضيَ الله عنه كان يُحِبُّ ضَرْبَ الحجاب عليهن**)، روى البخاريُّ ومسلمٌ عن أنسٍ: قال عمر رضي الله عنه: قلتُ: يا رسولَ الله، يدخلُ عليك البَرُّ والفاجر، فلو أمرْتَ أمهات المؤمنين بالحجاب، فأنزلَ الله سُبحانَه وتعالى آيةَ الحجاب[1].

قولُه: (**لو أُطاع فيكُنَّ ما رأتكُنَّ عين**)، كنايةٌ عن ضَرْبِ الحجابِ، أي: عَيْن الأجانب.

---

(١) أخرجه البخاري (٤٧٩٠)، ومسلم (٢٣٩٩).

إنك لَتغارُ علينا والوَحْيُ ينزلُ في بيوتِنا! فلم يَلبثُوا إلّا يسيراً حتى نَزلت.

وقيل: إنَّ رسولَ الله ﷺ كان يطعمُ ومعه بعضُ أصحابه، فأصابت يدُ رَجلٍ منهم يَدَ عائشة، فكَرِهَ النبيُّ ﷺ ذلك؛ فنَزلتْ آيةُ الحِجاب. وذُكِرَ: أنّ بعضَهم قال: أُنْهى أن نكلِّمَ بناتِ عمِّنا إلّا مِن وراءِ حِجاب؟ لئنْ مات محمّدٌ لأتزوّجنَّ عائشةَ. فأعلَمَ اللهُ أنَّ ذلك محرَّم. ﴿وَمَا كَانَ لَكُمْ﴾: وما صحَّ إيذاءُ رسولِ الله ﷺ ولا نكاحُ أزواجه مِن بَعدِهِ، وسمَّى نكاحَهنّ بعدَه عَظيماً عنده، وهو مِن أَعْلام تعظيمِ الله لرسولِه وإيجابِ حُرْمتِه حيّاً وميّتاً، وإعلامُه بذلك مما طَيَّبَ به نفْسَه وسَرَّ قلبَه واستغزَرَ شُكْرَه. فإنَّ نحْوَ هذا ممّا يحدِّث به الرَّجُل نفْسَه ولا يُخلِّي منه فِكْرَه. ومن الناسِ من تَفرُط غَيْرتُه على حُرْمتِه حتى يتمنّى لها الموت؛ لئلّا تُنكَحَ مِن بعدِه. وعن بعض الفِتْيان: أنه كانت له جاريةٌ لا يَرى الدنيا بها شَغَفاً واستِهْتاراً، فنظر إليها ذاتَ يوم فتنفَّسَ الصُّعَداءَ، وانتحبَ فعَلَا نَحِيبُه ممّا ذَهَبَ به فكرُه هذا المذهب، فلم يزلْ به ذلك حتى قتَلَها؛ تصوُّراً لِمَا عسى يتّفقُ من بقائها بَعْدَه وحصولِها تحت يدِ غيرِه. وعن بعضِ الفُقهاء: أنَّ الزوجَ الثاني في هَدْم الثَّلاثِ يجري مجرى العُقوبة؛ فَصِينَ رسولُ الله ﷺ عمّا يُلاحِظُ ذلك.

[﴿إِن تُبْدُوا۟ شَيْـًٔا أَوْ تُخْفُوهُ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمًا﴾ ٥٤]

قولُه: (وذُكِرَ أنّ بعضَهم قال: أُنْهى أن نُكلِّمَ بناتِ عَمِّنا)، روى مُحيي السنّةِ عن مُقاتل بن سُليمانَ: أنّه طَلْحة بن عُبيد الله. وفي روايتِه بَدَلَ «فُلانةٍ»: عائشةُ رضيَ الله عنها[1].

قولُه: (لا يرى الدنيا بها)، قيل: الباءُ فيه كالباءِ في: بِعْتُ هذا بهذا.

قولُه: (واستهتاراً)، الاستهتار: أن يبلُغَ في الحبِّ غايةً لا يُبالي فيه ما قيلَ فيه، مأخوذٌ من الـهَتْرِ، وهو مَزْقُ العِرْض.

قولُه: (في هَدْمِ الثلاث)، أي: الطلقاتِ الثلاثِ عند إرادةِ التحليل.

---

(١) «معالم التنزيل» (٦: ٣٧١).

﴿إِن تُبْدُواْ شَيْـًٔا﴾ من نكاحِهنَّ على ألسنتِكم ﴿أَوْ تُخْفُوهُ﴾ في صُدورِكم ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ﴾ يَعلَمُ ذلك فيُعاقِبُكم به. **وإنما جاءَ به على أثرِ ذلك عامّاً** لكلِّ بادٍ وخافٍ؛ ليدخلَ تحتَه نكاحُهنَّ وغيرُه؛ ولأنه على هذه الطريقةِ أهولُ وأجْزل.

[﴿لَّا جُنَاحَ عَلَيْهِنَّ فِيٓ ءَابَآئِهِنَّ وَلَآ أَبْنَآئِهِنَّ وَلَآ إِخْوَٰنِهِنَّ وَلَآ أَبْنَآءِ إِخْوَٰنِهِنَّ وَلَآ أَبْنَآءِ أَخَوَٰتِهِنَّ وَلَا نِسَآئِهِنَّ وَلَا مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُهُنَّۗ وَٱتَّقِينَ ٱللَّهَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٖ شَهِيدًا﴾ ٥٥]

رُوي: أنه لمّا نزلتْ آيةُ الحِجاب قال الآباءُ والأبناء والأقارب: يا رسولَ الله، أَوَ نحن أيضاً نكلِّمهنَّ من وَراءِ حجاب؟ فنزلت. ﴿لَّا جُنَاحَ عَلَيْهِنَّ﴾ أي: لا إثمَ عليهنَّ في أنْ لا يحتجِبن من هؤلاء، ولم يُذكَرِ العمُّ والخال؛ لأنهما يَجريان مَجرى الوالدَيْن، وقد جاءت تسميةُ العمِّ أباً، قال الله تعالى: ﴿وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ﴾ [البقرة: ١٣٣]، وإسماعيلُ عمُّ يعقوب. وقيل: كُره تَرْكُ الاحتجاب عنهما؛ لأنهما يصفانِها لأبنائهما، وأبناؤهما غيرُ محارم، **ثم نُقِلَ الكلامُ من الغَيْبةِ إلى الخطاب، وفي هذا النقلِ ما يدلُّ على فضلِ تشديد، فقيل:** ﴿وَٱتَّقِينَ ٱللَّهَ﴾ فيما أُمرتنَّ به مِنَ الاحتجاب وأُنزِلَ فيه الوحيُ من الاستتار، واحتطنَ فيه، وفيما استُثنيَ منه ما قدرتنَّ، **واحفظن حُدودَهما**، واسلُكنَ طريقَ التقوى في حفظهما، وليكنْ عملُكنَّ في الحُجب أحسنَ ممّا كان وأنتنَّ

قولُه: (**وإنما جاءَ به على أثَرِ ذلك عامّاً**)، يعني: كانَ مِنَ الظاهرِ أن يُقال: إن تبدوا إنكاحَهُنَّ على ألسنتِكم فإنَّ اللهَ يَعلمُ ذلك، فوضَعَ في مَوْضعِهما ﴿شَيْـًٔا﴾ و﴿شَيْءٌ﴾؛ ليدخُلَ تحْتَ هذا العامِّ دخولاً أوّلياً على سبيلِ البُرْهان، وكان أجْزَل وأهْول.

قولُه: (**فقيل:** ﴿وَٱتَّقِينَ ٱللَّهَ﴾)، متَّصلٌ بقَوْلِه: «ثمّ نَقَلَ الكلامَ من الغَيْبةِ إلى الخطاب»، وقولِه: «وفي هذا النقلِ ما يدلُّ على فَضْلِ تشديد» اعتراض، وإنما كان فَضْلَ تشديدٍ لأنّ الخطابَ أقوى من الغيبةِ، ومَنْ كان مُشافَهاً في الزَّجْرِ كان أرْدَع له مِمّا كان غائباً، ولذلك قيل: كافَحَه وواجَهَه في الكلام.

قولُه: (**واحفَظْنَ حدودَهما**)، أي: حدودَ الاحتجاب وما استُثْنيَ منه من عدمِ الاحتجابِ

غيرُ مُحتجبات؛ ليفضُلَ سرُّكن علَنكنَّ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ﴾ من السرِّ والعَلَن وظاهر الحجابِ وباطِنه ﴿شَهِيدًا﴾ لا يتفاوتُ في عِلْمِه الأحوال.

[﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ ۚ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ صَلُّوا۟ عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا﴾ ٥٦]

قُرئ: (وملائكتُه) بالرفع؛ عطفاً على محلِّ ﴿ إِنَّ﴾ واسمِها، وهو ظاهرٌ على مذهب الكوفيِّين، ووجهُه عند البصريين: أنْ يُحذف الخبر؛ لدلالة ﴿يُصَلُّونَ﴾ عليه. ﴿صَلُّوا۟ عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا۟﴾ أي قولوا: الصلاةُ على الرسول والسلامُ. ومعناه: الدعاءُ بأن يترحَّم عليه اللهُ ويُسلِّم. فإن قلتَ: الصلاةُ على رسولِ الله ﷺ واجبةٌ أم مندوبٌ إليها؟ قلت: بل واجبةٌ، وقد اختلَفوا في حالِ وجوبها؛ فمنهم مَن أوجبَها كلَّما جرى ذِكْرُه، وفي الحديث: «**مَنْ ذُكِرتُ عنده فلمْ يصلِّ عليَّ فدخلَ النار فأبعدَه اللهُ**»، ويُروى: أنه قيل: يا رسولَ الله، أرأيتَ قولَ الله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ﴾؟ فقال ﷺ: «هذا مِنَ العِلْم المَكْنُونِ، ولولا أنَّكم سألتُموني عنه ما أخبرتُكم به؛ إنَّ اللهَ

من المذكورين.

قولُه: (**مَنْ ذُكِرْتُ عنْدَه فلم يُصَلِّ عليَّ فَدخلَ النارَ**)، روى الشيخُ مُحيي الدين في «الأذكار»[(١)] عن ابنِ السُّنِّي عن جابرٍ رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: «مَنْ ذُكِرْتُ عندَه فلم يُصَلِّ عليَّ فقد شَقي»[(٢)].

وروى أيضاً عن التِّرمذيِّ عن أبي هُريرَة رضيَ الله عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: «رَغِمَ أنفُ رجلٍ ذُكِرْتُ عنْدَه فلَمْ يُصَلِّ عليّ». قال التِّرمذيُّ: حديثٌ حسن[(٣)].

---

(١) «الأذكار» ص١١٦.

(٢) أخرجه ابن السني في «عمل اليوم والليلة» ص٣٣٦، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٣٨٧١)، من حديث جابر بنِ عبد الله رضي الله عنه.

(٣) أخرجه الترمذي (٣٥٤٥)، وأحمد (٧٤٥١)، وابن حبان (٩٠٨).

وكّل بي مَلكَيْن فلا أُذكَرُ عندَ مسلم فيُصلِّي عليَّ إلّا قال ذانِكَ المَلَكانِ: غفرَ اللهُ لكَ، وقال اللهُ تعالى وملائكتُه جواباً لذَيْنك المَلَكَيْن: آمين، ولا أُذكَرُ عند عبدٍ مُسلم فلا يصلِّي عليَّ إلّا قال ذانِكَ المَلَكانِ: لا غفَرَ اللهُ لكَ، وقالَ اللهُ وملائكتُه لذَيْنِك المَلَكَيْن: آمين»؛ ومنهم مَن قال: تَجِبُ في كلِّ مجلسٍ مرّةً، وإن تكرَّر ذِكْرُه، كما قيلَ في آيةِ السجدة وتَشْميتِ العاطس، وكذلك في كلِّ دعاءٍ في أوّلِه وآخِرِه؛ ومنهم مَن أوجبَها في العُمر مرّةً، وكذا قال في إظْهار الشهادتَيْن. والذي يَقتضيه الاحتياطُ الصلاةُ عليه عند كلِّ ذِكْر؛ لِمَا وَرَدَ منَ الأخبار. فإن قلتَ: فالصلاةُ عليه في الصلاة، أهيَ شرطٌ في جَوازِها أمْ لا؟ قلتُ: أبو حنيفةَ وأصحابُه لا يَرَوْنها شَرطاً، وعن إبراهيمَ النَّخَعيِّ: كانوا يكتفُون عن ذلك ـ يعني الصحابةَ ـ بالتشهُّد، وهو: السَّلام عليك أيها النبيُّ، وأمّا الشافعيُّ ـ رحمه الله ـ فقد جعَلَها شَرطاً. فإن قلتَ: فما تقولُ في الصلاةِ على غيره؟ قلت: القياسُ جوازُ الصلاةِ على كلِّ مؤمن؛ لقوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُصَلِّى عَلَيْكُمْ﴾ [الأحزاب: ٤٣]، وقولِه تعالى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ﴾ [التوبة: ١٠٣]، وقولِه ﷺ: «اللّهمَّ صلِّ على آلِ أبي أَوفى»، ولكنّ للعُلَماء تفصِيلاً في ذلك؛ وهو: **أنّها إنْ كانت على سبيلِ التّبَعِ** كقولك: صلّى الله على النبيِّ وآلِه؛ فلا كلامَ فيها،

قولُه: (وهو أنّها إن كانت على سبيلِ التبع)،(١) قال الشيخُ محيي الدين في كتابِ «الأذكار»: أجمعوا على الصلاةِ على نَبيِّنا وعلى سائرِ الأنبياءِ والملائكةِ استقلالاً، وأما غَيرُ الأنبياءِ فالجُمهورُ لا يُصَلّى عليهم ابتداءً، واختُلِفَ فيه فقيل: هو حرام، وقيل: مَكْروهٌ كَراهةَ تنزيهٍ، لأنّه شِعارُ أهلِ البِدَع، وقالوا: إنَّ الصلاةَ صارَتْ مخصوصةً في لسانِ السلفِ بالأنبياءِ كما أنّ قولَنا عزَّ وجَلّ مخصوصٌ بالله سُبحانَه وتعالى، وكما لا يُقالُ: محمَّدٌ عزَّ وجلَّ، وإن كان عزيزاً جليلاً، لا يقالُ: أبو بكرٍ أوعَليٌّ صلى الله عليه وإن كان صحيحاً. واتفقوا على جوازِ غيرِ الأنبياءِ تَبَعاً لهم فيقال: اللهمَّ صَلِّ على محمدٍ وعلى آلِهِ وأصحابِهِ وأزواجِهِ وأتباعِهِ؛ للأحاديثِ الصحيحة. وأما السلامُ فقال الشيخُ أبو محمَّدٍ الجُوَيْني: هو في معنى الصلاةِ،

(١) من قوله: «وروى أيضًا عن الترمذي» إلى هنا سقط من (ط).

وأمّا إذا أُفْرِدَ غيرُه مِن أهل البَيْت بالصلاة كما يُفْرَد هو: فمَكْروه؛ لأنَّ ذلك صارَ شِعاراً لِذِكْر رسولِ الله ﷺ؛ ولأنه يؤدِّي إلى الاتِّهام بالرَّفْض، وقال رسولُ الله ﷺ: «مَن كان يؤمنُ بالله واليوم الآخر فلا يقفَنَّ مواقفَ التُّهَم».

[﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَعَنَهُمُ ٱللَّهُ فِي ٱلدُّنْيَا وَٱلْآخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُّهِينًا ۝ وَٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ بِغَيْرِ مَا ٱكْتَسَبُوا۟ فَقَدِ ٱحْتَمَلُوا۟ بُهْتَٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا ﴾ ٥٧-٥٨]

﴿يُؤْذُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ فيه وَجْهان؛ أحدُهما: أن يُعبَّر بإيذائهما عن فعلِ ما يَكرهانِه ولا يَرْضَيانه من الكُفر والمَعاصي، وإنكارِ النُّبوّة، ومُخالفةِ الشَّريعة، وما كانوا يُصيبون به رسولَ الله ﷺ من أنواع المَكْروه، **على سبيل المَجاز**. وإنما جعلتُه مجازاً فيهما جميعاً، وحقيقةُ الإيذاء صحيحةٌ في رسولِ الله ﷺ؛ لئلّا أجعَلَ العبارةَ الواحدة مُعطِيةً معنى المَجازِ والحقيقة. ....

فلا يُسْتَعملُ في الغائبِ فلا يُفْرَدُ به غيرُ الأنبياء فلا يُقال: عليٌّ عليه السلام، وسواءٌ هذا في الأحياءِ والأموات، وأما الحاضرُ فيُخاطَبُ به، ويُسْتَحبُّ الترضِّي والترحُّمُ على الصحابةِ والتابعينَ فمَنْ بعْدَهُم من العلماءِ والعُبَّادِ وسائرِ الأخيارِ. وأما ما قالَه بعضُ العلماءِ: إن قوْلَه: رضيَ الله عنه، مخصوصٌ بالصحابة، ويُقالُ في غيرِهم: رحِمَه الله، فليسَ كما قال، بل الصحيحُ الذي عليه الجمهورُ استحبابهُ ودلائلُه أكثرُ من أن تُحصى(١).

قولُه: (**على سبيلِ المجاز**)، متعلِّقٌ بقَوْلِه: «أن يُعبَّر» يعني: أطلقَ ﴿يُؤْذُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ وأريدَ به فِعْلُ ما لا يَرْضيانه من الكفرِ والمعاصي وغيرِهما، كأنه قيل: إنّ الذين يَفْعلونَ ما لا يُرْضِي الله ورسولَه، فأطْلَقَ السَّببُ وأريدَ المسبَّب، وإنّما ارتكبَ طريقَ المجازِ، وإن صَحَّ إطلاقُ الإيذاءِ في حَقِّ رسولِ الله ﷺ حقيقةً؛ لئلا يُجْعَلَ العبارةَ الواحدةَ مُعطيةً معنى المجازِ والحقيقةِ معاً، هذا الطريقُ هو الذي يُسمِّيه الأصوليون عُمومَ المجاز.

---

(١) «الأذكار» ص١١٨.

والثاني: أن يُرادَ: يؤذُون رسولَ الله ﷺ. وقيل في أذى الله: هو قولُ اليهودِ والنصارى والمشركين: ﴿يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ [المائدة: ٦٤]، و: ﴿ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ﴾ [المائدة: ٧٣]، و: ﴿ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠]، و: الملائكةُ بنات الله، و: الأصنامُ شُركاؤه. وقيل: قولُ الذين يُلحِدون في أسمائه وصِفاتِه. وعن رسولِ الله ﷺ فيما حَكى عن ربِّه: «شَتَمَني ابنُ آدمَ، ولم يَنْبغ لَهُ أنْ يَشتمَني، وآذَانِي ولم يَنبغِ لَهُ أنْ يؤذِيَني؛ فأمّا شتمُهُ إيّايَ فقولُه: إنّي اتخذْتُ ولَداً. وأمّا أذاه فقولُه: إنَّ الله لا يُعِيدُني بعد أنْ بَدَأني». وعن عِكرمةَ: فِعلُ أصحابِ التَّصاوير الذين يَرُومُون تكوينَ خلْقٍ مثْل خَلْقِ الله. وقيل في أذى رسولِ الله ﷺ: قولُهم: ساحرٌ، شاعِرٌ، كاهن، مَجْنون. وقيل: كَسْرُ رباعِيَته وشَجُّ وجهِه يومَ أُحد. وقيل: طعنُهم عليه في نِكاح صفيّةَ بنتِ حُيَيّ وأطلَقَ إيذاءَ الله

قولُه: (والثاني: أن يُرادَ: يُؤذونَ رسولَ الله ﷺ)، فيكونُ ذِكْرُ الله تمهيداً لذكرِه، وأنّ رسولَ الله ﷺ عندَ الله بمكانةٍ حتى إنّ إيذاءَه إيذاؤه.

قولُه: (شتَمني ابنُ آدمَ ولم يَنْبغِ له أن يَشْتُمَني)، الحديث من روايةِ البُخاريِّ والنَّسائي عن أبي هريرة(١)، قد أوردناهُ، وفيما أورَده اختلافٌ في الألفاظ.

قولُه: (وقيل: [طعنُهم عليه] في نكاحِ صَفِيّةَ بنت حُيَيّ)، روى في «الاستيعاب» عن أبي عُبيدةَ: كانت صَفِيّةُ عند سَلّامِ بن مِشْكَم وكان شاعراً، ثم خَلفَ عليها كِنانَةُ(٢) وهو شاعرٌ، فقُتِلَ يومَ خَيْبَر، وتزوَّجها النبيُّ ﷺ سنةَ سَبْعٍ من الهجرة. ورُويَ عن أنسٍ أنه قال فيه: إنَّ النبيَّ ﷺ لما جَمعَ سَبْيَ خَيْبَر جاءَه دِحْيَة فقال: أَعْطِني جاريةً من السَّبْي، فقال: «اذهَبْ فخُذْ جاريةً»، فأخذَ صَفِيّةَ فقيل: يا رسولَ الله، إنّها سيِّدةُ بَني قُريظةَ والنَّضير، ما تصْلُحُ إلّا لَك، فقال النبيَّ ﷺ: «خُذْ جاريةً غَيْرها»، قال ابن شِهاب: كانَتْ مِمّا أفاءَ الله عليهِ فحَجَبها، وأوْلَم عليها بتَمْرٍ وسَويقٍ وقَسَم لها، وكانَتْ إحدى أمَّهاتِ المؤمنين(٣).

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) هو ابنُ أبي الحقيق على ما صرَّح به ابن عَبْدِ البَرّ في «الاستيعاب».

(٣) أخرجه البخاري (٣٧١)، ومسلم (١٣٦٥)، وغيرهما من حَديثِ أنسٍ رضي الله عنه.

ورسوله، وقيَّد إيذاءَ المؤمنين والمؤمنات؛ لأنّ أذى الله ورسوله لا يكونُ إلا غيرَ حقٍّ أبداً، وأمّا أذى المؤمنين والمؤمنات؛ فمِنهُ ومِنه. ومعنى ﴿بِغَيْرِ مَا ٱكْتَسَبُوا۟﴾: بغير جِنايةٍ واستحقاقٍ للأذى. وقيل: نَزلتْ في ناسٍ من المنافقين يُؤذون عليّاً رضي الله عنه ويُسمِعونه. وقيل: في الذين أفكُوا على عائشةَ رضي الله عنها. وقيل: في زُناةٍ كانوا يتَّبعون النساءَ وهنَّ كارهات. وعن الفُضيل: لا يَحِلُّ لك أنْ تؤذيَ كَلباً أو خنزيراً بغيرِ حقّ، فكيف؟ وكان ابنُ عونٍ لا يُكرِي الحَوانيتَ إلا مِن أهلِ الذِّمّة؛ لما فيه من الرَّوْعة عند كرِّ الحَوْل.

[﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ قُل لِّأَزْوَٰجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَآءِ ٱلْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِن جَلَٰبِيبِهِنَّ ذَٰلِكَ أَدْنَىٰٓ أَن يُعْرَفْنَ فَلَا يُؤْذَيْنَ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾ ٥٩]

الجِلْباب: ثوبٌ واسع أوسعُ من الخِمار ودونَ الرِّداء تَلْويهِ المرأةُ على رأسِها وتُبقي منه ما تُرسِلُه على صَدْرها. وعن ابنِ عبّاسٍ رضي الله عنهما: الرِّداءُ الذي يَستُرُ من فوقُ إلى أسفلُ. وقيل: المِلْحفةُ وكلُّ ما يُستَترُ به مِنْ كِساءٍ أو غيرِه. قال أبو زُبيد:

مُجَلْبَبٌ مِنْ سَوَادِ اللَّيْلِ جِلْبَابَا

ورُويَ أنّ رسولَ الله ﷺ دخَل عليها وهي تَبْكي، فقال لها: «ما يُبكيك»؟ فقالت: إنّ عائشَة وحَفْصَة تنالانِ منّي وتقولان: نَحْنُ خَيْرٌ من صَفيّةَ، قال: «ألا قُلْتِ لهنَّ: كيفَ تكُنَّ خيراً مني وأبي هارونُ وعَمِّي موسى وزوجي مُحمَّد»، وكانَتْ مِن سِبْط هارون(١).

وليس في «الاستيعاب» ولا في «الجامع»(٢) أنَّ أحداً طَعَنَ في نكاحِها، والله أعلم.

قولُه: (فمِنْه ومِنْه)، أي فمِنْهُ حَقٌّ ومِنه باطل. والفاءُ للتعقيبِ دخَلَتْ على التفصيل.

(١) «الاستيعاب» (٤: ١٨٧١ - ١٨٧٢)، والحديثُ أخرجه الترمذي (٣٨٩٢)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٤: ٧٥)، وقال الترمذي: هذا حديثٌ غريبٌ وليس إسناده بذاك القويِّ.

(٢) يعني «جامع الأصول» لابن الأثير (١٢: ١٠٢).

ومعنى ﴿يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِن جَلَٰبِيبِهِنَّ﴾: يُرخِينَها عليهنّ، ويُغطِّين بها وجوهَهنّ وأعْطافَهنّ. يقال: إذا زَلَّ الثَّوبُ عن وجهِ المرأة: أدني ثوبَك على وجهك؛ وذلك أنَّ النساءَ كُنّ في أوّل الإسلام على هِجِّيراهُنّ في الجاهلية مُتبذِّلاتٍ، تبرُزُ المرأةُ في دِرْعٍ وخِمار لا فَصْلَ بين الحُرّة والأمَة، وكان الفِتْيانُ وأهل الشَّطارة يتعرَّضون ـ إذا خرجْنَ بالليل إلى مَقاضي حوائجهنّ من النخيلِ **والغِيطان** ـ للإماء، وربّما تعرَّضوا للحُرّة بعِلّة الأمة؛ يقولون: حسبْناها أمةً، فأُمِرْن أن يُخالِفْن بزيِّهنّ عن زيِّ الإماء بلُبْسِ الأرْديةِ والملاحِف وسَتْرِ الرؤوسِ والوجوه؛ ليَحتَشِمنَ ويُهَبنَ فلا يطمعَ فيهنّ طامعٌ؛ وذلك قولُه: ﴿ذَٰلِكَ أَدْنَىٰٓ أَن يُعْرَفْنَ﴾ أي: أَولى وأجدرُ بأن يُعرَفْنَ فلا يُتعرَّضَ لهنَّ ولا يَلقَيْنَ ما يَكْرهْن. فإن قلتَ: ما معنى ﴿مِن﴾ في ﴿مِن جَلَٰبِيبِهِنَّ﴾؟ قلتُ: هو للتبعيض، إلا أنَّ معنى التبعيضِ مُحتملٌ وجهَيْن، أحدُهما: أن يَتجلببَنَ ببعض ما لهنّ من الجلاليب، **والمراد: أنْ لا تكون الحُرّة متبذِّلةً** في دِرْعٍ وخِمار، كالأمَة **والماهِنة**، ولها جِلْبابان فصاعداً

قولُه: (**مُبْتذلاتٍ**[1])، **الجوهري**: وابتذالُ الثوب وغيره: امتهانُه، والتبذُّل: تركُ التصاوُن.

قولُه: (**والغِيطان**)، **الجوهري**: أصلُ الغائطِ: المطمئنُّ منَ الأرضِ الواسعُ، والجمْعُ: غُوطٌ وأغواطٌ وغِيطان.

قولُه: (**والمرادُ: أن لا تكون الحرَّةُ مُبتذَلة**[2])، يعني: عَبر بقوله: «يُدنِيَن عليهنّ بَعْضَ جلابيبهنَّ» عن كوْنِ الحرَّةِ غيرَ مبتذلة، لأنه يلزَمُ من ذلك أن تكونَ ذات جلابيبَ، فلا تُنزل نَفْسَها بمَنْزلةِ مَنْ ليسَ لها إلا دِرْعٌ وخِمار، كالأمةِ. قولُه: «ولها جِلْبابان»، حالٌ من الضمير في «مُبْتذَلة».

قولُه: (**والماهِنة**)، أي: الخادمة. **الجوهري**: المَهْنة بالفَتْح، أي: الخِدمةُ، وحكى أبو زيدٍ

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وكذا هو في نصِّ «الكشاف» من (ط)، لكن في الأصل الخطي من «الكشاف» وفي المطبوع: «مُتبذِّلات»، والمعنى واحد.

(٢) كذا، والأمر فيه كسابقه.

في بَيتها. والثاني: أنْ ترخِيَ المرأةُ بعضَ جِلبابها وفَضْلَه على وجهِها تتقنَّعُ حتى تتميَّزَ من الأمة. وعن ابن سِيرين: سألتُ عَبيدةَ السَّلمانيَّ عن ذلك فقال: أنْ تَضَعَ رداءَها فوق الحاجب، ثم تُدِيرَه حتى تَضَعَه على أنْفِها. وعن السُّدِّيّ: أنْ تغطِّيَ إحدى عينَيها وجبهتَها، والشقَّ الآخر إلّا العين. وعن الكسائيِّ: يتقنَّعْنَ بملاحِفِهنّ مُنضمّةً عليهنّ. أراد بالانضمامِ معنى الإدْناء. ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا﴾ لِما سَلَفَ منهنّ مِنَ التفريط، مع التوبة؛ **لأنّ هذا ممّا يُمكنُ معرفتُه بالعقل**.

[﴿لَّئِن لَّمْ يَنتَهِ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَٱلْمُرْجِفُونَ فِى ٱلْمَدِينَةِ لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَآ إِلَّا قَلِيلًا ۞ مَّلْعُونِينَ ۖ أَيْنَمَا ثُقِفُوٓا۟ أُخِذُوا۟ وَقُتِّلُوا۟ تَقْتِيلًا ۞ سُنَّةَ ٱللَّهِ فِى ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلُ ۖ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ ٱللَّهِ تَبْدِيلًا﴾ ٦٠-٦٢]

﴿ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ﴾: قومٌ كان فيهم ضعفُ إيمان وقِلّةُ ثباتٍ عليه. وقيل: هم الزُّناة وأهلُ الفُجورِ من قوله تعالى: ﴿فَيَطْمَعَ ٱلَّذِى فِى قَلْبِهِۦ مَرَضٌ﴾ [الأحزاب: ٣٢]. ﴿وَٱلْمُرْجِفُونَ﴾: ناسٌ كانوا **يُرجِفونَ بأخبار السَّوء** عن سَرايا رسولِ الله ﷺ، فيقولون: هُزموا وقُتِلوا وجرى عليهم كَيْت وكيت، فيَكسِرون بذلك قلوبَ المؤمنين. يقال: أرجَفَ بكذا؛ إذا أخبَرَ به على غيرِ حقيقة؛ لكونه خَبَراً مُتزلزِلاً غيرَ ثابت، مِنَ الرَّجْفة؛ وهي الزلزلة. والمعنى: لئنْ لم يَنتهِ المنافقون عن عداوتِهم وكيدِكُم، والفَسَقةُ

والكِسائيُّ بالكَسْرِ، وأنكَره الأصمعيُّ، والماهِنُ: الخادم.

قولُه: (**لأنّ هذا مِمّا يُمكنُ معرفتُه بالعقل**)، وعندَ أهلِ السنّة: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا﴾ لِما عسى يصدُر عنهُنَّ [من] الإخلالِ في أمرِ التستُّر رحيماً بهنَّ بَعد التوبة. وقيل: ﴿غَفُورًا﴾ لِما وَقَع منهنَّ قبْلَ الأمرِ فلا يُؤاخِذهُنَّ به، في «المطلع».

قولُه: (**يُرجِفون بأخبارِ السوء**)، **الراغب**: الرجفُ: الاضطرابُ الشديد، والإرجافُ: إيقاعُ الرجفةِ إما بالفِعْلِ أو القولِ، ويقال: الأراجيفُ مَلاقيحُ الفِتن[1].

---

(١) «مفردات القرآن» ص٣٤٤.

عن فُجورِهم، والمُرجِفُون عمّا يؤلِّفون من أخبارِ السَّوء: لَنأمُرنَّك بأن تفعلَ بهم الأفاعيلَ التي تَسُوءُهم وتَنُوءُهم، ثم بأنْ تضطرَّهم إلى طَلَبِ الجَلاءِ عن المدينة، وإلى أنْ لا يُساكِنوك فيها ﴿إِلَّا﴾ زَمناً ﴿قَلِيلًا﴾ ريثما يَرتحِلُون ويَلتَقِطون أنفُسَهم وعِيالاتِهم. فسَمَّى ذلك إغراءً ـ وهو التَّحْريش ـ على سبيلِ المجاز. ﴿مَّلْعُونِينَ﴾ نصبٌ على الشَّتم أو الحال، أي: لا يُجاوِرُونك إلّا مَلْعُونين. دَخل حرفُ الاستثناء على الظرفِ والحالِ معاً، ما مَرَّ في قوله: ﴿إِلَّآ أَن يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَىٰ طَعَامٍ غَيْرَ نَٰظِرِينَ﴾ [الأحزاب: ٥٣]،

قولُه: (وتَنُوءُهم)، الجوهري: قال ابنُ السكّيت: يُقال: له عندي ماساءَهُ وناءَهُ، أي: أثْقَلَه، وما يسوءُه وينوءُه[1]. وقال بعضُهم: أراد: ساءَهُ وأناءه، وإنّما قال: ناءَهُ، وهو لا يتعدّى لأجل «ساءَه» ليَزْدوِجَ الكَلام.

قولُه: (ويلتقطون أنفُسَهم)، الأساس: لَقَطَ الحصا وغَيْرَه والتقَطه ويَلْقُطُه. الانتصاف: في قولِه: ﴿ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَآ إِلَّا قَلِيلًا﴾ إشارةٌ إلى ما فَسَّره الزمخشريُّ إلى أنّ مَنْ توجَّه عليه إخلاءُ مَنْزلٍ مملوكٍ للغيرِ بوَجْهٍ شَرْعيٍّ؛ يُمْهَلُ رَيْثَما ينقُلُ نفْسَه ومَتاعَه وعيالَه إن كان له موضعٌ، وإلا يُمْهَلُ حتّى يتيَسّر له موضِعٌ آخر[2].

قولُه: (فسَمّى ذلك إغراءً)، أي: أطلقَ على الأمرِ بأن يَفْعلَ بهم الأفاعيلَ التي تَسوءهُم الإغراءَ بقولِه: ﴿لَنُغْرِيَنَّكَ﴾ على المجازِ مُبالغة.

قولُه: (التحريش)، النهاية: وفي الحديثِ: نهى عن تحريشِ البهائم[3]، وهو الإغراءُ وتَهْييجُ بعضِها على بعضٍ، كما يُفعَلُ بين الجِمالِ والكِباشِ والديوك.

قولُه: (دخَل حرْفُ الاستثناءِ على الظرفِ والحالِ معاً)، كأنّه قيل: لا يُجاوِرونَك فيها في حالٍ من الأحوالِ وزَمنٍ من الأزمنةِ، إلّا مَطرودين مَلعونين، زمناً قليلاً، ريْثَما يرتحِلون ويلتقطونَ أنفُسَهم وعِيالاتِهم.

(١) «إصلاح المنطق» ص١٤٧ - ١٤٨.

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٥٦١).

(٣) أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (١٢٣٢)، وابن الجَعْدِ في «مسنده» (١: ٣١٣)، من حديثِ ابن عمر رضي الله عنه. وانظر كلامَ الحكيم الترمذي في علّةِ النهيِ عن ذلك في كتابه «المنهيات» ص١٧٤.

ولا يصحُّ أنْ يَنتصِبَ عن ﴿أُخِذُوٓاْ﴾؛ لأنّ ما بعدَ كلمةِ الشرط لا يعملُ فيما قَبْلَها. وقيل في ﴿قَلِيلًا﴾: هو منصوبٌ على الحالِ أيضاً، ومعناه: لا يُجاوِرُونك إلّا أقلّاءَ أذلّاءَ ملعونِين. فإن قلتَ: ما موقعُ ﴿لَا يُجَاوِرُونَكَ﴾؟ قلتُ: ﴿لَا يُجَاوِرُونَكَ﴾ عطفٌ على ﴿لَنُغْرِيَنَّكَ﴾؛ لأنه يجوزُ أن يُجابَ به القَسَم، ألا تَرى إلى صحّةِ قولك: لئنْ لم يَنتهوا لا يُجاوِرُونك؟ فإن قلت: **أمَا كان مِنْ حقِّ ﴿لَا يُجَاوِرُونَكَ﴾ أنْ يُعطَفَ بالفاء**، وأن يقال: لنُغرينَّك بهم فلا يُجاوِرونك؟ قلت: لو جُعِلَ الثاني مُسبَّباً عن الأوّل لكان الأمرُ كما قلتَ، ولكنه جُعِلَ جواباً آخَرَ للقَسَم معطوفاً على الأوّل، وإنما عُطِفَ بـ«ثمّ»؛ لأنّ الجلاءَ عن الأَوطانِ كان أعظمَ عليهم وأعظمَ مِنْ جميع ما أُصيبوا به، فتراخَت حالُه عن حالِ المعطوفِ عليه. ﴿سُنَّةَ ٱللَّهِ﴾ في موضعِ مصدرٍ مؤكِّد، أي: سنَّ الله في الذين يُنافِقون الأنبياءَ أن يُقتَّلوا حيثما ثُقِفوا. وعن مُقاتل: يعني: كما قُتِلَ أهلُ بَدْر وأُسِرُوا.

[﴿يَسْـَٔلُكَ ٱلنَّاسُ عَنِ ٱلسَّاعَةِ قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ ٱللَّهِ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا﴾ ٦٣]

كانَ المشركون يَسألون رسولَ الله ﷺ عن وقتِ قيام الساعة؛ استعجالاً على سبيلِ الهُزْء، واليهودُ يسألونه امتحاناً؛ لأنّ اللهَ تعالى عمّى وقْتَها في التوراةِ وفي كلِّ كتاب، فأُمِرَ رسولُ الله ﷺ أنْ يُجيبَهم بأنه عِلْمٌ قد استأثَرَ اللهُ به؛ لم يُطلِعْ عليه مَلَكاً ولا نبيّاً، ثم بيَّن لرسولِه أنها قريبةُ الوقوع؛ تهديداً للمُستَعجِلين، وإسكاتاً للمُمتَحِنين.

قولُه: (أما كانَ مِن حَقِّ ﴿لَا يُجَاوِرُونَكَ﴾ أن يُعطَفَ بالفاءِ)، لأنّ جَلاءَهم عن الأوطانِ كان مُسَبّباً عن التحريشِ بهم وما يَضطرُّهم إلى طَلَبِ الجلاء؟ وخُلاصةُ الجواب: أنّ ما عليه التلاوةُ أبلغ، ولاحتواءِ الفائدةِ أملأ، كأنّه قيل: لئن لم يَنْتهِ المنافقونَ ليحصُل لهم خَطْبانِ عَظيمان، لكنّ الثاني أعظَمُ عليهم من الأول، لأنّ مُفارقةَ الوطنِ أعظَمُ المصائب، ألا ترى إلى بني إسرائيلَ كيفَ اختاروا القَتْلَ على الجَلاء.

﴿قَرِيبًا﴾: شيئاً قريباً، أو لأنّ الساعةَ في معنى اليوم، أو في زمانٍ قَريب.

[﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَعَنَ ٱلْكَٰفِرِينَ وَأَعَدَّ لَهُمْ سَعِيرًا ۞ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا لَّا يَجِدُونَ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا﴾ ٦٤-٦٥]

السَّعير: النارُ المسعورةُ الشديدة الاتّقاد.

[﴿يَوْمَ تُقَلَّبُ وُجُوهُهُمْ فِى ٱلنَّارِ يَقُولُونَ يَٰلَيْتَنَآ أَطَعْنَا ٱللَّهَ وَأَطَعْنَا ٱلرَّسُولَا۠﴾ ٦٦]

وقُرِئ: ﴿تُقَلَّبُ﴾ على البناءِ للمفعول، و(تَقَلَّبُ) بمعنى: تتقلَّب، و(نُقَلِّبُ)، أي: نقلِّبُ نحن، و(تُقَلِّبُ) على أنَّ الفِعلَ للسعير. ....

قولُه: (﴿قَرِيبًا﴾: شيئاً قريباً، أوْ لأنّ الساعةَ في معنى اليوم)، يعني: مِن حَقِّ الظاهرِ أن يُقال: قريبة، لأنّها خَبرُ «كان» واسمُه مؤنَّث، فقيل: ﴿قَرِيبًا﴾ على تأويلِ أنّه صفةُ موصوفٍ محذوفٍ، أو الساعةُ بمعنى اليومِ أو الزمان. روى الزجّاجُ عن أبي عُبيدة: أن «قَريباً» يكونُ للمؤنَّث والثِّنتَيْن والجَمْع بلَفْظٍ واحدٍ، ولا يُدْخِلون الهاءَ لأنه ليسَ بصفةٍ ولكن ظَرف، وأنشدَ:

وإنْ تُــمْسِ ابنةُ السَّهْميِّ منا ... بعيــداً لا تُكلِّمنــا كلاما(١)

فإذا جَعلوها صفةً في معنى: مُقْتربة، قالوا: هي قريبة.

قولُه: (وقُرِئ: ﴿تُقَلَّبُ﴾ على البناء للمفعول)، هي المشهورة.

قولُه: (و«نُقَلِّبُ»، أي: نُقَلِّبُ نحنُ، و«تُقَلِّبُ» على أنّ الفعلَ للسَّعير)، قال ابن جِنّي: «تُقَلِّبُ وجوهَهم» بالنصبِ، فاعلُه ضميرُ السعيرِ، فنُسِبَ الفِعْلُ إليها، وإن كان المُقَلِّبُ هو اللهَ تعالى بدلالةِ قراءةِ أبي حَيْوَة: «نُقَلِّبُ» بالنونِ للملابسةِ التي بينهما، قال الله تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [سبأ: ٣٣] نسَبَ المكْرَ إليهما لوقوعِه فيهما، وعليه قولُ الشاعر:

لقَدْ لُمتِنا يا أمَّ غَيْلَان في السُّرى ... ونِمْتِ وما ليلُ المطيِّ بنائمِ(٢)

---

(١) لم أهتد إليه في «معاني القرآن وإعرابه» للزجّاج، وهو بتمامِه في «مجاز القرآن» لأبي عُبيدة (١: ٢١٦).

(٢) البيت لجرير في «ديوانه» ص٦١٧. يخاطبُ ابنتَه أمّ غيلان.

ومعنى تقليبِها: تصريفُها في الجهات، كما ترى البَضْعةَ تدورُ في القِدْرِ إذا غَلَتْ فترامى بهـا الغَلَيانُ من جهـةٍ إلى جهة. أو: تغييـرُها عن أحوالِها، وتحويلُها عن هيئاتها. أو: طَرْحُها في النار مقلوبِينَ منكُوسِين. وخُصَّت الوجوهُ بالذِّكر؛ لأنّ الوجهَ أكرمُ موضعٍ

وبيتُ «الكتاب»(١):

أمـا النـهـارُ فـــفِي قَـيْـدٍ وسِـلْسلةٍ والليلُ في جَوْفِ مَنْحوتٍ من الساجِ(٢)

أي: المذكورُ في نَهاره في القَيْدِ وفي لَيْلهِ في بَطنِ المنحوتِ، أي: السفينةِ، وقد جاءَ في الأماكنِ نَحْو: سارَتْ بهم الفِجاجُ، أي: ساروا فيها(٣).

قولُه: (**ومعنى تقْليبها: تَصْريفُها في الجهات**)، **الراغب**: قَلْبُ الشيء: تصريفُه وصَرْفُه عن وجْهٍ إلى وجه، وقَلْبُ الإنسانِ أي: صَرْفُه عن طريقتِه والانقلابُ الانصراف قال الله تعالى: ﴿ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَـٰبِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، وقَلبُ الإنسانِ قيل: سُمِّيَ به لكَثْرةِ تَقَلُّبِه، ويُعَبَّرُ بالقلْبِ عن المعاني التي تختصُّ به من الروحِ والعلمِ والشجاعةِ وسائرِ ذلك، وقولُه: ﴿وَبَلَغَتِ ٱلْقُلُوبُ ٱلْحَنَاجِرَ﴾ [الأحزاب: ١٠] أي: الأرواح، وقولُه: ﴿لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ﴾ [ق: ٣٧] أي: عِلْمٌ وفَهْم. وقوله: ﴿وَلِتَطْمَئِنَّ بِهِۦ قُلُوبُكُمْ﴾ [الأنفال: ١٠] أي: تثبُتَ به شجاعَتُكُم ويزولَ خوفُكم، وعلى عكْسِه: ﴿وَقَذَفَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلرُّعْبَ﴾ [الأحزاب: ٢٦]، وتقليبُ الشيء:تَغْييرُه مِن حالٍ إلى حالٍ نَحْو: ﴿يَوْمَ تُقَلَّبُ وُجُوهُهُمْ فِى ٱلنَّارِ﴾ [الأحزاب: ٦٦]، وتقليبُ الأمور: تدبُّرها والنظرُ فيها، قال الله تعالى: ﴿وَقَلَّبُوا۟ لَكَ ٱلْأُمُورَ﴾ [التوبة: ٤٨]، وتقليبُ الله القلوبَ والبصائرَ: صَرْفُها مِن رأيٍ إلى رأي، وتقليبُ اليدِ: عبارةٌ عن النّدم ذكراً لحالِ ما يُوجَدُ عليه النادمُ، قال تعالى: ﴿فَأَصْبَحَ يُقَلِّبُ كَفَّيْهِ﴾ [الكهف: ٤٢] أي: يُصفِّقُ ندامةً، والقَليبُ: البئرُ التي لم تُطْوَ، والقُلْبُ: المقلوبُ من الإسورة(٤).

---

(١) يعني كتابَ سيبويه.

(٢) سبَق تخريجه.

(٣) «المحتسب» (٢: ١٨٤).

(٤) المصدر السابق (٢: ١٨٤).

على الإنسان مِنْ جَسدِه. ويجوزُ أن يكونَ الوجهُ عبارةً عن الجُمْلة، وناصِبُ الظَّرف: ﴿ يَقُولُونَ ﴾، أو محذوفٌ؛ وهو: «اذكُرْ»، **وإذا نُصِبَ بالمحذوفِ كان ﴿ يَقُولُونَ ﴾ حالاً**.

[﴿ وَقَالُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّآ أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَآءَنَا فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا۠ * رَبَّنَآ ءَاتِهِمْ ضِعْفَيْنِ مِنَ ٱلْعَذَابِ وَٱلْعَنْهُمْ لَعْنًا كَبِيرًا ﴾ ٦٧-٦٨]

وقُـرِئ: ﴿سَادَتَنَا﴾، و(ساداتِنا)، وهُمْ رؤوساءُ الكُفر الذين لقَّنوهم الكُفْـرَ وزيَّنوه لهم. يقال: ضلَّ السبيلَ وأضلَّه إيّاه، وزيادةُ الألف؛ لإطلاقِ الصوت؛ جعلَتْ فواصلَ الآيِ كقَوافي الشِّعر، وفائدتُها: الوقفُ والدلالةُ على أنَّ الكلام قد انقَطَع، وأنَّ ما بعدَه مستأنَف. **وقُرِئ: (كثيراً)**؛ تكثيراً لأعداد اللَّعائن، و﴿كَبِيرًا ﴾؛ ليَدُلَّ على أشدِّ اللعنِ وأعظمِه. ﴿ضِعْفَيْنِ﴾ ضِعْفاً لضلالِه، وضِعفاً لإضلاله.**يَعترِفون، ويَستغيثون، ويتمنَّون**، ولا ينفعُهم شيءٌ من ذلك.

[﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ ءَاذَوْا۟ مُوسَىٰ فَبَرَّأَهُ ٱللَّهُ مِمَّا قَالُوا۟ ۚ وَكَانَ عِندَ ٱللَّهِ وَجِيهًا ﴾ ٦٩]

قولُه: (**وإذا نُصِبَ بالمحذوفِ كان ﴿ يَقُولُونَ ﴾ حالاً**)، قال أبو البقاء: ﴿ يَقُولُونَ ﴾ حالٌ من الوجوهِ، لأنّ المرادَ أصحابُها، ويَضْعُفُ أن يكونَ حالاً من الضميرِ المجرورِ، لأنه مُضافٌ إليه(١).

قولُه: (**وقُرِئ**: ﴿سَادَتَنَا﴾ و«ساداتِنا»)، ابنُ عامر: بالجمع وبكسر التاء، والباقون: ﴿سَادَتَنَا﴾ بفتح التاء.

قولُه: (**وقرئ**: «كثيراً»)، عاصمٌ وحْدَه: ﴿كَبِيرًا ﴾ بالباء، والباقون: بالثاءِ المثلثة(٢).

قولُه: (**يعترفون ويَسْتغيثون ويتَمنَّوْن**)، إشارةٌ إلى نَظْم الآياتِ، فالتمنِّي قَوْلُهم: ﴿يَٰلَيْتَنَآ﴾، والاستغاثةُ: ﴿رَبَّنَآ﴾، والاعتراف: ﴿إِنَّآ أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَآءَنَا فَأَضَلُّونَا﴾.

---

(١) «مفردات القرآن» ص٦٨١- ٦٨٢.

(٢) وهو الأجودُ والأشبَه بالمعنى لأنهم يُلعنون مرّةً بعد مرة. انظر: «حجّة القراءات» ص٥٨٠.

﴿لَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ ءَاذَوْا۟ مُوسَىٰ﴾ قيل: نزلتْ في شأنِ زيدٍ وزينبَ، وما سُمع فيه مِن قالةٍ بعضِ الناس. **وقيل في أذى موسى عليه السلام**: هو حديثُ المُومسةِ التي أرادها قارونُ على قَذْفه بنفْسِها. وقيل: اتِّهامُهم إيّاه بقَتْلِ هارون، وكان قد خَرَجَ معه إلى الجبلِ فماتَ هناك، فحملَتْه الملائكةُ ومرُّوا به عليهم ميّتاً، فأبصَرُوه حتى عَرَفُوا أنه غيرُ مقتول. وقيل: أحياه الله فأخبَرَهم ببَراءةِ موسى عليه السلام. وقيل: **قَرَفُوهُ بعيبٍ** في جَسَده من بَرَصٍ أو أُدْرة، فأطْلَعَهم اللهُ على أنه بريءٌ منه. ﴿وَجِيهًا﴾: ذا جاهٍ ومنزلةٍ عنده؛ فلذلك كان يُمِيطُ عنه التُّهَم، ويدفعُ الأذى، ويحافظُ عليه؛ لئلّا يلحقَه وصمٌ ولا يُوصَف بنَقيصة، كما يَفعلُ المَلِكُ بمَن به عنده قُربةٌ ووَجاهة. وقرأ ابنُ مسعودٍ والأعمشُ وأبو حَيْوة: (وكان عبداً لله وجيهاً). قال ابنُ خالوَيْه: **صلَّيتُ خلفَ بنِ شَنَبُوذَ في شهرِ رمضان، فسمعتُه يقرؤها**. وقراءةُ العامّةِ أوجهُ؛ لأنها مُفصِحةٌ عن

قولُه: (**وقيل: في أذى موسى عليه السلام**)، الحديثُ رَواهُ البُخاريُّ ومسلمٌ والتِّرمذيُّ عن أبي هُريرَة عن رسولِ الله ﷺ، وهو مشهورٌ وقد أورَدْناه فيما سبق[1].

قولُه: (**قَرفوهُ بعَيْبٍ**): اتَّهموه، الأُدْرَةُ؛ بالضم: نَفْخَةٌ بالخُصْية.

قولُه: (**صَلَّيْتُ خَلْفَ ابنِ شَنَبوذ[2] في شهرِ رَمضانَ فسَمِعتُه يقرؤُها**)، أي: «عبداً لله» بالباء[3]. قال صاحبُ «الروضة»: وتُجْزِئُ[4] بالقراءاتِ السبعةِ، وتَصِحُّ بالقراءةِ الشاذّةِ إن لم يكُنْ فيها تغييرُ معنى ولا زيادةُ حَرْفٍ ولا نُقصان[5]، وهاهُنا بين المعنَيينْ بَوْنٌ كما ذكَره المصنِّفُ، ونَحْوُه عن ابن جِنّي[6].

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) شيخ الإقراءِ بالعراق: أبو الحسن محمد بن أحمد بن أيوب بن شنبوذ البغدادي (ت٣٧٢هـ) كان من أعيان العلماءِ مع التقوى والصلاح، وكان ممّن يرى جوازَ القراءة بالشاذِّ، وبسَببه اشتدّ عليه نكيرُ العلماءِ، له ترجمة حسنة في «غاية النهاية في طبقات القرّاء» (٢: ٥٤).

(٣) انظر كلامَ ابن خالوَيْه في «مختصر شواذّ القرآن» ص١٢٠.

(٤) يعني قراءة الفاتحة.

(٥) «روضة الطالبين» (١: ٢٤٢).

(٦) في «المحتسب» (٢: ١٨٥).

وَجاهتِه عند الله؛ كقوله تعالى: ﴿عِندَ ذِى ٱلْعَرْشِ مَكِينٍ﴾ [التكوير: ٢٠]، وهذه ليست كذلك. فإن قلتَ: قولُه: ﴿مِمَّا قَالُوا۟﴾ معناه: مِن قولِهم، أو: مِن مَقُولهم؛ لأنَّ «ما» إمّا مَصْدريّةٌ أو موصولة، وأيُّهما كان؛ **فكيفَ تصحُّ البراءةُ منه**؟ قلتُ: المرادُ بالقول أو المَقُول: مؤدَّاه ومضمونُه؛ وهو الأمرُ المَعِيب، ألا ترى أنهم **سمَّوا السُّبّةَ بالقالة**، والقالةُ بمعنى القَوْل؟

[﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا * يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا * إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ عَلَى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَٰنُ ۖ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا * لِّيُعَذِّبَ ٱللَّهُ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتِ وَٱلْمُشْرِكِينَ وَٱلْمُشْرِكَٰتِ وَيَتُوبَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ ٧٠-٧٣]

﴿قَوْلًا سَدِيدًا﴾: قاصداً إلى الحقِّ. والسَّداد: القصدُ إلى الحقِّ، والقولُ بالعدل. يقال: سدَّد السهمَ نَحْوَ الرميّة: إذا لم يَعدِل به عن سَمْتِها، كما قالوا: سهمٌ قاصِد، **والمراد: نهيُهم** عمّا خاضوا فيه مِن حديثِ زينبَ من غير قَصْدٍ وعَدْلٍ في القول،

قولُه: (**فكيفَ تَصِحُّ البراءةُ منه**)، يعني: لا يقال: بَراءةٌ من القولِ، بل من العَيْب والدِّين.

قولُه: (**سَمّوا السُّبَّةَ بالقالة**)، **النهاية**: في الحديثِ «فشَت القالةُ بين الناس»، أي: كَثْرةُ القولِ وإيقاعُ الخُصومةِ بين الناسِ بما يُحكى للبعضِ عن البعض.

قولُه: (**والمرادُ: نَهْيُهم**)، قيل: أي: بـ﴿لَا تَكُونُوا۟﴾، «والبعثُ» أي: بقَوْله: «قولوا». وقلت: وليس بذاك، لأنه عنى بالنَّهْي خوْضَهم في حديثِ زينَب من غيرِ قَصْدٍ وعَدْلٍ في القول، والمنهيُّ في الآية السابقةِ كونُهم في أذى رسولِ الله ﷺ مِثْلَ كَوْنِ قوم موسى عليه السلام في أذاهُ، بل عَطْفُ قوْلِه: و«البَعْثُ» على «نَهْيِهم» مبنيٌّ على أن الأمرَ بالشيءِ نَهْيٌ عن ضِدّه، ولو أُريدَ بهذا العطفِ ذلك المعنى لجاءَ قولُه: «وهذه الآيةُ مُقرِّرةٌ للتي قبلَها»

والبعثُ على أن يَسُدَّ قولهم في كلِّ باب؛ لأنّ حِفْظَ اللسانِ وسَدادَ القولِ رأسُ الخيرِ كلِّه. والمعنى: راقِبُوا اللهَ في حِفْظِ ألسنتِكم، وتسديدِ قولكم؛ فإنكم إنْ فعلتُم ذلك أعطاكم اللهُ ما هو غايةُ الطَّلبة؛ مِن: تقبُّلِ حسناتِكم والإثابةِ عليها، ومِن مغفرةِ سيئاتكم وتكفيرِها. وقيل: إصلاحُ الأعمال: التوفيقُ في المجيء بها صالحةً مَرْضيّة. وهذه الآيةُ مقرِّرةٌ للّتي قبْلَها، بُنِيَتْ تلك على النهي عمّا يؤذي رسولَ الله ﷺ، وهذه على الأمر باتِّقاءِ الله تعالى في حِفْظِ اللسان؛ ليترادَفَ عليهم النهيُ والأمر، مع إتْباعِ النهي ما يتضمَّنُ الوعيدَ مِن قصّةِ موسى عليه السلام، وإتباعِ الأمر الوعدَ البليغ؛ فيقوى الصارفُ عن الأذى والداعي إلى تَرْكِه. لمّا قال: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ وعلَّق بالطاعةِ الفوزَ العظيم؛ أتبعَه قولَه: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ﴾ وهو يريدُ بالأمانة الطاعة؛ فعظَّم أمْرَها وفخَّمَ شأنها، وفيه وجهان: أحدُهما: أنّ هذه الأجرامَ العِظامَ من السماواتِ والأرضِ والجبال قَدِ انقادتْ لأمرِ الله عزَّ وعَلا انقيادَ مِثْلِها، وهو ما يتأتّى من الجمادات، وأطاعَت له الطاعةَ التي تصحُّ منها وتليقُ بها؛ حيثُ لم تمتنع على مشيئتِه وإرادتِه إيجاداً وتكْويناً وتسويةً على هيئاتٍ مختلفةٍ وأشكالٍ متنوِّعة، كما قال: ﴿قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾ [فصلت: ١١]، وأمّا الإنسانُ فلم تكن حالُه فيما يصحُّ منه من الطاعات ويليقُ به مِنَ الانقيادِ لأوامر الله ونواهيه، وهو حيوانٌ عاقل صالِحٌ للتكليف مِثْلَ حالِ تلك الجماداتِ فيما يصحُّ منها ويليقُ بها مِن الانقيادِ وعدمِ الامتناع. والمرادُ بالأمانة: الطاعة؛ لأنّها لازمةُ الوجود، كما أنّ الأمانةَ لازمةُ الأداء. وعَرْضُها على الجماداتِ وإباؤُها وإشْفاقُها: مجاز. وأمّا حَمْلُ الأمانة: فمِن قولِك: فلانٌ حاملٌ للأمانةِ

إلى آخرِه مُكرّراً مُسْتَدْرَكاً مع إتباعِ النهيِ ما يتضمَّنُ الوعيدَ من قصةِ موسى عليه السلام، وإتباعِ الأمرِ الوعْدَ. والأولُ على سبيلِ التشبيهِ ليُتصَوَّرَ التهديدُ من قولِه: ﴿وَكَانَ عِندَ ٱللَّهِ وَجِيهًا﴾ مِن أنّ الملِكَ لا بُدَّ مِن أن ينتقِم ممَّن يُريدُ نقيصةَ مَنْ له عندَه قُربةٌ ووَجاهةٌ فيُجْتَنبُ عن مِثْلِه، والثاني على سبيل الاشتقاقِ والتعليلِ فيقوى داعيةُ المأمورِ في الامتثالِ بالمأمورِ به، هذا أحسَنُ من قَولِه: «فيقَوى الصارفُ عن الأذى والداعي إلى تركِه»، والله أعلم.

ومُحتمِلٌ لها؛ تريدُ أنه لا يؤدِّيها إلى صاحبها حتى تزولَ عن ذِمّتِه ويخرجَ عن عُهدتِها؛ لأنَّ الأمانةَ كأنَّها راكبةٌ للمؤتَمَنِ عليها وهو حامِلُها، ألا تراهم يقولون: رَكِبَتْه الدُّيونُ، ولِي عليه حقّ، فإذا أدّاها لم تَبْقَ راكبةً له ولا هو حاملاً لها. ونحوُه قولُهم: لا يَملِكُ مولًى لمولًى نصراً. يريدون: أنه يبذُلُ له النُّصرةَ ويسامِحُه بها، ولا يُمسِكُها كما يُمسِكُها الخاذل، ومنه قولُ القائل:

أَخُوكَ الذي لا تَمْلِكُ الحِسَّ نَفْسُه ... وَتَرْفَضُّ عندَ المُحْفِظاتِ الْكَتائفُ

أي: لا يُمسِكُ الرقَّةَ والعطفَ إمساكَ المالِكِ الضَّنينِ ما في يَدِه؛ بل يبذلُ ذلك ويَسمَحُ به. ومنه قولُهم: أبغِضْ حقَّ أخيك؛ لأنه إذا أحبَّه لم يُخرِجْه إلى أخيه ولم يؤدِّه، وإذا أبغَضَه أخرَجَه وأدّاه، فمعنى ﴿فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَـٰنُ﴾: فأبينَ إلّا أن يؤدِّينَها، وأبى الإنسانُ إلا أن يكون مُحتمِلاً لها لا يؤدِّيها. ثم وَصَفَه بالظُّلم؛ لكونه تاركاً لأداءِ الأمانة، وبالجهل؛ لإخطائه ما يُسعِدُه مع تمكُّنِه منه؛ وهو أداؤها. **والثاني: أنّ ما كُلِّفَه الإنسانُ** ....

قولُه: (**قولُ القائل** ـ وهو القُطاميُّ ـ: **أخوكَ**) البيت(١)، الحِسُّ: مصدرُ قَوْلِك: حَسَّ له، أي: رَفَق له. والارفضاضُ: تَرْشيحُ الدمعِ، وكلُّ مُتَفرِّقٍ ذاهبٍ: مُرفَضّ. الكتيفة: الحِقْد، والمُحْفِظات: المُغْضِبات.

يقول: أخوكَ هو الذي إنْ أصابَك مِن أحدٍ ما يَسوؤك يغضَبُ لك ويَرِقُّ لأجْلِك ويذهَبُ حِقْدُه، ولا يُمْسِكُ الرِّقّة والعَطْفَ، بل يَبْذلُ ذلك ويَسْمح به.

قولُه: (**والثاني: أنّ ما كُلِّفه الإنسان**)، اعلَمْ أنّ الفرْقَ بين الوجهَيْن هو: أنّ التمثيلَ على الأولِ واقعٌ في هذه الأجرامِ العِظام؛ شُبِّهَتْ حالةُ انقيادِها وأنَّها لا تَمْتنعُ عن مشيئةِ الله وإرادتِه إيجاداً و تكويناً وتسويةً بهيئاتٍ مُختلفةٍ بحالِ مأمورٍ مُطيعٍ منقادٍ لا يتوقَّفُ عن الامتثالِ إذا توجَّه إليه أمرُ آمرِه المطاعِ كالأنبياءِ وأفرادِ المؤمنين كقولِه: ﴿ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا

---

(١) «ديوان القُطامي» ص٢٣٨.

....

قَالَتَآ أَتَيۡنَا طَآئِعِينَ ﴾ [فُصّلت: ١١]، وهذا معنى قولِه تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَمۡرُهُۥٓ(١) إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾ [يس: ٨٢]، فعلى هذا التأويلِ: معنى ﴿فَأَبَيۡنَ أَن يَحۡمِلۡنَهَا﴾ أنّها بَعْدَ ما انقادَت وأطاعَتْ ثَبتَتْ عليها وأدَّتْ ما التزَمتها من الأمانةِ وخرجَتْ عن عُهدتِها، سوى الإنسانِ، فإنه ما وَفّى بذلك وخاسَ به، ﴿إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومٗا جَهُولٗا ﴾.

وعلى الثاني: بعكسِ الأول؛ فإنه شَبَّه حالةَ الإنسانِ وهي ما كُلِّفَه من الطاعةِ بحالةٍ مفروضةٍ لو عُرِضَتْ على السماواتِ والأرضِ والجبالِ لأبَتْ حَمْلَها وأشفَقتْ مِنها لعِظَمه وثِقَلِ مَحْمَلِه، وحَمَله الإنسانُ على ضَعْفه ورِخاوةِ قُوَّته، إنه ظَلومٌ على نفسِه جاهلٌ بأحوالِها حيثُ قَبِلَ ما لم يُطِقْ عليه هذه الأجرامُ العِظام.

وعلى هذا: قولُه: ﴿وَحَمَلَهَا﴾ مُجرًى على حقيقتِه. والمرادُ بالأمانةِ: التكليفُ ومرجِعُه الطاعة، لأنّ المُكلِّفَ ما يريدُ مِنْ تَكليفِه على المُكلَّفِ إلا إظهارَ طاعتِه، فلذلك صَرَّحَ في الأولِ بقولِه: «والمرادُ بالأمانةِ الطاعةُ لأنّها لازمةُ الوجودِ» بَعْدَ ما فَرَّعَ الوجهَيْن عليها حيثُ قال: «وهو يريدُ بالأمانةِ الطاعَة»، وفيه وَجْهان، والوجْهُ الأول مِن قولِ الزجاج قال: وحَقيقةُ هذه الآية: أعلَمَنا الله تعالى أنه ائتمنَ بني آدمَ على ما افترضه عليهم من طاعته، وائتمنَ السماواتِ والأرضَ والجبالَ على طاعتِه والخضوعِ له، فأمّا السمواتُ والأرضُ والجبالُ فإنَّهُنَّ أطَعْنَ الله بقوله: ﴿أَتَيۡنَا طَآئِعِينَ ﴾ [فصلت: ١١] ولم تحتمل الأمانة، أي: أدَّتْها، وكلُّ مَنْ خانَ الأمانةَ فقد احتمَلَها، وكذلك كلُّ مَنْ أثِمَ فقد احتمَلَ الإثم، وأداؤها طاعةُ الله فيما أمرَ به(٢).

قال الحسن: الكافرُ والمُنافق حملا الأمانَة، أي: خانا ولم يُطيعا(٣). قال الزجاج: ومَنْ أطاعَ من الأنبياءِ والصدِّيقين والمؤمنينَ فلا يُقال: كان ظلوماً، وتصديقُ ذلك ما يتلوهُ من قوله: ﴿ لِّيُعَذِّبَ ٱللَّهُ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ ﴾ الآية(٤).

---

(١) من قوله: «المطاع كالأنبياء وأفراد» إلى هنا، سقط من (ح).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٣٨).

(٣) انظر: «جامع البيان» للطبري (١٩: ٢٠٦).

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٣٨).

بَلغ مِن عِظَمه وثِقَلِ مَحْمَلِه: أنه عُرِضَ على أعظمِ ما خَلَقَ اللهُ من الأجرامِ وأقواه وأشدِّه أنْ يتحمَّلَه ويستقلَّ به، فأبى حَمْلَه والاستقلالَ به وأشفَقَ منه، وحَمَلَه الإنسانُ على ضَعفِه ورَخاوةِ قوّتِه. ﴿إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾ حيثُ حَمَلَ الأمانةَ ثمَّ لم يَفِ بها، وضَمِنَها ثم خاسَ بضَمانِه فيها، ونحوُ هذا مِن الكلامِ كثيرٌ في لسانِ العرب، وما جاءَ القرآنُ إلا على طُرقهم وأساليبهم؛ من ذلك قولُهم: لو قيل للشَّحْم: أين تذهبُ؟ لقال: أُسَوِّي العِوَجَ. وكَمْ وكم لهم مِن أمثالٍ على ألسنةِ البهائمِ والجَمادات! وتصوُّرُ

روى صاحبُ «المُطْلع» عن الأزهريِّ قال: ما علِمْتُ أحداً فَسَّر هذه الآيةَ ما فَسَّرهُ أبو إسحاقَ الزجّاج رَحِمه الله.

هذا والذي عليه الاعتماد: أنَّ الله عز وجلَّ قادرٌ بقُدْرتِه على أن يخلِقَ في كُلِّ ذَرّةٍ من ذَرّاتِ الكائناتِ العلمَ والحياة والنُّطقَ للتخاطُب.

روى مُحيي السنّة رَحِمه الله: عرضَ اللهُ الأمانةَ على أعيانِ السماواتِ والأرضِ والجبال. وعليه جماعةٌ من التابعين وأكثرُ السّلف فقال لهن: أتَحْمِلْنَ هذه الأمانةَ بما فيها؟ قلن: وما فيها؟ قال: إن أحسَنْتُنَّ جوزيتنَّ وإن عَصَيْتُنَّ عُوقِبتُنَّ، قُلْنَ: لا يا ربُّ لا نُريدُ ثواباً ولا عِقاباً خشيةً وتعظيماً لدينِ الله، وكان العرْضُ تخييراً لا إلزاماً، ولو ألزَمَهُنَّ لم يمتَنِعْنَ من حَمْلِها، والجَمادات كلّها خاضعةٌ لله ساجدةٌ له، لقوله تعالى: ﴿قَالَتَآ أَتَيۡنَا طَآئِعِينَ﴾ [فصلت: ١١]، وقوله: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ يَسۡجُدُ لَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ [الحج: ١٨] الآية. قال: بعضُهم: ركَّبَ الله فيهن العقْلَ والفهْمَ حين عرضَ الأمانةَ عليهِنَّ حتى عقَلْنَ الخِطابَ وأجَبْنَ بما أجَبْنَ. تمَّ كلامُه(١)، والله أعلم.

قولُه: (ثم خاسَ بضمانه)، **الأساس**: خاسَ بعَهْدِه وبوَعْده: إذا نكَثَ وأخْلَفَ، وخاسَ بما كان عليه. قال ابنُ الدُّمَيْنَة:

فيـا ربِّ إنْ خاسَـتْ بـما كانَ بيننا ... من الودِّ فابعَثْ لي بما فعلَتْ صبرا(٢)

---

(١) «معالم التنزيل» (٦: ٣٨٠).

(٢) هو في زيادات «ديوان ابن الدُّمَينة»، ص٢٠١، نقلًا عن «أساس البلاغة» للزمخشريّ.

مُقاوَلةِ الشَّحمِ مُحال، ولكنّ الغَرَضَ أنَّ السِّمَنَ في الحيوانِ ممّا يُحسِّنُ قَبيحَه، كما أن العَجَفَ ممّا يُقبِّحُ حَسَنَه، فصُوّر أثَرُ السِّمَنِ فيه تَصويراً هو أوقعُ في نفْسِ السامع؛ وهي به آنسُ، وله أقبَلُ، وعلى حقيقتِه أوقَف. وكذلك تصويرُ عِظَمِ الأمانةِ وصعوبةِ أمْرِها وثِقَلِ محَمَلِها والوفاءِ بها. فإن قلتَ: قد عُلِمَ وجهُ التمثيلِ في قولهم للذي لا يَثبُتُ على رأيٍ واحد: أراكَ تُقدِّم رِجلاً وتؤخِّرُ أخرى؛ لأنه مُثِّلتْ حالُه في تميُّلِه **وترجُّحِه بين الرأيَين**، وتركِه المُضيَّ على أحدِهما بحالِ مَن يتردَّدُ في ذهابِه فلا يجمعُ رِجلَيه للمُضيِّ في وجهِه، وكلُّ واحدٍ من المُمثَّلِ والممثَّلِ به شيءٌ مستقيمٌ داخلٌ تحتَ الصِّحّة والمعرفة، وليسَ كذلك ما في هذه الآية؛ فإنَّ عَرْضَ الأمانةِ على الجمادِ وإباءَه وإشفاقَه مُحالٌ في نفْسِه، غيرُ مستقيم، فكيف صحَّ بناءُ التمثيلِ على المُحال؟ وما مِثالُ هذا إلا أنْ تُشبِّهَ شيئاً والمشبَّهُ به غيرُ معقول. قلتُ: المُمثَّلُ به في الآية، وفي قولهم: لو قيل للشَّحْم: أين تذهبُ؟ وفي نظائرِه: مفروضٌ، والمَفْروضات تُتخيَّلُ في الذِّهنِ كما المُحقَّقات؛ مُثِّلَتْ حالُ التكليف في صُعوبتِه وثِقَلِ محَمَلِه بحالِه المفروضةِ لو عُرِضَتْ على السماواتِ والأرض والجبالِ فأبين أن يحمِلْنَها وأشفَقْنَ منها. **والّلامُ في ﴿ لِّيُعَذِّبَ ﴾ لامُ التعليلِ على طريقِ المجاز؛** ....

قولُه: (**وترجُّحه بين الرأيَيْن**)، **الأساس**: ترجَّحَ في القول: تَميَّلَ فيه، وترجَّحَتِ الأرجوحةُ، ورجَحَ أحدُ قولَيْه على الآخر.

قولُه: (**والّلامُ في ﴿ لِّيُعَذِّبَ ﴾ لامُ التعليل على طريق المجاز**)، يعني: عَلَّل بقَوْلِه: ﴿ لِّيُعَذِّبَ ﴾ قَولَه: ﴿وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَٰنُ﴾ من حَيثُ إنه نتيجةُ الخيانةِ وإليه مآلُ الحَمْل، كقَولِه تعالى: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨]، ولما كانَ كَرامةُ العدوِّ غَيْظَ العدوِّ وموجبَ شَماتتِهِ وكانت التوبةُ على المؤمنين إرغاماً للكافرين، عَطَفَ ﴿وَيَتُوبَ﴾ على ﴿ لِّيُعَذِّبَ ﴾ ليجمَعَ لهم بينَ العذابَيْن، وإليه الإشارةُ بقوله: «إذا تِيبَ على الوافي كان نوعاً من عذاب الغادر».

....

هذا التكلُّفُ(١) إنّما لزِمَه لأنه فسّـرَ الإنسانَ بالكافرِ، وجعَل التعليلَ للحَمْلِ بدليلِ قولِه: «ليُعذِّب الله حاملَ الأمانة، ويتوبَ على غيرِه ممّن لم يحمِلها» حيثُ أوقعَ حاملَ الأمانةِ موقعَ المنافقينَ والمنافقات، وأوقعَ «على غيرِه ممَّنْ لم يحملها» موقعَ «على المؤمنين»، ولو حُمِلَ التعليلُ على عَرْضِ الأمانة ـ كما روى محُيي السنَّةِ عن ابنِ قُتيبة: عرَضْنا الأمانةَ ليَظْهرَ نِفاقُ المُنافقِ وشِرْكُ المُشْرك فيُعذِّبَهم الله، ويظهَرَ إيمانُ المؤمنِ فيتوبَ الله عليه، أي: يعودُ عليه بالرحمةِ والمغفرةِ إنْ حصلَ منهم تقصيرٌ في بعضِ الطاعات(٢) ـ وحُمِلَ الإنسانُ على الجِنْس كما نَقَلنا عن الزجاج: أنَّ الله ائتمنَ آدمَ وأولادَه على ما افترضَه عليهم من طاعتِه إلى آخره، كانَ له مَنْدوحةٌ عن ذلك، وجَرتْ الكلماتُ الأربعُ أعني: اللامَ والحَمْلَ والإنسانَ والتوبةَ على ظواهرِها. ولعلّه احترزَ أن يُعلِّلَ بإرادةِ العذاب.

أو نقولُ ـ وبالله التوفيق ـ: إنّ الله تعالى خلَقَ الخلْقَ ليكونَ مَظاهِرَ أسمائِه الحُسْنى وصفاتِه العُليا؛ فحاملُ معنى الكبرياءِ والعَظَمةِ: السماواتُ والأرضُ والجبالُ من حيثُ كوْنُها عاجزةً عن حَمْلِ سائرِ الأماناتِ لعدمِ استعدادِها وقَبولِها، ولذلك أَبَيْنَ أن يحمِلْنَها وأشفَقْنَ مِنها ولعظَمِها عن أقدارِها، وحملَها الإنسانُ لقُوَّةِ استعداده واقتدارِه لكونِه ظلوماً جَهولاً، فاختُصَّ لذلك من بينِ سائرِ المخلوقاتِ بقَبولِ تَجلِّي القهّارية والتّوابيةِ والمغفرة، وشاركَها بقَبولِ تَجلِّي الرحمة، وله النصيبُ الأوفرُ منها لقوةِ استعدادِه واقتداره.

قال السجاوَنْدي: إن لله في الأنبياءِ والأصفياءِ ترائكَ وبدائعَ من خصائصِ الإنسانيةِ تحصُل بالسَّهْو وتذهبُ بالعِبَر. ذُكَره في «سورة الرعد». وينصرُه ما رَوَيْنا في «مسندِ الإمامِ أحمدَ بنِ حنبل» عن أبي هريرة: قُلنا: يا رسولَ الله، إنا إذا رأيْناكَ رقَّتْ قلوبُنا وكنّا من أهلِ الآخرة، وإذا فارقْناك أعجَبَتْنا الدنيا وشَمِمْنا النساءَ والأولادَ قال: «لو أنّكم تكونونَ على حالٍ على الحالِ التي أنتم عليها عندي لصافحتكُم الملائكةُ بأكفِّهم ولزارتكم في بيوتِكم،

---

(١) في(ط): «التكليف»، وليس بصواب.

(٢) «معالم التنزيل» (٦: ٣٨٢).

لأنَّ التعذيبَ نتيجةُ حَمْل الأمانة، كما أنَّ التأديبَ في: «ضربتُه للتأديب» نتيجةُ الضَّرْب. وقرأ الأعمشُ: (ويَتوبُ)؛ ليجعلَ العِلّة قاصرةً على فعلِ الحامل، ويَبتدئ: (ويَتُوبُ اللهُ). ومعنى قراءةِ العامّة: ليعذبَ اللهُ حاملَ الأمانة ويتوبَ على غيره ممّن لم يحمِلْها؛ لأنه إذا تِيبَ على الوافي كان ذلك نوعاً مِن عذابِ الغادر. والله أعلم.

قال رسولُ الله ﷺ: «مَن قرأ سورةَ الأحزابِ وعلَّمَها أهْلَه وما ملكتْ يَمِينُه، أُعطي الأمانَ مِن عذابِ القَبْر».

ولو لم تُذْنِبوا لجاءَ الله بقومٍ يُذْنبون كي يغفِرَ لهم»[1]. ورُويَ الفصلُ الأخير عن أبي أيوب الأنصاري[2].

وقال الإمام: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾ أي: كان مِن شأنِه الظلمُ والجهْلُ، فلما أودعَ الله الأمانةَ فيهم تركَ بعضُهم الظُّلْمَ والجهلَ وفاءً بها التزمَه، وبقيَ بعضُهم على ما كان فيهِ فخاس فيه[3]. والله تعالى أعلم.

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٨٠٤٣)، والترمذي (٢٥٢٦)، وصحّحه ابنُ حِبّان (٧٣٨٧) وفيه تمامُ تخريجه.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنّف» (٧: ٦٠)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٣٩٩٢).

(٣) «مفاتيح الغيب» (٢٥: ١٨٨).

سورة سبأ
مكية أربعٌ وخمسون آيةً

بسم الله الرحمن الرحيم

[﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ وَلَهُ ٱلْحَمْدُ فِى ٱلْءَاخِرَةِ ۚ وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْخَبِيرُ * يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا ۚ وَهُوَ ٱلرَّحِيمُ ٱلْغَفُورُ﴾ ١ - ٢]

ما في السماواتِ والأرْضِ كلُّه نعمةٌ من الله، ....

سورة سبأ
مكية، وهي أربع وخمسون آية(١)

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله: (**ما في السماواتِ والأرضِ كلُّه نِعمةٌ من الله تعالى**)، وذلك لأنه مَسارحُ أنظارِ المُتفكِّرين، ومهابطُ أنوارِ ربِّ العالمين، ومنها مَقاماتُ عروجِ العارِفين، فحُقَّ لذلك أن يُحمَدَ ويُثنى عليه.

وحينَ ذكَرَ الله سبحانَه وتعالى ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ وصَفَ ذاتَه بأنه مالك هٰذه النِّعمةِ الجسيمة وأنها مِنه، عَلمْنا أنه المحمودُ على نِعَم الدنيا، ولمّا قرَنَ به ﴿وَلَهُ ٱلْحَمْدُ فِى ٱلْءَاخِرَةِ﴾

(١) في (ط): «خمس وخمسون آية»، وهو موافقٌ لعَدِّ الشاميين، أما الأول فموافقٌ لعَدِّ غيرهم. انظر: «البيان في عَدِّ آي القرآن» للداني ص ٢٠٩.

....

وهو مُطلق لم يُعْلَمْ أنّ ذلك الحَمْدَ لأيِّ شيءٍ هو لِما فيه من نعوتِ الكَمال أو لِما أنّ منه النعمةَ والإفضالَ، فقَيَّد بالنعمةِ لدلالةِ القرينةِ الأولى عليها، وآل المعنى إلى أنه المحمودُ على النعمةِ الدنيوية والمحمودُ على النعمةِ الأخروية.

قال القاضي: ﴿لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ خَلْقًا ونِعمةً، فله الحَمْدُ في الدنيا لكمالِ قُدرتِه وعلى تمامِ نِعْمته، وله الحَمْدُ في الآخرةِ لأنَّ ما في الآخرةِ أيضًا كذلك، وليس هذا من عَطْفِ المُقيَّدِ على المُطلقِ، فإنّ الوصفَ بها يدلُّ على أنه المُنعِم بالنِّعم الدُّنيويةِ قَيَّد الحَمْدَ بها، وتقديمُ الصلةِ[1] للاختصاص، فإنّ النِّعمَ الدُّنيويَة قد تكونُ بوَساطَةِ مَنْ يستحقُّ الحَمْدَ لأجلِها ولا كذلك نِعَمُ الآخرة[2].

وقلت: لعلّه أرادَ بالمُقيَّدِ الحَمدَ الثاني لأنه مُقَيَّدٌ بقَوله: ﴿فِي ٱلْآخِرَةِ﴾، والأولُ مُطلقٌ حيثُ لم يُذكَرْ معه «في الدنيا»، لكنَّ المصنِّفَ قَيَّدهُ بحَسبِ المُقابلة والعَطْفِ على نحوِ قول الشاعر:

عَجِبْتُ لهم إذ يَقْتلونَ نفوسَهم ... ومقتلُهم عند الوغى كان أعذَرا[3]

أي: يقْتلونَ نفوسُهم في السِّلْمِ بقرينةِ الوغى، بل قَيَّده بأنّه في الدنيا لأنَّ قولَه: ﴿لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ يدلُّ على ذلك لقولِه: «ثُمَّ وصفَ ذاتَه بالإنعامِ بجميعِ النِّعَمِ الدُّنيوية»، وهذا عَيْنُ ما ذكَره القاضي، ولعله عَرَّضَ بغيرِ المُصنِّفِ.

ويُمكنُ أن يُقال: إن كُلًّا من الحَمْدَيْن مُقَيَّدٌ ومُطلقٌ بحَسبِ التقابُلِ، فالأولُ مُقيَّدٌ بما يُنبئُ عن التعليلِ وتَرتُّبِ الحُكمِ على الوصفِ. والثاني مُطْلَقٌ منه، والثاني مُقَيَّدٌ بكَوْنهِ ﴿فِي ٱلْآخِرَةِ﴾، والأولُ مُطلَقٌ منه.

وأما إطلاقُ الأولِ فلقِلَّةِ مبالاةٍ بالدنيا وتحقيرِ شأنِها، وإطلاقُ الثاني للإيذانِ بفَخامةِ شأنِه وأنّه مما لا يدخُلُ تحْتَ الوصفِ من الإفضالِ والإكرامِ وغيرِ ذلك.

---

(١) في النسخة «ط»: «الصفحة»، وهو على الجادّةِ في «أنوار التنزيل».

(٢) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٤١).

(٣) البيت لعروةَ بن الورد في «ديوانه» ص٢٢٦، ولتمام الفائدة انظر: «الصناعتين» للعسكري ص١٨٨.

وهو الحقيقُ بأن يُحمَدَ ويُثنى عليه من أجلِه، ولـمّا قال: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ ثمَّ وَصَفَ ذاتَه بالإنعامِ **بجميعِ النّعمِ الدنيويّة**، كانَ معناه: أنه المحمودُ على نِعَمِ الدّنيا، كما تقول: احْمَدْ أخاكَ الذي كساكَ وحملَك، تريد: احمَدْه على كسوتِه وحُمْلانِه. ولـمّا قال: ﴿وَلَهُ ٱلْحَمْدُ فِى ٱلْءَاخِرَةِ﴾ عُلِمَ أنه المحمودُ على نِعَمِ الآخرةِ وهي الثواب. فإن قلتَ: ما الفرقُ بين الحمدَيْن؟ قلتُ: أمّا الحمْدُ في الدّنيا فواجب؛ لأنه على نعْمةٍ متفضَّلٍ بها، وهو الطريقُ إلى تحصيلِ نعْمةِ الآخرة وهيَ الثواب. **وأمّا الحمْدُ في الآخرةِ فليسَ بواجب؛ لأنه على نعمةٍ واجبةِ الإيصالِ إلى مُستحِقّها،** ....

قوله: (**بجميع النِّعم الدنيوية**)، تأويلٌ لقولِه: ﴿مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ لأنه عبارةٌ عنِ العالَم، كما قالَ المصنِّفُ في قولِه تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَخْفَىٰ عَلَيْهِ شَىْءٌ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ [آل عمران: ٥]: «لا يخفى عليه شيءٌ في العالَمِ فعَبَّر عنه بالسماءِ والأرض»(١).

قولُـه: (**وأما الحمْـدُ في الآخرةِ فليسَ بواجبٍ، لأنـه عـلى نعمـةٍ واجبـةِ الإيصـالِ إلى مُستحِقّها**)، محْضُ التَّقليد. ويردُّه ما روَيْناه عن البُخاريِّ ومُسلم عن أبي هُريرةَ وجابرٍ قالا: قال رسولُ الله ﷺ: «قاربوا وسَدِّدوا واعلَموا أنّه لن يَنْجُوَ أحدٌ مِنكم بعَمَلِه» قالوا: ولا أنْتَ يا رسول الله؟ قال: «ولا أنا إلّا أن يتغمَّدني الله برَحْمتِه»(٢)، وفي روايةٍ أخرى لأبي هُريرَة: «لن يُدْخِلَ أحدًا مِنكم عَمَلُه الجنّة»(٣).

الانتصاف: الحقُّ في الفَرْقِ بين الحمدَيْن: أنّ الأوّلَ عبادَةٌ تُكَلَّفُ بها، والثاني لا تكليفَ إنّما هو في الآخرةِ كالأمورِ الجِبِلِّيةِ في الدنيا، كما جاءَ: «يُلْهَمون التسبيحَ كما يُلْهَمون النفس»(٤)، وإلا فكلا النّعمتَيْنِ فَضْل(٥).

---

(١) انظر: «تفسير الكشاف» (٤: ١٦).

(٢) أخرجه البخاري (٥٦٧٣) ومسلم (٢٨١٦) وغيرهما من حديثِ أبي هريرة رضي الله عنه. وأخرجه من حديثِ جابرٍ الإمام مسلم (٢٨١٧).

(٣) وهي ثابتةٌ عند مسلم (٢٨١٦) وابنِ حِبّان (٣٤٨) وغيرِهما.

(٤) هو جزءٌ من حديثٍ أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٤٧٦٩) والدارمي (٢٨٦٩) ومسلم (٢٨٣٥) من حديثِ جابرٍ رضي الله عنه.

(٥) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٥٦٦).

وإنما هو **تتمّةُ سرورِ** المؤمنين، وتكملةُ اغتباطِهم: يلتذّونَ به كما يلتذُّ مَنْ به **العُطاشُ بالماءِ البارد**. ﴿وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ﴾ الذي أحْكَمَ أمورَ الدّارَيْن ودبَّـرَها بحكمتِه، ﴿ٱلْخَبِيرُ﴾ بكلِّ كائنٍ يكون.

ثم ذَكَرَ ممّا يحيطُ به علمًا ﴿مَا يَلِجُ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ من الغَيْث، كقوله: ﴿فَسَلَكَهُۥ يَنَـٰبِيعَ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الزمر: ٢١]، ومن الكنوزِ والدّفائنِ والأموات، وجميعِ **ما هي له كِفات**، ﴿وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا﴾ من الشجَرِ والنبات، وماءِ العُيون، والفِلِزّ والدّوابِّ، وغيرِ ذلك. ﴿وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ من الأمطارِ والثلوجِ والبَرَدِ والصَّواعقِ والأرْزاقِ

وقيل: إنّ قولَه: «لأنه نعمةٌ واجبةُ الإيصال» ليس على إطلاقِه عندهم أيضًا، لأنّ ما يُعطي الله العبادَ في الآخرةِ ليس مقصورًا على الجزاءِ عنْدَهم بل بَعْضُ ذلك تَفَضُّلٌ وبعضُه أجْر.

قوله: (تَتِمّةُ سُرور)، أي: يحمَدونه سُرورًا به لا تعبُّدًا فهو تتميمٌ للسرورِ، لأنّ مَنْ حصَلَ في نعيمٍ بعد مُقاساةِ الشدّةِ والتَّعبِ لا يخلو حالُه مِن تذكُّرِ تلك المقاساةِ، وإذا أخْطَرَهُ ببالِه ورأى ما عليه من الكرامةِ والنعيم يزيدُ سرورُه وابتهاجُه، فقولُهم: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَذْهَبَ عَنَّا ٱلْحَزَنَ﴾ [فاطر: ٣٤] إشارةٌ إلى هذا المقام. ثمَّ إذا ذكر أنّ ذلك النعيمَ وتلكَ الكرامةَ دائمةٌ على وجهِ التعظيمِ وليسَ كنعيمِ الدنيا في أنّه في وَشْكِ الزَّوالِ وسُرعةِ الانفصالِ بل جُلُّها مَشوبٌ بالاستدراجِ يَزيدُ ذلك السرورُ والاغتباط، وقوله: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ [يونس: ١٠] ناظرٌ إلى هذا المطلوب.

قولُه: (**العُطاشُ بالماءِ البارد**)، **الجوهري**: العُطاشُ: داءٌ يُصيبُ الإنسان يشربُ الماءَ لا يَروى.

قوله: (**ما هي له كِفات**)، **الجوهري**: كَفَتُّ الشيءَ أكفُتُه كَفْتًا: إذا ضمَمْتَه إلى نفسِك والكُفاتُ: الموضعُ الذي يُكْفَتُ فيه شيءٌ أي: يُضَمُّ[1].

---

(١) قولُه: «أي: يُضَمُّ»: سقط من النسختين: «ف» و«ح». وهو على الجادّةِ في «الصحاح».

والملائكة، وأنواعِ البركاتِ والمقادير، كما قالَ تعالى: ﴿وَفِي ٱلسَّمَآءِ رِزۡقُكُمۡ وَمَا تُوعَدُونَ﴾ [الذاريات: ٢٢]. ﴿وَمَا يَعۡرُجُ فِيهَاۚ﴾ من الملائكةِ وأعْمالِ العباد. ﴿وَهُوَ﴾ معَ كثْرةِ نِعَمِه، وسبوغِ فضْلِه ﴿ٱلرَّحِيمُ ٱلۡغَفُورُ﴾ للمفرِّطِينَ في أداءِ مواجبِ شُكرِها. وقرأَ عليُّ بنُ أبي طالبٍ رضيَ الله عنه: (ننزِّل)، بالنونِ والتشديد.

[﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَا تَأۡتِينَا ٱلسَّاعَةُۖ قُلۡ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأۡتِيَنَّكُمۡ عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِۖ لَا يَعۡزُبُ عَنۡهُ مِثۡقَالُ ذَرَّةٖ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَآ أَصۡغَرُ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكۡبَرُ إِلَّا فِي

قوله: (﴿وَهُوَ﴾ مَع كَثرةِ نِعَمِه)، يعني قوله ﴿وَهُوَ ٱلرَّحِيمُ ٱلۡغَفُورُ﴾ تَتْميمٌ لمعنى ما يَسْتلزمُه قولُه: ﴿يَعۡلَمُ مَا يَلِجُ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ إلى آخرِهِ من الامتنانِ بمُوجبِ الحمْدِ من فَضائلِه المُتكاثرةِ ومن التفريطِ فيما أوجبَ عليهم من الشُّكرِ على تلك النعمةِ الجَسيمة. أي: نَبَّه بهذا الإعلامِ على هٰذَيْن المعنَييْن، ثمَّ عقَّبه بهٰذَيْن الوصفَيْن تتميمًا للمقصودِ، يعني: أنّ الله مع ما أولاهُم تلك النعمَ وشَهِدَ منهم ذلك التقصيرَ يزيدُ في تلكَ النِّعَمِ ويَغْفرُ لهم ذلك التفريط.

فإن قُلْتَ: أليسَ من الظاهرِ أن يَفصِلَ الآيةَ الأولى بقوله ﴿وَهُوَ ٱلرَّحِيمُ ٱلۡغَفُورُ﴾ لمّا اشتملَتْ على إيجابِ الحمْدِ على نِعمةِ الدارَيْن ليرحَمَهم ويَغْفِرَ لهم ما[1] أن عسى أن فرّطوا فيه. والآيةَ الثانيةَ بقولِه ﴿وَهُوَ ٱلۡحَكِيمُ ٱلۡخَبِيرُ﴾ لمُناسبةِ العلْمِ الحكمةَ والخِبْرة؟

قلتُ: بَلى ولٰكن خُولفَ ليتكاثرَ المعنى ويحصُلَ التتميمُ والتكميل، فدَلَّ انضمامُ الأولى بفاصلتِها الدالةِ على نوعٍ من العلم على معنى التكميل، وأنّ الله تعالى كما أنّه مُنْعِمٌ في الدارَيْن كذا يُحكِمُ أُمورَهما على وَجْهٍ قويٍّ رَصين ويعلمُ ما يصدرُ عن العبادِ من تفاصيلِ الحمدَيْن ليَجْزيَهُم بها على وجهِ الكمالِ والتمام، وانضمامُ الثانيةِ بفاصِلتِها آذَنَ بالتتميمِ الذي أشَرْنا إليه ولو أُجْرِيا على الظاهرِ لفاتَ أكثرُ تلك الفوائد. والله أعلمُ بأسرارِ كلامه[2].

---

(١) سقط لفظ «ما» من النسخة (ط).

(٢) من قوله: «يعني: أن الله مع ما أولاهم تلك النعم» إلى هنا سقط من (ف).

كِتَٰبٍ مُّبِينٍ * لِّيَجْزِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾ ٣ - ٤]

قولهم: ﴿لَا تَأْتِينَا ٱلسَّاعَةُ﴾: نفيٌ للبعْثِ وإنكارٌ لمجيءِ السّاعة. أو استبطاءٌ لِما وُعِدُوه من قيامِها على سبيلِ الهزْءِ والسُّخرية، كقولهم: ﴿مَتَىٰ هَٰذَا ٱلْوَعْدُ﴾ [يونس: ٤٨]. أُوجِبَ ما بَعْدَ النَّفْيِ بـ﴿بَلَىٰ﴾ على معنى: أن ليسَ الأمرُ إلا إتيانُها، **ثمّ أُعيدَ إيجابُه مؤكّدًا بما هو الغايةُ في التوكيدِ والتشديد، وهو التوكيدُ باليمينِ** بالله عزّ وجلّ، ثمَّ أُمِدَّ التوكيدُ القَسَمي إمدادًا بما أُتبِعَ المقسَمُ به من الوصْفِ بما وُصِفَ به، إلى قوله: ﴿لِّيَجْزِيَ﴾؛ لأنّ عَظَمَةَ حالِ المقسَمِ به تُؤذِنُ بقوَّةِ حالِ المقسَم علَيه، وشدّةِ ثباتِه واستقامته؛ لأنه بمنزلةِ الاستشهادِ على الأمر، وكلّما كانَ المستشهَدُ أعلى كعبًا، وأبْيَنَ فضلًا، وأرْفَعَ منزلةً، كانتِ الشهادةُ أقوى وآكد، والمستشهَدُ عليه أثبتَ وأرْسَخ. فإن قلتَ: هل للوصفِ الذي وُصِفَ به المقسَمُ به وجهُ اخْتصاصٍ بهذا المعنى؟ قلتُ: **نعم، وذلكَ أنّ قيامَ السّاعةِ من مشاهيرِ الغُيوب**، وأدخلِها في الخُفْيَة، وأوّلِها مُسارعةً إلى

قوله: (**ثم أُعيدَ إيجابُه مؤكّدًا بما هو الغايةُ في التوكيدِ والتشديدِ وهو التوكيدُ باليمين**)، قال صاحب «الفرائد»: اقتضى المقامُ اليمينَ. لأنّ مَنْ أنكر ما قيلَ له، فالذي وجبَ أن يُقالَ بعدَ ذلك إذا أُريدَ إعادةُ القولِ أن يكونَ مُقترِنًا باليمين، وإلا كان خَطأً بالنظرِ إلى علم المعاني وإنْ كان صحيحًا بالنظرِ إلى العربيةِ والنحوِ، وما ذكَر مِنْ أنّ عَظمةَ المُقْسَم به تُؤْذِنُ بعَظمةِ الحالِ المُقْسَمِ عليه مُستقيم. فلو وُصِفَ بغيرِ هذا الوصفِ مما يقتضي العظمةَ كان كذلك، وأما الوصفُ المذكورُ، فلأنَّ إنكارَهم البَعْثَ باعتبارِ أنّ الأجزاءَ المُتفرقةَ المُنْتشرةَ يمتنعُ اجتماعُها كما كانَ يدلّ عليه قولُه تعالى: ﴿قَدْ عَلِمْنَا مَا تَنقُصُ ٱلْأَرْضُ مِنْهُمْ﴾ [ق: ٤] فالوصْفُ بهذه الأوصافِ رَدٌّ لزَعْمِهم واستحالتِهم؛ وهو أنَّ مَنْ كان عِلْمُه بهذه المَثابَةِ كيفَ يَمْتنعُ ذلك منه؟ تَمَّ كلامُه وقد أحسَنَ وأجادَ رَحِمَه الله.

قولُه: (**نَعمْ وذلك أنّ قيامَ الساعةِ مِن مشاهيرِ الغُيوب**)، إلى آخره، قال صاحبُ «الفرائد»: لا شكَّ أنه لزِمَ منه أن يكونَ عالمًا بوَقْتِ قيامِ الساعةِ لأنّ مَنْ لا يَعْزُبُ عن

القلبِ إذا قيل: ﴿عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ﴾، فحينَ أُقْسِمَ باسمِه على إثباتِ قيامِ السّاعة، وأنه كائنٌ لا مَحالة، ثمّ وُصِفَ بما يرجعُ إلى عِلْمِ الغَيْب، وأنه لا يفوتُ علمَه شيءٌ من الخفيّات، واندرجَ تحتَه إحاطتُه بوقتِ قيامِ السّاعة ـ فجاءَ ما تطلبُه من وجهِ الاختصاصِ مجيئًا واضحًا. فإن قلتَ: الناسُ قد أنكروا إتيانَ السّاعة وجَحَدوه، فهبْ أنه حَلَفَ لهم بأغلظِ الأيْمان، وأقسَمَ عليهم جَهْدَ القَسَم، فيَمينُ مَن هوَ في معتقَدِهم مُفترٍ على الله كذبًا، كيفَ تكونُ مُصحِّحةً لِمَا أنكروه؟ قلتُ: **هذا لو اقتصرَ على اليمينِ ولم يُتْبِعْها الحجّةَ القاطعةَ** ....

عِلْمِه شيءٌ لا يَعزبُ عن عِلْمِهِ وقْتُ قيامِ الساعة. وأما الاختصاصُ الذي ذكرَ فلزومُه عن ذلك ممنوع.

وقلت: دلّ على الاختصاص قولُهم: ﴿لَا تَأْتِينَا ٱلسَّاعَةُ﴾ فإنه إنكارٌ لما هو العُمْدَةُ في الإتيانِ بها من العِلم بالكُلّياتِ والجُزئيات والقدرة على المقدوراتِ، فلما أُجيبَ بـ﴿بَلَىٰ﴾ ضُمِّنَ إثباتُ ما نَفوْهما، فخُصَّ بإحدى العُمْدتَيْن لاختصاصِهما بالتهديدِ والوعيدِ للمُكذِّب. وعَمَّ[1] ليدخُلَ فيه ما أُريدَ إثباتُه أوّلَ شيءٍ. والله أعلم.

قولُه: (**هذا لو اقتصَر على اليمين ولم يُتْبِعْها الحجّةَ القاطعة**)، قال صاحبُ «الفرائد»: كلامُه مُشْعِرٌ بأنّ اليَمينَ لم تكُنْ مُصَحِّحة، فَوجودها وعَدَمُها سَواء في التصحيح، والتصحيحُ إنّما يكونُ بالحُجّةِ القاطعةِ بَعْدَها، فلزِمَ أن لا فائدةَ في اليمينِ هاهنا، وهذا ممّا لا سبيلَ إليه، وقد مرَّ أنّ إعادةَ ما قبلَ الإنكارِ لا بُدّ مِنْ أن يكونَ مقترنًا بالقَسَمِ وإلّا كانَ خطأً بحسب علْمِ المعاني، فلما أوجبت الحكمةُ الإعادةَ وجبَ اقترانُها بالقَسَمِ سواءٌ كان القَسَمُ مُصَحِّحًا لِما أنكروهُ أو غَيْرَ مُصَحِّح.

وقلتُ: والعجَبُ مِنْ هٰذَيْن الفاضِلَيْن كيف ذَهَلا عن جَدْوى هذه اليمينِ وجَليلِ عائِدتها في هذا المقام! فإنّهم جَرَّبوه ﷺ ولم يُشاهدوا منه إلا الحقَّ ولم يَسْمعوا منه غَيرَ الصِّدْق، ولهٰذا سَمَّوْه بالأمين، وما كانَ تكذيبُهم إلّا عن عِنادٍ ومُكابَرة وحَسَد. يدلُّ عليه

---

(١) في النسخة «ف»: «وزعم»، وهو خطأ.

....

ما أورَد في «الأنعام» عند قوله: ﴿فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَٰكِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾ [الأنعام: ٣٣] عن أبي جَهْل: والله إنّ محمدًا لصادق وما كذَب قطّ ولٰكن إذا ذهبَ بنو قُصيٍّ باللواءِ، إلى آخره[١]، وفي «حٰم» عند قوله: ﴿أَنذَرْتُكُمْ صَٰعِقَةً مِّثْلَ صَٰعِقَةِ عَادٍ وَثَمُودَ﴾ [فصلت: ١٣] عن عُتبةَ بنِ رَبيعة: وقد عَلِمْتُم أنّ محمّدًا إذا قالَ شيئًا لم يكذِبْ قط[٢]، إلى غير ذلك، فأتى أوّلًا بالنصِّ القاطعِ المؤيَّدِ بالقَسَمِ المُقترنِ بالوصفِ المُناسبِ، وعقَّبه بالبُرهانِ الساطعِ ليكونَ تقريرًا بعْدَ تقرير. وإنك إذا أمعَنْتَ النظرَ وجَدْتَ جُلَّ الإقسامِ التنزيلي غيرَ مُقْترنٍ بشَيءٍ من الحجَّةِ فكانَ ذِكْرُ الحُجَّةِ هاهنا كالتتميم للنصِّ والمتفرعِ عليه لا الأصل، وإنما اقتضى هذا التوكيدَ ـ وهو إتيانُ ﴿بَلَىٰ﴾ وإعادةُ قَوْلِه ﴿لَتَأْتِيَنَّكُمْ﴾ ثم الإقسامُ عليه، ثم إتباعُه بالوَصْفِ المُناسبِ ثم انضمامِ البُرهان مع ذلك ـ أنه تعالى افتتحَ هٰذه السورةَ الكريمةَ بذِكْرِ الحَمْدَيْنِ الجامِعَيْن لأمرِ الدارَيْن، فأوجبَ التكليفَ لعِلّةِ كَوْنِه مالكًا لِما في السماواتِ وما في الأرض، ورَتَّبَ عليه الحمْدَ في الآخرةِ على نِعْمةِ الثواب، فآذَنَ بأنَّ القَصْدَ في خَلْقِ السماواتِ والأرضِ ليس إلا المعرفةُ والعبادة، ثم جَزاءُ المحسن العارف العابد وعقابُ المُسيء المعانِد كقولِه تعالى: ﴿رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَٰطِلًا سُبْحَٰنَكَ فَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ﴾ [آل عمران: ١٩١]، ولهٰذا استَبْعدَ استبعادَ مَنْ يكفرُ بذلك حيث عطف ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَا تَأْتِينَا ٱلسَّاعَةُ﴾ على ما قَبْلَه، كقولِه تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام: ١]، فاقتضى المقامُ لذلك أن يُؤكّدَ الكلامُ بكُلِّ ما أمكنَ من المُؤكِّدات، فجيءَ أولًا بـ﴿بَلَىٰ﴾ تقريرًا، ثمَّ أعيدَ ما أنكروه تمهيدًا ثم أقسمَ عليه باسْمِهِ ووُصِفَ بما يُناسبُ الجوابَ تنصيصا، ثم ختَم كلَّ ذلك بالبُرهانِ تتميمًا وإيذانًا بقُصورِ فَهْمِهم عن إدراكِ النصِّ القاطع، وينصُرُه قولُ الإمام:

وعندي أن الدليلَ المذكورَ في قولِه: ﴿عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ﴾ أظهَر، وذلك

---

(١) انظر: «الكشاف» (٦: ٧٢)، ولتمامِ الفائدة انظر: «تفسير ابن كثير» (٣: ٢٥٢).

(٢) انظر: «الكشاف» (١٣: ٥٨٥).

البيّنةَ الساطِعة، وهي قولُه: ﴿لِّيَجْزِىَ﴾، فقد وَضعَ اللهُ في العقول، وركّبَ في الغرائزِ وجوبَ الجزاء، وأنّ المحْسِنَ لا بدّ له من ثواب، والمسيءَ لا بدّ له من عِقاب. وقوله: ﴿لِّيَجْزِىَ﴾ متّصلٌ بقولِه: ﴿لَيَأْتِيَنَّكُمْ﴾ تعليلًا له. قُرِئ: ﴿لَتَأْتِيَنَّكُمْ﴾ **بالتاءِ والياء**. ووجهُ من قرأ بالياء: أن يكونَ ضميرُه للسّاعةِ بمعنى اليوم. أو يُسْنَدَ إلى ﴿عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ﴾، أي: ليأتينّكم أمرُه، كما قالَ تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَوْ يَأْتِىَ رَبُّكَ﴾ [الأنعام: ١٥٨] وقال: ﴿أَوْ يَأْتِىَ أَمْرُ رَبِّكَ﴾ [النحل: ٣٣]. **وقُرِئ**: ﴿عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ﴾ و(علّامِ الغيب): بالجرّ، صفةً لـ«ربي». و(عالمُ الغيب)، و(عالمُ الغيوب):

أنّه إذا كان عالمًا بجميع الأشياء يعلم أجزاء الأجسامِ ويقدرُ على جمعها فالساعة ممكنة القيام، والصادق قد أخبر عنه فتكون واقعة، والله أعلم.

قولُه: (﴿لَتَأْتِيَنَّكُمْ﴾ **بالتاءِ والياء**)، بالتاءِ الفوقانية: العامة، وبالياء: شاذّة. قال ابن جنّي: روى هارونُ عن طُلَيْق قال: سمعتُ أشياخَنا يقرؤون: «ليأتينكم» بالياء[1]. وجازَ التذكيرُ بعد قوله: ﴿لَا تَأْتِينَا ٱلسَّاعَةُ﴾ لأنّ المخوفَ منها إنما هو عقابُها والمأمولُ ثوابُها، فغُلِّبَ التذكيرُ الذي هو مَرْجُوٌّ ومَخوفٌ فذَكَّر، فإذا جازَ تأنيثُ المُذكَّرِ بالتأويلِ كانَ تذكيرُ المؤنَّثِ لغَلَبَةِ التذكيرِ أحرى. قال تعالى: ﴿يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ ٱلسَّيَّارَةِ﴾ [يوسف: ١٠] لأن بعضَها سَيَّارة أيضًا، وقالوا: ذهبَتْ أصابِعه لأنّ بعْضَها أُصْبَعٌ في المعنى[2].

قوله: (**وقُرِئ**: ﴿عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ﴾)، حمزةُ والكِسائيُّ: «عَلَّامِ الغيبِ» بالألفِ بعد اللامِ، وخَفْضِ الميمِ على وَزْنِ فَعّال[3]. والباقونَ: «عالم» بالألفِ بعد العَيْنِ على وزنِ «فاعلٍ»، ورَفَعَ الميمَ نافع وابن عامر، وخَفَضَها الباقون[4].

---

(١) وذكرها ابن خالويه في «مختصر شواذّ القرآن» ص١٢١. ووقع عنده: «طَلْق».

(٢) «المحتسب» (٢: ١٨٦).

(٣) وهو أبلغُ في المدح. وحُجَّتُهم قولُه تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّى يَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ﴾ [سبأ: ٤٨]. انظر: «حجّة القراءات» ص٥٨١.

(٤) لتمامِ الفائدة انظر: «حجّة القراءات» ص٥٨١-٥٨٢.

بالرّفع، على المدح. و﴿لَا يَعْزُبُ﴾: **بالضمِّ والكسْرِ في الزّاي**، من العُزوبِ وهو البُعْد. يقال: رَوْضٌ عزِيب: بعيدٌ من الناس. ﴿مِثْقَالُ ذَرَّةٍ﴾ مقدارُ أصغرِ نَمْلة. ﴿ذَٰلِكَ﴾: إشارةٌ إلى ﴿مِثْقَالُ ذَرَّةٍ﴾. **وقُرِئ**: ﴿وَلَآ أَصْغَرُ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْبَرُ﴾: بالرَّفعِ على أصلِ الابتداء، **وبالفتْحِ على نفْيِ الجنْس**، كقولِك: لا حولٌ ولا قوّةٌ إلّا بالله، بالرّفعِ والنّصْب، **وهو كلامٌ مُنقطِعٌ عمّا قبلَه**. فإن قلتَ: **هل يصحُّ عَطْفُ المرفوعِ على** ﴿مِثْقَالُ ذَرَّةٍ﴾، كأنه قيل: لا يعزُب عنه مثقالُ ذرّةٍ وأصغرُ وأكبرُ، زيادةٌ لا لتأكيدِ النفْي، **وعطْفُ المفتوح على** ﴿ذَرَّةٍ﴾ بأنه فتْحٌ في موضعِ الجرِّ لامتناعِ الصَّرْف، كأنّه

قولُه: (﴿لَا يَعْزُبُ﴾ **بالضّمِّ والكَسْر**)، الكِسائيّ هنا وفي «يونُس»[1]: بالكَسْر، والباقونَ: بالضمِّ[2].

قولُه: (**وقُرِئَ** ﴿وَلَآ أَصْغَرُ مِن ذَٰلِكَ﴾)، وهي مَشْهورة، والفَتْحُ شاذّة[3].

قوله: (**وبالفَتْح على نَفْي الجِنْس**)، وفيه إشكالٌ، لأنّ قولَه تعالى: ﴿وَلَآ أَصْغَرُ مِن ذَٰلِكَ﴾ مُضارعٌ للمضافِ، نَحْوَ: لا خَيرًا منه. فلو كَان «لا» لنَفْيِ الجنْس لوجبَ فيه النصبُ كما نصَّ عليهِ في «المفصَّل»[4]: لا خيرًا منه قائمٌ هنا، ويُمكنُ أنّه وضعَ الفَتْحَ موضِعَ النَّصْبِ على الكوفيِّ، كما وضعَ النصْبَ موضعَ الفتحِ في قولِه: «لا حَوْلَ ولا قُوّة إلا بالله» بالرفعِ والنَّصب.

قولُه: (**وهو كلامٌ مُنقطعٌ عما قبله**)، قال القاضي: هو جُملةٌ مؤكدة لنفي العزوب، ورَفْعُه بالابتداءِ، ويُؤيِّده القراءةُ بالفتحِ على نَفْيِ الجنْس[5].

قولُه: (**هل يصحُّ عَطْفُ المرفوعِ على** ﴿مِثْقَالُ ذَرَّةٍ﴾)، إلى قوله: (**عَطْف المفتوحِ على**

---

(١) يعني قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ﴾ [يونس: ٦١].

(٢) وهما لغتانِ فيهما مثل: عكَفَ يعكِفُ ويعكُفُ.

(٣) وممن قرأ بها: الأعمشُ وقتادة. انظر: «مختصر شواذّ القرآن» ص١٢١.

(٤) «المُفصَّل» للزمخشري ص١٠٤.

(٥) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٤١).

قيل: لا يعزُبُ عنه مثقالُ ذرّةٍ ولا مثقالُ أصغرَ من ذلكَ ولا أكبَرَ؟ قلتُ: **يأبى ذلكَ حرفُ الاستثناء**، إلّا إذا جعلتَ الضميرَ في ﴿عَنْهُ﴾ للغيب، وجعلتَ ﴿ٱلْغَيْبِ﴾ اسمًا للخفيّاتِ قبلَ أن تُكتَبَ في اللَّوح؛ لأنّ إثباتَها في اللَّوحِ نوعٌ من البروزِ عن الحجاب، على معنى: أنه لا ينفصلُ عن الغَيْبِ شيء، ولا يَزِلُّ عنه إلّا مسطورًا في اللَّوح.

[﴿ وَٱلَّذِينَ سَعَوْ فِىٓ ءَايَٰتِنَا مُعَٰجِزِينَ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مِّن رِّجْزٍ أَلِيمٌ ﴾ ٥]

وقُرِئ: (معجزين). و﴿أَلِيمٌ﴾: بالرّفعِ والجرّ. وعن قَتادة: الرّجْز: سوءُ العذاب.

﴿ذَرَّةٍ﴾؟) وقد قال بِهما أبو البقاء[١].

قولُه: (**يأبى ذلك حَرْفُ الاستثناء**)، لأنّ الاستثناءَ حينئذٍ مُنقطع، فيكونُ التقديرُ: لا يعزُبُ عن عالمِ الغيبِ مثقالُ ذَرّةٍ ولا أصغَرُ من مثقالِ ذَرّة ولا أكبرُ منه، لكن ما في كتابٍ مُبينٍ يعزُبُ عنه. وإذا جعَلْتَ الضميرَ للغيبِ يصيرُ المعنى: ولا يعزُب، أي: لا ينفصلُ عن الغيب، أي: الخَفِيّات، مثقالُ ذَرّةٍ، ولا أصغرُ منه ولا أكبر، لكن في كتابٍ مُبينٍ يَعْزُبُ عنه، لأنّ ما في اللوحِ خارجٌ من الغَيبِ لِمَا يَطَّلِعُ فيه الملائكةُ المُقرَّبون.

والمعنى على هذا: أنّ ما أظهَرهُ من علومِهِ التي تنفد[٢] الأبحرُ دونَ نفادِها بالنسبةِ إلى ما أخفاهُ كالقَطْرةِ بالنسبةِ إلى الأبحُرِ السبعة.

قولُه: (**وقُرِئَ: «مُعَجِّزين»**)، بالتشديد: ابنُ كثيرٍ وأبو عَمْرٍو، والباقونَ: ﴿مُعَٰجِزِينَ﴾ بالألِفِ. و«أليمٌ» بالرفعِ: ابنُ كثيرٍ وحَفْصٌ، والباقونَ بالجرّ[٣].

قال الزجاج: «معاجزين» بمَعْنى: مسابقين، ومُعَجِّزين: أنّهم يُعَجِّزونَ مَنْ آمنَ بها ويكون بمعنى: مُثَبِّطين[٤].

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٦٢).

(٢) في النسخة «ط»: لا تنفَدُ.

(٣) لتمامِ الفائدة انظر: «حجّة القراءات» ص٥٨٢.

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٤٠).

[﴿ وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ ٱلَّذِيٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلْحَقَّ وَيَهْدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ﴾ ٦]

﴿ وَيَرَى ﴾: **في موضعِ الرّفع**، أي: ويَعلَمُ أولو العلم، يعني أصحابَ رسولِ الله ﷺ، **ومن يطأُ أعقابَهم** من أمّته. أو علماءُ أهلِ الكتابِ الذينَ أسلموا، مثل كَعْبِ الأحبـار، وعبـدِ الله ابـن سَـلَام رضيَ الله عنهما. ﴿ٱلَّذِيٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ.... ٱلْحَقَّ ﴾: هما مفعولان لـ«يرى»، و﴿هُوَ﴾ فَصْل. ومَن قرأَ بالرّفعِ جعلَ «هو» مبتدأً و«الْحَقّ» خبرًا، والجمْلَةَ في مَوْضعِ المفعولِ الثاني. وقيل: «يَرَى»: في مَوضعِ النصْب، معطوفٌ على ﴿ لِيَجْزِيَ ﴾، أي: ولِيَعْلَمَ أولو العلْمِ عندَ مَجيءِ السّاعة أنه الحق علمًا لا يُزادُ عليه في الإيقان، ويحتجُّوا به على الذينَ كذّبوا وتولَّوا. **ويجوزُ أن يُريد: وليعلمَ مَنْ لم يؤمنْ** من الأحْبارِ أنه الحقُّ فيزدادوا حَسْرةً وغمًّا.

قولُه: (﴿ وَيَرَى ﴾ **في موضعِ الرفعِ**)، أي: ابتداءُ كَلام.

قولُه: (**ومَنْ يطأُ أعقابَهم**)، **النهاية**: في حديث عَمّارٍ: «أنّ رجلًا وشى به إلى عُمَرَ رضي الله عنه فقال: اللهمَّ إن كان كذبَ فاجْعَله مُوطّأَ العَقِب»[1] أي: كثيرَ الأتباع، دَعا عليه أن يكونَ سلطانًا أو ذا مالٍ فيَتْبعُه الناسُ ويَمْشون وراءَه فيَقعُ في التَّبِعة.

قولُه: (**ويجوزُ أن يُريدَ: وليعلمَ مَنْ لم يؤمِنْ**)، عَطْفٌ على قَوْلِه: «وليعلم أولو العلم عند مجيء الساعة»، هٰذانِ الوجهانِ مَبْنيّانِ على أنّ ﴿يَرَىٰ﴾ في موضعِ النصبِ، كما بنى على القولِ الأولِ الوجهَيْن، وهو أن يكونَ ﴿ ٱلْحَقَّ ﴾ مفعولًا ثانيًا، على قراءةِ النَّصْب، والضميرُ المرفوعُ للفصلِ، وعلى قراءةِ الرفعِ الجملةُ سادَّةٌ مسَدَّ المفعولِ الثاني، قال أبو البقاء: فاعلُ «يهدي» ضَمير، ويجوزُ أن يكونَ ضميرَ اسم الله، ويجوزُ أن يُعْطَفَ على موضعِ الحقِّ فتكون «أن» محذوفةً، فيكونَ مفعولًا ثانيًا، ويجوزُ أن يكونَ في موضعِ اسمِ الفاعل، أي: ويَرَوْن المُنَزَّلَ حَقًّا وهاديا[2].

---

(١) أخرجه أبو نُعيم في «حلية الأولياء» (١: ١٤٢) من حديثِ الحارثِ بن سويد رضي الله عنه.

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٦٣).

....

فإن قُلتَ: كيفَ خَصَّ أحدَ التفسيرَيْن بقوله: «عِلمًا لا يُزادُ عليه في الإيقانِ»، والآخَر بقوله: «فيزدادوا[١] حَسْرة وغمًّا»؟

قلتُ: لأنّ المرادَ بـ«يرى» ومفعولَيْه: حصولُ العلم بعد عَدَمِه، فإذا أُريدَ بأولي العِلمِ الأحبارُ الذين لم يُؤمنوا؛ كان المعنى: ويعلمُ الأحبارُ أنّ المُنزَّلَ حَقٌّ حينَ[٢] لا ينفعُهم سوى الحَسْرةِ والندامةِ، كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُۥ يَقُولُ ٱلَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ قَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِّ فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ﴾ [الأعراف: ٥٣] أي: يأتي تأويلُ الكتابِ وعاقبةُ أمرِه مِن تَبيُّنِ صِدْقِه وظهورِ ما نَطقَ به من الوعدِ والوعيد، فإذا فَسَّرَ أُولي العلمِ بالمُؤمنين، يَنبغي أن يُقالَ: انقلبَ عِلْمُ اليقينِ إلى حَقِّ اليقين لتحصُلَ فائدةُ مزيدِ العلم كما قال: «عِلمًا[٣] لا يُزادُ عليه في الإيقان».

فإن قُلتَ: هل لاختصاصِ تفسيرِ أُولي العلمِ بالأحبارِ الذين لم يُؤمنوا على وجهِ إرادةِ النصبِ دونَ الرفعِ مِن فائدة؟

قلتُ: نعم، لأنّ هذا العطفَ من قَبيلِ قولِه تعالى: ﴿تُقَٰتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ﴾ [الفتح: ١٦] في الاشتراكِ أو الابتداءِ، فإذا انتصبَ «يَرى» دخلَ في حَيِّزِ التعليل، وإذا ارتفعَ كانَت جُملةً مُستقلةً معطوفةً على جملةِ قولِه ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَا تَأْتِينَا ٱلسَّاعَةُ ۖ قُلْ بَلَىٰ﴾ إلى آخرِ الآياتِ الثلاث، وحصولُ العِلْم حينئذٍ في الدنيا لا في الآخرةِ كما في وَجْهِ النَّصْب، فلا يحسُنُ التقابلُ بينَ المعطوفَيْن إلّا على إرادةِ المؤمنينَ من أولي العلم، كأنه قيل: وقال الجَهَلةُ من الذين كفروا بآياتِ الله: لا تأتينا الساعةُ: وعَلِمَ الذين أوتوا العِلْمَ أنّ المُنزَّلَ حَقٌّ وما نطَقَ به من الوعدِ والوعيدِ صِدْقٌ، وإليه يَنْظُر قولُه ﴿وَيَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ﴾.

ومما يعضُدُ هذا التأويلَ عَطْفُ قولِه: ﴿وَٱلَّذِينَ سَعَوْ فِىٓ ءَايَٰتِنَا مُعَٰجِزِينَ﴾ الآية على قولِه:

---

(١) سقط لفظ: «فيزدادوا» من النسخة «ط».

(٢) سقط لفظ: «حين» من النسخة «ط».

(٣) في النسخة «ف»: الإمام. وهو خطأ.

[﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ ۞ أَفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَم بِهِۦ جِنَّةٌۢ ۗ بَلِ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْـَٔاخِرَةِ فِى ٱلْعَذَابِ وَٱلضَّلَـٰلِ ٱلْبَعِيدِ ﴾ ٧-٨]

﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾: قُريش. قالَ بعضُهم لبعض: ﴿هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ﴾ يَعْنون محمّدًا ﷺ؛ **يُحدِّثُكم بأعْجوبةٍ من الأعاجيب**: أنكم تُبْعثونَ وتُنْشؤون خلقًا جديدًا بعدَ أن تكونوا رُفاتًا وترابًا، ويُمزِّقُ أجسادَكم البِلى ﴿كُلَّ مُمَزَّقٍ﴾، أي: يفرّقُكم ويبدِّدُ أجزاءكم كلَّ تبديد. **أهوَ مفترٍ** على الله كذبًا فيما يَنسِبُ إلَيه من ذلك؟ **أمْ به جُنونٌ**

﴿ لِّيَجْزِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ ﴾ الآية، على منوالِ قولِه: ﴿أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم﴾، وكقوله: ﴿ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا ﴾ إلى قوله: ﴿لِيَجْزِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ بِٱلْقِسْطِ ۚ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَهُمْ شَرَابٌ مِّنْ حَمِيمٍ ﴾ [يونس: ٤]، وقد وضع ﴿ وَٱلَّذِينَ سَعَوْ فِىٓ ءَايَـٰتِنَا مُعَـٰجِزِينَ ﴾ موضعَ ضميرِ الذينَ كَفروا، لأنّ المعنى: ليأتينَّكم عالِمُ الغيْبِ ليُثيبَ المُؤمنين ويُعاقبَكم أيها الساعونَ في إبطالِ آياتِنا سَعيًا بليغًا، وفيه إشعارٌ بأنَّ منكرَ الحشرِ مكذِّبٌ لله وآياتِه المنزلةِ، ولذلك ورَد: «كَذّبني ابنُ آدمَ ولم يكُنْ له ذلك»(١)، وأنه مستحقٌّ بأن يُنكَّلَ بما لا بَعْدَه من العذابِ والرِّجْزِ الأليم، أعاذنا الله من ذلك.

قولُه: (**يُحدّثكم بأعجوبةٍ من الأعاجيب**)، دلّ على هذا المعنى تَسْميتُه صلواتُ الله عليه بـ«رجلٍ» وتنكيرُه؛ جعلوا القولَ بالإعادةِ من قَبيلِ شيءٍ غريبٍ وأمرٍ عجيب، ونَزّلوا قائلَه مَنْزِلةَ مَنْ لا يُعْرَف. قال صاحبُ «المفتاح»: كأنّهم لم يكونوا يعرِفونَ منه إلّا أنّه رجُلٌ ما، وهو أشْهَرُ عندهم من الشمسِ، وهو من باب التجاهل(٢).

قولُه: (**أهو مُفْترٍ) إلى قوله: (أم به جنون)**، «أم» هذه يحتملُ أن تكونَ متّصلةً وأن تكونَ منقطعةً. وعلى الأولِ ظاهرُ كلامِ الجاحظِ على ما رويَ أنّه احتجَّ بهذه الآيةِ على أنّ من الخبرِ

---

(١) هو جزءٌ من حديثٍ قدسي أخرجه البخاري (٤٩٧٤) من حديثِ أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) «مفتاح العلوم» ص٨٣.

....

ما ليسَ بصادقٍ ولا كاذب[١]، لأنهم حصروا دعوى النبيِّ الرسالةَ في الافتراءِ وفي الإخبارِ حالَ الجنون، وليسَ إخبارُه حال الجنونِ كذِبًا لجَعْلِهم الافتراءَ مقابلًا له، ولا صِدْقًا لأنّهم لم يعتقدوا صِدْقَه، فثبتَ أنّ من الخبرِ ما ليس بصادقٍ ولا كاذب.

وأجيب: أنّ الافتراءَ هو الكَذِبُ عن عَمْدٍ، فهو نوعٌ من الكذب، فلا يمتَنعُ أن يكونَ الإخبارُ حالَ الجنونِ نوعًا منه، وهو الكذِبُ لا عَنْ عَمْدٍ، فيكون التقسيمُ للخبرِ الكاذبِ لا للخبرِ مُطْلَقًا[٢].

وقلتُ: هذا جوابٌ حسَنٌ لطيف لكنّ الأصلَ مَدْخولٌ فيه من وجهَيْن: **أحدُهما**: أنّ ورودَ الآيةِ في البعثِ والحشرِ لا في دعوى الرسالة بدليلِ السابقِ أي: قولهم ﴿هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ﴾ [سبأ: ٧] واللاحق أي: قولُه ﴿بَلِ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ﴾ [سبأ: ٨]، ولذلك كان قولُ المصنّف: «من ذلك» بيانًا لقولِه: «ما يُنْسَبُ إليه»، والمشارُ إليه ما دلَّ عليه قولُه: «إنّكم تُبعثونَ وتُنْشئونَ خَلْقًا جديدًا» إلى آخرِه.

وثانيهما: ظهورُ «أم» في كونِها مُنْقطعةً لفظًا لاختلافِ مدخولَي الهمزة و«أم»، لأنّ المعانِدين لمّا أخرجوا قولهم: ﴿هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ﴾ مُخْرَجَ الطَّنْزِ[٣] والسخرية متجاهلين برسولِ الله ﷺ وبكلامِه من إثباتِ الحَشْرِ والنَّشْرِ، وعقّبوهُ بقوله ﴿أَفْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾ أضربوا عنه إلى ما هو أبْلغُ منه تَرَقّيًا من الأهون إلى الأغلظِ مِن نسبةِ الجنونِ إليه

---

(١) لم أهتدِ إليه فيما بين يدي من مصنّفاتِ الجاحظ. لكن نَقله الخطيب القزويني في «الإيضاح في علوم البلاغة» ص٦١ وعبارتُه ثمّة: وأنكر الجاحظ انحصارَ الخبرِ في القِسْمين ـ يعني الصادقَ والكاذبَ ـ وزعم أنه ثلاثة أقسام: صادق، وكاذب. وغير صادقٍ ولا كاذب...واحتجّ بقوله تعالى: ﴿أَفْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَم بِهِ جِنَّةٌ﴾ [سبأ: ٨]. وأغلبُ الظنِّ أن الإمامَ الطيبي قد استمدَّ من هذا الموطنِ فإنّه قد أجابَ عن دعوى الجاحظ بمثلِ ما أجابَ به الخطيبُ القزويني.

(٢) هذا الجوابُ مستفادٌ من الخطيب القزويني بحروفِه.

(٣) وهو السخريةُ وقَرْفُ الناسِ بالذّمّ.

يُوهِمُه ذلكَ ويُلْقيه على لسانِه؟ ثمَّ قالَ سبحانَه: ليسَ محمّدٌ من الافتراءِ والجنونِ في شيء، وهو مبرَّأٌ منهما، بل هؤلاءِ القائلونَ الكافرونَ بالبعث واقعونَ في عذابِ النّار فيما يؤدّيهم إليه من الضّلالِ عن الحقِّ وهمْ غافلونَ عن ذلك، وذلكَ أجنُّ الجنونِ وأشدُّه إطباقًا على عقولِهم. جُعِلَ وقوعُهم في العذابِ **رَسيلًا لوقوعِهم في الضّلال**، كأنّهما كائنانِ في وقتٍ واحد؛ لأنّ الضّلالَ لمّا كانَ العذابُ من لوازِمِه وموجباته؛ جُعِلا كأنهما في الحقيقةِ مقترنان. وقرأ زيدُ بنُ عليّ رضيَ الله عنه: (ينبيكم). فإن قلتَ: فقد جَعلْتَ الممزَّقَ مصدرًا، كبَيْتِ الكتاب: ....

أي: دعوا حديثَ الافتراءِ فإنّ هاهنا ما هو أطمُّ منه، لأنّ العاقلَ كيف يُحدِّثُ بإنشاءِ خَلْقٍ جديدٍ بعد الرُّفات والتراب، فإنَّ جُنونَه يُوهِمُه ذلك ويُلقيه على لسانه. ولمّا كان التعويلُ على ما بعدَ الإضرابِ مِن إثباتِ الجنون أوْقعَ الإضرابَ الثاني ردّاً عليهم قولَهم، ونَفْيًا عنه صلواتُ الله عليه ما أثبتوا فيه من الجنون وإثباتًا له فيهم كما قال المصنِّف: «بل هؤلاءِ القائلون الكافرون بالبعثِ» إلى قوله: «أجنُّ الجنونِ وأشدُّه إطباقًا على عقولِهم» كأنّه قيل: لمّا قالوا: أهو مُفْتَرٍ على الله بل به جِنّة، أضْربَ عنه وقيل: بل القائلون بهم أشدُّ الجنون. فوَضعَ موضعَ «القائلون» قولَه: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ﴾ على سبيلِ العُمومِ ليدخلوا فيه دخولًا أوّليًّا، وليُسَجِّلَ عليهم الجنونَ بالطريقِ البُرهاني، ووضع موضعَ: «بهم الجنون» قولَه: ﴿فِي ٱلْعَذَابِ وَٱلضَّلَٰلِ ٱلْبَعِيدِ﴾ وضعًا للسببِ موضعَ المُسَبَّب ليؤذِنَ بأنّ الإضلالَ أبْعدُ مِن ضَلالِ مُنكرِ البَعْثِ لأنّه مُبْطِلُ حِكْمةِ الله في خَلْقِ العالَم، ومكَذِّبُ الله تعالى في وَعْدِه ووعيدِه كما قال: «كذبني ابنُ آدمَ ولم يكُنْ له ذلك»[1] الحديث، وجاهلٌ مُفرِطٌ في جَهْلِه حيث تعرَّضَ لسَخَطِ الله وإيقاعِ نَفْسِه في العذابِ السَّرْمَدِ. والله أعلم.

قولُه: (**رَسيلًا لوقوعِهم في الضلال**)، **الأساس**: يقال: هو رَسيلُك في الغناء، أي: يُباريك في إرسالِك، ومن المجاز تقول: القَبيحُ سوءُ الذِّكْرِ رَسيلُه، وسوءُ العاقبةِ زَميلُه.

---

(١) سبق تخريجه.

أَلَمْ تَعلَمْ مُسَرَّحِيَ القَوَافي فــلا عِيًّا بهنَّ ولا اجْتِلابا

فهل يجوزُ أن يكونَ مكانًا؟ قلتُ: نعم. ومعناه ما حصلَ من الأمواتِ في بُطونِ الطَّيرِ والسّباع، وما مرّتْ به السُّيولُ فذَهَبَتْ به كلَّ مَذْهَب، وما سَفَتْه الرّياح فَطَرَحَتْه كلَّ مَطْرَح. فإن قلتَ: ما العاملُ في «إذا»؟ ....

قولُه: (أَلَمْ تَعْلَمْ مُسَرَّحيَ)، البيت[1]: «مُسَرَّحي»: من: سرَّح القومُ الإبلَ: إذا أرسلوها في المرعى.

مُسَرَّحي، أي: تسريحي، فلا أعيا بِهِنَّ إعياءً[2]، ولا أجتَلِبُهُنَّ اجتلابًا، أي: انتحالاً.

قولُه: (ما العاملُ في «إذا»؟)، قال الزجاج: في هذه الآيةِ نظرٌ لطيف، وهو أنَّ «إذا» في موضعِ نَصْبٍ بـ﴿مُزِّقْتُمْ﴾ ولا يَعملُ فيها ﴿جَدِيدٍ﴾ لأنّ ما بعْدَ «أنّ» لا يَعملُ فيما قَبْلَها. المعنى: هل ندلُّكم على رجلٍ يقولُ لكم: إنكم إذا مُزِّقتم تُبعثون، ويجوزُ أن يكونَ العاملُ مُضْمرًا يدلّ عليه ﴿إِنَّكُمْ لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾. المعنى: هل ندلّكم على رجلٍ يقولُ لكم: إذا مُزِّقتم بُعِثْتُم، إنكم في خَلْقٍ جديد[3] كقوله تعالى: ﴿أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾ [المؤمنون: ٨٢][4].

وقال أبو البقاء: لا يجوزُ أن يعملَ فيها ﴿مُزِّقْتُمْ﴾ لأنّ «إذا» مُضافةٌ إليه[5].

وقال الزجاج: «إذا» حينئذٍ بمنزلة «إنْ» الجزاء يعملُ فيها الذي يليها. قال قيس بن الخَطيم:

إذا قَصُرَتْ أسيافُنا كان وَصْلُها خُطانا إلى أعدائنا فنُضارِبِ[6]

(١) لجرير في «ديوانه» ص٦٢ وروايتُه ثمَّة:

ألم تخبرْ بمَسْرَحيَ القوافي

(٢) سقط لفظ «إعياء» من النسخة «ف».

(٣) من قوله: «المعنى: هل ندلكم» إلى هنا سقط من (ح) و(ف).

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٤١-٢٤٢).

(٥) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٦٣).

(٦) سبق تخريجه.

....

المعنى: يكُنْ وصلُها. والدليلُ على ذلك جَزْمُ «فنُضارب»[١].

والكنايةُ في «وَصْلُها» للأسياف. المعنى: إذا يكونوا[٢] بحيث لا تَصِلُ أسيافُنا إليهم نحنُ نتقدَّمْ إليهم ونُضاربْهم بها.

قال السَّجاوَنْدي: عاملُ «إذا» محذوف، أي: «بُعِثْتُم» دلّ عليه ﴿إِنَّكُمْ لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾، إذْ[٣] ﴿مُزِّقْتُمْ﴾ إنّما يَعْملُ في «إذا» إذا كان مجزومًا[٤] بها، نحو: مَنْ تَضْربْ يَضْربْني، فإنّه إذا لم يُجْزَمْ بها كانت مُضافةً إلى الفعل، والمضافُ إليه لا يعملُ في المضاف، فالجزْمُ بـ«إذا» وإنْ جاءَ في الشِّعرِ ضرورةً لا يُحْمَلُ عليه القرآن. وروايةُ الجزمِ في الشعر:

إذا قَصُرَتْ أسيافُنا كان طولُها ... خُطانــا إلى أعدائنا فنُضاربِ

وخَطّأه المَغْربيُّ لأنَّ القصيدةَ مرفوعةُ القوافي، وفيها:

وقد عشتُ دهرًا والغواةُ صحابتي ... أولئك خُلْصَــانِي الذين أصاحبُ

وفيها:

وللمالِ عندي اليومَ راعٍ وكاتبُ[٥]

ولا يجوزُ أن يَعْملَ في «إذا»: ﴿يُنَبِّئُكُمْ﴾، لأنَّ التنبئةَ[٦] قبلَ التمزُّق.

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٤٢).
وقد حُرِّك بالكسر مراعاةً للقافية، وذكر البغدادي في «خزانة الأدب» (٧: ٢٨) أنه رُوِيَ بالرفعِ على الإقواء، وانظر ما كتبه العلّامة ناصر الدين الأسد تعليقًا على هذا الموطنِ من «الديوان» ص٨٨.

(٢) كذا في الأصول الخطية؛ بالجزم، ووجهه أن تكون «إذا» مُضمَّنةً معنى «إنْ»، على ما ذكره الزجاج آنفًا، وإلا فـ«إذا» ليست جازمة.

(٣) في الأصول الخطية: «إذا»، وصوَّبناه بحسب السياق.

(٤) في النسخة «ف»: «مجرورًا»، وهو خطأ.

(٥) هذا وهمٌ من الإمام الطيبي، والقصيدة مجرورةُ الآخر بالكسرة، وما ذكره من الشعر لم أجده في «ديوان قيس بن الخطيم»، ولم أهتدِ إليه فيما بين يديَّ من مصادر التخريج.

(٦) في النسخ الخطية: «التنبيه» بالهاء، والجادّةُ ما أثبتناه.

قلتُ: ما دلَّ عليه: ﴿إِنَّكُمۡ لَفِي خَلۡقٖ جَدِيدٍ﴾، وقد سبقَ نظيرُه. فإن قلتَ: الجديد: فعيل، بمعنى فَاعِلٍ أم مَفْعول؟ قلتُ: هو عندَ البصريّينَ بمعنى فاعل، تقول: جَدَّ فهو جديـد، كحَدَّ فهو حديـد، وقلَّ فهو قليل. وعندَ الكوفيّينَ بمعنى: مفعول، من جدَّه إذا قَطَعَه. وقالوا: هو الذي جدَّه الناسجُ السّاعةَ في الثوب، ثمَّ شاع. ويقولون: ولهذا قالوا: «ملْحفةٌ جديد»، وهيَ عندَ البصريّين كقولِه تعالى: ﴿إِنَّ رَحۡمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٞ﴾ [الأعراف: ٥٦] ونحوِ ذلك. فإن قلتَ: لمَ أُسقطتِ الهمْزةُ في قولِه: ﴿أَفۡتَرَىٰ﴾ دونَ قولِه: ﴿آلسِّحْرُ﴾، وكلتاهما همْزةُ وصل؟ قلتُ: القياسُ الطَّرح، ولكنَّ أمرًا اضطرَّهم إلى تَرْكِ إسقاطها في نحوِ: ﴿آلسِّحْرُ﴾ وهو خوفُ التباسِ الاستفهامِ بالخبر؛ لكَوْنِ همزةِ الوصْلِ مفتوحةً كهمزةِ الاستفهام. فإن قلتَ: ما معنى وصفِ الضّلالِ بالبُعْد؟ قلتُ: هو من الإسنادِ المجازيّ؛ لأنّ البعيدَ صفةُ الضّالِّ إذا بَعُدَ عن الجادّة، وكلّما ازدادَ عنها بُعْدًا كانَ أضلّ. فإن قلتَ: كانَ رسولُ الله ﷺ مشهورًا عَلَمًـا في قُريش،

قولُه: (في الثوب)، مُتعلّقٌ بـ«قالوا». أي: قالوا في الثوب: جديد، لأنه هو الذي جَدَّه، أي: قَطَعَهُ الناسجُ الساعةَ، ثم شاعَ هذا اللفظُ في كلِّ شيءٍ. ويقولون: كتابٌ جديد، وبيتٌ جديد، وغلامٌ جديد.

قولُه: (وهي - أي: المِلْحفة جديدٌ - عند البصريين) في تأويلِ شيءٍ جديد، أي: ثوبٍ جديد، أو على تَشْبيهِهِ بفَعيلٍ الذي بمعنى مفعولٍ نحو: قتيلٍ وأسيرٍ كما شُبِّه ذلك به. فقيل: قُتَلاءُ وأَسَراء، فإنّ فَعيلًا يُجْمَعُ على فُعَلاءَ، نَحْو: كريمٍ وكُرَماء، ورحيمٍ ورُحَماء.

قولُه: (دونَ قوله ﴿آلسِّحْرُ﴾)، أي: في قولِـه تعالى: ﴿مَا جِئۡتُم بِهِ ٱلسِّحۡرُ﴾ [يونس: ٨١] على الاستفهامِ في سورةِ يونس عليه السلام[1].

---

(١) وهي قراءةُ أبي عمرو بن العلاء، وهو استفهامٌ على جهةِ التوبيخِ لأنهم قد علموا أنّه سِحر، فقد دخل استفهامٌ على استفهام، فلهذا يقفُ على قوله ﴿مَا جِئۡتُم بِهِ﴾ ثم يبتدئ ﴿آلسحر﴾ بالرفع، وخبره محذوف، المعنى: آلسحرُ هو؟

انظر: «حجّة القراءات» ص٣٣٥.

وكانَ إنباؤه بالبَعْثِ شائعًا عندَهم، فما معنى قولِه: ﴿هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ﴾ فنكَّروه لهم، وعَرَضوا عليهم الدّلالةَ عليه، كما يُدَلُّ على مجهولٍ في أمْرٍ مجهول؟ قلتُ: كانوا يَقصدونَ بذلكَ الطَّنْزَ والسُّخْرية، فأخْرجوه مَخْرَجَ التحلّي **ببعْضِ الأحاجي** التي يُتحاجى بها للضَّحِكِ والتلهّي، متجاهلينَ به وبأمرِه.

[﴿ أَفَلَمْ يَرَوْا إِلَىٰ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُم مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ۚ إِن نَّشَأْ نَخْسِفْ بِهِمُ الْأَرْضَ أَوْ نُسْقِطْ عَلَيْهِمْ كِسَفًا مِّنَ السَّمَاءِ ۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً لِّكُلِّ عَبْدٍ مُّنِيبٍ ﴾ ٩]

أَعَمُوا فلم ينظروا إلى السّماء والأرْض، وأنهما حيثُما كانوا وأينما ساروا أمامَهم وخلْفَهم محيطتان بهم، لا يقدرونَ أن ينفذوا من أقطارِهما، وأن يَخرجوا عمّا هم فيه **من ملكوتِ الله عزَّ وجلّ**، ولم يخافوا أن يخسِفَ الله بهم، أو يُسْقِطَ عليهم كِسَفًا، لتكذيبِهم الآيات، وكفرِهم بالرّسولِ ﷺ وبما جاءَ به، كما فُعِلَ بقارونَ وأصحابِ الأيكة. ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ﴾ النظرِ إلى السّماءِ والأرضِ والفكرِ فيهما، **وما يدلّانِ** عليه من قدرةِ الله ﴿لَآيَةً﴾،

قَولُه: (**ببعضِ الأحاجي**)، **الجوهري**: حاجَيْتُه فحَجوْتُه: إذا داعَيْته[١] فَغَلبْتَه. والاسمُ: الأُحْجِيَّةُ[٢]، وهي لُعبةٌ وأُغلوطة يتعاطاها الناسُ بينهم[٣].

قولُه: (**أعَمُوا فلم ينظروا**)، يريدُ أنّ همزةَ الإنكارِ الداخلةَ على قوله: ﴿ أَفَلَمْ يَرَوْا إِلَىٰ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ﴾ من حيث التقدير داخلٌ على فعلٍ هو السَّبَبُ في الفعلِ المذكورِ، «وأمامَهم وخَلْفَهم» خبرانِ و«مُحيطتان بهم»: عَطْفُ بيانٍ له أو بَدَل.

قوله: (**من ملكوتِ الله**)، أي: السماواتِ والأرض، لأن «من» بيان «ما» في «عمّا هم فيه».

قولُه: (**وما يدلّان**)، عطفٌ على الضميرِ المجرور، أي: والفكرِ فيما يدلّان عليه، أو على «السماءِ والأرضِ»، وهو الأصوبُ.

---

(١) في النسخ الخطية: «داعَبْته» بالباءِ الموحّدة، والجادّة ما أثبتناه. انظر: «الصحاح» (حجا).

(٢) والحُجَيّا أيضًا. نَصَّ عليه الجوهري وقَدّمَه في «الصحاح».

(٣) وفسره أبو عُبَيْدٍ بقوله: هو نحوُ قولهم: أخرِجْ ما في يدي ولك كذا.

ودلالةً ﴿لِّكُلِّ عَبۡدٖ مُّنِيبٖ﴾: وهو الرّاجعُ إلى ربِّه، المطيعُ له؛ لأنّ المنيبَ لا يخلو من النظرِ في آياتِ الله، **على أنه قادرٌ على كلِّ شيءٍ مِن البعْثِ ومِن عقابِ مَن يكفرُ به**. قُرِئ: «**يشأ**» و«**يخسف**» و«**يُسقط**» **بالياء**؛ لقولِه تعالى: ﴿أَفۡتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا﴾ [سبأ: ٨]. وبالنونِ لقولِه: ﴿وَلَقَدۡ ءَاتَيۡنَا﴾. و﴿كِسَفٗا﴾: بفتحِ السّينِ وسكونِه. وقرأ الكسائيّ: (**يخسف بهم**) **بالإدغام، وليست بقوية**.

[﴿وَلَقَدۡ ءَاتَيۡنَا دَاوُۥدَ مِنَّا فَضۡلٗاۖ يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيۡرَۖ وَأَلَنَّا لَهُ ٱلۡحَدِيدَ * أَنِ ٱعۡمَلۡ سَٰبِغَٰتٖ وَقَدِّرۡ فِي ٱلسَّرۡدِۖ وَٱعۡمَلُواْ صَٰلِحًاۖ إِنِّي بِمَا تَعۡمَلُونَ بَصِيرٞ * وَلِسُلَيۡمَٰنَ ٱلرِّيحَ غُدُوُّهَا

قولُه: (**على أنّه قادرٌ على كلِّ شيءٍ من البعثِ ومن عقابِ مَنْ يكفُرُ به**)، مُتعلِّقٌ بقوله: «ودلالة»، يريدُ أنّ قولَه: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَةٗ لِّكُلِّ عَبۡدٖ مُّنِيبٖ﴾ تذييلٌ لقوله: ﴿أَفَلَمۡ يَرَوۡاْ إِلَىٰ مَا بَيۡنَ أَيۡدِيهِمۡ وَمَا خَلۡفَهُم﴾ وتعريضٌ بقلّةِ النظرِ في مُنكري البعثِ والحشرِ في آياتِ الله، وإليه الإشارةُ بقوله: «لأنّ المنيبَ لا يخلو من النظرِ في آياتِ الله». وفيه الإشارةُ إلى بيانِ نظْمِ هذه الآية بقوله: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ هَلۡ نَدُلُّكُمۡ عَلَىٰ رَجُلٖ يُنَبِّئُكُمۡ﴾ وبقوله: ﴿وَلَقَدۡ ءَاتَيۡنَا دَاوُۥدَ مِنَّا فَضۡلٗا﴾ لأنه كالتخلُّصِ منه إليه، لأنه منَ المُنيبين المتفكِّرين في آياتِ الله، قال تعالى: ﴿وَٱذۡكُرۡ عَبۡدَنَا دَاوُۥدَ ذَا ٱلۡأَيۡدِۖ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ﴾ [ص: ١٧].

قال القاضي: قوله: ﴿أَفَلَمۡ يَرَوۡاْ إِلَىٰ مَا بَيۡنَ أَيۡدِيهِمۡ﴾ تذكيرٌ بما يُعاينونه مما يدلُّ على كمالِ قدرةِ الله تعالى وما فيه إزاحةُ استحالتِهم الإحياءَ حتى جَعلوه افتراءً وهُزوًا، وتهديدٌ عليهم(١).

قولُه: (**«يَشَأْ» و«يَخْسِفْ» و«يُسْقِط»، بالياءِ**): حَمزةُ والكِسائي: ثلاثتُها بالياء. وأدغَم الكِسائيّ الفاءَ في الباء، والباقون: بالنونِ فيهنّ، وقرأ حَفْصٌ: ﴿كِسَفٗا﴾ بفتْح السينِ، والباقون بإسكانها(٢).

قولُه: (**«يَخسِفْ بهم» بالإدغام، وليست بقوِيّة**)، **المُطْلع**: لزيادةِ صوتِ الفاءِ على صوتِ الباءِ كما لا يجوزُ إدغامُ الراءِ في اللام.

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٤٢).

(٢) ولتمامِ الفائدة انظر: «حجّة القراءات» ص٥٨٣.

شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ وَأَسَلْنَا لَهُۥ عَيْنَ ٱلْقِطْرِ وَمِنَ ٱلْجِنِّ مَن يَعْمَلُ بَيْنَ يَدَيْهِ بِإِذْنِ رَبِّهِۦ وَمَن يَزِغْ مِنْهُمْ عَنْ أَمْرِنَا نُذِقْهُ مِنْ عَذَابِ ٱلسَّعِيرِ * يَعْمَلُونَ لَهُۥ مَا يَشَآءُ مِن مَّحَٰرِيبَ وَتَمَٰثِيلَ وَجِفَانٍ كَٱلْجَوَابِ وَقُدُورٍ رَّاسِيَٰتٍ ٱعْمَلُوٓا۟ ءَالَ دَاوُۥدَ شُكْرًا وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ ٱلشَّكُورُ ﴾ ١٠ - ١٣]

﴿يَٰجِبَالُ﴾ إمّا أن يكونَ بدلًا من: ﴿فَضْلًا﴾، وإمّا من: ﴿ءَاتَيْنَا﴾، بتقدير: قولنا: يا جبال. أو: قلنا: يا جبال. وقُرِئ: ﴿أَوِّبِى﴾ و(أُوبي) من التأويب والأَوْب،

قوله: (**بتقديرِ: قولنا: يا جبالُ، أو قُلنا: يا جبالُ**)، رُوِيَ «قَوْلنا» بالنَّصْبِ والجرِّ[1]. الأوّلُ على تقديرِ أن يكونَ بدَلًا مِن ﴿فَضْلًا﴾ أي: ولقد آتينا داودَ مِنّا قَوْلَنا: ﴿يَٰجِبَالُ﴾، والثاني على أن يكونَ بَدَلًا مِن ﴿ءَاتَيْنَا﴾ أي: ولقد قُلنا: يا جبالُ أوِّبي مع داود.

قوله: (**وقُرِئَ: ﴿أَوِّبِى﴾ و«أُوبي»**)، الأولى هي المشهورةُ، والثانية شاذة[2].

الراغب: الأَوْبُ: ضَرْبٌ من الرجوعِ، لأنّ الأَوْبَ لا يُقال إلّا في الحيوانِ الذي له إرادةٌ، والرجوعُ عام يُقالُ: آبَ أوْبًا وإيابًا ومآبًا. والأوّاب كالتوابِ وهو الراجعُ إلى الله تعالى من[3] المعاصي وفعل الطاعات قال تعالى: ﴿أَوَّابٍ حَفِيظٍ﴾ [ق: ٣٢]، ومنه قيلَ للتوبةِ أَوْبَة.

قولُه: (**من التأويب والأوب**)، قال صاحبُ «التقريب»: أي: رَجِّعي معه[4] التسبيحَ أو: ارجِعي معه في التسبيح بترجيعِه.

قلتُ: في كلامِ المصنّفِ إشعارٌ بأنّ مَرْجعَ معنى القراءتَيْن ـ وهو الرجوعُ معه في التسبيحِ ـ إلى واحد، وتعليلُه مُنْبِئٌ عنه؛ لأنّ الترجيعَ مستلزمٌ للرجوع. ذكَر في سورةِ «ص»: وضَعَ الأوّابَ موضِعَ المُسَبِّحِ لأنّها كانت تُرجِّعُ التسبيح والمُرَجِّعُ رَجّاعٌ لأنّه يَرْجِعُ إلى فِعْلِه رجوعًا بعد رجوعٍ[5]، ولأنّه إذا رَجَّعَ الصوتَ أي: رَدَّده فقد رَجَعَ فيه أي: رجَعَ إلى ما

---

(١) في النسخة «ف»: «والجزاء».

(٢) وممن قرأ بها: ابن عباسٍ والحسنُ وقَتادةُ وابنُ أبي إسحاق. انظر: «مختصر شواذّ القرآن» ص١٢١.

(٣) كذا في النسخ الخطية. وفي «مفردات القرآن»: «بتَرْكِ»، وهو الجادَّة.

(٤) قوله: «التسبيح أو: ارجعي معه» سقط من (ط).

(٥) انظر: «الكشاف» (١٣: ٢٥١).

أي: رجِّعي معَه التسبيح. أو: ارْجِعي معَه في التسبيحِ كلّما رَجَعَ فيه؛ لأنه إذا رَجَعَه فقد رَجَعَ فيه، ومعنى تسبيحِ الجبال: أنّ الله سبحانَه وتعالى يخلقُ فيها تسبيحًا، كما خَلَقَ الكلامَ في الشّجرة، فيُسمَعُ منها ما يُسْمَعُ من المسبِّح؛ معجزةً لداود. وقيل: كانَ ينوحُ على ذنبِه بترجيعٍ وتَحْزين، وكانت الجبالُ تُسْعِدُه على نَوْحِه بأصدائها، والطيرُ بأصواتِها. وقُرِئ: ﴿وَٱلطَّيۡرَ﴾ رفعًا ونصبًا عطفًا على لَفْظِ الجبالِ ومحلّها. **وجوّزوا أن ينتصبَ مفعولًا معَه،** ....

بدأ منه. ويعضُدُه ما رَوَيْنا عن البخاريِّ ومُسلمٍ وأبي داودَ عن عَبدِ الله بنِ مُغَفَّل قال: رأيتُ رسولَ الله ﷺ يومَ فَتْح مكّةَ على ناقتِه يقرأُ سورةَ الفتحِ، فرجَّع فيها، قال: ثُمَّ قرأَ مُعاويةُ يَحْكي قراءةَ ابنِ مُغفَّل فَقال: لولا أن يجتمِعَ الناسُ عليكُم لرجَّعْتُ كما رَجَّعَ ابنُ مُغفَّلٍ يحكي النبي ﷺ فقلتُ لمعاوية: كيف كان ترجيعه؟ قال: آآآ آآ ثلاث مرات»[1].

النهاية: الترجيعُ: ترديدُ القراءةِ. وقيل: هي تقاربُ حروفِ الحركاتِ في الصوتِ. وقد حكى ابنُ مُغَفَّل تَرْجيعَه بمَدِّ الصوت في القراءة. وهٰذا إنّما حصلَ منه ـ والله أعلمُ ـ يوْمَ الفتحِ؛ لأنّه كان راكبًا فجَعلتِ الناقةُ تحرِّكه.

قال مُحيي السنَّة: ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ﴾ سَبِّحي معه إذا سَبَّح، فقيل: هو تفعيلٌ من الإيابِ، وهو الرجوعُ، أي: رَجِّعي معه. قال القُتَيْبي: أصله من التأويبِ في السَّير، وهو أن يَسيرَ النهارَ كلَّه بالتسبيحِ معه[2].

قوله: (﴿وَٱلطَّيۡرَ﴾ رفعًا ونَصْبًا)، والنَّصْبُ هي المشهورة والرّفعُ شاذّ[3].

قوله: (**وجَوّزوا أن ينتصِبَ مفعولًا معه**) قال الزجّاج: ويجوزُ أن يكونَ «الطير» منصوبًا على معنى: مع، كما تقول: قُمْتُ وزيدًا أي: قُمْتُ مع زيدٍ، فالمعنى: أَوِّبي معَه ومعَ الطير[4].

---

(١) أخرجه البخاري (٥٠٤٠) ومسلم (٧٩٤) وأبو داود (١٤٦٧).

(٢) «معالم التنزيل» (٦: ٣٨٧).

(٣) وممن قرأ بها: الأعرجُ وعبد الوارث عن أبي عمرو. انظر: «مختصر شواذ القرآن» ص١٢١.

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٤٣).

وأن يُعْطَفَ على ﴿فَضْلًا﴾، بمعنى: وسخَّرْنا له الطير. فإن قلتَ: أيُّ فَرْقٍ بينَ هذا النظْمِ وبينَ أن يُقال: ﴿وَءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ مِنَّا فَضْلًا﴾؛ تأويبَ الجبالِ معَه والطير؟ قلتُ: **كم بينهما!** ألا ترى إلى ما فيه من الفخامةِ التي لا تخفى؛ مِنَ الدّلالةِ على عزّةِ الربوبيّة، وكبرياء الإلهية؛ حيث جُعِلَت الجبالُ مُنزّلةً مَنْزِلةَ العقلاء الذي إذا أمَرَهم أطاعوا وأذعنوا، وإذا دعاهم سمعوا وأجابوا؛ إشعارًا بأنه ما من حيوانٍ وجمادٍ **وناطقٍ وصامت** إلا وهو منقادٌ لمشيئته، غيرُ ممتنع على إرادته. ﴿وَأَلَنَّا لَهُ ٱلْحَدِيدَ﴾ وجعلْناه له ليِّنًا كالطّينِ والعَجينِ والشمْع، يُصرِّفُه بيدِه كيفَ يشاءُ من غيرِ نارٍ ولا ضرْبٍ بمِطرقة. وقيل: لانَ الحديدُ في يدِه لِما أوتيَ من شدّةِ القوّة. وقُرِئ: (صابغات) وهي الدّروعُ الواسعةُ ....

قولُه: (**وأن يُعْطَفَ على** ﴿فَضْلًا﴾)، قال الزجاج: حكاهُ أبو عُبَيْدَة عن أبي عَمْرو بن العلاء، وهو كقولِه:

علفتُهـا تِبْنًـا ومـاءً بـاردا

وإليه الإشارةُ بقوله: «وسَخَّرْنا له الطيرَ»، وعن بَعْضِهم: يجوزُ أن يكونَ منادًى كأنه قال: أدعو الجبالَ والطير(١).

قوله: (**كَمْ بينهما**)، أي: مِنْ فَرْق. ونَحْوُه قولُه تعالى: ﴿فَقَالَ لَهُمُ ٱللَّهُ مُوتُوا۟﴾ [البقرة: ٢٤٣] بدَل: أماتَهم الله، وقولُه: ﴿كُونُوا۟ قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ﴾ [البقرة: ٦٥] بدل: مَسخَهم قِردةً. وهو أمرٌ على سبيلِ التسخير، وفائدتُه غايةُ التأديب.

قوله: (**وناطقٍ وصامت**)، تفسيرٌ لقولِه: «حيوانٍ وجماد».

الراغب: النطقُ في التعارفِ: الأصواتُ المُقطَّعةُ التي يُظهِرُها اللسانُ وتَعيها الآذانُ، ولا يُكادُ يقال إلّا للإنسانِ، ولا يقال لغيرِه إلّا على سبيلِ التَّبعِ، نَحْو: الناطقِ والصامتِ، فيُرادُ بالناطقِ: ما لَه صَوْتٌ، وبالصامتِ: ما لا صَوْتَ له(٢).

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٤٣).

(٢) «مفردات القرآن» ص٨١١.

الضافية، وهو أوّلُ من اتّخذها، وكانت قبلُ صفائح. وقيل: كانَ يبيعُ الدّرْعَ بأربعةِ آلاف، فينفقُ منها على نفسِه وعيالِه، ويتصدّقُ على الفقراء. وقيل: كانَ يَخرجُ حينَ مَلَكَ بني إسرائيلَ متنكّرًا، فيسألُ الناسَ عن نفسِه، ويقولُ لهم: ما تقولونَ في داود؟ فيثنونَ عليه، فقيّضَ الله له مَلَكًا في صورةِ آدميٍّ فسألَه على عادتِه، فقال: نِعْمَ الرّجلُ لولا خَصْلَةٌ فيه، فَرِيعَ داود، فسألَه، فقال: لولا أنه يُطعمُ عيالَه من بيتِ المال، فسألَ عندَ ذلكَ ربَّه أن يسبّبَ له ما يَستغني به عن بَيْتِ المال، فعلَّمَه صَنعةَ الدّروع. ﴿وَقَدِّرْ﴾: لا تجعلِ المساميرَ دِقاقًا فتقْلَق، ولا غِلاظًا فتفصمُ الحِلَق. **والسَّرْدُ: نسْجُ الـدّروع**. ﴿وَٱعۡمَلُوٓاْ﴾: الضميـرُ لداودَ وأهلِـه. ﴿و﴾ سخّـرنا ﴿لِسُلَيۡمَـٰنَ ٱلرِّيحَ﴾ **فيمن نصب**. ولسليمانَ الـرّيحُ مسخّرةٌ، فيمن رفع. وكذلكَ فيمَنْ قـرأ: (الرّياحُ)، بالرّفع. ﴿غُدُوُّهَا شَهۡرٞ﴾:

قولُه: (**الضافية**)، **الجوهري**: الضُّفُوُّ: السبوغُ وثَوْبٌ ضافٍ أي: سابغ.

قال الزّجاج: معنى السابغ: الذي يُغَطّي كلّ ما تحْتَه حتى يفضُلَ عليه(١).

عن بعضِهم: قولُه تعالى: ﴿أَنِ ٱعۡمَلۡ سَٰبِغَٰتٖ﴾ «أنْ» مُفَسِّرة كأنه قيل: وألَنّا له الحديد، أي: اعمَلْ سابغات، وبمعنى: قُلْنا له: أن اعمَلْ سابغاتٍ، أو يكون في معنى: لأن يعمَلَ سابغاتٍ، ويَصِل «أن» بلفظةِ الأمر، ونَظيرُه: أرْسِلْ إليه أنْ قُمْ إلى فُلان، أي: قال له: قُمْ أو يكون بمعنى: أرسِلْ إليه بأن يقومَ إلى فُلان.

قولُه: (**والسَّرْدُ: نَسْجُ الدُّروع**)، قال الزّجّاج: السردُ في اللغة: تَقْدِمَةُ شيءٍ إلى شيءٍ تأتي به مُتّسِقًا بعْضُه في إثْرِ(٢) بعضٍ مُتتابعًا، ومنه قولُهم: سَرَد فلانٌ الحديث(٣).

قوله: (﴿و﴾ **سَخَّرنا** ﴿لِسُلَيۡمَـٰنَ ٱلرِّيحَ﴾ **فيمَنْ نَصَـب**)، أبو بكرٍ: «الريحُ» بالرفـع، والباقون: بالنصب(٤). قال الزجاج: ومعنى الرفعِ: ثَبَتَ لسليمانَ الريحُ، وهو يؤولُ إلى

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٤٤).

(٢) زيادة لازمة من «معاني القرآن» للزجاج.

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٤٤).

(٤) ولتمام الفائدة انظر: «حجّة القراءات» ص٥٨٣.

جَرْيُها بالغداةِ مسيرةُ شَهْر، وجَرْيُها بالعشيِّ كذلك. وقُرِئ: (غدوتُها) و(رَوْحتُها). وعن الحسَنِ رضيَ اللهُ عنه: كان يَغْدو فيَقيلُ بإصطَخْر، ثمّ يروحُ فيكونُ رواحُه بكابُل. ويُحكى أنّ بعضَهم رأى مكتوبًا في مَنزلٍ بناحيةِ دِجْلةَ كتبَه بعضُ أصحابِ سُلَيْمان: نحن نَزَلْناه وما بَنَـيْناه ومبنيًّا وَجدْناه، غَدَوْنا من إصْطَخْرَ فقِلْناه، ونحن رائحونَ منه فبائتونَ بالشام إن شاءَ الله. القِطْرُ: **النّحاسُ المُذابُ من القَطِرَان.** فإن قلتَ: ماذا أرادَ بـ﴿عَيْنَ ٱلْقِطْرِ﴾؟ قلتُ: أرادَ بها مَعْدِنَ النّحاس، ولكنّه أسالَه كما ألانَ الحديدَ

معنى: سَخَّرْنا الريحَ، كما إذا قُلْتَ: لله الحمدُ، فتأويلُه: استَقرّ لله الحمدُ، وهو يرجِعُ إلى معنى: أحمَدُ اللهَ الحَمْدَ[١].

قوله: (**جَرْيُها بالغداةِ مَسيرةُ شَهْرٍ، وجَرْيُها بالعَشيِّ كذلك**)، قال مَكّي: مَسيرةُ غُدوِّها مَسيرةُ شهرٍ، وكذلك ﴿وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ﴾. وإنّما احتيجَ إلى ذلك لأنَّ الغُدوَّ والرواحَ ليسا بالشهرِ وإنما يكونان فيه[٢].

وقال ابن الحاجبِ في «الأمالي»: الفائدةُ في إعادةِ لَفْظِ الشهرِ الإعلامُ بمقْدارِ زمنِ الغُدوِّ والرواحِ، والألفاظُ التي تأتي مُبيِّنةً للمقاديرِ لا يحسُنُ فيها الإضمارُ، ألا ترى أنك تقول: زِنَةُ هذا مِثقالٌ، فلا يحسُنُ الإضمارُ كما لا يحسُنُ في التمييز، وأيضًا فإنه لو أُضْمِرَ فالضميرُ إنما يكونُ لِما تقدَّمَ باعتبارِ خُصوصيتِه، فإذا لم يكُنْ له وجبَ العدولُ عن المُضْمَرِ إلى الظاهر، ألا ترى أنّك إذا أكرَمْتَ رجلًا وكسَوْتَه لكانَتِ العبارةُ: أكرَمْتُ رجلًا وكَسَوْتُه. ولو أكرمتَ رجلًا وكسوْتَ غيره، لكانت العبارة: أكرَمْتُ رجلًا وكسَوْتُ رجلًا. فتبيَّن أنه ليسَ من جَعْلِ الظاهرِ موضِعَ المُضْمَر[٣].

قوله: (**النحاسُ المُذاب من القَطِران**)، وعن بَعْضِهم: صحَّ بفَتْحِ الطاءِ، وهو مصدر، وبالكسر مُشتَقٌّ منه.

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٤٥).

(٢) «مشكل إعراب القرآن» (٢: ٥٨٤).

(٣) «أمالي ابن الحاجب» (١: ٢٧٢).

لداود، فنبعَ كما ينبعُ الماءُ من العَيْن؛ فلذلكَ سمّاه عَيْنَ القِطْرِ **باسمِ ما آلَ إليه**، كما قال: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗا﴾ [يوسف: ٣٦]. **وقيل: كانَ يَسيل** في الشهْرِ ثلاثةَ أيّام ﴿بِإِذۡنِ رَبِّهِۦ﴾: بأمرِه. ﴿وَمَن يَزِغۡ مِنۡهُمۡ﴾: ومن يعدِل ﴿عَنۡ أَمۡرِنَا﴾ الذي أمَرْناه به من طاعةِ سُليمان. وقُرِئ: (يُزَغ) من أزاغَه. و﴿عَذَابِ ٱلسَّعِيرِ﴾: عذابِ الآخرة. عن ابنِ عبّاسٍ رضيَ الله عنهما وعن السُّدِّيّ: كانَ معه مَلَكٌ بيدِه سَوْطٌ من نار، كلّما استعْصى عليه ضَرَبَه من حيثُ لا يراه الجنّيّ. المحاريب: المساكنُ والمجالسُ الشريفةُ المصونةُ عن الابتذال، **سُمِّيتْ محاريب؛ لأنه يُحامى علَيها ويُذَبُّ عنها**. وقيل: هيَ المساجد. والتماثيل: صورُ الملائكةِ والنبيّينَ والصّالحين، كانت تُعْمَلُ في المساجدِ من نُحاسٍ

الراغب: القُطْرُ: الجانبُ. وقَطَرْتُه ألقَيْتُه على قُطْرِه. وتَقَطَّر وقَع على قُطْرِه، وتَقاطر القومُ: جاءوا أرسالًا كالقَطْرِ، ومنه قِطارُ الإبلِ، والقَطِران بكَسْرِ الطاءِ ما يتقطَّر من الهِناء[١].

قوله: (**باسمِ ما آلَ إليه**)، يعني: أصلُه: أسَلْنا[٢] له معدنَ القطرِ بأن جعَلْناه مِثْلَ الماء ينبع كما يَنْبع، ولما كان المآلُ إلى هذا قيلَ ابتداءً: ﴿وَأَسَلۡنَا لَهُۥ عَيۡنَ ٱلۡقِطۡرِ﴾ تسميةً للشيءِ باسم ما يؤول إليه.

قوله: (**وقيل: كان يسيل**)، أي: القطر. روى مُحيي السنة عن المفسرين: أُجْرِيَتْ له عين النحاس ثلاثة أيام بلياليهن بأرض اليمن[٣].

قوله: (**سُمِّيت مَحاريبَ لأنه يُحامى عليها ويُذَبّ عنها**)، رُوِيَ عن المصنف أنه قال: يُقال: رجلٌ مِحْرَبٌ ومِحرابٌ؛ للكثيرِ الحروب كما يُقال: مكانٌ مِحْلالٌ لكَثْرة مَنْ يحل فيه. أنْشَدني الشيخ الأثيرُ لبعْضِ أهلِ الشام:

قرنَ الشجاعةَ بالخضوعِ لربِّـه ... ماأحسَنَ المحرابَ في مِحْرابهِ[٤]

---

(١) «مفردات القرآن» ص٦٧٧.

(٢) في النسخة «ح»: «أرسَلْنا».

(٣) «معالم التنزيل» (٦: ٣٨٩).

(٤) ذكره الزمخشري في «ربيع الأبرار» (٥: ١٧٧).

وصُفْرٍ وزُجاجٍ ورُخام، ليراها الناسُ فيعبدُوا نحوَ عبادتِهم. فإن قلتَ: كيفَ استجازَ سليمانُ عليه السّلام عَمَلَ التصاوير؟ قلتُ: هذا ممّا يجوزُ أن تختلفَ فيه الشرائع؛ لأنه ليسَ من مُقبَّحاتِ العقلِ كالظلْم والكَذِب. وعن أبي العالية: لم يكنِ اتخاذُ الصُّوَرِ إذ ذاكَ محرّمًا. ويجوزُ أن تكونَ غيرَ صُوَرِ الحيوان، كصُوَرِ الأشجارِ وغيرِها؛ لأنّ التمثالَ كلُّ ما صُوِّرَ على مِثْلِ صورةِ غيرِه من حيوانٍ وغيرِ حيوان. أو تُصوَّرُ محذوفةَ الرّؤوس. ورُوِيَ: أنهم عملوا له أسَدَيْن في أسْفلِ كرسيِّه، ونِسرَيْن فَوْقَه، فإذا أرادَ أن يصْعدَ بسطَ الأسدانِ له ذراعَيْهما، وإذا قعدَ أظلّه النّسرانِ بأجنحتِهما. والجوابي: الحِياضُ الكِبار، قال:

تَرُوحُ عَلَى آلِ المُحَلَّقِ جَفْنَةٌ ... كَجَابِيَةِ الشَّيْخِ العِرَاقِيِّ تَفْهَقُ

لأنّ الماءَ يُجبى فيها، أي: يُجمَع. جُعِلَ الفعْلُ لها مجازًا، وهيَ من الصّفاتِ الغالبةِ

سُمِّي المحرابُ مِحرابًا لكَثْرة ما يُحامى عليه وَصْفًا للمكان بصفةِ صاحبه.

قوله: (**تروحُ على آل المُحلَّقِ**)، البيت. مضى خبرُ المُحَلَّقِ وسَببُ قولِ الأعشى فيه في سورة «طه».

تفهَقُ: تَمْتَلِئ حتى تطفح. يقال: فَهِق الإناء بالكسر يَفْهَقُ فهقًا؛ إذا امتلأ حتى تصبب، وإنما خص الشَّيْخَ لضَعْفِه، وأنه لا يجد الماء في كل وقت فإذا وجده افترصَ[1] وملأ حوْضَه، قيل: أراد بالشيخ العِراقي كسرى. وفي «ديوان الأعشى» بالسين والحاءِ المهملتين، أي: الماءِ الجاري على وجه الأرض، وقيل: أراد به الفرات[2].

وأما قول المصنف: «جعل الفعل لها» أي: «تروحُ» أُسْنِدَ إلى الجفنة، والظاهر أن الجابية اسمُ فاعل. الأصل مَـجْبُوٌّ فيها فأسنده إلى الجابية مجازًا، كما قيل في قوله تعالى: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي﴾ [النور: ٢] سماها زانيةً وإنما هي المزنيُّ بها.

---

(١) أي: انتهز الفرصة.

(٢) وقيل: أراد دجلة. انظر: «تاج العروس» (فهق).

كالدّابّة. وقيل: كانَ يقعدُ على الجَفْنةِ ألفُ رجل. **وقُرِئ: بحذفِ الياءِ اكتفاءً بالكسْرة.** كقولِه تعالى: ﴿يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ﴾ [القمر: ٦]. ﴿رَّاسِيَٰتٍ﴾: ثابتاتٍ على الأثافي لا تُنزَلُ عنها لعِظَمِها. ﴿ٱعْمَلُوٓا۟ ءَالَ دَاوُۥدَ﴾: حكايةُ ما قيلَ لآلِ داود. وانتصبَ ﴿شُكْرًا﴾ على أنه مفعولٌ له، أي: اعملوا لله واعْبدوه على وجهِ الشكْرِ لنَعْمائه. وفيه دليلٌ على أنّ العبادةَ يجبُ أن تُؤدّى على طريقِ الشكْر. أو على الحال، أي: شاكِرين. أو على تقدير: اشكروا شكرا؛ لأنّ ﴿ٱعْمَلُوٓا۟﴾ فيه معنى اشكروا، من حيثُ إنّ العملَ للمنعِمِ شكرٌ له. **ويجوزُ أن ينتصبَ بـ﴿ٱعْمَلُوٓا۟﴾ مفعولًا به**، ومعناه: إنا سخّرنا لكم الجنَّ يعملونَ لكم ما شِئتم، فاعملوا أنتم شكرًا، **على طريقِ المشاكلة**. و﴿ٱلشَّكُورُ﴾: المتوفّرُ على

قوله: (**وقرئ بحذف الياء اكتفاء بالكسرة**)، كلُّهم إلا ابنَ كثيرٍ وأبا عَمْرو ووَرْشًا[١].

وقال الزجاج: كان الأصلُ الوقفَ بالياءِ إلا أن الكسرة تنوب عنها، وكانت بغير ألفٍ ولامٍ والوقفُ عليها بغير ياء، تقول: هذه[٢] جَوابٍ، فأدخلت الألف واللام، وترك الكلام على ما كان عليه قبل دخولها[٣].

قوله: (**ويجوزُ أن ينتصبَ بـ ﴿ٱعْمَلُوٓا۟﴾ مفعولًا به**)، إلى قولِه: (**طريقِ المشاكلة**) يعني: كانَ أصلُ الكلام: اشكروا الله آلَ داود شكرًا، فأقيمَ مُقامَ «اشكروا»: ﴿ٱعْمَلُوٓا۟﴾؛ ليشاكل قوله: ﴿يَعْمَلُونَ لَهُۥ﴾.

قال ابنُ الحاجب: يجوزُ أن يكونَ مفعولًا به، كأنَّ العملَ له تعلُّقٌ بالشكر، كما تقول: عملتُ كذا، فأَجْراه لذلك مُجرى المفعول به، ويجوز أن ينتصبَ على المصدرِ لأنه نوعٌ من العمل نَحْو: قعَدْتُ القُرْفُصاءَ، وإما لأنه إذا عَمِلوا فقد تضمَّن ذلك شُكرًا[٤] لا يحتمل العملُ غيره، فيكون من باب ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ٢٤][٥]. هذا الذي عَناه المصنّفُ بقوله:

---

(١) انظر: «حجّة القراءات» ص٥٨٣. أثبتها ابن كثير وصلاً ورفعًا، وأثبتها أبو عمرو وورش وصلاً.

(٢) في النسخ الخطية: «هذا» وصوّبناه من «معاني القرآن» للزجاج.

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٤٦).

(٤) زيادة من «أمالي ابن الحاجب».

(٥) «أمالي ابن الحاجب» (١: ٢٧٣). وقولُه: «فيكون من باب ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ﴾ يعني قوله تعالى: =

أداءِ الشكر، الباذلُ وُسْعَه فيه، **قد شَغَلَ به قلبَه ولسانَه وجوارحَه؛** اعتقادًا واعترافًا وكدحًا، وأكثرَ أوقاتِه. وعن ابنِ عبّاسٍ رضيَ اللهُ عنهما: من يشكرُ على أحوالِه كلِّها. وعن السّدّيّ: **من يشكرُ على الشكر**. وقيل: من يرى عجزَه عن الشكْر. وعن داود:

«إن العملَ للمُنْعِمِ شُكْرٌ له».

قوله: (**قد شَغَل به قلْبَه ولِسانَه وجَوارحَه**)، لفٌّ. وقولُه: «اعتقادًا واعترافًا وكَدْحًا» نَشْرٌ، وهو ينظرُ إلى قولِه في الفاتحة: «وأما الشكرُ فعلى النعمةِ خاصّةً وهو بالقلبِ واللسانِ والجوارح».

الراغب: الشكرُ: تصوُّر النعمةِ وإظهارُها، وقيل: هو مقلوبُ الكَشْر، أي: الكشف، ويُضادُّه الكفر، وهو نسيان النعمة وسترها، ودابّةٌ شَكور: مظهر بسِمَنِه إسداءَ صاحِبه. وقيل: أصلُه عَيْنٌ شَكْرى، أي: ممتلئة، فالشكرُ على هذا هو الامتلاءُ من ذِكْرِ المنعم. والشكرُ ثلاثةُ أضرُب: شُكرٌ بالقلبِ وهو تصوُّرُ النعمةِ، وشُكرٌ باللسانِ وهو الثناءُ على المُنْعِم، وشُكرٌ بسائرِ الجوارح وهو مكافأةُ النعمةِ بقَدْرِ استحقاقِه، وقولُه تعالى: ﴿ٱعْمَلُوٓاْ ءَالَ دَاوُۥدَ شُكْرًا﴾ [سبأ: ١٣] قيل: انتصابُه على التمييزِ، أي: اعملوا ما تعملونَه شكرًا لله، وقيل: مفعول لقوله: ﴿ٱعْمَلُوٓاْ﴾، وذكَر ﴿ٱعْمَلُوٓاْ﴾ ولم يقُلْ: «اشكروا» ليُنبِّه على التزامِ الأنواع الثلاثة(١).

قوله: (**مَنْ يشكُرُ على الشكر**)، وعليه قال:

إذا كــان شُـكْري نعمةَ الله نعمةً ... عليَّ لــه في مِثْلِها يجبُ الشكـــرُ
فكيف بلــوغُ الشـكرِ إلا بفَضْلِهِ ... وإن طالتِ الأيامُ واتّســع العُمْرُ
إذا مــسَّ بالنعــماءِ عَــمَّ سرورُها ... وإن مَسَّ بالضراءِ أعْقَبهَا الأجْرُ(٢)

= ﴿وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٤] قال الإمام البغوي في «معالم التنزيل» (٢: ١٩٣): قولُه تعالى: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾: نصبٌ على المصدر أي: كتب الله عليكم كتابَ الله. انتهى.

(١) «مفردات القرآن» ص٤٦١-٤٦٢.

(٢) الأبياتُ لمحمود الورّاق كما في «ربيع الأبرار» للزمخشري (٥: ٢٨٤) و«الفاضل» للمبرّد ص٩٥.

أنه جزّأَ ساعاتِ اللّيلِ والنهارِ على أهلِه، فلم تكن تأتي ساعةٌ من السّاعاتِ إلّا وإنسانٌ من آلِ داودَ قائمٌ يصلّي. وعن عمرَ رضيَ الله عنه: أنه سمِعَ رجلًا يقول: اللهمَّ اجعلني من القليل، فقالَ عمَر: ما هذا الدّعاء؟ فقال الرّجل: إني سمعتُ الله يقول: ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ﴾، فأنا أدعوه أن يجعلني من ذلكَ القليل، فقالَ عمر: كلُّ النّاسِ أعْلمُ من عُمَر.

[﴿ فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَىٰ مَوْتِهِ إِلَّا دَابَّةُ الْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنسَأَتَهُ فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ الْجِنُّ أَن لَّوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ مَا لَبِثُوا فِي الْعَذَابِ الْمُهِينِ ﴾ ١٤]

قُرِئ: (فلمّا قُضِيَ علَيه الموتُ). ودابّةُ الأرْض: الأرَضَة، وهيَ الدويبّة التي يقالُ لها: **السُّرْفة، والأرْضُ فعْلُها**، فأُضِيفَت إليه. يقال: أُرِضَتِ الخَشَبةُ أرْضًا. إذا أكلَتْها الأرَضة. وقُرِئَ **بفتْحِ الرّاء**، من أَرِضَتِ الخشبةُ أرضًا، وهو مِن بابِ فعلتُه ففَعِل، كقولك: **أكلتِ القوادحُ الأسنانَ** أكلًا، وأَكِلَت أكَلًا. والمِنْسأة: العصا؛ لأنه

وهو أيضًا معنى قوله: «وقيل: مَنْ يرى عَجْزَه عن الشُّكرِ».

قوله: (**السُّرْفَة**)، **النهاية**: دُويبّةٌ صَغيرةٌ تثقُبُ الشجرةَ وتتخذ بَيْتًا، يُضْرَبُ بها المثل، يقال: أصْنَعُ من سُرْفَة(١).

الراغب: سُمِّيت بذلك لتصوُّرِ معنى الإسرافِ منها، يقال: سُرِفَتِ الشجرةُ فهيَ مَسْروفة.

قولُه: (**والأَرْضُ فِعْلُها**)، أي: أكْلُها الخَشَبَ، يُشيرُ إلى أنَّ «الأَرْضَ» مصدر.

قولُه: (**بفتحِ الراء**)، أي: في «دابةِ الأَرَض» أي: من الباب الذي يكونُ مضمومَ العينِ متعدّيًا، ومكسورَ العينِ لازمًا، ولذلك قال: مِن: أَرِضتِ الخشبةُ بالكَسْرِ.

قوله: (**أكلتِ القوادحُ الأسنانَ**)، **الجوهري**: قَدحَ الدودُ في الأسنانِ والشجرِ قَدْحًا، وهو تآكُلٌ يقع فيه، والقادحةُ الدّود.

---

(١) انظر: «مجمع الأمثال» (١: ٤١١).

يُنسَأُ بها، أي: يطردُ ويؤخَّر. **وقُرِئ بفتْحِ الميم وبتخفيفِ الهمزةِ قلبًا وحذفًا**، وكلاهما ليسَ بقياس، ولكن إخراجُ الهمْزةِ بينَ بينَ هو التخفيفُ القياسيّ. و(مِنْساءَتِه) على مفعالة، كما يقالُ في المِيضأة: مِيضاءَة. و(مِنْ سَأَتِه)، أي: من طَرَفِ عصاه، سُمِّيت بسأَةِ القَوْسِ **على الاستعارة**. وفيها لغتان، كقولهم: ....

قولُه: (**وقُرئ بفَتْحِ الميمِ وبتَخْفيفِ الهمزة قَلْبًا وحَذْفًا**)، وفي «التيسيرِ»: نافعٌ وأبو عَمْرو: «منساته» بألفٍ ساكنةٍ بدلًا من الهمزةِ والبَدلُ مَسموع، وابنُ ذَكْوانَ: بهَمْزةٍ ساكنةٍ، ومثلُه قد يجيءُ في الشعرِ لإقامةِ الوزنِ، وأنشَد الأخفشُ الدمشقي:

صريعُ خمرٍ قامَ مِن وُكاتِه   كقومةِ الشيخِ إلى مِنْساتِه

والباقونَ: بهَمْزةٍ مفتوحةٍ. وحَمْزةُ إذا وقفَ جعَلَها بَيْنَ بَيْنَ على أصله(١).

قال ابنُ جِنِّي: المشهورُ ﴿مِنسَأَتَهُۥ﴾ و«مِنْساتَه» بالـهَمْزِ وبالبَدَلِ من الهمزِ، وهي العَصا، مِفْعَلَةٌ؛ من: نَسْأتُ الناقةَ والبعيرَ إذا زجَرْتَه. قال الفراء: هي من سِيَةِ القوس(٢)، وهي مَهْموزةٌ، ويجوزُ عند الفرّاءِ سِئة وسأة، وشَبَّهها بالقِحَةِ والقَحَةِ والضِّعَة والضَّعة، والتفسيرُ إنما هو على العصا لا سِيَةِ القوسِ، وهي من (ن س ء) أو إن كانت السِّيَةُ والسأةُ من: نسَأتُ، فهي عَلَة، والفاءُ محذوفةٌ نحو العِدَةِ والزِّنَةِ والضِّعة والقِحَة، وذلك مما فاؤه «واو» لا نون، ولم يَمْرُرْ بنا ما حُذِفَتْ نونُه وهي فاء، وسِيَةُ القوسِ: فِعَة، واللام محذوفة.

وسُئل أبو عَمْرٍو عن تركِ همزة «مِنْساته» قال: وجدتُ لها في كتابِ الله تعالى أمثالًا ﴿خَيْرُ ٱلْبَرِيَّةِ﴾ [البيّنة: ٧] و﴿لَتَرَوُنَّ ٱلْجَحِيمَ﴾ [التكاثر: ٦]، وكان أبو عَمْرو يهمِزُ ثم تركَها. ويريدُ أنّ البريةَ من: برأ الخلْقَ، فتركَ همْزَها تخفيفًا، و«لتروُنَّ» أصلُه: تراءى(٣).

قولُه: (**على الاستعارة**)، أي: اللفظيةِ لا المعنوية، كما سيجيءُ في قوله: ﴿طَلْعُهَا كَأَنَّهُۥ رُءُوسُ ٱلشَّيَٰطِينِ﴾ [الصافات: ٦٥] ومنه تسميةُ مطلَقِ الأنفِ للرسن.

---

(١) «التيسير في القراءات السبع» ص١١٨.

(٢) وهو ما اعوجَّ من رأسِها.

(٣) «المحتسب» (٢: ١٨٧).

قِحَةٌ وقَحَة. وقُرِئَ: (أكلَتْ مِنْسأته). ﴿تَبَيَّنَتِ ٱلْجِنُّ﴾ من: تَبيَّنَ الشيءُ؛ إذا ظَهَرَ وتجلّى. و﴿أَن﴾ مَعَ صلتِها بدلٌ من ﴿ٱلْجِنُّ﴾ بدلَ الاشتمال، كقولِك: تبيَّنَ زيدٌ جهْلَه. والظهورُ له في المعنى، أي: ظهرَ أنّ الجنَّ ﴿لَّوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ ٱلْغَيْبَ مَا لَبِثُواْ فِى ٱلْعَذَابِ﴾؛ أو: عَلِمَ الجنُّ كلُّهم علمًا بيّنًا بعدَ التباسِ الأمرِ على عامَّتِهم وضَعَفَتِهم، وتوهُّمِهم أنّ كبارَهم يَصدُقونَ في ادّعائهم عِلْمَ الغَيْب؛ أو: عَلِمَ المدّعونَ عِلْمَ الغَيْبِ منهم عجزَهم، وأنهم لا يعلمونَ الغَيْب، وإن كانوا عالمين قبلَ ذلكَ بحالهم، وإنما أُريدَ

قوله: (قِحَة وقَحَة)، الجوهري: وَقُحَ الرجلُ: إذا صار قليلَ الحياءِ، فهو وَقِحٌ ووَقاحٌ بيِّنُ القِحَة؛ بفَتْحِ القافِ وكسرها، والهاء عِوَضٌ من الواو وكذلك سِيَةُ القوسِ، وهي ما عُطِفَ من طرفَيْها، والجمعُ سِياتٌ، والهاءُ عِوَضٌ من الواو.

قوله: (﴿أَن﴾ مع صلتها بدل من ﴿ٱلْجِنُّ﴾)، وقيل: بدَلٌ من مُقدَّر وهو أمر؛ أي: تبيّن أمرُ الجنِّ، وعلى التقديرَيْن محلّه رَفْع.

قوله: (والظهور له)، أي: للجهل في المعنى؛ يعني أسندَ تبيَّن الذي بمعنى ظَهر إلى زيدٍ، وفي المعنى الظهور للجهل لا لزيد، فجيء بزيد توطئة، وعليه قولُه: «ظَهر أنَّ الجنَّ لو كانوا يعلمون» أي: ظَهر جَهْلُ الجنِّ للناس.

قوله: (أو عَلِمَ الجنُّ)، عطفٌ على «﴿تَبَيَّنَتِ ٱلْجِنُّ﴾ من: تبيَّن الشيء»، يعني: ﴿تَبَيَّنَتِ﴾ يجوز أن يكون لازمًا وأن يكون متعدّيًا.

الجوهري: تبيَّنَ الشيء، أي: ظَهر، وتبينتُه أنا، يتعدّى ولا يتعدّى. وإلى معنى اللازم أشار بقوله: «ظهرَ أنّ الجنَّ لو كانوا يعلمونَ الغيْبَ»، وعلى أن يكونَ متعديًا إذا جُعِلَ التعريفُ في «الجن» للجنس كان المعنى كما قال: «أو علم الجنُّ كلُّهم علمًا بينًا» إلى آخره، وإذا جعل للعهد والمرادُ جنّ سليمانَ فيكونُ من بابِ وَضْعِ المُظْهَر موضعَ المُضْمَرِ فيفيدُ بحَسبِ المَقام معنى التهكّم، وأن يقال: لو عَلِمَ المُدَّعون علْمَ الغيبِ عَجْزَهم كما تقول لمن يدَّعي معرفةَ الشيءِ وهو يعلَمُ جَهْلَه ثم يعجَزُ عنه: قد عَلِمَ المدعي أنه لا يقدِرُ على شيءٍ من هذه المسائل، والحالُ أنه لم يزل عالمًا به.

قوله: (عَجْزَهم وأنّهم لا يعلمونَ الغيب)، قيل تنازعَ فيه قولُه: «أو عَلِمَ الجنُّ كلُّهم»

التهكُّم بهم كما تتهكّمُ بمدّعي الباطلِ إذا دُحِضَت حجّتُه، وظَهَرَ إبطاله بقولك: هل تبيّنتَ أنك مُبْطل. وأنتَ تعْلمُ أنه لم يزلْ لذلك متبيّنًا. وقُرِئ: (تُبُـيِّنتِ الجنُّ) على البناءِ للمفعول، على أنّ المتبيَّنَ في المعنى هو: ﴿أَن﴾ معَ ما في صلتها؛ لأنه بَدَل. وفي قراءةِ أُبيّ: (تَبيَّنت الإنسُ). وعن الضّحّاك: (تباينتِ الإنسُ)، بمعنى: تعارَفت وتعالمَت. والضميرُ في ﴿كَانُوٓاْ﴾ للجنِّ في قولِه: ﴿وَمِنَ ٱلۡجِنِّ مَن يَعۡمَلُ بَيۡنَ يَدَيۡهِ﴾ [سبأ: ١٢]، أي: علمتِ الإنسُ أن لو كانَ الجنُّ يَصدُقونَ فيما يوهمونَهم من عِلْمِهم الغَيْبَ؛ ما لبثوا. وفي قراءةِ ابنِ مسعودٍ رضيَ الله عنه: (تبينت الإنسُ أنّ الجنّ لو كانوا يعلمون الغيب). رُوِيَ: أنه كانَ من عادةِ سليمانَ عليه السلامُ أن يعتكفَ في مسجدِ بيتِ المقدسِ المُدَدَ الطِّوال، فلمّا دنا أجلُه لم يصبحْ إلا رأى في محرابِه شجرةً نابتةً قد أنْطَقَها الله، فيسألُها: لأيِّ شيءٍ أنت؟ فتقول: لكذا، حتى أصبحَ ذاتَ يومٍ فرأى الخَرُّوبةَ فسألَها، فقالت: نبتُّ لخرابِ هذا المسجد، فقال: ما كانَ الله ليُخرِبَه

وقوله: «وعلم المُدَّعون» أو يقول: هو معمولُ الثاني وحُذِفَ مفعولُ الأولِ لدلالةِ هٰذا عليه، ويؤيِّدُ الوجْهَ الأخيرَ قولُه: «وإن كانوا عالمينَ قبل ذلك بحالهم» إلى آخره.

قوله: (على أن المتبيَّنَ في المعنى)، يعني ﴿تَبَيَّنَتِ﴾ قرئ مجهولًا[1] بناءً على أنّ المسندَ إليه «أن» مع ما في صلتِها، وذِكْرُ الجنِّ كالتوطِئة، ومَرْجِعُه إلى الوجْهِ الأول.

قوله: (تَبيَّنَتِ الإنس)، قال ابن جني: هي قراءةُ ابنِ عباسٍ والضّحاك وعليِّ بن الحسين رَضِيَ الله عنهم، أي: تبينتِ الإنسُ أنّ الجنَّ لو عَلِموا بذلك ما لبِثوا في العذاب المُهين، ويدلُّ عليه ما رواه مَعبدٌ عن قَتادة قال: في مُصْحَفِ عبد الله: «تبيَّنَتِ الإنسُ أنّ الجنَّ لو كانوا يعلمون ما لبثوا»[2].

قوله: (الخرّوبة)، النهاية: في حديثِ سليمانَ عليه السلام: كان يَنْبُت كلَّ يوم في مُصَلاه شجرةٌ فيسألها: ما أنت؟ فتقول: أنا شجرةُ كذا، أنبُت في أرضِ كذا، أنا دَواءٌ من داء كذا،

---

(١) انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (١٤: ٢٧٩).

(٢) «المحتسب» (٢: ١٨٨).

وأنا حيّ، أنتِ التي على وجهكِ هلاكي وخرابُ بَيْتِ المقْدس، فنَـزَعَها وغَرَسَها في حائطٍ له وقال: اللهمَّ عمِّ على الجنِّ موتي، حتى يعلمَ الناسُ أنهم لا يعلمونَ الغَيْب. لأنهم كانوا يسترقونَ السَّمْعَ ويموّهونَ على الإنسِ أنهم يعلمونَ الغَيْب. وقالَ لملَكِ الموت: إذا أُمِرْتَ بي فأعْلمني، فقال: أُمِرْتُ بكَ وقد بقيَت من عُمرِكَ ساعة، فدعا الشياطين فبنَوْا عليه صَرْحًا من قواريرَ ليسَ له باب، فقامَ يصلّي مُتكئًا على عصاه، فقُبِضَ رُوحُه وهو مُتّكئٌ عليها؛ وكانت الشياطينُ تجتمعُ حَوْلَ محرابِه أينما صلّى، فلم يكن شيطانٌ يَنظرُ إليه في صلاتِه إلّا احْترق، فمرَّ به شيطانٌ فلم يسمعْ صوتَه، ثمَّ رجعَ فلم يَسْمَع، فنظر، فإذا سليمانُ قد خرَّ مَيتًا، ففتحوا عنه فإذا العصا قد أكلتْها الأَرَضَة، فأرادوا أن يعرفوا وقْتَ موتِه، فوضعوا الأَرَضةَ على العصا فأكلتْ منها في يومٍ وليلةٍ مقدارًا، فحسَبوا على ذلكَ النحْوِ فوجدوه قد ماتَ منذ سنة، وكانوا يعملونَ بينَ يدَيْه ويحسبونَه حيًّا، فأيقنَ النّاسُ أنهم لو علموا الغيبَ لما لبثوا في العذابِ سنةً. ورُوِيَ: أنّ داودَ عليه السّلامُ أسّسَ بناءَ بيتِ المقْدسِ في مَوْضعِ فسطاطِ موسى عليه السّلام،

فيأمرُ بها فتُقْطَع، ثم تُصَرُّ ويُكْتَبُ على الصُّرة اسمُها ودَواؤها، فلما كان في آخر ذلك نَبَتتِ الينبوتةُ، فقال: وما أنتِ؟ فقالت: أنا الخرُّوبة وسكتَت، فقال: الآن أعْلَم أنّ الله قد أذِن في خَرابِ هذا المسجد وذَهاب هذا المُلْكِ، فلم يَلْبَث أن مات[1]. وقريب منه في «معالم التنزيل»[2].

قوله: (في موضعِ فُسطاطِ موسى عليه السلام)، الجوهري: الفُسطاطُ بيْتٌ من شَعَر، وفسطاطُ: مدينةُ مصر. والظاهرُ غيرُ ذلك. أما الثاني فظاهر، وأما الأول فلأنّ المشهورَ أنّ موسى عليه السلام ما وصلَ إلى بيتِ المقدس ولا رآه. ويؤيِّدُه ما رواه المصنِّفُ في المائدة في

---

(١) أخرجه سعيد بن منصور في التفسير من سننه (٢: ٥٧٦) عن خصيف، والمروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (١: ٢٢٥) عن ابن عباس وعبدالله بن شداد، والضياء المقدسي في المختارة (١٠: ٢٩١) عن ابن عباس.

(٢) «معالم التنزيل» (٦: ٣٩١).

فماتَ قبلَ أن يُتمَّه، فوصّى به إلى سليمان، فأمرَ الشياطينَ بإتمامِه، فلمّا بقيَ من عُمرِه سنةٌ سألَ أن يُعمّى عليهم موتُه حتى يَفرغوا منه؛ ليبطلَ دعواهم علْمَ الغَيْب. رُوِيَ: أنّ أَفْريذون جاءَ ليَصْعَدَ كرسيَّه، فلمّا دنا ضربَ الأَسَدانِ ساقَه فكسراها، فلم يَجْسُر أحدٌ بعدُ أن يدنوَ منه، وكانَ عُمرُ سليمانَ ثلاثًا وخمسينَ سنةً؛ ملكَ وهو ابنُ ثلاثِ عشرةَ سنةً، فبقيَ في مُلكِه أربعينَ سنةً، وابتدأَ بناءَ بَيتِ المقدسِ لأربعٍ مَضَيْنَ من مُلكِه.

[﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكَنِهِمْ ءَايَةٌ جَنَّتَانِ عَن يَمِينٍ وَشِمَالٍ كُلُوا۟ مِن رِّزْقِ رَبِّكُمْ وَٱشْكُرُوا۟ لَهُۥ بَلْدَةٌ طَيِّبَةٌ وَرَبٌّ غَفُورٌ * فَأَعْرَضُوا۟ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ سَيْلَ ٱلْعَرِمِ وَبَدَّلْنَٰهُم بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ ذَوَاتَىْ أُكُلٍ خَمْطٍ وَأَثْلٍ وَشَىْءٍ مِّن سِدْرٍ قَلِيلٍ * ذَٰلِكَ جَزَيْنَٰهُم بِمَا كَفَرُوا۟ وَهَلْ نُجَٰزِىٓ إِلَّا ٱلْكَفُورَ﴾ ١٥ - ١٧]

قُرِئ: ﴿لِسَبَإٍ﴾ بالصرْفِ ومَنْعِه، وقلْبِ الهمزةِ ألفًا. ....

قصتِه قال: رُوِيَ أنّ هارونَ ماتَ في التيه، ومات موسى بَعْدَه فيه بسَنة، ودخل يوشَعُ أريحا بعد موتِه بثلاثة أشهر(١).

ورَوَيْنا في حديثِ قَبْضِ روحِه عن البخاريِّ ومُسلم والنَّسائي عن النبيِّ ﷺ: «فسأَلَ الله أن يُدْنِيَه من الأرضِ المُقَدَّسةِ رَمْيَة حجر» قال رسولُ الله ﷺ: «فلو كُنْتُ ثَمَّ لأريتُكم قبْرَه إلى جانبِ الطريقِ عند الكثيب الأحمر»(٢).

قوله: (قُرِئ: ﴿لِسَبَإٍ﴾ بالصرفِ ومَنْعِه)، البَزِّيُّ وأبو عَمْرٍو: بفَتْح الهمزةِ من غيرِ تنوين، وقُنْبُلٌ: بإسكانِها على نيّةِ الوقفِ، والباقونَ: بالخفْضِ مع التنوين(٣). قال الزجّاج: مَنْ فَتَحَ وتركَ الصرفَ فلجَعْلِه اسما للقبيلةِ ومَنْ صَرَفَه جعلَه اسمًا لرجلٍ أو للحيِّ(٤).

---

(١) «تفسير الكشاف» (٥: ٣٣١).

(٢) أخرجه البخاري (١٣٣٩) ومسلم (٢٣٧٢) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) انظر: «حجّة القراءات» ص٥٨٥ و«الجامع لأحكام القرآن» (١٤: ٢٨٢).

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٤٨).

و﴿مَسْكَنِهِمْ﴾: **بفتْحِ الكافِ وكَسْرِها**، وهو مَوْضعُ سكناهم، وهو بلدُهم وأرضُهم التي كانوا مقيمينَ فيها، أو مسكنُ كلِّ واحدٍ منهم. وقُرِئَ: (مساكنِهم). و﴿جَنَّتَانِ﴾: بدلٌ من ﴿ءَايَةٌ﴾. أو خبرُ مبتدإٍ محذوف، تقديره: الآيةُ جنّتان. وفي الرّفعِ معنى المدح، تدلُّ عليه قراءةُ من قرأ: (جنتين) بالنّصبِ على المدْح. فإن قلتَ: ما معنى كونِهما آيةً؟ قلتُ: لم يجعل الجنّتينِ في أنفسِهما آيةً، وإنما جَعَلَ قصّتَهما وأنّ أهلَهما أعْرضوا عن شكْرِ الله تعالى عليهما فخرَّبهما، وأبدلَهم عنهما الخَمْطَ والأثْلَ؛ آيةً وعبرةً لهم ليعتبروا ويتّعظوا فلا يعودوا إلى ما كانوا عليه من الكفرِ وغَمْطِ النِّعَم. **ويجوزُ أن تجعلَهما آيةً**،

قولُه: (و﴿مَسْكَنِهِمْ﴾ **بفَتْح الكاف وكَسْرِها**)، حفْصٌ وحمزةُ: بإسكانِ السين وفَتْحِ الكافِ، والكسائيُّ كذلك غير أنه يكسِرُ الكافَ، والباقونَ: بفَتْحِ السِّينِ وكَسْرِ الكافِ وألفٍ بينهما(١).

قال مَكِّي: مَنْ قرأَ بالتوحيدِ وفَتْحِ الكافِ جَعله مَصْدرًا ولم يجمَعْه وأتى به على القياس، لأن «فَعَلَ يَفْعَل» قياس مطرد بالفتح نَحو المَقْعَدِ والمَدْخَلِ، وقيل: هو اسمٌ مُفردٌ للمكانِ يؤدِّي عن الجمعِ، ومَنْ كسَر الكافَ جعلَه اسمًا للمكانِ كالمسجِدِ، وقيل: هو مَصْدرٌ خرَج عن الأصلِ كالمَطْلَع(٢).

قوله: (**ويجوز أن تَجْعلَهما آية**)، أي: علامةً دالّةً على الله وعلى قدرتِه، فعلى الأولِ المضافُ محذوفٌ، وعلى الثاني هو مِثْلُ قولِه: ﴿وَجَعَلْنَٰهَا وَٱبْنَهَآ ءَايَةً لِّلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأنبياء: ٩١] قال: حالُهما بمَجْموعهما آيةٌ واحدة وهي ولادتُها إيّاهُ مِن غيرِ فَحْل(٣).

اعلَم أنّ في مثل هذه الآية يجوزُ أن ينتفعَ بها المكلَّفُ من حيثُ الاعتبارُ، فيَنْزجرُ ويَرْتدعُ عن كُفرانِ نعم الله لئلا يُصيبَه بمثْلِ ما أصابهم أو من حيث القدرة الكاملة والإحسان إليه حيث ما ابتلاه بمثْلِ ما ابتلاهم، فيشكر الله عليه وهذا معنى قولهم: تجبُ سجدةُ الشكرِ عند

---

(١) انظر: «حجّة القراءات» ص٥٨٥ و«الجامع لأحكام القرآن» (١٤: ٢٨٣).

(٢) «مشكل إعراب القرآن» (٢: ٥٨٥).

(٣) انظر: الكشاف (١٠: ٣٩٨).

أي: علامةً دالّةً على الله، وعلى قدرتِه وإحسانِه ووجوبِ شكره. فإن قلتَ: كيفَ عَظَّمَ اللهُ جنّتَيْ أهلِ سبأٍ وجعلَها آيةً، ورُبَّ قريةٍ من قُرَيّاتِ العراقِ يحتفُّ بها من الجنانِ ما شئت؟ قلتُ: لم يُرِدْ بُستانَيْنِ اثنينِ فحسب، وإنما أرادَ جماعتَيْنِ من البساتِين: جماعةً عن يمينِ بلدِهم، وأخرى عن شمالِها، وكلُّ واحدٍ من الجماعتَينِ في تقاربِها وتضامِّها، كأنها جنةٌ واحدة، كما يكونُ بلادُ الرّيفِ العامرةُ وبساتينُها، أو أرادَ بستانَيْ كلِّ رجلٍ منهم عن يمينِ مسكنِه وشمالِه، كما قال: ﴿جَعَلْنَا لِأَحَدِهِمَا جَنَّتَيْنِ مِنْ أَعْنَٰبٍ﴾ [الكهف: ٣٢]. ﴿كُلُوا۟ مِن رِّزْقِ رَبِّكُمْ﴾: إمّا حكايةٌ لِما قالَ لهم أنبياءُ الله المبعوثونَ إليهم، أو لِما قالَ لهم لسانُ الحال، أو هم أحقّاءُ بأن يقالَ لهم ذلك، ولمّا قال: ﴿كُلُوا۟ مِن رِّزْقِ رَبِّكُمْ وَٱشْكُرُوا۟ لَهُۥ﴾ أتبعَه قولَه: ﴿بَلْدَةٌ طَيِّبَةٌ وَرَبٌّ غَفُورٌ﴾ يعني: هذه البلدةُ التي فيها رزقُكم بلدةٌ طيّبة، وربّكم الذي رزقَكم وطلبَ شكرَكم ربٌّ غفورٌ لمن شكَرَه. وعن

اندفاعِ نِقمةٍ أو هُجومِ نعمةٍ(١)، وإلى الأولِ الإشارةُ بقوله: «فلا يعودوا إلى ما كانوا عليه من الكفرِ» وإلى الثاني بقوله: «وإحسانِه ووجوبِ شكره».

قوله: (لم يُرِدْ بُستانَيْن اثنَيْن فحَسْب)، أي: ﴿جَنَّتَانِ﴾ إما بَدلٌ من ﴿ءَايَةٌ﴾ أو خبرُ مبتدأٍ محذوف والجملةُ بَيان، وقولُه: ﴿لِسَبَإٍ﴾ اسمُ قبيلةٍ أو حيٍّ محمولٌ على ﴿ءَايَةٌ﴾ لأنها اسمُ ﴿كَانَ﴾ وينبغي أن يُحملَ ﴿جَنَّتَانِ﴾ على الكلِّ: إما باعتبارِ الجنس وما يُقال له: جَنّتان، وإليه الإشارةُ بقوله: «وإنّما أراد جماعتَيْن» إلى آخرِه، أو باعتبارِ أفرادِ الجنسِ وهو المرادُ مِن قَوْلِه: «أو أرادَ بُستانَيْ كُلِّ رجلٍ منهم وليسَ كذلك بساتينُ سائرِ البلادِ لسائرِ الناس»، فأدّى مآلُ المعنى إلى أنّ أهلَ تلك البلادِ كانوا مُتْرَفين قاطبةً أصحابَ بساتين.

قولُه: (أَتْبعَه)، فيه إشعارٌ بأنّ في التنزيل لفًّا ونَشْرًا، وأنّ وصْفَ البلدةِ بالطيِّبةِ ناظرٌ إلى قوله: ﴿وَٱلْبَلَدُ ٱلطَّيِّبُ يَخْرُجُ نَبَاتُهُۥ بِإِذْنِ رَبِّهِۦ﴾ [الأعراف: ٥٨]، وإليه أشارَ بقوله: «هذه البَلدةُ

(١) عبارة ابن قدامة في «المغني» (١: ٤٤٩): ويُسْتحبُّ سجودُ الشكرِ عند تجدُّدِ النِّعم واندفاعِ النِّقم، انتهى. فجعله من الاستحباب لا الوجوب. ولتمام الفائدة انظر: «التهذيب في الفقه» للإمام البغوي (٢: ١٩٩).

ابنِ عبّاسٍ رضيَ الله عنهما: كانت أخْصَبَ البلادِ وأطيبَها؛ تخرجُ المرأةُ وعلى رأسِها المِكْتَل، فتعملُ بيَدَيْها وتسيرُ بينَ تلكَ الشجر، فيمتلئ المِكْتَلُ ممّا يتساقطُ فيه من الثمَر. ﴿طَيِّبَةٌ﴾: لم تكن سَبِخةً. وقيل: لم يكن فيها بعوضٌ ولا ذبابٌ ولا بُرغوثٌ ولا عقربٌ ولا حيّة. وقُرِئ: (بلدةً طيّبةً وربًّا غفورًا) بالنصْبِ على المدْح. وعن ثعْلبٍ: معناه: **اسكنْ، واعبدْ**. ﴿ٱلْعَرِمِ﴾: **الجُرْذِ** الذي نَقَبَ عليهم السِّكْرَ؛ ضربت لهم بلقيسُ الملكةُ بسدٍّ ما بينَ الجبلَيْن بالصَّخرِ **والقار**، **فحقَنتْ** به ماءَ العيونِ والأمطار، وتركتْ فيه خروقًا على مقدارِ ما يحتاجونَ إليه في سَقْيهم، فلمّا طغوا قيل: بعثَ الله إليهم ثلاثةَ عشرَ نبيًّا يدعونَهم إلى الله ويذكّرونَهم نعمتَه عليهم، فكذّبوهم، وقالوا ما نعرفُ لله نعمةً ـ سلّطَ الله على سدِّهم الخُلْدَ فنقبَه من أسفلِه فغرَّقَهم. وقيل: العَرِم: جمعُ

التي فيها رِزْقُكم بلدةٌ طيِّبة»، إلى قوله: «غفورٌ لمن شكر»، وإيذانٌ بأنّ شُكرَهم لم يكن وافيًا بتلك النعمة، وأنّه تعالى يرضى عنهم بقليلِ الشكرِ من كثيرِ النعمة[1].

قوله: (**اسْكُن واعبد**)، أي: اسكُن بلدةً طَيبةً واعبُدْ ربًّا غفورًا.

قوله: (**الجرْذ**)، **الجوهري**: الجُرْذُ ضَرْبٌ من الفأرِ والجمْعُ جُرْذان. والخُلْدُ أيضًا ضَرْبٌ من الجُرذانِ. قيل: سُمِّيَ خُلدًا لإقامتِه عند جُحره لعماه.

الراغب: قيلَ: العَرِمُ الجُرْذُ الذَّكَر نُسِبَ إليه الفعل لأنه هو الذي نقبَ المَسْناةَ. وقال: العَرامة: شَراسةٌ وصُعوبةٌ في الخُلُقِ ويظهر بالفعل يقال: عَرِمَ فهو عارِم، وعَرِمَ تخلَّقَ بذلك، ومنه: عُرام الجيش، وقولُه تعالى: ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ سَيْلَ ٱلْعَرِمِ﴾ [سبأ: ١٦] وقيل: العَرِمُ: المَسْناةُ[2].

قوله: (**والقار**)، **الجوهري**: القارُ القِيرُ والقَارةُ: الأكَمَة، وجمعها: قار.

قوله: (**فحقنت**)، **الأساس**: حَقَنَ اللبنَ في السِّقاء: جَمَعَه، وسَقاه الحَقينَ أي: اللبنَ المَحْقون.

---

(١) هذه الفقرة سقطت من (ح) و(ف).

(٢) «مفردات القرآن»، ص٥٦٢.

عَرِمة، وهي الحجارةُ المركومة. ويقالُ **للكُدْسِ** من الطَّعام: عَرِمَة، والمراد: **المُسَنَّاةُ التي عقدوها سِكْرًا**. وقيل: العَرِمُ اسمُ الوادي. وقيل: العَرِمُ المطرُ الشديد. وقُرِئ: (العَرْم) بسكونِ الرّاء. وعن الضحّاك: كانوا في الفترةِ التي بينَ عيسى ومحمّد عليهما السلام. **وقُرِئ: (أُكْل) بالضمّ والسكون، وبالتنوينِ والإضافة**. والأكل: الثمر. والخمْط: شجرُ الأراك. وعن أبي عبيدة: كلّ شجرٍ ذي شَوْك. وقالَ الزجّاج: كلُّ نبْتٍ أخذَ طعمًا من مرارة، حتى لا يُمكنُ أكلُه. والأثْل: شجرٌ يشبه الطَّرْفاء أعظمُ منه وأجودُ عودًا. **ووجْهُ مَن نَوَّن**: أنّ أصلَه: ذواتَيْ أُكلِ أُكلِ خَمْطٍ؛ فحُذِفَ المضافُ وأقيمَ المضافُ إليه مقامَه.

قوله: (**للكُدْسِ**)، **الأساس**: كُدْسٌ من الطعام وأكداسٌ. ومنَ المجازِ: مررْتُ بأكداسٍ من الطعام، وتكَدَّستِ الخيلُ: اجتمعَتْ وركِبَ بعضُها بَعْضًا في سَيْرِها.

قوله: (**المُسَنّاة**)، قيل: ما يُبنى للسيل ليَرُدَّ الماءَ.

قوله: (**عَقَدوها سِكْرًا**)، **الجوهري**: السَّكْرُ: مصْدرُ أسكَرْتُ النّهرَ أسكُرُه سَكْرًا: إذا سدَدْتَه، والسِّكْرُ بالكَسْرِ: العَرِم.

و«السِّكْرُ» في الكتابِ حالٌ مُقدَّرة نَحْوَ قولِه: ﴿وَتَنۡحِتُونَ مِنَ ٱلۡجِبَالِ بُيُوتٗا﴾ [الشعراء: ١٤٩].

قوله: (**وقُرِئ أُكْلٍ بالضمِّ والسكونِ والتنوينِ**[١] **والإضافة**)[٢]، قرأ أبو عَمْروٍ: بضَمِّ الكافِ مع الإضافة، وابنُ كثيرٍ: بالسكونِ مُنوّنًا، والباقون: بالضمِّ من غيرِ إضافة. وعَن بَعْضِهم: التقديرُ: أُكلِ ذي خَمْطٍ، وقيل: هو بدَلٌ منه، وجُعِلَ خَمْطًا أُكلًا لمُجاورتِه إيّاه وكَوْنِه سَببًا له.

قوله: (**ووجهُ مَن نوّن**)، يعني: التنوينُ في ﴿أُكُلٍ﴾ مُشكل، إما أن يُجعلَ ﴿خَمۡطٖ﴾ بدلًا منه على حذفِ مضافٍ، أو يذهب على تأويل الخمط الذي هو اسم الشجر بمعنى

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «وبالتنوين».

(٢) انظر: «حجة القراءات» ص٥٨٧ و«الجامع لأحكام القرآن» (١٤: ٢٨٨).

أو وُصِفَ الأكلُ بالخمْط، كأنه قيل: ذواتَيْ أُكل بَشِع. ومَنْ أضافَ، وهو أبو عَمْرٍو وحْدَه؛ فلأنّ أُكلَ الخمْطِ في معنى البرير، كأنه قيل: ذواتَيْ برير. والأثلُ والسِّدر معطوفانِ على ﴿أُكُلٍ﴾، لا على ﴿خَمْطٍ﴾؛ لأنَّ الأثلَ لا أُكلَ له. وقُرِئ: (وأثلًا وشيئًا)، بالنّصْبِ عطفًا على ﴿جَنَّتَيْنِ﴾. وتسميةُ البَدَلِ جنتين؛ لأجلِ المشاكلة، وفيه ضربٌ من التهكّم. وعن الحسَنِ رحمه الله: قَلَّلَ السّدر؛ لأنه أكرمُ ما بُدِّلوا. وقُرِئ: (وهل يُجازى)، ﴿وَهَلْ نُجَٰزِيٓ﴾ بالنّون، (وهل يجازي) والفاعلُ الله وحدَه، (وهل يجزي) والمعنى: أنّ مثلَ هذا الجزاءِ لا يستحقّه إلّا الكافر، ....

البَشِعِ ليصحّ الوصفُ به، قال الزجاج: كل نَبْتٍ أخذ طعمًا من مرارةٍ حتى لا يُمكِنُ أكلُه فهو بَشع[١].

قوله: (في معنى البَرير)، النهاية: البَرير: ثَمرُ الأراك إذا اسودَّ وبلَغ، وقيل: هو اسمٌ له في كل حال.

البرير: بالباءِ الموحَّدة والراءِ والياءِ المنقطةِ من تحتُ نُقطتان والراء.

قوله: (كأنه قيل: ذواتي بَرير)، والإضافةُ للبيان، نحو: بابِ ساجٍ، والمضاف إليه بمعنى برير، ومِن ثَمَّ قال: «والأَثْلُ والسدرُ معطوفان على ﴿أُكُلٍ﴾ لا على ﴿خَمْطٍ﴾» إذ لو عطف على ﴿خَمْطٍ﴾ لزمَ أن يكون لهما ثَمر ولا ثمرَ لهما. قال صاحبُ «الفرائد»: الأُكُل الثمرُ، والخَمْطُ الأراك، والبرير ثَمَرُ الأراك فقولُه: ﴿ذَوَاتَىْ أُكُلٍ خَمْطٍ﴾ يساوي: ذواتَيْ بَرير، فأي فائدة في هذا التقدير، أي: تقدير تفسير الخمط بالأراك دونَ كل شجرٍ ذي شوك، فيقال: الفائدة مَزيدُ بيانٍ وتقرير وإظهار كمال بشاعة، والمَقامُ يَقْتضيه.

قوله: (﴿وَهَلْ نُجَٰزِيٓ﴾)، حَفْصٌ وحمزةُ والكسائي: بالنونِ وكَسْرِ الزاي، ﴿إِلَّا ٱلْكَفُورَ﴾ بالنصبِ، والباقونَ: بالياء وفَتْحِ الزاي، وبالرفع[٢].

قولُه: (والمعنى أنّ مثلَ هٰذا الجزاءِ لا يستحقُّه إلا الكافر)، ومعنى المثل مستفادٌ من

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٤٩).

(٢) ولتمامِ الفائدة انظر: «حجّة القراءات»، ص٥٨٧.

....

إيقاع قولِه: ﴿وَهَلْ نُجَٰزِيٓ إِلَّا ٱلْكَفُورَ﴾ تذييلًا لقوله: ﴿ذَٰلِكَ جَزَيْنَٰهُم بِمَا كَفَرُواْ﴾، وذلك في مثل هذه الموانع يُفيدُ المعنى الكليَّ وهو العِلّيّةُ، وذلك أنه ورد عَقيبَ أوصافٍ أُجْرِيَتْ على موصوفٍ، فآذن بأنَّ المذكورَ قبله مُستحقٌّ بما بعده، أي: ذلك الجزاء لأجلِ اتصافه بتلك الصفات كما مر.

قال صاحب «الفرائد»: قولُه: «إن مثل هذا الجزاء لا يستحقُّه إلا الكافر» صحيح، ولكن قوله: «وهو العقابُ العاجلُ» منظور فيه لأن المؤمن يبتلى بالعقاب العاجل أيضا فكيف وقد جاء في الحديث: «جَعل عذاب هذه الأمة في الدنيا»[1]، وقال تعالى: ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ﴾ [النساء: ٧٩] وقوله: «وليس لقائلٍ أن يقولَ» إلى آخرِه منظورٌ فيه يعرف بالتأمل، والوجه أن يقال: وهل نجازي بمِثْلِ هذا الجزاء وهو السلب والتبديل إلا الذي بالغ في الامتناعِ من الشكرِ وكان في ضِمْنِ قوله: ﴿ٱلْكَفُورَ﴾ دون «الكافر» أنه يعفو عن كَثيرٍ، ولا يُعاقبُ بمثْلِ هذا إلا الذي بلغَ هذا الحدَّ من الكُفر، فيلزَمُ أن يكوُن الكفوُر كافرًا، لأنّ المؤمنَ لا يكون امتناعُه من الشكرِ بهذه المَثابة.

وقلت: ويمكنُ أن يُستنبَط هذا المعنى من قولِه: «وقيل: المؤمن تُكفَّرُ سيئاتُه بحسناتِه» إلى آخره، يعني: مِثْلُ هذا الجزاء أي: العقابُ الذي يكونُ مجازاةً بجميعِ ما يَفعلُه من السوءِ لا يستحقُّه المؤمن، لأن المؤمنَ تُكفَّرُ سيئاتُه بحسناتِه، والكافرُ هو الذي يستحقّه لأن حسناته محبطة فيُجازى بجميعِ ما يفعلُه من السوء، فإذَن التعريفُ في قوله :«العقاب العاجل» للعهدِ، وهذا من قول الزجاج قال: هذا مما يسأل عنه ويقال: إنّ الله يُجازي الكفورَ وغير الكفور. وجوابُه: أن المؤمنَ يكفَّر عنه السيئات لقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ [هود: ١١٤] والكافر يحبط عمله فيجازى بكل سوء يعمله لقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱتَّبَعُواْ مَآ أَسْخَطَ ٱللَّهَ وَكَرِهُواْ رِضْوَٰنَهُۥ فَأَحْبَطَ أَعْمَٰلَهُمْ﴾ [محمد: ٢٨][2].

---

(١) أخرجه الحاكم في «المستدرك» (١٥٦) والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٢: ٢٤٢) من حديث عبد الله ابن زيد الأنصاري.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٤٩).

وهو العقابُ العاجل. وقيل: المؤمنُ تُكفَّرُ سيئاته بحسناتِه، والكافرُ يُحبَطُ عملُه فيُجازى بجميعِ ما يفعلُه من السّوء. ووجهٌ آخَر: وهو **أنّ الجزاءَ عامٌّ لكلِّ مكافأة،** يُستعملُ تارةً في معنى المعاقبة، وأخرى في معنى الإثابة، فلمّا استُعمِلَ في معنى المعاقبةِ في قولِه: ﴿جَزَيۡنَٰهُم بِمَا كَفَرُواْ﴾ بمعنى: عاقبناهم بكفرِهم؛ قيل: (وَهَلْ يجازى إِلَّا الْكَفُورُ) بمعنى: وهل يعاقَب؟ **وهو الوجهُ الصحيح.** وليسَ لقائلٍ أن يقول: لِمَ

قوله: (**أن الجزاء عام لكلِّ مكافأةٍ**)، أي: مشتركٌ في معنَيَيْن متضادَّيْن فاحتيجَ إلى تعيينِ المرادِ بالقرينةِ المُخصِّصة لَـمّا قُرِنَ هاهنا بقولِه: ﴿بِمَا كَفَرُواْ﴾ تَعَيَّنَ المرادُ، ثم قيل: ﴿وَهَلۡ نُجَٰزِيٓ إِلَّا ٱلۡكَفُورَ﴾ لكونِه تذييلًا، فيكون معناهُ معناه، وهو المراد من قوله بعد هذا: «لم يُرِدِ الجزاءَ[1] العامّ وإنما أرادَ الخاصّ»، ومن قولِه: «ولا يجوزُ أن يرادَ العمومُ وليس موضعَه، ألا ترى أنّك لو قلتَ: جزَيْناهُم بما كفروا وهل نُجازي إلا الكافرَ والمؤمنَ لا يصحُّ»، فعلى هذا قوله: «وليسَ لقائلٍ أن يقول»: لا افتقارَ إليه، ولعلَّ مُرادَ صاحبِ «الفرائد» من قولِه: «ولقائلٍ أن يقول: منظور فيه» هذا. ويمكن أن يكونَ أصلُ الكلام: فهل يُجازى إلا العاملُ، فَعَدَلَ إلى «الكفورِ» ليشاكِلَ قولَه: ﴿بِمَا كَفَرُواْ﴾.

قوله: (**وهو الوجه الصحيح**)، مشعر بأن في الآية وجوهًا، لكنّ الصَحيح هذا، وفيه أن الوجْهَ الأولَ ليس بقويّ لاختصاصِ الجزاءِ والمجازاة فيه بالشرِّ دون الخير ابتداء.

قال ابنُ جِنّي: ذكر شيخُنا أبو علي: أنه كان أبو إسحاق يقولُ: جزيتُ الرجلَ في الخيرِ وجازَيْتُهُ في الشرّ، واستدلَّ عليه بقراءةِ العامة: ﴿وهل يجازى إلا الكفور﴾، وقرأتُ على أبي عليٍّ عن أبي زيدٍ:

لعمري لقدبَرَّ الضِّبابَ بنوه وبعضُ البنين حُمَّة وسُعال
جزَوْني بما ربَّيتُهم وحملتُهم كذلك ما إنّ الخطوبَ دَوال

وينبغي أن يكونَ أبو إسحاقَ يقول: يريدُ أنّك إذا أرسلتَهُما ولم تُعَدِّهما إلى المفعول الثاني كان كذلك، فإذا ذكرْتَه اشتركا، ألا ترى إلى قولِه:

---

(١) من قوله: «عام لكلِّ مكافأة» إلى هنا سقط من (ف).

قيل: وهل يُجازى إلّا الكفور، على اختصاصِ الكَفورِ بالجزاء، والجزاءُ عامٌّ للكافرِ والمؤمن؟ لأنه لم يُرِد الجزاءَ العامّ، وإنما أرادَ الخاصَّ وهو العقاب، بل لا يجوزُ أن يُرادَ العموم، وليس بمَوْضعِه. ألا ترى أنك لو قلتَ: جزيناهم بما كفروا، وهل يُجازى إلّا

جـزاني الزُّهْـدَمانِ جَزاءَ سوء وكُنْتُ المرءَ أُجْزى بالكَرامهْ[1]

وأما قراءةُ ابنِ جُنْدَبٍ: «وهل يُجْزى إلا الكفور»[2] فوجْهُها: إذا كان الجزاءُ عن الحسنةِ عَشْرًا، فذلك تَفضُّلٌ وليس جزاءً، وإنما الجزاءُ في تعادُلِ العملِ والحسابِ والثوابِ عنه، ولله دَرُّ جريرٍ حيث يقول:

يا أم عمرو جزاك الله صـالحة رُدِّي عليّ فُؤادي كالذي كانا[3]

وروى مُحيي السنّةِ عن مجاهدٍ: «يُجازى» أي: يعاقب، ويقال في العقوبة: نُجازي، وفي المثوبة: نَجْزي[4]. وقال الفراء: المؤمنُ يُجْزى ولا يُجازى، أي: يُجزى الثوابَ بعَمَله ولا يُكافأُ بسيئاته[5].

وروى الإمامُ عن بعضِهم: أنّ المُجازاةَ في النقمةِ والجزاءَ في النعمة. ثم قال: قولُه: ﴿جَزَيْنَٰهُم﴾ يدلُّ على أن «يَجْزي» يُستَعْمَلُ في النعمةِ أيضًا، ولعلّهم ذَهبوا إلى أنّ المجازاة مفاعلة، وهي في أكثرِ الأمرِ تُستعملُ بين اثنين بأخْذِ كلِّ واحدٍ جزاءَ حَقِّه من الآخَر، ولا يكون ذلك في النعمةِ، لاسيَّما من الله تعالى، لأن الله تعالى مبتدئُ النعم[6].

وقلتُ: القولُ المُختارُ ما قال المصنِّف.

---

(١) البيت لقيس بن زهير، انظر: «إصلاح المنطق» ص٢٨١، و«لسان العرب» (١٢: ٢٧٩)، و«تاج العروس» (٣٢: ٣٤٣).

(٢) انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (١٤: ٢٨٨).

(٣) البيت لجرير في «ديوانه» ص٦٥٨. وانظر: «المحتسب» (٢: ١٨٨-١٨٩).

(٤) «معالم التنزيل» (٦: ٣٩٥).

(٥) «معاني القرآن» (٢: ٣٥٩).

(٦) «مفاتيح الغيب» (٢٥: ٢٠١).

الكافرُ والمؤمن؛ لم يصحَّ ولم يَسدَّ كلامًا، فتبيّنَ أن ما يُتخيَّلُ من السؤالِ مُضْمحِلّ، وأنّ الصحيحَ الذي لا يجوزُ غيرُه ما جاءَ عليه كلامُ الله الذي لا يأتيه الباطلُ من بين يدَيْه ولا مِن خَلْفِه.

[﴿وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ ٱلْقُرَى ٱلَّتِى بَٰرَكْنَا فِيهَا قُرًى ظَٰهِرَةً وَقَدَّرْنَا فِيهَا ٱلسَّيْرَ سِيرُوا۟ فِيهَا لَيَالِىَ وَأَيَّامًا ءَامِنِينَ * فَقَالُوا۟ رَبَّنَا بَٰعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا وَظَلَمُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ فَجَعَلْنَٰهُمْ أَحَادِيثَ وَمَزَّقْنَٰهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ﴾ ١٨ - ١٩]

﴿ٱلْقُرَى ٱلَّتِى بَٰرَكْنَا فِيهَا﴾: هي قرى الشام. ﴿قُرًى ظَٰهِرَةً﴾ متواصلةً يُرى بعضُها من بعضٍ لتقاربِها، فهيَ **ظاهرةٌ لأعينِ الناظرين**؛ أو راكبةٌ متْنَ الطريق، ظاهرةً للسابلة، لم تبعدْ عن مسالكِهم حتى تخفى عليهم. ﴿وَقَدَّرْنَا فِيهَا ٱلسَّيْرَ﴾ قيل: كانَ الغادي منهم يقيلُ في قرية، والرائحُ يَبيتُ في قريةٍ إلى أن يبلغَ الشامَ لا يخافُ جوعًا ولا عطشًا ولا عدوًّا، ولا يحتاجُ إلى حمْلِ زادٍ ولا ماء. ﴿سِيرُوا۟ فِيهَا﴾: وقلنا لهم: سيروا، ولا قولَ ثَمَّ، ولكنهم لمّا مُكّنوا من السَّير، وسُوِّيت لهم أسبابُه؛ كأنهم أُمروا بذلكَ وأُذِنَ لهم فيه. فإن قلتَ: **ما معنى قوله**: ﴿لَيَالِىَ وَأَيَّامًا﴾؟ قلتُ: معناه: سيروا فيها

قولـه: (**ظاهرةٌ لأعْيُنِ الناظرين**)، **النهاية**: كتب عمر إلى أبي عبيدة رضيَ الله عنهما: «فاظهَـرْ بمَنْ معَك من المسلمين إليها» يعني: إلى الأرض، يعنـي: اخرُجْ بهـم إلى ظاهرِ الأرضِ.

عن بعضِهم: قولُه تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمْ﴾ الآية عَطْفٌ على قوله: ﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ﴾.

قوله: (**ما معنى قوله**: ﴿لَيَالِىَ وَأَيَّامًا﴾)، أي: السيرُ لايكون إلا في هذَيْن الزمانَيْن، فما فائدة تَخْصيصِهما بالذكر؟

وأجاب بوجوهٍ ثلاثة:

أحدُها: المراد بتخصيصِ الوقتَيْن عدمُ تفاوتِ الأمنِ باختلافِ الأوقات لأنّ بالليلِ والنهار يتبيَّنُ الاختلافُ. وعلى هذا الظاهرُ أن يكونَ الواو بمعنى «أو» قال في قولِهِ تعالى:

إن شئتم بالليل، وإن شئتم بالنهار، فإنّ الأَمْنَ فيها لا يختلفُ باختلافِ الأوقات. أو: سيروا فيها آمنينَ لا تخافون، وإن تطاولت مدّةُ سفرِكم فيها، وامتدّت أيامًا وليالِيَ. أو: سيروا فيها لياليَكم وأيامَكم مدّةَ أعمارِكم، فإنكم في كلِّ حينٍ وزمان، لا تلقَوْنَ فيها إلا الأمْن. **قُرِئ**: ﴿رَبَّنَا بَٰعِدۡ بَيۡنَ أَسۡفَارِنَا﴾ و(بعّد) و(يا ربنا)، على الدعاء. **بطروا النّعمة**، وبَشِموا من طِيبِ العَيش، وملّوا العافية، فطلبوا الكدَّ والتعَب، كما طلبَ بنو إسرائيلَ البصلَ والثومَ مكانَ المنِّ والسَّلوى، وقالوا: **لو كانَ جنى جِنانِنا** أبعدَ كانَ أجدرَ أن نشتهيَه، وتمنَّوا أن يجعلَ الله بينهم وبينَ الشامِ مفاوزَ ليَرْكبوا الرواحلَ فيها، ويتزوّدوا الأزْواد، فعجَّلَ الله لهم الإجابة. وقُرِئ: **(ربَّنا بَعُدَ بينُ أسفارنا)**

﴿فَمَن لَّمۡ يَجِدۡ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٖ فِي ٱلۡحَجِّ وَسَبۡعَةٍ إِذَا رَجَعۡتُمۡ﴾ [البقرة: ١٩٦] الواو قد يجيء للإباحة نحو قولك: جالسِ الحسنَ وابنَ سيرين، ومن ثَمَّ أتى بالجملة الشرطية في التفسير.

وثانيها: أن يُعَبَّر بذكرِهما عن طولِ الزمان وامتدادِ المدة من غير اعتبار شيء آخر.

وثالثها: أن يراد امتداد الزمان لكن مقيد بأيام المخاطبين ولياليهم، فإنك إذا قلت لزيدٍ: صُمْ نهارًا وصَلِّ ليلًا، لم تُرِدْ إلا أيامَه ولياليه ما عاش، وفيه تعَسُّف.

قوله: (**قُرِئ**: ﴿رَبَّنَا بَٰعِدۡ﴾)، ابنُ كثيرٍ وأبو عَمْرو هِشام: «بعِّدْ»، والباقون: ﴿بَٰعِدۡ﴾[1].

قوله: (**بَطِروا النعمة**)، يقال: بَطِرْتَ عَيْشَكَ كما يقال: رَشَدْتَ أمرَك. وبَشِموا: البَشَمُ: التُّخمَة. **الجوهري**: بَشِمَ الفصيلُ من كثرةِ شُرْبِ اللبن.

قوله: (**لو كانَ جَنى جِنانِنا**)، أي: المُجْتنى من الثمارِ التي جُنِيَتْ.

قوله: (**ربَّنا بَعُدَ بينُ أسفارنا**)، قال ابن جني: قرأ ابنُ عباس ومحمدُ بن الحنفية وغيرُهما: «ربُّنا بَعَّدَ بين أسفارِنا» بضَمّ الباء من «رَبّنا» على الخبرِ وفَتْحِ الباءِ والعينِ من «بَعَّدَ» ونَصْبِ «بَيْنَ». وقرأ «بَعُدَ» بفَتْحِ الباءِ وضَمِّ العين ورَفْعِ «بَيْنُ»: محمَّد بن السَّمَيْفَع وابنُ يَعْمَر

---

(١) انظر: «حجة القراءات» ص٥٨٨، و«الجامع لأحكام القرآن» (١٤: ٢٩).

و(بُعِّدَ بينُ أسفارنا) على النداءِ وإسنادِ الفعْلِ إلى «بين» ورفْعِه به، كما تقول: سيرٌ فرسخان. و(بُوعِدَ بين أسفارنا). وقُرِئ: (ربُّنا باعَدَ بينَ أسفارنا) و(بينَ سفرِنا)، و(بَعَّـد) برفْعِ «ربُّنـا» على الابتـداء، والمعنى خلافُ الأوّل، وهو استبعادُ مسايرِهم على قصَرِها ودنوِّها؛ لفرْطِ تنعّمهم وترفُّههم، كأنهم كانوا **يتشاجَوْنَ على ربِّهم** ويتحازنونَ عليه. ﴿أَحَادِيثَ﴾ يتحدّثُ الناسُ بهم، ويتعجّبونَ من أحوالِهم، وفرّقناهم تفريقًا اتخذَه الناسُ مثلًا مضروبًا، **يقولون: ذَهَبوا أيدي سَبا**، وتفرّقوا أياديَ سبا. قالَ كُثيِّر: ....

وغيرُهما. وقَرأ «رَبُّنا باعَدَ بين أسفارِنا»: ابن عباسٍ والحسَنُ وغيرهما. أما «بَعِّدْ» و«باعِدْ» فإنَّ «بَيْنَ» منصوبٌ على المفعولِ به، لا على الظرف، لأنه يريدُ: بَعِّد وباعِدْ مسافَةَ أسفارِنا، ولا يريدُ: بَعِّدْ أو باعِدْ فيما بين أسفارِنا، يدلك عليه قِراءةُ مَنْ قَرأ «بَعُدَ بينُ أسفارنا» أي: بَعُدَ مدى أسفارنا، فرَفْعُه دليلُ كونِه اسمًا، ولأنّ «بعِّد» و«باعَد» فِعلانِ مُتعدِّيان، فمفعولُهما معهما.

وكان شيخُنا أبو علي يذهبُ إلى أنّ أصلَ «بَيْن» مصدَر: بانَ يَبينُ بَيْنًا، ثم استُعْمِل ظرفًا اتّساعًا وتجوُّزًا، كمَقْدَمِ الحاجِّ، ثم استُعْمِلت واصلةً بين الشيئين وإن كانت في الأصلِ فاصلة، وذلك لأن جِهتَيْها وصلتا ما يُجاورهما: بهما، فصارت واصلةً بين الشيئين، وعليه قراءةُ من قرأ: «لقد تَقطَّعَ بينُكم» [الأنعام: ٩٤] بالرفعِ أي: وَصْلُكم[1].

قوله: (**يتشاجَوْنَ على ربِّهم**)، **الأساس**: شَجاه الهمُّ شَجْوًا، وأمرٌ شاجٍ: مُحْزِن، وتشاجَتْ فُلانةُ على زوجها: تحازنَتْ عليه، يعني: يُدِلُّون.

قوله: (**يقولون: ذَهبوا أيدي سَبا**)، وعن بَعْضِهم: المعنى: مِثْل أيدي سبا فتضمَّن المَثَلُ أنّ «أيدي سبا» وقع حالًا عن فاعلِ «ذَهبوا» وهو مَعرفة، لأنَّ إضافتَه حَقيقيّة. ومن حَقِّ الحالِ أن يكون نكرةً، والتقديرُ مُتفرِّقين. وسَبا: مهموزٌ في الأصلِ غير أنه التُزِمَ التخفيفُ في

---

(١) «المحتسب» (٢: ١٨٩).

أَيادِي سَبَا يا عَزُّ ما كُنتُ بَعْدَكُم ... فَلم يَحْلَ بالعَينَيْنِ بَعْدَكِ مَنْظَرُ

لَحِقَ غسّانُ بالشآم، وأنمارُ بيثرب، وجُذامُ بتهامة، والأَزْدُ بعُمان. ﴿صَبَّارٍ﴾ عن المعاصي ﴿شَكُورٍ﴾ للنِّعَم.

[﴿وَلَقَدْ صَدَّقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُۥ فَٱتَّبَعُوهُ إِلَّا فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۞ وَمَا كَانَ لَهُۥ عَلَيْهِم مِّن سُلْطَٰنٍ إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يُؤْمِنُ بِٱلْءَاخِرَةِ مِمَّنْ هُوَ مِنْهَا فِى شَكٍّ ۗ وَرَبُّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ حَفِيظٌ﴾ ٢٠-٢١]

قُرِئ: ﴿صَدَّقَ﴾ بالتشديدِ والتخفيف، ورفعِ إبليسَ ونصبِ الظنّ، فمن شدّدَ

هذا المثل(١)، والأيادي: عبارةٌ عن التفرقةِ، أي: تَفرَّقوا في البلادِ، مِنْ قولِهم: أخذَ يَدَ البَحْرِ، أي: طلب طريقه.

وقيل: أيادي سَبأ: أولادُ سبأ، لأنّ الأولادَ أعضادُهُ لتقوِّيه بهم. مضى قصَّتُهم في النملِ مُستوفًى.

قوله: (أيادي سَبا يا عَزُّ)، البيت(٢). تقديرُه: يا عَزَّةُ كنتُ بعْدَكم أياديَ سَبا، و«ما» مزيدةٌ أو للدوامِ. ويقال: حَلى الشيءُ في فَمي يحلو، وحَلِيَ بعَيْني وقَلْبي يَحْلى.

قوله: (قُرِئ: ﴿صَدَّقَ﴾ بالتشديد)، عاصمٌ وحمزةُ والكِسائي، والباقون: بالتخفيف(٣).

قال الزجّاج: صِدْقُه في ظَنِّه: أنّه ظَنَّ بهم أنه إذا أغْواهُم اتّبعوه، فوجَدَهم كذلك، فمَنْ شَدَّدَ نصَبَ «الظنَّ» لأنه مفعولٌ به، ومَنْ خَفَّفَ نَصَبه على معنى: صَدَقَ عليهم في ظَنِّه(٤).

روى مُحيي السنّةِ عن ابنِ قُتيبة: أنّ إبليسَ لما سألَ النَّظِرةَ فأنْظَره الله تعالى قال: لأغوِينَّهم

---

(١) انظر: «مجمع الأمثال» للميداني (١: ٢٧٥).

(٢) لكُثَيِر عَزّة كما صرح به الزمخشري. انظر: «ديوانه» ص١٤٩.

(٣) انظر: «حجّة القراءات» ص٥٨٨، و«الجامع لأحكام القرآن» (١٤: ٢٩٢).

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٥١).

فعلى: حقَّقَ عليهم ظنَّه، أو وجدَه صادقًا؛ ومن خفَّفَ فعلى: صدَقَ في ظنِّه، أو صدَقَ يظنُّ ظنًّا، نحو: فعلتَه جَهْدَكَ؛ **وبنصبِ «إبليسَ» ورفع «الظنّ»**، فمن شدّدَ فعلى: وجدَه ظنُّه صادقًا، ومن خفَّفَ فعلى: قالَ له ظنُّه الصّدْقَ حينَ خيَّلَه إغواءَهم، يقولون: صدَقَكَ ظنُّك. وبالتخفيفِ **ورفْعِهما** على: صدَقَ عليهم ظنُّ إبليس، ولو قُرِئ بالتشديدِ مع رَفْعِهما لكانَ على المبالغةِ في صَدَق، كقوله:

صَدَّقت فيهم ظُنوني

ولأُضِلَّنَّهم، ولم يكُنْ مستيقنًا وقْتَ هٰذه المقالةِ، إنما قالَه ظَنًّا، فلمّا اتَّبعوه وأَطاعوه صَدَّق عليهم ما ظَنَّه فيهم[1].

قال ابنُ جني: «على» مُتعلِّقةٌ بـ﴿صَدَّقَ﴾، كقولك: صَدَّقْتُ عليك فيما ظننتهُ بك، ولا يتعلَّقُ بالظن[2].

قوله: (**وبنَصْبِ «إبليس» ورَفْعِ «الظنِّ»**)، قال ابنُ جني: المُخفَّفةُ قرأَها الزهري[3]. والمعنى: أن إبليسَ كان سَوّلَ له ظنُّه شيئًا فيهم فصَدَّقه ظنُّه فيما كان عقدَ عليه معَهم من ذلك الشيء.

قوله: (**ورَفْعِهما**)، قال أبو البقاء: ويُقْرأُ برَفْعِهما بجَعْلِ الثاني بدَل اشتمال[4].

قال الزجاج: هو كقوله تعالى: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾ [البقرة: ٢١٧]، ويجوز: «ولقد صَدَّق عليهم إبليسُ ظنُّه»، وقد قُرئ بهما على معنى: صَدَقَ ظنُّ إبليسَ اتباعُهم إياه[5].

قوله: (**صدّقَتْ فيهم ظنوني**)[6]، تمامه:

---

(١) «معالم التنزيل» (٦: ٣٩٧).

(٢) «المحتسب» (٢: ١٩١).

(٣) المصدر السابق (٢: ١٩١).

(٤) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٦٧).

(٥) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٥٢).

(٦) لأبي الغول الطهوي، انظر: «الحيوان» (٣: ٥٤) و«ديوان الحماسة» (١: ٧) و«خزانة الأدب» (٦: ٤٣٤).

ومعناه: أنه حينَ وجدَ آدمَ ضعيفَ العزْمِ قد أصغى إلى وَسْوستِه قال: إنّ ذرّيّته أضعفُ عزمًا منه، فظنّ بهم اتّباعه، وقال: ﴿لَأُضِلَّنَّهُمْ﴾ [النساء: ١١٩]، ﴿لَأُغْوِيَنَّهُمْ﴾ [ص: ٨٢]. وقيل: ظنّ ذلكَ عندَ إخبارِ الله تعالى الملائكةَ: أنه يجعلُ ﴿فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا﴾ [البقرة: ٣٠]، **والضميرُ في ﴿عَلَيْهِمْ﴾ و«اتَّبَعُوهُ» إمّا لأهل سبأ؛ أو لبني آدم. وقلّلَ المؤمنين بقوله: ﴿إِلَّا فَرِيقًا﴾؛ لأنهم قليلٌ بالإضافةِ إلى الكفار**، كما قال: ﴿لَأَحْتَنِكَنَّ ذُرِّيَّتَهُۥٓ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٦٢]، ﴿وَلَا تَجِدُ أَكْثَرَهُمْ شَٰكِرِينَ﴾ [الأعراف: ١٧]. ﴿وَمَا كَانَ لَهُۥ عَلَيْهِم﴾ من تسليطٍ واستيلاءٍ بالوسوسةِ والاستغواءِ إلّا لغرَضٍ صحيحٍ وحكمةٍ بيّنة؛ وذلكَ أن يتميَّـزَ المؤمنُ بالآخرة من الشاكِّ فيها. **وعُلِّلَ التسليطَ بالعلم، والمرادُ ما تعلَّقَ به العِلْم**. وقُرِئ: (ليُعْلَم) على البناءِ للمفعول. ﴿حَفِيظٌ﴾: محافِظٌ عليه، وفعيلٌ ومفاعلٌ متآخيان.

فدَتْ نفسي وما ملَكْت يَميني فوارسَ صَدَّقَتْ فيهم ظنوني

«فَدَتْ» خبرٌ في معنى الدعاء، وتَضْعيفُ العينِ في «صَدَّقَتْ» للتكثير، وفوارسُ ـ في جَمعِ فارسٍ ـ: شاذٌّ، لأنّ فواعلَ إنما يكونُ جَمْعَ فاعلةٍ في صفاتِ ما يَعْقِلُ، دون فاعل.

قولُه: (**والضميرُ في ﴿عَلَيْهِمْ﴾ و«اتبعوه» إما لأهلِ سبأ أو لبني آدم**)، فإن كان الأول فالكلامُ تَتِمَّةٌ للأول إما حالًا أو عَطْفًا، وإن كان الثاني فهو كالتذييلِ تأكيدًا له.

قوله: (**وقَلَّلَ المؤمنينَ بقوله: ﴿إِلَّا فَرِيقًا﴾ لأنهم قليلٌ بالإضافةِ إلى الكفار**)، في «المطْلع»: هذا إذا جَعَلْتَ «مِنْ» للتبيين، وإن جعلْتَها للتبعيضِ فالمرادُ بالفريقِ: الخُلَّصُ من المؤمنين الذين لم يتبعوه فيما دعاهم إليه من المعاصي.

قولُه: (**وعُلِّلَ التسليطُ بالعلم، والمرادُ ما تَعلَّق به العلم**)، **المطْلع**: وهو الإيمانُ والكفر، والمعنى: إلا لنعلمَ إيمانَ المؤمنِ بالآخرةِ ظاهرًا موجودًا، وكذلك كُفْرَ الكافرِ الذي هو في شكٍّ منها، لأنَّ العلمَ بهما موجودَيْن هو الذي يتعلَّقُ به الجَزاء.

وقال القاضي: ﴿إِلَّا لِنَعْلَمَ﴾ إلّا ليتعلَّقَ علْمُنا بذلك تعلُّقًا يترتَّبُ عليه الجزاءُ، أو ليتميَّزَ

[﴿ قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ ۖ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ وَمَا لَهُۥ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ ﴾ ٢٢]

﴿ قُلِ ﴾ لمشركي قومِك: ﴿ٱدْعُوا۟ ٱلَّذِينَ ﴾ عبدتموهم من دونِ الله من الأصنامِ والملائكةِ وسمَّيتموهم باسمه كما تدعونَ الله، والتَجِئوا إليهم فيما يَعْروكم كما تلتجئون إليه. وانتظِروا استجابتَهم لدعائِكم ورحمتَهم كما تنتظرون أن يستجيبَ لكم ويرحمَكم. ثمّ أجابَ عنهم بقولِه: ﴿لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ ﴾ من خيرٍ أو شرّ، أو نَفْعٍ أو ضرّ في السَّماواتِ والأرْضِ وما لَهُم في هذَيْن الجنسَيْن من شِرْكةٍ في الخلْقِ ولا في المُلْك، كقولِه تعالى: ﴿مَّآ أَشْهَدتُّهُمْ خَلْقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [الكهف: ٥١]، وما لَه منهم من عَـوينٍ يعينُه على تدبيرِ خَلْقِه؛ يريد: إنهم على هذه الصّفةِ من العجْزِ والبعْدِ عن

المؤمنُ من الشاكِّ، أو ليُؤمِنَ مَنْ قُدِّرَ إيمانُه ويَشُكَّ مَنْ قُدِّرَ ضلالَه، والمرادُ من حصولِ العِلْمِ حصولُ مُتعلَّقِه مُبالغة. وفي نَظْمِ الصِّلَتَيْن نُكتةٌ لا تخْفى[1].

وقلتُ: لعلّ النكتةَ إيقاعُ الشكِّ في الصلة الثانية في مقابل الإيمان المذكور في الصلة الأولى، وأن لم يقُلْ: من هو مؤمنٌ بالآخرة ممن هو كافر بها، أو: من يوقن بالآخرة ممن هو في شكٍّ منها، ليؤذن بأن أدنى شك في الآخرة كفر، وأنَّ الكافرين لا يوقنون بالردِّ بل هم مُستقرُّون في الشك لا يتجاوزونَ إلى اليقين.

قوله: (فيما يَعْروكم)، الجوهري: عراني هذا الأمر واعْتَراني: إذا غَشِيَك، وعروْتُ الرجلَ أعروهُ عروًا: إذا ألممْتُ به وأتيته طالبًا، وهو مَعْرُوٌّ.

قوله: (ثُم أجابَ)، عَطْفٌ على قوله: «قل لمُشْركي مكة» أي: قال الله تعالى لنبيه ﷺ: قل لمشركي مكة، ثم أجاب.

قوله: (في هـٰذَيْنِ الجنسَيْن)، أي: السماواتِ والأرض، يعني: عدلَ عن ضميرِ الجمع نحو: «فيهنَّ» و«فيها» إلى التثينة لإرادة الجنسَيْن.

---

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٤٦).

أحوالِ الرّبوبيّة، فكيفَ يصحّ أن يُدْعَوْا كما يُدعى، ويُرجَوْا كما يُرجى؟ فإن قلتَ: أين مفعولا زعم؟ قلتُ: أحدُهما: الضميرُ المحذوفُ الرّاجعُ منه إلى الموصول. وأمّا الثاني: فلا يخلو إمّا أن يكونَ ﴿مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾، أو ﴿لَا يَمْلِكُونَ﴾، أو محذوفًا. فلا يصحّ الأول؛ لأنّ قولَك: هم مِن دونِ الله، لا يلتئمُ كلامًا، ولا الثاني؛ لأنهم ما كانوا يزعمونَ ذلك، فكيفَ يتكلّمون بما هو حجّةٌ عليهم، وبما لَو قالوه قالوا ما هوَ حقٌّ وتوحيد؟ فبقيَ أن يكونَ محذوفًا تقديرُه: زعمتموهم آلهةً من دونِ الله، فحُذِفَ الرّاجعُ إلى الموصولِ كما حُذِفَ في قولِه: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ﴾ [الفرقان: ٤١] استحقاقًا لطولِ الموصولِ لصلته، وحُذِفَ «آلهة»؛ لأنه موصوفٌ صفتُه: ﴿مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾، والموصوفُ يجوزُ حذْفُه، وإقامةُ الصّفةِ مقامَه إذا كانَ مفهومًا، فإذن مفعولا «زعم» محذوفانِ جميعًا بسببين مختلفين.

[﴿وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ قَالُوا۟ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا۟ ٱلْحَقَّ وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْكَبِيرُ﴾ ٢٣]

تقول: الشفاعةُ لزيد، على معنى أنه الشافع، كما تقول: الكرمُ لزيد، وعلى معنى أنه المشفوعُ له، كما تقول: القيامُ لزيد، فاحتمَلَ قولُه: ﴿وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ﴾ أن يكونَ **على أحدِ هذَيْن الوجهَيْن**، أي: لا تنفعُ الشفاعةُ إلّا كائنةً لمن أُذِنَ

قوله: (بسَبَبَيْنِ مختلفين)، أي: بسَببِ الاستحقاقِ وبسَبب إقامةِ الصفةِ مُقامَ الموصوف.

قوله: (**على أحدِ هذين الوجهين**)، أي: اللام في ﴿أَذِنَ لَهُۥ﴾ صلة للفعل، فيجوز أن يكون مثل اللام في قولك: الشفاعةُ لزيدٍ، على أنه الشافع فقولُه: «من الشافعين» بيانٌ لقوله: ﴿مَنْ أَذِنَ لَهُ﴾، وأن يكونَ مِثْلَ اللام من قولك: القيامُ لزيد، أي: قامَ أحدٌ كرامةً لزيدٍ على أنه المشفوعُ له، وقولُه: «أي: بشفيعه»، تفسيرٌ لقوله: ﴿لَهُۥ﴾ في قولِه: ﴿مَنْ أَذِنَ لَهُ﴾ أي: لا تَنْفَع الشفاعة إلا لشخص أذن لشفيعه أن يشفع له.

له من الشافعينَ ومطلقةً له. أو لا تنفعُ الشفاعةُ إلّا كائنةً لمن أُذِنَ له، أي: لشفيعِه؛ أو هي اللّامُ الثانيةُ في قولِك: أُذِنَ لزيدٍ لعمْرٍو، أي لأجلِه، كأنه قيل: إلّا لِمَنْ وقعَ الإذْنُ للشفيعِ لأجلِه، وهذا وجهٌ لطيفٌ وهوَ الوجْه، وهذا تكذيبٌ لقولِهم: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ [يونس: ١٨]. فإن قلتَ: بِمَ اتّصلَ قولُه: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ﴾، ولأيِّ شيءٍ وقعت ﴿حَتَّىٰٓ﴾ غايةً؟ قلتُ: بما فُهِمَ من هذا الكلامِ من أنّ ثَمَّ انتظارًا للإذنِ وتوقعًا وتمهّلًا وفزَعًا من الرّاجينَ للشفاعةِ والشفعاء؛ **هل يؤذَنُ** لهم أو لا يؤذن؟ وأنه لا يُطلَقُ الإذنُ إلّا بعدَ مَليٍّ من الزمان، وطولٍ من التربّص، ومثلُ هذه الحالِ دلّ عليه قولُه عزّ من قائلٍ: ﴿رَّبِّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ٱلرَّحْمَٰنِ لَا يَمْلِكُونَ مِنْهُ خِطَابًا * يَوْمَ يَقُومُ ٱلرُّوحُ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ صَفًّا لَّا يَتَكَلَّمُونَ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ وَقَالَ صَوَابًا﴾ [النبأ: ٣٧-٣٨]. كأنه قيل: يتربّصونَ **ويتوقّفونَ مليًّا** فَزِعينَ ....

ويجوز أن تكون هذه اللامُ[1] بمعنى: لأجل، ولامُ الصلةِ مع متعلِّقه محذوفًا، نَحْوَ قولك: أذن لزيد لعمرو، وإليه الإشارة بقوله: «وقع الإذنُ للشفيعِ لأجلِه». هذا هو الذي يقتضيهِ النظمُ، لأنَّ الذي هو سَوْقُ الكلامِ أن شركاءهم لا تنفعُهم في الدنيا ولا يملكون مثقالَ ذَرةٍ من خيرٍ أو شَرٍّ أو نَفْعٍ أو ضُرٍّ فيها، ولا لهم تصرُّف ما، فعبَّرَ بقوله: ﴿فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ عن العالم، أي في الدنيا، كما سبق في آل عمران، ولا ينفعهم في الآخرة، لأنه إن قُدِّرَ لهم نَفْعٌ فلا يكون إلا في الشفاعة، فجيء بقوله: ﴿وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ﴾ تعريضًا بأنَّ أصنامَهم لا يَشْفعون لأنهم ليسوا في صَدَدِ أن يُؤذَنَ لهم. هذا هو المرادُ من قولِه: «وهو الوجْهُ ـ لأن فيه العلمَ بالشفيعِ والمشفوعِ له كليهما ـ وهذا تكذيبٌ لقولِهم ﴿هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ﴾». قال أبو البقاء: واللام في ﴿لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ﴾ يجوز أن يتعلّق بالشفاعة، لأنك تقول: شفَعْتُ له، وأن يتعلق بـ﴿تَنفَعُ﴾[2].

قوله: (**هل يؤذن**)، مُتعلِّقٌ من حيثُ المعنى بقولِه «راجين».

قوله: (**ويتوقّفون مَليًّا**)، وذلك أنَّ المقامَ مقامُ الهيبةِ والجلالِ لاسيَّما المشفوع له خائفٌ

(١) قولُه: «هذه اللام» سقط من (ح) و(ف).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٦٨).

وَهِلِين. ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمۡ﴾، أي: كُشِفَ الفَـزَعُ عن قلوبِ الشافعينَ والمشفوعِ لهم بكلمةٍ يتكلّمُ بها ربُّ العـزّةِ في إطلاقِ الإذن، تباشروا بذلكَ وسألَ بعضُهم بعضًا: ﴿مَاذَا قَالَ رَبُّكُمۡۖ قَالُواْ﴾: قال ﴿ٱلۡحَقَّۖ﴾، أي: القولَ الحقَّ، وهو الإذنُ بالشفاعةِ لمن ارتضى. وعن ابن عبّاسٍ رضيَ الله عنهما عن النبيِّ ﷺ: «**فإذَا أَذِنَ لِمَنْ أَذِنَ أَنْ يَشْفَعَ فَـزَّعَتْهُ الشفاعةُ**». وقُرِئ: ﴿أَذِنَ لَهُۥ﴾، أي: أَذِنَ له الله، و(**أُذِنَ له**) على البناءِ للمفعول. وقرأ الحسَن: (**فُرِغَ**) مخففًا، بمعنى فُـزِّعَ. وقُرِئ: (**فَزَّعَ**) **على البناءِ للفاعل،**

والشافعُ راجٍ هل يُؤذَنُ له في الشفاعة أم لا؟ وضم مع ذلك «حتى» المعطيةَ لمعنى التدرُّج والغايةِ، وقوله: ﴿إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمۡ﴾ يؤذَنُ بالإمهالِ وطولِ الانتظارِ وكما نُشاهدُ من أحوال الجبابرةِ وملوكِ الزمان إذا ضُربَ سُرادقُهم لقضاءِ الشؤونِ، ولذلك استشهَد بقوله: ﴿يَوۡمَ يَقُومُ ٱلرُّوحُ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ صَفّٗاۖ لَّا يَتَكَلَّمُونَ إِلَّا مَنۡ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحۡمَٰنُ﴾ [النبأ: ٣٨]، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَشۡرَقَتِ ٱلۡأَرۡضُ بِنُورِ رَبِّهَا وَوُضِعَ ٱلۡكِتَٰبُ وَجِاْيٓءَ بِٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلشُّهَدَآءِ﴾ [الزمر: ٦٩].

قوله: (**وَهِلِين**)، **الجوهري**: الوَهلةُ: الفزعةُ، والوَهَلُ بالتحريك: الفزَعُ، وقد وَهِلَ يَوْهَلُ فهو وَهِلٌ ومُسْتَوْهِل.

قوله: (**فَزَّعَتْهُ الشفاعةُ**)، التفزيعُ: إزالةُ الفزَعِ، كالتمريضِ والتَّفريدِ، أي: أزالَ الفزَعَ وكَشفَ عنه الفَزَعَ.

الراغب: الفزَعُ: انقباضٌ ونِفارٌ يعتري الإنسانَ من الشيءِ المُخيف، وهو من جنسِ الفزَع، ولا يقال: فَزِعْتُ من الله، كما يقال: خفتُ منه. وقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمۡ﴾ [سبأ: ٢٣] أي: أزيلَ، يقال: فزِعَ إليه: إذا استغاثَ به عند الفَزع، وفَزِع له: أغاثه[١].

قوله: («**فَزَّعَ**» **على البناءِ للفاعلِ**)، ابنُ عامرٍ، والباقون: على بناءِ المفعول[٢]. ومعنى ﴿فُزِّعَ﴾: كُشِفَ الفَزَعُ عن قلوبهم، و«فَزَّعَ»: كشَفَ الله الفَزَع. وقراءةُ «فُرِّغ» بالراءِ والغينِ

---

(١) «مفردات القرآن» ص٦٣٥.

(٢) انظر: «حجة القراءات» ص٥٨٩ و«الجامع لأحكام القرآن» (١٤: ٢٩٨).

....

المعجمة ترجعُ إلى هذا المعنى لأنها فُرِّغَتْ من الفَزَع. قال الزجّاج: وتفسيرُ هذا: أنّ جبريلَ عليه السلام لما نزل إلى النبي ﷺ بالوحيِ ظَنَّتِ الملائكةُ أنه أنزل بشيء من أمرِ الساعة، ففَزِعت لذلك، فلما انكشَفَ عنها الفَزعُ قالوا: ماذا قال ربكم؟ سألَتْ: لأيِّ شيءٍ نزلَ جبريل؟ قالوا: الحقَّ. تَمَّ كلامه(١)، وعليه كلامُ أكثر المفسرين.

ويعضُدُه ما روَيْناه عن البخاريِّ والترمذيِّ وابنِ ماجه عن أبي هريرة: أنّ رسولَ الله ﷺ قال: «إذا قضى الله الأمرَ في السماءِ ضربَت الملائكةُ أجنحتَها خُضعانًا لقولِه، كأنه سِلسلةٌ على صَفوانٍ، فإذا فُزِع عن قلوبهم قالوا: ماذا قال ربّكم؟ قال الذي قال: الحق وهو العليُّ الكبير»(٢).

وعن أبي داودَ عن ابن مسعود قال: إذا تكلَّم الله عز وجل بالوَحْيِ سَمِعَ أهلُ السماء صَلْصلةً كجَرِّ السلسلةِ على الصَّفا، فيُصْعقون، فلا يزالون كذلك حتى يأتيَهم جبريلُ، فإذا جاء جبريلُ فُزِّعَ عن قلوبهم، فيقولونَ: يا جبريلُ ماذا قال ربُّكم؟ فيقول: الحق، فيقولون: الحقَّ الحقّ(٣).

فإن قلتَ: قد ظهرَ من هذه الرواياتِ أنّ الموصوفينَ بهذه الصفاتِ هم الملائكةُ، والذي ذهب إليه المصنِّف هم الشفعاءُ مُطلقًا، وأن هذه الحالةَ واقعةٌ يوْمَ القيامة لقولِه: ﴿يَوْمَ يَقُومُ ٱلرُّوحُ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ صَفًّا﴾ [النبأ: ٣٨]، فإذَنْ ما معنى الغايةِ في «حتى»، وما وَجْهُ انطباقِه على الأحاديث الصحيحة؟

قلت ـ والله أعلم ـ: يُستخرَجُ معنى المُغَيَّا من المفهوم؛ وذلك أن المشركينَ لما ادّعَوا شفاعةَ الآلهةِ والملائكة وأجيبوا بقَوْله: ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِهِۦ﴾ ﴿لَّا يَمْلِكُونَ ٱلشَّفَٰعَةَ﴾، ومعناه ما قال المصنف: قل لمُشركي مكّة: ادعوا الذين عبَدْتُم من دونِ الله

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٥٣).

(٢) أخرجه البخاري (٤٧٠١) والترمذي (٣٢٢٣) وابن ماجه (١٩٤).

(٣) أخرجه أبو داود (٤٧٣٨) وابن حبان (٣٧).

وهو الله وحدَه، و(فُـرِّغ)، أي: نُفِيَ الوجَلُ عنها وأُفنِيَ، من قولِهم: فَرَغَ الزاد، إذا لم يبقَ منه شيء. ثمّ تُرِكَ ذكرُ الوَجَلِ وأُسنِدَ إلى الجارِّ والمجرور، كما تقول: دُفِعَ إليَّ زيد، إذا عُلِمَ ما المدفوع وقد يُخفّف، وأصلُه: فَرَغ الرَّجلُ عنها، أي: انتفى عنها وفَنِيَ. ثمّ حُذِفَ الفاعلُ وأُسنِدَ إلى الجارِّ والمجرور. وقُرِئ: (افْرُنْقِعَ عن قلوبهم)، بمعنى: انكشفَ عنها. وعن أبي علقمةَ: أنه هاجَ به المُرار، فالتفَّ عليه الناس، فلمّا أفاقَ

من الأصنامِ والملائكة وسَمَّيتموهُم باسمِه، والتجئوا إليهم، فإنهم لا يملكون مثقالَ ذرَّةٍ في السماوات ولا في الأرض، ولا تنفع الشفاعة من هؤلاء إلا الملائكة لكن مع الإذن والفزع العظيم وهم لا يشفعون إلا للمُرتضَيْن، فعبَّر عن الملائكة بقوله: ﴿إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ قَالُواْ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ﴾ الآية كناية، كأنه قيل: لا تنفعُ الشفاعةُ إلّا ممّن هذا شأنُه ودأبُه، وأنه لا يثبت عند صَدْمةٍ من صدماتِ هذا الكتاب المُبين وعند سماعِ كلامِ الحقِّ، يعني: الذين إذا نُزِّلَ عليهم الوحيُ يفزعون ويُصْعقون، حتى إذا أتاهم جبريلُ فُزِّعَ عن قلوبهم يقولون: ماذا قال ربّكم؟ فيقول: الحقَّ، فيقولون: الحقَّ الحقَّ.

ونحوه في الأسلوبِ قوله تعالى ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ * ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ مَهْدًا﴾ [الزخرف: ٩-١٠]. قال المصنِّف: «معنى ﴿خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ﴾ إلى آخره: لَيَنسُبُنَّ خَلْقَها إلى الذي وُصِفَ بهذه الأوصاف وقيل في حَقّه تلك النعوت»(١).

قولُه: (فَزَّعتُه الشفاعةُ)، أي أزالت الشفاعة عنه الفزع؛ أي إذْنُ الشفاعةِ، يدلُّ عليه قولُه: كُشِفَ الفَزَعُ بكلمةٍ يتكلَّم بها ربُّ العِزَّةِ في إطلاقِ الإذن(٢).

قوله: (وقُرئ: «افرُنقِعَ»)، قال ابن جنِّي: قال أبو عَمْرو الدّوري عن عيسى بن عُمر: أنه كان يقرأ «افرُنقِعَ عن قلوبهم»(٣).

---

(١) يُنظر «الكشاف» (١٤: ١٠٤).

(٢) هذه الفقرة سقطت من (ط).

(٣) «المحتسب» (٢: ١٩٢).

قال: ما لكم تكأكأْتُم عليَّ تكأكُؤَكم على ذي جِنّة؟! افرَنْقِعوا عني. والكلمةُ مركّبةٌ من حروفِ المفارقةِ معَ زيادةِ العَين، كما رُكِّبَ «اقْمَطرَّ» من حروفِ القَمْط، مع زيادةِ الرّاء.

وقُرِئ: (الحقُّ) بالرّفع، أي: مَقُولُه الحق. ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْكَبِيرُ﴾: ذو العلوِّ والكبرياء، ليس لملِكٍ ولا نبيٍّ أن يتكلّمَ ذلكَ اليومَ إلّا بإذنِه، وأن يشفعَ إلّا لمنِ ارتضى.

[﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ قُلِ ٱللَّهُ وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ ٢٤]

أَمَرَه بأن يقرّرَهم بقولِه: ﴿مَن يَرْزُقُكُم﴾، ثمَّ أَمَرَه بأن يتولّى الإجابةَ والإقرارَ عنهم بقولِه: يَرْزُقُكم الله؛ وذلك بالإشعارِ بأنهم مقرُّونَ به بقلوبِهم، إلّا أنهم ربّما أَبَوْا أن يتكلّموا به؛ لأنَّ الذي تمكّنَ في صدورِهم من العنادِ وحبِّ الشرْكِ قد ألجَمَ أفواهَهم عن النطقِ بالحقِّ معَ علمِهم بصحّتِه؛ **ولأنهم إن تفوّهوا** بأنّ الله رازقُهم لَزِمَهم أن يقالَ لهم: فما لكم لا تعبدونَ من يرزقُكم، وتؤثرونَ عليه من لا يقدِرُ على الرّزق، ألا ترى إلى قولِه: ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ﴾ حتى

الجوهري: التكأكؤ: التجمُّع، وقال في بابِ العينِ وفَصْل الفاء: افرَنْقِعوا عني، أي: انكشفوا عني. واقمطَرَّ يومنا، أي: اشتد.

أبو عُبَيْد: المُقْمَطِرُّ: المُجْتمِع. قَمَطَ الطائرُ أُنثاه يَقْمِطُها أي: يَسْفِدُها. والقُماطُ: حَبْلٌ يُشَدُّ به قوائمُ الشاة عند الذبحِ وكذلك ما يُشَدُّ به الصبيُّ في المهدِ. والمِرَّةُ: إحدى الطبائعِ الأربعِ. وهٰذه القصة رواها الجوهريّ عن عيسى بن عمر، وروى ابنُ جِنّي في «المُحْتسب» أيضًا عن أبي عَلْقمةَ النحوي كما رَواهُ المصنِّف، وفي آخرِها: قال بعضُ الحاضرين: إنّ شيطانَه يتكلَّمُ بالهندية[1].

قوله: (**ولأنهم إنْ تَفَوَّهوا**)، عَطْفٌ على قوله: «لأن الذي تمكَّنَ في صدورهم».

---

(١) «المحتسب» (٢: ١٩٣).

قال: ﴿فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ﴾ [يونس: ٣١] ثمّ قال: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ﴾ [يونس: ٣٢] فكأنهم كانوا يُقِرّونَ بألسنتِهم مرّةً، ومرّةً كانوا **يتلعثمونَ عنادًا** وضِرارًا وحذرًا من إلزامِ الحجّة، ونحوُه قولُه عزّ وعلا: ﴿قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ قُلِ ٱللَّهُ قُلْ أَفَٱتَّخَذْتُم مِّن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ لَا يَمْلِكُونَ لِأَنفُسِهِمْ نَفْعًا وَلَا ضَرًّا﴾ [الرعد: ١٦]. **وأَمَرَه أن يقولَ لهم بعدَ الإلزامِ والإلجامِ** الذي إن لم يزدْ على إقرارِهم بألسنتِهم لم يتقاصرْ عنه: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ

قوله: (**فماذا بعدَ الحقِّ إلا الضلال**)، يعني: أنهم لو تفوهوا بأن الله رازقهم لزِمَ أن يقال لهم: فما لكم تعبدون من يرزقكم؟ كما قيل لهم في تلك الآية التي مضمونها مضمون هذه: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ﴾.

قوله: (**يتلعثمون عنادًا**)، أي: يتمكثون ويتكلَّمون. عن الجوهري.

قوله: (**وأمَرَه أن يقول لهم بعد الإلزام والإلْجام**)، قال صاحب «الانتصاف»: يعني: ألزمهم الحجة من قوله: ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ﴾ إلى هٰذه الآية. وهذا الإلزامُ وإن لم يَزِدْ على إقرارِهم بألسنتهم لم يتقاصَرْ عنه؛ أمره أن يقول: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ وهذا من الكلام الذي يبادر كل سامعٍ من موافقٍ أو مخالفٍ أن يقول: قد أنصفك خَصْمُك، وهذا أوْصَلُ إلى الغرض وأقطَعُ للشَّغْبِ وهو تفسيرٌ مُهذَّبٌ وافتنانٌ مستعذب، فلا يُنكَرُ على الفقهاء قولُهم في المجادَلاتِ: أحدُ الأمرَيْن لازمٌ، فهو غيرُ بعيدٍ من هذا الوادي[1].

وقلتُ: إنه تعالى لما أمر حبيبَه ﷺ أولًا بأن يُكافِحَهم ويُجيبَهم بقوله: ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾، ثم يسألهم بقوله: ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ ويتولى الإجابة والإقرارَ عنهم بنفسِه في قوله: ﴿قُلِ ٱللَّهُ﴾ ليؤذنَ به أن الذي تمكّنَ في صدورِهم من العنادِ قد ألجم أفواههم عن النطق بالحق، أمَره بأن يُرخيَ العِنانَ معهم ويقول: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ لينادِيَ على تماديهم في الضلال، وأنّهم مع علمهم بصحة ما جاء به بعد إقرارِهم به، مُنْغمسون في ضلالٍ ظاهرٍ مكشوفٍ، فالكلام من أوله

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٥٨١).

﴿هُدًى أَوْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾، ومعناه: وإنّ أحدَ الفريقين من الذينَ **يتوحّدونَ** الرّازقَ مِنَ السّمواتِ والأرضِ بالعبادة، ومن الذين يشركونَ به الجمادَ الذي لا يُوصَفُ بالقدْرة، لعلى أحَدِ الأمرَيْنِ من الهدى والضّلال. وهذا مِنَ الكلامِ المنْصِفِ الذي كلُّ من سَمِعَه من مُوالٍ أو مُنافٍ قالَ لمن خُوطِبَ به: قد أنصفَكَ صاحبُك، وفي دَرْجِه بعدَ تَقْدِمةِ ما قُدِّمَ من التقريرِ البليغ دلالةٌ غيرُ خفيّةٍ على مَنْ هو من الفريقين على الهدى، ومن هو في الضّلالِ المبين، ولكنّ التعريضَ والتوريةَ أوْصَلُ بالمجادِلِ إلى الغَرَضِ، وأهْجَمُ به على الغَلَبة، معَ قلَّةِ شَغَبِ الخصْم، وفَلِّ شوكتِه **بالهُوَيْنا**، ونحوُه قولُ الرّجلِ لصاحبِه: عَلِمَ الله الصادقَ منّي ومنك، وإنّ أحَدَنا لكاذب. ومنه بيتُ حسّان:

أَتَهْجُوهُ ولَسْتَ لَهُ بكُفْءٍ ... فشَرُّكُما لِخَيْرِكُما الفِداءُ

فإن قلتَ: كيفَ خُولِفَ بين حَرْفِي الجرِّ الداخلَينِ على الحقِّ والضّلال؟ قلتُ: لأنّ صاحبَ الحقِّ كأنه مُستَعلٍ على فَرَسٍ جوادٍ يَرْكُضُه حيثُ شاء، والضالُّ كأنه مُنْغَمِسٌ في ظلامٍ ....

واردٌ على ترتيبٍ أنيقٍ ونظمٍ رَصين مشتملٍ على فوائدَ وإشاراتٍ، وهو من باب الترقّي.

قوله: (**يتوحّدون**)، ويُروى: «يُوحّدون»، يقال: توحَّد بكذا: اعترفَ به، وفلان توحَّدَ بكذا: إذا اعتزلَ وتفرَّد من الناس به، ومنه الأوْحَديُّ، أي: من الذين ينفرِدون بعبادةِ مَنْ يرزقُهم من السماء بإنزال الأمطار ومن الأرض بإنبات البركات.

قوله: (**بالهُوَينا**)، **النهاية**: الـهُوَينا: تصغيرُ الهونا؛ تأنيثُ الأهون، والهُونُ: الرِّفق واللين.

قوله: (**أتهجوه**) البيت[1]، قيل: لما أنشدَ حسّانُ البيتَ قالَ مَنْ حضر: هذا أنصَفُ بيتٍ قالته العرب.

---

(١) سبق تخريجه.

مُرتبكٌ فيه لا يدري أين يتوجَّه. وفي قراءةِ أُبيّ: (وإنا أو إيّاكم إمّا على هدًى أو في ضلالٍ مبين).

[﴿ قُل لَّا تُسْـَٔلُونَ عَمَّآ أَجْرَمْنَا وَلَا نُسْـَٔلُ عَمَّا تَعْمَلُونَ ۞ قُلْ يَجْمَعُ بَيْنَنَا رَبُّنَا ثُمَّ يَفْتَحُ بَيْنَنَا بِٱلْحَقِّ وَهُوَ ٱلْفَتَّاحُ ٱلْعَلِيمُ ﴾ ٢٥- ٢٦]

هذا أدْخلُ في الإنصاف، وأبلغُ فيه من الأوّل؛ حيث أُسنِدَ الإجرامُ إلى المخاطِبين والعملُ إلى المخاطَبين، وإن أرادَ بالإجرام الصغائرَ والزّلاتِ التي لا يَخْلو منها مُؤمن،

قوله: (مرتبك)، الجوهري: ارتبكَ الرجلُ في الأمر، أي: تشبَّثَ فيه ولم يكَدْ يتخَلَّصُ منه.

قوله: (وفي قراءةِ أبيٍّ: «وإنا أو في إياكم إما على هدى أو في ضلالٍ مبين»)، قال أبو البقاء: ﴿أَوْ إِيَّاكُمْ﴾ معطوفٌ على اسمِ «إنّ»، والخبرُ مُكرَّر كقولِهم: إنّ زيدًا وعَمْرًا قائم. واختلفوا في الخبر، قال سيبويه: المذكورُ للثاني والأولُ محذوفٌ وهو أولى من عكْسِه، فعلى هذا يكونُ ﴿لَعَلَىٰ هُدًى﴾ خبَرَ الأولِ و﴿أَوْ فِي ضَلَٰلٍ﴾ معطوفًا عليه وخَبَرُ المعطوفِ محذوفٌ لدلالةِ المذكورِ عليه[(١)]. والكلام على المعنى غيرِ الإعراب لأنَّ المعنى: إنا على هدى من غيرِ شكّ، وأنتم على ضلالةٍ على يقين، لكن خَلَطَه على افتنانِهم، كقولهم: أخزى الله الكاذبَ مِنّي ومنك[(٢)].

قوله: (هذا أدخَلُ في الإنصافِ، وأبلغُ فيه)، الانتصافُ: وذكرَ الإجرامَ المضافَ إلى النفسِ بصيغةِ الماضي التي تُعطي معنى التحقيق، وذكرَ العملَ المنسوبَ إلى الخصمِ بما لا يُعطي ذلك.

قوله: (وإنْ أرادَ بالإجرام)، هذا شَرْطٌ لا يُذْكَرُ جَوابُه للمبالغةِ والجملةُ للحالِ أي: هذا أبلغُ من الأول، وإن أُريدَ في الحقيقةِ بالإجرامِ الصغائرُ وبالعملِ الكفرُ لأنَّ في الظاهرِ أسندَ مُطلقَ الإجرام إلى المتكلِّم ومُطلقَ العملِ إلى المخاطَب.

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٦٨).

(٢) في النسخة «ط»: «الكاذبَ بيني وبينك».

وبالعَمَل الكفْرَ والمعاصي العظام. وفتْحُ الله بينهم وهو حكمُه وفصْلُه: أنه يُدخِلُ هؤلاءِ الجنّةَ وأولئكَ النّار.

[﴿ قُلْ أَرُونِيَ ٱلَّذِينَ أَلْحَقْتُم بِهِۦ شُرَكَآءَ كَلَّا بَلْ هُوَ ٱللَّهُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾ ٢٧]

فإن قلتَ: ما معنى قولِه: ﴿أَرُونِيَ﴾ وكانَ يراهم ويعرفُهم؟ قلتُ: **أرادَ بذلكَ أن يريَهم الخطأَ العظيمَ في إلحاقِ الشركاءِ بالله، وأن يقايِسَ على أعينِهم** بينَه وبينَ أصنامِهم؛ ليطلعَهم على إحالةِ القياسِ إليه والإشراكِ به. و﴿كَلَّا﴾: **رَدْعٌ لهم عن مذهبِهم بعدَما كَسَرَه** بإبطالِ المقايسة، كما قالَ إبراهيمُ عليه الصّلاة والسّلام: ﴿أُفٍّ

قوله: (**أراد بذلك أن يريهم الخطأ العظيم في إلحاق الشركاء بالله تعالى**)، هذا كما يقول القائل لغيره إذا أفسد شيئًا: أرِني هذا الذي أفسَدْتَه لأُريك فسادَه.

قوله: (**وأن يُقايسَ على أعينهم**)، فإن قُلْتَ: عَدّى «يُقايِسُ» بـ«على» فيما ليسَ بمَقيسٍ عليه، ثم عَدّاهُ في قولِه: «القياس إليه» بـ«إلى» وهو يُعَدّى بـ«على».

قلت: هما حالانِ والمتعلِّقُ محذوف، أما الأول فمعناه أن يُقاسَ الأصنامُ على الله تعالى ظاهرًا على أعينهم مكشوفًا كما في قوله تعالى: ﴿فَأْتُوا۟ بِهِۦ عَلَىٰٓ أَعْيُنِ ٱلنَّاسِ﴾ [الأنبياء: ٦١] أي: مُعايَنًا مُسْتعليًا على الأعينِ استعلاءَ الراكبِ على المركوب، ومعنى الثاني ليُطلعَهم على إحالةِ القياس منتهيًا إليه، أي: مُحالٌ أن ينتهي قياسُ شيءٍ إلى الله تعالى وإلى صفاتِه، تعالى الله عن ذلك عُلوًّا كبيرًا.

قوله: (و﴿كَلَّا﴾ **رَدْعٌ لهم عن مذهبهم بعد ما كَسره**)، قال القاضي: ﴿قُلْ أَرُونِيَ﴾ استفسارٌ عن شُبهتِهم بعد إلزامِ الحجّةِ عليهم زيادة في تبكيتهم[1].

وقلت: هذه قاعدةٌ شريفةٌ وأدبٌ جَميلٌ في آدابِ المجادلة وقَمْعِ شُبهةِ الخصم الألدِّ الأبِيِّ، فإنه ينبغي أنْ يُرْخى عِنانُ الكلامِ معه أولًا، ويُجارى معه على سَنَنٍ يَبعثُه على التفكرِ والنظرِ في أحوالِ نفسِه ليعثُرَ حيثُ يراد تَبْكيتُه عند إيرادِ الحجةِ البالغة وعليه قولُ إبراهيم

---

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٤٧).

﴿لَكُمْ وَلِمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [الأنبياء: ٦٧] بعدَما حجَّهم، وقد نبَّه على تفاحُشِ غَلَطِهم وإن لم يَقْدروا الله حقَّ قدْرِه بقولِه: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾، كأنه قال: أينَ الذينَ ألحقْتُم به شركاءَ من هذه الصّفات، **وهو راجعٌ إلى الله** وحدَه، أو هو ضميرُ الشأن، كما في قولِه تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١].

[﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ ٢٨]

﴿إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ﴾ إلا إرسالَه عامّةً لهم محيطةً بهم؛ لأنها إذا شَمِلَتهم فقد كَفَتْهم أن يخرجَ منها أحدٌ منهم. **وقال الزجّاج: المعنى: أرسلناكَ جامعًا للنّاسِ في الإنذارِ والإبلاغ، فجعلَه حالًا من الكاف**، وحقُّ التاءِ على هذا أن تكونَ للمبالغةِ كتاءِ الرّاويةِ والعلّامة،

عليه السلام: ﴿إِنِّى بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ * إِنِّى وَجَّهْتُ وَجْهِىَ﴾ [الأنعام: ٧٨-٧٩] بعد قوله: ﴿هَٰذَا رَبِّى﴾ [الأنعام: ٧٨].

قوله: (**وهو راجعٌ إلى الله**)، أي: الضميرُ منهم راجعٌ إلى الله في الذهنِ، وجازَ لأنّ ما بعده يفسره، كما قال في قوله تعالى: ﴿إِنْ هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا﴾ [المؤمنون: ٣٧] في «المؤمنين»: «هذا ضميرٌ لا يُعلمُ ما يعني به إلا بما يَتلوه، وأصلُه: إنِ الحياةُ إلا حياتنا الدنيا، ثم وضَع «هيَ» موضِعَ «الحياةِ»، لأنّ الخبرَ يدلُّ عليها، ومنه: هيَ العربُ تقولُ ما شاءَتْ». والفرقُ بين هذا الضميرِ وضميرِ الشأن أن الجملةَ بعد ضميرِ الشأن مُبيِّنةٌ له وخبرُه هٰذا الضمير وَحْدَه مُفَسِّرٌ له، ولذلك قال: «هو راجعٌ إلى الله وَحْدَه»، ونظيرُه قولُه تعالى: ﴿فَسَوَّىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ﴾ [البقرة: ٢٩] في وجهٍ، وقولك: رُبَّه رجُلًا، ونحو هذا الضميرُ اسم في قولك: هذا أخوك، قال المصنِّف: «لا يكونُ «هـٰذا» إشارةً إلى غيرِ الأخ»[١].

قوله: (**وقال الزجاج المعنى: أرسلناكَ جامعًا للناس في الإنذار والإبلاغ، فقد جعله**[٢]

---

(١) انظر: «الكشاف» (٩: ٥٣٢).

(٢) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «فجعله».

ومن جعلَه حالًا من المجرورِ متقدِّمًا عليه فقد أخطأ؛ لأنّ تقدُّمَ حالِ المجرورِ عليه في الإحالةِ بمنزلةِ تقدُّمِ المجرورِ على الجارّ، ....

حالًا من الكاف)[١]. وأما حكايةُ كلامِه فإنه قال: معنى ﴿ كَآفَّةً ﴾: الإحاطةُ في اللغةِ، والمعنى: أرسلناكَ جامعًا للناسِ في الإنذارِ والإبلاغِ، وأُرسلَ ﷺ إلى العربِ والعجَم.

وقال أبو البقاء: كأنه حالٌ من الكافِ، والهاءُ زائدةٌ للمبالغةِ، و﴿للناسِ﴾ مُتعلِّقٌ به، أي: وما أرسلناك إلا كافّةً للناسِ عن الكفر والمعاصي[٢].

وقال المالكي في «شرح التسهيل»: قولُ الزجاج باطلٌ لأنّه جعَل ﴿ كَآفَّةً ﴾ حالًا من مفرد، ولا يُعرَفُ ذلك في غيرِ محلِّ النزاع، وجَعَلَه مِن مُذَكَّرٍ مع كَوْنه مُؤنّثًا، ولا يتأتى ذلك إلا بجَعْلِ تائِه للمبالغةِ، وبابُه مقصورٌ على السماعِ، ولا يتأتى غالبًا ما هي فيه إلا على أحدِ أمثلةِ المبالغةِ، كنَسّابةٍ وفَروقةٍ ومِهْدارة، وكافّة بخلافِ ذلك، فبَطل أن يكونَ منها لكونِها على فاعلة. فإن حُمِلت على رواية حملت على شاذّ الشاذّ، لأنّ إلحاقَ تاءِ المبالغةِ لأحدِ الأمثلةِ شاذٌّ، وإلحاقُه لما لا مُبالَغة فيه أشذّ.

وأما الزمخشريّ فقد جعلَ ﴿ كَآفَّةً ﴾ صفةً، ولم يستعمله العربُ إلّا حالًا، وليتَه إذْ أخرجَ «كافة» عن استعمالِ العرب سلكَ به سبيلَ القياسِ بل جعلَه لموصوفٍ محذوفٍ لم تستعمله العرب مفردًا ولا مقرونًا بصِفة؛ أعني: إرسالَه، وحَقّ الموصوفِ المُسْتغني بصفتِه أن يُعتادَ ذكْرُه مع صفتِه قبل الحذفِ ولا تصلح الصفة لغيره.

قوله: (**ومَنْ جعلَه حالًا من المجرور مُتقدِّما عليه فقد أخطأ، لأنّ تقدُّمَ حالِ المجرورِ عليه في الإحالةِ بمنزلةِ تقدُّمِ المجرورِ على الجار**)، وقال ابن الحاجب: تقديمُ الحال على المجرور ـ إذا كان صاحبُ الحالِ هو المجرورَ ـ مختلفٌ فيه؛ فأكثرُ البصريِّين على منعِه، وكثيرٌ من النحويين على تجويزِه، ووجه الجواز: أنه حال عن معمولِ فعلٍ لفظيٍّ فجاز التصرُّف فيه بالتقديمِ والتأخير كسائرِ أحوالِ الأفعال.

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٥٤).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٦٩).

....

ووجه المنع: أنه كثُرَ الحالُ من المجرورِ في كلامِهم ولم يُسمَعْ من الفصحاءِ تقديمُه، ولأنّ حالَ المجرورِ صفةٌ لصاحبِها، وهي معمولة في المعنى بحَرْف الجر، إلا أنهم نصبوها لغرضِ الفصلِ بين الصفة والحال، وكما أن معمولَ الجارِّ لا يتقدَّم عليه ففَرْعُ معمولِ الجارِّ بأن لا يتقدَّم على الجارِّ أجدر.

وقلت: ويمكن أن يُنزَّلَ قولُ المالكي منزلةَ الجواب عن هٰذين الاحتجاجَيْن، أعني قولَه: ومن أمثلةِ تقديمِ الحال على صاحبها إذا كان مجرورًا ما ذَكره أبو علي في «التذكرة»: زيدٌ خيرٌ ما يكون خَيْرًا منك، على أن المراد: زيدٌ خَيْرٌ منك خَيْرَ ما يكون، فجعل «خَيْرَ ما يكون» حالًا من الكافِ المجرورِ، ومن الأمثلة قول الشاعر:

إِذَا المرءُ أعيَتهُ المروءةُ ناشئًا فمطلبُها كَهْلًا عليه شديد(١)

أراد: فمَطْلَبُها عليه كهلًا شديدٌ، ومِن ذلك قولُ الآخر:

تســلَّيْتُ طُرًّا عنكُمُ بعْدَ بَينِكم بذِكراكُم حتّى كأنّكم عندي(٢)

أراد: تسلَّيتُ عنكم طُرًّا. وربَّما قُدِّم الحالُ على صاحبِه المجرورِ وعلى ما يتعلَّقُ به الجارُّ، كقوله:

غافــلًا تعرِضُ المنيةُ للمر ءِ فيُدْعى ولاتَ حينَ إباءِ(٣)

أراد: تعرِضُ المنيةُ للمرءِ غافلًا.

وإذ قد ثَبتَت دلائل السماعِ مستوفاة، فَلأُبَيِّن ضَعْفَ شُبَهِ المَنْعِ، فمِن ذلك: ادّعاءُ أنّ حقَّ الحال إذا عدي العامل لصاحبه بواسطة أن يعدى إليه بتلك الواسطة، فيقال للمدعي

---

(١) اختُلف في نسبته. فقيل: هو للمعلوطِ الربعي. انظر: «التذكرة الحمدونية» (٢: ٢٤) وقيل: لرجلٍ من بني قُرَيع. انظر: المصدر نفسه (١: ٢٨٥).
(٢) ذكره الأشموني في «شرح الألفية» (٢: ١٥) بلا عزوٍ لأحد.
(٣) ذكره ابن مالك في «شرح الكافية الشافية» (٢: ٧٤٦) من غير عَزْوٍ لأحد.

....

ذلك: لا نسلم هذا الحق حتى يترتب عليه التزام التأخر تعريضًا، بل حقُّ الحالِ المُشَبَّهةِ بالظرفِ أن يستغني عن واسطة، على أن الحال أشدُّ استغناء عن الواسطة، ولذلك يعمل فيها ما لا يعدى بحرف الجر كاسم الإشارة وحرف التنبيه والتشبيه والتمني.

ومن الشُّبهِ لالتزامِ التأخير: إجراءُ الحالِ المجرورِ بالحرفِ مُجرى الحالِ المجرورِ بالإضافةِ، فيقال لصاحب هذه الشبهة: المجرورُ بالحرفِ كالأصلِ للمجرور بالإضافةِ، فلا يصلُحُ أن يحمل حال المجرور بحرف عليه لئلا يكون الفرع متبوعًا والأصل تابعًا، وأيضًا فالمضافُ بمنزلةِ موصولٍ والمضافُ إليه بمنزلة صلتِه، والحالُ منه بمنزلةِ جُزءِ صلَتِهِ، فوجبَ تأخيره كما يجب تأخيرُ أجزاءِ الصِّلة، وحالُ المجرورِ بحَرْفٍ لا يُشْبِهُ جزء صلة، فأجيز تقديمُه إذ لا محذورَ في ذلك.

ومن الشُّبَهِ: تَشْبيهُ بابِ: مررْتُ بهند جالسةً، ببابِ: زيدٌ في الدار متكئًا، فيقال: بين البابَيْن بَوْنٌ، فإنَّ «جالسةً» منصوبٌ بـ«مَرَرْتُ»، وهو فعل مُتصرِّفٌ لا يفتقر في نصبِ الحال إلى واسطة، كما لا يفتقرُ إليها في نصب ظرفٍ أو مفعولٍ له وحَرْفُ الجر الذي عدّاه لا عمل له إلا الجر، ولا جيءَ به إلا لتعديةِ: مررت، والمجرور به بمنزلة المنصوب فيتقدم حاله كما يتقدم حال المنصوب، وأما «متكئًا» في المسألة الثانية فمنصوبٌ بـ«في» لتضمّنِها معنى الاستقرار وهي أيضًا رافعةٌ ضميرًا عائدًا على زيد، وهو صاحبُ الحالِ، فلم يَجُزْ لنا أن نقدِّمَ «متّكئًا» على «في» لأن العمل لها، وهي عاملٌ ضعيفٌ متضمِّنٌ معنى الفعلِ دون حروفِه، فمانعُ التقديم في نحوِ: زيدٌ في الدار متكئًا، غيرُ موجودٍ في نحو: مررْتُ بهندٍ جالسة، وإذا بطل قول الزجاج والزمخشري تَعيَّن القول بصحة أن يكونَ الأصل: وما أرسلناك إلا للناس كافة، فقَدَّم الحالَ على صاحبِها مع كونه مجرورًا، وهو مذهبُ أبي علي وابن كَيْسان، حكاه ابن بَرْهان(١)، ويجوزُ غيرُه، وقال غيره: جَوَّزَ ابنُ كَيْسان وأبو علي الفارسي كون ﴿كَآفَّةً﴾ حالًا من المجرور باللامِ وهو ﴿لِّلنَّاسِ﴾ من حيث إنَّ العاملَ في الحالِ هو

(١) هو العلامة أبو الفتح أحمد بن علي بن برهان، فقيهٌ بغدادي غلب عليه علم الأصول، وكان من أصحاب ابن عقيل الحنبلي، ثم تحوَّل شافعيًّا، توفي سنة ٥١٨ هـ.

وكم ترى ممن يرتكبُ هذا بالخطأ، ثمَّ لا يقنعُ به حتى يضمَّ إليه أن يجعلَ اللّامَ بمعنى إلى؛ لأنه لا يستوي له الخطأُ الأوّلُ إلا بالخطأ الثاني، فلا بدَّ له من ارتكابِ الخطأَين.

[﴿ وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هَٰذَا ٱلْوَعْدُ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ۝ قُل لَّكُم مِّيعَادُ يَوْمٍ لَّا تَسْتَـْٔخِرُونَ عَنْهُ سَاعَةً وَلَا تَسْتَقْدِمُونَ ﴾ ٢٩ - ٣٠]

قُرِئَ: ﴿مِّيعَادُ يَوْمٍ﴾، و(معيادٌ يومٌ). و(ميعادٌ يومًا). والميعاد: ظَرْفُ الوَعْدِ من مكانٍ أو زمان، وهو هاهنا الزمان. والدليلُ عليه قراءةُ من قرأ: (ميعادٌ يومٌ) فأبدلَ منه اليوم. فإن قلتَ: فما تأويلُ مَن أضافَه إلى (يوم)، أو نَصَبَ (يومًا)؟ قلتُ: أمّا الإضافةُ فإضافةُ تبيين، كما تقول: سَحْقُ ثوب، وبعيرُ سانية. وأمّا نَصْبُ «اليوم» فعلى التعظيمِ بإضمارِ فعلٍ تقديرُه: لكم ميعاد أعني يومًا، وَأريدُ يومًا؛ من صفتِه كَيْتَ وكَيْت. ويجوزُ أن يكونَ الرّفعُ على هذا، أعني التعظيم. فإن قلتَ: **كيفَ انطبقَ هذا جوابًا على سؤالِهم؟** ....

الفعلُ، ولا يفتقرُ الفعلُ في عملِهِ في الحال إلى الجارِّ، وإنما يفتقر إليه في عمله في المفعولِ به، فإذا جاز أن يعمل في الحال ما لا يعملُ في صاحبِ الحال كان أوْلى بالجوازِ.

وقولُ القائل: المجرورُ لا يتقدَّمُ الجارَّ، فإنّما يلزَمُ هذا أنْ لو كان الجارُّ عاملًا في الحالِ، كقولك: قائمًا في الدار زيد، لا يجوز لكون الجار عاملًا في الحال، وقد ذكر بأن العامل هو الفعل فلذلك جاز.

واعلم أن المالكي يُجوِّز تَعَدُّدَ العامل في الحال وصاحبها، وقد أسلفنا القول فيه في سورة الأنبياء عند قوله تعالى: ﴿ إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً ﴾ [الأنبياء: ٩٢] مستوفى.

قوله: (**وبعير سانية**)، **الجوهري**: السانية: الناضحة، وهي الناقة التي يستقى عليها.

قوله: (**كيف انطبق هذا جوابا على سؤالهم؟**)، يعني: أنهم سألوا عن وقت إرساء الساعة وأجيبوا عن أحوالِهم فيها، وتلخيصُ الجواب: أنه من الأسلوبِ الحكيم يعني: دَعوا السؤالَ عن وقت إرسائها، فإن كينونته لا بدَّ منه؛ بل سَلوا عن أحوالِ أنفسكم وكيف

قلتُ: ما سألوا عَن ذلكَ وهم منكرونَ له إلّا تعنّتًا لا استرشادًا، فجاءَ الجوابُ على طريقِ التهديدِ مطابقًا لمجيءِ السؤالِ على سبيلِ الإنكارِ والتعنّت، وأنهم مُرْصَدونَ ليومٍ يُفاجئهم، فلا يستطيعونَ تأخّرًا عنه ولا تقدّمًا عليه.

[﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَن نُّؤْمِنَ بِهَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ وَلَا بِٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ ۗ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ مَوْقُوفُونَ عِندَ رَبِّهِمْ يَرْجِعُ بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ ٱلْقَوْلَ يَقُولُ ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُواْ لِلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُواْ لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾ ٣١]

الذي بين يدَيه: ما نَزَلَ قبلَ القرآنِ من كُتبِ الله. يروى: أنّ كفارَ مكّةَ سألوا أهلَ الكتابِ فأخبروهم أنهم يجدونَ صفةَ رسولِ الله ﷺ في كُتبِهم، فأغضبَهم ذلكَ وقَرَنوا إلى القرآنِ جميعَ ما تقدَّمَه من كتبِ الله عزّ وجلّ في الكفْر، فكَفَروا بها جميعًا. وقيل: الذي بين يدَيه: يومُ القيامة. والمعنى: أنهم جحدوا أن يكونَ القرآنُ من الله تعالى، **أو أن تكونَ لما دلَّ عليه** من الإعادةِ للجزاءِ حقيقةٌ، ثمَّ أخبرَ عن عاقبةِ أمرِهم ومآلِهم في الآخرة، فقالَ لرسولِه عليه السّلامُ أو للمخاطَب: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ﴾ في الآخرةِ موقفَهم

تكونون مبهوتين متحيرين فيها من هول ما تشاهدون، هذا أليَقُ بحالِكم من أن تسألوا عنه. هذا المعنى وإن لم يعلم ظاهرًا من جواب المصنف لكن مآلُه إليه.

قوله: (**ما سألوا عن ذلك وهم منكرون له إلا تعنتًا لا استرشادًا**)، قولُه: «إلا تعنُّتًا» استثناءٌ مفرّغٌ والمستثنى منه أعمُّ الأحوال، وهذا التركيبُ مثلُ قولك: ما زيدٌ إلا قائم لا قاعدٌ، وقد أباه صاحبُ «المفتاح»[1]، مضى بيانهُ غير مرة.

قوله: (**أو أن يكون لما دل عليه**)، يجوز أن تكونَ «كانَ» ناقصةً، واسمُه ضميرَ الشأن، و«حقيقةٌ» بالرفعِ مبتدأ، والخبر: «لما دلّ عليه»، والجملةُ مبينةٌ ضميرُ الشأن وخبر له، وأن تكون ناقصةً، وفاعلُها «حقيقة»، و«لما دل» متعلّق بـ«حقيقة».

---

(١) «مفتاح العلوم» ص٢٩٣.

وهم يتجاذَبونَ أطرافِ المُحاوَرَةِ ويتراجعونَها بينَهم؛ لرأيتَ العجب، فحَذَفَ الجواب. والمسْتَضْعفون: همُ الأتباع، والمستكبرون: هم الرّؤوسُ والمقدَّمون.

[﴿قَالَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟ لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوٓا۟ أَنَحْنُ صَدَدْنَٰكُمْ عَنِ ٱلْهُدَىٰ بَعْدَ إِذْ جَآءَكُم بَلْ كُنتُم مُّجْرِمِينَ ۞ وَقَالَ ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ لِلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟ بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ إِذْ تَأْمُرُونَنَآ أَن نَّكْفُرَ بِٱللَّهِ وَنَجْعَلَ لَهُۥٓ أَندَادًا ۚ وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّدَامَةَ لَمَّا رَأَوُا۟ ٱلْعَذَابَ وَجَعَلْنَا ٱلْأَغْلَٰلَ فِىٓ أَعْنَاقِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ۚ هَلْ يُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ ٣٢-٣٣]

أُولِيَ الاسمُ - أعني «نَحْنُ» - حَرْفَ الإنكار؛ لأنّ الغَرَضَ إنكارُ أن يكونوا هم الصّادّينَ لهم عن الإيمان، وإثباتُ أنهم هم الذينَ صدّوا بأنفسِهم عنه، وأنهم أُتوا مِن قِبَلِ اختيارِهم، كأنهم قالوا: أَنَحْنُ أجبرْناكم وحُلْنا بينكم وبينَ كونِكم مُمكَّنين مختارِين. ﴿بَعْدَ إِذْ جَآءَكُم﴾ بعدَ أن صمَّمتم على الدّخولِ في الإيمان، وصحّت نيّاتُكم في اختيارِه؟ بل أنتم منعتُم أنفسَكم حظَّها، وآثرْتُم الضّلالَ على الهدى، وأطعْتم آمِرَ الشهْوةِ دونَ آمِرِ النّهْي، فكنتم مجرمينَ كافرينَ؛ لاختيارِكم لا لقولِنا وتسويلنا. فإن قلتَ: «إذ» و«إذا» من الظروفِ اللّازمةِ للظرْفيّة، فلِمَ وقعت ﴿إِذْ﴾ مضافًا إليها؟ قلتُ: **قد اتُّسِعَ في الزّمانِ ما لم يُتَّسَعْ في غيرِه، فأُضيفَ إليها الزّمان،** ....

قوله: (**وهم يتجاذبون أطراف المحاورة**)، ينظر إلى قول الشاعر:

ولما قضَيْنا من مِنًى كلَّ حاجةٍ ومَسَّحَ بالأركان من هو ماسح
أَخَذْنا بأطرافِ الأحاديثِ بيننا وسالت بأعناقِ المطيِّ الأباطح[1]

أراد بأطراف الأحاديث ما يتعاطاه المُحبون وذوو الصبابة من التعريض والتلويح دون البيان والتصريح.

قوله: (**قد اتُّسِعَ في الزمان ما لم يُتَّسَعْ في غيرِه، فأضيف إليها الزمان**)، قال صاحب

(١) لكثير عزّة. انظر: «زهر الآداب» (٢: ٤٠٤).

....

«التقريب»: وإنما أضيف إلى «إن» مع لزومه الظرفية اتّساعًا بإضافة الظرف إليه، كما أضيف إلى الجُمَل نحو: حينَ جاءَ زيد.

وقال صاحب «الفرائد»: لزومُ ظرفِيَّتهما إذا كانتا مُسْتعملتَيْن لحقيقتهما، فإذا استعملتا بمعنى آخر كان لهما حكم لفظ ذلك المعنى، وهنا المراد بعد مجيء الهدى لأن المراد من وقت الهدى لا وقته، وما ذكر ليس بجواب السؤال الذي ذكر، لأن لزوم الظرفية يأبى جواز ما ذكر.

وقلت: كفى بقوله: «يُتَّسعُ فيها ما لم يُتَّسع في غيرِها» جوابًا، وتقدير السؤال: أنْ «إذ» و«إذا» من الظروف اللازمة الظرفية، فكيف وقعت «إذ» هاهنا مجرورة مضافًا إليها.

وأجاب: أنّ الظروفَ لاسيما الزمانيةَ يُتَّسعُ فيها ما لم يُتَّسع في غيرها، ويمكن أن يكون مراده: أنه «إذا» جُرِّدَتْ «إذ» عن معنى الظرفية وانسلخَتْ عنه رأسًا وصُيِّرَت اسمًا صِرْفًا فأضيفَ إليها، ألا ترى كيف وقعت مجرورة في قولك: جئتك بعد إذ جاء زيد وحينئذ ويومئذ، فإذن معنى الآية: أنحنُ صدَدْناكم عن الهدى بعد مجيئه إياكم، فليس فيه رائحةُ الظرفية.

وعن صاحب «الضوء»: نصَّ سيبويه في «الكتاب»[1] وأجاز: إذا يقومُ زيدٌ إذًا يقعُدُ عمرو، بمعنى: وقْتُ قيامِ زيدٍ وقتُ قعود عمرو، فارتفع إذا هاهنا مبتدأ وخبرًا، وأنشد:

وبعد غد يــا لهْفَ نفسيَ من غَد إذا راح أصحابي ولست برائح[2]

قالوا: «إذا» هاهنا مجرور المحلِّ على البدَلية من «غد»، ولذلك حكموا عليه بأنه منصوبُ المحلّ بوقوع الفعل عليه في أوائل القصص، وهو «اذكر» مُضمَرًا أو ظاهرًا، نَحو ﴿ إِذْ قَالَ رَبُّكَ ﴾.

---

(١) لم أقف عليه فيه.

(٢) لأبي الطحان القيني. انظر: «مغني اللبيب» (١: ١٣٨).

كما أُضيفَ إلى الجُمَلِ في قولِك: جئتُك بعدَ إذ جاءَ زيد، وحِينَئذ، ويَوْمئذ، وكانَ ذلكَ أوانَ الحجّاجُ أميرٌ، وحينَ خَرَجَ زيد. لمّا أنكر المستكبرونَ بقولِهم: ﴿أَنَحْنُ صَدَدْنَٰكُمْ﴾ أن يكونوا هم السّببَ في كُفْرِ المستضْعفِين، وأثْبَتوا بقولِهم: ﴿بَلْ كُنتُم مُّجْرِمِينَ﴾ أنّ ذلكَ بكسْبِهم واختيارِهم، كرَّ عليهم المستضعفونَ بقولِهم: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾، فأبطلوا إضرابَهم بإضرابِهم، كأنهم قالوا: ما كانَ الإجرامُ من جهتِنا، بل من جهةِ مكرِكم لنا دائبًا ليلًا ونهارًا، وحملِكم إيّانا على الشرْكِ واتخاذِ الأنداد. ومعنى مكرِ اللّيلِ والنّهار: مَكْرُكم في اللّيلِ والنّهار، فاتُّسِعَ في الظرْفِ بإجرائه مجرى المفعولِ به وإضافةِ المكْرِ إليه. أو جُعِلَ ليلُهم ونهارُهم ماكرَينِ على الإسنادِ المجازيّ. وقُرِئ: (بل مكرٌ الليلَ والنهارَ) بالتنوينِ ونصْبِ الظرْفَين، و(بل مكرُّ اللّيلِ والنهارِ) بالرّفعِ والنّصْب، أي: تكرّونَ الإغواءَ مَكْرًا دائبًا لا تفترونَ عنه؛ فإن قلتَ: **ما وجهُ الرّفْعِ والنّصْب**؟ قلتُ: هو مبتدأٌ أو خبَر، على معنى: بل سببُ ذلك مكرُكم أو مكرُّكم، أو مكرُكم أو مكرُّكم سببُ ذلك. والنصْبُ على: بل

قوله: (**ما وجه الرفع والنصب؟**)، أي: في القراءتين، يعني: قراءة من قرأ «مَكْر» من المكر، ومن قرأ: «مكرّ» من الكرور. وأجاب: إنه يجوز أن تكون «مكركم» خبرَ مبتدأ محذوف، والتقدير: سبب ذلك مكرُكُم أو مكرُّكم، أو مبتدأ خبَره محذُوف، أي: مكركُم أو مكرّكم سبب ذلك. قال ابن جني: «بل مكرُّ الليل والنهار» قراءة أُبيٍّ، و«بل مكرٌ الليلَ والنهارَ» قراءة قتادة، وقرأ راشد «بل مكْرَ» بالنصب، وأما المكرّ والكُرور أي: اختلاف الأوقات، فمَنْ رَفَعه فإما على فِعْلٍ مضمرٍ دلَّ عليه قوله: ﴿أَنَحْنُ صَدَدْنَٰكُمْ عَنِ ٱلْهُدَىٰ﴾ فإنه كالجواب له، أي: بل صَدر مكرُّ الليل والنهار في كرورهما، وإما على حذف الخبر، أي: مكر الليل والنهار صَدّنا، فمَنْ نصبه فعلى الظرف كقولك: زُرْتُكَ خفوقَ النجم، وهو متعلق بفعل محذوف، أي: صددتمونا في هذه الأوقات على هذه الأحوال[1].

---

(١) «المحتسب» (٢: ١٩٣).

تكرّون الإغواءَ مكرَّ اللّيلِ والنّهار. فإن قلتَ: لمَ قيل: ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ ٱسۡتَكۡبَرُواْ﴾ بغيرِ عاطِف؛ وقيل: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ ٱسۡتُضۡعِفُواْ﴾؟ قلتُ: لأنّ الذينَ استُضْعِفوا مرَّ أوّلًا كلامُهم، فجِيءَ بالجوابِ محذوفَ العاطِف على طريقةِ الاستئناف، ثمَّ جِيءَ بكلامٍ آخرَ للمستضْعفين، **فعُطِفَ على كلامِهم الأوّل**. فإن قلتَ: من صاحبُ الضميرِ في ﴿وَأَسَرُّواْ﴾؟ قلتُ: الجنسُ المشتمِلُ على النّوعَينِ من المستكبرينَ والمستضعفِين، وهم الظالمونَ في قولِه: ﴿إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ مَوۡقُوفُونَ عِندَ رَبِّهِمۡ﴾ [سبأ: ٣١]. **يندمُ المستكبرونَ على ضلالِهم** وإضْلالِهم، والمستضعفونَ على ضلالِهم واتّباعِهم المضلِّين. ﴿فِيٓ أَعۡنَاقِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾، أي: في أعناقِهم، فجاءَ بالصّريحِ للتنويه بذمّهم؛ وللدلالةِ على ما استحقّوا به الأغْلال. وعن قَتادة: أسرُّوا الكلامَ بذلكَ بينَهم. وقيل: **أسرّوا النّدامةَ: أظْهَروها، وهو من الأضْداد**.

قوله: (**فعطف على كلامهم الأول**)، أي: على قوله: ﴿يَقُولُ ٱلَّذِينَ ٱسۡتُضۡعِفُواْ﴾، وفيه أن المستضعفين تكلموا بكلامَيْن، وأجابهم المستكبرون عن أحدهما دون الآخر لإفحامهم بقوله: ﴿بَلۡ مَكۡرُ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ إلى آخره، ثم كلا الفريقين مكروا وأسرّوا الندامة حين لم ينفعهم الندم سرًّا.

قوله: (**يندم المستكبرون على ضلالهم**)، يعني: الضمير في «أسرُّوا» راجع في قوله: ﴿إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ مَوۡقُوفُونَ عِندَ رَبِّهِمۡ يَرۡجِعُ بَعۡضُهُمۡ إِلَىٰ بَعۡضٍ ٱلۡقَوۡلَ﴾ وإنما فسروا ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّدَامَةَ﴾ وهو ماض بقوله: «يندمون» وهو مضارع ليوافق قوله تعالى: ﴿يَرۡجِعُ بَعۡضُهُمۡ إِلَىٰ بَعۡضٍ ٱلۡقَوۡلَ﴾، ولم يعكس لأنه حكاية للحال الآتية استحضارًا لصورة المجرمين وأنهم موقوفون عند ربهم راجعون بعضهم إلى بعض.

قوله: (**أسروا الندامة: أظهروها، [وهو] من الأضداد**) عطف على قوله: «يندم المستكبرون»، فعلى الأول أضمر الفريقان الندامة وأخفوها مخافة التعيير، والثاني الوجه، لأن التعيير واقع وقد علم من قوله: ﴿يَرۡجِعُ بَعۡضُهُمۡ إِلَىٰ بَعۡضٍ ٱلۡقَوۡلَ﴾ ذلك وقيل: أسَرَّه إذا ثبت له الخفاء، وأسَرّه أزال عنه الخفاء ونظيره. أشكيتُه، أي: أثبتَّ له الشكاية أو أزلتُها عنه، وأنشد المصنِّف لنفسه:

[﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةٍ مِّن نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَآ إِنَّا بِمَآ أُرْسِلْتُم بِهِۦ كَٰفِرُونَ * وَقَالُوا۟ نَحْنُ أَكْثَرُ أَمْوَٰلًا وَأَوْلَٰدًا وَمَا نَحْنُ بِمُعَذَّبِينَ ﴾ ٣٤ -٣٥]

هذه تسليةٌ لرسولِ الله ﷺ **مما مُنيَ به من قومِه** من التكذيبِ والكفرِ بما جاءَ به، والمنافسةِ بكثْرةِ الأمْوالِ والأوْلاد، والمفاخرةِ وزخارفِها، والتكبّرِ بذلكَ على المؤمنين، **والاستهانةِ بهم من أجلِه**، وقولِهم: ﴿أَىُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَّقَامًا وَأَحْسَنُ نَدِيًّا﴾ [مريم: ٧٣]، **وأنه لم يُرسَل** قطُّ إلى أهلِ قريةٍ من نذيرٍ إلّا قالوا له مثلَ ما قالَ لرسولِ الله ﷺ أهلُ

شكوتُ إلى الأيام سـوءَ صنيعِها ومِن عَجَبٍ باكٍ تَشكّى إلى المُبكي
فما زادني الأيـام إلا شكايـةً وما زالتِ الأيامُ تُشكَى ولا تُشْكي

الراغب: الندم: والندامة: التحسُّرُ من تغيُّرِ رأيٍ في أمر فائت، قال تعالى: ﴿فَأَصْبَحَ مِنَ ٱلنَّٰدِمِينَ﴾ [المائدة: ٣١]، وأصله من منادمة الحزن له، والنديم والندمان والمنادم متقارب.

وقال بعضهم: المنادمة والمداومة يتقاربان، وقال بعضُهم: الشّريبانِ سُمِّيا نديمَيْن لما يتعقب أحوالهما من الندامة على فعلهما(١).

قوله: (**مما مني به من قومه**)، يقال: مَنوْتُه ومَنيتُه، أي: ابتَلَيتُه.

قوله: (**والاستهانةِ بهم من أجله**)، أي: من أجل التكبر، قال القاضي: واستهانوا بمن لم يَحْظَ منها. ولذلك ضموا التهكم والمفاخرة إلى التكذيب ﴿إِنَّا بِمَآ أُرْسِلْتُم بِهِۦ كَٰفِرُونَ﴾ على مقابلة الجمع بالجمع، قوبل ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا ... مِّن نَّذِيرٍ﴾ بقوله: ﴿إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَآ﴾، ومن ثم طابقه قوله: ﴿إِنَّا بِمَآ أُرْسِلْتُم بِهِۦ كَٰفِرُونَ﴾(٢).

قوله: (**وأنه لم يرسل**)، عطف على قوله: «تسلية» على سبيل البيان.

---

(١) «مفردات القرآن» ص٧٩٦.

(٢) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٤٨).

مكّةَ، وكَادُوه بنحوِ ما كَادُوه به، وقاسُوا أمرَ الآخرةِ الموهومةِ أو المفروضةِ عندَهم على أمرِ الدّنيا، واعتقدوا أنهم لو لم يَكْرُموا على الله لما رَزَقَهم، ولولا أنّ المؤمنينَ هانوا عليه لما حَرَمَهم؛ فعلى قياسِهم ذلكَ قالوا: ﴿وَمَا نَحْنُ بِمُعَذَّبِينَ﴾: أرادوا أنهم أكرمُ على الله من أن يعذِّبَهم؛ نظرًا إلى أحوالِهم في الدّنيا.

[﴿قُلْ إِنَّ رَبِّي يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ وَيَقْدِرُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ ٣٦]

وقد أبطلَ الله تعالى حِسْبانَهم بأنّ الرّزقَ فضلٌ من الله يَقسِمه كما يشاءُ على حسَبِ ما يراه من المصالح، فربّما وسَّع على العاصي وضيَّقَ على المطيع، وربّما عكَس، وربّما وسَّعَ عليهما وضيَّق علَيهما، فلا ينقاسُ عليه أمرُ الثوابِ الذي مَبناه على الاستحقاق. وقَدْرُ الرّزق: تضييقه. قالَ تعالى: ﴿وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُۥ﴾ [الطلاق: ٧] وقُرِئ: «**يَقْدِرُ**» **بالتشديدِ والتخْفيف**.

[﴿ وَمَآ أَمْوَٰلُكُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُكُم بِٱلَّتِي تُقَرِّبُكُمْ عِندَنَا زُلْفَىٰٓ إِلَّا مَنْ ءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ جَزَآءُ ٱلضِّعْفِ بِمَا عَمِلُواْ وَهُمْ فِي ٱلْغُرُفَٰتِ ءَامِنُونَ * وَٱلَّذِينَ يَسْعَوْنَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا مُعَٰجِزِينَ أُوْلَٰٓئِكَ فِي ٱلْعَذَابِ مُحْضَرُونَ﴾ ٣٧ - ٣٨]

أراد: وما جماعةُ أموالِكم ولا جماعةُ أولادِكم ﴿بِٱلَّتِي تُقَرِّبُكُمْ﴾، وذلكَ أنّ الجمْعَ المكسَّرَ عقلاؤُه وغيرُ عقلائِه سواءٌ في حُكْمِ التأنيث، **ويجوزُ أن يكونَ «التي» هي التقوى**، وهي المقرِّبةُ عندَ الله زلفى وحدَها، أي: ليست أموالُكم بتلكَ الموضوعةِ

قوله: («**يَقْدِرُ**» **بالتشديد والتخفيف**)، بالتخفيف: مشهورة، وبالتشديد: شاذة.

قوله: (**ويجوز أن يكون «التي» هي التقوى**)، يعني: عبر عن التقوى بقوله: ﴿بِٱلَّتِي تُقَرِّبُكُمْ عِندَنَا زُلْفَىٰٓ﴾ كناية، كأنه قيل: وما أموالُكم ولا أولادُكم بالتقوى، لأن التقوى هي المقرِّبة عند الله زلفى وَحْدَها؛ يدل عليه قوله: «ليسَت أموالكم بتلك الموضوعة للتقريب» أي: وضعَ الشارعُ لفظة التقوى بإزاء معنى التقريب، كما أن صاحبَ اللغة وضعَ الألفاظَ

للتقريب. وقرأ الحَسَن: (باللّاتي تقرّبكم)؛ لأنها جماعات. وقُرِئ: (بالذي يقرّبكم)، أي: بالشيءِ الذي يُقرِّبكم. والزّلفى والزلفة: كالقربى والقربة، ومحلّها النّصب، أي: تقرّبُـكم قربةً، كقوله تعالى: ﴿أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا﴾ [نوح: ١٧]. ﴿إِلَّا مَنۡ ءَامَنَ﴾ استثناءٌ من «كم» في ﴿تُقَرِّبُكُمۡ﴾، والمعنى: أنّ الأموالَ لا تقرِّبُ أحدًا إلّا المؤمنَ الصّالحَ الذي يُنفقها في سبيلِ الله، والأولادُ لا تُقرّبُ أحدًا إلا من علَّمهم الخيرَ، وفقّهَهم في الدّين، ورشّحَهم للصّلاحِ والطاعة. ﴿جَزَآءُ ٱلضِّعۡفِ﴾: من إضافةِ المصدَرِ إلى المفعول، أصلُه: فأولئكَ لهم أن يُجازَوُا الضِّعفَ، ثمّ: جزاءُ الضّعفَ، ثمّ ﴿جَزَآءُ ٱلضِّعۡفِ﴾. ومعنى ﴿جَزَآءُ ٱلضِّعۡفِ﴾: أن تضاعَفَ لهم حسناتُهم، الواحدةُ عشرًا.

للمعاني، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡ﴾ [الحجرات: ١٣]، قال القاضي: أو أنها صفة موصوف محذوف، أي: ما أموالكم ولا أولادكم بالتقوى التي تقربكم عندنا زلفى(١).

قوله: (﴿إِلَّا مَنۡ ءَامَنَ﴾ استثناء مِن «كم») قال الزجاج: موضعُ ﴿مَنۡ﴾ نَصْبٌ بالاستثناء على البدل من الكاف والميم، أي: لا يُقَرِّبُ الأموالَ إلا مَنْ آمن وعمل بها في طاعة الله تعالى(٢).

وقال القاضي: ويجوز أن يكون مستثنى من ﴿أَمۡوَٰلُكُمۡ وَأَوۡلَٰدُكُم﴾ على حذف المضاف، أي: إلّامالَ من آمن وولد من آمن(٣). وقال أبو البقاء: ويجوز أن يكون في موضع رفع على الابتداء، أي: ﴿مَنۡ﴾ مبتدأ، وما بَعْدَه خَبر(٤).

قوله: (ورشّحهم)، أيْ: ربّاهم وهَيّأهم.

---

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٤٩)

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٥٥).

(٣) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٤٩).

(٤) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٧).

وقُرِئ: (جزاءً الضعفُ)، على: فأولئكَ لهم الضعفُ جزاءً، و(جزاءٌ الضّعْفَ) على: أن يجازَوْا الضّعْفَ. و(جزاءٌ الضعفُ) مرفوعان، «الضعفُ» بدلٌ من «جزاء». وقُرِئ: ﴿فِي ٱلْغُرُفَٰتِ﴾ بضمِّ الرّاءِ وفتحِها وسكونِها، و(في الغُرْفة).

[﴿ قُلْ إِنَّ رَبِّي يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ وَيَقْدِرُ لَهُۥ وَمَآ أَنفَقْتُم مِّن شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُۥ وَهُوَ خَيْرُ ٱلرَّٰزِقِينَ ﴾ ٣٩]

﴿فَهُوَ يُخْلِفُهُۥ﴾: فهو يعوّضه، لا معوِّضَ سواه؛ إمّا عاجلًا بالمال، أو القناعةِ التي هيَ كنزٌ لا ينفد؛ وإمّا آجلًا بالثوابِ الذي كلُّ خَلَفٍ دونَه. وعن مُجاهد: من كانَ عندَه من هذا المالِ ما يُقيمه فلْيقتصد، فإنّ الرزقَ مقسوم، ولعلّ ما قُسِمَ له قليلٌ وهو ينفقُ نَفقةَ الموسَّع عليه، فينفقُ جميعَ ما في يدِه، ثمّ يبقى طُولَ عمرِه في فَقْر، ولا يتأوّلَنّ: ﴿وَمَآ أَنفَقْتُم مِّن شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُۥ﴾، ....

قوله: (و«جزاءٌ الضعفُ» مرفوعان)، قال الزجاج: ويجوزُ رفعُ «الضِّعف» من جهتين: على معنى: فأولئك لهم الضِّعفُ، على أن يكون «الضعفُ» بدلًا من «جَزاء»، ويكونَ مرفوعًا على إضمارِ «هو»، كأنه لما قيل: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ جَزَآءُ﴾، كأن قائلًا قال: ما هو؟ فقال: هو الضعفُ، ويجوزُ النصب في «الضعف» على مفعول ما لم يسم فاعلُه، على معنى: فأولئك لهم أن يجازوا الضعف، والقراءة المشهورة: خفض «الضعف» ورفع «الجزاء»[1].

قوله: (قُرئَ: ﴿فِي ٱلْغُرُفَٰتِ﴾)، كُلُّهم إلا حمزة، فإنه قرأ: «في الغرفة» بسكون الراء[2].

قوله: (ولا يَتأول) ويروى: (ولا يتأوّلنّ ﴿وَمَآ أَنفَقْتُم مِّن شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُۥ﴾) أي: لا يصرفُه عن ظاهره ويقول: وما أنفقتم من شيء فإن الله يعوضه في الدنيا لأن «ما» شرط، وقولَه: ﴿فَهُوَ يُخْلِفُهُۥ﴾ جزاء، والآية واردة على سبيل الوعد على الإنفاق وأن الله لا يضيع أجر المحسنين على الإنفاق.

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٥٥).

(٢) انظر: «حجّة القراءات» ص٥٩٠.

....

وفي «المعالم»: عن جابر بن عبد الله قال قال النبي ﷺ: «كلُّ معروفٍ صَدَقة، وكلَّ ما أنفق الرجل على نفسِه وأهله كتبَ الله له صَدقَة، وما وَقى به الرجل عِرْضَه كُتب له به صدَقة، وما أنفقَ المؤمنُ من نفقةٍ فعلى الله خَلَفُها ضامنًا إلا ما كانَ من نفقتِه في بُنيان أو في معصية الله»[1].

وفي الكواشي: «ما» شَرْطٌ نُصِبَ بقوله: ﴿أَنفَقْتُم﴾ و﴿مِّن شَيْءٍ﴾، بيانه، وجواب الشرط الفاء بعد، أو بمعنى الذي مبتدأ، وخبره ﴿فَهُوَ يُخْلِفُهُ﴾ أي: فالله يعوضه هنا بالمال أو بالقناعة التي هي كنز لا يفنى، ثم بالثواب في العقبى، وفي الحديث: «من أيقنَ بالخلفِ جادَ بالعطية»[2]، وفيه حكايةٌ عن الله تعالى: «أنفق أنفق عليك»[3].

وقلت: هذا هو الوجه، وعليه الوجه الأول، ولذلك أردفه بقوله: ﴿وَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ﴾ تذييلًا للكلام، أي: ﴿وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ ۚ وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ ۚ إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ ۚ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا﴾ [الطلاق: ٣].

ويؤيدُه ما روَيْنا عن البخاري ومسلم عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «ما من يومٍ يصبحُ العبادُ فيه إلا وملكانِ ينزِلان فيقول أحدُهما: اللهم أعطِ مُنفقًا خَلَفا، ويقولُ الآخر: اللهم أعطِ مُمسكًا تَلَفا»[4].

وعن الإمام أحمد بن حنبل عن أبي أمامة: قال أبو ذَرّ: يا نبي الله أرأيتَ الصدقةَ ماذا هي؟ قال: أضعاف مضاعفة وعند الله المزيد»[5].

---

(١) «معالم التنزيل» (٦: ٤٠٣). وحديثُ جابرٍ أخرجه أبو يعلى في «المسند» (٢٠٤٠) والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٠: ٤٠٩).

(٢) أخرجه القضاعي في «مسند الشهاب» (١: ٢٣٣) من حديثِ علي رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البخاري (٤٦٨٤) ومسلم (٩٩٣) وغيرهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) أخرجه البخاري (١٤٤٢) ومسلم (١٠١٠).

(٥) أخرجه الإمام أحمد (٢٢٢٨٨).

فإنّ هذا في الآخرة. ومعنى الآية: وما كانَ من خَلَفٍ فهو منه. ﴿خَيْرُ الرَّزِقِينَ﴾ وأعلاهُم ربُّ العزّة، لأنّ كلَّ ما رَزقَ غيرُه؛ من سلطانٍ يَرزقُ جندَه، أو سيدٍ يرزقُ عبدَه، أو رجل يَرزقُ عيالَه؛ فهو من رزْقِ الله، أجراه على أيدي هؤلاء، وهو خالقُ الرّزق، وخالقُ الأسبابِ التي بها ينتفعُ المرزوقُ بالرّزق. وعن بعضِهم: **الحمدُ لله الذي أوجدَني** وجعلَني ممّن يشتهي؛ فكم من مشتهٍ لا يَجِد، وواجدٍ لا يَشْتهي.

[﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ * قَالُوا۟ سُبْحَٰنَكَ أَنتَ وَلِيُّنَا مِن دُونِهِم بَلْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ٱلْجِنَّ أَكْثَرُهُم بِهِم مُّؤْمِنُونَ﴾ ٤٠-٤١]

هذا الكلامُ خطابٌ للملائكة، وتقريعٌ للكفّار، واردٌ على الـمَثَلِ السائر:

إيّاكِ أَعْني واسْمَعي يا جارَهْ

والنظمُ أيضًا يساعدُ عليه، لأن الآية حث على الصدقةِ والإنفاقِ في سبيلِ الله، ولأنّ هذه الآيَةَ تقريرٌ لمعنى قوله: ﴿وَمَآ أَمْوَٰلُكُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُكُم بِٱلَّتِى تُقَرِّبُكُمْ عِندَنَا زُلْفَىٰٓ إِلَّا مَنْ ءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَأُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ جَزَآءُ ٱلضِّعْفِ﴾ كما قال: «إن الأموال لا تقرب أحدًا إلا المؤمنَ الصالحَ الذي يُنفقُها في سبيلِ الله» فمعنى الآية: أن الله هو القابضُ الباسطُ، فلا تخافوا النفقةَ في سبيلِهِ، فإن الله خير الرازقين ولا يُضيعُ أجْرَ المحسنين.

قوله: (**الحمد لله الذي أوجدني**). **الجوهري**: أوجده، أي: أغناه، يقال: الحمدُ لله الذي أوجَدني بعد فقر، وأوجدني بعد ضعف، أي: قَوّاني.

قوله: (**إياكِ أعني واسْمَعي يا جارَه**) قال الميداني: أولُ من قال ذلك سَهْلُ بن مالك الفَزاري، وذلك أنه خرج يريد النعمان فمَرَّ ببعضِ أحياءِ طيّئ، فسأل عن سَيّدِ الحيِّ فقيل: حارثة بن لأمٍ، فأمَّ رَحْلَه فلم يُصِبْهُ، فقالت له أُختُه: انزِلْ في الرّحبِ والسَّعة، فنزل فأكرَمته وألطفَته، ثم خرجت من خِبائها. فرآها أجْمَلَ أهل دهرِها وألطَفهمَ وكانت عَقِيلَةَ قومِها وسيدة نسائها، فوقع في نفسه، فجلس يومًا بِفناء الخِباء يُنْشِدُ وهي تسمع:

يا أختَ خَيْرِ البَدْوِ والحضارَهْ كيفَ تَــرَيْنَ في فتــى فَزارَهْ

ونحوُه قولُه عزّ وعلا: ﴿ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [المائدة: ١١٦]، وقد عَلِمَ سبحانَه كونَ الملائكةِ وعيسى منزَّهين بُرآءَ ممّا وَجَّهَ عليهم من السّؤالِ الواردِ على طريقِ التقرير، والغَرَضُ أن يقولَ ويقولوا، ويسألَ ويُجيبوا؛ فيكونُ تقريعُهم أشدّ، وتعييرُهم أبلغ، وخجلُهم أعْظم؛ وهو أنه ألْزَم، ويكونُ اقتصاصُ ذلكَ لطفًا لِمَن سمِعَه، وزاجرًا لمن اقتُصَّ علَيه. والموالاةُ: خِلافُ المُعاداة.

ومنها: **اللهمَّ والِ مَنْ والاه، وعادِ مَنْ عاداه.** وهي مفاعلةٌ من الوَلْي، وهو القُرْب. كما

أَصْبَحَ يَهْوَى حُــرَّةً مِعْطارَهْ إِيَّاكِ أَعْنِـي واسْمَعي يا جَارَهْ

فقالت له مجيبة:

إِنِّـــي أَقُولُ يـــا فَتى فَزارَهْ لا أَبْتَغي الزَّوْجَ ولا الدَّعارَهْ

ولا فِــراقَ أَهْلِ هذِي الجَارَهْ فارْحَلْ إلى أَهْلِكَ باسْــتِخارَهْ

فاسْتَحَى الفتى، وقال: ما أردتُ منكرًا. قالت: صدَقْتَ. فكأنها اسْتَحْيَتْ من تسرُّعِها إلى تُهمَته، فارتحل إلى النعمان، فلما رجع نزلَ على أخيها، فتطلَّعت إليه وكانَ جميلًا. فأرسلت إليه: أنِ اخْطُبني، فخَطبها وتزوّجها، وسارَ بها إلى قومه(١).

يضرب لمن يتكلم بكلام ويريد به شيئًا آخر.

قال أبو البقاء: «هؤلاء» مبتدأ، و﴿كَانُوٓا۟ يَعْبُدُونَ﴾ خبره، و﴿إِيَّاكُمْ﴾ في موضع نصب بـ﴿يعبدون﴾ وفيه دلالة على جواز تقديم خبر «كان» عليها، لأن معمولَ الخبر بمنزلته(٢).

قوله: (**اللهمّ والِ مَنْ والاه وعادِ من عاداه**)، روينا في «مسند الإمام أحمد بن حنبل» عن البراءِ بنِ عازبٍ وزيد بن أرقَم أنّ رسول الله ﷺ لما نزَل بغَديرِ خُمٍّ أخَذ بيد عليٍّ رضي الله عنه فقال: «ألستم تعلمون أني أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟» قالوا: بلى، فقال: «اللهم من كُنتُ مولاه فعليٌّ مولاه، اللهمَّ والِ مَنْ والاه وعادِ مَنْ عاداه» فلقيه عمر رضي الله عنه فقال:

---

(١) «مجمع الأمثال» (١: ٤٩).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٧).

أنّ المعاداةَ من **العُدَواء**، وهيَ البُعْد. والوليّ: يقعُ على المُوالي والمُوالى جميعًا. والمعنى: أنت الذي نواليه من دونِهم، إذ لا موالاةَ بينَنا وبينَهم. فبيّنوا بإثباتِ موالاةِ الله ومعاداةِ الكفّار براءتَهم من الرّضا بعبادتِهم لهم؛ لأنَّ مَنْ كانَ على هذه الصّفةِ كانت حالُه منافيةً لذلك. ﴿بَلْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ٱلْجِنَّ﴾: يريدونَ الشياطين؛ حيثُ أطاعوهم في عبادةِ غيرِ الله. وقيل: صوَّرت لهم الشياطينُ صُوَرَ قوم من الجنّ، وقالوا: هذه صُوَرُ الملائكةِ فاعْبدوها. وقيل: كانوا يدخلونَ في أجْوافِ الأصْنامِ إذا عُبِدَت، فيُعْبَدونَ بعبادتِها. **وقُرِئ: ﴿نَحْشُرُهُمْ﴾ و﴿نَقُولُ﴾ بالنّونِ والياء.**

[﴿فَٱلْيَوْمَ لَا يَمْلِكُ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ نَّفْعًا وَلَا ضَرًّا وَنَقُولُ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ذُوقُوا۟ عَذَابَ ٱلنَّارِ ٱلَّتِى كُنتُم بِهَا تُكَذِّبُونَ﴾ ٤٢]

الأمرُ في ذلكَ اليومِ لله وَحْدَه، لا يملكُ فيه أحدٌ منفعةً ولا مَضرَّةً لأحد؛ لأنَّ الدارَ دارُ ثوابٍ وعقاب، والمثيبُ والمعاقِبُ هو الله، فكانت حالُها خلافَ حالِ الدّنيا التي هيَ دارُ تكليف، والناسُ فيها مخلًّى بينَهم، يَتضارّونَ ويَتنافعون. والمراد: أنه لا

هنيئًا يا ابن أبي طالب، أصبحْتَ مولى كلِّ مؤمن ومؤمنة[(١)].

في «المطلع»: الوَليُّ: فَعيلٌ من الولايةِ، بمعنى المَوْلى والموالي جميعًا، الولي القُرْبُ من باب فعل يفعِلُ بكَسرِ العين في الماضي والمستقبل معًا من الشواذِّ، وولي الوالي البلَد، وولي البيعَ وغيره ولايةً، فهما من الباب أيضًا.

قوله: (**من العُدَواء**)، والعُدواء: بُعْدُ الدار، ومنها قولُ ذي الرمة:

منها على عُدواء الدار تَسْتَقِمُ[(٢)]

قوله: (**وقرئ ﴿نَحْشُرُهُمْ﴾ و﴿نَقُولُ﴾ بالنون والياء**)، بالنون: حفص، والباقون: بالياء[(٣)].

---

(١) أخرجه الإمام أحمد (١٨٤٧٩) من حديثِ البراء و(١٩٣٠٢) من حديثِ زيد بن أرقم.

(٢) «ديوان ذي الرمّة» ص٢٩٢.

(٣) انظر: «حجّة القراءات» ص٥٩٠.

ضارَّ ولا نافعَ يومَئذٍ إلا هو وَحْدَه، ثمَّ ذكرَ مُعاقبتَه الظالمينَ بقولِه: ﴿وَنَقُولُ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ معطوفًا على ﴿لَا يَمْلِكُ﴾.

[﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ قَالُوا مَا هَٰذَا إِلَّا رَجُلٌ يُرِيدُ أَن يَصُدَّكُمْ عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ آبَاؤُكُمْ وَقَالُوا مَا هَٰذَا إِلَّا إِفْكٌ مُّفْتَرًى ۚ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ إِنْ هَٰذَا إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ ٤٣]

الإشارةُ الأُولى: إلى رسول الله ﷺ. والثانيةُ: إلى القرآن. والثالثةُ: إلى الحقّ. والحقُّ أمرُ النبوّةِ كلِّه ودينُ الإسلام كما هو. وفي قولِه: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾، وفي أن لم يُقَل: وقالوا، وفي قولِه: ﴿لِلْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ﴾، **وما في اللامَين، من الإشارةِ** إلى القائلينَ والمقولِ فيه، وفي «لمّا» من المبادهةِ بالكفر ـ دليلٌ على صدورِ الكلامِ عن إنكارٍ عظيم، وغضبٍ شديد، وتعجيبٍ من أمرِهم بليغ، كأنّه قال: وقالَ أولئكَ الكفرةُ المتمرّدونَ بجرأتِهم على الله ومكابرتِهم لمثلِ ذلكَ الحقِّ النيرِ قبلَ أن يذوقوه: ﴿إِنْ هَٰذَا إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ فبتّوا القضاءَ على أنه سِحْر، ثم بتّوه على أنه بيِّنٌ ظاهرٌ، كلُّ عاقلٍ تأمّلَه سمّاه سِحْرًا.

قوله: **(وما في اللامين من الإشارة)**، عطف تفسيري نحو: أعجبني زيدٌ وكرمُه، على قوله: «وفي قوله: وقال الذين كفروا» إلى آخره، يعني: أن اللامين في «الذين كفروا» وفي «الحقِّ» للعهد ومدخولهما أقيما مقام المضمرين، أما أوّلًا فإن قوله: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ﴾ يوجب الإضمار وأن يقال: قالوا، وأمّا ثانيًا: فإن قوله: ﴿مَا هَٰذَا إِلَّا رَجُلٌ﴾ وقوله: ﴿مَا هَٰذَا إِلَّا إِفْكٌ﴾ يقتضيان أن يقال: لهما، وقد تقرر أن سلوك هذه الطريقة لا يكون إلا للإيذان بأن الأمرَ عظيم والخطبَ جَليل، وإليه الإشارة بقوله: «أولئك الكفرةُ المتمرِّدون بجُرأتهم على الله ومكابرتِهم لمثلِ هذا الحق النيِّر قالوا: إنْ هذا إلا سِحرٌ مُبين»، أما قوله: «قبل أن يذوقوه» فإشارة إلى دلالة لما جاءهم على المبادهة وقوله: «فبتّوا القضاء» إشارة إلى معنى ما يعطيه «أن» و«إلا» من معنى الحصر، وقوله: «ثم بتوه على أنه بين ظاهر» إشارة إلى معنى ﴿هَٰذَا﴾ ولفظة ﴿مُّبِينٌ﴾.

[﴿ وَمَآ ءَاتَيْنَٰهُم مِّن كُتُبٍ يَدْرُسُونَهَا ۖ وَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمْ قَبْلَكَ مِن نَّذِيرٍ * وَكَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَمَا بَلَغُوا۟ مِعْشَارَ مَآ ءَاتَيْنَٰهُمْ فَكَذَّبُوا۟ رُسُلِى ۖ فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ ﴾ ٤٤-٤٥]

وما آتيناهمُ كتبًا يَدرسونها فيها برهانٌ على صحّةِ الشرْك، ولا أرسلْنا إليهم نذيرًا يُنذرهم بالعقابِ إن لم يُشركوا، كما قالَ عزَّ وجلّ: ﴿ أَمْ أَنزَلْنَا عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنًا فَهُوَ يَتَكَلَّمُ بِمَا كَانُوا۟ بِهِۦ يُشْرِكُونَ ﴾ [الروم: ٣٥]. **أو وصفَهم بأنهم قومٌ أمّيّون** أهلُ جاهليّة، لا ملّةَ لهم، وليسَ لهم عهْدٌ بإنزالِ كتابٍ ولا بعْثةِ رسول، كما قال: ﴿ أَمْ ءَاتَيْنَٰهُمْ كِتَٰبًا مِّن قَبْلِهِۦ فَهُم بِهِۦ مُسْتَمْسِكُونَ ﴾ [الزخرف: ٢١] فليسَ لتكذيبِهم وجهُ مُتَشَبَّث، ولا شبهةُ متعلَّق، كما يقولُ أهلُ الكتابِ وإن كانوا مُبْطلين: نحنُ أهْلُ كُتبٍ وشرائع، ومُستندونَ إلى رُسلٍ من رُسلِ الله. ثمّ توعَّدَهم على تكذيبِهم بقولِه: ﴿ وَكَذَّبَ ٱلَّذِينَ ﴾ تقدَّموهم من الأممِ والقرونِ الخاليةِ كما كذَّبوا، وما بَلَغَ هؤلاءِ بعضَ ما آتينا أولئكَ من طُولِ الأعْمارِ، وقوّةِ الأجْرام، وكثْرةِ الأمْوال، فحينَ كذَّبوا رسلَهم **جاءهم إنْكاري بالتدميرِ** والاسْتئصال، ولم يُغنِ عنهم استظهارُهم بما هم به مُسْتظهِرون،

قولـه: (**أو وصَفَهم بأنهم قومٌ أمّيُّون**)، عطف عـلى قولـه: «﴿ وَمَآ ءَاتَيْنَٰهُم مِّن كُتُبٍ يَدْرُسُونَهَا ﴾ فيها برهان» من حيث المعنى.

اعلم أن وَصْفَ كُتبٍ بقوله: ﴿يَدْرُسُونَهَا ﴾ يمكن أن يكون من قولك: ما عندي كتاب يقرأ، فهو نفي القراءة وحدها وأن عنده كتابًا إلا أنه لا يقرأ، أو نفيهما جميعًا وأن لا كتاب عنده ولا كونه مقروءًا، والوجهان اللذان قرّرهما من القبيل الثاني.

قوله: (**جاءَهم إنكاري بالتدمير**)، يعني: قوله: ﴿فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ ﴾ يقتضي هذا المقدر. صَرّح القاضي به حيث قال: فحينَ كَذّبوا رُسلي جاءهم إنكاري بالتدمير فكيف كان نكيري فليحذر هؤلاء من مثله[١] فتكونُ الفاء في ﴿فَكَيْفَ ﴾ فصيحةً لأنها تقتضي هذا المقدَّر، والنكير والإنكارُ وتغييرُ المُنكر، ويجوز أن يُجعَل العذابُ من جنس الإنكار تنزيلا للفعل

---

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٥٠).

فما بالُ هؤلاء؟ **وقُرِئ: (يدرِّسونها) من التدريسِ**، وهو تَكْريرُ الدّرْس. أو مِن درسَ الكتاب، ودرَّسَ الكُتُب. و(يدّرِسونها)، بتشديدِ الدّال: يفتعلونَ من الدّرْس. والمعشارُ كالمِرْباع، وهما: العُشْرُ والرُّبْع. فإن قلتَ: فما معنى: ﴿فَكَذَّبُواْ رُسُلِي﴾ وهو مستغنًى عنه بقولِه: ﴿وَكَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡ﴾؟ قلتُ: لـمّا كانَ معنى قوله: ﴿وَكَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡ﴾: وفَعَلَ الذينَ مِن قبلِهم التكذيبَ **وأقْدَموا عليه**؛ جعلَ تكذيبَ الرّسلِ مُسبَّبًا

منزلة القولِ ادّعاءً نَحْوَ قولِه:

تَحِيَّةُ بينِهم ضَرْبٌ وجيع(١)

قوله: (**وقرئ: «يُدرِّسونها»، من التدريس**) قال ابن جني: وهي قراءة أبي حَيْوَة، وهو أقوى معنًى من ﴿يَدۡرُسُونَهَا﴾ لأن افتعل بزيادة التاء أقوى من فعل، كما أن قوله: ﴿أَخۡذَ عَزِيزٖ مُّقۡتَدِرٍ﴾ [القمر: ٤٢] أقوى من: قادر(٢).

قوله: (**وأقدموا عليه**)، يعني: هو من أسلوبِ قوله: ﴿إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغۡسِلُواْ﴾ [المائدة: ٦]، فعلى هذا قوله: ﴿وَمَا بَلَغُواْ مِعۡشَارَ مَآ ءَاتَيۡنَٰهُمۡ﴾ جملة معترضة، لأن المراد منهم المشركون، فقُدم اهتمامًا وإيذانًا بأن إيرادَ هذا الكلام سببُه هؤلاء المكذّبون تهديدًا ووعيدًا، ويجوز أن لا تكون معترضةً، بل يكون قوله: ﴿وَكَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡ﴾ توطئة وتمهيدًا لقوله: ﴿وَمَا بَلَغُواْ﴾، وينعطف قوله: ﴿فَكَذَّبُواْ﴾ على ﴿وَمَا بَلَغُواْ﴾ أي: وما بلغ هؤلاء المكذبون مِعْشارَ ما آتينا أولئك المكذبين السابقين من طول الأعمار وقوة الأجرام وكثرة الأموال، فكيف أقدموا على كفر أعظم وتكذيب أبلغ من أولئك، فكذبوا سيد الرسل لدلالة جميع الرسل، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ إِبۡرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةٗ﴾ [النحل: ١٢٠] ويجوز أن يكون من قبيل قوله: ﴿وَقَوۡمَ نُوحٖ لَّمَّا كَذَّبُواْ ٱلرُّسُلَ﴾ [الفرقان: ٣٧] وإنما كذبوه وحده لأن الرسالة وصف جامع، فيلزم من تكذيبه تكذيبهم، وهذا الوجه أحسن من الاعتراض وأبلغ وللمقصود أدعى.

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) «المحتسب» (٢: ١٩٥).

عنه، ونظيرُه أن يقولَ القائل: أقدمَ فلانٌ على الكفرِ فكفرَ بمحمّدٍ ﷺ. ويجوزُ أن ينعطفَ على قولِه: ﴿وَمَا بَلَغُواْ﴾، كقولِك: ما بَلَغَ زيدٌ معشارَ فَضْلِ عمرٍو فتفَضَّلَ عليه. ﴿فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ﴾، أي: للمكذّبين الأوّلين، فلْيحذَروا من مثلِه.

[﴿قُلْ إِنَّمَآ أَعِظُكُم بِوَٰحِدَةٍ أَن تَقُومُواْ لِلَّهِ مَثْنَىٰ وَفُرَٰدَىٰ ثُمَّ تَتَفَكَّرُواْ مَا بِصَاحِبِكُم مِّن جِنَّةٍ إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ لَّكُم بَيْنَ يَدَىْ عَذَابٍ شَدِيدٍ﴾ ٤٦]

﴿بِوَٰحِدَةٍ﴾: بخَصْلةٍ واحدة، وقد فسَّرها بقولِه: ﴿أَن تَقُومُواْ﴾، **على أنه عطفُ بيانٍ لها**، وأرادَ بقيامِهم: إمّا القيامَ عن مجلسِ رسولِ الله ﷺ، **وتفرُّقَهم عن مُجتَمَعِهم عندَه**، وإمّا القيامَ الذي لا يرادُ به المثولُ على القدَمَين، ولكنِ الانتصابُ في الأمر، والنهوضُ فيه بالهمّة. والمعنى: ﴿إِنَّمَآ أَعِظُكُم بِوَٰحِدَةٍ﴾ إن فَعَلْتموها أصبتُم الحقَّ وتخلّصتُم، وهي: أن تقوموا لوجْهِ الله خالصًا، متفرّقينَ اثنينِ اثنين، وواحدًا واحدًا، ﴿ثُمَّ تَتَفَكَّرُواْ﴾ في أمرِ محمّدٍ ﷺ وما جاءَ به. أمّا الاثنان فيتفكرانِ ويَعرِضُ كلُّ واحدٍ منهما محصولَ فكرِه على صاحبِه، وينظرانِ فيه نَظَرَ متصادِقَين متناصِفَين، لا يميلُ بهما اتباعُ هوًى، ولا ينبضُ لهما عِرْقُ عصبيّة، حتى يهجمَ بهما الفكرُ الصّالحُ والنظرُ على جادَّةِ الحقِّ وسَنَنِه. وكذلكَ الفَرْد: يفكّرُ في نفسِه بعَدْلٍ ونَصَفة، من غيرِ أن

قوله: (**على أنه عطف بيان لها**)، قال أبو البقاء: محلّ ﴿أَن تَقُومُواْ﴾ جر؛ بَدلًا من ﴿وَٰحِدَةٍ﴾، أو رفع على تقدير: هي أن تقوموا، أو نصب على تقدير: أعني[1].

قلت: هذا التقدير أوفق لاختيار المصنف، وأدعى لاقتضاء المقام، لأن طلب الواحدة مقصودٌ أوّليٌّ في كلام المصنف وأرخى للعِنان.

قوله: (**وتفرُّقهم عن مُجتمعهم عنده**)، قيل: «عنَده» حال من «مجتمعهم»، ولا يجوز أن يعمل فيه، لأنه اسم المكان لا يعمل.

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٧٠).

يكابرَها، ويعرضُ فكرَه على عقلِه وذهنِه، وما استقرَّ عندَه من عاداتِ العقلاء، ومجاري أحوالِهم. والذي أوجبَ تفرُّقَهم مثنى وفرادى أنّ الاجتماعَ ممّا يشوّشُ الخواطر، ويُعْمي البصائِر، ويمنعُ من الرَّوِيّة، ويُخَلِّطُ القَوْل؛ ومعَ ذلك يقلُّ الإنصاف، ويكثرُ الاعْتساف، ويثورُ عَجاجُ التعصّب، ولا يُسمَعُ إلّا نصْرةُ المذْهَب. وأَراهم بقولِه: ﴿مَا بِصَاحِبِكُم مِّن جِنَّةٍ﴾ أنّ هذا الأمرَ العظيمَ الذي تحتَه مُلكُ الدّنيا والآخرةِ جميعًا، لا يتصدّى لادّعاءِ مثلِه إلّا رجلان: إمّا مجنونٌ لا يُبالي بافتضاحِه إذا طُولِبَ بالبرهانِ فعجِز، بل لا يدري ما الافتضاحُ وما **رِقْبةُ العواقب**. وإمّا عاقلٌ راجحُ العقْل، مُرشَّحٌ للنبوّة، مختارٌ من أهلِ الدنيا، لا يدّعيه إلا بعْدَ صحّتِه عندَه بحجّتِه وبرهانِه، وإلا فما يُجدي على العاقلِ دعوى شيءٍ لا بيّنةَ له عليه، وقد علمتُم أنّ محمّدًا ﷺ ما به من جِنّة، **بل علمتموه أرْجَحَ قريشٍ عقلًا، وأرْزَنَهم حلمًا، وأثْقبَهم ذهنًا، وآصلَهم رأيًا، وأصْدَقَهم قولًا، وأنْزَهَهم نفسًا، وأجْمَعَهم لما يُحمَدُ عليه الرّجال ويُمدَحونَ** به؛ فكانَ مَظنَّةً لأن تظنّوا به الخير، وتُرجِّحوا فيه جانبَ الصّدقِ على الكذب، وإذا فعلْتُم ذلكَ كفاكُم أن تُطالبوه بأن يأتيكم بآية، فإذا أتى بها تبيّنَ أنه نذيرٌ مبين. فإن قلتَ: ﴿مَا بِصَاحِبِكُم﴾ بمَ يتعلّق؟ قلتُ: يجوزُ أن يكونَ **كلامًا مستأنَفًا**؛ تنبيهًا من الله عزَّ وجلَّ

قوله: (**رِقْبَة العواقِب**) أي: خوفها، **الأساس**: رَقَبه وراقبَه: حاذره، لأن الخائف يرقب العقابَ ويَتوقَّعُه.

قوله: (**بل عَلِمْتمُوه أرجحَ قريشٍ عقلًا، وأرزنَهم حلمًا، وأثْقَبهم ذهنًا، وآصلَهم رأيًا، وأصدَقَهم قولًا، وأنزهَهم نفسًا، وأجمَعهم لما يُحمَدُ عليه الرجالُ ويُمْدَحون به**)، هذه المعاني كلها تلوحُ من الأسلوب الاستدراجي والكلام المنصف وتخصيص «صاحبكم» واقترانِه بـ﴿جِنَّةٍ﴾، لله درّه ما أحسنَ بيانَه وما أعذبَ ألفاظَه وما أدقَّ مسالكَه، اللهمَّ أحسِنْ جَزاءه فيما يتعاطاه من هذا القبيل، وتجاوز عن فرَطاتِه من قَبيل التعصّب.

قوله: (**وآصلهم رأيًا**)، هو من قولهم: هو أصيل الرأي، وقد أصَلَ أصالةً.

قوله: (**كلامًا مستأنفًا**)، أي يكون ﴿مِّن جِنَّةٍ﴾ مبتدأ، والخبرُ ﴿بِصَاحِبِكُم﴾، وزِيدَت

على طريقةِ النّظرِ في أمرِ رسولِ الله ﷺ. ويجوزُ أن يكونَ المعنى: ثمّ تتفكروا فتعْلموا ما بصاحبِكم من جِنّة. وقد جوّزَ بعضُهم أن تكونَ ما استفهاميّةً. ﴿بَيْنَ يَدَىْ عَذَابٍ شَدِيدٍ﴾ كقولِه عليه السّلام: «بُعِثْتُ في نَسَمِ السّاعة».

[﴿قُلْ مَا سَأَلْتُكُم مِّنْ أَجْرٍ فَهُوَ لَكُمْ إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ ٤٧]

﴿فَهُوَ لَكُمْ﴾: جزاءُ الشرْطِ الذي هو قولُه: ﴿مَا سَأَلْتُكُم مِّنْ أَجْرٍ﴾، تقديرُه: أيُّ شيءٍ سألتكم من أجْرٍ فهو لكم، كقولِه تعالى: ﴿مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ﴾ [فاطر: ٢]. وفيه معنيان، أحدُهما: نفْيُ مسألةِ الأجرِ رأسًا، كما يقولُ الرّجلُ لصاحبِه: إن أعطَيْتني

«مِن» الاستغراقية لنَفْيِ ما يقال له جِنَّة، كأنهم لما سمعوا ذلك الكلام الذي يقطر منه معنى الإنصاف والانتصاف بخطب خطير اتجه لهم أن يسألوا: أي شيء هذه الإقامة وهذا الخلوص، وهذا النظر الدقيق واستعمال الفكر؟ فقيل لهم: ذلك لاستعلامِ حالِ صاحبِكم واستكشافِ أمرِه لأنه تصدّى للأمرِ العظيمِ الذي تحتَه مُلْكُ الدنيا والآخرة، وفي إطلاق ﴿يَتَفَكَّرُوا﴾ مبالغةٌ ليسَتْ في تقييدِه.

قوله: (بُعِثْتُ في نَسَمِ الساعة)، رَوينا عن الترمذي عن المستورد بن شَدَّاد قال: قالَ رسولُ الله ﷺ: «بعثت في نَفَسِ الساعةِ فَسَبقْتُها كما سبقَتْ هٰذه لهٰذه» لأصبعَيْه السبابةِ والوسطى[1].

النهاية: قيل: هو جَمْعُ نَسَمة، أي: بُعثت في ذَوي أرواحٍ خلقَهم الله قبلَ اقترابِ الساعة، كأنه قال في آخرِ البَشَرِ من بني آدم.

الجوهري: نَسَمُ الريحِ: أولُها حين يُقبلُ بلينٍ قبل أن يشتدَّ، ومنه الحديث: «بُعِثْتُ في نَسَمِ الساعة» أي: حينَ ابتدأت وأقبلَتْ أوائلها.

قوله: (نَفْيُ مسألة الأجر رأسًا)، قيل: «رأسًا» حال، أي: في حال كون الأمر منفيًا منفردًا

---

(١) أخرجه الترمذي (٢٢١٣) والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٠: ٣٠٨) وقال الترمذي: هذا حديثٌ غريب.

شيئًا فخذْه، وهو يعلمُ أنه لم يُعْطِه شيئًا، ولكنه يريدُ به البتّ؛ **لتعليقِه الأخذَ بما لم يكُن.** **والثاني: أن يريدَ بالأجرِ ما أرادَ في قولِه تعالى:** ﴿قُلْ مَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِلَّا مَن شَآءَ أَن يَتَّخِذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ سَبِيلًا﴾ [الفرقان: ٥٧]، وفي قولِه: ﴿قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [الشورى: ٢٣]؛ لأنّ اتخاذَ السبيلِ إلى الله نصيبُهم وما فيه نفعُهم، وكذلكَ المودّةُ في القرابة؛ **لأنّ القرابةَ قد انتظمتْه وإيّاهم.** ﴿عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ﴾: حفيظٌ مهيمن، يعلمُ أنّي لا أطلبُ الأجْرَ على نصيحتِكم ودعائِكم إلَيه إلا منه، ولا أطمعُ منكم في شيء.

[﴿قُلْ إِنَّ رَبِّى يَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ﴾ ٤٨]

بحيث لا يشذُّ منه شيء، فلذلك يقال: هو بمعنى مجموعًا، يقال: ما تركتُه أصلًا ورأسًا، أي: بالكُلّية، ويجوز أن يكونَ مصدرًا، أي: نَفْيًا كُلّيًا، كأنه قيل: تَنبَّهوا فاعلموا أني أي شيء أسألكم عليه من الأجر فذلك الشيء حقكم وملككم، وليس لي في ذلك من حق، وأنا مقرٌّ بذلك معترفٌ به فهو أبلغ من لو قيل: ما أسألكم عليه من أجر، وهو المراد من قوله: «يريد به البتَّ والقَطع».

قوله: (**لتعليقِه الأخذَ بما لم يكُنْ**)، يعني: عَلَّق الجزاءَ وهو الأخذُ بما لم يكُن وهو الإعطاءُ، وهو أبلغُ من مجردِ قولك: ما أعطيتَني شيئًا، لأنه تقريرٌ للخصمِ وإقرارٌ منه بأنّه ما أعطاك شيئًا، لأن له أن يقول: كيفَ آخُذُ ما لم أعْطِك، فَينبغي الإعطاء بانتفاءِ الأخذ على البت.

قوله: (**والثاني: أن يريد بالأجر ما أراد في قوله:** ﴿قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ﴾)، يعني: إن كان أجري هدايَتكم وسلوكَ طريقِ الحقِّ فأنا أطلبُ منكم ذلك، وقد علِمْتُم أنّ نَفْعَ ذلك لا يعود إلّا إليكم، وكذلك معنى الآية: الذي أسألكم من أجر هو إيمانُكم وهدايتُكم وقد عرفتُم أن نفع ذلك ليس إليّ، يدل عليه قوله: ﴿إِنْ أَجْرِىَ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ﴾ فـ«ما» في قوله: ﴿مَا سَأَلْتُكُم﴾ على الأول: شرطية، وعلى هذا: موصولة.

قوله: (**لأن القرابةَ قد انتظمته وإياهم**)، يعني: أجري أن تَصِلوا الرحِمَ، وهذا المعنى غير مختص به، لأنه وإياهم سواء في هذا الحكم، لأن أقاربه أقاربهم ويرجعُ نفع ذلك إليهم.

القذْفُ والرّمي: **تزجيَةُ السّهْم ونحوِه** بدفْعٍ واعتماد، **ويُستعارانِ من حقيقتِهما لمعنى الإلقاء**، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَقَذَفَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلرُّعْبَ﴾ [الأحزاب: ٢٦]، ﴿أَنِ ٱقْذِفِيهِ فِى ٱلتَّابُوتِ﴾ [طه: ٣٩]. ومعنى ﴿يَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ﴾: يلقيه وينزلُه إلى أنبيائه. **أو: يَرْمي به الباطلَ فيدمغُه ويُزهِقُه**. ﴿عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ﴾: رَفْعٌ **محمولٌ على محلِّ «إنّ» واسمِها**، أو على

قوله: (**تزجيةُ السَّهم ونحوِه**)، قيل: التزجيةُ: دَفْعُ الشيءِ برفقٍ وهي غير مناسب للمقام؛ لأن فيه دفعَ الشيء بعنف. وفي «مجمل اللغة»: التزجية: دَفعُ الشيء كما تُزْجي البقرة ولدَها وتسوقه، والريحُ تُزجي السحابَ تسوقُه سَوْقًا رَفيقا[١]. وكذا في «الصِّحاح» و«الأساس»، ولعلّ المصنِّف جعل التزجيةَ عامًّا ثم قيده بدفعٍ واعتماد.

قوله: (**ويُستعارانِ من حقيقتِهما لمعنى الإلقاء**)، ونحوُه في المجاز: استعمالُ المَرْسن - وهو موضوعٌ للأنفِ فيه رَسَن - في مُطلقِ الأنف.

قوله: (**أو يَرْمي به الباطل فيدمَغُه ويُزْهِقُه**)، فعلى هذا: هو من الاستعارة المصرِّحةِ التحقيقية كما قال صاحب «المفتاح»[٢]: أصلُ استعمالِ القَذْف والدمغِ في الأجسامِ، ثم استعير القذفُ لإيرادِ الحقِّ على الباطل، والدامغُ لإذهابِ الباطلِ، فالمستعارُ منه حسيٌّ، والمستعارُ له عَقْلي، وقولُه: ﴿قُلْ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَمَا يُبْدِئُ ٱلْبَٰطِلُ وَمَا يُعِيدُ﴾ كما قَرّر تذييلٌ، لأنّ الآية الثانية مقررة للأولى، وعلى الأول تكميل، لأن الأولى إثباتٌ للحقِّ والثانية إزالةٌ للباطل، ويجوز أن يكون من باب الطرد والعكس.

قولُه: (**محمولٌ على محلِّ «إنَّ» واسمِها**)، قال مكي: مَنْ رفعَ جعلَه نعتًا لـ«ربّ» على الموضع، أو على البدل منه، أو على البدل من المضمر في ﴿يَقْذِفُ﴾، ونصَبه عيسى بن عُمر نعتًا لـ«ربٍّ» على اللفظ أو على البدلِ. ويجوزُ الرفعُ على أنه خبرٌ بعد خبرٍ أو خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ[٣].

---

(١) «مجمل اللغة» (١: ٤٤٩).

(٢) «مفتاح العلوم» ص٣٩٠.

(٣) «مشكل إعراب القرآن» (٢: ٥٩٠).

المستكنِّ في ﴿يَقْذِفُ﴾، أو هو خَبَر مبتدأٍ محذوف. وقُرِئ: بالنّصْبِ صفةً لـ﴿رَبِّي﴾، أو على المدْح. **وقُرِئ: ﴿ٱلْغُيُوبِ﴾ بالحركاتِ الثلاث**، فالغُيوبُ كالبيوت. والغَيوب **كالصَّيُود**، وهو الأمرُ الذي غابَ وخفيَ جدًّا.

[﴿قُلْ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَمَا يُبْدِئُ ٱلْبَٰطِلُ وَمَا يُعِيدُ﴾ ٤٩]

والحيّ إمّا أن يبتدئَ فعلًا أو يعيدُه، فإذا هَلَكَ لم يبقَ له إبداءٌ ولا إعادة، فجعلوا قولَهم: **«لا يبدئ ولا يعيدُ» مثلًا في الهلاك**. ومنه ....

وعن بعضِهم: لا يقالُ: لا يجوزُ البدليةُ لأنه يُفسدُ التركيبَ إذا حُذِفَ المُبدَلُ منه، لأن البدليةَ لا تستلزمُ جوازَ حَذْفِ البدل مطلقًا كما ذكر في «المفصّل».

قوله: (**وقُرئ: ﴿ٱلْغُيُوبِ﴾ بالحركات الثلاث**)، أبو بكرٍ وحمزة: بكسر الغَيْن حيثُ وقعَ، والباقونَ: بضَمِّها[1]. قال الزجاج: الأجودُ الضمُّ[2].

قيل: «الغِيوبُ» بالكسر والضمِّ: جمع غَيْبٍ، كالبيوتِ جَمْعُ بَيْت، وبالفَتْح: مُفردٌ كالضُّروب للمبالغة.

قوله: (**كالصّيود**)، **الجوهري**: كَلْبٌ صَيود، وكلابٌ صِيدٌ وصُيُدٌ أيضًا.

قولُه: (**«لا يبدئُ ولا يُعيد» مثلًا في الهلاك**)، قال بعضُهم: أي: هلَكَ، كما تقولُ: لا يأكلُ ولا يشربُ، أي: مات.

وقال الواحدي: ما يُبدئ الباطلُ وما يُعيد، أي: ذهبَ الباطل ذهابًا لم يَبْقَ منه إقبالٌ ولا إدبار ولا إعادة[3]. يريدُ أنّ هذا الكلامَ مُعبّرٌ عن معنى الهلاكِ كنايةٌ عنه من غير نظرٍ إلى مفرداتِه، وإليه الإشارةُ بقوله: «وجاءَ[4] الحقّ وهَلك الباطل».

---

(١) انظر: «حجّة القراءات» ص١٢٧.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٥٧).

(٣) «الوسيط» للواحدي (٣: ٤٩٩).

(٤) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «جاء» دون واو.

قولُ عَبيد:

أَقْفَــرَ مِنْ أَهْلِهِ عَــبِيد   فَالْيَوْمَ لَا يُبْدِي وَلَا يُعِيدُ

والمعنى: جاءَ الحقُّ وهلَكَ الباطل، كقولِه تعالى: ﴿جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَٰطِلُ﴾ [الإسراء: ٨١] **وعن ابن مسعودٍ** رضيَ الله عنه: دخلَ النبيُّ ﷺ مكّةَ وحولَ الكعبةِ ثلاثُ مئةٍ وستونَ صنمًا، فجعلَ يطعنُها بعودِ نَبْعةٍ ويقول: «﴿جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَٰطِلُۚ إِنَّ ٱلْبَٰطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾ [الإسراء: ٨١]، ﴿جَآءَ ٱلْحَقُّ وَمَا يُبْدِئُ ٱلْبَٰطِلُ وَمَا يُعِيدُ﴾». والحقّ: القرآن، وقيل: الإسلام، وقيل: السّيف. وقيل: الباطِل: إبليسُ، **أي: ما ينشئ خلقًا ولا يعيدُه**، المنشئُ والباعثُ: هو الله تعالى. وعن الحسَن: لا يبدئ لأهلِه خيرًا ولا

قوله: (**قولُ عَبيد**)، وهو عَبيدُ بن الأبرصِ. أقْفَر: أي: خَلا من أهله وهلَك. وذلك أنّ المنذرَ بنَ ماءِ السماء كان مَلِكًا. وكان له يومٌ في السنة يذبَحُ فيه أوّلُ مَنْ يلقى، فاتّفق اليومَ إشرافُ عَبيدٍ فأمَر بقتْله، فقيل له: امدَحْه، فقال: حالَ الجريضُ دونَ القَريض، فقال المِلك: أنشِدْنا قولك:

أقفَــر مِن أهلــه مَلْحوبُ   فالقُطَّبيّـــاتُ فـالـذنوب

فقال:

أقفَـــرَ مــــن أهـلـه عَبيد   فاليومَ لا يُبدي ولا يُعيد[1]

الجريضُ: الغُصَّةُ من الجَرْضِ وهو الريقُ يُغَصُّ به على هَمٍّ وحُزن، والقريضُ: الشِّعرُ، ومَلْحوبٌ: موضع، وكذلك القُطَّبيّاتُ والذّنوب.

قوله: (**وعن ابن مسعودٍ**)، الحديث رواه البخاريُّ ومُسلمٌ والترمذي[2]، وليس في آخره هذه الآية.

قوله: (**أي ما ينشئ خلقا ولا يعيده**)، الفاعلُ إبليسُ وما نافيةٌ والكلامُ مُجرًى على

---

(١) انظر الخبر في «جمهرة الأمثال» (١: ٣٥٩).

(٢) أخرجه البخاري (٢٤٧٨) ومسلم (١٧٨١) وغيرهما.

يعيدُه، أي: لا ينفعُهم في الدّنيا والآخرة. وقالَ الزجّاج: أيّ شيءٍ ينشئ إبليسُ ويعيدُه، فجعلَه للاستفهام. وقيلَ للشيطان: الباطل؛ لأنه صاحبُ الباطل، أو لأنه هالكٌ، كما قيل له: الشيطان، من شاطَ إذا هَلَك.

[﴿قُلْ إِن ضَلَلْتُ فَإِنَّمَآ أَضِلُّ عَلَىٰ نَفْسِى ۖ وَإِنِ ٱهْتَدَيْتُ فَبِمَا يُوحِىٓ إِلَىَّ رَبِّىٓ ۚ إِنَّهُۥ سَمِيعٌ قَرِيبٌ﴾ ٥٠]

قُرِئ: ﴿ضَلَلْتُ﴾ ﴿أَضِلُّ﴾ بفتْحِ العَيْنِ مَعَ كَسْرِها. و«ضَلِلْت» «أَضَلّ»، بكسْرِها معَ فتْحِها، وهما لغتان، نحو: ظَلَلْتَ أظِلّ، ظَلِلْت أظَل. وقُرِئ: (إِضَلّ) بكسْرِ الهمْزةِ معَ فتح العَين. فإن قلتَ: أين التقابلُ بينَ قولِه: ﴿فَإِنَّمَآ أَضِلُّ عَلَىٰ نَفْسِى﴾ وقولِه: ﴿فَبِمَا يُوحِىٓ إِلَىَّ رَبِّىٓ﴾؟ وإنما كانَ يستقيمُ أن يُقال: فإنما أَضِلُّ على نَفْسي، وإنِ اهتَدَيتُ فإنما

التصريحِ لا الكناية كما في الوجهِ السابق وقال الزجاج: «ما» في موضعِ نصبٍ على معنى: وأيُّ شيءٍ يُبدئُ الباطلُ وأيُّ شيءٍ يُعيد، والأجودُ أن يكونَ نَفْيًا على معنى: ما يُبدئُ الباطلُ وما يُعيد، والباطل إبليسُ؛ أي لا يبعَثُ الخَلْقَ ولا يخلُق، والله عزَّ وجل الخالقُ الباعث[1].

وقلت: الوجه هذا هو الأول لأنه تعالى لما قال: ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّى يَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ﴾ أي شأنه عز وجل أن يرمي بالحق الباطلَ فيُزْهِقَه قال صلوات الله عليه: «ثم ماذا أقول؟» قال: قل جاءَ الحقّ أي: الإسلامُ أو القرآن فزَهقَ الباطلُ والشيطان.

قولـه: (وقرئ[2]: ﴿ضَلَلْتُ﴾ ﴿أَضِلُّ﴾ بفَتْـح العين مـع كسـرها)، وهي المشهورة، و«ضَلِلْتُ» و«أضَلُّ» شاذّتان. في «المطْلع»: «ضَلَلْتُ» بفَتحِ اللام «أضِلُّ» بكسرِ الضادِ، و«ضَلِلْتُ» بكَسرِ اللام «أضل» بفَتْحِ الضاد، من باب: ضرب، وعلى نحو: ظَلِلْتُ أظَلّ، وظَلَلْتُ أظَلّ، وإِضَلّ: بكَسْر الهمزة مع فتحِ الضادِ، على لغةِ من يقول: إِعلم.

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٨٥).

(٢) كذا في الأصول الخطية، وكذا هو في نصِّ «الكشاف» من (ط)، لكن في الأصل الخطي من «الكشاف» وفي المطبوع: «قرئ» دون واو.

أهتدي لها، كقوله تعالى: ﴿مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا﴾ [فصلت: ٤٦]، ﴿فَمَنِ ٱهْتَدَىٰ فَلِنَفْسِهِۦ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا﴾ [الزمر: ٤١]، **أو يقال: فإنّما أضلُّ بنفْسي؟** قلتُ: هما متقابلانِ من جهةِ المعنى؛ لأنّ النفْسَ كلُّ ما عليها فهو بها، أعْني: أنّ كلَّ ما هو وبالٌ علَيها، وضارٌّ لها فهو بها وبسببها؛ لأنها الأمّارةُ بالسّوء، وما لها ممّا ينفعُها فبهدايةِ ربِّها وتوفيقِه، **وهذا حكمٌ عامٌّ لكلِّ مكلَّف**، وإنما أمَرَ رسولَه ﷺ

قوله: (**أو**(١) **يقال: فإنما أضل بنفسي**)، يريد: أن التقابل الحقيقي هو أن يقابل «على» باللام كقوله تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦] أو يُطابقَ بين البابَيْن ليكونَ المعنى: إن ضلَلْتُ فإنّما أضلُّ بسَببِ نفسي، فإن اهتَديتُ فإنّما أهتَدي بتَسديدِ الله بسَببِ وَحْيٍ يُنَزِّلُه عليّ.

وتلخيصُ الجوابِ: أن المقصودَ أن يكون الكلام جامعًا لهذين المعنيين مع سلوكِ طريق الاختصار. والمعنى: أن ما على النفس من الوبال هو بسببها، وأنَّ مالها من النفع هو بسبب الله، فدل لفظ «على» في القرينة الأولى على معنى اللام في الثانية، والباءُ في القرينة الثانية على معنى السببية في الأولى، فإذن التقدير: قل إن ضللت فإنما أضل بسبب نفسي، وإن اهتديت فإنما أهتدي لنفسي بعون الله وبتوفيقه، فقوله: «لأنّ النفسَ كلُّ ما عليها فهو بها» تعليل لصحة تقدير الباء في القرينة الأولى، وقوله: «وما لها مما ينفعها فبهداية ربها» تعليل لاستقامة تقدير «لها» في الثانية، انظر إلى هذا النظر الدقيق.

قوله: (**وهذا حكم عام لكل مكلف**)، وإنما أمر رسوله أن يسنده إلى نفسه لأنه إذا دخل تحته كان غيره أولى. وقال الإمام: فيه إشارةٌ إلى أنّ ضلالَ نفسي كضلالِكم لأنه صادرٌ من نفسي ووبالُه على نفسي، وأما اهتدائي فليس كاهتدائِكم بالنظرِ والاستدلالِ، وإنما هو بالوَحْيِ المنير(٢).

وقلت: هذا البيانُ يدلُّ على أنّ دَليل النقلِ أعلى وأفخَمُ من دليلِ العقل. وقال مُحيي

---

(١) في الأصول الخطية: «أن»، وصوّبناه من «الكشاف».

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢٢: ٢١٧).

أن يسندَه إلى نفسِه؛ لأنّ الرسولَ إذا دخلَ تحتَه معَ جلالةِ محَلِّه، وسدادِ طريقتِه كانَ غيرُه أولى به. ﴿إِنَّهُۥ سَمِيعٌ قَرِيبٌ﴾ يدركُ قَولَ كلِّ ضالٍّ ومهتدٍ وفعلَه، لا يخفى علَيه منهما شيء.

[﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ فَزِعُوا۟ فَلَا فَوْتَ وَأُخِذُوا۟ مِن مَّكَانٍ قَرِيبٍ﴾ ٥١]

﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ﴾: جوابُه محذوف، يعني: لرأيتَ أمرًا عظيمًا وحالًا هائلةً. و«لو» و«إذ» والأفعالُ التي هي ﴿فَزِعُوا۟﴾ و﴿وَأُخِذُوا۟﴾ و«حيل بينهم»؛ كلُّها للمُضيّ. والمرادُ بها الاستقبال؛ لأنّ ما الله فاعلُه في المستقبلِ بمنزلةِ ما قد كانَ ووُجِدَ لتحقُّقِه. ووقتُ الفزع: وقتُ البعْثِ وقيامِ السّاعة. وقيل: وقتُ الموت. وقيل: يومُ بَدْر. وعن ابنِ عبّاسٍ رضيَ الله عنهما: نزلتْ في خَسفِ البَيْداء، وذلكَ أنّ ثمانين ألفًا يغزونَ الكَعْبةَ ليخرِّبوها، فإذا دَخلوا البيداءَ خُسِفَ بهم. ﴿فَلَا فَوْتَ﴾: فلا يفوتونَ اللهَ ولا يَسْبقونَه.

السنة: إن كفارَ قريش كانوا يقولون: إنك قد ضَللْتَ حين تركْتَ دينَ آبائك، فقال الله تعالى: ﴿قُلْ إِن ضَلَلْتُ فَإِنَّمَآ أَضِلُّ عَلَىٰ نَفْسِى﴾ أي: إثْمُ ضَلالتي على نَفْسي، وإن اهتديت فبما يُوحى إلي من ربي من القرآن والحكمة(١).

قوله: (نزلت في خَسْفِ البَيْداء)، روينا في «مسند أحمد بن حنبل» عن أم المؤمنين حفصة رضي الله عنها قالت: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «يأتي جيشٌ مِنْ قِبَلِ المشرقِ يريدونَ مكّة حتّى إذا كانوا بالبيداءِ خُسِفَ بهم» فقلت: يا رسولَ الله، فكيف بمَنْ كان منهم مُسْتكرهًا؟ قال: «يُصيبهم كلّهم ذلك ثم يَبْعَثُ الله عزّ وجل كل امرئ على نيته»(٢).

قيل: كان ذلك في أيام ابن الزبير. والبيداءُ: بَيْداءُ أهل المدينةِ، ونحوًا منه رواه البخاري عن أم المؤمنين عائشة رضي الله تعالى عنها، وليس فيه ذكر أيام ابن الزبير(٣).

---

(١) «معالم التنزيل» (٦: ٤٠٦).

(٢) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٦٤٥٨).

(٣) أخرجه البخاري (٢١١٨) ومسلم (٢٨٨٤) وغيرهما.

وقُرِئ: (فلا فوتٌ). **والأَخْذُ** من **مكانٍ قريب**: من الموقفِ إلى النّارِ إذا بُعِثوا، أو مِن ظَهْرِ الأرْضِ إلى بطنِها إذا ماتوا، أو مِن صحراءِ بدرٍ إلى القَليب، أو من تحتِ أقدامِهم إذا خُسِفَ بهم. فإن قلتَ: علامَ عُطِفَ قولُه: ﴿وَأُخِذُواْ﴾؟ قلتُ: فيه وجهان: **العطفُ على** ﴿فَزِعُواْ﴾، أي: فَزِعوا وأُخِذوا فلا فوتَ لهم. أو على «لا فوت»، على معنى: إذا فَزِعوا فلمْ يَفوتوا وأُخِذوا. وقُرِئ: **(وأَخْذٌ)**، **وهو معطوفٌ على محلِّ (لا فَوْت)**، ومعناه: فلا فوتَ هناك، وهناكَ أَخْذٌ.

قوله: **(والأخذُ من مكان قريب)**، قيل: هذا مبتدأٌ، والخبرُ: «من الموقفِ»، أي: الأخذُ من مكانٍ قريب هو الأخذُ من الموقف منتهيًا بهم إلى النار.

قوله: **(العطفُ على ﴿فَزِعُواْ﴾)**، أي: فَزِعوا وأُخذوا فلا فَوْتَ لهم، أي: الفاءُ فيه معنى السببية، أي: حصَلَ فَزَعُهم وأخْذُنا إياهم فإذن فلا فَوْتَ لهم. لعلَّ هذا إشارةٌ إلى قول ابن جني أنه قال: ينبغي أن يكونَ ﴿وَأُخِذُواْ﴾ في قراءةِ العامةِ معطوفًا على ما دلَّ عليه قوله: ﴿فَلَا فَوْتَ﴾ أي: أُحيطَ بهم وأُخِذوا، ولا يصحُّ أن يكونَ معطوفًا على ﴿فَزِعُواْ﴾ لأنّه لا يُرادُ: ولو تَرى وَقْتَ فَزِعِهم وأَخْذِهم، وإنما المرادُ: ولو تَرى إذ فَزِعوا، فلم يفوتوا وأُخِذوا، فعَطفَ على ما فيه الفاءُ السببيةُ فيكونُ حُكْمُه حكْمَه(١).

قوله: **(وقُرئ: «وأخْذٌ» وهو معطوفٌ على محلِّ «لا فوت»)**، قال الزجاج: ويجوزُ: «فلا فَوْتٌ»، ولا أعلم أحدًا قرأ بها، فإن لم تَثْبُتْ بها روايةٌ فلا تقرأَنَّ بها(٢).

قال ابن جني: «وأخْذٌ» قراءةُ طَلْحة بن مُصَرِّف، وفيه وَجْهان: أحدُهما: أنه مرفوعٌ بفعْلٍ مُضْمَرٍ يدلُّ عليه: ﴿فَلَا فَوْتَ﴾ أي: وأحاطَ بهم أخْذٌ من مكان قريب، وذكَر القُرْبَ لأنه ألزمُ، وثانيهما: أنهُ مُبتدأٌ وخَبرُه محذُوف، أي: هُناك أَخْذٌ وإحاطةٌ بهم(٣).

---

(١) «المحتسب» (٢: ١٩٦).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٥٨) وزاد: فإنّ القراءةَ سنّة.

(٣) «المحتسب» (٢: ١٩٦).

[﴿ وَقَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِهِۦ وَأَنَّىٰ لَهُمُ ٱلتَّنَاوُشُ مِن مَّكَانِۭ بَعِيدٍ * وَقَدْ كَفَرُواْ بِهِۦ مِن قَبْلُ وَيَقْذِفُونَ بِٱلْغَيْبِ مِن مَّكَانِۭ بَعِيدٍ * وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ كَمَا فُعِلَ بِأَشْيَاعِهِم مِّن قَبْلُ إِنَّهُمْ كَانُواْ فِى شَكٍّ مُّرِيبٍ ﴾ ٥٢ ـ ٥٤]

﴿ءَامَنَّا بِهِۦ﴾ بمحمّدٍ ﷺ؛ لمرورِ ذكْرِه في قولِه: ﴿مَا بِصَاحِبِكُم مِّن جِنَّةٍ﴾ [سبأ: ٤٦]. والتناوشُ والتناول أخوان؛ إلّا أنّ التناوشَ تناولٌ سَهْلٌ لشيءٍ قَريب، يُقال: ناشَه يَنوشُه، وتناوشَه القَوْم. ويُقال: تناوشوا في الحَرْب، ناشَ بعضُهم بعْضًا. وهذا تمثيلٌ لطلبِهم ما لا يكون، وهو أن ينفعَهم إيمانُهم في ذلكَ الوقت، كما ينفعُ المؤمنين إيمانُهم في الدّنيا. مُثِّلَت حالُهم بحالِ من يريدُ أن يتناولَ الشيءَ من غَلْوَة، كما يتناولُه الآخَرُ من قيسِ ذراعٍ تناولًا سهلًا لا تَعَبَ فيه. ....

قوله: (﴿ءَامَنَّا بِهِۦ﴾(١) بمحمدٍ صلوات الله عليه، لمرورِ ذكْرِه في قولِه: ﴿مَا بِصَاحِبِكُم مِّن جِنَّةٍ﴾)، إشارةٌ إلى بيانِ النظمِ، وذلك أن كُلًّا من الآياتِ المُصدَّرة بـ«قل» من قوله: ﴿قل إنما أعظكم﴾ ﴿قُلْ مَآ أَسْـَٔلُكُمْ﴾ ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّى يَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ﴾ ﴿قُلْ جَآءَ ٱلْحَقُّ﴾ ﴿قُلْ إِن ضَلَلْتُ﴾ فيه تذكير بليغ ووعظٌ شافٍ كافٍ، فلما ختمت بقوله: ﴿قُلْ إِن ضَلَلْتُ فَإِنَّمَآ أَضِلُّ عَلَىٰ نَفْسِى﴾ ـ وفيه إيماءٌ إلى معنى المشاركةِ وأنَّ تلك النصيحةَ ما نفعَتْ فيهم ـ قيل له مسليًا والتفتَ إلى كُلِّ مَنْ يتأتّى منه النَّظَرُ مخاطبًا بقوله: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ﴾ لعِظَمِ الأمرِ وفخامةِ الشأن، أي: ولو ترى أيها الناظرُ وَقْتَ فَزَعِهم وأخْذِهم فلا فَوْتَ لهم، ووقْتَ قولهم: آمنّا بمحمد، ﷺ فلا ينفعهُم إيمانُهم حينئذٍ، لرأيْتَ خطبًا جليلًا وأمرًا هائلًا.

قوله: (مِن غَلْوة)، وهي مِقدارُ رمية.

المغرب: مِن مُستعارِ المجاز: الغَلْوةُ مقدارُ رمية. وعن الليثِ: الفَرْسَخُ التامُّ: خمسٌ وعشرونَ غلْوةً، يقال: غَلا بسَهْمه غَلْوًا، أو غالى به غلاءً: إذا رمى به أبعدَ ما قَدر عليه(٢).

(١) في الأصول الخطية: ﴿ءَامَنَّا﴾، دون ﴿بِهِۦ﴾، وأثبتناها من «الكشاف».
(٢) «المُغرب في ترتيب المعرب» (٢: ١١١).

وقُرِئ: (التناؤش): هُمِزتِ الواوُ المضْمومةُ كما هُمزت في أجؤه وأدْؤُر. وعن أبي عَمرٍو: التناؤشُ بالهمْز: التناولُ من بُعْد، من قولِهم: نأشتُ: إذا أبطأتَ وتأخرت. ومنه البيت:

تَمَنَّى نَئيشًا أَنْ يَكونَ أطاعَني

أي: أخيرًا. ﴿وَيَقْذِفُونَ﴾ معطوفٌ على «قد كفروا»، على حكايةِ الحالِ الماضِيَة، يعني: وكانوا يتكلَّمون ﴿بِٱلْغَيْبِ﴾ ويأتونَ به ﴿مِن مَّكَانٍ بَعِيدٍ﴾. وهو قولُهم في رسولِ الله ﷺ: شاعرٌ ساحرٌ كذّاب. وهذا تكلُّمٌ بالغَيبِ والأمرِ الخفيّ؛ لأنهم لم يشاهدوا منه سِحْرًا ولا شِعْرًا ولا كَذِبًا، وقد أَتَوْا بهذا الغيبِ من جهةٍ بعيدةٍ من حاله؛ لأنّ أبعدَ شيءٍ ممّا جاءَ به الشعرُ والسحر، وأبعدُ شيءٍ من عادتِه التي عُرِفَتْ بينَهم وجُرِّبت الكذبُ والزّور. وقُرِئ: (ويُقذَفونَ بالغيب)، على البناءِ للمفعول، أي: يأتيهم به شياطينُهم ويلقّنونَهم إيّاه. وإن شئتَ فعلِّقه بقولِه: ﴿وَقَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾ على أنه مَثَّلَهم في طلبِهم تحصيلَ ما عَطَّلوه من الإيمانِ في الدّنيا بقولِهم: آمنا في

قوله: (وقُرئَ: «التناؤش»)، الحَرَمِيان وابنُ عامرٍ وحَفْص: ﴿ٱلتَّنَاوُشُ﴾ بضَمِّ الواوِ، والباقونَ: بهَمْزِها(١).

قوله:(تمنى نئيشًا أن يكونَ أطاعني)، تمامُه في «المُطلع»:

وقد حدثَتْ بعد الأمورِ أمورُ(٢)

يقول: إنَّ صاحبي تمنّى آخرَ الأمرِ أن يكونَ أطاعَني فيما نصحْتُه مِنْ قَبْلُ، والحالُ أنْ قد حدثَتْ أمورٌ بعد أمورٍ دلّتْ على رَشادي وصِدْقِ رأيي.

قوله: (وإن شِئْتَ)، عَطْفٌ على قوله: «﴿وَيَقْذِفُونَ﴾ معطوفٌ على (قد كفروا)» أي: يكونُ حالًا من ضمير «قالوا»، أي: قالوا: آمنّا به، والحالُ أنّهم يُرْمون مِن مكانٍ بعيد،

---

(١) ولتمامِ الفائدة انظر: «حجّة القراءات» ص٥٩٠.

(٢) البيتُ لنَهْشَل بن حَرّى. انظر: «جمهرة الأمثال» (١: ٢٣٥).

الآخرة، وذاكَ مطلبٌ مستبعَدٌ بمَن يَقذِفُ شيئًا من مكانٍ بعيدٍ لا مجالَ للظنِّ في لُحوقِه؛ حيثُ يريدُ أن يقعَ فيه لكونِه غائبًا عنه شاحِطًا. والغَيب: الشيءُ الغائب. ويجوزُ أن يكونَ الضّميرُ للعذابِ الشديدِ في قولِه: ﴿بَيْنَ يَدَىْ عَذَابٍ شَدِيدٍ﴾ وكانوا يقولون: ﴿وَمَا نَحْنُ بِمُعَذَّبِينَ﴾ [سبأ: ٣٥]، إن كانَ الأمرُ كما تصفونَ من قيامِ السّاعةِ والعقابِ والثوابِ، ونحنُ أكْرمُ على الله من أن يعذِّبَنا، قائسينَ أمرَ الآخرةِ على أمرِ الدنيا؛ فهذا كانَ قَذْفَهم بالغيب، وهو غيبٌ ومقذوفٌ به من جهةٍ بعيدة؛ لأنّ دارَ الجزاءِ لا تنقاسُ على دارِ التكليف.

﴿مَا يَشْتَهُونَ﴾ من نفْعِ الإيمانِ يومئذٍ والنّجاةِ به من النّار والفوزِ بالجنّة، أو من الردِّ إلى الدّنيا، كما حَكى عنهم: ﴿فَارْجِعْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا﴾ [السجدة: ١٢].

﴿بِأَشْيَاعِهِم﴾: بأشباهِهم من كفرةِ الأممِ ومن كانَ مذهبُه مذهبَهم. ﴿مُّرِيبٍ﴾: إمّا من أرابَه، إذا أوقعَه في الرِّيبة والتهْمة. أو من أرابَ الرّجل، إذا صارَ ذا رِيبةٍ ودَخَلَ فيها، وكلاهما مجاز؛ إلّا أنّ بينهما فُريقًا وهو أنّ المريبَ من الأوّلِ منقولٌ ممّن يصحُّ أن يكونَ مُريبًا من الأعيانِ إلى المعنى، والمريبُ من الثاني منقولٌ من صاحبِ الشكِّ إلى الشكّ، كما تقولُ: شعرٌ شاعِر.

ويرومون ما حصولُه أبعد، وإليه الإشارة بقوله: «مثَّلَهُم في طلبِهم» إلى قوله: «بمَن يقذِفُ شيئًا مِن مكان بعيدٍ» وهو استعارةٌ تمثيلية.

قوله: (ويجوزُ أن يكونَ الضمير)، عَطْفٌ على قوله(١): «آمنّا بمحمد ﷺ»، يعني الضميرُ إما راجعٌ إلى عذابٍ شديدٍ في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ تَتَفَكَّرُوا۟ مَا بِصَاحِبِكُم مِّن جِنَّةٍ إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ لَّكُم بَيْنَ يَدَىْ عَذَابٍ شَدِيدٍ﴾ أو إلى صاحبكم.

قولُه: (مُريبًا)، وذلك أنّ المُريبَ صِفةٌ للعاقلِ، لا يصحُّ وصْفُ الشكِّ به، فإمّا أن يُجْعَلَ الشكّ كالإنسانِ على الاستعارةِ المكنية، ثم يُنْسَبَ إليه ما هو من خَواصِّ الإنسان

---

(١) من قوله: «مثلهم في طلبهم» إلى هنا سقط من (ف).

عن رسولِ الله ﷺ: «مَنْ قَرَأَ سُورَةَ سَبإٍ لَمْ يَبْقَ رسولٌ ولا نَبِيٌّ إلّا كانَ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ رَفِيقًا ومُصَافِحًا».

بلازمه وهو الرَّيْبُ على سبيلِ الاستعارةِ التخييليةِ، وإليه الإشارةُ بقَوله: «إنّ المريبَ منقولٌ من الأعيانِ إلى المعنى» أو أن يُسْتعارَ الإسنادُ من صاحبِ الشكِّ ليكونَ من الإسنادِ المجازيِّ.

تمتِ السورةُ بحَمْدِ الله وغُفرانه.

سورة الملائكة

مكية، خمسٌ وأربعون آية

بسم الله الرحمن الرحيم

[﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ جَاعِلِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا أُو۟لِىٓ أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ۚ يَزِيدُ فِى ٱلْخَلْقِ مَا يَشَآءُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ ١]

﴿فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾: مبتدئها ومبتدعها. وعن مجاهدٍ عن ابن عباسٍ رضيَ الله عنهما: ما كنتُ أدري ما ﴿فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾، حتى اختصمَ إليَّ أعرابيانِ في

سورة الملائكة(١)

مكية، خمس وأربعون آية

بسم الله الرحمن الرحيم

قولُه: (عن ابن عباس: ما كنت أدري ما ﴿فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾)، ورواه الزجاج أيضًا(٢)، وقال الراغب: أصل الفَطْر: الشقُّ طولًا، يقال: فَطَر فلانٌ كذا فَطْراً، وأفْطَرَ هو فطوراً، وانفطرَ انفطاراً، وقال تعالى: ﴿هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ﴾ [الملك: ٣]، أي: من اختلالٍ ووَهْيٍ فيه، وفَطَرْتُ الشاة: حلبتُها بأصبعين وفطرْتُ العجينَ: إذا عجَنْتَه فخَبزْتَه من وقتِه، ومنه الفِطرة، وفَطْرُ الله الخلْقَ، وهو إيجادُه وإبداعُه على هيئةٍ مترشِّحةٍ لفعلٍ من الأفعال،

---

(١) في (ط): «سورة فاطر»، وهو اسمٌ مشهورٌ لهذه السورة الكريمة أيضاً.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ١٩٧).

بئر، فقالَ أحدُهما: أنا فطرْتُها، أي: ابتدأتُها. **وقُرِئ: (الذي فطر السماوات والأرض وجعل الملائكة)**. وقُرِئ: **(جاعلُ الملائكة)، بالرّفْعِ على المدْح**. ....

فقولُه: ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا﴾ [الروم: ٣٠]، إشارة إلى ما أبدع وركَز في الناسِ من معرفتِه، وهو المشارُ إليه بقوله: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [لقمان: ٢٥]، ويصحُّ أن يكونَ الانفطارُ في قوله: ﴿ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرٌۢ بِهِۦ﴾ [المزمل: ١٨]، إشارةً إلى قَبولِ ما أبْدعَها وأفاضَهُ عليها منه، والفِطْرُ: تَرْكُ الصوم، يقال: فَطرْتُه وأفطَرْتُه، وأفطَر هو[1].

وقال أبو البقاء: الإضافةُ محْضة، لأنه للماضي لا غَيْر، وأما ﴿جَاعِلِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ فكذلك في أجْوَدِ المذهبَيْن، وأجازَ بعضُهم أن تكونَ غيرَ محضَةٍ على حكايةِ الحال، و﴿رُسُلًا﴾ مفعولٌ ثان، و﴿أُوْلِيٓ﴾بدَلٌ منه أو نَعتٌ له، ويجوز أن يكون ﴿جَاعِلِ﴾بمعنى: خالق، و﴿رُسُلًا﴾ حالٌ مقدرة[2].

وقال غيرُه: ﴿فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ صفةٌ لله ومَعرفةٌ إذ لم يجر على الفعل، بل أريد به الاستمرار والثبات والدوام، كما يُقالُ: زيْدٌ مالكُ العبيدِ جاءَ، أي: زَيْد الذي مِنْ شأنِه أن يملكَ العبيد.

قولُه: (**وقُرِئَ: «الذي فطر»**)[3]، قال ابن جِنِّي: هي قراءةُ الضحّاك[4].

قولُه: (**«جاعلُ الملائكة»**[5]، **بالرفْعِ على المدح**). قال ابن جنِّي: وهي قراءةُ الحسن، هذا على الثناءِ على الله وإبرازِه في الجملةِ بما فيها من الضميرِ أبلَغُ، وكلّما زادَ في الإسهابِ كان أحرى، ألا ترى إلى قولِ خِرْنِق:

---

(١) «المفردات في غريب القرآن»: ٦٤٠.

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٧٢).

(٣) انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (١٤: ٣١٩).

(٤) «المحتسب» (٢: ١٩٨).

(٥) انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (١٤: ٣١٩).

﴿رُسُلًا﴾ **بضمِّ السّين** وسُكونِها. ﴿أُوْلِيٓ أَجْنِحَةٖ﴾ أصحابَ أجنحة. وأولوا: اسمُ جمعٍ لـ«ذو»، كما أنّ أولاءِ اسمُ جمعٍ لـ«ذا»، ونظيرُهما في المتمكّنة: **المخاضُ والخَلِفَة**. ﴿مَّثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾: صفاتٌ لأجنحة، **وإنما لم تنصرفْ؛ لتكرّرِ العدْلِ فيها**؛ وذلكَ أنها عُدِلَت

لا يَبعُدَنْ قَومي الذين هُمُ سُـمُّ العُداةِ وآفَةُ الجُزْرِ
النازلـينَ بكُلِّ مُعْتَرَكٍ والطيبينَ معاقِدَ الأُزْرِ[1]

ويُروى: «النازلونَ... والطيِّبون» و«النازلونَ... والطيِّبين» وبالعكس، فكلما اختلفتِ الجُمَلُ كان الكلامُ أفانينَ وضروباً فكانَ أبْلغَ منه إذا لزِمَ سرحاً واحداً، فقولُك: أُثْني على الله الذي[2] أعطانا فأغنى، أبلغُ ،من قولك: أُثْني على الله المُعْطينا والمُغْنينا، لأن معَك هُنا جملةً واحدةً وهناك ثلاثُ جُمَل، ويدلُّ على صحّةِ هذا المعنى قراءةُ خُلَيْد[3]: «جعل الملائكة» قال أبو عبيدة: إذا طال الكلام خرجوا فيه من الرفع إلى النَّصْب، ومن النصْبِ إلى الرفع، يريدُ ما نحنُ عليه لتختلفَ ضُروبُه وتتباينَ تراكيبُه.

قولُه: (﴿رُسُلًا﴾ **بضَمِّ السِّين**)، وهي المشهورةُ، وسكونُها شاذّة. قال القاضي: ﴿رُسُلًا﴾: وسائطَ بينَ الله وبينَ أوليائِه برسالاتِهِ بالوحيِ والإلهامِ والرؤيا الصادقةِ أو بَيْنَه وبين خَلْقِه يُوصلونَ إليه آثار صنعه[4].

قولُه: (**المخاضُ والخَلِفة**)، **الجوهري**: المخاضُ: الحواملُ من النوقِ، واحدتُها خَلِفة، ولا واحدَ لها من لفظِها، وأما «أولو» فجَمْعٌ لا واحدَ له من لفظه، وواحده: ذو.

قولُه: (**وإنما لم تَنْصَرِفْ لتكرُّرِ العَدْل فيها**)، قال الزجاج: أحدُهما: أنه معدولٌ عن ثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة، والثاني: أنّ عَدْلَه وقعَ في حال النكرة، قال:

---

(١) البيتان لِخِرنقِ بنت هَفّانَ ترثي زوْجَها عَمْرو بن مَرْثَد، انظر: «كتاب سيبويه» (١: ٢٠٢)، و«الكامل في اللغة والأدب» (٣: ٣١)، و«التذكرة الحمدونية» (٣: ٤٠٢).

(٢) قوله: «الذي» زيادة من شرح الطيبي ليست في «المحتسب»، وعبارة ابن جني هي الأبلغ والأشبه بالصواب.

(٣) انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (١٤: ٣١٩). ووقع في «المحتسب» (٢:١٩٨). «الحسن».

(٤) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٥٣).

عن ألفاظِ الأعداد عن صِيَغٍ إلى صِيَغٍ أُخَر، كما عُدِلَ «عُمَر» عن «عامر»، و«حذامِ» عن «حاذِمة»؛ وعن تكريرٍ إلى غيرِ تكرير؛ وأمّا الوصفيّةُ فلا تفترقُ الحالُ فيها بينَ

ولكنّما أهلي بوادٍ أنيسُه ... ذئابٌ تَبغّى الناسَ مثنى وموحدا[(١)]

ورُوِيَ أن سيبويه زعم: أن عدمَ الصرفِ للعدلِ والصفةِ[(٢)] وغيرُه: أنّ عدمَ الصرفِ للعدولِ عن لفظةِ ثلاثة إلى مَثْلَث، وعن معنى ثلاثةٍ ثلاثةٍ إلى هذا، لأنك إذا قُلْت: جاءتِ الخيلُ مَثْلَثَ عنيْتَ به ثلاثةً ثلاثة.

وقال صاحبُ «الكشف»: معنى قولِهم: ﴿مَّثْنَىٰ﴾ معدولٌ عن اثنَيْن اثنَيْن: أنك إذا أردْتَ بـ«مَثْنى»: ما أردْتَ باثنَيْن اثنَيْن، والأصلُ أن تُريدَ بالكلمةِ معناها دون معنى كلمةٍ أُخرى، فالعَدْلُ ضدُّ الاستواءِ، لأنَّ الاستواءَ هو الذي ذكَرْنا، والعدْلُ أن تلفظَ كلمةً وأنت تريدُ كلمةً أُخرى، فلما كان كذلك كان العَدْلُ ثابتاً فإذا اجتمعَ مع الصفةِ وجبَ أن يَمْنعا الصرف[(٣)].

قولُه: (و«حَذامِ» من[(٤)] «حاذمة»)، عن بعضِهم: حاذمة في أسماءِ الأجناسِ القاطِعة، ثم نُـقِلَ إلى العَلَمية، ثم نُقِلَ عن حاذمة إلى حذام.

قولُه: (وأما الوصفيةُ فلا تفْترقُ الحالُ فيها... فلا يُعَرَّجُ عليها)، أي: لو كانت الوصفيةُ مؤثرةً في المنْع من الصرفِ لقُلْتَ: مررْتُ بنسوةٍ أربعَ مفتوحاً، فلما صَرفْـتَه عُلِمَ أنها ليسَتْ بمُؤثّرة أي: أنّ الوصفيةَ ليست بأصل، لأن الواضعَ لم يضَعْها وصفاً بل عرَضَتْ لها، وذلك نَحْو: مررْتُ بجُبّةٍ ذِراعٍ ورجُلٍ أسَد، فالذراع والأسد ليسا بصفتين للجُبّة والرجل حقيقة.

قال صاحبُ «الفرائد»: يفترقُ الحالُ فيها؛ فإنَّ مَثْنى وغيرَها يقعُ صفةً البتّة، والثلاثةُ

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٦١) والبيت المذكور: لساعدة بن جؤية، انظر: «كتاب سيبويه» (٣:٢٢٥) وفيه بلفظ: «سباع» بدل «ذئاب».

(٢) «كتاب سيبويه» (٣: ٢٢٥).

(٣) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١١٠٥).

(٤) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «عن».

المعدولةِ والمعدولِ عنها. ألا تراكَ تقول: مررتُ بنسوةٍ أربع، وبرجالٍ ثلاثة، **فلا يعرَّجُ عليها**. والمعنى: أنّ من الملائكةِ خلقاً أجنحتُهم اثنانِ اثنان، أي: لكلِّ واحدٍ منهم جناحان، وخلقاً أجنحتُهم ثلاثة ثلاثة، وخلقاً أجنحتُهم أربعة أربعة. ﴿يَزِيدُ فِى ٱلْخَلْقِ مَا يَشَآءُ﴾، أي: يزيد في خلقِ الأجنحة، وفي غيره ما تقتضيه مشيئتُه وحكمته. والأصل الجناحان؛ لأنهما بمنزلةِ اليدين، ثمّ الثالث والرابع زيادةٌ على الأصل، وذاكَ أقوى للطيران، وأعونُ عليه، فإن قلتَ: قياسُ الشفْعِ من الأجنحةِ أن يكونَ في كل شقٍّ نصفُه، فما صورةُ الثلاثة؟ قلتُ: لعلَّ الثالثَ يكونُ في وسطِ الظهرِ بينَ الجناحين يمدّهما بقوّة. أو لعلّه لغير الطيران؛ فقد مرَّ في بعض الكتبِ أنّ صنفاً من الملائكةِ لهم ستةُ أجنحة؛ فجناحانِ يلفّون بها أجسادَهم، وجناحانِ يطيروَن بهما في الأمرِ من أمورِ الله، وجناحانِ مُرْخيان على وجوهِهم حياءً من الله. وعن رسولِ الله ﷺ: «**أنه رأى جبريلَ عليه السّلامُ ليلةَ المعراجِ** وله ستُّ مئة جناح. ورُوِي: أنه سألَ جبريلَ

وغيرُها وقوعُها صفةً بالتأويل، تقول: رجالٌ ثلاثة أي: مُقَدَّرةٌ بثلاثة، وكذا عن صاحبِ «التقريب»، فإنه قال: لا يلزَمُ من عَدمِ اعتبارِ عدمِ الوصفيةِ في المعدولِ عنه لعروضِها فيه عَدَمُ اعتبارِها في المعدولِ مع أنه لم يقَعْ إلا وصفاً. ووجَدْتُ لبعضِ المَغاربةِ كلاماً يصلُحُ أن يكونَ جواباً عنه وهو: أنّ «ثُلاثَ ورُباع» لا يخلو من أن يكون موضوعاً للصفةِ من غيرِ اعتبارِ الثلاثةِ أو لا يكون، فإن كانَ الأولَ لم يكُن فيه العدد، والمُقَدَّرُ خِلافُه، وإن كان الثاني كان الوصفُ عارضاً لثُلاثَ كما كان عارضاً لثلاثة فيُمكن أن يُقال: إنّ هذه الأعدادَ غيرُ مُنصرفةٍ للعدلِ المكرّر كالجمعِ وألغي التأنيث.

قولُه: (**فلا يُعَرَّجُ عليها**) مسَبَّبٌ عن قولُه: «فلا تفترقُ الحال فيها». **النهاية**: وفي الحديث: فلم أعرِّجْ عليه(١)، أي: لم أُقِمْ ولم أحتَبِسْ، أي: لا يُلتفَتُ إليها ولا تُعْتَبَر.

قولُه: (**أنه رأى جبريل عليه السلام ليلة المعراج**)، روينا عن البخاريِّ ومُسلمٍ والتِّرمذي

---

(١) أخرجه الحارث في «المسند» (بغية الباحث) (١: ١٧٠)، والآجري في «الشريعة» (٣: ١٥٢٩) عن أبي سعيد الخدري.

صلوات الله عليه أن يتراءى له في صورتِه، فقال: إنك لن تطيقَ ذلك. قال: «إني أحب أن تفعل»، فخرجَ رسولُ الله ﷺ في ليلةٍ مُقمرة، فأتاه جبريلُ في صورتِه فغُشِيَ على رسول الله، ثمّ أفاقَ وجبريلُ عليه السّلامُ مُسندُه، وإحدى يديه على صدرِه والأخرى بينَ كتفَيه، فقال: «سبحانَ الله ما كنتُ أرى أن شيئاً من الخلْقِ هكذا»، فقالَ جبريل: فكيفَ لو رأيتَ إسرافيل، له اثنا عشر جناحا؛ جناحٌ منها بالمشرق، وجناحٌ بالمغرب، وإنّ العرشَ على كاهله، وإنه **ليتضاءلُ** الأحايينَ لعظمةِ اللّـهِ **حتى يعودَ مثلَ الوَصَع**، وهو العصفورُ الصغير. ورُوِيَ: عن رسولِ اللّـهِ ﷺ في قولهِ تعالى: ﴿يَزِيدُ فِي ٱلْخَلْقِ

عن ابن مسعود في قوله تعالى: ﴿ لَقَدْ رَأَىٰ مِنْ ءَايَٰتِ رَبِّهِ ٱلْكُبْرَىٰٓ ﴾ [النجم: ١٨]، قال: رأى جبريل عليه السلام له ستُّ مئة جناح[١].

وعن الترمذي[٢] قال مسروقٌ عن عائشةَ رَضِيَ الله عنها: أنّ رسولَ الله ﷺ لم يَرَ جبريلَ عليه السلام في صورتِهِ إلاّ مرّتَيْن: مَرّةً عندَ سِدرةِ المُنتهى، ومَرّةً في جِياد[٣]، له ستُّ مئة جناحٍ قد سَدَّ الأُفق.

قولُه: (**ليتضاءَل**)، **النهاية**: وفي حديث إسرافيل: «وإنه ليتضاءَلُ مِن خَشْيةِ الله»[٤]، أي: يتصاغَرُ تواضعاً له. وتضاءَل الشيء: إذا انقبَض فانضَمَّ بعضُه إلى بعض.

الضئيل: النَّحيفُ الرقيق.

قولُه: (**حتى يعودَ مثْلَ الوَصَع**)، **النهاية**: «إنّ العرْشَ على مَنْكِبِ إسرافيل، وإنّه ليتواضَعُ لله تعالى حتّى يَصيرَ مِثْلَ الوَصَعِ» بفتْح الصادِ المُهْمَلَةِ وسكونِها؛ طائرٌ أصغَرُ من العُصفور، والجَمْعُ: وُصْعان.

---

(١) أخرجه البخاري (٤٨٥٦) ومسلم (٢٨٠/ ١٧٤) والترمذي (٣٢٧٧).

(٢) أخرجه الترمذي (٣٢٧٨).

(٣) ويقال: أجياد أيضاً. انظر: «معجم البلدان» (أجياد).

(٤) أخرجه ابن المبارك في «الزهد» (١: ٧٤) عن ابن شهاب.

﴿مَا يَشَآءُ﴾: «هو الوجهُ الحسَن، والصوتُ الحسَن، والشَّعْر الحسن» وقيل: «الخطُّ الحسَن»؛ وعن قَتادة: الملاحةُ في العينين؛ والآيةُ مطلقةٌ تتناولُ كلَّ زيادةٍ في الخلْق؛ من طولِ قامة، واعتدالِ صورة، وتمامٍ في الأعضاء، وقوّةٍ في البطش، **وحصافةٍ في العقل**، وجزالةٍ في الرأي، وجُرأةٍ في القلْب، وسماحةٍ في النفْس، **وذلاقةٍ في اللّسان، ولباقة في التكلّم**، وحسنِ تأتٍّ في مزاولةِ الأمور، وما أشبهَ ذلكَ ممّا لا يحيطُ به الوصْف.

[﴿مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا ۖ وَمَا يُمْسِكْ فَلَا مُرْسِلَ لَهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ ٢]

استُعيرَ الفتْحُ للإطلاقِ والإرسال. ألا ترى إلى قولِه: ﴿فَلَا مُرْسِلَ لَهُۥ﴾ مكانَ: لا فاتحَ له، يعني: أيَّ شيءٍ يطلقُ اللّـهُ من رحمة، أي: من نعمة؛ رزقٍ أو مطرٍ أو صحّةٍ أو أمْنٍ أو غيرِ ذلكَ من صنوفِ نَعْمائه التي لا يُحاطُ بعددِها، وتنكيرُ الرّحْمةِ للإشاعةِ والإبهام، كأنه قال: من أيّةِ رحْمةٍ كانت سماويّةٍ أو أرضيّةٍ، فلا أحدَ يقدرُ على إمساكِها وحبْسِها. وأيَّ شيءٍ يُمسكُ اللهُ فلا أحدَ يقدرُ على إطلاقه. فإن قلتَ: لِمَ أَنَّثَ الضميرَ أوّلًا، ثمَّ ذكَّره، وهو راجعٌ في الحالَيْن إلى الاسمِ المتضمِّنِ معنى الشرْط؟ قلتُ: هما لغتان: الحملُ على المعنى وعلى اللّفظ، والمتكلِّم على الخِيَرةِ فيهما، فأُنِّثَ على معنى الرحمة، وذُكِّرَ على أنّ لفظَ المرجوعِ إليه لا تأنيثَ فيه؛ ولأنَّ الأوّلَ فُسِّرَ بالرّحمة، فحسُنَ اتّباعُ الضميرِ التفسير، ولم يفسَّرِ الثاني فتُرِكَ على أصْلِ التذكير. وقُرِئ: (فلا مرسل

قولُه: (وحَصافةٍ في العقل)، **النهاية**: الحَصيف: المُحْكَمُ العقلِ، وإحصاف الأمر: إحكامُه.

قولُه: (وذَلاقةٍ في اللسان)، **النهاية**: ذَلَـقُ كُلِّ شيء: حَدُّهُ. يقال: لِسانٌ ذَلْقٌ طَلْـقٌ، أي: فَصيحٌ بَليغ.

قولُه: (ولَباقةٍ في التكلُّم)، **الجوهري**: اللَّبِقُ واللَّبيق: الرجلُ الحاذقُ الرفيقُ بما يعمَلُه، وقد لبِقَ ـ بالكسْرِ ـ لَباقة.

لها). فإن قلتَ: لا بدّ للثاني من تفسير، فما تفسيرُه؟ قلتُ: يحتملُ أن يكونَ تفسيرُه مثلَ تفسيرِ الأوّل. ولكنّه تُرِكَ لدلالتِه عليه، وأن يكونَ مطلقاً في كلِّ ما يمسكُه من غضبِه ورحمتِه، وإنما فُسِّرَ الأوّلُ دونَ الثاني؛ للدلالةِ على أنّ رحمتَه سبقتْ غضبَه. فإن قلتَ: فما تقولُ فيمن فَسَّرَ الرّحمةَ بالتوبة، وعزاه إلى ابنِ عباسٍ رضيَ الله عنهما؟ قلتُ:

قولُه: (فما تَقولُ)، الفاءُ تدلّ على إنكارٍ على الكلامِ السابق، يعني: أنّك إنْ فَسَّرْتَ الرحمةَ بالنعمةِ من الرزقِ والصحةِ والأمنِ وما يتَّصلُ بها فهو صَحيح، لأنّ إمساكَها وإرسالَها مَبنيٌّ على مُراعاةِ الأَصْلح، فما تقولُ فيمن فَسَّرها بالتوبة؛ لأنه يعودُ إلى خَلقِ الأفعال. وأنّ الله تعالى إذا فتحَ التوبةَ على أحدٍ فلا مُمْسِكَ لها، وما يُمْسِكُ منها فلا مُرْسِلَ لها، وهذا غيرُ صَحيحٍ لما يلزَمُ من ذلك انتقاصُ التكليفِ الـمَبْنيِّ على الاختيار.

فأجابَ بما يُوافقُ مَذْهبَه من التأويل البعيد.

والذي يَسْتدعيه النظمُ: العمومُ في كلِّ رحمةٍ مُختصَّةٍ بالإنسانِ، وذلك أنّه لما بيَّنَ كمالَ قُدرتِهِ في خَلْقِ السماواتِ والأرضِ والملائكةِ وغيرِها أتْبعَه أنّه مُولي جميعِ النِّعمِ على الناسِ ظاهرةً وباطنة، دينيةً ودُنيوية، وكما فُصِّلَتْ تلكَ الآيةُ بقَوْله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٖ قَدِيرٞ﴾ ليدُلَّ على عمومِ المقدورِ وفُصِّلَتْ هذه بقولِه: ﴿وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ ليدلَّ على شمولِ المعسورِ والمَيْسور، على أنَّ تخصيصَ ذِكْري العزيزِ والحكيم يُشْعِرانِ بما ذهبَ إليه حَبْرُ الأمة لقولِه: ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَۖ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [المائدة: ١١٨]، لأنه لا يفتَحُ على مَنْ يفتَحُ عليه بالتوبةِ، ولا يُمْسِكُ على مَن يُمسِكُ عليهِ بالتوبةِ، إلا مَنْ ليسَ له فوْقَه أحدٌ يمنَعُه من ذلك، وإلاّ مَنْ عَلِمَ الحكمةَ فيما يفعلُه وإنْ خَفِيَتْ على غيرِه، فالأولُ دلَّ على أنّه الغالبُ الذي يفعلُ[1] ما يَشاء في مُلكِه فما يمنعه أحد، والثاني على أنه تعالى عالم بما خَفِيَ على كلِّ أحدٍ فلا يقفُ على أسرارِ حكْمتِهِ أحد.

فإن قُلت: فما تقولُ في قولِه تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْۚ هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [فاطر: ٣٠]، لأنه خَصَّ فيه النعمةَ الظاهرةَ دون الباطنة؟

---

(١) سقط لفظ «يفعل» من (ط).

إن أرادَ بالتوبةِ الهدايةَ لها والتوفيقَ فيها، وهو الذي أرادَه ابنُ عباسٍ رضيَ اللهُ عنهما - إن قالَه - فمقبول؛ وإن إرادَ أنه إن شاءَ أن يتوبَ العاصي تاب، وإن لم يشأ لم يتُب؛ فمردود؛ **لأنّ اللهَ تعالى يشاءُ التوبةَ أبدًا، ولا يجوزُ عليه أن لا يشاءها.** ﴿مِنۢ بَعۡدِهِۦ﴾: من بعدِ إمساكه، كقولِه تعالى: ﴿فَمَن يَهۡدِيهِ مِنۢ بَعۡدِ ٱللَّهِ﴾ [الجاثية: ٢٣]، ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثِۭ بَعۡدَ ٱللَّهِ﴾ [الجاثية: ٦]، أي: من بعدِ هدايته، وبعدَ آياتِه. ﴿وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ﴾: الغالبُ القادرُ على الإرسالِ والإمساك، ﴿ٱلۡحَكِيمُ﴾ الذي يرسلُ ويمسكُ ما تقتضي الحكمةُ إرسالَه وإمساكَه.

[﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ يَرۡزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ فَأَنَّىٰ تُؤۡفَكُونَ﴾ ٣]

ليسَ المرادَ بذكرِ النعمةِ ذكرُها باللّسانِ فقط، ولكن به وبالقلب، **وحفظُها**

قلت: ليسَ التعريفُ في الناسِ الثاني كما في الأول، لأنّه للجنس، والثاني للعَهد، وأنَّ المرادَ بالناسِ قَوْمٌ بأعيانِهم وهم قريشٌ، كما قال ابنُ عباس: هم أهلُ مكةَ أنعمَ الله عليهم بالنعمةِ الظاهرةِ لتكونَ وسيلةً إلى تحصيلِ الباطنة، فكفَروا بالمُنعم وغَمَطوا تلك النعمةَ، فوبَّخَهم سُبحانه وتعالى عليها بهذه الآية؛ يدلُّ عليه الترتُّبُ في قولِه: ﴿فَأَنَّىٰ تُؤۡفَكُونَ﴾، ثم تعقُّبه بقَوْلِه: ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ﴾، والله أعلم.

قولُه: (**لأنَّ الله يشاءُ التوبةَ أبداً، ولا يجوزُ عليه أن لا يشاءَها**)، مَردودٌ باطلٌ لِما أجمع سَلَفُ الأمةِ وخَلَفُها على كلمةٍ لا يجحَدُها أهلُ الإسلام، وهي: «ما شاءَ الله كانَ وما لم يَشأْ لم يكُن» وقال تعالى: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهۡدِيَهُۥ يَشۡرَحۡ صَدۡرَهُۥ لِلۡإِسۡلَٰمِۖ وَمَن يُرِدۡ أَن يُضِلَّهُۥ يَجۡعَلۡ صَدۡرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾ [الأنعام: ١٢٥].

قولُه: (**وحِفْظُها**)، عَطْفٌ على مُضْمَرٍ بعْدَ «لكن»، أي: ولكن ذِكْرُها باللسانِ وبالقَلْبِ وحِفْظُها عن الكُفران. وقولُه: «واعترافٍ[1] بها»، عَطْفٌ على «معرفةِ حَقِّها» أي: وشُكْرُ

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «والاعتراف».

من الكفرانِ والغمْط، وشكرُها بمعرفةِ حقِّها والاعترافِ بها وطاعةِ مُوليها. ومنه قولُ الرّجلِ لمن أنعَمَ عليه: اذكرْ أياديَّ عندَك، يريد حفظَها وشكرَها والعملَ على مُوجِبها. والخطابُ عامٌّ للجميع؛ لأنّ جميعَهم مغمورون في نعمةِ الله. وعن ابنِ عباسٍ رضيَ اللهُ عنهما: يريد: يا أهلَ مكّةَ اذكروا نعمةَ اللّـهِ عليكم؛ حيث أسكنَكم حَرَمَه، ومنعَكم من جميعِ العالم، والناسُ يُتخطّفون من حولِكم. وعنه: نعمةُ اللّـهِ العافيةُ **وقُرِئ**: ﴿غَيۡرُ ٱللَّهِ﴾؛ بالحركاتِ الثلاث؛ فالجرُّ والرّفعُ على الوصف لفظاً ومحلًّا، والنصبُ على الاستثناء. فإن قلتَ: ما محلُّ ﴿يَرۡزُقُكُم﴾؟ قلتُ: يحتَمِلُ أن يكون له محَلٌّ إذا أوقعتَه صفةً لِـ﴿خَٰلِقٍ﴾، وأن لا يكونَ له محَلٌّ إذا رَفعتَ محَلَّ ﴿مِنۡ خَٰلِقٍ﴾، بإضمارِ ﴿يَرۡزُقُكُم﴾، وأوقعتَ ﴿يَرۡزُقُكُم﴾ تفسيرا له، **أو جعَلتَه كلاماً مبتدأً بعدَ قولِه**: ﴿هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ﴾. ....

النعمةِ بالقَلْب، بمَعْرفةِ المنعِم وباللسانِ بالاعترافِ بأنّها منه، وبالجوارحِ بالطاعةِ لمولاها أخذَهُ من قَوْلِ القائل:

أفادَتكم النعمــاءُ مـني ثـلاثـة ... يَدي ولِساني والضَّميرَ المُحَجَّبا[1]

قولُه: (وقُرِئَ: ﴿غَيۡرُ ٱللَّهِ﴾)، بالحركاتِ الثلاث: حَمْزةُ والكِسائيُّ: بالجرِّ، والباقونَ: بالرفع[2]. والنّصْبُ: شاذّ. وعن بَعْضِهم: الخبُر وَصْفُ الخالقِ لفظاً والرفْعُ نعْتٌ له مَحَلًا، لأنّ ﴿خَٰلِقٍ﴾ مبتدأٌ محذوفُ الخبرِ، و«من» زائدة، تقديره: هل مِن خالقٍ غيرِ الله أو للأشياء. وقيل: ﴿غَيۡرُ ٱللَّهِ﴾ يجوزُ أن يكونَ مرفوعاً على فاعلِ ﴿خَٰلِقٍ﴾، أي: هل يخلقُ غيرُ الله شيئاً؟

قولُه: (**أو جعَلْتَه كلاماً مبتدأً، بعد قولِه**: ﴿هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ﴾)، قيل: هذا الوجهُ ضَعيفٌ، لأنّه مِثْلُ قولك: هل زيدٌ خرَج؟

---

(١) ذكره الزمخشري في «ربيع الأبرار» (٥:٢٧٧) من غير عَزْوٍ لأحد.

(٢) انظر: «حجة القراءات» ص٥٩٢، و«الجامع لأحكام القرآن» (١٤: ٣٢١).

....

قال ابنُ الحاجِب في «شرح المفصل»: هل زيدٌ خرَج؟ شاذٌ، فهو على شُذوذِهِ مُقَدَّرٌ على ما ذكَره، وإنّما لم يحسُنْ عندَهم: هل زيدٌ خرج؟ وشِبْهُه إما لأنّ «هل» بمعنى «قَدْ» على ما يقولُه سِيبَوَيْه، فكانت بالفعل أولى، فإذا وقعَ بعدَها الاسمُ كان وقوعُه بعد «قد» ولا يسوغُ ذلك، فلا يسوغُ هذا، وإما لأنّ «هل» موضوعٌ للاستفهام مُقْتَضٍ للفعلِ في المعنى، فكان ذِكْرُ الفعلِ بعده لفظاً هو القياسَ، ولا يَرِدُ عليه: أزيدٌ خرَج؟ فإنَّ الهمزةَ تَصرفوا فيها ما لم يَتَصرَّفوا فيها في «هل».

وقلت: شهِدَ هذا القائلُ على نفسِهِ أنه خارجٌ من زُمرةِ البُلغاء، ولله درُّ صاحب «المفتاح» حيثُ تَفرَّس لمثْل هذا وقال: ولكَوْنِ «هل» أدعى للفعلِ من الهمزةِ لا يحسُن: هَل زيدٌ منطلقٌ، إلاّ من البليغ[1].

ولما ثبتَ أنّ «هل» أدعى للفعلِ من الهمزةِ، فتَرْكُ الفعلِ معَه يكونُ أدْخَل في الإنباء لاستدعاء المقام عدم التجدد، يعني: في قوله: ﴿فَهَلْ أَنتُمْ شَٰكِرُونَ﴾ [الأنبياء: ٨٠]، ونَحوُه: ﴿فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ﴾ [المائدة: ٩١]، وقوله تعالى: ﴿هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَٰنِ إِلَّا ٱلْإِحْسَٰنُ﴾ [الرحمن: ٦٠]. وقَوْلُ تأبَّط شَرّاً:

هل أنتَ باعثُ دينار لحاجتنا[2]

وأما قولُ سِيبَوَيْه: «هل» بمَعْنى: «قد»، فمَعْناه: أنّ «هل» مُتضمِّنةٌ لمعنى «الهمزة» و«قد»، فإذا جُرِّدَتْ منها خَلُصَتْ لمعنى[3] «قد»؛ ألا ترى إلى قولِ المصنِّف في قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ﴾ [الإنسان: ١]: الأصل أهَل؟ والمعنى: «أقَد[4] أتى» يدلُّ عليه أنك لا تُقدِّر الهمزةَ م.ع «قَدْ» في مثل ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾، كما تقدر في ﴿هَلْ أَتَىٰ﴾، فإذَنْ يسوغُ في «هل»

---

(١) «مفتاح العلوم» ص٣٠٩.

(٢) انظر: «كتاب سيبويه» (١: ١٧١) و«خزانة» الأدب (٨: ٢١٥) وتمام البيت:

أو عَبْـدَ رَبٍّ أخا عَوْنِ بنِ مخراقِ

(٣) لتمام الفائدة انظر: «مغني اللبيب» ص ٤٦٠.

(٤) «تفسير الكشاف» (١٦: ١٧٨-١٧٩).

فإن قلتَ: هل فيه دليلٌ على أنَّ الخالقَ لا يُطلَقُ على غيرِ اللّـهِ عزّ وجلّ؟ قلتُ: نعم، إنْ جَعلتَ ﴿يَرۡزُقُكُم﴾ كلاماً مبتدأً، وهو الوجهُ الثالثُ من الأوجهِ الثلاثة. وأمّا على الوجهينِ الآخرينِ: وهما الوصفُ والتفسير. فقد يُقيَّدُ فيهما بالرزقِ من السّماء والأرضِ، وخرجَ من الإطلاقِ، **فكيف يُسْتَشهَدُ به على اختصاصِه، بالإطلاق؛**

ما لا يسوغُ في «قد»، فيقال: هلْ زيداً ضربْتَ؟ ولا يقال: قَد زيداً ضربْتُ. ونصَّ بخلافهِ ابنُ الحاجب أيضاً في قِسْم الحروف.

قولُه: (**فكيفَ يُستشهَدُ به على اختصاصِه بالإطلاق**)، أي: كيف يُستشهَدُ به على اختصاصِ الله بإطلاقِه عليه وقد تَقيّد بقَيْدِ «يرزقُكم» فإن المعنى على وجهَيْن: ليس خالقٌ سوى الله صفتُه أنّه يرزقُكم، فيُفْهمُ أن هناك خالقاً سوى الله ليسَ برازق. وأمّا على الابتداءِ فمعناه: ليسَ خالقٌ سوى الله موجوداً.

فاتّجه لسائلٍ أن يقول: لِـمَ لَـمْ يكُنْ غيرُه خالقاً؟ فقيل: لأنّه يرزقُكم من السماءِ والأرض؛ لأن الخالقَ يَنْبغي أن يكونَ رازقاً، فإنَّ صفةَ الرزاقيّةِ كالتتميمِ للخالقية. هذا هو الوجهُ الفصيحُ القويُّ وعليه مذهبُ أهل الحقّ.

الانتصاف: القَدريُّ يقول: نعم، [ثَمَّ][1] خالقٌ غَيْـرُ الله. وكلُّ أحدٍ عندَهم يخلُق، ولهذا وَسَّعَ الدائرة وأتى بالأوجهِ النافرة، والذي يُحقِّقُ الوجْهَ الثالثَ المانعَ من إطلاقِ الخالقِ على غيرِ الله: أنَّ المُخاطبينَ مُشركون إذا سُئلوا: مَنْ خَلقَ السماواتِ والأرض؟ قالوا: الله، وإذا سُئلوا: من يرزُقُ منهما؟ قالوا: الله، فقُرِّروا بإقامةِ الحُجّةِ عليهم بإقرارِهم، ولو كانَ كما قالَ الزَّمخشريُّ لكانَ مفهومُه إثباتَ خالقٍ غيرِ الله، لكن لا يرزق، وهؤلاءِ الكَفَرةُ قد تبرّءوا منه فلا وَجْهَ لتقريعهم بما لا يلائِمُ قوْلَهم، وأيضاً فإنّ ﴿يَرۡزُقُكُم﴾ و﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ جُمْلتانِ سيقتا مَساقاً واحداً والثانية مفصولةٌ اتفاقاً فكَذا الأُولى[2].

وقلت: قد أحسنَ وأجادَ حيثُ نظرَ إلى النَّظْم.

---

(١) زيادة من «الانتصاف» يقتضيها السياق.

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٥٩٨).

والرزقُ من السماء: المطرُ، ومن الأرض: النباتُ. ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ جملةٌ مفصولةٌ لا محَلّ لها، مثل: ﴿يَرْزُقُكُم﴾ في الوجهِ الثالثِ، ولو وَصلتَها كما وَصلتَ ﴿يَرْزُقُكُم﴾ لم يُساعِد عليه المعنى؛ لأن قولَـكَ: هل من خالقٍ آخر سوى الله لا إله إلّا ذلك الخالقُ، غيرُ مُستقيم؛ لأنَّ قولَك: هل من خَالقٍ سوى الله؟ إثباتٌ لله. **فلو ذهبتَ تقولُ ذلك كنتَ مُناقضاً** بالنفيِ بعدَ الإثبات. ﴿فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ﴾: فمِن أيِّ وجهٍ تُصْرَفونَ عن التوحيدِ إلى الشركِ؟

قولُه: (**والرزقُ من السمـاءِ المطر**)، قيل: إن جُعِلَ الرزقُ مصدراً فالمضافُ من الخبرِ محذوفٌ أي: إنزالُ المطرِ وإنباتُ النبات وإن جَعلْتَه اسماً بمعنى المرزوقِ فلا حاجةَ إلى التقدير.

قولُه: (**فلو ذهَبْتَ تقولُ ذلك لكُنْتَ**[1] **مناقِضاً**)، وذلكَ أنّ الصفةَ هاهُنا مميِّزة، والاستفهامُ مؤكِّـدٌ للإنكار، وفيه معنى النفي، لأنّ الكلامَ مع المُعانِـدين، ولذلك زيدَ «مِنْ» الاستغراقية، فإذا أنكَرْتَ أن يكونَ خالقاً غيْر الله، يلزَمُ منه إثباتُ ذاتِه عزَّ وجل، وهو المرادُ من قولِه: «هل مِنْ خالقٍ سوى الله؟ إثباتٌ لله» ثمَّ إذا رجَعْتَ ومَيَّزْتَه مرّةً أُخرى بقولك: «لا إله إلا ذلك الخالقُ» لزِمَ نَفْيُ ما أثبتَّه أولاً، وهو المرادُ بقولِه: «لكُنْتَ مناقِضاً بالنفيِ بعدَ الإثبات».

قال صاحبُ «التقريب»: في لزومِ التناقضِ نَظَر، إذ التقدير: لا خالقَ مُنْفَرِداً بالإلهية إلاّ الله على الاستثناء أو مغايراً لله على الوصف، ولا تناقُضَ فيه. نعم، لو فصّلْتَ مع عَوْدِ الضميرِ إلى الخالق المغاير لزم، أما معَ الوصل فلا.

قلت: ويُمكنُ أن يقال: إنَّ قولَك للمشركِ: هل مِنْ خالقٍ سوى الله، إثباتٌ لله بِوَصْفِ المُغايَرة؛ لأنّ إثباتَ المُغايَرةِ إثباتُ المُتغايرَيْن، فيلزَمُ منه إثباتُ الله، ثم إذا قُلْت: «لا إله إلا ذلك الخالقُ» يلزَمُ منه نَفْيُ الله، أما إذا كان الإثباتُ ناشئاً من الإنكارِ الواردِ على الموصوفِ والصفةِ معاً لزِمَ ما ذكـرَه صاحبُ «التقريب».

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «كنت» دون لام.

[﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ﴾ ٤]

نَعَى به على قُرَيش سوءَ تلقّيهم لآياتِ اللّـهِ، وتكذيبَهم بها، وسَلّى رَسولَه ﷺ بأنَّ له في الأنبياءِ قبلَه أسوةً، ثمّ جاءَ بما يشتملُ على الوعدِ والوعيدِ؛ من رجوعِ الأمورِ إلى حُكْمِه، ومُجازاة الـمُكَذِّب والـمُكَذَّب بما يَسْتَحِقّانه. وقُرِئ: ﴿تَرْجِعُ﴾ بضمِّ التاءِ وفتْحِها. فإن قلتَ: ما وجْهُ صحَّةِ جزاءِ الشّرطِ **ومِن حقِّ الجزاءِ أنْ يَتعقَّبَ الشرطَ**، وهَذا سابقٌ له؟ قلتُ: مَعناه: وإنْ يُكَذِّبوكَ فتأسَّ بتكذيبِ الرُّسُل مِن قَبْلِك، فوُضِعَ: ﴿فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ﴾ مَوضِعَ: فتأسَّ؛ استغناءً بالسَّبَبِ عَنِ المُسبَّب، أعْني بالتكذيبِ عن التأسِّي. فإن قلتَ: ما معنى التنكيرِ في ﴿رُسُلٌ﴾؟ قلتُ: معناه: فقد كُذِّبَتْ رُسُلٌ، أي: رُسُلٌ ذَوُو عددٍ كثيرٍ، وأولو آياتٍ ونُذُرٍ، وأهلُ أعْمارٍ طوَال، وأصحابُ صبرٍ وعزمٍ، وما أَشْبَهَ ذلكَ، وهٰذا أَسْلى لهُ، وَأحثُّ على الـمُصابرة.

[﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ فَلَا تَغُرَّنَّكُمُ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا وَلَا يَغُرَّنَّكُم بِٱللَّهِ ٱلْغَرُورُ * إِنَّ ٱلشَّيْطَٰنَ لَكُمْ عَدُوٌّ فَٱتَّخِذُوهُ عَدُوًّا إِنَّمَا يَدْعُواْ حِزْبَهُۥ لِيَكُونُواْ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ * ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ كَبِيرٌ﴾ ٥-٧]

والحقُّ أنّ المانعَ من ذلك التقديرِ النظْمُ المُعْجِز، وحاكمُه الذوقُ السليم، ولأنَّ السؤالَ بقولِه: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾ سؤالُ تبكيتٍ واردٌ على قولِه: ﴿ٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾، وقولُه: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾: تقريرٌ للتوحيدِ بعْدَ تقريرِ إقرارِهم بنَفْيِ الغير، ولذلك رَتَّبَ عليه بالفاءِ قوله: ﴿فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ﴾ أي: إذا كنتم تُقرّون أن لا خالقَ سوى الله يرزقُكم فلا يكونُ سواه معبوداً، لأنّ المعبودَ ينبغي أن يكون خالقاً رازقاً فكيف تُصرفونَ عنه وتكفرون نِعمتَه وتعبدونَ غيره.

قولُه: (**ومن حقِّ الجزاءِ أن يتعقَّبَ الشرط**) والآيةُ مثل: إن أكرمْتَني الآن فقد أكرمْتُك أمس. وخُلاصةُ الجواب: أنَّ الجزاءَ مبنيٌّ على الإخبارِ والتنبيهِ على التأسِّي والتسلِّي، كما أن المثالَ فيه تنبيهٌ على معنى الاعتقاد.

وَعْدُ اللّـهِ: الجزاءُ بالثوابِ والعقاب. ﴿فَلَا تَغُرَّنَّكُمُ﴾ فلا تـخْدعَنَّـكُم ﴿ٱلدُّنْيَا﴾ ولا يُذْهِلَنَّـكُم التَّمتُّعُ بها والتَلَذُّذُ بمنافِعِها عَنِ العملِ للآخِرةِ وطلبِ ما عِنْدَ الله. ﴿وَلَا يَغُرَّنَّكُم بِٱللَّهِ ٱلْغَرُورُ﴾: لا يَقولَنَّ لكُم: اعْمَلوا ما شِئتُم فإنَّ اللهَ غفورٌ يَغْفِرُ كلَّ كبيرةٍ ويَعفو عَنْ كلِّ خطيئةٍ. والغرورُ: الشيطانُ؛ لأنَّ ذلكَ دَيْدَنُه. وقُرِئَ بالضمِّ وهُوَ مصدرُ غرَّه، كاللزُومِ والنُّهوكِ أو جَمْعُ غارٍّ، كقاعِد وقُعُودٍ. أخْبَرنا عزَّ وجَلَّ:

قولُه: (لا يقولَنَّ لكم: اعمَلوا ما شئتم، فإنّ الله غَفورٌ يغفرُ كلَّ كبيرة، ويعفو عن كلِّ خطيئة)، الانتصاف: يُعرِّضُ باعتقادِ أهلِ السنّةِ، وهذا لا يناقضُ مُعتقَدهم، فإنَّ الله وعَدَ العفْوَ على الكبائرِ، وقرنَ الوعيدَ بالمشيئةِ في حقِّ الموحِّدين، في مثْلِ قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨][(١)].

قولُه: (والغَرور: الشيطانُ؛ لأنّ ذلك دَيْدَنُه)، الراغب: غررْتُ فُلاناً: أصَبْتُ غِرَّتَه ونِلْتُ منه ما أريده، فالغِرّةُ غَفْلَة في يَقظة، والغِرارُ غَفْلة مع غفوة. وأصلُ ذلك من الغُرِّ وهو الأثرُ الظاهرُ من الشيءِ، ومنه: غُرّةُ الفَرس، وغِرارُ السيفِ: حَدُّه، وغَرُّ الثوبِ: أثَرُ كَسْره، وقيل: اطْوِه على غَرِّه. وغَرَّه كذا غروراً كأنّما طواهُ على غَرِّه، قال تعالى: ﴿مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ ٱلْكَرِيمِ﴾ [الانفطار: ٦]، ﴿وَلَا يَغُرَّنَّكُم بِٱللَّهِ ٱلْغَرُورُ﴾، فالغَرورُ: كلّ ما يَغُرُّ الإنسانَ من مالٍ وجاهٍ وشَهْوةٍ وشيطان، وقد فُسِّرَ بالشيطانِ إذْ هو أخبَثُ الغارِّين، والغَرر: الخَطَر من الغَرّ، وباعتبارِ غُرّةِ الفَرسِ وشُهرتِه قيل: فُلانٌ أغَرُّ؛ إذا كان مشهوراً كريماً، ويُقال: الغُرَرُ لثلاثِ ليالٍ من أوّلِ الشهرِ لكون ذلك منه كالغرة[(٢)].

قولُه: (وقُرِئَ بالضمِّ وهو مَصْدر)[(٣)]، وعن بعضِهم: الغُرور بالضمّ: الأباطيل، وفُعولٌ في الأفعالِ المتعدية قليل، منه: لزِمَه لُزوماً، ونَهَكَه المرضُ نُهوكاً.

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٥٩٩).

(٢) «المفردات في غريب القرآن» ٦٠٣.

(٣) انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (١٤: ٣٢٣).

أنَّ الشَيْطَانَ لنا عَدُوٌّ مبين، واقتَصَّ علينا قصَّتَه وما فعلَ بأبينا آدمَ صلوات الله عليه، **وكيفَ انتَدبَ لِعَداوةِ جنسِنا من قبلِ وجودِه** وبعدَه، ونحن على ذلكَ نتولّاه ونطيعُه فيما يريدُ منّا ممّا فيه هلاكُنا، فوعظَنا عزّ وجلّ بأنه كما علمتُم عدوَّكم الذي لا عدوَّ أعْرقُ في العداوةِ منه، **وأنتم تعاملونَه** معاملةَ من لا عِلْمَ له بحاله ﴿فَٱتَّخِذُوهُ عَدُوًّا﴾ في عقائدِكم وأفعالِكم. **ولا يوجدَنَّ منكم ما يدلُّ إلّا على معاداتِه ومناصبتِه** في سِرِّكم

وقال المصنِّف: كلُّ مَغْرورٍ غُرورُه مصلحةٌ له في تَرْكِ غُروره، وأنتُم لفَرْطِ اغترارِكم غُرورُكم مفسدةٌ لكم داعيةٌ إلى الغرور، أو المرادُ أهلُ الغرورِ، أو ذو الغرور.

قولُه: (**وكيف انتدبَ لعداوةِ جنسِنا قبل وجوده**)، أي: قبلَ وجودِ جنسِنا، وهي عداوتُه لآدمَ عليه السلام، وبعدَ وجودِ الجنسِ، وهو توريطُ بني آدمَ في كلِّ ضلالٍ وخِزْيٍ ونكال، فكما قال في «مريم»: وهو عدوُّكَ وعدوُّ أبيكَ وأبناءِ جنسِك[1].

الأساس: نُدِبَ لكذا وإلى كذا فانتدَبَ له، وتكلَّمَ فانتدَبَ له فُلانٌ إذا عارضَه، ورجُلٌ نَدْبٌ؛ إذا نُدِبَ لأمرٍ خَفَّ له، وأراكَ نَدْباً في الحوائج، وندَبه لأمر كذا فانتدبَ له، أي: دعاهُ له فأجاب.

قولُه: (**وأنتم تعامِلونه**) أي: نَزَّلَ العالِـمَ منزلةَ الجاهلِ، وذلك بأنْ خاطبَ الناسَ بقولِه: ﴿إِنَّ ٱلشَّيْطَٰنَ لَكُمْ عَدُوٌّ﴾ مع أنهم لا يشكُّون فيه، وأدخلَ على الجملةِ حرْفَ التحقيقِ مع أنَّهم مُقِـرُّون بذلك ولا يُنكرونه؛ لعَدمِ جَرْيِهم على مُوجِبِ العلم، وتَماديهم في اتباعِ خُطُواتِ الشيطان.

قولُه: (**ولا يوجَدَنَّ منكم ما يدلُّ إلا على مُعاداتِه**)، إشارة إلى أن قولَه تعالى: ﴿فَلَا تَغُرَّنَّكُمُ﴾ نَهيٌ للشيطانِ، وفي الحقيقةِ نَهيٌ للإنسان بأنْ يكونَ على وَصْفٍ يتمكَّنُ الشيطانُ منه على الغُرور، نَحْو: لا أرينَّك هاهنا.

قولُه: (**ومناصبتِه**)، يقال: نصَبَ لفلانٍ نَصباً: إذا عادَيْتَه، وناصَبْتَه الحرْبَ مُناصبة.

---

(١) انظر: «الكشاف» (١٠: ٣٠).

وجهرِكم. ثمّ لخَّص سرَّ أمرِه، وخطأَ من اتّبعَه بأنّ غرضَه الذي يؤمُّه في دعوةِ شيعتِه ومتّبعي خطواتِه؛ هو أن يُوردَهم مَوْرِدَ الشِّقْوةِ والهلاك، وأن يكونوا من أصحابِ السعير. ثم كَشَفَ الغطاءَ، **وقَشَرَ اللِّحاء**؛ ليقطعَ الأطماعَ الفارغة، والأمانيَّ الكاذبة، فبنى الأمرَ كلَّه على الإيمانِ والعمل وتَرْكِهما.

[﴿ أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنٗاۖ فَإِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُۖ فَلَا تَذۡهَبۡ نَفۡسُكَ عَلَيۡهِمۡ حَسَرَٰتٍۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمُۢ بِمَا يَصۡنَعُونَ ﴾ ٨]

لمّا ذَكَرَ الفريقينِ الذينَ كفروا والذينَ آمنوا؛ قالَ لنبيّه: ﴿ أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنٗا ﴾، يعني: أفمن زُيِّنَ له سوءُ عملِه من هذَيْن الفريقَين كمَن لم يُزيَّن له،

قولُه: (**وقشرَ اللِّحاءَ**)، قال الـمَيْداني: «قشَرْتُ له العَصا»؛ أظهَرْتُ له ما كان في نَـفْسي ويقال: اقشِرْ له العَصا، أي: كاشِفْه وأظهِرْ له العداوة(١).

قولُه: (**لما ذكرَ الفريقَيْن الذين كَفروا والذين آمنوا قال لنبيِّه: ﴿ أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنٗا ﴾ يعني: أفَمَنْ زُيِّن له سوءُ عَمَلِه من هذَيْن الفريقَيْن كمَنْ لم يُزيَّنْ له**)، جعَلَ الاثنَيْن من بابِ اللفِّ والنَّشْر.

وقلت: الأحسَنُ أن تُجعلَ الآياتُ من الجَمْعِ والتقسيمِ والتفريقِ، فقوله: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّ وَعۡدَ ٱللَّهِ حَقّٞۖ ﴾ جَمع الفريقَيْن معاً في حكمِ نِداءِ الناس وجَمَعَ مالهما من الثوابِ والعقاب في حُكْم الوعدِ وحَذَّرهما معاً عن الغرورِ بالدنيا والشيطان، وأما التقسيمُ فهو قوله: ﴿ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَهُمۡ عَذَابٞ شَدِيدٞۖ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُم مَّغۡفِرَةٞ وَأَجۡرٞ كَبِيرٌ ﴾ لأنه بيَّنَ فيه أحوالَ الفريقَيْن وما لهُما وعليهما من الثوابِ والعِقاب.

وأما التفريقُ فقولُه: ﴿ أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ ﴾ لأنه فـرَّق فيه، وبيَّـنَ التفاوتَ بين الفريقَيْن كما قال: «﴿ أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ ﴾ من هذَيْن الفريقَيْن كمَنْ لم يُزيَّنْ له»، فظهرَ مِن هذا البيان أنّ «الفاء» في «أفمَنْ» للتعقيبِ والهمزةُ الداخلةُ بين المعطوفِ والمعطوفِ

---

(١) «مجمع الأمثال» (٢: ١٠٢).

فكأنّ رسولَ اللّـهِ ﷺ قال: لا، فقال: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُۖ فَلَا تَذۡهَبۡ نَفۡسُكَ عَلَيۡهِمۡ حَسَرَٰتٍۚ﴾**. ومعنى تزيينِ العملِ والإضلالِ واحدٌ، وهو أن يكونَ العاصي على صفةٍ لا تُجدي عليه المصالح، حتى يستوجبَ بذلكَ خِذْلانَ اللّـهِ تعالى**

عليه لإنكارِ المساواةِ وتقريرِ البَوْنِ العظيمِ بين الفريقَيْن، وأن المختارَ من الوجوهِ المذكورة في «المفتاح»[1]: تقديرُ «كمن هَداهُ الله»، فحُذفَ لدلالة: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُۖ﴾. قال مُحيي السُّنّة: في الآية حَذْفٌ مجازه: أفمن زين له سوء عمله فرأى الباطلَ حقّاً كمَنْ هَداه الله فرأى الحقَّ حقّاً والباطلَ باطلاً، فإنّ الله يُضِلُّ مَنْ يشاءُ ويَهْدي من يشاء[2].

وقال أيضاً: معنى الآيةِ: فلا تغتَمَّ بكُفرِهم وهلاكِهم، وهو المرادُ من قولِ المصنِّف: وإذا خذلَ الله المُصمِّمين على الكفرِ وخَلّاهم وشأنَهم، فإنّ على الرسولِ أن لا يهتمَّ بأمرهم. وفيه التسلِّي والتخلِّي من الاهتمامِ بشأنِ المدعوِّ فلا يدخلُ فيه العاصي من أمةِ محمد ﷺ، فلا وَجْه لقوله: «وهو أن يكونَ العاصي على صفةٍ لا تجدي عليه المصالحُ» إلى آخره، لأن معناه: يكون العاصي على وجهٍ لا ينتفعُ من رعايةِ المصالحِ التي أوجبَها الله على نفسِه بوجهٍ من الوجوه. فقولُه: «لا تُجدي» إلى آخرِه صفةٌ لصفةٍ، والعائدُ محذوفٌ، أي: معها.

قولُه: (**فكأنّ رسولَ الله ﷺ قال: لا**)، واعلَمْ أنّ الفاءَ في قولِـه: ﴿أَفَمَن زُيِّنَ﴾ رابطةٌ للجملةِ التاليةِ بالسابقة، وقد وُسِّطَتْ همزةُ الإنكارِ بينهما، و«مَنْ» موصولة، والفاء ﴿فَلَا تَذۡهَبۡ نَفۡسُكَ عَلَيۡهِمۡ حَسَرَٰتٍۚ﴾ جَزائية، ولا يستقيمُ أن تكونَ خبراً لها، لأنّ الإنكارَ دافعه، فيجبُ أن تُقدَّرَ خبراً لها، وشرطاً للجزاءِ. والمُنْكَرُ ما كان يرتكبُه صلواتُ الله عليه من الحِرْصِ على إيمانِ القومِ وتهالُكِهِ في أن يسلكَ الضَّالين في زمرةِ المهتَدِين فقيلَ له على سبيلِ الإنكار: أفمَنْ زُيِّن له سوءُ عَملِه من هذيْن الفريقَيْن كمَن لم يُزَيَّن له، فلا بُدَّ مِنْ أن يُقِرَّ بالنفي ويقول: لا، فحينئذٍ يقالُ له: فإذا كان كذلك ﴿فَلَا تَذۡهَبۡ نَفۡسُكَ عَلَيۡهِمۡ حَسَرَٰتٍۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمُۢ بِمَا يَصۡنَعُونَ﴾، فقَدَّم وأخَّر، وما أوضَحَه مِن دليلٍ على مذهَبِ أهلِ السنة.

---

(١) «مفتاح العلوم» ص٢٧٩.

(٢) «معالم التنزيل» (٦: ٤١٣).

وتخليتَه وشأنَه، فعندَ ذلكَ يَهيمُ في الضّلال، ويُطلِّقُ آمِرَ النَّهى، ويعتنقُ طاعةَ الهوى، حتى يرى القُبْحَ حَسَنًا والحَسَنَ قبيحًا، كأنما غُلِبَ على عقلِه وسُلِبَ تمييزَه، **ويقعدُ تحتَ قولِ أبي نُواس**:

اسْقِنِي حَتَّى تَرَانِي حَسَناً عِنْدِي الْقَبِيحُ

وإذا خَذَلَ اللهُ المصمّمينَ على الكفْرِ وخلّاهم وشأنَهم؛ فإنّ على الرسولِ أن لا يهتمَّ بأمرِهم ولا يلقيَ بالًا إلى ذكرِهم، ولا يحزنَ ولا يتحسّرَ عليهم؛ اقتداءً بسنّةِ اللّهِ تعالى في خِذْلانِهم وتخلِيَتِهم. **وذَكَرَ الزّجّاجُ**: أنّ المعنى: أفمَنْ زُيِّنَ له سُوءُ عمَلِه ذهبتْ نفسُكَ عليهم حَسْرةً، فحُذِفَ الجوابُ؛ لدلالةِ ﴿فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ﴾ عليه.

أو: أفمَنْ زُيِّنَ له سُوءُ عملِه كمَنْ هداه الله، فحُذِفَ لدلالةِ ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾ عليه. ﴿حَسَرَٰتٍ﴾: مفعولٌ له، يعني: فلا تَهلَكْ نفسُك

قولُه: (سُلِبَ تَمْييزَه)، «تمييزَه» نَصْبٌ على أنه تَمْييز، وإن كانَ معرفةً، كقولِه تعالى: ﴿إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾ [البقرة: ١٣٠].

قولُه: (**ويَقعدُ تحتَ قولِ أبي نُواس**)، **الأساس**: إنّ حَسَبَكَ لَـمُقعِدُكَ عن بُلوغِ الشرفِ، وما يُقْعِدُه وما اقتعَدَه إلا لُؤْمُ عُنْصُرِه، وقبله:

غَرَّدَ الديكُ الصَّبوحُ فاسقِني طابَ الصَّبوحُ
قَهْـوةً تُذْكِـرُ نَوحاً حين شادَ الفُلْكَ نوحُ
نَحْـنُ نُخْفيهـا فتأتي طيـبُ ريـحٍ فتَفوحُ
اسقِني حـتى تراني حَسناً عندي القَبيحُ(١)

قيل: «حسناً» مفعولٌ ثانٍ لـ«تَراني»، و«القبيحُ» فاعلُ «حسناً»، يقولُ للساقي: اسقِني حتى يكونَ القبيحُ عندي حَسَناً.

---

(١) انظر: «ديوان أبي نواس» ص٢١٧ و «الموشَّح في مآخذِ العلماء على الشعراء» للمرزباني ص ٣٣٩.

للحسرات. و﴿عَلَيۡهِمۡ﴾ صلةُ ﴿تَذۡهَبۡ﴾، كما تقول: **هَلَكَ عليه حبًّا، وماتَ عليه حزنًا. أو هو بيانٌ للمتحسَّر عليه**. ولا يجوزُ أن يتعلّقَ بـ﴿حَسَرَٰتٍ﴾؛ لأنّ المصدرَ لا يتقدّمُ عليه صلتُه، ويجوزُ أن يكونَ حالاً كأنّ كلّها صارتْ حسراتٍ لفرْطِ التحسّر، كما قالَ جرير:

مَشَقَ الهَوَاجِرُ لَحْمَهُنَّ مَعَ السُّرَى ... حَـــتَّى ذَهَبْنَ كَلاكِلاً وَصُدُورَا

قولُه: (**وذكرَ الزجّاج**)، والمذكورُ في «كتابه»: الجوابُ هاهُنا على ضربَيْن: أحدُهما يدلُّ عليه: ﴿فَلَا تَذۡهَبۡ نَفۡسُكَ عَلَيۡهِمۡ حَسَرَٰتٍ﴾، ويكونُ المعنى: أفمَنْ زُيِّنَ له سوءُ عملِه كمَنْ هداه الله، ويكونُ دليلُه: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُ﴾[1].

وقلت: فيه تنبيهٌ على أنّ كلَّ واحدٍ من الجُمَلِ المدخولِ عليها الفاء لا يصحُّ أن يكونَ جواباً لمانعِ معنى الإنكارِ في الهمزة.

قولُه: (**هلكَ عليه حُبّاً وماتَ عليه حُزناً**)، قال صاحب «الفرائد»: التقدير: لا تذهَبْ نفسُك واقعةً عليهم حَسرات؛ لأن المُحِبَّ يَنْحني إلى المحبوب إذا أشرفَ على الهلاك وإذا بالغَ في الميل إليه وقعَ عليه.

قولُه: (**أو هو بيانٌ للمُتحسَّرِ عليه**)، فإنّه لما قيلَ له صلواتُ الله عليه: ﴿فَلَا تَذۡهَبۡ نَفۡسُكَ عَلَيۡهِمۡ حَسَرَٰتٍ﴾ فقال: على مَنْ؟ فقيل: عليهم، على أنّ ﴿عَلَيۡهِمۡ﴾ مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ يُفسِّره هذا الظاهرُ بناءً على أنّ «حَسَراتٍ» لا يعمَلُ فيما قبلَه لكونِها مصدراً، ويجوزُ أن يُضَمَّنَ «تذهَب» معنى: «تحسَّر» بوساطةِ «على»، وأنّ الأصل: فلا تتحَسَّرْ عليهم ذهاباً بنفسك، أي: هالِكاً. وأما قولُه: كما تقولُ: هلكَ عليه حُبّاً، فمِن بابِ المجازِ لا التضمين.

قولُه: (**مَشَقَ الهواجرُ**) البيت[2]، الـمَشْقُ: السرعةُ في الطعنِ والضربِ والكتابة. أي: بَرى لحومَـهُنَّ السيـرُ في الهواجرِ والسُّرى في الليالي حتى رجَعْـنَ ولم يَبْـقَ منهن إلا كلاكلُها وصدورُها.

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٦٤).

(٢) لجريرٍ في «ديوانه» ص ٢٨٣، و«كتاب سيبويه» (١: ١٦٢) و«خزانة الأدب» (٤: ٩٨).

يريدُ: رجعْنَ كلاكلاً وصدوراً، أي: لم يبقَ إلا كلاكلُها وصدورُها. ومنه قولُه:

فَعَلَى إِثْرِهِمْ تَسَــاقَطُ نَفْسِي   حَسَرَاتٍ وَذِكْرُهُمْ لِي سَقَامُ

وقُرِئَ: (فلا تُذْهِب نفسَك). ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمُۢ بِمَا يَصۡنَعُونَ﴾: وعيدٌ لهم بالعقابِ على سُوءِ صنيعِهم.

[﴿ وَٱللَّهُ ٱلَّذِيٓ أَرۡسَلَ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابٗا فَسُقۡنَٰهُ إِلَىٰ بَلَدٖ مَّيِّتٖ فَأَحۡيَيۡنَا بِهِ ٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ مَوۡتِهَاۚ كَذَٰلِكَ ٱلنُّشُورُ ﴾ ٩]

وقُرِئ: (أرسلَ الرّيح). فإنْ قلتَ: لِمَ جاءَ ﴿فَتُثِيرُ﴾ على المُضارَعةِ دُونَ ما قبلَه وبَعدَهُ؟ قلتُ: لِتُحْكَى الحالُ التي تَقَعُ فيها إثارةُ الرِّياح السّحابَ، وتُسْتَحضَرَ تِلكَ الصُّورةُ البَديعَةُ الدَّالَّةُ عَلى القُـدْرَةِ الرَّبَّانيَّة، **وَهكذا يَفعلـونَ** بفعْلٍ فيـهِ نَوعُ تمييزٍ

قولُه: (**فعلى إثْرِهم**) البيت[(١)]، «إثْرِهم»: أي: عَقِبِهم، «تَساقطُ»؛ أي: تتساقَطُ، و«حَسَراتٍ» حالٌ من «نَفْسي». يقول: إن الأحبةَ رحَلوا ونَفسي تتساقَطُ حَسَراتٍ في عَقِبِهِمْ، وذكْرُهم سَقامٌ لي بعْدَهم.

قولُه: (**وقُرِئ**: «**أرسلَ الريحَ**»)، حمزةُ والكِسائيُّ وابن كثير[(٢)].

قولُه: (**وهكذا يفعلون**)، يريد: أنَّ كلَّ فعلٍ ماضٍ إذا أُريدَ به نوعُ خصوصيةٍ بحال ـ إمّا أن تكونَ مُستغربةً أو مهتمّاً بشأنِها أو غيرَ ذلك ـ يُعدلُ منه إلى المضارعِ ليؤذِنَ بأنّ هناك نُكتةً سَرِيّةً؛ إما الاستغرابُ كما تنبئُ عنه هذه الآيةُ وقَوْلُ تأبّط شرّاً لما استحضرَ منهما الحالةَ العجيبةَ الشأنِ في ذهنِ السامع وجُعِلتا مشاهدتَيْن لنظرِه، وإما الاهتمامُ كما في قوله تعالى: ﴿وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلۡمُجۡرِمُونَ نَاكِسُواْ رُءُوسِهِمۡ﴾ [السجدة: ١٢]، لاقتضاءِ «لو» معنى المُضيِّ؛

(١) البيت لأبي دؤاد الإيادي، انظر: «الحماسة البصرية» (١: ٢٧٨) و«خزانة الأدب» (٩: ٥٩١).
(٢) انظر: «التسير» للداني ص ٧٨، و«حجة القراءات» ص٥٩٢.

وخَصوصيَّة، بِحالٍ تُسْتغرَب، أو تُهِمّ المخاطَب، أو غيرِ ذلكَ، كما قالَ تأبَّطَ شرًّا:

بِـأَنِّي قَـدْ لَقِيتُ الْغُـولَ تَهْوِي   بِسَهْبٍ كَالصَّحِيفَةِ صَحْصَحَانِ
فَأَضْرِبُهَـا بِلاَ دَهَـشٍ فَخَرَّت   صَـرِيعاً لِلْيَـدَيْـنِ وَلِلْجِـرَانِ

لِأَنَّهُ قَصَدَ أنْ يُصَوِّرَ لِقومِهِ الحالةَ التي تَشجَّعَ فيها بِزَعْمِهِ على ضَربِ الغُولِ، كَأَنَّهُ يُبصِّرهُم إيَّاهَا ويُطلِعُهم على كُنْهِهَا **مُشاهَدَةً؛ للتَّعْجيبِ** مِنْ جُرأتِه على كلِّ هَوْلٍ وَكَذَلِكَ سَوْقُ السَّحابِ إلى البَلَدِ الميِّت، وَإحياءُ الأَرضِ بالمطَرِ بعدَ موتِها، لما كَانَا مِنْ الدَّلائِلِ على القُدرَةِ الباهرَة، قِيلَ: فَسُقنا، وأَحيَيْنا؛ معدُولاً بهما عَنْ لَفْظِ الغَيبَةِ إلى مَا هو أدخلُ في الاخْتصاصِ وأَدلُّ عَليهِ. وَالكَافُ في ﴿كَذَٰلِكَ﴾ في محلِّ الرَّفعِ، أي: مِثْلُ إحياءِ المَوَاتِ نشورُ الأمواتِ. رُوِيَ: ....

أُنْزِلَ أمرُ القيامةِ منزلةَ الماضي المقطوعِ به؛ لاهتمامِ وقوعِه، وإما غيرُ ذلك كقوله تعالى: ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ﴾ [الحجرات: ٧]، جُعِلَتْ طاعتُه صلواتُ الله عليه مستمرةَ الامتناعِ على سبيلِ التجدُّدِ ليفيدَ استمرارَ امتناعِ عَنَتِهم ساعةً فساعة.

قولُه: (**بأنِّي قد لقيتُ الغولَ**)، البيتين، قبله:

فمن يُنكِـرْ وجودَ الغولِ إني   أُخَـبِّرُ عـن يَقينٍ بـل عِيانِ

تهوي، أي: تهبطُ، بسَهْبٍ: بفَلاةٍ واسعة، والصَّحْصحان: المكانُ المستوي من الفَلاة. والجِرانُ: مُقدَّمُ عُنُقِ البَعيرِ من مَذْبَحِه إلى مَنْحَرِه والجمع: الجرن، فكذلك من الفرس.

ولليدَيْن أي: على اليدَيْن، إنّما عدلَ من «على» إلى اللام؛ ليفيدَ أنه جعلَ اليدَ والجِرانَ للصرع، واختصَّ بهما؛ لأنّ اللامَ للاختصاصِ، كما قال في قوله تعالى: ﴿يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ﴾ [الإسراء: ١٠٧]: وجعل ذَقْنَه ووَجْهَه للخُرورِ واختَصَّه.

قولُه: (**مُشاهَدةً؛ للتَّعجيب**)، «مشاهدة»: صيغةُ مفعولٍ حالٌ من الحالة.

أَنَّه قِيلَ لِرسولِ الله ﷺ: كَيْفَ يُحْيِي اللهُ المَوْتَى؟ وَمَا آيَةُ ذَلِكَ فِي خَلْقِهِ؟ فقال: «هَلْ مَررتَ بِوَادِي أَهْلِكَ مَحْلاً ثُمَّ مَررتَ به يَهْتَزُّ خَضِراً». فقالوا: نَعَمْ. فقالَ: «فَكَذَلِكَ يُحْيِي اللهُ المَوْتى وَتِلكَ آيتُهُ في خَلْقِهِ». وَقِيلَ: يُحْيِي اللهُ الخَلقَ بِماءٍ يُرْسِلُهُ مِنْ تَحتِ العَرْشِ كَمَنِيِّ الرِّجَالِ، تَنْبُتُ مِنْهُ أَجسادُ الخَلقِ.

[﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْعِزَّةَ فَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ جَمِيعًا إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ وَٱلَّذِينَ يَمْكُرُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ وَمَكْرُ أُو۟لَٰٓئِكَ هُوَ يَبُورُ﴾ ١٠]

كانَ الكافِرونَ يَتعزَّزونَ بالأَصْنامِ، كما قالَ عزّ وجلّ: ﴿وَٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ ءَالِهَةً لِّيَكُونُوا۟ لَهُمْ عِزًّا﴾ [مريم: ٨١]، والذين آمنوا بألسنتِهم من غيرِ مواطأةِ قلوبِهم كانوا يَتعزَّزونَ بالمُشْركينَ، كما قال: ﴿ٱلَّذِينَ يَتَّخِذُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَيَبْتَغُونَ عِندَهُمُ ٱلْعِزَّةَ فَإِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ [النساء: ١٣٩]، فبيَّنَ أن لا عِزَّةَ إلا لله ولأوليائه. وقال: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [المنافقون: ٨]، ....

قولُه: (أنه قيلَ لرسول الله ﷺ: كيف يُحيي الله الموتى؟)، الحديث[١] مذكورٌ في «جامع الأصول»[٢]، رواه رَزينٌ العَبْدريُّ عن أبي رَزينٍ العُقيليِّ صاحبِ رسول الله ﷺ مع تغييرٍ يسير.

قولُه: (كمَنيِّ الرجال)، في حديث مسلمٍ عن عروةَ بن مسعودٍ عن النبيِّ ﷺ: «يُنزلُ اللهُ مطراً كأنه الطلُّ، فتنبتُ أجسادُ الناس» الحديثَ[٣].

قولُه: (كـان الكافرون يتعزَّزون بالأصنام)، إلى قوله: (والذينَ آمنوا بألسنـتِهم كانوا يَتعزَّزون بالمشركين)، وإلى قولِه: (فبَيَّنَ أن لا عزة إلا لله ولأوليائه)، وهلم جرّاً إلى آخره. فيه

---

(١) أخرجه أحمد (١٦١٩٢)، والحاكم في «المستدرك» (٨٦٨٢)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٩: ٢٠٨).

(٢) «جامع الأصول» (١٠: ٤٢٢).

(٣) أخرجه مسلم (٢٩٤٠).

....

إشعار بأن الخطاب بقوله: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْعِزَّةَ﴾ مع المخالفين، والتعريف في «العزةِ» الأولى: للجنسِ، وفي الثانية: للاستغراق، بشهادةِ قوله: ﴿جَمِيعًا﴾، وأنّ تقديمَ الخبرِ على المبتدأ في قوله: ﴿فَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ﴾ لاختصاصِ العزّةِ بالله أصالةً ورسولِهِ تَبَعاً باقتضاءِ المقام، ولهذا قال: «أن لا عِزّةَ إلا لله ولأوليائِه»، وأنَّ قوله: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّـٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾ كالبيانِ لطريقِ تحصيلِ العزّةِ وسلوكِ السبيلِ إلى نَيْلِها.

واعلَمْ أنَّ في انتظام قَوْلِه: ﴿وَٱلَّذِينَ يَمْكُرُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ بما قبله نظراً دقيقاً يحتاجُ إلى فَضْلِ تأمُّل.

نقلَ مُحيي السُّنة في «تفسيره» عن أبي العالية: أنها في الذين مكَروا برسولِ الله ﷺ في دارِ الندوةِ، كما قال: ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِيُثْبِتُوكَ أَوْ يَقْتُلُوكَ أَوْ يُخْرِجُوكَ﴾ [الأنفال: ٣٠]. وروى عن مُجاهدٍ وشَهْرِ بن حَوْشَب: هم أصحابُ الرِّبا[١].

ومختارُ المصنِّفِ القولُ الأولُ.

فحينئذٍ قولُه: ﴿وَٱلَّذِينَ يَمْكُرُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ الآية كالاستطراد والتقرير لمضمون الأولى على طريقِ الاستشهادِ والتمثيل، وفي إخراجِ الكلامِ مخرجَ الشرطِ نوعُ توبيخ وتنبيهٌ للمخاطَبين على خطأِ رأيِهم وفسادِ طريقتِهم وتَضْليلهم فيما هم فيه من طلبِ العزّةِ من غيرِ موضعِها ومكانِها، كأنه قيل: أيها الضالّون تنبَّهوا على خطئِكم وتيقَّنوا أنْ ليسَ الوصولُ إلى المطلوبِ ما أنتُم عليه من رَوْمِ العزّةِ من عندِ غيرِ الله، لأنّ العزةَ كلَّها ملكُ الله ومُختصّةٌ به وبأوليائِه، وطريقُ الوصولِ إليها الإيمانُ والعملُ الصالحُ، واعلَموا أنَّ مَنْ أعزَّهُ الله فلا مُذِلَّ له ومَنْ أذلَّه فلا مُعزَّ له.

ألا ترَوْنَ إلى قريشٍ حين بَذَلوا جُهَيْداهُم في إطفاءِ نورِ الله وإذلالِ مَنْ أعزَّه الله ورفَعَ مِنْ قَدْرِه، ومكَروا تلك المنكراتِ السيئاتِ من الإثباتِ والقتلِ والإخراجِ، وأبى الله إلا أن

---

(١) «معالم التنزيل» (٤: ٢٥٥).

والمعْنى فَليَطلُبها عِندَ اللّـهِ، فوُضِعَ قولُه: ﴿فَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ جَمِيعًا﴾ مَوضِعَه؛ استغناءً بِهِ عنْه لِدلالتِهِ عَلَيه؛ لأنَّ الشَيءَ لا يُطْلَبُ إلّا عِندَ صاحِبه ومالكِه. ونظيرُه قَولُك: مَنْ أرادَ النصيحةَ فهي عِندَ الأبرارِ، تُريدُ: فليَطلبها عندَهم، إلاّ أنَّكَ أقمْتَ ما يَدُلُّ عليه مَقامَه. ومعنى: ﴿فَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ جَمِيعًا﴾: أنَّ العِزَّةَ كُلَّها مختصَّةٌ باللّـهِ: عِزَّةَ الدُّنيا وَعِزَّةَ الآخرةِ. ثُمَّ عَرَّفَ أنَّ ما تُطلَبُ به العِزَّةُ هُوَ الإيمانُ والعملُ الصالح بقولِه: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّـٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾، والكَلِمُ الطَّيِّبُ: لا إلٰه إلاّ الله. عن ابنِ عبّاس: يعني: أنَّ هَذِهِ الكَلِمَ لا تُقبَلُ ولا تَصْعَدُ إلى السَّماءِ فتُكْتَبُ حَيثُ تُكْتَبُ الأعمالُ المَقْبُولة، كما قالَ عزّ وجلّ: ﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَـٰبَ ٱلْأَبْرَارِ لَفِى عِلِّيِّينَ﴾ [المطففين: ١٨]، إلاَّ إذا اقتَرَنَ بِها **العملُ الصَّالحُ الَّذي يُحقّقُها ويُصَدِّقُها** فرفعَها وأصْعَدَها. وقيل: الـرَّافعُ الكَلِم، والمرفوعُ

يُتمَّ نورَه، كيفَ قلبَ الأمرَ عليهم حيث أخرجَهم من مكّةَ وأبادَهم بالقتلِ في بدرٍ وأثبتَهم في قَليبِه ﴿وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِۦ﴾.

وعلى أن يُرادَ بهم أصحابُ الرِّبا فالجملةُ عطفٌ على جملةِ الشرطِ والجزاء، فيجبُ حينئذٍ مراعاةُ التطابُقِ بين القرينتَيْن والتقابلِ بين الفريقَيْن بحَسبِ الإمكانِ بأن يُقدَّرَ في كلٍّ منهما ما يحصُلُ به التقابُل بدلالةِ المذكورِ في الأولى على المتروكِ في الأخرى وبالعكس، و﴿يَمْكُرُونَ﴾ على القولَيْن يجري على غيرِ حقيقتِه، فعلى الأول: حكايةٌ للحالِ الماضيةِ لتصويرِها في مشاهدةِ السامع، وعلى الثاني: مرادٌ منه الاستمرار والدوام.

قولُه: (**والمعنى: فليطلبها عند الله**)، فوضعَ قوله: ﴿فَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ جَمِيعًا﴾ موضعَه، يعني: وضعَ السببَ موضعَ المسبَّب؛ لأنّ الطلبَ مُسبَّبٌ عن حصولها عند الله تعالى، وفي العدول -أي: ترْكِ السببِ- إلى المسبَّبِ إيذانٌ بأن المقصودَ الأَولى هو: العزّة، والطلبُ هو: الوسيلة، كما في قوله تعالى: ﴿أَنِ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ فَٱنۢبَجَسَتْ مِنْهُ﴾ [الأعراف: ١٦٠].

قولُه: (**العملُ الصالحُ الذي يُحقِّقها ويُصدِّقُها**)، قال صاحبُ «الكشف»: المختار أن يرفعَ العملُ الصالحُ الكَلِمَ، دون أن تكون الهاء المنصوبة تعود إلى العمل، لأنه لو كان عائداً إليه لكانَ «**العملَ الصالحَ**» بالنصبِ على مقتضى قول سيبويه؛ لأنه قال: إذا قُلْتَ: قامَ زيدٌ

العَمَل؛ لأنَّه لا يُقْبَلُ عمَلٌ إلاّ مِنْ موحِّدٍ. وقيلَ: الرَّافعُ اللهُ، والمرفوعُ العَمَل. وقيل: الكَلِمُ الطَّيِّبُ: كُلُّ ذِكرٍ مِنْ تَكبيرٍ وتسبيحٍ وتهليلٍ وقراءةِ قرآنٍ ودُعَاءٍ واستغْفَارٍ وغيرِ ذلك. وعن النبيِّ ﷺ: «هوَ قولُ الرَّجُل: سُبحانَ اللّهِ والحمدُ للّهِ ولا إلٰه إلاّ اللهُ واللهُ أكبَر، إذا قالَها العَبدُ عرَجَ بها المَلَكُ إلى السَّماء فحَيَّا بها وجْهَ الرّحمن، فإذا لم يكن عملٌ صالحٌ لم يُقبَل مِنه». وفي الحديث: «لا يقبَلُ اللهَ قولاً إلّا بعملٍ، ....

وعَمْرٌو يَضْرِبُه، كان الاختيارُ في «عَمْرٍو» النصب، لأنّ المصدرَ فِعلٌ وفاعل[1]، وإنما أنَّثَ المصنِّف ضميرَ المتكلم، وفي التنزيل: مذكر؛ لوصفِه بالطيِّب؛ لأنه اعتبرَ الكَثْرة في الجنس.

قال شارحُ «الإيضاح» لأبي عليّ[2]: الكَـلِمُ: جَمْع كَلمةٍ، وهو من أسماءِ الأجناس، وإنما يُطلقُ عليه اسمُ الجمعِ مجازاً، وهي: كتَمْرٍ وتَمرةٍ، وغيرِها من الصيغ التي بَيْنَ جَمْعِها وواحِدِها «الهاء».

ثم إنه لو كان جمعاً لم يخْلُ إما أن يكون: جَمْعَ صحةٍ، وليس به، لكونِه بالواوِ والنون والألفِ والتاء، أو جَمْعَ تكسيرٍ، وليسَ به أيضاً، لأن مِن شأنِه أن ينكسرَ فيه الواحد، والكَلِمُ لم يتغير نَظْمُه عما كان عليه في واحدِهِ، وهو كلمة، فوضَحَ من ذلك أنه ليسَ بجَمْع، فإذا لم يكن جمعاً وهو يفيدُ الكَثْرة علِمْنا أنّ إفادة الكثرةِ من حيث إنه جنس.

قولُـه: (فحَيّا بهـا وجْهَ الرحمـن)، استعارةٌ من استقبالِ المُحيّا وهـو الوجْـه، ومنـه: التحياتُ لله.

النهاية: وفي الحديث: «إنَّ الملائكةَ قالت لآدمَ: حيّاك الله»[3] معناه: أبقاكَ من الحياةِ، وقيل: هو من استقبالِ المحَيّا ـ وهو الوجْه ـ من التحية والسلام.

---

(١) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١١٠٦).

(٢) يعني الفارسي. ولتمامِ الفائدة انظر: «المقتصد في شرح الإيضاح» لعبد القاهر الجرجاني (١: ٦٨).

(٣) أخرجه بهذا اللفظ: «حياك الله»؛ الطبري (٨: ٣٢٥) وابن عساكر عن سالم بن أبي الجعد، انظر: «الدر المنثور» (٣: ٦٣).

ولا يَقبلُ قولاً ولا عملاً إلّا بنيّةٍ، ولا يَقبلُ قولاً وعملاً ونيةً **إلّا بإصابةِ السُّنَّة**». وعَن ابنِ المُقفَّع: قولٌ بلا عَمَلٍ كَثَريدٍ بلا دَسَم، وسحابٍ بلا مَطَرٍ، وقوسٍ بلا وَترٍ. **وقُرِئ: (إلَيْهِ يُصْعَدُ** الكَلِمُ الطَّيِّبُ) على البناءِ للمَفْعولِ. و(إلَيْهِ يُصْعِدُ الكَلِمَ الطَّيِّبَ) على تسميةِ الفاعِلِ، مِنْ: أَصْعَدَ. والمُصعِد: هوَ الرَّجُل، أي: يُصعِدُ إلى الله عزّ وَجلّ الكَلِمَ الطَّيِّبَ، وإليه يَصعَدُ الكلامُ الطَّيِّب. وقُرِئ: (وَالْعَمَلَ الصَّالِحَ يَرْفَعُهُ)، بنَصبِ العَمَلِ والرَّافعُ الكلمَ أو الله عزّ وعلا. فإن قلتَ: مَكرَ: فِعلٌ غيرُ متعَدٍّ، لا يقال: مَكرَ فلانٌ عَمَله، فبِمَ نصبَ ﴿ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾؟ قلتُ: هَـٰذِهِ صِفَةٌ للمَصْدَرِ، أَوْ لِما في حُكمِهِ، كقولِه: ﴿وَلَا يَحِيقُ ٱلۡمَكۡرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهۡلِهِۦ﴾ [فاطر: ٤٣]، أَصلُه وَالَذينَ مَكَروا المَكَراتِ السَّيِّئات، أَوْ أَصْنَافَ المكْرِ السَّيِّئات، وَعُنيَ بهنَّ مَكَراتُ قُريشٍ حينَ اجتمَعوا................

قولُه: (**ولا يقبلُ قولاً وعملاً إلا بنية**)، يُمكنُ أن يكونَ تعريضاً بأهلِ الرياء. قيلَ: إنّ قولَه: ﴿وَٱلَّذِينَ يَمۡكُرُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ فيهم.

نقلَ الإمامُ في «تفسيره» عن الأستاذِ أبي عليٍّ الدّقاق رحمَهُ الله أنه قال: علامةُ أنّ الحقّ -عزَّ اسمُه- رفعَ عمَلَك: أن لا يبقى عندَك، فإن بقِيَ عملُك في نظرِك فهو مدفوع، وإن لم يبق معك فهو مرفوع[1].

قولُه: (**إلا بإصابة السنة**)، وفيه مَسْحةٌ من معنى قوله تعالى: ﴿قُلۡ إِن كُنتُمۡ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحۡبِبۡكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١]، والإصابةُ هنا بمعنى المناولةِ ومتابعتها.

النهاية: «يُصيبون ما أصابَ الناسُ»، أي: ينالون ما نالوا. ومنه الحديث: «يُصيبُ من بعضِ نسائِه وَهو صائم»[2] أراد التقبيل.

قولُه: (**وقُرِئَ: «إليه يُصْعَد»**[3])، كلّ هذه القراءات شواذّ، سوى ﴿يَصۡعَدُ﴾ بفَتْحِ الياء.

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢١: ٤٣٩).

(٢) أخرجه أحمد (٢٦٢٩١) والطبراني في: «المعجم الصغير» (١٧٢) و«الكبير» (١١: ٣١٩) من حديث عائشة، وابن خزيمة (٢٠٠٢) من حديث ابن عباس.

(٣) انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (١٤: ٣٣٠).

في دارِ النَّدوَةِ وتداوروا الرأيَ في إحدى ثلاثِ مَكَراتٍ يَمْكُرونَها برسولِ الله ﷺ: إمَّا إثباتُه، أَوْ قَتلُه، أو إخراجُه كما حكى الله سُبحانه عنهم ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِيُثْبِتُوكَ أَوْ يَقْتُلُوكَ أَوْ يُخْرِجُوكَ﴾ [الأنفال: ٣٠]. ﴿وَمَكْرُ أُو۟لَـٰٓئِكَ هُوَ يَبُورُ﴾ يَعني: ومَكرُ أولئكَ الذينَ مكروا تلكَ المكَراتِ الثلاثَ هو خاصَّةً يَبور، أي: يَكسُدُ ويَفسُدُ، دُونَ مكرِ اللّـهِ بهِم حينَ أخرجَهُم مِن مكَّة وقَتَّلَهُم وأثبَتَهُم في قَليبِ بَدر، فجمعَ عليهم مكراتِهم جميعاً، وحَقَّقَ فيهم قولَه: ﴿وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ ٱللَّهُ ۖ وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلْمَـٰكِرِينَ﴾[الأنفال: ٣٠]، وقولَه: ﴿وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِۦ﴾ [فاطر: ٤٣].

[﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ جَعَلَكُمْ أَزْوَٰجًا ۚ وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِۦ ۚ وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِۦٓ إِلَّا فِى كِتَـٰبٍ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾ ١١]

قولُه: (في دار الندوة)، هي الدار التي بناها قُصَيٌّ بمكّةَ كانوا يجتمعون فيها للمُشاورة، يقال: ندَوْتُ القومَ، أي: جمعتُهم.

قولُه: (إما إثباتُه)، المغرب: أثبتَ الجَريح: أوْهَنه حتى لا يقدِرَ على الحِراك، ومنه قولُ محمد[1]: أثبته الأول وذفف عليه الثاني، وفي التنزيل: ﴿لِيُثْبِتُوكَ﴾ [الأنفال: ٣٠]، ليجرحوك جراحة لا تقوم معها[2].

قولُه: (يبورُ، أي: يكسد)، الأساس: فلانٌ له نوره وعليك بورُه، أي: هلاكُه. ومن المجاز: بارَتِ البِياعاتُ؛ كسَدَت، وبارتِ الأرضُ؛ إذا لم تُزرَعْ، وأرضٌ بَوار.

وقال الراغب: البَوار: فَرْطُ الكَساد، ولمّا كان فرطُ الكسادِ يؤدِّي إلى الفسادِ، كما قيل: كَسدَ حتى فَسد، عَبَّر بالبوارِ عن الهلاك، قال تعالى: ﴿تِجَـٰرَةً لَّن تَبُورَ﴾[3].

وقلت: ﴿لَّن تَبُورَ﴾ على هذا ترشيحٌ لاستعارةِ التجارةِ بمزاولةِ الطاعة، وعلى ما في «الأساس» يقربُ أن يكونَ تجريداً لها.

(١) يعني محمد بن الحسن الشيباني، إمام الحنفية المشهور.
(٢) «المغرب في ترتيب المعرب» (١: ١١٣).
(٣) «مفردات القرآن» ص ١٥٢.

﴿أَزْوَاجًا﴾ أصنافاً، أو ذُكْـرَاناً وإنَـاثاً، كقولِـه: ﴿أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنَـٰثًا﴾ [الشورى: ٥٠]، وعَن قَتادة: زَوَّجَ بَعضَكُم بَعضاً. ﴿بِعِلْمِهِۦ﴾ في مَوْضِعِ الحال، أي: إلا مَعلُومةً له. فإن قلتَ: ما معنى قولِه: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ﴾؟ قلتُ: معناه: وما يُعمَّرُ مِنْ أحَدٍ، وَإنَّما سَمَّاهُ مُعمَّراً بما هُوَ صَائرٌ إليه. فإنْ قُلتَ: الإنسانُ إمَّا مُعَمَّرٌ، أي: طَويلُ العُمرِ، أو مَنقوصُ العُمر، أي: قصيرُه. فأمَّا أنْ يَتعاقبَ عليه التعميرُ وخلافُه فمُحال، فكَيفَ صحَّ قولُه: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِۦٓ﴾؟ قلتُ: هـٰذا مِن الكلامِ الـمُتَسامَحِ فيهِ، ثقةً في تَأويلِه بأفهامِ السَّامعين، واتِّكالاً على تَسديدِهم

قولُه: (إلا معلومة)، أي: هو حالٌ من ﴿أُنثَىٰ﴾ فاعل ﴿تَحْمِلُ﴾ و﴿تَضَعُ﴾، و«مِنْ» زائدة، لأنّ «ما» نافية.

فإن قلت: سياقُ الكلام يقتضي أن يكونَ حالاً من المحمولِ والموضوعِ لأنهما مفعولانِ مُقدَّرانِ، والكلام فيهما لا في الأنثى، لقوله: ﴿خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ﴾ و﴿جَعَلَكُمْ أَزْوَاجًا﴾.

قلت: لا يخلو المُقدَّرُ أن يكونَ منوياً أوْ لا، فإن كان الثاني فلا يقَعُ عنه الحالُ، وإن كانَ الأول فإثباتُ العلْمِ على المحمولِ والموضوعِ بإثباتِ العلم بالحاملِ والواضعِ لأجْلِها أبلَغُ من إثباتِه لهما ابتداءً، كما سبق في قوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا﴾ [البقرة: ٢٨]، والذي يَقتضيه مقامُ الخطابِ بقولِه: ﴿خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ﴾ وقوله: ﴿جَعَلَكُمْ أَزْوَاجًا﴾ هذا الثاني كما سَيجيء.

قولُه: (هذا من الكَلام المُتسامَح فيه، ثقةً في تأويلِه بأفهامِ السامعين) وعن بعضِهم: مثالُه قولُ القائل: له عليَّ درهمٌ ونِصْفُه، فإنّ الضميرَ يعودُ إلى درهمٍ آخر. وفي «المطلع»: قال الفرّاء: يريد آخرَ غيرَ الأولِ فكَنى عنه كأنه الأولُ، لأنّ لفظَ الثاني لو ظهر كان كالأول، وجازَ لأمنِ الإلباس، كأنه قيل: لا يطولُ عُمُر أحدٍ ولا ينقُصُ من عُمرِ أحدٍ، وهذا كما يقال: ما تنعَّمْتُ بلداً ولا اجتَويتُه[1]، أي: اجتويْتُ بلداً آخر.

---

(١) قولُه: «اجتويتُه» بالجيم أي: كرهتُه: ومنه حديثُ الرجل الذي هاجر إلى المدينة، فاجتواها، فقطع أصابعَه من الجزعِ ومات، انظر: «شرح النووي على صحيح مسلم» (٢: ١٣٠-١٣١).

معناه بعُقولهِم، وأنَّه لا يلتبسُ علَيهم إحَالـةُ الطولِ والقِـصَرِ في عُمرٍ وَاحد، وعليه كـلامُ الناسِ المُستفيضُ؛ يقولونَ: **لا يُثيبُ اللهُ عَبداً، وَلا يُعاقِبهُ إلاّ بحَقٍّ**. وما تَنعّمتُ بَلداً ولا اجتويتُه إلّا قلّ فيه ثوابي. **وفيه تأويلٌ آخَر**: ....

الجوهري: النَّعْمة بالفَتْح: التنعّم، يقال: نَعّمه الله فتنَعَّم، ويقال: أتيتُ أرضَ فلان فتنَعَّمَتْني: إذا وافَقته، واجتويتُ المقام: إذا كرِهْتَ المُقامَ فيه.

قولُه: (**لا يُثيب الله**)، إلى آخره، فيه اعتزالٌ خَفِيٌّ وذلك أن مذهبَهم: أن استحقاقَ العقابِ بالكبيرةِ يحبطُ استحقاقَ الثوابِ بالطاعة، فعلى هذا لا يجتمعُ الثوابُ والعقابُ في شخص واحد، وأما عندَ أهلِ السّنةِ فلا يبعُدُ ذلك، لأن أهلَ النارِ من العاصِين لا يُخلَّدون فيها.

وقال القاضي: المعنى: ما يُمَدُّ من عُمرٍ يُصَيِّرُهُ إلى الكِبَرِ ولا يُنْقِصُ من عمرِ المنقوصِ عُمُرُه بجَعْلِه ناقصاً، والضميرُ له وإن لم يُذكر لدلالةِ مقابلهِ عليه[1]. وهذا قريبٌ من الوجهِ الأول في المعنى.

قولُه: (**وفيه تأويلٌ آخَرُ**)، إلى آخره. وقلت: القولُ الجامعُ فيه يظهَرُ من بيانِ النظمِ والعلمُ عند الله؛ وذلكَ أنه عزَّ وجلَّ ذكرَ في هذهِ الآيةِ الكريمةِ سائرَ أحوالِ الإنسانِ وتَقلُّبَه في أطوارٍ مختلفةٍ مما هو أصولُها ويُعرفُ منه توابعُها ولواحقُها على مراتبَ ثلاثٍ كما هو عليه في الوجود، وسُلِكَ فيه فنٌّ غريبٌ وأسلوبٌ عجيب، حيثُ أُخْرِجَ في جُملٍ ثلاثٍ على طريقٍ يُنبئُ عن صفاتِ جَلالِه وحُسنِ تدبيرِه مِنَ القُدرةِ الكاملةِ والعلم الشاملِ وثبوتِ القضاءِ والقدرِ بحَسب تلك المراتب، فبدأ أوّلاً بقوله: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ جَعَلَكُمْ أَزْوَٰجًا﴾ إظهاراً لتصرُّفِه فيه في تلك الأطوار، وثنّى بقولِه: ﴿وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِۦ﴾ بياناً للطفِ علْمِه ونفوذِه فيما هو مِن أدقِّ أحوالِ الإنسانِ من عُلْقَةِ النطفةِ حينَ المباشرةِ واستقرارها في مكانة الرحِم، ثم ما تكابدُ الأنثى من ثِقَلِ الحمْلِ ومُقاساةِ شِدَّتِه وما يجري عليها عند الوضع من وجع المَخاض، وما تلَطَّفَ عليها من الخلاصِ من

---

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٥٥).

....

تلك الورطةِ المُهلكة، وثلّث بقوله: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ﴾ على إرادةِ وما يُعَمَّرُ منكم أيُّها الإنسان مَنْ يُعَمَّرُ ﴿وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِۦٓ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ﴾ إثباتاً لقضائه وقَدَرِه وأنَّ ما هو من خويصّةِ الإنسانِ الذي هو أعظمُ مطالبِهِ ليس إليه بل إلى الله وإلى قضائه، وأنه مُثبتٌ عنده لا يزيدُ ولا ينقصُ عما هو عليه ﴿فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٤].

فعُلِمَ من قولِنا خُوَيْصّةِ الإنسانِ أنَّ «مُعمَّراً» محمولٌ على الجنس، أي: ما مِنْ شأنِه أن يُعَمَّرَ وأن يُنْقَصَ من عُمرِه وإليه يُنظَر قولُ أبي الطيب:

ومَقـــانبٍ بمَقانبٍ غـادَرْتها أقواتُ وحشٍ كُنَّ من أقواتها[1]

فإنّ الوحشَ منها جنسٌ شائعٌ في مأكولِ اللحم وغيرِه شَرْعاً؛ ليصحَّ أن يكونَ قوتاً للإنسانِ، والإنسانُ له أحرى وإلا لَزِمَ أن يكونَ الأكلُ عَيْنَ المأكول، ولأنّ عوْدَ الضميرِ من «كُنَّ» إلى الوحشِ يوجبُ أن يكونَ جِنساً.

وإما بمعنى الزيادةِ في العمرِ بالصدقةِ وصلَةِ الرحِمِ على ما وردَ عليه الألفاظُ النبوية فَبيانٌ وإعلامٌ لما قُدِّرَ في الكتابِ من مَدِّ العَمرِ ونُقصانِه وما يتَّصلُ بهما من الأسبابِ المُثبتةِ فيه وينصرُه ما رَوَيْنا عن التِّرمذي عن أبي خِزامةَ قال: قلتُ: يا رسولَ الله، أرأيتَ رُقى نَسْترقي بها، ودواءً نَتداوى بها، وتقاةً نتَّقيها هل تَردُّ مِن قَدَرِ الله شيئا؟ قال: «هو مِنْ قَدَر الله»[2].

وأما معنى قولِ كعب: فهو أنَّ عمرَ رضيَ الله عنه لو دَعا الله ووافَقه القَدرُ لأُخِّرَ في أجَلِه لأنه كان رفيعَ القَدْرِ مُستجابَ الدعوة. ونَحْوُه ما رَوى البخاريُّ ومُسلم وأبو داودَ والنَّسائي عن أنس بن مالك: أنَّ الرُّبَيِّعَ عَمَّتَه كَسرتْ ثَنِيّةَ جاريةٍ فطلبوا إليها العَفْوَ فأَبوْا، فعَرضوا الأَرْشَ، فأَتوْا رسولَ الله ﷺ وأَبوْا إلا القِصاص، فأمرَ رسولُ الله ﷺ بالقِصاص، فقال أنسُ ابنُ النَّضْر: يا رسولَ الله أتُـكْسَرُ ثَنِيّـةُ الرُّبَـيِّعِ؟! لا والذي بعثَك بالحَقِّ لا تُـكْسَرُ

---

(١) انظر: «ديوان المتنبي» بشرح الواحدي (١: ١٤١). والمقانب: جَمْعُ مِقْنَبٍ وهي جماعةُ الخيل.

(٢) أخرجه الترمذي (٢٠٦٥) وابن ماجه (٣٤٣٧) وأحمد (١٥٤٧٢). وقال الترمذي: هذا حديثٌ حسن.

....

ثَنِيَّتُها. فقال رسولُ الله ﷺ: «يا أنسُ، أليسَ كتابَ الله القِصاصُ؟ فرضِيَ القوم فعفَوْا، فقال رسولُ الله ﷺ: «إنَّ مِنْ عبادِ الله مَنْ لو أقسَمَ على الله لأبرَّه»(١)، هذه روايةُ البخاريِّ، وروى مسلمٌ قريباً منه.

وأما قولُه: فقد قال: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ﴾ في جواب من قال: أليس قد قال الله: ﴿فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٤]، فتفسيرُه ما روى مُحيي السُّنة في «المعالم» بعد هذا المذكورِ في «الكشاف»: فقيل له: إنّ الله يقول: ﴿فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ فقال: هذا إذا حضرَ الأجلُ، فأمّا ما قبلَ ذلك فيجوزُ أن يُزادَ ويُنقَصَ، وقرأ: ﴿إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾(٢).

وروى الشيخُ مُحيي الدِّين في «شرح صحيح مسلم»(٣) عن بعضِ العُلماءِ أنه قال: قد تقرَّرَ بالدلائلِ القاطعةِ أنّ الله تعالى عالمٌ بالآجالِ والأرزاقِ وغيرِها، وحقيقةُ العلم: معرفةُ المعلوم على ما هو به، فإذا علِمَ الله تعالى أنَّ زيداً يموتُ سنةَ خمس مئةٍ استحالَ أن يموتَ قبْلَها أو بعْدَها ،فاستحالَ أنّ الآجالَ التي عليها عِلْمُ الله أن تزيدَ أو تنقُص، فتعيَّن تأويلُ الزيادةِ أنّها بالنسبةِ إلى ملَكِ الموتِ أو غيرِه ممّن وكِّلَ بقَبْضِ الأرواحِ وأمَرَهُ بآجالٍ محدودة، فإنه تعالى بعد أن يأمُرَه بذلك أو يثبتَ في اللوح المحفوظ ينقصُ منه أو يزيدُ على ما سبَقَ به علمُه في كلِّ شيء، وهو معنى قوله: ﴿يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ﴾ [الرعد: ٣٩]، وعلى ما ذكرناه يُحملُ قولُه: ﴿ثُمَّ قَضَىٰٓ أَجَلًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ﴾ [الأنعام: ٢].

وقال الراغب: القضاءُ من الله أخصُّ من القدر؛ لأنّه الفَصْلُ بين التقديرِ، والقدر هو التقدير، والقضاء هو التفصيلُ والقطع، وقد ذكر بعضُ العلماءِ أنَّ القَدَر بمَنزلة المُعَدِّ للكَيْل، والقضاء بمنزلة الكيل، ولهذا قال أبو عُبيدةَ لعُمر رضيَ الله عنهما لما أرادَ الفِرار من الطاعون بالشام: أتفِرُّ من القضاء؟ قال: أفِرُّ مِن قَضاءِ الله إلى قَدَرِ الله، تنبيهاً على أنّ القَدَر

---

(١) أخرجه البخاري (٢٧٠٣) ومسلم (١٦٧٥) وأبو داود (٤٥٩٥) والنسائي (٤٧٥٦).

(٢) «معالم التنزيل» (٦: ٤١٦).

(٣) «شرح صحيح مسلم» للنووي (١٦: ٢١٣).

وهو أنَّه لا يُطوَّل عُمرُ إنسانٍ وَلا يُقَصَّرُ إلّا في كتابٍ، وصورتُه: أنْ يُكتَبَ في اللَّوحِ: إنْ حجَّ فلانٌ أو غزا فعمُرُه أربعونَ سنة، وإن حجّ وغزا فعمرُه ستونَ سنة، فإذا جَمَعَ بينهما فبُلّغَ الستين فقد عُمِّر. وإذا أُفرِدَ أحدهما فلم يُتجاوَز به الأربعون، فقد نُقِصَ من عُمرِه الذي هو الغاية، وهو الستون. وإليه أشارَ رسولُ اللّٰهِ ﷺ في قوله: «إن الصّدقةَ والصّلةَ تعمرانِ الدّيار، وتزيدانِ في الأعمار» وعن كعْب: أنه قال حينَ طُعِنَ عُمرُ رضيَ اللهُ عنه: لو أنّ عمرَ دعا اللهَ لأخّرَ في أجلِه، فقيلَ لكعْب: أليسَ قد قالَ الله: ﴿فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمۡ لَا يَسۡتَـٔۡخِرُونَ سَاعَةٗ وَلَا يَسۡتَقۡدِمُونَ﴾ [يونس: ٤٩]؟ قال: فقد

ما لم يكن قَضاءً فمرجُوٌّ أن يدفَعَه الله فإذا قُضِيَ فلا مَدْفَع له ويشهَدُ لذلك قوله عز وجل: ﴿وَكَانَ أَمۡرٗا مَّقۡضِيّٗا﴾ [مريم: ٢١]، وقوله: ﴿كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتۡمٗا مَّقۡضِيّٗا﴾ [مريم: ٧١]، تنبيهًا على أنه صار بحيثُ لا يُمكنُ تَلافيه[١].

وقلت: ذكر صاحبُ «التاريخ الكامل»[٢]: أن عُمَر بن الخطاب رضِي اللهُ عنهُ قَدِم الشامَ، فلما كان بسَرْغ لقيَه أُمراءُ الأجنادِ فيهم أبو عبيدة بن الجرّاح، فأخبروه بالوَباءِ وشِدّتِه، وكان معه المهاجرون والأنصار فاستشارهُم فاختلفوا عليه، فنادى عمرُ في الناس: إني مُصْبِحٌ على ظَهْرٍ، فقال أبو عُبيدة: أفراراً من قدرِ الله تعالى؟ فقال عمر: لو غيرُك قالَها يا أبا عُبيدة! نَعم نفِرُّ من قَدَرِ الله إلى قَدرِ الله، أرأيْتَ لو كان لك إبِلٌ فهبَطْتَ وادياً له عُدْوتان: إحداهما: خِصْبة، والأُخرى: جَدْبة، أليسَ إن رعَيْتَها الخِصْبَة رعَيْتها بقَدرِ الله، وإن رعَيْتَ الجَدْبَة رعَيْتَها بقَدرِ الله تعالى، فسمِعَ بهم عبدُ الرحمن بن عوف فأخبرَه أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «إذا سمِعْتُم بهذا الوباءِ ببلدٍ فلا تخرُجوا فراراً منهُ» فانصرفَ عُمر بالناسِ إلى المدينة.

والروايةُ الأخيرةُ أخرجَها البخاريّ ومسلم[٣] في «صحيحَيْهما»، والأولى مختصرةٌ من «صحيحِ البخاريِ» عن ابن عباس.

---

(١) «مفردات القرآن» ص٦٧٥.

(٢) «الكامل في التاريخ» (٢: ٣٧٧).

(٣) أخرجه البخاري (٥٧٢٩) ومسلم (٢٢١٩)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

قالَ اللهُ: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ﴾. وقد استفاضَ على الألسنة: أطالَ اللهُ بقاءك، وفَسَحَ في مدّتِك، وما أشبَهَه. وعن سعيدِ بنِ جُبيرٍ رضيَ اللهُ عنه: يُكتَبُ في الصّحيفة: عمرُه كذا وكذا سنةً، ثمّ يُكتَبُ في أسفلِ ذلك: ذهبَ يومٌ، ذهبَ يومان، حتى يأتيَ على آخرِه. وعن قَتادةَ: المعمَّرُ من بَلغَ الستين سنةً، والمنقوصُ من عُمرِه من يموتُ قبلَ ستين سنةً. والكتاب: اللَّوح. عن ابنِ عبّاس رضيَ اللهُ عنهما: ويجوزُ أن يُرادَ بكتابِ الله علمُ الله، أو صَحيفةُ الإنسان. وقُرِئ: (ولا يَنْقُص) على تسميةِ الفاعل. (من عُمْرِه) بالتخفيف.

[﴿وَمَا يَسْتَوِى ٱلْبَحْرَانِ هَٰذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ سَآئِغٌ شَرَابُهُۥ وَهَٰذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ وَمِن كُلٍّ تَأْكُلُونَ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُونَ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا وَتَرَى ٱلْفُلْكَ فِيهِ مَوَاخِرَ لِتَبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِهِۦ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ ١٢]

ضَرَبَ البحرين ـ **العَذْبَ والـمِلْحَ** ـ مَثَلَين للمؤمنِ والكافر، ثمَّ قالَ **على سبيلِ الاستطرادِ** في صفةِ البحرَيْن وما عَلَّق بهما من نعمتِه وعطائِه: ﴿وَمِن كُلٍّ﴾، أي: ومن كلِّ واحدٍ منهما ﴿تَأْكُلُونَ لَحْمًا طَرِيًّا﴾: وهو السمك، ﴿وَتَسْتَخْرِجُونَ حِلْيَةً﴾:

قولُه: (**العَذْبَ و المِلح**)، **الراغب**: المِلْح: الماءُ الذي تغيَّرَ طَعْمُه التغيُّرَ المَعْروف وتَجَمَّدَ، ويُقالُ له: ملح إذا تغيَّرَ طعْمُه وإن لم يتجمّد، فيقال: ماءٌ مِلْحٌ، وقلّما تقولُ العربُ: ماءٌ مالحٌ، قال تعالى: ﴿وَهَٰذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ﴾، وملّحْتُ القدْرَ: ألقيْتُ فيها المِلْحَ، ثم استُعيرَ من لفظِ المِلْحِ المَلاحة، فقيل: رجُلٌ مَليحٌ وذلك راجعٌ إلى حسنٍ يغمضُ إدراكه(١).

قولُه: (**على سبيلِ الاستطرادِ**)، عن بعضِهم: وذلك لأنّـه لما ضربَ البَحْرَ المِلْحَ مثلاً للكافرِ وكان لا يناسبُ وَصْفَه بما يشعرُ بمَدْحِه؛ لأنه في معرضِ الذمِّ، استعذرَ بأنّه على سبيلِ الاستطرادِ، مثالُه: أن يذهبَ الرجلُ إلى موضعٍ مخصوصٍ صائداً، فيعرضُ له صيدٌ آخر، فاشتغلَ به، فأعرضَ عن الصيدِ الأولِ، وفيه بحث.

---

(١) «مفردات القرآن»: ٧٧٤.

وهي اللّؤلؤُ والمرجان. ﴿وَتَرَى ٱلْفُلْكَ فِيهِ﴾: في كلٍّ ﴿مَوَاخِرَ﴾: شواقَّ للماءِ بجَرْيِها، يقال: مَخرتِ السّفينةُ الماء. ويقال للسحاب: **بنات مَخْرٍ**، لأنها تَـمْخَرُ الهواء. والسَّفْنُ الذي اشتُقَّت منه السّفينةُ قريبٌ من المَخْر؛ لأنها تَسْفِنُ الماءَ كأنها تَقْشِرُه كما تَمْخَرُه. ﴿مِن فَضْلِهِۦ﴾: من فضْلِ الله، ولم يجرِ له ذكرٌ في الآية، ولكن فيما قبلَها، ولو لم يجرِ لم يُشكِل؛ لدلالةِ المعنى عليه. **وحرْفُ الرَّجاءِ مستعارٌ لمعنى الإرادة**، ألا ترى كيفَ سُلِكَ به مَسْلكَ لامِ التعليل، كأنما قيل: لتبتغوا، ولتشكروا. **والفرات: الذي يكسِرُ العَطَش**. والسائغ: المريءُ السهْلُ الانحدارِ لعذوبتِه. وقُرِئ: (سيِّغ) بوزن سيّد،

قولُه: (**بناتُ مَخْرٍ**)، عن بعضِهم: بناتُ مَخْرٍ: سحائبُ رِقاقٌ بيضٌ ينشأن في أيامِ الربيع، ويقال: بناتُ بَحْرٍ، بالباءِ والحاءِ المهملة؛ لأن معناه الشقّ، يقال: شَقّه، أي: قَشَره، والسَّفْن: الذي اشتُقَّت منه السفينة.

الجوهري: السَّفن: ما يُنْحَتُ به الشيء، قال:

وأنتَ في كَفِّك المِبْراةُ والسَّــفَن

أي: أنتَ نَجّار.

وفي «الأساس»: بَرى العودَ بالسَّفَن، وهو مِبراةُ السِّهام، ومنه السفينة؛ لأنها تسفِنُ الماءَ كما تَمْخُرُه.

قولُه: (**وحرفُ الرجاءِ مستعار لمعنى الإرادة**)، أو هو تمثيلٌ، شَبَّه معاملتَه مع المكلَّفين فيما منحَهم من الاختبارِ الظاهرِ وابتلائِهم بالبلوى بصورةِ مَنْ يرجو ويأمُل، وإنما خولفَ بين المعطوفِ والمعطوفِ عليه، أي: ﴿لِتَبْتَغُوا۟﴾ و﴿لَعَلَّكُمْ﴾، ليؤذِنَ بأنّ المرادَ بالشكر: العبادةُ والتقوى، كقوله تعالى: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ ﴿لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾، وليس كذلك ابتغاءُ الفضلِ، فناسبَ أن يُجاءَ في كُلٍّ بما يُناسبه.

قولُه: (**والفُراتُ: الذي يكسِرُ العطش**)، **الراغب**: الفراتُ: الماءُ العَذْب. يقالُ للواحدِ

و(سَيْغ) بالتخفيف؛ و(مَلِح): على فَعِل. والأُجاج: الذي يُحْرِقُ بملوحتِه. **ويَحتملُ غيرَ طريقةِ الاستطراد**: وهو أن يُشبَّهَ الجنسين بالبحرَيْن، ثمَّ يُفضِّلُ البحرَ الأجاجَ

والجمعِ[1]. والأُجاجُ: شديدُ الملوحة والحَرارةِ، مِن قولهم: أجيج النار وأَجَّتها، وقد أجَّت، وائتجّ النهار، ويأجوجُ ومأجوجُ منه شُبِّهوا بالنارِ المضطرمةِ والمياهِ المتموّجة؛ لكثرة اضطرابِهم، وأجّ الظَّليم: إذا عدا أجيجاً تشبيهاً بأجيجِ النار[2].

قولُه: (**ويحتملُ غيرَ طريقة الاستطراد**)، وفي اتصال ﴿وَمِن كُلٍّ تَأْكُلُونَ﴾ بما قَبْلَه وجوه:

أحدُها: أن يكونَ مُستطرَداً وذلك إذا لم يُنظر إلى التمثيلِ أي: المُمثَّل والمُمثَّلِ به بل إلى نفس المُمثَّلِ به فلما قيل: ﴿وَمَا يَسْتَوِى ٱلْبَحْرَانِ﴾ أوردَ قوله: ﴿وَمِن كُلٍّ تَأْكُلُونَ لَحْمًا طَرِيًّا﴾ في الذكرِ من غيرِ قَصْد، ولما كان له نوعُ تعلُّقٍ بأصلِ الكلام أي: ما عُطِفَ عليه وهو الممثَّلُ به بالواو.

وثانيها: أن يكونَ ترشيحاً للاستعارةِ، لأنه تفريعٌ على المستعار منه بعد الفراغِ من الاستعارة، ومُصحِّحُه خَلْقُ النفع في المُشبَّه دون المُشبَّه به، وموقعُه موقعُ التتميم صيانةً لحقِّ البحرِ لأنّ في تشبيهِ الكافرِ بالبحْرِ المالح إيذاناً بهَضْمِ جانبِهِ، وهو المُراد مِنْ قوله: أن يُشبِّه الجنسَيْن بالبحرَيْن، ثم يفضِّلَ البَحْرَ الأُجاجَ على الكافر. نظيرُه في الاستدراك صيانةُ قوله: ﴿وَإِنَّ مِنَ ٱلْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ ٱلْأَنْهَـٰرُ﴾ [البقرة: ٧٤].

وثالثها: أن يكونَ من تَتِمّةِ التمثيل: إمّا مُركَّبٌ وَهْمي، أو مُركَّبٌ عقلي، وعلى الأولِ كانَ مُفرداً عَقْلياً.

قال القاضي: وهو استطرادٌ أو هو تمامُ التمثيلِ. والمعنى: كما أنهما وإن اشتركا في بعض الفوائد لا يتساويان فيما هو المقصود بالذات؛ لأنه خالط أحد الماءين ما أفسده وغيَّر مِن كمال فِطْرته، وكذا لا يساوي المؤمنُ الكافرَ وإن اتفقَ اشتراكُهما في بعضِ الصفاتِ

---

(١) «مفردات القرآن» ص٦٢٨.

(٢) المصدر السابق ص٦٤.

على الكافر؛ بأنه قد شاركَ العذْبَ في منافعَ من السَّمكِ واللّؤلؤ، وجَرْيِ الفلْكِ فيه، والكافرُ خِلْوٌ من النفع، فهو في طريقةِ قولِه تعالى: ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ فَهِىَ كَٱلْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾ [البقرة: ٧٤]، ثمَّ قال: ﴿وَإِنَّ مِنَ ٱلْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ ٱلْأَنْهَٰرُ ۚ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَشَّقَّقُ فَيَخْرُجُ مِنْهُ ٱلْمَآءُ ۚ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٧٤].

[﴿يُولِجُ ٱلَّيْلَ فِى ٱلنَّهَارِ وَيُولِجُ ٱلنَّهَارَ فِى ٱلَّيْلِ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِى لِأَجَلٍ مُّسَمًّى ۚ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ ٱلْمُلْكُ ۚ وَٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ﴾ ١٣]

﴿ذَٰلِكُمُ﴾ مُبتدأ، و﴿ٱللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ ٱلْمُلْكُ﴾ أخبار مُترادفة. أو ﴿ٱللَّهُ رَبُّكُمْ﴾ خَبَرانِ، و﴿لَهُ ٱلْمُلْكُ﴾ **جملةٌ مبتدَأة واقعةٌ في قِران قوله:** ﴿وَٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ﴾، ويجوزُ في حُكم الإعراب إيقاعُ اسم الله صفةً لاسم

كالشجاعةِ والسَّخاوةِ والعِفّةِ[1]، لاختلافِهما فيما هو الخاصِّيّةُ العُظمى وبقاءِ أحدِهما على الفطرةِ الأصليةِ دون الآخر[2].

قولُه: (﴿وَلَهُ ٱلْمُلْكُ﴾ **جملةٌ مبتدأة واقعة في قِرانِ قوله:** ﴿وَٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ﴾)، وعلى الأول داخلٌ في حَيِّزِ الحُكم المُعلَّل، أي: ذلكم الموصوفُ بتلكَ الصفاتِ التي أُجريَت عليه مُستَحق؛ لِأنْ يُعبَد ويُتَّخَذَ مالكاً، ويُخَصّ بالعبادةِ دونَ الغير، فقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ تَدْعُونَ﴾ عطف على[3]: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ﴾ وعلى الثاني قوله: ﴿لَهُ ٱلْمُلْكُ﴾ يكون مستأنفا مُقَرِّراً للجُملِ السابقة من قوله: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُم﴾ وقوله: ﴿يُولِجُ ٱلَّيْلَ﴾، ويكون قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ تَدْعُونَ﴾ حالاً من الضميرِ المستَقرِّ في الظرف.

---

(١) زيادة من كلام الطيبي.

(٢) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٥٦).

(٣) من قوله: «أي: ذلكم الموصوف بتلك الصفات» إلى هنا سقط من (ح).

الإشارة، أو عطفَ بيان، و﴿رَبُّكُمْ﴾ خبراً لولا أنَّ المعنى يأباه. والقِطْمير: لِفافةُ النّواة؛ وهي القِشْرة الرقيقةُ الملتفَّة عليها.

[﴿إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا۟ دُعَآءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا۟ مَا ٱسْتَجَابُوا۟ لَكُمْ ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ ۚ وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾ ١٤]

إنْ تدعُوا الأوثانَ ﴿لَا يَسْمَعُوا۟ دُعَآءَكُمْ﴾؛ لأنهم جماد ﴿وَلَوْ سَمِعُوا۟﴾ على سبيلِ الفرضِ والتمثيل لـ﴿مَا ٱسْتَجَابُوا۟ لَكُمْ﴾؛ لأنهم لا يَدَّعون ما تدَّعون لهم من الإلٰهيّة، ويتبرَّؤون منها. وقيل: ما نفَعُوكم: ﴿يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ﴾. ﴿وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾: ولا يُخبرك بالأمر مُخبِرٌ هو مثلُ خبيرٍ عالم به. يريدُ: أنَّ الخبير بالأمرِ وَحْدَه هو الذي يُخبرك بالحقيقة دون سائر المُخبِرين به. والمعنى: أنّ هذا الذي أخبرتُكم به مِن حالِ

قولُه: (لولا أنّ المعنى يأباه)، عن بعضِهم: إنما يأباه؛ لأن ﴿ذَٰلِكُمُ﴾ إشارةٌ إلى معلومٍ سبقَ ذكْرُه، وكونُه صِفةً أو عطفَ بيانٍ يقتضي أن يكونَ فيما سبقَ ضَرْبُ إبهام، وفيه نظر بحَسبِ كونِه صفة، وأما جَعْلُه عطفَ بيانٍ ففيه تخييلٌ للشركة، ألا ترى إذا قلت: ذلك الرجلُ سَيِّدُك، ففيه نوْعُ شركة؛ لأنّ «ذا» اسمٌ مُبهَمٌ ثم تُبيِّنُه.

وقلتُ: ويُمكنُ أن يقال: إنّ المشارَ إليه باسم الإشارةِ ما سبق، كما قررناه آنفاً، ولو جُعِلَ موصوفاً أو مُبيَّناً لكان المشارُ إليه ما بعْدَه، فلا يبقى ذلك الترتيبُ المُعتبر، وهو أنّ ما قبله جَديرٌ بما بعدَه لأجل إجراءِ تلك الصفاتِ عليه، إذ المعنى: ذلك الموصوفُ بتلك الصفاتِ المُميِّزةِ والنعوتِ الكاملةِ هو المعبودُ المستحِقُّ للعبادةِ المالكُ المُتفرِّدُ بالإلهية، ﴿وَٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ﴾، وفيه: أنْ ليسَ كلُّ ما يصحُّ إعراباً كان وَجْهاً؛ لأنّ الإعرابَ تابعٌ للمعاني ولا ينعكس.

قولُه: (وقيل: ما نفعوكم)، عَطْفٌ على قولِه: ﴿لَا يَسْمَعُوا۟ دُعَآءَكُمْ﴾ لأنهم جماد، أي: ما نَفعوكم لعدمِ قُدرتِهم على شيء، وذلك أنّ المرادَ بالدعاءِ طلبُ النفع.

قولُه: (يريدُ أنّ الخبيرَ بالأمرِ وحده هو الذي يخبرُك بالحقيقة)، هذا الاختصاصُ يُفيده

الأوثان هو الحقُّ؛ لأني خبيرٌ بما أخبرتُ به. **وقرئ: ﴿تَدْعُونَ﴾، بالتاء والياء.**

[﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِ ۖ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلْغَنِىُّ ٱلْحَمِيدُ * إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَأْتِ بِخَلْقٍ جَدِيدٍ * وَمَا ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ بِعَزِيزٍ﴾ ١٥-١٧]

فإن قلتَ: لمَ عرَّف الفقراءَ؟ قلتُ: قَصَدَ بذلك أنْ يُريَهم أنهم لشدّةِ افتقارِهم إليه هم جِنْسُ الفقراء، وإن كانت الخلائقُ كلُّهم مُفتقِرين إليه مِنَ الناس وغيرِهم؛ لأنَّ

لفظُ ﴿مِثْلُ﴾، ووَضْعُ ﴿خَبِيرٍ﴾ موضعَ المُضْمَر، قال مُحيي السُّنّة: ﴿وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾ أي: لا يُنبِّئُك أحدٌ مثلي خَبيرٌ[1].

وقلتُ: نظيرُه ما إذا أخبرَكَ بالأمرِ مُخبرٌ صادقٌ مُتقِنٌ في الأمور، ثم قالَ بعْدَه: ما يُخبركَ به مِثْلُ خبير، أي: مثلي، يعني: أنا مُختصٌّ به فلا تسأَلْ عن غيري، فالمعنى: لا يُخْبِرُ بالأمرِ مُخبرٌ هو مثْلُ الخبيرِ العالمِ الذي لا تخفى عليه خافيةٌ في الأرضِ ولا في السماءِ، ولا يعزُبُ عن عِلْمِه مثقالُ ذرّة.

قولُه: (**وقُرِئَ: ﴿تَدْعُونَ﴾ بالتاء والياء**)، بالتاءِ الفوقانية: العامة، والياءُ: شاذّة.

قولُه: (**أن يُريَهم أنَّهم لشدَّةِ افتقارِهم إليه هم جنسُ الفقراء**)، يريد: أنه تعالى أوقعَ الفقراءَ خبراً لـ ﴿أَنتُمُ﴾ وهو محلّى بلامِ الجنسِ وهو يفيدُ الاختصاص، وأنّ غيرَهم من المخلوقاتِ ليس كذلك، وليسَ كذلك؛ لأنّ الخلائقَ كلَّهم مُفْتَقرون إليه، لكنْ سلكَ فيه المبالغةَ وأن افتقارَ غيرِهم بالنِّسبةِ إلى افتقارِهم كَلا افتقار، وإليه الإشارةُ بقوله: «وإن كانتِ الخلائقُ كلُّهم مُفْتقرين إليه».

قال صاحب «الفرائد»: الوجه أن يُقالَ ـ والله أعلم ـ: المرادُ الناسُ وغيرُهم، وهو على طريقةِ تغليبِ الحاضرِ على الغائبِ وأُولي العلْمِ على غيرهم، كما في قولِه تعالى: ﴿أَهُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَم مَّنْ خَلَقْنَآ﴾ [الصافات: ١١]، يريدُ أولي العقل وغَيْرَهم، وهو كما أنَّ واحداً من

---

(١) «معالم التنزيل» (٦: ٤١٧).

الفقرَ ممّا يتبعُ الضعفَ، وكلّما كان الفقيرُ أضعفَ كان أفقرَ، وقد شَهِدَ اللهُ سبحانه على الإنسانِ بالضعف في قوله: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨]، وقال: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ﴾ [الروم: ٥٤]؛ ولو نكّر لكان المعنى: أنتم بعضُ الفقراء. فإن قلتَ: قد قوبِلَ ﴿ٱلْفُقَرَآءُ﴾ بـ﴿ٱلْغَنِىُّ﴾، فما فائدة ﴿ٱلْحَمِيدُ﴾؟ قلتُ: لمّا أثبت فقْرَهم إليه وغِناه عنهم، وليس كلُّ غنيّ نافعاً بغِناه إلّا إذا كان الغنيُّ جَواداً مُنعِماً، فإذا جادَ وأنْعَمَ حَمِدَه المُنعَمُ عليهم، واستحقَّ عليهم الـحَمْدَ.........

القومِ حاضرٌ وهو زيد، وبقيَّتُهم غيرُ حاضرين فقالَ له مَنْ هو حاكمٌ على القوم بعد أن عَدَّ عليه نِعَمَه في حقِّ القوم وأظهرَ أنهم لا يمتثِلون أمْرَهُ ولا يمتنعون عما نهاه: يا زَيْدُ أنتُم المحتاجونَ إليَّ في حصولِ فائدةِ ما أمرتُكم به وحصولِ فائدةِ ما نهيتُكم عنه، وفي غيرِهما من كل الوجوه، لا أنا محتاجٌ إليكم في حصولِ فائدتِها أو في شيءٍ غيرِهما، لأني غَنِيٌّ على الإطلاق، حَميدٌ على الإطلاق[1]، لا يرجعُ إليَّ نفْعٌ من أمثالِكم ولا مَذَمّةٌ من تقصيرِكم، وبعضُهم غيرُ مأمورٍ وغيرُ مَنْهيّ، إلا أنَّ الكلَّ مُفْتَقرٌ إليه من جميعِ الوجوه، وهو غنيٌّ عن الكلِّ بجميعِ الوجوه، وهو الذي أرادَ مِن قوله: ﴿أَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ﴾ والله الهادي.

وقلت: الذي يقتضيهِ النظمُ ـ والله أعلم ـ: أن يُحملَ التعريفُ في ﴿ٱلنَّاسُ﴾ على العهد، وفي ﴿ٱلْفُقَرَآءُ﴾ على الجنس؛ لأنّ المخاطبينَ هم الذين خوطبوا في قوله: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ ٱلْمُلْكُ ۚ وَٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ﴾ أي: ذلكم المعبودُ وهو الذي وُصِفَ بصفاتِ الجلالِ لا الذين تدعون من دونِه، وأنتُم أشدُّ الخلائق احتياجاً إليه، وهو غنيٌّ عنكم وعن عبادتِكم؛ لأنه حَميدٌ له عِبادٌ يحمَدونه وإن لم تَحْمدوه أنتم، وهو المرادُ من قوله: «الحميد على ألسنةِ مؤمنيهم»، ويؤيِّدُه قولُه: ﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَأْتِ بِخَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ وتَفْسيرُه بقولِه: وهذا غَضَبٌ عليهم لاتخاذِهم له أنداداً، ولأنّ القَصْدَ من الإيرادِ إظهارُ كمالِ استغنائِهم عما يَدْعونه من دونِ الله وكمالِ افتقارِهم إلى الله عزَّ وجلّ، وغايةِ عَجْزِهم وعِظَمِ قُدرتِه.

---

(١) قوله: «حميد على الإطلاق» سقط من (ط).

ذَكَرَ الحميدَ؛ **ليدُلَّ به على أنه الغنيُّ النافعُ بغِناه خَلْقَه** الجوادُ المُنعِم عليهم، المستحِقُّ بإنعامه عليهم أن يحمدُوه. ﴿ٱلْحَمِيدُ﴾ على ألسنة مؤمنِيهم. ﴿بِعَزِيزٍ﴾: بمُمتنع، وهذا غضبٌ عليهم؛ لاتِّخاذِهم له أنداداً، وكفرِهم بآياته، ومعاصيهم، كما قال: ﴿وَإِن تَتَوَلَّوْا۟ يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ﴾ [محمد: ٣٨]، وعن ابنِ عبّاسٍ رضي الله عنهما: يَخلُقْ بعدَكم مَن يعبدُه لا يُشرِكُ به شيئاً.

[﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ۚ وَإِن تَدْعُ مُثْقَلَةٌ إِلَىٰ حِمْلِهَا لَا يُحْمَلْ مِنْهُ شَىْءٌ وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰٓ ۗ إِنَّمَا تُنذِرُ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُم بِٱلْغَيْبِ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ ۚ وَمَن تَزَكَّىٰ فَإِنَّمَا يَتَزَكَّىٰ لِنَفْسِهِۦ ۚ وَإِلَى ٱللَّهِ ٱلْمَصِيرُ﴾ ١٨]

الوِزْرُ والوِقْر أخَوان؛ ووَزَر الشيء: إذا حَمَلَه. والوازرة: صفةٌ للنَّفس، والمعنى: أنَّ كلَّ نفْسٍ يومَ القيامة لا تحملُ إلّا وزْرَها الذي اقترفَتْه، لا تؤخَذُ نفْسٌ بذَنْب نفس، كما تأخُذُ جبابرةُ الدنيا الوَليَّ بالولي، والجارَ بالجار. فإن قلتَ: هلّا قيل: ولا تزرُ نفسٌ وِزْرَ أُخرى؟ ولِمَ قيل: ﴿وَازِرَةٌ﴾؟ قلتُ: لأنَّ المعنى: أنَّ النفوسَ الوازِراتِ **لا ترى منهنَّ واحدةً إلّا حاملةً وِزْرَها، لا وِزْرَ غيرِها**. فإن قلتَ: كيف توفِّقُ بين هذا وبين

قولُه: (**ذكرَ الحَميدَ؛ ليدلَّ به على أنَّه الغنيُّ النافع بغِناه خَلْقَه**)، وهو من التكميلِ، كقولِ كَعْب الغَنَوي:

حليـمٌ إذا مـا الحِلْمُ زَيَّـنَ أهْلَه ... مع الحِلْمِ في عَيْنِ العَدوِّ مَهيبُ(١)

فإنّه رأى أنَّ الوصفَ بمُجَرَّدِ الحِلْم غيرُ وافٍ، فكَمَّل بقَوْله: «في عَيْنِ العدوِّ مَهيب».

قولُه: (**لا ترى منهنَّ واحدةً إلا حاملةً وزْرَها، لا وِزْرَ غيرِها**)، هو مثلُ قَوْلك: ما زيدٌ إلا قائمٌ لا قاعد.

---

(١) لكعب بن سعد الغنوي يرثي أخاه، انظر: «التذكرة الحمدونية» (٤: ٢٦٠) و«خزانة الأدب» (١: ٣٧٤).

قولِه: ﴿وَلَيَحْمِلُنَّ أَثْقَالَهُمْ وَأَثْقَالًا مَّعَ أَثْقَالِهِمْ﴾ [العنكبوت: ١٣]؟ قلتُ: تلك الآيةُ في الضالِّين المُضِلِّين، وأنهم يحمِلُون أثقالَ إضلالِ الناس مع أثقالِ ضلالهم، وذلك كلُّه أوزارُهم ما فيها شيءٌ من وِزْرِ غيرِهم، ألا ترى كيف كذَّبهم اللهُ تعالى في قولهم: ﴿اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ﴾ [العنكبوت: ١٢] بقولِه: ﴿وَمَا هُم بِحَامِلِينَ مِنْ خَطَايَاهُم مِّن شَيْءٍ﴾ [العنكبوت: ١٢]؟ فإن قلتَ: **ما الفرقُ بين معنى قولِه:** ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ ومعنى ﴿وَإِن تَدْعُ مُثْقَلَةٌ إِلَىٰ حِمْلِهَا لَا يُحْمَلْ مِنْهُ شَيْءٌ﴾؟ قلتُ: الأوّلُ في الدلالةِ على عَدْلِ الله تعالى في حُكمِه، وأنه تعالى لا يؤاخِذُ نَفْساً بغير ذَنْبِها، والثاني: في أن لا غياثَ يومئذٍ لمن استغاث، حتى أن نَفساً قد أثقلتْها الأوزارُ وبهظَتْها، لو دعت إلى أنْ يخفَّف بعضُ وَقْرِها لم تُجَبْ ولم تُغَثْ، وإن كان المدعوُّ بعضَ قرابتِها من أبٍ أو ولد أو أخ. فإن قلتَ: ....

قولُه: (**ما الفرقُ بين معنى قولِه:** ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ﴾) إلى آخره، توجيهُ السؤالِ أن يُقال: إذا كان معنى الأول: أنّ النفوسَ الوازراتِ لا ترى منهنَّ واحدةً إلا حاملةً وِزْرَها لا وِزْرَ غيرِها، وكان معنى الثاني: أنَّ النفسَ المُثقلَة بذنوبِها إن تَدْعُ نَفساً أخرى وندبت إلى حِمْلِها لا تحمِلُ ثِقَلَها رجعا إلى معنى واحد، فما الفرق؟

وأجاب: أنّ المقصودَ في الإيراد مفهومُهما وإظهارُ وصفَيْن من أوصافِ بارئِهما، دلَّ الأول على ظهورِ عَدْلِ الله، والثاني على ظهورِ الهيبةِ والجلال على طريقِ الكناية، كقولِه تعالى: ﴿لَّهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ۗ مَن ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِندَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، والمقام يَقْتضيه، لأنه لما قيل: ﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَأْتِ بِخَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ إظهاراً لغضبه على المشركين، وأنه لا أحدَ يمنعُهم من إمضاءِ قَهْرِه عليهم، وأتبَعَه بذكْرِ أهوالِ يوم القيامة، فدَلَّ قولُه: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ على عَدْلِه وأنه إن أهلكَهم فبشُؤم عَمَلِهم: مِنْ كفرِهم بآياتِ الله واتخاذِهم له أنداداً، لأنّ مِنْ شأنِ عَدْلِه عزَّ وجلَّ أن لا يؤاخِذَ نفساً إلا بذَنْبِها لا بذَنْبِ غيرِها، ومِنْ شأنِ عِزَّتِه أن لا يمنعَه أحد عند صَدماتِ جلاله عما أراد وشاء، وإليه الإشارةُ بقولِه: «﴿بِعَزِيزٍ﴾: بممتنع».

إلامَ أُسنِد ﴿كَانَ﴾ في ﴿وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰٓ﴾؟ قلتُ: إلى المدعوِّ المفهوم من قوله: ﴿وَإِن تَدْعُ مُثْقَلَةٌ﴾ . فإن قلتَ: **فلمَ تُرِكَ ذِكْرُ المدعوِّ**؟ قلت: **ليَعُمَّ ويَشمَلَ كلَّ مدعوّ**. فإن قلتَ: كيفَ استقام إضمارُ العامِّ؟ **ولا يصحُّ أن يكون العامُّ ذا قُربى** للمُثقلة. قلتُ: هو من العُموم الكائنِ على طريق البَدَل. فإن قلتَ: ما تقولُ فيمن قرأ: ﴿وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰٓ﴾ على «كان» التامّة، كقوله: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٩٠]؟ قلتُ: نَظْمُ الكلام أحسنُ ملاءمةً للناقصة؛ لأنَّ المعنى على أنَّ المثقلةَ إنْ دَعَتْ أحداً إلى حَمْلِها لا يُحمل منه، وإنْ كان مدعوُّها ذا قربى، وهو معنىً صحيحٌ مُلْتئم، ولو قلتَ: ولو وُجد ذو قربى؛ **لتفكَّك وخرج مِنَ اتِّساقه** والتئامِه، على أنَّ هاهنا ما ساغَ أن يَستَتِرَ له

قولُه: (**إلامَ أسندَ**) هذا السؤالُ والجوابُ مُستدركٌ لقوله آنفاً: «وإن كانَ المدعوُّ بعْضَ قرابتِها».

قولُه: (**فلِـمَ تُركَ ذكرُ المَدْعوِّ؟**)، أي: مفعول ﴿تَدْعُ﴾ في قوله: ﴿وَإِن تَدْعُ مُثْقَلَةٌ﴾.

قولُه: (**ليعمَّ ويشمَلَ كلَّ مَدْعوٍّ**) أي: ممن يصحُّ أن يُدعى نحو المعبودِ بالحق والجن والإنس، ومما لا يصحُّ أن يُدْعى مثل الأصنام وغيرِها، ولو قُدِّرَ شيءٌ من ذلك لاختصَّ به ولفاتَ العُمومُ المراد.

قولُه: (**ولا يصحُّ أن يكونَ العامُّ ذا قربى**)، يريد: أنَّ خبرَ ﴿كَانَ﴾: ﴿ذَا قُرْبَىٰٓ﴾، فإذا جُعِلَ اسمُه أعمَّ منه لا يصحُّ حَمْلُه عليه. وخلاصةُ الجواب: أنَّ العامَّ على نوعَيْن: عامٌّ على وَجْهِ الشمول، وعامٌّ على وَجْهِ البدَل، والمرادُ هنا الثاني، فيكونُ المعنى: وإن تَدْعُ النفسُ المُثقَلةُ الناس: إمّا هذا وإما ذلك، لا يُحمَلُ منه شيءٌ وإن كان ذلك المَدْعوُّ ذا قُرْبى.

قولُه: (**لتفكّكَ وخرج عن**[1] **اتِّساقه**)، لأنَّ الجملةَ الشرطيةَ كالتتميمِ والمبالغةِ في أنْ لا غِياثَ البتّةَ، ولو قُدِّرَ المَدْعوُّ ذا قربى.

روى مُحيي السُّنة: عن ابن عباس: يلقى الأبُ والأمُّ ابنَه فيقول: يا بُنيَّ احمِلْ عني

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «مِن».

ضميرٌ في الفعل **بخلافِ ما أوردتُه**. ﴿بِٱلْغَيْبِ﴾ حالٌ من الفاعل أو المفعول، أي: يخشَوْن ربَّهم غائبين عن عذابه، أو: يخشَوْن عذابَه غائباً عنهم. وقيل: بالغيبِ في السرِّ. وهذه صفةُ الذين كانوا مَعَ رسولِ الله ﷺ من أصحابِه، فكانت عادتُهم المستمرّةُ أنْ يخشَوُا اللهَ، وهم الذين أقامُوا الصلاةَ وتركوها مَناراً منصوباً وعَلَماً مرفوعاً. يعني: **إنما تَقدِرُ على إنذارِ هؤلاء وتحذيرِهم مِن قومِك**، وعلى تحصيلِ منفعةِ الإنذار فيهم **دونَ متمرِّدِيهم** وأهلِ عِنادهم. ﴿وَمَن تَزَكَّىٰ﴾: ومَن تطهَّر بفعْلِ الطاعات وتركِ

بَعْضَ ذُنوبي، فيقول: لا أستطيعُ حَسْبي ما عليّ(١). إذ لو قلت: إنْ تدْعُ النفسُ المثقلةُ إلى تخفيفِ ما عليها لا تجد أحداً يُساعده، ولو وُجدَ ذا قُرْبى لا يحسُنُ ذلك الحُسْن.

قولُه: (**بخلافِ ما أوْرَدْتُه**)، يعني: في قولِه: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠]، و«ما» في «ما ساغَ» بمعنى: الذي. قيل: وفيه نَظَر، لأنه يجوزُ أن يُقال: وإن كان الغَريمُ ذا عُسْرةٍ لدلالةِ السياق. نعَمْ يصحُّ أن يُقال: الإضمارُ هاهنا أوْلى لدلالةِ «إن تَدْعُ» على المدعوِّ، بخلافِه ثَمّةَ، لأنه ليسَ في اللفظِ ما يدلُّ على الغريمِ، ولذلك لم يُقْرأْ في المشهورةِ هنا بالرفعِ وهُناكَ بالنصب.

وعن بعضِهم: المعنى أنَّ مُسوِّغَ الاستتارِ هاهنا بخلافِ المُسوِّغ في ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠]، لأنه هاهنا جُملةٌ اعتراضية فارتبطَتْ بما قبْلَها، وفي تلك مُنقطعةٌ عما قَبْلها، بدليلِ ذكْرِ جوابِه لفظاً وهو ﴿فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠].

قولُه: (**إنّما تَقْدِرُ على إنذارِ هؤلاء [وتحذيرهم] مِن قومِك ... دون متمرِّديهم**)، إشارةٌ إلى أنّ بيانَ مواقع استعمالِه، لأن «إنّما» يُستعملُ في حُكْمٍ لا يُعْوِزُ تَحْقيقُه، ولا يخفى على مَنْ به مُسْكة أنّ الإنذارَ إنما يكون إنذاراً ويكون له تأثير إذا كان مع من يؤمن بالله والبعثِ والقيامةِ وأهوالِها، لا مع غَيْرِه.

وبيانُه: أنه تعالى لما أظهرَ غَضَبَه على من اتَّخَذ من دونِ الله أنداداً بقوله: ﴿إِن يَشَأْ

---

(١) «معالم التنزيل» (٦: ٤١٧).

المعاصي. وقُرئ: (ومَن ازَّكَّى فإنما يَزَّكَّى)، وهو اعتراضٌ مؤكِّد لخشيتِهم وإقامتِهم الصلاةَ؛ لأنهما من جُملة التزكِّي. ﴿وَإِلَى ٱللَّهِ ٱلْمَصِيرُ﴾ وعدٌ للمتزكِّين بالثواب. فإن قلتَ: كيف اتَّصلَ قولُه: ﴿إِنَّمَا تُنذِرُ﴾ بما قَبْلَه؟ قلتُ: لمّا غَضِبَ عليهم في قوله: ﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾ أتْبَعه الإنذارَ بيوم القيامة وذكْرِ أهوالها، ثم قال: ﴿إِنَّمَا تُنذِرُ﴾ كأنَّ رسولَ الله ﷺ أسمَعَهم ذلك، فلم يَنفعْ؛ فنزَلَ ﴿إِنَّمَا تُنذِرُ﴾، أو أخبرَه اللهُ تعالى بعِلْمِه فيهم.

[﴿وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ ۞ وَلَا ٱلظُّلُمَٰتُ وَلَا ٱلنُّورُ ۞ وَلَا ٱلظِّلُّ وَلَا ٱلْحَرُورُ ۞ وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَحْيَآءُ وَلَا ٱلْأَمْوَٰتُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُسْمِعُ مَن يَشَآءُ ۖ وَمَآ أَنتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِي ٱلْقُبُورِ ۞ إِنْ أَنتَ إِلَّا نَذِيرٌ﴾ ١٩ - ٢٣]

يُذْهِبْكُمْ﴾ وأتبعَه الإنذارَ بيومِ القيامة وأهوالِها التفتَ إلى حبيبِه صلواتُ الله عليه ناعياً له تمرُّدَهم وعِنادَهم وأنَّ الوعْظَ لا يُنْجِعُ فيهم، لأنَّهم لا يخافونَ عقابَه لأنهم جُهّالٌ لا يتفكَّرون في العاقبة، وإنما يُنْجِعُ فيمن يُوقنُ أنَّه لا بدَّ من المصيرِ إلى الله فيَخْشى عِقابَه وإليه ينظر قولُه: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾.

قولُه: (مِن قومك) أي: مِن جُملةِ قومِك ومن بينهم، قيل: «مِنْ» للتبعيضِ، وهو حالٌ إمّا من قولِه: «هؤلاء»: أو مِن «هُم» في «تحذيرِهم»، والوجْهُ أن يكونَ المشارُ إليه بقولِه: «هؤلاءِ»: ﴿ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُم﴾، و«مِن قومِك» بيانٌ لاسمِ الإشارة حالٌ منه.

وقلت: وإذا جُعِلَ «مِنْ» تبعيضاً، فالظاهرُ أنَّ «مِنْ قومِك» بدَلٌ مِنْ «هؤلاء»، أي: إنّما تَقْدِرُ على إنذارِ بعضِ قومِك دونَ مُتمرِّديهم.

قولُه: (وقُرِئَ: «ومَن ازَّكّى»[1])، أصلُه: تزكى، أدغمَ التاءَ في الزاي، ثم أتى بهَمْزةِ الوصلِ، ثم أُسْقِطَتْ في الدَّرْج.

---

(١) انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (١٤: ٣٣٩).

الأَعْمَى والبَصِيرُ مَثَلٌ للكافر والمؤمن - كما ضَرَبَ البحرَيْن مثلاً لهما - أو للصَّنمِ واللّـهِ عزَّ وعلا، ....

قولُه: (**الأعمى والبصيرُ مَثَلٌ للكافرِ والمؤمنِ ... أو للصَّنَم والله عزَّ وجل**)، أي: يجوزُ أن يكونَ المُشبَّهُ بالأعمى الكافر وأن يكونَ الصنم، وأن يكونَ المُشبَّهُ بالبصيرِ المؤمنَ، وأن يكون الله تعالى، فعلى الأول: التمثيلُ مردودٌ على التمثيلِ الأوّلِ، أي: قولِه: ﴿وَمَا يَسْتَوِي ٱلْبَحْرَانِ﴾، وإليه الإشارة بقولِه: «كما ضربَ البحرَيْن مَثَلاً لهما»، وعلى الثاني: مَلْزوزٌ في قَرَنٍ[1] قولِه تعالى: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ ٱلْمُلْكُ ۚ وَٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ﴾، والأولُ أجرى على تأليفِ النظم، فإنّه شَبَّه أوّلاً مَنْ آمنَ بالبحرِ العَذْبِ والكافرَ بالمِلْح الأُجاجِ وبيَّن فيه عدَمَ الاستواء، ثم نَبَّه أنّ الكافرَ أدْوَنُ حالاً من البحرِ المِلْحِ بقوله: ﴿وَمِن كُلٍّ تَأْكُلُونَ لَحْمًا طَرِيًّا﴾ الآية، لأن فيه منافعَ جَمّةً والكافِرُ خلْوٌ من النفعِ، ثم أتى بتمثيلٍ آخرَ، فشَبَّهها بالأعمى والبصيرِ في الضلالِ والاهتداءِ وشَبَّه ما يَرْدِفُهما من متابعةِ الحقِّ التي تورِثُ المؤمنَ الثوابَ ومن الذهاب إلى الباطلِ الذي يؤدِّي الكافرَ إلى العقاب بالظلماتِ والنورِ والظلِّ والحَرور، ثم جَعل كُلًّا من التمثيلَيْن تمهيدًا وتوطئةً لقوله: ﴿وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَحْيَآءُ وَلَا ٱلْأَمْوَٰتُ﴾؛ لأن المراد بالأحياء: المؤمنون الذين دخَلوا في دارِ السلام، وانتفعوا بدَعْوةِ نبيِّ الرحمةِ صلواتُ الله عليه، وبالأموات: الذين بَقُوا خارجينَ عن دارِ أمانِ الدعوة، ولم يرفعوا لها رأساً وأصرُّوا واستكبروا، وإليه الإشارةُ بقوله: «والأحياءُ والأموات مثَلٌ للذينَ دَخلوا في الإسلامِ والذينَ لم يدخلوا فيه وأصرُّوا على الكفر».

وفُهِمَ من هذا التقرير: أنّ التعريفَ في قوله: ﴿وَمَا يَسْتَوِي ٱلْبَحْرَانِ﴾ وفي قوله: ﴿وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ﴾ للجنسِ، وفي: ﴿وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَحْيَآءُ وَلَا ٱلْأَمْوَٰتُ﴾ للعهد، وأن المقصودَ الأوْلى في الإيرادِ هذا التمثيلُ الثالث، ولهذا كرَّرَ ﴿وَمَا يَسْتَوِي﴾، وأكَّدَ النفيَ بتكريرِ «لا»، وعلَّلَه بقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُسْمِعُ مَن يَشَآءُ ۖ وَمَآ أَنتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِي ٱلْقُبُورِ﴾ مُسَلِّياً لرسولِ الله ﷺ وإقناطاً له من إيمانِ المُصرِّين وإيذانًا بأنَّ الهادي والمُضِلَّ هو الله سبحانه وتعالى. يعني: أنّ

---

(١) هذا كالمستفاد من قول جرير:

وابـنُ اللّبـونِ إذا ما لُـزَّ في قَرَنٍ ... لم يسـتطع صَوْلةَ البُزْلِ القناعيس

والظُّلماتُ والنور والظلُّ والحَرور: مَثَلانِ للحقِّ والباطل، وما يؤدّيانِ إليه مِنَ الثوابِ

الذي تعلّقَتْ مشيئةُ الله وإرادتُه بإسلامِه كالأحياءِ فانتفَع بدعوتِك وانتجَعَ[1] فيه وعظُك، ومَنْ تعلّقتْ مشيئتُه بضلالتِه كالموتى فلا ينتفعُ بوَعْظِك، فكُلٌّ مُيَسَّرٌ لِما خُلِقَ له، فلا تتهالكْ أنت في إسلامِ مَنْ يُريدُ الله إضلالَه فما أنْتَ بمُسمِعٍ للموتى.

هذا تقريرٌ واردٌ على مذهبِ أهلِ السنّة، وهو ظاهرٌ مطابقٌ للآية.

وأما المصنِّفُ فأرادَ بقَوْله: «فيَهْدي الذي قد عَلِم أنّ الهدايةَ تنفَعُ فيه، ويخذلُ مَنْ عِلمَ أنها لا تنفعُ فيه» تقريرَ مَذْهبِه، وهو كما ترى مُتَعَسِّفٌ من حيثُ النظمُ، على أنه يؤدِّي إلى أن تكونَ مشيئةُ الله تابعةً لفعْلِ العبد.

وقال القاضي: ﴿وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَحْيَآءُ وَلَا ٱلْأَمْوَٰتُ﴾ تمثيلٌ آخرُ للمؤمنين والكافرين، أبلَغُ من الأول، ولذلك كَرَّر الفعْلَ. وقولُه: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِى ٱلْقُبُورِ﴾ ترشيحٌ لتمثيلِ المُصرّين على الكفرِ بالأمواتِ ومبالغةٌ في إقناطِه عنهم[2].

وقلت: في التمثيلاتِ الثلاثِ تَرَقٍّ من الأهونِ إلى الأغلظِ وفي كلٍّ مِنهما تفريعٌ على الأصل: بَنى على البحرين اللحمَ الطريَّ وجَرَيانَ الفُلْك وعلى الأعمى والبصير: الظلماتِ والنور وعلى الأحياءِ والأموات: استماعَ الحقِّ وعدَمَه.

قولُه: (**والظلماتُ والنورُ والظلُّ والحَرورُ: مَثَلان**)، اعلَمْ أنّ «لا» في: ﴿وَلَا ٱلنُّورُ﴾ ﴿وَلَا ٱلْحَرُورُ﴾ مَزيدة، لأن المعنى: الظلماتُ لا تُساوي النور، وليس المرادُ أن النورَ في نفسِه لا يَسْتوي، وكذلك في: ﴿وَلَا ٱلْأَمْوَٰتُ﴾، قال في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَسْتَوِى ٱلْحَسَنَةُ وَلَا ٱلسَّيِّئَةُ﴾ [فصلت: ٣٤]: إن الحسنةَ والسيئةَ مُتفاوتتانِ في أنفُسِهما، فخُذْ بالحسنةِ التي هي أحسَنُ من أختها[3]، وقيل: «لا» مَزيدة، والمعنى: ولا تَسْتوي الحسنةُ والسيئة، وهنا ليسَ المعنى: على

(١) كذا في النسخ الخطية، والأشبه بالصواب: «ونَجَع». انظر: «القاموس المحيط» (نجع).

(٢) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٥٧).

(٣) انظر: «الكشاف» (١٣: ٦٠٨).

والعقاب. والأحياءُ والأموات: مَثَلٌ للذين دَخَلُوا في الإسلام والذين لم يَدَخُلوا فيه، وأصرُّوا على الكُفر. والـحَرُور: السَّمُوم؛ إلاّ أنّ السمومَ تكونُ بالنهار، والحرورَ بالليل والنهار. وقيل: بالليلِ خاصّة. فإن قلتَ: «لا» المقرونةُ بواوِ العطف ما هي؟ قلتُ: إذا وقعتِ الواوُ في النفي قُرِنتْ بها؛ لتأكيدِ معنى النفي. فإن قلتَ: هل مِن فرقٍ بين هذه الواوات؟ قلتُ: بعضُها ضمَّت **شَفْعاً إلى شفع**، وبعضُها وِتْراً إلى وتر. ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُسْمِعُ مَن يَشَآءُ﴾: يعني أنه قد عَلِمَ مَن يدخُلُ في الإسلام ممَّن لا يدخلُ فيه، **فيَهْدي الذي قد عَلِمَ أنّ الهدايةَ تنفعُ فيه، ويخذلُ** مَن **علم أنها لا تنفعُ فيه**. وأمّا أنتَ فخَفِيَ عليك أمرُهم؛ فلذلك تَحرِصُ وتتهالَكُ على إسلامِ قومٍ من المخذولين، ومَثَلُك في ذلك مَثَلُ مَن يريد أن يُسمِعَ المقبورين ويُنذِر، وذلك ما لا سبيلَ إليه، ثُمَّ قال: ﴿إِنَّ

أنّ الأحياءَ والأمواتَ مثلاً متفاوتان فَمِنْ مَيِّتٍ أدْوَنُ حالاً من مَيِّت، وحيٍّ أرفَعُ منزلةً من حَيّ، فتُحمَلُ على مُجَرَّدِ التأكيد.

فإن قُلْتَ: فلم أُخلِيَتِ القرينةُ الأولى وهي الأعمى والبصيرُ من التوكيد؟

قلتُ: هي كالتوطئةِ لذكْرِ ﴿وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَحْيَآءُ وَلَا ٱلْأَمْوَٰتُ﴾، ولذلك أُعيد ﴿وَمَا يَسْتَوِى﴾، وعُلِّل بقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُسْمِعُ﴾ الآية، وأما القرينتانِ المُتوسِّطتان فهما مَقْصودان أيضاً، لأنهما مَثَلانِ للحقِّ والباطل وما يُؤدِّيان إليه من الثوابِ والعقاب.

قولُه: (**ضَمَّت شَفْعاً إلى شَفْع**)، أما التي ضَمَّتِ الشَّفْعَ فهي[1] الواوات في: ﴿وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ * وَلَا ٱلظُّلُمَٰتُ وَلَا ٱلنُّورُ * وَلَا ٱلظِّلُّ وَلَا ٱلْحَرُورُ * وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَحْيَآءُ﴾، وأما التي ضَمَّتِ الوِتْرَ فهي التي توسَّطَتْ بين الضِّدَّيْن.

قولُه: (**فيَهْدي الذي قد عَلِمَ أنَّ الهدايةَ تنفَعُ فيه، ويَخْذِلُ** من **عَلِمَ أنها لا تنفَعُ فيه**)، هذا التقريرُ يهدِمُ قاعدةَ الاعتزال، لأنَّ خِلافَ علْمِ الله محالٌ وقوعُه، فلا يصدُرُ عنه إلا ما عَلِمَ الله تعالى صدورَه عنه، فإذن لا اختيارَ له فيه.

---

(١) سقط لفظ: «فهي» من النسخة (ط).

﴿أَنتَ إِلَّا نَذِيرٌ﴾ أي: ما عليكَ إلّا أن تُبلِّغَ وتُنذِر، فإنْ كان المُنذَرُ ممَّن يَسمَعُ الإنذارَ نَفَع، وإنْ كان من المُصرِّين فلا عليك. ويَحتملُ أنّ الله يُسمِعُ مَن يشاء، وأنه قادرٌ على أن يهديَ المطبوعَ على قلوبهم على وجهِ القَسْـر والإلْجاء، وغيـرَهم على وجـهِ الهداية والتوفيق، وأمّا أنتَ فلا حيلةَ لك في المطبوع على قلوبِهم الذين هم بمنزلةِ الموتى.

[﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًاۚ وَإِن مِّنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾ ٢٤]

﴿بِٱلْحَقِّ﴾ حالٌ مِن أَحَدِ الضميرَيْن، يعني: مُحِقّاً أو محقِّين، أو صفة للمَصْدر، أي: إرسالاً مصحوباً بالحقّ، أو صلةٌ لبشيرٍ ونذير على: بَشيراً بالوعد الحقِّ، ونذيراً بالوعيدِ الحق. والأُمّة: الجماعةُ الكثيرة. قال اللهُ تعالى: ﴿وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ ٱلنَّاسِ﴾ [القصص: ٢٣]، **ويقال لأهل كلِّ عصر: أُمّة**، وفي حُدود المتكلِّمين: الأُمّة: هم المصدِّقون بالرسولِ دون المبعوثِ إليهم، وهم الذين يُعتَبر إجماعُهم، والمراد هاهنا: أهلُ العصر. فإن قلتَ: كم مِن أُمّة في الفترةِ بين عيسى ومحمّدٍ عليهما السلام ولم يَخْلُ فيها نذير؟ قلت: إذا كانت آثارُ النذارة باقيةً لم تخلُ من نذيرٍ إلى أن تَنْدَرس، وحين اندرستْ آثارُ نذارةِ عيسى بَعَثَ اللهُ محمداً ﷺ. فإن قلتَ: كيف اكتُفيَ بذِكْرِ النذير عن البشيرِ في

قولُـه: (**ويُقال لأهـلِ كُـلِّ عَصْر أمّة**)، قال التُّورِبِشْتيُّ ـ في شَرْحِ قولِه ﷺ: «والذي نَفْسُ محمَّدٍ بيدِه، لا يسمَعُ بي أحدٌ من هذه الأمة؛ يَهوديٌّ ولا نَصْرانيٌّ ثم يَموتُ، ولم يؤمِنْ بالذي أُرْسِلْتُ به، إلا كانَ من أصحابِ النار». رواه مسلم[1] عن أبي هريرة ـ: الأمّة: كلُّ جماعةٍ يجمَعُهم أمر؛ إمّا دينٌ واحدٌ أو دَعوةٌ واحدة أو طريقةٌ واحدة أو زَمانٌ واحدٌ أو مكانٌ واحد. وأرادَ به هاهنا الجماعةَ التي يجمَعُها زمانُ الدعوةِ إلى الشريعةِ الحنيفية؛ لأنه أدخَلَ في جُملتِهم اليهودَ والنصارى. وعلى هذا يدخُلُ فيها كلُّ ما تنتهي إليه الدعوةُ من أهلِ المِلَلِ الزائغةِ والأديانِ الباطلة، وخُصَّت اليهودُ والنصارى لخُصوصيةٍ فيهم.

(١) أخرجه مسلم (١٥٣).

آخر الآية بعد ذكرِهما؟ قلتُ: لمّا كانت النذارةُ مشفوعةً بالبشارةِ لا محالة، دلَّ ذِكْرُها على ذكرها، لا سيّما وقد اشتملتِ الآيةُ على ذكرهما.

[﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ جَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَبِٱلزُّبُرِ وَبِٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُنِيرِ * ثُمَّ أَخَذْتُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ﴾ ٢٥ - ٢٦]

﴿بِٱلْبَيِّنَٰتِ﴾: بالشواهد على صحّةِ النبوّة، وهي المعجزات ﴿وَبِٱلزُّبُرِ﴾: وبالصُّحُف، ﴿وَبِٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُنِيرِ﴾ نحو التوراةِ والإنجيلِ والزَّبور. **لمّا كانت هذه الأشياءُ في جِنْسهم أُسند المجيء بها إليهم إسناداً مُطلقاً**، وإن كان بعضُها في جميعهم؛ وهي البيِّنات، وبعضُها في بعضهم؛ وهي الزُّبُر والكتاب. **وفيه مَسْلاةٌ** لرسولِ الله ﷺ.

قولُه: (**لما كانَت هذه الأشياءُ في جنْسِهم أُسندَ المجيءُ بها إليهم إسنادًا مطلقًا**)، يريدُ أنّ قولَه: ﴿جَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَبِٱلزُّبُرِ﴾ مِن قَبيل: بنو فُلانٍ قَتلوا فلاناً، وإنما القاتلُ رجلٌ منهم.

قولُه: (**وفيه مَسْلاةٌ**)، أي: في قولِه: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ﴾ إلى آخرِ قولِه: ﴿ثُمَّ أَخَذْتُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ﴾ بعد قوله: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِى ٱلْقُبُورِ﴾ المعنى: أعرِض عن هؤلاء المصرِّين المُعانِدين ولا تحرِصْ ولا تتهالَكْ على هداهُم، إن أنتَ إلا نَذيرٌ وما عليك إلا أن تُبلِّغَ وتُنْذِر، فإن أصرُّوا فلا عليك، وكذلك دأبُ الأممِ السالفةِ مع أنبيائِهم الماضية ﴿وَإِن مِّنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾، فجيءَ بقولِه: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ توطئةً لقولِه: ﴿وَإِن مِّنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾ وأقحَمَ بشيراً مزيداً للتسلية وتتميماً وصيانةً عن توهُّم أنه مقصورٌ على النِّذارةِ كقوْلِه تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ﴾ في قوله: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ قَالُوا۟ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾ [المنافقون: ١]، وحينئذ لا يُفْتقَرُ إلى ذكْرِ البشيرِ مشفوعاً مع النذير في قولِه: ﴿وَإِن مِّنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾ وأيضاً فيه: أنّ الناسَ لتَماديهم في الضلالِ والغفلةِ وتهالُكِهم

[﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ ثَمَرَٰتٍ مُّخْتَلِفًا أَلْوَٰنُهَا ۚ وَمِنَ ٱلْجِبَالِ جُدَدٌۢ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ ۞ وَمِنَ ٱلنَّاسِ وَٱلدَّوَآبِّ وَٱلْأَنْعَٰمِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ كَذَٰلِكَ ۗ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ﴾ ٢٧-٢٨]

﴿أَلْوَٰنُهَا﴾: أجناسُها؛ من الرُّمَّان، والتفّاح، والتِّين، والعِنَب، وغيرِها ممّا لا يُحصَر، أو هيئاتُها؛ من: الحُمْرة، والصُّفرة، والخضرة، ونحوِها. والـجُدَد: الخُطَطُ والطَّرائق. قال لَبيد:

أَوْ مُذْهَبٌ جُدَدٌ عَلَى أَلْوَاحِهِ

في حُبِّ الشهواتِ واللّذاتِ وتقليدِ الباطلِ أشدُّ احتياجاً إلى المُنْذِرِ من المُبشِّر، وكثيراً ما ترى في التنزيلِ النذيرَ غَير مشفوعٍ بالبشيرِ ولا ترى البشيرَ بدونِه، والله أعلم.

الراغب: الإنذار: إخبارٌ فيه تخويف، كما أنَّ البشيرَ إخبارٌ فيه سرور[1]. والنَّذير: المُنذرُ ويقَعُ على كلِّ شيءٍ إنذارَ إنسانٍ كانَ أو غُيْرَه، والنُّذُرُ جَمْعُه.

قولُه: (**أو مُذْهَبٌ جُدَدٌ على ألواحِه**)، تمامه:

والناطقُ المَـبْروزُ والمَخْتومُ[2]

وقبله:

فكأنَّ معــروفَ الديارِ بقادِمٍ ... فبُراقِ غَوْلٍ فالرِّجامِ وُشــومُ

شَبَّه ما عرفَ من الديارِ كالطَّلَل بالوشومِ وهي ما بقيَ من آثارِ الوَشْم، أو بلَوْحٍ مُذْهَبٍ على ظواهرِه جُدَدٌ وطرائقُ، والناطقُ الكتاب.

---

(١) «مفردات القرآن» ص ٧٩٧.

(٢) «ديوان لبيد» ص٩٩، وروايتُه ثَمَّة:

أو مُذْهَــبٌ جُدَدٌ عــلى ألواحِهنْ ... نَ النــاطقُ المبروزُ والمختــومُ

ويقال: جُدَّةُ الحِمار: للخُطّة السوداء على ظَهْره، وقد يكون للظَّبي جُدَّتانِ مسكيَّتان تَفصِلانِ بين لَوْنَيْ ظَهْرِه وبَطْنه. ﴿وَغَرَابِيبُ﴾ معطوفٌ على ﴿بِيضٌ﴾، أو على ﴿جُدَدٌ﴾، كأنه قيل: ومِنَ الجبالِ مخطَّط ذو جُدَد، ومنها ما هو على لونٍ واحد غَرابيبُ. وعن عِكرمةَ: هي الجبالُ الطِّوال السُّود. فإن قلتَ: الغِرْبيبُ تأكيدٌ للأسْوَد، يقال: أسودُ غِرْبيبٌ، وأسود حُلْكوكٌ؛ وهو الذي أبعَدَ في السوادِ وأغْرَبَ فيه، ومنه: الغُرابُ، ومن حقِّ التأكيدِ أن يَتْبع المؤكَّد، كقولك: أصفرُ فاقِع، وأبيضُ يَقَقٌ، وما أشبَهَ ذلك! قلتُ: وجهُه: أن يُضمَر المؤكَّد قَبْلَه، ويكونَ الذي بعدَه تفسيراً لِما أُضمِر، كقول النابغة: ....

وذكر في «الصحاح»: أنّ الروايةَ: «ألناطق» بقَطْعِ الألفِ وإن كان وَصْلاً، وذلك جائز في ابتداءِ الأنْصاف[1]؛ لأنّ التقديرَ الوقفُ على النِّصْفِ من الصَّدْر.

وقال: كتابٌ مَبْروز، أي: مَنْشور، وقال[2]: لعلَّه الـمَزْبُور وهو المَكْتوب. وقال لبيدٌ في كلمةٍ أخرى:

كما لاحَ عنــوانُ مَبْروزةٍ   يلوحُ مَع الكَفِّ عنوانُها

هذا يدل على أنه لُغَتُه، والرواةُ كلُّهم على هذا، فلا معنى لإنكارِ من أنكره. والمختوم: المكتومُ، وهو الدارس.

الراغب: جُـدَدٌ بيض: جَمْعُ جُدّةٍ، أي: طريقةٍ ظاهرة مِن قولهم: طريقٌ مجْدود، أي: مَسْلوك مقطوع، ومنه: جادّةُ الطريق[3]. وقيل: الخُطّة: الطريقةُ، وهي اسمُ المَخْطوط، فُعْلَةٌ بمعنى: المفعولِ، كالغُرْفَةِ والقُبْضَةِ ، من الخطِّ، كالنُّقْطة.

---

(١) يعني أنصافَ الأبيات.

(٢) نقلًا عن أبي حاتم السِّجستاني من كبار اللغويين، وليسَ هو من كلام صاحب «الصحاح» كما يوهمُ كلامُ الطيبي.

(٣) «مفردات القرآن» ص ١٨٨ .

والمُؤْمِنِ العائذاتِ الطَّيْرَ

وإنما يُفعَل ذلك لزيادة التوكيد، حيثُ يَدُلُّ على المعنى الواحدِ من طريقَي الإظهارِ والإضمار جميعاً، **ولا بدّ من تقديرِ حَذْفِ المُضاف** في قوله: ﴿وَمِنَ ٱلْجِبَالِ جُدَدٌۢ﴾ بمعنى: ومِنَ الجبالِ ذو جُدَدٍ بيض وحُمْر وسُود، حتى يَـؤُولَ إلى قولك: ومِنَ الجبالِ مختلِفٌ ألوانه، كما قال: ﴿ثَمَرَٰتٍ مُّخْتَلِفًا أَلْوَٰنُهَا﴾. ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ وَٱلدَّوَآبِّ وَٱلْأَنْعَٰمِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ﴾، يعني: ومنهم بعضٌ مختلف ألوانه. وقُرِئ: (ألوانها)، وقرأ الزُّهري: (جُدُدٌ)، بالضمِّ: جمع جَدِيدة؛ وهي الجُدَّة، يقال: جَديدةٌ وجُدُد وجَدائدُ، كسَفينة وسُفُن وسَفائن. وقد فُسِّر بها قولُ أبي ذُؤيب يَصِفُ حمارَ وحش:

قولُه: **(والمؤمِنِ العائذاتِ الطير)**، تمامُه:

.... يمسَحُها رُكبــانُ مكّةَ بين الغَيْل والسَّــنَد
ما إن نَدِيتُ بــشَيءٍ أنتَ تكرهُه إذاً فلا رفعَتْ سَوْطي إليّ يدي[1]

المؤمن: اسمُ الفاعِل وهو الله تعالى، مِن: آمن. والعائذات: الحمائمُ، لـمّا عاذَتْ بمكّة والتجأت إليها حَرُمَ قتْلُها وصَيْدُها وأن تُهاج. والغَيْلُ والسَّنَد: موضِعان، و«المؤمن» مجرورٌ بالقَسَم، و«العائذاتِ» منصوبٌ باسمِ الفاعلِ وهو المُؤمن، و«الطيرَ» منصوب: إما بَدلٌ أو عَطْفُ بَيانٍ أو بإضمارِ: أعني، وفيه نـظَر، لأنَّ الاستشهادَ بأنّ هذا الطيرَ الـمذكورَ دالٌّ على المحذوفِ وهو مفعولٌ لاسم الفاعل، والعائذاتُ صِفَتُه، أي: المُؤمن الطيرَ العائذاتِ الطَّير، وقولُه: «ما إن نَدِيت» جوابُ القَسَم، يقول: والله المؤمنِ الطيرَ العائذاتِ ما نطقْتُ ولا بَلَلْتُ به لِساني، وما أتَيتُ بشيءٍ تكرهُه وإلا فَشُلَّتْ يَدي.

قولُه: **(ولا بُدَّ مِن تقديرِ حَذْفِ المضاف)**، يعني: حصلَتْ هاهنا قرائنُ ثلاث، والقرينتانِ هاهنا اتَّفقتا على معنى، فوجبَ تنزيل الفَذّةِ[2] منها على معنى أختَيْها، وإلّا لَزِمَ الاختلاف

---

(١) للنابغة الذبياني في «ديوانه» ص٢٥.

(٢) يعني: الواحدة المفردة.

جَونُ السَّراةِ لهُ جَدائِدُ أربَعُ

وَرُوي عنـه: (جَدَد)، بفتحتَيْن؛ وهو الطريقُ الواضح المُسفـر، وَضَعَه موضعَ

بين أشياءَ انخرطَتْ في سِلكٍ واحِدٍ، وإليه الإشارةُ بقَوْلِه: «حتى يؤولَ إلى قولِك: ومن الجبالِ مختلفٌ ألوانه» إلى آخره، وتحريرُه: أن التنكيرَ في قوله: ﴿ثَمَرَٰتٍ مُّخْتَلِفًا أَلْوَٰنُهَا﴾ للنوع، والمعنى: فأخرَجْنا بالماءِ نوعاً من الثمراتِ مختلفاً ألوانُه، وكذلك قولُه: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ وَٱلدَّوَآبِّ وَٱلْأَنْعَٰمِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ﴾، فإنّ المعنى: منهم بَعْضٌ مختلفٌ ألوانُه، كما نَصَّ عليه، وهو قول الفرّاء قال: ﴿أَلْوَٰنُهُۥ﴾على تأويلِ: خَلْقٍ مُختَلفٍ ألوانه[1].

وقال مُحيي السُّنة: ذكرَ الكِناية لأنها رَدٌّ إلى ما في الإضمارِ، ومَجازُه: ومنَ الناسِ والدوابِّ والأنعامِ ما هو مختلفٌ ألوانه[2].

قولُه: (جَوْنُ السَّراةِ له جَدائدُ أربع)، أولُه:

والدَّهْرُ لا يَبْقَى على حَدَثانِه[3]

الجَوْن: الأسود، والسَّراة: الظَّهْر، والجدائد: الأُتنُ[4] اللاتي قد جَفَّتْ ألبانهُنَّ؛ مِن جَدِّ اللَّبَن أي: قَطَع، أي: أهْلَكَ الدهر بَنِيّ، وتواتَرَتْ عليَّ المصائب، ثمّ عزّى نَفْسَه بأنَّ الدهرَ لا يَبْقى على حَدَثانِه شيءٌ، حتى الحمارِ مع الأُتْنِ التي ترعى في القِفار.

قالَ ابن جِنِّي: «جَدَدٌ» بفَتْح الجيمِ والدالِ في روايةِ سهلٍ عن الوقّاصيِّ عن الزُّهري. قال قُطْرب: قراءةُ الزُّهري: «جُدُد» بضَمِّها، أما «جُدُدٌ»فجَمْعُ جَديدٍ، أي: آثارٌ جُدُدٌ غيرُ مُخْلَقةٍ فهو أوضَحُ للونِها، وأما «جَدَدٌ»: فهو الطريقُ الواضحُ المُسْفِرُ فالمعنى نَحْوُ الأول[5].

(١) انظر: «معاني القرآن» (٢:٣٦٩).

(٢) «معالم التنزيل» (٦: ٤١٩).

(٣) لأبي ذؤيب الهذلي، انظر: «المفضليات»: ٤١٩ و«خزانة الأدب» (١: ٤٢٠) و«جمهرة أشعار العرب» (١: ٥٣٨).

(٤) جَمْعُ أتانٍ، وهي: أُنْثى حمارِ الوحش.

(٥) «المحتسب» (٢: ١٩٩).

الطرائقِ والخُطوطِ الواضحة المنفصلِ بعضُها من بعض. وقرئ: (والدَّوابِ) مخفَّفاً، ونظيرُ هذا التخفيفِ قراءةُ مَن قرأ: (ولا الضألِّين)؛ لأنّ كلَّ واحدٍ منهما فرارٌ من التقاء الساكنَيْن؛ فحُرِّك ذاك أوَّلَهما، وحُذِفَ هذا آخرَهما. وقولُه: ﴿كَذَٰلِكَ﴾ أي: **كاختلافِ الثَّمَرات والجبال.** ....

قوله: (﴿كَذَٰلِكَ﴾ أي: **كاختلافِ الثمراتِ والجبال**)، يعني: الكافُ نَصْبٌ على المَصدَر، والأظهرُ أنه رفعٌ على الخبر، والإشارةُ بـ«ذلك» إلى المذكورِ من الدلائل في هذه الآيةِ وحدَها، ويكونُ قولُه: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾ مقطعاً لهذه الآية، ونظيرُ «ما» قولُه تعالى: ﴿وَفِي ٱلْأَرْضِ قِطَعٌ مُّتَجَٰوِرَٰتٌ وَجَنَّٰتٌ مِّنْ أَعْنَٰبٍ وَزَرْعٌ وَنَخِيلٌ صِنْوَانٌ وَغَيْرُ صِنْوَانٍ يُسْقَىٰ بِمَآءٍ وَٰحِدٍ وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَىٰ بَعْضٍ فِي ٱلْأُكُلِ ۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾.

فإن قلت: لِـمَ خُولِفَ بينَ المَقطَعَين؟ قلت: ما نحنُ فيه أبسَطُ وأجمَعُ من تلك الآية، لأنّ فيها ذِكرَ الثمارِ والجبالِ والناسِ والدَّوابِّ والأنعام واختلافِها، وهي مختصّةٌ بالثمرات، وصُدِّرَت هذه الآيةُ بهمزة الاستفهام وحرفِ النفي لإفادةِ مَزيدِ التقرير، وبالخطابِ العامِّ لئلّا تختصَّ الرؤيةُ براءٍ دونَ راءٍ لفَخامةِ الأمر، ثم قُـرِّرَ هذا المعنى في أثنائهما بقوله: ﴿كَذَٰلِكَ﴾، أي: الأمرُ كما ذكرت، كأنه تعالى يقول: هذه الأشياءُ كلُّها مُتساويةٌ في الجِسْميّة، واختِلافُ أنواعِها ثم اختِلافُ كُلٍّ منها بما خُصَّ به من الأصنافِ لا بُدَّ لهُ من قادرٍ مُختارٍ قاهرٍ يَتَصـرَّفُ في مُلكِهِ كيفَ يشاء. وهذا ظاهرٌ جليٌّ عندَ كُلِّ ذي مُسْكة(١)، فمَن أنكرَ ذلك وقالَ بالإيجاب فهو مُعانِدٌ جاهلٌ لم يخشَ الله، وإن جمعَ أسفارَ الحِكَم، ومَن أنصفَ وسلكَ السَّبيلَ المُستقيمَ وخشيَ اللهَ فهو عالِـمٌ جِدُّ عالم، فحينئذٍ من أينَ اختصَّ ﴿ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾ بالعُلماءِ العَدْليّة؟! عفا اللهُ عنه.

فإن قلت: لِمَ لا تجعلُ ﴿كَذَٰلِكَ﴾ نَصْباً على المَصدَر، كما ذهبَ إليه المُصنِّف؟ قلت: لقِلّةِ جَدْواه، وعلى ما ذهبنا إليه تصيرُ جُملةً مُقرِّرةً لِـمَا في شأنِهِ الاهتمامُ على ما مَرّ، ويكونُ موقعاً للسُّؤالِ على الاستِئناف، يعني: إذا كان الأمرُ ظاهِراً لكُلِّ أحدٍ كما ذكرت، فلِمَ

---

(١) يعني: صاحب عَقْل.

والمراد: **العلماءُ به الذين عَلِمُوه بصفاته وعَدْلِه وتوحيده، وما يجوزُ عليه وما لا يجوز،** فعظَّموه وقدَّروه حَقَّ قَدْره، وخَشُوه حقَّ خشيَتِه، ومَن ازدادَ به عِلْماً ازداد منه خوفاً،

اختصَّ العُلماءُ بالذِّكرِ دونَ غيرهم؟ أُجيب: لخشيةِ هؤلاء وإنصافِهم، ولعِنادِ أولئك وعَدَم خشيتهم.

وتلخيصُه: أنّ المذكورَ إنْ لم يَدُلَّ على ذلك بالتصريح، يَدُلُّ عليه بالتعريض.

قولُه: (**العلماءُ**[1] **الذين عَلِموه بصفاتِه وعَدْلِه وتوحيدِه وما يجوزُ عليه وما لا يجَوز**)، اعلم أنه تعالى كما جعلَ مقطعَ التمثيلِ الأولِ قوْلَه: ﴿إِنَّمَا تُنذِرُ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُم بِٱلْغَيْبِ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ ۚ وَمَن تَزَكَّىٰ فَإِنَّمَا يَتَزَكَّىٰ لِنَفْسِهِۦ ۚ وَإِلَى ٱللَّهِ ٱلْمَصِيرُ﴾، جعلَ مقطعَ هذَيْن التمثيلَيْن بقوله: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ﴾ والمُشارُ إليه بقوله: ﴿كَذَٰلِكَ﴾ جميعُ ما سبقَ من البياناتِ والإنذاراتِ الكافيةِ، أي: الأمرُ كما ذُكِرَ لكن إنما ينجَعُ فيمن خَشِيَ الرحمنَ بالغيب، كقوله: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرُ مَن يَخْشَىٰهَا﴾ [النازعات: ٤٥]، فوضَعَ موضعَه «العلماءَ» تعريضاً بجَهْلِ الكَفَرة، وجَهْلِ مَنْ يَدَّعي العِلْمَ ولم يَخْشَ الله تعالى، وتَنْويهاً برِفْعةِ منزلةِ العلماءِ العاملينَ المحقِّقين، وإليه أشارَ بقوله: «مِثْلُك ومَنْ على صِفَتِك».

ثم الآيةُ كالتخلُّصِ من ذكْرِ أعداءِ الدينِ إلى ذكْرِ الأولياءِ من المؤمنين التالينَ كتابَه آناءَ الليلِ وأطرافَ النهار، المقيمينَ الصلاة والمُنْفقينَ أموالَهم سِرّاً وعلانيةً، ومع ذلك يَرْجون رحمةَ الله، ويأمَلون أن يُوَفِّيَهم أجورَهم ويزيدَهم مِنْ فَضْلِه، ولا يُوجبونَ على الله شيئاً بأعمالِهم، ولا يَقْطعون بشيءٍ من ذلك، وكذلك لا يحكُمون على الظالمِ لنفسِه والمُقْتَصِدِ بالوعيدِ وكونِهما من أصحابِ النار، ولهذا فُصِلَتْ الآيةُ بقَولِه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ﴾ لأنه كالتعليلِ للكلامِ السابق، أي: أنه تعالى عزيزٌ غالبٌ يفعَلُ ما يَشاءُ في مُلْكِه لا أحدَ فوْقَه يوجبُ عليه شيئاً، فالعمالُ يَعْملونَ ويأملونَ أن يُوَفِّيهم أجورَهم، والظالمُ لنفسِه يرجو الغُفْران ولا يقطَعُ بالدمار، لأنه تعالى بليغُ الغُفْرانِ والرحمة.

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وكذا هو في نصِّ «الكشاف» من (ط)، لكن في الأصل الخطي من «الكشاف» وفي المطبوع: «العلماء به».

ومَن كان علمُه به أقلَّ كان آمَنَ. **وفي الحديث: «أَعلمُكُم بالله أَشَدُّكُم له خَشْيةً»**، وعن مسروقٍ: كفى بالـمَرْءِ عِلْماً أن يخشى، وكفى بالمرء جَهْلاً أن يُعجَبَ بعِلْمه. وقال رجلٌ للشَّعبيّ: أفتِني أيها العالِم، فقال: العالِمُ مَن خَشِيَ اللهَ. وقيل: نزلتْ في أبي بكرٍ الصدِّيق رضي الله عنه وقد ظهرتْ عليه الخشيةُ حتى عُرِفتْ فيه. فإن قلتَ: هل يختلفُ المعنى إذا قُدِّم المفعولُ في هذا الكلام أو أُخِّر؟ قلتُ: لا بدّ من ذلك؛ فإنك إذا قدَّمتَ اسمَ الله وأخَّرت ﴿ٱلْعُلَمَـٰٓؤُا۟﴾ كان المعنى: أنّ الذين يخشَوْن اللهَ من بين عباده هم العلماءُ دون غيرهم، **وإذا عملتَ على العكس انقلبَ المعنى إلى أنهم لا يخشَوْن**

قولُه: (**وفي الحديثِ: «أعلمُكُم بالله أشدُّكُم [له] خَشْيةً»**)(١)، ورَوَينا عن الدارميِّ عن عطاءٍ قال: قالَ موسى عليهِ السلام: يا رَبِّ أيُّ عبادِكَ أحكَم؟ قال: الذي يحكُمُ للناسِ كما يحكُمُ لنفسِه. قال: يا رَبِّ، أيُّ عبادِكَ أغنى؟ قال: أرْضاهُم بما قَسمْتُ له. قال: يا رَبِّ، أيُّ عبادِكَ أخْشى؟ قال: أعلَمُهم بي(٢).

قولُه: (**وإذا عملتَ على العكس انقلب المعنى**)، وذلك أن «إنّما» فرْع «ما» و«إلاّ»، وفي الأصلِ: الحَصْرُ أبداً في «ما» يلي «إلا»، وفي الفرعِ الحَصْرُ في الجُزْءِ الأخيرِ، فقولُه تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَـٰٓؤُا۟﴾ فَرْعُ« ما يَخْشى اللهَ من عبادِه إلا العلماء»، وهو يَقْتضي انحصارَ خَشْيةِ الله على العلماءِ دونَ غيرِهم، وقولُك: إنّما يخشى العلماءُ من عبادِه اللهَ، فَرْعُ قولِك: ما يخشى العلماءُ من عبادِه إلا الله، فيلزَمُ انحصارُ خَشْيةِ الله دونَ غيرِه.

قال الشيخ عبدُ القاهر رحِمَه الله: لما كان الغرضُ من الآيةِ بيانَ الخاشينَ والإخبارَ بأنّهم العلماءُ خاصّة دون غيرِهم قَدّم اسمَ «الله» على «العلماء»، ولو أُخِّرَ منه لصارَ المعنى على ضِدِّ ما عليه وهو: أنَّ الغرضَ بيانُ المَخْشيِّ والإخبارُ بأنه تعالى دونَ غيره، وهذا المعنى الأخيرُ وإن كان قد جاءَ في التنزيل قال تعالى: ﴿وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلَّا ٱللَّهَ﴾ [الأحزاب: ٣٩]، لكن ليس

---

(١) لم أهتد إلى تخريجه، لكن في تخريج أحاديث «الكشاف» (٣: ١٥٢): الحديث غريب، وذكره الثعلبي هكذا.

(٢) أخرجه الدارمي (٣٧٤) وابن المبارك في «الزهد» (١: ١٨٨).

إلّا اللهَ، كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلَّا ٱللَّهَ﴾ [الأحزاب: ٣٩]، وهما معنيانِ مُختلِفان.
فإن قلتَ: ما وجهُ اتِّصالِ هذا الكلام بما قبله؟ قلتُ: لمّا قال: ﴿أَلَمْ تَرَ﴾ بمعنى: ألمْ تَعلمْ ﴿أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً﴾، وعدَّد آياتِ الله وأَعْلامَ قُدْرتِه وآثارَ صنعته وما خلَقَ من الفِطَرِ المختلفةِ الأجناس، وما يُستدلّ به عليه وعلى صفاته، أَتْبَعَ ذلك ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾، كأنه قال: إنما يَخْشاه مِثْلُك ومَن على صِفَتِك ممّن عَرَفَه حقَّ معرفته وعَلِمَه كُنْهَ عِلْمِه. وعن النبيِّ ﷺ: «**أَنَا أَرجُو أَنْ أكونَ أتقاكُم للّٰـهِ وأَعْلَمَكُمْ بِهِ**». ....

هذا الغرضَ هاهنا، ولا اللفظُ يحتمِلُ له البتّةَ، ومَنْ أجاز حَمْلَها عليه كأنه قد أبطلَ فائدةَ التقديمِ وسَوّى بين الكلامَيْن، فإذَنْ يلزَمُ أن يُسوِّيَ بين قولنا: ما ضربَ عَمْرو إلا زيداً وما ضرَبَ زيداً إلا عَمْروٌ وذلك مما لا شُبْهَةَ في امتناعه[(١)].

وقلتُ: قولُه: «لكن ليسَ هو الغرضَ هاهنا»، معناه: أنَّ اقتضاءَ المقامِ يوجبُ بيانَ الخاشين والإخبارَ بأنهم العلماءُ خاصّةً دونَ غيرِهم ليكون تعريضاً بالمُنذَرين المصرِّين على العنادِ والكفر وأنّهم جهلاءُ بالله وبصفاته، ولذلك لا يخشَوْن الله ولا يخافون عقابَه، ولو قلتَ: ما يخشى العلماءُ من عبادِه إلا الله لم يكن من التعريضِ في شيء والمقامُ يقْتضيه، أما قولُه تعالى: ﴿وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلَّا ٱللَّهَ﴾ [الأحزاب: ٣٩]، فكلام في تبليغ الرسالة وتعريضٌ به صلواتُ الله عليه بعد التصريحِ بقوله: ﴿وَتَخْشَى ٱلنَّاسَ وَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَىٰهُ﴾ فبيْنَ المقامَيْن بوْن.

قولُه: (**أنا أرجو أن أكون أتقاكم لله وأعلمَكم به**)، روينا عن البخاريِّ ومُسلم عن عائشة رضي الله عنها: صنعَ رسولُ الله ﷺ شيئا فترخَّصَ فيه فتنزَّه عنه قوم، فبلغَ ذلك النبي ﷺ، فخَطب فحَمِدَ الله تعالى ثم قال: «ما بالُ أقوامٍ يَتنزَّهون عن الشيء أصنَعُه، فوالله إني لأعلمُكم بالله وأشدُّكم له خشية»[(٢)].

---

(١) انظر: «دلائل الإعجاز» لعبدالقاهر الجرجاني ص ٣٣٨-٣٣٩.
(٢) أخرجه البخاري (٦١٠١) ومسلم (٢٣٥٦).

فإن قلتَ: **فما وجهُ قراءة** مَن قرأ: (إِنَّمَا يَخْشَى اللهُ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءَ) وهو عمرُ بن عبد العزيز، ويُحكى عن أبي حَنيفة؟ قلت: الخشيةُ في هذه القراءة استعارة، والمعنى: إنما يجلُّهم ويعظِّمُهم، **كما يُـجَلُّ المَهيبُ** المَخْشيُّ من الرجال بين الناسِ ومن بين جميع عباده. ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ﴾ تعليلٌ لوجوب الخَشْية؛ لدلالته على عُقوبةِ العُصاة وقَهْرِهم، وإثابةِ أهلِ الطاعة والعفْوِ عنهم، **والمعاقِبُ المثيب حقُّه أن يُخشى**.

قولُه: (**فما وَجْهُ قراءة**)، الفاءُ تدلُّ على إنكارِ قولِه: «لا بدَّ من ذلك»، أي: من تقديمِ المفعولِ، أي: إذا كان الواجبُ ذلك لصحّةِ المعنى، فما وَجْهُ هذه القراءة؟

قولُه: (**كما يُـجَـلُّ المَهيب**)، «ما» مصدرية، أي: إنما يُجِلُّهم إجلالاً مِثلَ إجلالِ المَهيبِ المخشيِّ من الرجال. هذا بيانُ وَجْهِ الاستِعارة، وذلكَ أنّ الاستِعارةَ مسبوقةٌ بالتشبيه، شبّه حالةَ مُعامَلةِ الله تعالى معَ العُلماءِ في تعظيمِه إياهُم وإجلالِه لهم كمُعامَلةِ مَنْ يُـجِلُّ ويُعظِّمُ السُّلطان[1] ومَن هو بصَدَدِه خشيةَ سَطوتِهِ وهَيْبته، فأُدخِلَ المُشبَّهُ في جِنسِ المُشبَّهِ به، واستُعمِلَ فيما يُستَعمَلُ في المُشبَّهِ به دَالًّا عليه، بقرينةِ ما هو مُنزَّهٌ من ذلك ومُتعالٍ عنه من الخشية، وهي الاستعارةُ التَّبَعيةُ الواقعةُ على طريق التمثيل[2].

قولُه: (**المعاقِبُ المثيبُ حقُّه أن يُخْشى**)، فإن قُلتَ: المثيبُ كيفَ يخشى، والوصفُ بالغُفْرانِ موجبٌ للرجاءِ لا للخوف؟

قلتُ: جوابُه ما ذكرَ في «الفرقان» في قوله: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [الفرقان: ٦]: «دل بهذا على القدرةِ التامةِ؛ لأنه لا يوصفُ بالمغفرةِ والرحمةِ إلا القادرُ على العقوبة». ويمكنُ أن يقال: إنّ حالتَي سَطَواتِ القهرِ إما أن تكون بَغْتـةً أو إمهالاً، فدلّ العزيزُ على الأولِ والغفورُ على الثاني، قال تعالى: ﴿وَرَبُّكَ ٱلْغَفُورُ ذُو ٱلرَّحْمَةِ لَوْ يُؤَاخِذُهُم بِمَا كَسَبُوا۟ لَعَجَّلَ لَهُمُ ٱلْعَذَابَ﴾ [الكهف: ٥٨]، فالعالِـمُ يخافُ الحالتَيْن خصوصاً الثانية؛ لأنها قد تكونُ استدراجاً، بخلافِ الجاهلِ لأنه لا يأمَنُ فيها كلَّ الأمن.

---

(١) لفظة «السلطان» غير واضحة في (ط)، وقدرتها بما أثبتّ.

(٢) هذه الفقرة سقطت من (ح) و(ف).

[﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَٰبَ ٱللَّهِ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنفَقُوا۟ مِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً يَرْجُونَ تِجَٰرَةً لَّن تَبُورَ * لِيُوَفِّيَهُمْ أُجُورَهُمْ وَيَزِيدَهُم مِّن فَضْلِهِۦٓ إِنَّهُۥ غَفُورٌ شَكُورٌ ﴾ ٢٩ - ٣٠]

﴿يَتْلُونَ كِتَٰبَ ٱللَّهِ﴾ **يُداوِمون على تلاوته**، وهي شأنُهم ودَيْدَنُهم. **وعن مُطَرِّف** رحمه الله: هي آيةُ القُرّاء. وعن الكلبيِّ: يأخُذون بما فيه. وقيل: **يَعْلَمون ما فيه ويَعْمَلون به**. وعن السُّدِّيِّ: هم أصحابُ رسولِ الله ﷺ ورَضِيَ عنهم. وعن عطاءٍ: هم المؤمنون. ﴿يَرْجُونَ﴾ خبرُ ﴿إِنَّ﴾. والتجارة: طَلَبُ الثوابِ بالطاعة. و﴿لِيُوَفِّيَهُمْ﴾ **متعلِّق بـ﴿لَّن تَبُورَ﴾، أي: تجارةً يَنتفي عنها الكَسادُ** وتنفُقُ عند اللّهِ ليوفِّيَهم بنَفاقِها

قولُه: (﴿يَتْلُونَ كِتَٰبَ ٱللَّهِ﴾ **يداومون [على] تلاوته**) يعني: دلَّ عطفُ الماضي - أي: قولُه: ﴿وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنفَقُوا۟﴾ - على المضارعِ على أن المرادَ به الاستمرارُ والمداومةُ والتحقُّقُ فيه، ويساعدُه مقامُ المدحِ نحو: فلانٌ يَقْري الضيفَ ويَحْمي الحريم.

قولُه: (عن[1] **مُطَرِّفٍ**)، قال صاحبُ «الجامع»[2]: وهو أبو عبد الله مُطَرِّفٌ بن عبد الله ابن الشِّخِّير العامري البصري، روى عن أبي ذرٍّ وعُثمان بن أبي العاص ماتَ سنةَ سبعٍ وثمانين.

قولُه: (**يعلمون ما فيه ويعملون به**)، يريد: أوجبَ عطفُ قولِه: ﴿وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنفَقُوا۟﴾ على ﴿يَتْلُونَ﴾ أن تُفَسَّرَ التلاوةُ بالعمل بما فيه، لأنّ التلاوةَ لم تكن مُعتبرةً إذا لم يُعْلَمْ معنى المَتْلوِّ، ولم يُعتَدَّ بالعلم إذا لم يَقْترنْ معه العمل.

قولُه: (﴿لِيُوَفِّيَهُمْ﴾ **متعلِّق بـ﴿لَّن تَبُورَ﴾، أي: تجارةً ينتفي عنها الكَساد**)، وقوله: «ينتفي عنها الكَساد» تفسيرٌ لقولِه: ﴿لَّن تَبُورَ﴾ لا بالمطابقةِ؛ لأن أصلَ البوار الهلاك. قال في «الأساس»: ومن المجاز: بارَتِ البِياعاتُ كسَدَتْ. وقولُه: «وتَنْفُقُ عند الله» تفسيرٌ

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «وعن» بالواو.

(٢) «جامع الأصول» (١٢: ٩٠٥).

عنده ﴿أُجُورَهُمْ﴾؛ وهي ما استحقُّوه من الثواب، ﴿وَيَزِيدَهُم﴾ مِنَ التفضُّل على المستحَقّ.

وإن شئتَ جَعلت ﴿يَرْجُونَ﴾ في موضع الحالِ على: وأنفقُوا راجِينَ ليُوفِّيَهم، أي: فَعَلوا جميعَ ذلك؛ من التلاوةِ وإقامة الصلاة والإنفاقِ في سبيل الله لهذا الغَرَض. وخبرُ ﴿إِنَّ﴾ قولُه: ﴿إِنَّهُۥ غَفُورٌ شَكُورٌ﴾ على معنى: غفورٌ لهم شكورٌ لأعمالهم.

للتفسيرِ فيكونُ كنايَة، لأن ﴿لَّن تَبُورَ﴾ لازمُ انتفاءِ الكساد وهو لازمُ كونِها نافقة، كأنه قيل: يرجونَ تجارةً نافقةً عند الله مُرْبحةً ليُوفِّيَهم الله أجورَهم، ثم هذه الكناية ترشيحٌ للاستعارة.

قولُه: (**وإن شئتَ جَعلْتَ ﴿يَرْجُونَ﴾ في موضعِ الحال**)، فعلى هذا «ليوفِّيهم الله أجورَهم» يتعلَّقُ بالتلاوةِ وأقاموا الصلاةَ والإنفاق، ولهذا قال: «فعلوا جميعَ ذلك... لهذا الغرض»، وهو التوفية، وإنما عَلَّق المصنِّفُ ﴿يَرْجُونَ﴾ بقولِه: ﴿وَأَنفَقُواْ﴾ دون ﴿يَتْلُونَ﴾ و﴿وَأَقَامُواْ﴾، لئلا تجتمعَ على معمولٍ واحد عواملُ، ولأنَّ ما يتعقَّبُ الجُمَلَ من القيدِ يختَصُّ بالأخيرِ على مذهبِ أبي حنيفةَ رضيَ الله عنه.

ويمكنُ أن يُعلَّقَ بمحذوفٍ على معنى: فَعلوا جميعَ ذلك راجينَ لهذا الغرض، وهو الظاهر. قال أبو البقاء: ﴿يَرْجُونَ﴾ خبرُ ﴿إِنَّ﴾، ﴿لِيُوَفِّيَهُمْ﴾ يتعلَّق بـ﴿يَرْجُونَ﴾، وهي لامُ الصيرورة(١).

وقلت: تأويلُه: أنّ غرضَهم فيما فعلوا لم يكن سوى تجارةٍ غيرِ كاسدة، لأنّ صلةَ الموصولِ هنا علّةٌ وإيذانٌ بتحقيقِ الخبر، ولمّا أدّى ذلك إلى أن وفّاهم الله أجورَهم أتى باللام، وإنما لم يذهَبْ إليه المصنِّف؛ لأن هذه اللام لا توجَدُ إلا في أمرٍ يترتَّبُ الثاني على الأول، ولا يكونُ مطلوباً به كقولِه تعالى: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨].

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٧٥).

والشكرُ مجازٌ عن الإثابة.

[﴿وَٱلَّذِىٓ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ هُوَ ٱلۡحَقُّ مُصَدِّقٗا لِّمَا بَيۡنَ يَدَيۡهِۗ إِنَّ ٱللَّهَ بِعِبَادِهِۦ لَخَبِيرُۢ بَصِيرٞ﴾ ٣١]

﴿ٱلۡكِتَٰبِ﴾ القرآن، و﴿مِنَ﴾ للتبيين، أو الجنس و﴿مِن﴾ للتبعيض ﴿مُصَدِّقٗا﴾ حالٌ مؤكّدة؛ لأنّ الحقَّ لا ينفكُّ عن هذا التصديق. ﴿لِّمَا بَيۡنَ يَدَيۡهِ﴾: لما تقدَّمَه مِنَ الكُتب. ﴿لَخَبِيرُۢ بَصِيرٞ﴾ يعني أنه خَبَرَك وأبصَرَ أحوالَك، فرآك أهلاً لأنْ يوحِيَ إليك مِثْلَ هذا الكتاب المُعجِز الذي هو **عِيارٌ على سائر الكُتب.**

[﴿ثُمَّ أَوۡرَثۡنَا ٱلۡكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصۡطَفَيۡنَا مِنۡ عِبَادِنَاۖ فَمِنۡهُمۡ ظَالِمٞ لِّنَفۡسِهِۦ وَمِنۡهُم مُّقۡتَصِدٞ وَمِنۡهُمۡ سَابِقُۢ بِٱلۡخَيۡرَٰتِ بِإِذۡنِ ٱللَّهِۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلۡفَضۡلُ ٱلۡكَبِيرُ * جَنَّٰتُ عَدۡنٖ يَدۡخُلُونَهَا يُحَلَّوۡنَ فِيهَا مِنۡ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٖ وَلُؤۡلُؤٗاۖ وَلِبَاسُهُمۡ فِيهَا حَرِيرٞ * وَقَالُواْ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَذۡهَبَ عَنَّا ٱلۡحَزَنَۖ إِنَّ رَبَّنَا لَغَفُورٞ شَكُورٌ * ٱلَّذِىٓ أَحَلَّنَا دَارَ ٱلۡمُقَامَةِ مِن فَضۡلِهِۦ لَا يَمَسُّنَا فِيهَا نَصَبٞ وَلَا يَمَسُّنَا فِيهَا لُغُوبٞ﴾ ٣٢-٣٥]

فإن قلتَ: **ما معنى قوله:** ﴿ثُمَّ أَوۡرَثۡنَا ٱلۡكِتَٰبَ﴾؟ قلتُ: فيه وَجْهان، أحدُهما:

قولُه: (**والشكرُ مجازٌ عن الإثابة**)، **النهاية**: في أسماءِ الله: الشَّكور، وهو الذي يَـزْكو عنده القليلُ من أعمالِ العبادِ فيضاعِفُ لهم الجزاءَ، فشُكْرُه لعبادِه مغفرتُه لهم، والشَّكورُ من أبنية المبالغة.

قولُه: (**عيارٌ على سائر الكتب**)، أي: مِعيارٌ لسائرِ الكتبِ، وبه يُقاسُ صِحّةُ غيرِه.

المغرب: عايَرْتُ المكاييلَ والموازين: إذا قايسْتُها، والمعيارُ: الذي يُقاسُ به غيرُه ويُسَوّى[1].

قولُه: (**ما معنى قوله:** ﴿ثُمَّ أَوۡرَثۡنَا ٱلۡكِتَٰبَ﴾؟)، يعني: الظاهرُ أنّ قولَه: ﴿ثُمَّ أَوۡرَثۡنَا﴾ عطفٌ

---

(١) «المغرب في ترتيب المعرب» (٢: ٩٢).

إنّا أوحَيْنا إليك القرآنَ ثم أورثنا مَنْ بعدَك، أي: حَكَمْنا بتوريثه. أو قال: أورَثْناه، وهو يريدُ: نُورثه؛ لِما عليه أخبار الله. ﴿ٱلَّذِينَ ٱصۡطَفَيۡنَا مِنۡ عِبَادِنَا﴾؛ وهم أمَّـتُه من

على ﴿أَوۡحَيۡنَآ﴾، و«ثُمَّ» يقتضي التَّراخيَ في الزمانِ، وأن يقال: ثم نورثُه بعدَك المُصْطَفيْن، فما معنى مجيءِ ﴿أَوۡرَثۡنَا﴾ ماضياً؟

وأجاب بوجهَيْن:

أحدُهما: أنّ المرادَ: ثمَّ حكَمْنا بَعْدَك بتوريثه، أو وضَعَ الماضي موضِعَ المُستقبل، تنزيلاً لما هو الكائنُ بمنزلةِ الكائن.

وثانيهما: أنّ هذه الآيَةَ مُتَّصلةٌ بما سبقَ من قوله: ﴿إِنَّآ أَرۡسَلۡنَٰكَ بِٱلۡحَقِّ بَشِيرٗا وَنَذِيرٗاۚ وَإِن مِّنۡ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٞ﴾ وهو المرادُ من قوله: إنه قَدَّم إرسالَه في كلِّ أمة رسولاً، أي: قَدَّم اللهُ على إرسالِه صلوات الله عليه إرسالَ الرسلِ في كلِّ أمةٍ، وعَقَّبه بما يُنبئُ أن تلك الأُمَمَ تفرَّقت حزبَيْن: حِزْبٌ كَذَّبوا الرسلَ وما أُنْزِلَ معهم، وإليه الإشارةُ بقولِه: ﴿فَقَدۡ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡ جَآءَتۡهُمۡ رُسُلُهُم بِٱلۡبَيِّنَٰتِ وَبِٱلزُّبُرِ وَبِٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُنِيرِ﴾، وحِزْبٌ صَدَّقوهم وآمنوا وتلَوْا كتابَ الله وعَمِلوا بمُقْتضاه وإليه الإشارةُ بقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَتۡلُونَ كِتَٰبَ ٱللَّهِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنفَقُواْ﴾، وعلى هذا الوجه يكون ﴿أَوۡرَثۡنَا﴾ ماضياً يَجْري على ظاهره، والذي يدلّ على هذا التقسيم قولُ المصنِّف: «فأثنى على التالينَ لكُتبه، العاملينَ بشرائعِه، من بين المُكذِّبين بها من سائرِ الأمم».

ولما فرغَ من ذلك جاءَ بما يختصُّ برسولِ الله ﷺ من قوله: ﴿وَٱلَّذِيٓ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ الآية مستطرَداً معترضاً، ثم أخبر بعد ذلك إيراثَه هذا الكتاب الكريم، بهذه الآية بعد إعطاء تلك الأمم الزُّبُرَ والكتابَ المنير؛ فيكونُ ثمَّ للتراخي في الإخبار، وإليه الإشارةُ بقوله: «ثم قال: ﴿ثُمَّ أَوۡرَثۡنَا ٱلۡكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصۡطَفَيۡنَا مِنۡ عِبَادِنَا﴾ أي: مِنْ بَعدِ أولئك المذكورين»، ويمكنُ أن يُحْمَل «ثمّ» على التراخي في المرتبةِ أيضاً إيذاناً بفَضْلِ هذا الكتاب على سائرِ الكتبِ، وفضل هذه الأمة على سائر الأمم[1].

---

(١) قوله: «وفضل هذه الأمة على سائر الأمم» سقط من (ف) و(ح).

الصحابة والتابعين وتابعيهم ومَن بَعْدَهم إلى يوم القيامة؛ لأنّ اللهَ اصطفاهم على سائر الأُمَم، وجَعَلَهم أمّةً وَسَطاً؛ ليكونوا شهداءَ على الناس، واختصَّهم بكرامةِ الانتماء إلى أفضل رُسلِ الله، وحَمْلِ الكتاب الذي هو أفضلُ كُتب الله، ثم قَسَمَهم إلى **ظالم لنفسه مُجرم**: وهو **المرجَأ لأمر الله**؛ ومقتصِدٍ: وهو الذي خَلَطَ عملاً صالحاً وآخرَ سيِّئاً؛ وسابقٍ من السابقين. والوجهُ الثاني: أنه قدَّم إرسالَه في كل أمّة رسولاً، وأنهم كذبوا برُسلِهم وقد جاؤوهم بالبيِّنات والزُّبُر والكتاب المنير، ثم قال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَتۡلُونَ كِتَٰبَ ٱللَّهِ﴾ [فاطر: ٢٩]، فأثنى على التالين لكُتبه العاملينَ بشرائعه مِن بين الـمكذِّبين بها مِنْ سائر الأُمَم، واعتَرَض بقوله: ﴿وَٱلَّذِيٓ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ هُوَ ٱلۡحَقُّ﴾، ثم قال: ﴿ثُمَّ أَوۡرَثۡنَا ٱلۡكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصۡطَفَيۡنَا مِنۡ عِبَادِنَا﴾ أي: من بعدِ أولئك المذكورين، يريدُ بالمصطفَيْنَ من عباده: أهل المِلّة الحنيفيّة. فإن قلتَ: **فكيف جُعِلتْ** ﴿جَنَّٰتُ عَدۡنٖ﴾ **بدلاً مِنَ** ﴿ٱلۡفَضۡلُ ٱلۡكَبِيرُ﴾، ....

قولُه: (**ظالم لنفسِه مُجْرِم**)، **الراغب**: ظلمُ النفسِ في الحقيقة هو التقصيرُ في تهذيبِها وسياستِها المذكورة في قوله ﴿وَقَدۡ خَابَ مَن دَسَّىٰهَا﴾ [الشمس: ١٠]، وذلك أنّ كلَّ إنسانٍ سائسُ نَفْسِه، فمَتى لم يُوفِّ حَقَّ السياسةِ فقد ظلمَها ظُلْمَ الوالي رَعيّتَه، وخوطبَ بذلك مَنْ أُعْطِيَ القوّةَ ومُكِّنَ من البلوغِ إلى الدرجاتِ الرفيعةِ فرضيَ لنفسِه بأدنى منزلة[(١)].

قولُه: (**المُرجَأ لأمرِ الله**)، **النهاية**: الإرجاء: التأخيرُ، مَهْموز.

وفي حديثِ توبةِ كَعب بنِ مالك: «وأرجَأ رسولُ الله ﷺ أمْرَنا»[(٢)]: أخَّرَنا. قال الله تعالى: ﴿وَءَاخَرُونَ مُرۡجَوۡنَ لِأَمۡرِ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ١٠٦]، أي: مؤخَّرون حتى يُنْزِلَ الله فيهم ما يُريد.

قوله: (**فكيف جعلت** ﴿جَنَّٰتُ عَدۡنٖ﴾ بدلاً من ﴿ٱلۡفَضۡلُ ٱلۡكَبِيرُ﴾)، يعني: لما كانت

(١) «مفردات القرآن» ص ٥٣٨.

(٢) أخرجه البخاري (٤٤١٨) ومسلم (٢٧٦٩).

....

﴿جَنَّٰتُ عَدۡنٍ﴾ بدلاً من ﴿ٱلۡفَضۡلُ ٱلۡكَبِيرُ﴾[(١)]، وهو عبارةٌ عن السبق بالخيرات، فيلزَمُ أن يكونَ ﴿جَنَّٰتُ عَدۡنٍ﴾ بدلاً من السبقِ بالخيرات، وليس بينهما مناسبةٌ ظاهراً ليُبْدَل منه.

وتلخيصُ الجواب: أنّ السبقَ بالخيراتِ لما كان سبباً لنيلِ الثوابِ حُمِلَ على نَفْسِ الثوابِ إقامةً للسببِ مُقامَ المُسبَّب، ثم أُبْدِلَ منه، ولعَمْري هذا بعيدٌ عن الذوق، متعسِّفٌ جدّاً، وما دعاهُ إليه إلا تصحيحُ مَذْهَبه، ونحن معاشرَ أهل السنَّة نجعلُ المشارَ إليه بقوله: ﴿ذَٰلِكَ هُوَ ٱلۡفَضۡلُ ٱلۡكَبِيرُ﴾ ما سبق من معنى الإيراث، كما في «الوسيط»[(٢)]، ونجعلُ ﴿جَنَّٰتُ عَدۡنٍ﴾ جملةً مستأنفة.

قال مُحيي السُّنة: ﴿ذَٰلِكَ هُوَ ٱلۡفَضۡلُ ٱلۡكَبِيرُ﴾ يعني: إيراثَهم الكتابَ، ثم أخبرَ بثَوابهم فقال: ﴿جَنَّٰتُ عَدۡنٍ يَدۡخُلُونَهَا﴾ يعني: الأصناف الثلاثة[(٣)].

وقال أبو البقاء: ﴿جَنَّٰتُ عَدۡنٍ﴾ خبرُ مُبتدأٍ محذوف أو مبتدأ، والخبر ﴿يَدۡخُلُونَهَا﴾[(٤)]. ويؤَيِّدُه ما رواهُ المصنِّفُ أنّه قُرِئَ: «جَنّاتِ عَدْنٍ»[(٥)] بالنصبِ على إضمارِ فعْلٍ يُفَسِّرُه الظاهرُ، أي: يدخلونَ جَنّاتِ عَدْنٍ يدخلونها، فنَتخَلَّصَ بهذا التأويلِ من هذا المضيقِ ويَسْلَمَ النظمُ السَّريُّ من الانفكاك، وهذا أولى مما ذهبَ إليه بوجوه:

أحدُها: أن سُنّةَ الله جاريةٌ في هذا الكتابِ المجيد أن يُقابلَ ذكْرَ المؤمنينَ بذكْرِ مُخالفيهم، ويقارِنَ ذكر الجنة بذكر النار.

ولما ذكر أوصافَ المؤمنينَ وما إليه مصيرُهم في قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَتۡلُونَ كِتَٰبَ ٱللَّهِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ وهلُمَّ جرّاً إلى قوله: ﴿وَلَا يَمَسُّنَا فِيهَا لُغُوبٞ﴾ قابلَه بذكْرِ الكافرين وما

---

(١) من بداية الفقرة إلى هنا سقط من (ح) و(ف).

(٢) يعني «تفسير الوسيط للواحديِّ» (٣: ٥٠٥).

(٣) «معالم التنزيل» (٦: ٤٢٣).

(٤) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٧٥).

(٥) انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (١٤: ٣٥٠).

....

إليه مصيرُهم في قوله: ﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ ﴾، فلو جعلَ بعضَ أولئك من أهل النارِ لبطلَ التقابُل ولناقضَ تفسيرَ رسول الله ﷺ على ما رواه الترمذيُّ[(١)] عن أبي سعيدٍ أن النبيَّ ﷺ قال في هذه الآية: ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ ﴾ قال: «هؤلاءِ كلّهم بمنزلةٍ واحدةٍ وكلُّهم في الجنة».

وثانيها: أنَّ قولَهم: ﴿إِنَّ رَبَّنَا لَغَفُورٌ شَكُورٌ ﴾ لا يلتئمُ بما قبْلَه إذا جُعِلَ الشكورُ مقولاً للسابقِ بالخيراتِ والغفورُ للظالمِ والمُقْتصِد، والعجَبُ أنه كيفَ بادرَ إلى لفظِ الشكورِ وقال: دلَّ الشكورُ على أنّ القومَ كثيرو الحسناتِ وتقاعَدَ عن لفظِ الغَفور في أنه دلَّ على أنّ القومَ كثيرو السيئات، وعن قولِ ابن عباس: «غفرَ العظائمَ من ذنوبِهم، وشكرَ اليسيرَ من محاسنِ أعمالِهم»!

وما روى الإمام أحمد عن أبي الدرداءِ عن رسولِ الله ﷺ بعد ما ذكرَ تفسيرَ الفريقَيْن قال: «وأما الذينَ ظلموا أنفُسَهم فأولئك الذين يُحْبَسون في طولِ المَحْشَر، ثم هم الذين تلافاهم الله برحمته، فهم الذين يقولون: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَذْهَبَ عَنَّا ٱلْحَزَنَ﴾[(٢)]، وفي «المعالم»[(٣)]: نحوه.

وثالثها: وهل يليقُ ويَستقيمُ أن يمدحَ الله قوماً في أولِ كلامِه بقوله: ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ﴾ ـ وقد قال المصنِّف: «وهم أمَّةٌ من الصحابةِ والتابعينَ ومَنْ بعدَهم إلى يومِ القيامة، لأنّ الله تعالى اصطفاهُم على سائرِ الأُمم وجعلَهم أمةً وسطاً شُهداءَ على الناسِ واختصَّهم بكرامةِ الانتماءِ إلى أفضلِ رُسلِ الله وحَمْلِ الكتابِ الذي هو أفضلُ كُتبِ الله، ثم قسَّمهم إلى ظالمٍ لنفسه» إلى آخرِ ما قال فيهم ـ ثم يرجعُ إلى آخرِ كلامِه ويجعلُ أكثرَهم من الذين يُخلَّدون في النار؟! قال صاحبُ «الانتصاف»: قد صُدِّرَتِ القصّةُ

---

(١) أخرجه الترمذي (٣٢٢٥) وأحمد (١١٧٤٥).

(٢) أخرجه أحمد (٢١٧٢٧).

(٣) «معالم التنزيل» (٦: ٤٢٤).

الذي هو السَّبْقُ بالخيرات المشارُ إليه بـ﴿ذَٰلِكَ﴾؟ قلتُ: لمّا كان السببَ في نيل الثواب، نُـزِّلَ منزلةَ المسبَّب، كأنه هو الثوابُ؛ فأُبدِلتْ عنه ﴿جَنَّٰتُ عَدۡنٍ﴾. وفي اختصاصِ السابقين بعد التقسيم بذِكْرِ ثوابهم والسكوتِ عن الآخرين ما فيه مِن وجوبِ الحذر، فليَحذرِ المقتصد، وليَهلِكِ الظالمُ لنفسه حذراً، **وعليهما بالتوبةِ النَّصوح** المُخلِّصة مِن عذابِ الله، ولا يغترّا بما رواه عمرُ رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ: «**سابِقُنا سابق**، ومقتصِدُنا ناجٍ، وظالمُنا مغفورٌ له»؛ فإنّ شَرْطَ ذلك صحّةُ التوبة؛ لقوله

بذكْرِ المصطفَيْن من عبادِ الله، ثم قَسَّمهم إلى الظالمِ والمقتصدِ والسابقِ فيلزَمُ اندراجُ الظالمِ الموَحِّدِ في المصطَفْين وإنّه لمنهم، وأيُّ نِعمةٍ أعظمُ من اصطفائه للتوحيد والعقائد السالمة من البدَع، فما بالُ الزمخشريّ يُطنبُ في التسوية بين الموحِّدِ المُصْطفى وبين الكافرِ المَخْزِيِّ. وقوله: ﴿جَنَّٰتُ عَدۡنٍ﴾ عائدٌ إلى المصطفَيْن عُموماً، وإعرابُها مبتدأٌ، و﴿يَدۡخُلُونَهَا﴾ خبرُه، وقولُه: ﴿يُحَلَّوۡنَ فِيهَا﴾ إلى آخرِ الآيةِ خَبَرٌ بعدَ خَبَرٍ[1].

قولُه: (**حَذَراً**) أي: فليَحذَرْ حَذَراً أيَّ حَذَر، وليهلكَ من جِهةِ الحِذار، أو لأجلِه، أو حالَ كونِه حَذِراً.

قولُه: (**وعليهما بالتوبة النصوح**)، عن بعضِهم: هو من قولِهم: نصحت الإبل الشُّرْبَ تنصَحُ نُصوحاً، أي: صدقتُها، وأنصَحْتُها أنا أروَيْتُها، ومنه التوبةُ النصوحُ، وهي الصادقة.

قولُه: (**سابقُنا سابق**)، الحديث رواه البيهقيُّ في «البعث والنشور»[2]، ومعنى: «سابقنا سابق» أي: مَن زادت حسناته على سيئاته فهو الذي يدخلُ الجنة بغير حساب، و«مقتصدنا ناجٍ»: أن من استوت حسناتُه وسيئاتُه فهو يحاسبُ حساباً يسيراً، ثم يدخل الجنة، و«ظالـمنا مغفورٌ له»: أن من أوْثقَ نَفْسَه بالذنوب، فهو إمّا أن تُدركه الشفاعةُ، أو يغفر الله تعالى له بفَضْله، أو يُعذّبه بقَدرِ ذَنْبِه ثم يخرجه ويدخله الجنة. روى البيهقيُّ عن جابرِ بنِ عبدِ الله رضيَ الله عنه حديثاً موقوفاً عليه هذا معناه.

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٦١٣).

(٢) برقم (٦١).

تعالى: ﴿عَسَى ٱللَّهُ أَن يَتُوبَ عَلَيۡهِمۡ﴾ [التوبة: ١٠٢]، وقوله: ﴿إِمَّا يُعَذِّبُهُمۡ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيۡهِمۡ﴾ [التوبة: ١٠٦]، ولقد نطق القرآنُ بذلك في مواضعَ مَن استقرأها اطّلَعَ على حقيقة الأمر، ولم يعلِّلْ نفْسَه بالخُدَع. وقُرئ: (سبَّاقٌ). ومعنى: ﴿بِإِذۡنِ ٱللَّهِ﴾: بتيسيرِه وتوفيقه. فإن قلتَ: لمَ قدَّم الظالمَ ثم المقتصدَ ثم السابق؟ قلتُ: للإيذان بكثرةِ الفاسقين منهم وغَلَبتِهم، وأنّ المقتصِدين قليلٌ بالإضافة إليهم، والسابقون أقلُّ من القليل. وقُرئ: (جنةُ عدن) على الإفراد، كأنها جنّة مختصّةٌ بالسابقين، و: (جناتِ عدن): بالنصبِ على إضمار فعلٍ يفسِّره الظاهر؛ أي: يَدخلون جناتِ عَدْن يدخلونها، و: (يُدْخَلُونها) على البناء للمفعول، و (يَحْلَوْن) مِن: حَلِيَتِ المرأة، فهي حالٍ. ﴿وَلُؤۡلُؤٗا﴾ معطوفاً على محلّ ﴿مِنۡ أَسَاوِرَ﴾، و﴿مِنۡ﴾ داخلةٌ للتبعيض، أي: يحلَّون بعضَ أساورَ مِن ذهبٍ، **كأنه بعضٌ سابق لسائرِ الأبعاض**، كما سبق المُسَوَّرون به غيرَهم. وقيل: إنّ ذلك الذهبَ في صفاءِ اللؤلؤ. و(**ولولؤاً**) **بتخفيفِ الهمزة الأُولى**. وقُرئ: (الحُزْن) والمراد: حُزن المتَّقين، وهو ما أهمَّهم مِن خوفِ سُوء العاقبة، كقوله تعالى: ﴿إِنَّا كُنَّا قَبۡلُ فِيٓ أَهۡلِنَا مُشۡفِقِينَ * فَمَنَّ ٱللَّهُ عَلَيۡنَا وَوَقَىٰنَا عَذَابَ ٱلسَّمُومِ﴾ [الطور: ٢٦-٢٧]. وعن ابنِ عبّاسٍ

قولُه: (**كأنه بعضٌ سابقٌ لسائرِ الأبعاض**)، أي: في ذكْرِ البعضِ الدلالةُ على فَضْلِها وتفوقها على سائر الأبعاضِ كما سبقَ المُسَوَّرون به غيرَهم بهذا البعضِ من الأساورِ، ونحوُه قوله تعالى: ﴿وَرَفَعۡنَا بَعۡضَهُمۡ فَوۡقَ بَعۡضٖ دَرَجَٰتٖ﴾ [الزخرف: ٣٢]، وأريد به محمَّدٌ صلواتُ الله عليه، واللامُ في «لسائرِ» كاللام في: «أنا ضاربٌ لزيد».

قولُه: («ولولؤاً»(١) **بتخفيفِ الهمزةِ الأولى**)، في «التيسير»(٢): ترك أبو بكر وأبو عَمْرٍو ـ إذا خفف ـ الهمزة الأولى من «لؤلؤاً»، وحَمزة إذا وقفَ: سَهَّل الهمزتَيْن على أصلِه، وهشامٌ: يسهِّلُ الثانيةَ فيه في غيرِ النصبِ على أصلِه، والباقونَ يُحقِّقونها.

---

(١) انظر: «حجة القراءات» ص ٥٩٢ و«الجامع لأحكام القرآن» (١٢: ٢٨).

(٢) «التيسير في القراءات السبع» ص ١٥٦.

رضي الله عنهما: حُزْن الأَعراضِ والآفات. وعنه: حُزْن الموتِ. وعن الضحَّاك: حُزن إبليسَ ووسوستِه. وقيل: همُّ المَعاش. وقيل: حُزنُ زوالِ النِّعَم، وقد أكثروا حتى قال بعضُهم: كِراءُ الدار، ومعناه: أنه يعمّ كلَّ حُزن من أحزان الدِّين والدنيا، حتى هذا. وعن رسولِ الله ﷺ: «ليس على أهلِ لا إلهَ إلّا اللهُ وَحشةٌ في قُبورهم ولا في مَحْشرهم ولا في مَسيرِهم؛ وكأني بأهلِ لا إلهَ إلّا الله يَخرُجون مِن قُبورِهم وهم يَنفُضون الترابَ عن وُجوهِهم ويقولون: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَذْهَبَ عَنَّا ٱلْحَزَنَ﴾». وذكرُ الشَّكور دليلٌ على أنّ القومَ كثيرو الحَسَنات. ﴿ٱلْمُقَامَةِ﴾: بمعنى الإقامة، يقال: أقمتُ إقامة ومَقاماً ومُقامة. ﴿مِن فَضْلِهِۦ﴾: من عطائه وإفضالِه؛ من قولهم: لفلانٍ فُضولٌ على قومه وفواضلُ، وليس من الفَضْل الذي هو التفضُّل؛ لأنّ الثوابَ بمنزلة الأجرِ المستحَقّ،

قولُه: (يخرجونَ من قبورِهم وهم ينفضون الترابَ عن وجوهِهم ويقولون: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَذْهَبَ عَنَّا ٱلْحَزَنَ﴾)، الحديث ما وجدته في الأصول[1]، غير أنه غيرُ موافقٍ لظاهر الآية؛ لأنَّ السابقَ جنات عدن يدخلونها، واللاحق الذي أحلنا دار المقامة صريح في أن مثل هذا القول صادر عنهم في الجنة.

قولُه: (﴿ٱلْمُقَامَةِ﴾ بمعنى الإقامة)، عن بعضِهم: دار المُقامةِ مفعولٌ ثانٍ لـ ﴿أَحَلَّنَا﴾، وليسَت بظَرْفٍ لأنها محدودة، ﴿وَلَا يَمَسُّنَا﴾ حالٌ من المفعولِ الأول.

قولُه: (﴿مِن فَضْلِهِۦ﴾: من عطائِه وإفْضاله)، الإفضالُ: الإحسانُ. أفضَلَ عليه وتفَضَّل: بمَعْنى، وأفضَلَ منه فَضْلةً.

قولُه: (وليسَ من الفضلِ الذي هو التفضُّل)، وعند أهلِ السنّة مِنْ تَفضُّلِه وكَرمه. قال الزجاج[2] والواحدي[3]: ذلك بتفضّلِه لا بأعمالِنا، وفي «المطْلع»: لا باستحقاقِنا. لأن العملَ

(١) أخرجه البيهقي في: «البعث والنشور» ص٩٢ والطبراني في «الدعاء» ص ٤٣٦ وفي: «المعجم الأوسط» (٩٤٧٨) عن ابن عمر.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٧١).

(٣) «التفسير الوسيط» (٣: ٥٠٦).

والتفضُّل كالتبرُّع. **وقُرِئ: (لَغُوب) بالفتح**؛ وهو اسمُ ما يلغبُ منه، أي: لا تتكلّف عملاً يُلغِبُنا، أو مصدرٌ كالقَبُول والوَلُوغ، أو صفةٌ للمَصْدر، كأنه لُغُوب لَغُوب، كقولك: موتٌ مائت. فإنْ قلتَ: ما الفرقُ بين النَّصَبِ واللُّغوب؟ قلتُ: النَّصَب: التَّعَبُ والمشقَّة التي تُصيب المنتصِبَ للأمر المزاوِلَ له، وأمّا اللُّغوب: فما يَلحقُه من الفُتور بسببِ النَّصَب، فالنَّصَب: نفسُ المشقّة والكُلفة، **واللُّغوب: نتيجتُه** وما يحدث منه من الكَلالِ والفَترة.

معناه زائلٌ، وثوابُ الجنةِ دائم لا يزولُ، ولعلّ المصنِّفَ لما خَصَّ قوله: ﴿وَقَالُواْ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَذْهَبَ عَنَّا ٱلْحَزَنَ﴾ إلى آخره بالسابقِ دونَ الظالمِ والمُقتصِدِ ذهبَ إلى هذا المعنى.

قولُه: (**وقُرِئَ: «لَغوب» بالفتح**)، قالَ ابنُ جنِّي[1]: وهي قراءةُ عليٍّ رضي الله عنه والسُّلَميِّ، وفيه وجهان: إن شئْتَ حَمَلْتَه على ما جاء من المصادر على الفَعولِ، نَحْو: الوَضوء والوَلوع والوَقود، وإن شئْتَ جعلتَه صفةً لمصدرٍ محذوفٍ، أي: لا يَمسُّنا فيها لُغوبُ لَغوبٍ، على قولِهم: شِعْرُ شاعرٍ ومَوْتُ مائتٍ، كأنه وصَفَ اللُّغوبَ بأنه قد لَغِبَ، أي: أعيى وتَعِب.

وعليه قولُهم: جُنَّ جنونُه، وخرجَتْ خَوارجُه، وعلى هذا حمَلَ أبو بكرٍ قولَهم: توضأت وَضوءًا، أي: وُضوءًا وَضوءًا.

وحكى أبو زيد: رجلٌ ساكوتٌ بيِّن الساكوتة، فلما قرأتُ هذا على أبي عليٍّ حمله على قياس قول أبي بكر، فقال: تقديرُه بَيِّن السكتةِ الساكوتةِ، فجَعل الساكوتةَ صفةَ مصدرٍ محذوف، وحَسَّنَ ذلك عندي أنه من لفظِه.

قولُه: (**واللُّغوب: نتيجتُه**)، أجابَ عن الفَرْقِ ولم يُبيِّنِ الأسلوبَ بأنه مِن أيِّ قَبيلٍ هو، ولأيِّ فائدةٍ تكرارُ «المسّ»؟

أما الأسلوبُ فمن باب قولِه:

لا تــرى الضَّـــبَّ بهـــا يَنجَحِر

---

(١) «المحتسب» (٢: ٢٠٠).

[﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُواْ وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُم مِّنْ عَذَابِهَا ۚ كَذَٰلِكَ نَجْزِي كُلَّ كَفُورٍ * وَهُمْ يَصْطَرِخُونَ فِيهَا رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَٰلِحًا غَيْرَ ٱلَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ ۚ أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُم مَّا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مَن تَذَكَّرَ وَجَآءَكُمُ ٱلنَّذِيرُ ۖ فَذُوقُواْ فَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِن نَّصِيرٍ ﴾ ٣٦-٣٧]

﴿فَيَمُوتُواْ﴾ **جوابُ النفي**، ونصبُه بإضمارِ «أن». وقُرِئ: (فيموتون) عطفاً على ﴿يُقْضَىٰ﴾، وإدخالاً له في حُكْمِ النفي، أي: لا يقضى عليهم الموتُ فلا يموتون، كقوله: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾ [المرسلات: ٣٦]. ﴿كَذَٰلِكَ﴾ مِثْلَ ذلك الجزاء (يُجْزَى)، وقُرِئ: (يُجازَى)، و﴿نَجْزِي كُلَّ كَفُورٍ﴾ بالنون. ﴿يَصْطَرِخُونَ﴾: يتصارَخون: يَفتعِلون

وقولِه:

على لاحِبٍ لا يُهتَدى بمَنارِه[1]

أي: لا ضَبَّ ولا انجِحار، ولا مَنارَ ولا اهتِداء، ولا نَصَبَ ولا لُغوب. والمُرادُ نفيُ النَّصَب، وإنما ضمَّ إليه نتيجتَه ليُؤذِنَ بأنّ انتِفاءَ السَّببِ أمرٌ مُحقَّقٌ لا نِزاعَ فيه، وبلغَ في تحقُّقِه إلى أنْ صارَ كالشاهدِ على نفي المُسبَّب، وهو اللُّغوب.

وتكريرُ «المسّ» للترديدِ وتعليقِ كُلِّ مرّةٍ ما لم تُعلَّقْ به أولاً، كقولِ الشاعر:

لو مَسَّها حَجَرٌ مَسَّتْهُ سَرّاءُ[2]

قولُه: (﴿فَيَمُوتُواْ﴾ **جوابُ النفي**)، ﴿وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُم﴾ في محلِّ فاعل ﴿يُخَفَّفُ﴾، و﴿مِّنْ عَذَابِهَا﴾ في موضع نصب، ويجوز العكس.

قولُه: (**وقُرِئَ «يُجازى» و«يُجْزى» و﴿نَجْزِي﴾**)[3]، بالنون: كلّهم إلا أبا عمروٍ، فإنه قرأ بالياءِ مَضمومةً وفتحَ الزاي»[4].

(١) سبق تخريجه.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) كذا في الأصول الخطية، وفيه بعضُ مخالفة للفظ الزمخشري في «الكشاف» كما لا يخفى.

(٤) انظر: «حجة القراءات» ص ٥٩٣.

من الصُّراخ؛ وهو الصياحُ بجهد وشدَّة. قال:

كَصَرْخَةِ حُبْلَى أَسْلَمَتْهَا قبيلُهَا

واستُعمِلَ في الاستغاثة لـجهْد المستغيثِ صَوْتَه.

فإن قلتَ: هلّا اكتُفِيَ بـ﴿صَٰلِحًا﴾ كما اكتُفِيَ به في قوله تعالى: ﴿فَٱرْجِعْنَا نَعْمَلْ صَٰلِحًا﴾ [السجدة: ١٢]؟ وما فائدةُ زيادةِ ﴿غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ﴾ على أنه يُوهِمُ أنهم يَعملون صالحاً آخرَ غيرَ الصالح الذي عَمِلوه؟ قلتُ: فائدة زيادتِها التحسُّر على ما عملوه من غيرِ الصالح مع الاعترافِ به. وأمّا الوهم فزائلٌ بظهور حالِهم في الكُفر وركوبِ المعاصي؛ **ولأنهم كانوا يَحسَبون** أنهم على سيرةٍ صالحة، كما قال اللهُ تعالى: ﴿وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾ [الكهف: ١٠٤]، فقالوا: أخرجْنا نعملْ صالحاً غيرَ

قولُه: (**كصَرْخَة حُبْلى**)، أوَّلُه:

قصدْتُ إلى عَنْسي لأجدَحَ رَحْلَها وقد حانَ من تلك الدِّيارِ رَحيلُها
فأَنَّتْ كما أنَّ الأسيرُ وصَرَّخَتْ كصَرْخةِ حُبْلى أسلَمَتْها قَبيلُها

أسلَمَتْها: خذَلَتْها، مِن قولهم: أسلَمَه، أي: خذَلَه. والقبيلُ: القابلة، وقيل: كلُّ جيلٍ من إنسٍ وجنٍّ قَبيل.

قولُه: (**ولأنهم كانوا يَحسَبون**)، تسليمٌ للاعتراضِ بعد الاعتذارِ منه، أي: يجوزُ اعتبارُ أنَّهم يعملون صالحاً آخرَ بناءً على زَعْمِهم؛ لأنهم كانوا يُحسِنون صُنعاً، فعلى الأول: الصفةُ مؤكِّدة، وعلى الثاني: مميِّزة.

قال أبو البقاء: ﴿صَٰلِحًا غَيْرَ ٱلَّذِى﴾ يجوز أن يكونَ صفتَيْن لمصدرٍ محذوفٍ أو مفعولٍ محذوف، ويجوزُ أن يكونَ ﴿صَٰلِحًا﴾ نعتاً للمصدرِ و﴿غَيْرَ ٱلَّذِى﴾ مفعولاً[1].

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٧٦).

الذي كنّا نحسبُه صالحاً فنعمَلَه. ﴿أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُم﴾ توبيخٌ مِنَ الله، يعني: فنقولُ لهم. وقُرِئ: (ما يَذَّكَّرُ فيه من اذَّكَّر) على الإدغام، وهو متناولٌ لكلِّ عُمر تمكَّن فيه المكلَّفُ من إصلاحِ شأنه وإن قَصُر؛ إلّا أنَّ التوبيخَ في المتطاول أعظمُ. وعن النبيِّ ﷺ: «العُمرُ الذي أعذرَ اللهُ فيه إلى ابنِ آدمَ ستونَ سنةً». وعن مجاهدٍ: ما بين العشرينَ إلى الستين. وقيل: ثماني عشرة وسبع عشرة. و﴿ٱلنَّذِيرُ﴾: الرسول. وقيل: الشَّيب. وقُرِئ: (وجاءتْكم النُّذر). فإن قلتَ: علامَ عُطف ﴿وَجَآءَكُمُ ٱلنَّذِيرُ﴾؟ قلتُ: على معنى: ﴿أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُم﴾؛ لأنّ لفْظَه لفظُ استخبار. ومعناه معنى إخبار، كأنه قيلَ: قد

قولُه: (﴿أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُم﴾ توبيخٌ من الله)، يعني: فنقولُ لهم،أي: يقولُ الله لهم ذلك موبِّخاً. قالَ الزجاج: معناه: أولم نُعَمِّرْكم العُمرَ الذي يتذكَّر فيه مَنْ تذكَّر[1].

وقال ابن الحاجب[2]: ﴿مَّا﴾لا يستقيمُ أن تكونَ نافيةً من حيثُ اللفظ ومن حيث المعنى. وأما اللفظُ فلأنها يجبُ قَطْعُها عن ﴿نُعَمِّرْكُم﴾، لأنه لا يجوزُ أن يكونَ النفيُ من معمولِهِ، وأيضاً فإنَّ الضمير في ﴿فِيهِ﴾يرجع إلى غير مذكور. وأما المعنى: فلأن قوله: ﴿أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُم﴾ إنما سيق لإثباتِ التعميرِ وتوبيخِهم على تركِهم التذكيرَ فيه، فإذا جُعلَ نفياً كان فيه إخبارٌ عن نفيِ تذكُّرِ متذكِّر فيه فظاهرُه على ذلك نَفْيُ التعمير؛ لأنه إذا كان زماناً لا يتذكَّرُ فيه متذكِّرٌ لزِمَ أن لا يكون تعميراً وهو خلافُ قولِه: ﴿أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُم﴾.

قولُه: (العُمْرُ الذي أعذرَ الله فيه) الحديثُ من رواية البخاري عن أبي هريرة قال: قالَ رسول الله ﷺ: «أعذَرَ الله إلى امرئٍ أخّر أجلَه حتى بلغ ستين سنة»[3].

النهاية: أي: لم يُبْقِ فيه موضعاً للاعتذارِ حيث أمهَلَه طولَ هذه المدةِ ولم يَعْتَذر. يقال: أعذَرَ الرجلُ؛ إذا بلغ أقصى الغايةِ في العُذْر.

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٧٢).
(٢) في «الأمالي» (١:٢٠٧).
(٣) سبق تخريجه.

عمَّرناكم وجاءكم النذير.

[﴿ إِنَّ ٱللَّهَ عَـٰلِمُ غَيْبِ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ إِنَّهُۥ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ﴾ ٣٨]

﴿إِنَّهُۥ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾ كالتعليل؛ لأنه إذا عَلِمَ ما في الصُّدور وهو أخفى ما يكون؛ فقد عَلِمَ كلَّ غيبٍ في العالَمَ. وذاتُ الصدور: مُضمَراتها، وهي تأنيثُ «ذو» في نحوِ قول أبي بكرٍ رضي الله عنه: ذو بَطنِ [بنتٍ][1] خارِجةَ جاريةٌ. وقولِه:

لِتُغْنِيَ عَنِّي ذَا إِنَائِكَ أَجْمَعَا

قولُه: (ذو بَطْنِ [بنت] خارجة)، قيل: خارجة: جاريةُ امرأةٍ من بَجيلةَ ولدَتْ كثيراً من قبائلِ العرب. أي: جَنينُها جارية.

المغرب: ذو بَطْنِ بنتِ خارجة جارية؛ أي: جَنينُها، وألقت الدجاجة ذا بَطْنِها.

قولُه: (لتُغْنيَ عني ذا إنائك أجْمعا)، أوله:

إذا قالَ قَدْني قُلْتُ بالله حِلْفة[2]

قدْني وقَطْني؛ أي: حَسْبي. حِلْفةً: نصْبٌ مَصْدَرٌ للفعلِ المحذوف الذي يتعلَّق به الباءُ في «بالله»، واللامُ في «لتُغْنيَ» للقسَم وأصله: «لتُغْنينْ» بالنون الخفيفة المؤكّدة، فلما حُذفَت بَقِيت الياءُ مفتوحةً على ما كانت عليه قبل الحذفِ لثبوتِ النونِ الخفيفة في النية.

«لِتُغْني عني» أي: بَعِّدْ عني وتَنَحَّ جميعَ ما في إنائك، ولا تُعِدْهُ إليَّ بل اشرَبْ، والعرب تقول: اغنِ عَنّي وَجْهَك، أي: بَعِّدْه، وإنما أضافَ الإناءَ إلى المخاطَبِ وليس الإناء له وإنما هو للمتكلِّم؛ لِما بينَ المخاطَبِ وبينَ الإناءِ نوعُ مُلابَسة، تقول لما نزل الضيفُ بالمُضيف: أكرم مثواه، وبالغ في سَقْيه، فقال الضيفُ للمضيفِ وهو يسقيه ما في الإناء: حَسْبي ما شربتُه، فقال له الساقي: أُقْسِمُ بالله لتشربَنَّ جميعَ ما في إنائِك من اللبن. قال المصنِّف: فَرْقٌ

---

(١) زيادة مقتضاة من مظانّ تخريج الأثر.

(٢) البيت لحريث بن عتّاب الطائي كما في «شواهد الكشاف» (٣:٦١٦).

المعنى: ما في بطنها من الـحَبَل، و: ما في إنائك من الشَّراب؛ لأنّ الـحَبَل والشَّراب يصحبانِ البَطْنَ والإناء. ألا ترى إلى قولهم: مَعَها حَبَلٌ؟ وكذلك المُضمَراتُ تصحبُ الصدورَ، وهي: مَعَها، وذو: موضوعٌ لمعنى الصحبة.

[﴿هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَكُمْ خَلَٰٓئِفَ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ فَمَن كَفَرَ فَعَلَيْهِ كُفْرُهُۥ ۖ وَلَا يَزِيدُ ٱلْكَٰفِرِينَ كُفْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ إِلَّا مَقْتًا ۖ وَلَا يَزِيدُ ٱلْكَٰفِرِينَ كُفْرُهُمْ إِلَّا خَسَارًا﴾ ٣٩]

يقال للمُستخلَف: خَليفةٌ وخليف؛ فالخليفةُ يُـجْمَع: خلائِفَ، والخَليفُ: خُلفاء، والمعنى: أنه جَعَلَكم **خُلفاءَه في أرضه** قد ملَّككم مقاليدَ التصرُّف فيها وسلَّطكم على ما فيها، وأباحَ لكم منافعها؛ لتشكُروه بالتوحيدِ والطاعة، ﴿فَمَن كَفَرَ﴾ منكم وغَمَطَ مِثْـلَ هذه النعمةِ السنيَّة، فوبالُ كُفرِه راجعٌ عليه؛ وهو مقتُ اللّـهِ الذي ليس وراءَه خزيٌ وصَغار، وخسارُ الآخرة الذي ما بعدَه خسار. والمَقْت: أشدُّ البُغض، ومنه قيل لمن يَنكحُ امرأةَ أبيه: مَقْتِيٌّ؛ لكونه ممقوتاً في كلِّ قلب. وهو خطابٌ للناس، وقيل: خِطابٌ لمن بُعِثَ إليهم رسولُ الله ﷺ؛ أي: جَعَلَكم أُمَّةً خلفتْ مَن قبْلَها، ورأتْ

بين قولك: رجلٌ ذو إناءٍ وقولِك: اشرَبْ ذا إنائك، وذلك أنك وصفْتَ الرجلَ بأنه صاحبُ إناءٍ ومالكُه وليس كالآخر لا إناءَ له، وأردْتَ بالثاني: أنه في الإناءِ فإضافتُه كإضافةِ اشرَبْ شرابَ إنائك. أي: اشرَبْ جميعَ ما في الإناء.

قولُه: (**خلفاءَه في أرضِه**)، **الراغب**[١]: خلفَ فلانٌ فلاناً: قامَ بالأمرِ إما بَعْدَه وإما معَه، والخلافة: النيابةُ عن الغيرِ إمّا لغيبةِ الـمنوبِ عنه، وإما لموتِه، وإما لعَجْزه، وإما لتشريفِ المُسْتخلَف، وعلى الوجهِ الأخيرِ استخلف الله تعالى عباده في الأرض قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَكُمْ خَلَٰٓئِفَ فِى ٱلْأَرْضِ﴾.

وقلت: وإلى هذا المعنى نظرَ المصنِّفُ حيث قال: «وغَمَطَ مثْلَ هذه النعمةِ السَّنية».

---

(١) «مفردات القرآن» ص٢٩٤.

وشاهدت فيمن سَلَفَ ما يَنْبغي أن تَعتبِرَ به، فمَن كَفَرَ منكم فعليه جزاءُ كُفره مِن مَقْتِ الله وخَسارِ الآخرة، كما أنَّ ذلك حُكْمُ مَن قَبْلَكم.

[﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ شُرَكَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَرُونِى مَاذَا خَلَقُوا۟ مِنَ ٱلْأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ أَمْ ءَاتَيْنَٰهُمْ كِتَٰبًا فَهُمْ عَلَىٰ بَيِّنَتٍ مِّنْهُ بَلْ إِن يَعِدُ ٱلظَّٰلِمُونَ بَعْضُهُم بَعْضًا إِلَّا غُرُورًا﴾ ٤٠]

﴿أَرُونِى﴾ بدلٌ من ﴿أَرَءَيْتُمْ﴾؛ لأنّ معنى ﴿أَرَءَيْتُمْ﴾: أخبِروني، كأنه قال: أخبِروني عن هؤلاءِ الشُّركاءِ وعمّا استحقُّوا به الإلهية والشِّركة، أَروني **أيَّ جُزء مِن أجزاء الأرض استبدُّوا بخَلْقه دون الله**، أمْ لهم مع الله شركةٌ في خَلْق السماوات؟ أمْ معهم كتابٌ من عند الله يَنطِقُ بأنهم شركاؤُه فهم على حُجّةٍ وبرهانٍ مِن ذلك الكتابِ؟ أو يكون الضميرُ في ﴿ءَاتَيْنَٰهُمْ﴾ للمشركين، كقوله: ﴿أَمْ أَنزَلْنَا عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنًا﴾ [الروم: ٣٥]. ﴿أَمْ ءَاتَيْنَٰهُمْ كِتَٰبًا﴾ مِن قَبْله. ﴿بَلْ إِن يَعِدُ﴾ بعضُهم؛ وهم الرؤوساء ﴿بَعْضًا﴾؛ وهم الأَتْباع ﴿إِلَّا غُرُورًا﴾؛ وهو قولهم: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ [يونس: ١٨]. **وقُرِئ: (بيِّناتٍ)**.

قولُه: (**أيَّ جزءٍ من أجزاءِ الأرضِ استبدُّوا بخَلْقِه دون الله**)، إنما فَسَّر ﴿مَاذَا خَلَقُوا۟ مِنَ ٱلْأَرْضِ﴾ بهذا، وجعل «ما» استفهامية ليتنزَّلَ إلى قولِه: ﴿أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ ثم إلى قوله: ﴿أَمْ ءَاتَيْنَٰهُمْ كِتَٰبًا﴾، لأنّ «أم» مُنقطعةٌ متضمِّنةٌ للهمزة، و«بل» تقتضي التدرُّج، كأنه قيل: أخبروني الذين تَدْعونَ من دون الله هل استبدّوا بخلقِ شيءٍ حتى يكونوا مَعْبودينَ مثْلَ الله، ثم نزلَ منه إلى: أَلَهُمْ شَرِكةٌ في الخَلْق؟ ثم نزلَ منه إلى: أم معهم بَيِّنةٌ وحُجّةٌ مكتوبةٌ بالشرِكة؟ وإذا جُعلَ الضميرُ في ﴿ءَاتَيْنَٰهُمْ كِتَٰبًا﴾ للمشركين لا للأصنام، فيكونُ التدرجُ من دليلِ العقل إلى دليل النقل.

قولُه: (**وقُرِئَ: «بيِّناتٍ»**[1])، نافعٌ وابنُ عامرٍ وأبو بكرٍ والكِسائيّ: بالجمع، والباقون: بغيرِ ألفٍ على التوحيد.

---

(١) انظر: «حجة القراءات» ص ٥٩٤، و«الجامع لأحكام القرآن» (١٤: ٣٥٦).

[﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَا ۚ وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِهِۦٓ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا﴾ ٤١]

﴿أَن تَزُولَا﴾: كراهةَ أن تَزُولا، أو: يمنعَهما مِن أنْ تَزُولا؛ لأنَّ الإمساكَ منع. ﴿إِنَّهُۥ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا﴾ **غيرَ مُعاجِلٍ بالعقوبة، حيثُ يُمسِكُها**، وكانتا جديرتَيْن بأن يُهَدّا هدّاً؛ لعِظَم كلمةِ الشِّرك، كما قال: ﴿تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنشَقُّ ٱلْأَرْضُ﴾ [مريم: ٩٠]. وقُرئ: (ولو زالتا). وإن أمسكهما: جوابُ القَسَم في ﴿وَلَئِن زَالَتَآ﴾ سدّ مسدَّ الجوابَيْن، و﴿مِنْ﴾ الأُولى مَزيدة لتأكيدِ النفي، والثانية: للابتداء. و﴿مِّنۢ بَعْدِهِۦٓ﴾: مِن بعدِ إمْساكه. وعن ابنِ عبّاس رضي الله عنه: أنه قال لرجلٍ مُقبلٍ من الشام: مَن لقيتَ به؟ قال: كَعْباً. قال: وما سمعتَه يقول؟ قال: سمعتُه يقول: إنَّ السماواتِ على منكبِ مَلَك. قال: كَذَبَ كعب! أمَا ترك يهوديّتَه بعدُ؟! ثم قرأ هذه الآيةَ.

[﴿وَأَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ لَئِن جَآءَهُمْ نَذِيرٌ لَّيَكُونُنَّ أَهْدَىٰ مِنْ إِحْدَى ٱلْأُمَمِ ۖ فَلَمَّا جَآءَهُمْ نَذِيرٌ مَّا زَادَهُمْ إِلَّا نُفُورًا ۝ ٱسْتِكْبَارًا فِى ٱلْأَرْضِ وَمَكْرَ ٱلسَّيِّئِ ۚ وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِۦ ۚ فَهَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا سُنَّتَ ٱلْأَوَّلِينَ ۚ فَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَبْدِيلًا ۖ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَحْوِيلًا ۝ أَوَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَكَانُوٓا۟ أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً ۚ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعْجِزَهُۥ مِن شَىْءٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا﴾ ٤٢-٤٤]

قولُه: (**غَيـرَ مُعاجِلٍ بالعُقوبةِ حيثُ يُمْسِكُهما**)، قالَ الزجاج: سأل بعضُهم: لم كانَ في هذا الموضع ذِكْرُ الحلم والمغفرة والمقام يدل على القدرة؟ والجوابُ: أنه تعالى لما أمسكَ السماواتِ والأرضَ عند قولهم: ﴿ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا﴾ [مريم: ٨٨]، حلُمَ فلم يُعجِّل لهم بالعقوبة، وكان مِن حَقِّ السماوات والأرضِ أن تَزولا مِن عَظيمِ فِرْيَتِهم(١).

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٠٧).

بَلَغَ قريشاً قبْلَ مبعثِ رسول الله ﷺ أنَّ أهلَ الكتاب كذَّبوا رُسلَهم، فقالوا: لَعَنَ اللهُ اليهودَ والنصارى أتتهم الرسلُ فكذَّبوهم، فواللّـهِ لئن أتانا رسولٌ لنَـكونَنَّ أهدى من إحدى الأمم، فلمّـا بُعِثَ رسولُ الله ﷺ كذَّبوه. وفي ﴿إِحْدَى ٱلْأُمَمِ﴾ وجهان؛ أحدُهما: مِن بعضِ الأمم، ومِن واحدةٍ من الأُمَم من اليهودِ والنصارى وغيرِهم. والثاني: **مِنَ الأمّةِ التي يقال لها: إحدى الأمم**؛ تفضيلاً لها على غيرِها في الهُدى والاستقامة. ﴿مَّا زَادَهُمْ﴾ إسنادٌ مجازيّ؛ لأنه هو السببُ في أنْ زادُوا أنفسَهم نفوراً عن الحقِّ وابتِعاداً عنه، كقوله: ﴿فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَىٰ رِجْسِهِمْ﴾ [التوبة: ١٢٥]. ﴿ٱسْتِكْبَارًا﴾ بدلٌ من ﴿نُفُورًا﴾، أو مفعولٌ له، على معنى: فما زادَهم إلّا أنْ نَفَروا استِكْباراً وعُلـوّاً في الأرْضِ، أو حالٌ بمعنى: مُستكبـرين وماكـرينَ برسولِ الله ﷺ والمؤمنين. ويجوزُ أن يكون ﴿وَمَكْرَ ٱلسَّيِّئِ﴾ معطوفاً على ﴿نُفُورًا﴾. فإن قلتَ: فمـا وجهُ قوله: ﴿وَمَكْرَ ٱلسَّيِّئِ﴾؟ قلتُ: **أصلُه: وأن مكروا السَّيِّئ، أي: المكْرَ السَّيِّئ**، ثم: ومكراً

قولُه: (**من الأمةِ التي يقال لها إحدى الأمم**(١))، هذا كما يقال: واحدُ القومِ وأوحَدُ العصر، أي: أفضَلُهم.

الأساس: وهو واحدُ قومِه وأوحَدُهُم، وهو واحدُ أُمِّه، وفلانٌ وَحدٌ ووحيدٌ، واستوحَدَ: انفرد، وأوحَدَ الله فلاناً: جَعَله بلا نَظير، وعن بعضِهم: تقولُ العربُ للداهيةِ العظيمة: هي إحدى الإحَد، وإحدى من سبع، أي: إحدى ليالي عادٍ في الشدَّة.

قولُه: (**أصلُه: وأن مكَروا السيّئ، أي: المَكْرَ السيئ**)، قالَ مَكّي: هو من إضافةِ الموصوفِ إلى الصفةِ تقديرُه: ومكَروا المكْرَ السيئَ، ودليلُه قولُه بعد ذلك: ﴿وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِۦ﴾ فـ«مَكْرَ السَّيِّئ» انتصبَ على المصدرِ ثم أُضيفَ إلى نَعْتِه اتساعاً، كصلاةِ الأولى ومسجد الجامع(٢). وفي «التيسير»: نحوُه إضافة الحق إلى اليقين، ووصفه بالسيئ؛ لأنه كانَ

(١) كذا في الأصول الخطية، ويُوافقُه نصُّ «الكشاف» من (ط)، والمطبوع من «الكشاف»، لكن في الأصل الخطي منه ـ أعني: من «الكشاف» ـ: «التي يقال فيها: هي إحدى الأمم».

(٢) «مشكل إعراب القرآن» (٢: ٥٩٦).

السَّيِّئ، ثم: ومَكَرَ السَّيِّئ. والدليلُ عليه: قولُه: ﴿وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِۦ﴾. ومعنى ﴿يَحِيقُ﴾: يُحِيطُ ويَنزل. وقُرِئ: (ولا يُحِيقُ المكْرَ السَّيِّئ) أي: لا يُحِيق اللهُ، ولقد حاقَ بهم يومَ بَدْر. وعن النبيِّ ﷺ: «لا تمكُرُوا ولا تُعِينُوا ماكراً؛ فإنّ الله تعالى يقول: ﴿وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِۦ﴾، ولا تَبْغُوا ولا تُعِينوا باغياً، يقول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا بَغْيُكُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُم﴾ [يونس: ٢٣]». وعن كَعْبٍ: أنه قال لابنِ عبّاسٍ رضي الله عنهما: قرأتُ في التوراة: مَن حَفَرَ مُغوّاةً وَقَعَ فيها. قال: أنا وجدتُ ذلك في كتابِ الله، وقرأ الآيةَ. وفي أمثالِ العرب: مَن حفر لأخيه جُبّاً، وقع فيه مُنكَبّاً. وقرأ حمزةُ: (ومكر السَّيِّئْ) بإسكانِ الهمزة؛ ....

للصدِّ عن الحق، وقد يكون المكرُ حَسناً إذا كان احتيالاً للدعاء، ومنه قوله: ﴿وَمَكَرُواْ وَمَكَرَ ٱللَّهُۖ وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلْمَٰكِرِينَ﴾ [آل عمران: ٥٤].

قولُه: (مُغَوّاة)، الجوهري: المُغَوَّياتُ بفَتْح الواو مُشَدَّدة جَمْعُ المُغَوّاة، وهي: حُفْرة كالزُّبْيةِ بالزاي المضمومةِ، يقال: مَنْ حَفر مُغَوّاةً وقع فيها. وفي «المستقصى»: يُضرَبُ لمن أرادَ بصاحبِه مكراً فحاقَ به(١).

قولُه: (وقرأ حَمْزة: «ومَكْرَ السَّيئْ»(٢)، بإسكانِ الهمزةِ)، في «التيسير»(٣): قرأها حمزةُ في الوصلِ لتوالي الحركات تخفيفاً، كما سكَّن أبو عمرٍو الهمزةَ في ﴿بَارِئِكُمْ﴾(٤) [البقرة: ٥٤] لذلك، وإذا وقَف أبدَلها ياءً ساكنة، والباقون: بخَفْضِها في الوصلِ، ويجوزُ رَوْمُها وإسكانُها في الوقف.

وفي «المطْلع»: قال أبو جعفر النحاس: وقفَ عليه حمزةُ، وهو وَقْفٌ تامّ(٥)، فظنّ الراوي أنه وَصْلٌ لخفة الوقفة.

(١) «المستقصى في أمثال العرب» (٢: ٣٥٤).
(٢) انظر: «حجة القراءات» ص ٥٩٤ و«الجامع لأحكام» القرآن (١٤: ٣٥٨).
(٣) «التيسير في القراءات السبع» ص ١٨٢.
(٤) انظر: «حجة القراءات» ص ٩٧.
(٥) انظر: «القطع والائتناف» للنحاس ص ٤٢٨.

....

وقال الزجاج: وقرأ حمزة: «ومَكْرَ السَّيِّءْ» موقوفاً[١]، وهذا عند النحويين لَحْن، وإنما يجوز في اضطرارِ الشعر، وأنشدوا:

إذا اعوجَجْنَ قلتُ: صاحِ قَوِّمِ

أي: يا صاحب، والأصلُ: يا صاحبُ قَوِّم، لكنه حذفَ مُضطرّاً، وكان الضم بعد الكَسر، والكسر بعْدَ الكسر مستثقلاً، وأنشَدوا:

فاليومَ أشرَبْ غيرَ مُسْتحقِبٍ إثْــماً مــن الله ولا واغِــلِ[٢]

وهذان البيتان قد أنشدَهما جميعُ النحويينَ الحذّاق، وزعموا كلهم أن هذا من الاضطرار لا يجوز مثله في كتاب الله تعالى، وأنشدَهما[٣] محمدُ بن يزيد:

إذا اعوجَجْن قُلْتُ: صاحِ قَوِّمِ

وهذا جيد بالغ، وأنشدنا:

فاليومَ فاشْرَبْ غيرَ مستحقِب

وأما ما يُروى عن أبي عمروٍ بن العلاء: «إلى بارِئْكم» [البقرة: ٥٤]، فإنّما هو أن يختلسَ الكَسْر اختلاساً ولا يَجْزِم، وراويه غيرُ ضابطٍ[٤] ضَبْطَ سيبَوَيْهِ والخليل. ورواهُ سيبويهِ باختلاسِ الكَسْر، كأنه يقلل صوتَه عند الكسر[٥].

---

(١) عبارة الزجاج: على الوقف.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) كذا في الأصول الخطية، وفي «معاني القرآن» للزجاج: «وأنشدناهما».

(٤) صَحَّت عن أبي عمرو روايةُ التسكين في «بارئكم» من طرق عنه، كما صحت عنه رواية التسكين، ولا وَجْهَ لاتهام القراء بعدم الضبط أو قلته، فقد ثبت ضبطهم وتثبُّتهم. انظر: «النشر» لابن الجزري (٢: ٢١٢- ٢١٤).

(٥) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٧٥-٢٧٦).

وذلك لاستثقالِه الحركاتِ مع الياءِ والهمزة، ولعلَّه اختلَسَ فظُنَّ سكوناً، أو وَقَفَ وقفةً خفيفة، ثم ابتَدأ ﴿وَلَا يَحِيقُ﴾. وقرأ ابنُ مسعود: (ومكراً سيِّئاً). ﴿سُنَّتَ ٱلْأَوَّلِينَ﴾: إنزال العذاب على الذين كذَّبوا برُسلِهم من الأُمم قَبْلَهم، **وجَعَلَ استقبالَهم لذلك انتظاراً له منهم**، وبيَّن أنّ عادتَه التي هي الانتقامُ من مكذِّبي الرسل عادةٌ لا يبدِّلُها ولا يحوِّلها، **أي: لا يغيِّرها**؛ وأنّ ذلك مفعولٌ له لا محالة، واستَشْهدَ عليهم بما كانوا يُشاهِدونه في مَسائرهم ومَتاجِرِهم في رِحَلهم إلى الشامِ والعراق واليمنِ مِن آثارِ الماضِينَ وعلاماتِ هَلاكِهم ودَمارهم. ﴿لِيُعْجِزَهُۥ﴾: ليَسبقَه ويَفُوتَه.

[﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِمَا كَسَبُوا۟ مَا تَرَكَ عَلَىٰ ظَهْرِهَا مِن دَآبَّةٍ وَلَـٰكِن يُؤَخِّرُهُمْ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِعِبَادِهِۦ بَصِيرًۢا﴾ ٤٥]

وقالَ أبو عليّ: هو على إجراءِ الوصلِ مُجرى الوقفِ كما حكى سيبويه من قولِه: ثَلَثْهُم. وقيل: يحتملُ أنه خَفَّف آخرَ الاسمِ لاجتماعِ الكسرتين والياءَيْن، كما خفَّفوا الباءَ من «إبل»؛ لتوالي الكسرتين، ونُزِّلَ حركةُ الإعرابِ بمنزلةِ غيرِ حركةِ الإعراب.

قولُه: (ومكراً سَيِّئاً)، قالَ ابنُ جنِّي: يشهد لتنكيره تنكير ما قبله وهو ﴿ٱسْتِكْبَارًا فِى ٱلْأَرْضِ﴾، وقراءةُ العامّة أقوى معنى لتعريفِه، كأنه قال: المكرَ السَّيِّئ مُستنكَرٌ في النفوس[1]، مفعولٌ له لا محالة، أي: لله تعالى أن يفعلَه.

قولُه: (**وجعل استقبالَهم لذلك انتظاراً له منهم**)، اللام متعلِّقٌ بـ«انتظارِ» أي: أُريدَ أن يقال: فهل يَسْتقبلونَ إلا ما فَعلنا بما مضى من الأمم الماضيةِ من الدمارِ، وقيل: فهل ينتظرونَ، إيذاناً بأنّ المنتظرَ حقُّهم اللازم، فهَلْ ينتظرونَ حُلولَ ميعادِه؟

قولُه: (**أي: لا يُغيِّرها**)، معنى التبديلِ والتحويل. وقولُه: «وأنَّ ذلك مفعولٌ له» أي: لله تعالى، عَطْفٌ تفسيريٌّ، فَسَّر معنى «لن» وتكريرَه وما يَتَّصِلُ بهما.

---

(١) «المحتسب» (٢: ٢٠٢)، ولفظه: «كأنه قال: والمكرَ السَّيِّئ الذي هو عالٍ مُستكرهٌ مُستنكرٌ في النفوس».

﴿بِمَا كَسَبُواْ﴾: بما اقتَرَفُوا مِن مَعاصيهم. ﴿عَلَىٰ ظَهْرِهَا﴾: **على ظهرِ الأرض** ﴿مِن دَآبَّةٍ﴾: مِن نَسَمة تَدِبُّ عليها، يريدُ بني آدم. وقيل: ما تَـرَكَ بني آدمَ وغيرَهم مِن سائر الدوابِّ بشُؤم ذُنوبِهم. وعن ابنِ مسعود رضي الله عنه: كادَ الـجُعَل يُعذَّب في جُحْره بذَنْبِ ابنِ آدم، ثم تلا هذه الآيَةَ. وعن أنسٍ: **إنَّ الضَّبَّ لَيَمُوت هَزْلاً في جُحرِه بذَنْبِ ابنِ آدم**. وقيل: يَحبِسُ المطرَ فيهلكُ كلُّ شيء. ﴿إِلَىٰٓ أَجَلٍ

قولُه: (﴿عَلَىٰ ظَهْرِهَا﴾ **على ظهر الأرض**)، قد جرى ذكْرُ الأرض فيما قبل هذه الآية، يَليها قولُه: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعْجِزَهُۥ مِن شَيْءٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ فلذلك جاءَ ﴿عَلَىٰ ظَهْرِهَا﴾. قالَ مَكِّي في قولِه: ﴿فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ﴾: العاملُ في «إذا» هو ﴿جَآءَ﴾ لأن «إذا» فيها معنى الجزاء، والأسماءُ التي يُجازى بها يعملُ فيها ما بعْدَها، تقول: مَنْ أُكْرِمْ يُكْرِمْني، فأُكْرِم هو العاملُ في «مَنْ» بلا خلاف فأشبهَتْ إذن حروفَ الشرطِ لِما فيها من معناه فعمِلَ فيها ما بعدها، وكان حقُّها أن لا يعملَ فيها، لأنها مُضافةٌ إلى ما بعْدَها من الجملِ والمضافُ إليه لا يعملُ في المضافِ لأنه مِن تَمامِه وفيه خلاف. والحقُّ أن الموضعَ الذي يُجازى بها يمكنُ أن يعمَلَ فيها الفعلُ الذي يليها، والموضعُ الذي لا يُجازى بها لا يَحسُنُ أن يعمَلَ بها[1].

قولُه: (**إنّ الضّبَّ ليموتُ هَزْلاً في جُحْرِه بذَنْب ابنِ آدم**)[2]، **النهاية**: أي: يحتبسُ عنه المطرُ بشُؤم ذنوبِهم، وإنمـا خَصَّ الضبّ، لأنه أطولُ الحيوانِ نَفْساً، وأصبرُها على الجوع. ورُوِيَ: «الحُبارى»[3] بدَلَ «الضبِّ» لأنها أبعَدُ الطير نُجْعةً.

---

(١) «مشكل إعراب القرآن» (٢: ٥٩٦).

(٢) بلفظ «الجعل» بدل «الضب» أخرجه الطبري في «جامع البيان» (١٧: ٢٣١) والبيهقي في «شعب الإيمان» (٩: ٥٤٤) والحاكم في: «المستدرك» (٣٦٠٢) والطبراني في «المعجم الكبير» (٩: ٢١٣) وابن أبي شيبة في«المصنف» (٧: ١٠٨) كلهم من حديث عبدالله بن مسعود.
وفي «تخريج أحاديث الكشاف» (٣: ١٥٨) قال: رواه البيهقي في «شعب الإيمان» عن أبي هريرة.

(٣) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٩: ٥٤٤) بلفظ «حتى الحبارى لتموت في وكرها هزلًا لظلم الظالم».

مُّسَمًّى﴾: إلى يوم القيامة. ﴿كَانَ بِعِبَادِهِۦ بَصِيرًا﴾ وعيدٌ بالجزاء.

عن رسول الله ﷺ: «مَنْ قَرَأَ سُورَةَ الملائكةِ دعتْهُ ثمانيةُ أَبوابِ الجنةِ: أَنِ ادخلْ مِنْ أَيِّ بابٍ شئتَ».

هَزُلَتِ الدّابةُ هُزالاً، وأهْزَلْتُها أنا هَزْلاً، وأهزَلَ القوم: إذا أصابَت مواشيَهم السنة، فَهَزُلَتْ، أي: ضعُفَتْ، والـهَزْلُ ضدّ السِّمَن.

تَـمَّتِ السورةُ بحَمْدِ الله

*　*　*

سورة يس
مكية، وهي ثلاثٌ وثمانون آية

بسم الله الرحمن الرحيم

[﴿يسٓ * وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡحَكِيمِ * إِنَّكَ لَمِنَ ٱلۡمُرۡسَلِينَ * عَلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ * تَنزِيلَ ٱلۡعَزِيزِ ٱلرَّحِيمِ * لِتُنذِرَ قَوۡمٗا مَّآ أُنذِرَ ءَابَآؤُهُمۡ فَهُمۡ غَٰفِلُونَ * لَقَدۡ حَقَّ ٱلۡقَوۡلُ عَلَىٰٓ أَكۡثَرِهِمۡ فَهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾ ١-٧]

قُرِئ: (ياسِينَ) بالفتح، كـ«أينَ» و«كيفَ»، أو بالنَّصب على: اتْلُ ياسينَ؛ وبالكَسْرِ

سورةُ يس
مكية وهي ثلاث وثمانون آية

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله: («ياسينَ» بالفتحِ كـ«أين»)، والمشهورة «ياسينْ» مبنيٌّ على السكون، أبو بكرٍ وحَمزة والكسائيُّ: بإمالةِ فَتْحةِ الياء، والباقونَ: بإخلاصِ فتحها[١].

وقال ابنُ جِنِّي: فَتْحُ النونِ قراءةُ ابن أبي إسحاق [بخلافٍ][٢] والثقفي[٣]، وبكَسْرِ النونِ أبو السَّمال، وبالرفعِ هارون[٤]. أما الفتح والكسر فكِلاهما لالتقاء الساكنين وذلك

---

(١) لتمامِ الفائدة انظر: «حجّة القراءات» ص٥٩٥.

(٢) زيادة من «المحتسب» يقتضيها السياق.

(٣) يعني عيسى بن عمر الثقفي.

(٤) عبارة ابن جني في «المحتسب»: وهارون عن أبي بكرٍ الهذلي عن الكلبي: «ياسينُ» بالرفع.

على الأصل، كـ«جَيْرِ»، وبالرفعِ على: هذه ياسينُ، أَوْ بالضمِّ كـ«حَيْثُ». وفخِّمتِ الألِفُ وأُمِيلتْ. وعن ابنِ عبّاس رضي الله عنهما: مَعْناه: يا إنسانُ في لغةِ طيِّئ. والله أعلمُ بصحته. وإن صحَّ فوجهُه أن يكونَ أصلُه: يا أُنيسين، فكَثُرَ النداءُ به على ألسنتهم حتى اقتصَروا على شَطْرِه، كما قالوا في القَسَم: مُ الله، في: ايمُنُ الله. ﴿ٱلْحَكِيمِ﴾: ذي

أنه بنى الكلامَ على الإدراج، لا على وَقْفِ حُروفِ المعجم؛ فحُرِّك لذلك، ومَنْ فَتَحَ هربَ إلى خِفّةِ الفتحةِ لأجلِ ثِقَلِ الياءِ قَبْلَها والكسرة، ومَنْ كَسَر جاء به على أصلِ حركة التقاءِ الساكنين. وهو نظيرُ جَيْرِ وهَيْتَ لكَ وإيهِ وسيبوَيْهِ وعَمْرَوَيْه وبابِهما. ومَنْ ضَمَّ احتملَ أمرَيْن: أحدُهما لالتقاءِ الساكنَيْنِ كـ«جَيْر» و«هَيْتَ لك»، وفي الآخر: ما عِندي فيه وهو[1]: يا إنسانُ؛ لكنّه اكتفى منه بالسينِ وحذفَ الفاءَ والعيْنَ وجعل السينَ اسماً قائماً بذاته، فـ«يا» فيه حرفُ نداءٍ، ونظيرُه ما جاء في الحديث: «كفى بالسيف شا»[2] أي: شاهداً، فحذفَ العين واللامَ. ويؤيِّدُه ما ذهبَ ابنُ عباس رضي الله عنهما إليه في «حمعسق» ونحوه أنها حروف مِن جملةِ أسماءِ الله تعالى، وهي: رحيم وعليم وسميع وقدير ونحو ذلك[3].

قوله: (كـ«جَيْرِ»)، **الجوهريُّ**: جَيرِ؛ بكَسْرِ الراءِ[4]: يمينُ العربِ، ومَعناه: حَقّاً، وقال: وايمُنُ اللّـهِ: اسمٌ وُضِعَ للقسَم هكذا بضَمِّ الميم والنونِ وألِفُه ألِفُ وَصْلٍ، ورُبما حذفوا منه النونَ فقالوا: أيمُ الله، ورُبما حذفوا الياء وقالوا: أَم الله، وربما[5] أبقَوُا الميمَ وحْدَها مضمومةً وقالوا: مُ الله.

---

(١) هذا نَقْلٌ غير محرَّر، وعبارةُ ابن جِنّي: ويحتملُ ذلك عندِي وجهاً آخرَ ثالثاً، وهو أن يكونَ أراد: يا إنسانُ، إلّا أنه اكتفى من جميع الاسم بالسين.

(٢) أخرجه بهذا اللفظ عبد الرَّزّاقِ في «المصنّف» (١٧٩١٨) من حديث الحسن البصري مرسلًا، وأصلُ الحديثِ ثابتٌ في «صحيح مسلم» (١٨١٢) بلفظ «كفى بالسيف شاهداً» من حديثِ سعد بن عبادة رَضِيَ الله عنه، وذكره الحافظ ابن حجر في «التلخيص الحبير» (٤: ٢٣٠) وقال: ولم أرَ قولَه: «كفى بالسيف شا» إلّا في مرسل الحسن.

(٣) «المحتسب» (٢: ٢٠٣- ٢٠٤)، ولتمامِ الفائدة انظر: «تفسير ابن كثير» (٧: ١٨٩).

(٤) في النسخة (ف): «الياء».

(٥) من قوله «حذفوا الياء وقالوا» إلى هنا، سقط من (ف).

الحِكْمة، أو لأنه دليلٌ ناطق بالحِكْمة كالحيِّ، أو لأنه كلامُ حكيم، **فوُصِفَ بصفة المتكلِّم به. ﴿عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ خبرٌ بعد خبر، أو صلةٌ لـ﴿ٱلْمُرْسَلِينَ﴾**. فإن قلتَ: أيُّ حاجةٍ إليه خبراً كان أو صلةً، وقد عُلم أنّ المرسَلين لا يكونون إلّا على صراطٍ مستقيم؟ قلتُ: **ليس الغرضُ بذِكْره ما ذهبتَ إليه من تمييزِ مَن أُرسِل على صراطٍ مستقيم عن غيرِه ممّن ليس على صِفَتِه، وإنما الغرضُ وصفُه** ....

قوله: (**أو لأنه دليلٌ ناطقٌ بالحكمةِ كالحي**) أي: نَسَبَ الحكيمَ إلى ضميرِ القرآن، وجعلَ القرآنَ على سبيلِ الاستعارةِ المكنيةِ كالشخصِ الناطقِ بالحكمة، والقرينةُ نِسبةُ الحكيمِ إليه، أو أسندَ الحكمة إليه إسناداً مجازيّاً؛ لأنه صدرَ من الحكيمِ، وإليهِ الإشارةُ بقولِه: «فوُصِفَ بصفةِ المتكلِّم به».

قولُه: (**﴿عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ خبرٌ بعدَ خبرٍ أو صلةٌ لـ﴿ٱلْمُرْسَلِينَ﴾**)، روى صاحبُ «المُرْشِدِ» عن الزجاجِ أنه قال: الأحسنُ في العربيةِ أن يكونَ ﴿عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ خبراً ثانياً، والمعنى: إنّك لمن المرسلين، إنك على صراط مستقيم، ويجوز أن يكون ﴿عَلَىٰ صِرَٰطٍ﴾ من صلة ﴿ٱلْمُرْسَلِينَ﴾، أي: المرسلين[1] الذين أرسلوا على طريقة مستقيمة[2]، وقال القاضي: يجوز أن يكون حالاً من المستكن في الجار والمجرور، وفائدته وصفُ الشرعِ بالاستقامةِ صريحاً وإن دلّ عليه: ﴿لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾[3] التزاماً[4].

قوله: (**ليسَ الغرضُ بذِكْرِهِ ما ذهَبْتَ إليه مِن تمييزِ مَنْ أُرسِلَ على صراطٍ مستقيم عن غيرِه**) إلى قوله: (**وإنما الغرض وصفه**) إلى آخره، وقال صاحبُ «الفرائد»: لم يُحصِّل ممّا ذكَرَ جوابَ السؤالِ من الأولِ، وأما الثاني فهو قولُه: فإنّ التنكيرَ فيه دلَّ على أنه أُرسِلَ من بينِ الصُّرُطِ المستقيمةِ على صراطٍ مستقيم[5] لا يُكْتَنَـهُ كُنْهه، فمنظورٌ فيه، لأنّ الصراط[6]

(١) من قوله: «إنك على صراط مستقيم، ويجوز أن يكون» إلى هنا سقط من (ح) و(ف).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٧٧-٢٧٨).

(٣) من قوله: «وقال القاضي» إلى هنا سقط من (ح).

(٤) «أنوار التنزيل» (٤: ٤٢٥).

(٥) قوله: «على صراطٍ مستقيم» سقط من (ف).

(٦) في النسخة (ح) و(ط): «الطريق».

....

المستقيمَ واحد؛ ألا ترى إلى قولِه تعالى: ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ [الفاتحة: ٦-٧].

والجوابُ أن يقال: هٰذه الآيةُ لردِّ قولِ الكفارِ، لأنهم كانوا يقولون: لسْتَ مُرسلاً، وإنّك تركْتَ الطريقَ المستقيم، ألا ترى إلى قوله: ﴿ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ﴾ [النجم: ٢]، فلا بدَّ في الجواب مِنْ ذِكْرِهما، وما ذكَر أنّه على صراطٍ مستقيمٍ لا يُكْتَنه وَصْفُه، مُسَلّمٌ إلّا أنه واحدٌ ولا يَلزمُ منه أن يكونَ الصراطُ المستقيمُ متعدِّداً.

وقلت: مَنْ لم يقِفْ على الأساليبِ كلِّها، ولم يستوعِبْ معرفةَ أفانينِهم بأسْرِها لا بُدَّ أن يحصُلَ على شيءٍ في أمثالِ هذين الجوابَيْن: أمّا الجوابُ الأول، فنَحْوُه قولُ صاحبِ «المفتاح»: وإما لأنّ كوْنَه، أي: المسندَ إليه مُتّصفاً بالخبر [يكون][1] هو المطلوبَ لا نَفْسَ الـخَبرِ، كما إذا قيل لك: كيف الزاهدُ؟ قُلتَ: الزاهدُ يشرَبُ ويَطْرب[2]. وأورد صاحبُ «الإيضاح»[3] أن قولَه: «لا نَفْسَ الخبرِ» يُشعِر بتجويزِ أن يكونَ المطلوبُ بالجملةِ الخبريةِ نفْسَ الخبرِ وهو باطل، لأنّ نفْسَ الخبرِ تصوُّرٌ لا تَصديق، والمطلوبُ بها إنّما[4] أن يكونُ تصديقاً وإن أرادَ بذلك وقوعَ الخبرِ مُطلقاً فغيرُ صحيح أيضاً[5].

وأجيب: بأنّ مضامينَ الـجُمَلِ مشتملةٌ على أمرَيْن: الإخبارُ عن الوقوعِ، وعن اتصالِ المُسنَد إليه بالمسندِ وقد يُقْصَدُ أحدُهما قصداً أوّلياً، ويكونُ الآخَرُ تبعاً له. قال الإمام في «النهاية»[6]: وقد يُتصوَّرُ في الفعلِ أن يكونَ المرادُ به وقوعَه من الفاعل، وأن يكونَ مجرّدَ اتصافِهِ به. تمَّ كلامه. وهـٰهنا ليسَ الغرضُ في إيقاعِ «على صراطٍ مستقيم» خَبراً أو صلةً

---

(١) زيادة من «مفتاح العلوم».

(٢) «مفتاح العلوم» ص٨٤.

(٣) يعني الخطيب القزويني.

(٤) في النسخِ الخطية: «إنها»، وصوّبناه من «الإيضاح».

(٥) «الإيضاح في علوم البلاغة» ص٥٦.

(٦) يعني «نهاية العقولِ في الكلامِ في درايةِ الأصول».

....

مُجَرَّدَ الإخبارِ، وإنّما الغرض(١) أنّه صلواتُ اللّـهِ عليه وسلامُه مُستقِرّ فيه ثابتٌ عليه، وأنه جادَّته بل هو عادته.

وقال المصنِّفُ في قوله تعالى: ﴿فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ﴾ [يس: ١٤]: «وإذا كان الكلامُ مُنصَبّاً إلى غرضٍ من الأغراضِ جُعِلَ سِياقُه له وتوجُّهه إليه كأنَّ ما سِواهُ مرفوض مطرح»(٢).

وأما الجوابُ عن الثاني فعلى التجريد. قال ابنُ جِنّي ـ في قراءةِ الحسن: «اهدنا صراطاً مستقيماً» ـ: أراد ـ والله أعلم ـ التذلُّلَ للّـهِ تعالى وإظهارَ الطاعةِ له، أي: قد رضِينا منكَ يا ربَّنا بما يقالُ له: «صراطٌ مستقيم»، ولسنا نريدُ المبالغةَ في قولِ منْ قال: «اهدنا الصراطَ المستقيم» أي: الصراطَ الذي قد شاعَتْ استقامته وتُعولمتْ في ذلك طريقته، فإنّ قليلَ هدايتِك لنا زاكٍ؛ وزاد في حُسنِ التنكيرِ ما دخَلَه من المعنى، وهو أدِمْ هدايتَك لنا فإنك إذا فعلت ذلك بنا فقد هدَيْتَنا إلى صراطٍ مستقيم، فجَرى حينئذٍ مَجْرى قولك: لئِن لقيتَ رسولَ اللّـهِ ﷺ لتلقيَنَّ منه رجلاً مُتناهياً في الخيرِ، ورسولاً جامعاً لسُبلِ الخير، فقد آل إلى معنى التجريد(٣)، وأنشد أبو علي:

أفــاءَتْ بنو مروان ظلــماً دماءَنا وفي الله إن لم يعدِلوا حَكَمٌ عدل(٤)

واللهُ تعالى أعرَفُ المعارفِ، وقد سماه الشاعرُ حَكَماً عدْلا، فأخرجَ اللفظَ مَخْرجَ التنكيرِ، فقد ترى كيفَ آلَ الكلامُ من لفظِ التنكيرِ إلى معنى التعريف، وعليه قولُه عزَّ اسمُه: ﴿وَلَهَدَيْنَٰهُمْ صِرَٰطًا مُّسْتَقِيمًا﴾ [النساء: ٦٨]. وإليه يُنظَرُ قولُ «المصنِّف»: «على أنه أُرْسِلَ من بينِ الصُّرُطِ المستقيمةِ على صراطٍ مستقيم لا يُكْتَنهُ وَصْفُه» كأنه جعلَ الصراطَ المستقيمَ الصُّرُط(٥) كلها، ثم جُرِّد منها صراطٌ مُستقيم وهو هي، والله أعلم.

---

(١) في النسخة (ط): المراد، وهما بمعنًى.

(٢) انظر ما سيأتي ص ٢١.

(٣) «المحتسب» (١: ٤١).

(٤) عزاه ابن الشجري في «الحماسة» ص٤ لأبي الخطارِ الكلبي، وذكره ابن جنّي في «الخصائص» (٢: ٤٧٧).

(٥) في النُّسخِ الخطية: «الصراط» والجادّةُ ما هو مُثبت، وكلامُ الزمخشريِّ دالٌّ عليه.

ووصفُ ما جاء به مِنَ الشريعة، فجُمع بين الوصفَيْن في نظامٍ واحد، كأنه قال: إنك لمن المرسَلين الثابتينَ على طريقٍ ثابت، وأيضاً فإنَّ التنكيرَ فيه دلَّ على أنه أُرسل مِن بين الصُّرُطِ المستقيمة على صراطٍ مستقيم لا يُكتَنَهُ وصْفُه. **وقُرِئ: (تنزيلُ** العزيز الرحيم) بالرفعِ على أنه خبرُ مبتدأٍ محذوف، وبالنَّصب على: أعني، وبالجرّ على البَدَلِ من ﴿القرآن﴾. ﴿قَوْمًا مَّآ أُنذِرَ ءَابَآؤُهُمْ﴾: قوماً غيرَ مُنذَرٍ آباؤهم على الوصف، ونحوُه قولُه: ﴿لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّآ أَتَىٰهُم مِّن نَّذِيرٍ مِّن قَبْلِكَ﴾ [القصص: ٤٦]، ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمْ قَبْلَكَ مِن نَّذِيرٍ﴾ [سبأ: ٤٤]، وقد فُسِّر ﴿مَّآ أُنذِرَ ءَابَآؤُهُمْ﴾ على إثبات الإنذار. ووجهُ ذلك: أن تجعلَ ﴿مَّآ﴾ مصدريّة: لتنذر قوماً إنذارَ آبائهم، **أو موصولةً منصوبةً على المفعولِ الثاني**: لتنذرَ قوماً ما أُنذِرَه آباؤهم من العذاب، كقوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنذَرْنَٰكُمْ عَذَابًا قَرِيبًا﴾ [النبأ: ٤٠]. فإن قلتَ: أيُّ فرقٍ بين تعلُّقَيْ قوله: ﴿فَهُمْ غَٰفِلُونَ﴾ على التفسيرَيْن؟ قلتُ: هو على الأوّل متعلّق بالنفي، أي: لم يُنذَروا فهم غافلون، على أنَّ عَدَمَ إنذارهم هو سببُ غفلتِهم، وعلى الثاني: بقوله: ﴿إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ لتُنذِر، كما تقول: أرسلتُك إلى فلانٍ لتُنذِرَه، فإنه غافلٌ، أو: فهو غافل. فإن قلتَ: **كيف يكونون مُنذَرين غيرَ مُنذَرين** لمناقضةِ هذا ما في الآيِ الأُخَر؟ قلتُ: لا مُناقضةَ؛ لأنَّ الآيَ في

قوله: **(وقرئ: «تنزيلُ»)** قرأ حَفْصٌ وابنُ عامرٍ وحمزةُ والكِسائيُّ: بالنَّصْب، والباقون: بالرفع[1]. قال أبو البقاء: «تنزيلُ العزيز» أي: هو تنزيل، والمصدَرُ بمعنى المفعول، أي: مُنزَّلُ العزيز، ويُقرأُ بالنَّصبِ على أنّه مَصْدرٌ، أي: نُزِّلَ تنزيلاً، وبالجَرِّ أيضاً صِفَةً للقرآن، وقولُه: ﴿لِتُنذِرَ﴾ يجوزُ أن يتعلَّق بـ﴿تَنزِيلَ﴾، وأن يتعلّق بمعنى قولِه: ﴿مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ أي: مُرسَلٌ لتنذر.

قوله: **(أو موصولة منصوبة على المفعول الثاني)** وعلى النافيةِ كان صفةً لـ«قومٍ»، وعلى المصدرية مفعولاً مطلقاً.

قوله: **(كيف يكونون مُنذَرينَ غيرَ مُنذَرين؟)** هذا السؤالُ واردٌ على ترتيب مَنْ ذهبَ

(١) لتمامِ الفائدة انظر: «الكشف عن وجوه القراءات السبع» (٢: ٢١٤).

نَفْيِ إنذارهم لا في نَفْيِ إنذارِ آبائهم، وآباؤُهم القُدَماء مِن ولدِ إسماعيلَ، وكانت النِّذارةُ فيهم. فإن قلتَ: ففي أحدِ التفسيرَيْن أنّ آباءَهم لم يُنذَروا، وهو الظاهر، فما تصنعُ به؟ قلتُ: أُريدَ آباؤهم الأدنَوْن دون الأباعِدِ. ﴿ٱلْقَوْلُ﴾: قولُه تعالى: ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [السجدة: ١٣]، يعني: تعلَّق بهم هذا القولُ وثَبَتَ عليهم ووَجَب؛ لأنهم ممّن علم أنهم يموتون على الكُفر.

[﴿إِنَّا جَعَلْنَا فِىٓ أَعْنَـٰقِهِمْ أَغْلَـٰلًا فَهِىَ إِلَى ٱلْأَذْقَانِ فَهُم مُّقْمَحُونَ ۞ وَجَعَلْنَا مِنۢ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا فَأَغْشَيْنَـٰهُمْ فَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ﴾ ٨-٩]

ثم مثَّل تصميمَهم على الكُفر، وأنه لا سبيلَ ....

إلى إثباتِ الإنذارِ، وأنَّ «ما» مصدريةٌ أو موصولة. يعني: دلّ على إثباتِ الإنذار كما قلت: لتُنذر قوماً ما أُنْذِرَ آباؤهم، أو ما أُنْذِرَه آباؤهم، ودلَّ قولُه: ﴿لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّآ أَتَىٰهُم مِّن نَّذِيرٍ مِّن قَبْلِكَ﴾ [القصص: ٤٦] ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمْ قَبْلَكَ مِن نَّذِيرٍ﴾ [سبأ: ٤٤] ﴿وَأَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَـٰنِهِمْ لَئِن جَآءَهُمْ نَذِيرٌ لَّيَكُونُنَّ أَهْدَىٰ مِنْ إِحْدَى ٱلْأُمَمِ﴾ [فاطر: ٤٢] على أن الإنذار لم يوجد رأساً. وأجاب: أنّ الآياتِ لم تدلَّ إلا على نَفْيِ إنذارِهم، أمّا على نَفْيِ إنذارِ آبائِهم فلا يُشَكُّ في أن التفسيرَيْن متنافيان لدَلالةِ أحدِهما أن آباءهم ما أنذروا، والثاني على أن آباءهم أُنذِروا. فأجاب: أن المراد ما أُنْذِرَ آباؤهم الأقربون دون القدماء.

قوله: (**ثم مثّل تصميمَهم على الكفر**)، **الانتصاف**: يكونُ تصميمُهم على الكفرِ مُشَبّهاً بذي الأغلالِ، واستكبارُهم مشبّهاً بالإقماحِ، لأنّ المُقْمَحَ لا يُطأطِئ رأسه[1].

وقولُه: ﴿فَهِىَ إِلَى ٱلْأَذْقَانِ﴾ تتمةٌ للزوم الإقماح، وعَدَمُ النظرِ في القرونِ الخاليةِ مُشَبّهاً بالسدِّ مِنْ خَلْفِهم، وعَدَمُ النظرِ في العواقبِ المُستقبلةِ مشبّهاً بسَدٍّ مِن قدامهم.

ونقل صاحب «الفرائد» عن صاحب «التيسير»: الأغلالُ مع الأيدي مجموعةً إلى الأذقانِ: عبارةٌ عن مَنْعِ التوفيقِ حين كانوا مُتكبِّرين مُستثقلين للحَقّ، لأنّ المتكبِّرَ يُوصَفُ

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٤: ٥).

إلى ارْعِوائهم بأنْ جَعَلَهم كالمَغْلولِين المُقمَحِين؛ في أنهم لا يَلتفِتون إلى الحقِّ ولا يَعطفون أعناقَهم نَحْوَه، ولا يُطأطِئون رؤوسَهم له، وكالحاصِلينَ بين سدَّيْن لا يُبصِرون ما قُدَّامَهم ولا ما خَلْفَهم، في أنْ لا تأمُّلَ لهم ولا تبصُّرَ، وأنهم مُتعامُون عن النظرِ في آيات الله. فإن قلتَ: ما معنى قوله: ﴿فَهِىَ إِلَى ٱلْأَذْقَانِ﴾؟ قلتُ: معناه: فالأغلالُ واصلةٌ إلى الأذقان مَلْزُوزة إليها؛ وذلك أنَّ طَوْقَ الغُلِّ الذي في عُنق المغلول، تكون في مُلتقى طَرَفَيْه تحت الذَّقَن حَلقةٌ فيها رأسُ العَمود، **نادراً من الحَلقة إلى الذَّقَن**، فلا يُخلِّيه يُطأطِئ رأسَه ويُوطِئ قَذَاله، فلا يزال مُقمَحاً. **والمُقْمَح: الذي يرفعُ رأسَه** ويغضُّ بَصَرَه. يقال: قَمَحَ البعيرُ فهو قامح: إذا رَوِي فرفع رأسَه، ومنه: شَهْرا قِماحٍ؛ لأنَّ الإبل ترفع رؤوسَها عن الماء؛ لبَرْدِه فيهما، وهما الكانُونانِ. ....

بانتصابِ العُنقِ، والمتواضعُ يُوصَفُ بضدِّه، قال تعالى: ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَـٰقُهُمْ لَهَا خَـٰضِعِينَ﴾ [الشعراء: ٢٦].

قوله: (**إلى ارعوائِهم**)، أي: امتناعِهم وإمساكِهم، يقال: ارعوى عن القبيحِ: إذا كَفَّ عنه.

قوله: (**نادراً من الحلقة إلى الذقن**)، **الأساس**: نَدَر: نادِرٌ من الجبل: إذا خرج ونتأ، ونَدَر من بيته: خرج.

قوله: (**والمُقْمَحُ: الذي يرفَعُ رأسَه**)، **الراغب**: القمْحُ: رفع الرأس لِسَفِّ الشيء، ويُسمّى السّويقُ من القمح ـ أي البُرّ ـ: قميحه، ثم يقال لرفعِ الرأسِ كيفَ ما كان قَمْحٌ، وقَمَحَ البعيرُ رأسَه وأقمَحتُ البعيرَ: شدَدْتُ رأسَه إلى خلف، وقولُه تعالى: ﴿فَهُم مُّقْمَحُونَ﴾ تشبيهٌ بذلك، ومَثَلٌ لهم، وقَصدٌ إلى وصْفِهم بالتأبِّي عن الانقيادِ للحق والتأبي عن الإنفاقِ في سبيل الله، وقيل: إشارة إلى حالهم يوم القيامة إذ الأغلال في أعناقهم والسلاسل(١).

---

(١) «مفردات القرآن» ص٦٨٣.

ومنه: **اقتمحتُ السَّوِيقَ**. فإن قلتَ: **فما قولُك فيمن جَعل الضميرَ للأيدي**، وزَعَمَ أنَّ الغُلَّ لمّا كان جامعاً لليَدِ والعُنق ـ وبذلك يسمَّى جامِعَةً ـ كان ذِكْرُ الأعناق دالًّا على ذِكْر الأيدي؟ قلتُ: الوجهُ ما ذكرتُ لك، والدليلُ عليه: قولُه: ﴿فَهُم مُّقۡمَحُونَ﴾، ألا ترى كيف جَعل الإقماحَ نتيجةَ قوله: ﴿فَهِيَ إِلَى ٱلۡأَذۡقَانِ﴾؟ **ولو كان الضميرُ للأيدي لم يكن معنى التسبُّب في الإقماح ظاهراً**، على أنَّ هذا الإضمارَ فيه ضربٌ من التعسُّف،

قوله: (**اقتَمَحْتُ السَّويقَ**). عن بعضِهم: أقمحْتُ الدواءَ: إذا ألقيتُه في فَمِك، ويقال: اقتمحته؛ أي: أشفقته، وذلك إنما يكونُ عند رفعِ الرأس.

قوله: (**فما قولُك فيمن جعلَ الضميرَ للأيدي؟**) قال مُحيي السنة: فهي كنايةٌ عن الأيدي وإن لم يَجْرِ لها ذِكْرٌ، لأن الغَلَّ يجمَعُ اليدَ إلى العنق. وقال الزجاج بعد ما ذَكر نحواً من هذا: ولم تُذكَر الأيدي إيجازاً واختصاراً، لأن الغَلَّ يتضمَّنُ اليدَ والعُنقَ[1]، ومثلُه قول الشاعر:

وما أدري إذا يمّمْتُ أرضاً ... أريد الخير أيُّهما يَلِيني

أألخيرُ الذي أنا أبتغيهِ ... أم الشرُّ الذي هو يبتغيني؟[2]

فذكر الخيْرَ وحْدَه، وقد عُلِمَ أنّ الخيرَ والشُّرَّ مُعَرّضانِ للإنسان، ونَحْوُه قولُه تعالى: ﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلۡحَرَّ﴾ [النحل: ٨١][3].

قوله: (**ولو كان الضميرُ للأيدي لم يكُن معنى التسبُّب في الإقماحِ ظاهراً**)، **الانتصاف**: ويحتملُ أن تكونَ الفاءُ للتعقيبِ كقولِه: ﴿فَهِيَ إِلَى ٱلۡأَذۡقَانِ﴾، أو للتسبُّبِ، فإنّ ضغْطَ اليدِ مع العُنقِ يُوجبُ الإقماحَ، لأنّ اليدَ تبقى مُمسكةً بالغُلِّ تحْتَ الذَّقنِ رافعةً لها، ولأنّ اليدَ إذا كانت مُطلقةً كانت راحةً للمَغلول، فرُبما تحيَّلَ بها على فكاك الغل فيكونُ مُنبّهاً على انسدادِ بابِ الحيلة[4].

---

(١) «معالم التنزيل» (٧: ٩).

(٢) البيتان للمثقّب العبدي من نونيته المشهورة، انظر: «المفضليات» ص٢٩٢.

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٧٩-٢٨٠).

(٤) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٤: ٥).

وتركُ الظاهر الذي يَدعُو المعنى إلى نفْسِه إلى الباطن الذي يَجْفُو عنه تركٌ للحقِّ الأبْلَج إلى الباطل الَّلجْلَج. فإن قلتَ: فقد قرأ ابنُ عبّاسٍ رضي الله عنهما: (في أيديهم)، وابنُ مسعود: (في أَيْمـانهم)، فهل تجوِّز على هاتَيْن القراءتَيْن أن يُجعلَ الضميرُ للأيدي أو للأَيْمان؟ قلتُ: يأبى ذلك وإنْ ذهب الإضمارُ المتعسِّف **ظهورُ كونِ الضميرِ للأغلال**، وسَدادُ المعنى عليه كما ذكرتُ. **وقُرِئ: ﴿سَدًّا﴾ بالفتح والضمّ**، وقيل: ما كان مِن عَمَلِ الناس فبالفتح، وما كان مِن خَلْق الله فبالضَّمِّ. ﴿فَأَغْشَيْنَٰهُمْ﴾: فأغشَيْنا

قوله: **(ظهورُ كَوْنِ الضميرِ للأغلال)** فاعلُ«يأبى»، و«سَدادُ المعنى» عطفٌ على «ظهور».

قال الزجاج: مَنْ قرأ «في أيْمانهم» أو «في أيديهم» المعنى واحد، وذلك أنّ الغُلَّ لا يكونُ في العُنقِ دونَ اليدِ ولا في اليدِ دونَ العُنقِ، فالمعنى: إنا جعَلْنا في أعناقِهم وفي أيمانهم أغلالاً، ﴿فَهِىَ إِلَى ٱلْأَذْقَانِ﴾ كنايةٌ عن الأيدي لا عن الأذقانِ[1] لأن الغُلَّ يجعلُ اليدَ إلى[2] الذَّقَنِ، والعُنقُ هو مُقاربٌ للذَّقنِ لا[3] يجَعَلُ الغُلُّ العُنُقَ إلى الذقن[4].

قوله: **(وقُرِئ: ﴿سَدًّا﴾ بالفَتْح والضّمِّ)** بالفَتْح: حمزةُ والكِسائيُّ وحَفْص، والباقون: بالضم[5].

الراغب: أصلُ السَّدِّ مصدرُ:سدَدْتُه. وشُبِّه به الموانعُ، والسُّدَّةُ كالظُّلَّةِ على الباب، وقد يُعَبَّرُ به عن البابِ كما قيل: الفقيرُ الذي لا يُفْتحُ له سُدَدُ السلطان، والسَّداد والسِّدَدُ: الاستقامة، والسِّدادُ: ما يُسَدُّ به الثَّلمة والثَّغْر، واستُعيرَ لما يُسَدُّ به الفقر[6].

---

(١) في النسخة (ح) و(ط): «الأعناق» والجادة ما هو مثبت، وهو على الصواب في «معاني القرآن».

(٢) في (ح) و(ف): «على».

(٣) في (ط): «مقاربٌ لا».

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٧٩).

(٥) لتمام الفائدة انظر: «حجّة القراءات» ص٥٩٦.

(٦) «مفردات القرآن» ص٤٠٣.

أبصارَهم، أي: غطَّيْناها وجعلْنا عليها غِشاوةً من أنْ تطمَحَ إلى مَرْئيّ. وعن مجاهدٍ: ﴿فَأَغْشَيْنَٰهُمْ﴾: فألبَسْنا أبصارَهم غِشاوة. **وقُرِئ بالعَيْن؛ من العَشى**. وقيل: نزلتْ في بني مخزوم؛ وذلك أنّ أبا جَهْل حَلَفَ لئنْ رأى محمّداً يصلِّي ليَرْضخنَّ رأسَه، فأتاه وهو يصلِّي ومعه حَجَر ليَدمغَه، فلمّا رَفَعَ يدَه أثبتتْ إلى عُنقه ولزقَ الحَجَرُ بيده، حتى فكُّوه عنها بجَهْد، فرجع إلى قومه فأخبرَهم، فقال مخزوميٌّ آخرُ: أنا أقتلُه بهذا الحَجَر، فذهب، فأعمى الله بَصَرَه.

[﴿وَسَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ * إِنَّمَا تُنذِرُ مَنِ ٱتَّبَعَ ٱلذِّكْرَ وَخَشِيَ ٱلرَّحْمَٰنَ بِٱلْغَيْبِ فَبَشِّرْهُ بِمَغْفِرَةٍ وَأَجْرٍ كَرِيمٍ﴾ ١٠-١١]

فإن قلتَ: قد ذَكَر ما دلَّ على انتفاء إيمانهم مع ثبوتِ الإنذار، ثم قفَّاه بقوله: ﴿إِنَّمَا﴾، **وإنما كانت تصحُّ هذه التقفيةُ لو كان الإنذار منفيّاً**. قلتُ: هو كما قلتَ،

قولُه: (**وقُرِئَ بالعينِ؛ من العَشى**). قال ابن جِنّي: هي قراءةُ ابنِ عَبّاسٍ وعِكرمَة وغيرِهما من: عشى يعشى؛ إذا ضَعُفَ بصَرُه، فعشيَ وأعشيته، كعَمِيَ وأعمَيْتُه. وأما قراءةُ العامّة فهيَ على حَذْفِ المُضاف، أي: فأغشَيْنا أبصارَهم. ويَنبغي أن يُعلمَ أنّ (ع ش ي) يلتقي معناها مع (غ ش ي)[1]، فإن العِشاوةَ على العين كالغشي على القلبِ، كلٌّ منهما يركب صاحبه ويتجلّله، غير أنهم خصّوا ما على العينِ بالواوِ وما على القلب بالياء من حيثُ كانتِ الواوُ أقوى من الياء، وما يبدو للناظرِ من العِشاوة على العين أبدى إلى الحسِّ ممّا يخامِرُ القَلب، ولهذا في هذه اللغة نظائرُ ما لو أودِع كتاباً لكَبُرَ حَجْمُه[2].

قوله: (**وإنما كانت تصح هذه التقفيةُ لو كان الإنذار مَنْفياً**)، **الانتصاف**: في سؤاله سوءُ أدب، وكان ينبغي أن يُقال: ما وجْهُ ذِكْرِ الإنذارِ الثاني[3]؟

(١) في «المحتسب»: (غ ش و)، بالواو. ولعلّ ما أثبتناه هو الأشبهُ بالصواب.

(٢) «المحتسب» (٢: ٢٠٤-٢٠٥).

(٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٤: ٦).

ولكنْ لمّا كان ذلك نفياً للإيمان مع وجودِ الإنذار، وكان معناه: أن البِغْيةَ المَرُومة بالإنذار غيرُ حاصلة، وهي الإيمـان؛ قُفِّيَ بقوله: ﴿إِنَّمَا تُنذِرُ﴾ على معنى: إنما تحصل البِغْيةُ بإنذارِك من غير هؤلاءِ المنذَرين، وهم المتَّبِعون للذِّكر ـ وهو القرآن، أو الوعظ ـ الخاشُون ربَّهم.

وقلت: توجيهُ السؤالِ أنّ قولَه: ﴿إِنَّمَا تُنذِرُ مَنِ ٱتَّبَعَ ٱلذِّكْرَ﴾ يستدعي سَبْقَ عَدمِ الإنذار، أي: إنّك لا تُنْذِرُ مَنْ لم يتّبعِ الذكْر، وإنما تُنذرُ من اتّبعه، فكيفَ أثبتَ الإنذارَ بقولِه: ﴿وَسَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ ثم عقَّبه بقوله: ﴿إِنَّمَا تُنذِرُ مَنِ ٱتَّبَعَ ٱلذِّكْرَ﴾؟ وحاصلُ الجواب: أنه نزّلَ وجودَ الإنذارِ الذي لم يُفْضِ إلى المقصودِ منزلةَ العدَم، كأنه قيل: ما أنذرْتَ أولئك لأنهم لم يؤمنوا، إنّما تُنذرُ هؤلاء الذين انتفعوا به.

قال صاحب «المفتاح»[1] ـ في قوله: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرُ مَن يَخْشَىٰهَا﴾ [النازعات: ٤٥] ـ: لا يخفى على أحد مِمّن به مُسْكَة أنَّ الإنذارَ إنما يكونُ إنذاراً ويكونُ له تأثيرٌ إذا كان مع من يؤمنُ باللّـهِ والبعثِ والقيامةِ وأهوالِها[2].

والنظمُ يساعدُ عليه، لأن أصلَ الكلامِ واردٌ على تقسيمِ المُنذَرين، وذلك أنّ قولَه: ﴿إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ ﴿لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّآ أُنذِرَ ءَابَآؤُهُمْ﴾ مطلق شاملٌ في المُنذَرين الذين لا ينفعُ فيهم الإنذارُ وفيمن ينفعُ فيهم ذلك، ثم قَسَّمَ المُنذَرين في قوله: ﴿لَقَدْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ عَلَىٰٓ أَكْثَرِهِمْ﴾ على قسمَيْن، وحكمَ على أكثرِهم أنهم لا يؤمنون، وأكّد ذلك بالجُملةِ القَسَمية، وسَجَّله بسَبْقِ التقدير كما تعلّق بهم هذا القولُ، أي: قولُه: ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [هود: ١١٩] وثبتَ عليهم ووجب، ثم عَلّل ذلك بخَلْقِ الكُفر فيهم وجَعَلَهم مُصمِّمين عليه، وآذن حبيبَه صلواتُ الله عليه بالإياسِ عنهم بقولِه: ﴿وَسَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾، وجعلَه كالتخلُّص إلى ذكرِ الفريقِ الأقلِّين وهم المُتَّبعون للذكرِ الخاشونَ ربّهم، ولهذا التقريرِ البليغِ والتقديرِ المُقتضي ينبغي أن يستسلمَ العاقلُ ولا يُكابرَ النصَّ القاطع.

---

(١) في (ح) و(ف): «وقال الزجاج»، ولم أجده في كتابه «معاني القرآن وإعرابه».
(٢) «مفتاح العلوم» ص ٢٩٤.

[﴿ إِنَّا نَحْنُ نُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا۟ وَءَاثَٰرَهُمْ ۚ وَكُلَّ شَىْءٍ أَحْصَيْنَٰهُ فِىٓ إِمَامٍ مُّبِينٍ ﴾ ١٢]

نحيي الموتى: نبعثُهم بعد مَماتهم. وعن الحسن: إحياؤهم: أن يُخرجَهم من الشِّرك

قوله: (وعن الحسن: إحياؤهم: أن يخرجَهُم) يعني: يجوزُ أن يُحملَ ﴿ يُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ ﴾ على الحقيقة كما سبق، وعلى المجاز كما ذهبَ إليه الحسَن.

اعلم أنَّ التعريفَ في ﴿ٱلْمَوْتَىٰ ﴾ يحتملُ أن يَجْرِيَ على الجنسِ وعلى العهد. وعلى الثاني: إما أن يُرادَ بهم المُصمِّمون على الكفر المعنيِّ بقوله: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ ﴾، أو المنتفعونَ بالإنذارِ في قولِه: ﴿مَنِ ٱتَّبَعَ ٱلذِّكْرَ ﴾، أوالفريقانِ جميعاً، وقولُ الحسَنِ مُنزَّلٌ على الثالث. وتقريرُه: أنه تعالى لما أمرَه صلواتُ الله عليه وسلامُه بإنذارِ هؤلاءِ وبشارتِهم بالمغفرةِ والأجرِ الكريم اتَّجه لسائلٍ أن يسأَلَ: لِمَ خصَّ هـٰؤلاء بهـٰذيْن الأمرَيْن؟ فأُجيبَ لأنّا نخرجُهم من الشركِ إلى الإيمانِ ونكتبُ ما قدَّموا وآثارَهم من الخيرِ والشرِّ فنَغْفر سيئاتِهم ونُثيبهم على حسَناتهم.

وتقريرُ الوجه الثاني هو: أنّ الله تعالى لمّا ذَكَر ما دلَّ على انتفاء إيمانِ أولئك المصمِّمين، وقَفّاه بما دلّ على انتفاعِ الإنذارِ في حقِّ هؤلاء، ورتَّبَ على الثاني البشارة بالمغفرة والأجر، قيل: إذا كان حُكْم هؤلاءِ هذا فما حكْمُ أولئك المصمِّمين؟ فقيل: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ ﴾ الآية. وتحريرُ المعنى: اشتَغِلْ بمَن ينتفعُ بإنذارِك وبَشِّرْهم بالفوزِ بالبُغيَتَينِ ودَعْ أولئك الموتى إلينا[1]، فإنا نبعثهم ثم نُنبِّئهم بما عمِلوا كما قال: ﴿وَٱلْمَوْتَىٰ يَبْعَثُهُمُ ٱللَّهُ ثُمَّ إِلَيْهِ يُرْجَعُونَ ﴾ [الأنعام: ٣٦]، قال المصنف: هؤلاء الموتى ـ يعني الكفَرة ـ يبعثُهم الله ثم إليه يُـرْجَعون، فحينئذٍ يسمعونَ، وأما قبل ذلك فلا سبيلَ إلى إسماعهم[2].

وأما تقريرُ الجمْعِ أو الجنسِ فمَحْمولٌ على الفريقَيْن وعلى أعَمَّ منهم، فيُقدَّرُ الاستئنافُ على ما يقتضيه المقام، والله أعلم.

---

(١) سقط لفظ «إلينا» من النسخة (ف).

(٢) انظر: (٦: ٧٦).

إلى الإيمان. ﴿وَنَكۡتُبُ مَا﴾ أسْلَفوا من الأعمالِ الصالحةِ وغيرِها، **وما هَلَكوا عنه** مِن أثرٍ حسن، كعِلْمٍ عَلَّموه، أو كتابٍ صنَّفوه، **أو حَبيسٍ** أَحْبَسُوه، أو بناءٍ بنَوْه: من مسجدٍ، أو رِباط، أو قَنْطرة، أو نحوِ ذلك؛ أو سيِّئٍ؛ كوظيفةٍ وَظَّفَها بعضُ الظُّلَّام على المسلمين، **وسِكَّةٍ أَحْدَثَها فيها تخسيرُهم**، وشيءٍ أحدث فيه صدٌّ عن ذِكْر الله؛ من ألحانٍ ومَلاه، وكذلك كلُّ سُنّة حسنة أو سيِّئة يُستنُّ بها، ونحوُه قولُه عزَّ وجلّ: ﴿يُنَبَّؤُاْ ٱلۡإِنسَٰنُ يَوۡمَئِذِۭ بِمَا قَدَّمَ وَأَخَّرَ﴾ [القيامة: ١٣] أي: قـدَّم مِن أعمالِه، وأخَّـرَ مِن آثاره. وقيل: هي آثارُ المشَّائين إلى المساجد. **وعن جابرٍ**: أردْنا النُّقلةَ إلى المسجد والبِقاعُ حولَه

قوله: (**وما هلكوا عنه**) أي: ماتوا وتركوا، وهو **عطفٌ** على «ما أسلفوا»، وقوله: «أثر حسن»[1] نَشْرٌ لقوله: «ما أسلفوا»، وقوله: «أو سيِّءٍ كوظيفةٍ» نَشْرٌ لقولِه: «وما هلكوا».

قوله: (**أو حَبيس**)[2] أي: وقفٍ. **النهاية**: يقال: حبَسْتُ أحبِسُ حَبْساً، وأحبَسْتُ أحبسُ إحباساً، أي: وقفت. والاسمُ الحُبْس بالضمِّ.

قوله: (**أو سِكّةٍ**[3] **أحدثها فيها تَخْسيرُهم**) أي: فيها ذهابُ مالِ المُسلمين. **الأساس**: ومن المجازِ: خُذْ في هذه السكَّةِ أي: في هذه الطريقة وأنت على سِكّةٍ واضحة. وعن بعضِهم: السِّكّةُ: الحديدةُ التي يُحْرَثُ بها. وسِكّةُ الدراهمِ، وطريقةُ النخلِ، وواحدُ السِّكَكِ سِكّة إذا أثبته.

قوله: (**وعن جابر**) الحديث من روايةِ الترمذي عن أبي سعيدٍ قال: كانت بنو سَلِمةَ في ناحيةِ المدينةِ فأرادوا النُّقْلَةَ إلى قرب المسجد فنزلت: ﴿إِنَّا نَحۡنُ نُحۡيِ ٱلۡمَوۡتَىٰ وَنَكۡتُبُ مَا قَدَّمُواْ وَءَاثَٰرَهُمۡ﴾ [يس: ١٢]، فقال رسولُ الله ﷺ: «إنّ آثارَكم تُـكْتَبُ» فلم ينتقلوا[4].

---

(١) في (ح) و(ف): «من الرحمن».

(٢) في النسخة (ط): «حُبْس»، وهو صواب، ولكنه مخالف لنص «الكشاف».

(٣) كذا في الأصول الخطية، وكذا هو في نص «الكشاف» من (ط)، لكن في الأصل الخطي من «الكشاف» وفي المطبوع: «وسكة» بالواو.

(٤) حديثُ جابر بن عبد الله أخرجه مسلم (٦٦٥)، أما حديثُ أبي سعيدٍ الخدري فقد أخرجه الترمذي (٣٢٢٦) وقال: هذا حديثٌ حسن غريب. وفي الباب عن أنسٍ عند البخاري (٦٥٥).

خالية، فبَلَغَ ذلك رسولَ الله ﷺ، فأتانا في ديارنا، وقال: «يا بَني سَلِمة، بَلَغَني أنكم تريدون النُّقلةَ إلى المسجد»، فقلنا: نعم، بَعُدَ علينا المسجدُ، والبِقاعُ حولَه خالية، فقال: «عليكم ديارَكم، فإنما يَكتُبُ آثارَكم». قال: فما وَدِدْنا حضرةَ المسجد لِمَا قال رسولُ الله ﷺ. وعن عمرَ بنِ عبد العزيز: لو كان اللهُ مُغفِلاً شيئاً لأغفَلَ هذه الآثارَ التي تُعفيها الرياحُ. والإمامُ: اللَّوح. وقُرِئَ: (ويُكتَبُ ما قدَّموا وآثارُهم) على البناء للمفعول، (وكلُّ شيء) بالرفع.

[﴿وَاضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا أَصْحَٰبَ ٱلْقَرْيَةِ إِذْ جَآءَهَا ٱلْمُرْسَلُونَ * إِذْ أَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ فَقَالُوٓا۟ إِنَّآ إِلَيْكُم مُّرْسَلُونَ * قَالُوا۟ مَآ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا وَمَآ أَنزَلَ ٱلرَّحْمَٰنُ مِن شَىْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ﴾ ١٣ - ١٥]

﴿وَاضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا﴾: ومثِّلْ لهم مَثَلاً، من قولهم: عندي مِن هذا الضَّرْب كذا، أي: مِن هذا المِثال، **وهذه الأشياءُ على ضربٍ واحد**، أي: على مِثالٍ واحد. والمعنى: واضربْ لهم مَثَلاً مَثَلَ أصحابِ القرية، أي: اذكرْ لهم قصّةً عجيبة قصّةَ أصحاب القرية. **والمَثَلُ الثاني بيانٌ للأوّل**. وانتصابُ ﴿إذ﴾ بأنه بَدَلٌ من ﴿أَصْحَٰبَ ٱلْقَرْيَةِ﴾.

قوله: (**وهذه الأشياءُ على ضَرْبٍ واحدٍ**) أي: مثالٍ واحد.

ذكر في «الأساس» في قِسْمِ المجاز: هُم ضُرَبائي، وقولُهم: هو ضَرْبُه وضَريبُه، أي: مِثْلُه.

قوله: (**والمَثَلُ الثاني بَيانٌ للأول**). قال أبو البقاء: قيل: التقديرُ: واذكُر مثلاً أصحابَ القريةِ، والثاني بَدَلٌ من الأول، والظاهر أن «اضرب» بمعنى: اجعل، فـ﴿أَصْحَٰبَ﴾: مفعول أوَّل، و﴿مَّثَلًا﴾ مفعولٌ ثانٍ[1]، واختارَ مكي هذا. وقال: أصحُّ ما يُعطي القياسُ فيه هذا[2].

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٧٩).

(٢) «مشكل إعراب القرآن» (٢: ٦٠٠).

والقريةُ: أنْطاكيَّة. و﴿ٱلْمُرْسَلُونَ﴾: رُسل عيسى صلوات الله عليه إلى أهلها، بَعَثَهم دُعاةً إلى الحقِّ، وكانوا عَبَدَةَ أوثان، أرسَلَ إليهم اثنين، فلمّا قَرُبا من المدينة رأيا شيخاً يرعى غُنَيماتٍ له، وهو حَبيبٌ النجّار صاحبُ ياسينَ، فسألَهما فأخبَراه، فقال: أمَعكما آية؟ فقالا: نَشْفي المريضَ ونُبرئ الأكْمَهَ والأبرص، وكان له ولدٌ مريض سنتَيْن، فمَسَحاه، فقام، فآمَنَ حَبيب، وفَشا الخبر، فشُفي على أيديهما خَلْقٌ كثير، ورُقِّيَ حديثُهما إلى المَلِك، وقال لهما: ألَنا إلهٌ سوى آلهتنا؟ قالا: نعم، مَن أوجدَك وآلهتَك، فقال: حتى أنظرَ في أمرِكما، فتَبِعَهما الناسُ وضربُوهما. وقيل: حُبِسا. ثم بَعَثَ عيسى عليه السلام شَمعونَ؛ فدخل متنكِّراً، وعاشَرَ حاشيةَ الملك حتى استأنَسُوا به، ورفعوا خبرَه إلى الملك، فأنِسَ به، فقال له ذاتَ يوم: بَلَغَني أنك حَبَستَ رجلَيْن، فهل سمعتَ ما يقولانه؟ فقال: لا، حالَ الغضبُ بيني وبين ذلك، فدَعاهما، فقال شمعونُ: مَن أرسَلَكما؟ قالا: اللهُ الذي خَلَقَ كلَّ شيء وليس له شَريكٌ، فقال: صِفاه وأوجِزا. قالا: يفعلُ ما يشاءُ ويحكم ما يُريد. قال: وما آيتُكما؟ قالا: ما يتمنّى المَلِكُ، فدعا بغلامٍ مطموسِ العينَيْن، فدعَوَا اللهَ حتّى انشقَّ له بصر، وأَخَذا بُنْدُقتَيْن فوضعاهما في حَدقتَيْه فكانتا مُقلتَيْن ينظرُ بهما، فقال له شمعونُ: أرأيتَ لو سألتَ إلٰهَك حتى يَصنعَ مِثْلَ هذا فيكون لك وله الشَّرفُ. قال: ليس لي عنك سرٌّ، إنّ إلـهَنا لا يُبصِر ولا يَسمَعُ ولا

وقد ذكرنا تعليلَه في قولِه تعالى: ﴿وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ ءَامِنَةً مُّطْمَئِنَّةً﴾ [النحل: ١١٢] وهو اختيارُ المصنِّف هناك(١).

قوله: (صاحبُ ياسين) روى صاحب «الجامع» عن رسول الله ﷺ **أنه قال حين قتل ثقيف عروة بن مسعود: «مثل عروة مثل صاحب يس، دعا قومه إلى الله تعالى فقتلوه»**، ولعل معنى النسبة مجيء ذكره في هذه السورة، وقريب منه تسمية السورة بالبقرة ونحوها لذكرها فيها.

---

(١) انظر: (٩: ٢٠٧).

يضرُّ ولا ينفع، وكان شمعونُ يدخل معهم على الصَّنم فيصلِّي ويتضرَّعُ ويَحسِبون أنه منهم، ثم قال: إنْ قَدَر إلـهُكما على إحياءِ ميِّت آمنّا به، فدعَوْا بغلامٍ مات من سبعة أيام، فقام وقال: إني أُدخِلتُ في سبعةِ أودية من النار، وأنا أحذِّرُكم ما أنتم فيه فآمِنوا، وقال: فُتِحتْ أبوابُ السماء فرأيت شابّاً حَسَنَ الوجه يشفعُ لهؤلاء الثلاثة، قال الملكُ: ومَن هم؟ قال: شمعونُ وهذان، فتعجَّب المَلِكُ. فلما رأى شمعونُ أنّ قولَه قد أثّر فيه نَصَحَه، فآمَنَ، وآمَنَ قوم، ومَن لم يؤمنْ صاحَ عليهم جبريلُ عليه السلام فهلكوا. ﴿فَعَزَّزْنَا﴾: **فقوَّينا**. يقال: المطرُ يُعزِّز الأرضَ: إذا لبَّدها وشدّها، وتعزَّز لحمُ الناقة. **وقُرئ بالتخفيف** من عَزَّه يَعُزُّه: إذا غلبه، أي: فغَلَبْنا وقهرنا، ﴿بِثَالِثٍ﴾ وهو شَمْعون. فإن قلتَ: **لِمَ تُرِك ذِكْرُ المفعولِ به**؟ قلتُ: لأنّ الغَرَضَ ذكْرُ المعزَّز به وهو شمعونُ، وما لَطَّف فيه من التدبيرِ حتى عزَّ الحقُّ وذلّ الباطل، وإذا كان الكلامُ منصبّاً إلى غرضٍ من الأغراض جُعل سياقُه له وتوجُّهُه إليه، كأنّ ما سواه مرفوضٌ مطَّرَح، ونظيرُه قولك: حَكَمَ السلطانُ اليومَ بالحق، الغرضُ المَسُوق إليه: قولُك: بالحق؛

قوله: (﴿فَعَزَّزْنَا﴾: **فقوَّينا**)، **الراغب**: العِزّةُ: حالةٌ مانِعةٌ للإنسانِ من أن يُغْلَبَ، مِن قولِهم: أرضٌ عَزاز. أي: صُلْبة، وتَعزَّزَ اللحمُ: اشتَدَّ وعزَّ، كأنه حصَلَ في عَزازٍ يصعُبُ الوصولُ إليه، كقولهم: تظلَّفَ، أي: حصَل في ظَلَفٍ من الأرض، والعزيزُ: الذي يَقْهَرُ ولا يُقْهَر، وعَزَّ المطرُ الأرضَ: غَلَبَها، وعَزَّ الشيء: قَلّ، اعتباراً بما قيلَ: كلُّ موجودٍ مملول، وكلُّ مفقودٍ مَطلوب(١).

قوله: (**وقُرئَ بالتخفيف**) أبو بكر: بتخفيفِ الزاي، والباقون: بتَشْديدها(٢)، وهما لُغتان كشَدّه وشَدَده، أي: قوَّيْناهما.

قوله: (**لِـمَ تُرِكَ [ذِكرُ] المفعول به**) أي: لم يُقلْ: فعَزَّزناهُما بثالث.

---

(١) «مفردات القرآن» ص٥٦٣.

(٢) ولتمامِ الفائدة انظر: «حجّة القراءات» ص٥٩٧.

فلذلك رفضتَ ذِكْرَ المحكوم له والمحكوم عليه. إنما رُفع ﴿بَشَرٌ﴾ هنا ونُصِبَ في قوله: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١]؛ لأنّ «إلّا» تنقضُ النفي، فلا يبقى لـ«ما» المشبَّهة بـ«ليس» شَبَهٌ، فلا يبقى له عملٌ. فإن قلتَ: لِمَ قيل: ﴿إِنَّآ إِلَيْكُم مُّرْسَلُونَ﴾ أوّلاً، و: ﴿إِنَّآ إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ﴾ آخراً؟ قلتُ: **لأنّ الأوّلَ ابتداءُ إخبار**، والثاني جوابٌ عن إنكار.

[﴿قَالُوا رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّآ إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ * وَمَا عَلَيْنَآ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾ ١٦-١٧]

وقوله: ﴿رَبُّنَا يَعْلَمُ﴾ جارٍ مجرى القَسَم في التوكيد، وكذلك قولهم: شَهِدَ الله، وعَلِمَ الله. وإنما حَسُنَ منهم هذا الجوابُ الوارد على طريق التوكيد والتحقيقِ **مع قولهم**: ﴿وَمَا عَلَيْنَآ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾ أي: الظاهرُ المكشوف بالآياتِ الشاهدة لصحَّته؛ وإلا فلو قال المدَّعي: واللّـهِ إني لَصادقٌ فيما أدَّعي، ولم يُحضر البيِّنَةَ؛ كان قبيحاً.

[﴿قَالُوٓا إِنَّا تَطَيَّرْنَا بِكُمْ لَئِن لَّمْ تَنتَهُوا لَنَرْجُمَنَّكُمْ وَلَيَمَسَّنَّكُم مِّنَّا عَذَابٌ أَلِيمٌ * قَالُوا طَٰٓئِرُكُم مَّعَكُمْ أَئِن ذُكِّرْتُم بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ﴾ ١٨-١٩]

قولُه: (**لأنّ الأوّلَ ابتداءُ إخبار**) فيه نَظر، لأنّ قولَه تعالى: ﴿إِذْ أَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ فَقَالُوٓا إِنَّآ إِلَيْكُم مُّرْسَلُونَ﴾ يَدلُّ على إنكارٍ سابقٍ، ولا سيَّما وقد سَبَق ﴿أَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا﴾، فلا بُدَّ مِن كلامٍ كُذِّبا فيه، والجُملةُ الابتدائيةُ هيَ التي يُتَلَقّى بها خالي الذهن، وتكونُ خِلْواً من المؤكِّدات.

قوله: (**مع قولِهم**: ﴿وَمَا عَلَيْنَآ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾) متعلِّقٌ بقوله: «وإنما حسن»، يريدُ: لولا قولُهم: ﴿وَمَا عَلَيْنَآ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾ لم يحسُنْ قولهم: ﴿رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّآ إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ﴾؛ لأنّ هذا قول العاجز من الدليلِ الذي لم يبْقَ له مُتَشَبَّثٌ يَتشَبَّثُ به سوى هذه الكلمةِ، قالَ في قولِه تعالى: ﴿وَٱدْعُوا شُهَدَآءَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٣]: أي: لا تستشهِدوا بالله، ولا تقولوا: اللهُ يشهَدُ أن ما ندَّعِيه حقّ كما يقولُه العاجزُ عن إقامةِ البيِّنةِ على صحّةِ دَعْواه. وحينَ كان مُعترفاً به وهو أمارةٌ على إقامةِ البيّنةِ فَجازَ وحَسُنَ، لأن البلاغَ إنما يكون مُبيناً إذا كان مُؤكَّداً بالمُعجزاتِ الظاهرةِ والآياتِ المشاهدة.

﴿تَطَيَّرۡنَا بِكُمۡ﴾: **تشاءَمْنا بكم**؛ وذلك أنهم كَرِهُوا دِينَهم ونفرتْ منهم نفوسُهم، وعادةُ الجهّال أن يتيمَّنوا بكلِّ شيء مالُوا إليه واشتهَوْه وآثرُوه وقبِلَتْه طِباعُهم، ويتشأَّمُوا بما نَفَرُوا عنه وكَرِهُوه، فإن أصابهم نعمةٌ أو بلاءٌ قالوا: ببركةِ هذا، و: بشُؤم هذا، كما حكى اللهُ عن القِبْط: ﴿وَإِن تُصِبۡهُمۡ سَيِّئَةٞ يَطَّيَّرُواْ بِمُوسَىٰ وَمَن مَّعَهُۥٓۗ﴾ [الأعراف: ١٣١]، وعن مُشركي مكّةَ: ﴿وَإِن تُصِبۡهُمۡ سَيِّئَةٞ يَقُولُواْ هَٰذِهِۦ مِنۡ عِندِكَۚ﴾ [النساء: ٧٨]. وقيل: حُبِسَ عنهم القَطْرُ فقالوا ذلك. وعن قَتادةَ: إنْ أصابَنا شيءٌ كان مِن أجْلِكم. ﴿طَـٰٓئِرُكُم مَّعَكُمۡ﴾، **وقُرئ: (طَيْرُكم)**، أي: سببُ شؤمِكم معكم؛ وهو كفرُهم، أو أسبابُ شؤمكم معكم؛ وهي كفرُهم ومعاصيهم. وقرأ الحسن: (اطَّيُّرُكم) أي تطيرُّكم. **وقُرئ: ﴿أَئِن ذُكِّرۡتُمۚ﴾ بهمزة الاستفهام وحرفِ الشَّرط**، و: (آإِنْ ذُكّرتم) بألفٍ بينهما، بمعنى: أتتطيَّرون إنْ ذُكِّرتم؟ وقُرئ: (أَأَنْ ذُكِّرتم)

قوله: (﴿تَطَيَّرۡنَا بِكُمۡ﴾ **تشاءمنا بكم**)، **الراغب**: الطائر: كلُّ ذي جَناحٍ يَسْبحُ في الهواء، وتَطيَّر فلانٌ واطَّيَّرَ، وأصلُه التفاؤلُ بالطيرِ، ثمّ يُسْتعملُ في كلِّ ما يُتفاءَلُ به ويُتشاءَم وقولُه: (إنما طائرهم عند الله) أي: شُؤْمُهم: ما قد أعدَّ اللهُ لهم بسوء أعمالهم(١).

قوله: (**وقُرئَ: «طَيْرُكم»**) قال الزجاج: طائرٌ وطَيْرٌ بمعنًى واحدٍ، ولا أعلمُ أحداً قرأ «طَيْرَكم» بغيرِ ألف(٢).

قوله: (**وقُرئَ: ﴿أَئِن ذُكِّرۡتُمۚ﴾ بهَمْزةِ الاستفهامِ وحَرْفِ الشرط**) وهي المشهورةُ، وقرأ أبو عَمْرو وقالونُ وهشامُ: «آئِن» بألفٍ بيْنَهما، وهو استفهامٌ وشَرْطٌ محذوفُ الجوابِ، تقديرُه: أئن ذُكِّرتُم، أي: وُعِظْتُم وزُجِرْتُم عن الشركِ تطيَّرْتُم؟

---

(١) «مفردات القرآن» ص٥٢٨.

(٢) قد ذكر ابن خالوَيْه أن الحسن البصريّ قد قرأ: «طَيْرَكم». انظر: «مختصر شواذّ القرآن» ص١٢٥، وزاد أبو حيّان فذكر ابن هرمز، وعمرو بنَ عُبَيْد، وزرّ بن حُبَيْش. انظر: «البحر المحيط» (٩: ٥٤)، ثم قال: وقرأ الحسنُ فيما نُقِلَ: «اطَّيُّرُكم» مصدر اطَّيَّرَ الذي أصلُه «تطيّر»، فأُدْغِمت التاءُ في الطاء، فاجتُلبت همزةُ الوصلِ في الماضي والمصدر. انتهى. وانظر كلامَ الزجاج في «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٨٢).

بهمزةِ الاستفهام و«أن» الناصبةِ، بمعنى: أتطيَّرتم لأنْ ذُكِّرتم؟ وقُرئ: (أنْ)، و: (إنْ) بغيرِ استفهام بمعنى الإخبار، أي: تطيَّرتم لأنْ ذكِّرتم، أو: إنْ ذكِّرتم تطيَّرتم. وقُرئ: (أَيْنَ ذُكِرْتم) على التخفيف، أي: شؤمُكم معكم حيثُ جرى ذكرُكم، **وإذا شُئِمَ المكانُ بذكْرِهم** كان بحُلولهم فيه أشأمَ. ﴿بَلۡ أَنتُمۡ قَوۡمٞ مُّسۡرِفُونَ﴾ **في العصيان**،

قوله: (**وقُرِئَ: «أأن»**) إلى آخرِها شواذّ، قال ابن جِنّي: قَرأَ الماجِشون: «أنْ ذُكِّرْتُم» بهمزةٍ واحدةٍ مفتوحةً مقصورة ولا ياءَ بعدها، والأعمش وأبو جعفر: «أيْن» بهمزة بعدها ياءٌ ساكنة والنون مفتوحة. «ذُكِرْتُم» مضمومةَ الذالِ خفيفةَ الكاف. أما «أنْ ذُكِّرْتُم» فمنصوبةُ الموضعِ بقولِه: ﴿طَـٰٓئِرُكُم مَّعَكُمۡ﴾، فإنهم لما قالوا: ﴿إِنَّا تَطَيَّرۡنَا بِكُمۡ﴾ أُجيبوا: بل طائرُكُم معَكم أنْ ذُكِّرْتُم، أي: هو مَعكم لأنْ ما ذُكِّرتم، فلم تَذَكَّروا ولم تَنْتهوا، فاكتفى بالسببِ الذي هو التذكيرُ مِن المُسبَّبِ الذي هو الانتهاءُ، كما وضَعوا الطائرَ موضِعَ مُسَبَّبه وهو التشاؤم لِما كانوا يألفونَه من تكارُهِهم نَعيقَ الغُراب أو بُروحَه. وأمّا «أينَ ذُكِرْتُم» أي[1]: حلَلْتُم وكُنْتُم ووُجِدْتُم فذُكِرْتُم، فاكتفى بالمسَبَّب الذي هو الذِّكْرُ من السبب الذي هو الوجود، و«أين» هاهنا شَرْطٌ وجوابُها محذوفٌ لدَلالةِ ﴿طَـٰٓئِرُكُم مَّعَكُمۡ﴾ عليه، أي: أينَ وُجِدْتمُ وُجِدَ شُؤمُكم معكم. ولا يجوزُ الوقْفُ على هاتَيْن القراءتَيْن على ﴿مَّعَكُمۡ﴾، لاتصالِ «أن» «وأين» بها[2]، لكن جاز على الاستفهام لأن الاستفهام يقطع ما قبله عما بعده[3].

قولُه: (**وإذا شُئِمَ المكانُ بذِكْرِهم**). أي: هو من باب الكناية، وذلك أنْ أُجْرِيَ ذِكْرُهم في مكانٍ دليلٌ على أنّ المكانَ حاملٌ على ذِكْرِهم لأمارةٍ أو أثرِ شُؤْمٍ منهم فيه، ويقرُبُ منه قولُه تعالى: ﴿فَسِيرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَٱنظُرُواْ كَيۡفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلۡمُكَذِّبِينَ﴾ [النحل: ٣٦].

قوله: (﴿بَلۡ أَنتُمۡ قَوۡمٞ مُّسۡرِفُونَ﴾ **في العصيان**) هذا مَبنيٌّ على أنّ الإضرابَ مِن قوله:

---

(١) من هنا بدأ سقط طويل في (ح)، ستأتي الإشارة إليه في نهايته بعد صفحات.
(٢) في النسخة (ف): لها. وهو على الجادَّةِ في «المحتسب».
(٣) «المحتسب» (٢: ٢٠٥-٢٠٦).

ومِن ثَمَّ أتاكم الشؤم، لا مِنْ قِبَلِ رُسلِ الله وتذكيرِهم، أو: بل أنتم قومٌ مُسرِفون في ضلالكم متمادُون في غيِّكم، حيثُ تتشاءَمُون بمن يجبُ التبرُّكُ به مِن رُسل الله.

[﴿ وَجَآءَ مِنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَىٰ قَالَ يَٰقَوْمِ ٱتَّبِعُوا۟ ٱلْمُرْسَلِينَ * ٱتَّبِعُوا۟ مَن لَّا يَسْـَٔلُكُمْ أَجْرًا وَهُم مُّهْتَدُونَ * وَمَا لِىَ لَآ أَعْبُدُ ٱلَّذِى فَطَرَنِى وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ * ءَأَتَّخِذُ

﴿ قَالُوا۟ طَٰٓئِرُكُم مَّعَكُمْ ﴾، وَحْدَه. فيكونُ قولُه: ﴿أَئِن ذُكِّرْتُم﴾ شرطاً جزاؤه محذوف لدلالة ﴿تَطَيَّرْنَا بِكُمْ﴾، والشرطُ والجزاءُ معترضة، وإليه أشارَ بقَوْله: «أتطيّرونَ إن ذُكِّرْتُم؟» أثبتَ أولاً ﴿طَٰٓئِرُكُم مَّعَكُمْ﴾ بمعنى: أسبابُ شؤمِكم مَعَكم، وهو كُفرُهم ومعَاصيهم، وهو التقدير الثاني، وأكَّده بالجُملةِ الشرطية، ثُمَّ أضْربَ عنه بقَوله: ﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ﴾ أي: مسرفون في عِصيانِكم، فمِنْ ثَمَّ أتاكُم الشؤمُ لا مِنْ قِبَلِ رسل الله[1]. «أو: بل أنتم قوم مُسرفونَ في ضَلالكم مُتمادون» هذا مَبنيٌّ على أنّ الإضرابَ من المجموعِ بمعنى: أَتطيَّرتُم لأَنْ ذُكِّرتُم؟ وإلى التعليلِ أشارَ بقوله: «حيث تتشاءمون» بمعنى: سببُ شؤمِكم ـ وهو كفرُهم ـ لأجلِ أنْ ذُكِّرتُم فلَمْ تذَكَّروا و لم تَنْتهوا، وهو التقديرُ الأول، ثُمَّ أضْربَ عنه بقولِه: «﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ﴾ أي: مُسرِفون في ضَلالِكم، مُتمادون في غَيِّكم حيث تتشاءمون بمن يجبُ التبرُّكُ به».

قال القاضي: ﴿أَئِن ذُكِّرْتُم﴾ شَرْطٌ جوابُه محذوف، أي: وُعِظْتُم تَطيَّرتُم أو توعَّدْتُم بالرجمِ والتعذيب؛ بل أنتُم قومٌ عادتُكم الإسرافُ في العِصْيانِ. فمِنْ ثَمَّ جاءَ الشؤمُ والإسرافُ في الضّلالِ، ومِنْ ثَمَّ توعَّدْتُم[2] وتشاءَمتُم بمَنْ يجبُ أن يُتبرَّكَ به[3].

وأما ما قَدَّرهُ أبو البقاء: إنْ ذُكِّرْتُم ثُمَّ كفرتُم[4]، فليسَ بشيءٍ لأنّ الكلامَ مع الكفارِ، والكفرُ موجودٌ فلا يَجوزُ تعلُّق الشرطِ به والله أعلم.

---

(١) زاد في (ح) هنا: «أي: مسرفون»!

(٢) في النسخ الخطية: «تواعدتُم» وصوّبناه من «أنوار التنزيل» للقاضي البيضاوي.

(٣) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٩).

(٤) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٧٩).

مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً إِن يُرِدْنِ ٱلرَّحْمَٰنُ بِضُرٍّ لَّا تُغْنِ عَنِّى شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا وَلَا يُنقِذُونِ * إِنِّىٓ إِذًا لَّفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ * إِنِّىٓ ءَامَنتُ بِرَبِّكُمْ فَٱسْمَعُونِ ﴾ ٢٠-٢٥]

﴿رَجُلٌ يَسْعَىٰ﴾: هو حَبيب بنُ إسرائيلَ النجّار، وكان ينحتُ الأصنام، وهو ممَّن آمَنَ برسولِ الله ﷺ، وبينهما ستُّ مئة سنة كما آمَنَ به تُبَّع الأكبرُ وورقةُ بن نوفل وغيرُهما، ولم يُؤمِن بنبيٍّ أحدٌ إلّا بعدَ ظُهوره. وقيل: كان في غارٍ يعبد اللهَ، فلمّا بَلَغَه خبرُ الرسل أتاهم وأظهَرَ دِينَه وقاوَلَ الكفرة، فقالوا: أَوَ أنت تخالِفُ دِينَنا؟ فوَثَبوا عليه فقتَلُوه. وقيل: توطَّؤوه بأرجُلِهم حتى خرج قُصْبُه من دُبره. وقيل: رَجَمُوه وهو يقول: **اللهمَّ اهدِ قومي**؛ وقبرُه في سوق أنطاكيَّة، فلما قُتِلَ غَضِبَ اللهُ عليهم فأُهلِكوا بصيحةِ جبريلَ عليه السلام. وعن رسولِ الله ﷺ: «سُبّاق الأُمم ثلاثة، لم يَكفُروا بالله طرفةَ عين: عليُّ بن أبي طالب، وصاحبُ ياسينَ، ومؤمنُ آلِ فرعون». ﴿مَن لَّا يَسْـَٔلُكُمْ أَجْرًا وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾ **كلمةٌ جامعة في الترغيبِ فيهم**، أي: لا تخسَرون معهم

قوله: (**خرجَ قُصْبُه**) القُصْبُ: الأمعاءُ وبه سُمِّي القَصّابُ، لأنه يُزاولُ الأمعاء.

قوله: (**اللهمّ اهدِ قَوْمي**) روى البخاريُّ ومُسلمٌ عن ابن مسعودٍ قال: كأنّي أنظُرُ إلى رسولِ اللّـهِ ﷺ يَحكي نَبيّاً منَ الأنبياءِ ضَربَه قومُه فأدمَوْه، وهو يمسَحُ الدمَ عن وَجْهِهِ، وهو يقولُ: «اللهمّ اغفِرْ لِقومي، فإنّهم لا يعلمون»[1].

قوله: (**كلمةٌ جامعةٌ في الترغيبِ فيهم**) وذلك أنّ القائلَ أومأ بقوله: ﴿ٱتَّبِعُوا۟ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ إلى أنّ المُرسلينَ واجبو[2] الاتّباع، وأنّ مَنْ أرسَلَه الله تعالى ليُرْشدَ الخَلْقَ ويُخرجَهُم من الظلماتِ إلى النورِ كان صلاحَهم في الدارَيْن متابعتُه، وتعقيبُه ذٰلك بقولِه: ﴿ٱتَّبِعُوا۟ مَن لَّا يَسْـَٔلُكُمْ أَجْرًا﴾ تتميمٌ؛ معناه: وأنّ مَنْ سعى في أمرٍ لابُدَّ أن يطمَعَ ويَتوقَّعَ أجْرَه، وهؤلاءِ السادةُ بخلافِ ذلك، وبقوله ﴿وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾ إشارةٌ إلى أنّ غرضَهم في ذلك ليسَ إلا مَحْضَ النُّصحِ لا مُتابعَة أمرِ الشهوةِ والرِّياءِ، وأن يكونوا مُوطِّئي العَقِبِ[3]،

(١) أخرجه البخاري (٣٤٧٧) ومسلم (١٧٩٢).
(٢) في الأصول الخطية: «واجب».
(٣) وهو كنايةٌ عن كثرةِ الأتباع.

شيئاً من دُنياكم وتربَحونَ صحّةَ دِينكم فينتظمُ لكم خيرُ الدنيا وخير الآخرة، ثم أبرزَ الكلامَ في معرضِ المُناصحة لنفسِه وهو يريدُ مناصحتَهم؛ ليتلطَّفَ لهم ويداريَهم؛ ولأنه أدخلُ في إمْحاضِ النُّصح؛ حيثُ لا يريد لهم إلا ما يريدُ لرُوحِه، ولقد وضع

وهو إيغالٌ[1] في نهاية من الكمال. روى ابنُ الأفلحِ[2] الكاتبُ في المقدمة[3]: أن النابغةَ الذّبيانيّ كان يُضربُ له قُبّةُ أَدَم بسوقِ عُكاظ، وتأتيه الشعراءُ فتعرِضُ عليه أشعارَها فأتاه حَسّانُ فأنشدَه، وأتاه الأعشى فأنشده، ثم أتتْهُ الخنساءُ فأنشدَتْهُ القصيدةَ الرائية فلما بلغت:

وإنّ صَخْـراً لَتأتـمُّ الهُداةُ به … كأنّه عَلَـمٌ في رأسِـه نارُ[4]

فقالَ لها: أما كفاكِ أنْ جَعَلتِه عَلَماً حتّى صَيَّرْتِ في رأسِه ناراً، والله لولا أنّ[5] أبا بَصيرٍ[6] أنشدَني آنِفاً لقلتُ: إنك أشعرُ أهلِ زمانِك[7] من الجنِّ والإنس.

(١) وقد عرّفه الطيبي بقوله: «وهو خَتْمُ الكلام بنكْتةٍ زائدة. قال تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ [البقرة: ١٦] فقولُه: ﴿وَمَا كَانُواْ مُهْتَدِينَ﴾ إيغال، لأن مطلوبَ التجار في مُتصرّفاتهم سلامة رأسِ المالِ والربح، وربما يضيع الطّلبتان، وتبقى معرفةُ التصرّفِ في طريقِ التجارةِ فيتحيّلُ بها لطرقِ المعاش، وهؤلاء قد أضاعوا الطلبتين وضلوا الطريقَ فدُمِّروا. انتهى من «التبيان» ص١٨٠، ولتمامِ الفائدة انظر: «تحرير التحبير» لابن أبي الأصبع المصري ص٢٣٢.

(٢) هو الأديب الشاعر أبو القاسم علي بن أفلح العبسي الشاعر المشهور (ت ٥٣٥ هـ). شاعر ظريف، له رسالة في بيانِ علم الفصاحة والبلاغة، له ترجمة في «وفيات الأعيان» (٣: ٣٨٩).

(٣) قد ذكر ابن الأثير خبر هذه المقدّمة في «المثل السائرِ» (١: ٣٣٥) فقال: ووقفتُ على كتابٍ يقال له: «مقدّمةُ ابن أفلح البغدادي» قد قصَرها على تفصيل أقسام علم البلاغة والفصاحة، وللعراقيين بها عناية، ولما تأملتُها وجدتُها قشوراً لا لُبَّ تحتها، لأن غايةَ ما عند الرجلِ أن يقول: وأمّا الفصاحةُ فإنها كقولِ النابغة مثلاً، أو كقولِ الأعشى أو غيرهما، ثم يذكر بيتاً من الشعر أو أبياتاً، وما بهذا تُعرَفُ حقيقةُ الفصاحة... في كلامٍ طويلٍ لا يتّسع المقامُ لإيراده.

(٤) سبق تخريجه.

(٥) في (ط): «والله أن».

(٦) يعني الأعشى. وهي كنيةٌ جرت فيها العربُ على عادتها في ارتقابِ السلامةِ من الآفاتِ والعِلَلِ، كما قالت في اللديغِ: هو السّليمُ.

(٧) في (ط) «أشعرِ زمانك».

قوله: ﴿وَمَا لِيَ لَآ أَعۡبُدُ ٱلَّذِي فَطَرَنِي﴾ مكانَ قوله: وما لكم لا تعبُدون الذي فطَركم، ألا ترى إلى قوله: ﴿وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ﴾؟ **ولولا أنه قَصَدَ ذلك لقال: الذي فَطَرني وإليه أُرجِعُ**، وقد ساقَه ذلك المساقَ إلى أن قال: ﴿إِنِّيٓ ءَامَنتُ بِرَبِّكُمۡ فَٱسۡمَعُونِ﴾ يريدُ:

قوله: (**ولولا أنه قصَدَ ذلك لقال: الذي فَطَرني وإليه أرجع**)، قال صاحبُ «المفتاح»: ولولا التعريضُ لكانَ المناسبُ: وإليه أرجعُ، وكذا ﴿ءَأَتَّخِذُ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً إِن يُرِدۡنِ ٱلرَّحۡمَٰنُ بِضُرّٖ لَّا تُغۡنِ عَنِّي شَفَٰعَتُهُمۡ شَيۡـٔٗا وَلَا يُنقِذُونِ ۞ إِنِّيٓ إِذٗا لَّفِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٍ﴾المرادُ: أتتخذون[١] مِن دونهِ آلهةً إن يُرِدْكُم الرحْمنُ بضرٍّ لا تُغْنِ عنكُم شفاعتُهم شيئاً ولا ينقذوكم إنكم إذاً لفي ضَلالٍ مبين، ولذلك قيل: ﴿إِنِّيٓ ءَامَنتُ بِرَبِّكُمۡ﴾[٢] وأتبعه ﴿فَٱسۡمَعُونِ﴾ ولا تعرفُ حُسْنَ موقعِ هذا التعريضِ إلّا إذا نظَرْتَ إلى مُقامِه وهو يطلبُ إسماعَ الحقِّ على وجهٍ لا يُورِثُ طالبي دَمِ المُسْمِعِ مزيدَ غَضَبٍ، وهو تَرْكُ المُواجهةِ بالتضليلِ والتصريحُ بارتكابِ الباطل[٣].

قلتُ: قد ذهبا إلى أنّ قرينةَ التعريض هو قوله: ترجعون، ولولاهُ لم يكُنْ تعريضاً كأنّ هذا تعريضٌ منهما بالواحديِّ حيث قال: فلمّا قالَ هذا، أي: الرجلُ: ﴿يَٰقَوۡمِ ٱتَّبِعُواْ ٱلۡمُرۡسَلِينَ﴾ إلى آخرِه، فرفَعوهُ إلى المِلك فقال له المِلك: أفأنْتَ تَتَّبِعُهم؟ فقال: ﴿وَمَا لِيَ لَآ أَعۡبُدُ ٱلَّذِي فَطَرَنِي﴾ أيْ: أيُّ شيءٍ لي إذا لم أعبُدْ خالقي وإليه تُرْجعون، تُردُّون عند البعث فيَجْزيكم[٤] بكُفْرِكم؟ تمّ كلامه[٥].

وذلك أنّه إذا رجَعَ الإنكارُ إليه لا إلى القومِ لم يكُنْ لخطابِ القومِ بقوله: ﴿تُرۡجَعُونَ﴾ معنًى، وكانَ الظاهرُ إليه أرجع.

---

(١) قوله: «المرادُ: أتتخذون» سقط من (ح) و(ف).

(٢) زاد في «المفتاح»: «دون بربيّ».

(٣) «مفتاح العلوم» ص١٠٧.

(٤) في (ف): «فيُجازيكم»، وما هو مُثْبتٌ من (ط) موافق لتفسير الواحدي.

(٥) «التفسير الوسيط» للواحدي (٣: ٥١٢).

فاسمَعوا قَوْلي وأطيعوني، فقد نبَّهتُكم على الصحيحِ الذي لا مَعدِلَ عنه: أنّ العبادةَ لا تصحُّ إلّا لمن منه مُبتدؤُكم وإليه مرجعُكم، **وما أدفعَ العقولَ وأنكرَها لأنْ تستحبُّوا**

ويُمكنُ أن يُقال: إنّ الرجلَ كانَ في غَيظٍ شديدٍ مِن تكذيبِهم الرسلَ، وقولهم: ﴿مَآ أَنتُمۡ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُنَا﴾ إلى قولِهِ: ﴿وَلَيَمَسَّنَّكُم مِّنَّا عَذَابٌ أَلِيمٞ﴾ وانتهزَ الفُرصةَ للانتقام، فلما تمكَّنَ مِن تهديدهم أوقعَ قولَه: ﴿وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ﴾ في البَيْن؛ أي: ماليَ لا أعبدُ الذي مَنَّ عليَّ بنِعْمةِ الإيجادِ ونعمةِ الانتقامِ مِنكم والتشفِّي من[1] غيظِكم إذ تَرْجِعونَ إليه، فيَجْزيكم بكُفرِكم وتَكْذيبِكم الرسلَ وعنادِكم، لكنَّ النظْمَ يُساعدُ على الأول، فإنَّ التقديرَ: اتَّبعوا مَنْ لا يسألُكم أجراً وهم مُهتدون في عبادةِ الملِكِ العلّامِ الضارِّ النافعِ، وتَرْكِ عبادةِ الأصنامِ التي لا تضُرُّ ولا تنفَعُ، وما لكُم أيُّها القومُ لا تَتَّبعونَهم، ولا تَعْبدونَ الذي فَطَركُم وإليه تُرْجَعون فيَجْزيَكم على أعمالِكم؛ إنْ خيراً فَخَيْر، وإنْ شَرّاً فشَرّ، ثم نبَّه على ضلالتِهم، وأنَّهم على خلافِ ما عليه الرسلُ من الاهتداءِ بقولِه: ﴿إِنِّيٓ إِذٗا لَّفِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٍ﴾ ورشَّحَ التنبيهَ بقولِه: ﴿فَٱسۡمَعُونِ﴾ أي: اسمعوا ما قلتُ لكُم من حالِ الرُّسلِ وحالِكم ثمَّ حالي، لتُفَـرِّقوا بين الحقِّ والباطلِ، فتتَّبِعوا الرسلَ.

وقد يقال: إنّ الأسلوبَ من الالتفاتِ المعنويِّ حيثُ التفتَ من حكايةِ النفس في ﴿وَمَا لِيَ﴾ إلى الخطابِ[2] في ﴿تُرۡجَعُونَ﴾، ولا بأسَ باختلافِ المفهومَين، لأنَّ المرادَ ما لَكم كما سبَقَ، وقريبٌ من الأسلوب قولُه تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغۡلُولَةٌۚ غُلَّتۡ أَيۡدِيهِمۡ﴾ [المائدة: ٦٤] قال المصنِّفُ: ﴿يَدُ ٱللَّهِ مَغۡلُولَةٌ﴾ عبارةٌ عن البُخْل، و﴿غُلَّتۡ أَيۡدِيهِمۡ﴾ دعاءٌ عليهِم بغُلِّ الأَيْدي حقيقةً، والطِّباقُ من حيثُ اللفظُ وملاحظةُ أصلِ المجاز كما يقول: سبّني سَبَّ اللهُ دابِرَه، أي: قطعه، لأنّ السبَّ أصلُه القَطْع[3].

قوله: (**وما أدْفعَ العُقولَ وأنكَـرَها لأنْ تستحِبّوا**) معناه: ما أدْفعَ العقولَ وأنكرَها

---

(١) من قوله: «أي: أحللتم وكنتم» ـ قبل ٦ صفحات ـ إلى هنا سقط من (ح).

(٢) في (ط): «خطاب القوم».

(٣) انظر: (٥: ٤١٦).

على عبادتِه عبادةَ أشياءَ إنْ أرادَكم هو بضُرّ وشَفَعَ لكم هؤلاءِ لم تنفعْ شفاعتُهم ولم يمكَّنوا مِن أن يكونوا شفعاءَ عنده، ولم يَقدِروا على إنقاذِكم منه بوجهٍ من الوجوه، إنكم في هذا الاستحبابِ لواقعون في ضلالٍ ظاهر بيِّن لا يخفى على ذي عقلٍ وتمييز. وقيل: لمّا نصح قومَه أَخَذوا يرجُمونه فأسرعَ نحو الرسل قبل أن يُقتل، فقال لهم: ﴿إِنِّيٓ ءَامَنتُ بِرَبِّكُمۡ فَٱسۡمَعُونِ﴾ أي: اسمَعوا إيماني تَشْهَدوا لي به. وقُرئ: (إن يَردنِ الرحمن بضرّ) بمعنى: إن يُورِدْني ضُرّاً، أي: يجعلني مَورِداً للضرّ.

[﴿قِيلَ ٱدۡخُلِ ٱلۡجَنَّةَۖ قَالَ يَٰلَيۡتَ قَوۡمِي يَعۡلَمُونَ ۞ بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي وَجَعَلَنِي مِنَ ٱلۡمُكۡرَمِينَ﴾ ٢٦-٢٧]

أي: لمّا قُتل ﴿قِيلَ﴾ له: ﴿ٱدۡخُلِ ٱلۡجَنَّةَۖ﴾. وعن قتادةَ: أدخلَه اللهُ الجنةَ وهو فيها حيٌّ يُرزق. أراد قولَه تعالى: ﴿بَلۡ أَحۡيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمۡ يُرۡزَقُونَ ۞ فَرِحِينَ﴾ [آل عمران: ١٦٩]. وقيل: معناه البُشرى بدخول الجنّة وأنه مِن أهلِها. فإن قلتَ: كيف مخرجُ هذا القولِ في عِلْمِ البيان؟ قلتُ: مخرجُه مخرجُ الاستئناف؛ لأنّ هذا من مظانِّ المسألةِ عن حاله عند لقاءِ ربه، كأنّ قائلاً قال: كيف كان لقاءُ ربِّه بعد ذلك التصلُّب في نصرةِ دِينه والتسخِّي لوجهه برُوحه؟ فقيل: قيل: ادخُلِ الجنةَ، ولم يقل: قيل له؛ لانصبابِ الغَرَضِ إلى المَقُول وعِظَمِه، لا إلى القولِ له مع كونه معلوماً، وكذلك ﴿قَالَ يَٰلَيۡتَ قَوۡمِي يَعۡلَمُونَ﴾ مرتَّب على تقدير سؤالِ سائلٍ عمّا وُجد من قولِه عند ذلك الفوزِ العظيم. وإنما تمنّى عِلْمَ قومه بحاله؛ ليكونَ علمُهم بها سبباً لاكتساب مِثْلِها لأنفسِهم، بالتوبةِ عن الكُفر، والدخولِ في الإيمان، والعملِ الصالح المُفضِيَيْن بأهلهما إلى الجنّة. وفي حديثٍ مرفوع: «نَصَحَ قومَه حيّاً وميّتاً».

لاستحبابِكم عبادةَ أشياعكم على عبادةِ الله؛ إنْ أرادَ الله أن يضُرَّكُم فهؤلاء لم يتمكّنوا من الشفاعة.

قوله: (نصح قومه حَيّاً وميتاً) أما نصحه حَيّاً فظاهر، وأما في المهات فإنه لما تمنى من الله

وفيه تنبيهٌ عظيم على وجوب كَظْمِ الغيظ، والحِلْمِ عن أهل الجهل، والترؤُّفِ على مَن أدخل نفْسَه في غُمارِ الأشرار وأهل البَغْي، والتشمُّرِ في تخليصه، والتلطُّفِ في افتدائه، والاشتغالِ بذلك عن الشَّماتة به والدعاءِ عليه، ألا ترى كيف تمنّى الخيرَ لقَتَلته والباغينَ له الغوائلَ وهم كفرةٌ عَبَدة أصنام؟ ويجوزُ أن يتمنى ذلك ليَعلموا أنهم كانوا على خطإٍ عظيم في أمْرِه، وأنه كان على صوابٍ ونصيحةٍ وشَفَقة، وأنَّ عداوتَهم لم تُكسِبْه إلا فوزاً، ولم تعقبْه إلا سَعادة؛ لأنّ في ذلك زيادةَ غبطةٍ له وتضاعُفَ لذّةٍ وسرور. **والأوّلُ أوجهُ. وقُرئ: (المكرَّمين).** فإن قلتَ: «ما» في قوله تعالى: ﴿بِمَا

تعالى أن يعلم قومه بأنه تعالى غفر له وجعله من المكرمين لا يبعد أن الله تعالى أعطى مناه وحقق متمناه وأعلمهم ذلك إمّا بإلهام أو برؤية صادقة، وكان علمهم بذلك سبب لاكتساب مثلها لأنفسهم إلى آخر ما أشار إليه المصنف. هذا معنى نصح الميت.

قوله: (في غُمار) يُقال: دخلْتُ في غَمارِ الناس وغُمارِ الناس؛ بفَتْحٍ وبضَمٍّ، أي: كثرتِهم وزَحمتِهم.

قوله: (والأولُ أوْجَهُ) وهو أن يكونَ قولُه: ﴿يَٰلَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ﴾ تمنّي عِلْمَ قومِه بحاله ليكونَ عِلْمُهم بذلك سَبباً لاكتسابِ مثلِها، لا تَمَنّي أن يَنْتَهوا عن خطئِهم وصوابِه، لِما يُنبِيءُ ذلك على أنه نصَحَ قَوْمَه حَيّاً ومَيتاً؛ ولِما اشتملَ على تلكَ الفوائدِ المتكاثرةِ على سبيلِ الإدماجِ بخلافِه في الثاني، فإنّ فيه شائبةَ حظِّ النفسِ من الشماتةِ بهم والاغتباط[1] بما قال، فلا يطابقُ قولَه: ﴿ٱتَّبِعُوا۟ مَن لَّا يَسْـَٔلُكُمْ أَجْرًا وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾ كما سَبق أنّ غرضَهم في الدعوةِ لم يكُن سوى محضِ النُّصح.

قوله: (وقُرئ: «المُكرَّمين»)، وهي شاذة[2].

---

(١) في النسخة (ف): «والاغتياظ» من الغيظ، وليس بصواب.

(٢) وذكرها القرطبي في «الجامع لأحكامِ القرآن» (١٥: ٢٠) وأبو حيّان في «البحر المحيط» (٩: ٥٩) من غيرِ عَزْوٍ لأحد.

غَفَرَ لِي رَبِّي﴾ أيُّ المآت هي؟ قلتُ: المصدريّةُ أو الموصولة؛ أي: بالذي غَفَره لي من الذُّنوب. ويحتملُ أن تكونَ استفهامية؛ يعني: بأيِّ شيءٍ غَفَرَ لي ربي؟ يريدُ به ما كان منه معهم من المُصابرةِ لإعزاز الدِّين حتى قُتل، إلّا أنّ قولَك: بِمَ غفر لي، **بطَرْحِ الألف أجودُ وإن كان إثباتُها جائزاً**؛ يقال: قد علمتُ بما صنَعتَ هذا، [أي: بأيِّ شيء صنعتَ]، و: بِمَ صنعتَ.

[﴿وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَىٰ قَوْمِهِۦ مِنۢ بَعْدِهِۦ مِن جُندٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا كُنَّا مُنزِلِينَ ۝ إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَٰحِدَةً فَإِذَا هُمْ خَٰمِدُونَ﴾ ٢٨-٢٩]

المعنى: أن اللهَ كفى أمْرَهم بصيحةِ مَلَك، ولم يُنزِلْ لإهلاكهم جُنداً من جنود السماء، كما فعل يومَ بدر والخندقِ. فإن قلتَ: وما معنى قوله: ﴿وَمَا كُنَّا مُنزِلِينَ﴾؟ قلتُ: معناه: وما كان يصحُّ في حكمتِنا أن نُنزلَ في إهلاكِ قومِ حَبيبٍ جُنداً من السماء؛ وذلك لأنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ أجرى هلاكَ كلِّ قوم على بعض الوجوهِ دونَ البعض، وما

الراغب: الإكرامُ والتكريمُ: أن يُوصَلَ إلى الإنسانِ نَفْعٌ لا تلحقُه فيه غَضاضة، أو جَعْلُ ما يُوصَلُ إليه شيئاً شريفاً، قال تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَٰهِيمَ ٱلْمُكْرَمِينَ﴾ [الذاريات: ٢٤]، أي: جَعَلهم كِراماً، وقال: ﴿وَجَعَلَنِي مِنَ ٱلْمُكْرَمِينَ﴾، وقوله: ﴿ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧] مُنْطوٍ(١) على المعنَيينْ(٢).

قوله: (**بطرح الألف أجوَدُ وإن كان إثباتُها جائزاً**)(٣)،أنشدَ في «المطلع»:

إنا قتَلْنا بقَتْلانا سَراتَكُمُ ... أهلَ اللواءِ ففيما يكثُرُ القتل(٤)

قال: «ففِيما» بالألف.

---

(١) في النسخة (ط): «مُنطبق».

(٢) في النسخة (ف): «اللّغتين»، وصوّبناه من «مفردات القرآن» ص٧٠٧.

(٣) في النسخة (ط): «خيراً». وما أثبتناه هو الأشْبَه بالصواب.

(٤) البيت لكعب بن مالك ذكره السهيلي في «الروض الأنف» (٦: ٩٤).

ذلك إلا بناءً على ما اقتضَتْه الحكمةُ وأوجبَتْه المصلحة، ألا ترى إلى قولِه تعالى: ﴿فَمِنْهُم مَّنْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِ حَاصِبًا وَمِنْهُم مَّنْ أَخَذَتْهُ ٱلصَّيْحَةُ وَمِنْهُم مَّنْ خَسَفْنَا بِهِ ٱلْأَرْضَ وَمِنْهُم مَّنْ أَغْرَقْنَا﴾ [العنكبوت: ٤٠]؟ فإن قلتَ: فلمَ أنزلَ الجنودَ من السماء يومَ بدرٍ والخندق؛ قال تعالى: ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا وَجُنُودًا لَّمْ تَرَوْهَا﴾ [الأحزاب: ٩]، ﴿بِأَلْفٍ مِّنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ مُرْدِفِينَ﴾ [الأنفال: ٩]، ﴿بِثَلَٰثَةِ ءَالَٰفٍ مِّنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ مُنزَلِينَ﴾ [آل عمران: ١٢٤]، ﴿بِخَمْسَةِ ءَالَٰفٍ مِّنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ مُسَوِّمِينَ﴾ [آل عمران: ١٢٥]؟ قلتُ: إنما كان يكفي مَلَكٌ واحد، فقد أُهلِكتْ مدائنُ لُوط بريشةٍ من جَناح جبريلَ، وبلادُ ثمودَ وقومِ صالحٍ بصيحتِه، ولكنَّ الله فضَّل محمّداً ﷺ بكلِّ شيء على كبار الأنبياءِ وأُولي العَـزْمِ من الرُّسل، **فضلاً على حَبيبِ النجّار**، وأولاهُ مِن أسباب الكرامة والإعزازِ ما

قوله: (**فَضْلاً عن حبيب النجار**) وفي بعضِ النسخ[1]: «على حبيبِ النجار»، وهو مفعولٌ مطلقٌ، يَعني: فَضّلَ اللهُ تعالى محمداً صلواتُ الله عليهِ على كبارِ الأنبياءِ فَضْلَه على حبيبِ النجار، يعني: له أسوةٌ بسائرِ الأنبياءِ في أنْ لم يُنْزِل الله تعالى في إهلاكِ قومِهم جُنداً منَ السماء، لأنّ ذلك من خصائصِ سَيِّدهم صلوات الله عليه وعليهم.

فإن قلت: أيُّ فَرْقٍ بين الاستعمالَيْن؟

قلتُ: على الأول ينعكسُ المعنى وذلك أنّه تعالى لما قال: ﴿وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَىٰ قَوْمِهِۦ مِنۢ بَعْدِهِۦ مِن جُندٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ[2] وَمَا كُنَّا مُنزِلِينَ﴾ على معنى: ما كان يصِحُّ في حِكْمةِ الله أن يُنزِلَ في إهلاكِ قومِ حبيبٍ جُنداً منَ السماء، لأنّ ذلكَ مِن عظائمِ الأمور التي لا يؤهل لها حَبيبُ النجّار، ولو أريدَ ذلك المعنى لقيلَ: ولكنّ الله تعالى فضَّلَ محمداً صلواتُ اللّـهِ عليهِ على كبار الأنبياءِ حيثُ خَصَّه بهذِهِ الفضيلةِ ولم يُعْطِها أحداً مِنهم فضلاً عن حبيبِ النجارِ، فيلزمُ منه تَنْقيصُ الـحَبيب، لأنّ «فضلاً» إذا عُدِّيَ بـ«عَنْ» ضُمِّنَ معنى التجاوزِ، واستُعْمِلَ في

---

(١) وهي النسخة التي بين أيدينا من «الكشاف».

(٢) من قوله: «لأن ذلك من خصائص» إلى هنا سقط من (ط).

لم يُولِهِ أحداً؛ فمن ذلك أنه أَنزَلَ له جُنوداً من السماء، وكأنه أشار بقوله: ﴿وَمَآ أَنزَلْنَا﴾، ﴿وَمَا كُنَّا مُنزِلِينَ﴾ إلى أن إنزالَ الجنودِ مِن عظائم الأمور التي لا يُؤهَّل لها إلّا مِثْلُك، وما كنّا نفعلُه بغيرِك. ﴿إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً﴾: إن كانت الأَخْذةُ أو العقوبةُ إلّا صيحةً. وقرأ أبو جعفرٍ المَدَنيُّ بالرَّفع على «كان» التامّة، أي: ما وقعتْ إلّا صيحةٌ، والقياسُ والاستعمال على تذكير الفعل؛ لأنّ المعنى: ما وقع شيءٌ إلّا صيحة، ولكنه نَظَرَ إلى ظاهر اللفظ، **وأنّ الصيحةَ في حُكم فاعلِ الفعل**، ومثلُها قراءةُ الحسن: ﴿فَأَصْبَحُوا لَا يُرَىٰٓ إِلَّا مَسَٰكِنُهُمْ﴾ [الأحقاف: ٢٥]، وبيتُ ذي الرمَّة: ....

موضع يُستبعد فيه الأدنى ويُرادُ به استحالةُ ما فَوْقَه، وما كانَ طريقاً إلى بيانِ فَضْلِه كان أولى بالسلوكِ مما فيه بيانُ نَقْصِه.

قوله: (**وأنّ الصيحةَ في حُكْمِ فاعلِ الفعل**) قال الزجّاج: من قرأ بالنَّصْبِ فالمعنى: ما كانَتْ عقوبتُهم إلا صيحةً واحدةً، ومَنْ قرأ بالرفعِ فالمعنى: ما وقَعتْ عليهم عقوبةٌ إلا صيحةٌ واحدةٌ(١).

وقال ابنُ جِنّي: في الرفعِ ضَعْفٌ لتأنيثِ الفعل، ولا يقوى أن تَقول: ما قامَتْ إلّا هند، لأنّ الكلامَ محمولٌ على: ما قامَ أحدٌ إلا هند، وأمّا محصولُ الآية فقد كانَ هناكَ صيحةٌ واحدة فَجيءَ بالتأنيث، ومِثْلُه قراءةُ الحسن: «فأصبحوا لا تُرى إلا مساكنُهم» [الأحقاف: ٢٥]، وقولُ ذي الرمّة:

طوى النَّحْزُ والأَجْرازُ ما في غُروضِها ... وما بَقِيَتْ إلّا الصدورُ الجراشـعُ(٢)

أي: ما بقيَ شيءٌ مِنها إلّا الضّلوع، وفي روايةٍ:

بَرى لَحْمَها سَيْرُ الفَيافي وحَرُّها

طوى، أيْ: أضْمَرَ. والنَّحْزُ: الضرْبُ بالأعقابِ في الاستحثاث.

---

(١) ولتمام الفائدة انظر: «النشر في القراءات العشر» (٢: ٣٩٣).

(٢) «ديوان ذي الرمّة» ص٤٣٠.

وَمَا بَقِيَتْ إِلاَّ الضُّلُوعُ الجَرَاشِعُ

وقرأ ابنُ مسعود (إلّا زَقْيةً واحدة)، مِن زَقا الطائرُ يَزْقُو ويزقي؛ إذا صاح، ومنه المثلُ: أثقلُ من الزَّواقي. ﴿خَـٰمِدُونَ﴾ خَمَدوا كما تخمدُ النار، فتعودُ رَماداً، كما قال لَبيد:

وَمَا المَرْءُ إلاَّ كَالشِّهَابِ وَضَوْئِه ... يَحُورُ رَمَاداً بَعْدَ إِذْ هُوَ سَـاطِعُ

[﴿يَـٰحَسْرَةً عَلَى ٱلْعِبَادِ مَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾ ٣٠]

﴿يَـٰحَسْرَةً عَلَى ٱلْعِبَادِ﴾ ....

والأجرازُ: الأَمحالُ والأرضونَ التي لا نَبْتَ بها، جَمْعُ جُرُز. والغُروضُ: جَمْعُ غَرْضٍ، وهي الغُرْضَةُ بضمِّ الغَيْنِ المُعجمَة. والتَّصديرُ: وهو للرَّحْلِ بمنزلةِ الحِزامِ للسَّرْج. والجراشع: جَمْعُ الجُرْشُع، وهو المنتفخُ الـجَنْبِ يملأُ الحِزام. يقول: هَزَلَ النِّياقَ الاستحثاثُ والارتحال و ما بَقِيَتْ إلّا الضروعُ المُنْتفخة.

قولُه: (وقرأ ابنُ مسعودٍ: إلّا زَقْيةً واحدة). قال ابنُ جِنّي: يُقالُ: زَقى الطائرُ يَزْقو ويَزْقي زُقُوّاً وزُقِيّاً: إذا صاح، وهي الزَّقْوةُ والزَّقْية، وإنّما استُعمِلَ هنا صياحُ الطائرِ تنبيهاً على أنَّ البَعْثَ مِن عظيم[1] القُدرة، وإعادةَ ما استرَمَّ مِن إحكام الصَّنعةِ، وإنْشارَ الموتى من القبور: سَهْلٌ كزَقْيةِ الطائرِ، ومِثْلُه قولُه تعالى: ﴿مَّا خَلْقُكُمْ وَلَا بَعْثُكُمْ إِلَّا كَنَفْسٍ وَٰحِدَةٍ﴾ [لقمان: ٢٨][2].

قولُه: (أثقَلُ من الزواقي) قال الميداني: قال محمد بن قُدامةَ: سألتُ الفرّاءَ عنها فلم يعرِفْها، فقال جَليس له: إنّ العربَ كانت تَسْمُرُ بالليل، فإذا زَقَتِ الدِّيكةُ استثقلَتْها لأنّها تُؤذِنُ بالصُّبحِ، فاستحسَنَ الفرّاءُ قولَه[3].

(١) في (ط): «البعث بما فيه عظيم».

(٢) «المحتسب» (٢: ٢٠٧-٢٠٨).

(٣) «مجمع الأمثال» (١: ١٥٦).

نداءٌ للحَسْرة عليهم، كأنما قيل لها: تعالَيْ يا حسرةُ فهذه مِن أحوالك التي حقُّك أن تَحضُري فيها، **وهي حالُ استهزائهم** بالرُّسل. والمعنى: أنهم أحقّاءُ بأن يَتحسَّر عليهم

قولُه: (**نداءٌ للحسرةِ عليهم**) قال الزجاج: هذا [مِن][1] أصعبِ مسألةٍ في القرآن، لأنّ الحسْرةَ ممّا لا يُجيب، فالفائدةُ في مناداتِها كما أنّك تقول لمن هو مُقْبلٌ عليك: يا زيدُ، ما أحسَنَ ما صنَعْتَ! فإنّه أوْكَدُ وأبلَغُ مِن إذا قُلْتَ: ما أحسنَ ما صنَعْتَ! لتنبيهِهِ بالنداءِ على المطلوب، فكذا إذا قُلْتَ: وأنا أعجَبُ ممّا فعَلْتَ، فقد أفَدْتَه أنّك مُتعجِّب، ولو قُلْتَ: واعَجَباهُ ممّا فعلْتَ! كانَ أبْلَغَ في الفائدةِ، والمعنى: يا عَجَبُ أقْبِلْ فإنّه من أوقاتك، وإنّما نداءُ العَجَبِ تنبيهٌ لأَن يتمكّنَ عِلْمُ المُخاطَبِ بالتعجُّبِ مِنْ فِعْلِه.

والحسرةُ: هي أن يركبَ الإنسانَ مِنْ شِدّةِ النّدمِ ما لا نِهايَة بعْدَه حتى يبقى حَسيراً.

قوله: (**وهي حالُ استهزائهم**) بيانٌ لاسمِ الإشارةِ في «فهذه»، أي: حالُ استهزائِهم بالرُّسلِ حالٌ مِنْ أحوالِكِ يا حَسْرةُ، فاحضُري فيها. وفيه: أنّ قولَه تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ﴾ بيانٌ للكلام السابق، كأنه لـمّا قيل: ﴿يَٰحَسْرَةً عَلَى ٱلْعِبَادِ﴾، قيل: لأيّ شيء؟ فأُجيب بأنّه ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾ فالمُتحسِّرُ إمّا عامٌّ يعني بلغَ الأمرُ بفخامتِه وشِدّتِه إلى حيثُ كلُّ مَنْ يأتي منه التلهُّفُ إذا نظَر إلى حالةِ استهزائِهم الرسلَ تحسَّر عليهم، وقال: فَيا لَهَا مِن خَسارٍ وخَيْبةٍ على هؤلاءِ المُجازفين حيث بَدّلوا الإيمانَ بالكُفر، والسعادةَ بالشّقاوة، وإمّا كُلُّ مَنْ يُعتَدُّ منه التحسُّر كما في قوله لهم: ﴿وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ﴾ [البقرة: ١٥٩] وهو المرادُ من قولِه: مِن جهةِ الملائكةِ والمؤمنين، وأما التحسُّرُ من اللّـهِ فمجازٌ.

وذلك أن التحسُّرُ هو تلهُّفٌ ورِقةٌ تعتري الإنسانَ لما يلحَقُ بصاحبِه من مَشقّةٍ وشِدَّة، وغايتُه أن يَسْتعظمَ ذلك الأمرَ، ويُنكِرَ على مُرتكبِه، ويتعجَّبَ منه كيفَ تورَّط فيه، وفي حَقِّ الله تعالى محمولٌ على غايتِه لا على بدايته، وإليه أشارَ بقوله: **في تعظيمِ ما جَنَوهُ على أنفسِهم** إلى آخره.

---

(١) زيادة من «معاني القرآن وإعرابه».

المتحسِّرون، ويتلهَّفَ على حالهم المتلهِّفون. أو: هم متحسَّرٌ عليهم من جهةِ الملائكة والمؤمنين من الثَّقَلَيْن. ويجوزُ أن يكون مِنَ الله عزَّ وعلا **على سبيل الاستعارةِ في** معنى تعظيمِ ما جَنَوْه على أنفسهم ومَحَنُوها به، وفَرْطِ إنكاره له **وتعجيبه منه**، وقراءةُ من قرأ: (يا حَسْرتا) تعضُدُ هذا الوجهَ، لأنَّ المعنى: يا حسرتي. **وقُرِئ: (يا حسرةَ العبادِ)**،

قوله: (**على سبيلِ الاستعارة**) إلى قوله: (**وتَعْجِيبه منه**)، قال في قولِه تعالى: «بل عَجِبْتُ ويسخرون» [الصافات: ١٢] بضم التاء: معنى التعجُّبِ منَ الله تعالى: إمّا مجرَّدُ الاستعظامِ، أو يُتخَيَّلُ العَجَبُ ويُفْرَض[١]. وسيجيء بيانُه إنْ شاءَ الله تعالى في «الصافات».

قوله: (**وقُرِئ: «يا حَسْرَةَ العِبادِ[٢]»**[٣]) قال ابنُ جني: هي قراءةُ ابنِ عبّاس والضَّحّاكِ وأبيِّ بن كعب. وقرأ الأعرجُ ومُسلم بن جُنْدَب: «يا حَسْرَه» ساكنةَ الهاءِ، ففيه نظر، لأنَّ قولَه: ﴿عَلَى ٱلْعِبَادِ﴾ متعلِّقٌ بها، أو صِفَةٌ لها، فلا يحسُنُ الوقفُ عليها دونَه إلّا أن يقال: إنّ العربَ إذا أخبرَتْ عن الشيءِ غَيْرَ مُعتَدٍّ به[٤]، ولا معتزمةٍ عليه، أسرعت فيه، ولم تتأنَّ على اللفظ المعبر عنه، قال:

قلنا لها: قفي لنا، قالت: قاف

أي: وقَفْتُ. فاقتصرت من جُملة الكلمةِ على حرفٍ منها تَهاوناً بالحالِ، وتثاقُلاً عن الإجابة، أو أنّ ﴿عَلَى ٱلْعِبَادِ﴾ غيرُ مُتعلِّقةٍ بـ﴿يَٰحَسْرَةً﴾ بل بمُضْمَر يدلُّ عليه ﴿حَسْرَةً﴾، كأنه قيلَ: أتحسَّرُ على العِباد.

وأمّا الإضافةُ فعلى وجهين: أحدُهما: أنَّ العبادَ فاعلون في المعنى كقولِكَ: يا قِيامَ زَيْدٍ،

---

(١) انظر ما سيأتي ص ١٣٠ - ١٣١.

(٢) من قوله: «إلى قوله وتعجيبه منه» إلى هنا سقط من (ط).

(٣) في (ح) و(ف): «يا حسرة على العباد»، وصوّبناه من «المحتسب» (٢: ٢٠٧)، وعبارة ابن جنّيّ: وقرأ: يا «حَسْرَةَ العباد» مضافاً: ابن عباسٍ والضحاك وعلي بن حسين ومجاهد وأُبيُّ بن كعب.

(٤) كذا في النسخ الخطية، وفي «المحتسب»: «مُعْتَمدته».

على الإضافة إليهم؛ لاختصاصها بهم؛ من حيثُ إنها موجَّهة إليهم. و (يا حسرَهْ على العباد) على إجراء الوصلِ مجرى الوَقْف.

[﴿ أَلَمْ يَرَوْا۟ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ ٱلْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ ۞ وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ ٣١-٣٢].

﴿أَلَمْ يَرَوْا۟﴾: ألم يَعلموا، وهو معلَّق عن العمل في ﴿كَمْ﴾؛ **لأن «كم» لا يعمل فيها عاملٌ قبْلَها**، كانت للاستفهامِ أو للخبر؛ لأنّ أصلَها الاستفهام، **إلا أنَّ** معناه نافذٌ

ويا جُلوسَ عَمْرو، وكأنّ العِبادَ إذا شاهَدوا ذلك تحسَّروا. وثانيها: **أن العبادَ مفعولونَ** في المعنى، وشاهِدُهُ القراءةُ الظاهرةُ، أي: يتحسَّرُ عليهِم مَنْ يَعْنيهِ أمرُهم، **ويَهمُّه ما يُهمُّهُم**(١).

ويُقوِّي الوَجْهَ الأوَّلَ قولُ صاحبِ المُطْلع: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ﴾ كالبيان لسَببِ حَسْرتِهم، كأنه قيلَ: ما سَبَبُ تحسُّرِهم؟ فقيل: استهزاؤهم بالرسل. **والقراءةُ** بالإضافةِ تدلُّ على هذا المعنى. قال صاحبُ «الكشف»: ﴿يَٰحَسْرَةً عَلَى ٱلْعِبَادِ﴾ **نداءٌ مُطوَّلٌ** مُشابِهٌ للمُضافِ لتعلُّقِ الجارِّ بالمصدرِ، فهو كقولِهم: يا خيراً مِنْ زيد(٢). **وفي «المنتقى»**: وقفوا بالهاءِ الساكنةِ على ﴿حَسْرَةً﴾ وقفاً طويلاً تعظيماً للأمر ثم قال: ﴿عَلَى ٱلْعِبَادِ﴾. **وفي «اللوامح»**: وقفوا على الهاء مبالغةً في التحسُّر لِما في الهاءِ من التأهُّه كالتأوّهِ، ثم **وصَلوه على تلك الحال**.

قوله: (**لأنّ «كَمْ» لا يعمَلُ فيها عاملٌ قبْلَها**)، قال الزجاج: **موضعُ «كم»** نَصْبٌ بـ﴿أَهْلَكْنَا﴾، لأنّ «كَمْ» لا يعمَلُ فيها ما قبْلَها خبراً كانت أو استخبارًا، **تقولُ في الخبر**: كَمْ فَرْسَخٍ سِرْتُ؟ تريدُ: سِرْتُ فراسخَ كثيرةً. ولا يجوزُ: سِرْتُ كَمْ **فَرْسَخٍ**، وذلك أنّ «كَمْ» في بابِها بمنزلةِ «رُبَّ» وإنْ كانَ أصلُها الاستفهامَ والإبهام، فكما **أنّه لا يجوزُ في الاستفهامِ**: سِرْتُ كَمْ فرسخاً، كذا في الخبر، لأن الإبهام قائم(٣).

---

(١) «المحتسب» (٢: ٢٠٧).

(٢) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١١١٥).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٨٥).

في الجُملة، كما نفذ في قولِك: ألم يرَوْا إنَّ زيداً لمُنطلق، وإنْ لم يَعملْ في لفظِه. و﴿أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ بـدلٌ من ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا﴾ على المعنى، لا على اللفظ، تقديـرُه: ألم يروا كثرةَ إهلاكنا القرونَ مِن قَبْلهم كونَهم غيرَ راجعين إليهم. وعن الحسن: كسرُ «إنّ» على الاستئناف. وفي قراءةِ ابن مسعود: (ألم يَرَوْا مَن أهلَكْنا)، والبدلُ على هذه القراءةِ بَدَلُ اشتمال، وهذا مما يردُّ قولَ أهلِ الرَّجعة. ويُحكى عن ابنِ عبّاسٍ رضي الله عنهما: أنه قيل له: إنَّ قوماً يَزعمون أنَّ علياً مبعوثٌ قَبْلَ يوم القيامة، فقال: بئسَ القوم نحن إذن؛ نكَحْنا نساءه وقَسمنا مِيراثَه. قُرئ: (لَـمَا) بالتخفيف، على أنّ «ما» صلةٌ للتأكيد،

قوله: (و﴿أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ بَـدلٌ مِن ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا﴾ على المعنى لا على اللفظ)، قـال صاحبُ «الكشف»: ﴿أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ بَدَلٌ مِن مَوضِع ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا﴾، وليس بدلاً من «كم» وحده، لأنّ العاملَ في «كم» هو ﴿أَهْلَكْنَا﴾ ولا يعملُ ﴿أَهْلَكْنَا﴾ في «أنّ»، إذْ ليس المعنى: أهلكنا أنهم لا يرجعون، والتقدير: ألم يرَوْا أنّهم إليهم لا يَرْجِعون[1]، تقديرُه: ألم يَرَوْا كثرةَ إهلاكِنا، أي: ألم يَعْتبرْ كفّارُ مكّة بكَثْرةِ مَنْ أهلَكْنا مِنْ قَبْلِهم واستئصالِنا وتَدْميرِنا إيّاهم حتى لم يَبْقَ مِنهم أثرٌ فيُقْلِعوا عمّا هُم فيه!

قوله: (والبَدلُ على هٰذه القراءةِ بَدَلُ اشتمال) لأنّ «من أهلكنا» ذات، وعلى الأولِ: كانَ بَدَلَ الكلِّ، فإنّ كونَهم غيرَ راجِعين عبارةٌ عَن إهلاكِهم، لأنّه لازِمٌ له وهو المرادُ مِنْ قوله: «بَدَلٌ على المعنى لا على اللفظ».

قوله: (مما يردُّ قَوْلَ أهلِ الرّجْعة) أي: التناسخية، يقال: فُلانٌ يؤمنُ بالرّجْعة، أي: بالرجوعِ إلى الدنيا بعدَ الموت.

قوله: (وقُرئ: «لَـمَا» بالتخفيفِ) عاصمٌ وابنُ عامر وحمزةُ: بتشديد الميم، والباقونَ: بتخفيفها[2]، وسبقَ تفسيرُه في سورةِ «هود».

---

(١) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١١١٧).

(٢) ولتمامِ الفائدة انظر: «الكشف عن وجوه القراءات السبع» (٢: ٢١٥).

و«إنْ»: مخففة من الثقيلة، وهي متلقّاة باللامِ لا محالةَ؛ و﴿لَّمَّا﴾ بالتشديد، بمعنى: إلّا، كالتي في مسألة «الكتاب»: نشدتُك بالله لمّا فعلتَ، و﴿إنْ﴾ نافية، والتنوينُ في ﴿كُلٌّ﴾ هو الذي يقعُ عِوَضاً من المضافِ إليه، كقولك: مررتُ بكلٍّ قائماً. والمعنى: أنَّ كلَّهم محشورونَ مجموعون مُحضَرون للحساب يومَ القيامة. وقيل: مُحضَرون: معذَّبون. فإن قلتَ: كيف أُخبر عن «كلّ» بـ«جميع» ومعناهما واحد؟ قلت: **ليسَ بواحدٍ؛ لأنّ «كلًّا» يفيد معنى الإحاطة**، وأنْ لا ينفلِتَ منهم أحدٌ، والجميعُ: معناه: الاجتماع، وأنَّ المحشرَ يَجمعُهم. والجميعُ: فَعِيل بمعنى مفعول، **يقال: حَيٌّ جميع**، و جاؤوا جميعاً.

[﴿ وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلْأَرْضُ ٱلْمَيْتَةُ أَحْيَيْنَٰهَا وَأَخْرَجْنَا مِنْهَا حَبًّا فَمِنْهُ يَأْكُلُونَ * وَجَعَلْنَا فِيهَا جَنَّٰتٍ مِّن نَّخِيلٍ وَأَعْنَٰبٍ وَفَجَّرْنَا فِيهَا مِنَ ٱلْعُيُونِ * لِيَأْكُلُوا۟ مِن ثَمَرِهِۦ وَمَا عَمِلَتْهُ

قوله: (**ليس بواحدٍ؛ لأنّ «كلًّا» يفيدُ معنى الإحاطة**) والجميع: معناه: الاجتماع. **الانتصاف**: ومن ثَمَّ أوقع «أجمع» في التوكيد تابعاً لـ«كل»[(١)].

قوله: (**يقال: حيٌّ جميع**)، **الأساس**: وهو جميعُ الرأي، وجميعُ[(٢)] الأمر، وحَيٌّ جَمِيعٌ. **الجوهري**: والجميع: الحيّ المجتمع، قال لبيد:

عَرِيَتْ وكان بها الجميعُ فأبكروا   منها وغُودرَ نُؤْيُهــا وثُمامُها[(٣)]

واعلمْ أنّ ألفاظ التوكيد كأجمع وأكتع وأبصع، لا تكونُ إلا تأكيداً وتابعاً لما قبله، لا يُبتَدَأُ بها، ولا يُخبَرُ عنها، ولا تكونُ فاعلاً ولا مفعولاً، ولفظ[(٤)] «جميع» من التوكيدِ الذي يقعُ تارةً اسماً وأخرى تأكيداً، مِثْلَ: نَفْسِه وعَيْنِه وكُلِّه. ويكونُ صفةً كقولهم: حَيٌّ جَمِيع، ولهذا قال: والجَميعُ فَعيلٌ بمَعنى مفعول.

---

(١) «الانتصاف» (٤: ١٤).

(٢) من قوله: «معناه الاجتماع» إلى هنا، سقط من (ح) و(ف).

(٣) «ديوان لبيد بن ربيعة» ص٩٩.

(٤) من قوله: «ألفاظ التوكيد» إلى هنا سقط من (ح) و(ف).

أَيْدِيهِمْ أَفَلَا يَشْكُرُونَ * سُبْحَانَ الَّذِي خَلَقَ الْأَزْوَاجَ كُلَّهَا مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ وَمِنْ أَنْفُسِهِمْ وَمِمَّا لَا يَعْلَمُونَ ﴾ ٣٣-٣٦]

القِراءةُ بـ﴿الْمَيْتَةُ﴾ على الخِفّة أشيعُ؛ لسَلَسِها على اللسان. و﴿أَحْيَيْنَاهَا﴾ استئناف، **بيانٌ لكونِ الأرض الميتة آيةً**، وكذلك ﴿نَسْلَخُ﴾ [يس: ٣٧]، **ويجوز أن توصفَ الأرضُ والليل بالفعل**؛ لأنه أريدَ بهما الجِنْسان مطلقَيْن لا أرض وليل بأعيانِهما؛ فعُومِلا معاملة

قوله: (**بيانٌ لكَوْنِ الأرضِ الميتةِ آيةً**) كأنّ قائلاً قال: كيفَ تكونُ الأرضُ الميتةُ آيةً؟ فقال: ﴿أَحْيَيْنَاهَا﴾. قال أبو البقاء: ﴿ءَايَةٌ﴾ مبتدأ و﴿لَّهُمُ﴾ الخبر، و﴿الْأَرْضُ﴾ مبتدأٌ و﴿أَحْيَيْنَاهَا﴾ الـخَبر، والجملةُ تفسيرُ الآية. وقيلَ: ﴿الْأَرْضُ﴾ مُبتدأٌ و«آيةٌ» خَبَر مُقَدَّمٌ و﴿أَحْيَيْنَاهَا﴾ تفسيرُ الآية، و﴿لَّهُمُ﴾ صفةُ الآية(١).

قوله: (**ويجوزُ أن تُوصَفَ الأرضُ والليلُ بالفعل**) أي: بـ﴿أَحْيَيْنا﴾ و﴿نَسْلَخُ﴾، لأنه أريدَ بهما الجِنسان، والتقديرُ: وآيةٌ لهم أرضٌ مَيْتةٌ من الأراضي الميتةِ أحيَيْناها، وليلٌ من الليالي سلَخْنا منه النهار.

الانتصاف: غَيْرُ الزمخشريِّ يمنَعُ مِن وقوعِ الجملةِ وَصْفاً للمعرفةِ وإن كانَتْ جِنساً، ويُراعي المطابقةَ اللفظيةَ(٢).

قلت: قد ذكَرْنا عن ابنِ جِنّيٍّ أنه قال: إنّ نكرةَ الجِنْسِ تُفيدُ مُفادَ مَعْرفتِه؛ ألا ترى أنك تقول: خرجتُ فإذا أسدٌ بالباب، فتجدُ معناه معنى قولِك: خرجْتُ فإذا الأسدُ بالباب، لا فَرْقَ بينهما، وذلك أنّك في الموضعَيْن لا تريدُ أسداً واحداً مُعيّناً، وإنما تريدُ: خرجْتُ فإذا بالبابِ واحدٌ من هذا الجنس(٣).

وقال ابنُ الحاجِب: المحقّقون قالوا في مثل قوله:

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٨٢).

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٤: ١٤).

(٣) «المحتسب» (١: ٢٧٨).

النَّكِرات في وصفِها بالأفعال، ونحوُه:

ولقد أمُرُّ على اللَّئيمِ يَسُبُّني

وقوله: ﴿فَمِنْهُ يَأْكُلُونَ﴾ **بتقديم الظّرف**؛ للدلالةِ على أنَّ الحَبَّ هو الشيءُ الذي يتعلَّق به معظمُ العيش ويقومُ بالارتِزاقِ منه صلاحُ الإنس، وإذا قلَّ جاءَ

ولقد أمرُّ على اللئيمِ يسبّني

إنّ قولَه: «يسبُّني» صفة، لكونه لم يقصِدْ لئيماً معهوداً، فجرى في ذلك مَجْرى المُنكَّرِ لما كان باعتبار الموجود مثله[١].

قوله: (**ولقد أمرُّ على اللئيمِ يَسُبُّني**)، تمامُه:

فمضيتُ ثُـمَّتَ قلتُ لا يَعْنيني[٢]

فإن قُلْتَ: لِمَ تَمنعُ أن يكونَ «لا يعنيني» حالاً لا صفةً ويُرادَ: لئيمٌ معهود؟ قلتُ: كان الشاعرُ يصِفُ نَفْسَه بالتُّؤدةِ، وأنه حَليمٌ ذو أناة، ولا يَسْتَتِبُّ له ذلك بمُروره مرّةً على لئيمٍ ولا مَرّتَيْن حتى يصيرَ ذلك ملكةً راسخةً.

قولُه: (**بتقديمِ الظّرفِ**) للدّلالةِ على أنَّ الـحَبَّ هو الشيءُ الذي يتعلَّقُ به مُعْظَمُ العيشِ يعني: عَقيبَ إخراجِ الـحَبِّ الأكل مع تقديمِ صفة الأكلِ المُفيدِ للاختصاصِ. وقد عُلِمَ أنّ المأكولَ غيرُ مُختَصٍّ به، لكنْ قُدِّمَ ليدلّ على أنّه الأصلُ في الارتزاقِ والمأكولات تابعة له[٣]، ألا ترى أنه إذا قَلَّ نزَلَ القَحْطُ و إذا حصر جاءَ الهلاك، فالدورانُ معه، فإرادةُ التخصيصِ على المبالغةِ والادعاء نَحْو إطلاقِ اسمِ الجنْسِ على فَرِدٍ من أفرادِه كحاتمِ الجواد. ويجوز أن يقدم رعاية للفواصل.

---

(١) انظر: «الكافية» لابن الحاجب بشرح الإستراباذي (٣: ٢٣٩).

(٢) سبق تخريجه.

(٣) قولُه: «تابعةٌ له» سقط من النسخة (ط).

القَحْطُ ووقع الضرّ، وإذا فُقِدَ حَضَرَ الهلاكُ ونَزَلَ البلاء. **قُرِئ:** ﴿وَفَجَّرْنَا﴾ بالتثقيل والتخفيف، والفَجْرُ والتفجير، كالفَتْح والتفتيح لفظاً ومعنًى. **وقُرِئ:** ﴿ثَمَرِهِۦ﴾ **بفتحتَيْن، وضمَّتَيْن**، وضمّةٍ وسكون، والضميرُ لله تعالى، **والمعنى: ليأكلوا ممّا خَلَقَه اللهُ من الثّمر** ﴿و﴾ **مِن** ﴿مَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾ مِنَ الغَرْس والسَّقْيِ **والإبار**، وغيرِ ذلك من الأعمال إلى أن بَلَغَ الثمرُ مُنتهاه **وإبّانَ أكْلِه**، يعني أنَّ الثمرَ في نفْسِه فعلُ الله وخَلْقُه، وفيه آثارٌ

قوله: (**وقُرِئَ:** ﴿وَفَجَّرْنَا﴾ **بالتثقيلِ**) هي المشهورة.

قوله: (**وقرئ:** ﴿ثَمَرِهِۦ﴾ **بفتحتَيْن وضمَّتَيْن**) بالضمتين: حمزةُ والكسائي[1]. وقولُه تعالى: ﴿مِنَ ٱلْعُيُونِ﴾ «مِن» على قول الأخفشِ زائدةٌ، وعلى قولِ غيرِه: المفعولُ محذوفٌ، أي: منَ العُيونِ ما تَنْتفعونَ به.

قوله: (**والمعنى: ليأكلوا ممّا خلَقَه اللهُ من الثّمرِ** ﴿و﴾ **مِن** ﴿مَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾) فـ«ما» على هذا موصولةٌ وهو مع[2] صِلَتِه، عَطْفٌ على ما بيَّنه قولُه: ﴿مِن ثَمَرِهِۦ﴾ وهو ما خَلَقَه الله. وتلخيصُه ما قال: إنّ الثّمَر في نفْسِه فِعْلُ الله، وفيه آثارٌ مِن كَدِّ بني آدم.

وعن بعضِهم: في «ما عملته» ثلاثة أوجه: أحدُها: أن تكونَ «ما» موصولة، والثاني: أن تكونَ نكرةً موصوفةً. وعلى الوجهَيْن هو في موضع جَرٍّ عَطْفاً على ﴿ثَمَرِهِۦ﴾، ويجوزُ نَصْبُه على موضع ﴿مِن ثَمَرِهِۦ﴾. والثالث: أن تكونَ نافيةً، أي: ليأكلوا مِن ثَمَرِه ولم تعمَله أيديهم، ويُقرأُ بغيرِ هاء. وتحتمل الأوجُهَ الثلاثة إلا أنّ كوْنَها نافيةً ضعيف، لأنّ «عَمِلَتْ» لم يُذْكَرْ له مفعولٌ، وهو مِنْ قَولِ أبي البقاء[3].

قولُه: (**والإبارُ**)، **الجوهري**: تَأْبيرُ النخلِ: تَلْقيحُه. يُقالُ: نَخْلٌ مُؤَبرةٌ، والاسمُ منه الإبار، على وَزْنِ الإزار.

قوله: (**وإبّانَ أكْلِه**) إبّانُ الشيءِ بالكَسْرِ والتشديدِ: وقْتُه، يُقال: كُلِ الفواكهَ في إبّانها، أي: في وَقْتها.

---

(١) ولتمامِ الفائدة انظر: «حجّة القراءات» ص٥٩٨.

(٢) في (ح) و(ف): «موضع».

(٣) انظر: «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٨٢) و«الكشف عن وجوه القراءات السبع» (٢: ٢١٦).

من كَدِّ بني آدم، وأصلُه من ثَمرنا كما قال: ﴿وَجَعَلْنَا﴾ [المائدة: ١٣٠]، ﴿وَفَجَّرْنَا﴾ [الكهف: ٢٣]، فنُقل الكلامُ من التكلُّمِ إلى الغَيْبة **على طريقةِ الالتِفات. ويجوزُ أن يرجع إلى النخيل**، وتُترك الأعنابُ غيرَ مرجوعٍ إليها؛ لأنه عُلِمَ أنها في حُكمِ النخيل فيما عُلِّق به مِن أكلِ ثمرِه. ويجوزُ أن يرادَ: من ثمر المذكور؛ وهو الجنّات، كما قال رُؤْبةُ:

فِيهَا خُطُوطٌ مِنْ بَيَاضٍ وَبَلَق ... كَأَنَّهُ فِي الجِلْدِ تَوْلِيعُ الْبَهَقْ

فقيل له، فقال: أردتُ: كأنَّ ذاك. ولك أن تجعلَ «ما» نافيةً، على أنّ الثمر

قوله: (**على طريقةِ الالتفات**) ليسَ هذا من مَظانِّ الالتفات، لأنّ القصْدَ في جَعْلِ الجنات وتفجير العيونِ إخراجُ الثمرِ المأكولِ، فكانَ التمكُّنُ على الأكلِ أولى بالتفخُّمِ لأنّه أدلُّ على الامتنان، وأنتَ تعلَمُ الفرْقَ بين ضميرِ الإفراد والجمع للواحدِ المُطاع، بل الضميرُ راجعٌ إلى المذكوراتِ ليكونَ على وِزانِ قولِه: ﴿وَأَخْرَجْنَا مِنْهَا حَبًّا فَمِنْهُ يَأْكُلُونَ﴾ ويظهَرُ التفاوتُ بين ذٰلك المأكولِ وبين هذا من تقديمِ المعمولِ وتأخيرِه عن العامل، ثمَّ جَعْلِ «ما» نافيةً أحرى مِمّا تُجعَلُ مَوْصولةً لإيرادِ قولِه: ﴿أَفَلَا يَشْكُرُونَ﴾ على التقريعِ والتوبيخِ، وأيضاً يلزَمُ من الموصولةِ أن يكونوا مُستقِلّين في ذلك العملِ، وليسَ فيه لله تعالى أثرٌ، كقولِهِ تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَامًا﴾ [يس: ٧١] لأنّ التركيبَ من بابِ قولِهم: أخَذْتُه بيَدي ورأيتُه بعَيْني، وذلك يُنافي أن يكونَ قولُه: ﴿أَحْيَيْنَاهَا وَأَخْرَجْنَا مِنْهَا حَبًّا فَمِنْهُ يَأْكُلُونَ﴾ إلى آخرِ الآيتين، بياناً لقولِه: ﴿وَآيَةٌ لَّهُمُ الْأَرْضُ الْمَيْتَةُ﴾، والله أعلم.

قوله: (**ويجوزُ أن يرجعَ إلى النخيل**) عطفٌ على قولِه: «والضميرُ لله». **الجوهري**: النخلُ والنخيلُ بمعنًى، والواحدةُ نخلة.

قوله: (**فيها خُطوطٌ**) البيت، التوليعُ: ظهورُ النُّـقَطِ البيضِ على الشيء، والمُولَّعُ كالمُلَمَّع إلا أنّ التوليعَ استطالةُ البَلَق. قال أبو عُبَيْدة: قلتُ لرؤبة: إن أردْتَ الخطوطَ فقُل: كأنّها، وإن أردْتَ البياضَ والبَلَق فقل: كأنّهما، فقال: كأنَّ ذٰلك وَيْلَك.

خَلْقُ الله ولم تعمَلْه أيدي الناس ولا يَقدِرون عليه. **وقُرِئ على الوجه الأوّل:** (وما عملتْ) من غيرِ راجع، وهي في مصاحفِ أهل الكوفة كذلك، وفي مصاحفِ أهل الحرمَيْن والبصرةِ والشام مع الضمير. ﴿ٱلْأَزْوَٰجَ﴾: الأجناسَ والأصناف. ﴿وَمِمَّا لَا يَعْلَمُونَ﴾: ومن أزواجٍ لم يُطلعهم اللهُ عليها ولا توصَّلوا إلى معرفتِها بطريقٍ من طُرق العِلْم، ولا يبعدُ أن يخلُقَ اللهُ تعالى من الخلائق الحيوانِ والـجَمادِ ما لم يجعلْ للبشر طريقاً إلى العِلْم به؛ لأنه لا حاجةَ بهم في دِينهم ودُنياهم إلى ذلك العِلْم، ولو كانت بهم إليه حاجةٌ لأعلَمَهم بما لا يَعلَمون، كما أعلمَهم بوجودِ ما لا يَعلمون. وعن ابنِ عبّاسٍ رضي الله عنه: لم يسمِّهم. **وفي الحديث: «ما لا عينٌ رأت ولا أُذنٌ** سمعتْ ولا خطَرَ على قلبِ بَشَر، بَلْهَ ما أطلعتُهم عليه» فأعلَمَنا بوجوده **وإعدادِه**، ولم يُعلِمْنا به ما هو، ونحوُه: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِىَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾ [السجدة: ١٧]، وفي الإعلام بكثرةِ ما خلق ممّا عَلِمُوه وممّا جهلوه ما دلَّ على عظم قدرتِه واتِّساعِ ملكه.

[﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ فَإِذَا هُم مُّظْلِمُونَ﴾ ٣٧]

سَلَخَ جِلْدَ الشاة: إذا كَشَطَه عنها وأزالَه. ومنه: سِلْخُ الـحَيّة: لِخِرْشائها، **فاستعيرَ لإزالةِ الضوء وكشْفِه** ....

قوله: (**وقُرِئَ على الوَجْهِ الأول**) أي: على أن تكونَ «ما» موصولةً. قال القاضي: ويُؤيِّدُه قراءةُ الكوفيّين عن حَفصٍ بِلا هاءٍ، فإنّ حَذْفَه منَ الصِّلةِ أحسَنُ من غيرِها(١).

قوله: (**وفي الحديثِ: «ما لا عَيْنٌ رأَتْ»**) الحديث، أخرَجْناه في سورة السجدة(٢).

قوله: (**وإعداده**) أي: قولُه: ﴿أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾(٣) [آل عمران: ١٣٣].

قوله: (**فاستُعيرَ لإزالةِ الضَّوْءِ وكَشْفِه**) يعني: استعارَ لإزالةِ الضوءِ السَّلْخَ، وهي

---

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ٤٣٣).

(٢) سبق تخريجه.

(٣) من قوله: «قوله: وفي الحديث: ما لا عين رأت» إلى هنا سقط من (ط).

عن مكان الليل ومُلقى ظلِّه. ﴿**مُّظْلِمُونَ**﴾: داخِلُون في الظلام، يقال: أظلَمْنا، كما تقول: أعتَمْنا وأدجَيْنا.

استعارةٌ تَبعِيّةٌ مُصَرِّحة، والجامعُ ما يُعقَلُ مِن تَرتُّبِ أحدِهما على الآخر.

وقوله: (**عن مكانِ الليلِ ومُلْقى ظِلّه**): ظاهرُهُ مُشْعِرٌ بأنّ النهارَ طارٍ على الليل. قال المَرْزوقي: الآيةُ دلّتْ على أنّ الليلَ قبلَ النهار، لأنّ المسلوخَ منه يكونُ قبْلَ المسلوخِ، كما أنّ المغطّى قبل الغطاء[١].

وقال الفَرّاء: الأصلُ هي الظلمةُ، والنهارُ داخلٌ عليها إذا غَربتِ الشمسُ سُلِخَ النهارُ من الليل، أي: كُشِطَ وأُزيلَ فَتظهَرُ الظلمة[٢].

قال مُحيي السُّنة: مَعناه: نَذهبُ بالنَّهار ونجيءُ بالليل، وذلك أنّ الأصلَ هي الظلمةُ، والنهارُ داخلٌ عليها[٣].

ويؤيّدُه ما روى الإمامُ أحمدُ بنُ حَنْبلٍ والتِّرمذيّ عن عبدِ الله بنِ عَمْرو بن العاص قال: سمِعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «إنّ اللهَ خلَقَ خَلْقَه في ظُلْمة، ثمّ ألقى عليهِ من نورهِ، فمَنْ أصابه مِن نورهِ اهتدى، ومَنْ أخطأه ضَلّ»[٤]، لكنّ قَوْلَه في سورة الرعدِ في قولِه تعالى: ﴿يُغْشِى ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَارَ﴾ [الرعد: ٣] أي: يُلْبِسُه مكانَه، فيَصيرُ أسودَ مُظْلماً بعْدَ ما كان أبيضَ مُنيراً، مُؤذنٌ بأنّ بين الليلِ والنهارِ توالجاً وتداخلاً، قال الله تعالى: ﴿يُكَوِّرُ ٱلَّيْلَ عَلَى ٱلنَّهَارِ وَيُكَوِّرُ ٱلنَّهَارَ عَلَى ٱلَّيْلِ﴾ [الزمر: ٥] قال[٥]: إن الليلَ والنهارَ خِلْفَة؛ يذهَبُ هذا ويَغْشى مكانَه هذا، وإذا غَشِيَ مكانَه، فكأنما أُلْبِسَه ولُفَّ عليهِ كما يُلَفُّ اللباسُ على اللابس.

---

(١) انظر: «الأزمنة والأمكنة» للمرزوقي ص٢١.

(٢) «معاني القرآن للفرّاء» (٢: ٣٧٨) بتصرُّفٍ ملحوظ.

(٣) «معالم التنزيل» (٧: ١٧).

(٤) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٦٦٤٤) والترمذي (٢٦٤٢) وصحّحه ابن حِبّان (٦١٧٠) وفيه تمامُ تخريجه.

(٥) انظر ما سيأتي ص ٣٤٠.

[﴿ وَٱلشَّمۡسُ تَجۡرِي لِمُسۡتَقَرّٖ لَّهَاۚ ذَٰلِكَ تَقۡدِيرُ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡعَلِيمِ * وَٱلۡقَمَرَ قَدَّرۡنَٰهُ مَنَازِلَ

وأما قولُ صاحبِ «المفتاح»: المستعارُ له ظهورُ النهارِ والمستعارُ منه ظهورُ المسلوخِ من جِلْدتِه(١)، فمأخوذٌ من تفسيرِ الزجاجِ قال: ﴿ وَءَايَةٞ لَّهُمُ ٱلَّيۡلُ نَسۡلَخُ مِنۡهُ ٱلنَّهَارَ ﴾ معنى نسلخُ: نُخرِجُ منه النهارَ إخراجاً لا يبقى معه شيء من ضوءِ النهار، وذلك من العلاماتِ الدالّةِ على توحيدِ الله وقدرتِه(٢)، فصَحَّ قولُه: ﴿فَإِذَا هُم مُّظۡلِمُونَ ﴾ أي: داخلونَ في الظلام.

وفي «النهاية»: كتبَ عُمَرُ إلى [أبي](٣) عبيدة رضِي الله عنهما: «فاظهرْ بمَنْ معَك من المسلمين إليها»، أي: إلى الأرض، يعني: اخرُجْ بهم إلى ظاهرِها(٤).

وفي حديثِ عائشةَ رضيَ الله عنها: «كان يُصلِّي العَصْـر ولم يَظْهَـرِ الفَـيْءُ بَعْـدُ مِن حُجْـرَتها»(٥)، أي: لم يرتَفِع ولم يخرُجْ إلى ظهْرِها.

وفي «المُغْربِ»: أصلُ الظهورِ خلافُ الخفاءِ، وقد يُعَبَّرُ به عن الخروجِ والبُروزِ، لأنّه يَرْدُفُ ذلك؛ أي: هو كنايةٌ عنه. هذا التفسير موافق لما ذهب إليه المصنف؛ لأن الظهور بمعنى الزوال، وقد قال: «إذا كشطه عنها وأزاله». حكى الجوهري يقال:

وهذا أمرٌ ظاهرٌ عنك عارُه، أي: زائل.

وفي «النهاية»: لمّا قيلَ لابنِ الزّبَيْر: يا ابنَ ذاتِ النطاقين، تمثَّل بقَوْل أبي ذؤيب(٦):

وتلك شَكاةٌ ظاهرٌ عنك عارُها

يقال: ظهرَ عني هذا العَيْبُ: إذا ارتفع عنك.

---

(١) «مفتاح العلوم» ص١٧١.
(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٨٧).
(٣) زيادة من «النهاية» لابن الأثير وبها يستقيم الخبر.
(٤) انظر: «النهاية في غريب الحديث» (٣: ١٥٠).
(٥) أخرجه البخاري (٥٤٥) ومسلم (٦١١).
(٦) الهذلي. وقد سبق تخريجه. وانظر الخبر في «النهاية في غريب الحديث» (٣: ١٥٠).

حَتَّىٰ عَادَ كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ ۞ لَا ٱلشَّمْسُ يَنۢبَغِى لَهَآ أَن تُدْرِكَ ٱلْقَمَرَ وَلَا ٱلَّيْلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِ ۚ وَكُلٌّ فِى فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴾ ٣٨-٤٠]

﴿لِمُسْتَقَرٍّ لَّهَا﴾: **لحدٍّ لها مؤقَّت مقدَّرٍ تنتهي إليه مِن فلكِها في آخر السَّنة**، شُبِّه بمستقرِّ المسافر إذا قَطَعَ مسيرَه، **أو لمنتهًى لها مِنَ المشارق والمغارب؛ لأنها تتقصّاها** مَشْرِقاً مشرقاً ومَغْرِباً مغرباً حتى تبلغَ أقصاها، **ثم ترجع، فذلك حدُّها ومستقرُّها؛** لأنها لا تَعْدُوه، أو لحدٍّ لها مِن مسيرها كلَّ يوم في مرأى عيونِنا؛ وهو المغرب.

قولـه: (**لـحَـدٍّ لها مؤقّتٍ مقدّر**) بَيانٌ لقوله: «**مؤقّت**»، فالـلامُ في ﴿لِمُسْتَقَرٍّ﴾ للاختِصاص، لأنّ جَرْيَها مختَصٌّ به كما تقولُ: أتيْتُه لعَشْرٍ خَلَوْنَ من الشهر. قال المصنِّف في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا﴾ [الأعراف: ١٤٣]: «لوقْتِنا الذي وَقَّتْنا له وحَدَّدْناه، ومعنى اللامِ الاختصاصُ».

ولو قيلَ: إلى مُسْتَقرٍّ لها، كان للغايةِ والانتهاء، ومعنى الاختصاصِ يعودُ للانتهاء، لأنّ جَرْيَها لِما يختصّ بها ينتهي إليه، ولهذا قال: ينتهي إليه.

قوله: (**أو لمنتهًى لها من المشارق والمغارب**) يريدُ أنّ الشمسَ كلَّ يومٍ لها مَشرِقٌ ومَغْرِب إلى ستة أشهر إلى أن تنتهيَ إلى غايةِ ارتفاعِها في زمانِ الصيف، فذلك حَدُّها(١) في الارتفاعِ لا تعدوه، ثمّ ترجِعُ على تلكَ المُقَنْطَراتِ ستّة أشهر أخرى إلى أن تنتهيَ إلى غايةِ انخفاضِها في زمانِ الشتاءِ، فذلك حَدُّها في الانخفاضِ لا تعْدوه، واختلافُ المشارِقِ والمغاربِ بحَسْبِ ارتفاعِها وانخفاضِها وحركاتِها المخصوصةِ شيئاً فشيئاً بحَسْبِ التدرُّجِ(٢) أو التدلِّي، وهو المرادُ مِن قوله: لأنّها تتقصّاها مشرِقاً مشرِقاً ومَغْرِباً مَغْرِباً.

الأساس: تقصَّيْتُ المكانَ: صِرتُ في أقصاهُ، وهو مِنّي بالقَصا(٣)، أي: بالبُعْد.

---

(١) في النسخة (ف): أخْذُها. وهي قراءةٌ محْتملة.

(٢) سقط لفظ «التدرج» من النسخة (ط).

(٣) في النسخ الخطية: «بالقَصْيا» وهو على الجادّةِ في «أساس البلاغة».

وقيل: مستقرُّها: أجَلُها الذي أقرَّ الله عليه أمْرَها في جَرْيِها، فاستقرّت عليه؛ وهو آخرُ السَّنة. **وقيل: الوقتُ الذي تستقرُّ فيه وينقطع جَرْيُها، وهو يومُ القيامة.**

وقُرِئَ: (تجري إلى مستقرٍّ لها)، **وقرأ ابنُ مسعود: (لا مُستقرَّ لها)** أي: لا تزالُ

قوله: (**وقيلَ: مُستَقرُّها: أجَلُها**)، فعلى هذا: المستقرّ اسمُ الزمانِ، وعلى الأولِ: اسمُ المكان.

قوله: (**وقيل: الوقت الذي تستقرُّ فيه وينقطِعُ جَرْيُها وهو يومُ القيامة**)، فالمستَقرُّ أيضاً: أجَلُها الذي أقرّ اللهُ عليهِ أمْرَها في جَرْيِها.

الأساس: يُقالُ: قرّرْتُ عندَه الخبرَ فتقَرّر، ويُؤيّدُ هذا التأويلَ ما رَوَيْنا عن أبي ذَرٍّ قال: كنتُ مع رسولِ اللّهِ ﷺ في المسجدِ عندَ غروبِ الشمس فقال: «يا أبا ذَرّ، أتدري أين تذهَبُ هذه الشمس؟» قُلت: اللهُ ورسولُه أعلم، قال: «تذهَبُ لتسجُدَ تحْتَ العرش، فتستأذنُ فيُؤذَنُ لها، ويُوشِكُ أن تسجُدَ فلا يُقبَلُ منها، وتَسْتأذنُ فلا يـؤذَنُ لها، فيقالُ لها: ارجِعي من حيث جئتِ، فتطلُعُ من مغرِبها، وذلك قولُه تعالى: ﴿وَٱلشَّمۡسُ تَجۡرِي لِمُسۡتَقَرّٖ لَّهَاۚ ذَٰلِكَ تَقۡدِيرُ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡعَلِيمِ﴾». متفقٌ عليه، أخرجه البخاري ومسلم والترمذي[١].

قوله: (**وقرأ ابن مسعود: «لا مستقرَّ لها»**[٢]) قال ابن جني: قرأ بها ابنُ عباسٍ وعكرمةُ وعَطاء وظاهرُها العموم، ومعناه الخصوص؛ لأن «لا» النافية[٣] للجنسِ لا تدخُلُ إلاّ نفياً عامًّا؛ فقولُك: لا رجُلَ عِندي، جَوابٌ عن سؤالٍ عامّ، أي: هَل عندَك قليلٌ أو كثيرٌ مِن هذا الجنسِ الذي يُقال لواحدِه: رجل؟ فقولُه تعالى: «لا مُسْتقَرَّ لها» نفْيٌ أن تَسْتقِرَّ أبداً، ونحنُ نعلمُ أنّ السماواتِ إذا زُلْنَ بَطَل سَيْرُ الشمسِ أصلاً، فاستَقرّتْ مما كانَت عليهِ من السير. ونعوذُ بالله أن نقول: إن حَركَتها دائمة كما تذهبُ إليه المُلْحِدة. ونحوُه قولُ الشاعر:

أبكِي لفَقْدِكَ ما ناحَتْ مُطوّقةٌ ... وما سـما فَنَنٌ يوماً على ساقِ

---

(١) أخرجه البخاري (٣١٩٩) ومسلم (١٥٩) والترمذي (٢١٨٦).

(٢) من قوله: «فيقالُ لها: ارجعي من حيث جئت» إلى هنا، سقط من (ح).

(٣) في النسخ الخطية: «الثانية»، وهو على الجادّةِ في «المحتسب».

تجري لا تستقرُّ. وقُرئ: (لا مُستقرٌّ لها) **على أنّ «لا» بمعنى «ليس»**. ﴿ذَٰلِكَ﴾ الجريُ على ذلك التقديرِ والحساب الدقيقِ الذي تكلُّ الفِطَنُ عن استخراجِه، وتتحيَّر الأفهامُ في استنباطه، ما هو إلّا ﴿تَقۡدِيرُ﴾ الغالبِ بقُدرته على كلِّ مقدور، المحيطِ عِلْماً بكلِّ معلوم.

قُرئ: **(والقمرُ) رفعاً على الابتداء، أو عطفاً على** ﴿ٱلَّيۡلُ﴾ [يس: ٣٧]، يريدُ: ومن آياتِه القمرُ، ونصباً بفعلٍ يفسِّره ﴿قَدَّرۡنَٰهُ﴾، ولا بدَّ في ﴿قَدَّرۡنَٰهُ مَنَازِلَ﴾ مِن تقديرِ مضافٍ؛ لأنه لا معنى لتقديرِ نفْسِ القمر منازلَ، والمعنى: قدَّرنا مسيرَه مَنازلَ، وهي ثمانيةٌ وعشرون منزلاً، ينزلُ القمرُ كلَّ ليلة في واحدٍ منها لا يتخطّاه ولا يتقاصَرُ عنه،

أي: ما[١]عشت أبداً بكَيتُـكَ، كذلك «لا مُسْتَقرَّ لها» ما دامتِ السماواتُ على ما هي عليه[٢].

قوله: (**على أنّ «لا» بمعنى «ليس»**) المعنى: ذلك الجريُ على ذلك التقديرِ: **ليسَ** بمُسْتَقرٍّ للشمسِ، ذلك تقديرُ الغالبِ بقُدْرتهِ على كلِّ مقدور.

قوله: (**قُرئ: «والقمرُ»، رفعاً على الابتداء**) قرأها الكوفيّون وابنُ عامرٍ: بالنَّصب، والباقونَ: بالرفع[٣]. قالَ أبو البَقاء: «والقمرُ» بالرفعِ مُبتدأٌ، و﴿قَدَّرۡنَٰهُ﴾ الـخَبر، وبالنصبِ على فِعلٍ مُضْمَرٍ، أي: وقَدَّرْنا القَمرَ، لأنّه معطوفٌ على اسمٍ قد عَمِلَ فيه الفِعل، فحُمِلَ على ذلك، ومَنْ رفعَ قال: هو محمولٌ على ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ﴾ في الموضعَيْن أو على ﴿وَٱلشَّمۡسُ﴾ وهي أسماءٌ لم يَعْمَلْ فيها فِعْل، و«منازلَ»؛ أي: ذا منازلَ، فهو حالٌ أو مفعولٌ ثانٍ لأنّ «قدَّرْنا» بمَعْنى: صَيَّرْنا، وقيل: التقديرُ: قَدَّرْنا له منازِلَ[٤].

---

(١) كذا في النسخ الخطية، وفي «المحتسب»: لو.

(٢) «المحتسب» (٢: ٢١٢).

(٣) وهو الذي رجّحه مكّيٌّ في «الكشف عن وجوه القراءات» (٢: ٢١٦) وعلّله بأن عليه أهلَ الحرَمينْ وأبا عمرو بن العلاء.

(٤) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٨٢-١٠٨٣).

على تقديرٍ مستوٍ لا يتفاوتُ، يَسِيرُ فيها مِن ليلةِ المستهلِّ إلى الثامنة والعشرين، ثم ليلتَيْن أو ليلةً إذا نقصَ الشهرُ، وهذه المنازلُ هي مواقعُ النجوم التي نَسبتْ إليها العربُ **الأنْواءَ المُستمطرة**، وهي: **الشَّرَطان**، ....

قوله: (**الأنـواءَ المُسْتمطَرة**)، **المغرب**: الأنواء: جمع نَـوْءٍ وهي منازلُ القمـرِ. وكانت العربُ[١] تعتقدُ أنّ الأمطارَ والخير كلَّه يجيءُ منها[٢].

الجوهري: النَّوْءُ: سقوطُ نَجْمٍ من المنازلِ في المغربِ مع الفجرِ، وطلوعُ رَقيبِه من المَشْرق، ويُقابلُه من ساعتِه في كلِّ ليلةٍ إلى ثلاثةَ عَشَرَ يوماً، وهٰكذا كلُّ نَجْم منها إلى انقضاءِ السنةِ ما خَلا الـجَبْهةَ[٣]، فإن لها أربعة عشر يوما. قال أبو عُبَيْد: ولم نَسْمَعْ في النوءِ أنّه السقوط إلّا في هٰذا الموضع، والعربُ تُضيفُ الأمطارَ والرياحَ والحرَّ والبَرْدَ إلى الساقطِ منها. وقال الأصمعيّ: إلى الطالع منها في سُلطانه فتقولُ: مُطِرْنا بنَوْءِ كَذا، والجَمْعُ أنواءٌ وَنُوْآن أيضاً مِثْلَ عَبْدٍ وعُبْدان وبَطْنٍ وبُطنان.

قولُه: (**الشرطين**[٤])، قال المرزوقيُّ في كتاب «الأزمنة والأمكنة»: الشَّرطانِ سُمِّي بذلك لأنّهما كالعَلامتَيْن، أي: سقوطُهما علامةُ ابتداءِ المطرِ، والشرطُ: العلامةُ، ولهذا قِيل لأصحابِ السلطان: الشُّرَطَ لأنّهم يلبِسونَ السواد كأنّهم جَعلوا لأنفُسِهم علاماتٍ يُعرَفون بها، ويقال: أيُّهما قَرْنا الـحَمَل، وهما أوّلُ نُجومِ فصلِ الربيعِ ونَوْؤه ثلاثة أيام[٥].

والبَطين: وسُمِّي بذلك لأنّه بَطْنُ الـحَمَل، ونوؤه ثلاث ليال[٦].

---

(١) سقط لفظ «والعرب» من النسخة (ف).

(٢) «المُغرب في ترتيب المعرب» (٢: ٣٣٢).

(٣) في النسخة (ط): «الجهة»، وهو على الجادّة في «الصحاح» (نوء).

(٤) كذا في الأصول الخطية؛ بالياء، وكذا هو في نصِّ «الكشاف» من (ط)، لكن في الأصل الخطي من «الكشاف» وفي(ط): «الشرطان» بالألف.

(٥) «الأزمنة والأمكنة» ص٢٣٤.

(٦) في النسخة (ف): «ثلاثة أيام»، وهو على الجادّة في «الأزمنة والأمكنة» ص٢٣٤ وزاد بعده: وهو شرُّ الأنواءِ وأنْزرُها، وقلّما أصابهم إلّا أخطأهُم نوءُ الثريا.

....

والثريّا: ويُسَمّى النجمَ والنَّظْمَ، وهو تَصغيرُ ثَرْوى من الكثرةِ ونَوْؤه خَمْسُ ليال(١).

والدَّبَران: وسُمِّي بذلك لأنه دَبَر الثُّريا، أي: صارَ خَلْفَها ويُسَمّى المِجْدَح، ونَوْؤه ثلاثُ ليال.

فإن قيل: أتقولُ لكلِّ ما دَبَر كوكباً الدَّبَران؟ قلتُ: لا، لأنّه قد يختَصُّ الشيءُ من جِنْسِه بالاسمِ حتى يصيرَ عَلَماً له، وإن كان المعنى يعُمُّ الجميعَ، وعلى ذلك قولهم: النابغةُ، في الجعدي [والذبياني](٢)، وابنُ عباسٍ في عبدالله، وأنشد:

وردْنَ اعتسافـــاً والثُّريـا كأنّها ... على قمةِ الـــرأسِ ابنُ ماءٍ مُحلِّقُ
تبـــدّت(٣) على آثارهـــا دبرانها ... فلا هو مَسبوقٌ ولا هو يَلْحَقُ(٤)

والـهَقْعَةُ: تَشْبيهًا سميت بذلك تَشْبيهاً بهَقْعةِ الدابةِ تكون عند رِجْلِ الفارس في جَنْبِ الدابة، يُقال: فَرَسٌ مَهْقوع، وهي ثلاثةُ كواكبَ تُسمّى رأس الجوزاء ونوؤهُ سِتُّ ليالٍ، ولا يَذْكرونَ نوْءَها إلّا بنوءِ الجوزاء، وتُسمّى الأثافيَّ لأنها ثلاثةٌ صِغارٌ منقاة(٥).

والهنعة: وهي منكِبُ الجوْزاءِ الأيسَر، وسمّيَتْ بذلك مِنْ قولِهم: هنَعْتُ الشيءَ: عَطفْتُه وثنَيْتُ بعْضَه على بعض، وكأنّ كلَّ واحدٍ منها مُنْعطفٌ على صاحبِه، ونوْؤها لا يُذكر، وهو ثلاثُ ليال، وإنما يكونُ في نوء الجوزاء. والذراع: ذراعُ الأسد وله ذِراعان: مقبوضةٌ ومبسوطة، ونوْؤُها خمْسُ ليال، وقيل: ثلاثُ ليال وأحدُ كوكَبَي الذراعِ الغُمَيْصاء وهي تُقابلُ العَبورَ والمَجرّة. ويُقال لكوكبِها الآخرِ: الشِّمالُ المُرْزَم، ويُروى(٦) ومرْزَمُ الجوزاء، ولا نَوْءَ له.

---

(١) «الأزمنة والأمكنة» ص٢٣٤.

(٢) زيادة من كلام المرزوقي في «الأزمنة والأمكنة» ص٢٣٤.

(٣) كذا في النسخ الخطية، ووقع في «الأزمنة والأمكنة»: يدِفُّ، من الدفيفِ؛ وهو السَّير اللينُ.

(٤) «الأزمنة والأمكنة» ص٢٣٥.

(٥) وفي «الأزمنة والأمكنة»: مُتعيِّنة.

(٦) هذا نقلٌ غير محرَّرٍ عن المرزوقيِّ في «الأزمنة والأمكنة» ص٢٣٥ وعبارتُه ثمّةَ:

ونائحةٍ صوتُها رابعٌ ... بعَثْتُ إذا خُنِقَ المِرْزَمُ

ويُروى: إذا ارتفع المِرْزَمُ. انتهى. فعبارة الطيبي لا تخلو من اختصارٍ يقف على تخومِ الإخلال.

....

والنَّثْرة: وهي ثلاثةُ كواكبَ، وسُمِّيَتْ نَثْرةً لأنّها نَخْطةٌ مَـخَطها الأسدُ[١] كأنها قِطعةُ سَحاب. ويجوزُ أن تُسمّى بذلك لأنّها كأنّها مِن سَحابٍ قد نثر، والنَّثْرَةُ الأنْفُ، ونَوْؤها سبْعُ ليالٍ.

والطَّرْفُ: سُمِّيتْ بذلك لأنّها عَيْنا الأسدِ، يقال: طَرَفَ فُلانٌ، أي: رَفَعَ طَرْفَه، ونوؤهُ ثلاثُ ليال.

والجبهةُ: جَبْهَة الأسدِ، ونَوْؤهُ سَبْعُ ليال.

والزُّبْـرَةُ: زُبْـرَةُ الأسد، أي: كاهِلُه، وقيل: زُبْرَتُه شَعْرُه الذي يَزْبُرُ عند الغَضَبِ في قفاه، ونَوْؤها أربعُ ليال.

والصَّرْفَة: سُمِّيَتْ بذلك لأنّ البَرْدَ يَنْصرفُ بسُقوطها، وقيل: أرادوا صَرْفَ الأسدِ رأسَه مِنْ قِبَلِ ظَهْرِه، وأيّامُ العجوز في نَوْئِها وهو ثلاثُ ليال.

والعوّاء: يُمَدُّ ويُقْصَرُ، والقَصْرُ أجْوَدُ وأكثَر، وهي خَمسةُ كواكب[٢] كأنها أَلِفٌ مَعْطوفةُ الذَّنَبِ، وسُمِّيَتْ العَوّاءَ للانعطافِ والالتواءِ الذي فيها، تقولُ العربُ: عَوَيْتُ الشيءَ: عَطَفْتُه. ويجوزُ أن يكونَ من «عَوى»: إذا صاح، كأنّه يعوي في أَثَرِ البَرْد. ولهذا سمّيت طاردةَ البَرْد، ونَوْؤها ليلة[٣].

والسِّماكُ: سُمِّيَ السِّماكَ الأعزلَ لأنّ السِّماكَ الآخرَ يُسَمّى رامحاً لكوكبٍ تقدّمَهُ كأنّه رُمْحُه، ونوؤهُ أربَعُ ليالٍ، وسُمِّيَ سِماكاً لأنه سَمَكَ، أي: ارتفع.

والغَفْرَةُ: وهي ثلاثةُ كواكب. قيل: هو من الغَفْرَة، وهو الشَّعَرُ الذي في طَرَفِ ذَنَبِ

---

(١) يعني برجَ الأسد، فهي متناثرة حَوْلَه.

(٢) في النسخة (ف) و(ط): «جمّةُ الكواكب».

(٣) «الأزمنة والأمكنة» ص٢٣٠، ونقل عن بعضهم أنها إنّما سمّيت العَواءَ لأنها خمسةُ كواكب، كأنها خمسةُ كلابٍ تعوي خلفَ الأسد.

....

الأسد، وقيل: سمِّيت الغَفْرةَ لأنّها ينقصُ ضَوْؤها، ويقال: غَفَرْتُ الشيءَ: إذا غَطَّيْتَه، فعلى هذا هو في معنى مفعول. ونوؤها ثلاثُ ليالٍ، وقيل: بل ليلة[1].

والزّباني: وسُمّيَ بزباني العقرب[2]، وهما قَرْناها. كوكبانِ [وهو] مأخوذٌ من الزبن: الدَّفْع. وكلُّ واحدٍ منهما مُنْدَفعٌ عن صاحبِهِ غيرُ مقارِنٍ له، ونوؤها ثلاثُ ليال.

والإكليل: وهي ثلاثةُ كواكبَ مُصْطَفّةٌ على رأسِ العقرب، ولذلك سُمِّيَتْ به، كأنّه من التكلُّل وهو الإحاطة. ونوؤها أربعُ ليال، وهو من العقرب[3].

والقلبُ: وهي كوكبٌ أحمرُ نيِّرٌ. سُمِّيَ بالقلبِ لأنّه في قَلْبِ العقرب، ونوؤها ليلة. والقلوب أربعة: قلبُ العقرب، وقلب الأسد، وقَلْبُ الثور، وهو الدَّبَران، وقَلْبُ الحوت.

والشَّوْلة: سُمِّيتْ بذلك لأنّها ذَنَبُ العقرب، وذَنَبُها شائلٌ[4] أبداً. والحجازيون يُسمّونَها الإبْرةَ، ونوؤها ثلاثُ ليال، وهما كوكبانِ مُضيئان.

والنعائم: وهي ثمانيةُ كواكب: أربعةٌ منها في المَجَرَّة وتُسمّى الواردة، لأنّها شَرعَتْ في المَجَرّةِ كأنّها تشرب، وأربعةٌ خارجة تُسَمّى الصادرة، وإنّما سُمِّيت نعائمَ تشبيهاً بالخشباتِ التي تكون على البئر، ونَوْؤها ليلة.

والبَلْدةُ: وهي فُرجَةٌ بين النعائمِ وبين سعدِ الذابح، وهو موضعٌ خالٍ ليسَ فيه كوكب،

---

(١) «الأزمنة والأمكنة»، ص٢٣١، وأنشد لبعضِهم:

فلمّا مضى نَـوْءُ الثريّـا وأخْلفَتْ ... هـوادٍ من الجَوْزاءِ وانغَمَس الغَفْرُ

(٢) في «الأزمنة والأمكنة»: «العرب»، وهو خطأ.

(٣) «الأزمنة والأمكنة» ص٢٣١، وأنشدَ لجِرانِ العَوْدِ يصفُ رُفقاءه:

مُطـرِّفين على مثنى أيـا مِنهم ... راموا النزولَ وقد غابَ الأكاليل

قال المرزوقي: جمعَ الإكليل، كأنه جعلَ كلّ كوكبٍ إكليلاً، ثم جَمَعَه.

(٤) أي: مرتفع.

البُطين، الثُّريّا، الدَّبَران، الـهَقْعة، الـهَنْعة، الذِّراع، النَّثْرة، الطَّرْف، الـجَبْهة، الزُّبْرة، الصَّرْفة، العَوَّا، السِّماك، الغَفْر، الزُّبانَى، الإكْليل، القَلب، الشَّوْلة، النَّعائم، البَلْدة، سَعدُ الذابِح، سَعْدُ بُلَعَ، سعدُ السُّعُود، سعدُ الأخْبِيَة، فَرْغُ الدَّلْوِ المُقدَّمُ، فَرْغُ الدَّلْوِ المؤخَّرُ، الرِّشاء. فإذا كانَ في آخرِ منازله دقَّ واستَقْوَس، و﴿عَادَ كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ﴾؛ وهو عُود العِذْق، ما بين شَماريخِه إلى مَنْبِته من النَّخلة. وقال الزجّاج: هو فُعْلُون، مِنَ الانعِـراج؛ وهو الانعِطاف. وقُـرِئ: (العِـرْجَوْن) بوزن الفِـرْجَوْن؛ وهما لُغتان،

وإنّما سُمِّيت بذلك تشبيهاً بالفُرْجَةِ التي تكونُ بين الحاجبَيْن غَيْرَ مقرونَيْن[1]. يُقال: رجلٌ أبلد؛ إذا اقترنَ حاجباه. ونوؤها ثلاثُ ليالٍ، وقيل: ليلة.

والذابح: سُمِّيَ بذلك لكوكبٍ بين يَديْهِ يقال: هو شاتُه التي تُذْبَح. ونوؤهُ ليلة.

والبَلَعُ: سُمِّيَ بذلك لأنّ الذابحَ معه كوكبٌ بمنزلةِ شاته، وهذا لا كَوْكبَ معه، فكأنه قد بَلَعَ شاتَه. وقيل: سُمِّيَ به لأنّ صورتَه صورةُ فمٍ فُتِحَ ليَبْلع، ونَوْؤهُ ليلة.

وسَعْد السُّعود: سُمّي بذلك لأنّ في وَقْتِ طلوعِه ابتداءَ ما به يعيشون وتَعيشُ مواشيهم، ونوؤها ليلة.

وسعد الأَخْبِيَة: وسُمِّي بذلك لكوكبٍ في كواكبها على صورةِ الخِباء. وقيل: لأنّه يطلعُ قبلَ الدِّفْءِ فيخرج من الهوامِّ ما كان مُختبئاً. ونَوْؤهُ ليلة.

وفَرْغُ الدَّلو المُقَدَّم: ويقال الأعلى. وقال: إنّما سُمِّي به لأنّ في وقتِه تأتي الأمطارُ كثيراً، فكأنّه فَرْغُ دَلْوٍ، وهو مَصَبُّ الماءِ، ونوؤهُ ثلاثُ ليال.

وفرغُ الدلو المؤخّر: ونوؤه أربعُ ليال.

والرشا: وهو السمكة، ويقال: بطنُ السمكة وقلبُ الحوت. تمَّ كلامُ المرزوقيِّ، والله أعلم.

قولُه: **(العِرْجون)** وهو المِحَسّ، أي: مُشْطٌ تُدلَكُ به الدابةُ من الحديد.

---

(١) في (ح) و(ف): «مُقَرّنين»، وصوّبناه من «الأزمنة والأمكنة» ص٢٣٢.

كالبُزْيُون والبِزْيَوْن؛ والقديمُ المُحوِل، وإذا قَدُمَ دقَّ وانحنى واصفرَّ، **فشُبِّه به من ثلاثةِ أوجُه**. وقيل: أقلُّ مدّة الموصوفِ بالقِدَم الحَوْلُ، فلو أنَّ رَجلاً قال: كلُّ مملوك لي قديم فهو حُرّ، أو كَتَبَ ذلك في وصيّته: عَتَقَ منهم مَن مَضى له حَولٌ وأكثر. **وقُرئ: (سابقٌ النهارَ) على الأصل**، والمعنى: أنّ اللهَ تعالى قَسم لكلِّ واحدٍ من الليل والنهار ....

قوله: (**البُزْيون والبِزْيَون**)، **الجَوْهري**: بالضمِّ: السُّندس.

قوله: (**والقديمُ المُحْوِلُ**)، **الجوهري**: أحالَ عليه الحولُ، أي: حالَ وأحالت الدارُ وأحْولَت، أي: أتى عليهِ حَوْلٌ، فهو مُحيل. قال الكُمَيْت:

وما أنتَ والطلَلُ المُحْوِلُ؟[١]

قولُه: (**فشُبِّه بِهِ من ثلاثةِ أوجه**) أي: هو مِن تشبيهِ الهيئةِ الحاصلةِ من مجموعِ أمورٍ بمثْلِها، نحو تشبيهِ النَّجْم بعنقودِ الكَرْمِ في الهيئةِ الحاصلةِ من تقارُن الصور البيض المستديرة الصِّغارِ المقاديرِ في المرْئيِّ على كيفيةٍ مخصوصةٍ إلى مقدارٍ مخصوصٍ، وفي معنى التدرُّجِ والعَوْدِ الذي يُغَطّيانِه «حتّى» و«عادَ» الإشعارُ بأنّ الابتداءَ إنّما هو من الشَّبَهِ بالعُرْجون حتّى يتدرّجَ إلى أن يصيرَ بَدْراً ثم ينزِلَ إلى العَوْدِ إلى ما بُدِئَ منه.

قوله: (**وقُرئ: «سابقُ النهارَ» على الأصل**[٢])، قال أبو البقاء: وقرأ بعضُهم: «سابقُ النهارَ» بالنصبِ بلا تَنْوين، وهو ضعيفٌ، وجَوازُه على أن يكونَ حذفَ التنوينَ لالتقاءِ الساكنين[٣].

---

(١) صَدْر البيت:

أأبكاكَ بالعُرْفِ المَنْزِلُ؟

(٢) قد ذكر المبّرَد في «الكامل» (١: ٢٠١) أنه سمع عمارة بن عقيل يقرأ ﴿وَلَا ٱلَّيۡلُ سَابِقُ النهارَ﴾ بضم القاف من «سابق» ونصب الراء من «النهار»، فقال له: ما تريدُ؟ فقال: ﴿سابِقٌ النَّهارَ﴾ يعني بالتنوين. ولتمام الفائدة انظر: «الجامع لأحكامِ القرآن» (١٥: ٣٣).

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٨٣).

وآيتَيْهما قِسماً من الزمان، وضربَ له حدّاً معلوماً، ودبَّر أمْرَهما على التعاقُب، فلا ينبغي

قوله: (**وآيتَيْهما قسماً من الزمان**) عطفٌ تفسيريٌّ على قولِه: «الليل والنهار» نَحْو: أعجَبَني زيدٌ وكَرمُه، وهما النيِّرانِ من قولِهِ تعالى: ﴿فَمَحَوْنَآ ءَايَةَ ٱلَّيْلِ وَجَعَلْنَآ ءَايَةَ ٱلنَّهَارِ مُبْصِرَةً﴾ [الإسراء: ١٢] وإنّما فَسّر به لينطبقَ على قولِه تعالى: ﴿لَا ٱلشَّمْسُ يَنۢبَغِى لَهَآ أَن تُدْرِكَ ٱلْقَمَرَ﴾ كأنه قيل: ولا القمر سابق الشمس لينطبقَ عليه قولُه: ﴿وَكُلٌّ فِى فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾. قال القاضي: وإيلاءُ حَرْفِ النفيِ الشمسَ للدّلالةِ على أنها مُسَخَّرةٌ لا يتيسَّرُ لها إلا ما أريد بها[1].

واعلمْ أنّ هٰذه الآيةَ من المُعْضلاتِ، وقد زادَ في إشكالِها عبارَةُ المصنِّف؛ فقولُه تعالى: ﴿لَا ٱلشَّمْسُ يَنۢبَغِى لَهَآ أَن تُدْرِكَ ٱلْقَمَرَ﴾ معناه: لا يتسهَّلُ لها أن تتصرَّفَ في سلطانِ القمَرِ، وفي الليلِ لوقوعُ التدبيرِ[2] في المعاقبةِ بين الليلِ والنهارِ، وذٰلك أنّ سلطانَ القمر في الليلِ فلا تطلُعُ الشمسُ فيه، فَتُزيلُ سُلطانَه وتَصْرِفُه عَن مطارِح ضيائِه وصَبغِهِ الفواكِه[3] وغير ذلك، وقولُه: ﴿وَلَا ٱلَّيْلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِ﴾ معناه: لا يتَسَهَّلُ للقمرِ أن يكونَ ذا سُلطانٍ في النهارِ بل تَراهُ جِرْماً لا نُورانيةَ له، ولا بهاءَ فيه، فَضْلاً أن يُزيلَ سلطانَ الشمس.

تلخيصُه: أنّ كلًّا منهما مُدَبَّـرٌ بأمرٍ مَعْلوم ومَقامٍ مُختصٍّ به، وتَسْخيرٍ مُعيَّنٍ في السيرِ، نَحْوُه قولُه تعالى: ﴿وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ﴾ [الصافات: ١٦٤] وينصُره النَّظْمُ.

أمـا السبـاقُ فقولُـه: ﴿وَٱلشَّمْسُ تَجْرِى لِمُسْتَقَرٍّ لَّهَا.. وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ﴾ والسياق ﴿وَكُلٌّ فِى فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ وإليه الإشارةُ بقوله: ولا يزالُ الأمرُ على هذا الترتيبِ إلى أن يُبْطِلَ[4] اللهُ ما دَبَّر مِن ذلك، كأنّه قيلَ: لا الشمسُ يَنْبغي لها أن تَتصرَّفَ في الليلِ

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ٤٣٤).

(٢) في النسخة (ف): «الوقوع» وهو خطأ.

(٣) كذا في النسخ الخطية، ولم يتبين لي معناه.

(٤) في «النسخ الخطية»: يَتّصل. وهو تحريف.

للشمس ـ أي: لا يتسهَّل لها، ولا يصحُّ، ولا يستقيم؛ لوقوع التدبيرِ على المعاقبة، وإنْ جُعِلَ لكلِّ واحد من النيِّرَيْن سلطانٌ على حِياله ـ ﴿أَن تُدْرِكَ ٱلْقَمَرَ﴾ فتجتمعَ معه في وقتٍ واحد، وتُداخِلَه في سُلطانه فتَطمِسَ نُورَه، ولا يَسبِقُ الليلُ النهارَ، يعني: آيةُ الليلِ آيةَ النهارِ، وهما النيِّران، ولا يزالُ الأمرُ على هذا الترتيبِ إلى أن يُبطِلَ اللهُ ما دبَّر

ولا القمرُ أن يَتصرَّف في النهار. ويَرِدُ على هٰذا التأويل إشكالٌ وهو أن يقال: إن كانَ المرادُ مِن ذلك عَدَمُ تسهُّل تصرّف كلِّ واحدٍ في سلطان الآخرِ، فلمَ خولِفَ بين العبارتَينِ بالسبق والإدراك[١]؟ وهو المرادُ من قوله: لَم جُعِلَتِ الشمسُ غَيرَ مُدْرِكَةٍ والقمرُ غَيرَ سابق؟

وخلاصةُ الجواب: أنه روعيَ المناسبةُ بين العبارتَيْن لا غَيْر، لأنّ إثباتَ صفةِ الإدراكِ وسَلْبَها مُناسِبٌ لِلشمسِ، كما أنّ إثباتَ صفةِ السبقِ ونَفْيَها مُناسِبٌ للقمرِ لسُرْعةِ سَيْرِ القمرِ وبُطْءِ سَيْرِ الشمس.

ويؤيِّدُ هذا التأويلَ ما رَوى مُحْيي السنَّةِ عن بعضِهم: لا يدخلُ أحدُهما في سُلطانِ الآخرِ؛ لا تطلُعُ الشمسُ بالليل[٢]، ولا يطلُعُ القمَرُ بالنهار وله[٣] ضَوْء، فإذا اجتمَعا، وأدركَ كلُّ واحدٍ منهما صاحبَه، فلقد قامت القيامة. وقيل: ﴿لَا ٱلشَّمْسُ يَنۢبَغِى لَهَآ أَن تُدْرِكَ ٱلْقَمَرَ﴾ أي: لا يَجتَمِعُ معه في فَلَكٍ واحدٍ تم كلامه[٤].

فإنْ قُلتَ: لِمَ عَدَلَ عن الظاهر، وأن يُقالَ: ولا القمرُ سابقُ الشمسِ كما صَرَّح به المصنِّف، ولا يَسْبِقُ الليلُ النهارَ، أي: آيةُ الليلِ آيةَ النهار؟

قلتُ: ليؤذِنَ بالتعاقُبِ بين الليلِ والنهار، ومَنْصوصيّةِ التدبيرِ على المُعاقبَة، فإنّه مُستفادٌ من الحركةِ اليوميةِ التي مَدارُ تصرُّفِ كلِّ واحدٍ منهما عليها، والله أعلم.

---

(١) في (ط): «والمراد واحد».
(٢) سقط لفظ «الليل» من النسخة (ط).
(٣) في النسخِ الخطية: «له»، وهو على الجادّةِ في «معالم التنزيل».
(٤) «معالم التنزيل» (٧: ١٩).

من ذلك، وينقُضَ ما أَلَّف فيَجمعَ بين الشمسِ والقمر، ويُطلِعَ الشمسَ من مغربها. فإن قلتَ: لمَ جُعِلَتِ الشمسُ غيرَ مُدرِكة، والقمرُ غيرَ سابق؟ قلتُ: لأنَّ الشمسَ لا تقطعُ فَلَكَها إلا في سَنة، والقمرُ يقطع فَلَكَه في شهر، فكانت الشمسُ جديرةً بأن توصَف بالإدراك؛ لتباطؤ سيرِها عن سير القمر، والقمرُ خَليقاً بأن يوصَفَ بالسَّبق؛ لسرعةِ سَيْره. ﴿وَكُلٌّ﴾ التنوينُ فيه عِوَضٌ من المضافِ إليه، والمعنى: كلُّهم، **والضميرُ للشُّموس والأقمار على ما سبق ذِكْرُه.**

[﴿وَءَايَةٌ لَّهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ فِى ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ * وَخَلَقْنَا لَهُم مِّن مِّثْلِهِۦ مَا يَرْكَبُونَ * وَإِن نَّشَأْ نُغْرِقْهُمْ فَلَا صَرِيخَ لَهُمْ وَلَا هُمْ يُنقَذُونَ * إِلَّا رَحْمَةً مِّنَّا وَمَتَٰعًا إِلَىٰ حِينٍ﴾ ٤١-٤٤]

﴿ذُرِّيَّتَهُمْ﴾: أولادَهم ومَن يهمُّهم حَمْلُه. **وقيل: اسمُ الذُّرِّيّة يقع على النساء؛ لأنهنَّ مزارِعُها**، وفي الحديث: أنه نهى عن قتل الذَّراريِّ، يعني النساءَ. ﴿مِّن مِّثْلِهِۦ﴾: مِن مِثْلِ الفُلك ﴿مَا يَرْكَبُونَ﴾ مِنَ الإبل، وهي سَفائنُ البَرّ. وقيل: ﴿ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ﴾: سفينةُ

قوله: (**والضميرُ للشموسِ والأقمارِ على ما سَبَقَ ذِكْرُه**) أي: في «سورةِ الأنبياء»، قال فيها: «والضميرُ للشمسِ والقمرِ والمرادُ بهما جِنْسُ الطوالعِ كلَّ يومٍ وليلة، جَعلوها متكاثرةً لتكاثُرِ[1] مطالِعها» وقد شَرَحْناه. وإنما جُمِعا بالواوِ والنونِ لَـمّاً وُصِفا بما يختصُّ بذَوي العقولِ وهو السَّبْح. قال الزجاج: ومعنى «يسبحون» يسيرون[2] فيه بانبساط، وكُلُّ مَنِ انبسَطَ في شيءٍ فقد سَبَح فيه، ومِن ذلك السِباحةُ في الماء[3].

قوله: (**وقيل: اسمُ الذُّرِّية يقَعُ على النساءِ لأنّهنَّ مزارعُها**)، قال في «الفائق»: قال حنظَلَةُ الكاتب: كنّا في غَزاةٍ مع[4] رسولِ الله ﷺ. فرأى امرأةً مقتولةً فقال: «هاه! ما كانَتْ

(١) سقط لفظ «لتكاثر» من النسخة (ف).

(٢) قوله: «يسيرون» سقط من (ح) و(ف).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٨٨).

(٤) في النسخ الخطية: «عند». وصوّبناه من «الفائق» ومصادر التخريج.

نوح، ومعنى حَمْلِ الله ذرّيّاتِهم فيها: أنه حَمَلَ فيها آباءَهم الأقدمين، وفي أصلابِهم هم وذرّيّاتهم، وإنما ذَكَرَ ذرِّياتِهم دونهم؛ لأنّه أبلغُ في الامتنان عليهم، وأدخلُ في التعجيب من قُدْرته، في حمل أعقابِهم إلى يوم القيامة في سفينةِ نُوح. و﴿مِّن مِّثْلِهِۦ﴾: مِن مِثْلِ ذلك الفُلْك ما يَركبون من السُّفن والزوارق. ﴿فَلَا صَرِيخَ﴾: **لا مُغِيث. أو: لا إغاثة.** يقال: أتاهم الصريخُ. ﴿وَلَا هُمْ يُنقَذُونَ﴾: **ولا يُنْجَون من الموت بالغَرَق** ﴿إِلَّا رَحْمَةً﴾: **إلا لرحمةٍ منّا** ولتمتيعٍ بالحياة، ﴿إِلَىٰ حِينٍ﴾: إلى أجَلٍ يموتون فيه لا بدَّ لهم منه بعدَ النجاةِ

هذه تُقاتل، الحق خالداً وقل: لا تَقْتُلَنَّ ذُرِّيّةً ولا عَسيفاً»[1]. وهي نَسْلُ الرجلِ[2]، وقد أُوقِعَتْ على النساءِ كقولِهم للمطرِ سماء.

وقال الراغب: الذريةُ: أَصْلُها الصِّغارُ من الأولادِ، وإن كانَ يقَعُ على الصغارِ والكبارِ معاً في التعارُف، ويُستعمَلُ في الواحِدِ والجمْعِ، وأصلُها الجمْعُ، قال الله تعالى: ﴿ذُرِّيَّةًۢ بَعْضُهَا مِنۢ بَعْضٍ﴾ [آل عمران: ٣٤] وفيه ثلاثةُ أقوال: قيلَ هو مَن ذرأَ اللهُ الـخَلْقَ فتُرِكَ هَمْزُه كـ«رَوِيّة»، و«بريّة» وقيل: أصلُه ذِرْويةٌ، وقيل: هو فُعْلِيّة[3] منَ الذَّرِّ نَحو قُمْرية[4].

قوله: (**لا مُغيثَ أو لا إغاثة**) وفي «اللباب»: الصريخ والصارخ: المغيث، و الصريخُ والصارخ: المُسْتغيث.

قوله: (**لا يُنجَوْنَ مِنَ الموتِ بالغَرق** ﴿إِلَّا رَحْمَةً﴾ **إلا لرحمةٍ منا**) مُشْعِرٌ بأنّ الاستثناءَ مُتَّصلٌ والمستثنى منه أعمُّ عامِّ المفعولِ له.

---

(١) «الفائق في غريب الحديث» (٢: ٧) والحديثُ أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٧٦١٠) وابن أبي شيبة في «المصنّف» (١٢: ٣٨٢) وابن ماجَه (٢٨٤٢) والنسائي في «السنن الكبرى» (٨٦٢٧) والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣: ٢٢٢) وصحّحه ابنُ حِبّان (٤٧٩١) وانظر تمامَ تنقيده في «مسند الإمام أحمد».

قلت: العسيف: الأجير.

(٢) في (ح) و(ف): «للرجل».

(٣) في النسخ (ف): «فعيلة»، وسقط هذا اللفظ من النسخة (ط).

(٤) «مفردات القرآن» ص٣٢٧.

من موتِ الغَرَق. ولقد أحسنَ مَن قال:

ولم أسْلَمْ لِكَيْ أبْقَى، ولَكِنْ   سَلِمْتُ مِنَ الحِمَامِ إلى الحِمَام

وقرأ الحسنُ رضي الله عنه: (نغرِّقهم).

[﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّقُوا۟ مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ * وَمَا تَأْتِيهِم مِّنْ ءَايَةٍ مِّنْ ءَايَٰتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا۟ عَنْهَا مُعْرِضِينَ ﴾ ٤٥-٤٦]

قال أبو البقاء: هو مفعولٌ له أو مَصْدر، وقيل: استثناء منقطع[١]. وقد اختارَ المصنِّفُ في «الأنعام» هذا وتقديرُه: ولا هُم يَنْجونَ من الغَرَقِ البتّةَ ولكنّ رَحمَةَ ربِّي هي التي تُنجّيهم.

قوله: (ولم[٢] أسلَمْ) البيت[٣]. يقول: إن أسْلَمْ مِن مَرَضٍ لم أبْقَ خالداً، و لكنْ سلِمْتُ من الموتِ بهذا المرضِ إلى الموتِ بمرضٍ أوسَبَبٍ آخر.

الانتصاف: القائلُ أبو الطيب، أخذَ المعنى من هٰذه الآيةِ، أخبرَ الله تعالى أنّهم إن يَسْلموا من موتِ الغَرَقِ فذلك سَلامةٌ إلى أجلٍ يموتون فيه لا بد لهم منه[٤].

قوله: (﴿ٱتَّقُوا۟ مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ﴾ كقولِه: ﴿ أَفَلَمْ يَرَوْا۟ إِلَىٰ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُم ﴾ [سبأ: ٩]) وجْهُ المشابَهِةِ: إحاطةُ العذابِ بهم من كلِّ أدب[٥]، وأنهّم أينما ساروا فإنّه أمامَهُم وخلْفَهم مُحيطٌ بهم لا يَقْدِرون الخروجَ عمّا هم فيه يدل عليه قوله ﴿إِن نَّشَأْ نَخْسِفْ بِهِمُ ٱلْأَرْضَ أَوْ نُسْقِطْ عَلَيْهِمْ كِسَفًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ﴾ [سبأ: ٩] وهذا هو الوجْهُ لقولِه ﴿فَلَا صَرِيخَ لَهُمْ وَلَا هُمْ يُنقَذُونَ[٦] * إِلَّا رَحْمَةً مِّنَّا﴾ ولذلك قال: ﴿لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾.

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٨٣).

(٢) كذا في النسخ الخطية وفي «الكشّاف»: «ولم»، وفي «ديوان المتنبي»: «وإن»، وعليه يدور كلام الواحدي في «الشرح».

(٣) «ديوان المتنبي» بشرح الواحدي (١: ٣٣٧).

(٤) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ١٨).

(٥) كذا في (ح) و(ف)، ولعلّ الصواب «حَدْب».

(٦) من قوله: «أدب وأنهم أينما ساروا» إلى هنا سقط من (ط).

﴿اتَّقُوا مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ﴾ كقوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَرَوْا إِلَىٰ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُم مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾ [سبأ: ٩]، وعن مجاهد: ما تقـدّم مِن ذُنوبِكم وما تأخّر. وعن قتادةَ: ﴿مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ﴾ من الوقائع التي خَلَتْ، يعني: مِنْ مِثْلِ الوقائع التي ابتُليتْ بها الأُمم المكذِّبةُ بأنبيائها، ﴿وَمَا خَلْفَكُمْ﴾: من أمرِ الساعة، ﴿لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾: لتكونوا على رجاءِ رحمة الله. وجواب ﴿إذا﴾ محذوفٌ مدلولٌ عليه بقوله: ﴿إِلَّا كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ﴾، كأنّه قال: وإذا قيلَ لهم: اتَّقُوا: أعْرَضُوا. ثم قال: **ودأْبُهم الإعراضُ عند كل آيةٍ** وموعظة.

[﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ أَنفِقُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنُطْعِمُ مَن لَّوْ يَشَاءُ اللَّهُ أَطْعَمَهُ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ ٤٧]

كانت الزنادقةُ منهم يَسمعون المؤمنين يعلِّقون أفعالَ الله تعالى بمشيئتِه فيقولون:

قوله: (**ودأْبُهم الإعراض عند كل آيـة**) إشارةً إلى أنّ قولـه: ﴿وَمَا تَأْتِيهِم مِّنْ آيَةٍ﴾ كالتذييل للكلام السابق.

قوله: (**كانت الزنادقة**). في «المُغْرِب»: قال الليث: الزنديقُ معروف. وزَنْدقَتُه: أنه لا يؤمِنُ بالآخرةِ ووَحْدانيةِ الخالِق. وعن ثَعْلَب: ليسَ «زنديق» من كلام العرب، ومعناه ما تقول العامة: مُلحدٌ ودُهْري(١).

وقال الإمام: الزنادقة هم المانَوِيّة، وكان المزدكيةُ يسمَّوْنَ بذلك، ومَزْدَكُ هو الذي ظهرَ في أيامِ قَباذ، وزَعمَ أنّ الأموالَ والحُرَمَ مشتركةٌ، وأظهرَ كتاباً سمّاه «زَنْدا»، وهو كتابُ المَجوس الذي جاء به زَرَدَشْت الذي زعمَوا أنه نبيٌّ فنُسِبَ أصحابُ مَزْدَكُ إلى زَنْد، وعُرِّبَت الكلمةُ فقيل: زنديق(٢).

---

(١) «المُغرب في ترتيب المعرب» (١: ٣٧٠).

(٢) «مفاتيح الغيب» (١٣: ٨٩).

لو شاء اللهُ لأغنى فلاناً، ولو شاءَ لأعزَّه، ولو شاءَ لكان كذا؛ فأخرَجوا هذا الجوابَ مخرجَ الاستهزاء بالمؤمنين وبما كانوا يقولونه مِن تعليقِ الأُمور بمشيئةِ الله. ومعناه: **أنُطعِمُ المَقُولَ فيه هذا القولُ** بينكم؟ وذلك أنهم كانوا دافعِينَ أنْ يكونَ الغنى والفقرُ من الله؛ لأنهم معطِّلةٌ لا يؤمنون بالصانع. وعن ابنِ عبّاسٍ رضي الله عنهما: كان بمكّةَ زنادقة، فإذا أُمِروا بالصَّدقة على المساكين قالوا: لا والله، أَيُفقِرُه اللهُ ونُطعِمُه نحن؟! وقيل: كانوا يُوهِمُون أنَّ الله تعالى لمّا كان قادراً على إطعامه **ولا يشاءُ إطعامَه فنحن أحقُّ بذلك**. نزلتْ في مشركي قُريش حين قال فقراءُ أصحابِ رسول الله ﷺ: أعطُونا مما زعمتم مِن أموالِكم أنها لله، يعنُون قولَه: ﴿وَجَعَلُواْ لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ ٱلۡحَرۡثِ وَٱلۡأَنۡعَٰمِ نَصِيبٗا﴾ [الأنعام: ١٣٦]، فحَرَمُوهم وقالوا: لو شاءَ اللهُ لأطعمَكم.

﴿إِنۡ أَنتُمۡ إِلَّا فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ﴾ قولُ الله لهم. أو حكايةُ قولِ المؤمنين لهم. أو هو مِن جُمْلة جوابهم للمؤمنين.

قوله: (**أنُطعمُ المقولَ فيه هذا القول**)، فـ﴿مَنْ﴾ موصولةٌ، وصِلَتُه الجملةُ الشرطية، ولذلك أوّلَهُ بالمقولِ فيه، وجعلَ المجموعَ في تأويلِ المفعول بهِ لقولِه ﴿أَنُطۡعِمُ﴾، والظاهرُ أنّ الصلةَ مُفْتقرةٌ إلى التأويلِ، كما قالَ في قوله تعالى: ﴿وَلۡيَخۡشَ ٱلَّذِينَ لَوۡ تَرَكُواْ مِنۡ خَلۡفِهِمۡ ذُرِّيَّةٗ﴾ [النساء: ٩]: ما معنى وقوعِ «لو تركوا» وجوابِه صِلةً لـ﴿ٱلَّذِينَ﴾؟ وأجابَ: مَعْناه: لِيَخْشَ الذين صِفتُهم وحالُهم أنّهم لو شارَفوا أن يَتْركوا خَلْفَهم ذُرّيةً ضعافا[1]. ويمكنُ أن يُقال: إن الصلةَ والموصولَ كشيءٍ واحد، فلذلك جازَ تأويلُه بالموصولةِ تارةً والصِّلةِ أخرى بذاك.

قوله: (**ولا يشاءُ إطعامَه فنَحنُ أحقُّ بذلك**[2]) قال القاضي: هذا مِنْ فَرْط جهالتِهم، فإنّ اللهَ يطعِمُ بأسبابٍ منها حَثُّ الأغنياءِ على إطعامِ الفقراء وتوفيقُهم له[3].

(١) انظر: (٤: ٤٥١).

(٢) من قوله: «قوله: ولا يشاء إطعامه» إلى هنا سقط من (ط).

(٣) «أنوار التنزيل» (٤: ٤٣٦).

[﴿ وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هَٰذَا ٱلْوَعْدُ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ * مَا يَنظُرُونَ إِلَّا صَيْحَةً وَٰحِدَةً تَأْخُذُهُمْ وَهُمْ يَخِصِّمُونَ * فَلَا يَسْتَطِيعُونَ تَوْصِيَةً وَلَآ إِلَىٰٓ أَهْلِهِمْ يَرْجِعُونَ ﴾ ٤٨ - ٥٠]

قُرِئ: (وهم يَخَصِّمُون) بإدغامِ التاء في الصاد مع فتحِ الخاء وكسرِها، وإتْباع الياءِ الخاءَ في الكسر، و: (يَخْتَصِمون) على الأصل، و(يَخْصِمُون) مِن: خَصَمَه. والمعنى: أنها تَبغتُهم وهم في أمْنِهم وغفلتِهم عنها، لا يُخطِرونها ببالهم مُشتغِلين بخصُوماتهم في مَتاجِرهم ومُعاملاتهم وسائرِ ما يتخاصَمُون فيه ويَتشاجرون. ومعنى يَخْصِمُون: يَخْصِمُ بعضُهم بعضاً. وقيل: تأخذُهم وهم عند أنفسِهم يَخْصِمُون في الحُجّة في أنهم لا يُبعَثون، لا يَسْتَطِيعُونَ أن يُوَصُّوا في شيءٍ من أمورهم ﴿تَوْصِيَةً﴾، ولا يَقدرون على

قوله: (وهم يَخَصِّمُون) قرأَ ابنُ كثيرٍ ووَرْشٌ وهشامٌ: بفَتْحِ الخاءِ وتشديدِ الصاد، وقالون وأبو عَمْرو: باختلاس فتحة الخاء وتشديدِ الصاد، والنّصُّ عن قالونَ: بالإسكانِ، وحمزةُ: بإسكانِ الخاءِ وتخفيفِ الصاد، والباقونَ[(١)] ـ وهم: عاصمٌ وابنُ ذَكْوانَ والكِسائيُّ ـ: بكَسْرِ الخاءِ وتشديدِ الصاد. قال مَكّي: مَنْ قرأَ بفَتْحِ الياءِ وكَسْرِ الخاءِ مُشدّداً فأصله يختصمون ثم إذا ألقى حركة التاء على الخاء وأدغمها في الصاد. ومن قرأ بفتح الياء وكسر الخاء مشدداً، فإنّه لم يُلْقِ حَركةَ التاء على الخاءِ إذا أدْغَمها، ولٰكن حذفَ الفتحةَ لمّا أدْغمَ فاجتمعَ ساكِنان: الخاءُ والمُشدَّد، فكَسَر الخاءَ لالتقاء الساكنَيْن. وكذلك التقديرُ في قراءةِ مَنِ اختَلسَ فَتْحَة الخاءِ، اختلسَها لأنّها ليسَتْ بأصلٍ في الخاءِ ولم يُمْكِنْه إسكانُ الخاءِ لئلّا يجمَعَ بين ساكنَيْن، فيلزَمُه الحذفُ والتحريك[(٢)].

قوله: (وقيل: تأخذُهم) عَطْفٌ على قوله: يَخْصِمُ إلى آخره. قيلَ: قولُه: «يخصِمُ بعضُهم بعضاً» قريبٌ مِن معنى «يختَصِمون» و«يخصِّمون» بالتشديد. وقولُه: «وهم عند أنفسهم يَخْصِمون في الحُجّة» مِنْ قولِهم: خصَمْتُه أي: غلَبْتُه بالحُجَّة، أي: أنّهم عند أنفُسِهم

---

(١) من قوله: «وقالون وأبو عَمرو باختلاس» إلى هنا، سقط من (ف).

(٢) «مشكل إعراب القرآن» (٢: ٦٠٥) ولتمام الفائدة انظر: «الكشف عن وجوهِ القراءات السبع» (٢: ٢١٧-٢١٨).

الرجوع إلى مَنازلِهم وأهاليهم، بل يموتون بحيثُ تفجؤُهم الصَّيحة.

[﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَإِذَا هُم مِّنَ ٱلْأَجْدَاثِ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يَنسِلُونَ * قَالُوا۟ يَٰوَيْلَنَا مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا ۜ هَٰذَا مَا وَعَدَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَصَدَقَ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾ ٥١-٥٢]

قُرئ: ﴿ٱلصُّورِ﴾ **بسكون الواو**؛ وهو القَرْن، أو جمعُ صورة، وحرَّكَها بعضُهم، و﴿ٱلْأَجْدَاثِ﴾: القبور. وقُرئ بالفاء. (يَنسُلُونَ) يَعْدُون، بكسرِ السين وضمِّها، وهي النفخةُ الثانية. قُرئ: (يا ويلتنا). وعن ابنِ مسعودٍ رضي الله عنه: (مَن أَهبَّنا)، مِن هبَّ من نومه؛ إذا انْتَبه، وأهبَّه غيرُه. **وقُرئ: (مَن هَبَّنا)** بمعنى أهبَّنا، وعن بعضِهم:

لا يُغلَبونَ بالحُجَّةِ في عدم البعثِ وفي الواقعِ مَغْلوبونَ مَحجوجون. **الجوهري**: خاصَمْتُه مُخاصمةً وخِصاماً، والاسمُ الخُصومة. وخاصَمْتُه فخَصَمْتُه أَخْصِمُه بالكسرِ ولا يقال بالضَّمِّ إلا في الشّذوذِ. ومنه قراءةُ حمزة «وهم يَخْصِمون»[1].

قوله: (**قرئَ**: ﴿ٱلصُّورِ﴾ **بسكونِ الواو**) وهي قراءة العامة، وحرَّكَها بعضهم[2] كما تقولُ: دُرَر ودُرور[3]، وكذا ﴿يَنسِلُونَ﴾ بكَسِرْ السين.

قوله: (**وقُرئَ**: «مَنْ هَبّنا») قال ابن جِنّي: هي قراءةُ أُبيّ بنِ كَعْب. و«مَنْ أَهَبّنا» بالهَمْزِ عن ابنِ مسعود، وهي أَقْيَس. ويقال: هَبَّ من نومِه أي: انتبَه، وأهبَبْتُه أنا: أي: أَنْبَهْتُه. قال:

ألا أيهــا النــوام ويحكُــم هُبّــوا　　　أُسائِلُكم هل يقتلُ الرجُلَ الحبُّ؟[4]

وأما أهَبَّني أي: أَيْقَظَني فلم أرَ لها أصلا، ولا مَرَّ بنا في اللغةِ مَهْبوب بمَعنى مُوقَظٍ، اللهمَّ إلّا أن يكونَ حرفُ الجرِّ محذوفاً أي: هَبّ بِنا، أي: أيقَظَنا ثم حُذِفَ وأُوصِلَ الفِعْلُ وليسَ

---

(١) وعلّله بقوله: «لأنّ ما كان من قولك: فاعلته ففعَلْتُهُ، فإنّ يَفْعلُ منه يُرَدُّ إلى الضمِّ إذا لم يكن فيه حرفٌ من حروف الحلق من أيِّ بابٍ كان من الصحيح». انتهى من «الصحاح» (خصم).

(٢) لتمامِ الفائدة انظر: «المحتسب» (٢: ٥٦).

(٣) في (ط): «درة ودررة».

(٤) البيت لجميل بثينة في «ديوانه». وانظر: «الأمالي» للقالي (٢: ٣٠٢).

أراد هَبَّ بنا، فحذف الجارَّ وأوصل الفعلَ. وقُرِئ: (مِن بَعْثِنا)، و(مِنْ هَبِّنا)، على «مِن» الجارّة والمصدر، و﴿هَٰذَا﴾ مبتدأ، و﴿مَا وَعَدَ﴾ خبرُه، و﴿مَا﴾ مَصْدريّة أو موصولة. ويجوزُ أن يكون ﴿هَٰذَا﴾ صفةً للمَرْقَد، و﴿مَا وَعَدَ﴾ خبَر مبتدإٍ محذوف، أي: هذا وعدُ الرحمن، أي: مبتدأٌ محذوفُ الخبر، أي: ﴿مَا وَعَدَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَصَدَقَ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾ حقٌّ عليكم. وعن مجاهدٍ: للكفّار هَجْعةٌ يَجِدُون فيها طعمَ النوم، فإذا صِيحَ بأهل القبور، قالوا: مَن بَعَثَنا؟ وأمّا ﴿هَٰذَا مَا وَعَدَ ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ فكلامُ الملائكة. عن ابنِ عبّاس، وعن الحسن: كلامُ المتقين. وقيل: كلامُ الكافرين يتذكّرون ما سَمِعُوه من الرُّسل فيُجيبون به أنفسَهم، أو بعضُهم بعضاً. فإن قلتَ: إذا جَعلت ﴿مَا﴾ مصدريّة؛ كان المعنى: هذا وعدُ الرحمن وصِدْقُ المرسَلين، على تسمية الموعودِ والمصدوقِ فيه بالوَعْد والصدق، فما وجهُ قوله: ﴿وَصَدَقَ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾ إذا جعلتَها موصولة؟ قلتُ: تقديرُه: هذا الذي وعدَه الرحمنُ، والذي صَدَقه المرسَلون، بمعنى: والذي صَدَقَ فيه المرسَلون، مِن قولهم: صَدَقوهم الحديثَ والقتالَ، ....

المعنى على: مَنْ هَبَّ فهَبِبْنا معه، وإنّما معناهُ: مَنْ أيقَظَنا كما أنّ قوْلَه تعالى: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ [البقرة: ١٧] ليس معناه أنه تعالى ذهب وذهبَ بنورهم معه، بل أذهبَ نورَهُم، فذَهَبَ به كأذْهَبَه، أي: أزاله فاعرف ذلك(١).

قوله: (وقُرِئَ: «مِنْ بَعْثِنا») قال ابنُ جِنّي: قَرأها عليٌّ رضيَ الله عنه. فمِنْ الأولى مُتَعلِّقةٌ بالويلِ، أو حالٌ منه متعلِّقةٌ بمَحْذوف، أي: كائناً مِنْ بَعْثِنا، وجازَ أن يكونَ حالاً مِنه كما يجوزُ أن يكونَ خبراً منه، كقولِ الأعشى:

ويلي عَلَيْكَ ووَيْلي منك يا رجل

ومِنْ في ﴿مِن مَّرْقَدِنَا﴾ مُتعلِّقةٌ بنَفْسِ البعث(٢).

---

(١) «المحتسب» (٢: ٢١٤).

(٢) «المحتسب» (٢: ٢١٣). وانظر: «ديوان الأعشى» ص٥٧.

ومنه: **صَدَقَني سِنَّ بَكْرِه**. فإن قلتَ: ﴿مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرۡقَدِنَاۗ﴾؟ سؤالٌ عن الباعِث، **فكيف طابَقَه ذلك جواباً**؟ قلتُ: معناه: بَعَثَكم الرحمنُ الذي وَعَدَكم البعثَ وأنبأَكم به الرُّسل؛ إلا أنه جيءَ به على طريقة: سيئت بها قلوبهم، ونُعِيَتْ إليهم أحوالُهم، وذكِّروا كُفرَهم وتكذيبَهم، وأُخبِروا بوقوع ما أُنذِروا به، وكأنه قيل لهم: ليسَ بالبعثِ الذي عَرفتموه، وهو بعثُ النائم من مَرْقدِه، حتى يهمَّكم السؤالُ عن الباعث، إنَّ هذا هو البعثُ الأكبر ذو الأهوال والأفزاع، وهو الذي وَعَدَه الله في كُتبه المُنزَلة على ألسنةِ رُسلِه الصادقين.

قوله: (ومِنْه: **صَدَقَني سِنَّ بَكْرِه**) أي: في سِنِّ بَكْرِه. مضى شَرْحُه في «الأحزاب» عند قولِه تعالى: ﴿رِجَالٞ صَدَقُواْ مَا عَٰهَدُواْ ٱللَّهَ عَلَيۡهِۖ﴾ [الأحزاب: ٢٣].

قوله: (**فكيفَ طابقَه ذلك جواباً**) يعني: سألوا عن الفاعلِ[(١)] وعن الباعثِ بقولِهم: ﴿مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرۡقَدِنَاۗ﴾؟ وكانَ من الظاهِرِ أن يُجابوا بأنّه الرحمٰنُ أو الله، فكيفَ قيل: ﴿هَٰذَا مَا وَعَدَ ٱلرَّحۡمَٰنُ وَصَدَقَ ٱلۡمُرۡسَلُونَ﴾؟

وأجابَ: أنّ ذلك القَدْرَ ليسَ بكافٍ في الجوابِ ظاهراً، لأنَّ قولَهم: ﴿مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرۡقَدِنَاۗ﴾ حكايةٌ عن قولِهم هٰذا عند البعثِ بَعْدَ ما سَبقَ مِنْ قولِهم: ﴿وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هَٰذَا ٱلۡوَعۡدُ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ﴾ فلا بُدَّ في الجوابِ مِن قولٍ يتضمن مَعنيَيْن[(٢)] فإذاً مُقْتضى الظاهِرِ أن يُقالَ: بَعَثَكم الرحمنُ الذي وعدَكُم البعْثَ، وأنبأكُم به الرسُلُ كما صَرَّح به المصنِّفُ. لٰكن عدَلَ إلى ما يُشْعِرُ بتَكْذيبِهم وتصويرِ حالِ كُفْرِهم ليكونَ أهْولَ وفي التقريع أدْخَل.

والجوابُ واردٌ على الأسلوبِ الحكيم يعني: لا تَسْألوا عن الباعثِ فإنّ هٰذا البعْثَ ليسَ كبَعْثِ النائم[(٣)]، وإنَّ ذلك ليس مما يهُمُّكم الآنَ، وإنّما الذي يهُمُّكم أن تَسألوا: ما هٰذا البعثُ ذو الأهوال والأفزاعِ إلى آخرِ ما ذكَره المُصنِّف.

---

(١) في (ح) و(ف): «الغافل» بالغَينْ والفاء، والصوابُ ما أثبتناه.

(٢) في النسخة (ط): «مُعيَّن».

(٣) في(ط): «القائم».

[﴿ إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً فَإِذَا هُمْ جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ۞ فَالْيَوْمَ لَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا وَلَا تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ۞ إِنَّ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ الْيَوْمَ فِي شُغُلٍ فَاكِهُونَ ۞ هُمْ وَأَزْوَاجُهُمْ فِي ظِلَالٍ عَلَى الْأَرَائِكِ مُتَّكِئُونَ ۞ لَهُمْ فِيهَا فَاكِهَةٌ وَلَهُم مَّا يَدَّعُونَ ۞ سَلَامٌ قَوْلًا مِّن رَّبٍّ رَّحِيمٍ ﴾ ٥٣-٥٨]

﴿إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً﴾ قُرئتْ منصوبةً ومرفوعة. ﴿فَالْيَوْمَ لَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا﴾، ﴿إِنَّ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ الْيَوْمَ فِي شُغُلٍ﴾ حكايةُ ما يقال في ذلك اليوم. وفي مِثْلِ هذه الحكايةِ زيادةُ تصويرٍ للموعود، وتمكينٍ له في النفوس، وترغيبٍ في الحِرْص عليه وعلى ما يُثمِرُه. ﴿فِي شُغُلٍ﴾: في أيِّ شُغل وفي شغل لا يوصَفُ، وما ظنُّك بشُغلِ مَن سَعِدَ بدخول الجنّة التي هي دارُ المتقين، ووَصَلَ إلى نيل تلك الغِبْطة وذلك المُلْك الكبير والنعيمِ المقيم، ووَقَعَ في تلك الملاذِّ التي أعدَّها الله للمرتَضَيْنَ مِن عباده، ثواباً لهم على أعمالهم مع كرامةٍ وتعظيم، وذلك **بعد الوَلَهِ** والصَّبابة، والتفصِّي من مشاقِّ التكليف ومضايقِ

قوله: (في أي شُغـلٍ) إلى آخره، بيانٌ لإطلاقِ ﴿شُغُلٍ﴾، وتقريرٌ لمعنى التنكير فيه.

الراغب: الشَّغْلُ والشُّغْلُ: العارِضُ الذي يُذْهِلُ الإنسان، وقد شُغِلَ فهو مشغول، ولا يقال: أشْغَل. وشُغُلٌ شاغِل[(١)].

قولُه: (**بعْدَ الوَلَه**): الوَلَهُ: التحيُّرُ مِن شدّةِ الوَجْد، و«الصَّبابةُ»: رقّةُ الشوقِ وحرارتُه. وذلك إشارةٌ إلى قوله: «شُغُلِ مَنْ سَعِدَ» إلى آخره، أي: فما ظنُّك بشُغُلِ[(٢)] مَنْ سَعِدَ بالمذكورِ بعْدَ الوجْدِ والتشوُّقِ إلى نَيْلِ المَباغي، ثُمَّ إلى قولِه: «الخشية» متعلّق بالأمور الدنيويةِ، ومِنْ قوله: «وتَخَطِّي الأهوال» إلى آخرِه، مُتعلِّـقٌ بما عند الموتِ والبَرْزَخِ إلى آخر أخطارِ القيامة.

وفي معناهُ قولُ القائلِ: الوصولُ إلى المطلوبِ بعد النَّصَبِ أعزُّ من المنساق بلا تعب.

---

(١) «مفردات القرآن» ٤٥٧.

(٢) في النسخة (ط): بسَعْدِ. وقوله: «إلى آخره، أي: فما ظنك بشغل» ساقط من (ط).

التقوى والخشية، وتخطِّي الأهوال، وتجاوزِ الأخطارِ، وجواز الصِّراط، ومُعاينة ما لَقِيَ العُصاة من العذاب؟! **وعن ابنِ عبّاس: في افتضاضِ الأبْكار**. وعنه: في ضربِ الأوتار. وعن ابنِ كيسانَ: في التزاوُر. وقيل: في ضيافةِ الله. وعن الحسن: شغلهم عمّا فيه أهلُ النار: التنعُّمُ بما هم فيه. وعن الكلبيِّ: هم في شُغلٍ عن أهاليهم من أهلِ النار، لا يهمُّهم أمرُهم ولا يَذْكُرونهم؛ لئلّا يدخلَ عليهم تنغيصٌ في نَعيمهم. قُرِئ: ﴿فِي شُغُلٍ﴾ **بضمَّتَيْن**، وضمّة وسكون، وفتحتَيْن، وفتحةٍ وسكون. والفاكِهُ والفَكِهُ: المتنعِّم والمتلذِّذ، ومنه: الفاكهة؛ لأنه ممّا يُتلذَّذ به، **وكذلك: الفُكاهة؛ وهي المُزاحة**. وقُرِئ: ﴿فَكِهُونَ﴾، و(فَكِـهُون)، بكسرِ الكاف وضمِّها، كقولهم: **رَجلٌ حَدِثٌ وحَدُث، ونَطِسٌ ونَطُس**. وقُرِئ: (فاكُهين)، ....

قوله: (**وعن ابنِ عبّاس: في افتضاضِ الأبكار**[1]) شروعٌ في تقييدِ ﴿شُغُلٍ﴾ بعْدَ تَفْسيرِه بما يُنبئ عن العموم أو الإطلاقِ وما لا يدخُلُ تحْتَ الحَصْر، فتارةً قَيّده بـ«في» وأخرى بـ«عَنْ» في قولِه: «شَغَلهم عمّا فيه أهلُ النار».

قوله: (﴿فِي شُغُلٍ﴾ **بضَمَّتَيْن**) الحرميّان وأبو عمرو: بإسكان الغَيْنِ، والباقون: بضمها[2].

قوله: (**وكذلك الفكاهة؛ وهي المزاحة**) الراغب: الفكاهة: حديث ذوي الأُنس. قال تعالى: ﴿فَٰكِهِينَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمۡ رَبُّهُمۡ﴾.

قوله: (**رجل حَدِثٌ وحَدُث**)، الجوهري: رجل حَدُثٌ ـ بضَمِّ الدالِ وكَسْرِها ـ أي: حَسَنُ الحَديث.

قوله: (**ونَطِسٌ ونطُس**)، الجوهري: التنطُّسُ: المبالغةُ في التطهُّرِ و كلُّ مَنْ أدقَّ النظرَ في الأمورِ واستقصى علمها فهو مُتَنطِّس ومنه: رجُلٌ نَطُسٌ بضمِّ الطاءِ وكَسْرِها.

(١) أخرجه أبو نُعَيْمٍ الأصبهاني في «صفة الجنة» (٣٧٦)، وأخرجه ابن أبي الدنيا في «صفة الجنّة» (٢٦٤) موقوفاً على ابن مسعود رَضِيَ الله عنه. ولتمامِ الفائدة انظر: «الدر المنثور» للإمام السيوطي (٧: ٦٥).

(٢) وهما لُغَتان كالسُّحْتِ والسُّحُت. انظر: «الكشف عن وجوه القراءات السبع» (٢: ٢١٩).

و(فَكِهِين) **على أنه حالٌ**، والظرفُ مُستَقرّ. ﴿هُمْ﴾ يحتملُ أن يكون مبتدَأً، وأن يكونَ تأكيداً للضمير في ﴿فِى شُغُلٍ﴾، وفي ﴿فَـٰكِهُونَ﴾ على أنّ أزواجَهم يُشارِكْنهم في ذلك الشُّغل والتفكُّهِ والاتّكاء على الأرائك تحتَ الظِّلال. **وقُرِئ: (في ظُلَل)**، والأَريكة: السَّريرُ **في الـحَجلة**. وقيل: الفِراشُ فيها. وقرأ ابنُ مسعود: (مُتّـكئين). ﴿يَدَّعُونَ﴾ **يَفتعِلون، من الدُّعاءِ**، ....

قوله:(«فـكهين» **على أنّه حال**)، قالَ أبو البقاء: ويُقرأ ﴿ فَكِهِينَ ﴾على الحالِ من الضميرِ في الجارِّ، وعلى المشهورةِ: ﴿فَـٰكِهُونَ﴾ خبرٌ ثانٍ، والأولُ ﴿فِى شُغُلٍ﴾، أو هو الخبرُ، و﴿فِى شُغُلٍ﴾ يتعلَّقُ به(١).

قوله: (**وقُرِئَ: «في ظُلَلٍ»**) حمـزةُ والكِسائيِّ: بضَمِّ الظاءِ من غيـرِ ألِفٍ، والباقون: بكَسْرِها وبالألف(٢). وقال أبو البـقاء: ﴿فِى ظِلَـٰلٍ﴾ يجوزُ أن يكونَ خَبَرَ ﴿هُمْ﴾، و﴿عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ﴾ استئناف، ويجوزُ أن يكونَ الخبرُ ﴿مُتَّكِـُٔونَ﴾، و﴿فِى ظِلَـٰلٍ﴾ حال و﴿عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ﴾منصوب بمتكئون. وظلال: جَمْعُ ظِلٍّ، كذِئْبٍ وذِئاب، أو جَمْعُ ظُلَّةٍ، كقُبَّةٍ وقِباب، والظُّلَلُ:جَمْعُ ظُلَّة لا غير(٣).

قولُه: (**في الـحَجَلةِ**) وهي واحدةُ حِجالِ العروسِ وهي بَيْتٌ يُزَيَّنُ بالثياب.

قولُه: (**يفتَعلـون من الدعاء**) قـال مكِّي: أصلُ ﴿يَدَّعُونَ﴾: يَدتَعيـون، على وَزْنِ: يَفْتَعِلون، من: دَعا يَدْعو، فأسْكِنَتِ الياءُ بعْدَ أن أُلْقِيَتْ حَركتُها على ما قَبلَها وحُذِفَت لسكونِها وسُكونِ الواوِ بعْدَها، وقيلَ: بل ضُمَّتِ العَيْنُ لأَجْلِ واوِ الجمْعِ بعدها، ولم تُلْقَ

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٨٤).

(٢) وحُجّةُ من قرأ بالضمِّ: أنّه جَعَله جَمْعَ «ظُلَّةٍ» كغُرْفةٍ وغُرَفٍ، ودليلُه إجماعُهم على قوله تعالى: ﴿فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ﴾ [البقرة: ٢١٠]. وحجّةُ من كسَر الظاءَ أنه يحتملُ أن يكون أيضاً جَمْعَ «ظُلَّةٍ» كبُرْمَةٍ وبِرام، فتكون القراءتان بمعنًى، وهو الاختيار، لأن الأكثر عليه، ويجوز أن يكون جَمْعَ «ظِلّ» كما قال تعالى: ﴿يَتَفَيَّؤُا۟ ظِلَـٰلُهُۥ﴾ [النحل: ٤٨]. انتهى من «الكشف عن وجوه القراءات السبع» (٢: ٢١٩).

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٨٤).

....

عليها حركةُ الياء، لأنّ العَيْنِ كانَت مُتحرِّكةً فصارَتْ يَدْتعون، فأُدْغِمَت التاءُ في الدالِ وكانَ ذلك أولى من إدغام الدالِ في التاءِ، لأنّ الدالَ حرفٌ مَجْهور، والتاءُ حرْفٌ مهموسٌ والمجهورُ أقوى، فكان ردُّ الأضْعَفِ إلى الأقوى أولى، فأَبْدلوا من التاءِ دالاً فأُدْغِمَت فصارَتْ: يَدَّعون.

و«ما» ابتداءٌ بمعنى: الذي، أو مَصْدر، أو نَـكِرةٌ وما بَعْدَها صفةٌ لها و«لهم» الخبر[١].

وقال أبو البقاء: وقيلَ: الخبرُ ﴿سَلَـٰمٌ﴾، وقيل: ﴿سَلَـٰمٌ﴾صفةٌ ثانية لـ «ما»، وقيلَ: هو بَدَلٌ مِن «ما»، ويُقرأُ بالنَّصْبِ على المصدر، ويجوزُ أن يكونَ حالاً من «مَا» أو مِن الهاءِ المحذوفة، أي: ذا سَلامةٍ أو مُسَلِّماً، و﴿قَوْلًا﴾: مصْدَر، أي: يقولُ الله أو الملائكةُ قولاً، و«مِنْ» صِفةٌ لِـ﴿قَوْلًا﴾[٢].

قوله: (هو بَـدَلٌ من «ما») هذا إذا كانَتْ «ما» نكِرةً موصوفةً فظاهِر، وأمّا إذا كانت معرفَة موصولةً فجائزٌ عند بعضهم وقال: مَنْ ذهبَ إلى اشتراطِ النعت في البدل فقوله فاسد والدليلُ على ذلك قولُه:

إنـــا وجَدْنـا بنـــي سَلْمـى بمنزلةٍ ... كساعدِ الضَّبِّ لا طولٌ ولا قِصَـرُ[٣]

فـ«لا طولٌ» و«لا قِصَرٌ» نَـكِرتانِ، وَهما بدلانِ مِن «ساعدِ الضبِّ» ولم يُنْعتَا، ولا يجوز أن يكونا نعتَـيْن، لأنَّ ساعدَ الضبِّ مَعْرِفة.

قال الإمام: ليسَ معناه: أنّهم يَدعونَ لأنفُسِهم دعاءً فيُستجابُ بعد الطلبِ، بل معناه: لهم ما يَدْعونَ لأنفُسِهم أي: لهم ذلك فلا حاجةَ إلى الدُّعاءِ كما أنّ الملِكَ إذا طلبَ مملوكُه مِنه شيئا يقول: لك ذلك ففُهِمَ منه تارةً أنّك مُجابٌ إلى مطلوبك وأُخْرى الردَّ، أي: إنَّ ذلك حاصلٌ لك فلِمَ تَطْلبُه؟ أي: لهُم ما يَدَّعونَ ويَطْلُبون فلا طلبَ لهم، أو لهم الطلبُ والإجابة،

(١) «مشكل إعراب القرآن» (٢: ٦٠٧).

(٢) في (ح) و(ف): «لهؤلاء»، وهو خطأ.

(٣) ذكره في «لسان العرب» من غير عزوٍ لأحد باختلافٍ يسيرٍ في الرواية.

أي: يَدْعُون به لأنفُسِهم، كقولك: اشتوى واجتَمَلَ؛ إذا شوى وجَمَل لنفْسِه. قال لَبيد:

فاشتَوى لَيْلَةَ رِيحٍ واجتَمَلْ

ويجوزُ أن يكون بمعنى **يتداعَوْنه**، كقولك: ارتـمَوْه، وترامَوْه. وقيل: يتمنَّوْن، من قولهم: ادّعِ عليَّ ما شئتَ، بمعنى: تـمنَّه عليّ، و: فلانٌ في خير ما ادّعى، أي: في خيرِ ما تمنَّى. **قال الزجَّاج**: وهو مِنَ الدعاء، أي: ما يَدْعُو به أهلُ الجنّة يأتيهم. و﴿ سَلَٰمٌ ﴾

فإنّ الطلبَ أيضا لذّةٌ وكذلك العَطاء، فإنّ مَنْ يَتمكَّنُ مِن أن يُخاطِبَ الملِكَ في حَوائجِه فله مَنْصِبٌ عظيم[1].

قوله: قال لبيد أوّله:

وغُـــلام أرْسَلَتْـــه أمُّـــهُ ... بـألـــوكٍ فبذَلْنـــا ما سـأل
أرسَلْتُـــه فـأتـــاهُ رِزْقُـــه ... فاشتوى ليلةَ ريحٍ واجتَمل[2]

الألوكُ: الرسالة، والجميلُ: الإهالة[3] المذابة، أي: أذاب وشوى لنفسِه.

قوله: (**يتَداعَوْنه**) قال الإمام: فهُو افتعالٌ بمعنى التفاعُلِ كالاقتِتال بمعنى التقاتُل[4]، ومَعناهُ ما ذكَرْنا: أنّ كُلَّ ما يصِحُّ أن يَدْعُوَ أحدٌ صاحبَه إليه أو يُطلُبَه أحدٌ من صاحِبه فهو حاصِل.

قوله: (**قال الزجّاج**)، والمذكورُ في تفسيرِه: ﴿مَّا يَدَّعُونَ﴾ معناه: ما يتَمَّنوْنَ، يُقال: فُلانٌ في خيرِ ما ادَّعى، أي: ما تمنى، وهو مأخوذٌ من الدعاء، أي: كلُّ ما يَدْعونه أهلُ الجنّةِ يأتيهم.

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٦: ٢٩٥).
(٢) «ديوان لبيد بن ربيعة» ص٨٠، ولتمامِ الفائدة انظر: «خزانة الأدب» (٩: ٣٠٠).
(٣) الإهالة: كلُّ شيءٍ من الأدهان يؤتَدَمُ به كالخلِّ والزيتِ ونحوِهما. وفي حديثِ أنسٍ عند أحمد (١٢٣٦٠) وغيره: أنّه مشى إلى النبيِّ ﷺ. بخُبز شعير وإهالةٍ سَنِخَة ـ بفتح السين وكسر النون والخاء المعجمة ـ، وهي المتغيِّرةُ الرائحةِ من طولِ الزمان.
(٤) «مفاتيح الغيب» (٢٦: ٢٩٥).

بدلٌ من ﴿مَا يَدَّعُونَ﴾، كأنه قال لهم: سلامٌ يقال لهم ﴿قَوْلًا مِّن﴾ جهةِ ﴿رَّبٍّ رَّحِيمٍ﴾. والمعنى: أنّ اللهَ يسلِّم عليهم بواسطةِ الملائكة، **أو بغيرِ واسطة، مبالغةً في تعظيمِهم، وذلك مُتمنّاهم**، ولهم ذلك لا يُمنَعونه. قال ابنُ عبّاسٍ: فالملائكةُ يَدخُلون عليهم بالتحيّةِ من ربِّ العالمين. وقيل: ﴿مَا يَدَّعُونَ﴾ مبتدأ، وخبرُه ﴿سَلَٰمٌ﴾، بمعنى: ولهم ما يدَّعون سالمٌ خالصٌ لا شَوْبَ فيه. و﴿قَوْلًا﴾ مصدر مؤكِّد لقوله تعالى: ﴿وَلَهُم مَّا يَدَّعُونَ * سَلَٰمٌ﴾ أي: عِدَةً مِن ربٍّ رحيم. **والأوجَهُ: أن يَنتصِبَ على الاختصاص**،

﴿سَلَٰمٌ﴾: بدَلٌ من «ما»، المعنى: لهم ما يتمنَّوْنَه سَلام، أي: هذا مُنى أهلِ الجنَّةِ أنْ يُسَلِّمَ الله عليهم[1].

قوله: (**أو بغيرِ واسطةٍ مُبالغةً في تعظيمهم، وذلك مُتمنّاهم**) فيقالُ له: ليسَ أبلَغُ في التعظيمِ وألَـذِّ الملاذِّ أن يَنظُروا مع ذلك إلى وَجْهِهِ الكريمِ، على ما روَيْـنا عن ابنِ ماجه، عن جابرٍ عن النبيِّ ﷺ: «بَيْنا أهلُ الجنّةِ في نَعيمِهم إذْ سَطَعَ لهم نورٌ، فرفَعوا رُؤوسهم فإذا الربُّ قد أشرفَ عليهم مِنْ فوْقِهم فقال: السلامُ عليكُم يا أهْلَ الجنة، قال: وذلك قولُه تعالى: ﴿سَلَٰمٌ قَوْلًا مِّن رَّبٍّ رَّحِيمٍ﴾ [يس: ٥٨] قال: فنظرَ إليهم ويَنْظرونَ إليه، فلا يلتفِتونَ إلى شيءٍ من النعيمِ ما داموا يَنْظرونَ إليه حتّى يحتجبَ عنهم ويبقى نوره»[2]، وماذا على المصنِّف لو آمن به وتركَ التعصُّب.

قوله[3]: «يحتجبُ عنهم»: الاحتجابُ: جَعْلُ الـخَلْقِ في حجابٍ مِن رُؤيتِه، ويجوزُ أن يُقالَ: اللهُ تعالى محتَجِبٌ وليسَ بمَحْجوب، لأنَّ الاحتجابَ اقْتدارٌ وقَهْر، والمحجوبُ مَقْهور، تعالى الله عَنْ ذلك عُلوّاً كبيراً.

قوله: (**والأوجَهُ أن ينتصبَ على الاختِصاص**) أي: ﴿قَوْلًا﴾ إذا جُعِلَ مَنصوباً على

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٩٢).

(٢) أخرجه ابن ماجَه (١٨٤)، وضعّفه البوصيري في «مصباح الزجاجة» (١: ٢٦) لضعفِ الفضلِ بن عيسى الرقاشي، وذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧: ٩٨) وعزاه للبزّار، وأعلّه بالعلّةِ السابقة.

(٣) يعني رسولَ ﷺ في الحديثِ السابق.

وهو مِن مجازه. وقُرئ: (سِلْمٌ) وهو بمعنى السَّلام في المعنيَيْن. وعن ابنِ مسعود: (سَلاماً) نصبٌ على الحال، أي: لهم مرادُهم خالصاً.

[﴿ وَٱمۡتَٰزُواْ ٱلۡيَوۡمَ أَيُّهَا ٱلۡمُجۡرِمُونَ ﴾ ٥٩]

﴿ وَٱمۡتَٰزُواْ ﴾ وانفرِدُوا عن المؤمنين، وكونوا على حِدة، **وذلك حين يُحشر المؤمنون ويُسارُ بهم إلى الجنّة**. ونحوُه قولُه تعالى: ﴿ وَيَوۡمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يَوۡمَئِذٖ يَتَفَرَّقُونَ ۞ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَهُمۡ فِي رَوۡضَةٖ يُحۡبَرُونَ ۞وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ الآية [الروم: ١٤-١٦]. يقال: مازَه **فانْمازَ وامْتاز**. وعن قتادةَ: اعتزِلُوا عن كلِّ خير. وعن

المَدْح كان أَوْجَهَ مِنْ أن ينتصِبَ على المَصْدر بفِعلٍ محذوفٍ، أو على أنّه مَصْدرٌ مُؤكِّدٌ لمَضمونِ الجُمْلة، لأنّ المقامَ مِن مَجازِ المَدْح، لأنّ هذا القولَ صادِرٌ عن رَبٍّ رَحيمٍ في مَقامِ التعظيم، وكان جَديراً بأن يُفَخَّمَ أمـرُهُ ويُعَظَّمَ قَدْرُه، ويكونَ جُملةً مُستقلةً مفصولةً عمّا سبق.

وأمّا جوازُ أن يكونَ النصبُ على المدحِ نَـكِرةً، فقد سَبق في قولِه تعالى: ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلۡعِلۡمِ قَآئِمَۢا بِٱلۡقِسۡطِ ﴾ [آل عمران: ١٨].

قولُه: (**وذلك حين يُحْشَرُ المؤمنون ويُسارُ بهم إلى الجنة**)، أي: يقالُ للمجرمين: وامتازُوا عن المُؤمنينَ ليُسارَ بهم إلى النار كما يُسارُ بالمؤمنينَ إلى الجنة، ويُخاطبون بِما يُقابله، أي: وامتازُوا اليومَ أيّها المؤمنون؛ على تضمينِ ﴿إِنَّ أَصۡحَٰبَ ٱلۡجَنَّةِ ﴾ هذا المعنى.

وبيانه: أنّ قوله ﴿وَلَا تُجۡزَوۡنَ ﴾ خطابٌ مُجْمَلٌ يَعمُّ أهلَ المَحْشَر وفيهم الفريقانِ، وتفصيلُه قولُه: ﴿إِنَّ أَصۡحَٰبَ ٱلۡجَنَّةِ ﴾ وقوله: ﴿ وَٱمۡتَٰزُواْ ﴾، فلا بُدَّ مِن ذلك التقديرِ ليصحَّ عطفُ الطَّلَبيِّ على مِثْله، وإنّما لم يُقدِّرْ خِلافَه بأنْ يُقالَ: إنّ أصحابَ النار كذا، لأنّ المُجْملَ وهو ﴿ٱلۡيَوۡمَ﴾ ﴿تُجۡزَوۡنَ ﴾ خِطاب، والمناسِبُ أن يكونَ التفصيلُ أيضاً خِطاباً ليطابقَ المُجْمَلَ، وإلى الإجمالِ والتفصيل الإشارةُ باستشهادِه بقَوْلِه: ﴿ وَيَوۡمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يَوۡمَئِذٖ يَتَفَرَّقُونَ ﴾ [الروم: ١٤] إلى آخرِ الآيات.

قوله: (**فانمازَ وامتازَ**)، **الجوهري**: مِزْتُ الشيءَ أميزُ مَيْزاً: عَزَلتُه، وكذلك: مَيَّزْتُه تَمييزاً، فانمازَ وامتازَ وتَميَّزَ واستماز: كلُّه بمَعْنًى، يقال: امتازَ القومُ: إذا تَميَّزَ بعضُهم مِن بَعْض.

الضحّاك: لكلِّ كافر بيتٌ من النار يكونُ فيه، لا يَرى ولا يُرى. ومعناه: أنَّ بعضَهم يمتازُ من بعض.

[﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَٰبَنِىٓ ءَادَمَ أَن لَّا تَعْبُدُوا۟ ٱلشَّيْطَٰنَ ۖ إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ * وَأَنِ ٱعْبُدُونِى ۚ هَٰذَا صِرَٰطٌ مُّسْتَقِيمٌ﴾ ٦٠-٦١]

العَهْدُ: الوصيّة، وعَهِدَ إليه: إذا وصّاه. وعَهْدُ الله إليهم: ما رَكَزَ فيهم من أدلّة العَقْل، وأنزل عليهم مِن دلائلِ السَّمْع.

وعبادةُ الشيطان: طاعتُه فيما يُوسوس به إليهم ويزيِّنه لهم. وقُرئ: (إعْهَد) بكسرِ الهمزة، وبابُ «فَعِل» كلُّه يجوزُ في حروفِ مُضارعتِه الكسرُ، إلّا في الياء؛ و(أَعْهِد) بكسر الهاء. **وقد جوّز الزجّاجُ** أن يكون مِن باب: نَعِمَ يَنعِم وضَرَبَ يَضرِب؛ و(أَحْهَد) بالحاء، و(أَحَّدْ) وهي لغةُ تميم، ومنه **قولُهم: دَحَّا مَحًّا**. ﴿هَٰذَا﴾: إشارةٌ إلى ما عُهِدَ إليهم مِن معصيةِ الشيطان وطاعةِ الرحمن؛ إذ لا صراطَ أقومُ منه، ونحوُ التنكيرِ فيه ما في قول كثيِّر:

لَئِن كانَ يُهْدى بَرْدُ أنيابِها العُلا ... لأفقَرَ مِنِّـي إنَّنـي لَفَقيرُ

قوله: (**وقد جَوَّزَ الزجاج**)، وذكَر في «تفسيره»: ويُقْرأ «أعْهِدْ» بالكَسْرِ، والأكْثرُ الفَتْحُ، على قولِك: عَهِد يَعْهَدُ، والكَسْرُ على ضَرْبَيْن: على: عَهِدَ يَعْهَدُ، مِثل: حَسِبَ يَحْسَبُ(١).

قوله: (**قولُهم: دحّا محّا**)، قال في «المطلع»: وقُرئَ بالحاءِ مكانَ العَيْنِ، وبحاءٍ مُشَدَّدةٍ على الإدغام والقَلْبِ بالحرفَيْن، وهي لغةُ تميمٍ، ومنه قولُهم: «دَحّا مَحًّا» في: دَعْهَا مَعَها، أي: دَعْ هٰذه القِرْبةَ مَع هٰذه المرأة.

قوله: ﴿هَٰذَا﴾ إشارةٌ إلى لفظِ ﴿هَٰذَا﴾ في قوله: ﴿هَٰذَا صِرَٰطٌ مُّسْتَقِيمٌ﴾.

قوله: (**لئن كان يُهْدى**) البيت(٢)، قال المرزوقي: أفقَرُ لا يصِحُّ أن يكونَ من افتقر

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٩٢).

(٢) عزاه ابن أيبك الصفدي لكثيِّرِ عَزّةَ في «نُصرْةِ الثائر على المثل السائر» (١: ٦٠). ولم أجده في «ديوانه»، وقيل: هو لمزاحم العُقيلي، وهو من غيرِ عَزْوٍ في «التذكرة السعدية» (١: ٤٥) وبَعْدَه: =

أراد: إنني لفقيرٌ بَلِيغُ الفقر، حقيقٌ بأن أُوصف به لكمال شرائطِه فيَّ، **وإلّا لم يستقمْ معنى البيت**، وكذلك قولُه: ﴿هَٰذَا صِرَٰطٌ مُّسْتَقِيمٌ﴾، ....

لأن شَرْطَ بناءِ التفضيلِ أن يكونَ من الثلاثيِّ ولٰكن مِن «فَقِرَ» المرفوضِ استعمالُه. أو بُنِيَ منه على حَذْفِ الزوائدِ نَحْو: ريحٌ لاقح، أي: مُلْقِح، ويُهْدى: مِن الإهداء: الإتحاف، أو مِن الهداء: الزفاف.

أنيابُها العُلى؛ أي: الشريفةُ العاليةُ أو الأعالي، فإنّها مواضعُ القُبَل.

وقوله: «إنَّي لَفقير»؛ فَعيلٌ: بناءُ مبالغةٍ، ولا سِيّما أُطْلِقَ إطلاقاً، فلا يُقالُ: فَقيرٌ إلى كَذا وكذا، فيُخَصَّص، أي: لا غايةَ لفقري.

قوله: (**وإلّا لم يَسْتقِمْ معنى البيت**) أي: لو لم يُحْمَلْ «لَفقير» على: بليغِ الفَقْرِ؛ لم يستَقِمْ معنى البيت، لأنّ أفْعلَ التفضيلِ يَسْتدعي أن يكونَ المُهْدى إليه كذلك كأنّه قيل: لم تجد أحداً أفقرَ مِنّي لأني بلغْتُ غايتَه، كما قال المرزوقيُّ. كذلك لو لم يُحْمَلْ ﴿هَٰذَا صِرَٰطٌ مُّسْتَقِيمٌ﴾ على المبالغةِ لم يتمَّ معنى قولِه: ﴿لَّا تَعْبُدُواْ ٱلشَّيْطَٰنَ ... وَأَنِ ٱعْبُدُونِيۚ هَٰذَا صِرَٰطٌ مُّسْتَقِيمٌ﴾ لأنَّ النهيَ عن عبادةِ الشيطان نَهْيٌ عن مُتابعةِ سَبيله، وهو جميعُ طُـرُقِ الضّلالاتِ والأهواءِ والبِدَع، والأمرُ بعبادةِ الرحمٰن[1] أمرٌ باختصاصِ مُتابعةِ سَبيلِ الحقِّ، كأنّه قيل: لا تَعْبدوا الشَّيطانَ وخَصِّصوني بالعِبادة، لأنّ صِراطيَ بليغٌ في استقامتِه، وأيضاً إنّ قَوْلَه ﴿هَٰذَا صِرَٰطٌ مُّسْتَقِيمٌ﴾ جُملةٌ مُسْتَأْنَفةٌ على بَيانِ الموجَبِ فلو لم يُحمَلْ على ما شَرَحَه لم يتِمَّ ذلك.

ونحوُه ما روَيْنا عن النَّسائي والدّارميّ عن ابنِ مَسعودٍ: خَطَّ لنا رسولُ اللّٰهِ ﷺ خَطّاً، ثُمَّ خطَّ خُطوطاً عَن يَمينِه وعن شِماله وقال: «هٰذه سُبُلٌ على كلِّ سَبيلٍ منها شَيطانٌ

= فما أكثر الأخبــارَ أن قد تزوَّجَتْ ... فهل يـأتِيَـنـيّ بـالطـلاقِ بَشيرُ؟

(١) لفظ «الرحمٰن» لم يرد في النسخة(ف).

يريد: صراطٌ بَليغ في بابه، بليغٌ في استقامتِه، جامعٌ لكلِّ شرطٍ يجبُ أن يكونَ عليه. ويجوزُ أن يُرادَ: هذا بعضُ الصُّرُطِ المستقيمة؛ توبيخاً لهم على العُدول عنه، والتَّفادي عن سُلوكِه، كما يتفادى الناسُ عن الطريق المُعوَجِّ الذي يؤدِّي إلى الضلالةِ والتَّهلكة، كأنه قيل: أقلُّ أحوالِ الطريق الذي هو أقومُ الطُّرق: أن يُعتقَدَ فيه كما يُعتقد في الطريقِ الذي لا يُضِلُّ السالكَ، كما يقولُ الرجلُ لولدِه وقد نَصَحَه النُّصحَ البالغ الذي ليسَ بَعْدَه: هذا فيما أظنُّ قولٌ نافع غيرُ ضارّ؛ توبيخاً له على الإعراضِ عن نصائحه.

[﴿وَلَقَدْ أَضَلَّ مِنكُمْ جِبِلًّا كَثِيرًاۖ أَفَلَمْ تَكُونُوا۟ تَعْقِلُونَ ۞ هَٰذِهِۦ جَهَنَّمُ ٱلَّتِى كُنتُمْ تُوعَدُونَ ۞ ٱصْلَوْهَا ٱلْيَوْمَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ﴾ ٦٢-٦٤]

يدعو إليه» ثم قرأ: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٥٣][(١)].

قولُه: (**يريدُ: صِراطٌ بليغٌ في بابِه، بَليغٌ في استقامته**)، قال صاحبُ الفرائد: الذي حَمَلَه علىٰ هذا البيانِ أنّ حَقَّ المَقام فِي الظاهِر التعريفُ لإرادةِ الـحَصْرِ بأنْ يُقالَ: هذا الصراطُ المستقيم، أو هذا هو الصراطُ المستقيمُ ليكونَ إثباتاً له ونَفْياً لغَيْرِه؛ لأنّ الصراطَ المُستقيمَ لم يمكنْ أن يكونَ غَيْرَ هٰذا، لٰكنْ لهذا المعنى الدقيقِ اللطيفِ عَدَلَ إلى التنكير.

قوله: (**ويجوز أن يُرادَ: هذا بَعْضُ الصُّرُطِ المُستقيمةِ تَوْبيخاً لهم عن[(٢)] العُدولِ عنه**)، أي: أنّ قوْلَه: ﴿هَٰذَا﴾ بَعْضُ الطرقِ المستقيمةِ، مع أنّ الواقعَ أنّه كلُّ الطُّرُق، بل ليسَ الطريقُ إلّا هو، للإيذانِ بأنّ المُخاطَبَ قد تَفادى وتحامى وانزوى عن سُلوكِه، يعني: هَبْ أنَّ هذا الطريقَ ليسَ مِنَ الطُّرقِ التي بلغَتْ في الكمالِ غايتَه، أليسَ أنّه بعضٌ منها؟ وأقلُّ ما عليكَ أن تَعتقدَ أنّه طريقٌ لا يَضِلُّ السالكُ فيه، فهضَمَ مِنْ حَقِّه ليكونَ توبيخاً للمخاطَبِ على عدمِ التفاته إليه، وأهْجَمَ به على الغَلَبَة وأبعثَ على التفكُّر لأنّه مِن الكلامِ المُنْصِف[(٣)].

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «على».

(٣) في النسخ الخطية: «المُصنِّف» ولعلّ ما أثبتناه هو الأشْبَهُ بالصواب.

قُرِئ: (جُبُلًّا) بضمّتَيْن، وضمّةٍ وسكون، وضمّتَيْن وتشديدة، وكسرتَيْن، وكسرةٍ وسُكون، وكسرتَيْن وتشديدة، **وهذه لغاتٌ في معنى الـخَلْق**. وقُرِئ: (جِبَلًا) جمع جِبْلَة، كفِطرٍ وخِلَق، وفي قراءةِ عليٍّ رضي الله عنه: (جِيلاً) واحد الأجيال.

[﴿ ٱلْيَوْمَ نَخْتِمُ عَلَىٰٓ أَفْوَٰهِهِمْ وَتُكَلِّمُنَآ أَيْدِيهِمْ وَتَشْهَدُ أَرْجُلُهُم بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ ﴾ ٦٥]

يُروى: أنهم يَجحدون ويُخاصِمون؛ فيشهدُ عليهم جيرانُهم وأهاليهم وعشائرُهم، فيَحلِفون ما كانوا مُشركين، فحينئذٍ يُختَمُ على أفواههم وتكلّم أيديهم وأرجلهم. وفي الحديث: «يقول العبدُ يومَ القيامة: إني لا أُجيزُ عليَّ شاهداً إلّا مِن نَفْسي، فيُختَمُ على فِيه، ويقال لأركانه: انطقي، فتنطقُ بأعماله، ثمَّ يُخلَّى بينه وبين الكلام، فيقول: بُعداً لَكُنَّ وسُحْقاً، فعنكنَّ كنتُ **أناضِلُ**»، وقُرِئ: (يُختَم على أفواههم)، و(تتكلَّم أيديهم)،

قولُه: (**قرئ: جبلًّا**): قرأ نافعٌ وعاصمٌ: بكَسْرِ الجيم والباءِ وتشديدِ اللامِ[1]، وأبو عَمْرٍ وابنُ عامرٍ: بضَمِّ الجيمِ وإسكانِ الباءِ وتخفيفِ اللام، والباقونَ: كذٰلك غيرَ أنّهم ضَمُّوا الباءَ[2].

قوله: (**وهٰذه لُغاتٌ في معنى الـخَلْق**). قال الإمام: الجيمُ والباءُ واللامُ لا تَخْلو من معنى الاجتماع[3].

قوله: (**أُناضلُ**) أي: أدافِع. **الجوهري**: فلانٌ يُناضِلُ عن فُلانٍ: إذا تكَلَّم عنه بعُذْرِه ودَفَع.

---

(١) وحُجَّتُها إجماعُ القرّاءِ على قولِه تعالى: ﴿وَٱلْجِبِلَّةَ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [الشعراء: ١٨٤].

(٢) قال أبو زرعة: وهو الأصل، وذلك أنه جَمعَ «جَبيلًا»، وجَبيلٌ معدولٌ عن مجبول، مثل «قتيل» من «مقتول». ثم جمع الجَبيلَ جُبُلاً كما يُجمع السبيلُ سُبُلاً والطريقُ طُرُقاً. قالوا: ولا ضرورةَ تدعو إلى إسكان حرفٍ مستحق للتحريك. انتهى من «حجّةِ القراءات» ص٦٠١-٦٠٢.

(٣) «مفاتيح الغيب» (٢٦: ٣٠١).

وقرئ: (ولِتكلِّمَنا أيديهم وتشهدَ) بلامِ «كي» والنصبِ، على معنى: ولذلك نختمُ على أفواههم. وقُرِئَ: (ولْتكلِّمْنا أيديهم ولْتشهَدْ) بلام الأمرِ والجزم، على أنّ اللهَ يأمُر الأعضاءَ بالكلام والشهادة.

[﴿وَلَوْ نَشَآءُ لَطَمَسْنَا عَلَىٰٓ أَعْيُنِهِمْ فَٱسْتَبَقُوا۟ ٱلصِّرَٰطَ فَأَنَّىٰ يُبْصِرُونَ * وَلَوْ نَشَآءُ لَمَسَخْنَٰهُمْ عَلَىٰ مَكَانَتِهِمْ فَمَا ٱسْتَطَٰعُوا۟ مُضِيًّا وَلَا يَرْجِعُونَ﴾ ٦٦-٦٧]

الطَّمْس: تعفيَةُ شقِّ العين حتى تعودَ مَمْسُوحةً. ﴿فَٱسْتَبَقُوا۟ ٱلصِّرَٰطَ﴾ لا يخلو مِن أنْ يكونَ على حذفِ الجارِّ وإيصالِ الفعل. والأصلُ: فاستبِقوا إلى الصراط، **أو يُضمَّنَ معنى: ابتدَرُوا، أو يُجعل الصراطُ مسبوقاً لا مسبوقاً إليه،** ....

قوله: (**وقُرِئَ: «ولتُكلِّمنا أيديهم»**)(١) قال ابنُ جِنّي: قرأها طَلْحَة(٢)، وفيه حَذْفٌ، أي: لتُكلِّمَنا أيديهم ولتشهدَ أرجلُهم بما كانوا يكسِبون ما نختِمُ(٣) من أفواهِهم، كقولك: أحسَنْتُ إليك ولشُكْرِكَ ما أحسَنْت إليك، وأنلْتُكَ سُؤْلَك(٤).

قولُه: (**أو يُضمَّنَ معنى: ابتدروا**) قال في «الأساس» في قِسْمِ الحقيقة: واستَبقوا الصراطَ: ابتدَروه. وقال أيضاً: تبادَروا الباعَ وابتَدروها.

قوله: (**أو يُجْعَلَ الصراطُ مَسْبوقاً لا مَسْبوقاً إليه**) يعني: على الاتساعِ، كقولِه:

ويَوْمٍ شَهِدْناه(٥)

(١) في الأصول الخطية: «وقرئ: نختم ولتكلمنا أيديهم»، والمثبت من «الكشاف».

(٢) يعني ابنَ مُصرِّف. سبقت ترجمتُه.

(٣) في «المحتسب»: «على».

(٤) «المحتسب» (٢: ٢١٦).

(٥) سبق تخريجه، ورواية البيت:

ويومٍ شهدنـاه سُـلَيماً وعامراً ... قليلٍ سوى الطَّعْنِ النِّهالِ نوافِلُه

أو ينتصبَ على الظَّرف. والمعنى: أنه لو شاءَ لَمَسَحَ أعينَهم، فلو رامُوا أنْ يَستبِقُوا **إلى الطريق المَهْيَعِ** الذي اعتادوا سُلوكَه إلى مساكِنِهم وإلى مقاصِدِهم المألوفةِ التي تردَّدُوا إليها كثيراً كما كانوا يَستبِقون إليه ساعِينَ في مُتصرَّفاتِهم **مُوضِعينَ** في أُمور دُنياهم؛ لم

الجوهري: واستَبَقْنا في العَدْوِ، أي: تسابقنا.

قوله: (**أو ينتصبَ على الظرفِ**)، على نحو قولِه:

كما عَسَلَ الطريقَ الثعلبُ[1]

على تقديرِ: في[2]، وفيه[3] إشكال، لأنّ حُكْمَ مُؤقّتِ المكانِ كحُكْمِ غيرِ الظرْف.

قوله: (**والمعنى أنّه لو شاءَ**)، اعلَمْ أنّه ذكَر في ﴿فَٱسْتَبَقُواْ ٱلصِّرَٰطَ﴾ وَجْهاً على اللفِّ، ومِن هُنا شَرَعَ في النَّشْرِ، فقَوْلُه أوّلاً: «فلو راموا أن يَسْتبِقوا إلى الطريقِ» مَبْنيٌّ على حذفِ «إلى» وإيصالِ الفِعْلِ، أو على تضمينِ معنى «ابتدروا».

وقولُه ثانياً: «فلو أرادوا أن يَمْشوا مُستبقين في الطريقِ المألوفِ» مبنيٌّ على أن يَنْتصِبَ ﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾ على الظرفِ، فأُبرِزَ لذٰلك لَفظُة «في».

وقولُه: «فلو طَلبوا أن يَخْلفوا الصراط» مبنيٌّ على أنّ ﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾ مفعولٌ به، وإليهِ أشارَ بقوله: «أو يَجْعَل الصراطَ مسبوقاً». وعن بعضِهم: استبقَ الصراطَ: جاوزَها. و﴿فَأَنَّىٰ يُبْصِرُونَ﴾أي: لا يُبصِرون، لأنّ معنى ﴿فَأَنَّىٰ﴾ في هٰذا المقامِ معنى «كيفَ» على الإنكار.

قوله: (**إلى الطريقِ المَهْيَع**)، وفي حاشية «الصحاح»: طريقٌ مَهْيَعٌ، أي: مَسْلوك. وأبو عُبَيْد: المَهْيَعُ: الطريقُ الواسعُ الواضح.

قوله: (**موضِعَين**)، **الجوهري**: وضعَ البعيرُ وغيرُه، أي: أسرَعَ في سَيْره.

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) يعني في الطريق كما هو عبارةُ سيبوَيْهِ في «الكتاب» (١: ٢١٤).

(٣) في النسخة (ف): «وقته».

يَقدِروا، **وتعايا عليهم** أن يُبصِروا ويَعلَموا جهةَ السُّلوك فضلاً عن غيره. أو: لو شاءَ لأَعْماهم، فلوا أرادُوا أن يمشُوا مُستبقِينَ في الطريقِ المألوف كما كان ذلك هِجِّيراهم لم يَستطيعوا. أو: لو شاءَ لأعْماهم، فلو طَلَبُوا أنْ يُخلِّفوا الصراطَ الذي اعتادُوا المَشْيَ فيه لَعجَزوا ولم يَعرِفوا طريقاً، يعني: أنهم لا يَقدِرون إلّا على سلوكِ الطريق المعتادِ دون ما وراءَه من سائر الطرقِ والمسالك، كما ترى العُمْيان يَهتدُون فيما أَلِفُوا **وضَرَوْا به** من المقاصد دونَ غيرِها. ﴿عَلَىٰ مَكَانَتِهِمْ﴾، **وقُرِئ: (على مَكاناتِهم)**، والمكانةُ والمكانُ واحد، كالمَقامة والمَقام. أي: لَمسخْناهم مَسْخاً يُجمِدُهم مكانَهم لا يَقدِرون أن يَبْرَحوه بإقبالٍ ولا إدبار ولا مُضيٍّ ولا رجوع. واختُلِفَ في المسخ؛ فعن ابنِ عبّاس: لَمَسَخْناهم قِرَدةً وخنازيرَ. وقيل: حجارةً. وعن قتادةَ: لأقْعَدْناهم على أرجُلِهم وأزمَنّاهم. **وقُرِئ: ﴿مُضِيًّا﴾ بالحركات الثلاث**، فالمُضِيّ والمِضِيُّ كالعُتِيِّ والعِتِيِّ، والمَضِيُّ كالصَّبِيِّ.

قوله: (**وتعايا عليهم**)، **الأساس**: عيَّ بالأمرِ وتعيّى به وتعايا، وأعياهُ الأمرُ: إذا لم يَضْبِطْه.

قولُه: (**وضَرَوْا به**) أي: تعَوَّدوا. **الجوهري**: وقد ضَرِيَ الكلبُ بالصَّيدِ ضَراوةً: تعوَّد.

قوله: (**وقُرِئَ: «على مكاناتهم»**) قرأ أبو بكرٍ: بالجمع، والباقونَ: على التوحيد[1].

قوله: (**وقُـرِئ: ﴿مُضِـيًّا﴾ بالحركاتِ الثلاث**)، بالضمِّ: هي المشهورةُ، وبالفَتْحِ والكَسْر: شاذّ[2].

---

(١) وهو الذي اختاره مكّي بن أبي طالب في «الكشف عن وجوه القراءات السبع» (١: ٤٥٣)، وعلّله بقوله: لأنه مصدر يدلُّ على القليلِ والكثيرِ من صنفِه، مِن غيرِ جَمْعٍ ولا تثنيةٍ، وأصلُ المصدرِ أن لا يُثنّى ولا يُجمَعَ لأن فائدتَه فائدةُ الفعل...إلى قوله:..والتوحيدُ أحبُّ إليَّ لأن الجماعةَ عليه، ولأنه أخَفُّ، ولأنه الأصل» انتهى.

(٢) وممن قرأ بالفتح أبو حَيْوَةَ. انظر: «الجامع لأحكامِ القرآن» (١٥: ٥٠)، وممن قرأ بالكسر أبو حَيْوَةَ وأحمد بن جُبَيْر الأنطاكي عن الكسائي اتباعاً لحركةِ الضاد. حكاه أبو حيّان النحوي في «البحر المحيط» (٩: ٧٩).

[﴿ وَمَن نُّعَمِّرْهُ نُنَكِّسْهُ فِى ٱلْخَلْقِ أَفَلَا يَعْقِلُونَ ﴾ ٦٨]

(نَنْكُسْه في الخَلْق): نقلِبْه فيه فنَخْلُقْه على عكسِ ما خَلَقْناه قبْلاً؛ وذلك أنّا خلَقْناه على ضعفٍ في جسدٍ، وخلوٍّ من عقل وعِلْم، ثم جعلْناه يتزايَدُ وينتقل من حالٍ إلى حال، ويرتقي مِن درجةٍ إلى درجة، إلى أن يبلغَ أشُدَّه، ويَستكملَ قوّتَه، ويَعقلَ ويَعلَمَ ما له وما عليه، فإذا انتهى نَكَسْناه في الخَلْق فجعَلْناه يتناقَص، حتى يرجعَ في حالٍ شبيهة بحالِ الصبيّ في ضعف جسدِه وقلّةِ عقله وخلُوِّه من العِلْم، كما يُنكَسُ السَّهم فيُجعَلُ أعلاه أسفلَه. قال عزَّ وجلّ: ﴿وَمِنكُم مَّن يُرَدُّ إِلَىٰٓ أَرْذَلِ ٱلْعُمُرِ لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِنۢ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْـًٔا ﴾ [الحج: ٥]، ﴿ ثُمَّ رَدَدْنَٰهُ أَسْفَلَ سَٰفِلِينَ ﴾ [التين: ٥]، **وهذه دلالةٌ على أنّ مَن ينقُلُهم مِن الشباب إلى الهرم**، ومن القوّةِ إلى الضعف، ومِن رَجاحةِ العقل إلى الخَرَف وقلّةِ التمييز، ومن العِلْم إلى الجهل بعدما نَقَلَهم خلافَ هذا النَّقلِ وعَكْسَه **قادرٌ على أن يطمسَ على أعينِهم ويمسخَهم** على مكانتِهم ويفعلَ بهم ما شاء

قوله: (**وهذه دَلالةٌ على أنّ مَنْ ينقُلُهم من الشّبابِ إلى الـهَرَم**) إلى قوله: (**قادرٌ على أن يطمِسَ [على] أعيُنهم ويَمْسَخَهم**) يريدُ أنّ قَولَه ﴿ وَمَن نُّعَمِّرْهُ ﴾ الجملةُ معطوفةٌ على مُتعلِّقِ علّةٍ محذوفة، المعنى: لو نَشاءُ لفعَلْنا الطَّمْسَ، ولو نَشاءُ لفعَلْنا(١) المَسْخ، لأنّا قادِرونَ على كلِّ شَيءٍ وعلى قَلْبِ الحقائق، ألا تَرى كيفَ نُقَلِّبُ الإنسانَ في الـخَلْق فنَخْلقُه على عكْسِ ما خلَقْناهُ قَبْلاً، وهذا ليسَ بأغربَ من ذلك، وقولُه: ﴿أَفَلَا يَعْقِلُونَ ﴾ تَنبيهٌ على التفكُّرِ وتوبيخٌ لِما لو عَسى أن يُنْكِرَ مُنْكِرٌ أنّه تعالى كيفَ يختِمُ على الأفواهِ يوْمَ القيامةِ لتَتكلَّمَ الأيْدي وتشهَدَ الأرجُل، ومِثْلُه ما روَيْنا عن البُخاريِّ ومُسلمٍ عن أنسٍ: أنّ رجُلاً قال: يا رسول الله، قال الله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُحْشَرُونَ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ ﴾ [الفرقان: ٣٤] أيُـحْشَرُ الكافرُ على وَجْهه؟ قال رسولُ اللّـهِ ﷺ: «أليسَ الذي أمشاهُ على الرِّجلَيْن في الدُّنيا

---

(١) سقط لفظ: «لَفعَلْنا» من النسخة (ف).

وأراد. **وقُرئ بكسر الكاف، و﴿نُنَكِّسْهُ﴾، و(نُنْكِسْه) من التنكيس والإنكاس.** ﴿أَفَلَا يَعْقِلُونَ﴾ بالتاء والياء.

[﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ وَمَا يَنبَغِي لَهُ ۚ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْآنٌ مُّبِينٌ * لِّيُنذِرَ مَن كَانَ حَيًّا وَيَحِقَّ الْقَوْلُ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ ٦٩-٧٠]

كانوا يقولون لرسولِ الله ﷺ: شاعرٌ، ورُوي: أنّ القائل: عقبةُ بن أبي مُعَيْطٍ، فقيل: **﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ﴾ أي: وما علَّمْناه بتعليمِ القرآن الشِّعر، على معنى: أنّ القرآنَ ليس بشِعْر،** ....

قادراً على أن يُمْشِيَه على وَجْهِه يومَ القيامة»[1]. قال قَتادةُ حيَن بلَغه: بلى وعِزَّةِ رَبِّنا.

قولُه: (**وقُرئَ بكَسْر الكاف و﴿نُنَكِّسْهُ﴾**): عاصمٌ وحمْزة: ﴿نُنَكِّسْهُ﴾ بضَمِّ النونِ الأولى، وفَتْحِ الثانية، وكَسْرِ الكاف وتشديدها. والباقون: بالفَتْح للنونِ الأولى وإسكانِ الثانيةِ وضَمِّ الكافِ مُخفّفة[2].

قوله: (**أي: وما عَلّمْناه بتعليمِ القرآنِ الشّعْرَ، على معنى: أنّ القرآنَ ليسَ بشعر**) يعني: قولُه: ﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ﴾ كنايةٌ تلويحيةٌ عن كونِ القرآنِ ليسَ بشعرٍ، وأنّ رسولَ اللّـهِ ﷺ ليسَ بشاعر، لأنّ الآيةَ ردٌّ لقولِهم: هو شاعِر، وذلك أنّهم ما سَمِعوا من رسولِ اللّـهِ ﷺ منذ نَشأ بيْنَ ظَهْرانَيْهِم ما يُنبئُ عن الشعرِ ولا نَسبوه إلى الشاعريةِ أصلاً، فلمّا سَمِعوا منه هذا القرآنَ المَجيدَ نَسبوه إليها إيذاناً بأنّ القرآنَ شِعْرٌ فقيل لهم: ﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ﴾ ودَلَّ به على أنّ القُرآنَ ليسَ بشِعْر، أي: وما جَعلْنا تَعْليمَنا القرآنَ له ذَريعةً إلى تعلُّم الشعرِ حتى يكونَ شاعراً، فإذا لم يكُنْ تعليمُ القرآنِ ذَريعةً إليه، فلا يكونُ القرآنُ شِعْراً، ولا يكونُ هو شاعِراً،

---

(١) أخرجه البخاري (٤٧٦٠) ومسلم (٢٨٠٦) وغيرهما.

(٢) وهما لغتانِ مثل قَتَل وقَتّل. وأنكر الأخفَشُ التخفيفَ ولم يعرف إلاّ التشديد، وقال: لا يكادون يقولون: نَكَسْتُه إلّا لِما يُقْلَبُ فيجعلُ رأسُه أسفل. وروي عن أبي عمروٍ أنّه أنكر التشديد. انتهى بحروفه من «الكشف عن وجوه القراءات السبع» (٢: ٢٢٠).

....

فالباءُ في قولِ المصنِّف: «وما عَلّمْناهُ بتعليمِ القرآنِ الشِّعْرَ» للاستعانةِ، وذلك أنّ مَنْ يُمارِسُ الدواوينَ والأشعارَ ربما[1] يستعينُ به على قَرْضِ الشِّعْرِ. وإذا لم يكُن القرآنُ من الشِّعْرِ في شيءٍ فكيفَ يُستعانُ بهِ عليه؟ وإليه الإشارةُ بقوله: فأيْنَ الوَزْنُ وأينَ التَّقْفِيَة، وأينَ المعاني وأينَ النّظْمُ وأين الأساليب؟

والغَرَضُ في ارتكابِ هٰذه الكنايةِ تطبيقُ هٰذا الردِّ على قولِهم لرسولِ ﷺ: إنّه شاعِر، وتَلفيقُ قولِه ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْءَانٌ مُّبِينٌ﴾ بقوله: ﴿وَمَا عَلَّمْنَٰهُ ٱلشِّعْرَ﴾ فقوله: «وما ينبغي له» اعتراضٌ لتقريرِ أنه ليس بشاعر، وقوله: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْءَانٌ مُّبِينٌ﴾ تقريرٌ للمُقدَّر.

وأُورِدَ أنّ هٰذا ليسَ مِنْ قَبيلِ الكِناية فَضْلاً عن أن يكونَ تلويحيةً لأنه انتقالٌ من مَلزومٍ واحدٍ إلى اللازمِ، فيُقالُ: لا ارتيابَ أنّ دَلالةَ ﴿وَمَا عَلَّمْنَٰهُ ٱلشِّعْرَ﴾ على أنّ القرآنَ ليسَ بشِعْرٍ، و دَلالةَ ذلك على نَفْيِ الشاعرِ ليسَ مِنْ قَبيلِ المَفْهومِ الحقيقيِّ، وهو نَفْيُ تعليمِ الشِّعرِ منه. ولا مِنْ قَبيلِ المَجاز عند مُقتني صِناعةِ البَيان؛ لا مِنْ أنواعِ المُفْرَدِ منه ولا المُركَّب، أي: الاستعارةِ التمثيليةِ أو الإسنادِ المجازيِّ، فوجبَ المصيرُ إلى الكنايةِ باستعانةِ[2] اقتضاءِ المَقام كما سبَق لِما يلزَمُ مِنْ نَفْيِ الشاعريةِ حينئذٍ نَفْيُ كَوْنِ القرآنِ شعراً ومِنْ نفيه نَفْيِ تعليمِ الشِّعْرِ بواسطةِ القُرآن، فآذَنَ الانتقالُ مِنْ قولِه: ﴿وَمَا عَلَّمْنَٰهُ ٱلشِّعْرَ﴾ أي: أنّ القُرآنَ ليسَ بشِعْر، ومِنْ ذلك إلى أنّه صلواتُ الله عليه ليس بشاعرٍ انتقالٌ منَ اللازم إلى الملزوم بمرتبتَيْن، ولا يَعْني بالتلويحِ الأبْعَدَ والانتقال؛ ألا ترى إلى ما أنشدَه صاحبُ «المفتاح» من قولِ ابن هَرْمَه:

لا أُمْتِعُ العُـوَّذَ بالفِصالِ ولا ... أبتـاعُ إلّا قـريبَـةَ الأجـل

فإنّه استعانَ بوسَاطةِ مقامِ المَدْحِ وتسَلْسُلِ اللوازمِ على أنه مضياف، والله أعلم[3].

وأما بيانُ النّظْمِ فإنَّ قوْلَه ﴿ٱلْيَوْمَ نَخْتِمُ عَلَىٰٓ أَفْوَٰهِهِمْ وَتُكَلِّمُنَآ أَيْدِيهِمْ﴾ الآية خاتمةٌ لبيانِ

---

(١) في (ط): «مما».

(٢) في (ط): «باستدعاء».

(٣) «مفتاح العلوم» ص١٧٧، ولتمام الفائدة انظر: «الأغاني» (٥: ٢٦٩).

وما هو من الشِّعر في شيء، وأين هو عن الشِّعر، والشعر إنما هو كلامٌ موزون مقفًّى،

أحوالِ المعاد، وكالتخلُّص[(١)] إلى ذكْرِ أحوالِ المُكذِّبين مِن قومِ رسولِ اللّـهِ ﷺ، وتقريعُهم وتوبيخُهم، وهو قوله: ﴿ وَلَوْ نَشَآءُ لَطَمَسْنَا عَلَىٰٓ أَعْيُنِهِمْ ﴾ ﴿ وَلَوْ نَشَآءُ لَمَسَخْنَٰهُمْ عَلَىٰ مَكَانَتِهِمْ ﴾ أي: لا تتعَجَّبوا بما نختِمُ على أفواهِهم في القيامةِ، ولو شِئْنا الآنَ لطمَسْنا على أعيُنِهم، فلو أرادوا أن يَمْشوا مُسْتَبِقين في الطريقِ المألوفِ لم يستطيعوا، ولو نشاءُ لمَسَخْناهم مَسْخاً يُـجَمِّدُهم مكانَهم لفعَلْنا، ومِن تكاذُبِهم قولُهم في القرآن وفي مَنْ أُنْزِلَ عليه: إنه شاعرٌ وهو شِعْرٌ حتى ردَّ عليهم بقَوْله: ﴿وَمَا عَلَّمْنَٰهُ ٱلشِّعْرَ﴾ إلى قوله: ﴿ لِّيُنذِرَ مَن كَانَ حَيًّا وَيَحِقَّ ٱلْقَوْلُ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾، وهذا المعنى يُلَمِّحُ إلى ما افتتَحَ به السورةَ مِن قوله: ﴿ لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّآ أُنذِرَ ءَابَآؤُهُمْ فَهُمْ غَٰفِلُونَ ۞ لَقَدْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ عَلَىٰٓ أَكْثَرِهِمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾.

قوله:(**والشِّعْرُ إنّما هو كلامٌ مَوْزون مُقفًّى**)، **الراغب**: الشعرُ معروف، والجمْعُ أشعار، قال تعالى: ﴿وَمِنْ أَصْوَافِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَآ أَثَٰثًا﴾ [النحل: ٨٠] وشعَرْتُ: أصبتُ الشَّعْرَ، ومنه استُعير: شعَرْتُ: كذا، أي: عَلِمْتُ عِلماً في الدِّقةِ كإصابةِ الشَّعر. قيل: وسُمِّي الشاعرُ شاعراً لفطنتهِ ودِقَّةِ مَعْرفتِه. فالشِّعْرُ في الأصلِ: اسمٌ للعِلْمِ الدقيقِ في قولِهم: ليْتَ شِعْري، وصارَ في التعارُفِ اسماً للموزونِ المُقفّى من الكلامِ والشاعرِ المختَصِّ بصِناعتِه. وقولُه تعالى حكايةً عن الكفّار: ﴿بَلِ ٱفْتَرَىٰهُ بَلْ هُوَ شَاعِرٌ﴾ [الأنبياء: ٥] كثيرٌ مِنَ المُفسِّرين حَملوهُ على أنّهم رمَوْهُ بكَوْنِه أتى بشعرٍ مَنظومٍ مُقفًّى حتى تأوّلوا عليه ما جاءَ في القرآنِ مِنْ كُلِّ لَفْظَةٍ تُشْبهُ الموزونَ من نحو قوله تعالى: ﴿وَجِفَانٍ[(٢)] كَٱلْجَوَابِ وَقُدُورٍ رَّاسِيَٰتٍ﴾ [سبأ: ١٣].

وقال بعضُ المُحصِّلين: لم يقصِدوا هذا المَقْصِدَ فيما رمَوْهُ به، لأنّه ظاهرٌ من هٰذا الكلامِ أنه ليسَ على أساليبِ الشعرِ، ولا يخفى ذلك على الأغتام[(٣)] مَن العَجَم فضْلًا عن بُلغاءِ العربِ، وإنما رموه بالكذب، فإنّ الشّعرَ يُعبَّرُ بِهِ عن الكذِب، والشاعرُ: الكاذبُ، حتّى سَمّى قومٌ الأدِلّةَ الكاذبةَ الشعريةَ، ولهذا قال في وصفِ عامّةِ الشعراءِ: ﴿وَٱلشُّعَرَآءُ يَتَّبِعُهُمُ

(١) في (ط): «فالتخلُّص».

(٢) في النسخة (ط): «وجفونٍ».

(٣) من الغَتْمِ، وهو العُجْمةُ في المنطق.

يدلُّ على معنًى، فأين الوزنُ؟ وأين التَّقفية؟ وأين المعاني التي يَنْتَحِيها الشُّعراءُ عن معانيه؟ وأين نظمُ كلامِهم عن نَظْمِه وأساليبِه؟ فإذاً لا مناسبةَ بينه وبين الشِّعر إذا حَقَّقتَ، اللهمّ إلا أنّ هذا لفظُه عربيٌّ، كما أنّ ذاك كذلك. ﴿وَمَا يَنۢبَغِى لَهُۥٓ﴾: **وما يصحُّ له ولا يتطلّب** لو طَلبه، أي: جعَلْناه بحيثُ لو أراد قَرْضَ الشِّعر لم يتأتَّ له ولم يتسهَّل،

ٱلْغَاوُۥنَ﴾ [الشعراء: ٢٢٤] ولكَوْنِ الشِّعْرِ مَقرَّ الكَذِبِ، قيل: أحسَنُ الشِّعْرِ أكْذَبُه، وقال بعضهم: لم يُرَ مُتَدَيِّنٌ صادقُ الَّلهجةِ مُفْلِقاً في شِعْره. والشِّعارُ: الثوبُ الذي يلي البدَنَ لمِاسَّتِه الشَّعَرَ. والشِّعارُ: ما يُشْعِرُ به الإنسانُ نَفْسَه في الحربِ أي: يُعْلِمُ، والشَّعْراء ذُبابُ الكَلْب لملازمتِه شَعره[1].

قوله: (﴿وَمَا يَنۢبَغِى لَهُۥٓ﴾ **وما يصحُّ له ولا يتطلَّب**)، رُوِيَ عن المصنِّف أنه قال: في «كتاب» سيبَوَيْهِ حرفٌ واحد: كلُّ فعلٍ فيه عِلاجٌ يأتي مُطاوِعُه على الانفعالِ، كضَرَب وطَلَبَ وعَلِمَ، وما ليسَ فيه عِلاجٌ كعَدم وفَقَد لا يتأتى في مطاوعهِ الانفعالُ البتة[2].

وقال ابن الحاجب: ﴿مَا يَنۢبَغِى﴾ بمعنى: لا يستقيمُ عَقْلا كقوله تعالى: ﴿وَمَا يَنۢبَغِى لِلرَّحْمَٰنِ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا﴾ [مريم: ٩٢]؛ لأنّـه لو كانَ ممّن يقولُ الشِّعرَ لتطرَّقَت التهمةُ عند كثيرٍ من الناسِ في أنَّ ما جاءَ بِهِ مِنْ قِبَلِ نَفْسه. ولذلك عقَّبَه بقوله: ﴿وَيَحِقَّ ٱلْقَوْلُ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾؛ لأنه إذا انتفَتِ الرِّيبةُ لم يَبْقَ إلا المعاندةُ، فيحقُّ القولُ عليهم[3]. أشارَ إلى اتصالِ هٰذه الآيةِ بما قَبلَها وما بعدها كما قرّرْناه آنِفاً.

قال الإمام: وفيه وَجْهٌ أحسَنُ من ذلك، وهو أنّ الشِّعْرَ لا يليقُ بمِثْلِه، ولا يصلحُ له، لأنّ الشِّعرَ يَدْعو إلى تغييرِ المعنى لمراعاةِ اللفظِ والوزنِ، ولأنّ أحسَنَه المبالغةُ والمُجازَفةُ والإغراقُ في الوَصْفِ، وكلُّها تَسْتدعي الكذِبَ، وجَلَّ جَنابُ الشارعِ عنه؛ فما هو إلا كتابٌ

---

(١) «مفردات القرآن» ص٤٥٥.

(٢) ذكره بنحوه في «المفصّل» ص٣٧٣ وزاد بعده: ولهذا كان قولهم: انعدم، خطأ، يعني: لأن ليس فيه علاج.

(٣) «أمالي ابن الحاجب» (١: ٢٦٤-٢٦٥).

كما جعَلْناه أمّيّاً لا يتهدّى للخطِّ ولا يُحسنه؛ لتكونَ الحُجّةُ أثبتَ والشُّبهةُ أدْحَضَ. وعن الخليلِ: كان الشِّعرُ أحبَّ إلى رسولِ الله ﷺ من كثيرٍ من الكلام، ولكنْ كان لا يتأتّى له. فإن قلتَ: فقولُه:

أنا النَّبـــيُّ لا كَذِبْ ... أنا ابنُ عَبْدِ المُطَّلِبْ

وقولُه:

هَلْ أَنْتِ إلاَّ أُصْبُعٌ دَمِيت ... وَفِي سَـــبِيلِ الله مَا لَقِيت

سَماويٌّ يُقرأُ في المَحاريب ويُتلى في المُتعَبَّدات، ويُنالُ بتِلاوتِه الفوْزُ في الدارَيْن، فكَمْ بينه وبَيْنَ الشِّعْرِ الذي هو مِن هَمَزاتِ الشياطين[1]؟

روَيْنا عن البُخاريِّ ومسلمٍ وغيرِهما عن أبي هُريرةَ: أنّ رسولَ اللّـهِ ﷺ قال: «لأَنْ يَمْتَلِئَ جَوْفُ أحدِكم قَيْحاً حتى يَرِيَهُ خيرٌ مِن أن يَمْتَلِئَ شِعْراً»[2].

وفي «مسندِ أحمدَ بن حَنْبل» عن عائشةَ قالت: كان أبغضَ الحديثِ إليه الشعرُ[3].

وفي «المسند» أيضاً عن عبدِ الله بن عَمْرو بن العاص: أنه سَمِعَ رسولَ اللّـهِ ﷺ يقولُ: «ما أُبالي ما رَكِبْتُ إذا أنا شَرِبْتُ ترياقاً أو علَّقْتُ تَميمةً، أو قُلْتُ شِعْراً مِنْ قِبَلِ نَفْسي[4]».

قوله: (**أنا النبي لا كَذِبْ، أنا ابنُ عَبْدِ المُطَّلِب**)، قاله صلواتُ الله عليه يوم حُنَيْنٍ حين نزلَ ودَعا واستنصَر في حديثٍ أخرَجَه البخاريُّ ومُسلمٌ والتِّرمذي عن البراء.

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٦: ٣٠٥).

(٢) أخرجه البخاري (٦١٥٥) من حديث أبي هريرة رَضِيَ الله عنه.

وأخرجه مسلم (٢٢٥٨) من حديثِ سعد بن أبي وقاص رَضِيَ الله عنه.

(٣) «مسند الإمام أحمد» (٢٥٠٢٠) وأخرجه الطيالسي في «المسند» (١٤٩٠) ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (١٠: ٢٤٥) بإسنادٍ صحيح.

(٤) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٦٥٦٥) وأبو داود (٣٨٧١) والبيهقي في «السنن الكبرى» (٩: ٣٥٥) بإسنادٍ ضعيفٍ لأجلِ عبد الرحمٰن ابن رافع التنوخي المصري، ضعيف الحديث.

قلتُ: ما هو إلا كلامٌ من جنسِ كلامِه الذي كان يَرْمي به **على السَّليقة**، من غيرِ صَنْعة فيه ولا تكلُّف، إلا أنه اتّفَقَ ذلك مِن غيرِ قَصْد إلى ذلك كما يَتَّفِقُ في كثيرٍ من إنشاءات الناس في خُطَبِهم ورسائلهم ومُحاوراتِهم أشياءُ موزونةٌ لا يسمِّيها أحدٌ شِعراً، ولا يخطُر ببالِ المتكلِّم ولا السامعِ أنها شِعر، وإذا فتَّشتَ في كلِّ كلامٍ عن نَحْوِ ذلك وجدتَ الواقعَ في أوزان البُحور غيرَ عَزيز، على أنَّ الخليلَ ما كانَ يَعدُّ **المشطورَ من الرَّجَز** شِعراً. ولمّا نفى أن يكونَ القرآنُ من جِنْس الشِّعر قال: ﴿إِنۡ هُوَ إِلَّا ذِكۡرٞ وَقُرۡءَانٞ مُّبِينٞ﴾ يعني: ما هو إلّا ذكرٌ من الله تعالى يوعَظُ به الإنسُ والجنّ، كما قال: ﴿إِنۡ هُوَ إِلَّا ذِكۡرٞ لِّلۡعَٰلَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٧]، وما هو إلا قرآنٌ كتابٌ سماويّ، يُقرأ في المَحاريب، ويُتلى في المتعبَّدات، ويُنالُ بتلاوتِه والعملِ بما فيه فَوْزُ الدارَيْن، فكم بَيْنَه وبين الشِّعرِ الذي هو مِنْ هَمَزات الشياطين؟ ﴿لِّيُنذِرَ﴾ القرآنُ، أو الرسولُ، ......

وعَنِ البُخاريِّ ومُسلم عن جُنْدَب بْنِ عبد الله قال: بَيْنما نحنُ مَع رسولِ اللّـهِ ﷺ إذْ أصابَه حَجَرٌ فدَمِيَتْ أُصبعُه، فقال:

هلْ أنـــتِ إلّا أصْبَـعٌ دَمِيتِ   وفي سبيلِ اللّـــهِ ما لَقِيتِ(١)

قوله: (**على السليقة**)، **الجوهري**: هي الطّبيعة يقال: فُلانٌ يتكلَّمُ بالسليقةِ، أي: بطَبْعِه، لا عن تعلُّمٍ وهي منسوبة(٢).

قوله: (**المشطورُ منَ الرَّجَزِ**)، عن بعضِهم: المشطورُ: الذي أُخِذَ شَطْرُه، وهو الذي ليسَ بمُصَرَّعٍ، كقوله:

يا ليتَنـــي فيهـــا جَذَعْ   أخُـــبُّ فيهـــا وأضع(٣)

---

(١) حديثُ البراء بن عازب أخرجه البخاري (٢٨٦٤) ومسلم (١٧٧٦) والترمذي (١٦٨٨)، أما حديثُ جندب بن عبد الله فأخرجه البخاري (٢٨٠٢) ومسلم (١٧٩٦).

(٢) في هامش «الصحاح» (٤: ١٤٩٨) (سلق): كذا. وفي «اللسان»: «وقيل: يقرأ بالسليقية. وهي منسوبة، أي بالفصاحة».

(٣) لدريد بن الصمّة. انظر: «الأغاني» (٩: ٧٣).

وقُرئ: (لتُنذر) بالتاء، و(ليَنْذَرَ): مِن: نَذِرَ به؛ إذا عَلِمَه. ﴿مَن كَانَ حَيًّا﴾ أي: عاقلاً متأمِّلاً؛ لأنَّ الغافلَ كالميِّت؛ أو معلوماً منه أنه يؤمِنُ فيحيا بالإيمان، ﴿وَيَحِقَّ ٱلْقَوْلُ﴾:

قوله: (**وقُرئ: «لتُنْذِرَ»**) بالتاءِ: نافع وابن عامر، والباقون: بالياء التحتانية[1].

قولُه: (**مِنْ: نَذِرَ به: إذا عَلِمَه**)، **الجوهري**: ونَذِرَ القومُ بالعَدوِّ بكَسْرِ الذال المعجمة؛ إذا عَلِموا.

قوله: (**أو معلوماً منـه أنـه يُؤمِنُ**)، عَطْفٌ على «عاقلاً متأمّلاً»، وعلى الأولِ ﴿حَيًّا﴾ استعارة مُصرِّحةٌ بحقيقته استُعيرَ الحياةُ للعقلِ لجامع التكميلِ والتزيينِ. وعلى الثاني استعارةٌ للإيمانِ كذلك، ثم مجازٌ باعتبارِ ما يؤول. كقولِه تعالى: ﴿ وَٱخْفِضْ جَنَاحَكَ لِمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الشعراء: ٢١٥] قال: سَمّاهم قبْلَ الدخولِ في الإيمانِ مُؤمنين لمشارَفتِهم ذلك، كأنه قيل: ليُنذِرَ مَنْ كان مآلُ أمرِه إلى الإيمان به لأنّه الذي ينتفعُ بالإيمان[2]، ولذلك رتّب «فيجيءُ بالإيمانِ» على قوله: «معلوماً منه أنهُ يؤمن».

وقال بعض المشاهير: أطلقَ كان والمرادُ يكونُ مجازاً باعتبارِ ما يؤول، فيُقال: «كانَ» في هذه الآيةِ نحْوُها في قولِه تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١٧]؛ ولذلك قال: «معلوماً منه أنه يؤمن». وهذا الوصفُ على هذا التقديرِ ثابتٌ للموصوفِ، وكذا على الوجهِ الأول.

قال الراغب: «كان» يُستعملُ منه في جنسِ الشيءِ متعلِّقاً بوَصْفٍ ليُنبِّه على أن ذلك الوصْفَ لازمٌ له قليلُ الانفكاك كقولِه تعالى: ﴿وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ كَفُورًا﴾ [الإسراء: ٦٧]، ومِنْ ثَمّ قوبلَ به قولُه: ﴿وَيَحِقَّ ٱلْقَوْلُ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ لأنهُ مُعبَّرٌ به عن العلْم الأزَليِّ، واختيرَ قولُه ﴿عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ على «مَنْ يَكْفُر»؛ أي: وجَبَ وثبَت في عِلْمِ اللّـهِ استمرارُه على الكفرِ كما ثبتَ في

---

(١) فمن قرأ بالتاءِ فعلى الخطابِ للنبيِّ ﷺ؛ لأنه هو النذيرُ لأمّتِه، ومن قرأ بالياء فعلى الإخبارِ عن القرآن لأنه نذيرٌ لمن أُنزِلَ إليهم. قال أبو زرعة: ويُقوّي التاءَ قولُه: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌ﴾ [الرعد: ٨]. انظر: «حجّة القراءات» ص٦٠٣.

(٢) انظر: «الكشاف» (١١: ٤٣٣).

وتَجِبُ كلمةُ العذاب ﴿عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ **الذين لا يتأمَّلون** ولا يُتوقَّعُ منهم الإيمانُ.

[﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَٰمًا فَهُمْ لَهَا مَٰلِكُونَ * وَذَلَّلْنَٰهَا لَهُمْ فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ وَمِنْهَا يَأْكُلُونَ * وَلَهُمْ فِيهَا مَنَٰفِعُ وَمَشَارِبُ ۖ أَفَلَا يَشْكُرُونَ﴾ ٧١-٧٣]

﴿مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ﴾: ممّا تولَّينا نحن إحداثَه ولم يقدِرْ على تولِّيه غيرُنا، **وإنما قال ذلك لبَدائع الفِطْرة** والحِكْمة فيها، التي لا يصحُّ أن يقدِرَ عليها إلا هو. **وعَمَلُ الأيدي: استعارةٌ من عَمَلِ مَن يعملون بالأيدي**، ﴿فَهُمْ لَهَا مَٰلِكُونَ﴾ أي: خَلَقْناها لأجْلهم فملَّكْناها إيّاهم، فهم متصرِّفون فيها تصرُّفَ المُلّاك، مختصُّون بالانتفاعِ بها لا يُزاحَمُون. **أو: فهم لها ضابِطُون** قاهِرون، من قوله:

عِلْمِ الله دخولُ ذلك في الإيمان، فظهَر مِن هذا التقابلِ: أنّ الكافرَ كالميتِ والمؤمنَ كالحي.

وقوله: (﴿عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ **الذين لا يتأملون**) مقابلٌ لقوله: أي عاقِلاً متأملا. وقوله: «ولا يُتوقَّعُ منهم الإيمان» مقابلٌ لقولِه: «أو معلوماً منه الإيمانُ» والله أعلم.

قوله: (**وإنما قال ذلك لبدائع الفِطرة**) يعني: إنما قَرَنَ إنّا خَلَقْنا لهم بقولِه: ﴿مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ﴾ وآثر صيغة التعظيم والأيدي مجموعةً ليدلَّ على إبداعِ خَلْقٍ عَجيبٍ وإبداعِ صُنعٍ غَريب فيه، لأنّ اليدَ إذا استُعيرَت للقدرةِ دلّتْ على دِقَّةٍ في المَقدور.

قوله: (**وعمل الأيدي استعارةٌ مِنْ عَمَلِ مَن يعمل**[1]) يعني: استُعير عمَلُ الأيدي من مكانٍ يُسْتَعملُ فيه هذا اللفظُ حقيقةً، وهو الإنسان، لِمَن لا يُسْتعملُ فيه عمَلُ الأيدي إلّا مجازاً، وهو الله سبحانَه وتعالى، ونَحْوُه استعمالُ الطَّلْعِ في قولِه تعالى: ﴿طَلْعُهَا كَأَنَّهُۥ رُءُوسُ ٱلشَّيَٰطِينِ﴾ [الصافات: ٦٥] فيما لا طَلْعَ له من الشجرِ، واستعمالُ المِرْسَن في أنفٍ لا رسَنَ له.

قوله: (**أو: فَهُمْ لها ضابطون**) فالمالكُ بمعنى القاهِرِ والقادرِ من ملَكْتُ العَجِين: إذا أجَدْتَ عَجْنَه فقوَّيْتَه، ومِنه أُخِذَ المُلْكُ لأنّه القدرةُ على المَمْلوكِ، والفاءُ على الأولِ للتَّسبيب وهي فَصيحة لتقديرِ فمَلَّكْناهم وهذا أوْجَهُ، لأنّ قوْلَه: ﴿وَذَلَّلْنَٰهَا لَهُمْ﴾ وتقسيمه بالركوب

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «يعملون».

أصبَحْتُ لا أحمِلُ السِّلاحَ ولا أملِكُ رأسَ البَعِيرِ إنْ نَفَـــرا

أي: لا أضبطُه، وهو مِن جُملةِ النِّعَم الظاهرة، وإلا فمَن كان يَقدِرُ عليها لولا تذليلُه وتَسْخيره لها؟ كما قال القائلُ:

يُصَرِّفُهُ الصَّبِـــيُّ بكُلِّ وَجْهٍ ويَحْبِسُهُ على الخَسْفِ الجَرِيرُ

وتَضْرِبُـــهُ الوَلِيدَةُ بالهَرَاوى فـلا غِـيَرٌ لَـــدَيْهِ ولا نَكِيرُ

ولهذا ألزم اللهُ سبحانه الراكبَ أن يشكرَ هذه النعمةَ ويسبِّحَ بقوله: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِى سَخَّرَ لَنَا هَٰذَا وَمَا كُنَّا لَهُۥ مُقْرِنِينَ﴾ [الزخرف: ١٣]. وقُرِئ: ﴿رَكُوبُهُمْ﴾ و(رَكُوبتُهم)،

والأكل يدل على الضبط والقهر فدَلّ «مالكون» على أنّ أحداً لا يمنعُهم من التصرّفِ فيها ودلّ ﴿وَذَلَّلْنَٰهَا لَهُمْ﴾[1] على أنها في أنفُسِها لا تمتنِعُ من التصرُّفِ فيها بما أرادَ صاحبُها، وعلى الوجْهِ الثاني: وذَلَّلناها لهم عَطْفٌ تَفْسيري على قوله: ﴿مَٰلِكُونَ﴾ وليس بقَويّ.

قوله: (أصبَحْتُ) البيت[2]، وبعده:

والذئْـبَ أخْشـاهُ إنْ مَرْرتُ به وَحْدي وأخشى الرياحَ والمطرا

سُئِلَ عن أبي هَرْمةَ: كيفَ أصبَحْتَ؟ فأنشد البيتين.

قوله: (يُصَرِّفه الصبيُّ) البيتين، الجَريرُ: حَبْلٌ يُجْعَلَ للبعيرِ بمنزلةِ العِذارِ للدابة غَيْرُ الزِّمام، والـخَسْفُ: الذلُّ. والـهَراوى: جَمْع الهراوة وهي العَصا الضَّخْمة، والغِيَرُ: اسمٌ مِن قولهم: غَيَّرْتُ الشيءَ فَتغيّر، أو جَمْعُ غَيرة.

قوله: (وقُرِئَ: ﴿رَكُوبُهُمْ﴾)، وهي قراءةُ العامّة. قال ابنُ جِنّي: قرأَ الحسَنُ[3] والأعمَشُ بضَمِّ الراء. وقرأَتْ عائشةُ رضي الله عنها رَكوبَتُهم، وأما الضمُّ فمَصْدَر، والكلامُ محمولٌ

---

(١) من قوله: «وتقسيمه بالركوب والأكل يدل» إلى هنا، سقط من (ح).

(٢) للربيع بن ضَبُع الفزاري. انظر: «كتاب سيبويه» (١: ٨٩).

(٣) في النسخة (ف): «الحسين»، وهو على الجادّة في «المحتسب»، يعني به الحسن البصري رحمه الله.

وهما ما يُركَب، كالـحَلُوب والـحَلُوبة. وقيل: الرَّكُوبة: جَمعٌ. وقُرئ: (رُكوبهم) أي: ذو رُكوبِهم، أو: فمِن منافِعها رُكوبُهم. ﴿مَنَٰفِعُ﴾: مِنَ الجُلودِ والأَوْبار والأصوافِ وغيرِ ذلك. ﴿وَمَشَارِبُ﴾: مِنَ اللَّبن، ذَكَرَها مُجمَلة، وقد فصَّلها في قوله: ﴿وَجَعَلَ لَكُم مِّن جُلُودِ ٱلْأَنْعَٰمِ بُيُوتًا﴾ الآية [النحل: ٨٠]. والمشارب: جمعُ مَشْرب؛ وهو موضعُ الشُّرْب، أو الشُّرْب.

[﴿ وَٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ ءَالِهَةً لَّعَلَّهُمْ يُنصَرُونَ * لَا يَسْتَطِيعُونَ نَصْرَهُمْ وَهُمْ لَهُمْ جُندٌ مُّحْضَرُونَ * فَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ ﴾ ٧٤-٧٦].

اتخَذُوا الآلهةَ طمعاً في أن يتقوَّوْا بهم ويَعْضدوا بمكانهم، والأمرُ على عكسِ ما قدَّرُوا؛ حيثُ هم جندٌ لآلهتهم مُعَدُّون ....

على حَذْفِ المضاف، أي: ذو رُكوبِهم، وهو المركوبُ ومَرْجِعُها إلى قراءةِ مَنْ قرأ بفَتْح الراء وإن شِئْتَ قَدَّرْتَ: فمِنْ منافِعها أو مِنْ أعراضِها رُكوبُهم، وأما ركوبتُهم فهي المركوبةُ كالـجَزورةِ والـحَلوبة، أي: ما يُجزُّ[١] ويُحْلَب[٢].

وقال مَكّي: ركوبَتُهم: الأصلُ عند الكوفيين؛ ليُفرَّقَ بين ما هو فاعلٌ وبين ما هو مَفْعول، يقولون: امرأةٌ صَبور وشَكور فهذا فاعِل، ويقولون: ناقةٌ حَلوبة ورَكوبة فهذا مَفْعول[٣].

قوله: (هو موضِعُ الشُّرْبِ، أو الشُّرْبُ)، في «المطلع»: مشاربُ: جَمْعُ مَشْرَب، بمعنى موضع الشُّرْب، أو هي مَصْدرٌ بمعنى المشروب، وهو لَبنُها ومَخيضُها والزُّبدُ والسَّمْنُ والأَقِطُ والجُبنُ والرائبُ وغيرها.

(١) في(ط): «يجزر».

(٢) «المحتسب» (٢: ٢١٥) وزاد: وقد أشبعنا هذا الموضعَ في كتابنا المعروف بالخطيب، وهو شرحُ كتاب «المذكّر والمؤنث» ليعقوب بن السِّكيت.

(٣) «مشكل إعراب القرآن» (٢: ٦٠٩).

﴿مُحۡضَرُونَ﴾ يخدمُونهم ويذبُّون عنهم، ويَغضبون لهم، والآلهةُ لا استطاعةَ بهم ولا قدرةَ على النصر، أو: اتَّخذوهم لِيَنصرُوهم عند الله ويَشفَعُوا لهم، والأمرُ على خلافِ ما توهَّموا؛ حيثُ هم يومَ القيامة جندٌ مُعَدُّون لهم مُحضَرون لعذابهم؛ لأنهم يُجعَلون وَقوداً للنار.

قُرِئ: ﴿فَلَا يَحۡزُنكَ﴾ **بفتح الياء وضمِّها، مِن حَزَنَه وأحْزَنه. والمعنى: فلا يُهِمَّنَّك تكذيبُهم وأذاهم وجَفاؤهم، فإنّا عالِمُون بـ**﴿مَا يُسِرُّونَ﴾ مِن عداوتِهم ﴿وَمَا يُعۡلِنُونَ﴾،

قوله: (﴿مُحۡضَرُونَ﴾ يخدمونهم) أي: يَحْضُرونها لِخِدْمَتِها وعِبادتها، لقولِه: «مُحْضَرون لِعَذابهم» حيثُ صَرَّحَ باللام.

وأما اتصالُ هٰذه الآيةِ بما قبْلَها فأَنْ تُجعَلَ حالاً مُقَرِّرةً لجهةِ الإشكال؛ أي: إنا خلَقْناهم وفَعَلْنا كذا وكذا وهُم اتّخذوا مِن دونِ الله ما لا يَسْتطيعون نَصْرَهُم، ومع ذلك إنهم يذبون عنها ويَغْضَبون لها، وإليهِ الإشارةُ بقوله: والأمرُ على عَكْسِ ما قَدَّروا.

قوله: (**قرئ:** ﴿فَلَا يَحۡزُنكَ﴾ **بفَتْحِ الياءِ وضَمّها**): نافعٌ: بالضمِّ، والباقون: بالفتح[1].

قوله: (**والمعنى: فلا يُهِمَّنَّك تكذيبهم وأذاهُم وجفاؤهم**) إلى آخره، لابدَّ لهٰذه الفاءِ من كلامٍ تَتَّصلُ به، والذي يصلحُ لذلك قولُه: ﴿وَمَا عَلَّمۡنَٰهُ ٱلشِّعۡرَ﴾، لأنه في جوابِ مَنْ قال: إنه صلواتُ الله عليه شاعِرٌ والقرآنُ شعر.

وأما بيانُ النَّظْم، فإنّه تعالى بعد ما رَدّ عليهم قولهم: إنه شاعرٌ، أتى بقوله: ﴿أَنَّا خَلَقۡنَا لَهُم﴾ الآياتِ، مُسَلِّياً حبيبَه صلواتُ الله عليه، يعني: لك التأسِّي بربِّك، فإنّه تعالى أراهُم تلك الآياتِ الباهرةَ، وأَوْلاهم تلك النِّعَمَ المُتظاهره، وعَلِموا أنه المُـتَفرِّدُ بها، ومع ذلك كابَروا وعاندوا واتّخذوا مِن دونه آلهةً أشركوها به في العبادة، فإذا كان كذلك فلا يحزنك قولُهم، لأنا مُجازوهم على تكذيبِهم إياكَ إشراكَهم بي.

---

(١) وقد سبق تخريجُ القولِ في هذا الاختيار وتعليلُه. ولتمامِ الفائدة انظر: «الكشف عن وجوه القراءات السبع» (١: ٣٦٥).

وإنّا مُجازُوهم عليه، فحقُّ مِثْلِك أن يَتسلَّى بهذا الوعيدِ ويَستحضِرَ في نفْسِه صورةَ حاله وحالِهم في الآخرة؛ حتى **يَنقشعَ عنه الهمُّ ولا يرهقَه الحُزنُ**. فإن قلتَ: ما تقولُ فيمن يقول: إنْ قرأ قارئ: (أنّا نعلم) بالفتح: انتقضتْ صلاتُه، وإن اعتقدَ بما يُعطيه من المعنى: كَفَر؟ قلتُ: فيه وجهان؛ أحدُهما: أن يكون على حذفِ لام التعليل، وهو كثيرٌ في القرآن والشِّعر، وفي كلِّ كلامٍ وقياس مطَّرِد، وهذا معناه ومعنى الكسرِ سواء، **وعليه تلبيةُ رسولِ الله ﷺ**: «إنّ الحمدَ والنعمةَ لك»، كسر أبو حَنيفة وفَتَحَ الشافعيُّ، وكلاهما تعليلٌ. والثاني: أن يكون بَدَلاً من ﴿قَوْلُهُمْ﴾، كأنه قيل: فلا يحزنك، إنّا نعلم ما يُسرُّون وما يُعلنون. وهذا المعنى قائمٌ **مع المكسورة** إذا جعلتَها مفعولةً

قوله: (**يَنْقَشِعَ عنه الهمُّ ولا يُرْهِقَه الحزن**)، الجُملتان مُقرِّرتان على النفيِ والإثباتِ طرداً وعكْساً.

قوله: (**وعليهِ تَلْبيةُ رسولِ الله ﷺ**)، عن البُخاري ومسلم ومالكٍ وغيرِهم، عن ابنِ عُمرَ يقول: سمِعْتُ رسولَ الله ﷺ يهل مُلَبِّداً يقول: «[لبَّيْك][1] اللهمَّ لبَّيْك، لا شَريكَ لك لبيكَ، إنّ الحمْدَ والنعمةَ لك والمُلك، لا شريك لك»[2] لا يزيدُ على هٰذِه الكلمات.

النهاية: التَّلبيدُ: هو أن يُسرِّحَ الشعْرُ ويُجعَلَ فيه شيءٌ من صِمْغٍ ليلتزقَ ولا يتشَعَّثَ في الإحرام.

قوله: (**مع المكسورة**) يعني: هذا المحذورُ أيضاً قائمٌ مع المكسورة على تقديرِ المقولِ، فعليكَ أن لا تُقـدِّرَ البدَلَ فاتحاً، ولا تُقَدِّرَ مقولَ القـولِ كاسراً لأنّـه على التقديرَين نهى رسولَ اللّٰـهِ ﷺ عن الـحُزْنِ على كَوْنِ اللّٰـهِ عالماً بسِرِّهم وعَلانِيَتِهم، بل يُقَدَّرُ على الفتحِ، والكَسْرُ للتعليل، وهو المرادُ بقوله: وإنّما يدورانِ على تقديرِك: فينفصلُ إلى آخِره على أنّ ذلك جائزٌ على سبيلِ التَّعريضِ كقولِهِ تعالى: ﴿وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [يونس: ١٠٥].

---

(١) زيادة من مصادر التخريج.

(٢) أخرجه البخاري (٥٩١٥) ومسلم (١١٨٤).

للقول، فقد تبيَّن أنَّ تعلُّقَ الحُزن بكون الله عالماً وعدمِ تعلُّقه لا يَدورانِ على كسرِ «إنّ» وفتحِها، وإنما يدورانِ على تقديرِك، تَتَفَضَّلُ إنْ فتحتَ بأن تقدِّرَ معنَى التعليل ولا تقدِّرَ البَدَل، كما أنك تَتَفَضَّلُ بتقديرِ معنى التعليل إذا كسرتَ ولا تقدِّرُ معنى المفعولية، ثم إن قدَّرته كاسراً أو فاتحاً على ما عَظَّمَ فيه الخَطْبَ ذلك القائلُ، فما فيه إلا نهيُ رسول الله ﷺ عن الحُزن على كونِ الله عالماً بسرِّهم وعلانِيَتِهم، وليس النهيُ عن ذلك ما يوجِبُ شيئاً، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ ظَهِيرًا لِّلْكَٰفِرِينَ﴾ [القصص: ٨٦]، ﴿وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [القصص: ٨٧]، ﴿فَلَا تَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ﴾ [الشعراء: ٢١٣]؟

[﴿أَوَلَمْ يَرَ ٱلْإِنسَٰنُ أَنَّا خَلَقْنَٰهُ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ ۞ وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُۥ قَالَ مَن يُحْيِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِيَ رَمِيمٌ ۞ قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِيٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ ۞ ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلشَّجَرِ ٱلْأَخْضَرِ نَارًا فَإِذَآ أَنتُم مِّنْهُ تُوقِدُونَ ۞ أَوَلَيْسَ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُم بَلَىٰ وَهُوَ ٱلْخَلَّٰقُ ٱلْعَلِيمُ ۞ إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ۞ فَسُبْحَٰنَ ٱلَّذِي بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ ٧٧-٨٣]

قبَّح اللهُ عزَّ وجلّ إنكارَهم البَعْث تقبيحاً لا ترى أعجبَ منه وأبلغ، ودلَّ على تمادي كُفرِ الإنسان وإفراطِه في جُحود النِّعَم وعُقوقِ الأيادي، وتوغُّلِه في الخِسّة،

قوله: (**قبَّح اللهُ عزَّ وجلَّ إنكارَهم البَعْثَ تقبيحاً**)، قال القاضي: هذه تسليةٌ ثانيةٌ بتَهْوينِ ما يَقولونه بالنسبةِ إلى إنكارِهم الحشْر[1]. يريدُ أنَّ قوله: ﴿أَوَلَمْ يَرَ ٱلْإِنسَٰنُ﴾ معطوفٌ على قولِه: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم﴾ وأسلوبُها أسلوبُها في التعكيسِ، يعني: أنّا كما تولَّيْنا إحداثَ النِّعَمِ ليكونَ ذريعةً إلى أن يَشْكروها فجعلوها وسيلةً إلى الكُفرانِ، كذلك خلَقْناهم مِن أخَسِّ الأشياءِ وأمْهَنِها، ليَخْضَعوا ويتذَلَّلوا، فإذا هو خَصيمٌ مُبين.

---

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ٤٤٢).

وتغلغلِه في **القِحَة**؛ حيثُ قرَّره بأنّ عنصُرَه الذي خَلَقَه منه هو أخسُّ شيء وأمْهَنُه؛ وهو النُّطفة المَذِرة الخارجةُ من الإحْليل الذي هو قَناةُ النجاسة، ثم عَجَّبَ مِن حالِه بأن يتصدّى مثْلُه على مهانةِ أصلِه ودناءةِ أوّلِه لمخاصمةِ الجبّار، ويُبرِزَ صَفْحتَه لمجادلتِه، ويركبَ مَتْنَ الباطل ويَلَجّ، **ويَمْحَكَ** ويقول: مَن يقدِرُ على إحياءِ الميِّت بعدما رَمَّتْ عظامُه؟! **ثم يكونُ خصامُه في ألزم وصفٍ** له وألصقِه به؛ وهو كونُه مُنشَأً من مَوات، وهو يُنكر إنشاءَه من مَوات، وهي المكابَرةُ التي لا مطمحَ وراءها، ورُوي: أنَّ جماعةً مِن كفّارِ قُريش منهم أبيُّ بن خَلَف الجُمَحيُّ وأبو جهلٍ **والعاص بنُ وائلٍ** والوليدُ بن المُغيرة تكلَّموا في ذلك، فقال لهم أبيٌّ: ألا ترَوْنَ إلى ما يقول محمّد: إنَّ الله يبعثُ الأمواتَ، ثم قالَ: واللاتِ والعزّى لأَصِيرنَّ إليه ....

قوله: (**في القِحَة**)، **الجوهري**: وَقُحَ الرجلُ إذا صارَ قليلَ الحَياء، وهو وَقِحٌ ووَقاحٌ بَيِّنُ القِحَةِ والوَقاحة، والهاءُ عِوَضٌ مِن الواو.

قوله: (**ويَمْحَك**)[1]، **الجوهري**: المَحْكُ: اللَّجاجُ، وقد مَحَكَ يمْحَكُ فهو رَجِلٌ مَحِكٌ ومُماحك.

قوله: (**ثمَّ يكونُ خِصامُه في ألْزَمِ وصفٍ**) ثُمَّ هذه يجوزُ أن تكونَ للاستبعادِ؛ يعني يُنكِرُ الحَشْرَ، ويُخاصِمُ مع مهانتِه الجبّارَ مع مَهابته في شيءٍ في غايةٍ من الظهورِ والجَلاء! ما أبْعَدَ ذلك مِنَ العاقل[2]!

قولُه: (**والعاصُ بنُ وائل**)، عن بعضِهم: العاصُ، صَحَّ بالرَّفْعِ، لأنّه من الأعْياصِ، من العَوْصِ لا من العِصْيان[3]، والأعياصُ من قريش وهم أولاد أُميَّة بنِ عَبْدِ شَمْس الأكبر، وهم أربعة: العاصُ وأبو العاصِ، والعيصُ وأبو العِيصِ، والعِيصُ الأصْل.

---

(١) في النسخة (ف): «يَمْحَلُ» باللام.

(٢) في النسخة (ف): «الغافل»، وهو تصحيف.

(٣) قوله: «لا من العِصيان» سقط من (ف).

ولأَخصِمنَّه، وأخَذَ عَظْماً بالياً فجعل يَفتُّه بيده وهو يقول: يا محمَّدُ، أتُرى الله يُحيي هذا بعدما قد رَمَّ؟! قال ﷺ: «**نعم، ويَبعثُك ويُدخِلُك جهنّمَ**». وقيل: معنى قوله: ﴿فَإِذَا

قوله: (**ولأخْصِمَنَّه**)، وخاصَمْتُ فلاناً فخَصَمْتُه أخْصِمُه بالكَسْرِ، ولا يُقالُ بالضمِّ، وهو شاذ. ومنه قراءة حمزة: «وهم يَـخْصُمون»(١).

قوله: (**نعَم، ويَبْعَثُك ويُدْخِلُك جَهَنَّم**(٢))، من الأسلوبِ الحكيم، أي: إحياؤه مما لا كلامَ فيه، فَسَلْ عن حالِك كيف تَصيرُ إلى جَهنّم؟ قيل: ليسَ هذا من الأسلوبِ الحكيمِ في شيءٍ، بل أجابَ وزادَ في الجوابِ بالبعثِ والعِقاب.

فيقال: الأسلوبُ الحكيمُ: هو تلقّي المُخاطَبِ بغيرِ ما يترقَّبُ والسائلِ بغيرِ ما يتطلّب، فقولُه صلواتُ الله عليه: «ويبعَثُك ويُدخِلُك جهَنّم» هو الجوابُ المفحم، وقوله: «نعَم» توطِئةٌ للجواب، واللعينُ لم يترقّبْ ذلك، على أنَّ سؤالَه ذاك لم يكُنْ سؤالَ مُسْترشِـدٍ طالبٍ للحقِّ بل سؤال مُتعَنِّتٍ مُتهكِّم(٣) لم يقنع بلا ونعم. فكيفَ لا وقد أسْلَفَ: ألا تَروْنَ ما يقولُ محمد: إنَّ الله يبعَثُ الأمواتَ إلى آخرِ ما ذكَره، نظيرُه قولُه تعالى: ﴿قُلْ نَعَمْ وَأَنتُمْ دَاخِرُونَ﴾ [الصافات: ١٨] جوابا عن قولهم: ﴿أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾ [الصافات: ١٦] على أنّ الزائدَ على الجواب لا يتبيَّنُه إلا الحكيم الحاذق.

قال الراغب: السؤالُ ضَرْبان: سؤالُ جَدَلٍ وحَقُّه أن يُطابِقَه جَوابُه لا زائداً عليه ولا ناقِصاً عنه، وسؤالُ تَعلُّمٍ وحَقُّ المُعَلِّمِ أن يَصيرَ فيه كطبيبٍ رفيق يتحرّى شِفاءَ سَقيمٍ فيَطْلُبُ ما يَشْفيه طَلَبَه المريضُ أو لم يَطْلُبْه(٤).

---

(١) وقد سبق بيان عِلَل اختيار القُرّاءِ في هذا الحرف.

(٢) ذكره الزيلعي في «تخريج أحاديثِ الكشاف» (٣: ١٦٧) وقال: غريبٌ بهذا اللفظ. ثم ذكر أن الحاكم قد أخرجه من حديثِ ابن عباس بلفظ: «نعم. يُميتُك الله ثُمَّ يُحييك ثم يدخلك جهنّم» وقال: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه.
قلتُ: هو في «المستدرك» (٢: ٤٦٦).

(٣) في (ط): «منكر».

(٤) «تفسير الراغب» (١: ٤٤٤).

﴿هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ﴾: فإذا هو بعدما كان ماءً مَهيناً رَجلٌ مميِّز مِنْطِيق قادرٌ على الخِصام، ﴿مُّبِينٌ﴾: مُعرِبٌ عمّا في نفْسِه فَصِيح، كما قال تعالى: ﴿أَوَمَن يُنَشَّؤُا۟ فِى ٱلْحِلْيَةِ وَهُوَ فِى ٱلْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ﴾ [الزخرف: ١٨]. فإن قلتَ: لِمَ سمَّى قولَه: ﴿مَن يُحْىِ ٱلْعِظَـٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ﴾ مَثَلاً؟ قلتُ: لِما دلّ عليه مِن قصّةٍ عجيبة شبيهةٍ بالمَثَل؛ وهي إنكارُ قدرةِ الله تعالى على إحياءِ الموتى. أو لِما فيه من التشبيه؛ **لأنَّ ما أُنكِرَ** مِن قَبيل ما يُوصَف اللهُ تعالى بالقدرة عليه، بدليل النشأة الأولى، فإذا قيل: مَن يُحيي العظامَ؟ على طريق الإنكار لأنْ يكونَ ذلك ممّا يوصَفُ اللهُ تعالى بكونه قادراً عليه؛ كان تَعجيزاً لله وتشبيهاً له بخَلْقِه في أنهم غيرُ موصوفين بالقُدْرة عليه. والرَّميم: اسمٌ لِما بليَ من العِظام غيرُ صِفَةٍ، كالرِّمَّةِ والرُّفات، فلا يقال: لِمَ لمْ يؤنَّث وقد وقع خبراً لمؤنَّثٍ؟ **ولا هو فَعِيل بمعنى فاعِل** أو

وقلت: مِثالُه مَنْ غلبَ عليه مِرَّةُ السوداء إذا طلبَ مِن الطبيبِ تناوُلَ الـجُبْن فيقول: عليْكَ بمائه كما أُجيبَ عن قولِهم ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ﴾ بقوله: ﴿قُلْ هِىَ مَوَٰقِيتُ لِلنَّاسِ﴾ [البقرة: ١٨٩] وإذا طلبَ مَنْ قَهره الصفراء العَسَلَ فيقول لـه: مع الخَـلِّ، وعليهِ ما نحْنُ بصَدَدِه، وقولُه تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ ۖ قُلْ مَآ أَنفَقْتُم مِّنْ خَيْرٍ فَلِلْوَٰلِدَيْنِ﴾ [البقرة: ٢١٥].

قولُه: (**من التشبيه؛ لأنّ ما أنكر**) إلى آخره، تلخيصُه: أنّ إحياءَ الأمواتِ منْ قَبيلِ الصفاتِ التي يُوصَفُ بها الباري ليَمْتازَ عن الخلق كما قالَ إبراهيمُ عليه السلام: ﴿رَبِّىَ ٱلَّذِى يُحْىِۦ وَيُمِيتُ﴾ [البقرة: ٢٥٨] وقال تعالى: ﴿هُوَ يُحْىِۦ وَيُمِيتُ﴾ [الدخان: ٨]، فإذا أنكرَ ذلك لزِمَ منه العَجْزُ وهو ما يُوصَفُ به المخلوق، فلذلك قيل: ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا﴾ أي شَبَّهَنا بالمخلوقين.

قال الإمام: ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا﴾ جعلَ قُدْرتَنا كقُدْرتِهم ونَسِيَ خَلْقَه العَجيبَ وبَدْأه الغريب(١).

قولُه: (**ولا هو فَعيلٌ بمعنى فاعل**) قيل: هو مَعْطوفٌ على قولِه «غير صفة». وفي

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٦: ٣٠٨).

مفعُول. ولقد استَشهد بهذه الآيةِ مَن يُثبِتُ الحياةَ في العِظام، ويقول: إنَّ عظامَ الميتة نَجسة؛ لأنَّ الموتَ يؤثِّر فيها مِن قِبَلِ أنّ الحياة تحلُّها. وأمّا أصحابُ أبي حَنيفة فهي عندهم طاهرة، وكذلك الشَّعَر والعَصب، ويَزعمون أنَّ الحياةَ لا تحلُّها؛ فلا يؤثِّر فيها الموت، ويقولون: المرادُ بإحياء العِظام في الآية ردُّها إلى ما كانت عليه غضّةً رَطْبة في بدنِ حيٍّ حسّاس. ﴿وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ﴾ يعلمُ كيف يَخلقُ، لا يتعاظَمُه شيءٌ من خَلْقِ المنشآت والمُعادات ومن أجناسها وأنواعِها وجَلائِلها ودَقائقها. ثم ذَكَرَ من بدائعِ خَلْقِه انقداحَ النار من الشَّجَر الأخضر، مع مضادّةِ النارِ الماءَ وانطفائها به وهي الزنادُ التي تُورِي بها الأعرابُ وأكثرُها من المَرْخِ والعَفَار، وفي أمثالهم: **في كلِّ شجرٍ نارٌ، واستَمْجَد المرْخُ والعَفَار**، يقطعُ الرجلُ منهما غصنَيْن مِن مِثْلِ السِّواكَيْن وهما

«المطلع»: الرَّميمُ اسمٌ غَيْرُ صِفَة كالرِّمّةِ والرُّفاتِ لا فَعيلٌ بمعنى فاعلٍ أو مفعولٍ، ولأجلِ أنه اسمٌ لا صِفَة لا يُقالِ: لِـم لم يُؤنَّثْ وقد وقعَ خبر لمؤنث؟ قال القاضي: والرَّميمُ: ما بَلِيَ مِن العِظام، ولعلّه فَعيلٌ بمعنى فاعل؛ مِنْ: رَمَّ الشيءُ، فصارَ اسماً بالغَلَبة، ولذلك لم يُؤنَّثْ، أو بمعنى مفعول؛ من: رَمَـمْتُه، وفيه دليلٌ على أنّ العظْمَ ذو حياةٍ فيُؤثِّر فيه الموتُ كسائر الأعضاء(١).

وقال مُحيي السنّة: لم يقُلْ رَميمةً لأنه مَعْدولٌ عن فاعلة، وكلّ ما كان مَعْدولاً عن وَجْهِهِ ووزْنِه كان مَصْروفاً عن أخواته لقولِه: ﴿وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا﴾ [مريم: ٢٨] أسقط الهاء؛ لأنها كانت مصروفة عن: باغية(٢).

قولُه: (**في كلِّ شَجَرٍ نار، واستَمْجدَ المرخُ والعِفَار**)، استمجد: يُستعمَلُ في تفضيلِ الفاضلِ على الفُضَلاء، قال المَيْداني: يقال مَجُدَت الإبلُ تَـمْجُدُ مُجوداً إذا نالَتْ مِن الخَلى قريباً مِن الشِّبَع، واستمجَدَ المَرْخُ والعَفارُ، أي: استكثرا وأخذا مِنَ النارِ ما هو حَسْبُهما؛ شُبِّها

---

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ٤٤٣).

(٢) «معالم التنزيل» (٧: ٢٩).

خَضْراوان، يقطر منهما الماءُ فيَسحَقُ المَرْخُ، وهو ذَكَر، على العَفَارِ، وهي أُنثى، فتنقدِحُ النارُ بإذن الله. وعن ابنِ عبّاسٍ رضي الله عنهما: ليس مِن شجرةٍ إلّا وفيها النار إلا العُنّاب. قالوا: ولذلك تُتَّخَذُ منه كُذَيْنِقات القَصّارِين. قرئ: ﴿ٱلۡأَخۡضَرِ﴾ على اللفظِ، وقُرِئ: (الخضراء) على المعنى، ونحوُه قولُه تعالى: ﴿مِن شَجَرٖ مِّن زَقُّومٖ * فَمَالِـُٔونَ مِنۡهَا ٱلۡبُطُونَ * فَشَٰرِبُونَ عَلَيۡهِ مِنَ ٱلۡحَمِيمِ﴾ [الواقعة: ٥٢-٥٤]. مَن قَدَرَ على خلقِ السماواتِ والأرضِ مع عِظَم شأنهما فهو على خلق الأَناسيِّ أقدرُ، وفي معناه قولُه تعالى: ﴿لَخَلۡقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ أَكۡبَرُ مِنۡ خَلۡقِ ٱلنَّاسِ﴾ [غافر: ٥٧]. وقُرِئ: (يَقدرُ). وقوله: ﴿أَن يَخۡلُقَ مِثۡلَهُم﴾ يحتمل معنيَيْن: أن يخلقَ مثْلَهم في الصِّغر **والقَماءة** بالإضافةِ إلى السماوات والأرضِ، أو: أن يُعِيدَهم؛ **لأنّ المعادَ مَثَلٌ للمبتدَأ وليس به،** ....

بمَنْ يُكْثِرُ العَطاءَ طلباً للمَجْد، لأنّهما يُسْرِعانِ الوَرْيَ. يُضْرَبُ في تفضيلِ بعضِ الشيءِ على بعضٍ، وليسَ في الشجرِ أوْرى زِناداً من المَرْخ. والزَّنْدُ الأعلى يكونُ مِنَ العَفارِ، والأسفَلُ من المرخ.

قال:

إذا المَرْخُ لم يُورِ تَحْتَ العَفار(١)

قولُه: (**والقَماءةُ**)، **الجوهري**: قَمُؤَ الرجلُ قَماءً وقماءةً، وصار قميئاً،وهو الصغير الذليل، وأقمأتُه: صَغَّرْتُه وذَلَّلْتُه فهو قميءٌ؛ على: فَعيل.

قولُه: (**لأنّ المَعادَ مَثَلٌ للمُبتدأ وليس به**) أي: أنَّ المعادَ مثلُ المُبتدأ وليس بعَيْنِه، كما فَسَّرهُ صاحبا «المطلع» و«التقريب». وقال صاحبُ «التقريب»: وفيه نَظَر لأنّه خِلافُ المذهب، وقد أحسنَ وأجادَ بعضُ فضلاءِ العصر حيث قال: ما ذكره المُصنِّفُ مُنافٍ لما صَرَّح به قولُه تعالى: ﴿قُلۡ يُحۡيِيهَا ٱلَّذِيٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٖ﴾ لأنّ الضميرَ في ﴿يُحۡيِيهَا﴾ و﴿أَنشَأَهَآ﴾ راجعٌ إلى أمرٍ واحدٍ. فيكون المحيي هو المُنْشِئ أولَ مرّةٍ فالمعادُ عين المُبتدأ، ولأنَّ قولَهم: ﴿مَن يُحۡيِ

---

(١) البيت للكميت. انظر: «مجمع الأمثال» (٢: ٧٥).

....

﴿ٱلۡعِظَٰمَ﴾ إنكارٌ لـخَلْقِ تلك العظامِ الرميمة البالية بعَيْنِها إحياء، فلو لم يكُن المرادُ مِن قَوْلِهِ: ﴿يُحۡيِيهَا﴾ أنّ اللهَ يجعلُها أحياءً بعَيْنِها لم يطابقِ السؤالُ الجواب.

وقال الإمامُ رحمه الله: إعادَةُ المَعْدومِ عندنا جائز خلافاً لجمهورِ الفلاسفة خذَلَهم الله، والكرامية وطائفةٍ من المعتزلة. وقال أيضاً: والدليلُ على أنّ حَشْرَ الأجسادِ حَقٌّ أنّ عَوْدَ البدَنِ في نفسِه ممكن واللهُ قادرٌ على كلِّ المُمْكنات. وعالمٌ بكلِّ المَعلومات فكان القولُ بالـحَشْرِ ممكناً والأنبياءُ قد أخبَروا عن وقوعِه، والصادقُ إذا أخبرَ عن وقوعِ شيءٍ مُمكنٍ وجَبَ القطْعُ بِصِحّتِه، وإنّما احتَجْنا إلى إثباتِ القُدْرةِ والعِلْم، لأنّه تعالى إذا عَلِمَ بجميعِ المعلوماتِ علِمَ بأجزاءِ تلك العِظامِ النَّخِرَةِ والجلودِ المتمزقة المُتلاشية في أقطارِ الآفاق، وإذا قَدَرَ على جَميعِ المَقْدوراتِ كان قادراً على تَمْييزِ الأجزاءِ وجَمْعِها وإعادتِها كما كانت أوّلَ مرّةٍ فسُبْحانَ الـخَلَّاقِ العليم. هذا تلخيصُ كلام الإمام(١).

وقال: قد جَمَعَ اللهُ سُبحانَه وتعالى هذه المُقدِّماتِ بأسْرِها صريحاً في جوابِه عن قولِهم ﴿مَن يُحۡيِ ٱلۡعِظَٰمَ وَهِيَ رَمِيمٞ﴾، أمّا ما(٢) يدلُّ على إثباتِ القدرة على المُمكن(٣) فهو قولُه: ﴿يُحۡيِيهَا ٱلَّذِيٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٖ﴾ وقولُه: ﴿ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلشَّجَرِ ٱلۡأَخۡضَرِ نَارٗا﴾ إلى آخرِه، وأمّا ما يدلُّ على إثباتِ العلْمِ بالجزئيات(٤) فهو قولُه: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ خَلۡقٍ عَلِيمٌ﴾، وأمّا ما يدلّ على الإخبارِ عن الصادقِ فهو قولُه: ﴿قُلۡ﴾، أي: قُل أيُّها الصادِقُ المصدوق المشهورُ عنْدَهم بالأَمين، الثابتُ نُبُوَّتُه بالدلائلِ والبراهين، فظهَر أَنَّ الوجْهَ الأوّلَ مِنَ الوجهَيْن اللذَيْن ذكرَهُما المصنِّفُ هو الوَجْهُ تَصْحيحاً وذَوْقا.

أما التصحيحُ فكما مَرَّ، وأمّا الذوقُ فإنّ لَفْظة «مِثْل» هٰهُنا كنايةٌ عن المُخاطَبين نَحْو قولِك: مِثْلُك يَجودُ، وهو المرادُ من قولِه: «أن يَخْلُقَ مثلهم» في الصِّغَرِ والقَماءةِ ثم الالتفاتُ

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٦: ٣١٠).

(٢) سقط لفظ «ما» من النسخة (ف).

(٣) من قوله: «موجوداً فلاوجْهَ» إلى هنا، سقط من (ف).

(٤) من قوله: «﴿يُحۡيِيهَا ٱلَّذِيٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٖ﴾» إلى هنا، سقط من (ف).

﴿وَهُوَ ٱلْخَلَّٰقُ﴾: الكثيرُ المخلوقات ﴿ٱلْعَلِيمُ﴾: الكثيرُ المعلومات. وقُرِئ: (الخالقُ). ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ﴾: إنما شأنُه ﴿إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا﴾: إذا دَعاه داعي حِكْمةٍ إلى تكوينه ولا صارِفَ ﴿أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن﴾: أن يكوِّنَه من غيرِ توقُّف ﴿فَيَكُونُ﴾ فيَحدُثُ، أي: فهو كائنٌ موجود لا محالةَ. فإن قلتَ: ما حقيقةُ قوله: ﴿أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن﴾؟ قلتُ: هو مجازٌ من الكلامِ وتمثيل؛ **لأنّه لا يمتنعُ** عليه شيءٌ من المكوَّنات، وأنه بمنزلة المأمورِ المطيع إذا وَرَدَ عليه أمرُ الآمرِ المُطاعِ. فإن قلتَ: **فما وجهُ القراءتَيْن في** ﴿فَيَكُونُ﴾؟ قلت: أمّا الرفعُ؛ فلأنها جُملة مِن مبتدإٍ وخبر؛ لأنّ تقديرَها: فهو يكون، مَعْطوفة على مِثْلها؛ وهي: أمرُه أن يقول له: كن. **وأمّا النصبُ؛ فللعَطْفِ على** ﴿يَقُولَ﴾، ....

مِنْ قولِه: ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُم﴾ إلى قوله: ﴿مِثْلَهُم﴾ لمزيدِ الاحتقارِ والازدراءِ أي: مِثْلَ أولئك البُعداء، ولأنّ وِزانَ هٰذه الآيةِ وِزانُ قَوْلِه: ﴿لَخَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ ٱلنَّاسِ﴾ [غافر: ٥٧] ولو جُعِلَ المِثْلُ بمعنى مِثْل المبتدأ لَفاتَ أكثرُ هٰذه الفوائد.

قوله: (**وتمثيلٌ لأنّه لا يمتَنعُ**) أي: تمثيلٌ لعَدمِ الامتناع، فاللامُ صِلَةٌ وليسَ بتَعليل. والضَّميرُ فيه للبيانِ، وقولُه: «وأنّه بمَنْزِلةِ المأمور» عطفٌ تَفْسيريٌّ عليه، والضمير للشيء؛ فالممثل الشيءُ المكوّن والممثلُ به المأمورُ المُطيع، والتَّمثيلُ «كُنْ فيكون» لأنّه اللفظُ المُستعارُ لذلك المعنى، ولو أُريدَ[1] التعليلُ لقيلَ تَمثيل، لأنّه ليسَ ثَمَّ قَوْلٌ ولا أمرٌ ولا مأمورٌ حقيقةً.

قوله: (**فما وَجْهُ القراءتَيْن في** ﴿فَيَكُونُ﴾؟) يعني الرّفْعَ والنَّصْب. النصْبُ ابنُ عامرٍ والكسائي، والباقونَ بالرفع[2].

قوله: (**وأما النّصْبُ فللعطفِ على** ﴿يَقُولَ﴾)، قال أبو علي في «الإغفال»[3]: لا يجوزُ أن يكونَ جواباً لقولِه: «كن» لأنّ الجوابَ بالفاءِ إنّما يكونُ لغَيْرِ الموجِبِ نَحْو: النفيِ والأمر والنهي والتمنّي والعَرْض[4].

---

(١) في النسخة (ف): «أزيلَ»، وهو تصحيف.

(٢) ولتمامِ الفائدة انظر: «حجّة القراءات» ص٦٠٣-٦٠٤.

(٣) في النسخة (ف): «الاعتقاد»، وهو خطأ.

(٤) «الإغفال» للفارسي (١: ٣٩٠).

....

فإن قلتَ: فقَدْ تَقدَّمَ ﴿كُن﴾ وهو أمر فهلّا جازَ انتصابُه به نَحْو: أتيتَني فأُعْطِيكَ؟

قلت: كُن وإن كانَ على لفظ فليسَ بأمْر، لأنّ الأمْرَ يَقْتضي مأموراً موجوداً أو معدوماً، فإن كان موجوداً فلا وَجْهَ للأمر، وإنْ كانَ معدوماً[1]، فلا يجوزُ أن يُؤمَرَ المعدومُ بالكَوْنِ والحُدوثِ لِما يلزَمُ أنْ يكونَ المأمورُ المعدومُ فاعلاً لنَفْسِه كما يكونُ المتَلقِّي لِما يؤمَرُ به وذلك فاسد. وإذا لم يكُنْ أمراً كان خَبَراً، وإذا كانَ خبراً لم يجُزْ انتصابُ الفِعْلِ بعْدَها على حَدِّ ما تنتصبُ الأفعال، ويكونُ المعنى ـ والله أعلم ـ: فإنّما يُكَوِّنُه فيَكون، ففاعلُ الفِعْلِ اسمُ اللّٰـهِ تعالى، وأمّا ما في «النحلِ» فالرفعُ على «فهو يكون»؛ لأنّ المعنى ليسَ على جوابِ الأمر كقولك: قُم فأُعْطيك، فالأولُ أمْرٌ والثاني ضَمان، فَقوْلُه: كُنْ «للأمرِ فيكون» ما يقَعُ من المأمور.

وعن أبي العباس[2]: فإنّما يقولُ له كُنْ فيكون «رَفْعٌ ولا يجُوزُ إلاّ الرفع لأنّه ليسَ مِثْلَ قَوْلِه تعالى: ﴿لَا تَفْتَرُواْ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم﴾ [طه: ٦١] لأنَّ الأوّلَ مِنهم والثاني مِنْ غيرهم، ووَجْهُ النَّصبِ على الجواب. فأمّا إذا كانَ الأوّلُ والثاني مِنْ واحدٍ، فلم يكُنْ إلا العطفُ، فقَوْلُه: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ ليسَ منه القولُ ومنَ المخلوقِ شيء، وليسَ هو أكثَرَ من التكوينِ والإيجاد.

وقال أيضاً: ليس كُنْ مِثْلَ قُمْ فأُعطيك، لأنّ أحدَ الفِعْلَيْن من المُخاطَبِ والآخرُ مِنك، ومَنْ نَصبَ فهُوَ على ماذُكِرَ، وليسَ على الجوابِ. ذكَرَهُ في البقرةِ عنْدَ قولِهِ: ﴿فَلَا تَكْفُرْۖ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا﴾ [البقرة: ١٠٢].

ويُمْكنُ أن يُقال: إنك إذا قُلْتَ لزيدٍ: اضرِبْ عَمْراً فضَرَبَ، فُهِمَ أنّ ضَرْبَه مُسَبَّبٌ عن قولِك، لا عن اضْرِب.

---

(١) من قوله: «موجوداً فلا وجْهَ» إلى هنا، سقط من (ف).

(٢) يعني المُبرِّد. وانظر كلامَه في «المقتضب» (٢: ١٨).

والمعنى: أنه لا يجوزُ عليه شيء ممّا يجوز على الأجسام إذا فعلتْ شيئاً ممّا تَقدِرُ عليه؛ من المُباشرةِ بمَحالِّ القُدَرِ، واستعمالِ الآلات، وما يتبعُ ذلك من المشقّةِ والتعب واللُّغوب، إنما أمرُه ـ وهو القادرُ **العالم لذاته** ـ أنْ يَخلُصَ داعِيه إلى الفعل، فيتكوّن، فمِثْلُه كيف يَعجزُ عن مقدورٍ حتى يَعجزَ عن الإعادة؟ ﴿فَسُبْحَٰنَ﴾: تنزيهٌ له ممّا وَصَفَه به المشركون، **وتعجيبٌ مِنْ أن يقولوا فيه ما قالوا.** ﴿بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ﴾: هو مالكُ

قوله: (**والمعنى: أنه لا يجوزُ عليه شيءٌ ممّا يجوزُ على الأجسام**)، يعني: إنّما عَقَّبَ بقولِه: ﴿إِنَّمَآ أَمۡرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ ما سَبَقَ من إثباتِ القُدرةِ على خَلقِ السماوات والأرض وخَلْقِ مِثْلِهم، لئلّا يَقيسَ الجاهلُ المُنكِرُ الغائبَ بالشاهد، والقادرَ على الإطلاقِ بالعاجزِ المحتاجِ، لأنّ الباري عزَّ شأنُه إذا[1] تعلّقَتْ إرادتُه بإيجادِ شيءٍ يحدُثُ بلا توقُّفٍ لا مَحالة. على أنّ هٰذا تَفْهيمٌ وتقريب.

قولُه: (**العالمُ لذاتِه**)، مَذهبُه.

قوله: (**وتعجيبٌ مِنْ أن يقولوا فيه ما قالوا**)، أي: الجماعةُ مِن كُفّارِ قريش، منهم: أُبيُّ بنُ خَلف، وأبو جَهْلٍ والعاصُ والوَليد كما سَبق؛ تكلّموا في البَعْثِ وأنكروهُ كلَّ الإنكارِ حتّى أخذ أُبيٌّ عَظْماً بالياً، فجَعل يَفُتُّه بيدِه ويقول: يا محمّدُ، أترى يُحيى هذا بعدما رَمَّ؟ ولمّا أجابَ الله تعالى عن ذلك بقولِه: ﴿قُلۡ يُحۡيِيهَا ٱلَّذِيٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٖ﴾، وعَقّبه بقولِه: ﴿إنّما أمرُه إذا أراد شيئاً أن يقولَ له كُنْ فيكون﴾ رتّبَ عليه بالفاءِ قولَه ﴿فَسُبۡحَٰنَ﴾ تأكيداً وتقريراً أي: إذا تَقرَّرَ هٰذا ﴿فَسُبۡحَٰنَ ٱلَّذِي بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيۡءٖ وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ﴾ فكانَ مِن حَقِّ الظاهر أن يُقال: بيدِهِ مَلكوتُ كلِّ شيءٍ وإليه يُرجَعُ الأمرُ كلُّه، فخَصَّ رجوعَ المشركينَ بالذكْرِ دَلالةً على غَضَبٍ شَديدٍ وتَهديدٍ عظيم، لقولِهم: مَنْ يُحْيي العظامَ وهي رَميم؟ ولهذا السرِّ أيضاً أجابَ نبيُّ الله ﷺ أُبيّاً عن هذا القولِ بقوله: «نعَم. ويبعثك ويُدخِلُك جهنم»[2] كما سبق.

---

(١) في (ط): «عزَّ شأنه إنما شأنه إذا».

(٢) سبق تخريجه.

كلِّ شيء والمتصرِّف فيه بمَواجب مَشيئتِه وقَضايا حِكْمته. وقُرئ: (مَلَكَةُ كلِّ شيء)، و(مَمْلكةُ كلِّ شيء)، و(مُلْكُ كلِّ شيء)، والمعنى واحد. ﴿تُرْجَعُونَ﴾ بضمِّ التاء وفتحِها. وعن ابنِ عبّاس رضي الله عنه: كنتُ لا أعلمُ ما رُوي في فضائل يس وقراءتِها كيف خُصَّت بذلك، فإذا إنّه لهذه الآيةِ.

قال رسولُ الله ﷺ: «إنَّ لكلّ شيء قَلْباً، وإنّ قَلْبَ القرآنِ ﴿يسٓ﴾، ....

قوله: (وقُرئ: «مَلَكَةُ كلِّ شيء»)، قال ابنُ جِنّي: قرأها طَلْحةُ وإبراهيمُ[١] والأعْمشُ، أي: عِصْمَةُ كلِّ شَيء، وهو مِن: ملَكْتُ العَجين: إذا أجَدْتَ عَجْنَه، فقَوَّيته بذلك. ومنه: المِلْكُ؛ لأنه القُدْرةُ على المملوك، ومنه المُلكُ لأنّ به قِوامَ الأمور. والمَلكوتُ: فَعَلوتٌ منه للمُبالغة، ولهذا لا يُطلَقُ إلّا على الأمرِ العظيم، ونَظيرُه: الجبَروتُ والرَّغَبوت والرَّهَبوت[٢].

قوله: (﴿تُرْجَعُونَ﴾ بضَمِّ التاء): العامَّةُ، وفَتْحُها: شاذ[٣].

قوله: (إنّ لكُلِّ شيءٍ قَلْباً وإنّ قَلْبَ القرآنِ ﴿يسٓ﴾)الحديثُ مِن روايةِ التِّرمذي عن أنسٍ: أنّ رسولَ اللّهِ ﷺ قال: «لكلِّ شَيْءٍ قَلْب، وقَلْبُ القُرآنِ ﴿يسٓ﴾، ومَنْ قرأها كَتَبَ اللهُ له قراءةَ القُرآن عَشْرَ مرات»[٤].

وروى الإمامُ عن حُجّةِ الإسلام أنه قال: إنّما كانَ قَلْبَ القرآنِ، لأنّ الإيمانَ صِحَّتُه الاعترافُ بالحَشْرِ والنشرِ، وهذا المعنى مُقَرَّرٌ فيه بأبلَغِ وَجْه[٥].

---

(١) يعني التَّيْميَّ كما صرَّح به ابن جنّي.

(٢) «المحتسب» (٢: ٢١٧-٢١٨).

(٣) وممن قرأ بها: أبو عبد الرحمٰن السُّلَمي وزِرُّ بن حُبَيْش وأصحاب ابن مسعود. انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (١٥: ٦٠).

(٤) أخرجه الترمذي (٢٨٨٧) وقال: هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ لا نعرفُه إلاّ من حديثِ حُمَيْد بن عبد الرحمٰن،... وهارون أبو محمد شيخ مجهول. انتهى، وانظر تمامَ تخريجه وتنقيده في «تخريج أحاديثِ الكشاف» للحافظ الزيلعي (٣: ١٦٨-١٧٠).

(٥) «مفاتيح الغيب» (٢٦: ٣١١).

....

ورَوَيْنـا في «مسندِ الإمـامِ أحمدَ بن حنبل» وأبي داود عـن معقل بن يَسـارٍ، عـن رسولِ الله ﷺ قال: «اقرؤوا سورةَ ﴿يسٓ﴾ على موتاكم[1]».

قال الإمام: وذلك أنّ اللسانَ حينئذٍ ضعيفُ القوّةِ والأعضاءُ ساقطةُ المُنّةِ، لكنّ القلْبَ قد أقبلَ على الله بكُلِّيتِه، فيُقْرأُ عليهِ ما تزدادُ قُوّة قَلْبِه، ويشتَدُّ تَصْديقُه بالأصولِ، فهو إذَنْ عَمَلُه[2].

وقلتُ ـ والعلمُ عـندَ الله ـ: إنَّ هٰذه السورةَ الكريمـةَ مِن فاتِحتها إلى خاتمتِها في تقريـرِ أمّهاتِ علمِ الأصولِ وجميعِ المسائل المُعْتَبرةِ التي أوْردَها العلماءُ في مُصنَّفاتِهم بأبلغِ وَجْهٍ وأتمّه: فقولُه تعالى: ﴿يسٓ ۝ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ﴾ وقولُـه: ﴿تَنزِيلَ ٱلْعَزِيزِ ٱلرَّحِيمِ﴾ في إثباتِ المُعْجزة، فإنَّ الحكيمَ بمعنى مُفْعِل؛ أي: المُحْكِمِ المُتْقِنِ الرصينِ الذي لا يأتيهِ الباطلُ مِن بين يدَيْهِ ولا مِنْ خَلْفِه، تَنْزيلٌ مِن حكيمٍ حَميد، فهو مُحْكَمٌ في نفْسِه، فلو حَامَ حَوْلَه سِمَةُ الحدوثِ ووَصْمَةُ العَدَمِ لم يَكُنْ مُحكَماً في نفْسِه، ولم يكُنْ تنزيلاً من عَزيز رحيم، ومُحكَمٌ في تَرْصيفِه وتركيبِه، فلو عورضَ بمِثْلِه لم يكُنْ مُحكَماً في تَرْصيفِه وتَرْتيبِه ولم يكُنْ منزّلاً من لدُنْ عزيز رحيم[3].

وقوله: ﴿إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ إلى قوله: ﴿ٱتَّبِعُوا۟ مَن لَّا يَسْـَٔلُكُمْ أَجْرًا وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾ في بَيانِ المسائلِ المُعتبرةِ في النُبوّاتِ من التبليغِ والبشارةِ والنِّذارة وكيفيةِ دعوةِ الأمةِ واستعمالِ اللِّين والرفقِ فيها وعَدَمِ الطمعِ في الأجْر، وأحوالِ الأُمَم وقَبولِ البعضِ وإباءِ الآخرين، وبيانِ خاتمةِ السُّعداءِ منهم والأشقياء، وقولُه: ﴿لَقَدْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ عَلَىٰٓ أَكْثَرِهِمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ في

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٠٣١٤) وأبو داود (٣١٢١) وابن ماجه (١٤٤٨) وصحّحه ابن حِبّان (٣٠٠٢) وإسنادُه ضعيف لاضطرابه وجهالةِ بعضِ رواته، وانظر تمامَ تنقيده في التعليق على «مسند أحمد» (٣٣: ٤١٧-٤١٨).

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢٦: ٣١١).

(٣) من قوله: «ومحكمٌ في ترصيفه وتركيبه» إلى هنا سقط من (ف).

....

إثباتِ القَدَرِ وأنَّ الكائناتِ كلَّها واقعة[1] بقَدَرِ اللّـهِ ولا يخرجُ شيءٌ منها من عِلْمِه، وقولُه: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا فِىٓ أَعْنَٰقِهِمْ أَغْلَٰلًا﴾ الآياتُ في إثباتِ القضاءِ. وأنّ أفعالَ العبادِ مَخلوقةٌ للّـهِ تعالى، وإنْ كان كسباً لهم، فعُلِمَ أنّه لا يَجْري في المُلْكِ والمَلَكوتِ طَرْفَةُ عَيْنٍ ولا فَلْتَةُ خاطرٍ إلا بقَضاءِ الله وقَدَرِه وإرادتِه ومشيئتِه وقولُه: ﴿وَمَا لِىَ لَآ أَعْبُدُ ٱلَّذِى فَطَرَنِى وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ وقولُه: ﴿ءَأَتَّخِذُ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً﴾ وقولُه: ﴿وَأَنِ ٱعْبُدُونِى هَٰذَا صِرَٰطٌ مُّسْتَقِيمٌ﴾ في إثباتِ التوحيدِ ونَفْيِ الأَضْدادِ والأندادِ ومَواجبِ العبادة.

وقولُه: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلْأَرْضُ ٱلْمَيْتَةُ أَحْيَيْنَٰهَا﴾ إلى آخرِ الآياتِ كالبحرِ الزاخر في إثباتِ الصفاتِ المُعتبَرةِ في أصولِ الدين مُدْمجاً بدليلِ الآفاقِ والأنفُسِ على أتمِّ وجه.

وقوله: ﴿مَا يَنظُرُونَ إِلَّا صَيْحَةً وَٰحِدَةً﴾ إثباتٌ لأمارات الساعةِ لأنّها هي النفخةُ الأولى، يدلُّك عليه قولُه: ﴿تَأْخُذُهُمْ وَهُمْ يَخِصِّمُونَ﴾ على ماروَيْنا عن مُسلم: «وهم في ذلك دارٌّ رِزْقُهم حَسَنٌ عَيْشُهم»[2]، وفيه: «أوّلُ مَنْ يسْمَعُه رجلٌ يلوطُ حَوْضَ إبلِه» الحديث[3]. كما أنّ قولَه: ﴿وَنُفِخَ فِى ٱلصُّورِ﴾ إثباتٌ للنفخةِ الثانيةِ، وقولُه: ﴿قَالَ مَن يُحْىِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ﴾ إلى آخرِه في بيانِ الإعادة، وقولُه: ﴿فَإِذَا هُم مِّنَ ٱلْأَجْدَاثِ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يَنسِلُونَ﴾ في بيانِ الحشر.

وقولُه: ﴿فَإِذَا هُمْ جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ بيانٌ للحُضورِ في العَرَصات والموقفِ.

وقولُه: ﴿فَٱلْيَوْمَ لَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْـًٔا﴾ إثباتٌ للحسابِ و الجزاء.

وقولُه: ﴿إِنَّ أَصْحَٰبَ ٱلْجَنَّةِ ٱلْيَوْمَ﴾ وقوله ﴿وَٱمْتَٰزُوا۟ ٱلْيَوْمَ﴾ في بيانِ المرجعِ والمآبِ بعد الحساب: فريقٌ في الجنّة وفريقٌ في السعير.

---

(١) في النسخة (ف): «واقفة».

(٢) في النسخ الخطية: «عيشتهم» بالتاء، وصوّبناه من «صحيح مسلم».

(٣) أخرجه مسلم (٢٩٤٠) من حديثِ عبدالله بن عمرو بن العاص.

مَن قرأ ﴿يسٓ﴾ يريدُ بها وَجْهَ الله، غَفَرَ الله له، وأُعطيَ مِنَ الأجر كأنما قرأ القرآنَ اثنتين وعشرين مرّةً، وأيّما مُسلمٍ قُرئ عندَه إذا نزل به مَلَكُ الموتِ سورةُ ﴿يسٓ﴾ نَزَلَ بكلِّ حرفٍ فيها عَشَرَةُ أملاكٍ يَقومون بين يدَيْه صفوفاً يصلُّون عليه، ويَستغفرون له، ويَشهدون غَسْلَه، ويَتبعون جِنازتَه، ويُصلُّون عليه، ويَشهدون دَفْنَه، وأيّما مُسلمٍ قرأ ياسينَ وهو في سَكَراتِ الموت لم يَقبضْ مَلَكُ الموتِ رُوحَه حتى يُجيِّيَه رِضوانُ خازن الجنّة بشربةٍ مِن شَراب الجنّة يشربُها وهو على فِراشه، فيقبضُ مَلَكُ الموت رُوحَه وهو ريّانُ، ويمكثُ في قبرِه وهو ريّانُ، ولا يحتاجُ إلى حوضٍ مِن حِياضِ الأنبياء حتى يدخلَ

وقوله: ﴿وَلَهُم مَّا يَدَّعُونَ﴾ في بيانِ أنّ لهم ما تَشْتهي الأنفس.

وقوله: ﴿سَلَٰمٌ قَوْلًا مِّن رَّبٍّ رَّحِيمٍ﴾ في بيانِ حصولِ ما يلذُّ به السمْعُ وتَقرُّ به الأعين، وهو نيلُ الحسنةِ الكبرى والبُغْيةِ الأسنى وهي رؤيةُ اللّـهِ تعالى كما دلّ عليه حديثُ المصطفى وقد أورَدْناه في مَوْضعِه مِن هٰذه السورة.

وقولُه: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ كالفَذْلكةِ للمذكورات.

وقوله: ﴿فَسُبْحَٰنَ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَىْءٍ﴾ كالخاتمةِ المشتملةِ على أسرارٍ عَجيبة، تَتَحيَّرُ فيه الأفهام، وتَـكِلُّ مِن شَرْحِه الألسُنُ والأقلامُ، ولهذا قال حَبْرُ الأمّةِ على ما رَواهُ المصنِّف: كنتُ لا أعلَمُ ما رُوِيَ في فضائلِ ﴿يسٓ﴾ وقراءتِها كيفَ خُصَّتْ بذلك، فإذا إنه لهٰذه الآية(١).

وفي تقديمِ بَعضِ هٰذه الأصولِ وتأخيرِ بعضِها معانٍ لا تكاد تنضبط. هذا ومَنْ رامَ التفصيلَ فقد حاول نَزْفَ البحرِ هَيْهاتَ ﴿قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّى لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّى﴾ [الكهف: ١٠٩] فلله تعالى في كلِّ كلمةٍ من القرآنِ كلماتُه التي ينفَدُ البحر دون

---

(١) يعني قوله تعالى: ﴿فَسُبْحَٰنَ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَىْءٍ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [يس: ٨٣] والأثر المذكور عن ابن عباسٍ لم أهتدِ إليه فيما بين يديَّ مِن مصادر التخريج.

الجنة وهو رَيَّان». وقال عليه الصلاة والسلام: «إنَّ في القرآنِ سورةً يُشفَّعُ قارئُها، ويُغفَرُ لمستمعِها، ألا وهي سُورةُ يس».

نفادِها. ولله دَرُّ شيخِنا شيخِ الإسلام قُدِّسَ سرُّه وإنشاده في كتابِهِ «العوارف»:

أنعــى إليك قلوباً طــال ما هطَلَتْ سحائبُ الوحيِ فيها أبحُرَ الحِكَمِ[1]

تمت السورة

حامداً لله ومصلياً على خير خلق الله

* * *

(١) «عوارف المعارف» ص١٤.

سورةُ «والصافّات»
مكيّة، وهي مئة وإحدى وثمانُون، وقيل: واثنتانِ وثمانون آية

بسم الله الرحمن الرحيم

[﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفّٗا * فَٱلزَّٰجِرَٰتِ زَجۡرٗا * فَٱلتَّٰلِيَٰتِ ذِكۡرًا * إِنَّ إِلَٰهَكُمۡ لَوَٰحِدٞ * رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَمَا بَيۡنَهُمَا وَرَبُّ ٱلۡمَشَٰرِقِ﴾ ١-٥]

أقسم سبحانَه **بطوائفِ الملائكة**، أو بنُفوسِهم الصافّات أقدامَها في الصلاة، من

سورةُ «والصافّات»
مكية، وهي مئةٌ وإحدى وثمانونَ آية، وقيل: اثنتانِ وثمانونَ آية

بسم الله الرحمن الرحيم

قولُه: (**بطوائفِ الملائكةِ**) عن بعضِهم: أي: بالطوائفِ الصّافّاتِ أو بنفوسِهم الصّافّات، وهي جمع صافّة؛ لأنه لا يُقالُ في الملائكةِ صافّات، وهو مِن قولِهم: صَفّتِ الإبلُ قوائمَها وهي صافّة، والنّاقةُ تصفُّ يديها[١] عند الحلب، وصَفَفْتُ القومَ فاصطفُّوا. وقالَ أبو مسلم[٢]: لا يجوزُ حملُ هذه الألفاظِ على الملائكة؛ لأنها مُشعرةٌ بالتأنيث، والملائكةُ مُبّرءونَ من هذه الصفة.

وأجابَ الإمام: إن «الصّافّاتِ» جمعُ الجمع، فإنهُ يُقال: جماعةٌ صافّةٌ ثم يُجمعُ على

---

(١) في (ف): «ثَدْيها»، وهو تصحيف.

(٢) من مفسِّري المعتزلة، سبقت ترجمته، وقولُه هذا قد نقله الفخر الرازي وأجاب عنه كما سيأتي تخريجه.

قوله عزَّ وجلّ: ﴿ وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلصَّآفُّونَ ﴾ [الصافات: ١٦٥]، أو أجنحتَها في الهواء واقفةً مُنتظرة لأمْر الله. ﴿ فَٱلزَّٰجِرَٰتِ ﴾ **السحابَ سَوْقاً،** ﴿ فَٱلتَّٰلِيَٰتِ ﴾ لكلام الله مِنَ الكُتب المُنزَلة وغيرِها. وقيل: الصافّاتُ: الطَّير، مِن قولِه تعالى: ﴿وَٱلطَّيْرُ صَٰٓفَّٰتٍ ﴾ [النور: ٤١].

والزاجرات: كلُّ ما زَجر عن مَعاصي الله، والتاليات: كلُّ مَن تلا كتابَ الله، ويجوزُ أن يُقسم بنفُوس العُلماءِ العُمّال الصافّاتِ أقدامَها في التهجُّد وسائرِ الصَّلوات وصُفوفَ الجماعات، ﴿ فَٱلزَّٰجِرَٰتِ ﴾ بالمواعظِ والنَّصائح، ﴿ فَٱلتَّٰلِيَٰتِ ﴾ آياتِ الله والدارساتِ شَرائعَه، أو بنفُوسِ قوّادِ الغُزاة في سبيلِ الله التي تصفُّ الصفوفَ وتزجُرُ الخيلَ للجِهاد،

صافّات، ولأن التأنيثَ المعنوي هو الذي لا يحسنُ أن يُطلَقَ عليهم، لكن اللّفظيَّ لا مانعَ منه، وكيف وهم المسمَّونَ بالملائكة؟[١].

الرّاغب: الصّفُّ: أن يُجعَلَ الشّيءُ على خطٍّ مستقيمٍ كالنّاسِ والأشجارِ ونحو ذلك، وقد يُجعلُ ـ فيما قال أبو عبيد ـ بمعنى الصّافّ. قالَ تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِهِۦ صَفًّا ﴾ [الصف: ٤][٢].

قولُه: (﴿ فَٱلزَّٰجِرَٰتِ ﴾: **السّحابَ سَوقًا) الرّاغب:** الزّجرُ طردٌ بصوت، يُقال: زجرتُه فانزجر[٣]. قالَ تعالى: ﴿فَإِنَّمَا هِىَ زَجْرَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾ [النازعات: ١٣]، ثمّ يُستعملُ في الطّردِ تارةً، وفي الصّوتِ تارة، قالَ تعالى: ﴿ فَٱلزَّٰجِرَٰتِ زَجْرًا ﴾ أي: الملائكةُ التي تزجرُ السّحاب.

وقولُه: ﴿ وَلَقَدْ جَآءَهُم مِّنَ ٱلْأَنۢبَآءِ مَا فِيهِ مُزْدَجَرٌ ﴾ [القمر: ٤] أي: طردٌ ومنعٌ مِن ارتكابِ المآثم، واستعمالُ الزّجرِ فيه لصياحِهم بالمطرود، نحو: اغربْ وتنحَّ وراءَك[٤].

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٦: ٣١٤).

(٢) «مفردات القرآن» ص٤٨٦.

(٣) من قوله: «سوقاً. الراغب: الزّجرُ» إلى هنا، سقط من (ح).

(٤) «مفردات القرآن» ص٣٧٨.

وتتلو الذِّكْر مع ذلك لا تشغلُها عنه تلك الشواغل. **كما يُحكى عن عليٍّ** بن أبي طالبٍ رضي الله عنه. فإن قلت: ما حُكم الفاءِ إذا جاءت عاطفةً في الصِّفات؟ قلت: إمّا أن تدلَّ على ترتُّب مَعانيها في الوُجود، كقوله:

يا لَهْفَ زيّابةَ للحارثِ الصّـ ـــابِحِ فالغانِمِ فالآيِبِ

كأنه قيل: الذي صبحَ فغنمَ فآب؛ **وإمّا على ترتُّبها في التفاوُتِ مِن بعض الوُجوه**، كقولك: خُذِ الأفضلَ فالأكمل، واعملْ الأحسنَ فالأجمَل؛ وإمّا على ترتُّب موصُوفاتِها

قولُه: (**كما يُحكى عن عليٍّ رضي الله عنه**)، قيل: كان عليٌّ رضي الله عنه يخرجُ مِن الصّفِّ، وسيفُه ينطفُ[١] دمًا، فإذا رقيَ رباوةً يأتي بالخطبةِ الغرّاء. هكذا وجدتُه في «الحاشية»[٢].

وذكرَ ابنُ عبدِ البرِّ في «الاستيعاب»: سُئلَ الحسنُ البصريُّ عن عليٍّ رضيَ الله عنه، فقال: كانَ والله سهمًا صائبًا مِن مرامي الله على عدوِّه، وربّانيَّ هذه الأمّةِ، وذا فضلِها، وسابقتِها، وذا قرابتِها من رسولِ الله ﷺ، لم يكنْ بالنّومةِ عن أمرِ اللّـه، ولا بالملومةِ في دينِ الله، أعطى القرآنَ عزائمهُ ففازَ منه برياضٍ مونقة، ذلك عليُّ بنُ أبي طالب[٣].

قولُه: (**وإمّا على ترتّبِها في التّفاوتِ من بعضِ الوجوه**) يعني: يجوزُ أن يكونَ بين الشّيئينِ تفاوتٌ بحسبِ اعتبارين، فإن الشّيءَ قد يكونُ أفضلَ مِن الآخرِ مِن بعضِ الوجوهِ وذلك الآخرُ أفضلَ منه مِن وجهٍ آخر، فعوملَ بالفاءِ هاهنا معاملةَ ثمّ في قولِه تعالى: ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [البلد: ١٧]، وقد ذكرَ في قولِه تعالى: ﴿فَيَأْتِيَهُم بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ * فَيَقُولُوا۟ هَلْ نَحْنُ مُنظَرُونَ﴾ [الشعراء: ٢٠٢-٢٠٣]: ليسَ المعنى ترادفَ رؤيةِ العذابِ ومفاجأتَه وسؤالَ النّظِرةِ فيه في الوجود[٤]، وإنّما المعنى ترتّبُها في الشّدّة. وترى «ثمّ» يقعُ في هذا الأسلوبِ فيحلُّ موقعَه[٥].

---

(١) في (ح): «يقطر»، وهما بمعنًى.

(٢) ولتمامِ الفائدة انظر: «شرح نهج البلاغة» لابن أبي الحديد (٢: ٧٦).

(٣) «الاستيعاب» (٣: ١١١٠).

(٤) في (ف): «الوجوه».

(٥) انظر: «الكشاف» (١١: ٤٢٥).

في ذلك، كقولك: رَحِمَ اللهُ المحلِّقين فالمقصِّرين؛ فعلى هذه القَوانين الثلاثةِ يَنْساق أمرُ الفاءِ العاطفة في الصِّفات. فإن قلت: فعلى أيِّ هذه القوانينِ هي فيما أنت بصَدَدِه؟ قلت: إنْ وحَّدتَ الموصوفَ كانت للدِّلالةِ على ترتُّبِ الصِّفات في التفاضُل، وإنْ ثلَّثته،

قولُه: (رحمَ اللهُ المحلّقينَ فالمقصّرين) أي المحلّقُ أقربُ مِن المقصّر، والفاءُ لدنوِّ رتبةِ المقصّرِ مِن المحلّق. وروينا عن ابنِ عمرَ رضيَ اللهُ عنه: أن رسولَ الله ﷺ قال: «اللّهمَّ ارحمِ المحلّقين» قالُوا: والمقصّرينَ يا رسولَ الله. قال: «اللّهمَّ ارحمِ المحلّقينَ» قالُوا: والمقصّرينَ يا رسولَ الله. قال: «والمقصّرين». أخرجهُ البخاريُّ ومسلمٌ ومالكٌ وأبو داود[1].

عطفُوا قولَهم: «والمقصّرين» على قولِه صلواتُ الله عليه: «المحلّقين» ويسمّى مثلُ هذا العطفِ عطفَ[2] تلقين، كقولِه تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِي﴾ [البقرة: ١٢٤]، فعلى هذا خرجَ الحديثُ عن أن يصلحَ للاستشهاد، ويُستشهدُ له بما روينا عن التّرمذي، عن مصعبِ بنِ سعد، عن أبيه، قال: قلْت: يا رسولَ الله، أيّ النّاسِ أشدُّ بلاء؟ قال: «الأنبياءُ ثمّ الأمثلُ فالأمثل، يُبتلى الرّجلُ على حسبِ دينِه»[3]. الحديث.

قولُه: (إن وحّدتَ[4] الموصوفَ كانتْ للدلالة[5] عَلَى ترتّبِ الصّفاتِ في التّفاضل)، وقلْت: قد ذكرَ في القوانينِ أمثلةً ثلاثة، والقسمةُ الصّحيحةُ أربعة؛ لأنه كما جازَ في الصّفاتِ الدّلالةُ على ترتّبِ معانيها في الوجودِ كذلك يجوزُ في الموصوفات، كما تقول: حلَّ المتمتّعُ فالقارنُ فالمفرِد. وإنّما لم يعتبرْ في الآيةِ التّرتّبُ في الوجودِ لا في الصّفاتِ ولا في الموصوفات؛ لأنّ ما يُقسمُ به يجبُ أن يكونَ عظيمَ الشّأنِ وله مزيّةٌ في نفسِه، ولا يدخلُ التّرتّبُ في الوجودِ في معنى التّعظيمِ سواءٌ كانَ في توحيدِ الموصوفِ وتعدّدِ الصّفاتِ أو في تعدّدِ الموصوفات.

---

(١) أخرجه البخاري (١٧٢٧) ومسلم (١٣٠١) ومالك في «الموطأ» (١: ٣٩٥) وأبو داود (١٩٧٩).

(٢) سقط لفظ: «عَطْفَ» من (ف).

(٣) أخرجه الترمذي (٢٣٩٨) وابن ماجه (٤٠٢٣) وغيرهما، وانظر تمامَ تخريجه في «صحيح ابن حِبّان» (٢٩٠٠).

(٤) في (ف): «وجَدْت» بالجيم، وهو تصحيف.

(٥) في الأصول الخطية: «الدلالة»، والتصويب من «الكشاف».

فهي للدلالة على ترتُّب الموصوفاتِ فيه، بيانُ ذلك: أنك إذا أجريتَ هذه الأوصافَ على الملائكةِ وجعلتَهم جامِعِينَ لها؛ فعَطْفُها بالفاءِ يُفيد ترتُّباً لها في الفَضْل، إمّا أن يكونَ الفضلُ للصفِّ ثُمَّ للزَّجْر ثم للتِّلاوة، وإمّا على العكس، وكذلك إن أردتَ العلماءَ وقوّادَ الغُزاة. ....

قولُه: (إمّا أن يكونَ الفضلُ للصّفِّ ثم للزّجرِ ثم للتّلاوة) وذلك أنه تعالى أقسمَ بطوائفِ الملائكةِ الصّافّاتِ بأقدامِها(١) في الصّلواتِ إجلالاً وتعظيماً، وبأجنحتِها منتظرةً لأمرِ الله تدبيرًا، فالزّاجراتِ الغيرَ وعظًا وتذكيراً والسّحابَ حياةً للبلادِ ورحمةً على العباد(٢)، فالتّالياتِ لكلامِ الله لا غير.

وإمّا على العكس، فأقسمَ بطوائفِ التّالياتِ لكلام الله العاملاتِ بما فيه ليلًا ونهارًا، كقولِه تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَٰبَ ٱللَّهِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنفَقُواْ ﴾ الآية [فاطر: ٢٩] كما مرّ، فالزّاجراتِ السّحابَ رحمةً للعباد، فالصّافّاتِ بأجنحتِها في الهواءِ لا غير، هذا ما يمكنُ أن يُقالَ على ما قال. «وإمّا على ترتّبها في التّفاوتِ مِن بعضِ الوجوه».

قولُه: (وكذلك إن أردتَ العلماءَ وقُوّادَ الغُزاة)، أي: مثلُ ذلك الحكمِ مِن التنزل والتّرقّي، ومِن توحيدِ الموصوفِ وتثليثِه يجري في العلماءِ والغزاة، مثالُه العالمُ في صفوفِ الجماعاتِ مكمِّلٌ لنفسِه، وفي الوعظِ والتّذكيرِ مكمِّلٌ لغيرِه، فبقوارعِ الآياتِ يزجرُ المستمعين، وبكواشفِها يدعوهم إلى الصّراطِ المستبين، وبالعكس، فإن التاليَ لنفسِه أحطُّ منزلةً ممّن يشتغلُ بإكمالِ غيرِه تارةً بالقلبِ واللّسان، وأخرى باليدِ والسّنان.

رَوَينا عن مسلمٍ والتّرمذيِّ وأبي داود، عن أبي سعيدٍ قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «من رأى منكم منكرًا فليغيِّرْه بيدِه، فإن لم يستطعْ فبلسانِه، فإن لم يستطعْ فبقلبِه وذلك أضعفُ الإيمان»(٣).

---

(١) في (ح): «أقدامَها» بحذفِ الباء، والنصب على المفعولية لاسم الفاعل.

(٢) في (ح): «ورحمةً للعباد».

(٣) أخرجه مسلم (٤٩) والترمذي (٢١٧٢) وأبو داود (١١٤٠).

....

قالَ صاحبُ «الانتصاف»: جعلَ الزّمخشريّ الأولَ للأفضلِ بدءًا بالأهمِّ فالأهمِّ وعكسهُ مراعاةً للتّرقّي(١).

وقلت: مثالُ الأهمِّ ما روينا مِن حديثِ مصعب: «ثمّ الأمثلُ فالأمثل»، ومثالُ التّرقّي قولُه تعالى: ﴿فَيَأْتِيَهُم بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ * فَيَقُولُوا هَلْ نَحْنُ مُنظَرُونَ﴾ [الشعراء: ٢٠٢-٢٠٣].

وقالَ صاحبُ «الفرائد»: ويمكنُ أن يُقال: المرادُ الطّوائفُ الّتي يحصلُ منهنّ الصّفُّ والزّجرُ والتلاوةُ في سبيلِ الله وطلبُ رضاهُ، سواءٌ كانوا ملائكةً أو غيرها مِن العلماءِ والغزاة، فيدخلُ فيه كلُّ طائفةٍ حصلَت فيها هذهِ الصّفات، ولذلكَ أطلقَت.

وقلت: يمكنُ أن يُرجَّحَ الوجهُ الأولُ ـ وهو أن يرادَ صفوفُ الملائكةِ(٢) ـ بما روى محيي السّنّةِ عن ابنِ عبّاس والحسنِ وقتادة(٣): هم الملائكةُ في السّماءِ يصفّونَ كصفوفِ الخلقِ في الدّنيا(٤). وبما روينا عنِ البخاريِّ ومسلمٍ وغيرهما عن جابرِ بنِ سَمُرَةَ قال: قالَ رسولُ الله ﷺ: «ألا تصفّونَ كما تصفُّ الملائكةُ عندَ ربِّهم» قلْنا: وكيفَ تصفُّ الملائكةُ عند ربِّهم؟(٥) قال: «يُتمّونَ الصّفوفَ المقدَّمةَ ويتراصّونَ في الصّفِّ»(٦). وبما يقتضيه قولُه: ﴿أَهُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَم مَّنْ خَلَقْنَآ﴾، والمرادُ المذكوراتُ في أولِ السّورة.

قالَ المصنّفُ في تفسيرِه: يريدُ ما ذكرَ مِن خلائقِه مِن الملائكةِ والسّماواتِ والأرضِ والمشارقِ والكواكبِ والشُّهبِ الثّواقب والشّياطينِ المردة، وغلّبَ أولي العقلِ على غيرِهم.

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٤: ٣٣).

(٢) من قوله: «فيه كلّ طائفةٍ حصلَت» إلى هنا، سقط من (ح).

(٣) في (ف): «والقادة».

(٤) «معالم التنزيل» (٧: ٣٣).

(٥) من قوله: «قلنا: وكيفَ تصفُّ الملائكة» إلى هنا، سقط من (ح).

(٦) أخرجه مسلم (٤٣٠) وهو مِن أفراده، فليس هو في البخاري كما ذكر المصنّف، وهو الذي جزم به الحميدي في «الجمع بين الصحيحين» (١: ٣٣٩) برقم (٥٢٢).

وإن أجريتَ الصِّفةَ الأُولى على طوائفَ والثانيةَ والثالثة على أُخَر؛ فقد أفادتْ ترتُّبَ الموصوفات في الفَضْل، أعني أنَّ الطـوائفَ الصافّاتِ ذواتُ فَضْل، والزاجراتُ أفضل، والتالياتُ أبْهَر فضلاً، أو على العكس، وكذلك إذا أردتَ بالصافّات: الطير، وبالزاجرات: كلَّ مايزجُرُ عن معصية، وبالتاليات: كلَّ نَفْس تتلو الذِّكْر؛ فإنَّ الموصوفاتِ مختلفة.

وقُرئ بإدغام التاء في الصاد والزاي والذال. ﴿ رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾ **خبَرٌ بعد خبَر،** أو خبرُ مبتدإٍ محذوف. **والمَشارِق: ثلاثُ مئة وستون مَشْرقاً، وكذلك المغارب، تَشْرُق**

قولُه: (**وقُرئَ بإدغامِ التّـاء**) أدغمَ حمـزةُ التّاءاتِ فيما يليها لتقاربِها مِن طـرفِ اللّسانِ وأصولِ الثّنايا مِن غيرِ إشارة[١]، والباقونَ: يكسرونَ التّاءَ[٢] في الجميعِ مِن غيرِ إدغامٍ إلّا ما كانَ مِن مذهبِ أَبي عمرٍو في الإدغامِ الكبير.

قولُه: (﴿ رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾ **خبرٌ بعد خبر**) يعني ﴿إِنَّ إِلَٰهَكُمْ لَوَٰحِدٌ﴾ جملةٌ وهذا متّصلٌ به داخلٌ في خبرِ جوابِ القَسَم. قالَ القاضي: والفائدةُ في قولِه: ﴿إِنَّ إِلَٰهَكُمْ لَوَٰحِدٌ﴾[٣] تعظيمُ المُقسَمِ به وتأكيدُ المقْسَمِ عليه على ما هو المألوفُ في كلامِهم[٤]، وأمّا تحقيقُه فبقولِه: ﴿ رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ﴾ فإن وجودَها وانتظامَها على الوجهِ الواقعِ مع إمكانِ غيرِه دليلٌ على وجودِ الصّانعِ الحكيمِ ووحدتِه، وما بينَهما يتناولُ أفعالَ العبادِ وأنها مِن خلقِه.

قولُه: (**والمشارقُ ثلاثُ مئةٍ وستّونَ مشرقًا، وكذلكَ المغارب**) قالَ القاضي: تشرقُ

---

(١) وهي القراءةُ التي نفرَ منها الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله حين سَمِعَها. قال الإمام النحاس: وهي بعيدةٌ في العربية من ثلاث جهات: إحداهُنّ أن التاءَ ليست من مخرج الصاد والزاي والذال، والثانية: أن التاءَ في كلمةٍ وما بعدها في كلمةٍ أخرى، والثالثة: أنك إذا أدغمْتَ جمَعْتَ بين ساكنَيْن من كلمتين. وإنما يجوز الجمعُ بين ساكنين في مثل هذا إذا كانا في كلمةٍ واحدة نحو دابّة وشابّة. انتهى بتقريب معناه من «الجامع لأحكام القرآن» (١٥: ٦١).

(٢) في (ح): بكَسْرِ التاء.

(٣) من قوله: «جملةٌ وهذا متّصلٌ به» إلى هنا، سقط من (ح).

(٤) «أنوار التنزيل» (٥: ٥).

الشمسُ كلَّ يوم في مَشْرِقٍ منها وتغرُب في مَغْرب، ولا تَطلعُ ولا تغربُ في واحدٍ يومَيْن.

فإن قلت: فماذا أراد بقولِه: ﴿رَبُّ ٱلْمَشْرِقَيْنِ وَرَبُّ ٱلْمَغْرِبَيْنِ﴾ [الرحمن: ١٧]؟ قلت: أرادَ مشرقَي الصَّيف والشتاءِ ومغربَيْهما.

[﴿إِنَّا زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِزِينَةٍ ٱلْكَوَاكِبِ * وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَٰنٍ مَّارِدٍ﴾ ٦-٧]

﴿ٱلدُّنْيَا﴾: **القُربى منكم**. والزِّينة: مَصْدر كالنِّسبة، واسمٌ لِما يُزان به الشيء، **كاللِّيقة: اسمٌ لما تُلاقُ به الدَّواة**، ويحتملُهما قولُه: ﴿بِزِينَةٍ ٱلْكَوَاكِبِ﴾، فإن أردتَ المصدر: فعلى إضافتِه إلى الفاعل، أي: بأنْ زانَتْها الكواكب، **وأصلُه: بزينةٍ الكواكبُ**، أو على

كلَّ يومٍ في واحد، وبحسبِها تختلفُ المغارب، ولذلك اكتفى بذكرِها مع أنّ الشّروقَ أدلُّ على القدرةِ وأبلغُ في النّعمة، وما قيل: إنها مئةٌ وثمانونَ إنما يصحُّ لو لم تختلفْ أوقاتُ الانتقال[١]، وإليه الإشارةُ بقولِه: «ولا تطلعُ ولا تغربُ في واحدٍ يومين».

قولُه: (﴿ٱلدُّنْيَا﴾: **القربى منكم**) قالَ القاضي: إن تحقّقَ قولُهم: إنّ الكواكبَ كلَّها سوى القمرِ ليسَت في السّماءِ الدّنيا لم يقدحْ في ذلك؛ لأن أهلَ الأرضِ يرونَها بأسرِها كجواهرَ مشرقةٍ متلألئةٍ على سطحِها الأزرقِ بأشكالٍ مختلفة[٢]. وقيل: «مِن» في قولِه: «القربى منكم» ليسَت ممّا يُستعملُ مع أفْعَلِ التّفضيل؛ وإلّا لم تجتمعْ مع الألفِ واللّام، بل هي صلةُ «القربى»، نحو «قريبٌ منك».

قولُه: (**كاللّيقة: اسمٌ لما تُلاقُ به الدواة**)، وعن بعضهم: هو مِن قولهم: لاقَتِ الدواةُ تليق أي: لصقَت، ولقْتُها أنا يتعدّى ولا يتعدّى؛ إذا أصلحتُ مِدادَها.

قولُه: (**وأصلُه: بزينةٍ الكواكب**)، عاصمٌ وحمزةُ: بالتّنوين[٣]، والباقونَ: بغيْرِ تنوين. أبو بكر: «الكواكبَ» بالنّصب، والباقونَ: بالخفض[٤].

---

(١) «أنوار التنزيل» (٥: ٥).

(٢) المصدر السابق (٥: ٦).

(٣) جعلا الكواكب هي الزينة، وهي بَدَلٌ منها لأنها هي هي.

(٤) لتمامِ الفائدة انظر: «حجّة القراءات» ص٦٠٤.

إضافتِه إلى المفعول، أي: بأنْ زانَ اللهُ الكواكبَ وحسَّنها؛ لأنها إنها زَيَّنت السماءَ لحُسْنها في أنفُسِها، وأصلُه: (بزينةِ الكَواكِبَ) وهي قراءةُ أبي بكرٍ والأعمشِ وابنِ وثّاب؛ وإن أردتَ الاسم: فللإضافة وَجْهان: أن تقعَ الكواكبُ بياناً للزينة؛ لأنّ الزينةَ مُبهمة في الكواكب وغيرِها ممّا يُزان به، وأن يُرادَ ما زُيِّنَتْ به الكواكب. **وجاءَ عن ابنِ عبّاسٍ رضي الله عنهما: ﴿بِزِينَةٍ ٱلْكَوَاكِبِ﴾: بضوءِ الكواكب.** ويجوزُ أن يُرادَ أشكالُها المختلفة؛ كشَكْل الثُّريّا وبناتِ نَعْش والـجَوْزاء، وغيرِ ذلك، ومطالِعُها ومَسايرها. وقُرئ على هذا المعنى: (بزينةٍ الكواكبِ) بتنوين «زينة» وجر «الكواكب» على الإبْدال. **ويجوزُ في نَصْبِ (الكواكب) أن يكونَ بَدَلاً من محلِّ ﴿بِزِينَةٍ﴾**، ....

قالَ ابنُ الحاجب: الزّينةُ: تُطلقُ على ما يُتزيّنُ به وعلى المصدرِ، كقولِك: زانَه يَزِينُه زِينة. فمَن قرأَ بالإضافةِ احتُمِلَ أن يرادَ ما يُتزيّنُ به مِن أصنافٍ متعدّدة، فأضيفَ إلى صنفِه[1]؛ ليتبيّنَ أنه المراد، وأن يُرادَ المصدرُ على أن التّزيينَ بما اشتملَت عليه الكواكبُ مِن الصّفاتِ المخصوصةِ مِن النّورِ والتّرتيبِ والهيئةِ المخصوصةِ الّتي هي عليها، وإضافتُها كإضافةِ «ضَرْبٍ» إلى زيد. ومَن قرأَ بالتنوينِ وخفضِ ﴿ٱلْكَوَاكِبِ﴾ فعلى البدلِ أو عطفِ بيانٍ من «الزينةِ» التي هي مصدر، ومَن نصبَ قدّرَ فعلاً «أعني: الكواكبَ»، والزّينةُ أيضًا بمعنى مايُتزيّنُ به؛ لأن الكواكبَ كالتّفسيرِ لها، إلّا أن يُقدّرَ «أعني: زينةَ الكواكب» وحُذفَ المضافُ وأُقيمَ المضافُ إليه مُقامَه، ويجوزُ أن يكونَ في قراءةِ النّصبِ بدلًا مِن ﴿ٱلسَّمَآءَ﴾ على أنه بدلُ اشتمال، كأنه قيل: إنّا زيّنَّا الكواكبَ في سماءِ الدّنيا بزينة، فتكونُ الزينةُ بمعنى المصدر[2].

قولُه: (**وجاءَ عن ابنِ عبّاس: ﴿بِزِينَةٍ ٱلْكَوَاكِبِ﴾: بضوءِ الكواكب**)، استشهادٌ لقولِه: وأن يُرادَ ما زُيِّنَت به الكواكب؛ لأن ما زُيِّنَت به الكواكبُ هو الضّوءُ وأشكالُها المختلفةُ ومطالعُها ومسايرُها.

قولُه: (**ويجوزُ في نصبِ «الكواكبِ» أن يكونَ بدلًا من محلِّ ﴿بِزِينَةٍ﴾**)، أي أنه في موضعِ

(١) مثل إضافة خاتَم إلى حديد.

(٢) «أمالي ابن الحاجب» (١: ٢٧٠-٢٧١).

و﴿ وَحِفْظًا ﴾ مما حُمل على المعنى؛ لأنّ المعنى: إنّا خلقْنا الكواكبَ زينةً للسماء وحِفْظاً من الشياطين، كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِمَصَٰبِيحَ وَجَعَلْنَٰهَا رُجُومًا لِّلشَّيَٰطِينِ﴾

نصب، وهو قولُ الزّجّاج[١]. وقالَ صاحبُ «الكَشف»: مثلُه قولُه تعالى: ﴿وَجَٰهِدُواْ فِى ٱللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِۦ﴾ [الحج: ٧٨] إلى قولَه: ﴿مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَٰهِيمَ﴾، يجوزُ أن يكونَ التّقدير: وجاهدُوا في دينِ الله، فيكونُ ﴿مِّلَّةَ أَبِيكُمْ﴾ بدلًا مِن موضعِ الجارِّ والمجرور[٢]. وقالَ ابنُ الحاجب: وهو ضعيفٌ[٣] ضعفَ قولِهم: مررتُ بزيدٍ أخاك، فلا ينبغي أن يُحْملَ عليه قراءةٌ ثابتةٌ صحّتُها، ووجهُ ضعفِه: أنه إذا جُعلَ بدلًا كانَ في المعنى معمولًا للعاملِ الأول، ولا يستقيمُ أن يكونَ العاملُ الأولُ مسلَّطًا باعتبارِ المعنى بنفسِه، ألا ترى أنك لو قلتَ في[٤] «مررتُ بزيدٍ أخاك»: «مررتُ أخاك» لم يجز، كذلكَ هذا[٥].

قولُه: (﴿ وَحِفْظًا ﴾: مما حُملَ على المعنى) أي: قولُه: ﴿ وَحِفْظًا ﴾ عطفٌ ومنصوبٌ لا بدّ له من معطوفٍ عليه ومن ناصبٍ، فإمّا أن يُعطفَ على ﴿بِزِينَةٍ﴾ من حيثُ المعنى؛ لأنه في الحقيقةِ مفعولٌ له لقولِه: ﴿زَيَّنَّا﴾، والتّقدير: خلقْنا الكواكبَ زينةً وحفظًا، وإمّا أن يُقدّرَ النّاصبُ ويؤخَّر، وهو «زيّنّاها» ليفيدَ الاهتمام، أو يُقدَّمَ بأن يُقال: وحفظْناها حفظًا؛ ليفيدَ التّوكيد، قالَ المبرِّد: إذا ذكرتَ فعلًا ثمّ عطفْتَ عليه مصدرَ فعلٍ آخرَ، نصبْتَ المصدرَ لتدلَّ به على فعلٍ آخر، نحوَ قولِك: افعلْ وكرامةً، أي افعلْ ذلكَ وأكرمُك كرامةً[٦].

وقلت: وفيه توكيدٌ آخرُ مِن هذهِ الحيثيّةِ ودلالةٌ على أن الحفظَ أهمُّ مِن التّزيين وأعنى، ولذلك أتبعَه اللهُ عزَّ وجل: ﴿ لَّا يَسَّمَّعُونَ إِلَى ٱلْمَلَإِ ٱلْأَعْلَىٰ ﴾.

---

(١) في «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢٩٨).

(٢) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٤٠ و٢٥١) بتحقيق د. عبد القادر السعدي، و(٢: ١١٢٢) بتحقيق د. محمد الدالي.

(٣) يعني اختيارَ الزجاج.

(٤) قوله: «مررت بزيد أخاك» إلى هنا، ساقط من (ط).

(٥) «أمالي ابن الحاجب» (١: ٢٧١).

(٦) ذكره بنحوه في «المقتضب» (٤: ٣٨٠).

[الملك: ٥]، ويجوزُ أن يُقدَّر الفعلُ المعلَّل، كأنه قيل: ﴿ وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَٰنٍ ﴾ زيّنّاها بالكواكب. وقيل: وحَفِظْناها حفظاً. والمارد: الخارجُ من الطاعة **المُتملِّس منها.**

[﴿ لَّا يَسَّمَّعُونَ إِلَى ٱلْمَلَإِ ٱلْأَعْلَىٰ وَيُقْذَفُونَ مِن كُلِّ جَانِبٍ * دُحُورًا وَلَهُمْ عَذَابٌ وَاصِبٌ * إِلَّا مَنْ خَطِفَ ٱلْخَطْفَةَ فَأَتْبَعَهُۥ شِهَابٌ ثَاقِبٌ ﴾ ٨-١٠].

الضميرُ في (لا يَسْمَعون) لكلِّ شيطان؛ لأنه في معنى الشياطين. **وقُرئ بالتخفيف والتشديد**، وأصلُه: يتسمَّعون. والتسمُّع: تطلُّب السَّماع. يقال: تسمَّع فسَمِع، أو فلَمْ يَسمع. وعن ابنِ عبّاسٍ رضي الله عنهما: هم يَتسمَّعون ولا يَسمَعُون. **وبهذا يُنصَر التخفيفُ على التشديد.** فإن قلت: (لا يَسْمَعون) كيف اتَّصل بما قَبْله؟ قلت: لا يخلو

قولُه: **(المتملِّسُ[1] منها)** أي: الخارجُ مِن الطّاعةِ على وجهٍ لا يخالطُه شيءٌ منها، **الجوهري**: انملَسَ مِن الأمرِ إذا أفلتَ منه، وناقةٌ مَلَسَى أي: تمَلَّسُ وتمضي لا يتعلّقُ بها شيءٌ مِن سرعتِها.

الرّاغب: المريدُ والماردُ مِن شياطينِ الجنِّ والإنس: المتعرّي مِن الخيرات، مِن قولِهم: شجرٌ أمردُ، إذا تعرّى مِن الورق[2].

قولُه: **(وقرئَ بالتّخفيفِ والتّشديد)** حفصٌ وحمزةُ والكِسائيُّ: ﴿ لَّا يَسَّمَّعُونَ ﴾ بتشديدِ السّينِ والميم، والباقونَ: بإسكانِ السّينِ وتخفيفِ الميم[3].

قولُه: **(وبهذا تُنصرُ قراءةُ التّخفيفِ[4] على التّشديد)** وذلكَ أنه أثبتَ التّسمّع، فلا يبقى للنّفيِ في قراءةِ التّشديدِ معنًى، ولأن اتّصالَ قولِه: ﴿ لَّا يَسَّمَّعُونَ ﴾ بقولِه: ﴿ وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَٰنٍ مَّارِدٍ ﴾ يقتضي ذلكَ التّقدير؛ لأن الحفظَ مسبوقٌ بتطلّبِ سماعٍ منهم، أي: هم يتطلّبونَ

---

(١) في (ف): «الملتمس».

(٢) «مفردات القرآن» ص٢٠.

(٣) ولتمامِ الفائدة في تعليل هذا الحرف انظر: «حجّة القراءات» ص٦٠٥-٦٠٦.

(٤) كذا في (ح) و(ف)، وفي «الكشاف»: «وبهذا يُنصَرُ التخفيف».

مِن أنْ يتَّصل بما قَبْله على أن يكون صفةً لـ﴿كُلِّ شَيْطَٰنٍ﴾، أو استئنافاً فلا تصحُّ الصِّفة؛ لأنَّ الحفظَ من شياطينَ لا يَسْمَعُون ولا يتسمَّعون لا معنى له، وكذلك الاستئناف؛ لأنَّ سائلاً لو سأل: لِمَ تُحفَظُ من الشياطين؟ فأجيبَ بأنهم لا يسمعون: لم يَستقِم؛ **فبقيَ أن يكون كلاماً مُنقطِعاً مبتدأً اقتِصاصاً** لِما عليه حالُ المُسترِقة للسَّمع، وأنهم لا يَقدِرون أن يَسْمَعوا إلى كلام الملائكة، أو يتسمَّعوا وهم مَقذُوفون بالشُّهب مَدْحُورون عن ذلك، إلا مَن أُمْهِلَ حتى خَطِفَ خطفةً واسترقَ اسْتِراقة؛ فعندها تُعاجِلُه الهَلكةُ بإتْباع الشِّهابِ الثاقب. فإن قلت: **هل يصحُّ قولُ مَن زعم أنَّ أصله: لئلّا يَسْمَعوا**، فحُذفت اللامُ كما حُذفت في قولك: جئتُك أنْ تكرِمَني، فبقيَ أن لا يَسْمَعوا، فحُذفت «أن»

السّماعَ فلا يتمكّنونَ مِن الإصغاءِ[1] فضلاً عن السّماع، ولأن «يسمعونَ» يتعدّى بنفسِه، قال تعالى: ﴿لَّا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا﴾ [النبأ: ٣٥] فلمّا عُدّيَ بـ«إلى» فسَّر تارةً بقولِه: «لا يسمعونَ القولَ مائلينَ إلى الملأ الأعلى»، وأخرى «لا يصغونَ إلى الملأ الأعلى»، وأمّا الاستئنافُ فيمكنُ أن يكونَ على وجهٍ آخرَ غيرِ ما ذكرَه وهو بأنه لمّا قيل: ﴿وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَٰنٍ مَّارِدٍ﴾ أي: حفظْناها حفظًا، فقيل: فما يكونُ إذن؟ فأجيب: لا يسمعونَ أو لا يتطلّبونَ السّماعَ إلى الملأِ الأعلى[2]، أي: لا ينتهي طلبُهم السّماعَ إلى مكانِ الملأ الأعلى؛ لأنهم يُقذفونَ مِن كلِّ جانبٍ دحورًا.

قولُه: (**فبقيَ أن يكونَ كلامًا مبتدأً اقتصاصًا**) يعني: مستطردًا، فإنه تعالى لمّا ذكرَ أن الكواكبَ إنما خُلِقت للتّزيينِ وأن الحفظَ هوالمقصودُ بالذّاتِ أتى بما عليه حالُ المسترقِ اقتصاصًا.

قولُه: (**هل يصحُّ قولُ مَن زعمَ أنّ أصلَه: لئلّا يسمعوا؟**) وجهٌ ثالثٌ للمنعِ مِن اتّصالِ ﴿لَّا يَسَّمَّعُونَ﴾ بما قبلَه، قال صاحب «الانتصاف»: أبطلَ أن يكونَ صفةً وأن يكونَ أصلُه «لئلّا يسمعوا»[3] لاجتماعِ حذفين، وكلا الوَجْهَيْنِ صحيح، وعدمُ استماعِ الشّيطانِ

(١) في (ح): «الإخفاء».

(٢) قوله: «وأما الاستئناف فيمكن» إلى هنا، ساقط من (ط).

(٣) من قوله: «للمنع من اتّصال ﴿لَّا يَسَّمَّعُونَ﴾» إلى هنا، سقط من (ح).

وأُهدِرَ عَمَلُها، كما في قولِ القائل:

أَلا أيُّهذا الزاجِري أحضُرَ الوَغى؟

قلت: كلُّ واحدٍ من هذَيْن الـحَذْفَيْن غيرُ مردود على انفراده، فأمّا اجتماعُهما

إنما كانَ بسببِ الحفظ، فحالُه عند الحفظِ أن لا يسمعَ فيصيرَ موصوفًا حالةَ الحفظِ بذلك، ومثلُه: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ والنجومَ مُسخَّراتٍ﴾[1] [النحل: ١٢] فالعاملُ[2] في «مسخّراتٍ» ـ وهي حالٌ ـ قولُه: «سخّر»، فالحالُ الّتي سخّرها ملازمةٌ لكونِها مسخّرة، وقد أشارَ الزّمخشريُّ في هذه الآيةِ إلى ما يقربُ مِن هذا، لكنه ذكرَ معه تأويلًا آخرَ كالمستبعد[3] لهذا الوجه، فجعلَه جمعَ «مسخّرٍ» كمُمزَّقٍ، وجعلَ معناه أنواعًا مِن التّسخير[4].

ومِن هذا النّمط: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا﴾ [المؤمنون: ٤٤] وليسوا رسلًا إلّا بعد الإرسال. وأمّا إنكارُ اجتماعِ حذفين؛ فقد ساغَ في قولِه: ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّواْ﴾ [النساء: ١٧٦] أي: لئلّا تضلُّوا[5].

قولُه: (ألا أيُّهذا الزّاجري أحضُرَ الوغى)، وتمامُه:

وأن أشهدَ اللّذّاتِ هل أنت مُخلِدي[6]

«أحضرَ» محمولٌ على حذفِ «أن» لدلالةِ عطفِ «أن أشهدَ» عليه، فلو لم تُقدَّرْ حتّى تكونَ بتقديرِ المصدرِ لزمَ عطفُ المفردِ على الجملة، وهو غيرُ مستقيم.

---

(١) أي على القراءة بالنصب في لفظتي «النجوم» و«مسخرات»، وتقدم الكلام فيها في سورة النحل.

(٢) في (ح): «فالفاعل».

(٣) في (ف) و(ط): «كالمُبعِّد»، والذي في «الانتصاف»: «كالمُستَشكِل»، وهو الأشْبَهُ بالصواب.

(٤) انظر: (٩: ٩٠ - ٩١).

(٥) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٤: ٣٥ - ٣٦).

(٦) سبق تخريجه.

فمنكَرٌ من المُنكَرات، على أنَّ صَوْنَ القُرآن عن مِثْلِ هذا التعسُّف واجب. فإن قلت: أيُّ فَرْقٍ بين: سمعتُ فلاناً يتحدَّث، وسمعتُ إليه يتحدّث، وسمعتُ حديثَه، وإلى حديثه؟ قلت: المعدّى بنفْسِه يُفيد الإدراك، **والمعدّى بـ«إلى» يُفيد الإصغاءَ مع الإدراك.**

والملأ الأعلى: الملائكة؛ لأنهم يَسكُنون السماوات، والإنسُ والجنّ: هم المَلأُ الأسفَل؛ لأنهم سكّانُ الأرض.

وعن ابنِ عبّاسٍ رضي الله عنهما: هم الكَتَبةُ من الملائكة. وعنه: أشرافُ الملائكة. ﴿مِن كُلِّ جَانِبٍ﴾: مِن جميعِ جَوانب السماء من أيِّ جهة صَعِدُوا للاسْتِراق، ﴿دُحُورًا﴾ مفعولٌ له، أي: ويُقذَفون للدُّحور؛ وهو الطَّرْد، أو مَدحُورين على الحال، أو لأنَّ القذف والطَّرْدَ مُتقارِبانِ في المعنى، فكأنه قيل: **يُدحَرون، أو: قذفاً**. وقرأ أبو عبدِ الرحمنِ السُّلَميُّ ....

قولُه: (والمُعدَّى بـ«إلى» يفيدُ الإصغاءَ مع الإدراك) الإصغاء: الإمالةُ للسّماع، ومنه الحديث: «كانَ عليه السلام يصغي الإناءَ للهرّةِ»[1].

قالَ القاضي: وتعديةُ السّماعِ بإلى لتضمّنِه معنى الإصغاءِ مبالغةً وتهويلًا لما يمنعُهم عنه، ويدلُّ عليه قراءةُ مَن قرأ ﴿يَسَّمَّعُونَ﴾ بالتّشديدِ[2] وهو طلبُ السّماعِ[3].

قولُه: (يُدحرونَ، أو: قذفًا) هذا مِن الإيجازاتِ الحسنة، أي تُقدّرُ «يُدحرونَ دُحورًا» أو «يُقذفونَ قذفًا».

---

(١) أخرجه أبو داود (٧٥) وابن ماجه (٣٦٧) والترمذي (٩٢) وغيرهم من حديثِ أبي قتادة رَضِيَ الله عنه، وقال الترمذي: هذا حديثٌ حسَنٌ صحيح. وهو قولُ أكثرِ العلماءِ من أصحابِ النبيِّ ﷺ والتابعين ومَنْ بعدَهم مِثْل: الشافعيِّ وأحمدَ وإسحاق: لم يَرَوْا بسُؤرِ الهِرَّةِ بأساً. انتهى. وانظر تمامَ تخريجه في «صحيح ابن حِبّان» (١٢٩٩).

(٢) وهي قراءة حمزة والكسائي وحفص. انظر: «حجة القراءات» ص٦٠٥.

(٣) «أنوار التنزيل» (٥: ٦).

بفتح الدال على: قَذْفاً دَحُوراً طَرُوداً. أو: على أنه قد جاء **مجيءَ القَبُول والوَلُوع**. والواصب: الدائم، وصبَ الأمرُ وُصُوباً، يعني أنهم في الدُّنيا مَرجُومون بالشُّهب، وقد أُعِدَّ لهم في الآخرة نوعٌ من العذاب دائم غيرُ مُنقطِع. ﴿مَنْ﴾ في محلِّ الرفع بَدَلٌ من الواو في (لا يَسْمَعون)، أي: لا يَسمعُ الشياطينُ إلا الشيطان الذي ﴿خَطِفَ ٱلْخَطْفَةَ﴾.

وقُرئ: (خِطِّفَ) **بكسر الخاء والطاء وتشديدِها**، و(خَطِّف) بفتح الخاءِ وكسرِ الطاء وتشديدِها، وأصلُهما: اختَطف. وقُرئ: ﴿فَأَتْبَعَهُۥ﴾، و(فاتَّبَعه).

قولُه: **(بفتحِ الدّال)** قالَ ابنُ جِنّي: هذا على وجهين: أحدُهما: على أنه مِن المصادرِ الّذي جاءَ على فَعُول؛ بفتحِ الفاء. وثانيهما: على أن المعنَى: ويُقذفونَ مِن كلِّ جانبٍ بداحرٍ أو بما يدحرُ، على حذفِ حرفِ الجرِّ وإرادتِه[1].

قولُه: **(مجيءَ القبولِ والولوع)** ومنه الوزوع، وليسَ في المصادرِ «فَعولٌ» سوى هذهِ الثّلاثة، قالَ سِيبويه: رُويَ: توضّأتُ وَضوءًا و تطهّرتُ طَهورًا[2]، والوجهُ الضّم.

قولُه: **(وقُرئ «خِطِّفَ» بكسرِ الخاءِ والطّاءِ وتشديدِها)** قالَ الزّجّاج: هذا لا وجهَ له إلّا وجهًا ضعيفًا جِدّاً، ويكونُ على إتباعِ الطّاءِ كسرَ الخاء[3]، وهو أخذُ الشيّءِ بسرعة، وقيل: وجهُ «خِطِّفَ» بكسرتين: أنهم حرّكوا الخاءَ بحركةِ الهمزةِ بعد حذفِها، فلمّا سكّنوا التّاءَ وقلبوا وأدغموا احتيجَ إلى تحريكِ الطّاءِ فحرّكوها بالكسرِ على أصـلِ التقاءِ السّاكنين. ووجهُ «خَطِّفَ» بفتحِ الخاءِ وكسرِ الطّاء، أَنهم نقلوا حركةَ التّاءِ إلى الخاءِ وحُذفَت همزةُ الوصل، ثمّ قلبوا التّاءَ وأدغموا وحرّكوا الطّاءَ بالكسرِ على أصلِ التقاءِ السّاكنين. والقراءتانِ شاذّتان[4].

قولُه: (﴿فَأَتْبَعَهُۥ﴾) هي المشهورة، والتّشديدُ: شاذّة.

---

(١) «المحتسب» (٢: ٢١٩).

(٢) «الكتاب» لسيبويه (٤: ٤٢).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٩٩).

(٤) وذكرهما ابن خالوَيْه في «مختصر شواذّ القرآن» ص١٢٧.

[﴿ فَٱسۡتَفۡتِهِمۡ أَهُمۡ أَشَدُّ خَلۡقًا أَم مَّنۡ خَلَقۡنَآۚ إِنَّا خَلَقۡنَٰهُم مِّن طِينٖ لَّازِبِۭ ﴾ ١١]

الهمزةُ وإن خَرجتْ إلى معنى التقرير فهي بمعنى الاستفهام في أصلها؛ فلذلك قيل: ﴿ فَٱسۡتَفۡتِهِمۡ ﴾؛ أي: استخبِرْهم ﴿أَهُمۡ أَشَدُّ خَلۡقًا﴾؟ ولم يقل: فقرِّرْهم. والضميرُ لمشركي مكة. وقيل: نزلتْ في أبي الأشدِّ بن كلدَة، وكُني بذلك لشدّة بطشِه وقوّته ﴿أَم مَّنۡ خَلَقۡنَآ﴾ يريد: ما ذكَرَ مِن خلائقه: من الملائكة، والسماواتِ والأرض، والمشارق، والكواكب، والشُّهب الثواقب، والشياطين المَرَدة، وغلَّب أُولي العَقْل على غيرهم، فقال: ﴿مَّنۡ خَلَقۡنَآ﴾، والدليلُ عليه: قولُه بعد عدّ هذه الأشياء: ﴿فَاسْتَفْتِهِمْ أَهُمْ أَشَدُّ خَلْقاً أَم مَّنْ خَلَقْنَا﴾ بالفاء المُعقّبة. وقوله: ﴿أَم مَّنۡ خَلَقۡنَآ﴾ مطلقاً من غيرِ تقييد بالبيان، اكتفاءً ببيان ما تقدَّمَه، كأنه قال: خَلَقْنا كذا وكذا مِن عجائبِ الـخَلْق وبَدائعه، فاستَفْتِهم: أهمْ أشدُّ خلْقاً أم الذي خَلَقْناه مِن ذلك، ....

قولُه: (الهمزةُ وإن خرجَت إلى معنى التّقرير) أي: الهمزةُ في ﴿أَهُمۡ أَشَدُّ خَلۡقًا﴾ وإن خرجَت[1] عن موضوعِها الأصليِّ وهي الاستفهام؛ لأنه طلبٌ لما في الخارجِ لينتقشَ مثلُ ذلكَ في الذّهنِ إلى تقريرِ الثّابت؛ لأن هذا الأمرَ المسؤولَ مقرّرٌ معيّنٌ لم يحتجْ إلى أن يُستفهمَ منه، لكن أُجريَت على الاستفهام ظاهرًا؛ ليُجعلَ المقرّرُ غيرَ مقرّرٍ فيصحَّ دخولُ «استفتِهم» عليها، والفائدةُ الإنكارُ والتّوبيخ، كأنه لم يعلمْ ذلكَ فاستفهمَ وهو معيّنٌ مقرَّر، والأسلوبُ من بابِ سَوقِ المعلومِ مساقَ غيرِه، وعليه قولُ الخارجيّة:

أيا شجرَ الخابورِ، مالكَ مورقًا؟ كأنك لم تجزعْ على ابنِ طريفِ[2]

---

(١) من قوله: «التقرير، أي: الهمزة في» إلى هنا، سقط من (ح).

(٢) البيت لليلى بنت طريف الخارجية من قصيدةٍ ترثي بها أخاها الوليد بن طريف الشاري من شراةِ الخوارج. وبعده:

فتًى لا يحبُّ الزادَ إلّا من التُّقى ولا المالَ إلّا مِن قناً وسيوفِ
عليك سلامُ الله حَتْماً فإنّني أرى الموتَ وقّاعاً بكلِّ شريفِ

انظر: «أمالي القالي» (٢: ٢٧٤) و«الأغاني» (١٢: ١١٦).

وتُقطَعُ به قراءةُ مَن قرأ: (أمَّن عَددنا) بالتخفيف والتشديد. و﴿أَشَدُّ خَلْقًا﴾: يحتملُ أقوى خَلقاً، من قولهم: شديدُ الـخَلْق، و: في خلقِه شِدّة، **وأصعبُ خلقاً** وأشقُّه، على معنى الردّ لإنكارِهم البعثَ والنَّشأة الأخرى، وأنّ مَن هان عليه خَلْقُ هذه الخلائقِ العظيمة ولم يصعبْ عليه اختراعُها كان خَلْقُ البَشَر عليه أهون. وخَلْقُهم ﴿مِّن طِينٍ لَّازِبٍ﴾ **إمّا شهادةٌ عليهم بالضَّعف والرَّخاوة**؛ لأنّ ما يُصنع مِنَ الطِّين غيرُ موصوف

قولُه: (**وتُقطعُ به قراءةُ مَن قرأ: «أمَّن عَدَدنا»**) أي: تثبتُ الحجّةَ وتجعلُ الدّليلَ قاطعًا، يعني: يدلُّ على أنّ المرادَ خلقْنا كذا وكذا قراءةُ مَن قرأَ «أمَّن عَدَدنا»(١) دِلالةً قاطعة. فقولُه: «خلقْنا» كنايةٌ عن ذلكَ المعدود. وقريبٌ منه قولُه تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ﴾ [البقرة: ٢٤] قالَ فيه: إنه جارٍ مجرى الكنايةِ الّتي تعطيك اختصارًا(٢).

قولُه: (**وأصعبُ خلقًا**) قَسيمٌ لقولِه: «أقوى خلقًا»(٣)، وهو الاحتمالُ الثّاني. وقولُه: «على معنى الرَّدّ» متّصلٌ بالاحتمالِ الثّاني دونَ الأول؛ لقولِه: هانَ عليه ولم يصعب.

وقولُه: (**إما شهادةٌ عليهم بالضّعفِ والرّخاوة**) إلى آخرِه، معناه: أن قولَه: ﴿إِنَّا خَلَقْنَٰهُم مِّن طِينٍ لَّازِبٍ﴾ كالتّعليلِ لما يتولّدُ مِن معنى(٤) الاستفهامِ في قولِه: ﴿أَهُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَم مَّنْ خَلَقْنَآ﴾ فإذا فُسّرَ بقولِه: «أهم أقوى خلقًا» على سبيلِ الإنكارِ كانَ دليلًا على إثباتِ الضّعفِ والرّخاوةِ لهم، وإذا فُسّرَ بقولِه: «أصعبُ خلقًا وأشقّه» كذلكَ كانَ احتجاجًا عليهم بإهانتِهم وسهولةِ تأتّيهم مِن حيثُ المخلوقيّة؛ لأن المنكرَ حينئذٍ خصومتُهم وإنكارُهم البعثَ بقولِه: ﴿أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا﴾ ففيه لفٌّ ونشر، وكذلكَ قولُه: «بل عجبتَ من قدرةِ الله على هذهِ الخلائقِ العظيمةِ» مبنيٌّ على الاحتمالِ الأول، وقولُه: «أو مِن إنكارِهم البعث» على الاحتمالِ الثّاني، والمقامُ يقتضي الاحتمال الثّاني؛ لقولِه بعد ذلك: ﴿أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾ وإليه الإشارةُ بقولِه: «وهذا المعنى يعضدُه ما يتلوه مِن ذكرِ إنكارِهم البعث».

(١) من قوله: «أي تثبت الحجة وتجعل» إلى هنا، سقط من (ح).
(٢) انظر: (٢: ٣٣٤).
(٣) في (ح): أمرك.
(٤) في (ح): «حرف».

بالصَّلابة والقوّة، أو احتجاجٌ عليهم بأن الطينَ اللازب الذي خُلقوا منه تراب، فمن أين استنكَروا أنْ يُخلَقوا من تُرابٍ مِثْلِه حيثُ قالوا: ﴿أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا﴾ [الرعد: ٥]. وهذا المعنى يَعضُدُه ما يتلوه مِن ذِكْرِ إنكارهم البعث. وقيل: ﴿مَّنْ خَلَقْنَآ﴾ **مِنَ الأُمم الماضية، وليس هذا القولُ بملائم.** ....

وقلت: ويعضدُ المعنى الأولَ ما سبقَ مِن مفتتَحِ السّورةِ إلى هاهنا؛ لأنه في شأنِ إثباتِ التّوحيدِ وإظهارِ القدرةِ الكاملة، يعني كيفَ يشركونَ ويستكبرونَ عن عبادتي؟ أولا يرونَ إلى ما خلقْنا مِن الملائكةِ والسّماواتِ والأرضِ والمشارقِ والمغارب والكواكب، كيفَ انقادوا وأطاعوا مع عظمِ خلقِهم وقوّةِ بطشِهم لما أردْنا فيهم؟[1] كقولِه تعالى: ﴿قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾ [فصلت: ١١] وهم يمتنعونَ عن الانقيادِ ﴿أَهُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَم مَّنْ خَلَقْنَآ﴾ ولذلكَ عقّبَه بقولِه: ﴿بَلْ عَجِبْتَ﴾.

قولُه: (**وقيل: ﴿مَّنْ خَلَقْنَآ﴾ مِن الأممِ الماضية**) عطفٌ على قولِه: «يريدُ: ما ذكرَ[2] مِن خلائقِه مِن الملائكة».

قولُه: (**وليسَ هذا القولُ بملائم**) لأن ﴿مَّنْ خَلَقْنَآ﴾ مطلقٌ يُحملُ على المقيّد، ولم يسبقْ للأممِ الماضيةِ ذكر، وقد سبقَ ذكرُ الملائكةِ والسّماواتِ وغيرِهما فوجبَ تقييدُه بها، وإليه الإشارةُ بقولِه: «وقولُه: ﴿أَم مَّنْ خَلَقْنَآ﴾ مِن غيرِ تقييدٍ بالبيان اكتفاءً ببيانِ ما تقدّمَه»، وأيضًا الفاءُ في قولِه: ﴿فَٱسْتَفْتِهِمْ أَهُمْ أَشَدُّ خَلْقًا﴾ يقتضي ترتّبَ الثّاني على الأول، وإليه الإشارةُ بقولِه: «والدّليلُ عليه قولُه بعد هذهِ الأشياء: ﴿فَٱسْتَفْتِهِمْ﴾ بالفاءِ المعقِّبة».

قالَ صاحبُ «الفرائد»: هذا القولُ مذكورٌ في «التّيسير»، قال: ﴿فَٱسْتَفْتِهِمْ﴾ أي: فاسألِ المشركينَ يا محمّد: أهم أشدُّ خلقًا أم مَن خلقْنا مِن الأممِ الماضيةِ الّذين كانوا أشدَّ منهم قوةً وأكثرَ أموالًا وأولادًا؟ فإن أجابوك بأنهم أشدُّ ممّن سلفَ فقلْ لهم: إنّا خلقْناهم، أي: خلقْنا جميعَهم مِن طينٍ لازب، يعني: أصلُهم منه وهو آدمُ عليه السّلام، ممّا[3] خلقَهم

---

(١) في (ح): «منهم».

(٢) سقط لفظ: «ذكر» من (ف).

(٣) رسمت في الأصول الخطية: «مم»، كما ترسم في الاستفهام، وليس هذا موضعه، والله أعلم.

....

منه، فكيفَ صاروا هم أشدَّ منهم؟ وكيفَ توهموا لشدّتِهم عند أنفسِهم أنهم يعجزونني وأنا خالقُ جميعِهم وموجدُهم مِن العـدم؟ وعليه جمهورُ المفسرينَ سوى الإمام(١).

ثمّ قـالَ صاحبُ «الفرائد»: يمكنُ أن يُقال: ﴿ فَٱسْتَفْتِهِمْ ﴾ يتعلّقُ بما قبلَه وهو أنه تعالى أقسمَ أن الإلهَ واحد؛ لإنكارِهم ذلكَ وادعائهم الشرك، ثمّ ذكرَ ما لا مقالَ لهم فيه احتجاجًا عليهم وهو خلقُه السّماواتِ والأرضَ وغيرَهما مِن البدائعِ والعجائبِ، فألزمَهم بما ذكرَ أن يقرّوا بأنه واحدٌ لا شريكَ له، فلمّا لم يقرّوا وعاندوا مع وضوحِ الدّليلِ كما عاندَ مَن قبلَهم وداموا على الشّركِ كما داموا عليه، قيلَ لهم: فانتظروا الإهلاكَ؛ لأنكم لا تكونونَ أشدَّ خلقًا منهم، وقد أُهلكوا بمثلِ هذا العناد، فأنتم أيضًا ستُهلكونَ به، فوضعَ ﴿ فَٱسْتَفْتِهِمْ ﴾ موضعَه لإفادتِه معناه، ويمكنُ أن يكونَ قولُه: ﴿إِنَّا خَلَقْنَٰهُم مِّن طِينٍ لَّازِبٍ ﴾ لاستكبارِهم المنتجِ للعناد، كقولِه تعالى: ﴿ فَلْيَنظُرِ ٱلْإِنسَٰنُ مِمَّ خُلِقَ ﴾ [الطارق: ٥] ويدلُّ على ما ذكرتُ الإضرابُ بعدَه وهو قولُه: ﴿ بَلْ عَجِبْتَ ﴾ وقولُه بعدَه حكايةً عنهم: ﴿ أَءِذَا مِتْنَا ﴾ الآية، ذكرَ استبعادَهم بعدَ الإضراب، فالظّاهرُ أنه غيرُ متعلّقٍ بما قبلَ الإضراب، واللهُ عزَّ وجلَّ أعلمُ بمفهومِ كلامِه وبالمرادِ منه.

وقلتُ ـ واللهُ أعلمُ ـ: خالفَ المصّنفُ في أمور، أحدُها: أنه مُجرًى على ظاهرِه فيمن يعقلُ دون التّغليب. وثانيها: أن ﴿ فَٱسْتَفْتِهِمْ ﴾ موضوعٌ موضع: فلمّا لم يقرّوا وعاندوا إلى آخرِه، والمصّنفُ جعلَها للتعقيب(٢)، وجعلَ الهمزةَ للتّقرير، والسّؤالَ للتّبكيت، يعني: إذا تقرّرَ ذلكَ فاستفتِهم. وثالثُها: أن قولَه: ﴿ أَءِذَا مِتْنَا ﴾ لا يصحُّ أن يتّصلَ بقولِه: ﴿ فَٱسْتَفْتِهِمْ ﴾.

هذا ولا يخفى على الحذّاقِ بمعرفةِ التّأليفِ والنّظامِ وعلى ذوي دُربةٍ بأساليبِ الكلامِ أن القولَ ما ذهبَ إليه المصنّف؛ لأن وِزانَ الآيةِ مع السّوابقِ واللّواحقِ وِزانُ قولِه تعالى: ﴿ أَوَلَيْسَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُم ﴾ [يس: ٨١]، وقد سبقَ تقريرُه

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٦: ٣٢٢).

(٢) في (ف): «للتغليب»، وما أثبتناه هو الأشْبَهُ بالصواب، وعليه دار كلامُ الزمخشري.

وقُرِئ: (لازم)، و(لاتِب)، والمعنى واحد، والثاقب: الشديدُ الإضاءة.

[﴿ بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ * وَإِذَا ذُكِّرُوا۟ لَا يَذْكُرُونَ * وَإِذَا رَأَوْا۟ ءَايَةً يَسْتَسْخِرُونَ ﴾ ١٢-١٤].

﴿ بَلْ عَجِبْتَ ﴾ مِن قدرة الله على هذه الخلائقِ العظيمة ﴿و﴾هم ﴿يسخَرون﴾ منكَ ومِن تعجُّبك وممّا تُريهم من آثارِ قُدْرة الله، أو مِن إنكارِهم البعثَ وهم يَسخرون من أمر البعث.

وقُرِئ بضم التاء، أي: بَلَغَ مِن عِظَمِ آياتي وكثرةِ خَلائقي أني عجبتُ منها، فكيف بعبادي وهؤلاءِ بجهلِهم وعِنادِهم يَسخرون مِن آياتي؟! أو: عجبتُ مِن أن يُنكِروا

في موضعِه، وقولِه: ﴿ لَخَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ ٱلنَّاسِ ﴾ [غافر: ٥٧].

وأمّا معنى «بل» في قولِه: ﴿ بَلْ عَجِبْتَ ﴾ فهو إضرابٌ عن الأمرِ بالاستفتاء[(١)]، أي: لا تستفتِهم فإنهم معاندونَ مكابرونَ لا ينفعُ فيهم الاستفتاءُ ولا يتعجّبونَ مِن قدرةِ الله على خلقِ هذهِ المذكوراتِ وعلى قدرتِه على إعادتِكم وأنتم ترابٌ كما كنتم؛ لأنهم صمٌّ بكمٌ عُمي، وإنما يتعجّبُ مثلُك ممّن له إنصافٌ ونظرٌ صحيحٌ موفَّقٌ مِن عند الله، ألا ترى كيفَ قيّدَه بقولِه: ﴿وَيَسْخَرُونَ﴾ وعطفَ عليه ﴿ وَقَالُوٓا۟ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ * أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا ﴾ الآية.

قولُه: (وقُرِئَ بضمِّ التّاء) حمزةُ والكسائي[(٢)]، والباقونَ: بفتحِها.

---

(١) في (ح): «بالاستثناء».

(٢) واحتجَّ لها أبو عُبَيْدٍ بغير واحدٍ من الأخبار، ثم قال: «والشاهدُ لها مع هذه الأخبارِ قولُه تعالى: ﴿وَإِن تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ﴾ [الرعد: ٥] فأخبر جلّ جلالُه أنّه عجيب». انتهى من «حجّةِ القراءات» ص٦٠٧.

وقال الزجاج في «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٣٠٠): وقد أنكر قومٌ هذه القراءة وقالوا: الله عزّ وجلّ لا يعجب، وإنكارُهم هذا غلط، لأن القراءةَ والرواية كثيرة: والعجبُ من الله خلافهُ من الآدميين كما قال: ﴿وَيَمْكُرُ ٱللَّهُ﴾ [الأنفال: ٣٠] و﴿وَهُوَ خَٰدِعُهُمْ﴾ [النساء: ١٤٢]، والمكرُ من الله والخِداعُ خلافُه من الآدميين.

البعثَ **ممّن هذه أفعالُه**، وهم يَسخرون ممّن يصف اللهَ بالقُدرة عليه. فإن قلت: كيف يجوزُ العَجَبُ على الله تعالى، وإنما هو **رَوْعةٌ** تَعتَرِي الإنسانَ عند استعظامِه الشيء، والله تعالى لا يجوز عليه الرَّوعةُ؟ قلت: فيه وَجْهان؛ أحدُهما: **أن يجرَّد العَجَبُ لمعنى الاستعظام**، والثاني: ....

قولَه: (**ممّن هذه أفعالُه**) «مِن» متعلّقٌ بقولِه: «أن يشكروا».

قولُه: (**رَوعة**) **الجوهري**: الرّوعُ ـ بالفتحِ ـ: الفزع، والرّوعةُ: الفزعة. **الأساس**: ومِن المجاز: وفرس رائع، يروعُ الرّائيَ بجمالِه، يريد: يدخلُ رُوعَه الهيبة، ومنه الحديث: «إن روحَ القدُسِ نفثَ في رُوعِي»(١).

قولُه: (**أن يُجَرَّدَ العجبُ لمعنى الاستعظام**) هذا على أصولِ المتكلّمين، قالوا: عامّةُ صفاتِ الله الّتي تستدعي الجسميّةَ تفسَّرُ على أحوالِنا لأعراضِنا في الانتهاءِ لا في الابتداء(٢)، فيُحملُ التّعجّبُ على الاستعظام، فإن مَن رأى منّا أمرًا عظيمًا لم يرهُ قبلُ تفجَؤُه الرّوعةُ فيستعظمُه، لذلكَ فاللهُ تعالى منزّهٌ عن المعنى الأولِ فيُحملُ على الثّاني، وأُوردَ بأن ترتّبَ الاستعظامِ على عكسِ ما ذُكرَ ضرورةَ أنه يُستعظمُ الشّيءُ أولًا ثمّ تعتري الرّوعة، وتعريفُه المذكورُ في «الكشّافِ» دالٌّ عليه، فيُقال: الوجدانُ حاكم أنَ استعظامَ الشّيءِ مسبوقٌ بانفعالٍ يحصلُ في الرّوعِ مِن رؤيةِ أمرٍ غريب(٣)، كمشاهدةِ جوهرةٍ نفيسةٍ أو درّةٍ يتيمة، هذا هو المعنيُّ بالرّوعةِ عند التّعجّب.

وأمّا قولُه: «وتعريفُه المذكورُ دالٌّ عليه» فممنوع، ولفظُ «عندَ» في قولِه: «عندَ استعظامِه الشّيء» لا ينافي ما ذكرْنا؛ لأنه إنما دلَّ على المعيّةِ الزّمانيّة، على أن الإمامَ نصَّ في هذا المقام على هذا المعنى، حيثُ قال: القانونُ في هذا البابِ أن هذهِ الألفاظَ محمولةٌ على نهاياتِ الأعراضِ لا على بداياتِها، ومَن تعجّبَ مِن شيءٍ فإنه يستعظمُه، والتّعجّبُ في حقِّ الله تعالى محمولٌ

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) يعني أن تحملَ على غاياتها مِثل أن تحمَل الرحمةُ في حقِّ الله تعالى على إرادةِ الإحسان.

(٣) في (ح): «عجيب».

أن يُتَخَيَّلَ العَجَبُ ويُفْرَض، وقد جاءَ في الحديث: ....

على أنه تعالى يعظِّمُ تلكَ الحالة، إن كانَت قبيحةً فيترتَّبُ عليها العقاب، وإن كانَت حسنةً فيترتَّبُ عليها الثَّواب، تمّ كلامُه[١].

والحاصلُ في إضافةِ التّعجّبِ إلى الله تعالى وجهان: عجبٌ ممّا يرضى، ومعناه الاستحسانُ والخبرُ عن تمامِ الرضا[٢]، وعجبٌ ممّا أنكرَه ومعناه الإنكارُ والذّمّ له، والله أعلم.

قولُه: (**أن يُتخيّلَ العجبُ ويُفرض**) أي: يُجعلُ التّركيبُ مِن الاستعارةِ التّخييليّةِ، كما في قولهم: لسانُ الحالِ ناطقٌ بكذا، فيكونُ إثباتُ التّعجّبِ لله سبحانه وتعالى كتخييلِ اللّسانِ[٣] للحال.

وقالَ صاحبُ «الفرائد»: إن كانَ المرادُ مِن التّخيّلِ أنه يُفرضُ له[٤] تعالى ذلكَ ـ ولم يكنْ ـ كانَ كذبًا عليه، وإن كانَ أنه مفروضٌ له وكانَ جائزًا عليه ـ ومعلومٌ أنه لا يجوزُ ـ فكانَ كذبًا أيضًا، فلا وجهَ للفرض، ويمكنُ أن يُجابَ بأن يُقال: هو عند الله تعالى بمنزلة لو جازَ عليه العجبُ لعجِب، ويمكنُ أن يُقال: عجِبَ، أي: حَمَلَ على العجَب؛ لأن الحاملَ على الفعلِ يسمّى فاعلًا. تمّ كلامُه.

والعجبُ أنه سدَّ بابَ الاستعارةِ بهذا البيان، وقد صرّحَ المصنّفُ بلفظِ الاستعارةِ في «يسٓ» عند قولِه: ﴿يَٰحَسۡرَةً عَلَى ٱلۡعِبَادِ﴾ [يسٓ: ٣٠]. وأمّا التّفصّي عن الكذبِ فيصيبُ القرينةَ كما نصّ عليه صاحبُ «المفتاح»[٥]، فيُتصوّرُ معنًى يليقُ بجلالِ الله عزَّ وجلَّ ـ وإن لم تُعرفْ كيفيّتُه ـ موافقًا للأمرِ المتعارفِ يعني التّعجّبَ، ثمّ يُطلقُ على هذا المتصوَّرِ اسمُ المتعارف، والقرينةُ نسبتُه إلى ذاتِه المقدّسةِ عن صفاتِ المخلوقين.

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٦: ٣٣٤).

(٢) في (ح): «القضا».

(٣) في (ط): «الإنسان».

(٤) سقط لفظ: «له» من (ح).

(٥) «مفتاح العلوم» ص٣٧٣.

«عَجِبَ ربُّكم من أَلِّـكم وقُنوطِكم وسُرعةِ إجابته إيّاكم». وكان شُريحٌ يقرأ بالفتح، ويقول: إنّ اللهَ لا يَعجَبُ مِن شيء، وإنما يعجبُ مَن لا يَعلم. فقال إبراهيمُ النَّخَعيّ: إنَّ شُريحاً كان يُعجِبُه عِلْمُه، وعبدُ الله أعلم. يريد عبدَ الله بن مسعود، وكان يقرأ

وقريبٌ منه قولُ الإمامِ مالكٍ رضيَ اللهُ عنه في قولِه: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]: الاستواءُ معلومٌ والكيفيَّةُ مجهولة[١]. والله أعلم.

وأمّا الإسنادُ المجازيُّ فوجهٌ حسن، نقلَ محيي السُّنّةِ عن سيّدِ الطّائفةِ جُنيدٍ قُدّسَ سرّهما، قال: اللهُ تعالى لا يعجبُ مِن شيء، ولكنّه تعالى وافقَ رسولَه ﷺ لمّا عجِبَ رسولُه ﷺ وقال[٢]: ﴿وَإِن تَعۡجَبۡ فَعَجَبٞ قَوۡلُهُمۡ﴾ [الرعد: ٥] أي هو كما تقولُه[٣].

قولُـه: (عـجِبَ ربُّكـم مِن أَلِّكـم)، النّهايـة. وفي الحديث: «عجِبَ ربُّكم مِن أَلِّكُم وقُنوطِكم»[٤]، الألّ: شدّةُ القُنوط، ويجوزُ أن يكونَ مِن رفعِ الصّوتِ بالبكاء، يُقال: أَلَّ يَئِلُّ أَلًّا، قالَ أبو عُبيد: المُحدّثونَ يروونَه بكسرِ الهمزة، والمحفوظُ عند أهلِ اللّغةِ الفتح، وهو أشبهُ بالمصادر.

قولُه: (إنّ شُريحًا كانَ يعجبُه علمُه، وعبدالله أعلم) وعن بعضِهم: مثلُه ما وردَ: «نَعِمَ اللهُ بك عينًا»[٥]، وحُدِّثَ به في مجلسِ شعبةَ فأنكرَه شعبة، فحُدِّثَ إنكارُه ابنَ الأعرابيِّ فقال:

---

(١) ذكره ابن عبد البرِّ في «الاستذكار» (٢: ٥٢٩) وزاد: وسؤالك عنه بدعة، وأراك رجلَ سوء. وهي في «سِيَر أعلام النبلاء» (٨: ١٠٦).

(٢) قوله: «لما عجب رسوله» ساقط من (ح) و(ط)، ولفظة: «وقال» ساقطة من (ح).

(٣) «معالم التنزيل» (٧: ٣٦).

(٤) ذكره البغوي في «شرح السنة» (١٤: ٣٦٥) من غير إسناد، وقال الزيلعي في «تخريج أحاديثِ الكشاف» (٣: ١٧٥): غريب.

(٥) قد أخرج أبو داود في «السنن» (٥٢٢٧) من حديث عبد الرزاق، عن مَعْمَرٍ عن قتادة أو غيره أنّ عِمرانَ بن حُصَيْن قال: كنّا نقولُ في الجاهلية: أنْعَمَ اللّـهُ بك عَيْناً، وأنعِم صباحاً، فلما كان الإسلامُ نُهينا عن ذلك» قال عبد الرزاق: قال مَعْمَر: يُكرهُ أن يقولَ الرجل: أنْعَمَ الله بك عيْناً، ولا بأسَ أن يقول: أنْعمَ الله عينك.

بالضمّ. وقيل: معناه: قلْ يا محمّد: بل عَجِبت. ﴿وَإِذَا ذُكِّرُوا﴾: ودأبُهم أنهم إذا وُعِظوا بشيء لا يَتَّعظون به، ﴿وَإِذَا رَأَوْا ءَايَةً﴾ مِن آياتِ الله البيِّنة؛ كانشقاقِ القَمَر ونحوِه، ﴿يَسْتَسْخِرُونَ﴾: يُبالِغون في السُّخرية، أو يَستدعي بعضُهم من بعضٍ أنْ يَسخرَ منها.

[﴿وَقَالُوٓاْ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ * أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ * أَوَءَابَآؤُنَا ٱلْأَوَّلُونَ * قُلْ نَعَمْ وَأَنتُمْ دَٰخِرُونَ * فَإِنَّمَا هِىَ زَجْرَةٌ وَٰحِدَةٌ فَإِذَا هُمْ يَنظُرُونَ﴾ ١٥ - ١٩]

و(آباؤُنا) معطوفٌ على محلِّ (إنّ) واسمِها، أو على الضَّميرِ في (مبعوثون)، والذي جوَّز العطفَ عليه **الفصلُ بهمزة الاستفهام**. والمعنى: أَيُبعَثُ أيضاً آباؤُنا؟! على زيادة

أعذُرُهم فإنهم لا يعلمون. قالَ المصنِّف: وجهُه أن الباءَ هاهنا للتّعديةِ، أي: أنعمَكَ اللهُ عينًا، أي: أقرّ عينَك، وظنَّ شُعبةُ أن العينَ وقعَ تمييزًا مِن الفاعلِ وأن الباءَ[1] بمنزلةِ الباءِ في: سررتُ به وفرحتُ، ولذلكَ أنكرَه. وتأويلُ الآيةِ على قراءةِ عبدِالله: أن اللهَ تعالى ذكرَ إنكارَه عليهم ما هم فيه مِن الكفرِ والتّكذيبِ، وذكرَ سُخطَه عليهم، وهم يسخرونَ ويستهزئونَ ولا يتذكّرون.

قولُه: (**الفصلُ بهمزةِ الاستفهام**) قرأ قالونُ وابنُ عامر: «أوْ آباؤنا»[2] بإسكانِ الواو، والباقونَ: بفتحِها، أي: لولا همزةُ الاستفهامِ والفصلُ بها لما جازَ[3] العطفُ على الضّميرِ المرفوعِ بالصّريحِ مِن غيرِ تأكيد. قالَ القاضي: أصلُه: أَنُبعثُ أئذا متْنا؟ فبدّلوا الفعليّةَ بالاسميّةِ وقدّموا الظّرفَ وكرّروا الهمزةَ مبالغةً في الإنكارِ وإشعارًا بأن البعثَ مستنكرٌ في نفسِه، وفي هذهِ الحالِ أشدُّ استنكاراً، ويمكنُ أن يُجعلَ الكلامُ ذا جملتينِ معطوفتين، والتّقدير: أَنُبعثُ إذا كنّا ترابًا وعظامًا؟ ويُبعثُ أيضًا آباؤنا الأقدمون؟ ثمّ أدخلَ همزةَ الإنكارِ[4] بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه لمزيدِ الاستبعاد[5].

(١) في (ف): «التاء» في الموضعَيْن.
(٢) انظر: «حجّة القراءات» ص٦٠٨.
(٣) في (ط): «لجاز».
(٤) من قوله: «أن يجْعلَ الكلامُ» إلى هنا، سقط من (ح).
(٥) «أنوار التنزيل» (٥: ٧).

الاستبعاد، يَعنُون أنهم أقدم، فبَعْثُهم أبعدُ وأبطل. وقُرئ: ﴿أَوْ آباؤنا﴾. ﴿قُلْ نَعَمْ﴾: وقُرئ: (نَعِمْ) بكسرِ العَين، وهما لُغتان. وقُرئ: (قالَ نعم) أي: اللهُ تعالى أو الرسولُ ﷺ. والمعنى: نعم تُبْعَثون ﴿وَأَنتُمْ دَاخِرُونَ﴾: صاغِرُون. ﴿فَإِنَّمَا﴾ جوابُ شرطٍ مقدَّر، تقديرُه: إذا كان ذلك فما ﴿هِيَ﴾ إلّا ﴿زَجْرَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ وهي لا ترجعُ إلى شيء، إنما هي مُبهمة مُوضِحُها خبرُها.

ويجوز: فإنما البَعْثةُ زجرةٌ واحدة؛ وهي النفخةُ الثانية. والزجرة: الصَّيحة، من

قولُه: (إنّما هي مبهمةٌ مُوضحُها خبرُها) وهي ﴿زَجْرَةٌ وَاحِدَةٌ﴾، ونظيرُها قولُ الشّاعر:

هي النّفسُ ما حمّلتها تتحمّلُ[1]

وقالَ الآخر:

هما خُطّـــتا إمّـــا إســـارٌ ومنّةٌ وإمّا دمٌ، والقتلُ بالحرِّ أجدرُ[2]

الخطّة: الحالُ والأمر. والإسار: القِدُّ الّذي يُشدُّ به خشبُ الرّحل. والإسَار: الأسر.

قولُه: (ويجوزُ: فإنّما البعثةُ زجرةٌ واحدة) أي: لفظةُ ﴿هِيَ﴾ يجوزُ أن ترجعَ إلى شيءٍ، وهي البعثةُ المفهومةُ مِن قولِه: ﴿لَمَبْعُوثُونَ﴾. قالَ الزّجّاج: المعنى: قلْ لهم: نعم تبعثونَ وأنتم صاغرون[3]، ثمّ فسّر أن بعثَهم يقعُ بزجرةٍ واحدةٍ؛ بقولِه: ﴿فَإِنَّمَا هِيَ زَجْرَةٌ وَاحِدَةٌ فَإِذَا هُمْ﴾ يحيونَ ويبعثونَ بصراءَ ينظرون[4].

وقولُ المصنّف: «إذا كانَ ذلك» أي: القيامةُ أو نفخةُ القيامة، هو المرادُ بقولِ الزّجّاج: «ثمّ فسّرَ أن بعثَهم».

---

(١) لعلي بن الجهْم في «ديوانه» ص١٦٢ من قصيدةٍ يمدح بها المتوكّل، وتمامُ البيت:
وللدهرِ أيّامٌ تجورُ وتَعْدِلُ

(٢) لتأبّطَ شَرّاً في «ديوانه» ص١٧.

(٣) قولُه: «وأنتم صاغرون» سقط من (ح).

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٣٠١).

قولِك: زَجَرَ الراعي الإبلَ أو الغنم؛ إذا صاحَ عليها فريعَتْ لصَوْتِه، ومنه:

زَجْرَ أبي عُرْوةَ السِّـباعَ إذا أشـفَقَ أنْ يَختَلِطْنَ بالغَنَمِ

يريد تَصْوِيتَه بها. ﴿فَإِذَا هُمْ﴾ أحياءٌ بُصَراء ﴿يَنظُرُونَ﴾.

[﴿وَقَالُوا۟ يَٰوَيْلَنَا هَٰذَا يَوْمُ ٱلدِّينِ * هَٰذَا يَوْمُ ٱلْفَصْلِ ٱلَّذِى كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ﴾ ٢٠-٢١]

يحتملُ أن يكون ﴿هَٰذَا يَوْمُ ٱلدِّينِ﴾ إلى قوله: ﴿ٱحْشُرُوا۟﴾ [الصافات: ٢٢] مِن كلام الكَفَرةِ بعضِهم مع بعض، وأن يكون من كلامِ الملائكة لهم، وأنْ يكونَ ﴿وَقَالُوا۟ يَٰوَيْلَنَا هَٰذَا يَوْمُ ٱلدِّينِ﴾ كلامَ الكفرة، و﴿هَٰذَا يَوْمُ ٱلْفَصْلِ﴾ من كلامِ الملائكة جواباً لهم. ويومُ الدِّين: اليومُ الذي نُدان فيه، أي: نُجازى بأعمالنا. ويومُ الفصل: يومُ القَضاء، والفَرْقِ بين فِرَقِ الهُدى والضلالة.

[﴿ٱحْشُرُوا۟ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ وَأَزْوَٰجَهُمْ وَمَا كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ * مِن دُونِ ٱللَّهِ فَٱهْدُوهُمْ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْجَحِيمِ * وَقِفُوهُمْ إِنَّهُم مَّسْـُٔولُونَ * مَا لَكُمْ لَا تَنَاصَرُونَ * بَلْ هُمُ ٱلْيَوْمَ مُسْتَسْلِمُونَ﴾ ٢٢-٢٦]

﴿ٱحْشُرُوا۟﴾ خطابُ الله للملائكة، أو خطابُ بعضِهم مع بعض، ﴿وَأَزْوَٰجَهُمْ﴾:

قولُه: (زجرَ أبي عروة) البيتَ[١]، المصنّف: «زجرَ» يُروى بفتحِ الرّاءِ، عن بعضِهم: وهو يحتملُ وجهين: أن يكونَ مصدرًا، وأن يكونَ فعلًا ماضيًا، والأصلُ: زَجَرَ، ثمّ خُفّفَ، ويُروى برفعِها، وهو مصدرٌ لا غير. فيه نظر.

روى المصنّف: أن أبا عروةَ كنيةُ العبّاسِ بنِ عبدِالمطّلبِ في سورةِ «الحجرات»، وأنشدَ البيتَ، وقال: زعمَت الرواةُ أنه كانَ يزجرُ السّباعَ عن الغنمِ فيفتقُ مرارةَ السَّبُعِ في جوفِه، ولم أجدْ لهذا أصلًا. وكنيتُه في «الاستيعابِ» و«جامعِ الأصول»: أبو الفضل[٢].

---

(١) للنابغة الجعدي. انظر: «الكامل» للمبرِّد (٢: ١٢٣).

(٢) انظر: «الاستيعاب» (٤: ١٩٠٨) و«جامع الأصول» (١٢: ٥٦٢).

وضُرَباءَهم، عن النبي ﷺ؛ **وهم نظراؤُهم وأشباهُهم** من العُصاة: أهلُ الزنى مع أهل الزنى، وأهلَ السَّرقة مع أهل السرقة. وقيل: قُرناءَهم من الشياطين. وقيل: نساءَهم اللّاتي على دِينهم، ﴿فَٱهۡدُوهُمۡ﴾: فعرِّفوهم طريقَ النار حتى يَسلُكوها. هذا تهكُّمٌ بهم وتوبيخٌ لهم بالعَجْز عن التناصُر بعدما كانوا على خلافِ ذلك في الدنيا متعاضِدِينَ مُتناصِرين. ﴿بَلۡ هُمُ ٱلۡيَوۡمَ مُسۡتَسۡلِمُونَ﴾: قد أسْلَمَ بعضُهم بعضاً وخَذَلَه عن عَجْز، وكلُّهم مُستسلِم غير مُنتصِر. **وقُرئ: (لا تَتَناصَرون)**، و: (لا تَنَّاصَرُون) بالإدغام.

[﴿وَأَقۡبَلَ بَعۡضُهُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖ يَتَسَآءَلُونَ * قَالُوٓاْ إِنَّكُمۡ كُنتُمۡ تَأۡتُونَنَا عَنِ ٱلۡيَمِينِ * قَالُواْ بَل لَّمۡ تَكُونُواْ مُؤۡمِنِينَ * وَمَا كَانَ لَنَا عَلَيۡكُم مِّن سُلۡطَٰنِۭۖ بَلۡ كُنتُمۡ قَوۡمٗا طَٰغِينَ * فَحَقَّ عَلَيۡنَا قَوۡلُ رَبِّنَآۖ إِنَّا لَذَآئِقُونَ * فَأَغۡوَيۡنَٰكُمۡ إِنَّا كُنَّا غَٰوِينَ * فَإِنَّهُمۡ يَوۡمَئِذٖ فِي ٱلۡعَذَابِ مُشۡتَرِكُونَ * إِنَّا كَذَٰلِكَ نَفۡعَلُ بِٱلۡمُجۡرِمِينَ * إِنَّهُمۡ كَانُوٓاْ إِذَا قِيلَ لَهُمۡ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ يَسۡتَكۡبِرُونَ﴾ ٢٧-٣٥]

قولُه: (**وضُرَباءَهم**) الضُّرَباءُ والأضْرَاب: الأمثال. قال: سمعْتُ غيرَ واحدٍ مِن العربِ يقول: هذا ضِرْبُه، أي: مثلُه، بكسرِ الضّاد، ويعضدُه قولُهم: مثلٌ ومثيل، وشبهٌ وشبيه، وأنهم جمعوه على أضراب، والّذي في الكتبِ المضبوطةِ: بفتحِ الضّاد.

قولُه: (**وهم نظراؤهم وأشباهُهم**) قالَ الزّجّاج: تقول: عندي مِن هذا أزواجٌ، أي: أمثال، وكذلكَ: زوجانِ مِن الخِفاف، أي: كلُّ واحدٍ نظيرُ صاحبِه، وكذلكَ: الزّوجُ: المرأة، والزّوجُ: الرّجل، وقد تناسبَا بعقدِ النّكاح[١].

وقالَ أبو البقاء: الجمهورُ على نصبِ ﴿وَأَزۡوَٰجَهُمۡ﴾ أي: احشروا أزواجَهم، وهو بمعنى «مع»، وهو في المعنى أقوى، وقُرئَ شاذًّا بالرّفعِ عطفًا على الضّميرِ في ﴿ظَلَمُواْ﴾[٢].

قولُه: (**وقُرئ: لا «تتناصرُون»**) روى البَزّي عن ابنِ كثير[٣].

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٣٠١).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٨٩).

(٣) انظر: «التيسير» للداني ص٨٣.

اليمينُ لمّا كانت أشرفَ العضوَيْن وأمْتَنَهما وكانوا يتيمَّنون بها؛ فبها **يُصافِحُون ويُماسِحون** ويُناوِلون ويَتناوَلون، ويُزاوِلون أكثرَ الأمور، ويتشاءَمُون بالشِّمال؛ ولذلك سمَّوها: الشُّؤمى، كما سمَّوا أختَها اليُمنى، **وتيمَّنوا بالسانِح**، وتطيَّروا بالبَارِح، **وكان الأعسرُ مَعِيباً** عندهم، وعَضدَتِ الشريعةُ ذلك، فأَمَرتْ بمُباشرةِ أفاضلِ الأمور باليَمين، وأراذلِها بالشِّمال، وكان رسولُ الله ﷺ يحبُّ التيامُنَ في كلِّ شيء، وجُعلتِ اليمينُ لكاتِبِ الحَسَنات، والشِّمالُ لكاتب السيِّئات، ووُعِدَ المُحسِنُ أن يؤتى كِتابَه بيمينه، والمُسيءُ أن يُؤتاه بشِماله ـ **استُعِيرتْ لجهة الخير** وجانبِه، **فقيل**: أتاه عن اليَمين ـ أي: مِن قِبَلِ الخير وناحيتِه ـ فصدَّه عنه وأضلَّه.

وجاء في بعضِ التفاسير: مَن أتاه الشيطانُ من جهة اليمين: أتاه من قِبَلِ الدِّين فلبَّس عليه الحقّ، ومَن أتاه من جهة الشِّمال: أتاه مِن قِبَلِ الشَّهوات، ومَن أتاه من

قولُه: (**ويماسِحون**) قيل: يعاقدونَ ويعاهدون، أو يتبرّكون. **النّهاية**: إنّما سُمّيَ عيسى بالمسيح؛ لأنه كانَ لا يمسحُ بيدِه ذا عاهةٍ إلّا بَرِئ.

قولُه: (**وتيَمّنوا بالسّانِح**)، **النّهاية**: هو ما مرَّ مِن الطّيرِ والوحوشِ بينَ يديكَ مِن جهةِ يسارِكَ إلَى يمينِك، والعربُ تتيمَّنُ به؛ لأنه أمكنُ للرَّميِ والصّيد، والبارِحُ: ضدُّه.

قولُه: (**وكانَ الأعسرُ معيبًا**) **الجوهري**: يُقال: أعسرُ بيّنُ العَسَر، الّذي يعملُ بيسارِه.

قولُه: (**استُعيرَت لجهةِ الخير**) جوابُ «لما».

قولُه: (**فقيل**) متّصلٌ بقولِه: «استُعيرَت»، وقصدُه بقولِه: «أتاه» يعني: لمّا كانتِ اليمينُ أشرفَ العضوينِ استُعيرَت لجهةِ الخير[1]، قيل: أتاهُ من جهةِ الخير، فصدّهُ عن الخير، وعليه معنَى الآية، وتحريرُه: قالَ بعضُ أهلِ الجحيم لبعض: ﴿إِنَّكُمْ كُنتُمْ تَأْتُونَنَا﴾ مِن قِبلِ الخيرِ وتصدّونَنا عن الإيمانِ وتضلّوننا عن سبيل الحقّ، ولذلكَ كانَ جوابُ البعضِ الآخر: ﴿بَل لَّمْ تَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾.

---

(١) من قوله: «جوابُ لما» إلى هنا، سقط من (ح).

بينِ يدَيْه: أتاه مِن قِبَلِ التكذيب بالقيامةِ وبالثوابِ والعقاب، ومَن أتاه مِن خَلْفه: خوَّفه الفقرَ على نفسِه وعلى مَن يُخلِّفُ بعدَه؛ فلم يصلْ رَحِماً، ولم يؤدِّ زكاةً. فإن قلت: قولُهم: **أتاه من جهةِ الخير** وناحيتِه: مجازٌ في نفْسِه، فكيف جُعلتِ اليمينُ مجازاً عن المجاز؟ قلت: مِنَ المَجاز ما غَلَبَ في الاستعمال حتى لَحِقَ بالحقائق، وهذا مِن ذاك؛ **ولك أن تجعلَها مُستعارة** للقوّة والقَهْر؛ لأنّ اليمينَ موصوفةٌ بالقوّة، وبها يقعُ البَطْش. والمعنى: أنكم كنتم تأتوننا عن القوّة والقَهْر، وتَقصِدُوننا عن السُّلطانِ والغَلَبة حتى تَحمِلونا على الضلالِ وتَقسرُونا عليه.

وهذا مِن خِطابِ الأتْباع لرُؤسائهم، والغُواةِ لشياطينهم، ﴿بَل لَّمْ تَكُونُواْ مُؤْمِنِينَ ﴾:

قولُه: (قولُهم[1]: **أتاهُ منْ جهةِ الخير**) يعني قولَهم: أتاهُ من جهةِ اليمينِ كما تقرَّر، مستَعارٌ من قولِهم: أتاهُ من جهةِ الخير، والخيرُ لا جهةَ له، فكيفَ يُستَعارُ منه؟ وأجابَ أنَّهُ مجازٌ في المرتبةِ الثَّانية، فهوَ كالمسافة، وهيَ موضعُ الشَّمِّ في الأصل، من سافَه [إذا] شَمَّه، ثُمَّ استُعيرَ لبُعدِ ما بينَ الموضعين، ثُمَّ استُعيرَ لفَرقِ ما بينَ الكلامين.

قولُه: (**ولكَ أن تجعَلَها مستَعارة**) عطفٌ على قولِه: «اليمينُ لمَّا كانتْ أشرَفَ العُضوين»، ويجوزُ أن يُقال: إنَّهُ عطفٌ من حيثُ المعنى على قولِه: «استُعيرَتْ لجهةِ الخير»، وهما نشرٌ لِما لُفَّ في قولِه: «وكانوا يتيمَّنونَ بها، فبها يُصافِحون» إلى آخِرِه؛ لأنَّهُ مُناسبٌ لقولِه: «اليمينُ لَمَّا كانتْ أشرفَ العضوين»، كما أنَّ قولَه: «مُستَعارةً للقوَّةِ والقهر» مناسبٌ لقولِه[2]: «وأمتَنهما» وليستْ هذهِ الاستعارةُ من التي مَبناها على التَّشبيه، بل هيَ من إطلاقِ السَّببِ على المُسبَّب، وقدْ جمعَ المعنيينِ مَنْ قال:

وكنَّـــا الأيْمَنينَ إذا التَقَينا ... وكانَ الأيْسَريـــنَ بَنو أبينا[3]

---

(١) سقط لفظ: «قولهم» من (ح).

(٢) من قوله: «اليمينُ لمَّا كانت» إلى هنا، سقط من (ح).

(٣) لعمرو بن كلثوم من معلّقتِه المشهورة. انظر: «شرح المعلّقات السبع» للزوزني ص٢٣٠.

بل أَبَيْتُم أنتم الإيمانَ وأعرضتُم عنه، مع تمكُّنِكم منه مختارِينَ له على الكُفْر، غيرَ مُلجَئين إليه، ﴿وَمَا كَانَ لَنَا عَلَيْكُم﴾ من تسلُّطٍ نسلبُكم به تمكُّنَكم واختيارَكم، ﴿بَلْ كُنتُمْ قَوْمًا﴾ مُختارِينَ الطُّغيانَ ﴿فَحَقَّ عَلَيْنَا﴾: فلزِمَنا ﴿قَوْلُ رَبِّنَآ إِنَّا لَذَآئِقُونَ﴾ **يعني: وَعِيدَ الله بأنا ذائِقُون لعذابه لا محالة؛ لعِلْمِه بحالِنا** واستحقاقِنا بها العُقوبة، ولو حكى الوعيدَ كما هو لقال: إنكم لذائقون، ولكنه عَدَلَ به إلى لفظِ المتكلِّم؛ لأنهم متكلِّمون بذلك عن أنفُسِهم، ونحوُه قولُ القائل:

لقد زَعَمَت هَوازِنُ قَلَّ مالِي

ولو حَكى قولَها لقال: قَلَّ مالُك.

ومنه قولُ المُحَلِّفِ للحالِف: احلفْ لأخرُجَنّ، ولتَخرُجنّ؛ الهمزة لحكايةِ لَفْظِ الحالف، والتاءُ لإقبال المُحلِّفِ على المُحلَّف. ﴿فَأَغْوَيْنَٰكُمْ﴾: فدعَوْناكم إلى الغيِّ **دعوةً مُحصِّلة للبُغْية**، لقبولِكم لها واستجابتِكم الغيَّ على الرُّشد، ﴿إِنَّا كُنَّا غَٰوِينَ﴾ فأَرَدْنا

قولُه: (**يعني وعيدَ الله بأنا ذائقونَ لعذابِهِ لا محالة؛ لعِلمِهِ بحالنا**) قالَ القاضي: بيَّنوا بقولِهم: ﴿فَحَقَّ عَلَيْنَا قَوْلُ رَبِّنَآ إِنَّا لَذَآئِقُونَ﴾ أنَّ ضلالَ الفريقينِ ووقوعَهمْ في العقابِ كانَ أمرًا مقضيًّا لا محيصَ لهم عنه، وأنَّ غايةَ ما فَعَلوا بهِمْ أنَّهُمْ دَعَوْهُمْ إلى الغي؛ لأنَّهم كانوا على الغَيِّ فأحبُّوا أن يكونوا مثلهم، وفيهِ إيماءٌ بأنَّ غوايَتَهم في الحقيقةِ ليسَ من قِبَلِهِم[1].

قولُه: (**لقد زَعَمَتْ هَوَازِنُ قَلَّ مالي**) تَمامُه:

وهلْ لي غيرُ ما أنْفَقْتُ مالُ؟[2]

قولُه: (**دَعوَةً مُحصِّلةً[3] للبُغية**) يريدُ أنَّ الإغواءَ ضدُّ الهدايةِ، كما أنَّ الهدايةَ معناها

---

(١) «أنوار التنزيل» (٥: ٩).

(٢) ليزيد بن الجهم. انظر: «الحماسة البصرية» (٢: ١٢).

(٣) في (ف): «مخلصة».

إغواءَكم؛ لتكونوا أمْثالَنا، ﴿فَإِنَّهُمْ﴾ فإنَّ الأتْباعَ والمتبُوعِين جميعاً، ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ يومَ القيامة ﴿مُشْتَرِكُونَ﴾ في العذابِ كما كانوا مُشتركين في الغواية، ﴿إِنَّا﴾ مِثْلَ ذلك الفعلِ ﴿نَفْعَلُ﴾ بكلِّ مُجرم، يعني: أنّ سببَ العُقوبة هو الإجرام، فمَن ارتكبَه استوجَبَها. ﴿إِنَّهُمْ كَانُوٓاْ إِذَا﴾ سَمِعُوا بكلمة التوحيد نَفَرُوا واستكبروا عنها وأبَوْا إلا الشِّرك.

[﴿وَيَقُولُونَ أَئِنَّا لَتَارِكُوٓاْ ءَالِهَتِنَا لِشَاعِرٍ مَّجْنُونٍ * بَلْ جَآءَ بِٱلْحَقِّ وَصَدَّقَ ٱلْمُرْسَلِينَ * إِنَّكُمْ لَذَآئِقُواْ ٱلْعَذَابِ ٱلْأَلِيمِ * وَمَا تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ ٣٦ - ٣٩]

﴿لِشَاعِرٍ مَّجْنُونٍ﴾ يَعنُون محمّداً ﷺ، ﴿بَلْ جَآءَ بِٱلْحَقِّ﴾ ردٌّ على المشركين ﴿وَصَدَّقَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ كقوله: ﴿مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ [البقرة: ٩٧]، وقُرِئ: (لذائقُو العذاب)، بالنصبِ على تقدير النُّون، كقوله:

ولا ذاكِرِ اللهَ إلَّا قَليلا

بتقديرِ التنوين.

الدَّلالةُ المُوصلةُ إلى البغية، كذَلِكَ الإغواء، لكن على العكس، ولذَلِكَ قابلَ الغيَّ بالرُّشدِ في قولِه: «استِحبابِكم الغيَّ على الرُّشد».

قولُه: (**ولا ذاكِرِ اللهَ إلا قليلا**)، أوَّلُه:

فألفَيْتُهُ غيرَ مُستَعتِبٍ

قَبْلَه.

فـذَكَّـرتُـهُ ثُـمَّ عـاتَبتُـهُ عِتابًا رقيقًا وقولًا جميلا(١)

أي: غيرَ راجعٍ بالعتابِ عن قبحِ ما فعل. والأصل: ولا ذاكرًا اللهَ إلا قليلاً؛ بالتَّنوينِ ونصبِ «الله»، إلا أنَّهُ حذفَ التَّنوينَ لالتقاءِ السَّاكِنينِ لا للإضافة، ولهذا كانَ منصوبًا، و«ذاكِرِ» مجرور، عطفٌ على «مُستعتِب».

---

(١) لأبي الأسود الدؤلي. انظر: «خزانة الأدب» (١: ٢٨٤).

وقُرئ على الأصل: (لذائقونَ العذاب). ﴿إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾: إلّا مِثْل ما عَملتم جزاءً سيِّئاً بعملٍ سيِّئ.

[﴿إِلَّا عِبَادَ اللَّهِ الْمُخْلَصِينَ * أُولَٰئِكَ لَهُمْ رِزْقٌ مَّعْلُومٌ * فَوَاكِهُ وَهُم مُّكْرَمُونَ * فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ * عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَابِلِينَ * يُطَافُ عَلَيْهِم بِكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ * بَيْضَاءَ لَذَّةٍ لِّلشَّارِبِينَ * لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ * وَعِندَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ عِينٌ * كَأَنَّهُنَّ بَيْضٌ مَّكْنُونٌ﴾ ٤٠ - ٤٩]

﴿إِلَّا عِبَادَ اللَّهِ﴾: ولكن عباد الله، على الاستثناء المُنقطع.

فُسِّر الرِّزقُ المعلومُ بالفواكه؛ وهي كـلُّ ما يُتلذَّذ بـه ولا يُتقوَّت لحفظ الصحّة،

قولُه: (**ولكن عبادُ الله على الاستثناءِ المُنقطع**) وفي «المطلع»: المعنى: لكنِ المُوحِّدونَ الذينَ أخلَصَهُمُ اللهُ بالهدى والإيمانِ أولئكَ لهم رزقٌ معلومٌ في الجنَّةِ بَدَلَ العذابِ الأليم للكَفَرَة. وقيل: الاستثناءُ متَّصلٌ بالـجزاء، أي: إلا عبادَ الله المُخلَـصينَ فإنَّ جزاءَهُمْ يُضاعفُ أضعافاً تفضُّلًا منهُ تعالى عليهم، وقيل: مُتَّصلٌ بالذَّوق، أي: يذوقونَ إلا عبادَ الله المُخلَصين.

وقلت: والَّذي عليهِ ظاهِرُ كلامِ المُصنِّفِ أنَّهُ متعلِّقٌ بالجزاءِ، لكن على الانقطاع، والتَّقابُلُ حاصل؛ لأنَّ جزاءَهُمْ ـ كما سَبَق ـ هوَ ذوقُ العذابِ الأليمِ إهانةً، وجزاءُ أولَئِكَ الرِّزقُ المعلومُ والفواكهُ كرامة.

وقالَ القاضي: هوَ استثناءٌ منقطعٌ إلا أنْ يكونَ الضَّميرُ في ﴿تُجْزَوْنَ﴾ لجميع[١] المكلَّفينَ فيكونُ استثناؤهم عنهُ باعتبارِ المماثَلة، فإنَّ ثوابَهم مضاعف، والمُنقطعُ أيضًا بهذا الاعتبار[٢].

قولُه: (**فُسِّرَ الرِّزقُ المعلومُ بالفواكه**)، يعني ﴿فَوَاكِهُ﴾ عطفُ بيانٍ للرِّزق، وفي المطلَع: بدلٌ منهُ بَدَلَ الكلِّ من الكل، وعلى أنْ يُرادَ ﴿رِزْقٌ مَّعْلُومٌ﴾ منعوتٌ بخصائِصَ بَدَلَ البعضِ من الكل؛ لأنَّ الفواكهَ بعضُ رِزقِكم.

---

(١) في النسخ الخطية: «لجمْع»، وصوّبناه من «أنوار التنزيل».
(٢) «أنوار التنزيل» (٥: ٩).

يعني: أن رزقَهم كلَّه فواكه؛ لأنهم مُستغنُون عن حفظِ الصحّة بالأقْوات بأنهم أجسامٌ مُحكَمة مخلوقةٌ للأبـَد، فكلُّ ما يأكلونه يأكلونه على سبيلِ التلذُّذ. ويجوزُ أن يُراد: رزقٌ معلوم منعوتٌ بخصائصَ خُلِقَ عليها: من طِيب طَعم، ورائحة، ولذّة، وحُسنِ منظر. وقيل: معلومُ الوقت، كقوله: ﴿وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا﴾ [مريم: ٦٢].

وعن قتادة: الرزقُ المعلوم: الـجَنَّة. وقولُه: ﴿فِي جَنَّـٰتِ﴾ **يأباه**. وقوله: ﴿وَهُم مُّكْرَمُونَ﴾ هو الذي يقوله العلماء في حَدِّ الثواب ....

وقلت: يمكن أنْ يُقال: إنَّ قولَه: ﴿مَّعْلُومٌ﴾ إمَّا محمولٌ على المُتعارَف، أي: كما عُرِفَ في الدُّنيا عندَ أهلِها، فيكونُ بَدَلَ الكلِّ منَ الكلِّ لقولِه: ورِزْقُهُمْ كلُّهُ فواكه، وإمَّا محمولٌ على المعروف، أي كما عُرِفَ عندَ أهلِ التَّتَرُّفِ والتَّنعُّم، فيكونُ أيضًا بَدَلَ الكل؛ لأنَّ قولَه: (من طيبِ طعمٍ ورائحةٍ ولذَّةٍ وحُسنِ منظر) كلُّهُ صفةُ الفواكه، ويُؤَيِّدُهُ قولُ الإمام: المقصودُ من ذِكرِ الفاكهةِ التَّنبيهُ بالأدنى على الأعلى[(١)]، يعني: لمَّا كانتِ الفاكهةُ حاضرةً أبدًا كانَ الإدامُ أولى بالحضور، وإمَّا محمولٌ على الوقتِ كقولِه: ﴿وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا﴾ [مريم: ٦٢] فيكونُ ﴿فَوَٰكِهُ﴾ خبرَ مُبْتَدَإٍ محذوفٍ والجملةُ مُستَأنَفَة، والمرادُ بالفواكهِ كلُّ طعامٍ يُؤكَلُ للتلذُّذ، كما مرَّ في الوجهِ الأوَّل.

قولُه: (﴿فِي جَنَّـٰتِ﴾ **يأباه**) قالَ أبو البقاء: ﴿فِي جَنَّـٰتِ﴾ يجوزُ أنْ يكونَ ظرفًا أو حالًا أو خبرًا ثانيًا، وكذَٰلِكَ ﴿عَلَىٰ سُرُرٍ﴾. ويجوزُ أنْ يتعلَّقَ ﴿عَلَىٰ﴾ بـ ﴿مُّتَقَـٰبِلِينَ﴾، ويكونَ ﴿مُّتَقَـٰبِلِينَ﴾ حالًا من ﴿مُّكْرَمُونَ﴾، أو من الضَّميرِ في الجار، و﴿يُطَافُ عَلَيْهِم﴾، يجوزُ أنْ يكونَ[(٢)] مُستَأنَفًا وأنْ يكونَ كالَّذي قبلَه، وأنْ يكونَ صفةً لـ﴿مُّكْرَمُونَ﴾، و﴿مِّن مَّعِينٍ﴾ نعتٌ[(٣)] لـ«كأس»، وكذَٰلِكَ ﴿بَيْضَآءَ﴾ و﴿عَنْهَا﴾ يتعلَّقُ بـ ﴿يُنزَفُونَ﴾[(٤)].

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٦: ٣٣٢).

(٢) من قوله: «ظرفاً أو حالًا أو خبراً» إلى هنا، سقط من (ح).

(٣) في (ف): «يُعْقِب». وهو على الجادّةِ في «التبيان».

(٤) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٨٩).

على سبيل المدح والتعظيم، وهو مِن أعظمِ ما يجبُ أن تَتُوقَ إليه نفوسُ ذوي الهِمَم، كما أنّ مِن أعظمِ ما يجبُ أن تنفرَ عنه نفوسُهم هوانَ أهل النار وصَغارَهم.

التقابُل أتمُّ للسُّرور وآنَس. وقيل: لا ينظر بعضُهم إلى قَفا بَعض.

ويقال للزُّجاجة فيها الخمر: كأس، وتسمَّى الخمرُ نفْسُها كأساً، قال:

وكَأسٍ شَرِبْتُ على لَذَّةٍ

قولُه: (على سبيلِ المدح) مُقرَنٌ بقولِه[١]: «العلماء»، يعني: يقولون: الثَّوابُ هوَ الخيْر الذي يوصلُ إلى العالمِ[٢] على سبيلِ التَّعظيم، احترَزوا بهِ عن الاستدراج، فقولُه: ﴿وَهُم مُّكْرَمُونَ﴾ كالتَّكميلِ للكلامِ السَّابق، والظَّاهِرُ أنه كالتَّذييل.

قولُه: (ويُقالُ للزُّجاجةِ فيها الخمر: كأس)، الجوهَري: الكأسُ: مؤنَّثة، قالَ اللهُ تعالى: ﴿بِكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ ۞ بَيْضَآءَ﴾.

وأنشَدَ الأصمَعِي:

مَنْ لا يَمُتْ عَبْطَةً يَمُتْ هَرَمًا　　　الموت كأسٌ والمَرْءُ ذائِقُها[٣]

قالَ ابنُ الأعرابي: لا يسَمّى الكأسُ كأسًا إلا وفيها الشَّراب. يُقال: ماتَ فلانٌ عَبْطَةً، أي: صحيحًا شابًّا؛ بالباءِ المُوحَّدَةِ والعَينِ المُهملَة.

قولُه: (وكأسٍ شَرِبْتُ على لَذّة)، تَمامُهُ للأعشى:

وأخرى تَداوَيْتُ منها بها

وبعده:

---

(١) في (ح): «مَقولٌ لقوله».

(٢) في (ط): «العامل».

(٣) سبق تخريجه.

وعن الأخفش: كلُّ كأسٍ في القُرآن فهي الخمر، وكذا في تفسيرِ ابن عبّاس. ﴿مِّن مَّعِينٍ﴾: من شرابٍ مَعِين. أو: من نهرٍ مَعين؛ وهو الجاري على وجهِ الأرض، الظاهرُ للعيون، **وُصِفَ بما يوصَف به الماء**؛ لأنه يَجْري في الجنَّة في أنهارٍ كما يجري الماء، قال الله تعالى: ﴿وَأَنْهَٰرٌ مِّنْ خَمْرٍ﴾ [محمد: ١٥].

﴿بَيْضَآءَ﴾: صفةٌ للكأس، ﴿لَذَّةٍ﴾ إمّا أن توصَفَ باللذة كأنها نفْسُ اللذة وعَيْنُها؛ أو هي تأنيثُ اللَّذّ، يقال: لَذَّ الشيءُ فهو لَذٌّ ولَذيذ، ووزنُه: فَعِل، كقولك: رَجُلٌ طَبٌّ، قال:

ولَذٍّ كطَعْمِ **الصَّــرْخَدِيِّ** تَرَكتُهُ ... بأرضِ العِدَى مِن خَشْيةِ الحدَثانِ

يريدُ النوم. الغَوْل: مِن غالَه يَغُوله غولاً؛ إذا أهلَـكَه وأفسَدَه. ومنه: الغُول الذي في تَـكاذيب العَرَب. وفي أمثالهم: **الغَضَبُ غُولُ الحِلْم**. و﴿يُنزَفُونَ﴾ على البناء

لِكَيْ يَعْلَمَ النَّــاسُ أنِّي امرؤٌ ... أَتَيْتُ المعيشــةَ مــن بابها[1]

يقول: رُبَّ كأسٍ شَرِبتُ لطَلَبِ اللَّذَّةِ وكأسٍ شَرِبتُ للتَّداوي من خمارِها.

قوله: (**وُصِفَ بما يوصَفُ بهِ الماء**)، قالَ القاضي: وذَلِكَ للإشعارِ بأنَّ ما يكونُ لهم بمنزِلةِ الشَّرابِ جامعٌ لِما يُطلَب من أنواعِ الأشرِبة؛ لكمالِ اللَّذَّة[2].

قولُه: (**الصَّرْخَدِيِّ**) أي: الشَّرابِ المنسوبِ إلى الصَّرخَد، وهوَ مَوضِعٌ بالشّام.

قولُه: (**يريدُ النَّوم**)، **الأساس**: لَذَّ الشَّيءُ لذَّةً ولَذاذةً والتذَّ التِذاذًا، وشيءٌ لَذٌّ ولذيذ، وهوَ في لَذٍّ مِنَ العيش، ولَهُ عَيْشٌ لَذٌّ. وأنشدَ البيت.

قولُه: (**الغضبُ غُولُ الحلْم**)، أي العقل، قالَ الميداني: أي مُهلِكُه، ويُقال: أيَّةُ غُولٍ

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) «أنوار التنزيل» (٥: ١٠).

للمفعول، مِن: نُزِفَ الشارب؛ إذا ذهب عَقْلُه. ويقال للسَّكران: نَزيفٌ ومَنْزُوف. ويقال للمَطْعون: نُزِفَ فَمات؛ إذا خَرَجَ دمُه كلُّه. ونزحتُ الرَّكيَّةَ حتى نَزفتُها؛ إذا لم تتركْ فيها ماءً. وفي أمثالهم: **أجبنُ من المَنزُوف ضَرِطاً.**

وقُرئ: (يُنزِفون)؛ مِن: أَنْزَفَ الشارب؛ إذا ذَهَبَ عقلُه أو شرابه. قال:

أغوَلُ مِنَ الغضب؟ وكلُّ ما اغتالَ الإنسانَ فأهلَكَهُ فهوَ غُول[1].

قولُه: (**أجبَنُ منَ المنزوفِ[2] ضرطًا**)، وقالَ في «المستقصى»: وقيل: سافَرَ رجُلانِ فلاحَتْ لهما شجرة، فقالَ أحدُهما: أرى قومًا رَصَدونا، وقالَ الآخَر: إنَّما هيَ عُشَرَة[3]، فظَنَّهُ يقول: عَشَرَة، فجعَلَ يقول: وما غَناءُ اثنينِ في عَشَرَةٍ ويَضرِطُ حتى مات[4]. وقيل: هوَ دابَّةٌ بينَ الكلبِ والذِّئبِ إذا صيحَ بها أخذها الضُّراطُ منَ الجبن.

العُشَرة: اسمُ شجرة. وقالَ الميداني: ومِنْ حديثِه: أنَّ نِسوَةً مِنَ العَرَبِ لم يكنْ لهنَّ رجُل، فزَوَّجنَ إحداهُنَّ رجُلًا كانَ ينامُ الضُّحى، فإذا أَتينَه بصبوح، فيقولُ لهن: لو نَبَّهْتُنَّني لعادية[5]؟ فلماَّ رَأينَ ذَلِكَ قالَ بعضُهن لبعض: إنَّ صاحبنا لشجاع، فتعَالَيْنَ حتى نُجَرِّبَه، فأَتَيْنَهُ كما كُنَّ يأتينهُ فأيقَظْنَه، فقال: لو لعاديةٍ نَبَّهْتُنَّني؟ فقلن: هذهِ نواصي الخيل، فجعَلَ يقول: الخيلُ الخيل، ويَضرِطُ حتى مات[6].

قولُه: (**وقُرِئ: «يُنزِفُونَ»**) قرأها حمزةُ والكِسائي[7].

---

(١) «مجمع الأمثال» (٢: ٦١).

(٢) في (ح): «المعروف».

(٣) في (ف): «عَثْوَة» بالعين المفتوحة والثاء الساكنة، وهو تصحيف، وفي (ط): عشوة، والعُشَرَة: بضمِّ العين وفتح الشين: هي شَجَرةٌ لها صَمْغ، وهو من العضاه. انتهى من «الصحاح» (عشر).

(٤) «المستقصى في أمثالِ العرب» (١: ٤٣).

(٥) يعني خيل الأعداء المغيرة في الصباح، كما قال تعالى: ﴿وَٱلْعَٰدِيَٰتِ ضَبْحًا * فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا﴾ [العاديات: ١-٢].

(٦) «مجمع الأمثال» (١: ١٨٠).

(٧) ولتمامِ الفائدة انظر: «حجّة القراءات» ص٦٠٨.

لَعَمْرِي لَئِنْ أنزَفتُمُ أو صَحَوتُمُ   لَبِئسَ النَّدامَى كُنتُمُ آلَ أبجَرا

ومعناه: صارَ ذا نَزْف، ونظيرُه: أقشَعَ السَّحاب، وقشعَتْه الرِّيح، وأكبَّ الرَّجلُ وكبَبْتُه، وحقيقتُهما: دَخَلا في القَشْع والكَبّ. وفي قراءةِ طلحةَ بنِ مصرِّف: (يَنْزُفون) بضمِّ الزاي، مِن: نَزُفَ يَنزُف، كقَرُبَ يَقرُب؛ إذا سَكِر.

والمعنى: **لا فيها فسادٌ قطُّ** مِن أنواع الفساد التي تكون في شُرب الخمر؛ **من مَغص**، أو صُداع، أو خُمار، **أو عَرْبدة**، أو لَغو، **أو تأثيم**، أو غيرِ ذلك، ولا هُمْ يَسكرون، وهو أعظمُ مفاسدِها فأفرَزَه وأفردَه بالذِّكْر. ﴿قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرۡفِ﴾: قَصَرْن أبصارَهنّ على أزواجِهنّ، لا يمدُدْن طَرْفاً إلى غيرهم، **كقوله تعالى**: ﴿عُرُبًا﴾ [الواقعة: ٣٧]. والعِين:

قولُه: (**لَعَمْري**) البيت، يُخاطِب آلَ أبجَر، ويقول: بئسَ النَّدامى أنتم سكارى أو صاحين. قالَ الزَّجَّاج: الشِّعرُ للأُبَيْرِدِ اليَرْبوعي[1]، وأبْجَرُ: هوَ الحرُّ بن جابر العِجْلِّي، وأُنْزِفْتُم: نَفَدَ شرابُكم وفَنِي، ويُرْوى: أو سَكِرْتُم.

قولُه: (**لا فيها فسادٌ قَطُّ**) معنى قولِه: «لا فيها غَوْلٌ ولا هم يسكرون»: معنى ﴿وَلَا هُمۡ عَنۡهَا يُنزَفُونَ﴾، فيكونُ من عطفِ الخاصِّ على العامِّ، ولذَلِكَ قال: «وهوَ أعظَمُ مفاسدها فأفرَزَه».

قولُه: (**مِنْ مَغْص**)، **الجوهَرِي**: المغصُ ـ بالتَّسكينِ ـ: تقطيعٌ في المِعى ووَجَع، والعامَّةُ تقول: مَغَصٌ؛ بالتَّحريك.

قولُه: (**أو عَربَدَة**) قال: عَرْبَدَ عليه: إذا أساء إليه، ولا يُستَعمَلُ إلا في السُّكارى، مُشتَقٌّ مِنَ العِرْبِد، وهيَ حَيَّةٌ تنفُخُ ولا تُؤذي.

قولُه: (**أو تأثيم**) أي: نِسْبَةُ الرَّجُلِ إلى الإثم.

قولُه: (**كقولِه تعالى**: ﴿عُرُبًا﴾ [الواقعة: ٣٧]) قال: هوَ جمعُ عَرُوبٍ، وهيَ المُتَحَبِّبَةُ إلى زَوجِها الحسنةُ التَّبعُّل.

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٣٠٣-٣٠٤).

النُّجْل العيون، شَبَّهَهُنَّ ببَيْض النَّعام الـمَكْنُون في **الأداحي**، وبها تُشبِّه العربُ النساءَ وتسمِّيهنّ بَيْضاتِ الخُدور.

[﴿فَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ يَتَسَآءَلُونَ * قَالَ قَآئِلٌ مِّنْهُمْ إِنِّي كَانَ لِي قَرِينٌ * يَقُولُ أَءِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُصَدِّقِينَ * أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَـٰمًا أَءِنَّا لَمَدِينُونَ * قَالَ هَلْ أَنتُم مُّطَّلِعُونَ * فَٱطَّلَعَ فَرَءَاهُ فِي سَوَآءِ ٱلْجَحِيمِ * قَالَ تَٱللَّهِ إِن كِدتَّ لَتُرْدِينِ * وَلَوْلَا نِعْمَةُ رَبِّي لَكُنتُ مِنَ ٱلْمُحْضَرِينَ﴾ ٥٠-٥٧].

فإن قلت: علامَ عُطف قوله: ﴿فَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾؟ قلت: على ﴿يُطَافُ عَلَيْهِم﴾، والمعنى: يَشربون **فيَتحادَثون على الشراب كعادةِ الشَّرْب**، قال: ....

قولُه: (**في الأداحي**)، **الجوهَري**: مَدْحى النَّعامة: موضِعُ بَيضها، وأُدحِيُّها: موضِعُها الَّذي تُفرِّخُ فيه، وهوَ أُفعولٌ من دَحَوْت؛ لأنَّها تدحوهُ برِجلِها ثُمَّ تبيض، وليسَ للنَّعامِ عُشّ. قالَ صاحبُ «المطلع»: شَبَّهَهُنَّ ببَيضِ النَّعامِ المكنونِ في الأداحِيِّ الَّتي لا يُصيبُها شمسٌ ولا ريحٌ ولا غُبارٌ فيُغيِّرَ لونها[1]. وقال: ألوانُهُنَّ ألوانُ بَيضِ النَّعام. ويجوزُ أنْ يكونَ ﴿مَّكْنُونٌ﴾ مصون، يُقال: كَنَنْتُ الشَّيءَ؛ إذا سَتَرْتُهُ وصُنْتُه، فهوَ مكنون.

قولُه: (**فيتحادثونَ على الشَّرابِ كعادةِ الشَّرب**)، **الجوهري**: الشَّرْب: جمعُ شارب، مثل: صاحبٌ وصَحْب.

واعلَمْ أنَّهُ لمَّا قيل: ﴿وَهُم مُّكْرَمُونَ﴾ وجيءَ بالأخبارِ المُتواليةِ، أوَّلُها: ﴿فِي جَنَّـٰتِ ٱلنَّعِيمِ﴾، وثانيها: ﴿عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَـٰبِلِينَ﴾، وثالثها: ﴿يُطَافُ عَلَيْهِم بِكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ﴾، وعلَّق بـ﴿يُطَافُ﴾ قولَه: ﴿وَعِندَهُمْ قَـٰصِرَٰتُ ٱلطَّرْفِ عِينٌ﴾ تكميلًا للذَّةِ الشَّرابِ بلذَّةِ الحِسانِ الوجوه، وأُريدَ تتميمُ معنى تلكَ النِّعمَةِ ألقى في خَلَدِهِم تَذَكُّرَ ما كانوا عليهِ في الدُّنيا مع القرينِ السَّوءِ الَّذي كادَ أنْ يُفوِّتَ عليهم هذا النَّعيمَ المُقيم؛ ليَزيدَ غِبطَتَهُمْ وتبجُّحَهم، وإليهِ الإشارَةُ بقولِه: ﴿وَلَوْلَا نِعْمَةُ رَبِّي لَكُنتُ مِنَ ٱلْمُحْضَرِينَ﴾ قالَ أبو البقاء: في جنَّات[2].

---

(١) من قوله: «وليسَ للنّعامِ عُشّ» إلى هنا، سقط من (ح).

(٢) من قوله: «قال أبو البقاء» إلى هنا سقط من (ط).

وما بَقِيَــتْ مِنَ اللَّذَّاتِ إلا أحادِيثُ الكِرامِ على **المُدَامِ**

فيُقبِل بعضُهم على بعض ﴿يَتَسَآءَلُونَ﴾ عمّا جرى لهم وعليهم في الدنيا، إلّا أنه جيءَ به ماضياً على عادة اللّـهِ في أَخباره. **وقُرئ:** ﴿لَمِنَ ٱلْمُصَدِّقِينَ﴾ **من التصديق، و(من المصَّدِّقين) مشدَّد الصاد، من التصدُّق.**

وقيل: نزلتْ في رَجلٍ تصدّق بمالِه لوجهِ الله، فاحتاجَ **فاستجدى** بعضَ إخوانه؛ فقال: وأينَ مالُك؟ قال: تصدّقتُ به ليعوِّضَني اللهُ به في الآخرة خيراً منه، فقال: أئنَّك لمن المصدّقين بيوم الدِّين؟ أو من المتصدِّقين لطَلَب الثواب؟ واللّـهِ لا أُعطيك شيئاً. ﴿لَمَدِينُونَ﴾: لمَجْزيُّون، من الدّين؛ وهو الـجَزاء. أو: لَمَسُوسُون مَرْبُوبون. يقال:

قولُه: (**وقُرِئَ:** ﴿لَمِنَ ٱلْمُصَدِّقِينَ﴾) بتشديدِ الدَّالِ: المشهورة، وبتشديدِ الصَّادِ والدَّالِ: شاذَّة، قالَ الزَّجَّـاج: المُصدِّقين، خفيفـةُ الصَّادِ، من: صَدَقْتُ فأنا مُصدِّق، ولا يـجوزُ بتشديدِها؛ لأنَّ المُصَّدِّقينَ الَّذينَ يُعْطُونَ الصَّدقة، والمُصدِّقينَ الَّذينَ لا يُكَذِّبون(١). يريدُ: أنَّ معنى التصدُّقِ غيرُ مناسبٍ لقولِه: ﴿أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا﴾ بل هوَ مناسِبٌ للتَّصديقِ وملائِمٌ له، فالمعنى: كانَ لي قرينٌ يقول: إنَّكَ ممَّنْ يُصَدِّقُ بالبعثِ بعدَ أنْ يصيرَ ترابًا وعظامًا، فأحبَّ قرينُهُ المسلمُ أنْ يراهُ بعدَ أنْ قيلَ له: ﴿هَلْ أَنتُم مُّطَّلِعُونَ﴾ أي: هل تُحبُّونَ أنْ تَطَّلِعوا فتعلموا أينَ منزلَتُكم من منزلةِ أهلِ النَّار؟ فاطَّلَعَ المسلمُ فرأى قرينَهُ الَّذي كانَ يُكَذِّبُ بالبَعْثِ في وَسَطِ الجحيم.

قلت: هذا تقريرٌ حسنٌ مُلائمٌ للنَّظم، ويُؤَيِّدُهُ ما رواهُ مُحْيي السُّنَّة: هما اللَّذانِ قصَّ اللهُ خبـرَهما في الكهفِ ﴿وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا رَّجُلَيْنِ﴾ [الكهف: ٣٢] يقول: أَئِنَّـكَ لَمِنَ المُصَدِّقينَ بالبَعث(٢)؟

قولُه: (**فاستجدى**) أي استعطى، **الجوهَرِي**: الجَدَا: العَطِيَّة، والجدوى: مثلُه.

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٣٠٤).

(٢) «معالم التنزيل» (٧: ٤١).

دانَه: ساسَه، ومنه الحديث: «**العاقل مَن دانَ نفْسَه**».

﴿قَالَ﴾ **يعني ذلك القائل**: ﴿هَلْ أَنتُم مُّطَّلِعُونَ﴾ إلى النار لأُرِيَكم ذلك القَرين. قيل: إنَّ في الجنّةِ كِوًى ينظر أهلُها منها إلى أهل النار. وقيل: القائلُ هو اللهُ عزَّ وجلّ. وقيل: بعضُ الملائكة يقولُ لأهل الجنّة: هل تحبُّون أن تطَّلِعوا فتَعْلَموا أين منزلتُكم مِنْ منزلةِ أهل النار؟ وقُرئ: ﴿مُطَّلِعُونَ * فَأَطَّلَعَ﴾، و(فأَطَّلِع) بالتشديد، على لفظ الماضي والمضارع المنصوب؛ و(مُطْلِعون فأطْلَع)، و(فأُطْلِع) بالتخفيف على لفظِ الماضي والمضارع المنصوب، يقال: طَلَعَ علينا فلان، واطَّلَعَ وأَطْلَع بمعنًى واحد، **والمعنى**: هل أنتم مُطَّلِعونَ إلى القَرينِ فأطَّلعَ أنا أيضاً؟ **أو عُرِض عليهم الاطِّلاعُ فاعتَرَضوه**، فاطَّلَعَ هو بعدَ ذلك.

قولُه: (ومنهُ الحديث: «**العاقلُ مَنْ دانَ نَفسَه**») والحديثُ من روايةِ التِّرْمِذيِّ عن شدَّادٍ عن رَسولِ الله ﷺ: «الكَيِّسُ مَنْ دانَ نَفْسَهُ وعَمِلَ لِما بعدَ الموت، والعاجِزُ مَنْ أتبعَ نَفْسَهُ هواها وتمنَّى على الله المغفرة»[1].

دانَ نَفْسَه: حاسبَها في الدُّنيا قبلَ أنْ تُحاسَبَ يومَ القيامة.

قولُه: (**يعني ذَلِكَ القائِل**) وهوَ المذكورُ في قولِه: ﴿قَالَ قَآئِلٌ مِّنْهُمْ إِنِّى كَانَ لِى قَرِينٌ﴾ أي: قَرينٌ في الدُّنيا ينكِرُ الحشر، ﴿هَلْ أَنتُم مُّطَّلِعُونَ﴾ لأُرِيَكُمْ ذَلِكَ القَرين؟ وقالَ الواحِديُّ ومُحيي السُّنَّة: قالَ المؤمنُ لإخوانِهِ في الجنَّة: هل أنتم مُطَّلِعونَ إلى النَّارِ لتَنظُروا كيفَ منزلةُ أخي؟ فقالَ أهلُ الجنَّة: إنَّكَ أعْرَفُ بهِ مِنَّا فاطّلع أنت، فاطَّلَعَ فرأى أخاهُ في وسطِ الجحيم[2].

قولُه: (**والمعنى**) أي: على أنَّ «اطَّلَعَ» و«أَطْلَعَ» بمعنًى واحد، فقولُه: «هل أنتُمْ مُطَّلعونَ إلى القَرينِ فأطَّلِعُ أنا أيضًا»، هذا على أنْ يكونَ «أطَّلِع» مضارعًا جوابًا للاستفهامِ، نحوَ قولِه تعالى: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُواْ لَنَآ﴾ [الأعراف: ٥٣].

قولُه: (**أو عُرِضَ عليهم الاطِّلاعُ فاعتَرَضوه**)، هذا على أنْ يكونَ «اطَّلَع» ماضيًا

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) «التفسير الوسيط» للواحدي (٣: ٥٢٦) و«معالم التنزيل» (٧: ٤١).

وإن جعلتَ الإطْلاعَ من: أطْلَعه غيرُه، فالمعنى: أنه لمّا شَرط في اطّلاعه اطِّلاعَهم، ـ وهو من آداب المجالسة؛ أن لا يستبدَّ بشيءٍ دون جُلسائه ـ فكأنهم مُطلِعوه. وقيل: الخطابُ على هذا للملائكة. وقُرئ: (مُطلعونِ) بكسر النون، أراد: مُطلِعُونَ إيّاي؛

و﴿هَلْ أَنتُم مُّطَّلِعُونَ﴾ بمعنى الأمر، نحوَ قولِه تعالى: ﴿فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ﴾ [المائدة: ٩١]؛ ولذَلِكَ قال: فاعتَرَضوه، أي: فامتَثَلوا أمرَه. و«اعتَرَضَ» مُطاوِعُ «عَرَض»، أي قَبِلوا عَرَضَهُ وقالوا: نَعَم. فالفاءُ في ﴿فَاطَّلَعَ﴾ فصيحة؛ لأنَّ «فاعتَرضوهُ» سببٌ لقولِه: فاطَّلَع، كقولِه: فـ﴿اَضْرِب بِّعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ﴾ [البقرة: ٦٠].

ويَنْصُرُهُ ما رَوَيْنا عن الواحِدِي: «فاطَّلِعْ أنت، فاطَّلَعَ فرأى أخاه»، بالأمر والماضي.

قولُه: (وإنْ جعلْتَ الإطلاعَ من: أطْلَعَه) معطوفٌ على قوْله: «واطَّلَعَ وأطلَعَ بمعنًى واحد»، أيْ لَكَ أن تجعلَ قراءَةَ مَنْ قرأ «مُطْلَعونَ» من: أطلَعَهُ[١] غيْرُهُ فاطَّلَعَ هو، فالمعنى: فهل أنتم مُطلِعونَ إيَّايَ على حالِ ذَلِكَ القرينِ فأطَّلِعَ أنا؟ يعني انظُروا إلى حالِهِ حتى أنظُرَ إليه، فإنَّ نَظَري إليهِ مُتَوَقِّفٌ على نَظَرِكُم. وإليهِ الإشارةُ بقولِه: «إنَّهُ لَمَّا شَرَطَ في اطِّلاعِهِ اطِّلاعَهُم يقولُ هذا بعضُهم لبعض»، بدليلِ قولِه: «وهوَ من آدابِ المجالسةِ أن لا يستبدَّ بشيْءٍ دونَ جُلَسائِه».

قولُه: (فكأنَّهم مُطلِعوه) جزاءُ «لَمَّا»، وما توسَّطَ بينهما اعتراض. وهذا المعنى يشتملُ على التَّقديرين: الماضي والمضارع. ولا يجوزُ أنْ يكونَ القائِلُ اللهَ تعالى ولا الملائكة، نَعَمْ يجوزُ أنْ يكونَ الخطابُ للملائكة، فيقول: هل أنتم يا ملائكة الله مُطلِعِيَّ على حالِ قَرينِي فأطَّلِعَ أنا عليها؟ أي: أطلِعوني قَريني أيُّها الملائكةُ لأطَّلِعَ أنا قُرنائي من أهلِ الجنَّة.

قولُه: (وقُرِئَ «مُطلِعونِ» بكَسرِ النُّون). قالَ أبو البقاء: وهوَ بعيدٌ جدًّا؛ لأنَّ النُّونَ إنْ كانتْ للوِقايةِ فلا تلحقُ بالأسماء، وإنْ كانتْ للجَمْعِ فلا تَثْبُتُ في الإضافة[٢].

---

(١) من قوله: «معطوفٌ على قوله» إلى هنا، سقط من (ح).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٩٠).

فوضعَ المتّصلَ موضعَ المُنفصِل، كقوله:

هُمُ الفَاعِلُونَ الخَيْرَ والآمِرُونَهُ

أو شبَّه اسم الفاعِل في ذلك بالمضارعِ لتآخٍ بينهما، كأنه قال: تُطْلِعُون، وهو ضعيفٌ لا يقعُ إلّا في الشِّعر. ﴿فِي سَوَآءِ ٱلْجَحِيمِ﴾: في وَسَطها، يقال: تَعِبتُ حتى انقطع سَوائي، وعن أبي عُبيدة: قال لي عيسى بنُ عُمر: كنتُ أكتبُ ـ يا أبا عُبيدة ـ

وقالَ الزَّجَّاج: فهُوَ شاذٌّ بالإجماع، ولَهُ وَجْهٌ ضعيف، وقد جاءَ في الشِّعر:

هُمُ الفاعِلـونَ الـخَيرَ والآمِرونَـهُ إذا ما خَشَوْا مِنْ مُحْدَثِ الأمرِ مُعْظَما

وكلُّ أسماءِ الفاعِلينَ إذا ذَكَرْتَ بعدها المُضْمَرَ لم تذكُرِ النُّونَ ولا التَّنوين، تقول: زَيدٌ ضاربي، وهما ضارباك، وهُم ضاربوك، ولا يجوزُ هو ضارِبُني، ولا هم ضارِبونَكَ إلا في الشِّعر؛ إلا أنَّهُ قد قُرِئَ: «مُطْلِعُون» على: مُطْلِعوني، فحَذَفَ الياءَ كما تُحذَفُ في رُؤُوسِ الآيِ، وبَقِيَتِ الكَسرَةُ دليلًا عليها. وأجْوَدُ القِراءةِ وأكثَرُها: ﴿مُّطَّلِعُونَ﴾؛ بتشديدِ الطَّاءِ وفَتحِ النُّون، ويليهِ: «مُطلعونَ» بالتَّخفيفِ والفتح[1].

قولُه: (حتى انْقَطَع سوائي) أي وسطي وهُوَ الظَّهر.

الرَّاغب: سواء: وَسَط، وقيل: سواءٌ وسوًى. قالَ تعالى: ﴿مَكَانًا سُوًى﴾ [طه: ٥٨] أي: يستوي طَرَفاه، ويُستَعمَلُ ذَلِكَ وصفًا وظَرفًا، وأصلُ ذلِكَ مصدر. والشَّيءُ المساوي، كعدلٍ ومُعادِلٍ وقتلٍ ومُقاتل، تقول: سيَّانِ زَيْدٌ وعمرو، وأسواءُ: جمعُ سِيٍّ: كنقضٍ وأنقاض، يُقال: قومٌ أسواء، والمساواةُ مُتعارفةٌ في المثمنات[2]، يُقال: هذا الثَّوبُ يساوي كذا، وأصلُهُ ساواهُ في القَدر[3].

قولُه: (يا أبا عُبَيْدة) قالَ رَحِمَهُ الله: إنْ كانتِ الهمزَةُ بعدَ حرفِ النِّداءِ همزةَ قطعٍ أسقطْتَ

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٣٠٥).

(٢) في (ح) و(ف): «الثياب».

(٣) «مفردات القرآن» ص٤٤٠-٤٤١.

حتى ينقطعَ سَوائي. ﴿إن﴾ مخفَّفة من الثقيلة، وهي تدخل على «كاد» كما تدخلُ على «كان»، ونحوُه ﴿ إِن كَادَ لَيُضِلُّنَا ﴾ [الفرقان: ٤٢]، واللامُ هي الفارقةُ بينها وبين النافية. والإرْداء: الإهلاك. وفي قراءة عبدِ الله: (لَتُغْوِين). ﴿نِعْمَةُ رَبِّى﴾ **هي العصمةُ** والتوفيق في الاستِمْساكِ بعُروة الإسلام، والبَراءةِ من قَرِين السَّوء، أو: إنعامُ الله بالثواب، وكونُه من أهل الجنة. ﴿مِنَ ٱلْمُحْضَرِينَ﴾ مِنَ الذين أُحضِروا العذابَ كما أُحضِرْتَه أنت وأمثالُك.

[﴿أَفَمَا نَحْنُ بِمَيِّتِينَ * إِلَّا مَوْتَتَنَا ٱلْأُولَىٰ وَمَا نَحْنُ بِمُعَذَّبِينَ﴾ ٥٨-٥٩]

الذي عَطفَتْ عليه الفاءُ محذوف، معناه: **أنحنُ مخلَّدون منعَّمون**، فما نحنُ بميِّتين ولا معذَّبين. وقُرئ: (بمَائِتِين)، والمعنى: أنّ هذه حالُ المؤمنين وصِفَتُهم **وما قضى اللهُ**

الألِفَ وأثْبَتَّ الهمزة، وإنْ كانتِ الهمزةُ همزةَ وصلٍ أسقطْتَ الهمزةَ وأثْبَتَّ الألف، كقَولِك: يا ابني.

قولُه: (﴿نِعْمَةُ رَبِّى﴾ **هيَ العِصمة**) إلى آخِرِ ما قُدِّر؛ لأنَّها لَمَّا كانتْ مُطلَقَةً قُيِّدَتْ بحَسَبِ اقتضاءِ المقامِ بما ذَكَر.

قولُه: (**أَنَحْنُ مُخلَّدونَ مُنَعَّمون**) هيَ الجملةُ المقَدَّرةُ بعدَ الهمزةِ الَّتي عُطِفَتْ عليها: ﴿أَفَمَا نَحْنُ بِمَيِّتِينَ﴾، والهمزةُ للتَّقرير، وهُوَ مَقولٌ آخَرُ للمُؤمِنِ على سبيلِ الاغتباطِ(١) والابتهاج، فإنّ تذكُّرَ الخلودِ في الجنَّةِ لذَّةٌ دونها كلُّ لذَّة، وفي عكسِهِ أنشَدَ المتَنبِّي:

أشـــدُّ الغَمِّ عندي في سرورٍ ... تَيقَّنَ عنـــهُ صاحِبُهُ انتقالا(٢)

قولُه: (**وما قضى الله**) عطفٌ تفسيريٌّ على حالِهم، و«أنْ لا يذوق» مفعولُ «قضى»، وقولُه: «للعِلْم بأعمالِهم» اعتراضٌ أتى بهِ بيانًا لِمذهَبِه.

---

(١) في (ح): «الاحتياط».

(٢) «ديوان المتنبي» بشرح الواحدي (١: ١١١).

به لهم ـ للعِلْم بأعمالهم ـ أنْ لا يَذوقوا إلّا الموتَة الأُولى، بخلافِ الكفّار، فإنهم فيما يتمنَّون فيه الموتَ كلَّ ساعة، وقيل لبعض الحُكماء: ما شرٌّ من الموت؟ قال: الذي يُتمنّى فيه الموت.

[﴿ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ * لِمِثْلِ هَٰذَا فَلْيَعْمَلِ ٱلْعَٰمِلُونَ ﴾ ٦٠-٦١]

يقولُه المؤمنُ تحدُّثاً بنعمةِ الله واغتِباطاً بحالِه وبمسمَعٍ مِن قَرينه، ليكونَ توبيخاً له يزيدُ به تعذُّباً، **وليحكِيَه الله** فيكون لنا لُطْفاً وزاجراً. **ويجوزُ أن يكونَ قولَهم جميعاً**، وكذلك قولُه: ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴾ أي: إنَّ هذا الأمرَ الذي نحنُ فيه. **وقيل: هو مِن قولِ الله** عزَّ وعلا تقريراً لقولِهم وتصديقاً له. وقُرِئ: (لهو الرِّزقُ العظيم)، وهو ما رُزِقوه مِنَ السَّعادة.

[﴿ أَذَٰلِكَ خَيْرٌ نُّزُلًا أَمْ شَجَرَةُ ٱلزَّقُّومِ * إِنَّا جَعَلْنَٰهَا فِتْنَةً لِّلظَّٰلِمِينَ * إِنَّهَا شَجَرَةٌ تَخْرُجُ فِىٓ أَصْلِ ٱلْجَحِيمِ * طَلْعُهَا كَأَنَّهُۥ رُءُوسُ ٱلشَّيَٰطِينِ * فَإِنَّهُمْ لَءَاكِلُونَ مِنْهَا فَمَالِـُٔونَ مِنْهَا ٱلْبُطُونَ *

قولُه: (**ولِيَحْكِيَه الله**) عطفٌ على «ليكون»، يريدُ: أنَّ هذا القولَ معروفٌ معلومٌ ما أتـى للإعلامِ بل للاغتباطِ والتَّحدُّثِ بنعمَةِ اللّٰـهِ تعالى توبيخًا ولُطفًا.

قولُه: (**ويجوزُ أنْ يكونَ قولَهم جميعًا**) أي: المؤمنُ وأصحابُه، وهُوَ عطفٌ على قولِه: «يقولُه المؤمن»، والمعنى: لـمَّا فَرَغَ القرينُ من توبيخِ قرينِه[1].

وذَكَرَ عصمَةَ الله لهُ من تلكَ الورطَةِ حمدًا للّٰـهِ تعالى أتبَعَ ذَلِكَ هوَ ومَنْ صحِبَهُ من عبادِ الله المُخْلَصينَ اغتباطًا وتحدُّثًا بنعمَةِ الله.

قولُه: (**وقيل: هوَ منْ قولِ اللّٰـه**) أي قولُه: ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ * لِمِثْلِ هَٰذَا فَلْيَعْمَلِ ٱلْعَٰمِلُونَ ﴾ وعلى الوجهينِ السَّابقينِ كانَ مِنْ قولِ المؤمنِ أو المؤمنين[2].

---

(١) في (ف) و(ط): «القرين».

(٢) هذه الفقرة وردت في الأصول الخطية بعد الفقرة التالية، وقدَّمتُها مراعاةً لترتيب الكلام في «الكشاف».

﴿ثُمَّ إِنَّ لَهُمْ عَلَيْهَا لَشَوْبًا مِّنْ حَمِيمٍ * ثُمَّ إِنَّ مَرْجِعَهُمْ لَإِلَى الْجَحِيمِ * إِنَّهُمْ أَلْفَوْا آبَاءَهُمْ ضَالِّينَ * فَهُمْ عَلَىٰ آثَارِهِمْ يُهْرَعُونَ﴾ [٦٢-٧٠].

تمَّت قصّةُ المؤمنِ وقَرينِه، ثم رَجع إلى ذِكْر الرِّزقِ المعلوم فقال: ﴿أَذَٰلِكَ﴾ الرزقُ ﴿خَيْرٌ نُّزُلًا﴾ أي: خير حاصِلاً ﴿أَمْ شَجَرَةُ الزَّقُّومِ﴾؟ **وأصل النُّزُل: الفَضْل والرَّيْعُ في الطَّعام**، يقال: طعامٌ كثيرُ النُّزْل، فاستُعيرَ للحاصلِ من الشيء، وحاصلُ الرزقِ المعلومِ: اللذَّةُ والسرور، وحاصلُ شجرةِ الزقُّوم: الألمُ والغَمّ. وانتصابُ ﴿نُّزُلًا﴾ على التمييز، ولك أن تجعلَه حالاً، كما تقول: **أثَمرُ النخلة خيرٌ بَلَحاً أم رُطَباً؟** يعني:

قولُه: (**تـمَّتْ قصَّةُ المؤمنِ وقرينِه، ثم رَجَعَ إلى [ذِكرِ] الرِّزقِ المعلوم**) هذا بيانٌ لنَظْمِ الآي، وفيهِ أنَّ قصَّةَ المؤمنِ ذُكِرَتْ مُستطرَدَةً بينَ الكلامَيْنِ المتَّصلينِ معنًى، وذلكَ أنَّهُ تعالى لمَّا ذَكَرَ رِزقَ أهلِ الكرامة، ومِنْ كرامَتِهم أنَّهم على سُرُرٍ مُتقابلين، واتَّصلَ بهِ قولُه: ﴿فَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ يَتَسَاءَلُونَ﴾ واستوفى القصَّةَ أقبَلَ إلى ذِكرِ أهلِ الشَّقاوةِ وتهكَّمَ بهم بقولِه: ﴿أَذَٰلِكَ خَيْرٌ نُّزُلًا أَمْ شَجَرَةُ الزَّقُّومِ﴾.

قولُه: (**وأصلُ النُّزُل: الفَضْلُ والرَّيعُ**)، **المُغْرب**: ومنهُ قوله: العَسَلُ ليسَ من أنْزالِ الأرضِ، أي: من رِيعِها وما يحصلُ منها. وعنِ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللهُ عنه: لا يَجِبُ فيهِ العُشْرُ[١]، لأنَّهُ نُزْلُ طائر[٢].

قولُه: (**أثمرُ النَّخلةِ خيرٌ بلحًا أم رُطَبًا؟**) فإنْ قلت: المثالُ غيرُ مطابقٍ للآية؛ لأنَّ السُّؤالَ عن حالِ الثَّمرةِ لا نفسها، وفي الآيةِ السُّؤالُ عنِ الرِّزقِ المعلومِ وعن شجرةِ الزَّقّوم، قلت: ليسَ السُّؤالُ عن الرِّزقِ والشَّجرةِ نفسِهما بل عن حالِها، ألا ترى كيفَ قال: «فأيُّهما خيرٌ في كَونِهِ نُزُلًا؟». نَعَمْ فيهِ اختلافٌ من جهةِ أنَّ المثالَ فيهِ سؤالٌ عن حالتَيْ شيءٍ واحد، والآيةُ هنا[٣] سؤالٌ عنْ حالةٍ واحدةٍ لشيئين مختلفين، وهذا لا يضرُّ في الاستشهاد.

---

(١) في (ف): «العسل»، وهو على الجادّةِ في «المُغرب». وانظر في مذهب الشافعي في المسألة «روضة الطالبين» (٢: ٢٣٢).

(٢) «المغرب في ترتيب المعرب» (٢: ٢٩٧).

(٣) في (ف) و(ط): «فيها».

أنّ الرزقَ المعلوم نُزل أهلِ الجنّة، وأهلُ النار نُزلُهم شجرةُ الزقُّوم، فأيّهما خيرٌ في كونه نُزلاً؟ والنُّزْل: ما يُقامُ للنازلِ بالمكان من الرِّزق. ومنه: أَنْزالُ الجُند؛ لأرْزاقِهم، كما يقال لما يقامُ لساكنِ الدار: السُّكْن.

ومعنى الأوّل: أَنّ للرزقِ المعلوم نُزلاً، ولشجرِ الزقوم نُزلاً، فأيّهما خيرٌ نُزلاً؟ ومعلومٌ أنه لا خيرَ في شجرةِ الزقُّوم، **ولكنَّ المؤمنين لمّا اختارُوا** ما أدّى إلى الرزق المعلوم، واختارَ الكافرون ما أدّى إلى شجرةِ الزقُّوم؛ قيل لهم ذلك توبيخاً على سُوءِ اختيارهم، ﴿فِتۡنَةً لِّلظَّٰلِمِينَ﴾: محنةً وعذاباً لهم في الآخرة. أو ابتلاءً لهم في الدنيا، وذلك أنهم قالوا: كيفَ يكون في النارِ شجرةٌ والنارُ تحرق الشَّجر؛ فكُذِّبوا. وقُرِئ: (نابِتةٌ في أَصْلِ الجَحِيم)، قيل: منبتُها في قَعْرِ جهنّم، وأغصانُها ترتفعُ إلى دَرَكاتها. والطَّلعُ للنَّخلة، فاستُعير لِما طَلَعَ مِن شجرةِ الزقُّوم مِن حَمْلها، ....

الجوهري: البَلَحُ: قبلَ البُسْر، والواحدةُ: بلحة، أوَّلُ التَّمرِ طَلعٌ ثُمَّ خَلالٌ ثُمَّ بَلَحٌ ثُمَّ بُسْرٌ ثُمَّ رُطَبٌ ثُمَّ تَمْر.

قولُه: **(ولكنَّ المؤمنينَ لَمَّا اختاروا)** يعني: لَمَّا كانَ مُؤَدَّى فِعلِ الكافرينَ إلى شجرةِ الزَّقّومِ كمُؤَدَّى فِعْلِ المؤمنينَ إلى الرِّزقِ المعلومِ؛ حُمِلَ ذاكَ على هذا حَمْلًا للنَّقيضِ على النَّقيضِ تهكُّماً. ويجوزُ أنْ يكونَ مِنَ المشاكَلَةِ المعنويَّة، ويجوزُ أنْ يكونَ من أسلوبِ قولِه تعالى: ﴿فَٱلۡتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرۡعَوۡنَ لِيَكُونَ لَهُمۡ عَدُوّٗا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨].

فإنْ قلت: لِـمَ فَرَّقَ بَيْنَ المعنيَيْنِ في الاعتبارَيْن؟ فإنَّهُ جَعَلَ ﴿نُّزُلًا﴾ تمييزًا في الأوَّلِ وحالًا في الثَّاني. قُلْت: لأنهُ لَمَّا استعارَ النُّـزُلَ للحاصلِ[١] مِنَ الشيَّءِ تعيَّنَ أنْ يكونَ تمييزًا دونَ الحال؛ لأنَّ حاصلَ الشَّيْءِ لا يَصدُقُ عليه، ومن شأنِ[٢] الحالِ صدْقُهُ على ذي الحال، ويجوزُ أنْ يُحمَلَ في الثَّاني على التَّمييزِ أيضًا نحوَ قولِه: لله دَرُّهُ فارسًا.

(١) في (ف): «للخَلَل».

(٢) في (ف): «بيان».

إمّا استعارةً لفظيّة، أو مَعْنويّة، وشُبِّه برؤوسِ الشياطين؛ دلالةً على تناهِيهِ في الكراهية

قولُه: (**إمَّا استعارةً لَفْظِيَّةً أو معنَويَّة**) عن نورِ الدِّينِ الحكيمِ رَحِمَهُ الله: اللَّفْظِيَّةُ: نحو رأيتُ أسدًا، وعَنَّتْ لنا ظَبْيَة(١). والمَعْنوِيَّةُ كَقَوْلِه:

إذْ أصْبَحَتْ بيَدِ الشَّمالِ زِمامُها(٢)

فإنَّكَ في الأوَّلِ تجعلُ الشَّيءَ الشَّيءَ وليسَ به، وفي الثَّاني تجعلُ الشَّيءَ للشَّيْءِ وليسَ له. وأيضًا إذا رَجَعْتَ في الأوَّلِ إلى التَّشبيهِ الَّذي هُوَ المقصودُ يأتِيكَ عفوًا، نحو: «رأيْتُ رَجُلًا كالأسَد»، وإنْ رُمْتَهُ في الثَّاني لَم يُواتِكَ تِلْكَ المُواتاة.

وقُلْت: يمكنُ أنْ يُقال: أمَّا اللفظِيَّةُ فهِيَ أنَّ الطَّلعَ موضوعٌ لحمْلِ الشَّجرةِ مع قَيْدِ أنْ تكونَ تلكَ الشَّجرةُ نَخلة، فاستُعمِلَ هنا في غيرِها، وهوَ كالمرسِنِ فإنَّهُ موضوعٌ لأنفٍ بشَرْطِ أنْ يكونَ فيهِ رَسَن، فإذا اسْتُعْمِلَ في أنفِ إنسانٍ كانَ مجازًا لفظيّاً ليسَ فيهِ مُبالَغَة؛ لأنَّهما كالمُترادِفين.

وأمَّا المعنوِيَّةُ فهِيَ أنْ تُشَبِّهَ حَمْلَ تِلْكَ الشَّجرةِ بالطَّلعِ الحقيقيِّ تشبيهًا بليغًا، ثُمَّ يُطْلَقُ على ذَلِكَ الحَمْلِ اسمُ الطَّلع، والقرينةُ الإضافة. ويُحتَمَلُ أنْ تكونَ تحقيقيةً وأنْ تكونَ مكْنِيَّةً مُسْتَلْزِمَةً للتخييلية كَقَوْلِ القَائِل:

صحا القَلْبُ عن سلمى وأقصَرَ باطِلُهْ ... وعُـرِّيَ أفراسُ الصِّبا ورواحِلُـهْ(٣)

وفي تسميةِ الأوَّلِ بالاستعارةِ تسامح؛ لأنهُ من المجازِ المُرسَلِ الخالي مِنَ الفائدَةِ فسمَّاهُ بها مُبالَغَةً أو تعظيمًا.

قولُه: (**وشُبِّهَ برؤوسِ الشياطين**) يعنـي: استُعيـرَ لحَملِ شجرةِ الزَّقّومِ اسمُ الطَّلع، وشُبِّـهَ برؤوسِ الشَّياطين، والتشبيه تخييلي؛ لأنَّ المُشَبَّهَ بِهِ لا حقيقةَ لَهُ في الخارج؛ لأنَّ قُبْحَ

---

(١) في (ف): «الباطنيه».

(٢) هو جزءٌ من بيتِ شعرٍ للبيد، سبق تخريجه.

(٣) لزهير بن أبي سلمى في «ديوانه» بشرح ثعلب ص١٠١.

وقُبحِ المنظرِ؛ لأنَّ الشيطانَ مَكْرُوه مستقبَحٌ في طِباعِ الناس؛ لاعتقادهم أنه شرٌّ مَحْضٌ لا يَخلِطُه خير، فيقولون في القَبيح الصورة: كأنه وجهُ شيطان، كأنه رأسُ شيطان، وإذا صوَّره المصوِّرون جاؤوا بصُورته على أقبحِ ما يُقدَّر وأهولِه؛ كما أنهم اعتَقَدُوا في المَلَكِ أنه خيرٌ محْضٌ لا شرَّ فيه، فشبَّهوا به الصورةَ الحسنة. قال اللهُ تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ [يوسف: ٣١]، وهذا تشبيهٌ تخييليّ. **وقيل: الشيطانُ حَيَّةٌ عَرفاءُ** لها صورةٌ قَبيحةُ المنظر هائلةٌ جدّاً. وقيل: إنَّ شَجَراً **يقال له الأَسْتَنُ** خَشِناً مُنتناً مُرّاً مُنكَر الصورة، يسمّى ثَمَرُه: رُؤوسَ الشياطين. **وما سمَّتِ العربُ هذا الثمرَ**

منظرِ الشَّياطينِ مركوزٌ في الجِبلَّة؛ لأنَّ الشَّيطانَ ـ كما زَعَم ـ لا يُرى ولكِنَّهُ يُستَشعَرُ أنهُ أقبحُ ما يكون ـ لو رأى الرَّائي ـ في أقبحِ صورة، وأنشَدَ الزَّجَّاجُ قَوْلَ امرِئِ القَيْس:

أيَـقْتُلُـــني والمشْرَفِـيُّ مُضـاجِـعِي ... ومَسْــنُونَةٌ زُرْقٌ كأنيابِ أغْوالِ؟[١]

ولَم يَرَ الغُولَ ولا أنيابها، ولكنَّ التَّمثيلَ بما يُستقبَحُ أبلَغ، ففي بابِ المُذكَّرِ يُمثَّلُ بالشَّيطان، وفي بابِ المُؤنَّثِ يُشبَّهُ بالغُولِ فيما يُستَقبَح[٢].

قولُه: (**وقيل: الشَّيطانُ حيَّةٌ عَرفاء**) قالَ مُحْيي السُّنَّة: قيل: أُريدَ بالشَّياطينِ الحَيَّات، والعَرَبُ تسمِّي الحَيَّةَ القبيحَةَ المنظرِ شيطانا[٣]، فعلى هذا لا يكونُ التَّشبيهُ تخييلاً بل تحقيقًا.

العَرْفاء: طويلةُ العُرْف. والجوهَرِي: العُرْفُ: عُرْفُ الفَرَس، سُمِّيَتْ بِهِ لِكَثْرَةِ شَعَرِها.

قولُه: (**يُقالُ لَهُ الأسْتَن**) قالَ أبو عُبَيْد: الأَسْتَن: أُصولُ الشَّجرةِ البالية، الواحدةُ: أستَنَة.

قولُه: (**وما سمَّتِ العربُ هذا الثَّمَر**) يَعْني: ما سَمَّوْا ثمرةَ الأسْتَنِ برؤوسِ الشَّياطينِ إلا للقَصْدِ إلى أحدِ هذينِ التشبيهين أي: الصُّوريِّ أو المعنَويِّ عند بعضهم، والظَّاهِرُ هوَ

(١) «ديوان امرئ القيس» ص٣٣.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٣٠٧).

(٣) «معالم التنزيل» (٧: ٤٢).

برؤوسِ الشياطين إلّا قَصْداً إلى أحدِ التشبيهَيْن، ولكنه بعد التسميةِ بذلك رَجَعَ أصلاً ثالثاً يُشبَّه به. ﴿مِنْهَا﴾: مِنَ الشجرة، أي: مِن طَلْعها ﴿فَمَالِئُونَ﴾ بطونَهم؛ لِما يَغلبهم من الجُوعِ الشديد، أو: يُقسَرون على أكْلِها وإن كَرِهوها؛ ليكون باباً من العَذاب؛ فإذا شَبِعُوا غَلَبَهم العطشُ فيُسقَون شَراباً من غَسَّاق أو صَديد، **شَوْبُه أي: مزاجُه،** ﴿مِّنْ حَمِيمٍ﴾ يَشوي وجوهَهم ويُقطِّع أمعاءَهم، كما قال في صِفَةِ شراب أهلِ الجنّة: ﴿وَمِزَاجُهُۥ مِن تَسْنِيمٍ﴾ [المطففين: ٢٧]. وقُرِئ: (لَشُوبًا) بالضمّ، وهو اسمُ ما يُشاب به، والأوّل تسميةٌ بالمَصْدر. فإن قلت: ما معنى حرفِ التراخي في قوله: ﴿ثُمَّ إِنَّ لَهُمْ عَلَيْهَا لَشَوْبًا﴾، وفي قولِه: ﴿ثُمَّ إِنَّ مَرْجِعَهُمْ﴾؟ قلت: ....

أنَّهم اعتقدوا أنَّ الشَّيطانَ قبيحُ المنظَرِ أو أنهُ في الحقيقَةِ حيَّةٌ عَرْفاء، ثُمَّ أُدْخِلَ هذا الثَّمرُ لكَثْرَةِ الاسْتِعْمالِ في جنسِ هذينِ الأصلينِ وصارَ أصلًا ثالثًا مثلَهما مُشَبَّهًا به، ومِثْلُهُ قولُ التَّنُوخي:

فانهَضْ بِنارٍ إلى فَحْمٍ كأنَّهُما ... في العَيْنِ ظُلْمٌ وإنصافٌ قَدِ اتَّفَقا[١]

وذلِكَ أنهُ لمَّا سَمِعَ اللهَ عزَّ وجلَّ نَعَتَ العَدْلَ بالنُّورِ في قولِهِ تعالى: ﴿وَأَشْرَقَتِ ٱلْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا﴾ [الزمر: ٦٩] ورأى النَّبِيُّ ﷺ وَصْفَ[٢] الظُّلْمِ بالظُّلُماتِ في قولِه: «الظلم ظُلُماتٌ يَوْمَ القِيامة»[٣] خيَّلَهُما شيئَيْنِ لهما إنارةٌ وإظلامٌ وجعلهما مُشَبَّهًا بهما.

قولُه: (مِنْ غَسَّاق) الغَسَّاق: المُنْتِنُ البَارِد. والغَسَاقُ ـ بالتَّخفيف ـ: لُغَة[٤].

قولُه: (**شَوْبُهُ أي: مِزَاجُه**) ويُرْوى: شَوبًا أي: مِزاجًا، و«شوبًا» يجوزُ أنْ يكونَ بمعنى مَشوب، وأنْ يكونَ مصدرًا على بابِه، والشَّوبُ الخَلط، وسُمِّيَ العَسَلُ شَوبًا؛ لأنَّهُ كانَ عندَهم مِزاجًا لغيرِهِ مِنَ الأشرِبة.

---

(١) البيت لأبي القاسم التنوخي ذكره ابن حمدون في «التذكرة» (٥: ٤١٨).
(٢) من قوله: «وذلك أنه لمّا سمع» إلى هنا، سقط من (ح).
(٣) هو جزءٌ من حديثٍ أخرجه البخاري (٢٤٤٧) ومسلم (٢٥٧٩) وغيرهما من حديثِ ابن عمر رَضِيَ الله عنهما. وفي الباب عن غير واحدٍ من الصحابة.
(٤) وقد قرأ بها غير واحدٍ من أئمة القرّاء. انظر: «التيسير» للداني ص١٨٨.

في الأوّل وَجْهان، أحدُهما: أنهم يَملؤون البطونَ من شجرِ الزقُّوم، وهو حارٌّ يَحرق بطونَهم ويُعطِشُهم، فلا يُسقَون إلّا بعدَ مَليّ؛ تعذيباً بذلك العطش، ثم يُسقَون ما هو أحرّ؛ وهو الشرابُ المَشُوب بالحميم. والثاني: أنه ذَكَرَ الطعامَ بتلك الكراهةِ والبشاعة، ثم ذَكَرَ الشرابَ بما هو أكرهُ وأبشع، فجاء بـ«ثُمّ»؛ للدلالةِ على تراخي حالِ الشراب عن حالِ الطعام، ومُباينة صفته لصفتِه في الزيادة عليه. ومعنى الثاني: أنهم يُذْهَبُ بهم عن مقارِّهم ومَنازلهم في الجحيم، وهي الدَّركات التي أُسكِنوها، إلى شجرة الزقُّوم، فيأكلون إلى أن يتملَّؤوا، ويُسقَون بعد ذلك، **ثم يَرجِعون إلى دركاتهم**، ومعنى التراخي في ذلك بيِّن.

قولُه: (**في الأوَّلِ وَجْهان**) والجوابُ الأوَّلُ مبنيٌّ على أنَّ «ثُمَّ» للتَّراخي في الزَّمان، والأُسلوبُ مِنَ التَّرَقِّي مِنَ الحارِّ إلى الأحَرِّ، والثَّاني على أنَّ «ثُمَّ» للتَّراخي[1] في الرُّتبَة، والأُسلوبُ منَ التَّكميل، حيثُ كَمَّلَ عذابَ الأكلِ بالشُّرب. وأمَّا معنى الثَّاني - أي: السُّؤالِ الثَّاني الذي تقدَّمَ على قولِه تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّ مَرْجِعَهُمْ﴾ - فظاهِر.

وفي قولِه: (**ثُمَّ يَرجِعونَ إلى دَركاتهم**) إشعارٌ بتَرتيبٍ أنيق، وذَلِكَ أنَّ أهلَ النَّارِ أوَّلُ ما يُقامُ لهم في النَّارِ مِنَ الرِّزقِ شجرةُ الزَّقُّوم، ثُمَّ يُسْقَوْنَ شَوبًا من حميم، ثُمَّ يستقرُّونَ بعدَ ذَلِكَ إلى دَرَكاتِهم، وعليهِ جرى العُرف، وعلى هذا نُزُلُ أهلِ الجنَّةِ: الرِّزقُ المعلومُ، وهوَ الفواكهُ وما يأكُلُونَهُ على سبيلِ التَّلَذُّذ، ثُمَّ السَّقْيُ من كأسٍ معينٍ بيضاءَ لذَّةٍ للشَّاربين، ثُمَّ يَرْجِعونَ إلى ما وراءَ ذَلِكَ ممَّا لا عينٌ رأَتْ ولا أُذُنٌ سَمِعَتْ ولا خَطَرَ على قَلبِ بَشَر، قائلين: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ * لِمِثْلِ هَٰذَا فَلْيَعْمَلِ ٱلْعَٰمِلُونَ﴾ اللَّهُمَّ بفَضْلِكَ اجعَلْنا من الفائزينَ به.

قالَ القاضي: ﴿أَذَٰلِكَ خَيْرٌ نُّزُلًا أَمْ شَجَرَةُ ٱلزَّقُّومِ﴾ فيهِ دلالةٌ على أنَّ ما ذُكِرَ مِنَ النَّعيمِ لأهلِ الجنَّةِ بمنزلةِ ما يُقامُ للنَّازِلِ، ولهم وراءَ ذَلِكَ ما تَقْصُرُ عنهُ الأفهام، وكذَلِكَ الزَّقُّومُ لأهلِ[2] النَّارِ مِنَ الأُمَم[3].

---

(١) من قوله: «في الزَّمان والأسلوب» إلى هنا، سقط من (ح).

(٢) من قوله: «للنّازل، ولهم وراء» إلى هنا سقط من (ح).

(٣) «أنوار التنزيل» (٥: ١١).

وقُرئ: (ثُمَّ إنّ مُنقلَبهم)، (ثُمّ إنّ مصيرَهم)، (ثُمّ إنّ مَنْفَذَهم) إلى الجحيم؛ علّل استحقاقهم للوقوع في تلك الشدائد كلِّها بتقليدِ الآباء في الدِّين، واتِّباعِهم إيّاهم على الضَّلال، وتركِ اتّباعِ الدليل. والإهْراع: الإسراعُ الشديد، كأنهم يُحَثُّون حَثّاً. وقيل: إسراعٌ فيه شبيهٌ بالرِّعْدة.

[﴿وَلَقَدْ ضَلَّ قَبْلَهُمْ أَكْثَرُ الْأَوَّلِينَ * وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا فِيهِم مُّنذِرِينَ * فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُنذَرِينَ * إِلَّا عِبَادَ اللَّهِ الْمُخْلَصِينَ﴾ ٧١-٧٤]

﴿وَلَقَدْ ضَلَّ قَبْلَهُمْ﴾: قبل قومِك قريش. ﴿مُّنذِرِينَ﴾: أنبياءَ حذَّروهم العَواقب. ﴿الْمُنذَرِينَ﴾: الذين أُنذِروا وحُذِّروا، أي: أُهلِكوا جميعاً ﴿إِلَّا عِبَادَ اللَّهِ﴾: الذين آمنوا منهم وأخلَصوا الله دِينَهم، أو أَخْلَصَهم اللهُ لِدينه على القراءتَيْن.

[﴿وَلَقَدْ نَادَانَا نُوحٌ فَلَنِعْمَ الْمُجِيبُونَ * وَنَجَّيْنَاهُ وَأَهْلَهُ مِنَ الْكَرْبِ الْعَظِيمِ * وَجَعَلْنَا ذُرِّيَّتَهُ هُمُ الْبَاقِينَ * وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ فِي الْآخِرِينَ * سَلَامٌ عَلَىٰ نُوحٍ فِي الْعَالَمِينَ * إِنَّا كَذَٰلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ * إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُؤْمِنِينَ * ثُمَّ أَغْرَقْنَا الْآخَرِينَ﴾ ٧٥-٨٢]

لمّا ذَكَرَ إرسال المُنذِرين في الأُمم الخاليةِ وسُوءَ عاقبة المنذَرين، أَتْبَعَ ذلك ذِكْرَ نوحٍ ودعائه إيّاه حين أَيِسَ مِن قومِه، واللامُ الداخلة على «نِعْمَ» جوابُ قَسَم محذوف، والمخصوصُ بالمدح محذوف، تقديرُه: فواللهِ لَنِعْمَ المُجيبُون نحن. والجمعُ دليلُ العَظَمة والكبرياء. والمعنى: إنّا أَجَبْناه أحسنَ الإجابة، وأوصَلْها إلى مُرادِه وبغيَتِه؛ من نُصْرتِه على أعدائه والانتقامِ منهم بأبلغِ ما يكون. ﴿هُمُ الْبَاقِينَ﴾: **هم الذينَ بَقُوا وحدَهم** وقد فَنِيَ غيرُهم، فقد رُوي: أنه ماتَ كلُّ مَن كان معه في السفينة غيْرَ ولده. أو: هم الذين بَقُوا متناسِلين إلى يوم القيامة. قال قَتادة: الناسُ كلُّهم من ذرِّيّة نُوح.

قولُه: (**هُمُ الّذينَ بَقوا وَحْدَهُم**) هذا الاختصاصُ يعطيهِ ضميرُ الفصل.

وكان لنوحٍ عليه السلام ثلاثةُ أولاد: سام، وحام، ويافث، فسامٌ أبو العَرَب، وفارس، والرُّوم، وحامٌ أبو السُّودان من المشرقِ إلى المغرب، ويافثٌ أبو التُّرك ويأجُوجَ ومأجوجَ ﴿وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ فِى ٱلْـَٔاخِرِينَ﴾ **مِن الأُمَم هذه الكلمة**؛ وهي: ﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰ نُوحٍ﴾ يعني

قولُه: (﴿وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ فِى ٱلْـَٔاخِرِينَ﴾ **مِنَ الأُمَم هذهِ الكلمة**) يريدُ أنَّ «تَرَكْنَا» واقعٌ على قولِه: ﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰ نُوحٍ﴾ وهوَ مفعولٌ به. كأنّه قيل: تَرَكْنَا على نوح قولَنا: سلامٌ على نوح[1] في كلِّ أحدٍ مِنَ العالَمِين، كما يُقال: السَّلامُ على زَيْدٍ في جميعِ الأمكِنَةِ وفي جميعِ الأزمِنة، واللَّعنَةُ على إبليسَ في المشرقِ والمغرِب، فقولُه: ﴿فِى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ مُتعلِّقٌ بالجارِّ والمجرور.

قالَ صاحِبُ «الكشف»: ﴿سَلَٰمٌ﴾ مُبْتَدأ، والجارُّ بعدهُ في موضعِ الخبر، والجملةُ في موضعِ المفعولِ لـ ﴿وَتَرَكْنَا﴾ ولو أعمَلَ «تَرَكْنَا» فيهِ لقيل: «سَلامًا»، ويجوزُ أنْ يكونَ التَّقدير: وتركنا عليهِ في الآخِرينَ الثَّناءَ الحَسَن، فحذفَ مفعولَ «تَركنا»، ثُمَّ ابتَدَأ وقال: «سلام». ويجوزُ أنْ يكونَ التَّقدير: وتَركنا عليهِ في الآخِرينَ الثَّناءَ الحسَنَ[2] وقُلْنا: سلام[3].

وقالَ مُحْيي السُّنَّة: «تَركنا عليه»، أي: أبقَينا لَهُ ثَنَاء حَسَنًا وَذِكْرًا جَمِيلًا فيمَنْ بعدَهُ إلى يَومِ القِيامة[4]. وقُلْت: هذا يحتمِلُ وجهين:

أحدُهما: أنْ يكونَ المفعولُ ﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰ نُوحٍ فِى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ من حيثُ المعنى، كما قالَ الزَّجَّاج[5] أي: تركنا عليهِ الذِّكْرَ الجميل، وذلِكَ الذِّكْرُ قولُه: ﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰ نُوحٍ فِى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[6] أي: تَركنا عليهِ في الآخِرينَ أنْ يُسَلَّمَ عليهِ إلى يَوْمِ القِيامة.

وثانيهما: المفعولُ محذوفٌ، وهوَ الثَّناء كما سَبَق، فعلى هذا: يبقى «تَركنا» مُطلَقًا غيرَ

---

(١) قوله: «قولنا: سلامٌ على نوح» سقط من (ف) و(ط).

(٢) من قوله: «فحذف مفعول «تَركنا»» إلى هنا، سقط من (ح).

(٣) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ٢٥٥) بتحقيق د. عبد القادر السعدي، و(٢: ١١٢٩) بتحقيق د. محمد الدالي.

(٤) «معالم التنزيل» (٧: ٤٤).

(٥) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٣٠٨).

(٦) من قوله: «من حيثُ المعنى كما» إلى هنا، سقط من (ح).

يُسلِّمون عليه تسليماً، ويَدْعُون له، وهو من الكلامِ المَحْكيّ، كقولِك: قرأتُ ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَٰهَا﴾ [النور: ١].

فإن قلت: فما معنى قوله: ﴿فِى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾؟ قلت: معناه: الدعاءُ بثُبوتِ هذه التحيّةِ فيهم جميعاً، وأنْ لا يَخْلُو أحدٌ منهم منها، كأنه قيل: ثبّتَ اللهُ التسليمَ على نوحٍ وأدامَه في الملائكة والثَّقَلَيْن يُسلِّمون عليه عن آخرِهم. علَّل مُجازاةَ نوحٍ عليه السلام بتلك التكْرِمةِ السَّنيَّة مِن تَبْقية ذِكْره، وتسليمِ العالَمين عليه إلى آخرِ الدَّهر بأنه كان مُحسِناً، ثم علَّل كونَه مُحسناً بأنه كان عَبْداً مؤمناً، لِيُريَك جلالةَ محلِّ الإيمان، وأنه القُصارى من صِفات المدحِ والتعظيم، ويُرغِّبَك في تحصيلِه والازديادِ منه.

[﴿وَإِنَّ مِن شِيعَتِهِۦ لَإِبْرَٰهِيمَ * إِذْ جَآءَ رَبَّهُۥ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ * إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِۦ مَاذَا تَعْبُدُونَ * أَئِفْكًا ءَالِهَةً دُونَ ٱللَّهِ تُرِيدُونَ * فَمَا ظَنُّكُم بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ ٨٣-٨٧]

مُقيَّد، أي: تَركنا على نُوحٍ في الآخِرينَ مِنَ الأُمَم ذكرًا جميلًا، وكذا وكذا، كقولِه: ﴿وَٱجْعَل لِّى لِسَانَ صِدْقٍ فِى ٱلْءَاخِرِينَ﴾ [الشعراء: ٨٤]، ويكونُ ﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰ نُوحٍ فِى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ دُعاءً مِنَ الله تعالى كقولِهِ تعالى: ﴿وَسَلَٰمٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَىٰٓ﴾ [النمل: ٥٩].

قولُه: (فما معنى قوله: ﴿فِى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾؟) جاءَ في السُّؤالِ بالفاءِ، يعني: إذا كانَ معنى ﴿وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ فِى ٱلْءَاخِرِينَ﴾: تَركنا في الآخِرينَ مِنَ الأُمَم أنْ يُسلِّمُوا عليهِ تسليمًا ويدعُوا له، فما معنى ﴿فِى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ فإنَّه كالتَّكرار؟ وأجاب: إنَّ في إعادَةِ ذِكْرِ العالَمِينَ الشُّمولَ والاسْتغراق؛ لئَلَّا يخرجَ أحدٌ ممَّنْ يدخُلُ في العالَمِينَ مِنَ الملائكةِ والثَّقَلَيْنِ منه، والحاصلُ أنَّ ﴿فِى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ كالتَّتميمِ للمعنى السَّابقِ والمُبالَغةِ فيه، ولو اكتفَى بقولِه: ﴿وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ فِى ٱلْءَاخِرِينَ﴾ لَقصَّرَ عن هذا المعنى، فرَجَعَ معنى ﴿وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ فِى ٱلْءَاخِرِينَ * سَلَٰمٌ عَلَىٰ نُوحٍ فِى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ إلى قَوْلِه: «ثَبَّتَ اللهُ التَّسْليمَ على نوحٍ وأدامَهُ في المَلائِكَةِ والثَّقَلَيْنِ يُسَلِّمُونَ عَلَيْهِ عَنْ آخِرِهِم».

قولُه: (لِيُرِيَكَ جلالَةَ محلِّ الإيمان) يعني: أنَّ نوحًا ليسَ ممَّنْ لا يؤمِنُ حتى يوصَفَ بالإيمانِ تمييزًا، وإنَّما جيءَ بهِ للمَدْح، يعني أنَّ صفةَ الإيمانِ مِنَ الصِّفاتِ الَّتي تصلُحُ أنْ يُتمَدَّحَ بها النَّبيُّ المُرسَلُ ترغيبًا للمؤمن.

﴿مِن شِيعَتِهِۦ﴾: ممَّن شايَعَه على أُصول الدِّين وإن اختلفتْ شرائعُهما. أو: شايَعَه على التصلُّب في دِينِ الله ومُصابرة المكذِّبين. ويجوزُ أن يكونَ بين شريعتَيْهما اتّفاقٌ في أكثر الأشياء. وعن ابنِ عبّاسٍ رضي الله عنهما: مِن أهلِ دِينِه وعلى سُنّته، وما كان بين نوحٍ وإبراهيمَ إلّا نبيّان: هُود وصالح، **وكان بين نوحٍ وإبراهيمَ ألفان وستُّ مئة وأربعون سَنة. فإن قلت**: بِمَ تعلَّق الظَّرف؟ قلت: بما في الشِّيعة من معنى المُشايعة، يعني: وإن ممّن شايَعَه على دِينه وتَقْواه حين جاءَ ربَّه بقلبٍ سَليم ﴿لَإِبْرَٰهِيمَ﴾، أو بمحذوف؛ **وهو: اذكُرْ**، ﴿بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾ مِنْ جميعِ آفات القلوب.

وقيل: مِنَ الشِّرك، **ولا معنى للتخصيص**؛ لأنه مُطلَق، فليس بعضُ الآفات أَولى من بعضٍ فيتناولَها كلَّها. **فإن قلت**: ما معنى المجيءِ بقلبِه ربَّه؟ قلت: معناه: أنه أخلَصَ لله قَلْبَه، وعُرِفَ ذلك منه **فضَرَبَ المجيء مثلاً لذلك**. ﴿أَئِفْكًا﴾ مفعولٌ له، تقديرُه:

قولُه: (**وكانَ بين نُوحٍ وإبراهيمَ عليهما السَّلامُ ألفانِ وسِتُّ مِئةٍ وأربعونَ سَنة**)، وفي «جامعِ الأصول»(١): ألفُ سَنَةٍ ومِئَةٌ واثنتانِ وأربعُونَ سَنة.

قولُه: (**وهُوَ: اذْكُر**) أي: اذْكُرْ إذ جاءَ رَبَّه، أي وَقْتَ مجيئِه(٢) رَبَّه.

قولُه: (**ولا معنى للتَّخصيص**)، أي: لا معنى لتخصيصِ قَوْلِه: ﴿سَلِيمٍ﴾ بشيءٍ مِنَ الآفات. قالَ صاحبُ «الفرائد»: لمَّا كانَ المقامُ مقامَ المدحِ وجَبَ أنْ يكونَ سالماً عن كلِّ الآفات؛ لأنَّ السَّالِمَ عَنِ البعضِ يدخُلُ فيهِ كلُّ القلوب؛ لأنهُ ما من قلبٍ إلا وهُوَ سالمٌ من البعض.

قولُه: (**فضَرَبَ المجيءَ مثلًا لذَلِك**)، أي: لِقَوْلِه: «منْ أخلَصَ لله قَلبَه». وفي «المطلع»: ومعنى محبَّةِ رَبِّه: أنهُ أخلَصَ لله قلبَهُ وعُرِفَ ذَلِكَ منهُ كما يُعْرَفُ الغائِبُ وأَحوالُهُ بمَجيئِهِ وحُضُورِه، فضَرَبَ المجيءَ مثلًا لذَلِك. وقالَ الإمام: معناهُ أنهُ إذا أخلَصَ الله تعالى قلبَهُ فكأنهُ استحقَّ حضرَةَ الله بذَلِكَ القلب. ورَأيْتُ في التَّوراة: أنّ الله تعالى قالَ لموسى: يا

---

(١) «جامع الأصول» (١٢: ١١٣).

(٢) في (ح): «مجيء».

أَتُريدون آلهةً مِن دون الله إفْكاً؟! وإنما قدَّم المفعولَ على الفعلِ للعناية، وقدَّم المفعولَ له على المفعول به؛ لأنه كان الأهمَّ عنده أنْ يُكافِحَهم بأنهم على إفكٍ وباطل في شِرْكهم. ويجوزُ أن يكون ﴿أَئِفْكًا﴾ مفعولاً، يعني: أتريدون به إفكاً؟ ثم فَسَّر الإفكَ بقوله: ﴿ءَالِهَةً دُونَ ٱللَّهِ﴾ على أنها إفكٌ في أنفُسِها.

ويجوزُ أن يكون حالاً، بمعنى: أتريدون آلهةً مِن دون الله آفِكين؟ ﴿فَمَا ظَنُّكُم﴾ **بمَن هو الحَقيقُ بالعبادة**؛ لأنّ مَن كان رَبّاً للعالمين استَحقَّ عليهم أن يَعبُدوه، حتى تَركتم عبادتَه إلى عبادة الأصنام؟ والمعنى: أنه لا يُقدَّر في وهم ولا ظنٍّ ما يَصُدُّ عن عبادته. أو فما ظنُّكم به أيُّ شيءٍ هو من الأشياء، حتى جَعلتم الأصنامَ له أنداداً؟ أو: فما ظنُّكم به ماذا يفعلُ بكم وكيف يُعاقِبُكم وقد عَبدتُم غيرَه؟

موسى أحِبَّ إلهَكَ بكلِّ قلبِك(١). وقُلْت: يمكنُ أنْ يُقال: كانَ أصلُ الكلامِ(٢) إذْ أخْلَصَ لربِّه، فلمَّا أُريدَ مزيدُ التَّصويرِ وأنْ لا بدَّ للإخلاصِ مِنَ السُّلوكِ وقَطْعِ العلائِقِ والعروجِ من حضيضِ الأمّاريّةِ إلى يَفاعِ المطمئنية، قيل: ﴿جَآءَ رَبَّهُۥ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾ أي: من آفاتِه، لكنْ في إسنادِ المجيءِ إليهِ شائبةُ بقاءِ الوجود، وفي وَصفه بـ «السَّليم» نَقَاءُ القلبِ أيضًا.

وأمَّا قولُه: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ﴾ [الإسراء: ١] ففيهِ إشارةٌ إلى الجَذْبَةِ الحقَّانيَّةِ الَّتي لا تُبْقي من الوجودِ والصِّفاتِ شيئًا، وإنَّما أثْبَتَ العَبْديّةَ ليُمْكِنَ الإخبارُ عن ذَلِكَ المقام، ولَولا إرادةُ الإخبارِ لَمْ يَذْكُرْ ذَلِكَ أيضًا، واللهُ أَعْلَم.

قولُه: (﴿فَمَا ظَنُّكُم﴾ **بمَنْ هُوَ حقيقٌ بالعبادة**) إلى آخِره، قالَ القاضي: معنى ﴿فَمَا ظَنُّكُم بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ إنكارُ ما يوجبُ ظَنًّا، فضلًا عن قَطْعِه، فَضْلًا عن عِبادَتِه، أو يَجُوزُ الاشْتِراكُ بهِ أو يَقْتَضِي الأمْنَ مِنْ عقابِهِ على طريقةِ الإلزام(٣).

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٦: ٣٤١).
(٢) قوله: «كان أصلُ الكلام» سقط من (ح).
(٣) «أنوار التنزيل» (٥: ١٣).

[﴿فَنَظَرَ نَظْرَةً فِي ٱلنُّجُومِ * فَقَالَ إِنِّي سَقِيمٌ * فَتَوَلَّوْا عَنْهُ مُدْبِرِينَ﴾ ٨٨ - ٩٠]

﴿فِي ٱلنُّجُومِ﴾: في عِلْمِ النجوم، أو: في كتابها، أو في أَحْكامها، وعن بعض المُلوك: أنه سُئل عن مُشتهاه، فقال: حَبيبٌ أنظرُ إليه، ومُحتاجٌ أنظرُ له، وكتابٌ أنظر فيه. كان

وقُلْت: الإنكارُ والتَّجهيلُ راجعٌ إلى ظَنِّهم بربِّ العالَمِين، إمَّا باعتبارِ الوصفِ أو الحقيقة، أمَّا الوصفُ فعلى وجهين:

أحدُهما: معنى التَّربيةِ وهُوَ تَبليغُ الشَّيءِ إلى كمالِهِ شيئًا فشيئًا؛ لأنَّ المُمكِنَ كما هُوَ مُفتقِرٌ إلى المُحدِثِ حالَ حدوثِهِ مُفْتَقِرٌ إلى المُبقي حالَ بقائه، وهذا معنى الإنعامِ الَّذي يَجِبُ أنْ يُشكَرَ عليهِ مُسدِيهِ(١) ولا يُصَدُّ عن عبادَةِ موليه، وهُوَ المرادُ مِنْ قَوْلِه: ﴿فَمَا ظَنُّكُم﴾ بمَنْ هو حقيقٌ بالعبادة؛ لأنَّ مَنْ كانَ رَبًّا للعالَمِينَ استحَقَّ عليهم أنْ يعبُدُوه.

وثانيهما: معنى المالكيَّةِ وهُوَ مُستَلزِمٌ لمعنى القهرِ والقُدرَةِ التَّامَّة، وإليهِ الإشارةُ بقولِه: ﴿فَمَا ظَنُّكُم﴾ ماذا يَفْعَلُ بكم؟ وكيفَ يُعاقبكم؟

وأمَّا الحقيقةُ فهُوَ المعنيُّ بقَوْلِه: ﴿فَمَا ظَنُّكُم﴾ أيُّ شَيْءٍ هُوَ مِنَ الأشياء؟ قالَ في «الشُّعراء» في قَوْلِه: ﴿وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الشعراء: ٢٣]: أي: أيُّ شَيْءٍ هُوَ على الإطلاق؟ تفتيشًا عن حقيقتِهِ الخاصَّةِ ما هي(٢)؟ أي: إنَّما يصحُّ جَعْلُ الأصنامِ نِدًّا لَهُ إذا عُرِفَتِ المماثَلَة، فما لَمْ يَعرفوا حقيقَتَهُ كيفَ يجعلونَ الأصنامَ نِدًّا لَه؟

الرَّاغب: المثلُ أعَمُّ الألفاظِ الموضوعَةِ للمشابهة، وذَلِكَ أنَّ النِّدَّ يُقالُ لِما يُشارِكُ في الجوهَرِ فقط، والشِّبهَ فيما يشارِكُ في الكيفيَّةِ فقط، والمُساويَ فيما يُشارِك في الكَمِّيَّةِ فقط، والشَّكلَ فيما يُشارِكُ في القَدْرِ والمساحة، والمِثلَ عامٌّ في جميعِ ذَلِك(٣).

قولُه: (حبيبٌ أنظرُ إليهِ، ومُحتاجٌ أنظرُ لَهُ، وكتابٌ أنظرُ فيه) ومنهُ قَوْلُ القَائِل: هل من كِتابٍ أو أخٍ أو فتى أنظُرُ فيهِ أو لَهُ أو إليه؟

---

(١) في (ط): «مبديه».

(٢) انظر: (١١: ٣٤٤).

(٣) «مفردات القرآن» ص٧٥٩ بتصرُّفٍ ملحوظ.

القومُ نجَّامِين، فأوهمَهم أنه استدلَّ بأَمارةٍ في عِلْم النجوم على أنه يَسْقَم ﴿فَقَالَ إِنِّي سَقِيمٌ﴾: إني مُشارِف للسُّقم؛ وهو الطَّاعون، وكان أغلبَ الأسقامِ عليهم، وكانوا يَخافون العَدْوى؛ **ليتفرَّقوا عنه**، فهَرَبوا منه إلى عِيدِهم وتَرَكُوه في بيتِ الأصنام ليس معه أحد، ففَعل بالأصنام ما فَعل. فإن قلت: كيف جازَ له أن يَكذب؟ قلت: قد جوَّزه بعضُ الناس في المَكيدة في الحرب والتقيَّة، وإرضاءِ الزوج، والصُّلحِ بين المتخاصمَيْن والمتهاجِرَيْن. والصحيح: أن الكذبَ حرامٌ إلّا إذا عَرَّضَ وورَّى، والذي قاله إبراهيمُ صلواتُ الله عليه: **مِعْراضٌ من الكلام**، وقد نوى به أنَّ مَن في عُنقه الموتُ سَقيم، ومنه المَثَل: كفى بالسلامةِ داءً، وقولُ لَبيد:

فدَعَوتُ رَبِّي بالسَّلامَةِ جاهِدا ... لِيُصِحَّـني فـإذا السَّلامَةُ داءُ

وقد ماتَ رَجلٌ فُجَاءةً فالتفَّ عليه الناس، وقالوا: ماتَ وهو صَحيح، فقال

قولُه: (**ليتفرّقوا عنه**) يتعلَّقُ بقَوْلِه: ﴿فَقَالَ إِنِّي سَقِيمٌ﴾.

قولُه: (**مِعْرَاضٌ مِنَ الكلام**) جَمْعُهُ: مَعاريض، ومنهُ قولُهم: إنَّ في المعاريضِ لمندوحةً عَنِ الكذب(١). ومرَّ في فاتحةِ البَقَرَةِ كلامٌ مُشْبعٌ فيه.

قولُه: (**فدعوت**) قَبْلَه:

كانـتْ قَناتي لا تَلـينُ لغامِزٍ ... فألانَها الإصباحُ والإمسـاءُ
فَدَعَوْتُ رَبِّي بالسَّلامةِ جاهدًا ... لِيُصِحَّني فإذا السَّلامةُ داءُ(٢)

القَناة: الرُّمح، فاستعارَ لِقامَتِه. والغَمْز: العَصْرُ باليَد. يَصِفُ قُوَّتَهُ في الشَّبابِ وضَعْفَهُ في الكِبَر. قِيلَ لشَيْخٍ كبير: كيفَ أصبَحْت؟ قال: في داءٍ يتمنَّاهُ النَّاس.

---

(١) أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» ص٢٩٧، وابن أبي شيبة في «المصنّف» (٥: ٢٨٢) والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٠: ٣٣٦) موقوفاً على عمران بن حُصَيْن رَضِيَ الله عنه.

(٢) البيتان لعمرو بن قميئة في «ديوانه» ص٣٩، وعزاهما إليه الحصري في «زهر الآداب» (١: ٢٦٨) وقيل: هما للنمرِ بن توْلَب، انظر: «عيون الأخبار» (٢: ٣٤٦) و«ربيع الأبرار» (٣: ١٥٩).

أعرابيّ: أصحيحٌ مَنِ الموتُ في عُنقه! وقيل: أراد: إني سقيمُ النَّفْس؛ لكُفركم.

[﴿ فَرَاغَ إِلَىٰٓ ءَالِهَتِهِمْ فَقَالَ أَلَا تَأْكُلُونَ * مَا لَكُمْ لَا تَنطِقُونَ * فَرَاغَ عَلَيْهِمْ ضَرْبًۢا بِٱلْيَمِينِ ﴾ ٩١-٩٣]

﴿ فَرَاغَ إِلَىٰٓ ءَالِهَتِهِمْ ﴾: **فذهبَ إليها في خُفْية**، من رَوْغةِ الثعلب، ﴿إِلَىٰٓ ءَالِهَتِهِمْ﴾: إلى أصنامِهم التي هي في زَعْمِهم آلهة، كقوله: ﴿أَيْنَ شُرَكَآءِىَ﴾ [النحل: ٢٧]. ﴿أَلَا تَأْكُلُونَ * مَا لَكُمْ لَا تَنطِقُونَ﴾ استهزاءٌ بها وبانحطاطِها عن حالِ عَبَدتِها، ﴿ فَرَاغَ عَلَيْهِمْ﴾: فأقبَلَ عليهم مُستخفِياً، كأنه قال: فضَرَبهم ﴿ضَرْبًۢا﴾؛ لأنَّ «راغَ عليهم» في معنى: ضَرَبهم. أو: فراغَ عليهم يضرِبُهم ضَرْباً. أو: ﴿ فَرَاغَ عَلَيْهِمْ ضَرْبًۢا﴾ **بمعنى ضارِباً**.

قولُه: (﴿ فَرَاغَ إِلَىٰٓ ءَالِهَتِهِمْ ﴾ **فذَهَبَ إليها في خُفْية**) يريدُ: ضَمَّنَ ﴿ فَرَاغَ ﴾ معنى «ذَهَبَ» وعُدِّيَ بـ«إلى»، كما أنَّ ﴿ فَرَاغَ عَلَيْهِمْ ﴾ مُضَمَّنٌ للإقبالِ ويُعدّى بـ«على»، ولذلِكَ قال: فذَهَبَ إليها في خُفْية، «فأقبَلَ عليهم مُستَخْفِيًا» بعدَ استعارةِ الرَّوَغانِ للخُفْية.

قال في «الأساس»: ومنَ المجازِ: فلانٌ يروغُ عَنِ الحق، ولا يُقال: راغَ عن كذا إلا إذا كانَ عدولُهُ عنهُ في خُفية، وما زِلتُ أُراوِغُهُ على هذا الأمرِ فما راغَ إليهِ أيْ: أُداوِرُه. وحقيقَتُهُ: حَمَلْتُهُ على الرَّوَغان، مأخوذٌ من رَوَغانِ الثَّعلب، وأراغَ العُقابَ الصَّيدُ؛ إذا ذَهَبَ الصَّيدُ؛ هكذا وهكذا.

قولُه: (**بمعنى ضاربًا**) فعلى هذا: ﴿ضَرْبًۢا﴾ حال، وعلى الأوَّلِ: مفعولٌ مُطْلَقٌ، نحوَ «قعَدْتُ جلوسًا»، وعلى الثَّاني: مصدَرٌ مُؤَكِّدٌ والعامِلُ مُضْمَر. قالَ صاحِبُ «الفرائِد»: يَبْعُدُ أنْ يكونَ مفعولًا مُطْلَقًا؛ لأنَّ الإقبالَ على الشَّيْءِ مُسْتَخْفِيًا لا يدلُّ على الضَّرب.

وقُلْت: في جَعْلِ الإقبالِ عليهم نَفسَ الضَّربِ مُبالَغَة، فهُوَ مجازٌ من بابِ إطلاقِ السَّببِ على المُسبَّب؛ لأنَّ إقبالَهُ عليهم لَمْ يَكُنْ إلا للضَّرب. ويجوزُ أنْ يكونَ من بابِ المجازِ باعتبارِ ما يؤولُ إليه، أي: أقبلَ عليهم إقبالًا مُؤَديًا إلى الضَّرب، كما قالَ في ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢] هدًى للضَّالِّينَ الصَّائِرينَ إلى التَّقوى، فالمعنى: فمالَ إلى الأصنامِ يضرِبُها ضربًا؛ لأنَّ الإنحاءَ على الضَّربِ بمعنى الضَّرب.

وقُرِئ: (صَفْقًا)، و(سَفْقًا)، ومَعْناهما: الضَّرب. ومعنى ﴿ضَرْبًا بِٱلْيَمِينِ﴾: ضَرْباً شديداً قويّاً؛ لأنَّ اليمينَ أقوى الجارِحتَيْن وأشدُّهما. وقيل: بالقوَّةِ والمتَانة، وقيل: بسبب الحَلِف، وهو قولُه: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم﴾ [الأنبياء: ٥٧].

[﴿فَأَقْبَلُوٓاْ إِلَيْهِ يَزِفُّونَ﴾ ٩٤]

﴿يَزِفُّونَ﴾: يُسرِعون، من زَفِيفِ النَّعام. و(يُزِفُّون): من أزَفّ، إذا دخل في الزَّفِيف.

قولُه: (وقُرِئَ: «صَفْقًا» و«سَفقًا») قالَ ابنُ جِنِّي: قرَأ الحَسَنُ: «سَفْقًا» باليمينِ، و«صَفْقًا» أيضًا. وقالوا: صَفَقْتُ البابَ وسَفَقْتُهُ، والصَّادُ أعلى(١).

قولُه: (وقيل: بالقُوَّةِ والمتانة)، فعلى هذا: ﴿بِٱلْيَمِينِ﴾ مُتعلِّقٌ بـ ﴿ضَرْبًا﴾، وعلى الأوَّلِ: مُتَعَلِّقٌ بمحذوفٍ صفةً لـ ﴿ضَرْبًا﴾.

قولُه: (﴿يَزِفُّونَ﴾ يُسرِعون)، حَمْزَة: «يُزِفُّون» بضَمِّ الياء، والباقونَ: بفَتْحِها(٢)، من: أزَفَّ، أي صارَ إلى الزفيف، ومِثْلُهُ قَوْلُ الشَّاعِر:

تَمَنَّى حُصَيْنٌ أنْ يسودَ جِذاعَهُ ... فأَضحى حُصَيْنٌ قد أُذِلَّ فَأُقْهِرا(٣)

أي: فصارَ إلى القَهر.

قالَ الزَّجَّاج: أصلُهُ الفَتْحُ وتشديدُ الفاءِ، من زفيفِ النَّعامِ، وهُوَ ابتداءُ عَدوِهِ وآخِرُ مَشْيِهِ، وبالضَّمِّ والتشديدِ: معناهُ: يصيرونَ إلى الزَّفيف، و«يَزِفون» بالتَّخفيف: مِنْ: وَزَفَ يَزِفُ بمعنى: أسرَع، ولم يَعْرِفْهُ الفَرَّاءُ والكِسائي(٤).

---

(١) «المحتسب» (٢: ٢٢١).

(٢) قال أبو زرعة: وهو الاختيار. والعربُ تقول: زفَّ يزفُّ زفيفاً: إذا أسرع. وأمّا حمزةُ فإنّه جعَله لغتَيْن: (زَفَّ وأزفّ). انظر: «حجّة القراءات» ص٦٠٩.

(٣) للمُخبَّل السعدي في هجاءِ الزبرقان بن بَدْر وقومِه المعروفين بالجذاع. انظر: «لسان العرب» (قهر) و«تاج العروس» (جذع).

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٣٠٩) ورجّح القراءة بفتحِ الياءِ وتشديدِ الفاء.

أو: مِن أزَفَّه؛ إذا حَمَلَه على الزَّفيف، أي: يُزِفُّ بعضُهم بعضاً. و(يُزَفُّون)، على البناء للمفعول، أي: يُحمَلون على الزَّفيف. و(يَزِفُون)، من وَزَفَ يَزِف؛ إذا أَسْرَع. و(يَزْفُون)، مِن: زَفَاه؛ إذا حَدَاه، كأنّ بعضَهم يَزْفُو بعضاً لتسارُعِهم إليه.

فإن قلت: بين هذا وبين قوله تعالى: ﴿قَالُواْ مَن فَعَلَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَآ إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ * قَالُواْ سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُۥٓ إِبْرَٰهِيمُ﴾ [الأنبياء: ٥٩-٦٠] كالتناقض؛ حيث ذَكَرَ هاهنا أنهم أدبَروا عنه خيفةَ العَدوى، فلمّا أبصَرُوه يَكسِرهم أقبَلوا إليه مُتبادِرين ليكفُّوه[١] ويُوقِعوا به، وذَكَرَ ثَمَّ أنهم سَألوا عن الكاسِر، حتى قيل لهم: سمعْنا إبراهيمَ يذمُّهم، فلعلَّه هو الكاسر؛ ففي أحدِهما أنهم شاهدوه يَكسِرها، وفي الآخر: أنهم استدلُّوا بذمّه على أنه الكاسر! قلت: فيه وَجْهان، أحدُهما: أنْ يكون الذين أبصَروه وزفُّوا إليه نَفَراً منهم دون جُمهورِهم وكُبَرائهم، فلمّا رَجع الجمهورُ والعِلْية مِن عِيدِهم إلى بيتِ الأصنام ليأكُلوا الطعامَ الذي وَضَعُوه عندها لتُبرِّك عليه ورأَوْها مكسورةً اشمأزُّوا من ذلك، وسألوا: مَن فَعَلَ هذا بها؟ ثمَّ لم يَنمَّ عليه أولئك النفرُ نميمةً صَريحة، ولكنْ على سبيل التَّوْرِيةِ **والتعريض بقولهم: ﴿سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ﴾** [الأنبياء: ٦٠] **لبعضِ الصَّوارف.**

وقالَ ابنُ جِنِّي: وهيَ قراءَةُ عبدِ الله[٢]، وذَهَبَ قُطْرُبٌ أنَّها تخفيفُ «يَزِفّون»، كما قالَ تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِى بُيُوتِكُنَّ﴾ [الأحزاب: ٣٣] أي: اقرِرْنَ[٣].

قولُه: (**والتَّعْريضُ بقولِهم: ﴿سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ﴾** [الأنبياء: ٦٠] **لبعضِ الصوارف**)، خلاصة الدفع عن التناقضِ أن قولَه: ﴿سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ﴾[٤] لا يُناقِضُ قولَه: ﴿فَأَقْبَلُوٓاْ

---

(١) في الأصل: «لِيلَفُوهُ» كذا أثبتها، وعلّق في الحاشية مقابلها: «كذا الظاهر، ويمكن أن تُقرأ بالكاف».

(٢) يعني ابن يزيد كما صَرح به ابن جِنّي.

(٣) «المحتسب» (٢: ٢٢١).

(٤) من قوله: «لبعض الصوارف: خلاصة» إلى هنا سقط من (ف).

والثاني: أن يَكسرَها ويذهبَ ولا يشعر بذلك أحد، ويكونَ إقبالُهم إليه يزفُّون بعدَ رجوعِهم مِن عِيدِهم وسؤالِهم عن الكاسر، وقولِهم: قالوا: فأتوا به على أعين الناس.

[﴿ قَالَ أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ * وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ ٩٥ - ٩٦]

﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ يعني خَلَقَكم وخَلَقَ ما تَعملونه من الأصنام، كقوله: ﴿ قَالَ بَل رَّبُّكُمْ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلَّذِى فَطَرَهُنَّ ﴾ [الأنبياء: ٥٦] أي: فَطَرَ الأصنام. فإن قلت: **كيف يكون الشيءُ الواحد** مخلوقاً لله مَعمُولاً لهم؛ حيثُ أوقع خَلْقَه وعَمَلَهم

إِلَيْهِ يَزِفُّونَ ﴾، لأنَّ هَؤُلاءِ الَّذينَ أبصَروهُ وزَفُّوا إليهِ سمِعوهُ بعدَ مُضِيِّ الجمهورِ إلى العيدِ يقولُ في نَفْسِه: ﴿ وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم بَعْدَ أَن تُوَلُّوا۟ مُدْبِرِينَ ﴾ [الأنبياء: ٥٧] فلمَّا ذَهَبوا وشَرَعَ في الضَّرْبِ باليمين أقبَلَ إليهِ المُتخلِّفُونَ يَزِفُّون[١] لِيَكُفُّوه، فلمَّا رَجَعَ الجمهورُ مِنْ عيدِهِم سَألوهم فلم يجسُرْ[٢] هَؤلاءِ أنْ يجيبوا بما سمعوا منهُ من القَوْلِ فَضْلاً عَنْ أنْ يُظهروا ما شاهدوا منهُ مِنَ الفِعلِ؛ لئلَّا يُنْسَبوا إلى التَّقصيرِ ويُؤَنَّبوا بالعجْزِ، بل عرَّضوا بقولِهم: ﴿قَالُوا۟ سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُۥٓ إِبْرَٰهِيمُ﴾ [الأنبياء: ٦٠] لعلَّ هذا هُوَ المرادُ مِنْ قولِ المُصَنِّف: «والتَّعْريضُ بقولِهم لبعضِ الصَّوارِف»، وفي قولِهِ في سورةِ «الأنبياء»: «قالَ ذَلِكَ القَوْل، أي ﴿ وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم بَعْدَ أَن تُوَلُّوا۟ مُدْبِرِينَ ﴾ [الأنبياء: ٥٧] سِرًّا من قَوْمِه. ورُوِي: سَمِعَهُ رجُلٌ واحدٌ منهم»، إيماءٌ[٣] إلى هذا المعنى.

قولُه: (**كيفَ يكونُ الشَّيْءُ الواحد**) يعني: عَطَفَ ﴿وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ على مفعولِ «خَلَق» فيكونُ مخلوقًا لله، وأوقَعَ ﴿تَعْمَلُونَ﴾ على الضَّميرِ الرَّاجِعِ إلى «ما» فيكونُ معمولًا لهم، وهُوَ المرادُ من قولِه: «وَقَعَ خَلْقُهُ وعَمَلُهُمْ عليها» أي: على الشَّيْءِ الواحد، وإنَّما أنَّثَهُ ليكونَ مُعَبِّرًا عن الأصنامِ بدليلِ قولِه: «ما تعملونه مِنَ الأصنام».

---

(١) من قوله: «سمعوهُ بعدَ مضيٍّ» إلى هنا، سقط من (ح).

(٢) في (ط): «يخبر».

(٣) قوله: «إيماء»: مُتعلّق بقوله: وفي قولِه في سورة الأنبياء. وانظر كلامَ الزمخشري في «الكشاف» (١٠: ٣٦٦).

عليها جميعاً؟ قلت: هذا كما يقال: عمل النّجارُ البابَ والكرسيّ، وعمل الصائغُ السِّوارَ والخلْخال، والمرادُ عملُ أشكالِ هذه الأشياءِ وصُورها دون جَواهرِها، والأصنامُ جواهرُ وأشكال، فخالقُ جواهرِها الله، وعاملُ أشكالِها الذين يُشكِّلونها بنَحْتهم وحَذْفِهم بعضَ أجزائها، حتى يستويَ التشكيلُ الذي يُريدونه. فإن قلت: فما أنكرتَ أن تكون «ما» مصدريّةً لا موصولةً، ويكونَ المعنى: والله خَلَقَكم وعَمَلَكم، كما يَقولُ المُجبِرَة؟ قلت: **أقربُ ما يَبطلُ به هذا السؤالُ** ....

قولُه: (**أقربُ ما يبطُلُ بِهِ هذا السُّؤال**) إلى آخِره، وخُلاصةُ الجوابِ أنَّ قولَه: ﴿وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ هُوَ عَيْنُ ما يَنحِتون؛ لأنَّ قَوْلَه: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ﴾ احتجاجٌ على ما أُنكِرَ عليهم بِقَوْلِه: ﴿أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ﴾، وإنَّما يَصِحُّ أنْ يكونَ احتجاجًا ومُطابِقًا للسُّؤالِ أنْ يُقال: واللهُ خَلَقَكُم وما تَنحِتون(١).

قالَ مكّي: قالَتِ المُعتَزِلة: «ما» بمعنى «الذي» فرارًا من أنْ يُقِرُّوا بعمومِ الخَلْقِ لله تعالى، يريدونَ أنهُ خلقَ الأشياءَ الَّتي نُحِتَتْ منها الأصنامُ وبَقِيَتِ الأعمالُ والحركاتُ غيرَ داخِلَةٍ في خلْقِ الله، تعالى اللهُ عن ذَلِك، بل كلٌّ من خَلْقِ الله لا خالِقَ إلا الله، وخَلْقُ اللهُ لإبليسَ ـ الَّذي هُوَ الشَّرُّ كُلُّه ـ يدلُّ على أنه تعالى خَلَقَ جميعَ الأشياء. وقالَ تعالى: ﴿مِن شَرِّ مَا خَلَقَ﴾ [الفلق: ٢]؛ أجمَعَ القُرَّاءُ كُلُّهُمْ ـ حتى أهلُ الشُّذوذ ـ على إضافةِ «شَرِّ» إلى «ما»، وقد فَارَقَ عَمْرُو بنُ عُبَيْدٍ رئيسُ المُعتَزِلَةِ وقَرَأ: «من شَرٍّ ما خَلَق» بالتَّنوين؛ لِيُثْبِتَ أنَّ مع الله خالِقِينَ يخْلُقُونَ الشَّر، والصَّحيحُ أنهُ تعالى خَلَقَ الشَّرَّ وأمَرَنا أنْ نَتَعَوَّذَ منه، فإذا خَلَقَ الشَّرَّ وهُوَ خالِقُ الخيرِ [بلا اختلاف](٢)، دلَّ ذَلِكَ على أنهُ تعالى خَلَقَ أعمالَ العبادِ كلَّهَا من خيرٍ وشَر، فَيَجِبُ أنْ تكونَ «ما» مصدريَّة، والمعنى: أنهُ تعالى عمَّ جميعَ الأشياءِ بأنَّها مخلوقة له، أي: اللهُ خَلَقَكُمْ وعَمَلَكُم(٣).

---

(١) في (ح): «تعملون».

(٢) زيادة حسنةٌ من «مشكلِ إعراب القرآن».

(٣) «مُشكِلِ إعراب القرآن» (٢: ٦١٦).

....

وقالَ القاضي: هذا أبلغ(١)؛ لأنَّ فِعلَهُمْ إذا كانَ بخَلْقِ الله فيهم كانَ مفعولهُم(٢) المُتوَقِّفُ على فِعْلِهِمْ أَوْلى بذَلِك، وبهذا المعنى تمسَّكَ أصحابُنا على خَلْقِ الأعمال، ولهم أنْ يُرَجِّحوهُ على الأَوَّلَيْنِ لِما فيهما من حَذفٍ أو مجاز(٣).

وقُلْت: تَمامُ تقريرِهِ هُو: أنهُ قد تقرَّرَ عندَ علماءِ البيانِ أنَّ الكنايةَ أَوْلى من التَّصريح، فإذا نفى الحُكْمَ العامَّ لِيَنْتَفِيَ الخاصُّ كانَ أَقوى وأَثْبَتَ للحُجَّة، وكم قد كرَّرَ في كتابِهِ هذا المعنى، ومنه قولُه تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨] إذ أنكَرَ أنْ يكونَ لكُفرِهِمْ حالٌ يوجَدُ عليها، وقد عُلِمَ أنَّ كُلَّ موجودٍ لا يَنفَكُّ من حالٍ عندَ وجودِه، فكانَ إنكاراً لوجوده على الطَّريقِ البُرهاني.

وقالَ صاحبُ «الانتصاف»: يتعيَّنُ حَمْلَ «ما» على المصدريَّة؛ إذ لَم يعبُدوا الأصنامَ من حيثُ هيَ حجارَةٌ عاريةٌ عن الصُّورة، ولولاها لما خصُّوا حجرًا دونَ غيرِه، بل عبدوها باعتبارِ أشكالِها وهِيَ أثرُ عملِهِم، فعلى الحقيقةِ إنَّما عَبَدوا عَمَلَهم، فوضَحَتِ الحُجَّةُ في أنَّها مخلوقةٌ لله، فكيفَ يعبدُ مخلوقٌ مخلوقًا(٤)؟!

قولُه(٥): «هيَ موصولةٌ والمرادُ عملُ أشكالِها» مُخالَفَةٌ للظَّاهِرِ واحتياجٌ إلى حَذْفِ مضاف، أي «وما تعملونَ شَكلَهُ وصورَتَه» وهُوَ مَوْضِعُ لَبس، وإذا جُعِلَ المعبودُ نَفْسَ الجوهرِ كيفَ يُطابِقُ توبيخَهُم ببيانِ أنَّ المعبودَ من صَنْعَةِ العابِدِ وهُم يُوافِقونَ أنَّ جواهِرَ الأصنامِ ليستْ من خَلْقِهِم؟ فيكونُ على هذا ما هُوَ من عَمَلِهِم ليسَ معبودًا، وما هُوَ معبودٌ ـ وهُوَ الجَوْهَر ـ ليسَ عملًا لهم.

---

(١) قولُه: «هذا أبلغ» ليس موجوداً في كلام القاضي البيضاوي.
(٢) كذا في النسخ الخطية، وفي «أنوار التنزيل»: معمولهُم.
(٣) «أنوار التنزيل» (٥: ١٤).
(٤) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٤: ٥١).
(٥) أي: قول الزمخشري، والكلام ما زال لابن المُنيِّر في «الانتصاف»، وقد اختصر لفظ الزمخشري كما هو ظاهر. وكذا «قوله» الآتي في بداية الفقرة التالية، يُقال فيه ما قيل هنا.

بعد بُطلانه بحُجج العقل والكتاب: أنَّ معنى الآية يأباه إباءً جليّاً، ويَنْبُو عنه نُبوّاً ظاهراً؛ وذلك أنَّ الله عزَّ وجلَّ قد احتجَّ عليهم بأنّ العابدَ والمعبود جميعاً خَلْقُ الله، فكيف يَعبُد المخلوقُ المخلوقَ؟! على أنّ العابدَ منهما هو الذي عَمِلَ صورةَ المعبود وشَكْلَه، ولولاه لمَا قَدَرَ أنْ يصوِّرَ نفْسَه ويُشكِّلَها، ولو قلت: واللهُ خَلَقَكم وخَلَقَ عملَكم؛ لم تكن محتجّاً عليهم، ولا كان لكلامِك طِبَاق. وشيءٌ آخر؛ وهو أنَّ قولَه: ﴿مَاتَعْمَلُونَ﴾ ترجمةٌ عن قوله: ﴿مَانَنْحِتُونَ﴾، و﴿مَا﴾ في ﴿مَانَنْحِتُونَ﴾ موصولةٌ لا مقالَ فيها، فلا يَعدِلُ بها عن أُختِها إلّا متعسِّف متعصِّبٌ لمذهبه، من غير نظرٍ في عِلْم البيان، ولا تبصُّرٍ لنظمِ القرآن.

فإن قلت: أَجعلُها موصولةً حتى لا يلزمَني ما أَلزمت، وأُريد: وما تعمَلونه من أعمالكم.

قلت: بل الإلزامانِ في عُنقِك لا يفكُّهما إلّا الإذعانُ للحقّ؛ وذلك أنك وإنْ جعلتَها موصولة، فإنك في إرادتِك بها العملَ غيرُ محتجٍّ على المشركين، ....

قولُه: «المُطابَقةُ تَنْفَكُّ على رأيِ أهلِ السُّنَّة» لا يصح، فإنَّا نحملُ الأولى[1] على المصدَرِ وهم في الحقيقةِ عَبَدوا نَحْتَهُم؛ لأنَّها قبلَ النَّحْتِ لَم تُعْبَد، فالمُطابَقةُ والإلزامُ على هذا أبلَغ، ولو كانَ كما قالَ لقامَتِ الحُجَّةُ لهم ولكافَحوا وقالوا: ما خَلَقَ اللهُ ما نعمَل؛ لأنا عَمِلنا الشَّكلَ والصُّورة، ولله الحُجَّةُ البالِغة[2].

قولُه: (بل الإلزامان)، أي: بُطلانُهُ بحُجَجِ العقلِ ومُطابَقَةِ المقام، في عُنُقِ المُجبِرة[3].

---

(١) يعني «ما»، وعبارة ابن المُنَيِّر في «الانتصاف»: «وأمّا قولُه: إنّ المطابقةَ تنفكُّ على تأويلِ أهلِ السنةِ بين ما ينحتون وما يعملون فغير صحيح، فإنّ لنا أن نحمل الأولى على أنّها مصدرية» إلى آخر كلامِه. وهو طويلُ الذيل، وإنّما اضطررنا إلى إيرادِ بعْضِه لأن في نَقْلِ الإمام الطيبي شائبةَ إخلالٍ بمقاصده.

(٢) انظر: «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٤: ٥١-٥٢).

(٣) يعني أهل السنّةِ القائلين بأن الله تعالى خالقُ الأشياءِ كلِّها.

كحالِك وقد جعلتَها مَصْدريّةً، وأيضاً فإنك قاطعٌ بذلك الوُصْلةَ بين ﴿مَا تَعْمَلُونَ﴾ و﴿مَا نَنْحِتُونَ﴾؛ حيث تُخالف بين المرادَيْن بهما، فتريد بـ ﴿مَا نَنْحِتُونَ﴾: الأعيانَ التي هي الأصنام، وبـ ﴿وَمَا تَعْمَلُونَ﴾: المعانيَ التي هي الأعمال، وفي ذلك فكُّ النظم وتَبْتِيرُه؛ كما إذا جعلتَها مصدريّة.

[﴿قَالُوا ابْنُوا لَهُ بُنْيَانًا فَأَلْقُوهُ فِي الْجَحِيمِ * فَأَرَادُوا بِهِ كَيْدًا فَجَعَلْنَاهُمُ الْأَسْفَلِينَ﴾ ٩٧-٩٨]

الجحِيم: النارُ الشَّديدة الوقود، وقيل: كلُّ نار على نارٍ وجَمْرٍ فوق جمر، فهي جحيم. والمعنى: أنّ اللهَ تعالى غَلَّبه عليهم **في المقامَيْن جميعاً**، وأذلَّهم بين يدَيْه: أرادُوا

قولُه: (**كحالِكَ وقد جَعلْتَهَا مصدريَّة**) يعني: حـالُكَ في جَعلِهَا موصـولةً على هذا التَّأويل، كحالِكَ في جَعْلِها مصدريَّة في أنَّكَ غيرُ مُحتَجٍّ بالآيةِ على المشركين؛ لأنَّ المقصودَ نَفْسُ ما ينحتونَ لا العَمَلُ كما سَبَق، وأيضًا فإنَّكَ قاطعٌ بذَلِكَ الوُصْلَةَ بينَ ما يعملونَ وما ينحتون، يعني: إذا جعلْتَ «ما» موصولةً وحذفتَ الرَّاجِعَ وأَرَدْتَ ما تعملونَهُ من أعمالِكم لَم يتجاوَبِ الرَّدُّ والاحتجاج.

وقُلْت: هذا تطويل، إذ لا بدّ لصاحبِ المعاني أنْ يراعِيَ الفرقَ بينَ العبارتين؛ بينَ أنْ يُقال: واللهُ خَلَقَكُمْ وما تنحتونَ، كما يَقْتَضِيه الظَّاهِرُ، وبينَ ما عليهِ التِّلاوة، ويلتزمُ الأبلَغِيَّةَ في الثَّاني صونًا لكلام الله تعالى مِنَ العَبَث، وليسَ ذَلِكَ إلَّا الكنايةَ كما سَبَق، واللهُ أعلم.

قولُه: (**الجحيم: النَّارُ الشديدة**)، **الرَّاغِب**: الجَحْمَة: شدَّةُ تأجُّجِ النَّار، ومنهُ الجحيم، وجَحَمَ وجهُهُ من شِدَّةِ الغَضَبِ استعارةٌ من جَحْمَةِ النَّار، وذَلِكَ من ثَوَرَانِ حرارةِ القلب(١).

قولُه: (**في المقامَيْنِ جميعًا**) المقامُ الأوَّلُ: قولُه: ﴿أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ * وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا

(١) «مفردات القرآن» ص١٨٧.

أن يَغلِبُوه بالحُجَّة فلقَّنه الله وألهَمَه ما ألقَمهم به الحَجَر، وقَهَرهم، فمالُوا إلى المَكْر، فأبطل اللهُ مَكْرَهم وجَعَلهم الأذلِّين الأسفَلِين لم يَقدِروا عليه.

[﴿وَقَالَ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّي سَيَهْدِينِ * رَبِّ هَبْ لِي مِنَ الصَّالِحِينَ * فَبَشَّرْنَاهُ بِغُلَامٍ حَلِيمٍ﴾ ٩٩-١٠١]

أرادَ بذهابه إلى ربِّه: مُهاجرَتَه إلى حيثُ أمَرَه بالمُهاجرة إليه مِن أرض الشام؛ كما قال: ﴿إِنِّي مُهَاجِرٌ إِلَىٰ رَبِّي﴾ [العنكبوت: ٢٦]، ﴿سَيَهْدِينِ﴾: سيُرشِدني إلى «ما فيه صَلاحي في دِيني، ويعصمُني ويوفِّقني، كما قال موسى عليه السلام: ﴿كَلَّا إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ﴾ [الشعراء: ٦٢] كأنَّ الله وَعَدَه وقال له: سأَهْدِيك، فأجرى كلامَه على سَنَن موعد ربِّه، أو بناهُ على عادة الله تعالى معه في هِدايته وإرشادِه أو أظهرَ بذلك توكُّلَه وتفويضَه أمْرَه إلى الله.

ولو قصد الرجاءَ والطمعَ لقال، كما قال موسى صلى الله عليه: ﴿عَسَىٰ رَبِّي أَن يَهْدِيَنِي سَوَاءَ السَّبِيلِ﴾ [القصص: ٢٢].

﴿تَعْمَلُونَ﴾ وَهُوَ المُرادُ مِنْ قَوْلِه: «فَلَقَّنَهُ اللهُ وأَلْهَمَهُ ما أَلْقَمَهُمُ الحَجَر[1]»، والثَّاني: ﴿فَجَعَلْنَاهُمُ الْأَسْفَلِينَ﴾، وإلَيْهِ الإشارَةُ بِقَوْلِه: «فأَبْطَلَ اللهُ مَكْرَهُم» إلى آخِرِه.

قولُه: (**ولو قصدَ الرَّجاءَ والطَّمَعَ لقال...**: ﴿عَسَىٰ رَبِّي أَن يَهْدِيَنِي﴾) يُرِيدُ أنهُ عليهِ السَّلامُ قطعَ بقَوْلِه: ﴿سَيَهْدِينِ﴾ حصولَ الهداية؛ لأنَّ سينَ الاستقبالِ للجَزْمِ بوقوعِ الفِعْل.

قالَ في «المُفَصَّل»: إنَّ «سَيفْعَل» جوابُ «لَنْ يَفْعَل»[2]، وكانتْ عادةُ الله معهُ جاريةً على القَطْعِ في الإرشاد، فحدَّثَ بذلكَ لقولِه تعالى: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ [الضحى: ١١] أو أَجرى كلامَهُ على المُشاكَلَةِ وسَنَنِ مَوْعِدِ رَبِّه، أو أَظْهَرَ بذَلِكَ للقَوْمِ ومَنْ كانَ قاصِدَهُ ويريدُ كَيدَهُ التَّجلُّد، يعني أنَّ حالي مع ربِّي بهذهِ المَثابةِ فلا أُبالي بكَيدِكُم، فالمقامُ يأبى الرَّجاءَ والطَّمع.

---

(١) في (ح): ألقمهم النارَ والحجر.

(٢) «المُفصّل في صنعةِ الإعراب» ص٤٣٥ نقلًا عن الخليل بن أحمد رحِمَه الله.

﴿هَبۡ لِي مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾: هَبْ لي بعضَ الصالحين، يريدُ الوَلد؛ لأنّ لَفْظَ الهِبة غلبَ في الوَلدِ وإنْ كان قد جاءَ في الأخِ في قوله تعالى: ﴿وَوَهَبۡنَا لَهُۥ مِن رَّحۡمَتِنَآ أَخَاهُ هَٰرُونَ نَبِيّٗا﴾ [مريم: ٥٣] قال عزّ وجلّ: ﴿وَوَهَبۡنَا لَهُۥٓ إِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ﴾ [الأنعام: ٨٤] ﴿وَوَهَبۡنَا لَهُۥ يَحۡيَىٰ﴾ [الأنبياء: ٩٠].

وقال عليُّ بن أبي طالب لابنِ عبّاسٍ رضي الله عنهما حين هَنّأه بولده عليٍّ أبي الأمْلاك: شكرتَ الواهب، وبُورِكَ لك في الموهوب. ولذلك وقعتِ التسميةُ بهبَةِ الله، وبمَوْهُوب، ووَهْب، ومَوْهَب.

وقد انطوتِ البشارةُ على ثلاث: على أنّ الولدَ غلامٌ ذَكَر، وأنه يبلُغ أوانَ الحلم، وأنه يكونُ حَليماً، وأيُّ حِلْم أعظم مِن حِلْمه حينَ عَرَضَ عليه أبوه الذَّبْح، فقال: ﴿سَتَجِدُنِيٓ إِن شَآءَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [الصافات: ١٠٢]، ثم استسلم لذلك؟! وقيل: ما نَعَتَ اللهُ الأنبياءَ عليهم السلام، بأقلَّ ممّا نَعَتَهم بالحِلْم، وذلك لعِزّةِ وُجودِه، ولقد نَعَتَ اللهُ به إبراهيمَ في قوله: ﴿إِنَّ إِبۡرَٰهِيمَ لَأَوَّٰهٌ حَلِيمٞ﴾ [التوبة: ١١٤]، ﴿إِنَّ إِبۡرَٰهِيمَ لَحَلِيمٌ أَوَّٰهٞ مُّنِيبٞ﴾ [هود: ٧٥]؛ لأنّ الحادثةَ شهدتْ بحِلْمِها.

قولُه: (هنَّأه بولدِهِ عَليٍّ أبي الأملاك) يعني: أبي الخُلفاء، وفي «جامِعِ الأصول»: هوَ أبو عبدِ الله، ويُقال: أبو محمدٍ عِليُّ بنُ عبْدِ الله بنِ العَبَّاسِ رَضِيَ اللهُ عنهم، أحدُ ساداتِ بني هاشم، كانَ كثيرَ العبادة، يُقال: إنَّهُ وُلِدَ لَيلَةَ قُتِلَ عَلِيُّ بْنُ أبي طالبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ فسُمِّيَ باسمِه، وماتَ بالشَّامِ سَنَةَ ثماني عَشْرَةَ وَمِئة، وقيل: سَنَةَ عَشْرٍ ومِئة[1].

وفي قَوْلِه: «أبي الأملاك» تعريضٌ بهم[2] وأنهّم لم يكونوا خلفاء.

---

(١) «جامع الأصول» (١٢: ٧١٣).

(٢) يعني خلفاءَ بني العباس، فإن الزمخشريَّ كان يَبْسُطُ لسانَه فيهم، ويجهَدُ في كلِّ ما مِن شأنِه أن يَثُلَّ عروشَهم ويُوَهِّنَ أمرَهم على عادةِ المعتزلة في مناصبة الحكّام العدَاء.

[﴿ فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ ٱلسَّعْىَ قَالَ يَٰبُنَىَّ إِنِّىٓ أَرَىٰ فِى ٱلْمَنَامِ أَنِّىٓ أَذْبَحُكَ فَٱنظُرْ مَاذَا تَرَىٰ ۚ قَالَ يَٰٓأَبَتِ ٱفْعَلْ مَا تُؤْمَرُ ۖ سَتَجِدُنِىٓ إِن شَآءَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾ ١٠٢]

فلمّا بَلغ **أن يسعى مع أبيه في أشغالِه** وحَوائجه.

فإن قلت: ﴿مَعَهُ﴾ بِمَ يتعلَّق؟ قلت: لا يخلو: إمّا أن يتعلَّق بـ﴿بَلَغَ﴾، أو بـ﴿ٱلسَّعْىَ﴾، أو بمحذوف، فلا يصحُّ تعلُّقه بـ﴿بَلَغَ﴾؛ **لاقتضائه بلوغَهما معاً حدَّ السعي**، ولا بـ﴿ٱلسَّعْىَ﴾؛ لأنّ صلةَ المصدر لا تتقدَّم عليه؛ فبقيَ أنْ يكون بياناً، كأنه

قولُه: (**أن يسعى مع أبيهِ في أشغالِه**) **الرَّاغِب**: السَّعْي: المشيُ السَّريعُ وهُوَ دونَ العدو، ويُستَعمَلُ للجدِّ في الأمرِ خيرًا كانَ أو شرًّا، قالَ تعالى: ﴿ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴾ [النجم: ٣٩] وأكثرُ ما يُستَعملُ في الأفعالِ المحمودة كما قالَ تعالى: ﴿ فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ ٱلسَّعْىَ ﴾ أي: أدركَ ما سعى في طَلَبِه(١).

قولُه: (**لاقتضائِهِ بُلوغَهُما معًا حَدَّ السَّعْي**) يُريدُ أنَّ لَفْظَةَ «مَعَ» تقتضي استحداثَ المُصاحبة، قالَ في قَوْلِهِ تعالى: ﴿ وَدَخَلَ مَعَهُ ٱلسِّجْنَ فَتَيَانِ ﴾ [يوسف: ٣٦]: «مَعَ» يدلُّ على معنى الصُّحبَةِ واستِحداثِها فيجِبُ أنْ يكونَ دُخولُهما السِّجنَ مُصاحِبَيْن(٢) له؛ لأنَّ «معه» على هذا حالٌ من فاعِلِ «بَلَغ» فيكونُ قيدًا للبلوغ فيَلْزَمُ منهُ ما ذَكَرَهُ من المحذور؛ لأنَّ معنى المعِيَّةِ المُصاحبَةُ وهيَ مُفاعَلَة، وقد قُيِّدَ الفِعلُ بها فَيَجِبُ الاشتراكُ فيه. لا يُقال: إنَّ قوْلَ بِلقيس: ﴿مَعَ سُلَيْمَٰنَ﴾ ـ على ما ذُكِر ـ يقتضي استحداثَ إسلامهما معًا، وليسَ كذَلِك؛ لأنا نقول: لا يَبْعُدُ ذَلِك، فلعلَّهُ عليهِ السَّلامُ وافقَها أو لَقَّنَها، وإنَّما المعنى على بلوغِ إسماعيلَ عليهِ السَّلامُ الحدَّ الَّذي يقدرُ فيهِ على العَمَلِ في صُحبَةِ أبيهِ إبراهيمَ عليهِ السَّلام.

روى الواحِديُّ عنِ ابنِ عَبَّاس رضي الله عنه: لمَّا شبَّ حتى بَلَغَ سعيُهُ سَعْيَ إبراهيم(٣). والمعنى: بَلَغَ أنْ يتصرَّفَ معه ويُعينَه، فإذَنْ لا بدَّ من تَعَلُّقِهِ بالسَّعْي، لا كما ظَنَّ أنهُ يجوزُ أنْ

---

(١) «مفردات القرآن» ص٤١١.

(٢) من قوله: «قال في قوله تعالى» إلى هنا، سقط من (ح).

(٣) «التفسير الوسيط» للواحدي (٣: ٥٢٩).

لمّا قال: فلمّا بلغ السعي، أي: الحدَّ الذي يَقدِر فيه على السعي، قيل: مَعَ مَن؟ فقال: مع أبيه. والمعنى في اختصاصِ الأب: أنه أرفقُ الناسِ به، وأعطفُهم عليه، وغيرُه ربّما عَنَفَ به في الاستِسْعاء، فلا يَحتمِله؛ لأنه لم تَستحكِمْ قوّتُه ولم يَصلُب عُودُه، وكان إذْ ذاك ابنَ ثلاثَ عَشْرة سَنة. والمراد: أنه على غَضاضةِ سنِّه وتقلُّبه في حدِّ الطفولة، كان فيه من رَصانةِ الحِلْم وفُسحةِ الصَّدْر ما جَسَّره على احتمالِ تلك البليَّة العظيمة والإجابةِ ....

يتعلَّقَ بـ «بَلَغ» وحينَ لَم يَجُز تقديمُهُ عليهِ وَجَبَ أنَّ يُقَدَّرَ مِثلُهُ على شريطَةِ التَّفسير، كما قالَ في تفسيرِ قولِهِ تعالى: ﴿وَكَانُواْ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ﴾ [يوسف: ٢٠]: «فيه» ليسَ من صِلَةِ «الزَّاهدين»[١] لأنَّ الصِّلَةَ لا تَتَقَدَّمُ على الموصول، وإنَّما هُوَ بيان، كأنهُ قيل: في أيِّ شَيءٍ زَهِدوا؟ فقيل: زَهِدوا فيه. وهكذا التَّقدير، لمَّا قال: «فلمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْي» أي القُدرَةَ على أنْ يسعى. فقيل: مع[٢] مَنْ يسعى؟ فقيل: مع أبيه.

والفائِدَةُ في التَّكريرِ التأكيد كما في تركيبِ الإضمارِ على شريطَةِ التَّفسيرِ والمُبالَغَةِ في استصحابِهِ إيَّاه، كأنهُ بَلَغَ مَعَهُ واستكمَلَ في أخلاقِهِ من بَدءِ[٣] حالِه، وفي تخصيصِ ذِكْرِ الأبِ ما ذَكَرَه، والفائِدَةُ في تخصيصِ هذا الحَدِّ من العُمُرِ الدَّلالةُ على أنهُ على غضاضَةِ سِنِّهِ[٤] كانَ فيهِ من رصانَةِ الحِلْمِ ما جَسَّرَهُ على احتمالِ تِلْكَ البَلِيَّة.

قالَ صاحبُ «الفرائِد»: أيُّ افتقارٍ إلى البيانِ وإلى السُّؤال؟ والوجهُ أنْ يُقال: التَّقديرُ فلمَّا بلَغَ السَّعْيَ كائِنًا معه[٥]، فيكونُ حالا مِنَ «السَّعْي» مُتَقَدِّمًا عَلَيْه.

وقُلْت: المعنى لا يساعِدُ عَلَيْه؛ لأنهُ عَلَيْهِ السَّلامُ ما بَلَغَ سَعْيًا وَصْفُهُ أنهُ كائِنٌ مع أبيه؛ لأنَّ المعنى أنهُ عليهِ السَّلامُ بَلَغَ حدًّا من العُمُرِ يسعى مع أبيه.

(١) قوله: ««فيه» ليس من صلةِ «الزَّاهدين»» سقط من (ح).

(٢) سقط لفظ: «مع» من (ح).

(٣) في (ف): «مزيد».

(٤) في (ط): «منه».

(٥) في (ط): «منه».

بذلك الجوابِ الحكيم: أُتِيَ في المنام فقيل له: اذبح ابنَك، ورؤيا الأنبياءِ وحيٌ كالوحي في اليَقَظة؛ فلهذا قال: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰ فِي ٱلۡمَنَامِ أَنِّيٓ أَذۡبَحُكَ﴾، فذكر تأويلَ الرؤيا، كما يقول المُمتحَن وقد رأى أنه راكبٌ في سَفينة: رأيتُ في المنام أني ناجٍ من هذه المِحْنة. وقيل: رأى ليلةَ التَّرْوية كأنّ قائلاً يقول له: إنَّ اللهَ يأمُرك بذَبْحِ ابنِك هذا، فلمّا أصبح رَوّأ في ذلك مِنَ الصَّباح إلى الرَّواح: أمِنَ الله هذا الحُلمُ أمْ مِنَ الشيطان؟ فمن ثَمَّ سُمِّي يومَ التَّرْوية، فلمّا أمسى رأى مِثْلَ ذلك، فعرف أنه مِنَ الله، فمن ثَمَّ سُمِّي يوم عَرفة، ثم رأى مِثْلَه في الليلةِ الثالثة، فهمَّ بنَحْره؛ فسُمِّي اليومُ بيومِ النَّحْر. **وقيل: إنَّ الملائكة حين بشَّرته** بغلامٍ حَليم قال: هو إذنْ ذَبيحُ الله. فلمّا وُلِدَ وبَلَغ حدَّ السعي معه قيل له: أَوفِ بنَذْرك.

﴿فَٱنظُرۡ مَاذَا تَرَىٰ﴾ مِنَ الرأيِ على وجهِ المُشاورة. وقُرِئ: (ماذا تُرِي)، أي: ماذا تُبْصِرُ مِن رأيِك وتُبْديه، و**(ماذا تُرى) على البناء للمفعول**، أي: ماذا تُريك نَفْسُك؟

قولُه: (**بذَلِكَ الجوابِ الحكيم**) وذَلِكَ أنهُ فَوَّضَ الأمرَ إليهِ في استشارَتِهِ بقَوْلِه: ﴿فَٱنظُرۡ مَاذَا تَرَىٰ﴾، وكانَ من الظَّاهِرِ أنْ يجيب: افْعَلْ أو لا تَفْعَل، فأجابَ بقَوْلِه: ﴿ٱفۡعَلۡ مَا تُؤۡمَرُ﴾، أي ليسَ هذا من مقامِ المُشاوَرَة؛ لأنَّ الواجِبَ عليكَ إمضاءُ ما أُمِرْتَ بهِ وامتثالُ أمرِ رَبِّك.

قولُه: (**وقيل: إنَّ الملائكةَ حينَ بَشَّرَتْه**) عطفٌ على قَوْلِه: «وقيل: رأى لَيْلَةَ الترويةِ[1]».

فإنْ قيل: فعلى هذا لا يَلْزَمُ أنْ يكونَ قدْ رأَى شيئًا، فما يُصْنَعُ بقَوْلِه: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰ فِي ٱلۡمَنَامِ﴾؟ فيُقال: يُمْكِنُ أنهُ قد رأى رُؤيا بعدَ قولِ الملائكة، وقيلَ لَهُ فيها: أَوْفِ بنذرِك، تأكيدًا لوفاءِ النَّذر.

قولُه: (**«وماذا تُرى» على البناءِ للمفعول**) حَمْزَةُ والكِسائي: «ما تُرِي»؛ بضمِّ التَّاءِ

---

(١) في (ف): «الرؤية»، وليلة التروية هي الليلةُ التي ينهضون بها إلى منى ليتزوّدوا بالماء، ثم يذهبون إلى عرفات. انظر: «الوسيط» للإمام الغزالي (٢: ٦٢٧).

من الرأي، ﴿ٱفۡعَلۡ مَا تُؤۡمَرُ﴾ أي: ما تُؤمَر به، فحُذف الجارُّ كما حُذف من قوله:

أَمَرْتُكَ الخيرَ فافعَلْ ما أُمِرتَ بِهِ

أو: أمْرك على إضافةِ المَصْدر إلى المفعول، وتسمية المأمورِ به أمْراً.

وكَسْرِ الرَّاءِ كَسْرَةً خالِصة، يجعلانِه فعلًا رُباعيًّا، والباقونَ: بفَتْحِها، يجعلونهُ ثُلاثيًّا[١]. قالَ صاحِبُ «الكَشف»: فمَنْ قال: «ماذا تُرِي» فالتَّقدير: ماذا تُرينِيه؟ إذا جَعَلْتَ «ما» مُبْتَدَأً و«ذا» بمعنى «الَّذي» فالهاءُ عائِدةٌ إلى «ذا».

ومَنْ جَعَلَ «ما» و«ذا» كالشَّيْءِ الواحِدِ كانَ نصبًا مفعولًا ثانيًا لـ «تُري» وحذفَ المفعولَ الأوَّل، أي: أيَّ شيءٍ تُرِينِي؟ وقولُه: «تُرِي» من: أرى يُري، وليستْ التَّعديةُ إلى ثلاثَةٍ منقولًا من: رأى؛ إذا عَلِم[٢]، لكنَّهُ منقولٌ من قولِهم: فلانٌ يرى رأيَ أبي حَنيفَة.

وهذا يتعدَّى إلى مفعولٍ واحد، فإذا دَخَلَتْ عليهِ الهمزةُ تعدَّى إلى مفعولَيْن؛ كَقَوْلِه تعالى: ﴿بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ﴾ [النساء: ١٠٥] أي: بما أراكهُ الله.

ومَنْ قال: ﴿مَاذَا تَرَىٰ﴾ بفَتْحِ التَّاءِ إنْ جَعَلَ «ما» و«ذا» كالشَّيْءِ الواحِدِ كانَ مفعولَ ﴿تَرَىٰ﴾، وإنْ جَعَلَ «ما» مُبْتَدَأً و«ذا» بمعنى «الَّذي»، كانَ التَّقْدير: ماذا تراه[٣]؟

وقالَ مكِّيّ: لا يحسُنُ أنْ يكونَ ﴿تَرَىٰ﴾ من العلم؛ لأنَّهُ يحتاجُ أنْ يتعدَّى إلى مفعولَيْن، وليسَ في الكلامِ غيرُ واحِدٍ وهُوَ ﴿مَاذَا﴾ بجَعْلِها اسمًا واحدًا، وليسَ أيضًا من نظَرِ العين؛ لأنَّهُ لَم يأمُرْهُ برُؤيةِ شَيْء، إنَّما أمَرَهُ أنْ يُدبِّرَ رأيَهُ فيما أُمِرَ به، ولا يحسُنُ عملُ ﴿تَرَىٰ﴾ في«ذا»، وهيَ بمعنى «الَّذي»، لأنَّ الصِّلَةَ لا تعملُ في الموصول[٤].

---

(١) انظر: «التيسير» للداني ص١٨٦.

(٢) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ٢٥٣-٢٥٤) بتحقيق د. عبد القادر السعدي، و(٢: ١١٢٧) بتحقيق د. محمد الدالي.

(٣) في (ط): «عم».

(٤) انظر كلامَ مكي في «مشكل إعراب القرآن» (٢: ٦١٧) وبنحوه في «الكشف عن وجوه القراءات السبع» (٢: ٢٢٥-٢٢٦).

وقُرئ: (ما تُؤْمَر به). فإن قلت: لِمَ شاوَرَه في أمرٍ هو حَتْمٌ من الله؟ قلت: لم يشاوِرْه ليرجعَ إلى رأيِه ومَشورته، ولكنْ ليعلمَ ما عنده فيما نَزَلَ به مِن بَلاءِ الله، فيُثَبِّتَ قَدَمَه ويُصبِّرَه إنْ جَزِع، ويأمنَ عليه الزَّلل إنْ صَبر وسلَّم، وليُعلِمَه حتى يُراجعَ نفْسَه فيُوطِّنَها ويهوِّنَ عليها، ويَلقى البلاءَ وهو كالمستأنِسِ به، ويَكتسِبَ المثوبةَ بالانقياد لأمْرِ الله قبل نُزوله؛ ولأنَّ **المُغافَصةَ** بالذَّبح مما يُستسمج؛ وليكونَ سُنّةً في المُشاورة، فقد قيل: **لو شاوَرَ آدمُ الملائكةَ** في أكْلِه من الشجرة لَمَا فرطَ منه ذلك. فإن قلت: لِمَ كان ذلك بالمنام دون اليقظةِ؟

قلت: كما أُرِيَ يوسفُ عليه السلام سجودَ أبَويْه وإخوتِه له في المنامِ مِن غير وَحْيٍ إلى أبيه، وكما وُعِدَ رسولُ الله ﷺ دخولَ المسجدِ الحَرام في المنام، وما سوى ذلك من مَنامات الأنبياء؛ وذلك لتقويةِ الدلالة على كونِهم صادقين مصدُوقين؛ لأنَّ الحالَ إما حالُ يقظةٍ أو حالُ منام، فإذا تظاهرتِ الحالتانِ على الصِّدق كان ذلك أقوى للدّلالة من انفرادِ إحداهما.

[﴿فَلَمَّآ أَسۡلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلۡجَبِينِ * وَنَٰدَيۡنَٰهُ أَن يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ * قَدۡ صَدَّقۡتَ ٱلرُّءۡيَآۚ إِنَّا كَذَٰلِكَ نَجۡزِي ٱلۡمُحۡسِنِينَ * إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلۡبَلَٰٓؤُاْ ٱلۡمُبِينُ * وَفَدَيۡنَٰهُ بِذِبۡحٍ عَظِيمٖ * وَتَرَكۡنَا عَلَيۡهِ فِي ٱلۡأٓخِرِينَ * سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِبۡرَٰهِيمَ * كَذَٰلِكَ نَجۡزِي ٱلۡمُحۡسِنِينَ * إِنَّهُۥ مِنۡ عِبَادِنَا ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ ١٠٣-١١١]

يقال: سلَّم لأمْرِ الله، وأسْلَم، واستَسْلم، بمعنًى واحد، وقد قُرئ بهنّ جميعاً؛ إذا انقاد له، وخَضَع، وأصلُها من قولك: سَلِمَ هذا لفلان؛ إذا خَلص له. ومعناه: سَلم

قولُه: (**المُغافَصَة**)، **الجَوهَرِيّ**: غَافَصْتُ الرجُلَ؛ إذا أَخَذْتَهُ على غِرَّة.

قولُه: (**لو شاوَرَ آدَمُ الملائكة**) يعني أنَّ الملائكةَ معَ أنَّهم طَعَنوا فيهِ بقولِهم: ﴿أَتَجۡعَلُ فِيهَا مَن يُفۡسِدُ فِيهَا﴾ [البقرة: ٣٠] لو اسْتُشيروا لنَصَحوا أو ظَهَرتْ لَهُ من كلامِهِم أمارةٌ دلّتْ على التَّرك.

مِن أن يُنازَع فيه، وقولُهم: سَلِّمْ لأمْرِ الله، وأسلمْ له: مَنْقولانِ منه، وحقيقةُ معناهما: أخْلَصَ نفْسَه لله وجَعَلَها سالمةً له خالصة، وكذلك معنى: استسلَم: استخلَصَ نفْسَه لله. وعن قتادةَ في ﴿أَسْلَمَا﴾: أسْلَمَ هذا ابنَه وهذا نفْسَه. ﴿وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ﴾ صَرَعَه على شِقِّه، فوقع أحدُ جنبَيْه على الأرض، تَواضَعا على مباشرة الأمرِ بصَبْرٍ وجَلَد، ليُرضيا الرحمنَ ويُخزيا الشيطان. ورُوي: أنَّ ذلك المكانَ عند الصخرةِ التي بمِنًى، وعن الحسن: في الموضعِ المُشرف على مسجد منى. وعن الضحّاك: في المَنْحر الذي يُنحَر فيه اليوم. فإن قلت: أين جوابُ ﴿لمّا﴾؟ قلت: هو محذوف، تقديرُه: ﴿فَلَمَّآ أَسْلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ﴾ ﴿وَنَٰدَيْنَٰهُ أَن يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ﴾ ﴿قَدْ صَدَّقْتَ ٱلرُّءْيَآ﴾ كانَ ما كان ممّا تنطق به الحالُ ولا يُحيط به الوصف: من استبشارِهما، واغتباطِهما، وحَمْدِهما لله، وشُكرِهما على ما أَنعَمَ به عليهما؛ مِن دفعِ البلاء العظيم بعد حُلوله، وما اكتَسَبا في تَضاعيفه بتوطينِ الأنفُسِ عليه من **الثواب والأَعْواض** ورِضْوان الله الذي ليسَ وراءَه مطلوب.

وقولُه: ﴿إِنَّا كَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ تعليلٌ لتخويل ما خوَّلهما من الفَرَج بعد الشدّة، والظَّفَر بالبغْيَة بعد اليأس. ﴿ٱلْبَلَٰٓؤُا۟ ٱلْمُبِينُ﴾: الاختبارُ البيِّن الذي يتميَّز فيه المُخلِصون من غيرِهم. أو: المِحْنة البيِّنة الصُّعوبة التي لا مِحْنَةَ أصعبُ منها. الذِّبح: اسمُ ما يُذبَح. وعن ابنِ عباس، رضي الله عنهما: هو الكَبْشُ الذي قرَّبه هابيلُ فقُبل منه، وكان يرعى في الجنّة حتى فُديَ به إسماعيل.

قولُه: (بمنى)، «مِنَى» يُصْرَفُ ولا يُصْرَف، مِنْ: مَنَي؛ إذا قَدَّر، فَسُمِّيَ بذَلِك؛ لأنَّهُ تمنَّى فيهِ مَنايا الأضاحي، أيْ: تُقَدَّر فيه، وقيل: تُمْنى فيهِ دماءُ الهَدْي، أي: تُراق.

قولُه: (**من الثَّوابِ والأعواض**) قد سَبَقَ أنَّ الثَّوابَ عندَهُم هُوَ الجْزاءُ على أعمالِ الخَير، والعِوَضُ هُوَ البَدَلُ عنِ الفائت، كالسَّلامةِ الَّتي هي بَدَلُ الألم، والنِّعَمِ الَّتي هي في مُقابَلَةِ البلايا والمِحَنِ والرَّزايا والفتن.

وعن الحسن: فُدي بوَعْل أُهِبط عليه من ثَبِير. وعن ابنِ عبّاس: لو تمَّت تلك الذبيحةُ لكانت سُنّةً، وذَبَحَ الناسُ أبناءَهم. ﴿عَظِيمٍ﴾: ضخمُ الجثّة سَمِين، وهي السُّنَّة في الأَضاحي. وقولُه عليه السلام: «استشرِفوا ضحاياكم فإنها على الصِّراط مَطاياكم». وقيل: لأنه وَقَعَ فداءً عن وَلد إبراهيم. ورُوي: أنه هَرَبَ من إبراهيمَ عليه السلام عند الجَمْرة، فرماه بسبعِ حَصياتٍ حتى أخَذَه، فبقيتْ سُنّةً في الرَّمي.

ورُوي: أنه رمى الشيطانَ حين تعرَّض له بالوَسْوسة عند ذَبْحِ ولده. ورُوي: أنه لمّا ذَبَحَه قال جبريل: اللهُ أكبرُ الله أكبر، فقال الذبيح: لا إلٰه إلّا الله واللهُ أكبر، فقال إبراهيم: الله أكبرُ ولله الحمد؛ فبَقِي سُنّةً.

وحُكي في قصّةِ الذَّبيح: أنه حين أرادَ ذَبْحه وقال: يا بُنيّ خُذِ الحَبْل والمُدْيةَ وانطلقْ بنا إلى الشِّعب نَحتطِبْ، فلمّا توسَّط شِعبَ ثَبير أخبرَه بما أُمر. فقال له: اشدُدْ رِباطي لا أضطرِبْ، واكفُفْ عني ثيابَك لا يَنتضِحْ عليها شيءٌ من دَمي فينقُصَ أجْري وتَراه أمّي فتحزَن، واشحَذْ شَفرتَك وأسرِعْ إمْرارَها على حَلْقي حتى تجيزَ عليّ؛ ليكونَ

قولُه: (مِنْ ثبير)، النِّهاية: هُوَ الجبَلُ المعروفُ عندَ مكّة[1]، وهُوَ أيضًا اسمُ ماءٍ في ديارِ مُزَيْنَة.

قولُه: (استشرِفوا ضَحاياكم)، النِّهاية: وفي حديثِ الأضاحي: «أُمِرْنا أنْ نَسْتَشْرِفَ العَينَ والأُذُن»[2]، أي: نتأمَّل سلامَتَها من آفةٍ تكونُ بهما. وقيل: هوَ من الشُّرْفَةِ وهِيَ خيارُ المال، أي: أُمرنا أنْ نتخيَّر.

قولُه (حتى تُجيزَ عليّ)، الجوهَرِيّ: جُزْتُ المَوْضِعَ أجُوزُه جوازًا: سَلَكْتُه، وأجَزْتُهُ: خَلَّفْتُهُ وقَطَعْتُه، وأجَزْتُهُ: أنفَذْتُه. وعَنْ بعضِهم: أجْهَزْتُ على الجريحِ وأجَزْتُ: إذا أسرَعْتَ في قَتْلِه.

---

(١) في (ح): «عند أهلِ مكّة».

(٢) هو جزءٌ من حديثٍ أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٢٧٥) من حديثِ علي رضي الله عنه، وهو في «سنن أبي داود» (٢٨٠٤) و«سنن الترمذي» (١٤٩٨) و(١٥٠٣) وقال: هذا حديثٌ حسن صحيح.

أهون؛ فإنَّ الموتَ شديد، واقرأْ على أمِّي سَلامي، وإنْ رأيتَ أن تردَّ قَميصي على أمي فافعلْ؛ فإنه عسى أن يكون أسهلَ لها، فقال إبراهيمُ عليه السلام: نِعْمَ العَوْنُ أنتَ يا بُنيَّ على أمْرِ الله، ثم أقبل عليه يُقبِّلُهُ وقد رَبَطه، وهما يَبْكيان، ثم وَضَعَ السِّكِّينَ على حَلْقه، فلم يَعمل؛ لأنّ الله ضَرَبَ صَفيحةً مِن نُحاس على حَلْقه، فقال له: كُبَّني على وَجْهي فإنك إذا نظرتَ في وجهي رحمتَني وأدركتْك رِقّةٌ تَحُول بينك وبين أمْرِ الله، ففعَل، ثم وَضَعَ السكِّينَ على قَفاه، فانقلبَ السكِّين، ونُودي: يا إبراهيمُ قد صَدَقت الرؤيا، فنظرَ فإذا جبريلُ عليه السلام معه كَبْشٌ أقرنُ أمْلح، فكبَّر جبريلُ والكبش، وإبراهيمُ وابنُه، وأتى المنحرَ مِن مِنًى فذَبَحه. وقيل: لمّا وصل موضعُ السُّجودِ إلى الأرض جاءَ الفَرَج.

وقد استَشهد أبو حَنيفة رحمه الله بهذه الآيةِ فيمن نَذَرَ ذَبْح ولده: أنـه يلزمُه ذبحُ شاة.

فإن قلت: **مَن كان الذبيحَ** من ولدَيْه؟ قلت: قد اختلف فيه؛ فعنِ ابن عبّاسٍ وابنِ عُمر ومحمّدِ بن كعب القُرَظيِّ وجماعةٍ من التابعين: أنه إسماعيل. والحُجّة فيه:

قولُه: (**أمْلَح**)، **الجوهَرِيّ**: المُلْحَةُ من الألوانِ: بياضٌ يخالِطُهُ سواد، يُقال: كبشٌ أملَح.

قولُه: (**وقدِ استَشهَدَ أبو حَنيفَةَ رضي الله عنه بهذِهِ الآيةِ فيمَنْ نَذَرَ بذَبح**[1] **وَلَدِهِ أنَّهُ يَلْزَمُهُ ذَبْحُ شاة**)، قالَ صاحبُ «التَّقريب»: وفيهِ نَظَر؛ إذ ليسَ فيها ذِكْرُ النَّذْرِ ولا لزومُ الذَّبح، بل إنَّ الله تَفَضَّلَ بالفداءِ وأيضًا هُوَ شرعُ مَنْ قَبلنا.

قولُه: (**مَنْ كانَ الذَّبيح**)، «كانَ» زائِـدة، أي مَنِ الذَّبيح؟ ولـو نُصِبَ وتكـونُ «كان» ناقصةً جاز.

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وكذا هو في نصِّ «الكشاف» من (ط)، لكن في الأصل الخطي من «الكشاف» وفي المطبوع: «ذبح»، وهو الأحسن.

أنّ رسول الله ﷺ قال: «أنا ابن الذَّبيحَيْنِ». وقال له أعرابيّ: يا ابنَ الذبيحَيْن، فتبسَّم، فسُئل عن ذلك، فقال: **إنَّ عبدَ المطَّلب لمّا حَفَرَ بئرَ زَمْزم نَذَرَ لله**: لئن سهَّل اللهُ له أمْرَها ليذبحَنَّ أحَدَ وَلَدِه، فخَرَجَ السهمُ على عبدِ الله، فمَنَعَه أخوالُه، وقالوا له: افدِ ابنَك بمئةٍ من الإبل، ففداه بمئةٍ مِنَ الإبل، والثاني إسماعيلُ». وعن محمَّدِ بن كعبٍ القُرَظيّ قال: كانَ مجتهدُ بني إسرائيلَ يقول إذا دعا: اللهمَّ إلٰهَ إبراهيمَ وإسماعيلَ وإسرائيل، فقال موسى عليه السلام: يا ربِّ، ما لمجتهدِ بني إسرائيل إذا دعا قال: اللهمَّ إلهَ إبراهيمَ وإسماعيلَ وإسرائيل، وأنا بين أظهُرهم قد أسمعتَني كلامَك واصطفيتَني برِسالتك؟ قال: يا موسى، لم يُحبَّني أحدٌ حبَّ إبراهيمَ قطّ، ولا خُيِّر بيني وبين شيءٍ قطُّ إلا اختارَني، وأمَّا إسماعيلُ فإنه جادَ بدم نفْسِه، وأمّا إسرائيل، فإنه لم ييأسْ من

قولُه: (**فقال: إنَّ عبدَ المُطَّلِبِ لَـمَّا حَفَرَ بئرَ زَمْـزَمَ نَذَرَ لله**)، روى ابنُ الجَوْزِيِّ في كتـاب «الوفا»(١): أنَّ عبدَ المُطَّلِبِ قد رأى في المنام: احْفُرْ زَمْزَم، ونُعِتَ لَهُ مَوضِعُها، فقامَ يحفُرُ وليسَ لَهُ ولدٌ يومئذٍ إلا الحارث، فنازعَتهُ قُريش، فنذَرَ لئن وُلِدَ لَهُ عَشَرَةُ نفَرٍ ثُمَّ بَلَغوا أنْ يمنَعوهُ ليَنحَرَنَّ أحدَهم لله عندَ الكعبة، فلمَّا تمُّوا عَشَرَةً وعَرَفَ أنَّهم سيمنَعونَهُ أخبرَهم بنَذْرِهِ فأطـاعوه، وكَتَبَ كُـلُّ واحدٍ منهم اسمَهُ في قِـدْحٍ فَضُرِبَ فخَرَجَ القِـدْحُ على عبدِ الله فأخَذَ الشَّفرَةَ ليَذْبَحَه، فقامتْ قُرَيْشٌ من أنديَتِها فقالوا: لا تَفْعَلْ حتى نُعْذَرَ فيه، فانطَلَقَ بهِ إلى عرَّافة، فقالتْ لَه: كم الدِّيَةُ فيكم؟ قال: عَشرٌ مِنَ الإبل. قالت: قَرِّبوا صاحبكم وقَرِّبوا عَشرًا مِنَ الإبلِ ثُمَّ اضربوا عليهِ القِداح، فإنْ خرجَتْ على صاحِبكم فزيدوا مِنَ الإبلِ حتى يرضى رَبُّكم، فإذا خرجتْ على الإبلِ فقد رضي، ففعلوا حتى بلغَ الإبلُ مئةً، فخرج القَدَحُ على الإبلِ فقال عبد المطلب: لا والله حتى أضرِبَ عليه وعليها مرّات، ففعل فخرجَ القَدَح على الإبل، فنُحِرتْ ثم تُرِكتْ لا يُصَدُّ عنها إنسان ولا سَبُع. وقد ذكر محمد بن هشام صاحبُ سِيَرِ النبيِّ ﷺ أبْسَطَ من ذلك.

(١) «الوفا بأحوالِ المصطفى» ص٨١-٨٢.

رَوْحي في شدّةٍ نزلتْ به قطّ. ويدلُّ عليه: أنّ اللهَ تعالى لمّا أتمَّ قصّةَ الذبيح قال: ﴿ وَبَشَّرْنَٰهُ بِإِسْحَٰقَ نَبِيًّا ﴾ [الصافات: ١١٢].

وعن محمّدِ بن كعب: أنه قال لعُمَر بنِ عبد العزيز: هو إسماعيل، فقال عمر: إنَّ هذا شيءٌ ما كنتُ أنظُر فيه، وإني لأراه كما قلت، ثم أرسلَ إلى يهوديٍّ قد أسْلَم فسأله، فقال: إنَّ اليهودَ لتعلمُ أنه إسماعيل، ولكنَّهم يَحسُدونكم معشرَ العَرب. ويدلُّ عليه: أنَّ قَرْنَيِ الكَبْش كانا مَنُوطَيْن في الكعبة في أَيدِي بني إسماعيلَ إلى أنِ احترقَ البيت.

وعن الأصمعيِّ قال: سألتُ أبا عمرو بنَ العلاء عن الذبيح، فقال: يا أُصَيْمِعيّ، أين عَزَبَ عنك عَقْلُك؟! ومتى كان إسحاقُ بمكّة؟! وإنما كانَ إسماعيلُ بمكة، وهو الذي بَنى البيتَ مع أبيه، والمَنْحَرُ بمكّة. وممّا يدلّ عليه: أنّ اللهَ تعالى وصفه بالصَّبر دون أخيه إسحاقَ في قوله: ﴿وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِدْرِيسَ وَذَا ٱلْكِفْلِ كُلٌّ مِّنَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٥]، وهو صبرُه على الذَّبح، ووَصَفَه بصدقِ الوعد في قوله: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ صَادِقَ ٱلْوَعْدِ﴾ [مريم: ٥٤]؛ لأنه وَعَدَ أباه مِن نفْسِه الصبرَ على الذبح فوفى به؛ ولأنّ اللهَ بشّره بإسحاقَ وولدِه يعقوبَ في قوله: ﴿فَبَشَّرْنَٰهَا بِإِسْحَٰقَ وَمِن وَرَآءِ إِسْحَٰقَ يَعْقُوبَ﴾ [هود: ٧١]، فلو كان الذبيحُ إسحاقَ لكان خُلفاً للموعد في يعقوب. وعن عليٍّ بن أبي طالبٍ وابنِ مسعود والعبّاسِ وعطاءٍ وعِكرمةَ وجماعةٍ من التابعين: أنه إسحاق.

والحُجّةُ فيه: أنّ اللهَ تعالى أخبر عن خَليله إبراهيمَ حين هاجَرَ إلى الشام بأنه استَوْهَبَه ولداً، ثم أتبع ذلك البشارةَ بغُلامٍ حَليم، ثم ذَكَرَ رُؤياه بذَبْح ذلك الغلامِ المبشَّر به.

قولُه: (**والحُجَّةُ فيهِ أنَّ اللهَ تعالى أخبرَ عن خليلِهِ إبراهيمَ حينَ هاجَرَ إلى الشَّامِ بأنهُ استوهَبَهُ وَلَدًا**) إلى آخِره، قُلْت: هذهِ الحُجَّةُ ضعيفة؛ لأنهُ تعالى لمَّا حكى عن خليلِهِ إبراهيم عليهِ السَّلام: ﴿ رَبِّ هَبْ لِى مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾ وعَقَّبَهُ بقَوْله: ﴿ فَبَشَّرْنَٰهُ بِغُلَٰمٍ حَلِيمٍ ﴾ بالفاء، وكذلِكَ قصَّةُ الرُّؤيا والذَّبح، وذَيَّلَ القصَّةَ بقَوْلِه: ﴿ سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ * كَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُحْسِنِينَ * إِنَّهُۥ مِنْ عِبَادِنَا ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ كما ذَيَّلَ سائِرَ القَصَصِ المذكورةِ في هذِهِ السّورةِ الكريمةِ بمِثْلِه،

ويدلُّ عليه كتابُ يعقوبَ إلى يوسف: مِن يعقوبَ إسرائيلِ الله بنِ إسحاقَ ذبيحِ الله بنِ إبراهيمَ خليلِ الله.

فإن قلت: قد أُوحيَ إلى إبراهيمَ صلوات الله عليه في المنامِ بأن يَذبح ولدَه ولم يَذبحْ، وقيل له: ﴿قَدْ صَدَّقْتَ ٱلرُّءْيَآ﴾، وإنما كانَ يُصدِّقها لو صحَّ منه الذبح، ولم يصحّ!

قلت: قد بَذل وُسعه وفَعَلَ ما يَفعل الذابح: من بَطْحه على شقِّه، وإمْرار الشَّفرةِ على حَلْقه، ولكنَّ الله سبحانه جاءَ بما مَنَعَ الشفرةَ أن تمضيَ فيه، وهذا لا يقدحُ في فعلِ إبراهيمَ عليه السلام، ألا ترى أنه لا يسمَّى عاصياً ولا مُفرِّطاً، بل يسمَّى مُطيعاً ومجتهداً، كما لو مَضتْ فيه الشَّفرةُ **وفَرَتِ الأوداجَ** وأنْهرتِ الدَّم، **وليس هذا من وُرود النسخ على المأمورِ به قبل الفِعْل،** ....

ابْتَدَأَ بحديثِ إسحاقَ وبشارَتِهِ وما يتعلَّقُ به، وقال: ﴿وَبَشَّرْنَٰهُ بِإِسْحَٰقَ نَبِيًّا مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ * وَبَٰرَكْنَا عَلَيْهِ وَعَلَىٰٓ إِسْحَٰقَ ۚ وَمِن ذُرِّيَّتِهِمَا مُحْسِنٌ وَظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ مُبِينٌ﴾ والظَّاهِرُ أنَّ هذِهِ البشارَةَ غيرُ البشارةِ الأولى والمُبَشَّرُ بهِ غيرُ الأوَّل، وسيجِيءُ تقريرُهُ بعيدَ هذا.

قولُه: (**وفَرَتِ الأوداجَ**): **الجوهري**: فَرَيْتُ الشيءَ أفريهِ فَرْياً: قَطَّعْتُه لإصلاحه. والوَدَجُ والوداج: عِرْقٌ في العنق[1]، وهما وَدَجان.

قولُه: (**وليسَ هذا من ورودِ النَّسخ على المأمورِ بهِ قبلَ الفِعل**) يعني: لـمَّا بَذَلَ إبراهيمُ عليهِ السَّلامُ وُسْعَهُ وفعَلَ ما يفعلُهُ الذَّابِحُ من بَطحِهِ على شِقِّه، وأمَرَّ الشَّفرَةَ على حَلْقِهِ لَم يكنْ هذا من ورودِ النَّسخِ قبلَ الفِعلِ في شيءٍ كما يَسْبِقُ إلى بعضِ الأفهام[2]. يعني: ورودُ النَّسخِ قبلَ الفِعلِ جائز، لكِنْ هذِهِ الآيَةُ ليستْ من المسألةِ في شيء، يدلُّ عليهِ قولُه في قصَّةِ البَقَرَة: «يجوزُ النَّسْخُ قبلَ الفِعْل، ولا يجوزُ قبلَ وقتِ الفِعْل»، يعني: أنَّ إبراهِيمَ عليهِ السَّلامُ

---

(١) في (ح) و(ف): «العنقود».

(٢) في (ط): «الأوهام».

....

أتى بالمأمورِ بهِ لأنهُ باشَرَ الفِعْلَ بقَدْرِ الإمكانِ وبَذَلَ المجهودَ ولَم يَكُنْ منهُ تقصير، ولو لَم يمنعْ مانِعٌ لَتمَّ الذَّبحُ المأمورُ به، ولهذا قالَ تعالى: ﴿قَدْ صَدَّقْتَ ٱلرُّءْيَآ﴾.

وعن بعضِهم: الذَّبحُ هوَ الاعتماد، وقدْ وُجِدَ ذَلِك، لكن الانذباحَ لم يوجد، كما تقول: هَدَيْتُهُ فلَمْ يَهْتَد، أو هَدَيْتُهُ فاهتدى، وكَسَرْتُهُ فانْكَسَر، أو كَسَرْتُهُ فلَمْ يَنْكَسِر. هذا على خلافِ ما ذَكَرَهُ المُصَنِّفُ في ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢].

قالَ الإمام: وليسَ كذَلِك؛ لأنَّ معنى ﴿قَدْ صَدَّقْتَ ٱلرُّءْيَآ﴾ أنَّهُ قد اعترَفَ بكَونِ الرُّؤْيا واجبَ العَمَل، لا أنهُ أتى بكلِّ ما رآه[1] في المنام، ولو كانت المُباشَرَةُ كافيةً في كُلِّ ما أُمِرَ بِهِ لما احتاجَ إلى الفداء، وحيثُ احتاجَ عَلِمْنا أنهُ لَم يكنْ آتيًا في المُباشَرَةِ بكُلِّ ما أُمِرَ به[2]، هذا هوَ السُّؤالُ الَّذي أورَدَهُ المُصَنِّف، فإذا كانَ ما أتى بِهِ إبراهيمُ من البَطْحِ إلى آخِرِه، وأجابَ عنهُ بقولِه: «قدْ عُلِمَ بمَنْعِ الله أنَّ حقيقةَ الذَّبحِ لَم تحصل» يعني: نحنُ إنْ قُلْنا: إنَّهُ امتثَلَ الأمرَ وخَرَجَ من عُهدَةِ المأمورِ به، لكنَّ حقيقتَهُ لَم تحصُلْ فوُهِبَ الكَبْشَ ليُقيمَ ذَبْحَهُ مُقامَ تِلْكَ الحَقيقَة. وفَائِدَتُهُ إيجادُ المأمورِ بِهِ بكُلِّ ما يدخُلُ تحتَ الإمكان.

وقالَ ابنُ الحاجِب: أمَّا دَفعُهُم أنهُ ذَبَحَ فكانَ يَلتَحِمُ عقيبه، أوْ جَعَلَ عُنُقَهُ صفيحةً فلا يُسْمَعُ ويكونُ نَسخًا قبلَ التَّمكُّن. يعني: هذا النَّقْلُ ممَّا ليسَ في كتابِ الله ولا في سُنَّةِ رَسولِ الله ﷺ فلا يُسْمَع، وإنْ سُمِعَ يكونُ نسخًا قبلَ التَّمكُّنِ منَ الفعل. قالَ الإمام: هذِهِ مسألةٌ شريفةٌ من مسائلِ بابِ النَّسخ، واختَلَفَ النَّاسُ في أنهُ هل يجوزُ نسخُ الحُكْمِ قبلَ حضورِ مدَّةِ الامتثال؟ قالَ أكثرُ أصحابِنا: إنَّهُ يجوز.

وقالَتِ المُعتَزِلَةُ وكثيرٌ من فُقَهائِنا والحَنَفيَّة: إنَّهُ لا يجوز. وقالتِ المُعتَزِلَة: إنَّهُ تعالى لو أمَرَ شخصًا بإيقاعِ فِعْلٍ مُعيَّنٍ في وَقْتٍ مُعيَّنٍ دَلَّ على حُسْنِ ذَلِكَ الفِعْلِ في ذَلِكَ الوقت، ثُمَّ إذا نهى عنهُ في ذَلِكَ الوَقْتِ دَلَّ على قُبحِه، وهذا مبنيٌّ على تحسينِ الفِعْلِ وتقبيحه بحسب

---

(١) في (ح): «أتاه».

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢٦: ٣٤٨).

ولا قبلَ أوانِ الفعل في شيء، كما يَسبقُ إلى بعضِ الأوهام حتى يُشتغَلَ بالكلامِ فيه.

فإن قلت: اللهُ تعالى هو المُفتدَى منه؛ لأنه الآمر بالذبح، فكيف يكونُ فادياً حتى

العقل وهوَ باطل، ولئنْ سَلِمَ فإنَّ الفِعْلَ قدْ يكونُ حَسَنًا باعتبارٍ وقبيحًا باعتبار، فإنَّ السيِّدَ إذا أمَرَ عَبْدَهُ شيئًا في زمانٍ مخصوصٍ وينهاهُ بعينِهِ فيهِ يكونُ غرضُهُ منَ الأمرِ والنَّهيِ مجرَّدَ اختبارِ العبدِ في الانقيادِ والطَّاعة[١].

وقالَ البَزدَوِي: شَرْطُ النَّسْخِ التَّمَكُّنُ من عقدِ القلب، فأمَّا التَّمكُّنُ مِنَ الفِعْلِ فليسَ بشَرطٍ عندنا، وقالتِ المعتزِلَة: إنَّهُ شرط. وحاصِلُ الأمر: أنَّ حُكْمَ النَّسخِ بيانُ المدَّةِ لعَمَلِ القلبِ والبَدَنِ جميعًا، أو لعَمَلِ القلبِ بانفرادِه، وعَمَلُ القلبِ هوَ المحْكَمُ عندَنا في هذا والآخَرُ منَ الزَّوائِد، لنا: أنَّ النَّبِيَّ ﷺ أُمِرَ بخمسينَ صلاةً[٢] ثُمَّ نُسِخَ ما زادَ على الخَمسِ وكانَ ذَلِكَ بعدَ العَقد، ولأنَّ النَّسْخَ صحيحٌ إجماعًا بعدَ وجودِ جُزءٍ منَ الفِعلِ أو مُدَّةٍ تَصلُحُ للتَّمكُّنِ من جُزْءٍ منه[٣]، وإنْ كانَ ظاهِرُ الأمرِ يُحْتَمَلُ كُلُّه؛ لأنَّ الأدنى يصلُحُ مقصودًا بالابتلاءِ وكذَلِكَ عَقْدُ القلبِ على حُسنِ المَأمورِ بهِ وعلى حَقِيقَتِه[٤].

قولُه: (**اللهُ تعالى هُوَ المُفتدَى منه**)، **الجَوْهَرِيّ**: افتَدَى منهُ بكذا أو فادى بكذا.

وقالَ المُصَنِّفُ في المقَدِّمَة[٥]: افتَدَى منهُ بكذا اشترى منهُ نَفْسَهُ بشيء. وقالَ الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ أَنَّ لَهُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُۥ مَعَهُۥ لِيَفْتَدُواْ بِهِۦ مِنْ عَذَابِ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ مَا تُقُبِّلَ مِنْهُمْ﴾ [المائدة: ٣٦].

وهُوَ يُرْوى بفَتْحِ الدَّالِ وكَسْرِها، وعلى الفَتْحِ ليسَ في «المُفْتَدَى» ضمير؛ لأنَّه مُسْنَدٌ إلى الجارِّ والمجرور، والضَّميرُ المجرورُ عائِدٌ إلى اللَّام، وعلى الكَسْرِ فيهِ ضميرٌ راجعٌ

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٦: ٣٤٨).

(٢) أخرجه البخاري (٣٤٩) ومسلم (١٦٣) وغيرهما من حديثِ أنسٍ رَضِيَ الله عنه.

(٣) من قوله: «أو مرة تصلح» إلى هنا سقط من (ط).

(٤) «كشف الأسرارِ شرح أصول البزدوي» لعلاء الدين البخاري (٣: ١٦٩).

(٥) يعني «مقدّمة الأدب» للزمخشري.

قال: ﴿ وَفَدَيْنَهُ ﴾؟ قلت: الفادي هو إبراهيمُ عليه السلام، واللهُ عزَّ وجلّ وَهَبَ له الكبشَ ليَفديَ به، وإنما قال: ﴿ وَفَدَيْنَهُ ﴾ إسناداً للفِداء إلى السببِ الذي هو المُمكِّنُ من الفِداء بهِبَته. فإن قلت: **فإذا كان ما أتى بـه إبراهيمُ من البَطْح وإمْـرارِ الشَّفـرة في** حُكم الذبح، فما معنى الفداء، والفداءُ إنما هو التخليصُ من الذبح ببَدَل؟ قلت: قد عُلم بمَنْعِ الله أنَّ حقيقةَ الذبحِ لم تحصلْ مِن فَرْيِ الأوْداج وإنْهارِ الدَّم، فوهب الله له الكبشَ ليُقِيمَ ذبْحَه مقامَ تلك الحقيقة؛ حتى لا تحصُلَ تلك الحقيقةُ في نفْسِ إسماعيل،

إلى الله تعالى، والمجرورُ إلى إبراهيم، وفيهِ تعسُّفٌ ونُبُوٌّ عن مظِنَّةِ استعمالِه. ولِتَضَمُّنِهِ معنى التَّخليصِ عَلَّلَهُ بقَوْلِه: «لأنَّهُ الآمِرُ بالذَّبح»، فعلى هذا: الضَّميرُ في قَوْلِه: «لِيَفْتَدِيَ بِه» راجعٌ إلى إبراهيمَ عليهِ السَّلامُ لا إلى الله تعالى كما سَبَقَ إلى بعضِ الأوهام.

وتلخيصُ السُّؤالِ أنَّهُ تعالى قال: ﴿ وَفَدَيْنَهُ بِذِبْحٍ عَظِيمٍ ﴾ فيكونُ الفادي هُوَ اللهَ تعالى، وفي الحقيقةِ هُوَ المُفتَدَى منه، وإبراهيمُ هُوَ الفادي، وأجابَ بأنَّ الإسنادَ مجازيٌّ؛ لأنَّه تعالى لَمَّا وَهَبَ لإبراهيمَ الكبشَ ليفتَدِيَ ابنهُ بِهِ فكَأَنَّهُ تعالى هوَ الفادي؛ إذ لولا تَمَكُّنُهُ من الفداءِ بهِبَتِهِ لما قَدَرَ إبراهِيمُ أنْ يفتدِيَ به. ونحوهُ: «كَسَا الخليفةُ الكعبة»، وفائِدَتُهُ تعظيمُ الفداء، وكذَلِكَ وَصْفُهُ بالعِظَمِ واللهُ أعلَم.

قولُه: (**فإذا كانَ ما أتى بِهِ إبراهيمُ عليهِ السَّلام**) تقريرُ السُّؤال: أنَّ الفِداءَ إنَّما يكونُ إذا أُريدَ التَّخليصُ مِنَ الذَّبح، فإذا فَعَلَ ما في حُكْمِ الذَّبح[١] اضطرارًا فما معنى الفِداء؟ وأجابَ: أنَّهُ وإنْ فَعَلَ ما في حُكْمِ الذَّبحِ لكنَّهُ ليسَ بذَبحٍ في الحقيقة، فكانَ الفداءُ جُبرانًا لذَلِكَ النُّقصانِ وتحصيلًا لتلكَ الحقيقَةِ بما أمكَن، ثُمَّ سأل: فأيُّ فائدةٍ في تحصيلِ تلكَ الحقيقةِ[٢] وقد اسْتُغْنِيَ عنها بما وُجِدَ منهُ عليهِ السَّلامُ من البَطْحِ وإمرارِ الشَّفرَة؟ وأجاب: أنَّ الفائِدَةَ بَذْلُ المجهودِ في امتثالِ الأمر، وحصولِ الذَّبحِ بأيِّ وجهٍ كانَ فحينَ لَم يحصلْ في إسماعيلَ ينبغي أنْ يحصلَ في بَدَلِه، والفاءانِ في أثناءِ السُّؤالينِ مُتَرَتِّبتانِ على ما سَبَقَ عليهما.

---

(١) من قوله: «فإذا فَعَلَ ما في» إلى هنا، سقط من (ح).
(٢) من قوله: «وأجاب أنه وإن فعل» إلى هنا سقط من (ط).

ولكنْ في نفسِ الكبش بدلاً منه. فإن قلت: فأيُّ فائدة في تحصيلِ تلك الحقيقة، وقد استُغني عنها بقيامِ ما وُجد من إبراهيمَ مقامَ الذبح من غيرِ نُقصان؟ قلت: الفائدةُ في ذلك: أن يوجَد ما مُنع منه في بَدَله حتى يكمُلَ منه الوفاءُ بالمنذور وإيجادُ المأمور به من كلِّ وجه. فإن قلت: لِمَ قيل ها هنا ﴿كَذَٰلِكَ نَجْزِي ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ وفي غيرِها من القِصَص: ﴿إِنَّا كَذَٰلِكَ﴾ [الصافات: ٨٠]؟ قلت: قد سَبَقه في هذه القصّة: ﴿إِنَّا كَذَٰلِكَ﴾، **فكأنما استُخِفَّ بطَرْحه اكتفاءً بذِكْره** مرَّةً عن ذكرِه ثانيةً.

[﴿وَبَشَّرْنَـٰهُ بِإِسْحَـٰقَ نَبِيًّا مِّنَ ٱلصَّـٰلِحِينَ * وَبَـٰرَكْنَا عَلَيْهِ وَعَلَىٰٓ إِسْحَـٰقَ ۚ وَمِن ذُرِّيَّتِهِمَا مُحْسِنٌ وَظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ مُبِينٌ﴾ ١١٢-١١٣]

﴿نَبِيًّا﴾ حالٌ مقدَّرة، كقولِه تعالى: ﴿فَٱدْخُلُوهَا خَـٰلِدِينَ﴾ [الزمر: ٧٣]. فإن قلت: **فرقٌ بين هذا وبين قوله**: ﴿فَٱدْخُلُوهَا خَـٰلِدِينَ﴾؛ وذلك أنَّ المدخولَ موجودٌ مع وجودِ

قولُه: (**فكأنَّما استُخِفَّ بطَرْحِه اكتفاءً بذِكْرِه**)، قالَ الرَّاغِبُ في «دُرَّةِ التَّنزيل»: إنَّ قَوْلَه: ﴿إِنَّا كَذَٰلِكَ نَجْزِي ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ لـمَّا جُعِلَ أمارةً لانتهاءِ كـلِّ قصَّة، وكانت قصَّةُ إبراهيمَ عليه السلام مُتَضَمِّنَةً ذِكْرَهُ وذِكْرَ وَلَدِهِ الذَّبيحِ فقيلَ لَهُ بعدما تَلَّهُ للجَبين: ﴿قَدْ صَدَّقْتَ ٱلرُّءْيَآ ۚ إِنَّا كَذَٰلِكَ نَجْزِي ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ فجاءَ في هذا المكانِ وقد بقيت من القصّةِ آيات فلمّا أتمَّها جاءَ بما جُعِلَ خاتمةً لكلِّ قصّة من قَصَصِهم ﴿وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ فِي ٱلْـَٔاخِرِينَ * سَلَـٰمٌ عَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ * كَذَٰلِكَ نَجْزِي ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ فلم يذكر «إنّا» لسَبَبَيْن: أحدُهما: تقدُّمُ ذكْرِها في هذه القصّة، والآخَرُ: أن يخالفَ بين مُنتهى هذهِ القِصَّة لأنَّها مِنَ القصَّةِ الأولى التي خُتِمَتْ بـ﴿إِنَّا كَذَٰلِكَ نَجْزِي ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ وبَيْنَ مُنتهى قصَّةٍ ليسَ ما قبلَها منها، فكأنَّ ﴿إِنَّا كَذَٰلِكَ﴾ لَمَّا ذُكِرَ في هذهِ القصَّةِ مرَّة[1] اكتفى بها ولَم يكن منقطعاً لها فخالَفَتْ ما تقدَّمَها وما تأخَّرَ عنها لذَلِك[2].

قولُه: (**فَرْقٌ بَيْنَ هذا وبين قوله**)، مُبْتَدأ وخبر، أي: فَرْقٌ عظيمٌ بينَ هذا وذَلِك؛ لأنَّه لمّا

---

(١) من قوله: «لأنها من القصّة الأولى» إلى هنا، سقط من (ح).

(٢) «درّة التنزيل» للخطيب الإسكافي (١: ١٠٩٤-١٠٩٥)، وقد سبق ذِكرُ الاختلاف في نسبة هذا الكتاب؛ للخطيب أو للراغب.

الدخول، والخلود غيرُ موجودٍ معهما، فقدّرت: مُقدِّرينَ الخلود، فكانَ مستقيماً، وليس كذلك المبشَّر به؛ فإنه معدومٌ وقتَ وجودِ البشارة، وعدمُ المبشَّرِ به أوجَبَ عدمَ حاله لا محالة؛ لأنّ الحالَ حِلْيَة، والحِلْية لا تقومُ إلا بالمُحَلَّى، وهذا المبشَّرُ به الذي هو إسحاقُ حين وُجد لم تُوجدِ النبوَّةُ أيضاً بوُجوده، بل تراخَتْ عنه مدَّةً متطاوَلة، فكيف تجعلُ ﴿نَبِيًّا﴾ حالاً مقدَّرة، والحالُ صفةُ الفاعل أو المفعولِ عند وجود الفِعْل منه أو به؛ فالخلودُ وإن لم يكن صفتَهم عند دخولِ الجنة، فتقديرُها صِفتهم؛ لأنَّ المعنى: مُقدِّرين الخلود، وليس كذلك النبوَّة؛ فإنه لا سبيلَ إلى أن تكونَ موجودةً أو مقدَّرة وقتَ وجودِ البشارة بإسحاق؛ لعدم إسحاقَ؟ قلت: هذا سؤالٌ دقيقُ السِّلْكِ ضيِّقُ المَسْلَك، والذي يحلُّ الإشكال: أنه **لا بدَّ من تقديرِ مضافٍ محذوف**؛ وذلك قولك:

قال: ﴿نَبِيًّا﴾ حالٌ مُقَدَّرَةٌ كقَولِهِ تعالى: ﴿فَٱدۡخُلُوهَا خَٰلِدِينَ﴾ [الزمر: ٧٣] قال: لا يُقاسُ هذا بذاكَ لافتراقٍ بينهما وبُعْدِ أحدِهما مِنَ الآخَر.

قولُه: (**لا بُدَّ مِنْ تقديرِ مُضافٍ محذوف**) أي: بشَّرْناهُ بوجودِ إسحاقَ نبيًّا بأنْ يوجَدَ مُقَدَّرَةً نُبُوَّتُه.

هذا البَحثُ موقوفٌ على مُقَدِّمَةٍ وهِي: أَنَّهُ تقرَّرَ عندَ أصحابِ المعاني أنْ لا بدَّ من تَقَرُّرِ الوصفِ والموصوفِ معًا عندَ إثباتِهِ لَه. قالَ صاحبُ «المفتاح»: إنَّ حقَّ كُلِّ ما يُقْصَدُ ثبوتُهُ للغَيْرِ أنْ يكونَ في نَفْسِهِ ثابتًا وعندَك، فما لا يكونُ ثابتًا كذَلِكَ أو مُتَحَقِّقًا يمتنعُ مِنكَ جَعْلُهُ وصفًا. وقال: إنَّ مُحاوَلَةَ إثباتِ الثَّابِتِ في نفسِهِ لشيْءٍ آخَرَ يستدعِي ثبوتَ ذَلِكَ الشَّيْءِ الآخَرِ في نفسِهِ لا محالة(١).

وهُوَ المرادُ من قولِ المُصَنِّف، وعدمُ المبَشَّرِ بِهِ أوجَبَ عَدَمَ حالِهِ لا محالة؛ لأنَّ الحالَ حِلْيَة، والحِليَةُ لا تقومُ إلا بالمُحلَّى، ولهذهِ النُّكتَةِ قالوا في قولِه: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا﴾ [البقرة: ١٦٢] حالٌ مُقَدَّرَة؛ لأنَّ الخلودَ لَم يكنْ صِفَتَهم عندَ دخولِ الجنَّة، وعلى هذا ذُو الحال ـ الَّذي هوَ

---

(١) «مفتاح العلوم» ص١٨٨.

وبشَّرناه بوجودِ إسحاق نبيّاً، أي: بأنْ يوجَد مقدَّرةً نبوَّتُه؛ فالعاملُ في الحالِ الوجودُ لا فِعْل البشارة، وبذلك يَرجع، نظيرُ قولِه تعالى: ﴿فَٱدۡخُلُوهَا خَٰلِدِينَ﴾ [الزمر: ٧٣]. ﴿مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾: حالٌ ثانية، ووُرودُها على سبيلِ **الثناء والتَّقريظ**؛ لأنَّ كلَّ نبيٍّ لا بدّ أن يكونَ من الصالحين.

وعن قتادة: **بشَّره الله بنبوَّةِ إسحاقَ بعدما امتحَنَه** بذَبحه، وهذا جوابُ مَن يقول: الذبيحُ إسحاقُ **لصاحبه عن تعلُّقه** بقوله: ﴿وَبَشَّرۡنَٰهُ بِإِسۡحَٰقَ﴾ ....

الموصوفُ في الحقيقةِ وهوَ إسحاق ـ لَم يكنْ موجودًا عندَ البشارة، فلا بدَّ مِنَ التَّأويلِ وتقديرِ الوجود.

قالَ القاضي: معنى قَوْلِه: ﴿وَبَشَّرۡنَٰهُ بِإِسۡحَٰقَ نَبِيًّا مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ مَقضِيًّا نُبُوَّتُهُ مُقَدَّرًا كَوْنُه، وبهذا الاعتبارِ وَقَعا حالَيْن، ولا حاجةَ إلى وجودِ المُبَشَّرِ بهِ وَقتَ البشارة، فإنَّ وجودَ ذي الحالِ غيرُ شَرْطٍ بلِ الشَّرْطُ مُقارَنَةُ تَعَلُّقِ الفِعْلِ بهِ لِلاعتبارِ المعنيِّ بالحال، فلا حاجةَ إلى تقديرِ مُضافٍ يُجْعَلُ عامِلًا فيهما مِثل «وبَشَّرْناهُ بوجودِ إسحاق» أي: بأنْ يوجَدَ إسحاقُ نبيًّا من الصَّالِحين، ومع ذلِكَ لا يصيرُ نظيرَ قولِه: ﴿فَٱدۡخُلُوهَا خَٰلِدِينَ﴾ [الزمر: ٧٣] فإنَّ الدَّاخِلينَ مُقَدَّرونَ خلودُهم وقتَ الدَّخول، وإسحاقُ لَم يكنْ مُقَدَّرًا نُبُوَّةُ نَفْسِهِ وصلاحُهُما حيثما توجد[1].

قولُه: (**الثَّناءُ والتَّقريظ**)، **الجوهَرِيّ**: التَّقريظ: مدحُ الإنسانِ وهوَ حيّ، والتَّأبينُ: مَدْحُهُ وهوَ ميِّت.

قولُه: (**وعن قتادة: بشَّرَهُ اللهُ بنُبُوَّةِ إسحاقَ بعدما امتحَنَه**)، جوابٌ آخَرُ عن السُّؤالِ بغيرِ التزامِ الفَرْقِ بينَ قَوْلِه: ﴿وَبَشَّرۡنَٰهُ بِإِسۡحَٰقَ نَبِيًّا﴾ وبينَ ﴿فَٱدۡخُلُوهَا خَٰلِدِينَ﴾، لأنَّ البشارَةَ بالنُّبُوَّةِ بعدَ الوجود.

قولُه: (**لصاحِبِه عن تَعَلُّقِه**)، «اللّام» و«عن» مُتَعَلِّقانِ بقولِه: «جواب»، والضَّميرُ في

---

(١) «أنوار التنزيل» (٥: ١٦).

قالوا: ولا يجوزُ أن يبشِّرَه اللهُ بمولده ونبوَّته معاً؛ لأنَّ الامتحانَ بذَبْحه لا يصحُّ

لِـ«صاحِبِه» يَرْجعُ إلى «مَنْ يقول»، وفي «تَعَلُّقِهِ» إلى «صاحِبِه»، وفي «بقولِه» إلى «الله» تعالى.

وقولُه: (**قالوا: لا يجوز**) جملةٌ مُستَأنفَةٌ بيانٌ لاحتجاجِ صاحِبِ القـائِلِ بأنَّ الذَّبيحَ إسماعيل؛ المعنى: قولُ قتادَة: وبشَّرَه اللهُ بنُبُوَّةِ إسحاقَ بعدما امتَحَنَهُ بذَبْحِه، جوابُ مَنْ يقول: إنَّ الذَّبيحَ إسحاقُ لصاحِبِه، أي: لِمَنْ يقولُ بأَنَّهُ إسماعيلُ عليهما السَّلام، ويتمسَّكُ بقولِه: ﴿ وَبَشَّرْنَٰهُ بِإِسْحَٰقَ نَبِيًّا﴾ لأنَّ كَوْنَهُ نبيًّا يُنافي الامتحانَ بذَبحِه.

وتقريرُه: أنْ ليستِ البشارةُ بوجودِهِ بلْ بنُبُوَّتِهِ بعدما امتَحَنَهُ بذَبحِه. قالَ الزَّجَّاج: مَنْ قال: إنَّ الذَّبيحَ إسحاقُ قال: إنّ فيهِ بشارتين:

إحداهما: قولُه: ﴿ فَبَشَّرْنَٰهُ بِغُلَٰمٍ حَلِيمٍ ﴾، وثانيتُهما: ﴿ وَبَشَّرْنَٰهُ بِإِسْحَٰقَ نَبِيًّا مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾ حينَ استسلَمَ للذَّبح[١].

وقالَ الإمام: ولا يجوزُ أنْ يكونَ المعنى: وبشَّرْناهُ بإسحاقَ حالَ كَوْنِ إسحاقَ نبيًّا؛ لأنَّ البشارةَ مُتَقَدِّمَةٌ على صيرورَتِهِ نبيًّا، فوَجَبَ أنْ يكونَ المعنى: فبَشَّرْناهُ بإسحاقَ حالَ ما قَدَّرْناهُ نبيًّا، وحالَ ما حَكَمْنا عليهِ بكوْنِهِ نبيًّا، وإذا كانَ الأمرُ كذَلِكَ فحينئذٍ كانتْ هذِهِ البشارةُ بوجودِ إسحاقَ حاصلَةً بعدَ قصَّةِ[٢] الذَّبيح، فوَجَبَ أنْ يكونَ الذَّبيحُ غيرَ إسحاقَ عليهِ السَّلام[٣].

وقالَ صاحبُ «التَّقريب»: وفي قولِهم: لا يصحُّ الامتحانُ بالذَّبح مع عِلْمِهِ بأنهُ سيكونُ نبيًّا، نَظَر؛ لأنَّ الحالَ المُقَدَّرَةَ على ما قُرِّرَ تقتضي أنْ يُبَشَّرَ بوجودِهِ مُقَدَّرًا نُبوَّتُه، ولا يَلْزَمُ من تقديرِ نُبُوَّتِه[٤] العِلْمُ بتقديرِها، اللّهُمَّ إلا أنْ يُبَشَّرَ هكذا وهوَ أنهُ يوجَدُ مُقَدَّرًا نُبوَّتُه.

وقُلْتُ: مَنْ قال: إنَّها مُقَدَّرَةٌ يذهبُ إلى أنَّ هذا ابتداءُ بشارةٍ بالوجودِ وبالنُّبُوَّةِ معه، فهوَ

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٣١١).

(٢) في (ط): «قضية».

(٣) «مفاتيح الغيب» (٢٦: ٣٥١).

(٤) من قوله: «ولا يَلزمُ من» إلى هنا، سقط من (ح).

مع عِلمِه بأنه سيكون نبيّاً. ﴿وَبَٰرَكۡنَا عَلَيۡهِ وَعَلَىٰٓ إِسۡحَٰقَ﴾ وقُرئ: (وبرَّكْنا) أي: أفَضْنا عليهما بركاتِ الدِّين والدنيا، كقوله: ﴿وَءَاتَيۡنَٰهُ أَجۡرَهُۥ فِي ٱلدُّنۡيَاۖ وَإِنَّهُۥ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ لَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [العنكبوت: ٢٧]، وقيل: باركْنا على إبراهيمَ في أولادِه، وعلى إسحاقَ بأنْ أخرَجْنا أنبياءَ بني إسرائيلَ مِن صُلْبه.

وقولُه: ﴿وَظَالِمٞ لِّنَفۡسِهِۦ﴾ نظيرُه: ﴿قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِيۖ قَالَ لَا يَنَالُ عَهۡدِي ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [البقرة: ١٢٤]، وفيه تنبيهٌ على أنَّ الخبيثَ والطيِّبَ لا يَجْري أمرُهما على العِرْقِ والعُنْصُر؛

كقولِك: خِطْتُ الثَّوْبَ قميصًا، فلا يخفى على أحدٍ أنهُ عندَ هذِهِ البشارةِ لَم يَكُنْ نبيًّا، فالعِلمُ بتقديرِها ظاهِرٌ فلَمْ يحتَجْ إلى التَّصريح، ولو بَشَّرَهُ اللهُ بنُبُوَّةِ إسحاقَ بعدما امْتَحَنَهُ بذَبْحِهِ ـ كما قالَ قَتادَة ـ لكانَ الظَّاهِرُ أنْ يُقال: وبشَّرْناهُ بنُبُوَّةِ إسحاقَ بل بنُبُوَّتِهِ؛ لما سَبَقَ ذِكْرُه وذِكْرُ البشارَةِ به.

وممَّا يدلُّ على استقلالِ القِصَّةِ تذييلُ القِصَّةِ السَّابقَةِ بما ذُيِّلَتْ بهِ سائرُ القَصَصِ المذكورةِ من مِثْلِ قولِه: ﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِبۡرَٰهِيمَ * كَذَٰلِكَ نَجۡزِي ٱلۡمُحۡسِنِينَ * إِنَّهُۥ مِنۡ عِبَادِنَا ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ فإذا صحَّ ذَلِكَ فلا يجوزُ أنْ يُؤمَرَ بالذَّبحِ امتحانًا وهوَ عالِمٌ بأنهُ يصيرُ نبيًّا؛ لأنَّ الامتحانَ إنَّما يصحُّ إذا أيقَنَ الذَّابِحُ أنهُ سيذْبَحُ ولا يتأخَّرُ أجَلُه.

قولُه: (﴿وَظَالِمٞ لِّنَفۡسِهِۦ﴾ نظيرُه: ﴿قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِيۖ قَالَ لَا يَنَالُ عَهۡدِي ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [البقرة: ١٢٤])، يعني: نظيرُهُ في أنَّ ذُرِّيَّتَهُ عليهِ السَّلامُ لا يجِبُ أنْ يكونوا مُحسِنينَ كلُّهم. قالَ الإمام: دخَلَ تحتَ قولِه: «مُحسِن» الأنبياءُ والمؤمنون، وتحتَ قَولِه: «الظالِم» الفاسِقُ والكافِر. وفيهِ تنبيهٌ على أنهُ لا يَلْزَمُ من كَثْرَةِ فضائِلِ الأبِ فضيلَةُ الابن؛ لئلَّا تصيرَ هذِهِ الشُّبهةُ سببًا لمفاخَرَةِ اليهود[1]. وقالَ التِّهامي:

لا تَحسَبَنْ حَسَبَ الآباءِ مَكرُمةً لِمنْ يُقَصِّرُ عن غاياتِ مَجْدِهِم
حُسْنُ الرِّجالِ بحُسْنى لا بحُسْنِهِمِ وطُولُهُمْ في المَعالي لا بِطُولِهِمِ[2]

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٦: ٣٥١).
(٢) «ديوان التهامي» ص١٩٣.

فقد يَلِدُ البَرُّ الفاجر، والفاجرُ البَرّ. وهذا ممّا يَهدِمُ أمْرَ الطبائع والعَناصر، وعلى أنَّ الظلمَ في أعْقابِهما لم يَعُدْ عليهما بعيبٍ ولا نَقيصة، وأنَّ المرء إنما يُعابُ بسُوءِ فِعْله ويُعاتَب على ما اجترحتْ يداه، لا على ما وُجد مِن أصله أو فَرْعِه.

[﴿ وَلَقَدْ مَنَنَّا عَلَىٰ مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ * وَنَجَّيْنَٰهُمَا وَقَوْمَهُمَا مِنَ ٱلْكَرْبِ ٱلْعَظِيمِ * وَنَصَرْنَٰهُمْ فَكَانُواْ هُمُ ٱلْغَٰلِبِينَ * وَءَاتَيْنَٰهُمَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلْمُسْتَبِينَ * وَهَدَيْنَٰهُمَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ * وَتَرَكْنَا عَلَيْهِمَا فِى ٱلْءَاخِرِينَ * سَلَٰمٌ عَلَىٰ مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ * إِنَّا كَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُحْسِنِينَ * إِنَّهُمَا مِنْ عِبَادِنَا ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ ١١٤-١٢٢]

﴿مِنَ ٱلْكَرْبِ ٱلْعَظِيمِ﴾ مِنَ الغَرَق، أو مِن سُلطانِ فرعونَ وقومه وغَشْمِهم، ﴿ وَنَصَرْنَٰهُمْ ﴾ الضميرُ لهما ولقومِهما في قولـه: ﴿وَنَجَّيْنَٰهُمَا وَقَوْمَهُمَا﴾. ﴿ٱلْكِتَٰبَ ٱلْمُسْتَبِينَ﴾ البليغَ في بيانه؛ وهو التَّوراة، كما قال: ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَا ٱلتَّوْرَىٰةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ ﴾ [المائدة: ٤٤].

وقال مَنْ جوَّز أن تكونَ التوراةُ عربيّةً أن تُشتقَّ مِن وَرْيِ الزنْدِ «فَوْعلَة» منه، على أنّ التاءَ مُبدَلة من واو.

قولُه: (وقالَ مَنْ جَوَّزَ أنْ تكونَ التَّوراةُ عربيةً) عن بعضِهم: إنَّ «قال» عطفٌ على «قال» في «كما قال»، و«أنْ» في «أن تُشتَقَّ» مصدريَّة، وهيَ مع «ما» في صلَتِها بمعنى المفعولِ أي مشتقة، والتَّقدير: وكما قالَ مَنْ جَوَّزَ هذا: إنَّ فيها معنى الإنارَةِ والضَّوءِ مشتقٌّ منَ الوَري.

فإن قلت: فما وجهُ التشبيهِ بالآيتين؟ وكيفَ استشهدَ بهما على الاشتقاق؟ قلت: وجهُ التشبيهِ إثباتُ المُبالَغَةِ في البيان، فكما أنَّ استعمالَ سينِ الطَّلَبِ فيما لا طَلَبَ لَهُ تدلُّ على المُبالَغَة كذلك استعارة النور ـ لما في الكتاب من البيانات الشافية الكافية ـ تدلُّ على المبالغة، فإنَّ قولَك: «رأيْتُ أسَدًا يرمي» أبْلَغُ من قولِك: «رأيتُ شُجاعًا يَرمي».

وأمّا وجهُ الاشتقاق؛ فإنَّ مراعاةَ تسميةِ الكتابِ بالتَّوراةِ إنَّما كانتْ لأنَّها اشتملَتْ على

﴿ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ﴾ صِراطَ أهلِ الإسلام، وهي صِراط الذينَ أنعم الله عليهم غيرِ المغضوب عليهم ولا الضالِّين.

[﴿ وَإِنَّ إِلۡيَاسَ لَمِنَ ٱلۡمُرۡسَلِينَ * إِذۡ قَالَ لِقَوۡمِهِۦٓ أَلَا تَتَّقُونَ * أَتَدۡعُونَ بَعۡلٗا وَتَذَرُونَ أَحۡسَنَ ٱلۡخَٰلِقِينَ * ٱللَّهَ رَبَّكُمۡ وَرَبَّ ءَابَآئِكُمُ ٱلۡأَوَّلِينَ * فَكَذَّبُوهُ فَإِنَّهُمۡ لَمُحۡضَرُونَ * إِلَّا عِبَادَ ٱللَّهِ ٱلۡمُخۡلَصِينَ * وَتَرَكۡنَا عَلَيۡهِ فِي ٱلۡأٓخِرِينَ * سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِلۡ يَاسِينَ * إِنَّا كَذَٰلِكَ نَجۡزِي ٱلۡمُحۡسِنِينَ * إِنَّهُۥ مِنۡ عِبَادِنَا ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾ ١٢٣-١٣٢]

قُرِئ: ﴿إِلۡيَاسَ﴾ بكسرِ الهمزة، و(الْيَاسَ) على لفظ الوصل. وقيل: هو إدريسُ

الدَّلائِلِ الباهِرَةِ والبراهينِ السَّاطِعَةِ كالنُّورِ في الظُّهور، وتحريرُه: أنَّ الكتابَ إنما وُصِفَ بالمُستَبينِ لما فِيهِ منَ الكَشْفِ التَّام، كما سُمِّيَ بالنُّـورِ لذَلِك، وكما قيـل: إنَّ التَّوراةَ إنَّما اشْتُقَّتْ مِنَ الوَرْيِ لِما فيها مِنَ البيانِ التَّام.

قولُه: (﴿ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ﴾ صِراطَ أهلِ الإسلام) يعني أنَّ اللهَ تعالى كشفَ عن هذا الصِّراطِ المُستقيمِ في الفاتِحَةِ وأوضَحَهُ بقَوْلِه: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧] حيثُ قَيَّدَهُ أوَّلًا بقَوْلِه: ﴿غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ﴾ لِيُخرِجَ اليهود، وثانيًا بقَوْلِه: ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ لِيُخرِجَ النَّصارى، فيختَصُّ بالمسلمين، فيكونُ ذِكرُهُ هاهنا تعريضًا باليهود.

قولُه: (قُرِئَ: ﴿إِلۡيَاسَ﴾ بكَسْرِ الهمزةِ، و«الياسَ» على لَفْظِ الوَصل)، بالوَصلِ: ابنُ ذَكوانَ عن ابنِ عامر، والباقونَ: بكَسرِ الهمزة[1].

قالَ ابنُ جِنِّي: قرأ ابنُ محيصنٍ وعِكرِمَةُ والحسنُ بخِلافٍ بغيرِ همز، وكذا «الياسين» أمَّا «الياس» فإنَّ الاسمَ منهُ «ياس»، ثُمَّ لَحِقَهُ لامُ التعريف، كأنَّهُ على إرادةِ ياءِ النَّسَب.

---

(١) لتمام الفائدة انظر: «حجّة القراءات» ص٦٠٩-٦١٠.

النبيّ. وقرأ ابنُ مسعود: (وإنَّ إدريس)، في موضع ﴿إِلْيَاسَ﴾.

وقُرِئ: (إدْرَاس)، وقيل: هو إلياسُ بن ياسين، مِن ولدِ هارونَ أخي موسى.

﴿أَتَدْعُونَ بَعْلًا﴾: أتعبُدون بَعْلاً؛ وهو عَلَم لصنمٍ كان لهم كمَناةَ وهُبَل. وقيل: كانَ من ذَهَب، وكان طولُه عشرين ذِراعاً، وله أربعةُ أوجه، فُتِنوا به وعظَّموه حتى أخدَموه أربعَ مئةِ سادِن، وجَعلوهم أنبياءَه، فكان الشيطانُ يدخلُ في جوفِ بَعْلٍ ويتكلَّم بشريعةِ الضلالة، والسَّدَنةُ يحفظونها ويعلِّمونها الناس، وهم أهلُ بعَلبكَّ من بلادِ الشام، وبه سمِّيت مدينتُهم بَعْلَبَكّ. وقيل: البَعْل: الرَّبّ؛ بلُغةِ اليَمن، يقال: مَن بَعْلُ هذه الدار؟ أي: مَن ربُّها؟ والمعنى: أتعبُدون بعضَ البُعول وتَتركون عبادةَ الله؟

و«إلياسين» على هذا كما حكى عنهم صاحبُ «الكتاب»: الأشعَرونَ والنُّمَيرون، يريدُ: الأشعَرِيِّينَ والنُّمَيرِيِّين، وعن قُطرُب: هَؤلاءِ زَيْدون، منسوبونَ إلى «زَيْدٍ» بغيرِ ياءِ النِّسبة.

ويجوزُ أنْ يُجْعَلَ كُلُّ واحدٍ من أهلِ إلياسَ: ياسًا، يُقال: الياسين، كقَوْلِه:

قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الخُبَيبين قَدِي(١)

يريدُ: أبا خُبَيْبٍ وأصحابَه، كأنَّهُ جعَلَ كُلَّ واحدٍ منهم خُبَيْباً. ونحوٌ منه قولُهم: «شابَتْ مَفارِقُه» جعَلَ كُلَّ جُزْءٍ من مَفرِقِهِ مَفرِقًا ثُمَّ جَمَعَه. ويشهَدُ لوَصْلِ ألفِ «ياسينَ» قولُه:

أُمَّهَتِي خِنْدَفُ والياسُ أبِي(٢)

واللَّامُ بمَنزِلَتِها في «اليَسَع» زائِدة؛ لأنَّ الاسمَ عَلَمٌ، وليسَ بصِفة(٣).

قولُه: (فُتِنوا به) افْتُتِنَ الرجُلُ وفُتِنَ فهُوَ مفتونٌ؛ إذا أصابَتْهُ فتنةٌ فذَهَبَ مالُهُ أو عَقْلُه.

---

(١) سبق تخريجه، وبيانُ معناه.

(٢) البيت لقصي بن كلاب، كما في «لسان العرب» (أمم).

(٣) «المحتسب» (٢: ٢٢٣-٢٢٤).

﴿ٱللَّهَ رَبَّكُمۡ وَرَبَّ ءَابَآئِكُمُ﴾ قرئ: **بالرفع على الابتداء، وبالنصبِ على البدل**، وكان حمزةُ إذا وَصَلَ نَصب، وإذا وقف رَفع.

وقُرئ: (على إلياسين) و(إدريسِين)، و(**إدْرَاسِين**)، و(إدْراسِين)، على أنها لُغات في «إلياس» «وإدْرِيسَ». ولعلَّ لزيادةِ الياء والنونِ في السُّريانيّةِ معنًى. وقُرئ: (على الْيَاسِين) بالوصل، على أنه جمعٌ يُراد به إلياسُ وقومُه، كقولهم: **الخُبَيْبُون** والمُهَلَّبُون. فإنْ قلت: **فهلّا حملتَ على هذا** ﴿إِلۡ يَاسِينَ﴾ **على القطع** وأخواتِه؟ قلت: لو كان جَمْعاً

قولُه: (**بالرَّفع على الابتداء**) أي: «اللهُ رَبُّكُم»، حَفصٌ وحمزَةُ والكِسائِيُّ: بالنَّصب، والباقونَ: بالرَّفع(١).

قالَ الزَّجَّاج: النَّصبُ على صِفةِ «أحسَنَ الخالِقين» والرَّفعُ على الابتداءِ والخبر(٢). ولو قالَ على البَدَلِ في النَّصبِ كانَ أَوْلى.

قولُه: (**وبالنَّصبِ على البَدَل**) أي: قُرِئَ بالثَّلاثَةِ بالنَّصبِ بَدَلًا من ﴿أَحۡسَنَ﴾.

قولُه: (**وإدراسين**) قالَ ابنُ جِنِّي: قَرَأها ابنُ مسعودٍ ويحيى وغيرُهما، وجاءَ عنه «إدرِسين» وكذا عن قَتَادَة، وفي بعضِ القراءَة «إدريسين» وأمَّا «إدراسين» فيَجِبُ أنْ تكونَ من تغييرِ(٣) العَرَبِ الكَلِمَ الأعجَمِيّ؛ لأنَّه ليسَ من لُغَتِها، والقياسُ «إدْريسين»(٤).

قولُه: (**الخُبيبون**) قيلَ لعَبدِ الله بنِ الزُّبَيرِ ومن كانَ على رأيِه؛ لأنَّ خُبَيْبًا من أجبَنِ أولادِه، وأولياؤُهُ يُسمُّونَهُ أبا بكر، قيل: في كَوْنِهِ مثلَ الـخُبَيْبين نَظَر؛ لأنَّ المفرَدَ «الياسُ» لا «ياس»، كما أنَّ مُفْرَدَ الـخُبَيْبين: خُبيب، وأُجيبَ أنَّ العَرَبَ إذا تكلَّمَتْ بالعَجَميَّةِ قالتْ ما شاءت.

قولُه: (**فهلّا حمَلْتَ على هذا** ﴿إِلۡ يَاسِينَ﴾ **على القَطْع**) في السَّؤالِ شائِبَة إنكار، أي: لِمَ ما

---

(١) انظر: «حجّة القراءات» ص٦١٠.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٣١٢).

(٣) في «المحتسب»: تحريف.

(٤) «المحتسب» (٢: ٢٢٤-٢٢٥).

لعُرِّف بالألفِ واللام. **وأمّا مَن قرأ: (على آلِ ياسين) فعلى أنَّ ياسين اسمُ أبي إلياس، أُضِيف إليه الآل.**

حَمَلْتَ على «الياسين» بالوصلِ قراءَةَ مَنْ قَرَأ ﴿إِلْ يَاسِينَ﴾ بالقَـطْعِ وإخوانَهُ من «إدْريسين» و«إدْراسين» و«إدْرِسين» وقلت: إنَّها جُموع، بل زَعَمْتَ أنَّ زيادةَ الياءِ والنُّونِ لمعنًى في السِّريانِيَّة؟ وأجاب: لو كانَ جمعًا لَعُرِّفَ بالألِفِ واللَّام كما في الـخُبَيْبون والمُهَلَّبون، وكما مرَّ عن ابنِ جِنِّي في «الأشعَرونَ» و«النُّمَيرون». وقالَ الزَّجّاج: من قَرَأ بالوَصلِ فهُوَ جمعُ «الياس» هوَ وأُمَّتُهُ المؤمِنون، وكذا يُجْمَعُ ما ينسبُ الشَّيْءُ إليهِ بلَفْظِ الشَّيء، نحو المهالِبَةُ أي بني المُهَلَّب(١).

قولُه: (**وأمّا مَنْ قَرَأ «على آلِ ياسين»**) نافِعٌ وابنُ عامر: «على آلِ ياسين» مُنفَصِلًا، مثلَ: آلِ محمد، والباقونَ: بكَسْرِ الهمزةِ وإسكانِ اللَّامِ مُتَّصلًا، وفي «المطلع»: حُجَّةُ مَنْ قَرَأ مُنفصلًا أنَّها في المصحَفِ مفصولة.

قالَ الفرَّاءُ وأبو عُبَيْدَة: الوجهُ قراءةُ العامَّة؛ لأنَّه لَم يَقُلْ في شيءٍ من السُّورة: سلامٌ على آلِ فلان، إنَّما جيءَ بالاسم، كذَلِكَ «إلياسين»؛ لأنَّه بمعنى: إلياس أو إلياسُ وأتباعُه(٢). وقيل: الوجهُ أنَّ ياسينَ اسمُ أبي إلياسَ وأُضيفَ إليهِ الأوَّل.

وقالَ القاضي: وقيلَ: إل ياسين أبو إلياس، أو محمد، أو القرآن، أو غيرُهُ من كُتُبِ الله، والكلُّ لا يُناسِبُ نظْمَ سائرِ القِصَصِ ولا قوْلَه: ﴿إِنَّا كَذَٰلِكَ نَجْزِي ٱلْمُحْسِنِينَ * إِنَّهُۥ مِنْ عِبَادِنَا ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الصافات: ١٣١-١٣٢] إذ الظَّاهِرُ أنَّ الضَّميرَ في ﴿إِنَّهُۥ﴾ لإلياس(٣).

وقلت: لو حُمِلَ آلُ ياسين على نفسِ إلياسَ ـ كما في قوْلِه تعالى: ﴿ءَالُ مُوسَىٰ وَءَالُ هَـٰرُونَ﴾ [البقرة: ٢٤٨] ويرادُ موسى وهارونَ ـ لَم يَبْعُدْ ذَلِك.

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٣١٢).

(٢) انظر: «معاني القرآن» للفرّاء (٢: ٣٩١-٣٩٢) و«مجاز القرآن» لأبي عُبَيْدة (٢: ١٧٣-١٧٤).

(٣) «أنوار التنزيل» (٥: ١٧).

[﴿ وَإِنَّ لُوطًا لَّمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ * إِذْ نَجَّيْنَٰهُ وَأَهْلَهُۥٓ أَجْمَعِينَ * إِلَّا عَجُوزًا فِى ٱلْغَٰبِرِينَ * ثُمَّ دَمَّرْنَا ٱلْءَاخَرِينَ * وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ * وَبِٱلَّيْلِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾ ١٣٣-١٣٨]

﴿مُّصْبِحِينَ﴾: داخلينَ في الصَّباح، يعني: تمرُّون على مَنازلهم في مَتاجِركم إلى الشام ليلاً ونهاراً، أفما فيكم عقولٌ تعتَبِرون بها؟!

[﴿ وَإِنَّ يُونُسَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ * إِذْ أَبَقَ إِلَى ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ * فَسَاهَمَ فَكَانَ مِنَ ٱلْمُدْحَضِينَ * فَٱلْتَقَمَهُ ٱلْحُوتُ وَهُوَ مُلِيمٌ * فَلَوْلَآ أَنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلْمُسَبِّحِينَ * لَلَبِثَ فِى بَطْنِهِۦٓ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ * فَنَبَذْنَٰهُ بِٱلْعَرَآءِ وَهُوَ سَقِيمٌ * وَأَنۢبَتْنَا عَلَيْهِ شَجَرَةً مِّن يَقْطِينٍ * وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ * فَـَٔامَنُوا۟ فَمَتَّعْنَٰهُمْ إِلَىٰ حِينٍ ﴾ ١٣٩-١٤٨]

قُرِئَ: (يونس) بضمِّ النونِ وكسرِها. **وسمِّي هَرَبُه من قومِه بغير إذْنِ ربِّه إباقاً على طريقةِ المجاز. والمُساهَمة: المُقارَعة.** ويقال: استهمَ القوم؛ إذا اقترَعوا. والمُدْحَض: المغلوبُ المَقْروع. وحقيقتُه: المُزْلَق عن مَقامِ الظَّفَر والغَلَبة. رُوي: أنه حين رَكِبَ في السفينة وقفتْ، فقالوا: ها هنا عبدٌ أبَقَ مِن سيِّده، وفيما يزعمُ **البحَّارون** أنَّ السفينةَ

قولُه: (**وسُمِّيَ هَرَبُهُ من قَوْمِهِ بغَيْرِ إذنِ رَبِّهِ إباقًا على طريقَةِ المجاز**)، أي: الاستعارةِ تصويرًا لقُبْحِه؛ لأنَّ «أَبَقَ» يُستَعْمَلُ في المملوكِ إذا هَرَبَ من سَيِّدِه.

الجوهَرِيّ: أَبَقَ العَبدُ يَأبُقُ إباقًا، أي: هَرَب، ويجوزُ أنْ يكُونَ على طريقَةِ استعمالِ المِرسَن في أنفِ الإنسان.

قولُه: (**والمُساهَمَة: المُقارَعَة**)، **الرَّاغِب**: السَّهْمُ ما يُرْمى بِهِ وما يُضْرَبُ بِهِ من القَدَح، قالَ تعالى: ﴿فَسَاهَمَ فَكَانَ مِنَ ٱلْمُدْحَضِينَ﴾ وبُرْدٌ مُسَهَّم عليهِ صورةُ سَهم، وسَهِمَ وَجهُهُ تغيَّرَ والسَّهامُ داءٌ يتغيَّرُ منهُ الوجه[1].

قولُه: (**البحَّارون**) همُ الَّذينَ يكونونَ أكثَرَ أعمارِهِمْ في البَحرِ للتِّجارةِ وغيرِها[2].

---

(١) «مفردات القرآن» ص٤٣١.

(٢) من قوله: «قوله: (والمساهمة: المقارعة) الراغب» إلى هنا، ساقط من (ط).

إذا كان فيها آبقٌ لم تَجْر، فاقترَعوا، فخرجتِ القرعةُ على يُونس، فقال: أنا الآبق، **وزجَّ بنفْسِه** في الماء، ﴿فَٱلْتَقَمَهُ ٱلْحُوتُ وَهُوَ مُلِيمٌ﴾: **داخلٌ في الملامة**. يقال: رُبَّ لائمٍ مُلِيم، أي: يلومُ غيرَه وهو أحقُّ منه باللّوم. وقُرئ: (مَلِيم) بفتح الميم، مِن: لِيمَ فهو مَلِيم، كما جاء: مَشِيب في مَشُوب، مبنيّاً على شِيب. ونحوُه: مَدْعيّ، بناءً على دُعِي. ﴿مِنَ ٱلْمُسَبِّحِينَ﴾: من الذاكرينَ اللهَ كثيراً بالتسبيح والتقديس. وقيل: هو قولُه في بطنِ الحوت: ﴿لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبْحَٰنَكَ إِنِّي كُنتُ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٧]، وقيل: من المصلِّين. وعن ابنِ عبّاس: كلُّ تسبيح في القرآن فهو صَلاة. وعن قتادة: كان كثيرَ الصلاةِ في الرَّخاء. قال: وكان يقال: إن العملَ الصالح يرفعُ صاحبَه إذا عثَر، وإذا صُرِعَ وَجَدَ مُتّكأً. **وهذا ترغيبٌ من الله عزَّ وجلّ في إكثارِ المؤمن** من ذِكْرِه بما هو أهلُه، وإقبالِه على عبادته، وجمعِ همِّه لتقييد نعمته بالشُّكر في وقتِ المُهلة والفسحة؛ لينفعَه ذلك عنده تعالى في المضايقِ والشَّدائد. ﴿لَلَبِثَ فِى بَطْنِهِۦٓ﴾ الظاهر: للبثَ فيه حيّاً إلى يوم البعث.

قولُه: (**وزَجَّ بنَفْسِه**)، **الجوهَرِيّ**: زَجَّه: دَفعَهُ في وَهْدَة.

قولُه: (﴿وَهُوَ مُلِيمٌ﴾: **داخلٌ في الملامة**)، قالَ الزَّجّاج: يُقال: قد ألامَ الرجُلُ فهُوَ مُليمٌ إذا أتى ما يَجِبُ أنْ يُلامَ عليه، وقد ليمَ فهُوَ مُليمٌ إذا أتى بلَوْمٍ ولاموهُ عليه[1]. وأنشَدَ غيره:

إنَّ نَفْسي على هواها ألامتْ ... كُلُّ نَفْسٍ على هواها مُلِيمَهْ[2]

قولُه: (**وهذا ترغيبٌ منَ الله في إكثارِ المُؤمن**)، التَّرغيبُ مُستَفادٌ من الوَصفِ بالتسبيح[3] دونَ النُّبُوَّةِ والرِّسالة، والإكثارُ من جَعْلِهِ من زُمْرَتِهِمْ ومِنْ جُمْلَةِ مَنْ يواظِبُ على التَّسبيح، نحوُ «فلانٌ من العلماء» أي: لَهُ مساهَمَةٌ معهم في العِلم، وهذا الوصفُ كاللَّقَبِ المشهورِ لَهُ ولا يشتهِرُ بِهِ إلا بكثرَةِ الممارَسَة.

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٣١٣).

(٢) لم أهتد إليه.

(٣) في (ح) و(ف): «بالمسبِّح».

وعن قتادة: لكَانَ بطنُ الحوت له قَبْراً إلى يوم القيامة. ورُوي: أنه حين ابتَلَعه أوحى اللهُ إلى الحُوت: إني جعلتُ بَطْنَك له سِجناً، ولم أجعلْه لك طَعاماً.

واختُلِف في مقدارِ لُبْثه: فعن الكلبيّ: أربعون يوماً، وعن الضحَّاك: عشرون، وعن عطاء: سبعة، وعن بعضِهم: ثلاثة، وعن الحسن: لم يلبثْ إلّا قليلاً، ثم أُخرج من بطنِه بُعيد الوقت الذي التُقِم فيه. ورُوي: أنَّ الحوتَ سارَ مع السفينةِ رافعاً رأسَه يتنفَّس فيه يونسُ ويسبِّح، ولم يُفارِقْهم حتى انتهَوْا إلى البَرّ، فلفَظَه سالماً لم يتغيَّر منه شيء، فأسلَموا. ورُوي: أنَّ الحوتَ قَذَفَه بساحلِ قريةٍ من المَوْصل.

والعَراء: المكانُ الخالي لا شَجر فيه ولا شيء يغطِّيه. ﴿وَهُوَ سَقِيمٌ﴾ اعتلَّ ممّا حَلّ به، ورُوي: أنه عاد بَدَنُه كبدنِ الصبيِّ حين يُولَد. واليقطين: كلُّ ما يَنْسدحُ على وجهِ الأرض ولا يقوم على ساق، كشجر البطِّيخ، والقثّاء، والحَنْظل، وهو «يفعيل» مِن قَطَنَ بالمكان؛ إذا قام به. وقيل: هو الدُّبّاء. وفائدة الدُّبّاء: أنَّ الذِّبّانَ لا تجتمعُ عنده.

وقيل لرسولِ الله ﷺ: **إنك لتُحبُّ القَرْع**. قال: «أجل هِي شجرةُ أخي يُونس».

قولُه: (**والعَراء: المكانُ الخالي**) العَراءُ: يُمَدُّ ويُقْصَر، فالمقصورُ: النَّاحية، والممدودُ: المكانُ الخالي. وقيل: معناهُ وجهُ الأرضِ الخالي. وقيل: هو الدُّباء، لامُ الدُّباءِ إن كانَ همزةً من دَبَأ إذا هَدَأ، يُقالُ دَبَأْتُ بالمكان، كما قيلَ لَه: اليَقطينُ من قَطَن، جعلَ انْسِداحَهُ قُطوناً وهُدوءًا إنْ كانَ ياءً من تركيبِ «دَبى» وهو الجراد، ويُحْتَمَلُ أن يكونَ كالدبّاء من الدَّبيب، جَعَلَ انبساطَهُ دَبيبًا[١].

قولُه: (**إنَّكَ لتُحِبُّ**[٢] **القَرْع**) روينا عن البُخارِيِّ عنْ أنسٍ قال: «دخلتُ مع النَّبيِّ ﷺ على غُلامٍ خيَّاط، فقدَّمَ إليه قَصعَةً فيها ثَريدٌ وعليه دُبَّاء، قال أنس: فجعلَ النَّبيُّ ﷺ يتتبَّعُ

---

(١) من قوله: «قوله: (والعَراء: المكان الخالي) العراء» إلى هنا، ساقط من (ط).

(٢) في (ف): «لتحت» بالتاءِ في الموضعين، وهو تصحيف.

وقيل: هي التِّين، وقيل: شجرةُ الموز، تَغطَّى بوَرقها. واستَظَلَّ بأغصانها، وأفطرَ على ثمارها. وقيل: كان يستظلُّ بالشجرة، وكانت وَعِلةٌ تختلفُ إليه، فيشربُ من لَبَنها. ورُوي: أنه مرَّ زمان على الشجرة فيَبِسَتْ، فبكى جَزَعاً، فأُوحيَ إليه: بكيتَ على شجرة ولا تبكي على مئة ألفٍ في يدِ الكافر؟! فإن قلت: ما معنى: ﴿أَنبَتْنَا عَلَيْهِ شَجَرَةً﴾؟ قلت: أنبَتْناها فوقَه مُظلَّةً له، كما يُطنَّبُ البيتُ على الإنسان. ﴿وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ﴾: المرادُ به ما سَبق مِن إرسالِه إلى قومِه، وهم أهلُ نِينَوَى. **وقيل: هو إرسالٌ ثانٍ** بعد ما جرى عليه إلى الأوَّلين أو إلى غيرِهم. وقيل: أسلَموا فسألوه أن يرجعَ إليهم فأبى؛ لأنَّ النبيَّ إذا هاجرَ عن قومه لم يرجعْ إليهم مُقيماً فيهم، وقال لهم: إنَّ اللهَ باعثٌ إليكم نبيّاً. ﴿أَوْ يَزِيدُونَ﴾ في مَرأى الناظر؛ أي: إذا رآها الرائي قال: هي مئةُ

الدُّبَّاء، قالَ أنس: فجعلْتُ أتتبَّعُهُ وأصُفُّهُ بينَ يدَيه، قال: وما زِلتُ بعدُ أُحِبُّ الدُّباء»[١].

وفي روايةِ التِّرمِذيِّ عن أنسٍ: «أَنَّهُ كانَ يأكُلُ قَرعًا وهُوَ يقول: يا لَكِ من شجرة! ما أحبَّكِ إليَّ لِحُبِّ رسولِ الله ﷺ إيَّاكِ»[٢].

قولُه: (**ما معنى**: ﴿أنبتنا عَلَيْهِ﴾؟) يعني: ﴿وَأَنۢبَتْنَا﴾ تعدّى بـ «على» فأجاب: أنَّ ﴿عَلَيْهِ﴾ ليسَ بصلةٍ بل هو حال، أي أنبَتنا الشَّجرةَ مُستَعلِيَةً عليه، نحوهُ: ﴿وَجَآءُو عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ بِدَمٍ﴾ [يوسف: ١٨].

قولُه: (**وَقِيل: هُوَ إِرْسَالٌ ثَان**) وَعَلَى الْأَوَّل: ﴿وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ﴾ عَطْفٌ عَلَى قولُه: ﴿وَإِنَّ يُونُسَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ عَلَى سَبيلِ البَيان؛ لأنهُ دَلَّ على ابتِداءِ الحالِ وعلى انتهائِهَا وعلى ما هو المقصُودُ بالإرسالِ مِنَ الإيمان، واعترَضَ ما بينهما قِصَّةٌ مِن قَصَصِه اعتِناءً بشَأنِها لاحتوائِها[٣] على أمر عَجيب، وكذلك يُقدَّر: اذكُرْ إذْ أَبَق.

(١) أخرجه البخاري (٥٤٣٥) ومسلم (٢٠٤١).

(٢) أخرجه الترمذي (١٨٤٩) والطبراني في «مسند الشاميين» (٣: ١٣٩) وقال الترمذي: هذا حديثٌ غريبٌ من هذا الوجه. وفي الباب عن حكيم بن جابر عن أبيه.

(٣) في (ف): «لأخواتها».

ألف أو أكثر؛ والغَرَض: الوصفُ بالكثرة. ﴿إِلَىٰ حِينٍ﴾: إلى أجلٍ مسمّى. وقُرِئ: (ويزيدون) بالواو، و(حتّى حين).

قولُه: («وَيَزِيدُونَ» بالواو) قَالَ ابنُ جِنِّي: هِيَ قِرَاءَةُ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ رَضِيَ اللهُ عنهما. وَفِيهِ إعرابٌ حَسَنٌ[١]، وَذَلِكَ أَنَّ قَوْلَه: «يَزِيدُون» خَبَرُ مُبْتَدَأٍ مَحْذُوف، أَيْ: هُمْ يَزِيدُون، والواوُ لِعَطْفِ الجُمْلَةِ عَلَى الجُملَة، كقَوْلِك: مَرَرْتُ برجُلٍ مثلِ الأسَدِ وهُوَ واللهِ أشْجَع، ولقيتُ رجُلًا جوادًا وهوَ واللهِ فَوْقَ الجواد. ويَفْسُدُ أن يُقال: إنَّ ﴿يَزِيدُونَ﴾ عطفٌ على ﴿مِاْئَةِ﴾، لأنَّ «إلى» لا تعملُ في «يَزيدون»، فلا يجوزُ أن يُعطَفَ ﴿يَزِيدُونَ﴾ على معمولِه.

فإن قلت: قد يجوزُ في العطفِ ما لا يجوزُ في المعطوفِ عليهِ، كقَوْلِنا: رُبَّ رجُلٍ وأخيه، ورُبَّ شاةٍ وسَخلَتِها، ومَرَرْتُ برجُلٍ صالحٍ أَبَواهُ لا طالِحَيْن، ونحوُ ذَلِك، قلنا: لو قَدَّرْتَ المُتجوِّزَ في هذا ونحوِهِ لا تَبلُغُ ما رُمْتَهُ من تقديرِ حرفِ الجرِّ مُباشِرًا للفِعل، ألا تراكَ لا تجيزُ مَرَرْتُ بقائِمٍ ويَقعُد، وأنتَ تُريدُ بقاعِد، ومع ذَلِكَ يَلزَمُ فسادُ المعنى؛ لأنَّ المعنى حينئذ: وأرسلْناهُ إلى جَمْعَيْن: مِئَةِ ألفٍ والآخرُ زائِد، وليسَ الغَرَضُ ذَلِك؛ لأنَّ الغَرَضَ وأرسَلناهُ إلى جَمعٍ لو: رَأيتُموهُمْ لَقُلْتُمْ أنتم: هؤلاءِ مِئَةُ ألفٍ وهُمْ أيضًا يزيدون، فالجَمْعُ إذَنْ واحدٌ لا جَمْعان، وكذلكَ قراءةُ العامَّة[٢]: ﴿أَوْ يَزِيدُونَ﴾[٣] أي: أو هم يزيدون.

قالَ الزَّجّاج: رُوِيَ عن الفرّاءِ وأبي عُبَيْدَة: معنى ﴿أَوْ يَزِيدُونَ﴾: بل يزيدون. وقالَ غيرُهما: أو يزيدونَ في تقديرِكُمْ أنتُمْ إذا رآهُمْ الرَّائي قال: هؤلاءِ مئةُ ألفٍ أو يزيدون. هذا هو القول. وقيل: معناهُ الواو، وهُوَ بعيد؛ لأنَّ الواوَ معناها الاجتماعُ، وليسَ فيها دليلٌ على أنَّ أحَدَ الشَّيْئَيْنِ قبلَ الآخرِ[٤].

---

(١) زاد في «المحتسب»: «وصَنعةٌ صالحة».

(٢) وفي «المحتسب»: «الجماعة».

(٣) «المحتسب» (٢: ٢٢٦-٢٢٧).

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٣١٤) وعبارة الفرّاء في «معاني القرآن» (٢: ٣٩٣): «أو» ها هنا في معنى «بل» كذلك في التفسير مع صحّتِه في العربية.

[﴿ فَٱسْتَفْتِهِمْ أَلِرَبِّكَ ٱلْبَنَاتُ وَلَهُمُ ٱلْبَنُونَ * أَمْ خَلَقْنَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ إِنَٰثًا وَهُمْ شَٰهِدُونَ * أَلَآ إِنَّهُم مِّنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ * وَلَدَ ٱللَّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ * أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ عَلَى ٱلْبَنِينَ * مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ * أَفَلَا تَذَكَّرُونَ * أَمْ لَكُمْ سُلْطَٰنٌ مُّبِينٌ * فَأْتُوا۟ بِكِتَٰبِكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴾ ١٤٩-١٥٧]

﴿ فَٱسْتَفْتِهِمْ ﴾ معطوفٌ على مثله في أوّلِ السورة، وإن تباعدتْ بينهما المسافة. **أمَرَ رسولَه باستفتاءِ قُريشٍ عن وَجهِ إنكارِ البعث أوّلاً، ثم ساقَ الكلامَ موصولاً بعضُه ببعض، ثم أمَرَه باستفتائهم عن وجهِ القسمة الضِّيزى التي قَسَمُوها؛ حيثُ**

قولُه: (**أمَرَ رَسولَهُ صلواتُ الله عليهِ باستفتاءِ قريشٍ عن وجهِ إنكارِ البعثِ، أوَّلًا، ثمَّ ساقَ الكلامَ موصولًا بعضُهُ ببعضٍ ثُمَّ أمَرَه**[1] **باستفتائِهِمْ عن وَجْهِ القسمة**[2])، يريدُ أنَّهُ تعالى أمَرَ حبيبَهُ صلواتُ الله عليهِ أن يستفتيَ قريشًا في هذِهِ السُّورةِ الكريمَةِ مرَّتَيْن، أولاهما: يستَفتيهِم في وجْهِ إنكارِهِمْ البَعْثَ بقَولِه: ﴿ فَٱسْتَفْتِهِمْ أَهُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَم مَّنْ خَلَقْنَآ ﴾ ثُمَّ ساقَ الكلامَ في بيانِ أمرِ الحَشرِ والنَّشْرِ وما إليهِ مَآلُ الفَريقَيْنِ المصَدِّقِينَ لَهُ والمكَذِّبينَ إياه، وأشْبَعَ الكَلامَ فيه، ثُمَّ عَلَّلَ أنَّ إنكارَهُمْ ذَلِكَ ما نَشَأ إلا مِنَ التَّقليدِ بقولِه: ﴿إِنَّهُمْ أَلْفَوْا۟ ءَابَآءَهُمْ ضَآلِّينَ * فَهُمْ عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِمْ يُهْرَعُونَ ﴾ ولا فائدَةَ في الحِرصِ على إيمانِهِم، مُسَلِّيًا حَبيبَهُ صلواتُ الله عليهِ؛ لئَلَّا تَذْهَبَ نَفْسُهُ عليهِم حَسَرات، وقَرَّرَ ذَلِكَ بقَوْلِه: ﴿وَلَقَدْ ضَلَّ قَبْلَهُمْ أَكْثَرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾ إذ دأبُ قَوْمِكَ معكَ كدأبِ سائرِ الأُمَمِ السَّالِفَةِ مع أنبيائِهم، وبيَّنَ وَخامةَ عاقِبةِ المكَذِّبينَ وحُسْنَ عواقِبِ المرسَلينَ ومُصَدِّقِيهِمْ مُفَصَّلًا، فبَدَأ من نوحٍ عليهِ السَّلامُ إلى أن خَتَمَ بيُونُس عليهِ السلام. ثُمَّ شَرَعَ في نوعٍ آخرَ منَ الاستفتاءِ وهُوَ الكلامُ في الإلهِيَّات، وخَتَمَ السُّورةَ بما يتَّصلُ بها.

فإن قلت: قد عُلِمَ وجهُ اتّصالِ الاستفتاءِ الأوَّلِ بفاتِحَةِ السَّورةِ وأنَّهُ من جهةِ الخالِقيَّةِ وأنَّ المخلوقاتِ السَّابِقَةَ أشدُّ خَلْقًا من خَلْقِ المنكِرينَ للبَعْث، فما وجهُ اتِّصالِ هذا الاستفتاءِ بها؟

---

(١) في الأصول الخطية: «أمرهم»، وصوَّبناه من «الكشاف».

(٢) في (ح): «الاسمية».

جَعلوا لله الإناثَ ولأنفسِهم الذُّكورَ في قولهم: الملائكةُ بَناتُ الله، مع كَراهتهم الشديدةِ لهنّ، ووأدِهم، واستِنْكافِهم من ذِكْرهنّ. ولقد ارتَكبُوا في ذلك ثلاثةَ أنواع من الكُفر؛ أحدُها: التجسيم؛ لأنَّ الولادةَ مختصَّة بالأجسام. والثاني: تفضيلُ أنفسِهم على ربِّهم حين جَعَلوا أوضعَ الجنسَيْن له وأرفعَهما لهم، كما قال: ﴿ وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِمَا ضَرَبَ لِلرَّحْمَٰنِ مَثَلًا ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ ﴾ [الزخرف: ١٧]، ﴿أَوَمَن يُنَشَّؤُا۟ فِى ٱلْحِلْيَةِ وَهُوَ فِى ٱلْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ﴾ [الزخرف: ١٨].

والثالث: أنهم استهانُوا بأكرم خَلْق الله عليه وأقربِهم إليه؛ حيثُ أَنَّثوهم، ولو قيل لأقلِّهم وأدناهم: فيكَ أُنوثة، أَو: شكلُك شكلُ النِّساء؛ للَبِس لقائله جِلْدَ النَّمر، ولانقلبتْ حَمالِيقُه، وذلك في أهاجِيهم بيِّنٌ مكشوف، فكرَّر اللهُ سبحانه الأنواعَ كلَّها في كتابه مرّات، ودلَّ على فَظاعتها في آيات: ﴿ وَقَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا * لَّقَدْ جِئْتُمْ

قلت: من وَجْهِ كَوْنه تعالى رَبَّ السَّمواتِ والأرضِ وما بينهما، وأَنَّهُ مُنافٍ للمُجانَسَةِ كما تقرَّرَ في قَوْلِه تعالى: ﴿ بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ صَٰحِبَةٌ ﴾ [الأنعام: ١٠١].

قولُه: «عن وجهِ القِسمةِ الضِّيزى» وهيَ من ضازَ حقَّهُ يَضيزُهُ ضَيْزًا، بَخَسَهُ ونَقَصَه. قولُه تعالى: ﴿قِسْمَةٌ ضِيزَىٰٓ﴾ [النجم: ٢٢] أي: جائرة، وهِيَ فُعْلَى مثل طوبى وحُبلى، وإنَّما كَسَروا الضَّادَ لِتَسلَمَ الياء؛ لأَنَّهُ ليسَ في كلامِهِمْ فُعْلى صِفة، وإنَّما هوَ منْ بناءِ الأسماءِ كالشِّعْرى والدِّفْلى. وقالَ الفرَّاء: بعضُ العَرَبِ تقول: ضِأزى بالهمز[1]. وحكى أبو حاتِمٍ عن أبي زيدٍ أَنَّهُ سَمِعَ بعضَ العَرَبِ يَهمِزُ الضِّيزى[2].

قولُه: (﴿أَوَمَن يُنَشَّؤُا۟ فِى ٱلْحِلْيَةِ﴾) قال: أوَ يُجْعَلُ للرَّحمَنِ من الوَلَدِ مَنْ هذهِ الصِّفَةُ المذمومَةُ صِفتُه وهُو أنهُ يَتزيَّنُ في الزِّينةِ والنِّعمة؟ وهوَ إذا احتاجَ إلى مُجاثاةِ الخصومِ ومُجاراةِ الرِّجالِ كانَ غيرَ مُبينٍ لضَعْفِ عقولِ النِّساءِ ونُقصانِهِنَّ عن فِطرَةِ الرِّجال.

---

(١) «معاني القرآن» للفرّاء (٣: ٩٨) وزاد: ولم يقرأ بها أحدٌ نعلَمُه.

(٢) من قوله: «قوله: (عن وجه القسمة الضيزى) وهي» إلى هنا، ساقط من (ط) و(ح).

شَيْـًٔا إِدًّا * تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ﴾ [مريم: ٨٨-٩٠]، ﴿وَقَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا﴾ [الأنبياء: ٢٦]، ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٌ﴾ [الأنعام: ١٠١]، ﴿أَلَآ إِنَّهُم مِّنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ * وَلَدَ ٱللَّهُ﴾ [الصافات: ١٥١-١٥٢]، ﴿وَجَعَلُوا۟ لَهُۥ مِنْ عِبَادِهِۦ جُزْءًا﴾ [الزخرف: ١٥]، ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ ٱلْبَنَٰتِ سُبْحَٰنَهُۥ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ﴾ [النحل: ٥٧]، ﴿أَمْ لَهُ ٱلْبَنَٰتُ وَلَكُمُ ٱلْبَنُونَ﴾ [الطور: ٣٩]، ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ مَا يَكْرَهُونَ﴾ [النحل: ٦٢]، ﴿أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ عَلَى ٱلْبَنِينَ﴾ [الصافات: ١٥٣]، ﴿أَمِ ٱتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ وَأَصْفَىٰكُم بِٱلْبَنِينَ﴾ [الزخرف: ١٦]، ﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا﴾ [الزخرف: ١٩]. ﴿أَمْ خَلَقْنَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ إِنَٰثًا وَهُمْ شَٰهِدُونَ﴾: فإن قلت: لِـمَ قال: ﴿وَهُمْ شَٰهِدُونَ﴾ فخصَّ عِلْمَ المشاهدة؟ قلت: ما هو إلّا استهزاءٌ بهم وتجهيل، وكذلك قولُه: ﴿أَشَهِدُوا۟ خَلْقَهُمْ﴾ [الزخرف: ١٩]، ونحوُه قوله: ﴿مَّآ أَشْهَدتُّهُمْ خَلْقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلَا خَلْقَ أَنفُسِهِمْ﴾ [الكهف: ٥١]؛ **وذلك أنهم كما لم يَعلموا ذلك بطريقِ المشاهدة**، لم يَعلموه بخَلْقِ الله عِلْمَه في قلوبهم، ولا بإخبارِ صادق، ولا بطريقِ استدلال ونَظَر.

ويجوزُ أن يكون المعنى: أنهم يقولون ذلك، كالقائل قولاً **عن ثَلَج صدر** وطُمأنينة نَفْس؛ لإفراط جهلهم، كأنهم قد شاهَدوا خَلْقَهم. وقُرئ: (وَلَدُ اللـه) أي: الملائكةُ وَلَدُه. والوَلَدُ «فَعَل» بمعنى مفعول، يقعُ على الواحدِ والجمع، والمذكَّرِ والمؤنث،

قولُه: (**وذَلِكَ أنَّهُمْ كما لَمْ يعلموا ذَلِكَ بطريقِ المشاهَدَة**) يعني: نفى طريقَ المشاهَدَةِ بالاستهزاءِ بهِمْ وبتجهيلِهِمْ لينْسَدَّ جميعُ طُرُقِ العِلم، كأنَّهُ قيل: ما حصلَ لكمْ العِلمُ الضَّروريُّ بهذا القولِ ولا أخبرَكمْ بِهِ صادقٌ ولا طريقَ لِلاستدلالِ والنَّظَرِ[1] إليه، فبقيَ أنَّكمْ شهِدتُمْ ذَلِك، أخبِروني بِهِ إن حصلَ ذَلِك.

قولُه: (**عن ثَلَجَ صَدْر**) أي: عن طُمَأْنينة. **الأساس**: ومن المجازِ: ثُلِجَ فُؤادُه، وهو مَثلوجُ الفُؤاد.

---

(١) سقط لفظ: «والنظر» من (ح).

تقول: هذه وَلَدي، وهؤلاءِ وَلَدي. فإن قلت: ﴿ أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ ﴾ بفتح الهمزة: استفهامٌ على طريقِ الإنكار والاستبعاد، فكيف صحَّت قراءةُ أبي جعفرٍ بكسر الهمزة على الإثبات؟ قلت: جعَلَه مِن كلام الكفرة بدلاً عن قولهم: ﴿وَلَدَ ٱللَّهُ﴾، **وقد قرأ بها حمزةُ والأعمش**. وهذه القراءةُ وإن كان هذا محمِلُها فهي ضعيفة، والذي أضعفَها: أنّ الإنكارَ قد اكتنفَ هذه الجملةَ مِن جانبَيْها؛ وذلك قولُه: ﴿وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ ﴾، ﴿مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴾، **فمن جعَلَها للإثبات، فقد أوقعَها دخيلةً بين نسيبَيْن.**

قولُه: (**وقد قرأ بها حمزةُ والأعمش**) أي: في الشَّاذّ.

قولُه: (**فمَنْ جعَلَها للإثباتِ**[١] **فقد**[٢] **أوْقعَها دخيلَةً بيَن نَسِيبَيْن**) يعني: قولُه: ﴿وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ ﴾ إلى قولِه: ﴿أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴾ كلامُ الله تعالى على سبيل الإنكار، فلو جعلَ ﴿ أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ عَلَى ٱلْبَنِينَ ﴾ إخبارياً لكانَ من كلامِ الكُفَّارِ فيختلُّ النَّظم. وقلت: جَعْلُهُ إخباريًا لا يمنعُ من أن يكونَ من كلام الله على سبيلِ الإنكار[٣]، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿ٱكْتَتَبَهَا فَهِيَ تُمْلَىٰ عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا ﴾ [الفرقان: ٥] بكسرِ الهمزة؟ وتفسيرُ الحسنِ أنَّهُ قولُ الله يُكذِّبُهم. وقد قالَ المصنِّف[٤]: قولُ الحسنِ إنَّما يستقيمُ أن لو فُتِحَتِ الهمزةُ للاِستفهامِ الَّذي في معنى الإنكارِ، ووَجهُهُ أن يكونَ على نحوِ قولِه:

أفْرَحُ أن أُرْزَأَ الكِرامِ[٥]

وأنشدوا لعُمَرَ بنِ أبي ربيعة:

ثُـمَّ قـالوا: تُـحِبُّهـا؟ قُـلْـتُ: بَهْـرًا! عَدَدَ الرَّمْلِ وَالحصَـى والتُّرابِ[٦]

أي أتُحِبُّها؟ وبَهْرًا، أي عَجَبًا.

---

(١) في (ح): «للأمهات».

(٢) قوله: «فمن جعلها للإثبات فقد» سقط من (ط).

(٣) من قوله: «فلو جعلَ ﴿ أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ عَلَى ٱلْبَنِينَ ﴾» إلى هنا، سقط من (ح).

(٤) انظر: (١١: ١٧٤ - ١٧٥).

(٥) سبق تخريجه.

(٦) «ديوان عمر بن أبي ربيعة» ص٤٣١.

وقُرِئَ: (تَذَكَّرون) مِن: ذَكَر. ﴿أَمۡ لَكُمۡ سُلۡطَٰنٌ﴾ أي: حُجَّة نزلتْ عليكم من السماءِ وخبرٌ بأنَّ الملائكةَ بناتُ الله، ﴿فَأۡتُواْ بِكِتَٰبِكُمۡ﴾ الذي أُنزِل عليكم في ذلك، كقوله: ﴿أَمۡ أَنزَلۡنَا عَلَيۡهِمۡ سُلۡطَٰنٗا فَهُوَ يَتَكَلَّمُ بِمَا كَانُواْ بِهِۦ يُشۡرِكُونَ﴾ [الروم: ٣٥]، وهذه الآياتُ صادرة عن سَخَطٍ عظيم، وإنكارٍ فَظيع، واستبعادٍ لأقاوِيلهم شديد، وما الأساليبُ التي وردتْ عليها إلّا ناطقةٌ بتسفيهِ أحْلام قُريش، وتجهيلِ نُفوسها، واستِرْكاكِ عُقولها، مع استهزاءٍ وتهكُّم وتَعْجيب مِن أن يُخطِرَ مُخْطِرٌ مِثْلَ ذلك على بالٍ ويُحدِّث به نَفْساً؛ فضلاً أن يجعلَه معتقَداً ويتظاهرَ به مَذْهباً.

[﴿وَجَعَلُواْ بَيۡنَهُۥ وَبَيۡنَ ٱلۡجِنَّةِ نَسَبٗاۚ وَلَقَدۡ عَلِمَتِ ٱلۡجِنَّةُ إِنَّهُمۡ لَمُحۡضَرُونَ * سُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ * إِلَّا عِبَادَ ٱللَّهِ ٱلۡمُخۡلَصِينَ﴾ ١٥٨-١٦٠]

﴿وَجَعَلُواْ﴾ بين الله ﴿وَبَيۡنَ ٱلۡجِنَّةِ﴾ وأراد الملائكة ﴿نَسَبٗا﴾؛ وهو زعمُهم أنهم بناتُه، والمعنى: جَعلوا بما قالوا نِسْبةً بين الله وبينهم، وأثبَتُوا له بذلك جنسيّةً جامِعةً له وللملائكة. فإن قلت: لم سمَّى الملائكةَ جِنّة؟ قلت: قالوا: الجنسُ واحد، ولكن مَن خَبُث من الجنِّ ومَرَدَ وكان شرّاً كلُّه فهو شيطان، ومَن طَهرَ منهم ونَسَكَ وكان خَيراً كلُّه فهو مَلَك؛ فذكَرهم في هذا الموضعِ باسم جِنْسهم، وإنما ذَكَرهم بهذا الاسم؛ وضعاً منهم وتَقْصيراً بهم، وإنْ كانوا مُعظَّمين في أنفُسِهم **أن يَبلُغوا منزلةَ المُناسبة**

قولُه: (وقُرِئَ: «تَذَكَّرون»، من: ذَكَر) يعني: بالتَّخفيفِ[1]؛ حَفصٌ وحَمْزَةُ والكسائِيّ.

قولُه: (أن يبلُغوا منزلَةَ المناسَبة) يُنازِعُ فيهِ قولَه: «وضعًا[2] وتقصيرًا»، وقولُه: «وإن كانوا مُعظَّمينَ في أنفُسِهم» تتميمٌ للصِّيانَة. اعترَضَ بينَ العامِلِ والمعمول، كما في قولِه تعالى: ﴿قَالُواْ نَشۡهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشۡهَدُ إِنَّ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾ [المنافقون: ١].

---

(١) أي: بتخفيف الذال. انظر: «التيسير» للداني ص١٠٨.

(٢) في (ح) و(ف): «وضعفاً».

التي أضافُوها إليهم. وفيه إشارةٌ إلى أنَّ مَن صفتُه الاجتِنانُ والاستتار ـ وهو مِن صفات الأجْرام ـ لا يصلحُ أن يُناسِبَ مَن لا يجوزُ عليه ذلك. ومثالُه: أن تسوّيَ بين الملِك وبين بعضِ خواصِّه ومقرَّبيه، فيقول لك: أتسوِّي بيني وبين عَبْدي؟! وإذا ذَكَرَه في غيرِ هذا المقام وَقَّرَه وكنّاه. والضميرُ في ﴿إِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ﴾ للكَفَرة. والمعنى: أنهم يقولون ما يقولون في الملائكة، وقد عَلِمَ الملائكةُ أنهم في ذلك كاذِبُون مُفترون، وأنهم مُحضَرون النارَ معذَّبون بما يقولون، **والمرادُ المبالغةُ في التكذيب**؛ حيث أُضِيفَ إلى علمِ الذين ادّعَوْا لهم تلك النِّسبة.

وقيل: قالوا: إنّ الله صاهَرَ الجنَّ فخرجتِ الملائكة. **وقيل: قالوا: إنَّ اللهَ والشيطانَ أخوان**. وعن الحسن: أشرَكوا الجنَّ في طاعةِ الله. ويجوزُ إذا فُسِّر الجنَّةُ بالشياطين: أن يكونَ الضمير في ﴿إِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ﴾ لهم، والمعنى: أن الشياطينَ عالِمُون أنَّ الله يُحضِرُهم النارَ ويعذِّبهم، ولو كانوا مناسِبين له أو شركاءَ في وجوب الطاعةِ لمَا عذّبهم. ﴿إِلَّا عِبَادَ ٱللَّهِ ٱلْمُخْلَصِينَ﴾ استثناءٌ مُنقطعٌ من المُحضَرين، معناه: ولكن المُخْلَصين ناجُون.

قولُه: (**والمرادُ المبالَغةُ في التَّكذيب**) يعني كَذَّبَهُمُ اللهُ بقَوْلِه: ﴿وَجَعَلُوا۟ بَيْنَهُۥ وَبَيْنَ ٱلْجِنَّةِ نَسَبًا﴾ حيثُ سمَّاهُم بالجِنَّة، ولَمَّا أُريدَ التَّتميمُ ومزيدُ المبالَغةِ قيل: ﴿وَلَقَدْ عَلِمَتِ ٱلْجِنَّةُ إِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ﴾ حيثُ أوقَعَ الجُملةَ القَسَمِيَّةَ حالًا وأُعيدَ لَفْظُ ﴿ٱلْجِنَّةُ﴾ للتَّوضيعِ والتَّكذيبِ وجَعْلِهِمْ عالِمِينَ بأنَّ معظمَهمْ مُعَذَّبونَ بتِلْكَ المقالةِ كما تقول: إنَّ الَّذي مَدَحْتَهُ وَعَظَّمْتَهُ هو الَّذي يعلمُ أنَّكَ كاذبٌ وهو يسعى في نَـكالِكَ وخِزْيِك.

قولُه: (**وقيل: قالوا إنَّ اللهَ والشَّيطانَ أخوان**) قالَ الإمام: روينا أنَّ قومًا من الزَّنادقةِ يقولون: إن الله وإبليسَ أخَوان، واللهُ هوَ الأخُ الكريم، وإبليسُ هوَ الأخُ الشِّرِّيرُ الخسيس. وعندي أنَّ هذا القولَ أقْرَبُ وهوَ مذهبُ المجوسِ القائلينَ بيَزْدانَ وأهرمن[1].

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٦: ٣٦٠).

و﴿سُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ﴾: اعتراضٌ بين الاستثناء وبين ما وقع منه. **ويجوزُ أن يقعَ الاستثناءُ من الواوِ في** ﴿يَصِفُونَ﴾، أي: يَصِفُه هؤلاءِ بذلك، ولكنَّ المُخلَصين بُرَآء مِن أن يَصِفُوه به.

[﴿فَإِنَّكُمۡ وَمَا تَعۡبُدُونَ * مَآ أَنتُمۡ عَلَيۡهِ بِفَٰتِنِينَ * إِلَّا مَنۡ هُوَ صَالِ ٱلۡجَحِيمِ﴾ ١٦١-١٦٣]

الضميرُ في ﴿عَلَيۡهِ﴾ لله عزَّ وجلّ، ومعناه: فإنكم ومَعبوديكم ﴿مَآ أَنتُمۡ﴾ وهم جميعاً ﴿بِفَٰتِنِينَ﴾ على الله إلّا أصحابَ النار الذين سَبَقَ في عِلْمِه أنهم بسوء أعمالِهم يَستوجبون أن يَصْلَوْها.

فإن قلت: كيف يَفتِنونهم على الله؟ قلت: يُفسِدونهم عليه بإغوائهم واسْتِهوائهم، مِن قولك: فَتن فلانٌ على فلانٍ امرأَته، كما تقول: أفسَدَها عليه **وخَبَّبَها عليه**.

قولُه: (**ويجوزُ أنْ يقعَ الاستثناءُ منَ الواوِ في** ﴿يَصِفُونَ﴾) فعلى هذا أيضًا مُنْقَطِع، ولا يجوزُ أن يكونَ مُتَّصلًا؛ لأنَّ المعنى يأباه. وقيل: يجوزُ أن يكونَ الاستثناءُ من «جَعَلوا» واختارَ الواحِديُّ الأوّل[1]، وهوَ إنَّما يَحْسُنُ كُلَّ الحُسْنِ إذا فَسَّرَ الجِنَّ بالشَّياطِينِ ليَرْجِعَ معناهُ إلى قولِهِ تعالى حكايةً عن اللَّعين: ﴿فَبِعِزَّتِكَ لَأُغۡوِيَنَّهُمۡ أَجۡمَعِينَ * إِلَّا عِبَادَكَ مِنۡهُمُ ٱلۡمُخۡلَصِينَ﴾ [صَ: ٨٢-٨٣] أي: إنَّهُمْ لَمُحضَرونَ النَّارَ ومُعَذَّبونَ حيثُ أطاعونا في إغوائِنا إيَّاهُم، لكِنَّ الَّذينَ أخلَصوا لطاعَةِ الله وطَهَّروا قلوبَهُمْ من أرجاسِ الشِّركِ وأنجاسِ الكُفْرِ والرَّذائِلِ ما عَمِلَ فيهِمْ كَيْدُنا فلا يُحْضَرون، ويكونُ ذَلِكَ مدحًا للمُخْلَصينَ وتعريضًا بالمشركينَ وإرغامًا لأنوفهِمْ ومزيدًا لغَيظِهِم، أي إنَّهُمْ بخـلافِ ما هُمْ عليهِ من سفـهِ الأحلامِ وجهلِ النُّفوسِ وركاكَةِ العقولِ. واللهُ أعلَم.

قولُه: (**وخَبَّبَها عليه**)، **الجوهَرِيّ**: الخِبّ: الرَّجُلُ الخَدَّاعُ الجُربُز. وقد خَبَّبَ غلامي فلان أي: خَدَعَه. وقيل: خبها؛ من الخب، وهو الطَّرّار، وقيل: التَّخبيب، تعليمُ الخَبِّ وهوَ الدَّهاء، والدَّهاءُ العِلمُ بالشَّر.

---

(١) «التفسير الوسيط» للواحدي (٣: ٥٣٤).

ويجوزُ أن يكون الواوُ في ﴿وَمَا تَعْبُدُونَ﴾ **بمعنى «مع»**، مِثْلَها في قولهم: كلُّ رَجل وضَيْعَتُه، فكما جاز السكوتُ على كلُّ رَجُلٍ وضَيْعتُه، وإنَّ كلَّ رَجل وضَيْعَتَه؛ جاز أن يُسكَتَ على قوله: ﴿فَإِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ﴾؛ لأنَّ قوله: ﴿وَمَا تَعْبُدُونَ﴾ سادٌّ مَسدَّ الخبر؛ لأنَّ معناه: فإنكم مع ما تَعبدون. والمعنى: فإنكم مع آلهتكم، أي: فإنكم قُرَناؤهم وأصحابُهم لا تَبْرحون تَعبُدونها، ثم قال: ﴿مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾، أي: على ما تعبدون ﴿بِفَٰتِنِينَ﴾ بباعِثين أو حامِلين على طريق الفتنة والإضلال، ﴿إِلَّا مَنْ هُوَ﴾ ضالٌّ مِثْلكم.

أو يكونُ في أسلوب قولِه:

فإنَّــكَ والكِتــابَ إلى عليٍّ كدابِغةٍ وقــد حَلِمَ الأديمُ

قولُه: (**بمعنى مع**) قالَ أبو البقاء: المشهورُ أنَّ الواو[1] في «وما تعبُدونَ» للعَطف، أي إنَّكُمْ ومَعبودَكم. وقيل: يَضْعُفُ أن يكونَ بمعنى «مع» إذ لا فِعْلَ هنا[2].

قولُه: (**أو يكونُ في أسلوبِ قولِه: فإنَّكَ والكتابَ إلى عَلِيّ**) عطفٌ على قولِه: (**مثلها في قولِهم**) إلى آخِرِه. أي تكونُ «الواو» بمعنى «مع»[3] ويكونُ الخبَرُ «ما أنتم» كقولِ الشَّاعِرِ. قالَ الميدانِيّ: كدابِغةٍ وقد حَلِمَ الأديم:

يُضرَبُ للأمرِ الَّذي قد انتهى فسادُه، وذَلِكَ أنَّ الجلدَ إذا حَلِمَ فليسَ بعدهُ إصلاح.

ويُروى عن الوليدِ بنِ عُقْبَةَ أنَّهُ كتَبَ إلى مُعاوِيةَ البَيْت. وقالَ المفَضَّل: إنّ المَثل لخالِدِ بن مُعاويةَ أحدِ بني عبدِ شمسٍ بن سَعْدٍ حيثُ قال:

قَــدْ عَلِمَــتْ أحســابَنا تَميمُ في الحَربِ حينَ حَلِمَ الأديمُ[4]

---

(١) من بداية فقرة «قوله: ويجوز أن يقع الاستثناء» إلى هنا، سقط من (ح).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٩٤).

(٣) من قوله: «إذ لا فعل هنا» إلى هنا، سقط من (ح).

(٤) «مجمع الأمثال» (٢: ١٥٠).

وقرأ الحسن: (صَالُ الجحيم) بضمِّ اللام، وفيه ثلاثةُ أوجه؛ أحدُها: أن يكون جَمعاً وسقوطُ واوِه لالتقاءِ الساكنَيْن هي ولامُ التعريف. فإن قلت: كيف استقام الجمعُ مع قوله: ﴿مَنْ هُوَ﴾؟ قلت: ﴿مَنْ﴾ مُوحَّد اللفظ مجموعُ المعنى، فحُمل هو على لفظِه، والصَّالونَ على معناه، كما حُمل في مواضعَ من التنزيل على لفظِ «مَن» ومعناه

الجوهَرِيّ: الحَلَمُ بالتَّحرِيكِ: أن يَفْسُدَ الإهابُ في العَمَلِ ويقعُ فيهِ دودٌ فيُثْقَب. تقولُ منه: حَلِمَ الأديمُ؛ بالكَسر.

يقول: حالُكَ مع كتابِكَ إلى عَلِي، يعني إصلاحَ شأنِكَ معه بالكتابةِ إليهِ بعدما فَسَدَ ما بينكما كحالِ من تَرَكَ الأديمَ حتى فَسَدَ ثُمَّ أخذَ في دِباغَتِها لا يفيدُهُ شيءٌ ويبْطُلُ سعيُه، كذَلِكَ أنتم أيُّها الكَفَرَةُ معَ عبادَتِكم قُرَناءَكُمْ لا يتسهَّلُ لكم أن تفتنوا النَّاسَ إلا مَنْ هوَ ضالٌّ مِثْلكم.

وفي بعضِ النُّسَخ: «ويكونُ في أسلوبِ قولِه: وإنَّكَ والكتابَ على عَلِيّ» بالواو بَدَل «أو» في «الكشّاف» وبـ«على» بَدَل «إلى» في البَيْت، وكَتَبَ في الحاشِيَةِ أنَّ الواوَ في الآيةِ وَفي البيتِ عاطفة، والاستشهادُ في «علي»، كأنَّ هذا القائِلَ أرادَ أنَّ قَوْلَهُ: «بفاتنين» مُتَضَمِّنٌ معنى: باعثينَ وحامِلِينَ فَعُدِّيَ بـ «على» كما عُدِّيَ الكتابُ بـ«على» لتضمُّنه معنى البَعْثِ، فلا يخفى على مَنْ لَهُ أدنى مُسكَةٍ بُعدُ هذا التَّقرِير وظهورُ الأوَّل.

قولُه: (**وَقَرَأ الحسن: «صالُ الجحيم»**[(١)]) قالَ ابنُ جِنِّي: «صالُ الجحيم» كانَ شَيْخُنا أبو عَلِيٍّ يحملُهُ على حَذْفِ ياءِ «صال» تخفيفًا، وتُعْرَبُ اللَّامُ بالضَّمِّ، كما حُذِفَتْ ياءُ البالةِ من قولِهم: ما بالَيْتُ بِهِ بالةً، وهيَ البالِيَةُ كالعافِيَة والعاقِبَة. وذَهَبَ قُطرُبٌ إلى أنَّهُ جَمْعُ «صالٍ» أي: صالونَ، فحَذَفَ النُّونَ للإضافَةِ وبَقِيَ الواوُ[(٢)] فحُذِفَتْ لالتقاءِ السَّاكِنَيْنِ، وحُمِلَ على معنى «مَنْ» لأنَّهُ جمعٌ معنًى، وهذا حَسَن. وقوُل أبي عَلِيٍّ وجهٌ مأخوذٌ به[(٣)].

---

(١) انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (١٥: ١٣٦).

(٢) في (ط): «الياء».

(٣) «المحتسب» (٢: ٢٢٨).

في آيةٍ واحدة. والثاني: أن يكونَ أصله: صائل على القَلْب، ثم يقال: صالٌ في صائل، كقولهم: شاكٌ في شائِك. والثالث: أن يُحذَف لامُ صالٍ تخفيفاً، ويُجرى الإعرابُ على عَيْنه، كما حُذِفَ من قولهم: ما باليتُ به بالَةً، وأصلُها باليَةٌ من بَالَى، كعَافِيَةٍ مِن عافى. ونظيرُه قراءةُ مَن قرأ: ﴿وَجَنَى ٱلْجَنَّتَيْنِ دَانٍ﴾ [الرحمن: ٥٤]، ﴿وَلَهُ ٱلْجَوَارِ ٱلْمُنشَآتُ﴾ [الرحمن: ٢٤] بإجراءِ الإعراب على العَيْن.

[﴿وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ * وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلصَّآفُّونَ * وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلْمُسَبِّحُونَ﴾ ١٦٤-١٦٦]

﴿وَمَا مِنَّآ﴾ أحدٌ ﴿إِلَّا لَهُۥ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ﴾ فحُذِف الموصوفُ وأُقيمت الصفةُ مقامَه، كقوله:

أنا ابنُ جَـلَا وطَـلَّاعُ الثَّـنـايـا

قولُه: (أن يكونَ أصلُه: صائِلٌ على القلب) يريدُ أنَّ أصلَ «صال» «صائِل» و «صائِل» مقلوب «صالي» فَصار صائلاً ثُمَّ حُذِفَ الياء، كما أنَّ «شاكٍ» أصلُه «شائِك» مقلوب «شاكي» على أنَّهُ أصلٌ لا مقلوب، فإنَّ صاحبَ «الصِّحاحِ» عدَّ شاكي السِّلاحِ في باب «شكا» ثُمَّ قال: وقالَ الأخفش: هوَ مقلوبُ شاك، فكأنَّهُ لا اتِّفاقَ على كَوْن «شاك» مقلوبًا، قال صاحبُ «التَّقريب»، وقالَ أبو البقاء: قُرِئَ «صالُ» بضَمِّ اللَّامِ في الشَّـاذِّ، من «صالي» قُلِبَ فصار «صائِلاً» ثُمَّ حُذِفَ الياءُ فبقي «صال»[1]. وذَكَرَ الجوهَرِيّ في باب «شَوْك»: شاكَ الرجُلُ يَشَاك شَوْكًا، أي: ظَهَرَتْ شَوْكَتُهُ وشِدَّتُه، فهُوَ شائِكُ السِّلاحِ، وشاكي السِّلاحِ أيضًا مقلوبٌ منه.

قولُه: (أنا ابنُ جلا وطلَّاعُ الثَّنايا)، تَمامُه:

متى أَضَعِ العِمامَةَ تَعرِفوني[2]

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٩٥).

(٢) البيت لسُحَيْم بن وثيل الرياحي، وقد تمثّل به الحجّاج حين ذهب والياً على العراق. انظر: «جمهرة اللغة» لابن دريد (٢: ١٠٤٤).

بكَفَّيْ كانَ مِنْ أرْمَى البَشَـرْ

أي: أنا ابنُ رجُلٍ جلا الأمورَ وكَشَفَها، متى أضعُ العِمامَةَ على رأسي تَعرفوني أنِّي من أهلِ العِمامة، والدَّليلُ على حذفِ الْموصوفِ مَنْعُ التَّنوينِ من الابنِ وامتناعُ أن يُضافَ الابنُ إلى «جَلا»؛ لأنَّهُ ليسَ باسمِ أبيهِ فيُضافُ إليه، وإذا جعلْناهُ صِفَةً فلا بدَّ أن يكونَ فِعْلًا، ولا يُضافُ إلى الفِعْلِ إلا اسمُ الزَّمانِ والمكانِ وليسَ الابنُ بواحدٍ منهما، فثبَتَ أنَّ الْمضافَ إليهِ محذوفٌ وهوَ الموصوف.

فإن قلت: فلعلَّ عدمَ دخولِ التَّنْوينِ على «جَلا» على مذهبِ عيسى بن عُمَر، فمَذْهَبُهُ أنَّ الفِعْلَ إذا سُمِّيَ به كانَ كونهُ على صيغةِ الفعلِ سبباً والعلمية سببٌ آخرَ فيَمْتَنِعُ مِنَ الصَّرْف، وإنْ لم يمنعْ صرفَ مثلِهِ الخليلُ وسيبوَيهِ والجمهور.

قلت: ذَلِكَ مذهبٌ باطـلٌ بدليلِ ما نَقَلَهُ الثِّقاتُ من صرف «كعْسَب»، وهوَ في الأصلِ فِعْل، يُقال: كعْسَبَ الرجُلُ إذا مشى بإسراعٍ معَ تقارُبِ الخَطْو. ولا تنوين في «جَلا» في البيتِ فيُحْمَلُ على أنَّهُ فِعْلٌ ماضٍ وقعَ صفةً لموصوفٍ محذوف، وفيهِ تأويلٌ آخر، وهوَ أنَّ «جَلا» من بابِ حكايةِ الجُمَلِ كأنَّ «جَلا» فيهِ ضميرٌ فيَجِبُ حكايتُهُ كما حكى «يزيد» في قولِه:

نُبِّئْتُ أخْوالي بني يَزيد

قالَ الميداني: يُضرَبُ للمشهورِ المتَعالِم، وهوَ من قولِ سُحَيْمِ بن وُثَيْلٍ الرِّياحي[1]، تقديرُه: أنا ابنُ الَّذي يُقالُ له: جَلا الأمورَ وكَشَفَها.

قولُه: (**بِكَفَّيْ كانَ من أرْمى البَشَر**)، أوَّلُه:

مالَكَ عندي غيرُ سَهْمٍ وحَجَر وغـيرُ كَبْـداءَ شَـديـدةِ الوَتَـر

جادتْ بِكَفّي (أي بِكَفَّيْ شخص) كانَ من أرْمى البَشَر[2].

(١) «مجمع الأمثال» (١: ٣١).

(٢) ذكره البغدادي في «خزانة الأدب» (٥: ٦٥) من غيْرِ عزوٍ لأحد.

﴿مَقَامٌ مَّعْلُومٌ﴾: مقامٌ في العبادة، والانتهاءِ إلى أمْرِ الله مقصورٌ عليه لا يتجاوزه، كما رُوي: «فمنهم راكعٌ لا يُقيم صلْبه، وساجدٌ لا يَرفع رأسه». ﴿لَنَحْنُ ٱلصَّآفُّونَ﴾: نصفُّ أقدامَنا في الصلاة، أو أجنحتَنا في الهواء، مُنتظِرين ما نُؤمَر. وقيل: نصفُّ أجنحتَنا حَوْلَ العرشِ داعِين للمؤمنين. وقيل: إنَّ المسلمين إنَّما اصطفُّوا في الصلاةِ منذ نزلتْ هذه الآية. وليس يصطفُّ أحدٌ من أهل المِلَل في صلاتهم غير المُسلمين. ﴿ٱلْمُسَبِّحُونَ﴾: المنزِّهون، أو المصلُّون. **والوجه: أن يكونَ هذا وما قَبْلَه مِن قوله:**

الكَبْداء: القَوسُ الذي يَملأُ مِقبَضَها الكَفّ، والدَّليلُ على حذفِ الموصوفِ حذفُ النُّون.

قولُه: (**والوجهُ أن يكونَ هذا وما قبلَه**) إلى آخِره، عطفٌ على قولِه: ﴿سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ﴾ اعتراضٌ بينَ الاستثناءِ وبينَ ما وَقَعَ منهُ من حيثُ المعنى، يعني: يُجْعَلُ من قولِه: ﴿وَلَقَدْ عَلِمَتِ ٱلْجِنَّةُ﴾ إلى قولِه: ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلْمُسَبِّحُونَ﴾ قصَّةٌ واحدة؛ ليكونَ مُفْرَغًا إفراغًا واحدًا، وتقريرُه: ولَمَّا علِمَتِ الملائكةُ أنَّ الكفَرَةَ مُحْضَرونَ ومُعذَّبونَ تبرَّؤوا منهم ونزَّهوا اللهَ سُبحانهُ وتعالى بقولِهم: ﴿سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ أي: يَصِفُهُ هؤلاءِ ولكنِ المخلَصونَ بُرآءُ ممَّا يصفونَهُ به، ثُمَّ التَفتوا إلى الكفَرةِ وجاؤوا بالفاءِ الجزائيَّة، أي إذا صَحَّ أنَّكم تَفْتَرون ـ واللهُ تعالى مُنزَّهٌ عمَّا تقولون ـ وأنَّ المخْلَصينَ من عبادِ الله بُرآءُ ممَّا تصفونَه، فاعلموا أنَّكُم وآلِهَتكُمْ لا تقدرونَ على أنْ تَفتِنوا على الله تعالى من عبادِهِ المخلَصينَ الَّذينَ اصطَفاهم لنَفْسِه، بل الَّذي تقدرونَ أن تَفتِنوهُ مَنْ هوَ مِثلكم ممَّنْ قدَّرَ اللهُ أنَّهُ من أصحابِ النَّار، ولَمَّا فَرَغوا من الاحتجاجِ رجعوا إلى إظهارِ العبوديَّةِ والخضوعِ لربِّهم والاعتذارِ عمَّا نُسِبَ إليهم بقَوْلِه: ﴿وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ﴾ إلى آخِره.

هذا تقريرٌ حسن، لكنَّ قولَه: «ممَّن علمَ اللهُ بكفرِهم أنَّهم من أهلِ النَّارِ لا لتقديرِهِ وإرادتِه» تعريجٌ من المحَجَّة، وفسَّر بمجرَّدِ الرَّأي، حيثُ فرَّقَ بينَ علمِ اللهِ وتقديرِهِ وإرادتِه. قالَ محيي السُّنَّة: إلا من قدَّرَ اللهُ أنَّهُ سيدخُلُ النَّارَ أي: سَبَقَ لَهُ في علمِ اللهِ الشَّقاوة[1].

---

(١) «معالم التنزيل» (٧: ٦٣).

﴿سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [الصافات: ١٥٩] مِن كلام الملائكة، حتى يتَّصلَ بذكْرِهم في قوله: ﴿وَلَقَدْ عَلِمَتِ ٱلْجِنَّةُ﴾ [الصافات: ١٥٨]، كأنه قيل: ولقد عَلِمَ الملائكةُ وشَهِدوا أن المشركين مُفترُون عليهم في مُناسبةِ ربِّ العزّة، وقالوا: ﴿سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ﴾، فنزَّهوه عن ذلك، واستثنَوْا عبادَ الله المُخلَصِين، وبرَّؤوهم منه، وقالوا للكفرة: فإذا صحَّ ذلك فإنكم وآلهتكم لا تَقدِرون أن تَفتِنوا على الله أحداً مِن خَلْقه وتُضِلُّوه، إلّا مَن كان مِثْلَكم ممّن عَلِمَ الله ـ لكفرهم، لا لتقديرِه وإرادته، تعالى الله عمّا يقول الظالمون علوّاً كبيراً ـ **أنهم من أهل النار**، وكيف نكونُ مناسِبين لربِّ العِزّة وتَجمَعُنا وإيّاه جنسيّةٌ واحدة؟ وما نحنُ إلّا عبيدٌ أذِلّاءُ بين يَديْه، لكلٍّ منّا مقامٌ من الطاعة لا يستطيعُ **أن يَزِلَّ عنه ظُفُراً**؛ خُشوعاً لعَظَمتِه وتواضُعاً لجَلاله، ونحنُ الصافُّون أقدامَنا لعبادته وأجنحتَنا، مُذعِنين خاضعين مسبِّحين ممجِّدين، **وكما يجبُ على العباد** لربِّهم. وقيل:

وقالَ الإمام: إلا مَنْ كانَ كذَلِكَ في حُكْمِ الله وتقديرِه[1]. وذلِكَ تصريحٌ بأنَّ المقتضي لوقوعِ هذهِ الحوادثِ حكمُ الله، وكانَ عُمَرُ بن عبدِ العزيزِ يحتجُّ بهذهِ الآيةِ في إثباتِ هذا المطلوب، أي: أنّ حُكْمَ الله بالسَّعادةِ والشَّقاوةِ هوَ الَّذي يُؤَثِّرُ في حصولِها. وقلت: ويساعِدُ عليهِ النَّظْمُ الَّذي لَخَّصناه.

قولُه: (**أنَّهم من أهلِ النَّار**) مُتعلِّقٌ بقولِه: «عَلِمَ الله»، أي: عَلِمَ الله بسببِ كفرِهم أنَّهم من أهلِ النَّارِ، وقوله: «ويجْمَعُنَا وإيَّاه» داخلٌ في حيِّزِ الإنكار، أي: كيف تَجْمَعُنَا والله سُبحانهُ وتعالى جِنْسِيَّة؟!

قولُه: (**أن يَزِلَّ عَنْهُ ظُفُرًا**)، أي: مقدارَ ظُفُر، كقَوْلِه:

وقَدْ جَعَلَتْني من خُزَيْمَةَ أُصْبُعًا

قولُه: (**وكما يَجِبُ على العباد**) تقديرُه: ونحنُ ـ كما ذَكَرْنا ـ خاضِعينَ مُسَبِّحين، وكما يَجِبُ على العبادِ لربِّهم من الطَّاعة.

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٦: ٣٦١).

هو مِن **قولِ رسول الله ﷺ**، يعني: وما مِنَ المسلمين أحدٌ إلّا له مقامٌ معلوم يومَ القيامة على قَدْر عَمَلِه، مِن قوله تعالى: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾ [الإسراء: ٧٩]. ثم ذَكَرَ أعمالَهم وأنهم هم الذين يَصطفُّون في الصلاةِ يسبِّحون اللهَ وينزِّهونه ممّا يُضِيف إليه مَن لا يعرفه ممّا لا يَجوزُ عليه.

[﴿وَإِن كَانُواْ لَيَقُولُونَ * لَوۡ أَنَّ عِندَنَا ذِكۡرٗا مِّنَ ٱلۡأَوَّلِينَ * لَكُنَّا عِبَادَ ٱللَّهِ ٱلۡمُخۡلَصِينَ * فَكَفَرُواْ بِهِۦۖ فَسَوۡفَ يَعۡلَمُونَ﴾ ١٦٧-١٧٠]

هم مُشرِكو قُريشٍ كانوا يقولون: ﴿لَوۡ أَنَّ عِندَنَا ذِكۡرٗا﴾ أي: كِتاباً ﴿مِّنَ﴾ كُتب ﴿ٱلۡأَوَّلِينَ﴾ الذين نَزل عليهم التوراة والإنجيل، لأخلَصْنا العبادةَ لله، ولَـمّا كذَّبْنا كما كَذَّبوا، ولا خالَفْنا كما خالَفوا، فجاءَهم الذِّكرُ الذي هو سيِّدُ الأذكار، والكتابُ الذي هو مُعجِزٌ من بين الكتب، فكَفَروا به، ونحوُه ﴿فَلَمَّا جَآءَهُمۡ نَذِيرٞ مَّا زَادَهُمۡ إِلَّا نُفُورًا﴾ [فاطر: ٤٢]، فسوف يَعلمون مغبّةَ تكذيبِهم وما يَحُلُّ بهم من الانتقام. و﴿إِن﴾ هيَ المخفَّفةُ من الثقيلة، واللامُ هي الفارِقة؛ وفي ذلك أنهم كانوا يَقولونه مؤكِّدين للقولِ جادِّين فيه، فكم بين أوّلِ أمرِهم وآخره!

[﴿وَلَقَدۡ سَبَقَتۡ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا ٱلۡمُرۡسَلِينَ * إِنَّهُمۡ لَهُمُ ٱلۡمَنصُورُونَ * وَإِنَّ جُندَنَا لَهُمُ ٱلۡغَٰلِبُونَ﴾ ١٧١-١٧٣]

قولُه: (**هوَ من قولِ رسولِ الله ﷺ**) وعلى هذا يكونُ قولُه: ﴿سُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ اعتراضًا، وكلامُ الرَّسولِ ﷺ استطرادًا؛ لأنّه تعالى لَمّا أمَر رسولَهُ ﷺ(١) بالاستفتاءِ عن وَجهِ تلكَ القسمةِ الضِّيزى الّتي قسَّموها بقولِه: ﴿فَٱسۡتَفۡتِهِمۡ أَلِرَبِّكَ ٱلۡبَنَاتُ وَلَهُمُ ٱلۡبَنُونَ﴾ وبالإنكارِ البليغِ واستجهالِ النُّفوسِ واستركاكِ العقولِ سَخَطًا عليهم وغضبًا على تلكَ المقالَةِ الشَّنيعةِ أتى بما دَلَّ على ضِدِّ ذَلِكَ من معنى الرِّضا عنِ المؤمنينَ لأجلِ أعمالِهمُ الصَّالحَةِ من الصَّلاةِ في الجماعات، وتسبيحِ الله وتنزيهِ عمّا أضافَ إليهِ الكَفَرَة.

---

(١) من قوله: «وعلى هذا يكون قوله» إلى هنا، سقط من (ح).

الكلمة: قولُه: ﴿إِنَّهُمْ لَهُمُ ٱلْمَنصُورُونَ * وَإِنَّ جُندَنَا لَهُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ﴾، وإنما سمّاها كلمةً وهي كلماتٌ عِدَّة؛ لأنّها لـمّا انتظمتْ في معنًى واحدٍ **كانت في حُكمِ كلمةٍ مُفردة**. وقُرِئ: (كلماتُنا).

والمرادُ الموعِدُ بعُلوِّهم على عدوِّهم في مَقاوِمِ الحجاجِ ومَلاحمِ القتالِ في الدنيا، وعلوِّهم عليهم في الآخرة، كما قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ فَوْقَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [البقرة: ٢١٢]، ولا يلزمُ انهزامهم في بعضِ المَشاهِد، وما جرى عليهم من القَتْل؛ فإنَّ الغلبَةَ كانت لهم ولمن بعدَهم في العاقبة، وكفى بمَشاهِد رسولِ الله ﷺ والخلفاءِ الراشدين مُثُلاً يُحتذى عليها وعِبَراً يُعتبر بها.

وعن الحسنِ رحمه الله: ما غُلِبَ نبيٌّ في حَرْب ولا قُتل فيها. ولأنّ قاعدةَ أمْرِهم وأساسَه والغالب منه: الظَّفَرُ والنُّصرة وإنْ وقع في تَضاعيفِ ذلك شَوْبٌ مِنَ الابتلاءِ والمحنة، والحُكْم للغالب.

وعن ابنِ عبّاسٍ رضي الله عنهما: إنْ لم يُنصَروا في الدنيا نُصِروا في الآخرة. وفي قراءةِ ابنِ مسعود: (على عبادنا)، على تضمين ﴿سَبَقَتْ﴾ معنى حَقَّت.

قوله: (**الكلمة: قوله** ﴿إِنَّهُمْ لَهُمُ ٱلْمَنصُورُونَ * وَإِنَّ جُندَنَا﴾)، **الرَّاغِب**: يُقالُ للعَسكَر: الجُنْدُ اعتبارًا بالغِلظَةِ من الـجَنَدِ أي: الأرضُ الغلِيظةُ الَّتي فيها حجارة، ثُمَّ يُقالُ لكُلِّ مُجْتمَع: جُنْد، نَحْو «الأرواحُ جنودٌ مُجَنَّدَة» والجمع: أجنادٌ وجُنود. قالَ اللهُ تعالى: ﴿ٱذْكُرُواْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَآءَتْكُمْ جُنُودٌ﴾ [الأحزاب: ٩](١).

قولُه: (**كانتْ في حُكْمِ كلمةٍ مُفْرَدة**) عن بعضِهم: نظير «الكلمة»، «الثَّمرة» يُقال: باعَ فلانٌ ثمرةَ بُستانِه، وإنْ كانَتْ ثمرات، ويقالُ للقَرية: مَدْرَة؛ لأنَّها لَمَّا اجتمَعَتْ وتضامت صارتْ في حُكْمِ شيءٍ واحد.

(١) «مفردات القرآن» ص٢٠٧.

[﴿ فَتَوَلَّ عَنْهُمْ حَتَّىٰ حِينٍ ۞ وَأَبْصِرْهُمْ فَسَوْفَ يُبْصِرُونَ ﴾ ١٧٤-١٧٥]

﴿ فَتَوَلَّ عَنْهُمْ ﴾: فأعرِضْ عنهم وأغْضِ على أذاهم ﴿حَتَّىٰ حِينٍ﴾: إلى مدّةٍ يسيرة؛ وهي مدّةُ الكفِّ عن القتال.

وعن السُّدِّيّ: إلى يومِ بَدْر. وقيل: الموت. وقيل: إلى يومِ القيامة.

﴿ وَأَبْصِرْهُمْ ﴾ وما يُقضَى عليهم من الأَسْرِ والقتلِ والعذاب في الآخرة، فسوفَ يُبصِرونك، وما يُقضى لك من النُّصرةِ والتأييد والثوابِ في العاقبة. والمرادُ بالأمر بإبصارهم على الحال المُنتظَرة الموعودة: **الدلالةُ على أنها كائنةٌ** واقعة لا محالة، وأنّ كَيْنونَتها قريبةٌ كأنها قُدّام ناظرَيْك. وفي ذلك تسليةٌ له وتَنْفيسٌ عنه. وقولُه: ﴿فَسَوْفَ يُبْصِرُونَ ﴾ **للوعيد كما سَلَف**، لا للتَّبْعيد.

[﴿ أَفَبِعَذَابِنَا يَسْتَعْجِلُونَ ۞ فَإِذَا نَزَلَ بِسَاحَتِهِمْ فَسَآءَ صَبَاحُ ٱلْمُنذَرِينَ ۞ وَتَوَلَّ عَنْهُمْ حَتَّىٰ حِينٍ ۞ وَأَبْصِرْ فَسَوْفَ يُبْصِرُونَ ﴾ ١٧٦-١٧٩]

مُثِّل العذابُ النازِلُ بهم بعد ما أُنذِرُوه فأنكروه بجيشٍ أَنذر بهُجومه قومَه بعضُ نصّاحهم فلم يَلتفِتوا إلى إنذاره، ولا أخَذوا أُهْبَتَهم، ولا دبَّروا أمْرَهم تدبيراً يُنجيهم، حتى أناخَ بفنائهم بغتةً، **فشنَّ عليهم الغارةَ** وقَطَعَ دابرَهم، وكانت عادةُ ....

قولُه: (**الدَّلالةُ على أنَّها كائنة**) يعني: إنَّما أمَرَ اللهُ نَبيَّهُ صلواتُ الله وسلامه عليهِ بقولِه: ﴿ وَأَبْصِرْهُمْ ﴾ والمُبْصَرُ مُنْتظَرٌ بَعْد، للدَّلالَةِ على أنَّ وَعْدَ الله الآتي بمنزلةِ الكائنِ استحضارًا لتلكَ الحالةِ الآتية، كما في قولِه تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلْمُجْرِمُونَ نَاكِسُواْ رُءُوسِهِمْ ﴾ [السجدة: ١٢].

قولُه: (﴿فَسَوْفَ يُبْصِرُونَ ﴾ **للوَعيدِ كما سلف**)، يعني: قولَه: «﴿ وَأَبْصِرْهُمْ ﴾ وما يُقضى عليهم من الأَسْر» إلى قولِه: «وما يُقضى لَكَ من النُّصرَةِ والتَّأييدِ والثَّوابِ في العاقِبة» لا للتَّبعيد، كما تقول: سوفَ أنتقِمُ مِنْك، وأنتَ مُتهَيِّئٌ للانتقام.

قولُه: (**فشَنَّ عليهم الغارة**) شَنَّ الماءَ على الشُّرّاب: فَرَّقَهُ عليه، ومنهُ قيل: شَنَّ عليهم الغارةَ وأَشَنّ، إذا فَرَّقَها عليهم من كُلِّ وجه.

مَغاويرِهم أن يُغِيروا صَباحاً، فسُمِّيَت الغارةُ «صباحًا»، وإن وقعَت في آخر. وما فَصُحَت هذه الآية، ولا كانت لها الروعة التي تُحِسُّ بها ويَروقُك تواردها على نفسك وطبعك، إلا لمجيئها على طريقة التمثيل. وقرأ ابنُ مسعود: (فبِئسَ صباح). وقُرئ: (نُزِلَ بساحتهم) على إسنادِه إلى الجارِّ والمجرور، كقولك: ذُهِبَ بزيد، و(نُزِّل) على: ونُزِّلَ العذاب. والمعنى: فساء صباحُ المنذَرين صباحهم. **واللامُ في ﴿ٱلْمُنذَرِينَ﴾ مُبهَم في جنس مَن أُنذِروا؛ لأنَّ** «ساءَ» و«بئس» يَقتضيانِ ذلك. وقيل: هو نُزولُ رسولِ الله ﷺ يومَ الفتح بمكَّة.

وعن أنسٍ رضي الله عنه: لمّا أتى رسولُ الله ﷺ خيبرَ وكانوا خارِجين إلى مزارِعِهم ومعهم المَساحي، قالوا: محمّدٌ والخَمِيس، ورجعوا إلى حِصْنهم. فقال عليه السلام: «اللهُ أكبر خربتْ خَيْبر، إنّا إذا نزَلْنا بساحةِ قومٍ فساءَ صباحُ المنذَرين». وإنما ثُنِّي

قولُه: (**مَغاويرِهم**) جمعُ مِغْوار، وهوَ كثيرُ الغارة. **الجوهَرِيّ**: رجلٌ مِغوارٌ ومُغاوِر، أي: مُقاتِل، وقَوْمٌ مَغاويرُ، وخَيْلٌ مُغيرة.

قولُه: (**واللَّامُ في ﴿ٱلْمُنذَرِينَ﴾ مُبهمٌ في جنسِ مَنْ أُنذِروا**) ولا يجوزُ أن يكونَ للعَهْد؛ لأنَّ أفعالَ المدْحِ والذَّمِّ تقتضي الشُّيوعَ للإيهامِ والتَّفصيلِ. لا يجوزُ أن تقول: بئسَ الرجُلُ هذا، ونِعْمَ الرجُلُ هذا، إذا أَرَدْتَ رجُلًا بعَيْنِه.

قولُـه: (**وعـن أنس: لَـمَّـا أتـى رسـولُ الله ﷺ**)، الحديثُ أخرجـهُ البُخاريُّ ومسـلمٌ والنَّسائيُّ[1] عنهُ مع زيادات، وهذهِ الرِّوايةُ مختَصَرٌ منه.

النِّهاية: الخميس: الجَيْش، سُمِّيَ به لأنَّه مقسومٌ خمسةَ أقسام: المقَدِّمة، والسَّاقَة، والمَيْمَنة، والمَيْسَرة، والقَلب. وقيل: لأنَّهُ تُخَمَّسُ فيهِ الغنائِم. و«محمد» خبرُ مُبْتَدَأٍ محذوف، أي: هذا محمدٌ صلواتُ الله عليه.

---

(١) أخرجه البخاري (٣٣٣٦) من حديثِ عائشة رَضِيَ الله عنها، وأخرجه مسلم (٢٦٣٨) من حديثِ أبي هريرة رَضِيَ الله عنه، وأخرجه النسائي (١٥٤١) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

﴿وَتَوَلَّ عَنْهُمْ﴾؛ ليكونَ تسليةً على تَسْلية، وتأكيداً لوقوعِ الميعاد إلى تأكيد. وفيه فائدةٌ زائدة؛ **وهي إطلاقُ الفعلَيْن** معاً عن التقييدِ بالمفعُول، وأنه يُبصر وهُم يُبصرون ما لا يُحيط به الذِّكْرُ مِنْ صُنوف المسرَّةِ وأنواع المَساءة. وقيل: أُريدَ بأحدِهما عذابُ الدنيا، وبالآخر عذابُ الآخرة.

[﴿سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ * وَسَلَٰمٌ عَلَى ٱلْمُرْسَلِينَ * وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ ١٨٠-١٨٢]

أُضِيفَ الربُّ إلى العزّة؛ لاختصاصِه بها، كأنه قيل: ذو العِزّة، **كما تقول: صاحبُ صِدْق؛ لاختصاصِه بالصِّدق**. ويجوزُ أن يُرادَ أنه ما مِنْ عزّةٍ لأحد من المُلوك وغيرِهم إلّا وهو ربُّها ومالكها، كقوله تعالى: ﴿وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ﴾ [آل عمران: ٢٦].

اشتملتِ السورةُ على ذِكْرِ ما قاله المشركون في الله ونَسَبُوا إليه ممّا هو مُنزَّه عنه،

قولُه: (**وهيَ إطلاقُ الفِعْلَيْن**) وهُما في قولِه: ﴿وَأَبْصِرْ فَسَوْفَ يُبْصِرُونَ﴾، أي: انْتَظِرْ حتّى ترى وَيَرَوْن.

قولُه: (**كما تقول: «صاحبُ صِدق» لاختصاصِهِ بالصِّدق**) قالَ في قولِهِ تعالى: ﴿عَذَابَ ٱلْهُونِ﴾ [الانعام: ٩٣]: «أضافَ العذابَ إليه، كقولِه: رجُلُ سوء، يريدُ العراقَةَ في الهَوانِ والتَّمكُّنِ فيه»(١)، وهوَ من إضافَةِ الموصوفِ إلى الصِّفَة، وهيَ مصدرٌ نحو، رجُلُ عَدْل، فإذا تجسَّمَ منَ الصِّدقِ فلا يكونُ شيئًا غيره، فيَلْزَمُ أن يكونَ مختصّاً به، وإليه الإشارةُ بقوله: «لاختصاصِهِ به»، ويجوزُ أن تكونَ الإضافةُ بمعنى اللّام، كقولِه تعالى: ﴿رَبِّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ وقوله: ﴿رَبِّ ٱلْعَرْشِ﴾ [الزخرف: ٨٢] والتَّعريفُ في «العِزَّة» للجِنس، فإذا كانَ مالكُ جنسِ العِزَّةِ هوَ اللهَ فلا يكونُ أحدٌ مُعتزًّا إلا به، وإليهِ الإشارةُ بقولِه: «ما مِنْ عِزّةٍ لأحدٍ من الملوكِ وغيرهم إلا هو ربُّها ومالكُها».

---

(١) انظر: (٦: ١٦٧).

وما عاناه المرسَلون مِن جِهَتِهم، وما خُوِّلوه في العاقبةِ من النُّصرة عليهم؛ **فختَمَها** بجَوامع ذلك مِن تنزيهِ ذاته عمّا وَصَفَه به المشركون، والتسليم على المرسَلين، ﴿وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ على ما **قيَّض لهم** مِنْ حُسنِ العَواقب، **والغَرَضُ تعليمُ المؤمنين** أن

قولُه: (**وما عاناه**)، **الجوهَري**: المُعاناة: المُقاساة، يُقال: عاناهُ وتَعَنَّاهُ وتعنَّى.

قولُه: (**قَيَّض لهم**)، **الجوهري**: قيَّض الله فُلانًا لفُلان، أي: جاءَهُ بِهِ وأباحَهُ لَه.

قولُه: (**والغرَضُ تَعْلِيمُ المؤمنين**) يريدُ أنَّ هذهِ الآيةَ لَمَّا كانتْ خاتِمةً لِما تضمَّنَتْهُ السُّورةُ من تخاليطِ المشركينَ وتكاذُبِهِمْ ونِسْبَتِهِمْ إلى جلالِهِ الأقدَسِ ما لا يليقُ بجَنَابِه، ومن فَرْطَاتِهِمْ معَ أنبيائهِ والصَّالِحِينَ من عبادهِ وتجرُّعِهِمُ الغُصَص، ومن وخامَةِ حالةِ المكَذِّبينَ وحُسْنِ عاقِبَةِ المُرْسَلين، وفَذْلَكَةً لذَلِكَ التَّفصيلِ كانتْ أيضًا تعليمًا للمؤمنين؛ لأنَّهُ لا يخلو كُلُّ مقامٍ يجلسُ فيهِ الإنسانُ من فَلَتاتٍ وهَفَواتٍ ومن كلِماتٍ فيها رِضى الله وسَخَطُه، فالواجِبُ على المؤمِنِ إذا قَامَ من مجلِسِهِ أن يتلوَ هذهِ الآيةَ لتكونَ مُكَفِّرَةً لتلكَ السَّقَطَاتِ ومَحْمَدَةً لِما وُفِّقَ من الطَّيِّبات، ومن ثَمَّ قالَ صلواتُ الله وسلامُهُ عليه: «كلِماتٌ لا يتكلَّمُ بهِنَّ أحدٌ في مجلِسِهِ عندَ قيامِهِ ثلاثَ مرَّاتٍ إلا كُفِّرَ بهِنَّ عنه، ولا يقولُهُنَّ في مجلِسِ خيرٍ ومجلِسِ ذِكْرٍ إلا خُتِمَ لهُ بهِنَّ عليهِ كما يُخْتَمُ بخاتَمٍ على الصَّحيفة: سُبحانَكَ اللَّهُمَّ وبحَمْدِك، لا إلهَ إلا أنت، أَسْتَغْفِرُكَ وأتوبُ إليك». أخرجهُ أبو داودَ[1] عن عبدِالله بن عَمْرو.

وأخرَجَ النَّسائيُّ عن عائشةَ رَضِيَ اللهُ عنها قالت: «إنَّ رسولَ الله ﷺ إذا جلسَ مجلِسًا أو صلى تكلَّمَ بكلِماتٍ، فسألَتْ عائشةُ عن الكلمات، فقال: إن تكلَّمَ بخيرٍ كانَ طابَعًا عليهنَّ إلى يومِ القيامة، وإن تكلَّمَ بشرٍّ كانتْ كفَّارةً له: سُبحانَكَ اللَّهُمَّ وبحَمْدِك، لا إلهَ إلا أنت، أَسْتَغْفِرُكَ وأتوبُ إليك»[2].

(١) أخرجه أبو داود (٤٨٥٧) والطبراني في «الدعاء» (١: ٥٣٦) وصحّحه ابن حِبّان (٥٩٣) وفيه تمامُ تخريجه.

(٢) أخرجه النسائي (١٣٤٤) وهو في «مسند أحمد» (٢٤٤٨٦) وفيه تمامُ تخريجه.

يقولوا ذلك، ولا يُخِلُّوا به، **ولا يَغفُلوا عن مُضمَّناتِ كتابه الكريم**، ومُودَعاتِ قرآنه المَجيد. وعن عليٍّ رضي الله عنه: مَن أحبَّ أن يكتالَ بالمِكْيالِ الأوفى مِنَ الأجْرِ يومَ القيامة، فليكنْ آخر كلامِه إذا قامَ مِن مجْلسِه: ﴿سُبْحَٰنَ رَبِّكَ﴾ إلى آخر السورة.

عن رسول الله ﷺ: «مَن قرأ ﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ﴾ أُعطِيَ من الأَجْرِ عَشْرَ حسناتٍ بعددِ كلِّ جِنيٍّ وشيطان، وتباعدتْ عنه مَرَدةُ الشياطين، وبَرئ من الشِّرْك، وشَهِدَ له حافِظاه يومَ القيامة أنه كانَ مؤمناً بالمرسَلين».

قولُه: (**ولا يغفُلوا عن مُضَمَّـناتِ كتابِهِ الكريم**)، يعني: كما وَقَفْتُمْ على هذهِ الخاتِمَةِ وتضمُّنِها لهذا المَطلَبِ الشَّريفِ كذَلِكَ سائِرُ كتابِهِ الكريمِ مُودَعٌ تحتَ كُلِّ كلمةٍ منهُ أسرارٌ دقيقةٌ وإشاراتٌ وتلويحات، فلا تَغْفلوا عنها. رزقنا اللهُ بفَضْلِهِ العميمِ التَّوفيقَ للعَمَلِ بما فيهِ كما يُرْضيه، ووفَّقَنا بكرمِهِ الجسيمِ للاطِّلاعِ على تلكَ الأسرار، إنَّهُ هوَ البرُّ الرَّحيم.

تمَّتِ السّورةُ
حامدًا ومُصَلِّيًا على رسوله.

سورة ص
مكيّة، وهي ستٌّ وثمانون، وقيل: ثمانٍ وثمانون آيةً

بسم الله الرحمن الرحيم

[﴿صٓ وَٱلۡقُرۡءَانِ ذِي ٱلذِّكۡرِ * بَلِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فِي عِزَّةٖ وَشِقَاقٖ﴾ ١ - ٢]

(صادْ) على الوقف، وهي أكثرُ القراءة، **وقُرئ بالكسرِ والفتح**؛ لالتقاء الساكنَيْن، ويجوزُ أن يَنتصِبَ بحذفِ حرفِ القَسَم وإيصال فِعْله، كقولهم: اللَّهَ لأفعلَنَّ، بالنصب، **أو بإضمارِ حرفِ القَسَم**، والفتح في موضعِ الجرِّ، كقولهم: اللَّهِ لأفعلنَّ،

سورةُ ص
مكّيةٌ، وهيَ سِتٌّ وثمانونَ آية، وقيل: ثمانٍ وثمانونَ آية

بسم الله الرحمن الرحيم

قولُه: (**وقُرِئ بالكَسرِ والفَتح**)، قالَ الإمام: قرأ الحَسن: بكَسرِ الدّالِ لالتِقاءِ السّاكِنين، وعيسى بن عُمَر[1]: بنَصبِها وبحَذفِ حَرفِ القَسمِ وإيصال فِعلِه، كقولِهم: «الله لأفعَلن»، وأكثرُ القُرّاءِ على الوَقف[2]؛ لأنّ الأسماءَ العاريةَ عن العَواملِ تُذكرُ مَوقُوفةَ الأواخِر[3].

قولُه: (**أو بإضمارِ حَرفِ القَسم**)، عَطفٌ على قولِه: «بحَذفِ حَرفِ القَسم»، والفَرقُ

---

(١) في النسخة (ط): «عمرو»، وهو خطأ.

(٢) عبارة الفخر الرازي: «على الجزم».

(٣) «مفاتيح الغيب» (٢٦: ٣٦٦).

بالجرِّ، وامتناعُ الصرف للتعريفِ والتأنيث؛ لأنها بمعنى السُّورة، وقد صَرَفَها مَن قرأ: (صادٍ) بالجرِّ والتنوينِ على تأويلِ الكتابِ والتنزيل. **وقيل فيمن كَسَر: هو مِنَ المُصاداة**؛ وهي المُعارَضة والمعادلة، ومنها: الصَّدى؛ وهو ما يُعارِضُ الصوتَ في الأماكنِ الخالية من الأجسام الصُّلْبة، ومعناه: عارِضِ القرآنَ بعملِك فاعملْ بأوامره وانْتَهِ عن نَواهيه. فإن قلتَ: قولُه: ﴿صٓۚ وَٱلۡقُرۡءَانِ ذِي ٱلذِّكۡرِ * بَلِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فِي

بينَ الحَذفِ والإضمارِ: أنّ المحذُوفَ مَترُوكٌ أصلًا فلا يكونُ فيما يَقومُ مَقامهُ أثرٌ مِنه، والمُضمَرُ بخلافِهِ. رُوي عن المُصَنِّف: «أقسَمت» يَعمَلُ في اسمِ «الله» بواسِطة الباءِ إذا كَسرت، وإذا فَتحتَ فقد حَذفتَ وصارَ «أقسَمت» عامِلًا في الاسمِ مِن غير واسِطة.

فإن قُلت: هذا يُخالِفُ ما سبقَ في «البَقرةِ» أنّ انتِصابَها بفعلٍ مُضمَرٍ نحو: «اذكُر»، لا أنهُ مُقسَمٌ بها، وانتصبَ نَصبَ قولِهم: «الله لأفعلَنَّ» على حَذفِ حَرفِ الجَر، إلى آخِرِ السُّؤال، ويمكنُ أن يُقال: إنّ المُصَنِّفَ قَفا هاهُنا أثرَ الزَّجّاج، فإنهُ قال: وقيل: إنّها قَسم، و﴿وَٱلۡقُرۡءَانِ ذِي ٱلذِّكۡرِ﴾ عَطفٌ عليها، المعنى: أُقسِمُ بصاد والقُرآنِ[1] ذي الذِّكر. تمّ كلامُه[2]. ولأنه لم يمنع الجوازَ هناك ولكن ذكر ما لزِم منه الاستكراه، بل ذكر ما يدلُّ على أنّ هذا أيضًا وجه حيث قال: والأوجَهُ أن يقال: ذاك نَصب.

قولُه: (**وقيل فيمن كَسر: هو من المُصاداة**)، قالَ ابن جنّي: المأثورُ عن الحسنِ: بكسرِ الدالِ من المُصاداة، أي: عارِض عَملكَ بالقرآن. قالَ أبو عليّ: هو فاعلٌ من الصَّدى، وليس فيه أكثر مِن جَعلِ «الواو» بمعنى الباءِ في غير القَسم[3].

وقال الزجّاج: المعنى: صادِ القرآنِ بعَملِك، مِن قولك: صادى يُصادي؛ إذا قابَل وعادَل، يُقال: صادَيتُه؛ بمعنى: قابَلتُه[4].

---

(١) عبارة الزجاج: «وبالقرآن»، وهو الأشبَه بالصواب.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٣١٩).

(٣) «المحتسب» (٢: ٢٣٠).

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٣١٩).

﴿عِزَّةٖ وَشِقَاقٖ﴾ كلامٌ **ظاهره متنافِرٌ غيرُ منتظِم**، فما وجهُ انتظامه؟ قلتُ: فيه وجهانِ؛ أحدُهما: أن يكون قد ذَكَرَ اسمَ هذا الحرفِ من حُروف المُعجَم على سبيلِ التحدّي والتنبيهِ على الإعجاز، كما مَرّ في أوّلِ الكتاب، ثم أتْبَعه القَسَم محذوفَ الجواب؛ لدلالة التحدّي عليه، كأنه قال: ﴿صٓۚ وَٱلۡقُرۡءَانِ ذِي ٱلذِّكۡرِ﴾ إنه لَكلامٌ مُعجِز. والثاني: أن يكونَ ﴿صٓ﴾ خبر مبتدأٍ محذوف، على أنها اسمٌ للسورة، كأنه قال: هذه صاد، يعني: هذه السورةُ التي أعجزتِ العَرَبَ والقرآنِ ذي الذِّكر، كما تقول: هذا حاتمٌ والله، تريد: هذا هو المشهورُ بالسَّخاء والله؛ **وكذلك إذا أقسم بها** كأنه قال: أقسمتُ بـ﴿صٓۚ وَٱلۡقُرۡءَانِ ذِي ٱلذِّكۡرِ﴾ إنه لمعجِز، **ثم قال**: ﴿بَلِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فِي عِزَّةٖ﴾ **واستكبارٍ عن الإذعان** لذلك والاعترافِ بالحقِّ، و﴿شِقَاقٖ﴾ لله ورسوله، وإذا جعلتَها مُقسَمًا بها

قولُه: (**ظاهِرُهُ مُتنافرٌ غير مُنتظم**)، يعني: لم يذكُر المُقسمَ عليه ولم يُبيِّنِ المُضربَ عنه. وفي كلامِه سوءُ أدب، ولذلك قالَ الإمام: وفيه إشكالان: **أحدُهما**: أنّ هُنا مُقسَمًا به وليس له مُقسمٌ عليه، **وثانيهما**: ﴿بَلِ﴾ يقتضي رَفع حُكمٍ ثبتَ وإثباتَ ما يُناقِضُه، فأين ذلك هنا[1]؟

قولُه: (**وكذلك إذا أقسمَ بها**)، أي: كذلك يكون «صاد» اسمًا للسورة. وحاصلُ الجواب: أنّ «صاد» إذا كانَ تِعدادًا للحروف: إمّا للإيقاظِ وقَرعِ العصا، أو تَقدِمةً لدلائلِ الإعجاز كانَ ﴿وَٱلۡقُرۡءَانِ﴾ إنشاءَ قَسمٍ والجوابُ محذوف. وإذا كانَ اسمًا للسورة: إمّا أن يكونَ خبرَ مبتدأ محذوفٍ أو مقسمٍ بها، و﴿بَلِ﴾ اسمًا للحروفِ أو خبرَ مبتدأ محذوف، وكانَ ﴿وَٱلۡقُرۡءَانِ﴾ اسمًا للسورةِ لما يلزَمُ من جعلِها اسمًا للسورةِ وجَعلِ القرآنِ اسمًا لها عطفُ الشيء على نفسِه فنذهبُ إمّا: إلى عطفِ العامِّ على الخاصّ أو: إلى الأسلوبِ التجريديّ، والواوُ متعيِّنة للعطف؛ لئلا يجتَمع قسمانِ على مُقسمٍ به واحدٍ كما سبق.

قولُه: (**ثم قال**: ﴿بَلِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فِي عِزَّةٖ﴾ **واستكبارٍ عن الإذعان**)، عن بعضهم: هو كما يُقال: فلانٌ عالمٌ عَفيفٌ جَوادٌ، بل قَومُه استخفُّوا به.

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٦: ٣٦٥).

وعطفت عليها ﴿وَٱلْقُرْءَانِ ذِى ٱلذِّكْرِ﴾؛ جازَ لك أن تُريد بالقرآن التنزيلَ كلَّه، وأن تريد السورةَ بعينها، ومعناه: أُقسِم بالسورةِ الشَّريفةِ والقرآنِ ذي الذِّكر، كما تقول: مررتُ بالرَّجلِ الكريم وبالنَّسمَة المباركة، **ولا تريد بالنَّسمَةِ غيرَ الرَّجل**. والذِّكْرُ: الشَّرَفُ والشُّهرة، من قولِك: فلانٌ مذكور، ﴿وَإِنَّهُۥ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ﴾ [الزخرف: ٤٤]؛ أو الذِّكرى والموعظةُ، **أو ذِكْرُ ما يُحتاج إليه في الدِّين** من الشرائعِ وغيرِها، كأقاصيصِ

الراغب: فائدةُ ﴿بَلِ﴾ هاهنا تصحيحُ ما قَبله وإبطالُ ما بَعده. فإنه دلّ بقولِه: ﴿وَٱلْقُرْءَانِ ذِى ٱلذِّكْرِ﴾ أنّ القرآن مَقرّ للتذكيرِ وأن ليسَ امتناعُ الكفّار[1] من الإصغاءِ إليه أن ليسَ موضعًا للذكرِ بل لتعزّزهم ومُشاقّتهم[2].

قولُه: (**ولا تُريد بالنّسمة غير الرجل**)، فيكونُ مِن عَطفِ الشيء على نفسِه لكن هو من بابِ التّجريد؛ جُرّد من الرجلِ آخرُ مثلُه متّصفٌ بصفةِ البركة، وعَطفَه عليه كأنه غيرُه وهو هو، قالَ في قولِه تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ٱلْفُرْقَانَ وَضِيَآءً﴾ [الأنبياء: ٤٨]، أي: آتيناهُما الفرقانَ وهو التوراةُ وآتينا به ضياءً وذكرًا حيث أتى بالباءِ التجريديةِ في التفسير نحو: رأيتُ بكَ أسدًا.

قولُه: (**أو ذِكرُ ما يُحتاجُ إليه في الدين**)، **الراغب**: الذكرُ تارةً يُقال ويُراد به: هيئةٌ للنفسِ بها يتمكّنُ الإنسانُ أن يحفظَ ما يَقتنيه من المعرفة وهو كالحفظِ إلّا أنّ الحفظَ يقالُ اعتبارًا بإحرازه، والذكرُ اعتبارًا باستحضارِه. وتارةً يقالُ لحضورِ الشيء: القلب أو القول، ولذلك قيل: الذكرُ ذِكران: ذكرٌ بالقلبِ وذكرٌ باللسانِ، وكلٌّ منهما ضَربان: ذكرٌ عن نِسيان، وذكرٌ لا عن نسيان؛ بل عن إدامةِ الحفظِ، وكل قول يُقال له ذِكر. فمن الذكرِ باللسانِ قولُه تعالى: ﴿لَقَدْ أَنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ كِتَٰبًا فِيهِ ذِكْرُكُمْ﴾ [الأنبياء: ١٠]، وقوله: ﴿صٓ وَٱلْقُرْءَانِ ذِى ٱلذِّكْرِ﴾، وقوله: ﴿قَدْ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا ۞ رَّسُولًا﴾ [الطلاق: ١٠-١١]، فقد قيل: الذكرُ هاهنا وصفٌ للنبيِّ ﷺ كما أن «كلمة» وصفٌ لعيسى عليه السلام من حَيْثُ إنه ﷺ بُشّر به في الكُتبِ المُتقدّمة فيكون قولُه: «رسولًا» بدلًا منه.

---

(١) في النسخ الخطية: «القرآن»، وصوّبناه من «مفردات القرآن».

(٢) «مفردات القرآن» ص١٤٢.

الأنبياء والوَعْدِ والوَعيد. والتنكيرُ في ﴿عِزَّةٍ وَشِقَاقٍ﴾؛ للدّلالةِ على شِدّتِها وتَفاقُمِها. وقُرِئَ: (في غرّة) أي: في غَفْلةٍ عمّا يجبُ عليهم من النظر واتّباعِ الحقّ.

[﴿كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ فَنَادَوا وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ ٣]

﴿كَمْ أَهْلَكْنَا﴾: وعيدٌ لذوي العِزّة والشِّقاق، ﴿فَنَادَوا﴾: فدعَوْا واستغاثُوا، وعن الحسن: (فنادَوْا بالتوبة). و«لاتَ»: **هي «لا» المشبَّهة بـ «ليس»**، زيدتْ عليها تاءُ التأنيث كما زِيدتْ على «رُبَّ»، و«ثمَّ» للتوكيد، وتغيَّر بذلك حُكمُها؛ حيثُ **لم تدخلْ إلّا على الأحيان**، ولمْ يَبرُز **إلا أحدُ مُقتضَيَيْها: إمّا الاسمُ وإمّا الخَبر**، وامتنع بُروزُهما

ومن الذكر عن النسيانِ: ﴿فَإِنِّي نَسِيتُ الْحُوتَ﴾ [الكهف: ٦٣]، ومن الذكرِ بالقلبِ واللسانِ معا: ﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾ [البقرة: ٢٠٠]، و﴿وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨][(١)].

قولُه: (و«**لات**»: **هي لا المُشبَّهةُ بـ«لَيس»**)، قيل: مَذهبُ البَصريين أنّ «لاتَ» بمَعنى: «ليسَ» والكُوفيينَ أنها لنَفي الجِنس، وهذا أولى لكَثرتِها في الاِستِعمال[(٢)]، وبمعنى: «**ليسَ**» إنّما يكُونُ في الشِّعر، فوجبَ أن يكون يُحملَ ما في القُرآنِ على الشّائعِ لا على القَليل.

وحُجّة البَصريين أن تاءَ التأنيثِ مِن خواصِّ الفعل فوجب أن تكونَ المُشبّهةَ بالفِعل، وإلحاقُ التّاءِ في التي لنَفي الجِنسِ بَعيد.

قولُه: (**لم تَدخُل إلّا على الأحيان**)، قيل: إنّها اختُصَّت بها لما في دُخولِها على غيرِها مِن إلباس؛ لأنّ «لا» ليسَت لنَفي الحالِ صَريحًا فيختصُّ دُخولُها على الأحيان، بخِلافِ «ليسَ» لأنّها أينما وقعَت؛ وقعَت لنَفي الحالِ فلا يَختصُّ بالأحيان.

قولُه: (**إلّا أحَدُ مُقتَضيها: إمّا الِاسمُ وإمّا الخبرُ**)، على حَسبِ اختِلافِ القِراءَتينِ في ﴿حِينَ﴾: النَّصبُ والرَّفع، فمَن نصبَ فتقديرُه: «ولاتَ الحينُ حين مَناص»، ومن رَفعَ فتقديرُه: «ولاتَ حينُ مَناصٍ حاصِلًا لهم».

---

(١) «مفردات القرآن» ص٣٢٨.

(٢) انظر بَسط هذه المسألة في «مغني اللبيب» ص٣٣٤.

جميعًا، وهذا مذهبُ الخليلِ وسِيبوَيْه. وعند الأخفشِ: أنها «لا» النافيةُ للجِنْس، زيدتْ عليها التاء، وخُصَّت بنفيِ الأحْيان. و﴿حِينَ مَنَاصٍ﴾ منصوبٌ بها، كأنك قلتَ: ولا حِينَ مناصٍ لهم. وعنه: أنَّ ما يَنتصِبُ بعدَه بفعلٍ مضمر، أي: ولا أرى حينَ مناصٍ ويرتفعُ بالابتداء، أي: ولا حينُ مناصٍ كائنٌ لهم، **وعندهما** أنَّ النصبَ على: ولاتَ الحِينُ حِينَ مناص، أي: وليس الحينُ حِينَ مناصٍ؛ والرفعَ على: ولاتَ حينُ مناص؛ حاصلًا لهم. وقُرِئ: (حينِ مناص) بالكسر، ومثلُه قول أبي زُبَيْدٍ الطائيِّ:

طَلبُوا صُلْحَنا ولاتَ أوانٍ فأجَبْنا أنْ لاتَ حِينِ بَقاءِ

فإن قلتَ: ما وجهُ الكسرِ في «أوان»؟ قلتُ: **شُبِّه بـ«إذ» في قوله:**

وأنتَ إذٍ صَحيحُ

قولُه: (**وعِندهُما**)، أي: عندَ الخَليلِ وسيبَوَيه. قالَ الزَّجّاج: أمّا مَن نصبَ فعلى أنها عَمِلت عَملَ «ليسَ». المعنى: وليسَ الوَقتُ حينَ مَناص. ومَن رَفعَ بها جَعلَ ﴿حِينَ﴾ اسم «ليسَ» وأضمرَ الخَبر، على معنى: ليسَ حينُ مَنجًى لنا، ومن خَفضَ جَعلها مَبنيةً مكسُورة لالتِقاءِ السّاكِنَين، والمعنى: ليسَ حينَ مَناصِنا، فلما قال: «ولاتَ أوان» جَعلهُ على معنى: «ليسَ أوانُنا»، فلمّا حَذفَ المُضافَ إليه بَنى على الوَقفِ ثمّ كَسرَ لالتِقاءِ السّاكِنَين، والكَسرُ شَبيهٌ بالخَطأِ عندَ البَصريين(١).

قولُه: (**أنْ لاتَ حيَنِ بَقاء**) أي: «إبقاء»، وضَع «البَقاء» موضع «الإبقاء»، كالعَطاءِ يُوضَعُ مَوضِعَ الإعطاء.

قولُه: (**شُبِّهَ بـ«إذ» في قولِه: وأنتَ إذٍ صَحيح**)، أوَّلهُ في «المطلع»:

نَهيتُــكَ عن طِلابِكَ أُمَّ عَمرٍو بعاقِبَة..........

قبلَه:

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٣٢٠).

في أنه زمانٌ قُطع منه المُضاف إليه وعُوِّض التنوين؛ لأنَّ الأصل: ولات أوانَ صُلْح. فإن قلتَ: فما تقولُ في ﴿حِينَ مَنَاصٍ﴾ والمُضافُ إليه قائم؟ قلتُ: نُزِّل قطعُ المضافِ إليه من مناص ـ لأنّ أصْلَه: حينَ مناصهم ـ منزلةَ قَطْعِهِ من حين؛ لاتّخاذِ المُضافِ والمضاف إليه، وجُعِلَ تنوينُه عِوَضًا من الضمير المحذوف، ثم بُنِيَ الحين **لكونِه مُضافًا إلى غير متمكّن**. وقُرئ: (ولاتِ) بكسر التاءِ على البناء، **كجَيْر**. فإن قلتَ: كيفَ يوقَفُ على «لاتَ»؟ قلت: **يُوقَفُ عليها بالتاء**، كما تَقِفُ على الفعل الذي تتَّصل

جَمالكَ أيُّهـا القَلبُ الجَريح سَتلقى مَن تُحِبُّ فتَستريحُ[١]

أي: نَهيتُكَ عن طِلابِكَ إيّاها بذِكرِ سُوءِ عاقِبة الهَوى وأنتَ إذ ذاك، أي: زَمانَ النَّهي، صَحيحُ القَلب فَلم تَقبَل نُصحي، ولم تَنتهِ بنَهيي، فلا حيلةَ بَعده، فحَذفَ ذلك ووَضعَ التَّنوينَ مَوضِعه، فَكسرَ المفتُوحَ تَشبيهًا بـ«إذ»؛ لأنهُ زَمانٌ مِثلُهُ فحَذفَ منه المُضافَ إليه.

قولُه: (**لِكَونهِ مُضافًا إلى غير مُتَمكِّنٍ**) قيل: الضَّميرُ في «لِكونهِ» راجِعٌ إلى «المناص»، لا إلى ﴿حِينَ﴾ ضَرُورةَ كَونِ المناصِ في «مَناصِهِم» مُضافًا إلى الضَّميرِ وهو غير مُتَمكِّن، ولكَ أن تَجعلَ الضَّميرَ للحين؛ لأنّ قَطعَ المُضافِ إليه كقَطعِ المُضاف، وإضافَتهُ إلى المبني كإضافتِه. قالَ صاحِبُ «التَّقريب»: وفيهِ نَظر؛ لأنّ الإضافَةَ إلى المُضمَرِ لا تُوجِبُ بناءهُ كَغُلامِك، وأمّا «إذ» فبِناؤهُ لإضافتِهِ إلى الجُملةِ فيُستَبقى بناؤهُ بعدَ حَذفِها.

قولُه[٢]: (**كجَير**) مَعناه: حقًّا، كذا جاءَت في كَلامِهِم مَكسُورًا[٣].

قولُه: (**يُوقَفُ عَليها بالتّاءِ**) قالَ أبو عَليٍّ[٤] في «الإغفال»: ينبَغي أن يَكُونَ الوَقفُ بالتّاء؛ لأنه لا خلافَ في أنّ الوَقفَ على الفِعلِ بالتّاء، والحَرفُ أشبَهُ بالفِعلِ مِنهُ بالِاسمِ مِن حيثُ إنّ الفِعلَ كانَ ثانيًا والاسمُ أوّلًا، فالحَرفُ أشبَهُ مِنهُ بالأوّل، وأيضًا إذا كانت هذه

(١) سبق تخريجه.

(٢) هذه الفقرة تقدَّمت في الأصول الخطية على التي قبلها، وأخّرناها إلى هنا مراعاة لـ«الكشاف».

(٣) ولتمامِ الفائدة انظر: «مغني اللبيب» ص١٦٢-١٦٣.

(٤) في النسخة (ط): «أبو البقاء»، وهو سَهو.

به تاءُ التأنيث. وأمّا الكسائيُّ فيَقِفُ عليها بالهاءِ، كما يَقِفُ على الأسماءِ المؤنَّثة. وأمّا قولُ أبي عُبيد: إنّ التاءَ داخلةٌ على حين: فلا وجهَ له. **واستشهادُه بأنَّ التاء مُلتزِقة بـ«حينَ» في الإمام: لا متشبَّثَ به**، فكم وَقعتْ في المصحفِ أشياءُ خارجةٌ عن قياسِ الخطِّ. والمناصُ: المَنْجا والفَوْت، يقالُ: ناصَه يَنُوصه؛ إذا فاته. واسْتَناصَ: طَلَبَ المَناص. قال حارثةُ بن بدر:

التّاءُ في بَعضِ اللُّغاتِ تترِكُ تاءً في الأسماءِ كما حَكاهُ سيبويهِ عن أبي الخَطّابِ وكما أنشَدَهُ أبو الحسن:

بَل جوزِ تَيْهاء كظَهرِ الحَجَفَتْ[1]

فأن تُترك في الحَرف ولا تُقلب أجدَر[2].

قولُه: (**واستِشهادُهُ بأنّ التّاءِ مُلتَزِقةٌ بـ﴿حِينَ﴾ في الإمام[3]: لا مُتَشبَّثَ بِهِ**)، وأنشدَ صاحِبُ «المطلع»:

العاطِفُــونَ تَحينَ مــا مِن عاطفٍ　　　والمُطعمونَ تَحينَ ما مِن مُطعِمِ[4]

قال المصنِّف: وإنّما لم تُغيَّر لأنه لو أُطلِقَ لأدّى إلى أمرٍ عظيم، فربّما غَيروا ما لا يجوزُ تغييرُه.

---

(١) انظر: «معاني القرآن» للأخفش (١: ٢٣٥) ومَطلعُ البيت من الرجز:

دارًا لليلى بعدَ حولٍ قد عَفَت

وقبلَه:

ما بالُ عَينٍ عن كَراها قد جَفَت　　　مُســبَلةٌ تَســتَنُّ لمّــا عَرَفَت

ولتمام الفائدة انظر: «تاج العروس» (حجف).

(٢) «الإغفال» (٢: ٥٢٢).

(٣) يعني المصحفَ الإمامَ الذي جُمِعَ في عهدِ عثمانَ رضوانُ الله عليه.

(٤) البيتُ لأبي وجزةَ السعدي كما في «تاج العروس» (عطف).

غَمْرُ الجِــرَاءِ إذا قَصَــرْتُ عِنَانَه بيَدِي استَناصَ ورَامَ جَرْيَ المِسْحَلِ

[﴿وَعَجِبُوٓاْ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٞ مِّنۡهُمۡۖ وَقَالَ ٱلۡكَٰفِرُونَ هَٰذَا سَٰحِرٞ كَذَّابٌ * أَجَعَلَ ٱلۡأٓلِهَةَ إِلَٰهٗا وَٰحِدًاۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَيۡءٌ عُجَابٞ﴾ ٤-٥]

﴿مُّنذِرٞ مِّنۡهُمۡ﴾: رسولٌ مِن أنفُسِهم، ﴿وَقَالَ ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾ ولم يقل: وقالوا؛ إظهارًا للغَضَبِ عليهم، ودلالةً على أنّ هذا القولَ لا يَجسُر عليه إلّا الكافرونَ المتوغِّلون في الكُفر، المنهمِكون في الغيِّ، الذين قال فيهم: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ حَقّٗا﴾ [النساء: ١٥١]، وهل ترى كُفرًا أعظمَ وجهلًا أبلغَ مِن أن يسمُّوا مَن صدَّقَه الله بوَحْيه كاذبًا، ويتعجَّبوا من التوحيد، وهو الحقُّ الذي لا يصحُّ غيرُه، ولا يتعجَّبوا من الشِّرك، وهو الباطلُ الذي لا وَجْهَ لصحَّته؟! رُوي: أَنّ إسلامَ عُمرَ رضي الله عنه فَرِحَ به المؤمنون فَرَحًا شديدًا، وشقَّ على قُريش، وبَلَغَ منهم، فاجتمَعَ خمسةٌ وعشرون نَفْسًا من صَناديدِهم، **ومَشَوْا إلى أبي طالب**، وقالوا: أنت شيخُنا وكَبيرنا، وقد عَلمْتَ

قولُه: (**غَمرُ الجِراءِ**) البَيت[1]، أي: كثير المُجاراة، واستَناص: طَلبَ النَّوصَ، أي: الفَوت، و«المِسحَلُ» حِمارُ الوَحش. يصِفُ فرَسًا. **الرّاغِب**: ناصَ إلى كذا: التَجأ إليه، وناصَ عَنه: ارتَدّ، يَنُوصُ نَوصًا، والمناص: الملجأ[2].

قولُه: (**ومَشوا إلى أبي طالِب**)، الحَديثُ مِن رِوايةِ الإمامِ أحمَدَ بنِ حَنبلٍ والتِّرمِذي عن ابنِ عبّاس، قال: مَرِضَ أبو طالِب، فجاءَت قُرَيشٌ وجاءَهُ النبي ﷺ وعِندَ أَبي طالبٍ مَجلِسُ رَجُل، فقام أبو جَهلٍ كي يَمنَعهُ مِنَ الجُلُوس فيه، قال: وشَكوهُ إلى أبي طالب، فقال: يا ابنَ أخي ما تُريدُ مِن قَومِك؟ قال: «أُريدُ مِنهُم كَلِمة تَدينُ لهم بها العرَبُ وتُؤَدّي إليهِمُ العَجَمُ الجِزية» قال: كلِمة واحِدة؟! فقال: «يا عَمِّ قُولُوا: لا إلهَ إلّا الله» فقالُوا: إلَهًا واحِدًا[3]؟! ما سَمِعنا بهَذا في المِلّة الآخِرة إن هذا إلّا اختِلاق، فنزَلَ فيهِمُ القُرآن[4].

---

(١) ذكره في «اللسان» (نوص) وعزاه لحارثة بن بدر، يعني الغُداني.

(٢) «مفردات القرآن» ص٨٢٩.

(٣) كذا في النسخ الخطية، والذي في «المسند»: «أجعل الآلهةِ إلهًا واحدا؟».

(٤) هو في «مسند الإمام أحمد» (٣٤١٩) وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنّف» (١٤: ٢٩٩) والنسائي =

ما فَعَلَ هؤلاءِ السُّفهاء - يريدون: الذين دَخَلُوا في الإسلام - وجئناك لتقضيَ بيننا وبينَ ابنِ أخيك، فاستَحضَرَ أبو طالبٍ رسولَ الله ﷺ، وقال: يا ابنَ أخي، هؤلاءِ قومُك يسألونك السؤال فلا تَمِلْ كلَّ المَيْل على قومك، فقال رسولُ الله ﷺ: «ماذا يَسألونني؟» قالوا: ارفُضْنا وارفُضْ ذِكْرَ آلهتِنا ونَدَعَك وإلٰـهَك، فقال عليه السلام: «أرأيتم إنْ أعطيتُكم ما سألتُم أمعطيَّ أنتم كلمةً واحدة تَملِكون بها العَرَبَ وتَدِينُ لكم بها العَجَم؟» فقالوا: نعم وعَشْرًا، أي: نُعطِيكَها وعَشْرَ كلماتٍ معها، فقال: «قولوا: لا إلٰه إلّا الله»، فقاموا، وقالوا: ﴿أَجَعَلَ ٱلْآلِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ عُجَابٌ﴾؟! أي: بليغٌ في العَجَب. وقُرِئ: (عُجَّاب) بالتشديد، كقوله تعالى: ﴿مَكْرًا كُبَّارًا﴾ [نوح: ٢٢] وهو أبلغُ من المخفَّف، ونظيرُه: كَريم وكُرَام وكُرَّام. وقولُه: ﴿أَجَعَلَ ٱلْآلِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا﴾ مِثْلُ قوله: ﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا﴾ [الزخرف: ١٩] في أنَّ معنى الجَعْلِ التصييرُ في القول على سبيلِ الدعوى والزَّعْم، كأنه قال: **أجَعَلَ الجماعةَ واحدًا في قوله**؛ لأنّ ذلك في الفِعْلِ مُحال.

قولُه: (**أجَعلَ الجماعةَ واحِدًا في قوله**)، أي: سَمّى الآلِهةَ إلَهًا واحِدًا، فالجَعلُ بمعنى: التَّصييرِ في القول، وبمعنى: التَّسمية؛ لأنّ هذا المعنى في الفعلِ مُحالٌ لا يَقدِرُ أحَدٌ أن يَجعل الجَماعةَ إنسانًا واحِدًا. قالَ الإمامُ بَعدَما نَقلَ كَلامَ المُصَنِّف، أقُول: إنّ مَنشأ التَّعجُّبِ مِن وجهَين: **أحَدُهُما**: أنّ القَومَ ما كانُوا أصحابَ نَظَرٍ واستِدلال، بل كانت أوهامُهُم تابِعةً للمَحسُوسات، فلمّا وجَدُوا في الشّاهِدِ أنّ الفاعِلَ الواحِدَ لا يَفي قُدرَتُهُ وعلمه بحِفظِ الخلائِق، قاسُوا الغائبَ على الشّاهد، فكذلِكَ المُجَسِّمةُ فإنّهم يقُولُون: لمّا كانَ كُلُّ مَوجُودٍ في الشّاهِدِ يَجِبُ أن يكُونَ جِسمًا مُتَحيِّزًا يجِبُ في الغائِب، وكذا قول المُعتَزِلةُ فإنّهم يقُولُون: إنّ الأمرَ الفُلاني قَبيحٌ منّا فيجِبُ أن يكُونَ قَبيحًا مِنَ الله تعالى.

والثّاني. أنّ أسلافَهُم لكثرَتِهم وقُوّة عُقُولِهم كانُوا مُطبِقينَ في الشِّرك، توَهَّمُوا أنّ كونَهُم

= في «السنن الكبرى» (١١٤٣٧) بإسنادٍ فيه مقال لأجلِ حال عبّاد بن جعفر، لم يوثّقه غير ابن حبّان على عادتِه في التساهل في توثيق المجاهيل.

[﴿وَٱنطَلَقَ ٱلْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ ٱمْشُوا۟ وَٱصْبِرُوا۟ عَلَىٰٓ ءَالِهَتِكُمْ ۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ يُرَادُ ۞ مَا سَمِعْنَا بِهَٰذَا فِى ٱلْمِلَّةِ ٱلْـَٔاخِرَةِ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا ٱخْتِلَٰقٌ﴾ ٦-٧]

﴿ٱلْمَلَأُ﴾: أشرافُ قُريش، يريد: وانطَلَقُوا عن مَجلسِ أبي طالبٍ بعدما بَكتهم رسولُ الله ﷺ بالجوابِ العَتيد، قائلين بعضُهم لبعض: ﴿ٱمْشُوا۟ وَٱصْبِرُوا۟﴾ فلا حيلةَ لكم في دفعِ أمْرِ محمّد، ﴿إِنَّ هَٰذَا﴾ الأمرَ ﴿لَشَىْءٌ يُرَادُ﴾ أي: يُريده الله تعالى ويَحكم بإمضائه، وما أراد الله كَوْنَه فلا مَردَّ له، ولا ينفعُ فيه إلا الصَّبر، أو: إنّ هذا الأمرَ لشيءٌ من نَوائبِ الدهر يُراد بنا، فلا انفِكاكَ لنا منه، **أو إنّ دِينَكم لشيءٌ يُراد،** أي: **يُطلَبُ ليؤخَذَ منكم وتُغلَبوا عليه.** و﴿أنْ﴾ بمعنى أي؛ **لأنّ المنطلِقِين عن مجلسِ التقاوُل** لا بدَّ لهم من أنْ يتكلَّموا ويتفاوَضوا فيما جرى لهم، فكان انطلاقُهم مضمَّنًا معنى

على هذه الحالِ مُحالٌ أن يكُونُوا مُبطِلينَ ويَكُونَ الإنسانُ الواحِدُ مُحِقًّا، فلعَمري لو كانَ التَّقليدُ حَقًّا لكانَت هذه الشُّبهة لازِمة[1].

قولُه: (**أو إنّ دينَكُم لشَيءٌ يُراد**)، تَبِعَهُ الإمامُ في الوُجُوهِ الثّلاثة. فإن قيل: مُقتَضى النَّظمِ أن يكُونَ المُشارُ إليه المشيَ والصَّبرَ على آلِهتِهم، أي: هذا هو المطلُوبُ الآن، ومِن ثمّ عقَّبُوهُ بقولِه: ﴿مَا سَمِعْنَا بِهَٰذَا فِى ٱلْمِلَّةِ ٱلْـَٔاخِرَةِ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا ٱخْتِلَٰقٌ﴾ إذ لو قيل: إنّ هذا لشيءٌ يُريدُهُ الله تعالى ويَحكُمُ بإمضائِه لم يَستقِم ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا ٱخْتِلَٰقٌ﴾؟ أُجيب: أنّ هذا القولَ صَدرَ عنهم مِن الحَسَد، كما نَصَّ عَليه المُصنِّف، ألا يرى كيفَ أردَفُوهُ بقولِه: ﴿أَءُنزِلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ﴾ أي: القُرآن؛ لأنّ القَومَ مُعانِدة.

قولُه: (**وتُغلبُوا عَليه**)، **الأساس**: غَلبتُهُ على الشَّيء: أخَذتَهُ منه، وهو مَغلُوبٌ عَليه. ويُقال: أيغلبُ أحَدُكُم أن يُصاحِبَ النّاسَ مَعرُوفًا؟ أي: أيَعجز؟

قولُه: (**لأنّ المُنطَلقينَ عن مَجلِسِ التَّقاوُل**) يعني: الواجِبُ أن يجعلَ ﴿أن﴾ مُفَسِّرة؛ لأنّ ﴿وَٱنطَلَقَ ٱلْمَلَأُ مِنْهُمْ﴾ مُتضَمِّنٌ لمَعنى القولِ على العادةِ المألُوفة، وإنّما قُلنا: المألُوفة؛

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٦: ٣٦٨).

القول. ويجوزُ أن يُرادَ بالانطلاق: الاندفاعُ في القول، وأنهم قالوا: امشُوا، أي: اكْثُروا واجتمعوا، من: مَشَتِ المرأة؛ إذا كَثُرتْ ولادتُها، ومنه: الماشيةُ؛ للتَّفَوُّل، كما قيل لها: الفاشِية، قال رسولُ الله ﷺ: «ضمُّوا فواشِيَكم». ومعنى ﴿وَٱصْبِرُواْ عَلَىٰٓ ءَالِهَتِكُمْ﴾: واصبِرُوا على عبادتِها والتمسُّكِ بها؛ حتى لا تُزالُوا عنها. وقُرِئ: (وانطلق الملأ منهم امشوا) بغير ﴿أَنِ﴾ على إضمارِ القول. وعن ابنِ مسعود: (وانطَلَقَ الملأُ منهم يَمشُون أنِ اصبروا). ﴿فِى ٱلْمِلَّةِ ٱلْءَاخِرَةِ﴾: في مِلّة عيسى التي هي آخرُ المِلَل؛ لأنّ النصارى يَدَّعونها وهم مُثَلِّثة غيرُ مُوَحِّدة. أو: في مِلّةِ قُريش التي أدركْنا عليها آباءَنا. أو: ما سَمِعْنا بهذا كائنًا في المِلّة الآخرة، على أنْ يُجعل ﴿فِى ٱلْمِلَّةِ ٱلْءَاخِرَةِ﴾ حالًا من ﴿هَٰذَا﴾، ولا يُعلقه بـ ﴿مَا سَمِعْنَا﴾ **كما في الوجهَيْن**. والمعنى: أنّا لم نسمعْ مِن أهلِ الكتاب ولا مِنَ الكُهّان أنه يَحدُث في المِلّةِ الآخرة توحيدُ الله. ما ﴿هَٰذَآ إِلَّا ٱخْتِلَٰقٌ﴾ أي: افتِعالٌ وكَذِب.

ليُعلمَ أن ليسَ المُرادُ أنّ «انطَلق» مُتضَمِّنٌ معنى القَول، نحو «إنّي أحمَدُ إليكَ فُلانًا»، ولا يجوزُ أيضًا أن يُقدَّرَ القَولُ بأن يُقال: ﴿وَٱنطَلَقَ ٱلْمَلَأُ مِنْهُمْ﴾ قائِلين: أنِ امشُوا؛ لأنّ ﴿أَنِ﴾ المُفسِّرة دافِعة لذلِك.

قال المُصَنِّفُ في قولِه تعالى: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ﴾ [المائدة: ١١٧]: أمّا فِعلُ القَولِ فَيُحكى بعدَهُ الكلامُ مِن غير أن يُوسَّطَ بينهما حَرفُ التَّفسير، لا نقولُ: ما قُلتُ لهم إلّا أنِ اعبُدُوا الله، ولكِن ما قُلتُ لهم إلّا اعبُدُوا الله(١). وقُلت: لأنّ المُفسِّرة تَقتضِي سبقَ المُبهَم لتُوضِّحَهُ وتُبيِّنَ أنّ المعني بهِ القَول، والقَولُ لا يَفتقِرُ إلى البيان.

قولُه: (**كما في الوجهين**)، يعني: الظرفَ كانَ مُعلّقًا بقولِه: ﴿سَمِعْنَا﴾ على أن يُرادَ بالمِلّةِ الآخرةِ مِلّةَ عيسى، أو مِلّة قُريشٍ على أن يُرادَ بها المِلّةَ المُتجدِدّة، وهي: ما جاءَ بها رسولُ الله ﷺ، يكون حالًا من اسمِ الإشارةِ أي: ما سمِعنا أن يتجدَّدَ مِثلُ هذه في المِلّة الآخرة؛ لأنّ الظرفَ حينئذٍ مُستقرّ وبيانٌ لاسمِ الإشارةِ وعلى الأوّلين كانَ لغوًا.

---

(١) انظر: (٥: ٥٤٣).

[﴿ أَءُنزِلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ مِنۢ بَيْنِنَاۚ بَلْ هُمْ فِى شَكٍّ مِّن ذِكْرِىۚ بَل لَّمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ * أَمْ عِندَهُمْ خَزَآئِنُ رَحْمَةِ رَبِّكَ ٱلْعَزِيزِ ٱلْوَهَّابِ * أَمْ لَهُم مُّلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَاۖ فَلْيَرْتَقُواْ فِى ٱلْأَسْبَٰبِ * جُندٌ مَّا هُنَالِكَ مَهْزُومٌ مِّنَ ٱلْأَحْزَابِ ﴾ ٨-١١]

أنكَروا أن يُختصَّ بالشَّرف مِن بين أشرافِهم ورُؤسائهم ويُنْزل عليه الكتابُ من بينهم، كما قالوا: ﴿لَوْلَا نُزِّلَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ ٱلْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ﴾ [الزخرف: ٣١]، وهذا الإنكارُ ترجمةٌ عمّا كانت تَغْلي به صدورُهم من الحَسَدِ على ما أُوتي مِنْ شرفِ النبوّة مِن بينهم. ﴿بَلْ هُمْ فِى شَكٍّ﴾ مِنَ القرآن، يقولون في أنفُسهم: إمّا وإمّا. وقولُهم: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا ٱخْتِلَٰقٌ﴾ كلامٌ مخالِفٌ لاعتقادهم فيه يَقولونه على سبيلِ الحَسَد. ﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ﴾ بعدُ، **فإذا ذاقُوه زالَ عنهم مـا بهم من الشكِّ والحَسَد** حينئذ، يعني: أنهم لا

قولُـه: (**فإذا ذاقوهُ زالَ عنهم مـا بهم من الشكِّ والحسد**)، يريدُ أنّ الاضـرابَ الثاني مُتعلِّقٌ بالكلامَين بمعنى: لما وبَّخَهم أولًا على ما بهم من الحسد وما تَغلي به صدورُهم على رسولِ الله ﷺ بما اختصَّ بشرفِ النبّوةِ مِن بينِهم، ثمّ على الشكِّ فيما لا شكَّ فيه ولا يحومُ حوله، جاءَ بتوبيخ أغلظَ مِنهما أي: بل لم يذوقوا عذابي بَعد، وإذا ذاقوه زالَ عنهم ما بهم من الحسدِ والشكِّ. والظاهرُ أنّ قوله تعالى: ﴿بَلْ هُمْ فِى شَكٍّ مِّن ذِكْرِى﴾ متّصلٌ بفاتحةِ السورة، أي: بـ﴿صٓۚ وَٱلْقُرْءَانِ ذِى ٱلذِّكْرِ﴾؛ لأنّهما حديثانِ في الذكرِ. ومن قولِه: ﴿وَعَجِبُوٓاْ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٌ﴾ إلى ههنا حديثٌ في النبوة، فيكونُ ﴿بَلْ﴾ إضرابًا عمّا أُثبتَ في الإضرابِ السابق كأنهُ لما قيل: أقسمتُ بـ﴿صٓۚ وَٱلْقُرْءَانِ ذِى ٱلذِّكْرِ﴾، أنّ صِدقَه ظاهِر وحقيقتُه مكشوف ﴿ بَلِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فِى عِزَّةٍ﴾: في عنادٍ واستكبارٍ عن الإذعانِ لذلك، وفي شقاقٍ لله ولرسولِه، ثم عقّب بقوله: ﴿وَعَجِبُوٓاْ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ﴾ مُستطردًا، وبيّن تَعجُّبهم بقولِه: ﴿ أَجَعَلَ ٱلْءَالِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا﴾ بناءً على التقليد، ثمّ بقوله: ﴿أَءُنزِلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ مِنۢ بَيْنِنَا﴾ بناءً على الحسد، فُهِمَ مِن ذلك: أنّهم مُتردِّدون في أنفُسِهم في أنّ القرآن: إمّا حقٌّ وإمّا باطلٌ كما قال: يَقولونَ في أنفُسِهم: إمّا وإما، فحين نَظروا إلى نَظمِهِ وإعجازِه قالوا: حَقّ، وحين نَظَروا إلى التقليدِ إلى أنّهم أحقُّ به منه قالوا: هو باطل، فأضربَ الله تعالى عن إثباتِ العزّةِ والشقاقِ بقولِه:

يُصدِّقون به إلّا أنْ يَمسَّهم العذابُ مضطرِّين إلى تَصْديقه. ﴿أَمْ عِندَهُمْ خَزَآئِنُ رَحْمَةِ رَبِّكَ﴾ يعني: ما هم بمالكي خزائنِ الرحمة حتى يُصيبوا بها مَن شاؤُوا ويَصرِفُوها عمَّن شاؤوا، ويتخيَّروا للنبوّة بعضَ صَناديدهم، **ويترفَّعوا بها عن محمّدٍ عليه السلام**. وإنما الذي يَملِكُ الرحمةَ وخزائنَها **العزيزُ القاهر على خَلْقِه**، الوهّابُ الكثيرُ المواهبِ المُصِيبُ

﴿بَلْ هُمْ فِى شَكٍّ مِّن ذِكْرِى﴾، وحين كانَ بناءُ الشكِّ على شُبهةٍ ركَيكةٍ ومُقدِّمةٍ واهيةٍ لا تقاوِمُ ذلك اليقين، أضربَ عنه بقوله: ﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ﴾. ثمّ جيءَ بإضرابٍ آخرَ على أسلوبٍ غيرِ الأولِ وهو قوله: ﴿أَمْ عِندَهُمْ خَزَآئِنُ رَحْمَةِ رَبِّكَ﴾. وقال الزجاج: وجهُ اتصالِ ﴿أَمْ﴾ عندَهم بقولِه: ﴿أَءُنزِلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ﴾ هو: أنّهم لمّا حسَدوا النبيَّ ﷺ بما آتاهُ الله من فَضلِ النبوة أعلمَ الله تعالى أنّ المُلكَ له، والرسالةَ إليه يَصطفي مَن يشاء ويُؤتي المُلكَ من يَشاءُ ويُنزِلُ الرحمةَ على مَن يشاء(١).

وقلتُ: إلى معنى هذا الترقّي يَنظُر قَول مَن قال:

ألا قُل لِمن ظَلَّ لي حاسدًا … أتَدري على مَن أساتَ الأدب؟
أسـاءتَ علـى الله في حُكمِه … لأنّك لم تَرضَ لي ما وهَب(٢)

قولُه: (**ويترفَّعوا بها عن محمدٍ صلوات الله عليه**)، **الجوهري**: الرَّفعُ: خِلافُ الوَضع، رفعتُه فارتفع، ورُفِعَ رفعةً، أي: ارتفعَ قَدرُه.

قوله: (**العزيزُ القاهرُ على خلقه**)، المتصرِّف في مُلكِهِ كيف يشاء، ليسَ لأحدٍ أن يمنَعه من ذلك يهَبُ لمن يشاءُ ما يشاء، ولذلك أردَف بقولِه: ﴿أَمْ لَهُم مُّلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾. وأما معنى المبالغةِ في ﴿ٱلْوَهَّابِ﴾: فراجعٌ إلى خَطرِ المَوهِبة وعِظَمِها، وهي: النبوّة. هذا أنسبُ مما قال: «﴿ٱلْوَهَّابِ﴾: الكثيرِ المواهبِ» إلى آخره. وفيه: أنّ النبوةَ ليسَت بمُكتسبةٍ، بل هي مَوهِبةٌ ربّانيةٌ يختصُّ بها مَن يشاءُ من عبادِه، وأنّ قولَه: يَقسِمُها على ما تقتضيه حكمتُه وعدالته اعتزالٌ خَفيٌّ.

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٣٢٢).

(٢) البيتان لمنصور الفقيه. انظر: «محاضرات الأدباء» (١: ٣١٣).

بها مواقعَها، الذي يَقسِمها على ما تَقْتضيه حِكْمتُه وعَدْلُه، كما قال: ﴿ أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَۚ نَحْنُ قَسَمْنَا ﴾ [الزخرف: ٣٢]، **ثم رَشَّحَ** هذا المعنى فقال: ﴿ أَمْ لَهُم مُّلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ حتى يتكلَّموا في الأُمورِ الربَّانيّة والتدابيرِ الإلهيّة التي يَختصُّ بها ربُّ العِزّة والكبرياء؟! ثم تهكَّمَ بهم غايةَ التهكُّم فقال: فإنْ كانوا يَصلحونَ لتدبيرِ الخلائقِ والتصرُّفِ في قِسْمة الرحمة، وكانت عِندَهم الحِكْمةُ التي يميِّزون بها بين مَن هو حَقِيقٌ بإيتاء النبوَّة دونَ مَن لا تحقُّ له ﴿فَلْيَرْتَقُواْ فِى ٱلْأَسْبَٰبِ ﴾: **فليَصعَدُوا في المَعارِجِ والطُّرق التي يُتوصَّل بها إلى العَرْش، حتى يستَوُوا عليه** ويدبِّروا أمْرَ العالم وملكوتَ الله، ويُنزِلوا الوَحْيَ إلى مَن يَختارون ويَستصوِبون، ثم خسَأهم خَسْأةً عن ذلك بقوله: ﴿جُندٌ مَّا هُنَالِكَ مَهْزُومٌ مِّنَ ٱلْأَحْزَابِ ﴾ يريد: **ما هم إلّا جُندٌ مِنَ الكفّارِ**

قولُه: (**ثُمّ رشَّح**)، أي: ربّى، **الجوهَري**: فُلانٌ يُرشَّحُ للوِزارة، أي: يُربّى ويُؤهّلُ لها، ومِنهُ التَّرشيحُ في الاستِعارة. وخُلاصَتُه: أنهُ ترقّى مِنَ الإضرابِ الأوّلِ وتمّمَ ما أفادَهُ مِنَ المُبالغة، فإنّ قولَه: ﴿ أَمْ عِندَهُمْ خَزَآئِنُ رَحْمَةِ رَبِّكَ ٱلْعَزِيزِ ٱلْوَهَّابِ ﴾ أفادَ تقريرًا بأنّ الله العزيز الوهاب وضعَ عندَهُم خزائنهُ وأمرَهُم أن يَقسِمُوها على مَن أرادُوا، فإن قولَه: ﴿ أَمْ لَهُم مُّلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَاۖ فَلْيَرْتَقُواْ فِى ٱلْأَسْبَٰبِ ﴾ دلَّ على: اتِّصافِهِم بِصفة الرُّبُوبيّة واستِقلالِهم بالمالِكيّةِ تهكُّمًا، انظُر إلى هذا التَّغليظِ في شأنِ الحاسِدِ وحَسدِه.

قولُه: (**فليَصعَدُوا في المعارِجِ والطُّرُقِ التي يُتوَصَّلُ بها إلى العَرشِ حتّى يستَوُوا عليه**)، **الانتِصاف**: الاستِواءُ المنسوب إلى الله ليسَ مِمّا يُتوَصَّلُ إليه بالصُّعُودِ في المعارِجِ، فليسَ استِواؤُهُ استقرارًا، بل لمّا خَلقَ الله الخَلقَ فعلَ فيهِ فِعلًا سمّاهُ استِواء، وعِبارة الزَّمخشَري هاهُنا ليسَت بجيِّدة(١).

وقُلت: ما أحسنَ عِبارتهُ لو تأمّلَ فيه!

قولُه: (**ما هُم إلّا جُندٌ مِنَ الكُفّار**)، هذا يُشعِرُ بأنّ ﴿مَا﴾ مزيدة، والتّنكيرُ للتّفخيم، وفيها معنى الِاستِعظام، لكِنّ حاصِلَ الكلامِ ودلالةَ المقامِ مُؤذِنانِ بالتّحقير، وإليه الإشارةِ

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٤: ٧٥).

المتحزِّبين على رُسل الله، مهزومٌ مكسور عمّا قَريب، فلا تُبالِ بما يقولون، ولا تكترثْ لِما به يَهذون. و﴿مَّا﴾ مَزيدة، وفيها معنى الاستِعْظام، كما في قولِ امرئ القَيْس:

وحَديثٌ ما على قِصَرِهْ

إلّا أنه على سبيلِ الهُزء. و﴿هُنَالِكَ﴾ إشارةٌ إلى حيثُ وَضَعوا فيه أنفُسَهم مِنَ الانتِدابِ لمِثْل ذلك القولِ العظيم، مِنْ قولِهم لمن يَنتدِبُ لأمر ليس مِنْ أهله: **لستَ هنالِكَ.**

بقولِه: «إلّا أنهُ على سَبيلِ الهُزْء» قالَ أبو البَقاء: قولُه تعالى: ﴿جُندٌ﴾ مُبتدأٌ، و﴿مَّا﴾ مَزيدة، و﴿هُنَالِكَ﴾ نَعتٌ، و﴿مَهْزُومٌ﴾ الخَبر. ويجوزُ أن يكُون ﴿هُنَالِكَ﴾ ظَرفًا لـ﴿مَهْزُومٌ﴾، و﴿مِّنَ ٱلْأَحْزَابِ﴾ يجوزُ أن يكُونَ نَعتًا لـ﴿جُندٌ﴾ وأن يتعَلّقَ بـ﴿مَهْزُومٌ﴾، وأن يكُونَ نعتًا لـ﴿مَهْزُومٌ﴾[(١)].

قولُه: (وحَديثٌ ما على قِصَرِه)، أي: حَديثٌ عَظيمٌ على قِصَرِه، وهو مُستَشهِدٌ لِلاستِعظام، وفي بعضِ الحواشي عن المُصنِّفِ: أوّلُه:

وحديثُ الرَّكْبِ[(٢)] يومَ هُنا[(٣)]

يُريدُ اليومَ الأوّل. قالَ الأصمَعي: يومٌ مَعرُوفٌ وما حَسِبُوا، أي: هو لنا سارٌّ[(٤)] على قِصَرِه، كأنهُ قال: وحَديث، أي: حَديثٌ يَعُمُّني بالحُسن، ولو حَذف ﴿مَّا﴾ اختلَّ هذا المعنى، والتَّنكيرُ وإن أفادَ تَعظيمًا لكِنّ الشّياعَ المُستَفادَ مِن ﴿مَّا﴾ كالنَّصِّ على هذا المعنى.

قولُه: (مِنَ الانتِداب)، **الأساس:** تكَلَّمَ فانتدبَ لهُ فلان؛ إذا عارَضه، ونُدِبَ لكذا، أو إلى كذا، فانتدبَ له.

قولُه: (لستَ هُنالِك)، أي: ليسَ هذا مِمّا يَليقُ بأمثالِك؛ لأنّكَ أحطُّ مَنزِلةً مِن أن

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٩٨).

(٢) في الأصول الخطية: «وحيث ركب»، ولا يستقيم.

(٣) لامرئ القيس في «ديوانه» ص١٠١.

(٤) سقط لفظ «سارّ» من النسخة (ح).

....

تُباشِرَه. ومِنهُ حَديث الشَّفاعة في الصَّحيحَينِ وقولُ الأنبياء: «لستُ هُناكم»[١] ومِنهُ حَديث النَّبيذ: «تعَدّى طورَه»، أي: جاوزَ حَدَّهُ وحالهُ الذي يَخُصُّه. ذَكرَهُ صاحِبُ «النِّهاية»، فظَهرَ أنّ ﴿هُنَالِكَ﴾ هُنا كِنايةٌ عن تَحقيرِ شأنِهم، ولِهذا قال: ﴿هُنَالِكَ﴾ إشارة إلى حيثُ وضَعُوا فيهِ أنفُسَهُم مِنَ الانتِدابِ لِمثلِ ذلك القَولِ العَظيم، يَعني: ﴿وَقَالُواْ لَوۡلَا نُزِّلَ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانُ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ ٱلۡقَرۡيَتَيۡنِ عَظِيمٍ﴾ [الزخرف: ٣١]، والذي يستَدعي هذا التفسير مُراعاةُ النَّظم[٢]؛ لأنّ قَولهُم ذلك اقتَضى أن يُقال فيهِم: ﴿أَمۡ عِندَهُمۡ خَزَآئِنُ رَحۡمَةِ رَبِّكَ﴾ ﴿أَمۡ لَهُم مُّلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ وأن يُرفعَ مِن قَدرِهِم إلى أوجِ أعلى عِلّيِّينَ تهكُّمًا ثمّ يُحطُّ إلى حَضيضِ أسفَلِ السّافِلِينَ استِخفافًا، وعلى الأوّلِ الإشارةُ بقولِه: «يُتوَصَّلُ بها إلى العَرشِ حتّى يستَوُوا عَليه» وإلى الثّاني بقولِه: «ثُمّ خسأهُم خَسأةً»، أي: زَجرَهُم زَجرَ الكَلب.

فإن قُلت: قولُه: «﴿هُنَالِكَ﴾ إشارة إلى حيثُ وضَعُوا فيهِ أنفُسَهُم» كيفَ يَلتَئِمُ مع قولِه: «ما هُم إلا جُندٌ مِنَ الكُفّارِ المُتجَرِّئينَ على رَسُولِ الله مَهزُومٌ مَكسُورٌ عمّا قَريب»، وكانَ الهَزمُ والكَسرُ يومَ بَدر، وذلكَ يَقتَضي أن يكُونَ المُشارُ إليه يومَ بَدرٍ، على أنّ المُفسِّرينَ صَرَّحُوا به؟

قال الواحِدي: المُشارُ إليه بقولِه ﴿هُنَالِكَ﴾: يومُ بَدرٍ ومَصارِعُهُم[٣]. وقال الإمام: قيل: يومُ بَدر، وقيل: يَومُ الخَندَق. والأصوَبُ عِندي: يَومُ فَتحِ مَكّة؛ لأنّهُم حينئذٍ انهزَمُوا في مَوضِعٍ تكلَّمُوا فيهِ بهذِهِ الكلِمات[٤].

قُلت: الالتِئامُ على تأويلِهِ سَهل؛ لأنهُ قال: هؤلاءِ الحمقى الّذينَ وضعُوا أنفُسَهُم فيما هُم ليسُوا مِن أهلِهِ تراهُم مَهزومينَ مَكسورينَ عن قريب، فمِن أينَ لهمُ التَّدابيرُ الإلهيةُ والتَّصرُّفُ في الأُمُورِ الرَّبانية؟! ولا تكتَرِث بقولِهم ولا تُبالِ بهم، فجَعلُ الانتِدابِ لِمثلِ ذلك القَولِ عِلّة للهزمِ لا يُنافي إرادةَ الهزمِ يومَ بَدرٍ مَثلًا.

---

(١) أخرجه البخاري (٤٤٧٦) ومسلم (١٩٣) وغيرهما من حديثِ أنسٍ رضي الله عنه.

(٢) في النسخة (ط): «النظير».

(٣) «التفسير الوسيط» للواحدي (٣: ٥٤١).

(٤) «مفاتيح الغيب» (٢٦: ٣٧٠).

[﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَعَادٌ وَفِرْعَوْنُ ذُو الْأَوْتَادِ * وَثَمُودُ وَقَوْمُ لُوطٍ وَأَصْحَابُ لْـَٔيْكَةِ أُولَٰئِكَ الْأَحْزَابُ * إِن كُلٌّ إِلَّا كَذَّبَ الرُّسُلَ فَحَقَّ عِقَابِ * وَمَا يَنظُرُ هَٰؤُلَاءِ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً مَّا لَهَا مِن فَوَاقٍ﴾ ١٢ ـ ١٥]

﴿ذُو الْأَوْتَادِ﴾ أصلُه مِنْ ثَباتِ البيت المُطنَّب بأَوْتاده، قال:

والبَيْتُ لا يُبتَنَى إلَّا على عَمَدٍ ولا عِـمادَ إذا لم تُـرْسَ أوتادُ

فاستُعير لثباتِ العزِّ والمُلك واستقامةِ الأَمْر، كما قال الأسود:

في ظِلِّ مُلْكٍ ثابِتِ الأوتادِ

وقيل: كان يَشْبَح المُعذَّبَ بين أربعِ سَوارٍ: كلُّ طَرَف مِن أطرافه إلى ساريةٍ مضروبٌ فيه وَتدٌ مِن حَديد، ويتركه حتى يموت. وقيل: كانَ يمدُّه بين أربعةِ أوتادٍ في الأرض، ويُرسِل عليه العقاربَ والحيّات. وقيل: كانت له أوتادٌ وحِبال يُلعَب

قولُه: (والبَيتُ لا يُبتنى)، البَيت[1]، «لم تُرْسَ»: لم تُثْبَتْ، وكُلُّ ثابتٍ فهُو راس.

قولُه: (في ظِلِّ مُلكٍ ثابتِ الأوتاد)، قَبله:

مـاذا أُؤمِّلُ بعـدَ آلِ مُحَرِّقٍ تـرَكُـوا مَنازِلهم وآلِ إيادِ؟
جَرَتِ الرّياحُ على مَقرِّ ديارِهِم فكأنّهُم كـانُـوا على ميعاد
ولقد غَنوا فيها بأنعَمِ عيشـةٍ في ظِلِّ مُلكٍ ثـابتِ الأوتـادِ
فإذا النَّعيـمُ وكُلُّ ما يُلهى بهِ يومًا يَصيرُ إلى بِـلًى ونَفادِ[2]

«غَنَوا» أي: أقامُوا.

قولُه: (يَشْبَحُ المُعذَّب)، الأساس: شَبحَ الإهاب: مَدَّهُ بينَ الأوتاد، وشَبَّحَهُ بينَ العُقابَين.

(١) للأفوه الأودي في «ديوانه» ص١٠، ضمن كتاب «الطرائف الأدبية» صَنعة الميمني الراجكوتي.
(٢) سبق تخريج الأبيات من شعر الأسود بن يعفر النهشلي.

بها بين يدَيْه. ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلْأَحْزَابُ﴾: قصد بهذه الإشارةِ الإعلامَ بأنَّ الأحزابَ الذين جُعل الجُندُ المهزوم منهم هُمْ هُمْ، وأنهم هُمُ الذين وُجِدَ منهم التَّكذيب. ولقد ذَكَرَ تكذيبَهم أوّلًا في الجُمْلة الخبريةِ على وجهِ الإبهام، ثم جاء بالجملةِ الاستثنائية فأوضَحَه فيها: بأنَّ كلَّ واحدٍ من الأحزاب كذَّب جميعَ الرُّسل؛ لأنّهم إذا كذَّبوا واحدًا منهم فقد كذَّبوهم جميعًا. وفي تكريرِ التكذيب، وإيضاحِه بعد إبْهامه، والتنويعِ في تكريره بالجُملة الخَبَرِيّة أوّلًا وبالاستثنائية ثانيًا، وما في الاستثنائيةِ من الوضع على وجهِ التوكيد والتخصيص: أنواعٌ من المبالغة المُسجِّلةِ عليهم باستِحْقاقِ أشدِّ

قولُه: (هُم هُم)، يعني: أنّ المُشارَ إليه بقولِه: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلْأَحْزَابُ﴾ السّابِقُ وهو جِنسُ الأحزاب، يدُلُّكَ عليهِ وُجُوه:

أحدُها: قولُه: «مِنَ الكُفّارِ المُتحزِّبينَ على رُسُلِ الله»، و«مِن» للتَّبعيض.

وثانيها: قولُه: «ثُمّ جاءَ بالجُملةِ الاستِثنائيةِ فأوضحَهُ بها»، بأنّ كُلَّ واحِدٍ من الأحزابِ كذَّبَ جميعَ الرُّسُل.

وثالِثُها: قولُه: «ويجوزُ أن يكُونَ إشارة إلى جميعِ الأحزاب»، أي: الأحزابِ المذكُورةِ في قولِهِ تعالى: ﴿قَوْمُ نُوحٍ وَعَادٌ وَفِرْعَوْنُ ذُو ٱلْأَوْتَادِ ۝ وَثَمُودُ وَقَوْمُ لُوطٍ وَأَصْحَٰبُ لْـَٔيْكَةِ ۚ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلْأَحْزَابُ﴾ ولِما أنّ أسماءَ الإشارةِ تَقتضي أن يكونَ المُشارُ إليه محسُوسًا أو في حُكمِ المحسُوس، قال: لاستِحضارِهِم بالذِّكرِ أو لأنّهُم كالحُضُورِ عندَ الله.

قال صاحِبُ «الانتِصاف»: كرر لفظُ الأحزابِ في الموضِعَين؛ تنبيهًا على أنّ الأوّلينَ والآخِرينَ مِن وادٍ واحِدٍ في التَّحزُّبِ على الأنبياء[1].

قولُه: (في الجُملةِ الخبريّة)، وهي: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلْأَحْزَابُ﴾ لم يُرِد بها الخَبَريّةَ التي في مُقابلةِ الطَّلبية؛ لأنّ الجُملةَ الاستِثنائيةَ أيضًا خَبرية، بل يُرادُ بها مُطلقُ الإخبارِ عن المعنى الواقِع، فإنّهُ في مُقابلة الاستِثنائي.

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٤: ٧٦).

العقاب وأبْلغِه. ثم قال: ﴿فَحَقَّ عِقَابِ﴾ أي: **فوَجَبَ لذلك أنْ أُعاقِبَهم** حقَّ عقابهم. ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾: أهلُ مكّة، ويجوزُ أن يكونَ إشارةً إلى جميعِ الأحزاب؛ **لاستِحْضارِهم بالذِّكر**، أو لأنهم كالحُضور عندَ الله. والصَّيحة: النَّفْخة، ﴿مَّا لَهَا مِن فَوَاقٍ﴾ - **وقُرِئ بالضمِّ** - ما لها مِن توقُّفٍ مِقْدارَ فُواق؛ وهو ما بين حَلْبَتَي الحالبِ ورضعتَي الراضع. يعني: إذا جاء وقتُها لم تستأخِرْ هذا القَدْرَ من الزمان، كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَـْٔخِرُونَ سَاعَةً﴾ [النحل: ٦١]، وعن ابنِ عبّاس: ما لها مِن رُجوعٍ وتَرْداد، مِن:

قولُه: (**أي: فوجبَ لذلكَ أن أُعاقِبَهُم**)، يُريدُ أنّ الفاءَ في قولِه: ﴿إِن كُلٌّ إِلَّا كَذَّبَ ٱلرُّسُلَ فَحَقَّ عِقَابِ﴾ جَزاءُ شَرطٍ مَحذُوف، وتقديرُه: أنّ هؤلاءِ الجُندَ المهزُومَ مِن أهلِ مَكّةَ هُم مِن جُملةِ الأحزاب، وحُكمُهُم حُكمُهُم في أنّهُم لمّا كذّبُوا الرُّسُلَ استَوجبُوا العِقاب.

قولُه: (**لاستِحضارِهِم بالذِّكر**)، كما فعَلَ الفرَزدَقُ في قولِه:

أولئِـــكَ آبائي فجِئني بمِثلِهِم إذا جَمَعَتنا يا جَريرُ المجامِعُ[1]

أحضرَهُم في مُشاهدةِ جَرير، ثمّ أشارَ إليهِم كما يُشارُ إلى المحسُوسين.

قولُه: (**وقُرِئ بالضَّمِّ**)، حمزةُ والكِسائيّ: «فُواق» بضَمِّ الفاء، والباقُونَ: بفتحِها[2]. قال مُحيي السُّنّة: فرّقَ بَعضُهُم بينَ الفَتحِ والضَّم، قالَ الفرّاءُ وأبُو عُبَيدة: الفَتحُ بمعنى الرّاحةِ والإفاقة، كالجوابِ مِن الإجابة، مِن إفاقةِ المريض. والضَّمُّ ما بينَ الحَلبتين، وهو أن تُحلبَ النّاقةُ ثمّ تُترَكَ ساعةً حتّى يجتمِعَ اللَّبَنُ ثمّ تُحلب. وقيلَ أيضًا: هُما مُستَعارانِ مِنَ الرُّجُوع؛ لأنّ اللَّبَنَ يعُودُ إلى الضَّرعِ بينَ الحَلبتين، وإفاقةُ المريضِ رُجُوعُهُ إلى الصِّحّة، وعليهِ قولُ ابنِ عبّاس[3].

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) وهي لغة جيّدةٌ عالية. أفاده الفرّاء في «معاني القرآن» (٢: ٤٠٠) ولِتمام الفائدة انظر: «حجّة القراءات» ص٦١٣.

(٣) «معالم التنزيل» (٧: ٧٤) ولِتمام الفائدة انظر: «مجاز القرآن» لأبي عُبيدة (٢: ١٧٩).

أفاقَ المريضُ؛ إذا رجع إلى الصحَّة. وفُوَاق الناقةِ: ساعة يَرجِعُ الدرُّ إلى ضَرْعها، يريد: أنها نفخةٌ واحدة فحسبُ لا تُثَنَّى ولا تُرَدَّد.

[﴿وَقَالُواْ رَبَّنَا عَجِّل لَّنَا قِطَّنَا قَبْلَ يَوْمِ ٱلْحِسَابِ﴾ ١٦]

القِطُّ: القِسْط من الشيء؛ لأنه قطعةٌ منه، مِن قَطَّه؛ إذا قَطَعَه. ويقال لصَحيفة الجائزة: قِطّ؛ لأنها قِطْعة من القِرْطاس، وقد فُسِّر بهما قولُه تعالى: ﴿عَجِّل لَّنَا قِطَّنَا﴾ أي: نَصِيبَنا مِنَ العذاب الذي وَعدتَه، كقوله تعالى: ﴿وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِٱلْعَذَابِ﴾ [الحج: ٤٧]، وقيل: ذَكَرَ رسولُ الله ﷺ وَعْدَ الله المؤمنين الجنَّـةَ؛ فقالوا على سبيلِ الهُزْء: عَجِّلْ لنا نصيبَنا منها. أو: عجِّلْ لنا صحيفةَ أعمالِنا نَنظُرْ فيها.

[﴿ٱصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ وَٱذْكُرْ عَبْدَنَا دَاوُۥدَ ذَا ٱلْأَيْدِ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ * إِنَّا سَخَّرْنَا ٱلْجِبَالَ مَعَهُۥ يُسَبِّحْنَ بِٱلْعَشِيِّ وَٱلْإِشْرَاقِ * وَٱلطَّيْرَ مَحْشُورَةً كُلٌّ لَّهُۥٓ أَوَّابٌ * وَشَدَدْنَا مُلْكَهُۥ وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْحِكْمَةَ وَفَصْلَ ٱلْخِطَابِ﴾ ١٧-٢٠]

فإن قلتَ: كيف تَطابَقَ قولُه: ﴿ٱصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ﴾ وقولُه: ﴿وَٱذْكُرْ عَبْدَنَا دَاوُۥدَ﴾ حتى عُطِفَ أحدُهما على صاحبه؟ قلتُ: كأنه قال لنبيِّه عليه السلام: اصبرْ على ما يقولون، وعظِّمْ أمْرَ معصيةِ الله في أعيُنِهم بذِكْرِ قصّةِ داود؛ وهو أنه نبيٌّ من أنبياء الله تعالى قد أَوْلاه ما أولاه مِنَ النبوَّةِ والمُلك؛ لكرامتِه عليه وزُلفَته لديه، ثم زَلَّ زلّةً فبَعَثَ إليه الملائكةَ ووبَّخه عليها، على طريقِ التمثيل والتَّعريض، حتى فَطن لِما وقع فيه، فاستغفَرَ وأناب، ووُجِدَ منه ما يُحكى مِن بكائه الدائمِ وغمِّه الواصب، ونَقش جِنايته

قولُه: (القِطّ: القِسطُ مِنَ الشَّيء)، واشتِقاقُ القِطِّ مِن: قطَطتُ، أي: قَطعت، وكذلِكَ النَّصيبُ إنّما هو القِطعة مِنَ الشيء، والقِطعُ والقِطعة بمعنى: المقطُوع، غير أنّ القِطعَ غَلبَ في اللَّيل(١).

---

(١) وقد سبق بيانُه عند تفسير قوله تعالى: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ ٱلَّيْلِ﴾ [هود: ٨١].

في بطنِ كفِّه حتى لا يزالَ مُجدِّدًا للنّدَمِ عليها، فما الظنُّ بكم مع كُفرِكم ومَعاصيكم؟ **أو قال له ﷺ: اصبرْ** على ما يقولون، وصُنْ نفْسَك وحافِظْ عليها أن تَزِلَّ فيما كُلِّفْتَ مِن مُصابرتِهم وتحمُّلِ أذاهم، واذكُرْ أخاكَ داودَ وكرامَته على الله كيف زلَّ تلك الزلَّة اليَسيرة فلقِيَ من توبيخ الله وتَظليمِه ونسبتِه إلى البغيِ ما لقي. ﴿ذَا ٱلْأَيْدِ﴾: ذا القوَّةِ في الدِّين **المُضطَلِع** بمشاقِّه وتكاليفِه؛ كانَ على نهوضِه بأعباء النبوّة والمُلك يصومُ يومًا ويُفطر يومًا، وهو أشدُّ الصوم، ويقومُ نصفَ الليل. يقال: فلانٌ أَيِّدٌ، وذو أَيْدٍ، وذو آد. وإيادُ كلِّ شيء: ما يتقوّى به. ﴿أَوَّابٌ﴾: توّابٌ رجّاع إلى مَرْضاةِ الله. فإن قلتَ: ما دلَّك على أنَّ الأيدِ القوَّةُ في الدِّين؟ قلتُ: **قولُه تعالى:** ﴿إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ﴾؛ **لأنه تعليلٌ لذي الأَيْد**، ﴿وَٱلْإِشْرَاقِ﴾: ووقتِ الإشْراق؛ وهو حِينَ تُشرق الشمسُ، أي: تضيء ويَصفُو

قولُه: (**أو قالَ لهُ**[1] ﷺ: ﴿ٱصْبِرْ﴾)[2]، جَوابٌ آخر، فعلى الأوّل «واذكُر» محمُول على الذِّكرِ اللِّساني، وعلى هذا على القَلبي. **الجوهَري**: وذكرتُ الشَّيءَ بعدَ النِّسيان: ذكرتُهُ بلِساني وبِقلبي.

قولُه: (**المُضطَلِع**)، **الجوهَري**: فُلانٌ مُضطَلِعٌ بهذا الأمر، أي: قَوي عليه، مُفتَعِل، مِنَ الضَّلاعة.

قولُه: (**قولُه تعالى:** ﴿إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ﴾؛ **لأنه تَعليلٌ لذي الأيد**)، لأنّ ﴿ذَا ٱلْأَيْدِ﴾ يَحتمِلُ أن يكُونَ في الجسم لقولِه تعالى: ﴿وَأَلَنَّا لَهُ ٱلْحَدِيدَ﴾ [سبأ: ١٠]. وأن يكُونَ في الدّين، فلمّا جيءَ بقولِه: ﴿إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ﴾ أعلمَ أنّ المُراد: القُوّة في الدّين. قالَ صاحِبُ «التَّقريب»: وفيهِ نظر؛ إذ الأوّابُ مُطلقٌ أيضًا كالأيد.

قُلت: مُطلقٌ مِن حيثُ نفسُه، لكن مُقيَّدٌ بالنِّسبةِ إلى الموصُوف؛ لأنّ النبيّ ﷺ إذا وُصِفَ بهِ دلَّ على أنهُ رَجّاعٌ إلى الله تعالى.

---

(١) سقط لفظ: «له» من النسخة (ط).

(٢) سقط لفظ: «اصبر» من النسخة (ح).

شعاعُها، وهو وقتُ الضُّحى، وأمّا شروقُها فطلوعُها، يقال: شرقتِ الشمسُ، ولمّا تُشرِقْ. **وعن أمِّ هانئ**: دَخَلَ علينا رسولُ الله ﷺ، فدَعا بوَضوء، فتوضّأ ثم صلّى صلاةَ الضُّحى، وقال: «يا أمَّ هانئ، هذه صلاةُ الإشراق». وعن طاووس، عن ابنِ عبّاس قال: هل تَجِدُون ذِكْرَ صلاةِ الضُّحى في القرآن؟ قالوا: لا، فقرأ: ﴿إِنَّا سَخَّرْنَا ٱلْجِبَالَ مَعَهُۥ يُسَبِّحْنَ بِٱلْعَشِيِّ وَٱلْإِشْرَاقِ﴾، وقال: كانت صلاةً يصلِّيها داودُ عليه السلام. وعنه: ما عُرِفتْ صلاةَ الضُّحى إلّا بهذه الآية. وعنه: لم يزلْ في نَفْسي مِن صلاةِ الضُّحى شيءٌ حتى طلبتُها فوجدتُها في هذه الآية: ﴿يُسَبِّحْنَ بِٱلْعَشِيِّ وَٱلْإِشْرَاقِ﴾. وكان لا يصلِّي صلاةَ الضحى، ثم صلّاها بعدُ. وعن كَعْب: أنه قال لابنِ عبّاس: إني لا أجدُ في كُتب الله صلاةً بعد طلوعِ الشمس، فقال: أنا أُوجِدُك ذلك في كتاب الله تعالى. يعني هذه الآيةَ. **ويحتملُ أنْ يكونَ من: أشرَقَ القوم؛ إذا دَخلوا في الشَّرْق** ـ ومنه قولُه تعالى: ﴿فَأَخَذَتْهُمُ ٱلصَّيْحَةُ مُشْرِقِينَ﴾ [الحجر: ٧٣]، وقولُ أهل الجاهليّة: **أَشرِقْ ثَبِير** ـ ....

قولُه: (**وعن أُمِّ هانِئ**)، عن البُخاري ومُسلِمٍ وغيرِهِما عن عبدِ الرَّحمَنِ بنِ أبي ليلى قال: ما حدَّثنا أحَدٌ أنهُ رأى النبيّ ﷺ يُصَلّي الضُّحى غير أُمِّ هانِئ، فإنّها قالت أنّ النبيّ ﷺ دخلَ بيتها يومَ فَتحِ مَكّة فاغتَسلَ وصَلّى ثماني رَكعات(١).

قولُه: (**ويُحتمَلُ أن يكُونَ مِن: أشرقَ القَومُ؛ إذا دخلُوا في الشَّرْق**)، وهو الشَّمس. **الانتِصاف**: ﴿بِٱلْعَشِيِّ﴾ ظَرفٌ بلا إشكال، فلو حُمِل «الإشراق» على الدُّخولِ في الشُّروقِ لكانَ مَصدَرًا لا ظَرفًا؛ لأنه فِعلُ المَظرُوف، وعلى الأوّلِ وإن كانَ مَصدَرًا إلّا أنهُ ظَرف؛ لأنه فِعلُ الشَّمس، وهو يُستَعمَلُ ظَرفًا كالطُّلُوعِ والغُرُوب(٢).

قولُه: (**أشرِق ثبير**)، **الجَوهَري**: أشرِق ثَبير، كَيما نُغِيرْ، أي: نُسرِعُ للنَّحر، وثَبيرٌ: جَبَلٌ بمَكّة، وقال: أغارَ؛ أي: شَدَّ العَدوَ وأسرَع.

---

(١) أخرجه البخاري (١١٧٦) ومسلم (٣٣٦).

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٤: ٧٨).

ويُرادَ وقتُ صلاةِ الفجر؛ **لانتهائه بالشُّروق**. و﴿يُسَبِّحْنَ﴾: في معنى مسبِّحاتٍ على الحال. فإن قلتَ: هل مِن فرقٍ بين يسبِّحن ومسبِّحات؟ قلتُ: نعم، وما اختِيرَ ﴿يُسَبِّحْنَ﴾ على مسبِّحات إلا لذلك؛ **وهو الدلالةُ على حُدوثِ التسبيح مِنَ الجبالِ شيئًا بعد شيءٍ** وحالًا بعد حال، وكأنَّ السامعَ مُحاضِرٌ تلك الحالَ يسمعُها تُسبِّح. ومثلهُ قولُ الأعشى:

قولُه: (**لانتِهائهِ بالشُّرُوق**)، أي: إنّما سُمّي صَلاةَ الفَجرِ باعتبارِ ما يَؤُولُ إليه. وقولُه: «ويُرادَ وقتُ صَلاةِ الفَجر»، مُتَّصِلٌ بقولِه: «إذا دَخلُوا في الشَّرق»، وما بينَهُما اعتِراض.

قولُه: (**وهُو الدّلالة على حُدُوثِ التَّسبيحِ مِن الجبالِ شَيئًا بعدَ شَيء**)، قالَ صاحِبُ «الانتِصاف»: قالَ سَحنُون: إذا قال: «أنا مُحرِمٌ يومَ كذا» بصيغةِ اسمِ الفاعلِ يكونُ مُحرِمًا عندَ وجُودِ التَّعليق، ولا كذلِكَ بصيغة المُضارِع، إذا قال: «أنا أُحرِمُ يومَ كَذا» لا يكُونُ مُحرِمًا حَتّى يُجدِّدَ الإحرام. واختلفَ المُتأخِّرونَ مِن أصحابِنا في معنى قولِ سَحنُونٍ في اسمِ الفاعل: يكُونُ مُحرِمًا يومَ يفعَل، فمِنهُم مَن قال: أرادَ القول فيُنشِئُ إحرامًا، ومِنهُم مَن قال: يكُونُ مُحرِمًا بالتَّعليقِ الأوّل. ومالِكٌ سوّى بينَ اسمِ الفاعلِ والفِعل.

ولمّا كانَ حَشرُ الطَّيرِ دَفعة واحِدةً أدلَّ على القُدرةِ لم يكُن لاستِعمالِ الفعلِ وجه[1].

قالَ صاحِبُ «الإنصاف»: تَأَمَّلْ ما قالَهُ صاحِبُ الانتِصافِ فليسَ فيهِ إلّا نَقلُ فَرعٍ على مَذهَبِ مالكٍ لا يَمَسُّ بالآية، ثمّ اختارَ أنّ مَذهبَ مالكٍ يُخالِفُ ما جاءَ مِن بديعِ الآية، فليتَ شِعري أرادَ الرَّدَّ على فصاحةِ الآيةِ أو ردّ على إمامِهِ الذي يُقلِّدُهُ فيما يُفتي به؟!

وقُلت ـ واللهُ أعلَم ـ: فرقٌ بينَ مَسألةِ الإحرام وبينَ ما في التَّنزيل؛ لأنّ ما في التَّنزيلِ مَعدُولٌ عن الظّاهِر؛ لأنّ قولَه: ﴿إِنَّا سَخَّرْنَا ٱلْجِبَالَ مَعَهُۥ﴾. إخبارٌ عمّا مَضى، فالمُطابِقُ مُسبِّحاتٌ[2] و﴿مَحْشُورَةً﴾، ولهذا قال: ﴿يُسَبِّحْنَ﴾ في معنى: «مُسبِّحات» وإنّما عدَلَ في

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٤: ٧٨-٧٩).

(٢) في النسخة (ط): «مستجاب»، وهو تحريف.

إلى ضَوْءِ نارٍ في يَفاعٍ تُحَرَّقُ

الأوّلِ لحِكايةِ الحالِ الماضيةِ واستِحضارٍ في نَظرِ السّامِعِ فيُشاهِدُ حُدوثَ التَّسبيح مِنَ الجبالِ شيئًا بعدَ شَيءٍ ويتعجَّبُ مِن تلكَ القُدرةِ الرَّبّانيّةِ على ما سبقَ في قولِهِ تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَٰهُ إِلَىٰ بَلَدٍ ﴾ [فاطر: ٩].

أتى بالمُضارعِ بينَ الماضيينِ لِلاستِحضارِ ولِلاستِعجاب؛ إذ لو قيل: «فأثارَت» و«مُسبِّحات» لم يكُن من هذا المعنى في شيء. و﴿مَحْشُورَةً﴾ على ما هي عليه أدَلُّ على القُدرة، ولو عَدلَ إلى خِلافِ المُقتَضى لكانَ خَلفًا وغيرَ سَديد، وليتَ شِعري مَن تكلَّمَ فيما لا دُرْبَةَ لهُ فيهِ وتَقدَّمَ على التّأمُّلِ فلا يُتأمَّلُ كَلامُه، وظَهَرَ أنّ كَلامَ إمامِ المُسلِمينَ جاءَ مُستَطرَدًا وهو أجدَرُ بالقَبُول؛ لأنّ العامِّيّ لم يَقصِد هذا المَعنى، ورَميةُ على عَمياء ـ والله أعلَم ـ.

قولُه: (إلى ضَوءِ نارٍ في يَفاعٍ تُحَرَّقُ)، أوَّلُه:

لعَمري لقَد لاحَت عُيُونٌ كَثيرة

وبَعدَه:

تُشَـــبُّ لمَقرُورَينِ يَصطَلِيانِها ... وباتَ على النّارِ النّدى والمُحَلِّقُ
رضيعَـــي لبانٍ ثَديَ أُمٍّ تَقاسَـــما ... بِأسحَمَ داجٍ عَوضُ لا نَتفرَّقُ[١]

اللِّبانُ ـ بكَسرِ اللّام ـ: لبَنُ المَرأةِ خاصّة. تَقاسَما: تَحالَفا. بأسحَمَ داج: ظرف، أي: في ليلٍ داجٍ أقسَما أن لا يَتفرَّقا. رضيعَي لبان: حال، وقيل: خبَرٌ ثانٍ ونُصِبَ على المَدح، وهَذا أوجَه، و«عَوْض» ـ بسُكُونِ الواو ـ: الأبَد، يُضَمُّ ويُفتَحُ بغَير تَنوين، وهو للمُستقبَلِ مِنَ الزَّمان، كَما أنّ «قَطُّ» للماضي؛ لأنّكَ تَقول: عَوضَ لا أفارِقُك، ولا تَقُول: عَوضَ ما فارَقتُك. اليَفاع: الجَبلُ المُرتَفِع. تُحرَّق، أي: الحَطَب؛ لأنّ الجَوادَ مِنهُم كانَ يُوقِدُ النّارَ على المَوضِعِ المُرتَفِعِ ليَجتَمِعَ إليه كُلُّ مَن رآها مِن بَعيد.

---

(١) سبق تخريجه.

ولو قال: «مُـحَرَّقةٍ»: لم يكنْ شيئًا. وقولُه: ﴿مَحْشُورَةً﴾ في مُقابلةِ ﴿يُسَبِّحْنَ﴾؛ إلا أنه لمّا لم يكن في الحشرِ ما كان في التسبيحِ من إرادةِ الدلالة على الحدوثِ شيئًا بعد شيء، جيءَ به اسمًا لا فعلًا؛ وذلك أنه لو قيل: وسخَّرْنا الطيرَ يُحشرن، على أنّ الحَشْرَ يوجَد مِن حاشِرِها شيئًا بعدَ شيء والحاشرُ هو الله عزَّ وجلّ؛ لكان **خَلْفًا**، لأنَّ حَشْرَها جملةً واحدة **أدلُّ على القُدْرة**. وعن ابنِ عبّاس رضي الله عنه: كان إذا سبَّحَ جاوَبَتْه الجبالُ بالتسبيح، واجتمعتْ إليه الطيرُ فسبَّحتْ، فذلك حَشْرُها. وقُرِئ: (والطيرُ محشورة) بالرَّفع. ﴿كُلٌّ لَّهُۥٓ أَوَّابٌ﴾: كلُّ واحدٍ من الجبال والطيرِ لأجلِ داودَ ـ أي: لأجل تسبيحه ـ مُسبِّح؛ لأنها كانت تسبِّحُ بتسبيحِه. **ووضعُ «الأوّابِ» موضعَ المسبِّح**: إمَّا لأنّها كانت ترجِّع التسبيحَ، والمرجِّع رَجّاع؛ لأنه يرجع إلى فعلِه رُجوعًا بعد رجوع؛ وإمّا لأنَّ الأوّابَ ـ وهو التوّابُ الكثير الرجوعِ إلى الله وطلبِ مرضاتِهِ ـ مِن

قولُه: (**ولو قالَ: «مُحَرَّقةٍ» لم يَكُن شَيئًا**)، مَعناهُ: لم يَكن[1] عُدولاً مِنَ الظّاهرِ فلا يَكونُ فيهِ لطف؛ لأنّ قولَه: «لقَد لاحَت» يَقتَضي مُحَرَّقة، فَلَم يُفِد حُدوثُ التَّحريقِ والإيقادِ شَيئًا بعدَ شَيءٍ ولا استِحضارَ تِلكَ الحالةِ في مُشاهَدة السّامِع.

قولُه: (**خَلفًا**)، أي: مِن حيثُ اختلالُ حُسن المعنى، **الجوهَري**: الخَلف: الرَّديءُ مِنَ القَول، يُقال: سكَتَ ألفًا ونَطقَ خَلفًا، أي: سَكتَ عن ألفِ كَلِمةٍ ثمّ تكلّمَ بالخطأ.

قولُه: (**أدَلُّ على القُدرة**)، قال: كقَولِهِ تعالى: ﴿فَإِنَّمَا هِىَ زَجْرَةٌ وَٰحِدَةٌ ۝ فَإِذَا هُم بِٱلسَّاهِرَةِ﴾ [النازعات: ١٣-١٤]، ﴿فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنظُرُونَ﴾ [الزمر: ٦٨]، قيامَ رَجُلٍ واحِد.

قولُه: (**ووَضعُ «الأوّاب» مَوضِعَ المسبِّح**)، يَعني: أصل الكَلام: كُلٌّ مِنَ الجِبالِ والطَّيرِ لأجلِ تَسبيحِ داوُودَ مُسَبِّح، فَقيل: ﴿أَوَّابٌ﴾؛ لأنّ كُلَّ مُرَجِّعٍ للتَّسبيحِ راجِعٌ إليه[2]، كَما أنّ كُلَّ مُكَذِّبٍ للحَقِّ كاذِب، وإنَّما عَدَلَ مِنهُ إلى الأوّابِ لنُكتة وهي: إما أن يَكُونَ كِنايةً

---

(١) قولُه: «لم يكن» سقط من النسخة (ح).

(٢) قولُه: «إليه» سقط من النسخة (ح).

عادته أن يُكثِرَ ذِكْرَ الله ويُدِيمَ تسبيحَه وتقديسَه. وقيل: الضميرُ لله، أي: كلُّ مِن داودَ والجبالِ والطيرِ لله أوَّابٌ، أي: مسبِّح مُرجِّعٌ للتسبيح. ﴿وَشَدَدْنَا مُلْكَهُۥ﴾: قوَّيناه، قال تعالى: ﴿سَنَشُدُّ عَضُدَكَ﴾ [القصص: ٣٥]، وقُرِئ: (شدَّدْنا) على المبالغة. قيل: كان يَبِيتُ حولَ مِحْرابه أربعون ألفَ مُستلئم يَحْرُسونه. وقيل: الذي شدَّ الله به مُلْكَه وقَذَفَ في قلوبِ قومِه الهيبة: **أنّ رَجلًا ادّعى عنده** على آخرَ بقرةً، وعَجز عن إقامةِ البيِّنة، فأُوحِيَ إليه في المنام: أنِ اقتُلِ المدَّعى عليه، فقال: هذا منامٌ، فأُعِيدَ الوحيُ في اليقظة، فأَعلَم الرَّجلَ، فقال: إنَّ الله عزَّ وجلَّ لم يأخذْني بهذا الذَّنْب، ولكنْ بأنِّي قتلتُ أبا هذا **غيلةً**، فقتَله، فقال الناسُ: إنْ أذْنَبَ أحدٌ ذَنْبًا أظهرَه الله عليه فقتَله؛ فهابُوه. ﴿ٱلْحِكْمَةَ﴾: الزَّبور وعِلْمَ الشرائع. وقيل: كلُّ كلامٍ وافق الحقَّ فهو

عن التَّرجيعِ في التَّسبيحِ مِنَ «الأَوْب»: الرُّجُوع، أو عن كثَرة التَّسبيح؛ لأنّ الأوّابَ أي: التَّوّابَ مِن عادَتِهِ أن يُكثِرَ التَّسبيح، ولو تُرِكَ على ظاهرِهِ لم يُعلَم ذلك، ولو قيل: كُلٌّ لَهُ كالأوّابِ أي: التَّوّابِ على التَّشبيهِ لم يُفهَم مِنهُ المَقصُودُ صَريحًا.

قولُه: (مُستَلئِم): أي: دارِع، و«اللّأم»: جَمعُ «لأمَة»، وهي: الدّرع، واستَلأم: إذا لبِسَ لأمَتَه.

قولُه: (**أنّ رَجُلًا ادَّعى عندَهُ**)، خبَرُ «الذي شَدَّدَ الله بِهِ مُلكَه».

وقولُه: «أظهَرَهُ الله عليه»، جَوابٌ للشَّرط، و«فقتَله» مِن تَتِمّة الجَواب، والفاءُ في «فَهابُوه» نَتيجة الكَلام، أي: الذي شَدَّدَ الله بِهِ مُلكَهُ وقَذفَ في قُلُوبِ قومِه الهَيبة هذه القَضية، فلذَلكَ هابُوه، وإليه يَنظرُ قولُ المُتنبّي:

لا يَسلَمُ الشَّرَفُ الرَّفيعُ مِنَ الأذى ... حَتّى يُراقَ علـى جَوانبهِ الدَّمُ[1]

قولُه: (**غيلة**)، الغيلة: الاسمُ من الاغتيال.

الجوهَري: الغيلةُ هو: أن يخدعَ صاحِبَهُ فيَذهبَ بِهِ إلى مَوضِع، فإذا صارَ إليه قَتله.

---

(١) «ديوان المتنبي» بشرح الواحدي (١: ١٧٣).

حِكْمة. الفَصْل: التميزُ بين الشيئَيْن. وقيل للكلام البيِّن: فَصْلٌ، بمعنى المفصُول، كضَرْب الأمير؛ لأنهم قالوا: كلامٌ مُلتبس، وفي كلامه لَبْسٌ. والمُلتبِس: المُختلِط، فقيل في نَقيضه: فَصْل، أي: مفصولٌ بعضُه من بعضٍ، فمعنى فَصْلُ الخطاب: البيِّن من الكلامِ المُلخَّص الذي يتبيَّنُه مَن يخاطَبُ به لا يَلتبِسُ عليه. ومِن فَصْلِ الخطابِ ومُلخَّصه: أن لا يُخطِئَ صاحبهُ مَظانَّ الفَصْل والوَصْل، فلا يقفُ في كلمةِ الشهادة على المستثنى منه، ولا يَتْلُو قولَه: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ﴾ [الماعون: ٤] إلّا موصُولًا بما بعدَه، ولا ﴿وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ وَأَنتُمۡ﴾ حتى يَصِلَه بقوله: ﴿لَا تَعۡلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٣٢]، ونحو ذلك، وكذلك مَظانُّ العَطْفِ وتركِه، والإضمار والإظهار والحذفِ والتكرار، وإن شئتَ كان الفصلُ بمعنى الفاصِل، كالصَّوم والزَّوْر، وأردتَ بفصلِ الخطابِ: الفاصِل من الخِطاب الذي يَفصِل بين الصحيح والفاسد، والحقِّ والباطل، والصوابِ والخطأ، وهو كلامُه في القَضايا والحُكومات، وتدابيرِ الملك والمَشُورات. وعن عليِّ بن أبي طالب رضي الله عنه: هو قولُه: البيِّنةُ على المدَّعي واليمينُ على المدّعى عليه، وهو من الفَصْل بين الحقِّ والباطل، ويدخل فيه قولُ بعضهم: هو قولُه: «أمّا بعدُ»؛ لأنه يَفتتِح إذا تكلَّم في الأمرِ الذي له شأنٌ بذِكْرِ الله وتحميده، فإذا أراد أن يَخرج إلى الغَرَضِ المَسُوق إليه فَصَلَ بينه وبين ذكرِ الله بقوله: أمَّا بَعدُ. ويجوزُ أن يُرادَ الخطابُ القَصْدُ الذي ليس فيه اختصارٌ مُخِلٌّ ولا إشباعٌ مُمِلّ، ومنه ما جاء في صفة **كلام رسول الله ﷺ: فَصْلٌ؛ لا نَزْرٌ ولا هَذَرٌ.**

قولُه: (**في صِفة كَلام رَسُولِ الله ﷺ: فَصلٌ، لا نَزْرٌ ولا هَذر**)، وروينا عن التِّرمذي عن عائشة رَضي الله عنها قالت: «ما كانَ رَسُولُ الله ﷺ يَسرُدُ كسَردِكُم هذا، ولكِنّهُ كانَ يَتكَلّمُ بكَلامٍ فَصلٍ يَحفَظُهُ مَن جَلسَ إليه»[1]. وعنها: «كانَ كَلامُ رَسُولِ الله ﷺ كَلامَ فَصل، يعيهِ كُلُّ مَن سَمِعَه». أخرجَهُ أبو داوُد[2]. الحَديثانِ يُوافِقانِ التَّفسيرَ الأوّل، وقيل: الكَلامُ البيِّنُ فصل.

(١) أخرجه الترمذي (٣٦٣٩)، وأصله في «الصحيحين»، أخرجه البخاري (٣٥٦٨) ومسلم (٢٤٩٣).
(٢) أخرجه أبو داود (٤٨٣٩) والنسائي في «السنن الكبرى» (١٠١٧٣).

[﴿وَهَلۡ أَتَىٰكَ نَبَؤُاْ ٱلۡخَصۡمِ إِذۡ تَسَوَّرُواْ ٱلۡمِحۡرَابَ * إِذۡ دَخَلُواْ عَلَىٰ دَاوُۥدَ فَفَزِعَ مِنۡهُمۡۖ قَالُواْ لَا تَخَفۡۖ خَصۡمَانِ بَغَىٰ بَعۡضُنَا عَلَىٰ بَعۡضٖ فَٱحۡكُم بَيۡنَنَا بِٱلۡحَقِّ وَلَا تُشۡطِطۡ وَٱهۡدِنَآ إِلَىٰ سَوَآءِ ٱلصِّرَٰطِ﴾ ٢١-٢٢]

كان أهلُ زمان داودَ عليه السلام يسألُ بعضُهم بعضًا أن يَنزل له عن امرأتِه

وقالَ صاحبُ «النِّهاية»: في صِفة كَلامِهِ صَلواتُ الله عليه: «فَصلٌ؛ لا نَزرٌ ولا هَذر»، أي: بَيِّنٌ ظاهِر، يَفصِلُ بينَ الحقِّ والباطِل.

وقال في حَديثِ أُمِّ مَعبَد: «لا نَزرٌ ولا هَذر»[١]، أي: لا قَليلٌ ولا كَثير، وقَد هَذرَ يهذِرُ هَذرًا ـ بالسُّكون ـ فهو هَذِرٌ وهَذّارٌ ومِهذار، أي: كَثيرُ الكلام، والاسمُ: الهَذَرُ بالتَّحريك.

وقالَ الجوهَري: النزر: القَليلُ التّافِه، وعَطاءٌ مَنزُور، أي: قَليل.

قولُه: (يَسألُ بَعضُهُم بَعضًا أن يَنزِلَ لهُ عن امرأتِه)، رَوى مُحيي السُّنّة عن ابنِ مَسعُودٍ رَضي الله عنه أنهُ قال: كانَ ذَنبُ داوُدَ أنهُ التَمسَ مِنَ الرَّجُلِ أن يَنزِلَ لهُ عن امرأتِه. قالَ أهلُ التَّفسير: كانَ مُباحًا، غير أنّ الله تعالى لم يَرضَ لهُ ذلك؛ لأنه كانَ رَغبة في الدُّنيا وازديادًا للنِّساء، وقد أغناهُ الله تعالى بما أعطاهُ مِن غَيرِها[٢].

ورَوى أيضًا حَديثَ الطَّيرِ الذَّهَبِ عن السُّدّي والكَلبي ومُقاتِلٍ والحَسن، والله أعلَمُ بحَقيقة الحال، وما في «الكَشّاف» أولى بأن يُقال. قالَ صاحِبُ «المطلِع» بَعدَما حَكى القَولين: والذي يُؤَيِّدُ هذا القولَ قَولُه تعالى: ﴿وَعَزَّنِي فِي ٱلۡخِطَابِ﴾ أي: غَلَبني في مُخاطبَتِنا إيّاها. وقالَ الإمام: قد دَلَّ أوَّلُ الكَلام وآخِرُهُ على مَدحِ داوُدَ عليهِ السَّلام، فلو دَلَّ وسَطُهُ على مَقابِحهِ ومعايبه لخَرَجَ عن النِّظام[٣].

---

(١) أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٤٢٧٤) وأبو بكر الآجُرّي في «الشريعة» (٣: ١٤٩٦) من حديث هشام بن حُبَيش.

(٢) «معالم التنزيل» (٧: ٧٩).

(٣) «مفاتيح الغيب» (٢٦: ٣٧٩).

فيتزوَّجَها إذا أعجبَتْه، وكانت لهم عادةٌ في المُواساة بذلك قد اعتادُوها، **وقد رَوَيْنا: أنّ الأنصارَ كانوا يُواسُون المهاجرينَ بمثل ذلك**، فاتفقَ أنَّ عينَ داودَ وقعتْ على امرأةِ رَجل يقال له: أُوريا، فأحبَّها، فسألَه النزولَ له عنها، فاستحْيَا أن يردَّه، ففعَل، فتزوَّجَها وهي أمُّ سُليمان، فقيل له: إنك مع عِظَم منزلتِك وارتفاعِ مَرْتبتك وكِبَرِ شأنك وكثرةِ نسائك، لم يكن يَنْبغي لك أن تَسألَ رَجلًا ليس له إلا امرأةٌ واحدةٌ النزولَ، بل كان الواجبُ عليك مغالبةَ هواك وقَهْرَ نفسِك والصبرَ على ما امتُحِنتَ به. وقيل: خَطَبَها أوريا ثم خَطَبَها داودُ، فآثره أهلُها، فكان ذَنْبُه أن خَطَب على خطبةِ أخيه المؤمنِ، مع كثرة نسائه. وأمّا ما يُذكر: أنَّ داودُ عليه السلام تمنّى منزلةَ آبائه إبراهيمَ وإسحاق ويعقوب، فقال: يا ربِّ إنّ آبائي قد ذهَبوا بالخير كلِّه، فأُوحيَ إليه: إنهم ابتُلُوا ببَلايا فصَبَروا عليها: قد ابتُلي إبراهيمُ بنمروذَ، وذَبْحِ وَلده، وإسحاقُ بذَبْحِه وذهابِ بَصره، ويعقوبُ بالحُزن على يوسف. فسَأل الابتلاءَ، فأُوحيَ إليه: إنك لمُبتلًى في يوم كذا، فاحترِسْ. فلمّا حان ذلك اليومُ دَخل محرابَه وأغلقَ بابَه، وجعل يصلِّي ويقرأ الزَّبورَ، فجاءه الشيطانُ في صُورة حَمامةٍ من ذَهَب، فمدَّ يدَه ليأخذَها لابنٍ له صغير، فطارت، فامتدَّ إليها، فطارتْ فوقعتْ في كوَّةٍ، فتبِعَها، فأبصَرَ امرأةً جميلة قد نقضتْ شَعْرَها فغطّى بَدَنَها، وهي امرأةُ أُوريا، وهو من غُزاةِ **البَلْقاء**، فكَتَبَ إلى أيوبَ بنِ صُوريا،

قولُه: **(وقـد رَوَينا: أنّ الأنصارَ كانُـوا يُواسُـونَ المُهاجِـرينَ بمِثلِ ذلك)**، روينا في «صَحيحِ البُخاري» عن ابنِ عَوفٍ قال: «آخى رَسولُ الله ﷺ بَيني وبَينَ سَعدِ بنِ الرَّبيع، فقالَ لي سَعد: إنّي أكثرُ الأنصارِ مالًا فأقاسِمُكَ مالي شَطرَين، ولي امرأتانِ فانظرُ أيّتَهما شِئتَ حتّى أنزِلَ لكَ عنها فإذا حَلَّت تزَوَّجتها، فقُلت: لا حاجةَ لي في ذلك، دُلُّوني على السُّوق» الحَديث[1].

قولُه: **(البَلقاء)**، هو مَوضِعٌ، قال رحمه الله: سمعتُ أعرابيًا يقول: أرضُها بلدُ الزعفران

(١) أخرجه البخاري (٣٧٨١) ومسلم (١٤٢٧) بلفظٍ مختلف.

وهو صاحبُ بَعْث البلقاء: أنِ ابعثْ أُوريا وقدِّمْه على التابوت، وكان من يتقدَّمُ على التابوت لا يَحِلُّ له أن يَرجِعَ حتى يَفتَحَ الله على يدَيْه أو يُستشهَد، ففَتح الله على يدَيْه وسَلِمَ، فأمَرَ بردِّه مرةً أُخرى، وثالثةً، حتى قُتل، وأتاه خَبَرُ قتْلِه فلم يَحزنْ كما كان يحزنُ على الشُّهداء، وتزوَّجَ امرأتَه. فهذا ونحوُه ممّا يَقبُح أنْ يُحدَّثَ به عن بعض المُتَّسِمِين بالصَّلاحِ من أفْناءِ المُسلمين فَضْلًا عن بعضِ أعلامِ الأنبياء. وعن سَعيد بن المسيّب والحارثِ الأعور: أنَّ عليَّ بن أبي طالبٍ رضي الله عنه قال: مَن حدَّثكم بحديثِ داودَ على ما يَرويه القُصّاص جلدتُه مئةً وستِّين، وهو حدُّ الفِرْية على الأنبياء. ورُوي: أنه حُدِّث بذلك عمرُ بنُ عبدِ العزيز وعنده رجلٌ من أهل الحقِّ، فكذَّب المحدِّثَ به، وقال: إنْ كانت القصّة على ما في كتاب الله فما يَنبغي أن يُلتمَسَ خِلافُها، وأعظِمْ بأن يقال غيرُ ذلك، وإن كانت على ما ذكرتَ وكفَّ الله عنها سترًا على نبيِّه فما يَنْبغي إظهارُها عليه، فقال عمرُ: لَسَماعي هذا الكلامَ أحبُّ إليَّ ممّا طَلَعتْ عليه الشمسُ. والذي يدلُّ عليه المَثَلُ الذي ضَرَبَه الله لقصّته عليه السلام ليسَ إلّا طلبَه إلى زوجِ المرأة أن ينزلَ له عنها فحَسْبُ. فإن قلتَ: لِمَ جاءت على طريقةِ التمثيل والتَّعريضِ دونَ التصريح؟ قلتُ: لكونِها أَبْلَغَ في التوبيخ، مِنْ قِبَلِ أنَّ التأمُّلَ إذا أدّاه إلى الشُّعورِ بالمُعرَّضِ به، كان أوقعَ في نفْسِه، وأشدَّ تمكُّنًا مِن قَلْبه، وأعظمَ أثَرًا فيه، **وأجلبَ لاحتِشامه** ....

من أرض الشام[1] قال: هي مدينةُ الكنعانيِّين، وكانَ اسمَ مَلِكِهِم: بالِق، فقُلِبَ اسمهُ على بَلدِه.

قولُه: (**وأجلَبَ لاحتِشامِه**)، **الجوهَري**: أبو زَيد: حَشمتُ الرَّجُلَ وأحشَمتهُ بمَعنًى، وهو أن يَجلسَ إليكَ فتُؤذيَه وتُغضِبَه. ابنُ الأعرابي: حَشمتُه: أخجَلتُه. وأحشَمتُه، أغضَبتُه. واحتَشمتهُ واحتَشمتُ منهُ بمعنًى.

---

(١) من قوله: «قال رحمه الله: سمعت» إلى هنا، سقط من (ف) و(ح).

وحَيائه، **وأدعى إلى التنبُّه على الخطأ فيه مِن أنْ يُبادِرَه به صَريحًا**، مع مُراعاة حُسنِ الأدبِ بتَرْكِ المُجاهرة. ألا ترى إلى الحكماءِ كيف أوصَوْا في سِياسة الوَلد إذا وُجِدَتْ منه هنةٌ مُنكَرة أن يُعرَّض له بإنكارها عليه ولا يُصرَّح، وأنْ تُحكى له حِكايةٌ مُلاحِظةٌ لحاله إذا تأمَّلَها استَسْمَج حالَ صاحب الحكاية فاستَسمجَ حالَ نفْسِه، وذلك أزجرُ له؛ لأنه ينصبُ ذلك مِثالًا لحاله ومِقْياسًا لشأنه، فيتصوّرُ قُبْحَ ما وُجد منه بصورةٍ مكشوفة، مع أنه أصونُ لِما بين الوالد والوَلد من حِجاب الحِشْمة. فإن قلتَ: فلِمَ كان ذلك على وجهِ التحاكُم إليه؟ قلت: **ليحكُمَ بما حَكم به** مِنْ قولِه: ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَىٰ نِعَاجِهِۦ﴾ [ص: ٢٤] **حتى يكونَ محجُوجًا بحُكمه** ومُعترِفًا على نَفْسه بظُلمه. ﴿وَهَلْ

قولُه: (**وأدعى إلى التَّنبُّهِ**(١) **على الخطأ فيه مِن أن يُبادرَه صرَيحا**)، وقُلت: وهو نـوعٌ مِن بابِ الاستِدراجِ وإرخاءِ العِنان. قالَ صاحِبُ «الانتِصاف»: نبَّه الزَّمخشريُّ على مَجيءِ الإنكارِ على طريق التَّمثيل، فإنّ التَّعريضَ داعٍ إلى التَّأمُّلِ، وفيهِ أنّ اجتِنابَ المهاجرةِ بالإنكارِ أبقى للحِشمة(٢).

قولُه: (**ليحكُمَ بما حَكمَ به**) إلى قولِه: (**حتّى يكُونَ مَحجُوجًا بحُكمِه**)، **الانتِصاف**: أي: جاءَ على وجهِ المُحاكمةِ ليَحكُمَ بقولِه: ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ﴾ فتقُومُ عَليهِ الحُجّة. وقولُه: ﴿أَخِى﴾ فإنّ الأُخُوّةَ بصَداقةٍ أو دينٍ أو شرِكةٍ تمنع الاعتِداء(٣).

وقولُه: (﴿فِى ٱلْخِطَابِ﴾)، أي: في المُخاطبة، أي: أتاني بما لا أقدِرُ على رَدِّهِ مِن الجِدال، أو مِن الخِطبة، أي: خَطبَ فأوثر عَليّ، وهو مَصدَرُ المُفاعَلة؛ لأنّ الخِطبةَ صَدرَت مِن كُلِّ واحدٍ منهما، ولم يكُن في المثَلِ المَضرُوبِ خِطبةٌ مِن مالِكها إلّا تَقديرًا، «أو» أمّا في قِصّة داوُودَ فهو مُمكِن، وجَوابُ الزَّمخشريّ الذي يأتي ليسَ بجَيِّدٍ على ما سَتراه.

---

(١) في النسخة (ط): «البَيّنة»، وهو خطأ.

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٤: ٨٥).

(٣) المصدر السابق (٤: ٨٨).

﴿أَتَىٰكَ نَبَؤُاْ ٱلْخَصْمِ﴾ **ظاهرُه الاستفهام، ومعناه: الدلالةُ على أنه مِنَ الأنباء العجيبةِ التي** حقُّها أن تَشِيع ولا تخفى على أحد، والتشويقُ إلى استماعِه. **والخصمُ: الخُصَماء، وهو يقعُ على الواحدِ والجمع**؛ كالضَّيف، قال الله تعالى: ﴿حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَٰهِيمَ ٱلْمُكْرَمِينَ﴾ [الذاريات: ٢٤]؛ لأنه مَصدرٌ في أصْلِه، تقولُ: خَصَمَه خَصْمًا، كما تقول: ضافَه ضَيْفًا. فإن قلتَ: هذا جمعٌ، وقولُه: ﴿خَصْمَانِ﴾ تثنيةٌ، فكيف استقامَ ذلك؟ قلتُ: معنى ﴿خَصْمَانِ﴾: فَريقانِ خَصْمان، والدليلُ عليه قراءة مَن قرأ: (خصمان بغى بعضُهم على بعض)، ونحوُه قوله تعالى: ﴿هَٰذَانِ خَصْمَانِ ٱخْتَصَمُواْ فِي رَبِّهِمْ﴾ [الحج: ١٩]. فإن قلتَ: فما تصنعُ بقوله: ﴿إِنَّ هَٰذَآ أَخِى﴾ [ص: ٢٣]، وهو دليلٌ على اثنَيْن؟ قلتُ: هذا قولُ البعضِ المرادُ بقوله: ﴿بَعْضُنَا عَلَىٰ بَعْضٍ﴾. فإن قلتَ: فقد جاءَ في الرواية: أنه بُعِث إليه مَلَكان. قلتُ: معناه: أنَّ التحاكُمَ كان بين ملكَيْن، ولا يمنعُ ذلك أن يصحبَهما آخَرون. فإن قلتَ: فإذا كان التحاكمُ بين اثنَيْن كيف سَمّاهم جميعًا خَصْمًا في قوله: ﴿نَبَؤُاْ ٱلْخَصْمِ﴾ و﴿خَصْمَانِ﴾؟ قلتُ: لمّا كان صَحْبُ كلِّ واحدٍ من المتحاكِمِينَ في صُورة الخصمِ صَحَّتِ التسميةُ به. فإن قلتَ: بِمَ انتصبَ ﴿إِذْ﴾؟ قلتُ: لا يخلو: إمّا أن يَنتصِبَ

قولُه: (**ظاهِرُه الاستِفهام، ومعناهُ: الدِّلالةُ على أنهُ مِنَ الأنباءِ العَجيبة**)، وذلكَ أنّ هذه القِصّة إن كانت مَعلُومةً للسّامِعِ فيكونُ في الاستِفهامِ بَعثٌ[1] لهُ وتحريضٌ على إشاعتِها وإعلامِ النّاسِ بها، أي: كأنّكَ ما عَلِمتها حيثُ تخفيها ولا يؤَدّي حَقَّها مِنَ الإذاعة، وإن لم تكُن مَعلُومةً كان تأنيبًا على التَّقاعُدِ عن استِعلامِها وتَشويقًا إلى استِماعِها.

قولُه: (**والخصم: الخُصَماء، وهو يَقعُ على الواحِدِ والجمع**)، قالَ الزَّجّاج: الخَصمُ: مَصدَر، تقول: خَصَمتهُ أخصِمُهُ خَصمًا، فما كانَ مِن المصادرِ وقَد وُصِفَت بِهِ الأسماءُ: فتَذكيرُهُ وتأنيثُهُ وتوحيده وجَمعُهُ جائِز[2].

---

(١) في النسخِ الخطية: «بعثًا... وتحريضًا» وهو خطأ، فإن حقّه الرفع، اسم «كانَ» مؤخرٌ.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٣٢٥).

بـ ﴿أَتَىٰكَ﴾، أو بـ﴿نَبَؤُاْ﴾، أو بمحذوفٍ؛ فلا يَسُوغ انتصابُه بـ ﴿أَتَىٰكَ﴾؛ لأنّ إتيانَ النبأ رسولَ الله ﷺ لا يقعُ إلا في عهدِه لا في عهد داودَ، **ولا بالنبأ؛ لأنَّ النبأ الواقعَ في عهدِ داودَ لا يصحُّ إتيانُه رسولَ الله ﷺ**، وإن أردتَ بالنبإ القصةَ في نفْسِها: لم يكن ناصبًا؛ فبقيَ أن يَنتصِبَ بمحذوف، وتقديرُه: وهل أتاكَ نبأ تحاكُمِ الخصم. ويجوزُ أن ينتصبَ بـ ﴿ٱلْخَصْمِ﴾؛ لِما فيه من معنى الفعل. وأمّا ﴿إِذْ﴾ الثانيةُ فبَدَلٌ من الأُولى. ﴿تَسَوَّرُواْ ٱلْمِحْرَابَ﴾: تصعَّدوا سُورَه ونَزلوا إليه. والسُّور: الحائطُ المرتفع، ونظيرُه في الأبنية: تَسنَّمَه؛ إذا علا سَنامَه، وتذرَّاه: عَلا ذِرْوَتَه. رُوي: أنّ الله تعالى بَعث إليه ملكَيْن في صورة إنسانَيْن، فطَلَبا أن يَدخُلا عليه، فوَجداه في يومِ عبادته، فمنعَهما الحرسُ، فتسوَّرا عليه المحرابَ، فلم يشعرْ إلّا وهما بين يدَيْه جالسان ﴿فَفَزِعَ مِنْهُمْ﴾. قال ابنُ عبّاس: إنَّ داودَ عليه السلام جزّأ زمانَه أربعةَ أجزاء: يومًا للعِبادة، ويومًا للقَضاء، ويومًا للاشتغال بخواصِّ أُموره، ويومًا يجمعُ بَني إسرائيل فيَعِظُهم ويُبكيهم؛ فجاؤوه في غيرِ يومِ القَضاء، ففَزع منهم؛ ولأنهم نَزَلوا عليه مِن فَوقُ، وفي يومِ الاحتِجاب، والحرسُ حولَه لا يَتركون مَن يدخُلُ عليه. ﴿خَصْمَانِ﴾: خبرُ مبتدأٍ محذوف، أي: نحنُ خصمان. ﴿وَلَا تُشْطِطْ﴾: ولا تجُرْ. **وقُرئ: (ولا تَشْطُطْ)**، أي: ولا تَبْعُدْ عن الحقِّ.

قولُه: (**ولا بالنَّبأ؛ لأنّ النَّبأ الواقِعَ في عَهدِ داوُدَ لا يَصِحُّ إتيانُهُ رسولَ الله ﷺ**)، قالَ القاضي: ويجوزُ أن يَتعلَّق ﴿إِذْ﴾ بالنَّبأ، على أنّ المُرادَ به: الواقِعُ في عَهدِ داوُدَ عليهِ السَّلام، وأنّ إسناد «أتى» إليه على حَذفِ مُضاف، أي: أتى قِصّة نَبإ الخَصم، و﴿إِذْ﴾ الثّانية: بَدلٌ مِنَ الأُولى أو: ظَرفٌ لـ﴿تَسَوَّرُواْ﴾(١).

قولُه: (**وقُرِئ: «ولا تَشطُط»**)، قالَ ابنُ جِنّي: هي قِراءةُ أبي رَجاءٍ وقَتادةَ؛ بفَتحِ التّاءِ وضَمِّ الطّاء، يُقال: شَطَّ يَشِطُّ ويَشُطّ، إذا بعد، وأشَطّ: إذا أبعَد، وعليهِ قِراءة العامّة: ﴿وَلَا تُشْطِطْ﴾، أي: ولا تُبعِدْ، وهو مِن: الشَّط: الجانِب، ومَعناهُ: أخذُ جانِبي الشيءِ وتَركُ

---

(١) «أنوار التنزيل» (٥: ٢٧).

وقُرئ: (ولا تُشَطِّطْ)، (ولا تُشاطِطْ)، وكلُّها من معنى الشَّطَط؛ وهو مُجاوزةُ الحدِّ وتخطِّي الحقّ. و﴿سَوَآءِ ٱلصِّرَٰطِ﴾: وَسَطُه ومَحَجّته، ضربه مَثَلًا لعَيْنِ الحقِّ ومَحْضِه.

[﴿إِنَّ هَٰذَآ أَخِى لَهُۥ تِسۡعٞ وَتِسۡعُونَ نَعۡجَةٗ وَلِىَ نَعۡجَةٞ وَٰحِدَةٞ فَقَالَ أَكۡفِلۡنِيهَا وَعَزَّنِى فِى ٱلۡخِطَابِ﴾ ٢٣]

﴿أَخِى﴾ بدلٌ من ﴿هَٰذَآ﴾ أو خبرٌ لـ ﴿إِنَّ﴾. والمرادُ أخوّةُ الدِّين، أو أخوّة الصداقة والأُلفة، أو أخوّة الشِّرْكة والخُلطة؛ لقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كَثِيرٗا مِّنَ ٱلۡخُلَطَآءِ﴾ [ص: ٢٤]، وكلُّ واحدةٍ من هذه الأخواتِ **تُدلي بحقٍّ مانعٍ** من الاعتـداء والظُّلم. **وقُرئ: (تَسْعٌ وتَسْعون) بفتح التاء**، و(نِعْجة) بكسرِ النون، وهذا من اختلافِ الُّلغات، نحو: نَطْعٍ ونِطْعٍ،

وسَطِه، كما قيل: تجاوَز، وهو مِنَ الجيزةِ، وهي جانِبُ الوادي، وكما قيل: تَعدّى، وهو مِن: عُدوةِ الوادي، أي: جانبه[1]. وأنشَدوا:

لئِن غِبتَ عن عَيني وشَطَّت بكَ النَّوى فأنتَ الذي في القَلبِ حَطَّت رَواحِلُه[2]

قولُه: (**تُدلي بحَقٍّ مانِع**)، **المُغرِب**: أدلَيتُ الدَّلو: أرسَلتها في البِئر، ومنهُ: أدلى بالحُجّة، أحضرَها. وفُلانٌ يُدلي إلى الميِّتِ بذِكر، أي: يتَّصِل.

قولُه: (**وقُرِئ: «تَسعٌ وتَسعُونَ» بفَتحِ التّاء**): قالَ ابنُ جِنّي: قَرأها الحَسَن، وقَد كثُرَ عنهم مَجيءُ الفعلِ والفَعلُ بمَعنًى واحِد، نحو: الشِّكرِ والشَّكر، ولا يَبعدُ ذلك في التِّسعِ لاسيّما وقد تجاوزَ العَشر. وقرأ الحَسَنُ والأعرَج: «نِعجة» بكَسرِ النُّون[3].

---

(١) «المحتسب» (٢: ٢٣١).

(٢) لم أهتدِ إلى قائله، وقد تأخر موقع هذا البيت في النسخة (ح). والذي أنشده ابنُ جنّي شاهدًا هو قولُ عنترة:

شَطّت مزارَ العاشقين فأصبحت عَسِـرًا عليَّ طـلابكَ ابنةَ مَخـرَمِ

والبيت من معلقته، انظر: «شرح الزوزني» ص١٢٦.

(٣) «المحتسب» (٢: ٢٣١).

ولَقْوَةٍ وَلِقْوَة. ﴿أَكْفِلْنِيهَا﴾ ملِّكْنيها. وحقيقتُه: اجعَلْني أكفُلُها كما أكفلُ ما تحتَ يَدي. ﴿وَعَزَّنِى﴾: وغَلَبَني. يقال: عزَّه يَعُزُّه. قال:

قَطَــاةٌ عَزَّهَــا شَرَكٌ فَبَاتَت تـُجَاذِبُهُ وَقَدْ عَلِقَ الجَنَاحُ

يريدُ: جاءني بحجاجٍ لم أقدِرْ أن أُوردَ عليه ما أردُّه به. وأرادَ بالخطاب: مخاطبةَ المُحاجِّ المُجادِل. أو أراد: خطبتُ المرأةَ وخَطَبَها هو فخاطَبَني خِطابًا، أي: غالبَني في الخِطْبة فغلَبَني؛ حيثُ زُوِّجها دوني. وقُرئ: (وعازَّني) من المُعازَّة؛ وهي المُغالَبة. وقرأ أبو حَيْوة: (وعَزَني) بتخفيف الزاي؛ طلبًا للخفَّة، وهو تخفيفٌ غَريب، وكأنه قاسَه على نحو: ظَلْت، ومَسْت. فإن قلتَ: ما معنى ذكْرِ النِّعاج؟ قلتُ: كان تحاكمُهم في نفسِه تمثيلًا وكلامُهم تمثيلًا؛ لأنّ التمثيلَ أبلغُ في التوبيخ؛ لِما ذكرنا، وللتنبيهِ على

قولُه: (ولَقوة)، الجوهَري: اللَّقوة: داءٌ في الوجه. واللقوة: النّاقةُ السريعةُ اللِّقاح. واللقوة: العُقاب. واللقوة ـ بالكسر ـ: مثله.

قولُه: (قَطاةٌ عَزَّها)، البَيت. قَبله:

كأنّ القَلبَ ليلــةَ قيلَ يُغدى بِليــلى العامريّــةِ أو يُراحُ[1]

قولُه: («وعَزَني» بتَخفيفِ الزّاي)[2]، رَوى صاحِبُ «الكَشفِ»[3] عن عاصِمٍ وقال: حَملهُ الرّازي على أنهُ مِثل: رُبَّ ورُبَ، وما أشبَهُ مِن تَخفيفِ المُضاعَف[4].

قولُه: (كانَ تحاكُمهُم في نفسهِ تَمثيلًا وكَلامُهم تَمثيلًا)، سُئِل: ما معنى ذِكرِ النِّعاج؟ أي: ما مَوقِعهُ في التَّمثيل؟ أجاب: بأنهُ تَتميمٌ لمعنى التَّمثيل؛ لأنّ تَحاكُمَهُم كانَ في نَفسهِ تَمثيلًا

---

(١) هو لمجنون ليلى كما في «أمالي القالي» (١: ١٦١) وقال: والمجنونُ أحدُ المحسنين في هذا المعنى.

(٢) وعزاها ابنُ خالوَيه لأبي حَيوة وطلحة. انظر: «مختصر شواذّ القرآن» ص١٣٠.

(٣) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ٢٦١) بتحقيق د. عبد القادر السعدي، و(٢: ١١٤٣) بتحقيق د. محمد الدالي.

(٤) وهو حاصلُ عبارةِ ابن جني في تعليلة لهذا الحرف الغريب كما في «المحتسب» (٢: ٢٣٢).

أنه أمرٌ يُستحيا من كَشْفه، فيُكنى عنه كما يُكنى عمّا يُستسمَجُ الإفصاحُ به، وللسِّتر على داودَ عليه السلام، والاحتفاظِ بحُرمته. ووجهُ التمثيل فيه: أن مُثِّلتْ قصّةُ أُوريا مع داودَ بقصّةِ رَجل له نعجةٌ واحدة ولخَليطِه تسعٌ وتسعون، فأراد صاحبُه تتمّةَ المئة فطَمع في نعجةِ خَليطِه، **وأرادَه على الخروج** من ملْكِها إليه، وحاجَّه في ذلك محاجّةَ حَريصٍ على بُلوغ مُراده، **والدليلُ عليه** قوله: ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْخُلَطَاءِ﴾ [ص: ٢٤]، وإنما خصَّ هذه القصّة؛ لِما فيها من الرَّمزِ إلى الغَرض بذِكْر النعجة. فإن قلتَ: إنما تستقيمُ طريقةُ التمثيل إذا فسَّرتَ الخطابَ بالجِدال، فإن فسَّرتَه بالمفاعلة من الخِطْبة: لم تَستقم. قلتُ: الوجهُ مع هذا التفسيرِ أن أجعلَ النعجةَ استعارةً عن المرأة، كما استعارُوا لها الشاةَ في نحوِ قوله:

أي: تَعريضًا وتورية، وكَلامهُم أيضًا تَعريضٌ وتَورية، فجيءَ بقولِه: ﴿نَعْجَةً﴾ تَتميمًا لتِلكَ التَّورية؛ لأنّ التَّعريضَ أبلَغُ في التَّوبيخ، وإنّما قُلنا: إنّ المُرادَ بالتَّمثيلِ التَّعريض؛ لأنه فسَّرَ التَّمثيلَ بهِ فيما سَبَقَ مِن قولِه: «لِمَ جاءَت على طريق التَّمثيلِ والتَّعريضِ دُونَ التَّصـريح»، فعَطَفَ التَّعريضَ عليهِ على سَبيلِ البَيان، ولأنّ المعنى عليه. وقولُه: «لما ذكَرنا»، أي: في قولِه: «إنّ التّأمُّلَ إذا أدّاهُ إلى الشُّعورِ بالمُعَرَّضِ بهِ كانَ أوقعَ في نَفسِه» إلى قولِه: «وأدعى إلى التَّنبيهِ على الخَطإِ فيه». وقولُه: «وللتَّنبيهِ على أنهُ أمرٌ يُستَحيا منه» عَطفٌ على قولِه: «لأنّ التَّمثيلَ أبلَغ».

قولُه: (**وأرادهُ على الخُرُوج**)، **الأساس**: أرادهُ على الأمر، حَملهُ عليه. والإضافةُ في «مُلكِها»[1] إلى المفعُول.

قولُه: (**والدَّليلُ عليه**)، أي: على أنّ المُمثَّل بهِ قِصّة رَجُلٍ لهُ نَعجة واحِدة، ولخَليطِه[2] تِسعٌ وتِسعُون التصريح بذكرِ الخلطاءِ في قوله: ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْخُلَطَاءِ﴾؛ لأن ظاهر قوله: ﴿إِنَّ هَٰذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾[3] الآية، ليسَ فيهِ معنى الخُلطة.

---

(١) في النسختين (ف) و(ح): «طَلَبِها»، وهو خطأ.

(٢) في النسخة (ط): و«تخليطه بالتاء»، وهو تصحيف.

(٣) من قوله: «التصريح بذكر الخلطاء» إلى هنا، سقط من (ف) و(ح).

يا شاةَ ما قَنَصٍ لِمَنْ حَلَّتْ لَهُ
فَـرَمَيْتُ غَفْلَةَ عَيْنِهِ عَنْ شاتِـهِ

وشبَّهها بالنَّعجة مَن قال:

قولُه: (يا شاةَ ما قَنَصٍ لمَن حَلَّت له)، آخِرُه:

حَرُمَت عليَّ ولَيتها لم تَحرُمِ

الشِّعرُ لعَنترة، قالَ الزَّوزَني: «ما» صِلةٌ زائِدة، والشّاةُ كِنايةٌ عن المَرأة، يَقُول: يا هؤلاءِ اشهَدُوا شاةَ قَنصٍ لمَن حَلَّت له، فتعَجَّبُوا مِن حُسنِها وجمالِها فإنَّها قد حازَت أتمَّ الجَمال، والمعنى: هي حَسناءُ جَميلةٌ مُقنِعة لمَن كلِفَ وشُغِفَ بحُبِّها، ولكِنَّها حَرُمَت عليَّ وليتها حَلَّت[1].

قالَ الأنباري: القنَص: الصَّيد. والشّاةُ مَنصُوبٌ على النِّداء، أي: شاةَ مَنِ اقتَنصها فقد غَنِم، واللّامُ صِلة «قَنَص»، لمَنْ حَلَّت له: لمن قَدرَ عليها، وحَرُمَت عليّ: لم أقدِر؛ لأنَّها مِن قَومٍ أعداء[2].

قولُه: (فرمَيتُ غَفلةَ عَينهِ عن شاتِه)، تَمامُهُ للأعشى:

فأصَبتُ حَبّةَ قلبِها وطِحالَها[3]

أي: قصَدتُ غَفلتَهُ عن امرأتِه. طِحالَها، أي: أصَبتُ طِحالَها، ولا يجوزُ خَفضُه؛ لأنّ الطِّحالَ لا حبّة له. والبَيتُ بتمامِهِ أنشَدهُ الزَّجّاج[4].

---

(١) «شرح المعلقات السبع» للزوزني، ص٢١٦.

(٢) «شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات» لأبي بكر بن الأنباري، ص٣٥٣-٣٥٤.

(٣) «ديوان الأعشى» ص٧٧، من قصيدته الجيّدة في مدح قيس بن معد يكرب، ومطلعها:
رحلَت سـمـيّةُ غُدوة أجمالها غَضبى عليك فما تقولُ بدا لها؟

(٤) في «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٣٢٦).

كنِعاجِ الملا تَعسَّفنَ رَمْلَا

لولا أنّ ﴿ٱلْخُلَطَآءِ﴾ يأباه، ....

قولُه: (كنِعاجِ المَلا تَعسَّفنَ رَملا)، أوَّلُه:

قُلتُ إذ أقبَلَت وزهرٌ تهادى

بعدَه:

قــد تَنقَّبنَ بالحَريــرِ وأبدَيْـ ـنَ عُيُونًا حُورَ المَداعجِ نُجلا[1]

التَّهادي: أن يَمشي بينَ الاثنَينِ مُعتَمِدًا عليهِما لضَعفِه. والمَلا: الصَّحراءُ الواسِعة. أي: هؤلاءِ النِّسوة يَمشينَ مَشيَ نِعاجِ الوَحشِ إذا وقعَت في الرَّمل.

قولُه: (لولا أنّ﴿ٱلْخُلَطَآءِ﴾ يأباه)، يعني: إن فُسِّرَ الخِطابُ بالمُفاعَلةِ مِنَ الخِطبة، وأُجريتِ النِّعاجُ على حَقيقتِها لم يَستقِم؛ لأنّ الخِطبة إنّما تكُونُ في التَّزوُّجِ والتَّزويج، فهي غير مُناسِبةٍ للنَّعجةِ الحَقيقية، وإن حُمِلَتِ النِّعاجُ على النِّساءِ استِعارة أباهُ ذِكرُ الخُلَطاء؛ لأنّ الخُلطةَ غير مُناسِبة في النِّساءِ الحَلائِل، فالوَجهُ أن يُقطَعَ ذِكرُ الخُلطاءِ[2] عن التَّمثيل؛ ليَكُونَ تَمثيلًا آخَرَ مُستَقِلًّا فيَصِح.

وقُلت: وكَذا يأباهُ إذا جُعِلَ التَّشبيهُ تَمثيليًّا، ويُجرى الخِطابُ على مُخاطبةِ المُحاجِّ المُجادلِ وتُترَكُ النِّعاجُ على حَقيقتِها؛ لأنّ الوَجهَ حينئذٍ أمرٌ تَوهُّميٌّ مُنتزَعٌ مِن أُمورٍ جَمّة، وقد لُمِحَتِ الخُلطةُ في المُمَثَّلِ به، ومِن ثَمَّ قالَ الواحِديّ: ظَنّ داودُ أنهما شريكانِ فلِذلكَ قال: ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْخُلَطَآءِ﴾[3] [ص: ٢٤].

وإذا لُمِحَ في المُشَبَّهِ بهِ يجِبُ أن يُلمَحَ في المُشَبَّهِ أيضًا. وقالَ صاحِبُ «المِفتاح»: والذي نَحنُ بصَدَدهِ مِنَ الوَصفِ غيرِ الحَقيقيِّ أحوَجُ مَنظُورٍ فيهِ إلى التَّأمُّلِ الصّادقِ مِن ذَوي بَصيرةٍ

(١) البيتان لعمر بن أبي ربيعة في «ديوانه» ص٤٩٨، وانظر: «الكامل» للمبرد (١: ٢٥٤).

(٢) من قوله: «لأنّ الخلطةَ غير مُناسبة» إلى هنا، سقط من (ح).

(٣) «التفسير الوسيط» للواحدي (٣: ٥٤٧).

إلّا أن يَضربَ داودُ الخُلَطاءَ ابتداءً مَثَلًا لهم ولقصَّتهم.

فإن قلتَ: الملائكةُ عليهم السلام كيف صحَّ منهم أن يُخبِروا عن أنفُسِهم بما

ناقِدةٍ ورُؤيةٍ ثاقِبةٍ لالتباسِهِ في كَثيرٍ مِنَ المَواضِعِ بالعَقليِّ الحَقيقيِّ لاسيما المعاني التي يُنتزَعُ منها، فَرُبَّما انتُزِعَ مِن ثَلاثةٍ فأورَثَ الخطأَ لوُجوبِ انتزاعِهِ مِن أكثرَ[١]، ولعَلَّ الظّاهِرَ أن يُجعلَ التَّشبيهُ مِنَ المُركَّبِ العَقليِّ؛ لأنّ الوَجهَ حينَئذٍ هو الزُّبدةُ والخُلاصة مِنَ المَجمُوعِ، وهو إظهارُ البَغيِ والظُّلمِ وتَقبيحُ أمرِ الباغي والظّالِم، فلا يَدخُلُ في المعنى الخَلط، وإن شِئتَ فجرِّب هذا مِن قَولِ المُصَنِّفِ في تَفسيرِ قَولِهِ تعالى: ﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ وَتَثْبِيتًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ كَمَثَلِ جَنَّةٍۭ بِرَبْوَةٍ أَصَابَهَا وَابِلٌ﴾ [البقرة: ٢٦٥]، الآية. فإنّهُ حينَ جَعلَ الوَجهَ عَقليا قال: ومَثَلُ نَفقةِ هؤلاءِ في زَكاتِها عندَ الله كَمثَلِ جَنّة، وحينَ جَعلَ الوَجهَ وهميًّا قال: أو مَثَّلَ حالَهم عندَ الله بالجنّة على الرَّبوة، ونَفقتَهُمُ الكَثيرةَ والقَليلةَ بالوابِلِ والطَّل، وكَما أنّ كُلَّ واحِدٍ مِنَ المَطَرَينِ يُضاعِفُ أُكُلَ الجَنّة، فكَذَلكَ نَفقَتُهُم كَثيرةً كانت أو قَليلةً بَعدَ أن يُطلَبَ بها وَجهُ الله زاكيةٌ عندَ الله زائِدةٌ في زُلفاهُم[٢]، وعلى هذا قَولُه بَعدَ هَذا: «وقيل: إنّ الخَصمَينِ كانا مِنَ الإنس، وكانَتِ الخُصومةُ على الحَقيقةِ بينَهُما، إمّا كانا خَليطَينِ في الغَنَم، وإمّا كانَ أحَدُهُما مُوسِرًا» إلى آخِرِه.

الانتِصاف: إذا جُعِلَ تمثيلًا كانَ الذي سَبَقَ إلى فَهم داوُدَ مِنهُ ظاهِرُهُ في النِّعاجِ والشّاة، ثمّ انتقَلَ عنه إلى فَهمِ تَمثيلِه بحالِه، وعلى الاستِعارةِ يَكُونُ قد فهِمَ التَّحاكُمَ في النِّساءِ ثمّ استَشعَرَ أنهُ المُراد[٣].

قولُه: (**إلّا أنّ يَضرِبَ داودُ الخُلَطاءَ ابتِداءً مَثَلًا لهُم**)، يَعني: يَصِحُّ جعلُها مُستعارًا إذا جُعِلَ قولُه: ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْخُلَطَآءِ﴾ [ص: ٢٤]، تَذييلًا للكَلامِ على سَبيلِ التَّمثيل، كَقولِ الحُطَيئة[٤]:

---

(١) «مفتاح العلوم» ص٣٤٩.

(٢) انظر: (٣: ٥٢٥).

(٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٤: ٨٥).

(٤) كذا قالَ المصنّف رحمه الله، وهو وهم، فإن البيت للنابغة الذبياني في «ديوانه» ص٧٤.

لم يَتلبَّسوا منه بقليلٍ ولا كثيرٍ ولا هو مِنْ شأنِهم؟ قلت: هو تصويرٌ للمسألة وفَرْض لها، فصوَّرَها في أنفُسِهم وكانوا في صُورة الأَناسيِّ، كما تقولُ في تصويرِ المسائل: زيدٌ له أربعونَ شاة، وعمروٌ له أربعون، **وأنت تشيرُ إليهما**، فخَلطاها وحالَ عليها الحَوْل، كَمْ يَجِبُ فيها؟ **وما لزيدٍ وعمروٍ سَبَدٌ ولا لَبَد**. وتقولُ أيضًا في تصويرها: لي أربعونَ شاةً ولكَ أربعون فخلَطْناها، وما لكما من الأربعين أربعةٌ ولا رُبْعُها. فإن قلتَ: ما وجهُ قراءةِ ابنِ مسعود: (ولي نعجةٌ أُنثى)؟ قلت: يقال: امرأةٌ أنثى؛ للحَسْناء الجميلة. والمعنى: وصفُها بالعَراقة في لِينِ الأُنوثة وفُتورها، وذلك أملحُ لها وأزيَدُ في تكسُّرِها وتثنِّيها، ألا ترى إلى وصفِهم لها **بالكَسُول والمِكْسال**، وقولِه:

فَتُورُ القِيامِ قَطِيعُ الكَلامِ

ولَسْتَ بمُستَبقٍ أخًا لا تَلمُّهُ على شَعَثٍ أي الرِّجالِ المُهذَّبُ؟

وإليهِ الإشارةُ بقَولِه: «قَصَدَ بِهِ المَوعِظَةَ الحسَنةَ والتَّرغيبَ في إيثارِ عادة الخُلطاءِ الصُّلحاء».

قولُه: (**وأنتَ تُشيرُ إليهما**)، أي: تَقُول: هذا، وتُشيرُ إلى زَيدٍ وعَمرو.

قولُه: (**وما لزَيدٍ وعَمرٍو سَبَدٌ ولا لبَد**)، قالَ **الجوهَري**: أي: لا قَليلٌ ولا كَثير. عن الأصمَعيّ: السَّبَدُ مِنَ الشَّعَر، واللَّبَدُ مِنَ الصُّوف. فالسَّبَدُ كِنايةٌ عن المعز، واللَّبَدُ عن الضّأن.

قولُه: (**بِالكَسُولِ والمِكسال**)، **الجَوهَريّ**: الكَسَل، التَّثاقُلُ عن الأمر. وامرَأةٌ مِكسال: لا تَكادُ تَبرَحُ مَجلِسَها، وهو مَدحٌ لها، مِثل: «نَؤُومُ الضّحى».

قولُه: (**فَتُورُ القيامِ قَطيعُ الكَلام**)، تَمامُه:

لَعُوبُ العِشاءِ إذا لم تَنَم

بَعدَه:

تَبُزُّ النِّساءَ بحُسنِ الحَديثِ ودَلٍّ رَخيمٍ وخُلقٍ عَمَم[1]

---

(١) لم أهتدِ إلى قائل البيتين.

وقولِه:

تَمـشِي رُوَيْدًا تكادُ تنغَرِفُ

قَطيعُ الكلام: أي: لينُـهُ وضَعفُه. تبَزُّ؛ أي: تَغلِبُ وتَسبِق. والدلال: الغَنْج والشكل. وخُلق عمَم؛ أي: تامّ(١).

قولُه: (**تَمشي رُوَيدًا تكادُ تَنعَرِفُ**)، أوَّلُه:

ما أنسَ سَلمى غَداةَ تَنصَرِفُ

وَيُروى(٢): «تَنغرِف» بالغَينِ المُعجَمة، الغَرفُ: غَرفُكَ الماءَ باليَد، فرَسٌ غَرّافٌ: كثيرُ الأخذِ بقوائِمِه. وصَفها بالأناةِ والتُّؤدةِ وأنَّها تكادُ تَنغَرِفُ مِنَ الأرضِ بوَطْئِها إيّاها، يُقال: عرَفتُ الشَيءَ فانعَرَف ـ بالعَينِ المُهمَلة ـ أي: قطَعتهُ فانقَطَع. قالَ قَيسُ بنُ الخَطيم في مَعناه:

تَنامُ عن كُبرِ شأنِهـــا فـإذا   قامَت رُوَيدًا تكادُ تنعَرِفُ(٣)

قالَ صاحِبُ «الانتِصاف»: قولُه: ﴿وَلِيَ نَعۡجَةٞ﴾، أورَدَهُ لتَقليلِ ما عندَهُ وحَقارَتِه، فكيفَ وصَفَ ما عندَهُ بالحُسنِ الذي يُوجِبُ عُذرَ خَصمِهِ في طَلَبِه؟ ولذَلِكَ جاءَتِ القِراءةُ المَشهُورةُ بحَذفِ ذلك، أي: «أُنثى»(٤).

---

(١) من قوله: «قطيعُ الكلام: أي لينُهُ» إلى هنا، سقط من (ح).

(٢) أي: في البيت وفي نسخ «الكشاف» أيضًا، والنسخة المعتمدة عند المؤلف: بالعين، وفي الأصل الخطي الذي بين أيدينا: بالغين.

(٣) ديوان قيس بن الخطيم ص ١٠٦، لكنّ الروايةَ فيه بالغَين المعجمة وليست بالعين المهملة وهو على الجادّة في «الأغاني» (٣: ٢٤)، وفسّره الشارح بقوله: تسقط. وروي: «تكاد تنقصف» كما في حواشي الديوان، وبَعدَه:

حَوراءُ جَيداءُ يُستضاءُ بها   كأنّها خــوطُ بانةٍ قَصِفُ

قلت: الخوط: القضيب. والقَصِف: الناعمُ المُتَثَنّي.

(٤) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٤: ٨٥).

[﴿قَالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَىٰ نِعَاجِهِۦ ۖ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْخُلَطَآءِ لَيَبْغِى بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ ۗ وَظَنَّ دَاوُۥدُ أَنَّمَا فَتَنَّٰهُ فَٱسْتَغْفَرَ رَبَّهُۥ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ * فَغَفَرْنَا لَهُۥ ذَٰلِكَ ۖ وَإِنَّ لَهُۥ عِندَنَا لَزُلْفَىٰ وَحُسْنَ مَـَٔابٍ﴾ ٢٤-٢٥]

﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ﴾ جوابُ قَسَمٍ محذوف. وفي ذلك استنكارٌ لفعل خَليطه، وتهجينٌ لطَمعِه. والسؤالُ: مصدرٌ مُضاف إلى المفعول، كقوله تعالى: ﴿مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ﴾ [فصلت: ٤٩]، وقد ضُمِّن معنى الإضافةِ فعُدِّي تَعْدِيتَها، كأنّه قيلَ بإضافة ﴿نَعْجَتِكَ إِلَىٰ نِعَاجِهِۦ﴾ **على وجهِ السؤال والطَّلَب**. فإن قلتَ: كيف سارعَ إلى تصديق أحدِ الخصمَيْن حتى ظَلَّم الآخرَ قبل استماعِ كلامه؟ قلت: ما قال ذلك إلّا بعد اعترافِ صاحبه، لكنه لم يُحْكَ في القرآن؛ لأنه معلوم. ويُروى: أنه قال: أنا أريدُ أن آخذَها منه وأُكمِلَ نعاجي مئةً، فقال داودُ: إن رُمْتَ ذلك ضربْنا منك هذا وهذا، وأشارَ إلى طَرَفِ الأنف والجَبْهة، فقال: يا داودُ، أنت أحقُّ أن يُضرَب منك هذا وهذا، وأنت فعلتَ كَيْتَ وكيت، ثم نَظر داودُ فلم يَرَ أحدًا، فعَرَفَ ما وَقع فيه. والخُلَطاءُ: الشُّركاء الذين خلَطوا أموالَهم، الواحد: خَلِيط، وهي الخُلْطة، وقد غَلبتْ في الماشية؛ والشافعيُّ رحمه الله يَعتبرها، فإذا كان الرَّجلانِ خَليطَيْن في ماشيةٍ بينهما غير مَقسُومة، أو لكلِّ

وقلت: قد مرّ[١] أنّ مِثلَ هذه الزِّيادةِ قَرينةٌ لبيانِ إرادةِ المَقصُودِ مِنَ اللَّفظ، فذَكَرَهُ هاهُنا لمزيدِ تَحقيرِ ما عندَهُ فيكُونُ تَتميًا للمَعنى الذي في جانِبِ المُشبَّهِ والمُبالغةِ في الظُّلم كما سَبَق، ويُؤيِّدهُ قولُه: ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَىٰ نِعَاجِهِۦ﴾ [صٓ: ٢٤]، حيثُ صَرَّحَ بذِكرِ النَّعجةِ والنِّعاج.

قولُه: (**عَلى وجهِ السُّؤالِ والطَّلَب**)، أي: السُّؤالُ سُؤالُ مُطالَبةٍ ومُغالبة، لا سُؤالُ خُضوعٍ وتَفضُّل؛ إذ لو كانَ كذا لم يَكُن مَعارّة.

---

(١) قولُه: «قد مَرَّ» سقط من النسخة (ط).

واحد منهما ماشيةٌ على حِدَة **إلّا أنَّ مُراحَهما** ومَسقاهما وموضعَ حَلبِهما والراعيَ والكَلْبَ واحد والفُحولة مختلطة: فهما يُزكِّيانِ زكاةَ الواحد؛ فإن كان لهما أربعونَ شاةً فعليهما شاة، وإن كانوا ثلاثةً ولهم مئةٌ وعشرون لكلِّ واحدٍ أربعون؛ فعليهم واحدةٌ كما لو كانت لواحد. وعند أبي حَنيفة: لا تُعتبر الخُلْطة، والخَليطُ والمنفردُ عنده واحِد، ففي أربعين بين خليطَيْن: لا شيءَ عنده، وفي مئةٍ وعشرين بين ثلاثة: ثلاثُ شياه. فإن قلتَ: فهذه الخُلطةُ ما تقولُ فيها؟ قلتُ: عليهما شاةٌ واحدة، فيجبُ على ذي النعجة أداءُ جُزءٍ من مئةِ جزء من الشاة عند الشافعيِّ رحمه الله، وعند أبي حَنيفة لا شيء عليه. فإن قلتَ: **ماذا أراد بذِكْرِ حالِ الخُلطاء** في ذلك المقام؟ قلتُ: قَصَدَ به الموعظةَ الحسنة والترغيبَ في إيثار عادةِ الخُلَطاء الصُّلحاء الذين حَكم لهم بالقلَّة، وأن يكرِّهَ إليهم الظُّلمَ والاعتداءَ الذي عليه أكثرُهم، **مع التأسُّف على حالهم**، وأن

قولُه: (**إلّا أنَّ مُراحَهُما**)، **المُغرِب**: أراحَ الإبل: رَدَّها إلى المُراحِ، وهو مَوضِعُ إراحةِ الإبلِ والبَقرِ والغَنَم، وفَتحُ الميمِ خَطأ[1].

قولُه: (**ماذا أُريدَ**[2] **بذِكرِ حالِ الخُلطاء**)، أي: ما فائِدةُ التَّذييلِ بقَولِه: ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْخُلَطَآءِ﴾ إلى قَولِه: ﴿وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ﴾؟ فأجاب: أنَّ فيها فَوائِد:

إحداها: أن يكُونَ مَوعِظةً للسّامِعِ بأن يَرغبَ في اختيارِ عادةِ الخُلَطاءِ الصُّلحاءِ لقَولِه: ﴿وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ﴾ كقَولِه: ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ ٱلشَّكُورُ﴾ [سبأ: ١٣].

وثانيتُها: أن يَكُونَ لُطفًا للخُلطاءِ المُعتَدينَ فينزَجِرُوا عن الاعتِداء.

وثالِثتُها: أن يَكُونَ تَسلِيةً للمَظلُوم.

قولُه: (**مَعَ التّأسُّفِ على حالِهم**)، أي: مِن شأنِ الخُلطاءِ وعادتِهم أن يَعتَدُوا إلّا مَن عَصمَهُ الله.

---

(١) «المُغرب في ترتيب المعرب» (١: ٣٥٢).

(٢) كذا في الأصول الخطية، وكذا هو في نصِّ «الكشاف» من (ط)، لكن في الأصل الخطي من «الكشاف» وفي المطبوع: «أراد».

يُسلِّيَ المظلومَ عمّا جَرى عليه من خَليطه، وأنّ له في أكثرِ الخُلطاء أُسوةً. وقُرئ: (ليبَغِيَ) بفتح الياء على تقدير النون الخفيفة، وحَذفِها، كقوله:

اضْرِبَ عَنكَ الهُمُومَ طارِقَها

وهو جوابُ قَسَمٍ محذوف؛ و:(ليَبْغِ) بحذف الياء، اكتفاءً منها بالكسرة. و﴿مَّا﴾ في ﴿وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ﴾ **للإبهام**. وفيه تعجُّب من قلَّتهم. وإن أردتَ أن تتحقَّق فائدتَها وموقعها فاطرَحْها، من قولِ امرئ القيس:

وَحَدِيثٌ مَا عَلَى قِصَـرِهْ

وانظرْ هل بقي له معنًى قطّ. لمّا كان الظنُّ الغالب يُداني العِلم، **استُعير له.**

قولُه: (**اضرِبَ عَنكَ الهُمومَ طارِقَها**)، تمامُه:

ضَربَكَ بالسَّيفِ قَونَسَ الفَرسِ[(١)]

أي: «اضرِبَن» فحُذفَتِ النُّونُ الخَفيفة، و«طارِقَها»: بَدَلٌ مِنَ «الهُموم» بَدلَ البَعض، و«قَونَس» مَوضِعُ ناصِيةِ الفرَس، أي: ادفَع طَوارِقَ الهُمومِ عن نَفسِكَ عندَ غَشيانِها، كما يُضرَبُ قَونَسُ الفَرسِ عندَ الإقبال.

قولُه: (**للإبهام**)، قالَ أبو البَقاء: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ [صٓ:٢٤]، استِثناءٌ مِنَ الجِنسِ، والمُستَثنى مِنهُ بَعضُهُم، و﴿مَا﴾ زائِدة، و﴿هُمْ﴾ مُبتَدأ، و«قَليل» خبَرُه. وقيل: التَّقديرُ وهُم قَليلٌ منهُم[(٢)].

قولُه: (**استُعيرَ له**)، أي: استُعيرَ الظَّنُّ مَوضِعَ العِلمِ لِتلكَ العَلاقة، والاستِعارةُ يجوزُ أن تَـكُونَ لفظيّةً ومَعنَوِيّة، وإنّما كانَ بمَعنى العِلم؛ لإيقاعِه على «إنّما» المُشتَمِلةِ على مُضاعَفةِ التّأكيد، وتَعقيبِ ظَنّـِهِ بعد ذلك بالاستِغفارِ مِن غير مُهلة، وتَسمِيتِه بالظَّنِّ لسَبقِه بالأماراتِ

---

(١) ذكره الزبيدي في «تاج العروس» (قنص) من غير عَزوٍ لأحد. وقيل: هو لطرفة بن العبد وأنكره أبو حاتم وابن برِّي وقالا: هو مصنوعٌ عليه. انظر: «شرح شواهد الكشاف» (٤: ٨٧).
(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٩٩).

ومعناه: وعَلِمَ داودُ وأيقن ﴿أَنَّمَا فَتَنَّهُ﴾: أنّا ابتلَيْناه لا محالةَ بامرأةِ أوريَا: هل يَثبتُ أمْ يزلُّ؟ **وقُرئ: (فتَّناه) بالتشديد** للمُبالغة، و: (أفتنَّاه)، من قوله:

لَئِنْ فَتَنَتْني هيَ بِالأمسِ أفتَنَتْ

و(فَتَنَاه) و(فتَّناه)، على أنَّ الألِفَ ضميرُ الملكَيْن. **وعَبَّر بالراكعِ عن الساجد؛**

الظّاهِرةِ على وُقُوعِهِ في الفِتنةِ مِن تَسَوُّرِ الخُصماءِ المِحرابَ وفزَعِهِ مِنهُم ثمّ تَمثيلِهِم حالتَهُ بحالةِ الخُلطاءِ وحُكمِهِ على أحَدِ الخَصمَينِ بالظُّلم، والله أعلَم.

قولُه: (**وقُرِئ: «فَتَّـنّاهُ» بالتَّشديد**)، قالَ ابنُ جِنّيّ: هي قِراءةُ عُمرَ بنِ الخَطّابِ رضيَ الله عَنه، وأمّا «فتَنَاه» فهي قِراءةُ قَتادةَ وأبي عَمرٍو في رِوايةِ عَبدِ الوَهّاب[1]، وعن بَعضِهم[2] «فتَنَاه» على وزنِ ضَرَباهُ و«فَتَّناهُ» على وزنِ: فرَّقاه. وأنكرَ الأصمَعيَّ أفتَنَت ـ بالألِف ـ يُقال: فتَنتهُ المرأةُ وأفتَنَت: إذا دَلَّـهتهُ وأحَبَّها.

قولُه: (**لئِن فَتَـنَتْني هيَ بالأمسِ أفتَـنَت**)، تَمامُه:

سَعيدًا فأمسى قَد قَلى كُـلَّ مُسلمِ

بَعدَه:

وألقى مَصابيحَ القِراءةِ واشــترى وصالَ الغَواني بالكِتابِ المُنَمنَمِ[3]

وأرادَ بِهِ سَعيدَ بنَ جُبَير: نَمنمَ الشيءَ نَمنمة، أي: رَقَّشَهُ وزَخرَفه، وثَوبٌ مُنمنَم، أي: مُوَشًّى.

قولُه: (**وعَبَّـرَ بالرّاكِعِ عن السّاجِد**)، أي: كنّى بالرّاكِعِ عن السّاجِدِ لِما بينَ الرُّكوعِ

---

(١) وهو عبد الوهّاب بن عطاء بن مسلم الخفّاف العِجْليّ (ت ٢٠٤هـ) ثقة من ثقات القرّاء، وهو من الرواةِ عن أبي عمرو بن العلاء. له ترجمة في «غاية النهاية» لابن الجزري(١: ٤٧٩).

(٢) «المحتسب» (٢: ٢٣٢).

(٣) البيتان لأعشى همدان كما في «شرح شواهد الكشاف» (٤: ٨٨).

لأنه يَنحني ويخضعُ كالساجد، وبه استَشهد أبو حَنيفةَ وأصحابُه في سَجْدةِ التلاوة، على أنَّ الركوعَ يقوم مقامَ السُّجود. وعن الحَسن: لأنه لا يكونُ ساجدًا حتى يَركعَ، ويجوزُ أن يكونَ قد استغفَرَ الله لذَنْبه و**حَرَّمَ** بركعتَي الاستغفار والإنابة، فيكون المعنى: وخرَّ للسجود راكعًا، أي: مُصلِّيًا؛ لأنّ الركوعَ يُجعَل عبارةً عن الصلاة. ﴿وَأَنَابَ﴾: ورَجَعَ إلى الله تعالى بالتَّوبةِ **والتنصُّل**. ورُوي: أنه بَقِيَ ساجدًا أربعينَ يومًا وليلة لا يَرفعُ رأسَه إلّا لصلاةٍ مكتوبة أو ما لا بدَّ منه، **ولا يَرقأ دمْعُه** حتى نَبَتَ العُشب من دَمعه إلى رأسه، ولم يَشربْ ماءً إلّا وثُلثاه دمعٌ، وجهد نفْسَه راغبًا إلى الله

والسُّجودِ مِنَ الانحِناءِ والخُضوع، ولِما بَينهُما مِنَ المُناسبة. استَشهدَ أبو حَنيفةَ في سَجدةِ التِّلاوةِ على أنّ الرُّكُوعَ يَقومُ مَقامَ السُّجُود[1]، قالَ صاحِبُ **التَّقريب**: وفيهِ نَظر؛ لأنه بعدَ تَعبيرِهِ بِهِ عن السّاجِدِ لا يَبقى الاستِشهاد، لعَلَّهُ استَشهدَ بإطلاقِ الآية.

وقُلت: لا إطلاق؛ لأنّ الرُّكُوعَ مُقيَّدٌ بالخُرُورِ الذي هو السُّقوط، فلا يُحمَلُ على مُجرَّدِ الرُّكوع. وفي «الرَّوضة»، قالَ أصحابُنا: يُستَحَبُّ أن يَسجُدَ في ﴿صٓ﴾ خارِجَ الصَّلاة، ولو سَجدَ في الصَّلاةِ جاهلًا أو ناسيًا لم تَبطُل صَلاتُه، وإن كانَ عامِدًا بَطلت على الأصَحّ[2].

قولُه: (**حَرَّم**)، أي: دخلَ في التَّحريمة، يُقال: أحرَمَ بالصَّلاةِ وحَرَّم، ومِنه: تكبيرةُ التَّحريم.

قولُه: (**والتَّنَصُّل**)، هو: الاعتِذارُ والتَّبرُّؤُ مِنَ الذَّنب، ويُروى: بالتنَقّل، يُقال: انتقلَ مِن الشيء، انتفى منه.

قولُه: (**ولا يَرقأُ دَمعُه**)، أي: لا يَسكُن.

الجَوهريّ: يُقال: رَقَأ الدَّمعُ يَرقَأُ رَقأً ورُقوءًا؛ سَكَن، وكذلِكَ الدَّم.

---

(١) وعلله مُلاّ علي القاري من الحنفية بقوله: «لأنّ الركوعَ وُضعَ للتواضعِ وهو المقصودُ من السجدة». انتهى من «فتح باب العناية» (١: ٣٨٠).

(٢) «روضة الطالبين» (١: ٣١٩).

تعالى في العفوِ عنه حتى كاد يَهلك، واشتغَلَ بذلك عن المُلك حتى وَثب ابنٌ له يقال له: إيشَا على مُلكه ودعا إلى نفْسِه، واجتَمع إليه أهلُ الزَّيْغ من بَني إسرائيلَ، فلمّا غُفِرَ له حارَبَه فهزَمَه. ورُوي: أنه نَقَش خطيئتَه في كفِّه؛ حتى لا يَنْساها. وقيل: إنَّ الخصمَيْن كانا من الإنس، وكانت الخصومةُ على الحقيقة بينهما: إمّا كانا خَليطَيْن في الغنَم، وإمّا كان أحدُهما موسِرًا وله نِسْوان كثيرةٌ من المَهائر والسَّراري، والثاني: مُعسِرًا ما لَه إلا امرأةٌ واحدة، فاستنزَلَه عنها، وإنما فَزِع لدخولِهما عليه في غيرِ وقت الحُكومة أن يكونا مغتالَيْن، **وما كان ذَنْبُ داودَ إلّا أنه صَدَّق أحدَهما على الآخر وظَلَّمه قَبْل مسألتِه.**

[﴿ يَٰدَاوُۥدُ إِنَّا جَعَلْنَٰكَ خَلِيفَةً فِى ٱلْأَرْضِ فَٱحْكُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِٱلْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ ٱلْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌۢ بِمَا نَسُوا۟ يَوْمَ ٱلْحِسَابِ ﴾ ٢٦]

﴿خَلِيفَةً فِى ٱلْأَرْضِ﴾ أي: استَخْلفناك على المُلك في الأرض، كمن يَستخلِفُه بعضُ السلاطين على بعضِ البلاد ويُملِّكه عليها. ومنه قولُهم: خلفاءُ الله في أرضه. و﴿جَعَلْنَٰكَ خَلِيفَةً﴾ ممَّن كان قَبْلك من الأنبياء القائمين بالحقِّ. وفيه دليلٌ على أنَّ حالَه بعد التوبة بقيتْ على ما كانت عليه لم تتغيَّر. ﴿فَٱحْكُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِٱلْحَقِّ﴾ ....

قولُه: **(وما كانَ ذَنبُ داوُدَ إلّا أنهُ صَدَّقَ أحدَهُما على الآخَرِ وظَلَّمَهُ قبلَ مَسألَتِه)**، **الانتِصاف:** قَصدَ الزَّمخشريُّ في كَلامِه كُلِّه: تَنزيهَ داوُدَ عن ذَنبٍ يَبعثُهُ عليه شَهوةُ النِّساء، فأجرى هذه الآيَةَ على ظاهِرِها، وجَعلَ الذَّنبَ عَجلتَهُ في الحُكم؛ لأنّ الباعِثَ عَليها التِهابُ الغَضَبِ للحَقّ، وهو أخفُّ مِنَ الأوَّل، ويُؤَيِّدهُ وصيَّتُهُ داودَ عليه السَّلامُ بَعدَ ذلك بقولِه: ﴿فَٱحْكُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِٱلْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ ٱلْهَوَىٰ﴾ [صَ: ٢٦]، فما جَرَتِ الوَصيَّة بذلك إلّا والذي صَدَرَ مِنهُ مِن هذا النَّوع. والمُختار: أنّ الأنبياءَ مُنزَّهُونَ عن الصَّغائِر، والتِماسُ المُخلِّصِ لِمثلِ هذه القَضيَّةِ هو الحَقُّ الأبلَجُ والسَّبيلُ الأنهَجُ(١).

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٤: ٨٩).

أي: بحُكمِ الله تعالى؛ إذْ كنتَ خليفتَه ﴿وَلَا تَتَّبِعِ﴾ هوى النفسِ في قضائك وغيرِه، **ممّا تَتصرَّفُ فيه مِن أسبابِ الدِّين والدنيا** ﴿فَيُضِلَّكَ﴾ **الهوى** فيكونَ سَببًا لضلالك ﴿عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾: عن دلائلِه التي نَصَبَها في العُقول، وعن شرائعِه التي شَرَعَها وأوحى بها. و﴿يَوۡمَ ٱلۡحِسَابِ﴾ متعلِّق بـ ﴿نَسُواْ﴾، أي: بِنِسْيانهم يومَ الحساب، أوْ بقوله: ﴿لَهُمۡ﴾، أي: لهم عذابٌ يومَ القيامة بسببِ نِسْيانهم؛ وهو ضلالُهم عن سبيل الله.

وعن بعضِ خلفاء بَني مَرْوانَ: أنه قال لعمرَ بنِ عبد العزيز، أو للزُّهريِّ: هل سمعتَ ما بَلَغَنا؟ قال: وما هو؟ قال: بَلَغَنا أنَّ الخليفةَ لا يجري عليه القلمُ ولا تُكتب عليه مَعصيةٌ. فقال: يا أميرَ المؤمنين، الخلفاءُ أفضلُ أم الأنبياء؟ ثم تلا هذه الآية.

[﴿وَمَا خَلَقۡنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلۡأَرۡضَ وَمَا بَيۡنَهُمَا بَٰطِلٗاۚ ذَٰلِكَ ظَنُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْۚ فَوَيۡلٞ لِّلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ ٢٧]

﴿بَٰطِلٗا﴾: **خَلقًا باطلًا، لا لغَرَضٍ صحيح** وحكمةٍ بالغة. أو: مُبطلين عابثين، كقوله: ﴿وَمَا خَلَقۡنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَمَا بَيۡنَهُمَا لَٰعِبِينَ ۝ مَا خَلَقۡنَٰهُمَآ إِلَّا بِٱلۡحَقِّ﴾ [الدخان:٣٨- ٣٩]، وتقديرُه: ذوي باطلٍ، أو عبثًا، فوضع باطلًا موضعه، ....

قولُه: (**أي: بحُكم الله إذ كُنتَ خَليفتَه**)، يُريد: أنّ الأمرَ بالحُكمِ بالعَدلِ بَعدَ ذِكر ﴿إِنَّا جَعَلۡنَٰكَ خَلِيفَةٗ﴾ مُشعِرٌ بأنّ وصفَ الخِلافةِ يَقتَضي الحُكمَ بالعَدل، ولذلكَ رَتَّبَ الحُكمَ في التَّنزيلِ بالفاءِ على جَعلِهِ خَليفة.

قولُه: (﴿فَيُضِلَّكَ﴾ **الهَوى**)، عن بَعضِهِم: ﴿فَيُضِلَّكَ﴾ مَنصوبٌ على الجَواب، وقيل: مجَزُومٌ عَطفًا على النَّهي، وفُتِحَتِ اللّامُ لالتِقاءِ السّاكِنَين.

قولُه: (**خَلقًا باطِلًا، لا لغَرَضٍ صَحيح**)، قالَ القاضي: أي: خَلقًا باطِلًا لا حِكمةَ فيه(١).

(١) «أنوار التنزيل» (٥: ٢٨).

كما وضعوا ﴿هَنِيٓـًٔا﴾ [النساء: ٤] **موضعَ المصدر، وهو صفةٌ،** أي: ما خَلقْناهما وما بينهما للعَبَثِ واللعب، ولكنْ للحقِّ المُبين؛ وهو **أنْ خَلقْنا نُفوسًا** أودَعْناها العقلَ والتمييز، ومنَحْناها التمكين، وأزحْنا عِللها **ثم عَرَّضناها للمنافعِ العظيمة** بالتكليف، وأعدَدْنا لها عاقبةً وجزاءً على حَسَب أعمالهم. و﴿ذَٰلِكَ﴾ إشارةٌ إلى خَلقِها باطلًا. والظنُّ: بمعنى المظنون، أي: خَلْقُها للعبثِ لا للحكمةِ هو مظنونُ الذين كفروا. فإن قلتَ: إذا كانوا مقرِّين بأن الله خالقُ السماوات والأرضِ وما بَيْنهما بدليلِ قوله: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [لقمان: ٢٥] فبِمَ جُعِلوا ظانِّين أنه خَلَقَها للعَبَثِ لا للحكمة؟ قلت: لمّا كان إنكارُهم للبعث والحسابِ والثواب والعقاب، مؤدِّيًا إلى أنَّ خَلْقَها عَبثٌ وباطل، جُعِلوا كأنهم يظنُّون ذلك، ويقولونه؛ لأنّ الجزاءَ هو الذي سِيقتْ إليه الحكمةُ في خَلْق العالَم مِن رأسِها، فمن جَحَده فقد جحد الحكمة

قولُه: (**كما وضَعُوا** ﴿هَنِيٓـًٔا﴾ **موضِعَ المَصدَرِ وهو: صِفة**) لقولِه تعالى: ﴿فَكُلُوهُ هَنِيٓـًٔا مَّرِيٓـًٔا﴾ [النساء: ٤]، وهُما صِفتانِ أُقيمَتا مُقامَ المَصدَر.

قولُه: (**أنْ خَلقنا نفُوسًا**)، إلى قَولِه: (**ثُمَّ عَرَّضناها للمَنافِعِ العَظيمة**) إلى آخِره. قالَ الإمام: الآيةُ تَدُلُّ على صِحّةِ القَولِ بالحَشرِ والنَّشر؛ لأنه تعالى خَلَقَ الخَلقَ إمّا للإضرار، أو للانتِفاع، أو لا لهذا ولا لهذا، والأوَّل: لا يَليقُ بالرَّحيمِ الكَريم، والثّالِثُ أيضًا: باطِل؛ للعبَث، فلَم يَبقَ إلّا الثّاني، فالانتفاعُ إمّا دُنيويّ أو أُخرَوِيّ، والأوَّلُ باطِل، والدَّليلُ المُشاهَدة ﴿وَمَا هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا لَهْوٌ وَلَعِبٌ﴾ [العنكبوت: ٦٤]، ولمّا بطلَ هذا ثَبتَ القَولُ بوُجودِ حَياةٍ أُخرَويّة، فكُلُّ مَن أنكرَ الحَشرَ والنَّشرَ كانَ شاكًّا في حُكمِ الله في خَلقِ السَّماواتِ والأرض، وهو المُرادُ مِن قَولِه: ﴿ذَٰلِكَ ظَنُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [ص: ٢٧]، والدَّليلُ عليهِ قولُه: ﴿أَمْ نَجْعَلُ ٱلْمُتَّقِينَ كَٱلْفُجَّارِ﴾ [ص: ٢٨]، فإنّها كالتَّفصيلِ لذلكَ المُجمَل[1]، وإلى هذا المعنى يَنظُر قَولُ المُصنِّف: لأنّ الجَزاءَ هو الذي سَبَقَت إليه الحِكمةُ في خَلقِ العالَمِ مِن رأسِها، فَمَن جَحَدَهُ فقد جَحَدَ الحِكمةَ مِن أصلِها، إلى آخِرِه.

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٦: ٣٨٧).

من أصلِها، ومَن جَحَدَ الحكمةَ في خَلْق العالمِ فقد سَفَّه الخالقَ، وظهر بذلك أنه لا يَعرِفُه ولا يَقْدِرُه حقَّ قَدْره، وكان إقرارُه بكونِهِ خالقًا كَلَا إقرار.

[﴿أَمْ نَجْعَلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَٱلْمُفْسِدِينَ فِى ٱلْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ ٱلْمُتَّقِينَ كَٱلْفُجَّارِ﴾ ٢٨]

﴿أَمْ﴾ مُنقطعة، ومعنى الاستفهام فيها الإنكار، والمرادُ: أنه لو بطل الجزاءُ ـ كما يقول الكافرون ـ لاستوتْ عند الله أحوالُ مَن أصْلَح وأفسد، واتَّقى وفَجَر، ومَن سوّى بينهم كان سَفيهًا ولم يكن حَكيمًا.

[﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓا۟ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ ٢٩]

وقُرئ: (مباركًا)، و(ليَتَدبَّروا) على الأصل، و(لتَدَّبَّروا) على الخِطاب. وتدبُّرُ الآيات: التفكُّر فيها، والتأمُّلُ الذي يؤدِّي إلى معرفةِ ما يَدبُر ظاهرَها من التأويلاتِ الصحيحة والمعاني الحَسَنة؛ لأنَّ مَنِ اقتنع بظاهرِ المَتْلوِّ، لم يَحْلَ منه بكَثيرِ طائل، وكان مَثَلُه كمثل من له لِقْحةٌ دَرُور لا يَحتلبُها، ومهرةٌ نَثُور لا يَستولِدُها. وعن الحسن: قد قرأ هذا القرآنَ عَبِيدٌ وصبيان لا عِلْمَ لهم بتأويله: حَفِظُوا حُروفَه وضيَّعوا حُدوده، حتى إنَّ أحدَهم لَيقول: والله لقد قرأتُ القرآنَ فما أسقطتُ منه حَرْفًا، وقد ـ والله ـ أسقَطَه كلَّه؛ ما يُرى للقرآنِ عليه أثرٌ في خُلقٍ ولا عَملٍ، والله ما هو بحفظِ

قولُه: (لَم يَحْلَ)، مِن: حَلوتَه بكَذا فَحلِيَ بِهِ، أي: أعطَيتُهُ فتَناول، ومِنه «حُلوانُ الكاهِن» لعَطائِه(١).

قولُه: (لِقحةٌ دَرُورٌ)، الجوهَري: اللَّقُوحُ واللِّقاحُ ـ بالكَسر ـ: الإبِلُ بأعيانِها، الواحِدةُ: لقُوح، وهي: الحَلُوب، والمُهرُ: ولَدُ الفرَس، والأُنثى: مُهرة. والنَّثُور: الكَثيرةُ الولَد.

(١) سقط لفظ «لعطائه» من النسخة (ط).

حُروفه وإضاعةِ حُدوده، والله ما هؤلاءِ بالحكماء **ولا الوَزَعة**، لا كَثَّرَ الله في الناس مِثْلَ هؤلاءِ. اللهمَّ اجعَلْنا من العُلماء المتدبِّرين، وأعِذنا من **القُرّاءِ المتكبرِّين**.

[﴿ وَوَهَبْنَا لِدَاوُۥدَ سُلَيْمَٰنَ ۚ نِعْمَ ٱلْعَبْدُ ۖ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ * إِذْ عُرِضَ عَلَيْهِ بِٱلْعَشِىِّ ٱلصَّٰفِنَٰتُ ٱلْجِيَادُ * فَقَالَ إِنِّىٓ أَحْبَبْتُ حُبَّ ٱلْخَيْرِ عَن ذِكْرِ رَبِّى حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِٱلْحِجَابِ * رُدُّوهَا عَلَىَّ ۖ فَطَفِقَ مَسْحًۢا بِٱلسُّوقِ وَٱلْأَعْنَاقِ ﴾ ٣٠-٣٣]

وقُرِئ: (نَعِمَ العبدُ) على الأصلِ، والمخصوصُ بالمدحِ محذوف. وعَلَّل كونَه ممدوحًا بكونه **أوّابًا رَجّاعًا إليه بالتوبة**، أو مُسبِّحًا مُؤوِّبًا للتسبيح مُرجِّعًا له؛ لأنَّ كلَّ

قولُه: (**ولا الوَزَعة**)، أي: المانِعينَ عن النَّواهي. **الأساس**: أوزَعتُه: مانَعتُه، والشَّيبُ وازِع، ولا بُدَّ للنّاسِ مِن وزَعة؛ مِن كَفَفةٍ عن الشَّرِّ والبَغي، ووَزَعَ نَفسَهُ عن الجَهلِ والهوى. قال:

إذا لم أزَع نَفسي مِنَ الجَهلِ والصِّبا   لينفعَها عِلمي فقد ضَرَّها جَهْلي(١)

قولُه: (**مِنَ القُرّاءِ المُتكَبِّرين**)، أي: الذينَ ليسُوا بحُكَماء، أي: فُقهاء، ولا يَمنعُونَ النّاسَ عن الشَّرِّ عَملًا بالقُرآن.

رُوِيَ أنّ الحَسن تَعلَّمَ القُرآنَ وهو ابنُ ثِنتَي عَشرةَ سَنة، لا حُروفَهُ فحسب، ولكِن ما تَعلَّمَ آيةً إلّا وقَد عَرفَ تأويلَها وجَميعَ ما فيها مِن كُلِّ دَقيقٍ وجَليلٍ بقَدرِ وُسعِه، فهو القَرّاءُ الحَقيقيّ.

قولُه: (**أوّابًا رَجّاعًا إليه بالتَّوبة**)، هو الوَجهُ الأوّل، وقولُه: «أو مُسبِّحًا مُؤوِّبًا للتَّسبيح»، هو الوَجهُ الثّاني في قَولِهِ تعالى: ﴿ وَٱلطَّيْرَ مَحْشُورَةً ۖ كُلٌّ لَّهُۥٓ أَوَّابٌ ﴾ [صَ: ١٩].

قال: وَضعَ ﴿أَوَّابٌ﴾ مَوضِعَ المُسَبِّح؛ لأنّ الأوّابَ ـ وهو: التَّوّابُ الكَثيرُ الرُّجُوعِ إلى الله تعالى ـ مِن عادَتِه أن يُكثِرَ ذِكرَ الله ويُديمَ تَسبيحَه، والفَرقُ بينَ هذه الآيةِ والسّابقةِ أنَّ

---

(١) لم أهتدِ إليه.

مُؤوِّبٍ أوّابٌ. والصافِن: الذي في قوله:

أَلِفَ الصُّفُونَ فما يَزالُ كأنه ... ممَّا يَقُومُ على الثلاثِ كَسِيرا

وقيل: الذي يقومُ على طرف سُنْبُكِ يَد أو رِجل: **هو المُتَخيِّم**، وأما الصافِنُ فالذي يجمع بين يدَيْه. وعن النبيِّ ﷺ: «**مَن سرَّه أن يقومَ الناسُ له صُفونًا فليتبوَّأْ مقعدَه من النار**»، أي: واقفِين كما خَدَمُ الجَبابرة. فإن قلتَ: ما معنى وصفِها **بالصُّفون**؟

﴿أَوَّابٌ﴾ في تِلكَ الآيةِ لا يجوزُ أن يَجريَ على ظاهِرِه؛ لإسنادِهِ إلى غَيرِ العُقَلاء، فلا بُدَّ مِنَ التَّأويل، بخِلافهِ هاهُنا، فإنَّ الوَجهَ الأوَّلَ جارٍ على حقيقتِه.

قولُه: (**أَلِفَ الصُّفُون**)، البيت[١]. يُقال: أَلِفَ هذا الفَرسُ القِيامَ على ثَلاثِ قَوائِمَ وسُنبُكِ الرّابِعةِ. «كَسيرًا»: مَنصُوبٌ بـ«ما يَزال»، وقيل: حالٌ مِنَ الضَّميرِ في «مِمّا يَقُومُ»، أي: كأنهُ مِن جِنسِ ما يَقُومُ على ثَلاثِ قَوائِمَ في حالِ كَونِهِ كسيرَ القائمةِ الأخرى.

قولُه: (**هُوَ المُتَخَيِّم**)، كأنهُ القائِمُ على أربَعِ قَوائِمَ سَواء، رَوى صاحِبُ «المُغرِبِ» عن ابنِ الأعرابيِّ: أنَّ الخَيمةَ عندَ العرَب لا تَكونُ إلّا مِن أربَعةِ أعواد، ثمّ تُسقَف[٢]. **الأساس**: ومِنَ المَجاز: خَيَّمَتِ البقَر، أقامَت في مَواضِعِها لا تَبرَح، وتَخَيَّمَتِ الرِّيحُ في الثَّوب. فقَولُه: «هُوَ المتَخَيِّم» خَبرُ «الذي يَقُوم»، وخَبَرُ «الصّافِن» المُتقَدِّم في قوله: «وأما الصافن فالذي يجمع يديه».

الرّاغِب: الصَّفَن: الجَمعُ بينَ الشَّيئَينِ ضامًّا بَعضَهُما إلى بَعض، يُقال: صَفَنَ الفَرَسُ قَوائِمَهُ، قالَ تعالى: ﴿ٱلصَّٰفِنَٰتُ ٱلْجِيَادُ﴾ [ص: ٣١] والصِّفن: الوِعاءُ الذي يَجمَعُ الخِصية. والصَّفَن: دَلوٌ مَجمُوعٌ بحَلقة[٣].

قولُه: (**مَن سَرَّهُ أن يَقُومَ النّاسُ لهُ صُفُونًا فَليَتبوّأ مَقعَدَهُ مِنَ النّار**)، «صُفُونًا» بالنُّون،

---

(١) ذكره في «اللسان» (صفن) من غير عزوٍ لأحد، وعزاه في «شرح شواهد الكشاف» (٤: ٩١) لامرئ القيس، وقيل للعجّاج الراجز يصِفُ فرسًا.

(٢) «المغرب في ترتيب المعرب» (١: ٢٧٨).

(٣) «مفردات القرآن» ص٤٨٧.

قلتُ: الصفونُ لا يكاد يكون في **الهُجْن**، وإنما هو في العِرَابِ الخُلَّص. وقيل: وَصَفَها بالصُّفون **والجودة**؛ ليَجمعَ لها بين الوصفَيْنِ المحمودَيْن: واقفةً وجارية، يعني: إذا وقفتْ كانت ساكنةً مطمئنّةً في مَواقفها، وإذا جَرتْ كانت سِراعًا خِفافًا في جَرْيها. ورُوِيَ: أن سُليمانَ عليه السلام غَزا أهلَ دمشقَ ونَصِيبينَ، فأصاب أَلْفَ فَرَس. وقيل: وَرِثَها من أبيه وأصابها أبوه من العَمالقة. وقيل: خرجتْ من البحر لها أجنحةٌ، فقَعد يومًا بعدما صلَّى الأُولى على كرسيِّه واستعرَضَها، فلم تزلْ تُعرَضُ عليه حتى غربتِ الشمسُ وغفلَ عن العصرِ، أو عن وِرْدٍ من الذِّكْر كان له وقتَ العشيِّ، وتَهيَّبوه فلم يُعلِموه، فاغتمَّ لِما فاته، فاستردَّها وعَقَرَها مقرِّبًا لله، وبقي مئةٌ، فما في أيدي الناسِ من الجِيادِ فمِنْ نَسْلِها. وقيل: لمّا عَقَرَها أبدلَه الله خيرًا منها؛ وهي الرِّيحُ تَجْري بأَمْرِه. فإن قلتَ: ما معنى: ﴿أَحْبَبْتُ حُبَّ ٱلْخَيْرِ عَن ذِكْرِ رَبِّي﴾؟ قلتُ: ﴿أَحْبَبْتُ﴾: مضمَّن معنى

الحَديث، مِن رِوايةِ أبي داوُدَ عن أبي مِجْلَز، قال: خَرَجَ مُعاوِيةُ على ابنِ عامِرٍ وعلى ابنِ الزُّبَير، فَقامَ ابنُ عامِرٍ وجَلَسَ ابنُ الزُّبَير، فقالَ مُعاوِيةُ لابنِ عامِر: اجلِس، فإنّي سَمِعتُ رَسُولَ الله ﷺ يقُول: «مَن أحَبَّ أن يَمثُلَ لهُ الرِّجالُ قيامًا فَليَتبَوّأ مَقعَدَهُ مِنَ النّار»(١).

وعِندَ التِّرمِذيّ، قال: خَرَجَ مُعاويةُ فَقامَ عَبدُ الله بنُ الزُّبَيرِ وابنُ صَفوانَ حينَ رأوه، فَقال: اجلِسا، فإنّي سَمِعتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُول: «مَن سَرَّهُ أن يَتَمثَّلَ لهُ الرِّجالُ قيامًا فَليَتبَوّا مَقعَدَهُ مِنَ النّار»(٢).

قولُه: (**في الهُجن**)، **الجوهري**: الهُجنةُ في النّاسِ مِن قِبَلِ الأُمّ، فإذا كانَ الأبُ عَتيقًا والأُمُّ ليسَت كَذلِك، كانَ الوَلَدُ هَجينًا.

قولُه: (**والجودة**)، في «المُطلِع»: الجيادُ: جَمعُ جَواد، وهو: الشديدُ الحُضرِ مِنَ الخَيل، ومَصدَرُه: الجُودة ـ بالضَّم ـ، وفي العَمَلِ: الجَودة ـ بالفَتح ـ، ويُقال: جادَ الفَرسُ يَجُودُ جُودة، وجادَ الرَّجُل جَودًا. والجُودةُ: مَصدَرُ الجَيِّدِ مِن كُلِّ شَيء.

---

(١) أخرجه أبو داود (٥٢٢٩) وانظر تمامَ تخريجه في «مسند أحمد» (١٦٨٣٠).

(٢) أخرجه الترمذي (٢٧٥٥) وقال: هذا حديثٌ حسَن.

فعل يتعدَّى بـ «عن»، كأنه قيل: أَنَبْتُ حُبَّ الخير عن ذِكْر ربِّي. أو: جَعلتُ حُبَّ الخير مُجزئًا أو مُغنيًا عن ذِكْر ربي. وذَكَر أبو الفتح الهَمدانيُّ في كتاب «التبيان»: أن ﴿أَحْبَبْتُ﴾ بمعنى: لَزِمتُ، مِن قوله:

مِثْلَ بَعِيرِ السَّوءِ إذْ أَحَبَّا

قولُه: (أَنَبْتُ)، أي: جَعَلتُه نائبا، قالَ الزَّجّاج: مَعنى: ﴿أَحْبَبْتُ حُبَّ ٱلْخَيْرِ﴾ آثَرتُ حُبَّ الخَيرِ على ذِكرِ الله عزَّ وجَلّ[1]. **الأساس**: «استَحَبُّوا الكُفرَ على الإيمان» آثَـرُوهُ عليه. وقالَ صاحِبُ «الفَرائِد»: ذَهَبَ جَماعةٌ مِنَ العُلَماءِ إلى أنّ ﴿أَحْبَبْتُ﴾ بمَعنى: «آثَرت»، وأنّ ﴿عَن﴾ بمَعنى: «عَلى» وجَعَلُوا ﴿أَحْبَبْتُ﴾ بمَعنى: «استَحبَبت»، وقَد جاءَ بمَعنى الإيثارِ في قَولِه تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَسْتَحِبُّونَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا عَلَى ٱلْـَٔاخِرَةِ﴾ [إبراهيم: ٣]، أي: يُؤثِرُونَها؛ الإيثارُ مِن لوازِمِ الإحبابِ فيجوزُ أن يُضَمَّنَ الإحبابُ مَعناهُ ويُعَدّى تَعدِيتَه، ولكِن ﴿عَن﴾ بمَعنى: «عَلى» فيهِ بُعد.

وقالَ أبو البَقاء: ﴿حُبَّ ٱلْخَيْرِ﴾ هو مَفعُول به ﴿أَحْبَبْتُ﴾؛ لأنّ مَصدَرَ ﴿أَحْبَبْتُ﴾ الإحباب، ويجوزُ أن يكُونَ مَصدَرًا مَحذُوفَ الزِّيادة[2]. وقالَ صاحِبُ «الفَرائِد»: التَّقدير: أحبَبتُ الخَير، أي: إحبابًا، ثمّ أُضيفَ إلى المَفعُول.

قولُه: (**مِثلَ بَعيرِ السُّوءِ إذ أحَبّا**)، أوَّلُه:

تَبًّا لمَن بالهُونِ قَد ألَبّا

قَبلَه:

كَيفَ قَرَيتَ شَيخَكَ الأزبّا   لَـمّا أتاكَ بائِسًا قِرشَبّا؟

«تبًّا» مِنَ التَّبابِ، وهو الهَلاك، أي: أقامَ ولَزِم. «أحَبّا»، مِن: أحَبَّ البَعيرُ؛ بالحاءِ

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٣٣١).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١٠٠).

وليس بذاك. والخيرُ: المال، كقوله: ﴿إِن تَرَكَ خَيْرًا﴾ [البقرة: ١٨٠]، وقوله: ﴿وَإِنَّهُۥ لِحُبِّ ٱلْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾ [العاديات: ٨]. والمالُ: الخيلُ التي شغلَتْه. أو: سمِّي الخيلُ خيرًا كأنها نَفْسُ الخير؛ لتعلُّقِ الخير بها، قال رسولُ الله ﷺ: **«الخيلُ معقودٌ بنواصِيها الخيرُ إلى يوم القيامة»، وقال في زيدِ الخيل حينَ وَفَدَ عليه** وأسلم: «ما وُصِفَ لي رَجلٌ فرأيتُه

المُهمَلة: إذا وضعَ رُكبَتَيهِ على الأرضِ بحَيثُ لا يُرفَعُ بالضَّرب، ومنه اشتِقاقُ المحبّة، قولُه: «قِرشَبًّا»: أي: يابِسًا فحلًا.

قالَ صاحِبُ «المطلع»: أحَب، إذا لزِمَ المَكان، مَردُود؛ لأنّها لُغة غَريبةٌ لا تَليقُ بفَصاحةِ القُرآن، مَعَ ما فيهِ مِن إخلاءِ الكلمَةِ عن الفائِدة، أي: عن هذا الذي عَناه المُصَنِّفُ بقَولِه: «ليسَ بذاك»، ولهذا لم يَذكُرهُ في «الأساس» أصلًا، وإن ذَكَرَهُ الجوهَريُّ في «الصِّحاح» وأنشَدَ المِصراع، وقال: الإحباب، البُرُوك. أبو زَيد، يُقال: بَعيرٌ مُحِبٌّ، وقَد أحَبَّ إحبابًا، وهو: أن يُصيبَهُ مَرَضٌ أو كَسرٌ فَلا يَبرَحُ مكانَهُ حتّى يَبرَأَ أو يَمُوتَ.

وقالَ أبو البَقاء: قالَ أبو عَليّ: أحبَبتُ بمَعنى: جلستُ، مِن إحبابِ البَعيرِ، وهو بُرُوكُه، و﴿حُبَّ ٱلْخَيْرِ﴾ [ص: ٣٢] مَفعُولٌ لهُ مُضافٌ إلى المَفعُول(١).

وقالَ صاحِبُ «الفَرائِد»: لا يَبعُدُ أن يُفَسَّرَ ﴿أَحْبَبْتُ﴾ بمَعنى: «لَزِمت» لاستِلزامِ الإحبابِ اللُّزُوم؛ لأنّ مَن أحَبَّ شَيئًا لزِمَه، وقال: و﴿ذِكْرِ رَبِّي﴾ على هذا نَصبٌ على الحال، أي: لزِمتُ الأرضَ لحُبِّ الخَيرِ مُعرِضًا عن ذِكرِ رَبّي.

قولُه: (**الخَيلُ مَعقُودٌ بنَواصيها الخَير**)، الحديثُ مِن رِوايةِ مُسلِم عن جَرير، قال: رأيتُ رَسُولَ الله ﷺ يَلوي ناصِيةَ فَرسٍ بأصبُعِهِ وهو يَقُول: «الخَيلُ مَعقُودٌ بنَواصيها الخَيرُ إلى يَومِ القيامة؛ الأجرُ والغَنيمة»(٢).

قولُه: (**وقالَ في زَيدِ الخَيلِ حينَ وفَدَ عليه**)، رَوى صاحِبُ «الاستيعاب»: هو زَيدُ بنُ مُهَلهِلِ بنِ زَيدِ الطّائيّ، قَد مرَّ على النَّبيِّ ﷺ في وَفدِ طَيِّئٍ سَنَةَ تِسع، سَمّاهُ رَسُولُ الله ﷺ

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١٠٠).

(٢) أخرجه مسلم (١٨٧٢).

إلّا كانَ دون ما بَلَغَني، إلّا زَيد الخيل» وسمّاه زيدَ الخير. وسأل رجلٌ بلالًا رضي الله

زَيدَ الخَير، وقال: «ما وُصِفَ لي أَحَدٌ في الجاهِليّةِ فَرأيتُهُ في الإسلامِ إلّا رأيتُهُ دُونَ صِفَتِه، غيرَك». وكانَ شاعِرًا مُحسِنًا خطيبًا لسِنًا شُجاعًا كَريمًا(١)، وكذا في «جامِعِ الْأُصول»(٢).

ورَوى الأنباريّ في «النُّزهة»: أنّ الزَّمَخشَريَّ لمّا قَدِمَ بَغدادَ للحَجِّ جاءَهُ الشّيخُ الشَّريفُ ابنُ الشَّجَريِّ مُهنِّئًا بقُدومِه، فلَمّا جالَسَهُ أنشَدهُ الشَّريف:

كانَت مُسـاءَلةُ الرُّكبانِ تُخبِرُني ... عن أحمدَ بنِ سعيدٍ أطيبَ الخَبرِ
حَتّى التَقَينا فَلا والله ما سَمِعَت ... أُذني بأحسنَ ممّا قد رأى بَصَـري

وقال:

وأسـتكبِرُ الأخبارَ قبلَ لقائهِ ... فلمّا التَقَينا صَغَّرَ الخَبرَ الخُبرُ

ولم يَنطِقِ الزَّمَخشَريّ، فلَمّا فَرَغَ الشَّريفُ قال: إنّ زَيدَ الخَيلِ دَخَلَ على النَّبيِّ ﷺ، فَحينَ بَصُرَ بالنَّبيِّ ﷺ رَفَعَ صوتَه بالشَّهادتَين، فقالَ رَسولُ الله ﷺ: «يا زَيدَ الخَيل، كُلُّ رَجُلٍ وُصِفَ لي وجَدتُهُ دُونَ الصِّفةِ إلّا أنت، فإنّكَ فَوقَ ما وُصِفتَ لي وكذلكَ أنت، ودَعا لهُ وأثنى عليه»(٣).

قولُه: (وسَمّاهُ **زَيدَ الخَير**)، وضعَ مَوضِعَ «الخَيل»: ﴿ٱلْخَيْرِ﴾، فحَصَلَ مِنهُ ما قَصَدَه وكُلُّ فَضل؛ لأنَّهُ أجمَعُ مِنهُ لاشتِمالِه علَيهِ وعلى كُلِّ فَضيلة، وعليهِ جَوابُ بلالٍ عن قَولِ الرَّجُل: «أَردتَ الخَيل، وأنا أَردتُ الخَير» فإنّ الرَّجُلَ سأل: مَنِ السّابِقُ في الطِّراد؟ أجابَ عنه بالسّابقِ في الخَيراتِ تَمليحًا مِن قَولِهِ تَعالى: ﴿وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ﴾ [فاطر: ٣٢]، وتَنبيهًا على أنّ السَّبقَ الذي يُعتَنى بشأنِهِ ويَنبَغي أن يُسألَ عنه هذا لا ذاك، كقَولِه تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ قُلْ هِىَ مَوَٰقِيتُ﴾ [البقرة: ١٨٩].

---

(١) «الاستيعاب» (٢: ٥٥٩).

(٢) «جامع الأصول» (١٢: ٤١٠) وحديثُ تسميته بزيدِ الخير أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٠: ٢٠٢) وأبو نُعَيم في «حلية الأولياء» (١: ٣٧٦).

(٣) «نزهة الألبّاء» ص٢٩١.

عنه عن قوم يَستبقون: مَنِ السابقُ؟ فقال: رسولُ الله ﷺ. فقال له الرَّجل: أردتُ الخيلَ. فقال: وأنا أردتُ الخيرَ. والتواري بالحِجاب: مجازٌ في غُروب الشمس عن تَواري المَلِك. أو **المُخَبَّأة بحجابها**. والذي دلَّ على أنَّ الضميرَ للشمس: مُرورُ ذِكْر العَشيّ، ولا بدَّ للمُضمَر مِن جَرْي ذِكْر أو دليلِ ذِكْر. **وقيل: الضميرُ للصافِنات**، أي: حتى توارتْ بحِجاب الليل، يعني الظلامَ. ومِن بِدَع التفاسير: أنَّ الحِجابَ جبلٌ دونَ قاف بمسيرة سَنةٍ تغربُ الشمس من ورائه. ﴿فَطَفِقَ مَسْحًا﴾: فجعَلَ يَمسح مَسْحًا، أي: يَمْسَح بالسيف بسُوقِها وأعناقِها، يعني: يَقطَعُها. **تقولُ: مَسَحَ عِلاوتَه**؛ إذا ضَرب عُنقَه، ومَسَحَ **المُسَفِّرُ** الكِتابَ؛ إذا قَطع أطرافَه بسَيفه. وعن الحسن: كَشْفُ عَراقيبِها وضَرْبُ أعناقِها. أراد بالكَشْف: القَطْع، ومنه: الكَسْفُ في ألقاب الزِّحاف في العَرُوض. ومَن قاله بالشِّين المُعجمة: فمُصحِّفٌ. وقيل: ....

قولُه: (**المُخَبّأةِ بحِجابها**)، **الأساس**: خَبّأتُ الجارِيَة، وجارِيَةٌ مُخبأة، والنِّساءُ مُخبآت، وامرَأةٌ خُبأة تَخنُسُ بَعدَ الاطِّلاع.

قولُه: (**وقيل: الضَّميرُ للصّافِنات**)، قالَ الإمام: هذا أولى؛ لأنّ بَقاءَهُ عليهِ السَّلامُ مُشتَغِلًا بالخَيلِ حتّى تَغرُبَ الشَّمسُ وتَفوتَ صَلاتُهُ ذَنبٌ عَظيم، فالواجِبُ عليهِ التَّضرُّعُ بالابتِهالِ لا التَّهـوُّرُ والتَّحيُّـرُ بقولِه: ﴿رُدُّوهَا عَلَيَّ فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ﴾ [ص: ٣٣]، وإذا قُلنا: إنّ الضَّميرَ يَعودُ إلى ﴿الصَّافِنَاتُ﴾ لا يَلزَمُ مِنهُ فَوتُ الصَّلاة، وغايَتُه أنّ الأولى استِغراقُ الأوقاتِ في ذِكرِ الله مِنَ الاشتِغالِ بأمرِ الدُّنيا، فتَرَكَ الأولى وتَحسَّرَ لذلِك، وأمَرَ بالقَطعِ على أنّ رُجوعَ الضَّميرِ حينَئذٍ إلى المَذكُورِ القَريبِ وعلى الأوّلِ إلى المُقدَّرِ البَعيد[1].

قولُه: (**تَقُول: مَسَحَ عِلاوتَه**)، **الجوهَري**: العِلاوة رأسُ الإنسانِ ما دامَ في عُنُقِه، يُقال: ضَرَبَ عِلاوَتَه، أي: رأسَه.

قولُه: (**المُسَفِّر**)، أي: المُجَلِّدُ والوَرّاق. **الجَوهَريّ**: السِّفر ـ بالكَسـر ـ: الكِتاب، والجَمع: الأسفار.

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٦: ٣٩٠).

مَسَحَها بيده استِحسانًا لها وإعجابًا بها. فإن قلتَ: بِمَ اتَّصل قولُه: ﴿رُدُّوهَا عَلَيَّ﴾؟ قلتُ: **بمحذوفٍ، تقديرُه: قال**: رُدُّوها عليَّ، فأُضمِرَ وأُضمِرَ ما هو جوابٌ له، كأنَّ قائلًا قال: فماذا قال سليمانُ؟ لأنه موضعٌ مُقتضٍ للسؤال اقتضاءً ظاهرًا؛ وهو اشتغالُ نبيٍّ من أنبياء الله بأمرِ الدنيا، حتى تفوتَه الصلاةُ عن وقتِها. وقُرئ: (بالسُّؤوق) بهمز الواو لضمَّتها، كما في أدؤُر. ونظيرُه: الغُؤور، في مَصْدر غارتِ الشمسُ. **وأمّا مَن قرأ: (بالسُّؤْق)** فقد جعَلَ الضمّةَ في السين كأنها في الواوِ للتلاصُق، كما قيل: مُؤْسى. ونظيرُ سَاق وسُوقٍ: أَسَدٌ وأُسْدٌ. وقُرئ: (بالسَّاق) اكتفاءً بالواحد عن الجمع؛ لأَمْن الإلباس.

[﴿ وَلَقَدْ فَتَنَّا سُلَيْمَٰنَ وَأَلْقَيْنَا عَلَىٰ كُرْسِيِّهِۦ جَسَدًا ثُمَّ أَنَابَ ﴾ ٣٤]

قولُه: (**مَسَحَها بيَدِهِ استِحسانًا**)، وفي «المَعالِم»: هو قَولٌ ضَعيف(١). وقالَ الزَّجّاج: مَسَحَ أعناقَها وسُوقَها بالماءِ بيَدِه، وإنّما قالَ ذلك قَوم؛ لأنّ قَتلَها كانَ عندَهُم مُنكَرًا، وليسَ ما يُبيحُه الله تعالى مُنكرًا(٢).

قولُه: (**بمَحذُوفٍ تَقديرُهُ «قال»**)، يَعني: مُتَعلَّقُه لفظةُ «قال»، وهي مَعَ المَقُولِ جَوابٌ عن سؤالٍ مُقدَّرٍ يَقتَضيهِ المَقام؛ لأنّ اشتِغالَ مِثلِهِ مِن أنبياءِ الله بأمرِ الدُّنيا بَعيد، فكأنهُ عليهِ السَّلامُ لمّا قال: ﴿إِنِّيٓ أَحۡبَبۡتُ حُبَّ ٱلۡخَيۡرِ عَن ذِكۡرِ رَبِّي حَتَّىٰ تَوَارَتۡ بِٱلۡحِجَابِ﴾ اتَّـجَهَ لِسائِلٍ أن يَقُول: فماذا قالَ سُلَيمانُ بَعدَ هذا؟ فأُجيب: قالَ ﴿رُدُّوهَا عَلَيَّ﴾ فأضمَرَ القَولَ وأضمَرَ سُؤالَ السّائِل. فقَولُه: «وأضمَرَ ما هو جَوابٌ له»، مَعناه: أضمَرَ في الكَلام ما المَحذُوفُ جَوابٌ له.

قَولُه: (**وأمّا مَن قَرأ: «بالسُّؤقِ»**)(٣)، **المُطلِع**: وقُرِئ: «بالسُّؤُوقِ» على «فُعُولٍ»، بهَمزِ الواوِ وبضَمِّها، كَما في: «أُجُوه» في «وُجُوه»، ومِنهُم مَن يَقرأ: «بِالسُّؤق» مَهمُوزٌ، كما في: «مُؤسى» بالهَمز.

---

(١) «معالم التنزيل» (٧: ٩٠).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٣٣١).

(٣) ولتمام الفائدة انظر: «حجة القراءات» ص٥٣٠.

قيل: فُتن سليمانُ بعدما مَلَكَ عشرين سَنة، ومَلَكَ بعد الفتنةِ عشرين سنة. وكان مِن فتنتِه: أنه وُلد له ابن، فقالت الشياطينُ: إن عاشَ لم ننفكَّ من السُّخْرة، فسَبيلُنا أن نقتلَه أو نُخبِّلَه، فعَلِمَ ذلك، فكان يَغْذُوه في السحابة، **فما راعَه** إلّا أن أُلقِيَ على كرسيِّه ميِّتًا، فتنبَّه على خَطئِهِ في أنْ لمْ يتوكَّل فيه على ربِّه، فاستغفرَ ربَّه وتابَ إليه. ورُوي عن النبيِّ ﷺ: «**قال سليمان: لأطوفنَّ الليلةَ** على سبعينَ امرأة، كلُّ واحدة تأتي بفارسٍ يُجاهِدُ في سبيل الله، ولم يقلْ: إنْ شاء الله، فطافَ عليهنَّ، **فلم يحملْ إلا امرأةٌ** واحدة جاءت بشِقِّ رَجل، والذي نَفْسي بيده، لو قال: إنْ شاءَ الله، لَجاهَدُوا في سَبيلِ الله فُرسانًا أجمَعُون»، فلذلك قولُه تعالى: ﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا سُلَيْمَٰنَ﴾. وهذا ونحوُه ممّا لا بأسَ به. وأمّا ما يُروى مِن حديث الخاتم والشيطانِ وعِبادةِ الوَثَن في بيت سُليمان، فالله أعلمُ بصحَّته؛ حَكَوْا: أن سليمان بَلَغَه خبرُ صَيْدُونَ، وهي مدينةٌ في بَعض الجَزائر، وأنَّ بها مَلِكًا عظيم الشأنِ لا يُقوى عليه لتحصُّنه بالبحر، فخَرج إليه تَحمِلُه الريحُ، حتى أناخ بها بجُنوده من الجنِّ والإنس، فقتَلَ مَلِكَها وأصاب بنتًا له اسمُها جَرادةُ من أحسنِ الناس وجهًا، فاصطفاها لنفْسِه، وأسلمتْ، وأحبَّها، وكانت لا يَرقأُ دمعُها

قولُه: (**فما راعَه**)، أي: ما دَخلَ في رُوعِه، أي: قَلبِه، أي: ما شَعَرَ به، ومِنهُ الحَديث: «إنّ رُوحَ القُدُسِ نَفَثَ في رُوعي»(١).

قولُه: (**قالَ سُلَيمان: لأطُوفَنّ اللّيلة**)، الحَديثُ بتَمامِهِ أخرَجَهُ البُخاريُّ ومُسلِمٌ والنَّسائيُّ عن أبي هُرَيرة(٢).

قولُه: (**فلَم يَحمِل إلّا امرأة**)، صَحَّ «يَحمِل» بالياءِ التَّحتانيّة، أي: فلَم يَحمِل شيء، كقَولِه تعالى: ﴿وَإِن فَاتَكُمْ شَيْءٌ مِّنْ أَزْوَٰجِكُمْ﴾ [الممتحنة: ١١].

---

(١) أخرجه أبو نُعيم في «حلية الأولياء» (١٠: ٢٦) والقضاعي في «مسند الشهاب» (٢: ١٨٥) من حديثِ أبي أمامة. وفي الباب عن حذيفة عند البزّار، ذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٤: ١٢٣) وقال: رواه البزّار وفيه قدامةُ بن زائدة، ولم أجِد مَن ترجَمَه، وبقيةُ رجاله ثقات.

(٢) أخرجه البخاري (٢٨١٩) ومسلم (١٦٥٤) والنسائي (٤٧٥٤).

حُزنًا على أبيها، فأَمر الشياطين فمَثَّلوا لها صورةَ أبيها، فكسَتْها مثلَ كسْوَتِه، وكانت تغدُو إليها وتروحُ مع وَلائدها يَسجُدْنَ له كعادتهنَّ في مُلكه، فأخبَرَ آصفُ سليمانَ بذلك، فكَسَرَ الصورةَ وعاقَب المرأة، ثم خرج وحدَه إلى فلاةٍ وفُرِشَ له الرَّماد، فجَلسَ عليه تائبًا إلى الله متضرّعًا، وكانت له أمُّ وَلد يقال لها: أَمِينةُ، إذا دَخل للطَّهارة أو لإصابةِ امرأة وَضَعَ خاتمَه عِندهَا، **وكان مُلْكُه في خاتمه**، فوضَعَه عندها يومًا، وأتاها الشيطانُ صاحبُ البحر، وهو الذي دلَّ سُليمانَ على **الماس** حينَ أُمِرَ ببناءِ بيت المَقْدِس، واسمُه صخر؛ على صورة سليمانَ، فقال: يا أَمِينةُ خاتمي! فتختَّم به وجَلَسَ على كرسيِّ سليمان، وعكَفتْ عليه الطيرُ والجنُّ والإنس، وغُير سُليمان عن هيئته، فأتى أمينةَ لطلب الخاتم، فأنكرَتْه وطردَتْه، فعَرَف أنّ الخطيئةَ قد أدركَتْه، فكان يدورُ على البيوت يَتكفَّف، فإذا قال: أنا سليمانُ، حثَوْا عليه التراب وسبُّوه، ثم عَمد إلى السَّماكِين يَنقل لهم السَّمَكَ فيُعطونه كلَّ يوم سمكتَيْن، فمَكث على ذلك أربعين صَباحًا عَدَدَ ما عُبد الوَثَنُ في بيته، فأنكر آصفُ وعظماءُ بني إسرائيلَ حُكْمَ الشيطان، وسأل آصفُ نساءَ سُليمان فقُلنَ: ما يَدَعُ امرأةً منّا في دمها، ولا يَغتسلُ مِن جَنابة. وقيل: بل نفذ حُكمُه في كلِّ شيء إلّا فيهنّ. ثم طار الشيطانُ وقَذَفَ الخاتمَ في البحر، وابتلعَتْه سمكةٌ، ووقعتِ السمكةُ في يدِ سُليمان، فبَقَرَ بطْنَها فإذا هو بالخاتم، فتختَّم به ووقع ساجدًا، ورَجَعَ إليه مُلكه، وجابَ صخرةً لصَخرٍ فجَعله فيها، وسدَّ عليه بأخرى ثم أوثَقَها بالحديدِ والرَّصاص وقَذَفَه في البحر. وقيل: لمّا افتتن كانَ يَسقط الخاتمُ في يده لا يتماسَكُ فيها، فقال له آصفُ: إنك لمفتُون بذَنْبك والخاتمُ لا يقرُّ في يَدِك، فتُبْ إلى الله عزَّ وجلّ. **ولقد أبى العلماءُ المُتقِنون قَبُولَه**، ....

قولُه: (**وكانَ مُلكُهُ في خاتَمِه**)، أي: ما دامَ الخاتَمُ في يَدِهِ كانَ مَلِكًا مُطاعًا.

قولُه: (**الماس**)، عن بَعضِهم: الألِفُ واللّامُ فيهِ للتَّعريفِ؛ من ماسِ الحَديدِ؛ الذي يُقطَعُ بِهِ ويُثقَبُ الحَديدُ به.

قولُه: (**ولَقَد أبى العُلَماءُ المُتقِنُونَ قَبُولَه**)، أي: قَبُولَ ما يُروى، وقالُوا: هذا مِن أباطيلِ

....

اليَهُود، هكذا في «المطلع» أيضًا، وقالَ مُحيي السُّنّة: هذه القِصّة عن آخِرِها ذَكَرَها مُحَمَّدُ بنُ إسحاقَ عن وهب بنِ مُنَبِّه[1]، ولَعَمري إنها قَريبةٌ مّما رويناهُ عن الأئِمّة البُخاريِّ ومُسلِمٍ والتِّرمذيّ، عن سَعيدِ بنِ جُبَير، قال: قُلتُ لابنِ عبّاس: «إنّ نَوفًا البِكاليَّ يَزعُمُ أنّ مُوسى بَني إسرائيلَ ليسَ هو صاحِبَ الخَضِر، فقال: كَذَبَ عَدُوُّ الله»[2] الحَديث.

ورَوى مُحيي السُّنّة: أنّ وزيرَهُ آصفَ أقامَ في مُلكِهِ يَسيرُ بسيرَتِه أربَعةَ عَشَرَ يومًا، وسُلَيمانُ هارِبٌ إلى رَبِّهِ يَستَغفِرُ لذَنبه إلى أن رَدَّ الله مُلكَه، وقال: وهو الجَسَدُ الذي قالَ الله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ فَتَنَّا سُلَيْمَٰنَ وَأَلْقَيْنَا عَلَىٰ كُرْسِيِّهِۦ جَسَدًا ﴾ [ص: ٣٤]، ورُوِيَ أيضًا أنّ سُلَيمانَ قالَ يَومًا: «لأطُوفَنّ اللَّيلة». وساقَ الحَديثَ إلى قَولِه: «فَما خَرَجَ مِنهُنّ إلّا شِقُّ مَولُود، فجاءَت بهِ القابلةُ فألقَتهُ على كُرسيهِ فذلِكَ قولُه: ﴿وَأَلْقَيْنَا عَلَىٰ كُرْسِيِّهِۦ جَسَدًا ثُمَّ أَنَابَ ﴾. ثمّ قال: وأشهَرُ الأقاويلِ أنّ الجَسَدَ الذي أُلقيَ على كُرسيِّهِ هو الصَّخرُ الجِنِّيّ[3].

قالَ الإمام: هذا باطِلٌ مِن وُجُوه:

أحَدُها: أنّ الشَّيطانَ لو قَدَرَ أن يَتَشَبَّه بصُورَةِ الأنبياءِ لزِمَ عَدَمُ الوُثُوقِ بشَيءٍ مِنَ الشَّرائِع.

وثانيها: أنهُ لو قَدرَ أن يُعامِلَ النَّبيَّ بهَذهِ المُعامَلةِ فغَيرُه أولى، وقَد قالَ الله تعالى: ﴿ إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ ﴾ [الحجر: ٤٢].

وثالثُها: كيفَ يَليقُ بحِكمةِ الله أن يُسَلِّطَ الشَّيطانَ على غِشيانِ نِسائِه؟! العِياذُ بالله هذه فِريَةٌ ليسَ فيها مِريَة.

ورابعُها: كيفَ يأذَنُ نَبيُّ الله على عِبادةِ الصَّنَم؟

وخامِسُها: أنّ تَفسيرَ إلقاءِ الجَسَدِ على الكُرسيِّ بالوَلَدِ لنَفسِهِ لِمَرَضٍ شَديدٍ ألقاهُ الله

---

(١) «معالم التنزيل» (٧: ٩٠).

(٢) أخرجه البخاري (١٢٢) ومسلم (٢٣٨٠) والترمذي (٣١٤٩).

(٣) «معالم التنزيل» (٧: ٩١).

وقالوا: هذا مِن أباطيلِ اليهود، والشياطينُ لا يتمكَّنون مِنْ مِثْلِ هذه الأفاعيل، وتسليطُ الله إيّاهم على عِباده حتى يقعُوا في تغيير الأحكام، وعلى نساءِ الأنبياء حتى يَفجُروا بهنّ: قَبيح، وأمّا اتخاذُ التماثيل: فيجوزُ أن تختلفَ فيه الشرائع، ألا ترى إلى قوله: ﴿مِن مَّحَـٰرِيبَ وَتَمَـٰثِيلَ﴾ [سبأ: ١٣]؟ وأمّا السجودُ للصورة: فلا يُظَنُّ بنبيٍّ الله أنْ يأذَنَ فيه، وإذا كان بغير عِلْمِه: فلا عليه. وقولُه: ﴿وَأَلْقَيْنَا عَلَىٰ كُرْسِيِّهِۦ جَسَدًا﴾ نابٍ عن إفادةِ معنى إنابة الشيطان مَنابَه نُبوًّا ظاهرًا.

[﴿قَالَ رَبِّ ٱغْفِرْ لِى وَهَبْ لِى مُلْكًا لَّا يَنۢبَغِى لِأَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِىٓ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْوَهَّابُ﴾ ٣٥]

قَـدَّم الاستغفارَ على استيهاب المُلْك؛ جَرْيًا على عادة الأنبياء والصالحين في تقديمِهم أمْرَ دِينهم على أمور دُنياهم. ﴿لَّا يَنۢبَغِى﴾: لا يَتسهَّلُ ولا يكون. ومعنى ﴿مِّنۢ بَعْدِىٓ﴾: دُوني. فإن قلتَ: أمَا يُشبِهُ الحَسَدَ والحرص على الاستبدادِ بالنعمة أنْ يَستعطيَ الله ما لا يُعطِيه غيرَه؟ قلتُ: كان سُليمانُ عليه السلام ناشئًا في بيت المُلْك والنبوَّةِ ووارثًا لهما، **فأراد أن يَطلبَ من ربِّه مُعجزةً، فطلب على حسبِ إلْفه مُلكًا زائدًا على الممالك زيادةً خارِقة للعادة** ....

عليهِ أوِ ابتَلاهُ بتَسليطِ خَوفٍ أو تَوَقُّعِ بَلاء، فَصارَ لذلكَ كالجسَدِ الضَّعيفِ المُلقى على الكُرسيِّ أولى مِن تفسيرِه بتَسليطِ عِفريتٍ مارِد؛ لأنّ العَربَ تَقولُ في الضَّعيفِ الزَّمِن: إنّهُ لحمٌ على وضَم، وجَسدٌ بلا رُوح(١).

هذا هو المُرادُ مِن قَولِ المُصَنِّف: «وألقَينا على كُرسيِّه جَسدًا نابٍ عن إنابةِ الشّيطانِ مَنابَهُ نُبـوًّا ظاهِرًا»، وفي الوُجُوهِ التي نُسِبَت إلى الإمامِ تَصَرُّفٌ واختِصار، وأشبَهُ الأقاويلِ في إلقاءِ الجَسَد، هو شِقُّ الوَلَد؛ لأنهُ مُؤيَّدٌ بما رويناهُ عن الأئِمّةِ المُتقنين.

قولُه: (**فأرادَ أن يَطلُبَ مِن رَبِّهِ مُعجِزةً فَطلَبَ على حَسَبِ إلفِه مُلكًا زائِدًا على المَمالِكِ زيادة خارِقة للعادة**)، قالُوا: إنّما طَلَبَ المُلكَ مِن بَينِ سائرِ المُعجِزات؛ لما أنّ الغالِبَ

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٦: ٣٩٣).

....

في زَمَنِهِ عَلَيهِ السَّلامُ المُلك، فطَلَبَ مِثلَ ذلك ليَكُونَ حُجّة؛ لِأنَّ مُعجزة كُلِّ نَبي كانت مِن جِنسِ الغالِبِ في زَمانِه، كالسِّحرِ في زَمَنِ مُوسى عَلَيهِ السَّلام، فتَحَدّاهُم بالعَصا واليَدِ البَيضاء. والطِّبِّ في زَمَنِ عيسى عليه السلام، فتَحَدّاهُم بإبراءِ الأكمَهِ والأبرَصِ وإحياءِ المَوتى. والفَصاحة في زَمَنِ نَبينا صَلَواتُ الله عَلَيه، فتَحَدّاهُم بأقصَرِ سُورة مِن كَلامِ ذي العِزّة والكِبرياء. وأمّا الزِّيادة الخارقة للعادة مِن حيثُ تَسخير ما لم يُسَخَّر للإنس، فقد رَوى مُحيي السُّنّة عن مُقاتِلِ بنِ حَيّان: كانَ سُلَيمانُ مَلِكًا، ولكِنَّه أرادَ بقَولِه: ﴿لَّا يَنۢبَغِى لِأَحَدٍ مِّنۢ بَعۡدِىٓ﴾ [ص: ٣٥]، تَسخيرَ الرِّياحِ والطَّيرِ والشَّياطين، بدَليلِ ما بَعدَه(١).

ورَوى البُخاري عن أبي هُرَيرة، عن النَّبي ﷺ قال: «إنَّ عِفريتًا مِنَ الجِنِّ تَفَلَّتَ البارِحة ليَقطَعَ عَلَيَّ صَلاتي، فأمكَنَني الله مِنه، فأخَذتُهُ فأرَدتُ أن أربطَه بساريةٍ مِن سَواري المَسجِدِ حَتّى تَنظُرُوا إليه كُلُّكُم، فذَكَرتُ دَعوة أخي سُلَيمان: ﴿رَبِّ ٱغۡفِرۡ لِى وَهَبۡ لِى مُلۡكًا لَّا يَنۢبَغِى لِأَحَدٍ مِّنۢ بَعۡدِىٓ﴾ [ص: ٣٥] فردَدته خاسئًا(٢).

وأمّا مِن حيثُ تَسخيرُ المُلُوك، فهو ما ذَكَرَ الفَقيهُ أبو حَنيفة أحمَدُ بنُ داوُدَ الدِّينَوري في «تاريخِه»(٣): أنَّ سُلَيمانَ عَلَيهِ السَّلامُ ورِثَ مُلكَ أبيهِ في عَصرِ كيخِسرو بنِ شَباوِش وسارَ مِنَ الشّام إلى العِراق، فبَلَغَ خَبَرُهُ كيخِسرُو، فهَرَبَ إلى خُراسان، فلَم يَلبَث قَليلًا حَتّى هَلَك، ثُمّ سارَ سُلَيمانُ إلى مَرو، ثمّ إلى بلادِ التُّركِ فوَغَلَ فيها، وجازَ بلادَ الصِّين، ثمّ عَطَفَ إلى أن وافى بلادَ الفرس فنَزَلَها أيّامًا، ثمّ عادَ إلى الشّامِ فوافى تَدمُرَ وكانَت مَوطِنَه، ثمّ أمَرَ ببِناءِ المَقدِس، فلَمّا فَرَغَ مِنهُ سارَ إلى تِهامة ثمّ إلى صَنعاءَ وتَفَقَّدَ الطَّير، وكانَ مِن حَديثِهِ مَعَ صاحِبة صنعاء ما ذَكَرَهُ الله تعالى، وغَزا بلادَ المَغرِبِ الأندَلُسي وطَنجة وإفرِنجة ونَواحيها. والله أعلَمُ بحَقيقةِ الحال(٤).

---

(١) «معالم التنزيل» (٧: ٩٥).

(٢) أخرجه البخاري (٣٤٢٣) ومسلم (٥٤١).

(٣) يعني كتابه «الأخبار الطوال».

(٤) «الأخبار الطوال» ص٢١.

بالغةً حدَّ الإعجاز؛ ليكونَ ذلك دليلًا على نُبوَّته قاهرًا للمَبْعُوث إليهم، وأن يكونَ معجزةً حتى يَخرق العادات، فذلك معنى قوله: ﴿لَّا يَنۢبَغِى لِأَحَدٍ مِّنۢ بَعۡدِىٓ﴾. وقيل: كان مُلكًا عظيمًا، فخاف أن يُعطى مِثْلَه أحدٌ فلا يحافظَ على حدود الله فيه، كما قالت الملائكةُ: ﴿أَتَجۡعَلُ فِيهَا مَن يُفۡسِدُ فِيهَا وَيَسۡفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحۡنُ نُسَبِّحُ بِحَمۡدِكَ﴾ [البقرة: ٣٠]. وقيل: مُلكًا لا أُسْلَبُه ولا يقومُ غيري فيه مَقامي، كما سُلِبتُه مرّةً وأُقِيمَ مقامي غيري. ويجوزُ أن يقال: عَلِمَ الله فيما اختصَّه به مِن ذلك المُلكِ العظيم مصالحَ في الدين، وعلم أنه لا يَضطلع بأعبائه غيره، وأوجبتِ الحكمةُ استيهابه، فأمَرَه أن يَستوهِبَه إيّاه، فاستوهَبَه بأمْرٍ من الله على الصِّفة التي عَلِمَ الله أنه لا يضبطُه عليها إلا هو وحدَه دونَ سائرِ عباده. أو أراد أن يقول: مُلكًا عظيمًا، فقال: ﴿لَّا يَنۢبَغِى لِأَحَدٍ مِّنۢ بَعۡدِىٓ﴾، ولم يقصد بذلك إلا عِظَمَ المُلك وسَعَتَه، كما تقول: لفلانٍ ما ليس لأحدٍ من الفَضْل والمال، وربَّما كان للناسِ أمثالُ ذلك، ولكنك تريدُ تعظيمَ ما عنده. وعن الحجّاج: أنه قيل له: إنك حَسُود، فقال: أحسَدُ مني مَن قال: ﴿هَبۡ لِى مُلۡكًا لَّا يَنۢبَغِى لِأَحَدٍ مِّنۢ بَعۡدِىٓ﴾. وهذا مِن جُرْأته على الله وشَيْطنته، كما حُكيَ عنه: طاعتُنا أوجبُ مِن طاعة الله؛ لأنه شَرَط في طاعته فقال: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسۡتَطَعۡتُمۡ﴾ [التغابن: ١٦]، **وأطلق طاعتَنا فقال:** ﴿وَأُوْلِى ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡ﴾ [النساء: ٥٩].

[﴿فَسَخَّرۡنَا لَهُ ٱلرِّيحَ تَجۡرِى بِأَمۡرِهِۦ رُخَآءً حَيۡثُ أَصَابَ * وَٱلشَّيَٰطِينَ كُلَّ بَنَّآءٍ وَغَوَّاصٍ * وَءَاخَرِينَ

قولُه: (**وأطلقَ طاعَتنا فقال:** ﴿وَأُوْلِى ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡ﴾ [النساء: ٥٩]) ورُوي عن المُصَنِّف: نَسِي الحَجّاجُ شَرطًا آخَرَ، وهو أنّ الله تعالى قال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِى ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡ﴾ [النساء: ٥٩] فَشَرطَ أن يَكُونَ مِنَ المُؤمنين، وهو لم يكنْ من المؤمنين، يُريدُ أنّ «مِن» في ﴿مِنكُمۡ﴾ للاتِّصال، كَقولِه: «مَن غَشَّنا فليسَ مِنّا»(١). وقَولِه: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِى شَىۡءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩]، كالطَّوقِ في عُنُقِه؛ لأنهُ قَيدٌ للمُطلَق، أي: فإنِ اختَلَفتُم أنتُم وأُولُو الأمرِ مِنكُم في شَيءٍ مِن أُمُورِ الدّينِ فارجِعُوا إلى الكِتابِ والسُّنّة.

---

(١) أخرجه مسلم (١٠١) من حديثِ أبي هريرةَ رضي الله عنه.

﴿مُقَرَّنِينَ فِي ٱلْأَصْفَادِ * هَٰذَا عَطَآؤُنَا فَٱمْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ * وَإِنَّ لَهُۥ عِندَنَا لَزُلْفَىٰ وَحُسْنَ مَـَٔابٍ﴾ [٣٦-٤٠]

قُرِئ: ﴿ٱلرِّيحَ﴾، و(الرِّياحَ)، ﴿رُخَآءً﴾: ليِّنة طيِّبة لا تُزَعْزِع. وقيل: طيِّعة له لا تَمتنع عليه، ﴿حَيْثُ أَصَابَ﴾: حيثُ قصد وأراد. حَكى الأَصْمعيُّ عن العربِ: أصابَ الصوابَ فأخطأَ الجواب. وعن رُؤبةَ: أنّ رجلَيْن من أهل اللُّغةِ قَصَداه ليسألاه عن هذه الكلمة، فخَرَجَ إليهما فقال: أين تصِيبانِ؟ فقالا: هذه طُلْبَتُنا، ورَجَعا. ويقال: أصابَ الله بك خيـرًا. ﴿وَٱلشَّيَٰطِينَ﴾ عطفٌ على ﴿ٱلرِّيحَ﴾، و﴿كُلَّ بَنَّآءٍ﴾ بَدَلٌ مـن ﴿وَٱلشَّيَٰطِينَ﴾، ﴿وَءَاخَرِينَ﴾: عطفٌ على ﴿كُلَّ﴾ داخلٌ في حُكم البدل، وهو بَدَلُ الكلِّ من الكل: كانوا يَبْنُون له ما شاء من الأبنية، ويَغُوصون له فيَستخرجون اللؤلؤَ، وهو أوّل مَنِ استخرج الدرَّ من البَحر، وكان يُقرِّن مَرَدةَ الشياطين بعضَهم مع بعضٍ في القُيود والسلاسل للتأديب والكفِّ عن الفساد. وعن السُّدِّيِّ: كان يَجمع أيديَهم إلى أعناقهم مُغلَّلين في **الجَوامع. والصَّفَد القَيْد، وسمِّي به العَطاء**؛ لأنه ارتباطٌ للمُنعَم عليه، ومنه قولُ عليٍّ رضي الله عنه: مَن برَّكَ فقد أَسَرك، ومَن جَفاكَ فقد أطْلَقَك. وقولُ القائل: غَلَّ يدًا مُطلِقُها، وأرَقَّ رقبةً مُعتِقُها. وقال حَبيبٌ:

إنَّ العطاءَ إسارُ

قولُه: (قُرِئ: ﴿ٱلرِّيحَ﴾)، وهي: المشهُورة، و«الرِّياحُ»: شاذّة.

قولُه: (**في الجَوامِع**)، **الجَوهَري**: الجامِعة: الغُل؛ لأنّها تَجمَعُ اليَدَينِ إلى العُنُق.

قولُه: (**والصَّفَد: القيد، وسُمّي بِهِ العَطاء**)، قالَ الزَّجّاج: الأصفاد، هي: السَّلاسِلُ مِنَ الحَديد، وكُلُّ ما شَدَدتَ بِهِ شَدًّا وثيقًا بالحَديدِ وغَيرِهِ فقد صَفَّدتَه، وكُلُّ ما أعطَيتَهُ عَطاءً جَزيلًا فقد أصفَدتَه، كأنكَ أعطَيتَه ما تَرتَبِطُه به[1].

قولُه: (**إنّ العَطاءَ إسار**)، أوّلُهُ لأبي تمّامٍ حبيبِ بنِ أوس:

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٣٣٣).

وتَبِعَه مَن قال:

ومَنْ وَجَدَ الإحسانَ قَيْدًا تَقَيَّدا

وفرَّقوا بين الفعلَين؛ فقالوا: صَفَدَه: قيَّده، وأَصْفَدَه: أَعطاه، كوَعَده وأَوْعَدَه، أي: ﴿هَٰذَا﴾ الذي أعطيناك مِنَ المُلكِ والمال والبَسْطة ﴿عَطَآؤُنَا﴾، ﴿بِغَيۡرِ حِسَابٖ﴾، يعني: جمًّا كثيرًا لا يكاد يُقدَر على حَسْبِه وحَصْرِه، ﴿فَٱمۡنُنۡ﴾ من المنّة؛ وهي العَطاء،

هِمَمي مُعَلَّقة عليكَ رِقابُها ... مَغلُولة إنّ العَطاءَ إسارُ[(١)]

الإسار: القَيد، وهو مَصدَرٌ أيضًا، يُقال: أَسَرتُ الرَّجُلَ أسرًا وإسارًا، والرِّواية في ديوانِه: «إنّ الوَفاءَ إسار» يقُول: أحسَنتَ إليَّ فصيّرَني إحسانُكَ أسيرًا لك. قَبلَه:

أيّامُنا مَصقُولةٌ أطرافُها ... بِكَ واللَّيالي كُلُّها أسحارُ
ومَودَّتي لكَ لا تُعارُ بَلى إذا ... ما كانَ تامورُ الفُؤادِ يُعارُ

التّامُور: القَلب، يَقُول: لا أُعيرُ مَودَّتكَ سِواك، كَما أنّي لا أُعيرُ قَلبي ودَمي.

قولُه: (وتَبِعَه)، أي: المُتنبّي أخَذَ مِن هذا قولَه:

وقيَّدتُ نَفسي في ذراكَ مَحبّةً ... ومَن وجدَ الإحسانَ قيدًا تقيَّدا[(٢)]

الذرى ـ بالفَتح ـ كُلُّ ما استَترتَ به، يُقال: أنا في ظِلِّ فُلانٍ وفي ذَراه، أي: في كَنَفِه.

قولُه: (﴿عَطَآؤُنَا﴾، ﴿بِغَيۡرِ حِسَابٖ﴾)، قَدَّم ﴿بِغَيۡرِ حِسَابٖ﴾ على ﴿فَٱمۡنُنۡ﴾ ليُشيرَ إلى أنَّ ﴿بِغَيۡرِ حِسَابٖ﴾ مُتَعَلِّقٌ بـ﴿عَطَآؤُنَا﴾، والفاءُ في ﴿فَٱمۡنُنۡ﴾ للتفصيلِ أو جَزاءُ شَرطٍ مَحذُوف، و﴿أَوۡ﴾ للإباحة والتَّخيير، ولِذَلِكَ قال: «مفوَّضًا إلَيكَ التَّصرُّفُ فيه». وعَن بَعضِهم: ﴿بِغَيۡرِ حِسَابٖ﴾ حالٌ مِن ﴿عَطَآؤُنَا﴾ أي: هذا عَطاؤُنا واسِعًا؛ لأنّ الحِساب بمَعنى: الكافي.

---

(١) «ديوان أبي تمام» (١: ٤٥٥).

(٢) سبق تخريجه.

أي: فأعطِ منه ما شئتَ ﴿أَوْ أَمْسِكْ﴾ مفوَّضًا إليك التَّصرُّف فيه. وفي قراءةِ ابن مسعود: (هذا فامنُنْ أو أمسِكْ عطاؤنا بغيرِ حساب)؛ **أو: هذا التسخيرُ عطاؤُنا**، فامنُنْ على مَن شئتَ مِنَ الشياطين بالإطلاق، وأمسِكْ مَن شئتَ منهم في الوثاقِ بغيرِ حساب، أي: لا حسابَ عليك في ذلك.

[﴿ وَٱذْكُرْ عَبْدَنَآ أَيُّوبَ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥٓ أَنِّى مَسَّنِىَ ٱلشَّيْطَٰنُ بِنُصْبٍ وَعَذَابٍ * ٱرْكُضْ بِرِجْلِكَ هَٰذَا مُغْتَسَلٌۢ بَارِدٌ وَشَرَابٌ * وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ أَهْلَهُۥ وَمِثْلَهُم مَّعَهُمْ رَحْمَةً مِّنَّا وَذِكْرَىٰ لِأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ * وَخُذْ بِيَدِكَ ضِغْثًا فَٱضْرِب بِّهِۦ وَلَا تَحْنَثْ إِنَّا وَجَدْنَٰهُ صَابِرًا نِّعْمَ ٱلْعَبْدُ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ ﴾ ٤١-٤٤]

﴿أَيُّوبَ﴾ عَطفُ بَيان، و﴿إِذْ﴾ بدلُ اشتمالٍ منه، ﴿أَنِّى مَسَّنِىَ﴾: بأني مسَّني؛ حكايةً لكلامه الذي ناداه بسَبَبه، ولو لم يحكِ لقال بأنه مسَّه؛ لأنه غائب. **وقُرِئ: ﴿بِنُصْبٍ﴾ بضمِّ النون وفتحِها** مع سكونِ الصاد، وبفَتْحِهما، وضمِّهما، فالنُّصْبُ والنَّصَب: كالرُّشْد والرَّشَد، والنَّصْبُ: على أصل المَصْدر، والنُّصُب: تثقيلُ نُصْبٍ، والمعنى واحد؛ وهو التَّعَبُ والمشقَّة. والعذابُ: الألم، يريد مَرَضه وما كان يُقاسي فيه مِنْ أنواع الوَصَب. وقيل: الضرُّ في البَدَن، والعذابُ في ذهابِ الأهل والمال. فإن قلتَ: لِمَ نَسَبه إلى الشيطان، ولا يجوزُ أن يُسلِّطَه الله على أنبيائه ليقضيَ مِن إتعابهم وتَعذيبِهم وَطَرَه، ولو قَدَرَ على ذلك لم يَدعْ صالحًا إلا **وقد نكَبَه** وأهلكه، وقد تكرَّر في القرآنِ

قولُه: **(أو هذا التَّسخيرُ عَطاؤُنا)**، وعلى هذا ﴿بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ حالٌ مِنَ الضَّميرِ في ﴿فَٱمْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ﴾ والمعنى: غير مُحاسَبٍ عليك، و﴿أَوْ﴾ للتَّنويع، ومِن ثَمّ أتى بالواوِ بَدلَه، ويجوزُ الإباحة.

قولُه: **(وقُرِئ: ﴿بِنُصْبٍ﴾ بضَمِّ النُّونِ وفَتحِها)**، المَشهُورة: بضَمِّ النُّونِ وسُكُونِ الصّاد، والبَواقي: شَواذ(١).

قولُه: **(وقد نَكبَهُ)**، **الجوهَري**: النَّكبة: واحِدة نَكَباتِ الدَّهر، تَقولُ: أصابَتهُ نَكبة،

---

(١) ولتمامِ الفائدة انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (١٥ : ٢٠٧).

أنه لا سُلطانَ له إلا الوسوسةُ فحَسْبُ؟ قلتُ: لمّا كانت وسوستُه إليه وطاعتُه له فيما وَسْوَس سَببًا فيما مسَّه الله به من النَّصَب والعذاب؛ نَسَبَه إليه، وقد راعى الأدبَ في ذلك؛ حيثُ لم ينسبْه إلى الله في دُعائه، مع أنه فاعلُه ولا يَقدِرُ عليه إلا هو. وقيل: أرادَ ما كان يُوسوس به إليه في مَرَضِه: مِن تعظيم ما نَزَلَ به من البَلاء، ويُغريه على الكراهةِ والجَزع، فالتجأ إلى الله تعالى في أن يَكفِيَه ذلك بكشفِ البلاء، أو بالتوفيقِ في دَفْعِه وردِّه بالصبر الجميل. ورُوي: أنه كان يَعُوده ثلاثةٌ من المؤمنين، فارتدَّ أحدُهم، فسَأل عنه، فقيل: ألقى إليه الشيطانُ: إنَّ الله لا يَبتلي الأنبياءَ والصالحين. وذُكِرَ في سبب بلائه: أنَّ رجلًا استغاثَه على ظالمٍ فلم يُغِثْه. وقيل: كانت مواشِيه في ناحيةِ مَلِكٍ كافر، فداهَنَه ولم يَغزُه. وقيل: أُعجِب بكثرةِ ماله. ﴿ٱرۡكُضۡ بِرِجۡلِكَ﴾: حكايةُ ما أُجيب به أيُّوبُ، أي: اضربْ بِرِجْلك الأرضَ. وعن قتادةَ: هي أرضُ الجابِيَة، فضَرَبها، فنبعتْ عَيْنٌ فقيل: ﴿هَٰذَا مُغۡتَسَلُۢ بَارِدٞ وَشَرَابٞ﴾ **أي: هذا ماءٌ تَغتسِلُ به** وتَشرب منه، فيبرأُ باطِنُك وظاهرك، وتَنقلِبُ **ما بك قَلَبَة**. وقيل: نَبعتْ له عَيْنان، فاغتَسل من إحداهما وشَرِبَ من الأُخرى، فذهب الداءُ من ظاهره وباطِنِه بإذن الله. وقيل: ضَرَبَ بِرِجْله اليُمنى فنَبعتْ عينٌ حارّة فاغتَسل منها، ثم باليُسرى فنبَعتْ بارِدةٌ فشَرِبَ منها. ﴿رَحۡمَةٗ مِّنَّا وَذِكۡرَىٰ﴾ مفعولٌ لهما. والمعنى: أنّ الهبةَ كانت للرحمةِ له

ونُكِبَ فُلانٌ فهو مَنكُوب. والجابيةُ: مَدينةُ الشّام، قيل: فيها جِبابٌ كَثيرةٌ كانت في إقطاعٍ إلى تَمام.

قولُه: (**أي: هذا ماءٌ تَغتَسِلُ به**)، **الرّاغِب**: غَسلتُ الشيء: أسَلتُ عليهِ الماءَ فأزَلتُ دَرَنَه، والغَسلُ: الاسم، والغِسلُ: ما يُغسَلُ به، والاغتِسالُ: غَسلُ البَدَن، والمُغتَسَلُ: مَوضِعٌ يَغتَسِلُ فيه(١).

قولُه: (**ما بكَ قَلَبَة**)، **الأساس**: قَلَبَة: داءٌ يَتقَلَّبُ مِنهُ عَلى فِراشِه.

---

(١) «مفردات القرآن» ص٦٠٧.

ولتذكيرِ أُولي الألباب؛ لأنهم إذا سَمِعُوا بما أنعَمْنا به عليه لِصَبْره، رغَّبهم في الصبر على البلاء وعاقبـةِ الصابرين، ومـا يفعلُ الله بهم. ﴿ وَخُذْ ﴾ معطوفٌ على ﴿ ٱرْكُضْ ﴾. والضِّغثُ: الحُـزْمةُ الصغيرة من حَشيش أو رَيحان أو غيـرِ ذلك. وعن ابن عبّاس: قُبْضةٌ من الشجر، كان حَلَفَ في مَرَضِه لَيضربنَّ امرأتَه مئةً إذا بَرأ، فحلَّل الله يَمِينَه بأهونِ شيءٍ عليه وعليها؛ لحُسنِ خدمتها إيّاه ورِضاه عنها، وهذه الرُّخصةُ باقية. وعن النبيِّ ﷺ: أنه أُتِيَ بمُخْدَج، قد خَبُثَ بأَمَة، فقال: «خذوا عِثْكالًا فيه مئةُ شِمْراخٍ فاضرِبوه بها ضربة». ويجبُ أن يُصِيبَ المضروبَ كلُّ واحد من المئة، إمَّا أطرافُها قائمةً، وإمّا أعراضُها مبسوطةً مع وُجودِ صُورة الضرب. وكان السببُ في يَمينه أنها أبطأَتْ عليه ذاهبةً في حاجة فحَرِجَ صدرُه. وقيل: باعت ذؤابتَيْها برغيفَيْن وكانتا متعلَّقَ أيوبَ إذا قام. وقيل: قال لها الشيطانُ: اسجُدي لي سجدةً فأردَّ عليكم مالَكم وأولادَكم، فهمَّت بذلك فأدركَتْها العِصمةُ، فذَكرتْ ذلك له، فحَلَفَ. وقيل: أوهَمَها الشيطانُ أنَّ أيوبَ إذا شربَ الخَمْرَ بَرأ، فعَرَّضتْ له بذلك. وقيل: سألَته أن يقرِّب للشيطان بعَنَاق. ﴿وَجَدْنَٰهُ صَابِرًا﴾: عَلِمْناه صابرًا. فإن قلتَ: كيف وَجَدَه صابرًا وقد شَكا إليه ما به واسترْحَمه؟ قلتُ: الشكوى إلى الله عزَّ وعلا لا تُسمَّى جَزَعًا، ولقد قال يعقوبُ عليه السلام: ﴿إِنَّمَآ أَشْكُواْ بَثِّي وَحُزْنِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [يوسف: ٨٦]، وكذلك شكوى العليلِ إلى الطبيب؛ وذلك أنَّ أصبرَ الناسِ على البلاء لا يخلو من تمنِّي العافيةِ

قولُه: (بِمُخْدَج)، أي: ضَعيفٍ ناقِصِ البَدَن.

النِّهاية: الخِداج، النُّقصان، يُقال: خَدجَتِ النّاقةُ: إذا ألقَت ولَدَها قبلَ أوانهِ وإن كانَ تامَّ الخَلق. «العِثكال»: العِذقُ، وكُلُّ غُصنٍ مِن أغصانهِ شِمراخ، وهو الذي عليهِ البُسر.

قولُه: (ويَجِبُ أن يُصيب) إلى آخِره، وقيل: الصَّوابُ لا يَجب، بَل إن أصابَهُ ثِقَلُ الجَميعِ بأن يُنكَّسَ عليهِ الشِّمراخُ[1] كَفى.

(١) من بداية هذه الفقرة إلى هنا سقط من (ح).

وطَلَبِها، فإذا صحَّ أن يُسمَّى صابرًا مع تمنِّي العافية وطلبِ الشفاء، فلْيسمَّ صابرًا مع اللَّجأ إلى الله تعالى، والدعاءِ بكشف ما به، ومع التَّعالُجِ ومُشاورةِ الأطبّاء، على أنَّ أيوبَ عليه السلام كان يَطلبُ الشفاءَ خيفةً على قومِه من الفِتْنة، حيثُ كان الشيطانُ يُوسوس إليهم كما كان يُوسوِسُ إليه أنه لو كان نبيًّا لَما ابتُلي بمِثْل ما ابتُلِيَ به؛ وإرادةَ القوّةِ على الطاعة، فقد بَلَغَ أمرُه إلى أن لم يبقَ منه إلّا القلبُ واللسان. ويُروى: أنه قال في مُناجاته: إلٰهي قد علمتَ أنه لم يُخالفْ لساني قلبي، ولم يتّبعْ قلبي بَصَري، ولم يُهبِّني ما مَلكتْ يَميني، ولم آكلْ إلّا ومعي يتيمٌ، ولم أَبِتْ شبعانَ ولا كاسيًا ومعي جائعٌ أو عُريان؛ فكَشَفَ الله عنه.

[﴿وَٱذْكُرْ عِبَٰدَنَآ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ أُوْلِى ٱلْأَيْدِى وَٱلْأَبْصَٰرِ ۞ إِنَّآ أَخْلَصْنَٰهُم بِخَالِصَةٍ ذِكْرَى ٱلدَّارِ ۞ وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ ٱلْأَخْيَارِ﴾ ٤٥ ــ ٤٧]

﴿إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ﴾: عطفُ بيانٍ لـ ﴿عِبَٰدَنَآ﴾، ومَن قرأ: (عَبْدَنا) جعل ﴿إِبْرَٰهِيمَ﴾ وحدَه عَطْفَ بيان له، ثم عَطف ذرِّيّتَه على (عَبْدَنا)؛ وهي: إسحاقُ ويعقوب، كقراءةِ ابن عبّاس: ﴿وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ﴾ [البقرة: ١٣٣]. لمّا كانت أكثرُ الأعمالِ تُباشَرُ بالأيدي؛ غُلِّبتْ، فقيل في كلِّ عَمل: هذا ممّا عملتْ أيديهم،

قولُه: (ولم يهبّني)، من الهبّة والروعِ وهو كِنايةٌ عن التعظيم والإعجاب، قالَ الشاعر:

بَدا فراعَ فُؤادي حُسنُ مَنظَرِه

قولُه: (ومَن قرأ: «عَبْدنا»)، وهو ابنُ كَثير(١).

قولُه: (جَعلَ ﴿إِبْرَٰهِيمَ﴾ وحدَهُ عَطفَ بَيان)، قالَ مَكّي: فيكونُ إبراهيمُ داخِلًا في العُبوديّة والذِّكر، ﴿وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ﴾ داخِلانِ في الذِّكرِ لا غير، وهُما داخِلانِ في العُبوديّةِ بغيرِ هذه الآية(٢).

(١) انظر: «حجة القراءات» ص٦١٣.

(٢) «مشكل إعراب القرآن» (٢: ٦٢٦).

وإنْ كان عملًا لا يتأتّى فيـه المباشرةُ بالأيدي، أو كان العمّالُ جُذْمًا لا أيديَ لهم، وعلى ذلك وَرَدَ قولُه عزَّ وعلا: ﴿أُوْلِي ٱلْأَيْدِي وَٱلْأَبْصَـٰرِ﴾ يريد: أُولي الأعمالِ والفِكَر، كأنَّ الذين لا يَعملون أعمالَ الآخرة، ولا يُجاهِدون في الله، ولا يُفكِّرون أفكارَ ذوي الدِّيانات، ولا يَستبصِرونَ؛ في حكم الزَّمْنى الذين لا يَقدِرون على إعمال جَوارحهم، والمَسْلُوبي العقولِ الذين لا استبصارَ بهم. وفيه تعريضٌ بكلِّ مَن لم يكن من عُمّال الله، ولا مِنَ المُستبصِرين في دِين الله، وتوبيخٌ على تَرْكِهم المجاهدةَ والتأمُّل مع كونهم متمكِّنين منها. وقُرِئ: (أولي الأيادي) على جمعِ الجمع. وفي قراءةِ ابن مسعود: (أولي الأَيْدِ) على طَرْحِ الياء والاكتفاءِ بالكسرة. **وتفسيرُه بالأيْد ـ من التأييد ـ قلِقٌ**

قولُه: (**وتَفسيرُهُ بالأيدِ ـ مِنَ التّأييد ـ قَلِق**)، يُريدُ قولَ الزَّجّاج: ومَن قرأ: «أُولي الأيد» بغَير ياء، فمَعناه: مِنَ التّأييدِ والتَّقويةِ على الشيء، وإنّما كانَ قَلِقًا؛ لأنهُ لا يُلائِمُ الأبصار. قال: الأبصار: جَمعُ البَصَر، وهي الجارِحة، والمُرادُ هاهُنا البَصيرة، فإذا لم يَجعَلِ ﴿ٱلْأَيْدِي﴾ جَمعَ اليَدِ المُرادِ بها العَمَلُ لم يَتطابقا لفظًا ولا معنًى، ولأنّ التّأييدَ مِن أفعالِ الله تعالى وهو لفظه وتَوفيقُه[1].

وقالَ ابنُ جِنّي: وهي قِراءةُ الحَسَنِ والثَّقفي والأعمَش، ويُحتَمَلُ أن يُرادَ بها ﴿ٱلْأَيْدِي﴾ على قِراءةِ العامّة، فحَذفَ الياءَ تخفيفًا، كَقولِهِ تعالى: ﴿يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ﴾ [القمر: ٦]، فيُرادُ القُوّة في إطاعةِ الله، والعَمَلُ بما يُرضيه، لِقراءَتِهِ بالأبصار، أي: البَصَرُ بما يَحظى عندَ الله، فـ﴿ٱلْأَيْدِي﴾ على هذا جَمْعُ اليَدِ التي هي القُوّة، كَقولِك: لهُ يَدٌ في الطّاعةِ وقَدَمٌ في المُتابَعة، فالمَعنيانِ واحِد، وهو: البَصيرةُ والنَّهضةُ في طاعةِ الله تعالى. وقالَ الشَّمّاخ:

إذا ما رايةٌ رُفِعَت لمَجدٍ　　　تلقّاها عـرابـة باليَمينِ

فلمّا جَعلُوا اليَدَ عِبارةً عن القُوّة، أغرَقَ فيهِ وجَعلَ اليَمينَ عِبارةً عَنها؛ لأنّها أقوى مِنَ الشِّمال، ويُحتَمَلُ أن يُرادَ بها النِّعمةُ والتّأييد، هذا خُلاصةُ كلامِ ابنِ جِنّي[2].

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٣٣٦).

(٢) «المحتسب» (٢: ٢٣٣).

غيرُ متمكّن ﴿أَخْلَصْنَٰهُم﴾: جَعلْناهم لنا خالِصين ﴿بِخَالِصَةٍ﴾: بخَصْلةٍ خالِصة لا شَوْبَ فيها، ثُمَّ فسَّرها بـ ﴿ذِكْرَى ٱلدَّارِ﴾ شهادة لذكرى الدار بالخُلوصِ والصفاء وانتفاءِ الكُدورة عنها. وقُرئ على الإضافة. والمعنى: بما خلصَ من ذكرى الدار،

قولُه: ثمّ فَسَّرها ﴿ذِكْرَى ٱلدَّارِ﴾ [ص: ٤٦]، أو شَهادةٌ لِذكرى الدّارِ بالخُلُوصِ والصَّفاء، هذا كقَولِه في إبدال ﴿ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦]، بقولِه: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧]، الإشعارُ بأنّ الطَّريقَ المُستَقيمَ بيانُهُ وتَفسيرُهُ صِراطُ المُسلِمين؛ ليَكُونَ ذلك شَهادةً لِصراطِ المُسلِمينَ بالاستِقامةِ على أبلَغِ وجهٍ وآكَدِه، إلى آخِرِه.

وقالَ الزَّجّاجُ وأبو البَقاء: يجوزُ أن يَكُون ﴿ذِكْرَى ٱلدَّارِ﴾ بَدلًا مِن «خالِصة»[١].

وقالَ القاضي: المعنى أنّ مَطمحَ نَظرِهم فيما يأتُونَ ويَذَرُونَ جوار الله والفَوزُ بلِقائِه، وذلِكَ في الآخِرة، وإطلاقُ الدّارِ للإشعارِ بأنّها الدّارُ الحَقيقية، والدُّنيا مَعبَر. وأضافَ نافِع «خالِصة» إلى ﴿ذِكْرَى﴾ للبَيان[٢].

وقالَ أبو البَقاء: والإضافة مِن بابِ إضافةِ الشيءِ إلى ما يُبيِّنه لأنّ الخالِصةَ[٣] قَد تكُونُ ذكرى وغير ذكرى، والخالصة مصدرٌ مُضافٌ إلى المَفعُول؛ أي: بإخلاصِهم ذِكرى الدّار، وقيل: بمَعنى خُلُوص، فالإضافة إلى الفاعِل، أي بأن خَلصَت لهُم ذِكرى الدّار[٤].

وعن بَعضِهم: «خالِصة» اسمُ فاعلٍ، تَقديرُه: بخالِصِ ذِكرى الدّار، أي: خالِصٌ أن يُشابَ بغَيره، وقُرِئ بتَنوين «خالِصة»، فيجوزُ أن يَكُونَ ﴿ذِكْرَى﴾ في مَوضِعِ نَصبِ مَفعُول «خَالِصة»، أو على إضمارِ: أعني، وأن يكُونَ في مَوضِعِ رَفع فاعِل «خالِصة»، أو على تَقدير: في ﴿ذِكْرَى﴾. والمُصَنِّفُ اختارَ أن يكُونَ مُضافًا إلى المفعُولِ له، لقوله: «إنّهم لا يَشُوبُونَ ذِكرى الدّارِ بهَمٍّ آخَرَ».

(١) انظر: «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٣٦٦) و«التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١٠٢).
(٢) «أنوار التنزيل» (٥: ٣١)، ولتمامِ الفائدة انظر: «حجّة القراءات» ص٦١٣.
(٣) قوله: «لأن الخالصة» سقط من النسخة (ط).
(٤) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١٠٢).

على أنهم لا يَشُوبون ذِكرى الدار بهمٍّ آخر، إنما همُّهم ذِكرى الدار لا غير. ومعنى ﴿ذِكۡرَى ٱلدَّارِ﴾: ذِكْراهم الآخرةَ دائبًا، **ونسيانُهم إليها ذِكْرَ** الدنيا. أو: تذكيرُهم الآخرةَ وترغيبُهم فيها، وتزهيدُهم في الدُّنيا، كما هو شأنُ الأنبياءِ ودَيْدَنهم. **وقيل:** ﴿ذِكۡرَى ٱلدَّارِ﴾: **الثناء الجَميل في الدُّنيا** ولسان الصدقِ الذي ليسَ لغيرِهم. فإن قلتَ: ما معنى ﴿أَخۡلَصۡنَٰهُم بِخَالِصَةٖ﴾؟ قلتُ: معناه: أخلَصْناهم بسببِ هذه الخَصْلة، وبأنهم مِنْ أهلِها. أو: أخلَصْناهم بتوفيقِهم لها، واللُّطفِ بهم في اختيارِها. **وتَعضدُ الأوّل** قراءةُ مَن قرأ: (بخالصتِهم). ﴿ٱلۡمُصۡطَفَيۡنَ﴾: المختارِين مِن بينِ أبناءِ جِنْسهم.

قولُه: (**ونسيانُهم إليها**)، ضَمَّنَ النِّسيانَ معنى: الضَّم، يَعني: معنى ﴿بِخَالِصَةٖ ذِكۡرَى ٱلدَّارِ﴾ ذِكراهُمُ الآخِرةَ مُنضَمًّا إليها نِسيانُ ذِكرِ الدُّنيا، أي: هُم مُستَغرِقُونَ في ذِكرِ الآخِرةِ مُشتَغِلُونَ بها عن ذِكرِ الدُّنيا.

قولُه: (**وقيل:** ﴿ذِكۡرَى ٱلدَّارِ﴾ **الثَّناءُ الجَميلُ في الدُّنيا**)، قالَ أبو البَقاء: إضافةُ «الذِّكرى» إلى «الدّارِ» في المعنى ظَرف، أي: ذِكرُهُم في الدّارِ الدُّنيا، وهو: إمّا مَفعُولٌ بهِ على السَّعةِ نحو: «يا سارِقَ اللَّيلة»، أو على حَذفِ حَرفِ الجرِّ نحو: «ذهَبتُ الشّام»(١).

وقالَ الجَوهَري: الذِّكرُ والذِّكرى نَقيضُ النِّسيان، وذكَرتُ الشيءَ بعدَ النِّسيانِ وذكَرتُهُ بلِساني وبقَلبي، والذِّكر: الصّيتُ والثناء.

فقولُ المُصَنِّف: «ومَعنى: ﴿ذِكۡرَى ٱلدَّارِ﴾ ذِكراهُمُ الآخِرة دائِبًا» مَبنيٌّ على أنّ الذِّكرى نَقيضُ النِّسيان، لقولِه: «ونسيانُهُم إليها ذِكرى الدُّنيا». وقولُه: «أو تَذكيرُهُم الآخِرة» على أنها مِنَ الذِّكرِ اللِّساني، لقولِه:(٢) «هو شأنُ الأنبياءِ ودَيدَنُهُم». وقولُه: «الثَّناءُ الجَميلُ في الدُّنيا» على أنّ «الذِّكرى»: الصّيتُ والثَّناء.

قولُه: (**وتَعضُدُ الأوّل**)، أي: على أن تكُونَ التّاءُ للسَّببية، والمعنى: أنّهُم مِن أهلِها، أي: هذه الخَصلةُ لهُم وحَقُّهُم، وتُضافُ إليهِم كَما أُضيفَت في هذه القِراءةِ لا أنْ تكونَ

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١٠٣).
(٢) من قوله: «ونسيانُهُم إليها ذكرى الدُّنيا» إلى هنا، سقط من (ح).

و﴿ٱلْأَخْيَارِ﴾ جمع خَيِّر، أو: خَيْر على التخفيف؛ كالأمواتِ في جمع ميِّت أو مَيْت.

[﴿ وَٱذْكُرْ إِسْمَٰعِيلَ وَٱلْيَسَعَ وَذَا ٱلْكِفْلِ وَكُلٌّ مِّنَ ٱلْأَخْيَارِ ﴾ ٤٨]

﴿وَٱلْيَسَعَ﴾ كأنَّ حرفَ التعريف دَخَلَ على يَسَعَ. وقُرِئ: (واللَّيْسَع)، كأنَّ حرفَ التعريف دخل على لَيْسَع، فَيْعَل من اللَّسْع. والتنوينُ في ﴿وَكُلٌّ﴾ عِوَضٌ من المُضافِ إليه، معناه: وكلُّهم من الأخيار.

[﴿ هَٰذَا ذِكْرٌ وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَـَٔابٍ * جَنَّٰتِ عَدْنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلْأَبْوَٰبُ * مُتَّكِـِٔينَ فِيهَا يَدْعُونَ فِيهَا بِفَٰكِهَةٍ كَثِيرَةٍ وَشَرَابٍ * وَعِندَهُمْ قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرْفِ أَتْرَابٌ ﴾ ٤٩ ــ ٥٢]

﴿ هَٰذَا ذِكْرٌ﴾ أي: هذا نوعٌ من الذِّكر؛ وهو القرآن. لمّا أَجرى ذِكْرَ الأنبياء وأئمَّه، وهو بابٌ مِن أبواب التنزيل، ونوعٌ من أنواعه، وأرادَ أن يَذكُرَ على عَقِبه بابًا آخر؛ وهو

بتَوفيقِهم، أي: أخلَصناهُم بتَوفيقِنا إياهُم لها، ويَعضُدُ الوَجهَ الثّاني قولُه: ﴿أُوْلِي ٱلْأَيْدِي وَٱلْأَبْصَٰرِ﴾ لمّا وُصِفُوا بأنّهُم أُولُو الأعمال والفِكر، علَّلَ بأنّ ذلك مِن تَوفيقِ الله وتَسديدِه، ولو قيل: إنّهُم أُولُو الأعمالِ والفِكرِ وأصحابُ البَصائِرِ والنَّظَر؛ لأنّا أخلَصناهُم لنا بسَبَبِ هذا الذِّكرِ والفِكر، لم يَحسُن ذلك الحُسن.

قولُه: (وقُرِئ: «واللَّيْسَع»)، قرأها حَمزةُ والكِسائي(١)، ودُخُولُ حَرفِ التَّعريفِ عليهِ نَحوُ قَولِهم:

رأيتُ الوَليدَ بنَ اليَزيدِ(٢)

في «المُوضِح».

(١) انظر: «حجّة القراءات» ص٢٥٩.

(٢) جزء من بيت شعر للبيد، وهو بتمامه:

رأيتُ الوليدَ بنَ اليزيد مُباركًا شديدًا بأعباء الخلافة كاهِلُه

ويُروى: «وجدنا الوليد...»، كما في «لسان العرب» (وسع).

ذِكْرُ الجنّة وأهلها؛ قال: ﴿هذا ذكر﴾، ثم قال: ﴿وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ﴾ كما يقولُ الجاحظُ في كتبه: فهذا بابٌ، ثم يشرعُ في بابٍ آخرَ، ويقول الكاتبُ إذا فرغ من فصلٍ من كتابه وأراد الشروعَ في آخرَ: هذا وقد كان كَيْتَ وكيت؛ والدليلُ عليه: أنه لمّا أتمَّ ذِكْرَ أهلِ الجنّة وأراد أن يُعقِّبَه بذِكْرِ أهل النار؛ قال: ﴿ هَٰذَاۚ وَإِنَّ لِلطَّٰغِينَ﴾ [ص: ٥٥]. **وقيل: معناه: هذا شرفٌ** وذِكْرٌ جميل يُذكَرون بـه أبدًا. وعن ابنِ عبّاس رضي الله عنه: هذا ذكرُ مَن مضى من الأنبياء. ﴿ جَنَّٰتِ عَدْنٍ ﴾ معرفةٌ **لقوله:** ﴿ جَنَّٰتِ عَدْنٍ ٱلَّتِى وَعَدَ ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ [مريم: ٦١]، وانتصابُها على أنها عطفُ بيان لـ﴿لَحُسْنَ مَـَٔابٍ ﴾. و﴿مُّفَتَّحَةً﴾ حال، والعاملُ فيها ما في ﴿لِلْمُتَّقِينَ﴾ مِن معنى الفِعل. **وفي ﴿مُّفَتَّحَةً﴾ ضميرُ «الجنّات»، و﴿ٱلْأَبْوَٰبُ﴾ بدلٌ من الضمير**، تقديرُه: مفتّحة هي الأبوابُ، كقولِهم: ....

قولُه: (**وقيل: مَعناه: هذا شَرَف**)، ﴿هَٰذَا﴾ مُبتدأٌ و﴿ذِكْرٌ﴾ خبَر، فالمُناسِبُ أنّ الذِّكرَ إذا أُريدَ بِهِ القُرآنُ يَكُونُ بمَعنى التَّذكيرِ والشَّرف، وإذا أُريدَ بِهِ ذِكرُ مَن مَضى مِنَ الأنبياءِ يَكُونُ بمَعنى الذِّكرِ المُتعارَفِ على ما مَضى في قولِه: ﴿ذِكْرَى ٱلدَّارِ ﴾.

قولُـه: (**لقولِه:** ﴿ جَنَّٰتِ عَدْنٍ ٱلَّتِى وَعَدَ ٱلرَّحْمَٰنُ﴾)، يعني: أنّ «عَدْنًا» عَلَمٌ، بدَليلِ وصفِهِ بالمَوصُوف.

قولُه: (**وفي ﴿مُّفَتَّحَةً﴾ ضَميرُ «الجنّات»، و﴿ٱلْأَبْوَٰبُ﴾ بَدَلٌ مِنَ الضَّمير**)، قالَ أبو البَقاء: أمّا ارتِفاعُ ﴿ٱلْأَبْوَٰبُ﴾ فَفيهِ ثَلاثةُ أوجُه: أحَدُها: هو فاعِل ﴿مُّفَتَّحَةً﴾، والعائِدُ محذُوف، أي: مُفَتَّحة لهُم الأبوابُ مِنها. والثّاني: هي بَدلٌ مِنَ الضَّميرِ في ﴿مُّفَتَّحَةً﴾، وهو ضَمير «الجنّاتِ» و﴿ٱلْأَبْوَٰبُ﴾ غير أجنَبي مِنها؛ لأنها مِنَ الجنّة وقد يُقال: «فُتِحَتِ الجَنّةُ» يُرادُ أبوابُها ﴿وَفُتِحَتِ ٱلسَّمَآءُ فَكَانَتْ أَبْوَٰبًا﴾ [النبأ: ١٩]، قيل: إنّ مِن شَرطِ إعمالِ الصِّفةِ أن يكُونَ في السَّبَبِ دُونَ الأجنَبي. والثّالِثُ: كالأوّلِ إلّا أنّ الألِفَ واللّامَ بَدلٌ مِنَ الهاءِ العائِدة، وفيهِ بُعد، وهو قَولُ الكُوفيين(١).

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١٠٣).

ضُرِبَ زيدٌ اليَدُ والرِّجلُ، وهو من بَدَلِ الاشتمال. وقُرِئ: (جناتُ عدنٍ مفتَّحةٌ)

وقالَ الزَّجّاج: ﴿مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلْأَبْوَٰبُ﴾ مِنها، أجودُ مِن أن تَجعلَ الألِفَ والـلّامَ بَدلًا مِنَ الضَّمير لأن معنى اللام ليس من الضمير في شيء، ولأنّ الحَرفَ لا يُبدَلُ مِنَ الاسم[1].

وقالَ أبو عَلي في «الإغفال»: لا يَخلُو الألِفُ واللّامُ مِن أن يَكُونَ للتَّعريفِ أو بَدلًا مِنَ الضَّميرِ، كَما في قولِه: حَسَنُ الوَجه، فلو كانَ الثّاني لوَجبَ أن يكُونَ في ﴿مُّفَتَّحَةً﴾ ضَميرُ ﴿جَنَّٰتِ﴾ كَما في قولِنا: مَرَرتُ برَجُلٍ حَسَنِ الوَجه، ضَميرُ الرَّجُل، بدَليلِ قَولِنا: مَرَرتُ بامرأةٍ حَسَنة الوَجه، ولو كانَ في ﴿مُّفَتَّحَةً﴾ ضَميرُ «الجنّات» لوَجبَ أن تَنتَصِبَ ﴿ٱلْأَبْوَٰبُ﴾، كقَولِهم: الشعرى رِقابًا والعَقُورُ كَلبًا، ولا يَرتَفِع؛ لامتِناعِ ارتفاع فاعِلينِ بِفعلٍ واحِدٍ على وجهِ الاشتراك، فما لم يَنتَصِب دَلَّ على خُلُوِّ الضَّمير، فإذا لم يَكُن مِثلَ «حسَنُ الوَجه»، فلا تكُونُ اللّامُ إلّا للتَّعريفِ فيَحتاجُ حينَئِذٍ إلى ضَميرٍ يَرجِعُ إلى المَوصُوفِ لنَحوِ «مِنها» و﴿فِيهَا﴾، هكَذا يَنبغي أن يُرَدَّ قولُهُم، لا كَما قالَ الزَّجّاج: إنّ مَعنى اللّامِ ليسَ مِنَ الضَّميرِ في شَيء، فإنهُ يَجيءُ في مَعناهُ، كَما في «حَسَنُ الوَجه» لقولهم: الحَسَنُ الوَجه، والحَسَنُ وجهُه، فأدخَلُوا اللّامَ في المعنَيين كَما أدخَلُوا فيهِ الضَّمير، ألا تَراهُم: إنّ التَّنوينَ بَدلٌ من المضاف إليه ويقولون: الضارب زيد. وقال أبو علي أيضًا: يجوزُ أن يكون ﴿ٱلْأَبْوَٰبُ﴾ بدلًا مِنَ الضَّميرِ الذي في ﴿مُّفَتَّحَةً﴾، كقولِك: جاءَني القَومُ بَعضُهُم؛ لأنّ الأبوابَ مِنَ الجَنّة[2]؟

قولُه: (**ضُرِبَ زيدٌ اليدُ والرِّجلُ**)، رُوي عن المُصَنِّفِ أنهُ قالَ: الجارُّ مع المَجرُورِ في حُكمِ الظَّرف، كأنهُ قيل: جَنّاتُ عَدنٍ استَقَرَّت للمُتَّقينَ حالَ كَونِها مُفَتَّحة لهمُ الأبواب، ﴿ٱلْأَبْوَٰبُ﴾: بَدلُ الاشتِمال، واليَدُ والرِّجلُ: بَدَلُ البَعضِ مِنَ الكُلّ، فإنّما يَستَشهِدُ بهِ مِن حيثُ إنّهُ ليسَ فيهِ ضَميرٌ راجِعٌ إلى زَيد، كَما أنهُ ليسَ في ﴿ٱلْأَبْوَٰبُ﴾ ضميرٌ راجِعٌ إلى «الجنّات»، قالَ أبو عَلي: مَن قَدَّر: «مُفَتَّحة أبوابُها»، إن أرادَ إفهامَها المعنى فإنّهُ لا بُدَّ مِن تَقديرِ شَيءٍ ليَرجِعَ إلى المَوصُوفِ فيَستَقيم، وإن أرادَ أنّ الألِفَ واللّامَ في ﴿ٱلْأَبْوَٰبُ﴾ بدلٌ من الضمير؛ فغير مستقيم.

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٣٣٧).

(٢) «الإغفال» (٢: ٥٢٤).

بالرفع، على أنَّ (جناتُ عدن) مُبتدأ، و(مفتّحةٌ) خَبرُه، أو كلاهما خبرُ مبتدأ محذوف، أي: هو جنّاتُ عدن هي مفتّحةٌ لهم. **كأنّ اللِّداتِ سُمِّين أترابًا**؛ لأنَّ الترابَ مسَّهنَّ في وقتٍ واحد، وإنما جُعلن على سنٍّ واحدة؛ لأنّ التحابَّ بين الأقْرانِ أثبتُ. وقيل: هنّ أترابٌ لأزواجهنّ، أَسْنانهنَّ كأسنانهم.

[﴿هَٰذَا مَا تُوعَدُونَ لِيَوۡمِ ٱلۡحِسَابِ * إِنَّ هَٰذَا لَرِزۡقُنَا مَا لَهُۥ مِن نَّفَادٍ﴾ ٥٣-٥٤]

قُرِئ: ﴿تُوعَدُونَ﴾ بالتاء والياء ﴿لِيَوۡمِ ٱلۡحِسَابِ﴾: لأجلِ يوم الحساب، كما تقولُ: هذا ما تدَّخرونه ليوم الحساب، أي: ليومِ تُجزى كلُّ نفس ما عَملتْ.

[﴿هَٰذَاۚ وَإِنَّ لِلطَّٰغِينَ لَشَرَّ مَـَٔابٖ * جَهَنَّمَ يَصۡلَوۡنَهَا فَبِئۡسَ ٱلۡمِهَادُ * هَٰذَا فَلۡيَذُوقُوهُ حَمِيمٞ

وقالَ ابنُ الحاجب: في ﴿مُّفَتَّحَةٗ﴾ ضمير «الجنات»، و﴿ٱلۡأَبۡوَٰبُ﴾ بدلٌ من الضمير؛ بَدَلَ الاشتمال كما تقول: فَتّحت الجنّة أبوابها، والأبواب مِنها فَحُذِفَ الضَميرُ للعِلمِ به، كما تَقُول: ضُرِبَ زَيدٌ الرّأسَ والظَّهر(١).

وقالَ أبو البَقاء: ﴿مُتَّكِـِٔينَ﴾ حالٌ مِنَ المَجرُورِ في ﴿لَّهُمُ﴾، والعامِلُ ﴿مُّفَتَّحَةٗ﴾، ويجوزُ أن يكُونَ حالًا مِنَ «المُتَّقين»، لأنهُ قَد أخبَرَ عنهم قبل الحال، وقيلَ: هو حالٌ مِنَ الضَّميرِ في ﴿يَدۡعُونَ﴾ وقد تقدَّمَ على العامِلِ(٢).

قولُه: (**كأنّ اللِّداتِ سُمّينَ أترابًا**)، **الجوهَري**: لِدَةُ الرَّجُلِ: تِربُه، والهاءُ عِوَضٌ مِنَ الواوِ الذّاهِبة مِن أوّلِه؛ لأنهُ مِنَ الوِلادة، وهُما لدانِ والجَمع: لداتٌ ولِدُون، وقولهُم: هذه، أي: لِدَتُها. وهُنّ أتراب.

قولُه: (**قُرِئ: ﴿تُوعَدُونَ﴾ بالتاء والياء**)، بالياء التَّحتانية: ابنُ كَثيرٍ وأبو عَمرٍو، والباقُونَ: بالتّاء(٣).

---

(١) «أمالي ابن الحاجب» (١: ٢٢٢).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١٠٣).

(٣) ولتمامِ الفائدة انظر: «حجّة القراءات» ص٦١٤.

وَغَسَّاقٌ * وَءَاخَرُ مِن شَكْلِهِۦٓ أَزْوَٰجٌ * هَٰذَا فَوْجٌ مُّقْتَحِمٌ مَّعَكُمْ ۖ لَا مَرْحَبًۢا بِهِمْ ۚ إِنَّهُمْ صَالُوا۟ ٱلنَّارِ * قَالُوا۟ بَلْ أَنتُمْ لَا مَرْحَبًۢا بِكُمْ ۖ أَنتُمْ قَدَّمْتُمُوهُ لَنَا ۖ فَبِئْسَ ٱلْقَرَارُ * قَالُوا۟ رَبَّنَا مَن قَدَّمَ لَنَا هَٰذَا فَزِدْهُ عَذَابًا ضِعْفًا فِى ٱلنَّارِ ﴾ ٥٥ – ٦١]

﴿ هَٰذَا ﴾ أي: الأمر هذا، أو: هذا كما ذُكر. ﴿فَبِئْسَ ٱلْمِهَادُ﴾، كقوله: ﴿لَهُم مِّن جَهَنَّمَ مِهَادٌ وَمِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ﴾ [الأعراف: ٤١] شُبِّه ما تحتَهم من النار بالمهادِ الذي يَفترشه النائم، أي: هذا حَميمٌ فلْيَذوقوه. أو: العذابُ هذا فليَذوقوه، ثم ابتَدأ فقال:

قولُه: (﴿ هَٰذَا ﴾، أي: الأمرُ هذا، أو: هذا كَما ذُكِر)، أي: ﴿ هَٰذَا ﴾ إمّا خَبَرُ مُبتَدأٍ مَحذُوف، أو مُبتَدأٌ خَبَرُهُ مَحذُوفٌ، والأوّلُ مِن فَصلِ الخِطابِ دُونَ الثّاني، وقولُهُ تعالى: ﴿ جَهَنَّمَ ﴾ بَدَلٌ مِن «شَرّ»، و﴿يَصْلَوْنَهَا﴾ حال، والعامِلُ فيهِ الاستِقرارُ في قَولِه: ﴿لِلطَّٰغِينَ﴾ وقيل: التَّقدير: يَصلونَها جَهَنَّم، فحَذفَ الفِعلَ[1] لدَلالة ما بَعدَهُ عليه.

قولُه: (أي: هذا حَميمٌ فليَذُوقُوه)، ذَكرَ فيهِ ثلاثةَ أوجُه: أحَدُها: ﴿ هَٰذَا ﴾ مُبتَدأٌ مَحذُوفُ الخَبَر، أو خَبَرُ مُبتَدأٍ مَحذُوف، أو مَنصُوبٌ بفِعلٍ مُضمَرٍ على شَريطة التَّفسير. قالَ مَكّي: قيل: ﴿فَلْيَذُوقُوهُ﴾ خَبَرُ ﴿ هَٰذَا ﴾ ودَخَلت الفاءُ للتَّنبيهِ الذي في ﴿ هَٰذَا ﴾، ويجوزُ أن يكُونَ ﴿ هَٰذَا ﴾ في مَوضِعِ نَصبٍ بـ«يَذُوقُوا» والفاءُ زائِدة، كَقولِك: هذا زيدٌ فاضرِبه، ولولا الفاءُ لكانَ الاختيارُ النَّصب؛ لأنهُ أمرٌ فهو بالفعلِ أولى[2].

وقالَ صاحِبُ «الكَشف»: جوَّزَ أبو عَلي أن يكُونَ ﴿ هَٰذَا ﴾ مُبتَدأً، والخَبَرُ ﴿حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ﴾ صِفة لـ﴿حَمِيمٌ﴾ وليسَ بنَوعٍ آخَر، فيكُونُ قولُه: ﴿فَلْيَذُوقُوهُ﴾ عندَهُ اعتِراضًا، كَما تقول: زَيدٌ ـ فافهَم ـ رَجُلٌ صالِح[3].

قالَ أبو عَلي: هو مِثلُ قَولِ الشّاعِر:

---

(١) سقط لفظ «الفعل» من (ط).

(٢) «مشكل إعراب القرآن» (٢: ٦٢٧).

(٣) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ٢٦٦)، بتحقيق د. عبد القادر السعدي، و(٢: ١١٥١-١١٥٢) بتحقيق د. محمد الدالي.

هو ﴿حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ﴾. أو: هذا فليَذوقوه، بمنزلةِ ﴿وَإِيَّٰىَ فَٱرْهَبُونِ﴾ [البقرة: ٤٠] أي: ليذوقوا هذا فَلْيَذوقوه. **والغسَّاق: بالتخفيف والتشديد**: ما يَغسِقُ مِن صَديد أهلِ النار، يقال: غَسَقَتِ العينُ؛ إذا سال دمْعُها. وقيل: الحَميم يُحرِق بحَرِّه، والغسّاق يُحرِقُ ببَرْده.

وقيل: لو قطرتْ قطرةٌ في المشرق لنَتَّنتْ أهلَ المغرب، ولو قَطرتْ منه قطرةٌ في المغرب لنَتَّنَتْ أهلَ المشرق. وعن الحسنِ رضي الله عنه: الغسّاقُ: عذابٌ لا يَعلمه إلا الله تعالى، إنَّ الناسَ أخفَوا لله طاعةً فأخفى لهم ثوابًا في قوله: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِىَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾ [السجدة: ١٧]، وأخفَوْا معصيةً فأَخفى لهم عُقوبة. **(وَأُخَرُ)**: **ومَذُوقاتٌ أُخَر** مِن شَكْلِ هذا المَذُوق مِن مِثْلِه في الشِّدَّةِ والفَظاعة. ﴿أَزْوَٰجٌ﴾:

خَولانُ فانكِح فتاتَهُم[(١)]

حَملهُ سيبَوَيهِ على أنّ «خَولان» جُملة[(٢)]، وكأنهُ قال: هؤلاءِ خَولان، فالمعنى على هذا: أُنبِّه ـ أو أُشيرُ ـ إلى الذي تُوعِّدوهُ مِن قَبلُ وعرَفُوهُ حَقَّ مَعرِفتِه ﴿فَلْيَذُوقُوهُ﴾.

قولُه: (**والغَسّاقُ: بالتَّخفيف والتَّشديدِ**)، بالتَّشديدِ: حَفصٌ وحمزةُ والكِسائيّ[(٣)].

الرّاغِب: الغَسّاق: ما يَقطرُ مِن جُلُودِ أهلِ النّار[(٤)].

قولُه: («**وأُخَرُ**»: **ومَذُوقات أُخَر**)، قالَ مَكّي: و﴿مِن شَكْلِهِۦٓ﴾ صِفةٌ لـ﴿آخَر﴾ و﴿أَزْوَٰجٌ﴾ الخبَر، والهاءُ في ﴿شَكْلِهِۦٓ﴾ يَعودُ على المَعنى، أي: وآخَرُ مِن شَكلِهِ ما ذَكَرنا[(٥)]،

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) انظر: «الكتاب» لسيبويه (١: ١٣٩، ١٤٣).

(٣) وهو ما يسيلُ من جلودِ أهلِ النار. وحجّةُ من قرأ بالتخفيف أنه اسم موضوعٌ على هذا الوزن مثل: عَذاب ونكال. وفي التفسير أنه الشديدُ البرد. انتهى من «حجّة القراءات» ص٦١٥.

(٤) «مفردات القرآن» ص٦٠٦.

(٥) «مشكل إعراب القرآن» (٢: ٦٢٨).

أجناس. وقُرِئ: ﴿وَءَاخَرُ﴾: أي: وعذابٌ آخَر، أو: مَذُوق آخر. و﴿أَزْوَٰجٌ﴾: صفة لـ ﴿وَءَاخَرُ﴾؛ لأنه يجوزُ أن يكون ضُروبًا، أو صفةٌ للثلاثة، وهي: حَميم، وغساق، وآخرُ. ﴿مِن شَكْلِهِۦٓ﴾ وقرئ: (من شِكْله) بالكسر، وهي لغةٌ، **وأمّا الغنْجُ فبالكسرِ لا غيرُ**. ﴿هَٰذَا فَوْجٌ مُّقْتَحِمٌ مَّعَكُمْ﴾: هذا جمعٌ كَثيف قد اقتحمَ معكم النارَ، أي: دَخل النارَ في صُحبتكم وقِرانكم. والاقتحامُ: رُكوبُ الشدَّةِ والدخولُ فيها. والقُحْمة: الشِّدَّة. وهذه حكايةُ كلام الطاغين بعضِهم مع بعض، أي: يقولون هذا. والمرادُ بالفَوْج: أتْباعُهم الذين اقتَحَمُوا معهم الضلالة، فيَقتحمون معهم العذابَ ﴿لَا مَرْحَبَۢا بِهِمْ﴾: دعاءٌ منهم على أتْباعهم. تقولُ لمن تدعُو له: مَرْحبًا، أي: أتيتَ رُحْبًا من البلاد لا ضيقًا، أو: رَحُبتْ بلادُكَ رُحْبًا، ثم تُدخِلُ عليه «لا» في دُعاء السوء. و﴿بِهِمْ﴾ بيانٌ للمدعوِّ عليهم، ﴿إِنَّهُمْ صَالُواْ ٱلنَّارِ﴾ تعليلٌ لاستيجابِهم الدعاءَ عليهم، ونحوُه قولُه تعالى: ﴿كُلَّمَا دَخَلَتْ أُمَّةٌ لَّعَنَتْ أُخْتَهَا﴾ [الأعراف: ٣٨]. وقيل: ﴿هَٰذَا فَوْجٌ مُّقْتَحِمٌ مَّعَكُمْ﴾: كلامُ الخزَنة لرؤساءِ الكفَرة في أتْباعهم، و﴿لَا مَرْحَبَۢا بِهِمْ إِنَّهُمْ صَالُواْ ٱلنَّارِ﴾ كلامُ الرؤساء. وقيل: هذا كلُّه كلامُ الخزَنة. ﴿قَالُواْ﴾ أي: الأتباعُ: ﴿بَلْ أَنتُمْ لَا مَرْحَبَۢا بِكُمْ﴾ يُريدون الدعاءَ الذي دعَوْتُم به علينا أنتم أحقُّ به، وعلَّلوا ذلك بقولهم:

وقيل: يَعُودُ على الحَميم، ويجوزُ أن يكونَ الخبرُ محذُوفًا، أي: ولهُم آخر، ومِن ﴿شَكْلِهِۦٓ﴾ و﴿أَزْوَٰجٌ﴾ صِفتان، ومن قرأ: ﴿آخَـر﴾ بالتَّوحيدِ رَفعَهُ بالابتِداءِ أيضًا، و﴿أَزْوَٰجٌ﴾ مُبتدأٌ ثان، و﴿مِن شَكْلِهِۦٓ﴾ خبرُ الأزواج، والجُملةُ خبرُ «آخَـر». ويجوزُ أن يكونَ «آخَر» معطوفًا على ﴿حَمِيمٌ﴾، و﴿مِن شَكْلِهِۦٓ﴾ نَعتٌ لهُ، و﴿أَزْوَٰجٌ﴾ يرتَفِعُ بالجار، ولا يَحسُنُ أن يَكُونَ ﴿أَزْوَٰجٌ﴾ خبَرًا عن «آخَـر»؛ لأنّ الجَمعَ لا يكونُ خبَرًا عن الواحِد.

قولُه: (**وأمّا الغنجُ فبالكَسرِ لا غَير**)، يَعني: «الشَّكل» بالفَتح، والكَسر: المِثلُ، وأمّا الذي بمَعنى الغنج فبِالكَسرِ لا غَير. **الجَوهَري**: الشَّكل؛ بالفَتح: المِثل، وبِالكَسر: الدَّلُّ، يُقال: امرأةٌ ذاتُ شِكل.

قولُه: (﴿بَلْ أَنتُمْ لَا مَرْحَبَۢا بِكُمْ﴾)، ﴿مَرْحَبَۢا بِهِمْ﴾ دُعاءٌ مِنهُم. وقالَ أبو البَقاء: ﴿لَا مَرْحَبًا﴾

﴿أَنتُمْ قَدَّمْتُمُوهُ لَنَا﴾، والضميرُ للعذابِ أو لصُلِيِّهم. فإن قلتَ: ما معنى تقديمِهم العذابَ لهم؟ قلتُ: المقدَّمُ هو عملُ السوء، قال الله تعالى: ﴿وَذُوقُواْ عَذَابَ ٱلْحَرِيقِ * ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [الأنفال: ٥٠-٥١]، ولكنَّ الرؤساءَ لمّا كانوا السببَ فيه بإغوائهم، وكان العذابُ جزاءَهم عليه؛ قيل: ﴿أَنتُمْ قَدَّمْتُمُوهُ لَنَا﴾، **فجُعل الرؤساءُ** هم المقدِّمين، وجُعِلَ الجزاءُ هو المقدَّم، **فجُمِعَ بين مجازَيْن**؛ لأنَّ العامِلين هم المقدِّمون في الحقيقةِ لا رُؤساؤهم، والعملَ هو المقدَّم لا جزاؤه. فإن قلتَ: **فالذي جَعل قولَه: ﴿لَا مَرْحَبًا بِهِمْ﴾ من كلام الخَزَنة ما يَصنعُ بقوله: ﴿بَلْ أَنتُمْ لَا مَرْحَبًا بِكُمْ﴾**

يجوزُ أن يَكُونَ مُستأنَفًا وأن يكونَ حالًا، أي: هذا فَوجٌ مَقُولًا له: ﴿لَا مَرْحَبًا﴾، و﴿مَرْحَبًا﴾ مَنصُوبٌ على المَصدَر، أو على المَفعُول، أي: لا تَسمَعونَ مَرحَبًا. وقولُه تعالى: ﴿مَّعَكُمْ﴾ يجوزُ أن يَكُونَ حالًا مِنَ الضَّميرِ في ﴿مُّقْتَحِمٌ﴾ أو مِن ﴿فَوْجٌ﴾؛ لأنهُ قَد وُصِفَ، ولا يجوزُ أن يكونَ ظَرفًا لفَسادِ المَعنى، ولا يجوزُ أن يكونَ نَعتًا ثانيًا[1].

قولُه: (**فجُمِعَ**[2] **بيَن مجازَين**)، المَجازُ الأوّلُ في الإسناد: (هم)؛ لأنّ المُقَدَّمين هُمُ الأتباع، فَجَعلَ الرُّؤَساءَ هُمُ المُقدِّمين، ولمّا كانُوا السَّبَبَ في الإغراءِ أسنَدَ الفِعلَ إلَيهم. والثّاني: العَملُ هو المُقدَّم، فَجَعَلَ المُقدَّمَ الجَزاء، وهو مِن إطلاقِ اسمِ المُسَبَّبِ على السَّبَب.

قولُه: (**فالذي جَعلَ قولَه: ﴿لَا مَرْحَبًا بِهِمْ﴾ مِن كلامِ الخَزنةِ ما يَصنعُ بقَولِه: ﴿بَلْ أَنتُمْ لَا مَرْحَبًا بِكُمْ﴾**؟) يَعني: قَد سَبقَ أنّ الرُّؤَساءَ إذا قالُوا لأجلِ الأتباع: ﴿لَا مَرْحَبًا بِهِمْ﴾ دُعاءً عَليهِم، صَحَّ أن يُجيبَهُم الأتباعُ بقَولِه: ﴿بَلْ أَنتُمْ لَا مَرْحَبًا بِكُمْ﴾ وإذا كانَ ﴿لَا مَرْحَبًا بِهِمْ﴾[3] كلامًا للخَزَنةِ فكَيفَ يكونُ هذا جَوابًا لهم؟ وأجاب: أنّ الأتباعَ إذا سَمِعُوا مِنَ الخَزنةِ هذا الدُّعاءَ أقبَلُوا على رُؤَسائِهم قائِلين: يا رُؤَساءَ السُّوءِ أنتُم أحَقُّ بهِ مِنّا لإغوائِكُم إيّانا.

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١٠٥).

(٢) في النسخة (ط): «فجَمعوا».

(٣) من قوله: «دُعاءً عليهم، صحَّ» إلى هنا، سقط من (ح).

والمخاطَبون - أعني رُؤساءَهم - لم يَتكلَّموا بما يكون هذا جَوابًا لهم؟ قلتُ: كأنه قيل: هذا الذي دَعا به علينا الخزنةُ أنتم يا رُؤساءُ أحقُّ به منّا؛ لإغوائكم إيّانا وتسبُّبكم فيما نحنُ فيه من العذاب، وهذا صحيحٌ كما لو زيَّن قومٌ لقومٍ بعضَ المساوِئ فارتكبُوه، **فقيل للمزيِّنين**: أخزى الله هؤلاءِ ما أسوأَ فِعْلَهم! فقال المزيَّنُ لهم للمزيِّنين: بل أنتم أَولى بالخِزْيِ منّا؛ فلولا أنتم لم نَرتكبْ ذلك. ﴿قَالُواْ﴾ **هم الأتباع أيضًا**: ﴿فَزِدْهُ عَذَابًا ضِعْفًا﴾ أي: مضاعَفًا، ومعناه: ذا ضِعْف، ونحوُه قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا هَٰٓؤُلَآءِ أَضَلُّونَا فَـَٔاتِهِمْ عَذَابًا ضِعْفًا﴾ [الأعراف: ٣٨]، وهو أن يزيدَ على عذابه مِثْلَه فيصيرَ ضعفَيْن، **كقوله عزَّ وجلَّ**: ﴿رَبَّنَآ ءَاتِهِمْ ضِعْفَيْنِ مِنَ ٱلْعَذَابِ﴾ [الأحزاب: ٦٨]، وجاءَ في التفسير: ﴿عَذَابًا ضِعْفًا﴾ [ص: ٦١]: حيّاتٍ وأفاعي.

قولُه: (**فَقيلَ للمُزَيِّنين**)، يُروى بكَسرِ الياءِ وفَتحِها، فتَقديرُ الفَتح: المُزَيَّنُ لهُم، أي: الذينَ زُيِّنَ الفِعلُ لهُم، و«لَهُم» صِلَتُه بنَزعِ الخافِض[1]، وهَذا أوفَقُ للمُستَشهَدِ له؛ لأنّ الذينَ قيلَ في حَقِّهم: ﴿لَا مَرْحَبًا بِهِمْ﴾ وهُمُ الأتباعُ كالمُزَيَّنين، أي: المُزيَّنِ لهُم، وهُمُ الذينَ قالُوا للرُّؤَساء: ﴿لَا مَرْحَبًا بِكُمْ﴾، والمَتبوعُونَ كالمُزَيِّنين؛ بالكَسر.

قولُه: (﴿قَالُواْ﴾ **هُمُ الأتباعُ أيضًا**)، أي: القائِلُونَ لقَولِه: ﴿مَن قَدَّمَ لَنَا هَٰذَا﴾ هُمُ الأتباعُ أيضًا. قالَ أبو البَقاء: ﴿مَن قَدَّمَ﴾ هيَ بمَعنى: «الَّذي»، و﴿فَزِدْهُ﴾ الخبَر، ويجوزُ أن يكونَ ﴿مَن﴾ نَصبًا، أي: فَزِد مَن قَدَّم[2].

وقُلت: فعَلى هذا يَكونُ مَنصوبًا على شَريطةِ التَّفسير، والأتباعُ لمّا كافَحُوا الرُّؤَساءَ بقَولِهم: ﴿أَنتُمْ قَدَّمْتُمُوهُ لَنَا﴾ وصَلُوا بِهِ مُتَضرِّعين: رَبَّنا فَزِد مَن قَدَّمَ لنا هذا، ثمّ عَطفُوا عليهِ ﴿فَزِدْهُ﴾، أي: زِيادةً غِبَّ زِيادةٍ مِن غَيرِ انقِطاع.

قولُه: (**كقَولِه**: ﴿رَبَّنَآ ءَاتِهِمْ ضِعْفَيْنِ مِنَ ٱلْعَذَابِ﴾ [الأحزاب: ٦٨])، يَعني: وصَفَ العَذابَ بالضِّعفِ في الآيتَينِ على مَعنى: مُضاعَفًا، وذا ضِعف، وفي الآيةِ الثّالثةِ بيَّنَ ضِعفَينِ

---

(١) سقط من لفظ «الخافض» من النسخة (ح).
(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١٠٦).

....

بقَولِه: ﴿مِنَ ٱلْعَذَابِ﴾ ليَدُلَّ على أنّ المُرادَ بالضِّعف: أن يُزادَ على عَذابِهِ مِثلُه؛ لأنّ القِصّةَ واحِدة، وأنهُ مِن كَلام الأتباعِ للرُّؤساء. وقيل: بل الصَّوابُ أن تَقُول: إذا زِيدَ عليهِ ضِعفُهُ يَصيرُ أضعافًا لا ضِعْفَيْه، فإنّ ضِعفَ الشَيءِ مِثلاه، وضِعفَيه ثَلاثةُ أمثالِه، وهو المُوافِقُ لقَولِهِ تَعالى: ﴿فَزِدْهُ عَذَابًا ضِعْفًا فِى ٱلنَّارِ﴾ وإذا زادَ على عذابهم ضعفًا فيكُونُ قَد أتاهُم ضِعفَينِ فتَطابَقَ قولُهُ في مَوضِعٍ آخَر: ﴿رَبَّنَآ ءَاتِهِمْ ضِعْفَيْنِ مِنَ ٱلْعَذَابِ﴾ [الأحزاب: ٦٨]، ونَحمَدُ الله على التوفيق لاستخراج المعاني الدقيق.

وقُلت: نَظيرُ هذا البَحثِ ذَكرَهُ صاحِبُ «المُغرِب»، وقَد ذَكَرناهُ ولا بأسَ أن نُعيدَهُ هاهُنا، قال: رَوى أبو عَمرٍو عن أبي عُبَيدةَ في قَولِه تعالى: ﴿يُضَٰعَفْ لَهَا ٱلْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ﴾ [الأحزاب: ٣٠] قال: مَعناه: جَعلَ الواحِدَ ثَلاثةً أي: تُعذَّبُ ثلاثًا أعذِبة. وأنكَرَهُ الأزهَريُّ وقال: هذا هو الذي يَستعمِلُه النّاسُ في كلامِهم ومُتَعارَفِهم، وإنّما الذي قالَ الحُذّاق: إنّها تُعذَّبُ مِثلَي عَذابِ غَيرِها؛ لأنّ الضِّعفَ في كَلامِ العَرب: المِثلُ إلى ما زاد، ولَيسَت تِلكَ الزِّيادةَ بمَقصُورةٍ على مِثلَينِ فيكُونَ ما قالَ أبو عُبَيدةَ صَوابًا، وبهذا عُلِمَ أنّ ما قالَه الفقهاءُ غيرُ مرضي، ألا تَرى كَيفَ صَرَّحَ بقَولِهِ يَزيدُ على عَذابه مِثلَهُ فَيَصيرُ ضِعفَين، أي: مِثلَين[1]؟

الرّاغِب: الضِّعفُ: مِنَ الألفاظِ المُتَضايِفةِ كالنِّصفِ والزَّوج، وهو تَركُّبُ زَوجَينِ[2] مُتَساويين، ويَختَصُّ بالعَدَد، فإذا قيل: أضعَفتُ الشَّيءَ وضَعَّفتُهُ وضاعَفتُه: ضَمَمتُ إليه مِثلَهُ فَصاعِدًا. والضَّعف: مَصدَر، والضِّعف: اسم، كالمُثنّى والثِّني، فَضِعفُ المُثنّى هو الذي يُثنّيه، ومتى أُضيفَ إلى عَدَدٍ اقتَضى ذلك العَدَدَ ومِثلَهُ نَحوُ أن يُقال: ضِعفُ العَشَرةِ فذَلِكَ عِشرُونَ بلا خِلاف، وإذا قيل: أعطِهِ ضِعفَي واحِد، فإنّ ذلك يَقتَضي الواحِدَ ومِثلَيهِ وذلكَ ثَلاثة؛ لأنّ مَعناهُ الواحِدُ واللَّذانِ يُزاوِجانِه، هذا إذا كانَ الضِّعفُ مُضافًا، فإذا لم يكن مضافًا فقُلت: الضِّعفَين، قيل: ذلك يَجري مَجرى الزَّوجَينِ في أنّ كُلًّا مِنهُما يزاوج الآخر

---

(١) «المُغرب في ترتيب المعرب» (٢: ١٠).

(٢) كذا في النسخ الخطية. وفي «مفردات القرآن»: قَدرَين.

[﴿وَقَالُوا۟ مَا لَنَا لَا نَرَىٰ رِجَالًا كُنَّا نَعُدُّهُم مِّنَ ٱلْأَشْرَارِ ۝ أَتَّخَذْنَٰهُمْ سِخْرِيًّا أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ ٦٢-٦٣]

﴿وَقَالُوا۟﴾ الضميرُ للطاغِين، ﴿رِجَالًا﴾ يعنُون فقراءَ المسلمين الذين **لا يُؤْبَه لهم،** ﴿مِّنَ ٱلْأَشْرَارِ﴾: من الأراذلِ الذينَ لا خيرَ فيهم ولا جَدوى؛ ولأنهم كانوا على خلافِ دِينهم، فكانوا عندَهم أشرارًا. ﴿أَتَّخَذْنَٰهُمْ سِخْرِيًّا﴾ **قُرئ بلفظ الإخبار** على أنه صفة لـ ﴿رِجَالًا﴾ مثلُ قوله: ﴿كُنَّا نَعُدُّهُم مِّنَ ٱلْأَشْرَارِ﴾؛ وبهمزةِ الاستفهام على أنه إنكارٌ على أنفُسِهم **وتأنيبٌ لها** في الاستِسخار منهم. وقولُه: ﴿أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ له وَجْهانِ من الاتِّصال؛ أحدُهما: أن يتَّصِلَ بقوله: ﴿مَا لَنَا﴾ أي: ما لنا لا نَراهم في النار؟ كأنهم ليسُوا فيها، بل أزاغت عنهم أبصارُنا فلا نَراهم وهم فيها؟ **قَسَمُوا أمْرَهم**

فيقتضي ذلك اثنين لأن كُلًّا منهما(١) يُضاعِفُ الآخَرَ فلا يخرُجانِ عن الاثنَين، بخِلافِ إذا أُضيفَ الضِّعفانِ إلى واحِدٍ فيُثلِّثُهما، نحو: ضِعفَي الواحِد(٢).

قولُه: (**لا يُؤبَهُ لهم**)، أي: لا يُبالى بهم. **الأساس**: لا يُؤبَهُ به، وما أَبِهتُ له.

قولُه: (﴿أَتَّخَذْنَٰهُمْ سِخْرِيًّا﴾ **قُرِئَ بلَفظِ الإخبار**)، قرأ أبو عَمرٍو وحَمزةُ والكِسائيُّ: ﴿مِّنَ ٱلْأَشْرَارِ ۝ اتَّخَذْنَٰهُمْ﴾ بوَصلِ الألِف، وإذا ابتَدَؤُوا كَسَرُوها. والباقُونَ: بقَطعِها في الحالَينِ مُستَفهِمِيْن(٣).

قولُه: (**وَتأنيبٌ لها**)، **الجَوهَري**: أَنَّبَهُ تأنيبًا، عَنَّفَهُ ولامَه. وقال: التّأنيب، التَّوبيخ، حَقيقَتُه أنهُ مأخُوذٌ مِنَ الإنابِ وهو: المِسك، فكأنهُ بالتَّوبيخِ يُزيلُ عنه الطِّيبَ والإناب، فإنّهُ يَقدَحُ فيهِ ويَعُدُّ عَلَيهِ العيوبَ والجِنايات.

قولُه: (**قَسَمُوا أمرَهُم**) أي: قَسَمَ الطّاغُونَ أمرَ الرِّجالِ بينَ أن يكونوا مِن أهلِ الجَنّةِ

(١) من قوله: «يزاوج الآخر فيقضي» إلى هنا، سقط من (ح).

(٢) «مفردات القرآن» ص٥٠٨.

(٣) انظر: «حجّة القراءات» ص٦١٦.

بينَ أن يكونوا من أهلِ الجنّة، وبين أن يكونوا مِنْ أهلِ النار، إلّا أنه خَفِيَ عليهم مكانُهم. والوجهُ الثاني: أن يتّصلَ بـ ﴿أَتَّخَذْنَٰهُمْ سِخْرِيًّا﴾، إمّا أن تكون ﴿أَمْ﴾ متّصلةً على معنى: أيّ الفعلَيْن فَعَلْنا بهم: الاستسخارَ منهم، أم ازدراءَهم وتحقيرهم، وأنَّ أبصارَنا كانت **تعلُو عنهم** وتَقتحِمُهم؟ على معنى إنكارِ الأمرَيْن جميعًا على أنفُسِهم. وعن الحسن: كلَّ ذلك قد فعلوا: اتخذوهم سخريًّا، فزاغتْ عنهم أبصارُهم محقِّرةً لهم. وإمّا أن تكون مُنقطِعة بعد مُضيِّ ﴿أَتَّخَذْنَٰهُمْ سِخْرِيًّا﴾ **على الخبر أو الاستفهام**،

وبَينَ أن يكونوا مِن أهلِ النّار، فعَلَى هذا: المُناسِبُ أن يَكُونَ ﴿أَتَّخَذْنَٰهُمْ سِخْرِيًّا﴾ إخبارًا صِفةً لـ﴿رِجَالًا﴾.

قولُه: (**تعلُو عَنهُم**)، أي: تُحَقِّـرُهُم. **الأساس**: أُعلُ عَنِّي: تَنَحَّ عَنّي، وعالِ عن الوِسادةِ واعلُ عَنها، قال:

فيا حُبَّ ليلى اعلُ عَــنّي قتَلتَني   وأعقِب بإنسانٍ صَحيحٍ مَكانِيا[1]

قولُه: (**عَلى الخَبَرِ أو الاستِفهام**)، التَّعريفُ في «الخَبَر» للعَهد، و«الاِستِفهام» للعَهدِ والمَعهُود قولُه: «﴿أَتَّخَذْنَٰهُمْ سِخْرِيًّا﴾، قُرِئ بلَفظِ الإخبار»، إلى قَولِه: «وبهمزةِ الاستِفهام»[2]، أمّا المَعنى على الخبَرِ فإنّهُم أخبَرُوا عن أنفُسِهم وسُوءِ صَنيعِهم بالمُسلِمينَ مِن الاستِهزاءِ والسِّخريةِ على سَبيلِ النَّدَمِ والتَّحسُّر، ثمّ أضرَبُوا عن الإخبارِ بالأخذِ في الإنكارِ وتأنيبِ أنفُسِهم، يَعني: لم يَكُن مَوضِعَ الإخبارِ؛ بل هو مَوضِعُ الإنكار، أزاغَت أبصارُنا وكَلَّت أفهامُنا حيثُ ازدَرَينا بهِم واستَسخَرنا مِنهُم؟ فهو كقَولِك: إنّها لإبلٌ أم شاء، وأمّا على الاستفهام: فإنّهم أنكروا أوّلًا على أنفُسِهم الاستسخارَ منهم ثمّ أضرَبُوا عنه وأنكَرُوا على أنفُسِهم أبلَغَ مِن ذلك، أي: دَع ذلك، أزاغَت أبصارُنا وكَلَّت أفهامُنا حيثُ خَفيَ عَنّا مَكانُهم وأنّهُم على الحقِّ المُبينِ ونَحنُ على الباطِلِ وما تَبِعناهُم؟ فهو كقَولِك: أزَيدٌ عندَك؟ أم عندكَ عَمرو؟ فالمِثالانِ في الكِتابِ نَشرٌ لقَولِه: «عَلى الخبَرِ أو الاستِفْهام»[3].

---

(١) لم أهتدِ إليه.

(٢) من قوله: «التَّعريف في «الخبر» للعهد» إلى هنا، سقط من (ح).

(٣) انظر: «حجّة القراءات» ص٤٩١.

كقولك: إنها لإبلٌ أمْ شـاءٌ؟ و: أَزَيْدٌ عندكَ أَمْ عندك عمرٌو؟ ولك أن تقـدِّر همزةَ الاستفهام محذوفةً فيمن قرأ بغيرِ همزته؛ لأنّ ﴿أَمْ﴾ تدلُّ عليها، فلا تَفترِقُ القراءتان: إثباتُ همـزة الاستفهام وحَذْفُها. **وقيل: الضميـرُ في ﴿وَقَالُواْ﴾ لصَناديد قريش** كأبي جهـل والـوليدِ وأضْرابِها، والـرِّجالُ: عمّارٌ وصُهيبٌ وبلالٌ وأشبـاهُهم. **وقُـرئ: ﴿سِخۡرِيًّا﴾ بالضمِّ والكسر.**

[﴿ إِنَّ ذَٰلِكَ لَحَقٌّ تَخَاصُمُ أَهۡلِ ٱلنَّارِ ﴾ ٦٤]

﴿ إِنَّ ذَٰلِكَ ﴾ أي: الذي حَكَيْنا عنهم ﴿لَحَقٌّ﴾ لا بدَّ أن يتكلَّموا به، ثم بيَّن ما هو فقال: هو ﴿تَخَاصُمُ أَهۡلِ ٱلنَّارِ﴾. وقُرئ بالنصبِ على أنه صفةٌ لـ ﴿ذَٰلِكَ﴾؛ **لأنَّ أسماءَ الإشارة تُوصَفُ بأسماءِ الأجناس.** فإن قلتَ: لِمَ سُمِّي ذلك تخاصُمًا؟ قلتُ: شُبِّه

قولُه: (**وقيل: الضَّميرُ في ﴿وَقَالُواْ﴾ لصَناديدِ قُريش**)، عَطفٌ على قولِه: «﴿وَقَالُواْ﴾ الضَّميرُ للطّاغين»، فعَلى هذا يَلزَمُ الإضمارُ قَبلَ الذِّكرِ وحَذْمُ[١] النَّظـم، ولا يجوزُ أن يخْتَصَّ قولُه: ﴿لِلطَّٰغِينَ﴾ بصَناديدِ قُريش؛ لأنهُ في مُقابِلِ قَولِه: ﴿وَإِنَّ لِلۡمُتَّقِينَ لَحُسۡنَ مَـَٔابٖ﴾ وهو عامّ.

قولُه: (**وقُرِئ: ﴿سِخۡرِيًّا﴾ بالضَّمِّ والكَسر**)، بالضَّمِّ: نافِعٌ وحَمزةُ والكِسائيّ، والباقُونَ: بالكَسر[٢].

قولُه: (**لأنّ أسماءَ الإشارةِ تُوصَفُ بأسماءِ الأجناس**)، هذا مُناقِضٌ لقَولِه في «المُفَصَّل»: اسمُ الإشارةِ لا يُوصَفُ إلّا بما فيهِ الألِفُ واللّام.

قالَ صاحِبُ «التَّقريب»: ﴿تَخَاصُمُ﴾ بَدَلٌ مِن ﴿ذَٰلِكَ﴾، لا صِفةٌ لاسم الإشارة؛ إنّما يُوصَفُ بما فيهِ الألِفُ واللّام. وقالَ ابنُ الحاجِب: إنّما التزَمَ وصفُ بابِ ﴿هَٰذَا﴾ بذي اللّام للإبهام، يَعني: أنّ المُبهَمَ يَدُلُّ على الحُضُورِ والتَّعيين، ولم يَدُلَّ على حَقيقةِ الذّاتِ التي أُشيرَ بِهِ إليها، فلا بُدَّ أن يُذكَرَ بَعدَهُ ما يَدُلُّ على حَقيقةِ الذّات، ولا طريقَ لهُ إلّا وصفُه به،

---

(١) وهو قَطْعُه، وفي (ط): «وخَرْم»، وهو صحيح متجهٌ كذلك.

(٢) انظر: «التيسير» للداني ص ١٦٠.

تقاوُلُهم وما يَجري بينهم من السؤالِ والجواب بما يَجْري بين المتخاصِمِينَ من نحوِ ذلك؛ ولأنّ قـولَ الرؤساء: ﴿لَا مَرْحَبًۢا بِهِمْ﴾، وقولَ أتْباعهم: ﴿بَلْ أَنتُمْ لَا مَرْحَبًۢا بِكُمْ﴾، من بابِ الخُصومة، فسُمِّي التقاولُ كلُّه تخاصُمًا؛ لأجْلِ اشتمالِه على ذلك.

فوصَفَهُ بما يَدُلُّ على خُصُوصيّةِ الذّات، قَبلَ وصفه بما يَدُلُّ على مَعنى الذّات، هو القِياس، والأسماءُ الدّالّةُ على حَقيقةِ الذَّواتِ هيَ أسماءُ الأجناسِ لا العَلَمُ ونَحوُه، وتَعريفُها باعتِبارِ مَعناها في نَفسِها إنّما هو باللّام[1]. قالَ بَعضُ المَغارِبة: وذلك أنّ اللاّمَ مُعرِّفةٌ لحَقيقةِ الذّاتِ بخِلافِ الإضافة، فإنّ تأثيرَها في اختِصاصِ حَقيقةِ الذّاتِ بالمُضافِ إليه وذلك بَعدَ تَعرُّفِ حَقيقةِ الذّات.

وقُلت: هاهُنا شَيءٌ آخر، وهو الفَصلُ بينَ اسمِ الإشارةِ وصِفَتِه بالخبَر، وهو غير جائز.

وقالَ صاحِبُ «المُقتبَس»: ومِنَ المَسائلِ في هذا النَّحوِ لا يجوزُ أن تَقُول: مَررتُ بهذا يومَ الجُمُعةِ الرَّجل، ويجوزُ: مَررتُ بزيدٍ يومَ الجُمُعةِ العاقِل، والفَرق: أنّ اتِّصالَ الصِّفة بالمُبهَمِ أشَدُّ مِنَ اتِّصالِها بسائرِ المَوصُوفات؛ لأنّ اسمَ الإشارةِ واسمَ الجِنسِ كالشَّيءِ الواحِدِ مِن جِهةِ أنّ المَقصُودَ بهما جَميعًا ما يُقصَدُ مِنَ الأسماء، ومِنهُ امتَنَع: مَررتُ بهذَينِ العاقِلِ والطَّويل، وجاز: مَررتُ بالزَّيدَينِ العاقِلِ والطَّويل؛ لأنّ صِفةَ غيرِ اسمِ المُبهَمِ ليسَت في الامتِزاجِ كالمُبهَم، قالُوا: ولذلكَ لم يَـجُز أيضًا نَحوُ قَولِك: مَررتُ بهذا ذي المال؛ لأنّ ذلك يُؤَدّي إلى جَعلِ ثَلاثةِ أشياءَ شَيئًا واحِدًا، وإنّهُ مَرفُوض. ومِمّا مَثَّلُوا أيضًا لا تَقُول: لقيتُ هذا والخُطُوبُ كَثيرةٌ الرَّجُل، وقَريبٌ مِنَ الفَصلِ الأوّلِ في شَرحِ الرُّكني.

قولُه: (**ولأنّ قَولَ الرُّؤَساء: ﴿لَا مَرْحَبًۢا بِهِمْ﴾ وقَولَ أتباعِهم: ﴿بَلْ أَنتُمْ لَا مَرْحَبًۢا بِكُمْ﴾ مِن بابِ الخُصومَة**)، **الانتِصاف**: هذا يُوافِقُ التَّخاصُم؛ لأنّ الخُصُومةَ مِنَ الجِهتَين، خِلافًا لمَن قال: إنّ الكَلامَ الأوّلَ مِن كَلامِ خَزَنةِ جَهنَّم، والثّاني مِن كَلامِ الأتباع؛ لأنّ الخُصُومةَ حينَئذٍ مِن أحَدِ الفَريقَين[2]. والجوابُ ما سَيجيءُ في قولِه تعالى: ﴿مَا كَانَ لِىَ مِنْ عِلْمٍۭ بِٱلْمَلَإِ ٱلْأَعْلَىٰٓ إِذْ يَخْتَصِمُونَ﴾.

---

(١) «الإيضاح في شرح المُفصَّل» (١: ٤٢٢ - ٤٢٣) بتحقيق د. إبراهيم محمد عبد الله، ط دمشق.

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٤: ١٠٣).

[﴿قُلۡ إِنَّمَآ أَنَا۠ مُنذِرٞۖ وَمَا مِنۡ إِلَٰهٍ إِلَّا ٱللَّهُ ٱلۡوَٰحِدُ ٱلۡقَهَّارُ * رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَمَا بَيۡنَهُمَا ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡغَفَّٰرُ﴾ ٦٥-٦٦]

﴿قُلۡ﴾ **يا محمّدُ لمُشركي مكة: ما** ﴿أَنَا۠﴾ **إلّا رسولٌ** ﴿مُنذِرٞ﴾: أُنذرُكم عذابَ الله للمشركين، وأقولُ لكم: إنَّ دِينَ الحق توحيدُ الله، وأن يُعتقَد أن لا إلٰهَ إلا الله ﴿ٱلۡوَٰحِدُ﴾ بلا نِدّ ولا شريك ﴿ٱلۡقَهَّارُ﴾ لكلِّ شيء، وأنَّ المُلك والرُّبوبيّةَ له في العالَم كلِّه، وهو ﴿ٱلۡعَزِيزُ﴾ الذي لا يُغلَب إذا عاقبَ العُصاة، وهو مع ذلك ﴿ٱلۡغَفَّٰرُ﴾ لذُنوب مَنِ

قولُه: (﴿قُلۡ﴾ **يا مُحَمَّدُ لمُشركي مَكّة: ما** ﴿أَنَا۠﴾ **إلّا رَسُولٌ** ﴿مُنذِرٞ﴾)، يَعني: هذه الآيةُ مُتعلِّقةٌ بأوّلِ السُّورة، فإنّهُ تعالى لمّا أقسَمَ بقولِه: صٓ، إنّ القُرآنَ حَقّ، وإنّ مُحَمَّدًا صَلَواتُ الله عليهِ لَصادِق، ثُمّ أنكرَ على مُشرِكي مَكّة عِزَّتَهم وشِقاقَهم وقولَهم: ﴿هَٰذَا سَٰحِرٞ كَذَّابٌ﴾ [صٓ: ٤]، وتَعجُّبَهُم مِن كَونِهِ مُنذِرًا وأنّ الإلٰهَ واحِد، وعَدَّ قَبائِحَهُم وعِنادَهُم وحَسَدَهُم، ثُمّ استهزَأ بِهِم بقولِه: ﴿فَلۡيَرۡتَقُواْ فِي ٱلۡأَسۡبَٰبِ﴾ ثمّ خَسّأهُم وأنّهُم جُندٌ ما هُنالِكَ مَهزُومٌ مِن جِنسِ الأحزابِ الخاليةِ الذينَ كَذَّبُوا رُسُلَهُم فأهلكَهُمُ الله، وفَصَّلَ ذِكرَ الأنبياءِ مُسَلّيًا لحَبيبِه صَلَواتُ الله عليهِ ومُستصبِرًا له، كُلُّ ذلك تَمهيدًا للأمرِ بالإنذارِ والبِشارةِ والدَّعوَةِ إلى التَّوحيدِ وعِبادةِ الله وتَوطِئة له، فَقال: ﴿قُلۡ إِنَّمَآ أَنَا۠ مُنذِرٞ﴾ ويَدُلُّ عليهِ قولُه: ﴿قُلۡ هُوَ نَبَؤٌاْ عَظِيمٌ * أَنتُمۡ عَنۡهُ مُعۡرِضُونَ﴾ وإنّما قَرَنَ مَعَ «المُنذِر» الرَّسُولَ في الوَجهِ الأوّلِ دُونَ الثّاني؛ لأنّ المُنذِرَ إذَن كِنايةٌ عن كَونِهِ رَسُولًا، فَلا يَكُونُ رَسُولًا إلّا أن يَكُونَ مُنذِرًا ومُبَشِّرًا، ولِهذا عطَفَ قَولَه: «وأقُولُ لكُم: إنّ دينَ الحقِّ تَوحيدُ الله» على «أُنذِرُكُم»، وفَسَّرَهُ بقَولِه: «وأن يَعتقِدَ أن لا إلٰهَ إلّا الله» إلى قَولِه: «وهُوَ مَعَ ذلك الغَفّارُ لذُنُوبِ مَنِ التَجأَ إلَيه»، وعلى الوَجهِ الثّاني: «المُنذِر» مُجرًى على حَقيقَتِه. وقولُه: «ما أعلَمُ» إشارةٌ إلى إطلاقِ لَفظِ ﴿مُنذِرٞ﴾ وإبهامِه لتَفخيمِ أمرِ ما يُنذِرُ به، وقولُه: «أنا أُنذِرُ عُقُوبةَ مَن هذه صِفَتُه» عَطفٌ تَفسيريٌّ وتَقييدٌ للمُطلَق، والحاصِلُ أنّ قولَه: ﴿وَمَا مِنۡ إِلَٰهٍ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ في التّنزيلِ على الوَجهَينِ عَطفٌ على مُضمَرٍ يُقَدَّرُ بحَسَبِ تَفسيرِ قَولِه: ﴿مُنذِرٞ﴾ ويَنصُرُ الوَجهَ الأوّلَ قولُه: ﴿قُلۡ هُوَ نَبَؤٌاْ عَظِيمٌ * أَنتُمۡ عَنۡهُ مُعۡرِضُونَ﴾ وإليه الإشارةُ بقَولِه: «مِن كَوني رَسُولًا مُنذِرًا وأنّ الله واحِد».

التجأ إليه. أو: قل لهم: ما أنا إلا منذِرٌ لكم ما أعلمُ، وأنا أُنذِرُكم عقوبةَ مَن هذه صِفتُه، فإنَّ مثْلَه حَقِيقٌ بأن يُخاف عقابُه، كما هو حَقِيقٌ بأن يُرجى ثوابُه.

[﴿ قُلْ هُوَ نَبَؤٌا عَظِيمٌ * أَنتُمْ عَنْهُ مُعْرِضُونَ * مَا كَانَ لِيَ مِنْ عِلْمٍ بِالْمَلَإِ الْأَعْلَىٰ إِذْ يَخْتَصِمُونَ * إِن يُوحَىٰ إِلَيَّ إِلَّا أَنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴾ ٦٧-٧٠]

﴿ قُلْ هُوَ نَبَؤٌا عَظِيمٌ ﴾ أي: هذا الذي أنبأتُكم به ـ مِن كَوْني رَسولًا مُنذِرًا، وأنَّ الله واحدٌ لا شَريكَ له ـ نبأٌ عظيم لا يُعرِض عن مِثْله إلّا غافلٌ شديدُ الغَفْلة. ثم احتجَّ لصِحَّة نبوَّتِه بأنَّ ما يُنبئ به عن الملإ الأعلى واختصامِهم أمرٌ ما كانَ له به من عِلْم قطُّ، ثم عَلِمَه ولم يَسلُكِ الطريقَ الذي يَسلُكه الناسُ في عِلْم ما لم يَعلموا، وهو الأخذُ من أهل العلم وقراءة الكُتب، فعُلِمَ أنّ ذلك لم يحصلْ إلا بالوحي من الله. ﴿إِن يُوحَىٰ إِلَيَّ إِلَّا أَنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ﴾ أي: لأنَّما أنا نذيرٌ. ومعناه: ما يوحى إليَّ إلا للإنذار، فحُذف

قولُه: (أي: لأنّما أنا نذير)، هذا إذا قُرِئ: ﴿أَنَّمَا﴾ بالفَتحِ، وهيَ المَشهُورة[1]، وهو يحتمِلُ وجهَين: أحَدُهما: أن يَكُونَ على نَزعِ الخافِضِ وإفضاءِ الفِعلِ، والقائِمُ مَقامَ الفاعلِ في: ﴿يُوحَىٰ﴾ الظَّرف، والمَعنى: ما يُوحى من أمرٍ مِنَ الأُمورِ إلّا لأُنذِرَ وأُبلِّغَ ولا أُفرِّطَ في ذلك. وثانيهما: أن يكونَ ﴿أَنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ﴾ هو القائمَ مَقامَ الفاعِلِ و﴿إِلَيَّ﴾ ظَرفٌ، والوَحيُ على هذا بمَعنى: الأمر، ولِهذا قال: «ما أُومَرُ إلّا بهَذا الأمر»، فقَولُه: «وَحدَهُ وليس إلَيّ غيرُ ذلك» مَعنى: ﴿أَنَّمَا﴾؛ لأنّ في الكَلامِ حَصرَينِ كقَولِه تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ ﴾ [فصلت: ٦].

فإن قُلت: فَما هذا الحَصر؟ كأنهُ صَلَواتُ الله عَليهِ لم يُوحَ إليه إلّا لاختِصاصِ النِّذارةِ أو لم يُؤمَر إلّا باختِصاصِ الإنذارِ[2]، كما قال: «وليسَ إليّ غير ذلك»؟ قُلت: المُخاطَبُونَ مُشرِكُون، وكانَ الذي يُنكِرُونَ عَليهِ صَلواتُ الله عَليه الإنذارُ والدّعوةُ إلى التّوحيد، كما مَضى مِن مُفتَتَحِ السُّورة إلى أن بَلغَ إلى قَولِه: ﴿ إِنَّ ذَٰلِكَ لَحَقٌّ تَخَاصُمُ أَهْلِ النَّارِ ﴾ فما أُوثِرَ اختِصاصُ

(١) انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (١٥: ٢٢٧).
(٢) قوله: «إلا باختصاص الإنذار» سقط من النسخة (ح).

اللامُ وانتصبَ بإفضاء الفعلِ إليه. ويجوزُ أن يَرتفعَ على معنى: ما يوحى إليّ إلّا هذا، وهو أنْ أُنذِرَ وأُبلِّغ ولا أُفرِّط في ذلك، أي: ما أُومَرُ إلّا بهذا الأمرِ وحدَه، وليس إليَّ غيرُ ذلك. وقُرئ: (إنما) بالكسرِ على الحكاية، أي: إلّا هذا القولُ؛ وهو أن أقولَ لكم: إنما أنا نذيرٌ مُبين، ولا أدَّعي شيئًا آخرَ. وقيل: النبأُ العظيم: قَصَصُ آدمَ عليه السلام والإنباءُ به من غيرِ سَماعٍ من أحد. وعن ابنِ عبّاس: القرآنُ. وعن الحسن: يومُ القيامة. فإن قلتَ: بِمَ يتعلَّق ﴿إِذۡ يَخۡتَصِمُونَ﴾؟ قلتُ: بمحذوفٍ؛ لأنَّ المعنى: ما كانَ لي من عِلْمٍ بكلام الملإ الأعلى وقتَ اختصامِهم. و﴿إِذۡ قَالَ﴾ بَدَلٌ من ﴿إِذۡ يَخۡتَصِمُونَ﴾. فإن قلتَ: ما المرادُ بالملأ الأعلى؟ قلتُ: أصحابُ القصّة: الملائكةُ وآدمُ وإبليسُ؛ لأنهم كانوا في السماء، وكان التقاوُلُ بينهم. فإن قلتَ: ما كان التقاوُلُ بينهم، إنما كانَ بين الله تعالى وبينهم؛ لأنَّ الله سبحانه هو الذي قالَ لهم وقالوا له، **فأنتَ بين أمرَيْن**: ....

الإنذارِ إلّا لاختِصاصٍ منَ المُنذَرينَ وبذا أمَرَهُم، وكانَ الواجِبُ قَلعَ الشِّركِ وإزالةَ ما يَنبَغي إزالتُه، فإذا أُزيلَ ذلك وبُدِّلَ بالإيمانِ والأعمالِ الصّالِحةِ جازَ أن يُبَشَّرُوا، كما قالَ تعالى: ﴿لِّيُنذِرَ بَأۡسٗا شَدِيدٗا مِّن لَّدُنۡهُ وَيُبَشِّرَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٱلَّذِينَ يَعۡمَلُونَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمۡ أَجۡرًا حَسَنٗا﴾ [الكهف: ٢]، كأنهُ قالَ صَلَواتُ الله عَليه: ما يُوحى الآنَ في شأنِكُم إلا لأن أُنذِرَكُم.

قولُه: (**فأنت بينَ أمرَين**)، أي: أمرين مُمتَنِعَين؛ لأنكَ إذا قُلت: المَلأُ الأعلى: الملائكة، والخُصومةُ: هي المُقاولةُ التي جَرَت بَينَهُم وبَينَ الله في قَولِه تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلٞ فِي ٱلۡأَرۡضِ خَلِيفَةٗۖ قَالُوٓاْ أَتَجۡعَلُ فِيهَا مَن يُفۡسِدُ فِيهَا﴾ [البقرة: ٣٠]، إلى آخِرِه، يَدُلُّ عَليهِ قولُه هاهُنا: ﴿إِنِّي خَٰلِقُۢ بَشَرٗا مِّن طِينٖ﴾ فلا يَصِحُّ مَعنى ﴿إِذۡ يَخۡتَصِمُونَ﴾ [آل عمران: ٤٤]، لأنّ الاختِصامَ ليسَ بينَ المَلائِكة، بَل بَينَهُم وبَينَ الله تَعالى، وإن جَعَلتَ ﴿ٱللَّهُ﴾ من قَبيلِ المَلأِ الأعلى على التَّغليبِ فقد أبعَدتَ المَرمى.

وأجابَ بما يَلزَمُ إسنادَ ﴿يَخۡتَصِمُونَ﴾ أن يكونَ حَقيقةً ومَجازًا مَعًا، وهو ضَعيفٌ كَما عُلِم، والأَولى أن لا يُجعَلَ ﴿إِذۡ قَالَ رَبُّكَ لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ﴾ بَدَلًا مِن ﴿إِذۡ يَخۡتَصِمُونَ﴾، بَل يكونُ مَنصُوبًا

....

بإضمارِ «اذكُر» ويُفَسِّرُ المُخاصَمَةَ بما روينا عن الإمام أحمدَ بنِ حَنبلٍ والتِّرمذيِّ عن مُعاذِ ابنِ جَبَل، قال: قالَ رَسولُ الله ﷺ: «إنّي قُمتُ مِنَ اللَّيلِ فَتوَضَّأتُ وصَلَّيتُ ما قُدِّرَ لي فَنَعِستُ في صَلاتي حتّى استَثقَلت، فإذا أنا بربّي تَبارَكَ وتعالى في أحسَنِ صُورة، فقال: يا مُحمَّد، قُلت: لبَّيكَ يا ربّي، قال: فيمَ يَختَصِمُ المَلأُ الأعلى؟ قُلت: لا أدري، قالها ثلاثًا، قال: فرأيتُه وضَعَ كَفَّهُ بينَ كَتِفَيَّ حتّى وجَدتُ بَردَ أنامِلِه بينَ ثَديَيَّ، فتَجَلّى لي كلُّ شَيءٍ وعَرَفت، فقال: يا مُحمَّد، قُلت: لبَّيكَ رَبِّ، قال: فيمَ يَختَصِمُ المَلأُ الأعلى؟ قُلت: في الكَفّارات، قال: ما هُنّ؟ قلت: مَشيُ الأقدامِ إلى الجَماعات، والجلُوسُ في المَساجدِ بَعدَ الصَّلَوات، وإسباغُ الوُضُوءِ حينَ المَكرُوهات، قال: ثُمّ فيم؟ قُلت: إطعامُ الطَّعام، ولينُ الكَلام، والصَّلاةُ والنّاسُ نيام. قال: سَل، قُلت: اللهمَّ إنّي أسألُكَ فِعلَ الخَيرات، وتَركَ المُنكَرات، وحُبَّ المَساكين، وأن تَغفِرَ لي وتَرحَمَني، وإذا أرَدتَ فِتنةً في قَومٍ فَتوَفَّني غيرَ مَفتُون، وأسألُكَ حُبَّك، وحُبَّ مَن يُحِبُّك، وحُبَّ عَمَلٍ يُقَرِّبُني إلى حُبِّك. فَقالَ رَسُولُ الله ﷺ: إنَّها حَقّ، فادرُسُوها ثمّ تَعَلَّمُوها»(١). وقالَ الترمذيّ: هذا حَديثٌ حَسَنٌ صَحيح. وسألتُ مُحَمَّدَ بنَ إسماعيلَ عن هذا الحَديثِ، فقال: هذا صَحيح.

وبهِ فَسَّرَ مُحيي السُّنّةِ الآيةَ(٢) وصاحِبُ «المطلعِ» أيضًا.

وقالَ التُّورِبشتي: ومَعنى اختِصامِ المَلائِكة: تَفاوُضُهم في فَضلِ كُلِّ واحِدٍ مِنَ الجِنسَين، أعني الدّرَجاتِ والكَفّارات، ويُحتَمَلُ أن يكونَ المُرادُ مِنه: اغتِباطَ الملائكةِ بَني آدمَ بهذهِ الفَضائلِ لاختِصاصِهم بها وتقاوُلَهم في فَضلِ البشَر، والسَّببِ المُوجِبِ لذلكَ مع تَهافُتِهم في الشَهوات، ثُمّ قال: والاختِصامُ الذي في الآيةِ والذي في الحديثِ يُحتَمَلُ أنّهُما في قَضيّةٍ واحِدة، ويُحتَمَلُ أنّ كلَّ واحدٍ في قَضيّة، أمّا الأوّلُ فقد ذَهَبَ إليه بَعضُ أهلِ العِلمِ مِنَ

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٢١٠٩) والترمذي (٣٢٣٥)، وللحافظ ابن رجب الحنبلي جزءٌ كبيرٌ في شرحِه واستنباط معانيه.

(٢) انظر: «معالم التنزيل» (٧: ١٠١).

....

المُفَسِّرِينَ والمُحَدِّثين، وقَد ذَكَرُوا الحديثَ في تَفسيرِ الآيَة، غيرَ أنّهم لم يُبيِّنُوا وجهَ التناسُب، وهو يَسيرٌ على مَن يَسَّرَهُ الله، وهو أنّ المَلائِكَةَ لمّا استقْرَوا الأوضاعَ البَشَريّةَ فلَم يهتَدُوا إلى وجهِ الحِكمَةِ في تكريم آدَمَ بسُجُودِهم، نَبّأهُمُ الله عمّا أُيِّدُوا بِهِ مِنَ الدَّرَجاتِ والكَفّارات، ثُمّ قال: والأظهَرُ أن نَقُول: إنّ الاختِصاصَ في الآيةِ غيرُ ما في الحَديث، وذلكَ أنّ ما في الآيةِ هو تَقاوُلُ المَلائِكةِ في أمرِ السُّجُود، وقَد أمَرَ الله نَبيَّهُ بأن يَحتجَّ على مُنكِري نُبوَّتِهِ بما أوحَى إليه مِن قِصّةِ المَلائكةِ وآدَم؛ ليَكُونَ دَليلًا على نُبوَّتِه، أمّا الحَديثُ فإنّهُ إخبارٌ عمّا كُوشِفَ به[1] في المَنام، ومِمّا يَدُلُّ على التَّغايُرِ أنّ في الآيةِ نَفَى عنِ النبيِّ ﷺ العِلمَ باختِصام المَلائِكة، وفي الحَديثِ لم يَنفِ هو عن نَفسِه عِلمَ الاختِصام، وإنّما نَفى عنه عِلمَ ما كانَ المَلائِكةُ يختَصِمُونَ فيه، ومِمّا يَدُلُّ[2] عليهِ أيضًا كَشفُ الآيةِ عن اختِصامٍ قَد مَضى، وإخبارُ النَّبيِّ ﷺ عن اختِصام لم يَمض، إذ قالَ له رَبُّه: فيمَ يَختَصِمُ المَلأُ الأعلى؟ تَنبيهًا على أنّ حالَ الاختِصامِ باقيه. وأيضًا إنّ السُّورةَ مَكّيّة، والحديثُ يَدُلُّ على أنّ الرُّؤيا أُرِيَها صَلَواتُ الله عَلَيهِ بالمَدينة.

أمّا الجَوابُ عن قَولِه: «إنّ تَقاوُلَ المَلائِكةِ في أمرِ السُّجُود»، وقَولِه: «وأمّا الحَديثُ فإنّهُ إخبارٌ عمّا كُوشِفَ بها في المَنام»، فإنّ هذا مَبنيٌّ على أنّ قولَه: ﴿إِذۡ قَالَ رَبُّكَ﴾ بَدلٌ مِن ﴿إِذۡ يَخۡتَصِمُونَ﴾ وقَد بَيّنّا ضَعفَه، على أنّ البَدلَ فيهِ ما يُنافي الخُصُومةَ وهو الفاءُ في ﴿فَسَجَدَ﴾ فإنّها فَصيحة، كأنهُ قيل: فَسوّاهُ الله ونَفخَ فيهِ فَسَجَدَ المَلائكة، فآذنَت بسُرعةِ الامتِثالِ وأنهُ عليهِ السَّلامُ كَما وُجِدَ لم يَتوَقَّف سُجُودُهم عن الوُجُودِ مَدحًا لهُم عليه بالإذعانِ لأمرِ الله، فلَو تُوُهِّمَ التَّوَقُّفُ كانَ ذَمًّا لهُم، كَما ذَمَّ إبليسَ بقَولِه: ﴿إِلَّآ إِبۡلِيسَ ٱسۡتَكۡبَرَ﴾ فَضلًا عن المُقاوَلةِ في المأمُورِ به، وأيضًا لو كانَ قولُه: ﴿إِذۡ قَالَ﴾ بدلًا مِن ﴿إِذۡ يَخۡتَصِمُونَ﴾ لكانَ الظّاهِرُ أن يُقال: إذ قالَ رَبِّي للمَلائكة؛ لقَولِه: ﴿مَا كَانَ لِيَ مِنۡ عِلۡمِۭ بِٱلۡمَلَإِ ٱلۡأَعۡلَىٰٓ﴾، وليسَ المَقامُ مِمّا يَقتَضي الالتِفات.

وعن قَولِه: «إنّ النَّفيَ في الآيةِ غيرُ النَّفيِ في الحَديث؛ لأنّ نَفيَ الاختِصامِ غَير، ونَفيَ ما

(١) في الأصول الخطية: «بها».
(٢) من قوله: «على التّغايُر أنّ في الآية» إلى هنا، سقط من (ح).

إمّا أن تقولَ: الملأ الأعلى هؤلاء، وكان التقاوُلُ بينهم، فلم يكن التقاول بينهم؛ وإمّا أن تقول: التقاوُلُ كان بين الله وبينهم؛ فقد جعلتَه من الملإِ الأعلى. قلتُ: كانت مقاولةُ الله سبحانه بواسطةِ مَلَك، وكانَ المقاولُ في الحقيقةِ هو المَلَكَ المتوسِّط، فصحَّ أنّ التقاوُلَ كان بين الملائكةِ وآدمَ وإبليس، وهم الملأ الأعلى. والمرادُ بالاختصام: التقاوُلُ، على ما سَبق.

فيهِ الاختِصامُ غَير»، فإنّ غايتَه أنّ ما في الآيةِ مُبهَمٌ وما في الحديثِ مُؤَقَّت، فيكُونُ الحَديثُ مُفَسِّرًا للآية، على أن لا بُدَّ مِنَ التَّفسير، ولذلكَ جَعلَ المُصَنِّفُ ﴿إِذْ قَالَ﴾ بَدلًا مِنه.

وعن قَولِه: «كَشفُ الآيةِ عن اختِصامٍ قَد مَضى، والخَبرُ عن اختِصامٍ لم يَمض»، فإنّ ﴿يَخْتَصِمُونَ﴾ في الآيةِ وارِدٌ على حِكايةِ الحالِ الماضية، فيَدُلُّ على استِمرارِ الخُصُومةِ واستِحضارِها في مُشاهَدةِ السّامِعِ فيما مَضى وقتًا فوقتًا، وفيما سَيَجيءُ حالًا فحالًا.

وعَن قَولِه: «السُّورة مَكيّة، والحَديثُ مَدَنيّ»، فإنّ هذا النَّقلَ مَوقُوفٌ على بَيانِ الرِّواية وصِحَّتِها على أنهُ يجوزُ أن يَكُونَ الله سبحانَه وتعالى نبَّههُ صَلَواتُ الله عليهِ في مَكّةَ على اختِصامِ المَلائكةِ واغتِباطِهِم لبَني آدمَ وما فيهِم مِن الفَضائلِ مُجمَلًا، ثُمّ نبَّههُ ثانيًا في المَدينة مُفَصَّلًا، والله أعلَمُ بحَقيقةِ الحال.

وأمّا بيانُ النَّظم فإنّهُ تَعالى لمّا أمَرَ نَبيَّه صَلَواتُ الله عَليهِ بأن يَقُول: ﴿هُوَ نَبَؤٌا عَظِيمٌ﴾ أي: هذا الذي أنبأتكُم بهِ مِن كَوني رَسُولًا مُنذِرًا وأنّ الله واحِدٌ لا شَريكَ له وقَهّارٌ ومالِكٌ للعالَمينَ وعَزيزٌ غَفّار، وأدمَجَ فيهِ مَعنى العِبادة، وأنهُ تعالى ما خَلقَ الخَلقَ إلّا ليُعبَدَ ويُعرَف، وأرادَ أن يُعظِّمَ ذلك أمرَ نَبيِّه صَلَواتُ الله عليهِ بأن يُعظِّمَهُ ثانيًا ويَقُول: ﴿مَا كَانَ لِيَ مِنْ عِلْمٍ بِالْمَلَإِ الْأَعْلَىٰٓ﴾ أي: بفَضلِ هذا واختِصاصِهِ ببَني آدمَ واختِصامِ الملائكةِ فيهِ واغتِباطِهم للبَشَرِ، وما أُمِرُوا بالسُّجُودِ لآدمَ إلّا لتِلكَ الكَراماتِ والفَضائِل، إلّا أنّ الله تعالى أعلَمَني بالوَحيِ وأمَرَني بالدَّعوةِ فيهِ والإنذارِ لمَنِ امتنَعَ مِنه، فيكُونُ قولُه: ﴿إِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ مُستَطرِدًا لحَديثِ الخُصُومةِ في فَضائِلِ البَشَر؛ لِما فيهِ مِنَ التَّكرِمَةِ لآدَمَ مِن كَونِه مَسجُودًا للمَلائِكة، والله أعلَم.

[﴿إِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي خَٰلِقُۢ بَشَرًا مِّن طِينٍ ۞ فَإِذَا سَوَّيْتُهُۥ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِى فَقَعُوا۟ لَهُۥ سَٰجِدِينَ ۞ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ۞ إِلَّآ إِبْلِيسَ ٱسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ ٧١-٧٤]

فإن قلتَ: كيف صحَّ أن يقولَ لهم: ﴿إِنِّي خَٰلِقُۢ بَشَرًا﴾ وما عرفوا ما البشرُ ولا عَهِدوا به قبلُ؟ قلتُ: وجهُه: أن يكونَ قد قال لهم: إني خالقٌ خَلْقًا من صِفَتِه كَيْتَ وكيت، ولكنه حين حَكاه اقتصرَ على الاسم. ﴿فَإِذَا سَوَّيْتُهُۥ﴾: فإذا أتممتُ خَلْقَه وعدَّلتُه، ﴿وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِى﴾: وأحيَيْته وجعلتُه حسّاسًا متنفِّسًا ﴿فَقَعُوا۟﴾: فخِرُّوا. «كُلّ»: للإحاطة. و﴿أَجْمَعُونَ﴾: للاجتماع، **فأفادا معًا أنهم سَجدوا عن آخرِهم ما بقيَ منهم مَلَكٌ إلا سَجد، وأنهم سَجدوا جميعًا في وقتٍ واحد** غيرَ متفرِّقين في أوقات. فإن قلتَ: كيف ساغَ السجودُ لغير الله؟ قلتُ: الذي لا يَسُوغُ هو السجودُ لغير الله

قولُه: (**فأفادا مَعًا أنَّهُم سَجَدُوا عن آخِرِهم... وأنَّهُم سَجَدُوا جميعًا في وقتٍ واحِد**)، قالَ صاحِبُ «الفرائِد»: يُشكِلُ ما ذَكرَ بقولِه حِكايةً عن إبليس: ﴿لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾[ص: ٨٢]، ورأيتُ في بَعضِ الحَواشي عن الشَّيخِ عَبدِ القاهِر: أن زَعمَ مَن زَعَمَ أنَّ ﴿أَجْمَعِينَ﴾ لِلاجتِماعِ خَطأ؛ لأنهُ صَحَّ أن يُقال: ناظَرتُ عُلَماءَ الشَّرقِ أجمَعينَ، ولم تكُن المُناظَرةُ بالاجتِماعِ في وقتٍ واحِد، ويمكنُ أن يُقال: إذا كانَ ﴿أَجْمَعُونَ﴾ بدُونِ الكُلِّ أفادَ التَّأكيدَ المُجَرَّد، وهو أن لا يَخرُجَ أحَدٌ مِنَ الفِعل، فلَم يَكُن الاجتِماعُ في وقتٍ واحِد، بَلِ الاجتِماعُ في الفِعل، وإذا كانَ مَعَ الكُلّ، فالكُلُّ للإحاطة، والأجمَعُونَ لِلاجتِماعِ في وقتٍ واحِد. وبَيانُه: أنّ اللّامَ في المَلائِكةِ للاستِغراقِ دَخلَت على صيغَةِ الجمعِ فتُفيدُ الشُّمُول، ثُمّ أكَّدَ بقَولِه: ﴿كُلُّهُمْ﴾ لدَفعِ تَوهُّمِ غيرِ الشُّمولِ والإحاطة، فأردَفَ بقَولِه: ﴿أَجْمَعُونَ﴾ ولا بُدَّ لهُ مِن فائِدةٍ زائِدة، وحاصِلُهُ أنّ سَبيلَ ﴿أَجْمَعُونَ﴾ سَبيلُ المُظهَرِ إذا وُضِعَ مَوضِعَ المُضمَر، لاسيّما دَلالةُ الفاءِ الفَصيحةِ في قَولِه: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ على ما سَبَق، على أنّ مُطلَقَ الأمرِ في هذا المَقامِ لا يُفيدُ إلّا الفَور.

على وجهِ العبادة، فأمّا على وجهِ التكرمة والتبجيلِ فلا يَأْباه العقلُ، إلّا أنْ يَعرِفَ اللهُ فيه مَفسدةً فيَنهى عنه. فإن قلتَ: كيف استُثنِيَ إبليسُ من الملائكة وهو مِنَ الجنِّ؟ قلتُ: قد أُمِرَ بالسُّجود معهم فغُلِّبوا عليه في قوله: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾، ثم استُثني كما يُستثنى الواحدُ منهم استثناءً متَّصلًا. ﴿وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾ أُرِيدَ: وجودُ كُفره ذلك الوقتَ وإنْ لم يكن قَبْلَه كافرًا؛ **لأنَّ «كان» مُطلَقٌ في جنسِ الأوقاتِ الماضية**، فهو صالحٌ لأيِّها شئتَ. ويجوزُ أن يرادَ: وكان من الكافرينَ في الأزمنة الماضيةِ في عِلْمِ الله.

[﴿قَالَ يَٰٓإِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ ٱلْعَالِينَ * قَالَ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِى مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ﴾ ٧٥-٧٦]

فإن قلتَ: ما وجهُ قوله: ﴿خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾؟ قلتُ: قد سَبق لنا أنَّ ذا اليدَيْن يُباشر أكثرَ أعمالِه بيدَيْه، **فغُلِّب العملُ باليدَيْن على سائرِ الأعمال** التي تُباشَر بغيرهما، حتى

قولُه: (**لأنّ «كان» مُطلَقٌ في جِنسِ الأوقاتِ الماضِية**)، رَوى الزَّجّاجُ عن أبي العَبّاسِ[١] أنّ «كان» لقُوَّتِهِ على معنى المُضيِّ عِبارةٌ عن كُلِّ فِعلٍ ماض، ثمّ قالَ الزَّجّاج: إنّ «كان» هو على بابِ سائِرِ الأفعال؛ إلّا أنّ فيهِ إخبارًا عن الحالِ فيما مَضى، إذا قلت: كانَ زيدٌ عالمًا، فقد أنبأتَ أنّ حالَه فيما مضى مِنَ الدَّهر هذا، وإذا قُلت: سَيكُونُ عالِمًا، فقد أنبأتَ أنّ حالَهُ سَيقَعُ فيما يُستقبَل، فهُما عِبارَتانِ عن الأفعالِ والأحوال[٢].

قولُه: (**فغُلِّبَ العَمَلُ باليَدَينِ على سائِرِ الأعمال**)، **الرّاغِب**: لمّا كانت اليَدُ العامِلةُ يَختصُّ بها الإنسان ـ وهي أعظَمُ جارِحةٍ ـ نفعًا، بل عامّةُ المنافِعِ راجِعةٌ إلَيها حتّى لو توهَّمناها مُرتَفِعةً ارتَفَعَ بها الصِّناعاتُ التي بها قِوامُ العالَمِ كالبِناءِ والحَوكِ والصَّوغِ والكِتابة، صارَت مُستعارةً في القُوى جَميعِها والمنافِعِ كُلِّها، حتّى قيل: فُلانٌ يَدُ فُلان، إذا قَوّاه. وقيلَ

(١) يعني المبرد كما صرح به الزجاج.
(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٤٢-٤٣).

قيلَ في عملِ القلب: هو مِمّا عَملتْ يَداك، وحتى قيل لمن لا يَدَيْ له: «**يَداكَ أَوْكتَا وفُوك نَفَخ**»، وحتى لم يبقَ فرقٌ بين قولك: هذا مِمّا عملتَه، وهذا مِمّا عَملتْه يداك. ومنه قوله تعالى: ﴿مِّمَّا عَمِلَتۡ أَيۡدِينَآ﴾ [يس: ٧١] و: ﴿لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّ﴾. فإن قلتَ: **فما معنى قولِه**: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّ﴾؟ ....

للنِّعمة: يَد؛ لمّا صارَت مُعينةً للمُعطي إعانةَ يَدِه، وحَتّى صارَت مُستعارةً في الله تعالى[1].

قولُه: (**يَداكَ أوكَتا وفُوكَ نَفَخ**)، قالَ المَيدانيّ: قالَ المُفَضَّل: أصلُهُ أنّ رَجُلًا كانَ في جَزيرةٍ مِن جَزائرِ البَحرِ فأرادَ أن يَعبرَ على زِقٍّ قَد نَفخَ فيه، فلَم يُحسِن إحكامَه، حتّى إذا تَوسَّطَ البَحرَ خَرجَت مِنهُ الرّيحُ فغَرِق، فلَمّا غَشِيهُ المَوتُ استَغاثَ برَجُل، فَقالَ له: **يَداكَ** أوكَتا. يُضرَبُ لمَن يَجني على نَفسِهِ الحَين[2].

وقالَ المُصَنِّفُ في «المُستَقصى»: أصلُهُ أنّ شابًّا انتَهى إلى جَوارٍ يَستَقينَ بالقِرَب، فكانَ يُلاعِبُهُنَّ ويَنفُخُ في بَعضِ القِرَبِ ثمّ يُوكِيه، فَقتَلَهُ بَعضُ إخوانِهنّ غَيرة، فأُخبِرَ أخُ المَقتُولِ بمُلاعَبَتِهنّ، فَقالَ ذلك، فَضُرِبَ للجاني على نَفسِه[3].

قولُه: (**فَما مَعنى قوله**: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّ﴾، الفاءُ للتَّسبيب، يَعني إذا كانَ مَعنى: ﴿خَلَقۡتُ بِيَدَيَّ﴾ العَمَلَ وكَونَهُ مَخلُوقًا لله، فَما وجهُ اختِصاصِهِ في هذا المَقام؟ وخُلاصةُ الجَواب: أنّ ذلك الأمرَ كانَ ابتِلاءً مَحضًا للمَلائِكةِ وإبليسَ في أنّهم هَل يُؤثِرُونَ النَّصَّ على القِياسِ أو يُرَجِّحُونَ القِياس؟ بدَليلِ التَّمثيلِ بالوزيرِ والملك، فالملائكةُ مَعَ جَلالَتِهم آثَـرُوا النَّصَّ فامتَثلُوا لأمرِ الله تَعظيمًا لهُ وإجلالًا لخِطابِه، وإبليسُ مَعَ ضَعَتِهِ آثَـرَ القِياس، حيثُ قالَ: ﴿خَلَقۡتَنِي مِن نَّارٖ وَخَلَقۡتَهُۥ مِن طِينٖ﴾ فَقيلَ لهُ على سَبيلِ القَولِ بالمُوجِب: هَب أنهُ كانَ مَخلُوقًا مِن تُرابٍ فهَلّا نَظَرتَ إلى أمري فَسَجَدتَ ولم تَنظُر إلى تِلكَ العِلّةِ فلَم تَمتَنِع؟ وإليه الإشارةُ بقَولِه: «لِمَ تَركتَهُ مَعَ وُجودِ هذه العِلّة»، فَقولُه: «مِنَ السُّجُود» بيان «ما

---

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني» (١: ٢٤٠).

(٢) «مجمع الأمثال» (٢: ٤١٤).

(٣) «المستقصى في أمثال العرب» (٢: ٤١٠).

....

تَرَكتَه»، يَعني: ذَكَرَ لإبليسَ السُّجُودَ مَعَ تِلكَ العِلّةِ ووَبَّخَهُ عليها في قَولِه: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾ هذا تَطويلٌ وإخفاءٌ للشَّمسِ بالطِّينِ لحُبِّ المَذهَب، فإنّهُ تعالى عَلَّلَ إنكارَهُ عَلَيه بعَدَمِ السُّجُودِ بهذه العِلّةِ التي تَدُلُّ على تَكرِمةِ المَسجُودِ له، بدليلِ قَولِه: ﴿أَسْتَكْبَرْتَ﴾ ثمّ إيرادُ اللَّعينِ ذلك القِياسَ الفاسِدَ حيثُ قال: ﴿أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِى مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ﴾ فكيفَ يَجعَلُ قولَه: ﴿خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾ مُتَضَمِّنًا لهذا، وقَد جُعِلَ جوابًا للإنكار؟

قال صاحِبُ «الانتِصاف»: أطالَ الزَّمَخشَريُّ فارًّا مِن مُعتَقَدَين:

أَحَدُهُما: أنّ اليَدَينَ مِن صِفاتِ الذّاتِ أثبَتَها السَّمع، هذا مَذهَبُ الشَّيخِ أبي الحَسَن[(١)] والقاضي[(٢)]، وأبطَلا حَمْلَ اليَدَينِ على القُدرة، بأنّ اليَدَين تَثنية، وقُدرةُ الله واحِدة، وأبطَلا الحَملَ على النِّعمة، فإنّ نِعَمَ الله لا تُحصى. وأمّا غَيرُهُما مِن أهلِ السُّنّةِ كإمامِ الحَرَمَينِ وغَيرِهِ فاختارَ الحَملَ على النِّعمةِ والقُدرة، أجابَ عمّا ذَكَراهُ بنِعمَةِ الدُّنيا والآخِرة، وبهذا يَتحَقَّقُ فَضلُه على إبليسَ إذ لم يُخلَق لنِعمَةِ الآخِرة، وقد يُرادُ بالتَّثنيةِ التَّعظيم.

والمُعتَقَدُ الثّاني: أنّ النَّبيَّ ﷺ أفضَلُ مِنَ المَلَك، والزَّمَخشَريُّ شَديدُ التَّعَصُّبِ فيه، فلا جَرمَ مَثَّلَ قِصّةَ آدَمَ في انحِطاطِ رُتبَتِهِ ببَعضِ سُقّاطِ الحَشَمِ مِثالًا لآدَمَ الذي هو عُنصُرُ الأنبياء، وأقامَ لإبليسَ عُذرَهُ وصَحَّحَ اعتِقادَهُ في أنهُ أفضَلُ مِن آدَم، وإنّما غَلَطُهُ مِن جِهةِ أنهُ لم يَجعَل نَفسَهُ أُسوةَ الملائكةِ مَعَ عِلمِهِم بأنّ آدمَ عليهِ السَّلامُ ساقِطُ المَنزِلة، والمُرادُ ضِدُّ ما ذَكَرَهُ الزَّمَخشَريُّ وهو: تَعظيمُ مَعصيةِ إبليسَ إذ لم يُعظِّم مَن كَرَّمَهُ الله عليهِ وخَلَقهُ بيَدَيه؛ وذلك تَعظيمٌ لا تَحقير، وفي حَديثِ الشَّفاعةِ يَقولونَ: «أنتَ آدمُ خَلقَكَ الله بيَدَيهِ وأسجَدَ لكَ مَلائكَتَه»[(٣)] وذلِك كلُّهُ تَعظيمُ آدمَ وخصائصه[(٤)]، وقُلتُ: كذلِكَ في مُحاجّةِ مُوسى وآدم[(٥)].

---

(١) يعني الإمام أبا الحسن الأشعري.

(٢) يعني القاضي الباقلّاني، لسان الأشاعرة في زمانه.

(٣) وهو ثابت في «الصحيح» أخرجه البخاري (٤٤٧٦) من حديثِ أنسٍ رضي الله عنه.

(٤) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٤: ١٠٦).

(٥) أخرجه البخاري (٣٤٠٩) ومسلم (٢٦٥٢) وغيرهما من حديثِ أبي هريرة رضي الله عنه.

قلتُ: الوجهُ الذي استنكَرَ له إبليسُ السجودَ لآدم، واستَنكَفَ منه: أنه سجودٌ لمخلوق، فذَهَبَ بنفْسِه، وتكبَّرَ أن يكونَ سُجودُه لغير الخالق، وانضمَّ إلى ذلك أنَّ آدمَ مخلوقٌ من طِين، وهو مخلوقٌ من نار، ورأى للنارِ فَضْلًا على الطِّين؛ فاستعظَمَ أن يَسجُدَ لمخلوقٍ مع فَضْله عليه في المَنْصب، وزلَّ عنه أنَّ الله سبحانه حين أَمَرَ به أعزَّ عباده عليه وأقربَهم منه زُلْفَى، وهم الملائكةُ، وهم أحقُّ بأن يَذهبوا بأنفُسِهم عن التواضعِ للبَشَرِ الضَّئيل، ويَستنكِفوا مِنَ السُّجود له من غيرِهم، ثُمَّ لم يَفعلوا وتَبِعُوا أمْرَ الله وجَعلوه قُدّامَ أعيُنهم، ولم يَلتفِتوا إلى التفاوُتِ بين الساجدِ والمسجود له؛ تَعظيمًا لأمرِ ربِّهم وإجلالًا لخطابه - كان هو مع انحطاطِه عن مَراتِبهم حَرًى بأن يَقتدِيَ بهم ويَقتفِيَ أَثَرَهم، ويَعلَمَ أنهم في السُّجودِ لمن هو دُونَهم بأمْرِ الله، أوغلُ في عبادتِه منهم في السجودِ له؛ لِما فيه من طَرْحِ الكبرياء وخَفْضِ الجَناح، فقيل له: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ﴾، أي: ما مَنَعَك من السُّجودِ لشيءٍ هو كما تقولُ مخلوقٌ خلقتُه بيديَّ - لا شكَّ في كونه مخلوقًا - امتثالًا لأمْري وإعظامًا لخِطابي كما فَعلتِ الملائكة؟ فذُكر له ما تَرَكَه من السُّجود مع ذكرِ العِلَّة التي تشبَّثَ بها في تَرْكه، وقيل له: لِمَ تركتَه مع وجود هذه العِلّة، وقد أمَرَكَ الله به؟ يعني: كانَ عليك أن تعتبرَ أمْرَ الله ولا تعتبرَ هذه العِلّة، ومثالُه: أن يأمُرَ المَلِكُ وَزيرَه أن يَزور بعضَ سُقّاطِ الحَشَم، فيَمتنع اعتبارًا لسُقوطه، فيقولَ له: ما مَنَعَك أن تتواضَعَ لمن لا يَخفى عليَّ سُقوطُه؟ يريد: هلّا اعتبرتَ أمْري وخِطابي وتركتَ اعتبارَ سُقوطه! وفيه: أني خلقتُه بيديَّ، فأنا أعلمُ بحاله، ومع ذلك أَمرتُ الملائكةَ بأنْ يَسجُدوا له لداعي حكمةٍ دَعاني إليه: من إنعامٍ عليه بالتَّكرمةِ السَّنيَّة، وابتلاءٍ للملائكة، فمَن أنتَ حتى يصرِفَك عن السجودِ له ما لم يَصرِفْني عن الأمرِ بالسجود له؟!. وقيل: معنى ﴿لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ﴾: لِما خلقتُ بغيرِ واسطة. وقُرئ: (بيَدَيِّ)، كما قُرِئ: ﴿بِمُصۡرِخِيَّ﴾ [إبراهيم: ٢٢]، و: (بيَدِي) على التوحيد. ﴿مِنَ ٱلۡعَالِينَ﴾: **ممّن علَوْتَ وفُقْتَ**، ....

قولُه: (**ممَّن عَلَوتَ وفُقْتَ**)، «مَن» في «مِمَّن عَلَوت» مَوصُولة، وصِلتُه «عَلَوت»، فسَّرَ

....

﴿أَمۡ كُنتَ مِنَ ٱلۡعَالِينَ﴾ به؛ لأنّ أصلَهُ «أستَكبَرتَ أم علَوت؟» فأُريدَ مَزيدُ الإنكارِ عليه، فقيل: أستَكبَرتَ أم كُنتَ الذي علَوت؟ كما نُقِلَ عن سيبَويه: أنتَ الذي يَفعَلُ، على الخِطاب[1]، ثمّ لمَزيدِ التَّوبيخِ جمعَهُ وأدخلَهُ في زُمرةِ العالينَ وقال: ﴿أَمۡ كُنتَ مِنَ ٱلۡعَالِينَ﴾ فوضعَ ﴿مِنَ ٱلۡعَالِينَ﴾ موضعَ «الذي علَوت»، كقَولِهِ تعالى: ﴿إِنِّي لِعَمَلِكُم مِّنَ ٱلۡقَالِينَ﴾ [الشعراء: ١٦٨]، أي: قالٍ، وقولُك: فُلانٌ مِنَ العُلَماء، أي: عالِم، إيذانًا بأنّ لهُ مُساهمةً معهم في العِلمِ وأنّ الوَصفَ كاللَّقَبِ المَشهُودِ له، وإنّما قُلنا: إنّ الأصلَ ذلك؛ لأنه قالَ في قَولِهِ تعالى: ﴿وَلَٰكِنِّي رَسُولٞ مِّن رَّبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الأعراف: ٦١]، ﴿أُبَلِّغُكُمۡ رِسَٰلَٰتِ رَبِّي﴾ [الأعراف: ٦٢]، أبلِّغُكم صِفةُ ﴿رَسُولٞ﴾ وجازَ وإن كانَ الرَّسُولُ لفظُهُ لفظُ الغائِب؛ لأنّ الرَّسُولَ واقِعٌ خبَرًا عن ضَميرِ المُتكلِّمِ فكانَ في مَعناه[2]، فعُلِمَ أنّ أصلَه: لكِنّي أُبلِّغُكم رِسالاتِ رَبِّي، فأدخَلَ: ﴿رَسُولٞ مِّن رَّبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ توطِئةً وتَمهيدًا لمَزيدِ الإبهامِ والتَّعظيمِ.

ومِنَ الأُسلُوبِ ما روينا في حَديثِ جُبَيرِ بنِ مُطعِمٍ عن النبيِّ ﷺ: «لي خَمسَةُ أسماء: أنا مُحَمَّد، وأحمَد، وأنا الماحي الذي يَمحُو الله بيَ الكُفر، وأنا الحاشِرُ الذي يُحشَرُ النّاسُ على قَدَمي، وأنا العاقِب». أخرَجهُ مُسلِمٌ والبُخاريّ[3].

وقَولُ عَليٍّ رَضيَ الله عَنه:

أنا الذي سَمَّتني أُمّي حَيدرَه ... كلَيثِ غابـــاتٍ كَريهِ المنْظرَه

لأنه رَضِيَ الله عنه يُبدي بهِ بَسالتَه، وأنه مِمَّن لا يَخفى حالُهُ على أحَدٍ في شَجاعَتِه، ولَو قيل: أنا الذي سَمَّتهُ أمُّـهُ حَيْدَرَة؛ لكانَ أخبَرَ عن شَخصٍ ما بَينَه وبَينَ المُخاطَبِ عَهد، وأنهُ مُسَمًّى بهذا الاسم، فقال: أنا ذلك المُسَمّى فاعرِفه، لكِن عَدَلَ إلى قَولِهِ: «سَمَّتني» لتِلكَ النُّكتة، وإن شِئتَ أن تَعرِفَ أنّ المَوصُولاتِ مُقحَمةٌ للتَّفخيمِ جَرِّب ذَوقَكَ في الحديثِ الذي رَوَيناه: «وقُل: أنا الماحي يَمحُو الله بيَ الكُفر، وأنا الحاشِرُ يُحشَرُ النّاسُ على قَدَمي»:

(١) انظر: «الكتاب» لسيبويه (٣: ١٦٢).

(٢) انظر: «الكشاف» (٦: ٤٢٧).

(٣) أخرجه البخاري (٣٥٣٢) ومسلم (٢٣٥٤).

فأجابَ بأنه مِنَ العالِين حيث قالَ: ﴿أَنَا۠ خَيۡرٞ مِّنۡهُ﴾. وقيل: أستكبرتَ الآن، أم لم تزلْ منذُ كنتَ من المُستكبِرين؟ ومعنى الهمزةِ: التقريرُ. وقُرِئ: (استكْبَرتَ) بحذف حرفِ الاستفهام؛ لأنَّ ﴿أَمۡ﴾ تدلُّ عليه. أو بمعنى الإخبار. **هذا على سبيل الأَوْلى**، أي: لو كان مخلوقًا من نارٍ لما سجدتُ له؛ لأنه مخلوقٌ مثلي، فكيف أسجدُ لمن هو دُوني؛ لأنه من طينٍ، والنار تَغلِبُ الطينَ وتأكلُه، وقد جَرتِ الجملةُ الثانية من الأولى ـ وهي: ﴿خَلَقۡتَنِي مِن نَّارٖ﴾ ـ مجرى المعطوفِ عَطْفَ البيان من المَعطوفِ عليه في البيانِ والإيضاح.

[﴿قَالَ فَٱخۡرُجۡ مِنۡهَا فَإِنَّكَ رَجِيمٞ ۝ وَإِنَّ عَلَيۡكَ لَعۡنَتِيٓ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ ٧٧-٧٨]

﴿مِنۡهَا﴾: من الجنّة. وقيل: من السماوات. وقيل: من الخِلْقة التي أنتَ فيها؛ لأنه كان يَفتخِرُ بخلقتِه، فغيَّر الله خلقتَه فاسودَّ بعدما كان أبيضَ، وقَبُحَ بعدما كان حَسَنًا، **وأظلَمَ بعدما كان نُورانيًّا**. والرَّجيم: المرجُوم، ومعناه: المَطْرُود، كما قيل لـه: المدحُور

وقل: أنا سَمَّتني أُمّي حيدرة، وفي استِشهادِ سيبَويه: أنتَ تَفعَل. لِتَجِدَ صِحّةَ التَّركيبِ معَ فُقدانِ الذَّوقِ عندَ الحَذف(١).

قولُه: (**هذا على سَبيلِ الأولى**)، ﴿هَٰذَا﴾ إشارةٌ إلى قَولِه: ﴿أَنَا۠ خَيۡرٞ مِّنۡهُ﴾ في قَولِه: «فأجابَ بأنهُ مِنَ العالين»، حيثُ قال: ﴿أَنَا۠ خَيۡرٞ مِّنۡهُ﴾، يَعني: هذا المَذكُورُ أَوْلى مِنَ الجوابِ المُطابِقِ وهو قولُه: ﴿مِنَ ٱلۡعَالِينَ﴾؛ لأنه جَوابٌ مَعَ العِلّة، ولهذا قال: لو كانَ مَخلُوقًا مِن نارٍ سَجدتُ له؛ لأنه مخلُوقٌ مِثلي، فكَيفَ أسجدُ لمَن هو دُوني؟ ولَو أجابَ على مُقتضى الظّاهِرِ وقالَ: أنا مِنَ العالين، لم يُفِد هذه الفائدة، ويَقرُبُ أن يُسَمّى جَوابُ إبليسَ مِنَ الأُسلُوبِ الأحمَق، ولهذا عقَّبَهُ بقَولِه: ﴿فَٱخۡرُجۡ مِنۡهَا فَإِنَّكَ رَجِيمٞ﴾.

قولُه: (**وأظلَمَ بَعدَما كانَ نُورانِيًّا**)، قال: هذا يَدُلُّ على أنهُ لم يَكُن كافِرًا حينَ كانَ مِنَ الملائِكة، ولأنّ الله سُبحانَهُ وتعالى لم يَحكِ عنه إلّا الاستِكبارَ بأنهُ لم يَسجُد، وهذا دَليلٌ على أنهُ صارَ كافِرًا حينَ لم يَسجُد.

---

(١) أخرجه مسلم (١٨٠٧) من حديثِ سلمة بن الأكوع رضي الله عنه.

والملعون؛ لأنَّ مَن طُرِدَ رُمي بالحجارة على أَثَره. والرَّجْم: الرَّمْيُ بالحِجارة. أو لأنَّ الشياطينَ يُرجَمون بالشُّهب. فإن قلتَ: قولُه: ﴿لَعْنَتِيٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ كأنَّ لعنةَ إبليسَ غايتُها يومُ الدِّين ثم تنقَطِع؟ قلتُ: كيفَ تَنقطِعُ وقد قال الله تعالى: ﴿فَأَذَّنَ مُؤَذِّنٌۢ بَيْنَهُمْ أَن لَّعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الأعراف: ٤٤]. ولكنَّ المعنى: أنَّ عليه اللعنةَ في الدنيا، فإذا كان يومُ الدِّين **اقترَنَ له باللعنةِ ما يَنسى عنده اللعنةَ**، فكأنها انقَطعت.

[﴿قَالَ رَبِّ فَأَنظِرْنِيٓ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ ۞ قَالَ فَإِنَّكَ مِنَ ٱلْمُنظَرِينَ ۞ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْوَقْتِ ٱلْمَعْلُومِ﴾ ٧٩-٨١]

قولُه: (**اقترَنَ لهُ باللَّعنةِ ما يَنسى عندَهُ اللّعنة**)، يُريد: أنّ اللَّعنةَ في الدُّنيا هيَ الطَّردُ والبُعد، فَهِيَ مُطلقةٌ مِنَ العَذاب، فيَنتَهي هذا المُطلقُ ذلك اليَومَ ثُمّ يَصيرُ المُطلقُ مُقيَّدًا بالعَذاب، ونحوهُ حَديثُ عائشةَ رَضيَ الله عَنها: «إذا حاضَت حَرُمَ الحجرانِ»[1]، ومَعناهُ: أنّ حُرمةَ الدُّبُرِ قَبلَ الحَيضِ مُنفَرِدة، وإذا حاضَت انضَمَّت إلى حُرمةِ الدُّبُرِ حُرمةُ القُبُلِ وانقَطَع انفِرادُ حُرمةِ الدُّبُر.

قـالَ صاحِبُ «الفَرائِد»: سألَني بَعضُ الأكابِـرِ عن هذا فقُلت: اللَّعنـة: التَّبعيدُ عن رَحمةِ الله تعالى، وتَبعيدُ إبليسَ في كلِّ زَمانٍ إلى يوم القيامة؛ لأنّ تَبعيدَهُ بقَدرِ إغوائِهِ عِبادَ الله وذلك إلى يَومِ القيامة؛ لأنه إذا جاءَ يَومُ القيامَةِ لم يكُن لهُ إغواءٌ فَبُعدهُ مِن رَحمةِ الله في التّزايُدِ إلى يومِ القيامة، فقَبِلُوا هذا الجَوابَ واستحسَنُوه.

وقُلت: هاهُنا ثَلاثُ عِبارات: ﴿يَوْمُ ٱلدِّينِ﴾ [الصافات: ٢٠]، وهو: يَومُ الجَزاء، و﴿يَوْمَ يُبْعَثُونَ﴾ [الشعراء: ٨٧]، وهو يَومُ الحَشر، و﴿يَوْمِ ٱلْوَقْتِ ٱلْمَعْلُومِ﴾ [صَ: ٨١]، وهو الوَقتُ الذي فيهِ النَّفخَةُ الأولى، ولا ارتِياب أنّ إغواءَهُ إنّما يَنتَهي إلى آخرِ أيّامِ التّكليف وهو الوَقتُ المَعلُوم، ولِهذا لمّا طَلبَ الإغواءَ إلى يوم البَعثِ أُجيبَ إلى يَومِ الوَقتِ المعلُوم، واختِصاصُ يَومِ الدّين؛ لأجلِ أنّ الجَزاءَ والعذابَ إنّما يُبتدأُ مِنه، فَصَحَّ قَولُ المُصنِّف.

---

(١) لم أهتدِ إليه.

فإن قلتَ: ما الوقتُ المعلوم الذي أُضِيف إليه اليوم؟ قلتُ: الوقتُ الذي تَقَعُ فيه النفخةُ الأُولى. ويومُه: اليومُ الذي وقتُ النفخةِ جُزءٌ من أجزائه. ومعنى ﴿ٱلْمَعْلُومِ﴾: أنه معلومٌ عند الله مُعيَّن، لا يَستقدمُ ولا يَستأخر.

[﴿قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ * إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ ٱلْمُخْلَصِينَ﴾ ٨٢-٨٣]

﴿فَبِعِزَّتِكَ﴾: إقسامٌ بعزّةِ الله تعالى؛ وهي سُلطانُه وقَهْره.

[﴿قَالَ فَٱلْحَقُّ وَٱلْحَقَّ أَقُولُ * لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكَ وَمِمَّن تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ ٨٤-٨٥]

قُرِئ: (فالحقَّ والحقَّ) منصوبَيْن؛ على أن الأوّلَ مُقسَم به، كـ«الله» في:

إنَّ عليك الله أن تُبايِعا

وجوابُه: ﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾، ﴿وَٱلْحَقَّ أَقُولُ﴾: اعتراضٌ بين المُقسَمِ به والمُقسَم عليه، ومعناه: ولا أقولُ إلّا الحق. والمراد بالحقِّ: إمَّا اسمُه عزَّ وعلا الذي في قوله: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ ٱلْمُبِينُ﴾ [النور: ٢٥]، أو: الحقُّ الذي هو نقيضُ الباطل؛ عظَّمه الله بإقسامِه

قولُه: (قُرِئ: «فالحقَّ»)، كُلُّهم إلّا حمزةَ وعاصِمًا[١].

قولُه: (إنّ عليكَ الله أن تُبايِعا)، تَمامُهُ في «المطلعِ» مِن بَيتِ الكِتاب:

تُؤخَذُ كَرهًا أو تُرَدُّ طائِعَا[٢]

كانَ شَخصٌ أُخِذَ قهرًا بأن يُبايِعَ واليًا، وقيل: إنّ عَلَيكَ أن تُبايع، أي: الواجِبُ أوِ القَسَمُ عليكَ وحَقُّ الله أن تُبايعَ فُلانًا أُخِذتَ كَرهًا لأجلِ ذلك، ثمّ بَعدَ المُبايَعةِ تُـرَدُّ طَوعًا، و«تُؤخَذ» بدل مِن «تُبايع»، أي: بدل الفِعلِ مِنَ الفِعلِ كبَدلِ الاسمِ مِنَ الاسم.

---

(١) انظر: «التيسير» للداني ص ١٨٨.

(٢) ذكره سيبويه في «الكتاب» (١: ١٥٦)، وهو من الشواهد الخمسين التي لم يُعرف قائلها.

به؛ ومرفوعَيْنِ على أنّ الأوّلَ مبتدأٌ محذوفُ الخَبَر، كقوله: ﴿لَعَمۡرُكَ﴾ [الحجر: ٧٢]، أي: فالحقُّ قَسَمي لأملأنَّ، والحقُّ أقول، أي: أقولُه، **كقوله:**

كُلُّه لَمْ أصنعِ

ومجرورَيْن: على أنَّ الأوّلَ مُقسَم به قد أُضمِرَ حرفُ قَسَمِه، كقولك: الله لأفعلنَّ، و«الحقِّ» أقول، أي: ولا أقولُ إلّا «الحقِّ» على حكايةِ لفظِ المُقْسَم به، ومعناه: التوكيدُ والتشديد. وهذا الوجهُ جائز في المنصوبِ والمرفوع أيضًا، **وهو وجهٌ دقيق حَسَن.**

قولُه: (**كقوله: كُلُّهُ لم أصنَع**)، يَعني: أنّ الضَّميرَ المَنصُوبَ مَحذُوفٌ للتَّخفيف، تَقديرُه: لم أصنَعه. أوَّلُهُ لأبي النَّجمِ:

قَد أصبحَت أمُّ الخِيارِ تَدَّعي ... عَليَّ ذَنبًا كُلُّهُ لم أصنَعِ

«كلُّهُ» لم يَنصِبه؛ ولأنهُ لو نَصبَهُ لكانَ ذلك إقرارًا مِنهُ بأنهُ قَد صَنعَ بَعضَه، ورَفَعهُ لِيُؤذِنَ بأنهُ لم يَصنَع مِنهُ شَيئًا قَطّ، فَفي أحدِهِما: سَلبُ العُمُوم، وفي الآخَر: عُمُومُ السَّلب.

قولُه: (**وهو وجهٌ حَسَنٌ دَقيق**[1])، أي: جَعلُ الثّاني حِكايةً عنِ الأوّلِ ومُعرَبًا بإعرابِه، فَتقُولُ على المَجرُور: فالله لأملأنّ جهنَّم. والحقُّ أنّ هذا القَسَمَ حَقّ، وعلى المَنصُوب: فالله لأملانّ، والحقُّ أنّ هذا القَولَ حَقّ، وعلى المَرفُوع: فالحقُّ قَسَمي لأملأنّ.

﴿وَٱلۡحَقَّ أَقُولُ﴾، أي: هو سُنَّتي وعادتي، فعَلى هذا لا يكُونُ اعتِراضًا بَل يَكونُ لمُجَرَّدِ التَّوكيدِ كالتَّكرير.

فإن قُلت: فُسِّرَ على تَقديرِ النَّصبِ مَعنى قَولِه: «الحقَّ أَقُول» على الحصرِ بقَولِه: «ولا أَقُولُ إلّا الحقّ» وهو جائِز؛ لأنه مَفعُولٌ قُدِّم على عاملِه؟ وما وجهُهُ على الجرّ؟

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «دقيق حسن»، والأمر فيه سهل.

وقُـرئ: برفعِ الأوّلِ وجـرِّه مع نَصْبِ الثاني، **وتخريجُه على ما ذَكَرْنا.**

﴿مِنكَ﴾: من جِنْسِك؛ وهم الشَّياطين، ﴿وَمِمَّن تَبِعَكَ مِنْهُمْ﴾ مِن ذُرِّيّة آدم. فإن قلتَ: ﴿أَجْمَعِينَ﴾ تأكيدٌ لماذا؟ قلتُ: لا يخلو أن يؤكَّدَ به الضميرُ في ﴿مِنْهُمْ﴾، أو الكافُ في ﴿مِنكَ﴾ مع (من تبعك). ومعناه: **لأملأنَّ جهنم من المتبُوعِين والتابِعِينَ أجمعين**، لا أَتركُ منهم أحدًا. أو: لأَمْلأنَّها من الشياطينِ وممَّن تَبِعَهم من جميع الناس، لا تفاوُتَ في ذلك بين ناسٍ وناس بعد وجودِ الأَتْباع منهم مِن أولاد الأنبياء وغيرِهم.

[﴿قُلْ مَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُتَكَلِّفِينَ ۝ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِّلْعَـٰلَمِينَ ۝ وَلَتَعْلَمُنَّ نَبَأَهُۥ بَعْدَ حِينٍۭ﴾ ٨٦-٨٨]

﴿عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ﴾ الضميرُ للقرآنِ، أو للوحي، ﴿وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُتَكَلِّفِينَ﴾: من الذين يَتصنَّعون ويَتحلَّون بما ليسُوا من أهله، **وما عرفتُموني قطُّ متصنِّعًا** ولا مُدَّعيًا ما ليسَ

قُلت: إنّهُ على القَسَمِ، والقَسَمُ في المَعنى يُفيدُ مَعنى الحَصرِ والجزمِ في القَول.

قولُه: (**وتَخريجُه على ما ذَكرنا**)، فَرَفعُ الأوّل للابتِداءِ، وجَـرُّه للقَسَم، ونَصبُ الثّاني على أنهُ مَفعُولٌ مُقدَّمٌ، والجُملةُ مُعترِضة.

قولُه: (**ومعناه: لأملأنَّ جهنَّمَ من المتبُوعين والتابِعينَ** ﴿أَجْمَعِينَ﴾)، هذا على أن يكونَ ﴿أَجْمَعِينَ﴾ تأكيدًا للكافِ معَ ﴿مَنِ ٱتَّبَعَكَ﴾ [الحجر: ٤٢]، فَيَرجِعُ معنى التأكيدِ إلى التابعِ والمتبوعِ معًا، ولذلك قال: «لا أتركُ منهُم أحدًا»، وقولُه: «أو لأملأنّها من الشّياطين وممّن يتبَعُهم من جَميعِ النّاس»، وعلى هذا يرجِعُ معنى التأكيدِ إلى التّابعين دونَ المتبوعين، ولذلك قال: «من جَميعِ النّاس، لا تَفاوُتَ في ذلك بين ناسٍ وناس»؛ وإنما تركَ توكيدَ الشياطينِ لِما أنّ حالَ التّابعين إذا بلغَ إلى أن اتّصلَ إلى أولادِ الإنسان، فما بالُ المتبوعين؟

قولُـه: (**وما عرفتُموني قطُّ مُتصنّعًا**)، يعني: أن قولَه: ﴿وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُتَكَلِّفِينَ﴾ ليسَ

عندي، حتى أنتحلَ النبوّةَ وأتقوّلَ القرآن، ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ﴾ مِنَ الله ﴿لِّلْعَالَمِينَ﴾: للثَّقلَيْن أُوحيَ إليّ فأنـا أُبلِّغـه. وعن رسولِ الله ﷺ: «للمتكلِّفِ ثـلاثُ عَلامات: يُنـازعُ مَن فوقَه، ويَتعاطى ما لا يَنال، ويقولُ ما لا يَعلم». ﴿وَلَتَعْلَمُنَّ نَبَأَهُۥ﴾ أي: ما يأتِيكُم عند الموت، أو يومَ القيامة، أو عندَ ظُهورِ الإسلام وفُشوِّه، من صحّةِ خَبَره، وأنه الحقُّ والصدق. وفيه تهديدٌ.

عن رسولِ الله ﷺ: «مَن قرأ سورةَ ﴿صٓ﴾ كان له بوزنِ كلِّ جبلٍ سخَّره الله لداودَ عشرُ حَسَناتٍ، وعَصَمه أن يُصِرَّ على ذَنْبٍ صغير أو كبير».

بإعـلام لهم، بل يَستشهِدُهُم ويُذكِّـرُهم عِـلمَهم[1] فيه بأنه كما رأوهُ وعَـلِموه ليسَ بمتكلِّفٍ فيه.

تَـمَّتِ السُّورةُ

حامِدًا لله ومُصَلِّيًا على رَسولِ الله

* * *

(١) في النسخة (ط): «عملَهم».

سورة الزُّمَر
مكّية، إلّا قولَه: ﴿قُلْ يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟﴾ الآيَة
وتسمَّى سورة الغُرَف
وهي خمسٌ وسبعون آية، وقيل: ثِنْتان وسبعون

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

[﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ * إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ فَٱعْبُدِ ٱللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ ٱلدِّينَ * أَلَا لِلَّهِ ٱلدِّينُ ٱلْخَالِصُ ۚ وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ إِنَّ ٱللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِى مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى مَنْ هُوَ كَٰذِبٌ كَفَّارٌ * لَّوْ أَرَادَ ٱللَّهُ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا لَّٱصْطَفَىٰ مِمَّا يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ ۖ هُوَ ٱللَّهُ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّارُ﴾ ١ – ٤]

﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ قُرِئ: بالرفعِ على أنه مبتدأٌ أُخبر عنه بالظَّرف، أو خبرُ مبتدأٍ

سُورةُ الزُّمر
مكِّيَّةٌ إلا قوله: ﴿قُلْ يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ﴾ الآية
وهي خمسٌ وسبعُون، وقيل: ثنتان وسبعُونَ آية(١)

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

قولُه: (قُرِئَ بالرَّفع)، وهي المشهُورة(٢).

---

(١) في (ط): «مكية، وهي ثنتان وسبعون آية»، وهو موافقٌ لعَدِّ المكيين والمدنيين والبصريين، أما عند الشاميين فهي ثلاث وسبعون آية، وعند الكوفيين خمس وسبعون آية.

(٢) ولتمامِ الفائدة انظر: «الجامع لأحكامِ القرآن» (١٥: ٢٣٢).

محذوف، والجارُّ صلةُ التنزيل، كما تقولُ: نَزل من عندِ الله، أو غيرُ صلة، كقولك: هذا الكتابُ من فلانٍ إلى فلان، وهو على هذا خبرٌ بعد خَبَر؛ أو خبرُ مبتدأٍ محذوف، تقديرُه: هذا تنزيلُ الكتاب، هذا مِنَ الله، **أو حالٌ من التنزيل عمل فيها معنى الإشارة**؛ وبالنصبِ على إضمارِ فِعْلٍ، نحو: اقرأْ، والزَمْ. فإن قلتَ: ما المرادُ بالكتاب؟ قلتُ: **الظاهرُ على الوجهِ الأول: أنه القرآنُ**، وعلى الثاني: أنه السُّورة. ﴿مُخۡلِصٗا لَّهُ ٱلدِّينَ﴾: مُمحضاً له الدِّينَ من **الشِّركِ والرِّياء** بالتوحيد وتَصْفيةِ السرِّ. وقُرِئ: (الدِّينُ) بالرفع.

قولُه: (**أو حالٌ مِن التَّنزيلِ عمِلَ فيها معنَى الإشارة**)، هذا مِمّا منعهُ بعضهُم واختارهُ الزَّجّاج[١]، وقد استقصينا القولَ فيه في فاتحةِ «البقرة».

قولُه: (**الظّاهِرُ على الوجهِ الأولِ أنه القُرآن**)، والوجهُ الأولُ: هو أن يكُون ﴿تَنزِيلُ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ مُبتدأً أُخبِرَ عنه بالظَّرف؛ لأنّ المعنى: تنزِيلُ القُرآن مِن عند الله العزيزِ الحكيمِ. والوجهُ الثّاني: أن يكون خبرَ مُبتدأٍ محذُوف، أي: هذهِ السُّورةُ قولٌ[٢] مِن عند الله أو هذا تَنزيلُ السُّورةِ كائنًا مِن عند الله، يدلُّ عليه ما جاءَ في فواتِحِ السُّورِ التي حُلِّيت بأسماءِ الإشارةِ نحو ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ﴾ [البقرة: ٢] ﴿تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ فإنّ الكِتابَ مفسَّرٌ فيها باسمِ السُّورةِ غالِبا، كما استَقرأنا مِن كلامِه، وأمّا القِراءةُ بالنَّصبِ على تقديرِ «الزم» أو «اقرأ» فالظّاهِرُ أنه القُرآن[٣].

قولُه: (**مِنَ الشِّركِ والرِّياء**)، لفٌّ لقولِه: «بِالتَّوحِيدِ وتصفِيةِ السِّر»، وفي «المطلع»: قصدُ العبدِ بعملِهِ ونيَّتِهِ رِضا الله لا يشوبهُ بشيءٍ مِن عرضِ الدُّنيا.

الرّاغِبُ: الخالِصُ كالصّافي؛ إلّا أنّ الخالِصَ هو ما زال عنه شَوْبهُ بعدَ أن كان فيه، يُقال: خلَّصتهُ فخلُص، ولذلكَ قالَ الشّاعِر:

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٣٤٣).

(٢) في (ف): «نزل».

(٣) وهو حاصلُ عبارةِ الفرّاء في «معاني القرآن» (٢: ٤١٤) حيث قال: ولو نَصَبْتَه وأنت تأمرُ باتباعِه ولزومِه كان صوابًا كما قال تَعالى ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ﴾ [النساء: ٢٤] أي: الزموا كتاب الله.

وحَقُّ مَن رَفَعَه أن يَقرأ (مُخلَصاً) بفتح اللام، كقوله تعالى: ﴿وَأَخْلَصُواْ دِينَهُمْ لِلَّهِ﴾

خِلاصَ الخَمرِ مِن نَسجِ الفِدامِ[1]

والفدامُ: ما يُوضعُ في فمِ الإبريقِ ليصفَّى بهِ ما فيهِ. وقالَ الله تعالى: ﴿وَنَحْنُ لَهُۥ مُخْلِصُونَ﴾ [البقرة: ١٣٩] وإخلاصُ المُؤمِنِينَ أنَّهم قد تبرَّؤوا ممّا يدَّعيهِ اليهودُ مِن التَّشبيهِ، والنَّصارى مِن التَّثليثِ. قال تعالى: ﴿مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ [العنكبوت: ٦٥][2] وحقِيقةُ الإخلاص: التَّعرِّي عن كلِّ ما دونَ الله، وقال الشَّيخُ العارِفُ الأنصارِيّ[3]: الإخلاصُ إخراجُ رؤيةِ العملِ مِن العمل، والخلاصُ مِن طلبِ العِوضِ على العمل، والنُّزولُ عن الرِّضا بالعمل[4].

قولُه: (**وحقُّ مَن رفعهُ أن يقرأ «مُخلَصًا» بفتح اللَّام**)، إلى آخِره، معرِفةُ هذا الكلامِ موقوفةٌ على معرِفةِ كلامِ الزَّجّاج؛ لأنّه بناهُ عليه، قال الزَّجّاجُ: قولُه ﴿فَٱعْبُدِ ٱللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ ٱلدِّينَ﴾ منصوبٌ بوقُوعِ الفعلِ عليه، و﴿مُخْلِصًا﴾ منصوبٌ على الحالِ، أي: فاعبدِ الله مُوحِّدًا لهُ لا تُشرِكْ بهِ شيئًا. وزعمَ بعضُ النَّحويِّينَ أنه يجوزُ «مُخلِصًا لَهُ الدِّين» برفعِ ﴿ٱلدِّينَ﴾؛ على أنَّ قولك «مُخلِصًا» تمامُ الكلام، ويكونُ ﴿لَّهُ ٱلدِّينَ﴾ مُبتدأً وخبرًا، وهذا لا يجوزُ مِن وجهَين: أحدهُما أنه لم يُقرأ به، والآخرُ أنه يفسِدهُ ﴿أَلَا لِلَّهِ ٱلدِّينُ ٱلْخَالِصُ﴾، فيصِيرُ ﴿لَّهُ ٱلدِّينَ﴾ مُكرَّرًا في الكلامِ لا يحتاجُ إليه[5].

وهو المرادُ مِن قولِ المُصنِّف: «رجع الكلام إلى قولِكَ: لله الدِّين، ألا لله الدِّينُ الخالِص»، ولِهذا الإشكالِ قال: «وحقُّ من رفعهُ أن يقرأ «مُخلَصًا» بفتح اللَّام»، فيكونُ حالًا مِن «الله» تعالى لا مِن «العابد»، فيتَّصِلُ قولُه: ﴿لَّهُ ٱلدِّينَ﴾ بالحالِ اتِّصالَ قولِه: ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ قال: عربيًّا[6] حالٌ موطِّئةٌ كقولِكَ: جاءني زَيدٌ رجلاً صالِحًا، فيقعُ الاستِئنافُ في موقِعِه، أي:

(١) هو للمتنبي في «ديوانه» بشرح العكبري (٤: ١٤٨).

(٢) «مفردات القرآن وإعرابه» ص٢٩٢.

(٣) يقصد الإمام أبا إسماعيل الهرويَّ صاحب «منازل السائرين».

(٤) انظر: «مدارج السالكين» لابن القيّم (٢: ٩٣).

(٥) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٣٤٣).

(٦) قوله: «قال: عربيًّا» سقط من (ح).

[النساء: ١٤٦] حتى يُطابق قولَه: ﴿أَلَا لِلَّهِ ٱلدِّينُ ٱلۡخَالِصُ﴾، والخالِصُ والمُخلَص واحد، إلّا أن يَصِفَ الدِّينَ بصفةِ صاحبه على الإسنادِ المجازيِّ، كقولهم: شِعرٌ شاعر، وأمّا مَن جَعل ﴿مُخۡلِصٗا﴾ حالاً من العابد، و﴿لَّهُ ٱلدِّينَ﴾ مبتدأً وخبراً، فقد جاء بإعرابٍ رَجع به الكلام إلى قولك: لله الدين ﴿أَلَا لِلَّهِ ٱلدِّينُ ٱلۡخَالِصُ﴾. ﴿أَلَا لِلَّهِ ٱلدِّينُ ٱلۡخَالِصُ﴾ **أي: هو الذي وَجَبَ اختصاصُه بأن تُخلَص له الطاعة مِنْ كلِّ شائبةِ كَدَر؛ لاطِّلاعه على**

عند قولِه: ﴿أَلَا لِلَّهِ ٱلدِّينُ ٱلۡخَالِصُ﴾ اللَّهمَّ إلا أن يجعلَ مَن رفعَ «الدِّينُ» و﴿مُخۡلِصٗا﴾ بالكسر: «الدِّينُ» فاعِلَ ﴿مُخۡلِصٗا﴾ على الإسنادِ المجازِي، أي: فاعبدِ الله مخلِصًا دِينكَ لله، وأصلهُ: مُخلِصًا الدِّينَ لله؛ بالنَّصبِ، فيتَّصِلُ بهِ ويقعُ الاستِئنافُ في موقِعِه، وقولُه: «إلا أن يصِفَ الدِّينَ بصِفةِ صاحِبه» مُستثنى مِن قولِه: «وحقُّ مَن رفعهُ أن يقرأ مخلصًا بفتحِ اللَّام».

قال صاحِبُ «التَّقريبِ» في قولِه: «رَجعَ الكلامُ إلى قولِك: لله الدِّينُ ألا لله الدِّينُ الخالِص» نظرٌ، لأنّ تغايرَ دلالتَي الجملتينِ على الإجمالِ والتَّفصِيلِ ظاهِر، وهو توكِيد. وقُلت: بين الجملتينِ بَونٌ؛ وغايةُ معنى الجملةِ الأولى بسببِ تقدِيم الخبرِ تأكِيد الاختِصاص؛ لأنّ اللّامَ أيضًا لِلاختِصاص، وأمّا الجملةُ الثّانيةُ فهي منقطِعةٌ عنها؛ لتصدُّرِها بكلِمةِ التَّنبيه، قال: ﴿أَلَا﴾ مركَّبٌ مِن همزةِ الاستِفهامِ وحرفِ النَّفي لإعطاءِ معنى التَّنبيهِ على تحقُّقِ ما بعدها، والاستِفهامُ إذا دخل على النَّفي أفادَ تحقِيقاً، وموقِعُ الجملةِ في هذا المقامِ موقِعُ التَّذيِيلِ للكلامِ السّابِق، وحسنهُ أن يكونَ مُؤكِّدًا لمضمونِ جملةِ قولِه: ﴿فَٱعۡبُدِ ٱللَّهَ مُخۡلِصٗا لَّهُ ٱلدِّينَ﴾ لاتِّفاقِهما وتطابُقِهما، وإليه الإشارةُ بقولِه: «الخالِصُ والمُخلص»، أي: بفتحِ اللّام «واحِد» لأنّ الدِّينَ إذا كان مخلصًا كان خالِصا، ولو جعِلَ تذيِيلًا لقولِه: لهُ الدِّين وحده، جاءَ الكلامُ مَبْتورًا ونَباهُ الطَّبعُ السَّليم، فإنّ معنى ﴿لِلَّهِ ٱلدِّينُ﴾ أنّ الدِّينَ مختصٌّ بهِ لا بغيرِه، وهو معنى ﴿أَلَا لِلَّهِ ٱلدِّينُ﴾ فيبقى وصفُ الدِّينِ بالخالِصِ خارِجًا وتطوِيلًا، ومِن ثمَّ أحالهُ إلى الذَّوقِ في قولِه: «رجع بِهِ الكلامُ إلى قولِك: لله الدِّينُ ألا لله الدِّينُ الخالِص».

قولُه: (**أي: هو الذي وجبَ اختِصاصُه**)، تفسِيرٌ للتَّذيِيل، قال القاضِي: ألا هو الذي

الغيوبِ والأسرار؛ ولأنه الحَقِيقُ بذلك؛ لخُلوصِ نعمته عن استِجْرارِ المنفعةِ بها. وعن قتادةَ: ﴿ٱلدِّينُ ٱلْخَالِصُ﴾: شهادةُ أن لا إله إلا الله. وعن الحسن: الإسلامُ. ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟﴾ يَحتملُ المتَّخِذين؛ وهم الكَفرة، والـمُتَّخَذين؛ وهم الملائكةُ وعيسى واللاتُ والعُزّى. عن ابنِ عبّاس رضي الله عنهما. فالضميرُ في ﴿ٱتَّخَذُوا۟﴾ على الأوّل: راجعٌ إلى ﴿وَٱلَّذِينَ﴾، وعلى الثاني: إلى المشركين، ولم يجرِ ذِكْرهم؛ لكونه مفهوماً، والراجعُ إلى ﴿وَٱلَّذِينَ﴾ محذوفٌ، والمعنى: والذين اتَّخذهم المشركون أولياءَ، ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟﴾ في موضعِ الرفع على الابتداء. فإن قلتَ: فالخبرُ ما هو؟ قلتُ: هو على الأوَّلِ: إمّا ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾، أو ما أُضمِر من القول قَبْلَ قوله: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ﴾. **وعلى الثاني**: ﴿إِنَّ

وجبَ اختِصاصهُ[1] بأن يخلصَ لهُ العِبادةُ والطَّاعة، فإنّه المنفردُ بصِفاتِ الإلهِيَّةِ والإطِّلاعِ على الأسرارِ والضَّمائِر[2].

وقُلت: في إبرازِ اسمِ الجامعِ شأنٌ عظِيمٌ وخطبٌ جلِيلٌ في هذا الباب، والمصنِّفُ خصَّهُ بحسبِ اقتِضاءِ المقام، وهو إيجابُ اختِصاصِهِ بأن تُخْلَصَ لهُ العِبادةُ بأمرَينِ مُناسِبَين: أحدهُما: أنه مطَّلِعٌ على الغيوبِ والأسرار، فيطَّلِعُ على سِرِّ مَن أخلصَ ومَن راءَى. وثانيهما: أنه منعِمٌ على الإطلاقِ لا يستجرُّ بما أنعمَ بهِ نفعًا، فلا ينبغي أن يشُوبَ عِبادتهُ بما يكدِّرُه، ولـمّا أمرَ عِبادهُ المخلصِينَ بما أمرَ عقَّبهُ على سبيلِ الاستِطرادِ، وذكرَ مَن يُكدِّرُ العبادةَ بالشِّركِ ويتعلَّلُ بقولِه: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾.

قولُه: (**وعلى الثّاني**: ﴿أنّ الله يحكمُ بينهُم﴾)، فإن قلتَ: لم خصَّ الثّانِي بوجهٍ واحِد؟ قلتُ: المعنى على الأول ـ أي: على تقدِيرِ المتَّخِذينَ؛ بكسرِ الخاءِ ـ الكفرةُ الذِين اتَّخذُوا مِن دونِ الله أولياء ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ أو يقولُون: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ﴾، وعلى الثّانِي ـ أي: على تقدِيرِ فتح الخاءِ ـ الذينَ اتَّخذهمُ المشرِكُونَ أولياء ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾، ولا يصِحُّ: يقولون: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ﴾.

---

(١) من قوله: «تفسيرٌ للتَّذييل، قال القاضي» إلى هنا، سقط من (ح).

(٢) «أنوار التنزيل» (٥: ٣٦).

﴿ٱللَّهَ يَحۡكُمُ بَيۡنَهُمۡ﴾. فإن قلتَ: فإذا كان ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَحۡكُمُ بَيۡنَهُمۡ﴾ الخبرَ، فما موضعُ القولِ المُضمَر؟ قلتُ: يجوزُ أن يكونَ في موضعِ الحال، أي: قائلين ذلك. **ويجوزُ أن يكونَ بَدَلاً من الصِّلة**، فلا يكونَ له محلّ، كما أنَّ المبدَل منه كذلك. وقرأ ابنُ مسعود بإظهار القول: (قالوا ما نَعبدهم)، وفي قراءة أُبيٍّ: (ما نعبدُكم إلا لتقرِّبونا) على الخطاب، حكايةً لِما خاطَبُوا به آلهتَهم. وقُرِئ: (نُعْبُدهم) بضمِّ النون إتْباعاً للعَيْن كما تُتبِعُها الهمزةَ في الأمْرِ والتنوينَ في ﴿وَعَذَابٍ * ٱرۡكُضۡ﴾ [ص: ٤١-٤٢]، والضميرُ في ﴿بَيۡنَهُمۡ﴾ لهم ولأوليائهم. والمعنى: أنَّ اللهَ يَحكم بينهم بأنه يُدخِل الملائكةَ وعيسى الجنّةَ، ويُدخلهم النارَ مع الحِجارة التي نَحَتُوها وعَبَدُوها من دُون اللّـهِ يُعذِّبُهم بها؛ حيثُ يَجعلُهم وإيّاها حَصَبَ جهنَّم. واختلافُهم: أنَّ الذين يَعبُدون موحِّدون وهم مُشرِكون، وأُولئك يُعادونهم ويَلعنُونهم، وهم يَرْجُون شفاعتَهم وتقريبَهم إلى الله زُلفَى. **وقيل: كان المُسلمون** إذا قالوا لهم: مَن خَلَقَ السماواتِ والأرضَ، أقرُّوا وقَالوا: اللهُ، فإذا قالوا لهم: فما لَكم تَعبُدون الأصنامَ؟ قالوا: ﴿مَا نَعۡبُدُهُمۡ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلۡفَىٰٓ﴾؛ فالضميرُ في ﴿بَيۡنَهُمۡ﴾ عائدٌ إليهم وإلى المسلمين. والمعنى: أنَّ الله يَحكم يومَ القيامة بين المُتنازِعين من الفريقَيْن. **والمرادُ بمنعِ الهداية: منعُ اللُّطف** تسجيلاً عليهم بأنْ لا لُطفَ لهم، وأنهم في عِلْمِ الله من الهالكين.

قولُه: (**ويجوزُ أن يكونَ بدلًا مِن الصِّلة**)، والتَّقدِير: والكفرةُ الَّذِين يقولُون: لا نعبدُ الأصنامَ إلا ليقرِّبونا، إنَّ الله يحكُمُ بينهُم.

قولُه: (**وقيل: كانَ المسلِمُون**)، عطفٌ على قولِه: «الضَّمِير في ﴿بَيۡنَهُمۡ﴾ لهم ولأوليائِهم»، وعلى هذا: الضَّمِيرُ في ﴿بَيۡنَهُمۡ﴾ لهم ولِلمسلِمِين، كما صرَّحَ بذلِك.

قولُه: (**والمرادُ بمنع الهِدايةِ منعُ اللُّطف**)، **الانتِصاف**: يجبُ حملُ الآيةِ على ظاهِرِها وأنَّ الله خالِقُ الإيمانِ والضَّلال؛ لقولِه: ﴿أَلَا هُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡغَفَّٰرُ﴾[1]. وقُلت: قولُه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي مَنۡ هُوَ كَٰذِبٞ كَفَّارٞ﴾ الظَّاهِرُ أنه اعتِراضٌ للتَّأكِيدِ ودفعِ ذلِكَ التَّأوِيل.

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٤: ١١١).

وقُرئ: (كذّاب)، و(كَذُوب)، وكذبُهم: قولهُم في بعض مَنِ اتَّخذوا من دُونِ الله أولياءَ: بناتُ الله؛ ولذلك عقَّبه مُحتجّاً عليهم بقوله: ﴿لَّوْ أَرَادَ ٱللَّهُ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا لَّٱصْطَفَىٰ مِمَّا يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ﴾ يعني: لو أرادَ اتِّخاذَ الوَلد لامتنعَ ولم يصحَّ؛ لكونه مُحالاً، ولم يتأتَّ إلا أنْ يَصطفِيَ مِن خَلْقه بعضَه ويختصَّهم ويقرِّبَهم، كما يختصُّ الرَّجلُ وَلده ويقرِّبه، وقد فَعَلَ ذلك بالملائكة، فافتَتَنْتُم به وغرَّكم اختصاصُه إيّاهم، فزعمتُم أنهم

قولُه: (وكذبُهم: قولهُم في بعضِ ما[1] اتخذوا)، يعني: وضعَ ﴿مَنْ هُوَ كَٰذِبٌ كَفَّارٌ﴾ موضِعَ ضميرِ المتَّخِذينَ ـ بكسرِ الخاء ـ، والمتَّخَذُ ـ بالفتح ـ بعضُ ما اتَّخذوهُ، وهو الملائِكةُ والمسِيحُ واللَّات والعزَّى، كما سبق.

قولُه: (فافتَتَنتُم به)، افتتنَ الرَّجلُ وفُتِنَ فهو مفتُون: إذا أصابهُ فِتنةٌ فذهبَ مالهُ وعقلُه. وتقرِيرُ المسألةِ على ما قال صاحِبُ «التقريب»: لو أرادَ اتِّخاذَ الولدِ لم يصِحَّ إلا أن يصطفِي بعضَ خلقِه، وقد اصطفى الملائِكةَ وشرَّفهُم، فغرَّكمُ اختِصاصهُ فزعمتُم أنَّهُم أولادهُ بل بناتهُ فكنتُم كذّابين. وفي تحقيقِ معنى التَّلازمِ ونفيِ اللَّازمِ أو إثباتِ[2] الملزُومِ على ما قرِّرَ نظر، فالأولى ما قيل: لو أراد أن يتَّخِذَ ولدًا كما زعمتُم لاختارَ الأفضلَ لا الأنقصَ وهنَّ الإناث.

وقُلتُ: مرادُ المصنِّفِ: أنّ مؤدّى ﴿لَّٱصْطَفَىٰ مِمَّا يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ﴾ في هذا المقامِ مؤدَّى قولِنا: لامتنعَ، ولم يصِح، إلى آخرِه. والاِستِثناءُ في قولِه: «ولم يتأتَّ إلا أن يصطفِي» على أسلوبِ قولِ لبِيد[3]:

ولَا عَيبَ فِيهِم غَيرَ أنّ سُيُوفَهُم ... بِهِنَّ فُلولٌ مِن قِرَاعِ الكَتائِبِ

أرادَ: ليسَ فيهِم عيبٌ البتّة، فوضعَ «غيرَ أنّ سيوفهُم بهِنَّ فلول» موضِعه، أي: لو كان هذا عيبًا فهم موصوفُونَ به، فإذن لا عيبَ فيهِم، وكذلِكَ المعنى: لو أراد الله أن يتَّخِذَ ولدًا

---

(١) كذا في الأصول وفي نصِّ «الكشاف» من (ط)، لكنْ في الأصل الخطي منه والمطبوع: «مَن».

(٢) في (ط): «لثبات»، وفي (ح): «إسقاط».

(٣) كذا قال المصنّف، وهو وهمٌ سَبَقه إلى خاطره، والبيت قد سبق تخريجه من شعر النابغة الذبياني.

أولادُه، جَهْلاً منكم به وبحقيقته المُخالفةِ لحقائق الأجسامِ والأعراض، كأنه قال: لو أرادَ اتِّخاذَ الوَلد لم يزدْ على ما فَعَلَ مِن اصطِفاء ما يَشاءُ مِن خَلْقِه؛ وهم الملائكة، إلّا أنكم لجهلِكم به حَسبتم اصطفاءَهم اتخاذَهم أولاداً، ثُمَّ تمادَيْتم في جهلِكم وسَفَهِكم فجعلتُموهم بنات، فكُنتم كذّابين كَفّارين مُتبالِغين في الافتراءِ على الله وملائكتِه، غالِين في الكُفر، ثم قال: ﴿سُبۡحَـٰنَهُۥ﴾ فنزّه ذاتَه عن أن يكونَ له أحَدُ ما نَسبوا إليه

لاصطفى مِن خلقِهِ بعْضَهُ ويختصُّهم ويقرِّبُهم كما يختصُّ الرَّجلُ ولدهُ ويقرِّبُه، وقد فعلَ ذلِكَ بالملائِكة، ولا خفاءَ أنّ هذا الاصطِفاءَ ليسَ مِن اتِّخاذِ الولدِ في شيء، فإذًا محالٌ أن يتَّخِذَ ولداً. تلخيصهُ: أنه لو أرادَ أن يتَّخِذَ ولدًا لكانَ الطَّريقُ إلى ذلِكَ ما يمتنِعُ أن يكُونَ طريقًا وهو اصطِفاءُ الملائِكة، وإليه أشارَ بقولِه: «لو أرادَ اتِّخاذَ الولدِ لم يزِد على ما فعل»، ونظيرهُ مِن حيثُ المبالغة قولُه تعالى: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلۡمَوۡتَ إِلَّا ٱلۡمَوۡتَةَ ٱلۡأُولَىٰ﴾ قال: أريدُ أن يُقال: لا يذوقونَ فِيها الموتَ البتّة، فوضعَ قولَه: ﴿إِلَّا ٱلۡمَوۡتَةَ ٱلۡأُولَىٰ﴾ [الدخان: ٥٦] موضِعَ ذلِك؛ لأنَّ الموتةَ الماضِيةَ محالٌ ذوقها في المستقبل. وقال الإمام: المعنى لو أرادَ الله أن يتَّخِذَ ولدًا لما رضِيَ إلا بالأكملِ وهو الابن، فكيفَ نسبتُم إليه البِنت؟ كقولِه تعالى: ﴿أَفَأَصۡفَىٰكُمۡ رَبُّكُم بِٱلۡبَنِينَ وَٱتَّخَذَ مِنَ ٱلۡمَلَـٰٓئِكَةِ إِنَٰثًا﴾ [الإسراء: ٤٠] تمَّ كلامُه(١).

فإن قِيلَ: الكلامُ غير وارِدٍ في اتِّخاذِ الإناثِ حتَّى يردَّ إلى الذُّكور، بل في نفيِ الولدِ مُطلقًا. قُلت: إذن لا ينبغي أن يكونَ المفروضُ في قولِه: ﴿مِمَّا يَخۡلُقُ مَا يَشَآءُ﴾ الملائِكةَ، بل غيرهُم ممَّن هو أعلى مرتبةً مِنهم وأقربُ نِسبةً إلى الله وإلى الألوهيَّة؛ ليصِحَّ التَّرقِّي مِن اتِّخاذِ الملائِكةِ والمسِيحِ ولدًا إليهم، ولهذا جيءَ بالتَّنزيهِ والتَّوحيدِ الصِّرف، وتمّمَ المعنى بوصفِ القهّاريّةِ وكمَّلهُ بدليلي الآفاقِ والأنفس، يعني: قوله: ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ بِٱلۡحَقِّ﴾. وقوله: ﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٍ وَٰحِدَةٍ﴾ الآية. ثمَّ بيَّنَ غِناهُ عن الخلقِ بقولِه: ﴿إِن تَكۡفُرُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنكُمۡ﴾.

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٦: ٤٢٢).

مِنَ الأولاد والأولياء. ودلَّ على ذلك بما يُنافيه؛ وهو أنه واحِدٌ، فلا يجوزُ أن يكونَ له صاحبة؛ لأنه لو كانت له صاحبةٌ لكانت من جِنْسِه، ولا جِنْسَ له؛ وإذا لم يتأتَّ أن يكونَ له صاحبةٌ؛ لم يتأتَّ أن يكونَ له وَلد، وهو معنى قوله: ﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ صَٰحِبَةٌ﴾ [الأنعام: ١٠١]. وقهّار: غلّابٌ لكلِّ شيء، ومن الأشياء آلهتُهم، فهو يَغلِبُهم، فكيفَ يكونون له أولياءَ وشُركاءَ؟

[﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ ۖ يُكَوِّرُ ٱلَّيْلَ عَلَى ٱلنَّهَارِ وَيُكَوِّرُ ٱلنَّهَارَ عَلَى ٱلَّيْلِ ۖ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ ۖ كُلٌّ يَجْرِى لِأَجَلٍ مُّسَمًّى ۗ أَلَا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْغَفَّٰرُ﴾ ٥]

ثُمَّ دلَّ بخلقِ السماوات والأرض، وتكويرِ كلِّ واحد من المَلَوَيْنِ على الآخر، وتسخيرِ النَّيِّرَيْن، وجَرْيِهما لأجَلٍ مسمًّى، وبثِّ الناسِ على كثرةِ عَدَدهم من نَفْسٍ واحدة، وخَلْقِ الأنعام، على أنه واحدٌ لا يُشارَك، قهّارٌ لا يُغالَب. والتكويرُ: اللَّفُّ واللَّيُّ، يقال: كارَ العِمامةَ على رأسه، وكوَّرَها. وفيه أوجهٌ؛ منها: أنَّ الليلَ والنهار خِلْفة يَذهبُ هذا ويَغشى مكانَه هذا، وإذا غَشِيَ مكانَه فكأنَّما أُلبِسَه ولُفَّ عليه كما يُلَفُّ اللباسُ على اللابِس، ومنه قول ذي الرُّمّةِ في وصفِ السَّراب:

تَلْوِي الثَّنايا بأحقِيها حَواشِيَه ... لَيَّ الملاءِ بـأبوابِ التَّفاريجِ

قولُه: (تلوي الثَّنايا بأحقيها)، البيت[1]. الثِّنية: العقبة، والثَّنايا: جمع، والحقو: الخِصرُ مَشَدُّ الإزار. حواشِيه: جوانِبُ السَّراب، والملاءُ جمعُ مُلاءة، وهي: الجِلباب، والتِّفراج -بالجيم- البابُ الصَّغير، وجمعُهُ التَّفاريج. يقولُ: تلوي الهِضابُ بأوساطِها حواشيَ السَّرابِ مِثلَ ليِّ المِرطِ بأبوابِ الدّارِ، وليُّها بالدّارِ هو أن لا يطَّرِدَ اطِّرادًا.

والحاصِلُ أنّ الآية تحتمِلُ ثلاثةَ أوجُهٍ مِن التَّشبيه:

أحدُها: أن يكُونَ مِن تشبيهِ المحسُوسِ بالمحسُوسِ، والوجهُ أمُور، ولكِن في حُكمٍ واحِدٍ وهو تشبِيهُ الهيئةِ الحاصِلةِ مِن اختِلاطِ اللَّيلِ بالنَّهارِ عند طلوعِ الفجرينِ وظهورِ

(١) لذي الرمّة في «ديوانه» ص١٠٢.

ومنها: أنّ كلَّ واحد منهما يُغيِّب الآخرَ إذا طَرَأ عليه، فشُبِّه في تَغْييبه إيّاه بشيءٍ ظاهر لُفَّ عليه ما غَيَّبه عن مَطامحِ الأبصار. ومنها: أنَّ هذا يكرُّ على هذا كُروراً متتابِعاً، فشُبِّه ذلك بتتابُع أكْوارِ العِمامةِ بعضِها على أثَرِ بعض. ﴿أَلَا هُوَ ٱلْعَزِيزُ﴾ الغالبُ القادِرُ على عقابِ المُصِرِّين ﴿ٱلْغَفَّٰرُ﴾ لذُنوبِ التائبين، ....

الخيطين، في قولِه: ﴿فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ﴾ [الأنعام: ٩٦] بالهيئةِ الحاصِلةِ مِن لفِّ اللِّباسِ على اللَّابسِ بحيثُ لا يطَّرِدُ اللِّباسُ في التَّستُّرِ كما يرى مِن ليِّ الهضباتِ حواشي السَّراب، وليِّ الملاءِ بأبوابِ التَّفاريجِ في بيتِ ذي الرُّمَّةِ.

وثانِيها: تشبيهُ محسُوسٍ بمحسُوسٍ والوجهُ واحِدٌ حقيقة. شبَّه غشيانَ كُلِّ واحدٍ مِن اللَّيلِ والنَّهارِ الآخر في قولِه تعالى: ﴿يُغْشِى ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَارَ﴾ [الأعراف: ٥٤] وقولِه: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ﴾ [يس: ٣٧] بشيءٍ ظاهرٍ لفَّ ما غيَّبهُ عن مطامحِ الأبصار.

وثالِثها: يحتملُ أن يكُونَ تمثيلًا بأن يُشبِّه حالةَ كُرورِ اللَّيلِ والنَّهارِ ومجيءِ أحدِهما في أثرِ بعضٍ وما يتَّصِلُ بها مِن المنافِعِ كقولِه: ﴿جَعَلَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ خِلْفَةً لِّمَنْ أَرَادَ أَن يَذَّكَّرَ أَوْ أَرَادَ شُكُورًا﴾ [الفرقان: ٦٢] بحالةِ تتابُعِ أكوارِ العِمامةِ بعضِها عقيبَ بعضٍ وما يتَّصِلُ بها مِن الحُسن، فإنّها كالتِّيجانِ للعربِ وما يحصلُ مِن التَّغييرِ وتبديلِ الأحوالِ، كما قال الحماسِي:

أَشَابَ الصَّغيرَ وأفنَى الكبيـ ـرَ كَرُّ الغَداةِ ومَرُّ العَشِيّ[١]

فإن قُلتَ: هل يعدُّ ما في الآيةِ تشبيهًا كما صرَّحَ بهِ المصنِّف؟ قلتُ: لا، بلِ استِعارة[٢]، فإنّ قوله: ﴿يُكَوِّرُ﴾ إمَّا مُستعارٌ لِلاختِلاطِ على الأول، وإمَّا للغشيانِ في الثَّانِي، وإمَّا للتَّتابعِ في الثَّالِث، والمستعارُ لهُ غير مذكُور، وذِكرهُ التَّشبيهَ توطِئةٌ وبيانٌ لطريقِ الاستِعارة؛ لأنَّ الاستِعارةَ متفرِّعةٌ على التَّشبيه.

قولُه: (﴿ٱلْغَفَّٰرُ﴾ لذنوبِ التَّائبين)، الانتِصافُ: ولِمن شاءَ مِن المُصرِّينَ دونَ الشِّركِ على ما سبق[٣].

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) من قوله: «كَرُّ الغداةِ ومرُّ العَشي» إلى هنا، سقط من (ح).

(٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٤: ١١٣).

أو: الغالبُ الذي يَقدر على أنْ يُعاجِلَهم بالعُقوبة وهو يَحلم عنهم ويؤخِّرُهم إلى أجلٍ مسمًّى، فسمَّى الحلمَ عنهم مغفرةً.

[﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْأَنْعَٰمِ ثَمَٰنِيَةَ أَزْوَٰجٍ يَخْلُقُكُمْ فِى بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ خَلْقًا مِّنۢ بَعْدِ خَلْقٍ فِى ظُلُمَٰتٍ ثَلَٰثٍ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ ٱلْمُلْكُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ فَأَنَّىٰ تُصْرَفُونَ﴾ ٦]

فإن قلتَ: ما وجهُ قوله: ﴿ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ وما يُعطيه من معنى التراخي؟ قلتُ: هما آيتانِ من جُملة الآيات التي عدَّدها دالًّا على وَحدانيته وقُدْرته: تَشْعيبُ هذا الخَلْقِ الفائت للحَصْر من نفْسِ آدمَ، **وخلقُ حواءَ من قُصيراه**؛ إلّا أنَّ إحداهما جعَلَها اللهُ عادةً مستمرَّة، والأُخرى لم يُجْرِ بها العادة، ولم تُخلق أُنثى غير حوّاء من قُصيْرَى رَجل، فكانت أدخلَ في كَوْنها آيةً، وأجلبَ لعَجَبِ السامع، فعَطفها بـ﴿ثُمَّ﴾ على الآية الأُولى؛ للدلالةِ على مُباينتها لها فَضْلاً ومَزيَّة، وتراخِيها عنها فيما يَرجع إلى

قولُه: (**أو الغالِبُ الذي يقدِرُ أن يُعاجِلَهُم**)، إلى قولِه: (**فسمَّى الحِلمَ عنهم مغفِرةً**)، وقلتُ: هذا أوفقُ لتأليفِ النّظم؛ لأنَّ قوله: ﴿أَلَا لِلَّهِ ٱلدِّينُ ٱلْخَالِصُ﴾ مقابِلٌ لقولِه: ﴿أَلَا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْغَفَّٰرُ﴾ لأنّه تعالى ذكرَ أولًا ما يدلُّ على الدِّينِ مِن ذِكرِ الكِتاب، وأنّه منزَّلٌ مِن لدُن عزيزٍ حكيم، وأنّه إنَّما نزلَ مُلتبِسًا بالحقِّ ليترتّبَ عليه العِبادةُ والإخلاصُ وكانَ قولُه: ﴿أَلَا لِلَّهِ ٱلدِّينُ ٱلْخَالِصُ﴾ تذييلًا له، وذكرَ بعدهُ ما يدلُّ على عِظمِ شأنِ ما نسبُوا إليه مِن الشِّركِ والأولادِ وما دلَّ على تنزيهِه عن ذلِك، وأنَّه منفرِدٌ بالإلهيّةِ قهّارٌ خالِقٌ للأشياءِ كلِّها، ثمَّ ذيَّلهُ بقولِه: ﴿أَلَا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْغَفَّٰرُ﴾ توكيدًا لتفظيعِ معنى ما نسبُوا إليه، فلا بدَّ مِن تفسيرِه بما قال: «الغالِبُ الذي يقدِرُ أن يعاجِلهُم وهو يحلمُ عنهم».

قولُه: (**وخلقُ حَوّاء**)، عطفٌ على «تشعِيب»، وهُما بدلانِ مِن قولِه: «آيتان»، و«هُما» ضميرٌ مبهمٌ مفسَّرٌ بـ«آيتان».

قولُه: (**قُصيراه**)، وهو الضِّلعُ الأسفل، وهو أقصرُ الضُّلوع.

زيادةِ كونها آية، **فهو مِنَ التراخي في الحالِ والمنزلة، لا من التراخي في الوُجود**. وقيل: ﴿ثُمَّ﴾ متعلّق بمعنى ﴿وَٰحِدَةٍ﴾، كأنه قيل: خَلقكم من نفسٍ وَحَدَتْ، ثم شَفَعَها اللهُ بزَوْج. وقيل: أَخرج ذرِّيَّةَ آدمَ من ظَهْره كالذرِّ، ثم خَلَقَ بعد ذلك حوَّاء. ﴿وَأَنزَلَ لَكُم﴾: وقضى لكم وقَسَم؛ لأنَّ قَضاياه وقَسَمَه موصوفةٌ بالنُّزولِ من السماء، حيثُ كَتَبَ في اللوح كلَّ كائن يكون. وقيل: لا تعيشُ الأنعام إلّا بالنبات، والنباتُ لا يقوم إلّا بالماء، وقد أَنزل الماءَ، فكأنه أنزَلَها. وقيل: خَلَقَها في الجنَّة، ثم أَنْزَلَها. ﴿ثَمَٰنِيَةَ أَزْوَٰجٍ﴾: ذَكَراً وأُنثى من الإبلِ والبَقَر والضَّأنِ والمَعِز. والزوجُ: اسمٌ لواحدٍ معه آخر، فإذا انفرَدَ فهو فَرْد ووتْر، قال اللهُ تعالى: ﴿فَجَعَلَ مِنْهُ ٱلزَّوْجَيْنِ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰٓ﴾ [القيامة: ٣٩]. ﴿خَلْقًا مِّنۢ بَعْدِ خَلْقٍ﴾: حيواناً سويّاً، من بعدِ عظام مكسوَّةٍ لحماً، من بعدِ عظامٍ عارية، من بعد مُضَغ، من بعد عَلَق، من بَعْدِ نُطَف. والظُّلُمات الثلاث: البطنُ والرَّحِم والمشِيمَة. وقيل: الصُّلْب والرَّحِم والبطن. ﴿ذَٰلِكُمُ﴾ الذي هذه أفعالُه هو ﴿ٱللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ ٱلْمُلْكُ لَآ إِلَٰهَ

قولُه: (**فهو مِن التراخي في الحالِ والمنزِلةِ، لا مِن التراخي في الوجُود**)، قال صاحِبُ «الفرائِد»: أيُّ مانعٍ يمنعُ مِن أن يكونَ التَّراخي في الوجُود، لعلَّ خلقَ حواءَ مِن آدمَ بعدَ مُدَّة.

قُلت: المانِعُ جعلُ قولِه: ﴿ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ معطُوفًا على قولِه: ﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ﴾ عطفَ الجُملة على الجُملة، ولا شكَّ أنّ تشعيبَ الخلقِ الفائِتِ للحصرِ مِن آدمَ لم يكُن مقدَّمًا على خلقِ حواءَ مِن ضِلعِ آدم، ولهِذا لـمّا أرادَ ذلِكَ المعنى عدلَ مِن الظّاهِرِ وأوَّلهُ على وجهين: أحدهُما: قال: «وقِيل: ﴿ثُمَّ﴾ مُتعلِّقٌ بمعنى ﴿وَٰحِدَةٍ﴾»، أي: أنّها صِفةٌ لـ﴿نَّفْسٍ﴾ معطوفةٌ على ﴿وَٰحِدَةٍ﴾ على تأويل «وُحِّدت»، إذ لو قِيل: «وُحِّدت» بدلها لصحَّ على مِنوالِ «فأصَّدَّقَ وأكن»، وثانيهما: وقِيل: أخرجَ ذرِّيّة آدمَ مِن ظهرِهِ كالذَّرِّ ثمَّ خلق بعدها حَواء، فالمرادُ مِن قولِه: ﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ﴾ أخرجَ الذُّرِّيّة مِن ظهرِه، فيكونُ مِن عطفِ الجملةِ على الجملةِ على هذا التّأويل، و﴿ثُمَّ﴾ على حقيقتِها، ولا يخفى على ذي دُربةٍ بالأساليبِ أنّ التّأويلَ الأولَ أولى وأبعدُ مِن التَّعسُّف.

﴿إِلَّا هُوَ فَأَنَّىٰ تُصْرَفُونَ﴾ فكيفَ يُعدَلُ بكم عن عبادتِه إلى عبادةِ غيرِه؟

[﴿إِن تَكْفُرُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنكُمْ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ وَإِن تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُم مَّرْجِعُكُمْ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ ٧]

﴿فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنكُمْ﴾: عن إيمانِكم، وإنكم المُحتاجُون إليه؛ لاستِضْرارِكم بالكُفرِ واستنفاعِكم بالإيمان، ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾ رحمةً لهم؛ لأنه يُوقِعُهم في الهَلَكة. ﴿وَإِن تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ أي: يرضَ الشُّكرَ لكم؛ لأنه سببُ فوزِكم وفَلاحكم؛ فإذاً ما كَرِهَ كُفرَكم **ولا رَضِيَ شُكرَكم إلّا لكم ولصلاحِكم، لا لأنَّ منفعةً ترجع إليه؛** لأنه الغنيُّ الذي لا يجوزُ عليه الحاجة. **ولقد تمحَّلَ بعضُ الغُواةِ ليثبتَ لله تعالى ما نَفاه عن ذاته مِنَ الرِّضا لعباده الكُفر**، فقال: ....

قولُه: (**ولا رضيَ شكركُم إلا لكم ولِصلاحِكم، لا لأنَّ منفعةً ترجعُ إليه**)، هذا مِن التَّراكيبِ التي منعها صاحِبُ «المِفتاح»، قال: لا يجوزُ ما جاءَ إلا زَيدٌ لا عَمرو[1]، وقد أجبنا عنه مِرارًا.

قولُه: (**ولقد تمحَّلَ بعضُ الغواةِ ليثبتَ لله ما نفاهُ عن ذاتِهِ مِن الرِّضا لعِبادِهِ الكُفر**)، قال الإمامُ: احتجَّ الجبّائِيُّ بهذِهِ الآيةِ مِن وجهين: أحدهُما أنّ المُجبِرةَ يقولُون: الله تعالى خلقَ كفرَ العِباد، وإنَّه مِن جِهةِ أنه مِن خلقِه حقٌّ وصواب. فقال: لو كان الأمرُ كذلِكَ لكانَ قد رضِيَ الكفرَ مِن الوجهِ الذي خلقَه، وذلِكَ ضِدُّ الآية. والثّانِي: لو كان الكفرُ بقضاءِ الله لوجبَ علينا أن نرضى به؛ لأنَّ الرِّضا بقضاءِ الله واجِب، والرِّضا بالكفرِ كُفر. وأجابَ الأصحابُ مِن وجُوه:

أحدُها: أنّ عادةَ الله جارِيةٌ بتخصِيصِ لفظِ العِبادِ بالمؤمِنين، قال تعالى: ﴿وَعِبَادُ الرَّحْمَٰنِ

---

(١) «مفتاح العلوم» ص٢٩٣.

....

﴿ ٱلَّذِينَ يَمۡشُونَ عَلَى ٱلۡأَرۡضِ هَوۡنٗا ﴾ [الفرقان: ٦٣] وقال: ﴿ عَيۡنٗا يَشۡرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ ﴾ [الإنسان: ٦] وقال: ﴿ إِنَّ عِبَادِي لَيۡسَ لَكَ عَلَيۡهِمۡ سُلۡطَٰنٌ ﴾ [الحجر: ٤٢](١).

قلتُ: ويؤيِّدهُ ما روى محيي السُّنّةِ عن ابنِ عبّاسٍ والسُّدِّيّ: لا يرضى لعِبادهِ المؤمنينَ الكُفر، وهمُ الّذينَ قالَ الله تعالى فيهِم: ﴿ إِنَّ عِبَادِي لَيۡسَ لَكَ عَلَيۡهِمۡ سُلۡطَٰنٌ ﴾ فيكونُ عامًّا في اللّفظِ خاصًّا في المعنى(٢).

وثانيها: أنّ الكُفرَ بإرادةِ الله لا برِضاه؛ لأنَّ الرِّضا مِن الله عِبارةٌ عن المدحِ عليه والثّناءِ بفِعلِه.

وثالِثُها: أنّ الرِّضا عِبارةٌ عن تركِ اللّومِ والاعتِراضِ لا عن الإرادة. قال ابنُ دُرَيد:

رَضِيتُ قَسرًا وعلى القَسرِ رِضا ... مَن كان ذَا سُخطٍ على صَرفِ القَضا(٣)

وأقولُ ـ وبالله التَّوفيق ـ: اعلم أنّ قوله: ﴿ إِن تَكۡفُرُواْ ﴾ متّصِلٌ بقولِه: ﴿ وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَ ﴾ وهم قومٌ مخصوصُون، قال الواحِدي: إن تكفرُوا يا أهلَ مَكّة(٤)، وقد تقرَّرَ أنّ قولَه: ﴿ أَلَا هُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡغَفَّٰرُ ﴾ مقابلٌ لقولِه: ﴿ أَلَا لِلَّهِ ٱلدِّينُ ٱلۡخَالِصُ ﴾ وهو متضمِّنٌ لتهديدٍ عظيم، والمشارُ إليه بقولِه: ﴿ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمۡ ﴾ جميعُ ما سبقَ مِن إجْراءِ الأوصافِ على من وصفوهُ بها لا ينبغي ونسبوهُ إلى ما هو منزّهٌ عنه مِن اتِّخاذِ الأولياءِ والأولاد، يدلُّ عليه قولُه: ﴿ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ فَأَنَّىٰ تُصۡرَفُونَ ﴾، فيكونُ قولُه: ﴿ وَلَا يَرۡضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلۡكُفۡرَ ﴾ جُملةً مُستطردةً كالتَّتميم للشَّرطِ الأول، تعريضًا بِهم وبِكفرهِم، وهو مع الشَّرطِ كالمقابِلِ للشَّرطِ الثَّاني. المعنى: أنّهم ليسُوا مِن جُملةِ عِبادِهِ المرتضَينَ بل هم مِن الذينَ سخِطَ الله عليهم، فوِزانهُ وِزانُ قولِه: ﴿ وَقَالَ مُوسَىٰٓ إِن تَكۡفُرُوٓاْ أَنتُمۡ وَمَن فِي ٱلۡأَرۡضِ جَمِيعٗا فَإِنَّ ٱللَّهَ لَغَنِيٌّ حَمِيدٌ ﴾ [إبراهيم: ٨]، أي:

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٦: ٣٨٧).

(٢) «معالم التنزيل» (٧: ١٠٩).

(٣) انظر: «مقصورة ابن دريد» بشرح الخطيب التبريزي ص ١٩.

(٤) «التفسير الوسيط» للواحدي (٣: ٥٧٢).

....

غنِيٌّ عنكُم وعن شكرِكُم، حمِيدٌ ومستوجِبٌ للحمدِ لكثرةِ نِعَمِه، فإن لم تحمدوهُ أنتُم يحمدهُ غيركم ممَّن هو خيرٌ مِنكُم، كقولِه تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ۚ فَإِن يَكْفُرْ بِهَا هَٰٓؤُلَآءِ فَقَدْ وَكَّلْنَا بِهَا قَوْمًا لَّيْسُواْ بِهَا بِكَٰفِرِينَ﴾ [الأنعام: ٨٩] فإنّ المرادَ بـ﴿قومًا﴾: الأنبياءُ والصّحابة. وكقولِه: ﴿فَإِنِ ٱسْتَكْبَرُواْ فَٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ يُسَبِّحُونَ لَهُۥ بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَهُمْ لَا يَسْـَٔمُونَ﴾ [فصلت: ٣٨] كأنَّهُ قيل: وإن تكفرُوا فإنّي غنِيٌّ عنكُم وعن شكرِكُم؛ لأنَّ لي عِبادًا مُكرمين(١) ما أرضى أن ينزِلَ الكفرُ بساحتِهِم ويحلَّ قريبًا مِن دارِهِم، يشكرُونَ نِعمتي ولا يكفرُونها، ومع ذلِكَ إن تشكرُوا وترجِعُوا عمّا أنتُم فيه أرضَ الشُّكرَ لكُم وأُدخِلكم في زُمرةِ المرتضَينَ مِن عِبادي، فإنّي غفورٌ شكورٌ. وستقِفُ إن شاءَ الله في سُورة «الشُّورى» عند قولِه تعالى: ﴿ٱللَّهُ لَطِيفٌۢ بِعِبَادِهِۦ﴾ على كلامٍ في تخصيصِ لفظِ عِبادهِ بالمصطَفَين.

انظر أيُّها المتأمِّلُ النّاقِدُ البصِيرُ بينَ التّأويلينِ، واعجَب بحصى عقولِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ، واقطع بأنّهم هم المحدَّثُونَ الملهمُون، ومِن مِشكاةِ النُّبوةِ مقتبسُون، وعلى آثارِ السَّلفِ الصّالحِ مقتفُون، ولأمثالِهم هُداة، وإلى دِينِ الله دُعاة، أيُقال: غُواة، اللهمَّ غفرًا.

وقال صاحِبُ «الانتِصافِ»: إنَّ المصِرَّ على قلبِهِ رَيْن، وفي مِيزانِ نظرِهِ غَيْن، ولا يخفى أنّ وجود المشرُوطِ قبلَ الشَّرطِ ممتنِعٌ عقلًا ونقلًا، فإرادةُ الله الشُّكرَ مقدّمةٌ لوُجودهِ مِنهُم، فكيفَ يسوغُ حملُ الرِّضا على الإرادةِ وقد جُعِلَ في الآيةِ شَرطًا وجزاء، وجُعِلَ وقوعُ الشُّكرِ شَرطًا والرِّضا جزاء؟ فيلزمُ تقدُّمُ الشُّكرِ على الإرادة. والزَّمخشريُّ أحدُ من يقُول: إذا كان الجزاءُ ماضيًا محضًا لزِمتهُ الفاء، نحو: إن تُكرِمني فقد أكرمتُكَ قبل، وقد عَريت الآيةُ عن الحرفِ المذكورِ على أنه لا بُدَّ مِن تأويلٍ يُصحِّحُ الشَّرطيَّة، فإذا بطلَ حَملُ الرِّضا على الإرادة، وجبَ حملهُ على المُجازاةِ على الشُّكرِ بالكرامة، أي: وإن تشكروا يُجزِكُم عليه الجزاءَ المرضيَّ عنهُ، والمجازاةُ مُستقبَلةٌ بالنِّسبةِ إلى الشُّكر، ومِثلهُ: ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ﴾ أي: لا يُجازي عليه جزاءَ الراضي للمرضيِّ عليه، بل جزاءَ المغضُوبِ عليه(٢).

---

(١) في (ف) و(ح): «مكرمون»، بالرفع، والصوابُ ما أثبتناه، اسم «إنّ» مؤخَّر.
(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٤: ١١٥).

هذا مِنَ العامِّ الذي أُرِيدَ به الخاصُّ، وما أراد إلّا عبادةَ الذين عَناهم في قوله: ﴿إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ﴾ [الإسراء: ٦٥]، يريدُ: المعصُومين، كقوله تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾ [الإنسان: ٦]، تعالى اللهُ عمّا يقول الظالمون. وقُرئ: ﴿يَرْضَهُ﴾ بضمِّ الهاءِ بوصلٍ وبغير وصل، وبسُكونها.

قولُه: (هذا مِن العامِ الذي أُريد بهِ الخاص)، الرَّاغِبُ: العبدُ على ضربين: عبدٌ للإيجادِ والتَّسخيرِ، وذلِك يُطلقُ على كلِّ أحد، وإيّاه عنى بقولِه: ﴿إِن كُلُّ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِى ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا﴾ [مريم: ٩٣]. وعبدٌ على طريقِ التَّخصيص، وذلِك قولُه: ﴿إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ﴾ [الحجر: ٤٢] وقولُه: ﴿وَعِبَادُ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى ٱلْأَرْضِ هَوْنًا﴾ [الفرقان: ٦٣] فعلى هذا يصِحُّ إن قال: فلانٌ ليسَ عبدًا لله، وإنَّه عبدُ الهوى وعبدُ الشَّهوة، ومنهُ الحديثُ: «تَعِسَ عبدُ الدينار، وتَعِسَ عبدُ الدِّرهم، وتَعِسَ عبدُ الخَميصَة»[١]. وقال: تخصيصُ إضافةِ العبدِ إلى الله في كثيرٍ مِن المواضِع تنبيهٌ على مدحِهِ في كونِه مُطيعًا له مُنصرِفًا عن أمرِه، وأنَّه غير مُعرِّج على غيرِه، ثُمَّ أضافهُ بنُونِ المُلوكيّةِ مُبالغةً في الاختِصاصِ، وكلُّ إضافةٍ إلى الله تعالى بهذا الوجهِ فلِلمُبالغةِ[٢].

قولُه: (وقُرِئَ ﴿يَرْضَهُ لَكُمْ﴾[٣] بضمِّ الهاءِ بوصلٍ)[٤]، قال القاضِي: قرأهُ ابنُ كثيرٍ ونافِعٌ في رِواية، وأبو عَمرٍو والكِسائيُّ بإشباعِ ضمّةِ الهاء، وعن أبي عمرٍو ويعقُوبَ إسكانُها وهو لغةٌ فيها[٥]. وقال الواحِديُّ: مِنهم من أشبعَ الهاءَ حتَّى ألحقَ بها واوًا؛ لأنَّ ما قبلها مُتحرِّكةٌ فصارَ بمنزِلةِ ضربهُ وله[٦]، ومِنهُم من حرَّكَ الهاءَ ولم يُلحِق بالواو؛ لأنَّ أصلهُ:

---

(١) أخرجه البخاري (٢٨٨٧).

(٢) «مفردات القرآن»، ص٥٤٢.

(٣) كذا في الأصول الخطية، وكذا هو في نصِّ «الكشاف» من (ط)، لكن لفظة «لكم» لم ترد في الأصل الخطي من «الكشاف» ولا في المطبوع.

(٤) ولتمام الفائدة انظر: «حجّة القراءات» ص١٦٦.

(٥) «أنوار التنزيل» (٥: ٣٧).

(٦) لم أجده في مَظِنّته من «التفسير الوسيط» للواحدي (٣: ٥٧٢).

[﴿وَإِذَا مَسَّ ٱلْإِنسَٰنَ ضُرٌّ دَعَا رَبَّهُۥ مُنِيبًا إِلَيْهِ ثُمَّ إِذَا خَوَّلَهُۥ نِعْمَةً مِّنْهُ نَسِىَ مَا كَانَ يَدْعُوٓا۟ إِلَيْهِ مِن قَبْلُ وَجَعَلَ لِلَّهِ أَندَادًا لِّيُضِلَّ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا ۖ إِنَّكَ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلنَّارِ﴾ ٨]

﴿خَوَّلَهُۥ﴾: أعطاه. قال أبو النَّجم:

أَعْطى فلم يَبْخَلْ ولم يُبَخَّلِ كُومَ الذُّرَى مِنْ خَوَلِ المُخَوَّلِ

وفي حقيقته وَجْهان؛ أحدُهما: جَعَلَه **خائلَ** مالٍ، من قولهم: هو خائلُ مالٍ، وخالُ

يَرضَاه، والألِفُ المحذوفةُ للجزمِ ليسَ يلزمُ حذفُها فكانت كالباقيةِ ومع بقاءِ الألِفِ لا يجوزُ إثباتُ الواو.

قولُه: (**أعطى فلم يبخل**)، البيت(١). قبلهُ في «المطلع»:

الحَمدُ لله الوهُوبِ المُجزِلِ

ناقةٌ كَوماء: عظيمةُ السَّنام. والمخوِّل: هو الله، يُقال: خوَّلهُ الله الشيء، أي: ملَّكهُ إيّاه. وقولُه: «ولم يبخل» تأكيد، يُقال: أبخلتُه، إذا وجدتهُ بخيلا، وبخَّلتُه، نسبته إلى البُخل، و«مِن خَوَل» أي: مِن مال، وقيل: ما أعطى الله الإنسانَ مِن العبيدِ والنَّعم.

قولُه: (**خائِل**) قال الجوهرِي: قد خُلتُ المالَ أخولُه، إذا أحسنتَ القيامَ عليه. يُقال: هو خالُ مالٍ وخائِلٌ وخوليُّ مال، أي: حسنُ القيامِ عليه. والتَّخوُّل: التعهُّد. وفي الحديثِ: «كانَ النَّبيُّ ﷺ يتخولنا بالموعِظةِ مخافةَ السَّآمة».

النِّهايـة: قال أبو عمرٍو: الصَّوابُ أنـه كان يتخولُنا بالحال، أي: يطلبُ الحالَ التي ينشطُونَ فِيها للموعِظةِ فَيُعطيهِم فيها ولا يُكثِرُ عليهم فيملُّوا. وقـال في «الفائِق»: ورُويَ «يتخَـونُهُم»، أي: يتعَهَّدهُم. وقيـلَ: يتخَوَّلُـهم، أي: يتأمَّـلُ حالاتِهم التي ينشطُونَ فيهـا للموعِظة.

---

(١) سبق تخريجه.

مالٍ: إذا كان متعهِّداً له حَسَنَ القيام به، ومنه ما رُوي عن رسولِ الله ﷺ: أنه كان يتخوَّلُ أصحابَه بالموعظة. والثاني: جَعَلَه يَخُول مِن خالَ يَخُول؛ إذا اختالَ وافتَخر، وفي معناه قولُ العرب:

إنَّ الْغَنِيَّ طَوِيلُ الذَّيْلِ مَيَّاسُ

﴿مَا كَانَ يَدْعُوٓاْ إِلَيْهِ﴾ أي: نَسي الضرَّ الذي كان يدعُو اللهَ إلى كَشْفِه. وقيل: نَسي ربَّه الذي كان يتضرَّع إليه ويَبتهلُ إليه، و﴿مَا﴾ **بمعنى «مَن»، كقوله تعالى:** ﴿وَمَا خَلَقَ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰٓ﴾ [الليل: ٣]. **وقُرِئ:** ﴿لِّيُضِلَّ﴾ بفتحِ الياء وضمِّها، بمعنى: أنّ نتيجةَ جَعْلِه لله

روينا عن البُخاريِّ ومُسلِم والتِّرمِذيّ، عن عبدِ الله «كانَ رسولُ الله ﷺ يتخوَّلُنا بالموعِظةِ مخافةَ السَّآمةِ علينا»[1]، في اختِلاف، ولم يختلِفُوا في أنه «يتخولُنا»، بالخاءِ المُعجمة.

قولُه: (مَيّاس)، الجوهرِيّ: المَيس: التَّبختُر. وقد ماسَ يميسُ ميسًا وميَسانًا فهو ميّاس. وتميَّسَ مِثلُه.

قولُه: (و﴿ما﴾ **بمعنى «مَن» كقولِه:** ﴿وَمَا خَلَقَ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰٓ﴾ [الليل: ٣])، وعن بعضِهم: في هذا الوجهِ تكلُّف؛ لأنه لا يُقال: دعا إليه بمعنى دعاه، كذلِكَ «مَا» بمعنى «مَن» لا حاجةَ إليه.

قُلت: لا يقولُ هذا مَن ذاقَ حُسنَ موقِع «مَا» في موقِع «مَن» لإرادةِ الوصفيّةِ باقتِضاءِ المقام، ولُطفَ محَلِّ تضمينِ ﴿دعَا﴾ معنى «تضرَّعَ وابتَهل»، كأنَّهُ نسيَ الكاشِفَ لضرِّ المضطرِّين، والسَّميعَ لدُعاءِ المُضطهدين، والعليمَ بأحوالِ الملهُوفين، الذي كان يتضرَّعُ إليه هذا الفخورُ المُختال، ويبتهِلُ إليه هذا المتكبِّرُ الميَّاس، كقولِه تعالى: ﴿وَمَا خَلَقَ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰٓ﴾ [الليل: ٣] أي: القادرُ العظيمُ القُدرةِ الذي قدرَ على خلقِ الذَّكرِ والأنثى.

قولُه: (وقُرِئَ: ﴿لِّيُضِلَّ﴾) ابنُ كثيرٍ وأبو عمرٍو: بفتحِ الياء، والباقُونَ: بضمِّها[2].

---

(١) أخرجه البخاري (٦٨) ومسلم (٢٨٢١) والترمذي (٢٨٥٥) من حديثِ ابن مسعود رضي الله عنه.

(٢) انظر: «حجّة القراءات»، ص٦١٩.

أنداداً ضلالُه عن سبيلِ الله، أو إضلاله. **والنتيجةُ قد تكونُ غَرضاً في الفِعل، وقد تكون غيرَ غرض.** وقولُه: ﴿تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ﴾ مِن باب الخِذْلان والتَّخْلية، كأنه قيلَ له: إذْ قد أبَيْتَ قَبُولَ ما أُمِرتَ به من الإيمان والطاعة، فمن حقِّك أن لا تؤمرَ به بعدَ ذلك، وتُؤمر بتَرْكِه؛ مبالغةً في خذلانه وتَخْليتِه وشأنَه؛ لأنه لا مُبالغةَ في الخِذْلان أشدُّ مِنْ أن يُبْعَثَ على عكسِ ما أُمر به، ونظيرُه في المعنى قولُه: ﴿مَتَٰعٌ قَلِيلٌ ثُمَّ مَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ﴾ [آل عمران: ١٩٧].

[﴿أَمَّنْ هُوَ قَٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ سَاجِدًا وَقَآئِمًا يَحْذَرُ ٱلْآخِرَةَ وَيَرْجُوا۟ رَحْمَةَ رَبِّهِۦ ۗ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۗ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ ٩]

قُرِئ: (أَمَنْ هو قانتٌ) بالتخفيفِ على إدخال همزة الاستفهام على «مَن»، وبالتشديدِ على إدخالِ «أمْ» عليه. **و«مَن» مبتدأٌ خبرُه محذوف، تقديرُه: أمَّن هو قانتٌ كغيره**، وإنما حُذف؛ لدلالة الكلامِ عليه؛ وهو جَرْيُ ذِكْرِ الكافر قبْلَه، وقولُه بعده:

قولُه: (**والنَّتيجةُ قد تكونُ غرضًا في الفِعلِ وقد تكونُ غير غرض**)، أي: اللَّامُ في ﴿لِّيُضِلَّ﴾ كاللَّامِ في قولِه ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨].

قولُه: (**قُرِئَ: «أَمَنْ هو قانِتٌ» بالتَّخفيف**)، نافِعٌ وحمزة[1]، والباقونَ: بالتَّشديد.

قولُه: (**و«مَن» مبتدأٌ خبرهُ محذوفٌ، تقديرُه: أمَّن هو قانِتٌ كغيرِه**)، هذا على التَّقديرين، أمّا على التَّخفيفِ فيُقال: أمن هو قانِتٌ كغيرِه، وعلى التَّشديد «أم» مُنقطِعة، والتَّقدير: بل أم مَن هو قانِتٌ كغيرِه، فعلى التَّقديرين لا بدَّ مِن الخبر، وهذا مأخوذٌ مِن قولِ الزَّجّاج: أم مَن هو قانِتٌ كهذا الذي ذكرناهُ مِمَّن جعلَ لهُ نِدًّا. وقيل: أمَّن هو قانِتٌ كغيرِه، أي: أمَّن هو مُطِيعٌ كمن هو عَاص[2].

---

(١) والمعنى على النداء، فيكون معناه: «يا مَن هو قانتٌ»، والعربُ تنادي بالألفِ كما تنادي بالياء. انظر: «حجّة القراءات» ص٦٢٠-٦٢١.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٣٤٧).

﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾. وقيل: معناه: أَمَنْ هو قانتٌ أفضلُ أمْ مَن هو كافر؟ و: أهذا أفضلُ أمْ مَنْ هو قانتٌ؟ على الاستفهامِ المتَّصل. والقانتُ: القائمُ بما يجبُ عليه مِنَ الطاعة، ومنه قولُه عليه السلام: «**أفضلُ الصلاةِ طُولُ القُنوت**»؛ وهو

وقلتُ: مرادُ الزَّجّاج بالعاصِي هو الذي ذكرهُ قبلُ في تقدِيرِ المتَّصِلةِ: مَن جعلَ لهُ نِدًّا، وفيه إشارةٌ إلى أنّ المُضربَ عنه بـ«بل» الكلامُ المذكورُ فيه ﴿وَجَعَلَ لِلَّهِ أَندَادًا لِّيُضِلَّ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ وهو الآيةُ السَّابِقة، أي: دع ذلِكَ الذَّمَّ وسَلهُم: أَمَّن هو مطيعٌ كمَن هو عاص؟ وهو مِن بابِ إرخاءِ العِنان.

قولُه: (**وقيل: معناهُ: أَمَن هو قانِت**)، هذا على أن تكونَ الهمزةُ و«أم» مُعادِلتينِ، ولا بدَّ مِن تقديرِ إحدى المعادِلتينِ، فعلى التَّخفيفِ الاستِفهامُ مذكورٌ فيقدَّرُ «أم» المعادِلة، وإليه الإشارةُ بقولِه: «أَمَّن هو قانتٌ أفضلُ أمَّن هو كافِر؟»، وعلى التَّشديدِ «أم» مذكورةٌ فيقدَّرُ. ونظيرُهُ، أي: نظيرُ قولِه: ﴿قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا إِنَّكَ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلنَّارِ﴾[1] فتقدَّرُ الهمزةُ، وإليه الإشارةُ بقولِه: «أهذا أفضلُ أم من هو قانِت؟». هذا مأخوذٌ مِن قولِ أبي عليٍّ[2]: ومن قرأ «أَمَنْ» فإنّ الجملةَ التي عادلتها «أم» قد حذِفت، المعنى: الجاحِدُ الكافِرُ بربِّهِ خيرٌ أَمَن هو قانِت؟ و«مَن» موصُولة، ودلَّ على الجملةِ المحذُوفةِ المعادِلةِ لـ«أم» ما جاءَ بعدهُ مِن قولِه: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ لأنَّ التَّسويةَ لا تكونَ إلا بينَ اثنين، ومِثلُ هذا الحذفِ قولُه تعالى: ﴿مَالِىَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ أَمْ كَانَ مِنَ ٱلْغَآئِبِينَ﴾ [النمل: ٢٠] فجمعَ بينَ قولِ أبي عليٍّ والزَّجّاج.

قولُه: (**أفضلُ الصَّلاةِ طولُ القنُوت**)، الحديثُ مِن رِوايةِ مُسلِمٍ عن جابرٍ: «أفضلُ الصّلاةِ طولُ القنُوت»[3]. ومِن رِوايةِ الترمذيِّ عنه أيضًا: «قيل: يا رسولَ الله أيُّ الصَّلاةِ أفضل؟ فقال: طولُ القنُوت»[4].

---

(١) من قوله: «فيقدَّرُ. ونظيرُهُ، أي: نظيرُ قولِه» إلى هنا، سقط من (ح).

(٢) يعني الفارسي. وانظر كلامَه في «الحجّةِ للقراءِ السبعة» (٣: ٣٣٩).

(٣) أخرجه مسلم (٧٥٦).

(٤) أخرجه الترمذي (٣٨٧) وابن ماجه (١٤٢١) وغيرهما، وانظر تمام تخريجه في «مسند أحمد» (١٣٤٦٨).

القيامُ فيها، ومنه: القنوتُ في الوتر؛ لأنه دعاءُ المصلِّي قائماً. ﴿سَاجِدًا﴾: حال. وقُرئ: (ساجدٌ وقائمٌ) على أنه خَبَرٌ بعد خَبر، والواوُ للجمع بين الصفتَيْن. وقُرئ: (ويَحذرُ عَذابَ الآخرة). وأراد بـ﴿ٱلَّذِينَ يَعۡلَمُونَ﴾: **العامِلين** من عُلماء الدِّيانة، كأنه جَعل مَن لا يَعمل غيرَ عالِمٍ. وفيه ازدراءٌ عظيم بالذين يَقتنُون العلوم، ثم لا يَقنِتُون، ويَفْتَنُّون فيها، ثم يُفْتَنُون بالدنيا، فهم عند الله جَهَلة؛ حيثُ جَعل القانِتين هم العلماءَ، ويجوزُ أن يَـرِدَ على سبيلِ التشبيه، أي: كما لا يَستوي العالمون والجاهِلون، كذلكَ لا يَستوي القانِتون والعاصُون. وقيل: نَزلتْ في عمّارِ بن ياسرٍ وأبي حُذيفة بنِ المُغيرة المخزوميِّ.

النِّهايـة: القنوتُ يَـرِدُ لمعانٍ مُتعدِّدةٍ كالطَّاعةِ والخشُوعِ والصَّلاةِ والدُّعاءِ والعبادةِ والقيامِ والسُّكوت، فيصرفُ في كلِّ واحدٍ مِن هذهِ المعاني إلى ما يحتمِلهُ لفظُ الحديثِ الوارِدِ فيه.

قولُه: (**وأرادَ بـ﴿ٱلَّذِينَ يَعۡلَمُونَ﴾: العاملين**)، متَّصِلٌ بقولِه: «وقِيل: معناهُ أمَّن هو قانِتٌ»، أي: قال القائِلُ: معناهُ كذا، وأرادَ بالذين يعلمُونَ العامِلين، فيكونُ ﴿ٱلَّذِينَ يَعۡلَمُونَ﴾ وصفًا للمظهرِ موضِع الضَّميرِ للإشعارِ بالعِلِّية، ويفهمُ مِنهُ أنَّ غير العالمينَ الجاهِلون، وإليه أومأ بقولِه: «فهُم عند الله جهلة»، حيثُ جعل القانِتينَ هم العلماء، كأنَّهُ قيل: أمَّن هو قانِتٌ أفضلُ أمَّن هو غير قانِت؟ وهل يستوِيان، أي: بينهما بَونٌ بعيد، فالجملةُ الثّانيةُ بيانٌ للفرق، ولهذا قال: «فيه ازدِراءٌ عظيمٌ بالَّذينَ يقتنونَ العُلومَ ثمَّ لا يقنتون»، وأمَّا قولُه: «ويجوزُ أن يَرِدَ على سبيلِ التَّشبيه» فهو عطفٌ على قولِه: «وأراد بالذينَ يعلمُونَ: العاملين»، أي: دلَّ على المحذُوفِ جريُ ذِكرِ الكافرِ قبلهُ وجريُ قولِه: ﴿قُلۡ هَلۡ يَسۡتَوِي ٱلَّذِينَ يَعۡلَمُونَ﴾: بعده، وأرادَ بالذين يعلمونَ العامِلين[1]؛ لأنه كالتَّقديرِ لقولِه: ﴿أَمَّنۡ هُوَ قَٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيۡلِ﴾ لأنَّ العالِـمَ الحقيقيَّ هو العامل. ويجوزُ أن يُردَّ على سبيلِ التَّشبيهِ فيكونَ القانِتُ غيرًا والعالِـمُ غيرًا.

---

(١) من قوله: «أي: دلَّ على المحذوف» إلى هنا سقط من (ح).

وعن الحَسن: أنه سُئل عن رَجلٍ يَتهادى في المعاصي ويرجُو، فقال: هذا تمنٍّ، وإنما الرجاءُ قولُه، فتَلا هذه الآيةَ. وقُرئ: (إنما يذَّكَّر) بالإدغام.

[﴿قُلۡ يَٰعِبَادِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمۡۚ لِلَّذِينَ أَحۡسَنُواْ فِي هَٰذِهِ ٱلدُّنۡيَا حَسَنَةٞۗ وَأَرۡضُ ٱللَّهِ وَٰسِعَةٌۗ إِنَّمَا يُوَفَّى ٱلصَّٰبِرُونَ أَجۡرَهُم بِغَيۡرِ حِسَابٖ﴾ ١٠]

﴿فِي هَٰذِهِ ٱلدُّنۡيَا﴾ متعلِّقٌ بـ ﴿أَحۡسَنُواْ﴾ لا بـ ﴿حَسَنَةٞۗ﴾، معناه: الذين أحسَنوا في هذه الدنيا فلهم حَسَنةٌ في الآخرة؛ وهي دخولُ الجنَّة، أي: حَسنةٌ غيرُ مُكْتَنَهةٍ بالوَصْف. وقد علَّقه السُّدِّيُّ بـ ﴿حَسَنَةٞۗ﴾، ففسَّر الحسنةَ بالصحّةِ والعافية. فإن قلتَ: إذا عُلِّق الظَّرفُ بـ ﴿أَحۡسَنُواْ﴾ فإعرابُه ظاهر، فما معنى تعليقِه بـ ﴿حَسَنَةٞۗ﴾، ولا يصحُّ أن يقعَ صفةً لها؛ لتقدُّمِه؟ قلتُ: هو صفةٌ لها إذا تأخَّر، فإذا تقدَّم كان بَياناً لمكانها، **فلم يُخِلَّ التقدُّم بالتعلُّق**، وإن لم يكن التعلُّقُ وصفاً. ....

قولُه: (**وعنِ الحسنِ: أنه سُئِلَ عن رجلٍ يتهادى في المعاصِي ويرجو، فقال: هذا تمنٍّ، وإنَّما الرجاءُ هذهِ**[1] **الآية**)، ﴿أَمَّنۡ هُوَ قَٰنِتٌ﴾ الآية. **الانتِصافُ**: كلامُ الحسنِ صحيحٌ أرادَ بِهِ الزَّمخشريُّ باطِلًا، فمرادُ الحسنِ أنّ حقَّ المُصرِّ أن يغلِبَ خوفهُ رجاءَهُ، ولم يُرِد إقناطهُ مِن رحمةِ الله، ويظهرُ مِن حالِ الزَّمخشريِّ واعتِقادِهِ أنّ هذا العاصِي لا يدخلُ الجنّةَ فلا وجهَ لرجائِه، فأوردَ قولَ الحسنِ رمزًا لهذهِ العقيدة، فلا ينفعُ القانِتَ قُنوتهُ إذا أودى بهِ قُنوطُه، يريدُ: ﴿لَا يَاْيۡـَٔسُ مِن رَّوۡحِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡقَوۡمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾ [يوسف: ٨٧][2].

قولُه: (**فلم يُخِلَّ التّقدُّمُ بالتَّعلُّق**)، يعنِي: ﴿حَسَنَةٞۗ﴾ مُبتدأ، والخبر ﴿لِلَّذِينَ أَحۡسَنُواْ فِي هَٰذِهِ ٱلدُّنۡيَا﴾ متعلِّقٌ بـ ﴿حَسَنَةٞۗ﴾ ولو كان مُتأخِّرًا عنها لكانَ وصفا، وحينَ تَقدَّمَ كان بيانًا لمكانِها؛ لأنَّ التَّقدُّمَ لم يُخِلَّ بالتَعلُّق، كما أنّ الجملةَ إذا كانت صِفةً لنكِرةٍ ـ وهي إمَّا فاعِلٌ أو مفعول ـ فإذا تقدَّمت صارت حالًا، وهذهِ وإن لم تكن وصفًا لتقدُّمِها، ولا حالًا

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفيه اختلافٌ عما في «الكشاف»، ولعله من باب الاختصار.

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٤: ١١٧).

ومعنى «أرضُ الله واسعة»: أنْ لا عذرَ للمفرِّطين في الإحسانِ البتَّة؛ حتى إنِ اعتلُّوا

لفُقدانِ العامِل، لم يُخِلَّ التَّقدُّمُ بتعلُّقِها بالحسنةِ فيكونُ بيانًا لمكانِها أي: مكانَ الحسنةِ على نحوِ ﴿وَكَانُواْ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ﴾ [يوسف: ٢٠] كأنَّ قائِلًا لـمّا سمِعَ ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُواْ فِي هَٰذِهِ ٱلدُّنْيَا حَسَنَةٌ﴾ سأل: أينَ هي؟ قيلَ: في هذهِ الدُّنيا.

قولُه: (ومعنى «أرضُ الله واسِعة»)، المبتدأُ، والخبر: «أن لا عُذر»، و«حتَّى» غايةُ «أن لا عُذر»، وهي التي تدخلُ على الجُملةِ، والجملةُ هي الشَّرطيّة، أعني: «إنِ اعتلُّوا» مع جزائِهِ، وهو «قيلَ لهم: فإنّ أرضَ الله واسِعةٌ» إلى آخرِه.

فإن قُلت: مِن أينَ أفاد ﴿أَرْضُ ٱللَّهِ وَٰسِعَةٌ﴾ هذهِ المعانِي المتكاثِرة؟ قلتُ: مِن حيثُ اتِّصالُه بالكلامِ السَّابِق، وذلِكَ أنّ جُملةَ قوله: ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُواْ فِي هَٰذِهِ ٱلدُّنْيَا حَسَنَةٌ﴾ مع ما اتَّصلَ بهِ مِن قولِه: ﴿أَرْضُ ٱللَّهِ وَٰسِعَةٌ﴾ مُستأنفةٌ تعليلٌ للأمرِ بالتَّقوى، إنَّما قُيّدَ الفِعلُ بالظَّرفِ وهو ﴿فِي هَٰذِهِ ٱلدُّنْيَا﴾ للإشعارِ بأنَّ الدُّنيا مكانُ الإحسانِ ومزرعةٌ لحرثِ الآخِرة، فأُريدَ تتمِيمُ ذلِكَ المعنى فقِيلَ: ﴿أَرْضُ ٱللَّهِ وَٰسِعَةٌ﴾ لئلَّا يعتذِرَ العامِلُ لتفريطِهِ في الأعمالِ بالِاعتِلالِ بالأوطان، وأنَّه لم يكُن مُتمكِّنًا مِن التَّوفُّرِ على الإحسانِ في أرضِهِ كأنَّه قيلَ لهم: اتَّقوا ربَّكم فِيما تأتونَ بهِ وتذرُونَ، وتيقَّنوا بحصُولِ أمرين: جزاءِ الإحسانِ وفُسحةِ المكانِ فتهاجِرُوا وتحوَّلوا إن لم تتمكَّنوا مِن التَّقوى في أرضِكم، ثمَّ اتَّجهَ لهم أن يسألُوا ويقولوا: فماذا يكونُ بعدَ تِلكَ الحسنةِ لنا مِن الأجرِ حينئِذ؟ فأُجيبوا ﴿إِنَّمَا يُوَفَّى ٱلصَّٰبِرُونَ أَجْرَهُم بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ يعني: أنَّ الله تعالى وفَّى أجرَ مَن سبقَ عليكم مِن الأنبياءِ والصَّالحينَ بصبرِهِم على مُهاجرتِهم إلى غيرِ بلادِهِم ليزدادُوا إحسانًا إلى إحسانِهم وطاعةً إلى طاعتِهم، فلكمُ الأجرُ وتوفِيتهُ إذا اقتفيتُم أثرهُم واقتديتُم بهُداهُم، هذا التَّأويلُ إنَّما يحسنُ إذا عُلِّقَ الظَّرفُ بـ﴿أَحْسَنُواْ﴾ لا بـ ﴿حَسَنَةٌ﴾ ومِن ثمَّ كان الوجهُ الثَّانِي مرجوحًا لا لما قالهُ مكِّي[1]، والأولُ أحسنُ؛ لأنَّ الدُّنيا ليست بدارِ جزاء[2]؛ لأنَّ المعنى حينئِذ: لهم في هذهِ الدُّنيا الصِّحَّةُ والعافِية، وفي الآخِرةِ يوفَّونَ أجورهُم كامِلة. وعلى الأولِ المعنى: أنّ لهم وراءَ دُخولِ الجنَّةِ ما لا عينٌ رأت

---

(١) انظر: «مشكل إعراب القرآن» (٢: ٦٣١).

(٢) من قوله: «مرجوحاً لا لما قاله» إلى هنا، سقط من (ح).

بأوطانهم وبلادِهم، وأنهم لا يتمكَّنون فيها من التوفُّر على الإحسان، وصَرْفِ الهِمَم إليه قيل لهم: فإنَّ أرضَ اللـهِ واسعةٌ وبلادَه كثيرة، فلا تجثموا مع العَجْز، وتحوَّلوا إلى بلادٍ أُخَر، واقتدُوا بالأنبياءِ والصالحين في مُهاجَرتِهم إلى غيرِ بلادهم؛ ليَزْدادُوا إحساناً إلى إحسانِهم وطاعةً إلى طاعتهم. وقيل: هو للذين كانوا في بَلَدِ المشركين فأُمِروا بالمُهاجرة عنه، كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ ٱللَّهِ وَٰسِعَةً فَتُهَاجِرُواْ فِيهَا﴾ [النساء: ٩٧]. وقيل: هي أرضُ الجنَّة. و﴿ٱلصَّٰبِرُونَ﴾: الذين صَبَرُوا على مُفارقةِ أوطانهم وعَشائرِهم، وعلى غيرِها؛ مِن تجرُّع الغُصَص، واحتمالِ البَلايا في طاعةِ الله وازديادِ الخير. ﴿بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾: لا يُحاسَبون عليه. وقيل: بغيرِ مِكْيال وغيرِ مِيزانٍ يُغرف لهم غَرْفاً، وهو تمثيلٌ للتكثير. وعن ابنِ عبّاسٍ رضي الله عنهما: **لا يَهتدي إليه حِسابُ الحُسَّاب** ولا يُعرف. وعن النبيِّ ﷺ: «يَنصبُ اللهُ الموازينَ يومَ القيامة، فيُؤتى بأهلِ الصلاة فيُوفَّون أُجورَهم بالموازين،

ولا أُذنٌ سمِعت، فوضعَ ﴿ٱلصَّٰبِرُونَ﴾ موضِعَ الضَّميرِ للغلبة، وهاهُنا أيضًا نُكتةٌ سريَّةٌ وهي أنّ اسمَ الإشارةِ في قولِه: ﴿فِي هَٰذِهِ ٱلدُّنْيَا﴾ كما هو في قولِه:

هذا أبو الصَّقرِ فردًا في محاسِنِه(١)

لا كما في قولِه: ﴿وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا لَعِبٌ وَلَهْوٌ﴾ للإشعارِ بأنَّ الدّارَ الدُّنيا نِعمَ الدّارُ إن جُعِلت مكانًا للعملِ وحَرثًا للآخِرة.

قولُه: (**لا يَهتدي إليه حِسابُ الحُسّاب**)، مِثالٌ لقولِه: «لا يحاسَبونَ عليه»، أي: لا حِسابَ ولا اهتِداءَ إليه. وقولُه: «وعنِ النَّبيِّ ﷺ: ينصِبُ اللهُ الموازِينَ» الحدِيثَ(٢): مِثالٌ لقولِه: «بِغيرِ مِكيالٍ وغيرِ ميزانٍ»، فإنّه لمَّا قال أولًا: «يُغرَفُ لهم غرفًا» جاء بقوله: «ويصبُّ عليهم الأجر صبًّا»، فتطابقا. وحاصِلُ معنى الآية: ما يوفَّى الصّابِرونَ أجرهُم إلا بغيرِ حِسابٍ؛ لأنَّ الحصرَ في ﴿إِنَّمَا﴾ هو في القيْدِ الأخِيرِ؛ لأنَّه فرَّغَ ﴿مَا﴾ و﴿إِلَّا﴾ وفيه معنيان: أحدهُما: أنّ

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) ذكره الزيلعيُّ في «تخريج أحاديث الكشاف» (٣: ٢٠٠) وعزاه للطبراني في «معجمه» بلفظ: «فيَنصبون للحساب»، ولم أهتدِ إليه في ثلاثة معاجم الطبراني.

ويؤتى بأهلِ الصَّدقة فيُوفَّون أجورَهم بالموازين، ويؤتى بأهلِ الحجِّ فيوفَّون أُجورَهم بالموازينِ، ويؤتى بأهل البَلاء فلا يُنصَبُ لهم ميزانٌ ولا يُنشَرُ لهم دِيوان، ويُصَبُّ عليهم الأجْرُ صبّاً، قال اللهُ تعالى: ﴿إِنَّمَا يُوَفَّى ٱلصَّٰبِرُونَ أَجْرَهُم بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾، حتى يتمنّى أهلُ العافيةِ في الدنيا أنَّ أجسادَهم تُقرَضُ بالمقاريضِ ممّا يَذهبُ به أهلُ البلاء من الفَضْل».

[﴿قُلْ إِنِّيٓ أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ ٱللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ ٱلدِّينَ * وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ ٱلْمُسْلِمِينَ * قُلْ إِنِّيٓ أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ * قُلِ ٱللَّهَ أَعْبُدُ مُخْلِصًا لَّهُۥ دِينِي * فَٱعْبُدُواْ مَا شِئْتُم مِّن دُونِهِۦۗ قُلْ إِنَّ ٱلْخَٰسِرِينَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمْ وَأَهْلِيهِمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِۗ أَلَا ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْخُسْرَانُ ٱلْمُبِينُ﴾ ١١-١٥]

﴿قُلْ إِنِّيٓ أُمِرْتُ﴾ بإخلاصِ الدِّين ﴿وَأُمِرْتُ﴾ بذلك ﴿لِـ﴾ أجل أن ﴿أَكُونَ أَوَّلَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ أي: مُقدَّمَهم وسابقَهم في الدُّنيا والآخرة، ولمعنى: أنَّ الإخلاص له السُّبْقةُ في الدِّين، فمَن أخلَصَ كانَ سابقاً. فإن قلتَ: كيف عُطِفَ ﴿أُمِرْتُ﴾ على ﴿أُمِرْتُ﴾ وهما واحدٌ؟ قلتُ: ليسا بواحد؛ لاختلافِ جهتَيْهما؛ **وذلك أنَّ الأمرَ بالإخلاصِ وتكليفَه شيء**، والأمرَ به لِيُحرِزَ القائمُ به قَصَبَ السَّبق في الدِّين شيء، وإذا اختلفَ

حُكمَ الغيرِ بخِلافِه، وعليه ظاهِرُ الحديثِ الذي أوردهُ. المعنى: من جمعَ بينَ الصَّبرِ والصَّلاةِ والصَّدقةِ والحجِّ لا يكونُ أجرهُ كأجرِ من أفردَ تِلك الطّاعات؛ لأنَّ ذلِكَ الصَّبرَ لا يُعتدُّ بِهِ إذا أتى بِهِ مُفردًا. والثّاني: أن لا يكونَ أجرُ صبرِ هؤُلاءِ كأجرِ صلاتِهم وصدقتِهم وحجِّهم، فالمرادُ بأجرِهم على الأولِ ما يُنسبُ إليهم، وعلى الثَّانِي أجرُ صبرِهم، ودِلالةُ الآيةِ على معنى الحديثِ مِن حيثُ تخصيصُ وصفِ الصَّابرين وترتُّبُ الثَّوابِ عليه نحو: «في سائمةِ الغنمِ زكاة»[1] ودِلالتُها على المعنى الثّاني مِن أداةِ الحصر، والله أعلم.

قولُه: (**وذلِكَ أنّ الأمرَ بالإخلاصِ وتكلِيفَه شيء**)، يعني: إذا كُرِّرَ المعنى لِيُناطَ بِهِ معنًى زائِدٌ كان المجموعُ غير المُفرد، فالتَّقدِير: أُمِرتُ بإخلاصِ الدِّينِ وأُمِرتُ بذلِك؛ لأن أكونَ

---

(١) سبق تخريجه.

وَجْها الشيءِ وصِفَتاه تَنزَّلَ بذلك منزلةَ شيئَيْن مختلفين، ولك أن تجعلَ اللامَ مَزِيدةً مِثْلَها في: أردتُ لأنْ أفعلَ، ولا تُزادُ إلّا مع «أنْ» خاصّةً دونَ الاسمِ الصريح، كأنها زِيدتْ عِوَضاً مِن تَرْكِ الأصل إلى ما يقومُ مقامَه، كما عُوِّض السِّينُ في «أسْطاع» عِوَضاً مِن تَرْكِ **الأصلِ الذي هو «أطوَع»**، والدليلُ على هذا الوجه: مجيئُه بغيرِ لام في قوله: ﴿وَأُمِرۡتُ أَنۡ أَكُونَ مِنَ ٱلۡمُسۡلِمِينَ﴾ [يونس: ٧٢]، ﴿وَأُمِرۡتُ أَنۡ أَكُونَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [يونس: ١٠٤]. ﴿أُمِرۡتُ أَنۡ أَكُونَ أَوَّلَ مَنۡ أَسۡلَمَ﴾ [الأنعام: ١٤].

مِن السَّابِقِين. وفائِدتهُ التّنبيهُ على أنّ السَّبقَ المُعتبرَ ليسَ بتقدُّمِ الزَّمانِ بل بالتَّقدُّمِ بالقِدم، قال الله تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلسَّٰبِقُونَ * أُوْلَٰٓئِكَ ٱلۡمُقَرَّبُونَ﴾ [الواقعة: ١٠-١١] قال القاضِي: والعطفُ لمُغايرةِ الثّاني الأولَ بتقييدِهِ بالعِلّةِ والإشعارِ بأنَّ العِبادةَ المقرُونةَ بالإخلاصِ وإن اقتضت لذاتِها أن تُؤمرَ بهَا فهي أيضًا تقتضيهِ لما يلزمُ مِن السُّبقةِ في الدِّين[1]. وقولُه: «ولكَ أن تجعلَ اللّامَ مزِيدة» عطفٌ على قولِه: «وأُمِرتُ بذلِكَ لأجلِ أن أكُونَ»، يعني: أنّ اللّامَ إمّا للتعليلِ أو مزيدة، وكانَ يلزمُ على الأولِ تقدِيرُ المأمورِ بِهِ المُستلزِم للتّكرير، وأن يُقال: وأُمِرتُ بذلِك، فسألَ عنه وأجاب، ثمَّ شرعَ في بيانِ أنّ اللّامَ مزيدةٌ؛ لأنَّ ﴿أَكُونَ أَوَّلَ ٱلۡمُسۡلِمِينَ﴾ هو المأمورُ بِهِ، واستشهدَ بأمثالِهِ مِن قولِه: ﴿أَنۡ أَكُونَ مِنَ ٱلۡمُسۡلِمِينَ﴾ وغيره.

قولُه: (**مِن تركِ الأصلِ الذي هو أطوع**)، إلى «أطاع»، رُوِيَ عن المصنِّفِ أنه قال: إنَّ «أطَاع» أصلهُ «أطوع»، فحينَ غيَّرُوا الأصلَ عوَّضوا مِن تغييرِه زِيادةَ السِّين، ونحوهُ زيادةُ الهاءِ في «أهرَاق» وأصلهُ «أرَاق». وقِيل: الأصلُ في الآيةِ أن يكونَ المفعولُ بِهِ اسمًا صَريحًا، فإذا أتى بدلهُ أن معَ الفِعلِ فقد عدلَ عن الأصلِ إلى غيرِه.

قال صاحِبُ «الإنصاف»: قولُه: إنّها لا تزادُ إلا مع «أن»، ليسَ بصحِيح، فمِن مسائِلِها: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمۡ﴾ [النساء: ٢٦]، و﴿وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمۡ﴾ [المائدة: ٦]، و﴿أُمِرتُ لأُسلِم﴾، فلوِ اقتصرَ على أنّها لا تزادُ معَ الاسمِ الصَّريحِ لكانَ أصحّ.

---

(١) «أنوار التنزيل» (٥: ٣٩).

وفي معناه أوجُه: أنْ أكونَ أوّلَ مَن أسلَمَ في زَماني ومِنْ قومي؛ لأنه أولُ مَن خالَفَ دِينَ آبائه وخَلَعَ الأصنامَ وحطَّمها. وأنْ أكونَ أوّلَ الذين دعوتهم إلى الإسلامِ إسلاماً، وأنْ أكونَ أولَ مَن دعا نفْسَه إلى ما دَعا إليه غيرَه؛ لأكونَ مقتدًى بي في قولي وفِعْلي جَميعاً، ولا تكونَ صِفَتي صفةَ المُلوك الذين يأمُرون بها لا يَفعلون، وأن أفعلَ ما أستحقُّ به الأوّليّةَ مِنْ أعمالِ السابقين؛ **دلالةً على السَّبب بالمسبَّب**، يعني: أنَّ اللهَ

قولُه: (**وفي معناهُ أوجُه**)، أي: في معنى الأوليّةِ وجُوهٌ أربعة، ومدارُ الوُجوهِ على وجهين: أحدهُما: السَّبقُ بحسبِ الزَّمان. وثانيهما: بحسبِ المعنى.

والوجهُ الأولُ على وجُوه:

أحدُها: أن يُرادَ بالأولِيّةِ أولُ المُخالفِين لغيرِ دينِ الإسلام الدَّافِعينَ لما يُضادُّ الإيمان، قال تعالى: ﴿فَقَٰتِلۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ لَا تُكَلَّفُ إِلَّا نَفۡسَكَۚ وَحَرِّضِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [النساء: ٨٤] فإنّ دفعَ نقيضِ الشّيءِ إثباتٌ له، كقولِ المُنافِقين: ﴿إِنَّا مَعَكُمۡ إِنَّمَا نَحۡنُ مُسۡتَهۡزِءُونَ﴾ [البقرة: ١٤] وهو مِن قوله تعالى: ﴿قُلۡ إِنِّيٓ أُمِرۡتُ أَنۡ أَكُونَ أَوَّلَ مَنۡ أَسۡلَمَۖ وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ﴾ [الأنعام: ١٤].

وثانِيها: أن يُرادَ بالأولِيَّةِ أولُ المُوافقين والمدعُوينَ إلى الإسلام، وإليه الإشارةُ بقولِه: «أولُ الَّذِينَ دعوتهُم إلى الإسلامِ إسلاماً»، والدّاعي إلى الشيءِ ينبغِي أن يكُونَ مُتحلِّيًا به.

وثالِثُها: أن يُرادَ بالسَّبقِ السَّبقُ بحسبِ الدَّعوة، فإنّ الأفضلَ أنّ مَن يدعُو الغيرَ إلى خُلقٍ كريمٍ أن يدعُو نفسهُ إليه أولاً، ويتخلَّقَ بهِ حتّى يُؤثِّر في الغيرِ سُنّةَ الأنبياءِ والصّالِحِينَ لا المُلوكِ والمُتجبِّرين، والفرقُ بينَ هذا الوجهِ والوجهِ السّابقِ أنّ الأولَ مُطلقٌ وهذا مقيَّدٌ.

الانتِصاف: هذا الوجهُ أحسنُ الوجُوه. والوجهُ الثّاني: أن يُرادَ بالسَّبقِ السَّبقُ بالقِدمِ والأعمالِ الصّالحِة، وهو المرادُ مِن قولِه: «وأن أفعلَ ما أستحِقُّ بهِ الأوليَّة» كقولِه تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلسَّٰبِقُونَ * أُوْلَٰٓئِكَ ٱلۡمُقَرَّبُونَ﴾ [الواقعة: ١٠-١١]، وهذا الوجهُ أوفقُ للتَّأليفِ على ما سبق[1]. فقولُه: «إسلاماً» الظّاهِرُ أنه تمييزٌ وبيانٌ لِما أُبهِمَ في الأوليَّة.

قولُه: (**دلالةً على السَّبَبِ بالمُسبَّبِ**)، يعنِي: أطلقَ التَّقدُّمَ في الإسلام وأرادَ الأعمالَ

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٤: ١١٨).

أمَرني أن أُخلِصَ له الدِّينَ من الشِّركِ والرياء وكلِّ شَوْب، بدليلِ العقل والوَحْي، **فإنْ عصيتُ ربِّي بمخالفةِ الدليلَيْن**، استوجبتُ عذابَه، فلا أَعصِيه ولا أُتابعُ أمْرَكم، وذلك حين دعَوْه إلى دينِ آبائه. فإن قلتَ: ما معنى التكرير في قولِه: ﴿قُلۡ إِنِّيٓ أُمِرۡتُ أَنۡ أَعۡبُدَ ٱللَّهَ مُخۡلِصٗا لَّهُ ٱلدِّينَ﴾ وقولِه: ﴿قُلِ ٱللَّهَ أَعۡبُدُ مُخۡلِصٗا لَّهُۥ دِينِي﴾ قلتُ: **ليس بتكرير**؛ لأنَّ الأوّلَ إخبارٌ بأنه مأمورٌ من جهةِ اللّـهِ بإحداثِ العبادة والإخلاص. والثاني: إخبارٌ بأنه يَختصُّ اللهَ وحدَه دونَ غيرِه بعبادته مُخلِصاً له دِينَه؛ ولدلالتِه على ذلك قدَّم المعبودَ على فعلِ العبادة وأخَّرَه في الأوّلِ، فالكلامُ أوّلاً واقعٌ في الفعل نفْسِه، وإيجادِه، وثانياً فيمن يفعلُ الفِعْلَ لأجلِه؛ ولذلك رتَّب عليه قولَه: ﴿فَٱعۡبُدُواْ مَا شِئۡتُم مِّن دُونِهِۦ﴾، والمرادُ بهذا

الصَّالحِة؛ لأنَّ الأعمالَ سببٌ في السَّبق، على أنّ مَن لم يأتِ مِن المؤمِنينَ بالأعمال حاصِلٌ في منزِلةٍ بينَ المنزلتينِ عِندهُم، وعِندَ المحدِّثِينَ والسَّلفِ الصَّالحِ هو مِن إطلاقِ الكلِّ على البعضِ؛ لأنَّ الأعمالَ رُكنٌ مِن رُكني الإسلام.

قولُه: (**فإن عصيتُ ربِّي بمُخالفةِ الدَّليلَين**)، هذا بيانُ اتِّصالِ هذهِ الآيةِ بما سبق، يعني: ما ذكرتُ مِن الأمرِ بالإخلاصِ في الدِّينِ والتّبرّي مِن الشِّركِ والرِّياءِ هو ما عرفتهُ بالدَّليلينِ، أي: العقلِ والوحيِ.

قولُه: (**ليسَ بتكرير**)، وتلخيصُ الجوابِ: أنّ الأولَ: إخبارٌ عن كونِهِ كان مأمُورًا بإيجادِ الإخلاص. والثّاني: إخبارٌ عن أنه امتثَلَ لذلكَ الأمرِ وأوجدَ المأمورَ بِهِ، ولِذلكَ قدَّمَ المفعُولَ على الفِعلِ، وقد تقرَّرَ عند أصحابِ المعانِي أنّهم إذا قدَّمُوا على الفِعلِ معمُولهُ آذنُوا بتقريرِ الفِعلِ والتَّرديدِ في المعمُول، كأنَّهم قالوا لهُ: اعبُد ما نعبدُ لنعبُدَ ما تعبُد، كما قال في ﴿ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾ يا مُحَمَّدُ هلُمَّ فاتَّبع دِيننا ونتَّبعُ دِينك، تعبدُ إلهنا سنةً ونعبدُ إلهكَ سنة، فأجابَ هاهُنا بما أجابَ هناكَ بقولِه: ﴿لَكُمۡ دِينُكُمۡ وَلِيَ دِينِ﴾ [الكافرون: ٦]، ﴿قُلِ ٱللَّهَ أَعۡبُدُ﴾، ﴿فَٱعۡبُدُواْ مَا شِئۡتُم﴾، فهو بينَ القصرِ الإفرادِي، وبهذا سقطَ قولُ ابنِ الحاجِبِ والتَّمسُّكُ بمِثلِ ﴿بَلِ ٱللَّهَ فَٱعۡبُدۡ﴾ ضعِيف؛ لأنَّه جاءَ ﴿فَٱعۡبُدِ ٱللَّهَ﴾ و﴿ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ﴾.

الأمرِ الوارد على وجهِ التخيير: المبالغةُ في الخِذْلان والتَّخلِية، **على ما حقَّقتُ فيه القولَ مرَّتَيْن**. ﴿قُلْ إِنَّ﴾ **الكامِلينَ في الخُسرانِ** الجامِعِينَ لوجوهه وأسبابه: هم ﴿الَّذِينَ خَسِرُوٓا أَنفُسَهُمْ﴾؛ لوقوعِها في هَلَكةٍ لا هلكةَ بعدها، ﴿وَ﴾ خَسِروا ﴿أَهْلِيهِمْ﴾؛ لأنهم إنْ كانوا من أهلِ النار فقد خَسِروهم كما خسروا أنفُسَهم، وإنْ كانوا من أهلِ الجنّة فقد ذَهَبُوا عنهم ذهاباً لا رجوعَ بعدَه إليهم. **وقيل: وخَسِروهم؛ لأنهم لم يَدخُلوا مَدْخَلَ المؤمنين** الذين لهم أهلٌ في الجنّة، يعني: وخَسِروا أهلِيهم الذين كانوا يكونونَ لهم لو آمَنوا، ولقد وَصَفَ خُسرانَهم بغايةِ الفظاعة في قوله: ﴿أَلَا ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْخُسْرَانُ ٱلْمُبِينُ﴾؛ حيثُ استأنَفَ الجملةَ وصدَّرَها بحَرفِ التنبيه، ووسَّط الفَصْلَ بين المبتدإ والخبَر، وعرَّفَ الخسران، ونَعَتَه بالمُبين.

[﴿لَهُم مِّن فَوْقِهِمْ ظُلَلٌ مِّنَ ٱلنَّارِ وَمِن تَحْتِهِمْ ظُلَلٌ ۚ ذَٰلِكَ يُخَوِّفُ ٱللَّهُ بِهِۦ عِبَادَهُۥ ۚ يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ﴾ ١٦]

قولُه: (**على ما حقَّقتُ فيه القولَ مرَّتَين**)، أحدُهما: في هذهِ السُّورةِ في قولِه: ﴿قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا﴾، وثانيهما في قولِه: ﴿فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ﴾ [الكهف: ٢٩].

قولُه: (﴿قُلْ إِنَّ﴾ **الكامِلينَ في الخسران**)، هذا مِن إفادةِ تعريفِ الجِنس، نحو ﴿ذلِكَ الكِتابُ﴾[البقرة: ٢]، وحاتِمٌ الجواد. وقولُه: «الجامِعينَ لوجُوهِه» بيانٌ له. قال في قولِه: هو الرَّجلُ، أي: الكامِلُ في الرُّجوليَّةِ الجامعُ لما يكونُ في الرِّجالِ مِن مرضِياتِ الخِصال، يعني: إنَّما يطلَقُ اسمُ الجِنسِ على فردٍ مِن أفرادِهِ إذا اجتمعَ فيه الخصائِلُ المعتبرةُ في ذلِك، فكأنّهُ لذلكَ الجِنسُ كُلُّه. وقولُه: «همُ الَّذين خسِرُوا» إشارةٌ إلى ما يُعطِيهِ التَّركِيبُ مِن معنى الاختِصاص، وفي إعادةِ ﴿ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا﴾ في الخبرِ بعدَ ذِكرِ ﴿ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ مُبالغةٌ أخرى.

قولُه: (**وقيل: وخَسِرُوهُم؛ لأنَّهم لم يدخُلوا مَدخَلَ المُؤمنِين**)، وعلى هذا المرادُ بالأهلِ: ما يُعدُّ الأهلَ في الجنَّةِ مِن الحُورِ والغِلمان وغيرِهما، وفيه تتميم، كأنّهُ قيلَ: خسِرُوا رأسَ المالِ والرِّبح. وقولُه: ﴿أَلَا ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْخُسْرَانُ ٱلْمُبِينُ﴾ تذييل، ولهذا قال: «ولقد وصفَ خُسرانهُم بغايةِ الفظاعة».

﴿وَمِن تَحۡتِهِمۡ﴾ أطباقٌ مِنَ النارِ هي ﴿ظُلَلٌ﴾ **لآخرين**، ﴿ذَٰلِكَ﴾ **العذابُ هو الذي يتوعَّد** ﴿ٱللَّهُ بِهِۦ عِبَادَهُۥ﴾ ويخوِّفهم؛ ليَجتنِبُوا ما يُوقِعهم فيه. ﴿يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ﴾ ولا تتعرَّضوا لِما يُوجِبُ سَخطي، وهذه عظةٌ من الله تعالى ونصيحةٌ بالغة. وقُرئ: (يا عبادي).

[﴿وَٱلَّذِينَ ٱجۡتَنَبُواْ ٱلطَّٰغُوتَ أَن يَعۡبُدُوهَا وَأَنَابُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ لَهُمُ ٱلۡبُشۡرَىٰۚ فَبَشِّرۡ عِبَادِ * ٱلَّذِينَ يَسۡتَمِعُونَ ٱلۡقَوۡلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحۡسَنَهُۥٓۚ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَىٰهُمُ ٱللَّهُۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمۡ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾ ١٧ – ١٨]

﴿ٱلطَّٰغُوتَ﴾: فَعَلوت؛ مِنَ الطُّغيان، كالمَلَكُوتِ والرَّحَمُوت، إلا أنَّ فيها قَلْباً بتقديمِ اللام على العَيْن، أُطلقتْ على الشيطانِ أو الشياطين؛ لكونِها مَصْدراً وفيها مُبالغات؛ وهي التسميةُ بالمصدر، كأنَّ عَيْنَ الشيطانِ طُغيان، وأنَّ البناءَ بناءُ مُبالَغة؛ فإنّ الرَّحَمُوت: الرحمةُ الواسعة، والمَلَكُوت: المُلْكُ المبسُوط؛ **والقَلْبُ** وهو للاختِصاص؛ إذ لا تُطلَق

قولُه: (هي ﴿ظُلَلٌ﴾ **لآخرين**)، يريدُ أنّ ظُللًا إنّما يكونُ مِن فوق، فلمّا خُصَّت بقولِه: ﴿مِّن تَحۡتِهِمۡ ظُلَلٌ﴾ نبَّه على الإدماج. وأنَّ طبقةَ هؤُلاءِ المشركينَ ظُلّةٌ لآخرينَ وهمُ المنافِقُون؛ لقولِه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ فِي ٱلدَّرۡكِ ٱلۡأَسۡفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [النساء: ١٤٥] و﴿مِّن تَحۡتِهِمۡ﴾ إمّا عطف جملةٍ على ﴿مِّن فَوۡقِهِمۡ﴾ و﴿ظُلَلٌ﴾ على ﴿ظُلَلٌ﴾ أو يُقدَّرُ ﴿لَهُم﴾ فيكونُ عطفَ جملةٍ على جُملة؛ لأنَّ ﴿لَهُم﴾ خبرٌ و﴿ظُلَلٌ﴾ مُبتدأٌ و﴿مِّنَ ٱلنَّارِ﴾ صِفةٌ و﴿مِّن فَوۡقِهِمۡ﴾ يجوزُ أن يكُونَ حالًا مِن ﴿ظُلَلٌ﴾ أو مُتعلِّقًا بالخبر ﴿وَأَهۡلِيهِمۡ﴾ ظُلَلٌ كائنةٌ مِن فوقِهم.

قولُه: (﴿ذَٰلِكَ﴾ **العذابُ هو الذي يتوعَّدُ** ﴿ٱللَّهُ بِهِۦ عِبَادَهُۥ﴾)، هذا تصحيحٌ لمعنى ﴿يُخَوِّفُ ٱللَّهُ بِهِۦ عِبَادَهُۥ﴾ وأنّه خبرٌ لذلِك، والمشارُ إليه ما سبق.

قولُه: (**والقلب**)، أي: ومِن المبالغاتِ القلب، وحُكمهُ حُكمُ أسماءِ الأجناسِ إذا غلبَ على إحدى مُسمَّياتِها بأن تُجعلَ مع الألِفِ واللّامِ علمًا له، فإنَّ المصدرَ كما قال «فَعَلُوت» مِن «الطُّغيان» يُطلقُ على مَن طغى وتجاوزَ فيه الحَدّ، ثمّ قُلِبَ وغُلِّبَ على الشَّيطان، وإليه

على غيرِ الشيطان، والمرادُ بها ها هنا الجَمْع. **وقُرِئ: (الطواغِيتَ).** ﴿أَن يَعْبُدُوهَا﴾: بدلٌ من ﴿ٱلطَّٰغُوتَ﴾ بَدَلَ الاشتمال. ﴿لَهُمُ ٱلْبُشْرَىٰ﴾: هي البشارةُ بالثواب، كقوله تعالى: ﴿لَهُمُ ٱلْبُشْرَىٰ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْـَٔاخِرَةِ﴾ [يونس: ٦٤]، اللهُ عزَّ وجلَّ يُبشِّرهم بذلك في وَحْيِه على أَلسِنةِ رُسله، وتتلقَّاهم الملائكةُ عند حُضورِ الموت مُبشِّرين، وحين يُحشَرون، قال اللهُ تعالى: ﴿يَوْمَ تَرَى ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ يَسْعَىٰ نُورُهُم بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَٰنِهِم بُشْرَىٰكُمُ ٱلْيَوْمَ جَنَّٰتٌ﴾ [الحديد: ١٢]. **وأراد بعباده** ﴿ٱلَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُۥٓ﴾: **الذينَ اجتَنَبوا وأنابُوا لا غيرَهم،** وإنما أرادَ بهم أن يَكونوا مع الاجتنابِ والإنابة على هذه الصِّفة، فوَضَعَ الظاهرَ موضعَ الضَّمير، وأرادَ أن يَكونوا نُقّاداً في الدِّينِ يُميِّزون بين الحَسَنِ والأحسن والفاضلِ والأفضل، فإذا اعترَضَهم أمْرانِ واجبٌ ونَدْب:

الإشارةُ بقولِه: «وهو لِلاختِصاص».

قولُه: (**وقُرِئَ: «الطواغِيت»**)، قال ابنُ جِنِّي: قرأها الحسنُ: ﴿ٱلطَّٰغُوتَ﴾ مقلُوب، ووزنُهُ «فَلعُوت» مِن: طغيت، وقالوا أيضًا: طَغَوت. وقولُهم: «طُغيان» دلِيلٌ على أنّ اللّامَ ياءٌ فاصِلة، إذن «طَغَيوت» مصدرٌ كالرَّغبُوتِ والرَّهبُوت، ثمَّ قدَّمَ اللّامَ على العين فصارت «طَيغُوت» ثمَّ قُلِبت الياءُ لتحرُّكِها وانفِتاحِ ما قبلها الفاءِ فصارَ «طاغُوت»، وكانَ القِياسُ إذا كُسِّرَ أن يُقال: «طَياغِيت» إلا أنه قيل: «طواغِيت» على لغةِ مَن قال: «طَغَوت»[1].

قولُه: (**وأراد بعِبادِهِ** ﴿ٱلَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقَوْلَ﴾: **الذِين اجتنبُوا لا غيرَهُم**)[2]، يعني: لا يجوزُ أن يُرادَ غيرهُم؛ لأنَّ قولَه: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ﴾ مُترتِّبٌ على جُملةِ قولِه: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱجْتَنَبُوا۟﴾ إلى قولِه: ﴿لَهُمُ ٱلْبُشْرَىٰ﴾ على معنى إذا كان لهمُ البُشرى فبشِّرهُم، فأُقيمَ المُظهرُ موضِعَ المُضمرِ مِن غير لفظِهِ السّابِقِ لتكريرِ استِحقاقِ البِشارة، أحدهُما: التَّرتيبُ، والآخرُ: تخصِيصُ الذكرِ، ولو تركَ إقامةَ المُظهرِ موضِعَ المُضمرِ وقيل: ﴿فَبَشِّرْهُمْ﴾ لم يُنبِّه على كونِهِم نُقَّادًا مميِّزينَ مع الاجتِنابِ والإنابة.

---

(١) «المحتسب» (٢: ٢٣٦).

(٢) كذا في الأصول الخطية، وفيه اختلاف عما في «الكشاف»، ولعله من باب الاختصار.

اختارُوا الواجبَ، وكذلك المُباحُ والندب، حُرَّاصاً على ما هو أقربُ عند الله وأكثرُ ثواباً، ويَدخل تحتَه المذاهبُ واختيارُ أثْبَتِها على السَّبْك، وأقواها عند السَّبْر، وأبْيَنِها دَليلاً أو أَمارة، وأنْ لا تكونَ في مَذْهبك كما قال القائل:

ولا تَكنْ مِثْلَ عَيْرٍ قِيدَ فانقادا

يريد المقلِّد. وقيل: يَستمعون القرآنَ وغيرَه فيتَّبِعُون القرآن. وقيل: يَستمعون أوامِرَ اللـهِ فيتَّبِعون أحسنَها، نَحْو القِصاص والعَفْو، والانتصارِ والإغضاء، والإبداءِ والإخفاء؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَن تَعۡفُوٓاْ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، ﴿وَإِن تُخۡفُوهَا وَتُؤۡتُوهَا ٱلۡفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡ﴾ [البقرة: ٢٧١]. وعن ابنِ عبّاسٍ: هو الرَّجلُ يَجلسُ مع القومِ فيسمعُ الحديثَ فيه محاسنُ ومَساوٍ، فيحدِّثُ بأحسنِ ما سَمع ويكفُّ عمّا سواه. **ومن الوَقَفة مَن يقفُ على**: (فبشر عبادي)، ويَبتدئ: ﴿ٱلَّذِينَ يَسۡتَمِعُونَ﴾، ويرفعُه على الابتداء، وخَبرُه ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾.

قولُه: (**ولا تكُن مِثلَ عَيْرٍ قِيدَ فانقادا**)، أولُه:

شمِّر وكُن في أُمورِ الدِّينِ مُجتهِدًا

أي: لا تكُن في مذهبِكَ مُقلِّدًا واختر أقوى المذاهِب. **الانتِصاف**: ملأ كِتابةُ مِن الاعتِزالِ، وهو يظنُّ أنه قد أجادَ فلا مطمعَ في رُجوعِهِ عن تقليدِهِ ونسألُ الله العِصمة[1].

قولُه: (**ومِن الوَقفةِ من يقِف**)، وفي «التَّيسِير»: قرأ أبو شُعيبٍ: «فَبشِّرْ عباديَ الذين» بياءٍ مفتُوحةٍ في الوصل، ساكِنةٍ في الوقفِ. وقال أبو حمدُونَ وغيرُه عن اليزيديّ: مفتُوحة في الوصلِ، محذُوفة في الوقفِ. وهو عند قياسِ قولِ أبي عمرٍو، وفي اتِّباعِ المرسُومِ عند الوقفِ. والباقُونَ يحذِفُونها في الحالين[2]. وفي «المُرشِد»: إن جعلتَ ﴿ٱلَّذِينَ يَسۡتَمِعُونَ ٱلۡقَوۡلَ﴾ صِفةً لـ﴿عِبَادِ﴾ لم تفصِل بينهُما ووقفتَ على قولِه: ﴿أَحۡسَنَهُۥٓ﴾ ثمَّ تبتدِئُ ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ مُبتدأٌ،

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٤: ١٢١).

(٢) «التيسير في القراءات السبع»، ص٦٧.

[﴿أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ ٱلْعَذَابِ أَفَأَنتَ تُنقِذُ مَن فِي ٱلنَّارِ ﴾ ١٩]

أصلُ الكلام: أَمن حقَّ عليه كلمةُ العذاب فأنتَ تنقِذُه، **جُملةٌ شَرْطيّة** دَخل عليها همزةُ الإنكارِ، والفاءُ فاء الجزاء، ثم دَخلتِ الفاءُ التي في أوّلها للعطفِ على محذوفٍ يدلُّ عليه الخِطاب، تقديرُه: أأنتَ مالكُ أمْرِهم، فمَن حقَّ عليه العذابُ فأنت تنقذُه؟ **والهمزةُ الثانيةُ هي الأُولى، كُرِّرت لتوكيدِ** معنى الإنكارِ والاستبعاد، ووُضِعَ ﴿مَن فِي ٱلنَّارِ﴾ موضعَ الضمير، فالآيةُ ـ على هذا ـ جملةٌ واحدة. ووجهٌ آخر؛ وهو أن تكونَ الآية جُملتَيْن: أفمن حقَّ عليه العذابُ فأنت تخلِّصُه؟ أفأنت تُنقِذُ مِن النار؟ وإنما جازَ حذف: فأنت تخلِّصُه؛ لأنَّ ﴿أَفَأَنتَ تُنقِذُ﴾ يدلُّ عليه. **نُزِّل استحقاقُهم العذابَ ـ وهم في الدنيا ـ منزلةَ دخولِهم النار، حتى نُزِّل اجتهادُ رسولِ الله ﷺ** وكَدُّه نفْسَه **في دعائهم إلى الإيمان منزلةَ إنقاذِهم من النار**. وقولُه: ﴿أَفَأَنتَ تُنقِذُ﴾ ....

وخبرهُ: ﴿ٱلَّذِينَ هَدَىٰهُمُ ٱللَّهُ﴾. وإن جعلتهُ مُبتدأً كان الوقفُ على ﴿عِبَادِ﴾ تامًّا، وتبتدِئُ ﴿ٱلَّذِينَ﴾ على أنه مُبتدأٌ، وخبرهُ: ﴿ٱلَّذِينَ هَدَىٰهُمُ ٱللَّهُ﴾، وعلى الوجهين: الوقفُ عند ﴿هَدَىٰهُمُ ٱللَّهُ﴾ جائز. وقُلتُ: مَن وقفَ على ﴿عِبَادِى﴾ جعلَ موقِعَ السُّؤالِ عِنده، فيكونُ الاستِئنافُ بإعادةِ صِفةِ مَنِ استؤنِفَ عنه الحديث، وقد مضى الفرقُ في أولِ البقرة.

قولُه: (**والهمزةُ الثَّانِيةُ هي الأولى، كُرِّرت للتَّوكِيد**[1])، قال الزَّجّاج: ﴿أَفَأَنتَ تُنقِذُ مَن فِي ٱلنَّارِ﴾ فيه معنى الجزاء، والهمزةُ في ﴿أَفَأَنتَ﴾ جاءت مُؤَكِّدةً مُعادةً لمّا طالَ الكلام؛ لأنه لا يصلحُ أن تأتيَ بهمزةِ الاستِفهامِ في الاسمِ والأُخرى في الخبر، والمعنى: أفمن حقَّ عليه العذابُ أفأنتَ تُنقِذُه؟[2]

قولُه: (**نُزِّلَ استِحقاقُهمُ العذابَ وهُم في الدُّنيا منزِلةَ دُخولِهِمُ النار، حتَّى نُزِّلَ اجتِهادُ رسُولِ الله ﷺ... في دُعائِهِم إلى الإيمانِ منزِلةَ إنقاذِهِم مِن النار**)، تلخِيصهُ: أنّ أصلَ الكلام:

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «لتوكيد معنى الإنكار»، وكأنه لما حذف ما أضيف إليه عَوَّضَ عنه بـ«أل».

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٣٤٩).

يُفيد أنَّ اللهَ تعالى هو الذي يَقدرُ على الإنقاذِ من النار وحدَه، لا يقدرُ على ذلك أحدٌ غيره، فكما لا تقدرُ أنتَ أن تُنقِذَ الداخلَ في النارِ من النار، لا تقدرُ أن تُخلِّصه ممّا هو فيه مِنَ استحقاقِ العذاب بتحصيلِ الإيمان فيه.

[﴿لَٰكِنِ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ رَبَّهُمۡ لَهُمۡ غُرَفٞ مِّن فَوۡقِهَا غُرَفٞ مَّبۡنِيَّةٞ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُۖ وَعۡدَ ٱللَّهِۖ لَا يُخۡلِفُ ٱللَّهُ ٱلۡمِيعَادَ﴾ ٢٠]

﴿غُرَفٞ مِّن فَوۡقِهَا غُرَفٞ﴾: عَلاليُّ بعضُها فوقَ بعض. **فإن قلتَ: ما معنى قوله:** ﴿مَّبۡنِيَّةٞ﴾؟ قلتُ: معناه، واللهُ أعلم: أنها بُنِيتْ بناءَ المَنازل التي على الأرض وسُوِّيتْ تسويتَها. ﴿تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ﴾ كما تَجْري تحتَ المنازل، من غيرِ تفاوتٍ بين العُلْوِ والسفْل. ﴿وَعۡدَ ٱللَّهِ﴾ مصدرٌ مؤكِّد؛ لأنَّ قولَه: ﴿لَهُمۡ غُرَفٞ﴾ في معنى: وَعَدَهم اللهُ ذلك.

[﴿أَلَمۡ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ فَسَلَكَهُۥ يَنَٰبِيعَ فِي ٱلۡأَرۡضِ ثُمَّ يُخۡرِجُ بِهِۦ زَرۡعٗا

أفأنتَ تهدِي مَن هو مُنغمِسٌ في الضَّلال؟ فوضعَ النّارَ موضِعَ الضَّلالِ وضعًا للمُسبَّبِ موضِعَ السَّببِ لقوةِ أمرِه، ثُمَّ عقَّبَ المجازَ بما يُناسِبهُ مِن قولِه: ﴿تُنقِذُ﴾ بدلَ ﴿تَهۡدِي﴾ كما يُعقَّبُ الِاستِعارةَ بالتَّرشيحِ؛ لأنَّ الإنقاذَ أنسبُ لمن هو في النَّارِ مِن الهِداية، وذلِكَ لشِدَّةِ حِرصِهِ صلواتُ الله عليه على إيمانِهم والمُبالغةِ في اجتِهادِه.

قولُه: (**يُفيدُ أنّ الله تعالى هو الذي يقدِرُ على الإنقاذ**)، إلى آخِره. أرادَ أنّ تقدِيمَ الفاعِلِ المعنويِّ على الفِعلِ وإيلاءهُ همزةَ الإنكارِ يدلُّ على أنّ الكلامَ في الفاعِلِ لا في الفِعل، أي: لستَ أنتَ الفاعِلَ لهذا الفِعلِ بل فاعِلهُ غيرُكَ وهو الله وحده.

قولُه: (**ما معنى قوله:** ﴿مَّبۡنِيَّةٞ﴾؟)، يعني: وصفَ الغُرفِ بالمبنِيَّةِ، والمُتعارفُ أنَّها مِن أوصافِ التَّحتانِيَّةِ لا العلالي، وخُلاصةُ الجوابِ: أنّ غُرفَ الجنَّةِ على خِلافِ ما في الدُّنيا، فيكونُ بناؤُها بناءَ المنازِلِ التي على الأرضِ وسُوِّيت بتسوِيتِها، تجري مِن تحتِها الأنهارُ كما تجري مِن تحتِ المنازِل.

﴿مُّخۡتَلِفًا أَلۡوَٰنُهُۥ ثُمَّ يَهِيجُ فَتَرَىٰهُ مُصۡفَرّٗا ثُمَّ يَجۡعَلُهُۥ حُطَٰمًاۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكۡرَىٰ لِأُوْلِي ٱلۡأَلۡبَٰبِ ﴾ [٢١]

﴿أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ﴾: هو المطَر. وقيل: كلُّ ماءٍ في الأرض فهو من السماء يَنزِلُ منها **إلى الصَّخرة**، ثم يَقسِمُه الله، ﴿فَسَلَكَهُۥ﴾: فأدخلَه ونَظَمَه ﴿يَنَٰبِيعَ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾: **عُيوناً ومَسالكَ** ومَجاريَ كالعُروقِ في الأجساد، ﴿مُّخۡتَلِفًا أَلۡوَٰنُهُۥ﴾: هيئاتُه؛ من خُضرةٍ وحمرة وصُفرة وبيَاضٍ وغيرِ ذلك، **أو أصنافُه؛ من بُرٍّ** وشَعيرٍ وسمسمٍ وغيرِها. ﴿يَهِيجُ﴾: يتمُّ جَفافه، عن الأصمعي؛ لأنه إذا تمَّ جفافُه حانَ له أن يَثُورَ عن مَنابته ويَذهبَ، ﴿حُطَٰمًا﴾: **فُتاتاً ودَريناً**. ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكۡرَىٰ﴾: لَتذكيراً وتنبيهاً على أنه لا بدَّ من صانع حكيم، وأنَّ ذلك كائنٌ عن تقديرٍ وتدبير، لا عن تعطيلٍ وإهمال. **ويجوز أن يكونَ مَثَلاً للدنيا**، كقوله: ﴿إِنَّمَا مَثَلُ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا﴾ [يونس: ٢٤]، ﴿وَٱضۡرِبۡ لَهُم مَّثَلَ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا﴾ [الكهف: ٤٥]. وقُرِئ: (مُصفارًّا).

قولُه: (**إلى الصَّخرةِ**)، وهي التي في بيتِ المقدِس.

قولُه: (**عُيونًا ومسالِك**)، نُصِبَ على التَّفسيرِ لقولِه: ﴿يَنَٰبِيعَ﴾، قال القاضِي: أي: عُيُونًا ومجاريَ كامِنةً فيها، أو قنواتٍ نابِعاتٍ فِيها؛ إذ اليَنبُوعُ جاءَ للمنبعِ ولِلنابعِ فنصبها على المصدرِ أو على الحال(١).

المُغرِبُ: نبعَ الماءُ ينبُعُ، خرجَ مِن الأرضِ نُبُوعًا ونبعًا ونبعانًا(٢).

قولُه: (**أو أصنافُهُ مِن بُرٍّ**)، عطفٌ على «هيئاتِه». **الجوهري**: اللَّونُ هيئَتُهُ كالسَّوادِ والحُمرة، واللَّون: النوع.

قولُه: (**فُتاتًا ودرِينًا**)، **الجوهرِيُّ**: الدَّرِينُ حُطامُ المرعى إذا قدُم، وهو ما بليَ مِن الحشِيشِ، وقلَّما تنتفِعُ بِهِ الإبِل.

قولُه: (**ويجُوزُ أن يكُونَ مثلًا للدُّنيا**)، عطفٌ على قولِه: «هُو المطر»، أي: الآيةُ إما وارِدةٌ

---

(١) «أنوار التنزيل» (٥: ٤٠).

(٢) «المُغرب في ترتيب المعرب» (٢: ٢٨٤).

[﴿أَفَمَن شَرَحَ ٱللَّهُ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ فَهُوَ عَلَىٰ نُورٍ مِّن رَّبِّهِۦۚ فَوَيْلٌ لِّلْقَٰسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّن ذِكْرِ ٱللَّهِۚ أُوْلَٰٓئِكَ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ ٢٢]

﴿أَفَمَن﴾ عَرف اللهُ أنه مِن أهل اللُّطف فلَطَفَ به حتى انشرحَ صدرُه للإسلام ورَغِب فيه وقَبِلَه كمن لا لُطفَ له فهو حَرِجُ الصدرِ قاسي القلب، ونورُ الله: هو لُطفه. وقرأ رسولُ الله ﷺ هذه الآية، فقيل: يا رسولَ الله، كيف انشراحُ الصدر؟ قال: «إذا دَخَلَ النورُ القلبَ انشَرحَ وانفسَحَ»، فقيل: يا رسولَ الله، فما علامةُ ذلك؟ قال: «الإنابةُ إلى دارِ الخُلود، والتَّجافي عن دارِ الغُرُور، والتأهُّبُ للموت قبل نُزولِ الموت»، **وهو نظيرُ قوله:** ﴿أَمَّنْ هُوَ قَٰنِتٌ﴾ [الزمر: ٩] **في حذفِ الخَبَر.** ﴿مِّن ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾: مِن أجلِ ذِكْرِه، أي: إذا ذُكِر اللهُ عندهم أو آياتُه اشمأزُّوا وازدادتْ قلوبُهم قَساوةً،

على ظاهِرها حاثَّةٌ على التَّفكُّرِ والتّذكُّرِ في آياتِ الله الباهِرة، أو المرادُ بها: التَّمثِيلُ باعِثةً على التَّذكيرِ والإيقاظِ، زاجِرةً عن الرُّكُونِ إلى اللَّذّاتِ العاجِلةِ. مُنبِّهةً أنَّها في وشكِ الزَّوالِ وسُرعةِ الانفِصال، يدُلُّ على الثَّاني سوابِقُها ولواحِقُها، فإنّها مسبُوقةٌ للتَّذكيرِ والوعظِ لا سِيّما قولُه: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْقَٰسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّن ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ أي: لمن لا يلينُ قلبُهُ لمواعِظِ الله وزواجِرِه، ولِذلكَ استشهدَ بقولِه: «الإنابةُ إلى دارِ الخُلُودِ والتَّجافِي عن دارِ الغُرُور، والتّأهُّبُ للموتِ قبلَ نُزُولِ الموت»[1].

قولُه: (**هُو نظيرُ قولِه:** ﴿أَمَّنْ هُوَ قَٰنِتٌ﴾ **في حذفِ الخبَر**)، أي: في أحدِ وجهيه، قال الزَّجّاج: هذهِ الفاءُ للمُجازاة، المعنى: أفمن شرَحَ الله صدرهُ فاهتدى كمن طبعَ الله على قلبِهِ فلم يهتدِ لقسوتِه؟ لأنَّ في الكلامِ دليلًا على هذا المُقدَّر، وهو قولُه: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْقَٰسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّن ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾[2].

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنّف» (٧: ٧٦) وسعيد بن منصور في «السنن» (٥: ٨٦) والبيهقي في «الأسماء والصفات» (١: ٤٠٠) من حديثِ عبد الله بن المستورد.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٣٥١).

كقوله: ﴿فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَىٰ رِجْسِهِمْ﴾ [التوبة: ١٢٥]. وقُرِئ: (عن ذِكْرِ الله). فإن قلتَ: ما الفرقُ بين «مَن» و«عَن» في هذا؟ قلتُ: إذا قلتَ: قسا قلبُه مِن ذِكْرِ الله، فالمعنى ما ذكرتُ؛ من أن القسوةَ من أجلِ الذِّكر وبسببِه، وإذا قلتَ: عن ذكرِ الله، فالمعنى: غَلُظَ عن قَبُولِ الذِّكر وجَفا عنه. ونظيرُه: سَقاه من العَيْمَة، أي: من أجلِ عَطَشه، وسَقاه عَن العَيْمَة: إذا أَرْواه حتى أبعَدَه عن العطش.

[﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا مَّثَانِيَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ هُدَى ٱللَّهِ يَهْدِي بِهِۦ مَن يَشَآءُ ۚ وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنْ هَادٍ﴾ ٢٣]

عن ابنِ مسعودٍ رضي الله عنه: أنَّ أصحابَ رسولِ الله ﷺ **ملُّوا مَلّةً**، فقالوا له: حدِّثنا؛ فنزلتْ. **وإيقاعُ اسم «الله» مبتدأً**، وبناءُ ﴿نَزَّلَ﴾ عليه: فيه تفخيمٌ لأحسن الحديث، ورفعٌ منه، واستشهادٌ على حُسنه، وتأكيدٌ لاستِناده إلى اللّـهِ، وأنه مِنْ عندِه، وأنَّ مِثْلَه لا يجوزُ أنْ يَصدُرَ إلّا عنه، وتنبيهٌ على أنه وحيٌ مُعجِز مُباينٌ لسائر الأحاديث. و﴿كِتَٰبًا﴾ بَدَلٌ من ﴿أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ﴾، ويَحتملُ أنْ يكونَ حالاً منه. ﴿مُّتَشَٰبِهًا﴾: مُطلق في مُشابهة بعضِه بعضاً، فكانَ مُتناولاً لتشابُهِ معانيه في الصحَّةِ والإحكام،

قولُه: (**ملُّوا ملَّة**)، **الجوهريُّ**: مَلِلتُ الشَّيءَ بالكسر أَمَلُّهُ، ومَلِلتُ مِنهُ أيضًا، مَلًا وملّةً ومُلالةً؛ إذا سَئِمتُه.

قولُه: (**وإيقاعُ «اسم الله» مُبتدأ**)، يعني: التَّركيبَ مِن بابِ تقوِّي الحُكم، لكِن في تخصيصِ اسمِ الله الجامعِ بالذِّكرِ وإيقاعِ الفِعلِ على أحسنِ الحديثِ وإبدالِ ﴿كِتَٰبًا﴾ عنه ووصفِهِ بـ﴿مُّتَشَٰبِهًا﴾ الإشعارُ بترتُّبِ الحُكمِ على الوصفِ والدِّلالةُ على الاختِصاص، وأنَّ مِثلَ هذا الكلامِ في حُسنِ نظمِهِ وغرابتِهِ وكونِهِ جامِعًا للمعارِف الحقّةِ وحائِزاً لمحاسِنِ الأخلاقِ ومكارِمِ الشِّيمِ لا ينبغِي أن يصدُرَ إلا عمَّن استجمعَ فيه الأسماءَ الحُسنى والصِّفاتِ العُليا، وفي قولِه: «وأنَّ مِثله» إشارةٌ إلى الكِنايةِ التي ذكرناها؛ لأنَّها على مِنوالِ مِثلُكَ يَجُود.

والبناءِ على الحقِّ والصِّدق، ومنفعةِ الخَلق، وتناسُبِ ألفاظه **وتناصُفِها في التخيُّرِ والإصابة**، وتجاوُبِ نَظْمِه وتأليفِه في الإعجاز والتَّبْكيت، **ويجوزُ أن يكونَ ﴿مَثَانِيَ﴾ بياناً** لكونه مُتشابهاً؛ لأن القصصَ المكرَّرة لا تكونُ إلّا مُتشابهة. والمثاني: جمعُ مُثَنًّى بمعنى: مُرَدَّد ومُكرَّر، لما ثُنِّيَ من قَصَصِه وأَنْبائه، وأحكامِه، وأوامره، ونَواهيه، ووَعْده، ووَعيده، ومَواعظه. وقيل: لأنه يُثَنَّى في التلاوة، فلا يُمَلّ كما جاء في وصفِه: **لا يَتْفَهُ ولا يَتَشانُّ** ولا يَخلَقُ على كثرة الرَّدِّ. ويجوزُ أن يكونَ جمعَ مَثْنى مَفْعَل، مِنَ التَّثنيةِ

قولُه: (**وتُناصُفِها في التَّخيُّرِ والإصابة**)، **الجوهري**: أنصف، أي: عدل، يُقال: أنصفهُ مِن نفسِه، وانتصفتُ أنا مِنه، وتناصفُوا، أي: أنصفَ بعضُهُم بعضًا مِن نفسِه، ومِنهُ قولُ الشَّاعِر:

إنِّي غَرِضْــتُ إلى تَناصُــفِ وجهِهَا غَرَضَ المُحِبِّ إلى الحَبيبِ الغائِبِ[1]

يعني: اشتقتُ إلى استِواءِ المحاسِنِ، كأنَّ بعضَ أعضاءِ الوجهِ أنصفَ بعضًا في أخذِ القِسطِ مِن الجمال.

قولُـه: (**ويجُوزُ أن يكُون ﴿مَثَانِيَ﴾ بيانًا**)، عطفٌ عـلى قولِـه: «مُطلقٌ في مُشابهةِ بعضِهِ بعضًا»، أي يُقيِّدُ ﴿مُّتَشَٰبِهًا﴾ تارةً بـ﴿مَّثَانِيَ﴾، ويُطلقُ أُخرى ليبقى على إطلاقِهِ دالًّا على ما هو شائعٌ في جِنسِه، ومِن ثمَّ قَدَّرَ ما قَدَّر.

قولُه: (**لا يتفهُ ولا يتشانّ**)، **النِّهاية**: في حديثِ ابنِ مسعُودٍ يصِفُ القُرآن: «لا يتفهُ ولا يتشانّ». هو مِن الشَّيءِ التّافِهِ الحقِير، يُقال: تفِهَ يتفهُ فهُو تافِه، ولا يتشان، أي: لا يَخلقُ عن كثرةِ الرَّدّ، مأخُوذٌ مِن الشِّنِّ وهو السِّقاء الخَلَق.

قال في «الفائِق»: أي: القُرآن حُلوٌ طيِّبٌ لا تذهبُ طلاوتُهُ ولا يبلى رونقُهُ وطراوتُه بترديدِ القِراءةِ كالشِّعرِ وغيرِه[2]. وتَفِه، أي: مِن: تفِهَ الطَّعامُ؛ إذا سَنِخَ، أو مِن: تفِهَ الثَّوبُ؛

---

(١) ذكره في «اللسان» (غرض)، وعزاه لابن هَرْمة.

(٢) «الفائق في غريب الحديث» (١: ١٥٢).

بمعنى التكرير والإعادة، كما كان قولُه تعالى: ﴿ثُمَّ ٱرۡجِعِ ٱلۡبَصَرَ كَرَّتَيۡنِ﴾ [الملك: ٣] بمعنى: كَرَّة بعد كرّة، وكذلك: لبّيْك وسَعْدَيْك، وحَنانَيْك. فإن قلتَ: كيفَ وُصِفَ الواحدُ بالجَمْع؟ قلتُ: إنما صحَّ ذلك؛ لأنّ الكتابَ جُملةٌ ذاتُ تفاصيلَ، وتفاصيلُ الشيء هي جُملته لا غيرُ، ألا تراكَ تقولُ: القرآنُ أَسباعٌ وأخماس، وسُوَر وآيات، وكذلك تقول: أقاصيصُ وأحكامٌ ومواعظُ مكرّرات، ونظيرُه قولُك: الإنسانُ عِظام وعُروقٌ وأعصاب؟ إلا أنك تركتَ الموصوفَ إلى الصفة؛ وأصلُه: كتاباً متشابِهاً فُصولاً مَثاني. ويجوزُ أن يكونَ كقولك: **بُرمَةٌ أَعْشار**، وثوبُ أَخْلاق. ويجوزُ أن لا يكون ﴿مَّثَانِيَ﴾

إذا بلي، «ولا يتشانّ» تأكِيدٌ له، أو مِن: تفِهَ الشَّيءُ؛ إذا قلَّ وحقُر، أي: هو مُعظَّمٌ في القُلُوبِ أبدًا، وقيلَ: معنى «التَّشان»: الامتِزاجُ بالباطِلِ مِن الشّنانةِ وهي: اللّبنُ المَذيق[1].

وقُلتُ: روينا عن عليٍّ رضيَ الله عنه أنه قال: سمِعتُ رسُولَ الله ﷺ يقُولُ: «إنّها ستكُونُ فِتنةٌ» قُلتُ: فما المخرجُ مِنها يا رسُولَ الله؟ قال: «كِتابُ الله، فيه نبأُ ما قبلكُم، وخبرُ ما بعدكُم، وحُكمُ ما بينكُم، وهو الفصلُ ليسَ بالهزل، من تركهُ مِن جبّارٍ قصمهُ الله، ومنِ ابتغى الهُدى في غيرِهِ أضلَّهُ الله، وهو الحبلُ المتين، وهو الذِّكرُ الحكِيم، وهو الصِّراطُ المُستقيم، وهو الذي لا تزِيغُ بِهِ الأهواء، ولا تلتبِسُ بِهِ الألسِنة، ولا يشبعُ مِنهُ العُلماء، ولا يخلقُ عن كثرةِ الرَّدّ، ولا تنقضِي عجائِبُه، هو الذي لم تنتهِ الجِنُّ حتَّى قالُوا: إنّا سمِعنا قُرآنا عجبًا يهدِي إلى الرُّشدِ فآمنَّا به، مَن قال بِهِ صدق، ومن عمِلَ بِهِ أُجِر، ومَن حكمَ بِهِ عدل، ومن دعا إليه هُدِيَ إلى صِراطٍ مُستقِيم». أخرجهُ التِّرمذيُّ والدّارِميّ[2].

قولُه: (**بُرمةُ أعشار**)، **الجوهرِيّ**: البُرمة: القِدر. وبُرمةُ أعشار: إذا انكسرت قِطَعًا. وقُلتُ: أعشارٌ: جاءَ على بناءِ الجمعِ، كما قالُوا: رُمحُ أقصاد، وثوبُ أخلاق، إذا كانتِ الخُلُوقةُ فيه كُله، كما قالُوا: أرضُ سَباسِب، وبُرمةُ أعشار. وعن بعضِهم: وهي التي تَسَعُ

---

(١) يعني المذوق، وهو المخلوط بالماء.

(٢) أخرجه الترمذي (٢٩٠٦) والدارميّ (٣٣٧٤) والبزّار (٨٣٦) وغيرهم، وفي إسناده الحارث الأعور ضعيف الحديث.

صِفةً، ويكون مُنتصباً على التمييز من ﴿مُّتَشَٰبِهًا﴾، كما تقولُ: رأيتُ رَجلاً **حَسناً شمائلَ**، والمعنى: مُتشابهةً مَثانِيه. فإن قلتَ: ما فائدةُ التثنيةِ والتكرير؟ قلتُ: النفوسُ أنفرُ شيءٍ عن حديثِ الوَعْظ والنصيحة، فما لم يُكرَّرَ عليها **عَوْداً عن بَدْءٍ**، لم يَرسخْ فيها ولم يَعملْ عَمَلَه، **ومِن ثَمَّ كانت عادةُ رسولِ الله ﷺ أن يكرِّرَ عليهم** ما كان يَعِظُ به وينصحُ ثلاثَ مرّات وسَبْعاً؛ ليَركُزَه في قلوبِهم ويَغرِسَه في صُدورِهم. اقشعرَّ الجِلْد: إذا تقبَّض تقبُّضاً شديداً، **وتركيبُه من حروفِ القَشع**، وهو الأديمُ اليابس، مَضمُوماً إليها حرفٌ رابعٌ وهو الراء؛ ليكونَ رُباعيّاً ودالًّا على معنًى زائد. يقال: اقشعرَّ جِلْدُه من الخوفِ، **وقَفَّ شَعرُه**، ....

فيها أعشارَ الجزورِ وهي أنصباؤها جمعُ عُشر، والأقصادُ: جمعُ قَصْد، وهو ما يُكسَرُ به الرمح.

أخلقَ الثَّوبُ: إذا بَلِيَ، يَتعدّى ولا يتعَدّى.

قولُه: (**حسنًا شمائِل**)، أي: شمائِلُه، و«شمائِل» نُصِبَ على التَّمييز.

قولُه: (**عَودًا عن بَدء**)، هو حالٌ مِن الذي أُقِيمَ مُقامَ الفاعِلِ في «يُكرِّرُه»، ونحوهُ: رجعَ عودُهُ على بدء، أي: راجعَ في الطَّريقِ الذي جاءَ مِنه، ويجُوزُ أن يكُونَ مفعُولًا مُطلقًا، نحو قعدتُ جُلُوسًا.

قولُه: (**ومِن ثمَّ كانت عادةُ رسُولِ الله ﷺ أن يُكرِّر عليهم**)، روى التِّرمِذيُّ عن أنسٍ قال: «كانَ رسُولُ الله ﷺ يُكرِّرُ الكلِمةَ ثلاثًا لتُعقلَ عنه»[(١)].

وروى أبو داوُدَ عن رجُلٍ: أنّ النَّبيَّ ﷺ كان إذا حدَّثَ حديثًا أعادهُ ثلاثَ مرّاتٍ[(٢)].

قولُه: (**وتركيبُهُ مِن حُرُوفِ القشع**)، إلى قولِه: (**وقَفَّ شعرُهُ**)، عن بعضِهم: هذا بيانُ الحِكمةِ لِفعلِ الواضِع، لا أنه اشتِقاقٌ، كما في «اقمَطرَّ» فإنّ «القِمط» هو الأصل، ثُمَّ

---

(١) أخرجه الترمذي (٣٦٤٠) وقال: هذا حديثٌ حسن صحيح غريب.

(٢) أخرجه أبو داود (٣٦٥٣) عن رجلٍ خدمَ النبي ﷺ.

وهو مَثَلٌ في شدَّة الخوف، فيجوزُ أن يريدَ به اللهُ سبحانه التمثيل؛ تصويراً لإفراطِ خشيَتِهم، وأن يريدَ التحقيق، والمعنى: أنهم إذا سَمِعُوا بالقرآن وبآياتِ وَعيده: أصابَتْهم خَشيةٌ تقشعرُّ منها جُلودُهم، ثم إذا ذَكَرُوا اللهَ ورحمتَه وجُوده بالمغفرة: لانتْ جُلودهم وقلوبهم، وزالَ عنها ما كان بها مِنَ الخشية والقُشَعْرِيرة. فإن قلتَ: ما وجهُ تَعْدِيةِ «لانَ» بـ «إلى»؟ قلتُ: ضُمِّن معنى فِعْلٍ متعدٍّ بـ «إلى»، كأنه قيل: سكنَتْ، أو: اطمأنَّتْ إلى ذِكْر الله ليِّنةً غير متقبِّضة، راجيةً غير خاشية. فإن قلتَ: **لم اقتُصر على ذِكْرِ الله من غيرِ ذِكْرِ الرحمة**؟ قلتُ: لأنَّ أصلَ أمْرِه الرحمةُ والرأفة، ورحمتُه هي سابقةٌ غَضَبَه، فلأصالةِ رحمته إذا ذُكر لم يَخطرْ بالبال قَبْلَ كلِّ شيء من صفاته إلّا كونه رَؤوفاً رحيماً. فإن قلتَ: لِمَ ذُكرتِ الجُلودُ وحدَها أوّلاً، ثم قُرِنتْ بها القلوبُ ثانياً؟ قلتُ: **إذا ذُكرت الخشيةُ التي محلُّها القلوبُ، فقد ذُكرت القُلوب**، ....

زيدت فِيها الرَّاءُ، فيكُونُ رُباعيًّا دالاًّ على معنًى زائِد، ونظيرُهُ قولُ النَّحويِّين: إنَّ الضَّادَ اسمٌ للحرفِ الأولِ مِن: ضرب.

قولُه: (**وهُو مَثَلٌ في شِدَّةِ الخوف**)، أي: استعملَ القُشعريرةَ في تغيُّرٍ يحصُلُ في جِلدِ الإنسانِ عند الوجلِ، فينتصِبُ شعرُه، وكثُرَ فيه حتَّى صارَ مثلًا لمُجرَّدِ شِدّةِ الخوف.

قولُه: (**لِـمَ اقتصرَ على ذِكرِ الله مِن غيرِ ذِكرِ الرَّحمة**)، يعني: ذكرتَ أنّ المعنى أنَّهُم إذا سمِعُوا بالقُرآن وآياتِ وعِيدِهِ أصابتهُم خشية، ثُمَّ إذا ذكرُوا رحمتهُ لانت جُلُودُهُم، فلِمَ حُذِفتِ الرّحمةُ وليسَ في الكلامِ ما يدُلُّ على المحذُوف؟ وأيضًا فلِمَ اقتصرَ على المُضاف إليه؟ وخُلاصةُ الجوابِ: أنّ اسمَ الله وإن كان جامِعًا لسائِرِ الأسماءِ الحُسنى، وتقييدُهُ بشيءٍ مِن تِلك الأسامِي إنَّما يُعلمُ بحسبِ القرائِن، لكِن عند فُقدانِ القرينةِ يُغلَّبُ جانِبُ الرّحمةِ على الغضب؛ لأنَّ رحمتَهُ سبقت غضبه، وإليه الإشارةُ بقولِه: «فلأصالةِ رَحمتِهِ إذا ذُكِر لم يخطُر بالبالِ إلا كونُهُ رَؤُوفًا رَحيمًا».

قولُه: (**إذا ذُكِرتِ الخشيةُ التي محلُّها القُلوبُ فقد ذُكِرتِ القُلوب**)، يعني: إن لم تُذكَرِ «القُلُوبُ» في الأولِ صريحًا فقد ذُكِرتِ «الخشيةُ» التي مِن عوارِضِها، فكأنّها قد ذُكِرت،

....

وتحريرُ المعنى: أنّهُم إذا فوجِئوا بالقُرآن وما فيه مِن القوارِعِ والزَّواجرِ مُجملًا تقشعِرُّ جُلُودُهُم وتخشى قُلُوبُهُم، فإذا وردَ عليهم مِن ذِكرِ اسمِ الذّاتِ وارِدٌ رحمانِيٌّ استبدلُوا بالخشيةِ رجاء، وبِالقُشعرِيرةِ لِينًا، فلمّا جعلَ اقشِعرارَ الجُلُودِ أصلًا في الاعتِبارِ أولًا أُتبعَ بذِكرِ ما يُناسِبُ الاقشِعرارِ مِن اللِّينِ ثانيًا تغليبًا، و إلا كان مُناسِبُ الخشيةِ الرّجاءَ كما صرَّحَ به، وروى في تفسيرِ قولِه: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [الأنعام: ٢] عن أُمِّ الدّرداءِ: «الوجلُ في القلبِ كاحتِراقِ السّعفةِ أما تجِدُ لهُ قُشعرِيرة»، يعني: فَزِعَتْ لذِكرِه استِعظامًا لهُ وتهيُّبًا مِن جلالِهِ وعِزّةِ سُلطانِهِ وبطشِهِ بالعُصاةِ وعِقابه، وهذا الذِّكرُ خِلافُ الذِّكرِ في قولِه: ﴿ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ لأنَّ ذلِكَ ذِكرُ رحمتِهِ ورأفتِهِ وثوابه.

وروى الإمامُ عن لسانِ أهلِ العِرفانِ: العارِفُونَ السّائِرُونَ في بَيداءِ جلالِ الله إن نظرُوا إلى عالمِ الجلالِ طاشُوا، وإن لاحَ لهم أثَرٌ مِن عالمِ الجمالِ عاشُوا[1].

وقُلتُ ـ والله أعلمُ ـ: إنَّ الله تعالى لـمّا وصفَ القُرآن المجيدَ وبالغَ في مدحِهِ حتّى بلغَ غايتهُ مِن الكمالَ على ما سبقَ في قولِه تعالى: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا﴾ وأرادَ أن يُبيِّن كيفيّةَ هِدايتِهِ للخلق، فإنّ جُلَّ الغرضِ مِن الكُتُبِ السّماوِيّةِ الهِداية، قال: ﴿مَّثَانِىَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ﴾، يعني: من أراد الله أن يهدِيهُ بِهِ أوقعَ في قلبِهِ الخشية، كقولِه: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢] ثُمَّ يتأثّرُ مِنهُ ظاهِرُهُ بأن يأخُذهُ في بدءِ الحالِ قُشعرِيرةٌ في الجِلدِ لضعفِ الحالِ أو قُوةِ سطوةِ الوارِد، فإذا أدمنَ سماعَهُ وأَلِفَ أنوارهُ تلِينُ جُلُودُهُ فيتأثّرُ مِنهُ القلبُ فيطمئِنُّ إليه فتنقلِبُ النَّفسُ الأمّارةُ مُطمئِنَّة، ﴿أَلَا بِذِكْرِ ٱللَّهِ تَطْمَئِنُّ ٱلْقُلُوبُ﴾، فكما يتأثّرُ الظّاهِرُ مِن القلبِ في بدءِ الحالِ ينعكِسُ في ثانِي الحال، ويتأثّرُ القلبُ مِن الظّاهِر، ولِذلكَ جعلَ اقشِعرارَ الجِلدِ تابِعًا لخشيةِ الله أولًا، ولِينَ القلبِ تابعًا للِينِ الجِلدِ ثانياً، فيستمِدُّ الظّاهِرُ مِن الباطِنِ أنواره، والباطِنُ مِن الظّاهِرِ آثاره، فلا يزالانِ يتناوبانِ حتّى يَصعدَ السّالِكُ بذلِكَ إلى مدارِجِ القُدسِ ومعارِجِ الكمال، فيتوطّنَ في مخدعِ

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٦: ٤٤٦).

فكأنه قيل: تقشعرُّ جلودُهم من آياتِ الوَعيد، وتخشى قلوبُهم في أوّل وَهْلة، فإذا ذَكَروا اللهَ ومَبْنى أمْرِه على الرأفةِ والرحمة؛ استبْدَلوا بالخشيةِ رَجاءً في قلوبهم، وبالقُشَعْرِيرة لِيناً في جُلودهم: ﴿ذَٰلِكَ﴾ إشارة إلى الكتاب، وهو ﴿هُدَى ٱللَّهِ يَهْدِى بِهِۦ﴾: يوفِّق به ﴿مَن يَشَآءُ﴾ يعني: عبادَه المتقين، حتى يَخشَوْا تلك الخشية ويَرجوا ذلك الرجاءَ، كما قال: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢]. ﴿وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ﴾: ومَن يَخذله من الفُسَّاق والفَجَرة ﴿فَمَا لَهُۥ مِنْ هَادٍ﴾، **أو ذلك الكائنُ من الخشيةِ والرجاء هُدى الله**، أي: أثرُ هُداه؛ وهو لُطفه، فسمَّاه هُدًى لأنه حاصلٌ بالهدى، ﴿يَهْدِى بِهِۦ﴾ بهذا الأثرِ ﴿مَن يَشَآءُ﴾ مِن عِباده، يعني: مَن صَحِبَ أُولئك ورآهم خاشِينَ راجِين، وكان ذلك مرغِّباً لهم في الاقتداءِ بسيرتهم وسُلوك طريقتِهم. ﴿وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ﴾: ومَن لم يُؤثر فيه ألطافُه لقسوةِ قَلْبه وإصرارِه على فُجوره ﴿فَمَا لَهُۥ مِنْ هَادٍ﴾: مِن مُؤثر فيه بشيءٍ قطّ.

[﴿أَفَمَن يَتَّقِى بِوَجْهِهِۦ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۚ وَقِيلَ لِلظَّٰلِمِينَ ذُوقُوا۟ مَا كُنتُمْ تَكْسِبُونَ ۞ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَأَتَىٰهُمُ ٱلْعَذَابُ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ ۞ فَأَذَاقَهُمُ ٱللَّهُ ٱلْخِزْىَ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَلَعَذَابُ ٱلْءَاخِرَةِ أَكْبَرُ ۚ لَوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ﴾ ٢٤-٢٦]

يقـالُ: اتَّقاه **بدَرَقَتـه**: استقبَلَه بها فوَقى بها نفْسَه إيّـاه، واتَّقاه بيَده. وتقديـرُه:

القُربِ ثُمَّ يفيضُ نُورُهُ المُستفِيضُ على الغير، كما قالَ تعالى: ﴿ذَٰلِكَ هُدَى ٱللَّهِ يَهْدِى بِهِۦ مَن يَشَآءُ﴾، وكشفَ عن القِناعِ حيثُ أشار مَن صحِبَ أُولئِكَ ورآهُم خاشِينَ راجِينَ، فكانَ ذلِكَ مُرغِّبًا لهم في الاقتِداءِ بسيرتِهم وسُلُوكِ طرِيقتِهم، رزقَنا اللهُ الاقتِداءَ بهم بفضلِهِ وجُودِه.

قولُه: (**أو ذلِكَ الكائِنُ مِن الخشيةِ والرَّجاء**)، عطفٌ على قولِه: «ذلِكَ إشارةٌ إلى الكِتاب»، وعلى الأولِ: المرادُ بذِكرِ الله القُرآن نفسُهُ، قد أُقِيمَ مقامَ المضمرِ مِن غيرِ لفظِهِ السّابِق؛ تَعظِيمًا للحالِ وتحقيقًا لما قال.

قولُه: (**بدَرَقتِهِ**)، أي: بتُرسِهِ، يُقال: اتّقى زَيدًا بدرقتِهِ، أي: استقبل زيداً بدرقتِهِ فوقى

﴿ أَفَمَن يَتَّقِي بِوَجْهِهِۦ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ ﴾ كمن أَمِنَ العذاب، فحُذِفَ كما حُذف في نظائره و﴿سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ ﴾: شدَّته. ومعناه: أنَّ الإنسانَ إذا لقي مَخُوفاً من المخاوف استقبَلَه بيَدِه، وطلبَ أن يَقِيَ بها وجهَه؛ لأنه أعزُّ أعضائه عليه، والذي يُلقى في النار يُلقى مغلولةً يداه إلى عُنقه؛ فلا يتهيأ له أنْ يتّقِيَ النارَ إلّا بوجهه الذي كان يتّقي المخاوفَ بغيره؛ وِقايةً له ومُحاماةً عليه. وقيل: المرادُ بالوجهِ الجُملة. وقيل: نزلتْ في أبي جهلٍ. وقال لهم خَزَنةُ النار: ﴿ذُوقُواْ ﴾ وبالَ ﴿مَاكُنتُمْ تَكْسِبُونَ﴾. ﴿مِنْ حَيْثُ لَايَشْعُرُونَ ﴾: من الجهةِ التي لا يَحتسِبون، ولا يَخطُر ببالهم أن الشرَّ يأتيهم منها، بَيْنا هم آمِنُون رافِهون إذ فُوجِئوا مِنْ مأمنِهم. والخزيُ: الذلُّ والصَّغار، كالمَسْخِ والخَسْف والقتلِ والـجَلاء، وما أشبهَ ذلك من نَكالِ الله.

[﴿ وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِى هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ مِن كُلِّ مَثَلٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ * قُرْءَانًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِى عِوَجٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴾ ٢٧-٢٨]

﴿ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ **حالٌ مؤكِّدة**، كقولك: جاءني زيدٌ رَجلاً صالحاً وإنساناً عاقلاً،

بدرقتِهِ نفسَهُ زَيدًا. **الأساسُ**: هذا وِقاءٌ ووِقايةٌ لهُ لما يُوقى بِهِ الشيءُ. ووقاهُ اللهُ كُلَّ سُوءٍ ومِن السُّوءِ وِقاية. فعلى هذا: اتّقاهُ بدرقتِهِ؛ استقبلهُ بدَرَقتِهِ فوقى بها نفسهُ إيّاه، أي: مِنه.

قولُه: ﴿ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ **حالٌ مُؤكِّدة**)، قال الزَّجّاجُ: ﴿عَرَبِيًّا﴾ منصُوبٌ على الحال، أي: ضربنا للنّاسِ في هذا القُرآن في حالِ عربيَّتِهِ وبيانِه، وذكرَ ﴿ قُرْءَانًا﴾ توكيدًا، كما تقُولُ: جاءني زَيدٌ رجُلًا صالحًا، فتذكُرُ رجُلًا توكيدًا[1]. وقال صاحِبُ «الفرائِد»: يُمكِنُ أن يُقال: ﴿ قُرْءَانًا﴾ حالٌ، و﴿عَرَبِيًّا﴾ صِفة؛ لأنَّ القُرآن مصدرٌ، فيُمكِنُ أن يقعَ حالًا، أي: مقرُوءًا عربيًّا. وقال أبو البقاء: ﴿ قُرْءَانًا﴾ هو حالٌ مِن ﴿القُرآن﴾ مُوطِّئة، والحالُ في المعنى قولُه: ﴿عَرَبِيًّا﴾. وقيل: انتصبَ بـ﴿يَتَذَكَّرُونَ ﴾[2].

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٣٥٢).
(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١١١).

ويجوزُ أن يَنتصب على المدح، ﴿غَيْرَ ذِى عِوَجٍ﴾: مُستقيماً بَريئاً من التناقُضِ والاختلاف.

فإن قلتَ: فهلّا قيل: مستقيماً، أو غيرَ مُعوَجٍّ؟ قلتُ: فيه فائدتانِ؛ إحداهما: **نفيُ أن يكونَ فيه عِوَجٌ قطُّ**، كما قال: ﴿وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَا﴾ [الكهف: ١]. **والثانيةُ: أنَّ لفظ العِوَجِ مختصٌّ بالمَعاني دون الأعيان**. وقيل: المرادُ بالعوج: الشكُّ واللَّبْس. وأنشد:

قولُه: (**نفيُ أن يكُونَ فيه عِوَجٌ قطّ**)، وذلِكَ مِن طريقِ الكِنايةِ، فإنّه إذا لم يكُن صاحِبَ عِوجٍ، فأن لا يكُونَ مُعوجًّا فبالطَّريقِ الأولى، كقولِه: ﴿وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَا﴾ [الكهف: ١]، أي: عِوجًا وما يُقال لهُ عِوج.

قولُه: (**والثَّانية: أنّ لفظَ «العِوَج» مختصٌّ بالمعاني دُونَ الأعيَان**)، معناهُ: أنّ المطلُوبَ أن يُقال: إنَّ معانيهِ صحيحةٌ مُستَقيمةٌ لا ترى فيها اختِلافًا، كما قال: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢] فلو قِيلَ: غير مُعوج، لفُهِمَ أنّ ألفاظهُ مُستَقيمةٌ وكانَ تكريرًا؛ لأنَّ قولَه: ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ دلّ على ذلِك، أو لأنّ العِوَجَ إذا استُعمِلَ في الأعيانِ دلَّ على بُلُوغِهِ في الاستِقامةِ إلى حدٍّ لا يُدرِكُ العقلُ فيه خللًا كما ذكرهُ في «طه»[1].

قولُه: (**والثَّاني: أنّ لفظَ العِوَجِ مُختَصٌّ بالمعانِي دُونَ الأعيَان**)، قال الزَّجّاج: العِوجُ ـ بكَسرِ العينِ ـ فِيما لا يُرى لهُ شخص، وما كان شخصًا قُلتُ فيهِ: عَوَج ـ بالفتحِ ـ، تقُولُ: في دينهِ عِوَج، وفي العصا عَوَج، فإذَن لا بُدَّ مِن «ذي»، أي: غير ذي معانٍ مائلٍ عن الاستِقامة[2].

الانتِصافُ: تقدَّمَ لهُ في «طه» الاعتِذارُ عن استِعمالِ العِوجِ المكسُورةِ في الأشخاصِ في قولِه: ﴿لَا عِوَجَ لَهُۥ﴾ بأنّ الأشياءَ التي تستوِي في العادةِ لا تخلُو عن عِوج، وإن دقَّ عن البصرِ ينفرِدُ بإدراكِهِ العقلُ، وبيَّنَ أن الأرضَ بلغت مِن الاستِواءِ إلى الحدِّ الحقيقيِّ الذي لا يُدرِكُ العقلُ فيه خللًا، فعبَّرَ عنهُ بالمكسُورِ العَيْن؛ لكونِهِ مُشبَّهًا بالمعاني، وحاصِلُهُ يجُوزُ غير ذي عِوج، والمُرادُ: ألفاظُ القُرآن.

---

(١) انظر: (١٠: ٢٤٤).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٢٦٧).

وقد أتاكَ يَقِينٌ غَيْرُ ذي عِوَجٍ مِنَ الإلهِ وقَوْلٌ غَيْرُ مَكذُوبِ

[﴿ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلًا فِيهِ شُرَكَآءُ مُتَشَٰكِسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِّرَجُلٍ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا ۚ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ ٢٩]

اضربْ لقومك مَثَلاً، وقُلْ لهم: ما تقولونَ في رَجلٍ من المَماليك قد اشتَرَكَ فيه شُركاءُ بينهم اختلافٌ وتنازُع، كلُّ واحدٍ منهم يدَّعي أنه عبدُه، فهم يَتجاذبونه **ويَتعاوَرُونه في مِهَنٍ شتَّى** ....

قولُه: (واضرِب لقومِكَ مثلًا وقُل لهم ما تقولُون)، إنَّما دعاهُ إلى جعلِ الإخباريّ، أي: قولِه: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا﴾ طلبيًّا، وأتى بواوِ العطفِ ليتَّصِلَ بما جاءَ في هذهِ السُّورةِ الكريمةِ مِن الأمرِ كقولِه: ﴿قُلْ﴾ أو دعاهُ قولُه: ﴿هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا﴾ فإنّه سُؤالُ تقريرٍ وتبكيتٍ للمُشركينَ، فلا بُدَّ مِن السّائِلِ، والسّائِلُ رَسُولُ الله ﷺ. وقولُه: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا﴾ ماضٍ، فيجِبُ التّأويلُ وأن يُقال: واضرِب لقومِكَ مثلًا وقُل لهم كذا، ثُمَّ سل: هل يستَويانِ مثلًا؟ أي: قُل لهُم: ما تقُولُونَ في هذا التَّمثِيل؟ ثُمَّ بعدَ الفراغِ سلهُم: هل يستَويانِ مثلا؟ ثُمَّ إذا ألزمتهُمُ الحُجّةَ قُل: الحمدُ لله شُكرًا على ما أولاكَ مِن النُّصرةِ وقهرِ الأعداءِ بالحُججِ السّاطِعة.

قال صاحِبُ «الكشفِ»: ﴿رَّجُلًا﴾ بدل مِن قولِه: ﴿مَثَلًا﴾، و﴿شُرَكَآءُ﴾ ترتفِعُ بالظَّرف[1].

قولُه: (ويتعاوَرُونه)، أي: يتداولُونه. الجوهريُّ: يُقال: هم يتعورُونَ العواريَّ بينهُم. وقد قيل: مُستعارٌ بمعنى: مُتعاوِرٌ، أي: مُتداول.

قولُه: (في مِهنٍ شتَّى)، الجوهريّ: المَهْنةُ ـ بالفتحِ ـ: الخِدمة. وحكى أبو زيدٍ والكِسائِيُّ: المِهنةُ؛ بالكَسرِ، وأنكرهُ الأصمَعيّ. والماهِن: الخادِم.

(١) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١١٦٣) بتحقيق د. محمد الدالي، أو (٢: ٢٧٢) بتحقيق د. عبدالقادر السعدي.

ومَشادِه، وإذا عَنَّتْ له حاجةٌ تدافَعُوه، فهو متحيِّرٌ في أمْرِهِ سادِرٌ قد تشعَّبتِ الهمومُ قلْبَه وتوزَّعتْ أفكارَه، لا يَدري أيَّهم يُرضي بخدمته، وعلى أيِّهم يَعتمد في حاجاته؛ وفي آخرَ قد سَلِمَ لمالكٍ واحد وخَلَصَ له، فهو مُعتنِقٌ لِما لزمه من خِدمتِه، مُعتمِدٌ عليه فيما يُصلِحُه، فهمُّه واحدٌ وقلبُه مُجتمِع، أيُّ هذَيْن العَبْدَيْنِ أحسنُ حالاً وأجملُ شأناً؟ والمرادُ: تمثيلُ حالِ مَن يُثبِتُ آلهةً شتَّى، وما يَلزمه على قضيةِ مذهبه مِنْ أن يدَّعِيَ كلُّ واحدٍ منهم عُبوديَّتَه، ويتَشاكَسُوا في ذلك ويَتغالَبُوا، كما قالَ تعالى: ﴿وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [المؤمنون: ٩١]، ويبقى هو متحيِّراً ضائعاً لا يَدْري أيَّهم يَعبُد، وعلى رُبوبيّةِ أيِّهم يَعتمد، وممَّن يَطلب رزْقَه، وممَّن يَلتمس رِفْقَه، فهمُّه شَعَاعٌ، وقلبُه أَوْزاع؛ وحالِ مَن لم يُثبت إلّا إلٰهاً واحداً، فهو قائمٌ بما كَلَّفه، عارفٌ بما أرضاه وما أسخطه، مُتَفَضَّلٌ عليه في عاجِله، مُؤمِّل للثوابِ في آجِله. و﴿فِيهِ﴾ صلةُ ﴿شُرَكَآءُ﴾، كما تقول: اشتَرَكُوا فيه.

قولُه: (ومشادِه)، **الأساسُ**: وهو مَشْدُوه؛ مشغُولٌ مدهُوش، وهو في مشادِه: في مشاغِل.

قولُه: (سادِر)، **الجوهرِي**: السَّادِر: المُتحيِّر.

قولُه: (فهمُّهُ شَعاع)، **الجوهرِيُّ**: رأيٌ شَعاع، مُتفرّقٌ. ونفسٌ شَعاع، تفرَّقت هِممُها.

قولُه: (وقلبُه أوزاع)، **الأساس**: وزَّعَ المالَ والخراجَ توزيعًا: قسَّمه، وبِها أوزاعٌ مِن النَّاس: ضُرُوبٌ مُتفرِّقُون. تقُولُ: ذهبت نفسُهُ شَعاعاً ولحمُهُ أوزاعاً. أوزاعٌ: جمعُ صُورةٍ لا واحِدَ له.

قولُه: (و﴿فِيهِ﴾ صِلةُ ﴿شُرَكَآءُ﴾)، هذا يدُلُّ على أنّ الظَّرفَ مع اعتمادِهِ يجُوزُ أن يكُونَ غير عامِلٍ فيما بعدهُ بل مُتعلِّقًا به، ويجُوزُ أن يَكُونَ خبرًا لهُ، كما ذهبَ إليه صاحِبُ «المِفتاحِ» في قولِه:

كأنَّهُ علمٌ في رأسِهِ نار(١)

---

(١) سبق تخريجه.

والتشاكُس والتشاخسُ: الاختلافُ، تقول: تَشاكستْ أحوالُه، **وتَشاخسَتْ أسنانُه.** (سالماً لرَجلٍ) خالصاً له. **وقُرئ:** ﴿سَلَمًا﴾ بفتحِ الفاء والعين، وفتحِ الفاء وكسرِها مع سكون العين، وهي مَصادرُ «سَلِمَ»، والمعنى: ذا سَلامة لرجلٍ، أي: ذا خُلوص له من الشِّركة، من قولهم: سَلمتْ له الضَّيعة. وقُرئ بالرفع على الابتداء، أي: وهناك رَجلٌ سالمٌ لرَجل، **وإنما جَعلَه رَجلاً**، ليكون أفطنَ لما شقيَ به أو سَعِد، فإنَّ المرأةَ والصبيَّ قد يَغفُلان عن ذلك. ﴿هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا﴾: هل يَستويان صفةً؟ على التمييز، والمعنى: هل يَستوي صِفَتاهما وحالاهما، وإنما اقتُصِرَ في التمييز على الواحدِ لبيان الجنس. وقُرئ: (مَثلَيْن)، **كقوله تعالى:** ﴿وَأَكْثَرَ أَمْوَالًا وَأَوْلَادًا﴾ مع قوله: ﴿أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾ [فاطر: ٤٤]، ويجوزُ فيمن قرأ: (مثلَيْن) أن يكونَ الضَّميرُ في ﴿يَسْتَوِيَانِ﴾ للمثلين؛

قولُه: (**وتشاخست أسنانُه**)، **الأساس:** تشاخسَ فُوه، إذا اختلفت أسنانُه. شاخسَ الحِمار، إذا فتحَ فاهُ رافِعًا رأسهُ بعدَ شمِّ الرَّوثة.

قولُه: (**وقُرئ:** ﴿سَلَمًا﴾)، بفتح السِّين، قرأ ابنُ كثيرٍ وأبو عمرٍو: «سَالمًا» بألِفٍ بعدَ السِّينِ وكسرِ اللَّام، والباقُونَ: بفتحِ اللَّامِ مِن غير ألِف[1].

قولُه: (**وإنَّما جعلهُ رجُلاً**)، في «المطلع»: إنَّما خصَّ المالِكَ بالرَّجُلِ دُونَ الصَّبيِّ والمرأة؛ ليكُونَ أفطنَ بحالِ العبدِ مِن الدَّعةِ والكدِّ، والمرأةُ والصَّبيُّ قد يغفُلانِ عن ذلِك.

قولُه: (**كقولِه:** ﴿وَأَكْثَرَ أَمْوَالًا﴾)، عن بعضِهِم: كونُه نظيرًا لهُ في أنَّ التَّمييزَ ليسَ بمُفردٍ مع أنه سبقَ تَميزٌ بمُفرد.

وقُلت: شبَّهَ القِراءتينِ ـ أعني: ﴿هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا﴾ و«يَسْتَوِيانِ مَثلَين» بالآيةِ لمجِيءِ المِثالينِ فِيها، أي: وقُرِئَ: «مَثَلَيْنِ» معَ قِراءةِ ﴿مَثَلًا﴾ كقولِه: ﴿وَأَكْثَرَ أَمْوَالًا وَأَوْلَادًا﴾ [التوبة: ٦٩] مع قولِه: ﴿أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾ [فاطر: ٤٤] لكِن الآيةُ في «البَراءة»: ﴿أَشَدَّ مِنكُمْ﴾ [التوبة: ٦٩] بالخِطاب، نعم جاءَ ﴿أَشَدَّ مِنْهُمْ﴾ بدُونِ ﴿وَأَكْثَرَ أَمْوَالًا وَأَوْلَادًا﴾.

---

(١) انظر: «حجّة القراءات»، ص٦٢١.

لأنَّ التقدير: مَثَلَ رَجُلٍ ومثلَ رَجُل. والمعنى: هل يستويانِ **فيما يَرجع إلى الوَصْفيّة، كما تقولُ: كفى بهما رَجلَيْن.** ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ **الواحدِ الذي لا شَريكَ له دونَ كل معبودٍ سواه،** أي: يجبُ أن يكونَ الحمدُ متوجِّهاً إليه وحدَه والعبادة، فقد ثَبَتَ أنه لا إِلٰهَ إلّا هو. ﴿بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ فيُشرِكون به غيرَه.

[﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ * ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ عِندَ رَبِّكُمْ تَخْتَصِمُونَ * فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَذَبَ عَلَى ٱللَّهِ وَكَذَّبَ بِٱلصِّدْقِ إِذْ جَآءَهُۥٓ ۚ أَلَيْسَ فِى جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَٰفِرِينَ﴾ ٣٠-٣٢]

كانوا يتربَّصون برسولِ الله ﷺ موتَه، فأُخبر أنَّ الموتَ يَعمُّهم، فلا معنى للتربُّص، وشماتةِ الباقي بالفاني. وعن قتادةَ: نَعَى إلى نبيّه نفْسَه، ونعى إليكم أنفُسَكم. وقُرِئ:

قولُه: (**لأنَّ التَّقديرَ: مَثَلُ رجُلٍ ومَثَلُ رجُل**)، يعني: أجملَ ثم فصَّل، نحو: ﴿وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾ قال: أبدَلَ ﴿ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾ مِن أو ﴿وَأَسَرُّوا۟﴾ إشعارًا بأنَّهم الموسُومُونَ بالظُّلمِ الفاحِشِ فيما أسرُّوا به.

قولُه: (**فِيما يرجعُ إلى الوصفِيَّة**)، إشارةٌ إلى أنّ ﴿مَثَلًا﴾ في قوله: ﴿هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا﴾ بمعنى: صِفة، مُستعارٌ لها، وهو تمييزٌ كما سبقَ. ﴿هَلْ يَسْتَوِيَانِ﴾ صِفةٌ على التَّمييز.

قولُه: (**كما تقُول: كفى بهما رجُلين**)، أي: فِيما يرجِعُ إلى الرُّجولِيَّة، إذا اعتبرتَ رجُلينِ رجُلين. **الجوهرِيّ**: هذا رجُلٌ كافِيكَ مِن رجُلٍ، وهُما رجُلانِ كافِيكَ مِن رجُلين.

قولُه: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ **[الواحِدِ] الذي لا شريكَ لهُ دُونَ [كُلِّ] معبُودٍ سواه**)، وصفَ الله بنفيِ الشَّريكِ ليُؤذِنَ بأنَّ الاِسمَ الجامِعَ في مقامِ ضَربِ المثلِ لنفيِ الأضدادِ والأندادِ مُتجلٍّ بصِفةِ الوحدانيَّةِ والفردانِيَّة، و«دونَ» مُتعلِّقٌ بالظَّرفِ المُستقِلِّ وهو ﴿لِلَّهِ﴾، يدُلُّ عليه قولُه: «أي: يجبُ أن يكُونَ الحمدُ لله مُتوجِّهًا إليه وحده» والاِختِصاصُ مُستفادٌ مِن اللّامِ. ترتَّبَ الحمدُ على ضربِ المثلِ ولُزُومِ التَّوحِيدِ مِنه، ومِن ثمَّ أتى بالفاءِ في قولِه: «فقد ثبتَ أنه لا إلهَ إلا هُو»، أي: مِن ضربِ المثل.

(مائت)، و(مائتون)، والفرق بين الميِّتِ والمائت: أنَّ الميِّتَ صفةٌ لازمة كالسيِّد، **وأمّا المائت، فصفةٌ حادثة**، تقول: زيدٌ مائتٌ غداً، كما تقول: سائدٌ غداً، أي: سيموتُ وسيَسُود. وإذا قلتَ: زيدٌ ميِّت، فكما تقول: حيٌّ في نَقيضه، فيما يَرجعُ إلى اللُّزوم والثُّبوت. والمعنى في قوله: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ﴾ إنك وإياهم وإن كنتم أحياءً، فأنتم في عداد الموتى؛ لأنّ ما هو كائنٌ فكأن قد كان. ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ﴾: ثم إنكَ وإيَّاهم، فغُلِّب ضميرُ المخاطَب على ضميرِ الغُيَّب، ﴿تَخْتَصِمُونَ﴾ فتحتجّ أنتَ عليهم بأنك بلَّغتَ فكذَّبوا، فاجتهدتَ في الدَّعوةِ فلجُّوا في العِناد، ويَعتذرون بما لا طائلَ تحتَه، يقولُ الأتباع: ﴿أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَآءَنَا﴾ [الأحزاب: ٦٧]، وتقولُ السادات: أغوَتْنا الشياطينُ وآباؤنا الأقْدَمون؛ وقد حُمل على اختصامِ الجميع، وأنَّ الكفّارَ يُخاصِمُ بعضُهم بعضاً، حتى يُقال لهم: ﴿لَا تَخْتَصِمُواْ لَدَىَّ﴾ [ق: ٢٨]؛ **والمؤمنونَ الكافرينَ** يبكِّتُونهم بالحُجَج، وأهلُ القِبْلة يكونُ بينهم الخِصام. قال عبدُالله بن عمر: لقد عِشْنا برهةً من دهرِنا ونحن

قولُه: (**وأمَّا المائتُ فصِفةٌ حادِثة**)، **الانتِصاف**: فاستِعمالُ ﴿مَيِّتٌ﴾ مجاز؛ إذ الخِطابُ معَ الأحياء، و «مائِت» حقِيقة؛ إذ لا يُعطى اسمُ الفاعِلِ حالَ الخِطابِ خِلافَ معناه(١).

الإنصاف: هذا وهم؛ لأنَّ «المائِت» أيضًا مجاز، فإنّ اسمَ الفاعِلِ حقِيقةٌ عند بقاء ما اشتُقَّ مِنهُ اسمُ الفاعِل، والمُختارُ أنّ استِعماله فيما مضى مجاز، وأمَّا استِعمالُه في المُستقبلِ عند الأُصُوليِّين فمجازٌ بلا خِلاف.

وقُلتُ: لا بُدَّ مِن الفرقِ بينَ ﴿عَالِمَ﴾ و﴿يَعْلَمُ﴾ قال صاحِبُ «المِفتاح»: وليتعيَّن - أي: المُسند - كونهُ اسمًا كنحو: زَيدٌ عالِمٌ، فيُستفادُ الثُّبُوتُ صريحًا، فأصلُ الاسمِ صِفةٌ وغيرُ صِفةٍ للدَّلالةِ على الثُّبُوتِ، نعم دلالةُ الصِّفةِ المُشَبهةِ عليه أظهرُ وألزمُ(٢).

قولُه: (**والمُؤمِنُونَ الكافِرين**)، و«المؤمنون» عطفٌ على محلِّ «أنّ» واسمها. روى هذا

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٤: ١٢٧).

(٢) «مفتاح العلوم»، ص ٢٠٧.

نرى أنَّ هذه الآية أُنزلتْ فينا وفي أهل الكتاب، قلنا: كيف نختصمُ ونبيُّنا واحدٌ ودِينُنا واحد وكتابُنا واحد؟ حتى رأيتُ بعضَنا يَضرِبُ وجوهَ بعض بالسَّيف، فعرفتُ أنها أُنزلتْ فينا. وقال أبو سَعيد الخُدْريُّ: كنّا نقول: ربُّنا واحدٌ ونبيُّنا واحد ودِينُنا واحد، فما هذه الخُصومة؟ فلمّا كان يومُ صفِّين وشدَّ بعضُنا على بعضٍ بالسيوف، قلنا: نَعمْ هو هذا. وعن إبراهيمَ النَّخَعيِّ: قالت الصحابةُ: ما خُصومتُنا ونحن إخوان؟ فلما قُتل عثمانُ رضي الله عنه، قالوا: هذه خصومتُنا. وعن أبي العاليةِ: نزلتْ في أهلِ القِبْلة. **والوجهُ الذي يدلُّ عليه كلامُ الله هو ما قدَّمتُ أوّلاً، ألا ترى إلى قوله: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَذَبَ عَلَى ٱللَّهِ﴾ وقولِه: ﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ﴾ [الزمر: ٣٣]؟**

الوجهَ مُحيي السُّنَّة عن ابنِ عَبَّاسٍ قالَ: ﴿عِندَ رَبِّكُمْ تَخْتَصِمُونَ﴾ يعني: المُحِقَّ والمُبطِلَ والظَّالِمَ والمظلُوم(١).

قولُه: (**والوجهُ الذي يدُلُّ عليه كلامُ الله ما قدَّمْتُ**)، وهو قولُه: «ثُمَّ إنَّك وإيَّاهُم تختصِمُونَ فتحتجُّ أنتَ عليهم بأنَّكَ بلَّغتَ فكذَّبُوا»، أي: يَدلُّ عليه الكلامُ السَّابِقُ واللَّاحِق، أمَّا السَّابِقُ فهُو الاحتِجاجُ مِن لدُن مُفتتحِ السُّورةِ إلى انتِهاءِ ضربِ المثل، وذلِكَ أنه لمَّا ختمَ الحُجَجَ بضَربِ المثلِ وتوهِينِ أمرِ شُركائِهم وتسفيه رأيِهم، وأمرَ حبيبهُ بعدَ ذلِكَ كُلِّهِ بأن يذكُرَ ربَّهُ بالمحامِدِ والفضائِلِ ويشكُرَهُ على إثباتِ الفردانيَّةِ والوحدانيّة، وأضربَ عن ذلِكَ كُلِّهِ بقولِه: ﴿بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ تسجيلًا عليهم بالجهلِ المُفرطِ، وأنَّهُم مِمَّن طُبِعَ على قُلُوبِهِم، فلا يلتفِتُونَ إلى هذهِ البياناتِ الظَّاهِرةِ والحُجج المُتظاهِرة اتَّجهَ لحبيبِهِ صلواتُ الله عليه مِن حِرصِهِ على إيمانِ القومِ وتهالُكِهِ عليهم أن يسأَلَ: فإلى ماذَا يرجِعُ حالِي وحالُهُم؟ فأجيب بقولِه: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ﴾ تأييسًا لهم وإقناطًا كُليًّا مِن إيمانِهم، يعني: لم يبقَ إلا الموتُ والاختِصامُ عند مالِكِ يومِ الدِّين. قَال:

إلى ديَّانِ يومِ الدِّينِ نَمضِــي وعِنــدَ الله تَجتَمِـعُ الخُصُومُ

---

(١) «معالم التنزيل» (٧: ١١٨).

وما هو إلا بيانٌ وتفسير للذينَ تكون بينهم الخصومة. ﴿كَذَبَ عَلَى ٱللَّهِ﴾: افترى عليه بإضافةِ الوَلد والشَّريكِ إليه، ﴿وَكَذَّبَ بِٱلصِّدْقِ﴾: بالأمرِ الذي هو الصِّدقُ بعَيْنه، وهو ما جاء به محمَّدٌ ﷺ ﴿إِذْ جَآءَهُۥٓ﴾: فاجَأه بالتكذيب كما سَمِعَ به من غيرِ وقفة لإعمال رويّة أو اهتمام بتمييزٍ بين حقٍّ وباطل، كما يفعلُ أهلُ النّصفة فيما يَسمعون. ﴿مَثْوًى لِّلْكَٰفِرِينَ﴾ أي: لهؤلاء الذين كَذَبوا على الله وكذَّبوا بالصدق، واللام في ﴿لِّلْكَٰفِرِينَ﴾ إشارة إليهم.

[﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ * لَهُم مَّا يَشَآءُونَ عِندَ رَبِّهِمْ ۚ ذَٰلِكَ جَزَآءُ ٱلْمُحْسِنِينَ * لِيُكَفِّرَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ أَسْوَأَ ٱلَّذِى عَمِلُوا۟ وَيَجْزِيَهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ ٱلَّذِى كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ ٣٣-٣٥]

﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ﴾ هو رسولُ الله ﷺ: جاء بالحقِّ وآمن به، **وأرادَ به إيّاه ومَن تبِعه**، كما أراد بموسى إيّاه وقومَه في قوله: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ لَعَلَّهُمْ

وإليهِ الإشارةُ بقولِه: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ﴾ و﴿يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ عِندَ رَبِّكُمْ تَخْتَصِمُونَ﴾ فتحتجُّ عليهم أنتَ بأنَّكَ بلَّغتَ فكذَّبُوا، واجتهدتَ في الدَّعوةِ فلجُّوا في العِناد، وأمَّا اللَّاحِقُ فقولُه: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَذَبَ عَلَى ٱللَّهِ﴾ وقولُه: ﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ﴾، وإليه الإشارةُ بقولِه: «وما هو إلا بيانٌ وتفسيرٌ للَّذِينَ تكُونُ بينهُمُ الخُصُومَة»، وقولُه بعده: «﴿وَكَذَّبَ بِٱلصِّدْقِ﴾ بالذي جاءَ به مُحَمَّدٌ صلواتُ الله عليه» فاجأهُ بالتَّكذيبِ، والَّذي جاءَ بالصِّدقِ: هو رسُولُ الله ﷺ، وصدَّقَ به.

قولُه: (**وأرادَ بِهِ إيَّاهُ ومن تبِعه**)، يعني: جيءَ بقولِه: ﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ﴾ على الإفرادِ ثُمَّ حُمِلَ عليه: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ﴾، وحكمَ بقولِه: ﴿لَهُم مَّا يَشَآءُونَ﴾، ولا بُدَّ مِن التَّأويلِ وأن يُقال بأنَّ الرَّسُولَ ﷺ إمامُ أُمَّتِهِ وقُدوتُهم، وأنَّ مجيئَهُ بالصِّدقِ وتصدِيقَهُ كمجيئِهم بِهِ وتصديقِهِم، كما يُقال لرئيسِ القوم وكبيرِهِم: يا فُلانُ افعلُوا، ونحوُهُ قولُه تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ﴾ [البقرة: ٨٧] أي: مُوسى وقومه، بدلِيلِ قولِه: ﴿لَعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ﴾.

يَهْتَدُونَ﴾ [المؤمنون: ٤٩]، فلذلك قال: **﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ﴾، إلَّا أنَّ هذا في الصفةِ وذاك في الاسم. ويجوزُ أن يريدَ: والفوجُ أو الفريق** الذي جاءَ بالصدقِ وصدَّق به، وهم الرسولُ الذي جاءنا بالصِّدق، وصحابتُه الذين صدَّقوا به. وفي قراءةِ ابن مسعود: (والَّذِينَ جَاؤُوا بِالصِّدْقِ وَصَدَّقُوا بِهِ)، **وقُرئ: (وصَدَقَ به) بالتخفيف،** أي: صَدَقَ

قولُه: (**أنَّ هذا في الصِّفَةِ وذاكَ في الِاسم**)، لأنَّ هُناكَ ذِكرَ الِاسمِ وهو مُوسى، وهاهُنا ذكرَ الصِّفةَ وهي: المجيءُ بالصِّدق. وقال مُحيي السُّنَّةِ: قال ابنُ عبَّاس: ﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ﴾ يعني: النَّبيَّ ﷺ جاءَ بلا إلهَ إلا الله، ﴿وَصَدَّقَ بِهِۦٓ﴾: الرَّسُولُ أيضًا بلغهُ إلى الخلق[1].

قولُه: (**ويجُوزُ أن يُريد: الفَوْجَ**[2] **أو الفريق**)، روى مُحيي السُّنَّةِ هذا الوجهَ عن مُقاتِلٍ وقتادة[3]، قال أبو البقاء: الذي هُنا وفي «البقرة» مُفردٌ في اللَّفظ، والمعنى على الجمع، وفيه وجهان: أحدُهما: هو جِنسٌ مِثلَ ﴿مَنْ﴾. والثاني: أُريدَ ﴿ٱلَّذِينَ﴾ فحذفَ النُّونَ لطُولِ الكلامِ بالصِّلة[4].

وقال الزَّجَّاج: و﴿ٱلَّذِينَ﴾ و﴿ٱلَّذِى﴾ في معنًى واحِد؛ لأنَّه غير موقف، والَّذِي هاهُنا للجِنسِ المعني والقبِيل الذي جاءَ بالصِّدق[5]. وقُلتُ: يعني الفريقَ الذي وقعَ فيه مجيءُ الصِّدقِ مِن بعضٍ والتَّصديقُ مِن بعض، وهو المُرادُ بقولِه: «وهم الرَّسُول» إلى آخِره.

قولُه: (**وقُرِئ: «وصَدَقَ به» بالتخفيف**)، قال ابنُ جِنِّي: وهي قِراءةُ أبي صالِحٍ وعِكرِمةَ بنِ سُليمان، وفيه ضربٌ مِن الثَّناءِ على المُؤمنين، فهُو كقولِكَ: الذي يأمُرُ بالمعرُوفِ ويتَّبعُ سبيلَ الخيرِ فيه مُثابٌ عند الله، فكذا قولُه: ﴿وَصَدَّقَ بِهِۦٓ﴾ أي: استحقَّ اسمَ الصِّدقِ بمجيئِه[6].

---

(١) «معالم التنزيل» (٧: ١٢٠).

(٢) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «والفوج» بالواو.

(٣) «معالم التنزيل» (٧: ١٢٠).

(٤) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١١١).

(٥) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٣٥٤).

(٦) «المحتسب» (٢: ٢٣٧).

به الناسَ ولم يَـكذبهم به، يعني: أدّاه إليهم كما نزل عليه من غيرِ تحريف. وقيل: صارَ صادقاً به، أي: بسببه؛ لأنَّ القرآنَ مُعجزة، والمعجزةُ تصديقٌ من الحكيم الذي لا يفعلُ القبيحَ لمن يُجريها على يده، ولا يجوزُ أن يُصدِّق إلَّا الصادق، **فيصير لذلك صادقاً بالمعجزة**. وقُرئ: (وصُدِّقَ به). فإنْ قلتَ: ما معنى إضافةِ الأسوأِ والأحسن إلى الذي عملوا، وما معنى التفضيلِ فيهما؟ قلتُ: أمّا الإضافةُ فما هي من إضافةِ أفعَل إلى الجملة التي يُفَضَّل عليها، ولكنْ مِن إضافةِ الشيء إلى ما هو بعضُه من غيرِ تفضيل، كقولك: **الأشجُّ أعدلُ بني مروانَ**. ....

الرَّاغِب: يُستعملُ الصِّدقُ في فِعلِ الجوارِح، نحو صدقَ في القِتال، إذا وفَّى حقَّهُ وفعل ما يجِب. وكذبَ في القِتال، إذا كعَّ وجبُن. وعليه قولُه تعالى: ﴿ وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ ﴾ أي: حقَّقَ ما أوردهُ قولًا بما تحرَّاهُ فِعلا[١].

قولُه: (**فيصِيرُ لذلك صادِقًا بالمُعجِزةِ**)، إشارةً إلى توجيهِ قولِ مَن قالَ: إنَّ معنى ﴿وَصَدَّقَ بِهِۦٓ ﴾ صارَ صادِقًا بهِ. أي قولُه: ﴿وَصَدَّقَ بِهِۦٓ ﴾ كِنايةٌ عن كونِه صلواتُ الله عليه صارَ صادِقًا بسببِ القُرآن، وذلِكَ أنه صلواتُ الله عليه جاءَ بالصِّدقِ الذي هو القُرآن، وسُمِّيَ بالصِّدقِ مُبالغة، كما أشارَ إليه بقولِه: «﴿بِٱلصِّدْقِ ﴾ بالأمرِ الذي هو الصِّدقُ بعينِه»، أي: جاءَ بالقُرآن الذي هو محضُ الصِّدق، والحالُ أنه هو السَّببُ في صيرُورتِهِ صادِقًا؛ لأنَّه مُعجِزة، والمعجِزةُ تصديقٌ مِن الله الذي لا يُصدِّقُ إلا الصَّادِق.

قولُه: (**الأشجُّ أعدلُ بني مروان**)، رُوي أنّ عُمرَ بنَ عبدِ العزيزِ سُمِّيَ بالأشجّ، بشَجَّةٍ أصابت رأسه. وروى الشَّيخُ إسماعيلُ صاحِبُ «سِيرِ السَّلفِ»: أنّ عُمرَ بنَ عبدِ العزيزِ كان ربعة، رقيقَ الوجه، نحيفَ الجِسم، بجَبهتِهِ أثرُ نفحةِ الدَّابَّة[٢]. وروى الشَّيخُ أبو نُعيمٍ في «حِليةِ الأولياء» عن نافِع، قال: كُنتُ أسمعُ ابنَ عُمرَ يقُولُ: ليتَ شِعري مَن هذا الذي مِن ولدِ عُمرَ في وجهِهِ علامةٌ يملأُ الأرضَ عدلاً[٣].

---

(١) «مفردات القرآن» ص٤٧٩.

(٢) «سير السلف الصالحين» للإمام الهروي، ص٨٤٦.

(٣) «حلية الأولياء» (٥: ٢٥٤).

وأمّا التفضيلُ فإيذانٌ ....

وقال صاحِبُ «الجامع»: هو عُمرُ بنُ عبدِ العزيزِ بن مروانَ بنِ الحكمِ الأُمويُّ القُرشِيّ، أُمُّهُ بنتُ عَاصِم بنِ عُمرَ بنِ الخطَّابِ رضِيَ الله عنهُم، وكانَ على صِفةٍ مِن العِبادةِ والزُّهدِ والتُّقى والعِفَّةِ وحُسنِ السِّيرة، لا سيما أيّام وِلايتِه، ومناقِبُهُ كثيرةٌ ظاهِرة[١].

قولُه: (وأمّا التَّفضيلُ فإيذان)، إلى آخِره. تلخيصُهُ: أنّ إيرادَ صيغةِ التَّفضيلِ هاهُنا لإرادةِ المُبالغة، ذكر في «المُفصَّل»: «أفعَل» يُضافُ إلى نحوِ ما يُضافُ إليه، أي: ولهُ معنيان: أحدُهُما: أن يُرادَ أنه زائِدٌ على المُضافِ إليهِم في الخصلةِ التي هو وهُم فِيها شُركاء. والثاني: أن يُؤخذَ مُطلقًا لهُ الزِّيادةُ فِيها إطلاقًا، ثُمَّ يُضافُ لا للتفضيلِ على المُضافِ إليهِم، لكِن لمُجرَّدِ التَّخصيصِ، كما لا يُضافُ ما لا تفضيل فيهِ، وذلِكَ قولُكَ: النَّاقِصُ والأشجُّ أعدلا بني مروان، كأنَّكَ قُلتَ: عادِلا بني مَروان.

قولُه[٢]: «أن يُؤخذَ مُطلقًا لهُ الزِّيادةُ فِيها إطلاقًا»، يحتمِلُ معنيين، أحدُهُما ـ وهو الظَّاهِرُ ـ: أنّ «أفعَل» قُطِعَ عن مُتعلَّقِهِ قصدًا إلى نفسِ الزِّيادةِ إيهامًا للمُبالغة، نحو: فُلانٌ يُعطِي ويمنع، أي: يُوجد حقيقتهما، وإفادتُهُ المُبالغةَ مِن حيثُ إنَّ الموصُوفَ تفرَّدَ بهذا الوصفِ وانتهى أمرُهُ فيه إلى أن لا يُتصورَ لهُ مَن يُشارِكُهُ فِيه. وقال المالِكِيّ: وقد يُستعملُ العارِي الذي ليسَ لهُ ﴿مِن﴾ مُجرَّدًا عن التَّفضيلِ مُؤولًا باسم الفاعِلِ كقولِه تعالى: ﴿هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ إِذْ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ﴾ [النجم: ٣٢] ومُؤولًا بصِفةِ المُشبهة، كقولِه تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الروم: ٢٧] فـ«أعلم» هاهُنا بمعنى: ﴿عَٰلِمُ﴾ إذ لا مُشارِكَ لله تعالى في عِلمِهِ بذلِك، و ﴿أَهْوَنُ﴾ بمعنى: ﴿هيِّن﴾ إذ لا تفاوُتَ في نسبِ المقدُوراتِ إلى قُدرتِهِ تعالى.

ومِنهُ قولُ الشَّنفرى:

وإن مُدَّتِ الأيــدي إلى الزَّادِ لَم أكُن ... بِأعجَلِهِم إذ أجشَعُ القَومِ أعجَلُ[٣]

(١) «جامع الأصول» (١٢: ٧١٨).

(٢) أي: فيما ذكره في «المفصَّل»، ونقله المؤلف، لا ما في «الكشاف» كما قد يُتوهَّم.

(٣) للشنفرى في «ديوانه»، ص٢، وانظر: «تاج العروس» (جشع).

....

أرادَ: لم أكُن عجِلاً، ولم يُرِد: أكثرهُم عجلة؛ لأنَّ قصدَ ذلِكَ يستلزِمُ ثُبُوتَ العجلةِ غير الفائِقةِ، وليسَ غرضُهُ إلا التَّمدُّحَ بنفيِ العجلةِ قليلها وكثيرها. الجشعُ: أشدُّ الحِرص.

وقال أبو الطَّيِّبِ:

وما أنا إلا عَاشِــقٌ كُلُّ عَاشِقٍ أعَقُّ خَليلَيهِ الصَّفيَّينِ لَائِمُه(١)

قالَ الواحِديّ: ومعنى «الأعَقّ» هاهُنا: العَاق، كما قال حسَّانُ بنُ قُرط:

خَالي بَنُو أنس وخَالُ سَرَاتِهِم أوسٌ فَأيُّهُما أدقُّ وألأمُ؟

أي: فأيُّهما الدَّقيقُ واللَّئيم، وليس يُريدُ أنّ الدِّقَّةَ واللُّؤمَ اشتملا عليهما معًا ثُمَّ زادَ أحدُهُما على صاحِبِه.

وقد يُطلقُ هذا اللَّفظُ وليسَ يُرادُ بِهِ الاشتِراكُ كقولِه تعالى: ﴿أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا﴾ [الفرقان: ٢٤] ولا خيرَ في مُستقرِّ أهلِ النَّارِ ولا حُسن، كذلِكَ جازَ أن تقُولَ: «أعَقُّ خَليليه» وإن لم يكُنِ للمُمسِك عن اللُّؤمِ صِفةُ عُقُوق.

وقُلتُ: وعلى هذا يُنزَّلُ قولُ المُصنِّفِ في هذهِ الآية: «إنَّ السَّيِّئَ يفرُطُ مِنهُم مِن الصَّغائِرِ والزَّلَّاتِ المُكفِّرةِ هو عِندهُمُ الأسوأ»، يعني: أنَّهُم يعُدُّونَ صغائِرهُم كبائِر؛ لِرفعةِ منزِلتِهِم وعُلُوِّ مرتبتِهِم، كما جاءَ: حسناتُ الأبرارِ سيِّئاتُ المُقرَّبين(٢). وكذلِكَ حسناتُهُمُ الأدنى عند الله كالحسناتِ الفُضلى. قال تعالى: ﴿وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتَعْمَلْ صَٰلِحًا نُّؤْتِهَآ أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ﴾ [الأحزاب: ٣١]. نحوُهُ في إرادةِ المُبالغةِ مِن قولِه تعالى: ﴿وَلَا تَسْتَوِى ٱلْحَسَنَةُ وَلَا ٱلسَّيِّئَةُ ٱدْفَعْ بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾ [فصلت: ٣٤] في أحدِ وجهيهِ. قالَ: كان القياسُ على هذا أن يُقال: ادفع بالّتي هي حسنة، لكِن وضعَ التي هي أحسنُ موضِعَ الحسنة؛ ليكُونَ أبلغَ في الدَّفعِ بالحسنة.

---

(١) انظر: «ديوان المتنبي» بشرح الواحدي (١: ١٨٨).

(٢) هو من كلام أبي سعيد الخرّاز. انظر: «المقاصد الحسنة»، ص٣٠٥.

....

والاحتمالُ الثَّاني: أن يُرادَ بالزِّيادةِ الزِّيادةُ على الغيرِ لكِن على العُمُوم، وامتِناعُ أن يقصُرَهُ السَّامِعُ على ما ذكرَ معهُ دُونَ غيرِه. وجاءَ في بعضِ الحواشي: إنَّ قولَه: «الأشجُّ أعدلُ بني مروانَ» ليسَ المُرادُ مِنهُ التَّفضيلَ؛ لأنَّ المروانيَّةَ كُلَّهُم جورَة، لكِنَّ المُرادَ: تعريفُ أنه مِن بني مروان، كأنّهُ قال: أشجُّ أعدلُ النَّاسِ، وهذا الأعدلُ مِن بني مروان، لعلَّ هذا القائِلَ أخذهُ مِن شارِحِ «اللُّبابِ»، فإذا قُلتَ: زَيدٌ أحسنُ قُريش، فمعناهُ: زَيدٌ أحسنُ النَّاسِ مُطلقًا، وهو مِن جُملةِ قُريش، هذا إن أُريد بِهِ أنّ مآلَ ذلِكَ المعنى راجِعٌ إلى هذا فهُو صحيح، وإن أُريدَ أنّ المُتعلِّقَ منويٌّ؛ فإنّ قوله: «يُؤخذُ مُطلقًا» وتوكيدهُ بقولِه: «إطلاقًا» لا يُساعِدُهُ؛ لأنَّ المنويَّ كالملفُوظِ، ولا قولُه: كأنَّكَ قُلتَ: عادِلًا بني مروان؛ لأنَّ «أعدَلا» إذا أُريدَ بِهِ «عَادِلا» كان بالنِّسبةِ إلى بني مروانَ مجازًا، وهو حينئِذٍ حقيقةٌ في إيرادِهِ الغير، فتجتمِعُ الحقيقةُ والمجازُ على لفظٍ واحِدٍ في حالةٍ واحِدة، وأيضًا يلزمُ أن تكُونَ الإضافةُ محضة وغير محضة، فثبتَ أنّ الاحتِمالَ الأولَ أولى.

ثُمَّ الأنسبُ أن يكُونَ هذا التَّأويلُ مبنيًّا على الوجهِ الأول، هو أن يُرادَ بقولِه: «الَّذي جاءَ بالصِّدقِ وصدَّقَ بِهِ رسُولُ الله ﷺ أصالة، والمُخلِصُونَ مِن الصَّحابةِ تبعاً» لأنّه إذا لم يقُل: إنَّ المُرادَ بقولِه: ﴿وَيَجْزِيَهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ ٱلَّذِى كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ الحُسنُ الذي يعملُونهُ هو عند الله الأحسن، يلزمُ أن تكُونَ صِغارُ حسناتِهم غير مجزيٍّ بها، وكذلِكَ الصَّغائِرُ مِن الذُّنُوبِ تكُونُ غير مُكفِّرة، ويُمكِنُ أن ينبني على الوجهِ الثاني، وهو أن يُرادَ: الذي جاءَ بالصِّدقِ رسُولُ الله ﷺ وحدهُ، ويُصدِّقُ بِهِ صحابتُهُ كُلُّهُم، وتجري الإضافةُ على ظاهِرِها، ويكُونُ قولُه: ﴿لِيُكَفِّرَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ أَسْوَأَ ٱلَّذِى عَمِلُوا۟﴾ إلى آخِرِه، تعليلًا لقولِه: ﴿وَصَدَّقَ بِهِۦٓ﴾ أي: أصحابُ النَّبيِّ ﷺ صدَّقُوا بِهِ وآمنُوا بما جاءَ مِن الحقِّ بِهِ؛ ليُكفِّرَ الله عنهُم، وكانَ جُلُّ همِّهم مصرُوفًا في تكفيرِ ذُنُوبِهِمُ العِظامِ في الجاهِليَّةِ مِن عِبادةِ الأوثانِ وقتلِ النَّفسِ التي حرَّمَ الله ونهبِ مالِ الغير وفي أن يشكر لهم مكارِمَ أفعالِهم مِن صِلةِ الرَّحِمِ وقري الضِّيفانِ وإغاثةِ الملهُوفِ وكسبِ المعدُوم، وقد ذكرَ في سُورةِ إبراهيمَ عليه السَّلامُ عند قولِه تعالى: ﴿أَفِى ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ يَدْعُوكُمْ لِيَغْفِرَ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾ [إبراهيم: ١٠]

بأنَّ السيِّئَ الذي يَفرُطُ منهم من الصَّغائر والزلَّاتِ المكفَّرة، هو عندهم الأسوأُ؛ لاستعظامِهم المعصية، والحَسَنُ الذي يَعلمونه هو عند اللّٰهِ الأحسن؛ لحُسن إخلاصِهم فيه؛ فلذلك ذَكَرَ سيِّئَهم بالأسوإ وحَسَنَهم بالأحسن. وقُرئ: (أسواء الذي عملوا) جمع سُوء.

[﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ ۖ وَيُخَوِّفُونَكَ بِٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦ ۚ وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا

عن الأصمِّ: أنّ ﴿مِّن﴾ للتَّبعيض، والمعنى إذا تُبتُم يغفِرُ لكُم الذُّنُوبَ التي هي الكبائِر، وأمَّا الصَّغائِرُ فلا كلامَ في غُفرانِها[1].

وعنِ المُصنِّفِ: أنّ أهل مَكَّةَ قالُوا: يزعُمُ مُحَمَّدٌ أنّ مَن عبدَ الأوثانَ وقتلَ النَّفسَ التي حرَّمَ اللهُ يُغفرُ لهُ، فكيفَ ولم نُهاجِر وعبدنَا الأوثان؟ فنزلت: ﴿يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا۟ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾، وقِصَّةُ وحشيٍّ تُذكرُ بعدَ هذا، ولعلَّ افتِقارَ ما في الآيةِ إلى البيانِ ليسَ كافتِقارِ المِثالِ إليه؛ لأنَّ قوله: ﴿لِيُكَفِّرَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ﴾ مُناد بأنَّ لهم ما يفتقِرُ إلى التَّكفيرِ لا سيَّما وقد أُردِفَ بقولِه: ﴿أَسْوَأَ﴾، فأيُّ فائِدةٍ في قولِه: ﴿ٱلَّذِينَ عَمِلُوا۟﴾ إلا ما ذهبنا إليه.

وإلى معنى الآيةِ يُنظرُ ما رويناهُ عن النَّسائيِّ عن أبي سعيدٍ الخُدريّ قالَ: قال رسُولُ الله ﷺ: «إذا أسلمَ العبدُ وحسُنَ إسلامهُ كتبَ الله لهُ حسنةً كان يزلِفُها، ومُحِيت عنه كُلُّ سيِّئةٍ كان أزلفها، وكانَ بعدَ ذلِكَ القِصاصُ كُلُّ حسنةٍ بعشرِ أمثالِها إلى سبعِمِائةِ ضِعف، والسَّيِّئةُ بمِثلِها إلا أن يتجاوزَ اللهُ عنها»[2].

النهاية: أزلفَها: أي: قدَّمَها وأسلَفَها، والأصلُ فيه: القُرْبُ والتقدُّم، وسيجيءُ في سورةِ «حم السَّجْدة» في قوله: ﴿وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَسْوَأَ ٱلَّذِى كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [فصلت: ٢٧] ما يَشُدُّ بعَضُدِ هذا التقريب.

---

(١) انظر: «الكشاف» (٨: ٥٦٠).
(٢) أخرجه البخاري (٤١) والنسائي (٨: ١٠٥).

لَهُۥ مِنْ هَادٍ * وَمَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِن مُّضِلٍّۗ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِى ٱنتِقَامٍ ﴾ [٣٦-٣٧]

﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عِبادَه﴾ أُدخِلَت همزةُ الإنكار على كلمة النفي، فأُفيد معنى إثباتِ الكفاية وتَقريرِها. قُرِئ: ﴿بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾؛ وهو رسول الله ﷺ، و(بكافٍ عِبادَه)؛ وهم الأنبياء؛ وذلك: أنَّ قُريشاً قالت لرسولِ الله ﷺ: إنّا نخافُ أنْ تُخبِّلَكَ آلهتُنا، وإنّا نخشى عليك مَعرَّتَها لعَيْبك إيّاها.

ويُروى: أنه بَعَثَ خالداً إلى العُزّى ليَكسِرَها، فقال له سادِنُها: أُحذِّرُكَها يا خالد، إنّ لها شِدَّةً لا يقومُ لها شيء، فعمَدَ خالدٌ إليها فهشم أنفَها. فقال اللهُ عزَّ وجلّ: أليس اللهُ بكافٍ نبيَّه أن يَعصِمَه من كلّ سُوءٍ ويدفعَ عنه كلَّ بلاءٍ في مواطن الخوف؟ وفي هذا تهكُّمٌ بهم؛ لأنّهم خوّفوه ما لا يَقدِرُ على نفعٍ ولا ضرر. أوْ: أليسَ الله بكافٍ أنبياءَه ولقد قالت أُممُهم نَحوَ ذلك، فكفاهم اللهُ؛ وذلك قولُ قومِ هُود: ﴿إِن نَّقُولُ إِلَّا ٱعْتَرَىٰكَ بَعْضُ ءَالِهَتِنَا بِسُوٓءٍ﴾ [هود: ٥٤]. ويجوزُ أنْ يريدَ: العبدَ والعِباد على الإطلاق، لأنه كافِيهم في الشدائدِ وكافلُ مَصالحهم. وقُرِئ: (بكافي عبادِه) على الإضافة، و(يُكافي عبادَه)، و(يكافي): يحتمل أن يكونَ غيرَ مهموز مُفاعلةً من الكِفاية، كقولك: يُجازي في يَجزي، وهو أبلغُ من كفى؛ لبنائه على لفظِ المُبالغة والمُباراة؛ وأن يكون مهموزاً، من **المُكافأة**؛ وهي المجازاة؛ لما تقدَّم من قوله: ﴿وَيَجْزِيَهُمْ أَجْرَهُم﴾ [الزمر: ٣٥]. ﴿بِٱلَّذِينَ

قولُه: (﴿بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾)، قرأ حمزة والكسائي: «عِبادَه»، والباقون: ﴿عَبْدَهُۥ﴾[1].

قولُه: (من المُكافأة)، وهيَ المُجازاة، لِـما تَقدَّمَ من قوله: ﴿وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم﴾، يعني: لـمّا قال: ﴿وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾، قرَّره بقوله: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾ أي: أليسَ مِن صِفةِ الكريم القادرِ العادلِ أن يجزيَ عَبْدَه بما عَمِلوا، كقولِه تعالى: ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾ [الكهف: ٣٠] لكنْ لا يَلتئمُ قولُه: ﴿وَيُخَوِّفُونَكَ بِٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦ﴾ بما قبلَه وبما بعدَه إلا إذا حُمِلَ على الكِفاية، فيتصلُ بقوله: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ

---

(١) انظر: «حجّة القراءات» ص٦٢٢، و«الجامع لأحكام القرآن» (١٥: ٢٥٧).

﴿مِن دُونِهِۦ﴾ أراد: الأوثانَ التي اتَّخذوها آلهةً من دُونه. ﴿بِعَزِيزٍ﴾ بغالبٍ مَنيع ﴿ذِى ٱنتِقَامٍ﴾ يَنتقِمُ من أعدائه، وفيه وعيدٌ لقُريشٍ، ووعدٌ للمؤمنين بأنه يَنتقِمُ لهم منهم، ويَنصرُهم عليهم.

[﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ۚ قُلْ أَفَرَءَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ إِنْ أَرَادَنِىَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ أَوْ أَرَادَنِى بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَٰتُ رَحْمَتِهِۦ ۚ قُلْ حَسْبِىَ ٱللَّهُ ۖ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ ٱلْمُتَوَكِّلُونَ﴾ ٣٨]

قُرِئ: (كاشفاتٌ ضرَّه) و(ممسكاتٌ رحمتَه) بالتنوين على الأصل، وبالإضافة؛ للتخفيف. فإن قلتَ: لِـمَ فَرَضَ المسألة في نفْسِه دونهم؟ قلتُ: لأنهم خوَّفوه معرَّةَ

﴿مَثَلًا رَّجُلًا فِيهِ شُرَكَآءُ﴾ الآية. لأنه لـمّا أذنَ بتوهينِ أمرِ الأصنام وتَسْفيهِ رأيهم والتسجيل على جَهْلِهم شَجَّعَ رسولَه صَلَواتُ الله عليه وأمرَه أن لا يكترثَ بهم وبأصنامِهم، فكأنهم لـمّا عَجِزوا عن الجواب وظهرَ تبكيتُهم خَوَّفوهُ بمعبودِهم.

وما أحسَنَ هذا النظم، وما ألطَفَ مَوقِعَ معنى الكِفاية، وتخصيصَ لفظِ «العبد»، ووَصْفَ الأصنام بالذينَ مِن دُونه في هذا المقام، وما أدقَّ هذا التعريضَ بحالِ عَبْدٍ يُثبِتُ معبوداتٍ شتّى، ويَدَّعي كل واحدٍ عُبوديتَه، ويبقى هو مُتحيِّرًا ضائعًا، وحالِ عَبْدٍ لم يُثبِت إلا معبودًا واحدًا، فهو قائمٌ بما كَلَّفَه، عارفٌ بما يرضاه.

ويتصلُ بما بعده مِن قوله: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾، كما سيجيءُ إن شاء اللهُ تعالى.

قولُه: (قُرِئَ: «كاشفاتٌ ضُـرَّه» و«ممسِكاتٌ رحمتَه») أبو عمرو: بالتنوين وفتح الراء والتاء، والباقون: بالإضافة[1].

قولُه: (لمِ فرضَ المسألة في نفسِه دونهم) أي: لـمَ قال: ﴿أَرَادَنِىَ﴾، ولم يقل: أرادكم، أو

---

(١) انظر: «حجّة القراءات»، ص٦٢٣، و«الجامع لأحكام القرآن» (١٥: ٢٥٧).

الأوثان وتخبيلَها، فأُمِرَ بأن يقرِّرَهم أوّلاً بأنَّ خالق العالَـمِ هو اللهُ وحدَه، ثم يقولَ لهم بعدَ التقرير: فإن أرادَني خالقُ العالَمَ الذي أقررتم به بضُرٍّ من مرضٍ أو فَقْر أو غيرِ ذلك من النَّوازل، أو برحمةٍ من صحّةٍ أو غنًى أو نحوِهما، هل هؤلاء اللّاتي خوّفتُموني إياهنَّ كاشفاتٌ عني ضُرَّه أو مُمسكاتٌ رحمتَه، حتى إذا ألقَمهم الحَجَرَ وقطَعهم حتى لا يُحِيروا ببنتِ شَفَةٍ قال: ﴿حَسْبِيَ ٱللَّهُ﴾ كافياً لمعرّةِ أوثانكم ﴿عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ ٱلْمُتَوَكِّلُونَ ﴾، **وفيه تهكُّم. ويُروى: أنّ النبيَّ ﷺ سألهم فسَكتوا**، فنزل ﴿قُلْ حَسْبِيَ

إن أرادنا الله بضُـرّ، أو إن أرادنا اللهُ برحمته، والحالُ أنّ الكلامَ بعدَ تقرير أنّ خالقَ العالَمَ الله؟ وأجاب: أنّ التقريرَ لم يكنْ إلا لأمرِ نفسِه؛ لأنهم خَوَّفوهُ مَعرّةَ الأوثان، بدليل قوله: ﴿وَيُخَوِّفُونَكَ بِٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦ﴾ فأوجَبَ ذلك أن تُقدَّمَ لهم مسألةُ التقرير، ثم ينبني عليها الجوابُ ليكون أثبتَ للحُجّةِ وألزَمَ لها.

قولُه: (**لا يحيروا ببنت شفة**)، **الجوهري**: المُحاوَرة: المُجاوَبةُ والتجاوب، ويُقال: كلَّمتُه فما أحار إلي جوابًا، وما كلَّمتُه ببنتِ شَفة؛ أي: بكلمة.

قولُه: (**وفيه تهكُّم**)، لأنه لا مَعرّةَ للأوثان، فكيفَ يقول: ﴿حَسْبِيَ ٱللَّهُ﴾ كافيًا لمعرّةِ أوثانِكم، ثم يُردِفُه بقوله: ﴿عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ ٱلْمُتَوَكِّلُونَ ﴾.

قولُه: (**ويُروى: أن النبيَّ ﷺ سألهم فسكتوا**)، يجوزُ أن يكونَ بيانًا لِـما سبق، وأن يكونَ وَجْهًا آخر. وعلى الثاني: «قُل» مُستقِلّ، والمعنى عامّ، وليسَ فيه تهكُّم، وهو أنبلُ وأفحم؛ لأنه صلواتُ الله عليه لـمّا بكَّتَهم أولًا بقوله: ﴿مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ ﴾، بدليل قوله: ﴿لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾، وألقَمَهم الحجَرَ ثانيًا بقوله: ﴿هَلْ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ﴾ ﴿ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَٰتُ رَحْمَتِهِۦ﴾، ولم يُحيروا ببنتِ شفة، أي: لأنهم عندَ أنفسهم إذا كانَ حَزَبَهم أمرٌ دَعَوُا اللهَ مُخلِصينَ له الدينَ دونَ أصنامهم، كما قال صاحبُ «المفتاح»[(١)]: كانت حالهُم المُستَمرّةُ أن يكونوا عن دعوتهم صامتين ابتدأ بقوله: ﴿حَسْبِيَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ ٱلْمُتَوَكِّلُونَ ﴾، أي: إذا كانَ لا خالقَ للعالَمَ إلا الله، ولا ضارَّ ولا نافعَ إلا هو، قُل: هو حَسْبي وعليه توكُّلي.

---

(١) «مفتاح العلوم»، ص٢٧٢.

﴿ٱللَّهُ﴾. فإن قلتَ: لِمَ قيل: ﴿كَٰشِفَٰتُ﴾، و﴿مُمۡسِكَٰتُ﴾، على التأنيثِ بعد قوله تعالى: ﴿وَيُخَوِّفُونَكَ بِٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦ﴾؟ قلتُ: أنَّثهنَّ وكنَّ إناثاً وهنَّ اللاتُ والعُزَّى ومَناة، قال اللهُ تعالى: ﴿أَفَرَءَيۡتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلۡعُزَّىٰ * وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلۡأُخۡرَىٰٓ * أَلَكُمُ ٱلذَّكَرُ وَلَهُ ٱلۡأُنثَىٰ﴾ [النجم: ١٩-٢١]؛ ليُضعفها ويُعجزها زيادةَ تضعيفٍ وتعجيز عمّا طالبَهم به مِنْ كشفِ الضرِّ وإمساكِ الرحمة؛ لأنّ الأُنوثةَ من بابِ اللِّين والرَّخاوة، كما أنّ الذُّكورة من بابِ الشدَّةِ والصَّلابة، كأنه قال: الإناثُ اللّاتي هنَّ اللّاتُ والعُزّى ومَناةُ أضعفُ ممّا تدعُون لهنَّ وأعجز. وفيه تهكُّمٌ أيضاً.

[﴿قُلۡ يَٰقَوۡمِ ٱعۡمَلُواْ عَلَىٰ مَكَانَتِكُمۡ إِنِّي عَٰمِلٞۖ فَسَوۡفَ تَعۡلَمُونَ * مَن يَأۡتِيهِ عَذَابٞ يُخۡزِيهِ وَيَحِلُّ عَلَيۡهِ عَذَابٞ مُّقِيمٌ﴾ ٣٩-٤٠]

﴿عَلَىٰ مَكَانَتِكُمۡ﴾: على حالِكم التي أنتم عليها وجِهَتِكم من العداوةِ التي تمكَّنتم منها. والمكانةُ بمعنى المكان، **فاستُعيرتْ عن العَيْن للمعنى** كما يُستعار هُنا، و«حيثُ» للزمان، وهما للمكان. فإن قلتَ: حقُّ الكلام: فإني عاملٌ على مكانتي، فلم حذف؟ قلتُ: **للاختصار، ولِما فيه من زيادةِ الوَعيد**، والإيذان بأنَّ حالَه لا تَقِفُ، وتزدادُ كلَّ يوم قوّةً وشدّة؛ لأنَّ اللهَ ناصرُه ومُعينه ومُظهِرُه على الدِّين كلِّه، ....

قولُه: (**فاستُعيرت عن العينِ للمعنى**) ضمَّن «استعار» معنى «نقل»، وعُدِّي بـ«عن»، أي: المكانةُ تُستعمَلُ حقيقةً فيما يُدرَكُ بالعين، فنقل عنه إلى المعنى، وهو الحالةُ والجهة، كما تُستعارُ لفظةُ «هنا» و«حيثُ»، وهما للزمانِ والمكان.

قولُه: (**للاختصار ولِما فيه مِن زيادةِ الوعيد**)، يعني: أُضمِرَ مُتعلِّقُ ﴿عَٰمِلٞ﴾، وجُعِلَ مُطلَقًا لئلا يكونَ على وِزانِ عَمَلهم وتَعلُّقه بالمكانة؛ لأنّ حالتَه وجهتَه لا تقفُ على أمرٍ يتمكَّنُ الواصفُ من وَصْفِه، بل إنها لا تزالُ في الترقِّي ساعةً فساعةً إلى أن تنتهيَ في القُوّةِ إلى أقصى غاياتِ الكمال، ليُظهِرَه على الدِّينِ كُلِّه ولو كرهَ الكافرون، ولو ذكرَ لاقتصرَ على المذكور، وأن يُقال: إني عاملٌ على مكانتي؛ أي: حالتي التي أنا عليها.

ألا ترى إلى قوله: ﴿فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ * مَن يَأْتِيهِ﴾ كيفَ توعَّدهم بكونه مَنصُوراً عليهم عالياً عليهم في الدنيا والآخرة؛ لأنهم إذا أتاهم الخِزْيُ والعذاب فذاك عزُّه وغَلَبتُه، من حيثُ إنَّ الغلبةَ تتمُّ له بعزِّ عَزيزٍ من أوليائه، وبذُلِّ ذليلٍ من أعدائه. ﴿يُخْزِيهِ﴾ مِثْلُ ﴿مُقِيمٌ﴾ في وُقوعِه صفةً للعذاب، أي: عذابٌ مُخزٍ له، وهو يومُ بدرٍ، وعذابٌ دائم وهو عذابُ النار. وقُرئ: (مَكاناتِكم).

[﴿إِنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ لِلنَّاسِ بِٱلْحَقِّ فَمَنِ ٱهْتَدَىٰ فَلِنَفْسِهِۦ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا وَمَآ أَنتَ عَلَيْهِم بِوَكِيلٍ﴾ ٤١]

﴿لِلنَّاسِ﴾: لأجْلِهم ولأجلِ حاجتهم إليه؛ ليُبشَّروا ويُنذَروا؛ فتَقوى دواعِيهم إلى اختيارِ الطاعة على المعصية. ولا حاجةَ إلى ذلك فأنا الغنيُّ، فمن اختارَ الهُدى فقد نَفَعَ نفْسَه، ومَنِ اختارَ الضلالةَ فقد ضرَّها. وما وُكِّلتَ عليهم لتُجبِرَهم على الهدى، فإنَّ التكليفَ مبنيٌّ على الاختيارِ دونَ الإجبار.

[﴿ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَٱلَّتِى لَمْ تَمُتْ فِى مَنَامِهَا فَيُمْسِكُ ٱلَّتِى

قولُه: (ألا ترى إلى قوله ﴿فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾)، أي: الدليلُ على أنّ في تَرْكِ ذِكرِ مكانتي زيادةً في الوعيدِ والإنذار، وأنّ حالَه لم تَزَلْ في التزايُدِ إلى الأبد تَرتُّبُ قوله: ﴿فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ * مَن يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ وَيَحِلُّ عَلَيْهِ عَذَابٌ مُّقِيمٌ﴾ بالفاعلية، وكانَ من حَقِّ الظاهر: فسوفَ تعلمونَ مكانتي وأني غالبٌ عليكم في الدُّنيا والآخرة، فوُضِعَ موضعَ «عذاب الدنيا» قولُه: ﴿مَن يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ﴾، و«عذاب الآخرة» قولُه: ﴿وَيَحِلُّ عَلَيْهِ عَذَابٌ مُّقِيمٌ﴾، وإنما سُمِّيَ نكالُهم في الدُّنيا والعُقبى بالعِزِّ والغَلَبةِ في قوله: «فذلك عزُّه وغَلَبتُه»؛ لأن الغَلَبةَ والعِزَّ قسمان: نصرُ الأولياء، وذلُّ الأعداء. وهذه الغَلَبةُ والعِزُّ من القِسم الأخير.

قولُه: (مكاناتِكم)، أبو بكر عن عاصم(١).

---

(١) انظر: «حجّة القراءات»، ص٢٧٢، و«الجامع لأحكام القرآن» (٧: ٨٩).

قَضَىٰ عَلَيْهَا ٱلْمَوْتَ وَيُرْسِلُ ٱلْأُخْرَىٰٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّىۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَـٰتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [٤٢]

﴿ٱلْأَنفُسَ﴾: **الجُمَلَ كما هي**. وتَوَفِّيها: إماتتُها؛ وهـو أن تُسلَب ما هي به حيّـةٌ حسّاسة درّاكة من صحّةِ أجزائها وسَلامتها؛ **لأنها عند سَلْبِ الصحَّةِ كأنَّ ذاتَها قد سُلبتْ**: ....

قولُه: (﴿ٱلْأَنفُسَ﴾: **الجُمَلَ كما هي**)، وعن بعض العَدْلية: أراد بالجمل الأزواجَ والأبدانَ جميعًا، فيكونُ على هذا التقدير البنيةُ المخصوصةُ شـرطًا للحياة، خِلافًا للأشعرية.

قولُه: (**لأنها عندَ سَلْبِ الصِّحّة كأنّ ذاتَها قد سُلِبَت**)، تعليلٌ لمحذوفٍ على طريقةِ الجواب عن سُؤالٍ مُقدَّر، يعني: إذا كانت الإماتةُ عبارةً عن سَلْبِ ما به النفسُ درّاكة، لا سَلْب ذاتِ النفس، فكيفَ قالَ اللهُ تعالى: ﴿يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ﴾؟ والنفسُ كما تقرَّر: الجمل كما هي.

وأجاب: أن النفسَ عندَ سَلْب الصِّحّةِ كأنّ ذاتَها قد سُلِبَت مُبالَغة.

واعلم أنه فسّـرَ التوفي بوجهَين:

أحدهما: أنه في معنى الإماتة، نَحْو قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا﴾ [البقرة: ٢٣٤] على بناء اسم المفعول، فالأنفُسُ حينَئذٍ بمعنى: الأزواج والأبدان جميعًا، فلهذا قال: الأنفس الجمل كما هي، والتوفّي لـمّا كانَ بمعنى سَلْبِ الصِّحّة لا النفس، حُمِلَ على المجاز، كما قرَّره.

وثانيهما: أن يكونَ التوفّي بمعنى الاستيفاءِ والقَبْض، كقراءةِ مَن قرأ: «الذينَ يَتَوفَّونَ»[(١)] على بناءِ اسم الفاعل، والأنفسُ حينَئذ: إما ما به التميز، وإما نفسُ الحياة، فيصحُّ حَمْلُه على حقيقته؛ لأنه سَلْبُ ما به النفسُ درّاكة، لكنْ يلزمُ من هذا الوجه أن تكونَ نفسُ الحياةِ مُتّصفًا بالموت، لا الجملةُ الحسّاسة، ويكونَ ما به التميزُ مُتَّصِفًا بالموت والنوم. فرَدَّ هذا

(١) انظر: «المحتسب» لابن جني (١: ١٢٥).

....

الوجهَ بقوله: «والصحيحُ ما ذكرتُ لكَ أولًا»، أي: المُرادُ بالنفس الجملة، وبالتوفّي سَلْبُ ما هي به حيّةٌ حسّاسةٌ درّاكة.

وقلت: الوجهُ الأولُ من باب الجمع والتفريق، جمع النفسَين الميتةَ والنائمةَ في حُكم التوفي أولًا، ثم فرّقَ بينَ جِهتَي التوفّي، فحكمَ على النفسِ الميتةِ بالإمساك، وعلى النائمةِ بالإرسالِ والتقدير. و﴿ ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ﴾ النفس التي تقبض والنفس التي لم تقبض، فيُمسِكُ الأولى ويُرسِلُ الأخرى. ويُؤيِّدُه قولُ صاحب «الكشف»: التقدير: ويَتوفى التي لم تَـمُت، فاستغنى عن ذِكرِ «يتوفى» ثانيًا؛ لجريِهِ أولًا[1].

وتحريرُه: اللهُ يُميتُ الشخصَ بأن يَسلُبَ منه ما به تَصِحُّ حياتُه ويُنيمُ الآخرَ نومةً تُشبهُ الموتَ في عَدَم التصـرُّف والتميز، ثم لا يَرُدُّ الحياةَ إلى النفسِ التي أماتَها موتةً حقيقية، ويَرُدُّ التميزَ إلى التي أماتَها موتةً مجازيةً إلى أجَلٍ مُسمّى.

فإن قلت: يلزمُ على ما ذكرتَ أن يكونَ التوفي مُستعمَلًا في مفهومَي حقيقتِهِ ومجازه.

قلت: يجعلُ مجازًا عن قَطْع تعلُّق النفسِ عن البَدَنِ مُطلَقًا.

قال الإمام: النفسُ الإنسانية: عبارةٌ عن جَوهَرٍ مُشـرِقٍ نُورانيّ إذا تَعلَّقَ بالبَدَنِ حَصَلَ ضوءُه في جميع الأعضاء، وهي الحياة، ثم إنه في وقتِ النوم يَنقَطِعُ تعلُّقُه عن ظاهرِ البَدَنِ دونَ باطنِه، وفي وقتِ الموتِ يَنقَطِعُ التعلُّقُ عن ظاهرِه وباطنِه. فالموتُ والنومُ من جنسٍ واحدٍ بهذا الاعتبار، لكنَّ الموتَ انقِطاعٌ تامٌّ كامل، والنومَ انقِطاعٌ ناقص، فظهرَ أن القادرَ الحكيمَ دبَّـرَ تَعلُّقَ النفس بالبدنِ على ثلاثةِ أوجُه:

أحدها: أنه دبَّـرَ أمرَها بحيثُ يقعُ ضوءُ الروح على جميع أجزاءِ البَدَنِ ظاهرةً وباطنة، وذلك هو اليقظة.

---

(١) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١١٦٤)، بتحقيق د. محمد الدالي، و(٢: ٢٧٣) بتحقيق د. عبدالقادر السعدي.

....

وثانيها: بحيثُ يُقطَعُ الضوءُ عن الظاهرِ والباطن، وهو الموت.

وثالثها: بحيثُ يُقطَعُ عن الظاهرِ دونَ الباطن، وهو النوم.

فثبتَ أنّ الموتَ والنومَ يشتركانِ في كونِ كُلِّ واحدٍ منهما توفّي الأنفس، ويمتازُ أحدُهما بخواصَّ مُعيَّنة، ومثلُ هذا التدبيرِ العجيب لا يُمكِنُ صُدورُه إلا عن القادرِ العليم الحكيم، ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَٰتٍ لِّقَوۡمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾[1].

وفي ألفاظِ النبويِّ ما روينا في «صحيح البخاريّ»[2]عن أبي قَتادةَ قال: سِـرْنا معَ النبيِّ ﷺ فقال بعضُ القوم: لو عَرَّسْتَ بنا يا رسول الله، قال: «أخافُ أن تناموا عن الصلاة»، قال بلال: أنا أوقظُكم، فاضطَجَعوا، فغلبَت عَيْنا بلال فنام، فاستَيقَظَ النبيُّ ﷺ وقد طلعَ حاجبُ الشمس، فقال: «يا بلال، أينَ ما قلت؟» قال: ما أُلقِيَت عليَّ نَوْمةٌ مثلُها قطّ. قال: «إنّ اللهَ قبضَ أرواحَكم حين شاء، وردَّها عليكم حينَ شاء» الحديث.

وروى البخاريُّ ومسلمٌ وأبو داودَ والترمذيُّ[3] عن أبي هُريرة، عن النبيِّ ﷺ في دعاءِ النوم: «باسمِكَ ربي وضعتُ جَنْبي وبك أرفعُه، إن أمسكتَ نفسي فارحَمْها، وإن أرسلتَها فاحفَظْها، بما تحفظُ به عبادَكَ الصالحين».

ورُوِيَ عن لُقمانَ أنه قال لابنه: «يا بُنيّ، كما أنك تنامُ ثم تَستَيقظ، كذلك تموتُ ثم تحيا». قاسَ الموتَ بالنوم فكانا مَوتَتَين.

الراغب: توفيةُ الشيء: بَذلُه وافيًا، واستيفاؤُه: تناولُه وافيًا. قال عَزَّ وجَلّ: ﴿وَوُفِّيَتۡ كُلُّ نَفۡسٍ مَّا كَسَبَتۡ﴾ [آل عمران: ٢٥]، قد عبّر عن الموتِ والنوم بالتوفي، قال اللهُ تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلۡأَنفُسَ حِينَ مَوۡتِهَا وَٱلَّتِي لَمۡ تَمُتۡ فِي مَنَامِهَا﴾، وقولُه تعالى: ﴿يَٰعِيسَىٰٓ إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ [آل عمران: ٥٥] فقد قيل: توفي رفعةٍ واختِصاص، لا توفي موت.

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٦: ٤٥٦).

(٢) أخرجه البخاري (٥٩٥).

(٣) أخرجه البخاري (٦٣٢٠) ومسلم (٢٧١٤) وأبو داود (٥٠٥٠) والترمذي (٣٤٠١).

﴿وَٱلَّتِى لَمْ تَمُتْ فِى مَنَامِهَا﴾ يريدُ: ويَتوفَّى الأنفُسَ التي لم تَمُتْ في مَنامها، أي: يتوفَّاها حين تنام، تشبيهاً للنائِمين بالموتى، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَتَوَفَّىٰكُم بِٱلَّيْلِ﴾ [الأنعام: ٦] حيثُ لا يميِّزون ولا يتصرَّفون، كما أنَّ الموتى كذلك، ﴿فَيُمْسِكُ﴾ الأنفُسَ ﴿ٱلَّتِى قَضَىٰ عَلَيْهَا ٱلْمَوْتَ﴾ الحقيقيَّ، **أي: لا يردُّها في وقتِها حيَّةً**، ﴿وَيُرْسِلُ ٱلْأُخْرَىٰٓ﴾ النائمةَ ﴿إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾: إلى وقتٍ ضَرَبَه لموتها. وقيل: ﴿يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ﴾ يَستوفيها ويَقبِضها، وهي الأنفُسُ التي تكونُ معها الحياةُ والحَرَكة، ويتوفَّى الأنفس التي لم تَمُتْ في منامها، وهي أنفُسُ التمييز. قالوا: فالتي تُتوفَّى في النوم هي نَفْسُ التمييز لا نفسُ الحياة؛ لأنَّ نَفْسَ الحياةِ إذا زالت زالَ معها النَّفْسُ، والنائم يتنفَّس. ورَوَوْا عن ابن عبّاسٍ رضي الله عنه: في ابنِ آدم نَفْسٌ ورُوح بينهما شُعاع الشمس، فالنَّفْسُ التي بها العقلُ والتمييز، والرُّوحُ التي بها النَّفَسُ والتحرُّك، فإذا نامَ العبدُ قَبَضَ اللهُ نفْسَه ولم يقبضْ رُوحَه. والصحيحُ ما ذكرتُ أوّلًا؛ لأنَّ اللهَ عزَّ وعلا علَّق التوفِّيَ والموتَ والمنامَ جميعاً بالأنفُس، وما عنَوْا بنفْسِ الحياة والحَرَكةِ ونفْسِ العقل والتمييز غيرُ متّصفٍ بالموت والنوم، وإنما الجملةُ هي التي تموتُ وهي التي تَنام. ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ﴾: إنّ في توفِّي الأنفُسِ مائتةً ونائمةً، وإمساكِها وإرسالِها إلى أجل ﴿لَأَيَٰتٍ﴾ على قُدرةِ الله وعِلْمه، ﴿لِّقَوْمٍ﴾ يُجيلون فيه أفكارَهم ويَعتبرون. **وقُرِئ: (قُضِيَ عليها الموتُ) على البناء للمفعول.**

والوافي: الذي بلغَ التمام، يُقال: دِرهَمٌ وافٍ، وكيلٌ وافٍ. ووفى بعهده وأوفى: إذا تَـمَّـمَ العهد(١).

قولُه: (**أي: لا يردُّها في وقتها حيّة**)، «حية»: حالٌ مِن «ها» «يردُّها»، و«في وقتها» أي: وقتِ إماتتها وأجَلِها.

قولُه: (**وقُرِئ: «قُضِيَ عليها الموت» على البناء للمفعول**)، وهيَ قراءةُ حمزةَ والكِسائيّ،

---

(١) «المفردات في غريب القرآن»، ص٨٧٨.

[﴿ أَمِ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ شُفَعَآءَۚ قُلۡ أَوَلَوۡ كَانُواْ لَا يَمۡلِكُونَ شَيۡـٔٗا وَلَا يَعۡقِلُونَ ۝ قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَٰعَةُ جَمِيعٗاۖ لَّهُۥ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ ثُمَّ إِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ ﴾ ٤٣-٤٤]

﴿ أَمِ ٱتَّخَذُواْ ﴾: بل اتَّخَذَ قُريش، والهمزةُ للإنكار ﴿مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾: مِن دون إذْنِه ﴿شُفَعَآءَ﴾ حين قالوا: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ [يونس: ١٨]، ولا يشفعُ عنده أحدٌ إلّا بإذنه. ألا ترى إلى قوله: ﴿قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَٰعَةُ جَمِيعٗا﴾؟ أي: هو مالِكُها، فلا يستطيعُ أحدٌ شفاعةً إلّا بشرطَيْن: **أن يكونَ المشفُوعُ له مُرتضًى، وأنْ يكون الشفيعُ مأذُوناً له.** وهاهنا الشَّرْطانِ مفقودانِ جميعاً. ﴿أَوَلَوۡ كَانُواْ﴾ معناه: أيشفعون ولو كانوا ﴿لَا يَمۡلِكُونَ شَيۡـٔٗا وَلَا يَعۡقِلُونَ﴾ أي: ولو كانوا على هذه الصفةِ لا يَملكون شيئاً قطّ، حتى يَملكوا الشفاعةَ ولا عَقْلَ لهم. ﴿لَّهُۥ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ تقريرٌ لقوله: ﴿لِّلَّهِ ٱلشَّفَٰعَةُ جَمِيعٗا﴾؛ لأنه إذا كانَ له المُلْكُ كلُّه، والشفاعةُ من الملك؛ كان مالكاً لها. فإن قلتَ: بِمَ يتَّصلُ قولُه: ﴿ثُمَّ إِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ﴾؟ قلتُ: بما يَليه، معناه: ﴿لَّهُۥ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ اليومَ ﴿ثُمَّ إِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ﴾ يومَ القيامة، فلا يكونُ المُلك في ذلك اليومِ إلّا له، فله مُلكُ الدنيا والآخرة.

[﴿ وَإِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَحۡدَهُ ٱشۡمَأَزَّتۡ قُلُوبُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡأٓخِرَةِۖ وَإِذَا ذُكِرَ ٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦٓ إِذَا هُمۡ يَسۡتَبۡشِرُونَ ﴾ ٤٥]

والباقون: على البناءِ للفاعل(١).

قولُه: **(أن يكونَ المشفوعُ له مُرتَضى، وأن يكونَ الشفيعُ مأذونًا له)**، لكن الذي هو مشروطٌ في الآيةِ شيئان: الملكُ المُطلَق والعقل، والشرطانِ مفقودان، أي: الأصنامُ لا يَملِكونَ شيئًا، ولا لهم مرتبةُ العُقلاء، يدلُّ عليه قولُه: ﴿أَوَلَوۡ كَانُواْ لَا يَمۡلِكُونَ شَيۡـٔٗا وَلَا يَعۡقِلُونَ﴾، ولذلكَ أتبعَه بما اشتملَ على الاسم الجامع والملكِ على الإطلاقِ دُنيا وأُخرى من غير مُنازع فيه حيثُ قال: ﴿قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَٰعَةُ جَمِيعٗاۖ لَّهُۥ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ الآية.

---

(١) انظر: «حجّة القراءات»، ص٦٢٤، و«الجامع لأحكام القرآن» (١٥: ٢٦٣).

مَدارُ المعنى على قوله: ﴿وَحۡدَهُ﴾، أي: إذا أُفرِدَ اللهُ بالذِّكر ولم يُذكَر معه آلهتُهم اشمأزُّوا، أي: نَفَرُوا وانقبَضُوا، ﴿وَإِذَا ذُكِرَ ٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦٓ﴾؛ وهم آلهتُهم ذُكِرَ اللهُ معهم أو لم يُذكروا: استَبْشَروا؛ لافتتانِهم بها ونِسْيانِهم حقَّ الله إلى هَواهم فيها. وقيل: إذا قيلَ: لا إلٰه إلا الله وحدَه لا شريكَ له: نَفَروا؛ لأنَّ فيه نَفْياً لآلهتهم. وقيل: أرادَ استبشارَهم بما سَبَقَ إليه لسانُ رسولِ الله ﷺ من ذِكْرِ آلهتهم حين قرأ (والنجم) عند

قولُه: (مدارُ المعنى على قوله: ﴿وَحۡدَهُ﴾)، عن بعضهم: مَن قال: المُرادُ بقوله: ﴿وَحۡدَهُ﴾ الثناءُ على الله تعالى، ويصيرُ بمنزلةِ قوله: اللهُ تعالى، أو سُبحانه، أو شبه ذلك، فقد أخطأ.

قلت: يُريد: أنّ لفظة ﴿وَحۡدَهُ﴾ في كلام المُصنِّف ليسَت بمُعتَرِضة، كما يقعُ في سائر المواضع، مثل: سبحانه وتعالى، بل المعنى: أنّ مَدارَ معنى هذه الآيةِ وما سيقَ له الكلامُ معنى ﴿وَحۡدَهُ﴾، إذ لو قيل: وإذا ذُكِرَ اللهُ اشمَأزَّتْ قلوبُ الذينَ لا يُؤمنون، لكانَ عن المعنى بمَعزِل؛ لأنهم ما كانوا يَشمئِزُّونَ إذا شُفِعَ ذِكرُ الله بذِكرِ آلهتِهم، وإذا ذُكِرَت آلهتُهم وحدَها كانوا يَستَبشِرونَ، وإنما كانَ اشمِئزازُهم من ذِكرِ الله وحدَه، ونبَّه الله سبحانه وتعالى بوضع قوله: ﴿ٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡأٓخِرَةِ﴾ موضع الضمير على أنهم إنما اشمأزوا؛ لأنهم رَكَنوا إلى اللذّات العاجلة، وانغَمَسوا في الشهواتِ النفسانية، فإذا سَمِعوا بأنْ لا إلهَ إلا هو وحدَه، واستَلزَمَ ذلك العبادةَ والتجافيَ عن دارِ الغُرور والإنابةَ إلى دارِ الخلود، ظهرت آثارُ الكآبةِ على وجوهِهم، وانقَبَضَت قلوبُهم، وضاقت صُدورُهم، وإذا ذُكِرَت الأصنام مالت قلوبُهم إلى اللذّاتِ العاجلة، واستَبشَروا وفرحوا.

قولُه: (بما سبقَ إليه لسانُ رسول الله ﷺ)، يعني: قرأ سورةَ «النجم»، وألقى الشيطانُ في أُمنيَّتِهِ: «تلكَ الغَرانيقُ العُلى، وإنّ شفاعتَهُنَّ تُرتجى»، ففرحَ به الكفّار[١].

وقلت: قد أبطلَ هذا القولَ الإمام[٢]، واستَقصَيْنا القولَ في إبطالِهِ في «الأنبياء».

---

(١) أخرجه البزار (٥٠٩٦) والطبراني في «المعجم الكبير» (١٢٤٥٠) عن ابن عباس.

(٢) «مفاتيح الغيب» (٧: ١١٠).

بابِ الكعبة، فسَجدوا معه لفَرَحِهم، ولقد تقابَلَ الاستبشارُ والاشمئزاز؛ إذ كلُّ واحدٍ منهما غايةٌ في بابه؛ لأنَّ الاستبشارَ: أن يَمتلئ قلبُه سروراً حتى تَنبسطَ له بَشَرةُ وجهه ويتهلَّل. والاشمئزاز: أن يَمتلئ غمّاً وغيظاً حتى يَظهرَ الانقباضُ في أَدِيمِ وجهه. فإن قلتَ: ما العاملُ في ﴿وَإِذَا ذُكِرَ﴾؟ قلتُ: **العاملُ في «إذا» المفاجأة**، تقديرُه: وقتَ ذِكرِ الذين مِنْ دُونه، فاجأوا وقتَ الاستبشار.

[﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ عَٰلِمَ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ أَنتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِي مَا كَانُوا۟ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ ٤٦]

بَعِل رسولُ الله ﷺ بهم، وبشدَّةِ شكيمتهم في الكُفرِ والعِناد، فقيل له: ادعُ اللهَ بأسمائه العُظمى، وقل: أنتَ وحدَك تقدرُ على الحُكمِ بيني وبينهم، ولا حِيلةَ لغيرك فيهم. **وفيه وصفٌ لحالهم**، وإعذارٌ لرسولِ الله ﷺ، وتَسْليةٌ له، ووعيدٌ لهم. ....

قولُه: (**العاملُ في «إذا» المُفاجأة**)، أي: العاملُ في «إذا ذُكِرَ» هو العاملُ في «إذا» المُفاجأة، وهو «فاجؤوا»، الأولُ ظرف، والثاني مفعولٌ به، أي: فاجؤوا في وقتِ الذِّكرِ وقتَ الاستبشار، ومنه الحديث: «بينا نحنُ عندَ رسول الله ﷺ إذ طلعَ علينا رجل»(١)، أي: فاجَأنا في زمانِ جُلوسِنا عندَ رسول الله ﷺ وقتُ طلوع الرجل.

قولُه: (**بعل**)، **الأساس**: بعل بالأمر: إذا عيَّ به.

قولُه: (**وفيه وَصْفٌ لحالهم**) إلى آخره، يعني: سيقَ الكلامُ في الأمرِ بالدُّعاءِ في الأسماءِ الحسنى، والأمرِ بالتفويضِ في الحكم بينهم إلى الله تعالى، وأدمجَ فيه معانٍ أربعة:

أحدها: قولُه: ﴿أَنتَ تَحْكُمُ﴾ دلَّ على الاختِصاص؛ لأنه من قبيل: أنتَ عرفتَ، وأفادَ أنه تعالى هو وحدَه يحكمُ بينهم، فدلَّ ذلكَ على شِدّةِ شكيمتِهم في الكفرِ والعِناد، وهو كناية.

وثانيها: اعتِذارٌ لرسول الله ﷺ؛ لأن هذا القولَ إنما يَصدُرُ عمَّن بذلَ وُسْعَه فيما وَجبَ

---

(١) أخرجه مسلم (٨) عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

وعن الرَّبيع بن خُثَيم، وكان قليلَ الكلام: أنه أُخبر بقَتْلِ الحُسين رضي الله عنه، وسَخِط على قاتله، وقالوا: الآنَ يتكلَّم، فما زادَ على أن قال: آه أوَ قد فعلوا؟! وقرأَ هذه الآيةَ. ورُويَ: أنه قال على أثَره: قُتل مَن كان ﷺ يُجلِسه في حَجْره ويضعُ فاه على فيه.

[﴿ وَلَوْ أَنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مَا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُۥ مَعَهُۥ لَٱفْتَدَوْا۟ بِهِۦ مِن سُوٓءِ ٱلْعَذَابِ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۚ وَبَدَا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مَا لَمْ يَكُونُوا۟ يَحْتَسِبُونَ ۞ وَبَدَا لَهُمْ سَيِّـَٔاتُ مَا كَسَبُوا۟ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ ﴾ ٤٧-٤٨]

﴿وَبَدَا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ﴾ وعيدٌ لهم لا كُنْهَ لفظاعته وشدَّتِه، وهو نظيرُ قوله في الوَعْد:

عليه، أي: أبلغتَ وأدَّيتَ ما عليك، بقيَ الآن على مَن هو أحكمُ الحاكمين هو وحدَه يحكمُ بينهم.

وثالثها: تسليةٌ له صلواتُ الله عليه؛ لأنه كان حريصًا على إيمانِ القوم، ﴿لعلّكَ باخعٌ نفسَكَ على آثارهم﴾ [الكهف: ٦]، وهذه الآيةُ كالمُتارَكةِ والمُوادَعةِ واليأسِ من إيمانهم، واليأسُ إحدى الراحتَين.

ورابعها: وعيدٌ لهم، ولا وعيدَ بعدَه، فقولُه: ﴿فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ دلَّ على القُدرةِ التامّة، وقولُه: ﴿عَٰلِمَ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ﴾ على العِلم الشامل، وأنه عالمٌ بما ظهرَ منهم وما بطن، فيُجازيهم عليها، وقولُه: ﴿أَنتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ﴾ على القضاءِ الحقِّ والحكم العَدْل، واللهُ أعلم.

قولُه: (كما قال: ﴿ وَجَزَٰٓؤُا۟ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا ﴾)، لم يُرِدْ أنه مِثلُه في المُشاكَلة، بل أنه مِثلُه في إطلاقِ السَّبَب على المُسبَّب.

قولُه: (وعن الربيع بنِ خُثَيم)، وفي «سِيَرِ السَّلَف»[1]: هو: الربيعُ بنُ خُثَيم الكوفي، وهو من العُبّادِ السبعة، ماتَ سنةَ ثلاث وستِّين.

---

(١) «سير السلف» ص٧٥٩.

﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِىَ لَهُم﴾ [السجدة: ١٧]، والمعنى: وظَهَرَ لهم من سَخَطِ الله وعذابِه ما لم يكن قطُّ في حِسابهم ولم يُحدِّثوا به نفوسَهم. وقيل: عَمِلوا أعمالاً حَسِبوها حَسناتٍ، فإذا هي سيِّئات. وعن سفيانَ الثوريِّ: أنه قَرأها، فقال: ويلٌ لأهل الرِّياء، ويلٌ لأهل الرياء! وجَزِع محمّدُ بن المُنْكَدر عند موته، فقيل له، فقال: أخشى آيةً من كتاب الله، وتَلاها؛ فأنا أخشى أن يَبدُوَ لي مِنَ اللّـهِ ما لم أحتسِبْه. ﴿وَبَدَا لَهُمْ سَيِّـَٔاتُ مَا كَسَبُواْ﴾ أي: سيِّئاتُ أعمالِهم التي كَسَبوها. أو سيِّئاتُ كَسْبهم، حين تُعرض صَحائفُهم، وكانت خافيةً عليهم، كقوله: ﴿أَحْصَىٰهُ ٱللَّهُ وَنَسُوهُ﴾ [المجادلة: ٦]. وأراد بالسيِّئات: أنواعَ العذاب التي يُجازَوْن بها على ما كَسَبوا، فسمّاها سيِّئاتٍ، كما قال: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا﴾ [الشورى: ٤٠]. ﴿وَحَاقَ بِهِم﴾: ونَزل بهم وأحاطَ جزاءَ هُزْئهم.

[﴿فَإِذَا مَسَّ ٱلْإِنسَـٰنَ ضُرٌّ دَعَانَا ثُمَّ إِذَا خَوَّلْنَـٰهُ نِعْمَةً مِّنَّا قَالَ إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلْمٍۭ ۚ بَلْ هِىَ فِتْنَةٌ وَلَـٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ ٤٩]

التَّخويل: مختصٌّ بالتفضُّل. يقال: خوَّلني؛ إذا أعطاكَ على غيرِ جَزاء. ﴿عَلَىٰ عِلْمٍ﴾ **أي: على علمٍ مني أنّي سأُعطاه**؛ لِـما فيَّ من فضلٍ واستحقاق. أو: على علمٍ من اللّـهِ بي وباستِحْقاقي. أو: على علمٍ مني بوجوهِ الكَسْب، كما قال قارونُ: ﴿عَلَىٰ عِلْمٍ عِندِىٓ﴾ [القصص: ٧٨]. فإن قلتَ: لِـمَ ذُكِّر الضميرُ في ﴿أُوتِيتُهُۥ﴾ وهو للنِّعمة؟ قلتُ: ذهاباً به إلى المعنى؛ لأنَّ قولَه: ﴿نِعْمَةً مِّنَّا﴾ شيئاً من النِّعمةِ وقِسْماً منها. ويحتمل أنْ

قولُه: (**أي: على عِلم منِّي أني سأُعطاه**)، هو حالٌ من الضمير المرفوع، ولهذا ما أبرزَ الضميرَ المنصوب. **الانتصاف**(١): ولذلكَ تقولُ القَدَريّة: إنّ الإثابةَ على الله واجبة، يُؤتاها على عِلم من الله باستِحقاقِه، وإنما سَلِمَ منها أهلُ السُّنّةِ الذينَ جَعَلوا الثوابَ فَضْلًا لا استِحقاقًا.

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٤: ١٣٣).

تكون «ما» في ﴿إِنَّمَآ﴾ موصولةً لا كافَّة؛ فيرجع إليها الضمير، على معنى: إن الذي أُوتيته على عِلْم. ﴿بَلْ هِىَ فِتْنَةٌ﴾ إنكارٌ لقوله، كأنه قال: ما خوَّلناك مِنَ النِّعمة لِـما تقول، بل هي فتنةٌ، أي: ابتلاءٌ وامتحان لك، أتشكرُ أمْ تكفر. فإن قلتَ: كيفَ ذَكَّرَ الضميرَ ثم أَنـَّثه؟ قلتُ: حَمْلاً على المعنى أوّلاً، وعلى اللفظِ آخراً؛ **ولأنَّ الخَبـَرَ لـمّا كان مؤنَّثاً ـ أعني: ﴿فِتْنَةٌ﴾ ـ ساغَ تأنيثُ المبتدأ لأجْلِه**؛ لأنه في معناه، كقولهم: **ما جاءتْ حاجتُك**. وقرئ: (بل هو فتنةٌ) على وَفق ﴿إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ﴾. فإن قلتَ: ما السببُ في عَطْفِ هذه الآية بالفاءِ وعطفِ مِثْلِها في أوَّلِ السُّورة بالواو؟ قلتُ: السببُ في ذلك: أنَّ هذه وقعتْ مسبَّبةً عن قوله: ﴿وَإِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَحْدَهُ ٱشْمَأَزَّتْ﴾ [الزمر: ٤٥] على معنى: أنهم يَشمئزُّون عن ذِكْرِ الله ويَستبشِرون بذِكْر الآلهة، فإذا مسَّ أحدَهم ضُرٌّ دعا مَنِ اشمأزَّ مِنْ ذِكْره، دونَ مَنِ استبشَرَ بذِكْره، وما بينهما من الآيِ اعتراض. فإن قلتَ: حقُّ الاعتراضِ **أن يؤكّد المُعترَضَ بينه وبينه**. ....

قولُه: (**ولأن الخبـَرَ لـمّا كان مُؤنَّثًا ـ أعني: ﴿فِتْنَةٌ﴾ ـ ساغَ تأنيث المبتدأ**)، هذا الوجهُ أولى من الأول؛ لأنّ ابنَ جِنِّي[1] ذكرَ أنه إذا حُمِلَ على المعنى أولاً لا يحسنُ بعدَه الحملُ على اللفظِ في قوله تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ﴾ [آل عمران: ١٤٦]، وتَبِعَه المُصنِّف.

قولُـه: (**ما جاءت**)، عن بعضِهم: «جـاء» بمعنى: كان هاهنا، أي: أيُّ شيءٍ كانت حاجتُك؟ ومنه ما رُوِي: سَبَّقَ رسولُ الله ﷺ بين الخيل، فجاءَ قريشٌ له سابقًا[2]. أي: كان قريشٌ له سابقًا.

قولُه: (**أن يُؤكِّدَ المُعتـَرَضَ بينَه وبينَه**)، قيل: الضميرانِ راجعانِ إلى ما يرجعُ إليه الضميرُ في قوله: «وما بينهما من الآي»، أي: الاعتراضُ يُؤكِّدُ معنى ما يَلحقُه وما يَسبِقُه،

---

(١) «المحتسب» (١: ١٧٣).

(٢) أخرجه البخاري (٤٢٠) ومسلم (١٨٧٠) عن ابن عمر رضي الله عنهما.

....

ونحوُه قولُك: قعدتُ بينَكَ وبينَ زيد، والبَيْنُ واحدٌ بالنسبةِ إليك، والنِّسبةُ إليها مُتعذِّر، وعن بعضِهم: التقدير: بينَه؛ أي: بَينَ السَّبَب، وهو قولُه: ﴿وَإِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ﴾، وبينَه؛ أي: بينَ المُسبَّب، وهو قولُه: ﴿فَإِذَا مَسَّ﴾، وقوله: «بينَه» مُتعلِّقٌ بقوله: «اعتراض» فالهاءُ في بينَه وبينَه راجعٌ إلى السَّبَب والمُسبَّب.

وقلت: أما تلخيصُ التَّسَبُّب، وكأنهم لشِدّةِ عِنادِهم وإبائهم عن الحقِّ المَحْضِ جعَلوا اشمِئزازَهم عن ذِكرِ الله وحدَه واستبشارَهم بذِكرِ الغيرِ غَرَضًا في أنْ إذا مَسَّهُم ضُـرٌّ دَعَوُا الله دونَ الغير، على مِنوالِ ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا﴾ [القصص: ٨]، فحكى اللهُ تعالى عنهم ذلك إنكارًا وتعجيبًا. ثم أمرَ حبيبَه صلواتُ الله عليه بقوله: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ أن يُشنِّعَ عليهم ذلكَ على سبيل التضـرُّع، ويُظهِرَ بأنه لا يُجدي فيهم إنذارُه واجتهادُه، ويقول: لا يحكم بيني وبين هؤلاء الذينَ يجترئونَ عليك هذه الجرأةَ إلا أنت، وجعلَ هذا الدُّعاءَ مُعترضًا بينَ الكلامين؛ اهتمامًا به وتوكيدًا للوعيد، ثم إنْ جُعِلَ ﴿لِلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾ عامًا كانتِ الآيةُ اعتراضًا بعدَ اعتِراض، وإذا جُعِلَ من إقامةِ المُظهَرِ مَوضِعَ المُضمَرِ إشعارًا بالعِلِّيَّـةِ كانَ استِطرادًا بعدَ اعتِراض.

وأما تلخيصُ العطف فإنه تعالى أخبرَ عن وَعيدِهِ للمُشركين، وأنه غنيٌّ عنهم بسَبَب كُفرانِهم، ثم أخبرَ عن حالِ مُطلَقِ الإنسان، وأن جِبِلَّتَه على أنه إذا مَسَّه الضُّرُّ رجعَ إلى الله، وإذا مسَّه الخير أظهَرَ البطرَ والأشَر، وعطفَه عليه لجامع الكُفرانِ وقِلّةِ الثبات. وإليه الإشارةُ بقوله: «وما هي إلا جملةٌ ناسَبَت جُملةً قبلَها فعُطِفَت عليها»، ويجوزُ أن تكونَ الواوُ استِئنافية، والجملةُ تذييلية، وتخصيصُ ذِكرِ الإنسانِ في الآية الأخيرة من إقامةِ المُظهَرِ مَوضِعَ المُضمَرِ للتلويح إلى قوله تعالى: ﴿قُتِلَ ٱلْإِنسَٰنُ مَآ أَكْفَرَهُۥ﴾ [عبس: ١٧]. ما ألطَفَ هذا التقرير، ولهذا قالَ تعريضًا بنفسِه: «وهذه الأسرارُ والنُّكَتُ لا يُبرِزُها إلا عِلمُ النظم ـ أي: العالمُ بالنظم ـ وإلا بقيت مُحتَجِبةً في أكمامِها»، لله دَرُّه.

قالَ صاحبُ «الانتصاف»: هذا كلامٌ فافهَمْهُ فإنه عزيز، وقيل: يُمكِنُ أن يُقال: المعنى المفهومُ من المجموع، وهما الدُّعاءُ عندَ الضُّرّ، وتركُ الدعاءِ عندَ تحويل النعمة، هو المُسبَّب،

قلتُ: ما في الاعتراضِ من دعاءِ رسول الله ﷺ ربَّه بأمرٍ منه وقولِه: أَنتَ تحكمُ بينهم، ثم ما عقَّبَه من الوَعيد العظيم: تأكيدٌ لإنكارِ اشمئزازهم واستبشارِهم ورُجوعهم إلى الله في الشدائدِ دونَ آلهتهم، كأنه قيل: قُلْ: يا ربِّ لا يَحكم بيني وبين هؤلاءِ الذين يَجترِئون عليك مِثلَ هذه الجَراءة، ويَرتكِبون مثلَ هذا المُنكَر إلّا أنتَ. وقولُه: ﴿وَلَوْ أَنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾ [الزمر: ٤٧] مُتناوِلٌ لهم ولكلِّ ظالم إنْ جُعل مُطلقاً، أوْ إيّاهم خاصّةً إن عنيتَهم به، كأنه قيل: ولو أنَّ لهؤلاءِ الظالمين ما في الأرضِ جميعاً ومِثْلَه معه لافتدَوْا به حين أَحكُمُ عليهم بسُوءِ العذاب. وهذه الأسرارُ والنُّكَت لا يُبرزها إلا عِلْمُ النَّظْم، وإلا بَقيتْ مُحتجِبةً في أكْمامِها. وأمّا الآيةُ الأُولى فلم تقعْ مُسبَّبة، وما هي إلّا جُملةٌ ناسَبتْ جملةً قَبْلَها فعُطِفتْ عليها بالواو، كقولك: قامَ زيدٌ وقَعد عمرٌو. فإن قلتَ: من أيِّ وجهٍ وقعتْ مسبَّبة، والاشمئزازُ عن ذِكْرِ الله ليس بمُقتضٍ لالتجائهم إليه، بل هو مُقتضٍ **لصُدوفهم** عنه؟ قلتُ: في هذا التسبيبِ لطفٌ، وبيانُه: أن تقولَ: زيدٌ مؤمِنٌ بالله، فإذا مسَّه ضُرٌّ التَجأ إليه، فهذا تسبيبٌ ظاهر لا لَبْسَ فيه، ثم تقولَ: زيدٌ كافر بالله، فإذا مسَّه ضرٌّ التجأ إليه، فتجيءُ بالفاء مجيئَك به ثَمَّةَ، كأنَّ الكافرَ حينَ التَجأ إلى اللّـهِ التجاءَ المؤمنِ إليه، مقيمٌ كُفرَه مَقامَ الإيمان، ومُجرِيه مجراه في جَعْلِه سبباً في الالتجاء، فأنت تحكي ما عَكَّس فيه الكافر. ألا ترى أنك تقصِدُ بهذا الكلامِ الإنكارَ والتعجيبَ من فِعْلِه؟

فكانَ اشمِئزازُه عن ذِكرِ الله وحدَه واستِبشارُه عندَ ذِكرِ الذينَ من دونه سَبَبَ أنْ لا يَذكُرَه إلا عندَ الاضطرار، ويتركَه عندَ النِّعْمة(١).

وقلت: يُؤيِّدُ هذا التأويلَ إقامةُ المُظهَرِ مَوضِعَ المُضمَرِ في ﴿قُلُوبُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْـَٔاخِرَةِ﴾، أي: المُشتَغِلونَ بلَذّاتِ الدُّنيا وشَهَواتِها.

قولُه: (**لصُدُوفِهم**)، أي: إعراضهم.

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٤: ١٣٤).

[﴿قَدْ قَالَهَا ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَمَآ أَغْنَىٰ عَنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ * فَأَصَابَهُمْ سَيِّـَٔاتُ مَا كَسَبُوا۟ۚ وَٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنْ هَٰٓؤُلَآءِ سَيُصِيبُهُمْ سَيِّـَٔاتُ مَا كَسَبُوا۟ وَمَا هُم بِمُعْجِزِينَ * أَوَلَمْ يَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ وَيَقْدِرُۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَـَٔايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ ٥٠-٥٢]

الضميرُ في ﴿قَالَهَا﴾ راجعٌ إلى قوله: ﴿إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلْمٍ﴾ [القصص: ٧٨]، [الزمر: ٤٩]؛ لأنها كلمةٌ أو جُملة من القول. وقُرئ: (قد قاله) **على معنى القولِ والكلام، وذلك.** و﴿ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾: هم قارُونُ وقومه، حيثُ قال: ﴿إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلْمٍ عِندِىٓ﴾ [القصص: ٧٨]، وقومُه راضُون بها، فكأنهم قالُوها. ويجوزُ أن يكونَ في الأمم الخالية آخرون قائلون مثلها، ﴿فَمَآ أَغْنَىٰ عَنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾ مِن متاعِ الدنيا ويَجمعون منه. ﴿مِنْ هَٰٓؤُلَآءِ﴾: من مُشركي قومِك ﴿سَيُصِيبُهُمْ﴾ مثلُ ما أصابَ أولئك، فقُتل صَنادُيدهم ببَدْر، وحُبس عنهم الرِّزق، فقُحِطوا سبعَ سنين، ثم بُسِطَ لهم فمُطِروا سبعَ سنين، فقيل لهم: ﴿أَوَلَمْ يَعْلَمُوٓا۟﴾ أنه لا قابضَ ولا باسطَ إلّا اللهُ عزَّ وجلَّ؟

[﴿قُلْ يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا۟ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًاۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾ ٥٣]

﴿أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ﴾: جنَوْا عليها بالإسرافِ في المَعاصي والغلوِّ فيها ﴿لَا تَقْنَطُوا۟﴾

قولُه: (على معنى القول والكلام، وذلك)، هذه ألفاظٌ تُستعمَلُ في تأويل المُؤنَّثِ الراجع إليه ضميرُ المُذكَّر، قالَ ابنُ جِنِّي[1] في قولِ الشاعر:

مِثل الفراخ نتفت حواصِلُه

أي: حواصلُ ذلك أو حواصلُ ما ذكرنا[2].

---

(١) «المحتسب» (٢: ١٥٣).

(٢) هذه الفقرة سقطت من (ط).

قُرِئ: بفتح النونِ وكَسْرها وضمِّها. ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَغۡفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ يعني بشَرْطِ التوبة، وقد تكرَّر ذِكْرُ هذا الشرطِ في القرآن، فكان ذِكْرُه فيما ذُكر فيه ذِكْراً له فيما لم يُذكر فيـه؛ لأنَّ القرآن في حُكمِ كلامٍ واحـد، ولا يجوزُ فيـه التناقُض. وفي قراءةِ ابن عبّاس

قولُه: (**لأنّ القُرآنَ في حُكمِ كلام واحدٍ، ولا يجوزُ فيه التناقض**)، يعني: يُحمَلُ هذا المُطلَقُ على ذلكَ المُقيَّد ليتفقا. قالَ صاحبُ «الفرائد»: ما ذُكِرَ من التناقُض غيرُ لازم؛ لأنّ مِن ذِكرِ المغفرةِ بعدَ التوبةِ لا يلزمُ عَدَمُ حصولِ المغفرةِ بدونها، وما ذُكِرَ من الدلالةِ على أنها شرطٌ فيها لازمٌ لا يحصلُ بدونه ممنوع؛ لأنّ غايةَ ما يُفهَمُ من قوله: ﴿وَأَنِيبُوٓاْ إِلَىٰ رَبِّكُمۡ﴾ وجوبُ الإنابة، وقوله: «وإنما ذكرَ الإنابةَ على أثرِ المغفرة»؛ لأنّ الآخرَ يُشعِرُ بأنّ ذِكرَ الشيءِ بعدَ الشيءِ يُوجِبُ تَوقُّفَ الأولِ على الثاني، وهو ظاهرُ البُطلان.

وقلت: مُرادُ المُصنِّفِ من قوله: «قد تكرَّر ذكرُ هذا الشرطِ في القرآن»: أنه كُلُّ موضع ذُكِرَ فيه نَحْوُ قوله: ﴿يَغۡفِرُ ٱلذُّنُوبَ﴾ قيَّدَه بقوله: ﴿لِمَن يَشَآءُ﴾، وهو قيدٌ للتوبة، يَدُلُّ عليه استِشهادُه بقراءةِ ابن عبّاس: «يغفرُ الذنوبَ جميعًا لمن يشاء»، ومن ذلكَ في «آل عمران» قولُه: ﴿لَيۡسَ لَكَ مِنَ ٱلۡأَمۡرِ شَيۡءٌ أَوۡ يَتُوبَ عَلَيۡهِمۡ أَوۡ يُعَذِّبَهُمۡ فَإِنَّهُمۡ ظَٰلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٢٨] تفسيرٌ بيِّنٌ لـ«من يشاء»، وأنهم المتوبُ عليهم أو الظالمون، وقولُه في النساء: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨] قال: كأنه قيل: «إنّ الله لا يغفرُ لمن يشاء الشرك، ويغفرُ لمن يشاء ما دونَ الشرك»، على أنّ المُراد بالأول: مَن لم يَتُب، وبالثاني: مَن تاب، ونحوُهما. وقد بيَّنّا وجهَ ضَعْفِ كُلِّ ما ذكر.

وأما الذي يقولُ هاهنا في قوله: «وإنما ذكرَ الإنابةَ على أثرِ المغفرةِ للدلالة على أنه شرطٌ فيها»، فإنه حزمٌ للنظم المُعجِز؛ لأنه تعالى لـمّا وَبَّخَ المُشركينَ وأطنَبَ الكلامَ فيه وأرعَدَ وأبرَق، عقَّبَه بخطاب العامِّ بقوله: ﴿يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسۡرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ﴾ استِعطافًا وترغيبًا غبَّ ترهيب، والمرادُ بالإسراف: جميعُ ما ينطوي تحتَ هذا الاسم من التفريطِ الصادر من الكافرينَ والمُؤمنين، والمقصودُ الأوّليّ: الكافرون وما كانوا عليه من أمورِ الجاهلية.

يُؤيِّدُه قولُه: «وقيل: قالَ أهلُ مكّة» إلى آخره، وكانَ قولُه: ﴿وَأَنِيبُوٓاْ إِلَىٰ رَبِّكُمۡ وَأَسۡلِمُواْ﴾ عطفًا على قوله: ﴿لَا تَقۡنَطُواْ مِن رَّحۡمَةِ ٱللَّهِ﴾، واعتَرَضَ بينَ المعطوفِ والمعطوفِ

وابنِ مسعود: (يَغفر الذنوبَ جميعاً لمن يشاء)، والمراد بمن يشاء: مَن تاب؛ لأنّ مشيئةَ الله تابعةٌ لِحكْمته وعَدْله، لا لملكِه وجَبَرُوته. وقيل: في قراءةِ النبيِّ ﷺ وفاطمة رضي الله عنها: (يغفرُ الذنوبَ جميعاً ولا يُبالي)، ....

عليه قولُه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾ على سبيل العُموم للتعليل اهتمامًا واعتناءً بشأنِ الترغيب إلى الإنابة، وإخلاصِ العَمَل لله تعالى.

ونظيرُ مَوقِع هذا الاعتِراضِ قولُه: ﴿وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا۟ عَلَىٰ مَا فَعَلُوا۟ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران: ١٣٥]، وسبقَ تقريرُه ومناسبتُه للآية.

قال القاضي: تقييدُ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ بالتوبةِ خِلافُ الظاهر، ويَدُلُّ على إطلاقِهِ فيما عَدا الشرك: قولُه تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ﴾، والتعليلُ بقولِه: ﴿إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾ على المُبالغةِ وإفادةِ الحصر، والوعدُ بالرحمة بعد المغفرة، وتقديمُ ما يَستَدعي عمومَ المغفرة بما في (عبادي) من الدلالة على الذِّلّةِ والاختصاصِ المُقتضيَين للترحُّم، وتخصيصُ ضَرَرِ الإسرافِ بأنفسهم، والنهيُ عن القُنوطِ عن الرحمة مُطلَقًا فَضْلًا عن المغفرةِ وإطلاقها، وتعليلُه بـ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾، ووَضْعُ اسم «الله» مَوضِعَ الضمير لدلالتِهِ على أنه المُستغني والمُنعِم على الإطلاق، والتأكيدُ بـ«الجميع». وما رُوِيَ من أسباب النزول لا ينفي عمومها، وكذا قولُه: ﴿وَأَنِيبُوٓا۟﴾ فإنها لا تدل على حصولِ المغفرةِ لكُلِّ أحدٍ بالتوبة(١).

قولُه: (يغفر الذنوب جميعًا ولا يبالي)، جاء في «مسندِ الإمام أحمدَ بنِ حنبل» و«سنن الترمذي»(٢) عن أسماء بنتِ يزيدَ قالت: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقرأ: «﴿يَـٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا۟ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ ولا يُبالي».

وقلت: معناه: لا يُبالي بما تقولُ المُعتزلة: إنّ التوبةَ شرط، لأنه تحجُّرٌ للواسع، وإنّ مشيئةَ الله تابعةٌ لِحكمتِهِ وعَدلِه، لا لمُلكِهِ وجَبَروتِه، لأن عدم المبالاة من الجبروت.

---

(١) «أنوار التنزيل» (٥: ٤٦).

(٢) أخرجه أحمد (٢٧٥٦٩) والترمذي (٣٢٣٧).

ونظيرُ نفيِ المُبالاة نفيُ الخَوْف في قوله: ﴿وَلَا يَخَافُ عُقْبَٰهَا﴾ [الشمس: ١٥]. وقيل: قال أهلُ مكَّة: يزعمُ محمّدٌ أنَّ مَن عَبَدَ الأوثانَ وقَتَلَ النفْسَ التي حرَّم اللهُ لم يُغفَرْ له، فكيفَ ولمْ نهاجِرْ وقد عَبَدْنا الأوثانَ وقَتَلْنا النفْسَ التي حرَّم الله؟! فنزلتْ. ورُوي: أنه أسلَمَ عيّاشُ بنُ أبي رَبيعةَ والوليدُ بن الوليدِ ونَفَرٌ معهما، ثم فُتِنوا وعُذِّبوا، فافتَتَنُوا، فكنّا نقول: لا يَقبَلُ الله لهم صَرْفاً ولا عَدْلاً أبداً؛ فنزلتْ، فكَتَبَ بها عمرُ رضي الله عنه إليهم، فأسلَمُوا وهاجَرُوا. وقيل: نزلتْ في وحشيٍّ قاتلِ حمزةَ رَضِيَ اللهُ عنه. وعن رسولِ الله ﷺ: «ما أُحبُّ أنَّ ليَ الدنيا وما فيها بهذه الآية»، فقال رَجلٌ: يا رسولَ الله،

قولُه: (ونظيرُ نفي المُبالاة) عن بعضهم: الظاهرُ أنّ نظيرَ نفي مقول «قيل»، والواوُ فيه حكايةُ ما في لفظِ القائلين، مثل قوله: ﴿وَلَا يَخَافُ﴾ [الشمس: ٢٠]، والواو فيه.

قولُه: (وقيل: نزلت في وَحْشيّ قاتل حمزة)[١]، روى محُيي السنة[٢] عن ابنِ عبّاس: «بعثَ رسولُ الله ﷺ إلى وَحْشيٍّ يَدعُوهُ إلى الإسلام، فأرسَلَ إليه: كيفَ تَدعُوني إلى دينك، وأنتَ تَزعُمُ أنه مَن قتلَ أو أشركَ أو زنى يَلقَ أثامًا يُضاعَفْ له العذاب، وأنا قد فعلتُ ذلكَ كُلَّه؟ فأنزَلَ اللهُ تعالى: ﴿إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا﴾، فقال وَحْشيّ: أراني بعدُ في شُبْهة، فلا أدري يُغفَرُ لي أم لا؟ فأنزَلَ اللهُ تعالى: ﴿قُلْ يَٰعِبَادِيَ﴾ الآية. فقال وَحْشيّ: نعم، هذا، فجاءَ وأسلم، فقال المُسلِمون: هذا له خاصّة أم للمُسلِمين عامة؟ فقال: بل للمُسلِمين عامّة».

قولُه: (ما أُحِبُّ أنّ لي الدُّنيا وما فيها بهذه الآية) الحديث، مِثلُه رواه الإمامُ أحمدُ بنُ حنبل[٣] عن ثَوْبانَ رضِي اللهُ عنه، والباء في «بهذه» بَدَليّة، والواوُ في «ومَن أشرك» عاطفة، والمعطوفُ عليه: ما دَلَّ عليه كلامُ الرسولِ المعنيّ: «ما أُحِبُّ أن أملكَ الدُّنيا وما فيها بَدَلَ

---

(١) انظر: «جامع البيان» (٢٠: ٢٢٥).

(٢) «معالم التنزيل» (٧: ١٢٥).

(٣) أخرجه أحمد (٢٢٣٦٢) والبيهقي في «شعب الإيمان» (٩: ٣٣٩) والطبراني في «المعجم الأوسط» (١٧٤) (١٨٩) والروياني في «المسند» (١: ٤٢٣).

ومَن أشرَكَ؟ فسكتَ ساعةً، ثم قال: «ألَا ومَن أشرك» ثلاثَ مرّات.

[﴿ وَأَنِيبُوٓاْ إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَأَسْلِمُواْ لَهُۥ مِن قَبْلِ أَن يَأْتِيَكُمُ ٱلْعَذَابُ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ * وَٱتَّبِعُوٓاْ أَحْسَنَ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَكُمُ ٱلْعَذَابُ بَغْتَةً وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ * أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِى جَنۢبِ ٱللَّهِ وَإِن كُنتُ لَمِنَ ٱلسَّٰخِرِينَ * أَوْ تَقُولَ لَوْ أَنَّ ٱللَّهَ هَدَىٰنِى لَكُنتُ مِنَ ٱلْمُتَّقِينَ * أَوْ تَقُولَ حِينَ تَرَى ٱلْعَذَابَ لَوْ أَنَّ لِى كَرَّةً فَأَكُونَ مِنَ ٱلْمُحْسِنِينَ * بَلَىٰ قَدْ جَآءَتْكَ ءَايَٰتِى فَكَذَّبْتَ بِهَا وَٱسْتَكْبَرْتَ وَكُنتَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ ٥٤-٥٩]

﴿ وَأَنِيبُوٓاْ إِلَىٰ رَبِّكُمْ ﴾: وتوبُوا إليه **﴿وَأَسْلِمُواْ لَهُۥ ﴾**: وأخلِصوا له العملَ، **وإنما ذَكَرَ الإنابةَ على أثر المغفرة؛** لئلّا يطمعَ طامعٌ في حُصولها بغير توبة، وللدلالةِ على أنها

هذه الآية»؛ لأنه تعالى منَّ على مَن أسرَفَ من عباده، ووَعَدَهم أنه يَغفِرُ لهم ذنوبَهم جميعًا، ونهاهم أن يَقنَطوا من رحمتِهِ الواسِعة، فقال الرجل: ومَن أشرَك، وهو يحتملُ أن يكونَ مرفوعًا، أي: ومن أشرك أيضًا موعودٌ ومنهيّ، أو منصوبًا، أي: أوعَدَ اللهُ عِبادَه وأوعَدَ مَن أشرَك، أو مجرورًا، أي: إنّ اللهَ يغفرُ ذنوبَ مَن آمَنَ من عباده وحدَه، أو ذنوبَ مَن آمنَ ومَن أشرَك. وهذه الوجوهُ تترتَّبُ أيضًا على قوله: «ألَا ومَن أشرك».

ولعلَّ الصحابيَّ لـمّا نظرَ إلى معنى قوله: ﴿يَٰعِبَادِىَ ﴾، وأنّ له مزيدَ اختِصاص بالمؤمنين خصَّ الغُفرانَ بهم، ولـمّا تفكّر في عموم قوله: ﴿ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا ﴾ عنه فترَدَّدَ فسأل، ولذلكَ توقَّفَ صلواتُ الله عليه حتى أوحيَ إليه أو اجتَهَد.

قولُه: (**وإنما ذكرَ الإنابةَ على أثر المغفرة**)، **الراغب**: النَّوب: الرجوعُ للشيءِ بعدَ أُخرى قال: نابَ نَوْبًا ونَوْبة، وسُمِّيَ النحلُ نوبًا لرجوعها إلى محلِّها، ونابَتْهُ نائبة، أي: حادثةٌ من شأنِها أن تنوبَ دائبًا. والإنابةُ إلى الله تعالى: الرجوعُ إليه بالتوبةِ وإخلاصِ العَمَل. قال تعالى: ﴿ وَأَنِيبُوٓاْ إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَأَسْلِمُواْ ﴾، وفلانٌ يَنتابُ فلاناً، أي: يقصدُه مرّةً بعدَ أخرى(١).

---

(١) «المفردات في غريب القرآن»، ص٨٢٧.

شرطٌ فيها لازم لا تَحصل بدونه. ﴿وَاتَّبِعُوٓاْ أَحْسَنَ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم﴾ مثلُ قوله: ﴿ٱلَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُۥٓ﴾ [الزمر: ١٨]. ﴿وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾ أي: يَفجؤكم وأنتم غافِلون، كأنكم لا تخشَوْن شيئاً لفَرْطِ غَفْلتكم وسَهْوِكم، ﴿أَن تَقُولَ نَفْسٌ﴾: كراهةَ أن تقول. فإن قلتَ: لِـمَ نُكِّرتْ؟ قلتُ: لأنَّ المرادَ بها بعضُ الأنفس، وهي نفْسُ الكافر. ويجوزُ أن يراد: نفسٌ متميِّزة من الأنفُس: إمّا بلجَاجٍ في الكُفر شديدٍ، أو بعذابٍ عظيم. **ويجوزُ أن يرادَ التكثيرُ**، كما قال الأعشى:

وَرُبَّ بَقِيعٍ لَـو هَتَفْـتُ بجَوِّه ... أتاني كَرِيمٌ يَنفُضُ الرَّأسَ مُغْضَبا

قولُه: (**ويجوزُ أن يُرادَ التكثير**)، ذكر في تنكير ﴿نَفْسٌ﴾ وجوهًا:

أحدها: قوله: «بعض الأنفس»، أي: بعضٌ من الجنس، ونوعٌ منه، وهو نفسُ الكافر، بدليل قوله: ﴿لَوْ أَنَّ ٱللَّهَ هَدَىٰنِى لَكُنتُ﴾، لأنّ هذا لا تقولُه نفسُ المؤمن.

وثانيها: أن يكونَ التنكيرُ للأفرادِ شخصًا، وهو الكافرُ الذي عُلِمَ منه اللَّجَاجُ في الكفرِ في الدُّنيا، أو الكافرُ الذي شُوهِدَ تعذيبُه في الآخرة.

وثالثها: أن يكونَ التنكيرُ للتكثير، لكن على الاستعارة، لأنّ وَضْعَ التنكير ليسَ للتكثيرِ حقيقة، مثلُه «كريم» في قوله: «رب بقيع» البيت، يُريد: إكثارَ مَن يُجيبُ إلى نُصْرته؛ لأنه في مقام مَدْح نفسِه وكثرةِ ناصِريه، لا أنّ كريمًا واحدًا أجابه، وكذا «ربّ» في قوله: «رُبَّ بَلَدٍ قطعت، ورُبَّ بطل قارعت» يَصِفُ نفسَه بأنه جوّابٌ للفيافي، ودأبُه وعادتُه مُقارَعةُ الأبطال، كقوله:

قد أترُكُ القِرْنَ مُصْفَرًّا أنامِلُه

فعلى هذا المُرادُ بالنفس: جميعُ الأنفُسِ المؤمنة والكافرة، ولفظُ «أو» في قوله تعالى: ﴿أَوْ تَقُولَ﴾ لتنويع النفسِ القائلة، لا لتنويع القول.

وأما تنظيرُه التنكير في ﴿نَفْسٌ﴾ بـ«رُبّ» فلأنهما موضوعان للتقليل، وقد استُعمِلا في التكثير مجازًا.

قوله: (ورُبَّ بقيع) البيت، قبله:

وهو يريد: أفواجاً من الكرام يَنصرونه، لا كريماً واحداً. ونظيرُه: رُبَّ بلدٍ قَطعتُ، ورُبَّ بطلٍ قارَعت،

وقـــد أَخْتَلِـــسُ الطعنـــةَ

ولا يُقصَدُ إلّا التكثُّر. وقُـرئ: ﴿يَٰحَسۡرَتَىٰ﴾ **على الأصل**، و(يـا حسرتايَ) على

دعا قومَه حولي فجاؤوا النَصْـرِهِ وناديـتُ قومًـا بالمسنّاةِ غُيّبا

المسنّاة: العرم، والبقيع: موقعٌ فيه أرومُ الشَّجَرِ من ضروبٍ شتّى، ومنه سُمِّيَ بقيعُ الغَرقَد، وهو مَقبرةُ المدينة، والغَرقَد: شجرٌ كريم، أي: كرامٌ كثيرون، والتنكيرُ ينفضُ الرأس، أي: يُحرِّكُه غضبًا، يشكو من قومه ويُلهيهم حينَ قَعَدوا عن نَصْرِه.

قولُه: (**وقد أختلسُ الطعنة**)، تمامُه:

لا تدمى لها نَصْلي

والبيتُ لامرئِ القيس بن عابس، قال المرزوقيّ: أما في قوله: «بضربةٍ لم تكن مني مُخالَسةً» فهو على خِلافِ قولِ الآخر: «وقد أختلسُ الضربةَ لا تَدْمى لها نَصْلي»، لأنه قصدَ الشاعرُ هنا إلى أنه تَناوَلَ من خَصْمِهِ ما تناولَ من تثبيتٍ وقوّةِ قلب، لا كما يفعلُه الجبان، ثم ذكرَ تمكُّنَه من خَصْمِهِ على شِدّةِ احتِرازٍ منه حتى تناول ما تناولَه خلسًا، وقد وُصِفَ الشجاعُ بالمُخالِسِ والخليس، ومن مدحَ خصمَه ثم ذكرَ غلبتَه عليه، كان أبلغَ في الافتِخارِ به.

قولُه: (**وقُرئ: ﴿يَٰحَسۡرَتَىٰ﴾[1] على الأصل**)، وهي المشهورة، قال ابنُ جِنِّي[2]: قرأ أبو جعفر: «يا حسرتاي» وفيها إشكال؛ لأنّ الألفَ فيه بَدَلٌ من ياء «يا حسرتي» هربًا من ثِقَلِ الياءِ إلى خِفّةِ الألف، نحو: يا غلامى، وكان ينبغي أن لا يُؤتى بياءِ المُتكلِّم بعدَ الألف؛ لئلا يجتمعَ العِوَضُ والمُعوَّضُ منه، ومثلُه: ما أنشَدَه أبو زيد:

إني إذا مـا حَـدَثٌ ألـمّـا دَعَوتُ يا اللهُمَّ يا اللهُمّـا

فجمعَ بينَ «يا» النداء والميم، وإنما الميمُ عِوَضٌ من «يا» النداء، ويُمكِنُ أن يُقال: إنّ

---

(١) انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (١٥: ٢٧١).

(٢) «المحتسب» (٢: ٢٣٧).

الجمع بين العِوَض والمُعوَّضِ منه. والجَنْب: الجانِب، يقال: **أنا في جَنْبِ فلان وجانِبِه وناحِيَته**، و: فلانٌ ليِّن الجَنْب والجانب، ثم قالوا: فرَّطَ في جَنْبِه وفي جانبِه، يريدون: في حقِّه. قال سابقٌ البَرْبريُّ:

أَمَا تَتَّقِينَ اللهَ فِي جَنْبِ وَامِقٍ   لَهُ كَبِـدٌ حَرَّى عَلَيْكِ تَقَطَّعُ؟

وهذا من باب الكِناية؛ **لأنك إذا أثبتَّ الأمرَ في مكانِ الرَّجل وحَيِّزه، فقد أثبتَّه فيه**، ألا ترى إلى قوله:

المُفرِّطَ لمّا شاهدَ نتيجةَ كمالِ تفريطِهِ فيما يُنجيه من ذلك الهول، ونهايةَ خَيْبَتِهِ من الفوزِ والفلاح، تَضَجَّرَ وتَفجَّعَ ومَدَّ صوتَه، كما يفعلُ الملهوف، فنزّلَ الألفَ منزلةَ نفسِ الكلمة، وألحقَ الياءَ المُعوَّضَ به، أو أنه من هولِ ذلك اليوم ذهلَ فلم يَدْرِ ما يقول. نحوُه ذكرَ المُصنِّفُ في قوله: ﴿مَاذَآ أُجِبۡتُمۡۖ قَالُواْ لَا عِلۡمَ لَنَآ﴾.

قولُه: (**أنا في جَنْب فُلانٍ وجانبِهِ وناحيته**)، **الراغب**: أصلُ «الجنب»: الجارحة، ثم يُستَعارُ للناحية التي تليها، كعادتهم في استعارة سائر الجوارح لذلك، نَحْو: اليمين والشمال. قال الشاعر:

مِن عن يَميني مرّةً وأمامي

وقيل: جنب الحائط وجانبه، ﴿وَٱلصَّاحِبِ بِٱلۡجَنۢبِ﴾ [النساء: ٣٦]، أي: القريب، وقولُه تعالى: ﴿فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ أي: أمْرِهِ الذي حَدَّه لنا، وبُنيَ من الجنب الفِعلُ، نحو: جَنَّبْتُه وأجنبتُه واجتَنَبْتُه، ومنه: ﴿وَٱلۡجَارِ ٱلۡجُنُبِ﴾ [النساء: ٣٦] ﴿وَٱجۡتَنِبُواْ قَوۡلَ ٱلزُّورِ﴾ [الحج: ٣٠]، وجنبَ فلانٌ خيرًا وجنبَ شرًّا، وإذا أطلقَ فقيل: جُنِبَ فلان، فمعناه: أُبعِدَ عن الخير، وذلكَ يُقالُ في الدُّعاء وفي الخير، وسُمِّيَت الجنابةُ بذلك، لكونها سببًا لتجنُّب الصلاةِ في حُكم الشرع، والجنوب: يصحُّ أن يُعتَبرَ فيها معنى المجيءِ من جَنْبِ الكعبة، ويُعتَبرَ معنى الذهاب عنه؛ لأنّ المعنيَينِ موجودان[1].

قولُه: (**لأنك إذا أثبتَّ الأمرَ في مكان الرجل[وحَيِّزه]، فقد أثبتَّه فيه**)، على الطريق

---

(١) «المفردات في غريب القرآن»، ص٢٠٥.

إنَّ السَّـــماحةَ والمُرُوءَة والنَّدَى   في قُبَّةٍ ضُرِبَتْ على ابنِ الحَشْرَجِ؟

ومنه قولُ الناس: لمكانِك فعلتُ كذا، يريدون: لأجْلِك، وفي الحديث: «مِنَ الشِّرك الخفيِّ أن يُصلِّيَ الرَّجل لمكانِ الرَّجل»، وكذلك: فعلتُ هذا مِنْ جهتِك. فمن حيثُ لم يَبْقَ فرقٌ فيما يرجعُ إلى أداء الغَرَضِ بين ذِكْرِ المكان وتَرْكِه، قيل: ﴿فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾، على معنى: فرطتُ في ذاتِ الله. فإن قلتَ: فمرجعُ كلامِك إلى أنَّ ذِكْرَ الجَنْب كَلَا ذِكْرٍ سوى ما يُعطي من حُسنِ الكناية وبلاغتها، فكأنه قيل: فرطتُ في الله؛ فما معنى فرطتُ في الله؟ قلتُ: لا بدَّ من تقديرِ مضافٍ محذوف، سواءٌ ذُكر الجَنْب أو لم يُذكر. والمعنى: فرطتُ في طاعةِ الله وعبادة الله، وما أشبَهَ ذلك. وفي حرفِ عبد الله وحفصةَ: (في ذِكْرِ الله). و«ما» في ﴿مَا فَرَّطتُ﴾ مَصْدريّـة مثلها في ﴿بِمَا رَحُبَتۡ﴾ [التوبة: ٢٥]. ﴿وَإِن كُنتُ لَمِنَ ٱلسَّٰخِرِينَ﴾ قال قتادةُ: لم يَكْفِه أن ضيَّع طاعةَ الله حتى سَخِرَ من أهلها. ومحلُّ ﴿وَإِن كُنتُ﴾ على النصب على الحال، كأنه قال: فرطتُ وأنا ساخرٌ، أي: فرطتُ في حالِ سُخريَّتي. ورُوي: أنه كان في بَني إسرائيلَ عالمٌ تَرك عِلْمَه وفَسَقَ، وأتاه إبليسُ، وقال له: تمتَّعْ من الدنيا ثم تُبْ، فأطاعَه، وكان له مالٌ فأنفقَه في الفُجور، فأتاه مَلَكُ الموت في ألذِّ ما كان، فقال: يا حَسْرتاه على ما فرطتُ في جَنْب الله، ذَهَبَ عُمري في طاعة الشيطان، وأسخطتُ ربِّي. فنَدِمَ حين لم ينفعْه الندمُ، فأنزل اللهُ خَبَرَه في القرآن. ﴿لَوۡ أَنَّ ٱللَّهَ هَدَىٰنِي﴾ لا يَخْلو: إمّا أن يُريد الهدايةَ بالإلجاءِ أو بالإلطافِ أو بالوحي: فالإلجاءُ خارجٌ عن الحِكْمة، ولم يكنْ من أهلِ الإلطاف

البُرهاني، كما أنّ زياداً الأعجَمَ جعلَ السَّماحةَ والمروءةَ والنَّدى المُعرَّفةَ بتعريفِ الجنسِ في مكانِ ابنِ الحشرج، أي: في قُبّةٍ مضروبةٍ عليه في قوله:

إنّ السـماحةَ والمـروءةَ والنَّدى   في قُبّةٍ ضُـرِبَت على ابنِ الـحَشْـرَجِ

فأفاد اختِصاصَها به بأبلغ وجه، يعني: إذا رُمتَها لم تجد حصّةً منها خارجةً عن هذا المكان. وعن بعضهم: إنما سُمِّيَ الشاعرُ بالأعجَم للثغة؛ كان يُبدِلُ السِّينَ شينًا، والطاءَ تاء.

فيُلطَفَ به، وأمّا الوحيُ فقد كان، ولكنه أعرَضَ ولمْ يتّبعْه حتى يَهتدي، وإنما يقولُ هذا تحيُّراً في أمْرِه وتَعْلالاً بما لا يُجدي عليه، كما حُكي عنهم التعلُّل بإغواءِ الرؤساءِ والشياطين ونحوِ ذلك، ونحوُه ﴿لَوۡ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ لَهَدَيۡنَٰكُمۡ﴾ [إبراهيم: ٢١]، وقولُه: ﴿ بَلَىٰ قَدۡ جَآءَتۡكَ ءَايَٰتِي ﴾ ردٌّ من اللّـهِ عليه، معناه: بلى قد هُدِيتَ بالوحيِ فكذّبت به واستكبرتَ عن قَبُوله، وآثرتَ الكُفرَ على الإيمان، والضَّلالةَ على الهُدى. وقُرِئ بكسر التاء على مخاطبة النَّفْس. فإن قلتَ: هلّا قُرِنَ الجوابُ بما هو جوابٌ له، وهو قولُه: ﴿لَوۡ أَنَّ ٱللَّهَ هَدَىٰنِي﴾ ولم يُفصَل بينهما بآية؟ قلتُ: **لأنه لا يَخْلو: إمّا أن يُقدَّم على أخرى القرائن** ....

قولُه: (**لأنه لا يخلو إما أن يُقدَّم على إحدى القرائن**)، وفي أكثر النسخ[١]: «أخرى القرائن»، وهي أبينُ وأكشف، ومعنى «إحدى» وإن كانت عامةً إلا أنه يُريدُ بها غيرَ الأولى؛ لأنّ الجوابَ لا يَتقدَّم. قال صاحبُ «التقريب»: إنما لم يقرن «بلى» بما هو جوابٌ له، وهو: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ هَدَىٰنِي﴾، لأنه لو أخّرَ ﴿لَوۡ أَنَّ ٱللَّهَ هَدَىٰنِي﴾ انتقَضَ الترتيبُ بين التحسُّر، ثم التعلُّل، ثم تمنِّي الرَّجْعة، ولو وسّط «بلى» ليقتَرِنا تبتر النظمُ بالفَصْل بينَ القرائن.

وقال القاضي: فصلَ الجوابَ عن السؤال، لأنّ تقديمَه يُفرِّقُ القرائن، وتأخيرُ المردود يُـخِلُّ بالنظم المُطابِقِ للوجود؛ لأنه يتحسَّر بالتفريط، ثم يُعلّلُ بفَقْدِ الهداية، ثم يَتمنّى الرجعة، وهو لا يمنعُ تأثيرَ قُدرةِ الله تعالى في فِعل العبد، ولا ما فيه من إسنادِ الفِعل إليه[٢].

وقلت: مُرادُ المُصنِّفِ أنه لم يُقرَن قولُه: ﴿ بَلَىٰ قَدۡ جَآءَتۡكَ ءَايَٰتِي ﴾ معَ قوله: ﴿لَوۡ أَنَّ ٱللَّهَ هَدَىٰنِي﴾ وهو جوابُه؛ لأنه لو قُرِنَ به لا يخلو: إما أن يُقدَّمَ الجوابُ على أخرى القرائنِ الثلاث، يعني: قولَه: ﴿أَوۡ تَقُولَ حِينَ تَرَى ٱلۡعَذَابَ﴾، لأنَّ أولى القرائن: ﴿أَن تَقُولَ نَفۡسٌ يَٰحَسۡرَتَىٰ﴾، وثانيتُها: ﴿أَوۡ تَقُولَ لَوۡ أَنَّ ٱللَّهَ هَدَىٰنِي﴾، وآخرُها: ﴿أَوۡ تَقُولَ حِينَ تَرَى ٱلۡعَذَابَ﴾، وإنما كانت قرائن؛ لأنّ كُلًّا منها مُصدَّرةٌ بالقول، ومُرتَّبةٌ على ترتيبٍ أنيق، أو

(١) وكذا في الأصل الخطي الذي بين أيدينا من «الكشاف».
(٢) «أنوار التنزيل» (٥: ٤٧).

....

تُؤخِّرَ الوسطى، أي: قولُه: ﴿أَوۡ تَقُولَ لَوۡ أَنَّ ٱللَّهَ هَدَىٰنِي﴾، عن الأخرى، وهي: ﴿أَوۡ تَقُولَ حِينَ تَرَى ٱلۡعَذَابَ﴾، فلا يحسنُ الأول؛ لِـمَا يلزمُ منه الافتراقُ بينَ الأقوالِ الثلاثةِ المُنتَظمة، واختلاطُ كلام الغير بها، ولا الثاني وإن انتَظَمَتِ الأقوال، واتصلَ الجوابُ بالسؤال؛ لِـمَا يلزمُ منه تفكيكُ الترتيب من حيثُ المعنى، وهو أولى بالمُراعاةِ من اللفظ؛ لأنّ التحسُّرَ مُقدَّمٌ على التعلُّل، وهو على التمنّي؛ لأنّ النفسَ عندَ رؤيةِ أهوالِ القيامة ترى الناسَ مجزِيِّينَ بأعمالهم تَتَحسَّرُ على تفوُّتِها عليها، ثم قد يَتَعَلَّلُ بأن لم يكنِ التقصيرُ مني، فلو هداني اللهُ لكنتُ من المُتقين، فإذا تفكَّرَ وعَلِمَ أن التقصيرَ كانَ منه يَتَمنّى الرجوعَ لتلافي ما فوَّته ﴿وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾، فلو قُدِّمَ شيءٌ من ذلك لا ينقضُ الالتئام.

وقلت ـ والله أعلم ـ: قد مَرَّ أنّ الخِطابَ بقوله: ﴿يَـٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسۡرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ﴾ عامٌّ شاملٌ للمُسرِفينَ كُلِّهم، وأنّ المقصودَ الأوليَّ منهم المُشركون، وكذلك قولُه: ﴿وَأَسۡلِمُواْ﴾ هو المطلوبُ الأوليّ، وأنّ التنكيرَ في ﴿نَفۡسٌ﴾ يجوزُ أن يكونَ للتكثير، فكأنه قيل: قُل: يا عبادي الذينَ فَرَطَت منهم سقطاتٌ لا تَقنَطوا من رحمتي، وأنيبوا وأسلِموا، واتَّبِعُوا ما أنزلتُ إليكم، أي: أجمِعُوا كُلُّكُم على الرجوع إلى الله بالتوبة، وأحدِثوا الإسلام، واقرُنوا بها الأعمالَ الصالحةَ من قبل أن يَفجَأَكم ما يفوتُ عليكم، فتفترقَ كُلُّ نفسٍ بما يلزمُها من طائرِها في عُنُقِها، فتقولَ النفسُ المُفرِّطة: يا حَسْرتى على ما فَرَّطتُ في طاعة الله، وقَصَّرتُ عن مُتابعةِ ما أنزلَ اللهُ تعالى، والحالُ أني سَخِرت. وتقولَ النفسُ الكافرةُ المُكذِّبة: لو أنّ اللهَ هداني، أي: دعاني إلى الإسلام، لكنتُ من الذينَ اجتَنَبوا عن الشرك، وتقولَ النفسُ الأبيّةُ المُعرِضة: لو أنّ لي كرّةً فأكونَ من الذينَ أحسَنوا في الرجوع إلى الله والإنابة، فيُقال لكُلِّ واحدٍ منهما: أيتُها المُكذِّبة، بلى قد جاءتكِ آياتي فكَذَّبتِ بها، أي: دعوناكِ إلى الإسلام، فاستكبرتِ واستَمرَرْتِ على كُفرِك، حيثُ كنتِ من زُمْرةِ الكامِلينَ في الكفر. ولهذا ذَكَّرَ الضميرَ في: ﴿جَآءَتۡكَ﴾، ولم يُؤنِّثْها باعتبارِ النفس، فظهرَ أنّ «أو» العاطفةَ لتنويع الأنفُس، أو بمعنى «بل».

أنشَدَ الجوهريّ:

....

بَدَتْ مِثلَ قَرْنِ الشمسِ في رَوْنَقِ الضُّحى وصـورتُها أو أنتَ في العَيْنِ أملَحُ

والكلامُ مُرتَبطٌ بقوله: ﴿يَٰعِبَادِيَ﴾، وهذا كُلُّه عندَ إنزالِ البأس، وحينَ لم يَكُ ينفعُهم إيمانُهم لـمّا رأوا بأسَنا، لقولِهِ تعالى: ﴿وَٱتَّبِعُوٓاْ أَحۡسَنَ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكُم مِّن رَّبِّكُم مِّن قَبۡلِ أَن يَأۡتِيَكُمُ ٱلۡعَذَابُ﴾ الآية، وأما يوم القيامة يوم تَبيَضُّ وجوهٌ وتَسوَدُّ وجوه، فترى مِن بين الأنفسِ الذينَ كذبوا على الله الكاملينَ في الكُفرِ وجوهَهم مُسوَدّة، وإنما خصَّها بالذِّكرِ لِـمَا سبقَ أنّ الكلامَ واردٌ فيه، فينطبقُ على هذا قولُه: ﴿أَلَيۡسَ فِي جَهَنَّمَ مَثۡوٗى لِّلۡمُتَكَبِّرِينَ﴾، وقولُه من قبل: ﴿وَٱسۡتَكۡبَرۡتَ﴾، ثم يُنجِّي اللهُ الذينَ اتقوا من الشركِ بفلاحِهم من الإيمان، وبالتصديقِ في العاقبةِ على حَسَبِ مراتبِهم وأعمالِهم بفَضْلِه وكَرَمِه من تسويدِ الوجوهِ ومن الثُّوِيِّ في جهنَّم؛ لأنهم ما كذَّبوا بآياتِ الله وما استكبروا وما كانوا من زُمْرةِ الكافرين.

وظهر أيضًا بهذا النظم السَّرِيِّ أنّ قولَه: «لا يبعدُ عنهم قومٌ يُسفِّهونَه بفِعل القبائح، وتجويزِ أن يخلقَ خَلْقًا لا لغَرَض، ويُؤلِـمَ لا لعِوَض، ويظلمونَه بتكليفِ ما لا يُطاق، ويُجسِّمونَه بكونِهِ مرئيًّا مُعايَناً» إلى آخره، بعيدٌ عن المرام، ويَنبُو عنه المقام.

وقال صاحبُ «الانتصاف»[1]: الزمخشريُّ عَدا طَوْرَه، فنُقيمُ عليه حَدَّ الرَّدّ، أما نِسبةُ أهلِ السُّنّةِ إلى أنهم ينسبون القبائحَ إلى الله تعالى، فلم ينسبوا إليه قبيحًا، فإنّ التصرُّفاتِ في الملكِ لا تُوصَفُ بالقُبْح. وأما المُعتزلةُ فيقولون: ليسَ خالقُ كُلِّ شيء، ويكذبون؛ لأنّ الأفعالَ شيء، لقوله بُعَيدَ هذا: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾، ويقولون: اللهُ يخلقُ لا لِغَرَض، لأنه الفعّالُ لِمَا يشاء، وعندَهم أنه تعالى ليسَ فعّالًا لِـمَا يشاء، لأنّ الفِعلَ إما مُنطَوٍ على مصلحةٍ فيجبُ عليه فِعلُه، أو مَفسَدةٍ فيجبُ عليه تَرْكُه، فأينَ أثرُ المشيئةِ له؟!

وأما اعتقادُ تكليفِ ما لا يُطاقُ تظليمًا؛ فباطل؛ لأنه من لازم خلقِ الله، ولازمُ الحقِّ حقٌّ، وإنما الظلمُ التصرُّفُ في مُلكِ الغيرِ بغيرِ إذنه.

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٤: ١٣٨).

الثلاثِ فيفرَّقَ بينهنَّ، وأمّا أن تُؤخَّر القرينةُ الوسطى، فلم يَحسنِ الأوّلُ؛ لِما فيه من تَبْتيرِ النَّظْمِ بالجَمْع بين القَرائن. وأمّا الثاني: فلِما فيه من نَقْضِ الترتيب؛ وهو التحسُّرُ على التفريطِ في الطاعة، ثم التعلُّلُ بفَقْدِ الهداية، ثم تمنِّي الرَّجعة، فكان الصوابُ ما جاءَ عليه؛ وهو أنه حكى أقوالَ النَّفْس على ترتيبها ونَظْمِها، ثم أجابَ مِن بينها عمّا اقتضى الجوابَ. فإن قلتَ: كيف صحَّ أن تَقعَ ﴿ بَلَىٰ ﴾ جواباً لغيرِ منفيّ؟ قلتُ: ﴿لَوْ أَنَّ ٱللَّهَ هَدَىٰنِى ﴾ فيه معنى: ما هُدِيت.

[﴿ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ ۚ أَلَيْسَ فِى جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْمُتَكَبِّرِينَ ﴾ ٦٠]

﴿كَذَبُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ ﴾ وَصَفوه بما لا يجوزُ عليه تعالى، وهو مُتعالٍ عنه، فأضافُوا إليه الوَلدَ والشَّريك، وقالوا: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا﴾ [يونس: ١٨]، وقالوا: ﴿لَوْ شَآءَ ٱلرَّحْمَٰنُ مَا عَبَدْنَٰهُم﴾ [الزخرف: ٢٠]، وقالوا: ﴿وَٱللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا﴾ [الأعراف: ٢٨]، ولا يبعدُ عنهم قومٌ يسفِّهونه بفعل القبائح، وتجويزِ أنْ يخلقَ خَلْقاً لا لغَرَض، ويُؤلِـمَ لا لعِوَض،

وقوله: «ويجوِّزون الألَـمَ لا لِعِوَض»؛ فما يقولُ في إيلام البهائم والأطفال، وليسَ بسَبَبٍ سابق، ولا في البهائم لثوابٍ لاحق.

وأما الرؤية التي دلَّ عليها قولُه ﷺ الصادق المصدوق: «إنكم سترونَ ربَّكم كما ترونَ القمرَ ليلةَ البدر لا تُضامُونَ في رؤيته»(١)؛ فنصٌّ لا يقبلُ التأويل بالتهاويل، والتستُّرُ بالبَلكفة سَترٌ لا تَستُّر، وليس كالتهتُّك بالباطل الذي اعتَمَدَه، وتعريضُه بأنهم أثبتوا قدمًا لكونهم أثبَتوا لله صِفاتِ الكمال، كلا والله ما جعلَ له أندادًا إلا القَدَريّة الذين جعلوا نفوسَهم يخلقونَ ما يُريدونَ على خِلافِ مُرادِ ربِّهم، حتى شاءَ اللهُ ما لم يكن، وكانَ ما لم يشأ، فمَن أثبَتَ من صِفاتِ الله ما شَهِدَ به كتابُه وسُنّةُ رسوله، فلا طعنَ عليه، ولو كرهَ المُبطِلون.

وأما إثباتُ القَدَم واليَدِ والجنبِ ففِرية، ولم يَقُلْ بهذا أحدٌ من أهل السُّنّة، وإنما أثبَتَ

---

(١) أخرجه البخاري (٥٥٤) ومسلم (٦٣٣) عن جرير بن عبد الله.

ويُظلِّمونه بتكليفِ ما لا يطاق، ويُجسِّمونه بكونه مَرْئيّاً مُعايَناً مُدرَكاً بالحاسّة، ويُثبِتون له يداً وقَدَماً وجَنْباً متستِّرين بالبَلْكفة، ويَجعلون له أنداداً بإثباتهم معه قُدماء. ﴿وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾: جملةٌ في موضع الحالِ إنْ كان ﴿تَرَى﴾ من رُؤيةِ البَصَر، ومفعولٌ ثانٍ إنْ كان من رُؤيةِ القلب.

[﴿ وَيُنَجِّي ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ بِمَفَازَتِهِمْ لَا يَمَسُّهُمُ ٱلسُّوٓءُ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ ٦١]

قُرِئ: (يُنْجي) و﴿ وَيُنَجِّي ﴾، ﴿بِمَفَازَتِهِمْ﴾: بفَلاحهم، يقال: فازَ بكذا؛ إذا أفلَحَ به وظَفِرَ بمُراده منه. وتفسيرُ المفازة: قولُه: ﴿لَا يَمَسُّهُمُ ٱلسُّوٓءُ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾، كأنه قيل: ما مَفازتُهم؟ فقيل: ﴿لَا يَمَسُّهُمُ ٱلسُّوٓءُ﴾، أي: يُنجيهم بنَفْيِ السوء والحُزن عنهم. أو: بسبب مَنْجاتهم، من قوله تعالى: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ مِّنَ

القاضي[(١)] صِفاتٍ سَمْعيّةً وردت في القُرآن، ولم يَتَجاوزوا في إثباتها على ما وردت به السُّنّة، وغيرُه حمَلَ اليدَ على النِّعْمةِ والقُدرة، والوجهَ على الذات، فلا وَجْهَ لإساءةِ أدبه.

قولُه: (و﴿وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾ جملة في موضع الحال)، قال صاحبُ «الكشف»: واستغنى عن الواوِ لمكانِ الضمير[(٢)]. وقالَ الزّجّاج[(٣)]: يجوزُ ﴿وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾ على البَدَلِ من ﴿ٱلَّذِينَ كَذَبُواْ﴾، أي: ترى وجوهَ الذينَ كذبوا على الله مُسوَدّة.

قولُه: (أو بسَبَبِ مَنجاتِهم)، عطف على قوله: «بفلاحهم». **الأساس**: نَجَوتُ منه نجاة، ونَجّاني الله، وأنجاني، وهو مَنجاةٌ من السَّيْل. قال الباهلي:

فهل تـأوي إلى المَنجـاةِ أني   أخافُ عليك مُعتلَجَ السُّيولِ

---

(١) يعني أبا بكر الباقلاني، والكلام لابن المُنيِّر، وقد صرَّح بأنه القاضي أبو بكر، فاختصره المؤلف، وقد يُتوهَّم أنه القاضي البيضاوي كما هو منهج المؤلف في إطلاقه، لكنَّ محلَّ ذلك فيما كان من كلام المؤلف لا من نقله عن غيره، فتنبَّه.

(٢) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١١٦٥)، بتحقيق د. محمد الدالي، و(٢: ٢٧٤) بتحقيق د. عبد القادر السعدي.

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٣٦٠).

﴿ٱلْعَذَابِ﴾ [آل عمران: ١٨٨] أي: بمَنْجاةٍ منه؛ لأنّ النجاةَ من أعظمِ الفَلاح، وسببُ مَنْجاتهم العَملُ الصالح؛ ولهذا فسَّر ابنُ عبّاس رَضِيَ الله عنه المفازةَ بالأعمالِ الحَسَنة. ويجوز: بسببِ فَلاحهم؛ لأنَّ العملَ الصالح سببُ الفلاح؛ وهو دخولُ الجنّة. **ويجوزُ أن يُسمَّى العملُ الصالح في نفْسِه مفازةً؛ لأنه سَبُبها. وقُرئ: (بمفازاتِهم) على أنَّ لكل**

واعلم أنّ «مفازتهم» قد فُسِّرَ أولًا بفلاحِهم حقيقةً، يدلُّ عليه قولُه: «يُقال: فاز بكذا؛ إذا ظفرَ بمُراده». وقال في «الأساس»: طوبى لمن فاز بالثواب، وفاز من العقاب، أي: ظفرَ ونجا. وثانيًا: بالمَنجاةِ مجازًا، ولذلكَ علَّله بقوله: «لأنّ النجاةَ من أعظم الفلاح»، وقال في «الأساس»: ومن المجاز: المفازة، سُمِّيَت باسم المَنجاةِ على سبيل التفاؤل، وفوَّزَ المُسافِر: ركبَ المفازةَ ومضى فيها. ولـمّا لم يَستَتِبَّ معنى السَّبَبيّةِ بهذا التفسير قال: «وسببُ منجاتِهم العَمَلُ الصالح»، ورجعَ المعنى إلى قوله: «يُنجِّي اللهُ الذينَ اتقوا بسَبَب مَنجاتِهم»، المُسبَّبِ عن العَمَل، فهو مجازٌ في المرتبةِ الثانية. وثالثًا: بالفلاح المُفسَّرِ بدخولِ الجنّةِ المُسبَّبِ عن العَمَل، وهو قريبٌ من الوجهِ السابق، فالفلاحُ على الأولِ هو النجاةُ من العذاب، وعلى هذا: الظَّفَرُ بالمُراد. ورابعًا: بالعَمَلِ الصالح، لكن في المرتبةِ الأولى؛ لأن الفوزَ والفلاحَ مُترادِفان.

ويُمكِنُ أن يُقال: إنّ «مفازتَهم» على الوجهِ الثاني كنايةٌ تلويحيّة؛ لأنّ «المفازةَ» التي هيَ الفلاحُ دلَّتْ على النجاة، والنجاةُ على العَمَلِ الصالح، وعلى الثالث: كنايةٌ رمزية؛ لأنه استَدَلَّ بفلاحِهم المُفسَّـرِ بدخولِ الجنّةِ على وجودِ العَمَل، وعلى الرابع: مجازٌ مُرسَلٌ من إطلاقِ المُسبَّب على السبب.

وقيل: قوله: (ويجوزُ أن يُسمّى) إلى آخره، تأكيدٌ لإرادةِ العَمَل بالمَفازة، لأنها سَبَبُها، وليسَ بشيء.

قولُه: (وقرئ: «بمفازاتهم»)، أبو بكر وحمزة، والباقون: ﴿بِمَفَازَتِهِمْ﴾[1] بغير ألف. قال أبو علي: الإفرادُ للمصدرِ والجمع؛ لأنّ المصادرَ قد تجمعُ إذا اختلفَت أجناسُها.

---

(١) انظر: «حجّة القراءات»، ص٦٢٤ و«الجامع لأحكام القرآن» (١٥: ٢٧٤).

متَّقٍ مفازةً. فإن قلتَ: ﴿لَا يَمَسُّهُمُ﴾ ما محلُّه من الإعراب على التفسيرَيْن؟ قلتُ: أمّا على التفسيرِ الأوّل: فلا محلَّ له؛ لأنه كلامٌ مُستأنَف. وأمّا على الثاني: فمحلُّه النصبُ على الحال.

[﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ * لَّهُۥ مَقَالِيدُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾ ٦٢-٦٣]

قولُه: (على التفسيرين)، أحدهما: أن تكونَ الباءُ في ﴿بِمَفَازَتِهِمْ﴾ حالًا أو صِلة؛ نحو: كتبتُ بالقلم، والمُرادُ بالمفازة: الفلاحُ والفوزُ بالمطلوب وإدراكُ السعادةِ الأزلية. وقولُه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا ٱلْحُسْنَىٰٓ أُو۟لَٰٓئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠١] إشارةٌ إلى هذا المعنى.

نقلَ الواحِديُّ عن المُبرّد أنه قال: المفازة: مَفعَلةٌ من الفوز، وهو السعادة، وإن جُمِعَ فحَسَن، كقولك: السعادةُ والسعادات. والمعنى: يُنجِّيهمُ اللهُ بفوزِهم ـ أي: بنجاتِهم ـ من النار، وفوزهم بالجنة(١). تمَّ كلامُه.

ولـمّا كانَ اهتمامُ شأنِ المُتقينَ حينئذٍ التفادي عما لَـحِقَ المُكذِّبينَ على الله من سَوادِ الوجوهِ والثويِّ في جهنَّم؛ لقوله تعالى: ﴿تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ أَلَيْسَ فِى جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْمُتَكَبِّرِينَ﴾ أوقعَ قولَه: ﴿لَا يَمَسُّهُمُ ٱلسُّوٓءُ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ بياناً له، فظهرَ أنّ المُتقينَ هم المُصدِّقونَ الذينَ تَواضَعوا وأخبَتوا لله، والمُرادُ بـ«السُّوء»: سوادُ الوجوه، وبـ«الحزن»: الثواءُ في جهنَّم.

والثاني: أن يُراد بـ«المفازة»: العملُ على الوجوه المذكورة، والباء: للتسبُّب، و﴿لَا يَمَسُّهُمُ﴾ حال، والمعنى: ويُنجِّي اللهُ الذين اتقوا بسَبَب أعمالهم غيرَ مُلتَبسينَ بالسُّوءِ والحزن، فقولُه: «لا محلَّ له؛ لأنه كلامٌ مُستأنف» إشارةٌ إلى قوله: «كأنه قيل: وما مفازتهم؟ فقيل: لا يمسُّهم السوء».

---

(١) «تفسير الوسيط» (٣: ٥٩٠).

﴿لَّهُۥ مَقَالِيدُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ أي: هو مالكُ أمْرِها وحافظُها، وهو مِنْ بابِ الكِناية؛ لأنَّ حافظَ الخزائن ومدبِّرَ أمْرِها هو الذي يَملك مَقالِيدَها، ومنه قولُهم: فلانٌ أُلقِيَتْ إليه مَقاليدُ الملك؛ وهي المفاتيح، ولا واحدَ لها من لَفْظِها، وقيل: مِقْلِيد، ويقال: إقْلِيدٌ، و: أقاليد، والكلمةُ أصلُها فارِسيّة. فإن قلتَ: ما للكِتاب العربيِّ المبِين وللفارسية؟ قلتُ: التَّعريبُ أحالَها عربيّةً، كما أخرجَ الاستعمالَ المهمَل من كونه مُهمَلاً. فإن قلتَ: بِمَ اتَّصلَ قولُه: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾؟ قلتُ: بقوله: ﴿وَيُنَجِّى ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ﴾ [الزمر: ٦١]، أي ينجِّي اللهُ المتَّقين بمَفازتِهم، والذينَ كَفروا هم الخاسِرون. واعترَضَ بينهما بأنه خالقُ الأشياء كلِّها، وهو مُهيمنٌ عليها فلا يَخفى عليه شيءٌ من أعمال المكلَّفين فيها وما يَستحقُّون عليها من الجزاءِ، وقد جُعِلَ متَّصلاً بما يَليه على أنَّ كلَّ شيءٍ في السماوات والأرض فاللهُ خالِقُه وفاتحُ بابه.

قولُه: (أي: هو مالكُ أمرِها وحافظها)، قال القاضي: أي: لا يتمكنُ من التصـرُّفِ فيها غيرُه، وهو كنايةٌ عن قُدرتِهِ وحِفظِهِ لها، وفيها مَزيدُ دلالةٍ على الاختصاص؛ لأنّ الخزائنَ لا يدخلُها ولا يَتصـرَّفُ فيها إلا مَن بيده مفاتيحُها[1]. وفي قوله: «مزيدُ دلالةٍ على الاختصاص» إشارةٌ إلى أنّ التقديمَ للاختِصاص أيضًا.

قولُه: (بقوله: ﴿وَيُنَجِّى ٱللَّهُ﴾)، أي: قوله: ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ مُتَّصِلٌ بقوله: ﴿وَيُنَجِّى ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ﴾ على سبيل التقابل لتضادٍّ بينَ مُفرَداتِ الجملتَينِ من حيثُ المعنى.

قال القاضي: وتغيَّـرَ النظمُ للإشعارِ بأن العُمْدةَ في فلاح المُؤمنينَ فَضلُ الله، وفي هلاكِ الكافرينَ بأن خَسِروا أنفسَهم، والتصريحُ بالوعدِ والتعريضُ بالوعيدِ قضيَّةُ الكَرَم[2].

قولـه: (وقد جُعِلَ مُتَّصِلاً بما يليه)، عطفٌ عـلى قوله: «فقولـه»، أي: اتَّصَلَ بقولـه: ﴿وَيُنَجِّى ٱللَّهُ﴾، وقد جُعِلَ مُتَّصِلًا بقوله: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ﴾.

---

(١) «أنوار التنزيل» (٥: ٤٧).

(٢) المصدر السابق (٥: ٤٨).

﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ وجَحَدُوا أن يكونَ الأمرُ كذلك ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾.

وقيل: سأل عثمانُ رَضِيَ الله عنه رسولَ الله ﷺ عن تفسيرِ قوله: ﴿لَّهُۥ مَقَالِيدُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾، فقال: «يا عثمانُ، ما سألني عنها أحدٌ قَبْلك، تفسيرُها: لا إله إلّا اللهُ، والله أكبر، وسبحانَ اللّٰـهِ وبحَمْده، وأستغفرُ اللهَ، ولا حولَ ولا قوّة إلّا بالله، هو الأوّلُ والآخِر والظاهِرُ والباطن، بيَدِه الخيرُ يُحيي ويُمِيتُ وهو على كلِّ شيءٍ قدير»، وتأويلُه على هذا: أن للّٰـهِ هذه الكلماتِ يُوحَّد بها ويمجَّد، وهي مفاتيحُ خيرِ السماوات والأرض، مَن تكلَّم بها من المتَّقين أصابَه، والذين كفروا بآياتِ الله وكلماتِ توحيده وتمجيده، أُولئك هم الخاسِرون.

[﴿قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّىٓ أَعْبُدُ أَيُّهَا ٱلْجَٰهِلُونَ﴾ ٦٤]

﴿أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ﴾ منصوب بـ﴿أَعْبُدُ﴾. و﴿تَأْمُرُوٓنِّىٓ﴾ اعتراض. ومعناه: أفغيرَ الله أعبدُ بأمركم؟ وذلك حين قالَ له المشركون: استلِمْ بعضَ آلهتنا ونؤمِنُ بإلٰـهِك. أو يُنصَبُ بما يدلُّ عليه جملةُ قوله: ﴿تَأْمُرُوٓنِّىٓ أَعْبُدُ﴾؛ لأنه في معنى: تُعبِّدونني وتقولون

وقلت: هذا الثاني أوفقُ لتأليفِ النظم؛ لأنّ قولَه: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ وَكِيلٌ * لَّهُۥ مَقَالِيدُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ من جنسِ قولِه تعالى فيما سبق: ﴿أَوَلَمْ يَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ وَيَقْدِرُ﴾، وفاصلة تلك: ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾، ليكونَ كالتخلُّص إلى قوله: ﴿قُلْ يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟﴾، كما أنّ فاصِلةَ هذا: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾ كالتخلُّص إلى ما بُدِئَ به السُّورة، وشحنت منه؛ من حديثِ الأمرِ بالعبادة بالإخلاص ونفي الشرك، وهو قولُه: ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّىٓ أَعْبُدُ﴾.

وأما معنى الاعتراض فإنّ قولَه: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ﴾، وقولَه: ﴿لَّهُۥ مَقَالِيدُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ فيه معنى إثباتِ القُدرةِ والعِلم، وهما المُصحِّحانِ للبعث والحشر، وعندَ ذلك يُوفى جزاءُ المُحسِنِ والمُسيء؛ فهو لذلك مُؤكِّدٌ لمعنى الكلام السابقِ واللاحق.

قولُه: (لأنه في معنى: تُعبِّدونَني)، أي: الجملتان في تأويل: «تعبدونني»، بمعنى: تقولونَ

لي: اعبُدْ، والأصلُ: تأمرُونني أن أعبُدَ، فحُذِف «أن» ورُفِعَ الفعلُ، كما في قوله:

أَلاَ أَيُّهذَا الزَّاجِرِي أَحْضُرُ الْوَغَى

ألا تراكَ تقولُ: أفغيرُ اللّـهِ تقولون لي: اعبُدْه، و: أفغيرَ الله تقولون لي: أعبُدُ؟ فكذلك: أفغيرُ اللّـهِ تأمرونَني أن أعبُدَه، و: أفغيرَ اللّـهِ تأمرونَني أن أعبُد، والدليلُ على

لي: اعبُدْ؛ ليرجعَ المعنى إلى قولك: أفغيرَ الله تقولونَ لي: اعبُدْه؛ على الإضمارِ على شريطة التفسير، أفغير الله تقولون لي: اعبُدْ؛ بلا ضميرٍ على التقديم، وأصلُه: أفتقولون: اعبُدْ غيرَ الله. يجوزُ أن يُقال: أفغيرَ الله تأمرونني أن أعبُدَه، وأفغيرَ الله تأمرونني أن أعبُد. ففيه التفادي عما حَظَرَه أبو البقاء، بأنه يُفضي إلى تقديم الصِّلةِ على الموصول، أو يلزمُ حذفُ الموصولِ وبقاءُ صِلَتِه.

وحاصلُ الوجهَين: أن «غيرَ الله» منصوبٌ بـ﴿أَعۡبُدُ﴾، ويحجرُه ظاهرُ ﴿تَأۡمُرُوٓنِّيٓ﴾ لِـما يَستَدعي تقدير: «أن»، فيلزمُ المحذورُ السابق، فيُجعل ﴿تَأۡمُرُوٓنِّيٓ﴾: إما اعتراضًا؛ لئلّا تُقدَّرَ «أن»، أو أن تُجعلَ الجملةُ بمعنى: تقولون لي: اعبُد؛ لينتَصِبَ بـ﴿أَعۡبُدُ﴾ هاهنا، لأنّ القولَ لا يَستَدعي «أن»، كما يَستَدعيه الأمر. أما قولُه: «ألا تراكَ تقول» إلى آخره؛ فتعليلٌ لتصحيح ﴿تَأۡمُرُوٓنِّيٓ أَعۡبُدُ﴾ بقوله: تقولون لي: اعبُد.

وقال أبو البقاء: ويجوزُ أن يكونَ منصوبًا بـ﴿تَأۡمُرُوٓنِّيٓ﴾، و﴿أَعۡبُدُ﴾ بدلاً منه، والتقدير: قل: أفتأمرونني بعبادةِ غيرِ الله، وهو بَدَلُ الاشتمال، ومن باب: أمرتُكَ الخير[1]. ورواه صاحبُ «الكشف» عن أبي عليّ، وقال: هو الصواب، وليسَ «غيره» الخبر، وقيل: إن «غير» منصوبٌ بفِعلٍ محذوف، أي: فتُلزِمونَني غيرَ الله، وفسَّره ما بعدَه[2].

قولُه: (والأصل: تأمرونني أن أعبد)، قال أبو البقاء: وقد ضُعِّفَ هذا الوجهُ حيثُ كانَ التقدير: أن أعبد، فعندَ ذلك يُفضي إلى تقديم الصِّلةِ على الموصول. وليسَ بشيء؛ لأنّ

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١١٣).

(٢) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١١٦٧) بتحقيق د. محمد الدالي و(٢: ٢٧٤-٢٧٥) بتحقيق د. عبد القادر السعدي.

صحَّة هذا الوجه: قراءةُ مَن قرأ (أعبُدَ) بالنصب.

وقُرِئ: (تأمرُونَني) على الأصل؛ و﴿تَأْمُرُوٓنِّ﴾، على إدغام النون أو حذفها.

[﴿وَلَقَدْ أُوحِىَ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ * بَلِ ٱللَّهَ فَٱعْبُدْ وَكُن مِّنَ ٱلشَّٰكِرِينَ﴾ ٦٥-٦٦]

«أن» ليست في اللفظ، ولا نُفِيَ عَمَلُها، فلو قَدَّرْنا بقاءَ حُكمِها؛ لأفضى إلى حذفِ الموصولِ وبقاءِ صِلَتِه؛ وذلكَ لا يجوزُ إلا في ضرورةِ الشعر(١).

وروى صاحب «الكشف»(٢) عن أبي سعيد: «أنْ» هاهنا لـمّا حُذِفَت بطلَ حُكمُها، ولو كانَ حُكمُ «أن» باقيًا لوَجَبَ نَصْبُ «أعبد»، ولم يقرأ به أحد(٣).

قولُه: (وقرئ: «تأمرونني» على الأصل)، ابنُ عامرٍ ونافع: بنونٍ واحدةٍ مُخَفَّفة، والباقون: بواحدةٍ مُشدَّدة(٤). قال صاحبُ «الكشف»: مَن قرأ بالتخفيفِ حذفَ إحدى النُّونَين، كقولِه: ﴿فَبِمَ تُبَشِّرُونَ﴾ [الحجر: ٥٤]، وقولِه: ﴿أَتُحَٰٓجُّوٓنِّي فِي ٱللَّهِ﴾ [الأنعام: ٨٠]، وقولِ عَمْرو:

يَسُوءُ الفالياتِ إذا فَلَيني

أي: فَلَينَني. وأنكرَ هذه القراءةَ بعضُهم، ومَن أنكرَ مِثلَ هذا حَرُمَ عليه الشروعُ في كتاب الله، والنظرُ في كلام الأئمة، وشَهِدَ ببَلادتِه(٥).

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١١٣).

(٢) من قوله: «عن أبي علي وقال: هو الصواب» إلى هنا، سقط من (ط).

(٣) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١١٦٦)، بتحقيق د. محمد الدالي، و(٢: ٢٧٤-٢٧٥) بتحقيق د. عبد القادر السعدي.

(٤) انظر: «حجّة القراءات» ص٦٢٥، و«الجامع لأحكام القرآن» (١٥: ٢٧٦).

(٥) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١١٦٨)، بتحقيق د. محمد الدالي و(٢: ٢٧٥) بتحقيق د. عبد القادر السعدي.

قُرِئ: ﴿لَيَحۡبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾، و(لَيُحْبَطَنّ) على البناء للمفعول، و(لَيُحبِطَنّ) بالنون والياء، أي: ليُحبِطنّ اللهُ، أو الشِّركُ. فإن قلتَ: الموحى إليهم جماعةٌ، فكيف قال: ﴿لَئِنۡ أَشۡرَكۡتَ﴾ على التوحيد؟ قلتُ: معناه: أُوحِيَ إليك: لئنْ أشركتَ ليحبَطَنَّ عملُك، وإلى الذين مِن قَبْلك مثلُه، أو: أُوحِيَ إليك وإلى كلِّ واحدٍ منهم: لئن أشركتَ، كما تقول: كَسانا حُلّةً، أي: كلَّ واحدٍ منّا. فإن قلتَ: ما الفرقُ بين اللامَيْن؟ قلتُ: الأُولى مُوطِّئة للقَسَمِ المحذوف، والثانية: لامُ الجواب، وهذا الجواب سادٌّ مَسدَّ الجوابَيْن، أعني: جوابَي القَسَم والشرط. فإن قلتَ: كيف صحَّ هذا الكلامُ مع عِلْم الله أنَّ رُسلَه لا يُشرِكون ولا تحبَط أعمالُهم؟ قلتُ: **هو على سبيلِ الفرض**، والمُحالاتُ يصحُّ فرضها لأغراضٍ، فكيف بما ليس بمُحالٍ؟ ألا ترى إلى قوله: ﴿وَلَوۡ شَآءَ رَبُّكَ لَأٓمَنَ مَن فِي ٱلۡأَرۡضِ كُلُّهُمۡ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٩٩]؟ يَعني على سبيل الإلجاء، **ولن يكون ذلك** لامتناعِ الداعي إليهِ ووجود الصارفِ عنه. فإن قلتَ: **ما معنى قوله**: ﴿وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ﴾؟ قلتُ: يحتملُ: ولتكونن من الخاسرين بسبب حُبوط العمل. ويحتملُ:

قولُه: (قرئ: ﴿لَيَحۡبَطَنَّ﴾)، بفتح الياء والباء: المشهورة، والبواقي: شواذّ.

قولُه: (**هو على سبيل الفَرْض**)، والمُرادُ به: تهييج الرُّسُل وإقناطُ الكَفَرة، وإطلاقُ الإحباطِ يحتملُ أن يكونَ من خصائصِهم؛ لأن شِركَهم أقبح، أو يكونَ على التقييدِ بالموت، كما صَرَّحَ في قولـه: ﴿وَمَن يَرۡتَدِدۡ مِنكُمۡ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتۡ وَهُوَ كَافِرٞ فَأُوْلَٰٓئِكَ حَبِطَتۡ أَعۡمَٰلُهُمۡ﴾ [البقرة: ٢١٧]، وعطـف: ﴿وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ﴾ مـن عطـفِ المُسبَّب على السَّبَب.

قولُه: (**ولن يكونَ ذلك**)، أي: مشيئةُ الإيمانِ على القَسْـرِ والإلجاء، لامتناع الداعي إلى القَسْـرِ والإلجاء؛ لأنّ بناءَ التكليفِ على الاختيارِ ووجود الصارف، وهو الحِكمة، لأنّ المشيئةَ عندَه تابعةٌ للحِكمة؛ لأنّ الحكيمَ لا يقسرُ على الكفر، ثم يُعذِّبُ عليه.

قولُه: (**ما معنى قوله**: ﴿وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ﴾؟)، أي: لِـمَ أطلَقه؟ ولذلك قيّدَ في الجواب تارةً بقوله: ﴿مِنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ﴾ بسَبَب حُبوط العمل، فعطفُ ﴿وَلَتَكُونَنَّ﴾ على

ولتكوننَّ في الآخرةِ من جُملةِ الخاسرين الذين خَسروا أنفُسَهم إن متَّ على الرِّدَّة. ويجوزُ أن يكونَ غضبُ الله على الرسول أشدَّ، فلا يُمهِلَه بعد الرِّدَّة: ألا ترى إلى قوله: ﴿إِذًا لَّأَذَقْنَٰكَ ضِعْفَ ٱلْحَيَوٰةِ وَضِعْفَ ٱلْمَمَاتِ﴾ [الإسراء: ٧٥]؟ ﴿بَلِ ٱللَّهَ فَٱعْبُدْ﴾: ردٌّ لما أمَرُوه به مِن استلام بعضِ آلهتهم، كأنه قال: لا تعبُدْ ما أَمروكَ بعبادته، **بل إنْ كنتَ عاقلاً فاعبُدِ الله**، فحُذِفَ الشَّرْط وجُعِلَ تقديمُ المفعولِ عِوَضاً منه. ﴿وَكُن مِّنَ

﴿لَيَحْبَطَنَّ﴾ من باب عَطفِ المُسبَّب على السَّبَب، كقولِهِ تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ عِلْمًا وَقَالَا ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [النمل: ١٥]، على رأي صاحب «المفتاح»[١]، وأخرى بقوله: ﴿فِى ٱلْءَاخِرَةِ﴾ من جُملةِ الخاسرينَ الذينَ خَسِروا أنفسَهم. وقولُه: «ويجوزُ أن يكونَ غَضبُ الله على الرسولِ أشدّ»، فعلى هذا يُترَكُ على إطلاقِهِ مُبالَغة، أي: لَيَحبَطَنَّ عَمَلُك وليَقهَرَنَّكَ بلا مُهْلة.

قولُه: (**بل إن كنتَ عاقِلًا فاعبُدِ الله**)، هذا مذهبُ الزَّجّاج[٢]. قالَ مكّي[٣]: نصب «الله» بـ«اعبُدْ»، وقال الفَرّاءُ والكِسائيّ: هو نصبٌ بإضمارِ فِعل، تقديرُه: بل اعبُدِ اللهَ فاعبُد، والفاءُ للمُجازاةِ عندَ أبي إسحاق، وزائدةٌ عندَ الأخفش.

الانتصاف[٤]: مُقتَضى كلام سِيبَوَيه: أنّ الأصل: تنبَّه فاعبُدِ الله، فحَذَفوا الفِعلَ الأولَ اختِصارًا، واستنكروا الابتداءَ بـ«الفاء»، ومن شأنِها التوسُّط، فقَدَّموا المفعول، وصارتِ «الفاءُ» مُتوسِّطةً لفظًا، ودالّةً على المحذوف، وانضافَ إليها فائدةُ الحصر؛ لإشعارِ التقدُّم بالاختصاص.

فإن قلت: هَبْ أنّ الفاءَ في قوله: ﴿بَلِ ٱللَّهَ فَٱعْبُدْ﴾ دلَّتْ على إضمارِ الشرط، فما الدّالُّ على تخصيصِ «إن كنتَ عاقلًا» على رأي المُصنِّف، أو «تنبَّه» كما فَهِمَ صاحبُ «الانتصاف» من كلام سِيبَوَيه؟

---

(١) «مفتاح العلوم»، ص٢٧٨.
(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٣٦١).
(٣) «مشكل إعراب القرآن» (٢: ٦٣٣).
(٤) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٤: ١٤٢).

﴿ٱلشَّٰكِرِينَ﴾ على ما أنعَم به عليك مِنْ أن جَعَلَك سيِّدَ ولد آدم. **وجوَّز الفرّاءُ نَصْبَه بفعلٍ مُضمَر هذا معطوف عليه، تقديرُه: بل اللهَ أعبُد فاعبُد.**

[﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ ٦٧]

لمّا كان العظيمُ من الأشياءِ إذا عَرَفَه الإنسانُ حقَّ معرفته وقدَّره في نفسِه حقَّ تقديره؛ **عظَّمه حقَّ تعظيمه** قيل: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ﴾. وقُرِئ بالتشديد على

قلت: دَلَّ عليه ﴿أَيُّهَا ٱلْجَٰهِلُونَ﴾ في قوله تعالى: ﴿أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّىٓ أَعْبُدُ أَيُّهَا ٱلْجَٰهِلُونَ﴾، أي: السُّفَهاءُ الخِفافُ الأحلام، كأنه تعالى حينَ سَمِعَ أنّ رَهْطًا من قُرَيشٍ قالوا على نَحْوِ ما وردَ في سورة الكافرون[(١)]: يا محمَّد، تَعبُدُ آلهتَنا سنة، ونَعبُدُ إلهكَ سنة. أمَرَ رسولَ الله ﷺ أن يَرُدَّ عليهم بقوله: ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّىٓ أَعْبُدُ أَيُّهَا ٱلْجَٰهِلُونَ﴾، وحينَ سَمِعَهم أيضًا يقولون: استَلِمْ بعضَ آلهتَنا، كما نصَّ عليه المُصنِّفُ هنا، رَدَّه بقوله: ﴿بَلِ ٱللَّهَ فَٱعْبُدْ﴾، يعني: لـمّا سَفَّهَهم في ذلك الرَّدِّ خُصَّ ربَّك بالعبادةِ إن كنتَ عاقِلًا، واشكُرْهُ حيثُ لم يجعلكَ من جِنسِ ما هو أضَلُّ من الأنعام، وجَعَلَكَ من أفضل الخلق وأشرفِهم، بل رفعَ منزلتَك عليهم، وجَعَلَكَ سَيِّدَ وَلَدِ آدم. فافهَمْ هذهِ الرُّموزَ والتلويحات، وتَرَحَّمْ على المُصنِّفِ في إبرازِهِ لتلكَ المَحاسِن.

قولُه: (**وجَوَّزَ الفَرّاءُ[(٢)] نَصْبَه بِفِعل مُضمَر، والتقدير[(٣)]: بل اللهَ أعبُد فاعبُد**)، قال صاحبُ «التقريب»: غَرَضُه أن لا يَتَقدَّمَ على الفاءِ ما في حيِّزه.

قولُه: (**عَظَّمَهُ حَقَّ تعظيمه**)، جوابُ «إذا»، وقوله: «قيل: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ﴾» جوابُ «لـمّا»، يعني: لـمّا تُعُورِفَ واشتَهَرَ بينَ الناسِ أنَّ العظيمَ إذا عُرِفَ حَقَّ معرفتِهِ عُظِّمَ حَقَّ تعظيمه، ولـمّا لم يُوجَد ذلكَ في حَقِّ المَلِكِ العظيم ذي المُلكِ والمَلَكوتِ والجلالِ

---

(١) انظر: «جامع البيان» (٢٤: ٧٠٣).

(٢) «معاني القرآن» (٢: ٤٢٤).

(٣) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «تقديره».

معنى: وما عظَّموه كُنْهَ تعظيمه ثم نبَّهَهم على عظمته وجلالةِ شأنه **على طريقة التخييل**، فقال: ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾،

والجبروت، قيل: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ﴾. والأسلوبُ من باب الكناية؛ لأنّ تعظيمَكَ الشيءَ واحترامَكَ إياه وقيامَكَ بواجبه مُستَلزِمٌ لتقديركَ إياه في نَفسِكَ حَقَّ تقديره، وهو مُستَلزِمٌ لأن تكونَ قد عرفتَه حَقَّ معرفته، فذُكِرَ اللازمُ الوَسَط، وأُريدَ الملزوم، كما يُقال: فُلانٌ نحّار؛ أي: مِضياف، بدل مهزول الفصيل، ظاهرُ كلام المُصنِّفِ على أنه من إطلاقِ السَّبَب المُركَّب على المُسبَّب، وأنّ قولَه: «وقَدَّرَهُ حَقَّ تقديره» عطفٌ تفسيريّ.

قولُه: (**على طريقة التخييل**)، وعن بعضهم: التخييل: تصويرُ حقيقةِ الشيء، والتمثيل: تشبيهُ قِصّةٍ بقصّة، والاستعارة: تشبيهُ مُفرَدٍ بمُفرَدٍ أو مُركَّبٍ بمُركَّب، وفيه بحث.

وقال القاضي: في الآية تنبيهٌ على عظمتِه، ودلالةٌ على أنّ تخريبَ العالَمِ أهوَنُ شيءٍ عليه على طريقةِ التمثيل والتخييل من غير اعتبارِ القَبْضةِ واليمينِ حقيقةً ولا مجازًا، كقولهم: شابَتْ لَـمّةُ الليل[1].

الانتصاف: لفظُ «التخييل» عبارةٌ مُوهمة[2].

وقلت: المُرادُ بـ«التخييل»: التصوير؛ بأن تُخيِّلَ عندَ ذِكرِكَ هذه الأشياءَ في ذِهنِكَ معنى عظمةِ الله، ليَمتَلِئَ قلبُكَ رُعْبًا ومَهابة، ويحصلَ لك من ذلك رَوْعةٌ وهزّةٌ لم تحصل من مُجرَّدِ قولك: عظمة الله، كما إذا أردتَ أن تقولَ بَدَلَ «فلانٌ جَواد»: «فلانٌ كثيرُ الرماد»، فأنتَ عندَ ذِكرِكَ «كثير الرماد» مُتصوِّرٌ كثرةَ إحراقِ الحطب، ثم كثرةَ الطبخ، ثم كثرةَ تردُّد الضيفان، فتجدُ من الرَّوْعةِ ما لا تجدُه إذا قلت: فلانٌ جواد، والأسلوبُ من الكنايةِ الإيمائية، نحوُه قولُ البُحتُري:

أو ما رأيتَ المَجْدَ ألقى رَحْلَهُ ... في آل طَلْحةَ ثــم لم يَتحوَّلِ؟

واعلَم أنّ الإمام أورَدَ في هذا المقام إشكالًا في سورة «طه»، وأجَبْنا عنه.

---

(١) «أنوار التنزيل» (٥: ٤٨).

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٤: ١٤٢).

والغَرَضُ من هذا الكلام - إذا أخذتَه كما هو بجُملته ومجموعِه - **تصويرُ عظمتِه** والتوقيف على كُنْهِ جَلاله لا غيرُ، من غيرِ ذهابٍ بالقبضة ولا باليَمين إلى جهةِ حقيقةٍ أو جهةِ مَجاز، وكذلك حُكم **ما يُروى: أنَّ جبريلَ جاءَ إلى رسول الله ﷺ**، فقال: يا أبا القاسم، إنَّ اللهَ يُمسك السماواتِ يومَ القيامة على أصبعٍ، والأرضينَ على أصبع، والجبالَ على أصبَع، والشجرَ على أصبع، والثَّرى على أصبَع، وسائرَ الخلق على أصبع، ثم يَهزُّهنَّ فيقول: أنا المَلِك. فضَحِكَ رسولُ الله ﷺ تعجُّباً ممّا قال، ثم قرأ تصديقاً له: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾ الآية، وإنما ضحك أفصحُ العَرَب وتعجَّب؛ لأنه لم يَفهم منه إلّا ما يَفهمه عُلماءُ البيان من غيرِ تصوُّرِ إمساكٍ ولا أصبَعٍ ولا هزٍّ ولا شيء مِنْ ذلك، ولكنَّ فَهْمَه وَقَعَ أوّلَ شيء وآخرَه على الزُّبدة والخُلاصة التي هي الدلالةُ على القُدرة الباهرة، **وأنَّ الأفعالَ العِظام** التي تتحيَّر فيها الأفهامُ والأذهان ولا يَكتَنِهُها

قولُه: (**تصويرُ عظمته**)، خبرُ «الغَرَض»، و«إذا» مُتعلِّقٌ بـ«الغَرَض».

قولُه: (**ما يُروى: أنّ جبريلَ عليه السلامُ جاءه**[1])، وعن بعضِهم: ما ثبتَ عن رسول الله ﷺ بهذا اللفظ، وإنما صَحّ: «جاءَ حَبْر» و«جاء يهوديّ»، و«جاء رجلٌ من أهل الكتاب».

وقلت: الحديثُ بتمامِهِ رواه البخاريُّ ومُسلمٌ والترمذيُّ[2] عن ابن مسعود، معَ تغييرٍ يسير، وفيه: «جاء حَبْرٌ إلى رسول الله ﷺ».

قولُه: (**وأنّ الأفعالَ العِظامَ**)، عطفٌ تفسيريٌّ على «القُدرة»، و«هيِّنة» خبرُ «إنّ»، و«لا يوصلُ السامع» صِفةُ «هواناً»، و«حتى أن يَعلَموا» غايةُ عنايتهم بالمبحث، أي: ما اعتَنَوا بالبحثِ حتى يَعلَموا.

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «جاء إلى رسول الله ﷺ»، ولعله من باب الاختصار.

(٢) أخرجه البخاري (٤٨١١) ومسلم (٢٧٨٦) والترمذي (٣٢٣٨).

ولفظ أيضًا حبر ويهودي ورجل من أهل الكتاب أخرجه أيضًا البخاري (٧٤١٤، ٧٤١٥) ومسلم (٢٧٨٦).

الأوهامُ هيِّنةٌ عليه هَواناً لا يُوصِل السامعَ إلى الوقوفِ عليه إلّا إجراءُ العبارة في مثلِ هذه الطريقةِ من التخييل، ولا ترى باباً في عِلْمِ البيان أدقَّ ولا ألطفَ من هذا الباب، ولا أنفعَ وأعونَ على تعاطي تأويلِ المُشتبهات من كلامِ الله في القرآن وسائرِ الكُتب السَّماوية وكلام الأنبياء، فإنَّ أكثره وعِلْيته تَخْييلات قد زَلَّتْ فيها الأقدامُ قديماً، وما أُتِيَ الزالُّون إلّا من قِلَّة عنايتهم بالبحثِ والتنقير، حتى يَعلموا أنَّ في عِداد العلوم الدَّقيقةِ عِلماً لو قَدَرُوه حقَّ قَدْره لَمَا خَفِيَ عليهم أنَّ العلوم كلَّها مُفتقِرةٌ إليه وعِيالٌ عليه؛ إذ لا يَحُلُّ عُقَدَها المورَّبَة، ولا يفكُّ قيودَها الـمُكْرَبة إلا هو، وكم آيةٍ من آياتِ التنزيل وحديثٍ من أحاديث الرسول قد ضِيمَ وسِيمَ الخسفَ بالتأويلاتِ الغثَّة، والوجوهِ الرَّثَّة؛ لأنَّ مَن تأوَّل ليس من هذا العِلْم في عيرٍ ولا نَفير، ولا يَعرف قَبيلاً منه من دَبير. والمراد بالأرض: الأرَضونَ السَّبْع، ....

قولُه: (لا يحل عُقَدَها الموربة)، الأساس: تأرَّبَتِ العُقْدة: تَوثَّقَت، وأرَّبْتُها: وثقتُها، ومن المجاز: تأرَّبَ علينا فُلان: تَعسَّـر. وعقدٌ مُكرَبٌ ومكروب: مُوثق، وكَرَبَه الأمر: غمَّه وأخذَ بنفسه.

الجوهري: الكَرْب: الحبلُ الذي يُشَدُّ في وسطِ العراقي، ثم يُثنى، ثم يُثَلَّث، ليكونَ هو الذي يلي الماء، فلا يَعفَنُ الحبلُ الكبير، تقولُ منه: أكربتُ الدَّلْوَ فهي مُكرَبة.

قولُه: (وسِيمَ الخسف)، الأساس: سامَه خَسْفًا؛ أي: أَوْلاهُ ذُلًّا وهَوانًا ورِضا بالخسف، وباتَ على الخسف: على الجوع، وشربوا على الخسف.

قولُه: (في عِيرٍ ولا نَفير)، المَثَل: «لا في العيرِ ولا في النفير»، يُريدون بـ«العير»: عِيرَ أبي سُفيان، وبـ«النفير»: الذينَ نَفَروا إلى قِتالِه ﷺ، فكُلُّ مَن تخلَّفَ عنهما قالوا فيه ذلك. يُضـرَبُ لمن لا يَصلُحُ لمهمة. وسبقَ في «الأنفال» بيانُه مُستوفى.

قولُه: (ولا يَعرِفُ قَبيلًا مِن دَبير)، قالَ المَيْداني: القَبيل: ما أقبَلَ به من الفتل على الصَّدْر، والدَّبير: ما أدبر عنه. الجوهري: القَبيل: ما أقبَلَتْ به المرأةُ من غَزْلِها حين تَفتِلُه. وقال الأصمعيّ: هو مأخوذٌ من الشاةِ المُقابلة والمُدابرة؛ فالمُقابلة: التي شَقُّ أذُنِها [إلى] قُدّام،

يشهد لذلك شاهِدان: **قولُه:** ﴿جَمِيعًا﴾، **وقوله:** ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ﴾؛ **ولأنَّ الموضعَ موضعُ تفخيم وتعظيم**، فهو مقتضٍ للمُبالغة، ومع القَصْدِ إلى الجمعِ وتأكيده بالجميع **أَتْبَعَ «الجميعَ» مُؤكّدة** قبلَ مجيء الخبر؛ ليُعلَم أوّل الأمرِ أنَّ الخَبَرَ الذي يَرِدُ لا

والمُدابرة: هي التي شُقَّتْ أذُنُها إلى خلف. وقال في «الأساس»: ومن المجاز: ما يَعرِفُ قَبيلًا من دَبير. وأصلُه في الحبل إذا مَسَحَ اليمينَ على اليسارِ عُلْوًا فهو قَبيل، وإذا مَسَحَها عليها سُفْلًا فهو دَبير[1].

قولُه: (**يَشهَدُ لذلك** ﴿جَمِيعًا﴾[2]، **وقوله:** ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ﴾)، يعني: دَلَّ عطفُ ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ﴾ على سبيل التقابل - وهي: جمعٌ مُحلّى باللام الاستِغراقي، وأنها سَبْع - على أنّ المُرادَ بـ«الأرض»: الأرضون السَّبْع.

قال القاضي: «السمواتُ» معطوفةٌ على «الأرض» مُنطويةٌ في حُكمِها[3].

قولُه: (**ولأنّ المَوضِعَ مَوضِعُ تفخيم وتعظيم**)، وذلك أنهم نَسَبوا إليه ما لا يليقُ بجَلالِهِ وما هو مُنزَّهٌ عنه، ولذلك أتبعَه بقوله: ﴿سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾.

قال القفّال: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ كقولِ القائل: ما قَدَرتَني حَقَّ قَدْري وأنا الذي فعلتُ كذا وكذا، أي: لـمّا عرفتَ أنّ حالي وصِفتي هذا الذي ذكرت، فوجبَ أن لا تحطَّ عن قَدْري ومنزلتي. ونظيرُه قولُه تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨]، فالمعنى: ما قَدَروا اللهَ حَقَّ قَدْرِه، إذ زَعَموا أنّ له شُـرَكاء، وأنه لا يَقدِرُ على إحياءِ الموتى، معَ أنّ جميعَ الأرضينَ والسماواتِ كُلَّها تحتَ قَهْرِه وسُلطانِه.

قولُه: (**أَتبعَ «الجميع» مُؤكّدة**)، أي: من حيث المعنى، وكانَ من حَقِّه أن يُجاءَ به بعدَ مُضِيِّ

---

(١) «مجمع الأمثال» (٢: ٢٦٩).

(٢) كذا في الأصول الخطية، وفيه اختصار للفظ «الكشاف».

(٣) «أنوار التنزيل» (٥: ٤٨).

يقعُ عن أرضٍ واحدة، ولكن عن الأراضي كلِّهنَّ. والقبضة: المَرَّة من القَبْض، ﴿فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ ٱلرَّسُولِ﴾ [طه: ٩٦]، والقُبْضة بالضمِّ: المقدارُ المقبوض بالكفِّ، ويقال أيضاً: أعطني قَبْضةً من كذا؛ تريدُ معنى القُبْضةِ تسميةً بالمصدر، كما رُوي: **أنه نهى عن خَطْفةِ السَّبُع**. وكِلا المعنيَيْن مُحتمَل. والمعنى: والأرَضون جميعاً

الخبر؛ لأنه مَعمُولُه، فقُدِّمَ لهذا الاهتمام. قال أبو البقاء[١]: «الأرضُ» مُبتَدأ، و﴿قَبْضَتُهُۥ﴾ الخبر، ﴿جَمِيعًا﴾ حالٌ من «الأرض»، أي: إذا كانت مُجتَمِعةً قبضتُه، أي: مقبوضة، فالعاملُ في «إذا» المَصدَر، لأنه بمعنى المفعول. وقال أبو علي: التقدير: ذاتُ قَبْضتِه. ورُدَّ عليه بأنّ المُضافَ إليه لا يَعمَلُ فيما قبلَه. وأُجيبَ أنه الآن غيرُ مُضافٍ إليه؛ لأن بعدَ حذفِ المُضافِ لا يبقى حُكمُه.

وقال صاحبُ «الكشف»: قَدَّرَ أبو عليّ في «الحجّة»: والأرضُ ذاتُ قبضتِه، والمُضافُ إليه لا يَعمَلُ فيما قبلَ المُضاف، وعلى ما في «الحلبيّات» يتأتى إعمالُ ﴿قَبْضَتُهُۥ﴾ في «إذا»، لأنه بمعنى المفعول[٢].

وقال أبو البقاء: ويُقرأ «قَبْضتَه» بالنصب؛ على معنى: في قبضتِه، وهو ضعيف؛ لأنّ هذا الظرفَ محدود، فهو كقولك: زيدٌ في الدار[٣].

ولهذا جاءَ المُصنِّفُ بالعُذرِ في قوله: «جَعَلَها ظرفًا مُشبَّهًا للمُؤقَّتِ بالمُبهَم».

قولُه: (**أنه نهى عن خَطْفةِ السَّبُع**)، **النهاية**: «أنه نهى عن المُجثَّمة والخطفة»، يُريد: ما اختطفَ الذئبُ من أعضاءِ الشاة، وهي حيّة؛ لأن ما أُبينَ من حَيٍّ فهو ميِّت، والخطفة: المرةُ الواحدة، فسُمِّيَ بها العُضوُ المُختطَف.

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١١٣).

(٢) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١١٧٠)، بتحقيق د. محمد الدالي و(٢: ٢٧٦) بتحقيق د. عبد القادر السعدي.

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١١٤).

قبضَتُه، أي: ذواتُ قبضتِه يَقبضُهنَّ قبضةً واحدة، يعني: أنَّ الأرَضِينَ مع عِظَمهنَّ وبَسطتهنَّ لا يبلُغنَ إلّا قبَضةً واحدة من قبَضاته، كأنه يَقبِضُها قبضةً بكفٍّ واحدة، كما تقول: الـجَزُور أَكْلةُ لقمانَ، والقُلَّة جَرعَتُه، أي: ذاتُ أكْلتِه وذاتُ جَرعتِه؛ تريد: أنهما لا تَفِيان إلا بأكْلةٍ فَذّة مِن أَكَلاتِه، وجَرْعةٍ فَردةٍ من جَرَعاته. وإذا أُرِيدَ معنى القُبْضة فظاهر؛ لأنَّ المعنى: أنَّ الأرضين بجُمْلتها مقدارُ ما يقبضه بكفٍّ واحدة. فإن قلتَ: ما وجهُ قراءة مَن قرأ: (قَبْضَتَه) بالنصب؟ قلتُ: جَعلَها ظرفاً مشبَّهاً للمؤقت بالمُبهم. ﴿مَطْوِيَّتُۢ﴾ من الطيِّ الذي هو ضدُّ النَّشْر، كما قال تعالى: ﴿يَوْمَ نَطْوِى ٱلسَّمَآءَ كَطَىِّ ٱلسِّجِلِّ﴾ [الأنبياء: ١٠٤]، وعادةُ طاوي السِّجلِّ أن يطويَه بيمينه. وقيل: ﴿قَبْضَتُهُۥ﴾: مُلْكه بلا مُدافِع ولا مُنازِع، و﴿بِيَمِينِهِۦ﴾: بقُدرته. وقيل: ﴿مَطْوِيَّتُۢ بِيَمِينِهِۦ﴾: مَفْنيّاتٌ بقَسَمه؛ لأنه أقسَمَ أن يُفنِيَهَا، ومن اشتمَّ رائحةً من عِلْمِنا هذا فلْيُعرَضْ عليه هذا التأويلُ ليَتلهّى بالتعجُّب منه ومِن قائِله، ثم يبكي حَمِيَّةً لكلامِ الله المُعجِز بفصَاحته، وما مُني به مِنْ أمثاله؛ وأثقَلُ منه على الرُّوح، وأصدعُ للكبِدِ تدوينُ العلماء قولَه، واستحسانُهم له، وحكايتُه على فُروع المنابر، واستجلابُ الاهتزازِ به من السامعين. وقُرِئ: (مطوياتٍ) على نظم السماوات في حُكمِ الأرض،

قولُه: (الـجَزورُ أكلةُ لقمان)، وهو لقمانُ بنُ عاد، وكان أكولًا، وأفرطوا في الإفراطِ في أكلِه، حتى رووا أنه كان يَتغدّى بجَزورٍ ويَتَعشّى بجَزورٍ ويَتَعلَّل بفَصيل، فأفضى إلى امرأتِهِ فلم يَصِل إليها، فقال: كيفَ أَصِلُ إليك وبيني وبينك جزوران، وكان شجاعًا.

قولُه: (وقيل: ﴿قَبْضَتُهُۥ﴾: مُلْكُه) إلى آخره، شروعٌ فيما قيل في تفسير الآية، وقوله: (ومَن اشتَمَّ رائحةً من عِلمِنا) تحكُّمٌ في الفرقِ بين التفسيرين؛ تفسيره وتفسيرهم.

قولُه: (على نظم السماواتِ في حُكم الأرض)، يعني: كما أنّ الأرضَ أخبرَ عنها بقَبْضتِه، فدخلت تحتَ القَبْضة، أخبرَ عن السماواتِ بيمينه، فدَخَلنَ تحتَ اليمين، وكما أنّ ﴿جَمِيعًا﴾ حالٌ مُقدَّم، كذا ﴿مَطْوِيَّتُۢ﴾، وافتراقُ هذه القِراءةِ من الأولى افتراقُ قولك: الكتابُ مَطْويٌّ بيمينه، وبيمينه مَطْويًا، والأُولى أَولى؛ لِـما يَتَصوَّرُ منه السامعُ طيَّ النشرِ

ودخولِها تحتَ القَبْضة، ونصب (مطويّاتٍ) على الحال. ﴿سُبۡحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ﴾: ما أبعدَ مَن هذه قدرتُه وعَظَمته، وما أعلاه عمّا يُضافُ إليه من الشُّرَكاء.

[﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُۖ ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخۡرَىٰ فَإِذَا هُمۡ قِيَامٞ يَنظُرُونَ﴾ ٦٨]

فإن قلتَ: ﴿أُخۡرَىٰ﴾ ما محلُّها من الإعراب؟ قلتُ: يَحتمل الرفعَ والنصب: أمّا الرفعُ فعلى قوله: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفۡخَةٞ وَٰحِدَةٞ﴾ [الحاقة: ١٣]، وأمّا النصبُ فعلى قراءة مَن قرأ: ﴿نَفْخةً واحدةً﴾ [الحاقة: ١٣]، والمعنى: ونُفخ في الصُّور نفخةٌ واحدة، ثم نُفخ فيه أُخرى. وإنما حُذف لدلالةِ ﴿أُخۡرَىٰ﴾ عليها، ولكونها معلومة بذِكْرها في غير مكانٍ. وقُرئ: (قياماً ينظرون): يُقلِّبُون أبصارَهم في الجهاتِ نَظَرَ الـمَبْهُوتِ إذا فاجأه خَطْبٌ. وقيل: يَنظرون ماذا يُفعَلُ بهم. ويجوزُ أن يكونَ القيامُ بمعنى الوقوفِ والجُمود في مكانٍ لتحيُّرهم.

في مُشاهَدَته، ومن ثَمَّ جاء: ﴿يَوۡمَ نَطۡوِي ٱلسَّمَآءَ كَطَيِّ ٱلسِّجِلِّ لِلۡكُتُبِۚ﴾ [الأنبياء: ١٠٤]، وأما حُكمُ الأرض فبالقبض أنسَب، فاختَلفَ لذلك التركيب؛ ولأن تقديمَ الحالِ على العامل المعنويِّ ضعيف.

قال ابنُ الحاجب: وقد اختُلِفَ في مِثل: «زيدٌ كائنًا في الدار»، فجَوَّزَه بعضُهم؛ لأنّ التقدير: استَقرَّ أو مُستَقِرّ، وبعضُهم يجعلون المُقدَّرَ نسيًا منسيًا، والظرفَ هو العاملَ في المعنى، وهذا أرجح؛ لأنه لم يَثبُت مِثلُه في فصيح الكلام؛ ولأنه في حُكم العَدَم، وصارت العاملةُ معَ النائب عنه.

قولُه: (فعلى قوله: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفۡخَةٞ وَٰحِدَةٞ﴾) يعني: جاءَ في ذلكَ الموضع كذا، فيُحمَلُ هذا عليه. وقال القاضي: دَلَّ قولُه تعالى: ﴿أُخۡرَىٰ﴾ على أنّ المُرادَ من قوله: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ﴾ نفخةٌ واحِدة[1].

---

(١) «أنوار التنزيل» (٥: ٤٩).

[﴿ وَأَشْرَقَتِ ٱلْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا وَوُضِعَ ٱلْكِتَٰبُ وَجِاْىٓءَ بِٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَقُضِىَ بَيْنَهُم بِٱلْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ * وَوُفِّيَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَا يَفْعَلُونَ ﴾ ٦٩-٧٠]

قد استعارَ اللهُ عزَّ وجلّ النورَ للحقِّ والقرآنِ والبُرهان ....

قولُه: (قد استعَارَ اللهُ النُّورَ للحَقّ والقُرآنِ والبُرهان)، يعني: لا يُحمَلُ «النُّورُ» الذي في الآيةِ على حقيقتِهِ للصارف، وقد وردَ في التنزيل بمعنى الحقِّ والقُرآنِ والبُرهانِ على المجازِ من ذلك، فعلى هذا: قولُه تعالى: ﴿ وَأَشْرَقَتِ ٱلْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا ﴾ مُستعَارٌ لِقولِنا: وتزيَّنَت أرضُ القيامةِ بما يُقامُ فيها من الحقِّ وبَسْطِ العَدْلِ من القِسطِ في الحساب. ويُنادي على أنه مُستعارٌ الإضافتان؛ أي: إضافةُ «النورِ» إلى «الرَّبّ»، وإضافةُ «الرَّبِّ» إلى «الأرض». عن بعضِهم: دَلَّ على أنه مُستعَارٌ إضافةُ «النُّورِ» إلى «الربّ»؛ لأنّ اللهَ هو الحقُّ العَدْل، فناسَبَ أن يُراد بـ«النُّور»: الحقيّةُ والعدالة، فالحقُّ والعَدْلُ صِفةُ الله وما أُضيفَ إليه المُرادُ به المَصدَرُ لا الوصف؛ ليتغايرا.

وقلت: شبّه إقامةَ اللهِ الحقَّ والعَدْلَ في أرضِ القيامة للاستِنفاع بهما، وتزيينهما بهما، بإشراقِ النيِّـرَينِ وَجْهَ الأرض، وتبيين ما فيها، ثم حُذِفَ المُشبَّه، وأُقيمَ المُشبَّهُ به مقامَه، وجُعِلَتِ القَرينةُ الإضافتَين، وفي المُمثَّل به ثلاثةُ أشياء: وجودُ النيِّـرَين، وإشراقُهما الأرض، وإبانةُ الأشياءِ بنورهما؛ ففي المُشبَّه تحقيقُ وجودِ الحقِّ والعَدْل، وبَسْطُهما في أرضِ القيامة، وإقامتُهما بحسب اقتِضاءِ صالح الأعمال وسَيِّئِها، لا على أنّ هذه الأشياءَ كُلُّ واحدٍ مُشبَّهٌ ومُشَبَّهٌ به، بل على جَعْلِ الوَجْهِ مُنتزَعًا مِن المجموع، إمّا على التوهُّم؛ ليكونَ تمثيليّة، أو على التحقيقِ والزُّبدة؛ لتكُونَ عقليَّة.

إذن قولُه أولًا: «استعارَ النُّورَ للحقِّ والقُرآن والبُرهانِ في مواضِعَ» تصحيحُ هذهِ الاستِعارةِ بحسبِ العُرفِ التّنزيلي. وثانيًا: «ويُنادي عليه بأنه مُستعارٌ» بإقامة الصارف الموجب للتأويل، وثالثاً: «وإضافةُ اسمِهِ إلى الأرضِ» بتخصيصِ المُستعارِ لهُ وأنّهُ العدلُ لكِن بطريقِ اللُّزُوم، وكأنَّ الرُّتبةَ في هذا المقامِ ملزُومُ العدل. ورابِعًا: «ثُمّ ما عُطِفَ على إشراقِ الأرضِ»

....

بأنَّ النَّظمَ أيضًا يقتضي ذلِكَ التَّخصيص. وخامِسًا: «ترى النَّاسَ يقولُون للمَلِكِ العادِلِ» بتصحيحِها بحسبِ العُرفِ العام. وسادِسًا: «الظُّلمُ ظُلُماتٌ يومَ القيامةِ» بإنشائِها بحسبِ استِعمالِ الضِّدِّ في الألفاظِ النَّبويَّة. وسابِعًا: «وكما فتحَ الآيَةَ بإثباتِ العدلِ ختمها بنفيِ الظُّلم»، بأنَّ مُراعاةَ ردِّ العجُزِ على الصَّدرِ على طريقةِ الطَّردِ والعكسِ داعيةٌ إلى تفسيرِ النُّورِ بالعدل.

كأنَّهُ قصَدَ بذلِكَ كُلِّهِ مُخالفةَ أقوالِ بعضِ المُفسِّرينَ وترجيحَ أحدِ الأقوالِ فيها، فوجبَ لذلكَ أن يُورِدها في الذِّكرِ، ثُمَّ ينظُرُ إلى وجهِ التَّرجيحِ نظرَ إنصاف.

قالَ الواحِديُّ رحِمهُ الله: إنَّ الله يخلُقُ في القيامةِ نُورًا يُلبِسُهُ وجهَ الأرضِ فتُشرِقُ الأرضُ بهِ مِن غير شمسٍ ولا قمَر. هذا أحدُ قولِي الزَّجَّاج. وقال مُحيي السُّنَّة: أشرقتِ الأرضُ بنُورِ خالِقِها، وذلِكَ حينَ يتجلَّى الرَّبُّ لفصلِ القضاءِ بينَ خلقِهِ فما يُضارونَ في نُورِهِ كما لا تُضارون في الشمسِ في اليومِ الصَّحو. وهذا قولٌ آخرُ للزَّجَّاج. وقال الحسنُ والسُّدِّي: بعدلِ ربِّها، وأراد بالأرضِ: عرصاتِ القِيامة. وهذا القولُ هو المختارُ عند المصنِّف، وتبعهُ القاضي[1].

وقالَ السَّجاوندي: ﴿بِنُورِ رَبِّهَا﴾ عدلِهِ الصَّافي عن مِلكَة الغير. واختارَ الإمامُ قولَ الواحِديِّ وقال: الآيةُ تدُلُّ على أنه يحصُلُ هُناكَ نُورٌ مُضافٌ إلى الله تعالى، ولا يلزمُ أن يكُونَ ذلِكَ النُّورُ مِن خلقِ الله تعالى؛ لأنه يكفي في صِدقِ الإضافةِ أدنى سبب، فلمَّا كان ذلِكَ النُّورُ مِن خلقِ الله شرَّفهُ الله تعالى بأن أضافهُ إلى نفسِهِ كبيتِ الله وناقةِ الله، هذا أقوى مِن حملِهِ على العدل؛ لأنَّا لا نفتقِرُ إلى تركِ الحقيقةِ والذَّهابِ إلى المجاز[2].

وقُلت: القولُ ما اختارَ مُحيي السُّنَّة. وقد روى الإمامُ مُسلِمُ بنُ الحجَّاجِ في «صحيحِهِ» عن أبي هُريرة: «قالُوا: يا رسُولَ الله، هل نرى ربَّنا يومَ القيامة؟ فقال: هل تُضارُّونَ في

---

(١) «أنوار التنزيل» (٥: ٧٨).

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢٧: ٤٧٧).

....

رُؤيةِ الشَّمسِ في الظَّهيرةِ ليست في سحابة»؟ قالُوا: لا. قال: «فهل تضارّون في رؤية القمرِ ليلة البدرِ ليس في سحابة؟» قالوا: لا، قال[1]: فوالَّذي نَفسي بيدِهِ لا تُضارُّونَ في ربِّكُم كما لا تُضارُّونَ في رُؤيةِ أحدِهما، فيلقى العبدُ ربَّهُ فيقُولُ ـ أي لهُ ـ: ألم أُكرِمكَ وأُسوِّدكَ وأُزوِّجك؟»[2] الحديث، قال الزَّجّاج: رُويَ «لا تُضارُّونَ» بتشديدِ الرَّاء، ولا «تُضَامُّونَ» بتشديدِ الميم، ومعنى «لا تضَارُّونَ» لا يُضارُّ بعضُكُم بعضًا، أي: لا يُخالِفُ بعضُكم بعضًا في ذلِك، يُقال: ضاررتُ الرَّجُلَ أُضارُّ مُضارَّة وضِرارًا، إذا خالفه.

ومعنى «لا تُضَامُّونَ»: لا يضُمُّ بعضُكُم بعضًا فيقُولُ واحِدٌ للآخرِ: أرِنيه. كما يفعلُونَ عند النَّظرِ إلى الهِلال[3]. وما اختارَ مُحيي السُّنَّةِ ما اختارهُ إلا لهذا النَّصِّ الصرَّيح، وما تعسَّفَ المصنِّفُ تِلك التَّعسُّفاتِ إلا فِرارًا مِنه، وقد جاءَ وصفُ الباري بالنُّور، ومِن أسمائِهِ الحُسنى النُّور، روينا عن الإمامِ أحمدَ بنِ حنبلٍ ومُسلم والتِّرمِذيِّ عن أبي الدَّرداءِ أنه سألَ رسُولَ الله ﷺ: هل رأيتَ ربَّك؟ قال: «نُورٌ أنَّى أراه؟»[4]. وزادَ أحمد: «نُورانيٌّ أراهُ». على طريقِ الإيجاب[5]. وقال حُجَّةُ الإسلامِ في «مِشكاةِ الأنوارِ» بأنَّ النُّورَ الحقَّ هو الله تعالى، ثُمَّ قال: بل أقُولُ ولا أُبالي: إنَّ اسمَ النُّورِ على غيرِ النُّورِ الأولِ مجازٌ محض[6].

---

(١) من قوله: «فهل تضارّون في رؤية» إلى هنا، سقط من (ف) و(ح).

(٢) أخرجه مسلم (٢٩٦٨).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٣٦٣).

(٤) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢١٣٩٢) ومسلم (١٧٨) والترمذي (٣٢٨٢).

(٥) قد حرّر القاضي عياض هذا الموطن في «إكمال المُعلِم» (١: ٥٣٣) بقوله: «هذه الروايةُ لم تقع إلينا، ولا رأيتُها في شيءٍ من الأصول، إلّا ما حكاه الإمامُ أبو عبد الله ـ يعني المازريّ ـ، ومن المستحيل أن تكون ذاتُ الله نورًا، إذ النورُ من جملةِ الأجسام، والله يتعالى عن الاتصافِ بذلك. هذا مذهبُ جميع أئمّة المسلمين خلافًا لبعضِ المجسِّمة: هشام الجُولقيِّ ولَـمَّته ممّن قال: نورٌ لا كالأنوار. ومعنى قوله تعالى ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [النور: ٣٥]. وما جاء في الحديث من تسميته بالنورِ فمعناه: ذو نورِهما وربُّه وخالقُه. وقيل: منوّر قلوب عباده المؤمنين.

(٦) «مشكاة الأنوار» للإمام الغزالي، ص٥٤.

هذا، وإنَّ من مذهبِ السَّلفِ الصَّالحِ أن يجريَ الكلامُ فيه وفي أمثالِهِ على ظاهِرِهِ بعدَ أن نُقِرَّ أنّ هذا النُّورَ ليسَ مِن نوعِ هذهِ الكيفيَّةِ الفائضةِ على الأجسام، ونحيلُ كُنهَ معرِفتِهِ إلى قُصُورِ أفهامِ البشر. ووجدتُ في تضاعِيفِ كلامِ الإمامِ ما معناه: أنّ طريقَ المُحَقِّقينَ مِن المُوحِّدينَ القولُ بأنَّا نعلمُ أنه ليسَ مُرادُ الله في أمثالِ هذهِ الصِّفاتِ هذهِ المُشاهدات، وأمَّا تعيينُ المُرادِ فهُو مُفوضٌ إلى الله تعالى، وأمَّا قولُ مُحيي السُّنَّةِ: ذلِكَ حينَ يتجلَّى الله الرَّبُّ لفصلِ القضاءِ بين خَلقِه[1]، فهُو الذي يقتضيهِ المقامُ مِن التَّأويلِ وعليه التَّعويل؛ لأنَّ المقامَ مقامُ تجلِّي الذَّاتِ بصِفاتِ الجلالِ والعظمة؛ لما يلُوحُ مِن صفحاتِ معنى الآيةِ تباشيرُ معنى قولِه: ﴿لِّمَنِ ٱلۡمُلۡكُ ٱلۡيَوۡمَۖ لِلَّهِ ٱلۡوَٰحِدِ ٱلۡقَهَّارِ﴾ [غافر: ١٦] ولمجيءِ الأفعالِ المُتناسِقةِ على البِناءِ للمفعُولِ على نحوِ قولِه تعالى: ﴿وَقِيلَ يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ﴾ [هود: ٤٤] الآية.

قال المُصنِّف: ومجيءُ أخبارِهِ على الفِعلِ المبنيِّ للمفعُولِ للدَّلالةِ على الجلالِ والكِبرياء، وأنَّ تِلكَ الأُمُورَ العِظامَ لا تكُونُ إلا بفِعلِ قادِرٍ قاهِر، وأنَّ فاعِلها واحِدٌ لا يُشارِكُ في أفعالِه، ولا يذهبُ الوهمُ إلى أنّ غيرهُ الفاعِل[2]. بلِ الكلامُ مِن مبدئِهِ وارِدٌ على سننِ أحوالِ المُلُوكِ ومُرُونِ عادتِهم، فإنّ المِلكَ العظيمَ إذا ضربَ سُرادِقَ جلالِهِ وعظمتِهِ ليوم يُشهدُ لقضاءِ شؤون العامَّةِ يأمُرُ بإحضارِ خواصِّ حضرتِهِ وأساطينِ مملكتِه، ثُمَّ يبرُزُ مِن الحُجُبِ بحيثُ يُشاهِدُهُ الظّالِمُ والمظلُوم، ويتصدَّى لفصلِ القضاءِ بنفسِه، والحاكِمُ العادِلُ إذا جلسَ للقضاءِ في مسندِهِ يضعُ بينَ يديهِ فُرقانَ حُكمِ الله ويأمُرُ بإحضارِ العُدُولِ وإقامةِ الشُّهُود، ولا مانِعَ مِن إجراءِ هذهِ الألفاظِ على هذهِ المعاني، على أنّ كُنهَ معرِفتِهِ موكُولٌ إلى عِلمِ الله.

وفي جعلِ النُّورِ مجازًا عن العدلِ تحجيرٌ للواسِع، وتقصيرٌ للكلامِ الجامِع، على أنّ العدلَ مِن لوازِمِ هذا البيان. وأمَّا قولُه: ﴿وَهُمۡ لَا يُظۡلَمُونَ﴾ فهُو مُتَّصِلٌ بقولِه: ﴿وَقُضِيَ بَيۡنَهُم بِٱلۡحَقِّ﴾ وتذييلٌ لمعناه، والله يقُولُ الحقَّ وهو يهدي السَّبيل.

وكانَ الوالِدُ المغفُورُ له ـ تغمّدَهُ الله بغُفرانِه ـ كثيرًا ما يجري على لسانِهِ أنّ جماعةً مِن

(١) من قوله: «مفوضٌ إلى الله تعالى» إلى هنا، سقط من (ح).

(٢) انظر: (٨: ٨٨).

في مواضعَ من التنزيل، وهذا من ذاك. والمعنى: ﴿وَأَشْرَقَتِ ٱلْأَرْضُ﴾ بما يُقيمه فيها من الحقِّ والعدل، ويَبسُطُه من القِسْطِ في الحِساب ووَزْنِ الحسنات والسيِّئات، ويُنادي عليه بأنه مُستعارٌ إضافتُه إلى اسمه؛ لأنه هو الحقُّ العَدْل. وإضافةُ اسمِه إلى الأرض؛ لأنه يَزِينُها؛ حيث يَنشُرُ فيها عَدْلَه، ويَنصبُ فيها موازينَ قِسْطِه، ويَحكمُ بالحقِّ بين أهلها، ولا ترى أزْيَنَ للبقاعِ من العَدْل، ولا أعمَرَ لها منه. وفي هذه الإضافةِ أنَّ ربَّها وخالقَها هو الذي يَعدِلُ فيها، وإنما يَجور فيها غيرُ ربِّها، ثم ما عطف على إشراقِ الأرض مِنْ وَضْعِ الكتاب والمجيء بالنبيِّين والشهداء والقضاء بالحقِّ، وهو النُّور المذكور. وترى الناسَ يقولون للمَلِكِ العادل: أشرقتِ الآفاقُ بعَدْلك، وأضاءتِ الدنيا بقِسْطِك، كما يقولون: أظلمتِ البلادُ بجَوْر فلان. وقال رسولُ الله ﷺ: «**الظُّلْم ظُلماتٌ يومَ القيامة**». وكما فتح الآيةَ بإثبات العدل، خَتَمَها بنفي الظُّلم. وقُرِئ: (وأُشرِقت) على البناءِ للمفعول، من شَرِقت بالضوء تَشْرَق: إذا امتلأتْ به **واغتصَّتْ**. وأشرَقَها اللهُ، كما تقولُ: ملأ الأرضَ عدلاً وطَبَّقها عدلا. و﴿ٱلْكِتَٰبُ﴾: صحائفُ الأعمال، ولكنّه

فُضلاءِ الشَّرقِ كانُوا يتحسَّرُونَ على الظَّفرِ بالتَّفسيرِ الكبيرِ الموسُومِ بـ«**مفاتيحِ الغيب**»؛ ليقِفُوا على تفسيرِ تحقيقِ هذهِ الآيةِ فيها، والله وليُّ الإفضال.

وأنشدَ صاحِبُ «المطلعِ» لعبَّاسِ بنِ عبدِ المطَّلِبِ يمدحُ النَّبيَّ ﷺ:

وأنتَ لَمَّا وُلِدتَ أشرَقَتِ الْـ ... أرضُ وضاءَت بنُورِكَ الأُفُقُ
فَنحنُ في ذَلِكَ الضِّياءِ وفي النْـ ... ـنُورِ وسُبْلِ الرَّشادِ نخترِقُ(١)

قولُه: (**الظُّلمُ ظُلُماتٌ يومَ القِيامَةِ**)، الحديثَ أخرجهُ البُخارِيُّ ومُسلِمٌ والتِّرمذيُّ عن ابنِ عُمَر(٢).

قولُه: (**واغتصّت**)، **الجوهري**: المنزِلُ غاصٌّ بالقوم، أي: مُمتلئٌ بِهِم.

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) أخرجه البخاري (٢٤٤٧) ومسلم (٢٥٧٩) والترمذي (٢٠٣٠).

اكتُفِيَ باسم الجنس. وقيل: اللَّوح المحفوظ. ﴿وَٱلشُّهَدَآءِ﴾: الذين يَشهدون للأُمَمِ وعليهم من الحَفَظة والأخيار. وقيل: المُستشهَدون في سبيل الله.

[﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًاۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمۡ خَزَنَتُهَآ أَلَمۡ يَأۡتِكُمۡ رُسُلٞ مِّنكُمۡ يَتۡلُونَ عَلَيۡكُمۡ ءَايَٰتِ رَبِّكُمۡ وَيُنذِرُونَكُمۡ لِقَآءَ يَوۡمِكُمۡ هَٰذَاۚ قَالُواْ بَلَىٰ وَلَٰكِنۡ حَقَّتۡ كَلِمَةُ ٱلۡعَذَابِ عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ * قِيلَ ٱدۡخُلُوٓاْ أَبۡوَٰبَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَاۖ فَبِئۡسَ مَثۡوَى ٱلۡمُتَكَبِّرِينَ﴾ ٧١-٧٢]

الزُّمَر: الأفواجُ المتفرِّقة بعضُها في أَثَرِ بعض، وقد تزمَّروا، قال:

حَتّى احْزَأَلَّتْ زُمَرٌ بَعْدَ زُمَرْ

وقيل في زُمَر الذين اتقَوْا: هي الطَّبقات المختلفة: الشهداءُ، والزهّاد، والعُلماء، والقُرَّاء، وغيرهم. وقُرِئ: (نُذُرٌ منكم). فإن قلتَ: لِمَ أُضِيفَ إليهم اليوم؟ قلتُ:

قولُه: (حتَّى احزَأَلَّت زُمَرٌ بعدَ زُمَر)[1]، قيلَ أولُه:

إنَّ العُفَاةَ بالسُّيُوب[2] قد غُمِرْ

الأساس: احزأَلَّ السَّرابُ بالظَّعن: زهاها. واحزأَلَّتِ الإبلُ في السَّير: ارتفعت. وأنشدَ المِصراع.

الرّاغِب: الزُّمرة: الجماعةُ القليلة، ومِنهُ قيل: شاةٌ زمِرة، قليلةُ الشَّعر. ورجُلٌ زمِر، قليلُ المُرُوءة، ومِنهُ اشتُقَّ الزَّمِرُ والزَّمارةُ كِنايةً عن الفاجِرة[3].

---

(١) ذكره الزمخشري في «أساس البلاغة» (حزل).

(٢) في النسخ الخطية: «بالسيوف» بالفاء. والصواب بالباء، وهو على الجادةِ في «شرح شواهد الكشاف» (٤: ١٤٦) وعبارتُه ثمّة: و«السيوبُ» في الأصل: السيول، استعيرت للعطايا الكثيرة على طريق التصريحية.

(٣) «مفردات القرآن»، ص٣٨٣.

أرادوا لقاءَ وقتِكم هذا، وهو وقتُ دخولِهم النار لا يوم القيامة. وقد جاء استعمالُ اليوم والأيّام مُستفيضاً في أوقات الشِّدّة.

﴿قَالُواْ بَلَىٰ﴾ أتَوْنا وتلَوْا علينا، ولكن وَجبتْ علينا كلمةُ الله: ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ﴾ [الأعراف: ١٨]؛ **لسُوء أعمالنا**، كما قالوا: ﴿غَلَبَتْ عَلَيْنَا شِقْوَتُنَا وَكُنَّا قَوْمًا ضَآلِّينَ﴾ [المؤمنون: ١٠٦]، **فذكرُوا عمَلَهم الموجبَ لكلمةِ العذاب**؛ وهو الكُفر والضلال. واللام في ﴿ٱلْمُتَكَبِّرِينَ﴾ للجنس؛ لأنّ ﴿مَثْوَى ٱلْمُتَكَبِّرِينَ﴾ فاعلُ «بئس»، و«بئس» فاعلُها: اسمٌ معرَّف بلام الجِنْس، أو مضافٌ إلى مِثْله، والمخصوصُ بالذمِّ محذوف، تقديرُه: فبئسَ مثوى المتكبِّرين جهنّمُ.

[﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ رَبَّهُمْ إِلَى ٱلْجَنَّةِ زُمَرًا حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَٱدْخُلُوهَا خَٰلِدِينَ ۞ وَقَالُواْ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى صَدَقَنَا وَعْدَهُۥ وَأَوْرَثَنَا ٱلْأَرْضَ نَتَبَوَّأُ مِنَ ٱلْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَآءُ فَنِعْمَ أَجْرُ ٱلْعَٰمِلِينَ﴾ ٧٣-٧٤]

﴿حَتَّىٰٓ﴾ هي التي تُحكى بعدها الجُمَل، والجملةُ المَحْكيَّة بعدَها هي الشَّرْطية،

قولُـه: (﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ﴾ **لسُوءِ أعمالِنا**) إلى قولِه: (**فذكرُوا عمَلَهُم المُوجِبَ لكلِمةِ العذابِ**) هذا مُوافِقٌ لمذهبِه، قال القاضي: كلِمةُ العذابِ هو الحُكمُ عليهم بالشَّقاوةِ وأنَّهم مِن أهلِ النَّار، ووُضِعَ الظَّاهِرُ فيه موضِعَ المُضمرِ للدَّلالةِ على اختِصاصِ ذلِكَ بالكُفر. وقِيل: كلِمةُ العذابِ: ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [هود: ١١٩]. قال أيضًا في قولِه: ﴿فَبِئْسَ مَثْوَى ٱلْمُتَكَبِّرِينَ﴾: «اللّامُ في ﴿ٱلْمُتَكَبِّرِينَ﴾ للجِنس»، ولا يُنافي إشعارهُ بأنَّ مثواهُم في النَّارِ لتكبُّرِهم عن الحقِّ أن يكُونَ دُخولُهُم فيها لأجلِ أنّ كلِمةَ العذابِ حقَّت عليهم، فإنّ تكبُّرهُم وسائِرَ مقابِحِهِم مُسبَّبةٌ عن كلِمةِ العذاب[1].

(١) «أنوار التنزيل» (٥: ٤٩).

إلّا أنّ جَزاءَها محذوف، وإنما حُذف؛ لأنه في صفةِ ثوابِ أهل الجنَّة؛ فدُلَّ بحَذْفِه على أنه شيءٌ لا يُحيط به الوصف، وحَقُّ موقعِه ما بعد ﴿خَٰلِدِينَ﴾. وقيل: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا﴾ جاؤوها (وفُتِّحتْ أبوابها)، أي: مع فتحِ أبوابها. وقيل: **أبوابُ جهنَّمَ لا تُفتح إلّا عند دخولِ أهلِها فيها، وأمّا أبوابُ الجنّة فمتقدِّمٌ فتحُها**، بدليل قوله: ﴿جَنَّٰتِ عَدۡنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلۡأَبۡوَٰبُ﴾ [ص: ٥٠]؛ فلذلك جيءَ بالواو، كأنه قيل: حتى إذا جاؤُوها وقد فُتِّحتْ أبوابُها. فإن قلتَ: كيف عُبِّرَ عن الذهاب بالفريقَيْن جميعاً بلفظِ السَّوْق؟

قولُه: (وحقُّ موقِعِه)، أي: الجزاءُ المُقدَّرُ بعد قولِه: ﴿خَٰلِدِينَ﴾. وعن بعضِهِم: أي: فادخُلُوها خالِدِينَ كان ما كان ووقعوا فيما وقعوا. وقولُه: كان ما كان ووقعُوا فيما وقعُوا؛ جزاءُ ﴿إِذَا جَآءُوهَا﴾، قال الزَّجَّاجُ: اختلفَ النَّاسُ في جوابِ «إِذَا» قِيل: الواوُ مُسقَطة، أي: حتَّى إذا جاؤوها فُتِحت أبوابُها. وسمِعتُ مُحمَّد بن يَزيدَ - يعني المُبرِّدَ - يذكُرُ أنّ الجوابَ محذُوف، التّقدير: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا﴾ إلى آخِرِ الآيةِ سُعِدوا، أي: حتَّى إذا جاؤوها وقعَ مجيئُهُم معَ فتحِ أبوابِها حتَّى يجتمِعَ المجيءُ معَ الفتحِ في حالٍ واحِدة.

قالَ الزَّجَّاج: والَّذي عِندي: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا﴾ إلى قولِـه: ﴿خَٰلِدِينَ﴾ دخلُوهَا(١). وقولُ المُبرِّدِ مُوافِقٌ للقولِ الأولِ للمُصنِّف.

قولُه: (**أبواب جهنَّم لا تُفتحُ إلا عند دُخُـولِ أهلِها فِيها، وأمَّا أبوابُ الجنَّةِ فمُتقدِّمٌ فتحُها**)، قال الرَّاغِب: إنَّ جهنَّمَ لـمّا كانت أشدَّ المحابِس، ومِن عادةِ النَّاسِ إذا شدَّدُوا أمرها ألا يَفتحُوا أبوابها إلا لداخِلٍ أو خارِج، ولمَّا كانت جهنَّمُ أهولها أمرًا وأبلغها عقابًا أُخبِر عنهَا بما شُوهِدَ مِن أحوالِ الحُبُوس، وأمَّا الجنَّةُ فلأنَّ مَن فيها يتشوقُونَ للِقاءِ أهلِها، ومِن رسمِ المنازِلِ إذ بُشِّرَ مَن فيها بإيابِ أربابِهَا إليها أن تفتحَ أبوابها استبشارًا لهم وتطلُّعًا إليهم، ويكُونُ ذلِكَ قبلَ مجيئِهم، فأخبَرَ عن ذلِكَ على ما جرت بِهِ العادة، فيكُونُ حذفُ الجزاءِ وإدخالُ الواوِ على المعطُوفِ عليه لذلكَ فاعرِفه.

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٣٦٤).

قلتُ: **المرادُ بسَوْقِ أهلِ النار: طردُهم إليها بالهوان والعُنف**، كما يُفعَلُ بالأُسارى والخارجِينَ على السُّلطانِ إذا سِيقُوا إلى حبسٍ أو قَتْل. والمرادُ **بسَوْقِ أهلِ الجنّة: سَوْقُ مراكِبِهم**؛ لأنه لا يُذهَبُ بهم إلّا راكبِين، وحَثُّها إسراعاً بهم إلى دارِ الكَرامة والرِّضوان،

قولُه: (**المُراد بسوقِ أهـلِ النَّارِ: طردُهم إليها بالهوان... وبِسوقِ أهلِ الجنَّةِ: سوق مراكِبِهم**)، روينا عن البُخارِيّ ومُسلِمٍ والتِّرمِذِيِّ عن أبي هُريرةَ قال: قال رسُولُ الله ﷺ: «يُحشرُ النَّاسُ يومَ القيامةِ على ثلاثِ طرائِق: راغِبين، راهِبين[1]، واثنانِ على بعير، وثلاثة على بعير، وعشرة على بعير، وتحشُرُ بقيَّتَهُم النَّار، تَقيلُ حيثُ قالُوا، وتبيتُ معهُم حيث باتُوا»، الحديث[2].

وعنِ التِّرمِذي، عن بهزِ بن حكيم، عن أبيه، عن جدِّه، قال: سمِعت رسُولَ الله ﷺ يقُول: «إنّكُم تُحشرُونَ رِجالًا وركْبانا وتُجرُّونَ على وُجُوهِكُم»[3].

وعنِ التِّرمِذي، عن أبي هُريرة، قال: قال رسُول الله ﷺ: «يُحشرُ النَّاسُ يومَ القيامةِ ثلاثةَ أصناف[4]: صِنفًا مُشاة، وصِنفًا رُكبانا، وصنْفًا على وُجُوهِهِم». الحديث[5].

قالَ القاضي: المُشاةُ المُؤمِنُونَ الَّذينَ خلطُوا صالِح[6] أعمالِهِم بسيِّئِها ويكُونُونَ مُتردِّدينَ بينَ الخوفِ والرَّجاء، يرجُونَ رحمَةَ الله لإيمانِهِم، ويخافُونَ عذابه بسُوءِ أعمالِهِم، فلعلَّهُم أصحابُ اليمين. والصِّنفُ الرُّكبان هم الَّذينَ آمنُوا وعمِلُوا الصَّالِحاتِ واجتنبُوا عن السّيِّئات، يُسرِعُونَ إلى ما أُعِدَّ لهم في الجِنانِ إسراع الرُّكبان، ولعلهُمُ السابقون؛ لقوله تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلسَّٰبِقُونَ * أُوْلَٰٓئِكَ ٱلْمُقَرَّبُونَ﴾ [الواقعة: ١٠، ١١] واثنانِ على بعير، وثلاثة على بعير،

---

(١) في النسخ الخطية: «وراهبين»، وصوّبناه من مصادر التخريج.

(٢) أخرجه البخاري (٦٥٢٢) ومسلم (٢٨٦١).

(٣) أخرجه الترمذي (٣١٤٣) وقال: هذا حديث حسن.

(٤) من قوله: «وعن التِّرمذي، عن أبي هريرة» إلى هنا، سقط من (ح).

(٥) أخرجه الترمذي (٣١٤٢) والنسائي في «السنن الكبرى» (١٢٣٦) وقال الترمذي: هذا حديث حسن.

(٦) سقط لفظ «صالح» من (ط).

كما يُفعَلُ بمَن يُشرَّف ويُكرَّم من الوافِدين على بعض المُلوك، فشَتّانَ ما بين السَّوْقَيْن. ﴿طِبْتُمْ﴾ مِن دَنَسِ المعاصي، وطهرتُم من خُبثِ الخَطايا ﴿فَٱدْخُلُوهَا﴾ **جُعل دخولُ الجنّة مُسبَّباً عن الطِّيبِ والطهارة،** ....

تفصيلٌ لمراتِبِهم ومنازِلِهم في السَّبقِ وعُلُوِّ الدَّرجة، أو على سبيلِ التَّمثيل؛ لأنَّ تفاوُتَهُم في المراكِبِ بحسبِ تفاوُت نُفُوسِهِم واختِلافِ أقدامِهِم في العِلمِ والعمل(١).

قولُه: (**جُعِلَ دُخولُ الجنَّةِ مُسبَّبًا عن الطِّيبِ والطَّهارة**)، يعني: رتَّب الأمرَ بالدُّخُولِ بالفاءِ على ﴿طِبْتُمْ﴾. قال الإمام: قالتِ المُعتزِلة: هذا يدُلُّ على أنّ أحدًا لا يدخُلُها إلا إذا كان طاهرًا عن كُلِّ المعاصي. وإلى هذا أشارَ المُصنِّف بقولِه: «فما أبعدَ أحوالنا مِن تِلكَ المُناسبةِ» إلى قولِه: «إلا أن يهبَ لنا الوهَّابُ الكريمُ توبةً نصُوحًا» تعريضًا(٢).

وقُلت: ويحصُلُ ذلِكَ أيضًا بأن يُبدِّلَ الله سيِّئاتِهِم حسناتٍ فيدخُلُونَ طاهِرينِ طيِّبينِ بفضلِ الله، على أنّ أحدًا لا يدخُلُها إلا بفضلِه.

روينا عن البُخارِيّ ومُسلِم، عن أبِي هُريرة وجابِر قالا: قال رسُول الله ﷺ: «قاربُوا وسدِّدُوا واعلمُوا أنه لا ينجُو أحدٌ مِنكُم بعملِه»، قالُوا: ولا أنت؟ قال: «ولا أنا إلا أن يتغمَّدني الله برحمَتِهِ»(٣). وفي رِوايةٍ أُخرى لأبي هُريرة: «لن يُدخِلَ أحَدًا مِنكُم عملُهُ الجنَّة»(٤). وبِالشَّفاعةِ أيضًا، والأحاديثُ فيها بلغت مبلغَ التَّواتُر، وبعدَ التَّعذيبِ أيضًا على ما روينا عن مُسلِم، عن جابِرٍ في حديثٍ طوِيل: «أنّ قومًا يخرُجُون مِن النّارِ بعدَ أن يكُونُوا فيها فيخرُجُونَ كأنَّهُم عيدانُ السَّماسِم، قال: فيدخُلُونَ نهرًا مِن أنهارِ الجنَّةِ فيغتسِلُونَ فيه فيخرُجُونَ كأنّهُمُ القراطيسُ»(٥). يُؤيِّدُهُ ما رواهُ الواحِدي عن قتادة: إنَّهُم طُيِّبُوا قبلَ

---

(١) لم أجده في «أنوار التنزيل»، فلعلّه في شرح القاضي على «مصابيح السنة».

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢٧: ٤٨٠).

(٣) سبق تخريجه.

(٤) وهي ثابتة في «صحيح البخاري» (٥٦٧٣).

(٥) أخرجه مسلم (١٩١).

....

دُخُول الجنَّةِ بالمغفِرةِ واقتصَّ بَعضهم مِن بعض، فلمّا هُذِّبُوا وطُيِّبُوا قال لَهُمُ الخزنة: ﴿طِبۡتُمۡ فَٱدۡخُلُوهَا﴾[١].

اعلم أنّ خاصِّيَّةَ التَّركيبِ ومُقتضى التَّأليفِ لا يُساعِدُ تفسيرَ المُصنِّفِ «السَّوق»[٢] بقولِه: «والمُراد بسوقِ أهلِ الجنَّةِ: سوقُ مراكِبهم لأنَّه لا يُذهبُ بهم إلا راكِبين»، ولا تأويلهُ ﴿ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ﴾ بقولِه: «وقيلَ: في زُمَرِ الَّذينَ اتَّقوا؛ هي الطَّبقاتُ المُختلِفةُ: الشُّهداءُ والزُّهَّادُ والعُلماءُ والقُرَّاءُ»؛ لأنَّ الآياتِ مِن بابِ الجمعِ معَ التَّقسيم، فإنّ قوله: ﴿وَوُفِّيَتۡ كُلُّ نَفۡسٖ مَّا عَمِلَتۡ﴾ جمعَ الأنفُسَ كُلَّهَا في حُكم توفِّي أُجُورِ الأعمالِ صالحِها وسيِّئِها. وقولُه: ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾ وقولُه: ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ﴾ إلى آخرِ الآياتِ تقسيمٌ لذلك الجمعِ وتفصيلٌ لذلكَ المُجمَل، وقد أُوثِرَ فيهما الَّذينَ كفرُوا والَّذينَ اتَّقوا على الكافِرينَ والمُتَّقينَ ليدلَّ على العمومِ قال في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَرۡكَنُوٓاْ إِلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ فَتَمَسَّكُمُ ٱلنَّارُ﴾ [هود: ١١٣]. وتأمَّلْ قوله تعالى: ﴿وَلَا تَرۡكَنُوٓاْ إِلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ [هود: ١١٣] أي: الذين وُجِدَ مِنهُم الظُّلم، ولم يقُل: إلى الظَّالمين. وأوقعَ ﴿زُمَرًا﴾ في الموضِعينِ حالًا مِن ضميرِ الفريقين؛ ليدُلّ على أنَّهُم على طرائِقَ شتَّى أفواجًا مُتفرِّقَةً على تفاوُتِ منازِلهم ومراتِبهم، كما وردَ في حديثِ أبي هُريرة: «صِنفًا مُشاة، وصِنفًا رُكبانًا، وصِنفًا على وجُوهِهم، واثنانِ على بعير، وثلاثةٍ على بعير، وأربعةٍ على بعير»[٣]، وحقَّقهُ القاضي، وقُوبِلَ كلٌّ مِن المُفضَّلين بالآخرِ فوجبَ أن يُفسَّرَ ﴿ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ﴾ بما يكونُ مُقابلًا لقولِه: «الَّذينَ كفرُوا وكذبُوا بآياتِ الله ورُسله واليوم الآخِر وغلبت عليهم شِقوتُهم وحقَّت عليهم كلِمةُ العذاب»، بأن يُقال: وسِيقَ الَّذينَ اتَّقوُا الشِّركَ وآمنُوا بآياتِ الله ورُسُله وباليوم الآخرِ إلى الجنَّةِ زُمَرًا، فِرقةً طيِّبين، وفِرقـةً طابُوا بالشَّفاعة، وفِرقة هذِّبُوا بالاقتِصاص، وأُخرى نجوا بالمغفِرةِ وأدركتهُم كلِمة ربِّهِمُ الحُسنى، كما قال: ﴿وَيُنَجِّي ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ بِمَفَازَتِهِمۡ﴾ كما حقَّت كلِمةُ العذابِ على أُولئِكَ الأشقياء.

---

(١) «التفسير الوسيط» للواحدي (٣: ٥٩٥).

(٢) سقط لفظ «السوق» من (ط).

(٣) سبق تخريجه.

فما هي إلّا دارُ الطيِّبين ومَثْوى الطاهرين؛ لأنها دارٌ طهَّرها اللهُ من كلِّ دَنَس، وطيَّبها من كلِّ قَذَر، فلا يَدخلُها إلّا مُناسِبٌ لها موصوفٌ بصِفَتها، فما أبعدَ أحوالَنا من تلك المُناسبة! وما أضعفَ سَعْيَنا في اكتسابِ تلك الصِّفة! إلّا أنْ يَهَبَ لنا الوهّابُ الكريم توبةً نَصُوحاً، تَقِي أنفُسَنا من دَرَنِ الذُّنوب، وتُميط وَضَرَ هذه القُلوب. ﴿خَٰلِدِينَ﴾: مقدِّرين الخُلود. ﴿ٱلْأَرْضَ﴾: عبارةٌ عن المكانِ الذي أقامُوا فيه واتَّخَذوه مَقرّاً ومُتبوَّأً وقد وَرِثوها، أي: مُلِّكوها وجُعِلوا مُلوكَها، وأُطلِقَ تصرُّفُهم فيها كما يَشاؤون، تشبُّهاً بحالِ الوارث وتصرُّفِه فيما يَرِثُه واتِّساعه فيه، وذهابه في إنفاقِه طُولاً وعَرْضاً. فإن قلتَ: ما معنى قولِه: ﴿حَيْثُ نَشَآءُ﴾؟ وهل يَتبوّأ أحدُهم مكانَ غيره؟ قلتُ: **يكونُ لكلِّ واحدٍ منهم جنّةٌ لا تُوصَفُ سعةً وزيادة على الحاجة**، فيتبوّأ مِنْ جنّتِه حيثُ يشاء،

وأمَّا اختيارُ لفظِ «السَّوق» وبِناءُ الفِعلِ للمفعُولِ فلِلدَّلالةِ على عظمَةِ الكِبرياءِ والجلال، ولِتُوافِق ما خُتِم بِهِ الكلامُ بما بُدِئَ به، ألا ترى كيفَ قِيل: ﴿وَجِاْىٓءَ بِٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلشُّهَدَآءِ﴾؟ فكما أنّ ذلِكَ المجيءَ لا يدُلُّ على فضلِهم وكرامتِهم بل على الكِبرياءِ والجلال، كذلِكَ هذا السَّوق. وأيضًا: لا يليقُ بهذا المقامِ أن يُقال: وحثَّها إسراعًا بهِم إلى دارِ الكرامةِ كما يفعلُ بمن يُشرَّفُ ويُكرَّمُ مِن الوافِدينَ على بَعضِ المُلوك؛ لأنّه صُدورٌ مِن جنابِ ملِكِ المُلُوكِ بعدَ قضاءِ الحقِّ وتوفِّي الأجُور، ويمكِنُ أن يُجرى على المُشاكلة، فإنّه لمَّا نسبَ السَّوقَ إلى الكُفَّارِ وانضَمَّ معهُ مقام الجبرُوت والكِبرياء، قِيل: ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾ وفي عكسِهِ قُوبِلَ في الكهف: ﴿وَسَآءَتْ مُرْتَفَقًا﴾ [الكهف: ٢٩] بقولِه: ﴿وَحَسُنَتْ مُرْتَفَقًا﴾: [الكهف: ٣١]. قال: ﴿وَسَآءَتْ مُرْتَفَقًا﴾ مُتكأً، مِن المِرفق، وهذا لمُشاكلةِ قوله: ﴿وَحَسُنَتْ مُرْتَفَقًا﴾(١).

قولُه: (**وضر هذهِ القُلوبِ**)، **الجوهرِي**: الوضر: الدَّرن والدَّسم.

قولُه: (**يكونُ لكلِّ واحِدٍ مِنهُم جنَّةٌ لا تُوصفُ سِعةً وزيادةً على الحاجةِ**)، ينصُرهُ ما روينا عن الإمام أحمد بنِ حنبلٍ والتِّرمِذيّ، عن ابنِ عُمَر، أنّ رسُول الله ﷺ قال: «إنَّ أدنى أهلِ الجنَّةِ منزِلًا لمن ينظُرُ إلى جِنانهِ وأزواجِهِ ونعيمه وخدمِه وسُرره مسيرة ألف سنة،

(١) انظر: (٩: ٤٦٥).

ولا يحتاجُ إلى جنّةٍ غيره.

[﴿وَتَرَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ حَآفِّينَ مِنْ حَوْلِ ٱلْعَرْشِ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ ۖ وَقُضِىَ بَيْنَهُم بِٱلْحَقِّ وَقِيلَ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ ٧٥]

﴿حَآفِّينَ﴾: **مُحدِقين** مِنْ حوله ﴿يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ﴾: يقولون: سُبحانَ الله والحمدُ لله، مُتلذِّذين **لا متعبِّدين**. فإن قلتَ: إلامَ يرجعُ الضميرُ في قوله: ﴿بَيْنَهُم﴾؟ قلتُ: يجوزُ أن يرجعَ إلى العِباد كلِّهم، وأنَّ إدخالَ بعضِهم النارَ وبعضِهم الجنّةَ لا يكونُ إلّا قضاءً بينهم بالحقِّ والعدل، وأن يرجعَ إلى الملائكة، على أنَّ ثوابَهم - وإن كانوا مَعصُومين جميعاً - لا يكونُ على سَنَنٍ واحد، ولكنْ يُفاضَلُ بين مَراتِبهم على حَسَبِ تفاضُلِهم في أعمالهم، فهو القضاءُ بينهم بالحقِّ. فإن قلتَ: قولُه: ﴿وَقِيلَ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ مَن القائلُ ذلك؟ قلتُ: **المقضيُّ بينهم، إمّا جميعُ العباد، وإمّا الملائكة**، كأنه قيل:

وأكرمُهم على الله من ينظرُ إلى وجهه غُدوةً وعشيَّة»، ثمَّ قرأ رسُول الله ﷺ: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢، ٢٣][(١)].

قولُه: (﴿حَآفِّينَ﴾: **مُحدِقين**)، قال مكِّيّ: هو نصبٌ على الحال؛ لأنَّ «ترى» رؤيةُ العين، وواحِدُه: حاف. وقال الفرَّاء: لا واحِدَ له[(٢)].

قولُه: (**لا مُتعبِّدينَ**)، يُقال: تعبَّدَ الله: أي: عبدَه. وتعبَّدهُ الله أي: استعبده. وفلانٌ يتعبَّد، كما تقُول: يتزهَّد. **الأساس**: فُلانٌ قد استعبدهُ الطَّمع، وتعبَّدني فلانٌ واعتبدني، صيَّرني كالعبدِ له.

قولُه: (**المقضيُّ بينهُم إمَّا جميعُ العِبادِ أو**[(٣)] **الملائكة**)، وعلى الأولِ: تكريرُ الحمدِ لإناطةِ معنًى زائدٍ به؛ لأنَّ الأولَ: للتَّفضِلةِ بينَ الفريقينِ بحسبِ الوعدِ والوعيدِ والسُّخطِ

(١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٥٣١٧) والترمذي (٢٥٥٣).

(٢) «مشكل إعراب القرآن» (٢: ٦٤٢).

(٣) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «وإما».

وقضى بينهم بالحقِّ، وقالوا: الحمدُ لله على قضائه بيننا بالحقِّ، وإنزالِ كلٍّ منّا منزلتَه التي هي حقُّه.

عن رسول الله ﷺ: «مَن قرأ سورة الزُّمَر لم يَقطعِ اللهُ رجاءَه يومَ القيامة، وأعطاه اللهُ ثَوابَ الخائفين الذين خافُوا». **وعن عائشةَ رضي الله عنها:** أن رسولَ الله ﷺ كان يقرأُ كلَّ ليلةٍ بني إسرائيلَ والزُّمَر.

والرِّضوان، والثَّاني: للتَّفرِقةِ بينهُما بحسبِ الأبدان: فريقٌ في الجنَّةِ وفريقٌ في السَّعير، فتكونُ الآيةُ كالتَّتميمِ بالنِّسبةِ إلى الأُولى في إتمامِ القضاء، وعلى الثَّاني كالتَّكمِيل؛ لأنَّ ذلِكَ القضَاءَ في حقِّ بني آدم، وهذا في حقّ الملائكة، ويُؤيِّدُ التَّأويلَ الثَّاني: تكريرُ التَّحميدِ في الآيتين.

فإن قُلتَ: إنَّما يستقيمُ هذا في حقِّ المُؤمِنينَ الَّذينَ قُضيَ لهم بالجنَّة، وأمَّا الكَافِرُونَ الَّذِينَ قُضيَ لهم بالنَّارِ فكيفَ يحمَدُونَ عليه؟ قُلت: بحَملِ الجميعِ على المجاز، بأن يُرادَ بالعِبادِ المُؤمِنين، أو أن يُقصدَ بالحمدِ المدحُ على قضائهِ بالحقِّ والقِسط، كما يرى الظَّالِمُ المُنصَفَ إذا استوفَى الحاكِمُ العادِلُ مِنهُ حقَّ جِنايتِهِ، فإنّه قد يأخذُ في مدحِه، وإليه الإشارةُ بقولِه: «وإنزالُ كلٍّ مِنَّا منزِلتهُ التي هي حقُّه».

قولُه: (**وعن عائِشةَ رضِيَ الله عنها**)، الحديثُ مِن رِوايةِ التِّرمِذيِّ عنها: «أنَّ رسُولَ الله ﷺ كان لا ينامُ حَتَّى يقرأ الزُّمرَ وبني إسرائِيلَ»(١).

تمَّتِ السُّورةُ

حامِدًا لله تعالى ومُصلّيًا على رسُولِ الله ﷺ

* * *

---

(١) أخرجه الترمذي (٣٤٠٥).

سورة المؤمن

مكيَّة. قال الحسن: إلّا قولَه: ﴿ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ ﴾؛
لأنَّ الصلواتِ نزلتْ بالمدينة، وقد قيل في الحواميم كلِّها:
إنها مكيَّات، عن ابنِ عبّاسٍ وابنِ الحَنَفيّة
وهي خمسٌ وثمانون آيةً، وقيل: ثِنتان وثمانون

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

[﴿حمٓ * تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ * غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوْبِ شَدِيدِ ٱلْعِقَابِ ذِى ٱلطَّوْلِ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ إِلَيْهِ ٱلْمَصِيرُ﴾ ١-٣]

سورة المؤمن

مكيّة، وهي خمسٌ وثمانونَ آية،
وقيل: ثنتانِ وثمانونَ آية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

ربما يوجدُ في بعضِ النُّسَخ هذهِ الزيادةُ، وهيَ أنَّ «سورةَ المؤمنِ مكية، قال الحسن: إلا قولَه: ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾ [غافر: ٥٥]؛ لأنَّ الصلاةَ نزلت بالمدينة. وقد قيلَ في الحواميمِ كلِّها: إنها مكياتٌ عن ابن عباسٍ وابن الحنفية»، وكأنَّ الروايةَ غير صحيحة؛ لأنَّ الصلاةَ إنما فُرِضَتْ بمكةَ بلا خلافٍ سنة إحدى عشرة من النبوة، وأما حديثُ المعراجِ والإسراءِ من المسجدِ الحرامِ من الحِجْر، وإيجابُ فرضِ الصلاة خمسين كلَّ يوم، والترجيعُ فيها إلى أن بلغَ

قُرِئ **بإمالةِ ألف (حا) وتفخِيمها**، وبتسكينِ الميم وفَتْحِها. ووجهُ الفتح: التحريكُ لالتقاءِ الساكنَيْن، وإيثارِ أخفِّ الحَرَكات، نحو أَيْنَ وكيف، **أو: النصبُ** بإضمارِ «اقرأْ»، ومنع الصَّرفِ للتأنيث والتعريف، أو للتعريف، وأنها على زنةِ أعجميٍّ نحو قابيلَ وهابيلَ. التَّوْبُ والنَّوْبُ والأَوْب أخواتٌ في معنى الرُّجوع. والطَّول: الفَضْلُ والزِّيـادة، يقال: لفلانٍ على فُلان طَـوْل، ....

خمسَ صلواتٍ فقد رواهُ الأئمةُ مثلُ البخاريِّ ومسلمٍ والتِّرمذيِّ والنِّسائيِّ[١]، ورُوِيَ عن ابن مسعود: الحواميمُ ديباجُ القرآن[٢]. وقال أيضًا: إذا وقعتُ في آلِ حم ـ أي: الحواميمِ ـ كأنِّي وقعتُ في روضاتٍ دَمِثاتٍ، أي: ليِّناتِ التُّرْب[٣].

قولُه: (**بإمالةِ ألف «حا» وتفخيمها**)، ابنُ كثيرٍ وقالونُ وحفصٌ وهشامٌ بفتحِ الحاءِ في جميعِ الحواميم، ووَرْشٌ وأبو عمرٍو بينَ بين، والباقونَ بالإمالةِ وبتسكينِ الميم السبعة[٤]، قال الزَّجَّاج: فأما الميمُ فساكنةٌ في قراءةِ القُرَّاءِ كلهم إلا عيسى بنَ عمَر فإنهُ فتَحها، وهو على وجهين: أحدهما أن يُجعلَ اسمًا للسورة، وعدمُ صرفها؛ لأنها على لفظِ الأسماءِ الأعجمية، نحوِ هابيلَ وقابيل، والمعنى على «اتْلُ حمَ يا هذا» والأجوَد أن يكونَ الفتحُ لالتقاءِ الساكِنَيْن، حيثُ جعلهُ اسمًا للسورةِ حكاية عن حروفِ الهجاء[٥].

قولُه: (**أو النصبُ**)، عطفٌ على قَوْلِه: «ووجهُ الفَتْح» أي: قُرِئَ «حم» بفتحها أو نصبها. وجهُ الفتح: التحريكُ لالتقاءِ الساكِنَيْن، ووجهُ النصبِ بإضمارِ «اقْرَأْ» ثمَّ حُذِفَ المُضاف وأُقيمَ المُضاف إليه مُقامَه، ويجوزُ أن يُعطفَ على التحريك، وفيهِ حزازة.

---

(١) أخرجه البخاري (٣٤٩) ومسلم (١٦٢) والترمذي (٢١٣) والنسائي (٣٠٩) من حديثِ أنسٍ رَضِي الله عنه.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنّف» (٦: ١٥٣) والبيهقي في «شعب الإيمان» (٤: ١٠٠) والحاكم في «المستدرك» (٢: ٤٧٤).

(٣) انظر: مصادر التخريج في الحاشية السابقة.

(٤) ولتمامِ الفائدة انظر: «حجّة القراءات» ص٥٩٥.

(٥) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٣٦٥).

والإفضال، يقالُ: طالَ عليه وتطوَّل؛ إذا تفضَّل. فإن قلتَ: كيف اختلفتْ هذه الصفاتُ تَعريفًا وتنكيرًا، والموصوفُ معرفةٌ يَقتضي أن يكونَ مثله مَعارفَ؟ قلتُ: أمّا ﴿غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوۡبِ﴾ فمَعرِفتان؛ لأنه لم يُرَدْ بهما حُدوثُ الفعلَيْن، وأنه يَغفِرُ الذَّنْبَ ويَقبل التَّوْبَ الآن أو غدًا حتى يكونا في تقديرِ الانفِصال، فيكونَ إضافتُهما غيرَ حقيقيّة؛ وإنما أُريدَ ثبوتُ ذلك ودوامُه، فكان حكمُهما حُكمَ إله الخَلْق وربِّ العرش. وأمّا ﴿شَدِيدِ ٱلۡعِقَابِ﴾ **فأمرُه مُشكل**؛ لأنه في تقدير: شَديد عِقابُه، لا ينفكُّ

قولُه: (**والإفضال**)، وهوَ عطفٌ على «الفضل».

الراغب: الطُّولُ من الأسماءِ المُتضايفة، يُقال: طويلٌ وطُوال كعَريضٍ وعُراض، والجمع: طِوال. وقيل: طِيال، وتطاول: أظهَرَ الطُّولَ أو الطَّوْل، قال تعالى: ﴿فَتَطَاوَلَ عَلَيۡهِمُ ٱلۡعُمُرُ﴾ [القصص: ٤٥] والطَّوْلُ خُصَّ بِهِ الفَضلُ والمَنُّ، قال تعالى: ﴿ذِي ٱلطَّوۡلِ﴾[١].

قولُه: (**فأمرُهُ مُشكِلٌ**)، قال ابنُ الحاجبِ في «الأمالي»: لأنَّ إضافتَه غير محضةٍ على كلِّ حال؛ لأنهُ صفةٌ مُشَبَّهَةٌ فلا يُفرَّقُ بينَ ماضيهِ وغيرِه، بخلافِ اسم الفاعل[٢]. وقال أيضًا: في هذهِ الصفاتِ إشكالٌ آخرُ وهوَ قَوْلُه: ﴿ذِي ٱلطَّوۡلِ﴾ فإنهُ معرفةٌ فلا يحسُنُ أن يكونَ صفةً لقَوْلِه[٣]: ﴿مِنَ ٱللَّهِ﴾ لأنكَ فصَلتَ بينهُ وبينهُ بالبَدَل، ولا يحسُنُ أن يكونَ صفةً للبَدَل؛ لأنهُ نكرَةٌ و﴿ذِي ٱلطَّوۡلِ﴾ معرفة، فالأولى أن يُقال: هوَ بَدَلٌ ثانٍ من البَدَلِ الأوَّل، فكأنهُ قال: من الله العزيزِ العليم، منَ الله غافِرِ الذَّنب، من الله ذي الطَّوْل[٤].

وقال أبو البَقاء: يجوزُ أن يكونَ ﴿شَدِيدِ﴾ بمعنى «مُشَدِّد»، كما جاءَ «أذين» بمعنى «مُؤَذِّن»، فتكونُ الإضافةُ محضة[٥].

---

(١) «مفردات القرآن» ص٥٣٣.

(٢) «أمالي ابن الحاجب» (١: ١٥١-١٥٢).

(٣) في «الأمالي»: «لقولك».

(٤) «أمالي ابن الحاجب» (١: ١٥٢).

(٥) فيتعرّف، فيكون وصفًا أيضًا. انظر: «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١١٥).

من هذا التقدير، وقد جعَلَه الزجَّاج بَدَلًا، وفي كونه بدلًا وحدَه بينَ الصفات **نبوٌّ ظاهر**، والوجهُ: أن يقال: لمّا صُودِف بين هؤلاءِ المَعارف هذه النكرةُ الواحدة، فقد آذنتْ بأنَّ كلَّها أبدالٌ غيرُ أوصاف، ومثالُ ذلك: قصيدةٌ جاءت تفاعيلُها كلُّها على «مُستَفْعِلنْ»، فهي محكومٌ عليها بأنها من بَحْرِ الرَّجز، فإنْ وَقَعَ فيها جُزءٌ واحد على «مُتَفاعِلُنْ» كانت من الكامِل. ولقائلٍ أن يقولَ: هي صفاتٌ، وإنما حُذف الألِفُ واللام من ﴿شَدِيدِ ٱلْعِقَابِ﴾؛ ليزاوجَ ما قَبْلَه وما بعدَه لفظًا، فقد غيَّروا كثيرًا من كلامِهم

وقال صاحب «الفرائد»: يمكنُ أن يُقال: لـمَّا كانَ القابلُ بالنظرِ إلى أنهُ شيءٌ لهُ القبول، لا بالنظرِ إلى أنهُ عامل، صلحَ أن يكونَ صفةً لهُ بالإضافةِ إلى التوبة، وكانَ معرفةً فصلحَ[1] أن يكونَ «الشديدُ» من حيثُ إنّه شيءٌ له الشدَّةُ لا بالنظرِ إلى أنّه عاملٌ صفةٍ له بالإضافةِ إلى التوبة، وكان «العقابُ» معرفةً، فعلى هذا يكون «شديدُ العقاب» معرفةً كما أنهما معرفتان، فليُتأمَّل.

ويُـؤيِّـدُه قَـوْلُ الإمـام: لا نـزاعَ في أن ﴿غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوْبِ﴾ [غافر: ٣] صـفتان، ومُصَحِّحُهما كونُهما مُفيدينِ معنى الدوامِ والاستمرار، فكذلكَ قَوْله: ﴿شَدِيدِ ٱلْعِقَابِ﴾[2] لأنَّ صفاتِ الله مُنزَّهةٌ عن الحُدوثِ والتجدُّد، فكونُه شديدَ العقابِ معناهُ كونُه بحيثُ يَشُدُّ عقابُه، وهذا المعنى حاصلٌ أبدًا وغيرُ موصوفٍ بأنهُ حصلَ بعدَ أن لم يكن[3].

وقُلت: نحوٌ من هذا مرَّ في ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤] وقَوْلِه: ﴿وَجَعَلَ ٱلَّيۡلَ سَكَنًا﴾ [الأنعام: ٩٦].

قولُه: (**نُبُـوٌّ ظاهر**)، عن بعضهم: توسيطُ البَدَلِ بينَ الصفاتِ جائزٌ في النحو، لكنَّهُ قبيحٌ بينَ علماءِ البيان؛ لأنَّ الصفاتِ تدلُّ على أنهُ مقصود، والبَدَلُ يدلُّ على أنهُ غير مقصود، فيلزم التناقض.

---

(١) في النسخة (ط): «يصلح».

(٢) من قوله: «التوبة وكان «العقاب» معرفة» إلى هنا سقط من (ط).

(٣) «مفاتيح الغيب» (٢٧: ٤٨٤).

عن قَوانينه لأجْلِ الازدِواج، حتى قالوا: **ما يَعرف سُحادِلَيْهِ مِن عُنادِلَيْه**، فثنَّوا ما هو وِتْر لأجلِ ما هو شَفْع؛ على أنَّ الخَليل قال - في قولهم: ما يَحسن بالرَّجلِ مثلك أن يَفعلَ ذلك، وما يحسن **بالرّجل خيرٍ منك أن يفعلَ** -: **إنه على نيّةِ الألف واللام** كما كانَ «**الجمّاءَ الغفيرَ**» على نيّةِ طَرْح الألِفِ واللام، ومما سهَّل ذلك الأَمْنُ من اللَّبْس وجهالةِ الموصُوف. ويجوزُ أن يقالَ: **قد تُعمِّد تنكيرُه وإبهامُه للدِّلالة على فَرْطِ الشدَّة**، وعلى ما لا شيءَ أدهى منه وأمَرُّ لزيادةِ الإنذار. ويجوزُ أن يقالَ: هذه النُّكتةُ هي الداعيةُ

قولُه: (**ما يَعرفُ سُحادِلَيهِ من عُنادِلَيه**)، ما وجدتُ في الأصولِ لهُ وجهًا سوى في الحاشية، السُّحادِل: الذَّكَر. والعُنادِلان: الخُصيتان. وذكرَ بعضهم أنهُ مذكورٌ في كتابِ «الشاملِ في اللّغة»[1].

قولُه: (**بالرجُلِ خيرٍ منكَ... على نيّة الألِف واللام**)؛ لأنهُ صفةٌ للمعرفة، يعني: إنْ مُنِعَ لفظُهُ مِنْ إدخالِ الألفِ واللام فهو مَنْوِي؛ لأنَّ «أفْعَلُ مِنْ كذا» معهودٌ بينَ المتكلِّمِ والمُخاطَب، ولذلكَ جازَ أن يُدخَلَ ضميرُ الفصلِ بينَه وبينَ المبتدأ.

قولُه: (**الجمّاءَ الغفير**)، عن بعضهم: إنما نصبَ «الجماءَ الغفيرَ» على الحكاية، كما يُقال: جاءَ القوم الجماءَ الغفير، أي: جَمًّا غفيرًا. وقال الميداني: قال سيبَوَيْه: هوَ اسمٌ جُعِلَ مصدَرًا فانتصبَ كانتصابِ قوله:

فأرْسَلَها العِراكَ ولم يَذُدْها[2]

قولُه: (**قد تُعُمِّدَ تنكيرُهُ وإبهامُهُ للدلالةِ على فرطِ الشدَّة**)، كأنهُ قيل: من الله غافر الذنبِ وقابلِ التَّوْبِ ولا شيءَ أدْنى من عقابِه، ونظيرُه[3] قَوْلُه: ﴿فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ عِندَ مَلِيكٍ مُّقْتَدِرٍ﴾

---

(١) وذكره الفيروز آبادي في «القاموس المحيط» «السُّحادل» كعُلابط بضم أوّله. ولتمامِ الفائدة انظر: «تاج العروس» «عندل».

(٢) «مجمع الأمثال» (٢: ٢٧١) والشطر المذكور سبق تخريجه من شعر لبيد بن ربيعة، وانظر كلامَ سيبويه في «الكتاب» (١: ٣٧٢).

(٣) سقط لفظ: «نظيره» من النسخة (ف).

إلى اختيارِ البَدَلِ على الوَصْف إذا سُلِكَتْ طريقةُ الإبدال. فإن قلتَ: ما بالُ الواوِ في قوله: ﴿وَقَابِلِ ٱلتَّوْبِ﴾؟ قلتُ: فيها نُكتةٌ جَليلة؛ **وهي إفادةُ الجمعِ للمُذْنِبِ التائب بين رحمتَيْن**: بين أنْ يَقبَلَ توبتَه فيَكتبَها له طاعةً من الطاعات، وأنْ يجعلَها محّاءة

[القمر: ٥٥] أي: عند مليكٍ لا يوصفُ مُلكُه، ومُقْتَدِرٍ لا يُكْتَنَهُ اقتدارُه، ولكن لـمَّا كانتِ السورة متضمِّنةً للإنذارِ البليغِ والدعوةِ إلى الإنابةِ والتوبةِ استدعى ذلكَ لبراعةِ الاستهلالِ أن يُسْلَكَ بالأوصافِ كلها طريقةُ الإبدالِ المستلزمةِ لتكريرِ العوامل؛ ليكونَ أنبلَ وأفخم.

قولُه: (**وهيَ إفادةُ الجَمْعِ للمُذنبِ التائبِ بينَ رحمتين**)، قال القاضي: ويجوزُ أن يُستدلَّ بالواوِ على تغايُرِ الوصفين؛ إذ ربما يُتَوَهَّمُ الاتحادُ وتغايُرُ موقعِ الفعلَين؛ لأنَّ الغَفْرَ هوَ السَّتْرُ فيكونُ الذنبُ باقيًا، وهوَ لِمَنْ لم يَتُب، فإنَّ التائبَ من الذنبِ كمَنْ لا ذنبَ له، و«التَّوبُ» مصدرٌ كالتَّوبة، وقيل: جَمْعُها[1].

وقُلت: كأنهُ أرادَ بقوْلِه: «تَغايُرُ موقعِ الفعلَيْن» ردَّ قولِ المصنّف، يعني: إنما جيءَ بالواوِ ليُفرَّقَ بينَ الوصفينِ ويُؤْذَنَ بتغايُرِ موقعِ السِّترِ والقبول، فيكونُ الغُفرانُ بالنسبةِ إلى مَنْ لم يَتُب، والقبولُ بالنسبةِ إلى مَنْ تاب.

روى السُّلَميُّ عن سَهْلٍ[2] رحمهما الله: ﴿غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ﴾ أي: ساترِهِ على مَنْ يشاء، ﴿وَقَابِلِ ٱلتَّوْبِ﴾ أي: ممن تابَ إليه وأخلَصَ العمل[3]، وعليهِ النظم؛ لأنَّ تأخيرَ القبولِ عن الغُفرانِ ـ على أنَّ رُتبَتَهُ التقديمُ بحسبِ الموجودِ في شخصٍ واحدٍ ـ دلَّ على نفيِ توهُّمِ الجمعِ فِيه.

الراغب: الغَفْرُ: إلباسُ الشيءِ ما[4] يصونُه عن الدَّنَس، ومنهُ قيل: اغفِرْ ثوبَكَ في الوعاء، واصْبُغْ ثوبَك، فإنه أغْفَرُ للوسخ، والغُفران والمغفرة من الله تعالى: هوَ أن يصونَ

---

(١) «أنوار التنزيل» (٥: ٥١).

(٢) يعني ابن عبدالله التستري، سبقت ترجمته.

(٣) «حقائق التفسير» (٢: ٢٠٦).

(٤) في النسخ الخطية «تما» وصوّبناه من «مفردات القرآن».

للذُّنوب، كأنْ لم يُذنِبْ، كأنه قال: جامعِ المغفرةِ والقَبُول. ورُوي: أنَّ عمرَ رضي الله عنه افتقَدَ رَجلًا ذا بأسٍ شديد من أهل الشام، فقيل له: **تتايَعَ في هذا الشراب**، فقال عمرُ لكاتبه: اكتُبْ: من عُمرَ إلى فلان: سلامٌ عليك، وأنا أحمدُ إليكَ اللهَ الذي لا إلٰه إلّا هو، ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ * حمٓ﴾ إلى قوله: ﴿إِلَيْهِ الْمَصِيرُ﴾. وخَتم الكتابَ، وقال لرسوله: لا تدفَعْه إليه حتى تجدَه صاحيًا. ثم أمَرَ مَن عنده بالدُّعاء له بالتوبة. فلمّا أتَتْه الصَّحيفةَ جَعل يقرؤها ويقول: قد وَعَدَني الله أن يَغفِرَ لي، وحذَّرني عقابَه! فلم يبرحْ يُرَدِّدُها حتى بَكى، ثم نَزَعَ فأحسَن النُّزوعَ وحَسُنَتْ توبتُه، فلمّا بَلَغَ عمرَ أمْرُه قال: هكذا فاصنَعوا، إذا رأيتُم أخاكم قد زَلَّ **فسدِّدوه ووقِّفوه**، وادعُوا له اللهَ أن يتوبَ عليه، ولا تكونوا أعوانًا للشياطينِ عليه.

العبدَ مِنْ أن يمسَّهُ العذاب. والاستغفارُ طلبُ ذلكَ بالمَقالِ والفِعال. وقَوْلُه: ﴿اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا﴾ [نوح: ١٠] لم يُؤمَروا بأن يسألوهُ ذلكَ باللسانِ دونَ الفعل، فقد قيل: الاستغفارُ باللسانِ دونَ الفِعالِ فِعْلُ الكاذبين(٢).

قولُه: (**تتايَع**(٣) **في هذا الشراب**)، **الأساس**: فلانٌ يتتايَعُ في الأمور: يرمي بنفسِهِ فيها من غيرِ تثبيت. وتتايعَ الناس في الشَّر: تهافتوا.

قولُه: (**فسَدِّدوه ووقِّفوه**(٤))، قيل: وقَّفَهُ على الترتيب: أطْلَعَه عليه. ويُروى: «وفَقوه» عن بعضهم؛ أي: ادعو الله لهُ بالسدادِ وبالتوفيق.

---

(١) في الأصل: «وإليه»، والصواب حذف الواو.

(٢) «مفردات القرآن» ص٦٠٩.

(٣) قولُه: «تتايَعَ» بالياء قبل العين وليس بالباء. ومن أبْلَغ استعمالٍ له ما ذكره الجاحظ في «البيانِ والتبيين» (٢: ١٢٥) من كلام أبي حمزة الشاري من فرسان الخوارج وبلغائهم، حين وقفَ خطيبًا في أهلِ مكّة في مَوسم الحج. وهي خطبةٌ باذخةٌ شريفةُ المحلِّ على ما فيها من ضَلالاتِ الخوارج.

(٤) في النسخة (ف): «فسَدِّدَ وعَدِّدَ وتَفوِّه» وهو مما لا معنى له. وحديثُ عمر المذكور أخرجه أبو نُعيم في «حِلية الأولياء» (٤: ٩٧).

[﴿ مَا يُجَٰدِلُ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَلَا يَغۡرُرۡكَ تَقَلُّبُهُمۡ فِي ٱلۡبِلَٰدِ ﴾ ٤]

سجّل على المُجادلين في آياتِ الله بالكُفر ـ والمراد: الجدالُ بالباطل ـ مِنَ الطَّعنِ فيها، والقصدِ إلى إدْحاض الحقِّ وإطفاءِ نُور الله، وقد دَلَّ على ذلك في قوله: ﴿ وَجَٰدَلُواْ بِٱلۡبَٰطِلِ لِيُدۡحِضُواْ بِهِ ٱلۡحَقَّ ﴾ [غافر: ٥]، أمّا الجدالُ فيها لإيضاح مُلتبِسِها، وحلِّ مُشكلِها، ومُقادحةِ أهل العِلْم في استنباط مَعانيها، وردِّ أهلِ الزَّيغ بها وعنها، فأعظمُ جهادٍ في سبيل الله، وقولُه ﷺ: **«إنَّ جِدالًا في القرآن كُفر» وإيرادُه مُنكَّرًا، وأنْ لم يُقَل: إنَّ الجِدال، تمييزٌ منه بين جِدالٍ وجدال.** فإن قلتَ: من أين تَسبَّبَ لقوله: ﴿ فَلَا يَغۡرُرۡكَ ﴾

قولُه: (**إنَّ جدالًا في القرآنِ كُفر**)، هذا الحديثُ مذكورٌ في «شرحِ السُّنَّة»، أوَّلُه: قال رسولُ الله ﷺ: «إنَّ هذا القرآنَ نزلَ على سبعةِ أحرف، فلا تُماروا في القرآن، فإنَّ مراءً فيهِ كُفْر»[1]. رواهُ أبو جُهَيم، وفيهِ أيضًا: عن أبي هريرةَ أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «المراءُ في القرآنِ كُفْر»[2].

قولُه: (**وإيرادُه مُنكَّرًا، وأنْ لم يُقَل: إنَّ الجدال تمييزٌ بينَ جدالٍ وجدال**)، قال الإمام: استعمالُ الجدالِ ـ أي: تعدِّيه ـ بـ «في» مُشعِرٌ بالجدالِ الباطِل، واستعمالُه بـ «عن» مُشعِرٌ بالجدالِ لأجلِ تقريرِه والذبِّ عنه، فإنَّ الجدالَ نوعان: حقٌّ وباطل، أما الحقُّ فهو حرفةُ الأنبياء، قال تعالى: ﴿ وَجَٰدِلۡهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ ﴾ [النحل: ١٢٥]، ﴿ قَالُواْ يَٰنُوحُ قَدۡ جَٰدَلۡتَنَا فَأَكۡثَرۡتَ جِدَٰلَنَا ﴾ [هود: ٣٢]. والجدالُ في آياتِ الله هوَ أن يقولَ مرّةً: إنهُ سحر، ومرّةً: إنهُ شعر، ومرَّة: إنهُ أساطيرُ الأولين[3].

---

(١) «شرح السنة» (٤: ٥٠٦) وهو في «مسند الإمام أحمد» (١٧٥٤٢) وأخرجه الطبري في «التفسير» (١: ١٩) وأبو عُبَيْد في «فضائل القرآن» ص٣٣٧، وصحّح إسناده ابن كثير في «فضائل القرآن» ص١٩، وذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧: ١٥١) وقال: رواه أحمد ورجالُه رجالُ الصحيح.

(٢) وأخرجه أبو داود (٤٦٠٣) وانظر تمامَ تخريجه في «صحيح ابن حبّان» (١٤٦٤) و«مسند الإمام أحمد» (٩٤٧٩).

(٣) «مفاتيح الغيب» (٢٧: ٤٨٥).

ما قَبْلَه؟ قلتُ: مِن حيثُ إنهم لمّا كانوا مَشهُودًا عليهم من قِبَلِ الله بالكُفر، والكافرُ

الراغب: الجدال: المفاوضة على سبيلِ المنازعةِ والمغالبة، وأصلُهُ من: جَدَلتُ الحَبَلَ: أحكمتُ فَتْلَه. وجَدَلتُ البناء: أحكمتُه(١).

قولُه: (**من حيثُ إنهم [لمّا] كانوا مشهودًا عليهم من قبَلِ الله بالكفر**)، أي: مسجَّلًا عليهم بالكفر(٢) في قَوْلِه: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ بأداةِ الحصر، يعني: لـمَّا بالغَ في الحُكم بالكفرِ عليهم صارَ سببًا لأن يُقال: ﴿فَلَا يَغْرُرْكَ﴾؛ لأنَّ الكافرَ شقيٌّ مُطلقًا مُنغمسٌ في لذَّاتِ هذا العاجلِ غافلٌ عن الآجل، وعاقبتُهُ الدمار، والعاقلُ(٣) لا ينظرُ إلى ظاهرِ الحالِ والتمتع بزهرةِ الحياةِ الدنيوية، فالفاءُ جوابُ شرطٍ محذوف، وإليهِ الإشارةُ بقولِه: «لـمَّا كانوا مشهودًا عليهم بالكفر»، والكافرُ لا أحدَ أشقى منه، وجبَ على مَنْ تحقَّقَ ذلكَ أن لا ترجَحَ أحوالُهم في عينِه، ويكونُ قولُه: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ﴾ كالتذييلِ على سبيلِ التمثيلِ لجملةِ أحوالِ المُجادلينَ الكافرين.

وقُلت: الظاهرُ أنَّ اتصـالَ ﴿فَلَا يَغْرُرْكَ﴾ بما قبلـهُ من حيثُ الإنظارُ والإمهالُ للتمتعِ باللذّاتِ العاجلةِ للاستدراج، وإلا كانَ حقُّهُم أن يُصَبَّ عليهم العذابُ صبًّا بسببِ عنادهم وجدالهمُ الباطلَ ليُدْحضوا بهِ الحق، أي: لا يجادلُ في آياتِ الله الظاهرةِ إلا المعاندُ المكابر(٤)، ﴿فَلَا يَغْرُرْكَ تَقَلُّبُهُمْ فِي ٱلْبِلَٰدِ﴾ وتمتُّعهم أيامًا قلائل، فإنا نأخذهُم أخذَ عزيزٍ مقتدر، ألا ترى إلى سوءِ عاقبةِ أولئكَ المُكذِّبةِ المُجادلَةِ من قومِ نوحٍ والأحزابِ من بعدهم، فأمهَلتُهُم ثم أخَذتُهُم فكيفَ كانَ عقاب؟ وكذلكَ حقَّتْ كلمةُ ربِّكَ على هؤلاءِ الذينَ كفروا وجادلوا بالباطل، وأما اتصال ﴿مَا يُجَٰدِلُ فِىٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ بالكلامِ السابق، فهوَ أنهُ تعالى لما قال: ﴿حمٓ * تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ وفخَّمَ السورةَ أو الكتابَ بكونِهِ تنزيلًا من الإلهِ المعبودِ الموصوفِ

---

(١) «مفردات القرآن» ص١٨٩.

(٢) قوله: «أي: مسجّلاً عليهم بالكفر» سقط من (ف).

(٣) في النسخة (ف): «والغافل»، بالغَيْنِ والفاء، وهو تصحيف.

(٤) في النسختين (ح) و(ف): «الكافر»، وما أثبتناه هو الأشبه بالصواب.

لا أحَدَ أشقى منه عند الله؛ وَجَبَ على مَن تحقَّق ذلك أنْ لا ترجَحَ أحوالُهم في عَيْنِه، ولا يَغُرَّه إقبالُهم في دُنياهم وتَقلُّبُهم في البلاد بالتجاراتِ النافِقة والمكاسِبِ المُربِحة، وكانت قُريشٌ كذلك يَتقلَّبون في بلادِ الشام واليَمَن، ولهم الأموالُ يَتَّجرونَ فيها ويَتربَّحون، فإنَّ مصيرَ ذلك وعاقبتَه إلى الزوال، ووراءَه شقاوةُ الأَبَد. ثم ضربَ لتكذيبِهم وعَداوتِهم للرُّسل وجِدالِهم بالباطل وما ادّخرَ لهم من سُوء العاقبة مَثَلًا: **ما كانَ من نحوِ ذلك** من الأُمَم، وما أخَذَهم به من عِقابِه، وأحلَّه بساحتِهم من انتقامه. وقُرِئ: (لا يَغُرَّك).

[﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَٱلْأَحْزَابُ مِنْۢ بَعْدِهِمْ ۖ وَهَمَّتْ كُلُّ أُمَّةٍۭ بِرَسُولِهِمْ لِيَأْخُذُوهُ ۖ وَجَٰدَلُوا بِٱلْبَٰطِلِ لِيُدْحِضُوا بِهِ ٱلْحَقَّ فَأَخَذْتُهُمْ ۖ فَكَيْفَ كَانَ عِقَابِ﴾ ٥]

﴿وَٱلْأَحْزَابُ﴾ الذين تحزَّبوا على الرُّسل وناصَبوهم؛ وهم: عادٌ وثمودُ وفرعونُ وغيرُهم، ﴿وَهَمَّتْ كُلُّ أُمَّةٍ﴾ من هذه الأُمم التي هي قومُ نوحٍ والأحزاب

بصفاتِ العلمِ الكليِّ[١] والعزِّ الغالب، الجامعِ بيَن غفرانِ الذنبِ وقبولِ التوبة، المتفرِّد بالعقابِ الذي لا يُكْتَنَهُ كُنْهُه، وبالإفضالِ الذي لا يقادَرُ قَدْرُهُ قال: ﴿مَا يُجَٰدِلُ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ أي: ما يجادلُ في مثلِ هذا الكتابِ الذي اشتملَ على الآياتِ البيِّناتِ إبانةً وإعجازًا المُنزَّلِ من مثلِ ذلكَ الموصوفِ بنعوتِ الكمالِ إلا أمثالُ هؤلاءِ الكَفَرةِ المغرورين، فلا يَغُرَّنَّ مثلَكَ في منصبِ الرسالةِ تقلُّبُ أولئكَ الأنعامِ المنغمسينَ في هذا الحُطام. فقَوْلُه: ﴿ءَايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ مُظهَرٌ أُقيمَ مُقامَ المُضْمَر للتعظيمِ والتفخيم.

قولُه: **(ما كانَ من نحوِ ذلك)**، قيل: هوَ مفعولٌ ثانٍ لـ «ضُرِبَ»، وقيل: بدلٌ من «مَثَلًا»، والأحسنُ أن يكونَ مفعولًا أول؛ لأنَّ المعنى: ضُرِبَ ما وُجِدَ من نحوِ ذلكَ من الأُمَم، «وأحَلَّهُ بساحتِهم[٢]» عطف على «أخَذَهم» والضميرُ راجعٌ إلى «ما»، و«من انتقامِهِ» بيانٌ له.

---

(١) في النسخة (ط): «الكامل».

(٢) سقط لفظ «بساحتهم» من (ف) و(ح).

﴿بِرَسُولِهِمْ﴾، وقُرئ: (برسُولها)، ﴿لِيَأْخُذُوهُ﴾: **ليتمكَّنوا منه**، ومن الإيقاعِ به وإصابته بما أرادُوا من تعذيبٍ أو قتل. ويقال للأسير: أَخِيذ. ﴿فَأَخَذْتُهُمْ﴾ يعني أنهم قَصدوا أَخْذَه، **فجَعلتُ جزاءَهم على إرادة أخذِه أن أخذتُهم**، ﴿فَكَيْفَ كَانَ عِقَابِ﴾ فإنكم تمرُّون على بلادهم ومَساكنهم فتُعاينون أثرَ ذلك. وهذا تقريرٌ فيه معنى التعجيب.

[﴿وَكَذَٰلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَنَّهُمْ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ﴾ ٦]

﴿أَنَّهُمْ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ﴾ في محلِّ الرفع بَدَلٌ من ﴿كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾، أي: مثلَ ذلك الوجوبِ وَجَبَ على الكَفَرة كونُهم من أصحاب النار. ومعناه: كما وَجَبَ إهلاكُهم

قولُه: (﴿لِيَأْخُذُوهُ﴾: **ليتمكَّنوا منه**)، يريدُ أنَّ قَوْلَه: ﴿لِيَأْخُذُوهُ﴾ كنايةٌ عن القتلِ والتعذيب؛ لأنهم ما اهتمُّوا بالأخذِ المتعارَف، قال تعالى: ﴿أَفَكُلَّمَا جَآءَكُمْ رَسُولٌۢ بِمَا لَا تَهْوَىٰٓ أَنفُسُكُمُ ٱسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾ [البقرة: ٨٧] ولاقتضاءِ مقامِ التَّسلِّي. وقَوْلُه: «ليتمكَّنوا منه» بيانٌ لاستلزامِ الأخْذِ القتْلَ[(١)].

قولُه: (**فجعلْتُ جزاءَهُم على إرادةِ أخذه**)، «على» صلةُ «جزائهم»، أي: جازَيْتُهم على إرادةِ أخذِهمُ الرسول.

فإن قُلتَ: الظاهرُ أنَّ قَوْلَه: ﴿فَأَخَذْتُهُمْ﴾ جزاءٌ لتكذيبهم واهتمامهم بأخذِ الرسولِ والجدالِ بالباطل، لا سيما وأصلُ الكلامِ في الجدالِ لقَوْلِهِ تعالى: ﴿مَا يُجَٰدِلُ فِىٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾، فكيفَ جعله جزاءً لقَوْلِه: ﴿وَهَمَّتْ كُلُّ أُمَّةٍۭ بِرَسُولِهِمْ لِيَأْخُذُوهُ﴾؟

قُلت: السؤالُ ظاهر، والجوابُ مُشكِل، ويمكنُ أن يُقال: إنَّ تكذيبهم وجدالهم كانَ للحسد، وأنَّ مثلَ ذلكَ الرسولِ لا ينبغي أن يكونَ مُوطَّأَ العَقِب، فلن يتخلَّصوا منهُ إلا بالقتل، فجعلَ ذلكَ أخذًا[(٢)] في الاعتبارِ تغليبًا أو مُشاكَلة، وإنما اعتبَر هذا لا ما سيقَ لهُ الكلامُ من المجادلةِ الباطلةِ مزيدًا للتَّسلِّي.

---

(١) سقط لفظ «القتل» من النسخة (ط).

(٢) في النسخة (ط): «أصلًا».

في الدنيا بالعذابِ المستأصِل، كذلك وَجَبَ إهلاكُهم بعذاب النارِ في الآخرة؛ **أو في محلِّ النصب** بحذفِ لامِ التعليل وإيصالِ الفِعْل. و﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾: قُريش، ومعناه: كما وَجَبَ إهلاكُ أولئك الأممِ، كذلك وَجَبَ إهلاكُ هؤلاء؛ لأنَّ علَّةً واحدة تجمعُهم أنهم من أصحاب النار. ....

قولُه: (**أو في محلِّ النصب**)، عطفٌ على قَوْلِه: «في محلِّ الرفعِ»، وعلى الأول: المُرادُ الأُممُ المذكورةُ في قَوْلِه: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَٱلْأَحْزَابُ مِنۢ بَعْدِهِمْ﴾ يدلُّ عليه قَوْله: «كما وجبَ إهلاكهم في الدنيـا إلى آخره»، والتشبيهُ واقعٌ في حالتهم، والوجهُ الجامعُ للطرفينِ إيجابُ العذاب، يعني: كما وجبَ عليهم عذابُ الاستئصالِ في الدنيا؛ لأجلِ الكفرِ، كذلكَ وجبَ عليهم عذابُ النارِ في الآخرةِ؛ لأجلِ قولنا: ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [هود: ١١٩]. وعلى الثاني: التشبيهُ واقعٌ بين حالتي أولئكَ الكَفَرَةِ وهؤلاءِ الحاضرين، والوجهُ الجامعُ قَوْلُه: ﴿أَنَّهُمْ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ﴾.

فإن قُلتَ: ما وجهُ اختصاصِ كلٍّ من الوجهينِ بما خصَّه؟

قُلت: على الأول: الذينَ كفروا مُظهَرٌ وُضِعَ موضعَ المُضمَرِ للعليَّةِ فلم يحتَجْ إلى تعليلٍ آخر، فأُبْدِلَ ﴿أَنَّهُمْ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ﴾ تقريرًا وتوكيدًا. وعلى الثاني: ليسَ بذلك، فاستدعى أن يكونَ تعليلًا على وجهٍ يُبيِّنُ وجهَ تشبيهِ حالةِ هؤلاءِ بأولئك، ويحتمَلُ أن يكونَ ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾ عامًّا مُتَناوِلًا للمذكورينَ وغيرهم، و«أنهم» تعليلٌ أو بدل، فيدخُلُ في العمومِ المذكورونَ دخولًا أوليًّا، فعلى الأول: «أنهم» بدلٌ لا غير، وعلى الثاني: تعليل. وعلى الثالث: يحتملهما. والنَّظْمُ أوفَقُ للثاني لقَوْلِه: «ثم ضربَ لتكذيبهم مثلًا ما كانَ من نحوِ ذلكَ من الأُمم».

ولما فرغَ من ضربِ المثلِ وإدخالِ المجادلينَ في آياتِ الله المعرضينَ عن الإنابةِ إلى غافرِ الذنبِ وقابلِ التَّوْبِ في زمرةِ الذينَ ظهرتْ عليهم آثارُ وصفِ شديدِ العقابِ تذييلًا[1]، وأرادَ أن يشرعَ في ذِكرِ مُخالِفيهم من المؤمنينَ المخبتينِ المنيبينَ إلى قابلِ التَّوْبِ ذي الطَّول، أجَلَّ قَدْرَهُم وعظَّمَ شأنهم، فاستأنفَ بذِكْرِ الكُروبيِّينَ المقرَّبينَ عندَه، وجعَلَ التخلُّصَ

---

(١) سقط لفظ «تذييلاً» من النسخة (ط).

وقُرِئ: (كَلِمات).

[﴿ٱلَّذِينَ يَحۡمِلُونَ ٱلۡعَرۡشَ وَمَنۡ حَوۡلَهُۥ يُسَبِّحُونَ بِحَمۡدِ رَبِّهِمۡ وَيُؤۡمِنُونَ بِهِۦ وَيَسۡتَغۡفِرُونَ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَا وَسِعۡتَ كُلَّ شَيۡءٖ رَّحۡمَةٗ وَعِلۡمٗا فَٱغۡفِرۡ لِلَّذِينَ تَابُواْ وَٱتَّبَعُواْ سَبِيلَكَ وَقِهِمۡ عَذَابَ ٱلۡجَحِيمِ * رَبَّنَا وَأَدۡخِلۡهُمۡ جَنَّٰتِ عَدۡنٍ ٱلَّتِي وَعَدتَّهُمۡ وَمَن صَلَحَ مِنۡ ءَابَآئِهِمۡ وَأَزۡوَٰجِهِمۡ وَذُرِّيَّٰتِهِمۡۚ إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ * وَقِهِمُ ٱلسَّيِّـَٔاتِۚ وَمَن تَقِ ٱلسَّيِّـَٔاتِ يَوۡمَئِذٖ فَقَدۡ رَحِمۡتَهُۥۚ وَذَٰلِكَ هُوَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡعَظِيمُ﴾ ٧-٩]

رُوي: أن حَملةَ العَرش أرجلُهم في الأرض السُّفلى ورؤوسُهم قد خَرقتِ العرشَ، وهم خُشوع لا يَرفعون طَرْفَهم. وعن النبيِّ ﷺ: «لا تتفكَّروا في عِظَم ربِّكم، ولكن تفكَّروا فيما خَلَقَ الله من الملائكة، فإنَّ خَلْقًا من الملائكة يُقال له: إسرافيلُ زاوِيةٌ من زوايا العرشِ على كاهِلِه، وقَدَماه في الأرض السُّفلى، **وقد مَرَقَ رأسُه** من سبعِ سماوات، وإنه **ليَتضاءلُ** ....

والرابطةَ بينهُم وبينهُم الإيمان، فأدخلَهُم في زمرتِهم لهذا الوصف، كما أدخلَ أولئكَ في زمرةِ الأُممِ السالفةِ لجامعِ الكفر، وذكرَ ثناءهم لهم واستغفارهم إياهم، وصرحَ بذكرِ ما بهِ امتازوا من الفِرقةِ السابقةِ بقولهم: ﴿لِلَّذِينَ تَابُواْ وَٱتَّبَعُواْ سَبِيلَكَ﴾.

قولُه: (**وقُرِئَ «كلمات»**)، نافعٌ وابن عامرٍ: على الجمع، والباقونَ: بالتوحيد(١).

قولُه: (**وقد مرقَ رأسُه**)، أي: جاوزَ وخرقَ وتعدَّى. **الأساس**: مرقَ السهمُ مُروقًا، ومنَ المجاز: مرقَ منَ الدينِ مُروقًا.

قولُه: (**ليتضاءَلَ**)، **النهاية**: يتضاءَل: يتصاغرُ تواضعًا له. وتضاءَلَ الشيء: إذا انقبضَ وانضمَّ بعضه إلى بعض.

---

(١) وحُجّتهم أنهّا تجمعُ سائرَ الكلمات وتقعُ مفردة على الكثرة، فإذا كان كذلك استُغني بها عن الجمع، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ أَنكَرَ ٱلۡأَصۡوَٰتِ لَصَوۡتُ ٱلۡحَمِيرِ﴾ [لقمان: ١٩] فأفرد الصوتَ مع الإضافة إلى الكثرة فكذلك الكلمة. انتهى بتصرف من «حجّة القراءات» ص٦٢٧.

من عَظَمةِ الله حتى يصير كأنّه **الوَصَع**». وفي الحديث: «إنّ الله تعالى أَمَرَ جميعَ الملائكة أن يَغدُوا ويَروحُوا بالسَّلامِ على حَمَلةِ العرش تفضيلًا لهم على سائر الملائكة». وقيل: خَلَقَ الله العرشَ من جوهرةٍ خضراء، وبين القائمتَيْن من قَوائمه خَفَقانُ الطير المُسرِع ثَمانين ألفَ عام. وقيل: حولَ العرش سَبعُون ألفَ صَفٍّ من الملائكة، يَطُوفون به مهلِّلين مُكبِّرين، ومِن ورائهم سَبعُون ألفَ صفٍّ قيامٌ، قد وَضَعُوا أيديَهم على عَواتقهم رافِعينَ أصواتَهم بالتهليلِ والتكبير، ومِن وَرائهم مئةُ ألفِ صفٍّ قد وَضَعُوا الأَيْمان على الشَّمائل، ما منهم أحدٌ إلا وهو يُسبِّحُ بما لا يُسبِّح به الآخرَ. وقرأ ابنُ عبّاس: (العُرش) بضمِّ العين. فإن قلتَ: ما فائدةُ قوله: ﴿وَيُؤۡمِنُونَ بِهِۦ﴾ ولا يَخفى على أحدٍ أنَّ حملةَ العرش ومَن حولَه من الملائكة الذين يُسبِّحون بحمدِه مؤمنون؟ قلتُ: فائدتُه إظهارُ شَرَفِ الإيمان وفضلِه، والترغيبُ فيه كما وَصَفَ الأنبياءَ في غيرِ موضع من كتابه بالصَّلاح لذلك، وكما عَقَّبَ أعمالَ الخير بقوله: ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ [البلد: ١٧]، فأبانَ بذلك فَضْلَ الإيمان. وفائدةٌ أخرى؛ وهي التنبيهُ على أنَّ **الأمرَ لو كان كما تقول المجسِّمة، لكان حَمَلةُ العرشِ ومَن حولَه مُشاهِدِينَ مُعايِنين، ولمَا وُصفوا بالإيمان؛** لأنه إنما يُوصَف بالإيمان الغائبُ، فلمّا وُصفوا به على سبيلِ

قولُه: (**الوَصَع**)، يُروى بفتحِ الصادِ المهمَلةِ وسكونها، طائرٌ أصغرُ من العصفور، والجمع: وُصْعان.

قولُه: (**لو كانَ كما تقولُ المُجَسِّمة، لكانَ حملةُ العرشِ ومن حولهُ معاينين**(١) **مُشاهدينَ**(٢) **ولَما وُصفوا بالإيمان**)، قالَ الإمام: إنهم مُدحوا بوصفِ الإيمان، والإقرارُ بوجودِ شيءٍ مُعَيَّنٍ لا يوجبُ المدح، ألا ترى أنَّ الإقرارَ بوجودِ الشمسِ بكونها مضيئةً لا يوجبُ المدح؟ ورحمَ الله صاحبَ «الكشّاف»، فلو لم يحصل في كتابِهِ إلا هذهِ النُّكتة لكفاهُ شرفًا وفخرًا(٣).

(١) في النسخة (ف): مُعاتبين.

(٢) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «مشاهدين معاينين».

(٣) «مفاتيح الغيب» (٢٧: ٤٨٨).

الثناء عليهم، عُلم أنَّ إيمانَهم وإيمانَ مَن في الأرض وكلِّ مَن غاب عن ذلك المقامِ سَواءٌ في أنَّ إيمانَ الجميع بطريقِ النظرِ والاستدلال لا غيرُ، وأنه لا طريقَ إلى معرفته إلّا هذا، وهو منزَّه عن صفاتِ الأجْرام. وقد رُوعي التناسُبُ في قوله: ﴿وَيُؤْمِنُونَ بِهِۦ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾، كأنه قيل: ويؤمنون ويَستغفرون لمن في مِثْل حالهم وصِفَتهم. وفيه تنبيهٌ على أنَّ الاشتراكَ في الإيمان يجبُ أن يكونَ أدعى شيء إلى النصيحة، وأبعثَه على إمْحاضِ الشَّفَقة وإن تَفاوتتِ الأجناسُ وتَباعدتِ الأماكن. فإنه لا تجانُسَ بين مَلَكٍ وإنسان، ولا بين سَماويٍّ وأرضيٍّ قطُّ، ثم لمّا جاء جامِعُ الإيمانِ جاءَ معه التجانُس الكليُّ والتناسُبُ الحقيقيُّ، حتى استغفَر مَن حولَ العرشِ لمن فوقَ الأرض، قال الله تعالى: ﴿وَيَسْتَغْفِرُونَ لِمَن فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الشورى: ٥]. أي: يقولون: ﴿رَبَّنَا﴾، وهذا المُضمَر يَحتمل أن يكونَ بيانًا لـ ﴿وَيَسْتَغْفِرُونَ﴾ مرفوعَ المحلِّ مِثْلَه،

وقال صاحب «التقريب»: وفي لزومِ المشاهدةِ من الحملِ واختصاصِ الإيمانِ بالغيبِ ولزومِ استواءِ الإيمانينِ من كلِّ وجهٍ نَظَر.

الانتصاف: استدلالُهُ على أنهم لا يشاهِدونَ؛ بقولِه: «يُؤمِنون»؛ لا يصح؛ لأنَّ الإيمانَ هوَ التصديق، ولا يُشترَطُ فيهِ غيبةُ المُصدَّقِ بِهِ بدليلِ الإيمانِ بالآياتِ المُشاهَدَة من انشقاقِ القمرِ وقلبِ العصا(١).

الإنصاف: الإيمانُ بالآياتِ المُشاهَدَة ليسَ إيمانًا بوجودِها بل إيمانٌ بأنها دالَّةٌ على صدقِ النبيِّ المتحدِّي بها.

الانتصاف: غرضُ الزَّمَخشَريِّ من هذا التقريرِ وقَصْدُه نفيُ صحةِ الرؤية، وقولُه: «لو كانتِ الرؤيةُ صحيحةً لرأتهُ حملةُ العرش»، لا يلزم؛ فإنَّ الرؤيةَ عبارةٌ عن إدراكٍ يخلقهُ الله، ويجوزُ أن لا يخلقَ لهم هذهِ الرؤية أو لا يرفعَ المانعَ والحجاب(٢).

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٤: ١٥٢).

(٢) المصدر السابق (٤: ١٥٢).

وأن يكونَ حالًا. فإن قلتَ: تعالى الله عن المكان، فكيفَ صحَّ أن يقال: وَسِعَ كلَّ شيء؟ قلتُ: الرحمةُ والعِلْمُ هما اللذانِ وَسِعا كلَّ شيء في المعنى، والأصل: وَسِعَ كلَّ شيء رحمتُكَ وعِلْمك، ولكنْ أُزيلَ الكلام عن أصْلِه بأن أُسند الفعلُ إلى صاحبِ الرحمة والعِلْم، وأُخرِجا منصوبَيْن على التمييز للإغراقِ في وَصفِه بالرَّحمةِ والعِلْم، **كأنَّ ذاتَه رحمةٌ وعِلْمٌ واسِعانِ كلَّ شيء.** ....

قولُه: (**كأنَّ ذاتهُ رحمةٌ وعلمٌ واسعانِ كلَّ شيء**)، أصلُهُ نحوُ قولِ صاحبِ «المفتاح» في قَوْلِهِ تعالى: ﴿وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا﴾ [مريم: ٤]: إسنادُ الاشتعالِ إلى الرأس[1]. وعليهِ ما رَوَيْنا عن مسلمٍ عن سلمانَ الفارسيِّ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «إنَّ الله خلقَ يومَ خلقَ السماواتِ والأرضَ مئةَ رحمة، كلُّ رحمةٍ طباقُ ما بينَ السماءِ والأرض، فجعلَ منها في الأرضِ رحمةً فبها تعطفُ الوالدةُ على ولدها، والوحشُ والطَّيرُ بعضها على بعض، فإذا كانَ يومَ القيامةِ أكملها بهذهِ الرحمة»[2]. وإلى هذا المعنى يُنظَرُ ما جاءَ في سورة «الشورى»: ﴿وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ يُسَبِّحُونَ بِحَمۡدِ رَبِّهِمۡ وَيَسۡتَغۡفِرُونَ لِمَن فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ [الشورى:٥] فإنَّ الاستغفارَ فيها محمولٌ على عمومِ المجاز، وهوَ طلبُ مُطلقِ الغفران، فيُرادُ بالاستغفارِ في حقِّ المؤمنينَ خاصَّة: غفرانُ الذنوبِ وإزالةُ العقابِ في الآخرةِ وإيصالُ الثواب، كما قال هاهنا: ﴿وَقِهِمۡ عَذَابَ ٱلۡجَحِيمِ﴾ ثم قال: ﴿رَبَّنَا وَأَدۡخِلۡهُمۡ جَنَّٰتِ عَدۡنٍ﴾، وفي حقِّ الكافرين: تركُ مُعاجلةِ العقابِ في الدنيا بشؤمِ كفرهم، كما ذكرَ في «الفرقان» في قَوْلِه: ﴿قُلۡ أَنزَلَهُ ٱلَّذِي يَعۡلَمُ ٱلسِّرَّ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ إِنَّهُۥ كَانَ غَفُورٗا رَّحِيمٗا﴾ [الفرقان: ٦]. وفي حقهما جميعًا بإدرارِ الرزقِ والارتفاقِ بما خلقَ لهم من المنافعِ الجمَّة، وبالترحمِ فيما بينهم.

ويعضدهُ تذييلُ تلكَ الآية بقَوْلِه: ﴿أَلَآ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [الشورى: ٥] حيثُ صدَّرهُ بكلمةِ التنبيهِ المُؤذنةِ بالتحقيق، وأردفها بـ«إنَّ» المُؤكّدَة، وأتى بالاسمِ الجامع، ووسَّطَ ضميرَ الفصلِ بينَ المعرفتين، فإذنْ هذهِ الآية التي في سورة «المؤمن» مختصَّة بمَن وُجِدَ منهم الإيمانُ بدليلِ العدولِ من المؤمنينَ إلى الذينَ آمنوا، وأما قَوْلُه: ﴿رَبَّنَا وَسِعۡتَ

---

(١) من قوله: «أصله نحو قول» إلى هنا سقط من (ط). وانظر: «مفتاح العلوم» ص٢٨٦.

(٢) أخرجه مسلم (٢٧٥٣).

﴿كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا﴾ فكالمقدّمةِ لِلاستغفارِ والوسيلةِ إلى طلبِ الحاجة، فيجبُ أن يقصدَ العمومَ فيها؛ ليكونَ أنجحَ إلى المطلوب، يعني شأنكَ هذا فافْعَل بهؤلاءِ خاصَّةً في الآخرةِ ما هم مُفتقِرونَ إليه حينئذ، فإذن الفاءُ في ﴿فَٱغْفِرْ﴾ مرتِّبَةٌ للدعاءِ على الوصفين.

فإن قُلت: جعْلُ الرحمةِ علةً للمغفرةِ ظاهرٌ، فما بالُ العلم؟ قُلت: معناه: حقَّقْنا أنَّ رَحْمتَكَ وسِعَتْ كلَّ شيءٍ فاغفرْ للذينِ تابوا، وعَرَفنا أنَّ عِلمَكَ أحاطَ بكلِّ شيءٍ فأنجِحْ مقاصدهم ما علموا وما لم يعلموا فإنَّكَ أعلَمُ بأحوالهم ومصالِحهم، وعليهِ قولُ الخليلِ عليه السلام: ﴿رَبَّنَآ إِنَّكَ تَعْلَمُ مَا نُخْفِى وَمَا نُعْلِنُ وَمَا يَخْفَىٰ عَلَى ٱللَّهِ مِن شَىْءٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِى ٱلسَّمَآءِ * ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى وَهَبَ لِى عَلَى ٱلْكِبَرِ إِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ إِنَّ رَبِّى لَسَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ﴾ [إبراهيم:٣٨-٣٩]، فإنهُ عليه السلامُ جعلَ العلمَ وحدهُ وسيلةً إلى الطلب.

قالَ المصنِّف في «تفسيره»: إنَّكَ أعلمُ بأحوالنا وما يصلِحنا ويُفسِدُنا، وأنتَ أرحمُ بنا منَّا، وأنصحُ لنا منَّا بأنفسنا. تمَّ كلامُه(١).

وهاهنا نُكتةٌ في نهايةٍ من اللُّطفِ ولا بدَّ من إظهارِها، وهيَ أنَّ الخليلَ عليه السلامُ حينَ وصفَ الله تعالى بسعةِ العلمِ واستلزمَ ذلكَ سعةَ الرحمةِ واستغرقَ في بحارِ رحمتِهِ ورأى أنَّ رحمتهُ وسعتْ كلَّ شيء، طَمِعَ في غُفران والديهِ وقال: ﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لِى وَلِوَٰلِدَىَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ يَقُومُ ٱلْحِسَابُ﴾ [إبراهيم: ٤١] فأدخلَ الكافرَ في الرحمةِ والغُفرانِ تناسيًا عن جوازِ ذلك، فضلًا عن المؤمنين. ذكرَ المصنِّف نحو هذا في سورة «التوبة»(٢) عندَ قَوْلِهِ تعالى: ﴿إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٨٠] وما نحنُ بصددهِ أولى وأحرى بالرجاء، وكيفَ لا وقد نصَّ الله تعالى على ذِكرِ الرحمةِ والعِلم، وقدَّمَ الرحمة، وأغرقَ في وصفِ ذاتهِ تعالى بهما كما مَـرّ.

قولُه: (قد ذُكِرَ الرحمةُ والعِلم)، خلاصةُ السؤال: أنَّ الفاءَ في «فاغْفِرْ» مما يُعقَّبُ بالتفصيلِ

---

(١) انظر: (٨: ٦١٩).

(٢) انظر: (٧: ٣١٤).

....

المفصَّل، والمفصَّل مشتملٌ على شيئين، وليسَ في التفصيلِ إلا شيءٌ واحد. وأجابَ أنَّ العِلمَ مندرجٌ في قَوْلِه: ﴿فَٱغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُواْ﴾ ومرادٌ فيه؛ إذ ليسَ المرادُ أنهم يستغفرونَ لمنْ آمَنَ مُطلَقًا كما يقتضيهِ مُطلَقُ قَوْلِه: ﴿وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ أي: الذينَ وُجِدَ منهم الإيمان، بل لمنْ آمَنَ وعُلِمَ منهُ التوبةُ عن المعاصي والكفرِ جميعًا، كما هوَ قضيَّةُ مذهبه، يؤيِّدُ هذا التأويلَ قولُه في سورة «الشورى»: ألا ترى إلى قَوْلِهِ في سورة «المؤمن»: ﴿وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾، وحكايته عنهم: ﴿فَٱغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُواْ وَٱتَّبَعُواْ سَبِيلَكَ﴾ كيفَ وصفوا المُسْتَغْفَر لهم بما يستوجبُ[1] الاستغفار؟ فما تركوا للذينِ آمنوا من المصدِّقِيَن طمعًا في استغفارهم، فكيفَ بالكَفَرة؟

وقَوْلُهُ هاهنا: «ويستغفرونَ لمنْ في مثلِ حالهم وصفتهم»، أي: في الطهارةِ عن أرجاسِ الشِّركِ وأوضار الذنوبِ، والعاصي غيرُ التائبِ ليسَ بطاهر[2].

وقال صاحبُ «الانتصاف»: أخطأَ الزَّمَخشَريُّ في هذا المقامِ من وجوه: مراعاةُ المصلحةِ، واعتقادُ امتناعِ غُفرانِ الكبائر بلا توبة، واعتقادُ وجوبِ التوبةِ على الله، وجحدُ الشفاعة، وأقبحُ ما فيهِ المرادُ بالاستغفارِ زيادةُ الكرامة، مع أنَّ صريح المسؤولِ إنما هوَ المغفرةُ، ووقايةُ عذابِ الجحيم[3].

فأقول: إذا جُعِلَ العِلمُ قيدًا للمذكورِ ولا يُجعَلُ مستقِلًّا في الدلالةِ كما مرَّ فلا طائلَ إذنْ تحتَ وصفهِ بتلكَ السَّعةِ والمبالغَةِ فيها، ولا فائدةَ في ذِكرِ الرحمةِ والإغراقِ فيها، وأنَّ المغفورَ لهُ إذا كانَ في مثلِ الملائكةِ من الطهارةِ فأيّ حاجةٍ إلى الاستغفار؟ فضلًا عن تلكَ المبالغات، هذا تحجُّرٌ للواسع. كما رَوينا عن البخاريِّ وأبي داودَ والتِّرمِذيِّ والنَّسائِيّ، عن أبي هريرةَ قال: قامَ رسولُ الله ﷺ في الصلاةِ وقمنا معه، فقالَ أعرابي: اللهمَّ ارحَمْني

(١) في النسخة (ح): «يوجب».

(٢) في النسخ الخطية: «بظاهر» بالظاء المعجمة، ولعلّ ما أثبتناه هو الأشبه بالصواب.

(٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٤: ١٥٣).

....

ومحمدًا، ولا ترحمْ معنا أحدًا. فلما سلَّمَ رسولُ الله ﷺ قال: «لقد تحجَّرتَ واسعًا[١]»، يريدُ: رحمةَ الله.

تَحجَّرتَ واسعًا، أي: ضَيَّقتَ، من قولهم: حجَّرَ فلان إذا اتَّخذَ لهُ على الأرضِ حجارةً محدقةً بها.

أما قولُه: «أنَّ السيئاتِ هيَ الصغائرُ أو الكبائرُ المتوبُ عنها، والوقايةُ منها: التكفير»، فقد أجابَ عنهُ الإمام: لا يجوزُ ذلك؛ لأنَّ إسقاطَ عقوبةِ الكبيرةِ بعدَ التوبةِ عندكم واجب، وما كانَ فعلُهُ واجبًا كانَ طَلَبُهُ بالدعاءِ عيبًا قبيحًا عندكم، وكذا إسقاطُ عقوبةِ الصغيرةِ واجب، فلا يحسنُ طَلَبُهُ بالدعاء، ولا يجوزُ أن يكونَ ذلكَ لطلبِ زيادةِ منفعةٍ على الثواب؛ لأنَّ ذلكَ لا يسمَّى مغفرة[٢]. انتهى.

فحينئذٍ يجبُ القولُ بأنَّ المرادَ بالتوبةِ التوبةُ عن الشِّرك، كما قال الواحدي: ﴿فَاَغۡفِرۡ لِلَّذِينَ تَابُواْ﴾ من الشِّركِ ﴿وَاَتَّبَعُواْ سَبِيلَكَ﴾ أي: دينكَ الإسلام[٣].

فإن قُلتَ: لو لم يكن التوبةُ من المعاصي مرادًا لكانَ يكفي أن يقولوا: فاغفِرْ للذينِ آمنوا ليطابقَ السابق؟

قلتُ ـ والله أعلم ـ: هوَ قريبٌ من وضعِ المُظهَرِ موضِعَ المُضمَرِ من غيرِ اللفظِ السابق، وبيانُهُ أنَّ قولَه: ﴿رَبَّنَا وَسِعۡتَ كُلَّ شَيۡءٖ رَّحۡمَةٗ وَعِلۡمٗا فَاَغۡفِرۡ لِلَّذِينَ تَابُواْ﴾ الآية، جاءَ مفصولًا عن قَوْلِه: ﴿وَيَسۡتَغۡفِرُونَ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ أي: الذينَ وُجِدَ منهم الإيمان، بيانًا لكيفيةِ استغفارهم، كأنهُ قيل: كيفَ يستغفرونَ للذينِ وُجِدَ منهم الإيمان؟ وما تلكَ الكلمات؟ فقيل: يقولون: ﴿رَبَّنَا وَسِعۡتَ كُلَّ شَيۡءٖ رَّحۡمَةٗ وَعِلۡمٗا فَاَغۡفِرۡ لِلَّذِينَ تَابُواْ وَاَتَّبَعُواْ سَبِيلَكَ﴾، فالآية بيانٌ لكيفيةِ الاستغفارِ لحالِ المُسْتَغْفَرِ لهم، ووصْفُهمُ المُميِّزُ يُعرفُ بالذوق.

---

(١) أخرجه البخاري (٦٠١٠) وأبو داود (٨٨٢) والترمذي (١٤٧)، والنسائي (١١٤٠).

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢٧: ٤٨٩).

(٣) «التفسير الوسيط» للواحدي (٤: ٥).

فوجَبَ أن يكونَ ما بعد الفاءِ مُشتمِلًا على حَديثِهما جميعًا، وما ذُكر إلّا الغُفران وحدَه!
قلتُ: معناه: فاغفرْ للذين عَلِمتَ منهم التوبةَ واتِّباعَ سبيلك. وسبيلُ الله: سبيلُ الحقِّ التي نَهَجَها لعباده ودَعا إليها. ﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ أي: المَلِكُ الذي لا يُغلَبُ، وأنتَ مع مُلكِكَ وعزَّتك لا تفعلُ شيئًا إلّا بداعي الحكمة، وموجبُ حِكْمتك

وأما فائدةُ العدول عن المُضمَرِ وأن لم يَقُل: فاغفِرْ لهم، بل قيل: ﴿لِلَّذِينَ تَابُواْ وَٱتَّبَعُواْ سَبِيلَكَ﴾[1] فهيَ أنّ الملائكةَ كما علَّلوا الغفرانَ في حقِّ مُفيضِ الخيراتِ بالعلمِ الشاملِ والرحمةِ الواسعة، علَّلوا قابِلَ الفيضِ أيضًا بالتوبةِ عن الشِّركِ واتِّباعِ سبيلِ الإسلام.

رَوَيْنا عن البخاريِّ ومسلمٍ والتِّرمذي، عن مُعاذ بن جبلٍ قال: «كنتُ رِدْفَ النبيِّ ﷺ على حمارٍ يُقالُ له: عُفَيْر، فقال: يا مُعاذ، هل تدري ما حقُّ الله على عبادِه؟ وما حقُّ العبادِ على الله؟ قُلت: الله ورسوله أعلم، قال: فإنَّ حقَّ الله على العبادِ أن يعبدوهُ ولا يشركوا بهِ شيئًا، وحقّ العبادِ على الله أن لا يُعذِّبَ مَن لا يشركُ بهِ شيئًا. فقُلت: يا رسول الله، أفلا أبشِّرُ الناس؟ قال: لا تُبشِّرْهُمْ فيتَّكِلوا»[2].

وفي روايةِ أنس: أنَّ نبيَّ الله ﷺ قال: «ما من عبدٍ يشهدُ أن لا إلهَ إلا الله وأنَّ محمدًا عبدُهُ ورسولُهُ إلا حرَّمَهُ الله على النار. قال: يا رسولَ الله، أفلا أخبرُ بها[3] الناسَ فيستبشروا؟ قال: إذًا يتَّكِلوا. فأخبرَ بها مُعاذٌ عندَ موتِه»[4].

فإن قُلت: هذهِ التوبةُ إنَّما تصحُّ في حقِّ مَن سبقَ شِركُهُ على إسلامِه، ومَن وُلِدَ مسلمًا ودامَ عليه كيفَ يدخُلُ فيه؟ قُلت: الآيةُ نازلةٌ في زمنِ الصحابة، وجُلُّهُم انتقلوا من الشِّركِ إلى الإسلام. ولو قيل: اغفِرْ لمنْ لم يُشرِكْ لَخرجوا. فغُلِّبَ[5] الصحابةُ على سَنَنِ جميع الأحكام، والله أعلم.

---

(١) من قوله: «فالآية بيانٌ لكيفية» إلى هنا، سقط من (ح).
(٢) أخرجه البخاري (٢٨٥٦) ومسلم (٣٠) والترمذي (٢٦٤٣).
(٣) في النسخة (ح): «به».
(٤) أخرجه البخاري (١٢٨)، وزاد: تأثّماً. يعني: أخبر بها معاذٌ رضي الله عنه خوفًا من إثم الكتمان.
(٥) في النسخة (ف): «فقلت»، وهو تحريف.

أن تَفِيَ بوَعْدك. ﴿وَقِهِمُ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ أي: العُقوبات. أو: جزاء السيِّئات، فحُذِفَ المضاف على أن السيِّئاتِ هي الصغائرُ أو الكبائر المَتُوبُ عنها. والوقايةُ منها: التكفيرُ، أو قَبُول التوبة. فإن قلتَ: ما الفائدةُ في استغفارِهم لهم وهم تائبونَ صالحون مَوْعودون المغفرةَ، والله لا يُخلِفُ الميعاد؟ قلتُ: هذا بمنزلةِ الشفاعةِ، وفائدتُه: زيادةُ الكرامة والثواب. وقُرئ: (جنّةَ عَدن)، و: (صَلُح) بضمِّ اللام، والفتحُ أفصح، يقال: صَلَحَ فهو صالح، وصَلُح فهو صَلِيح؛ و: (ذُرِّيتِهم).

[﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ يُنَادَوْنَ لَمَقْتُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ مِن مَّقْتِكُمْ أَنفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى ٱلْإِيمَٰنِ فَتَكْفُرُونَ ۝ قَالُوا۟ رَبَّنَآ أَمَتَّنَا ٱثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا ٱثْنَتَيْنِ فَٱعْتَرَفْنَا بِذُنُوبِنَا فَهَلْ إِلَىٰ خُرُوجٍ مِّن سَبِيلٍ ۝ ذَٰلِكُم بِأَنَّهُۥٓ إِذَا دُعِىَ ٱللَّهُ وَحْدَهُۥ كَفَرْتُمْ ۖ وَإِن يُشْرَكْ بِهِۦ تُؤْمِنُوا۟ ۚ فَٱلْحُكْمُ لِلَّهِ ٱلْعَلِىِّ ٱلْكَبِيرِ﴾ ١٠-١٢]

أي: يُنادَون يومَ القيامـة، فيُقال لهم: ﴿لَمَقْتُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ﴾، والتقديـر: لمقتُ الله أنفُسَكم أكبرُ من مَقْتِكم أنفُسَكم، فاستُغنيَ بذِكْرِها مَرّةً. و﴿إِذْ تُدْعَوْنَ﴾ **منصوبٌ بالمَقْتِ الأوّل**. والمعنى: أنه يقالُ لهم يومَ القيامة: كأنَّ الله يَمقُتُ أنفُسَكم الأمّارة بالسُّوءِ والكُفر، حين كان الأنبياءُ يَدعُونكم إلى الإيمان، فتأبَوْن قَبُولَه وتختارُون عليه

قولُه: (و﴿إِذْ تُدْعَوْنَ﴾ منصوبٌ بالمقتِ الأول)، قال أبو البقاءِ ومكّيٌّ وصاحبُ «الكشف»: ﴿لَمَقْتُ ٱللَّهِ﴾ لا يعملُ في ﴿إِذْ تُدْعَوْنَ﴾؛ لأنَّ المصدرَ إذا أُخبِرَ عنهُ لم يَجُزْ أن يُعلَّقَ بهِ شيء يكونُ في صلتِه؛ لأنَّ الإخبارَ عنه يُؤذِنُ بتمامِه، وما يتعلَّقُ بهِ يُؤذِنُ بنقصانِه[1].

وقال ابن الحاجبِ في «الأمالي»: والمعنى إذا انتصبَ ﴿إِذْ تُدْعَوْنَ﴾ بالمقتِ الأول: لمَقْتُ الله إياكم في الدنيا إذ تُدعونَ إلى الإيمانِ فتكفرونَ أكبَر من مَقتِكُم أنفسكُم في الآخرة،

(١) انظر: «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١١٦) و«مشكل إعراب القرآن» (٢: ٦٣٤)، و«كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١١٧٤)، بحقيق د. محمد الدالي، و(٢: ٢٧٨) بحقيق د. عبد القادر السعدي.

الكُفرَ أشدَّ ممّا تمقتونهنَّ اليومَ وأنتم في النار إذْ أوقَعْنَكم فيها باتِّباعكم هَواهنّ. وعن الحسن: لمّا رأَوْا أعمالَهم الخبيثة مَقَتُوا أنفُسَهم، فنُودوا: ﴿لَمَقْتُ ٱللَّهِ﴾. وقيل: معناه: لَمقتُ الله إيّاكم الآنَ أكبرُ من مَقْتِ بعضِكم لبَعض، كقوله: ﴿يَكْفُرُ بَعْضُكُم بِبَعْضٍ وَيَلْعَنُ بَعْضُكُم بَعْضًا﴾ [العنكبوت: ٢٥]. و﴿إِذْ تُدْعَوْنَ﴾: تعليلٌ. والمَقْتُ: أشدُّ البُغض، فوُضع في مَوْضعِ أبلغِ الإنكار وأشدِّه. ﴿ٱثْنَتَيْنِ﴾: إماتتَيْن وإحياءَتَيْن. أو:

وليسَ فيهِ من الاعتراض[1] سوى الفرقِ بيَن المصدرِ ومعمولِهِ بالأجنبيِّ، وهوَ «أكبرُ» الذي هو الخبر، وهو جائز؛ لأنَّ الظروفَ يُتَّسَعُ فيها[2].

قولُـه: (وَ﴿إِذْ تُدْعَوْنَ﴾ تعليل)، وإنما جعلهُ تعليلًا لا ظـرفًا في هذا الوجه؛ لأنهم لم يمقتـوا أنفسهم حين دُعوا إلى الإيمان، وإنما مقتوها في النار، وعندَ ذلكَ لا يُدعَوْنَ إلى الإيمان، قالهُ أبو البقاءِ وصاحبُ «الكشف»، وقالا: إذا بطَلَ هذانَ الوجهانِ عَلِمْتَ أنه مُتعلِّقٌ بمُضمَرٍ دلَّ عليه قولُه: ﴿لَمَقْتُ ٱللَّهِ﴾ أي: مَقَتَكُمُ الله حينَ دُعيتُم إلَى الإيمانِ فكفرتم[3].

وقلتُ: ولا ارتيابَ في تعسُّفِه، والأحسنُ ما قدَّرَهُ مكِّيّ، حيثُ قال: والعاملُ فيهِ «اذكروا» أي: اذكروا إذ تُدْعَوْنَ إلى الإيمانِ فتكفرون[4]، ونحوُه: ﴿وَيُدْعَوْنَ إِلَى ٱلسُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ ۝ خَٰشِعَةً أَبْصَٰرُهُمْ تَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ وَقَدْ كَانُوا۟ يُدْعَوْنَ إِلَى ٱلسُّجُودِ وَهُمْ سَٰلِمُونَ﴾ [القلم: ٤٢-٤٣]. قال المصنّف: (وهوَ تحسيرٌ لهم وتنديمٌ على ما فرَّطوا فيهِ حينَ دُعوا إلى السجودِ وهم سالمو الأصلابِ مُمكَّنونَ مزاحو العِلَل)[5].

---

(١) زيادة من «أمالي ابن الحاجب».

(٢) «أمالي ابن الحاجب» (١: ١٤١).

(٣) انظر: «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١١٦)، و«مشكل إعراب القرآن» (٢: ٦٣٤)، و«كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١١٧٤)، بتحقيق د. محمد الدالي، و(٢: ٢٧٩) بتحقيق د. عبد القادر السعدي.

(٤) «مشكل إعراب القرآن» (٢: ٦٣٤).

(٥) انظر: «الكشاف» (١٥: ٦٠٠).

موتتَيْن وحَياتَيْن. وأرادَ بالإماتتين: خَلْقَهم أمواتًا أوّلًا، وإماتَتَهم عند انقضاءِ آجالهم، وبالإحياءتَيْن: الإحياءةَ الأُولى، وإحياءةَ البَعْث. **وناهِيكَ تفسيرًا لذلك قولُه تعالى:** ﴿وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨]، ....

قولُه: (**وناهيكَ تفسيرًا لذلكَ قَوْلُه تعالى: ﴿وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا﴾ [البقرة: ٢٨] الآية**)، قالَ الإمام: احتجَّ أكثرُ العلماءِ بهذهِ الآيةِ في إثباتِ عذابِ القبر، وذلكَ أنهم أثبتوا لأنفسهم موتتين: موتةً في الدنيا، ولا بدّ من إثباتِ حياةٍ في القبرِ لتحصُلَ الموتتان، ثم قال: والسؤالُ عليه أنهُ لو كانَ الأمرُ كذلكَ لقد حصلتِ الحياة ثلاثَ مرات[١]، وهذا الذِي عناهُ المصنّف بِقَوْلِه: «لزمهُ ثلاثُ إحياءاتٍ» وزيَّفَهُ بل تهكَّم بقَوْلِه: «إلا أن يتمحَّلَ فيجعلَ إحدى الحياتينِ غير مُعتَدٍّ بها»، قال الإمام: أهملوا ذِكْر الحياةِ في القبر؛ لقلَّةِ وجودها وقصرِ مدتها[٢]. ثم قال المصنّف: «أو يزعمَ أنَّ الله تعالى يُحييهم في القبورِ» إلى آخره. يعني: لا عذرَ لهم في الدفعِ عن إثباتِ ثلاثِ إحياءاتٍ إلا أن يزعموا هذا، وهوَ باطلٌ بالاتفاق، فالاستثناءُ في قَوْلِه: «إلا أن يتمحَّلَ» نحو الاستثناءِ في قَوْل الأعشى[٣]:

وقفْتُ فيها أُصَـيلًا لا أُسائلُها ... أعْيَتْ جوابًا وما بالرَّبْعِ من أحدِ

إلا أواريَّ[٤]

أي: إن كانَ الآريُّ يُعَدُّ أحدًا فلا أحدَ فيهِ إلا إياه، أي ليسَ لهم جواب البتة.

وفي قَوْلِه: «خلافَ ما في القرآن» معنى النفي، كما في قَوْلِه: ﴿وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ﴾ [التوبة: ٣٢]، أي: ليسَ كما قال إلا أن يُتَمَحَّل.

وقُلت: لهم أن يجيبوا: إنما يلزمنا ثلاثُ إحياءاتٍ في الآيةِ إذا حُمِلَتِ الإماتةُ الأولى على المجاز، وأما إذا أُجرِيَتْ على الحقيقةِ على ما اقتضاهُ المقامُ فلا؛ لأنَّ مرادَ الكفارِ من

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٧: ٤٩٤).

(٢) المصدر السابق (٢٧: ٤٩٤).

(٣) كذا قال الإمام الطيبي رحمه الله، وهو سهوٌ منه، والبيت للنابغةِ الذبياني، سبق تخريجه.

(٤) وهي محابسُ الخيل ومرابطُها، واحدها: آريٌّ.

....

هذا القولِ اعترافُهم بما كانوا ينكرونَهُ في الدنيا ويكذِّبونَ الأنبياء حينَ كانوا يدعونهم إلى الإيمانِ بالله وحدهُ واليوم الآخر، لأنَّ قولهم هذا كالجوابِ عن النداءِ في قَوْلِه: ﴿لَمَقْتُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ مِن مَّقْتِكُمْ أَنفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى ٱلْإِيمَٰنِ فَتَكْفُرُونَ﴾ كأنهم أجابوا أنَّ الأنبياءَ دعوْنا إلى الإيمانِ بالله واليومِ الآخر(١)، وكنا نعتقدُ ما تعتقدهُ الدَّهْرِيَّةُ أن لا حياةَ بعدَ المماتِ، فلم نلتفت إلى دعوتهم ودُمنا على ما كنا عليه من الكُفْرِ والمَعاصِي، فالآنَ نعترفُ بالموتتينِ والحياتينِ لِما قاسينا من شدائدهما وأهوالِهما، ولهذهِ الفائدةِ استعقبَ قَوْله: ﴿أَمَتَّنَا ٱثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا ٱثْنَتَيْنِ﴾ قَوْله: ﴿فَٱعْتَرَفْنَا بِذُنُوبِنَا﴾ كما في قَوْلِه: ﴿فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ فَٱقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤] فيكونُ الذنبُ تكذيبَ البعث. نظيرُهُ قَوْلُه تعالى: ﴿تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ ٱلْغَيْظِ كُلَّمَآ أُلْقِيَ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَآ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ ۞ قَالُواْ بَلَىٰ قَدْ جَآءَنَا نَذِيرٌ فَكَذَّبْنَا وَقُلْنَا مَا نَزَّلَ ٱللَّهُ مِن شَيْءٍ﴾ [الملك: ٨-٩] إلى قَوْلِه: ﴿فَٱعْتَرَفُواْ بِذَنۢبِهِمْ﴾ [الملك: ١١]. قالَ المصنّف: «بذنبهم: بكفرهم في تكذيبهمُ الرُّسُل»(٢).

قال صاحبُ «الفرائد»: يمكنُ أن يُقال: لا يلـزمُ ثلاثُ إحياءات؛ لأنَّ مرادهم من قولِهم: ﴿أَمَتَّنَا ٱثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا ٱثْنَتَيْنِ﴾ أنَّا الآنَ تيقَّنَّا أنـكَ أحييتنا بعدَ الإماتةِ فاعترفنا. فقوْلُهم: ﴿أَمَتَّنَا﴾ إلى الآخرِ سببٌ لاعترافهم؛ فلذلكَ جاؤوا بالفاء، وذلكَ أنهم كانوا مُنكرينَ للبعث، وبسببِ ذلكَ كانوا كثيري الذنوب، فاعترفوا بما علموا أنَّ الله تعالى كما كانَ قادرًا على الإنشاءِ كانَ قادرًا على الإعادة، وهذا موافقٌ لقولِ المصنّف في بيانِ وجهِ التسببِ في ﴿فَٱعْتَرَفْنَا﴾ أنهم أنكروا البعث، فلما تكررَ عليهم الإماتةُ والإحياءُ علموا قدرتهُ على الإعادة، فاعترفوا بذنوبهمُ التي اقترفوها بسببِ إنكارِ البعث. هكذا لخصَهُ صاحبُ «التقريب».

فظهرَ من هذا البيان: أنَّ مقامَ هذهِ الآية غير مقامِ قَوْلِهِ تعالى: ﴿وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨] فإنَّ هذهِ لبيانِ الإقرارِ والاعترافِ منهم في الآخرةِ بما أنكروهُ في

(١) من قوله: «لأن قولهم هذا كالجواب» إلى هنا، سقط من (ح).

(٢) انظر: «الكشاف» (١٥: ٥٤٧).

وكذا عن ابنِ عبّاس رضي الله عنهما. فإن قلتَ: كيف صحَّ أن يُسمَّى خَلْقُهم أمواتًا إماتةً؟ قلتُ: كما صحَّ أن تقولَ: سبحانَ من صغَّر جِسمَ البَعُوضة وكبَّر جِسمَ الفيل، وقولك للحفّار: ضَيِّقْ فَمَ الرَّكِيَّة ووسِّعْ أسفلَها، وليس ثَمَّ نقلٌ من كِبَرٍ إلى صِغَر، ولا من صِغَرٍ إلى كِبَر، ولا من ضيقٍ إلى سَعة، ولا من سَعَةٍ إلى ضِيق، وإنما أردتَ الإنشاءَ على تلك الصِّفاتِ، والسببُ في صحَّته: أنَّ الصِّغَرَ والكِبَرَ جائزان معًا على المَصنوعِ الواحد، من غير ترجُّحٍ لأحدهما، وكذلك الضِّيقُ والسَّعة. فإذا اختارَ الصانعُ أحَدَ الجائزَيْن وهو متمكِّنٌ منهما على السواء، فقد صَرَفَ المصنوعَ عن الجائزِ الآخر، فجُعِلَ صَرفُه عنه كنَقْلِه منه، ومَن جَعل الإماتتَيْن التي بعد حياةِ الدنيا والتي بعد حياة القبر: لَزِمَه ثلاثُ إحياءات، وهو خلافُ ما في القرآن، إلّا أن يَتمحَّل فيَجعلَ إحداها غيرَ مُعتدٍّ بها، أو يَزعُمَ أن الله يُحييهم في القُبور، وتَستمرُّ بهم تلك الحياةُ فلا يَموتون بعدَها، ويَعدُّهم في المُستثنَيْنَ من الصَّعقة في قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [النمل: ٨٧]. فإن قلتَ: كيف تسبَّب هذا لقوله: ﴿فَٱعۡتَرَفۡنَا بِذُنُوبِنَا﴾؟ قلتُ: قد أنكَروا البعثَ فكَفَروا، وتَبعَ ذلك من الذُّنوب ما لا يُحصى؛ لأنَّ مَن لم يَخشَ العاقبةَ تَخَرَّقَ في المعاصي، فلمّا رأَوُا الإماتةَ والإحياء قد تكرَّرا عليهم، عَلِموا بأنَّ الله قادرٌ على الإعادةِ قُدرتَه على الإنشاء، فاعتَرَفُوا بذُنوبهم التي اقترفوها مِنْ إنكارِ البَعث وما تَبِعَه من مَعاصِيهم. ﴿فَهَلۡ إِلَىٰ خُرُوجٖ﴾ **أي: إلى نوعٍ من الخُروج سريعٍ أو بَطيء** ﴿مِّن سَبِيلٖ﴾ **قطّ، أمِ اليأسُ واقعٌ** دون ذلك، فلا خروجَ ولا سبيلَ إليه؟ وهذا كلامُ مَن غَلَبَ عليه اليأسُ

الدنيا، وتلكَ لبيانِ الامتنانِ الذي يستدعي شُكْرَ المُنعِم، أو لبيانِ الدلائِل لتصْرِفَهمْ عن الكفرِ كما صرَّحَهُ المصنّف، ولا يلزمُ أيضًا على هذا ما أوردهُ في السؤال: «كيفَ صحَّ أن يُسمَّى خلقُهُم أمواتًا إماتة؟» فيُحتاجُ إلى ذلكَ الجوابِ المُتعسِّف.

قولُه: (**أي: إلى نوعٍ منَ الخروجِ سريعٍ أو بطيءٍ** ﴿مِّن سَبِيلٖ﴾ **قطُّ، أم اليأسُ واقِع؟**)، **الانتصاف**: وعلى هذا بنى مَن قال:

والقُنوط، وإنما يقولون ذلك تعلُّلًا وتحيُّرًا؛ ولهذا جاء الجوابُ على حسب ذلك، وهو قولُه: ﴿ذَٰلِكُم﴾ أي: ذلكم الذي أنتم فيه، وأنْ لا سبيلَ لكم إلى خروج قطُّ بسببِ كُفركم بتَوحيدِ الله وإيمانِكم بالإشراك بِهِ ﴿فَٱلْحُكْمُ لِلَّهِ﴾ حيثُ حَكَمَ عليكُم بالعذابِ السَّرمد. وقولُه: ﴿ٱلْعَلِيِّ ٱلْكَبِيرِ﴾ دلالةٌ على الكبرياءِ والعَظَمة، وعلى أن عِقابَ مِثْلِه لا يكونُ إلّا كذلك، وهو الذي يُطابِقُ كبرياءَه ويُناسب جَبَروتَه. وقيل: كأنَّ الحَروريّةَ أخذوا قولَهم: لا حُكم إلّا لله، من هذا. ....

هل إلى نَجْدٍ وصولُ أو على الخَيْفِ نُزولُ؟

أي: إنَّ هذا الأمرَ غلبَ فيهِ اليأسُ على الطَّمع(١).

الإنصاف: ليسَ المثالُ مُطابقًا لِما في الآية؛ لأنَّ «خروج» و«سبيل» نكرتان، أي: ليسَ طريقٌ من الطُّرُقِ إلى نوعٍ من الخروج، وفي الشِّعْر: «الخَيْفُ» و«نَجْدٌ» مَعْرِفتان، لكن حصلَ اليأسُ من أحدِ الأمرين.

وقُلت: يكفي في التشبيهِ أن يُقابَلَ: «وُصول» و«نُزول» وهما نكرتانِ بقَوْلِه: «سبيل» في إرادةِ الإبهامِ والشيوع، وأما اليأسُ فحاصلٌ منَ المفهوم بحسبِ المقام، على أنَّ الآيةَ خَلَتْ مما يدلُّ على أحدِ الأمرين، نعمْ الآية أبلَغ؛ لأنَّ الشيوعَ فيها في «خروج» و«سبيل» معًا. ولهُ أن يقول: إنَّ الشاعرَ لم يُرِدْ بـ«نَجْد» و«الخَيْف» الموضعينِ بعينهما، بل إنهُ قصدَ بِهِ اليأسَ من حصولِ الوصولِ إلى المحبوبِ في أيِّ مكانٍ كان، دلَّ عليه ذكرُ المكانَيْن، كما دلَّ ذكر الزمانينِ على عمومِ الأزمنة في قوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا﴾ [مريم: ٦٢].

قولُه: (على حسبِ ذلكَ)، أي: ذلكَ الكلامِ الذي صدرَ عن اليأسِ والقنوط.

قولُه: (ذلكمُ الذي أنتم فيه، وأن لا سبيلَ لكم إلى خروج)، جعلَ المشار إليه ما دلَّ عليه قوله: ﴿فَهَلْ إِلَىٰ خُرُوجٍ مِّن سَبِيلٍ﴾ معَ ما يتصلُ بِهِ من كلامِهِ السّابق، وهوَ قوله: ﴿لَمَقْتُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ مِن مَّقْتِكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾.

قولُه: (كأنّ الحروريةَ أخذوا قولهم: لا حُكْمَ إلا لله من هذا)، الجوهري: حَرورا: اسمُ

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشّاف» (٤: ١٥٥).

....

قرية، يُمدّ ويُقْصَر، نُسِبتَ إليها الحرورية من الخوارج، وكان أوّلَ مُجتمعِهم وتحكيمِهم فيها. وعن بعضهم: ومعنى تحكيمهم قولهم: لا حُكمَ إلا الله، وكان القياس حَراوراويّ، لكنهُ استُطيلَ فحُذِفَ الزوائد، كما تقولُ بِراكِيٌّ في النسبةِ إلى بِراكا.

وقال الفقيه أحمد بن داود الدِّينَوريُّ في «تاريخه»(١): لما بايعَ الخوارجُ رئيسهم عبد الله ابنَ وهَبٍ الرَّاسِبيَّ قامَ فيهم خطيبًا، فحَمِدَ الله وأثنى عليه وصلى على رسولِه، ثم قال: أما بعد، فإنَّ الله أخذَ عُهودنا ومواثيقَنا على الأمرِ بالمعروفِ والنهيِ عن المُنكرِ والقولِ بالحقِّ والجهادِ في سبيلِه ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ﴾ [ص: ٢٦]، وقال الله عَزَّ وجَل: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤] ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَـٰسِقُونَ﴾ [المائدة: ٤٧]، وأشهَدُ على أهلِ دعوتنا من أهلِ ديننا أن قدِ اتَّبعوا الهوى ونبذوا حُكْمَ الكتاب، وجاروا في الحُكْم، وإنَّ جهادهم لحَقّ(٢). يعني: عليًّا ومُعاوية رَضِيَ الله عنهما.

وكتبَ في جوابِ كتابٍ إلى عليٍّ رَضِيَ الله عنه: أما بعد، إنكَ لم تغضبْ لربك، ولكن غضبتَ لنفسك، فإنكَ كفرتَ فيما كانَ من تحكيمكَ الحكمينِ ـ يعني: أبا موسى الأشعريَّ وعمرَو بنَ العاص ـ، وشهدتَ على نفسكَ أنكَ كفرتَ فيه، فإنِ استأنَفتَ التوبةَ رجعنا إليك، وإن تكنِ الأخرى فإنَّا نُنابذكَ على سواء، وإن اللهَ لا يهدي كيدَ الخائنين. فقاتلهم عليٌّ رَضِيَ الله عنه(٣).

ولعلَّ تمسُّكَهم بالآيةِ من حيثُ إنهُ تعالى أثبتَ الحُكمَ لله ووصفَ نفسهُ بالعليِّ الكبير، فآذَنَ بأنَّ الوصفينِ علَّتانِ لذلكَ الإثبات، وعليٌّ رَضِيَ الله عنهُ لـمَّا رَضِيَ بحُكمِ الحكَمَيْنِ خالفَ النصّ، وليسَ كذلك؛ لأنهُ ليسَ في عبارةِ النصّ، ولا إشارته دلالةٌ على ذلك؛ لأنَّ

---

(١) يعني «الأخبار الطوال»، وهو مطبوعٌ متداول نافع.

(٢) «الأخبار الطوال» ص٢٠٢-٢٠٣.

(٣) المصدر السابق ص٢٠٦.

[﴿ هُوَ ٱلَّذِى يُرِيكُمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُنَزِّلُ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ رِزْقًا ۚ وَمَا يَتَذَكَّرُ إِلَّا مَن يُنِيبُ * فَٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ * رَفِيعُ ٱلدَّرَجَٰتِ ذُو ٱلْعَرْشِ يُلْقِى ٱلرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِۦ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ لِيُنذِرَ يَوْمَ ٱلتَّلَاقِ * يَوْمَ هُم بَٰرِزُونَ ۖ لَا يَخْفَىٰ عَلَى ٱللَّهِ مِنْهُمْ شَىْءٌ ۚ لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ ۖ لِلَّهِ ٱلْوَٰحِدِ ٱلْقَهَّارِ ﴾ ١٣ - ١٦]

﴿يُرِيكُمْ ءَايَٰتِهِۦ﴾ من الريحِ والسَّحاب والرَّعدِ والبَرْق والصَّواعق ونحوِها. والرزقُ: المطر؛ لأنـه سَببُـه. ﴿وَمَا يَتَذَكَّرُ إِلَّا مَن يُنِيبُ﴾: وما يتَّعظ وما يَعتبِرُ بآياتِ الله إلّا مَن يتوبُ من الشِّركِ ويَرجعُ إلى الله، فإنَّ المُعانِدَ لا سبيلَ إلى تذكُّره واتِّعاظه. **ثم قال للمُنيبينَ: ﴿فَٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ﴾ أي: اعبُدوه** ﴿مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ من الشِّرك، وإن غاظَ

قوله: ﴿ ذَٰلِكُم ﴾ إشارةٌ إلى ما دلَّ عليه قوله ﴿فَهَلْ إِلَىٰ خُرُوجٍ مِّن سَبِيلٍ﴾ من اليأسِ التامّ والإقناطِ الكليِّ والحُكمِ بالخلودِ في النار، وقوله: ﴿ ذَٰلِكُم بِأَنَّهُۥٓ إِذَا دُعِىَ ٱللَّهُ وَحْدَهُۥ كَفَرْتُمْ ۖ وَإِن يُشْرَكْ بِهِۦ تُؤْمِنُوا۟﴾ تعليلٌ لذلكَ الحُكم، وقَوْلُه: ﴿فَٱلْحُكْمُ لِلَّهِ ٱلْعَلِىِّ ٱلْكَبِيرِ ﴾ إشارةٌ إلى قطعِ ذلكَ الحُكمِ وبتّ القضاء، أي: لا سبيلَ إلى الخروج؛ لأنكم آثرتمُ الشِّركَ على التوحيد، والله تعالى حكمَ في الأزلِ أنه لا يغفرُ لِمَنْ يُشركُ بِهِ شيئًا، فلا رادَّ لِحُكْمِهِ ولا دافعَ لقضائه؛ لعلوِّ شأنِهِ وعظمةِ كبريائه. هذا تأويلٌ ظاهرٌ مكشوف، وينصره ما ذكرهُ الواحديُّ: فالحُكْمُ لله، أي: أنهُ حكمَ بعذابِ من أشرك بِهِ ولا يُرَدُّ حُكمُه[1]، والعليُّ الكبيرُ الذي لا أعلى منهُ ولا أكبر. وفيِهِ أنَّ قولَ المصنِّف: «على أنّ عذابَ مثلِه لا يكونُ إلا كذلك»، غير مطابق.

قولُه: (**ثم قال للمُنيبين: ﴿فَٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ﴾ أي: اعْبُدوه**)[2]، بيانٌ لربطِ الفاءِ بما قبلها، يعني: ختمَ الآياتِ البيِّنات، والبياناتِ الشافيةَ الكافيةَ من مُفتتَحِ السورة إلى هنا بقوله: ﴿وَمَا يَتَذَكَّرُ إِلَّا مَن يُنِيبُ﴾ تعريضًا بمَنْ تمرَّدَ وعصى، وأشركَ بالله وعتا، ثم قال للمنيبين: وإذا كانَ كذلكَ فأنتم منيبونَ ﴿فَٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾، فقوله: ﴿وَيُنَزِّلُ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ رِزْقًا﴾ عطفٌ على قوله: ﴿يُرِيكُمْ ءَايَٰتِهِۦ﴾، والآياتُ ما سبق، وذلكَ أنه تعالى لما حكى

---

(١) «التفسير الوسيط» للواحدي (٤: ٦).

(٢) قوله: «أي: اعبدوه»: سقط من النسخة (ط).

ذلك أعداءَكم ممَّن ليس على دِينكم. ﴿رَفِيعُ ٱلدَّرَجَٰتِ ذُو ٱلْعَرْشِ يُلْقِى ٱلرُّوحَ﴾ ثلاثةُ أخبار لقوله: ﴿هُوَ﴾ مُترتِّبةٌ على قوله: ﴿ٱلَّذِى يُرِيكُمْ﴾، أو أخبارُ مبتدإٍ محذوف،

أحوالَ المشركينَ في هذهِ السورة، وأرادَ أن يشرعَ في أحوالِ المُخلِصين المنيبينَ على قضيَّة التَّضادِّ كما[1] قال: «وإنْ غاظَ ذلكَ أعداءَكُم»، جُعِلَ قوله: ﴿فَٱلْحُكْمُ لِلَّهِ ٱلْعَلِىِّ ٱلْكَبِيرِ﴾ وما يتصلُ بِهِ تخلُّصًا إلى ذِكْرِهم، يعني: هوَ الذي يُريكُم آياته جميعًا من الآفاقِ والأنفسِ ويُفصِّلُها، ويُدبرُ أمورَ معاشكم بإنزالِ الرزقِ من السماء، ولمعادكم بالدعوةِ إلى الدينِ الخالص؛ لأنهُ رفيعُ الدرجات، ولأنهُ ذو العرش، ولأنهُ يلقي الوحيَ الذي هوَ الحياة الأبديَّة، وهوَ الأمرُ بالخيرِ والدعوةُ إلى الدينِ الخالص.

ويدلُّ على المناسبةِ بينَ هذهِ الصفاتِ وتلكَ الصفاتِ اختلافُها تعريفًا وتنكيرًا، أما ﴿رَفِيعُ ٱلدَّرَجَٰتِ﴾ فهوَ مثلُ قوله: ﴿شَدِيدِ ٱلْعِقَابِ﴾ يحتملُ التعريفَ والتنكير، وأما فائدة التنكيرِ فالدلالةُ على التجددِ والإيذانُ باستمرارِ صعودِ الملائكةِ وقتًا بعدَ وقت، وإليهِ الإشارةُ بقوله: (وهيَ مصاعدُ الملائكة إلى أن تبلغَ العرش) وأما التعريفُ فيه، فقد قال الواحديّ: الرفيعُ بمعنى الرافع[2].

وأما قوله: ﴿يُلْقِى ٱلرُّوحَ﴾ ففي إفادتهِ استمرارَ الوحيِ من لَدُنْ آدم إلى انتهاءِ زمنِ سيدنا رسولِ الله ﷺ، ثم اتصالِهِ إلى قيامِ يومِ التَّنادِ بإقامةِ مَن يقومُ بالدعوة ـ على ما روى أبو داود عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ أنهُ قال: «إنَّ الله يبعثُ لهذهِ الأُمةِ على رأسِ كلِّ مئةِ سنةٍ من يجدِّدُ لها دينها»[3] ـ ظاهرٌ مكشوف، ومعنى التجديدِ إحياءُ ما اندرسَ منَ العلمِ بالكتابِ والسنةِ والأمرِ بمقتضاهما، وهو مناسبٌ لقولِه: ﴿مِنْ أَمْرِهِۦ﴾ يريدُ الوحيَ الذي هو أمرٌ بالخيرِ وبعثٌ إليه.

---

(١) في النسخة (ح): «كأنّه».

(٢) «التفسير الوسيط» للواحدي (٤: ٧).

(٣) أخرجه أبـو داود (٤٢٩١) والحاكم في «المستدرك» (٨٥٩٢) والطبراني في «المعجم الأوسط» (٦٥٢٧).

وهي مختلفةٌ تَعريفًا وتنكيرًا. وقُرئ: (رفيعَ الدرجات) بالنصبِ على المدح، و﴿رَفِيعُ ٱلدَّرَجَٰتِ﴾، كقوله: ﴿ذِى ٱلْمَعَارِجِ﴾ [المعارج: ٣]؛ وهي مَصاعد الملائكةِ إلى أنْ تَبلُغَ العرشَ، وهي دليـلٌ على عزَّتـه ومَلَكوتِـه. وعن ابن جُبير: سماءٌ فوق سماء، والعرشُ فوقهنَّ. ويجوزُ أن يكونَ عبارةً عن رفعةِ شأنه وعلوِّ سُلطانه، **كما أنَّ ذا العَرش عبارةٌ** عن مُلكه. وقيل: هي دَرَجاتُ ثوابِه التي يُنزِلها أولياءَه في الجنّة. ﴿ٱلرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِۦ﴾ الذي هو سببُ الحياةِ **من أمْرِه، يريدُ: الوحيَ** الذي هو أمْرٌ بالخيرِ وبَعثٌ عليه،

قولُه: (**كما أنَّ ذا العرشِ عبارة**)، يعني: أنَّ «ذا العرشِ» هنا مثلُ قولِه: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]؛ كناية عن المُلكِ من غيرِ إرادةِ الحقيقة.

قالَ المصنّف فيه: يُقال: استوى فلانٌ على العرش، يريدونَ مَلَك، وإن لم يَقعُدْ على السريرِ البتَّة[1]، كذلكَ «رفيعُ الدرجاتِ» كنايةٌ عن رفعةِ شأنِه وعلوِّ سلطانِه من غيْرِ إرادةِ الدرجاتِ الحقيقية، وعلى الوجهِ الأولِ أيضًا كناية، لكن مع إرادةِ الحقيقة؛ لقوله: «وهيَ مصاعدُ الملائكةِ إلى أن تبلُغَ العرشَ» وهوَ دليلٌ على عزتِه وملكوتِه، وهوَ أنسبُ لقوله: ﴿يُلْقِى ٱلرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِۦ﴾ والمرادُ الوحي؛ ليكونَ على وِزانِ قوله تعالى: ﴿سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ * يُنَزِّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ بِٱلرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِۦ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦٓ أَنْ أَنذِرُوٓاْ﴾ [النحل: ١-٢].

وأما قولُ من قال: هيَ درجاتُ ثوابِه التي يُنزِلُها أولياءَهُ في الجنة، فمُناسِبُ لقوله: ﴿فَٱدْعُواْ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ فتكونُ قرينةً دالةً على أنَّ الدرجاتِ مستعارةٌ لمراتبِ الثوابِ استعارةَ محسوسٍ لمعقول.

الأساس: ومن المجاز: لفلانٍ درجةٌ رفيعة.

قولُه: (﴿مِنْ أَمْرِهِۦ﴾... **يريدُ الوحي**)، يعني: المرادُ بالأمرِ هاهنا: الوحي، وصحَّ ذلك؛ لأنَّ الوحيَ أمرٌ بالخير، وإنما ذهبَ إليه؛ لأنَّ ﴿مِنْ أَمْرِهِۦ﴾ بيانٌ لـ «الرُّوح» فلذلكَ استُعيرَ للوحي الرُّوح، وقد حقَّقْنا وجهَ الاستعارةِ في مُفْتَتَحِ سورةِ «النحل»، فـ ﴿مِنْ﴾ على هذا

---

(١) انظر: (١٠: ١٢٨).

فاستعارَ له الرُّوح، كما قال: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ﴾ [الأنعام: ١٢٢]. ﴿لِيُنذِرَ﴾ **الله، أو المُلقى عليه**؛ وهو الرسولُ، **أو الرُّوح**. وقُرئ: (لتُنذِرَ) أي: لتُنذِرَ الروحُ؛ لأنها تؤنَّث، أو على خطابِ الرسول. وقُرئ: (ليُنذَرَ يومُ التَّلاق) على البناء للمفعول. و﴿يَوْمَ ٱلتَّلَاقِ﴾: يومَ القيامة؛ لأن الخلائقَ تَلتقي فيه. وقيل: يَلتقي فيه أهلُ السماء وأهلُ الأرض. **وقيل: المعبودُ والعابد.** ﴿يَوْمَ هُم بَٰرِزُونَ﴾: ظاهِرُون لا يَستُرُهم شيءٌ

بيانية، والذي يُفْهَمُ من ظاهرِ كلامِ الواحدي: «﴿مِنْ أَمْرِهِۦ﴾ من قضائهِ أو بأمرِهِ» أنها ابتدائية؛ أي: من جهتِهِ وبأمرِه(١).

قالَ أبو البقاء: «مِنْ» يجوزُ أن يكونَ حالًا من ﴿ٱلرُّوحَ﴾، وأن يكونَ متعلِّقًا بـ﴿يُلْقِى﴾(٢).

وقـال القاضي: ﴿يُلْقِى ٱلرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِۦ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ﴾ خبرٌ رابع، تمهيدٌ للنبوةِ بعدَ تقريرِ التوحيد، وفيهِ دليلٌ على أنَّ النبوةَ من عطاءِ الله يختارُ لها من يشاءُ من عباده(٣).

قولُه: (﴿لِيُنذِرَ﴾ **الله أو المُلقى عليه... أو الرُّوح**)، فالإسنادُ إلى الرسولِ حقيقي، وإلى الله نحو: كسا الخليفةُ الكعبة؛ لاحتمالِ الحقيقةِ والمجاز. وإلى الرُّوحِ نحو: أنبتَ الربيعُ البَقْل، في أنه لا يحتملُ إلا المجاز. والوجهُ الثاني أقربُ من جهةِ اللفظِ والمعنى؛ لقُربِ المرجعِ إليه وقوةِ الإسناد.

قولُه: (**وقيل: المعبودُ والعابد**)، هذا أولى الوجوه؛ لأنَّ هذا المُطلَقَ محمولٌ على ما وردَ في كثيرٍ منَ المواضع، نحو: ﴿فَمَن كَانَ يَرْجُواْ لِقَآءَ رَبِّهِۦ﴾ [الكهف: ١١٠] ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا﴾ [يونس: ٧]، ولإبدالِ قوله: ﴿يَوْمَ هُم بَٰرِزُونَ﴾ من ﴿يَوْمَ ٱلتَّلَاقِ﴾، وبيان ﴿هُم بَٰرِزُونَ﴾ بقوله: ﴿لَا يَخْفَىٰ عَلَى ٱللَّهِ مِنْهُمْ شَىْءٌ﴾.

قالَ مكِّي: ﴿هُم بَٰرِزُونَ﴾ مبتدأٌ وخبرٌ في موضعِ خفضٍ بإضافة ﴿يَوْمَ﴾ إليها، وظروفُ

---

(١) «التفسير الوسيط» للواحدي (٤: ٧).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١١٧).

(٣) «أنوار التنزيل» (٥: ٥٣).

من جَبَلٍ أو أَكَمة أو بِناء؛ لأنَّ الأرضَ بارزةٌ قاعٌ صَفْصَفٌ، ولا عليهم ثيابٌ، إنما هم عُراةٌ مكشُوفون، كما جاءَ في الحديث: «يُحشرون عُراةً حُفاة غُرْلًا». ﴿لَا يَخْفَىٰ عَلَى ٱللَّهِ مِنْهُمْ شَيْءٌ﴾ أي: من أعمالِهم وأحوالِهم. وعن ابنِ مسعودٍ رضي الله عنه: لا يَخفى عليه منهم شيء. فإن قلتَ: قولُه: ﴿لَا يَخْفَىٰ عَلَى ٱللَّهِ مِنْهُمْ شَيْءٌ﴾ بيانٌ وتقرير لبُروزهم، والله تعالى لا يَخفى عليه منهم شيء بَرَزُوا أو لمْ يبرُزوا، فما مَعناه؟ قلتُ: معناه: أنهم كانوا يَتوهَّمون في الدنيا إذا استَتَرُوا بالحِيطان والحُجب أنَّ الله لا يَراهم وتَخفى عليه أعمالُهم، فهم اليومَ صائرُون من البُروز والانكشاف إلى حالٍ لا يتوهَّمون فيها مثلَ ما كانـوا يتوهَّمونه. قال الله تعالى: ﴿وَلَٰكِن ظَنَنتُمْ أَنَّ ٱللَّهَ لَا يَعْلَمُ كَثِيرًا مِّمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [فصلت: ٢٢]، وقال تعالى: ﴿يَسْتَخْفُونَ مِنَ ٱلنَّاسِ وَلَا يَسْتَخْفُونَ مِنَ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ١٠٨]؛ وذلك لعِلْمِهم أنَّ الناسَ يُبصرونهم، وظَنِّهم أنَّ الله لا يُبصرهم، ....

الزمانِ إذا كانت بمعنى «إذ» أُضيفتْ إلى الجُمَل؛ الفعليِّ والاسمي[(١)]، وإن كانت بمعنى «إذا» لم تُضَفْ إلا إلى الفعل، فإذا وقعَ بعدها اسمٌ مرفوعٌ أُضمِرَ فِعْلٌ يرتفعُ به؛ لأنَّ «إذا» حينئذٍ بمعنى الشرط، وهيَ لا تستقبلُ في اللفظِ وفي المعنى، وليستْ «إذ» كذلك؛ لأنه لا معنى للشرطِ فيها؛ لأنَّ «إذ» لِما مضى، والشرطُ لا يكونُ لِما مضى، فافهَمْ ذلك[(٢)].

قولُه: (كما جاء في الحديث)، والحديثُ من روايةِ البخاريِّ ومسلمٍ والتِّرْمذي عن ابن عباس، قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «إنكم ملاقو الله حُفاةً عُراةً غُرْلًا»[(٣)]. في «الجامع»: الغَرَل: القُلفَة التي تُقْطَعُ من جِلدِ الذَّكَر[(٤)].

---

(١) كذا في النسخ الخطية، والذي في «مشكل إعراب القرآن»: «أضيفت إلى الجُمَلِ إلى الفعلِ والفاعل، وإلى الابتداء والخبر».

(٢) «مشكل إعراب القرآن» (٢: ٦٣٥).

(٣) أخرجه البخاري (٦٥٢٤) ومسلم (٢٨٦٠) والترمذي (٢٤٢٣).

(٤) «جامع الأصول» (١٠: ٤٢٤).

وهو معنى قوله: ﴿وَبَرَزُواْ لِلَّهِ ٱلۡوَٰحِدِ ٱلۡقَهَّارِ﴾ [إبراهيم: ٤٨]. ﴿لِّمَنِ ٱلۡمُلۡكُ ٱلۡيَوۡمَۖ لِلَّهِ ٱلۡوَٰحِدِ ٱلۡقَهَّارِ﴾: حِكايةٌ لِما يُسأل عنه في ذلك اليومِ ولِما يُجابُ به. ومعناه: أنه يُنادي منادٍ فيقول: لمن المُلكُ اليوم؟ فيُجيبه أهلُ المحشر: لله الواحدِ القهَّار. وقيل: يجمع الله الخلائقَ يومَ القيامة في صَعيدٍ واحد بأرضٍ بيضاءَ كأنها سَبيكةُ فضَّةٍ لم يُعْصَ الله فيها قطّ، فأوّلُ ما يُتكلَّم به أن ينادِيَ مُنادٍ: ﴿لِّمَنِ ٱلۡمُلۡكُ ٱلۡيَوۡمَۖ لِلَّهِ ٱلۡوَٰحِدِ ٱلۡقَهَّارِ ۞ ٱلۡيَوۡمَ تُجۡزَىٰ كُلُّ نَفۡسِۭ﴾، الآية فهذا يَقتضي أن يكونَ المُنادي هو المجيبَ.

قولُه: (وهوَ معنى قوله: ﴿وَبَرَزُواْ لِلَّهِ ٱلۡوَٰحِدِ ٱلۡقَهَّارِ﴾ [إبراهيم: ٤٨])، يعني: معنى قولـه: ﴿يَوۡمَ هُم بَٰرِزُونَۖ لَا يَخۡفَىٰ عَلَى ٱللَّهِ مِنۡهُمۡ شَيۡءٞ﴾، ومعنى ﴿وَبَرَزُواْ لِلَّهِ ٱلۡوَٰحِدِ ٱلۡقَهَّارِ﴾ واحد؛ لأنهم إذا برزوا لله الواحدِ القهارِ في ذلكَ اليومِ لا يخفى على الله منهم شيء في زعمهم، كما قال: «فهم اليومَ صائرونَ منَ البُروزِ والانكشافِ إلى حالٍ لا يتوهمونَ فيها مثلَ ما كانوا يتوهمونه».

قولُه: (بأرضٍ بيضاءَ كأنها سبيكةُ فضة)، الحديث من روايةِ البخاريِّ ومسلِم عن سهلِ بنِ سعد، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «يُحشَرُ الناس يومَ القيامةِ على أرضٍ بيضاءَ عفراءَ كقُرصَةِ النَّقِي ليسَ فيها عَلَمٌ لأحد»[1].

قولُـه: (فهذا يَقتَضِي أن يكونَ المُنادي هوَ المُجيب)، يعني: دلَّ الاستئنافُ من قوله: ﴿ٱلۡيَوۡمَ تُجۡزَىٰ كُلُّ نَفۡسِۭ بِمَا كَسَبَتۡ﴾ على التعليل، فيجبُ أن يكونَ السائلُ والمُجيبُ هوَ الله عزَّ وجَل، فإنهُ لمّا سأل: ﴿لِّمَنِ ٱلۡمُلۡكُ ٱلۡيَوۡمَ﴾ وأجابَ هو بنفسه: ﴿لِلَّهِ ٱلۡوَٰحِدِ ٱلۡقَهَّارِ﴾، وكانَ المقامُ موقِعَ السؤالِ وطلبِ التعليل، فأُوقِعَ ﴿ٱلۡيَوۡمَ تُجۡزَىٰ﴾ جوابًا عنه، يعني: إنما اختصَّ المُلكُ به؛ لأنه وحدَه يقدرُ على مجازاةِ كلِّ نفسٍ ما كسبَت، وله العدلُ التامُّ فلا يظلِمُ أحدًا، وله التصرُّفُ التامُّ فلا يشغلُهُ شأنٌ عن شأن، فيُسرِعُ الحساب. ولو أوقعَ: ﴿لِلَّهِ ٱلۡوَٰحِدِ ٱلۡقَهَّارِ﴾ جوابًا عن أهلِ المحشر، لم يَحسُنْ هذا الاستئناف.

---

(١) أخرجه البخاري (٦٥٢١) ومسلم (٢٧٩٠).

[﴿ٱلْيَوْمَ تُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ لَا ظُلْمَ ٱلْيَوْمَ إِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ ﴾ ١٧]

لَمّا قَرَّر أن المُلكَ لله وحدَه في ذلك اليومِ عَدَّد نتائجَ ذلك؛ وهي أنَّ كلَّ نَفْسٍ تُجزى ما كَسبتْ، وأن الظُّلمَ مأمون؛ لأنَّ الله ليس بظلّام للعبيد، وأنَّ الحسابَ لا يُبطئ؛ لأنَّ الله لا يَشغَلُه حِسابٌ عن حِساب، فيُحاسبُ الخَلْقَ كلَّه في وقتٍ واحد، وهو أسرعُ الحاسِبين. وعن ابنِ عبّاس رضي الله عنه: إذا أخذ في حِسابهم لم يَقِلْ أهلُ الجنّة إلّا فيها، ولا أهلُ النار إلّا فيها.

قالَ صاحبُ الكواشي: بعدَ فناءِ الخلقِ يقولُ تعالى: ﴿لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ﴾ فلم يُجَب، فيقول تعالى: ﴿لِلَّهِ ٱلْوَٰحِدِ ٱلْقَهَّارِ﴾ والوقفُ على «اليوم» كاف، وعلى «القهار» تام، «اليوم» الثاني: معمولُ «تُجْزى». وكذا عن أبي البقاء(١).

قولُه: (لم يَقِل) من القيلولة، وهو من قولِه تعالى: ﴿أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا﴾ [الفرقان: ٢٤] وقد فُسِّرَ هناكَ المَقيلُ بالمكان الذي يأوونَ إليه للاسترواح(٢).

وروينا في «شرحِ السّنّة»: «لا ينتصفُ النهارُ من يوم الجمعةِ حتى يَقيلَ هؤلاءِ وهؤلاء»(٣). وروى الواحديُّ عن ابنِ مسعودٍ وابنِ عباس: «لا ينتصفُ النهارُ من يوم القيامةِ حتى يَقيلَ أهلُ الجنةِ الجنةَ وأهلُ النارِ النار»(٤). وفيه: أنَّ حُكْمَ الكُلِّ في تلكَ الساعةِ كذلك، لكنْ ليسَ فيه بقاءُ ذلكَ الحُكْم، فكيفَ وقد ثبتَ بالأحاديثِ الصحيحةِ البالغةِ مبلَغَ التواتُرِ خروجُ العُصاةِ من أُمةِ محمدٍ صلواتُ الله عليه من النار، إما بمَحْضِ الغُفرانِ أو بشفاعةِ رسولِ الله ﷺ؟ منها ما روَيْنا عن البُخاريِّ ومُسلِم: «يخرجُ منَ النارِ قومٌ كأنهم الثَّعارير»(٥).

الثَّعارير: صغارُ القثّاء.

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١١٧).

(٢) انظر: (١١: ٢١٥).

(٣) «شرح السنة» (١٥: ٢٠١) من حديثِ ابن مسعود رَضِيَ الله عنه.

(٤) «التفسير الوسيط» للواحدي (٣: ٣٣٨).

(٥) أخرجه البخاري (٦٥٥٨) ومسلم (١٩١) من حديثِ جابر بن عبدالله رَضِيَ الله عنه.

[﴿ وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْآزِفَةِ إِذِ ٱلْقُلُوبُ لَدَى ٱلْحَنَاجِرِ كَٰظِمِينَ ۚ مَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ ﴾ ١٨]

الآزفـةُ: القيامة، سُمِّيت بذلك لأُزُوفها، أي: لقُـرْبها. ويجوزُ أن يريدَ بـ﴿يَوْمَ ٱلْآزِفَةِ﴾: وقتَ الخُطّة الآزِفة؛ وهي مُشارفتُهم دخولَ النار، فعند ذلك ترتفعُ قلوبُهم عن مَقارِّها فتَلْصَقُ بحَناجرهم، فلا هي تَخرجُ فيَموتوا، ولا ترجعُ إلى مواضعها فيَتنفَّسُوا ويتروَّحوا، ولكنها مُعتَرِضةٌ كالشَّجا، كما قال تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ زُلْفَةً سِيٓـَٔتْ وُجُوهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [الملك: ٢٧]. فإن قلتَ: ﴿كَٰظِمِينَ﴾ بما انتصَبَ؟ قلت: هو حالٌ عن أصحابِ القُلوب على المعنى؛ لأنَّ المعنى: إذ قلوبُهم لدى حَناجرهم كاظمين عليها. ويجوزُ أن يكون حالًا عن القلوب، وأنَّ القلوبَ كاظمةٌ على غمٍّ وكَربٍ فيها مع بُلوغها الحَناجِرَ، وإنما جُمِعَ الكاظِم جَمْعَ السَّلامة؛ لأنه وَصَفَها بالكَظْم الذي هو من أفعالِ العُقلاء، كما قال تعالى: ﴿رَأَيْتُهُمْ لِى سَٰجِدِينَ﴾ [يوسف: ٤]، وقال: ﴿فَظَلَّتْ

قولُه: (مُعترضة كالشَّجا)، الجوهري: أشجاهُ يُشْجيهِ إشجاءً: إذا أغَصَّه. يُقالُ: شَجِيَ - بالكَسْرِ - يَشْجَى شَجًى.

قولُه: (كما قال: ﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ زُلْفَةً سِيٓـَٔتْ وُجُوهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [الملك: ٢٧])، مثالٌ لقوله: (وهيَ مُشارِفَتُهُمْ دخولَ النار)، فعندَ ذلكَ ترتفعُ قُلوبُهُم عن مَقارِّها.

قولُه: (وأنَّ القلوبَ كاظمةٌ على غمٍّ وكَرب)، أي: تبقى القلوبُ كالساكِتِ المُمتَلِئِ قلبُه غمًّا وغيظًا. قال صاحبُ «الكشف»: نسبةُ الكظمِ إلى القلبِ كنسبةِ الكتابةِ[1] إلى اليد. وقال: معنى «كاظمين» مُتوقِّفينَ عن كلِّ شيءٍ إلا عما دُفِعَتْ إليه من فِكْرِها فيه، كذلكَ قوله: ﴿وَٱلْكَٰظِمِينَ ٱلْغَيْظَ﴾ [آل عمران: ١٣٤] المتوقِّفينَ عما يدعو إليه الغضب[2].

(١) سقط لفظُ «الكتابة» من النسخة (ح).

(٢) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١١٧٥ - ١١٧٦)، بتحقيق د. محمد الدالي، و(٢: ٢٨٠) بتحقيق د. عبد القادر السعدي.

﴿أَعْنَٰقُهُمْ لَهَا خَٰضِعِينَ﴾ [الشعراء: ٤]، **ويَعْضُدُه قراءةُ مَن قرأ: (كاظمون)**، ويجوزُ أن يكونَ حالًا عن قوله: ﴿وَأَنذِرْهُمْ﴾، أي: وأنذِرْهم مقدِّرين أو مُشارِفين الكَظْمَ، كقوله: ﴿فَٱدْخُلُوهَا خَٰلِدِينَ﴾ [الزمر: ٧٣]. الحَميم: المُحِبُّ المُشفِق. والمُطاع: مَجازٌ في المشفَّع؛ لأنَّ حقيقةَ الطاعةِ نحوُ حقيقةِ الأمْر في أنها لا تكونُ إلّا لمن فَوْقَك. فإن قلتَ: ما معنى قولِه تعالى: ﴿وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾؟ قلتُ: يَحتمل أن يتناوَلَ النفيُ الشفاعةَ والطاعة معًا، وأنْ يَتناوَلَ الطاعةَ دون الشفاعة، كما تقولُ: ما عندي كتابٌ يُباع، فهو مُحتملٌ نفيَ البيع وحدَه، **وأنَّ عندك كتابًا إلّا أنك لا تَبِيعُه**؛ ونَفْيَهما جميعًا، وأنْ لا كتابَ عندك، ولا كونَه مبيعًا. ونحوُه:

ولا تَرَى الضَّبَّ بها يَنجَحِرُ

يريد: نَفْيَ الضبِّ وانجِحَارِه. فإن قلتَ: فعلى أيِّ الاحتمالَيْن يجبُ حمْلُه؟ قلتُ: على نفيِ الأمرَيْن جميعًا، ....

قولُه: (**ويَعضُدُهُ قراءَةُ مَنْ قرأ «كاظمون»**[1])، لأنَّ «كاظمون» على هذا محمولٌ على «القلوب» خبرٌ لها، و﴿لَدَى ٱلْحَنَاجِرِ﴾ ظرفُ «كاظمون» قُدِّمَ عليه، أو هوَ خبرٌ بعدَ خبر. وعلى التقديرِ الأولِ وهوَ قوله: «إذ قلوبهم لدى حناجرهم» كان ﴿كَٰظِمِينَ﴾ حالًا من الضميرِ المجرورِ في الخبر، ولا يجوزُ إجراءُ «كاظمون» عليه حالًا، ولا على المبتدأ خبرًا؛ إلا على التأويل. وقدَّرَ صاحبُ الكواشي: «هم كاظمونَ» فعلى هذا يقوى إرادة أصحابِ القلوب.

قولُه: (**وأنَّ عندك كتابًا إلا أنكَ لا تبيعُه**)، عطفٌ تفسيريٌّ على قوله: «نفيُ البيع وحده»، وكذا قولُه: «وأن لا كتابَ عندك ولا كونه مبيعًا» تفسيرٌ لقوله: «ونفيهما جميعًا».

---

(١) وممن جوَّز القراءة به: الكسائي والفرّاء. قال الفرّاء في «معاني القرآن» (٣: ٦): ولو كانت «كاظمون» مرفوعةً على قولك: إذ القلوب لدى الحناجر إذ هم كاظِمون، أو على الاستئناف؛ كان صوابًا. انتهى. ولتمامِ الفائدة انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (١٥: ٣٠٢).

مِن قِبَلِ **أنَّ الشفعاءَ هم أولياءُ الله**، وأولياءُ الله لا يُحِبُّون ولا يرضَوْن إلّا من أحبَّه الله ورَضِيَه، وأنَّ الله لا يُحِبُّ الظالمين، فلا يُحِبُّونهم، وإذا لم يحبُّوهم لم يَنصروهم ولم يَشفَعُوا لهم، قال الله تعالى: ﴿وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ﴾ [البقرة: ٢٧٠]، وقال: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ﴾ [الأنبياء: ٢٨]؛ ولأنَّ الشفاعةَ لا تكونُ إلّا في زيادة التفضُّل، وأهلُ التفضُّل وزيادتِه إنما هم أهلُ الثواب، بدليل قوله تعالى: ﴿وَيَزِيدُهُم مِّن فَضْلِهِۦ﴾ [النساء: ١٧٤]، وعن الحسنِ: والله ما يكون لهم شفيعٌ البتَّة. فإن قلتَ: الغَرَضُ حاصل بذِكْر الشفيعِ ونَفْيِه، فما الفائدةُ في ذِكْرِ هذه الصِّفة ونَفْيِها؟ قلتُ: في ذِكْرِها فائدةٌ جليلة؛ وهي أنها ضُمَّت إليه؛ **لِيُقامَ انتفاءُ الموصوف مقامَ الشاهد على انتفاء الصِّفة**؛ لأنَّ الصفةَ لا تتأتّى بدون مَوصُوفها، فيكون ذلك إزالةً لتوهُّمِ وجود

قولُه: (**من قبَلِ أنّ الشُّفَعاءَ هم أولياءُ الله**)، يعني: الواجبُ أنْ ينفيَ الشافعَ والطاعة، لا أنَّ هناكَ شافعًا غيرَ مُطاع؛ إذ ليسَ للظالِمينَ شافعٌ البتَّة؛ لأنَّ الشُّفَعاءَ أولياءُ الله، والأولياء لا يشفعونَ للظالمين، والتعريفُ في «الظالِمين» عندهُ للجنس، وعندنا للعَهد؛ لأنَّ «الظالِمين» مِن وَضْعِ المُظْهَرِ موضِعَ المُضْمَرِ والمرادُ بهم «المُنذَرينَ» في قوله: ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْأَزِفَةِ﴾.

قولُه: (**لِيُقامَ[١] انتفاءُ الموصوفِ في[٢] مقامِ الشاهِدِ على انتفاءِ الصفة**)؛ لأنَّ الصفةَ لا تتأتى بدونِ موصوفِها قال صاحبُ «التقريب»: وإنما لم يَقتَصِرْ على نفيِ الشفيع؛ لأنَّ المقصودَ نفيُ كونِهِ مُشَفَّعًا، لا نفيُ ذاتِ الشفيع، وإنْ كانَ الثاني دليلًا على الأولِ ومُستَلزِمًا له، فأرادَ ذكرَ المقصودِ مع الاستشهادِ عليه، كقولِ مَنْ عوتبَ على القعودِ عن الغزو: ما لي فرسٌ أركبُه. أي: لا يمكنني الركوبُ لعدمِ الفرس، فكذا لا يمكنُ التشفيعُ لعدمِ الشفيع، فذكْرُ المقصودِ والدليل عليه ـ وهو التقريرُ ـ أظهرُ مما في الأصل.

وقال والدُه صاحبُ «التهذيب»: حاصلُ كلامِ الزَّمَخشَريِّ أنهُ استدلَّ بعدمِ الموصوفِ

---

(١) في النسخة (ح): «انتقام»، وهو خطأ.

(٢) كذا في الأصول الخطية، وكذا هو في نصِّ «الكشاف» من (ط)، لكن لفظة «في» ليست في الأصل الخطي من «الكشاف» ولا في المطبوع.

الموصوف، بَيانُه: أنك إذا عُوتِبتَ على القُعود عن الغَزْوِ فقلتَ: ما لي فَرَسٌ أركبُه، ولا معي سلاحٌ أُحارِبُ به، فقد جَعلتَ عَدَمَ الفَرَس وفَقْدَ السلاح عِلّةً مانعة من الرُّكوبِ

على عدمِ الصفة؛ لأنَّ وجودَ الصفةِ بلا موصوفٍ مُحال. وقوله: «فيكونُ ذلكَ إزالةً لتوَهُّمِ وجودِ الموصوفِ»، كأنهُ استدلالٌ بعدمِ الصفةِ على عدمِ الموصوف، وهوَ يُناقضُ ذلكَ التقرير.

وقُلت: مقصودُ المصنّف من قوله: «في ذكْرِها فائدةٌ جليلة» أنَّ مجيءَ الصفةِ ونفيَها ليسَ إلا للمُبالغةِ في نفيِ الموصوف، فمعنى قولِه تعالى: ﴿مَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنۡ حَمِيمٖ وَلَا شَفِيعٖ يُطَاعُ﴾ في هذا المقام: كيفَ يتأتى الشفيعُ ولا شفيع؟ كمعنى قولِ القائلِ لمَنْ يُعاتبُه على القعودِ عن الغزو: ما لي فرسٌ أركَبُه. أي: كيفَ يتأتى منِّي الركوبُ ولا فرسَ لي؟ فكانَ ذِكرُ الركوبِ والاستدلالُ على عدمِ تأتِّيهِ بعدمِ الفرسِ دليلًا على أنّ انتفاءَ الفَرَسِ أمْرٌ لا نزاعَ فيه، وأنَّ المُخاطَبَ لا يُناقِشُه فيه، وكذلكَ ذِكْرُ التشفيعِ والاستدلالُ على عدمِ تأتِّيهِ بعدمِ الشفيعِ دليلٌ على فقدانِ الشفيع، أمْرٌ مُحَقَّقٌ مشهورٌ لا نزاعَ فيه، وإليهِ الإشارةُ بقوله: «الأمْر المعروفِ غيرِ المُنكَرِ الذي لا ينبغي أن يُتوَهَّمَ خلافُه»، والأُسلوبُ من بابِ نفي الشيءِ بنفيِ لازِمه، فجيءَ بالصفةِ ليجعَلَ نفيَ الموصوفِ دليلًا على انتفائِها، فيَلزَمُ منهُ نفيُ تَوَهُّمِ الموصوف، يعني: بلغَ الموصوفُ في الانتفاءِ مَبلَغًا مُتناهيًا حتى صارَ دليلًا على انتفاءِ الصفة؛ لِما يلزَمُ من انتفاءِ الموصوفِ انتفاءُ الصفة؛ لأنَّ الصفةَ لا تتأتى بدونِ موصوفِها، فيكونُ المجموعُ دليلًا على المطلوبِ وهوَ انتفاءُ الموصوفِ بالكلِّيَّة. وقد استقصينا في البقرةِ عندَ قولِهِ تعالى: ﴿لَا يَسۡـَٔلُونَ ٱلنَّاسَ إِلۡحَافٗا﴾ [البقرة: ٢٧٣] القَوْلَ فيه.

قالَ صاحبُ «الانتصاف»: نفيُ المجموعِ يصحُّ بنفيِ جُزْئِهِ وبنفيِ كُلِّه، فإن كانَ المرادُ نفيَ الأمرَينِ فذِكْرُ الصفةِ كالعِلةِ لنفيِ الذات، أي لا طاعةَ فلا شفاعة، أو لا ذاتَ فلا صفة، فيكونُ النفيُ مرتينِ من وجهينِ مختلفين، فظهَرَ أنَّ الفاءَ في «فيكونُ ذلكَ» نتيجةٌ من قوله: «ليُقامَ انتفاءُ الموصوف»، لا من قوله: «لأنَّ الصفةَ لا تتأتى»، فلا يلزمُ التناقُضُ كما ظُنّ[1].

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٤: ١٥٨).

والمُحارَبة، كأنك تقولُ: كيف يتأتّى مني الركوبُ والمحاربة ولا فَرَسَ لي ولا سِلاح معي؟! فكذلك قولُه: ﴿وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾ معناه: كيف يتأتّى التشفيعُ ولا شفيع؟ فكانَ ذِكْرُ التشفيع والاستشهاد على عدمِ تأتّيه بعَدم الشفيع وَضْعًا لانتفاءِ الشفيع موضعَ **الأمْرِ المعروف** غيرِ المُنكَر الذي لا يَنبغي أن يُتوهَّم خِلافُه.

[﴿يَعْلَمُ خَآئِنَةَ ٱلْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِى ٱلصُّدُورُ﴾ ١٩]

الخائنة: صِفةٌ للنَّظْرة، أو مصدرٌ بمعنى الخِيانة، كالعافية بمعنى المُعافاة، والمراد: استراقُ النَّظَرِ إلى ما لا يَحِلُّ، كما يفعلُ أهلُ الرَّيْب، ولا يَحسن أن يُرادَ الخائنةُ من الأعيُن؛ **لأنّ قولَه:** ﴿وَمَا تُخْفِى ٱلصُّدُورُ﴾ **لا يُساعِدُ عليه**. فإنْ قلتَ: بِمَ اتَّصل قولُه: ﴿يَعْلَمُ خَآئِنَةَ ٱلْأَعْيُنِ﴾؟ قلتُ: **هو خبرٌ من أخبار** ﴿هُوَ﴾ في قوله: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُرِيكُمْ﴾، مثلُ ﴿يُلْقِى ٱلرُّوحَ﴾، ولكنْ ﴿يُلْقِى ٱلرُّوحَ﴾ قد عُلِّل بقوله: ﴿لِيُنذِرَ يَوْمَ ٱلتَّلَاقِ﴾، ثم

قولُه: (**الأمر المعروف**)، أي: المشهورِ الثابتِ القائم، فكأنهُ قد عُلِمَ من غيرِ شُبْهةٍ أنْ لا شفيع، فيُستَدَلُّ بهِ على عدمِ الشفيع.

قَوْلُه: (**لأنَّ قَوْلَه:** ﴿وَمَا تُخْفِى ٱلصُّدُورُ﴾ **لا يُساعِدُ عليه**)، لأنَّ مراعاةَ النسبةِ بينَ القرينتَينِ في فصيحِ الكلامِ واجب، فإذنْ لا يجوزُ أن يكونَ «الخائنة» صفة للعَيْن، أي: العَيْن الخائنة، ثم أُضيفَ الصفةُ إلى موصوفِها؛ لأنَّ قوله: ﴿وَمَا تُخْفِى ٱلصُّدُورُ﴾ لا يُناسِبُه؛ لأنهُ نسبَ الإخفاءَ إلى الصُّدورِ فأوجبَ ذلك أن ينسبَ الخائنةَ إلى الأعيُن. ويُقال: يعلمُ نظرةَ الأعيُنِ ويعلمُ ما تُخفي الصُّدور. وفيهِ بحث؛ لأنَّ المقصودَ من الإسنادِ المُبالَغة، وأنَّ الله تعالى يعلَمُ استراقَ العَيْنِ لا العَيْنَ الخائنة، سواءٌ ضمَّ إليه قرينتَها أو لم يَضُمّ.

وقال القاضي: النظرةُ الخائنةُ النظرةُ الثانيةُ إلى غيرِ المُحْرَم واستراقُ النظَرِ إليه، أو خيانةُ الأعيُن[1]. والجملةُ خبرٌ خامسٌ للدلالةِ على أنهُ ما من خَفِيٍّ إلا وهوَ متعلِّقٌ للعلمِ والجزاء.

قولُه: (**هوَ خبرٌ من أخبارِ** ﴿هُوَ﴾)، أي: لفظة ﴿هُوَ﴾ في قَوْلِهِ تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُرِيكُمْ ءَايَٰتِهِۦ﴾، يعني: ﴿يَعْلَمُ﴾ خبرٌ لـ﴿هُوَ﴾، مثل ﴿يُلْقِى﴾.

---

(١) «أنوار التنزيل» (٥: ٥٤).

استُطرِد ذِكْرُ أحوالِ يومِ التَّلاقِ إلى قوله: ﴿وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾؛ فبَعُدَ لذلك عن أخواتِه.

قولُه: (**فبَعُدَ لذلكَ عن أخواتِه**)، فإن قُلت: فهلَّا لم يُقَدَّمْ على ﴿يُلْقِى ٱلرُّوحَ﴾ أو على إخوانِه؛ لئلَّا يَحصُلَ هذا البُعد؟ قلت: لا يخلو إما أن يُؤتى بهِ قبلَ قوله: ﴿ٱلَّذِى يُرِيكُمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُنَزِّلُ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ رِزْقًا﴾ أو بعدَه، ولا يجوزُ الأول؛ لأنَّ هذا مُتَضَمِّنٌ للتهديدِ كما قال: «والمرادُ استراقُ النظرِ إلى ما لا يحل».

وقال الواحدي: يعلمُ مُسارقةَ النظَرِ إلى ما لا يحلّ، وما تُسِرُّ القلوبُ في السرِّ من المعصِيَة[1]، ﴿وَٱللَّهُ يَقْضِى بِٱلْحَقِّ﴾ فيجزِي بالحسَنةِ والسيِّئة، وذلكَ وارِدٌ في الامتِنانِ على ما يوجبُ الشُّكْرَ من نعمةِ الحياتين، وقد سبقَ اتصالُهُ بها قبله.

ولا الثاني[2]؛ لأنهُ إما أن يُقَدَّمَ على «رفيع الدرجاتِ» أو يُؤَخَّرَ عنه.

ولا يجوزُ الأول؛ لأنَّ ﴿رَفِيعُ ٱلدَّرَجَٰتِ﴾ في الوجهِ المختارِ مُفَسَّرٌ بمصاعِدِ الملائكةِ ومهابطها للسِّفارةِ بينَ المُرسِلِ والمُرسَلِ إليه، وهوَ كالمُقدِّمةِ لقوله: ﴿يُلْقِى ٱلرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِۦ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ﴾، وورودُهما عقيب ﴿وَيُنَزِّلُ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ رِزْقًا﴾ للإيذانِ بأنَّ الماءَ كما هوَ حياةُ الأرضِ الميِّتة، كذلكَ الوحيُ حياةٌ للقلوبِ[3] الميِّتة.

ولا الثاني؛ لأنهُ إذا لم يَجُز ذلكَ فبالطريقِ الأوْلى هذا؛ لئلا يتخلَّلَ بينَ المُقدِّمةِ ولاحقتها أجنبيّ، وإنما عقَّبَ بهِ قوله: ﴿يُلْقِى ٱلرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِۦ﴾ وما يتصلُ بهِ من الاستطرادِ لمناسبةٍ بينهما لفظًا ومعنًى، كما قال: هوَ مثلُ ﴿يُلْقِى ٱلرُّوحَ﴾، أما اللفظُ فكلاهما مضارعان، وأما المعنى فلدلالةِ كلٍّ منهما على الوعيدِ والتهديد، أما العلمُ فكما سبق، وأما الوحيُ فلِتصريحِ تعليلِهِ بقوله: ﴿لِيُنذِرَ يَوْمَ ٱلتَّلَاقِ﴾ إلى آخره.

فإن قُلت: لِمَ لا تجعلُ العِلمَ عِلَّةً لنفيِ شفاعةِ الشفيع، كما في قوله تعالى: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى

(١) «الوسيط في التفسير» للواحدي (٤: ٨).

(٢) مُتعَلّق بقوله: «ولا يجوزُ الأوّل».

(٣) سقط لفظ «للقلوب» من النسخة (ح).

[﴿وَٱللَّهُ يَقْضِى بِٱلْحَقِّ وَٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ لَا يَقْضُونَ بِشَىْءٍ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ ٢٠]

﴿وَٱللَّهُ يَقْضِى بِٱلْحَقِّ﴾ يعني: **والـذي هذه صِفاتُه وأحوالـه لا يَقضي إلّا بالحقِّ** والعدل؛ لاستغنائه عن الظُّلم، وآلهتكم لا يَقضُون بشيء. **وهذا تهكُّمٌ بهم**؛ لأنَّ ما لا يُوصَف بالقُدرةِ لا يقال فيه: يَقضي، أو: لا يقضي. **﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ تقريرٌ لقوله: ﴿يَعْلَمُ خَآئِنَةَ ٱلْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِى ٱلصُّدُورُ﴾** [غافر: ١٩]، ووعيدٌ لهم بأنه يَسمع ما

يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ ۚ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، فكأنهُ قيل: ما للظالمينَ من شفيع؛ لِما يَعلَمُ الله منهمُ الخيانةَ سرًّا وعلانيةً ظاهرًا وباطنًا، فتَخلَّصَ من تلكَ الورطة؟

قُلت: إذا جُعِلَ من الأخبارِ المستقِلَّةِ بالدلالةِ لإثباتِ وصفِ العلمِ ويتصلُ بهِ حديثُ العَدْلِ والقضاءِ الحق، ويكونُ تخلُّصًا إلى ذمِّ آلهتهم، ولا يفوتُ تعليلُ نفي الشفاعةِ أيضًا على سبيلِ الإدماجِ لاقترانِهِ به، كانَ أحسنَ من تعليقِهِ بنفي الشفاعةِ وحدَه. لله درُّ المصنّف ولطيفِ اعتباراتِهِ ودقيقِ إشاراتِه، ورَحِمَ الله مَن كانَ سببًا لمَثارِ هذهِ النكات.

قولُه: (**والذي هذهِ صفاتُه وأحوالُه لا يقضي إلا بالحقّ**)، يعني: عُومِلَ بالاسمِ الجامعِ مُعامَلة اسمِ الإشارة، مثلَ «أولئك» و«ذلك» إذا وقعَ بعدهُ حُكم؛ ليُؤذِنَ بأنَّ ما بعدهُ جديرٌ بما قبله لإجراءِ تلكَ الصفاتِ عليه، وإنما عدلَ من اسمِ الإشارةِ إلى اسمِ الذات؛ ليكونَ أجمَعَ وأفخَم.

قولُه: (**وهذا تهكُّمٌ بهم**)، فإن قُلت: لِمَ لم يجعلهُ من المُشاكَلة؟ قُلت: جَعْلُه استعارةً تهكُّميَّةً أبلَغ، والاختيار أولى، والمقامُ له أدْعى، وهوَ تحقيرُ شأنِ آلهتهم وتسفيهُ رأيهم.

قولُـه: (**﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ تقريـرٌ لقولـه: ﴿يَعْلَمُ خَآئِنَةَ ٱلْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِى ٱلصُّدُورُ﴾**)، أي: يعلمُ خائنة الأعيُن؛ لأنهُ بصيرٌ لا يحجُبُه شيء من المُبصَراتِ التي تخفى على كلِّ ذي بَصَر، ويَعلَمُ ما تُخفي الصدورُ من الهواجسِ التي ربما تخفى على صاحبها؛ لأنهُ سميع حقيقي، وإنما فَصْلُ هذهِ الفقرة بهذهِ الفاصلةِ يكونُ ظاهرًا في التعريضِ بما يَدعونَ من دونِ الله، وأنها لا تقدِرُ على القضاء؛ لأنها لا تسمعُ ولا تُبصِر.

يقولون ويُبصر ما يَعملون، وأنه يُعاقِبُهم عليه، وتعريضٌ بما يَدْعُون مِن دُون الله، وأنها لا تَسمَعُ ولا تُبصِر. وقُـرِئ: ﴿يَدْعُونَ﴾ بالياء والتاء.

[﴿أَوَلَمْ يَسِيرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرُواْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ كَانُواْ مِن قَبْلِهِمْ كَانُواْ هُمْ أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَءَاثَارًا فِي ٱلْأَرْضِ فَأَخَذَهُمُ ٱللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ وَمَا كَانَ لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِن وَاقٍ * ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانَت تَّأْتِيهِمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَكَفَرُواْ فَأَخَذَهُمُ ٱللَّهُ إِنَّهُۥ قَوِيٌّ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ ٢١-٢٢]

﴿هُمْ﴾ في ﴿كَانُواْ هُمْ أَشَدَّ مِنْهُمْ﴾ فصلٌ. فإن قلتَ: مِن حقِّ الفَصْلِ أن لا يقعَ إلّا بين معرفتَيْن، فما بالُه واقعًا بين مَعرفةٍ وغيرِ معرفة؛ وهو ﴿أَشَدَّ مِنْهُمْ﴾؟ قلتُ: **قد ضارع المعرفةَ في أنه لا يدخُلُه الألفُ واللام**؛ فأُجريَ مُجراهُ. **وقُرِئ: (منكم)** وهي في

وفيه إشارةٌ إلى أنَّ الحاكمَ والقاضيَ ينبغي ألا يكونَ فاقدَ السمعِ والبصَر، فيكونُ قوله: ﴿وَٱللَّهُ يَقْضِى بِٱلْحَقِّ﴾ إلى آخرِه مُعترِضةً بينَ المُقرِّرِ والمُقرَّر.

قولُه: (**وقُرِئَ ﴿يَدْعُونَ﴾ بالياءِ والتاء**)، الفَوقانيَّة: نافعٌ وابن ذَكْوان، والباقونَ: بالياء[1].

قولُه: (**قد ضارَعَ المعرفةَ في أنهُ لا يدخلُه الألفُ واللام**)، قال ابن الحاجب: ولا يجوزُ أن تقول: زيدٌ هو غُلامُ رجل، وإن كانَ مُمتنِعًا دُخولُ حرفِ التعريفِ عليه؛ لأنَّ هذا مخصوصٌ بـ«أفعَلُ من كذا»، والفَرقُ بينهما أنَّ «أفعَلُ من كذا» يُشبِهُ المعرِفَةَ شبهًا قويًّا من حيثُ المعنى، حتى إنَّ معنى قولِك: أفضلُ من كذا، الأفضل باعتبارِ فضليةٍ معهودة، ولذلكَ قامَ مقامَه، وليسَ غلامُ رجلٍ كذلك، فإنهُ إنما امتنعَ دخولُ حرفِ التعريفِ عليه من جهةِ أنَّ الإضافةَ قد تكونُ للتعريف، واللامُ للتعريف، فكُرِهَ الجمعُ بينهما، بخلافِ «أفضل منك».

قولُه: (**وقُرِئَ: «مِنكُم»**)، ابن عامر[2].

(١) ولِتمام الفائدة انظر: «حجّة القراءات» ص٦٢٨.

(٢) انظر: «حجّة القراءات» ص٦٢٩.

مَصاحف أهلِ الشام. ﴿وَءَاثَارًا﴾: يريدُ حُصونَهم وقُصورهم وعُدَدَهم، **وما يُوصَف بالشدَّةِ من آثارهم. أو أرادَ: وأكثرَ آثارًا**، كقوله:

مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرُمْحا

[﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ بِـَٔايَـٰتِنَا وَسُلْطَـٰنٍ مُّبِينٍ * إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَهَـٰمَـٰنَ وَقَـٰرُونَ فَقَالُوا۟ سَـٰحِرٌ كَذَّابٌ * فَلَمَّا جَآءَهُم بِٱلْحَقِّ مِنْ عِندِنَا قَالُوا۟ ٱقْتُلُوٓا۟ أَبْنَآءَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ وَٱسْتَحْيُوا۟ نِسَآءَهُمْ ۚ وَمَا كَيْدُ ٱلْكَـٰفِرِينَ إِلَّا فِى ضَلَـٰلٍ﴾ ٢٣ - ٢٥]

﴿وَسُلْطَـٰنٍ مُّبِينٍ﴾: وحُجّةٍ ظاهرة؛ وهي المُعجزات، فقالوا: هو ساحرٌ كذّاب، فسَمَّوُا السلطانَ المبين سِحرًا وكَذبًا، ﴿فَلَمَّا جَآءَهُم بِٱلْحَقِّ﴾: بالنُّبوّة. فإن قلتَ: أمَا

قولُه: (**وما يوصفُ بالشدَّةِ من آثارهم**)، الراغب: أثرُ الشيء: حصولُ ما يدلُّ على وجودِه. يُقال: أثر وإثْر، والجمع: الآثار. ويُقالُ للطريقِ المُستَدَلِّ بهِ على تَقَدُّمِ أشخاص: آثار. وأَثَرْتُ العِلمَ: رَوَيْته، آثُره أثْرًا وأثارةً وأُثْرة. وأصلُه: تَتَبَّعْتُ أَثَره، قال تعالى: ﴿أَوْ أَثَـٰرَةٍ مِّنْ عِلْمٍ﴾ [الأحقاف: ٤]، وقُرِئ: «أَثَرَة»، وهوَ ما يُروى ويُكتَبُ فيبقى لهُ أثر. والمآثر: ما يُروى من مكارِمِ الإنسان. ويُستعارُ الأثرُ للفضل، والإيثارُ للتَّفضُّل، ومنهُ قولهم: آثَرْتُه، وقوله تعالى: ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ﴾ [الحشر: ٩] والاستئثار: التفرد بالشيءِ من دونِ غيرِه. وفي الحديث: «ستكونُ بعدي أَثَرة»[١] أي: يَستأثِرُ بعضكم على بعض[٢].

قولُه: (**أو أرادَ: وأكثر آثارًا**)، فعلى الأولِ ﴿وَءَاثَارًا﴾ عطفٌ على ﴿قُوَّةً﴾، فتختصُّ الآثارُ بما فيه قوَّةٌ وشدّة، وعلى الثاني عطفٌ على ﴿أَشَدَّ﴾ على تقدير أكثر مُطلقًا، سواءٌ كانت الآثارُ قويّةً أو لا[٣].

---

(١) هو جزءٌ من حديثٍ أخرجه البخاري (٣٦٠٣) ومسلم (١٨٤٣) وغيرهما من حديثِ ابن مسعودٍ رضي الله عنه.

(٢) «مفردات القرآن» ص٦٢.

(٣) من قوله: «قوله: (أو أراد وأكثر آثارًا)» إلى هنا، سقط من (ف) و(ح).

كان قتلُ الأبناءِ واستِحْياءُ النِّساء من قَبْلُ خِيفةَ أنْ يولدَ المولودُ الذي أنذرَتْه الكَهَنةُ بظهوره وزوالِ مُلكه على يده؟ قلتُ: قد كان ذلك القتلُ حينئذٍ، وهذا قتلٌ آخَر. وعن ابنِ عبّاس رضي الله عنه في قوله: ﴿قَالُواْ ٱقْتُلُوٓاْ﴾: أَعيدوا عليهم القتلَ كالذي كان أوّلًا. يريد: أنَّ هذا قتلٌ غيرُ القتلِ الأوّل. ﴿فِى ضَلَٰلٍ﴾: في ضَياعٍ وذهاب، باطلًا لم يُجْدِ عليهم، يعني: أنهم باشَروا قَتْلَهم أوّلًا فما أغنى عنهم، ونَفَذَ قضاءُ الله بإظهارِ مَن خافُوه، فما يُغني عنهم هذا القتلُ الثاني، وكان فرعونُ قد كفَّ عن قتلِ الوِلْدان، فلمّا بُعث موسى وأحسَّ بأنه قد وَقع أعادَه عليهم **غيظًا وحَنَقًا، وظنًّا منه أنه يصدُّهم بذلك عن مُظاهرةِ موسى**، وما عَلِمَ أنَّ كَيْدَه ضائعٌ في الكرَّتَيْن جميعًا.

[﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ ذَرُونِىٓ أَقْتُلْ مُوسَىٰ وَلْيَدْعُ رَبَّهُۥٓ ۖ إِنِّىٓ أَخَافُ أَن يُبَدِّلَ دِينَكُمْ أَوْ أَن يُظْهِرَ فِى ٱلْأَرْضِ ٱلْفَسَادَ﴾ ٢٦]

﴿ذَرُونِىٓ أَقْتُلْ مُوسَىٰ﴾ كانوا إذا هَمَّ بقتله كَفُّوه بقولهم: ليس بالذي تخافُه، ......

قولُه: (**غَيْظًا وحَنَقًا وظَنًّا منهُ أنهُ يصُدُّهُمْ بذلكَ عن مظاهَرَة موسى عليه السلام**)[١]، وقال في موضعٍ آخر: «إلباسًا عليهم وتعميةً وأنَّ ذلكَ المولودَ مُنتظَرٌ بعدُ، وليسَ موسى بذلكَ»، وينصرهُ قوله: ﴿وَمَا كَيْدُ ٱلْكَٰفِرِينَ إِلَّا فِى ضَلَٰلٍ﴾، وقولُه تعالى: ﴿ذَرُونِىٓ أَقْتُلْ مُوسَىٰ﴾، وقولُه: (كانَ هذا تمويهًا على قومِهِ وإيهامًا أنهم همُ الذينَ يكفونه)، وقال في «الأعراف» ـ في قوله: ﴿سَنُقَتِّلُ أَبْنَآءَهُمْ وَنَسْتَحْىِۦ نِسَآءَهُمْ وَإِنَّا فَوْقَهُمْ قَٰهِرُونَ﴾ [الأعراف: ١٢٧] ـ: «سنعيدُ عليهم ما كنّا مَحَنّاهُمْ بهِ من قَتْلِ[٢] الأبناء؛ ليعلَموا أنا على ما كنا عليه من القهْرِ والغَلَبَةِ وأنهم مقهورونَ تحتَ أيدينا، ولئلا يتوهَّمُ العامة أنهُ هوَ المولودُ الذي تحدَّثَ المنجِّمونَ والكَهَنَةُ بزوالِ مُلكِنا على يدِه»[٣].

(١) قوله: «أنه يصُدُّهم» إلى هنا، سقط من (ط).
(٢) في النسخة (ف): «قَبْل».
(٣) انظر: (٦: ٥٢٠).

وهو أقلُّ مِن ذلك وأضعَفُ، وما هـو إلا بعضُ السَّحَرة، ومثلُـه لا يُقاوِم إلّا ساحرًا مِثْلَه، ويقولون: إذا قتلتَه أدخلتَ الشُّبهةَ على الناس، واعتَقَدُوا أنك قد عجزتَ عن مُعارضتِه بالحُجّة. والظاهرُ أنَّ فرعونَ ـ لعنه الله ـ كان قد استيقَنَ أنه نبيٌّ، وأنَّ ما جاء به آياتٌ وما هو بسِحر، ولكنَّ الرَّجلَ كان فيه خِبٌّ وجَرْبَزَةٌ، وكان قتَّالًا سفَّاكًا للدماء في أهونِ شيء، فكيف لا يَقتل مَن أحسَّ منه بأنه هو الذي يَثُلُّ عرشَه ويَهدِمُ مُلكَه؟! ولكنه كانَ يخافُ إنْ همَّ بقَتْلِه أن يُعاجَلَ بالهلاك، وقولُه: ﴿وَلْيَدْعُ رَبَّهُۥٓ﴾ **شاهِدُ صدقٍ** على فرطِ خَوْفِه منه ومِنْ دعوتِه ربَّه، وكان قولُه: ﴿ذَرُونِىٓ أَقْتُلْ مُوسَىٰ﴾

[قولُه: (**وهوَ أقلُّ من ذلكَ وأضعف، وما هوَ إلا بعضُ السَّحَرَة**)، **الانتصاف**: هوَ مثلُ قوله: ﴿إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ لَشِرْذِمَةٌ قَلِيلُونَ﴾ [الشعراء: ٥٤] يوهِمُ قلَّةَ الاحتفالِ بهم، وأنَّ قتالَهم إنما هوَ لأجلِ أنهم لنا غائظون، ومن عادتنا الحذرُ على دولتنا بحُسْنِ الحفظِ وحماية حوزةِ المملكة، ولقد كذبَ وكانَ فؤادُهُ مملوءًا رُعبًا][(١)].

قولُه: (﴿وَلْيَدْعُ رَبَّهُۥٓ﴾ **شاهدُ صدق**)، يعني صَدرَ منهُ هذا الكلام على سبيلِ الإيهام والتورية، والتوريةُ ـ كما عَلِمتَ ـ هوَ أن يُطلَقَ لفظٌ لهُ معنيان: قريب وبعيد[(٢)]، فيرادُ البعيد منهما، واللَّعينُ أوهَمَ قومَهُ المعنى القريبَ وهوَ التَّهكُّم، وفي ضميرِهِ البعيد، أظهَرَ أن ليسَ لهُ ربٌّ والذي يدعوهُ ليسَ بربّ، أي: لا يُجدِي دُعاؤُه شيئًا؛ لأنهُ يدعو ما لا حقيقةَ له، وهوَ كما تقولُ لِمَنْ ظَفِرْتَ بهِ وليسَ لهُ ناصر: أنا أنتَقِمُ منك فادعُ ناصِرَك؛ تهكُّمًا به، والمراد: ما في ضميرِهِ أنهُ إن همَّ بقتلِه أن يُعاجَلَ بالهلاك، لأنهُ كانَ قدِ استيقَنَ أنهُ نبيٌّ وأنَّ ما جاءَ بهِ آيات، ﴿وَجَحَدُوا۟ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ [النمل: ١٤]. قال مُحيي السُنّة: أي: وليَدْعُ موسى ربَّهُ الذي يزعُمُ أنهُ أرسَلَهُ إلينا فيمنعُه منا[(٣)]. وفي «اللُّباب»: أي: لِيدْعُ ربَّهُ فإنهُ لا يُجاب، وليَسْتَعِنْ بربِّهِ فإنهُ لا يُعان. وقيل: لِيَدعُ ربَّهُ فإنهُ لا يجيءُ من دُعائِهِ شيء؛ لأنهُ يدعو ما لا حقيقةَ له.

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشّاف» (٤: ١٦١). وسقط ما بين المعكوفين من النسخة (ط).

(٢) قولُه: «قريب وبعيد»: سقط من النسخة (ط).

(٣) «معالم التنزيل» (٧: ١٤٥).

تَمْويهًا على قومه، وإيهامًا أنهم هم الذين يكفُّونه، وما كان يكفُّه إلّا ما في نفْسِه من هَوْلِ الفَزَع. ﴿أَن يُبَدِّلَ دِينَكُمْ﴾: أن يغيِّرَ ما أنتم عليه، **وكانوا يَعبُدونه ويعبدون الأصنام**، بدليل قوله: ﴿وَيَذَرَكَ وَءَالِهَتَكَ﴾ [الأعراف: ١٢٧]. والفسادُ في الأرض: التفاتُنُ والتَّهارُجُ الذي يَذهَبُ معه الأمْنُ وتتعطَّلُ المَزارعُ والمكاسِبُ والمَعايش، ويَهلك الناسُ قتلًا **وضَيَاعًا**، كأنه قال: إني أخافُ أن يُفسِدَ عليكم دِينكم بدَعوتكم إلى دِينه، أو يُفسِدَ عليكم دُنياكم بما يَظهر من الفِتَنِ بسَببه. **وفي مَصاحف أهلِ الحِجاز: (وأن يُظهِرَ) بالواو**، ومعناه: إني أخافُ فسادَ دِينكم ودُنياكم معًا.

وقُرِئ: ﴿يَظْهَرَ﴾ من: أظهر. و﴿ٱلْفَسَادَ﴾ منصوب، أي: يُظهِرَ موسى الفسادَ. وقُرِئ: (يَظَّهَّر) بتشديدِ الظاء والهاء، مِن تظهَّر، بمعنى تَظاهَر، أي: تتابَعَ وتَعاون.

قولُه: (**وكانوا يعبدونهُ ويعبُدونَ الأصنام**)، قال المصنّف: كانَ فرعون يقول: ﴿أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النازعات: ٢٤] فكيفَ عبدَ الصَّنم؟ وذلكَ قوله: ﴿وَيَذَرَكَ وَءَالِهَتَكَ﴾ [الأعراف: ١٢٧] فأجابَ بأنهُ أمرَ بنحتِ الأصنامِ وبأن تُجعَلَ شُفعاءَ لهم عنده، كما كانوا يقولون: ﴿شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ [يونس: ١٨] فأضافوا الآلهة إليه بهذا المعنى[١].

قولُه: (**وضَياعًا**)، **الجوهري**: ضاعَ الشيءُ يضيعُ ضَيْعَةً وضَياعًا ـ بالفتحِ ـ أي: هَلَكَ.

قولُه: (**وفي مصاحِفِ أهل الحجاز: «وأنْ يظهرَ» بالواو**)، قال صاحب «التيسير»: وقرأَ بها عاصم وحمزة والكسائي[٢]. وقال الزَّجَّاج: وفي مُصْحَف أهْل العِراق: «أو أنْ» على معنى: إنِّي أخافُ أنْ يُبْطِلَ دينكم البتَّة، وإنْ لم يُبْطِلهُ أوقعَ فيهِ الفساد. وعلى الواو[٣]: أخافُ إبطالَ دينكم والفسادَ معه[٤].

قولُه: (**وقُرِئ: ﴿يَظْهَرَ﴾**)، نافع وأبو عمرو وحفص، والباقونَ: بفتحِ الياءِ والهاء.

---

(١) «الكشاف» (٦: ٥٢٠).

(٢) «التيسير في القراءات السبع» ص١٩١.

(٣) من قوله: «أخاف أن يبطل» إلى هنا، سقط من (ح).

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٣٧١).

[﴿وَقَالَ مُوسَىٰٓ إِنِّي عُذْتُ بِرَبِّي وَرَبِّكُم مِّن كُلِّ مُتَكَبِّرٍ لَّا يُؤْمِنُ بِيَوْمِ ٱلْحِسَابِ﴾ ٢٧]

لمّا سَمع موسى عليه السلام بما أجْرَاه فرعونُ من حديثِ قَتْله قال لقومه: ﴿إِنِّي عُذْتُ﴾ بالله الذي هو ربِّي وربُّكم. وقولُه: ﴿وَرَبِّكُم﴾ فيه بعثٌ لهم على أن يَقتدوا به، فيَعوذُوا بالله عِياذَه، ويَعتصموا بالتوكُّل عليه اعتِصامَه، وقال: ﴿مِّن كُلِّ مُتَكَبِّرٍ﴾؛ لتشملَ استعاذتُه فرعونَ وغيرَه من الجَبابرة؛ وليكونَ على طريقةِ التعريض؛ فيكـونَ أبـلغَ. وأراد بالتكبُّر: الاستكبارَ عن الإذعـانِ للحقِّ، وهو أقبـحُ استكبار وأدلُّه على دَناءة صاحبه ومَهانة نفْسِه، وعلى فَرْطِ ظُلمه وعَسفِه، وقال: ﴿لَّا يُؤْمِنُ بِيَوْمِ ٱلْحِسَابِ﴾؛ لأنه إذا اجتمع في الرَّجل التجبُّـرُ والتكذيبُ بالجزاءِ وقلّةُ المبالاة بالعاقبة، فقد استكمَلَ أسبابَ القَسوة والجُرأة على الله وعبادِه، ولم يتركْ عظيمةً إلّا ارتكبَها. وعُذْتُ ولُذْتُ أخَوان. وقُرِئ: (عُتُّ) بالإدغام.

قولُه: (﴿وَرَبِّكُم﴾ فيه بعثٌ لهم على أن يقتدوا به)، يريدُ أنَّ موسى عليه السلامُ لما سمعَ قولَهم: ﴿ٱقْتُلُوٓاْ أَبْنَآءَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ﴾ وقولَه: ﴿ذَرُونِيٓ أَقْتُلْ مُوسَىٰ﴾ شجَّعَ قومه وقال: تعوَّذوا بالله عياذةً واعتصموا بالتوكُّلِ عليه، كما تعوَّذتُ واعتَصَمت؛ ليُخَلِّصَكُمْ من شرِّ هذا المُتكبِّر الذي لا عقلَ لهُ ليَردَعَه، ولا دينَ ليَزجُرَه. ودلَّ على هذا كُلِّه عطفُ ﴿وَرَبِّكُم﴾.

قولُه: (وليكونَ على طريقةِ التعريض)، عطفٌ على «ليشمَل»، كرَّرَ اللامَ على «ربي» للاستقلال. يعني: في التعميم فائدتان: إحداهما: دخولُ الغيرِ في المُستعاذِ منه. وثانيتهما: تركُ المواجهة بقوله: أنتَ مُتكبرٌ مُكذِّبٌ معَ إرادةِ ذلكَ بأبلغِ وجه.

قولُه: (لأنهُ إذا اجتمعَ في الرجُلِ التجبُّـرُ والتكذيبُ)، إلى قولِـه: (استكمَلَ أسبابَ القسوة)، وفي الخاتميَّة[1]: الظُّلمُ من طَبْعِ النفس، وإنما يصُدُّها عن ذاكَ أحدُ علَّتين: إما علَّةٌ دينيةٌ كخوفِ مَعاد، أو علةٌ سياسية كخوفِ السيف. قال أبو الطَّيب:

---

(١) كذا في النسخ الخطية، ولم أهتدِ إلى معرفته. نعم هناك رسالةٌ للحاتمي يتحدَّثُ فيها عن استمدادِ المتنبي من كلامِ الفلاسفة، فلعلَّ المقصودَ هو هذه الرسالة.

[﴿ وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَـٰنَهُۥٓ أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّيَ ٱللَّهُ وَقَدْ جَآءَكُم بِٱلْبَيِّنَـٰتِ مِن رَّبِّكُمْ ۖ وَإِن يَكُ كَـٰذِبًا فَعَلَيْهِ كَذِبُهُۥ ۖ وَإِن يَكُ صَـٰدِقًا يُصِبْكُم بَعْضُ ٱلَّذِى يَعِدُكُمْ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ كَذَّابٌ ﴾ ٢٨]

﴿رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ﴾ وقُرِئَ: (رَجْلٌ) بسكونِ الجيم، كما يقال: عَضْدٌ، في عَضُد، وكان قبطيًّا ابنَ عمٍّ لفرعون، آمن بموسى سرًّا. وقيل: كان إسرائيليًّا. و﴿مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ﴾ **صفةٌ لـ ﴿رَجُلٌ﴾، أو صلةٌ لـ﴿يَكْتُمُ﴾**، أي: يكتمُ إيمانَه من آلِ فرعون، واسمُه سِمْعانُ أو حَبيب، وقيل: خِرْبيلُ أو حِزْبيلُ، والظاهرُ أنه كانَ من آل فرعونَ؛ فإنَّ المؤمنين من بَني إسرائيلَ لم يَقِلُّوا ولم يَعِزُّوا، والدليلُ عليه قولُ فرعون: ﴿أَبْنَآءَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ﴾ [غافر: ٢٥]. وقولُ المؤمن: ﴿فَمَن يَنصُرُنَا مِنۢ بَأْسِ ٱللَّهِ إِن جَآءَنَا﴾ [غافر: ٢٩] **دليلٌ ظاهر على أنه يتنصَّحُ لقومه.** ﴿أَن يَقُولَ﴾: لِأَنْ يقول، وهذا إنكارٌ منه عظيم

والظُّلْمُ من شِيَمِ النُّفوسِ وإنْ تَجِدْ ... ذا عِفَّـةٍ فلِعَلَّـةٍ لا يَظلِمُ(١)

قولُه: (و﴿مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ﴾ **صفة لـ﴿رَجُلٌ﴾ أو صلة لـ﴿يَكْتُمُ﴾**(٢))، لأنَّ الرجُلَ إذا كانَ قِبطيًّا كانَ ﴿ءَالِ فِرْعَوْنَ﴾ صفةً لـ﴿رَجُلٌ﴾، وإذا كانَ إسرائيليًّا كانَ صلةً لـ﴿يَكْتُمُ﴾، وعلى هذا الوقفُ على قولِه: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ﴾ له وجه، ثم يُبتَدَأُ ﴿مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ﴾، والظاهرُ الأول؛ لأنَّ تقديمَ الصلةِ على الفِعلِ لا معنى له في هذا المقام، ولأنه موجبٌ للإلباس، وعليهِ قولُه: «والظاهِر أنهُ كانَ من آل فرعون»، لأنَّ تخصيصَ الفردية وكتمانَ الإيمانِ لا يحسُنُ إذا قيل: إنَّ الرجلَ كانَ إسرائيليًّا؛ لأنَّ بني إسرائيلَ كانوا كثيرينَ وأنهم لم يكتموا إيمانَهم عن آل فرعون، يدُلُّ عليه قولُ اللَّعين: ﴿أَبْنَآءَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ﴾؛ لأنَّ التصريحَ بلفظِ «آمنوا» دليلٌ على أنهُ كانَ عارفًا بإيمان قومِ موسى، فكيفَ يُحمَلُ الكاتِمُ على رجلٍ من بني إسرائيل؟

قولُـه: (**دليـلٌ ظاهـرٌ على أنـهُ يتنصَّحُ لقومِـه**)، حيثُ قـال: ﴿يَنصُرُنَا﴾ و﴿جَآءَنَا﴾؛

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) قوله: «أو صلة لـ﴿يَكْتُمُ﴾» سقط من (ح).

وتبكيتٌ شديد، كأنه قال: أترتكِبُون الفعلةَ الشَّنعاء التي هي قتلُ نَفْسٍ محرَّمة، وما لكم علّةٌ قَطّ في ارتكابها إلّا كلمةُ الحقِّ التي نَطَقَ بها؛ وهي قولُه: ﴿رَبِّيَ ٱللَّهُ﴾ مع أنه لم يُحضِر لتصحيح قولِه بيِّنةً واحدة، ولكنْ بيِّناتٍ عِدَّة مِن عند من نَسَبَ إليه الرُّبوبيّة، **وهو ربُّكم لا ربَّه وحدَه؟! وهو استدراجٌ لهم إلى الاعتراف به،** ولِيُلَيِّنَ بذلك جِماحَهم ويكسِرَ مِن سَوْرتهم. **ولك أن تقدِّرَ مُضافًا محذوفًا،** أي: وقتَ أن

لأنـهُ دلَّ عـلى أنه منهم في القرابـةِ، وأنه يُعلِمُهم بأنَّ الذي ينصحُهم بـهِ هو ممـا هم لهم منه.

قولُه: (**وهوَ ربُّكُم لا ربُّهُ وحده، وهوَ استدراجٌ لهم**)، اعلَمْ أنه قد أشارَ في كلامِهِ إلى ثلاثِ عباراتٍ كُلُّها دالة على الاختصاصِ بمعونة التركيبِ والمقامِ الاستدراجي:

أحدها: قوله: «ما لكم علَّة قطُّ في ارتكابها إلا كلمة الحق»، وذلكَ من قوله: ﴿أَتَقۡتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّيَ ٱللَّهُ﴾ حيثُ نكَّرَ الرجُلَ وأوقعَ قوله: ﴿رَبِّيَ ٱللَّهُ﴾ علَّةً للقتلِ على سبيلِ التوبيخ، كأنهُ لم يُعلَمْ من موسى عليه السلامُ إلا أنه رجلٌ ما، ولم يُسمَعْ منهُ قولٌ إلا ﴿رَبِّيَ ٱللَّهُ﴾، وهوَ عندهم أظهَرُ من الشمس، وأقوالُه لا تُحصى، نحوهُ قوله تعالى: ﴿هَلۡ نَدُلُّكُمۡ عَلَىٰ رَجُلٖ يُنَبِّئُكُمۡ إِذَا مُزِّقۡتُمۡ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمۡ لَفِي خَلۡقٖ جَدِيدٍ﴾ [سبأ: ٧] قال: «فنكَّروهُ لهم، وعرضوا عليهم الدلالة عليه كما يُدَلُّ على مجهولٍ في أمرٍ مجهول».

وثانيها: قَوْلُه: «لم يُحضِرْ لتصحيحِ قولِه بيِّنةً واحدة، ولكن بيِّناتٍ عدّة»، وهوَ من جَمْعِ البيِّنات، وتحليتها باللام.

وثالثها: قَوْلُه: «وهوَ ربُّكم لا ربُّهُ وحده»، وهوَ من تخصيصِ ذِكْرِ الرَّبِّ وإضافتهِ إليهم، أي: الذي يدعو إليه موسى هذا المعلوم المُتميِّز الذي لو قيلَ لكلِّ مُميِّز عاقل: مَنْ ربُّ السماواتِ والأرض؟ ليَقُولَنّ: الله. كما قال في «الشعراء» بعدما سألَ اللَّعين: ﴿وَمَا رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۞ قَالَ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَمَا بَيۡنَهُمَآۖ إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ﴾ [الشعراء: ٢٣-٢٤].

وإليهِ الإشارةُ بقولِه: «من عند مَنْ نَسَبَ إليه الربوبية»، ولهذا لما قال اللَّعين: ﴿وَلۡيَدۡعُ رَبَّهُۥٓ﴾، أجابَ عليه السلامُ بقوله: ﴿إِنِّي عُذۡتُ بِرَبِّي وَرَبِّكُم﴾.

قولُه: (**ولك أنْ تُقدِّرَ مضافًا محذوفًا**)، عطفٌ على قوله: «لأنْ يقول، وهذا إنكار منهُ»

تقول. والمعنى: أتقتُلونه ساعةَ سَمعتم منه هذا القولَ من غيرِ رويَّةٍ ولا فِكْر في أمْره؟! وقولُـه: ﴿بِٱلْبَيِّنَٰتِ﴾ يريد: بالبيِّناتِ العظيمة التي عَهدتُموها وشَهِدتُموها، ثم أخَذَهم بالاحتجاج على طريقةِ التقسيم، فقال: لا يَخْلو مِن أنْ يكونَ كاذِبًا أو صادقًا، ﴿وَإِن يَكُ كَٰذِبًا فَعَلَيْهِ كَذِبُهُۥ﴾ أي: يعودُ عليه كذبُه ولا يتخطَّاه ضَرَرُه، ﴿وَإِن يَكُ صَادِقًا يُصِبْكُم بَعْضُ﴾ ما يَعِدُكم إن تعرَّضتم له. فإن قلتَ: لِمَ قال: ﴿بَعْضُ ٱلَّذِى يَعِدُكُمْ﴾ وهو نبيٌّ صادق، لا بدَّ لِما يَعِدُهم أن يُصِيبَهم كلُّه لا بَعضه؟ قلتُ: لأنه احتاجَ في مُقاولة خُصومِ موسى ومُنا كِريه إلى **أن يُلاوِصَهم** ويُدارِيَهم، ويَسلُكَ معهم طريقَ الإنصافِ في القول، ويأتيَهم من جهةِ المُناصحة، فجاءَ بما عَلِمَ أنه أقربُ إلى تسليمهم لقوله، وأدخلُ في تصديقهم له وقَبُولهم منه، فقال: ﴿وَإِن يَكُ صَادِقًا يُصِبْكُم بَعْضُ ٱلَّذِى يَعِدُكُمْ﴾، وهو كلامُ المُنصِف في مَقاله **غير المُشتطِّ فيه**؛ ليَسمَعُوا منه ولا يردُّوا عليه، وذلك أنه حين فَرَضَه صادِقًا فقد أثبتَ أنه صادقٌ في جميعِ ما يَعِدُ، ولكنه أردَفَه ﴿يُصِبْكُم بَعْضُ ٱلَّذِى يَعِدُكُمْ﴾؛ ليهضِمَه بعضَ حقِّه في ظاهر الكلام، فيُرِيَهم أنه ليس بكلامِ مَن أعطاه حقَّه وافيًا، فَضْلًا أن يَتعصَّبَ له، **أو يَرمِيَ بالحَصَى مِن ورائه**، ....

إلى قوله: «ما لكم علَّة قطُّ في ارتكابها إلا كلمةُ الحقّ»، أي: قوله: ﴿أَن يَقُولَ﴾ إما توبيخٌ على جَعْلِ قولِ الحقِّ علَّة القَتْل، وهوَ موجبٌ للتسليمِ والتقليدِ بإضمارِ اللام، أو إنكارٌ على عدمِ التفكُّر، على «أنَّ» مصدرية والوقتُ مُقَدَّر.

قولُه: (**أنْ يُلاوِصَهم**)، **الجوهري**: فلانٌ يُلاوِصُ الشجَر، أي: ينظرُ كيفَ يأتيها ليقلعها. وعن بعضهم: يُقال: لاوَصَ القرْن[1]، إذا نظرَ من أيِّ وجهٍ يضربُه.

قولُه: (**غير المُشْتَطِّ فيه**)، اشتَطَّ في كذا: جازفَ فيه. والمُشْتَطُّ: هو الغالي.

قولُه: (**أو يرمي بالحصى من ورائِه**)، قيل: هوَ كناية عن الذَّبِّ عنه، أي: فضلًا عن أنْ يَذُبَّ عن موسى. والوراءُ بمعنى قُدَّام.

---

(١) وفي النسخة (ط): «القرآن»، وهو خطأ.

وتقديمُ الكاذبِ على الصادق أيضًا من هذا القَبيل، وكذلك قولُه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي مَنۡ هُوَ مُسۡرِفٞ كَذَّابٞ﴾. فإن قلتَ: فعن أبي عُبيدة: أنه فسَّر البعضَ بالكُلّ، وأنشد بيتَ لَبيد:

تَــرَّاكُ أمْكِنَـــةٍ إذا لم أَرْضَها أَو يَرتَبِطْ بَعْضَ النُّفُوسِ حِمامُها

قولُه: (وتقديم الكاذبِ على الصادِقِ أيضًا منْ هذا القبيل)، الانتصاف: نظيرُه: ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٖ فَصَدَقَتۡ وَهُوَ مِنَ ٱلۡكَٰذِبِينَ﴾ [يوسف: ٢٦] قدَّمَ ما تُصَدَّقُ بِهِ المرأة؛ لدفعِ التُّهمَةِ وإبعادِ الظَّن، ولم يَضِرْهُ تأخُّرُ المقصدِ لهذهِ الفائدة، وقريبٌ منه: ﴿فَبَدَأَ بِأَوۡعِيَتِهِمۡ﴾ [يوسف: ٧٦][(١)].

قولُه: (تَرَّاكُ أمكنة)، البيت[(٢)]، أي: أتْرُكُ أمْكِنَةً إذا لم أرْضَها إلى أنْ يرتَبِطَ الحِمامُ بعضَ النُّفوس، أي: كلَّها، وهوَ يومُ القيامة، وهذا خطأ؛ لأنهُ أرادَ ببعضِ النُّفوسِ نفسه، أي: إلى أن يموتَ مَنْ هو مشهورٌ معروفٌ ولا يخفى على كلِّ أحد. وعليهِ قولهُ تعالى: ﴿وَرَفَعَ بَعۡضَهُمۡ دَرَجَٰتٖ﴾ [البقرة: ٢٥٣]. وقال الزَّجَّاج: قوله: ﴿بَعۡضُ ٱلَّذِي يَعِدُكُمۡ﴾ من لطيفِ المسائل؛ لأنَّ النبيَّ عليه السلامُ إذا أوعَدَ وعَدًا وقعَ بأسْرِهِ لا بعضُه، وحقُّ اللَّفظ: «كلّ الذي يَعِدُكم»، لكنَّ هذا من بابِ النظرِ يذهبُ فيه المُناظِرُ إلى إلزامِ الحُجّةِ بأيسَرِ ما في الأمر، وليسَ فيه نفيُ إصابة الكل. ومثلُه قَوْلُ الشاعِر:

قد يُدرِكُ المُتأنّي بعضَ حاجتِهِ وقد يكونُ معَ المُستَعجِلِ الزَّلَلُ

إنما ذكَرَ البعضَ؛ ليُوجبَ لهُ الكل، لا أنَّ البعض هو الكل، ولكنَّ القائلَ إذا قال: أقلُّ ما يكونُ للمُتأنِّي إدراك بعضِ الحاجة، وأقلّ ما يكونُ للمستعجلِ الزَّلَل، فقد بانَ فضل المُتأنِّي على المُستعجلِ بما لا يَقْدِرُ الخصمُ أنْ يدفعَه[(٣)]. وذكرَ الزَّجَّاج في «آلِ عمران»: وأنشدَ أبو عبيدَة بيتًا غَلِطَ في معناه، يعني هذا البيت، وقال: المعنى: أو يَعْتَلِقْ كلَّ النُّفوسِ حِمامُها.

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٤: ١٦٢).

(٢) سبق تخريجه.

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٣٧٢).

....

وإنما المعنى: أو تَعْتَلِقُ نفسي حِمامها. وفي كلامِ الناس: بعضٌ يَعرِفُك، أي: أنا أعرِفُك[١].

وقال ابن الأنباريّ في «النُّزْهة»: هوَ أبو عبيدةَ مَعْمَرُ بن المُثَنَّى التَّيْمي. وقال الجاحظ: لم يكنْ في الأرضِ خارجِيٌّ ولا إجماعيٌّ أعْلَمَ بجميعِ العلوم من أبي عبيدة. وقال أبو العباس المُبَرِّد: كانَ أبو عبيدةَ عالِمًا بالشعرِ والغريب والأخبارِ والنَّسَب، وصنَّفَ كتابًا في القرآنِ وسمَّاهُ «المجاز»[٢].

وفي حاشية «الكشَّاف»: قال أبو عُثمان المازِنيّ للمُبَرِّد: سمِعتُ أبا عبيدةَ يقول: ما أكْذَبَ النَّحْويِّينَ على العَرَبِ حيثُ يزعُمُونَ أنَّ الألِفَ في «العَلقى» للتأنيث، وسَمِعناهم يقولون: عَلقاة للواحد. فقالَ لهُ المُبَرِّد: هلَّا قاوَلتَه؟ قال: كانَ أجفى من أنْ يَفقَهَ ما أقولُ له.

والجوابُ عن قولِ أبي عبيدة: أنّ مَنْ جعلَ الألِفَ للتأنيثِ لم يَقُل في الواحد: عَلقَاة، ومَنْ نَوَّنَ جعلَ الألِفَ للإلحاقِ وصحَّ لهُ أنْ يقول: عَلقاة[٣]. روى الجوهريّ عن سيبَوَيْه: عَلقى: نَبْت، تكونُ واحدةً وجمعًا، وألِفُهُ للتأنيثِ فلا يُنَوَّن. قال العَجّاج يصفُ ثَوْرًا:

فحَطَّ في عَلقى وفي مُكورِ

«فحَطَّ»: بالفاء[٤] والحاءِ المهملة. «المُكور»: ضربٌ من الشَّجَر، بضمِّ الميمِ والكاف، والواحد: مَكر. ويُروى:

اسْتَنَّ في عَلَقَى وفي مُكورِ

استنَّ الفَرَسُ وغيرُه، أي: قَمَص، وهيَ أنْ يرفعَ يديهِ ويدفعَهما معًا ويَعجِنَ برجلَيه.

وفي «التقريب»: قال أبو عبيدةَ للمازني: ما رأيتُ ككذِبِ النَّحْويِّين، يقولون: تاء التأنيثِ لا تدخلُ على ألِفِه، وسمعتُ رُؤْبَةَ يقول: واحد عَلقى: علقاة. فقيلَ للمازني: فما

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٤١٥).

(٢) «نزهة الألباء في طبقات الأدباء» ص٨٥.

(٣) من قوله: «ومن نون» إلى هنا، سقط من (ح).

(٤) في النسخ الخطية: «بالألف»، ولعلّ الصواب ما هو مُثبت.

قلتُ: إن صحَّت الروايةُ عنه، فقد حَقَّ فيه قولُ المازنيِّ في مسألة العَلْقَى: كان أجفى من أن يفقهَ ما أقولُ لـه، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ﴾ **يحتمل أنه إنْ كان مُسرفًا** كذّابًا خَذَلَه الله وأهلَكَه ولم يَستقِمْ له أمرٌ، فيتخلّصون منه، وأنه لو كان مُسرفًا كذّابًا لَمَا هَداه الله للنبوّة، ولمَا عَضَدَه بالبيِّنات. وقيل: **ما تولّى أبو بكرٍ** من رسول الله ﷺ كان أشدَّ من ذلك: طافَ ﷺ بالبيت، فلَقُوه حين فرغ، فأَخَذوا بمَجامع رِدائه، فقالوا له: أنتَ الذي تَنْهانا عمّا كان يَعبُدُ آباؤنا؟ فقال: «أنا ذاك»، فقام أبو بكرٍ رضي الله عنه

قُلت لأبي عبيدة؟ فقال: ذاكَ ـ أي: التاء ـ إنما تدخُلُ على لُغة مَنْ يقول: إنَّ ألِفَها للإلحاقِ لا للتأنيث.

قولُه: (**يحتَمِلُ أنهُ إنْ كانَ مُسرِفًا**)، إلى آخره، يريدُ أنَّ قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى﴾ الآية، تعليلٌ للشرطينِ واردٌ على ذلكَ النمطِ ذا وجهين، أي: إنْ يَكُ كاذبًا فعليهِ كذبُـه، أي: وبـالُ كذبـهِ وضـررُه؛ لأنَّ الله لا يهـدي ﴿مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ كَذَّابٌ﴾[٥]. ﴿وَإِن يَكُ كَٰذِبًا فَعَلَيْهِ كَذِبُهُۥ وَإِن يَكُ صَادِقًا يُصِبْكُم بَعْضُ ٱلَّذِى يَعِدُكُمْ﴾ إنْ تعرَّضتُم له؛ لأنَّ الله هداهُ للحق، ولو كانَ مُسرِفًا كذّابًا لَمَا هداهُ الله للنبوة ولما عَضَدَهُ بالبيِّنات.

قولُه: (**ما تولَّى أبو بكرٍ رَضِيَ الله عنه**)، عن الإمامِ أحمدَ بنِ حنبل، عن عروةَ بنِ الزُّبير: «قُلت لعبد الله بن عُمر»، وعنِ البخاري: «سألتُ عُمَر: أخبِرْني بأشدِّ ما صنعَ المشركونَ برسولِ الله ﷺ. قال: بينا رسول الله ﷺ يصلِّي بفناء الكعبة؛ إذ أقبَلَ عُقْبة[٦] بن أبي مُعيطٍ لعنَه الله، فأخذَ بمَنْكِبِ رسولِ الله ﷺ، فلفَّ ثَوْبَهُ في عُنُقِه، فخَنَقَهُ خَنْقًا شديدًا، فجاءَ أبو بكر رَضِيَ الله عنه، فأخذَ بمَنْكِبِه، ودفعَهُ عن رسولِ الله ﷺ، ثم قال: ﴿أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّيَ ٱللَّهُ وَقَدْ جَآءَكُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ مِن رَّبِّكُمْ﴾»[٧].

---

(٥) من قوله: «وبال كذبه» إلى هنا، سقط من (ح).

(٦) في النسخ الخطية: «عروة»، والجادّة ما أثبتناه، وهو على الصوابِ في مصادر التخريج.

(٧) أخرجه البخاري (٣٦٧٨) ومسلم (٢٣٨٩) وغيرهما.

فالتزَمَه مِن ورائه، وقال: ﴿أَتَقۡتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّيَ ٱللَّهُ وَقَدۡ جَآءَكُم بِٱلۡبَيِّنَٰتِ مِن رَّبِّكُمۡ﴾؟! رافعًا صوتَه بذلك، وعَيْناه تَسْفَحانِ، حتى أرسَلُوه. وعن جعفرٍ الصادق: أنَّ مؤمنَ آلِ فرعونَ قال ذلك سرًّا، وأبو بكرٍ قاله ظاهرًا.

[﴿يَٰقَوۡمِ لَكُمُ ٱلۡمُلۡكُ ٱلۡيَوۡمَ ظَٰهِرِينَ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَمَن يَنصُرُنَا مِنۢ بَأۡسِ ٱللَّهِ إِن جَآءَنَاۚ قَالَ فِرۡعَوۡنُ مَآ أُرِيكُمۡ إِلَّا مَآ أَرَىٰ وَمَآ أَهۡدِيكُمۡ إِلَّا سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ﴾ ٢٩]

﴿ظَٰهِرِينَ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾: في أرضِ مِصْرَ عَالِين فيها على بني إسرائيلَ، يعني: أنّ لكم مُلكَ مِصر، وقد عَلَوتُم الناسَ، وقَهرتموهم، فلا تُفسِدوا أمْرَكم على أنفُسِكم، ولا تتعرَّضوا لبأسِ الله وعذابه، فإنه لا قِبَلَ لكم به إنْ جاءكم، ولا يَمنعكم منه أحدٌ. وقال: ﴿يَنصُرُنَا﴾ و: ﴿جَآءَنَا﴾؛ لأنه منهم في القَرابة؛ وليُعلِمَهم بأنَّ الذي يَنصحُهم به هو مُساهِم لهم فيه. ﴿مَآ أُرِيكُمۡ إِلَّا مَآ أَرَىٰ﴾ أي: ما أُشِيرُ عليكم برأيٍ إلّا بما أرى من قَتْلِه، يعني: لا أستصوِبُ إلّا قَتْلَه، وهذا الذي تقولونه غيرُ صواب، ﴿وَمَآ أَهۡدِيكُمۡ﴾ بهذا الرأيِ ﴿إِلَّا سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ﴾ يريد: سبيلَ الصَّوابِ والصلاح. أو ما أُعلِمكم إلا ما أَعلمُ من الصَّواب، ولا أدَّخِرُ منه شيئًا، ولا أُسِرُّ عنكم خلافَ ما أُظهِرُ يعني: أنّ لسانَه وقلبه مُتواطِئان على ما يقول، وقد كَذَبَ؛ فقد كان مُستشعِرًا للخوف الشديد مِنْ جهةِ موسى، ولكنه كان يَتجلَّد، ولولا استشعارُه لم يستشِرْ أحدًا ولم يَقِفِ الأمْرَ على الإشارة. ....

قولُه: (**فإنهُ لا قِبَلَ لكم به**)، **الراغب**: قِبَلَ فلان: أي عندَ فلان. قال تعالى: ﴿وَجَآءَ فِرۡعَوۡنُ وَمَن قِبَلَهُۥ﴾(١) [الحاقة: ٩]، ويُستَعارُ للقُوَّةِ والقُدرةِ على المُقابَلة، أي: المُجازاة، فيُقال: لا قِبَلَ لي بكذا، أي: لا يُمكنني أنْ أُقابِلَه(٢).

---

(١) هذا على قراءةِ مَنْ كَسَر القافَ وفَتحَ الباء، وهي قراءة أبي عمرو بن العلاء والكسائي ويعقوب. انظر: «إتحاف فضلاء البشر» ص٤٢٢، و«حجّة القراءات» ص٧١٨.

(٢) «مفردات القرآن» ص(٦٥٤).

وقُرِئ: (الرَّشّاد)؛ فَعَّال مِنْ: رَشِدَ؛ بالكسر، كعَلّام، أو مِنْ: رَشَدَ بالفتحِ كعَبَّاد، وقيل: هو من أرْشَد كجَبَّار من أجْبَر. وليسَ بذاك؛ لأنَّ فَعّالًا من أفعَل لمْ يجئ إلّا في عدّة أحرف، نحو: دَرَّاكٍ وسآّرٍ وقَصّار وجَبّار، ولا يصحُّ القياسُ على القليل. ويجوزُ أن يكون نسبةً إلى الرُّشد، كعَوّاجٍ وبتّات، غير منظورٍ فيه إلى فعل.

قولُه: (وقُرِئَ «الرَّشّاد»)، قال ابن جِنِّي: قرأهُ مُعاذ بنُ جَبَل على المِنبَر، وهوَ إما مِنْ: رَشِدَ يرشَد، كعَلّامٍ؛ مِن: عَلِمَ يَعلَم، أو من: رَشَدَ يَرْشُد، كَعَبَّادٍ؛ من: عَبَدَ يَعبُد. ولا يحملُ على: أرْشَدَ يُرشِد؛ لأنَّ فَعَّالًا لم يأتِ من أفْعَلَ إلا [في أحرفٍ][1] محفوظة، نحو: أَجْبَرَ فهوَ جَبّار، وأسأرَ فهوَ سآّر، وأقصَرَ فهوَ قَصّارٌ، وأدرَكَ فهوَ دَرَّاك، على أنهم قالوا: جَبَّرَهُ على الأمر، وقصَّرَ عن الأمر. وينبغي أنْ يكونَ جَبَّارٌ وقَصّارٌ من فعَل، فكذا ينبغي أنْ يُعْتَقَدَ في سآّر ودَرَّاكٍ على أنهما خرجا بحرفِ الزيادةِ فصارا إلى سآّر ودَرّاكٍ تقديرًا، وإنْ لم يخرُجا إلى اللَّفظِ استعمالًا، كما قالوا: أبقَلَ المكان فهوَ باقل، وأوْرسَ الرِّمْثُ فهوَ وارس، وقالوا: ألقَحَتِ الرِّيحُ السَّحابَ وهيَ لاقِح. وهذا على حذفِ همزةِ «أفْعَل»، وإنما قياسُهُ «مُلْقِح»، فعلى هذا خرجَ الرَّشّاد، أي: رَشَدَ بمعنى: أرْشَدَ، تقديرًا لا استعمالًا[2].

فإنْ قيل: فإنَّ المعنى إنما هوَ على أرْشَد، فكيفَ أجَزْت أنْ يكونَ مجيئُه من: رَشِدَ أو رَشَدَ، في معنى: أرْشَد، وأنهُ ليسَ من لفظِ: أرْشَد؟

قيل: المعنى راجعٌ إلى أنهُ مُرشِد؛ لأنهُ إذا رَشَدَ أرشَد؛ لأنَّ الإرشادَ مِن: الرُّشْد فهو من بابِ الاكتفاءِ بذِكْرِ السَّبَبِ عن المُسبِّب، وعليه قَوْلُه تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَا ٱلرِّيَـٰحَ لَوَٰقِحَ﴾ [الحجر: ٢٢]، أنها من لَقَحَتْ هي، وإذا لَقِحَتْ ألقَحَت غيرَها[3].

قولُه: (كعوّاجٍ وبتّات)، أي: بيّاعُ العاجِ وبيّاعُ البَتِّ[4] وهوَ الطَّيْلَسانُ من خَزٍّ أو صوف.

---

(١) قوله: «في أحرف» زيادة من «المحتسب» يقتضيها السياق.

(٢) «المحتسب» (٢: ٢٤١-٢٤٢).

(٣) المصدر السابق (٢: ٢٤١-٢٤٢).

(٤) والنسبة إليه: البَتّي، ومن المشهورين بها: عثمانُ البتّي من فقهاء أهل البصرة، ذكره السمعانّي في «الأنساب» (١: ٢٨١-٢٨٢).

[﴿وَقَالَ ٱلَّذِيٓ ءَامَنَ يَٰقَوۡمِ إِنِّيٓ أَخَافُ عَلَيۡكُم مِّثۡلَ يَوۡمِ ٱلۡأَحۡزَابِ ۞ مِثۡلَ دَأۡبِ قَوۡمِ نُوحٖ وَعَادٖ وَثَمُودَ وَٱلَّذِينَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡۚ وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلۡمٗا لِّلۡعِبَادِ﴾ ٣٠ - ٣١]

﴿مِّثۡلَ يَوۡمِ ٱلۡأَحۡزَابِ﴾: مثلَ أيّامِهم؛ **لأنه لمّا أضافَه إلى الأحزاب** وفسَّرهم بقومِ نوحٍ وعادٍ وثمود، ولم يُلبِسْ أنَّ كلَّ حزبٍ منهم كانَ له يومُ دَمار؛ اقتُصِرَ على الواحد من الجمع؛ لأنَّ المضافَ إليه أغنى عن ذلك، كقوله:

كُلوا في بَعْضِ بَطنِكُمُ تَعِفُّوا

وقال الزجَّاج: **مِثْلَ يوم حِزْبٍ حزب**. ودأبُ هؤلاء: **دُؤوبُهم في عَمَلِهم** من الكُفر والتكذيبِ وسائرِ المعاصي، **وكونُ ذلك دائبًا دائمًا** منهم لا يَفترون عنه. **ولا بدَّ من حذفِ مُضاف**، يريد: مثلَ جزاءِ دَأْبِهم. فإن قلتَ: بِمَ انتَصبَ ﴿مِّثۡلَ﴾ الثاني؟ قلتُ: بأنه عطفُ بيانٍ لـ﴿مِّثۡلَ﴾ الأوّل؛ **لأنّ آخِرَ ما تناولتْه الإضافةُ** «**قومُ نوح**»، ولو

قولُه: (**لأنهُ أضافَهُ إلى الأحزاب**)، يعني: لا بُدّ من تقديرِ جمع اليوم؛ لأنَّ الأحزابَ لم يهلكوا مرةً واحدةً في يومٍ واحد، وإنما هلكَ كلُّ حزبٍ في يومٍ مختصٍّ به، لكنْ لما جاءَ بالتفصيلِ بعدَ الإفرادِ ـ وهوَ قومُ نوحٍ وعادٍ وثمود ـ قيل: ﴿يَوۡمِ﴾ لأنهُ لم يُلبِس.

قولُه: (**يومَ حِزبٍ حِزب**)، عن بعضهم: أفردَ الحِزبَ كما جمعَ اليومَ في الأولِ، كما هوَ عادَتُهُ من ردِّ الأولِ إلى الثاني، أو العكس.

قولُه: (**وكونُ ذلكَ دائبًا دائمًا**)، عطفٌ تفسيريٌّ على قولِه: «دُؤوبُهم»، و«ذلكَ» إشارة إلى الكفرِ والتكذيبِ وسائرِ المعاصي.

قولُه: (**ولا بدّ من حذف مُضافٍ**) لأنَّ ﴿مِّثۡلَ﴾ الثاني عطف بيانٍ للمِثلِ الأول، وقد ذكرَ فيهِ اليومَ وهوَ دالٌّ على الهلاكِ لجزاء أعمالهم، وإليهِ أشارَ بقولِه: «إنَّ كلَّ حِزبٍ منهم كانَ لهُ يومُ دَمار».

قولُه: (**لأنَّ آخرَ ما تَنَاوَلَتْهُ الإضافةُ قومُ نوح**)، أضافَ ﴿مِّثۡلَ﴾ إلى ﴿دَأۡبِ﴾ ثم إلى ﴿قَوۡمِ نُوحٖ﴾ وهوَ آخرُ ما تناولَتْهُ الإضافة.

قلتَ: أهلَكَ اللهُ الأحزابَ: قومَ نوحٍ وعادٍ وثمود؛ لم يكن إلّا عَطْفَ بيانٍ لإضافة قومٍ إلى أعلام، فسَرى ذلك الحُكمُ إلى أوّل ما تناولَتْه الإضافة. ﴿وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعِبَادِ﴾ يعني: أنَّ تدميرَهم كان عَدْلًا وقِسطًا؛ لأنهم استوجَبُوه بأعمالهم، وهو أبلغُ من قوله: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [فصلت: ٤٦]؛ حيثُ جَعل المنفيَّ إرادةَ الظُّلم؛ لأنَّ مَن كان عن إرادة الظُّلم بعيدًا، كان عن الظُّلم أبعد؛ وحيثُ **نكَّر الظُّلم، كأنه نَفى أن يريد ظُلمًا ما** لعباده. ويجوزُ أن يكونَ معناه **كمعنى قوله**: ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ﴾ [الزمر: ٧] أي: لا يريدُ لهم أن يَظلِموا؛ يَعني: أنه دمَّرهم؛ لأنهم كانوا ظالمين.

قولُه: (**نكَّرَ الظُّلم، كأنهُ نفى أنْ يكونَ**(١) **ظُلماً ما**)، وليسَ التنكيرُ في «ظلّام» مثلَه؛ لأنَّ «ظَلَّامًا» بناءُ مُبالغة، والتنكيرُ يتبعُه في التفخيمِ والتكثير.

قولُه: (**كمعنى قوله**: ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ﴾ [الزمر: ٧])، ومعناهُ على ما قال: لا يرضى لعبادِهِ الكُفْرَ رحمةً لهم؛ لأنهُ يوقِعهم في الهلَكَة(٢)، وفيه: أنهم بأنفسهم يكفرونَ ويُوقِعونها في الهلكة، وكذلكَ قوله: «وما الله يريدُ ظُلمًا للعباد» معناه: لا يريدُ لهم أنْ يظلموا فيوقعوا أنفسهم بسببِهِ في الدمار، ولكنهم همُ الذينَ ظلموا فتعرَّضوا للدمارِ فلذلكَ دمَّرْناهم، وإليهِ الإشارةُ بقولِه: «يعني: أنهُ دمَّرَهُمْ لأنهم كانوا ظالمين»، والمعنى على الأول: جازيناهُم بالهلاكِ فعدلنا فيهم. وعلى الثاني: أهلَكناهُم؛ لأنهم كانوا ظالمين.

الانتصاف: هذا من الطرازِ الأول، وقد سبقَ من إبطالِهِ ما يُغني عن إعادته(٣).

وقُلت: إنَّ مُؤمِنَ آل فرعون لما نصحَ القومَ بقوله: ﴿أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّيَ ٱللَّهُ وَقَدْ جَآءَكُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ﴾ وأثبتَ أنهُ نبيٌّ صادقٌ ثابتةٌ نُبُوَّتُه، واجبٌ اتباعه، وما قصَّرَ في النُّصحِ وإرشادِ طريقِ الإيمانِ إلى أن انتهى إلى قولِه: ﴿فَمَن يَنصُرُنَا مِنۢ بَأْسِ ٱللَّهِ إِن جَآءَنَا﴾، وما زادَ اللعينُ على ما بدأ أولًا: ﴿مَآ أُرِيكُمْ إِلَّا مَآ أَرَىٰ﴾ أي: ما أشيرُ عليكم إلا بما أرى من

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «يريد».

(٢) انظر ما تقدَّم ص ٣٤٤.

(٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٤: ١٦٥).

[﴿وَيَٰقَوۡمِ إِنِّيٓ أَخَافُ عَلَيۡكُمۡ يَوۡمَ ٱلتَّنَادِ * يَوۡمَ تُوَلُّونَ مُدۡبِرِينَ مَا لَكُم مِّنَ ٱللَّهِ مِنۡ عَاصِمٖۗ وَمَن يُضۡلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنۡ هَادٖ﴾ غافر: ٣٢-٣٣]

(التنادي) ما حَكى الله في سُورة الأعـراف من قوله: ﴿وَنَادَىٰٓ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِ أَصۡحَٰبَ ٱلنَّارِ﴾ [الأعراف: ٤٤]، ﴿وَنَادَىٰٓ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِ أَصۡحَٰبَ ٱلۡجَنَّةِ﴾ [الأعراف: ٥٠]، ويجوزُ أن يكونَ تَصايُـحُهم بالوَيلِ والثُّبور. **وقُرئ بالتشديد**، وهو أن ينِدَّ بعضُهم من بعض؛ كقوله: ﴿يَوۡمَ يَفِرُّ ٱلۡمَرۡءُ مِنۡ أَخِيهِ﴾ [عبس: ٣٤]. وعن الضحَّاك: إذا سَمِعوا زفيرَ النار نَدُّوا هَرَبًا، فلا يأتون قُطرًا من الأقطار إلّا وَجدوا ملائكةً صُفوفًا، فبَيْنا هم يَمُوج بعضُهم في بعض، إذْ سَمعوا مُناديًا: أقبِلوا إلى الحِساب. ﴿تُوَلُّونَ مُدۡبِرِينَ﴾ عن قتادة: مُنصرِفين عن موقفِ الحِساب إلى النار. وعن مجاهدٍ: فارِّين عن النار غيرَ مُعجِزين.

القتل، فحينئذٍ أيِسَ المؤمنُ واستشعَرَ الخوفَ وأيقنَ أنَّ حُجَّةَ الله لزمَتْهم، قال: ﴿إِنِّيٓ أَخَافُ عَلَيۡكُم مِّثۡلَ يَوۡمِ ٱلۡأَحۡزَابِ﴾، لأنهُ تعالى بَعثَ إليهمُ الرُّسُلَ مصحوبًا بالبيِّناتِ كرسولكم فلم يُؤمنوا، فدمَّرَهُمُ الله، ﴿وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلۡمٗا لِّلۡعِبَادِ﴾.

وينصُرُه ما ذكرهُ مُحيي السُنّة: ﴿وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلۡمٗا لِّلۡعِبَادِ﴾ أي: لا يُهلِكُهُم قبلَ اتخاذ الحُجَّة عليهم[١]. يعني: عبرَّ عن سُنَّةِ الله الجارية ـ وهيَ إرادةُ بعثةِ الرُّسُلِ إلى الأمَمِ حتى إنْ أهْلَكَهُم لا يقولوا: ﴿مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٖ وَلَا نَذِيرٖ﴾ [المائدة: ١٩] فنحنُ مظلومونَ ـ بقوله: ﴿وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلۡمٗا لِّلۡعِبَادِ﴾ أي: الله لا يريدُ الإهلاكَ قبلَ اتخاذ الحُجَّة، وقد بعثَ إليهم وإليكم الحُجَّة.

وظهرَ أنَّ قولَ المصنِّف: «لا يريدُ لهم أنْ يَظلموا» مما ينبو عنـهُ المقام، وقضيَّةُ مذهبِـهِ جرَّه إليه.

قولُه: (**وقُرِئَ بالتشديد**)، قال ابن جِنِّي: وهيَ قراءةُ ابن عباس والضحاكِ والكلبي، وهوَ «تفاعُل» مصدَر «تَنادّ القوم»، أي: تفرَّقوا، من قولِهم: ندَّ يَنِدُّ، كنَفَرَ يَنفِر، وتنادُّوا كتَنافَروا. والتَّنادُّ كالتَّنافُر، وأصلُه: التَّنادُد، فأُدْغِم[٢].

---

(١) «معالم التنزيل» (٧: ١٤٧).

(٢) «المحتسب» (٢: ٢٤٣).

[﴿وَلَقَدْ جَآءَكُمْ يُوسُفُ مِن قَبْلُ بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَمَا زِلْتُمْ فِى شَكٍّ مِّمَّا جَآءَكُم بِهِۦ حَتَّىٰٓ إِذَا هَلَكَ قُلْتُمْ لَن يَبْعَثَ ٱللَّهُ مِنۢ بَعْدِهِۦ رَسُولًا ۚ كَذَٰلِكَ يُضِلُّ ٱللَّهُ مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ مُّرْتَابٌ ۝ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِىٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَٰنٍ أَتَىٰهُمْ ۖ كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ وَعِندَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ۚ كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾ ٣٤-٣٥]

هو يوسفُ بنُ يعقوبَ عليهما السلام. وقيل: هو يوسفُ بن إبراهيمَ بنِ يوسفَ بنِ يعقوب. أقامَ فيهم نبيًّا عشرين سَنة. وقيل: إنَّ فرعونَ موسى هو فرعونُ يوسفَ، عُمِّر إلى زَمَنِه. وقيل: هو فرعونٌ آخرُ. وبَّخهم بأنَّ يوسفَ أتاكم بالمُعجزات فشككتم فيها، ولم تزالوا شاكِّين كافرين، ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا﴾ قُبِض ﴿قُلْتُمْ لَن يَبْعَثَ ٱللَّهُ مِنۢ بَعْدِهِۦ رَسُولًا﴾ حكمًا من عندِ أنفُسكم من غيرِ بُرهان، **وتَقدِمةَ عزمٍ** منكم على تكذيبِ الرسل، فإذا جاءكم رسولٌ جَحدتم وكذَّبتم بناءً على حُكمكم الباطلِ الذي أسَّستُموه، وليس قولُهم: ﴿لَن يَبْعَثَ ٱللَّهُ مِنۢ بَعْدِهِۦ رَسُولًا﴾ بتصديقٍ لرسالة يوسفَ، وكيف وقد شكُّوا فيها وكَفَروا بها! **وإنما هو تكذيبٌ** لِرسالة مَن بعدَه مضمومٌ إلى تكذيبِ رسالته. وقُرئ: (أَلَنْ يَبعث الله) على إدخال همزةِ الاستفهام على حرفِ النفي، **كأنَّ بعضَهم يُقرِّر بعضًا** بنفيِ البَعث. ثم قال: ﴿كَذَٰلِكَ يُضِلُّ ٱللَّهُ﴾ أي: مثلَ هذا الخِذْلان المُبين يَخذُلُ الله كلَّ مُسرف في عِصْيانه مُرتابٍ في دِينه، ﴿ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ﴾ بَدَلٌ مِن ﴿مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ﴾. فإن قلتَ: كيفَ جاز إبدالُه منه وهو جمعٌ وذاك موحَّد؟ قلتُ:

قولُه: (وتقدمةَ عَزْم)، عطفٌ على قوله: «حَكَمًا»، ومفعولٌ لهُ أو مفعولٌ مُطلَق.

قولُه: (وإنما هوَ تكذيب)، يعني: قولهم: ﴿لَن يَبْعَثَ ٱللَّهُ مِنۢ بَعْدِهِۦ رَسُولًا﴾ [غافر: ٣٤] ليسَ فيه أنهم أثبتوا رسالةَ يوسُف، بل فيهِ أنهم شكُّوا فيهِ وضجُّوا منه، حتى إذا هلكَ قالوا: خلصنا من هذا المُدَّعي الزاعِم أنهُ رسولٌ ولن يجيءَ بعده مثله.

قولُه: (كأنَّ بعضهم يُقرِّرُ بعضًا)، يعني: دَخلَتْ همزة التقريرِ على حرفِ النفيِ لدلالةِ أن كلَّ واحدٍ من المُكذِّبينَ كانَ يُقرِّرُ صاحبَهُ بنفيِ البعث.

لأنه لا يريدُ مُسرِفًا واحدًا، فكأنه قال: كلُّ مُسرِف. فإن قلتَ: فما فاعلُ ﴿كَبُرَ﴾؟ قلتُ: ضميرُ ﴿مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ﴾. فإن قلتَ: أمَا قلتَ: هو جمع؛ ولهذا أبدلتَ منه ﴿ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ﴾؟ قلتُ: بلى هو جمعٌ في المعنى، وأمّا اللفظ فمُوحَّد، فحُمل البدل على مَعْناه، والضميرُ الراجع إليه على لفظه، **وليس ببِدْعٍ أن يُحمَلَ على اللفظ تارةً وعلى المعنى أُخرى**، وله نظائرُ، ويجوزُ أن يُرفَعَ ﴿ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ﴾ على الابتداء، ولا بدَّ في هذا الوجهِ من حذفِ مُضافٍ يَرجع إليه الضميرُ في ﴿كَبُرَ﴾، تقديرُه: جدالُ الذين يُجادِلون كَبُرَ مَقتًا، ويَحتملُ أن يكونَ ﴿ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ﴾ مبتدأً، و﴿بِغَيْرِ سُلْطَٰنٍ أَتَىٰهُمْ﴾ خبرًا، **وفاعلُ ﴿كَبُرَ﴾ قولُه: ﴿كَذَٰلِكَ﴾** أي: كَبُرَ مَقتًا مثلُ ذلك

قولُه: (**وليسَ ببِدْعٍ أنْ يُحمَلَ على اللَّفظِ تارةً وعلى المعنى أخرى**)، **الانتصاف**: فيما ذكرَهُ عَوْدٌ إلى معاملةِ اللَّفظِ من بعد مُعاملةِ معناه وأهلُ العربيَّةِ يجتنبونه، والأولى ألا يُعْتَمَدَ في إعرابِ القرآنِ عليه، والصوابُ أنَّ فاعِل ﴿كَبُرَ﴾ ضميرُ مصدرِ ﴿يُجَٰدِلُونَ﴾، أي: كَبُرَ جدالُهم مَقْتًا، أو يُجعَلُ ﴿ٱلَّذِينَ﴾ مبتدأً بتقديرِ حذفِ المضاف، أي: جدالُ الذينَ يجادلون، والضميرُ في «كَبُرَ» يعودُ إلى الجدالِ المحذوف، والجملة مبتدأٌ وخبر. ومثلُه في حذفِ المضافِ وعَوْدِ الضميرِ إليه: ﴿أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ ٱلْحَآجِّ وَعِمَارَةَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ كَمَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ﴾ [التوبة: ١٩] في أحدِ تأويلَيه، وهو: أجَعَلتُم أهلَ سقايةِ الحاجِّ وعمارةِ المسجدِ الحرام كمَنْ آمَنَ بالله[١]. ومثلُه كثير. وفيهِ ما يوجبُ السلامة عما ذكره، فالأَوْلى العُدولُ عنه[٢].

وقُلت: ولعلَّ في قوله: «وليسَ ببدْعٍ أنْ يُحْمَلَ» إشارةً إلى هذا المعنى.

قولُه: (**وفاعِلُ ﴿كَبُرَ﴾ قَوْلُه: ﴿كَذَٰلِكَ﴾**)، قيل: فعلى هذا قد تقدَّم التمييزُ على الفاعِلِ، ومثلُه جائز. قال المَرْزوقيُّ في قوله:

أرى كُلَّ أرض دمَّنَتْها وإنْ مَضَتْ ... لهـــا حِجَجٌ يَزدادُ طيبًا تُرابهـــا

(١) من قوله: «أحد تأويليه» إلى هنا، سقط من (ح).

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٤: ١٦٦).

الجدال، و﴿يَطْبَعُ ٱللَّهُ﴾ كلامٌ مستأنَفٌ، ومَن قال: كَبُرَ مقتًا عنـد الله جدالُهم، **فقد حَـذَفَ الفاعلَ، والفاعلُ لا يصحُّ حذفُـه**. وفي ﴿كَبُرَ مَقْتًا﴾ ضربٌ من التعجُّب والاستعظام لجدالهم، والشهادةِ على خُروجـه من حَدِّ أَشكالـه من الكبائر. وقُرئ: (سُلُطان) بضمِّ اللام. **وقُرئ**: (قلبٍ) بالتنوين. ووُصِفَ القلبُ بالتكبُّر والتجبُّر، لأنـه مركزُهما ومَنبعُهما، كما تقول: رأتِ العَين، وسَمعتِ الأُذن، **ونحوُه قولُه عزَّ وجـلَّ**: ﴿فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٌ قَلْبُهُۥ﴾ [البقرة: ٢٨٣]، وإن كان الآثمُ هو الجُملة. ويجوزُ أن

إنهُ يجوزُ تقديمُ التمييزِ على الفاعل، وليسَ في جوازِهِ خلاف[١].

قولُه: (**فقد حذفَ الفاعل، والفاعِلُ لا يصحُّ حذفُه**)، قيل: فيهِ نَظَر. قال أبو البقاء: يجوزُ أنْ يكونَ الخبرُ ﴿كَبُرَ مَقْتًا﴾، أي: كَبُرَ قولهم مَقْتًا[٢].

وقُلت: وإذا جازَ في قولِهِ تعالى: ﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِىَ﴾ [القيامة: ٢٦] ذلك، وقد قال: الضميرُ في ﴿بَلَغَتِ﴾ للنَّفس، وإنْ لم يَجْرِ لها ذكر؛ لأنَّ الكلامَ الذي وقعتْ فيهِ يدُلُّ عليها[٣]. وتقولُ العَرَب: أرْسَلَت، أي: السَّماء، يريدون: جاءَ المَطَر، فلأنْ يجوزَ هذا الدلالة ﴿ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ﴾ على جدالِهم أحرى. وقوله: «كلامٌ مُستَأنفٌ» كأنه لما قيل: ﴿كَبُرَ مَقْتًا﴾ مثالُ جدالِ الذينَ يُجادلون[٤] في آياتِ الله، قيل: فما يفعلُ الله بهم إذن؟ قيل: يطبَعُ الله على قلوبهم، فوضعَ ﴿كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ﴾ موضعَ الضميرِ إشعارًا بأنَّ المُجادِلَ في آياتِ الله بغيرِ علمٍ مُتكبِّرٌ جبار.

قولُه: (**وقُرِئَ: «قَلبٍ»**)، بالتنوين: أبو عمرو وابن ذكوان، والباقونَ: بغيرِ تنوين[٥].

قولُه: (**ونحوُه قولُه تعالى**: ﴿فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٌ قَلْبُهُۥ﴾ [البقرة: ٢٨٣])، أي: كما أَسْنَدَ الإثمَ إلى

---

(١) «شرح الحماسة» للمرزوقي (١: ٩٣٠).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١١٩).

(٣) انظر: (١٦: ١٧٣).

(٤) من قوله: «على جدالهم أحرى» إلى هنا، سقط من (ح).

(٥) ولتمام الفائدة انظر: «حجّة القراءات» ص٦٣٠، و«الجامع لأحكام القرآن» (١٥: ٣١٤).

يكونَ على حذفِ المُضاف، أي: على كلِّ ذي قلبٍ متكبِّر، تجعل الصِّفةَ لصاحبِ القلب.

[﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبْنِ لِى صَرْحًا لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ۝ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّى لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبًا ۚ وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِفِرْعَوْنَ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ وَصُدَّ عَنِ ٱلسَّبِيلِ ۚ وَمَا كَيْدُ فِرْعَوْنَ إِلَّا فِى تَبَابٍ﴾ ٣٦ - ٣٧]

قيل: الصَّرح: البناءُ الظاهر الذي لا يَخفى على الناظرِ وإن بَعُدَ، اشتقُّوه من صَرَّحَ الشيءُ؛ إذا ظَهر، وأَسبَابُ السَّماواتِ: طُرُقُها وأبوابها وما يؤدِّي إليها، وكلُّ ما أدَّاك إلى شيء فهو سببٌ إليه، كالرِّشاء ونحوِه. فإن قلتَ: ما فائدةُ هذا التكرير؟ ولو قيل: لعلِّي أبلغُ أسبابَ السماواتِ! قلتُ: إذا أُبهِمَ الشيءُ ثم أُوضح كان تفخيمًا لشأنِه، فلمّا أراد تفخيمَ ما أمَّلَ بُلوغَه من أسبابِ السماوات أبهَمَها ثم أوضحها؛ ولأنه لمّا كان بلوغُها أمْرًا عَجيبًا أرادَ أن يُورِدَه **على نفْسٍ مُتشوِّفة إليه**؛ ليُعطِيَه السامعُ حقَّه من التعجُّب، فأبهَمَه ليشوِّفَ إليه نفْسَ هامان، ثم أوضَحَه. وقُرِئ: ﴿**فَأَطَّلِعَ**﴾ **بالنصب** على جواب الترجِّي، **تشبيهًا للترجِّي بالتمنِّي**. ومثلَ ذلك التزيينِ وذلك الصدِّ

القلبِ وهوَ للجملةِ من الرُّوحِ والبَدَنِ والقلبِ للتأكيد، كذلكَ التكبرُ مُسنَدٌ إلى القلب، وهوَ للجملة؛ لأنَّ القلبَ رئيسُ الأعضاء، وكتمان الشهادةِ ومنشأ الكِبرِ منه.

قولُه: (**على نفسٍ مُتشوِّفة**)، يُروى بالفاءِ والقاف. عن بعضهم: شافَ الشيء: صَقَلَه. ويُقال: شُفْتُ الشيء: جَلَوْتُه. التَّشوُّفُ: التَّطَلُّع. وتَشوَّفَتِ المرأة: تَزَيَّنت.

اطَّلَعَ إلَيْه، أي: صَعِد. وطَلَعَ الجبلَ كذلك.

قولُه: (﴿**فَأَطَّلِعَ**﴾ **بالنَّصب**)، حفص، والباقونَ: برفعها[1].

قولُه: (**تشبيهًا للتَّرجِّي بالتَّمنِّي**)، لأنَّ التَّرجِّي: طلبُ ما يُتوقَّعُ حصولُه، والتَّمنِّي:

---

(١) نسَقًا على قوله ﴿أَبْلُغُ﴾ فالمعنى: «لعلي أبلغُ ولعلي أطّلعُ» انتهى من «حجّة القراءات» ص٦٣١.

﴿زُيِّنَ لِفِرْعَوْنَ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ وَصُدَّ عَنِ ٱلسَّبِيلِ﴾، والمزيِّن: إمّا الشيطانُ بوسوسته، كقوله: ﴿وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَعْمَٰلَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ﴾ [النمل: ٢٤]، أو الله تعالى على وجه التَّسبيب؛ لأنه مكَّن الشيطانَ وأمْهَلَه، ومثلُه: ﴿زَيَّنَّا لَهُمْ أَعْمَٰلَهُمْ فَهُمْ يَعْمَهُونَ﴾ [النمل: ٤]. وقُرئ: (وزَيَّنَ) له (سُوءَ عملِه) على البناءِ للفاعل، والفعل لله عزَّ وجلَّ، دلَّ عليه قولُه: ﴿إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ﴾؛ و(صدّ) بفتح الصاد، وضمِّها، وكسرها، **على نقل حركةِ العَيْنِ إلى الفاء**، كما قيل: قِيل. **والتَّبابُ: الخُسران والهَلاك**. وصَدٌّ: مصدرٌ معطوف على ﴿سُوٓءُ عَمَلِهِۦ﴾، وصُدُّوا هو وقومُه.

[﴿وَقَالَ ٱلَّذِىٓ ءَامَنَ يَٰقَوْمِ ٱتَّبِعُونِ أَهْدِكُمْ سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ ۞ يَٰقَوْمِ إِنَّمَا هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا مَتَٰعٌ وَإِنَّ ٱلْءَاخِرَةَ هِىَ دَارُ ٱلْقَرَارِ﴾ ٣٨ - ٣٩]

قال: ﴿أَهْدِكُمْ سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ﴾ فأجمَلَ لهم، ثم فسَّر فافتتح بذمِّ الدنيا وتصغيرِ شأنها؛ لأنَّ الإخلادَ إليها هو أصلُ الشرِّ كلِّه، ومنه يَتشعَّب جميعُ ما يؤدِّي إلى

طلبُ ما لا يمكنُ حصولُه، نحو: ليتَ الشبابَ يعود. قال الزَّجّاج: المعنى: لعلِّي أبلغُ الذي يُؤدِّيني إلى إلهِ موسى، وإنما قُلت هذا على دعوى موسى، لا أنِّي على يقينٍ من ذلك(١).

قولُه: (**على نقلِ حركةِ العَيْنِ إلى الفاء**)، أي: أصلُه: صُدِدَ؛ مجهولًا، نقلَ كسرةَ الدَّالِ إلى الصَّاد، وصَدَّ يجوزُ أنْ يكونَ لازمًا أو مُتعدِّيًا. والفِعْلُ لفرعون، أي: صَدَّ الناسَ عن الإيمان، ويجوزُ أنْ يكونَ الفاعلُ اللهُ تعالى، أي: صَدَّهُ اللهُ عن إبطالِ أمرِ موسى، وقيل: عن نبأ الصَّرْح.

قولُه: (**والتَّباب: الخُسران والهلاك**)، الراغب: التَّبُّ والتَّبابُ: الاستمرار في الخُسران. يُقال: تَبًّا لهُ وتَبَّ لهُ وتَبَّبْتُه، إذا قُلت لهُ ذلك، ولتضمُّن الاستمرار قيل: استَتَبَّ لفلان كذا، أي: استَمَر. و﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ وَتَبَّ﴾ [المسد: ١] أي: استمرَّت في الخُسران(٢).

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٣٧٥).
(٢) «مفردات القرآن» ص١٦٢.

سخطِ الله ويجلبُ الشقاوةَ في العاقبة، وثنَّى بتعظيمِ الآخرة والاطِّلاع على حقيقتها، وأنها هي الوَطنُ والمستقرُّ، وذكَرَ الأعمالَ سيِّئَها وحَسَنها وعاقبةَ كلٍّ منهما؛ ليثبِّطَ عمّا يُتلف، ويُنشِّطَ لِما يُزلِف، ثم وازَنَ بين الدعوتَيْن: دعوتِه إلى دِين الله الذي ثمرتُه النجاة، ودعوتِهم إلى اتِّخاذِ الأنداد الذي عاقبتُه النار، وحذَّر، وأَنذَر، واجتَهَدَ في ذلك واحتَشَد، لا جَرَمَ **أنَّ الله استثناه مِن آلِ فرعون**، وجَعَلَه حُجّةً عليهم وعبرةً للمُعتبِرين، وهو قولُه: ﴿فَوَقَىٰهُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِ مَا مَكَرُواْۖ وَحَاقَ بِـَٔالِ فِرۡعَوۡنَ سُوٓءُ ٱلۡعَذَابِ﴾ [غافر: ٤٥]. **وفي هذا أيضًا دليلٌ بيِّن على أنَّ الرَّجلَ كان مِن آل فرعون.** ....

قولُه: (**أنَّ الله استثناهُ من آل فرعون**)، أي: اختارَهُ منهم وجعله داعيًا إلى الله ونجَّاهُ مما حلَّ بهم من سوءِ العذاب، وذلكَ قوله: ﴿فَوَقَىٰهُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِ مَا مَكَرُواْ﴾

المُغرِب: يُقال: ثنَى العُود، إذا حناهُ وعَطَفَه؛ لأنهُ ضَمُّ أحدِ طَرَفَيْهِ إلى الآخر، ثم قيل: ثَنَاهُ عن وجهِه، إذا كفَّهُ وصَرَفَه؛ لأنهُ مُسَبَّبٌ عنه. ومنه: استَثنَيت الشيء، زَوَيْتُهُ لنفسي. والاسم: الثُّنْيا بوزنِ الدّنيا، ومنهُ الحديث: «مَنِ استَثْنى فلهُ ثُنْياه»[1]، أي: ما استَثناه. والاستثناءُ في الاصطلاح: إخراجُ الشَّيْءِ مما دخلَ فيهِ غيره؛ لأنَّ فيهِ كَفًّا ورَدًّا عن الدخول، والاستثناءُ في اليمينِ أنْ يقولَ الحالف: إنْ شاءَ الله؛ لأنَّ فيهِ ردَّ ما قالَهُ بمشيئةِ الله تعالى[2].

قولُه: (**في هذا أيضًا دليلٌ بيّـنٌ على أنَّ الرجُلَ كانَ من آل فرعون**)، إشارة إلى ما سبقَ لهُ في تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤۡمِنٌ مِّنۡ ءَالِ فِرۡعَوۡنَ﴾ وهو قولُه: «وقولُ المؤمن: ﴿فَمَن يَنصُرُنَا مِنۢ بَأۡسِ ٱللَّهِ إِن جَآءَنَا﴾ دليلٌ ظاهرٌ على أنهُ يتنصَّحُ قومه»، يعني: كما كانَ في تلكَ الآيةِ دلالةٌ ظاهرةٌ على أنَّ المؤمِنَ من آل فرعون، كذلِكَ في هذهِ الآية؛ لإضافةِ القومِ إلى نفسِهِ مرتين. وقوله: «اتَّبِعوني» ولم يقل: اتَّبِعوا موسى، وسلوكِ طريقةِ الإجمالِ والتفصيل، والمُبالَغَةِ في التحذيرِ والإنذار؛ لأنَّ مثلَ هذهِ النصيحةِ وإمحاضَها قلَّما يصدرُ من الأجانب، كما

---

(١) أخرجه ابن ماجه (٢١٠٤) من حديث أبي هريرة رَضِيَ الله عنه، وهو في «السنن الكبرى» للنسائي (٤٧٥١) من حديثِ ابن عمر رَضِيَ الله عنهما.

(٢) «المغرب في ترتيب المعرب» (١: ١٢٤).

والرَّشاد: نقيضُ الغَيِّ. وفيه تعريضٌ شبيهٌ بالتصريح أنَّ ما عليه فرعونُ وقومُه هو سبيلُ الغيّ.

[﴿ مَنْ عَمِلَ سَيِّئَةً فَلَا يُجْزَىٰٓ إِلَّا مِثْلَهَا ۖ وَمَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُو۟لَٰٓئِكَ يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ يُرْزَقُونَ فِيهَا بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴾ ٤٠]

﴿فَلَا يُجْزَىٰٓ إِلَّا مِثْلَهَا﴾؛ لأنّ الزيادةَ على مقدار جَـزاءِ السيِّئة قَبيحة؛ لأنها ظُلْم، وأمّـا الزيـادةُ عـلى مقدار جزاءِ الحسنة فحَسَنة؛ لأنهـا فضلٌ. قُـرئ: ﴿يَدْخُلُونَ﴾، و(**يُدْخَلون**). ﴿بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ واقعٌ في مُقابلة ﴿إِلَّا مِثْلَهَا﴾، يعني: أنَّ جزاءَ السيِّئة لها حسابٌ وتقدير؛ لئلّا يزيدَ على الاستحقاق، **فأمّا جزاءُ العمل الصالحِ فبغيرِ تقديرٍ**

قال: «وإنهم قَوْمُهُ وعشيرتُه، ونصيحتهم عليه واجبة، وسرورهم سروره، وغمُّهُمْ غمُّه»، ثم إدخالُ الفاءِ الفصيحةِ بعدَ الفراغِ من النصيحةِ تتميم للمقصود، يعني: لما فرغَ من النصيحةِ قصدوا إهلاكَه ومكروا وهمُّوا بتعذيبِه، فوقاهُ الله مما همُّوا به، ورجعَ كيدُهم إلى نُحورِهم.

قولُه: (**والرَّشاد: نقيض الغيِّ**)، **الراغب**: الرُّشْدُ والرَّشَدُ: خلافُ الغيّ، يُستعمَلُ استعمالَ الهدايـة، قال تعـالى: ﴿لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾ [البقرة: ١٨٦] وقالَ بعضهم: الرَّشَـدُ ـ بالفتح ـ أخصّ؛ فإنَّ الرُّشْدَ ـ بالضَّمِّ ـ يُقالُ في الأمورِ الدنيوية، وبالفتحِ في الدنيويةِ والأُخرويَّة، والراشدُ والرَّشيدُ يُقالُ فيهما[1].

قولُـه: (﴿يَدْخُلُونَ﴾ و«**يُدْخَلونَ**»)، ابن كثير وأبو عمرو وأبو بكر: «يُدْخَلونَ»؛ بضـمِّ الياءِ وفتحِ الخاءِ، والباقون: بفتحِ الياءِ وضمِّ الخاء[2].

قولُه: (**فأما جزاء العمل الصالح فبغيرِ تقدير**)، قال القاضي: ولعلَّ تقسيمَ العُمّال، وجَعْلَ الجزاءِ اسميَّةً مُصَدَّرةً باسم الإشارة، وتفضيلَ الثوابِ لتغليبِ الرحمة، وجَعْلَ العملِ عُمدةً والإيمانِ حالًا؛ للدلالةِ على أنهُ شرطٌ في اعتبارِ العمل، وأنَّ ثوابَهُ أعلى من ذلك[3].

---

(١) «مفردات القرآن» ص٣٥٤.

(٢) لتمامِ الفائدة انظر: «حجّة القراءات» ص٦٣٢، و«الجامع لأحكام القرآن» (١٥: ٣١٧).

(٣) «أنوار التنزيل» (٥: ٥٨).

وحِساب، بَلْ ما شئتَ من الزيادة على الحقِّ والكثرة والسَّعة.

[﴿وَيَٰقَوْمِ مَا لِيٓ أَدْعُوكُمْ إِلَى ٱلنَّجَوٰةِ وَتَدْعُونَنِيٓ إِلَى ٱلنَّارِ ۞ تَدْعُونَنِي لِأَكْفُرَ بِٱللَّهِ وَأُشْرِكَ بِهِۦ مَا لَيْسَ لِي بِهِۦ عِلْمٌ وَأَنَا۠ أَدْعُوكُمْ إِلَى ٱلْعَزِيزِ ٱلْغَفَّٰرِ﴾ ٤١-٤٢]

فإن قلتَ: لِمَ كَرَّر نداءَ قومه؟ ولِمَ جاءَ بالواوِ في النداء الثالثِ دونَ الثاني؟ قلتُ: أمّا تكريرُ النداء: ففيه زيادةُ تنبيهٍ لهم وإيقاظٌ عن سُنّة الغَفْلة. وفيه: أنهم قومُه وعَشيرته، **وهم فيما يُوبِقُهم**، وهو يَعلم وجهَ خَلاصِهم، ونصيحتُهم عليه واجبة، فهو يتحزَّنُ لهم ويتلطَّف بهم، ويَستدعي بذلك أن لا يتَّهِموه، فإنَّ سرورَهم سُرورُه، وغمَّهم غَمُّه؛ ويَنزِلُوا على تَنصيحِهِ لهم، كما كرَّر إبراهيمُ ـ صلى الله عليه ـ في نصيحةِ أبيه: ﴿يَٰٓأَبَتِ﴾ [مريم: ٤٢-٤٥]. وأمّا المجيءُ بالواوِ العاطفة: فلأنَّ الثانيَ داخلٌ على كلامٍ هو بيانٌ للمُجمَل وتفسيرٌ له، فأعطى الداخلَ عليه حُكْمَه في امتناعِ دخول الواو، **وأمّا الثالث: فداخلٌ على كلامٍ ليس بتلك المَثابة**. يقال: دَعاه إلى كذا ودعاه له، كما

قولُه: (وهم فيما يُوبِقُهُم)، أي: فيما يُهلِكُ أنفُسَهم، «هم» مبتدأ، و«فيما يُوبِقُهُم» خبر.

قولُه: (وأما الثالث فداخلٌ على كلامٍ ليسَ بتلكَ المثابة)، يعني: قوله: ﴿وَيَٰقَوْمِ مَا لِيٓ أَدْعُوكُمْ إِلَى ٱلنَّجَوٰةِ﴾ ليسَ من جنسِ الكلامِ المُفسَّر، وهوَ ﴿أَهْدِكُمْ سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ﴾ فجيءَ بالعاطفِ ليكونَ عطفًا على قوله: ﴿يَٰقَوْمِ ٱتَّبِعُونِ﴾، أتاهم بنوعينِ من الكلام:

أحدهما: في الترغيبِ عن الدنيا وتصغيرِ شأنها، والتحريض على الاطِّلاع على حقيقةِ الآخرةِ وتعظيم شأنها، وعلى ما يُقرِّبُهم إليها من الأعمالِ الصالحة، وما يُبعِدُهُم عنها من الأعمالِ السيِّئة.

وثانيهما: في بيانِ مُجادلةٍ جرتْ بينهم وبينه، وأنه مُحِقٌّ وأنهم مُبطِلون، وختمَها بما يُنبئُ عن المُتاركةِ بالكُلِّيَّة، وتُحقِّقِ اعتزالِهِ عنهم وتدميرِهم، وهوَ قوله: ﴿فَسَتَذْكُرُونَ مَآ أَقُولُ لَكُمْ ۚ وَأُفَوِّضُ أَمْرِيٓ إِلَى ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بَصِيرٌۢ بِٱلْعِبَادِ﴾. وقالَ القاضي: كرَّرَ نداءَهُمْ إيقاظًا لهم عن سِنَة الغفلة، واهتمامًا بالمُنادى له، ومُبالغةً في توبيخهم على ما يقابلونَ بِهِ نُصْحَه،

تقولُ: هَداه إلى الطريق وهداه له. ﴿بِهِۦ عِلۡمٞ﴾ أي: برُبوبيَّته، **والمرادُ بنفيِ العِلْم: نفيُ المعلوم**، كأنه قال: وأُشرِكَ به ما ليس بإلـٰه، وما ليس بإلـٰهٍ كيف يصحُّ أن يُعلَم إلهًا؟

[﴿ لَا جَرَمَ أَنَّمَا تَدۡعُونَنِيٓ إِلَيۡهِ لَيۡسَ لَهُۥ دَعۡوَةٞ فِي ٱلدُّنۡيَا وَلَا فِي ٱلۡأٓخِرَةِ وَأَنَّ مَرَدَّنَآ إِلَى ٱللَّهِ وَأَنَّ ٱلۡمُسۡرِفِينَ هُمۡ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِ * فَسَتَذۡكُرُونَ مَآ أَقُولُ لَكُمۡۚ وَأُفَوِّضُ أَمۡرِيٓ إِلَى ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ بَصِيرُۢ بِٱلۡعِبَادِ ﴾ ٤٣-٤٤]

﴿ لَا جَرَمَ﴾ سياقُه على مذهب البصريِّين: **أن يُجعل ﴿ لَا﴾ ردًّا لِما دَعاه إليه قومُه،**

وعطفَ ﴿مَا لِيٓ أَدۡعُوكُمۡ﴾ على النداءِ الثاني الداخلِ على ما هوَ بيانٌ لما قبلهُ لا على الأول، فإنَّ ما بعدهُ أيضًا تفسير لما أُجمِلَ فيهِ تصريحًا وتعريضًا(١).

وقُلت: يأبى أنْ يكُونَ الثاني داخلًا في البيانِ لـما فيهِ من الغِلظَةِ والوعيدِ إلى حلولِ الدمارِ وتصريحِ المُتارَكَة، وقد مرَّ غيرَ مرةٍ أنَّ دَأْبَ الأنبياءِ والداعينَ إلى الله سلوكُ طريقِ الملاطفة، وسبيلِ إرخاءِ العنانِ في الدعوة، ثم إذا أيقَنوا أنَّ ذلكَ النوعَ لا يجدي فيهم أتَوْا بالتوبيخِ والتغليظ، ثم بعدهُ بما يُؤذِنُ بالمُتاركةِ والإقناط، وبتَحقُّقِ الفصلِ بالهلاكِ والدَّمار. كذلكَ سلكَ هاهنا، ولهذا قال: «وأما الثالثُ فداخلٌ على كلامٍ ليسَ بتلكَ المثابةِ»، وبيَّنَّا مغزاه.

قولُه: (**والمراد بنفيِ العلمِ نفيُ المعلوم**)، أي: هوَ من بابِ نفيِ الشيءِ بنفيِ لازمِه على سبيلِ الكناية. وعن بعضهم: نفيُ العلمِ عن الخاصِّ ـ بناءً على الدليلِ الواضحِ الشاملِ للكلِّ ـ يكونُ نفيًا للعلمِ عن الكلّ.

قولُه: (**أنْ يجعَلَ ﴿ لَا﴾ ردًّا لما دعاهُ إليه قومُه**)، قال الزَّجّاج في سورةِ «هود»: قال المُفَسِّرون: المعنى: حقًّا إنهم في الآخرةِ همُ الأخسرون(٢). وزَعَمَ سيبَوَيْهِ أنَّ «جَرَم» بمعنى «حقّ»، قال الشَّاعِر:

---

(١) «أنوار التنزيل» (٥: ٥٨).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٤٥٠).

و﴿جَرَمَ﴾: فِعل بمعنى حَقَّ، و«أنَّ» مع ما في حيِّزه فاعلُه، أي: حقَّ ووجب بطلانُ دعوتِه. أو بمعنى: كَسَب، من قوله تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ أَن تَعْتَدُوا۟﴾ [المائدة: ٢] أي: كسبَ ذلك الدعاءُ إليه بُطلانَ دعوته، على معنى: أنه ما حَصل من ذلك إلّا ظهورُ بُطلان دعوتِه. ويجوزُ أن يقال: إنّ «لا جَرَم» نظيرُ «لا بدّ»، فَعَلٌ من الجَرم؛ وهو القَطْع، كما أنَّ بُدًّا فُعل من التَّبديد؛ وهو التفريق،

ولقـــدْ طَعَنْتُ أبـا عُبَيْـدَةَ طَـعنـةً جَرَمَتْ فَزارةُ بَعْدَها أنْ يَغْضبوا[(١)]

أي: حَقَّتْ فَزارة بالغضب. ومعنى «لا» نفيٌ لما ظَنُّوا أنهُ ينفعُهُم، كأنَّ المعنى: لا ينفعُهُم ذلكَ، جرمَ في الآخرَةِ همُ الأخسرون، أي: كَتَبَ ذلكَ الفِعلُ لهم الخُسران. وعن بعضهم: «لا» هاهنا كـ«لا»؛ في «لا أُقسِمُ» في أنهُ رَدٌّ لكلامٍ سابق[(٢)].

قولُه: (و«أنّ» مع ما في حيِّزِه فاعِلُه)، أي: «ما» في ﴿أَنَّمَا﴾ بمعنى: الذي، أي: حقَّ وثبتَ أنَّ الذي تدعونني إليه ليس لهُ دعوة، ولما كانَ معنى قوله: ﴿لَيْسَ لَهُۥ دَعْوَةٌ﴾ قريبًا من معنى: بَطَلَ دَعوتُه، رجعَ تلخيصُ المعنى إلى أنهُ حقَّ وثبتَ بُطلانُ دعوتِه؛ لما سيجيءُ بُعَيدَ هذا أنَّ معناه: إنَّ ما تدعونني إليه ليسَ لهُ دعوةٌ إلى نفسِهِ قط، إلى قوله: «ولو كانَ حيوانًا ناطقًا لَضَجَّ من دُعائِكم».

قولُه: (أي: كَسَبَ ذلكَ الدُّعاءُ إليه بُطلانَ دعوتِه)، «ذلكَ الدعاءُ»: فاعل «كَسَب»، وهوَ معنى قوله: ﴿أَنَّمَا تَدْعُونَنِىٓ إِلَيْهِ﴾ وقوله: «بُطلان دعوتِهِ» معنى قوله: ﴿لَيْسَ لَهُۥ دَعْوَةٌ فِى ٱلدُّنْيَا وَلَا فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ﴾، والضميرُ راجع إلى المَدْعُوِّ الذي في قوله: ﴿لِأَكْفُرَ بِٱللَّهِ وَأُشْرِكَ بِهِۦ﴾.

قولُه: (نظيرُ «لا بُدَّ»)، فعلى هذا ﴿جَرَمَ﴾ اسم «لا»[(٣)]، و﴿جَرَمَ﴾ مرفوعُ المحلّ مبتدأ، والخبر ﴿أَنَّمَا تَدْعُونَنِىٓ إِلَيْهِ﴾.

(١) «كتاب سيبويه» (٣: ١٣٨). ووقع فيه: «أبا عُيَينة» وهو الصواب، يعني: أبا عُيينة حصن بن حذيفة ابن بدر الفَزاريّ.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٤٥٠).

(٣) في الأصول الخطية: «فلا»، وصوَّبناه بحسب السياق.

فكما أنَّ معنى: لا بُدَّ أنك تفعلُ كذا، بمعنى: لا بُعْدَ لك من فِعله، فكذلك ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ ٱلنَّارَ﴾ [النحل: ٦٢]، أي: لا قَطْعَ لذلك، بمعنى: أنهم أبدًا يَستحقُّون النارَ لا انقطاعَ لاستحقاقهم، ولا قَطْعَ لبُطلان دعوةِ الأصنام، أي: لا تزالُ باطلةً لا يَنقطِعُ ذلك فينَقلِبُ حقًّا. ورُوي عن العَرَب: لا جُرْمَ أنه يَفعَل، بضمِّ الجيم وسكون الراء، بزِنة «بُدٍّ»، وفُعْل وفَعَل أخوان، كرُشْدٍ ورَشَد، وعُدْمٍ وعَدَم. ﴿لَيْسَ لَهُۥ دَعْوَةٌ﴾ معناه: أنَّ ما تدعونَني إليه ليس له دعوةٌ إلى نفْسِه قطّ، أي: مِن حقِّ المعبود بالحقِّ أن يدعوَ إلى طاعته، **ثم يَدعُوَ العبادَ إليها** إظهارًا لدعوة ربِّهم، وما تَدعون إليه وإلى عبادته لا يَدعُو هو إلى ذلك ولا يدَّعي الرُّبوبيَّة، ولو كان حَيوانًا ناطقًا لضَجَّ من دُعائكم. وقوله: ﴿فِى ٱلدُّنْيَا وَلَا فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ﴾ يعني: أنه في الدُّنيا جَمادٌ لا يَستطيع شيئًا من دُعاءِ غيره، وفي الآخرة: إذا أنشأه الله حيوانًا، تبرَّأ من الدُّعاةِ إليه ومِن عَبَدته. وقيل: معناه: ليس له استجابةُ دعوةٍ تنفعُ في الدنيا ولا في الآخرة. أو: دَعوةٌ مستجابة. جُعلتِ الدعوةُ التي لا استجابةَ لها ولا منفعةَ كَلَا دَعوة. أو **سمِّيت الاستجابةُ باسمِ الدعوة**، كما سُمِّيَ الفعلُ المُجازى عليه باسمِ الجزاء في قولهم: كما تَدِينُ تُدان. قال الله تعالى: ﴿لَهُۥ دَعْوَةُ ٱلْحَقِّ وَٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ لَا يَسْتَجِيبُونَ لَهُم بِشَىْءٍ﴾ [الرعد: ١٤]. ﴿ٱلْمُسْرِفِينَ﴾ عن قتادةَ: المشركين. وعن مجاهدٍ: ....

قولُه: (**ثم يدعو العِبادَ إليها**)، يعني: دلَّ التنكيرُ في ﴿دَعْوَةٌ﴾، وهيَ نكرةٌ في سياقِ النفي، على نفيِ الدعوةِ عن الأصنام بالكلِّيَّة، وذلكَ أنَّ من حقِّ المعبودِ بالحقِّ أنْ يدعُوَ العبادَ المُكرَّمينَ مثلَ الملائكةِ والرُّسُلِ والعلماءِ الوُرّاثِ إلى طاعتِه، ثم أولئكَ العُبّادُ يدعونَ غيرهم إلى عبادتِهِ إظهارًا لدعوةِ ربهم، وليسَ كذلكَ الأصنام.

قولُه: (**سُمِّيَتْ الاستجابة باسم الدعوة**)، يعني: أنهُ من بابِ المُشاكَلة، وأصلُه: إنَّ الذي تدعونَني ليسَ لهُ استجابة، أي: لا يجيبُ دعوَتي، كما في قولِك: كما تَدِينُ تُدان، أي: كما تُجازي تُجازى، وأصلُه: كما تفعلُ تُجازى، لكنْ قيل: كما تُجازى؛ لوُقُوعِهِ في صُحْبةِ «تُجازى» الثاني.

السفَّاكين للدماءِ بغير حِلِّها. وقيل: الذين غَلَبَ شرُّهم خيرَهم هم المُسرِفون. وقُرئ: (فستُذكِّرون) أي: فسيُذكِّر بعضُكم بعضًا. ﴿وَأُفَوِّضُ أَمْرِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾؛ لأنهم توعَّدوه.

[﴿ فَوَقَىٰهُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِ مَا مَكَرُوا۟ ۖ وَحَاقَ بِـَٔالِ فِرْعَوْنَ سُوٓءُ ٱلْعَذَابِ * ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا ۖ وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدْخِلُوٓا۟ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ ﴾ ٤٥ - ٤٦]

﴿ فَوَقَىٰهُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِ مَا مَكَرُوا۟ ﴾: شدائدَ مكرهم وما هَمُّوا به من إلحاق أنواعِ العذاب بمن خالَفَهم. وقيل: نَجا مع موسى، ﴿وَحَاقَ بِـَٔالِ فِرْعَوْنَ﴾ ما هَمُّوا به من تعذيبِ المسلمين، ورَجع عليهم كيدُهم. ﴿ٱلنَّارُ﴾ بدلٌ من ﴿سُوٓءُ ٱلْعَذَابِ﴾، أو خبرُ مبتدإٍ محذوف، كأنَّ قائلًا قال: ما سوءُ العذاب؟ فقيل: هو النارُ؛ أو مبتدأٌ خبرُه ﴿يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا﴾. **وفي هذا الوجهِ تعظيمٌ للنار** وتهويلٌ من عذابها. **وعَرْضُهم عليها: إحراقُهم بها**. يقال: عَرض الإمامُ الأُسارى على السيفِ؛ إذا قَتلَهم به وقُرئ: (النارَ)

قولُه: (**السَّفَّاكينَ للدِّماءِ بغيرِ حِلِّها**) يريدُ أنهُ عودٌ إلى بَدْء، افتتحَ بقولِه: ﴿أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّيَ ٱللَّهُ﴾ جوابًا عن قولِ اللَّعين: ﴿ذَرُونِيٓ أَقْتُلْ مُوسَىٰ﴾ فاختتَمَ بِهِ تعريضًا.

قَوْلُه: (**وفي هذا الوجهِ تعظيمٌ للنار**)، قال صاحبُ «التقريب»: من حيثُ الاستئناف. وقلت: الاستئنافُ غير مختصٍّ به؛ لأنَّ السابقَ أيضًا واردٌ عليه، بلِ التعظيمُ من أنَّ التركيبَ حينئذٍ من بابِ تقوِّي الحُكْم وجَعلِ «النار» مبتدأً مُعتمَدًا عليه، وبناءِ «يُعرَضونَ» عليها، فالجوابُ عن السؤالِ المُقدَّرِ جُملةُ الكلام إلى آخرِ الآية. قيل: سوءُ العذاب النارُ المحكومُ عليها بكَيْتَ وكَيْت.

قولُه: (**وعَرْضُهُمْ عليها إحراقُهم بها**)، ونحوُه: عَرَضْتُ الناقَةَ على الحَوض، وقَوْلُ أبي العَلاء:

إذا اشتاقَتِ الخَيْلُ المناهِلَ أعرَضَتْ عنِ الماءِ فاشتاقَتْ إليه المَناهِلُ[1]

(١) لم أهتدِ إليه فيما بين يديّ من مصادر التخريج.

بالنصب، **وهي تعضدُ الوجهَ الأخير**، وتقديرُه: يُدخلون النارَ يُعرَضون عليها، ويجوزُ أن يَنتصِبَ على الاختصاص. ﴿غُدُوًّا وَعَشِيًّا﴾ في هذَيْن الوقتين يُعذَّبون بالنار، وفيما بين ذلك الله أعلم بحالهم، فإمَّا أن يُعذَّبوا بجنسٍ آخرَ من العذاب، أو يُنفَّسَ عنهم. ويجوزُ أن يكون ﴿غُدُوًّا وَعَشِيًّا﴾ عبارةً عن الدوام، **هذا ما دامت الدنيا، فإذا قامتِ الساعةُ قيل لهم: (ادخُلوا)** يا ﴿ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ﴾ عذابِ جهنَّم. **وقُرئ**: ﴿أَدْخِلُوٓا۟ ءَالَ فِرْعَوْنَ﴾ أي: يقال لخَـزَنةِ جهنم: أَدخِلوهم. فإن قلتَ: قولُه: ﴿وَحَاقَ بِـَٔالِ فِرْعَوْنَ سُوٓءُ ٱلْعَذَابِ﴾ معناه: أنه رَجع عليهم ما همُّوا به من المَكْرِ بالمسلمين، كقول العَرَب: مَن حفر لأخيه جُبًّا، وقع فيه مُنكبًّا، فإذا فُسِّر ﴿سُوٓءُ ٱلْعَذَابِ﴾ بنارِ جهنم؛ لم يكن مكرُهم راجعًا عليهم؛ لأنهم لا يُعذَّبون بجهنَّم؟ قلتُ: يجوزُ أن يهمَّ الإنسان بأن يُغرِّقَ قومًا فيُحرَّق بالنار، ويُسمّى ذلك حَيْقًا؛ لأنه همَّ بسُوءٍ فأصابَه ما يقعُ عليه اسمُ السوء. ولا يُشترط في الحَيقِ أن يكونَ الحائقُ ذلك السوءَ بعَيْنه، ويجوزُ أن يَهُمَّ فرعونُ لمّا سمع إنذارَ المسلمين بالنار، وقولَ المؤمن: ﴿وَأَنَّ ٱلْمُسْرِفِينَ هُمْ أَصْحَـٰبُ ٱلنَّارِ﴾ [غافر: ٤٣] ....

قولُه: (**وهيَ تعضدُ الوجهَ الأخير**)، أي: جَعْلُ «النار» مفعولًا دلَّ على اتصال ﴿ٱلنَّارُ﴾ بـ﴿يُعْرَضُونَ﴾، فينبغي في ذلِكَ الوجهِ أيضًا أنْ يُجعَلَ خبرًا لها لتتَّصِلَ بها، لا استئنافًا كما يقتضيهِ الوجهانِ السابقان.

قولُه: (**هذا ما دامتِ الدنيا، فإذا قامتِ الساعةُ قيلَ لهم: ادخُلوا**)، اقتضى هذا التقديرَ الواوُ العاطفةُ في قوله: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ﴾، ووجهُ اتصالِهِ بالكلامِ السابق، وإنما أتى في التفسيرِ بالفاء؛ ليُؤْذِنَ باتصال العذابينِ في مثلِ هذا المقام.

قولُه: (**وقُرئ**: ﴿أَدْخِلُوٓا۟﴾)، ابنُ كثيرٍ وأبو عمرو وابنُ عامرٍ وأبو بَكْرٍ: «الساعةُ ادخُلوا» بوَصْلِ الألِفِ وضمِّ الخاء، ويبتدئونها بالضمّ. والباقونَ: بقطعِها في الحالينِ وكسرِ الخاء[1].

---

(١) انظر: «حجّة القراءات» ص٦٣٣، و«الجامع لأحكام القرآن» (١٥: ٣٢٠).

فيفعلَ نحوَ ما فَعَلَ نمرودُ ويعذِّبَهم بالنار، فحاقَ به مثلُ ما أَضمَرَه وهَمَّ بفِعله. ويُستدلُّ بهذه الآية على إثبات عذاب القبر.

[﴿ وَإِذْ يَتَحَآجُّونَ فِى ٱلنَّارِ فَيَقُولُ ٱلضُّعَفَٰٓؤُا۟ لِلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوٓا۟ إِنَّا كُنَّا لَكُمْ تَبَعًا فَهَلْ أَنتُم مُّغْنُونَ عَنَّا نَصِيبًا مِّنَ ٱلنَّارِ ﴾ ٤٧]

واذكُرْ وقتَ يتحاجُّون. ﴿تَبَعًا﴾: تُبّاعًا، كخَدَمٍ في جمع خادِم. أو: ذوي تَـبَع، أي: اتِّباع، أو وَصفًا بالمَصْدر.

[﴿ قَالَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوٓا۟ إِنَّا كُلٌّ فِيهَآ إِنَّ ٱللَّهَ قَدْ حَكَمَ بَيْنَ ٱلْعِبَادِ ﴾ ٤٨]

وقُرئ: (كُلًّا) على التأكيد لاسم «إنّ»، وهو معرفة، والتنوينُ عِوَضٌ من المضافِ إليه، يريدُ: ....

قولُه: (فيفعلَ) عطفٌ على «أن يَهُمَّ»، أي: يجوزُ أنْ يَهُمَّ فرعونُ حينما سمع، فيكونَ سببًا لأنْ يقتديَ بنمرُودَ ويُعَذِّبَهم بالنار.

قولُه: (ويُستَدَلُّ بهذِهِ الآيةِ على إثباتِ عذابِ القبر)، قال الإمام: احتجَّ أصحابُنا بها على إثباتِ عذابِ القبر، قالوا: الآيةُ تَقتَضي عَرضَ النارِ عليهم غُدُوًّا وعَشِيًّا، وليسَ المرادُ يومَ القيامةِ لقولِه تعالى ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدْخِلُوٓا۟ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ ﴾[غافر: ٤٦]، وإذا ثبتَ في حقِّهم ثبتَ في غيرهم(١).

ويعضدُه ما رَوينا عن البخارِيِّ ومسلِمٍ والتِّرمذيِّ والنَّسائِيّ، عن ابن عُمَرَ رَضِيَ الله عنه، عن رسولِ الله ﷺ: «إنَّ أحَدَكم إذا ماتَ عُرِضَ عليه مقعَدُهُ بالغداةِ والعَشِي، إنْ كانَ من أهلِ الجنةِ فمِنْ أهل الجنة، وإنْ كانَ من أهلِ النارِ فمِنْ أهلِ النار، فيُقال: هذا مقعدُكَ حتى يَبعَثَكَ الله»(٢).

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٧: ٥٢١).

(٢) أخرجه البخاري (١٣٧٩) ومسلم (٢٨٦٦) والترمذي (١٠٧٢) والنسائي (٢٠٧١).

إنّا كلُّنا ـ أو: كلَّنا ـ فيها. فإن قلتَ: هل يجوزُ أن يكون (كُلًّا) حالًا قد عمل فيها ﴿فِيهَآ﴾؟ قلتُ: **لا؛ لأنَّ الظرفَ لا يَعمل في الحالِ متقدِّمةً كما يَعمل في الظرفِ متقدِّمًا**، تقول: كلَّ يوم لك ثوبٌ، ولا تقول: قائمًا في الدار زيدٌ. ﴿قَدْ حَكَمَ بَيْنَ ٱلْعِبَادِ﴾: قَضى بينهم وفَصَل بأن أَدخَلَ أهلَ الجنّةِ الجنّةَ وأهلَ النارِ النارَ.

[﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ فِى ٱلنَّارِ لِخَزَنَةِ جَهَنَّمَ ٱدْعُوا۟ رَبَّكُمْ يُخَفِّفْ عَنَّا يَوْمًا مِّنَ ٱلْعَذَابِ ۞ قَالُوٓا۟ أَوَلَمْ تَكُ تَأْتِيكُمْ رُسُلُكُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ ۖ قَالُوا۟ بَلَىٰ ۚ قَالُوا۟ فَٱدْعُوا۟ ۗ وَمَا دُعَٰٓؤُا۟ ٱلْكَٰفِرِينَ إِلَّا فِى ضَلَٰلٍ﴾ ٤٩-٥٠]

﴿لِخَزَنَةِ جَهَنَّمَ﴾: للقُوّام بتعذيب أهلِها. فإن قلتَ: هلّا قيل: الذين في النارِ لخَزَنتِها! قلتُ: **لأنَّ في ذِكْرِ جهنَّمَ تهويلًا وتفظيعًا**، ويَحتملُ أنَّ جهنَّمَ هي أبعدُ النار

قولُه: (**إنّا كلُّنا ـ أو: كلَّنا ـ فيها**)، والرَّفعُ أبلغ؛ لأنّ «كلّنا» مبتدأ و«فيها» الخبر، والجملةُ خبر «إنّ»، فيكون «كلٌّ» مقصودًا بالذكر بخلافِ النصب؛ لأنه فضلةٌ في الكلام. قالَ ابنُ جنّيّ: زيدٌ ضربتُه، أقوى من قولنا: زيدًا ضربت؛ لأنّ «زيدًا» في الأوّل ربّ الجملة، وفي الثاني فضلة.

قولُه: (**لا؛ لأنَّ الظرفَ لا يعملُ في الحالِ مُتقدِّمةً كما يعملُ في الظرفِ مُتقدِّمًا**)، قال صاحبُ «التقريب»: وفيهِ نَظَر؛ لأنه ذكَرَ في «الواقِعة» بخلافِه، قال: ﴿مُّتَّكِـِٔينَ﴾ حال من الضميرِ في ﴿عَلَىٰ﴾ وهوَ العاملُ فيها، أي: استَقَرُّوا عليها مُتَّكِئين. وقُلت: ليسَ بخلافِ ما ذُكِرَ في[1] «الواقعة» لأنه قال: ﴿مُّتَّكِـِٔينَ﴾ حال من الضمير في ﴿عَلَىٰ﴾ أي: في قولِه: ﴿عَلَىٰ سُرُرٍ﴾ [الطور: ٢٠] لا في قولِه: ﴿عَلَيْهَا﴾، وذلكَ أنّ ﴿عَلَىٰ سُرُرٍ﴾ إما خبر لـ﴿ثُلَّةٌ﴾، والعاملُ الاستقرار، أو حالٌ من الضميرِ في ﴿مِّنَ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [الواقعة: ١٣] إذا جعلَ ﴿ثُلَّةٌ﴾ خبرَ مبتدأٍ محذوف، فالمعنى: هم مستقرُّونَ على سُرُر مُتَّكِئين، ﴿عَلَيْهَا﴾ صلة ﴿مُّتَّكِـِٔينَ﴾.

قولُه: (**لأنَّ في ذِكْرِ جهنَّمَ تهويلًا وتفظيعًا**)، **الانتصاف**: هذا الوجهُ أظهرُ من الثاني،

---

(١) من قوله: «وهو العامل فيها» إلى هنا، سقط من (ح).

قَعرًا، من قولهم: بئرٌ جِهِنّامٌ: بَعيدةُ القَعْر، وقولهم في **النابِغَة: جِهِنَّامٌ**، تسميةٌ بها؛ لزعمِهم **أنه يُلقي الشِّعرَ على لسانِ المُنتسِب إليه**، فهو بعيدُ الغَوْر في عِلْمه بالشِّعر، كما قال أبو نُوَاس في خَلَفٍ الأحمر:

قَلَيْذَمٌ مِنَ العَيَالِيمِ الـخُسُفْ

والتفخيمُ فيهِ من وضعِ الظاهرِ موضعَ المُضْمَر. والثاني أنَّ جهنَّمَ أفظَعُ من النار، إذِ النارُ مُطلقة، وجهنَّم أفظَعُها(١).

قولُه: (**في النابغةِ**) بالنُّونِ والغيْنِ المعجَمَة، ويُروى: «في التابعة»، بالتاءِ والعَيْنِ المهمَلة(٢). عن بعضهم: التابعة: الذي يكونُ مع الجِنِّيِّ وهوَ الذي يُلقي على الكَهَنَةِ والشعراءِ أشياءَ على زعمهم، وربما يجعلونَهُ غُولًا وجِنِّية أيضًا.

قولُه: (**أنهُ يُلقي الشِّعْرَ على لسانِ المُنتَسِبِ إليه**)، قيل: يُروى: «يُلَقّى» بفتحِ اللامِ وتشديدِ القاف، كأنهُ اقتُبسَ من قوله: ﴿وَإِنَّكَ لَتُلَقَّى ٱلْقُرْءَانَ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾ [النمل: ٦] و«على لسان» مُتعلِّقٌ بمحذوف، أي: جاريًا على لسانِ المُنتسِبِ إليه، والمرادُ بالمُنتَسِبِ إليه العالِمُ بهِ علمًا كاملًا بحيثُ إذا ذُكِرَ إنما ذُكِر بطريقِ النسبة إليه لشُهرتِهِ بحَذاقَتِه، كما يقالُ للفائقِ في النَّحو: النَّحويّ. وإذا رُوِيَ بسكونِ اللامِ وكَسرِ القافِ الخفيفةِ، فـ«على» مُتعلِّقٌ به، و«المُنتَسِبُ إليه» التابعة، يعني: إذا قال شِعرًا ألقاهُ على لسانِهِ، فإنه يُلقيهِ على لسانِ مَنْ يُنسَبُ إليه الشِّعر. وقيل: المرادُ بالمُنتَسِبِ إليه الجنِّيّ، أي: أنه يُلقي الشِّعرَ على الناسِ كائنًا على لسانِ الجِنِّيِّ الذي انتَسَبَ إليه كما يُلقي الجنُّ على الكَهَنَةِ والشعراءِ أشياء.

قولُه: (**قَلَيْذَمٌ من العَياليمِ الخُسُف**)، أوَّله:

أَوْدى جميعُ العِلمِ مُذْ أَوْدى خَلَف ... مَــنْ لا يُعَدُّ العِلْــمُ إلا ما عَرَف
روايــةً لا يَجْتني من الصُّحُـــف

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٤: ١٧١).

(٢) وكذا وقعَ في الأصل الخطي المعتمد عندنا من «الكشاف»، لكن أثبتنا ما في المطبوع؛ لأن الطيبي قدَّمه.

وفيها أعتى الكفّار وأطغاهم، فلعلَّ الملائكةَ الموكَّلين بعذابِ أُولئك **أجْوبُ دعوةً**؛ لزيادةِ قُرْبهم من الله؛ فلهٰذا تعمَّدَهم أهـلُ النـار بطَلَبِ الدعوة منهم. ﴿أَوَلَمۡ تَكُ تَأۡتِيكُمۡ﴾ إلزامٌ للحُجَّة وتوبيخ، وأنهم خَلَّفوا وراءَهم أوقاتَ الدُّعاءِ والتضرُّع، وعطَّلوا الأسبابَ التي يَستجيب الله لها الدَّعواتِ، ﴿قَالُواْ فَٱدۡعُواْ﴾ أنتم، فإنّا لا نَجترئ على ذلك ولا نَشفع إلّا بشرطَيْن: **كَوْن المشفوع له غيرَ ظالم، والإذن في الشفاعةِ مع مُراعاة وقتِها**، وذلك قَبْلَ الـحُكم الفاصلِ بين الفريقَيْن، وليس قولُهم:

القَلَيْذَم: صحَّ بفتح القافِ والذال؛ البحرُ الكثيرُ الماء. والعَيْلَم: الرَّكِيَّةُ الكثيرةُ الماء. والخَسْف: البئرُ التي تُحْفَرُ في حجارةٍ فلا ينقطِعُ ماؤُها، والجمع: خُسَف. راوية: كثيرُ الرِّواية. قَوْلُه: لا يجتَني العِلمَ من الصُّحُف، بل هو محفوظٌ في صدرِه.

خَلَفٌ هذا قيل: هوَ خَلَفُ بن أحمد بن الأحمر، وهوَ الذي قيلَ فيه:

خَلَفُ بنُ أحمَرَ أحمرُ الأخْلافِ ... أرْبى بسُؤْدُدِهِ على الأسْلافِ

قولُه: (**أجْوَبُ دَعوَة**)، أي: أشدُّ إجابةً من جهةِ الدعوة، أي: دعاؤُهُم أقربُ إلى الإجابة.

قولُه: (**كَوْن المشفوعِ لهُ غيرَ ظالِمٍ، والإذنُ في الشفاعةِ مع مراعاةِ وقتها**)، قُلت: الشرطُ الأولُ مدفوعٌ بما رَوينـا عن جابرٍ قال: قال رسـولُ الله ﷺ: «شفاعتي لأهلِ الكبائـرِ من أمتي». أخرجهُ التِّرمذيُّ وأبو داود[1]. وفي أخرى للترمذيِّ قال جابر: «مَنْ لم يكن من أهلِ الكبائرِ فما لهُ وللشفاعة»[2].

والقيدُ في الشرطِ الثاني مردودٌ بقولِهِ صلواتُ الله عليه: «ثم تحلُّ الشفاعة، ويشفَعونَ حتى يَخرُجَ من النارِ مَنْ قال: لا إلهَ إلا الله، وكانَ في قلبِهِ من الخيرِ ما يزنُ شَعِيرة». أخرجهُ

---

(١) أخرجه الترمذي (٢٤٣٦) وابن حبّان (٦٤٦٧) عن جابر. وأخرجه الترمذي (٢٤٣٥) وأبو داود (٤٧٣٩)، وأحمد (١٣٢٢٢) وابن حبّان (٦٤٦٨) من حديث أنس.

(٢) أخرجه الترمذي (٢٤٣٦) والحاكم في «المستدرك» (٢٣٢) والآجري في «الشريعة» (٣: ١٢١٣).

﴿فَٱدۡعُواْ﴾ لرجاءِ المنفعة، ولكنْ للدلالةِ على الخَيْبة، وإنَّ المَلَكَ المقرَّب إذا لم يُسمع دُعاؤه، كيف يُسمع دعاءُ الكافر!

[﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَيَوۡمَ يَقُومُ ٱلۡأَشۡهَٰدُ ۞ يَوۡمَ لَا يَنفَعُ ٱلظَّٰلِمِينَ مَعۡذِرَتُهُمۡۖ وَلَهُمُ ٱللَّعۡنَةُ وَلَهُمۡ سُوٓءُ ٱلدَّارِ﴾ ٥١ - ٥٢]

﴿فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَيَوۡمَ يَقُومُ ٱلۡأَشۡهَٰدُ﴾ أي: في الدُّنيا والآخرة، يعني: أنه يُغلِّبهم في الدارَيْن جميعًا بالحُجَّةِ والظَّفَر على مُخالفيهم، وإن غُلبوا في الدنيا في بعض الأحايينِ امتحانًا من الله، فالعاقبةُ لهم، ويُـتِيحُ اللهُ مَن يقتصُّ من أعدائهم ولو بَعْدَ حينٍ. والأشهاد: جمعُ شاهِد، كصاحِبٍ وأصحاب، يريدُ: الحَفَظَةَ من الملائكة والأنبياءِ والمؤمنين مِنْ أمَّةِ محمّد ﷺ، ﴿لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة: ١٤٣]. واليومُ الثاني بَدَلٌ من الأوَّل، **يَحتملُ أنهم يَعتذرون بمَعْذرةٍ ولكنها لا تنفعُ؛ لأنها باطلة، وأنهم لو جاؤوا بمَعذرةٍ لم تكن مقبولةً؛** ....

مسلِمٌ عن أبي الزُّبير[1]. ولذلكَ قال الإمام: تقولُ الملائكةُ للكفار: لا يُشفَعُ إلا بشرطين: كون المشفوعِ لهُ مؤمنًا. والثاني: حصول الإذن في الشفاعة[2].

وينصرُ هذا التأويلَ قولُه: ﴿أَوَلَمۡ تَكُ تَأۡتِيكُمۡ رُسُلُكُم بِٱلۡبَيِّنَٰتِ﴾ وقوله: ﴿وَمَا دُعَٰٓؤُاْ ٱلۡكَٰفِرِينَ إِلَّا فِي ضَلَٰلٍ﴾، ووَضْعُ الظاهر موضعَ المُضْمَرِ للإشعارِ بالعِلّيّةِ وأنَّ المانعَ هو صفة الكفر.

قولُه: (ويُتيحُ الله)، **الجوهري**: تاحَ لهُ الشيءَ وأُتيحَ لهُ الشيء: قُدِّرَ له.

قولُه: (**يحتمِلُ أنهم يعتذرونَ بمعذرةٍ ولكنها لا تنفع؛ لأنها باطلة، وأنهم لو جاؤوا بمعذرةٍ لم تكن مقبولة**)، **الانتصاف**: هما الاحتمالانِ في قولِه: ﴿وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾، لكن هاهنا يصيرُ المعنى عكسَ الآخرِ على تقدير: ألّا يكونَ لهم عُذرٌ ينفي صفةَ المعذِرة وهيَ

(١) أخرجه مسلم (١٩١).

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢٧: ٥٢٣).

لقوله: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾ [المرسلات: ٣٦]. ﴿وَلَهُمُ ٱللَّعْنَةُ﴾: البُعْدُ من رحمةِ الله، ﴿وَلَهُمْ سُوٓءُ ٱلدَّارِ﴾ أي: سُوءُ دارِ الآخرة؛ وهو عذابُها. وقُرئ: ﴿يَقُومُ﴾ و﴿لَا يَنفَعُ﴾ بالتاء والياء.

المنفَعة، أي: إذا لم تحصل ثمرةُ المعذرةِ فكيفَ يقعُ ما لا ثمرةَ فيه؟ وفي تلكَ الآيةِ جعلَ نَفْيَ الموصوفِ تبعًا لنَفْيِ الصفة، فهاهنا الأوْلى بالنَّفْيِ الصفة، وفي هناكَ الأوْلى بالنَّفْيِ الذات(١).

وقُلت: الكلامُ يفتَقِرُ إلى فضلِ بسط، وهو أنَّ ما في تلكَ الآيةِ وأمثالها من بابِ نَفْيِ الشيءِ بنَفْيِ لازِمه، يعني: لما أُريدَ نَفْيُ الشفيعِ مَثَلًا شفعَ بالتشفيع، فجعل انتفاءَ الشفيعِ دليلًا على انتفاءِ التشفيع بالطريقِ النّهائيّ. وتلخيصُه: أنه إذا لم يحصل الشفيعُ فكيف يحصلُ التشفيع(٢) وهاهنا بالعكس؛ لأنَّ الأصلَ ليسَ لهم معذرةٌ نافعة، فعدلَ إلى «لا ينفَعُ الظالمِيْنَ مَعذِرَتُهم» للمبالَغة، وجعلَ انتفاء النفع دليلًا على انتفاء العُذْر، وعليهِ كلامُ صاحبِ «الانتصاف»: وإذا لم يحصل ثمرة العُذْر فكيفَ يقعُ ما لا ثمرةَ له؟ فحينئذٍ ينتفي النفعُ بالطريقِ المذكور؛ لأنَّ الصفةَ لا تتأتى بدونِ موصوفِها؛ ألا تَرى إلى المصنّف كيفَ قال في تلكَ الآية: ضُمَّتِ الصفةُ إلى الموصوف؛ ليُقامَ انتفاء الموصوف في مقامِهِ الشاهدِ على انتفاء الصفة؛ لأنَّ الصفةَ لا تتأتى بدونِ موصوفِها، فيكونُ ذلكَ إزالةً لتوهُّم وجود الموصوف.

قولُه: (**لقَوْلِه: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾** [المرسلات: ٣٦])، قال: ﴿فَيَعْتَذِرُونَ﴾ عطفٌ على ﴿وَلَا يُؤْذَنُ﴾ مُنخَرِط في سِلكِ المنفي، والمعنى: ولا يكونُ لهم إذن واعتذار مُتعقِّب له، وقد روعِيَ في الآيتينِ المُناسبة بينَ الفقرتين. ولما قال هناك: ﴿مَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ﴾ شَفَعَهُ بنفيِ الشفيع والتشفيع، ولما أوقعَ الكلامَ هاهنا على نَفْيِ المنفَعَة قَرنه بإثبات المضَرَّة، حيثُ قال: ﴿وَلَهُمُ ٱللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سُوٓءُ ٱلدَّارِ﴾.

قولُه: (**وقُرئ: ﴿يَقُومُ﴾ و﴿لَا يَنفَعُ﴾ بالتاء والياء**)، الكوفيّونَ ونافعٌ: بالياءِ التَّحتانيَّة، والباقونَ: بالتاء(٣).

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٤: ١٧٢).

(٢) من قوله: «فجعل انتفاءَ الشفيع» إلى هنا سقط من (ف) و(ح).

(٣) انظر: «حجّة القراءات» ص٦٣٤، و«الجامع لأحكام القرآن» (١٥: ٣٢٣).

[﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْهُدَىٰ وَأَوْرَثْنَا بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱلْكِتَٰبَ * هُدًى وَذِكْرَىٰ لِأُوْلِى ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ ٥٣-٥٤]

يُريد بالهُدى: جميعَ ما آتاه في بابِ الدِّين من المعجزاتِ والتوراة والشرائع. ﴿وَأَوْرَثْنَا﴾: وتَركْنا على بني إسرائيل من بَعدِه ﴿ٱلْكِتَٰبَ﴾ أي: التوراة

قولُه: (وترَكنا على بني إسرائيلَ من بعدِهِ الكتاب)، يعني: استُعيرَ ﴿وَأَوْرَثْنَا﴾ لـ:ترَكْنا. **النهاية**: في أسماءِ الله تعالى «الوارِث»، وهوَ الذي يَرِثُ الخلائقَ ويبقى بعدَ فنائهم، ومنه: «اللهمَّ مَتِّعْني بسَمْعي وبصري واجْعَلهما الوارِثَ مِنِّي»(١)، أي: أبقِهما صَحيحَين سليمين إلى أن أموت. وفيهِ إشارةٌ إلى أنَّ ميراثَ الأنبياءِ ليسَ إلا العِلمَ والكتابَ الهاديَ الناطِقَ بالحكمَةِ والموعظة، ألا تَرى كيفَ أطلَقَ الهُدى في قولِه: «ولقد آتينا موسى الهُدى» ليكونَ شائِعًا في جميعِ جنسِه، فيتناولَ جميعَ ما آتاهُ الله في بابِ الدِّين، ثم جعلَ نصيبَ أمَّتِهِ الكتابَ وحدَه؟ وكيفَ أوْمأ إليه سيدُنا صلوات الله عليه في قوْلِه: «مَنْ سَلَكَ طريقًا يطلبُ فِيهِ عِلمًا سَلَكَ الله بهِ طريقًا من طُرُقِ الجنة، وإنَّ الملائكَةَ لتَضَعُ أجنحَتَها رِضًا لطالِبِ العِلم، وإنَّ العالِمَ ليَستَغفِرُ لهُ مَنْ في السماواتِ ومَنْ في الأرض والحيتانُ في جوفِ الماء، وإنَّ فضلَ العالِمِ على العابِدِ كفضل القمر ليلةَ البدرِ على سائِرِ الكواكِب، وإنَّ العلماءَ ورثة الأنبياء، وإنَّ الأنبياءَ لم يُوَرِّثوا دينارًا ولا درهمًا ولكن ورَّثوا العِلم، فمنْ أخذَهُ أخذَ بحَظٍّ وافر». أخرَجَهُ أبو داودَ والتِّرمذي، عن قَيْسِ بنِ كثير، عن أبي الدَّرداء(٢).

قالَ صاحبُ «الجامع»: معنى وضعِ أجنحةِ الملائكةِ التواضُعُ والخشوعُ تعظيمًا للطالبِ وتوقيرًا للعِلم(٣)، قال تعالى: ﴿وَٱخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحْمَةِ﴾ [الإسراء: ٢٤].

وقيل: معناهُ الكَفُّ عن الطَّيران، أي: لا يزولُ عندَه، كقولِهِ ﷺ: «ما من قومٍ يذكرونَ الله عزَّ وجلَّ إلا حفَّتْهُمُ الملائكة»(٤).

---

(١) أخرجه الترمذي (٣٦٠٤) والحاكم في «المستدرك» (١٩١٨) والبخاري في «الأدب المفرد» (١: ٢٢٦) عن أبي هريرة.

(٢) أخرجه أبو داود (٣٦٤١) والترمذي (٢٦٨٢) وغيرهما. وصحّحه ابن حبّان (٨٨) وفيه تمامُ تخريجه.

(٣) «جامع الأصول» (٨: ٤).

(٤) هو جزءٌ من حديثٍ طويل أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٧٤٢٧) ومسلم (٢٦٩٩) وأبو داود =

﴿ هُدَى وَذِكۡرَىٰ ﴾: إرشادًا وتَذكرةً، وانتصابُهما على المفعولِ له، أو على الحال. وأولوا الألباب: المؤمنونَ به العامِلون بما فيه.

[﴿ فَٱصۡبِرۡ إِنَّ وَعۡدَ ٱللَّهِ حَقّٞ وَٱسۡتَغۡفِرۡ لِذَنۢبِكَ وَسَبِّحۡ بِحَمۡدِ رَبِّكَ بِٱلۡعَشِيِّ وَٱلۡإِبۡكَٰرِ ﴾ ٥٥]

﴿ فَٱصۡبِرۡ إِنَّ وَعۡدَ ٱللَّهِ حَقّٞ ﴾ يعني أن نصرةَ الرُّسل في ضَمان الله، وضمانُ الله لا يُخلَفُ، واستشهدَ بموسى وما آتاه من أسباب الهُدى والنُّصرة على فرعونَ وجنودِه، وإبقاء آثار هُداه في بني إسرائيل، والله ناصِرُكَ كما نَصَرَهم، ومُظهِرُكَ على الدِّين كلِّه، ومُبلِّغٌ مُلكَ أمَّتِك مشارقَ الأرض ومغارِبَها، فاصبرْ على ما يُجرِّعُك قومُك من الغُصَص، فإنَّ العاقبةَ لك وما سبق به وَعْدي من نُصرتِك وإعلاءِ كلمتِكَ حقٌّ، وأقبِلْ على التقوى، واستِدْراكِ الفَرَطاتِ بالاستغفار، ودُمْ على عبادة ربِّك والثناءِ

قولُه: (ومُبلِّغٌ مُلكَ أُمَّتِكَ مشارِقَ الأرضِ ومغارِبَها)، إشارة إلى ما روينا عن ثَوْبان قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله زَوى لي الأرض، فأُريتُ مشارِقَها ومَغارِبَها، وإنّ أُمَّتي سيَبلُغُ مُلكُها ما زُوِيَ لي منها». أخرجهُ مسلمٌ وأبو داودَ والتِّرمِذي(١)، وأخرجهُ الإمام أحمدُ ابنُ حنبل عن شدَّادِ بن أوس(٢).

وقُلت: هذا الذي ذكرَهُ وإنْ كانَ غرضًا يُصارُ إليه، لكنَّ النَّظمَ يقتضي أبلَغَ من ذلك، وهو أن يُقال: ﴿ فَٱصۡبِرۡ إِنَّ وَعۡدَ ٱللَّهِ حَقّٞ ﴾ [غافر: ٥٥]، يعني: أنهُ ينصُرُكَ على أعدائِكَ كما نصرَ موسى على أعدائِه، ويُظهِرُك على الدِّينِ كلّه، ويورِثُ هذا الكتابَ الكريمَ الذينَ اصطَفَينا من عبادِنا ليَعتَصِموا به، فيكونُ لهم هدًى ينالونَ بهِ رِضا الله وزُلْفاهُ في العُقبى وذِكْرًا أي: شرقًا وغربًا، كما قال: ﴿ وَإِنَّهُۥ لَذِكۡرٞ لَّكَ وَلِقَوۡمِكَ ﴾ [الزخرف: ٤٤]، فيملِكونَ بهِ مشارِقَ الأرضِ ومغارِبها.

= (١٤٥٥) وغيرهم من حديث أبي هريرة رَضِيَ الله عنه.

(١) أخرجه مسلم (٢٨٨٩) وأبو داود (٤٢٥٢) والترمذي (٢١٧٦).

(٢) «مسند أحمد» (١٧١١٥).

عليه ﴿بِٱلۡعَشِيِّ وَٱلۡإِبۡكَٰرِ﴾. وقيل: هما صَلاتا العَصرِ والفَجْر.

[﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ بِغَيۡرِ سُلۡطَٰنٍ أَتَىٰهُمۡ إِن فِي صُدُورِهِمۡ إِلَّا كِبۡرٞ مَّا هُم بِبَٰلِغِيهِۚ فَٱسۡتَعِذۡ بِٱللَّهِۖ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ ٥٦]

﴿إِن فِي صُدُورِهِمۡ إِلَّا كِبۡرٞ﴾: إلّا تكبُّرٌ وتعظُّم؛ وهو إرادةُ التقدُّم والرِّياسةِ، وأنْ لا يكونَ أحدٌ فوقَهم؛ ولذلك عادَوْك ودَفعُوا آياتِك خِيفةَ أن تتقدَّمَهم ويكونوا تحتَ يَدِك وأمْرِك ونَهْيك؛ لأنَّ النبوّةَ تحتَها كلُّ مُلْكٍ ورِياسة؛ أو إرادةُ أن تكونَ لهم النبوَّةُ دونك حَسَدًا وبَغْيًا، **ويدلُّ عليه قولُه**: ﴿لَوۡ كَانَ خَيۡرٗا مَّا سَبَقُونَآ إِلَيۡهِ﴾ [الأحقاف: ١١]؛ أو إرادةُ دفعِ الآيات بالجِدال. ﴿مَّا هُم بِبَٰلِغِيهِ﴾ أي: ببَالغِي مُوجِبِ الكِبْر ومُقتَضِيه؛ **وهو متعلَّقُ إرادتِهم من الرِّئاسةِ أو النبوَّةِ أو دفعِ الآيات**. وقيل: المُجادِلون: هم اليهودُ، وكانوا يقولون: يَخرُجُ صاحبُنا المسيحُ بن داودَ ـ يريدون الدَّجّال ـ ويَبلُغ سُلطانُه البَرَّ والبحر، وتَسِيرُ معه الأنهار، وهو آيةٌ من آياتِ الله، فيَرجعُ إلينا المُلْكُ، فسَمّى الله تمنِّيَهم ذلك كِبْرًا، ونفى أن يَبلُغوا مُتمنّاهم. ﴿فَٱسۡتَعِذۡ بِٱللَّهِ﴾ فالتجِئ إليه مِن كَيْدِ مَن يَحسُدكَ ويَبْغي عليك ﴿إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ﴾ لِما تقولُ ويقولون، ﴿ٱلۡبَصِيرُ﴾ بما تَعملُ ويَعملون، فهو ناصِرُك عليهم وعاصِمُك من شَرِّهم.

قولُه: (**ويدلُّ عليه** ﴿لَوۡ كَانَ خَيۡرٗا مَّا سَبَقُونَآ إِلَيۡهِ﴾)، [الأحقاف: ١١] أي: يدلُّ على أنَّ المرادَ من الكِبْرِ إرادةُ أن تكونَ لهم النُّبوَّة، وأنَّ المُجادِلينَ في قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ الذينَ جادلوا في أمرِ النُّبوَّة، وأنهُ لِمَ اختُصَّ بكَ دونهم، وأنَّ تلكَ المُجادَلةَ لم تكن إلا من الكِبْرِ والحَسَد.

قولُه: (**ويدلُّ عليه قوله**: ﴿لَوۡ كَانَ خَيۡرٗا مَّا سَبَقُونَآ﴾)، لأنَّ مثلَ هذهِ المُجادلةِ لا تصدرُ إلا من الحاسِدِ والباغي؛ لأنَّ الله يختصُّ بنبُوَّتِهِ مَن يشاءُ، وليسَ تناوُلها والاختصاصُ بها من المسابقة، وما نَشأ ذلكَ الحسدُ إلا من الكِبْر.

قولُه: (**وهوَ مُتعلَّقُ إرادتِهم من الرئاسةِ أو من النُّبوَّةِ أو دفْعِ الآيات**)، نَشْرٌ للوجوهِ الثلاثة.

[﴿ لَخَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ ٱلنَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ ٥٧]

فإن قلتَ: كيف اتَّصل قولُه: ﴿ لَخَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ بما قَبْلَه؟ قلتُ: **إنَّ مجادلتَهم في آياتِ الله كانت مُشتمِلةً على إنكار البعث**، وهو أصلُ المجادَلة ومَدارُها، فحُجُّوا بخَلْقِ السماوات والأرضِ؛ لأنهم كانوا مُقرِّين بأنَّ الله خالقُها، وبأنها خَلْقٌ عظيم لا يُقادَرُ قدرُه، وخَلْقُ الناس بالقياسِ إليه شيءٌ قليل مَهِينٌ، فمن قَدَرَ على خَلْقِها ـ مع عِظَمها ـ كان على خَلْقِ الإنسان ـ مع مَهانته ـ أقدرَ، وهو أبلغُ من الاستشهاد بخَلْق مثله، ﴿لَا يَعْلَمُونَ ﴾؛ لأنهم لا يَنظرون ولا يتأمَّلون لغلبةِ الغَفْلة عليهم واتِّباعِهم أهواءَهم.

قولُه: (**إنَّ مُجادَلتَهُم في آياتِ الله كانتْ مشتمِلَةً على إنكارِ البعث**)، هذا مناسبٌ للوجهِ الثالثِ من تفسيرِ الكِبْر، وهوَ قوله: «أو إرادة دفعِ الآياتِ بالجدال». المعنى: إنَّ الذينَ يجادلونَ في الآياتِ الدالةِ على إثباتِ الحَشرِ والنشر والبعثِ لم تكن تلكَ المُجادَلَةُ منهم من حُجَّةٍ وبُرهـان، لكن مما في قلوبِهـم من الكِبْرِ واستبعادِ قـدرَةِ الله، فقُل لهم: مَنْ قَـدَرَ على خَلْقِ السماواتِ والأرضِ مع عظمتهما كانَ على خلقِ أمثالكم في المهانَةِ أقْدَر، وهوَ كقولِهم تكبُّرًا وعِنادًا واستكبارًا: ﴿مَن يُحْيِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ ﴾[يس: ٧٨] وقوله: ﴿قُلْ يُحْيِيهَا ﴾ [يس: ٧٩] إلى قولِه: ﴿ أَوَلَيْسَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُم ﴾ [يس: ٨١] أي: مِثْلَهم في الصِّغَرِ والقماءةِ بالإضافةِ إلى السماواتِ والأرض، وينصُرُ هذا التأويلَ قوله: ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ أي: لا يعلمونَ ما في البعثِ من الحكمة؛ لأنهُ لا بدَّ من جزاء المُحسنِ والمُسيء، ولا يتم ذلكَ إلا بمَجيءِ الساعة ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ لَءَاتِيَةٌ لَّا رَيْبَ فِيهَا ﴾.

وقالَ القاضي: ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾: لا ينظُرونَ ولا يَتأمَّلونَ لفَرْطِ غَفلَتِهم واتِّباعِهم أهواءَهُم، وما يَستَوي العاقلُ والمُتبصِّر، ويَنبَغي أن يكونَ لهم حالٌ يَظهَرُ فيها التفاوُت، وهيَ فيما بعدَ البعث(١).

---

(١) «أنوار التنزيل» (٥: ٦١).

[﴿وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَلَا ٱلْمُسِىٓءُ قَلِيلًا مَّا تَتَذَكَّرُونَ﴾ ٥٨]

ضُرِبَ الأعمى والبَصير مَثَلًا للمُحسِن والمُسيء. وقُرئ: ﴿تَتَذَكَّرُونَ﴾ **بالياء والتاء، والتاءُ أعمُّ.**

[﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ لَأَتِيَةٌ لَّا رَيْبَ فِيهَا وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ ٥٩]

﴿لَّا رَيْبَ فِيهَا﴾: لا بُدَّ من مجيئها ولا محالةَ، **وليسَ بمُرتابٍ فيها**؛ لأنه لا بُدَّ من

قولُه: (﴿يَتَذَكَّرُونَ﴾ **بالياء والتاء**)، عاصم وحمزة والكسائي: بالتاء الفَوقانية، والباقونَ: بالياء(١).

قولُه: (**والتاءُ أعمّ**)، قال صاحبُ «التقريب»: إنما كانَ أتمَّ لتغليبِ الخطابِ على الغَيبة. وقالَ القاضي: لدلالةِ التاءِ على تغليبِ المُخاطَبِ أو الالتفاتِ أو أمرِ الرسولِ ﷺ بالمُخاطَبة(٢).

قُلت: التغليبُ وإن كانَ أعم؛ لأنهُ أشمَلُ في التناوُل، ولكنْ غير مناسبٍ للمقام، وأما الالتفاتُ فإنهُ أتمُّ فائدةً وهوَ أنسبُ للمقام. وهذهِ الآيةُ متصلةٌ بقولِه: ﴿لَخَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ ٱلنَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ وهوَ كلامٌ مع المُجادلين، كما قال: فحُجُّوا بخَلقِ السماوات والأرض. والعُدولُ من الغَيبةِ إلى الخطابِ في مقامِ التوبيخِ يدلُّ على العُنفِ الشديدِ والإنكارِ البليغ.

وقالَ القاضي: وزيادة «لا» في ﴿ٱلْمُسِىٓءُ﴾ لأنَّ المقصودَ نفيُ مُساواته للمُحْسِنِ فيما لهُ من الفضلِ والكرامة(٣).

قولُه: (**وليسَ بمُرتاب فيها**)، عطفٌ تفسيريٌّ على قولِه: «لا بدَّ من مجيئها»(٤) وليسَ من شأنِها أنْ يَرتابُ فيها المُرتاب، وإنِ إرتابَ فيها المُبطِلونَ فليسَ من رَوِيَّةٍ وتفكُّر.

---

(١) انظر: «حجّة القراءات» ص٦٣٤، و«الجامع لأحكام القرآن» (١٥: ٣٢٥).

(٢) «أنوار التنزيل» (٥: ٦١).

(٣) المصدر السابق (٥: ٦١).

(٤) من قوله: «عطفٌ تفسيري» إلى هنا، سقط من (ح).

جزاء. ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾: لا يُصدِّقون بها.

[﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ ٦٠]

﴿ادْعُونِي﴾: اعبُدوني، والدعاءُ بمعنى العِبادة كثيرٌ في القرآن، ويدلُّ عليه قولُه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي﴾. والاستجابةُ: الإثابة، وفي تفسيرِ مُجاهد: اعبُدوني أُثِبْكم. وعن الحَسَنِ وقد سُئل عنها: اعمَلوا وأبْشِروا، **فإنه حقٌّ على الله أنْ يَستجِيبَ للذين آمنوا** وعَمِلوا الصالحات ويزيدَهم من فَضْله. وعن الثوريِّ: أنه قيلَ له: ادعُ الله، فقال: **إنَّ تَرْكَ الذُّنوب هو الدُّعاء**. وفي الحديث: «**إذا شَغَلَ عبدي طاعَتي**

قولُه: (**فإنهُ حقٌّ على الله أن يستَجيبَ للذينِ آمَنوا**)، عن الإمامِ مالك، عن نافع: أنهُ سَمِعَ ابنَ عُمَر يَدعو على الصَّفا يقول: «اللهمَّ إنكَ قُلت: ﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾، وإنك لا تُخلِفُ الميعاد، فإنِّي أسأَلُكَ كما هَدَيْتني للإسلامِ أن لا تَنزِعَهُ مِنِّي حتى تَتَوفَّاني وأنا مسلم»[1].

قولُه: (**إنَّ تَرْكَ الذنوبِ هوَ الدعاء**)، يعني: أنَّ المُذْنِبَ مُتجرِّئٌ على الله مستكبِرٌ عن عبادتِهِ لا يَعرِفُ جَلالَهُ وعظَمَته، والمُجتَنِبُ عن الذنبِ مطيعٌ لرَبِّهِ خاضع مُستكينٌ مُستَحْيي لجلالِه. وعن رسولِ الله ﷺ: «الاستحياءُ من الله أن تحفظَ الرأسَ وما وعى، والبطنَ وما حَوى، وتذكرَ الموتَ والبِلى، مَنْ أرادَ الآخِرَة تَرَكَ زينَةَ الدنيا»[2]. فإذَنْ قوله: «إنَّ تَرْكَ الذنوبِ هوَ الدعاءُ» من الجوامع.

قولُه: (**إذا شَغَلَ عبدي طاعتي**)، الحديثُ من روايةِ أبي سعيدٍ عن رسولِ الله ﷺ أنهُ قال: «يقولُ الرَّبُّ تبارَكَ وتعالى: مَنْ شَغَلَهُ القرآنُ عن ذكري ومسألتي أعطَيْتُهُ أفضَلَ ما أُعطِي السائلين». أخرَجَهُ التِّرمذيُّ والدَّارِمي[3].

(١) أخرجه الإمام مالك في «الموطأ» (١: ٣٧٢).

(٢) أخرجه الترمذي (٢٤٥٨) عن ابن مسعود.

(٣) أخرجه الترمذي (٢٩٢٦) والدارمي (٣٣٩٩)، وقال الترمذيّ: هذا حديثٌ حسَنٌ غريب.

عن الدُّعاء، أعطيتُه أفضلَ ما أُعطي السائلين». **وروى النُّعمانُ بنُ بَشير**، عن رسولِ الله ﷺ: «الدعاء هو العبادة» وقرأ هذه الآيةَ. **ويجوزُ أن يريدَ الدعاءَ** والاستجابة على ظاهرِهما، ويريدَ بـ ﴿عِبَادَتِي﴾: دعائي؛ لأنَّ الدعاءَ بابٌ من العبادة، ومن أفضلِ أبوابها، يُصدِّقه قولُ ابن عبّاس: أفضلُ العبادة الدعاء. وعن كعبٍ: أعطى الله هذه الأُمّةَ ثلاثَ خِلال لم يُعطِهنَّ إلّا نبيًّا مُرسَلًا: كان يقولُ لكلِّ نبيّ: أنتَ شاهِدي على خَلْقي، وقال لهذه الأُمّة: ﴿لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة: ١٤٣]؛ وكان يقولُ: ما عليكَ من حَرَج، وقال لنا: ﴿مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ﴾ [المائدة: ٦]،

قولُه: (**وروى النُّعمان بن بشير**)، الحديث أخرَجه التِّرمذيُّ وأبو داودَ وابنُ ماجَه عنه[1].

قولُه: (**ويجوزُ أن يريدَ الدعاء**)، فيكونُ قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي﴾ تعليلًا للأمرِ بالدعاءِ لمعنى ﴿ٱدْعُونِيٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ لأنَّ مَنْ لا يدعو فهوَ مُستكبِر، فأنا أُعذِّبُه، فوَضَعَ مَوضِعَ الدعاءِ العبادَةَ ليُؤذِنَ بأنَّ الدعاءَ مُخُّ العبادَة، عن التِّرمذيِّ عن رسولِ الله ﷺ: «الدعاء مُخُّ العبادة»[2]. وأوقَعَ الصلَةَ ﴿يَسْتَكْبِرُونَ﴾ ليُشعِرَ بأنَّ الدعَاءَ هوَ الخضوعُ للباري، وفيهِ إظهارُ الافتقارِ والاستكانة. رَوينا عن أبي هريرة عن رسولِ الله ﷺ: «مَنْ لم يسأل الله يغضب عليه»[3]، وعن عبدالله بن مسعود قال رسولُ الله ﷺ: «سَلوا الله مِنْ فَضْلِه، فإنَّ الله يُحبُّ أنْ يُسأل»[4].

وهذهِ الآيةُ معطوفَةٌ على جملةِ قولِه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ لجامعِ وجودِ المُجادَلَةِ في الآيات، وإما بحسبِ تَركِ الدعاءِ والعبادة، وما بينهما استطرادٌ لحديثِ المُجادلَةِ في البعث.

(١) أخرجه الترمذي (٢٩٦٩) وأبو داود (١٤٧٩) وغيرهما، وصحّحه ابن حبّان (٨٩٠).

(٢) أخرجه الترمذي (٣٣٧١) والطبراني في «الدعاء» (١: ٢٤) وفي «المعجم الأوسط» (٣١٩٦) من حديثِ أنسٍ رَضِيَ الله عنه.

(٣) أخرجه الترمذي (٣٣٧٣) وأحمد في «المسند» (٩٧٠١) والبخاري في «الأدب المفرد» (١: ٢٢٩).

(٤) أخرجه الترمذي (٣٥٧١) والطبراني في «المعجم الأوسط» (٥١٦٩) و«المعجم الكبير» (١٠: ١٠١) والبيهقي في «شعب الإيمان» (٢: ٣٧٣) كلهم عن ابن مسعود، وليس عن أبي هريرة.

وكان يقول: ادعُني أستجِبْ لك، وقال لنا: ﴿ٱدۡعُونِيٓ أَسۡتَجِبۡ لَكُمۡ﴾. وعن ابن عبّاسٍ: وحِّدُوني أغفِرْ لكم. وهذا تفسيرٌ للدعاء بالعبادة، ثُمَّ للعِبادة بالتوحيد. ﴿دَاخِرِينَ﴾: صاغِرين.

[﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيۡلَ لِتَسۡكُنُواْ فِيهِ وَٱلنَّهَارَ مُبۡصِرًاۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَذُو فَضۡلٍ عَلَى ٱلنَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَشۡكُرُونَ﴾ ٦١]

﴿مُبۡصِرًا﴾ من الإسناد المَجازيّ؛ لأنَّ الإبصارَ في الحقيقةِ لأهل النهار. فإن قلتَ: لِـمَ قُرِنَ الليلُ بالمفعول له، والنهارُ بالحال؟ وهلّا كانا حالَيْن أو مفعولًا لهما فيراعى حقُّ المقابلة! قلتُ: هما مُتقابِلان من حيثُ المعنى؛ لأنَّ كلَّ واحد منهما يؤدِّي مُؤدّى الآخر؛ لأنه لو قيل: لتُبصِرُوا فيه: **فاتتِ الفَصاحةُ التي في الإسنادِ المجازيّ**،

قولُه: (**وعنِ ابن عباس**)، عطفٌ على قولِه: «﴿ٱدۡعُونِيٓ﴾: اعبُدوني»، يعني: معنى ﴿ٱدۡعُونِيٓ﴾: وحِّدوني. ومعنى ﴿أَسۡتَجِبۡ لَكُمۡ﴾: أغْفِرْ لكم. فدلَّ ﴿ٱدۡعُونِيٓ﴾ على: اعبدوني، ودلَّ «اعبُدوني»(١) على: وحِّدوني، فهوَ كنايةٌ تلويحيَّةٌ لوجودِ لوازِمَ ليتَّصِل إلى المقصود، هذا معنى قولِه: «وهذا تفسيرٌ للدعاءِ بالعبادةِ ثم للعبادةِ بالتوحيدِ»، ويَنصُرُهُ قوله: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُمُ﴾ الآيات.

قولُه: (**فاتتِ الفصاحةُ التي في الإسنادِ المجازيّ**)، وذلكَ أنَّ المُلابِسَ إذا وُصِفَ بصفَةِ المُلابَسِ بِهِ كانَ ذلكَ إيذانًا بكمالِ ذلكَ الوصفِ في الأصل، وأنهُ سَرى منهُ إليه لكثرةِ صدورِهِ منه، فإذا قيل: «نَهارُهُ صائِم» بَدَل «هوَ في النهارِ صائِم» أفادَ أنهُ بَلَغَ فيهِ إلى أنِ اتَّصفَ نَهارُهُ بصفتِه. وكذلكَ المرادُ في الآيةِ المُبالَغَةُ في وصفِ تهيُّؤِ أسبابِ المعاشِ وسهولةِ تأتِّيها؛ لأنَّ زمانَ التَّعَيُّشِ هوَ النهارُ لنورانيَّتِهِ واستزادةِ قوَّةِ المُبصِر فيه، فجعلَ كأنه هوَ المُبصِر، ولو قيل: «لتُبصِروا» لم يُعلَمْ ذلك.

---

(١) قوله: «ودلَّ (اعبدوني)» سقط من (ط).

ولو قيل: ساكنًا ـ والليلُ يجوز أن يوصَفَ بالسُّكون على الحقيقة، ألا ترى إلى قولهم:

قولُه: (**ولو قيلَ: ساكِنًا... لم يتميَّزِ الحقيقةُ من المجاز**)، وذلكَ أن «ساكِنًا» يجوزُ حَمْلُهُ على الحقيقةِ كما قال، ويجوزُ حَمْلُهُ على المجاز. ولو قيل: «ساكِنًا» لبقيَ اللَّفظُ دائرًا بينَ المعنيَيْنِ أحدهما المقصود ـ وهوَ إرادةُ المجاز ـ إذ المرادُ أن يكونَ الناسُ في الليلِ ساكِنين، والآخَرُ غير مقصود ـ وهوَ إرادةُ الحقيقةِ ـ فوَجَبَ التصريحُ بقوله: «لتَسكُنوا» لئلا يلتَبِسَ الغرض.

قالَ صاحب «الفرائد»: قوله: ﴿ٱلَّيۡلَ﴾ يجوزُ أنْ يوصَفَ على الحقيقةِ بالسكونِ منظورٌ فيه؛ لأنَّ إضافَةَ السكونِ إلى الليلِ باعتبارِ أنهُ لا ريحَ فيه، فالسكونُ للرِّيحِ في الحقيقةِ لا للَّيْل، ولا يَلزمُ من قولهم: «لَيْلٌ ساجٍ وساكِن» أنْ يكونَ السكونُ لِلَّيْلِ حقيقة، فليُتأمَّل.

والجواب: أنَّ من المجازِ ما يَسبِقُ منه إلى الفَهْمِ بحَسبِ كثرة الاستعمالِ معنى المنقول إليه لا المنقول منه، فإذا قُلت: «جُعِلَ اللَّيْل ساكنًا» لم يَتَبادَرْ منهُ سكونُ الرِّيح، بل يُفهَمُ منهُ هدوؤه، وعلى تقديرِ جوازِ المجاز لا يتمُّ المقصود؛ لأنَّ القصدَ أنْ يَنتَقِلَ الإسنادُ منَ الإنسانِ إليه، كما في ﴿وَٱلنَّهَارَ مُبۡصِرًا﴾ لا من الرِّيح.

هذا وإنَّ كلامَ المصنِّف مدخولٌ فيهِ منْ جهةٍ أخرى؛ لأنهُ كانَ ينبغي لهُ أن يُبيِّنَ فائدةَ الاختلاف، لأنهُ لو قيل: «ساكنًا» لم تتبيَّن الحقيقةُ من المجاز، على أنهُ لو أُريدَ بـ «ساكنًا» الإسنادُ المجازيُّ لم يَلتَبِسْ لقَرينةِ التقابُل، وهوَ كثيرًا يَسلُكُ هذا المسلك، والفائدةُ فيهِ أنَّ الكلامَ واردٌ على الامتِنان، والامتِنانُ بجَعْلِ النهارِ مُبصِرًا أدخَلُ من جَعلِ اللَّيْلِ لتَسكُنوا؛ لأنَّ رغبةَ الناسِ في ابتغاءِ الفضلِ والتهيُّؤِ للمعاشِ في النهارِ أكثَر من النومِ في اللَّيْل، فعَدَلَ في إحدى القرينتَينِ من الظاهِر، وقال: ﴿مُبۡصِرًا﴾ بَدَلَ «لتُبصِروا فيهِ» للمُبالَغة، وتركَ الأخرى على الظاهرِ لهذهِ الدقيقة، ومِنْ ثَمَّ جاءَ في موضِعٍ آخَر: ﴿وَجَعَلۡنَا ٱلَّيۡلَ لِبَاسًا ۝ وَجَعَلۡنَا ٱلنَّهَارَ مَعَاشًا﴾ [النبأ: ١٠-١١]، والسُّبات: الموت. رُوِيَ عن أبي الهيثم[١] أنه قال: المناسِبُ أن يَنسُبَ السكونَ إلى اللَّيْل؛ لأنَّ الحركةَ إما حركة طَبْعٍ أو اختيار، وحركةُ الطَّبْعِ من الحرارة، وحركةُ الاختيارِ من الخطراتِ المُتتابعةِ بسببِ الحواس، فخلقَ اللَّيْل باردًا مُظلِمًا.

---

(١) لم يتبينّ لي من هو.

ليلٌ ساجٍ، وساكنٌ لا ريحَ فيه ـ لم يتميَّز الحقيقةُ من المَجاز. فإن قلتَ: فهلّا قيل: لَمُفْضِلٌ، أو: لَمُتفضِّل! قلتُ: لأنَّ الغَرَضَ تنكيرُ الفَضْل، وأن يُجعَلَ فضلًا لا يُوازيه فَضْل، وذاك إنما يَستوي بالإضافة. فإن قلتَ: فلو قيل: ولكنَّ أكثرَهم، فلا يتكرَّر ذِكْرُ الناس؟ قلتُ: في هذا التكريرِ تخصيصٌ لكُفران النعمة بهم، وأنهم هم الذين يَكفُرون

وقالَ القاضي: ﴿جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيۡلَ لِتَسۡكُنُواْ فِيهِ﴾ أي: لتَستَريحوا فيهِ بأنْ خَلَقَهُ بارِدًا مُظلِمًا[1]؛ ليُؤَدِّيَ إلى ضَعْفِ الحَرَكاتِ وهُدوءِ الحواسِّ[2].

قولُه: (وذاكَ إنما يَستَوي بالإضافة)، أي: إذا جَعَلَ «فَضل» مُضافًا إليه يَرجِعُ معنى التنكير إليه، أي: فضل، ولو قيل: مُتفضِّلٌ لم يكن هذا المعنى.

قولُه: (في هذا التكريرِ تخصيصٌ لكُفرانِ النِّعمةِ بهم)، قال صاحبُ «الفرائد»: وُضِعَ الظاهرُ موضِعَ المُضْمِرِ؛ للإيذانِ بأنهم لا يَشكُرونَ لكونهم ناسًا؛ لأنَّ الشرَّ معجونٌ في طينةِ الناس، وهوَ الغالبُ عليهم. قال الراغبُ في «غُـرَّةِ التنزيل»: فإن قيل: لِمَ اختَلَفَ أواخِرُ هذهِ الآي، أعني ﴿لَخَلۡقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ أَكۡبَرُ مِنۡ خَلۡقِ ٱلنَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعۡلَمُونَ﴾ بعدَه: ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ لَأٓتِيَةٞ لَّا رَيۡبَ فِيهَا وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾ وبعدَه: ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ لَأٓتِيَةٞ لَّا رَيۡبَ فِيهَا وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾، ثم بعدَه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَذُو فَضۡلٍ عَلَى ٱلنَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَشۡكُرُونَ﴾؟ الجواب: إنَّ مَنْ أقرَّ بخَلقِ السماوات والأرضِ ثم أنكرَ الإعادة، فالمُناسِبُ أنْ يُنبَّهَ على ذلكَ بأنْ يُقالَ له: إنَّ مَن قَدرَ على الأكبرِ فهوَ أقدرُ على الأصغَر، فلذلكَ اختصَّ بنَفْيِ العِلم؛ لأنَّ العِلمَ هوَ المُحتاجُ إليه والمبعوثُ عليه، وإنَّ مَنْ أنكرَ البعثَ فهوَ مُحتاجٌ إلى الإيمانِ بهِ بعدَ عِلمِهِ بأنَّ القادِرَ على خَلقِ السماواتِ والأرضِ قادرٌ على أنْ يَخلُقَ مثلَهُم، وأما قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَذُو فَضۡلٍ﴾ فمعناه: ومَن كانَ لله عليه فَضلٌ فهوَ محتاجٌ إلى أن يُؤدِّيَ حقَّهُ بالشكرِ وبها يَستَديمُها لهُ ويَربِطُها لديه[3].

---

(١) من قوله: «وقال القاضي» إلى هنا، سقط من (ح).

(٢) «أنوار التنزيل» (٥: ٦٢).

(٣) «درّة التنزيل وغرّة التأويل» للخطيب الإسكافي (١: ١١٣٢) وقد اختُلِفَ في نسبة هذا الكتاب على غيرِ واحدٍ من الأقوال، وتقدَّم بيانُ ذلك.

فَضْـلَ الله ولا يَشكرونه، كقولـه: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَكَفُورٌ﴾ [الزخرف: ١٥]، ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لِرَبِّهِۦ لَكَنُودٌ﴾ [العاديات: ٦]، ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ﴾ [إبراهيم: ٣٤].

[﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ ۝ كَذَٰلِكَ يُؤْفَكُ ٱلَّذِينَ كَانُوا۟ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾ ٦٢-٦٣]

﴿ذَٰلِكُمُ﴾ المعلومُ المتميِّز بالأفعال الخاصَّة التي لا يُشارِكُه فيها أحدٌ هو ﴿ٱللَّهُ رَبُّكُمْ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ أخبارٌ مُترادفة، أي: هو الجامعُ لهذه الأوصاف من الإلٰهيّة والرُّبوبيةِ، وخَلْقِ كل شيء، وإنشائه، لا يَمتنِعُ عليه شيء؛ والوَحدانيةِ: لا ثانيَ له ﴿فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ﴾: فكيفَ ومن أيِّ وجهٍ يُصرَفُون عن عبادته إلى عبادةِ الأوثان. ثم ذَكَرَ أنَّ كلَّ مَن جَحَدَ بآيات الله، ولم يتأمَّلْها، ولم يكنْ فيه هِمَّةُ طلَبِ الحقِّ وخشيةُ العاقبة: **أُفِكَ كما أُفِكُوا**. وقُرِئ: (خالقَ كلِّ شيء) نصبًا على الاختصاص، و﴿تُؤْفَكُونَ﴾ بالتاء والياء.

[﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ قَرَارًا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً وَصَوَّرَكُمْ فَأَحْسَنَ صُوَرَكُمْ وَرَزَقَكُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ ۚ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ ۖ فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝ هُوَ ٱلْحَىُّ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ فَٱدْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ ۗ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ ٦٤-٦٥]

هذه أيضًا دلالةٌ أخرى على تميُّزه بأفعالٍ خاصّة؛ وهي أنه جَعَلَ الأرضَ مستقرًّا

قولُه: (**أُفِكَ كما أفكوا**)، قال مُحيي السُّنَّة: كما أُفِكتُمْ عن الحقِّ مع قيامِ الدليل، ﴿كَذَٰلِكَ يُؤْفَكُ ٱلَّذِينَ كَانُوا۟ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾(١).

قولُه: (**هذهِ أيضًا دلالةٌ أخرى على تمَيُّزِه بأفعالٍ خاصّة**)، يريدُ أنَّ قولَهُ تعالى: ﴿ٱللَّهُ

---

(١) «معالم التنزيل» (٧: ١٥٧).

﴿وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً﴾ أي: قُبَّة، ومنه: أبْنِيةُ العرب؛ لمضاربهم؛ لأنَّ السماء في منظرِ العَيْن كقُبّـةٍ مَضْروبـة على وجـهِ الأرض. ﴿فَأَحْسَنَ صُوَرَكُمْ﴾ وقُـرئ بكسرِ الصاد، والمعنـى واحـد. قيـل: **لم يَخلقْ حيوانًـا أحسنَ صـورةً من الإنسان**. وقيـل: لم يَخلقْهم مَنكوسِين كالبهائم، كقوله: ﴿فِىٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ [التين: ٤]. ﴿فَٱدْعُوهُ﴾: **فاعبُدوه**

﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ لِتَسْكُنُوا۟ فِيهِ﴾ إلى آخِرِهِ قد بُني فيهِ الخبرُ وهوَ الموصولَةُ المُشتمِلَةُ على صلاتٍ هيَ أفعالٌ يختصُّ بها الباري على الاسم الجامع ليَتِمَّ بها عن الغَير، كذلكَ قوله: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ قَرَارًا﴾، وكما أنَّ قولَه: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ﴾ أتى ليُشيرَ بهِ إلى أنَّ الموصوفَ بتلكَ الصفاتِ المذكورَةِ مُستحِقٌّ لأن يكونَ ربًّا خالقًا لا إلهَ إلا هو، كذلكَ قوله: ﴿هُوَ ٱلْحَىُّ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾، وإنْ جيءَ بالضميرِ بَدَلَ اسمِ الإشارة.

وأما قوله: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ﴾ فإنَّ المبتدأ وإن بُنيَ على الموصولةِ المُشتمِلةِ على الصِّلات المختلفة، لكنَّ استغلالَهُ في الدلالةِ على التميُّزِ ليسَ كاستغلالها؛ لأنهُ من تتِمَّةِ قولِه: ﴿وَصَوَّرَكُمْ فَأَحْسَنَ صُوَرَكُمْ﴾، ولذلكَ اكتُفي بالضميرِ دونَ الاسمِ الجامع، ولم يُؤتَ باسمِ الإشارةِ أو بما يقومُ مقامَه من الضميرِ لانبناءِ التوحيدِ عليه، لكن فيه اعتناءٌ بدليلِ الأنفسِ لذكرِهِ أولًا مُجمَلًا ثم مُفصَّلًا ثانيًا، والله أعلم.

قولُه: (﴿بِنَآءً﴾ **أي: قُبَّةً**)، عن بعضهم: ومنهُ يُقالُ للنَّطْع: البناءُ والمَبْنَأة؛ لأنهم يتَّخِذونَ منهُ أبنية. وفي الحديث: «طُرِحَ لرسولِ الله ﷺ بناءٌ في يومٍ مَطير»[1]، أي: نَطْع.

قولُه: (**لم يَخلُقْ حيوانًا أحسَنَ صورةً من الإنسان**)، قال القاضي: أحسَنَ صُورَكُم بأن خَلقَكُم مُنتصِبَ القامة، بادي البَشرة، مُتناسِبَ الأعضاءِ والتَّخطيطات، مُتهيِّئًا لمُزاولةِ الصنائعِ واكتسابِ الكمالات[2].

قولُه: (﴿فَٱدْعُوهُ﴾: **فاعْبُدوه**)، وإنما فسَّرَ الدعاء بالعبادة؛ لأنهُ أمرٌ يترتَّبُ على

---

(١) لم أهتدِ إليه.

(٢) «أنوار التنزيل» (٥: ٦٢).

﴿مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَۗ﴾ أي: الطاعةَ من الشِّرك والرِّياء، قائلين: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾. وعن ابنِ عبّاس رضي الله عنه: مَن قال: **لا إلهَ إلّا الله، فليَقُلْ على أثرِها: الحمدُ** لله ربِّ العالمين.

[﴿قُلۡ إِنِّي نُهِيتُ أَنۡ أَعۡبُدَ ٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَمَّا جَآءَنِيَ ٱلۡبَيِّنَٰتُ مِن رَّبِّي وَأُمِرۡتُ أَنۡ أُسۡلِمَ لِرَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ ٦٦]

فإن قلتَ: أما نُهِيَ رسولُ الله ﷺ عن عبادةِ الأوثان بأدلّةِ العقل حتى جاءته البيِّناتُ من ربِّه؟ قلتُ: **بلى، ولكنَّ البيِّناتِ لمّا كانت مُقوِّيةً لأدلَّة العقلِ ومؤكِّدةً لها**

الأوصافِ السابقة، وهي تقتَضي غايةَ الخضوعِ والتَّذلُّل وليستْ إلا العبادة، وعدَلَ منها إلى الدعاء؛ لأنها محضُ الافتقارِ وفيها نهاية الانكسار، ولما كانَ المطلوبُ غايةَ الخضوعِ والإخلاصِ جيءَ بمفعولِ ﴿مُخۡلِصِينَ﴾، وقَدَّمَ الصِّلةَ على المفعولِ به؛ ليُؤْذِنَ بأنَّ الإخلاصَ في العبادةِ مطلوبٌ لذاتِه. والإخلاصُ في الإخلاص هو أن يُخلِصَ الإخلاصَ؛ لتكونَ لهُ الطاعةُ لا لشيءٍ آخَر.

قولُه: (**منْ قال: لا إلهَ إلا الله، فليَقُلْ في أثرِها: الحمدُ لله**)، وذلكَ أنَّ قولَه: ﴿فَٱدۡعُوهُ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَۗ﴾ أمرٌ بالإخلاصِ عُقِّبَ بالتَّحميدِ ورُتِّبَ على التَّهليل، يعني: إذا تَكلَّمت بكلمةِ التوحيدِ فاعمَل بالإخلاص، فإنهُ مِنْ مُقتَضاه، ثم احمَدِ الله على التوفيق، كما قال: «**قُل آمنتُ الله ثم اسْتَقِم**»(١).

قولُه: (**بلى، ولكنَّ البيِّناتِ لما كانت مُقوِّيةً**) إلى آخِره، **الانتصاف**: معرفةُ الله ووحدانيّته معلومتانِ بالعَقل، وقد تَرِدُ الأدِلَّةُ العقليَّةُ في مضمون السَّمعيَّة، أما وجوبُ عبادةِ الله وتحريمُ عبادةِ الأصنامِ فحُكْمٌ شَرْعي، فقوله: ﴿قُلۡ إِنِّي نُهِيتُ﴾ أي: حَرُمَ عَلَيّ، وهذا إنما يتحقَّقُ بعدَ البعثة خلافًا للمُعتَزِلةِ في الإيجابِ قبلَ الشرعِ للتَّحسينِ والتَّقبيح. ثم قولُه: «إنما تُقوِّي أدِلّة

---

(١) هو جزء من حديثٍ أخرجه الترمذي (٢٤١٠) وابن ماجه (٣٩٧٢) من حديثِ سفيان بن عبدالله، وصحّحه ابن حبان (٥٦٩٨) وفيه تمامُ تخريجه.

ومُضمَّنةً ذِكْرَها ـ نحو قولِه تعالى: ﴿أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ * وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٥-٩٦] وأشباه ذلك من التنبيهِ على أدلَّة العَقْل ـ كانَ ذِكْرُ البيِّنات ذِكْرًا لأدلَّةِ العَقْل والسَّمع جميعًا، وإنما ذكر ما يَدُلُّ على الأمرَيْن جميعًا؛ لأنَّ ذِكْرَ تناصُرِ الأدلة، أدلّةِ العقل وأدلّةِ السمع أقوى في إبطالِ مذهبهم، وإن كانت أدلّةُ العقل وحدَها كافيةً.

[﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ثُمَّ لِتَبْلُغُوٓا۟ أَشُدَّكُمْ ثُمَّ لِتَكُونُوا۟ شُيُوخًا ۚ وَمِنكُم مَّن يُتَوَفَّىٰ مِن قَبْلُ ۖ وَلِتَبْلُغُوٓا۟ أَجَلًا مُّسَمًّى وَلَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ ٦٧]

﴿لِتَبْلُغُوٓا۟ أَشُدَّكُمْ﴾ متعلِّق بفعلٍ محذوف تقديرُه: ثم يُبقيكم لتبلغوا. وكذلك ﴿لِتَكُونُوا۟﴾. وأمّا ﴿وَلِتَبْلُغُوٓا۟ أَجَلًا مُّسَمًّى﴾ معناه: ويفعلُ ذلك لتبلُغوا أجَلًا مُسمًّى، وهو وَقتُ الموت. وقيل: يوم القيامة. ....

العقل» باطل؛ لأنَّ القَطعِيَّ لا يَقبَلُ القوَّة(١).

وقلتُ ـ والله أعلم ـ: إنَّ مغزى الكلامِ على التعريضِ وإرخاءِ العِنانِ وجَرَيانِ البيانِ على الإلفِ والاستمرارِ على المألوف، يعني: قضيَّةُ التقليدِ تُوجبُ ما أنتم عليه، ولكنِّي خُصِصْتُ بأمرٍ دونكم فتأمَّلوا فيهِ واستعمِلوا عُقولَكُم فيه، وأنتُم مراجيحُ العُقول، كما قال إبراهيمُ عليه السلام: ﴿يَٰٓأَبَتِ إِنِّى قَدْ جَآءَنِى مِنَ ٱلْعِلْمِ مَا لَمْ يَأْتِكَ فَٱتَّبِعْنِىٓ أَهْدِكَ صِرَٰطًا سَوِيًّا * يَٰٓأَبَتِ لَا تَعْبُدِ ٱلشَّيْطَٰنَ ۖ إِنَّ ٱلشَّيْطَٰنَ كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ عَصِيًّا﴾ [مريم: ٤٣-٤٤] ولما كانَ المقصودُ قَطْعَ المألوفِ كانَ الجوابُ العتيد: ﴿أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِى يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ﴾ [مريم: ٤٦].

قولُه: (وهوَ وقتُ الموت، وقيل: يومُ القيامة)، هذا هوَ الوجه؛ لأنَّ الخلقَ ما خُلِقوا إلا ليَعبُدوا ثم يَبلُغوا موقِفَ الجزاء، كما قال تعالى: ﴿إِنَّهُۥ يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ لِيَجْزِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [يونس: ٤] الآية.

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٤: ١٧٧).

وقُرِئ: (شِيُوخًا) بكسرِ الشين، و(شيخًا) على التوحيد، كقوله: ﴿طِفْلًا﴾ [الحج: ٥]، والمعنى: كلّ واحدٍ منكم. واقتُصِرَ على الواحد؛ لأنّ الغَرَضَ بيانُ الجنس. ﴿مِن قَبْلُ﴾: من قبلِ الشيخوخةِ، أو من قَبْلِ هذه الأحوالِ إذا خرج سِقْطًا، ﴿وَلَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ ما في ذلك من العِبَرِ والحُجَج.

[﴿هُوَ ٱلَّذِى يُحْىِۦ وَيُمِيتُ ۖ فَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ ٦٨]

﴿فَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا﴾ يكوِّنُه من غيرِ كُلفةٍ ولا مُعاناة. جعل هذا نتيجةً من قُدرتِه على الإحياء والإماتة، وسائرِ ما ذكر من أفعالِه الدّالَّةِ على أنّ مقدورًا لا يَمتنِعُ عليه، كأنه قال: **فلذلك مِنَ الاقتدارِ إذا قضى أمْرًا كان أهونَ شيء وأسرعَه.**

قولُه: (وقُرِئَ «شِيوخًا»)، ابنُ كثيرٍ وابنُ ذكوانَ وأبو بكرٍ وحمزةُ والكِسائِي[1].

قولُه: (**فلذلكَ مِنَ الاقتدارِ إذا قَضى أمرًا كانَ أهْوَنَ شيءٍ وأسرَعَه**)، والمعنى: اعلَموا وتَنبَّهوا على أنَّ مَنْ كانَ قادِرًا على تلكَ المقدوراتِ العظيمةِ كما شاءَ كيفَ شاءَ ومتى شاءَ بلا مانعٍ ولا مُدافِعٍ، كانَ أمرُهُ إذا قضى أمرَ الإعادةِ وُجِدَ كأهْوَنِ شيءٍ وأسرَعِه، وإنما قيَّدناهُ بذكرِ الإعادة؛ لأنَّ جميعَ ما ذَكَرَ من الآياتِ واردٌ عقيبَ قوله: ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ لَـَٔاتِيَةٌ لَّا رَيْبَ فِيهَا وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يُؤْمِنُونَ﴾، وقد عَطَفَ على هذا المجموعِ مجموعَ قولِه: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِىٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِى سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ على طريقِ الحصولِ والوجود، وتفويضِ الترتيبِ بينها إلى الذهن، يعني: لما اقتَضَتِ الحكمَةُ إيجادَ الخَلقِ للعبادةِ ثم ترتُّبَ الجزاءِ عليها وذلكَ عندَ قيامِ الساعة، فلا بدَّ من حصولهما، ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ يَستكبِرونَ عن العبادةِ ويُنكِرونَ الإعادة، «أفلا يَتفكَّرون» في تلكَ الدلائلِ الدالةِ على كمالِ القدرةِ ونَفاذِ الإرادة؛ ليَعلَموا أنَّ مَنْ كانَ قادِرًا على ذلكَ كانَ أمرُ الإعادةِ أهوَنَ شيءٍ وأسرَعَه عليه، والله أعلم.

---

(١) انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (١٥: ٣٣٠).

[﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِىٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ أَنَّىٰ يُصْرَفُونَ * ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِٱلْكِتَٰبِ وَبِمَآ أَرْسَلْنَا بِهِۦ رُسُلَنَا ۖ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ * إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَٰقِهِمْ وَٱلسَّلَٰسِلُ يُسْحَبُونَ * فِى ٱلْحَمِيمِ ثُمَّ فِى ٱلنَّارِ يُسْجَرُونَ * ثُمَّ قِيلَ لَهُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ تُشْرِكُونَ * مِن دُونِ ٱللَّهِ ۖ قَالُوا۟ ضَلُّوا۟ عَنَّا بَل لَّمْ نَكُن نَّدْعُوا۟ مِن قَبْلُ شَيْـًٔا ۚ كَذَٰلِكَ يُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلْكَٰفِرِينَ * ذَٰلِكُم بِمَا كُنتُمْ تَفْرَحُونَ فِى ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَبِمَا كُنتُمْ تَمْرَحُونَ * ٱدْخُلُوٓا۟ أَبْوَٰبَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۖ فَبِئْسَ مَثْوَى ٱلْمُتَكَبِّرِينَ ﴾ ٦٩ - ٧٦]

﴿بِٱلْكِتَٰبِ﴾: بالقرآن ﴿وَبِمَآ أَرْسَلْنَا بِهِۦ رُسُلَنَا﴾ من الكتب. فإن قلتَ: وهل قولُه: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ * إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَٰقِهِمْ﴾ إلّا مثلُ قولك: سوفَ أصومُ أمسِ؟ قلتُ: المعنى على «إذا»، إلّا أنَّ الأمورَ المستقبَلة لمّا كانت في إخبارِ الله تعالى مُتيقَّنةً مقطوعًا بها: عُبِّر عنها بلفظِ ما كانَ ووُجد، والمعنى على الاستقبال. ....

قالَ القاضي: فإذا أرادَ شيئًا كان، فلا يحتاجُ في تكوينِه إلى عُدَّةٍ وتجشُّمِ كُلفَة من حيثُ إنه تعالى يَقتَضي قُدرةً ذاتيَّةً غيرَ مُتوقِّفةٍ على العُدَدِ والمواد[1].

وقُلت: في هذا التنبيهِ تقريعٌ عظيمٌ للمُجادِلينَ في الآياتِ الشاهدةِ على إثباتِ البعثِ واستبعادِهِمُ الإعادة، ولذلكَ جَعَلَ هذِهِ النتيجةَ تخلُّصًا وكَرًّا إلى إعادة ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِىٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ على سبيلِ التعجُّبِ والتعجيب، وسجَّلَ على جهالتهم وصرفِهم عن الطريقِ الحقِّ مع قيامِ تلكَ الحُجَجِ القاطعةِ والبراهينِ الساطِعةِ بقولِه: ﴿أَنَّىٰ يُصْرَفُونَ﴾، كما قال في تلكَ الآية: ﴿أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾ [المنافقون: ٤].

قولُه: (والمعنى على «إذا»)، ويُروى على «إذْ»،أي: فسوفَ يعلمونَ حين الأغلالُ في أعناقِهم. قال أبو البقاء: «إذْ» ظرفُ زمانٍ ماض، والمراد بها الاستقبالُ هاهنا؛ لقولِه: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾[2].

(١) «أنوار التنزيل» (٥: ٦٣).
(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١٢٢).

وعن ابنِ عبّاس: (والسلاسلَ يَسْحَبون) بالنصبِ وفتحِ الياء، **على عطفِ الجُملة** الفعليّة على الاسميّة. وعنه: (والسلاسِلِ يُسحبُون) **بجرِّ «السلاسل»**، ووجهُه: أنه لو قيل: إذ أعناقُهم في الأغلال، مكانَ قوله: ﴿ إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَٰقِهِمْ ﴾؛ لكانَ صحيحًا

قولُه: (**وعن ابن عباس: «والسلاسلَ يَسحَبون»؛ بالنَّصْب**)(١)، قال ابن جِنِّي: وقرأها ابن مسعود، والتقدير: إذِ الأغلالُ في أعناقهم ويَسحَبونَ السلاسِلَ، بفتحِ الياءِ واللامِ بعَطفِ الجُملَةِ الفعليةِ على الاسمية، ونحوُه قَوْلُ الشاعر:

أقيسَ بنَ مسعودِ بنِ قَيْسِ بنِ خالِدٍ ... أمُوفٍ بأذْرَاعِ ابنِ طَيبةَ أمْ تُـــذَمّ

أي: أنتَ مُوفٍ بها أمْ تُذَمّ؟ فقابلَ بالمبتدأ الخبرَ الذي من الفعلِ والمفعول الجاري مجرى الفاعل، على أنَّ ﴿ إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَٰقِهِمْ ﴾ يشبهُ في اللَّفظِ الجملةَ الفعليةَ لتقدُّم الظرفِ على المبتدأ كتَقَدُّمِ الفعلِ على الفاعلِ مع قوَّةِ شِبْهِ الظرفِ بالفعل، على أنَّ أبا الحَسن(٢) يَرفَعُ «زَيْدًا» ـ من قَوْلِك: في الدارِ زيدٌ ـ بالظرف، كما يَرفعُهُ بالفعل. ومن غريبِ شِبْهِ الظرفِ بالفعلِ أنهم لم يُجيزوا في قولِهم: «فيك يرغب»، أن يكون «فيك» مرفوعًا بالابتداء، وفي «يرغب» ضمير، كقولك: زيد يضرب، لأن الفعل لا يرفعُ بالابتداء، فكذلك الظرف، ومن ذلكَ أيضًا قوله:

زَمَانَ عَلَيَّ غُـــرابٌ غُدافٌ ... فطَيَّرَهُ الشَّـــيْبُ عَنِّي فطارا

فعَطَفَ الفعل على الظرف، وفي الأمثلةِ كَثرَة. تَمَّ كلامُ ابنِ جِنِّي(٣).

قولُه: (**بجَرِّ «السلاسِل»**)، قال مكِّي: هذا على العطفِ على الأعناقِ غَلَط؛ لأنه يُصَيِّرُ الأعناقَ في السلاسِلِ، ولا معنى للغُلِّ في السلسلة(٤)، ومن ثَمَّ قال المصنّف: «ووَجْهُهُ أنهُ لو قيلَ» إلى آخِره، تصحيحًا له.

---

(١) انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (١٥: ٣٣٢).
(٢) يعني الأخفش الأوسط، سعيد بن مسعدة.
(٣) «المحتسب» (٢: ٢٤٤).
(٤) «مشكل إعراب القرآن» (٢: ٦٣٨).

مُستقيمًا، فلمّا كانتا عبارتَيْن مُعتقبتَيْن: حُمل قوله: (والسَّلَاسِلِ) على العبارة الأخرى، ونظيرُه:

مَشائِيمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرةً ولا ناعِبٍ ....

كأنه قيل: بمُصلحين. وقُرئ: (بالسلاسلِ يُسحَبُون). ﴿فِي ٱلنَّارِ يُسۡجَرُونَ﴾: من سَجر التنُّور؛ إذا مَلأه بالوَقود. ومنه: **السَّجِير**، كأنه سُجر بالحُبِّ، أي: مُلئ. ومعناه: أنهم في النارِ فهي مُحيطةٌ بهم، وهم مَسجُورون بالنار مملوءةٌ بها أجوافُهم، ومنه قوله تعالى: ﴿نَارُ ٱللَّهِ ٱلۡمُوقَدَةُ ۞ ٱلَّتِي تَطَّلِعُ عَلَى ٱلۡأَفۡـِٔدَةِ﴾ [الهمزة: ٦-٧]. اللهمَّ أجِرْنا من نارك، فإنّا عائِذُون بجِوارك. ﴿ضَلُّواْ عَنَّا﴾: **غابوا عن عُيوننا**، فلا نَراهم ولا ننتفعُ بهم. فإن قلتَ: أمَا ذكرتَ في تفسيرِ قوله تعالى: ﴿إِنَّكُمۡ وَمَا تَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾ [الأنبياء: ٩٨]: أنهم مَقرُونون بآلهتهم، فكيفَ يكونون معهم وقد ضلُّوا عنهم؟ قلتُ: يجوزُ أن يَضِلُّوا عنهم إذا وُبِّخوا وقيل لهم: أين ما كنتم تُشرِكون من دُونِ الله يُغيثوكم ويَشفعُوا لكم؟ وأن يكونوا معهم في سائرِ الأوقات، وأن يَكونوا معهم في جميعِ أوقاتهم؛ إلّا أنهم لمّا لم يَنفعوهم فكأنهم ضالُّون عنهم. ﴿بَل

قولُه: (**ومنهُ السَّجير**)، كأنهُ سَجَرَ بِالحُبِّ، **الجوهري**: سَجِيرُ الرجُل: خَليلُهُ وصَفِيُّه، والجَمْع: السُّجَراء.

قولُه: (﴿ضَلُّواْ عَنَّا﴾: **غابوا عن عيونِنا**)، **الجوهري**: ضَلَلْتُ الدارَ والمسجِد، إذا لم تَعرفْ موضعَهما، وكذلكَ كلُّ شيءٍ مقيمٍ لا يُهتدى له. وفي الحديث: «لَعَلِّي أَضِلُّ الله»(١)، يريدُ: أضِلُّ عنهُ، أي: أخفى عليه، من قولِهِ تعالى: ﴿أَءِذَا ضَلَلۡنَا فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ [السجدة: ١٠] أي: خَفينا.

قولُه: (**مِثْلَ ضلالِ آلِهَتِهِمْ عنهمْ يُضِلُّهُمْ عن آلِهَتِهِم**)، هذا إنما يَستَقيمُ إذا فسَّرَ ﴿ضَلُّواْ

---

(١) هو جزءٌ من حديثٍ أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٠٠٤٤) والطبراني في «المعجم الكبير» (١٩: ٤٢٣) من حديثِ بهزِ بن حكيم عن أبيه عن جدّه.

﴿لَّمْ نَكُن نَّدْعُواْ مِن قَبْلُ شَيْـًٔا﴾ أي: تبيَّن لنا أنهم لم يكونوا شيئًا، وما كنّا نَعبدُ بعبادتهم شيئًا، كما تقول: حَسِبتُ أنّ فلانًا شيءٌ فإذا هو ليسَ بشيء؛ إذا خبَرتَه فلم تَرَ عنده خيرًا. ﴿كَذَٰلِكَ يُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ **مثلَ ضلالِ آلهتهم عنهم يُضِلُّهم عن آلهتهم**، حتى لو طَلَبُوا الآلهةَ أو طَلَبَتْهم الآلهةُ لم يَتصادفُوا، ﴿ذَٰلِكُم﴾ الإضلالُ بسببِ ما كان لكم من الفَرَحِ والمَرَح ﴿بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ﴾ وهو الشركُ وعبادةُ الأوثان، ﴿ٱدْخُلُوٓاْ أَبْوَٰبَ جَهَنَّمَ﴾ السبعةَ المقسُومةَ لكم، قال الله تعالى: ﴿لَهَا سَبْعَةُ أَبْوَٰبٍ لِّكُلِّ بَابٍ مِّنْهُمْ جُزْءٌ مَّقْسُومٌ﴾ [الحجر: ٤٤]، ﴿خَٰلِدِينَ﴾: مقدِّرين الخلودَ ﴿فَبِئْسَ مَثْوَى ٱلْمُتَكَبِّرِينَ﴾ عن الحقِّ المُستخفِّين به **مَثْواكم، أو جَهنَّمُ**. فإن قلتَ: **أليس قياسُ النَّظْم أن يقال: فبئسَ مَدخلُ** ....

عنّا﴾ غابوا عنّا، لا على أن يكونوا معهم في سائرِ الأوقات؛ إلا أنهم لما لم يَنفعوهم فكأنهم ضلُّوا على طريقِ المُشاكَلة، وإليهِ الإشارةُ بقولِه: «حتى لو طلبوا الآلهةَ أو طلبتهم الآلهة لم يتصادفوا»، وإنما ركبَ هذا المُتعسَّف؛ لأنَّ إسنادَ الإضلالِ إلى الله غير جائزٍ عنده؛ وإلا فالمعنى على التذييل.

وقالَ مُحيي السُّنَّة: كما أضلَّ هؤلاءِ يُضلُّ الله الكافرين[1]. والقاضي: مثلَ هذا الإضلالِ يُضِلُّ الله الكافرينَ حتى لا يهتدوا إلى شيءٍ يَنفعُهُم في الآخِرَة[2]. وذَهَبَ هذا عن صاحبِ «التقريبِ» حتى تَبِعَ المصنِّف فيه.

قولُه: (**مثواكُمْ أو جهنَّم**)، إشارةٌ إلى أنَّ المخصوصَ بالذَّمِّ هذا أو ذاك؛ لأنَّ ﴿ٱلْمُتَكَبِّرِينَ﴾ إذا كانَ من وضعِ المُظْهَرِ موضِعَ المُضمِرِ للعلِيَّةِ بدليلِ قوله: ﴿ٱدْخُلُوٓاْ﴾، كانَ التقدير: فبئسَ المثوى مثواكُم، وإذا كانَ عامًّا ليَدخُلوا فيهِ دخولًا أوَّلِيًّا كانَ التقدير: فبئسَ المثوى جَهَنَّم.

قولُه: (**أليسَ قياسُ النَّظم أنْ يُقال: فبئسَ مَدخَل**)، حينَ صَدَّرَ الكلامَ بلفظ ﴿ٱدْخُلُوٓاْ﴾ ناسَبَ أنْ يُجاءَ في العَجُزِ بـ«مَدْخَل» ليتجاوَبا؟ وأجاب: إنما لم يُناسِبْهُ إذ اكتفى بقَولِه:

---

(١) «معالم التنزيل» (٧: ١٥٩).

(٢) «أنوار التنزيل» (٥: ٦٣).

المتكبِّرين، كما تقولُ: زُرْ بيتَ الله فنِعْمَ المَزار، وصَلِّ في المسجدِ الحَرام فنِعْمَ المُصلى؟ قلتُ: الدخولُ المُؤَقَّتُ بالخلود في معنى الثواء.

[﴿فَٱصۡبِرۡ إِنَّ وَعۡدَ ٱللَّهِ حَقّٞۚ فَإِمَّا نُرِيَنَّكَ بَعۡضَ ٱلَّذِي نَعِدُهُمۡ أَوۡ نَتَوَفَّيَنَّكَ فَإِلَيۡنَا يُرۡجَعُونَ﴾ ٧٧]

﴿فَإِمَّا نُرِيَنَّكَ﴾ أصلُه: فإنْ نُرِكَ، و«ما» **مَزيدةٌ لتأكيدِ معنى الشَّرط؛ ولذلك أُلحقتِ النونُ** بالفِعل، ألا تَراكَ لا تقول: إنْ تُكرِمَنِّي أُكرِمْك، ولكن: إمّا تُكرِمَنِّي أُكرِمْك. فإن قلتَ: لا يَخلو: إمّا أن تَعطِفَ ﴿أَوۡ نَتَوَفَّيَنَّكَ﴾ على ﴿نُرِيَنَّكَ﴾ وتُشرِكَهما في جَزاءٍ واحد؛ وهو قولُه: ﴿فَإِلَيۡنَا يُرۡجَعُونَ﴾ فقولك: فإمّا نُرينَّك بعضَ الذي نَعِدُهم فإلينا يُرجعون: غيرُ صحيح، وإنْ جَعلت ﴿فَإِلَيۡنَا يُرۡجَعُونَ﴾ مختصًّا بالمعطوف الذي هو ﴿نَتَوَفَّيَنَّكَ﴾، بقيَ المعطوف عليه بغير جزاء. قلتُ: **﴿فَإِلَيۡنَا يُرۡجَعُونَ﴾ متعلِّق بـ﴿نَتَوَفَّيَنَّكَ﴾، وجزاءُ ﴿نُرِيَنَّكَ﴾ محذوف**، ....

﴿ٱدۡخُلُوٓاْ﴾ ولم يُقيِّدْ بالخلود، ولمّا قيَّدَ بهِ كانَ معناهُ مع التقييدِ معنى ﴿مَثۡوَى﴾ فصحَّ التجاوُب.

قولُه: (و«ما» **مزيدَةٌ لتأكيدِ معنى الشرط، ولذلكَ أُلحِقتِ النُّون**)، **الانتصاف**: أي: المُصَحِّحُ لدخولِ نونِ التوكيدِ دخولُ «ما» على الشرط، ولولاهُ لم يَجُز؛ لأنَّ النّونَ المُؤكِّدةَ مخصوصةٌ بغيرِ الواجب، والشرطُ من قِسم الواجب؛ إلا أنهُ إذا أُكِّدَ قَوِيَ بها، فساغَ دخولُ النّون.

قولُه: (**﴿فَإِلَيۡنَا يُرۡجَعُونَ﴾ مُتعلِّق بـ﴿نَتَوَفَّيَنَّكَ﴾، وجزاءُ ﴿نُرِيَنَّكَ﴾ محذوف**)، **الانتصاف**: أما حذْفُ الأولِ دونَ الثاني؛ لأنَّ الأولَ إذا وقَعَ فهوَ غايةُ الأملِ في إنكائهم، وإنْ لم يَقَعْ دَفْعُ الثاني وهوَ الذي يحتاجُ إليه في التَّسلية(١).

وقالَ القاضي: ويجوزُ أن يكونَ ﴿فَإِلَيۡنَا يُرۡجَعُونَ﴾ جوابًا لهما، بمعنى: إنْ نُعَذِّبْهم في حياتِك أو لم نُعذِّبْهم فإنَّا نُعذِّبُهم في الآخرةِ أشدَّ العذاب، ويدلُّ على شدَّتِه الاقتِصارُ بذِكْرِ

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشّاف» (٤: ١٧٩).

....

الرجوعِ في هذا المَعْرض[(١)].

وقُلت: تفسيرُ المصنّف آذَنَ بأنَّ العذابَ الواقِعَ في الدنيا مُهتَمٌّ بشأنِهِ معقودٌ بِهِ الهِمَّة؛ لأنَّ المعنى: فذاكَ مُناكَ ومطلوبك، وأما الأخرويُّ فلا بُدَّ من كينونَتِه.

وتفسيرُ القاضي دلَّ على أنَّ الاهتمامَ ببيانِ الأخرَوِيِّ والدنيويّ إنْ وقَعَ أو لم يَقَعْ سواء، والمصنّف فسَّر ما في «الرَّعْد»[(٢)] بما يُوافِقُ تفسيرَ القاضي، حيثُ قال: «﴿وَإِمَّا نُرِيَنَّكَ﴾ وكيفما دارتِ الحالُ أَرَيْناكَ مَصارِعَهم وما أوعَدْناهم من إنزالِ العذابِ عليهم، أو تَوَفَّيْناكَ قبلَ ذلكَ فما يجبُ عليكَ إلا تبليغُ الرسالةِ فحسبُ وعلينا لا عليكَ حسابُهُم وجزاؤُهُم»، حيثُ جعَلَ «أَرَيْنَاكَ» و«تَوَفَّيناكَ» بيانًا لأحوالِ الدائرة، وأوقَعَ قَوْلَه: «فما يجبُ عليكَ إلا تبليغُ الرسالةِ فحسبُ» المُعبِّرُ عن قَوْلِهِ تعالى: ﴿فَإِنَّمَا عَلَيْكَ ٱلْبَلَٰغُ﴾ [الرعد: ٤٠] جزاءً للشرط.

فإنْ قُلت: ما الفَرق؟ قلت: بينَ المقامين بَوْنٌ بعيد؛ لأنَّ الجزاءَ في «الرَّعْد» مختصٌّ بالنَّبيِّ ﷺ ودالّ على الرَّدْعِ عن توقُّعِ الحسابِ والعقاب، وأنَّ عليه تبليغَ الرسالةِ فحسب، والجزاءُ هاهنا مختصٌّ بالكفار، ولذلكَ ما جوَّزَ أن يكونَ جوابًا لقولِه: ﴿نُرِيَنَّكَ﴾ ولا لهُ ولقولِه: ﴿نَتَوَفَّيَنَّكَ﴾ معًا؛ لأنَّ هذا المقامَ مقامُ التسلِيَةِ والتصبيرِ على أذى القوم، والتَّشَفِّي عنهم مطلوب، ولاسيما قد فازوا بمباغيهم يومَ بَدر، وقضيَّةُ النَّظْم يُساعِدُ هذا التقرير، وذلِكَ أنَّ قَوْلَه: ﴿فَٱصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ﴾ مُتَّصلٌ بقَوْلِه: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِىٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ وقَوْله: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ تهديدٌ ووعيدٌ لهم على مُجادَلَتهم وتكذيبهم، و﴿إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَٰقِهِمْ﴾ ظرف ﴿يَعْلَمُونَ﴾ أي: لِمَ تتعَجَّبُ من حالِ هؤلاءِ المُعاندينَ ومُجادلتهم وكفرهم مع ما يُفْعَلُ بهم من النَّكال إليه؟ فسوفَ يعلَمونَ هُم سوءَ عاقِبَةِ

(١) «أنوار التنزيل» (٥: ٦٤).
(٢) انظر: (٨: ٥٣٤).

تقديرُه: فإمّا نُرِينَّك بعضَ الذي نَعِدُهم من العذاب؛ وهو القتلُ [والأسر] يومَ بَدْر، فذاك، أو أن نتوفيَّنك قبلَ يوم بَدْر فإلينا يُرجعون يومَ القيامة فنَنتقمُ منهم أشدَّ الانتقام، ونحوُه قولُه تعالى: ﴿فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ فَإِنَّا مِنْهُم مُّنتَقِمُونَ * أَوْ نُرِيَنَّكَ ٱلَّذِى وَعَدْنَٰهُمْ فَإِنَّا عَلَيْهِم مُّقْتَدِرُونَ﴾ [الزخرف: ٤١-٤٢].

[﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِّن قَبْلِكَ مِنْهُم مَّن قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُم مَّن لَّمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ ۗ وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ أَن يَأْتِىَ بِـَٔايَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ فَإِذَا جَآءَ أَمْرُ ٱللَّهِ قُضِىَ بِٱلْحَقِّ وَخَسِرَ هُنَالِكَ ٱلْمُبْطِلُونَ﴾ ٧٨]

﴿وَمِنْهُم مَّن لَّمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ ۗ﴾ قيل: **بَعَثَ الله ثمانيةَ آلاف نبيّ**: أربعةَ آلافٍ من بني إسرائيل، وأربعةَ آلاف من سائرِ الناس. وعن عليٍّ رضي الله عنه: أنَّ الله بَعث نبيًّا أَسود، فهو ممَّن لم يَقْصُصْ عليه. وهذا في اقتراحِهم الآيات على رسولِ الله ﷺ عِنادًا، يعني: إنّا قد أرسَلْنا كثيرًا من الرُّسل وما كان لواحدٍ منهم أنْ يأتيَ بآيةٍ إلا بإذنِ الله، ....

عنادِهم وكُفرِهم إذِ الأغلالُ في أعناقهم[١]، فاصبرِ على أذاهُم، فإنَّ الله وعَدَ المؤمنينَ أن يَشفِيَ صُدورَهُم بالانتقامِ منهم في الدنيا، فإما نُرِيَنَّك بعضَ ذاكَ فذاكَ مُناك، أو نتوفَّيَنَّكَ فإلينا يَرجِعون، فيَصِلونَ إلى ما أوعَدْناهُم وأعْدَدنا لهم من الخزيِ والنَّكالِ وجرِّ السلاسِل والأغلالِ والسَّحبِ إلى جهنَّمَ والسَّجْرِ في النار، فبئسَ المآل.

قولُه: **قيل (بَعَثَ الله ثمانيةَ آلافِ نبيّ)**، والصحيحُ ما روينا عن الإمامِ أحمدَ بنِ حنبَل، عن أبي ذرٍّ قال: قُلت: يا رسولَ الله، كم وفَّى عِدَّةُ الأنبياء؟ قال: «مِئَةُ ألفٍ وأربَعَةٌ وعِشرونَ ألفًا، الرُّسُلُ مِنْ ذَلِكَ ثلاثُ مئةٍ وخمسةَ عَشَر، جَمًّا غفيرًا»[٢].

(١) من قوله: «ظرف ﴿يَعْلَمُونَ﴾ أي» إلى هنا، سقط من (ح).

(٢) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢١٥٤٦)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٨: ٢١٧)، وصحّحه ابن حِبّان (٣٦١)، وفيه تمامُ تخريجه.

فمَن لي بأن آتيَ بآيةٍ ممّا تقترِحونه إلّا إن يشاءَ الله ويأذنَ في الإتيان بها. ﴿فَإِذَا جَآءَ أَمْرُ ٱللَّهِ﴾ وعيدٌ وردٌّ عَقِيبَ اقتراحِ الآيات. وأمرُ الله: القيامة. ﴿ٱلْمُبْطِلُونَ﴾: هم المُعانِدون الذين اقترَحُوا الآياتِ، وقد أتتهم الآياتُ فأنكروها وسمَّوها سِحرًا.

[﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَنْعَٰمَ لِتَرْكَبُوا۟ مِنْهَا وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ * وَلَكُمْ فِيهَا مَنَٰفِعُ وَلِتَبْلُغُوا۟ عَلَيْهَا حَاجَةً فِى صُدُورِكُمْ وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ * وَيُرِيكُمْ ءَايَٰتِهِۦ فَأَىَّ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ ﴾ ٧٩-٨١]

الأنعام: الإبلُ خاصَّة. فإن قلتَ: لِمَ قال: ﴿لِتَرْكَبُوا۟ مِنْهَا﴾، ....

قولُه: (فمَنْ لي بأنْ آتِيَ بآية)، أي: فمَنْ يَضمَنُ لي الخلاصَ من عذابِ الله بأنْ آتِيَ بآيةٍ مُقتَرَحة؟

قولُه: (لِمَ قال: ﴿لِتَرْكَبُوا۟ مِنْهَا﴾)، وجهُ السؤال: أنهُ تعالى ذَكَرَ أمورًا ولم يجعلها على وتيرةٍ واحدة، إما بأنْ تُسْلَبَ لامُ الغرضِ منها جميعًا، وإما أنْ تُدخَلَ فيها جميعًا، وخلاصةُ الجواب: أنَّ الغالِبَ في الأكلِ وسائر المنافِعِ استيفاءُ مجرَّدِ الشهوة، ولا يُناطُ بهِ أمرٌ دينيٌّ إلا في النُّدرة، فالناسُ والبهائِمُ فيهما سواء، وأنَّ الغالبَ في الركوبِ وبلوغِ الحاجةِ عليها قضاءُ حقِّ العبادة، فلا يكونُ الاهتمامُ فيهما سواءً ففرَّقَ باللام. ونظيرُه قَوْلُه تعالى: ﴿ وَٱلْخَيْلَ وَٱلْبِغَالَ وَٱلْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً ﴾ [النحل: ٨].

قال صاحبُ «الفرائد»: كيفَ يكونُ الأكلُ وإصابةُ المنافِعِ بدونِ تعلُّقِ إرادتِه؟ هذا خارجٌ عن حدِّ الاستقامة، والوجهُ أن يُقال: إنما قال: ﴿وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ * وَلَكُمْ فِيهَا مَنَٰفِعُ﴾ كاللَّبَنِ والوبَر، ولم يقل: لتَأكُلوا منها ولتَصِلوا إلى المنافِع؛ لأنهم في الحالِ آكِلونَ وآخِذونَ المنافِع، وأما الركوبُ وبلوغُ الحاجةِ فأمرانِ مُنتَظَران، فجيءَ بما يدلُّ على الاستقبال.

وقالَ صاحب «الانتصاف»: بنى الزَّمَخشَريُّ على أنَّ الأمرَ راجعٌ إلى الإرادة، والحقُّ أنهُ لا رَبْطَ بينَ الأمرِ والإرادة، والصحيحُ أنَّ المُهِمَّ في الأنعامِ الركوبُ وبلوغُ الحوائِجِ في السَّفرِ

....

والنُّقْلَةِ فَقُرِنا باللام، وأما الأكلُ وبقيَّةُ المنافِعِ كالأصوافِ والألبانِ فهيَ تابعةٌ بالنسبةِ إلى الركوبِ والحَمْل، فلذلكَ جُرِّدَتْ عن اللام(١).

وقالَ القاضي: وتغيَّرَ النَّظْمُ في الأكـل؛ لأنـهُ في حَيِّزِ الضرورة(٢). وقالَ صـاحبُ «التقريب»: فيما ذَكَرَ المصنّف نَظَر؛ إذْ قد يكونُ الأولانِ لُمباحٍ والباقيانِ لأمرٍ ديني.

وقُلت: نظيرُ الآيةِ قَوْلُه تعالى في «النَّحْل»: ﴿وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَاۗ لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَٰفِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ * وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ * وَتَحْمِلُ أَثْقَالَكُمْ إِلَىٰ بَلَدٍ لَّمْ تَكُونُوا۟ بَٰلِغِيهِ إِلَّا بِشِقِّ ٱلْأَنفُسِۚ إِنَّ رَبَّكُمْ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ * وَٱلْخَيْلَ وَٱلْبِغَالَ وَٱلْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةًۚ وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٥-٨]، قال المصنِّف هنـاك: إنّما قـدم الظرفَ في قولِه: ﴿وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾؛ لأنّ الأكل منها هو الأصل الذي يعتمده الناس، وإنّما اختلف في ﴿لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً﴾؛ لأنَّ الركوبَ فِعْلُ المُخاطَبين، وأما الزينةُ فِفعْلُ الزائِن. انتهى كلامُه(٣).

ولا ارتيابَ أنَّ أصلَ الكلامِ هاهنا: جَعلَ لكم الأنعامَ لتَركَبوا منها وتأكلوا منها وتَنتَفِعوا بأصوافِها وأوبارِها وألبانِها ونَسْلِها. ولَمّا كانتْ هذهِ العبارةُ من الجوامِعِ احتُمِلَ ما قال المُصنِّف. وفي بلوغِ الحاجة: الهجرةُ مِنْ بلدٍ إلى بلدٍ لإقامةِ دينٍ أو طلبِ علم، وما ذَكَرَهُ مُحيي السُّنَّةِ ورواهُ الواحِديُّ عن مُجاهِدٍ ومُقاتل: تَحمِلُ أثقالكم من بلدٍ إلى بلدٍ وتَبلُغوا عليها حاجاتِكم في البلاد(٤). وما يُعطيهِ قَوْلُه تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ﴾ [النحل: ٦] مِنْ معنى التَّجَمُّل، قال في تفسيرِه: مَنّ الله بالتَّجمُّلِ بها من أغراضِ أصحابِ المواشي بل هوَ من مَعاظِمِها، إلى قوله: ويَسلُبُهُمُ الجاهَ والحُرمةَ عندَ الناس.

وأما معنى التكريـر في قَوْلِه: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾ عـلى رأيِ مجاهـد: فلِإناطةِ معنيين:

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٤: ١٨١).

(٢) «أنوار التنزيل» (٥: ٦٤).

(٣) انظر: (٩: ٨٦).

(٤) «معالم التنزيل» (٧: ١٦٠)، و«الوسيط» للواحدي (٤: ٢٢).

﴿وَلِتَبْلُغُواْ عَلَيْهَا﴾، ولم يقل: لتأكُلوا منها، ولِتَصِلُوا إلى منافع؟ أو هلّا قال: منها تَركبون، ومنها تأكُلون وتَبلُغون عليها حاجةً في صدوركم! قلتُ: في الرُّكوب الركوبُ في الحجِّ والغزو، وفي بُلوغ الحاجة الهجرةُ من بلدٍ إلى بلد لإقامةِ دِينٍ أو طَلَبِ عِلْم، وهذه أغراضٌ دِينيَّة إمَّا واجبةٌ أو مَندوبٌ إليها ممّا يتعلَّق به إرادةُ الحَكيم. وأمّا الأكلُ وإصابة المنافع فمِن جِنْسِ المُباح الذي لا يتعلَّق به إرادتُه، ومعنى قوله: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى

أحدهما: تشبيهُ الجِمالِ بالسُّفُن، قال في سورة «المؤمنين»: وقَرَنَها بالفُلكِ التي هيَ السَّفائِن؛ لأنها سفائِن البَـرِّ[١].

وثانيهما: إدخالُ مِنَّةٍ أخرى في هذهِ المِنَنِ على سبيلِ الاستطراد، وإنَّما خُولِفَ بينَ العباراتِ للتفَنُّنِ ولاختلافِ أغراضِ الناس، فإنَّ الناسَ في الحَضَرِ لا يهتَمّونَ بشأنِ الركوبِ اهتمامهم في السفر، فأجْرى الركوبَ على الظاهر، وغَيَّرَ في قَوْلِه: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾ [المؤمنون: ٢٢] وإنما غَيَّرَ النَّظْمَ في الأكل؛ لأنهُ في حَيِّزِ الضرورةِ ـ كما قال القاضي[٢] ـ أو لرعاية الفواصِلِ وهوَ الوجه؛ إذْ لو جيءَ على ظاهِرِهِ لاخْتلَّت، وكذلكَ جرى في الفاصلةِ الآتِيَة.

وأما قوله: ﴿وَلَكُمْ فِيهَا مَنَٰفِعُ﴾ فكالتابعِ للأكل، فأُجْرِي مَجْراه، كما قال صاحبُ «الانتصاف»[٣]، ولمَّا اشتمَلَ ﴿وَلِتَبْلُغُواْ عَلَيْهَا حَاجَةً فِى صُدُورِكُمْ﴾ على تلكَ الفوائِدِ المُتكاثِرَةِ جعلَهُ مُستقِلًّا في الغرضِ بإعادةِ اللامِ ونكَّرَ الحاجةَ وقرَنها بقولِه: ﴿فِى صُدُورِكُمْ﴾، تأكيدًا كما في قَوْلِهِ تعالى: ﴿ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِى فِى ٱلصُّدُورِ﴾ [الحج: ٤٦] وقَوْله: ﴿فَخَرَّ عَلَيْهِمُ ٱلسَّقْفُ مِن فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٢٦] وفي تخصيصِهِ الأنعامَ هاهنا بالإبلِ وتفسيرِهِ قَوْله: ﴿وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾ [النحل: ٥] في «النَّحْل» بأنَّ تقديمَ الظرفِ لِلاختصاص، وأنَّ الأكلَ منها هوَ الأصلُ إلى آخِرِه، وليسَ لهُ العُذْر إلا مُراعاة الفواصِل. والله أعلمُ بمُرادِهِ من كلامِه.

---

(١) انظر: (١٠: ٥٦٩).

(٢) «أنوار التنزيل» (٥: ٦٤).

(٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٤: ١٨١).

﴿ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾: وعلى الأنعام وحدَها لا تُحملون، ولكنْ عليها وعلى الفُلك في البَرِّ والبحر. فإن قلتَ: هلّا قيل: وفي الفُلك، كما قال: ﴿قُلْنَا ٱحْمِلْ فِيهَا مِن كُلٍّ زَوْجَيْنِ ٱثْنَيْنِ﴾؟ [هود: ٤٠]! قلتُ: معنى الإيْعاء ومعنى الاستعلاء كلاهما مُستقيم؛ لأنَّ الفُلكَ وِعاءٌ لمن يكون فيها حَمولةٌ له يَستعلِيها، فلمّا صحَّ المَعْنيانِ صحَّتِ العِبارتان. وأيضًا فلِيُطابقَ قوله: ﴿وَعَلَيْهَا﴾ ويُزاوِجه. ﴿فَأَيَّ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ جاءت على اللُّغةِ المُستفيضة، وقولُك: فأيّةَ آياتِ الله: قليل؛ **لأنَّ التفرقةَ بين المذكَّرِ والمؤنَّث في الأسماء غيرِ الصِّفات، نحوُ «حمارٍ» و«حمارة»: غريبٌ**، وهي في «أي» أغربُ؛ لإبْهامه.

[﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۚ كَانُوٓا أَكْثَرَ مِنْهُمْ وَأَشَدَّ قُوَّةً وَءَاثَارًا فِي ٱلْأَرْضِ فَمَآ أَغْنَىٰ عَنْهُم مَّا كَانُوا يَكْسِبُونَ ۝ فَلَمَّا جَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَرِحُوا بِمَا عِندَهُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾ ٨٢-٨٣]

﴿وَءَاثَارًا﴾: قُصورَهم ومَصانِعَهم. وقيل: مَشْيَهم بأرجُلهم لعِظَم أجْرامهم. ﴿فَمَآ أَغْنَىٰ عَنْهُم﴾ «ما» نافية أو مُضمَّنة معنى الاستفهام، ومحلُّها النَّصب، والثانية: موصولةٌ، أو مَصْدريَّة، ومحلُّها الرَّفع، يعني: أيَّ شيءٍ أغنى عنهم مَكسُوبُهم، أو كَسْبهم. ﴿فَرِحُوا بِمَا عِندَهُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ﴾ فيه وجوهٌ؛ منها: أنه أرادَ العِلْمَ الوارد على طريقِ التهكُّم في قوله: ﴿بَلِ ٱدَّٰرَكَ عِلْمُهُمْ فِي ٱلْءَاخِرَةِ﴾ [النمل: ٦٦]، وعِلمُهم في الآخرة: أنهم كانوا يقولون: لا نُبعَثُ ولا نُعذَّب، ﴿وَمَآ أَظُنُّ ٱلسَّاعَةَ قَآئِمَةً وَلَئِن رُّجِعْتُ إِلَىٰ رَبِّيٓ إِنَّ لِي عِندَهُۥ لَلْحُسْنَىٰ﴾ [فصلت: ٥٠]، ﴿وَمَآ أَظُنُّ ٱلسَّاعَةَ قَآئِمَةً

قولُه: (**لأنَّ التَّفرِقَةَ بينَ المُذكَّرِ والمُؤنَّثِ في الأسماءِ غيرِ الصِّفاتِ نحو «حمار» و«حمارة» غريبٌ**)، لَيسَ بمُطْلَق، بل إذا لم يَرِدْ التَّمْييزُ بأمرٍ خارجيٍّ لئلا يُخالِفَ قَوْلَه: ﴿قَالَتْ نَمْلَةٌ﴾ [النمل: ١٨]، واستشهادُ أبي حَنيفةَ رَضِيَ اللهُ عنهُ في أنها أُنثى بدليل ﴿قَالَتْ﴾ ولهذا قال: «وهيَ في «أي» أغْرَبُ لأنَّ التمييزَ فيها غير مطلوبٍ أصلًا». يُؤَيِّدُهُ قَوْلُ صاحبِ «التقريب»: وفي «أي» أغْرَبُ لمَطلوبيَّةِ الإبهامِ فيهِ ومُنافاتِهِ التَّمييز.

﴿وَلَئِن رُّدِدتُّ إِلَىٰ رَبِّي لَأَجِدَنَّ خَيْرًا مِّنْهَا مُنقَلَبًا﴾ [الكهف: ٣٦]، وكانوا يَفرحون بذلك، ويَدفعون به البيِّناتِ وعِلْمَ الأنبياء، كما قالَ عزَّ وجلَّ: ﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [الروم: ٣٢]. ومنها: أن يريدَ عِلْمَ الفلاسفة والدَّهْرِيِّين من بَني **يَونْان**، وكانوا إذا سَمِعوا بوحيِ الله دَفَعُوه، وصغَّروا عِلْمَ الأنبياء إلى عِلْمِهم. وعن سُقراطَ: أنه سَمِعَ بموسى صلوات الله عليه، وقيل له: لو هاجرتَ إليه، فقال: نحنُ قومٌ مهذَّبون، فلا حاجةَ بنا إلى مَن يهذِّبُنا. ومنها: **أن يوضَعَ قولُه:** ﴿فَرِحُواْ بِمَا عِندَهُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ﴾ - ولا عِلْمَ عندهم البتة - موضعَ قولِه: لم يَفرحوا بما جاءهم من العلم، مبالغةً في نفيِ فَرَحِهم بالوَحْيِ المُوجب لأقصى الفَرحِ والمَسرَّة، مع تهكُّم بفَرْطِ جهلهم وخُلوِّهم من العِلم. ومنها: أن يُراد: فَرِحُوا بما عند الرُّسل من العِلْم فَرَحَ ضحكٍ منه واستهزاءٍ به، كأنه قال: استهزَؤُوا بالبيِّناتِ وبما جاؤوا به من عِلْمِ الوحي فَرِحِينَ مَرِحين. **ويدلُّ عليه قولُه:** ﴿وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُواْ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾. ومنها: أن يُجعَلَ الفَرحُ للرُّسل، ومعناه:

قولُه: (**يَوْنانُ**)، في نُسخَةٍ صحيحة: صحَّ بفتحِ الياء.

قولُه: (**أنْ يوضَعَ قوله:** ﴿فَرِحُواْ بِمَا عِندَهُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ﴾)، يعني: حقُّ الظاهرِ أنْ يُقال: فلمَّا جاءَتهم رُسُلُهم بالبيِّناتِ لم يَفرَحوا بها لجهلِهم، فوُضِعَ مَوضِعَهُ ﴿فَرِحُواْ بِمَا عِندَهُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ﴾ على سبيلِ التهكُّم تعريضًا، كما تقولُ لمَن لا يدري ولا يدري أنه لا يدري: قد جاءَكَ فلانٌ العلَّامة، فَرِحتَ بما عندكَ من العِلم، أي: لم تَنتَهِزْ تلكَ الفرصةَ واغترَرْتَ بجَهلِكَ المُركَّب.

قولُه: (**ويدلُّ عليه قَوْلُه:** ﴿وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُواْ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾)، أي: يدلُّ على أن ﴿فَرِحُواْ﴾ في قَوْلِه: ﴿بِمَا عِندَهُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ﴾ مُضمَّنٌ معنى الاستهزاءِ على سبيلِ الكناية؛ لاقتضاءِ المقام، وأنَّ المعنى: استهزَؤوا بما جاءَ بهِ الرُّسُلُ من الوَحْيِ فَرِحين، من رَدِّ العَجُزِ على الصَّدْرِ من حيثُ المعنى، كأنهُ قيل: فلمَّا جاءَتهم رُسُلُهم بالبيِّناتِ استهزَؤوا بما عندهم من العِلم، فوضَعَ ﴿فَرِحُواْ﴾ موضِعَ «استهزؤوا» كنايةً؛ لأنَّ المُستَهزِئَ فَرِحٌ مَرِح، ودلَّ عليه قَوْلُه: ﴿مَّا كَانُواْ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾.

أنَّ الرسلَ لمّا رأَوْا جَهْلَهم المُتمادي، واستهزاءَهم بالحقِّ، وعَلِموا سُوءَ عاقبتهم، وما يَلحقُهم من العُقوبة على جَهْلِهم واستهزائهم؛ فَرِحُوا بما أُوتوا من العِلْم، وشَكَرُوا الله عليه، وحاقَ بالكافرين جزاءُ جَهْلِهم واستهزائهم. ويجوزُ أن يُرِيدَ بما فَرِحوا به من العِلْم: عِلْمَهم بأُمور الدنيا ومعرفتَهم بتَدْبيرها، كما قال تعالى: ﴿يَعْلَمُونَ ظَٰهِرًا مِّنَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ ٱلْءَاخِرَةِ هُمْ غَٰفِلُونَ﴾ [الروم: ٧]، ﴿ذَٰلِكَ مَبْلَغُهُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ﴾ [النجم: ٣٠]، فلمّا جاءهم الرُّسلُ بعُلوم الدِّيانات، وهي أبعدُ شيءٍ مِنْ علمِهم؛ لبَعْثِها على رفضِ الدنيا **والظَّلْفِ عن المَلاذِّ** والشهوات؛ لم يَلتفتوا إليها، وصغَّروها، واستهزَؤوا بها، واعتَقَدُوا أنه لا عِلْمَ أنفعُ وأجلَبُ للفوائدِ من عِلمهم؛ ففَرِحوا به.

[﴿فَلَمَّا رَأَوْا۟ بَأْسَنَا قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَحْدَهُۥ وَكَفَرْنَا بِمَا كُنَّا بِهِۦ مُشْرِكِينَ ۞ فَلَمْ يَكُ يَنفَعُهُمْ إِيمَٰنُهُمْ لَمَّا رَأَوْا۟ بَأْسَنَا ۖ سُنَّتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى قَدْ خَلَتْ فِى عِبَادِهِۦ ۖ وَخَسِرَ هُنَالِكَ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ ٨٤-٨٥]

البأسُ: شِدَّةُ العذاب، ومنه قولُه تعالى: ﴿بِعَذَابٍۭ بَـِٔيسٍۭ﴾ [الأعراف: ١٦٥]. فإن قلتَ: أيُّ فرقٍ بين قولِه: ﴿فَلَمْ يَكُ يَنفَعُهُمْ إِيمَٰنُهُمْ﴾ وبينَه لو قيل: فلمْ يَنفعْهم إيمانُهم؟ قلتُ: **هو مِن «كان» في نحوِ قوله:** ﴿مَا كَانَ لِلَّهِ أَن يَتَّخِذَ مِن وَلَدٍ﴾ [مريم: ٣٥]، والمعنى:

قولُه: (**والظَّـلْفُ عن الملاذّ**)، **الجوهري**: ظَلَفَ نفسَهُ عن الشيءِ يَظلِفُها، أي: مَنَعَها من أن تَفعَلَهُ أو تأتيَه.

قولُه: (**هوَ مِنْ «كانَ» في نحوِ قَوْله:** ﴿مَا كَانَ لِلَّهِ أَن يَتَّخِذَ مِن وَلَدٍ﴾ [مريم: ٣٥])، **الانتصاف**: فائدةُ دخول «كانَ» المُبالَغَةُ في نَفْيِ الفِعْلِ الداخلةِ هيَ عليه بتعديدِ جهةِ نَفْيِهِ عُمومًا باعتبارِ الكَوْن، وخُصوصًا باعتبارِ النَّفْعِ مثلًا، فهو نَفْيٌ مرَّتَيْن[1].

وقُلت: تفسيرُه لا يصحُّ ولا يستقيمُ، واردٌ من جهةِ تسليطِ النَّفْيِ على الكَوْنِ المُتضمِّنِ

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٤: ١٨٣).

فلمْ يصحَّ ولَمْ يَستقِمْ أن ينفعَهم إيمانُهم. فإن قلتَ: كيف تَرادفتْ هذه الفاءات؟ قلتُ: **أمّا قولُه:** ﴿فَمَآ أَغۡنَىٰ عَنۡهُم﴾: **فهو نتيجةُ قوله:** ﴿كَانُوٓاْ أَكۡثَرَ مِنۡهُمۡ﴾، وأمّا قولُه: ﴿فَلَمَّا جَآءَتۡهُمۡ رُسُلُهُم بِٱلۡبَيِّنَٰتِ﴾: **فجارٍ مجرى البيان والتفسير لقوله تعالى:** ﴿فَمَآ أَغۡنَىٰ عَنۡهُم﴾، كقولك: رُزِقَ زيدٌ المالَ فمَنَعَ المعروفَ فلمْ يُحسِنْ إلى الفقراء. وقولُه: ﴿لَمَّا رَأَوۡاْ

للفِعْلِ المنفِي، كأنهُ قيل: هذا الفِعْلُ مِنَ الشُّؤونِ التي عَدَمُها راجِحٌ على الوجود، وإنها من قبيلِ المُحال.

قَوْلُه: (**أما قَوْلُه:** ﴿فَمَآ أَغۡنَىٰ عَنۡهُم﴾ **فهوَ نتيجةُ قَوْلِه:** ﴿كَانُوٓاْ أَكۡثَرَ مِنۡهُمۡ﴾)، لكنْ على القَلْب، يعني: اجتمعوا وتحشَّدوا مع قوَّةِ أجسادِهِم وحصَّلوا ما زادَ في قوَّتِهم من المالِ والمنالِ وما يلجؤونَ إليه من الحصونِ والمصانعِ لتُغْنيَهم إذا حَزَبَهُم أمرُ الإغناءِ التام، فانقَلَبَ التَّدبيرُ عليهم وما أغنى عنهم ما كانوا يَكسِبون، وما أحسَنَ ما قال:

باتوا على قُلَلِ الأجْبالِ تَحرُسُهُم ... غُلبُ الرِّجالُ فلَمْ تنفعَهُمُ القُلَلُ
واستُنزِلوا مِنْ أعالي عن معاقِلِهم ... فأُسكِنوا حُفَرًا يا بِئْسَ ما نَزَلوا
ناداهُم صارِخٌ مِنْ بَعْدِ ما دُفِنوا: ... أينَ الأسِرَّةُ والتِّيجانُ والحُلَلُ؟
أينَ الوجوهُ التي كانَتْ مُنَعَّمةً ... مِنْ دونِها تُضرَبُ الأستارُ والكِلَلُ؟
فأفصَحَ القَبْرُ عَنهُم حينَ ساءَلَهم ... تلكَ الوجوهُ عليها الدُّودُ يَقتَتِلُ
قد طالَ ما أكلوا يَوْمًا وما شَرِبوا ... فأصبَحوا بَعْدَ ذاكَ الأكلِ قد أُكِلوا

قولُه: (**فَجارٍ مجرى التفسيرِ والبيانِ**[1] **لقَوْلِه:** ﴿فَمَآ أَغۡنَىٰ عَنۡهُم﴾)، نحوُهُ قَوْلُه تعالى: ﴿فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمۡ فَٱقۡتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ﴾ [البقرة: ٥٤] إذ لا بدَّ لنَفْيِ الاغتناءِ من سَبْقِ مُعالجَةٍ منهم وتَصوُّرِ دفعِهِم مَنْ يُنازِعُهُم بمَكسوبِهم، يعني: جَمَعوا وفَعَلوا كَيْتَ وكَيْت، فلمّا جاءَتهم الرُّسُلُ بعلومِ الدِّياناتِ لبَعثِهم على رَفْضِ ما جَمَعوا، والظَّلَفِ عن مَلاذِّ الدنيا والشَّهواتِ لم يلتَفِتوا إليها وصغَّروها واعتَقَدوا أنهُ لا عِلمَ أنفَعُ للفوائدِ من عِلمِهِم، وما قصَّروا في الدَّفْع،

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «البيان والتفسير»، والأمر فيه سهل.

بَأۡسَنَا﴾ تابعٌ لقوله: ﴿فَلَمَّا جَآءَتۡهُمۡ﴾، **كأنه قال: فكَفَرُوا، فلمّا رأَوْا بأسَنا آمَنوا**، وكذلك: ﴿فَلَمۡ يَكُ يَنفَعُهُمۡ إِيمَٰنُهُمۡ﴾ تابعٌ لإيمانهم لمّا رأَوْا بأسَ الله. ﴿سُنَّتَ ٱللَّهِ﴾ بمنزلةِ ﴿وَعۡدَ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ١٢٢] وما أشبَهه من المصادرِ المؤكِّدة. و﴿هُنَالِكَ﴾ مكانٌ مُستعار للزمان، أي: وخَسِروا وقتَ رُؤيةِ البأس، وكذلك قولُه: ﴿وَخَسِرَ هُنَالِكَ ٱلۡمُبۡطِلُونَ﴾ بعد قولِه: ﴿فَإِذَا جَآءَ أَمۡرُ ٱللَّهِ قُضِيَ بِٱلۡحَقِّ﴾ أي: وخَسِروا وقتَ مجيء أمْرِ الله، أو: وقتَ القضاء بالحقِّ.

عن رسولِ الله ﷺ: «مَن قرأ سورةَ المؤمن لم يَبْقَ رُوحُ نبيٍّ ولا صِدِّيق ولا شَهيدٍ ولا مؤمنٍ إلّا صلَّى عليه واستغفَرَ له».

فانقَلَبَ الأمرُ عليهم وحاقَ بهم ما كانوا بِهِ يَستهزِئون، أي: يَستَخِفّون، ولا يَبْعُد أنْ تُسمَّى مثلُ هذهِ الفاءِ فاءً تفسيرية.

قولُه: (**كأنه قال: فكَفَروا فلمّا رأوا بأسَنا آمَنوا**)، فالتقدير: فلمّا جاءتهم رُسُلُهُم بالبيِّناتِ فَرِحوا بما عندَهم من العِلمِ فكَفَروا، أي: استَهزَؤوا وصَغَّروا شأنها، وحاقَ بهم جزاءُ استهزائِهم، فلمّا رأوا بأسَنا، أي: جزاءَ استِهزائِهم، آمَنوا.

تمَّتِ السّورة

بحمد الله وعَوْنِه وحُسْنِ تَوفيقه.

* * *

سورة السَّجْدة
مكيّة، وهي أربعٌ وخمسون، وقيل: ثلاثٌ وخمسون آيةً

بسم الله الرحمن الرحيم

[﴿حمٓ * تَنزِيلٌ مِّنَ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ * كِتَٰبٌ فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ * بَشِيرًا وَنَذِيرًا فَأَعْرَضَ أَكْثَرُهُمْ فَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ﴾ ١-٤]

إن جعلتَ ﴿حمٓ﴾ اسماً للسُّورة كانت في موضعِ المبتدأ، و﴿تَنزِيلٌ﴾ خَبرُه. وإنْ جعلتَها تَعْديداً للحروف كان ﴿تَنزِيلٌ﴾ خبراً لمبتدأ محذوف، و﴿كِتَٰبٌ﴾ بَدَلٌ من ﴿تَنزِيلٌ﴾، أو خَبَرٌ بعدَ خَبر، أو خبرُ مبتدأ محذوف. وجوَّز الزجّاجُ أن يكون ﴿تَنزِيلٌ﴾ مبتدأً، و﴿كِتَٰبٌ﴾ خَبَره. ووجهُه: أن تنزيلاً تَخصَّصَ بالصِّفة؛ فساغَ وقوعُه مبتدأً. ﴿فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥ﴾: مُيِّزت وجُعِلتْ تفاصِيلَ في مَعانٍ مختلفة؛ من: أحكامٍ، وأمثالٍ، ومَواعظَ، ووعدٍ، ووَعيد، وغيرِ ذلك، **وقُرئ: (فَصَّلَتْ)** أي: فَرَّقَتْ

سورة السَّجْدة[1]
مكية، وهيَ أربَعٌ وخمسونَ آية، وقيل: ثلاثٌ وخمسونَ آية

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله: (وقُرِئ «فَصَّلَتْ») قالَ أبو عَلي: كلُّهُمْ بضمِّ الفاءِ وكَسرِ الصَّادِ والتَّشديد[2].

---

(١) وهي سورة فُصِّلت.

(٢) انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (١٥: ٣٣٧).

بين الحقِّ والباطل. أو فَصَل بعضُها من بعضٍ باختلافِ مَعانيها، من قولك: فَصَلَ من البلد، ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ نصبٌ على الاختِصاص والمَدْح، أي: أُرِيدَ بهذا الكتابِ المُفصَّل

وعن بعضِهم: لم يُنقَل في «المُنتقى» و«المُوضح» بالتَّخفيف. وقُلت: ولا في «المُحتَسِب».

قَولُه: (**أو فصَلَ بعضُها من بعضٍ**) أي تباعَدَ، عطفٌ على «فُـرِّقَتْ» يدلُّ عليهِ قولُه: فصَلَ من البَلَد. ومعنى هذهِ القراءَة على هذا التَّقديرِ يرجِعُ إلى المشهورةِ فُصِّلَتْ مُيِّـزَتْ وجُعِلَتْ تفاصيل، لكنَّ الأوَّلَ يحتاجُ إلى سَبقِ مُجمَلٍ وتقَدُّمِ مُبهَمٍ مختلطٍ بحقٍّ وباطل.

قالَ القاضي: ولعلَّ افتتاحَ هذهِ السُّور السَّبع بـ﴿حمٓ﴾ وتسميتها به؛ لكونها مُصَدَّرةً ببيانِ مُشاكلِهِ في النَّظْمِ والمعنى. وإضافةِ التَّنزيل إلى الرَّحمنِ الرَّحيمِ للدَّلالَةِ على أنهُ مناطُ المصالِح الدِّينيَّةِ والدنياوية[(١)].

وقُلت: ولذلِك اشتَرَكتْ في أن اقْترنَ كلٌّ منهما بذكرِ الكتابِ وجَعل ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ نصباً على الاختصاصِ والمَدحِ أو حالاً، وعلَّـلَ بقولِه: ﴿لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ أي يعلمونَ ما نَزل عليهم من الآياتِ المُفصَّلَةِ المُبيَّنةِ لا يلتبسُ عليهم شيءٌ منه.

قالَ أبو البقاء: ﴿كِتَٰبٌ﴾ أي هو كتاب، ويجوزُ أن يكونَ مرفوعاً بـ﴿تَنزِيلٌ﴾ أي: نزَلَ كتاباً، ﴿قُرْءَانًا﴾ حالٌ مُوطِّئةٌ من ﴿ءَايَٰتُهُۥ﴾ ويجوزُ أن يكونَ حالاً من ﴿كِتَٰبٌ﴾ لأنهُ قد وصَف[(٢)].

قولُه: (**فَصلَ من البَلد**) رُوِيَ عنِ المُصَنِّفِ أنهُ قال: أصلُهُ: فصَلَ نَفْسه، فطَرحَتِ العَرب نَفسَه وتَناسَتهُ، كقولِهم: نَزَعَ عن الأمرِ نُزوعاً، وأصلُه: نَزعَ نَفسَه. ولهذا قالَ أبو نُوَاس:

وإذا نَزَعْتَ عنِ الغِوايةِ فليُكِنْ ... لله ذاكَ النَّـزعُ لا للنَّـاسِ

لامحاً الأصلَ المتروك[(٣)].

---

(١) «أنوار التنزيل» (٥: ٦٦).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١٢٣).

(٣) انظر: (٣: ٤٦٥).

قرآناً من صِفَتِه كَيْتَ وكَيت. وقيل: هو نصبٌ على الحال، أي: فُصِّلت آياتُه في حالِ كونه قرآناً عربياً. ﴿لِّقَوۡمٖ يَعۡلَمُونَ﴾ أي: لقوم عرَب يَعلمون ما نُزِّل عليهم من الآيات المفصَّلةِ المبيَّنة بلسانهم العربيِّ المُبين، لا يَلتبسُ عليهم شيءٌ منه. فإن قلتَ: بِمَ يتعلَّق قولُـه: ﴿لِّقَوۡمٖ يَعۡلَمُونَ﴾؟ قلتُ: يجوزُ أن يتعلَّق بـ﴿تَنزِيلٌ﴾ أو بـ﴿فُصِّلَتۡ﴾، أي: تنزيلٌ من الله لأجْلِهم، أو: فُصِّلت آياته لهم، والأجودُ أن يكونَ صِفةً مثلَ ما قَبْلَه وما بعدَه، أي: قرآناً عربيّاً كائناً لقوم عرَب؛ **لئلّا يُفرَّق بين الصِّلاتِ والصِّفات. وقُرئ**: (**بشيرٌ ونذيرٌ**) صفةٌ للكتاب، أو خبر مبتدأٍ محذوف. ﴿فَهُمۡ لَا يَسۡمَعُونَ﴾: لا يَقبلون ولا يُطيعون، من قولك: تشفَّعتُ إلى فلان فلمْ يَسمَعْ قَوْلي، ولقد سَمِعَه ولكنه لمّا لم يَقبَلْه ولم يَعملْ بمُقتضاه، فكأنَّه لم يَسمَعْه.

[﴿وَقَالُواْ قُلُوبُنَا فِيٓ أَكِنَّةٖ مِّمَّا تَدۡعُونَآ إِلَيۡهِ وَفِيٓ ءَاذَانِنَا وَقۡرٞ وَمِنۢ بَيۡنِنَا وَبَيۡنِكَ حِجَابٞ فَٱعۡمَلۡ إِنَّنَا عَٰمِلُونَ﴾ ٥]

والأكنَّـة: جمعُ كِنَان؛ وهو الغِطاء. **الوَقْر، بالفتح: الثِّـقَلُ**. وقُرئ بالكسر. وهذه

قولُه: (**لئلا يُفرَّقَ بينَ الصِّلاتِ والصِّفاتِ**) يعني: إن علَّقَ ﴿لِّقَوۡمٖ﴾ بـ﴿تَنزِيلٌ﴾ تقعُ التَّفرقةُ بينَ المفعولِ لهُ وبينَ مُتعلَّقِه بقولِه: ﴿كِتَٰبٞ فُصِّلَتۡ ءَايَٰتُهُۥ قُرۡءَانًا عَرَبِيّٗا﴾ وبينَ الصِّفاتِ أيضاً؛ لأنَّ ﴿بَشِيرٗا وَنَذِيرٗا﴾ صِفَة ﴿قُرۡءَانًا﴾. وإن عُلِّقَ بـ﴿فُصِّلَتۡ﴾ فالتَّفرِقَة بينَ الصِّفاتِ ـ وهِيَ ﴿قُرۡءَانًا عَرَبِيّٗا﴾ و﴿بَشِيرٗا وَنَذِيرٗا﴾ ـ حاصلة، وإنَّما جمَعَ الصِّلَاتِ وهي واحدةٌ لتوافُقِ قرينَتِها نحو: إنِّي لآتيهِ بالغدايا والعَشايا. وعن بعضِهم: إنما جمعها وهي واحدةٌ وهي اللَّامُ لتعدُّدِ ما اتَّصلَ بها من قولِه: ﴿تَنزِيلٌ﴾ و﴿فُصِّلَتۡ﴾ وأرادَ بالصِّلاتِ العلاقاتِ بالمعاني.

قولُه: (**وقُرِئ: «بَشيرٌ ونَذير»**[1])، قالَ القاضي: قراءةُ نافع[2].

قولُه: (**والوَقْر، بالفَتحِ: الثِّقل**)، **الرَّاغِب**: الوَقرُ بالفَتح الثِّقلُ في الأُذُن، يُقال: وقَرت

(١) انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (١٥: ٣٣٨).

(٢) «أنوار التنزيل» (٥: ٦٦). ونسبتها إلى نافع وهمٌ، وإنما قرأ بها زيد بن علي كما في «البحر المحيط» لأبي حيان.

تمثيلاتٌ لنُبوِّ قُلوبِهم عن تقبُّلِ الحقِّ واعتقادِه، كأنها في غُلُفٍ وأغطيةٍ تَمنعُ من نفوذِه فيها، كقوله: ﴿وَقَالُواْ قُلُوبُنَا غُلْفٌۢ﴾ [البقرة: ٨٨]؛ **ومَجِّ أسماعِهم** له كأنَّ بها صَمَماً عنه، ولتباعُدِ المذهبَيْن والدِّينَيْن كأنَّ بينَهم وما هم عليه وبينَ رسولِ الله وما هو عليه حِجاباً ساتراً وحاجِزاً مَنيعاً من جَبَلٍ أو نحوِه، فلا تلاقِيَ ولا تَرائي. ﴿فَٱعْمَلْ﴾ على دِينك ﴿إِنَّنَا عَـٰمِلُونَ﴾ على دِيننا، أو: فاعملْ في إبطالِ أمْرِنا، إنّنا عامِلُون في إبطال أمْرِك. وقُرِئ: (إنّا عامِلون). فإن قلتَ: هل لزيادةِ ﴿من﴾ في قوله: ﴿وَمِنۢ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ﴾ فائدة؟ قلتُ: نعم؛ لأنه لو قيل: وبينَنا وبينك حِجابٌ: لَكانَ المعنى: أنَّ حِجاباً حاصل وَسْطَ الجهتَيْن، وأمّا بزيادة ﴿وَمِنۢ﴾ فالمعنى: **أنَّ الحِجابَ ابتدأ منّا وابتدأ منكَ،** ....

أُذُنه تُقِرُّ وتُوقِر، والوِقْر بالكسر ـ الحِملُ للحِمارِ والبَغل. وقد أوقَرتُه، ونَخلةٌ مُوقَرٌ ومُوَقَّرَة، والوقارُ السُّكون. وفلانٌ ذو قُرَّة[1].

قولُه: (**ومجِّ أسماعِهم**) عطفٌ على قولِه: «نُبوِّ قلوبهم» وأمَّا قولُه: «حاجِزاً منيعاً من جبلٍ أو نحوِه، فلا تَلاقي ولا تَرائي» فلدلالة التَّنكيرِ في «حِجاب»، ونحوُهُ قولُ الشَّاعر:

لهُ حاجبٌ في كُلِّ أمرٍ يَشينُه

وزيادة من قوله[2]: «كأنَّ بينهُم وما هم عليهِ» قيل: الوجهُ أن يُجعَلَ الواوُ بمعنى «مع» لئَلَّا يلزمَ العَطفُ على المُضمَرِ المجرورِ من غيرِ إعادةِ الجار، ويُحملَ الواو «في» وبينَ رسولِ الله وما هو عليهِ على «مَعَ» أيضاً وإن كانَ العَطفُ صحيحاً؛ لئلَّا يُفرِّقُ الحُكم بينَ القرينَتَين، ويجوزُ العكسُ لتُوافِقَ قولَه هل لزيادةِ «من» فائِدة؟ ليستْ هذهِ الزِّيادة مثلَ قولك: ما جاءني من أحد؛ لأنَّها في الإثبات، بل المراد أن المعنى كان يحصلُ بدونها كما قدره.

قولُه: (**أنَّ الحِجابَ ابتَدَأ منَّا وابتَدَأ منك**)، **الانتصاف**[3]: مقتضى كلامِهِ أن يكونَ

---

(١) «مفردات القرآن» ص٨٨٠.

(٢) لفظة «قوله» سقطت من (ح) و(ف).

(٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٤: ١٨٥).

....

«من» مقدَّرةً على «بينِ» الثَّانية؛ لأنهُ جعلها مُقيِّدةً للابتداء، فكأنهُ قيل: ومن بيننا ومن بينِكَ حِجاب، وهو غَلَط، فإنَّ لا يَصِحُّ معها إعادةُ عامل؛ لأنهُ يَجعلُ «بَيْنَ» داخِلةً على المُفرَد، ومن شأنها الدُّخولُ على مُتعدِّد، وقد زادَ على هذا بأنْ جَعل الأولى الحِجاب من جهتهم، والثَّانيةَ من جهته، وليسَ كذَلِك، والأُولى هي الثَّانيةُ بعينِها وهي عبارةٌ عن الجهةِ المُتوسِّطةِ بين المضافَين، وتكرارها إنَّما كان لأنَّ المعطوفَ عليهِ مُضمرٌ مخفوضٌ يوجِبُ تكرارَ خافِضِه، ولا تَفاوتَ بينَ قولِك: حُلتُ بينَ زَيْدٍ وعَمْرو، وحُلتُ بينَ زَيْدٍ وبينَ عَمْرو. وأمَّا ذِكرُها مع الظَّاهِرِ فجائزٌ ومع المُضمَرِ واجِب، فالصَّحيحُ أنها هاهنا مثل ﴿ وَجَعَلْنَا مِنۢ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا ﴾ [يس: ٩] للإشعارِ بأنَّ الجهةَ المُتوسِّطَةَ بين النَّبي ﷺ وبينهم مَبدأ الحِجاب، ووجودُ «من» قريبٌ من عدَمِها لقولِهِ تعالى: ﴿جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْـَٔاخِرَةِ حِجَابًا﴾ [الإسراء: ٤٥] بغيرِ «من».

وفي هذهِ الآيةِ مُبالغاتٌ بثلاثةِ حُجب: أحدُها: الحِجابُ الخارِج، ثم حِجابُ الصَّمَم، ثم حِجابُ أكِنَّةِ القلوب، نعوذُ بالله من ذلِك.

وقُلت: حاصلُ المعنى أن «بَيْن» تقتضي مُتعدِّداً، وليسَ بين النَّبيِّ ﷺ وبينهم حِجابٌ واحِد، وهو مُتعدِّدُ معنى ولم يفتقِر إلى تقديرِ حِجابٍ آخر، ثُم زيّفَ قولَه: «فالمسافةُ المُتوسِّطةُ لجِهتِنا وجهتِكَ مُستوعَبة» وهو عملُه لقولِهم بعد ذلِك: ﴿فَٱعْمَلْ إِنَّنَا عَـٰمِلُونَ ﴾ مُرتَّباً بالفاء، أي: اعمَل أنتَ فيما يتعلَّقُ بكَ وبجهتِكَ من إثباتِ نبُوَّتِكَ بأيِّ طريقٍ كان، ومن الدَّعوةِ إلى التَّوحيدِ والمَنعِ من تقليدِ الآباءِ وغيرِ ذلكَ على قدرِ جُهدِكَ وطاقَتِك، ونعملُ نحنُ بقدرِ وُسعِنا فيما يتعلَّقُ بنا وبجهتِنَا من الدَّفعِ لرسالتِكَ والثَّباتِ على الشِّركِ وتقليدِ الآباء، فظهرَ أنَّ «بَيْن» هاهنا مُعبرٌ عن المسافةِ والجهةِ بواسطةِ «من» الابتدائيَّة، والبينُ المذكورُ في الكِتَابِ لازمُ المعنى، وسنبيِّنُ إن شاءَ الله أنَّ مغزى قولِهم هو أنك تَزعمُ أنَّ لكَ دليلاً على إثباتِ نُبُوَّتِكَ بإقامةِ المعجِزة، ونحنُ ندَّعي أنَّ لنا دليلاً على نفيها عنك؛ لأنكَ بَشَر، وأنَّى يَقعُ الاتِّفاقُ بيننا وبينك؟ وإن شِئتَ فذُقْ هذا مع قولِ الشَّاعِر:

فالمسافةُ المتوسّطة لجهتِنا وَجِهَتِك مُستوعَبةٌ بالحِجاب لا فراغَ فيها. فإن قلتَ: **هلّا قيل: على قلوبنا أكِنّة**، كما قيل: ﴿وَفِيٓ ءَاذَانِنَا وَقۡرٌ﴾؛ ليكونَ الكلامُ على نَمَطٍ واحد!

راحَتْ مُشَرِّقَةً ورُحْـتُ مُغَرِّباً وأنّى التقاء مُشَرِّقٍ ومُغَرِّب؟(١)

ومن حُرِمَ مُراعاةَ حُسنِ النُّظُم خَبطَ خبْطَ عَشواء، وجعلَ في كلامِ المَلِكِ العلّامِ فضَلات. وقد استَحسنَ الإمامُ كلامَ المُصَنِّفِ كُلَّ الاستحسان(٢). وقالَ صاحبُ «التَّقريب»: وفي تقريرِهِ نظَر؛ لأنَّ البَينَ إذا فُسِّرَ بالوَسَطِ و«من» للابتداءِ فيكونُ الابتداءُ من الوسط لا من الطَّرف، فلا يُلزَمُ استيعابُ الوسط، ولعلَّهُ لم يُرِدْ بالوسَطِ حاقَّ الوَسَط بل المسافة المتوسِّطَةَ بينهما، فصحَّ ما ذكَرَه. تمَّ كلامُه.

قولُه: (**هلّا قيل: على قلوبِنا أكِنّة**) يعني أنَّ المطابَقةَ بينَ القرائنِ فلِمَ قَدَّمَ الجارَّ في الثَّانيةِ وأخَّرهُ في الأولى؟ وأجاب: أنَّ المطابقةَ حاصلةٌ من حيثُ المعنى؛ لأنَّ المظروفَ كما هوَ مُستقرٌّ في الظَّرف، الظَّرفُ أيضاً مُشتمِلٌ عليه، فإذنْ معنى قولِه: ﴿قُلُوبُنَا فِيٓ أَكِنَّةٍ﴾ [فصلت: ٥] وقوله: «على قلوبِنا أكِنّة» واحِد، فجاءَ التَّطابق.

قالَ صاحب «الفرائد»: الفَرقُ بينَ الصورتينِ بيِّن؛ لأنَّ الأولى تفيدُ استيعاب الأكِنَّةِ القلوب؛ لأنَّ الأكِنَّة لا بدَّ من تجاوزِ أطرافها على المظروفِ فكأنَّهم قالوا: الأكِنَّةُ محتويةٌ على القلوبِ ساترةٌ من جميعِ جوانبها. ولا كذلِكَ الثَّاني؛ لأنَّ الأكِنَّة حينئذٍ ساترٌ سطحُها فلا يَلزمُ من هذهِ الاحتواء من كُلِّ جانِب.

وقُلت: إنما يتفاوتُ هذا بتفاوُتِ الظَّرف، فإنَّ الظَّرفَ إذا كانَ كِنّاً لا بدَّ من سَترِ المظروفِ من كُلِّ جانبٍ على أن «على» أبلغُ لمعنى الاستعلاء ومغلوبيَّةِ المظروفِ والإيذانِ بأن ليسَ للوصولِ إليهِ سبيل، على أنَّ للقولِ فيهِ مجالاً، وهو أنه لو قِيل: «على قلوبِنا أكِنَّة» كما في تلكَ الآيـة: ﴿وَفِيٓ ءَاذَانِنَا وَقۡرٌ﴾ لم يحصُلِ التَّطابـُقُ في معنى الاستقراءِ وجُعِـلَ أحَدُهُما ظَرفاً والآخَرُ مظروفاً. ولو قيل: «على آذانِنا وقرٌ» لم يكنْ بتلكَ المبالَغة؛ لأنَّ المرادَ

(١) سبق تخريجه.

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢٧: ٥٤١).

قلتُ: هو على نَمَطٍ واحد؛ لأنه لا فَرْقَ في المعنى بين قولك: قلوبُنا في أكنَّة، و: على قلوبنا أكنّة، والدليلُ عليه قولُه تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً﴾ [الكهف: ٥٧]، ولو قيل: إنّا جعَلْنا قلوبَهم في أكنَّة: لم يَختلفِ المعنى، **وترى المطابيعَ** منهم لا يُراعُون الطِّباقَ والمُلاحظة إلّا في المعاني.

[﴿قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ فَٱسْتَقِيمُوٓاْ إِلَيْهِ وَٱسْتَغْفِرُوهُ ۗ وَوَيْلٌ لِّلْمُشْرِكِينَ ۝ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُم بِٱلْءَاخِرَةِ هُمْ كَٰفِرُونَ﴾ ٦-٧]

فإن قلتَ: من أينَ كان قولُه: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰٓ إِلَيَّ﴾ جَواباً لقولهم: ﴿قُلُوبُنَا فِىٓ أَكِنَّةٍ﴾؟ قلتُ: **مِن حيثُ إنه قال لهم: إني لستُ بمَلَك، وإنما أنا بَشَرٌ مِثلُكم**، ....

أن الأَصمِخَةَ قد سُدَّتْ فلا يدخلُ فيها الهواءُ فضلاً عن الكلام. وأمَّا معنى «على» في تلكَ الآيةِ فلإرادةِ معنى الاستعلاء والقهرِ من الله تعالى، والله أعلَم.

قولُه: (**تَرى المطابيع**)، **الأساس**: وهو مطبوعٌ على الكَرَم، وقد طُبِعَ على الأخلاقِ المحمودة، وهذا كلامٌ عليهِ طابعُ الفصاحة، وعن بعضهم: المطابيع، جمعُ مطبوع، وهو الذي طُبِعَ على العَرَبيَّة. وقيل: هو الذي طُبِعَ على الكيوسة.

قولُه: (**من حيثُ إنهُ قالَ لهم: إني لستُ بملَكٍ، وإنَّما أنا بَشَرٌ مثلُكم**)، قالَ صاحبُ «**الفرائد**»: لمَ لَزِمَ أنْ يكونَ هذا جواباً لِقولهِم؟ إذْ قولُهُم لا يقتضي أنْ يكونَ له جواب، وإنما يُشعِرُ هذا بأنْ قيلَ له ﷺ: لا تتركهم بما ذَكَروا إنَّا لا نسمعُ ما تَذكُر، ومرادُهم ممَّا قالوا أن نترُكَهم وما يدينونَ وما يفعلون، سَلَّمْنا أنهُ جواب، لكنَّ المرادَ منه: إنِّي بَشَرٌ فلا أقدِرُ أن أُخرجَ قلوبَكُم من الأكِنَّةِ وأرفعَ الحِجابَ من البَيْن، والوَقْرَ من الآذان، ولكن أُوحِيَ إليَّ وأُمِرت بتبليغ ﴿أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ هذا ينظرُ إلى قولِ الإمامِ كأنهُ قال: إنِّي لا أقدِرُ أن أحملكم على الإيمانِ جبراً وقهراً، فإنِّي بَشَرٌ مِثلُكُم ولا امتيازَ بيني وبينكُم[1] إلاَّ أني مخبرٌ

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٧: ٥٤١).

....

أنَّ الله تعالَى أوحى إلي، فإنِّي أُبَلِّغُ هذا الوحيَ إليكم، إنْ شرَّفَكُمُ الله بالتَّوفِيقِ قَبلتُموه، وإنْ خَذلكُم بالحِرمانِ رددتُموه، وذلكَ لا يتعلَّقُ بنبُوتي ورسالتي.

وفسَّر صاحبُ «الانتصاف» كلامَ المُصَنِّفِ بأنْ قال: إنَّما كان قوله: ﴿إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ جواباً لِما سَبَق؛ لأنهم لَـمّا أبوا القبولَ منهُ كُلَّ الإباءِ قال: ﴿إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ لا قُدرةَ لي على إظهارِ المعجِزات، بل تختصُّ القُدرَةُ عليها بالله تعالى تصديقاً لي، ثم عقَّبَهُ بما يُتمُّ المقصودَ وهو التَّوحيد، وأدرجَ تحتَ الاستقامةِ جميع تفاصيلِ الشَّرْع، وتمَّمَهُ بإنذارِهم على تركِ القَبولِ بالويل(١). وقدَّرَ بعضُهم كأنهم قالوا: لا نُصغي إلى قَولكَ ولا نَرعَوي إليه، فقالَ ﷺ: «إذا صحَّتْ نُبُوَّتي وجبَ عليكُمُ الارعواءُ والإصغاءُ إلى قولي».

وقُلت: كيفَما كانَ فالجواب من الأسلوبِ الحكيم، والمطابَقةُ بينَ الجوابِ والسُّؤالِ إنما تظهرُ إذا نُظرَ إلى الجانِبَينِ والمعنى والتَّركيبِ وما يقتضيهِ من المعنى بحسبِ المقامِ فنقول: لَفظَةُ «إنَّما» من أدواتِ الحَصر، ومعنى التركيبِ ها هنا ما أنا إلَّا بَشَر موحى له، وإنَّما يستقيمُ هذا إذا قيلَ له: أنتَ فيما تدَّعيهِ من الوَحْيِ والرِّسالةِ كمُدَّعي ما يوجبُ الخروجَ من البشريَّةِ والدُّخولَ في المَلكيَّة؛ لأنَّ الرِّسالةَ مُنافيةٌ للبشريَّة، وإنها من مناصبِ الملائكة، وكتابُ الله مملوءٌ من هذا الرَّدّ، وهذا المعنى إنَّما يُعطيه معنى قولِهم: ﴿وَمِنۢ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ فَٱعْمَلْ إِنَّنَا﴾، على إرادةِ إنَّكَ فيما تدَّعيهِ من الرِّسالةِ وإثباتِ التَّوحيد، ونحنُ فيما نعتقدُ من أنَّ البشريَّةَ مُنافيةٌ للرِّسالةِ في حاجزٍ منيعٍ وحجابٍ ساترٍ كما مَر.

وتمامُ التَّقريرِ أنهُ صلوات الله عليهِ حينَ تحدَّاهمْ بقولِه: ﴿حمٓ ۞ تَنزِيلٌ مِّنَ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۞ كِتَٰبٌ فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥ﴾ كأنهُ قال: إنِّي رَسولُ الله إليكم، ومُعجزتي هذا الكتابُ الفارقُ بينَ الحقِّ والباطلِ والكاذبِ والصَّادِق، وإنَّهُ نازلٌ بلسانكم وأنتم زُعماءُ الحوارِ وأربابُ البيانِ تعلمونَ أنهُ كذلِكَ لـمّا عَجَزتُم عن الإتيانِ بمثلِه، وهو المرادُ من قولِه: يعلمونَ ما نزلَ عليهِم من الآياتِ المفَصَّلَةِ المُنبِّئةِ بلسانِهم العرَبيِّ المبين، وعندَ ذلكَ أعرضوا وعاندوا

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٤: ١٨٦).

وقد أُوحي إليَّ دونكم فصحَّتْ بالوحي إليَّ وأنا بشرٌ نُبوَّتي، وإذا صحَّت نبوّتي وَجَبَ عليكم اتِّباعي، وفيما يُوحى إليَّ: أنَّ إلٰهكم إلٰهٌ واحد ﴿فَٱسْتَقِيمُوٓا۟ إِلَيْهِ﴾: فاستوُوا إليه بالتوحيدِ وإخلاصِ العبادة غيرَ ذاهِبينَ يميناً ولا شمالاً، ولا مُلتفِتين إلى ما يُسوِّل لكم

وردّوا الشُّبهةَ الرَّكيكةَ معارضين، وإلى الإعراضِ الإشارةُ بقولِه: ﴿فَأَعْرَضَ أَكْثَرُهُمْ فَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ﴾ [فصلت: ٤]، وإلى الاعتراضِ لَمّحَ بقولِه: ﴿وَقَالُوا۟ قُلُوبُنَا فِىٓ أَكِنَّةٍ﴾ الآية، فكأنَّهم قالوا: سلَّمنا دَعواك، لكنْ عندَنا ما يُنافيهِ وهو أنَّ الرِّسالَةَ مُنحصرةٌ في الملائكة، وما أنتَ إلا بَشَرٌ مثلنا، وما أنزَلَ الرَّحمَن من شيء، وليسَ عِندك ما تدفعُ به هذا الدَّليلَ وإن اجتَهدتَ كُلَّ الاجتهاد.

هذا معنى قولِه: ﴿فَٱعْمَلْ إِنَّنَا عَٰمِلُونَ﴾ على أحدِ وجهَيه، وهو: فاعمَل في إبطالِ أمرِنا إنَّنا عاملونَ في إبطالِ أمرِك. فأجابهم بقولِه: ﴿إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ على سَبيلِ القولِ بالموجَب، يعني لا شكَّ أني بَشَرٌ ولستُ بملَك، وذلكَ كيفَ يقدحُ في دَعواي؟ لأنَّ الرِّسالةَ إنَّما تَثْبتُ بالدَّعْوى وتصديقُها بالمعجِزة، وقد حَصلَ ذلك، وهو دليلٌ قاطع، ولا أتركُ القاطِعَ وأشتَغِلُ بجوابِ شُبهتكم إلا هذا القَدر؛ لأنَّ الذي عليَّ الآنَ الدَّعوةُ إلى التَّوحِيدِ وبيانُ سبيلِ الرَّشادِ والأمرُ بالتَّوبةِ ممَّا سَبقَ لكم من الشِّرك، والتَّحريضُ على مكارمِ الأخلاقِ من أداءِ الزَّكاةِ والإيمانِ بالآخِرةِ إلى غيرِ ذلِك، هكذا ينبغي أنْ يُفسَّرَ تأويلُ المصنِّف، وهو أقربُ الأقوالِ السَّابقة؛ لأنَّ مقتضى «إنَّما» وموجبُ ﴿فَٱعْمَلْ إِنَّنَا عَٰمِلُونَ﴾ لا يساعِدُ عليه تأويلهم.

فإن قيل: هذا التَّأويلُ مبنيٌّ على معنى ﴿فَٱعْمَلْ إِنَّنَا عَٰمِلُونَ﴾ في إبطالِ الأمر، فما معنى الآيةِ على الوجهِ الآخَر، وهو «إنَّنا عاملونَ على ديننا؟ قُلت: تأويلُهُ ما رواهُ الواحدي عن مُقاتلٍ: أنَّ أبا جهلٍ رَفَعَ ثَوبهُ بينهُ وبينَ النَّبيِّ ﷺ فقال: يا مُحمَّد، أنتَ من ذلكَ الجانبِ ونحنُ من هذا الجانب، فاعمَل أنتَ على دينِكَ ومَذهَبكَ إنَّنا عاملونَ على دينِنا ومذهبنا[1]، قالَ الله: ﴿إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ أي: كواحدٍ منكم ولولا الوَحيُ ما دَعوتُكم. والنَّظمُ مع الأوَّل، والله أعلَم.

(١) تفسير «الوسيط» للواحدي (٤: ٢٤).

الشيطانُ من اتِّخاذِ الأولياء والشُّفعاء، وتُوبوا إليه ممّا سَبَقَ لكم من الشِّرك ﴿وَٱسْتَغْفِرُوهُ﴾.
وقُرِئ: (قالَ إنما أنا بَشَرٌ). فإن قلتَ: لِمَ خَصَّ من بين أوصافِ المشركينَ مَنْعَ الزكاةِ مقروناً بالكُفر بالآخرة؟ قلتُ: لأنَّ أحبَّ شيءٍ إلى الإنسانِ مالُه، وهو شَقيق رُوحِه، فإذا بَذَلَه في سبيلِ الله فذلك أقوى دليلٍ على ثَباته واستقامتِه وصِدْقِ نيَّته ونُصوع طَويَّتِه، ألا تَرى إلى قولِه عزَّ وجلَّ: ﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ وَتَثْبِيتًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ﴾ [البقرة: ٢٦٥]؟ أي: يُثبِّتون أنفُسَهم ويَدُلُّون على ثباتها بإنفاقِ الأموال، **وما خُدِعَ المؤلَّفة قلوبُهم إلّا بلُمْظَةٍ** من الدنيا فقرَّت عصبيَّتُهم، ولانَتْ شَكيمتُهم، وأهلُ الرِّدَّة بعد رسولِ الله ﷺ ما تَظاهَرُوا إلّا بمَنْع الزكاة، فنُصِبتْ لهم

قولُه: (**وما خُدِعَ المُؤَلَّفةُ إلا بلَمْظَةٍ من الدُّنيا**)، **الانتصاف**: كلامُ الزَّمخشَريّ حَسَن بعد تبديل «خُدِعَ المؤلَّفةُ» فالتَّأليف على الإيمانِ ليسَ خداعاً، إنَّما التَّأليفُ مُلاطَفَة لا خديعة(١).

وقُلتُ: ما أحسَنَ مَوقِعَ الخِداعِ وقِرانَه مع لُمْظَةٍ من الدُّنيا، ثُمَّ أردَفَهُ بقولِه: «فقرَّتْ عَصَبيَّتُهم ولانَتْ شكيمَتُهم». روينا عن البُخاريِّ ومسلمٍ والتِّرمذي، عن أنس: «أصابَ رسولُ الله ﷺ يومَ حُنينَ غنائم، فقسم في المهاجرينَ والطُّلقاءِ ولم يُعْطِ الأنصارَ شيئاً، فقالتِ الأنصار: إذا كانتِ الشِّدَّة فنحنُ نُدعى وتُعطى الغنائم غيرنا، فبَلَغَهُ ذلكَ فجَمَعَهُم في قُبَّةٍ فقال: «يا معشَرَ الأنصار، ما حديثٌ بَلَغَني عنكم»؟ فسكتوا، فقال: «يا معشَرَ الأنصار، أما تَرضَونَ أن يذهبَ النَّاسُ بالدُّنيا وتذهبونَ بمُحمَّدٍ تحوزونهُ في بيوتكم»؟ قالوا: بلى يا رسول الله رضينا. فقال: «لو سلكَ النَّاسُ وادياً وسَلكَتِ الأنصارُ شِعباً لأخَذتُ شِعبَ الأنصار»(٢).

وفي رواية: قالَ أنس: قالَ رسول الله ﷺ: «إنَّ قريشاً حديثُ عهدٍ بجاهلِيَّة ومُصيبة، وإنِّي أرَدت أن أُجبرَهُم وأتألَّفَهُم، أما تَرْضَون»(٣). الحديث.

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٤: ١٨٧).
(٢) أخرجه البخاري (٤٣٣٣)، ومسلم (١٠٥٩)، والترمذي (٣٩٠١).
(٣) أخرجه البخاري (٤٣٣٤)، ومسلم (١٠٥٩)، والترمذي (٣٩٠١).

الحَرب، وجُوهِدوا. وفيه بعثٌ للمؤمنين على أداء الزَّكاة، وتخويفٌ شديد من مَنْعِها؛ حيثُ جُعِلَ المنعُ من أوصافِ المشركين، وقُرِنَ بالكُفر بالآخرة. وقيل: كانت قُرَيشٌ يُطعِمون الحاج، ويَحرِمون مَن آمنَ منهم برسولِ الله ﷺ. وقيل: **لا يَفعلون ما يكونون به أزْكِياء**؛ وهو الإيمان.

روينا في «صحيحِ البُخاري»، عن عمرو بن ثعلبَ قال: «أعْطى رسول الله ﷺ قوماً ومَنَعَ آخَرين، فكأنَّهم عَتَبوا عليه، فقال: إنِّي أُعطي قَوماً أخافُ ظَلَعَهُم وجزَعَهُم، وأكِلُ قَوماً إلى ما جَعلَ الله في قلوبهِم من الخيرِ والغنى»[1]. ظَلَعَهُم، أي: مَيلَهُم عن الحَقِّ وضَعفُ إيمانِهم، وأصلُهُ داءٌ في قوائمِ الدَّابَّةِ تَغْمِزُ[2] منها.

قولُه: (**بلُمْظةٍ**) الجَوهَرِي: لَمَظَ يَلمُظُ بالضَّمِّ لَمظاً، إذا تتبَّعَ بلسانِهِ بقيَّة طعامه، أو أخرَجَ لسانهُ فمسحَ بِهِ شفَتَيه.

قولُه: (**لا يفعلونَ ما يكونونَ بِهِ أزكياء**)، **الرَّاغِب**: أصلُ الزَّكاة: النُّموُّ الحاصلُ من بركةِ الله، ويُعتَبرُ ذلكَ بالأمورِ الدُّنيويَّةِ والأُخرويَّة، وبزَكاءِ النَّفسِ وطهارَتِها يصيرُ الإنسانُ بحيثُ يستحِقُّ في الدُّنيا الأوصافَ المحمودة، وفي الآخرةِ الأجرَ والمثوبة، وهو أن يتحرَّى الإنسانُ ما فيهِ تطهيرُه[3].

وقُلت: في هذا المقامِ هو الإيمانُ كما قالَ المُصَنِّف. روى محيي السُّنَّةِ عن ابن عبَّاس: يعني الذينَ يقولون: لا إلهَ إلا الله، وهي زكاةُ الأنفُس. المعنى: لا يُطَهِّرُونَ أنفُسَهُم من الشِّرك. وقالَ مُجاهد: لا يزكُّونَ أعمالهم[4]. وقُلت: المعنى على هذا فاستقيموا إليهِ بالتَّوحيدِ وإخلاصِ العبادةِ له، وتوبوا إليه ممَّا سَبقَ لكم من الشِّركِ وويلٌ لكم إن لم تفعلوا ذلكَ كُلَّه، فوُضِعَ موضِعَهُ مع إيتاءِ الزَّكاة؛ ليُؤذِنَ بأنَّ الاستقامةَ على التَّوحيدِ وإخْلاصَ العَملِ لله

---

(١) أخرجه البخاري (٣١٤٥).

(٢) يعني: تعرجُ عَرَجاً خفيفاً.

(٣) «مفردات القرآن»: ٣٨٠.

(٤) «معالم التنزيل» (٧: ١٦٤).

[﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُمۡ أَجۡرٌ غَيۡرُ مَمۡنُونٖ﴾ ٨]

المَمْنُون: المَقْطوع. وقيل: لا يُمنُّ عليهم؛ لأنه إنما يُمَنُّ التفضُّل، فأمَّا الأجرُ فحقٌّ أداؤه. وقيل: نزلتْ في المرضى والزَّمنى والهَرْمى: إذا عَجزُوا عن الطاعة كُتِبَ لهم الأَجْر **كأصحِّ ما كانوا يَعملون.**

[﴿قُلۡ أَئِنَّكُمۡ لَتَكۡفُرُونَ بِٱلَّذِي خَلَقَ ٱلۡأَرۡضَ فِي يَوۡمَيۡنِ وَتَجۡعَلُونَ لَهُۥٓ أَندَادٗاۚ ذَٰلِكَ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۞ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَٰسِيَ مِن فَوۡقِهَا وَبَٰرَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقۡوَٰتَهَا فِيٓ أَرۡبَعَةِ أَيَّامٖ سَوَآءٗ لِّلسَّآئِلِينَ ۞ ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِيَ دُخَانٞ فَقَالَ لَهَا وَلِلۡأَرۡضِ ٱئۡتِيَا طَوۡعًا أَوۡ كَرۡهٗا قَالَتَآ أَتَيۡنَا طَآئِعِينَ ۞ فَقَضَىٰهُنَّ سَبۡعَ سَمَٰوَاتٖ فِي يَوۡمَيۡنِ وَأَوۡحَىٰ فِي كُلِّ سَمَآءٍ أَمۡرَهَاۚ وَزَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنۡيَا بِمَصَٰبِيحَ وَحِفۡظٗاۚ ذَٰلِكَ تَقۡدِيرُ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡعَلِيمِ﴾ ٩-١٢]

﴿أَئِنَّكُمۡ﴾ بهمزتَيْن، الثانيةُ بَيْنَ بينَ، و(آئنّكم) بألفٍ بينَ همزتَيْن. ﴿ذَٰلِكَ﴾ **الذي قَدرَ على خَلقِ الأرض في مُدَّة يومَيْن هو** ﴿رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾. ....

والتَّبرِّي عن الشِّركِ هو تزكية النَّفس، وهو أوفَقُ لتأليفِ النَّظم، وما ذَهبَ إليهِ حَبرُ الأمَّةِ إلا لمراعاةِ النَّظْم، ثُمَّ جيءَ بقولِه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ الآية، مُستطرداً تعريضاً بالمشركينَ وأنَّ نصيبَهُم مقطوع، حيثُ لَم يزكّوا أنفُسهم كما زَكّوا، ويدلُّ على أنهُ مُستطرِدٌ قوله: ﴿قُلۡ أَئِنَّكُمۡ لَتَكۡفُرُونَ﴾.

قولُه: (**كأصحِّ ما كانوا يعملون**)، قيل: كما عَمِلوا في حالِ كَونهم أصحَّ الأصحَّاء.

قولُه: (﴿ذَٰلِكَ﴾ **الذي قَدرَ على خَلقِ الأرضِ في مُدَّةِ يومَينِ هو** ﴿رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾) إشارةٌ إلى اتِّصالِ قولِه: ﴿رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾[1] بما قبلَهُ بتوسُّطِ اسم الإشارة، وأنَّ المذكُورَ قبلهُ مُستحِقٌّ لأن يُقالُ لهُ ربُّ العالَمين؛ لأجلِ ما اتَّصفَ بالقُدرةِ التَّامَّةِ الكامِلةِ وهو خَلقُ الأرضِ في يومَين، أمَّا بيانُ كيفيّة اتِّصالِ اللَّفظِ فإنَّ صاحبَ «الكَشف» قالَ: ظاهِرُ الآية مُشْكِل؛

---

(١) قوله «رب العالمين» لم يرد في النسخة (ط).

....

لأنَّ قولَه: «وَجَعَلَ» عطفٌ على «خَلق» وداخل في حيِّزِ صِلَة «الذي» وقد فصَلَ بقولِه: ﴿وَتَجْعَلُونَ لَهُۥٓ أَندَادًاۚ ذَٰلِكَ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ وإن قُلت: هو في الحالِ من الضَّميرِ في «خَلق» أي قُل أئنَّكُم لتكفُرونَ بالذي خَلقَ الأرضَ في يومَينِ مجعولاً لهُ أنْداداً، فهوَ وجْه؛ لأنهُ حالٌ من الضَّميرِ الذي في «خَلق» لا من نَفس الموصول(١).

وقالَ أبو البقاء: «وجعلَ فيها» مُستأنِفٌ غير معطوفٍ على «خَلق» لِـما يَلزِمُ الفصل، وليسَ من الصِّلةِ في شَيء(٢).

وقُلت: الكلامُ مُفرَغٌ في قالَبِ مُحكَمِ رَصينٍ لا يجوزُ التَّفكيكُ لا بالحالِ ولا بالاستئناف، فإنَّ قولَه: ﴿وَجَعَلَ﴾ عطفٌ على ﴿خَلَقَ﴾، وكذلِكَ ﴿وَتَجْعَلُونَ﴾ عطفٌ على «تكفُرون» وكأنَّ أصلَ الكلام: أئنَّكم لتكفُرون بالذي خَلقَ الأرضَ في يومَينِ وجَعلَ فيها رَواسِي من فوقها، بدليلِ قولِه: ﴿فِىٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً﴾ لأنهُ فذْلَكَةٌ لِمُدَّةِ خَلقِ الله الأرضَ وما فيها، كما قالَ المُصَنِّف، وفيهِ تصريحٌ بأنَّ «جَعلَ» معطوفٌ على «خَلَق»، ثمَّ لِمزيدِ الإنكارِ جيءَ بقولِه: ﴿وَتَجْعَلُونَ لَهُۥٓ أَندَادًا﴾ الآية، عطفاً على سبيلِ البيانِ على قولِه: ﴿لَتَكْفُرُونَ بِٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْأَرْضَ﴾ لأنَّ قولَه: ﴿وَتَجْعَلُونَ لَهُۥٓ أَندَادًا﴾ أبيَنُ من «تكفُرون» و﴿رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ أجمَع من «الذي خلق الأرض» ومن ثَمَّ قالَ المُصَنِّف: «ذلكَ الذي قَدَرَ على خَلقِ الأرضِ في مُدَّةِ يومَينِ هو ربُّ العالَمين» نظيرُهُ قوله تعالى: ﴿قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌۖ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [البقرة: ٢١٧] ﴿وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ عَطفٌ على ﴿سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾.

قالَ المُصَنِّف: «فإن قُلت: كيفَ ساغَ العطف قبلَ الفراغِ من المعطوفِ عليه؟ قُلت: إنما ساغَ لأنَّ ﴿وَكُفْرٌۢ بِهِۦ﴾ في معنى الصَّدِّ عن سبيلِ الله، واتِّحادُهما جوَّزَ ذلِك، كأنهُ قيل: صدٌّ عن سبيلِ الله والمسجِدِ الحرام، كذلِكَ هاهنا التَّقدير: أئنَّكم لتجعلونَ أنداداً لِمَن خَلقَ

---

(١) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١١٨٣)، بتحقيق د. محمد الدالي، و(٢: ٢٨٤) بتحقيق د. عبد القادر السعدي.

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١٢٣).

﴿رَوَٰسِيَ﴾: جبالاً ثوابت. فإن قلتَ: ما معنى قوله: ﴿مِن فَوۡقِهَا﴾؟ وهلّا اقتُصِرَ على قولـه: ﴿وَجَعَلَ فِيهَا رَوَٰسِيَ﴾، كقولـه: ﴿وَجَعَلۡنَا فِيهَا رَوَٰسِيَ شَٰمِخَٰتٖ﴾ [المرسلات: ٢٧]، ﴿وَجَعَلۡنَا فِي ٱلۡأَرۡضِ رَوَٰسِيَ﴾ [الأنبياء: ٣١]، ﴿وَجَعَلَ لَهَا رَوَٰسِيَ﴾ [النمل: ٦١]! قلتُ: لو كانت تحتَها كالأسَاطينِ لها تستقرُّ عليها، أو مَركوزةً فيها كالمسامير لمنعت من الميَدان، وإنما اختارَ إرساءَها فوقَ الأرض؛ لتكونَ المنافعُ في الجبال مُعْرَضةً لطالِبيها، حاضرةً

الأرضَ في يومَينِ وجعَلَ فيها كذا وكذا؟[(١)]».

وقالَ الرَّاغِب: لا بدَّ من أحدِ أمرين، إمَّا أن ينويَ بقوله: ﴿وَجَعَلَ فِيهَا رَوَٰسِيَ﴾ التَّقديمَ حتَّى يعطفَ على ﴿خَلَقَ﴾، وينويَ بقوله: ﴿وَتَجۡعَلُونَ لَهُۥٓ أَندَادٗا﴾ التَّأخير، وهذا مِمَّا يجوزُ في ضروراتِ الشِّعر، وإمَّا أن يُعطَفَ على فِعلٍ مثلَ ما وقَعَ في الصِّلَةِ بدلالة الأوَّلِ عليه، فيُضمِرَ «خلَقَ الأرضَ» ثُمَّ يعطِفَ عليهِ ﴿وَجَعَلَ فِيهَا رَوَٰسِيَ﴾ كأنهُ قيل: أئنّكم لتكفُرونَ بالذي خَلقَ الأرضَ وجَعلَ فيهَا رَوَاسِيَ من فوقِهَا وباركَ فيها وقَدر فيها أقواتها في أربعةِ أيَّام؟ فيُضَمُّ اليومانِ اللَّذانِ يقتضيهما خَلقُ الأرضِ إلى اليومَينِ اللَّذينِ هما لخلقِ ما فيها، والوجهُ ما قرَّرناه.

قولُه: (ما معنى قولِه: ﴿مِن فَوۡقِهَا﴾؟)، أي ما فائدة الزِّيادةِ في هذهِ الآية؛ لأنَّ تلكَ الآياتِ التي ورَدَتْ بدونِ هذهِ الزِّيادةِ مُعطيَة معنى الفوقيَّةِ من غيرِ ذِكرِه؟ وأجاب: فائدتها التنبيه على الحكمةِ التي اقتَضَتْ جَعْلها كذَلِك؛ لأنها لو كانتْ تحتها كالأساطينِ جَعَلَ للأرضِ الاستقرار على الأساطين، لكنْ فإنَّ منافعَ الجبال كما لو كانتِ الجبال مركوزةً فيها، حاصِلُهُ أنَّ القصدَ من خَلقِ الجبالِ المَنعُ من مَيدان الأرضِ كما قالَ تعالى: ﴿وَأَلۡقَىٰ فِي ٱلۡأَرۡضِ رَوَٰسِيَ أَن تَمِيدَ بِكُمۡ﴾ [النحل: ١٥] وكانَ ذلك إمَّا بجَعْلها كالأساطينِ أو بجَعْلِها مركوزَةً فيها أو بجعلها رواسِي شامخات، فاختيرَ الثَّالث لإفادةِ المنافعِ المذكورةِ مع حصولِ ما قُصِدَ منها.

قولُه: (الميَدان)، الجَوهَري: مادَ الشَّيءُ يميدُ مَيداً: تحرَّك.

قولُه: (مُعْرَضَةً) هوَ من قولِهم: أعرَضَ لَك الخير، إذا أمكَنَك. يُقال: أعْرَضَ لَكَ

---

(١) انظر: (٣: ٣٤٩-٣٥٠).

لمُحصِّليها، وليُبصِّرَ أنَّ الأرضَ والجبال أثقالٌ على أثقال، كلُّها مُفتقِرةٌ إلى مُمسِكٍ لا بُدَّ لها منه، وهو مُمسِكُها عزَّ وعلا بقُدرته. ﴿وَبَٰرَكَ فِيهَا﴾: وأكثَرَ خيرَها وأنْماه، ﴿وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقْوَٰتَهَا﴾: أرزاقَ أهلِها ومعايشَهم وما يُصلِحُهم. وفي قراءةِ ابنِ مسعود: (وقَسَمَ فيها أقواتَها)، (فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٍ) فَذلكةٌ لمدّةِ خَلْقِ الأرضِ وما فيها، كأنه قال: كلُّ ذلك في أربعةِ أيّام مُستويةٍ بلا زيادةٍ ولا نُقصان. قيل: خَلَقَ الأرضَ في يوم الأحد ويوم الاثنين، وما فيها يومَ الثلاثاء ويومَ الأربعاء. وقال الزجّاجُ: ﴿فِىٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ﴾:

الظَّبْي، إذا أمكَنَكَ من عَرْضِه، إذا ولّاكَ عُرْضَه. وأعْرَضْتُ الشَّيءَ فأعْرَض، أي: أبرَزْتُهُ فبَرَز.

قولُه: (وليُبصِّرَ أنَّ الأرضَ)، بيانه ما قالَ الإمامُ: أنهُ تعالى لو جعَلَها[1] على غير هذهِ الصورة لأفهَمَ أنَّ تلكَ الأساطينَ التَّحتانيَّةَ هي التي أمسَكَتْ هذهِ الأرضَ عن النُّزول، ولكنَّهُ تعالى خَلَقَ هذهِ الجبالَ الثِّقالَ فوقَ الأرضِ ليرى الإنسانُ أنَّ الأرضَ والجبالَ أثقالٌ على أثقالٍ وكُلُّها مفتقرةٌ إلى حافظٍ ومُمسك، وما ذاكَ إلا الله تعالى.

قولُه: (فَذْلَكَة) الفَذْلَكَة في الحساب: هيَ أن تَذكُرَ أولاً أشياءَ مُفصَّلاً، ثُمَّ تجمعَ تلكَ التَّفاصيلَ، وتكتُبَ في معرِضِ الحساب: فذَلِكَ كذا وكذا.

قولُه: (قيل: خلَقَ الأرضَ في يومِ الأحدِ ويوم الاثنَينِ) روينا عن مسلمٍ عن أبي هُرَيرَة، قال: «أخذَ رسولُ الله ﷺ بيدي فقال: خَلقَ الله التُّربةَ يومَ السَّبت، وخَلقَ فيها الجبالَ يومَ الأحد، وخلقَ الشَّجرَ يومَ الاثنين، وخَلقَ المكروهَ يومَ الثُّلاثاء، وخلقَ النُّورَ يومَ الأربعاء، وبثَّ فيها الدَّوابَّ يومَ الخميس، وخَلقَ آدم بعدَ العصرِ من يوم الجُمعةِ في آخِرِ الخَلقِ في آخِر ساعة فيما بين العصرِ إلى اللَّيل»[2].

قولُه: (وقالَ الزَّجَّاجُ) وكلامُه: ﴿وَجَعَلَ فِيهَا رَوَٰسِىَ مِن فَوْقِهَا وَبَٰرَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقْوَٰتَهَا

---

(١) في الأصول الخطية: «جعل»، والمثبت من «مفاتيح الغيب» (٢٧: ٥٤٤).
(٢) أخرجه مسلم (٢٧٨٩).

في تتمَّةِ أربعةِ أيام. يريدُ بالتتمَّة اليومَيْن. **وقُرئ: ﴿سَوَآءً﴾ بالحَركات الثلاث؛** الجرُّ على الوَصْف، والنصبُ على: استوتْ سواءً، أي: استواءً؛ والرفعُ على: هي سواءٌ. فإن قلتَ: بِمَ تعلَّق قولُه: ﴿لِّلسَّآئِلِينَ﴾؟ قلتُ: بمحذوف، كأنه قيل: هذا الحَصْرُ لأجْلِ مَن سأل: في كم خُلقتِ الأرضُ وما فيها؟ أو بـ﴿وَقَدَّرَ﴾: أي: قَدَّرَ فيها الأقواتَ لأجْلِ الطالبِين لها المُحتاجين إليها من المُقْتاتِين. **وهذا الوجهُ الأخير لا يَستقيم إلّا على**

﴿فِىٓ أَرۡبَعَةِ أَيَّامٍ﴾، أي: في تتِمَّة أربعةِ أيَّام[1]، ﴿سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ﴾ مُعَلَّقٌ بقولِه: ﴿وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقۡوَٰتَهَا﴾ لكلِّ مُحتاجٍ إلى القوت. وإنَّما قيل: ﴿لِّلسَّآئِلِينَ﴾ لأنَّ كُلًّا يطلُبُ القوتَ ويسألُه، ويجوزُ أن يكونَ المعنى لِمَنْ سَأل: في كَمْ خُلِقَتِ السَّماواتُ والأرضون؟ فقيل: خُلِقَتْ وما فيها في أربعةِ أيَّامٍ سواءً جواباً لِمَنْ سأل.

وقالَ الإمام: نحوهُ قول القائل: سِرْتُ من البَصْرَةِ إلى بغدادَ في عشَرَةِ أيَّام، وسِرْتُ إلى الكوفةِ في خمسة عَشَرَ يوماً، معناهُ أنَّ المسافتَينِ خمسةَ عَشَر. ويُقال: أعطَيْتُكَ ألفاً في شَهرٍ وألوفاً في شهرين، فيدخُلُ الألفُ في الألوف، والشَّهرُ في الشَّهرين[2].

قولُه: (**وقُرِئَ ﴿سَوَآءً﴾ بالحركاتِ الثَّلاث**)[3]. قالَ محيي السُّنَّة: أبو جعفَر: بالرَّفعِ على الابتداء، ويعقوب: بالجرِّ على نعتِ ﴿أَرۡبَعَةِ﴾، والباقونَ: بالنَّصبِ على المصدر، أي: استوتْ سواءً واستواء[4].

قولُه: (**وهذا الوجهُ الأخيرُ لا يستقيم**)، **الانتصاف**: وجهُ امتناعِهِ على الأولِ أنّ قولَه: ﴿فِىٓ أَرۡبَعَةِ أَيَّامٍ﴾ فذْلَكةٌ ومن شأنها الوقوعُ في طَرَفِ الكلام، فلو جعلَ ﴿لِّلسَّآئِلِينَ﴾ مُتعلِّقاً بـ«قَدَّرَ» على تأويلِ حَذْفِ التَّتِمَّةِ تعلَّقَ الظَّرْفُ بالمظروفِ ولا يتمُّ الكلام. وقال: وتفسيرُ الزَّجَّاجِ أرجح؛ إذ هوَ مشتملٌ على ذِكْرِ مُدَّةِ خلقِ الأقواتِ بالتَّأويلِ الغَريبِ الذي قَدَّرَه،

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٣٨١).

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢٧: ٥٤٥).

(٣) انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (١٥: ٣٤٣).

(٤) «معالم التنزيل» (٧: ١٦٥).

تفسيرِ الزجّاج. فإن قلتَ: هلّا قيل: في يومين! وأيُّ فائدةٍ في هذه الفَذْلكة؟ قلتُ: إذا قال: في أربعة أيام، وقد ذَكَرَ أنَّ الأرضَ خُلقتْ في يومَيْن؛ عُلِمَ أنَّ ما فيها خُلق في يومين، فبَقيتِ المخايرةُ بين أن يقولَ: في يومين، وأن يقولَ: في أربعةِ أيام سواءٍ، فكانت في أربعةِ أيام سواء فائدةٌ ليست في يومَيْن؛ وهي الدلالةُ على أنها كانت أيّاماً كاملة بغيرِ زيادة ولا نُقصان. ولو قال: في يومَيْن، **وقد يُطلق اليومانِ على أكثرِهما؛**

ومُضَمَّنٌ ما يقومُ مقامَ الفَذْلَكَة؛ إذْ قد ذُكِرَ جُمْلَةُ العددِ الذي هوَ ظَرْفٌ لِخَلقِها وخَلقِ أقواتها، وعلى اختيارِ الزَّمَخْشَرِيِّ تكونُ الفَذْلَكَةُ مذكورةً من غيرِ تَقَدُّمِ تصريحٍ بجُمْلَةِ تفاصيلها، فلم يذكُرْ سوى يومين، والفَذْلَكَةُ يتقدَّمُ فيها النَّصُّ على جميعِ أعدادها، كقولِه: ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦][(١)].

وقُلت: أيُّ حاجةٍ إلى النَّصِّ وقد دَلَّ التَّنصيصُ في قولِه: ﴿خَلَقَ ٱلْأَرْضَ فِى يَوْمَيْنِ﴾ على أنَّ التقدير: وجَعَلَ فيها رواسِيَ من فوقها وباركَ فيها وقدَّرَ فيها أقواتها في يومين آخَرين، ثُمَّ يُقال: كلُّ ذلِكَ في أربعةِ أيَّام؟ على أنَّ في تفسيرِ الزَّجّاجِ الاختلافَ الذي بينَ الإمامين.

قالَ الشَّافِعِي: المُتعقِّبُ للجُمَلِ يعودُ إليها جميعاً، وأبو حَنيفَة خصَّ بالأخيرة، ولنا الأصلُ اشتراكُ المعطوفِ والمعطوف عليهِ في المُتعَلِّقات.

قولُه: (**وقد يُطلَقُ اليومانِ على أكثرِهما**)، قالَ صاحب «الفرائد»: لا شكَّ أنهُ صحَّ أن يُقال: فعَلتُهُ في يومين، وكانَ الفِعلُ في أقلَّ منهما. ويصحُّ أن يُقال: فعَلْتُهُ في يومين، وكانَ الفِعلُ في أكثرَ منهما. فإذا عرفْتَ هذا تقول: يمكنُ أن يكونَ خَلقَ الأرضَ في أقلَّ من يومين، وجعلَ رواسِيَ من فوقها، وتقديرَ الأقواتِ وغيرهما في يومين وبقية اليومين المذكورين، وكان خلق الأرض وجعل رواسي فيها وغيره في أربعةِ أيَّامٍ من غيرِ زيادةٍ ونُقصان، فعلى هذا لم يَجُزْ إلا أن يُقال: في أربعَةِ أيَّام.

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٤: ١٨٨).

....

وقيل: قولُه: «قد يُطلَقُ اليومانِ على أكثرِهما» غيرُ مُختصٍّ بل على أقلَّ منهما أيضاً، وقد يُرادُ باليومينِ يومٌ ونصفٌ مثلاً، فإنَّ بعضَ الشَّيْءِ قد يُسمَّى باسمِهِ كقولِهِ تعالى: ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ﴾ [البقرة: ١٩٧] والمرادُ شوَّالُ وذو القِعدةِ وتسعٌ من ذي الحجَّةِ وليلةُ النَّحْر، وفيهِ بحث؛ لأنَّ أبا عَلِيٍّ قالَ في «الحُجَّة»: «سمَّى الشَّهرَينِ وبعضَ الثَّالث أشهُراً؛ لأنَّ الاثنَينِ قد يوقَعُ عليهِ لَفْظُ الجمعِ، كما في قَوْلِه:

ظَهْراهُما مِثل ظُهورِ التُّرْسَيْنْ

فعلى هذا لا يجوزُ أن يوقَعَ على الاثنَينِ وبعضِ الثَّالثِ «قُروء» في قولِهِ تعالى: ﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، لأنَّ هذا محصورٌ بالعددِ فلا يكونُ اثنانِ وبعضُ الثَّالث ثلاثة»(١)، وهذا يدفعُ قولَ المُصنِّف: «وقد يُطلَقُ اليومانِ على أكثرِهما».

وقُلت: لا يدفَع؛ لأنَّ إطلاقَ الجَمْعِ على الاثنَينِ وعلى أكثَرَ منهُ بطريق الاشتراكِ واختلافِ اللُّغتَينِ سائغٌ وإطلاقُ العددِ المَخصوصِ على أكثَرَ منهُ وأقلَّ بطريقِ التَّغليبِ والمجازِ شائع، ومن ثَمَّ قالَ في قولِهِ تعالى: ﴿فَقَضَىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَاتٍ فِى يَوْمَيْنِ﴾ وقد فُسِّرَ بأنَّهُ تعالى خَلَقَ السَّماوات في يومينِ وفَرَغَ في آخِر ساعةٍ من يومِ الجُمعةِ فخلَقَ فيها آدم، في هذا دليلٌ على ما ذَكَرتُهُ من أنَّهُ لو قيل: «في يومين» في موضِع «أربعةِ أيَّامٍ سواءً» لم يُعلَمْ أنَّهما يومانِ كاملانِ أمْ ناقصان؛ لأنهُ تعالى لم يَخْلُقِ السَّماوات في يومينِ كاملينِ على هذا؛ لأنهُ خَلَقَ آدَم في آخِر ساعة من باقي اليوم، وكما دلَّ عليهِ الحديثُ الذي رَويناهُ عن مسلم.

فإن قُلت: ما الدَّاعي إلى صرفِ الآيةِ عن حقيقتها، وأنهُ تعالى خَلَقَ الأرضَ في يومينِ وخَلَقَ ما فيها في أربعةِ أيَّام؟ قُلت: لزومُ ما قالهُ الإمامُ(٢) أنَّ قولَه: ﴿فَقَضَىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَاتٍ فِى يَوْمَيْنِ﴾ إذا جُمِعَ مع العددِ يصيرُ ثمانية، وقد ذَكَرَ في سائرِ الآياتِ أنهُ خَلَقَ السَّماواتِ والأرضَ في ستَّةِ أيَّام.

---

(١) انظر: «الحجّة للقرّاء السبعة» للفارسي (٢: ٢٨٠).

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢٧: ٥٤٥).

لكان يجوزُ أن يريدَ باليومَيْن الأوَّلين والآخرين أكثرَهما. ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾: من قولِك: استوى إلى مكان كذا؛ إذا توجَّه إليه توجُّهاً لا يَلوي على شيء، **وهو من الاستواء الذي هو ضدُّ الاعوِجاج**، ونحوُه قولهم: استقامَ إليه وامتدَّ إليه، ومنه قوله تعالى: ﴿فَٱسْتَقِيمُوٓاْ إِلَيْهِ﴾ [فصلت: ٦]، والمعنى: **ثُمَّ دَعاه داعي الحِكْمة إلى خَلْقِ السماء بعد خَلْقِ الأرض وما فيها** من غيرِ صارفٍ يَصرِفُه عن ذلك. قيل: كان عرشُه قبل

قولُه: (**وهوَ من الاستواءِ الذي هوَ ضدُّ الاعوجاج**)، **الرَّاغب**: المساواة: المعادَلَة المعتمِدَة بالذَّرعِ والوزنِ والكَيل، وقد يعتبرُ بالكيفيَّة، ونحو: هذا السَّوادُ مُساوٍ لذلكَ السَّواد، وإن كانَ تحقيقُهُ راجعاً إلى اعتبارِ مكانِهِ دونَ ذاتِه، واستوى على الوجهَيْنِ؛ بمعنى: تساوى، كقولِهِ تعالى: ﴿لَا يَسْتَوُۥنَ عِندَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ١٩]، وبمعنى اعتدالِ الشَّيْءِ في ذاتِه، نحوَ قوله تعالى: ﴿فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ﴾ [الفتح: ٢٩] واستوى أمرُ فلان، ومتى عُدِّيَ بـ«على» فبمعنى الاستيلاءِ كقولِهِ تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] وقيل: معناهُ: استوى لَهُ ما في السَّماواتِ وما في الأرض، أي استقامَ الكُلُّ على مُرادِهِ بتسويَتِهِ تعالى إيَّاه، كقولِهِ تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَسَوَّىٰهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٩] وإذا عُدِّيَ بـ «إلى» فبمعنى الانتهاءِ إليه، إمَّا بالذَّاتِ أو بالتَّدبر، وعلى الثَّاني قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ﴾ والمساواة مُتعارَفَةٌ في المُثْمِنات، يُقال: هذا الثَّوبُ يساوي كذا. وأصْلُهُ مَنْ ساواهُ في القَدْر، قالَ تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا سَاوَىٰ بَيْنَ ٱلصَّدَفَيْنِ﴾ [الكهف: ٩٦][(١)].

قولُه: (**ثُمَّ دعاهُ داعي الحكمةِ إلى خلقِ السَّماءِ بعدَ خَلقِ الأرضِ وما فيها**) سوء أدب، ومعناهُ مُشْكِلٌ مع قولِهِ بعدَ هذا: «خَلق جِرْمَ الأرض أوّلاً غيرَ مَدْحُوَّةٍ ثُمَّ دَحاها بعدَ خَلقِ السَّماءِ» وقولِهِ في «البَقَرة»[(٢)]: «جِرْمُ الأرضِ تَقَدَّمَ خَلْقُه السَّماء، وأمَّا دَحْوُهَا فمُتَأَخِّر»، وبيانُهُ ما ذَكَرَ الإمامُ أنَّ الله سبحانهُ وتعالى بَيّنَ أنهُ خَلَقَ الأرضَ في يومين، ثُمَّ إنَّهُ تعالى في اليومِ الثَّالِثِ جَعلَ فيها رواسِيَ من فوقها وبارَكَ فيها وقدّر فيها أقواتها، وهذهِ الأحوالُ

---

(١) «مفردات القرآن» ص٤٣٩.

(٢) انظر: (٢: ٤٢٢).

خَلْقِ السماواتِ والأرض على الماء، فأَخرجَ من الماءِ دُخاناً، فارتفعَ فوقَ الماء وعَلا عليه، فأيبَسَ الماءَ، فجَعلَه أرضاً واحدة، ثم فتَقَها فجعلَها أَرضينَ، ثم خَلَقَ السماءَ من الدُّخان المرتفع. ومعنى أمْرِ السماءِ والأَرض بالإتيان وامتثالِهِما: **أنه أرادَ تكوينَهما فلَمْ يَمتـنِعا عليه،** ....

لا يستقيمُ دُخولها في الوجودِ إلا بعدَ الدَّحْو، وأيضاً إنَّهُ لا نزاعَ أنَّ قولَهُ تعالى: ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾ كناية عن إيجادِ السَّماءِ والأرض، فلو تقدَّمَ إيجادُ السَّماءِ على إيجادِ الأرضِ لكانَ قوله: ﴿ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا﴾ يقتضي إيجادَ الموجود[١].

ونَقـلَ الواحِديُّ في «البسيطِ» عن مُقاتلٍ أنـهُ قال: خَلقُ السَّماءِ قيل: قبلَ الأرض، وتأويلُ الآية: ثُمَّ استوى إلى السَّماءِ وهيَ دُخانٌ قبلَ أن يخلقَ الأرض، على الإضمار، ثُمَّ قال: والمُختارُ عندي أنْ يُقال: خَلقُ السَّماءِ مُقَدَّمٌ على خَلقِ الأرض، والخَلقُ هاهنا ليسَ عبارَةً عن التَّكوينِ والإيجادِ بل عن التَّقديرِ كما في قولِهِ تعالى: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [آل عمران: ٥٩] لئلَّا يَلزَمَ أنهُ تعالى قالَ للشَّيْءِ الَّذي وُجِد: كُن، والتَّقديرُ في حقِّ الله سبحانَهُ وتعالى حُكْمُه بأنهُ سيوجَدُ ويُقْضى بذَلِك، وعليهِ معنى الآية.

وقالَ القاضي: والظَّاهِرُ أن «ثُمَّ» لتفاوُتِ ما بينَ الخَلقَيْنِ لا للتَّراخي في المُدَّة؛ لقولِه: ﴿وَٱلْأَرْضَ بَعْدَ ذَٰلِكَ دَحَىٰهَآ﴾ [النازعات: ٣٠] مُقَدَّمٌ على خَلقِ الجبالِ من فوقها[٢].

وقالَ صاحِب «**الكَشْف**»: قالَ قوم: إنَّ «ثُمَّ» لترتيبِ الخبرِ على الخبر، أخبرَ أوَّلاً بخلقِ الأرضِ ثُمَّ أخبرَ بخَلقِ السَّماء، وقد تَقدَّمَ مثلُ هذهِ الآية، آيٌ جَمَّة[٣].

قولُه: (**وامتثالِهما: أنهُ أرادَ تكوينَهما فلَم يمتنعا عليه**) قالَ القاضي: معنى ﴿ٱئْتِيَا﴾ ائتيا

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٧: ٥٤٧).

(٢) «أنوار التنزيل» (٥: ٦٧).

(٣) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١١٨٦) بتحقيق د. محمد الدالي، و(٢: ٢٨٦) بتحقيق د. عبد القادر السعدي.

....

لِما خَلقْتُ فيكما من التَّأثيرِ والتَّأثُّرِ وإبرازِ ما أودَعْتُ فيكما من الأوضاع المختلفةِ والكائناتِ المتنوِّعة، أو ائتيا في الموجود، على أنَّ الخَلقَ السَّابقَ بمعنى التَّقديرِ أو التَّرتيبِ في المرتبة، أو للإخبار، ومعنى ﴿طَوْعًا أَوْ كَرْهًا﴾ إظهارُ كمالِ قُدْرَتِـهِ ووجوبِ وقوعِ مراده، لا إثباتُ الطَّوْعِ والكره لهما. ومعنى ﴿أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾ الأظهرُ أنهُ تصويرُ تأثيرِ قُدرتِهِ فيهما، وتأثُّرهما بالذَّاتِ عنها، وتمثيلُهما بأمرِ المُطاعِ الطَّائِعِ، كقولِه: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ [البقرة: ١١٧](١).

وقُلت: يَردُ على تأويلِ الإمامِ إشكالان: أحدُهما: تَـرتُّبُ الفاءِ في قولِه: ﴿فَقَضَىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَاتٍ فِى يَوْمَيْنِ﴾ فإنَّهُ يوجِبُ أنهُ تعالى بعدما خَلقَ الأرضَ وما فيها في أربعةِ أيَّامٍ استوى إلى خَلْقِ السماوات فقضاهُنَّ في يومينِ تكملةً للعددِ المذكورِ في قولِه: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ﴾ [السجدة: ٤]. وثانيهما: تأويلُهُ «خَلقَ الأرضَ في يومينِ» بـ «قَدَّرَ» لا يُساعِدُ عليهِ عطفُ «وجَعَلَ فيها» «وقَدر فيها» لأنَّ كُـلًّا من ذَلِكَ فِعْلٌ خاص.

والظَّاهِر ـ والعِلم عندَ الله ـ: أنَّ «ثُمَّ» للتَّراخي في المرتَبَة، كما سَبَقَ في «البقرة»(٢) عن المُصنِّفِ في قولِهِ تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَسَوَّىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ﴾ [البقرة: ٢٩] ترقياً(٣) من الأدنى إلى الأعلى؛ لأنَّ الكلامَ مع المُعانِدِينَ المُتمرِّدين، كما تَرقَّى الخليل عليهِ السَّلامُ مع قومِهِ في الأخذِ من الكواكبِ إلى القمَرِ ثُمَّ إلى الشَّمس، وختمَ الكلامَ بقولِه: ﴿يَٰقَوْمِ إِنِّى بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ٧٨] ألا تَرى إلى أنهُ تعالى لمّا ختمَ الكلامَ قال: ﴿فَإِنْ أَعْرَضُوا۟ فَقُلْ أَنذَرْتُكُمْ صَٰعِقَةً مِّثْلَ صَٰعِقَةِ عَادٍ وَثَمُودَ﴾ والمعنى: أإنَّكم لتكفُرونَ بالذي خَلقَ الأرضَ وفَعَلَ كذا وكذا، وأعظَمُ من ذَلِكَ أنهُ استوى ـ أي: قصد إلى خَلقِ السَّماءِ ـ وهيَ شيءٌ حقيرٌ ظُلماني كالدُّخان ـ ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ ❁ فَقَضَىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَاتٍ فِى يَوْمَيْنِ﴾، وكانَ الأصل: فقَضاهُنَّ سَبعَ سماواتٍ في يومين، وخَلقَ الأرضَ في يومين، وجَعَلَ فيها رواسِيَ وقَدَّرَ فيها أقواتها الآية ﴿ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ﴾ فقدَّمَ وأخَّرَ

---

(١) «أنوار التنزيل» (٥: ٦٨).

(٢) انظر: (٣: ٤٢٢).

(٣) وفي النسخة (ف): «ترتيباً».

ووُجدتا كما أرادَهما، وكانتا في ذلكَ كالمأمورِ المُطيع إذا وَرَدَ عليه فِعلُ الآمرِ المُطاع، وهو مِنَ المَجاز الذي يُسمّى التمثيل. **ويَجوز أن يكونَ تَخييلاً**، ويُبنى الأمرُ فيه على أنَّ اللهَ تعالى كلَّم السماءَ والأرض، وقال لهما: ائتيا شئتما ذلك أو أبَيْتماه، فقالتا: أتَيْنا على الطَّوع لا على الكُرْه. والغَرَضُ تصويرُ أثرِ قُدرته في المَقْدورات لا غير، من غيرِ أن يُحقَّق شيءٌ من الخِطاب والجواب. ونحوُه قولُ القائل: قال الجِدارُ للوَتد: لِمَ تَشقُّني؟ قال الوتدُ: اسألْ مَن يَدقُّني **فلم يَترُكْني، ورائي** الحَجَرَ الذي وَرائي. فإن قلتَ: لم ذَكَر

لتِلكَ النُّكتة، ثُمَّ قال: ﴿فَإِنْ أَعْرَضُوا﴾ أي: فإن أعرَضتُمْ بعدما تُتلى عليكم هذهِ الحُجَجُ على الوَحدانِيَّةِ والقُدرةِ التَّامَّةِ فكنتم محجوجين، فيترتَّبُ العذابُ عليكم كما فُعِلَ بأشياعكم من قبل، وفيهِ التفات. وهذا التَّأويلُ موافقٌ لِـما نَقَلَ الواحِديُّ عن مُقاتلٍ، ولِـما قالَ القاضي[1]، أو التَّرتيب في المرتبَةِ أو الإخبارِ، واللهُ أعلَم.

قولُه: (ويجوزُ أن يكونَ تخييلاً) يعني إثباتُ المُقاوَلَةِ مع السَّماءِ والأرضِ يمكنُ أن يكونَ من الاستعارَةِ التَّمثيلِيَّةِ كما سَبَق، ويجوزُ أن يكونَ من الاستعارَةِ التخييليةِ بعدَ أن تكونَ الاستعارةُ في ذاتها مكنيةً كما تقول: نَطقَتِ الحال، بَدَلَ «دَلَّتْ» فتَجْعَلُ الحالَ كالإنسانِ الَّذي يتكلَّمُ في الدَّلالةِ والبُرهان، ثُمَّ تتخيَّلُ لهُ النُّطقَ الَّذي هوَ من لازِمِ المُشبَّهِ بهِ ويُنسَبُ إليه. وأمَّا بيانُ الاستعارةِ التَّمثيليَّةِ فهوَ أنهُ لَمَّا شَبَّهَ فيهِ حالةَ السَّماءِ والأرضِ والمُقاوَلَةِ بينهما وبينَ فاطرِهما في إرادةِ تكوينهما أو إيجادِهما بحالةِ آمِرٍ ذي جَبَروتٍ لهُ نَفاذٌ في سلطانِهِ وإطاعةٌ من تحتِ مُلكِهِ من غيرِ رَيْب. والأوْجَهُ أن يُرادَ بقولِه: «تخييلاً» تصويراً لقُدْرَتِهِ وعَظَمَةِ سُلطانِه، وأنَّ القَصْدَ في التَّركيبِ إلى أخذِ الزُّبدةِ والخُلاصةِ من المجموعِ على سبيلِ الكنايةِ الإيمائية من غيرِ نَظَرٍ إلى مُفرداتِهِ كما سَبَقَ في قولِه: ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَٱلسَّمَـٰوَٰتُ مَطْوِيَّـٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزمر: ٦٧] ويَعضُدُه قوله: من غيرِ أن يُحَقَّقَ شيءٌ من الخطابِ والجواب.

قولُه: (فلَم يَتْرُكْني، ورائي) الواوُ في «ورائي» الأوَّلِ بمعنى «مَعَ»، «ورائي» الأوَّل:

---

(١) «أنوار التنزيل» (٥: ٦٨).

الأرضَ مع السماء وانتظمَهما في الأمرِ بالإتيان، والأرضُ مخلوقةٌ قبل السماء بيومَيْن؟ قلتُ: قد خَلَقَ جِرْمَ الأرض أوّلاً غيرَ مَدحوَّة، ثم دَحاها بعد خَلْقِ السماء، كما قال: ﴿وَٱلْأَرْضَ بَعْدَ ذَٰلِكَ دَحَىٰهَآ﴾ [النازعات: ٣٠]، فالمعنى: ائتيا على ما يَنبغي أنْ تأتيا عليه من الشكلِ والوصف، ائتي يا أرضُ مَدحوَّةً قراراً ومِهاداً لأهلِك، وائتي يا سماءُ مقبَّبةً سَقْفاً لهم. ومعنى الإتيان: الحصولُ والوقوع، كما تقول: أتى عَملُه مرضيّاً، وجاءَ مقبولاً. **ويجوزُ أن يكون المعنى**: لتأتِ كلُّ واحدةٍ منكما صاحبتَها الإتيانَ الذي أُريده وتَقتضِيه الحِكمةُ والتدبير؛ من كونِ الأرض قَراراً للسماء، وكونِ السماء سَقْفاً للأرض. وتَنصُرُه **قراءةُ مَن قرأ: (آتِيا)، و(آتَينا) من المواتاة؛ وهي المُوافَقة**، أي: لتُؤاتِ كلُّ واحدةٍ أختَها ولتُوافِقْها. قالتا: وافقْنا وساعَدْنا. ويَحتملُ: وافِقا أمْري ومَشيئتي ولا تَمتنِعا. فإن قلتَ: ما معنى ﴿طَوْعًا أَوْ كَرْهًا﴾؟ قلتُ: هو مَثَلٌ للُزومِ تأثيرِ قُدرتِه فيهما، وأنَّ امتناعَهما من تأثير قُدرته مُحال، كما يقول الجبّارُ لمن تحتَ يده:

بمعنى النَّظَرِ والرَّأي، والواوُ في «ورائي» الثاني عاطِفة، و«ورائي» بمعنى خلفي.

قولُه: (**ويجوزُ أن يكونَ المعنى**) عَطفٌ على قولِه: ائْتِيا على ما ينبغي أن تأتِيا عليهِ من الشَّكلِ والوصْف وعليهِ كلامُ القاضي: ائتيا لِما خَلَقتُ فيكما من التَّأثيرِ والتَّأثُّر[1].

قولُه: (**قراءة مَنْ قَرأ «آتِياً» و«آتَيْنا» من المُواتاة**[2]) قالَ ابن جِنِّي: قَرَأ ابن عَبَّاس وسَعيدُ ابن جُبَيْرٍ ومُجاهدُ: «آتَيْنا طائِعين» بالمَدِّ من «فَاعَلْنا» نحوَ سارَعنا وسابَقْنا، ولا يكونُ أَفْعَلنا؛ لأنَّ ذَلِكَ مُتَعَدٍّ إلى مفعولَين، و«فَاعَلْنا» مُتَعَدٍّ إلى واحد، وحَذْفُ الواحِدِ أسهل، ولِـما في «سَارَعْنا» من معنى «أسْرَعْنا»[3].

قولُه: (**مِن المُواتاة؛ وهيَ الموافَقة**)، **الجَوْهَرِي**: يُقال: آتَيْته على ذَلِكَ الأمرِ مُواتاة؛ إذا وافقتَهُ وطَاوَعْتَه.

---

(١) «أنوار التنزيل» (٥: ٦٨).

(٢) انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (١٥: ٣٤٤).

(٣) «المحتسب» (٢: ٢٤٥).

لتَفعلَنَّ هذا شئتَ أو أبيت، ولتفعلَنَّه طوعاً أو كرهاً. وانتصابُهما على الحال، بمعنى: طائعتَيْن أو مُكرهتين. فإن قلتَ: هلّا قيل: طائعتَيْن، على اللفظ! أو: طائعاتٍ على المعنى. لأنها سماواتٌ وأَرَضُون! قلتُ: لمّا جُعلن مخاطَباتٍ ومُجيبات، ووُصِفنَ بالطَّوع والكره؛ قيل: طائِعين، في موضع: طائعات، نحوُ قوله: ﴿سَٰجِدِينَ﴾ [يوسف: ٤]. ﴿فَقَضَىٰهُنَّ﴾: يجوزُ أن يرجعَ الضميرُ فيه إلى السماءِ على المعنى، كما قال: ﴿طَآئِعِينَ﴾، ونحوُه: ﴿أَعۡجَازُ نَخۡلٍ خَاوِيَةٖ﴾ [الحاقة: ٧]، ويجوزُ أن يكونَ ضميراً مُبهَماً مفسَّراً بـ﴿سَبۡعَ سَمَٰوَاتٖ﴾، **والفرقُ بين النَّصَّيْن**: أنَّ أحدَهما على الحال، والثاني على التمييز. قيل: خَلَقَ اللهُ السماواتِ وما فيها في يومَيْن، في يوم الخميسِ والجُمعة، وفرغَ في آخرِ ساعة من يوم الجمعة، فخَلَقَ آدمَ، وهي الساعةُ التي تقومُ فيها القيامة. وفي هذا دليلٌ على ما ذكرتُ، من أنه لو قال: في يومَيْن في موضع (أربعةِ أيام سواءٍ)؛ لم يُعلم أنهما يومانِ كاملان أو ناقصان. فإن قلتَ: فلو قيل: خَلَقَ الأرضَ في يومَيْن كاملين وقدَّر فيها أقواتَها في يومَيْن كاملين! أو قيل بعد ذِكْرِ اليومَيْن: تلك أربعةٌ سواءٌ! قلتُ: الذي أورَدَه سبحانه أخصَرُ وأفصَحُ وأحسن، طِباقاً لِما عليه التنزيلُ **من مَغاصاتِ القَرائح** ومِصاكِّ الرُّكَب؛ ليتميَّزَ الفاضلُ من الناقِص، والمتقدِّمُ من الناكِص، وترتفعَ الدَّرجات، ويَتضاعفَ الثَّواب. ﴿أَمۡرَهَا﴾: ما أَمَرَ به فيها ودبَّره مِن خَلْقِ الملائكة والنيِّرات وغيرِ ذلك. **أو شأنَها** وما يُصلحها. ﴿وَحِفۡظٗا﴾: وحَفِظْناها

قولُه: (**والفَرْق بينَ النَّصَّين**)، أي في قولِه: «سَبع سماوات» وذَلِكَ أنَّ الضَّميرَ في «فقضاهُنَّ» إذا رَجَعَ إلى السَّماءِ على المعنى[1] كائنة سَبْعَ سماواتٍ أو مُتعَدِّدَةً سبْعَ سماوات، وإذا كانَ الضَّمير مُبهَماً كانَ «سبْعَ سماوات» نصباً على التَّمييزِ والتَّفسير، نحوَ: رُبَّهُ رَجُلاً.

قولُه: (**من مَغاصاتِ القرائِح**)، مَغاصاتِ: جَمْعُ الغَوصِ على غيرِ قياس، أو جَمْع المغاصِ من المصدَرِ الميمِيِّ لاختلافِ أنواعِه، وكذا المِصاكُّ جمع مِصَكّ.

قولُه: (**أو شأنَها**) عَطفٌ على قولِه: «ما أَمَرَ بِهِ» والأمر على الأوَّلِ: مصدَر؛ بمعنى

---

(١) قوله: «إذا رجعَ إلى السَّماءِ على المعنى» سقط من (ح).

حِفظاً، يعني: من المُسترقة بالثَّواقب. ويجوزُ أن يكونَ مفعولاً له على المعنى، **كأنه قال: وخَلَقْنا المصابيحَ زينةً وحفظاً.**

[﴿فَإِنْ أَعْرَضُوا فَقُلْ أَنذَرْتُكُمْ صَٰعِقَةً مِّثْلَ صَٰعِقَةِ عَادٍ وَثَمُودَ ۞ إِذْ جَآءَتْهُمُ ٱلرُّسُلُ مِنۢ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّا ٱللَّهَ ۖ قَالُوا۟ لَوْ شَآءَ رَبُّنَا لَأَنزَلَ مَلَٰٓئِكَةً فَإِنَّا بِمَآ أُرْسِلْتُم بِهِۦ كَٰفِرُونَ﴾ ١٣-١٤]

واحدِ الأوامِر. وقولُه: «مِن خَلقِ الملائكة» بيان، أي: قيل فيها للملائكةِ والنّـيِّرات: «كُنْ»، وفي «شرحِ التَّأويلات»: أي: أمَرَ أهلَ كُلِّ سماءٍ أمْرَها وامتَحَنَهُمْ بمِحنَة. وعلى الثَّاني: اسمٌ بمعنى واحدِ الأمور.

قولُه: (**حِفْظاً**) يعني: من الـمُسْتَرِقَةِ بالثواقب، وعن بعضِهِم: ومن الزَّوال؛ ليكونَ الإطلاق مُفيداً فائِدةً جديدة سوى ما فُهِمَ من المُفيدِ في قولِه: ﴿وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَٰنٍ مَّارِدٍ﴾ [الصافات: ٧].

قولُه: (**كأنهُ قال: وخلقنا المصابيحَ زينةً وحفظاً**)، هذا على أن يكونَ من عطفِ المُفرَدِ على المُفرَد. وقولُه: «وحَفِظْناها حِفْظاً» على أن يكونَ من عطفِ الجُملَةِ على الجُملَة، وهذا أحسنُ وأغرَب وأوكَدُ وللإيجازات التَّنزيليةِ أنسبُ وللفائِدَةِ أمْلأُ بكونِهِ أنَّ التَّقدير: وزَيَّنا السَّماءَ الدُّنيا بمصابيحَ زينَة وحَفِظْناها، فدلَّ بالفِعْلِ في الأوَّلِ على إضمارِ فعْلٍ في الثاني مُناسِبٍ للمصدرِ المذكور، ودلَّ بالمَصْدَرِ في الثَّاني على إضمارِ مَصدَرٍ مناسبٍ للفِعلِ المذكور، مِثْلُهُ قولُ القائل:

يرمونَ بالخُطَبِ الطِّوالِ وتارةً وَحْيَ المَلاحِظِ خيفَةَ الرُّقَباءِ[1]

أي: يرمونَ رَمْياً، ويوحونَ وحياً. ومنهُ قولُهُ تعالى: ﴿أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ [إبراهيم: ٢٤]، أي: أصْلُها ثابت في الأرض[2]، وفَرعُها مُتصاعِدٌ في السَّماء.

---

(١) سبق تخريجه.
(٢) قوله: «﴿وَفَرْعُهَا فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ أي: أصلها ثابت في الأرض» سقط من (ط).

﴿فَإِنۡ أَعۡرَضُواْ﴾ بعد ما تَتْلُو عليهم من هذه الحُجج على وحدانيَّته وقُدرته، فحذِّرْهم أن تصيبَهم صاعقةٌ، أي: عذابٌ شديدُ الوقع **كأنه صاعِقة**. وقُرِئ: (صَعْقةً مثلَ صعقةِ عادٍ وثمود)؛ وهي المَرّةُ من الصَّعْق أو الصَّعَق. يقال: **صَعَقتْهُ** الصاعقةُ صَعْقاً **فصَعِقَ صَعَقاً**، وهو من باب: فَعلتُه ففَعِلَ.

﴿مِنۢ بَيۡنِ أَيۡدِيهِمۡ وَمِنۡ خَلۡفِهِمۡ﴾ أي: أَتَوْهم من كلِّ جانب، واجتَهَدُوا بهم وأعمَلُوا فيهم كلَّ حِيلة، فلم يَرَوْا منهم إلّا العتوَّ والإعراض، كما حكى الله عن الشيطان: ﴿لَأٓتِيَنَّهُم مِّنۢ بَيۡنِ أَيۡدِيهِمۡ وَمِنۡ خَلۡفِهِمۡ﴾ [الأعراف: ١٧]، يعني: لآتينهم مِن كلِّ جهة، ولأَعملَنَّ فيهم كلَّ حِيلة، وتقولُ: استَدرتُ بفلانٍ من كلِّ جانب، فلَمْ يكن لي فيه حيلةٌ. وعن الحسن: أنذَرُوهم مِنْ وقائعِ الله فيمن قَبْلَهم من الأُمَم وعذابِ الآخرة؛ لأنهم إذا حذَّروهم ذلك فقد جاؤوهم بالوَعْظِ من جهةِ الزَّمن الماضي وما جَرى فيه على الكُفّار، ومن جهةِ المستقبل وما سيجري عليهم. وقيل: معناه: إذا جاءتهم الرسلُ مِن قَبْلِهم ومن بَعدِهم.

فإن قلتَ: الرسلُ الذين مِنْ قَبْلهم ومِن بَعدِهم كيف يُوصَفون بأنهم جاؤوهم؟ وكيف يُخاطِبونهم بقولهم: ﴿إِنَّا بِمَآ أُرۡسِلۡتُم بِهِۦ كَٰفِرُونَ﴾؟ قلتُ: قد جاءهم هودٌ وصالحٌ داعيَيْن إلى الإيمان بهما وبجميعِ الرسل ممَّن جاءَ من بين أيديهم ـ أي: من قَبْلهم ـ وممَّن يَجيء مِنْ خَلفِهم ـ أي: من بَعدهم ـ فكأنّ الرُّسلَ جميعاً قد جاؤوهم. وقولُهم: ﴿إِنَّا بِمَآ أُرۡسِلۡتُم بِهِۦ كَٰفِرُونَ﴾: خطابٌ منهم لهودٍ وصالح ولسائرِ الأنبياء الذين دَعَوْا إلى الإيمانِ بهم. «أنْ» في ﴿أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ﴾ بمعنى «أي»، أوْ مخفَّفةٌ من الثقيلة، أصلُه: بأنه لا تَعبُدوا، أي: بأنَّ الشأنَ والحديث قولُنا لكم: لا تَعبُدوا، ومفعولُ ﴿شَآءَ﴾ محذوفٌ،

قولُه: (كأنهُ صاعقة) قال: الصَّاعقةُ: قَصْفةُ رَعدٍ ينقضُّ معها شقّةٌ من نار.

قولُه: (صَعقَتْهُ) أي: أهلكَتْه، (فصَعِقَ صَعْقاً)، أي: ماتَ، إمَّا بشِدَّةِ الضَّربِ أو بالإحراق.

أي: ﴿لَوْ شَآءَ رَبُّنَا﴾ إرسالَ الرُّسل ﴿لَأَنزَلَ مَلَٰٓئِكَةً فَإِنَّا بِمَآ أُرْسِلْتُم بِهِۦ كَٰفِرُونَ﴾ معناه: فإذا أنتم بَشَرٌ ولستم بملائكةٍ؛ فإنّا لا نؤمِنُ بكم وبما جِئتم به. وقولُهم: ﴿أُرْسِلْتُم بِهِۦ﴾ ليس بإقرارٍ بالإرسال، وإنما هو على كلامِ الرسل، وفيه تهكُّمٌ، كما قال فرعونُ: ﴿إِنَّ رَسُولَكُمُ ٱلَّذِىٓ أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ﴾ [الشعراء: ٢٧]. رُويَ: أنَّ أبا جَهلٍ قال في مَلإٍ من قُريش: قد التبسَ علينا أمرُ محمَّد، فلو التَمستُم لنا رَجُلاً عالِماً بالشِّعر والكهانة والسِّحرِ فكلَّمَه ثم أتانا ببيانٍ عن أمْرِه، فقال عُتْبةُ بنُ رَبيعةَ: والله لقد سمعتُ الشِّعرَ والكهانة والسِّحرَ، وعلمتُ مِن ذلك عِلماً، وما يَخفى عليَّ. فأتاه، فقال: أنتَ يا محمَّدُ خيرٌ أم هاشم؟ أنتَ خيرٌ أم عبدُ المطَّلب؟ أنت خيرٌ أم عبدُ الله؟ فبِمَ تشتُمُ آلهتَنا وتضلِّلُنا؟! فإنْ كنتَ تريد الرِّياسةَ: **عَقَدْنا لك اللِّواء** فكنتَ رئيسَنا، وإن تكُ بك **الباءةُ**: زوَّجناك عَشْرَ نسوةٍ تختارُ من أيِّ بنات قُريش شئت، وإن كان بك المالُ: جَمَعْنا لك ما تَستغني به. ورسولُ الله ﷺ ساكت، فلمّا فرغ قال: «بسم الله الرحمن الرحيم ﴿حمٓ﴾» إلى قوله: «﴿مِّثْلَ صَٰعِقَةِ عَادٍ وَثَمُودَ﴾ [فصلت: ١-١٣]»، فأمسَكَ عتبةُ على فِيهِ وناشَده بالرَّحم، فرجعَ إلى أهلِه، ولم يَخرجْ إلى قُريش، فلمّا احتبسَ عنهم قالوا: ما نَرى عُتبةَ إلّا قد صَبأَ، فانطلَقُوا إليه، وقالوا: يا عتبة، ما حَبَسَك عنّا إلّا أنك قد صبأت. فغَضِب، وأقسَمَ لا

قولُه: (**عَقَدْنا لك اللِّواء**)، **النِّهاية**: وفي حديثِ عُمَر: «هَلَكَ أهل العَقد»[1]، يعني: أصحابُ الولاياتِ على الأمصار، هوَ من عَقدِ الألويةِ للأُمراء.

قولُه: (**الباءة**)، الباءةُ فيها ثلاثُ لُغات: الباء، والباهُ؛ بالهاء عِراقِيٌّ وهوَ أرْذَلُها، والباءة. وفي الحديث: «يا معشَرَ الشَّبابِ مَن خافَ منكم الباءةَ فعليهِ بالصَّوْم، فإنَّهُ لَهُ وِجاء»[2].

---

(١) أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٨٦٠٤) عن قيس بن عباد، والنسائي (٨٠٨)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٩: ٤٧٤) عن أبيّ بن كعب.

(٢) أخرجه البخاري (٥٠٦٥)، ومسلم (١٤٠٠). عن ابن مسعود.

يكلِّم محمَّداً أبداً، ثم قال: والله لقد كلَّمتُه فأجابَني بشيءٍ، واللّـهِ ما هو بشِعْرٍ ولا كهانة ولا سِحر، ولمّا بَلَغَ صاعقةَ عادٍ وثمود أمسكتُ بفِيه، وناشدتُه بالرَّحم أن يَكُفَّ، وقد علمتُم أنَّ محمَّداً إذا قال شيئاً لم يَكذب، فخِفتُ أن ينزِلَ بكم العذابُ.

[﴿ فَأَمَّا عَادٌ فَاسْتَكْبَرُوا فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَقَالُوا مَنْ أَشَدُّ مِنَّا قُوَّةً أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يَجْحَدُونَ * فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا فِي أَيَّامٍ نَحِسَاتٍ لِنُذِيقَهُمْ عَذَابَ الْخِزْيِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَلَعَذَابُ الْآخِرَةِ أَخْزَى وَهُمْ لَا يُنْصَرُونَ ﴾ ١٥-١٦]

﴿فَاسْتَكْبَرُوا فِي الْأَرْضِ﴾ أي: تعظَّموا فيها على أهلها بما لا يَستحقُّون به التعظيم؛ وهو القوَّةُ وعظمُ الإجرام. أو: استعلَوْا في الأرضِ واستولَوْا على أهلِها بغيرِ استحقاق للولاية. ﴿مَنْ أَشَدُّ مِنَّا قُوَّةً﴾: كانوا ذَوِي أجسامٍ طِوال وخَلْقٍ عظيم، وبَلَغَ من قوَّتِهم أنَّ الرَّجلَ كان ينزعُ الصخرةَ من الجبل فيقتلِعُها بيَده. فإن قلتَ: القوّةُ هي الشِّدَّة والصَّلابةُ في البِنْية، وهي نقيضةُ الضعف، **وأمّا القُدرة فما لأجْله يصحُّ الفعلُ من الفاعِل،** ....

قولُه: (**وأمّا القُدرةُ فما لأجْلِه يصحُّ الفِعلُ من الفاعِل**)، **الانتصاف**: فسَّر الزَّمخشَريُّ القُدرةَ بخلافِ ما قالَهُ المُتكلِّمون، ثُمَّ عادَ إلى تفسيرِها بالقُدرةِ، وجَعَلَ الفَرْقَ بينهما أنَّ قُدرَةَ الله لذاتِه، وقُدرةَ المخلوقِ بقُدرتِه، فهوَ كما قال: زيدٌ أفْضلُ من عمرو، بمعنى سَلبِ القُدرةِ عن زَيْدٍ الأفضل، والحقُّ أنَّ قُدرَةَ العبدِ مُقارِنَةٌ لفِعلِه، لا قبلَهُ ولا بعدَه، غيرُ مُؤثِّرةٍ في إيجادِه، وقُدرة الله ـ جلت قُدرته ـ مُؤثِّرةٌ في جميعِ المقدوراتِ أزلاً وأبداً عامَّةَ التَّعلُّق[1].

قالَ الإمام في «شرحِ أسماءِ الله الحسنى»: اتَّفقَ الخائضونَ في تفسيرِ أسمائِهِ الحُسنى على أنَّ القُوَّةَ هاهنا عبارة عن كمالِ القُدرة، وعندي أنَّ كمالَ حالِ الشَّيءِ في أن يُؤَثِّرَ يُسَمَّى قُوَّة، وكمالُ حالِ الشَّيءِ ألا يقبَلَ الأثَرَ من الغيرِ يُسَمَّى أيضاً قُوَّة، فإنَّ حَمَلْنا القُوَّة في حَقِّ الله تعالى

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشّاف» (٤: ١٩٣).

مِن تميُّزٍ بذاتٍ أو بصحَّةِ بِنْية، وهي نقيضةُ العَجْز، واللهُ سبحانه لا يُوصَف بالقوَّة إلّا على معنى القُدرة، فكيف صحَّ قولُه: ﴿هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾، وإنما يصحُّ إذا أُريد بالقوَّةِ في الـموضعَيْن شيءٌ واحد؟ قلتُ: القُدرةُ في الإنسان هي صحّةُ البِنْية والاعتدالُ والقوَّةُ والشدّة والصَّلابةُ في البِنْية، وحقيقتُها: زيادةُ القُدرة، فكما صحَّ أن يقال: اللهُ أقدَرُ منهم، جازَ أن يقالَ: أقوى منهم، على معنى: أنه يَقدِر لذاتِه على ما لا يَقدِرون عليه بازدياد قُدَرهم. ﴿يَجْحَدُونَ﴾: كانوا يَعرفون أنها حقٌّ، ولكنهم جَحَدُوها كما يَجحد المُودَع الوَديعة، وهو معطوفٌ على ﴿فَٱسْتَكْبَرُواْ﴾، أي: كانوا كَفَرةً فَسَقة. الصَّرْصر: العاصفةُ التي تُصَرصِرُ، أي: تُصوِّتُ في هُبوبها. وقيل: الباردةُ التي تحرقُ بشدَّة بَرْدها، تكريرٌ لبناءِ الصِّرِّ؛ وهو البَرْدُ الذي يَصُرُّ؛ أي: يَجمَعُ ويَقبِض. ﴿نَّحِسَاتٍ﴾ قُرِئ بكسر الحاء وسكونها. ونَحِسَ نَحْساً: نقيضُ سَعِدَ سَعْداً، وهو نَحِس. وأمّا نَحْسٌ:

على كَوْنِهِ كاملاً في التَّأثيرِ في قُوَّتِهِ هوَ كونُهُ ثابتاً وحقّاً لذاتِه؛ لأنَّ كُلَّ ما كانَ بالذَّاتِ لا يقبلُ الأثَر.

قولُه: (مِنْ تميُّزٍ بذاتٍ)، عن بعضِهم: أي: تخصَّصَ بذاتِ الله، و«من» بيان «ما».

قولُه: (جَحَدوها كما يجحدُ المُودَعُ الوديعةَ)، الرَّاغِب: الجحود: نفيُ ما في القلبِ ثباته، وإثباتُ ما في القلبِ نَفيُه. يُقال: جَحَدَ جحوداً وجَحْداً، قالَ تعالى: ﴿وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ﴾ [النمل: ١٤] وتجحَّدَ تخصَّصَ بفِعْلِ ذَلِك، يُقال: رَجُلٌ جَحدٌ شحيح، قليل الخيرِ يظهِرُ الفَقر. وأرضٌ جَحْد، قليلُ النَّبْت[1].

قولُه: (أي: كانوا كَفَرةً فسَقَة)، والظَّاهِر: كانوا فسَقَةً كَفَرَة؛ لأنَّ قولَه: ﴿وَكَانُواْ بِـَٔايَـٰتِنَا يَجْحَدُونَ﴾ دلَّ على كُفْرِهم، وقولِه: ﴿فَٱسْتَكْبَرُواْ فِى ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ﴾ دلَّ على فِسقِهم؛ لأنَّ الاستكبارَ طَلَبُ العُلُوِّ وهوَ موجبُ فسادِ الأرض، قالَ الله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا وَٱلْعَـٰقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [القصص: ٨٣] فيكونُ تَرقِّياً من الأدنى إلى الأغلظ.

قولُه: (﴿نَّحِسَاتٍ﴾ قُرِئَ بكسرِ الحاءِ): الكوفيّونَ وابن عامر، والباقونَ: بسكونها[2].

---

(١) «مفردات القرآن» ص١٨٧.

(٢) انظر: «حجّة القراءات» ص٦٣٥ و«الجامع لأحكام القرآن» (١٥: ٣٤٨).

فإمّا مخفَّفُ نَحِس، أو صِفةٌ على فَعْل، كالضَّخْم وشبْهه، أو وَصفٌ بمَصْدر. وقُرئ: (لَتُذِيقَهم) على أنّ الإذاقةَ للرِّيح، أو للأيّامِ النَّحسات. وأضافَ العذابَ إلى الخزي ـ وهو الذُّلّ والاستكانة ـ على أنه وصفٌ للعذاب، كأنه قال: عذابٌ خَزٍ، كما تقولُ: فعلُ السوء، تريدُ: الفِعلَ السيِّئ، والدليلُ عليه قولُه: ﴿وَلَعَذَابُ ٱلْآخِرَةِ أَخْزَىٰ﴾، وهو من الإسنادِ المَجازيِّ، ووصفُ العذاب بالخزي أبلغُ مِن وَصفِهم به، ألا تَرى إلى البَوْن بين قولَيْك: هو شاعرٌ، و: له شِعرٌ شاعر.

[﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ فَٱسْتَحَبُّوا۟ ٱلْعَمَىٰ عَلَى ٱلْهُدَىٰ فَأَخَذَتْهُمْ صَٰعِقَةُ ٱلْعَذَابِ ٱلْهُونِ بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ * وَنَجَّيْنَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ﴾ ١٧-١٨]

وقُرِئ: ﴿ثَمُودُ﴾ بالرفع والنصب منوَّناً وغيرَ منون، والرفعُ أفصحُ؛ لوقوعه بعد حرفِ الابتداء. ....

قولُه: (عذابٌ خَزٍ) الأصل: خِزيٌ، أُعِلَّ إعلالَ «قاضٍ»، أي: عذابٌ ذليل؛ لأنَّ الخِزْيَ هوَ الذُّلُّ والاستكانة، وإنَّما المُعَذَّبُ ذليلٌ مُهان، فهوَ على الإسنادِ المجازي. **الجَوْهَري**: خَزِيَ بالكسرِ يَخْزَى خِزْياً: ذَلَّ وهان. قالَ ابن السِّكِّيت: وقعَ في بليَّةٍ وأخزاهُ الله[(١)]، والدَّليلُ على أنهُ من إضافةِ الموصوفِ إلى الصِّفة، قوله تعالى: ﴿وَلَعَذَابُ ٱلْآخِرَةِ أَخْزَىٰ﴾ ووَصفُ العذابِ بالخِزْي أبلغُ من وصفِ الكفَّارِ به؛ لِـما يَلزَمُ منهُ أنهُ بلَغَتْ ذِلَّتهم إلى أنْ سَرَتْ إلى ما يُلابِسُهُمْ من العذابِ نحوَ قولِك: شِعرٌ شاعِر، أي: بَلَغَ الرجُلُ في الشَّاعِرِيَّةِ إلى أنَّ شِعرَهُ أيضاً شاعر. قالَ المُتَنبِّي:

وما أنا وحدي قُلتُ ذا الشِّعرَ كُلَّهُ ... ولكنَّ شِعري فيكَ من نَفْسِهِ شِعْر

قَوله: (قُرئَ ﴿ثَمُودُ﴾ بالرَّفعِ والنَّصب)، الرَّفع: هوَ المشهور، والنَّصبُ: شاذ[(٢)].

---

(١) «إصلاح المنطق» ص٢٦٣.

(٢) انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (١٥: ٣٤٩) و(٧: ٢٣٨).

وقُرئ بضمِّ الثاء. ﴿فَهَدَيْنَٰهُمْ﴾: فدَلَلْناهم على طريقَي الضلالةِ والرشد، كقوله تعالى: ﴿وَهَدَيْنَٰهُ ٱلنَّجْدَيْنِ﴾ [البلد: ١٠]. ﴿فَٱسْتَحَبُّواْ ٱلْعَمَىٰ عَلَى ٱلْهُدَىٰ﴾: فاختارُوا الدخولَ في الضلالةِ على الدُّخولِ في الرشدِ. فإن قلتَ: أليس معنى هَديتُه: حصَّلتُ فيه الهُدى؟ الدليلُ عليه قولُك: هديتُه فاهتدى، بمعنى: تحصيل البغيَةِ وحُصولها، كما تقول: رَدعتُه فارتَدَعَ، فكيف ساغَ استعمالُه في الدلالة المجرَّدة؟ قلتُ: للدلالة على أنه مكَّنهم، وأزاحَ عِلَلَهم، ولم يُبقِ لهم عُذراً ولا عِلّة، فكأنه حَصَّل البغيةَ فيهم بتحصيلِ ما يُوجِبُها ويَقتضيها. ﴿صَٰعِقَةُ ٱلْعَذَابِ﴾: داهيةُ العذاب، وقارِعةُ العذاب. والهُونُ: الهَوان، وَصَفَ به العذابَ مبالغةً، أو أَبدَلَه منه، **ولو لم يكن في القرآنِ حُجّةٌ على القَدَريّة ـ الذين هم مَجُوس هذه الأمّةِ بشهادةِ نبيِّها ﷺ، وكفى به شاهداً ـ إلّا هذه؛ لكفى بها حُجّةً.**

قولُه: (**وقُرِئَ بضمِّ الثَّاء**) وعن بعضِهم: الثَّمْد، قِلَّةُ الماء، يُقال: رَكِيَّة ثَمود، قليلةُ الماء. والثمودُ جَمْعُ ثَمِد، فكأنَّهم سُمُّوا بذَلِك؛ لأنَّهم كانوا قليلي الماء.

قولُه: (**ولو لم يكنْ في القرآنِ حُجَّةٌ على القَدَرِيَّةِ ـ الذينَ هم مجوسُ هذهِ الأمَّةِ بشهادةِ نبيِّها صلواتُ الله عليه، وكفى بِهِ شاهداً ـ إلا هذه؛ لكَفى بها حُجَّةً**) أنطَقَهُ الله الَّذي أنطَقَ كُلَّ شيءٍ.

نَبَّهَ أهلَ السُّنَّةِ على الأدِلّةِ الَّتي تَلزَمُهُمْ والحُجَّةِ الَّتي تَبْهَرُهُم، وهاهنا أبحاثٌ لا بدَّ منها، وهي أنَّ القَدَرَ ما هوَ لُغةً وعُرفاً؟ ثُمَّ بَعْدَ تَحَقُّقِهِ مَنْ أَوْلى بهذهِ التَّسمية؟ ثُمَّ ما وجهُ مُناسبَةِ القَدَرِيِّ بالمجوس؟ ثُمَّ تلفيقُ الآية بعدَ تحقُّقِ معناها.

فنقولُ ـ وبالله التَّوفيق ـ: أمَّا تحقيقُ القَدَرِ لُغَةً فقد ذَكَرَ في «الأساس»: هوَ قادرٌ مُقتدِرٌ وقُدْرَةٌ ومَقْدِرَة، وأقْدَرَهُ الله عليهِ وقَادَرْتُه، قَاويْتُه. والأمورُ تجري بقَدَرِ الله ومقدارِهِ وتقديرِهِ وأقدارِهِ ومقاديرِه.

الجَوْهَرِي: القَدَرُ ما يُقَدِّرُ الله تعالى من القضاء. وقالَ أبو سليمان الخطَّابي[1]: معنى

---

(١) «معالم السنن» (٣: ١٥٨).

....

القَدَرِ والقضاءِ الإخبارُ عن تقدُّمِ علمِ الله بما يكُونُ من أفعالِ العبادِ وأكسابِهم وصدورِها عن تقديرٍ منهُ وخَلقٍ لَهُ خيرِها وشرِّها. والقَدَرُ اسمٌ لِما صَدَرَ مُقَدَّراً عن فِعلِ القادِرِ، كالهَدمِ والقبضِ اسمٌ لِما صَدَرَ عن فعلِ الهادِمِ والقابضِ. يُقال: قَدَّرْتُ الشَّيْءَ بالتَّخفيفِ والتَّثقيل. وأمَّا النَّقلُ فقولُه تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩] وسيجيءُ تقريره.

وروينا عنِ التِّرْمِذِيِّ وأبي داود: قالَ عبدُ الرَّحمنِ بنُ سَليم: قَدِمتُ مكَّةَ فلَقيتُ عَطاءَ بنَ رَباحٍ فقُلتُ: يا أبا مُحَمَّد، إنَّ بالبصرَةِ قوْماً يقولون: لا قَدَر. قال: يا بُنَيّ، أتَقرَأُ القرآن؟ قُلت: نَعَم. قال: فاقرأْ «الزُّخْرُف» فقَرأت: ﴿حمٓ * وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ﴾ [الزخرف:١-٢] إلى قولِه: ﴿وَإِنَّهُۥ فِىٓ أُمِّ ٱلْكِتَٰبِ لَدَيْنَا لَعَلِىٌّ حَكِيمٌ﴾ [الزخرف: ٤] قال: أتدري ما الكتاب؟ فقُلت: لا. قال: فإنَّهُ كتابٌ كَتَبَهُ الله قبلَ أن يخلُقَ السَّماوات والأرض، فيهِ أنَّ فِرعونَ من أهلِ النَّار، وفيهِ ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ﴾ [المسد: ١][1].

وعنِ البُخاريِّ ومسلم، عن عُمَرَ وأبي هُرَيرَة: «أن تُؤمِنَ بالقَدَرِ خيره وشرّه»، الحديثُ المستفيض[2]. وعن مسلمٍ ومالِكٍ وأحْمَدَ بن حَنْبَلٍ أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «كُلُّ شيءٍ بقَدَرٍ حتى العَجزُ والكَيْسُ»[3].

والأحاديثُ المرويَّةُ في القَدَرِ لا تُحصى كثرَة، فثَبَتَ بما أورَدْناهُ أنَّ اسم القَدَر يُطلَقُ على ما يُقَدِّرُهُ الله من الخيرِ والشَّر، وبناءُ النِّسبةِ منهُ قَدَري، وهوَ يحتملُ في نَفْسِهِ أن يكونَ صِفَةَ مَدحٍ وصفَةَ ذم، ويُحْتَمَلُ أن يُطلَقَ على مَنْ يقول: إنَّ المقدوراتِ كُلَّها بخلقِ الله تعالى، وعلى مَنْ يُثْبتُ للغيرِ قُدرةً مُستقِلَّة، رَجَّحنا الثاني لكونها صفةَ ذَمِّه، وأنَّ القولَ بإثباتِ القُدرة للغيرِ على خلافِ قولِ الله تعالى وقولِ رسولِهِ صلواتُ الله عليه، فثَبَتَ أنَّ هذا الوَصفَ بالمُعتزِلَةِ أولى.

---

(١) أخرجه الترمذي (٢١٥٥)، ولم أجده في سنن أبي داود.

(٢) أخرجه البخاري (٥٠)، ومسلم (١٠)، عن أبي هريرة، وأخرجه مسلم (٨) عن عُمر.

(٣) أخرجه مسلم (٢٦٥٥)، ومالك في «الموطأ» (٢: ٨٩٩)، وأحمد (٥٨٩٣) عن ابن عمر.

....

ورويِنا عن أبي داودَ عن حُذَيْفَةَ قال: قالَ رسولُ الله ﷺ: «لكُلِّ أُمَّةٍ مجوس، ومجوسُ هذهِ الأُمَّةِ الذينَ يقولونَ لا قَدَر، مَنْ ماتَ منهم فلا تشهدوا جنازَتَه، ومَنْ مَرِضَ منهم فلا تعودوه، وهم شِيَعُ الدَّجَّال»(١). وعنهُ عن ابن عُمَرَ أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «القَدَرِيَّةُ مجوسُ هذهِ الأمَّة»(٢). الحديث.

وأمَّا وجهُ المُشابَهَةِ فإنَّ القَدَرِيَّةَ يُثبتونَ قادراً مُستقِلًّا غيرَ الله، كما أنَّ المجوسَ يُثبتونَ قادِرَينِ فاعِلَين: فاعِلُ خيرٍ محضٍ وفاعِلُ شرٍّ محض، ويُسَمّونَ الأوَّلَ بيزدانَ والثَّانِيَ بأهرمن. وأمَّا تفسيرُ الهدايةِ بالدَّلالةِ الموصلةِ إلى البُغْيَةِ حقيقة، وبمُجرَّدِ الدَّلالةِ مجازاً عن إزاحَةِ العِلَّةِ وتمكينهمْ على الإيمان، فقولٌ مجرَّدٌ عن تقليدِ المذهَبِ وقدِ استقصَينا القوْلَ فيها في «البقرة».

قالَ صاحبُ «الانتصاف»: الهدى من الله خَلْقُ الهُدى في قلوبِ المؤمنين، والإضلالُ خَلقُ الضَّلالِ في قلوبِ الكافِرين، وقد استعمِلا مجازاً في غيرِ ذَلِك، ففي هذهِ الآيةِ المرادُ البيان، وقد اتَّفَقَ الفريقانِ على أنَّ الهُدى هاهنا مجازٌ غيرَ أنَّ أهلَ السُّنَّةِ يحملونَهُ في كثيرٍ من المواضِعِ على الحقيقة، والمُعتَزِلَةُ يجعلونَهُ مَجازاً في جميعِ موارِدِه، فأيُّ الفريقَيْنِ أحَقّ بالأمن؟ وأيُّ دليلٍ في هذهِ الآيةِ لأهلِ البدعة(٣)؟

قالَ الإمام: قالتِ المُعْتَزِلَة: الآيةُ دالَّة على أنهُ تعالى يَنْصِبُ الدَّلائِلَ ويزيحُ الأعذارَ والعِلَل؛ إلا أنَّ الإيمانَ يحصلُ من العبد؛ لأنَّ قولَه: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ﴾ يدُلُّ على نصبِ الأدِلَّةِ وإزاحةِ العِلَّة. وقولُه: ﴿فَٱسْتَحَبُّواْ ٱلْعَمَىٰ عَلَى ٱلْهُدَىٰ﴾ يدلُّ على أنَّهم من عندِ أنفُسِهم أتَوْا بذَلِكَ العَمَى(٤).

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٦٩٢)، والبزار (٢٩٣٧).

(٢) أخرجه أبو داود (٤٦٩١)، والحاكم في «المستدرك» (٢٨٦)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٢٤٩٤).

(٣) «الانتصاف بحاشية الكشَّاف» (٤: ١٩٤).

(٤) «مفاتيح الغيب» (٢٧: ٥٥٤).

....

والجوابُ من وجهين: أحدهما: أنهُ صَدَرَ عنهم ذَلِكَ العمى؛ لأنَّهم استحبوا تحصيلَهُ فلِمَ وقَعَ في قلوبِهم هذهِ المحبَّةُ دونَ محبَّةِ ضدِّه؟ فإن حصلَ لا لِمُرَجِّحٍ فهوَ باطل، وإن كانَ من العَبدِ عادَ الطَّلَب، وإن كانَ من الله فهوَ المطلوب. وثانيهما: أنه تعالى قال: ﴿فَٱسْتَحَبُّوا۟ ٱلْعَمَىٰ عَلَى ٱلْهُدَىٰ﴾، ومن المعلومِ أنَّ أحداً لا يُحِبُّ العمى والجهل؛ لكونِهِ عمًى وجهلاً، بل ما لم يُطْلَقْ فيهما كونُهما بصيرةً وعِلماً لا يُرْغَبُ فيه، فإقدامُهُ على اختيارِ ذَلِكَ الجهلِ لا بدَّ أن يكونَ مسبوقاً بجهلٍ آخَرَ لا عن اختيارٍ منه.

ثم قالَ الإمام: شَرَعَ صاحبُ «الكشَّافِ» هاهنا في سفاهةٍ عظيمة والأَوْلى أَلَّا يُلتَفَتَ إليه؛ لأنهُ وإن كانَ سعى سَعْياً حسناً فيما يتعلَّقُ بالألفاظ؛ إلا أنهُ كانَ بعيداً من هذهِ المعاني(١).

وقُلت: هذا يُشعِرُ بأنَّ الإمامَ أَقَرَّ أنَّ ظاهِرَ الألفاظِ التنزيلية مع المُصَنِّف، لكِنَّ دلائِلَ العَقلِ لا تساعِدُ عليه، وليسَ كذلِك؛ لأنَّ الألفاظَ أيضاً تَنْبو عن تفسيرِه، وبيانُه: أنَّا نُوافِقُهُ أنَّ الهُدى هاهنا مُستعمَلٌ في مُجَرَّدِ الدَّلالةِ إمَّا مجازاً على ما قالَ أو حقيقةً إذا قُلنا بالاشتراك، لكنَّ الخلافَ في آيةِ البيانِ والدَّلالة، أو لإزاحةِ العلَّةِ والتَّمكينِ على الهُدى بمثابةِ تحصيل البُغْيَةِ فيهم بتحصيلِ ما يوجِبُها فليُنْظَرْ إلى مقتضى المقامِ ليظهَر الحق، فإنَّهُ كثيراً ما يَصْرِفُ اللَّفْظَ المستقيمَ من جهةِ النَّحوِ واللُّغَةِ عن موضِعِهِ للتَّناسُبِ المعنَوِيِّ كما فعَلَ في قولِه: ﴿فَأَمَّا ثَمُودُ فَأُهْلِكُوا۟ بِٱلطَّاغِيَةِ ۝ وَأَمَّا عَادٌ فَأُهْلِكُوا۟ بِرِيحٍ صَرْصَرٍ عَاتِيَةٍ﴾ [الحاقة آية: ٥-٦] قال: «قيل: الطَّاغيةُ مَصْدَرٌ كالعافية، أي: بطُغيانهم، وليسَ بذاك؛ لعدمِ الطِّباقِ بينها وبينَ قولِه: ﴿رِيحًا صَرْصَرًا﴾»، وفسَّرَها بالواقِعةِ المُجاوِزَة للحَدِّ في الشدَّةِ لتُوافِقَ قولَه: بالعاتية.

وفي هذا المقامِ أغمَضَ عن ذَلِكَ عَصَبيَّته، وذَلِكَ أنَّ قولَه: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ﴾ معطوف على قولِه: ﴿وَأَمَّا عَادٌ﴾ وهما تفصيلٌ لِما أُجْمِل، ونَشْرٌ لِما لُفَّ في قولِه: ﴿أَنذَرْتُكُمْ صَٰعِقَةً مِّثْلَ صَٰعِقَةِ عَادٍ وَثَمُودَ ۝ إِذْ جَآءَتْهُمُ ٱلرُّسُلُ مِنۢ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّا ٱللَّهَ قَالُوا۟ لَوْ شَآءَ رَبُّنَا لَأَنزَلَ مَلَٰٓئِكَةً فَإِنَّا بِمَآ أُرْسِلْتُم بِهِۦ كَٰفِرُونَ﴾ ألا تَرى كيفَ جَمَعَهُما وعَمَّ في قولِه:

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٧: ٥٥٤).

[﴿ وَيَوْمَ يُحْشَرُ أَعْدَآءُ ٱللَّهِ إِلَى ٱلنَّارِ فَهُمْ يُوزَعُونَ * حَتَّىٰٓ إِذَا مَا جَآءُوهَا شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ وَأَبْصَٰرُهُمْ وَجُلُودُهُم بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ * وَقَالُوا۟ لِجُلُودِهِمْ لِمَ شَهِدتُّمْ عَلَيْنَا ۖ قَالُوٓا۟ أَنطَقَنَا ٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَنطَقَ كُلَّ شَىْءٍ وَهُوَ خَلَقَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ ١٩-٢١]

﴿ وَيَوْمَ يُحْشَرُ أَعْدَآءُ ٱللَّهِ إِلَى ٱلنَّارِ فَهُمْ يُوزَعُونَ ﴾؟ قال: يحشُرُ الله عَزَّ وجَلَّ أعداءَ الله الكُفَّار من الأوَّلينَ والآخرين، فإنَّ قولَه: «فهَدَيْناهمْ» في مُقابِلِ ﴿ إِذْ جَآءَتْهُمُ ٱلرُّسُلُ ﴾ وأنَّ قولَه: ﴿فَٱسْتَحَبُّوا۟ ٱلْعَمَىٰ عَلَى ٱلْهُدَىٰ ﴾ في مُقابِلِ ﴿قَالُوا۟ لَوْ شَآءَ رَبُّنَا لَأَنزَلَ مَلَٰٓئِكَةً ﴾الآية، وكذا في قولِه: ﴿ فَأَمَّا عَادٌ فَٱسْتَكْبَرُوا۟ ﴾ فصيحةٌ تُفصِحُ عن محذوف، أي فهَدَيْناهُمْ فاستكبروا، بدلالةِ قرينَتِها، فظهرَ أنَّ المرادَ من قولِه: «فهَدَيْناهُمْ» دَلَلناهُمْ إلى الإيمانِ وبَيَّنَّا لهم سبيلَ الرَّشاد، يعني: أرسَلنا إليهم صالحاً يدعوهمْ إلى التَّوحيدِ والعبادةِ فاستحبُّوا العمى على الهدى فأحبُّوا التَّقليدَ والإقامةَ على ما كانوا عليهِ من الكُفرِ والضَّلالة. ويُؤَيِّدُ هذا التَّفسيرَ إجماعُ المُفَسِّرينَ قاطبة.

قالَ محيي السُّنَّة: ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ ﴾ دَعَوْناهم. قالَ مُجاهدُ وقالَ ابنُ عبَّاس: بَيَّـنّا لهم سبيلَ الهُدى. وقيل: دَلَلناهُمْ على الخيرِ والشَّر، كقولِه: ﴿هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ ﴾ [الإنسان: ٣] ﴿فَٱسْتَحَبُّوا۟ ٱلْعَمَىٰ عَلَى ٱلْهُدَىٰ ﴾ فاختاروا الكُفرَ على الإيمان(١).

وروى الزَّجَّاجُ عن قتادة: بَيَّـنّا لهم طريق الهُدى وطريق الضَّلالة(٢). وروى الواحِدي عنِ الفرّاء: دَلَلناهُمْ مَذْهَبَ الخيرِ بإرسالِ الرُّسُلِ فاختاروا الكفرَ على الإيمان، وعليهِ أوّلُ كلامِه(٣). وهذا القَدَرُ لا يمنعُ من تقديرِ الله فيهم الكُفر؛ لأنَّ القولَ بالكَسبِ حق، وإذا وافَقَ أقوالَ المُفَسِّرينَ ذَلِكَ النَّظْمُ السِّرِّيُّ كيفَ يُتَوَهَّمُ أنَّ الألفاظَ تساعدُ قوله، والحمدُ لله على ذَلِك.

(١) «معالم التنزيل» (٧: ١٦٩).
(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٣٨٣).
(٣) «تفسير الوسيط» (٤: ٢٩).

قُرِئ: ﴿يُحْشَرُ﴾ على البناء للمفعول، و(نَحشِـرُ) بالنون وضمِّ الشين وكسرها، و: (يَحشُر): على البناء للفاعل، أي: يَحشُرُ اللهُ عزَّ وجلَّ، ﴿أَعْدَآءُ ٱللَّهِ﴾: الكفّارُ من الأوَّلِين والآخِرين. ﴿يُوزَعُونَ﴾ أي: يُحبس أوّلهم على آخرهم، أي: يُستوقَفُ سوابِقُهم حتى تَلحقَ بهم تَوالِيهم، وهي عبارةٌ عن كثرةِ أهل النار نسألُ الله أن يُجيرَنا منها بسَعة رحمته. فإن قلتَ: ﴿مَا﴾ في قوله: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا مَا جَآءُوهَا﴾ ما هي؟ قلتُ: مَزيدةٌ للتأكيد، ومعنى التأكيد فيها: أنَّ وقتَ مجيئهم النارَ لا محالةَ أن يكونَ وقتَ الشهادة عليهم، ولا وجهَ لأنْ يخلوَ منها. ومثلُه قوله: ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُم بِهِۦٓ﴾ [يونس: ٥١] أي: لا بدَّ لوقتِ وقوعه من أن يكونَ وقتَ إيمانهم به. شهادةُ الجلودِ بالمُلامَسة الحرام، وما أشبهَ ذلك ممّا يُفضِي إليها من المحرَّمات. فإن قلتَ: كيف تشهدُ عليهم أعضاؤُهم وكيف تَنطِق؟ قلتُ: اللهُ عزَّ وجلَّ يُنطِقُها كما أنطق الشجرةَ بأن يَخلقَ فيها كلاماً. وقيل: المرادُ

قولُه: (قُرِئَ ﴿يُحْشَرُ﴾ على البناءِ للمفعولِ) نافع: «ويوم نحشُر» بالنُّونِ مفتوحة وضمَّ الشِّين، و«أعداءَ الله» بالنَّصب. والباقونَ: بالياء مضمومة وفتح الشِّينِ، ﴿أَعْدَآءُ ٱللَّهِ﴾ بالرَّفع(١).

قولُه: (وهي عبارةٌ عن كثرةِ أهلِ النَّار)، أي: كناية. قالَ في قولِه: ﴿وَحُشِرَ لِسُلَيْمَـٰنَ جُنُودُهُۥ مِنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ وَٱلطَّيْرِ فَهُمْ يُوزَعُونَ﴾ [النمل: ١٧] أي: يُحْبَسُ أوَّلُهم على آخِرِهم حتى يَلحقَهُمُ التَّوالي فيكونوا مجتمعينَ لا يتخلَّفُ منهُمْ أحد، وذَلِكَ الكثرة العظيمة. قالَ صاحب «الكَشْف»: عاملُ الظَّرْف ـ يعني «يَوْم» ـ ما دلَّ عليهِ ﴿يُوزَعُونَ﴾(٢).

قولُه: (الله تعالى يُنطِقُها كما أنطقَ الشَّجرة بأن يَخلُقَ فيها كلاماً)، قالَ الإمام: فعلى هذا يَلزَمُ أن يكونَ المُتَكَلِّم هوَ الله تعالى؛ لأنهُ هوَ الَّذي فعَلَ الكلامَ لا ما كانَ موصوفاً بهِ كما قُلتُمْ في الشَّجرة، كما أنهُ تعالى مُتَكَلِّمٌ هناكَ لا الشَّجرة، كذَلِكَ هاهنا الشَّاهِدُ هوَ الله تعالى

---

(١) انظر: «حجة القراءات» ص٦٣٥، و«الجامع لأحكام القرآن» (١٥: ٣٥٠).

(٢) «كشف المشكلات» (٢: ١١٨٧) بتحقيق د. محمد الدالي، و(٢: ٢٨٦) بتحقيق د. عبد القادر السعدي.

بالجلود: الجَوارح. وقيل: هي كِنايةٌ عن الفُروج. أراد بـ ﴿كُلَّ شَيْءٍ﴾: كلَّ شيءٍ من الحيوان، كما أرادَ به في قوله: ﴿وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٨٤] كلَّ شيء مِنَ المَقدُورات، والمعنى: أنَّ نُطقَنا ليس بعجَبٍ من قُدرة اللّـهِ الذي قَدَرَ على إنطاقِ كلِّ حيوان، وعلى خَلْقِكم وإنشائكم أوَّلَ مرَّة، وعلى إعادتِكم ورَجْعِكم إلى جَزائه. وإنما قالوا لهم: ﴿لِمَ شَهِدتُّمْ عَلَيْنَا﴾؛ لما تعاظَمَهم مِنْ شهادتها وكَبُرَ عليهم من الافتِضاح على ألسِنةِ جَوارحهم.

[﴿وَمَا كُنتُمْ تَسْتَتِرُونَ أَن يَشْهَدَ عَلَيْكُمْ سَمْعُكُمْ وَلَآ أَبْصَٰرُكُمْ وَلَا جُلُودُكُمْ وَلَٰكِن ظَنَنتُمْ أَنَّ ٱللَّهَ لَا يَعْلَمُ كَثِيرًا مِّمَّا تَعْمَلُونَ * وَذَٰلِكُمْ ظَنُّكُمُ ٱلَّذِى ظَنَنتُم بِرَبِّكُمْ أَرْدَىٰكُمْ فَأَصْبَحْتُم مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ ٢٢-٢٣]

والمعنى: أنكم كنتم تَستتِرُون بالحِيطان والحُجب عند ارتكابِ الفَواحش، **وما كان استتارُكم ذلك خِيفةَ أن تَشهَدَ عليكم جَوارِحُكم؛ لأنّـكم كنتم غيـرَ عالِمين**

لا الأعضاء، وظاهِرُ القُرآنِ بخلافِه؛ لأنَّهم قالوا لها: ﴿لِمَ شَهِدتُّمْ عَلَيْنَا قَالُوٓاْ أَنطَقَنَا ٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَنطَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾.

وأمَّا على مَذهَبِنا فسَهل؛ لأنَّ البِنيةَ ليستْ شرطاً للحياةِ والعِلمِ والقُدرة، فالله تعالى قادر على خلقِ العقلِ والقُدرَةِ والنُّطْقِ كُلٍّ في كُلِّ جُزءٍ من أجزاءِ هذهِ الأعضاء[1].

قولُه: (**ما كانَ استِتاركم ذَلِكَ خِيفةَ أنْ تشهَدَ عليكم**) جَعَلَ «أن تشهَدَ» مفعولاً لهُ بإضمارِ المضاف؛ لأنَّ «يستتر» لا يتعدى بنفسه فلا يكون مفعولاً به. وقال صاحب «الكشف»: التقديرُ مِن أنْ يشهد، فحذف[2]، ثمَّ كلامُه المستدركُ لقوله: ﴿وَلَٰكِن ظَنَنتُمْ﴾ هذا المفعولُ له، ولهذا قال: «ولكنكم إنما استترتُم لظنكم»، المعنى: لم يكنْ استتارُكم لخوفِ الحسابِ في

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٧: ٥٥٦).

(٢) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١١٨٧) بتحقيق د. محمد الدالي، و(٢: ٢٨٦) بتحقيق د. عبد القادر السعدي.

بشهادتِها عليكم، بل كنتم جاحِدِينَ بالبَعث والجزاءِ أصلاً، ولكنكم إنما استَترتُم لظنِّكم ﴿أَنَّ ٱللَّهَ لَا يَعۡلَمُ كَثِيرٗا مِّمَّا﴾ كنتم ﴿تَعۡمَلُونَ﴾؛ وهو الخَفِيَّات من أعمالكم، **وذلك الظنُّ هو الذي أهلَكَكم**. وفي هذا تنبيهٌ على أنَّ من حقِّ المؤمن أن لا يذهبَ عنه ولا يَزِلَّ عن ذهنِه **أنَّ عليه مِنَ الله عَيْناً كالئةً ورَقيباً مُهيمِناً**، حتى يكونَ في أوقاتِ خَلَواته **من ربِّه أهيبَ** وأحسنَ احتِشاماً وأوفرَ تحفُّظاً وتصوُّناً منه مع الملأ، ولا يتبسَّطَ في

يوم التناد؛ لأنكم قومٌ دُهْرِية، ولكنَّ الخوفَ لأهلِ الفضيحةِ في الدنيا مِن أبناءِ جنسِكم؛ فاستترتُم منهم لا مِن العالِم بالسرِّ والخَفِيّات؛ لأنكم كنتم تعتقدون اعتقادَ الفلاسفة ـ خذلهم الله ـ أنّ اللهَ غيرُ عالمٍ بما تفعلون في الحُجُبِ مِن ارتكابِ الفواحش.

قوله: (**وذلك الظنُّ هو الذي أهلككم**) إنما أدخلَ ضميرَ الفعلِ ليؤذِنَ أنّ الكلامَ فيه تخصيص، وذلك مِن تعريفِ الظنِّ الموصوفِ بالموصولة، وإيقاعِه خبراً لاسمِ الإشارةِ الدال على ما بعدهَ. جديرٌ مِن قبله لأجلِ اتصافِه بذلك الظنِّ الفاسدِ ثم تكريرِ الظن؛ لأنّ الأصل: ذلكم أرداكم، وعلى هذا أيضاً إذا جَعلَ ﴿ظَنُّكُمُ﴾ بدلاً مِن «ذلكم»، لأنه حينئذٍ توضيحٌ للواضح؛ وتوكيدٌ للنسبةِ مزيداً للتقدير، وجعلَ المشارَ إليه كالمُشخَّصِ المعيّنِ الذي لا نزاعَ فيه كما سبق في الفاتحة، «ذلكم» مبتدأٌ، و﴿ظَنُّكُمُ﴾ الخبرُ، و﴿ٱلَّذِى﴾ نعتٌ للخبرِ أو خبرٌ بعدَ خبر، و﴿أَرۡدَىٰكُمۡ﴾ خبرٌ آخر، ويجوزُ أنْ يكونَ الجميعُ صفةً أو بدلاً، و﴿أَرۡدَىٰكُمۡ﴾ الخبر، ويجوزُ أنْ يكونَ ﴿أَرۡدَىٰكُمۡ﴾ حالاً.

قال صاحبُ «الكشف»: تقديرُه: ذلكم ظنُّكم مُرْدِياً إياكم(١).

قولُه: (**أنّ عليه مِن الله عيناً كالئةً ورقيباً مُهَيْمِنا**)، فيه تجريد.

قولُه: (**مِن ربِّه أهْيَب**)، «مِن ربه» متعلقٌ بـ«أهيب»، يقال: هاب منه. وقولُه: «احتشاماً» يُقَدَّرُ له مثلُ ذلك، أي؛ احتشاماً مِن ربه؛ لأنّ المصدَر لا يتقدمُه معمولُه، ولا معمولُ التمييزِ يتقدمُ على عاملِ التمييز، وكذا لا يتقدمُ معمولٌ تنازعَ فيه العاملانِ على

(١) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١١٨٧) بتحقيق د. محمد الدالي، و(٢: ٢٨٧) بتحقيق د. عبد القادر السعدي.

سرِّه مُراقبةً من التشبُّهِ بهؤلاءِ الظانِّين. وقُرئ: (ولكنْ زعمتم). ﴿وَذَٰلِكُمْ﴾: رفعٌ بالابتداء، و﴿ظَنُّكُمُ﴾ و﴿أَرْدَىٰكُمْ﴾: خبرانِ، ويجوزُ أن يكون ﴿ظَنُّكُمُ﴾ بدلاً من ﴿وَذَٰلِكُمْ﴾، و﴿أَرْدَىٰكُمْ﴾ الخبَر.

[﴿فَإِن يَصْبِرُواْ فَٱلنَّارُ مَثْوًى لَّهُمْ وَإِن يَسْتَعْتِبُواْ فَمَا هُم مِّنَ ٱلْمُعْتَبِينَ * وَقَيَّضْنَا لَهُمْ قُرَنَآءَ فَزَيَّنُواْ لَهُم مَّا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَحَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْقَوْلُ فِىٓ أُمَمٍ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِم مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ إِنَّهُمْ كَانُواْ خَٰسِرِينَ﴾ ٢٤-٢٥]

﴿فَإِن يَصْبِرُواْ﴾ لم يَنفَعْهم الصبر، ولم يَنفكُّوا به من الثَّواءِ في النار، ﴿وَإِن يَسْتَعْتِبُواْ﴾: **وإن يَسألوا العُتبى ـ وهي الرجوعُ لهم إلى ما يُحبُّون جَزَعاً مما هم فيه ـ**

العامِلَيْن، ولكن قولُه: «منه» مما تنازع فيه أسماءُ التفضيل، وضميرُه يعود إلى المؤمن. وقولُه: «مع الملأ» مقابلٌ لقوله: «في أوقاتِ خَلَواتِه» فهو مثل قولِك: زيدٌ قائمٌ أحسنُ منه قاعداً في تفضيل إحدى حالتي الشيءِ على الأخرى، تلخيصُه يكونُ في الخَلوةِ أحسنَ احتشاماً مِن ربه مِن نفسِه مع الملأ.

قوله: (**وإنْ يسألوا العُتبى، وهي الرجوعُ إلى ما يحبون**)، **الجوهريّ**: أعتبني فلان، إذا عاد إلى مَسَرَّتي راجعاً عن الإساءة، والاسمُ منه: العُتبى. واستعتب، طلبَ أنْ يعتب، يقال: استعتبتُه فأعتبني، أي؛ استرضيتُه فأرضاني.

الراغب: العتبُ كلُّ مكانٍ نابٍ بنازله، ومنه قيل للمرقاة ولأسكفةِ البابِ عَتَبة. واستعيرَ العتبُ والمعتبةُ لغلظةٍ يجدُها الإنسانُ في نفسِه على غيرِه، وأصلُه من العتبِ وبحَسَبه قيل: خَشُنَتْ بصدرِ فلانٍ ووجدَ في صدرِه غِلظة، وقولُهم: عتبتُ فلاناً، أي: أبرزتُ له الغِلظةَ التي وجدتُ له في الصدر، وأعتبتُ فلاناً: حملتُه على العتب، ويقال: أعتبتُه: أزلتُ عتَبه. والاستعتابُ: أنْ يذكرَ عتَبه ليعتب، يقال: استعتبتُ فلاناً. ويقال: لك العتبى، وهو إزالةُ ما لأجلِه يعتب، وبينهم أعتوبة، أي: ما يتعاتبون به[1].

(١) «المفردات في غريب القرآن» ص٥٤٤.

لم يُعتَبوا: لم يُعطَوُا العُتبى، ولم يُجابُوا إليها، ونحوُه قولُه عزَّ وعلا: ﴿أَجَزِعْنَآ أَمْ صَبَرْنَا مَا لَنَا مِن مَّحِيصٍ﴾ [إبراهيم: ٢١]. وقُرئ: وإن يُستعتَبوا ﴿فَمَا هُم مِّنَ ٱلْمُعْتَبِينَ﴾ أي: إنْ سُئلوا أن يُرضُوا ربَّهم فما هم فاعِلُون، أي: لا سبيلَ لهم إلى ذلك. ﴿وَقَيَّضْنَا لَهُمْ﴾: وقدَّرْنا لهم، يَعْني لُمشركي مكَّة. يقال: هذانِ ثَوْبانِ قَيْضانِ: إذا كانا متكافئَيْن. والمُقايَضة: المُعاوَضة. ﴿قُرَنَآءَ﴾: أخداناً من الشياطين، جمعُ قَرِين، كقوله: ﴿وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ نُقَيِّضْ لَهُۥ شَيْطَٰنًا فَهُوَ لَهُۥ قَرِينٌ﴾ [الزخرف: ٣٦]. فإن قلتَ: كيف جازَ أن يُقيِّض لهم القرناءَ من الشياطين وهو يَنهاهم عن اتِّباع خُطواتِهم؟ قلتُ: معناه: أنه خَذَلَهم ومَنَعَهم التوفيقَ لتَصميمِهم على الكُفر، فلم يبقَ لهم قُرَناءُ سوى الشياطين.

قوله: (﴿وَقَيَّضْنَا لَهُمْ﴾ وقدَّرنا لهم) رُويَ عن المصنف: ومنه: قَيْضُ البيضة: قِشْرُها؛ لأنه لباسُها، واللباسُ بقدْرِ اللابس، قال معاويةُ رضيَ الله عنه: ولو أنّ يزيدَ قياضُ غوطةِ دمشقَ رجالاً ما رضيت.

الراغب: في قوله تعالى: ﴿وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ نُقَيِّضْ لَهُۥ شَيْطَٰنًا﴾ [الزخرف: ٣٦]، أي: نُتِح ليستوليَ عليه استيلاءَ القيضِ على البيضِ[1].

قوله: (المقايضة: المعاوضة)، الجوهريّ: قايضتُ الرجلَ مقايضة، أي: عاوضتُه بمتاع؛ وهما قيضانِ، كما تقول: بيعان.

قوله: (كيف جاز أنْ يُقيِّضَ لهم القرناءَ مِن الشياطينِ وهو ينهاهم عن اتباعِ خُطُواتهم؟)، الانتصاف: الآية على ظاهرها، فالله تعالى ينهى عما يريد وقوعه، وبذلك صرحت هذه الآية، فتقولُ لمن يخرجُها عن موضعِها: ولو لم يكنْ في القرآنِ حجةٌ على القدريةِ الذين هم مجوسُ هذه الأمةِ بشهادةِ نبيِّها صلواتُ الله عليه سوى هذه الآيةِ لكفى بها، فهذا موضعُ هذه المقالةِ التي أنطقَه الله بها[2].

---

(١) «المفردات في غريب القرآن» ص٦٨٧.
(٢) «الانتصاف بحاشية الكشّاف» (٤: ١٩٦).

والدليلُ عليه: ﴿وَمَن يَعْشُ﴾ ﴿نُقَيِّضْ﴾. ﴿مَّا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ﴾: ما تقدَّم من أعمالهم وما هم عازِمُون عليها. أو ﴿مَّا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ﴾ من أمْرِ الدنيا واتِّباع الشهوات، ﴿وَمَا خَلْفَهُمْ﴾: من أمْرِ العاقبة، وأن لا بَعْثَ ولا حِساب. ﴿وَحَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْقَوْلُ﴾ يعني: كلمةَ العذاب، ﴿فِىٓ أُمَمٍ﴾: في جُملةِ أُمم. ومثلُ «في» هذه ما في قوله:

إنْ تَكُ عَنْ أحسَنِ الصَّنِيعَةِ[1] مَأْ فُوكاً ففي آخَرِينَ قد أُفِكُوا

يريد: فأنتَ في جُملةِ آخرين، وأنتَ في عِدَادِ آخرين، لستَ في ذلك بأوحَدَ. فإن قلتَ: ﴿فِىٓ أُمَمٍ﴾ ما محلُّه؟ قلتُ: محلُّه النصبُ على الحال من الضميرِ في ﴿عَلَيْهِمُ﴾ أي: حقَّ عليهم القولُ كائنينَ في جُملة أُمَم. ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا۟ خَٰسِرِينَ﴾: تعليلٌ لاستحقاقِهم العذاب. والضميرُ لهم وللأُمَم.

[﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَا تَسْمَعُوا۟ لِهَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ وَٱلْغَوْا۟ فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَغْلِبُونَ * فَلَنُذِيقَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ عَذَابًا شَدِيدًا وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَسْوَأَ ٱلَّذِى كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ * ذَٰلِكَ جَزَآءُ أَعْدَآءِ ٱللَّهِ ٱلنَّارُ لَهُمْ فِيهَا دَارُ ٱلْخُلْدِ جَزَآءًۢ بِمَا كَانُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا يَجْحَدُونَ﴾ ٢٦-٢٨]

قوله: (﴿وَمَن يَعْشُ﴾ ﴿نُقَيِّضْ﴾)، أي: ﴿وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ نُقَيِّضْ لَهُۥ شَيْطَٰنًا فَهُوَ لَهُۥ قَرِينٌ﴾ [الزخرف: ٣٦]، فأوقع ﴿نُقَيِّضْ﴾ - وهو فعلُ الله - جزاءً للشرطِ ومسبباً عن فعلِ العبد خلقاً، وعند أهلِ السنةِ: من فعلِه كسباً.

وقلت: ويؤيدُ قولَ صاحبِ «الانتصاف» قولُه تعالى: ﴿وَحَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْقَوْلُ فِىٓ أُمَمٍ﴾ أي: حقَّ عليهم قولُنا: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَـَٔاتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَىٰهَا وَلَٰكِنْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ مِنِّى لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [السجدة: ١٣].

قولُه: (**مأفوكاً**)، أي: مصروفاً، والإفك: الصرف، وأفكتُه: صرَفْتُه بالكذب والباطل، والأفّاك: الذي يصدُّ الناسَ عن الحقِّ بالكذب.

---

(١) في الأصل الخطي كتب فوقها: «المروءة»، كأنها رواية أخرى.

قُرِئ: (﴿وَٱلْغَوْاْفِيهِ﴾) بفتح الغين وضمِّها. ويقال: لَغى يَلغَى، ولَغا يلغُو، واللَّغْوُ: الساقطُ من الكلام الذي لا طائلَ تحتَه. قال:

مِنَ اللَّغا ورَفَثِ التكلُّمِ

والمعنى: لا تَسمعوا له إذا قُرِئ، وتَشاغَلُوا عند قراءته برفعِ الأصوات بالخُرافات

قوله: (**قُرِئ: ﴿وَٱلْغَوْاْفِيهِ﴾ بفتح الغين وضمِّها**)(١) الفتحُ مشهورة، والضمُّ شاذٌّ، قال صاحبُ «المطلع»: هي قراءةُ عيسى بنُ عمرَ، وهو على الفتحِ من حدِّ: صَنَع، وعلى الضمِّ من حَدِّ: دخل، قالَه الأخفش، وفي «ديوانِ الأدبِ» مِن حدِّ علم يقال: لغا يلغو لغواً ولغًى يلغى، أو لغي يلغي لغًى.

قوله: (**من اللَّغا ورفَثِ التكلم**) أوله:

ورُبَّ أسرى بالحجيجِ الكُظَّمِ

وفي الشرحِ:

أستغفرُ الرحمنَ ذا التعظمِ

قولُه: (**بالخرافات**)، **النهاية**: خُرافة، اسمُ رجلٍ من عُذْرَةَ استهوته الجنّ، وكان يحدثُ بما رأى فكذبوه وقالوا: حديثُ خُرافة، وأجروه على كلِّ ما كذبوه من الأحاديث، وعلى كلِّ ما يُسْتَمْلَحُ ويُتَعَجَّبُ منه، وفي الحديث: «أنه قال خرافةَ حق»(٢).

الجوهريّ: الراءُ فيه مخففةٌ ولا يدخلُه الألف؛ لأنه معرفة؛ إلا أنْ يريدَ به الخُرافاتِ الموضوعة مِن حديثِ الليل. رُوي عن المصنف أنه قال: المسموعُ مِن العربِ الخرافاتُ بالتشديد.

---

(١) انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (١٥: ٣٥٦).

(٢) ذكره السخاوي في «المقاصد الحسنة» دون بيان إسناده. لكن في «المعجم الأوسط» للطبراني (٦٦٨) عن عائشة: «إنَّ أصدق الحديث حديث خرافة»، قال في «مجمع الزوائد» (٤: ٣١٥): في إسناده علي بن أبي سارة وهو ضعيف. وأخرجه أبو يعلى (٤٢٤٢)، وأحمد (٢٥٢٤٤).

والهَذَيان **والرمل** وما أشبهَ ذلك؛ حتى تُخلِّطوا على القارئ وتُشوِّشوا عليه وتَغْلِبوه على قراءته. كانت قُريشٌ تُوصِّي بذلك بعضُهم بعضاً. ﴿فَلَنُذِيقَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ **يجوزُ أن يريدَ بـ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾**: هؤلاءِ اللّاغِين والآمِرين لهم باللَّغوِ خاصَّة، وأنْ يذكر الذين كَفروا عامّةً؛ ليَنطَوُوا تحتَ ذِكْرِهم. **وقد ذَكَرْنا إضافةَ ﴿أَسْوَأَ﴾** ....

قوله: (**والرمل**)، **الأساس**: مِن المجازِ كلامٌ مُرْمَل، أي مُزيَّف، وعن بعضِهم: الرملُ الرجَزُ يقالُ أراجيزُ العرب؛ وهو ما يقولُه الصبيانُ مِن العربِ وما يقولُه المقاتِلةُ في الحربِ فيما بينهم.

الجوهري: الرَّمَل جنس من العروض.

قوله: (**ويجوزُ**[1] **أنْ يريدَ بـ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾**) يُروى بالواوِ وبغير الواو، ويُروى وأن يُذْكَرَ الذين كفروا، ولكنْ ذكرُ الأولِ أصحُّ دراية؛ لأنّ التقديرَ يجوزُ أن يريدَ بالذين كفروا هؤلاءِ اللاغين وَضْعاً للمُظْهَرِ موضعَ المضْمَر، ويجوزُ أنْ يُذْكَرَ الذين كفروا عامة، فيدخل فيه هؤلاء اللاغين[2] دخولًا أولياً.

قولُه: (**وقد ذكرنا إضافةَ ﴿أَسْوَأَ﴾**) أي: في سورةِ «الزمر» عندَ قولِه تعالى: ﴿لِيُكَفِّرَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ أَسْوَأَ ٱلَّذِى عَمِلُواْ﴾ [الزمر: ٣٥] وذكرَ فيه أنّ إضافةَ «أسوأ» ليس مِن إضافةِ أفعلَ إلى ما أُضِيفَ إليه لقصدِ الزيادةِ عليه، ولكنْ مِن إضافةِ الشيءِ إلى ما هو بعضُه مِن غيرِ تفضيلٍ، كقولك: الأشجُّ أعدلُ بني مروان. لأنّ التقدير: ليجزيَهم أسوأَ جزاءٍ الذي كانوا يعملون، وهذا غيرُ مستقيم على التفضيل؛ لأنَّ الكفرةَ مجزيونَ بالعذابِ الشديد، وليس المرادُ أنَّ بالعذابِ سوءاً وأسوأَ، وأنهم مجزيونَ بالأسوأ دونَ السوء، ويمكنُ أن تجريَ الإضافةُ على ظاهرِها، ويكونَ عطفُ قولِه: ﴿وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَسْوَأَ ٱلَّذِى﴾ الآية على قولِه: ﴿فَلَنُذِيقَنَّ﴾ الآية، على نحوِ عطفِ «جبريل» على «ملائكته»، كأنه قيل: فلنُذيقَن أولئك اللاغين بما فعلوا مِن الشركِ والإفسادِ والعصيانِ عذاباً شديداً، وخصوصاً لَنَجزينَّهم أسوأَ

---

(١) كذا في الأصول الخطية، والواو ليست في «الكشاف»، وسيتكلم فيه المؤلف رحمه الله.

(٢) كذا في الأصول الخطية، والصواب: «اللاغون».

....

جزاءِ أعمالِهم مِن الاستهزاءِ بآياتِ الله وتحقيرِ القرآنِ المجيد، وقولِهم: ﴿لَا تَسۡمَعُواْ لِهَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانِ وَٱلۡغَوۡاْ فِيهِ﴾.

والنظمُ يساعدُ هذا التأويل؛ لأنـه لما رتب ﴿فَلَنُذِيقَنَّ﴾ على ما سبق وعطفَ عليـه ﴿وَلَنَجۡزِيَنَّهُمۡ﴾ بعدَ إثباتِ الكفرِ لهم والاستخفافِ بكتابِ الله المجيدِ علَّلَ استحقاقَ العذابِ الشديدِ بوضع ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ موضعَ الضميرِ تقريراً، وعلَّلَ استحقاقَ الأسوأ بوضعِ ﴿أَعۡدَآءِ ٱللَّهِ﴾ موضعَ ﴿هم﴾ تلويحاً، وأُشيرَ إلى الأسوأ ـ وهو قريب ـ باسمِ الإشارةِ الدال على البعد؛ ليُؤذِنَ بالفرقِ بين الجزاءيْنِ والبونِ بينَ الكفرتَيْن ثم بَيّن بأنّ هذا الجزاءَ الخاصَّ موجبُه ذلك الاستخفاف تصريحاً بأنْ ختمَ الكلامَ بقولِه: ﴿جَزَآءَۢ بِمَا كَانُواْ بِـَٔايَٰتِنَا يَجۡحَدُونَ﴾ وأعاد بذكرِ الجزاء، ووضعَ الآياتِ موضعَ القرآن، وأُوثِرَ صيغةُ التعظيمِ تربيةً لتلك الفوائدِ وترشيحاً لها، وعبَّرَ عن اللغوِ بالجحدِ رداً للعَجُزِ على الصدْرِ كما قال المصنف: «أي: جزاءً بما كانوا يلغون فيها» فذكرَ الجحودَ الذي هو سببُ اللغو، وهذا نوعٌ من أنواعِ ردِّ العَجُزِ على الصدر؛ لما بينَ قولِهم: ﴿لَا تَسۡمَعُواْ لِهَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانِ وَٱلۡغَوۡاْ فِيهِ﴾ الآية، وبينَ قولِه: ﴿بِمَا كَانُواْ بِـَٔايَٰتِنَا يَجۡحَدُونَ﴾ من التوافقِ المعنوي؛ لأنّ مَن يستهزئُ بالقرآنِ لا بدَّ أنْ يكونَ جاحداً له، فظهرَ أنَّ الإضافةَ في الآيةِ مما قُصِدَ بها الزيادةُ على ما أُضيفَ إليه، ولما ألحقَ المصنفُ هذا الأسوأَ بذلك، نحنُ نلحقُ ذلك بهذا النشرِ بعضدِ هذا التقرير.

وفي هذه الاعتباراتِ تعريضٌ بمَن لا يكـونُ عندَ كلامِ الله المجيدِ خاضعاً خاشعاً متفكراً متدبراً، وتهديدٌ ووعيدٌ شديدٌ لمن يصدرُ عنه عند سماعِه ما يُشوِّشُ على القارئِ ويُخلِّطُ عليه القراءة، وإرعادٌ وإبراقٌ لمن يُدْرَكُ منه قلةُ مبالاةٍ به؛ فضلاً عمن ينبذُه وراءَه ظِهْريّاً؛ واشتغلَ بما ينافيه من العلومِ المذمومة، فانظر إلى عظمةِ القرآنِ المجيد، وتأملْ في هذا التغليظِ والتشديد، واشهدْ لمن عظَّمه وأجلَّ قدْرَه وألقى إليه السمعَ وهو شهيدٌ بالفوزِ العظيمِ والدرجاتِ المقيم، رزقنا اللهُ وإياكم معاشرَ الإخوانِ توقيرَ كلامِ الله وتوقيرَ حرمتِه، واستنباطَ دقيقِ معانيه، وتحقيقَ مبانيه، ووفقنا بفضلِه وجودهِ للعملِ بما فيه، إنه خيرُ مأمولٍ ونِعْمَ مسؤول.

بما أغنى عن إعادته. وعن ابنِ عبّاس: ﴿عَذَابًا شَدِيدًا﴾: يوم بَدْر. و﴿أَسْوَأَ ٱلَّذِى كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ في الآخرة، ﴿ذَٰلِكَ﴾ إشارةٌ إلى الأسوإ، ويجبُ أن يكون التقدير: أسوأَ جزاءِ الذي كانوا يَعملون؛ حتى تستقيمَ هذه الإشارةُ. و﴿ٱلنَّارُ﴾: عطفُ بيان للجَزاء، أو خبرُ مبتدأٍ محذوف. فإن قلتَ: ما معنى قولِه: ﴿لَهُمْ فِيهَا دَارُ ٱلْخُلْدِ﴾؟ قلتُ: معناه: **أنّ النار في نفْسِها دارُ الخُلد**، كقوله: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١]، والمعنى: أنَّ رسولَ الله ﷺ أسوةٌ حَسنة، وتقولُ: لك في هذه الدارِ دارُ السرور، وأنت تعني الدارَ بعَيْنها. ﴿جَزَآءًۢ بِمَا كَانُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا يَجْحَدُونَ﴾ أي: جزاءً بما كانوا يَلغون فيها، فذَكَرَ الجحودَ الذي سببُ اللَّغو.

[﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ أَضَلَّانَا مِنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ نَجْعَلْهُمَا تَحْتَ أَقْدَامِنَا لِيَكُونَا مِنَ ٱلْأَسْفَلِينَ﴾ ٢٩]

﴿ٱلَّذَيْنِ أَضَلَّانَا﴾ أي: الشيطانَيْن اللَّذين أضلّانا ﴿مِنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ﴾؛ لأنّ الشيطانَ على ضَرْبَيْن: جِنّيٌّ وإنْسيّ، قال اللهُ تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِىٍّ عَدُوًّا شَيَـٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ﴾ [الأنعام: ١١٢]، وقال: ﴿ٱلَّذِى يُوَسْوِسُ فِى صُدُورِ ٱلنَّاسِ * مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ﴾ [الناس: ٥-٦]. وقيل: هما إبليسُ وقابيلُ؛ لأنهما سَنّا الكُفرَ والقَتْلَ بغيرِ حقٍّ. **وقُرئ: (أَرْنا) بسكونِ الراء**؛ لِثقَل الكسرة، كما قالوا في فَخِذٍ: فَخْذ.

قوله: (**أنَّ النارَ في نفسِها دارُ الخلد**) قال ابنُ جِنّيّ[1]: ﴿لَهُمْ فِيهَا دَارُ ٱلْخُلْدِ﴾ وهي بنفسِها دارُ الخلد، فكأنه جَرَّدَ مِن الدارِ داراً، وعليه قولُ الأخْطل:

بنزوةِ لصٍّ بعدما مَرَّ مُصْعَبٌ ... بأشعثَ لا يفلى ولا هو يقملُ

ومصعبٌ بنفسِه هو الأشعث، كأنه استخلصَ منه أشعث.

قوله: (**وقُرِئ «أَرْنا»[2] بسكون الراء**) ابنُ كثيرٍ وابنُ عامرٍ وأبو بكرٍ وأبو شعيب، وقرأ أبو عمروٍ عن اليزيديِّ: باختلاسِ كسرتِها، والباقون: بإشباعها.

(١) «المحتسب» (٢: ٣٨).

(٢) انظر: «حجة القراءات»: ٦٣٦، و«الجامع لأحكام القرآن» (١٥: ٣٥٧).

وقيل: معناه: أعطِنا اللَّذَيْن أضلَّانا. وحكَوْا عن الخليل: إنك إذا قلتَ: أَرِني ثوبَك بالكسر، فالمعنى: بَصِّرْنِيه، وإذا قلتَه بالسكون؛ فهو استِعْطاء، معناه: أعطِني ثوبَك. ونظيرُه: **اشتهارُ الإيتاء في معنى الإعطاء. وأصلُه: الإحضار.**

[﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَـٰمُواْ تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ أَلَّا تَخَافُواْ وَلَا تَحْزَنُواْ وَأَبْشِرُواْ بِٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى كُنتُمْ تُوعَدُونَ * نَحْنُ أَوْلِيَآؤُكُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْـَٔاخِرَةِ ۖ وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَشْتَهِىٓ أَنفُسُكُمْ وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَدَّعُونَ * نُزُلًا مِّنْ غَفُورٍ رَّحِيمٍ﴾ ٣٠-٣٢]

﴿ثُمَّ﴾ لتَراخي الاستقامةِ عن الإقرار في المَرْتبة وفضلِها عليه؛ لأنّ الاستقامةَ لها الشأنُ كلُّه، ونحوُه قولُه تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُواْ﴾ [الحجرات: ١٥]، والمعنى: **ثُمَّ ثَبتُوا على الإقرارِ ومُقتضَياته.** وعن أبي بكرٍ

قوله: (**اشتهارُ الإيتاءِ في معنى الإعطاء، وأصلُه: الإحضار**)، **الجوهريّ**: آتاه إيتاء، أي؛ أعطاه، وآتاه أيضاً، أي؛ أتى به، ومنه قوله تعالى: ﴿ءَاتِنَا غَدَآءَنَا﴾ [الكهف: ٦٢] أي؛ ائتنا به.

قوله: (**ثم ثبتوا على الإقرارِ ومقتضياته**) يعني لم يُرِدْ بالقولِ مجرّدُ النطقِ فحسب؛ بل هو وما يستتبعه، وذلك أنّ هذا القولَ ادعاءٌ من القائلِ بأنه رضيَ بالله رباً، والرضا بذلك إقرارٌ بأنّ المعبودَ الخالقَ المنعمَ على الإطلاقِ مالكُه ومدبرُ أمرِه، وذلك يوجبُ القيامَ بمقتضياتِه من الشكرِ باللسانِ وتحقيقِ مراضيه بالقلبِ والجوارح، وعلى هذا النهجِ وردَ عن عبدِ الله بن مُغَفَّلٍ قال: «جاء رجلٌ إلى النبيِّ ﷺ فقال: إني أحبُّك. قال: انظرْ ما تقول. فقال: والله إني لأحبُّك، ثلاثَ مرات، قال: إن كنتَ صادقاً فأعِدَّ للفقرِ تجفافاً، الفقرُ أسرعُ إلى من يحبُّني مِن السيل إلى منتهاه». أخرجه الترمذي[1]، وأنشد في معناه:

---

(١) أخرجه الترمذي (٢٣٥٠)، والروياني في «المسند» (٢: ٨٨)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٣: ٦٢).

الصدِّيق رضي الله عنه: استقامُوا فِعلاً كما استقاموا قولاً. وعنه: أنه تَلاها، ثم قال: ما تقولون فيها؟ قالوا: لم يُذنِبوا. قال: حَملتم الأمْرَ على أشدِّه. **قالوا: فما تقول؟ قال: لم يَرجِعُوا إلى عبادةِ الأوثان**. وعن عمرَ رضي الله عنه: استقامُوا على الطريقة، **لم يَرُوغوا رَوَغانَ الثعالب**. وعن عثمانَ رضي الله عنه: أخلَصُوا العملَ. وعن عليٍّ رضي الله عنه: أدَّوُا الفرائضَ. وقال سفيانُ بن عبدِ الله الثقفيُّ: قلتُ: يا رسولَ الله، ....

تهـــون عـــلينا في المعالي نفوسنا ومن طلب الحسناء لم يَغْلُه المهْرُ(١)

النهاية: التجفاف شيءٌ مِن سلاحٍ يُتْرَكُ على الفرسِ يقيه الردى، وقد يلبَسُه الإنسان، ولما كان هذا الكلامُ مِن الجوامع، وسأل الصحابيُّ عن أمرٍ يعتصمُ به، أجابه صلواتُ الله عليه بقولِه: «قل ربي الله ثم استقم»(٢).

قوله: (**قالوا: فما تقول؟ قال: لم يرجعوا إلى عبادة الأوثان**) هو من قوله صلوات الله عليه حين قرأ ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَـٰمُواْ﴾ قال: «قد قال الناسُ، ثم كفرَ أكثرُهم، فمَن مات عليها فهو ممَن استقام»، أخرجه الترمذي عن أنس(٣).

قوله: (**لم يَروغوا رَوَغان الثعالب**)، ويروى «الثعلب»، الأثرُ مذكورٌ في «شرح السنة»(٤)، **النهاية**: روغانُ الثعلبِ مثلٌ لمن لا يثبتُ على حال، وفي حديث قيس: «خرجتُ أُريغُ بعيراً شرد مني»(٥)، أي؛ أطلبُه بكلِّ طريق.

(١) لأبي فراس الحمداني من قصيدته الشهيرة:

أراك عصيَّ الدمعِ شيمتك الصَّبْرُ أما للهـوى نَهْيٌ عليـك ولا أمر

(٢) أخرجه الترمذي (٢٤١٠) وابن ماجه (٣٩٧٢) والدارمي (٢٧٥٣) وأحمد (١٥٤١٨) وابن حبان (٥٦٩٨) عن سفيان بن عبدالله.

(٣) أخرجه الترمذي (٣٢٥٠) والنسائي في «السنن الكبرى» (١١٤٠٦)، والبزار (٦٨٨٥)، وأبو يعلى (٣٤٩٥).

(٤) «شرح السنة» (١: ٣١)، وأخرجه ابن المبارك في «الزهد والرقائق» (١: ١١٠) عن عمر بن الخطاب.

(٥) لم أجده.

أخبرْني بأمرٍ أعتصمُ به، قال: «قل: ربِّيَ الله، ثُمَّ استقِمْ»، قال: فقلتُ: ما أَخوَفُ ما تخافُ عليَّ؟ فأخذَ رسولُ الله ﷺ بلسان نفْسِه فقال: «هذا». ﴿تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ عند الموتِ بالبُشرى. وقيل: البُشرى في ثلاثةِ مَواطنَ: عند الموتِ، وفي القبرِ، وإذا قامُوا من قُبورهم. ﴿أَلَّا تَخَافُوا۟﴾ «أنْ» بمعنى «أَيْ»، أو مخفَّفةٌ من الثقيلة، وأصلُه: بأنَّه لا تَخافوا، والهاءُ ضميرُ الشَّأن. وفي قراءةِ ابن مسعود رضي الله عنه: (لا تخافوا)، أي: يقولون: لا تخافوا. والخوف: غمٌّ يَلحق لتوقُّع المكروه، والحُزن: غمٌّ يلحقُ لوقوعه من فَواتِ نافعٍ أو حُصولِ ضارٍّ. والمعنى: أنَّ الله كَتَبَ لكم الأمْنَ من كلِّ غمٍّ، فلن تَذُوقُوه أبداً. وقيل: لا تَخافوا ما تَقْدَمُون عليه، ولا تَحزنوا على ما خَلَّفتم. كما أنَّ الشياطينَ قُرناءُ العُصاة وإخوانُهم، فكذلك الملائكةُ أولياءُ المتَّقِينَ وأحبَّاؤهم في الدارَيْن. ﴿تَدَّعُونَ﴾: تتمنَّون. والنُّزُل: رِزْقُ النَّزيل؛ وهو الضَّيف، **وانتصابُه على الحال.**

قوله: (**أخبِرني بأمرٍ أعتصمُ به**) الحديث، أخرجه أحمدُ بنُ حنبلٍ والترمذيُّ وابنُ ماجه والداريُّ[1].

قوله: (**وانتصابُه على الحال**) قال صاحب «الكشف»: إن جعلتَ «نُزُلاً» جمع نازل، كشارفٍ وشُرُف، وصابرٍ وصُبُر، كان حالاً من الكاف والميم، أي لكم فيها نازلين، ويكون قوله: ﴿مِّنْ غَفُورٍ رَّحِيمٍ﴾ في موضعِ نصبٍ صفةٌ «لنزلاً» أي نازلينَ مِن أمرِ غفورٍ رحيم، قال أبو عليّ: ولا يكونُ مِن غفورٍ رحيمٍ متعلقاً بـ﴿تَدَّعُونَ﴾، لأنّ الحالَ التي هي من المجرورِ قد فصلَ بينهما، ولكنْ إنْ جعلتَ ﴿نُزُلًا﴾ حالاً من الضمير المرفوع في ﴿تَدَّعُونَ﴾ على تقدير: تدعون أنتم نزلا، جاز أن يتعلق ﴿مِّنْ﴾ بـ﴿تَدَّعُونَ﴾ لأن الحالَ والظرفَ جميعاً في الصلة، وهذا يدلُّ على أنّ الحالَ مما في الصلةِ ليس كالحالِ عن الموصول؛ لأنّ الحالَ عن الموصولِ يؤذنُ بتمامِه فيصيرُ فاصلاً بين الموصولِ وما بعدَ الحالِ مِن الصلة، ويجوزُ أنْ يكونَ

---

(١) أخرجه أحمد (١٥٤١٨)، والترمذي (٢٤١٠)، وابن ماجه (٣٩٧٢)، والدارمي (٢٧٥٣)، وابن حبان (٥٦٩٨) عن سفيان بن عبدالله.

[﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّن دَعَآ إِلَى ٱللَّهِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا وَقَالَ إِنَّنِى مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ ٣٣]

﴿مِّمَّن دَعَآ إِلَى ٱللَّهِ﴾ عن ابن عبّاسٍ: هو رسولُ الله ﷺ، **دَعا إلى الإسلام** ﴿وَعَمِلَ صَٰلِحًا﴾ فيما بَيْنَه وبين ربِّه، وجَعَلَ الإسلامَ **نِحْلةً** له. وعنه: إنهم أصحابُ رسولِ الله ﷺ. وعن عائشةَ رضي الله عنها: ما كنّا نشكُّ أنَّ هذه الآيةَ نزلتْ في المؤذِّنين. وهي عامّةٌ في كلِّ مَن جمع بين هذه الثلاثِ: أنْ يكونَ موحِّداً مُعتقِداً لدِينِ الإسلام، عامِلاً بالخير، داعِياً إليه؛ وما هم إلّا طبقةُ العالِمين العامِلين من أهل العَدْل والتوحيد، الدُّعاةِ إلى دِيْنِ الله. وقولُـه: ﴿وَقَالَ إِنَّنِى مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ **ليس الغَرَضُ أنـه تكلَّمَ بهذا الكلام، ولكنْ جَعَلَ دِينَ الإسلام مذهبَه ومُعتقَدَه**، كما تقولُ: ....

﴿نُزُلًا﴾ حالاً من الموصول، أي لكم الذي تدعونه معداً. ولا يكونُ جمعَ «نازل» بل هو من النُّزلِ الذي يُجْعَلُ للضيفان، وهذا إنما يكونُ على قولِ من رفعَ بالظرفِ كقولهم: في الدارِ زيدٌ قائماً، وأما مَن رفعَ بالابتداء فلا يكونُ حالاً من «ما» ولكن من الضميرِ في الظرف، أو مِن الضميرِ المنصوبِ المحذوف، أي ما تدعونه نزلاً[(١)].

قوله: (**نِحْلة**) أي؛ ملةً ومذهباً له. **الجوهريّ**: فلانٌ ينتحلُ مذهبَ كذا وقبيلةَ كذا؛ إذا انتسبَ إليه.

قولِه: (**ليس الغرضُ أنه تكلَّم بهذا الكلام، ولكنْ جعلَ دينَ الإسلامِ مذهَبه ومُعتقَده**)، نحوه قال في قوله: ﴿إِذْ قَالَ لَهُۥ رَبُّهُۥٓ أَسْلِمْ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [البقرة: ١٣١]، قال: ومعنى «قال له أسلم» قال: أخطر ببالِه النظر في الدلائلِ المؤديةِ إلى المعرفةِ والإسلام «فقال أسلمت»، أي: فنظر وعرف.

قال الإمام: إن السعادة لها مرتبتان: التام، وفوق التام، أمّا التامُّ فهو أنْ يكتسبَ مِن الصفاتِ الفاضلةِ ما لأجلِها يصيرُ كاملاً في ذاته، فقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ

---

(١) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١١٩٠) بتحقيق د. محمد الدالي، و(٢: ٢٨٧) بتحقيق د. عبد القادر السعدي.

هذا قولُ أبي حَنيفة، تريدُ مذهبَه.

﴿ٱسْتَقَـٰمُوا۟﴾ إشارةٌ إلى هذه المرتبة، فإذا فرغَ مِن هذه الدرجةِ اشتغلَ بتكميلِ الناقصين، وهو فوقَ التام، فقوله: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّن دَعَآ إِلَى ٱللَّهِ﴾ إشارةٌ إلى هذه المرتبة، واعلمْ أنّ مَن آتاه اللهُ عزَّ وجلَّ قريحةً وقّادةً ونصاباً وافياً مِن العلومِ الإلهيةِ الكثيفةِ عَرفَ أنْ لا ترتيبَ أحسنُ وأكملُ مِن ترتيب آيِ القرآن(١).

وقلت: فعلى هذا ينبغي أن يكون قوله: ﴿وَقَالَ إِنَّنِى مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ جامعاً للمعاني السابقة، ولا يكونُ محصوراً في القولِ المجردِ لمجيئه على طريقةِ التذييل، وعلى أسلوبِ قولك: زيدٌ من العلماء، أي: له مساهمةٌ معهم في هذا الوصف، والعلمُ له كاللقبِ المشهور، فكأنه قال: إنني لمن الذين لهم القَدَحُ المعلى في التسليم والتفويض.

الراغب: الإسلامُ في الشريعة ضربان: أحدُهما: دونَ الإيمان، وإياه عنى بقوله: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَـٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا﴾ [الحجرات: ١٤]؛ والثاني: فوقَ الإيمان، وهو أنْ يكونَ مع الاعترافِ اعتقادٌ بالقلبِ ووفاءٌ بالفعلِ واستسلامٌ في جميعِ ما قضى وقدر، كما ذُكِرَ عن إبراهيمَ عليه السلام في قوله: ﴿إِذْ قَالَ لَهُۥ رَبُّهُۥٓ أَسْلِمْ ۖ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ [البقرة: ١٣١](٢).

قوله: (**هذا قول أبي حنيفة**) يريدُ: مذهبَه. **النهاية**: منه الحديث: «لما أراد أنْ يعتكفَ ورأى الأخبيةَ في المسجدِ فقال: آلبِرَّ تقولون بهن؟»(٣)، أي: أتظنون وتَرَوْنَ أنهنَّ أردْنَ البر؟

ومنه: «سبحان الذي تَعطَّفَ بالعزِّ وقال به»(٤)، أي: أحبَّه واختصَّه لنفسِه، كما يقال: فلانٌ يقولُ بفلان، أي: بمحبتِه واختصاصِه، وقيل: معناه: حكمَ به، فإنَّ القول يُستعمَلُ في معنى الحكم. وقال الأزهريّ: معناه: غَلَبَ به، وأصلُه مِن قِبَلِ الملك؛ لأنه ينفذُ قولَه.

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٧: ٥٦٢).

(٢) «المفردات في غريب القرآن» ص٤٢٣.

(٣) أخرجه البخاري (٢٠٣٣)، ومسلم (١١٧٢) عن عائشة رضي الله عنها.

(٤) أخرجه الطبراني في «الدعاء» (١: ١٦٥)، والمروزي في «مختصر قيام الليل» ص٣٣٧ عن ابن عباس.

[﴿وَلَا تَسْتَوِى ٱلْحَسَنَةُ وَلَا ٱلسَّيِّئَةُ ۚ ٱدْفَعْ بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ فَإِذَا ٱلَّذِى بَيْنَكَ وَبَيْنَهُۥ عَدَٰوَةٌ كَأَنَّهُۥ وَلِىٌّ حَمِيمٌ * وَمَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ٱلَّذِينَ صَبَرُوا۟ وَمَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ﴾ ٣٤-٣٥]

يعني: أنَّ الحسنةَ والسيِّئة مُتفاوِتتانِ في أنفُسِها، فخُذِ الحسنةَ التي هي أحسنُ من أُختِها إذا اعترضَتْك حَسنتانِ فادفعْ بها السيِّئةَ التي تَرِدُ عليك مِن بعضِ أعدائك. ومثالُ ذلك: رجلٌ أساءَ إليك إساءةً، فالحسنةُ: أنْ تعفوَ عنه، والتي هي أحسنُ: أنْ تُحسِنَ إليه مكانَ إساءته إليك، مثل أنْ يذمَّك فتَمدحَه، ويَقتُلَ ولدَك فتَفتدِيَ ولدَه من يَدِ عدوِّه، فإنك إذا فعلتَ ذلك انقلَبَ **عدوُّك المُشاقُّ** مِثْلَ الوليِّ الحَميم مُصافاةً لك. ثم قال: وما يُلقَّى هذه الخَليقةَ أو السَّجِيَّة ـ التي هي مقابلةُ الإساءةِ بالإحسان ـ إلَّا أهلُ الصَّبر، وإلا رجلٌ خَيِّرٌ وُفِّق لحظٍّ عظيم من الخير. فإن قلتَ: **فهلَّا قيل: فادفعْ بالتي هي أحسن؟** قلتُ: هـو على تقديرِ قائـلٍ قال: فكيف أصنعُ؟ فقيل: ادفعْ بالتي

قولُه: (**عدوُّك المُشاقّ**)، أي: المخالفُ الذي أخذَ في شقٍّ وأنت في شقّ. **الجوهريّ**: المشاقَّةُ والشِّقاق: الخلافُ والعداوة.

قوله: (**فهلا قيل: فادفعْ بالتي هي أحسن؟**) السؤالُ واردٌ على تفسيرِه السابق، وقولُه: «إذا اعترضتْك حسنتانِ فادفع بها السيئةَ التي تَرِدُ عليك مِن بعضِ أعدائِك» يعني: حين أعلمناك بتفاوتِ الحسنتينِ إذا وردتْ عليك سيئةٌ مِن بعضِ أعدائِك فادفَعْها بإحدى الحسنتين، وهي التي أحسنُ، لأنك من أولي العزمِ وصاحبِ الخلقِ العظيم، فالفاءُ لازمةُ الترتُّب، فلم تركها؟ وأجاب بأنَّ الترتيبَ موكولٌ إلى الذهنِ الذي هو أقوى الدليلين، وتركَ الوصلَ إلى الفصلِ للاستئناف، وتقديرُ سؤالِ السائل، فـ﴿أَحْسَنُ﴾ على هذا على حقيقتِه، وقولُه: «وقيل: «لا» مزيدة» عطفٌ على قولِه: «إنَّ الحسنةَ والسيئةَ متفاوتتان في أنفسِها»، والمعنى: أنّ بينَ الحسنةِ والسيئةِ بَوناً بعيداً، ولا يكن اختيارُك إلا الحسنة، فعدلَ إلى الأحسنِ للمبالغة؛ لأنه على الوجهِ الأولِ وقعتِ الموازنةُ بين الحسنتينِ وبينَ السيئتين. وفي الثاني بينَ الحسنةِ والسيئة.

فإن قلت: قد عُلم بما تَقرَّرَ الموازنةُ بين الحسنتين، فما معنى الموازنةِ بين السيئتين؟ قلت:

هي أحسنُ. وقيل: ﴿وَلَا﴾ مَزيدة، والمعنى: ولا تستوي الحسنةُ والسيِّئة. فإن قلتَ: فكان القياسُ على هذا التفسيرِ أن يُقال: ادفعْ بالتي هي حسنةٌ! قلتُ: أجَل، ولكنْ وُضِع «التي هي أحسنُ» موضعَ الحسنة؛ ليكونَ أبلغَ في الدفعِ بالحسنة؛ لأنَّ مَن دَفع بالحُسنى هانَ عليه الدفعُ بما هو دُونها. وعن ابنِ عبّاس: ﴿بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ﴾: الصَّبرُ عند الغَضَب، والحِلْم عند الجَهْل، والعَفو عندَ الإساءة. وفُسِّر الحظُّ بالثواب. وعن الحسن: واللّـهِ ما عَظُمَ حظٌّ دون الـجَنة. وقيل: نزلتْ في أبي سُفيانَ بن حَرْب، وكان عدوّاً مُؤذياً لرسولِ الله ﷺ، فصار وليّاً مُصافياً.

[﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ نَزۡغٞ فَٱسۡتَعِذۡ بِٱللَّهِۖ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ﴾ ٣٦]

النَّزْغ والنَّسْغُ بمعنًى، وهو شِبْه النَّخْسِ. والشيطانُ يَنزَغ الإنسانَ كأنه يَنخَسُه ببَعْثه على ما لا يَنبغي. وجُعِلَ النَّزْغُ نازغاً، كما قيل: جَدَّ جِدُّه. **أو أُريدَ: وإمّا ينزغنَّك نازغٌ**؛ وصفاً للشيطان بالمَصْدر. أو لتَسْويلِه. والمعنى: وإنْ صَرَفَك الشيطانُ عمّا وُصِّيتَ به من الدَّفع بالتي هي أحسنُ ﴿فَٱسۡتَعِذۡ بِٱللَّهِ﴾ من شَرِّه، **وامضِ على شأنك** ولا تُطِعْه.

إنّ المسيءَ إذا أساء إليك فإنك إنْ جازيتَه بمثلِ تلك السيئةِ فحسنتُك سيئةٌ بالنسبةِ إليك؛ لما كان عليك أن تعفوَ عنه؛ بل تحسنُ إليه، لكن لا تستوي سيئتُك وسيئتُه. وسيجيء إنْ شاء اللهُ تعالى في سورةِ «الشورى» الكلامُ فيه عند قولِه: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثۡلُهَاۖ فَمَنۡ عَفَا وَأَصۡلَحَ فَأَجۡرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ﴾ [الشورى: ٤٠].

قوله: (**أو أريد: وإما يَنزَغنّك نازغ**) وعلى هذا «من» بيانية، جُرِّدَ مِن الشيطان؛ إما شيطانٌ آخرُ وسُمِّيَ نازغاً، أو جُرِّدَ منه وصفُه الذي هو تسويلُه وجُعِلَ نازغاً، فهو هو أيضاً، وعلى الأولِ كانت ابتدائية، المعنى: إما ينزغنك مِن جهةِ الشيطانِ نزغٌ فأسندَ الفعلَ إلى فعلِه مجازاً.

قوله: (**وامضِ على شأنك**) أي خلصتَ مِن نَزَغاتِه. **الأساس**: مضى على أمرِه، تمَّ عليه. ومضى السيفُ في الضريبة. ومَضى في حاجته.

[﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِ ٱلَّيْلُ وَٱلنَّهَارُ وَٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ لَا تَسْجُدُوا۟ لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَٱسْجُدُوا۟ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَهُنَّ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ ۝ فَإِنِ ٱسْتَكْبَرُوا۟ فَٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ يُسَبِّحُونَ لَهُۥ بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَهُمْ لَا يَسْـَٔمُونَ﴾ ٣٧ - ٣٨]

الضميرُ في ﴿خَلَقَهُنَّ﴾ للَّيلِ والنهار والشمسِ والقمر؛ لأنَّ حُكْمَ جماعةِ ما لا يَعقل حكمُ الأُنثى، أو الإناث. يقالُ: الأقلامُ بَرَيْتُها وبَرَيْتُهنّ، **أوْ لمّا قال: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِ﴾ كُنَّ في معنى الآيات**، فقيل: ﴿خَلَقَهُنَّ﴾. فإن قلتَ: أين موضعُ السَّجدة؟ قلتُ: **عند الشافعيِّ رحمه الله: ﴿تَعْبُدُونَ﴾**، وهي روايةُ مَسرُوق عن عبدِ الله؛ لِذِكْرِ لفظ السَّجدة قَبْلَها. وعند أبي حَنيفة رحمه الله: ﴿يَسْـَٔمُونَ﴾؛ **لأنها تمامُ المعنى**،

قولُه: (**أو لما قال: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِ﴾ كنَّ في معنى الآيات**) ويُروى: في معنى الآيات، وهو الأصحّ، فقيل: ﴿خَلَقَهُنَّ﴾ جوابٌ عما قيل، لا يصحُّ أنْ يعودَ إلى الشمسِ والقمرِ والليلِ والنهار؛ لأنّ المذكرَ والمؤنث إذا اجتمعا كانت الغلبةُ للتذكيرِ دونَ التأنيث. وأجاب المصنفُ بأنها في معنى الآيات، قال الزجاج: قد قيل: الليلُ والنهارُ والقمر، وهي مذكرة، وقد قال: «خَلَقَهن» والهاءُ والنونُ تدلُّ على التأنيث، وفي الجوابِ وجهان: أحدُهما: أنّ ضميرَ ما لا يعقِلُ على لفظِ المؤنث، تقول: هذه لناشقٌ فِسْقُها، وإنْ شئتَ «فسقهن». وثانيهما: أنْ يرجعَ إلى معنى الآيات؛ لأنه تعالى ومن آياتِه هذه الأشياء، فاسجدوا لله الذي خلقهن[١].

قوله: (**عند الشافعيِّ رضيَ الله عنه: ﴿تَعْبُدُونَ﴾**) أي؛ الشافعيُّ يسجدُ عند ﴿تَعْبُدُونَ﴾، وأبو حنيفةَ عند ﴿يَسْـَٔمُونَ﴾. وقلت: الأصحُّ الثاني. قال صاحبُ «الروضة»: الأصحُّ أنه عقيبَ ﴿يَسْـَٔمُونَ﴾، والثاني عقيبَ ﴿إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾[٢].

قوله: (**لأنها تمام المعنى**) ويمكنُ أنْ يقالَ: تمامُ المعنى عند قولِه: ﴿وَٱسْجُدُوا۟ لِلَّهِ ٱلَّذِى

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٣٨٧).

(٢) «روضة الطالبين» (١: ٣١٩).

وهي عن ابنِ عبّاسٍ وابنِ عُمر وسعيدِ بن المسيّب. لعلَّ ناساً منهم كانوا يَسجُدون للشمس والقمرِ كالصَّابِئين في عِبادتهم الكواكب، ويَزعُمون أنهم يَقصِدون بالسُّجودِ لهما السجودَ لله، فنُهوا عن هذه الواسِطة، وأُمِروا أنْ يَقصِدوا بسُجودِهم وَجْهَ اللّـهِ خالِصاً، إن كانوا إيّاه يَعبُدون وكانوا موحِّدين غيرَ مُشركين، ﴿ فَإِنِ ٱسۡتَكۡبَرُواْ ﴾ ولم يَمتثِلوا ما أُمِروا به وأَبَوْا إلا الواسِطةَ فدَعْهم وشأنَهم، فإنَّ اللهَ عزَّ سُلطانُه لا يَعْدَمُ عابداً أو ساجِداً بالإخلاص، وله العِبادُ المقرَّبون الذين ينزِّهونه بالليلِ والنهار عن الأَنْداد. وقولُه: ﴿عِندَ رَبِّكَ﴾ عبارةٌ عن الزُّلفى والمكانةِ والكَرامة. وقُرئ: (لا يِسأمون) بكسرِ الياء.

[﴿وَمِنۡ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى ٱلۡأَرۡضَ خَٰشِعَةٗ فَإِذَآ أَنزَلۡنَا عَلَيۡهَا ٱلۡمَآءَ ٱهۡتَزَّتۡ وَرَبَتۡۚ إِنَّ ٱلَّذِيٓ أَحۡيَاهَا لَمُحۡيِ ٱلۡمَوۡتَىٰٓۚ إِنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ﴾ ٣٩]

الخشوعُ: التذلُّل والتقاصُر، فاستُعيرَ لحالِ الأرض إذا كانت قحطةً لا نباتَ فيها، كما وَصفَها بالهُمود في قوله: ﴿وَتَرَى ٱلۡأَرۡضَ هَامِدَةٗ﴾ [الحج: ٥]؛ وهو خلافُ وصفِها بالاهتزاز والرُّبُوِّ؛ وهو الانتفاخ: إذا أخصبتْ وتَزخرفتْ بالنباتِ كأنها بمَنزلة المختالِ

﴿خَلَقَهُنَّ﴾ لأنه حكمٌ قد عقبَ الوصفَ المناسب، وقولُه: ﴿إِن كُنتُمۡ إِيَّاهُ تَعۡبُدُونَ﴾ تتميمٌ للمعنى وتقريع للغافلين، وقولُه: ﴿ فَإِنِ ٱسۡتَكۡبَرُواْ ﴾ تتميمٌ غِبَّ تتميم، وتسليةٌ للرسول ﷺ، ومِن ثَمَّ قال: فدعهُم وشأنَهم، لكنه متضمنٌ للذمِّ على تركِ السجود، فإنّ قولَه: ﴿ فَإِنِ ٱسۡتَكۡبَرُواْ ﴾ وُضِعَ موضع: فإنْ لم يسجدوا، إقامة للسبب موضع المسبب للعلية، وأنت قد عرفتَ أنّ شرعيةَ إيجابِ السجدةِ إما للأمرِ بها، أو المدح لَمن أتى بها، أو الذمِّ لَمن تركها، وكان الظاهرُ إيجابَ سجدتين؛ فجعل الثانيَ كالتوكيدِ للأول، فشرعَ سجدةً واحدة.

وعن بعضِهم: إنما كانتِ السجدةُ عند ﴿لَا يَسۡـَٔمُونَ﴾ لأنه أقربُ إلى الاحتياط، فإنها إنْ كانت عند الآيةِ الأولى جاز تأخيرُها، وإن كانت عند الثانيةِ لم يجزْ تعجيلُها.

في زِيِّه، وهي قبلَ ذلك كالذليلِ **الكاسِف البالِ** في الأَطْمار الرَّثَّة. **وقُرِئ (ورَبأَتْ)** أي: ارتفعتْ؛ لأنَّ النبتَ إذا همَّ أن يظهرَ ارتفعتْ له الأرضُ.

[﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُلۡحِدُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا لَا يَخۡفَوۡنَ عَلَيۡنَآۗ أَفَمَن يُلۡقَىٰ فِي ٱلنَّارِ خَيۡرٌ أَم مَّن يَأۡتِيٓ ءَامِنٗا يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِۚ ٱعۡمَلُواْ مَا شِئۡتُمۡ إِنَّهُۥ بِمَا تَعۡمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ ٤٠]

يقال: أَلحدَ الحافرُ ولَحَد؛ إذا مالَ عن الاستقامة، فحَفَر في شقٍّ، فاستُعير للانحرافِ في تأويلِ آياتِ القرآن عن جِهةِ الصحَّةِ والاستقامة. **وقُرئ: ﴿يُلۡحِدُونَ﴾ و(يَلْحَدون)** على اللُّغتَيْن. وقولُه: ﴿لَا يَخۡفَوۡنَ عَلَيۡنَآ﴾ وعيدٌ لهم على التحريف.

قوله: (**الكاسف البال**)، **الجوهري**: رجلٌ كاسفُ البال، سيئُ الحال. والطِّمْر، الثوبُ الـخَلَق، والجمع: الأطمار. يريدُ أنّ الكلامَ فيه استعارةٌ تمثيلية، شَبَّه حالَ جُدوبةِ الأرضِ وإعدامِ الخير فيها؛ ثمَّ إحياءِ الله بالماءِ النازلِ مِن السماء، وانقلابِها مِن الجدوبةِ إلى الخصب، وإنباتِ كلِّ زوجٍ بهيجٍ بعد القَحْل، بحالِ شخصٍ كئيبٍ كاسفِ البال رَثِّ الهيئةِ لا يُؤْبَهُ له، ثم إذا أصابه شيءٌ مِن متاعِ الدنيا وزينتِها؛ تكلَّفَ بأنواعِ الزيَنِ والزخارف، فيختالُ في مشيِه زهواً، فيهتزُّ بالأعطافِ خُيلاءَ وكبراً، ثم بولِغَ في التشبيه فحذف المشبَّه واستعملَ الخشوعَ والاهتزازَ دلالةً على مكانه.

قوله: (**وقُرِئ «وربَأَت»**) قال الزجاج: ويُقرَأُ «ربأت» بالهمز، فمعنى: ربت: عظُمت. وربأت: ارتفعت[1]. قال ابنُ جِنّي: قرأ أبو جعفرٍ «وربأت»، ومعناها راجعةٌ إلى معنى قراءةِ الجماعة، وذلك أنّ الأرضَ إذا ربت ارتفعت، ومنه الربيئة، وهي الطليعة؛ لشخوصِه على الموضعِ المرتفع[2].

قولُه: (**وقُرِئ: ﴿يُلۡحِدُونَ﴾ و«يَلْحدون»**[3]) الثانية: حمزة، والباقون: الأولى.

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٣٨٨).

(٢) «المحتسب» (٢: ٢٤٧).

(٣) انظر: «حجة القراءات» ص٦٣٦.

[﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِٱلذِّكْرِ لَمَّا جَآءَهُمْ ۖ وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٌ ۞ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴾ ٤١-٤٢]

فإن قلتَ: بِمَ اتَّصل قولُه: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِٱلذِّكْرِ ﴾؟ قلتُ: **هو بدلٌ من قوله:** ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا ﴾. والذِّكرُ: القرآن؛ لأنهم لكُفرِهم به طَعَنُوا فيه وحرَّفوا تأويلَه، ﴿وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٌ﴾ أي: منيعٌ محميٌّ بحِمايةِ الله ﴿ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ﴾ مَثَلٌ، **كأنَّ الباطلَ لا يَتطرَّقُ إليه** ولا يَجِدُ إليه سَبيلاً من جهةٍ مِنَ الجهات

قوله: (**هو بدلٌ مِن قولِه**: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا ﴾) وفي هذا الإبدالِ الإشعارُ بتغليظِ مَن تأوّلَ القرآنَ بالرأيِ الباطلِ والهوى الزائغ، وتعظيمٌ لشأنِ القرآنِ المجيد، ونَعْيٌ على المتقاعدين عنه، وتسليةٌ لرسولِ الله ﷺ عن مطاعنِ القوم فيه، وذلك أنه تعالى لما افتتحَ السورةَ بذكرِ القرآنِ المجيدِ، وأنه آيةٌ عظيمةٌ قاهرة، وعقَّبه بما بيَّنَ عجزَهم عن المعارضةِ بتلك الشبهةِ الركيكة، وهي أنَّ الرسالةَ منحصرةٌ على الملائكةِ لا تتعدى إلى البشر، وذكر طعنَهم فيه وقولَهم: ﴿لَا تَسْمَعُوا۟ لِهَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ وَٱلْغَوْا۟ فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَغْلِبُونَ﴾ وذَيَّلَ المعنى بوجوهٍ من الاستطراداتِ المناسبة، أتى بنوعٍ آخرَ مِن مطاعنِهم، وهو الإلحادُ فيه تقريراً للعجزِ والانخذال، وبياناً لتبكيتِهم عن الحجةِ القاهرة، وما يدلُّ على أنّ الإبدالَ للتعظيمِ وضعَ قولَه: ﴿بِٱلذِّكْرِ﴾ موضعَ ﴿فِىٓ ءَايَٰتِنَا﴾ وَضعاً للمُظْهَرِ موضعَ المضمَرِ مِن غيرِ لفظِه السابق، وجعلَه علةً لابتناءِ أوصافِ الكمالِ عليه ﴿وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٌ﴾ إلى آخره.

قوله: (**كأنّ الباطلَ لا يتَطرَّقُ إليه**) بيانٌ للمثل، يعني: قوله: ﴿ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ﴾ استعارةٌ تمثيلية، والوجهُ منتزعٌ مِن عدةِ أمور، وهي مسبوقةٌ بالتشبيه، ومِن ثَمَّ أتى في البيانِ بأداتِه، شبَّه الكتابَ وعدمَ تطرّقِ الباطلِ إليه بوجهٍ مِن الوجوهِ بمَن هو محميٌّ بحمايةِ غالبٍ قاهرٍ يمنعُ جارَه مِن إحاطةِ العدوِّ به مِن كلِّ جانب، ثم أخرجه مَـخْرَجَ الاستعارة، بأنْ تركَ المشبَّه إلى ذكرِ المشبهِ به قائلاً: ﴿ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ﴾ فقوله: ﴿ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ ﴾ صفةٌ أخرى لـ«كتاب»، وقولُه: ﴿تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ تعليلٌ لاتصافِ الكتابِ بالوصفين، فكونُه حكيماً موجبٌ؛ لأنْ يكونَ مُنَزِّلُه محكماً متقناً رصيناً يَغلِبُ ولا يُغْـلَب؛ فيكونُ عزيزاً، وكونُه حميداً يستدعي أنْ يكونَ كلامُه حقاً

حتى يَصِلَ إليه ويتعلَّقَ به. فإن قلتَ: أمَا طَعَنَ فيه الطاعِنون، وتأوَّلَه المُبطِلون؟ قلتُ: ولكنَّ اللهَ قد تقدَّم في حِمايتِه عن تعلُّقِ الباطل به بأن قيَّض قوماً عارَضُوهم بإبطالِ تأويلِهم وإفسادِ أقاويلِهم، فلم يُخَلُّوا طعنَ طاعنٍ إلّا مَمحُوقاً، ولا قولَ مُبطلٍ إلا مُضمحِلًّا. ونحوُه قولُه: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَـٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

لا باطلاً عبثاً، يهدي الناسَ إلى النعمةِ العظمى، ﴿وَٱللَّهُ يَدْعُوٓا۟ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَـٰمِ﴾ [يونس: ٢٥] فلْيُشْكَرْ لذلك قائله ولْيُحْمَدِ المتكلمُ به.

ثم إنّ المشركين حين لم يعرفوا هذه النعمةَ، وراموا نسبةَ الباطلِ إليه، وطلبوا توهينَ أحكامِه، كما نبّه عليه قولُه: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَـٰهُ قُرْءَانًا أَعْجَمِيًّا﴾ الآية سلّى حبيبَه أولاً بقوله: ﴿مَّا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِن قَبْلِكَ﴾ وثانياً بقوله: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَـٰبَ فَٱخْتُلِفَ فِيهِ﴾.

قوله: (﴿وَإِنَّا لَهُۥ لَحَـٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]) أي: بحُرّاسِ التنزيل وسُوَّاسِ التأويل، ذبّوا عن حريمِ القرآن، ودفعوا عن مطاعن الخصوم، هكذا يجبُ أنْ يُقَدَّر ليصحَّ استشهادُه بالآية لقولِه: «ولكنَّ الله قد تقدَّمَ في حمايتِه عن تعلقِ الباطلِ به، بأن قيَّضَ قوماً» «**الأساس**»: ولفلانٍ قَدَمٌ في هذا الأمر: سابقةٌ وتقدم، وله قَدَمُ صِدْق، ضَمَّنَ «تقدَّم» معنى «تكفَّل» أي: تكفّلَ في حمايته سابقاً بأنْ أتاحَ وقدَّر علماءَ ذابينَ عن حريمِه.

وقلت: يجوزُ خلافه؛ لأنه تعالى أنزلَ التوراةَ واستحفظَها الأحبارَ والربانيين كما قال: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَا ٱلتَّوْرَىٰةَ﴾ إلى قوله: ﴿وَٱلرَّبَّـٰنِيُّونَ وَٱلْأَحْبَارُ بِمَا ٱسْتُحْفِظُوا۟ مِن كِتَـٰبِ ٱللَّهِ وَكَانُوا۟ عَلَيْهِ شُهَدَآءَ﴾ [المائدة: ٤٤] فغيَّروا وحرَّفوا، وتكفَّل عزَّ وجلَّ هو بنفسِه حفظَ القرآن ﴿وَإِنَّا لَهُۥ لَحَـٰفِظُونَ﴾ حيثُ قال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ﴾ القرآن ﴿وَإِنَّا لَهُۥ لَحَـٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩] فأكد الجملةَ أنواعاً مِن التأكيد؛ لئلا يُظَنَّ الخلاف.

قال الإمام: إنّ اللهَ حفظه بأنْ جعلَه معجزاً مبايناً لكلامِ البشر، يعجزُ الخلقُ عن الزيادةِ والنقصانِ فيه؛ لأنهم لو راموا ذلك لتغيَّرَ نظْمُه؛ وظهر للخلقِ أنه مِن كلامِ البشرِ وليس

[﴿ مَّا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِن قَبْلِكَ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ ﴾ ٤٣]

﴿ مَّا يُقَالُ لَكَ ﴾ أي: ما يقولُ لك كُفّارُ قومِك إلّا مثلَ ما قال للرُّسل كُفّارُ قومِهم من الكلماتِ المُؤذية والمَطاعنِ في الكُتب الـمُنْزَلة. ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ﴾ ورحمةٍ لأنبيائه، ﴿وَذُو عِقَابٍ ﴾ لأعدائهم. ويجوزُ أن يكون: ما يقولُ لك اللهُ إلّا مِثْلَ ما قال للرُّسل مِن قَبْلِك، والمَقُول: هو قولُه: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ ﴾، فمِن حقِّه أن يَرجوَه أهلُ طاعته ويَخافَه أهلُ مَعصيته، والغَرَضُ: تخويفُ العُصاة.

[﴿وَلَوْ جَعَلْنَٰهُ قُرْءَانًا أَعْجَمِيًّا لَّقَالُوا۟ لَوْلَا فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥٓ ءَا۬عْجَمِىٌّ وَعَرَبِىٌّ قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ هُدًى وَشِفَآءٌ وَٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرٌ وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى أُو۟لَٰٓئِكَ يُنَادَوْنَ مِن مَّكَانٍۭ بَعِيدٍ ﴾ ٤٤]

كانوا لتعنُّتِهم يقولون: هلّا نزل القرآن بلُغةِ العَجم! فقيل: لو كانَ كما يَقترِحون لم يَترُكوا الاعتراضَ والتعنُّت، وقالوا: ﴿لَوْلَا فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥٓ﴾ أي: بُيِّنت ولُخِّصتْ بلسانٍ نفقهُه ﴿ءَا۬عْجَمِىٌّ وَعَرَبِىٌّ﴾ الهمزةُ همزةُ الإنكار، يعني: لأنكَروا وقالوا: أقرآنٌ أعجميٌّ ورسولٌ عَربيٌّ؟! أو: ومُرسَلٌ إليه عربيٌّ؟! وقُرِئ: (أَعْجميٌّ). والأَعجميُّ:

مِن كلامِ خالقِ القوى والقَدر[1]، ولقائلٍ أنْ يقول: ﴿إنا لحافظون﴾ مطلقٌ يُحمَلُ على إنا لحافظونَ ألفاظَه مِن التغيير والتبديل، وحافظون معانيه مِن تأويلِ المبطلين، بأنْ يُقيِّضَ قوماً يعارضونهم، فاستشهدَ به للمعنى الثاني.

قولُه: (وقُرِئ «أعجمي»[2]) قرأ هشام: «أعجمي» بهمزةٍ واحدةٍ من غير مدٍّ على الخبر، والباقون: على الاستفهام.

---

(١) «مفاتيح الغيب» (١٩: ١٢٣).

(٢) انظر: «حجة القراءات» ص٦٣٧، و«الجامع لأحكام القرآن» (١٥: ٣٦٨).

الذي لا يُفصِح ولا يُفهَم كلامُه من أيِّ جنسٍ كان، والعَجَميُّ: منسوبٌ إلى أُمَّة العَجَم. وفي قراءةِ الحسن: (أَعْجميٌّ) بغيرِ همزةِ الاستفهام، **على الإخبار بأنّ القرآنَ أعجميٌّ، والمرسَلُ أو المرسَل إليه عربيٌّ**. والمعنى: أنّ آياتِ اللّـهِ **على أيِّ طريقةٍ جاءتهم وَجَدُوا فيها مُتعنَّتاً**؛ لأنَّ القومَ غيرُ طالبين للحقِّ، وإنما يَتَّبعون أهواءَهم. ويجوزُ في قراءةِ الحسن: هلّا فُصِّلتْ آياتُه تفصيلاً، فجُعِلَ بعضُها بَياناً للعَجَم، وبعضُها بياناً للعَرَب. فإن قلتَ: **كيف يصحُّ أن يُرادَ بالعربيِّ المرسَلُ إليهم وهم أُمَّةُ العَرب**؟ قلتُ: هو على ما يجبُ أن يَقَعَ في إنكارِ الـمُنكِرِ لو رأى كِتاباً أعجمياً كُتب إلى قومٍ من العَرَبِ يقول: أكتابٌ عَجميٌّ ومكتوبٌ إليه عربيٌّ؟! وذلك لأنَّ مبنى الإنكارِ على تَنافُر حالتَيِ الكتاب والمكتوبِ إليه، لا على أنَّ المكتوبَ إليه واحدٌ أو جماعة، فوَجَبَ

قولُه: (**على الإخبار بأنّ القرآنَ أعجمي، والمرسَلُ أو المرسَلُ إليه عربي**) فعلى هذا الإنكارُ ناشئٌ مِن كلمةِ التَّحضيض، أي: هَلَّا فُصِّلتْ آياتُه، ثم بينَ عدمَ التفصيلِ والبيانِ على سبيلِ الإخبارِ بأنّ القرآنَ أعجميٌّ والرسولُ عربيٌّ والأمةُ المرسَلُ إليهم عربية، وأنها وكَّدتْ معنى التمني، أي: ليتَها فُصِّلتْ تفصيلاً بأنْ يكونَ بعضُها أعجمياً وبعضُها عربياً؛ ليعلمَ كلُّ أناسٍ مَشْرَبَهمُ الذي يشربون، وإليه الإشارةُ بقوله: «هَلّا فُصِّلتْ آياتُه»، ويجوزُ أنْ يكونَ مجرى على ظاهره.

قوله: (**على أيِّ طريقة جاءتهم وجدوا فيها مُتَعنَّتاً**)، أي: مكاناً للتعنُّت، ويُروى: «متعنِّتاً» باسم الفاعل، فيكون تجريداً، أي وجدوا فيها مِن أنفسِهم مُتَعنِّتاً، **الجوهريّ**: جاءني فلانٌ متعنتاً، إذا جاء يطلبُ زلّتَك.

قولُه: (**كيف يصحُّ أنْ يرادَ بالعربيّ المرسلُ إليهم وهم أمةُ العرب؟**) أي: إطلاقُ العربيّ على الجماعةِ غيرُ مطابق، وكان ينبغي أنْ يقال: «عربية» نظراً إلى الأمة، أو «عربيون» نظرا إلى المعنى؟ وأجاب: إنْ القصدَ في الكلام إنكارُ تنافرِ حالَتي الكتابِ والمكتوبِ إليه، لا المطابقةُ بين اللفظِ والمعنى، كما في مسألةِ المرأةِ القصيرة، فإن المنكرَ الجمعُ بين هذين المعنيين، ولا مدخلَ لخصوصيةِ اللابسِ والملبس.

أن يُجرَّد لِما سِيقَ له مِن الغَرَض، ولا يُوصَل به ما يُخَيَّل غَرَضاً آخر، ألا تَراك تقولُ وقد رأيتَ لِباساً طويلاً على امرأةٍ قَصيرة: اللباسُ طويلٌ واللابسُ قصير! ولو قلت: واللابسةُ قصيرة؛ جئتَ بما هو لُكْنةٌ وفُضولُ قول؛ لأنَّ الكلامَ لم يقع في ذُكورةِ اللابس وأُنوثته، إنما وَقَعَ في غَرَضٍ وراءَهما. ﴿هُوَ﴾ أي: القرآن ﴿هُدًى وَشِفَآءٌ﴾: إرشادٌ إلى الحقِّ وشفاءٌ لِمَا في الصُّدُورِ من الظنِّ والشكّ. فإن قلتَ: ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِيٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرٌ﴾ مُنقطع عن ذِكْرِ القرآن، فما وجهُ اتِّصالِه به؟ قلتُ: لا يخلو: إمَّا أنْ يكونَ ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ في موضعِ الجرِّ ....

قوله: (لا يخلو: إما أنْ يكونَ ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ في موضع الجرّ) قال ابنُ الحاجبِ في «الأمالي»: ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ مخفوضٌ عُطِفَ على ﴿لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ و﴿وَقْرٌ﴾ مرفوعٌ عُطِفَ على ﴿هُدًى﴾ و﴿فِيٓ ءَاذَانِهِمْ﴾ بيانٌ لمحلِ الوقرِ لا خبر، وللمبتدأ الذي هو الوقر؛ لأنّ ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِيٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرٌ﴾ عطفٌ على قولِه: ﴿لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ هُدًى وَشِفَآءٌ﴾ فلا بدَّ أنْ يكونَ موافقاً له في الإعراب، فيجبُ أنْ يكونَ المعطوفُ على ﴿لِلَّذِينَ﴾ مخفوضاً، والمعطوفُ على ﴿هُدًى﴾ مرفوعاً بالابتداء، ولا يستقيمُ أن يقال: أجعل في آذانهم وقراً، جُملةٌ في موضعِ رَفعٍ معطوفَةٌ على ﴿هُدًى﴾؛ لأنه يؤدي إلى أنْ يكونَ المبتدأُ جملة، ويلزم مِن هذا التقديرِ أنْ يكونَ عطفاً على عاملين، كقوله: في الدارِ زيدٌ والحجرةُ عمرو، وما كلُّ سوداءَ تمرةٌ ولا بيضاءَ شحمة. ومثلُ هذا مِن العطفِ على عاملين جائزٌ عند المحققين المتأخرين.

ويجوزُ أنْ يكونَ ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ مبتدأ، تقديرُه: والذين لا يؤمنون هو في آذانهم وَقْر، على أن يكونَ المبتدأُ الثاني محذوفاً، وخبرُه ﴿وَقْرٌ﴾ و﴿فِيٓ ءَاذَانِهِمْ﴾ بيانٌ لمحلِّ الوقر، ولا يكونُ الوقرُ «وفي آذانهم» مبتدأً وخبراً، ولا يُقدَّرُ هو؛ إذ لا عائدَ في الجملةِ على المبتدأ، فلا يكونُ ما يربطُ الجملةَ الثانيةَ بالأولى؛ لأنّ قولَه: ﴿قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ هُدًى﴾ إخبارٌ عن القرآنِ بأنه للمؤمنين هدى وشفاء، فإذا لم يكنْ في الثانيةِ ذِكرُ القرآن كانت أجنبية.

ويجوزُ أنْ يكونَ ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ مبتدأ، خبرُه ﴿فِيٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرٌ﴾ مِن غيرِ تقديرِ هو، والرابطُ محذوفٌ «به» هذا قريبٌ مِن الوجهِ الثالثِ في «الكشاف».

....

وقال أيضاً: ويجوزُ أنْ يكونَ قولُه: ﴿وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى﴾ مرتبطاً بقوله: ﴿قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ هُدًى وَشِفَآءٌ﴾ والتقديرُ: هو للذين آمنوا هدى وهو على الذين لا يؤمنون عمى. وقوله: ﴿وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِيٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرٌ﴾ جملة معترضة على الدعاء.

وقلت: هذا وإنْ جاز مِن جهةِ الإعراب، لكنْ مِن جهة المعاني مردود؛ لفكِّ النظم، وأولى الوجوهِ ما يصحُّ منه عطفُ قوله: ﴿وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى﴾ على قوله: ﴿فِيٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرٌ﴾ ليكونَ على وِزانِ قوله: ﴿فِيٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرٌ وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى﴾ لأنّ الطريقَ الواضحَ والمنهجَ المستقيمَ إنما يعمى على من لا بصرَ له ولا بصيرة، وهذا لا يحسنُ إلا على الوجهِ الثاني في «الكشاف»، وعليه يلتئم الكلام؛ لأنّ قولَه: ﴿قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ هُدًى﴾ الآية، جوابٌ عن قوله: ﴿لَّقَالُواْ لَوْلَا فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥٓ ءَا۬عْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ﴾ على الأسلوبِ الحكيم، والمعنى ما قال: إنَّ آياتِ الله على أي طريقةٍ جاءتهم وجدوا فيها مُتعنَّتاً؛ لأنَّ القومَ غيرُ طالبين للحق، فيكون ذكرُ المؤمنين مستطرداً لبيان أنّ الكتابَ في نفسِه سببٌ لإزالةِ الشك والرَّيبِ لوضوحِ آياته وسطوعِ براهينه، وإنما نشأ الريْبُ منكم لتعنتِكم، وأنكم مِن أهلِ الختم والطبع، ولكونِه مستطرداً أخرجَ التركيبَ مخرجاً أفاد التعريض، بأن قدَّم الخبرَ على المبتدأ ليفيدَ التخصيص، وبنى الجملةَ على الضميرِ المرفوعِ لإفادةِ تقوّي الحكمَ برتبةٍ لفائدةِ التعريض، أي: هو للطالبين للحقِّ خاصةً هدًى وشفاءٌ لِما في صدورِهم مِن مرضِ الشكِّ والرَّيب، وللذين لا يؤمنون ضلالٌ ومرضٌ على مرض، ﴿فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًا﴾ [البقرة: ١٠] ثم ابتدأ ﴿وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِيٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرٌ وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى أُوْلَٰٓئِكَ يُنَادَوْنَ مِن مَّكَانٍ بَعِيدٍ﴾ لأنّ الضلالةَ ومرضَ الشكِّ والصممِ عن الحقِّ والعمى عن الآيات إذا اجتمع في شخص، فداعيهم إلى الهدى كأنه يناديهم مِن مكانٍ بعيد، كقولِه تعالى: ﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً صُمٌّ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ١٧١] أي: مثلُ داعي الذين كفروا، هذا هو التحقيق، ومِن ثَمَّ قال: «وإنْ كان الأخفشُ تخيَّره»، أي: هذا الوجهُ ضعيف؛ لأن الدليلَ على ضعفِه والمقامَ ينبو عنه، وقد منعه سيبويه، والمختارُ قولُه، فإنّ القولَ ما قالتْ حَذام.

معطوفاً على قوله: ﴿لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ على معنى قولك: هو للذين آمَنُوا هدًى وشِفاء، وهو للذين لا يُؤمِنون في آذانهم وَقر؛ إلا أنّ فيه عَطْفاً على عاملَيْن، وإنْ كان الأخفشُ يُجيزه؛ وإمَّا أن يكونَ مرفوعاً على تقدير: والذين لا يُؤمِنون هُوَ في آذانهم وَقرٌ، على حذف المبتدإ، أو: في آذانهم منه وَقْرٌ. وقُرئ: (وهو عليهم عَمٍ)، و(عَمِيَ)، كقوله تعالىَ: ﴿فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ﴾ [هود: ٢٨]. ﴿يُنَادَوْنَ مِن مَّكَانٍۭ بَعِيدٍ﴾ يعني: أنهم لا يَقبلُونه ولا يُرْعُونه أسماعَهم، فمَثَلُهم في ذلك مَثَلُ مَن يُصَيَّحُ به مِن مسافةٍ شاطَّةٍ لا يُسمَعُ من مِثْلِها الصوتُ فلا يَسمعُ النِّداء.

[﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ فَٱخْتُلِفَ فِيهِ ۗ وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ لَقُضِىَ بَيْنَهُمْ ۚ وَإِنَّهُمْ لَفِى شَكٍّ مِّنْهُ مُرِيبٍ﴾ ٤٥]

﴿فَٱخْتُلِفَ فِيهِ﴾ فقال بعضُهم: هو حقٌّ، وقال بعضُهم: هو باطل. والكلمةُ السابقة: هي العِدَةُ بالقيامة، وأنَّ الخُصوماتِ تُفصَل في ذلك اليوم، ولولا ذلك لقُضيَ

قوله: (وقُرِئ «وهو عليهم عمٍ» و«عَمِيَ»)[1]، قال الزجاج[2]: ويُقرأُ: «وهو عليهم عمٍ» بكسر الميم، ويجوزُ «وهو عليهم عَمِيَ» بإثباتِ الياءِ وفتحِها، ولا يجوزُ إسكانُ الياءِ وتركُ التنوين.

قوله: (لا يُرْعونه أسماعَهم)، الجوهريّ: أرعيتُه سمعي، أي أصغيتُ إليه. ومنه قوله تعالى: ﴿رَٰعِنَا﴾ [البقرة: ١٠٤].

قولُه: (شاطّة) شطَّت الدارُ شُطوطاً، قال:

لئن غِبْتَ عن عيني وشطَّتْ بك النوى — فأنتَ الذي في القلبِ حطَّتْ رواحِلُه

قوله: (والكلمةُ السابقة: هي العِدَةُ بالقيامة، وأنّ الخصوماتِ تُفْصَلُ في ذلك اليوم) إشارةٌ إلى أنّ هذا القولَ واردٌ على سبيل التخلصِ إلى ذكرِ القيامة، وهو قولُه تعالى: ﴿إِلَيْهِ يُرَدُّ

---

(١) انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (١٥: ٣٦٩).
(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٣٩٠).

بينهم في الدُّنيا، قال اللهُ تعالى: ﴿بَلِ ٱلسَّاعَةُ مَوْعِدُهُمْ﴾ [القمر: ٤٦]، ﴿وَلَٰكِن يُؤَخِّرُهُمْ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [النحل: ٦١].

[﴿مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا ۗ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ ٤٦]

﴿فَلِنَفْسِهِۦ﴾: فنفسَه نفعَ، ﴿فَعَلَيْهَا﴾: فنفْسَه ضَرَّ، ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ﴾ فيُعذِّبَ غيرَ المُسيء.

[﴿إِلَيْهِ يُرَدُّ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ ۚ وَمَا تَخْرُجُ مِن ثَمَرَٰتٍ مِّنْ أَكْمَامِهَا وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِۦ ۚ وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ أَيْنَ شُرَكَآءِى قَالُوٓا۟ ءَاذَنَّٰكَ مَا مِنَّا مِن شَهِيدٍ ۞ وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَدْعُونَ مِن قَبْلُ ۖ وَظَنُّوا۟ مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ﴾ ٤٧ – ٤٨]

﴿إِلَيْهِ يُرَدُّ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ﴾ أي: إذا سُئل عنها قيل: اللهُ يَعلم. أو: لا يَعلَمُها إلا الله.

وقُرئ: ﴿مِن ثَمَرَٰتٍ﴾، «من أكمامهنَّ»، والكِمُّ، بِكسر الكاف: وِعاءُ الثَّمرة،

عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ﴾ والتسليةُ للرسولِ ﷺ من اختلاف قومِه في القرآن وطعن الطاعنين المتعنتين فيه، ولذلك أتى بذكر موسى عليه السلام واختلافِ قومِه في كتابه.

قوله: (أي إذا سئل عنها قيل: الله يعلم، أو لا يعلمها إلا الله) يريدُ أنّ التقديمَ في قوله: ﴿إِلَيْهِ يُرَدُّ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ﴾ يجوزُ أنْ يكونَ إشارةً إلى جوابِ منكرٍ يزعُم أنّ علمَ الساعةِ غيرُ مختصٍّ بالله، فيُجابُ بالحصر، أي لا يعلمُها إلا الله، وأنْ يكونَ جواباً عن مترددٍ يترددُ في ذلك ويشكُّ فيه، فيُزالُ شكُّه بقولِه: الله يعلم؛ لإفادتِه تقوي الحكمِ المستلزمِ للتخصيصِ لاختصاصِ ذكرِ الاسمِ الجامع، وأنه تعالى يعلمُه حقاً البتة، فلا يعلمُ غيرُه.

قولُه: (وقُرئ: ﴿مِن ثَمَرَٰتٍ﴾)[1] نافعٌ وابن عامرٍ وحفصٍ: بالجمع، والباقونَ: على التوحيد.

---

(1) انظر: «حجة القراءات» ص٦٣٧، و«الجامع لأحكام القرآن» (١٥: ٣٧١).

كجُفِّ الطَّلعة، أي: وما يحدثُ شيءٌ من خروجِ ثمرةٍ ولا حملِ حاملٍ ولا وَضْعِ واضعٍ إلّا وهو عالمٌ به. يَعلمُ عَدَدَ أيامِ الحَمْل وساعاتِه وأحوالَه: من الخِدَاجِ والتَّمام،

قوله: (**كجُفِّ الطَّلْعة**)؛ أي: وعاؤها. **النهاية**: في حديث سِحْرِ النبيِّ ﷺ «أنه جُعِلَ في جُفِّ طلعة»(١)، الجُفّ: وعاءُ الطلع، وهو الغشاءُ الذي يكونُ فوقَه.

قولُه: (**أي: وما يحدثُ شيءٌ مِن خروجِ ثمرةٍ ولا حَمْلِ حامل**) جعل «ما» ـ في «ما يخرج» ـ نافية، و«من» بيانية، والمبين مضمراً، ثم أخذ القدْرَ المشتركَ بين الأفعالِ الثلاثة ـ أعني: «تخرج» و«تحمل» و«تضع» وجعله أصلاً في الاعتبار ـ وعَبَّر عنه بـ«يحدثُ شيء»، ثم عمدَ إلى مصادرِ الأفعالِ وجعلَها تفصيلاً لذلك المُجمل وعطفَ بعضَها على بعضٍ ليتسبب له الاستثناءُ بقوله: «إلا بعلمه» عن المذكوراتِ كلِّها، فلا يختصُّ بواحدٍ لاستقامة المعنى، كما جاء في «الأصول»: الاستثناءُ المعقَّبُ للجُمَلِ يعود إليها؛ لأنّ الأصلَ اشتراكُ المعطوفِ والمعطوفِ عليه في التعلقاتِ كالحالِ والشرطِ وغيرِهما، إلا إذا منعَ منه مانع، والطريقُ الذي سلكه ضابطٌ حسنٌ في الباب.

قال أبو البقاء: «وما تحمل» «ما» نافية؛ لأنه عطف عليها «ولا تضع» ثم نقضَ النفيَ بـ«إلا» ولو كانت بمعنى «الذي» معطوفةً على الساعةِ لم يستقمْ ذلك، وأما قولُه: «وما تخرجُ مِن ثمرة» فيجوزُ أنْ يكونَ بمعنى «الذي» والأقوى أنْ تكونَ نافية(٢).

وقال القاضي: «ما» في «ما تخرج» نافية، و«من» الأولى مزيدة، ويُحتمَلُ أنْ تكونَ موصولةً معطوفةً على «الساعة» و«من» مبينة، بخلافِ قولِه: ﴿وَمَا تَحۡمِلُ مِنۡ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلۡمِهِۦ﴾ لمكان ﴿بِعِلۡمِهِۦ﴾ و﴿بِعِلۡمِهِۦ﴾ حال، أي مقروناً بعلمِه واقعاً حسبَ تعلقِه(٣).

قوله: (من الخِداج) خدجت الناقةُ تخدجُ خداجاً فهي خادجٌ والولدُ خديج، إذا ألقته قبلَ تمامِ الأيامِ وإن كان تامَّ الخلق.

---

(١) أخرجه البخاري (٥٧٦٥) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١٢٨).

(٣) «أنوار التنزيل» (٥: ٧٤).

والذُّكورة والأنوثة، والحُسن والقُبح، وغيرِ ذلك. ﴿أَيْنَ شُرَكَآءِى﴾ أضافَهم إليه تعالى على زَعمِهم، وبيانُه في قوله: ﴿أَيْنَ شُرَكَآءِى﴾ الَّذِينَ كُنتم تَـزْعُمُونَ، وفيه تهكُّمٌ وتَـقْريع. ﴿ءَاذَنَّٰكَ﴾: أعلَمْناك ﴿مَا مِنَّا مِن شَهِيدٍ﴾ أي: ما منَّا أحدٌ اليومَ وقد أبصَرْنا وسَمِعْنا يشهدُ بأنهم شركاؤك، أي: ما منّا إلا مَن هو موحِّدٌ لك. أوْ: ما منَّا من أحَدٍ يُشاهِدُهم؛ لأنهم ضلُّوا عنهم، وضلَّتْ عنهم آلهتُهم، لا يُبصِرونها في ساعةِ التوبيخ. وقيل: هو كلامُ الشُّركاء، أي: ما منّا من شهيدٍ يَشهد بما أضافُوا إلينا من الشِّركة. **ومعنى ضلالِهم عنهم على هذا التفسير**: أنهم لا يَنفعونَهم، فكأنهم ضَلُّوا عنهم. ﴿وَظَنُّواْ﴾: وأيقَنُوا. والمَحِيص: المَهْرَب. فإن قلتَ: ﴿ءَاذَنَّٰكَ﴾ **إخبارٌ بإيذانٍ كان منهم**، فإذْ قد آذَنُوا فلِمَ سُئلوا؟ قلتُ: يجوزُ أن يُعادَ عليهم: ﴿أَيْنَ شُرَكَآءِى﴾؟ إعادةً للتوبيخ، وإعادتُه في القرآن على سبيلِ الحكاية دليلٌ على إعادةِ المَحْكيِّ. ويجوزُ أن يكونَ المعنى: أنك علمتَ مِن قُلوبِنا وعَقائدِنا الآنَ أنّا لا نَشهدُ تلك الشهادةَ

قوله: (**ومعنى ضلالهم [عنهم] على هذا التفسير**) يعني: إذا كان قوله: ﴿ءَاذَنَّٰكَ مَا مِنَّا مِن شَهِيدٍ﴾ مِن كلامِ العبد، يكون معنى ﴿وَضَلَّ عَنْهُم﴾ غاب، وإذا كان مِن كلامِ الشركاءِ يكونُ المعنى: إنَّ الشركاءَ حينئذٍ لا ينفعون العَبَدَة، والشافعُ الذي لم تنفعْ شفاعتُه كالمعدومِ فَضلالُهم بمعنى عدمِ نفعهم، لا بمعنى غَيبتهم؛ لأنهم حينئذٍ المجيبون والمسؤولُ عنهم العَبَدَة، والجملةُ على الوجهينِ حال، و«قد» معه مقدَّرة، ويجوزُ أنْ يكونَ عطفاً على ﴿قَالُوٓاْ﴾.

قوله: (﴿ءَاذَنَّٰكَ﴾ **إخبارٌ بإيذانٍ كان منهم**) يعني: هذا يقتضي أنه تعالى قد سألَ عنهم بمثلِ هذا السؤالِ قبلَ ذلك، وأنهم أجابوه بمثلِ هذا الجوابِ ثم أعاده، فما فائدة الإعادة؟ وأجاب بوجوه: أحدها أنه من عادةِ الموبِّخِ أنْ يعيدَ كلمةَ التوبيخِ تشديداً على الجاني وتقبيحاً لجنايته، وثانيها: أنّ قولَهم ليس أنه قد سبق منهم الإيذانُ بمثله، لكنْ هو إيذانٌ بلسانِ الحالِ من مُضْمَراتِ البال، وثالثُها: أنه توطئةٌ للإخبارِ وتمهيدٌ لقولِه: ﴿مَا مِنَّا مِن شَهِيدٍ﴾، كقولِ القائل: أَعْلِمِ الملك، ثم قوله: إنه قد كان مِن الأمرِ كَيْتَ وكَيْت.

الباطلة؛ لأنه إذا عَلِمَه من نُفوسِهم فكأنهم أعْلَموه. ويجوزُ أن يكونَ إنشاءً للإيذان، ولا يكونَ إخباراً بإيذانٍ قد كان، كما تقولُ: أَعْلِمِ المَلِكَ أنه كانَ من الأمرِ كَيْتَ وكَيْت.

[﴿لَّا يَسْـَٔمُ ٱلْإِنسَٰنُ مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ وَإِن مَّسَّهُ ٱلشَّرُّ فَيَـُٔوسٌ قَنُوطٌ * وَلَئِنْ أَذَقْنَٰهُ رَحْمَةً مِّنَّا مِنۢ بَعْدِ ضَرَّآءَ مَسَّتْهُ لَيَقُولَنَّ هَٰذَا لِى وَمَآ أَظُنُّ ٱلسَّاعَةَ قَآئِمَةً وَلَئِن رُّجِعْتُ إِلَىٰ رَبِّىٓ إِنَّ لِى عِندَهُۥ لَلْحُسْنَىٰ ۚ فَلَنُنَبِّئَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِمَا عَمِلُوا۟ وَلَنُذِيقَنَّهُم مِّنْ عَذَابٍ غَلِيظٍ﴾ ٤٩ - ٥٠]

﴿مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ﴾: من طَلَبِ السَّعة في المالِ والنِّعمة. وقرأ ابنُ مسعود: (من دعاءٍ بالخير). ﴿وَإِن مَّسَّهُ ٱلشَّرُّ﴾ أي: الضِّيقةُ والفقْر ﴿فَيَـُٔوسٌ قَنُوطٌ﴾ **بُولِغَ فيه مِن طريقَيْن: من طريقِ بناءِ «فَعُول»، ومِن طَرِيقِ التكرير**. والقُنوط: أن يَظهَرَ عليه أثرُ اليأس فيَتضاءلَ وينكسِرَ، أي: يقطعُ الرجاءَ من فضلِ الله ورَوْحِه، وهذه صِفةُ الكافر، بدليل قولِه تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَا يَاْيْـَٔسُ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [يوسف: ٨٧]. وإذا فَرَّجْنا عنه بصحّةٍ بعد مرض، أو سَعةٍ بعد ضيقٍ قال: ﴿هَٰذَا لِى﴾ أي: هذا حقٌّ وَصَلَ إليّ؛ لأني استوجَبْتُه بما عندي مِنْ خيرٍ وفضل وأعمالِ بِرّ. أوْ: هذا لي لا يزولُ عني، ونحوُه قولُه تعالى: ﴿فَإِذَا جَآءَتْهُمُ ٱلْحَسَنَةُ قَالُوا۟ لَنَا هَٰذِهِۦ﴾ [الأعراف: ١٣١]، ونحوُه قولُه: ﴿وَمَآ أَظُنُّ ٱلسَّاعَةَ قَآئِمَةً﴾، ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ﴾ [الجاثية: ٣٢]، يريدُ: وما أظنُّها تكون، فإنْ كانت على طريق التوهُّم ﴿إِنَّ لِى﴾ عند الله الحالةَ الحُسنى من الكَرامةِ والنِّعمة، قائِساً أمْرَ الآخرة على أمر الدنيا. وعن بعضِهم: للكافر أُمنِيَّتان: يقول في الدنيا: ﴿وَلَئِن رُّجِعْتُ إِلَىٰ رَبِّىٓ إِنَّ لِى عِندَهُۥ لَلْحُسْنَىٰ﴾، ويقولُ في الآخرة: ﴿يَٰلَيْتَنِى كُنتُ تُرَٰبًۢا﴾ [النبأ: ٤]. وقيل: ....

قوله: (**بُولِغَ فيه مِن طريقين: مِن طريق بناء «فَعول»، ومن طريق التكرير**) قال الإمام: اليأسُ مِن صفةِ القلب، والقنوطُ إظهارُ آثارِه في الأحوال الظاهرة(١).

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٧: ٥٧٢).

نزلتْ في الوَليدِ بنِ المُغيرة. فلَنُخبرنَّهم بحقيقةِ ما عَمِلوا من الأعمالِ المُوجِبة للعذاب، ولَنُبصِّرنَّهم عَكْسَ ما اعتَقَدُوا فيها أنهم يَستوجِبُون عليها كرامةً وقُربة عند الله، ﴿وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُواْ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا﴾ [الفرقان: ٢٣]؛ وذلك أنهم كانوا يُنفِقُون أموالَهم رئاءَ الناس وطلباً للافتخارِ والاستكبار لا غيرُ، وكانوا يَحسِبون أنَّ ما هم عليه سببُ الغنى والصحَّة، وأنهم مَحقُوقون بذلك.

[﴿وَإِذَآ أَنْعَمْنَا عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ أَعْرَضَ وَنَـَٔا بِجَانِبِهِۦ وَإِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ فَذُو دُعَآءٍ عَرِيضٍ﴾ ٥١]

هذا أيضاً ضَربٌ آخرُ من طُغيانِ الإنسان إذا أصابه اللهُ بنعمةٍ أبطرَتْه النِّعمة، وكأنه لم يَلْقَ بؤساً قطُّ فنسِيَ المُنعِمَ وأعرض عن شُكرِه، ﴿وَنَـَٔا بِجَانِبِهِۦ﴾ أي: ذَهَبَ بنفْسِه وتَـكبَّرَ وتعظَّم. وإن مسَّه الضرُّ والفَقْر: أقبلَ على دوامِ الدُّعاء، وأَخذَ في

قوله: (نزلت في الوليد بن المغيرة) فهو بمعنى قوله: ﴿أَفَرَءَيْتَ ٱلَّذِى كَفَرَ بِـَٔايَٰتِنَا وَقَالَ لَأُوتَيَنَّ مَالًا وَوَلَدًا﴾ [مريم: ٧٧] عن الحسن: نزلت في الوليدِ بنِ المغيرة، وقال المصنف[(١)]: والمشهورُ أنها في العاصِ بنِ وائل[(٢)]؛ وقصتُه مَعَ خَبّاب مذكورةٌ في سورة «مريم».

قولُه: (وأنهم محقوقون) حُقَّ هذا الأمر، وهو محقوق به، أي: تيقن بخلاقته، من الخليق، يعني أنهم أحقاء بذلك.

قولُه: (هذا أيضاً ضَرْبٌ آخَرُ من طُغيان الإنسان)، والضربُ الأولُ بيانٌ لشدةِ حِرصِه، وأنه إنْ أُعْطِيَ لم يشبع، وإنْ مُنِعَ لم يقنع. والثاني لبيانِ طيشِه؛ فلا يثبتُ على السراء، بل طار مِن منزلتِه وتكبَّرَ وطغى، ولا يصبرُ على الضراء، بل خضعَ واستكانَ وذلّ.

---

(١) انظر: (١٠: ٩٥).

(٢) الآية نزلت في العاص بن وائل، أخرجه البخاري (٢٠٩١)، ومسلم (٢٧٩٥) عن خباب بن الأرت.

الابتهال والتضرُّع. وقد استُعير العِرَضُ لكثرةِ الدُّعاء ودوامِه وهو من صِفَةِ الأَجْرام، ويُستعارُ له الطويلُ ـ أيضاً ـ كما استُعير الغِلَظُ لشدّة العذاب. وقُرِئ: (ونِأى بجانبه) بإمالة الألِفِ وكسرِ النون للإتْباع؛ و(ناء) على القَلْب، كما قالوا: راءَ، في: رَأى. فإن قلتَ: حَقِّقْ لي معنى قولِه: ﴿وَنَـَٔا بِجَانِبِهِۦ﴾. قلتُ: فيه وجهانِ: أن يُوضَعَ «جانبُه» موضعَ نفْسِه كما ذَكَرْنا في قولِه تعالى: ﴿عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِى جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٦]: أنَّ مكانَ الشيءِ وجِهتَه ينزل منزلةَ الشيء نفْسِه، ومنه قولُه:

............وَنَفَيْتُ عَنْه مَقَامَ الذِّئْبِ............

يريد: ونفيتُ عنه الذئبَ. ومنه: ﴿وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ﴾ [الرحمن: ٤٦]، ومنه قولُ الكُتَّاب: حَضْرةُ فلانٍ ومَجلِسُه، وكتبتُ إلى جِهَتِه، وإلى جانبِه العزيز، يُريدون نَفْسَه وذاتَه، فكأنه قال: ونأى بنفسه، كقولهم في المتكبِّر: ذَهَبَ بنفْسِه، وذَهبتْ به الخُيَلاءُ كلَّ مَذهب، وعَصفَتْ به الخُيَلاء؛ وأن يُرادَ بجانبه: عِطْفُه، ....

قولُه: (وقُرِئ «ونِأى بجانبه») ابنُ ذكوان: «وناءى بجانبه» جعلَ الهمزةَ بعدَ الألف، والباقون: بفتحِهما، وورشٌ على أصلِه(١).

قولُه: (ونفيتُ عنه مقامَ الذئب) قبله:

وماءٍ قد وردت لوصل أرْوى	عليه الطـيرُ كالورقِ اللجينِ
ذعَرْتُ بـه القَطا ونفيتُ عنه	مقامَ الذئبِ كالرجلِ اللعينِ

واللَّجين: ما سقطَ مِن الورقِ عند الخبط، وذعرتُ: أي أفزعتُه، والضميرُ في «به» يعودُ إلى الماء، خصَّ الذئبَ والقَطا؛ لأنّ القَطا أهدى الطير، والذئبُ أهدى السِّباع، وهما السابقانِ إلى الماء، والرجلُ اللعين؛ شيءٌ منتصبٌ وسطَ الزرعِ يُسْتَطْرَدُ به الوحوش.

يقول: رُبَّ ماءٍ قد وردتهُ لأجلِ أن أرى عليه محبوبتي، جاءت إليه لغسلِ رأسِها ورَحْضِ ثيابِها، وصفةُ الماء ذلك.

---

(١) انظر: «حجة القراءات» ص٦٣٨، و«الجامع لأحكام القرآن» (١٥: ٣٧٣).

ويكونَ عبارةً عن الانحرافِ والازْوِرار؛ كما قالوا: ثنى عِطْفَه، و: تولَّى برُكْنه.

[﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن كَانَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ثُمَّ كَفَرْتُم بِهِۦ مَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ هُوَ فِى شِقَاقٍۭ بَعِيدٍ﴾ ٥٢]

﴿أَرَءَيْتُمْ﴾: أخبِرُوني ﴿إِن كَانَ﴾ القرآنُ ﴿مِنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ **يعني: أنَّ ما أنتم عليه من إنكارِ القرآن** وتكذيبِه ليسَ بأمرٍ صادر عن حُجَّةٍ قاطعة حَصلتُم منها على

قوله: (**ويكون عبارةً عن الانحراف**) هذا هو الجوابُ الثاني عن السؤال، وكلا الجوابينِ لا يتجاوزانِ عن الكناية، لكنَّ الأولَ مِن بابِ التعريضِ بالتعظيم، فإنهم يعبرون عن المجلسِ والمقامِ والمكانِ عن ذاتِ مَن يقصدون تعظيمَه، ويحتشمون عن التصريحِ بالاسم، قال زهير:

فَعرِّضْ إذا ما جئتَ بالبانِ والحمى ... وإيـــاكَ أنْ تنسى فتذكـــرَ زينبا

ســيكفيك من ذاك المسمّى إشارةٌ ... فدعْهُ مصـــوناً بالجلالِ محجـــبا

وهاهنا واردٌ على التهكم. والثاني من بابِ الرمز، كما عبَّروا عن عدمِ الالتفاتِ بالتولي والنبذِ وراءَ الظهور، ومرجعُه أيضاً إلى التكبر والخُيَلاء؛ لأنّ المتكبرَ لا يخلو مِن تلكَ الحركات.

قوله: (**يعني: أنّ ما أنتم عليه من إنكار القرآن**) إلى آخره، في كلامِه قيودٌ مستفادةٌ من التركيبِ التنزيليّ، فإنّ قولَه تعالى: ﴿إِن كَانَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ واردٌ على العرضِ والتقدير، ويوجبُ أنْ يكونَ مسبوقاً بمقدماتٍ تنتهي إليه، وهو أنْ يقال: إنّ ما أنتم عليه مِن إنكارِ القرآنِ ليس بصادرٍ عن حجةٍ قاطعةٍ عندكم، وإنما هو أمرٌ محتمل؛ لأنكم ما اتبعتم الدليل، فيجوزُ أنْ يكونَ مِن عندِ الله وألا يكونَ مِن عنده، والعاقلُ إذا تورطَ في مثلِ هذه الورطةِ يتوقفُ حتى يحصلَ على اليقين؛ ثم يشرعُ في قطعِ الحكم، فأنتم قطعتم في التكذيبِ والإنكارِ قبل الفحصِ والنظر، أخبِروني إنْ كان صادقاً ومِن عند الله؛ فمن أضلُّ منكم؟ وقوله: ﴿مَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ هُوَ فِى شِقَاقٍ﴾ واردٌ على العمومِ وعدمِ التصريحِ والمكافحة، وهو يقتضي أن يقال: ولعله حقٌّ فأهلكتم أنفسكم، ومَن أظلمُ منكم؟ فوضعَ موضعَ الضمير ﴿مِمَّنْ هُوَ

اليَقينِ وثَلَجِ الصدور، وإنما هو قَبْلَ النظر واتِّباعِ الدليل أمرٌ مُحتَمِل، يجوزُ أن يكونَ من عندِ الله وأنْ لا يكونَ مِن عندِه، وأنتم لَمْ تَنظُروا ولم تَفْحَصوا، فما أَنكرتُم أن يكونَ حقّاً وقد كَفرتم به! فأَخبِروني مَن أضلُّ منكم وأنتم أبعدتُمُ الشَّوطَ في مُشاقَّته ومُناصبته، ولعلَّه حقٌّ فأهلكتُم أنفُسَكم؟! وقولُه: ﴿مِمَّنْ هُوَ فِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ﴾ موضوعٌ موضعَ: منكم، بياناً لحالِهم وصِفَتِهم.

[﴿سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْءَافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ ۗ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ ۞ أَلَآ إِنَّهُمْ فِى مِرْيَةٍ مِّن لِّقَآءِ رَبِّهِمْ ۗ أَلَآ إِنَّهُۥ بِكُلِّ شَىْءٍ مُّحِيطٌۢ﴾ ٥٣ - ٥٤]

﴿سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْءَافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ﴾ يعني ما يَسَّر اللهُ عزَّ وجلَّ لرسول الله ﷺ وللخُلَفاء مِنْ بعدِه ونُصَّارِ دِيْنه في آفاقِ الدُّنيا وبلادِ المَشْرق والمَغرب عُموماً **وفي باحةِ العَرَب** خُصوصاً ـ من: الفُتوحِ التي لم يتيسَّرْ أمثالُها لأحدٍ من خُلفاء الأرض قَبْلَهم،

فِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ﴾ وهو معنى قوله: ﴿ثُمَّ كَفَرْتُم بِهِۦ﴾ لما فيه معنى البعد البعيد، والكلامُ واردٌ على إرخاءِ العِنانِ والكلام المُنْصِف.

قوله: (**أبعدتُم الشَّوط**)، **الجوهريّ**: عدا شوطاً، أي: طلقاً. **الأساس**: فلانٌ شوطُه شوطٌ باطل.

قوله: (**في مُشاقّتِه**) أي: بالغَتْم في مخاصمتِه، قال: المشاقة؛ مشتقةٌ مِن الشق؛ لأنّ كلًّا مِن المتعادَيْين في شقٍّ خلافِ صاحبه.

قولُه: (**وفي باحة العرب**)، **الأساس**: نشأ فلانٌ في ساحتِك وباحتِك وهي العرصة، هذا تفسير لقوله: ﴿وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ﴾ وهذا أيضاً واردٌ على خلافِ مقتضى الظاهر، على عكسِ ما سبقَ آنفاً في قولِه: ﴿وَنَـَٔا بِجَانِبِهِۦ﴾ أي: بنفسِه، وقول الشاعر: «مقامَ الذئب» جعلتَ أنفسَهم بإدخالِ «في» كالعَرَصةِ والمكانِ المفتوح، إعلاماً بأن تلك الفتوحَ أثرتْ في أنفسِهم أثراً بليغاً كأنها هي مكانُها.

ومن الإظهارِ على الجَبابرة والأكاسِرة، وتغليبِ قليلِهم على كَثيرهم، وتَسليطِ ضِعافهم على أقوِيائهم، وإجْرائِه على أيديهم أُموراً خارجةً مِنَ المعهُود خارِقةً للعادات، ونَشْرِ دعوة الإسلام في أقطارِ المعْمُورة، وبَسْطِ دَولته في أقاصِيها، والاستقراءُ يُطلعك في التواريخ والكُتب المدوَّنة في مشاهد أهلِه وأيّامهم على عَجائبَ لا ترى وَقْعةً من وَقائعهم إلّا عَلَماً من أعلام الله وآيةً من آياته، يَقوى معها اليَقينُ، ويزدادُ بها الإيمان، ويتبيَّنُ أنَّ دِينَ الإسلام هو دينُ الحقِّ الذي لا يَحِيدُ عنه إلا مكابِرٌ حِسَّه، مغالِطٌ نَفْسَه، وما الثباتُ والاستقامة إلا صفةُ الحقِّ والصِّدق، كما أنَّ الاضطرابَ والتزلزُلَ صفةُ الفِرْية والزور؛ وأنَّ للباطل رِيحاً تَخفقُ ثم تَسكُن، ودولةً تَظهرُ ثم تَضمحلّ. ﴿بِرَبِّكَ﴾ في موضع الرفعِ على أنه فاعلُ كفى. و﴿أَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ﴾ بَدَلٌ منه، تقديرُه: أَوَ لم يَكفِهم أنَّ ربَّك على كلِّ شيء شهيد؟ ....

قوله: (تقديره: أو لم يَكفِهم أنّ ربَّك على كل شيءٍ شهيد؟) إلى آخره، فإنْ قلت: مِن أينَ دلّ هذا اللفظُ الموجزُ على هذه المعاني المبسوطة؟ قلت: مِن مقتضى المقامِ والعدولِ مِن الظاهر، فإنَّ أصلَ المعنى سنريهم هذه الآياتِ إظهاراً للحق، وكفى دليلاً على ذلك، والواو في ﴿أَوَلَمْ يَكْفِ﴾ للحال، وإنما أدخل همزةَ التقريرِ على الجملةِ الحاليةِ لمزيدِ تقريرِ حصولِ الموعود، وأنّ هذه الآياتِ كافيةٌ في المطلوبِ لا مزيدَ عليها، ووضعَ المظهَرَ وقولَه: ﴿بِرَبِّكَ أَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ﴾ موضعَ ضميرِ الآياتِ في قولنا: وكفى بها دليلاً؛ للإشعارِ بالعلية، وأنّ هذه الآياتِ إنما صلحتْ للدليلِ على حَقّيةِ المطلوب؛ لأنّ مُنشِئَها مَن هو على كلِّ شيءٍ مهيمنٌ مطّلع، وإليه الإشارةُ بقولِه: «فيتبيَّنون عند ذلك أنّ القرآنَ تنزيلُ عالمِ الغيب» وأبدل ﴿أَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ﴾ مِن ﴿بِرَبِّكَ﴾ بياناً وتفسيراً وإيذاناً بأنّ هذا الوصفَ مُتعيّنٌ له وشاهدٌ بأنّ الربَّ هو الذي يكونُ على كل شيءٍ شهيدا، وإليه الإشارةُ بقولِه: «مطلعٌ مهيمنٌ يستوي عنده غيبُه وشهادتُه»، وأمّا اختصاصُ الضميرِ في أنه الحقُّ بالقرآن، فمِن حيثُ المقام؛ لما سبقَ أنّ هذه السورةَ الكريمةَ نازلةٌ في بيانِ عظمةِ القرآنِ المجيدِ والردِّ على منكريه ومعانديه، فكُلُّ ما جعل ذكرَه مشروعاً لمعنى أتى بها يناسبُه من المعاني، فكان قولُه: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن كَانَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ثُمَّ كَفَرْتُم﴾ كلاماً على سبيلِ إرخاءِ العِنانِ كالخاتمةِ

....

لهذه المعاني، فجيء بقولِه: ﴿ سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْـَٔافَاقِ ﴾ الآية مسلياً لحبيبِه صلواتُ الله عليه، ووعداً لإظهارِ كلمتِه وقهرِ أعدائه، وسلك فيه مسلكَ الدليلِ والبرهان؛ ليظهرَ للموافقِ والمخالفِ حقيتَه، وإليه الإشارةُ بقولِه: «ولو لم يكنْ كذلك لما قوي هذه القوةَ ولما نُصِرَ حاملوه هذه النصرة»، وأدمجَ في الكلامِ معنى الإخبارِ بالغيب بذكر ﴿عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ﴾ وإليه الإشارةُ بقوله: «يستوي عنده غيبُه وشهادتُه»؛ ليكونَ كالشاهدِ على أنها بنفسِها آيةٌ مستقلةٌ مِن حيثُ إنها مخبرةٌ عن الغيب.

روى الواحدي[(١)] عن الزجاج[(٢)] أنه قال: ومعنى الكفاية هاهنا أنَّ الله تعالى قد بيَّن لهم ما فيه كفايةٌ مِن الدلالة.

فإن قلتَ: هل لقولِ عطاءٍ على ما رواه محيي السنة[(٣)] ﴿ سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْـَٔافَاقِ ﴾ يعني أقطارَ السماواتِ والأرض؛ من الشمسِ والقمرِ والنجوم والأشجارِ والأنهارِ ﴿وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ﴾ من لطيفِ الصنعةِ وبديعِ الحكمة ﴿حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ ﴾ وجهُ مناسبةٍ بالنظم؟

قلت: أجل، ونِعْمَتِ المناسبةُ والعلمُ عند الله، وذلك أنه تعالى لما أمر حبيبه صلواتُ الله عليه بمتاركةِ القومِ في قوله: ﴿ قُلْ أَرَءَيْتُمْ ﴾ إلى قوله: ﴿مَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ هُوَ فِى شِقَاقٍۭ بَعِيدٍ ﴾ دخل في خَلَدِه اليأسُ مِن إيمانِ القوم، وذهبتْ نفسُه عليهم حسرات، فأعلمَه اللهُ تعالى بقولِه: ﴿ سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا﴾ أنه ما عليك إلا البلاغُ ومنا الهداية، فأنت قد أدّيتَ ما عليك مِن البلاغِ وليس الهداية، ونحن سنهدي منهم مَن نريدُ هدايَته بأنْ نفتحَ قلوباً غُلفاً وآذاناً صمّاً وعيوناً عمياً، فيرون آياتِنا في الآفاقِ وفي الأنفس، ثُمَّ قرر ذلك بقوله: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ﴾ إنجازاً للموعد، مُسلّياً له صلواتُ الله عليه مما اعتراه مِن اليأس، كان هذا الوجهُ أحسن، وفي معنى الخاتمةِ أدخل، وللتناولِ أعمَّ وأسهل.

---

(١) تفسير «الوسيط» (٤: ٤١).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٣٩٢).

(٣) «معالم التنزيل» (٧: ١٧٩).

ومعناه: أنَّ هذا الموعودَ من إظهار آياتِ اللّـهِ في الآفاق وفي أنفُسِهم سيَرَوْنه ويُشاهِدونه، فيتبيَّنون عند ذلك أنَّ القرآنَ تنزيلُ عالمِ الغَيْب الذي هو ﴿عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾، أي: مُطَّلِعٌ مُهيمِنٌ يَستوي عنده غَيْبُه وشَهادتُه، فيَكفِيهم ذلك دليلاً على أنه حقٌّ، وأنه مِن عندِه، ولو لم يكن كذلك لَمَا قَوِيَ هذه القوّةَ، ولَمَا نُصر حامِلوه هذه النُّصرة. وقُرئ: (في مُرْيَة) بالضمِّ؛ وهي الشكُّ. ﴿مُّحِيطُۢ﴾: عالمٌ بجُمَلِ الأشياء وتَفاصيلِها وظواهِرِها وبَواطنها، ولا تخفى عليه خافيةٌ منهم، وهو مُجازِيهم على كُفرهم ومِرْيتِهم في لقاءِ ربِّهم.

عن رسولِ الله ﷺ: «مَن قرأ سورةَ السَّجدة أَعطاهُ اللهُ بكلِّ حرفٍ عَشْرَ حَسَنات».

والقولُ الذي اختاره المصنفُ رواه محيي السنة[1] عن مجاهدٍ والحسنِ والسُّدّيّ.

قال الإمام[2]: فإن قيل: هذا الوجهُ ضعيف؛ لأن سِينَ الاستقبالِ يدلُّ على أنه تعالى ما أطلعهم على تلك الآيات، وسيطلعُهم عليها، وليس كذلك. قلنا: إنّ القومَ وإن كانوا قد رَأَوْا هذه الأشياء؛ إلا أنَّ العجائبَ التي أودعَها فيها ممّا لا نهايةَ لها، فهو تعالى يطلعُهم عليها زماناً قريباً حالاً فحالاً، فإنّ كلَّ أحدٍ يشاهدُ بينةً إلا الإنسان؛ إلا أنّ العجائبَ التي أودعها الله تعالى في تركيبها لا تحصى وأكثرُ الناس غافلون عنها، فمَن حمل على التفكرِ فيها بالقوارعِ التنزيليةِ والتنبيهات الإلهية، كلما ازدادَ تفكراً ازدادَ وقوفاً، فصحَّ معنى الاستقبال والله أعلم.

تمت السورة
حامداً ومصلياً على رسول الله

* * *

---

(١) «معالم التنزيل» (٧: ١٧٩).
(٢) «مفاتيح الغيب» (٢٧: ٥٧٤).

سورةُ ﴿حمٓ * عٓسٓقٓ﴾
مَكِّيّة، وهي ثلاثٌ وخمسونَ آية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

[﴿حمٓ * عٓسٓقٓ * كَذَٰلِكَ يُوحِيٓ إِلَيۡكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكَ ٱللَّهُ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ * لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۖ وَهُوَ ٱلۡعَلِيُّ ٱلۡعَظِيمُ * تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرۡنَ مِن فَوۡقِهِنَّۚ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ يُسَبِّحُونَ بِحَمۡدِ رَبِّهِمۡ وَيَسۡتَغۡفِرُونَ لِمَن فِي ٱلۡأَرۡضِۗ أَلَآ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾ ١-٥]

قرأ ابنُ عباسٍ وابنُ مسعودٍ رضيَ اللهُ عنهما: «حمٓ سق» ....

سورةُ ﴿حمٓ * عٓسٓقٓ﴾
مَكِّيّة، وهي ثلاثٌ وخمسونَ آية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

قوله: (قرأ ابنُ عباس وابنُ مسعود: «حمٓ سق»): قال الزَّجّاج: «المصاحفُ فيها العينُ ثابتة»[1]، وقال ابنُ جِنِّي: «روىٰ محبوب، عن إسماعيل، عن الأعمش، عن ابنِ مسعود: «حمٓ سق»، وهذا مما يُؤكِّدُ أن يكونَ الغَرَضُ مِن هذهِ الفواتِحِ كونَها فواصِلَ بينَ السُّوَر، ولو

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٣٩٣).

﴿ كَذَٰلِكَ يُوحِىٓ إِلَيْكَ ﴾ أي: مِثلَ ذلكَ الوَحْيِ، أو مِثلَ ذلكَ الكِتاب يُوحي إليكَ وإلىٰ الرُّسُل، ﴿مِن قَبْلِكَ ٱللَّهُ﴾ يعني: أنَّ ما تَضَمَّنَتْهُ هذهِ السُّورةُ مِنَ المعاني قد أوحىٰ اللهُ إليكَ مِثلَه في غيرها مِنَ السُّوَر، وأوحاه مِن قَبلِكَ إلىٰ رُسُلِه، علىٰ معنىٰ: أنَّ اللهَ تعالىٰ كَرَّرَ هذهِ المعاني في القُرآنِ وفي جميع الكُتُب السَّماوية، لِمَا فيها مِنَ التنبيهِ البليغ واللُّطْفِ العظيم لِعبادِهِ مِنَ الأولينَ والآخِرين، ولم يقل: «أُوحِيَ إليك»، ولكنْ **علىٰ لفظِ المُضارع؛ ليَدُلَّ علىٰ أنَّ إيحاءَ مِثلِهِ عادتُه.**

وقُرِئ: «يُوحَىٰ إليك» علىٰ البناءِ للمفعول......................................

كانت أسماءَ الله تعالىٰ لَمَا جاز تغييرُ شيءٍ منها، وأما نَحْو: جِبرائيلَ وميكائيل، فإنها أسماءٌ أعجميّة، فبَعُدَتْ عن كلامِهم، فاجتَرَأَتْ عليها، وتَلعَّبَتْ بها، وكان ابنُ عباسٍ أيضاً يقرؤُها كذلك»[1].

قوله: (**أي: مِثلَ ذلكَ الوَحْي، أو مِثلَ ذلكَ الكِتاب**): والأولُ علىٰ أن يكونَ مفعولاً مُطلَقاً، أي: يُوحِي إليكَ مِثلَ ذلكَ الوَحْي، والثاني علىٰ أن يكون مفعولاً به، والمُشارُ إليه: ﴿حمٓ * عٓسٓقٓ﴾، لأنه اسمٌ للسُّورة، ولذلكَ قال: «إنَّ ما تَضَمَّنَتْهُ هذهِ السُّورةُ مِنَ المعاني قد أوحىٰ اللهُ إليكَ مِثلَه في غيرها مِنَ السُّوَر».

قال أبو البقاء: «وفيه وَجْهان: أحدُهما: أنَّ ﴿ كَذَٰلِكَ ﴾ مُبتَدأ، و﴿يُوحِىٓ﴾ الخبر. والثاني: أن يكونَ ﴿ كَذَٰلِكَ ﴾ نَعْتاً لمصدرٍ محذوف، أي: وَحْياً مِثلَ ذلك»[2].

قوله: (**علىٰ لفظِ المُضارع؛ ليَدُلَّ علىٰ أنَّ إيحاءَ مِثلِه عادتُه**): أشار إلىٰ أنَّ دلالتَه للاستِمرار، فهو علىٰ مِنوالِ قوله: «فُلانٌ يَقْري ويَحْمي الحريم»؛ في مَقامِ المَدْح، أراد: أنَّ ذلكَ دأبُه وعادتُه، لا الإخبار.

قوله: (**وقُرِئ: «يُوحىٰ إليك» علىٰ البناءِ للمفعول**): قرأها ابنُ كثير، والباقون: علىٰ البناءِ للفاعل[3].

---

(١) «المحتسب» لابن جِنّي (٢: ٢٤٩).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العُكبَري (٢: ١١٣٠).

(٣) انظر: «التيسير» للداني ص١٩٤، و«حجة القراءات» ص٦٣٩.

فإن قلت: فما رافعُ اسم الله علىٰ هذهِ القِراءة؟ قلت: ما دلَّ عليه ﴿يُوحِىٓ﴾، كأنَّ قائلاً قال: مَنِ المُوحِي؟ فقيل: الله، كقِراءةِ السُّلَمي: «وكذلكَ زُيِّنَ لِكثيرٍ مِنَ المُشـرِكينَ قَتْلُ أولادِهِم شُـرَكاؤُهم»، علىٰ البناءِ للمفعولِ ورَفْعِ «شُـرَكاؤهم»، علىٰ معنىٰ: زيَّنَه لهم شُـرَكاؤُهم. فإن قلت: فما رافعُه فيمَنْ قرأ «نُوحي» بالنُّون؟ قلت: يرتفعُ بالابتداء.

و﴿ٱلْعَزِيزُ﴾ وما بعدَه: أخبار، أو ﴿ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾: صِفتان، والظَّرْفُ خَبَر.

قُرِئ: ﴿تَكَادُ﴾ بالتاء والياء، و«يَنفَطِرْنَ»، و﴿يَتَفَطَّرْنَ﴾، ....

قوله: (كأنَّ قائلاً قال: مَنِ المُوحِي؟ فقيل: الله): فإن قلت: في أمثالِ هذا السُّؤال: إنما يُعيدُونَ الفاعِلَ مَعَ الفِعلِ ليقعَ المرفوعُ فاعِلاً لِفعلٍ محذوف، كما فعَلَ أبو البقاءِ وقال: «و﴿ٱللَّهُ﴾ فاعلٌ لِفعلٍ محذوف، كأنه قيل: مَنْ يُوحِي؟ فقيل: الله»(١)، وقدَّروا في قوله: ﴿يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ * رِجَالٌ﴾ [النور: ٣٦-٣٧]: مَنْ يُسبِّح؟ فأُجيب: رجال، أي: يُسبِّحُ رجالٌ. وكذا في قوله: ﴿زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٣٧]: مَنْ زيَّـنَه؟ فأُجيب: زيَّـنَه لهم شُـرَكاؤُهم، فما له أوقَعَ السُّؤال: مَنِ المُوحِي؛ ليُجاب: الله، علىٰ أنه خَبَـرُ مُبتَدأ محذوف، أي: المُوحي الله؟

وأُجيب: أنَّ هذا التقديرَ إنما نَشَأَ مِنَ الفِعلِ المُضارعِ ودلالتِهِ علىٰ الاستِمرارِ كما مَرَّ، فأوجَبَ ذلكَ أن يُجاءَ في السُّؤالِ بما يُجابُ عنه بالدوام، ويُمكِنُ أن يُقال: إنَّ تلكَ الأمثلةِ السؤالُ فيها عن فاعلٍ مجهول، بخِلافِهِ في هذا المقام، فإنه لـمَّا قيل: ﴿كَذَٰلِكَ يُوحِىٓ إِلَيْكَ﴾ لم يَـخْفَ علىٰ أحدٍ أنَّ المُوحِيَ مَنْ هو؟ فلا يكونُ السُّؤالُ عن تعيينِ المُوحِي، بل ليُجابَ بما يُنبِئُ عن المَدْحِ والتعظيم، ومن ثَمَّ قَـرَنَ اسمَ الذاتِ بذِكرِ صفاتٍ تَتَضمَّنُ معنىٰ الجلالِ والكِبرياء، ثم عَقَّبَ بالتنزيه البليغ. لله دَرُّ المُصنِّفِ ولَطيفِ عِباراتِه، ولو قال: «مَنْ يُوحي؟» لَفاتَ كُلُّ هذهِ الفوائد.

قوله: (قُرِئ: ﴿تَكَادُ﴾ بالتاء والياء): بالياءِ التَّحْتانية: نافعٌ والكِسائيّ، والباقون: بالتاء. و«يَنفَطِرْنَ» بالنون: أبو بكرٍ وأبو عَمْرو، والباقون: بالتاءِ الفَوْقانيّة(٢).

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ١١٣٠).

(٢) انظر: «التيسير» للداني ص١٩٤، و«حجة القراءات» ص٦٤٠.

ورَوىٰ يونسُ عن أبي عَمْرٍو قِراءةً غريبة: «تَتَفطَّرْنَ» بتاءَينِ مَعَ النُّون، ونظيرُها حرفٌ نادِرٌ رُوِيَ في «نوادر» ابنِ الأعرابي: «الإبلُ تَشمُمْنَ». ومعناه: يَكَدْنَ تَتَفطَّرْنَ مِن عُلُوِّ شأنِ الله وعظَمتِه، **يَدُلُّ عليه مجيئُه بعدَ** ﴿ٱلْعَلِىُّ ٱلْعَظِيمُ﴾. وقيل: مِن دُعائِهم له وَلَداً، كقوله تعالىٰ: ﴿تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ﴾ [مريم: ٩٠].

فإن قلت: لِـمَ قال: ﴿مِن فَوْقِهِنَّ﴾؟ قلت: لأنَّ أعظَمَ الآياتِ وأدلَّها علىٰ الجلالِ والعظمة: فوقَ السَّماوات، وهي: العَرْشُ والكُرسيُّ ....

قوله: (**قِراءةً غريبة**): لأنَّ جمعَ المُؤنَّثِ الغائب إنما يكونُ بالياءِ التحتانيّةِ لا بالتاء، قال(١): «الوَجْهُ في مِثلِ هذا تأكيدُ التأنيثِ، كتأكيدِ الخِطابِ في قولك: أرأيتك؟ وقال: الشّاذُّ علىٰ وجوه: شاذٌّ عن القياس، وشاذٌّ عن الاستِعمال مَعَ مُوافَقةِ القياس، وشاذٌّ عنهما جميعاً، وهذا مِن قَبيله».

قوله: (**يَدُلُّ عليه مجيئُه بعدَ** ﴿ٱلْعَلِىُّ ٱلْعَظِيمُ﴾): يعني: قولُه: ﴿تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرْنَ﴾ يحتملُ وَجْهَين: أحدهما: أنَّ معناه: أنَّ السَّماواتِ يَتَفطَّرْنَ مِن عُلُوِّ شأنِ الله وعظَمتِه، يَدُلُّ عليه أنَّ الآيةَ بجُمْلتِها مُبيِّنةٌ لمعنىٰ العَظَمةِ والعُلُوِّ في قوله: ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْعَظِيمُ﴾، ولذلكَ تُرِكَ العاطِفُ(٢). وثانيهما: أنَّ المعنىٰ: تكادُ السَّماواتُ يَتَفطَّرْنَ مِن دُعائِهم له وَلَداً وشَريكاً، كقوله تعالىٰ: ﴿وَقَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا * لَّقَدْ جِئْتُمْ شَيْـًٔا إِدًّا * تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنشَقُّ ٱلْأَرْضُ وَتَخِرُّ ٱلْجِبَالُ هَدًّا * أَن دَعَوْا۟ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدًا﴾ [مريم: ٨٨-٩١]، يُؤيِّدُه مجيءُ قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ﴾ بعدَه.

وأما إيرادُ قولِه: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾: فلأنهم استَوجَبوا بمَقالَتِهم هذهِ أن يُصَبَّ عليهمُ العذابُ صبّاً، ولكنْ صَرَفَ ذلكَ عنهم؛ لأنه غفورٌ رحيمٌ يُمهِلُ ولا يُعاجِل، كقوله تعالىٰ: ﴿قُلْ أَنزَلَهُ ٱلَّذِى يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّهُۥ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [الفرقان: ٦]، وعلىٰ هذا: الآيةُ واردةٌ للتنزيه بعدَ إثباتِ المالِكيّةِ التامّةِ والعَظَمةِ والكِبرياء.

---

(١) الظاهرُ أنَّ القائلَ الزمخشريّ، والمؤلِّفُ ينقلُ عنه في مواضع من حاشية كتابه «الكشّاف».

(٢) أي: في قوله: ﴿تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرْنَ﴾، يعني: لم يقل: «وتكاد».

وصُفوفُ الملائكةِ المرتَـجةِ بالتَّسبيحِ والتقديسِ حولَ العَرْش، وما لا يَعلَمُ كُنْهَهُ إلا اللهُ تعالىٰ مِن آثارِ مَلَكوتِهِ العُظمىٰ، فلذلكَ قال: ﴿يَتَفَطَّرْنَ مِن فَوْقِهِنَّ﴾، أي: يَبتَدِئُ الانفِطارُ مِن جِهَتِهِنَّ الفَوْقانية، أو لأنَّ كلمةَ الكُفرِ جاءت مِنَ الذينَ تحتَ السماوات، فكانَ القياسُ أن يُقال: يَنفَطِرْنَ مِن تحتِهنَّ مِنَ الجهةِ التي جاءت منها الكلمة، ولكنَّه بُولِغَ في ذلك، فجُعِلَت مُؤَثِّرةً في جِهةِ الفَوْق، كأنه قيل: يَكَدْنَ يَنفَطِرْنَ مِنَ الجهةِ التي فوقَهنّ، دَعِ الجِهةَ التي تحتَهنّ.

ونظيرُه في المُبالغةِ قولُه عَزَّ وعلا: ﴿يُصَبُّ مِن فَوْقِ رُءُوسِهِمُ ٱلْحَمِيمُ * يُصْهَرُ بِهِۦ مَا فِى بُطُونِهِمْ﴾ [الحج: ١٩-٢٠]، فجُعِلَ الحميمُ مُؤثِّراً في أجزائهم الباطنة. وقيل: ﴿مِن فَوْقِهِنَّ﴾: مِن فوقِ الأرَضين.

فإن قلت: كيفَ صَحَّ أن يَستَغفِروا لمن في الأرض، وفيهمُ الكُفّارُ أعداءُ الله؟ وقد قال اللهُ تعالىٰ: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ ٱللَّهِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ [البقرة: ١٦١]، فكيفَ يكونون لاعِنينَ مُستَغفِرينَ لهم؟ قلت: قولُه: ﴿لِمَن فِى ٱلْأَرْضِ﴾ يَدُلُّ علىٰ جِنسِ أهلِ الأرض، وهذهِ الجِنسيَّةُ قائمةٌ في كُلِّهم وفي بعضِهم، ....

قوله: (وصُفوفُ المَلائِكةِ المُرتَـجة): قالَ في «الفائق»: «رَجَّ الشيءَ فارتَجّ: حَرَّكَه فتحَرَّك»[1]، الجوهري: «ارتَجَّ البَحْرُ وغيرُه: اضطرب»، و«بالتَّسْبيح» مُتعلِّقٌ بقوله: «المُرتَـجة»، وهيَ صِفةٌ للصُّفوف.

قوله: (أو لأنَّ كَلِمةَ الكُفْرِ جاءت): هذا الجوابُ مَبْنيٌّ علىٰ الوَجْهِ الثاني مِن تفسيرِ سَبَبِ الانفِطار.

قوله: (ونظيرُه في المُبالَغةِ قولُه عَزَّ وعلا: ﴿يُصَبُّ مِن فَوْقِ رُءُوسِهِمُ ٱلْحَمِيمُ﴾): ذُكِرَ فيه تأثيرُ الصَّبِّ في الأجزاءِ الباطنة، وتُرِكَ بيانُ تأثيرِهِ في مَوضِعِ الصَّبّ، وهو «رؤوسُهم»؛ ليُؤذَنَ به أنَّ المَوضِعَ الذي ليسَ مَوقِعاً للصَّبِّ كذلك، فما بالُ الموضعِ الذي وقعَ فيه الصَّبّ؟

(١) «الفائق» للزمخشري (٢: ٢٢)، مادة (رجج).

فيجوزُ أن يُرادَ به هذا وهذا، وقد دلَّ الدليلُ علىٰ أنَّ الملائكةَ لا تَستَغفِرُ إلا لأولياءِ الله، وهُمُ المُؤمنون، فما أراد اللهُ إلا إياهُم، ألا ترىٰ إلىٰ قولِهِ في سورة المُؤمِن: ﴿وَيَسۡتَغۡفِرُونَ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ [غافر: ٧]، وحِكايتِهِ عنهم: ﴿فَٱغۡفِرۡ لِلَّذِينَ تَابُواْ وَٱتَّبَعُواْ سَبِيلَكَ﴾ [غافر: ٧]، كيفَ وَصَفُوا المُستَغفَرَ لهم بما يُستَوجَبُ به الاستِغفار، فما تركوا للذينَ لم يتوبوا مِنَ المُصدِّقينَ طَمَعاً في استِغفارِهِم، فكيفَ للكَفَرة؟!

ويحتملُ أن يَقصِدوا بالاستِغفار: طَلَبَ الحِلْم والغُفْرانِ في قولِه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمۡسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ أَن تَزُولَا﴾ إلىٰ أن قال: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا﴾ [فاطر: ٤١]، وقولِه: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغۡفِرَةٖ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلۡمِهِمۡ﴾ [الرعد: ٦]، والمُراد: الحِلْمُ عنهم، وأن لا يُعاجِلَهم بالانتِقام، فيكونُ عامّاً.

فإن قلت: قد فَسَّرتَ قولَه تعالىٰ: ﴿تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرۡنَ﴾ بتفسيرين، فما وَجْهُ طِباقِ ما بعدَه لهما؟ قلت: أما علىٰ أحدهما: فكأنه قيل: تكادُ السَّماواتُ يَنفطِرْنَ هَيبَةً مِن جَلالِه، واحتِشاماً مِن كِبريائِه، والملائكةُ الذينَ هُم مِلءُ السَّبْع الطِّباق، ....

قوله: (ألا ترىٰ إلىٰ قولِهِ في سورة المُؤمِن: ﴿وَيَسۡتَغۡفِرُونَ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ [غافر: ٧]؟): يُريد: أنَّ هذا المُطلَقَ محمولٌ علىٰ ذلكَ المُقيَّد، انظُر كم رَكِبَ مَعاسِف؟! خَصَّ هذا العامَّ[1] بقوله: ﴿وَيَسۡتَغۡفِرُونَ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾، وقد خَصَّ ذلكَ بقوله: ﴿فَٱغۡفِرۡ لِلَّذِينَ تَابُواْ﴾، فرَجَعَ المعنىٰ إلىٰ قوله: ويَستَغفِرُون لِـمَنْ تابَ عن المعاصي. والوَجْه: أن يُـحمَلَ هذا الاستِغفارُ علىٰ عُمومِ المجاز، كما سبقَ في سُورةِ المُؤمِن.

قوله: (بتفسيرين): وهـو أنَّ السَّمـاواتِ يَـتَفطَّـرْنَ مِن عُلُـوِّ شـأنِ الله، وقيـل: مِـن دُعائِهم له وَلَداً.

---

(١) يُريد بـ«هذا العامّ»: قولَه تعالىٰ: ﴿وَيَسۡتَغۡفِرُونَ لِمَن فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾، أي: خَصَّ الزمخشريُّ هذه الآيَةَ من سورة الشُّورىٰ بآية سورة غافر.

وحافُّونَ حولَ العَرْشِ صُفوفاً بعدَ صُفوف، يُداوِمُونَ خُضُوعاً لِعَظَمتِهِ علىٰ عِبادتِهِ وتسبيحِهِ وتحميدِه، ويَستَغفِرُونَ لمن في الأرض؛ خَوْفاً عليهم مِن سَطَواتِه.

وأما علىٰ الثاني: فكأنه قيل: يَكَدْنَ ينفطِرْنَ مِن إقدامِ أهلِ الشِّرْكِ علىٰ تلكَ الكلمةِ الشَّنْعاء، والملائكةُ يُوحِّدُونَ اللهَ ويُنزِّهُونَه عما لا يجوزُ عليه مِنَ الصِّفاتِ التي يُضِيفُها إليه الجاهِلونَ به، حامِدِينَ له علىٰ ما أَوْلاهُم مِن ألطافِهِ التي عَلِمَ أنهم عندَها يَستعصِمُونَ مُختارِينَ غيرَ مُلجَئِين، ويَستَغفِرونَ لمُؤمِني أهلِ الأرضِ الذينَ تَبرَّؤوا مِن تلكَ الكَلِمة ومِن أهلِها، أو يَطلُبونَ إلىٰ ربهم أن يَحلُمَ عن أهلِ الأرضِ ولا يُعاجِلَهم بالعِقاب مَعَ وجودِ ذلكَ فيهم، لِما عَرَفُوا في ذلكَ مِنَ المصالِح، وحِرْصاً علىٰ نجاةِ الخلق، وطَمَعاً في توبةِ الكُفّارِ والفُسّاقِ منهم.

[﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَ ٱللَّهُ حَفِيظٌ عَلَيۡهِمۡ وَمَآ أَنتَ عَلَيۡهِم بِوَكِيلٖ﴾ ٦]

﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَ﴾ جعَلُوا له شُركاءَ وأنداداً، ﴿ٱللَّهُ حَفِيظٌ عَلَيۡهِمۡ﴾ رقيبٌ علىٰ أحوالِهم وأعمالِهم لا يفوتُه منها شيء، وهو مُحاسِبُهم عليها ومُعاقِبُهم، لا رقيبَ عليهم إلا هو وحدَه، ﴿وَمَآ أَنتَ﴾ يا مُحَمَّدُ بمُوكَّلٍ بهم، ولا مُفوَّضٍ إليكَ أمرُهم، ولا قَسْرُهُم علىٰ الإيمان، إنما أنتَ مُنذِرٌ فحَسْب.

[﴿وَكَذَٰلِكَ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ قُرۡءَانًا عَرَبِيّٗا لِّتُنذِرَ أُمَّ ٱلۡقُرَىٰ وَمَنۡ حَوۡلَهَا وَتُنذِرَ يَوۡمَ ٱلۡجَمۡعِ لَا رَيۡبَ فِيهِۚ فَرِيقٞ فِي ٱلۡجَنَّةِ وَفَرِيقٞ فِي ٱلسَّعِيرِ﴾ ٧]

ومِثلَ ذلكَ ﴿أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ﴾، وذلكَ إشارةٌ إلىٰ معنىٰ الآيةِ قبلَها؛ ....

قوله: (يستعصِمُونَ مُختارِين): قيل: الاستِعصامُ بناءُ مُبالَغةٍ يَدُلُّ علىٰ الامتِناعِ البليغِ والتَّحفُّظِ الشديد، كأنهم في عِصْمة، ويَجتَهِدونَ في الاستِزادة.

قوله: (وذلك): إشارةٌ إلىٰ معنىٰ الآيةِ قبلَها، وهي قولُه: ﴿ٱللَّهُ حَفِيظٌ عَلَيۡهِمۡ وَمَآ أَنتَ عَلَيۡهِم بِوَكِيلٖ﴾، كأنه صَلَواتُ الله عليه ـ علىٰ ما هو دأبُه وعادتُه ـ يَحرِصُ علىٰ إيمانِ المُشرِكين،

مِن أنَّ اللهَ هو الرَّقيبُ عليهم، وما أنتَ برقيبٍ عليهم، ولكنْ نذيرٌ لهم؛ لأنَّ هذا المعنىٰ كَرَّرَهُ اللهُ في كِتابه في مَواضِعَ جَمّة، فالكافُ مفعولٌ به لـ﴿أَوۡحَيۡنَآ﴾، و﴿قُرۡءَانًا عَرَبِيًّا﴾ حالٌ مِنَ المفعولِ به، أي: أوحَيْناهُ إليك، وهو **قُرآنٌ عربيٌّ بَيِّـن لا لَـبْسَ فيه عليك**، لِتَفهَمَ ما يُقالُ لك، ولا تَتَجاوَزَ حَدَّ الإنذار. ويجوزُ أن يكونَ ذلكَ إشارةً إلىٰ مَصدَرِ ﴿أَوۡحَيۡنَآ﴾، أي: ومِثلَ ذلكَ الإيحاءِ البيِّنِ المُفهِم أوحَيْنا إليكَ قُرآناً عربيّاً بِلِسانِك.

﴿لِّتُنذِرَ﴾ يُقال: أنذَرْتُه كذا، وأنذَرْتُه بكذا، **وقد عُدِّيَ الأولُ ـ أعني: ﴿لِّتُنذِرَ أُمَّ ٱلۡقُرَىٰ﴾ ـ إلىٰ المفعولِ الأول، والثاني ـ وهو قولُه: ﴿وَتُنذِرَ يَوۡمَ ٱلۡجَمۡعِ﴾ ـ إلىٰ المفعولِ الثاني**، ﴿أُمَّ ٱلۡقُرَىٰ﴾ أهلَ أمِّ القُرىٰ، كقوله تعالىٰ: ﴿وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢]، ﴿وَمَنۡ حَوۡلَهَا﴾ مِنَ العرب، وقُرِئ: «لِيُنذِرَ» بالياء، والفِعلُ للقُرآن.

فجِيءَ بقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَ﴾ إنكاراً عليه، وبنىٰ عليه هذا النفيَ والإثباتَ للتَّشْديدِ فيه، يعني: أمثالُ هؤلاءِ المُصِرِّينَ ليسَ في وُسْعِكَ وقُدرتِكَ أن تَهدِيَهم، واللهُ وحدَه هو القادرُ علىٰ ذلك، والذي عليكَ هو الإنذارُ فقط.

أما قوله: (**وهو قُرآنٌ عربيٌّ لا لَـبْسَ عليكَ فيه**): فمعناه: أنَّ القُرآنَ مملوءٌ مِن هذا النَّوعِ من الإنكار، وبُـيِّنَ فيه بياناً شافياً لا يخفىٰ عليك معناه؛ لأنه بلِسانِكَ عربيّ، وأنت تَسلُكُ فيه مَسلَكَ التَّوْريـةِ والإيهام، ولا تَتـرُكُ الحِرصَ البتّة، وعلىٰ مِثلِ هذهِ التَّوْريـةِ والمُبالَغةِ قد نَصَّ المُصنِّفُ في قوله تعالىٰ: ﴿إِن تَسۡتَغۡفِرۡ لَهُمۡ سَبۡعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغۡفِرَ ٱللَّهُ لَهُمۡ﴾ [التوبة: ٨٠]، وقولِهِ صَلَواتُ الله عليه: «سأزيدُ علىٰ السَّبْعين»[١].

قوله: (**وقد عُدِّيَ الأولُ ـ أعني: ﴿لِّتُنذِرَ أُمَّ ٱلۡقُرَىٰ﴾ ـ إلىٰ المفعولِ الأول، والثاني ـ وهو قولُه: ﴿وَتُنذِرَ يَوۡمَ ٱلۡجَمۡعِ﴾ ـ إلىٰ المفعولِ الثاني**): فكأنَّ التقدير: لِتُنذِرَ أُمَّ القُرىٰ بما يجبُ أن تُنذَرَ به، ولتُنذِرَ أُمَّ القُرىٰ بيوم الجمع.

---

(١) تقدَّم تخريجه والكلامُ عليه عند تفسير الآية ٨٠ من سورة التوبة (٧: ٣١٤).

﴿يَوْمَ ٱلْجَمْعِ﴾ يومَ القيامة، لأنَّ الخلائقَ تُـجمَعُ فيه، قال اللهُ تعالىٰ: ﴿يَوْمَ يَجْمَعُكُمْ لِيَوْمِ ٱلْجَمْعِ﴾ [التغابن: ٩]، وقيل: يُـجمَعُ بينَ الأرواح والأجساد، وقيل: يُـجمَعُ بينَ كُلِّ عامِلٍ وعَمَلِه، و﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ اعتراضٌ لا محلَّ له.

قُرِئَ: ﴿فَرِيقٌ﴾ ﴿وَفَرِيقٌ﴾ بالرَّفع والنَّصْب؛ فالرَّفْعُ علىٰ: منهم فريقٌ ومنهم فريق، والضَّميرُ للمجموعين، لأنَّ المعنىٰ: يومَ جَمْعِ الخلائق، والنَّصْبُ علىٰ الحالِ منهم، أي: مُتفرِّقين، كقولِهِ تعالىٰ: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يَوْمَئِذٍ يَتَفَرَّقُونَ﴾ [الروم: ١٤].

فإن قلت: كيفَ يكونونَ مـجموعين مُتفرِّقيـنَ في حالـةٍ واحِـدة؟ قلـت: هم مـجموعونَ في ذلكِ اليوم مَعَ افتِراقِهم في دارَي البُؤْسِ والنعيم، كما يجتمعُ الناسُ يومَ الجمعةِ مُتفرِّقينَ في مَسجِدَين، وإن أُريدَ بالجمع: جَمْعُهم في المَوقِف، فالتَّفرُّقُ علىٰ معنىٰ مُشارَفَتِهم للتَّفرُّق.

[﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَهُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَلَٰكِن يُدْخِلُ مَن يَشَآءُ فِى رَحْمَتِهِۦ ۚ وَٱلظَّٰلِمُونَ مَا لَهُم مِّن وَلِىٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ ٨]

﴿لَجَعَلَهُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾ أي: مُؤمنينَ كُلَّهم علىٰ القَسْرِ والإكراه، كقولِه: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَءَاتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَىٰهَا﴾ [السجدة: ١٣]، ....

رُوِيَ عن المُصنِّفِ أنه قال: «﴿لِّتُنذِرَ أُمَّ ٱلْقُرَىٰ وَمَنْ حَوْلَهَا﴾ عامٌّ في الإنذارِ بأحوالِ الدُّنيا والآخِرة، ثم خُصَّ بقوله: ﴿وَتُنذِرَ يَوْمَ ٱلْجَمْعِ﴾[1]، أي: يومَ القيامة، زيادةً في الإنذارِ وبياناً لِعِظَمِ أهوالِ يومِ القيامة؛ لأنَّ الإفرادَ بالذِّكْرِ يَدُلُّ علىٰ هذا». وقلت: ولهذا أعادَ ذِكْرَ الإنذار، وهو قريبٌ مِن أسلوبِ قولِهِ تعالىٰ: ﴿وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ... وَجِبْرِيلَ﴾ [البقرة: ٩٨].

قوله: (قُرِئَ: ﴿فَرِيقٌ﴾ و﴿فَرِيقٌ﴾ بالرَّفع والنَّصب): أي: فريقٌ في الجنّةِ وفريقٌ في السَّعير، أو: فريقاً في الجنّةِ وفريقاً في السَّعير، فالرفعُ مشهور، والنَّصْبُ شاذّ.

---

(١) من قوله: «رُوي عن المُصنِّف» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

وقولِه: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٩٩]، **والدليلُ علىٰ أنَّ المعنىٰ هو الإلجاءُ إلىٰ الإيمان: قولُه:** ﴿أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا۟ مُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ٩٩]، وقولُـه تعـالىٰ: ﴿أَفَأَنتَ تُكْرِهُ﴾ ـ بإدخالِ همزةِ الإنكارِ علىٰ المُكرِهِ دونَ فِعلِه ـ دليلٌ علىٰ أنَّ اللهَ وَحْدَه هو القادرُ علىٰ هذا الإكراهِ دونَ غيره.

قوله: (**والدليلُ علىٰ أنَّ المعنىٰ هو الإلجاءُ إلىٰ الإيمانِ: قولُه:** ﴿أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا۟ مُؤْمِنِينَ﴾): وقلت: الدليلُ عليه لا له؛ لأنه تَقرَّرَ عندَ عُلماءِ المعاني أنَّ مِثلَ هذا التركيب يُفيدُ حُصولَ الفِعْل قَطْعاً، لكنَّ الكلامَ في الفاعل: أنه هل هو رسولُ الله ﷺ أم اللهُ عَزَّ وجَلّ؟ فدَلَّتْ همزةُ الإنكارِ علىٰ نفي أن يكونَ الفاعلُ رسولَ الله ﷺ، فيَختَصُّ بالله، فيكونُ الإكراهُ موجوداً.

أما قَضِيَّةُ النَّظْم: فإنَّ الكلامَ في قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهُ حَفِيظٌ عَلَيْهِمْ وَمَآ أَنتَ عَلَيْهِم بِوَكِيلٍ﴾ سِيقَ لنهي رسولِ الله ﷺ عن شِدّةِ الحِرصِ علىٰ إيمانِ قوم اتخذوا مِن دونِ الله أولياء، ونُـزِّلَ لذلكَ منزلةَ مُدَّعٍ أنه وليُّهم ونصيرُهم، وهو الوكيلُ علىٰ غَرْسِ الإيمانِ في قلوبِهم، حتىٰ رُدَّ بقوله: ﴿وَمَآ أَنتَ عَلَيْهِم بِوَكِيلٍ﴾، وعُلِّـلَ ذلكَ بقوله: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَهُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾ الآية، يعني: أنَّ ذلكَ لأجلِ أنَّ المشيئةَ ما تَعَلَّقَتْ بإيمانهم، ولم يُرِدِ اللهُ أن يُدخِلَهم في رحمتِه، فوُضِعَ «الظالمون» مَوضِعَ ضميرِ المُـتَّخِذِينَ مِن دونِ الله أولياء؛ ليُؤذِنَ بأنَّ الشِّـرْكَ ظُلمٌ عظيم، وذلكَ الذي مَنَعَ عن النُّصْـرةِ والتوكيل عليهم، وذلكَ الذي أبعَدَهُم مِن رحمتِهِ الواسِعة، وكانَ أصلُ الكلام: ولكنْ يُدخِلُ مَنْ يشاءُ في غَضَبِه. فوُضِعَ مَوضِعَه ﴿وَٱلظَّٰلِمُونَ مَا لَهُم مِّن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾؛ غَضَباً علىٰ أولئكَ المُـتَّخِذِينَ مِن دونِهِ أولياء، وسَخَطاً علىٰ سُوءِ صَنيعِهِم، فاللامُ في ﴿وَٱلظَّٰلِمُونَ﴾ للعَهْد.

ويجوزُ أن يكونَ للجِنس، فيدخلوا فيه دخولاً أوليّاً.

وما يَدُلُّ علىٰ التقابُل: قولُ المُصنِّف: «ألا ترىٰ وَضْعَهُم في مُقابَلةِ «الظالمين»؟»، يعني: دَلَّ وَضْعُ ﴿مَن يَشَآءُ﴾ في مُقابَلةِ «الظالمين» علىٰ أنَّ ذلكَ المُطلَقَ مُقيَّدٌ بما يُقابِلُ هذا المُعيَّن، وما

والمعنىٰ: ولو شاءَ ربُّكَ مَشيئةَ قُدْرةٍ لَقَسَرَهُم جميعاً علىٰ الإيمان، ولكنَّه شاءَ مَشيئةَ حِكمة، فكَلَّفَهُم وبَنَىٰ أمرَهُم علىٰ ما يختارون، ليُدخِلَ المُؤمنينَ في رحمتِه ـ وهم المُرادُونَ بـ﴿مَن يَشَآءُ﴾، ألا ترىٰ إلىٰ وَضْعِهم في مُقابَلةِ «الظالمين»؟ ـ ويَترُكَ الظالمينَ بغير وليٍّ ولا نصيرٍ في عذابه.

[﴿أَمِ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ فَٱللَّهُ هُوَ ٱلْوَلِىُّ وَهُوَ يُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ ٩]

معنىٰ الهمزة في ﴿أَمِ﴾ الإنكار، ﴿فَٱللَّهُ هُوَ ٱلْوَلِىُّ﴾ هو الذي يجبُ أن يُتولّىٰ وحدَه، ويُعتَقَدَ أنه المَوْلىٰ والسَّيِّد، ....

يَدلُّ علىٰ الحملِ علىٰ أولئكَ المُتَّخِذين: قولُ القاضي: «ولَعَلَّ تَغييرَ المُقابَلةِ للمُبالَغةِ في الوعيد؛ إذِ الكلامُ في الإنذار»(١)، ومما يَكشِفُ أنَّ الكلامَ فيهم كشفاً تامّاً: قولُه تعالىٰ: ﴿أَمِ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ فَٱللَّهُ هُوَ ٱلْوَلِىُّ﴾، ألا ترىٰ كيفَ أضـرَبَ عن الكلام السابق، وأنكرَ اللاحِق، علىٰ سبيلِ التقرير بـ«أم» المُنقَطِعةِ المُتضمِّنةِ لـ«بل» والهمزة، وأعاد ذِكرَ ﴿ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ﴾، يعني: دَعِ الاهتمـامَ بشأنِهم وطَمِعَ الإيمانِ منهم، أليسوا الذينَ اتخذوا مِن دونِ الله أولياء، وهو الوليُّ(٢) الحقيقيُّ القادِرُ علىٰ كُلِّ شيء، وعَدَلُوا إلىٰ الجمادِ الذي هو غيرُ قادرٍ علىٰ شيء؟!

وأما قولُه تعالىٰ: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ﴾ الآية: فمُعترِضةٌ لِتوكيدِ مضمونِ الآيتَين، يَدُلُّ عليه قولُ المُصنِّف: «وهو قُرآنٌ عربيٌّ بيِّن، لا لُبْسَ فيه عليك، لتفهمَ ما يُقالُ لكَ، ولا تَتجاوزَ حَدَّ الإنذار»، فظهرَ مِن تقدير النَّظْم أنَّ الأصل: يُدخِلُ مَنْ يشاءُ في رحمتِه، ويُدخِلُ مَنْ يشاءُ في غَضَبِه، وأنَّ اللهَ تعالىٰ شاءَ إيمانَ بعضٍ وكُفْرَ بعض، وما شاءَ اللهُ كان، وما لم يَشَأ لم يكن.

قوله: (ويَترُكَ الظالمين): منصوب؛ عَطفٌ علىٰ «ليُدخِلَ»، ويُروىٰ: «أي: ويترك»؛ مرفوعاً علىٰ أنه تفسيرٌ لقوله: «وَضْعِهم في مُقابَلةِ الظالمين».

---

(١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ١٢٣).

(٢) من قوله: «ألا ترىٰ كيف أضـرب» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

والفاءُ في قوله: ﴿فَٱللَّهُ هُوَ ٱلْوَلِيُّ﴾ جوابُ شَـرْطٍ مُقدَّر، كأنه قيلَ بعدَ إنكارِ كُلِّ وليٍّ سِواه: إنْ أرادوا وليّاً بحَقٍّ فاللهُ هو الوليُّ بالحق، لا وليَّ سِواه، ﴿وَهُوَ يُحْيِ﴾ أي: **ومن شأنِ هذا الوليِّ أنه يحيي** ﴿ٱلْمَوْتَىٰ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ **فهو الحقيقُ بأنْ يُتَّخذَ وليّاً دونَ مَنْ لا يَقدِرُ علىٰ شيء.**

[﴿وَمَا ٱخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِن شَيْءٍ فَحُكْمُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبِّي عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ ١٠]

﴿وَمَا ٱخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِن شَيْءٍ﴾ حِكايةُ قولِ رسولِ الله ﷺ للمُؤمنين، أي: ما خالَفَكُم فيه الكُفّارُ مِن أهلِ الكِتابِ والمُشـركين، فاختَلَفتُم أنتُم وهُم فيه، مِن أمرٍ مِن أمورِ الدِّين: فحُكمُ ذلكَ المُختَلَفِ فيه مُفوَّضٌ إلىٰ الله، ....

قوله: (**والفاءُ في قوله: ﴿فَٱللَّهُ هُوَ ٱلْوَلِيُّ﴾ جوابُ شَـرْطٍ مُقدَّر**): قلت: قَضِيّةُ الإضـرابِ عن الكلام السابق ـ كما مَرّ ـ تَقتَضي التعقيب، فيَدخُلُ مدخولُها في حَيِّزِ الإنكار، كأنه قيل: بل اتخذوا مِن دونِ الله أولياء، عَقِيبَ العِلم بأنْ ليسَ الوليُّ إلا الله، بدليلِ تعريفِ الخبر بالجِنسِ الحقيقيّ، وتوسيطِ ضمير الفَصْلِ المُؤذِنِ بالتخصيص، وعَطْفِ ﴿وَهُوَ يُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ عليه، وعليه النَّظْمُ الفائِقُ كما مَرّ.

قوله: (**ومن شأنِ هذا الوليِّ الذي**[1] **يُحيي**): إشارةٌ إلىٰ معنىٰ الاستِمرارِ في ﴿يُحْيِ﴾، علىٰ نَحْو: فُلانٌ يَقْري الضَّيْفَ ويَـحْمي الحريم، أي: مِن شأنِهِ الضِّيافةُ والحِماية.

قوله: (**فهو الحقيقُ بأن يُتَّخَذَ وليّاً دونَ مَنْ لا يَقدِرُ علىٰ شيء**): أتىٰ بالفاءِ ليُؤْذِنَ بالترتيب، يعني: كما رُتِّبَ علىٰ إنكارِ الاتخاذِ قولُه: ﴿فَٱللَّهُ هُوَ ٱلْوَلِيُّ﴾ بالفاء، رُتِّبَ إثباتُ اختِصاصِ الوِلايةِ بالله علىٰ الوَصْفِ المُناسِب، وهو القُدرةُ الكامِلةُ بإحياء الموتىٰ، والشامِلةُ بأنه علىٰ كُلِّ شيءٍ قدير، تعريضاً بأنَّ أولياءَهم ليسوا مِن معنىٰ الوِلايـةِ في شيء.

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «أنه».

وهو إثابةُ المُحِقِّينَ فيه مِنَ المُؤمنينَ ومُعاقَبةُ المُبطِلين، ﴿ذَٰلِكُمُ﴾ الحاكمُ بينكم هو ﴿ٱللَّهُ رَبِّي عَلَيۡهِ تَوَكَّلۡتُ﴾ في رَدِّ كَيْدِ أعداءِ الدِّين، ﴿وَإِلَيۡهِ﴾ أرجِعُ في كِفايةِ شَرِّهم.

وقيل: ﴿وَمَا ٱخۡتَلَفۡتُمۡ﴾ فيه وتنازعتُم ﴿مِن شَيۡءٖ﴾ مِنَ الخصومات، فتحاكموا فيه إلىٰ رسولِ الله ﷺ، ولا تُؤثِروا علىٰ حُكومتِهِ حُكومةَ غيره، كقوله: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩]. وقيل: وما اختَلَفتُم فيه مِن تأويلِ آية، واشتبَهَ عليكم، فارجِعوا في بيانِهِ إلىٰ المُحكَمِ مِن كِتابِ الله، والظاهِرِ مِن سُنَّةِ رسولِ الله ﷺ. وقيل: وما وقعَ بينكم الخِلافُ فيه مِنَ العُلوم التي لا تَتَّصِلُ بتكليفكم، ولا طريقَ لكم إلىٰ عِلمِه، فقولوا: اللهُ أعلم، كمعرفةِ الرُّوح، قال اللهُ تعالىٰ: ﴿وَيَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنۡ أَمۡرِ رَبِّي﴾ [الإسراء: ٨٥].

فإن قلت: هل يجوزُ حَملُه علىٰ اختِلافِ المُجتَهِدينَ في أحكام الشريعة؟ قلت: لا، **لأنَّ الاجتِهادَ لا يجوزُ بحَضْرةِ الرسولِ ﷺ.**

قوله: (**لأنَّ الاجتِهادَ لا يجوزُ بحَضْرةِ الرسولِ ﷺ**): قيل: فيه بَحْث؛ لأنَّ المُختارَ جوازُه، كما اجتهَدَ أبو بكرٍ رضيَ اللهُ عنه بحُضُورِه ﷺ، وقال: «لاها الله إذن، لا يَعمِدُ إلىٰ أَسَدٍ مِن أُسْدِ الله»[(١)]. وكما اجتهَدَ سعدُ بنُ معاذٍ في بني قُرَيظة، فحَكَمَ بقَتْلِ رجالِهم، وسَبْيِ نِسائِهم وذَرارِيهم[(٢)]، ومنه قولُ مُعاذ: «أجتَهِدُ رأيي»[(٣)].

قال الإمام: «كما منعَ اللهُ رسولَه صَلَواتُ الله عليه أن يحملَ الكُفّارَ علىٰ الإيمان، كذلكَ منعَ المُؤمنينَ أن يَشرَعُوا مَعَه في الخصوماتِ والمُنازعات، واحتجَّ نُفاةُ القياس به، فقالوا: إما أن

---

(١) أخرجه البخاري (٣١٤٢) و(٤٣٢١)، ومسلم (١٧٥١) في قِصّةٍ طويلة.

وقوله: «لاها الله إذن» قَسَم، وانظر تفصيلَ القولِ فيه في «فتح الباري» للحافظ ابن حجر (٨: ٣٧-٣٩).

وقوله: «لا يَعمِدُ إلىٰ أسد»، أي: لا يَعمِدُ رسولُ الله ﷺ إلىٰ أحدِ المُقاتلين، فيأخذُ مِن نَصيبِهِ مِنَ الغَنيمةِ شيئاً.

(٢) سيأتي تخريجُه عند المُؤلِّفِ رحمه الله تعالىٰ بعد قليل، ص١٨.

(٣) أخرجه أبو داود (٣٥٩٢)، والترمذي (١٣٢٧) و(١٣٢٨).

....

يكونَ المُرادُ منه: وما اختَلَفتُم فيه مِن شيءٍ فحُكمُه مُستفادٌ مِن نَصِّ الله عليه أو مِنَ القياسِ علىٰ ما نَصَّ عليه، والثاني باطل؛ لأنه يَقتَضي أن تكونَ كُلُّ الأحكام مَبْنيَّةً علىٰ القياس، فتَعيَّنَ الأول.

ولقائل أن يقول: لِـمَ لا يجوزُ أن يكونَ المُراد: فحُكمُه معروفٌ مِن بيانِ الله، سواءٌ كانَ ذلكَ البيـانُ بالنَّصِّ أو بالقياس؟ وأجيبَ عنه: بأنَّ الـمقصودَ مِنَ التحاكُم إلىٰ الله قَطْعُ الاختِلاف؛ لِقولِه: ﴿وَمَا ٱخْتَلَفْتُمْ﴾، والرجوعُ إلىٰ القياس مما يُقوِّي الاختِلاف، فوَجَبَ الرجوعُ إلىٰ النُّصوص»[١].

وقلت: أما حديثُ أبي بكرٍ رضيَ اللهُ عنه: فإنَّ قولَه: «لاها الله إذن، لا يَعمِدُ إلىٰ أَسَدٍ مِن أُسْدِ الله يُقاتِل عن الله وعن رسوله فيُعطيكَ سَلَبَه»، مسبوقٌ بقوله صلواتُ الله عليه: «مَن قتل قتيلاً فله سَلَبُه»؛ علىٰ ما روىٰ الشيخان ومالك[٢] وأبو داود[٣]، وأنَّ أبا قَتادةَ لـمَّا سَمِعَ هذا النَّصَّ قامَ وطَلَبَ الشُّهُودَ وأَقَرَّ الخصم، ثم قالَ رضيَ اللهُ عنه ما قال.

وأما حُكمُ سَعْدِ بنِ مُعاذ: فإنه إنما قتلَ لـمَّا أَمَرَهُ صَلَواتُ الله عليه أن يَـحكُم، ووافقَ حُكمُه حُكمَ الله، أما أولاً: فما رواه البخاريُّ ومُسلِمٌ[٤] عن عائشةَ رضيَ اللهُ عنها: «فنزلوا ـ أي: بنو قُريظةَ ـ علىٰ حُكمِهِ صَلَواتُ الله عليه، فرَدَّ[٥] الحكمَ إلىٰ سَعْد»، وأما ثانياً: فما روىٰ الشَّيْخانِ[٦] أيضاً وأبو داودَ عن أبي سعيد: «فقالَ ﷺ ـ بعدَما قالَ سعد: تُقتَلُ مُقاتِلَتُهم، وتُسْبىٰ ذراريهم ـ: قَضَيتَ بحُكم الله»، وربما قال: «بحُكم المَلِك».

وأما قولُ مُعاذ: «أجتَهِدُ رأيي»: فمعناه: إذا غِبتُ عن حَضْـرتِكَ إلىٰ اليمن.

---

(١) «مفاتيح الغيب» للرازي (٢٧: ٥٨١).

(٢) من قوله: «عن الله وعن رسوله» إلى هنا، سقط من (ح) و(ف).

(٣) البخاري (٣١٤٢) و(٤٣٢١)، ومسلم (١٧٥١)، ومالك في «الموطأ» (٢: ٤٥٤)، وأبو داود (٢٧١٧).

(٤) البخاري (٤١٢٢)، ومسلم (١٧٦٩).

(٥) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «فجرَّد».

(٦) البخاري (٣٠٤٣) و(٣٨٠٤) و(٤١٢١)، ومسلم (١٧٦٨).

....

والحقُّ القولُ بالتفصيل؛ لِقولِهِ تعالىٰ: ﴿وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ فِيكُمۡ رَسُولَ ٱللَّهِۚ لَوۡ يُطِيعُكُمۡ فِي كَثِيرٖ مِّنَ ٱلۡأَمۡرِ لَعَنِتُّمۡ﴾ [الحجرات: ٧]، ولِـمَا روىٰ البخاريُّ ومُسلِمٌ(١) عن أنسٍ وابنِ عُمَر: أنَّ عُمَرَ قال: «وافقتُ ربي في ثلاث؛ قلت: يا رسولَ الله، لو اتَّـخَذْنا مِن مَقامِ إبراهيمَ مُصَلّىٰ، فنزلت: ﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبۡرَٰهِـۧمَ مُصَلّٗىۖ﴾ [البقرة: ١٢٥]. وقلت: يا رسولَ الله، يَدخُلُ علىٰ نِسائِكَ البَرُّ والفاجِر، فلو أَمَرتَـهُنَّ يَـحتَجِبْن، فنزلت آيةُ الحِجاب. واجتَمَعَ نِساءُ النَّبيِّ ﷺ في الغَيْـرة، فقلت: «عسىٰ ربُّه إنْ طَلَّقَكُنَّ أن يُبدِلَه أزواجاً خيراً مِنكُنّ»، فنزلت كذلك». وفي روايـةِ ابنِ عُمَر: «وافقتُ ربي في ثلاث: في مَقام إبراهيم، وفي الحِجاب، وفي أُسارىٰ بَدْر».

وروينا عن البُخاريِّ ومُسلِم وابنِ ماجَهْ والنَّسائيِّ(٢) عن ابنِ عُمَر: «لـمَّا تُوفِّـيَ عبدُ الله ابنُ أُبَيّ، جاء ابنُه عبدُ الله»، وساقَ الحديثَ إلىٰ قوله: «سأله أن يُصَلِّيَ عليه، فقام رسولُ الله ﷺ لِيُصَلِّيَ عليه، فقامَ عُمَرُ فأخذَ بثَوْبِ رسولِ الله ﷺ، فقال: يا رسول الله، أتصلي عليه وقد نهاك ربُّكَ أن تُصلِّي عليه؟» إلى قوله: «فصلىٰ عليه رسولُ الله ﷺ، فأنزَلَ اللهُ تعالىٰ: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٖ مِّنۡهُم مَّاتَ أَبَدٗا﴾ [التوبة: ٨٤] الآية».

وأما قَضِيّةُ تأليفِ النَّظْم: فإنه تعالىٰ لـمَّا نهىٰ رسولَه صلواتُ الله عليه عن الحِرصِ علىٰ إيمانِ القَوْم، وأضـرَبَ عن ذلكَ الكلام، وقـرَّرَ أنَّ الوِلايةَ مُختَصّةٌ بالله تعالىٰ دونَ غيره، أمَرَهُ بأن يُقرِّرَ لهم هذا المعنىٰ، وتَعقَّبَه بقوله: ﴿وَمَا ٱخۡتَلَفۡتُمۡ فِيهِ﴾، أي: في أمرٍ مِنَ الأمور، سواءٌ كانَ هذا الاختِلافَ أم غيرَه، فحُكمُه راجِعٌ إلىٰ الله، وهو يُجازيكُم عليه، وعليه تَوكُّلي وإنابتي. فجِيءَ باسم الإشارةِ الدّالِّ علىٰ أنَّ ما يَرِدُ عَقيبَه حَقيقٌ بمَنْ قبلَه لاتِّصافِهِ بتلكَ الصِّفاتِ الثابتة، وهيَ كونُه هو الوليَّ دونَ غيره، وكونُه هو يُـحْيي ويُميت، وكونُه علىٰ كُلِّ شيءٍ قدير، وكونُه

(١) البخاري (٤٠٢) عن أنس، ومسلم (٢٣٩٩) عن ابن عمر.

(٢) البخاري (١٢٦٩) و(٤٦٧٠) و(٤٦٧٢) و(٥٧٩٦)، ومسلم (٢٤٠٠)، وابن ماجه (١٥٢٣)، والنسائي (١٩٠٠). وأخرجه أيضاً الترمذي (٣٠٩٨).

[﴿فَاطِرُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِۚ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا وَمِنَ ٱلْأَنْعَٰمِ أَزْوَٰجًاۖ يَذْرَؤُكُمْ فِيهِۚ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ ١١]

﴿فَاطِرُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ قُرِئَ بالرفع والجر؛ فالرفعُ علىٰ أنه أحدُ أخبارِ ﴿ذَٰلِكُمُ﴾، أو خبرُ مُبتَدأٍ محذوف، والجرُّ علىٰ: فحُكمُه إلىٰ الله فاطِرِ السماوات، و﴿ذَٰلِكُمُ﴾ إلىٰ ﴿أُنِيبُ﴾: اعتِراضٌ بينَ الصِّفةِ والموصوف.

﴿جَعَلَ لَكُم﴾ خَلَقَ لكم ﴿مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾ مِن جِنسِكُم مِنَ الناس ﴿أَزْوَٰجًا وَمِنَ ٱلْأَنْعَٰمِ أَزْوَٰجًا﴾ أي: وخَلَقَ مِنَ الأنعام أزواجاً. ومعناه: وخَلَقَ للأنعام أيضاً مِن أنفُسِها أزواجاً، ﴿يَذْرَؤُكُمْ﴾ يُكثِّرُكم، يُقال: ذَرَأَ اللهُ الخلق: بَثَّهم وكَثَّرَهم، ....

أنَّ ما اختَلَفتُم فيه مِن شيءٍ فحُكمُه إليه، ثم عَقَّبَ هذا الحكمَ بالصِّفاتِ الكامِلة؛ مِن قوله: ﴿فَاطِرُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ إلىٰ آخِرِ ما يَتَّصِلُ به.

قوله: (﴿فَاطِرُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ قُرِئَ بالرَّفْعِ والجرّ): الرَّفْعُ هيَ المشهورة، والجرُّ شاذّة.

قوله: (﴿يَذْرَؤُكُمْ﴾ يُكثِّرُكم، يُقال: ذَرَأَ اللهُ الخلق: بَثَّهُم): **النهاية**: «ذَرَأَ اللهُ الخلقَ يَذرَؤُهُم ذَرْءاً: إذا خَلَقَهم. وكأنَّ الذَّرْءَ مُختَصٌّ بخَلْقِ الذُّرِّيّة». **الراغِب**: «الذُّرِّيّة: أصلُها الصِّغارُ مِنَ الأولاد، وإن كانت تقعُ علىٰ الصِّغارِ والكِبارِ معاً في المُتعارف، ويُستَعمَلُ في الواحِدِ والجماعة، وأصلُها الجمع، قال تعالىٰ: ﴿ذُرِّيَّةًۢ بَعْضُهَا مِنۢ بَعْضٍ﴾ [آل عمران: ٣٤]، وقال تعالىٰ: ﴿ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ﴾ [الإسراء: ٣]، وفيها ثلاثةُ أقوال: قيل: هو مِن: ذَرَأَ اللهُ الخلق، فتُرِكَ هَمْزُه، كرويّة وبَرِيّة[١]. وقيل: أصلُه: ذُرْوِيّة. وقيل: هو فُعْلِيّة، مِنَ الذَّرّ، نحو: قُمْرِيّة»[٢].

---

(١) وانظر: «الخصائص» لابن جِنّي (٣: ٨٦).

(٢) «مفردات القرآن» ص٣٢٧.

والذَّرُّ والذَّرْوُ والذَّرْء: أخوات، ﴿فِيهِ﴾ في هذا التدبير، وهو أنْ جَعَلَ للناسِ والأنعامِ أزواجاً، حتىٰ كانَ بينَ ذُكُورِهِم وإناثِهِم التَّوالُدُ والتَّناسُل. والضَّميرُ في ﴿يَذْرَؤُكُمْ﴾ يَرجِعُ إلىٰ المُخاطَبينَ والأنعام، **مُغلَّباً فيه المُخاطَبونَ العُقَلاءُ علىٰ الغَيْبِ مما لا يَعقِل**، وهيَ **مِنَ الأحكامِ ذاتِ العِلَّتَين**.

فإن قلت: ما معنىٰ ﴿يَذْرَؤُكُمْ﴾ في هذا التدبير، وهَلَّا قيل: يَذرَؤُكُم به؟ قلت: جَعَلَ هذا التدبيرَ كالمَنبَع والمَعدِن للبَثِّ والتكثير، ألا تراك تقول: للحيوانِ في خَلْقِ الأزواجِ تكثير، كما قالَ تعالىٰ: ﴿وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩].

قوله: (**مُغلَّباً فيه المُخاطَبونَ العُقَلاءُ علىٰ الغَيْب مما لا يَعقِل**): أوقَعَ «العُقَلاء» وَصْفاً للمُخاطَبين، وجَعَلَ «مما لا يَعقِلُ» بياناً «للغَيْب» حالاً منه، والمعنىٰ: غَلَّبَ الخِطابَ مَعَ العُقلاءِ في قوله: ﴿جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا﴾ علىٰ الغَيْب مما لا يَعقِلُ في قوله: ﴿جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا وَمِنَ ٱلْأَنْعَٰمِ أَزْوَٰجًا﴾، وقال: ﴿يَذْرَؤُكُمْ﴾.

قوله: (**مِنَ الأحكام ذاتِ العِلَّتَين**): عن بعضِهم: العِلَّتانِ هنا: العقلُ والخِطاب، **الانتِصاف**: «الصَّحيحُ أنهما حُكمانِ مُتبايِنانِ غيرُ مُتَداخِلَين، أحدهما: مَجيئُه علىٰ نَعْتِ ضمير العُقلاءِ أعمَّ مِن كونِهِ مُخاطَباً أو غائباً. والثاني: مجيئُه بعدَ ذلكَ علىٰ نَعْتِ الخِطاب، فالأولُ لِتغليبِ العَقْل، والثاني لِتغليب الخِطاب»(١).

وقال صاحبُ «التقريب»: ﴿فِيهِ﴾ في هذا التدبير، وهو جَعْلُهم أزواجاً للتَّوالُد، و«كُم» للمُخاطَبينَ والأنعام، فغَلَّبَ العُقلاءَ المُخاطَبينَ للعَقْلِ والمُخاطَبة.

ويُمكِنُ أن يُقال: إنَّ الضَّميرَ المُؤنَّثَ في قوله: «وهيَ مِن أحكام ذاتِ العِلَّتَين»(٢) راجِعٌ إلىٰ التَّذْرِيةِ في قوله: ﴿يَذْرَؤُكُمْ﴾ أو للصَّنْعة، أي: هذهِ الصَّنْعةُ مِن بابِ الأحكام ذاتِ العِلَّتين، إحدىٰ العِلَّتين: جَعْلُ الناسِ أزواجاً، والثانية: جَعْلُ الأنعام أزواجاً، ولهذا

---

(١) «الانتصاف» (٣: ٤٦٢) بحاشية «الكشّاف».

(٢) من قوله: «عن بعضهم: العلتان هنا» إلى هنا، سقط من (ط).

....

صَرَّحَ بقوله: «وخَلَقَ للأنعام أيضاً مِن أنفُسِها أزواجاً»، والمعلولُ ﴿يَذۡرَؤُكُمۡ﴾؛ لأنه جُملةٌ مُستأنفةٌ وارِدةٌ علىٰ بيانِ المُوجِب، فلمَّا تَوجَّهَ العِلّتانِ عليها أوجَبَ تغليبَ المُخاطَبينَ مِنَ العُقلاءِ علىٰ الغَيْبِ مما لا يَعقِل؛ لِيَستَقيمَ المعنىٰ، المعنىٰ[1]: دَبَّرَ ذلكَ التدبيرَ العَجِيبَ ليتكاثَرَ تَوالُدُ الحيوانِ وتَناسُلُه.

وفي جَعْل «حتىٰ» ـ في قوله: «حتىٰ كانَ بينَ ذكورِهِم وإناثِهِم التوالُدُ والتناسُل» ـ غايةً لِقولِه: «أنْ جَعَلَ للناسِ والأنعام أزواجاً»، وكذا في سُؤالِه: «هَلّا قيل: يَذرَؤُكُم به؟» ـ أي: بسَبَبِه ـ: إشعارٌ بأنَّ الجَعْلَينِ المُعبَّرَينِ بالتدبير هما السَّبَبُ في الذَّرْء، وقريبٌ منه قولُه تعالىٰ: ﴿ٱلۡمَالُ وَٱلۡبَنُونَ زِينَةُ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا﴾ [الكهف: ٤٦].

فإن قلت: فما قَولُكَ في كلام صاحب «المفتاح»: «﴿يَذۡرَؤُكُمۡ فِيهِ﴾ خطاباً شامِلاً للعُقلاءِ والأنعام؛ مُغلَّباً فيه[2] المُخاطَبونَ علىٰ الغَيْب، والعُقلاءُ علىٰ ما لا يَعقِل»[3]، فإنه علىٰ خِلافِ ما عليه كلامُ المُصنِّف؟ قلت: يُمكِنُ حَمْلُه علىٰ تَغْليبٍ مُركَّب، وعلىٰ تَغْلِيبَين، والثاني يأباهُ المقام؛ إذِ القولُ بالتَّغْلِيبَين يُؤدِّي إلىٰ أنَّ الأصلَ أن يُقال: يَذرَؤُكُم ويَذرَؤُهُم ويَذرَؤُها ويَذرَؤُكُنّ، لكنَّ الأصل: يَذرَؤُكُم ويَذرَؤُها، لا غير؛ لأنَّ «كُم» في ﴿يَذۡرَؤُكُمۡ﴾: هو «كُم» الذي في ﴿جَعَلَ لَكُم مِّنۡ أَنفُسِكُمۡ أَزۡوَٰجٗا﴾ بعَيْنه، لكنْ غُلِّبَ هاهنا علىٰ الغَيْبِ في ﴿وَمِنَ ٱلۡأَنۡعَٰمِ﴾، فإذن ليسَ في ﴿يَذۡرَؤُكُمۡ﴾ إلا تَغْليبٌ واحِد، ولهذا قال[4]: «الضميرُ في ﴿يَذۡرَؤُكُمۡ﴾ يرجِعُ إلىٰ المُخاطَبينَ وإلىٰ الأنعام»، ووُصِفَ «المُخاطَبونَ» بـ«العُقلاء»، ثم عُلِّقَ به قولُه: «علىٰ الغَيْبِ مما لا يَعقِل».

---

(١) لفظة «المعنىٰ» الثانية سقطت من (ف)، وإثباتُها أحسن.

(٢) في الأصول الخطية: «تغليباً فيه»، والمُثبَت من «مفتاح العلوم»، وهو أوضح.

(٣) «مفتاح العلوم» للسَّكّاكي ص٢٤٢.

(٤) أي: الزمخشري، رحمه الله تعالىٰ.

قالوا: مِثلُكَ لا يَبخَل، فنفَوُا البُخلَ عن مِثلِه، وهم يُريدُونَ نفيَه عن ذاتِه، قَصَدُوا المُبالَغةَ في ذلك، فسَلكُوا به طريقَ الكِناية، لأنهم إذا نَفَوهُ عمَّن يَسُدُّ مَسَدَّه، وعمَّن هو علىٰ أخصِّ أوصافِه، فقد نَفَوهُ عنه. ونظيرُه قولُك للعربي: العربُ **لا تَـخفِرُ الذِّمَم**، كانَ أبلغَ مِن قولِك: أنتَ لا تَـخفِر، ومنه قولُهم: **قد أيفَعَتْ لِدَاتُه** وبَلَغَتْ أترابُه، يُريدون: إيفاعَه وبُلوغَه. **وفي حديث رُقَيقةَ** بنتِ صَيْفيّ في سُقْيا عبدِ المُطَّلِب: «ألا وفيهمُ الطَّيِّبُ الطاهِرُ لِداتُه»، والقَصْدُ إلىٰ طهارتِهِ وطِيبه.

قوله: (**لا تَـخفِرُ الذِّمَم**): قال[1]: «خَفَرَه: أجاره، وأخفَرَه: أزالَ الـخُفْرة، وهيَ الذِّمّة».

قوله: (**قد أيفَعَتْ لِداتُه**): **الأساس**: «يَفَعتُ الجبل: صَعِدتَه، وأيفَعَ الغُلام، وغُلامٌ يافِع، وغِلمانٌ يَفَعةٌ وأيفاع». **الجوهري**: «لِدةُ الرجل: تِربُه[2]، والهاءُ عِوَضٌ مِنَ الواوِ الذاهبةِ مِن أوَّلِه؛ لأنه مِنَ الوِلادة».

قوله: (**وفي حديثِ رُقَيقة**): ذكرَ ابنُ الجوزيِّ في كتاب «الوفا»: أنَّ رُقَيقةَ بنتَ صَيْفي[3] ابنِ هاشِم كانت لِدَةَ عبدِ المُطَّلِب، قالت: «تَتابَعَتْ علىٰ قُريش سِنُونَ أقحَلَتِ الضَّـرْع، وأدَقَّ

---

(١) كأنه يُريدُ الجوهري، فلفظُه في «الصِّحاح»، مادة (خفر)، قريبٌ مما هنا.

(٢) قال ابنُ منظور في «لسان العرب»، مادة (ترب): «تِرْبُ الرجُل: الذي وُلِدَ معه، وأكثرُ ما يكونُ ذلكَ في المُؤنَّث، يُقال: هيَ تِربُها، وهُما تِربان، والجمعُ أتراب»، قلت: ومنه قولُه تعالىٰ في وَصْفِ الحور العِين: ﴿عُرُبًا أَتْرَابًا﴾ [الواقعة: ٣٧]، وقوله: ﴿وَكَوَاعِبَ أَتْرَابًا﴾ [النبأ: ٣٣].

(٣) لم يَنسُبْها ابنُ الجوزي إلىٰ أبيها، ولفظُه: «عن رُقَيقة، وهي لِدَةُ عبدِ المُطَّلِب، قالت: تتابعت علىٰ قُريش»، فزاد المُؤلِّفُ رحمه الله تعالىٰ أنها «بنت صَيْفي»، مُتابِعاً في ذلك الزمخشري، وكذا سُمِّيَت في كثير من الكتب، كما في «الطبقات الكبرىٰ» لابن سعد (٨ : ٥١ و٥٢)، و«أسد الغابة» لابن الأثير (٦: ١١١). وسُمِّيَت في مواضع أخرىٰ من هذه الكتب وغيرها: «رُقَيقة بنت أبي صَيْفي»، كما في «الطبقات الكبرىٰ» (١: ٨٩ و٩٠، و٨: ٢٢٢ و٢٢٣)، و«أسد الغابة» (٦: ٢٨)، و«الإصابة» لابن حجر (٦: ٥٠ و٧: ٥١١ و٦٤٦).

وسببُ هذا الاضطرابِ في تسميتها أنَّ لهاشِم بنِ عبدِ مَنافٍ وَلَد يُدعىٰ صيفيّاً، وآخر يُدعىٰ أبا صيفي، واسمُه عمرو، كما صَرَّحَ به ابنُ الكَلْبي في «جمهرة النَّسَب»، وكأنَّ نِسْبتَها إلىٰ «أبي صيفي» أصحّ، والله أعلم.

....

العَظْم، فبينا أنا نائمةٌ إذا هاتِفٌ يهتِف: يا مَعشَرَ قُريش، إنَّ هذا النَّبيَّ المبعوثَ منكم قد أظَلَّتْكُم أيامُه، وهذا إبّانُ نُجُومِه، فحَيَّهلا بالحيا والخِصْب، ألا فانظُروا رَجُلاً مِنكُم وَسِيطاً عِظاماً جِساماً، أبيَض، أوطَفَ الأهداب(١)، سَهْلَ الخدَّيْن، أشَمَّ العَرانين(٢)، فليَتَخلَّصْ هو ووَلَدُه، وليَهبِطْ إليه مِن كُلِّ بَطْنٍ رجل، فليَستَنُّوا مِنَ الماء(٣)، وليَمَسُّوا مِنَ الطِّيب، ثم ليَرْتَقُوا أبا قُبَيس، فليَستَسقِ الرجل، وليُؤمِّن، فغِثتُم(٤) ما شئتُم.

فقَصَصتُ رُؤياي، فما بَقِيَ أبطَحِيٌّ إلا قالوا: هذا شَيْبةُ الحمد(٥)، وتَنامَتْ إليه الرِّجالُ مِن قُريش، فاستَوَوا بذُروةِ الجبل، فقامَ عبدُ المُطَّلِب، ومعه رسولُ الله ﷺ غلامٌ قد أيفَع، فقال: اللهُمَّ سادَّ الخَلَّة(٦)، وكاشِفَ الكُرْبة، أنتَ مُعلِّمٌ غيرُ مُعلَّم، ومَسؤولٌ غيرُ مُبخَّل، هذه عُبَداؤُكَ وإماؤُكَ يَشكُونَ إليكَ سِنِيَّهم، أذهَبَتِ الخُفَّ والظِّلْف(٧)، اللهُمَّ فأمطِرْ غَيْثا مُغدِقاً، فما زالوا حتىٰ تَفَجَّرَتِ السماءُ بمائها، واكتَظَّ(٨) الوادي بثَجيجِه(٩)». هذا مُختَصَرٌ مِن كلامِه.

---

(١) أي: طويل شعر الأجفان. «النهاية» لابن الأثير، مادة (هدب) و(وطف).

(٢) الشَّمَم: ارتفاعُ قَصَبة الأنف، واستواء أعلاها، وإشراف الأرنبة قليلاً. «النهاية»، مادة (شمم).

(٣) أي: فليَصُبُّوا الماء علىٰ أنفسِهم، يُقال: «سَنَّ الماءَ على وَجْهه: أي: صَبَّه عليه صَبّاً سَهْلاً»، كما في «لسان العرب» لابن منظور، مادة (سنن).

(٤) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «فليغتنم»، والمُثبَت من (ط) و(ف)، وهو المُوافق لِـما في «الوفا». ومعناه: سُقيتُم الغيث، كما في «لسان العرب» لابن منظور، مادة (غيث).

(٥) وهو عبدُ المطلب.

(٦) أي: الحاجة والفقر، وسادُّها: أي: جابِرُها. «لسان العرب»، مادة (خلل).

(٧) الظِّلْف: خُفُّ ما يَجتَرُّ مِنَ البهائم. «لسان العرب»، مادة (ظلف).

(٨) في (ح): «وأنشط»، وفي (ط): «أكشط»، والمُثبَت من (ف)، وهو الموافقُ لِـما في «الوفا» لابن الجوزي.

(٩) في الأصول الخطية: «بثَجِه»، والثَّج: وَسَطُ الشيء، والمُثبَت من «الوفا» لابن الجوزي، وهو الموافق للَفظِ حديثِ رُقيقة في مصادره، فقد أخرجه ابنُ سعد في «الطبقات» (١: ٨٩-٩٠)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٠١٢٦)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٢: ١٧).

ومعنىٰ: «اكتظَّ بثَجيجِه»: أي: امتَلأَ بسَيْلِه. انظر: «النهاية» لابن الأثير، و«لسان العرب» لابن منظور، كلاهما في مادة (ثجج).

فإذا عُلِمَ أنه مِن باب الكِنايـةِ لم يَقَعْ فَرْقٌ بينَ قولِه: «ليسَ كالله شيء»، وبينَ قولِه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾، إلا ما تُعطيهِ الكِنايةُ مِن فائدتِها، وكأنهما عبارتانِ مُعتقِبتانِ على معنىً واحِد، وهو نفيُ المُماثَلةِ عن ذاتِه.

ونحوُه قولُه عَزَّ وجَلّ: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، فإنَّ معناه: بل هو جواد، مِن غير تَصوُّرِ يدٍ ولا بَسْطٍ لها، لأنها وقعت عبارةً عن الجود، لا يَقصِدُونَ شيئاً آخر، حتى إنهم استَعمَلُوها فيمَن لا يَدَ له، فكذلكَ استُعمِلَ هذا فيمَنْ له مِثْلٌ ومَنْ لا مِثْلَ له.

ولك أن تَزعُمَ أنَّ كَلِمةَ التشبيهِ كُرِّرَتْ للتأكيد، ....

قوله: (لم يَقَعْ فَرْقٌ بينَ قوله: «ليسَ كالله شيء»، وبينَ قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾، إلا ما تُعطيه الكِنايةُ مِن فائدتِها): يعني: أصلُ المعنى واحد، لكنْ في الكِنايـةِ فَضْلُ مُبالَغةٍ ليس في التصـريح، وذلكَ أنهم إنما يَسلُكونَ هذهِ الطريقةَ عندَ وجودِ صِفاتِ كمالٍ يُشاهِدُونَها في تلكَ الذات، فيُقدِّرونَ لها مَنْ يُشارِكُها في تلكَ الفضائل، ويجعلونها عامّاً، ويُثبِتُونَ لهذا المُقدَّرِ ما يُريدُونَ إثباتَه لهذا الذات، ليَلزَمَ إثباتُه لهذا الذاتِ بالطريقِ البُرهانيّ، نحو: مِثْلُكَ لا يَبخَل، فظهرَ مِن هذا أنْ ليسَ مِن شَـرْطِ هذهِ الطريقةِ وجودُ ذلكَ المِثْلِ في الخارج، نحوُه قَوْلُ القَبَعْثَرى للحَجّاج: «مِثْلُ الأميرِ حَمَلَ على الأدهَم والأشهَب»[1]، إذ لو قُصِدَ به إثباتُ النَّظِيرِ والشَّبيه، لكانَ بالذَّمِّ أشبَهَ مِنَ المَدْح، وإليه الإشارةُ بقوله: «استُعمِلَ هذا فيمَنْ له مِثل، ومَنْ لا مِثْلَ له». وهاهنا الضميرُ في «مِثلِهِ» راجعٌ إلى الله في قوله: ﴿فَٱللَّهُ هُوَ ٱلْوَلِىُّ﴾، بعدَ إجراءِ تلكَ الصِّفاتِ عليه، فكأنه قيل: ليسَ مِثْلَ هذهِ الذاتِ المُستَجمِعةِ لتلك الصفاتِ الكامِلةِ شيء.

قوله: (ولكَ أنْ تَزعُمَ كَلِمةَ التَّشْبيهِ كُرِّرَتْ للتأكيد): هذا قولُ الزَّجّاج[2]، قال أبو البقاء: «الكافُ زائدة، و«مِثلِهِ» خَبَـرُ ﴿لَيْسَ﴾، أي: ليسَ مِثلَه شيء، ولو لم تكن زائدةً لأفضى

---

(١) تَقدَّمَ عند المُؤلِّف في تفسير الآية ٨٠ من سورة التوبة (٧: ٣٥٤)، مُستشهِداً به على «أسلوب الحكيم»، وقد علَّقتُ عليها هناك بإيرادِ القِصَّةِ بتمـامها، مع عَزوِها إلى بعضِ مَصادِرِها، فانظُرها إن شئت.

(٢) انظر: «معاني القرآن الكريم وإعرابه» للزَّجاج (٤: ٣٩٥).

....

إلىٰ المُحال؛ إذ المعنىٰ أنَّ له مِثلاً، وليسَ لِمثلِهِ مِثل، فإذا كانَ له مِثْلٌ فلمِثلِه مِثْل، وهو هو، مَعَ أنَّ إثباتَ المِثلِ لله مُحال. وقيل: «المِثلُ» زائدة، أي: ليسَ كهُوَ شيء، كما في قوله: ﴿فَإِنْ ءَامَنُوا بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ﴾ [البقرة: ١٣٧]، وهو قولٌ بعيد»(١).

الانتِصاف: «القولُ بأنَّ الكافَ زائدةٌ مردود؛ لِـمَا فيه مِنَ الإخلالِ بالمعنىٰ؛ لأنَّ التأكيدَ يَصلُحُ أن يكونَ في النفي، وهاهنا التأكيدُ وَقَعَ في حُصولِ التَّشْبيه، فإذن إهمالُ تأكيدِ المُماثلةِ أقوىٰ في هذا المعنىٰ من تأكيدها، ونفيُ المُماثلةِ المُهمَلةِ أبلغُ من نفي المُماثلةِ المُؤكَّدة، إذ لا يلزمُ من نفي مُماثَلةٍ مُحقَّقةٍ نفيُ أصل المُماثلة(٢)، بخِلافِ عَكْسِه، والكافُ حيثُ وَرَدَتْ إنما تُؤكِّدُ المُماثَلةَ لا النفي، فليسَ تَنظيرُ الآيـةِ بشَطْرَي البيتَينِ مُستَقيماً، والوَجْهُ الأولُ أصَحّ، ولذلك قال: (ولكَ أن تَزعُم)»(٣).

وقلت: الجوابُ عن قولِ أبي البقاء: «فإذا كانَ له مِثل، فلمِثلِهِ مِثل، وهو هو»: لا يَلزَمُ أن يكونَ هو هو؛ لأنَّ أربابَ البيانِ ربما يجعلونَ الغَرَضَ في التشبيهِ إلحاقَ الناقِص بالكامِل، فيُفرَضُ له مِثلٌ بهذا الطريق، ثم يُفرَضُ لهذا المفروض مِثلٌ آخَرُ كذلك، فيُسَلَّطُ عليه النفيُ

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١٣١).

(٢) من قوله: «أقوىٰ في هذا المعنىٰ» إلى هنا، سقط من (ط).

(٣) «الانتصاف» (٣: ٤٦٣) بحاشية «الكشّاف»، وقد اختصَرَ المُؤلِّفُ عبارتَه، فخَفِيَ مُرادُه، ولفظُه: «الوَجْهُ الثاني مردودٌ علىٰ ما فيه مِنَ الإخلال بالمعنىٰ، وذلكَ أنَّ الذي يليقُ هنا تأكيدُ نفي المُماثَلة، والكافُ علىٰ هذا الوَجْهِ إنما تُؤكِّدُ المُماثَلة، وفرقٌ بينَ تأكيد المُماثَلةِ المنفية وبينَ تأكيدِ نفي المُماثَلة، فإنَّ نفيَ المُماثلةِ المُهمَلةِ عن التأكيد أبلغُ وآكدُ في المعنىٰ مِن نفي المُماثلةِ المُقتَرنةِ بالتأكيد، إذ يلزمُ مِن نفي المُماثلةِ غيرِ المُؤكَّدةِ نفيُ كُلِّ مُماثَلة، ولا يلزمُ مِن نفي مُماثَلةٍ مُحقَّقةٍ مُتأكِّدةٍ بالِغةٍ نفيُ مُماثَلةٍ دونَـها في التحقيق والتأكيد، وحيثُ وردت الكافُ مُؤكِّدةً للمُماثَلة وردت في الإثباتِ فأكَّدَتْه، فليسَ النَّظَرُ في الآيـةِ بهذين النَّظَرَين مُستَقيماً».

....

لينتفيَ المِثْلُ عن الله سُبحانه وتعالىٰ بالطريقِ الأَوْلىٰ[١]، ولَعَلَّ مُرادَ صاحِب «الانتِصاف» بقوله: «نفي المماثلة المُهمَلة أبلغُ من نفي المُماثَلةِ المُؤكَّدة» هذا.

الراغب: «المِثْل: أعمُّ الألفاظِ الموضوعةِ للمُشابهَة، وذلكَ أنَّ «النِّدَّ» يُقالُ لِـمَا يُشارِكُ في الجوهر فقط، و«الشَّبَه» يُقالُ فيما يُشارِكُه في الكَيْفيّةِ فقط، و«المُساوِيَ» يُقالُ فيما يُشارِكُه في الكَمِّيّةِ فقط، و«الشَّكْلَ» يُقالُ فيما يُشارِكُه في القَدْرِ والمَساحةِ فقط، و«المِثْل» عامٌّ في جميع ذلك، ولهذا لـمَّا أرادَ اللهُ نفيَ الشَّبَهِ مِن كُلِّ وَجْهٍ خَصَّهُ بالذِّكْر، قالَ تعالىٰ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾.

وأما الجمعُ بينَ[٢] الكافِ والمِثل: فقد قيل: ذلكَ لتأكيدِ النفي، تنبيهاً علىٰ أنه لا يَصِحُّ استِعمالُ المِثلِ ولا الكاف، فنفىٰ بـ«ليسَ» الأمرَيْنِ جميعاً، وقيل: «المِثْلُ» هاهنا بمعنىٰ الصِّفة، ومعناه: ليسَ كصِفتِه صِفة، تنبيهاً علىٰ أنه وإن وُصِفَ بكثيرٍ مما يُوصَفُ به البَشَرُ فليست تلكَ الصِّفاتُ له علىٰ حَسَبِ ما يُستعمَلُ في البَشَر.

---

(١) كلامُ المُؤلِّفُ رحمه الله تعالىٰ تفريعٌ علىٰ لفظِ «المِثل» من حيثُ معناهُ الأعم، وهو مُطلقُ التشبيه، فإذا قلت: «زيدٌ مِثلُ عمرو»، لا يلزمُ منه أن يكونَ عمرٌو أيضاً مِثلاً لزيد، إذا كان الغرضُ من هذا التشبيه هو إلحاقُ زيدٍ بعَمْرو، ثم إذا قلت: «وزيدٌ لا يفعلُ كذا» كان نفيُ هذا الفِعْل عن عمرٍو من باب أَوْلىٰ.
أما قولُ أبي البقاء العُكبَريِّ رحمه الله تعالىٰ أيضاً: «إذا كان له مِثل، فلِمثلِهِ مِثل، وهو هو»: فيُريدُ أنه يلزمُ من قولك: «زيدٌ مِثلُ عمرو» أن يكونَ عمرٌو أيضاً مثلاً لزيد، وهو تفريعٌ علىٰ لفظِ «المِثل» من حيثُ معناه الأخص، وهو التشبيهُ من جميع الوجوه علىٰ قول، أو الاشتراكُ في الحقيقة والماهية علىٰ آخر.
قال أبو هلال العسكريُّ رحمه الله تعالىٰ في «الفروق اللغوية» ص١٤٩: «الفرقُ بينَ كافِ التشبيه وبينَ المِثْل: أنَّ الشيءَ يُشبَّهُ بالشيءِ مِن وَجْهٍ واحدٍ لا يكونُ مِثلَه في الحقيقة، إلا إذا أشبَهَه مِن جميع الوجوهِ لذاتِه، فكأنَّ اللهَ تعالىٰ لـمَّا قال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ أفاد أنه لا شِبْهَ له ولا مِثل، ولو كان قولُه تعالىٰ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ نفياً أن يكونَ لِمثلِهِ مَثيل، لكان قولُنا: «ليسَ كمثل زيدٍ رجل» مُناقضة؛ لأن زيداً مِثلُ مَنْ هو مِثلُه. والتشبيهُ بالكافِ يُفيدُ تشبيهَ الصِّفاتِ بعضِها ببعض».
وعليه فلا مُنافاةَ بينَ ما أورده المُؤلِّف علىٰ أبي البقاء، وكلاهما مُصيب، لاختِلافِ جهةِ الكلام عندهما، والله أعلم.

(٢) في (ح) و(ف): «في»، والمُثبَتُ من (ط) و«مفردات القرآن» للراغب.

كما كَرَّرَها مَنْ قال:

وصالِياتٍ كَكَمَـا يُؤَثْفَيْن

وقولُه تعالىٰ: ﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْـَٔاخِرَةِ مَثَلُ ٱلسَّوْءِ ۖ وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النحل: ٦٠]، أي: لهم الصِّفاتُ الذَّميمة، وله الصِّفاتُ العُلىٰ، وقد مَنَعَ اللهُ تعالىٰ عن ضَرْبِ الأمثال، بقوله تعالىٰ: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا۟ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ﴾ [النحل: ٧٤]، ثم نبَّه أنه قد يَضرِبُ لِنفسِهِ المَثل، ولا يجوزُ لنا أن نَقتَدِيَ به، فقال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٧٤]، ثم ضَرَبَ لِنفسِهِ مَثَلاً فقال: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَّمْلُوكًا لَّا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَىْءٍ﴾ [النحل: ٧٥] الآية، وفي هذا تنبيهٌ علىٰ أنه لا يجوزُ أن نَصِفَه بِصِفةٍ مما يُوصَفُ به البَشَرُ إلا بما وَصَفَ به نفسَه»[1].

قوله: (وصالِياتٍ كَكَمَـا يُؤَثْفَيْن): بعدَه:

لا يَشْتكِينَ عَمَلاً ما أبقَيْن ....

قبلَه:

لم يَبْقَ مِن آيٍ بها يُحَلَّيْن[2] غيرَ حُطَامٍ ورَمادِ كِنْفَيْن

وغيرَ وَدٍّ جاذِلٍ أو وَدَّيْن

الكِنْف: القِدْرُ الصَّغير، أثفيتُ القِدْر: إذا وَضَعْتها علىٰ الأثافيّ، وأثفيتُها: إذا جعلت له أثافيّ.

قوله: (يُؤَثْفَيْن): أراد: يُثْفَيْن، فأُخرِجَ علىٰ الأصل[3]، مِثلُ قوله:

فإنه أهلٌ لأنْ يُؤَكْرَما[4]

(١) «مفردات القرآن» ص٧٥٩.

(٢) لفظة: «يحلين» غير واضحة في (ح) و(ف)، وفي (ط): «يُحَيِّين»، والمُثبتُ من «لسان العرب»، مادة (رنب) و(غرا).

(٣) انظر: «لسان العرب»، مادة (ثفا).

(٤) البيت في «الصِّحاح» للجوهري، مادة (كرم)، و«لسان العرب» لابن منظور، مادة (رنب) و(كرم).
وانظر: «المقتضب» للمُبرِّد (٢: ٩٨)، و«الخصائص» لابن جِنّي (١: ١٤٤)، و«مفتاح العلوم» للسَّكّاكي ص٤٣، و«شرح ابن عقيل» (٤: ٣١٤).

ومَنْ قال:

فأصبحَت مِثلَ كعَصْفٍ مأكولْ

[﴿ لَهُۥ مَقَالِيدُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ وَيَقْدِرُ ۚ إِنَّهُۥ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴾ ١٢]

وقُرِئ: «ويُقدِّر».

﴿إِنَّهُۥ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ فإذا عَلِمَ أنَّ الغِنىٰ خيرٌ للعبدِ أغناه، وإلا أفقرَه.

[﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ ۖ أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا۟ فِيهِ ۚ كَبُرَ عَلَى ٱلْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ ۚ ٱللَّهُ يَجْتَبِىٓ إِلَيْهِ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِىٓ إِلَيْهِ مَن يُنِيبُ ﴾ ١٣]

الجاذِل: المُنتَصِبُ مَكانَه لا يبـرَح.

أي: رُبَّ نِساءٍ صالياتٍ بالنار، كالأثفية، وشَبَّهَهُنَّ بالأثفية ـ وهيَ الحجرُ المنصوبُ للقِدْر ـ لِدوامِهنَّ علىٰ الكانون(١)، واسودادِ ثيابِهنَّ مِنَ الدُّخان، والكافُ الأولىٰ حرفُ الجر، والثانيةُ اسم، كُرِّرَتْ كلمةُ التشبيه للتأكيد.

قوله: (فأصبَحَتْ مِثلَ كعَصْف مأكول(٢)): أولُه:

بالأمسِ كانوا في رَخاءٍ مأمولْ

---

(١) وهو المَوقِد، كما في «القاموس» للفيروزآبادي، مادة (كنن).

(٢) انظر: «الكتاب» لسِيبَوَيه (١: ٤٠٨)، و«المقتضب» للمُبرِّد (٤: ١٤١ و٣٥٠)، و«مفتاح العلوم» للسَّكّاكي ص٩٧، و«شرح الأشموني علىٰ الألفية» (٢: ٣٤) مع «حاشية الصَّبّان»، و«شرح الرضيّ على الكافية» (٤: ٣٢٤)، و«مغني اللبيب» لابن هشام (١: ١٨٠)، وذكروه كلهم بلفظ: «فصُيِّروا مثلَ كعَصْفٍ مأكول».

﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ﴾ دينِ نُوحٍ ومُحمَّدٍ ومَنْ بينهما مِنَ الأنبياء، ثم فَسَّرَ المشروعَ الذي اشتركَ هؤلاءِ الأعلامُ مِن رُسُلِهِ فيه بقولِه: ﴿أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا۟ فِيهِ﴾، والـمُراد: إقامةُ دينِ الإسلام الذي هو توحيدُ الله وطاعتُه، والإيمانُ برُسُلِهِ وكُتُبه وبيوم الجزاء، وسائرُ ما يكونُ الرجلُ بإقامتِهِ مُسلِماً، ولم يُرِدْ الشرائعَ التي هي مَصالِحُ الأُمَمِ علىٰ حَسَبِ أحوالِها، فإنها مُختلِفةٌ مُتفاوِتة، قال اللهُ تعالىٰ: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة: ٤٨].

ومحلُّ ﴿أَنْ أَقِيمُوا۟﴾: إما نَصْب؛ بَدَلٌ مِن مفعولِ ﴿شَرَعَ﴾ والمَعْطوفَينِ عليه، وإما رَفْعٌ علىٰ الاستِئناف، كأنه قيل: وما ذلكَ المشروع؟ فقيل: هو إقامةُ الدِّين، **ونحوُه قولُه تعالىٰ**: ﴿إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾ [الأنبياء: ٩٢]، ﴿كَبُرَ عَلَى ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ عَظُمَ عليهم وشَقَّ عليهم، ﴿مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ﴾ مِن إقامةِ دينِ الله والتوحيد، ....

العَصْف: ما علىٰ الحبِّ مِنَ التِّبْن، وما علىٰ ساقِ الزَّرْعِ مِنَ الوَرَقِ اليابِس.

قوله: (﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ﴾ **دينِ نُوحٍ ومُحمَّدٍ ومَنْ بينهما**): يعني: رُتِّبَ الكلامُ بالابتداءِ والاختِتام والتَّوسُّط وجِيءَ بأولِ مَنْ مُهِّدَ به الشريعة، ثم بمَنْ خُتِمَ به الشريعة، ووَسَّطَ المُتوسِّطين، وعَدَلَ مِن «أوصَيْنا» إلىٰ ﴿أَوْحَيْنَآ﴾، وأتىٰ بكافِ الخِطابِ ليُؤذِنَ بالفَرْقِ بينَ تَوْصِيَتِهم وتوصيته.

قوله: (**ونحوُه قولُه تعالىٰ**: ﴿إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾): أي: نَحْوُ قولِه: ﴿أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا۟﴾، قال مُحيي السُّنّة: «بُعِثَ الأنبياءُ كُلُّهم بإقامةِ الدِّينِ والأُلْفةِ والجماعةِ، وتَرْكِ الفُرْقة والمخالفة»[1]. وقلت: مِثلُه قولُه تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ [آل عمران: ٦٤] الآية.

(١) «معالم التنزيل» للبغوي (٧: ١٨٧).

﴿يَجْتَبِيٓ إِلَيْهِ﴾ يَـجتَلِبُ إليه ويَـجمَع، والضَّميرُ للدِّين؛ بالتوفيقِ والتَّسْديد، ﴿مَن يَشَآءُ﴾ مَنْ يَنفَعُ فيهم توفيقُه ويَـجْري عليهم لُطْفُه.

[﴿وَمَا تَفَرَّقُوٓاْ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ بَغْيَۢا بَيْنَهُمْۚ وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى لَّقُضِيَ بَيْنَهُمْۚ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ أُورِثُواْ ٱلْكِتَٰبَ مِنۢ بَعْدِهِمْ لَفِي شَكٍّ مِّنْهُ مُرِيبٍ﴾ ١٤]

﴿وَمَا تَفَرَّقُوٓاْ﴾ يعني: أهلَ الكِتابِ بعدَ أنبيائهم ﴿إِلَّا مِنۢ بَعْدِ﴾ أنْ عَلِمُوا أنَّ الفُرْقةَ ضَلالٌ وفسادٌ، وأمرٌ مُتوعَّدٌ عليه علىٰ ألسِنةِ الأنبياء، ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ﴾ وهي عِدَةُ التأخيرِ إلىٰ يوم القيامة ﴿لَّقُضِيَ بَيْنَهُمْ﴾ حينَ افتـرَقُوا؛ لِعِظَمِ ما اقتـرَفُوا، ﴿وَإِنَّ ٱلَّذِينَ أُورِثُواْ ٱلْكِتَٰبَ مِنۢ بَعْدِهِمْ﴾ وهم أهلُ الكِتابِ الذينَ كانوا في عَهْدِ رسولِ الله ﷺ، ﴿لَفِي شَكٍّ﴾ مِن كِتابِهم لا يُؤمنونَ به حَقَّ الإيمانِ.

وقيل: كانَ الناسُ أُمّةً واحِدةً مُؤمنينَ بعدَ أنْ أهلَكَ اللهُ أهلَ الأرضِ أجمعينَ بالطُّوفان، فلما ماتَ الآباءُ اختَلَفَ الأبناءُ فيما بينَهم، وذلكَ حينَ بَعَثَ اللهُ إليهمُ النَّبِيِّينَ مُبشِّـرينَ ومُنذِرين، وجاءَهُمُ العِلم، وإنما اختَلَفوا للبَغْيِ بينَهم.

قوله: (﴿يَجْتَبِيٓ إِلَيْهِ﴾ يَـجتَلِبُ [إليه] ويَـجمَع): أي: إلىٰ الدِّين، أخَذَهُ مِنَ الجِبايةِ، وهو جَلْبُ الخراج، لا مِنَ الاجتباء، كما قال مُحيي السُّنّة: «يَصْطَفي اللهُ مِن عِبادِهِ مَنْ يشاء»(١)؛ لأنه جعَلَه مِن بابِ الجمع، فإنَّ قولَه: ﴿أَنْ أَقِيمُواْ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُواْ﴾، معناه: الإقامةُ علىٰ الجماعةِ، وتَرْكُ الفُرْقة، وقوله: ﴿كَبُرَ عَلَى ٱلْمُشْرِكِينَ﴾، وقوله: ﴿يَجْتَبِيٓ إِلَيْهِ﴾ بيانٌ لِـمَنْ دَخَلَ فيها ومَنْ خَرَجَ منها، فتأويلُ ﴿يَجْتَبِيٓ إِلَيْهِ﴾: بـ«يجمعُ إلىٰ الدِّين»: أظهَرُ معنًىٰ، و«يصطفي»: أدقُّ مَغْزًىٰ؛ لأنَّ اصطِفاءَ الله أولياءَه يَدُلُّ علىٰ اجتِماعِهم علىٰ التوحيد، وعَدَمِ الاختِلافِ في أصولِ الدِّين، قال اللهُ تعالىٰ: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُۖ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ﴾ [الأنعام: ٩٠]، كما أنَّ إشـراكَ أعداءِ الله يَدُلُّ علىٰ التَّعدُّدِ والتَّفرِقة، لاسِيَّمـا وقد ضَمَّ معه ﴿كَبُرَ﴾، ولهذا لـمّا دُعُوا إلىٰ التوحيدِ

---

(١) «معالم التنزيل» (٧: ١٨٧).

وقيل: وما تفرَّقَ أهلُ الكِتابِ إلا مِن بعدِ ما جاءَهُمُ العِلمُ بمَبعَثِ رسولِ الله ﷺ، كقوله: ﴿وَمَا تَفَرَّقَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ إِلَّا مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَتۡهُمُ ٱلۡبَيِّنَةُ﴾ [البينة: ٤]، ﴿وَإِنَّ ٱلَّذِينَ أُورِثُواْ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡ﴾ هُمُ المُشركون؛ أُورِثُوا القُرآنَ مِن بعدِ ما أُورِثَ أهلُ الكِتابِ التَّوْراةَ والإنجيل.

وقُرِئ: «وُرِّثُوا» و«وَرِثُوا».

[﴿فَلِذَٰلِكَ فَٱدۡعُۖ وَٱسۡتَقِمۡ كَمَآ أُمِرۡتَۖ وَلَا تَتَّبِعۡ أَهۡوَآءَهُمۡۖ وَقُلۡ ءَامَنتُ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِن كِتَٰبٖۖ وَأُمِرۡتُ لِأَعۡدِلَ بَيۡنَكُمُۖ ٱللَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمۡۖ لَنَآ أَعۡمَٰلُنَا وَلَكُمۡ أَعۡمَٰلُكُمۡۖ لَا حُجَّةَ بَيۡنَنَا وَبَيۡنَكُمُۖ ٱللَّهُ يَجۡمَعُ بَيۡنَنَاۖ وَإِلَيۡهِ ٱلۡمَصِيرُ﴾ ١٥]

﴿فَلِذَٰلِكَ﴾ فلأجلِ التَّفرُّقِ ولِـما حَدَثَ بسَبَبِهِ مِن تَشَعُّبِ الكُفرِ شُعَباً، ﴿فَٱدۡعُ﴾ إلىٰ الاتفاقِ والائتِلافِ علىٰ المِلّةِ الحنيفيّةِ القديمة، ﴿وَٱسۡتَقِمۡ﴾ عليها وعلىٰ الدَّعْوةِ إليها كما أمَرَكَ الله، ﴿وَلَا تَتَّبِعۡ أَهۡوَآءَهُمۡ﴾ المُختَلِفةَ الباطِنة، ﴿بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِن كِتَٰبٖ﴾ بأيِّ كتابٍ صَحَّ أنَّ اللهَ أنزَلَه، يعني: الإيمانَ بجميعِ الكُتُبِ المُنزَلة، لأنَّ المُتفرِّقينَ آمَنُوا ببعضٍ وكَفَرُوا ببعض، كقوله: ﴿وَيَقُولُونَ نُؤۡمِنُ بِبَعۡضٖ وَنَكۡفُرُ بِبَعۡضٖ﴾ [النساء: ١٥٠]، إلىٰ قوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ حَقّٗا﴾ [النساء: ١٥١].

قالوا مُتعجِّبين: ﴿أَجَعَلَ ٱلۡأٓلِهَةَ إِلَٰهٗا وَٰحِدًاۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَيۡءٌ عُجَابٞ﴾ [ص: ٥]، وقال اللـهُ تعالىٰ: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلٗا رَّجُلٗا فِيهِ شُرَكَآءُ مُتَشَٰكِسُونَ وَرَجُلٗا سَلَمٗا لِّرَجُلٍ هَلۡ يَسۡتَوِيَانِ مَثَلًا﴾ [الزمر: ٢٩].

وفي إسنادِ «الاجتباء» إلىٰ ذاتِهِ عَزَّ وجَلّ، وإسنادِ ﴿كَبُرَ﴾ إلىٰ «ما تَدْعُو»: إشارةٌ إلىٰ معنىٰ قولِهِ تعالىٰ: ﴿وَإِذَا مَرِضۡتُ فَهُوَ يَشۡفِينِ﴾، وفيه: أنَّ أهلَ السُّنّةِ والجماعةِ مِمَّنِ اجتَباهُ اللـهُ إلىٰ دِيـنِه، وهَداهُ إليه.

قوله: (**وقيل: وما تفرَّقَ أهلُ الكِتاب**): جَعَلَ الضميرَ في قوله: ﴿وَمَا تَفَرَّقُوٓاْ﴾ أولاً وآخراً لأهلِ الكِتاب، وفي الوجه الثاني: للناس بعد الطُّوفان، والظاهرُ الثاني؛ لأنَّ هذا[1] الضميـرَ

---

(١) من قوله: «في قوله: ﴿وَمَا تَفَرَّقُوٓاْ﴾» إلىٰ هنا، سقط من (ف).

....

وما في قوله: ﴿وَلَا تَتَفَرَّقُوا۟ فِيهِ﴾[1]: واحد، يعني: أُمِرَتِ الأُمَمُ القَديمةُ والحديثةُ علىٰ اتفاقِ الكَلِمةِ وإقامةِ دِينِ الله والتوحيدِ وعَدَمِ الاختِلافِ والتفرُّق، وما تَفرَّقَ الناسُ إلا مِن بَعْدِ ما جاءَهُمُ العِلمُ بَغْياً بينَهم. ثم استطرَدَ بذِكرِ أهلِ الكِتابِ واختِلافِهم بمَبعَثِ النبيِّ ﷺ في قوله: ﴿وَإِنَّ ٱلَّذِينَ أُورِثُوا۟ ٱلْكِتَـٰبَ مِنۢ بَعْدِهِمْ﴾، كقوله تعالىٰ: ﴿وَمَا تَفَرَّقَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَـٰبَ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَةُ﴾ [البيِّنة: ٤]، ولذلكَ غُيِّـرَتِ العِبارةُ وجِيءَ بـ«إنَّ» الدّالّةِ علىٰ التوكيد.

وهذا التفسيرُ مُوافِقٌ لِقولِهِ تعالىٰ: ﴿فَلِذَٰلِكَ فَٱدْعُ﴾؛ لأنَّ المعنىٰ: ولأجلِ ذلكَ التفرُّق، ولِـمَا حَدَثَ بسَبَبِهِ مِن تَشَعُّبِ الكُفْرِ في الأُمَمِ السالِفةِ شُعَباً، فادْعُ إلىٰ الاتِّفاقِ والائتِلافِ علىٰ الدِّينِ الحنيفيّةِ القديمة، واستَقِمْ عليها.

هذا ما دلَّ عليه تأويلُ المُصنِّف، لكنَّ الظاهِرَ أنَّ «ذلكَ» إشارةٌ إلىٰ قوله: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ﴾ وما يَتَّصِلُ به مِن قوله: ﴿أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا۟ فِيهِ﴾، أي: ولأجلِ ذلك التَّوْصِيةِ[2] التي شُورِكَتْ مَعَ نُوحٍ وإبراهيمَ وموسىٰ وعيسىٰ، ولأجلِ ذلكَ الأَمْرِ بالإقامة، والنهيِ عن التفرُّق، فادْعُ إلىٰ التوحيدِ وإقامةِ الدِّينِ والثباتِ عليه، واستَقِمْ أنتَ عليه أيضاً، يَدُلُّ عليه قولُه: ﴿كَمَآ أُمِرْتَ﴾، فالمَدْعُوُّ والمَدْعُوُّ إليه عامٌّ في أهلِ الكِتابِ والمُشـرِكينَ وفي المذكورات[3].

وفي قوله: ﴿ءَامَنتُ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِن كِتَـٰبٍ﴾ تعريضٌ باليهودِ وبقولِهم: ﴿نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ﴾ [النساء: ١٥٠]، جاءَ مُستَطرَداً، كما جاءتِ الآيةُ السابقةُ مُستَطرَدةً فيهم، وعليه كلامُ الواحِديِّ حيثُ قال: «ذلكَ: إشارةٌ إلىٰ ما وُصِّيَ به الأنبياءُ عليهم السَّلامُ مِنَ التوحيد»، وقال: «﴿وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ﴾ أي: أهلَ الكِتاب»[4].

---

(١) قوله: «وما في قوله ...»: يعني: والضمير الذي في قوله ... إلخ.

(٢) في (ح) و(ف): «الترضية»، والمُثبتُ من (ط).

(٣) أي: المدعوُّ عامٌّ في أهل الكتاب والمشـركين، والمدعوُّ إليه عامٌّ في المذكورات، علىٰ طريقة اللَّفِّ والنَّشـر.

(٤) «الوسيط» للواحدي (٤: ٤٧).

﴿لِأَعۡدِلَ بَيۡنَكُمُ﴾ في الحكم إذا تخاصمتُم فتحاكمتُم إليّ، ﴿لَا حُجَّةَ بَيۡنَنَا وَبَيۡنَكُمُۖ﴾ أي: لا خُصُومة؛ لأنَّ الحقَّ قد ظَهَرَ وصِرتُم مَحجُوجِينَ به، فلا حاجة إلىٰ المُحاجَّة. ومعناه: لا إيرادَ حُجَّةٍ بيننا، لأنَّ المُتحاجَّينِ يُورِدُ هذا حُجَّتَه وهذا حُجَّتَه، ﴿ٱللَّهُ يَجۡمَعُ بَيۡنَنَاۖ﴾ يومَ القيامة، فيَفصِلُ بيننا ويَنتَقِمُ لنا منكم، وهذهِ مُحاجَزةٌ ومُتارَكةٌ بعدَ ظُهورِ الحقِّ وقيامِ الحجّةِ والإلزام.

فإن قلت: كيفَ حُوجِزُوا وقد فُعِلَ بهم بعدَ ذلكَ ما فُعِل؛ مِنَ القَتْلِ وتخريبِ البيوتِ وقَطْعِ النَّخيلِ والإجلاء؟ قلت: **المُرادُ مُحاجَزتُهم في مَواقِفِ المُقاوَلة، لا المُقاتَلة.**

[﴿وَٱلَّذِينَ يُحَآجُّونَ فِي ٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ مَا ٱسۡتُجِيبَ لَهُۥ حُجَّتُهُمۡ دَاحِضَةٌ عِندَ رَبِّهِمۡ وَعَلَيۡهِمۡ غَضَبٞ وَلَهُمۡ عَذَابٞ شَدِيدٌ﴾ ١٦]

﴿يُحَآجُّونَ فِي ٱللَّهِ﴾ يُخاصِمُونَ في دينه، ﴿مِنۢ بَعۡدِ﴾ ما استَجابَ له الناسُ ودَخَلُوا في الإسلام، ليَرُدُّوهم إلىٰ دينِ الجاهلية، كقوله: ﴿وَدَّ كَثِيرٞ مِّنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ لَوۡ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعۡدِ إِيمَٰنِكُمۡ كُفَّارًا﴾ [البقرة: ١٠٩]، كان اليهودُ والنَّصارىٰ يقولون للمُؤمنين: كتابُنا قبلَ كِتابِكم، ونبيُّنا قبلَ نبيِّكم، ونحنُ خيرٌ منكم وأَوْلىٰ بالحقّ. وقيل: مِن بعدِ ما استَجابَ اللهُ لِرسولِه، ونَصَرَه يومَ بَدْر، وأظهَرَ دينَ الإسلام، ﴿دَاحِضَةٌ﴾ باطِلةٌ زائِلة.

قوله: (**المُرادُ مُحاجَزتُهم في مَواقِفِ المُقاوَلة، لا المُقاتَلة**): **الجوهري**: «المُحاجَزة: المُمانَعة، وقد تَحاجَزَ الفريقان»، يعني: يُمكِنُ الجمعُ بينَ الدَّليلَيْن[1]، قال القاضي: «ليسَ في الآيةِ ما يَدُلُّ علىٰ مُتارَكةِ الكُفّارِ رأساً، حتىٰ يكونَ منسوخاً بآية القتال»[2]، وقال مُحيي السُّنّة: «﴿لَا حُجَّةَ بَيۡنَنَا وَبَيۡنَكُمُۖ﴾: بمعنىٰ: لا خُصُومةَ بيننا وبينكم، نَسَخَتْها آيةُ القِتال، وإذا لم يُؤمَرْ بالقِتالِ وأُمِرَ بالدَّعْوةِ لم يكن بينَه وبينَ مَنْ لا يُجيبُ خُصُومة»[3].

(١) أي: بينَ هذه الآيةِ التي دلَّتْ علىٰ مُتاركة أهل الكتاب، والآياتِ التي ذكرت قتلَهم وتخريبَ بيوتِهم ونحوَ ذلك، كالتي في سورة الحشر.

(٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ١٢٦).

(٣) «معالم التنزيل» للبغوي (٧: ١٨٨).

[﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ وَٱلْمِيزَانَ ۗ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ * يَسْتَعْجِلُ بِهَا ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِهَا ۖ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مُشْفِقُونَ مِنْهَا وَيَعْلَمُونَ أَنَّهَا ٱلْحَقُّ ۗ أَلَآ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُمَارُونَ فِى ٱلسَّاعَةِ لَفِى ضَلَٰلٍۭ بَعِيدٍ ﴾ ١٧ - ١٨]

﴿أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ أي: جِنسَ الكِتاب، ﴿وَٱلْمِيزَانَ﴾ والعَدْلَ والتسوية، ومعنىٰ إنزالِ العَدْل: أنه أنزَلَه في كُتُبِه الـمُنزَلة، وقيل: الذي يُوزَنُ به، ﴿بِٱلْحَقِّ﴾ مُلتَبِساً بالحقِّ مُقتَرِناً به بعيداً مِنَ الباطل، أو بالغَرَضِ الصَّحيح كما اقتَضَتْهُ الحِكمة، أو بالواجِب مِنَ التحليلِ والتحريم وغيرِ ذلك، ....

وقلت: ويُمكِنُ أن يُقال: إنَّ الدَّليلَ علىٰ أنَّ الكلامَ في إيرادِ المُقاوَلةِ دونَ المُقاتَلةِ تَرتُّبُ قوله: ﴿فَلِذَٰلِكَ فَٱدْعُ ۖ وَٱسْتَقِمْ﴾ علىٰ قوله: ﴿وَمَا تَفَرَّقُوٓا۟ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ﴾ إلىٰ قوله: ﴿لَفِى شَكٍّ مِّنْهُ مُرِيبٍ﴾، ثم التعقيبُ بقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ يُحَآجُّونَ فِى ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مَا ٱسْتُجِيبَ لَهُۥ حُجَّتُهُمْ دَاحِضَةٌ عِندَ رَبِّهِمْ﴾، وقال مُحيي السُّنّة: «﴿ٱلَّذِينَ يُحَآجُّونَ فِى ٱللَّهِ﴾ يُخاصِمُونَ في دِينِ الله نبيَّه. وقال قَتادة: هم اليهودُ قالوا: كتابُنا قبلَ كِتابِكُم، ونبيُّنا قبلَ نبيِّكم، فنحنُ خيرٌ منكم، فهذه خُصُومتُهم مِن بَعْد»[1].

قوله: (وقيل: الذي يُوزَن به): أي: يجوزُ أن يكونَ إنزالُه الميزانَ يأمرُ به، ويجوزُ أن يُرادَ إنزالُه حقيقة. عن بعضهم: رُوِيَ أنَّ آدمَ عليه السَّلامُ أُنزِلَ بالباسنة[2]، وهيَ اسمٌ جامِعٌ لآلاتِ الصَّنائع.

---

(١) «معالم التنزيل» للبغوي (٧: ١٨٩).

(٢) تحرَّف في (ح) و(ف) إلىٰ: «الياسنة» بالياء، والصواب بالباء كما في (ط).

قال ابنُ الأثير في «النهاية» (١: ١٢٩)، مادة (بسن): «في حديث ابن عباس: «نزل آدمُ عليه السلامُ من الجنة بالباسنة» قيل: إنها آلاتُ الصنائع، وقيل: هي سكّةُ الحرث، وليس بعربي مَحض».

قلتُ: والحديثُ المذكورُ أخرجه الأزرقيُّ في «أخبار مكة» (١: ٢٦٢) من طريق عثمان بن ساج، عن عطاء عن ابن عباس موقوفاً. وابنُ ساج مُتكلَّمٌ فيه.

﴿ٱلسَّاعَةَ﴾ في تأويلِ البَعْث، فلذلكَ قيل: ﴿قَرِيبٌ﴾، أو: لَعَلَّ مجيءَ الساعةِ قريب.

فإن قلت: كيفَ يُوفَّقُ ذِكرُ اقترابِ الساعةِ مَعَ إنزالِ الكِتابِ والميزان؟ قلت: لأنَّ الساعةَ يومُ الحِسابِ ووَضْعُ الموازينِ للقِسْط، فكأنه قيل: أمَرَكُمُ اللهُ بالعَدْلِ والتَّسْويةِ والعَمَلِ بالشرائعِ قبلَ أن يُفاجِئَكُمُ اليومُ الذي يُحاسِبُكم فيه، ويَزِنُ أعمالَكم، ويُوفي لمن أوفىٰ، ويُطفِّفُ لمن طَفَّف.

قوله: (**﴿ٱلسَّاعَةَ﴾ في تأويلِ البَعْث**): قال أبو البقاء: «يجوزُ أن يكونَ تذكيرُ ﴿قَرِيبٌ﴾ علىٰ معنىٰ الزمان، أو علىٰ معنىٰ البَعْث، أو علىٰ النَّسَب، أي: ذات قُرْب(١)»(٢).

قوله: (**فكأنه قيل: أمَرَكُم [اللهُ] بالعَدْلِ والتَّسْويةِ والعَمَلِ بالشرائعِ قبلَ أن يُفاجِئَكُمُ اليومُ الذي يُحاسِبُكم فيه**): يعني: دَلَّ توسيطُ «الميزان»(٣) بينَ «إنزالِ الكِتابِ» و«مجيءِ الساعة» علىٰ أنَّ الحِكمةَ في إنزالِ الكِتابِ العَدْلُ والتَّسْوية، كما أنَّ الحِكمةَ في إتيانِ الساعةِ القضاءُ بالحق، إذ ليسَ الدِّينُ والشريعةُ سِوىٰ الاستِقامةِ بينَ طَرَفَي الإفراطِ والتفريط، كما قال: ﴿فَلِذَٰلِكَ فَٱدْعُ وَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ وَقُلْ ءَامَنتُ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِن كِتَٰبٍ وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ﴾، وليسَ وَضْعُ القيامةِ إلا ﴿لِيَجْزِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ بِٱلْقِسْطِ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَهُمْ شَرَابٌ مِّنْ حَمِيمٍ وَعَذَابٌ أَلِيمٌۢ بِمَا كَانُواْ يَكْفُرُونَ﴾ [يونس: ٤]، وإليه الإشارةُ في الآيةِ التي نحنُ بصَدَدِها ﴿ٱللَّهُ يَجْمَعُ بَيْنَنَا وَإِلَيْهِ ٱلْمَصِيرُ﴾.

وأما قَضِيَّةُ النَّظْم: فإنه تعالىٰ لـمَّا أمَرَ حَبيبَه صَلَواتُ الله عليه وسلامُه بأن يَدعُوَ الزائغينَ المائلينَ عن الحقِّ الذينَ اختَلَفوا وتَفرَّقوا إلىٰ الاجتِماعِ والاستِقامة، وأدمَجَ فيه(٤) معنىٰ أنَّ

---

(١) في الأصول الخطية: «ذات قريب»، والمُثبَت من «التبيان» لأبي البقاء العكبري.

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١٣٢).

(٣) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «الزمان».

(٤) قال المُؤلِّفُ العلامةُ الطِّيبيُّ رحمه الله تعالىٰ في «التبيان في البيان» ص٣٢٢: «الإدماج: هو أن يُضمَّنَ كلامٌ سِيقَ لِوَصْفٍ وَصْفاً آخر، كقوله تعالىٰ: ﴿وَحَمْلُهُۥ وَفِصَٰلُهُۥ ثَلَٰثُونَ شَهْرًا﴾ [الأحقاف: ١٥]، سِيقَت لإثباتِ مِنَّةِ الوالدةِ علىٰ الوالد، وفيها أنَّ أقلَّ مُدَّةِ الحمل ستةُ أشهر، ويُسمَّىٰ هذا النوعُ في أصول الحنفية بإشارةِ النَّصّ».

الـمُمـاراة : الـمُلاجَّة؛ **لأنَّ كُلَّ واحِدٍ منهمـا يَمْري ما عندَ صاحبه،** ﴿لَفِي ضَلَٰلِۭ بَعِيدٍ﴾ مِنَ الحق، لأنَّ قيامَ الساعةِ غيرُ مُستبعَدٍ مِن قُدرةِ الله، ولِدلالةِ الكِتابِ المُعجزِ علىٰ أنها آتيةٌ لا ريبَ فيها، ولِشهادةِ العُقولِ علىٰ أنه لا بُدَّ مِن دارِ جَزاء.

[﴿ٱللَّهُ لَطِيفُۢ بِعِبَادِهِۦ يَرۡزُقُ مَن يَشَآءُۖ وَهُوَ ٱلۡقَوِيُّ ٱلۡعَزِيزُ﴾ ١٩]

﴿لَطِيفُۢ بِعِبَادِهِۦ﴾ **بَـرٌّ بَليغُ البِـرِّ بهم، قد تَوصَّلَ بِرُّه إلىٰ جميعهم،** وتَوصَّلَ مِن كُلِّ واحِدٍ منهم إلىٰ حيثُ لا يَبلُغُه وَهْمُ أحَدٍ مِن كُلِّيّاتِهِ وجُزئيّاتِه.

الداعيَ إلىٰ الحقِّ والاستِقامةِ إنما يَـتِمُّ أمرُه في الدَّعْوةِ إذا كان مُستَقيمـاً في نفسِه قال: ﴿وَٱسۡتَقِمۡ كَمَآ أُمِرۡتَ﴾، وفَصَّلَ الدَّعْوةَ بقوله: ﴿وَقُلۡ ءَامَنتُ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾ إلىٰ آخِرِه، ثم أتىٰ بقوله: ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ ٱلۡكِتَٰبَ﴾ الآية، علىٰ الاستِئنافِ بياناً لحكمِهِ المأمورِ به[(١)]، وجَعَلَها كالتَّخلُّصِ إلىٰ ذِكرِ عِنادِهم، وهو استِعجالُهم الساعة، والله أعلم.

قوله: (**لأنَّ كُلَّ واحدٍ منهما يَمْري ما عِندَ صاحِبِه**): **الأساس:** «مارَيْتُه مُماراة: جادَلْتُه ولاجَجْتُه، وتَـمارَوْا، ومعناه: الـمُحالَبة، كأنَّ كُلَّ واحِدٍ يَـحلِبُ ما عِندَ صاحِبِه».

الراغب: «الـمِرْية: التَّـرَدُّدُ في الأمر، وهو أخَصُّ مِنَ الشَّكّ، قالَ عَزَّ وجَلّ: ﴿وَلَا يَزَالُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فِي مِرۡيَةٖ﴾ [الحج: ٥٥]، ﴿فَلَا تَكُن فِي مِرۡيَةٖ مِّن لِّقَآئِهِۦ﴾ [السجدة: ٢٣]، والامتِراءُ والـمُمـاراة: المُحاجّةُ فيما فيه مِرْية، قالَ تعالىٰ: ﴿قَوۡلَ ٱلۡحَقِّ ٱلَّذِي فِيهِ يَمۡتَرُونَ﴾ [مريم : ٣٤]، ﴿فَلَا تُمَارِ فِيهِمۡ إِلَّا مِرَآءٗ ظَٰهِرٗا﴾ [الكهف: ٢٢]، وأصلُ ذلكَ مِن: مَرَيتُ الناقة؛ إذا مَسَحتَ ضَـرْعَها للحَلْب»[(٢)].

قوله: (**بَـرٌّ بَليغُ البِـرِّ بهم، قد تَوصَّلَ بِرُّهُ إلىٰ جميعهم**) إلىٰ آخره: وفي كُلٍّ مِنَ القُيودِ فائدة: أما «بَـرّ»: فمُستَفادٌ مِن معنىٰ «اللُّطف»؛ **الأساس:** «لَطَفتُ بفُلان: رَفَقت به، وأنا ألطُفُ به: إذا

---

(١) في (ح) و(ف): «بالحكمة بالمأمور به»، والمُثبتُ من (ط).

(٢) «مفردات القرآن» ص٧٦٦.

فإن قلت: فما معنىٰ قوله: ﴿يَرۡزُقُ مَن يَشَآءُ﴾ بعدَ توصُّلِ بِرِّهِ إلىٰ جميعهم؟ قلت: كُلُّهم مبرورون، لا يخلو أحدٌ مِن بِرِّه، إلا أنَّ البِـرَّ أصناف، ....

أريته مودّةً ورِفقاً»، وقولُه: «بليغُ البِـرّ»: فمِن بناءِ «فَعِيل»، وقولُه: «تَوصَّلَ بِرُّهُ إلىٰ جميعِهم»: فمِن إضافةِ «العِبادِ» ـ وهو جمعٌ ـ إلىٰ ضمير «الله»، فيُـفيدُ الشُّمولَ والاستِغراق، وقولُـه: «وتَوصَّلَ مِن كُلِّ واحدٍ منهم إلىٰ حيثُ لا يَبلُغُه وَهْمُ أحد»: فمأخوذٌ مِن معنىٰ الدِّقّةِ في اللُّطْف، الأساس: «شيءٌ لَطِيف، وكلامٌ لَطِيف، وفُلانٌ لَطِيفٌ لاستِنباطِ المعاني، وتَلطَّفتُ بفُلان: احتَلْتُ له حتىٰ اطَّلَعْتُ علىٰ أسـراره».

والقولُ الجامعُ فيه: ما ذكره حُجّةُ الإسلامِ في «شـرح أسماء الله الحسنىٰ»: «إنمـا يَستَحِقُّ هذا الاسمَ مَنْ يَعلَمُ دقائقَ المَصالِح وغوامِضَها، وما دَقَّ منها وما لَطُف، ثم يَسلُكُ في إيصالِها إلىٰ المُستَصلِح علىٰ سبيلِ الرِّفقِ دونَ العُنف، فإذا اجتَمعَ الرِّفقُ في الفِعْل، واللُّطْفُ في الإدراك، تَمَّ معنىٰ «اللطيف»، ولا يُتَصوَّرُ كمالُ ذلكَ إلا في الله عَزَّ وجَلّ»[١].

وقال الإمام: «اللهُ لَطِيفُ البِـرّ، يُظهِرُ آثارَ بِرِّهِ في عِبادِهِ مِن حيثُ لا يَعلَمون، ويُمضِي مصالحهم بإحسانِهِ مِن حيثُ لا يَـحتَسِبُون»[٢].

فمعنىٰ قولِ المُصنِّف: «تَوصَّلَ مِن كُلِّ واحد»: تَوصَّلَ بِرُّهُ مُبتَدِئاً مِن كُلِّ واحدٍ منهم إلىٰ حيثُ لا يَبلُغُه وَهْمُ أحد، وقوله: «مِن كُلِّيّاتِهِ وجُزْئيّاته»: حالٌ مِنَ المُستَتِـرِ في «تَوصَّل».

الجوهري: «تَوصَّلَ إليه: أي: تَلطَّفَ في الوصول إليه».

قوله: (ما معنىٰ قوله: ﴿يَرۡزُقُ مَن يَشَآءُ﴾؟): يعني: دلَّ قولُه: ﴿ٱللَّهُ لَطِيفُۢ بِعِبَادِهِۦ﴾ أنَّ بِرَّهُ تَوصَّلَ إلىٰ جميعِ العباد، وقولُه: ﴿يَرۡزُقُ﴾ حُكمٌ تَرتَّبَ علىٰ ذلك الوَصْف، فينبغي الشُّمُولُ أيضاً، وقولُه: ﴿مَن يَشَآءُ﴾ يُنافيه.

(١) «المقصد الأسنىٰ» للغزالي ص١٠١.

(٢) «شـرح أسماء الله الحسنىٰ» للرازي ص٢٥٣.

....

وأجابَ بما لَـخَّصه صاحبُ «التقريب»: «إنما خَصَّ الرِّزق، والكُلُّ مَرْزوقون؛ لأنه قد يَـختَصُّ أحدٌ بنِعمة، وغيرُه بأخرىٰ، فالعُمومُ لِجنسِ البِـرّ، والخصوصُ لِنَوْعِه». وقال الإمام: «أصلُ الإحسانِ والبِـرِّ عامٌّ في حَقِّ كُلِّ العباد بحَسَبِ الحياةِ والعَقْلِ والفَهْمِ والمالِ والوَلَدِ والجاه، وإعطاءِ ما لا بُدَّ منه مِنَ الرِّزق، ودَفْع أكثرِ الآفاتِ والبَلِيّات، وأما مَراتِبُ العَطِيّةِ[(١)] فمُتفاوِتةٌ مُختَلِفة»[(٢)]. وقال الواحِديّ: «اللهُ لَطِيفٌ حَفِيٌّ بارٌّ رفيقٌ بأوليائِهِ وأهلِ طاعتِه. وقال مُقاتِل: لَطِيفٌ بالبَـرِّ والفاجِر، لا يُهلِكُهم جُوعاً، يَدُلُّ علىٰ هذا قولُه: ﴿يَرْزُقُ مَن يَشَآءُ﴾، فكُلُّ مَنْ يَرزُقُه اللهُ مِن مُؤمِنٍ وكافِرٍ وذي رُوح، فهو ممَّن يَشاءُ اللهُ أن يرزُقَه»[(٣)].

وقلت: كأنَّ الظاهِرَ مَعَ الواحِدي، وعليه يَنتَظِمُ ﴿مَن يَشَآءُ﴾ ويَلتَئِمُ ما قبلَه ـ وهو حديثُ القيامة ـ بما بعدَه مِن قوله: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلْأَخِرَةِ﴾ الآية، وتقريرُ ذلك: أنَّ حَمْلَ «عبادِه» علىٰ مَنْ خَصَّهُمُ اللهُ بالكرامة، وجَعَلَهم مِن أوليائِهِ مِنَ المُؤمنين، لِقولِهِ تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ الآية: هو الظاهِر؛ لأنَّ الإضافةَ إضافةُ تشريف، وعليه أكثرُ استِعمالِ التنزيل[(٤)]، منها قولُه: ﴿فَٱدْخُلِى فِى عِبَٰدِى﴾ [الفجر: ٢٩]، ومنها: ﴿إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ﴾ [الحِجر: ٤٢]، ومنها قولُه في هذه السُّورة الكريمة: ﴿ذَٰلِكَ ٱلَّذِى يُبَشِّرُ ٱللَّهُ عِبَادَهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [الشورىٰ: ٢٣]، وقولُه: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ وَيَعْفُوا۟ عَنِ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ [الشورىٰ: ٢٦]، وقولُه: ﴿وَلَٰكِن

---

(١) في الأصول الخطية: «الغِبطة»، والمُثبَت من «تفسير الرازي».

(٢) «مفاتيح الغيب» للرازي (٢٧: ٥٩٠).

(٣) «الوسيط» للواحدي (٤: ٤٨-٤٩).

(٤) قيّد ذلك بالأكثر؛ لِـمَا ورد في بعض الآيات من استعمال لفظِ «العباد» في غير المؤمنين، كقوله تعالىٰ: ﴿ءَأَنتُمْ أَضْلَلْتُمْ عِبَادِى هَٰٓؤُلَآءِ﴾ [الفرقان: ١٧]، وقوله: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنَ ٱلْقُرُونِ مِنۢ بَعْدِ نُوحٍ وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ بِذُنُوبِ عِبَادِهِۦ خَبِيرًۢا بَصِيرًا﴾ [الإسراء: ١٧]، وقوله: ﴿يَٰحَسْرَةً عَلَى ٱلْعِبَادِ مَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾ [يس: ٣٠]، وكذا قولُه: ﴿فَإِذَا جَآءَ وَعْدُ أُولَىٰهُمَا بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ عِبَادًا لَّنَآ أُو۟لِى بَأْسٍ شَدِيدٍ﴾ [الإسراء: ٥]، علىٰ قولٍ في تفسيرها.

....

جَعَلْنَٰهُ نُورًا نَّهْدِى بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا﴾ [الشورى: ٥٢]، وقولُه: ﴿وَلَوْ بَسَطَ ٱللَّهُ ٱلرِّزْقَ لِعِبَادِهِۦ لَبَغَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الشورى: ٢٧]، فيُحمَلُ اللُّطْفُ علىٰ مَنْح الهِدايةِ وتوفيقِ الطاعة، وعلىٰ الكمالاتِ الأُخْرويّة، والكراماتِ السَّنِيّة، واستِعمالُ الرِّزقِ في ذلكَ كاستِعمالِهِ في قولِهِ تعالىٰ: ﴿لِيَجْزِيَهُمُ ٱللَّهُ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا۟ وَيَزِيدَهُم مِّن فَضْلِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ يَرْزُقُ مَن يَشَآءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [النور: ٣٨].

ويَعضُدُه ما رواه السُّلَميُّ عن سَيِّدِ الطائفةِ[1] قَدَّسَ اللهُ روحَه: اللَّطيف: «مَنْ نَوَّرَ قَلبَكَ بالهدىٰ، وربَّىٰ جِسمَكَ بالغِذا، وأخرَجَكَ مِنَ الدُّنيا بالإيمان، ويَحرُسُكَ مِن نارِ اللظىٰ، ويُمَكِّنُكَ حتىٰ تَنظُرَ وترىٰ، هذا لُطْفُ اللطيف، بالعبد الضعيف»، تَمَّ كلامُه.

فينطَبِقُ علىٰ هذا تَرَتُّبُ الحكم علىٰ الوَصْف، أي: إنه إنما يَلطُفُ في حَقِّ عِبادِهِ المُؤمنينَ دونَ الذينَ غَضِبَ عليهم بمَحْضِ مَشيئتِه؛ لأنه قويٌّ قادِرٌ علىٰ أن يَختَصَّ برحمتِهِ وكرامتِهِ مَنْ يَشاءُ مِن عِبادِه، عزيزٌ غالبٌ لا يَمنَعُه عما يُريدُه أحد، كما قال: ﴿يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِۦ مَن يَشَآءُ ۚ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ﴾ [البقرة: ١٠٥]، فيكونُ وِزانُ الآيةِ مَعَ قولِه: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلْءَاخِرَةِ نَزِدْ لَهُۥ فِى حَرْثِهِۦ ۖ وَمَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلدُّنْيَا نُؤْتِهِۦ مِنْهَا وَمَا لَهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِن نَّصِيبٍ﴾، وِزانَ قولِه: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا * فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا﴾ [الشمس: ٧-٨] مَعَ قولِه: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا * وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّىٰهَا﴾ [الشمس: ٩-١٠].

وحينَئِذٍ لا يَرِدُ هذا السُّؤالُ الذي ذكرَه، ولا ما أورَدَه علىٰ قوله: ﴿وَلَوْ بَسَطَ ٱللَّهُ ٱلرِّزْقَ لِعِبَادِهِۦ لَبَغَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَٰكِن يُنَزِّلُ بِقَدَرٍ مَّا يَشَآءُ ۚ إِنَّهُۥ بِعِبَادِهِۦ خَبِيرٌۢ بَصِيرٌ﴾ [الشورى: ٢٧]، وهو: «قد نَرىٰ الناسَ يَبْغي بعضُهم علىٰ بعض، ومنهم مبسوطٌ لهم، ومنهم مقبوضٌ عنهم، فإنْ كانَ المبسوطُ لهم يَبْغُون، فلِمَ بُسِطَ لهم؟ وإن كانَ المقبوضُ عنهم يَبْغُون، فقد يكونُ البَغْيُ بدونِ البَسْط...»، لأنَّ هذا ـ كما مَرَّ ـ في حَقِّ المُؤمنينَ المُصطَفَينَ مِن عِبادِه، ويَنصُرُه التذييلُ بقوله: ﴿إِنَّهُۥ

(١) يعني: الإمامَ العارفَ أبا القاسم الجُنَيدَ بنَ محمد، المُتوفّىٰ سنة ٢٩٧، رحمه الله تعالىٰ.

وله أوصاف، والقِسْمةُ بينَ العِبادِ تَتَفاوَتُ علىٰ حَسَب تفاوُتِ قضايا الحِكمةِ والتدبير، **فيطيرُ لبعضِ العِبادِ** صِنفٌ مِن البِرِّ لم يَطِرْ مِثلُه لآخر، ويُصيبُ هذا حَظٌّ له وَصْفٌ ليس ذلكَ الوَصْفُ لحظِّ صاحبه، فمَنْ قُسِمَ له منهم ما لم يُقسَمْ للآخرِ فقد رَزَقَه، وهو الذي أراد بقوله: ﴿يَرۡزُقُ مَن يَشَآءُ﴾، كما يَرزُقُ أحدَ الأخوَينِ وَلَداً دونَ الآخَر، علىٰ أنه أصابه بنِعمةٍ أُخرىٰ لم يَرزُقْها صاحبُ الوَلَد.

﴿وَهُوَ ٱلۡقَوِيُّ﴾ الباهِرُ القُدْرةِ الغالِبُ علىٰ كُلِّ شيء، ﴿ٱلۡعَزِيزُ﴾ المَنيعُ الذي لا يُغلَب.

بِعِبَادِهِۦ خَبِيرُۢ بَصِيرٞ﴾ [الشورىٰ: ٢٧]، ووَضْعُ المُظهَرِ - وهو ﴿بِعِبَادِهِۦ﴾ - مَوضِعَ المُضمَر[1]، أي: إنه خبيرٌ بأحوالِ عِبادِهِ المُكرَمين، بَصيرٌ بما يُصلِحُهم وما يُرديهم، وإليه يَنظُرُ ما وَرَدَ عن رسول الله ﷺ: «إذا أَحَبَّ اللهُ عبداً حماه الدُّنيا، كما يَظَلُّ أحدُكم يَحمي سَقيمَه الماء»، أخرجه الترمذيُّ[2] عن قَتادة.

وعن البخاريِّ ومُسلِمٍ[3] عن رسولِ الله ﷺ: «إنَّ مما أخافُ عليكم بعدي ما يُفتَحُ عليكم مِن زَهْرةِ الدُّنيا وزينتِها».

قوله: (**فيطيرُ لبعضِ العباد**): استَعارَ للنَّصيبِ وإصابتِهِ لِمَنْ قُدِّرَ له: الطَّيرانَ سانحاً وبارِحاً[4]، فسَلَكَ بهم مَسلَكَهم، كقوله تعالىٰ: ﴿وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلۡزَمۡنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِي عُنُقِهِۦ﴾ [الإسراء: ١٣].

---

(١) أي: كان الأصل أن يُقال: «إنه بهم خبير بصير»، لِتقدُّمِ ذِكرِ «العِباد» أولَ الآية في قوله: ﴿وَلَوۡ بَسَطَ ٱللَّهُ ٱلرِّزۡقَ لِعِبَادِهِۦ﴾.

(٢) في «جامعه» (٢٠٣٦) من حديث قتادة بن النُّعمان رضي الله عنه.

(٣) البخاري (١٤٦٥)، ومسلم (١٠٥٢) من حديث أبي سعيد الخدريِّ رضي الله عنه.

(٤) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «سائحاً ونازحاً» وفي (ف) إلىٰ: «سارحاً وبارحاً»، والمُثبتُ من (ط)، وهو الصواب، قال العلامةُ ابنُ منظور في «لسان العرب» مادة (برح): «البارح: ما مَرَّ من الطير والوَحْش من يمينك إلىٰ يسارك، والعربُ تتطيَّرُ به، والسّانح: ما مَرَّ بين يديك من جهة يسارك إلىٰ يمينك، والعربُ تَتَيَمَّنُ به».

[﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُۥ فِى حَرْثِهِۦ ۖ وَمَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلدُّنْيَا نُؤْتِهِۦ مِنْهَا وَمَا لَهُۥ فِى ٱلْآخِرَةِ مِن نَّصِيبٍ ﴾ ٢٠]

سَمّىٰ ما يَعمَلُه العامِلُ مما يَبغي به الفائدةَ والزَّكاءَ حَرْثاً علىٰ المجاز، وفَرَّق بينَ عَمَلَي العامِلَين؛ بأنَّ مَنْ عَمِلَ للآخِرةِ وُفِّقَ في عَمَلِه، وضُوعِفَتْ حَسَناتُه، ومَنْ كانَ عَمَلُه للدُّنيا أُعطِيَ شيئاً منها، لا ما يُريدُه ويَبتَغيه، وهو رِزقُه الذي قُسِمَ له وفُرِغَ منه، **وما له نصيبٌ قَطُّ** في الآخِرة. ولم يَذكُر في معنىٰ عامِلِ الآخِرة: وله في الدُّنيا نَصِيب، علىٰ أنَّ رِزقَه المقسومَ له واصِلٌ إليه لا محالة؛ للاستِهانةِ بذلكَ إلىٰ جَنْبِ ما هو بصَدَدِهِ مِن زكاءِ عَمَلِه، وفَوْزِهِ في المآب.

[﴿ أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُا۟ شَرَعُوا۟ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُ ۚ وَلَوْلَا كَلِمَةُ ٱلْفَصْلِ لَقُضِىَ بَيْنَهُمْ ۗ وَإِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ ٢١]

معنىٰ الهمزةِ في ﴿ أَمْ ﴾: التقريرُ والتقريع، وشُـرَكاؤُهم: شياطينُهم الذينَ زيَّنوا لهم الشِّـرْكَ وإنكارَ البَعْثِ والعَمَلَ للدُّنيا، ....

قوله: (**وما له نصيبٌ قطّ**): هذهِ المُبالَغةُ نشأت مِن أنَّ «نَصِيباً» نكرة، وقد نُفِيَتْ علىٰ سبيلِ الاستِغراق.

قوله: (**معنىٰ الهمزة في ﴿ أَمْ ﴾: التقريرُ والتقريع**): يُريد: أنَّ ﴿ أَمْ ﴾ في قوله: ﴿ أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُا۟ ﴾ مُنقَطِعة، فيها معنىٰ: «بل» والهمزة، ولا بُدَّ مِن سَبْقِ كلام إخبارٍ أو إنشاءٍ يُضـرَبُ عنه، حتىٰ يُقرَّرَ ما بعدَه، وما سَبَقَ هو قولُه تعالىٰ: ﴿ شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا ﴾ [الشورىٰ: ١٣]، يَدُلُّ عليه قولُه: «وهو الدِّينُ الذي شَـرَعَتْ لهم الشَّياطين»، سَمّـاهُ ديناً مُشاكَلةً أو تَـهَكُّماً، أي: اتْلُ عليهم ما شُرِعَ لهم مِنَ الدِّينِ الذي شَـرَعَه الله، ووَصّىٰ به الأنبياءَ المُتقدِّمة، وآذنَ بالتمسُّكِ به، وقَـرِّرْهم ـ علىٰ سبيل التقريع ـ ما هم عليه مِنَ الدِّينِ الذي شَـرَعَتْ لهم الشياطين.

لأنهم لا يَعلَمونَ غيـرَها، وهو الدِّينُ الذي شَـرَعَتْ لهمُ الشياطين، وتعالىٰ اللهُ عن الإذنِ فيه والأمرِ به، وقيل: شُـرَكاؤُهم: أوثانُهم، وإنما أُضِيفَتْ إليهم لأنهم مُتَّخِذُوها شُـرَكاءَ لله، فتارةً تُضافُ إليهم لهذهِ المُلابَسة، وتارةً إلىٰ الله، ولـمَّا كانت سَبَباً لِضَلالَتِهم وافتِتانِهم جُعِلَتْ شارعةً لِدِينِ الكُفر، كما قالَ إبراهيمُ صَلَواتُ الله عليه: ﴿إِنَّهُنَّ أَضْلَلْنَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ﴾ [إبراهيم: ٣٦].

﴿وَلَوْلَا كَلِمَةُ ٱلْفَصْلِ﴾ أي: القضاءُ السابقُ بتأجيلِ الجزاء، أو: ولولا العِدَةُ بأنَّ الفَصْلَ يكونُ يومَ القيامة، ﴿لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ﴾ أي: بينَ الكافرينَ والمُؤمنين، أو بينَ المُشركينَ وشُـرَكائِهم.

وقرأ مُسلِمُ بنُ جُندُب: «وأنَّ الظالمين» بالفَتْح؛ **عطفاً له علىٰ** ﴿كَلِمَةُ ٱلْفَصْلِ﴾، يعني: ولولا كلمةُ الفَصْلِ وتقديرُ تعذيبِ الظالمينَ في الآخِرة، لَقُضِيَ بينَهم في الدُّنيا.

[﴿تَرَى ٱلظَّٰلِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا كَسَبُواْ وَهُوَ وَاقِعٌۢ بِهِمْۗ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فِي رَوْضَاتِ ٱلْجَنَّاتِۖ لَهُم مَّا يَشَآءُونَ عِندَ رَبِّهِمْۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْكَبِيرُ * ذَٰلِكَ ٱلَّذِي يُبَشِّرُ ٱللَّهُ عِبَادَهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِۗ قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِي ٱلْقُرْبَىٰۗ وَمَن يَقْتَرِفْ حَسَنَةً نَّزِدْ لَهُۥ فِيهَا حُسْنًاۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ شَكُورٌ﴾ ٢٢-٢٣]

﴿تَرَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ **في الآخرة**، ﴿مُشْفِقِينَ﴾ **خائفينَ خوفاً شديداً** أرَقَّ قُلوبَهم، ..

قوله: (**عَطْفاً له علىٰ** ﴿كَلِمَةُ ٱلْفَصْلِ﴾): و«الكلمة»: فُسِّـرَ أولاً بالقضاءِ السابق، فالمعنىٰ: لولا القضاءُ والقَدَرُ لقُضِيَ بينهم، والفرقُ بينَ القضاءِ والقَدَرِ قد مضىٰ بيانُه[1]، وفُسِّـرَ ثانياً بالعِدَةِ بأنَّ الفَصْلَ يكونُ يومَ القيامة، فالمعنىٰ: لولا العِدَةُ وتقريرُ التعذيب، فالعطفُ قريبٌ مِنَ العطفِ البيانيِّ بالواو.

قوله: (﴿تَرَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ **في الآخِرةِ** ﴿مُشْفِقِينَ﴾ **خائفينَ خوفاً شديداً**): فإن

---

(١) في مواضع، من ذلك ما تقدَّم في تفسير الآية ٩٧ من سورة يونس (٧: ٥٦٩).

﴿مِمَّا كَسَبُواْ﴾ مِنَ السَّيِّئات، ﴿وَهُوَ وَاقِعُۢ بِهِمۡ﴾ يُريد: ووَبالُه واقعٌ بهم وواصِلٌ إليهم لا بُدَّ لهم منه، أشفَقُوا أو لم يُشفِقُوا. **كأَنَّ رَوْضَةَ جَنّةِ المُؤمِن أطيَبُ بُقْعةٍ فيها، وأنزَهُها. ﴿عِندَ رَبِّهِمۡ﴾ منصوبٌ بالظَّرْف، لا بـ﴿يَشَآءُونَ﴾.**

قلت: إذا كانَ معنىٰ الخوفِ: غَمٌّ[1] يَلحَقُ الإنسانَ لِتَوقُّع مكروه، فكيفَ الجمعُ بينَه وبينَ قوله: ﴿وَهُوَ وَاقِعُۢ بِهِمۡ﴾؟ قلت: قولُه تعالىٰ: ﴿تَرَى ٱلظَّـٰلِمِينَ مُشۡفِقِينَ﴾ استِحضارٌ لِصُورةِ حالِ الظالمينَ في مُشاهَدةِ السامِع؛ لِيَنظُرَ إلىٰ تلكَ الحالةِ العجيبةِ الشأن، وهو أنهم خائفون مُشفِقون يحاولونَ الحذَرَ حينَ لا يَنفَعُهم الحذر، لأنَّ الخائفَ إذا استَشعَرَ بما يُتَوقَّعُ منه المكروه، وأخَذَ في الدَّفْع؛ ربما تَـخَلَّصَ منه، ومَنْ تركَ الحذَرَ حتىٰ إذا أَلَـمَّ به المحذورُ زاوَلَ الدفع؛ كان مَظِنّةً للتعجُّبِ منه والتعجيب، وإليه يَنظُرُ قولُ الشاعر:

أتَـتْ وحِيـاضُ المـوتِ بينـي وبينهـا ... وجادَتْ بوَصْلٍ حينَ لا يَنفَعُ الوَصْلُ

وهو المُرادُ بقوله: «لا بُدَّ لهم منه، أشفقوا أو لم يُشفِقوا».

قوله: (**كأنَّ رَوْضةَ جَنّةِ المُؤمِن أطيَبُ بُقْعةٍ فيها**): لأنَّ الإضافةَ تُنبِئُ عن امتيازِ الرَّوْضةِ عن الجنّة، ثم تعقيبُها بقوله: ﴿لَهُم مَّا يَشَآءُونَ عِندَ رَبِّهِمۡ﴾، وإردافُها بقوله: ﴿ذَٰلِكَ هُوَ ٱلۡفَضۡلُ ٱلۡكَبِيرُ﴾ يُشعِرُ بمَزيدِ ذلكَ الامتياز.

قوله: (**﴿عِندَ رَبِّهِمۡ﴾ منصوبٌ بالظَّرْفِ لا بـ﴿يَشَآءُونَ﴾**): عن بعضهم؛ لأنَّ المعنىٰ: علىٰ أنَّ ما يُريدُونَه علىٰ سبيلِ العُموم مُطلَقاً كائناً ما كان حاصِلٌ لهم عندَ ربِّهم، أي: حاصِلٌ لهم مِنَ الله، ولو نُصِبَ بـ﴿يَشَآءُونَ﴾ تَصيرُ مَشيئتُهم مُقيَّدةً بـ﴿عِندَ رَبِّهِمۡ﴾، فلا يبقىٰ العُمومُ فيما يُريدُون، ويحتملُ حُصولُ ذلكَ عندَ غيرِ ربِّهم، وهو عكسُ المعنىٰ.

وقلت: لا رَيْبَ أنَّ أهلَ السَّعادةِ صِنفان: المُقرَّبونَ وأصحابُ اليمين، فإذا أُريدَ بأولئكَ أصحابُ اليمينِ كانَ علىٰ ما قيل، وأما إذا أُريدَ به المُقرَّبونَ فلا، قال اللهُ تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلۡمُتَّقِينَ فِي جَنَّـٰتٖ وَنَهَرٖ * فِي مَقۡعَدِ صِدۡقٍ عِندَ مَلِيكٖ مُّقۡتَدِرِۭ﴾ [القمر: ٥٤-٥٥].

---

(١) كذا في الأصول الخطية؛ بالرفع، ويصحُّ علىٰ التقديم والتأخير في اسم «كان» وخبرها.

....

وروينا عن أبي سعيدٍ الخدريِّ قال: قالَ رسولُ الله ﷺ: «إنَّ أهلَ الدَّرَجاتِ العُلىٰ ليراهُم مَنْ تحتَهم، كما تَـرَونَ النَّجْمَ الطالِعَ في أُفُقِ السماء، وإنَّ أبا بكرٍ وعُمَرَ منهم، وأنعمـا»، أخرجه أبو داودَ والترمذيّ(١).

وفي «الجامع»: «أنعَمَ فُلانٌ النَّظَرَ في الأمر: إذا بالغَ في تَدَبُّرِهِ والفِكرِ فيه وزاد فيه، وأحسَنَ فُلانٌ إلىٰ فُلانٍ وأنعَم؛ أي: أفضَلَ وزادَ في الإحسان، وكذا هذا، أي: هما منهم، وزادا في هذا الأمر، وتَناهَيا فيه إلىٰ غايته»(٢).

وقلت: لَعَلَّه مأخوذٌ مِنَ النُّعومة، قال في «الأساس»: «دَقَّه دقّاً نِعِمّـا، وأنعَمَ دَقَّه، فإذا عَمِلتَ عَمَلاً فأنعِمْه: فأَجِدْه، وأحسَنَ فُلانٌ وأنعَم: وأجادَ وزاد علىٰ الإحسان»، فمعنىٰ: أنعَمَ النَّظَرَ: أدقّ، فلا يُذهَبُ إذن إلىٰ العَمَلِ بالمفهوم، كقولِهِ تعالىٰ: ﴿لَا تَأْكُلُوا۟ ٱلرِّبَوٰٓا۟ أَضْعَـٰفًا مُّضَـٰعَفَةً﴾ [آل عمران: ١٣٠].

وفي تخصيص ﴿رَوْضَـاتِ﴾ ـ كما قال: «كأنَّ رَوْضةَ جَنّةِ الـمُؤمِن أطيَبُ بُقْعةٍ فيها وأنزَهُها» ـ: إيماءٌ إلىٰ هذا المعنىٰ. وقال في «فاطِر»(٣): «وقُرِئ «جَنّةُ عَدْن» علىٰ الإفراد، كأنها جَنّةٌ مُختَصّةٌ بالسابقين»، ولذلكَ عَقَّبَ بقولِه: ﴿ذَٰلِكَ ٱلَّذِى يُبَشِّرُ ٱللَّهُ عِبَادَهُ﴾، أي: أولياءَه ـ كما مَرَّ مِراراً ـ ، ويحصلُ مِن هذا التقديرِ قُرْبُ المعمولِ مِن عامِله، ومعنىٰ القُرْبِ والزُّلْفىٰ عندَ الله لِعِبادِهِ العامِلين، والجملةُ خَبَـرٌ ثانٍ لِقولِه: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾.

وفي «الكواشي»: الوَقْفُ الكافي علىٰ ﴿ٱلْجَنَّـاتِ﴾. ﴿لَهُم مَّا يَشَآءُونَ﴾ جُملةٌ مِن مُبتَدأٍ وخَبَر، فعلىٰ هذا تكونُ الجملةُ مُستأنَفة.

---

(١) أبو داود (٣٩٨٧)، والترمذي (٣٦٥٨). وأخرجه أيضاً ابنُ ماجه (٩٦).

(٢) «جامع الأصول» لابن الأثير (٨: ٦٢٧).

(٣) أي: قال الزمخشـريُّ في تفسير الآية ٣٣ من سورة فاطر (١٢: ٦٥٩).

قُرِئ: ﴿يُبَشِّرُ﴾ من: بَشَّرَه، و«يُبشِرُ» مِن: أبشَرَه، و«يَبشُرُ» مِن: بَشَرَه، والأصل: **ذلكَ الثوابُ الذي يُبشِّـرُ اللـهُ به عِبادَه**، فحَذَفَ الجار، كقوله تعالىٰ: ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ﴾ [الأعراف: ١٥٥]، ثم حَذَفَ الراجعَ إلىٰ الموصول، كقوله تعالىٰ: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: ٤١]، **أو: ذلكَ التبشيرُ** الذي يُبشِّـرُه اللهُ عِبادَه.

رُوِي: أنه اجتَمَعَ المُشركونَ في مَجمَعٍ لهم، فقال بعضُهم لبعض: أترَونَ مُحمَّداً يَسألُ علىٰ ما يَتَعاطاهُ أجراً؟ فنزلتِ الآية.

﴿إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ يجوزُ أن يكونَ استِثناءً مُتَّصِلاً، أي: لا أسألُكم أجراً إلا هذا، وهو أن تَوَدُّوا أهلَ قرابتي، ولم يكن هذا أجراً في الحقيقة، لأنَّ قرابتَه قرابتُهم، فكانت صِلتُهم لازمةً لهم في المُروءة. ويجوزُ أن يكونَ مُنقَطِعاً، أي: لا أسألُكم أجراً قَطّ، ولكنَّني أسألُكم أن تَوَدُّوا قرابتي الذينَ هم قرابتُكم ولا تُؤذُوهُم.

فإن قلت: هَلَّا قيل: إلا مَوَدّةَ القُرْبىٰ، أو: إلا المَوَدّةَ للقُرْبىٰ؟ وما معنىٰ قوله: ﴿إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾؟ قلت: جُعِلُوا مكاناً للمودّةِ ومَقَرّاً لها، ....

قوله: (قُرِئ: ﴿يُبَشِّرُ﴾): نافعٌ وعاصِمٌ وابنُ عامِر: ﴿يُبَشِّرُ﴾ بضَمِّ الياءِ وفَتْح الباءِ وكَسْرِ الشِّين مُشَدَّدة، والباقونَ: بفَتْح الياءِ وإسكانِ الباء وضَمِّ الشِّينِ مُخفَّفة(١). رُوِيَ أنه قال: المُتعدِّي ثلاثة، وهو الذي ذكرَ في المتن، والمُطاوعُ خمسة: بَشِـرَ(٢) وأبشَـرَ(٣) وتَبشَّـرَ واستَبشَـر.

قوله: (ذلكَ الثوابُ الذي يُبشِّـرُ اللـهُ به عِبادَه): المُشارُ إليه ﴿رَوْضَاتِ ٱلْجَنَّاتِ﴾ الآية.

قوله: (أو: ذلكَ التبشير): فالمُشارُ إليه: «الذي يُبشِّـرُه»، نَحْو: هذا أخوك، والعائدُ إلىٰ الموصولِ أيضاً محذوف، ولكنْ لا يُقدَّرُ الجار.

(١) انظر: «التيسير» للداني ص١٩٥، و«حجة القراءات» ص٦٤١.

(٢) أي: بَشَـرَ وبَشِـرَ، كما في معاجم اللغة، وإلا فالمذكورُ أربعة لا خمسة.

(٣) زاد في (ط) هنا: «وبشّر»، وضُبطت بتشديد الشين، وليس بصحيح، فالمُشدَّد من المتعدي لا من المُطاوع.

كقولك: لي في آلِ فُلانٍ مودّة، ولي فيهم هوىٰ وحُبٌّ شديد، تُريد: أُحِبُّهم وهم مكانُ حُبِّي ومحلُّه، وليسَتْ ﴿فِي﴾ بصِلةٍ للمَوَدّة، كاللام إذا قلت: إلا المودّةَ للقُرْبىٰ، إنما هي مُتعلِّقةٌ بمحذوفٍ تَعلّقَ الظَّرْفُ به في قولك: المالُ في الكيس، وتقديرُه: إلا المودّةَ ثابتةً في القُرْبىٰ ومُتمكِّنةً فيها.

و«القُرْبىٰ»: مصدر، كالزُّلْفىٰ والبُشْرىٰ، بمعنىٰ: قرابة، والمُراد: في أهلِ القُرْبىٰ، ورُوِي: أنها لـمّا نَزَلَتْ قيل: يا رسولَ الله، مَنْ قَرابتُكَ هؤلاءِ الذينَ وَجبَتْ علينا مَوَدّتُهم؟ قال: «عليٌّ وفاطِمةُ وابناهما». ويدلُّ عليه ما رُوِيَ عن عليٍّ رضيَ اللـهُ عنه: شَكَوتُ إلىٰ رسولِ الله ﷺ حَسَدَ الناسِ لي، فقال: «أما ترضىٰ أن تكونَ رابعَ أربعة؟ أوّلُ مَنْ يَدخُلُ الجنةَ أنا وأنتَ والحسنُ والحسين، وأزواجُنا عن أيماننا وشمائلنا، وذُرِّيَّتُنا خلفَ أزواجِنا»، وعن النَّبيِّ ﷺ: «حُرِّمَتِ الجنّةُ علىٰ مَنْ ظَلَمَ أهلَ بيتي، وآذاني في عِترتي، ومَنِ اصطَنَعَ صَنيعةً إلىٰ أحدٍ مِن وَلَدِ عبدِ المُطَّلِب، ولم يُجازِه عليها، فأنا أُجازيهِ عليها غداً إذا لَقِيَني يومَ القيامة».

ورُوِي: «أنَّ الأنصارَ قالوا: فَعَلْنا وفعَلْنا، كأنهمُ افتخَرُوا، فقال عباسٌ - أو ابنُ عباس - : لنا الفَضْلُ عليكم، فبَلَغَ ذلكَ رسولَ الله ﷺ، فأتاهُم في مَجالِسِهم، ....

قوله: (وليسَتْ ﴿فِي﴾ بصِلة): أي: ﴿فِي ٱلْقُرْبَىٰ﴾ ليسَ بظَرْفٍ لَغْو، بل هو ظَرْفٌ مُستَقِرٌّ حالٌ مِنَ ﴿ٱلْمَوَدَّةَ﴾، و﴿فِيهَآ﴾ مُبالَغة.

قوله: (أن تكونَ رابعَ أربعة): عن بعضهم: رابعُ أربعة[1]، أي: واحدُ أربعة، قال: رابعُ الثلاثة: غيرُها، وهو الذي رَبَّعَهم، أي: كَمَّلَهم أربعة. ورابعُ أربعة: أحدُهم، كقولِهِ تعالىٰ: ﴿ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ﴾ [التوبة: ٤٠][2].

---

(١) قوله: «عن بعضهم: رابع أربعة» سقط من (ف).

(٢) زاد في (ح) و(ف) هنا: «ثان ثلاثة»! وفي (ط): «ثالث ثلاثة»!

فقال: **يا مَعشَرَ الأنصار، ألم تكونوا أذِلّةً فأعَزَّكُمُ اللـهُ بي؟** قالوا : بلىٰ يا رسول الله، قال: ألم تكونوا ضُلّالاً فهداكمُ اللـهُ بي؟ قالوا: بلىٰ يا رسول الله، قال: «أفلا تُجيبُونَني؟ قالوا: ما نقولُ يا رسول الله؟ قال: ألا تقولون: ألم يُـخرِجْكَ قومُك فآويناك؟ أوَلم يُكذِّبوكَ فصَدَّقناك؟ أوَلم يَـخذُلوكَ فنصَـرْناك؟ قال: فما زالَ يقولُ حتىٰ جَثَوا علىٰ الرُّكَب، وقالوا: أموالُنا وما في أيدينا لله ولرسولِه، فنزلتِ الآية».

قوله: (**يا مَعشَـرَ الأنصار، ألم تكونوا أذِلّةً فأعَزَّكُمُ الله**) الحديث: مِن روايةِ البخاريِّ ومُسلِم[١] عن عبدِ الله بنِ زيدِ بنِ عاصِم قال: «إنَّ رسولَ الله ﷺ لـمَّا فتَحَ حُنيناً قَسَمَ الغَنائم، فأعطىٰ المُؤلَّفةَ قُلوبُهم، فبَلَغَه أنَّ الأنصارَ يُـحِبُّونَ أن يُصِيبُوا مِثلَ ما أصابَ الناس، فقامَ رسولُ الله ﷺ يَـخطُبُهم، فحَمِدَ الله، وأثنىٰ عليه، ثم قال: يا مَعشَـرَ الأنصار، ألم أَجِدْكُم ضُلّالاً فهداكم اللهُ بي، وعالةً فأغناكُمُ اللهُ بي، ومُتفرِّقينَ فجَمَعَكُمُ اللهُ بي؟ ويقولون: اللهُ ورسولُه أمَنّ[٢]، فقال: ألا تُـجيبُونَني؟ فقالوا: اللهُ ورسولُه أمَنّ، قال: أما إنكم لو شِئتُم أن تقولوا: جِئتَنا طَرِيداً فآوَيْناك، وشَـرِيداً فنَصَـرْناك، وكانَ مِنَ الأمر كذا وكذا»، الحديث.

وأما شِكايةُ العبّاسِ إلىٰ رسولِ الله ﷺ: فهو ما روىٰ الترمذيُّ[٣] عن عليٍّ رضيَ اللهُ عنه: «أنَّ العبّاسَ دَخَلَ علىٰ رسولِ الله ﷺ مُغضَباً، فقال له رسولُ الله ﷺ: ما أغضَبَك؟ فقال: يا رسولَ الله، أرىٰ قوماً مِن قُريشٍ يَتَلاقَونَ بينَهم بوُجوهٍ مُسفِرة، فإذا لَقُونا لَقُونا بغير ذلك، فغَضِبَ رسولُ الله ﷺ حتىٰ احمرَّ وَجْهُه، وقال: والذي نفسي بيده، لا يَدخُلُ قَلْبَ رجلٍ إيمانٌ حتىٰ يُـحِبَّـكم لله ورسولِه، ثم قال: أيها الناس، مَنْ آذىٰ عَمِّي فقد آذاني، فإنما عَمُّ الرجلِ صِنْوُ[٤] أبيه».

---

(١) البخاري (٤٣٣٠)، ومسلم (١٠٦١).

(٢) قوله: «أمنّ» ـ هنا وفيما سيأتي بعد كلمـات ـ: تحرَّف في (ح) و(ف) إلىٰ: «أمر».

(٣) في «جامعه» برقم (٣٧٥٨).

(٤) الصِّنْو: المِثْل، وأصلُه: أن تَطلُعَ نخلتانِ من عِرقٍ واحد، يُريد: أنَّ أصل العباس وأصل أبي واحد، وهو مِثلُ أبي. قاله ابنُ الأثير في «النهاية»، مادة (صنو).

وقالَ رسولُ الله ﷺ: «مَنْ ماتَ علىٰ حُبِّ آلِ مُحمَّدٍ ماتَ شهيداً، ألا ومَنْ ماتَ علىٰ حُبِّ آلِ مُحمَّدٍ ماتَ مغفوراً له، ألا ومَنْ ماتَ علىٰ حُبِّ آلِ مُحمَّدٍ ماتَ تائباً، ألا ومَنْ ماتَ علىٰ حُبِّ آلِ مُحمَّدٍ ماتَ مُؤمِناً مُستكمِلَ الإيمان، ألا ومَنْ ماتَ علىٰ حُبِّ آلِ مُحمَّدٍ بَشَّرَهُ مَلَكُ الموتِ بالجنّة، ثم مُنكرٌ ونكير، ألا ومَنْ ماتَ علىٰ حُبِّ آلِ مُحمَّدٍ يُزَفُّ إلىٰ الجنّةِ كما تُزَفُّ العَروسُ إلىٰ بيتِ زَوْجِها، ألا ومَنْ ماتَ علىٰ حُبِّ آلِ مُحمَّدٍ فُتِحَ له في قبره بابانِ إلىٰ الجنّة، ألا ومَنْ ماتَ علىٰ حُبِّ آلِ مُحمَّدٍ جَعَلَ اللهُ قَبرَهُ مَزارَ ملائكةِ الرحمة، ألا ومَنْ ماتَ علىٰ حُبِّ آلِ مُحمَّدٍ ماتَ علىٰ السُّنّةِ والجماعة.

ألا ومَنْ ماتَ علىٰ بُغْضِ آلِ مُحمَّدٍ جاءَ يومَ القيامةِ مكتوبٌ بينَ عَينَيه: آيِسٌ مِن رحمةِ الله، ألا ومَنْ ماتَ علىٰ بُغْضِ آلِ مُحمَّدٍ ماتَ كافراً، ألا ومَنْ ماتَ علىٰ بُغْضِ آلِ مُحمَّدٍ لم يَشَمَّ رائحةَ الجنّة».

وقيل: لم يَكُنْ بَطْنٌ مِن بُطونِ قُريشٍ إلا وبينَ رسولِ الله ﷺ وبينَهم قُرْبىٰ، فلما كَذَّبُوهُ وأبَوْا أن يُبايِعُوه، نزلت. والمعنىٰ: إلا أن تَوَدُّوني في القُرْبىٰ، ....

قوله: (يُزَفُّ إلىٰ الجنّة)، النهاية: «زَفَفتُ العَروسَ أزُفُّها؛ إذا أهدَيْتَها إلىٰ زَوْجِها».

قوله: (مكتوبٌ بينَ عَينَيه): عن بعضِهم: «بينَ عَينَيه»: خَبَرٌ مُقدَّمٌ علىٰ المُبتدأ، و«مكتوبٌ» مُبتَدأ، كأنه قال: مكتوبٌ «آيِسٌ مِن رحمةِ الله» بينَ عَينَيه. والظاهِرُ أنه سَهو، بل «بينَ عَينَيه» ظَرْفُ «مكتوب»، و«مكتوب»: خَبَرٌ مُقدَّم، والجملةُ حالٌ مِن ضمير «جاء».

قوله: (وقيل: لم يكنْ بَطْنٌ مِن [بطون] قُريش) إلىٰ آخره: يُوافِقُه ما روينا عن البخاريِّ[1] عن ابنِ عباس: «سُئِلَ عن قوله تعالىٰ: ﴿إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾، فقال سعيدُ بنُ جُبير: قُرْبىٰ آلِ مُحمَّد، فقال ابنُ عباس: عَجِلْت، إنَّ رسول الله ﷺ لم يكنْ بَطنٌ مِن قُريشٍ إلا كانَ له فيهم قرابة، فقال: إلا أن تَصِلُوا ما بيني وبينكم».

---

(١) في «صحيحه» (٤٨١٨).

أي: في حَقِّ القُرْبىٰ أو مِن أجلِها، كما تقول: الحبُّ في الله والبُغْض في الله، بمعنىٰ: في حَقِّهِ ومن أجلِه، يعني: أنكم قومي وأحقُّ مَنْ أجابني وأطاعني، فإذا قد أبيتُم ذلك فاحفظوا حَقَّ القُرْبىٰ، ولا تُؤذُوني ولا تُهيِّجُوا عليّ.

وقيل: أتتِ الأنصارُ رسولَ الله ﷺ بمالٍ جَمَعُوه، وقالوا: يا رسول الله، قد هدانا اللهُ بك، **وأنتَ ابنُ أُختِنا**، وتَعرُوكَ نوائبُ وحقوق، وما لَكَ سَعة، فاستَعِنْ بهذا علىٰ ما يَنُوبُكَ، فنزلت، وردَّه.

وقيل: ﴿ٱلْقُرْبَىٰ﴾: التقرُّبُ إلىٰ الله تعالىٰ، أي: إلا أن تُحِبُّوا اللهَ ورسولَه في تَقَرُّبِكُم إليه بالطاعةِ والعملِ الصالح. وقُرِئ: «إلا مَوَدّةً في القُرْبىٰ».

﴿وَمَن يَقْتَرِفْ حَسَنَةً﴾: عن السُّدِّيّ: أنها المودّةُ في آلِ رسولِ الله ﷺ، نزلت في أبي بكرٍ الصِّدِّيقِ رضيَ اللهُ عنه ومَوَدّتِهِ فيهم، **والظاهِرُ العُمومُ في أيِّ حَسَنةٍ كانت**، إلا أنها لـمَّا ذُكِرَتْ عَقيبَ ذِكرِ المودّةِ في القُرْبىٰ؛ دلَّ ذلكَ علىٰ أنها تناولتِ المودّةَ تناولاً أوليّاً، كأنَّ سائرَ الحسناتِ لها توابع.

قوله: (**وأنتَ ابنُ أختِنا**): لأنَّ آمِنةَ أُمَّ رسول الله ﷺ كانت مِنَ الأنصار مِن بني زُهْرة[١].

قوله: (**والظاهِرُ العُمومُ في أيِّ حَسَنةٍ كانت**): فعلىٰ هذا ﴿وَمَن يَقْتَرِفْ حَسَنَةً﴾ إلىٰ آخِرِه: تذييل، وعلىٰ الأول: تتميم.

---

(١) كذا وردت العبارةُ في الأصول الخطية، وهو سبقُ قلمٍ من المُؤلِّف رحمه الله تعالىٰ ـ إن لم يكن ثمّةَ خَلَلٌ في النسخ ـ، فبنو زُهْرةَ من قُريش، لا من الأنصار، وآمنةُ أمُّ النبيِّ ﷺ قُرشيّةٌ زُهْريّة، وليست أنصارية، فإنها آمنةُ بنتُ وَهْب بن عبد مناف بن زُهْرة بن كِلاب بن مُرّة، كما في «الطبقات الكبرىٰ» لابن سعد (١: ٥٩)، بل أمُّ آمنة وأمُّ أمِّها: قرشيتان أيضاً، كما في «الطبقات».

وقد اشتهر أنَّ بني النَّجّارِ مِنَ الأنصار: أخوالُ النبيِّ ﷺ، وذلك أنهم أخوالُ عبدِ المُطَّلِب، فأمُّه سلمىٰ بنت عمرو من بني عَدِيِّ بن النَّجّار، فهم أخوالُ عبد المطلب حقيقة، ولعلَّ وَصْفَهم بـ«أخوال النبيِّ ﷺ» هو السَّبَبُ في توهُّمِ أنَّ أمَّه عليه السلام أنصارية، والله أعلم.

وقُرِئ: «يَزِدْ»، أي: يَزِدِ الله. وزيادةُ حُسْنِها مِن جِهةِ الله: مُضاعفتُها، كقوله تعالىٰ: ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥٓ أَضْعَافًا كَثِيرَةً﴾ [البقرة: ٢٤٥]، وقُرِئ: «حُسْنىٰ»، وهي مصدرٌ كالبُشْرىٰ. الشَّكُور في صِفةِ الله: مجازٌ للاعتِدادِ بالطاعة، وتَوْفيةِ ثوابِها، والتَّفضُّلِ علىٰ الـمُثاب.

[﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا فَإِن يَشَإِ ٱللَّهُ يَخْتِمْ عَلَىٰ قَلْبِكَ وَيَمْحُ ٱللَّهُ ٱلْبَٰطِلَ وَيُحِقُّ ٱلْحَقَّ بِكَلِمَٰتِهِۦٓ إِنَّهُۥ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾ ٢٤]

﴿أَمْ﴾ مُنقَطِعة، ومعنىٰ الهمزةِ فيه: التوبيخ، كأنه قيل: أيَتَمالَكُونَ أن يَنسُبوا مِثلَه إلىٰ الافتِراء، ثم إلىٰ الافتِراءِ علىٰ الله الذي هو أعظَمُ الفِرَىٰ وأفحَشُها، ﴿فَإِن يَشَإِ ٱللَّهُ يَخْتِمْ عَلَىٰ قَلْبِكَ﴾ فإن يَشَأِ اللهُ يجعَلْكَ مِنَ المختومِ علىٰ قُلوبِهم، حتىٰ تَفتَرِيَ عليه الكذب، فإنه لا يَجتَرِئُ علىٰ افتِراءِ الكذبِ علىٰ الله إلا مَنْ كانَ في مِثلِ حالِهم.

قوله: (﴿أَمْ﴾ مُنقَطِعة، ومعنىٰ الهمزةِ فيه: التوبيخ): أقول: لا بُدَّ مِن تقديم كلام يَصِحُّ أن يُضرَبَ عنه، وهو قولُه: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُا۟ شَرَعُوا۟ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُ﴾ [الشورىٰ: ٢١]، وبيانُه: أنه تعالىٰ لـمّا أمَرَه صَلَواتُ الله عليه بأن يَتلُوَ عليهم قولَه: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ﴾ [الشورىٰ: ١٣]، وساقَ الكلامَ إلىٰ أنِ انتهىٰ إلىٰ الإضرابِ الأول(١)، فأضرَبَ عن الأمرِ بالتِّلاوةِ إلىٰ السُّؤالِ علىٰ سبيلِ التقرير والتهكُّم، وأجرىٰ عِنانَ الكلام حتىٰ بَلَغَ إلىٰ مقامِ الإضرابِ الثاني(٢)، فوَبَّخَهم علىٰ أمرٍ آخَرَ أعظَمَ مِنَ الأول، وهو نِسبةُ الافتِراءِ إلىٰ أكرَم خَلْقِ الله، فقال: ﴿أَمْ يَقُولُونَ﴾، أي: يَتفَوَّهُونَ بهذه العظيمة؛ أنَّ مُحمَّداً شَرَعَ مِن تِلقاءِ نفسِهِ هذا الذي تلا عليكم وسَمّاهُ دِيناً، وذكَرَ أنَّ اللهَ آذَنَ به الأنبياءَ أن يَتمسَّكُوا به ويُوصُوا أُممَهم به، وهذا معنىٰ قوله: ﴿ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا﴾.

---

(١) وهو قولُه: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُا۟ شَرَعُوا۟ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُ﴾ [الشورىٰ: ٢١].

(٢) وهو قوله: ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰ﴾ [الشورىٰ: ٢٤].

وهذا الأسلوبُ مُؤدّاهُ استِبعادُ الافتِراءِ مِن مِثلِه، وأنه في البُعْدِ مِثلُ الشِّـرْكِ بالله والدخولِ في جُملةِ المختومِ علىٰ قُلوبِهم. ومِثالُ هذا: أن يُـخَـوَّنَ بعضُ الأُمناء، فيقول: لَعَلَّ اللهَ خَذَلَني، لَعَلَّ اللهَ أعمىٰ قلبي، وهو لا يُريدُ إثباتَ الخِذْلانِ وعَمَىٰ القَلْب، وإنما يُريدُ استِبعادَ أن يُـخَـوَّنَ مِثلُه، والتنبيهَ علىٰ أنه رُكِبَ مِن تـخوينِهِ أمرٌ عظيم.

ثم قال: ومن عادةِ الله أن يَمحُوَ الباطلَ ويُثبِتَ الحقَّ ﴿بِكَلِمَٰتِهِۦٓ﴾ بوَحْيه أو بقَضائِه، كقولِهِ تعالىٰ: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَى ٱلْبَٰطِلِ فَيَدْمَغُهُۥ﴾ [الأنبياء: ١٨]، يعني: لو كانَ مُفتَرِياً كما تَزعُمونَ لكَشَفَ اللـهُ افتِراءَه، ومحقَه، وقَذَفَ بالحقِّ علىٰ باطِلِه فدَمَغَه.

قوله: (**وهذا الأسلوبُ مُؤدّاهُ استِبعادُ الافتِراءِ مِن مِثلِه**): وهو أنه تعالىٰ وَبَّخَهم علىٰ الافتِراءِ ـ المُؤدِّي إلىٰ إيجابِ الخَتْمِ والطَّبْعِ الذي هو مِن صِفةِ أبعَدِ خَلْقِ الله وألعَنِهم ـ علىٰ مِثلِ أكرَمِ خَلْقِ الله وأحَبِّهم إليه، هَيْهات، وآدمُ ومَنْ دونَه تحتَ لِوائه. هذا هو معنىٰ الاستِبعادِ الذي صَـرَّحَ به، ومعنىٰ المِثلَين في قوله: «في مِثلِ حالِهم» و«الافتِراءِ مِن مِثلِه». وعن بعضِهم: «وفي هذا تذكيرٌ لنِعَمِ الله بذِكرِ إحسانِهِ إليه وفَضْلِهِ له بما أكرَمَه بأنواعِ الكراماتِ التي أكرَمَه بها؛ ليَشكُرَ ربَّه علىٰ ذلك، ويَرحَمَ علىٰ أولئكَ بما خُتِمَ علىٰ قُلوبِهم»، انتهىٰ كلامُه.

ثم جِيءَ بقوله: ﴿وَيَمْحُ ٱللَّهُ ٱلْبَٰطِلَ﴾ إلىٰ آخِرِه؛ تذييلاً للكلامِ وتتميماً لمعنىٰ الاستِبعاد، أي: ليسَ مِن شأنِهِ صلواتُ الله عليه ذلك، ولا مِن عادةِ الله، إلا مَحْوُ الباطِلِ وإثباتُ الحق، ولا مِن صِفاتِ هذا الكِتابِ الكريمِ أن يَـحُومَ الافتِراءُ حولَه، وأنه مِن كَلِماتِ الله التي لا يأتيها الباطِلُ مِن بينِ يَدَيـهِ ولا مِن خَلْفِه، وفيه تعريضٌ بافتِرائهم، وأنهم المختومُ علىٰ قُلوبِهم، وأنهم أخَسُّ خَلْقِ الله وأنذَلُهم وأبعَدُهم مِن رحمةِ الله، أولئكَ كالأنعام بل هُم أضَلّ.

لله دَرُّه! ما ألطَـفَ بيانَـه، وما أدَقَّ نَظَـرَه! ولو لم يكنْ في كِتابِهِ إلا هذا التلويحُ لكَفاهُ مَزِيّةً وفَضْلاً.

ويجوزُ أن يكونَ عِدَةً لرسولِ الله ﷺ بأنه يَمحُو الباطلَ الذي هم عليه مِنَ البَهْتِ والتكذيب، **ويُثبِّتُ الحقَّ الذي أنتَ عليه بالقُرآنِ وبقَضائِهِ** الذي لا مَرَدَّ له مِن نُصْـرتِكَ عليهم، إنّ اللهَ عليمٌ بما في صَدْرِكَ وصُدُورِهِم، فيُجري الأمرَ علىٰ حَسَب ذلك.

وعن قتادة: ﴿يَخْتِمْ عَلَىٰ قَلْبِكَ﴾: يُنسِكَ القُرآنَ ويَقطَعْ عنكَ الوَحْي، يعني: لو افترىٰ علىٰ الله الكَذِبَ لفعَلَ به ذلك، وقيل: ﴿يَخْتِمْ عَلَىٰ قَلْبِكَ﴾: يَربِطْ عليه بالصَّبْر، حتىٰ لا يَشُقَّ عليكَ أذاهُم.

فإن قلت: **إنْ كانَ قولُه: ﴿وَيَمْحُ ٱللَّهُ ٱلْبَٰطِلَ﴾ كلاماً مُبتَدأً** غيـرَ معطوفٍ علىٰ ﴿يَخْتِمْ﴾، فما بالُ الواوِ ساقطةً في الخطّ؟ قلت: كما سَقَطَت في قولِهِ تعالىٰ: ﴿وَيَدْعُ ٱلْإِنسَٰنُ بِٱلشَّرِّ﴾ [الإسراء: ١١]، وقولِهِ تعالىٰ: ﴿سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ﴾ [العلق: ١٨]، علىٰ أنها مُثبَتَةٌ في بعضِ المَصاحِف.

قوله: (**ويُثبِّتُ الحقَّ الذي أنتَ عليه بالقُرآنِ وبقَضائه**): فإن قلت: لِـمَ خالَـفَ بينَ العِبارتَين، فجاءَ في الوَجْهِ الأولِ بـ«أو» حيثُ قال: «بوَحْيِهِ أو بقَضائه»، وفي الثاني بالواو حيثُ قال[1]: «بالقُرآنِ وبقَضائه»؟ قلت: علىٰ الأول: الكلامُ تذييلٌ وبيانٌ لعادةِ الله الجاريةِ في إثباتِ الحقِّ ومَحْقِ الباطِلِ فيما غَبَـرَ مِنَ الزمانِ وفيما يُتَـرقَّبُ منه، وكان لا يخلو ذلكَ مِن أحَدِ هذين الأمرَيْن، وعلىٰ هذا الوَجْه: عِدَةٌ لحبيبِ الله صلواتُ الله عليه، والجملةُ حالٌ مُقرِّرةٌ لمزيدِ التوبيخ، والمقامُ اقتضىٰ الجمعَ بينَهما، لا سيَّما وقد تحقَّقَ في الواقِعِ ذلك.

قوله: (**إن كانَ قولُه: ﴿وَيَمْحُ ٱللَّهُ ٱلْبَٰطِلَ﴾ كلاماً مُبتَدأً**): يعني[2]: و﴿يَخْتِمْ﴾ مجزومٌ جوابٌ للشَّرْط، ﴿وَيَمْحُ﴾ أيضاً قد سَقَطَ منهُ الواوُ علامةُ الجزم، فيكونُ معطوفاً عليه، وأنتَ جَعَلتَه كلاماً مُبتَدأً؟ وأجاب: أنَّ الواوَ ساقِطةٌ خَطّاً لا معنىٰ، قال أبو البقاء: «﴿يَخْتِمْ﴾ جوابٌ للشَّرْط، ﴿وَيَمْحُ﴾ مرفوعٌ مُستأنَـفٌ وليسَ مِنَ الجواب؛ لأنه يَمحُو الباطِلَ مِن غير شَـرْط، وسَقَطَتِ الواوُ مِنَ اللفظِ لالتِقاءِ الساكِنَين، ومِنَ المُصحَفِ حَمْلاً علىٰ اللفظ»[3].

---

(١) من قوله: «بوحيه أو بقضائه» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

(٢) في (ح) و(ف): «معنىٰ»، والمُثبتُ من (ط).

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١٣٢).

[﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ وَيَعْفُوا۟ عَنِ ٱلسَّيِّـَٔاتِ وَيَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ﴾ ٢٥]

يُقال: قَبِلتُ منه الشيء، وقَبِلتُه عنه؛ فمعنىٰ «قَبِلتُه منه»: أخذتُه منه وجَعَلتُه مَبدأً قَبولي ومَنشَأَه، ومعنىٰ «قَبِلتُه عنه»: عَزَلتُه عنه وأبنتُه عنه. والتوبة: أن يُرجَعَ عن القَبيح والإخلالِ بالواجِب؛ بالنَّدَم عليهما **والعَزْمِ علىٰ أنْ لا يُعاوِد، لأنَّ المرجوعَ عنه قبيحٌ وإخلالٌ بالواجِب، وإن كانَ فيه** ....

وروىٰ مُحيي السُّنّةِ عن الكِسائيِّ نَحْوَ ما ذكرَه المُصنِّف(١)، ومما يُقوِّي أنه مرفوع: عطفُ قوله: ﴿وَيُحِقُّ ٱلْحَقَّ بِكَلِمَٰتِهِۦٓ﴾ عليه، وهو مرفوع.

قوله : (**والعَزْم علىٰ أنْ لا يُعاوِد، لأنَّ المرجوعَ عنه قبيحٌ وإخلالٌ بالواجب**): أي: يَجعَلُها غَرَضاً في عَدَم المُعاوَدة.

قوله: (**وإنْ كانَ فيه**): أي: في المرجوعِ عنه أو الواجب (**لعبدٍ حَقٌّ: لم يكنْ بُدٌّ مِنَ التفصِّي علىٰ طريقه**): قيل: في قولِه: «لأنَّ المرجوعَ عنه قَبيحٌ وإخلالٌ بالواجب»، وقولِه: «أن يَرجِعَ عن القبيح»: إشارةٌ إلىٰ مذهبه؛ لأنَّ أكثرَهُم(٢) قالوا: التَّوبةُ عن بعضِ المعاصي مَعَ الإصرارِ علىٰ البعضِ غيرُ صحيحة، قال أبو هاشِم: لو تابَ عن ذلكَ القبيح لِكونهِ قبيحاً وَجَبَ أن يتوبَ عن كُلِّ القَبائح، وإن تابَ عنه لا لُمجرَّدِ قُبْحِه، بل لِغَرَضٍ آخَرَ لم تَصِحَّ توبتُه. وعندَ أهلِ السُّنّة: التوبةُ عن بعضِ المعاصي مَعَ الإصرارِ علىٰ البعضِ صحيحة.

وقال الشيخُ أبو عبد الله الأنصاري: «التوبةُ ثلاثةُ أشياء: النَّدَمُ والاعتِذارُ والإقلاع»(٣).

وقلت: النَّدَم: إنما يكون علىٰ ما فاتَ في الزمانِ الماضي، فيُرجَعُ عنه بالقَلْب، لأنَّ التَّوبةَ سَعْيٌ مِن مَساعي القلب، وهو تنزيهُه عن القبائح، وإليه الإشارةُ بقوله: «أن يَرجِعَ عنِ القَبيحِ والإخلالِ بالواجب بالنَّدَم عليهما».

(١) انظر: «معالم التنزيل» للبغوي (٧: ١٩٢).

(٢) أي: أكثر المعتزلة.

(٣) «منازل السائرين» (١: ١٨٢ مع شرحه «مدارج السالكين» لابن القيِّم).

لِعَبْدٍ حَقٌّ: لم يكن بُدٌّ مِن التفصِّي علىٰ طريقِه.

وروىٰ جابر: أنَّ أعرابيّاً دَخَلَ مَسجِدَ رسولِ الله ﷺ، وقال: اللهُمَّ إني أستَغفِرُكَ وأتوبُ إليك، وكبَّر، فلما فَرَغَ مِن صَلاتِهِ قال له عليٌّ رضيَ اللهُ عنه: يا هذا، إنَّ سُرعةَ اللِّسانِ بالاستِغفارِ توبةُ الكَذّابين، وتوبتُك تحتاجُ إلىٰ التوبة، فقال: يا أميرَ المؤمنين، وما التوبة؟ قال: اسمٌ يقعُ علىٰ سِتّةِ معان: علىٰ الماضي مِنَ الذُّنوب: النَّدامة، ولتضييع الفرائض: الإعادة، وردُّ المظالم، وإذابةُ النفسِ في الطاعة كما ربَّيتَها في المعصية، وإذاقةُ النفسِ مَرارةَ الطاعةِ كما أذقتَها حَلاوةَ المعصية، والبُكاءُ بَدَلَ كُلِّ ضَحِكٍ ضَحِكتَه.

﴿وَيَعْفُواْ عَنِ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ عن الكبائرِ إذا تِيبَ عنها، ....

والاعتِذار: هو التلافي لِـمَا فاتَ في الحالِ بقَضاءِ الواجِب؛ إن كانَ مِن حَقِّ الله بأداءِ الفَرائض، ورَدِّ المَظالِـمِ إنْ كانَ مِن حَقِّ العِباد، فلا بُدَّ مِنَ التفصِّي علىٰ طريقه، أي: يجتهدُ علىٰ طريقةِ التَّخلُّص منه بأيِّ وَجْهٍ أمكن؛ إنْ كانَ المظلومُ في قَيْدِ الحياة: فالتفصِّي عنه بأن يَرُدَّ عليه أو يَستَحِلَّ منه، وإنْ ماتَ يَـرُدُّها علىٰ وَرَثتِه، وإن لم يَقدِرْ فيَتَصدَّقُ عنه، وإلا فيَدعُو له ويَستَغفِر.

والإقلاع: هو أن يَعزِمَ علىٰ ألا يُعاوِدَ إلىٰ الذَّنْب، وهو يَتَعلَّقُ بالمُستقبل، ويُمكِنُ أن يُـحمَلَ قولُه: «أنْ لا يُعاوِد؛ لأنَّ المرجوعَ عنه قبيحٌ وإخلالٌ بالواجب» علىٰ أنه لا تَصِحُّ التوبةُ إذا رجعَ عن القبيح مُحاباةً[1] أو خَوْفاً مِنَ الناسِ أو ضَعْفاً حَصَلَ في بَدَنِه، فلا يكونُ توبة، ولو قال: «تعظيماً لله وحَذاراً مِن سَخَطِهِ» لكانَ أولىٰ؛ لأنه دَخَلَ في كلامِه: ما إذا رَجَعَ عنها طالباً للثناءِ والمِدْحةِ والرِّياءِ والسُّمْعة.

قوله: (مِنَ التفصِّي علىٰ طريقِه): **الأساس**: «وقعَ فيما لا يَقدِرُ علىٰ التفصِّي منه، وليتَني أتفصىٰ مِن فُلان؛ أي: أتخلَّصُ منه وأُبايِنُه».

وقَدَّرَ صاحِبُ «المطلع»: «لم يكنْ بُدٌّ مِنَ التفصِّي عنه بطريقة».

قوله: (﴿وَيَعْفُواْ عَنِ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ عن الكبائرِ إذا تِـيبَ عنها): وقلت: إذن لا فَرْقَ بينَ «يقبلُ

---

(١) في (ط) و(ح): «مجانا»، وفي (ف): «محابا»! ولعلَّ ما أثبتُّه هو الصواب، والله أعلم.

وعن الصغائرِ إذا اجتُنِبَتِ الكبائر، ﴿وَيَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ﴾ **قُرِئَ بالتاءِ والياء، أي: يَعلَمُه فيُثيبُ علىٰ حَسَناتِه، ويُعاقِبُ علىٰ سَيِّئاتِه.**

[﴿وَيَسْتَجِيبُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَيَزِيدُهُم مِّن فَضْلِهِۦ ۚ وَٱلْكَٰفِرُونَ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ﴾ ٢٦]

﴿وَيَسْتَجِيبُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ أي: يَستَجيبُ لهم، فحَذَفَ اللامَ كما حُذِفَ في قولِهِ تعالىٰ: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ﴾ [المطففين: ٣]، أي: يُثيبُهم علىٰ طاعتِهم ويَزيدُهم علىٰ الثواب تفضُّلاً، أو: إذا دَعَوهُ استَجابَ دُعاءَهُم، وأعطاهُم ما طَلَبوا، وزادَهُم علىٰ مطلوبهم. ....

التَّوبة» وبينَ «يَعفُو عنِ السَّيِّئات»؛ لأنَّ قَبولَ التَّوْبةِ ليسَ إلا العَفْوَ عنِ السَّيِّئات، بل المعنىٰ: مِن شأنِهِ قَبولُ التَّوبةِ عن عِبادِهِ إذا تابوا، والعَفوُ عن سَيِّئاتِهم مَحْضُ رحمتِهِ أو بشفاعةِ شافعٍ، قال الإمام: «إنه تعالىٰ تارةً يَعفُو بواسِطةِ التوبة، وأخرىٰ يَعفُو ابتِداءً مِن غير تَوْبة»(١).

قوله: (قُرِئَ بالتاءِ والياء): حَفصٌ وحمزةُ والكِسائيّ: بالتاءِ الفَوْقانيّة، والباقون: بالياء(٢).

قوله: (أي: يَعلَمُه فيُثيبُ علىٰ حَسَناتِه، ويُعاقِبُ علىٰ سَيِّئاتِه): يعني: ﴿وَيَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ﴾ جاءَ تذييلاً للسابق، فإنَّ قولَه: ﴿يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ وَيَعْفُوا۟ عَنِ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ دلَّ علىٰ أنَّ العَفْوَ تَعلَّقَ بالسَّيِّئاتِ المَتُوبِ عنها، فلا بُدَّ مِن وُجودِ سَيِّئاتٍ غيرِ مَتُوبٍ وغيرِ مَعفُوٍّ عنها، فاتَّصَلَ قولُه: ﴿وَيَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ﴾ بهما بحَسَب الثواب والعِقاب، وفيه تعسُّف.

وقال القاضي: «﴿وَيَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ﴾ فيُجازي ويُجاوِزُ عن إتقانٍ وحِكمة»(٣)، أي: يُجازي التائبَ ويُجاوِزُ عن غير التائِب، وصُدورُهما عنه عَزَّ وجَلَّ عن إتقانٍ منه وحِكمة، وإن لم نُدرِكْ ذلك بعقولنا، فلا اعتِراضَ لأحَدٍ عليه.

---

(١) «مفاتيح الغيب» للرازي (٢٧: ٥٩٧).

(٢) انظر: «التيسير» للداني ص١٩٥، و«حجة القراءات» ص٦٤١.

(٣) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ١٣٠).

وقيل: **الاستجابةُ فِعلُهم**، أي: يَستَجيبُونَ له بالطاعةِ إذا دعاهم إليها، ﴿وَيَزِيدُهُم﴾ هو ﴿مِّن فَضْلِهِۦ﴾ علىٰ ثوابهم، وعن سعيدِ بنِ جُبَير: هذا مِن فِعلِهم: يُجيبُونَه إذا دعاهم، وعن إبراهيمَ بنِ أدهَمَ أنه قيلَ له: ما بالُنا نَدعُو فلا نُجاب؟ قال: لأنه دعاكم فلم تُجيبُوه، ثم قرأ: ﴿وَٱللَّهُ يَدْعُوٓا۟ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ﴾ [يونس: ٢٥]، ﴿وَيَسْتَجِيبُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾.

[﴿ وَلَوْ بَسَطَ ٱللَّهُ ٱلرِّزْقَ لِعِبَادِهِۦ لَبَغَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَٰكِن يُنَزِّلُ بِقَدَرٍ مَّا يَشَآءُ ۚ إِنَّهُۥ بِعِبَادِهِۦ خَبِيرٌۢ بَصِيرٌ﴾ ٢٧]

قوله: (وقيل: **الاستِجابةُ فِعلُهم**): قال أبو البقاء: «علىٰ هذا: ﴿ٱلَّذِينَ﴾ في موضع رَفْع، أي: يَنقادُونَ له»(١).

وقلت: علىٰ الوَجْهِ الأول: ﴿وَيَسْتَجِيبُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ عَطْفٌ علىٰ ﴿يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ﴾، فتَشتَمِلُ الآيتانِ علىٰ أصنافِ المُكلَّفين؛ الموافِقينَ منهم والمُخالِفين، فإنَّ المُؤمِن: إما عاصٍ أو غيرُ عاص، والأول: تائبٌ أو غيرُ تائِب، والكافرُ مِن صِنفِ المُخالِفين، وقد بَيَّنَ في الآيتَينِ ما لِكُلٍّ مِنَ الأصناف، ومُعاملةَ الله مَعَ كُلِّ فريقٍ مِن قَبولِ التوبةِ والعَفْوِ والاستِجابةِ والعذاب(٢).

وعلىٰ الوَجْهِ الثاني: ﴿وَيَسْتَجِيبُ﴾ عطفٌ علىٰ مجموعِ قولِه: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ﴾، وقولُه: ﴿وَيَزِيدُهُم مِّن فَضْلِهِۦ﴾ عطفٌ علىٰ مُقدَّرٍ هو مُسبَّبٌ عن قولِه: ﴿وَيَسْتَجِيبُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾، علىٰ مِنوالِ قوله تعالىٰ: ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ عِلْمًا ۖ وَقَالَا ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [النمل: ١٥]، أي: عَمِلا به وعَرَفا حَقَّ النِّعمةِ وقالا: الحمدُ لله، فالمعنىٰ: ويَستَجيبُونَ لله بالطاعةِ حينَ دعاهم، فيَستَجيبُ لِذلكَ دُعاءَهُم، ويُوفِّيهم أجورَهم، ويَزيدُهم مِن فَضْلِه، كما قال تعالىٰ: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَٰبَ ٱللَّهِ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنفَقُوا۟ مِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً يَرْجُونَ تِجَٰرَةً لَّن تَبُورَ * لِيُوَفِّيَهُمْ أُجُورَهُمْ وَيَزِيدَهُم مِّن فَضْلِهِۦٓ﴾ [فاطر: ٢٩-٣٠].

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١٣٣).

(٢) في كلامه رحمه الله تعالىٰ لفٌّ ونَشْر؛ فقبول التوبة: للمؤمن العاصي التائب، والعفو: للمؤمن العاصي غير التائب، والاستجابة: للمؤمن الطائع، والعذاب: للكافر.

﴿لَبَغَوْا﴾ مِنَ البَغْيِ؛ وهو الظُّلم، أي: لبَغَىٰ هذا علىٰ ذاك، وذاكَ علىٰ هذا، لأنَّ الغِنىٰ مَبطَرةٌ مَأشَرة، وكفىٰ بحالِ قارونَ عِبرة، ومنه قولُه عليه الصَّلاةُ والسَّلام: «**أخوفُ ما أخافُ علىٰ أُمّتي زَهْرةُ الدُّنيا وكثرتُها**»، ولبعضِ العرب:

وقد جَعَلَ الوَسْمِيُّ يُنبِتُ بينَنـا وبينَ بني رُومانَ نَبْعاً وشَوْحَطا

ومن هذا المَقام أجابَ السَّيِّدُ الجليلُ إبراهيمُ بنُ أدهَمَ عن قَوْلِ السائل: ما بالُنا نَدعُو فلا نُجاب؟ بقوله: «لأنه دعاكم فلم تُـجيبُوه، ثم قرأ: ﴿وَٱللَّهُ يَدْعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ﴾ [يونس: ٢٥]، ﴿وَيَسْتَجِيبُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾». وإلا فالاستِجابةُ في هذا الوَجْهِ استِجابةُ المُؤمِن لله تعالىٰ بالطاعةِ إذا دعاهُ إليها.

قوله: (**أخوفُ ما أخافُ علىٰ أُمّتي**) الحديث: مِن روايةِ البُخاريِّ ومُسلِم والنَّسائيِّ[١] عن أبي سعيدٍ قال: «جلَسَ رسولُ الله ﷺ، وجَلَسْنا حولَه، فقال: إنَّ مما أخافُ عليكم بَعْدي ما يُفتَحُ عليكم مِن زَهْرةِ الدُّنيا وزينتِها. فقال رجل: أوَيأتي الخيرُ بالشَّرِّ يا رسول الله؟» الحديثَ بطُولِه ذكَرْناه.

قوله: (**وقد جَعَلَ الوَسْميُّ**) البَيْت[٢]: سُمِّيَ المَطَـرُ وَسْمِيّاً؛ لأنه يَسِمُ الأرضَ بالنَّبات، و«النَّبع»: شَجَرٌ يُتَّخَذُ منه القِسِـيّ، و«الشَّوْحَط»: يُتَّخَذُ منه السِّهام، يعني: أنهم إذا أُمطِرُوا وأُخصِبُوا، فتذكروا الذُّحُول[٣]، وطَلَبوا الأوتار[٤]. وفي هذا البيتِ مِن حُسْنِ التَّعْليل ما بَلَغَ غايتَه، فكأنَّ المَطَـرَ أنبتَ لهم آلةَ الحرب مِنَ القِسِـيِّ والسِّهام.

---

(١) البخاري (١٤٦٥) و(٢٨٤٢) و(٦٤٢٧)، ومسلم (١٠٥٢)، والنسائي (٢٥٨١). وأخرجه أيضاً ابن ماجه (٣٩٩٥).

(٢) البيت في «المُخصَّص» لابن سِيده (٣ : ١١٥)، و«لسان العرب» لابن منظور، مادة (شحط)، ولم يُنسَب فيهما، ولفظُه في «اللسان»: «وبينَ بني دُودان».

(٣) جمعُ «ذَحْل»، وهو الثأر، وقيل: طلب مكافأة بجناية جُنيت عليك أو عداوة أُتيت إليك، وقيل: هو العداوة والحقد. انظر: «لسان العرب» لابن منظور، مادة (ذحل).

(٤) يُريدُ بها هنا: الأقواسَ والسِّهام، ونقل ابنُ منظور في «لسان العرب»، مادة (شحط)، عن ابن بري قولَه: «كانت العربُ لا تَطلُبُ ثأرَها إلا إذا أخصَبَت بِلادُها».

يعني: أنهم **أَحْيَوا** فحَدَّثُوا أنفُسَهم بالبَغْي **والتفاتن**.

أو مِنَ البَغْي؛ وهو **البَذْخُ** والكِبْر، أي: لَتكَبَّروا في الأرض، وفَعَلُوا ما يَتبَعُ الكِبْـرَ مِنَ العُلُوِّ فيها والفساد. وقيل: نزلت في قوم مِن أهلِ الصُّفّةِ تَـمَنَّوا سَعَةَ الرِّزقِ والغِنىٰ، قال خَبّابُ بنُ الأَرَتّ: فينا نزلت، وذلك أنّـا نَظَرْنا إلىٰ أموالِ بني قُريظةَ والنَّضِيرِ وبني قَينُقاع، فتَمَنَّيناها.

﴿بِقَدَرٍ﴾ بتقدير، يُقال: قَدَرَهُ قَدْراً وقَدَراً، ﴿خَبِيرٌۢ بَصِيرٌ﴾ يَعرِفُ ما تَؤُولُ إليه أحوالُهم، فيَقدِرُ لهم ما هو أصلَحُ لهم وأقرَبُ إلىٰ جَمْعِ شَمْلِهم، فيُفقِرُ ويُغني، ويَمنَعُ ويُعطي، ويَقبِضُ ويَبسُط، كما تُوجِبُه الحِكمةُ الرَّبّانيّة، ولو أغناهم جميعاً لَبَغَوا، ولو أفقَرَهُم لهلكوا.

فإن قلت: قد نرىٰ الناسَ يَبْغي بعضُهم علىٰ بعض، ومنهم مبسوطٌ لهم، ومنهم مقبوضٌ عنهم، فإن كانَ المبسوطُ لهم يَبغُونَ فلِمَ بَسَطَ لهم؟، وإن كانَ المقبوضُ عنهم يَبغُونَ فقد يكونُ البَغيُ بدونِ البَسْط، فلِمَ شَـرَطَه؟ قلت: **لا شُبْهةَ في أنَّ البغيَ مَعَ الفَقْرِ أقلّ**، ...

قوله: (**أَحْيَوا**)، **الجوهري**: «أحيا القوم؛ إذا صاروا في الحيا والخِصْب».

قوله: (**التفاتُن**): وهو التَّقاتُلُ والتهارُج.

قوله: (**وهو البَذْخ**)، **الجوهري**: «البَذَخ: الكِبْر، وقد بَذِخَ ـ بالكَسْـر ـ وتَبذَّخ: إذا تَكَبَّـرَ وعلا».

قوله: (**لا شُبهَةَ في أنَّ البَغْيَ مَعَ الفَقرِ أقَلّ**): هذا الجوابُ مُتكلَّف، والسُّؤالُ قويّ. وعلىٰ ما فَسَّـرْنا الآيَةَ عند قوله: ﴿ٱللَّهُ لَطِيفُۢ بِعِبَادِهِۦ﴾ [الشورىٰ: ١٩]: السُّؤالُ غيرُ وارِد، والذي يَشُدُّ مِن عَضُدِهِ هاهنا قولُ المصنف: «قيل: نزلت في قَوْمٍ مِن أهلِ الصُّفّة»، وعليه تفسيرُ مُحيي السُّنّة[(١)]، وذكر أيضاً حديثاً طويلاً، وفي آخِره: «وإنَّ مِن عبادي المُؤمنينَ لَـمَنْ لا يُصلِحُ إيمانَه إلا الغِنىٰ، ولو أفقَرتُه لأفسَدَه ذلك، وإنَّ مِن عبادي المُؤمنينَ لَـمَنْ لا يُصلِحُ إيمـانَه إلا الفَقْر، ولو أغنَيتُه لأفسَدَه ذلك»[(٢)].

---

(١) انظر: «معالم التنزيل» للبغوي (٧: ١٩٤).

(٢) أخرجه الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (٦: ١٤). وانظر: «العلل المتناهية» لابن الجوزي (١: ٤٤-٤٥).

ومَعَ البَسْطِ أكثرُ وأغلب، وكلاهما سَبَبٌ ظاهرٌ للإقدام علىٰ البغي **والإحجام عنه**، فلو عَمَّ البَسطُ لَغَلَبَ البغيُ حتىٰ يَنقَلِبَ الأمرُ إلىٰ عَكْس ما عليه الآن.

[﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ مِنۢ بَعْدِ مَا قَنَطُوا۟ وَيَنشُرُ رَحْمَتَهُۥ ۚ وَهُوَ ٱلْوَلِىُّ ٱلْحَمِيدُ﴾ ٢٨]

قُرِئ: ﴿قَنَطُوا۟﴾ **بفتحِ النُّونِ وكَسْـرِها**، ﴿وَيَنشُرُ رَحْمَتَهُۥ﴾ أي: بركاتِ الغَيْثِ ومنافعَه وما يحصلُ به مِنَ الخِصْب. وعن عُمَرَ رضيَ اللهُ عنه أنه قيلَ له: اشتَدَّ القَحْطُ وقَنَطَ الناس، فقال: مُطِرُوا إذن. أراد هذهِ الآية. **ويجوزُ أن يُريد: رحمتَه في كُلِّ شيء**، كأنه قال: يُنزِلُ الرحمةَ التي هيَ الغَيْث، ويَنشُـرُ غيرَها مِن رحمتِهِ الواسِعة.

﴿ٱلْوَلِىُّ﴾ الذي يَتولّىٰ عِبادَه بإحسانِه ﴿ٱلْحَمِيدُ﴾ المحمودُ علىٰ ذلك، يَحمَدُه أهلُ طاعتِه.

[﴿وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦ خَلْقُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَثَّ فِيهِمَا مِن دَآبَّةٍ ۚ وَهُوَ عَلَىٰ جَمْعِهِمْ إِذَا يَشَآءُ قَدِيرٌ﴾ ٢٩]

﴿وَمَا بَثَّ﴾ يجوزُ أن يكونَ مرفوعاً ومجروراً؛ **يُحمَلُ علىٰ المُضافِ إليه أو المُضاف**.

قوله: (**والإحجام عنه**): **النهاية**: «أحجَمَ القَوْم: نَـكَصُوا وتأخَّروا»، وهو مُطابِقٌ لِقولِه: «للإقدام علىٰ البَغْي».

قوله: (﴿قَنَطُوا۟﴾ **بفَتْحِ النُّونِ وكَسْـرِها**): بالفَتْح: السَّبْعة، والكَسْـر: شاذّ.

قوله: (**ويجوز أنْ يُريد: رحمتَه في كُلِّ شيء**): فعلىٰ هذا: هو مِن عَطفِ العامِّ علىٰ الخاصّ، فيكونُ قولُه: ﴿وَهُوَ ٱلْوَلِىُّ ٱلْحَمِيدُ﴾ تذييلاً للقرينتَينِ علىٰ طريقةِ الجمع، أي: هو المُتولِّي للغَيْـثِ ونَشْـرِ سائرِ الرحمة، وله الـحمدُ علىٰ هذا الإحسان، وله الثناءُ والمَحمَدةُ علىٰ كُلِّ الأفضال(١).

قوله: (**علىٰ المُضافِ إليه أو المُضاف**): أي: ومن آياتِهِ خَلْقُ السمـاواتِ وخَلْقُ ما بَثَّ فيهما، ومن آياته ما بَثَّ فيهما، ويُمكِنُ أن يُقال: ومن آياتِهِ بَثُّ ما فيهمـا، علىٰ أنَّ «ما» مَصدَريّة، والمُضافُ إليه محذوف.

---

(١) تحرَّف في (ح) و(ف) إلىٰ: «الاتصال».

فإن قلت: لِـمَ جاز ﴿فِيهِمَا مِن دَآبَّةٍ﴾، والدَّوابُّ في الأرضِ وحدَها؟ قلت: يجوزُ أن يُنسَبَ الشيءُ إلىٰ جميعِ المذكور، وإن كانَ مَلتَبِساً ببَعضِه، كما يُقال: بنو تميم فيهم شاعرٌ مجيدٌ أو شُجاعٌ بَطَل، وإنما هو في فَخِذٍ مِن أفخاذِهم، أو فَصِيلةٍ مِن فَصائِلِهم، وبنو فُلانٍ فَعَلُوا كذا، وإنما فَعَلَه نُوَيسٌ منهم. ومنه قولُه تعالىٰ: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ﴾ [الرحمن: ٢٢]، وإنما يخرجُ مِنَ المِلح.

ويجوزُ أن يكونَ للملائكةِ عليهم السَّلامُ مشيٌ مَعَ الطيَران، فيُوصَفُوا بالدَّبيب، كما يُوصَفُ به الأناسيّ. ولا يَبعُدُ أن يخلقَ في السماواتِ حَيَواناً يمشي فيها مشيَ الأناسيِّ علىٰ الأرض، سُبحانَ الذي خلقَ ما نَعلَمُ وما لا نَعلَمُ مِن أصنافِ الخلق.

قوله: (**في فَخِذٍ مِن أفخاذِهم**): **النهاية**: «أوّلُ العَشِيرة: الشَّعْب[1]، ثم القَبيلة، ثم الفَصِيلة، ثم العَمارة، ثم البَطْن، ثم الفَخِذ»[2].

قوله: (**ويجوزُ أن يكونَ للملائكةِ مشيٌ مَعَ الطيـران**): **الانتصاف**: «إطلاقُ الدّابّةِ علىٰ الأناسيِّ بعيدٌ مِن عُرْفِ اللُّغة، فكيفَ بالمَلائِكة؟ والأولُ أصَحّ، كما جاء في قولِهِ تعالىٰ: ﴿إِنَّ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ إلىٰ قوله: ﴿وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن مَّآءٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٍ﴾ [البقرة: ١٦٤]، فدَلَّ هذا علىٰ اختِصاصِ الدوابِّ بالأرض»[3].

وقال صاحبُ «الإنصاف»[4]: «ذكرَ الزمخشـريُّ في قوله: ﴿وَبَثَّ﴾ قولَين: أحدهما: أنه معطوفٌ علىٰ ﴿فَأَحْيَا﴾، أي: فأحيا وبَثَّ فيها مِن كُلِّ دابّة، لأنَّ الماءَ سَبَبُ حياةِ الحيوان، إذ به يَنبُتُ العُشْبُ الذي به حياتُهم، فعلىٰ هذا لا حُجَّةَ لِصاحِب «الانتِصاف» في الآية، إذِ المُرادُ ذِكرُ الماءِ وما حَصَلَ منه مِنَ النَّباتِ وحياةِ الحيوان. والثاني: أن يُعطَفَ علىٰ ﴿أَنزَلَ﴾، فيكونُ

---

(١) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «العشيم»، وفي (ف) إلىٰ: «العشب»، والمُثبَت من (ط) و«النهاية» لابن الأثير، (فخذ).

(٢) وسيأتي مثلُه عند الزمخشريِّ رحمه الله تعالىٰ في تفسير الآية ١٣ من سورة الحجرات.

(٣) «الانتصاف» (٣: ٤٧٠) بحاشية «الكشّاف».

(٤) أي: عَلَمُ الدين العراقيُّ رحمه الله تعالىٰ، وتَقَدَّم التعريفُ بـ«الإنصاف» عند تفسير الآية ٦٠ من سورة التوبة (٧: ٢٨٠) تعليقاً.

﴿إِذَا﴾ **تَدخُلُ علىٰ المُضارع كما تَدخُلُ علىٰ الماضي**، قال اللـهُ تعالىٰ: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ﴾ [الليل: ١]، ومنه ﴿إِذَا يَشَآءُ﴾، وقال الشاعر:

وإذا ما أشاءُ أبعَـثُ منهـا آخِرَ اللَّيْلِ ناشِطاً مَذْعورا

[﴿ وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٖ فَبِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِيكُمۡ وَيَعۡفُواْ عَن كَثِيرٖ ۞ وَمَآ أَنتُم بِمُعۡجِزِينَ فِي ٱلۡأَرۡضِۖ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِن وَلِيّٖ وَلَا نَصِيرٖ ﴾ ٣٠-٣١]

فيه بعضُ التمسُّك، وإن كانَ تخصيصُ الشيءِ بالذِّكرِ لا يَدُلُّ علىٰ نَفْيِهِ عمّـا عداه، لاسِيَّمـا إذا كانَ ضميراً يعودُ علىٰ اسمِ جامِد، فقوله: ﴿فِيهِمَا﴾ يعودُ علىٰ ﴿ٱلۡأَرۡضِ﴾، ولم يُخالِف في مفهومِ الاسمِ الجامِدِ إلا أبو بكرٍ الدَّقّاق(١)، فلا تُبنىٰ الحجّةُ علىٰ مِثلِ هذا الـجَرْفِ الهاوي».

وقلت: لا بُدَّ مِنَ اعتبارِ بَثِّ المَلائكةِ في السماوات؛ لأنَّ مَقامَ العَظَمةِ والكِبرياءِ والقُدْرةِ التامّةِ ونَفاذِ المَشيئةِ يُوجِبُ التهاوُنَ والتَّحْقير، كأنه قيل: وما بَثَّ فيهما مِن كُلِّ مُتحرِّكٍ ذي رُوح، وكثيراً ما تُستَعمَلُ لفظةُ «ما» ـ التي لغيرِ ذوي العُقول ـ فيهم(٢) تحقيراً، ولتتميم هذا المعنىٰ عَبَّـرَ عن إتيانِ الأمرِ الواقِعِ الجازِمِ وقوعه، بل الواجِبِ لِوَعْدِه، وهو القيامة، بقوله: ﴿وَهُوَ عَلَىٰ جَمۡعِهِمۡ إِذَا يَشَآءُ قَدِيرٞ﴾، قال مُحيي السُّنّة: «المُرادُ بجَمْعِهم: الجمعُ يومَ القيامة»(٣).

قوله: (﴿إِذَا﴾ **تَدخُلُ علىٰ المُضارع كما تَدخُلُ علىٰ الماضي**): يعني: إذا كانَ بمعنىٰ الوقت ﴿إِذَا يَشَآءُ﴾ أي: في أيِّ وقتٍ يشاء.

وأما: «إذا ما أشاءُ أبعَثُ منها» البيت: «الناشِط»: الثَّوْرُ الوَحْشيُّ الذي يَخرجُ مِن بَلَدٍ إلىٰ بَلَدٍ لِشيءٍ خافَه، وهو يَعدُو أشَدَّ العَدْو، والضَّميرُ في «منها» للناقة، و«المَذْعُور»: المُخَوَّف،

---

(١) هو الإمامُ المُحدِّثُ الحافظُ الصادقُ القدوةُ بركةُ المُحدِّثين أبو بكر محمد بن أحمد بن عبد الباقي البغدادي الدَّقّاق، المولود سنة نيِّفٍ وثلاثين وأربع مئة، والمُتوفىٰ سنة ٤٨٩، رحمه الله تعالىٰ. انظر «سير أعلام النبلاء» (١٩: ١٠٩-١١٤).

(٢) أي: في ذوي العقول.

(٣) «معالم التنزيل» للبغوي (٧: ١٩٥).

في مَصاحِفِ أهلِ العِراق: ﴿فَبِمَا كَسَبَتْ﴾ بإثباتِ الفاءِ علىٰ تضمينِ «ما» معنىٰ الشَّـرْط، وفي مَصاحِفِ أهلِ المدينة: «بمـا كَسَبَت» بغير فاء، علىٰ أنَّ «ما» مُبتَدأة، و«بمـا كَسَبَت» خبَـرُها مِن غير تضمينِ معنىٰ الشَّـرْط، والآيةُ مخصوصةٌ بالمُجرِمين، ولا يَمتَنِعُ أن يَستَوفيَ اللـهُ بعضَ عِقابِ المُجرِمِ ويَعفُو عن بعض، فأما مَنْ لا جُرْمَ له؛ كالأنبياءِ والأطفالِ والمجانين، فهؤلاءِ إذا أصابَهم شيءٌ مِن ألمٍ أو غيره، فلِلعِوَضِ الـمُوفىٰ والمَصلَحة.

و«مِن» ـ في «منها» ـ: تجريدية، نحو: هَيَّجْتُ مِن فُلانٍ أسداً، جَرَّدَ الشاعِرُ مِنَ الناقةِ شيئاً يُسمّىٰ ناشِطاً مَذْعُوراً. والبيتُ لِكَعْبِ بنِ زُهَير[1].

قوله: (**في مَصاحِفِ أهلِ العِراق: ﴿فَبِمَا كَسَبَتْ﴾**): قال صاحبُ «التيسير»: «قرأ نافِعٌ وابنُ عامِر: «بمـا كَسَبَتْ أيديكُم» بغير فاء، والباقون: ﴿فَبِمَا﴾»[2]، قالَ الزَّجّاج: «بالفاءِ أجوَدُ للمُجازاة»[3]، قال أبو البقاء: «مَنْ حَذَفَ الفاءَ حَمَلَه علىٰ قوله: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ١٢١]»[4]، ثم قال: «حَذْفُ الفاءِ مِنَ الجواب حَسَنٌ إذا كان الشَّـرْطُ بلَفظِ الماضي»[5]، ويجوزُ أن تجعلَ «ما» بمعنىٰ «الذي» في هذا المَذهَب، وفيه ضَعْف.

قوله: (**فأما مَنْ لا جُرْمَ له كالأنبياء**) إلىٰ آخِره: علىٰ تقدير سُؤال، أي: إذا كانتِ الآيـةُ مخصوصةً بالمُجرمين، وأنَّ ما أصابَهم مِن مُصيبةٍ فبما كَسَبَتْ أيديهم، فما لنا[6] نرىٰ الأنبياءَ والأطفالَ تُصيبُهم مَصائبُ ولا جُرْمَ لهم؟ فأجاب: أنَّ ذلكَ لأجلِ الأعواض، أي: يُعوِّضُهم في الآخِرةِ العِوَضَ التام، أو يكونُ بناءً لمصالِحَ دينيّة، علىٰ ما عُرِفَ مِن مَذهَبه.

---

(١) انظر: «ديوانه» ص٢٩.

وهذه الفقرة (من «قوله: إذا تدخل على المضارع» إلى هنا) لم ترد في (ط).

(٢) «التيسير» لأبي عمرو الداني ص١٩٥.

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٤: ٣٩٩).

(٤) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١٣٣).

(٥) المصدر السابق (١: ٥٣٦).

(٦) في (ح) و(ف): «فما كنا»، والمُثبتُ من (ط).

وعن النبيِّ ﷺ: «**ما مِن اختِلاجِ عِرْق، ولا خَدْشِ عُود، ولا نَكْبَةِ حَجَر، إلا بذَنْب، ولَـمَا يَعفُو اللـهُ عنه أكثر**».

الانتصاف: «عندَ هذهِ يُبلِسُ(١) القَدَريّة، فإنهم حَمَلُوا ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨ و١١٦] علىٰ التائِب، وذلكَ لا يُمكِنُ هاهنا؛ لأنه قد بَعَّضَ العَفْو، أي قال: ﴿عَن كَثِيرٍ﴾، فإن كانَ تائباً وَجَبَ العَفْوُ عن جميع ذنوبه، وإلا وَجَبَ الأَخْذُ بالجميع بزَعْمِه(٢)، فدَلَّ علىٰ أنَّ العَفْوَ راجعٌ إلىٰ المشيئة، وقولُ الزمخشري: «إنَّ الآلامَ لها أعواض»، فهو يُريدُ وجوبَها على اللـه(٣)، وقد أخطَأَ فَرْعاً وأصلاً؛ لأنَّ الـمُعتَزِلةَ وإن أخطأت في إيجابِ العِوَض، لم يقولوه في الأطفالِ والمجانين، فإنَّ القاضيَ أبا بكرٍ(٤) ألزَمَهُم قُبْحَ إيلام الأطفالِ والبهائم، وقال(٥): لا أعواضَ لها، وليسَ مُرتَّباً علىٰ استِحقاقٍ سابِق، وهذا الإلزامُ إنما يَـتِمُّ بمُوافقَتِهم له»(٦).

قوله: (**ما مِن اختِلاجِ عِرْقٍ**) إلىٰ قوله: (**ولَـمَا يَعفُو اللـهُ عنه أكثر**): روىٰ الترمذيُّ(٧) عن أبي موسىٰ: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «لا يُصيبُ عَبْداً نَـكْبَةٌ فما فوقَها أو دونَـها إلا بذَنْب، وما يَعفُو اللهُ عنه أكثر، وقرأ: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ﴾ الآية». وروىٰ نحوَه أحمدُ بنُ حنبل(٨) عن عليٍّ رضيَ الله عنه.

---

(١) كذا في الأصول الخطية، أي: يَسْكُت، وفي «الانتصاف»: «تنكسر».

(٢) لأنَّ التوبة عندهم لا تتبعض، كما صَرَّح به ابنُ المُنيِّر نفسُه، والمؤلِّفُ اختَصَرَ كلامَه. والقولُ بأنَّ التوبة لا تتبعَّض: هو قول أكثر المعتزلة، كما سَلَفَ عند المؤلِّف ص٥٤ (الآية ٢٥).

(٣) أي: وجوبُ العِوَضِ علىٰ الله تعالىٰ.

(٤) أي: الباقلاني، رحمه الله تعالىٰ.

(٥) في الأصول الخطية: «وقالوا»، والمُثبَت من «الانتصاف» لابن المُنيِّر.

(٦) «الانتصاف» (٣: ٤٧٠-٤٧١) بحاشية «الكشّاف».

(٧) في «جامعه» برقم (٣٢٥٢).

(٨) سيذكره المؤلِّفُ بلفظِهِ بعد قليل ص٦٥.

وعن بعضهم: مَنْ لم يَعلَم أنَّ ما وَصَلَ إليه مِنَ الفِتَنِ والمَصائِبِ باكتِسابه، وأنَّ ما عفا عنه مَوْلاهُ أكثر، كانَ قليلَ النَّظَرِ في إحسانِ ربِّهِ إليه. وعن آخر: العبدُ مُلازِمٌ للجِناياتِ في كُلِّ أوان، وجِناياتُه في طاعاتِهِ أكثرُ مِن جِناياتِهِ في مَعاصيه، لأنَّ جِنايةَ المَعْصيةِ مِن وَجْه، **وجِنايةَ الطاعةِ مِن وُجُوه**، واللـهُ يُطهِّرُ عَبْدَه مِن جِناياتِهِ بأنواعٍ مِنَ المَصائِب، لِيُخفِّفَ عنه أثقالَه في القيامة، ولولا عَفْوُهُ ورحمتُه لهلكَ في أوَّلِ خُطْوة.

وعن عليٍّ رضيَ اللـهُ عنه وقد رفعَه: «مَنْ عُفِيَ عنه في الدُّنيا عُفِيَ عنه في الآخِرة، ومَنْ عُوقِبَ في الدُّنيا لم تُثَنَّ عليه العُقوبةُ في الآخِرة»، وعنه رضيَ اللهُ عنه: «هذه أرجىٰ آيـةٍ للمؤمنينَ في القُرآن».

﴿ بِمُعۡجِزِينَ ﴾ بفائتينَ ما قُضِيَ عليكم مِنَ المصائب، ﴿مِن وَلِيٍّ﴾ **مِن مُتولٍّ بالرحمة**.

قوله: (**وجِنايةَ الطاعةِ مِن وُجوه**): منها: لا تخلو قَطُّ مِن نَوْعِ خَلَلٍ فيها، ومنها: حصولُ التواني، والتقصيرُ في الأداء، ومنها: إعوازُ حضور القَلْبِ المطلوبِ منها، ومنها: شوائبُ الرِّياءِ التي هيَ أطمُّها، ومنها: ما يَلحَقُها مِنَ استِعظامِ النفسِ والترفُّع.

قوله: (**وعن عليٍّ رضيَ اللـهُ عنه، وقد رَفَعَه**) الحديث: مِن روايةِ الإمام أحمدَ بنِ حنبل في «مُسنَده»[1] عن عليٍّ رضيَ اللـهُ عنه: «ألا أُخبِرُكُم بأفضلِ آيةٍ في كِتاب الله؟ حَدَّثنا بها رسولُ الله ﷺ: ﴿ وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٖ فَبِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِيكُمۡ وَيَعۡفُواْ عَن كَثِيرٖ ﴾، وسأُفَسِّرُها لكَ يا عليّ: ما أصابَكَ مِن مَرَضٍ أو عُقوبةٍ أو بَلاءٍ في الدُّنيا فبما كَسَبَتْ أيديكم، واللـهُ أكرَمُ مِن أن يُثنِّي عليهم العُقوبةَ في الآخِرة، وما عفا اللـهُ عنه في الدُّنيا، واللـهُ أعظَمُ أن يعودَ بعدَ عَفْوِه».

قوله: (**مِن مُتولٍّ بالرحمة**): قَيَّدَ ﴿وَلِيٍّ﴾ بـ«الرحمة» لَـمَّا قَيَّدَ ﴿ بِمُعۡجِزِينَ ﴾ بـ«المصائب»؛

---

(١) برقم (٦٤٩).

[﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِ ٱلْجَوَارِ فِى ٱلْبَحْرِ كَٱلْأَعْلَٰمِ * إِن يَشَأْ يُسْكِنِ ٱلرِّيحَ فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ عَلَىٰ ظَهْرِهِۦٓ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ * أَوْ يُوبِقْهُنَّ بِمَا كَسَبُوا۟ وَيَعْفُ عَن كَثِيرٍ﴾ ٣٢-٣٤]

(الـجوارِي) السُّفُن، وقُرِئَ: ﴿ٱلْجَوَارِ﴾، ﴿كَٱلْأَعْلَٰمِ﴾ كالجِبال، قالت الخنساء:

كأنهُ عَلَمٌ في رأسِهِ نارُ

لأنَّ قولَه: ﴿وَمَآ أَنتُم بِمُعْجِزِينَ﴾ الآية: كالتقريرِ لإثباتِ معنىٰ العَفوِ لله تعالىٰ في قولِهِ تعالىٰ: ﴿وَيَعْفُوا۟ عَن كَثِيرٍ﴾، أي: إنَّ الله لِشُمولِ رحمتِهِ وعَميمِ لُطْفِهِ يعفو لكم عن كثيرٍ مِنَ المصائِب، لأنكم لا قُدْرَةَ لكم أن تَفُوتُوا(١) ما قُضِيَ عليكُم مِنَ المَصائِب، ولا لكم أيضاً مِن دونِهِ مُتَولٍّ بالرحمةِ يَرحَـمُـكم إذا أصابكم مُصيبة، ولا ناصِـرَ غيرُه يَنصُـرُكُم منه، ولهذا جاءَ عن عليٍّ رضيَ اللهُ عنه: «هذه أرجىٰ آيـةٍ للمُؤمنينَ في القُرآن».

قوله: (وقُرِئَ: ﴿ٱلْجَوَارِ﴾): بغير ياء؛ ابنُ عامرٍ وعاصِمٌ وحمزةُ والكِسائيّ(٢).

قوله: (كأنه عَلَمٌ في رأسِهِ نار): قبلَه:

وإنَّ صَـخْراً لَـمَوْلانا وسَـيِّدُنا ... وإنَّ صَـخْراً إذا نَـشْتُو لَنَحَّـارُ
أَغَـرُّ أبلَـجُ تـأتَمُّ الـهُداةُ بـهِ ... كأنـه عَلَـمٌ في رأسِـه نـارُ(٣)

تَـمدَحُ أخاها تقول: إذا دخلَ الشِّتاءُ والشِّدّةُ يَنحَرُ الإبلَ للأضياف. «الأبلَج»: الطَّليقُ الوَجْهِ في المعروف، قولُها: «في رأسِه نار»: تتميمٌ لقولِها: «كأنه عَلَم».

---

(١) في الأصول الخطية: «أن تقولوا»، ولا معنىٰ له، وأثبتُّ ما يُناسِبُ قولَ الزمخشري: «﴿بِمُعْجِزِينَ﴾ بفائتِينَ ما قُضِيَ عليكم مِنَ المصائب».

(٢) أما ابن كثير فأثبت الياء في حالتي الوقف والوصل، وأما نافع وأبو عمرو فأثبتاها في الوصل فقط. انظر: «التيسير» للداني ص١٩٥، و«حجة القراءات» ص٦٤٢.

(٣) «ديوان الخنساء» ص٤٩، وشَطرُه الأولُ فيه:

وإنَّ صخراً لتأتمُّ الـهُداةُ به

وقُرِئ: «الرِّياح»، ﴿فَيَظْلَلْنَ﴾ بفَتْحِ اللام وكَسْـرِها؛ ....

قوله: (**وقُرِئ: «الرِّياح»**): نافع، والباقون: بالتوحيد[١].

الانتِصاف: «يقولون: إنَّ «الرِّيحَ» لم تَرِدْ في القُرآنِ إلا عذاباً، بخِلافِ «الرِّياح»، وهذهِ الآيةُ تُـحَرِّمُ الإطلاق، لأنها هاهنا نِعْمةٌ ورحمة، وسُكونُها شِدّةٌ علىٰ أصحاب السُّفُن[٢]، ولا يُنكَرُ أنَّ الغالِبَ في وُرُودِها مُفرَدةً ما ذكروا، وكذا في قوله ﷺ: «اللهُمَّ اجعَلْها رياحاً، ولا تجعلْها رِيحاً»[٣]: بِناءٌ علىٰ الأغلب»[٤]. قالَ صاحِبُ «الإنصاف»[٥]: «وكذلكَ جاءَ في القِراءاتِ السَّبْعة: (اللـهُ الذي أرسَلَ الرِّيح)، (وهو الذي يُرسِلُ الرِّيح)[٦]، والمُرادُ بها: التي تُثيرُ السَّحاب».

قوله: (**﴿فَيَظْلَلْنَ﴾ بفَتْح اللام وكَسْـرِها**): بالفَتْح: السَّبْعة، والكَسْـر: شاذٌّ. قال ابنُ جِنِّي: «الكَسْـرُ قِراءةُ قَتادة، وهيَ علىٰ: ظَلَلتُ أظِلّ؛ كفَرَرْتُ أفِرّ، والمشهورُ فيها: فَعَلتُ أفعَل؛ ظَلَلتُ أظَلّ، وأما ظَلَلتُ أظِلّ[٧]: فلم يَمرُرْ بنا، لكنْ قد مَرَّ نحوُ هذا: ضَلَلتُ أضِلّ، وضَلِلتُ أضَلّ، ولم يقرأ قَتادةُ إلا بما رُوِي، وأقَلُّ ما في هذا أن يكونَ قد سَمِعَ لغة»[٨].

---

(١) انظر: «التيسير» للداني ص٧٨.

(٢) ويُؤيِّدُه قولُه تعالىٰ: ﴿وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ وَفَرِحُواْ بِهَا جَآءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ﴾ [يونس: ٢٢]، حيثُ وَصَفَ «الرِّيحَ» مرّةً بأنها «طيِّبة»، وأخرىٰ بأنها: «عاصِف»، والأولىٰ رحمة، والثانيةُ عذاب.

(٣) أخرجه أبو يعلىٰ في «مسنده» (٢٤٥٦)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١١٥٣٣)، وضعَّفه الحافظُ الهيثميُّ في «مجمع الزوائد» (١٠: ١٣٥). وانظر: «شـرح مشكل الآثار» (٢: ٣٧٩).

(٤) «الانتصاف» (٣: ٤٧١-٤٧٢) بحاشية «الكشّاف».

(٥) أي: عَلَمُ الدين العراقيُّ رحمه الله تعالىٰ. وتَقَدَّمَ التعريفُ بـ«الإنصاف» عند تفسير الآية ٦٠ من سورة التوبة (٧: ٢٨٠) تعليقاً.

(٦) أي: قولُه تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَرۡسَلَ ٱلرِّيَٰحَ﴾ [فاطر: ٩]، وقولُه تعالىٰ: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يُرۡسِلُ ٱلرِّيَٰحَ﴾ [الأعراف: ٥٧]، قُرِئَ بـ«الرِّيح» فيهما، وهي قراءةُ حمزة والكسائي، كما في «النشـر في القراءات العشر» لابن الجزري (٢: ٢٢٣)، وفيه تفصيلُ قراءات «الرِّيح» و«الرِّياح» في غير هاتين الآيتين أيضاً.

(٧) قوله: «وأما ظَلَلْتُ أظِلّ» سقط من (ح).

(٨) «المحتسب» لابن جِنِّي (٢: ٢٥٢).

من: ظَلَّ يَظَلُّ ويَظِلّ، نحو: ضَلَّ يَضَلُّ ويَضِلّ، ﴿رَوَاكِدَ﴾ ثوابتَ لا تجري، ﴿عَلَىٰ ظَهْرِهِۦٓ﴾ علىٰ ظَهْرِ البحر، ﴿لِّكُلِّ صَبَّارٍ﴾ علىٰ بلاءِ الله، ﴿شَكُورٍ﴾ لنَعْمائِه، **وهما صِفتا المُؤمِن المُخلِص، فجَعَلَهما كِنايةً عنه**، وهو الذي وَكَلَ هِمّتَه بالنَّظَر في آياتِ الله، **فهو يَسْتَملي منها العِبَر**.

﴿يُوبِقْهُنَّ﴾ يُهلِكُهن، والمعنىٰ: أنه إن يَشَأ يَبتَلي المُسافِرينَ في البحر بإحدىٰ بَلِيّتَين؛ إما أن يُسكِنَ الرِّيحَ فيُـركِدَ الجواري علىٰ مَتْنِ البحر، ويَمنعَهُنَّ مِن الجَرْي، وإما أن يُرسِلَ الرِّيحَ عاصِفةً فيُهلِكَهُنَّ إغراقاً بسَبَبِ ما كَسَبُوا مِنَ الذُّنوب، ﴿وَيَعْفُ عَن كَثِيرٍ﴾ منها.

فإن قلت: علامَ عطفَ ﴿يُوبِقْهُنَّ﴾؟ قلت: علىٰ ﴿يُسْكِنِ﴾، لأنَّ المعنىٰ: إن يَشَأ يُسكِنِ الرِّيحَ فيَركُدْن، أو يُعصِفْها فيَغرَقْنَ بعَصْفِها. ....

قوله: (**وهما صِفتا المُؤمِن**): قال الإمام: «المُؤمِنُ لا يخلو مِن أن يكونَ في السَّـرّاءِ والضَّـرّاء، فإن كانَ في الضَّـرّاء: كانَ مِنَ الصابرين، وإن كانَ في السَّـرّاء: كانَ مِنَ الشاكرين»(١)، روىٰ مُحيي السُّنّةِ في «المصابيح» عن النبيِّ ﷺ قال: «عَرَضَ عليَّ ربِّي لِيَجعَلَ لي بَطْحاءَ مكّةَ ذهباً، فقلت: لا يا ربّ، ولكنْ أشبَعُ يوماً، وأجوعُ يوماً، فإذا جُعْتُ تَضَـرَّعتُ إليك وذكرتُك، وإذا شَبِعتُ حَمِدتُك وشَكَرتُك»(٢).

قوله: (**فجَعَلَهما كِنايةً عنه**): ونحوُها قولُك: الإنسانُ حَيٌّ مُستَوي القامةِ عريضُ الأظفار. وأقول: حَسَّنَ مَوقِعَ هذهِ الكِنايةِ في هذا المَقام: أنَّ مَواجِبَ الصَّبْرِ والشُّكرِ لم تَتَبيَّنْ في سائر الحالاتِ ظُهورَه في حالتَي الرُّكوب في البَحْرِ والخروج منه، كقولِهِ تعالىٰ: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم﴾ [يونس: ٢٢] الآيات.

قوله: (**يَسْتَملي منها العِبَـر**)، **الجوهري**: «استَملَيتُ الكِتاب: سألتُه أن يُملِيَه عليّ».

---

(١) «مفاتيح الغيب» للرازي (٢٧: ٦٠٢).

(٢) أخرجه الترمذي (٢٣٤٧) من حديث أبي أمامة رضي الله عنه.

فإن قلت: فما معنىٰ إدخالِ العَفوِ في حُكم الإيباقِ حيثُ جُزِمَ جَزْمَه؟ قلت: معناه: أو إن يَشَأ يُهلِكْ ناساً ويُنجِ ناساً علىٰ طريقِ العَفوِ عنهم. فإن قلت: فمَنْ قرأ «ويَعفُو»؟ قلت: قد استأنفَ الكلام.

[﴿وَيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ﴾ ٣٥]

فإن قلت: **فما وُجوهُ القِراءاتِ الثَّلاثِ في ﴿وَيَعْلَمَ﴾**؟ قلت: أما الجَزمُ فعلىٰ ظاهر العَطْف، وأما الرَّفْعُ فعلىٰ الاستِئناف، وأما النَّصْبُ فللعَطْفِ علىٰ تعليلٍ محذوف، ....

قوله: (**فما وجوهُ القِراءاتِ الثلاثِ في ﴿وَيَعْلَمَ﴾**؟): الرفع: قِراءةُ نافع وابنِ عامر، والنَّصْب: الباقون[1]، والجزم: شاذ.

أما الجزم: فعلىٰ ظاهرِ العَطْف، فيكونُ التَّشْريكُ بينَهما في المُسبَّبيّة، وأما الرفع: فهو ما ذكره ابنُ الحاجب: إما أن يُقصَدَ إلىٰ عَطْفِ الجملةِ علىٰ مَوضِع الجزم المُتقدِّم، باعتبارِ كَوْنِها جملة، لا باعتبارِ عَطْفِ مُجرَّدِ الفِعْل، فعلىٰ هذا يكونانِ أيضاً مُشترِكَينِ في المُسبَّبيّة، أو يكونَ إخباراً بوقوع ذلك، لا علىٰ تَشْريكٍ بينَه وبينَ ما قبلَه[2]. وهو المُرادُ مِن قَولِ المُصنِّف: «فعلىٰ الاستِئناف».

وقلت: مَرجِعُ الاستِئنافِ أيضاً إلىٰ التَّعْليل، وتفويضُ استِفادتِهِ إلىٰ الذِّهْن، وهذا البَحْثُ قريبٌ مما في «المُفصَّل»: «﴿أَوْ يُسْلِمُونَ﴾ [الفتح: ١٦]: بالنَّصبِ[3] علىٰ إضمار «أنْ»، والرَّفْع علىٰ الاشتِراكِ بينَ ﴿يُسْلِمُونَ﴾ و﴿تُقَٰتِلُونَهُمْ﴾، أو علىٰ الابتداء»[4]، في «الإقليد»[5]: إن أردْتَ الابتداءَ قَدَّرْت: «أو هُم يُسلِمُون»، فالمعنىٰ: أنَّ المُؤمنِينَ هُمُ المُتولُّونَ للقِتال، وسيَجيءُ الكلامُ فيه مُستَقصىٰ.

---

(١) انظر: «التيسير» للداني ص١٩٥، و«حجة القراءات» ص٦٤٣.
(٢) انظر نحوَه في «الأمالي النحوية» لابن الحاجب (١: ٢٩).
(٣) لفظُ الزمخشريِّ في «المُفصَّل»: «قُرِئَ قولُه تعالىٰ: ﴿تُقَٰتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ﴾ بالنصب»، يعني: «أو يُسلِموا».
(٤) «المُفصَّل» للزمخشري ص٢٤٧.
(٥) كتابٌ في شرح «المُفصَّل»، للعلامة شرف الدين أحمد بن محمود بن عمر الجَنْدي، المتوفىٰ نحو سنة ٧٠٠. انظر: «كشف الظنون» (٢: ١٧٧٦)، و«الأعلام» للزركلي (١: ٢٥٤).

تقديرُه: لِيَنتَقِمَ منهم ويَعلَمَ الذينَ يُجادِلون، ونحوُه في العَطفِ علىٰ التعليل المحذوفِ غيرُ عزيزٍ في القُرآن، ومنه قولُه تعالىٰ: ﴿وَلِنَجْعَلَهُۥٓ ءَايَةً لِّلنَّاسِ﴾ [مريم: ٢١]، وقولُه تعالىٰ: ﴿وَخَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ وَلِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْ﴾ [الجاثية: ٢٢].

وأما قولُ الزَّجّاج: النَّصْبُ علىٰ إضمارِ «أنْ»، لأنَّ قبلَها جزاء؛ تقول: ما تَصنَعْ أصنَعْ مِثلَه وأُكرِمَك، وإن شِئت: وأُكرِمُك؛ علىٰ: وأنا أُكرِمُك، وإن شِئت: وأُكرِمْك؛ جَزْماً، ففيه نَظَر؛ لِـمَا أورَدَه سِيبَوَيهِ في «كِتابه»، قال: «واعلَم أنَّ النَّصْبَ بالفاءِ والواوِ في قولِه: إنْ تأتِني آتِكَ وأُعطِيَك، ضعيف، وهو نحوٌ مِن قوله:

وألحقُ بالحِجازِ فأستريحا

قوله: (﴿وَلِنَجْعَلَهُۥٓ ءَايَةً لِّلنَّاسِ﴾): يعني: في «مَريَم»، وتقديرُه: لِنُبيِّنَ به قُدْرَتَنا ولنجعلَه آية.

قوله: (﴿وَلِتُجْزَىٰ﴾): أي: في «الجاثية»، تقديرُه: وخَلَقَ السَّماواتِ والأرضَ لِيَدُلَّ بها علىٰ قُدْرتِهِ ولِتُجْزىٰ كُلُّ نَفْس.

قوله: (وألحقُ بالحِجازِ فأستريحا): أولُه:

سأترُكُ مَنزِلي لبني[(١)] تَميمٍ[(٢)]

نَصَبَ «ألحقَ»[(٣)] وهو ضعيف؛ لأنه ليسَ في جوابِ الأشياءِ السِّتّة[(٤)].

---

(١) تحرَّف في (ف) إلىٰ: «إنه تميم».

(٢) استَشهَدَ به سِيبَوَيه في «الكتاب» (٣: ٣٩ و٩٢)، وانظر: «شرح شذور الذهب» لابن هشام ص٣٠١، و«مغني اللبيب» (١: ١٧٥)، و«شرح الرضي علىٰ الكافية» (٤: ٦٦)، و«حاشية الصَّبّان علىٰ شرح الأشموني علىٰ الألفية» (٣: ٤٤٧).

(٣) كذا قال المُؤلِّف، والظاهرُ أنه سبقُ قلم منه، رحمه الله تعالىٰ، والصواب: «أستريح»، كما يُعلَمُ من المصادر المذكورة في الحاشية السابقة.

(٤) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «الأسماء السِّتّة»، والمُرادُ بـ«الأشياء السِّتّة»: «الأمرُ والنهي والنفي والاستفهام والتمنِّي والعرض»، كما في «المُفصَّل» للزمخشري ص٢٤٦، و«المُغرب في ترتيب المُعرب» للمُطرِّزي (٢: ٤٣٧).

فهذا يجوز، وليسَ بحَدِّ الكلام ولا وَجْهِه، إلا أنه في الجزاءِ صار أقوىٰ قليلاً، **لأنه ليسَ بواجب أنه يَفعَل، إلا أن يكونَ مِنَ الأوّلِ فِعْل، فلما ضارَعَ الذي لا يُوجِبُه، كالاستِفهام ونحوِه، أجازوا فيه هذا علىٰ ضَعْفِه**»، انتهى.

ولا يجوزُ أن تُحمَلَ القِراءةُ الـمُستَفيضةُ علىٰ وَجْهٍ ضعيفٍ ليسَ بحَدِّ الكلام ولا وَجْهِه، ولو كانت مِن هذا البابِ لَـمَا أخلىٰ سِيبَويهِ منها «كتابَه»، وقد ذكرَ نظائرَها مِنَ الآياتِ الـمُشكِلة.

قوله: (**وليسَ بحَدِّ الكلام ولا وَجْهِه**): قيل: أراد بالحدِّ: الجواز، وبالوَجْه: الحسن، ويُمكِنُ أن يُرادَ بالحدّ: الثابتُ المُقرَّرُ والمُؤصَّل، وبالوَجْه: ما يُحمَلُ عليه شيءٌ لمُشابَهتِه له.

قوله: (**لأنه ليسَ بواجبٍ أنه يَفعَلُ، إلا أن يكونَ في**[1] **الأولِ فِعْل، فلمَّـا ضارَعَ الذي لا يُوجِبُه كالاستِفهام ونَحْوِه، أجازوا**): يعني: أنَّ فِعْلَ الجزاءِ يُشبِهُ الإنشائيّاتِ في أنه غيرُ ثابتٍ إلا أن يَثبُتَ الشَّـرْط، فجاز لهذا أن يُجابَ بها تُـجابُ به الأشياءُ السِّتّة، لأنها ليست بثابتة، لكنْ علىٰ ضَعْفِه.

وأما البَيْت: فهو خَبَـرٌ مَحْض، فلا يجوز، اللهُمَّ إلا أن يُقال: إنَّ قولَه: «سأتركُ» فِعلٌ مُضارع، والمُضارعُ أيضاً غيـرُ ثابتٍ كالتَّمنِّي والتَّـرَجِّي، فلذلكَ جاز أن يَنتَصِبَ «ألحق»، وقيل: التقدير: «وشأني أنْ ألحق»، فحَذَفَ المُبتَدأ، وقيل في قولِ سِيبَوَيْه: «إنَّ النَّصْبَ بالفاءِ والواو» إلىٰ آخِرِه: بَحْث؛ لأنَّ المُرادَ بالضَّعيفِ في مِثْل هذا المَوضِع قِلّةُ ورودِه في كَلام الفُصَحاء، ونحنُ نقول: إذا وَرَدَ مِثلُه في كلام الله المجيد فالوَجْهُ أن يُتمسَّكَ به، ويُـجعَلَ قَوِيّاً، فإنه المِعيارُ والمُهيمِنُ علىٰ جميع الكُتُب.

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وكذا هو في نص «الكشاف» من (ط)، أما الأصل الخطي من «الكشاف» والمطبوع ففيهما: «مِن».

فإن قلت: فكيفَ يَصِحُّ المعنىٰ علىٰ جَزْم «ويَعلَم»؟ قلت: كأنه قال: أو إنْ يَشَأ يَـجمَعْ بينَ ثلاثةِ أمورٍ؛ هلاكِ قومٍ ونجاةِ قومٍ وتحذيرِ آخرين.

﴿مِّن مَّحِيصٍ﴾ مِن مَحيدٍ عن عِقابه.

[﴿فَمَآ أُوتِيتُم مِّن شَيْءٍ فَمَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ ٣٦]

«ما» الأُولىٰ ضُمِّنَت معنىٰ الشَّـرْط، فجاءتِ الفاءُ في جوابها، بخِلافِ الثانية، عن عليٍّ رضيَ اللهُ عنه: اجتَمَعَ لأبي بكرٍ رضيَ اللهُ عنه مال، فتَصَدَّقَ به كُلِّهِ في سبيلِ الله والخير، فلَامَهُ المُسلِمون، وخَطَّأَهُ الكافِرون، فنزلت.

قوله: (فكيفَ يَصِحُّ[1] المعنىٰ علىٰ جَزْم «ويَعلَم»؟): يعني: يَرجِعُ معنىٰ الجزم إلىٰ قوله: «ومن آياتِهِ الجوارِ في البَحْرِ كالأعلام، إنْ يَشَأْ يَعلَم الذينَ يُجادِلُونَ في آياتِنا»، فما معناه؟ وأجاب: بأنَّ معناهُ التحذير، وتقريرُه أن يُقال: ومن آياتِهِ الجوارِ في البَحْرِ كالأعلام، إنْ يَشَأْ يُهلِكِ المُؤمِنَ العاصيَ بسَبَبِ عِصيانِه، ويَعفُ عن كثير، لِشُمُولِ رحمتِهِ وعَميمِ لُطفِه، وإنْ يَشَأْ يَنتَقِمْ مِنَ الكافِرِ بكُفْرِه، ويُـجازيـهِ علىٰ صَـرْفِ آياتِ الله المُنبَثَّةِ في الآفاقِ علىٰ اختِلافِ أنواعِها وَحْياً ونَظَراً عن مَواقِعِها، ولكنْ أمهَلَ لِصَبْرِهِ وحِلمِه[2]، فكما عَبَّـرَ عنِ المُؤمِن بقوله: ﴿صَبَّارٍ شَكُورٍ﴾، عَبَّـرَ عن الكافِرِ بقوله: ﴿ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا﴾، نعم .. جاء ذِكرُ الكافِرِ مُستَطرَداً لِذِكرِ العاصي وعِصيانِه، لأنَّ «يَعفُو عن كثيرٍ» في الآيتَين[3]: وارِدٌ في حَقِّ المُؤمنين، ـ كما مَـرَّ ـ واللـهُ أعلم.

قوله: («ما» الأُولىٰ ضُمِّنَتْ معنىٰ الشَّـرْط): مِن حيثُ إنَّ إيتاءَ ما أُوتُوا سَبَبٌ للتَّمتُّع في الحياةِ الدُّنيا، فجاءتِ الفاءُ في جوابِها، وأما «ما» الثانية: فموصولةٌ مُبتَدأ، والخبرُ ﴿خَيْرٌ﴾، المعنىٰ: وما استقرَّ عندَ الله مِنَ الثوابِ في العُقْبىٰ خيرٌ للمُؤمنينَ المُتوكِّلينَ المُجتَنِبينَ كبائرَ الإثم

---

(١) تحرَّفَ في (ح) و(ف) إلىٰ: «فكر نصحي»، والمُثبَت من (ط).

(٢) كذا في (ط) و(ح)، وفي (ف): «أمهَلَ تبصـرةً وحِكمة».

(٣) وهما: الآية ٣٠ والآية ٣٤ من هذه السُّورة.

[﴿ وَالَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَٰٓئِرَ ٱلْإِثْمِ وَٱلْفَوَٰحِشَ وَإِذَا مَا غَضِبُواْ هُمْ يَغْفِرُونَ ﴾ ٣٧]

﴿ وَالَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ ﴾ عطفٌ علىٰ ﴿لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾، وكذلك ما بعدَه. ومعنىٰ ﴿كَبَٰٓئِرَ ٱلْإِثْمِ﴾ الكبائرَ مِن هذا الجنس، وقُرِئَ: «كبيرَ الإثم»، عن ابنِ عباسٍ: كبيرُ الإثم هو الشِّـرْك. ﴿هُمْ يَغْفِرُونَ﴾ أي: هم الأخِصّاءُ بالغُفْرانِ في حالِ الغَضَب، **لا يَغُولُ الغضَبُ أحلامَهم** كما يَغُولُ حُلُومَ الناس، والمجيءُ بـ﴿هُمْ﴾، وإيقاعُه مُبتَدأ، وإسنادُ ﴿يَغْفِرُونَ﴾ إليه: لهذهِ الفائدة، ومِثلُه: ﴿هُمْ يَنتَصِرُونَ﴾ [الشورىٰ: ٣٩].

[﴿ وَالَّذِينَ ٱسْتَجَابُواْ لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴾ ٣٨]

﴿ وَالَّذِينَ ٱسْتَجَابُواْ لِرَبِّهِمْ ﴾ نزلت في الأنصار، دعاهم اللهُ عَزَّ وجَلَّ للإيمانِ به وطاعتِه، فاستجابوا له بأنْ آمنوا به وأطاعوه، ﴿وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ وأتموا الصَّلَواتِ الخمس، **وكانوا قبلَ الإسلام** وقبلَ مَقدَم رسولِ الله ﷺ المدينة، **إذا كانَ بينهم أمرٌ اجتمَعُوا وتَشاوَرُوا**، فأثنىٰ اللهُ عليهم، ....

الكاظِمينَ الغَيْظَ المُستَجيبينَ لربِّهم. هذا هو الذي عناهُ بقوله: «﴿ وَالَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَٰٓئِرَ ٱلْإِثْمِ ﴾ عطفٌ علىٰ ﴿لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾، وكذلكَ ما بعدَه».

قوله: (**لا يَغُولُ الغَضَبُ أحلامَهم**)، **الجوهري**: «كُلُّ ما اغتالَ الإنسانَ فأهلكَه: فهو غُوْل، و«الغَضَبُ غُولُ الحِلْم»؛ لأنه يَغتالُه ويَذهَبُ به».

قوله: (**وكانوا قبلَ الإسلام ... إذا كان بينَهم أمرٌ اجتَمَعُوا وتَشاوَرُوا**): يُريد: أنَّ قولَه: ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾ جُملةٌ اسميّةٌ عُطِفَتْ علىٰ الفِعْلية، وعُطِفَتْ عليها الفِعْلية، فآذَنَ بأنَّ مَضمُونَـها مُستَمِرٌّ منهم، وهو دأبُهم وعادتُهم قبلَ استِجابتِهم لِربِّهم، وقبلَ إقامةِ الصَّلاةِ والإنفاقِ في سبيل الله؛ لاستِحداثِهم إياها بعدَ المَشُورة. وفيها أيضاً حَمْلُ المَصدَرِ علىٰ الأمرِ والشأنِ للمُبالَغة، أي: أمرُهم وشأنُهم ذو مَشُورة، أو ذاتُ مَشُورة، أو عَينُها، وفيها أنَّ أمورَهم مَبْنيّةٌ علىٰ الرُّشْدِ والصَّلاح لِـمَا تَقرَّرَ أنه ما تَشاوَرَ قومٌ إلا هُدُوا لأرشَدِ أمرِهم.

أي: لا يَنفَرِدُونَ برأي حتىٰ يجتمعوا عليه. وعن الحسن: ما تَشاوَرَ قومٌ إلا هُدُوا لأرشَدِ أمرِهِم، **والشُّورىٰ: مَصدَرٌ، كالفُتْيا**، بمعنىٰ: التَّشاوُر.

ومعنىٰ قولـه: ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾ أي: ذو شُـورىٰ، وكذلـكَ قولُـهـم: **تركَ رسولُ الله ﷺ وعُمَرُ بنُ الخطّاب رضي الله عنه الخِلافةَ شُورىٰ.**

[﴿ وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَابَهُمُ ٱلۡبَغۡيُ هُمۡ يَنتَصِرُونَ ﴾ ٣٩]

قوله: (**والشُّورىٰ: مَصدَر، كالفُتْيا**): **الجوهري**: «استَفتَيْتُ الفَقِيهَ فأفتاني، والاسم: الفُتْيا والفَتْوىٰ».

الراغب: «المَشُورة: استِخراجُ الرأي بمُراجَعةِ البَعْضِ إلىٰ البَعْض، مِن: شُـرْتُ العَسَلَ وأَشَـرْتُه: استَخرَجتَه. والشُّورىٰ: الأمرُ الذي يُتَشاوَرُ فيه»(١).

قوله: (**تركَ رسولُ الله ﷺ وعُمَرُ بنُ الخطّابِ رضيَ اللـهُ عنه**): وكانَ مِن حَدِيـثِهِ علىٰ ما جاءَ في «التاريخ الكامل»: «أنَّ عُمَرَ رضيَ اللهُ عنه لَـمّا طُعِن، قيلَ له: استَخْلِف، فقال: لو كانَ أبو عُبَيدةَ حَيّاً لاستَخلَفتُه وقلتُ لِرَبِّي إنْ سألني: سمعتُ نبيَّكَ يقول: «إنه أمينُ هذهِ الأُمّة»، ولو كانَ سالِـمٌ مَوْلىٰ أبي حُذَيفةَ حَيّاً لاستَخلَفتُه وقلتُ لِرَبِّي إنْ سألني: سمعتُ نبيَّكَ يقول(٢): «إنَّ سالماً شديدُ الحبِّ لله»، فقالَ له رجل: أدُلُّكَ علىٰ عبدِ الله بنِ عُمَر، فقال: قاتَلَكَ الله، ما أردتَ بهذا، وَيْـحَك؟ كيفَ أستَخلِفُ رجلاً عَجَزَ عن طَلاقِ امرأتِه؟ ولا أَرَبَ لنا(٣) في أُمورِكم، ما حَمِدتُها لأرغَبَ فيها لأحدٍ مِن أهلِ بَيْتي، إن كانَ خيراً فقد أَصَبْنا منه، وإن كانَ شَـرّاً فقد صُـرِفَ عنا، حَسْبُ آلِ عُمَرَ أن يُحاسَبَ منهم رجلٌ واحد، ويُسأَلَ عن أمرِ أُمّةِ مُحَمَّد، أما لقد جَهَدتُ نفسي، وحَرَمتُ أهلي، وإن نَجَوتُ كَفافاً، لا وِزْرَ ولا أجْرَ إني لَسَعيد،

---

(١) «مفردات القرآن» ص٤٧٠.

(٢) من قوله: «إنه أمين» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

(٣) أي: لا حاجةَ لنا.

هو أن يَقتَصِـرُوا في الانتِصارِ علىٰ ما جَعَلَه اللهُ لهم، ولا يَعتَدوا. ....

أنظُر؛ فإن أستَخلِفْ فقد استَخلَفَ مَنْ هو خيرٌ مني -يعني: أبا بكرٍ رضيَ اللهُ عنه-، وإن أترُكْ فقد تركَ مَنْ هو خيرٌ مني -يعني: رسولَ الله ﷺ-، ولن يُضيِّعَ اللهُ دِينَه.

فخرجوا، ثم راحوا، فقالوا: يا أميرَ المُؤمنين، لو عَهِدتَ عَهْداً، فقال: لقد كنتُ أجمَعْتُ بعدَ مقالتي أن أُوَلِّيَ رجلاً هو أجرَؤُكم أن يَـحمِلَكُم علىٰ الحق، وأشار إلىٰ عليٍّ رضيَ اللـهُ عنه، فرَهِقَتْني غَشِيّة، فرأيتُ رَجُلاً دَخَلَ جنّة، فجَعَلَ يَقطِفُ كُلَّ غَضّةٍ ويانِعة، فيَضُمُّه إليه ويُصَيِّـرُه تحتَه، فعَلِمتُ أنَّ اللهَ غالِبٌ [علىٰ][1] أمرِه، فما أردتُ أن أتَـحَمَّلَها حَيّاً ومَيْتاً، عليكم بهؤلاءِ الرَّهْطِ الذينَ قال لهم رسولُ الله ﷺ: «إنهم مِن أهلِ الجنّة»؛ عليٌّ وعُثمانُ وسَعْدٌ والزُّبيرُ وطَلْحةُ وعبدُ الرحمن، فليختاروا منهم رجلاً، فإذا وَلَّوا رجلاً فأحسِنُوا مُؤازَرتَه وأعينُوه»[2]، إلىٰ آخِرِ القِصّة.

فإن قلت: أيُّ الأمرَيْنِ أَوْلىٰ؟ قلت: الذي اختاره رضيَ اللهُ عنه، ولَعَلَّ نَظَرَ رسولِ الله ﷺ في تَرْكِ الأَمْرِ شُورىٰ إلىٰ أنَّ الأَمْرَ نُبوّةٌ لا مُلْك، وأنَّ أُمَّتَه أخيارٌ إنما يختارونَ ما هو الدِّينُ ورِضا الله، دونَ هَوَىٰ الأنفُس، ألا ترىٰ إلىٰ رسولِ الله ﷺ بِمَ قابَلَ الشُّورىٰ في قوله: «إذا كانَ أُمَراؤُكُم خِيارَكم، وأغنياؤُكم أسخياءَكم، وأمرُكم شُورىٰ بَيْنَكم، فظَهْرُ الأرضِ خيرٌ لكم مِن بَطْنِها، وإذا كانَ أُمَراؤُكم شِـرارَكم، وأغنياؤُكم[3] بُخَلاءَكم، وأمرُكم إلىٰ نِسائِكم، فبَطْنُ الأرضِ خيرٌ لكم مِن ظَهْرِها»[4]، وفي الآيةِ إيماءٌ إلىٰ هذا المعنىٰ، واللهُ أعلم.

قوله: (**هو أن يَقتَصِرُوا في الانتِصارِ علىٰ ما جَعَلَه اللـهُ لهم، ولا يَعتَدوا**): يعني: دَلَّ التركيبُ علىٰ مَزيدِ اختِصاصِهم بالانتِصار، وذلكَ لمجيءِ الضمير وإيقاعِه مُبتَدأ، وإسنادِ

(١) الحرف «علىٰ» سقط من الأصول الخطية، وأضفتُه من «الكامل» لابن الأثير.

(٢) «الكامل في التاريخ» لابن الأثير، حوادث سنة ٢٣هـ.

(٣) من قوله: «وأسخياءكم» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

(٤) أخرجه الترمذي (٢٢٦٦) من حديث أبي هريرة رضيَ اللهُ عنه.

وعن النَّخَعيّ: أنه كانَ إذا قرأها قال: كانوا يكرهونَ أن يُذِلُّوا أنفُسَهم، فيَجترِئَ عليهمُ الفُسّاق. فإن قلت: أهم محمودونَ علىٰ الانتِصار؟ قلت: نعم، لأنَّ مَنْ أخَذَ حَقَّهُ غيرَ مُتَعَدٍّ حَدَّ الله وما أمَرَ به، فلم يُسرِفْ في القَتْلِ إنْ كانَ وليَّ دَم، أو رَدَّ علىٰ سَفيه، محاماةً علىٰ عِرضِه وردعاً له، فهو مُطيع، وكُلُّ مُطيع محمود.

[﴿ وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثۡلُهَاۖ فَمَنۡ عَفَا وَأَصۡلَحَ فَأَجۡرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ ٤٠]

كِلتا الفَعْلتَينِ الأُولىٰ وجزاؤُها سَيِّئة، لأنها تَسُوءُ مَنْ تَنزِلُ به، ....

﴿يَنتَصِرُونَ﴾[1] عليه، ومثلُه ﴿وَإِذَا مَا غَضِبُواْ هُمۡ يَغۡفِرُونَ﴾ [الشُّورىٰ: ٣٧]، وعليه قولُ الشاعر:

جُلُوسٌ في مجَالِسِهم رَزانٌ وإنْ ضَيْفٌ أَلَمَّ فهم خُفوفُ[2]

ويَبعُدُ أن يُجعَلَ مِن باب تَقَوِّي الحكم، لأنه إذا قيل: هُم يَغفِرُونَ البتة، فُهِمَ أنهم لا يتجاوزون إلىٰ الانتِصار، وإذا قيل: هُم يَنتَصِرُونَ قَطْعاً، فُهِم: أنهم لا يَغفِرونَ البتة.

وقال القاضي: «﴿هُمۡ يَنتَصِرُونَ﴾ علىٰ ما جَعَلَه اللهُ لهم كراهةَ التَّذلُّل، وهو وَصْفُهم بالشجاعةِ بعدَ وَصْفِهم بسائرِ أمهاتِ الفضائل، وهو لا يُخالِفُ وَصْفَهم بالغُفران، فإنَّ الاقتِصارَ علىٰ الغُفْرانِ يُنبئُ عن العَجْز، والحِلمُ عن العاجز محمود، وعن المُتغلِّب مذموم»[3].

وقلت: مثلُه قولُه تعالىٰ: ﴿أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ [المائدة: ٥٤]، فهو مِن بابِ التكميل.

قوله: (**كِلتا الفَعْلتَين الأُولىٰ وجزاؤُها سَيِّئة؛ لأنها تَسُوءُ مَنْ تَنزِلُ به**): وقلت: بل تَسُوءُ المُجازي؛ لأنَّ القَصْدَ هو تحريضُ العفو والتجاوُز، فسُمِّيَ الجزاءُ بالسَّيِّئةِ تهجيناً، فهو مِن بابِ «حَسَناتُ الأبرار سَيِّئاتُ المُقرَّبين»، لا مِن بابِ المُشاكَلة، وذلكَ أنه تعالىٰ لـمّا أثبَتَ للذينَ آمنوا

---

(١) في الأصول الخطية: «يَغفِرون»، وهو انتقالٌ من قوله: ﴿هُمۡ يَنتَصِرُونَ﴾ إلىٰ قوله: ﴿هُمۡ يَغۡفِرُونَ﴾.

(٢) هكذا ذكره السَّكّاكي في «مفتاح العلوم» ص١٩٦، وذكره أبو هلال العسكري «ديوان المعاني» (١: ٣٤) بلفظ: «وإنْ ضَيفٌ ألَمَّ فهم وقوف».

(٣) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ١٣٣).

قال اللهُ تعالىٰ: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُواْ هَٰذِهِۦ مِنْ عِندِكَ﴾ [النساء: ٧٨]، يُريد: ما يَسوؤُهُم مِنَ المَصائِب والبلايا، والمعنىٰ: أنه يجبُ إذا قُوبِلَتِ الإساءةُ أن تُقابَلَ بمِثلِها مِن غير زيادة، فإذا قال: أخزاكَ الله، قال: أخزاكَ الله.

﴿فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ﴾ بينَه وبينَ خَصْمِهِ بالعَفوِ والإغضاء، كما قال: ﴿فَإِذَا ٱلَّذِى بَيْنَكَ وَبَيْنَهُۥ عَدَٰوَةٌ كَأَنَّهُۥ وَلِىٌّ حَمِيمٌ﴾ [فُصِّلت: ٣٤]، ﴿فَأَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ﴾. عِدَةٌ مُبهَمةٌ لا يُقاسُ أمرُها في العِظَم، وقولُه: ﴿إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ دلالةٌ علىٰ أنَّ الانتِصارَ لا يكادُ يُؤمَنُ فيه تجاوُزُ السَّيِّئةِ والاعتِداء، خُصوصاً في حالِ الحَرَدِ والتِهاب الحميّة، فربما كانَ المُجازي مِنَ الظالمينَ وهو لا يَشعُر.

وعلىٰ رَبِّهم يَتوكَّلُونَ صِفتَين، وأنَّ حالَهم تارةً إذا ما غَضِبُوا هم يَغفِرُون، وأُخرىٰ إذا أصابَهُم البَغْيُ هم يَنتَصِرُون، أرشَدَهم إلىٰ خيرِ الفَضيلتَين وأَوْلىٰ الحسَنَتَين، فقال: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا﴾، ولهذا خَتَمَ الآياتِ بقوله: ﴿وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ﴾، أي: لَـمِن مَعْزوماتِ الأُمور، ومن شِيَمِ أُولي العَزْمِ مِنَ الرُّسُل.

النهاية: «العَزْمُ يجيءُ لمعنيَين؛ بمعنىٰ الجِدِّ والصَّبْر، وبمعنىٰ الفرائض».

قوله: (فربما كانَ المُجازي مِنَ الظالمينَ وهو لا يَشعُر): وقلت: فعلىٰ هذا يكونُ قولُه: ﴿فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ﴾ اعتِراضاً، والفاءُ مانعةٌ منه، ويُمكِنُ أن يُقال: إنَّ المُجازي لَـمّا نُسِبَ إلىٰ المَساءةِ في قوله: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا﴾ ـ كما تقرَّر ـ، والمُسيءُ في هذا المقام مُفسِدٌ لِـمَا في البَيْن، بدليلِ قولِه: ﴿فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ﴾، عَلَّلَ مفهومَ ذلكَ بقوله: ﴿إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾، كأنه قيل: مَن أخرَجَ نفسَه بالعَفوِ والإصلاح مِنَ الانتِسابِ إلىٰ السَّيِّئةِ والإفساد: كانَ مُقسِطاً ـ أي: سالِباً عن نفسِهِ القِسْط، أي: الجَوْر ـ، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ﴾. فوَضَعَ مَوضِعَه: ﴿فَأَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ﴾، وهو كما قال: «عِدَةٌ مُبهَمة». ومَنِ اشتَغَلَ بالمُجازاة، وانتَسَبَ إلىٰ السَّيِّئة، وأفسَدَ ما في البَيْن، وحَرَّمَ علىٰ نفسِهِ ذلكَ الأَجْرَ الجزيل: كانَ ظالـماً علىٰ نفسِهِ ﴿إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾.

....

وقريبٌ منه قولُه تعالىٰ: ﴿وَمَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِأَنفُسِهِمْ يَمْهَدُونَ * لِيَجْزِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِن فَضْلِهِۦٓ ۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [الروم: ٤٤-٤٥]، قال[١] رحمه الله: «وتكريرُ ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾، وتَرْكُ الضَّميرِ إلىٰ الصَّريح؛ لتقرير أنه لا يُفلِحُ عِندَه إلا المُؤمِنُ الصالِح، وقوله: ﴿لَا يُحِبُّ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ تقريرٌ بعد تقريرٍ علىٰ الطَّرْدِ والعَكْس[٢]».

ويُمكِنُ أن يُحمَلَ كلامُ المُصنِّفِ علىٰ هذا المعنىٰ، وذلكَ أنه استَشهَدَ بقوله: ﴿فَإِذَا ٱلَّذِى بَيْنَكَ وَبَيْنَهُۥ عَدَٰوَةٌ كَأَنَّهُۥ وَلِىٌّ حَمِيمٌ﴾ [فُصِّلت: ٣٤]، وهو قد عقَبَ قولَه: ﴿وَلَا تَسْتَوِى ٱلْحَسَنَةُ وَلَا ٱلسَّيِّئَةُ ۚ ٱدْفَعْ بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾ [فُصِّلت: ٣٤]، وقد ذكرَ أنَّ الحسنةَ والسَّيِّئةَ مُتفاوِتَتانِ في أنفُسِهما، فخُذْ بالحسنةِ التي هيَ أحسَنُ مِن أُختِها، ومثالُ ذلك: رجلٌ أساءَ إليكَ إساءة، فالحسنةُ أن تَعفُوَ عنه، والتي هيَ أحسَنُ أن تُحسِنَ إليه مكانَ إساءتِهِ إليك.

فإن قلت: فعلىٰ هذا كيفَ يَلتئِمُ قولُه: ﴿وَلَمَنِ ٱنتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِۦ فَأُو۟لَٰٓئِكَ مَا عَلَيْهِم مِّن سَبِيلٍ﴾ بما قبلَه، فإنه تعالىٰ رفعَ عنهم كُلَّ حَرَجٍ وضَيْقٍ بتنكير ﴿سَبِيلٍ﴾؛ لِشُيوعِه، فَضْلاً عن الظُّلم؟ قلت: تلكَ الآيةُ وارِدةٌ في شأنِ المظلوم، وإرشادٌ له إلىٰ مَكارم الأخلاق، وإيثارُ طريقِ المُرسَلِينَ كما سبق، وهذهِ خِطابٌ للوُلاةِ والحكّام وتعليمُ فِعْلِ ما يَنبَغي فِعلُه، بدليلِ قولِه: ﴿إِنَّمَا ٱلسَّبِيلُ عَلَى ٱلَّذِينَ يَظْلِمُونَ ٱلنَّاسَ ... أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[٣]، حيثُ أعادَ «السَّبيلَ» المُنكَّرَ بالتعريف[٤]، وعلَّقَ به ﴿يَظْلِمُونَ ٱلنَّاسَ﴾، وفسَّرَه بقوله: ﴿عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾.

ويَعضُدُه تفسيرُ الإمام: «أي: ما عليهم من سبيلٍ لعقوبةٍ ومُؤاخَذة؛ لأنهم أتَوْا بما أُبيحَ لهم مِنَ الانتِصار، وفائدتُه: ما ذَهَبَ إليه الشافعيُّ رضيَ اللهُ عنه: أنَّ سِرايةَ القَوَدِ مُهدَرة؛ لأنَّ الشَّرْعَ أذِنَ للمُنتَصِرِ بالقَطْع، سواءٌ سَرَىٰ أو لم يَسْرِ»[٥].

---

(١) أي: الزمخشريُّ في «الكشّاف» (١٢: ٢٥٩) في تفسير الآية المذكورة من سورة الروم.

(٢) تقدَّم بيانُ معنىٰ الطَّرْد والعكس عند تفسير الآية ٢٥ من سورة الأنفال (٧: ٧٠) تعليقاً.

(٣) اختصارُ الآية من المُؤلِّفِ رحمه اللهُ تعالىٰ.

(٤) أي: أعادَ لفظَ «سبيل» الذي وَرَدَ بالتنكير في قوله: ﴿مَا عَلَيْهِم مِّن سَبِيلٍ﴾، أعاده مُعرَّفاً في قوله: ﴿إِنَّمَا ٱلسَّبِيلُ﴾.

(٥) «مفاتيح الغيب» للرازي (٢٧: ٦٠٧).

وعن النبيِّ ﷺ: «وإذا كانَ يومُ القيامةِ نادىٰ مُنادٍ: مَنْ كانَ له علىٰ الله أجرٌ فليقُم. قال: فيقومُ خَلْق، فيُقالُ لهم: ما أجرُكم علىٰ الله؟ فيقولون: نحنُ الذين عَفَوْنا عمَّنْ ظَلَمَنا، فيُقالُ لهم: ادخُلُوا الجنّةَ بإذنِ الله».

[﴿ وَلَمَنِ ٱنتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَا عَلَيْهِم مِّن سَبِيلٍ * إِنَّمَا ٱلسَّبِيلُ عَلَى ٱلَّذِينَ يَظْلِمُونَ ٱلنَّاسَ وَيَبْغُونَ فِى ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّۚ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ ٤١-٤٢]

﴿بَعْدَ ظُلْمِهِۦ﴾ مِن إضافةِ المَصدَرِ إلىٰ المفعول، وتُفسِّره قِراءةُ مَنْ قرأ: «بعدما ظُلِمَ»، ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ﴾ إشارةٌ إلىٰ معنىٰ «مَنْ» دونَ لَفظِه، ﴿مَا عَلَيْهِم مِّن سَبِيلٍ﴾ للمُعاقِب ولا للعاتِب والعائِب.

﴿ إِنَّمَا ٱلسَّبِيلُ عَلَى ٱلَّذِينَ يَظْلِمُونَ ٱلنَّاسَ ﴾ يَبتَدِئُونَ بالظُّلم، ﴿وَيَبْغُونَ فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ يتكبَّرونَ فيها ويَعلُونَ ويُفسِدُون.

[﴿ وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ ﴾ ٤٣]

﴿وَلَمَن صَبَرَ﴾ علىٰ الظُّلم والأذىٰ، ﴿وَغَفَرَ﴾ ولم يَنتَصِرْ وفَوَّضَ أمْرَهُ إلىٰ الله، ﴿إِنَّ ذَٰلِكَ﴾ منه ﴿لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ﴾، وحَذَفَ الراجِعَ لأنه مفهوم، كما حُذِفَ مِن قولهم: «السَّمْنُ مَنَوانِ بدِرهَم».

ويُحكىٰ: أنَّ رجلاً سَبَّ رجلاً مِثلَه في مَجلِسِ الحسنِ، ....

وأما قوله: ﴿وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ﴾: فتعليمٌ للوُلاةِ طريقَ الحكم، يعني: أنَّ صاحِبَ الحقِّ إذا عَدَلَ مِنَ الأَوْلىٰ، وانتَصَرَ مِنَ الظالم، فلا سَبيلَ لكم عليه؛ لِـمَا قد رُخِّصَ له ذلك، وإذا اختار الأفضَلَ فلا سبيلَ لكم علىٰ الظالم؛ لأنَّ عفوَ المظلوم مِن عَزْم الأُمُور، فتَعاوَنُوا علىٰ البِرِّ والتَّقْوىٰ، ولا تَعاوَنُوا علىٰ الإثم والعُدْوان.

قوله: (**ويُحكىٰ: أنَّ رجلاً سَبَّ رجلاً مِثلَه**): أورَدَ الإمامُ أحمدُ بنُ حنبلَ في «مُسنَده»[1]

(١) برقم (٩٦٢٤)، وأخرجه أيضاً أبو داود في «سننه» (٤٨٩٦) و(٤٨٩٧).

فكانَ المسبوبُ يَكظِمُ ويَعرَقُ فيَمسَحُ العَرَق، ثم قام، فتَلَا هذهِ الآية، فقال الحسن: **عَقَلَها ـ والله ـ** وفَهِمَها إذ ضَيَّعَها الجاهِلون. وقالوا: العفوُ مندوبٌ إليه.

ثم الأمرُ قد يَنعَكِسُ في بعضِ الأحوال، فيَرجِعُ تَرْكُ العَفوِ مندوباً إليه، وذلكَ إذا احتيجَ إلىٰ كَفِّ زيادةِ البَغْي، وقَطْعِ مادةِ الأذىٰ. وعن النبيِّ ﷺ ما يَدُلُّ عليه، وهو: **أنَّ زينبَ أسمَعَت عائشةَ** بحَضْرتِه، وكانَ ينهاها فلا تَنتَهي، ....

عن أبي هُريرة: «أنَّ رَجُلاً شَتَمَ أبا بكرٍ رضيَ اللهُ عنه، والنبيُّ ﷺ جالِسٌ يَتَعجَّبُ ويَتَبسَّم، فلما أكثَرَ رَدَّ عليه بعضَ قولِه، فغَضِبَ النبيُّ ﷺ وقام، فلَحِقَه أبو بكرٍ رضيَ اللهُ عنه، قال: يا رسولَ الله، كان يَشتُمُني وأنتَ جالِس، فلما رَدَدتُ عليه بعضَ قولِهِ غَضِبتَ وقُمْتَ؟ قال: إنه كانَ مَعَكَ مَلَكٌ يَرُدُّ عليه، فلما رَدَدتَ عليه[1] وقع الشَّيْطان، فلم أكنْ لأقعُدَ مَعَ الشَّيْطان».

قوله: (**عَقَلَها والله**) أي: عَمِلَ بها. **الأساس**: «عَقَلَ فُلانٌ بعدَ الصِّبا، أي: عَرَفَ الخطأَ الذي كانَ عليه».

قوله: (**وهو أنَّ زَيْنَبَ أسمَعَتْ عائشة**) رضيَ اللهُ عنهما: روينا عن أبي داودَ[2] عن ابنِ عَوْن[3] قال: قالت عائشةُ رضيَ اللهُ عنها: «دَخَلَ عليَّ رسولُ الله ﷺ، وعندَنا زينبُ بنتُ جَحْش، فجَعَلَ يَصنَعُ بيَدِهِ شيئاً، فقلتُ بيدي حتىٰ فَطَّنتُه لها، فأمسك، وأقبَلَتْ زينبُ تَقحَمُ لِعائِشة، فنهاها، فأبَتْ أن تَنتَهي، فقال لعائشة: سُبِّيها. فسَبَّتْها، فغَلَبَتْها»، الحديث.

«أسمَعَت»: أي: سَبَّت، يُقال: أسمَعَ فلانٌ فلاناً؛ إذا سَبَّه، قال تعالىٰ: ﴿وَٱسْمَعْ غَيْرَ مُسْمَعٍ﴾ [النساء: ٤٦]؛ أي: غيرَ مسبوب.

---

(١) من قوله: «بعض قوله» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

(٢) في «سننه» برقم (٤٨٩٨) من طريق ابن عون، عن علي بن زيد بن جُدْعان، عن أم محمد امرأةِ أبيه، عن عائشة. وبه يُعلَمُ أنَّ فيما ذكره المؤلِّفُ اختصاراً يُوهِمُ أنَّ ابنَ عون يروي عن عائشة، وليس كذلك.

(٣) تحرَّف في الأصول الخطية إلىٰ: «عوف»، والمُثبَت من «سنن أبي داود»، وهو الصواب، فهو عبدُ الله بنُ عون البصري، العالم الفاضل الثقة، المُتوفىٰ سنة ١٥٠، رحمه الله تعالىٰ، كما في «تقريب التهذيب» للحافظ ابن حجر (٣٥١٩).

فقالَ لعائشة: «دُونَكِ فانتَصِري».

[﴿وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِن وَلِيٍّ مِّنۢ بَعْدِهِۦ ۗ وَتَرَى ٱلظَّـٰلِمِينَ لَمَّا رَأَوُا۟ ٱلْعَذَابَ يَقُولُونَ هَلْ إِلَىٰ مَرَدٍّ مِّن سَبِيلٍ ﴾ ٤٤]

﴿وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ﴾ ومَنْ يَـخذُلِ الله، ﴿فَمَا لَهُۥ مِن وَلِيٍّ مِّنۢ بَعْدِهِۦ﴾ فليسَ له مِن ناصِـرٍ يَتَولَّاهُ مِن بعدِ خِذْلانِه.

[﴿وَتَرَىٰهُمْ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا خَـٰشِعِينَ مِنَ ٱلذُّلِّ يَنظُرُونَ مِن طَرْفٍ خَفِيٍّ ۗ وَقَالَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِنَّ ٱلْخَـٰسِرِينَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ وَأَهْلِيهِمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ ۗ أَلَآ إِنَّ ٱلظَّـٰلِمِينَ فِى عَذَابٍ مُّقِيمٍ * وَمَا كَانَ لَهُم مِّنْ أَوْلِيَآءَ يَنصُرُونَهُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ ۗ وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِن سَبِيلٍ﴾ ٤٥-٤٦]

﴿خَـٰشِعِينَ﴾ مُتضائلينَ مُتقاصِـرينَ مما يَلحَقُهم ﴿مِنَ ٱلذُّلِّ﴾، وقد يُعلَّقُ ﴿مِنَ ٱلذُّلِّ﴾ بـ﴿يَنظُرُونَ﴾، ويُوقَفُ علىٰ ﴿خَـٰشِعِينَ﴾.

الجوهري: «للخُصومة قُحَم، أي: تَقحَمُ بصاحِبِها علىٰ ما يُريدُه».

قوله: (دُونَك): أي: خُذي، الجوهري: «يُقالُ في الإغراءِ بالشيء: دونَـكَه، وقال تميمٌ للحَجّاج: أقبِـرْنا صالحاً ـ وكانَ قد صَلَبَه ـ، فقال: دُونَـكُمُوه».

ويُوقَفُ علىٰ ﴿خَـٰشِعِينَ﴾، وفي «الكواشي»: يُعرَضُونَ علىٰ النارِ خاشِعِينَ ذَليلين، لا وَقْفَ هاهنا إن عَلَّقْتَ ﴿مِنَ ٱلذُّلِّ﴾ بـ﴿خَـٰشِعِينَ﴾، وتَقِفُ علىٰ ﴿ٱلذُّلِّ﴾، ويكونُ حَسَناً إنِ استأنَـفْتَ ما بَعْد، وإنْ نَصبتَه حالاً فلا أُحِبُّه، وتَقِفُ علىٰ ﴿خَـٰشِعِينَ﴾ إنْ عَلَّقْتَ ﴿مِنَ ٱلذُّلِّ﴾ بـ﴿يَنظُرُونَ﴾[1]. نحوُه في «المُرشِد»[2].

---

(١) في الأصول الخطية: «بـ(ينظرون إليها)»، وهو مُخالِفٌ للفظِ الآية الكريمة، والتصويبُ من «المُرشِد» علىٰ ما في مختصره «المَقصِد».

(٢) «المُرشِد في الوقف والابتداء» لأبي محمد العُمـاني، وقد لَـخَّصَه العلامةُ شيخُ الإسلام زكريا الأنصاري رحمه الله تعالىٰ في «المَقصِد لتلخيص ما في المُرشِد في الوقف والابتداء»، وانظر منه ص٦٩٤.

﴿يَنظُرُونَ مِن طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾ أي: يَبتَدِئُ نَظَرُهُم مِن تحريكٍ لأجفانِهم ضَعيفٍ خَفِيٍّ بمُسارقة، كما ترىٰ المصبورَ يَنظُرُ إلىٰ السَّيف، وهكذا نَظَرُ الناظِرِ إلىٰ المَكارِه، لا يَقدِرُ أن يَفتَحَ أجفانَه عليها، ويَملأَ عَينَيهِ منها، كما يَفعَلُ في نَظَرِهِ إلىٰ المَحابّ. وقيل: يُحشَرونَ عُمْياً فلا يَنظُرونَ إلا بقُلوبِهم، وذلكَ نَظَرٌ مِن طَرْفٍ خَفِيّ، وفيه تعسُّف.

﴿يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ إما أن يَتعلَّقَ بـ﴿خَسِرُوا﴾، ويكونَ قولُ المُؤمنينَ واقِعاً في الدُّنيا، وإما أن يَتعلَّقَ بـ«قال»، أي: يقولونَ يومَ القيامةِ إذا رأوهم علىٰ تلكَ الصِّفة.

[﴿اسْتَجِيبُوا لِرَبِّكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا مَرَدَّ لَهُ مِنَ اللَّهِ ۚ مَا لَكُم مِّن مَّلْجَإٍ يَوْمَئِذٍ وَمَا لَكُم مِّن نَّكِيرٍ﴾ ٤٧]

﴿مِنَ اللَّهِ﴾ مِن صِلةِ ﴿لَا مَرَدَّ﴾، أي: لا يَرُدُّه اللـهُ بعدَما حَكَمَ به، ....

قوله: (كما ترىٰ المَصْبُور)، المُغرِب: «يُقالُ للرجلِ إذا شُدَّتْ يداهُ ورِجْلاهُ وأمسَكَه رجلٌ آخَرُ حتىٰ يُضرَبَ عُنُقُه: قُتِلَ صَبْراً، ومنه: «نهىٰ عنِ المَصْبُورة»، وهيَ البَهيمةُ المَحْبوسةُ علىٰ الموت».

قوله: (وإما أن يَتعلَّقَ بـ«قال»): والمعنىٰ علىٰ الأول: أيها الناظِرُ تراهُم يُعرَضُونَ علىٰ النارِ خاشِعِينَ مِنَ الذُّلّ، وقد صَدَقَ فيهم قولُ المُؤمنينَ في الدُّنيا: إنَّ الخاسرينَ هُمُ الذينَ خَسِرُوا أنفُسَهُم وأهليهم يومَ القيامة.

وهاهنا وَجْهٌ ثالِث، وهو أن يَتعلَّقَ بـ﴿خَسِرُوا﴾، والقولُ[1] واقعٌ في القيامة، واختِصاصُ ذِكرِ القيامةِ للتَّهْويل، وأنَّ هذا الخسارَ لا خَسارَ بعدَه، خَسارٌ ضَرْبةُ لازِب[2]، يُؤيِّدُه قولُه: ﴿أَلَا إِنَّ الظَّالِمِينَ فِي عَذَابٍ مُّقِيمٍ﴾، لأنه تذييل.

قوله: (﴿مِنَ اللَّهِ﴾: مِن صِلةِ ﴿لَا مَرَدَّ﴾): يجوزُ بالكَسْرِ والضَّمّ، والكَسْرُ أظهَرُ مِنَ الضَّمِّ في المَوضِعَين[3].

---

(١) من هنا إلى آخر الفقرة التالية لهذه (إلى قوله: «في الموضعين») سقط من (ط).

(٢) أي: لازم، يُقال: هذا الأمرُ ضَرْبةُ لازِب، أي: لازمٌ شديد. «لسان العرب» لابن منظور، مادة (لزب).

(٣) يُريد: أنه يجوزُ ضَبْطُ قوله: «صِلة» بالكَسْر والضَّمّ، وعليه فالتقدير: «﴿مِنَ اللَّهِ﴾ مِن صلةِ ﴿لَا =

أو مِن صِلةِ ﴿يَأْتِيَ﴾، أي: مِن قَبلِ أن يأتيَ مِنَ الله يومٌ لا يَقدِرُ أحدٌ علىٰ رَدِّه، والنكير: الإنكار، أي: ما لكم مِن مَخلَصٍ مِنَ العذاب، ولا تَقدِرونَ أن تُنكِرُوا شيئاً مما اقتَـرَفتُموهُ ودُوِّنَ في صَحائِفِ أعمالِكم.

[﴿فَإِنْ أَعْرَضُوا فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا إِنْ عَلَيْكَ إِلَّا الْبَلَاغُ وَإِنَّا إِذَا أَذَقْنَا الْإِنسَانَ مِنَّا رَحْمَةً فَرِحَ بِهَا وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ فَإِنَّ الْإِنسَانَ كَفُورٌ﴾ ٤٨]

أراد بـ«الإنسان»: الجمعَ لا الواحد؛ لِقولِه: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ﴾، ولم يُرِدْ إلا المُجرِمين، لأنَّ إصابةَ السَّيِّئةِ بما قَدَّمَتْ أيديهم إنما تَستَقيمُ فيهم، والرحمة: النِّعْمةُ مِنَ الصِّحّةِ والغِنىٰ والأمن، والسَّيِّئة: البلاءُ مِن المَرَضِ والفَقْرِ والمَخاوِف، والكَفور: البليغُ الكُفْران، ولم يقل: فإنه كَفُور؛ لِيُسَجِّلَ علىٰ أنَّ هذا الجِنسَ موسومٌ بكُفْرانِ النِّعَم، كما قال: ﴿إِنَّ الْإِنسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ﴾ [إبراهيم: ٣٤]، ﴿إِنَّ الْإِنسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُودٌ﴾ [العاديات: ٦]، والمعنىٰ: أنه يَذكُرُ البلاءَ ويَنسَىٰ النِّعَم ويَغمِطُها.

قوله: (ولم يَقُل: فإنه كَفُور؛ لِيُسَجِّلَ علىٰ أنَّ هذا الجِنسَ مَوْسُومٌ بكُفْرانِ النِّعَم): فالتعريفُ في «الإنسانِ» الأول: للعَهْد، وفي الثاني: للجِنس، والقَرينةُ الدّالّةُ علىٰ العَهْدِ قولُه: ﴿بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ﴾، والمُغيَّبون: الكُفّارُ المُخاطَبون؛ لِترَتُّب قوله: ﴿فَإِنْ أَعْرَضُوا﴾ علىٰ قولِه: ﴿اسْتَجِيبُوا لِرَبِّكُم﴾، فهو مِن إقامةِ المُظهَرِ مَوضِعَ المُضمَر[1]؛ للإشعارِ بتَصْميمِهم علىٰ الكُفْران، والإيذانِ بأنهم لا يَرْعَوُونَ مما هُم فيه.

وأفرَدَ الضميرَ في ﴿فَرِحَ﴾، وجَمَعَ في ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ﴾، وعَمَّ في ﴿إِنَّ الْإِنسَانَ لَكَفُورٌ﴾، لمفهوم واحدٍ علىٰ التَّرَقِّي في معنىٰ: ليسَ ببِدْعٍ مِن هذا الإنسانِ المعهود: الإصـرار؛ لأنَّ هذا

= مَرَدَّ﴾»، أو «﴿مِنَ اللَّهِ﴾: «مِن»: صلةُ ﴿لَا مَرَدَّ﴾»، أي: هيَ صلةٌ... إلخ. والله تعالىٰ أعلم.
أما الموضعان: فهمـا قولُ الزمخشـري: «مِن صِلةِ ﴿لَا مَرَدَّ﴾»، وقولُه: «أو مِن صِلةِ ﴿يَأْتِيَ﴾».

(١) يعني: كان الأصلُ أن يُقال: «وإن تُصِبْهُم سَيِّئةٌ بما قَدَّمَتْ أيديهم فإنهم كَفُورون»، فعَدَلَ عنه إلىٰ قوله: ﴿فَإِنَّ الْإِنسَانَ كَفُورٌ﴾.

[﴿لِّلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ يَهَبُ لِمَن يَشَآءُ إِنَٰثًا وَيَهَبُ لِمَن يَشَآءُ ٱلذُّكُورَ ۝ أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنَٰثًا وَيَجْعَلُ مَن يَشَآءُ عَقِيمًا إِنَّهُۥ عَلِيمٌ قَدِيرٌ﴾ ٤٩-٥٠]

لـمَّا ذكرَ إذاقةَ الإنسانِ الرحمةَ وإصابتَه بضِدِّها، أتبعَ ذلكَ أنَّ له الـمُلك، وأنه يَقسِمُ النِّعمةَ والبلاءَ كيفَ أراد، ويَهَبُ لِعبادِهِ مِنَ الأولادِ ما تَقتَضيه مَشيئتُه، فيَخُصُّ بعضاً بالإناث، وبعضاً بالذُّكُور، وبعضاً بالصِّنفَين جميعاً، ويُعقِمُ آخرين، فلا يَهَبُ لهم وَلَداً قطّ.

فإن قلت: لِـمَ قَدَّمَ «الإناثَ» أولاً علىٰ «الذُّكُور»، مع تَقدُّمِهم عليهن، ثم رَجَعَ فقَدَّمَهم، ولِـمَ عَرَّفَ «الذُّكُورَ» بعدَما نَـكَّرَ «الإناث»؟ قلت: **لأنه ذكرَ البلاءَ في آخرِ الآيةِ الأُولىٰ**، وكُفْرانَ الإنسانِ بنسيانِهِ الرحمةَ السابقةَ عِندَه، ثم عَقَّبَهُ بذِكرِ مُلكِهِ ومَشيئتِه، ......

الجِنسَ مَوْسُومٌ بكُفْرانِ النِّعَم، فجَعَلَ ذَمَّ «الإنسانِ» الثاني المُطلَقِ دليلاً علىٰ ذَمِّ هذا المُقيَّد، ولذلك قال: «لِيُسَجِّل».

قوله: (**لـمَّا ذكرَ إذاقةَ الإنسانِ الرحمةَ وإصابتَه بضِدِّها، أتبعَ ذلكَ أنَّ له المُلْك**): شَـرَعَ في بيانِ النَّظْم، ولم يُبيِّن، وإنما المُرادُ أن ليسَ مُوجِبُ إذاقةِ النِّعْمةِ مِنَ الله الفَرَحَ والبَطَرَ والأَشَـر، بل هي مُوجِبةٌ للحَمْدِ والشُّكْرِ لـمُوليها، كما ليسَ إصابةُ السَّيِّئةِ منه تعالىٰ سَبَباً للكُفْران، بل للإنابةِ والرجوعِ إلىٰ مُنيلِها، لأنَّ له المُلْكَ والملكوت، وله التَّصَـرُّفُ في مُلكِهِ ما يَشاءُ كيفَ يَشاء، وليسَ علىٰ الإنسانِ إلا الشُّكْرُ عندَ الآلاء، والصَّبْـرُ عندَ البلاء، وإليه الإشارةُ بقوله: «لأنَّ سِياقَ الكلام أنه فاعِلٌ ما يشاؤُه، لا ما يَشاؤُهُ الإنسان».

قوله: (**لأنه ذكرَ البلاءَ في آخرِ الآيـةِ الأُولىٰ**) إلىٰ آخِره: قال صاحِبُ «التقريب»: وفيه بَحْث، إذ يُمكِنُ مُعارضتُه بأنَّ الآيةَ السابقةَ ذكرَ فيها الرحمةَ مُقدَّمةً علىٰ البلاء، فناسَبَ هذا تقديمُ الذكورِ علىٰ الإناث، لا يُقال: سِياقُ الكلام أنه فاعِلٌ ما لا يَشاؤُه الإنسان، فكانَ ذِكرُ ما لا يَشاؤُه الإنسانُ ـ وهو الإناث ـ أهمّ، فيكونُ أحَقَّ بالتقديم؛ لأنا نقول: السِّياقُ أنه لا يَفعَلُ ما يَشاؤُه الإنسان، لا أنه يَفعَلُ ما لا يَشاؤُه الإنسان.

....

فإن قلت: إنه فاعلٌ ما يَشاؤُه، وقد شاءَ تقديمَ الإناث. قلت: شاءَ لحِكمة أو لا لحِكمة[١]؟ فإن كان الثاني سَقَطَ أصْلُ سُؤالِ حِكمةِ تقديم الإناث، وإن كانَ الأول كَفَتْ تلكَ الحِكمةُ لتقديم الإناث، بدونِ هذا التَّطْويلِ والتَّمَحُّل. والأَوْلىٰ أن يُقال: قَدَّمَ الإناثَ تَوْصِيةً برعايتهنَّ لِضَعْفِهنّ، لاسِيَّما وقد كانوا قريبي العَهْدِ بالوأد.

وقال الزَّجّاج: «ويَجعَلُ ما يَهَبُه مِنَ الوَلَدِ ذُكْراناً وإناثاً، أي: يَقرِنُهم، وكُلُّ شيئَين يقتَرِنُ أحدُهما بالآخَرِ فهما زَوْجان»[٢]، فالتقدير: ﴿يَهَبُ لِمَن يَشَآءُ إِنَٰثًا﴾ يعني: البناتِ ليسَ مَعَهُنَّ ذَكَر، ﴿وَيَهَبُ لِمَن يَشَآءُ ٱلذُّكُورَ﴾ يعني: البنينَ ليسَ مَعَهم أُنثىٰ، ﴿أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنَٰثًا﴾ أي: يُولَدُ لِرَجُلٍ ذُكورٌ وإناث، ﴿وَيَجْعَلُ مَن يَشَآءُ عَقِيمًا﴾ لا وَلَدَ له.

وقال القاضي: «﴿يَهَبُ لِمَن يَشَآءُ﴾ بَدَلٌ مِن ﴿يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ﴾ بَدَلَ البَعْضِ مِنَ الكُلّ، والمعنىٰ: يجعلُ أحوالَ العِبادِ في الأولادِ مُختَلِفةً علىٰ مُقتَضىٰ المَشيئة[٣]، يَهَبُ لبعضٍ إما صِنفاً واحداً ذكراً أو أنثىٰ، أو الصِّنفَين جميعاً، ويُعقِمُ آخرين، ولَعَلَّ تقديمَ الإناثِ لأنها أكثرُ لتكثير النَّسْل، أو لِتَطْييبِ قُلوبِ آبائِهنّ، أو المُحافظةِ علىٰ الفَواصِل، ولذلكَ عَرَّفَ الذُّكور»[٤]، وذكرَ الوَجْهَينِ اللذَيْنِ في «الكشّافِ» أيضاً.

وقلت: أما قَضِيّةُ النَّظْم: فإنَّ قولَه: ﴿لِّلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ وارِدٌ علىٰ نَمَطِ الآياتِ السابقة، وهي: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ﴾ [الشُّورىٰ: ٢٥]، ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ﴾ [الشُّورىٰ: ٢٨]، ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ خَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَثَّ فِيهِمَا مِن دَآبَّةٍ﴾ [الشُّورىٰ: ٣٠]، ولـمَّا ذكرَ بَثَّ الحيوان، وأرادَ أن يُبيِّنَ كيفيّةَ البَثِّ قَدَّمَ استِبدادَه بالمُلك، واستِقلالَه بالمَلَكوت، ثم ثَنّىٰ بأنه خالقٌ لِـمَا يشاء، فاعِلٌ لِـمَا يُريد، له التَّصَـرُّفُ في مُلكِهِ ما يشاءُ كيفَ

---

(١) قوله: «أو لا لحكمة» سقط من (ف).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٤: ٤٠٢).

(٣) تحرَّف في الأصول الخطية إلىٰ: «المشبه»، والمُثبَت من «تفسير البيضاوي».

(٤) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ١٣٥).

وذِكرِ قِسمةِ الأولاد، فقَدَّمَ الإناثَ لأنَّ سِياقَ الكلام أنه فاعلُ ما يَشاؤُه، لا ما يَشاؤُهُ الإنسان، فكانَ ذِكرُ الإناثِ اللاتي مِن جُملةِ ما لا يَشاؤُهُ الإنسانُ أهمّ، والأهمُّ واجبُ التقديم، وليَلِيَ الجِنسُ الذي كانتِ العربُ تَعُدُّه بلاءً ذِكرَ البلاء، وأَخَّرَ الذُّكور، فلما أَخَّرَهُم لذلكَ تَدارَكَ تأخيرَهم ـ وهُم أحِقّاءُ بالتقديم ـ بتعريفهم، لأنَّ التعريفَ تنويهٌ وتشهير، كأنه قال: ويَهَبُ لمن يَشاءُ الفُرْسانَ الأعلامَ المذكورينَ الذينَ لا يَخفَونَ عليكم، ثم أعطىٰ بعدَ ذلكَ كِلا الجِنسَينِ حَقَّهُ مِنَ التقديم والتأخير، وعَرَّفَ أنَّ تقديمَهُنَّ لم يكن لِتَقَدُّمِهِنّ، ولكنْ لِمُقتَضٍ آخر، فقال: ﴿ذُكۡرَانٗا وَإِنَٰثٗا﴾، كما قال: ﴿إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ﴾ [الحجرات: ١٣]، ﴿فَجَعَلَ مِنۡهُ ٱلزَّوۡجَيۡنِ ٱلذَّكَرَ وَٱلۡأُنثَىٰٓ﴾ [القيامة: ٣٩].

وقيل: نزلت في الأنبياءِ صَلَواتُ الله عليهم وسَلامُه، حيثُ وَهَبَ لشُعَيبٍ ولُوطٍ إناثاً، ولإبراهيمَ ذكوراً، ولُمحمَّدٍ ذكوراً وإناثاً، وجَعَلَ يحيىٰ وعيسىٰ عقيمَين.

﴿إِنَّهُۥ عَلِيمٞ﴾ بمَصالِحِ العِباد، ﴿قَدِيرٞ﴾ علىٰ تكوينِ ما يُصلِحُهم.

[﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحۡيًا أَوۡ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوۡ يُرۡسِلَ رَسُولٗا فَيُوحِيَ بِإِذۡنِهِۦ مَا يَشَآءُۚ إِنَّهُۥ عَلِيٌّ حَكِيمٞ﴾ ٥١]

﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ﴾ وما صَحَّ لأحدٍ مِنَ البَشَر، ﴿أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا﴾ علىٰ ثلاثةِ أوجُه: **إما علىٰ طريقِ الوَحْي، وهو الإلهامُ** والقَذْفُ في القَلب أو المنام، ....

يشاء، ثم ثَلَّثَ بقوله: ﴿يَهَبُ لِمَن يَشَآءُ﴾، فتَرَقّىٰ مِن ذلكَ العامِّ إلىٰ ذِكرِ الإناث، ثم إلىٰ إفرادِ الذُّكور، ثم إلىٰ جَمْعِهما، فلا يَدخُلُ في الكلام إرادةُ الإنسانِ وكراهتُه.

وأما قولُه: ﴿وَيَجۡعَلُ مَن يَشَآءُ عَقِيمًا﴾: كالاستِدراكِ وتتميم معنىٰ الاستبداد، ولذلكَ غَيَّرَ العِبارةَ إلىٰ ﴿وَيَجۡعَلُ مَن يَشَآءُ﴾، ثم ذَيَّلَ الكُلَّ وعَلَّلَه بقوله: ﴿إِنَّهُۥ عَلِيمٞ قَدِيرٞ﴾؛ ليكونَ ذريعةً إلىٰ ذِكرِ فَضلٍ مِن فَضائِلِ هذا النَّوْعِ مِنَ المخلوق، ومُنتَهىٰ كمالِهِ وغايةِ دَرَجاتِه؛ ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحۡيًا﴾ ليُؤذِنَ بأنَّ المقصودَ مِنَ الخَلقِ: البَثُّ والدَّعْوةُ إلىٰ الله والتَّوجُّهُ إليه والعبادةُ له، وخَتَمَ السُّورةَ بذِكرِ أفضَلِهم وأكمَلِهم وأشرَفِهم صَلَواتُ الله عليه وعليهم أجمعين.

قوله: (**إما علىٰ طريقِ الوَحْي، وهو الإلهام**): **الراغب**: «أصلُ الوَحْي: الإشارةُ السريعة،

كما أوحىٰ إلىٰ أُمِّ مُوسىٰ وإلىٰ إبراهيمَ عليه السَّلامُ في ذَبحِ وَلَدِه. وعن مُجاهِد: أوحىٰ اللهُ الزَّبُورَ إلىٰ داودَ عليه السَّلامُ في صَدْرِه، قال عُبيدُ بنُ الأبرص:

وأوحىٰ إليَّ اللـهُ أنْ قد تَأمَّـرُوا بإبلِ أبِي أوْفىٰ فقُمتُ علىٰ رِجْلِ

أي: ألهَمَني وقَذَفَ في قلبي.

وإما علىٰ أن يُسمِعَه كلامَه الذي يَخلُقُه في بعض الأجرام، ....

إما بالكلام رَمْزاً وتَعْريضاً، وإما بصَوْتٍ مُجَرَّدٍ عن التركيب، وبإشارةٍ ببعضِ الجوارح والكِتابة[1]، ويُقالُ للكَلِمةِ الإلهيّـةِ التي تُلقىٰ إلىٰ أنبيائِهِ وأوليائِه: وَحْي، وذلكَ أضـرُبٌ حَسَبَ ما دلَّ عليه قولُه تعالىٰ: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ﴾ الآية، وذلكَ إما برسولٍ مُشاهَدٍ يرىٰ ذاتَه ويَسمَعُ كلامَه؛ كتبليغ جِبريلَ عليه السَّلامُ لِرسولِ الله ﷺ في صُورةٍ مُعيَّنة، وإما بسماع كلام مِن غير مُعاينة؛ كسماعِ موسىٰ عليه السَّلامُ كلامَ الله، وإما بإلقاءٍ في الرُّوع، كما قال ﷺ: «إنَّ رُوحَ القُدُسِ نَفَثَ في رُوعي»، وإما بإلهام نحو: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ أُمِّ مُوسَىٰٓ أَنْ أَرْضِعِيهِ﴾ [القصص: ٧]، وإما بتَسْخير؛ كقولِهِ تعالىٰ: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ﴾ [النحل: ٦٨]، أو بمَنام؛ كما قالَ ﷺ: (انقطَعَ الوَحْيُ وبَقِيَتِ المُبشِّـرات: رُؤيا المُؤمِن)[2]».

و«أوحىٰ» في البيت: يقول: ألهَمَني اللهُ تعالىٰ أنَّ قوماً استَوْلَوْا وغَصَبُوا إبلَ أبي أوفىٰ، وصاروا أُمَراءَ عليها، فقُمتُ بجِدٍّ واجتِهادٍ في مَدَدِهم وتَعَصُّبِهم لأَرُدَّها عليهم، ويروىٰ: «تأجَّروا».

قوله: (**وإما علىٰ أن يُسمِعَه كلامَه الذي يخلقُه في بعضِ الأجرام**)، **الانتِصاف**: «الحقُّ أنَّ

(١) كلامُ العلامةِ الراغبِ الأصبهانيِّ ـ رحمه الله تعالىٰ ـ عن «الوَحْي» من حيثُ معناه في اللغة، ولذلك قال: «أصلُ الوَحْي»، لا من حيثُ إضافتُه إلىٰ الله تعالىٰ، وإلا فالصَّوْتُ وإشارةُ الجوارح مما تَستَحيلُ إضافتُه إلىٰ الله تبارك وتعالىٰ، فتنبَّه.

(٢) انظر: «مفردات القرآن» ص٨٥٨. والحديث أخرجه البخاري (٦٩٩٠) من حديث أبي هريرة رضيَ اللهُ عنه بلفظ: «لم يبقَ من النُّبوّةِ إلا المُبشِّـرات، قالوا: وما المُبشِّـرات؟ قال: الرؤيا الصالحة».

من غير أن يُبصِرَ السَّامِعُ مَنْ يُكلِّمُه، لأنه في ذاتِهِ غيرُ مرئيّ، وقولُه: ﴿مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ﴾: مَثَل، أي: كما يُكلِّمُ المَلِكُ المُحتَجِبُ بعضَ خَواصِّه، وهو مِن وراءِ الحِجاب، فيَسمَعُ صَوتَه ولا يَرَىٰ شَخْصَه، وذلكَ كما كَلَّمَ مُوسىٰ ويُكلِّمُ الملائكة.

وإما علىٰ أن يُرسِلَ إليه رسولاً مِنَ الملائكة، فيُوحِيَ المَلَكُ إليه، كما كَلَّمَ الأنبياءَ غيرَ موسىٰ. وقيل: وَحْياً كما أوحىٰ إلىٰ الرُّسُلِ بواسطةِ الملائكة.

﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ أي: نبيّاً، كما كَلَّمَ أُمَمَ الأنبياءِ علىٰ ألسِنَتِهم.

و﴿وَحْيًا﴾ و«أن يُرسِلَ»: مَصدَرانِ واقعانِ مَوقِعَ الحال، لأنَّ «أن يُرسِلَ» في معنىٰ: إرسالاً. و﴿مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ﴾: ظَرْفٌ واقعٌ مَوقِعَ الحالِ أيضاً ـ كقوله: ﴿وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٩١] ـ **والتقدير: وما صَحَّ أن يُكلِّمَ أحداً إلا مُوحِياً، أو مُسمِعاً مِن وراءِ حِجاب، أو مُرسِلاً.**

كلامَ الله قديم، سَمِعَه موسىٰ، وسَمِعَه نبيُّنا صَلَواتُ الله عليهما، والحجابُ المذكورُ باعتبارِ المخلوقِ لا باعتبارِ الخالِق، ويُستَنبَطُ مِن هذهِ الآيةِ أنَّ مَنْ حَلَفَ ألا يُكلِّمَ فُلاناً، فراسَلَه حَنَث؛ لاستِثنائهِ تعالىٰ الإرسالَ مِنَ الكلام»(١).

وقال القاضي: «معنىٰ: ﴿إِلَّا وَحْيًا﴾: كلاماً خَفِيّاً يُدرَكُ بسُرْعة، ليسَ في ذاتِهِ مُركَّباً مِن حُروفٍ مُقطَّعةٍ تَتَوقَّفُ علىٰ تَـمَوُّجاتٍ مُتعاقِبة، وهو أعمُّ مِنَ المُشافَهة، كما رُوِيَ في حديثِ المِعراج، وكما اتفَقَ لموسىٰ عليه السَّلامُ في الطُّور، وفي قوله: ﴿أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ﴾ دليلٌ علىٰ جوازِ الرُّؤية، لا علىٰ امتِناعِها»(٢).

قوله: (**والتقدير: وما صَحَّ أن يُكلِّمَ أحداً إلا مُوحِياً، أو مُسمِعاً مِن وراءِ حِجاب، أو مُرسِلاً**): هاهنا سُؤالان: أحدُهما: أنَّ قَضِيَّةَ التَّـرَقِّي مِنَ الأدنىٰ إلىٰ الأعلىٰ أن يكونَ قولُه: ﴿أَوْ

---

(١) ليس في المطبوع من «الانتصاف» لابن المُنيِّر، عند هذه الآية. والله أعلم.

(٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ١٣٦)، وفي نَقْل المُولِّفِ رحمه الله تعالىٰ كلامَ القاضي البيضاوي هذا، وفيه الاستدلالُ بالآية علىٰ تجويز الرؤية لا علىٰ امتناعها: تعقُّبٌ منه لقول الزمخشري هنا: «لأنه في ذاته غير مرئي».

ويجوز أن يكونَ ﴿وَحْيًا﴾ موضوعاً مَوضِع: كلاماً، لأنَّ الوَحْيَ كلامٌ خَفِيٌّ في سُرْعة، كما تقول: لا أُكلِّمُه إلا جَهْراً وإلا خُفاتاً، لأنَّ الجهرَ والخفاتَ ضَرْبانِ مِنَ الكلام، وكذلك «إرسالاً»، جُعِلَ الكلامُ علىٰ لِسانِ الرسولِ بمنزلةِ الكلام بغير واسِطة، تقول: قُلتُ لفُلانٍ كذا، وإنما قالَه وكيلُكَ أو رسولُك. وقولُه: ﴿أَوْ مِن وَرَآيِ حِجَابٍ﴾ معناه: أو إسماعاً مِن وراءِ حِجاب.

ومَنْ جَعَلَ ﴿وَحْيًا﴾ في معنىٰ: أنْ يُوحِي، وعَطَفَ ﴿يُرْسِلَ﴾ عليه، ....

﴿مِن وَرَآيِ حِجَابٍ﴾ مُؤخَّراً عن قوله: ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾، لأنَّ المُكالمَةَ والرُّؤيا حَصَلَتْ مِن وَراءِ حِجاب، وإنه أرفَعُ مَنزِلةً مِنَ المُراسَلة، ولذلكَ مَدَحَ مُوسىٰ عليه السَّلامُ بقوله: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]، وسَمّاه «كَليماً». وثانيهما: ما فائدةُ تغيير العِبارات؟

وقلتُ ـ والعِلمُ عندَ الله ـ: يُمكِنُ أن يُقال: إنه لو حُمِلَ الوَحْيُ علىٰ ما قالَه القاضي: «﴿إِلَّا وَحْيًا﴾: كلاماً خَفِيّاً ليسَ في ذاتِه مُركَّباً مِن حُروفٍ مُقطَّعة، كما رُوِيَ في حديثِ المِعراج، وهو المُشافَهة»، المَعْنِيِّ بقوله: ﴿فَأَوْحَىٰٓ إِلَىٰ عَبْدِهِۦ مَآ أَوْحَىٰ﴾ [النجم: ٩]، لحصلَ منه التنزُّل[1]، ولظهرَ منه الرَّمْزُ في تقليلِ العِباراتِ وخَفِيِّ التلويحات، مَرْتَبةً غِبَّ[2] مَرْتَبة، بحَسَبِ قِلّةِ الوسائطِ وكثرتِها، وما اجتَمَعَتْ تلكَ المَراتِبُ الثلاثُ إلا لِسَيِّدِنا صَلَواتُ اللهُ عليه، حيثُ قال: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا﴾ الآية. واللهُ أعلَمُ بأسرارِ كلامِه.

قوله: (ومَنْ جَعَلَ ﴿وَحْيًا﴾ في معنىٰ: أن يُوحِي): قالَ الزَّجّاج: «قالَ سِيبَوَيْه: سألتُ الخليلَ عن قوله: ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ بالنَّصْب؟ فقال: هو محمولٌ علىٰ أنَّ سِوَىٰ في هذهِ التي في قوله: ﴿أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ﴾، لِمَا يَلزَمُ منه أن يُقال: ما كانَ لِبَشَرٍ أن يُرسِلَ اللهُ رسولاً، وذلكَ غيرُ جائز، والمعنىٰ: ما كانَ لِبَشَرٍ أن يُكلِّمَه اللهُ إلا بأنْ يُوحِيَ أو أن يُرسِل، ويجوزُ الرفعُ في

---

(١) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «التزيُّل».

(٢) أي: مرتبةً بعد مرتبة. قال ابنُ منظور في «لسان العرب»، مادة (غبب): «غِبُّ الأمرِ ومَغَبَّتُه: عاقبتُه وآخِرُه ...، وغِبُّ كلِّ شيء: عاقبتُه، وجِئتُه غِبَّ الأمر، أي: بعدَه».

على معنىٰ: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا﴾ أي: إلا بأنْ يُوحِيَ أو بأنْ يُرسِل، فعليه أن يُقدِّرَ قولَه: ﴿أَوْ مِن وَرَآيِ حِجَابٍ﴾ تقديراً يُطابِقُهما عليه، نحو: أو أن يُسمِعَ مِن وراءِ حِجاب.

وقُرِئ: «أو يُرسِلُ رسولاً فيُوحِي» بالرَّفْع؛ علىٰ: أو هو يُرسِل، أو بمعنىٰ: مُرسِلاً، عَطْفاً علىٰ ﴿وَحْيًا﴾ في معنىٰ: مُوحِياً.

«يُرسِل» علىٰ معنىٰ الحال، أي: مُوحِياً أو مُرسِلاً رسولاً، وذلكَ كلامُه، ومثلُ «أن يُرسِلَ» بالنَّصْب: قولُ الحصينِ بنِ حُمام الـمُرِّيّ:

ولـولا رجـالٌ مِـن رِزامٍ أعِـزّةٌ ... وآلُ سُبَيعٍ أو أسوءَكَ عَلْقَما[١]»[٢]

وقالَ صاحِبُ «الكَشْف»: «مِن» ـ في ﴿مِن وَرَآيِ حِجَابٍ﴾ ـ: تَتعلَّقُ بمُضمَر، والتقدير: إلا مُوحِياً أو مُكلِّماً مِن وراءِ حِجاب، فهو معطوفٌ علىٰ ﴿وَحْيًا﴾، و«وَحْي»: مَصدَرٌ في مَوضِع الحال، ولا تَتعلَّقُ «مِن» بقوله: ﴿أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ﴾، لأنه قبلَ حرفِ الاستِثناء، فلا يَعمَلُ فيما بعدَه، مَعَ أنه جُوِّزَ تَعلُّقُه به؛ لأنه ظَرْف، والظَّرْفُ يَعمَلُ فيه الوهم، ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ في تقدير: أو أن يُرسِل، وهو عطفٌ علىٰ «وَحْي»، أي: إلا وَحْياً أو إرسالَ رسول، ولا يكونُ عَطْفاً علىٰ ﴿أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ﴾، لأنه فاسِد[٣].

قال مَكِّي: «لأنه يَلزَمُه نفيُ الرُّسُلِ أو نفيُ المُرسَلِ إليهم»[٤].

قوله: (**وقُرِئ: «أو يُرسِلُ رسولاً فيُوحِي» بالرَّفْع**): قرأها نافع[٥].

---

(١) انظر: «الكتاب» لسِيبَوَيه (٣: ٤٩-٥٠)، و«المُفَضَّليات» ص٦٦، و«لسان العرب» لابن منظور، مادة (رزم).
ومحلُّ الشاهِدِ فيه قولُه: «أو أسوءَكَ» بالنَّصْب، علىٰ تقدير: «لولا ذاك أو لولا أنْ أسوءَك».

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٤: ٤٠٣).

(٣) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٢٠٣-١٢٠٥).

(٤) «مشكل إعراب القرآن» لمكي بن أبي طالب (٢: ٦٤٨).

(٥) انظر: «التيسير» للداني ص١٩٥، و«حجة القراءات» ص٦٤٤.

ورُوِي: أنَّ اليهودَ قالت للنَّبيِّ ﷺ: «ألا تُكلِّمُ اللهَ وتَنظُرُ إليه إنْ كُنتَ نبيّاً، كما كَلَّمَهُ موسىٰ ونَظَرَ إليه، فإنا لن نُؤمِنَ لك حتىٰ تَفعَلَ ذلك، فقال: لم يَنظُرْ موسىٰ إلىٰ الله، فنزلت». وعن عائشةَ رضيَ اللهُ عنها: «مَنْ زَعَمَ أنَّ مُحمَّداً رأىٰ ربَّه فقد أعظَمَ علىٰ الله الفِرْية»، ثم قالت: «أوَلم تَسمَعُوا ربَّكُم يقول» فتلَتْ هذهِ الآية.

﴿إِنَّهُۥ عَلِيٌّ﴾ عن صِفاتِ المخلوقين، ﴿حَكِيمٌ﴾ تجري أفعالُه علىٰ مُوجِبِ الحِكمة، فيُكلِّمُ تارةً بواسِطة، وأخرىٰ بغير واسِطة؛ إما إلهاماً، وإما خِطاباً.

[﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا ۚ مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا نَّهْدِى بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا ۚ وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۞ صِرَٰطِ ٱللَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۗ أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلْأُمُورُ﴾ ٥٢-٥٣]

قوله: (وعن عائشةَ رضيَ اللهُ عنها): روينا عن البُخاريِّ ومُسلِم والترمذيِّ[(١)] عن عائشةَ رضيَ اللهُ عنها: «مَنْ زَعَمَ أنَّ مُحمَّداً رأىٰ ربَّه فقد كَذَب»، ثم قرأت: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ ۖ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآئِ حِجَابٍ﴾، وسيَجيءُ الكلامُ فيه في «النَّجْم» إن شاءَ الله تعالىٰ.

قوله: (﴿إِنَّهُۥ عَلِيٌّ﴾ عن صِفاتِ المخلوقين، ﴿حَكِيمٌ﴾ تجري أفعالُه علىٰ مُوجِبِ الحِكمة): يعني: هذهِ الفاصلةُ تعليلٌ لِـمَا سبق، أي: ما صَحَّ لأحدٍ مِنَ البَشَرِ أن يُكلِّمَه اللهُ إلا علىٰ هذهِ الأوجُه، والمعنىٰ: كما أنه عزَّ شأنُـه عليٌّ عن أن يكونَ جَنابُه مَشْرَعَ كُلِّ أحد، كذلكَ حَكيمٌ لا يَصِلُ إلىٰ بَيْداءِ حِكمتِهِ في إرسالِ الرُّسُل وَهْمُ كُلِّ مُتوهِّم، ومن ثَمَّ نُودِيَ أفضَلُ خَلْقِ الله وأكرَمُهم عليه بقوله: ﴿مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا﴾، قال القاضي: «﴿حَكِيمٌ﴾ يَفعَلُ ما تَقتَضيهِ حِكمتُه، يُكلِّمُ تارةً بوُسُط، وتارةً بغير وُسُط، إما عِياناً أو مِن وراءِ حِجاب»[(٢)].

---

(١) البخاري (٣٢٣٤) و(٤٨٥٥)، ومسلم (١٧٧)، والترمذي (٣٠٦٨).

(٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ١٣٦).

﴿رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا﴾ يُريد: ما أُوحِيَ إليه، لأنَّ الخلقَ يَـحيَونَ به في دينهم، كما يحيىٰ الجسدُ بالرُّوح.

فإن قلت: قد عُلِمَ أنَّ رسولَ الله ﷺ ما كانَ يدري ما القُرآنُ قبلَ نُزولِهِ عليه، فما معنىٰ قوله: ﴿وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ﴾، والأنبياءُ لا يجوزُ عليهم إذا عَقَلُوا وتمكَّنوا مِنَ النَّظَرِ والاستِدلالِ أنْ يُـخطِئَهُمُ الإيمانُ بالله وتوحيدِه، ويجبُ أن يكونوا معصومينَ مِنَ ارتكـابِ الكبائـرِ، ومِنَ الصَّغائرِ التي فيها تنفير، قبلَ الـمَبعَثِ وبعدَه، فكيفَ لا يُعصَمُونَ مِنَ الكُفر؟

قلت: **الإيمانُ اسمٌ يَتَناوَلُ أشياء**، بعضُها الطريقُ إليه العَقْل، وبعضُها الطريقُ إليه السَّمْع، فعَنَىٰ به ما الطريقُ إليه السَّمْعُ دونَ العَقْل، وذاكَ ما كانَ له فيه عِلمٌ حتىٰ كَسَبَهُ بالوَحْي، ألا ترىٰ أنه قد فُسِّـرَ الإيمانُ في قولِهِ تعالىٰ: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ﴾ [البقرة: ١٤٣] بالصَّلاة، لأنها بعضُ ما يَتَناوَلُه الإيمان.

﴿مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا﴾ مَنْ له لُطْف، ومَنْ لا لُطفَ له فلا هِدايةَ تُجدي عليه.

﴿صِرَٰطِ ٱللَّهِ﴾ بَدَل، وقُرِئ: «لَـتُهْدَىٰ»، أي: يَهدِيكَ الله. وقُرِئ: «لَـتَدعُو»

عن رسولِ الله ﷺ: «مَنْ قرأ ﴿حمٓ * عٓسٓقٓ﴾ كانَ ممَّن تُصَلِّي عليه الملائكة، ويَستَغفِرونَ له، ويَستَـرحِمونَ له».

قوله: (**الإيمـانُ اسمٌ يَتَناوَلُ أشياء**): قال مُحيي السُّنّة: «﴿مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ﴾: يعني: شَـرائِعَ الإيمانِ ومَعالِـمَه، وأهلُ الأصولِ علىٰ أنَّ الأنبياءَ مُؤمِنونَ قبلَ الوَحْي، وكانَ النبيُّ ﷺ قبلَ الوَحْي علىٰ دِينِ إبراهيم، ولم تَتَبَيَّنْ له شَـرائِعُ دِيـنِه»(١). وقال ابنُ الجوزي: «لم يُرِدْ به الإيمانَ الذي هو الإقرارُ بالله؛ لأنَّ آباءَه الذينَ ماتوا علىٰ الشِّـرْكِ كانوا يُؤمِنُونَ بالله ويَـحُجُّونَ له مَعَ شِـرْكِهم. وقال ابنُ قُتيبة: لم تَزَلِ العَرَبُ علىٰ بقايا مِن دِينِ إسماعيل، مِن ذلكَ الحجُّ والخِتانُ وإيقاعُ الطلاقِ والغُسْلُ مِنَ الجنابة وتحريمُ ذواتِ

---

(١) «معالم التنزيل» للبغوي (٧: ٢٠١).

....

المَحارِمِ بالقَرابةِ والصِّهْر، فكانَ رسول الله ﷺ علىٰ ما كانوا عليه مِنَ الإيمانِ بالله والعَمَلِ بشَـرائعِهم تلك»(١).

الانتِصاف: «مُعتَقَدُ الزمخشـريّ: أنَّ فِعْلَ الطاعاتِ مِنَ الإيمان، حتىٰ يَخْرُج تاركُها ومُرتكبُ الكبيرةِ مِنَ الإيمان، فظَنَّ أنَّ هذهِ الآيَةَ حُجَّةٌ له، إذ لو كانَ لمُجَرَّدِ التوحيدِ والتصديقِ لَـمَا انتَفَىٰ عن النبيِّ ﷺ قبلَ المَبعَث، لِكَوْنِهِ مُصَدِّقاً قبلَ المَبعَث، فوَجَبَ حَمْلُ الإيمانِ المنفيِّ علىٰ التصديقِ وفِعلِ الطاعاتِ التي لم تَتَحقَّقْ قبلَ النُّبوّة. وجوابُه: أنَّ التصديقَ إنما يُعنىٰ به الإيمانُ بالله وبرسوله، والنبيُّ ﷺ مُخاطَبٌ بالإيمانِ برسالةِ نفسِه، فاستَقامَ نفيُ الإيمانِ عنه قبلَ الوَحْي»(٢).

قال مَكِّي: «﴿مَا كُنتَ تَدْرِي مَا ٱلْكِتَٰبُ﴾: «ما» الأُولىٰ: نفي، والثانية: استِفهام، رفعٌ بالابتداء، و﴿ٱلْكِتَٰبُ﴾ الخبر، والجملةُ في مَوضِعِ نَصْبٍ بـ﴿تَدْرِي﴾»(٣).

تَـمَّتِ السُّورةُ بحَمْدِ الله وعَوْنِهِ وحُسْنِ توفيقه

حامِداً ومُصَلِّياً علىٰ رسولِ الله(٤).

(١) «زاد المسير» لابن الجوزي (٧: ٢٩٩).

(٢) «الانتصاف» (٣: ٤٧٦ - ٤٧٧) بحاشية «الكشّاف».

(٣) «مشكل إعراب القرآن» لمكي بن أبي طالب (٢: ٦٤٨).

(٤) قوله: «تمت السُّورة ...» إلخ: من (ف)، وفي (ح): «والحمدُ لله وحدَه»، ولا شيء في (ط).

سورة الزُّخرُف

مَكِّيّة، وقال مُقاتِل: إلا قولَه: ﴿وَسْـَٔلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَآ﴾ وهي تسعٌ وثمانونَ آية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

[﴿حمٓ * وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ * إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ * وَإِنَّهُۥ فِىٓ أُمِّ ٱلْكِتَٰبِ لَدَيْنَا لَعَلِىٌّ حَكِيمٌ﴾ ١-٤]

أقسَمَ بالكِتابِ المُبين، وهو القُرآن، وجعَلَ قولَه: ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ جواباً للقَسَم، وهو مِنَ الأَيمانِ الحسنةِ البديعة؛ لِتناسُب القَسَم والمُقسَم عليه، وكونِهما مِن وادٍ واحد، ونظيرُه قولُ أبي تمام:

وثَناياكِ إنها إغْريضُ

سورةُ الزُّخرُف

مكِّيّة، وهي تِسعٌ وثمانونَ آية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

قوله: (وثناياكِ إنها إغريض): تمامُه لأبي تمام:

.... ولآلٍ تُومٌ وبَرْقٌ وَمِيضُ

....

وأقـــاحٍ مُنَـــوَّرٌ في بِطـــاحٍ هَزَّهُ في الـصَّباحِ رَوْضٌ أَرِيـضُ[١]

«الإغريضُ» والغَريض: الطَّلْعُ والبَـرَدُ وكُلُّ أبيضَ طَرِيّ، «تُوم»: واحدُه: تُومة، وهي حَبَّةٌ تُعمَلُ مِنَ الفِضّةِ كالدُّرّة، وأرْضٌ أَرِيضة: زكيّة، وأرُضَتِ الأرضُ ـ بالضَّمّ ـ: زَكَت.

قال صاحبُ «التقريب»: المُقسَمُ به: ذاتُ القُرآنِ المصحح[٢] بالمُعجِز، والمُقسَمُ عليه: وَصْفُه، وهو جَعْلُه عربيّاً، فتَغايَرا، وفي قوله: «المُقسَمُ به ذاتُ القرآن» نظر، لأنه وصفَ الكتابَ بـ«المُبين»، فأقسَمَ تعالىٰ بالكتاب المُبينِ على إثبات كونه مُبيناً؛ أي: عربيّاً غير عجمي لكي تعقلَه العرب، فظهر أنّ المُقسَمَ به والمُقسَمَ عليه ليسا مُتغايرَين[٣]، قال مُحيي السُّنّة: «أقسَمَ بالكِتابِ الذي أبانَ طريقَ الهدىٰ مِن طرقِ الضَّلالة، وأبانَ ما تحتاجُ إليه الأُمّةُ مِنَ الشَّـريعةِ ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾»[٤]، وقال الإمام: «التقدير: هذهِ ﴿حمٓ﴾، ثم ابتدَأ وقال: ﴿وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ﴾، والمُرادُ به: الكِتابةُ والخطّ، أقسَمَ بالكِتابةِ لِكَثْرةِ ما فيها مِنَ المنافِع، فإنَّ العُلومَ إنما تكاملت بسَبَبِ الخطّ، فإنَّ المُتقدِّمَ إذا استَنبطَ عِلماً أثبتَه في كِتاب، وجاءَ المُتأخِّرُ وزادَ عليه، فتَـتكاثَرُ بها الفوائد»[٥].

والمُصنِّفُ سَلَكَ مَسلَكَ أهلِ الذَّوْق، فإنَّ المُحِبَّ المُستهـتَـرَ[٦] لا يرىٰ الدُّنيا إلا بعَيْنِ محبوبه، ولا يُؤثِرُ عليه شيئاً، قال:

إنَّ المَحبّـةَ أمرُها عَجَبُ[٧]

---

(١) «ديوان أبي تمام» للخطيب التبريزي (١: ٣٨١).

(٢) كذا في الأصول الخطية!

(٣) من قوله: «وفي قوله: المقسم به ذات القرآن» إلى هنا، سقط من (ح) و(ف).

(٤) «معالم التنزيل» للبغوي (٧: ٢٠٢).

(٥) «مفاتيح الغيب» (٢٧: ٦١٦).

(٦) قال الفيروزآبادي في «القاموس»، مادة (هتر): «المُستهـتَـرُ بالشيء ـ بالفتح ـ: المُولَعُ به، لا يُبالي بما فُعِلَ فيه وشُتِمَ له، وقد استُهتِرَ بكذا».

(٧) صَدْرُ بيتٍ من الشِّعر، وتمامُه ـ كما في «الزهرة» لابن داود الأصبهاني (١: ٥٤) ـ:
تُلقىٰ عليكَ وما لها سَبَبُ

....

كما أنَّ الشاعِرَ لـمَّا أرادَ المُبالَغةَ في وَصْفِ ثَغْرِ المَحْبُوبةِ جَعلَه مُقسَماً به، ولـمَّا لم يكن عِندَه شيءٌ أعزَّ منه أقسَمَ به عليه، ولَعَمْري إنَّ آل «حم» جَدِيرٌ بذلك، روينا عن الدارميِّ[١] عن سعدِ[٢] بنِ إبراهيمَ قال: «كُنَّ الحواميمُ يُسَمَّينَ العَرائس»، وروىٰ الزجّاج مرفوعاً: «مَثَلُ الحواميم في القرآنِ مثلُ الحبراتِ في الثياب»[٣].

وقال الحريريُّ في «دُرّةِ الغَوّاص»: «ووَجْهُ الكلامِ في «حواميم»: ألا يُقال: قرأت «حم»، بل: آل «حم»، وعن ابن مسعود: «آل (حم) ديباجُ القُرآن»[٤]، وكما رُوِيَ عنه أنه قال: «إذا وَقَعْتُ في آل (حم) وَقَعْتُ في رَوْضاتٍ دَمِثاتٍ أتأنَّق فيهن»[٥]، قال الكُمَيتُ في «الهاشِميات»[٦]:

وَجَدْنا لكُم في آل حم آيـةً ... تَأَوَّلَها منا تقيٌّ ومُعـرِبُ[٧]

---

(١) في «سننه» (٣٤٢٢).

(٢) تحرَّف في (ح) و(ف) إلىٰ: «سعيد»، والمُثبَت من (ط) و«سنن الدارمي»، وهو الصواب، فإنه سعدُ بنُ إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، قاضي المدينة، توفي سنة ١٢٥، رحمه الله تعالىٰ، كما في «تقريب التهذيب» للحافظ ابن حجر (٢٢٢٧).

(٣) من قوله: «وروىٰ الزجّاج» إلىٰ هنا، سقط من (ح) و(ف)، وانظر: «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٣٦٥)، والحديث أورده الثعلبي في «الكشف والبيان» (٨: ٢٦٢)، ولم يُسنِدْه، وتبعه عليه جمعٌ من المُفسِّرين.

(٤) أخرجه ابنُ أبي شيبة في «المُصنَّف» (٣٠٩١٣)، والحاكم في «المستدرك» (٢: ٤٣٨).

(٥) أخرجه ابنُ أبي شيبة في «مُصنَّفه» (٣٠٩١٥). وقال شيخُنا العلامةُ محمد عوامة حفظه الله تعالىٰ في التعليق عليه: «الروضة: المَوضِعُ المُعجِبُ بأزاهيره، والدَّمِث: الأرضُ السَّهْلة الرِّخْوة، وأتأنَّـقُ فيهن: أُعجَبُ بهن، وأستَلِذُّ قِراءتَهن، وأتتبَّعُ مَحاسِنَهن».

(٦) أي: في قصائده التي يمدحُ بها بني هاشم.

(٧) انظر: «الكتاب» لسِيبَوَيه (٣: ٢٥٧)، و«المقتضب» للمُبرِّد (١: ٢٣٨ و٣: ٣٥٦)، و«الصِّحاح» للجوهري، مادة (عرب) و(حمم)، و«لسان العرب» لابن منظور، مادة (عرب) و(طسن) و(حوا).

﴿ٱلْمُبِينِ﴾ البَـيِّنِ للذينَ أُنزِلَ عليهم، لأنه بلُغَتِهم وأساليبهم، وقيل: الواضحُ للمُتدبِّرين، وقيل: ﴿ٱلْمُبِينِ﴾ الذي أبانَ طُرُقَ الهدىٰ مِن طُرُقِ الضَّلالة، وأبانَ ما تحتاجُ إليه الأُمّةُ في أبواب الدِّيانة.

﴿جَعَلْنَٰهُ﴾ بمعنىٰ: صَيَّرناه؛ مُعَدّىٰ إلىٰ مَفعولَين، **أو بمعنىٰ: خَلَقْناه؛** مُعَدّىٰ إلىٰ واحد، كقوله تعالىٰ: ﴿وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾ [الأنعام: ١]، و﴿قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ حال، **و«لَعَلّ» مُستَعارٌ لمعنىٰ الإرادة؛** لتُلاحِظَ معناها ومعنىٰ الترجِّي، أي: خَلَقْناه عربياً غيرَ عَجَميٍّ إرادةَ أن تَعقِلَه العَرَب، ولِئلّا يقولوا: لولا فُصِّلَتْ آياتُه.

يعني: قولَه: ﴿قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [الشورىٰ: ٢٣]»[١].

قوله: (**أو بمعنىٰ: خَلَقْناه**): هذا التفسيرُ يأباهُ ما ذَهَبَ إليه مِن تعظيمِ الكِتاب، وقولِه: «مُقسَماً به وعليه»؛ لأنه مِن سِمـاتِ النَّقْص، ومن وَصْفِهِ بقوله: ﴿لَعَلِىٌّ حَكِيمٌ﴾، روىٰ مُحيي السُّنّة: «قد مضىٰ سَلَفُ هذهِ الأُمّةِ وعُلماءُ السُّنّةِ علىٰ أنَّ القُرآنَ كلامُ الله ووَحْيُه ليسَ بخالقٍ ولا مخلوق، والقَوْلُ بخَلْقِ القُرآنِ ضَلالةٌ وبدعةٌ لم يَتكلَّمْ به أحدٌ في عَهْدِ الصَّحابةِ والتابعين، وعن جَعفَرٍ الصادِق: أنه سُئِلَ عن القُرآنِ فقال: أقولُ فيه ما يَقوْلُ أبي وجَدِّي: ليسَ بخالقٍ ولا مخلوق، ولكنَّه كلامُ الله تعالىٰ»[٢].

قوله: (**و«لَعَلَّ» مُستَعارٌ بمعنىٰ الإرادة**): **الانتِصاف**: «الصحيحُ أنَّ معناه: لتكونوا بحيثُ يُرجىٰ منكم التَّعقُّل، وهو تأويلٌ مُطَّرِد، قاله سِيبَوَيْه»[٣].

---

(١) «دُرّة الغوّاص في أوهام الخواص» للحريري ص٢٢.

(٢) «شرح السنة» للبغوي (١: ١٨٦-١٨٧).

(٣) لم أقف عليه في «الانتصاف» في هذا الموضع، وعلى كُلٍّ فقد أطال ابنُ المُنيِّر في الكلام علىٰ «لعل» في أول موضع من ورودها في القرآن الكريم، وهو الآية ٢١ من سورة البقرة. انظر: «الانتصاف» (١: ٢٣٠-٢٣١) بحاشية «الكشاف».

وقُرِئ: «إمِّ الكِتاب» بالكسر، وهو اللَّوْح، كقوله تعالىٰ: ﴿بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ * فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ﴾ [البروج: ٢١-٢٢]، سُمِّيَ بأُمِّ الكِتاب؛ لأنه الأصلُ الذي أُثبِتَتْ فيه الكُتُب، منه تُنقَلُ وتُستَنسَخ، «عليٌّ» رفيعُ الشأنِ في الكُتُب؛ لكَونِهِ مُعجِزاً مِن بينها، ﴿حَكِيمٌ﴾ ذو حِكمةٍ بالِغة، أي: منزلتُه عِندَنا منزلةُ كتابٍ هما صِفتاه، وهو مُثبَتٌ في أمِّ الكِتاب هكذا.

[﴿أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ ٱلذِّكْرَ صَفْحًا أَن كُنتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ﴾ ٥]

قوله: («عَلِيٌّ» رفيعُ الشأن) يُؤذِنُ بأنَّ قولَه: ﴿لَعَلِيٌّ حَكِيمٌ﴾ خبران لـ«إنَّ»، وقولُه: «مَنزِلتُه عندنا مَنزِلةُ كتابٍ هما صِفتاه»: يُشعِرُ بأنهما صِفتانِ لكِتابٍ آخر، وقولُه: «وهو مُثبَتٌ في أمِّ الكِتاب» علىٰ أنَّ ﴿فِيٓ أُمِّ ٱلْكِتَٰبِ﴾ أيضاً خبَر، فكيفَ التأليف؟

قلت: تأليفُه: أنَّ هذا الكِتابَ ـ الذي لديكم أبانَ طريقَ الهدىٰ، وأبانَ ما تحتاجُ إليه الأُمّةُ في أبوابِ الدُّنيا ـ بمَنزِلةٍ عظيمةٍ عندَنا، بمَنزِلةِ كتابٍ موصوفٍ بهذينِ الوَصْفَين، وهو كَونُه رفيعَ الشأنِ ذا[١] حِكمةٍ بالغة، وهو علىٰ هذا الوَصْفِ والبيانِ مُثبَتٌ في اللَّوْح، والمُرادُ بـ«كتاب هما صِفتاه» هو هو، ففيه لمحةٌ مِنَ التَّجْريد[٢].

قال صاحبُ «الكَشْف»: «﴿لَعَلِيٌّ حَكِيمٌ﴾ خبرانِ لـ«إنّ»، وقولُه: ﴿فِيٓ أُمِّ ٱلْكِتَٰبِ﴾ مِن صِلةِ «عليٌّ»، أي: إنه لَعَليٌّ في هذا المَحَلّ، وإنما كانَ ذلكَ لمكانِ اللام، نحوُه قولُك: إنَّ زيداً في الدارِ لَقائم»[٣]. وقال أبو البقاء: «﴿فِيٓ أُمِّ ٱلْكِتَٰبِ﴾ مُتعلِّقٌ بـ﴿لَعَلِيٌّ﴾، واللامُ لا تمنعُ ذلك»[٤]. وقال القاضي: «﴿فِيٓ أُمِّ ٱلْكِتَٰبِ﴾ مُتعلِّقٌ بـ«عليٌّ» أو حالٌ منه، و﴿لَدَيْنَا﴾ بَدَلٌ منه أو حالٌ مِنْ ﴿أُمِّ ٱلْكِتَٰبِ﴾»[٥].

---

(١) في الأصول الخطية: «ذو».

(٢) سيأتي بيانُ معنىٰ «التجريد» ص ٢٤٧ في تفسير الآية ١٤ من سورة الجاثية، فانظره مع التعليق عليه.

(٣) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٢٠٦-١٢٠٧).

(٤) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١٣٧).

(٥) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ١٣٩).

﴿ أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ ٱلذِّكْرَ صَفْحًا ﴾ بمعنىٰ: أفننحِّي عنكمُ الذِّكرَ **ونَذُودُه عنكم، علىٰ سبيلِ المجاز**، مِن قولِهم: ضَرَبَ الغَرائِبَ عنِ الحوض، ومنه قولُ الحجَّاج: ولأضرِبَنَّكُم ضَرْبَ غَرائِبِ الإبل، وقالَ طَرَفة:

اضرِبَ عنكَ الـهُمُومَ طارِقَهـا ... ضَرْبَكَ بالسَّيفِ قَونَسَ الفَرَسِ

والفاءُ للعَطْفِ علىٰ محذوف، تقديرُه: أنُهمِلُكُم فنَضرِبُ عنكمُ الذِّكْر، ....

قوله: (**ونَذُودُه عنكم، علىٰ سَبيلِ المجاز**): أي: الاستِعارةِ التمثيلية، استعارَ للتَّنْحيةِ «الضَّرْبَ» الذي بمعنىٰ الذِّياد، بعدَ أن شَبَّهَ حالةَ هذهِ التَّنْحيةِ بحالةِ ذَوْدِ غَرائِبِ الإبلِ عنِ الحوض، وبُولِغَ فيه، ثم استعمَلَ هنا ما كانَ مُستَعمَلاً هناك. قالَ الميداني: «ضَرَبَه ضَرْبَ غرائبِ الإبل، ويُروىٰ: أضرِبُه ضَرْبَ غريبةِ الإبل، وذلكَ أنَّ الغَريبةَ تَزدَحِمُ علىٰ الحِياضِ عندَ الوِرْد، وصاحبُ الحِياضِ يَطرُدُها ويَضرِبُها بسَبَبِ إبلِه، ومنه قولُ الحجّاجِ في خُطْبتِهِ يُهدِّدُ أهلَ العِراق: «والله لأضرِبَنَّكُم ضَرْبَ غَرائِبِ الإبل»، قال الأعشىٰ:

كطَوْفِ الغَريبةِ وَسْطَ الحِيـاضِ ... تخافُ الرَّدىٰ وتُريدُ الجِفـارا[1]

يُضرَبُ في دَفْعِ الظالِـمِ عن ظُلمِهِ بأشَدِّ ما يُمكِن»[2].

قوله: (**اضرِبَ عنكَ الـهُمُوم**) البيت[3]: أي: «اضرِبَنْ»، فحُذِفَتِ النُّونُ الخفيفة، وحُرِّكَتِ الباءُ بالفَتْح، و«طارقها»: ما يَطرُقُ بالليل، وهو بَدَلُ اشتِمالٍ مِن «الهموم». و«القَوْنَس»: مَنبَتُ شَعْرِ الناصِية، وهو عَظمٌ ناتِئٌ بينَ أُذُني الفَرَس، والبيتُ يحتملُ المُشاكَلة أيضاً.

---

(١) «ديوان الأعشىٰ» ص٨٣، والجِفار: جمعُ جَفْر، وهو الجملُ الصغير.

(٢) «مجمع الأمثال» للميداني (١: ٤١٩).

(٣) انظر: «الخصائص» لابن جِنِّي (١: ١٢٦)، و«أساس البلاغة» للزمخشري، مادة (قنس)، و«الصِّحاح» للجوهري، مادة (قنس) و(نون)، و«لسان العرب» لابن منظور، مادة (قنس) و(هول) و(نون)، و«مغني اللبيب» لابن هشام (٢: ٦٤٣)، و«حاشية الصَّبّان علىٰ شرح الأشموني علىٰ الألفية» (٣: ٣٣٤).
وقد تقدَّم عند الزمخشري (١٢: ٢٧٠) في تفسير الآية ٢٤ من سورة (صٓ).

إنكاراً لأنْ يكونَ الأمرُ علىٰ خِلافِ ما قَدَّم؛ مِنْ إنزالِهِ الكتاب، **وخَلْقِهِ قُرآناً عربيّاً**؛ ليَعقِلُوهُ ويَعمَلُوا بمَواجِبه.

و﴿صَفۡحًا﴾ علىٰ وجهين؛ إما مَصدَر؛ مِن: صَفَحَ عنه: إذا أعرَض، مُنتَصِبٌ علىٰ أنه مفعولٌ له، علىٰ معنىٰ: أفنَعزِلُ عنكم إنزالَ القُرآنِ وإلزامَ الحجّةِ به إعراضاً عنكم، وإما بمعنىٰ الجانب؛ مِن قولهم: نَظَرَ إليه بصَفْحِ وَجْهِهِ وصُفْحِ وَجْهِه، علىٰ معنىٰ: أفنُنَحِّيهِ عنكم جانباً، فيَنتَصِبُ علىٰ الظَّرْف، كما تقول: ضَعْهُ جانباً، ....

قوله: (**وخَلْقِه قُرآناً عربيّاً**): يُريد: أنَّ «جَعَلَ» في قوله: ﴿إِنَّا جَعَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا﴾ بمعنىٰ: خَلَق، وربما تُعُذِّرَ له حينَ فَسَّرَه في مَقامِهِ بمعنىٰ الخلق، لكنَّ إعادتَه هنا بمُجرَّدِ التعصُّب والتبجُّح[1] لمذهبه، هذا عندَ أهلِ الأصولِ سَهْل؛ لأنهم يُوافِقُونَهم في الحروفِ المُتواليةِ والكلماتِ المُتعاقِبة[2]، ونحنُ ـ مَعاشِرَ السُّنّة ـ نَقتَفي آثارَ السَّلَفِ الصالِحِ في الإمساكِ عن أمثالِ هذهِ الجرأة، وبَذْلِ الجهدِ في تعظيمِ جانِبِ كلامِ اللهِ المَجِيد، لاسِيَّما وقد وُضِعَ ﴿ٱلذِّكۡرَ﴾ مَوضِعَ الضمير، والمقامُ يَقتَضي التفخيمَ لِقولِه: ﴿وَإِنَّهُۥ فِيٓ أُمِّ ٱلۡكِتَٰبِ لَدَيۡنَا لَعَلِيٌّ حَكِيمٌ﴾.

---

(١) في (ح) و(ف): «والتصحيح»، والمُثبتُ من (ط).

(٢) يُريد بـ«أهل الأصول»: علماء أصول الدين، يعني المُتكلِّمينَ علىٰ وجه الخصوص، حيث يرون قِدَمَ الكلام النفسي، وحدوث اللفظ (الحروف والكلمات)، ومال المُؤلِّفُ رحمه الله تعالىٰ إلىٰ الإمساك عن ذلك اقتفاءً لآثار السلف، كما قال، إلَّا أنه لم يقل بقِدَمِ الحروف والكلمات، فتنبه.
بل نقل المؤلف في تفسير الآية ١٤٣ من سورة الأعراف عن صاحب «الانتصاف» قوله في كلام الله: «وإن لم يكن حرفاً»، ولم يتعقبه بشيء، كما صرح بإثبات الكلام النفسي في مواضع من هذه الحاشية، منها ما في تفسير الآية ٧٧ من سورة يوسف، وما في تفسير الآية ٢٧ من سورة لقمان.
وبتتبع أمثال هذه المواضع جميعاً يظهر جليّاً مذهب المؤلف في مسألة كلام الله تعالىٰ.
ومسألة الكلام طويلة، يُنظَرُ تفصيل القول فيها في المطولات، ولا سِيَّما «الإنصاف» لأبي بكر الباقلاني، ومُقدِّمة «روح المعاني» للألوسي.

وامشِ جانباً. وتَعضُدُه قراءةُ مَنْ قرأ: «صُفْحاً» بالضَّمّ، وفي هذهِ القِراءةِ وَجْهٌ آخر، وهو أن يكونَ تخفيف «صُفُح»؛ جَمْع «صَفُوح»، ويَنتَصِبُ علىٰ الحال، أي: صافِحِينَ مُعرِضِين.

﴿أَن كُنتُمْ﴾ أي: لأنْ كنتُم، وقُرِئ: «إنْ كنتُم»، و«إذْ كنتُم».

فإن قلت: كيفَ استقامَ معنىٰ «إنْ» الشَّرْطية، وقد كانوا مُسرِفينَ علىٰ البَتّ؟ قلت: هو مِنَ الشَّرْطِ الذي ذكرتُ أنه ....

قوله: (وتَعضُدُه قِراءةُ مَنْ قرأ «صُفْحاً»): لأنه ـ علىٰ هذا ـ ليسَ بمَصدَر، فلا يَصلُحُ أن يكونَ منصوباً مفعولاً له. الجوهري: «نَظَرَ إليه بصُفْح وَجْهِه، أي: بعَرْضِه. قال أبو عُبيدة: ضَرَبَه بصُفْح السَّيْف، والعامّةُ تقولُ مفتوحة[1]، أي: بعَرْضِه».

قوله: (تخفيفَ «صُفُح»، جَمْع «صَفُوح»): النهاية: «في حديثِ عائشةَ رضيَ اللـهُ عنها تَصِفُ أباها رضيَ اللـهُ عنه: «صَفُوحٌ عنِ الجاهِلين»، أي: كثيرُ الصَّفْح والعَفْو، وأصلُه مِنَ الإعراضِ بصَفْحةِ الوَجْه، كأنه أعرَضَ بوَجْهِهِ عن ذنبه، وهي مِن أبنيةِ المُبالَغة».

الراغب: «صَفْحُ الشيء: عَرْضُه وجانبُه، كصَفْحةِ الوَجْه، وصَفْحةِ السَّيْف. والصَّفْح: تَرْكُ التَّثريب، وهو أبلغُ مِنَ العفو، ولذلكَ قالَ تعالىٰ: ﴿فَٱعْفُواْ وَٱصْفَحُواْ حَتَّىٰ يَأْتِيَ ٱللَّهُ بِأَمْرِهِۦٓ﴾ [البقرة: ١٠٩]، وصَفَحْتُ عنه: أَوْلَيتُه مني صَفْحةً جميلةً مُعرِضاً عن ذنبه، أو لَقِيتُ صَفْحَتَه مُتجافياً عنه، أو تجاوزتُ الصَّفْحةَ التي أُثبِتَ فيها ذنبُه مِنَ الكِتاب إلىٰ غيرها، مِن قولك: تَصَفَّحْتُ الكِتاب»[2].

قوله: (﴿أَن كُنتُمْ﴾) نافعٌ وحمزةُ والكِسائيّ: بكَسْرِ الهمزة، والباقون: بفَتْحِها[3].

---

(١) أي: بصَفْح السَّيف، بفتح الصاد.

(٢) «مفردات القرآن» ص٤٨٦.

(٣) انظر: «التيسير» للداني ص١٩٥، و«حجة القراءات» ص٦٤٤.

يَصدُرُ عن المُدِلِّ بصِحّةِ الأمرِ المُتحقِّقِ لثُبوتِه، كما يقولُ الأجير: إن كنتُ عَمِلتُ لكَ فوَفِّني حَقِّي، وهو عالمٌ بذلك، ولكنَّه يُخيِّلُ في كلامِهِ أنَّ تفريطَكَ في الخروج عن الحق فِعْلُ مَنْ له شَكٌّ في الاستِحقاق، مَعَ وُضُوحِه؛ **استِجهالاً له.**

[﴿وَكَمْ أَرْسَلْنَا مِن نَّبِيٍّ فِي ٱلْأَوَّلِينَ * وَمَا يَأْتِيهِم مِّن نَّبِيٍّ إِلَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ * فَأَهْلَكْنَآ أَشَدَّ مِنْهُم بَطْشًا وَمَضَىٰ مَثَلُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ ٦-٨]

قوله: (**عن المُدِلِّ بصِحّةِ الأمر**): أي: المُتوثِّق[١]. **الأساس**: «أدَلَّ علىٰ قَرْنِه، وهو مُدِلٌّ بفَضْلِهِ وشجاعتِه، ومنه أسدٌ مُدِلّ». **المُغرِب**: «التَّدلُّل: تَفَعُّلٌ مِنَ الدَّلالِ والدّالّة، وهما الجرأة».

قوله: (**استِجهالاً له**): وكذلك قولُه: ﴿أَن كُنتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ﴾[٢] استِجهالاً لهم في أنهم مَعَ مَعْرفتِهم أنَّ القُرآنَ عربيٌّ مُبين، وقد أبانَ طُرُقَ الهدىٰ مِن طُرُقِ الضَّلالة، وأبانَ ما تحتاجُ إليه الأُمّةُ في أبوابِ الدِّيانة، فَرَّطُوا فيه مِثلَ تفريطِ مَنْ لم يَعرِفْ ذلكَ وشَكَّ فيه، فالتعريفُ في ﴿ٱلذِّكْرَ﴾ للعَهْدِ الخارجيِّ التقديريّ، لأنَّ قولَه: ﴿قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ في معنىٰ الذِّكْر، قال في سورةِ (صٓ)[٣]: «أو ذِكْر ما يُحتاجُ إليه في الدِّينِ مِنَ الشرائع وغيرِها»، بل نضربُ عن هذا التقريرِ صَفْحاً، ونقول: إنّ الذِّكرَ مُظهَرٌ وُضِعَ مقامَ المُضمَرِ من غير لفظِه السابقِ إشعاراً بالعِلِّيّة، والمُرادُ به الشرفُ والصِّيت، وأنَّ هذا الشرطَ ليسَ من المثال المذكورِ في المتنِ في شيء، بل هو من قَبيل قولِهِ تعالى: ﴿أَن كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ﴾ [القلم: ١٤] بالكسرِ على قراءةِ نافع من طريق الزبيدي، أي: لا تُطِعْ كُلَّ حَلّافٍ شارطاً يساره، وقولِهِ تعالى: ﴿إِنَّا نَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لَنَا رَبُّنَا خَطَٰيَٰنَآ أَن كُنَّآ أَوَّلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء: ٥١]، فهو كالتعليل، فيُوافِقُ قراءةَ الفَتْح في ﴿أَن كُنتُمْ﴾، وإذ كنتُم، وأنّ المُرادَ بالمُسرِفين: المُستَهزِؤون بآياتِ الله وكتابه، لِقولِه بعدَه: ﴿وَمَا يَأْتِيهِم مِّن نَّبِيٍّ إِلَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾، فإنه تهديدٌ مُرتَّبٌ عليه، وهذا ما

---

(١) في الأصول الخطية: «المُوثق»، وفي «لسان العرب» لابن منظور، مادة (دلل): «أدلَّ عليه: وَثِقَ بمَحَبَّته فأفرَطَ عليه».

(٢) في الأصول الخطية: «أن كنتم مسرفين»، وأضفتُ إليه «قوماً» من لفظ الآية الكريمة.

(٣) في تفسير الآية الأولىٰ منها.

﴿وَمَا يَأۡتِيهِم﴾ حِكايةُ حالٍ ماضيةٍ مُستَمِرّة، أي: كانوا علىٰ ذلك، وهذه تَسْليةٌ لرسولِ الله ﷺ عن استِهزاءِ قومِه.

الضَّميرُ في ﴿أَشَدَّ مِنۡهُم﴾ للقوم المُسرِفين، لأنه صَرَفَ الخِطابَ عنهم إلىٰ رسولِ الله ﷺ يُخبِرُه عنهم، ....

يقتضيه النظمُ الأنيق، وبيانُه: أنهم لـمّا استهزَؤوا بكتاب الله واستَخَفُّوا به ليَدفَعُوهُ عن أنفسِهم عِناداً، فوصفَ الكتابَ أولاً بقوله: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا﴾، وثانياً بقوله: ﴿وَإِنَّهُۥ فِيٓ أُمِّ ٱلۡكِتَٰبِ لَدَيۡنَا لَعَلِيٌّ حَكِيمٌ﴾، عَقَّبَ ذلك كُلَّه مُنكِراً عليهم بقوله: ﴿أَفَنَضۡرِبُ عَنكُمُ ٱلذِّكۡرَ﴾ الآية، يعني: أنه في عالم الشهادة عربيٌّ فصيحٌ بليغ، عَجَزَ عن الإتيانِ بمِثلِه الجنُّ والإنس، مُحتَوٍ على أسرارٍ ومَعانٍ إذا تفكَّر فيها أولو الألباب حَصَلوا على البحرِ الخِضَمِّ وكنوزِ الحِكَم، وأنه في عالم الغَيْب لدى المَلِكِ ذي الجبروتِ عليُّ المرتبةِ رفيعُ الشأن، فإذا كان كذلك وَجَبَ أن يَشرُفَ قَدْرُه، ويَعظُمَ شأنُه، ويَتَغلغَلَ صِيتُه في كُلِّ مَدَرٍ ووَبَر، فبسَبَبكم نتركُه مُهمَلاً ونضربُ عنكم ذِكرَه صَفْحاً؟! كلّا.

فالهمزةُ أُقحِمَت بينَ السَّبَب والمُسبَّب لمزيدِ الإنكار، لأنّ ﴿حمٓ * وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ﴾ إلى آخرها، قَسَميّةٌ واردةٌ لرَدِّ المُنكِرينَ كما ترى، وهو من الأيمانِ الحسنة؛ حيثُ إنّ المُقسَمَ به والمُقسَمَ عليه شيءٌ واحد.

وما سَلَكَ هذا المَسلَكَ إلا ليُؤذِنَ بأنّ كتاباً هذا شأنُه حقيقٌ بأن يُعزَّرَ ويُكرَمَ ولا يُتجاوَزَ عن الإقسام به.

قوله: (**لأنه صَرَفَ الخِطابَ عنهم إلىٰ رسولِ الله ﷺ**): يعني: خاطَبَهم بقوله: ﴿أَفَنَضۡرِبُ عَنكُمُ ٱلذِّكۡرَ صَفۡحًا أَن كُنتُمۡ قَوۡمٗا مُّسۡرِفِينَ﴾، بمعنىٰ: أنُهمِلُكُم فنَضرِبُ عنكم الذِّكرَ صَفْحاً بسَببِ استِهزائِكم، وفي إنزالِ هذا الكِتاب العظيم سَبَبٌ لحياةِ الخلائقِ أجمعين، بل لا نَترُكُكم، ونُلزِمُ به الحجّةَ عليكم، فنُهلِكُكم كما أهلكنا مَنْ هو أشَدُّ منكم بَطْشاً، ولتسليةِ

﴿وَمَضَىٰ مَثَلُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ أي: سَلَفَ في القُرآنِ في غيرِ مَوضِعٍ منه ذِكرُ قِصَّتِهم وحالِهم العجيبةِ التي حَقُّها أن تسيرَ مَسِيرَ المَثَل، وهذا وَعْدٌ لرسولِ الله ﷺ، ووعيدٌ لهم.

[﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ ۝ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ مَهْدًا وَجَعَلَ لَكُمْ فِيهَا سُبُلًا لَّعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ۝ وَٱلَّذِى نَزَّلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءًۢ بِقَدَرٍ فَأَنشَرْنَا بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا ۚ كَذَٰلِكَ تُخْرَجُونَ﴾ ٩-١١]

فإن قلت: قولُه: ﴿لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ﴾، وما سَرَدَ مِنَ الأوصافِ عَقيبَه، إن كانَ مِن قولِهم، فما تَصنَعُ بقوله: ﴿فَأَنشَرْنَا بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا ۚ كَذَٰلِكَ تُخْرَجُونَ﴾، وإن كانَ مِن قولِ الله، فما وَجْهُه؟ قلت: هو مِن قولِ الله لا مِن قولِهم، ومعنىٰ قوله: ﴿لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ﴾. الذي مَنْ صِفَتُه كَيْتَ وكَيْت، **لَيَنسُبُنَّ خَلْقَها إلىٰ الذي هذهِ أوصافُه** ولَيُسنِدُنَّهُ إليه.

﴿بِقَدَرٍ﴾ بِمقدارٍ يَسلَمُ معه البلادُ والعِباد، ولم يَكُنْ طُوفاناً.

الرسولِ ﷺ عن استهزائِهم فيهم، أعرَضَ عنهم والتفتَ إليه صلواتُ الله عليه قائلاً: ﴿فَأَهْلَكْنَآ أَشَدَّ مِنْهُم﴾، وأتىٰ بقوله: ﴿وَكَمْ أَرْسَلْنَا﴾ الآيتَينِ مُعترِضاً بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه، مُؤكِّداً لمعنىٰ التَّسْلية.

قوله: (لَيَنسُبُنَّ خَلْقَها إلىٰ الذي هذهِ أوصافُه): ونظيرُه قولُه تعالىٰ: ﴿فَهَلْ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا ۖ قَالُوا۟ نَعَمْ ۚ فَأَذَّنَ مُؤَذِّنٌۢ بَيْنَهُمْ أَن لَّعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ ۝ ٱلَّذِينَ يَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا وَهُم بِٱلْءَاخِرَةِ كَٰفِرُونَ﴾ [الأعراف: ٤٤-٤٥]، فوَصَفَهم وهُم في النارِ بما عُرِفَ منهم في الدُّنيا، وكانوا منسوبينَ إليه. وإذا كانَ مِن كلام القَوْم فالمعنىٰ: ولئنْ سألْتَهم مَنْ خَلَقَ السماواتِ والأرضَ لَيقُولُنّ: الله. وقولُهم: «الله» مُتضمِّنٌ لهذهِ الأوصافِ ومُستَلزِمٌ لها، فكأنهم ذكروا عندَ ذِكرِهم هذا هذهِ الأوصافَ كُلَّها ضِمْناً، واللهُ تعالىٰ يُفسِّرُ قولَهم: «الله» بهذه الأوصاف.

[﴿ وَٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْأَزْوَٰجَ كُلَّهَا وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْفُلْكِ وَٱلْأَنْعَٰمِ مَا تَرْكَبُونَ * لِتَسْتَوُۥا۟ عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ ثُمَّ تَذْكُرُوا۟ نِعْمَةَ رَبِّكُمْ إِذَا ٱسْتَوَيْتُمْ عَلَيْهِ وَتَقُولُوا۟ سُبْحَٰنَ ٱلَّذِى سَخَّرَ لَنَا هَٰذَا وَمَا كُنَّا لَهُۥ مُقْرِنِينَ * وَإِنَّآ إِلَىٰ رَبِّنَا لَمُنقَلِبُونَ ﴾ ١٢-١٤]

و﴿ ٱلْأَزْوَٰجَ ﴾ الأصناف، ﴿مَا تَرْكَبُونَ﴾ أي: تركبُونه. فإن قلت: يُقال: رَكِبُوا الأنعام، ورَكِبُوا في الفُلْك، وقد ذكرَ الجِنسَين، فكيفَ قالَ: «ما تَركَبُونَه»؟ قلت: **غَلَّبَ المُتعدِّي بغير واسِطةٍ لِقُوَّتِه، علىٰ المُتعدِّي بواسِطة،** ....

روىٰ الأزهريُّ عن أبي الهيثم أنه قال: لا يكونُ إلهاً حتىٰ يكونَ معبوداً، وحتىٰ يكونَ لعابدِهِ خالقاً ورازقاً ومُدبِّراً وعليه مُقتَدِراً، فمَنْ لم يكن كذلكَ فليسَ بإلهٍ وإن عُبِد. وقال المالكي[1]: إنَّ «الله» عَلَمٌ للإلهِ بالحق، جامِعٌ لمعاني الأسماءِ الحسنىٰ، ما عُلِمَ وما لم يُعلَم، ونظيرُ تَضَمُّنِ اسم «الله» هذهِ المعاني في هذا المقام تَضَمُّنُ اسم «حاتم» الجود. رُوِيَ عنه أنه قال: وهذا حَسَن، وله نظيرٌ عُرْفاً، وهو أنَّ واحداً لو أخبرَ مثلاً أنَّ الشيخَ قالَ كذا، وعَنَىٰ بالشيخ زيداً، ثم لَقِيتَ زيداً وقلتَ له: إنَّ فُلاناً أخبَرَني أنَّ زيداً قالَ كذا، مَعَ أنَّ فُلاناً لم يُجْرِ علىٰ لِسانِه: زيداً، وإنما قال: الشَّيخ، ولكنَّكَ ذكرتَ ألقابَه وأوصافَه، كذا هنا، الكُفّارُ يقولون: «خَلَقَهُنَّ الله»، لا يُنكِرُونَ ذلك، ثم إنَّ اللهَ ذكرَ صِفاتِه، أي: إنَّ اللهَ الذي يُحيلُونَ عليه خَلْقَ السماوات: مِن صِفَتِهِ كَيْتَ وكَيْت.

الانتِصاف: «بل بعضُه مِن قولِهم، وهو قولُه: ﴿خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ﴾، كقوله تعالىٰ: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾، ثم وَصَفَ اللهُ نفسَه بذلك، وسِيقَ سِياقاً واحداً، فلذلكَ حَذَفَ الموصوفَ مِن كلامِه، كما لو قلتَ لرجل: مَنْ أكرَمَك؟ فقال: أكرمني زيد. قلتَ لزيدٍ وهو حاضِر: أنتَ الجوادُ الكريم. ثم جاءَ أولُه علىٰ الغَيْبة، وآخِرُه علىٰ الانتِقالِ إلىٰ التكلُّم في قوله: «أنشَرْنا» افتناناً في البلاغة، ومثلُه قولُ موسىٰ: ﴿لَّا يَضِلُّ رَبِّى وَلَا يَنسَى * ٱلَّذِى جَعَلَ﴾ إلىٰ أن قال: ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِۦٓ﴾ [طه: ٥٢-٥٣] علىٰ الغَيْبةِ والتكلُّم، وهي مُطابقةٌ لهذه»[2].

قوله: (**غَلَّبَ المُتعدِّي بغير واسِطةٍ لِقُوَّتِه، علىٰ المُتعدِّي بواسِطة**)، **الانتِصاف:** «قوله: «غَلَّبَ

---

(١) يعني: ابنُ مالك، الإمام النحويُّ صاحبُ «الألفية» المشهورة.

(٢) «الانتصاف» (٣: ٤٧٩) بحاشية «الكشّاف».

فقيل: تَركَبُونَه. ﴿عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ﴾ علىٰ ظُهورِ ما تَركَبُونَه، وهو الفُلْكُ والأنعام.

ومعنىٰ ذِكْرِ نِعمةِ الله عليهم: أن يَذكُرُوها في قُلوبِهم مُعتَرِفينَ بها مُستَعظِمِينَ لها، **ثم يَحمَدُوا عليها بألسِنَتِهم**، ....

الـمُتعدِّي» ليسَ مُحرَّراً[١]، فإنَّ الفِعْلَ المُتعدِّي إلىٰ «الفُلْكِ» هو المُتعدِّي إلىٰ «الأنعام»، غيرَ أنَّ العَرَبَ خَصَّتْهُ في بعضِ مفاعيله بواسِطة، والاختِلافُ في آلاتِ التَّعدِّي أو في عَدَدِ المَفاعيلِ لا يُوجِبُ اختِلافَ المعنىٰ، فالفِعْلُ الواحِدُ يُعَدُّونَه تارةً ويَقصُـرُونَه أخرىٰ، نَحْوُ «شَكَرْت»[٢] وأخواتِها، ويجعلونَ الأفعالَ مُترادِفةً وإنِ اختَلَفَتْ مُتعلَّقاتُها، ويجعلونَ «عَلِمَ» وإن تَعَدّىٰ إلىٰ مفعولين مُرادِفاً لـ«عَرَفَ» المُتعدِّي إلىٰ واحِد، فالأَوْلىٰ أن يُقال: تقديرُه: وجَعَلَ لكم مِنَ الفُلْكِ والأنعام ما تَركَبُونَ فيه، أو يُقال: غَلَّبَ أحَدَ اعتبارَي الفِعْلِ علىٰ الآخَر، وهو أسهَلُ مِنَ التغليب»[٣]. قلت: ليسَ غَرَضُ المُصنِّفُ مِنَ التغليبِ هاهنا إلا هذا المعنىٰ.

قولُه: (**ثم يَحمَدوا عليها بألسِنَتِهم**): فإن قلت: كيفَ دلَّ قولُه: ﴿ثُمَّ تَذْكُرُوا۟ نِعْمَةَ رَبِّكُمْ﴾ علىٰ قولِ الحمد؟ قلت: مِن حيثُ إنَّ استِحضارَ النِّعْمةِ مُوجِبٌ للشُّكْر، وفي العُدولِ مِن «تَـحْمَدوا» إلىٰ ﴿تَذْكُرُوا۟﴾ تصويرُ حالةِ كَوْنِ المركوبِ مُذلَّلاً مُنقاداً، وأنه لولا تمكينُ الله لم يُتَمكَّنْ منه، وكذلكَ قَرَنَ به كلمةَ التعجُّب وهو قولُه: ﴿سُبْحَـٰنَ ٱلَّذِى سَخَّرَ لَنَا هَـٰذَا﴾، وفي لفظ ﴿هَـٰذَا﴾ مزيدُ تقريرٍ لمعنىٰ التعجُّب.

---

(١) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «تجوزاً»، وفي (ط): «مجوزاً»، والجملة ـ وهي «ليس محرراً فإن الفعل المتعدي» ـ ساقطة من (ف)، ولفظُ ابن المُنيِّر: «لم يُحرِّر العبارة في هذا الموضع»، فقدَّرتُ أنَّ «تجوزاً» و«مجوزاً» تحريفٌ عن «مُحرَّراً».

(٢) يُقال: شكرتُه وشكرتُ له، فمن الأول: قولُه تعالى: ﴿وَٱشْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ١١٤]، وقولُه: ﴿رَبِّ أَوْزِعْنِىٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ﴾ [النمل: ١٩، الأحقاف: ١٥]، ومن الثاني: قولُه: ﴿وَٱشْكُرُوا۟ لِى وَلَا تَكْفُرُونِ﴾ [البقرة: ١٥٢]، وقوله: ﴿وَٱشْكُرُوا۟ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٧٢]، وقولُه: ﴿أَنِ ٱشْكُرْ لِلَّهِ﴾ [لقمان: ١٢]، وقولُه: ﴿أَنِ ٱشْكُرْ لِى وَلِوَٰلِدَيْكَ﴾ [لقمان: ١٤].

(٣) «الانتصاف» (٣: ٤٨٠-٤٨١) بحاشية «الكشّاف».

وهو ما يُروىٰ عن النبيِّ ﷺ: «أنه كانَ إذا وَضَعَ رِجلَه. في الرِّكاب قال: باسم الله، فإذا استَوىٰ علىٰ الدّابّة قال: الحمدُ لله علىٰ كُلِّ حال، ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِى سَخَّرَ لَنَا هَٰذَا﴾ إلىٰ قوله: ﴿لَمُنقَلِبُونَ﴾، وكبَّرَ ثلاثاً، وهَلَّلَ ثلاثاً»، وقالوا: إذا رَكِبَ في السَّفينةِ قال: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ مَجْر۪ىٰهَا وَمُرْسَىٰهَآ إِنَّ رَبِّى لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [هود: ٤١].

وعن الحسنِ بنِ عليٍّ رضيَ اللهُ عنهما: أنه رأىٰ رجلاً رَكِبَ دابّةً فقال: سُبحانَ الذي سَخَّرَ لنا هذا. فقال: أبهذا أُمِرتُم؟ فقال: وبِمَ أُمِرْنا؟! قال: أنْ تَذكُروا نِعمةَ ربِّكم. كان قد أغفَلَ التحميد، فنبَّهَه عليه، وهذا مِن حُسْنِ مُراعاتِهم لآداب الله، ومُحافَظَتِهم علىٰ دَقيقِها وجَليلِها، جَعَلَنا اللهُ مِنَ المُقتَدِينَ بهم، والسائِرينَ بسِيرتِهم، ....

روينا عن أحمدَ والترمذيِّ وأبي داود(١) عن عليٍّ رضيَ اللهُ عنه: أنه أُتِيَ بدابّة، فلما وَضَعَ رِجلَه في الرِّكاب، قال: بسم الله، فلما استوىٰ علىٰ ظَهْرِه، قال: الحمدُ لله، ثم قال: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِى سَخَّرَ لَنَا هَٰذَا﴾ الآية، ثم حَمِدَ الله وكَبَّرَ ثلاثاً، ثم قال: لا إله إلا أنت، ظَلَمتُ نفسي فاغفِرْ لي، فإنه لا يَغفِرُ الذنوبَ إلا أنت، ثم ضَحِكَ، فقيلَ له، فقال: «رأيتُ رسولَ الله ﷺ صَنَعَ كما صَنَعتُ ثم ضَحِكَ»، فقيل: مِن أيِّ شيءٍ ضَحِكت؟ فقال: «إنَّ ربَّكَ لَيعجَبُ مِن عَبْدِه، قال: ربِّ اغفِرْ لي ذنوبي، يَعلَمُ أنَّ الذَّنْبَ لا يَغفِرُها غيري».

قوله: (عن النبيِّ ﷺ: أنه كانَ إذا وَضَعَ رِجْلَه) الحديث: مِن روايةِ مُسلِمٍ والترمذيِّ وأبي داودَ والدارميِّ(٢) عن ابنِ عُمَر: أنَّ رسولَ الله ﷺ كانَ إذا استوىٰ علىٰ بعيره خارجاً إلىٰ سَفَر، حَمِدَ اللهَ تعالىٰ وسَبَّحَ وكَبَّرَ ثلاثاً، ثم قال: «﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِى سَخَّرَ لَنَا هَٰذَا وَمَا كُنَّا لَهُۥ مُقْرِنِينَ * وَإِنَّآ إِلَىٰ رَبِّنَا لَمُنقَلِبُونَ﴾، اللهُمَّ إنا نسألك البِرَّ والتقوىٰ، ومِنَ العَمَلِ ما تَرْضىٰ»، الحديث.

(١) أحمد (٧٥٣) و(٩٣٠) و(١٠٥٦)، والترمذي (٣٤٤٦)، وأبو داود (٢٦٠٢).

(٢) مسلم (١٣٤٢)، والترمذي (٣٤٤٧)، وأبو داود (٢٥٩٩)، والدارمي (٢٦٧٣).

فما أحسَنَ بالعاقِلِ النَّظَرَ في لَطائِفِ الصِّناعات، فكيفَ بالنَّظَرِ في لَطائِفِ الدِّيانات؟

﴿مُقْرِنِينَ﴾ مُطيقين، يُقال: أقرَنَ الشيء: إذا أطاقَه، قال ابنُ هَرْمة:

وأقرَنْتُ ما حَمَّلْتِني ولَقَلَّما يُطاقُ احتِمالُ الصَّدِّ ـ يا دَعْدُ ـ والهَجْرُ

وحقيقةُ «أقرَنَه»: وَجَدَهُ قَرينتَه وما يُقرَنُ به؛ لأنَّ الصَّعْبَ لا يكونُ قرينةً للضعيف، ألا ترىٰ إلىٰ قولهم في الضعيف: لا تُقرَنُ به الصَّعْبة. **وقُرِئ: «مُقَرِّنين»**، والمعنىٰ واحِد.

فإن قلت: كيفَ اتَّصَلَ بذلكَ قولُه: ﴿وَإِنَّآ إِلَىٰ رَبِّنَا لَمُنقَلِبُونَ﴾؟ قلت: كم مِن راكبٍ دابّةً عَثَرَتْ به أو شَمَسَتْ **أو تَقَحَّمَتْ** أو طاحَ مِن ظَهْرِها فهَلَك، ....

قوله: (**فما أحسَنَ بالعاقِلِ النَّظَرَ**): الباءُ مُتعلِّقٌ بـ«أحسَنَ»، وجاز تقديمُه علىٰ «النَّظَرِ»، يعني: كما نَظَرتَ إلىٰ صَنْعةٍ مِنَ الصِّناعاتِ المُتقَنةِ المُؤنَّقةِ وتَعَجَّبت منها، فانظُر إلىٰ كُلِّ لَطيفةٍ مِن لَطائِفِ الدِّيانةِ ومَحاسِنِ الشريعة، وتَعَجَّبْ منها، فإنَّ كُلَّ نُطْقٍ وسُكوت، بل كُلَّ حَرَكةٍ وسُكون، فيه مِنَ الأسرارِ والحِكَم ما يُقضىٰ منه العَجَبُ كُلَّ العَجَب، وإياكَ أن تَغفُلَ عن شيءٍ منها إهمالاً، فتَحرِمَ علىٰ نَفسِكَ كمالاتٍ لا غايةَ لها.

قوله: (**وأقرَنْتُ ما حَمَّلْتَني**) البيت: «الهَجْر»: تَرْكُ ما يَلزَمُكَ تعاهُدُه، يقول: قَلَّما يُطاقُ احتِمالُ الإعراضِ والهَجْر، وقد أطَقْتُ ذلك.

قال الزجّاج: «**﴿مُقْرِنِينَ﴾**: مُطيقين، واشتِقاقُه مِن قولك: أنا لِفُلانٍ مُقرِن، أي: مُطيق، أي: قد صِرتُ قَرْناً له»(١).

قوله: (**وقُرِئ: «مُقَرِّنين»**) بالتشديد، يُروىٰ بكَسْرِ الراء وفَتْحِها. **المطلع**: المُقرّن: الذي يُجعَلُ مُقرِناً للشيء، أي: مُطيقا له، يقال: قَرَنَه فاقتَرَنَ له.

قوله: (**أو تَقَحَّمَت**)، **الجوهري**: «قَحَّمَ الفَرَسُ فارسَه تَقْحيماً علىٰ وَجْهه؛ إذا رماه».

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٤: ٤٠٦).

وكم مِن راكبينَ في سَفينةٍ **انكَسَـرَتْ بهم** فغَرِقُوا، فلما كانَ الرُّكُوبُ مُباشَـرَةَ أمرٍ مُخطِرٍ، واتصالاً بسَبَبٍ مِن أسباب التَّـلَف، كانَ مِن حَقِّ الراكب ـ وقد اتصلَ بسَبَب مِن أسباب التَّـلَف ـ: **أنْ لا ينسىٰ عِندَ اتصالِهِ به يومَه**، وأنه هالِكٌ لا مَحالة، فمُنقَلِبٌ إلىٰ الله غيرُ مُنفَلِتٍ مِن قَضائِه، ولا يَدَعَ ذِكْرَ ذلكَ بقَلْبِهِ ولِسانِه، حتىٰ يكونَ مُستَعِدّاً للِقاءِ الله بإصلاحِهِ مِن نفسِه، والحذرُ مِن أن يكونَ ركوبُه ذلكَ مِن أسبابِ مَوتِهِ في عِلمِ الله، وهو غافِلٌ عنه. ويَستَعيذَ بالله مِن مَقامِ مَنْ يقولُ لِقُرَنائِه: تَعالَوْا نَتَنَزَّهُ علىٰ الخيل، أو في بعضِ الزّوارِق، فيركبونَ حامِلينَ مَعَ أنفُسِهم أوانـيَ الخمرِ **والمَعازِف**، فلا يَزالُونَ يسقون، حتىٰ تَميلَ طلاهم وهم علىٰ ظُهورِ الدَّوابّ، أو في بُطونِ السُّفُن، وهي تَجري بهم، لا يَذكُرونَ إلا الشَّيْطان، ولا يَمتَثِلُونَ إلا أوامِرَه.

وقد بَلَغَني: أنَّ بعضَ السَّلاطِينَ ركبَ وهو يَشـرَبُ مِن بَلَدٍ إلىٰ بَلَدٍ بينَهمـا مسيرةُ شَهْر، فلم يَصْحُ إلا بعدَما **اطمَأنَّـتْ به الدار**، فلم يَشعُرْ بمَسيرِهِ ولا أحسَّ به، فكم بينَ فِعْلِ أولئكَ الراكبينَ وبينَ ما أمَرَ اللـهُ به في هذهِ الآية.

قوله: (**انكَسَـرَت بهم**): حال، نحوُه قولُ أبي الطيِّب:

تَدُوسُ بنا الجمـاجِمَ والتَّـرِيبا[1]

قوله: (**أنْ لا يَنسىٰ عندَ اتِّصالِهِ به يومَه**): مفعولُ «ينسىٰ»: أي: هلاكَه، فيكونُ قولُه: «وأنه هالِكٌ لا مَحالة» عَطْفاً تفسيرياً.

قوله: (**والمَعازف**): **الجوهري**: «المَعازِف: المَلاهي، والعازِف: اللاعِبُ بها والمُغنِّي»[2].

قوله: (**اطمَأنَّـتْ به الدار**)، **الأساس**: «اطمَأنَّ إليه: سَكَنَ إليه، ووَثِقَ به، واطمَأنَّ عمّـا

---

(١) انظر: «شـرح ديوان المتنبي» للواحدي (١: ٤٢٣)، وأولُه:

فمَرَّتْ غيـرَ نافِرةٍ عليهم

قال الواحدي: «أي: وَطِئَت رؤوسَهم وصدورَهم، ونحن عليها، ولم تَنفِرْ عليهم».

(٢) هذه الفقرة (مِن «قوله: المعازف» إلىٰ هنا) سقطت من (ف).

وقيل: يَذكُرونَ عندَ الرُّكوبِ ركوبَ الجنازة.

[﴿ وَجَعَلُوا لَهُۥ مِنْ عِبَادِهِۦ جُزْءًا إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَكَفُورٌ مُّبِينٌ ۞ أَمِ ٱتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ وَأَصْفَىٰكُم بِٱلْبَنِينَ ۞ وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِمَا ضَرَبَ لِلرَّحْمَٰنِ مَثَلًا ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ ۞ أَوَمَن يُنَشَّؤُا فِي ٱلْحِلْيَةِ وَهُوَ فِي ٱلْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ ﴾ ١٥-١٨]

﴿ وَجَعَلُوا لَهُۥ مِنْ عِبَادِهِۦ جُزْءًا ﴾ مُتَّصِلٌ بقوله: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم ﴾ [الزخرف: ٩]، أي: ولئنْ سألتَهم عن خالقِ السماواتِ والأرضِ ليَعترِفُنَّ به، وقد جَعلُوا له مَعَ ذلكَ الاعترافِ مِن عِبادِهِ جُزْءاً، فوَصَفُوهُ بصِفاتِ المخلوقين.

ومعنىٰ: ﴿ مِنْ عِبَادِهِۦ جُزْءًا ﴾ أنْ قالوا: الملائكةُ بناتُ الله، فجَعَلُوهُم جُزْءاً له وبَعْضاً منه، كما يكونُ الوَلَدُ بَضْعةً مِن والِدِهِ وجُزْءاً له.

ومن بِدَعِ التفاسير: تفسيرُ «الـجُزْءِ» بالإناث، وادِّعاءُ أنَّ «الـجُزْءَ» في لغةِ العرب اسمٌ للإناث، وما هو إلا كذبٌ علىٰ العَرَب، ووَضْعٌ مُستَحدَثٌ منحول، ولم يُقنِعْهُم ذلك حتىٰ اشتَقُّوا منه: أجزَأَتِ المرأة، ثم صَنَعُوا بيتاً وبيتاً:

إنْ أجْزَأَتْ حُرَّةٌ يوماً فلا عَجَبٌ
زُوِّجْتُها مِن بناتِ الأَوْسِ مُجزِئَةً

كانَ يَفعَلُه: تركَه، واطمَأنَّ به القَرار»، أُسنِدَ الاطمِئنانُ إلىٰ «الدار»، وهو لِصاحِبها، علىٰ المجاز، والجارُّ والمجرور: حال.

قوله: (بيتاً وبيتاً): أي: بيتاً بعدَ بيت، البيتُ الأولُ أنشَدَه الزجّاج:

إنْ أجْزَأَتْ حُرَّةٌ يوماً فلا عَجَبٌ   قد تُجزِئُ الحرّةُ المِذكارُ أحيانا[١]

«أجزأت»: وَضَعَتْ أنثىٰ. وقال الزجّاج: «ولا أدري: البيتُ قديمٌ أم مصنوع؟»[٢].

---

(١) البيتُ في «لسان العرب» لابن منظور، مادة (جزأ).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٤: ٤٠٧).

وقُرِئ: «جُزُءاً» بضَمَّتَين.

﴿لَكَفُورٌ مُّبِينٌ﴾ لَـجَحُودٌ للنِّعمةِ ظاهرٌ جُحودُه، لأنَّ نِسبةَ الوَلَدِ إليه كُفْر، والكُفرُ أصلُ الكُفرانِ كُلِّه.

﴿أَمِ ٱتَّخَذَ﴾ بل اتخذ، والهمزةُ للإنكار؛ تـجهيلاً لهم وتعجيباً مِن شأنِهم، حيثُ لم يَرْضَوا بأنْ جَعَلُوا لله مِن عِبادِهِ جُزْءاً، حتىٰ جَعَلُوا ذلكَ الجزءَ شَـرَّ الجزأين، وهو الإناثُ دونَ الذُّكور، علىٰ أنهم أنفرُ خَلْقِ الله عن الإناثِ وأمقَتُهم لهنّ، ولقد بَلَغَ بهمُ المَقْتُ إلىٰ أنْ وأدوهُنّ، كأنه قيل: هَبُوا أنَّ إضافةَ اتخاذِ الوَلَدِ إليه جائزةٌ فَرْضاً وتمثيلاً، أما تَستَحيُونَ مِنَ الشَّطَطِ في القِسْمة؟ ومِنَ ادِّعائِكُم أنه آثـرَكم علىٰ نفسِه بخيرِ الجزأينِ وأعلاهما، وتَـرَكَ له شـرَّهما وأدناهما؟!

وتنكيرُ ﴿بَنَاتٍ﴾ وتعريفُ ﴿ٱلْبَنِينَ﴾ وتقديمُهُنَّ في الذِّكْرِ عليهم؛ لِـمَا ذكرتُ في قولِهِ تعالىٰ: ﴿يَهَبُ لِمَن يَشَآءُ إِنَـٰثًا وَيَهَبُ لِمَن يَشَآءُ ٱلذُّكُورَ﴾ [الشُّورىٰ: ٤٩].

والبيتُ الثاني:

زُوِّجتُها مِن بنـاتِ الأَوْسِ مُجْزِئـةً ... للعَوْسَجِ اللَّدْنِ في أبياتِها زَجَلُ[1]

«المُجزِئة»: المرأةُ التي تَلِدُ البنات، وعنىٰ بـ«العَوسَج»: المُغازِل؛ للِينِ عُودِه ومَتانَتِهِ لغَزْلِ الصُّوف، و«زَجَلٌ»: صَوْتُ دَوْرِ المِغزَل، وكانَ هذا الشاعِرُ تَزَوَّجَ امرأةً لها بناتٌ يَجتَمِعْنَ عندَها ويَغزِلْنَ.

قوله: (**وقُرِئ: «جُزُءاً» بضَمَّتين**): أبو بكر عن عاصِم[2].

قوله: (**وتعريفُ ﴿ٱلْبَنِينَ﴾ وتقديمُهنَّ في الذِّكْر عليهم لِـمَا ذكرتُ في قوله: ﴿يَهَبُ لِمَن**

---

(١) البيتُ في «لسان العرب» أيضاً، مادة (جزأ). واللَّدْن: الليِّنُ من كُلِّ شيء، كما في «اللسان»، مادة (لدن).

(٢) انظر: «التيسير» للداني ص٨٢.

﴿بِمَا ضَرَبَ لِلرَّحْمَٰنِ مَثَلًا﴾ بالجِنسِ الذي جَعَلَه له مَثَلاً، أي: شَبَهاً؛ لأنه إذا جَعَلَ الملائكةَ جُزْءاً لله وبَعْضاً منه، فقد جَعَلَه مِن جِنسِه ومُماثِلاً له، لأنَّ الوَلَدَ لا يكونُ إلا مِن جِنس الوالِد، يعني: أنهم نَسَبُوا إليه هذا الجِنس، ومِن حالِهم: أنَّ أحدَهُم إذا قيلَ له: قد وُلِدَتْ لكَ بنت، اغتَمَّ واربَدَّ وجهُه غَيْظاً وتأسُّفاً، وهو مملوءٌ مِنَ الكَرْب. وعن بعضِ العَرَب: أنَّ امرأتَه وَضَعَتْ أُنثىٰ، فهَجَرَ البيتَ الذي فيه المرأة، فقالت:

مـا لأبي حمـزةَ لا يأتينـا ... يَظَلُّ في البيتِ الذي يَلينا

غَضْبانَ أنْ لا نَلِـدَ البَنينـا ... ليسَ لنا مِن أَمْرِنا ما شِينا

وإنمـا نأخـذُ مـا أُعطينـا

والظُّلول: بمعنىٰ: الصَّيْرورة، كما تُستَعمَلُ أكثرُ الأفعال الناقِصةِ بمعناها، وقُرِئ: «مُسْوَدّ» و«مُسْوادّ»، علىٰ أنَّ في ﴿ظَلَّ﴾ ضميرَ المُبشَّر، و﴿وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا﴾ جملةٌ واقعةٌ مَوقِعَ الخبـر.

ثم قال: أوَيُـجعَلُ للرحمنِ مِنَ الوَلَدِ مَنْ هذهِ الصِّفةُ المذمومةُ صِفتُه؟ ....

يَشَآءُ إِنَٰثًا وَيَهَبُ لِمَن يَشَآءُ ٱلذُّكُورَ﴾): التقديمُ في تلكَ الآيةِ للرَّدِّ علىٰ المُعرِضِينَ المُستَوجِبِينَ لكُلِّ إهانة، وأن يَفعَلَ بهم ما لا يَشاؤُونَه، وفي هذه: الرَّدُّ وارِدٌ علىٰ نِسْبةِ البناتِ إلىٰ الله عَزَّ وجَلّ، فكانَ ذِكرُ «البناتِ» هو الذي سِيقَ له الكلام أَصالةً، وذِكرُ «البنين» مُستَطرَداً لمَزيدِ الإنكارِ والتتميمِ فيه، ويحتملُ التقديمُ والتعريفُ أيضاً أن يكونَ لمُراعاةِ الفَواصِل، لكنَّ الوَجْهَ هو الأول.

قوله: (واربَدَّ وَجْهُه): **الجوهري**: «تَربَّدَ وَجْهُ فُلان: تَغيَّـرَ مِنَ الغَضَب، وتَربَّدَ الرجل: أي: تَعبَّس».

قوله: (**ثم قال: أوَيُـجعَلُ للرحمنِ مِنَ الوَلَدِ مَنْ هذهِ الصِّفةُ المذمومةُ صِفتُه**): آذَنَ بأنَّ الواوَ في ﴿أَوَمَن﴾ تَستَدعي المعطوفَ والمعطوفَ عليه، والمعطوفُ عليه جُملةُ قولِه: ﴿أَمِ ٱتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ﴾، فيُقدَّرُ المعطوفُ أيضاً فِعْلاً يُناسِبُه، ويكونُ عامِلاً في الموصول،

وهو أنه ﴿ يُنَشَّؤُا۟ فِى ٱلْحِلْيَةِ ﴾، أي: يَتَـربَّىٰ في الزِّينةِ والنِّعمة، وهو إذا احتاجَ إلىٰ مُجاثاةِ الخصومِ ومُجاراةِ الرجال، كانَ غيـرَ مُبين، ليسَ عِندَه بيان، ولا يأتي ببُـرْهانٍ يحتجُّ به مَنْ يُـخاصِمُه؛ وذلكَ لِضَعْفِ عُقولِ النِّساءِ ونُقصانِهِنَّ عن فِطْرةِ الرِّجال، يُقال: قَلَّمـا تكلَّمتِ امرأةٌ فأرادت أن تَتكلَّمَ بحُجَّتِها إلا تكلَّمَتْ بالحجّةِ عليها.

وفيه: أنه جَعَلَ النَّشْءَ في الزِّينةِ والنُّعُومةِ مِنَ المَعايِبِ والمَذامّ، وأنه مِن صِفةِ رَبّاتِ الحِجال، فعلىٰ الرجلِ أن يَجتَنِبَ ذلك، ويَأنَـفَ منه، **ويَربَـأَ بنفسِه عنه**، ويعيشَ كما قالَ عُمَرُ رضيَ اللـهُ عنه: «**اخشَوْشِنُوا** واخشَوشِبُوا **وتَـمَعْدَدوا**»، ....

وأُقحِمَتِ الهمزةُ بينَ المَعْطوفَينِ لمزيدِ الإنكارِ الذي يُعطيهِ معنىٰ الهمزةِ في ﴿ أَمِ ﴾ المُنقَطِعة، والجملةُ الشَّـرْطيّةُ[١] مُعتَـرِضةٌ لتأكيدِ المُنكَر.

قوله: (**ويَربَأَ بنفسِهِ عنه**): أي: يَرفَع، **الأساس**: «إني لأربأُ بكَ عنِ الأمر، أي أرفَعُكَ عنه، ولا أرضاهُ لك».

قوله: (**اخشَوشِنُوا**): **النهاية**: «اخشَوْشَنَ الشيء: مُبالغةٌ في خُشُونتِه، واخشَوْشَن: إذا لَبِسَ الخشِن ـ واخشَوْشَبَ الرجل: إذا كانَ صَلْباً خَشِناً في دِيـنِهِ ومَلبَسِهِ ومَطعَمِهِ وجميع أحوالِهـ ـ ومنه حديثُ عُمَرَ رضيَ اللـهُ عنه: اخشَوْشِنوا»[٢].

قوله: (**وتَـمَعْدَدوا**): **النهاية**: «يُقال: تَـمَعْدَدَ الغُلام: إذا شَبَّ وغَلُظ، وقيل: أرادَ تَشَبَّهُوا بعَيْشِ مَعَدِّ بنِ عدنان، وكانوا أهلَ غِلَظٍ وقَشَف، أي: كونوا مِثلَهم ودَعُوا التَّنعُّم وزِيَّ العَجَم، ومنه حديثُه الآخر: «عليكُم باللِّبْسةِ المَعَدِّيّة»، أي: خُشونةِ اللباس».

(١) يعني: قولَه تعالىٰ: ﴿ وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِمَا ضَرَبَ لِلرَّحْمَٰنِ مَثَلًا ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ ﴾.

(٢) المُؤلِّفُ يَنقُلُ مِنَ «النهاية» لابن الأثير من مَوضِعَين، فما بين علامتي الاعتراض من مادة (خشب)، وسائره من مادة (خشن).

وإن أراد أن يُزيِّنَ نفسَه زيَّنَها مِن باطِنٍ بِلِباسِ التقوىٰ.

وقُرِئ: «يَنشَأ» و﴿ يُنَشَّؤُا ﴾ و«يُناشَأ». ونظيرُ المُناشأة؛ بمعنىٰ الإنشاء: المُغالاة، بمعنىٰ الإغلاء.

[﴿ وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَـٰدُ ٱلرَّحْمَـٰنِ إِنَـٰثًا ۚ أَشَهِدُوا۟ خَلْقَهُمْ ۚ سَتُكْتَبُ شَهَـٰدَتُهُمْ وَيُسْـَٔلُونَ ﴾ ١٩]

قد جَمَعُوا في كَفْرةٍ ثلاثَ كَفَرات، وذلكَ أنهم نَسَبُوا إلىٰ الله الوَلَد، ونَسَبُوا إليه أخَسَّ النَّوْعَين، وجَعَلُوهُ مِنَ الملائكةِ الذينَ هم أكرَمُ عِبادِ الله علىٰ الله، فاستَخَفُّوا بهم واحتَقَرُوهُم.

الأساس: «رجلٌ ممعود: دَويُّ المَعِدة، وقد مُعِد. ومن المجاز: تَـمَعْدَدَ الصَّبِيّ: غَلُظَ وصَلُبَ وذَهَبَ عنه رُطوبةُ الصِّبا، قال:

رَبَّيْتُـــه حتـــىٰ إذا تَـــمَعْدَدا كانَ جَزائي بالعَـصَا أن أُجْلَـدا».

قوله: (وإن أرادَ أن يُزيِّنَ نفسَه): عطفٌ علىٰ قوله: «أن يَـجتَنِبَ ذلك»، والحاصِلُ أنَّ في ظاهِرِ قولِه: ﴿أَوَمَن يُنَشَّؤُا۟ فِى ٱلْحِلْيَةِ﴾ إنكارَ نِسْبةِ البناتِ إلىٰ الله عَزَّ وجَلّ، وفي العُدولِ إلىٰ هذهِ الألفاظِ مِنَ التَّصْريح بذِكرِ «البنات»: إدماجٌ[١] لمعنىٰ ذَمِّ التَّشبُّه بالنِّساء، وفي مفهوم المُدمَجِ رَمْزٌ إلىٰ الترغيبِ في التَّزيُّنِ بلباسِ التقوىٰ، والاهتمام بعِمارةِ الباطِن، ورَفْضِ الالتِفاتِ إلىٰ الظاهِر.

قوله: (وقُرِئ: «يَنشَأ» و﴿ يُنَشَّؤُا ﴾ و«يُناشَأ»): الثانية: حَفصٌ وحمزةُ والكِسائيّ، والأولىٰ: الباقون[٢]، والثالثة: شاذّة. ويُروىٰ: «يُنشَأ» بضَمِّ الياء والتخفيف. عن بعضِهم: أنشَأَ ونَشَأ وناشَأ، نحو: أَعْلىٰ وعَلَا وعالىٰ، يُقال: أَعْلاهُ اللهُ فعَلَا، وعالاه: أي: أَعْلاه، وعَلَاه وأَعْلاه وعالاه: بمعنىٰ.

---

(١) تقدَّم معنىٰ الإدماج في تفسير الآية ١١٥ من سورة التوبة (٧: ٣٨١) تعليقاً.

(٢) انظر: «التيسير» للداني، ص١٩٦، و«حجة القراءات» ص٦٤٦.

وقُرِئ: ﴿عِبَٰدُ ٱلرَّحۡمَٰنِ﴾ و«عَبيدُ الرحمن» و«عِندَ الرحمن» ـ وهو مَثَلٌ لِزُلْفاهُم واختِصاصِهِم ـ، و﴿إِنَٰثًا﴾ و«أُنُثاً»؛ جَمْع الجمع.

ومعنىٰ «جَعَلُوا»: سَمَّوا وقالوا: إنهم إناث، وقُرِئ: ﴿أَشَهِدُواْ﴾، و«أأشهِدُوا»؛ بهَمْزَتَينِ مفتوحةٍ ومضمومة، و«آأُشهِدُوا»؛ بألفٍ بينهما، وهذا تهكُّمٌ بهم، يعني أنهم يقولون ذلكَ مِن غير أن يَستَنِدَ قولُهم إلىٰ عِلْم، فإنَّ اللهَ لم يَضطَرَّهم إلىٰ عِلم ذلك، ولا تَطَرَّقُوا إليه باستِدلال، ولا أحاطوا به عن خَبَرٍ يُوجِبُ العِلم، فلم يَبقَ إلا أن يُشاهِدُوا خَلْقَهم، فأخبروا عن هذهِ المُشاهَدة.

﴿سَتُكۡتَبُ شَهَٰدَتُهُمۡ﴾ التي شَهِدُوا بها علىٰ الملائكةِ مِن أُنوثتِهم، ﴿وَيُسۡـَٔلُونَ﴾ وهذا وعيد، وقُرِئ: «سيَكتُبُ» و«سنكتُب»؛ بالياءِ والنُّون، و﴿شَهَٰدَتُهُمۡ﴾ و«شهاداتُهم»، و«يُساءَلُون»؛ علىٰ: يُفاعَلُون.

قوله: (وقُرِئ: ﴿عِبَٰدُ ٱلرَّحۡمَٰنِ﴾): الحَرَميّان[1] وابنُ عامر: «عِندَ الرحمن»، بالنُّونِ ساكنةً وفَتْح الدال، والباقون: ﴿عِبَٰدُ ٱلرَّحۡمَٰنِ﴾[2].

قوله: (ومعنىٰ «جَعَلُوا»: سَمَّوا وقالوا: إنهم إناث): قالَ الزجّاج: «الجعلُ هنا في معنىٰ القَوْلِ والحكم علىٰ الشيء، تقول: جَعَلتُ زيداً أعلَمَ الناس، أي: قد وَصَفته بذلك وحَكَمْت به»[3].

قوله: (وقُرِئ: ﴿أَشَهِدُواْ﴾ و«أأشهِدُوا»): قالون: بهمزَتَين؛ الثانيةُ مضمومةٌ مُسَهَّلةٌ بينَ الهمزةِ والواو، وقالون ـ من روايةِ أبي نَشيطٍ بخِلافٍ عنه ـ يُدخِلُ قبلَها ألفاً، والشِّينُ ساكنة، والباقون: بهمزةٍ واحدةٍ مفتوحةٍ وفَتْح الشِّين[4].

قوله: (وهذا تهَكُّمٌ بهم): يعني: قولُه: ﴿أَشَهِدُواْ﴾ مِن بابِ التقسيم الحاضِر، كما سَبَقَ مِراراً.

---

(١) يعني: ابنَ كثير المكّيّ، ونافعاً المدنيّ.

(٢) انظر: «التيسير» للداني ص١٩٦، و«حجة القراءات» ص٦٤٧.

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٤: ٤٠٧).

(٤) انظر: «التيسير» للداني ص١٩٦، و«حجة القراءات» ص٦٤٨.

[﴿ وَقَالُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱلرَّحْمَٰنُ مَا عَبَدْنَٰهُم ۗ مَّا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنْ عِلْمٍ ۖ إِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ ﴾ ٢٠]

﴿ وَقَالُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱلرَّحْمَٰنُ مَا عَبَدْنَٰهُم ﴾ هما كفرتانِ أيضاً مضمومتانِ إلىٰ الكَفَراتِ الثلاث، وهما: عِبادتُهم الملائكةَ مِن دونِ الله، وزَعْمُهم أنَّ عِبادتَهم بمشيئةِ الله، كما يقولُ إخوانُهم المُجبِرة.

قوله: (**هما كَفْرتانِ أيضاً**): **الجوهري**: «الكَفْر ـ بالفَتْح ـ: التغطية، وقد كَفَرتُ الشيءَ أكفِرُه ـ بالكَسْر ـ كَفْراً؛ أي: سَتَرْته. والكَفْرُ أيضاً: ظُلْمةُ الليلِ وسَوادُه، وكُلُّ شيءٍ غَطّىٰ شيئاً فقد كَفَرَه، قال ابنُ السِّكِّيت: ومنه سُمِّيَ الكافِر، لأنه يَستُرُ نِعَمَ الله سُبحانه وتعالىٰ».

قوله: (**مضمومتانِ إلىٰ الكَفَراتِ الثلاث**): وهيَ ما عَدَّها في قوله: إنهم جَعَلُوا له مِن عِبادِهِ جُزْءاً، وإنه اتخذَ بناتٍ وأصفاهُم بالبنين، وإنهم جَعَلُوا المَلائكةَ المُكرَمِينَ إناثاً، وإنهم عَبَدُوهُم وقالوا: لو شاء الرحمنُ ما عَبَدناهم.

واعلم أنه ذهبَ إلىٰ أنَّ قولَه تعالىٰ: ﴿ وَقَالُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱلرَّحْمَٰنُ ﴾ معطوفٌ علىٰ قوله: ﴿ وَجَعَلُوا۟ لَهُۥ مِنْ عِبَادِهِۦ جُزْءًا ﴾، وعلىٰ قوله: ﴿ وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا ﴾، ولا ارتيابَ في كَوْنِ قولِهم فيهما واعتِقادِهم كُفْراً، فكذلكَ ينبغي حُكمُ المعطوف، وإذا كانَ القولُ بمشيئةِ الله كُفْراً كانَ قولُ أهلِ السُّنّة: «إنَّ كُفْرَ الكافِرِ بمَشيئةِ الله» مِثلَ قولِهم، فيَجِبُ أن يكونوا أمثالهم، وإليه الإشارةُ بقوله: «كما يقولُ إخوانُهم المُجبِرة».

واتَّجَهَ عليه سُؤال، وهو أنهم ذكروا ذلكَ استِهزاءً وسُخْرية، فذُمُّوا لذلك، نَقَلَ هذا القولَ الإمامُ عن بعضِ المُفسِّرين(١). وفي «التيسير»: قالوا ذلكَ استِهزاءً بقَوْلِ أهل الحق: إنَّ الكائناتِ كُلَّها بمَشيئةِ الله، لا اعتِقاداً منهم، فلذلكَ كَذَّبهم وجَهَّلَهم.

وأجابَ عنه: بأنَّ صَرْفَ الكلام مِنَ الحقيقةِ مِن غيرِ صارِفٍ غيرُ جائز، علىٰ أنّا بيَّنا أنَّ الآياتِ كُلَّها مَسُوقةٌ علىٰ وَتيرةٍ واحدة، فإما أن تُجرىٰ كُلُّها مَجرىٰ الاستِهزاء، أو تُؤوَّلَ بأَسْرِها علىٰ ما هيَ عليه، وإما أن يُجعَلَ بعضُها استِهزاء. ولا سَبيلَ إلىٰ الأول؛ لأنَّ القولَ به يُفضي إلىٰ أنَّ الكُفّارَ استَهزَؤُوا بجَعْل المَلائكةِ جُزْءاً لله، وبجَعْلِها بناتٍ لله وإناثاً، وهذا عَيْنُ الإيمان،

---

(١) انظر: «مفاتيح الغيب» للرازي (٢٧: ٦٢٦).

....

والقولُ به مُستلزِمٌ للمَدْحِ ـ ألا ترىٰ إلىٰ قوله(١) في حِكايةِ المُنافِقين: ﴿إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾ [البقرة: ١٤]: «المُستهزِئُ بالشيءِ المُستخِفُّ به مُنكِرٌ له ودافِعٌ لِكَونِهِ مُعتَدّاً به، ودَفْعُ نقيضِ الشيءِ تأكيدٌ لِثباتِه» ـ ولا إلىٰ الثالث؛ لأنَّ الذهابَ إليه مما يَخرِمُ النَّظْم، ويأباهُ أيضاً قولُه تعالىٰ: ﴿مَّا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنْ عِلْمٍ﴾، لأنَّ المُستهزِئَ لا يُكذَّب، ولكنْ يُوبَّخُ علىٰ استِهزائِه، فلا يُقال: ﴿إِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾ إذا استهزَؤوا بذلكَ القول.

ثم إنَّ الزَّجّاجَ ذكرَ ما يَصِحُّ أن يقعَ جواباً عن هذا، وهو أنَّ قولَه: ﴿مَّا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنْ عِلْمٍ﴾ عائدٌ إلىٰ قولهم: «الملائكةُ بناتُ الله»، لا إلىٰ قولهم: ﴿لَوْ شَاءَ الرَّحْمَٰنُ مَا عَبَدْنَاهُم﴾(٢)، فأورَدَه المُصنِّفُ علىٰ نفسِهِ سُؤالاً، وأجاب: أنه «تمحُّلُ مُبطِلٍ وتحريفُ مُكابِرٍ».

وصَحَّحَ الإمامُ رَدَّ المُصنِّف، وقال: «إنَّ ذلكَ يُؤدِّي إلىٰ أنه تعالىٰ حكىٰ عن القَوْم قولَينِ باطِلَين، وبيَّنَ وَجْهَ بُطلانِهما، ثم حكىٰ بعدهما مَذهَباً ثالثاً في مسألةٍ أجنبيّة، ثم حَكَمَ ببُطلانِها أيضاً، فصَرْفُ هذا الإبطالِ عن المذكورِ عَقيبَه، إلىٰ كلامٍ مُتقدِّمٍ عليه: غايةُ البُعْد»، وقَرَّر أيضاً رَدَّ المُصنِّفِ القولَ بالاستهزاء، ثم قال: «والحقُّ عندي: هو أنَّ القومَ لـمّا ذكروا هذا الكلامَ استدَلُّوا بمَشيئةِ الله للكُفرِ علىٰ أنه لا يجوزُ ورودُ الأَمْرِ بالإيمان، واعتَقَدُوا أنَّ الأمرَ والإرادةَ يجبُ كونُهما مُتطابِقَين، وهذا عندنا باطِل، والقومُ لم يَستَحِقُّوا الذَّمَّ بمُجَرَّدِ قولهم: إنَّ اللهَ يُريدُ الكُفرَ مِنَ الكافِر، بل لأجلِ أنهم قالوا: لـمّا أرادَ الكُفرَ مِنَ الكافِرِ وَجَبَ أن يَقبُحَ منه أمرُ الكافِرِ بالإيمان»(٣).

ويَقرُبُ منه ما روىٰ الواحِديُّ عن صاحبِ النَّظْم: «أنَّ هذا القولَ حَقّ، وإن كانَ مِنَ الكُفّار، وهذا كقوله: ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِ مِن شَيْءٍ﴾ [النحل: ٣٥]، وإن جَعَلتَ قولَه: ﴿مَّا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنْ عِلْمٍ﴾ رَدّاً لقولهم: ﴿لَوْ شَاءَ الرَّحْمَٰنُ مَا عَبَدْنَاهُم﴾، كانَ المعنىٰ: أنهم قالوا: إنَّ الله قَدَّرَنا علىٰ عِبادتِها، فلِمَ يُعاقِبُنا؟ لأنه رضيَ بذلك هنا. وهذا كذبٌ منهم، لأن الله

(١) أي: قول الزمخشري في تفسير الآية المذكورة من سورة البقرة.
(٢) انظر: «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٤: ٤٠٨).
(٣) «مفاتيح الغيب» للرازي (٢٧: ٦٢٦-٦٢٧).

....

تعالىٰ وإن أراد كُفرَ الكافر فإنه لا يرضاه، وتقديرُه الكافرَ على الكفرِ لا يكونُ عن رِضاً منه»[(١)].

ومآلُ هذَينِ القَولَينِ يَرجعُ إلىٰ أنَّ التكذيبَ في قوله: ﴿إِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾ راجعٌ إلىٰ مُؤدّىٰ قوله: ﴿لَوْ شَآءَ ٱلرَّحْمَٰنُ﴾، لا إلىٰ معناهُ الظاهِر.

وقال صاحبُ «الفرائد»: «لأهلِ السُّنّة فيه ثلاثةُ أوجُه: أحدُها: أنهم ادَّعَوْا أنَّ اللهَ أمَرَهُم بعبادةِ الملائكة، وقالوا: لو شاءَ أنْ لا نَعبُدَ لنهانا، فإذا لم يَنهَنا عنها فقد أمَرَنا. وثانيها: لو شاءَ اللهُ أنْ لا نَعبُدَهم لَـمَنَعَنا عن عِبادتِهم مَنْعَ قَهْرٍ واضطِرار، وإذا لم يَفعَلْ ذلكَ فقد أباحَ لنا. وثالثها: أنهم قالوا هذا القَوْلَ استِهزاءً بقَولِ أهل الحقّ: إنَّ الكائناتِ كُلَّها بمَشيئةِ الله تعالىٰ، وحينَ لم يَعتَقِدُوا بما قالوا، فأكذَبَهم اللـهُ فيه وجهَّلَهم، كما أخبـَرَ عنهم: ﴿أَنُطْعِمُ مَن لَّوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ أَطْعَمَهُۥٓ﴾ [يس: ٤٧]، هذا حَقٌّ في الأصل، ولكنْ قالوا ذلكَ استِهزاء، فأكذَبَهم بقوله: ﴿إِنْ أَنتُمْ إِلَّا فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [يس: ٤٧]، وكذلكَ قولُه: ﴿قَالُواْ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ﴾، ثم قال: ﴿وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾ [المنافقون: ١]، فقولُهم: ﴿مَّا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾: معناه: ليسَ لهم عليه حُجّة، وهو جَهْلٌ منهم وكَذِب.

أما قوله[(٢)]: «لا دليلَ علىٰ أنهم قالوه مُستهزِئين»: ففي غايةِ البُعْد، لأنه قد دلَّ الدلائلُ عليه، منها قولُه تعالىٰ: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُواْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، وأمثالُ هذا مِنَ المنقولِ وغيره كثير».

وقال صاحبُ «التقريب»: «قالوا: ﴿لَوْ شَآءَ ٱلرَّحْمَٰنُ مَا عَبَدْنَٰهُم﴾ علىٰ الاستِهزاء، ولو قالوهُ جادِّينَ كانوا مُؤمنين؛ لِـمَا ثبتَ في الأصولِ مِن تَوقُّفِ الأُمورِ علىٰ مَشيئةِ الله، وحَمْلُه علىٰ الاستِهزاءِ لهذا الدليلِ دونَ ما قبلَه[(٣)] ليسَ فيه تعويج».

---

(١) «الوسيط» للواحدي (٤: ٦٨).

(٢) أي: الزمخشري.

(٣) وهو قولُهم: إن الملائكة بناتُ الله، وإنها إناث، فلا يُـحمَلُ علىٰ أنهم يقولونَه استِهزاء.

....

وقال القاضي: «معناه: لو شاءَ عَدَمَ عِبادةِ المَلائكةِ ﴿مَا عَبَدْنَهُم﴾، فاستَدَلُّوا بنفي مشيئةِ عَدَم العِبادةِ علىٰ امتِناع النهي عنها، أو علىٰ حُسْنِها(١)، وذلك باطِل، لأنَّ المَشيئةَ ترجيحُ بعضِ المُمكِناتِ علىٰ بعض، مأموراً كانَ أو منهياً، حَسَناً كانَ أو غيرَه، ولذلكَ جَهَّلَهم. ويجوزُ أن تكونَ الإشارةُ إلىٰ أصْل الدَّعْوىٰ، كأنه لَـمَّا أبدىٰ وُجوهَ فسادِها، وحكىٰ شُبَهَهم المُزيَّفة، نفىٰ أن يكونَ لهم بها عِلمٌ علىٰ طريقِ العَقْل، ثم أضـرَبَ عنه إلىٰ إنكارِ أن يكونَ له سَنَدٌ مِن جِهةِ النَّقْل، فقال: ﴿أَمْ ءَاتَيْنَهُمْ كِتَبًا﴾»(٢).

وقال صاحبُ «الانتِصاف»: «هذه الآيةُ تَزيدُ مُعتَقَدَنا تمهيداً، وقولُ الكافِر: «لو شاءَ اللهُ ما فَعَلْت»: كَلِمةُ حَقٍّ يُريدُ بها باطِلاً، أمّا إنها كَلِمةُ حَقّ: فلقوله تعالىٰ: ﴿يُضِلُّ مَن يَشَآءُ﴾ [الرعد: ٢٧] وأمثالِها، ولأدلّةِ العَقْل. وأمّا إرادتُه بها الباطِل: فزَعْمُه أنها حُجّةٌ له علىٰ الله في أنْ لا يُعاقبه، كما تَوهَّمَ القَدَريّةُ ذلك، فأشـرَكُوا بربِّهم، بل اعتَقَدُوا أنَّ مَشيئتَهم تَغلِبُ مَشيئةَ رَبِّهم، فالذينَ أشـرَكُوا بالمَلائكةِ أرفَعُ دَرَجةً منهم، فإنما رَدَّ اللهُ في هذهِ الآيةِ احتِجاجَهم، فإنَّ مَقالتَهم صَدَرَتْ عن ظَنٍّ كاذِب وتخرُّص، فلذلكَ قال: ﴿إِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾ و﴿إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ [الجاثية: ٢٤]، وقال في أُختِها في الأنعام: ﴿قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَآ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ﴾ [الأنعام: ١٤٨]، فشَبَّهَ حالَهم في الـخَرْصِ واتباع الظَّنِّ بحالِ أوائِلِهم، وبيَّنَ أنَّ مَقالتَهم ناشِئةٌ عن خيال وتوهُّم، فلا حُجّةَ فيها علىٰ الله، بل لله الحجّةُ البالِغةُ عليهم، وبيّنَ أنَّ التكذيبَ راجِعٌ إلىٰ اعتِقادِهم، لا إلىٰ نفسِ ما قالوه بتصحيح قَولِهم، بقوله: ﴿فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٩]، فإنَّ «لو» معناها الامتِناعُ للامتِناع، فلم يَشَأْ هِدايتَهم، ولو شاءَها لَـما ضَلُّوا.

ولِكَسْبِ العَبْدِ وتهيُّئه صارتِ الأفعالُ مَناطاً للتكليف، للفَرْقِ الضـروريِّ بينَ الاختياريِّ

---

(١) في الأصول الخطية: «أو عن جنسِها»، وله معنىٰ، ولكنْ ليسَ فيه كبير فائدة، والمُثبَتُ من «تفسير البيضاوي».

(٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ١٤٢-١٤٣).

....

والقَسْـرِيّ، ولَـمَّا دَقَّ هذا علىٰ الأفهام غَلَتِ القَدَريّةُ فاعتَقَدُوا أنَّ العَبْدَ فَعَّالٌ لِـما يُريد، وحارتِ الجبريةُ فاعتَقَدَتْ أنْ لا قُدْرةَ للعَبْدِ ولا اختيار»(١).

قوله(٢): «بل اعتقدوا أنَّ مَشيئتَهم تَغلِبُ مَشيئةَ ربِّهم»: يَدُلُّ عليه قولُ المُصنِّفِ بعدُ في تفسير قولِهِ تعالىٰ: ﴿لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الزخرف: ٤٨]: «إرادةُ الله تعالىٰ غيرَه: ليسَ إلا أن يَأمُرَه به ويَطلُبَ منه إيجادَه، فإن كانَ ذلكَ علىٰ سَبيلِ القَسْـرِ وُجِد، وإلا دارَ بينَ أن يُوجَدَ وأن لا يُوجَدَ علىٰ حَسَبِ اختيارِ المُكلَّف».

قلت ـ وبالله التوفيق ـ: المقصودُ مِن إيرادِ أقوالِ الأئمّةِ ـ شَكَرَ اللـهُ سَعْيَهم ـ إظهارُ ما يَنطَبِقُ عليه المَقامُ مِنَ المعنىٰ، فإنَّ التلفيقَ بينَ هذهِ الآياتِ مِنَ المُعضِلات، فالواجبُ علينا أن نُبيِّنَ أولاً مَواقِعَ التراكيب في الآياتِ السِّتّ؛ مِن قولِه: ﴿وَجَعَلُوا۟ لَهُۥ مِنْ عِبَادِهِۦ جُزْءًا﴾ إلىٰ قوله: ﴿إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ﴾: أما مواقعُ التراكيب بحسب الحلّ: فإنَّ قولَه: ﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا﴾ عطفٌ علىٰ قوله: ﴿وَجَعَلُوا۟ لَهُۥ مِنْ عِبَادِهِۦ جُزْءًا﴾(٣) وهما الكُفرتان، والاستفهامُ الأولُ ـ وهو قولُه: ﴿أَمِ ٱتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ﴾ ـ توبيخٌ مُتوجِّهٌ إلىٰ الكَفْرةِ الأولىٰ، وهي ﴿وَجَعَلُوا۟ لَهُۥ مِنْ عِبَادِهِۦ جُزْءًا﴾(٤)، ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِٱلْأُنثَىٰ﴾ اعتِراضٌ ـ كما مَرَّ ـ أو حالُ مفعولِ ﴿ٱتَّخَذَ﴾ أو فاعِلِ ﴿جَعَلُوا۟﴾ الـمُقدَّم: مُقرِّرةٌ لِجهةِ الإشكال، ويَنصُـرُه قولُه: «إنهم نَسَبُوا إليه هذا الجِنس، ومِن حالِهم: أنَّ أحدَهم إذا قيلَ له: «قد وُلِدَتْ لك بنتٌ» اغتمّ»، والاستفهامُ في قوله: ﴿أَشَهِدُوا۟﴾ توبيخٌ مُتوجِّهٌ إلىٰ الكَفْرةِ الثانية، وهي قولُه: ﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا﴾.

وقولُه: ﴿وَقَالُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱلرَّحْمَٰنُ مَا عَبَدْنَٰهُم﴾ كَفْرةٌ أخرىٰ؛ لكنْ علىٰ مِنوالٍ آخَرَ غيرِ الأُولَيَين،

---

(١) «الانتصاف» (٣: ٤٨١-٤٨٢) بحاشية «الكشّاف».

(٢) أي: قولُ ابنِ المُنيِّر صاحبِ «الانتِصاف» في كلامِهِ السابقِ الذي نقله المُؤلِّف، لا الزمخشري، كما قد يُتوهَّم.

(٣) من قوله: «إلىٰ قوله: ﴿إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ﴾» إلىٰ هنا، سقط من (ح) و(ف).

(٤) من قوله: «وهما الكَفرتان» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

....

هذا معنىٰ قول الإمام: «حكىٰ عن القوم قولَين باطِلَين، وبيَّنَ وَجْهَ بُطلانِهما، ثم حكىٰ بعدهما مَذهَباً ثالثاً»(١).

أما تقريرُ الكَفْرةِ الثالثة: فإنه تعالىٰ لَـمَّا حكىٰ عنهم الكَفْرتَين، وأنكَرَ عليهم ذلكَ أبلَغَ الإنكار، جاءَ بكَفْرةٍ أخرىٰ لهم أطَمَّ مِنَ الأُولَيَين مُستَطرِداً، وهيَ عبادتُهم الملائكة، ووِزانُ هذه وِزانُ قولِهِ تعالىٰ: ﴿وَإِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا وَاللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا ۗ قُلْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ ۖ أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٢٨]، والمعنىٰ: إذا فَعَلُوا أمراً مُنكَراً بالِغاً في القُبْح غايتَه، ووُبِّخُوا عليه، وبُيِّنَ لهم قُبحُه، قالوا مُعتَذرين: إنا وَجَدْنا آباءَنا عليها، واللهُ أمَرَنا بها.

فإذن لا استِقلالَ لهذهِ الكَفْرةِ استِقلالَ أُختَيها، ولا بُدَّ مِن إنكارٍ سابق، وهو اعتِذارٌ منه، فإذن لا استِقلال، كما في قوله: ﴿وَاللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا﴾، فحينَئذٍ يُمكِنُ أن يُحمَلَ قولُهم: ﴿لَوْ شَاءَ الرَّحْمَٰنُ مَا عَبَدْنَاهُم﴾ علىٰ الاستِهزاء، ويكونَ قولُه: ﴿مَّا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنْ عِلْمٍ ۖ إِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾ تجهيلاً لهم؛ لأنَّ المُستهزِئَ جاهِل، ﴿قَالَ أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ [البقرة: ٦٧](٢)، أو يُحمَلَ علىٰ ما قالوا مِن أنه لا يجوزُ مُخالَفةُ الأمرِ للمشيئة، كما ذَهَبَ إليه الإمامُ وصاحبُ «الفرائد»، وهو الوَجْه؛ لتنصيصِ الله الأمْرَ في قوله: ﴿وَاللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا﴾ [الأعراف: ٢٨]، وتصريحِ الرَّدِّ بقوله: ﴿قُلْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ ۖ أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٢٨].

و﴿أَمْ﴾ ـ في قوله: ﴿أَمْ آتَيْنَاهُمْ﴾ ـ مُنقَطِعة(٣)، و«بل» فيها إضرابٌ عن قوله: ﴿مَّا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنْ عِلْمٍ ۖ إِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾ تكذيباً لهم، ونفياً للعِلمِ عنهم إلىٰ ما هو أبلَغُ

---

(١) «مفاتيح الغيب» للرازي (٢٧: ٦٢٦).

(٢) محلُّ الشاهد من الآية: هو أنَّ القِطعةَ المذكورة منها هنا جاءت جواباً من موسىٰ عليه السلام لقومه عندما قالوا له: ﴿أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا﴾، فدَلَّ علىٰ أنَّ الاستِهزاء جَهْل.

(٣) وعليه فيكونُ التقدير: بل آتيناهم كتاباً... إلخ. ولذلك قال: «و(بل) فيها إضرابٌ»، يعني: «بل» التي تَضَمَّنَتها «أم» في معناها.

....

منه في نفي العِلم، وعلىٰ هـذا الإضـرابُ الثـاني[١].

فظهرَ مِن هذا البيانِ أنَّ قولَ المُصنِّف: «فإن قالوا: نجعلُ هذا الأخيرَ وحدَه مَقُولاً علىٰ وَجْهِ الـهُزْء، دونَ ما قبلَه، فما بهم إلا تعويجُ كتابِ الله»: غيرُ مُستَقيم، وأنَّ قوله: «هما كَفْرتانِ أيضاً مضمومتانِ إلىٰ الكَفَراتِ الثلاث» ـ علىٰ معنىٰ أنَّ قولَه: ﴿لَوْ شَآءَ ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ مُتَّصِلٌ بقوله: ﴿وَجَعَلُوا۟ لَهُۥ مِنْ عِبَادِهِۦ جُزْءًا﴾، وهما مُنضَمّـانِ إلىٰ الكَفَراتِ الثلاث، وهي: اتخاذُ البنات، واصطِفاءُ البنين، وجَعْلُ المَلائِكةِ إناثاً ـ تعويج، لأنَّ الآياتِ غيرُ وارِدةٍ علىٰ نَسَقٍ واحد، ولا علىٰ وَتيرةِ الترتيب، فبعضُها إنشائية، أي: قولُه: ﴿أَمِ ٱتَّخَذَ﴾، وقولُه: ﴿أَوَمَن يُنَشَّؤُا۟﴾، وبعضُها حال، أي: قولُه: ﴿وَأَصْفَىٰكُم﴾، ﴿وَإِذَا بُشِّرَ﴾، وبعضُها عَطْف[٢]، فدلَّ الاختِلافُ علىٰ التبايُنِ مِن هذهِ الجهة، وقد مَرَّ تقريرُ مَواقِعِها، وأنَّ الكَفَراتِ ثلاثٌ لا غير.

ويُمكِنُ تصحيحُ قولِ الزَّجّاج، وهو أنَّ قولَه: ﴿مَّا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنْ عِلْمٍ﴾ عائدٌ إلىٰ قَولِهِم: «الملائكةُ بناتُ الله»، لا إلىٰ قَولِهِم: ﴿لَوْ شَآءَ ٱلرَّحْمَٰنُ مَا عَبَدْنَٰهُم﴾، وذلك بأن يُـجعَلَ ﴿لَوْ شَآءَ ٱلرَّحْمَٰنُ مَا عَبَدْنَٰهُم﴾ جواباً لِـمَا تَضَمَّنَتْ تلكَ الآياتُ مِن معنىٰ الإنكارِ والاحتِجاج عليهم بعبادةِ الملائكة، فيكونُ قولُهم هذا أمارةَ انجِزالِهم[٣] وانقِطاعِهم، ودلالةً علىٰ أنَّ الحجّةَ قد بَهَرَتْهُم، ولم يَبقَ لهم مُتَشَبَّثٌ إلا هذا القول، كما هو دَيْدَنُ المحجوج، وقد مَرَّ في «الأنعام» مِن هذا النَّوْعِ نُـبَذ.

وقريبٌ منه قولُ القاضي: «كأنه لـمّا أبدىٰ وُجوهَ فَسادِ أقوالِهم، وحكىٰ شُبَهَهم المُزَيَّفة، نفىٰ أن يكونَ لهم بها عِلم»[٤]، والله أعلم.

---

(١) وهو الواردُ في قولِهِ تعالىٰ ـ بعدَ هذهِ الآية مباشرة ـ: ﴿بَلْ قَالُوٓا۟ إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّهْتَدُونَ﴾.

(٢) وهي قولُه: ﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا﴾، وقولُه: ﴿وَقَالُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱلرَّحْمَٰنُ مَا عَبَدْنَٰهُم﴾.

(٣) في (ط): «انخزالهم»، والانخزال والانجزال: كلاهما بمعنىٰ الانقطاع، يُقال: جَزَلَه يَجزِلُه جَزْلاً، وأجزَلَه: أي: قَطَعَه. ويُقال: خَزَلتُه فانخزل؛ أي: قطعتُه فانقطع. كما في «لسان العرب» لابن منطور، مادة (جزل) ومادة (خزل).

(٤) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ١٤٣).

فإن قلت: ما أنكرتَ علىٰ مَنْ يقول: قالوا ذلكَ علىٰ وَجْهِ الاستِهزاء، ولو قالوهُ جادِّينَ لكانوا مُؤمنين؟ قلت: لا دليلَ علىٰ أنهم قالوهُ مُستَهزِئين، وادِّعاءُ ما لا دليلَ عليه باطِل، علىٰ أنَّ اللهَ تعالىٰ قد حكىٰ عنهم علىٰ سبيل الذَّمِّ والشهادةِ بالكُفْر: أنهم جَعَلُوا له مِن عِبادِهِ جُزْءاً، وأنه اتخذَ بناتٍ وأصفاهُم بالبنين، وأنهم جَعَلُوا الملائكةَ المُكرَمينَ إناثاً، وأنهم عَبَدُوهُم وقالوا: لو شاءَ الرحمنُ ما عَبَدْناهُم. فلو كانوا ناطِقينَ بها علىٰ طريقِ الـهُزْء، لكانَ النُّطْقُ بالمَحكيّاتِ قبلَ هذا المحكيِّ ـ الذي هو إيمانٌ عِندَه لو جَدُّوا في النُّطْقِ به ـ مَدْحاً لهم، مِن قِبَلِ أنها كلماتُ كُفْرٍ نَطَقُوا بها علىٰ طريقِ الـهُزْء، فبقيَ أن يكونوا جادِّين، وتشتركُ كُلُّها في أنها كلماتُ كُفْر.

فإن قالوا: نجعلُ هذا الأخيرَ وحدَه مَقُولاً علىٰ وَجْهِ الـهُزْء، دونَ ما قبلَه، فما بهم إلا تعويجُ كتاب الله الذي لا يأتيهِ الباطِلُ مِن بينِ يَدَيهِ ولا مِن خَلفِه، لِتَسْويةِ مَذهَبِهم الباطِل، ولو كانت هذهِ كلمةَ حَقٍّ نَطَقُوا بها هُزْءاً لم يكن لِقولِهِ تعالىٰ: ﴿مَّا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنْ عِلْمٍ ۖ إِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾ معنىً؛ لأنَّ مَنْ قال: «لا إلهَ إلا الله» علىٰ طريقِ الهزء، كانَ الواجِبُ أن يُنكَرَ عليه استِهزاؤُه ولا يُكذَّب، لأنه لا يجوزُ تكذيبُ الناطِقِ بالحقِّ جادّاً كان أو هازِئاً.

فإن قلت: ما قولُك فيمَن يُفسِّـرُ ﴿مَّا لَهُم﴾ بقولهم: إنَّ الملائكةَ بناتُ الله، ﴿مِنْ عِلْمٍ ۖ إِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾ في ذلكَ القول، لا في تعليقِ عبادتِهم بمَشيئةِ الله؟ قلت: تمحُّلُ مُبطِلٍ وتحريفُ مُكابِر، **ونحوُه قولُه تعالىٰ**: ﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍ ۚ كَذَٰلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٤٨].

قوله: (**ونحوُه قولُه تعالىٰ**: ﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا﴾): يعني: في أنَّ التكذيبَ مُتعلِّقٌ به، لا بشيءٍ آخر. وقلت: مَنْ علَّقَه بالأول، لم يَفصِلْهُ مِنَ الثاني(١) فَصْلاً كُلِّيّاً،

---

(١) يُريدُ بالأول: قولَه: ﴿وَجَعَلُوا لَهُ مِنْ عِبَادِهِ جُزْءًا﴾، وقولَه: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَٰنِ إِنَاثًا﴾، وبالثاني: قولَه: ﴿وَقَالُوا لَوْ شَاءَ الرَّحْمَٰنُ مَا عَبَدْنَاهُم﴾، يعني: الذي جعَلَ قولَه تعالىٰ: ﴿مَّا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ﴾ تجهيلاً لهم في دعواهم أنَّ الملائكةَ بناتُ الله وأنها إناث، لم يَفصِلْهُ أيضاً عن تعليقهم عِبادتَهم بمشيئة الله.

[﴿ أَمْ ءَاتَيْنَٰهُمْ كِتَٰبًا مِّن قَبْلِهِۦ فَهُم بِهِۦ مُسْتَمْسِكُونَ * بَلْ قَالُوٓاْ إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّهْتَدُونَ ﴾ ٢١-٢٢]

الضميرُ في ﴿مِّن قَبْلِهِۦ﴾ للقُرآنِ أو الرسول، والمعنىٰ: أنهم أَلصَقُوا عِبادةَ غير الله بمَشيئةِ الله، **قولاً قالوهُ** غيرَ مُستَنِدٍ إلىٰ عِلْم، ثم قال: أم آتيناهُم كِتاباً قبلَ هذا الكِتاب، نَسَبْنا فيه الكُفرَ والقَبائحَ إلينا، فحَصَلَ لهم عِلْمٌ بذلكَ مِن جِهةِ الوَحْي، فاستَمسَكُوا بذلكَ الكِتابِ واحتَجُّوا به؟! بل لا حُجّةَ لهم يَستَمسِكُونَ بها إلا قولُهُم: ﴿ بَلْ قَالُوٓاْ إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ ﴾ علىٰ دِين، وقُرِئَ: «علىٰ إمّة» بالكَسْر، وكِلتاهما مِنَ الأَمِّ وهو القَصْد، فالأُمّة: الطريقةُ التي تُؤَمّ، أي: تُقصَد، كالرُّحْلةِ للمَرْحولِ إليها، والإمّة: الحالةُ التي يكونُ عليها الآمُّ وهو القاصِد. **وقيل: علىٰ نِعمةٍ وحالةٍ حَسَنة.**

﴿عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّهْتَدُونَ ﴾ خبَرُ «إنّ»، أو الظَّرْفُ صِلةٌ لـ﴿مُّهْتَدُونَ ﴾.

فلا يكونُ تـمحُّلاً وتحريفاً؛ لأنَّ قولَه: ﴿لَوْ شَآءَ ٱلرَّحْمَٰنُ مَا عَبَدْنَٰهُم﴾ دليـلٌ علىٰ انقِطاعِهم مِنَ الحجّة، وعلىٰ بُطلانِ مَذهَبِهم، وظُهورِ افتِرائِهم، ونفيُ العِلم عنهم آخِراً كالتتميم والتَّسْجيلِ علىٰ السابق.

قوله: (**قولاً قالوه**): قيل: هو حالٌ مِن واو «أَلصَقُوا»، والظاهرُ أنه مفعولٌ مُطلَقٌ مِن معنىٰ «أَلصَقُوا» إلىٰ آخِره؛ لأنه تفسيرٌ لقوله: ﴿ وَقَالُواْ لَوْ شَآءَ ٱلرَّحْمَٰنُ مَا عَبَدْنَٰهُم﴾، فيكونُ «قالوه» صِفةً لـ«قَوْلاً».

قوله: (**وقيل: علىٰ نِعْمةٍ وحالةٍ حَسَنة**): قال القاضي: «قولُه: ﴿وَكَذَٰلِكَ مَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ ﴾ الآية: تَسْليةٌ لرسولِ الله ﷺ، ودلالةٌ علىٰ أنَّ التقليدَ في نَحْوِ ذلكَ ضَلالٌ قديم، وأنَّ مُقَدَّميهم أيضاً لم يكن لهم سَنَدٌ منظورٌ إليه، وتخصيصُ المُتـرَفينَ إشعارٌ بأنَّ التَّنعُّمَ هو الذي أوجَبَ البَطالة[(١)]، وصَـرَفَهم عنِ النَّظَرِ إلىٰ التقليد»[(٢)].

---

(١) في المطبوع من «تفسير البيضاوي»: «إشعارٌ بأنَّ التنعُّمَ وحُبَّ البَطالةِ صَـرَفَهم»، وله وجه أيضاً، والذي نقله المُؤَلِّفُ رحمه الله تعالىٰ عنه أحسن، والبَطالة: الجهالةُ واللهو، كما في «لسان العرب» لابن منظور، مادة (بطل).

(٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ١٤٣).

[﴿وَكَذَٰلِكَ مَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ فِى قَرْيَةٍ مِّن نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَآ إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّقْتَدُونَ﴾ ٢٣]

﴿مُتْرَفُوهَآ﴾ الذينَ أترَفَتْهُمُ النِّعمة، أي: أبطَرَتْهم، فلا يُحبُّون إلا الشَّهواتِ والمَلاهي، ويَعافُونَ مَشاقَّ الدِّينِ وتكاليفَه.

[﴿قَٰلَ أَوَلَوْ جِئْتُكُم بِأَهْدَىٰ مِمَّا وَجَدتُّمْ عَلَيْهِ ءَابَآءَكُمْ قَالُوٓاْ إِنَّا بِمَآ أُرْسِلْتُم بِهِۦ كَٰفِرُونَ ۞ فَٱنتَقَمْنَا مِنْهُمْ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُكَذِّبِينَ﴾ ٢٤-٢٥]

قُرِئَ: «قُل» و﴿قَٰلَ﴾، و﴿جِئْتُكُم﴾ و«جِئناكُم»، يعني: أتتَّبِعُونَ آباءَكم ولو جِئتُكم بدِينٍ أهدىٰ مِن دِينِ آبائِكم؟! قالوا: إنا ثابتونَ علىٰ دِينِ آبائِنا لا نَنفَكُّ عنه، وإن جِئتَنا بما هو أهدىٰ وأهدىٰ.

[﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِۦٓ إِنَّنِى بَرَآءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ ۞ إِلَّا ٱلَّذِى فَطَرَنِى فَإِنَّهُۥ سَيَهْدِينِ ۞ وَجَعَلَهَا كَلِمَةًۢ بَاقِيَةً فِى عَقِبِهِۦ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ ٢٦-٢٨]

قوله: (ويَعافُون): أي: يكرهون.

قوله: (قُرِئَ: «قُل»): ابنُ عامر وحَفْص: ﴿قَٰلَ﴾ بالألف، والباقون: «قُلْ» بغير ألف[1].

قوله: (إنا ثابتون علىٰ دِينِ آبائِنا، لا نَنفَكُّ عنه، وإن جِئتَنا بما هو أهدىٰ وأهدىٰ): دلَّ علىٰ هذهِ المُبالَغةِ الجملةُ الاسميةُ وتَضَمُّنُها معنىٰ الكِناية، انظُرْ كم بينَ دعوةِ الأنبياءِ وبينَ مُقابَلةِ الكَفَرةِ مِنَ التبايُن؟ الأنبياءُ تَفادَوْا عن لفظِ الأمر، وعَدَلُوا إلىٰ الاستِفهام، ومَعَ ذلكَ ما استَوفَوا تمامَ الحق، حيثُ أتـوْا بحرفِ التقرير، وضَمُّوا إليه «أفعَلَ» التفضيل، وكانَ الجوابُ المُطابِق: نَتَّبعُ دِينَ آبائنا ولا نَتَّبعُ دِينَـكم، فعَدَلُوا إلىٰ ما دَلَّ علىٰ نفيِ دِينِ الحقِّ وإثباتِ الباطِلِ بالطريقِ البُرهانيّ.

---

(١) انظر: «التيسير» للداني ص١٩٦، و«حجة القراءات» ص٦٤٨.

قُرِئ: ﴿بَرَآءٌ﴾ **بفَتْح الباءِ** وضَمِّها، و«بَرِيء»، فبريءٌ وبُراء؛ نحو: كَريمٌ وكُرام، وبَراء: مصدرٌ كظَماء، ولذلكَ استوىٰ فيه الواحدُ والاثنانِ والجماعة، والمُذكَّرُ والمُؤنَّث، يُقال: نحنُ البَراءُ منك، **والخلاءُ منك**.

﴿ٱلَّذِى فَطَرَنِى﴾ فيه غيرُ وَجْه: أن يكونَ منصوباً علىٰ أنه استِثناءٌ مُنقَطِع، كأنه قال: لكنِ الذي فطَرني فإنه سيَهْدين، وأن يكون مجروراً بَدَلاً مِنَ المجرورِ بـ«مِن»، كأنه قال: إنني بَراءٌ مما تَعبُدونَ إلا مِنَ الذي فطَرَني.

فإن قلت: كيفَ تجعلُه بَدَلاً، وليسَ مِن جِنسِ ما يَعبُدون مِن وَجْهَين؛ أحدهما: أنَّ ذاتَ الله مُخالِفةٌ لجميع الذّوات، فكانت مُخالِفةً لِذواتِ ما يَعبُدون. والثاني: أنَّ اللهَ تعالىٰ غيرُ معبودٍ بينهم، والأوثانُ معبودة؟ قلت: قالوا: **كانوا يَعبُدونَ اللـهَ مَعَ أوثانِهم**.

قوله: (**قُرِئ: ﴿بَرَآءٌ﴾ بفَتْح الباء**): وهي المشهورة، وبالضَّمِّ: شاذّة. قال الزجّاج: «﴿بَرَآءٌ﴾: بمعنى: بَرِيء، والعربُ تقولُ للواحِدِ والاثنينِ والجماعةِ والأُنثىٰ: البَراء، والمعنىٰ: أنا ذُو البراء[1]، ونحنُ ذَوُو البراء[2]، نحو: رجلٌ عَدْل، وامرأةٌ عَدْل»[3].

قوله: (**والخلاءُ منك**)، **الجوهري**: «تقول: أنا منكَ خَلاء، أي: بَراء. إذا جَعَلتَه مَصدَراً: لم تُثَنِّ ولم تجمع، وإذا جَعَلتَه اسمـاً علىٰ «فَعِيل»: ثَنَّيتَ وجَمَعتَ وأَنَّثت، تقول: أنا خَلِيٌّ منك، أي: بريء». وعن بعضِهم: في المَثَل: «أنا منه فالجُ بنُ خَلاوة»، أي: براءٌ منه[4]. فَلَج: أي: قَطَعَ نِصفَه، والفالج: البعيرُ ذو السَّنامَين.

قوله: (**كانوا يَعبُدونَ اللهَ مَعَ أوثانِهم**): قال صاحبُ «الفرائد»: لـمّا كانوا يَعبُدونَ اللهَ مَعَ الآلهة، فبالنَّظَرِ إلىٰ كَونِهِ معبوداً، يَصِحُّ أن يكونَ بَدَلاً، يُعرَفُ بالتأمُّلِ إن شاء الله تعالىٰ.

---

(١) تحرَّف في (ف) إلىٰ: «أنازل والبراء».

(٢) قوله: «ونحن ذوو البراء» سقط من (ح) و(ط).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٤: ٤٠٩).

(٤) قال الميدانيُّ في «مجمع الأمثال» (١: ٤٦): «وذلكَ أنَّ فالِجَ بنَ خَلاوةَ الأشجَعِيَّ قيلَ له يومَ الرَّقَم، لـمّا قَتَلَ أُنيسٌ الأسرى: أتنصرُ أُنيساً؟ فقال: أنا منه بريء، فصارَ مَثَلاً لكُلِّ مَنْ كانَ بمَعزِلٍ عن أمر، وإن كانَ في الأصلِ اسماً لذلكَ الرجل».

وأن تكونَ ﴿إِلَّا﴾ صفةً بمعنىٰ: غير، علىٰ أنَّ «مَا» في «ما تَعبُدونَ» موصوفة، تقديرُه: إنني بَراءٌ مِن آلهةٍ تَعبُدونَها غيرِالذي فطَرَني، فهو نظيرُ قولِهِ تعالىٰ: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢].

فإن قلت: ما معنىٰ قوله: ﴿سَيَهْدِينِ﴾ علىٰ التَّسْويف؟ قلت: قالَ مَرّة: ﴿فَهُوَ يَهْدِينِ﴾ [الشعراء: ٧٨]، ومَرّة: ﴿فَإِنَّهُۥ سَيَهْدِينِ﴾، **فاجمَعْ بينَهما وقَدِّر**، كأنه قال: فهو يَهْدينِ وسيَهدين، فيَدُلانِ علىٰ استِمرارِ الهِدايةِ في الحالِ والاستِقبال.

﴿وَجَعَلَهَا﴾ وجَعَلَ إبراهيمُ صَلَواتُ الله عليه كلمةَ التوحيد التي تكلَّمَ بها ـ وهي قولُه: ﴿إِنَّنِى بَرَآءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ * إِلَّا ٱلَّذِى فَطَرَنِى﴾ ـ ﴿كَلِمَةًۢ بَاقِيَةً فِى عَقِبِهِۦ﴾ في ذُرِّيَّتِه، فلا يَزالُ فيهم مَنْ يُوحِّدُ اللهَ ويَدعُو إلىٰ توحيده، **لَعَلَّ مَنْ أشـرَكَ منهم يَرجِعُ بدُعاءِ مَنْ وَحَّدَ منهم، ونحوُه**: ﴿وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبْرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ﴾ [البقرة: ١٣٢]. ....

قوله: (فاجمَعْ بينَهما وقَدِّر): كأنه قال: فهو يَهْدينِ وسيَهدين، يعني: لـمّا عبَّرَ عن العِبارةِ الواحِدةِ في المَوضِعَينِ بلَفظَينِ مُخالِفَينِ حالاً واستِقبالاً، لا ينبغي أن يُحمَلَ كُلًّا علىٰ ظاهِره، بل أن يُجمَعَ بينَهما، ويُعتبَرَ استِمرارُ الحالِ والاستِقبال، أي: أنه تعالىٰ يهديني فيما أنا فيه مِنَ الزمانِ حالاً فحالاً، كما سيهديني فيما يجيءُ زماناً غِبَّ زمان[1]، فإذا كُلُّ واحدٍ من ﴿يَهْدِينِ﴾ و﴿سَيَهْدِينِ﴾ في مكانِهِ مُفيداً لمعنىٰ الاستِمرار.

قوله: (لَعَلَّ مَنْ أشـرَكَ منهم يَرجِعُ بدُعاءِ مَنْ وَحَّدَ منهم): إشارةٌ إلىٰ أنَّ ﴿لَعَلَّهُمْ﴾ تعليلٌ لجعلِ الكلمةِ باقيةً في عَقِبِ إبراهيم؛ ليَدعُوَ المُوحِّدُ المُشرِكَ نَسْلاً بعدَ نَسْلٍ إلىٰ المِلّةِ الحنيفية.

قوله: (ونحوُه: ﴿وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبْرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَـٰبَنِىَّ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾): أي: في أنَّ الضَّميرَ في «وَصّىٰ بها» يرجعُ إلىٰ معنىٰ «الكَلِمةِ» في

---

(١) أي: زماناً بعدَ زمان، وعَقِبَ زمان.

وقيل: وجَعَلَها الله. وقُرِئ: «كِلْمة» علىٰ التخفيف. و﴿فِي عَقِبِهِۦ﴾ كذلك، و«في عاقِبه»؛ أي: فيمَن عقَبَه، أي: خَلَفَه.

[﴿ بَلْ مَتَّعْتُ هَٰٓؤُلَآءِ وَءَابَآءَهُمْ حَتَّىٰ جَآءَهُمُ ٱلْحَقُّ وَرَسُولٌ مُّبِينٌ ﴾ ٢٩]

﴿ بَلْ مَتَّعْتُ هَٰٓؤُلَآءِ ﴾ **يعني: أهلَ مكّة ـ وهم مِن عَقِبِ إبراهيمَ ـ** بالمَدِّ في العُمُرِ والنِّعمة، فاغتَـرُّوا بالمُهْلة، وشُغِلُوا بالتنعُّم واتباع الشَّهَواتِ وطاعةِ الشَّيْطانِ عن كَلِمةِ التوحيد، ﴿حَتَّىٰ جَآءَهُمُ ٱلْحَقُّ﴾ وهو القُرآن، ﴿وَرَسُولٌ﴾ مُبِينُ الرسالةِ واضِحُها بما معه مِنَ الآيات البيِّنة، فكَذَّبُوا به وسَمَّوهُ ساحِراً وما جاءَ به سِحْراً، ولم يُوجَد منهم ما رَجَاهُ إبراهيم. وقُرِئ: «بل مَتَّعْنا».

فإن قلت: فما وَجْهُ قِراءةِ مَنْ قرأ: «مَتَّعْتَ» بفَتْح التاء؟ قلت: **كأنَّ اللـهَ تعالىٰ اعتَـرَضَ علىٰ ذاتِهِ في قوله:** ﴿وَجَعَلَهَا كَلِمَةًۢ بَاقِيَةً فِي عَقِبِهِۦ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾، ....

قوله: ﴿ إِذْ قَالَ لَهُۥ رَبُّهُۥٓ أَسْلِمْ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [البقرة: ١٣١]، كما أنَّ الضميرَ في «جَعَلَها» عائدٌ علىٰ قوله: ﴿إِنَّنِي بَرَآءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ * إِلَّا ٱلَّذِى فَطَرَنِي﴾ علىٰ تأويلِ «الكَلِمة».

قوله: (**يعني: أهلَ مكّة، وهُم مِن عَقِبِ إبراهيم**): إشارةٌ إلىٰ معنىٰ الإضرابِ في قوله: ﴿ بَلْ مَتَّعْتُ ﴾ عن قوله: ﴿وَجَعَلَهَا كَلِمَةًۢ بَاقِيَةً فِي عَقِبِهِۦ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾، أي: جُعِلَت كَلِمةُ التوحيدِ باقيةً في عَقِبِهِ زماناً بعدَ زمان، لا يزالُ يَدعُو مَنْ وَحَّدَ منهم مَنْ أشـرَكَ إلىٰ التوحيدِ مِن أُمّةِ موسىٰ وعيسىٰ وغيرِهما، ودَعْ قِصّةَ أولئكَ وانظُر إلىٰ هؤلاءِ المُشـركين؛ كيفَ مَتَّعْناهُم بالعُمُرِ والنِّعْمة، وبعَثْنا فيهم مَنْ يَدعُوهُم إلىٰ التوحيد، بدُعاءِ أبيهم إبراهيم: ﴿ رَبَّنَا وَٱبْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا﴾ [البقرة: ١٢٩]، فاغتَـرُّوا بالمُهْلةِ وشُغِلُوا بالتنعُّم واتباع الشَّهَواتِ عن داعيهم وما يَدعُو إليه مِن كَلِمةِ التوحيد؟ وإليه الإشارةُ بقوله: «ولم يُوجَد منهم ما رَجَاهُ إبراهيم»، وهذهِ الشِّكايةُ نحوُ قولِهِ تعالىٰ: ﴿ وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ ﴾ [الواقعة: ٨٢].

قوله: (**كأنَّ اللـهَ تعالىٰ اعتَـرَضَ علىٰ ذاتِه**): يعني: هذا الأسلوبُ مِن بابِ التَّجْريدِ في

فقال: بل مَتَّعتَهم بما مَتَّعتَهم به مِن طُولِ العُمُرِ والسَّعةِ في الرِّزق، حتىٰ شَغَلَهم ذلكَ عن كلمةِ التوحيد، وأرادَ بذلكَ الإطنابَ في تعييرهم، لأنه إذا مَتَّعَهم بزيادةِ النِّعَم وَجَبَ عليهم أن يجعلوا ذلك سَبَباً في زيادةِ الشُّكْرِ والثباتِ علىٰ التوحيدِ والإيمان، لا أن يُشـركُوا به ويجعلوا له أنداداً، فمِثالُه: أن يَشكُوَ الرجلُ إساءةَ مَنْ أحسَنَ إليه، ثم يُقبِلَ علىٰ نفسِه فيقول: أنتَ السَّبَبُ في ذلكَ بمَعْروفِكَ وإحسانك، وغَرَضُه بهذا الكلام توبيخُ المُسيءِ لا تقبيحُ فِعلِه.

[﴿وَلَمَّا جَآءَهُمُ ٱلْحَقُّ قَالُواْ هَٰذَا سِحْرٌ وَإِنَّا بِهِۦ كَٰفِرُونَ * وَقَالُواْ لَوْلَا نُزِّلَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ ٱلْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ﴾ ٣٠-٣١]

فإن قلت: **قد جَعَلَ مجيءَ الحقِّ والرسولِ غايةَ التمتيع**، ....

الخِطاب، علىٰ مِنوالِ قولِ امرئِ القَيْس:

تَطـاوَلَ لَيْلُـكَ بالأثمـدِ ونامَ الـخَلِـيُّ ولم تَرقُـدِ(١)

وفائدتُه مذكورةٌ في «التبيان»(٢).

قوله: (**قد جَعَلَ مجيءَ الحقِّ والرسولِ غايةَ التمتيع**): يُريد: أنَّ الواجِبَ في الغايةِ أن يكونَ بينَ الغايةِ والمُغيّا نوعُ مُناسَبة، ولا مُناسَبةَ بينَ التَّمْتيع وبينَ مجيءِ القُرآنِ والرسول؟

---

(١) تقدَّم عند الزمخشـري في تفسير الآية ٥ من سورة الفاتحة.

(٢) «التبيان في علم البيان» للمُؤلِّفِ العلامةِ الطِّيبيِّ رحمه الله تعالىٰ ص٢٣٥-٢٣٨.

وسيأتي أيضاً بيانُ معنىٰ «التجريد» ص٢٤٧ في تفسير الآية ١٤ من سورة الجاثية، فانظره مع التعليق عليه. واعلم أنه إذا فُهِمَ كلامُ الزمخشري علىٰ التجريد كما حَمَلَه عليه المُؤلِّف، فلا إشكالَ فيه ولا نكارة، إلَّا أن تعبيرَه عن ذلك بقوله: «اعترض علىٰ ذاته» غيرُ مناسب، وكأنَّ هذا المَحمِلَ لم يَظهَر للعلامةِ الشيخ عبد الله بن الصِّدِّيقِ الغُماري رحمه الله تعالىٰ، فأنكر كلامَ الزمخشريِّ لفظاً ومعنى، حيثُ قال في «بدع التفاسير» ص١٣٩ : «القراءةُ المُشارُ إليها شاذة، وتوجيهُها بما ذكرَه قبيح، وكيفَ يعترضُ اللـهُ علىٰ ذاتِه؟! وقد أغنانا اللـهُ بالقراءةِ المُتواترةِ المعروفةِ عن هذا التوجيه الذي هو أقبحُ من بدعِ التفاسير». انتهىٰ، ولو اكتفىٰ بإنكارِ لفظِهِ لكانَ أولى، والله أعلم.

....

وأيضاً إنما يَستقيم: ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمُ ٱلْحَقُّ﴾ أنْ لو عرفوا أنه الحقّ، ولو عرفوا أنه الحقُّ ما قالوا: هذا سِحر؟

وأجابَ عن الأولِ بأنه مِن إطلاقِ السَّبَبِ وإرادةِ المُسبَّب، وعن الثاني بما يُنبئ أنه مِن بابِ الرجوع غِبَّ الإطماع[1]، قال الشاعر[2]:

وإخـــوانٍ حَـــسِبْتُهمُ دُرُوعـــاً ... وكانُوهـــا، ولكـــنْ للأعـــادي

وقـــالوا: قـــد صَـــفَتْ مِنّـــا قُلـــوبٌ ... لقد صَدَقُوا، ولكنْ عـن ودادي[3]

فإنَّ الشاعِرَ لـمَّا أوهَمَ بقوله: «وكانُوها» تحقيقَ المُوالاة، رَجَعَ إلىٰ عكسِهِ مِن إثباتِ المُعاداة، ولـمَّا قال: «لقد صدقوا» خَيَّلَ إلىٰ المُصافاة، فرَجَعَ إلىٰ ما دلَّ علىٰ المُناوأة، وكذلكَ هاهنا؛ لـمَّا قال: ﴿مَتَّعْتُ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ فاشتَغَلُوا عن التوحيدِ بالاستِمتاع بالمَلاذّ، وعَقَّبَه بقوله: ﴿حَتَّىٰ جَآءَهُمُ ٱلْحَقُّ﴾ خَيَّلَ أنهم تَنبَّهوا عن تلكَ الغَفْلة، ثم ابتدأ فقال: ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمُ ٱلْحَقُّ قَالُوا۟ هَٰذَا سِحْرٌ﴾، رَجَعَ إلىٰ ما هو شَـرٌّ مِن حالِهم الأُولىٰ.

وفيه: أنَّ مَنْ كانَ ذُهُولُه عن التوحيدِ بسَبَبِ الانهِمـاكِ في التمتُّع بهذه العاجِلة، لا يُغنيهُ مجيءُ الحقِّ ومَحْقُ الباطِلِ؛ لأنَّ العُزُوفَ عن مَلاذِّ الدُّنيا صَعْبٌ شديد.

---

(١) أي: بعدَ الإطماع.

(٢) وهو عليُّ بنُ فَضالة أو ابنُ الرُّوميّ، كما في «معاهد التنصيص علىٰ شواهد التلخيص» للعباسي (٣: ١٨٥).

(٣) في (ف): «عن فؤادي»، وهي من بيتٍ آخر من هذه الأبيات، والأبياتُ بتمامها:

وإخـــوَانٍ حـــسِبتهُمُ دُروعـــاً ... فكانوهـــا، ولكـــنْ للأعـــادي

وخلـــتُهُمُ سِـــهاماً صـــائِباتٍ ... فكانوهـــا، ولكـــنْ في فُـــؤادِي

وقالوا: قـد صَـفَتْ منّـا قُلـوبٌ ... لقد صَدَقوا، ولكنْ عـن وِدادي

وقـالوا: قـد سَـعَيْنا كُـلَّ سَـعْيٍ ... لقدْ صَدَقوا، ولكـنْ في فـسادي

ثم أردفَه قولَه: ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمُ ٱلْحَقُّ قَالُواْ هَٰذَا سِحْرٌ﴾، فما طريقةُ هذا النَّظْم ومُؤدّاه؟ قلت: المُرادُ بالتمتيع ما هو سَبَبٌ له، وهو اشتِغالُهم بالاستِمتاع عن التوحيدِ ومُقتَضياتِه، فقال عَزَّ وعلا: بل اشتَغَلُوا عن التوحيدِ حتىٰ جاءَهُمُ الحقُّ ورسولٌ مُبين، فخَيَّلَ بهذهِ الغايةِ أنهم تَنبَّهوا عِندَها عن غَفْلتِهم لاقتِضائِها التنبُّه.

ثم ابتَدَأ قِصَّتَهم عندَ مجيءِ الحقِّ فقال: ولـمَّا جاءَهُمُ الحقُّ جاؤوا بما هو شـرٌّ مِن غَفْلتِهم التي كانوا عليها، وهو أن ضَمُّوا إلىٰ شِـرْكِهم مُعانَدةَ الحقّ، ومُكابَرةَ الرسولِ ومُعاداتَه، والاستِخفافَ بكِتاب الله وشـرائِعِه، والإصـرارَ علىٰ أفعالِ الكَفَرة، **والاحتِكامَ** علىٰ حِكمةِ الله في تَـخَيُّـرِ محُمَّدٍ مِن أهلِ زمانِه، بقولهم: ﴿لَوْلَا نُزِّلَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ ٱلْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ﴾، **وهي الغايةُ في تشويهِ صُورةِ أمرِهم**.

قُرِئ: «علىٰ رَجْلٍ» بسكونِ الجيم، ﴿مِّنَ ٱلْقَرْيَتَيْنِ﴾ مِن إحدىٰ القَريتَين، كقولِه تعالىٰ: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ﴾ [الرحمن: ٢٢]، أي: مِن أحدِهما، والقَرْيتان: مَكّةُ والطائِف. وقيل: **مِن رَجُلَي القَريَتَين**، وهما: الوليدُ بنُ المُغيرةِ المخزوميُّ وحَبيبُ بنُ عَمْرِو بنِ عُمَيـرٍ الثقفيّ؛ عن ابنِ عباس. وعن مجُاهِد: عُتْبةُ بنُ ربيعة وكِنانةُ بنُ عبدِ ياليل. وعن قتادة: الوليدُ بنُ المُغيرةِ وعُرْوةُ بنُ مسعودٍ الثقفيّ، وكانَ الوليدُ يقول: لو كانَ حَقّاً ما يقولُ محُمَّدٌ لنزلَ هذا القُرآنُ عليَّ أو علىٰ أبي مسعودٍ الثقفيّ، وأبو مسعود: كُنْيةُ عُرْوةَ بنِ مسعود.

قوله: (**والاحتِكام**): يُقال: حَكَّمتُه في مالي: إذا ما جَعَلت إليه الحكمَ فيه، فاحتَـكَمَ عليَّ في ذلك.

قوله: (**وهيَ الغايةُ في تَشْويهِ صُورةِ أمرِهم**): أي هذهِ الأمورُ المذكورة؛ مِن مُعانَدةِ الحقِّ مَعَ الشِّـرْك، ومُكابَرةِ الرسول، والمُعاداة، والاستِخفاف، والإصرار، والاحتِكام.

قوله: (**مِن رَجُلَي القَريَتَين**): قال أبو البقاء: «قيل: التقدير: علىٰ رَجُلٍ مِن رَجُلَينِ مِنَ القَريَتَين. وقيل: كانَ الرجلُ يَسكُنُ مكّةَ والطائف، ويَتَـردَّدُ إليهما، فصار كأنه مِن أهلِهما»[1].

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١٣٩).

ما زالوا يُنكِرونَ أن يَبعَثَ اللهُ بَشَراً رسولاً، فلما عَلِمُوا بتكريرِ اللهِ الحجَجَ. ....

قوله: (**ما زالوا يُنكِرُونَ أن يَبعَثَ اللـهُ بَشَراً رسولاً**): أي: كانوا يُصِرُّونَ علىٰ أنَّ الرِّسالةَ مُختَصّةٌ بالمَلَك، ويُنكِرونَ أنَّ البَشَرَ يُبعَثُ رسولاً، أشارَ إلىٰ أنَّ الكلامَ فيه تَنزُّل، وهو كذلك، لكنْ علىٰ تخصيصِ هذا المعنىٰ ـ وهو إنكارُ رسالةِ البَشَرِ ـ لا دليلَ فيه، ولا التَّنزُّلُ يَقتَضي أن يكونَ ذِكرُ القُرآنِ فيه للتعظيم لا الاستهانة[١]، والظاهرُ أنَّ ذلكَ التقديرَ غيرُ مُفتَقِرٍ إليه؛ لأنَّ في عَطْفِ ﴿وَقَالُواْ لَوْلَا نُزِّلَ﴾ علىٰ ﴿قَالُواْ هَٰذَا سِحْرٌ﴾ استِغناءٌ عنه، وذلكَ أنه تعالىٰ لـمّا وَصَفَ القُرآنَ بالحقّ، وأَسنَدَ إليه المجيء، ونَعَتَ الرسولَ بالمُبين، دلَّ علىٰ إظهارِ حَقِّيَّتها بالدلائلِ الظاهرةِ والمُعجزاتِ القاهرة، فعندَ ذلكَ عَجَزَوا وانخزَلُوا[٢]، وقالوا مُكابرينَ مُعانِدين: ﴿هَٰذَا سِحْرٌ﴾، أي: باطِل، سَمَّوُا الحقَّ باطِلاً، وزادوا شَرارةً فضَمُّوا إليه: ﴿وَإِنَّا بِهِۦ كَٰفِرُونَ﴾، نَحْو قولِهِ تعالىٰ: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ رَجُلٍ مِّنْهُمْ أَنْ أَنذِرِ ٱلنَّاسَ﴾ إلىٰ قوله: ﴿قَالَ ٱلْكَٰفِرُونَ إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ مُّبِينٌ﴾ [يونس: ٢]، قال[٣]: «والذي تَعَجَّبوا منه أن يُوحَىٰ إلىٰ بَشَر، وأن يكونَ مِن أفناءِ رجالهم، دونَ عظيمٍ مِن عُظمائهم، وكانوا يقولون: العَجَبُ أنَّ اللهَ لم يجد رسولاً يُرسِلُه إلىٰ الناسِ إلا يتيمَ أبي طالب»، وقال في قوله: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَسِحْرٌ مُّبِينٌ﴾[٤]: «وهو دليلُ عَجْزِهِم واعترافِهم به، وإن كانوا كاذبينَ في تَسْميتهِ سِحراً».

ثم قالوا علىٰ سبيلِ التَّنزُّل: ﴿لَوْلَا نُزِّلَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ ٱلْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ﴾، يعني: هَبُوا أنه حَقٌّ وصِدْق، فهَلّا نُزِّلَ علىٰ أحَدِ هذَينِ الرَّجُلَينِ لتَقَدُّمِهما ورئاستِهما، فهما بذلكَ أحقُّ به من مُحمَّد، لأنه يتيمٌ فقير، وما يَدُلُّ علىٰ أنَّ كلامَهم كانَ مبنياً علىٰ الحسدِ لا علىٰ استِهانةِ القُرآن: قولُه تعالىٰ: ﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ﴾، ونحوُه عن أبي جَهْل: واللهِ

(١) في (ح) و(ف): «للتعظيم الخصم لا الاستهانة»، والمُثبتُ من (ط).

(٢) أي: انقطعوا، كما في «القاموس»، مادة (خزل).

(٣) أي: الزمخشري، في تفسير الآية المذكورة من سورة يونس (٧: ٤١٣).

(٤) في الآية الثانية من سورة يونس أيضاً، لكنْ علىٰ قراءة «سِحْر».

أنَّ الرُّسُلَ لم يكونوا إلا رجالاً مِن أهلِ القُرىٰ، جاؤوا بالإنكارِ مِن وَجْهٍ آخر، وهو تَـحَكُّمُهم أن يكونَ أحدَ هذين، وقولُهم: ﴿هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ﴾ **ذِكرٌ له علىٰ وَجْهِ الاستِهانةِ به**، وأرادوا بعِظَمِ الرجُل: رئاستَه وتقدُّمَه في الدُّنيا، وعَزَبَ عن عُقولِهم أنَّ العظيمَ مَنْ كانَ عندَ الله عظيماً.

[﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَۚ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَاۚ وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَٰتٍ لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضًا سُخْرِيًّاۗ وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ ٣٢]

﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَۚ﴾ هذهِ الهمزةُ **للإنكارِ المُستَقِلِّ بالتجهيلِ** والتعجيبِ مِن اعتِراضِهم وتَـحَكُّمِهم، ....

إنَّ مُحمَّداً لصادِق، وما كَذَبَ قطّ، ولكنْ إذا ذَهَبَ بنو قُصَيٍّ باللِّواءِ والسِّقايةِ والنُّبوّة، فماذا يكونُ لِسائرِ قُريش؟

وقال القاضي: «زَعَمُوا أنَّ الرسالةَ مَنصِبٌ عظيمٌ لا يَليقُ إلا بعظيم، ولم يَعلَمُوا أنها رُتْبةٌ رَوْحانية، تَستَدعي عِظَمَ النفسِ بالتَّحلِّي بالفَضائلِ والكمالاتِ القُدْسِيّة، لا التَّـزَخْرُفَ بالزخارفِ الدُّنيوية»(١).

قوله: (**وقولُهم: ﴿هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ﴾ ذِكرٌ له علىٰ وَجْهِ الاستِهانة**): «قولُهم»: مُبتَدأ، و«ذِكرٌ له»: خَبَرُه، والاستِهانةُ تُفهَمُ مِن لفظة «هذا»، ومن تَسْميتِهِ بـ«القُرآن»، كقولِ فِرعَون: ﴿إِنَّ رَسُولَكُمُ﴾ [الشعراء: ٢٧]، قال الزَّجّاج: «﴿هَٰذَا﴾ في مَوضِع رَفْع، و﴿ٱلْقُرْءَانُ﴾ مُبيِّنٌ عنه، ويُسَمِّيه سِيبَوَيْه: عَطْفَ البيان، لأنَّ لفظَه لفظُ الصِّفة، ويدل علىٰ أنه عطفُ بيانٍ قولُك: مَرَرتُ بهذا الرجل، وهذهِ الدار»(٢).

قوله: (**للإنكارِ المُستَقِلِّ بالتَّجهيل**): **النهاية**: «الاستِقلال: بمعنىٰ الارتفاع والاستبداد، يُقال: تَقلَّلَ الشيءَ واستَقَلَّه».

---

(١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ١٤٤).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٤: ٤٠٩).

وأن يكونوا هم المُدبِّرينَ لأمرِ النُّبوَّةِ والتَّخيُّرِ لها مَنْ يَصلُحُ لها ويقومُ بها، والمُتولِّينَ لِقسمةِ رحمةِ الله التي لا يَتولاها إلا هو بباهِرِ قُدرتِهِ وبالغِ حِكمتِه.

ثم ضَـرَبَ لهم مَثَلاً، فأعلَمَ أنهم عاجِزونَ عن تدبيرِ **خُوَيْصّةِ أمرِهِم** وما يُصلِحُهم في دُنياهم، وأنَّ اللهَ عزَّ وعَلَا هو الذي قَسَمَ بينَهم معيشتَهم وقَدَّرَها، ودَبَّـرَ أحوالَهم تدبيرَ العالِمِ بها، فلم يُسَوِّ بينهم، ولكنْ فاوَتَ بينَهم في أسبابِ العَيْش، وغايَـرَ بينَ مَنازِلِهِم، فجَعَلَ منهم أقوياءَ وضُعَفاء، وأغنياءَ ومحاويج، ومَواليَ وخَدَماً، لِيَصـرِفَ بعضُهم بعضاً في حوائجِهم، ويَستَخدِمُوهم في مِهَنِهم، ويَتَسخَّروهُم في أشغالِهِم، حتىٰ يَتَعايَشُوا **ويَتَـرافَدُوا**، ويَصِلُوا إلىٰ مَنافِعِهم، **ويحصُلوا علىٰ مَرافِقِهم**، ولو وَكَلَهم إلىٰ أنفُسِهم، ووَلّاهُم تدبيرَ أمرِهِم، لضاعوا وهلكوا، وإذا كانوا في تدبيرِ المعيشةِ الدَّنيَّـةِ في الحياةِ الدُّنيا علىٰ هذهِ الصِّفة، فما ظنُّكَ بهم في تدبيـرِ أمورِ الدِّينِ الذي هو رحمةُ الله الكبرىٰ، ورأفتُه العُظمىٰ، وهو الطريقُ إلىٰ حِيازةِ حُظُوظِ الآخِرةِ، والسُّلَّمُ إلىٰ حُلُولِ دارِ السَّلام؟

ثم قال: ﴿وَرَحْمَتُ رَبِّكَ﴾ يُريد: وهذه الرحمةُ ـ وهي دينُ الله وما يَتبَعُه مِنَ الفَوْزِ في المآب ـ خيرٌ مما يجمعُ هؤلاءِ مِن حُطام الدُّنيا.

قوله: (**ثم ضَـرَبَ له مَثَلاً**): أي: جِيءَ بقوله: ﴿نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ﴾ عاماً بعدَ قوله: ﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ﴾، أي: أمرَ النُّبوّة، وسَمّـاهُ «مَثَلاً»؛ لأنَّ القَصْدَ منه إظهارُ عَجْزِهِم في تدبيرِ أمرِ المعيشةِ الدُّنيويّة، فكيفَ في تدبيرِ أمورِ الدِّين.

قوله: (**خُوَيْصّةِ أمرِهِم**): **النهاية**: «خُوَيْصّة أحدِكم: حادثةُ الموتِ التي تَـخُصُّ كُلَّ إنسان، وهي تصغير «خاصّة»، وصُغِّرَتْ لاحتِقارِها في جَنْبِ ما بعدَها مِنَ البَعْثِ والعَرْضِ والحِساب وغير ذلك».

قوله: (**ويَتَرافَدُوا**): **الجوهري**: «الترافُد: التعاوُن، والمُرافَدة: المُعاوَنة».

قوله: (**ويحصُلوا علىٰ مَرافِقِهم**): أي: مَنافِعِهم، **الأساس**: «أرفَقَني بكذا: نَفَعَني، وارتَفَقتُ به: انتَفَعت، وما لي فيه مِرفَق».

فإن قلت: معيشتُهم: ما يَعيشُونَ به مِنَ المنافع، ومنهم مَنْ يعيشُ بالحلال، ومنهم مَنْ يعيشُ بالحرام، فإذن قد قَسَمَ اللهُ تعالىٰ الحرامَ كما قَسَمَ الحلال؟ قلت: **الله تعالىٰ قَسَمَ لكُلِّ عبدٍ مَعيشَتَهُ** ـ وهي مَطاعِمُه ومَشارِبُه وما يُصلِحُه مِنَ المنافع ـ وأَذِنَ له في تناوُلِها، ولكنْ شَـرَطَ عليه وكَلَّفَه أن يَسلُكَ في تناوُلِها الطُّـرُقَ التي شَـرَعَها، فإذا سَلَكَها فقد تَناوَلَ قِسمَتَهُ مِنَ المعيشةِ حلالاً، وسَمّـاها: رِزقَ الله، وإذا لم يَسلُكْها تَناوَلَها حراماً، وليسَ له أن يُسمِّيَها: رِزقَ الله، فاللهُ تعالىٰ قاسِمُ المَعايِشِ والمَنافِعِ، ولكنَّ العِبادَ هم الذين يَكسُونَها صِفةَ الحرمةِ بسُوءِ تناوُلِهم، وهو عُدولُهم فيه عما شَرَعَه اللـهُ إلىٰ ما لم يَشرَعْه.

[﴿ وَلَوْلَآ أَن يَكُونَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً لَّجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِٱلرَّحْمَٰنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِّن فِضَّةٍ وَمَعَارِجَ عَلَيْهَا يَظْهَرُونَ * وَلِبُيُوتِهِمْ أَبْوَٰبًا وَسُرُرًا عَلَيْهَا يَتَّكِـُٔونَ * وَزُخْرُفًا وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَّا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةُ عِندَ رَبِّكَ لِلْمُتَّقِينَ ﴾ ٣٣-٣٥]

﴿لِبُيُوتِهِمْ﴾ بَدَلُ اشتِمالٍ مِن قولِه: ﴿لِمَن يَكْفُرُ﴾، ويجوزُ أن يكونا بمَنزِلةِ اللامَينِ في قولك: **وَهَبتُ له ثوباً لِقَميصِه**.

وقُرِئ: «سَقْفاً» بفَتْحِ السِّينِ وسُكونِ القاف، وبضَمِّها وسُكونِ القاف، وبضَمِّهمـا ـ جمعُ سَقْف، كرَهْنٍ ورُهْنٍ ورُهُن. وعن الفَرّاء: جمعُ سَقيفة ـ ، و«سَقَفاً» بفتحَتَين؛ ......

قوله: (**اللـهُ تعالىٰ قَسَمَ لكُلِّ عبدٍ مَعيشَتَه**): أجابَ بما يُؤدِّي أن يكونَ النِّزاعُ لفظياً، **الانتِصاف**: «الرزقُ عندَ أهلِ السُّنّة: ما تقومُ به البِنية، حراماً كانَ أو حلالاً»(١).

قوله: (**ثوباً لِقَميصِه**): أي: لأجلِ قَميصِه، والمعنىٰ: سُقُفاً لأجلِ بُيوتِهم، وقال الزجّاج: اللامُ بمعنىٰ: علىٰ، أي: سُقُفاً علىٰ بُيوتِهم.

قوله: (**وقُرِئ**: «سَقْفاً»): ابنُ كثير وأبو عَمْرو: بفَتْحِ السِّينِ وإسكانِ القافِ علىٰ التوحيد، والباقون: بضَمِّهمـا علىٰ الجمع(٢).

---

(١) «الانتصاف» (٣: ٤٨٦) بحاشية «الكشّاف».

(٢) انظر: «التيسير» للداني ص١٩٦، و«حجة القراءات» ص٦٤٩.

كأنه لغةٌ في سَقْف، و«سُقُوفاً»، و«مَعارجَ» و«مَعارِيج». والمعارج: جمعُ مَعرَج، أو اسمُ جمعٌ لِمعراج، وهي المَصاعِدُ إلىٰ العلالي.

﴿عَلَيْهَا يَظْهَرُونَ﴾ أي: علىٰ المَعارجِ يَظهَرونَ السُّطُوحَ يَعلُونَها، ﴿فَمَا ٱسْطَـٰعُوٓاْ أَن يَظْهَرُوهُ﴾.

و«سُرَراً» بفَتْحِ الراء؛ لاستِثقالِ الضَّمَّتَينِ معَ حَرْفَي التضعيف.

﴿لَّمَا مَتَـٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ اللامُ هي الفارقةُ بينَ «إنْ» المُخفَّفةِ والنافية، **وقُرِئ بكَسْرِ اللام**، أي: لِلذي هو مَتاعُ الحياة، كقوله تعالىٰ: «مَثَلاً مَا بَعُوضَةٌ» [البقرة: ٢٦]، ....

قوله: (مَعرَج) بالكَسْرِ والفَتْح، قال الأخفش: إن شِئتَ جَعَلتَ الواحدَ مَعرَجاً، أو مِعرَجاً، كمِرْقاة ومَرْقاة.

قوله: (**وقُرِئَ بكَسْرِ اللام**): قال ابنُ جِنِّي: «وهي قِراءةُ أبي رجاء، و«ما» موصولة، والعائدُ محذوف، أي: وإنْ كُلَّ ذلكَ لِلذي هو متاعُ الحياةِ الدُّنيا، والمعنىٰ: وإنْ كُلَّ ذلكَ لِـمَا يُتَمتَّعُ به مِن أحوالِ الدُّنيا، وهذا الحذفُ علىٰ انفِصالِ الضمير، وليسَ بمُستَحسَن، ومثلُه قراءةُ مَنْ قرأ: «مَثَلاً ما بَعُوضةٌ» بالرفع، أي: ما هو بَعُوضة، و«كُلَّ» منصوب؛ لأنَّ «إنْ» هذهِ مُخَفَّفةٌ مِنَ الثقيلة، ومتىٰ خُفِّفَتْ لَزِمَتْها اللامُ للفَرْقِ بينَها وبينَ «إنْ» النافية، ولا يجوزُ أن يكونَ مرفوعاً، لأنه لا بُدَّ معها مِنَ اللام الفارِقةِ بينَ المُخففةِ والنافية، ولا لامَ معك، لأنَّ هذهِ اللامَ هيَ الجارّة، ولو قُدِّرَ معها الفارِقةُ[1] لقيل: «وإنْ كُلَّ ذلكَ لَلِـمَا متاعُ الحياةِ الدُّنيا»، كقولك: إنَّ زيدًا لَـمِنَ الكِرام.

فإن قلت: يجوزُ أن تكونَ اللامُ هي الفاصِلة، لكنَّها خُفِّفَتْ وحُذِفَتْ وصارت هذه الجارّةُ كالعِوَضِ منها، والحقُّ أنَّ هذا باطِل، و«كُلّ»: نَصْبٌ علىٰ لغةِ مَنْ نَصَبَ مَعَ التخفيف، فقال: إنْ زيداً قائم، لأنه إذا نَصَبَ زالَ الشَّكُّ في أنها ليست بالنافية، لأنها غيرُ ناصبة»[2].

---

(١) من قوله: «بين المُخفَّفة والنافية» إلىٰ هنا، سقط من (ف).

(٢) «المحتسب» لابن جِنِّي (٢: ٢٥٥-٢٥٦).

و﴿لَمَّا﴾ **بالتشديد** بمعنىٰ: إلا، و«إنْ» نافية. وقُرِئ: «إلا»، وقُرِئ: «وما كُلُّ ذلكَ إلا».

لـمَّا قال: ﴿خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾، فقَلَّل أمرَ الدُّنيا وصَغَّرَها، أردَفَه ما يُقرِّرُ قِلَّةَ الدُّنيا عِندَه مِن قولِه: ﴿وَلَوْلَآ أَن يَكُونَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾، **أي: ولولا كراهةُ أن يجتمعوا علىٰ الكُفرِ** ويُطبِقُوا عليه، لجعلنا لِحقارةِ زَهْرةِ الحياةِ الدُّنيا عِندَنا للكُفّارِ سُقُوفاً ومَصاعِدَ وأبواباً وسُـرُراً كُلُّها مِن فِضّة، وجَعَلنا لهم زُخْرُفاً، أي: زينةً مِن كُلِّ شيء، والزُّخرُف: الذَّهَبُ والزِّينة.

ويجوزُ أن يكونَ الأصل: سُقُفاً مِن فِضّةٍ وزُخرُف، ....

قوله: (و﴿لَمَّا﴾ **بالتشديد**): عاصمٌ وحمزةُ وهشام[١]، والباقون: بتخفيفها، قالَ الزجّاج: «مَنْ قرأ بالتخفيفِ كانت «ما» لَغْواً، المعنىٰ: لَـمَتاعُ الحياةِ الدُّنيا، ومَنْ قرأها مُثقَّلاً فمعناه: وما كُلُّ ذلكَ إلا متاعُ الحياةِ الدُّنيا»[٢].

قوله: (**أي: ولولا كراهةُ أن يجتمعوا علىٰ الكُفْر**): **الانتِصاف**: «هيَ مِثل: ﴿وَلَوْلَآ أَن تُصِيبَهُم مُّصِيبَةٌۢ﴾ [القصص: ٤٧]، إما أن يُصَحِّحَها بتقدير: كراهة، وإما أن لا يُقدِّرَ محذوفاً، ومعناها: اجتماعُهم علىٰ الكُفرِ مانعٌ مِن بَسْطِ الدُّنيا، وهو معنىٰ «لولا» المُطَّرِد، لكنَّ المانِعَ قد يكونُ موجوداً تحقيقاً، فيمتنعُ الجواب، كقولِهِ تعالىٰ: ﴿فَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَكُنتُم مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [البقرة: ٦٤]، وقد يكونُ تقديراً فيمتنعُ الجواب، لأنه لو وُجِدَ مانعُه مُقدَّراً معه، وعليه الآية، أي: لو وُجِدَ بَسْطُ الرزقِ للكافِرِ مُقدَّراً لَوُجِدَ مانعُه وهو الاجتماعُ علىٰ الكُفرِ معه، وما أدّىٰ وجودُه إلىٰ[٣] وجودِ مانِعِه: إذن لم يُوجَد»[٤].

(١) بخلافٍ عنه، كما في: «التيسير» للداني ص١٩٦، و«حجة القراءات» ص٦٤٩.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٤: ٤١١).

(٣) تحرَّف في (ح) و(ف) إلىٰ: «أي»، والمُثبَتُ من (ط)، وهو الموافق لما في «الانتصاف».

(٤) «الانتصاف» (٣: ٤٨٧) بحاشية «الكشّاف».

يعني: بعضُها مِن فِضّةٍ وبعضُها مِن ذَهَب، فنصبَ عطفاً علىٰ مَحَلِّ ﴿مِّن فِضَّـةٍ﴾، وفي معناه قولُ رسول الله ﷺ: «**لو وَزَنَتِ الدُّنيا عِندَ الله جَناحَ بَعُوضةٍ ما سَقَىٰ الكافرَ منها شَـرْبةَ ماء**».

فإن قلت: فحينَ لم يُوسَّعْ علىٰ الكافرينَ للفِتنةِ التي كانَ يُؤدِّي إليها التَّوْسِعةُ عليهم، مِن إطباقِ الناسِ علىٰ الكُفر؛ لحبِّهم الدُّنيا وتهالُكِهم عليها، فهَلّا وُسِّعَ علىٰ المُسلِمين؛ ليُطبِقَ الناسُ علىٰ الإسلام؟ ....

قوله: (**لو وَزَنَت [الدُّنيا] عِندَ الله جَناحَ بَعُوضة**) الحديث: مِن رواية الترمذيِّ وابنِ ماجَهْ[1] عن سَهْل: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «لو كانتِ الدُّنيا تَزِنُ عندَ الله جَناحَ بَعُوضةٍ ما سقىٰ كافِراً منها شَـرْبة». ولـمّا كان معنىٰ الآية: لولا كراهةُ اجتماعِ الناسِ علىٰ الكُفرِ لَـمَتَّعْنا الجميعَ تمتيعاً بليغاً، فيَشتَغِلُوا بالدُّنيا وزُخرُفِها عن الإيمان وذكرِ المَوْلىٰ، لكنْ أرَدْنا إيمانَ بعضٍ وكُفْرَ بعض، فلم نُمتِّعْ كُلَّهم، فرجعَ بعضُهم مُؤمنينَ زاهِدِين، وبعضُهم كافِرينَ مُتمتِّعين، فعُلِمَ منه أنَّ الدُّنيا لا تَصلُحُ لأهل الله، وليسَ مِن شِيمَتِهم التَّمتُّعُ بها، ولكنْ مِن شِيمةِ مَنْ بَعُدَ مِنَ الله ومِنَ المقاماتِ الزُّلْفىٰ، مِثلِ الكافِر، ومن ثَمَّ قال: «وفي معناه قولُ رسولِ الله ﷺ»، ولهذا خَتَمَ الآيةَ بقوله: ﴿وَٱلْأَخِرَةُ عِندَ رَبِّكَ لِلْمُتَّقِينَ﴾.

قال القاضي: «فيه دلالةٌ علىٰ أنَّ العظيمَ هو العظيمُ في الآخِرةِ لا في الدُّنيا، وإشعارٌ بما لأجلِهِ لم يُجعَلْ ذلكَ للمُؤمنين، وهو أنه تَـمَتُّعٌ قليلٌ بالإضافةِ إلىٰ ما هم في الآخِرة، وإخلالٌ في الأغلب[2]؛ لِـمَا فيه مِنَ الآفات، قَلَّ مَنْ يَتخلَّصُ عنها، كما أشار إليه بقوله: ﴿وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ نُقَيِّضْ لَهُۥ شَيْطَٰنًا﴾»[3].

---

(١) الترمذي (٢٣٢٠)، وابن ماجه (٤١١٠).

(٢) لفظُ البيضاوي: «مُخِلٌّ به في الأغلب»، وهو أوضحُ من لفظِ المُؤلِّف.

(٣) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ١٤٥).

قلت: **التَّوْسِعةُ عليهم مَفسَدةٌ أيضاً؛ لِـمَا تُؤدِّي إليه مِنَ الدُّخولِ في الإسلام لأجل الدُّنيا**، والدُّخولُ في الدِّينِ لأجلِ الدُّنيا مِن دِينِ المُنافِقين، فكانتِ الحِكمةُ فيما دَبَّر، حيثُ جَعَلَ في الفَريقَين أغنياءَ وفُقَراء، وغَلَّبَ الفَقْرَ علىٰ الغِنىٰ.

[﴿وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ نُقَيِّضْ لَهُۥ شَيْطَٰنًا فَهُوَ لَهُۥ قَرِينٌ * وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّونَهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ * حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَنَا قَالَ يَٰلَيْتَ بَيْنِى وَبَيْنَكَ بُعْدَ ٱلْمَشْرِقَيْنِ فَبِئْسَ ٱلْقَرِينُ * وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِى ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾ ٣٦-٣٩].

قُرِئ: ﴿وَمَن يَعْشُ﴾ بضَمِّ الشِّينِ وفَتْحِها، والفرقُ بينهما: أنه إذا حَصَلَتِ الآفةُ في بَصَـرِه، قيل: عَشِي، وإذا نَظَـرَ نَظَـرَ العَشِيِّ ولا آفةَ به، قيل: عَشَا، ونظيرُه: عَرِج؛ لِـمَنْ به الآفة، وعَرَج؛ لِـمَنْ مَشَىٰ مِشيةَ العُرْجان مِن غيرِ عَرَج، قال الـحُطَيئة:

متىٰ تَأتِهِ تَعْشُو إلىٰ ضَوءِ نارِهِ

قوله: (**التَّوْسِعةُ عليهم مَفسَدةٌ أيضاً؛ لِـمَا تُؤدِّي إليه مِنَ الدُّخولِ في الإسلام لأجلِ الدُّنيا**): **الانتِصاف**: «قاعِدتانِ[1] فاسِدتان: مراعاةُ المَصلَحة، ويُبطِلُها: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ﴾ [الأنبياء: ٢٣]، وأنـه أرادَ الإيمـانَ مِـنَ الخلـق، ويُبطِلُها: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَـَٔامَنَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٩٩]»[2].

قوله: (**قُرِئ: ﴿وَمَن يَعْشُ﴾ بضَمِّ الشِّين**): وهيَ السَّبْعة، والفَتْحُ: شاذّ.

قوله: (**متىٰ تأتِهِ تَعْشُو إلىٰ ضَوءِ نارِه**): تمامُه:

تَـجِدْ خَيـرَ نارٍ عِندَها خَيـرُ مُوقِدِ[3]

---

(١) تحرَّف في (ح) و(ف) إلىٰ: «واعدتان»، والمُثبتُ من (ط)، وهو الموافق لما في «الانتصاف».

(٢) «الانتصاف» (٣: ٤٨٨) بحاشية «الكشّاف».

(٣) «ديوان الحطيئة» ص٥٣.

أي: تَنظُرُ إليها نَظَرَ العَشِيِّ لِـمَا يُضعِفُ بَصَـرَكَ مِن عِظَمِ الوقودِ واتساعِ الضَّوء، وهو بَيِّـنٌ في قولِ حاتِم:

أعشُو إذا ما جارتي بَـــرَزَتْ حتّىٰ يُوارِيَ جارتي الـخِدْرُ

وقُرِئ: «يَعشُو»؛ علىٰ أنَّ «مَنْ» موصولةٌ غيرُ مُضمَّنةٍ معنىٰ الشَّـرْط، وحَقُّ هذا القارئ أن يَرفَعَ «نُقَيِّض».

ومعنىٰ القِراءةِ بالفتح: ومَنْ يَعْمَ، ﴿عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ﴾ وهو القُرآن، ....

«تَعشُو» في مَوضِعِ الحال، أي: عاشياً، رُوِيَ أنه لـمَّا أنشدَ عُمَرَ رضيَ اللـهُ عنه قال: كَذَب، تلكَ نارُ موسىٰ عليه السَّلام.

قوله: (أعشُو إذا ما جارتي) البَيْت: أي: أنظُرُ نَظَـرَ العَشِيّ، و«ما» زائدة، يَصِفُ نَزاهةَ نفسِهِ وعِفّتَه، أولُه:

ما ضَــرَّني جـارٌ أُجـاوِرُه أنْ لا يكونَ لِبابهِ سِتْـرُ(١)

أخبرَ عن نفسِهِ بحُسْنِ المُجاوَرة، وأنَّ جارَه آمِنٌ في كُلِّ أسبابه؛ في نفسِهِ ومالِهِ وأهلِه، كما جاءَ في الحديث: «لا يُؤمِنُ أحدُكم حتىٰ يَأمَنَ جارُه بَوائقَه»(٢).

قوله: (وقُرِئ: «يَعشُو»): في «الكواشي»: «يَعشُو» بواو، قالوا: فـ«مَنْ» موصولة، وجَزْمُ ﴿نُقَيِّضْ﴾ علىٰ لُغَةِ مَنْ يجزمُ المرفوعَ تخفيفاً، ويَرفَعُ المجزومَ والمنصوبَ مِنَ الفِعلِ اتساعاً ونَظَراً إلىٰ الأصل، كما سُمِعَ مِنَ العَرب: الوقفُ علىٰ آخِرِ الاسمِ الصحيحِ والمُعتَلِّ في حالةِ النَّصْبِ بلا ألف.

قوله: (ومعنىٰ القِراءةِ بالفَتْح: ومَنْ يَعْمَ): وفي «الكواشي»: فالضَّمُّ مِن: عَشَا يَعْشُو؛ نَظَرَ نَظَرَ العَشِيِّ بلا آفةٍ بعَيْنه، والفَتْحُ مِن: عَشَىٰ يَعْشىٰ، كعَمَىٰ يَعْمىٰ وَزْناً، وقريبُه معنىٰ.

---

(١) «ديوان حاتم الطائي» ص٢٤، ولفظُه فيه:

وما ضَـرَّ جاراً يا ابنةَ القوم فاعلمي يُجـاوِرُني أن لا يكـونَ لــه سِتــرُ

(٢) أخرجه بهذا اللفظ أحمد في «مسنده» (٧٨٧٨) و(٨٤٣٢) من حديث أبي هريرة.

وأخرجه مسلم في «صحيحه» (٤٦) بلفظ: «لا يدخلُ الجنةَ مَن لا يأمنُ جارُه بوائقَه».

كقوله تعالىٰ: ﴿صُمٌّ بُكۡمٌ عُمۡيٌ﴾ [البقرة: ١٨ و١٧١]. وأما القِراءةُ بالضَّمِّ فمعناها: ومَنْ يَتعامَ عن ذِكرِه، أي: يعرفُ أنه الحقُّ وهو يَتجاهَلُ ويَتَغابىٰ، كقوله تعالىٰ: ﴿وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسۡتَيۡقَنَتۡهَآ أَنفُسُهُمۡ﴾ [النمل: ١٤].

﴿نُقَيِّضۡ لَهُۥ شَيۡطَٰنٗا﴾ نَخذُلْه ونُخَلِّ بينَه وبينَ الشياطين، كقوله تعالىٰ: ﴿وَقَيَّضۡنَا لَهُمۡ قُرَنَآءَ﴾ [فُصِّلت: ٢٥]، ﴿أَلَمۡ تَرَ أَنَّآ أَرۡسَلۡنَا ٱلشَّيَٰطِينَ عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ [مريم: ٨٣]. وقُرِئَ: «يُقيِّضْ»؛ أي: يُقيِّض له الرحمن، و«يُقيَّضْ له شَيْطان».

فإن قلت: لِـمَ جمعَ ضميرَ «مَنْ» وضميرَ «الشيطان» في قوله: ﴿وَإِنَّهُمۡ لَيَصُدُّونَهُمۡ﴾؟ قلت: **لأنَّ «مَنْ» مُبهَمٌ في جِنسِ العاشي**، وقد قُيِّضَ له شيطانٌ مُبهَمٌ في جِنسِه، فلما جاز أن يَتَناولا ـ لإبهامهما ـ غيرَ واحدَيْن، جاز أن يَرجِعَ الضَّميرُ إليهما مجموعاً.

﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَنَا﴾ العاشي،...

قوله: (﴿نُقَيِّضۡ لَهُۥ شَيۡطَٰنٗا﴾ **نَخذُلْه ونُخَلِّ بينَه**): مجازٌ عن قوله: نُتيح ونُقدِّر؛ بناءً علىٰ مذهبه، قالَ ابنُ عباس: يُسَلَّط عليه، فهو معه في الدُّنيا والآخِرة.

قوله: (**لأنَّ «مَنْ» مُبهَمٌ في جِنسِ العاشي**): قال صاحبُ «الفرائد»: يُمكِنُ أن يُقال: لا مَقالَ في أنَّ «مَنْ» يَصِحُّ أن يَرجِعَ إليه ضميرُ الجمع، فما اعتُبِـرَ جَمْعاً، وكُلُّ واحدٍ منهم عاشٍ، فمع كُلِّ واحدٍ شَيْطان، فلَزِمَ الجمعُ أيضاً، فرجعَ ضميرُ الجمع إلىٰ المدلول، وهيَ الشياطين.

الانتِصاف: «في هذهِ الآيةِ نُكْتـتان: إحداهما: أنَّ النكرةَ في سِياقِ الشَّـرْطِ تَعُمّ، وفيها اضطرابٌ للأصوليين، وإمامُ الحرمينِ يختارُ العُموم، واستَدرَكَ علىٰ الأئمّةِ قَولَهم: إنَّ النكرةَ في سِياقِ الإثباتِ تَـخُصّ، بأنَّ الشَّـرْطَ يَعُمُّ فيه، وهو إثبات، ورَدَّ عليه الأبياريُّ شارحُ كِتابهِ[1]

(١) يعني: «البرهان» في أصول الفقه، قال العلامةُ تاجُ الدين السبكي في «طبقات الشافعية» (٢: ١٩٢): «هذا =

....

ردّاً عنيفاً، وهذه الآيةُ حُجّةٌ للإمام مِن وَجْهَين: لأنه وَحّدَ «الشَّيْطان»، ولم يُرِدْ إلا الكُلّ، لأنَّ كُلَّ إنسانٍ له شيطان، فكيفَ بالعاشي عن ذِكرِ الله، والثاني: أنه أعادَ عليه الضميرَ مجموعاً في قوله: ﴿ وَإِنَّهُمْ ﴾، ولولا عُمومُ الشُّمولِ لَـمَا جازَ عَوْدُ ضمير الجمع علىٰ واحد، فهذِهِ نكتةٌ تُوجِبُ للمُخالِفِينَ سَكْتة.

الثانية: أنَّ فيها حُجّةً علىٰ مَنْ يَزعُمُ أنَّ العَوْدَ علىٰ معنىٰ «مَنْ» يَمنَعُ مِنَ العَوْدِ علىٰ لَفظِها، مُحتَجّاً بأنه إجمالٌ بعدَ البيان، وقد نَقَضَ الكِنديُّ هذا بقوله: ﴿وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ وَيَعْمَلْ صَـٰلِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّـٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ خَـٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۖ قَدْ أَحْسَنَ ٱللَّهُ لَهُۥ رِزْقًا﴾ [الطلاق: ١١]، ونُقِضَ أيضاً بقوله: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْتَرِى لَهْوَ ٱلْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا ۚ أُو۟لَـٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ ۞ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ ﴾ [لقمان: ٦-٧].

واستَخرَجَ جَدِّي(١) مِن هذهِ الآيةِ نَقْضَ ذلك، لأنه أعادَ علىٰ اللفظِ في قوله: ﴿يَعْشُ﴾ و﴿لَهُۥ﴾ مَرَّتين، ثم علىٰ المعنىٰ ﴿لَيَصُدُّونَهُمْ﴾، ثم علىٰ اللفظِ في قولِه: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَنَا ﴾، وقَدَّمتُ أنَّ الذي مَنَعَ ذلك قد يكونُ قد اقتَصَرَ بمَنعِهِ إذا جاءَ في جُملةٍ واحدة، أما إذا استَقَلَّتْ

= الكتابُ من مُفتَخَراتِ الشافعية، وأنا أعجبُ لهم، فليس منهم مَن انتَدَبَ لشرحه ولا للكلام عليه، إلّا مواضع يسيرة تكلم عليها أبو المُظفَّر ابن السمعاني في كتاب «القواطع»، وردَّها علىٰ الإمام، وإنما انتَدَبَ له المالكية، فشرحه الإمامُ أبو عبد الله المازري شرحاً لم يُتمه، وعمل عليه أيضاً مشكلات، ثم شرحه أبو الحسن الأبياري من المالكية...».

وتحرَّف «الأبياري» إلى «الأنباري» في المطبوع من «طبقات الشافعية»، والصواب: الأبياري، وهو شمس الدين عليُّ بن إسماعيل، المتوفىٰ سنة ٦١٦هـ رحمه الله تعالىٰ.

(١) يريدُ: جَدَّه لأمه نجيب الدين أحمد بن إسماعيل بن فارس التميمي الإسكندراني، كما صرح به الصفدي في ترجمة ابن المُنيِّر من «الوافي بالوفيات»، وقد توفي النجيب سنة ٦٣٨هـ كما في «سير أعلام النبلاء» للذهبي (٢٣: ٧٤).

وقُرِئ: «جاءانا»؛ علىٰ أنَّ الفِعلَ له ولشيطانِه، ﴿قَالَ﴾ لِشيطانِه: ﴿يَٰلَيۡتَ بَيۡنِي وَبَيۡنَكَ بُعۡدَ ٱلۡمَشۡرِقَيۡنِ﴾ يُريد: المَشرِقَ والمَغرِب، فغَلَّب، كما قيل: العُمَران والقَمَران. فإن قلت: فما ﴿بُعۡدَ ٱلۡمَشۡرِقَيۡنِ﴾؟ قلت: تَباعُدُهما، والأصل: بُعْدَ المَشرِقِ مِنَ المَغرِب، والمَغرِبِ مِنَ المَشرِق، فلما غَلَّبَ وجمعَ المُفترِقَينِ بالتثنية، أضافَ البُعْدَ إليهما.

كُلُّ واحدةٍ بنفسِها، فلا يُمنَع، ورَدَدتُ علىٰ الزمخشريّ، في قوله: ﴿لَّا يَمۡلِكُونَ ٱلشَّفَٰعَةَ إِلَّا مَنِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحۡمَٰنِ عَهۡدٗا﴾ [مريم: ٨٧]، [فإنَّ][١] الجملةَ واحدة، فانظُره في مَوضِعِه»[٢].

قوله: (وقُرِئ: «جاءانا»): الحَرَميّان[٣] وابنُ عامِر وأبو بكر: «جاءانا»؛ علىٰ التثنية، والباقون: علىٰ التوحيد[٤].

قوله: (تباعدُهما، والأصل: بُعْدَ المَشرِقِ مِنَ المَغرِب)، الانتِصاف[٥]: ألجأَهُ إلى تقدير البُعْدِ بالتباعُد: إضافتُه إلىٰ ﴿ٱلۡمَشۡرِقَيۡنِ﴾ جميعاً، فلو بقيَ على ظاهِرِه لأفادَ بُعْدَ المَشرِقَينِ مِن غيرِهما، والظاهِرُ أنه مِنَ اللَّفّ، وأصلُه: بُعْدَ المَشرِقِ مِنَ المَغرِب، وبُعْدَ المَغرِبِ مِنَ المَشرِق، ثم لَفَّه، كقوله تعالىٰ: ﴿وَقَالُواْ لَن يَدۡخُلَ ٱلۡجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوۡ نَصَٰرَىٰ﴾ [البقرة: ١١١].

وقلت: معنىٰ سؤاله: «فما ﴿بُعۡدَ ٱلۡمَشۡرِقَيۡنِ﴾؟»: الإنكارُ علىٰ ما سَبَق، بدلالةِ الفاء، أي: هَبْ أنَّ معنىٰ «المَشرِقَين» علىٰ التغليب، فما معنىٰ تَمَنِّيهم بُعْدَ المَشرِقِ والمَغرِب؟ وأجاب: أنَّ معنىٰ «البُعْدِ» مِن: التباعُد، ولذلك فإنَّ الأصل: بُعْدَ المَشرِقِ عن المَغرِب، والمَغرِبِ عن المَشرِق، فإنَّ التباعُدَ يقتَضي المُزاوَلة طَبْعاً، فإذن لا يجتمعان أبداً، بخِلافِ مُطلَقِ البُعْد، أي: يا ليتَ بيننا بُعْداً مِثلَ بُعْدِ المَشرِقَينِ في أنهما لا يجتمعانِ أبداً لِما بينهما مِنَ التباعُد، ومن ثَمَّ رَتَّبَ عليه: ﴿فَبِئۡسَ ٱلۡقَرِينُ﴾.

---

(١) قوله: «فإنَّ» لم يرد في الأصول الخطية، واستدركتُه من «الانتصاف»، ولا بُدَّ منه.

(٢) «الانتصاف» (٣: ٤٨٩) بحاشية «الكشّاف».

(٣) يعني: ابنَ كثير المكّيّ، ونافعاً المدنيّ.

(٤) انظر: «التيسير» للداني ص١٩٦، و«حجة القراءات» ص٦٥٠.

(٥) ليس في المطبوع من «الانتصاف»! ولعلَّ «الانتصاف» مُحَرَّفةٌ عن «الإنصاف»، وهو لعَلَم الدين العراقي، وقد تقدَّم التعريفُ به عند تفسير الآية ٦٠ من سورة التوبة (٧: ٢٨٠) تعليقاً.

﴿أَنَّكُمْ﴾ في محلِّ الرَّفْعِ علىٰ الفاعلية، يعني: ولن يَنفَعَكُم كَوْنُكُم مُشتَرِكينَ في العذاب، كما يَنفَعُ الواقِعِينَ في الأمرِ الصَّعْبِ اشتراكُهم فيه، لِتعاوُنِهم في تحمُّلِ أعبائِه، وتَقَسُّمِهم لِشِدَّتِهِ وعَنائِه، وذلكَ أنَّ كُلَّ واحدٍ منكم به مِنَ العذاب ما لا تَبلُغُه طاقتُه.

ولك أن تجعلَ الفِعلَ للتَّمنِّي في قولِه: ﴿يَٰلَيْتَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ﴾، علىٰ معنىٰ: ولن يَنفَعَكُمُ اليومَ ما أنتُم فيه مِن تمنِّي مُباعَدةِ القَرين، وقولُه: ﴿أَنَّكُمْ فِي ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾ تعليل، أي: لن يَنفعَكُم تمنِّيكُم؛ لأنَّ حَقَّكُم أن تَشتَرِكُوا أنتُم وقُرَناؤُكم في العذاب، كما كنتُم مُشتركينَ في سَبَبِهِ وهو الكُفْر. وتُقوِّيهِ قِراءةُ مَنْ قرأ: «إنكم» بالكَسْر.

وقيل: إذا رأىٰ المَمْنُوُّ بشِدّةٍ مَنْ مُنِيَ بمِثلِها، ....

وقريبٌ منه ما قال صاحبُ «التيسير»: كأنه قال: يا ليتَني لم أكُنْ صَحِبْتُك ولا عَرَفتُك، ولا كانت بيني وبينكَ وُصْلةٌ ولا تقارُب، حتىٰ كُنّا في التَّباعُدِ كأنَّ أحدَنا بالمَشرِقِ والآخَرَ بالمَغرِب، لا يَلتَقيانِ ولا يَتقاربان، فجعلها «مَشرِقَين»: كالقَمَرينِ والعُمَرين، وأنشَدَ الزَّجّاج[1]:

لنا قَمَراها والنُّجومُ الطوالِعُ[2]

وأما قولُ صاحب «الانتِصاف»: «إنه مِنَ اللَّف»: فضعيف؛ لأنَّ معنىٰ اللَّفّ: هو أن يَلُفَّ بينَ الشيئَينِ في الذِّكْر، ثم يُتبِعَهما كلاماً مُشتَمِلاً علىٰ مُتعلِّقٍ بواحِدٍ وبآخَرَ مِن غير تعيين، كما في قوله: ﴿وَقَالُواْ لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ﴾ [البقرة: ١١١]، فقولُه: ﴿وَقَالُواْ﴾ لَفٌّ مِن حيثُ المعنىٰ، لأنه ضَميرُ الفَريقَين بدلالةِ النَّشْر عليه، وأينَ هاهنا ذاك؟!

قوله: (المَمْنُوّ): الأساس: «مُنِيَ بكذا: بُلِيَ به، وهو مَمنوٌّ به»، روىٰ الزَّجّاجُ عن المُبرِّد:

---

(١) في «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٤١٢).

(٢) البيتُ للفَرَزدَق، كما في «الكامل» للمُبرِّد (١: ١١٩)، وأولُه:

أَخَذْنا بآفاقِ السَّماءِ عليكمُ

رَوَّحَهُ ذلكَ ونَفَّسَ بعضَ كُرَبه، وهو التأسِّي الذي ذَكَرَتْهُ الخنساء:

أُعَزِّي النَّفْسَ عنه بالتأسِّي

فهؤلاء لا يُؤَسِّيهم اشتِراكُهم ولا يُرَوِّحُهم؛ لِعِظَم ما هم فيه.

فإن قلت: **ما معنىٰ قولِهِ تعالىٰ:** ﴿إِذ ظَّلَمْتُمْ﴾؟ قلت: معناه: إذ صَحَّ ظُلمُكُم وتَبيَّنَ ولم يَبقَ لكم ولا لأحدٍ شُبْهةٌ في أنكم كنتُم ظالمين، ....

«أنهم مُنِعُوا رُوحَ التأسِّي، لأنَّ التأسِّيَ يُسَهِّلُ المُصيبة، فأُعلِمُوا أنه لن يَنفَعَكُمُ الاشتِراكُ في العذاب، وأنَّ اللهَ تعالىٰ لا يجعلُ لهم فيها أُسْوة، وأنشَدَ للخَنْساء:

يُذكِّرُني طُلوعُ الشمسِ صَخْراً وأذكُرُهُ بكُلِّ مَغيبِ شَمْسِ
ولولا كَثْرةُ الباكِينَ حَوْلي علىٰ إخوانِهم لَقَتَلْتُ نفسي
وما يَبْكُونَ مِثلَ أخي ولكنْ أُعزِّي النَّفْسَ عنهُ بالتأسِّي[1]»[2]

وقلت: فعلىٰ هذا القول: فاعلُ ﴿لَن يَنفَعَكُمُ﴾: ﴿أَنَّكُمْ﴾، كما في الوَجْهِ الأول، والمعنىٰ: اليومَ لا يَنفَعُكُم هذا المعنىٰ، وهو أنكُم[3] في العذابِ مُشتَرِكُون، وقد عُلِمَ عُرْفاً أنه ليسَ في اشتِراكِ العذاب[4] النفعُ البتّةَ إلا التأسِّي، وهؤلاءِ حُرِمُوا التأسِّيَ أيضاً، لِعِظَمِ ما هُم فيه.

قوله: (**ما معنىٰ قولِه:** ﴿إِذ ظَّلَمْتُمْ﴾؟): قال أبو البقاء: «أما «إذْ» فمُشكِلةُ الأمر؛ لأنها ظَرْفُ زمانٍ ماض، و«لن يَنفَعَكُم»، وفاعِلُه، واليومُ المذكور: ليسَ بماض، قالَ ابنُ جِنِّي في مُساءَلَتِه أبا علي[5]: راجَعْتُه فيها مِراراً، فآخِرُ ما حَصَلَ منه: أنَّ الدُّنيا والأُخرىٰ مُتَّصِلتان،

---

(١) «ديوان الخنساء» ص٨٥.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٤: ٤١٣).

(٣) في الأصول الخطية: «كونكم»، ولا يستقيمُ معها «مشتركون» بالرفع، وأثبتُّ ما يُوافقُ لفظَ الآية.

(٤) من قوله: «مشتركون» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

(٥) يُريد: أبا علي الفارسي، الحسن بن أحمد، المولود سنة ٢٨٨، والمُتوفىٰ سنة ٣٧٧، رحمه الله تعالىٰ.

وذلكَ يومَ القيامة. و﴿إِذ﴾ بَدَلٌ مِنَ ﴿ٱلْيَوْمَ﴾، ونظيرُه:

إذا ما انتَسَبْنا لم تَلِدْني لَئيمةٌ

أي: تَبيَّنَ أني وَلَدُ كَريمة.

[﴿أَفَأَنتَ تُسْمِعُ ٱلصُّمَّ أَوْ تَهْدِى ٱلْعُمْىَ وَمَن كَانَ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ ٤٠]

وهما سواءٌ في حُكْم الله تعالىٰ وعِلمِه، فتكونُ «إذ» بَدَلاً مِنَ «اليوم»، حتىٰ كأنها مُستَقبَلة، أو كأنَّ اليومَ ماض. وقال غيرُه: الكلامُ محمولٌ علىٰ المعنىٰ، والمعنىٰ: أنَّ ثبوتَ ظُلمِهم عِندَهم يكونُ يومَ القيامة، فكأنه قال: ولن يَنفعَكُمُ اليومَ إذْ صَحَّ ظُلمُكُم عندكم، فهو بَدَلٌ أيضاً»(١).

هذا هو الذي عَنَاهُ المُصنِّف: «إذ صَحَّ ظُلمُكم(٢) وتَبيَّن ...، و﴿إِذ﴾ بدلٌ مِنَ ﴿ٱلْيَوْمَ﴾». وقال أبو البقاء: «وقالَ آخرون: التقدير: بعدَ إذْ ظَلَمتُم، فحَذَفَ المُضافَ للعِلم به، وقيل: «إذ» بمعنىٰ «أن»، أي: لأن ظَلَمتُم»(٣).

قوله: (**إذا ما انتَسَبْنا لم تَلِدْني لئيمة**): بعدَه:

ولم تَـجِدي مِن أن تَقَرِّي به بُدّا(٤)

عن بعضهم: استَشهَدَ أنَّ «إذا» بَدَلٌ مِنَ «اليوم»، كما في قوله تعالىٰ: ﴿إِذ ظَّلَمْتُمْ﴾، و«ما» زائدة، وهو سَهْو؛ لأنَّ «لم تَلِدْني» جوابُ «إذا»، وهو ليسَ للاستِقبال، لأنَّ الولادةَ كانت قبل، والمعنىٰ علىٰ التبيُّن، فالاشتِراكُ بينَ المُستَشهِدِ والمُستَشهَدِ هو التبيُّن، يقول: إذا انتَسَبْنا تَبيَّنَ لكِ أني وَلَدُ كريمة، وتَقَرِّينَ بذلكَ لا محالة.

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١٣٩-١١٤٠).

(٢) من قوله: «عندكم فهو بدل أيضاً» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١٤٠).

(٤) الشَّطرُ الأولُ تقدَّم عند الزمخشري في تفسير الآية ٧٩ من سورة مريم (١٠: ٩٦). وانظر: «مغني اللبيب» لابن هشام (١: ٢٦).

كانَ رسولُ الله ﷺ يَجِدُّ ويَجتهِدُ ويَكُدُّ رُوحَه في دُعاءِ قومه، وهم لا يَزيدونَ علىٰ دُعائِهِ إلا تصميماً علىٰ الكُفرِ وتمادياً في الغَيّ، فأنكرَ عليه بقوله: ﴿أَفَأَنتَ تُسۡمِعُ ٱلصُّمَّ﴾ إنكارَ تعجيبٍ مِن أن يكونَ هو الذي يَقدِرُ علىٰ هِدايتهم، وأراد: أنه **لا يَقدِرُ علىٰ ذلك منهم إلا هو وحدَه** علىٰ سبيلِ الإلجاءِ والقَسْر، كقولِهِ تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُسۡمِعُ مَن يَشَآءُۖ وَمَآ أَنتَ بِمُسۡمِعٖ مَّن فِي ٱلۡقُبُورِ﴾ [فاطر: ٢٢].

[﴿فَإِمَّا نَذۡهَبَنَّ بِكَ فَإِنَّا مِنۡهُم مُّنتَقِمُونَ * أَوۡ نُرِيَنَّكَ ٱلَّذِي وَعَدۡنَٰهُمۡ فَإِنَّا عَلَيۡهِم مُّقۡتَدِرُونَ * فَٱسۡتَمۡسِكۡ بِٱلَّذِيٓ أُوحِيَ إِلَيۡكَۖ إِنَّكَ عَلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ﴾ ٤١-٤٣]

«ما» في قوله: ﴿فَإِمَّا نَذۡهَبَنَّ بِكَ﴾ بمنزلةِ لام القَسَم؛ في أنها إذا دَخلَتْ دَخلَت معَها النُّونُ المُؤكِّدة، والمعنىٰ: فإنْ قَبَضْناكَ قبلَ أن نَنصُرَكَ عليهم ونَشْفيَ صُدُورَ المُؤمنينَ منهم، ﴿فَإِنَّا مِنۡهُم مُّنتَقِمُونَ﴾ أشَدَّ الانتِقامِ في الآخِرة، كقوله تعالىٰ: ﴿أَوۡ نَتَوَفَّيَنَّكَ فَإِلَيۡنَا يُرۡجَعُونَ﴾ [غافر: ٧٧]، وإنْ أرَدْنا أن نُنجزَ في حَياتِكَ ما وَعَدْناهم مِنَ العذابِ النازِلِ بهم ـ وهو يومُ بَدْر ـ فهم تحتَ مَلَكتِنا وقُدْرتِنا لا يَفوتُوننا.

وَصَفَهم بشِدّةِ الشَّكيمةِ في الكُفرِ والضَّلال، ثم أتبَعَه شِدّةَ الوعيدِ بعذاب الدُّنيا والآخِرة.

وقُرِئ: «نُرِينَكَ» بالنُّون الخفيفة، وقُرِئ: «بالذي أَوْحىٰ إليك» علىٰ البناءِ للفاعل، وهو اللهُ عَزَّ وجَلّ، والمعنىٰ: وسواءٌ عَجَّلْنا لَكَ الظَّفَرَ والغَلَبَةَ أو أَخَّرْنا إلىٰ اليوم الآخِر، فكُنْ مُتمسِّكاً بما أوحَيْنا إليكَ وبالعمل به، ....

قوله: (**لا يَقدِرُ علىٰ ذلك منهم إلا هو وحدَه**): هذا الحصرُ مُستفادٌ مِن إيلاءِ الضميرِ حرفَ الإنكار(١).

---

(١) أي: قال: ﴿أَفَأَنتَ تُسۡمِعُ ٱلصُّمَّ﴾، ولم يقل: «أفتُسمِعُ أنتَ الصُّمّ». وانظر: «مفتاح العلوم» للعلامة السَّكّاكي ص٣١٥-٣١٦.

فإنه الصِّراطُ المُستقيمُ الذي **لا يَحيدُ** عنه إلا ضالٌّ شقيّ، **وزِدْ كُلَّ يوم صَلابةً في المُحاماةِ** علىٰ دِينِ الله، ولا يُخرِجْكَ الضَّجَرُ بأمرِهم إلىٰ شيءٍ مِنَ اللِّينِ والرَّخاوةِ في أمرِك، **ولكنْ كما يفعَلُ الثابتُ** الذي لا يُنشِّطُه تعجيلُ ظَفَر، ولا يُثبِّطُه تأخيرُه.

[﴿ وَإِنَّهُۥ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ ۖ وَسَوْفَ تُسْـَٔلُونَ ۞ وَسْـَٔلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَآ أَجَعَلْنَا مِن دُونِ ٱلرَّحْمَٰنِ ءَالِهَةً يُعْبَدُونَ ﴾ ٤٤-٤٥]

﴿ وَإِنَّهُۥ ﴾ وإنَّ الذي أُوحِيَ إليكَ ﴿لَذِكْرٌ﴾ لَشَرَف، ﴿لَّكَ وَلِقَوْمِكَ﴾، ﴿وَ﴾ لَـ﴿سَوْفَ تُسْـَٔلُونَ ﴾ عنه يومَ القيامة، وعن قيامِكم بحَقِّه، وعن تعظيمِكم له، وشُكرِكم علىٰ أنْ رُزِقتُموهُ وخُصِّصتُم به مِن بينِ العالمين.

قوله: (**لا يَحِيدُ عنه**): **الجوهري**: «حادَ عن الشيءِ يَحِيدُ حُيُوداً وحَيْدةً وحَيْدودة: مالَ عنه».

قوله: (**وزِدْ كُلَّ يوم صَلابةً في المُحاماة**): قيل: الزيادةُ مُستفادةٌ مِنَ «السِّين» في «استَمسِك»، قلت: بل هي مُستَفادةٌ مِنَ الأمرِ بالاستِمساكِ بالوَحْي لِـمَنْ هو مُستَمسِكٌ به، ويَعضُدُه تعليلُه بقوله: ﴿ إِنَّكَ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾، فهو كقولِه تعالىٰ: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢]، قال المُصنِّف: «هو كقولكَ للعزيز المُكرَّم: أعزَّكَ اللهُ وأكرَمَك، تُريدُ طَلَبَ الزيادةِ إلىٰ ما هو ثابتٌ فيه، كقوله: ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴾ [الفاتحة: ٦]».

قوله: (**ولكنْ كما يَفعَلُ الثابت**): عَطْفٌ علىٰ قولِه: «يُخرِجْك» مِن حيثُ المعنىٰ، أي: كنْ مُتمسِّكاً بما أوحَيْنا إليك، ولا تَفعَلْ كما يَفعَلُ الضّالُّ الشَّقِيّ، فإنه يَميلُ عن الحَقّ، ولا يَثبُتُ عليه، فإنَّ عادةَ المُتزَلزِلِ أنْ لا يَصبِرَ علىٰ شيء، يُنشِّطُه تَعْجيلُ ظَفَر، ويُثبِّطُه تأخيرُه، ولكنِ افعَلْ كما يَفعَلُ الثابتُ الذي لا يُنشِّطُه تَعْجيلُ ظَفَر، ولا يُثبِّطُه تأخيرُه، وكُلُّ هذه المعاني مُستَنبَطةٌ مِنَ ارتباطِ ﴿ فَٱسْتَمْسِكْ بِٱلَّذِىٓ أُوحِىَ إِلَيْكَ ﴾ بقوله: ﴿أَفَأَنتَ تُسْمِعُ ٱلصُّمَّ ﴾، وذلكَ لأنه تعالىٰ لـمّا نَبَّهَه ـ صلواتُ الله عليه ـ أنَّ جِدَّهُ واجتِهادَه في دُعاءِ قَومِهِ غيرُ نافع، وأنهم صُمٌّ عُمْيٌ في ضَلالٍ مُبين، لا يَرجِعُونَ ولا يَرعَوُون، وبيَّنَ أنه لا بُدَّ مِنَ الهلاكِ وقَطْعِ دابِرِهم، فقَسَّمَ الأمرَ بينَ أن

ليسَ المُرادُ بسُؤالِ الرُّسُل: حقيقةَ السُّؤال؛ لإحالتِه، ولكنَّه مجازٌ عن النَّظَرِ في أديانِهم، والفَحْصِ عن مِلَلِهم، هل جاءت عِبادةُ الأوثانِ قَطُّ في مِلَّةٍ مِن مِلَلِ الأنبياء؟ وكفاهُ نَظَراً وفَحْصاً: نَظَرُهُ في كِتابِ الله المُعجزِ المُصَدِّقِ لِـمَا بينَ يَدَيه، وإخبارُ الله فيه بأنهم يَعبُدون مِن دونِ الله ما لم يُنَزِّلْ به سُلْطاناً، **وهذهِ الآيةُ في نفسِها كافيةٌ** لا حاجةَ إلىٰ غيرِها.

والسُّؤالُ الواقعُ مجازاً عن النَّظَر، حيثُ لا يَصِحُّ السُّؤالُ علىٰ الحقيقة: **كثير**، منه مُساءلةُ الشُّعراءِ الدِّيارَ والرُّسُومَ والأطلال، وقولُ مَنْ قال: سَلِ الأرض: مَنْ شَقَّ أنهارَك، وغَرَسَ أشجارَك، وجَنَىٰ ثِمارَك؟ فإنها إنْ لم تُجِبْكَ حِواراً أجابَتْكَ اعتِباراً.

يَنصُرَه عليهم في الدُّنيا ويَشفِيَ صُدورَ المُؤمنين، وبينَ أن يَنتَقِمَ منهم في الآخِرةِ أشَدَّ الانتقام، أرشَدَه(١) إلىٰ المُتارَكةِ والمُوادَعةِ والاشتغالِ بما يَـهُمُّه مِنَ التمسُّكِ بالعُرْوةِ الوثقىٰ، وهو هذا القُرآنُ الكريمُ الذي لا يأتيه الباطِلُ مِن بينِ يَدَيهِ ولا مِن خَلفِه، وعَلَّلَ ذلكَ بقوله: ﴿إِنَّكَ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾.

ويَعضُدُ معنىٰ المُتارَكةِ والتَّسْلية: قولُه: ﴿وَسْـَٔلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَآ﴾، والشُّروعُ في قِصّةِ موسىٰ عليه السَّلام، فتأمَّلْ وتَعَجَّبْ مِن إدراكِه اللَّمَحاتِ التنزيليّةَ التي لَطُفَ شأنُها، وخَفِيَ مكانُها، واشكُرْ سَعْيَنا في استِنباطِها مِن مَظانِّها، بطَلَبِ الزُّلْفىٰ عندَ الله الكريم.

قوله: (**وهذه الآيةُ في نفسِها كافية**): تَرقّىٰ في تأويلِ السُّؤالِ بالنَّظَر والفَحْص، يعني: أُمِرَ صَلَواتُ الله عليه بقوله: ﴿وَسْـَٔلْ﴾ بأن يَتفكَّرَ في أديانِ الأُمَم السالفة، دِيناً بعدَ دِين، وأُمّةً بعدَ أُمّة، هل جاءت عِبادةُ الأوثانِ قَطُّ في مِلّة، ثم تَرقّىٰ منه إلىٰ النَّظَرِ في هذا الكِتاب الكريم، فإنه كافٍ في التفحُّص، ثم تَرقّىٰ منه إلىٰ التَّفكُّرِ في هذه الآيةِ الفاذّةِ الكافيةِ في المقصود.

قوله: (**كثير**): خَبَر، و«السُّؤالُ الواقعُ» مُبتَدأ، و«منه» خَبَرٌ أيضاً، و«مُساءلةُ الشُّعَراء» مُبتَدأ.

---

(١) قوله: «أرشَدَه»: هو جوابُ «لـمّا» المُتقدِّمة في قوله: «لـمّا نبَّهه ...».

وقيل: إنَّ النبيَّ ﷺ جُمِعَ له الأنبياءُ ليلةَ الإسـراءِ في بيتِ المَقدِسِ فأمَّهم، وقيلَ له: سَلْهم، **فلم يَشْكُكْ ولم يَسْأل. وقيل: معناه: سَلْ أُمَمَ مَنْ أرسَلْنا**، وهم أهلُ الكِتابَيْن؛ التَّوراةِ والإنجيل. وعن الفرّاء: هم إنما يُـخبِـرُونَه عن كُتُبِ الرُّسُل، فإذا سألهم فكأنه سألَ الأنبياء.

[﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ بِـَٔايَـٰتِنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَإِي۟هِۦ فَقَالَ إِنِّى رَسُولُ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ ۞ فَلَمَّا جَآءَهُم بِـَٔايَـٰتِنَآ إِذَا هُم مِّنْهَا يَضْحَكُونَ﴾ ٤٦-٤٧]

ما أجابوهُ به عِندَ قوله: ﴿إِنِّى رَسُولُ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾: محذوف، دلَّ عليه قولُه: ﴿فَلَمَّا جَآءَهُم بِـَٔايَـٰتِنَآ﴾ وهو مُطالَبتُهم إياهُ بإحضارِ البيِّنةِ علىٰ دَعْواهُ وإبرازِ الآية، ﴿إِذَا هُم مِّنْهَا يَضْحَكُونَ﴾ أي: يَسخَرونَ منها ويهزَؤُونَ بها ويُسَمُّونَـها سِحْراً، و«إذا» للمُفاجأة.

فإن قلت: كيفَ جاز أن يُجابَ «لـمَّا» بـ«إذا» المُفاجَأة؟ قلت: لأنَّ فِعْلَ المُفاجَأةِ معَها مُقدَّر، وهو عامِلُ النَّصْبِ في مَحلِّها، كأنه قيل: فلما جاءَهم بآياتِنا فاجَؤُوا وَقتَ ضَحِكِهم.

[﴿وَمَا نُرِيهِم مِّنْ ءَايَةٍ إِلَّا هِىَ أَكْبَرُ مِنْ أُخْتِهَا ۖ وَأَخَذْنَـٰهُم بِٱلْعَذَابِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ ٤٨]

قوله: (**فلم يَشكُكْ ولم يَسْأل**): أي: ظاهِرُ الأمرِ الوجوب، فإما أن يُـحمَلَ السُّؤالُ علىٰ النَّظَرِ مجازاً، والكلامُ مبنيٌّ علىٰ الشَّـرْط، كأنه قيل: إنْ شَكَكْتَ فاسأل، كقوله تعالىٰ: ﴿فَإِن كُنتَ فِى شَكٍّ مِّمَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ فَسْـَٔلِ ٱلَّذِينَ يَقْرَءُونَ ٱلْكِتَـٰبَ﴾ [يونس: ٩٤]، فلم يَشكُكْ ولم يَسْأل.

قوله: (**وقيل: معناه: سَلْ أُمَمَ مَنْ أرسَلْنا**): وهُم أهلُ الكتابين. **الانتِصاف**: «يَشهَدُ له قولُه: ﴿فَسْـَٔلِ ٱلَّذِينَ يَقْرَءُونَ ٱلْكِتَـٰبَ مِن قَبْلِكَ﴾ [يونس: ٩٤]»(١).

(١) «الانتصاف» (٣: ٤٩٠) بحاشية «الكشّاف».

فإن قلت: إذا جاءَتْهم آيةٌ واحدةٌ مِن جُملةِ التِّسْع، فما أختُها التي فُضِّلَتْ عليها في الكِبَـرِ مِن بَقيّةِ الآيات؟ قلت: أختُها التي هيَ آيةٌ مِثلُها، وهذهِ صِفةُ كُلِّ واحدةٍ منها، فكانَ المعنىٰ علىٰ أنها أكبَـرُ مِن بَقيّةِ الآياتِ علىٰ سبيل التفصيل والاستِقراءِ واحدةً بعدَ واحدة، كما تقول: هو أفضَلُ رَجُل رأيتُه؛ **تُريدُ تفضيلَه علىٰ أُمّةِ الرجالِ** الذينَ رأيتَهم **إذا قَرَوْتَهم رجلاً رجلاً**.

فإن قلت: هو كلامٌ مُتناقِض، لأنَّ معناه: ما مِن آيةٍ مِنَ التِّسْع إلا هيَ أكبَـرُ مِن كُلِّ واحدةٍ منها، فتكونُ كُلُّ واحدةٍ منها فاضِلةً ومفضولةً في حالةٍ واحدة؟ قلت: **الغَرَضُ بهذا الكلام أنهُنَّ موصوفاتٍ بالكِبَر، لا يَكَدْنَ يَتفاوَتْنَ فيه**، وكذلكَ العادةُ في الأشياءِ التي تَتلاقىٰ في الفَضْل، وتَتَقاربُ مَنازِلُها فيه التقارُبَ اليسير: أن تَـختَلِفَ آراءُ الناس في تفضيلها، فيُفَضِّلُ بعضُهم هذا، وبعضُهم ذاك، فعلىٰ ذلكَ بنىٰ الناسُ كلامَهم فقالوا: رأيتُ رجالاً بعضُهم أفضَلُ من بعض، ....

قوله: (**تُريدُ تفضيلَه علىٰ أُمّةِ الرِّجال**): يعني: مِن حَقِّ «أفعل» التفضيل هنا، أن يكونَ المُفضَّلُ عليه أعَمَّ منه، لأنَّ الآياتِ تِسْع، فينبغي أن يُقال: وما مِن آية إلا وهيَ أكبرُ مِن بَقيّةِ الآيات، وفي الآية: ﴿أُخْتِهَا﴾: مَثَل، وكذا في المثال، فيُحمَلُ علىٰ استِغراقِ الجِنسِ ليَتَناوَلَ فَرْداً فَرْداً منه.

قوله: (**إذا قَرَوْتَهم رجلاً رجلاً**): **الجوهري**: «قَرَوتُ البلادَ قَرْواً، وقَرَيْتُها، واقتَـرَيْتُها، واستَقرَيْتُها: إذا تَتبَّعْتَها؛ تخرجُ مِن أرضٍ إلىٰ أرض».

قوله: (**الغَرَضُ بهذا الكلام أنهُنَّ مَوصُوفاتٍ بالكِبَر، لا يَكَدْنَ يَتفاوَتْنَ فيه**): يعني: «أفعل» محمولٌ علىٰ الزيادةِ مُطلَقاً رَوْماً للمُبالَغة، كقوله تعالىٰ: ﴿هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ إِذْ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ﴾ [النجم: ٣٢]، فـ﴿أَعْلَمُ﴾ بمعنىٰ: عالِم؛ إذ لا مُشارَكةَ لله تعالىٰ في عِلمِه بذلك، وسَبَقَ بيانُ ذلكَ في سورةِ «الزُّمَر» مُستَقصىٰ.

وربما اختَلَفَتْ آراءُ الرجل الواحدِ فيها، فتارةً يُفضِّلُ هذا، وتارةً يُفضِّلُ ذاك. ومنه بيتُ «الحماسة»:

مَنْ تَلْقَ منهُم تَقُلْ: لاقَيتُ سَيِّدَهُم مِثْلُ النُّجُومِ التي يَسْري بها السّارِي

وقد فاضَلَتِ الأنماريّةُ بينَ الكَمَلةِ مِن بنيها، ثم قالت لَـمّا أبصَرَتْ مَراتِبَهم مُتدانيةً قليلةَ التفاوُت: ثَكِلتُهم إنْ كنتُ أعلَمُ أيُّهم أفضَل، وهُم كالحَلْقةِ المُفرَغةِ لا يُدرىٰ أينَ طرفاها.

﴿لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ إرادةَ أن يَرجِعُوا عن الكُفرِ إلىٰ الإيمان. فإن قلت: لو أرادَ رُجُوعَهم لكان؟ ....

الانتِصاف: «الظاهِرُ أنَّ الذي سَوَّغَ هذا الإطلاقَ أنَّ كُلَّ آيةٍ إذا أُفرِدَتْ استغرَقَتْ عَظَمَتُها الفِكْر، وبَهَرَتْه، حتىٰ يَجزِمَ أنها النهاية، وأنَّ كُلَّ آيةٍ دونَها، فإذا نُقِلَ الفِكرُ إلىٰ الأخرىٰ كانت كذلك، وحاصِلُها أنه لا يَقدِرُ الفِكرُ أن يجمعَ بينَ آيتَينِ لِتَتميَّزَ الفاضِلةُ مِنَ المفضولة»(١).

وقالَ صاحبُ «الفرائد»: «نحوُه قولُه تعالىٰ: ﴿وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [الصافات: ١٤٧]، فإنَّ الناظِرَ إذا نَظَرَ إلىٰ آيةٍ ظَهَرَتْ بعدَ أخرىٰ، يقول: هيَ أكبَرُ مِن أُخْتِها، لِكَوْنِ كُلِّ واحدةٍ في غايةٍ مِنَ الكمالِ والقُوّة».

قوله: (**وقد فاضَلَتِ الأنماريّة**): قيل: هي فاطمةُ بنتُ الخُرْشُب الأنماريّة، كانت في الجاهلية، وبَنُوها يُلقَّبُونَ «الكَمَلة»(٢)، تَصِفُ أبناءَها حينَ سُئِلَت: أيُّهم أفضل؟ فقالت: عُمارة، لا بل فُلان، لا بل فلان، ثم قالت: ثَكِلتُهم إنْ كُنتُ أعلَمُ أيُّهم أفضَل، كالحَلْقةِ المُفرَغة لا يُدرىٰ أينَ طَرَفاها.

(١) «الانتصاف» (٣: ٤٩١) بحاشية «الكشّاف».

(٢) تحرَّف في (ح) و(ف) إلىٰ: «الكلمة»، والمُثبتُ من (ط).

قلت: إرادتُه فِعْلَ غيره ليسَ إلا أن يَأمُرَهُ به ويَطلُبَ منه إيـجادَه، فإنْ كانَ ذلكَ علىٰ سبيل القَسْرِ وُجِد، وإلا دارَ بينَ أن يُوجَدَ وأن لا يُوجَدَ علىٰ حَسَب اختيارِ المُكلَّف، وإنما لم يكنِ الرجوعُ لأنَّ الإرادةَ لم تكنْ قَسْـراً ولم يختاروه.

والمُرادُ بـ«العذاب»: السِّنُونَ والطُّوفانُ والجرادُ وغيرُ ذلك.

[﴿ وَقَالُواْ يَـٰٓأَيُّهَ ٱلسَّاحِرُ ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ بِمَا عَهِدَ عِندَكَ إِنَّنَا لَمُهْتَدُونَ * فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُمُ ٱلْعَذَابَ إِذَا هُمْ يَنكُثُونَ ﴾ ٤٩-٥٠]

وقُرِئ: «يا أيـهُّ الساحِر»؛ بضَمِّ الهاء، وقد سبقَ وجهُه.

فإن قلت: كيفَ سَمَّوهُ بالساحِرِ معَ قولهم: ﴿إِنَّنَا لَمُهْتَدُونَ﴾؟

قوله: (إرادتُه فِعلَ غيره) إلى آخره: جَعَلَ الأمرَ والإرادةَ سيّان، وآلَ حاصلُ كلامِه أنه حَصَلَ مُرادُ العبدِ دونَ مُرادِ الله، وقد مَرَّ غيرَ مرّة[١] أنّ «لَعَلَّ» في أمثالِ هذهِ المَقاماتِ مُستَعارةٌ تمثيلاً، أي: عامَلَهم اللهُ عَزَّ وجَلَّ مُعامَلَةَ مَنْ يَرجُو ويَتَوقَّع.

قوله: (قُرِئ: «يا أيـهُّ الساحِر»؛ بضَمِّ الهاء): ابنُ عامر، والباقون: بفَتْحِها[٢]. ووَجْهُها: أنها كانت مفتوحةً لوقوعِها قبلَ الألف، فلما سَقطَتِ الألِفُ لالتِقاءِ الساكِنَين، أُتبِعَتْ حَرَكتُها حَرَكةَ ما قبلَها، هكذا قاله في سُورةِ «النُّور»[٣]، وقالوا: وَجْهُه: أنه لـمّا لَزِمَ هاءُ التنبيه «أيَّ»[٤] المُنادىٰ صار معه كالشيءِ الواحد، فحذفَ أَلِفَها، ثم جعلَ الهاءَ كجُزْءٍ منه، فبنىٰ «أيُّـه» في النِّداءِ علىٰ الضَّم، كما قالوا: يا زيد.

قوله: (كيفَ سَمَّوْهُ بالساحِر): أي: تَسْميتُهم بـ«الساحِر» مُؤْذِنٌ بأنه ضالٌّ مُضِلّ، ووَعْدُهم

---

(١) من أول هذه الفقرة إلىٰ هنا سقط من (ح) و(ف).

(٢) انظر: «التيسير» للداني ص٦١، و«حجة القراءات» ص٦٥٠.

(٣) (١١: ٧٢) في تفسير الآية ٣١ منها.

(٤) في الأصول الخطية: «أيا»، والصوابُ ما أثبتّ، يُريد أنَّ «أيّ» الذي يُعربُ مُنادىٰ في قولك: «يا أيُّها ...»، تلزمُه هاءُ التنبيه.

قلت: قولُهم: ﴿إِنَّنَا لَمُهْتَدُونَ﴾ وَعْدٌ مَنْويٌّ إخلافُه، وعَهْدٌ معزومٌ علىٰ نَكْثِه، مُعَلَّقٌ بشَرْطِ أن يَدعُوَ لهم ويَنكَشِفَ عنهم العذاب، ألا ترىٰ إلىٰ قوله: ﴿فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُمُ الْعَذَابَ إِذَا هُمْ يَنكُثُونَ﴾، فما كانت تسميتُهم إياهُ بالساحِرِ بمُنافيةٍ لِقولِهم: ﴿إِنَّنَا لَمُهْتَدُونَ﴾. وقيل: كانوا يقولونَ للعالِـم الماهِر: ساحِر؛ لاستِعظامِهم عِلمَ السِّحْر.

﴿بِمَا عَهِدَ عِندَكَ﴾ أي: بعَهْدِهِ عِندَكَ مِن أنَّ دعوَتَكَ مُستَجابة، ....

بقوله: ﴿إِنَّنَا لَمُهْتَدُونَ﴾ إعلامٌ بأنه هادٍ مُهتَد، وأجاب: بأنَّ قولَهم: ﴿إِنَّنَا لَمُهْتَدُونَ﴾ تعليقٌ مُخالِفٌ لِـمَا في الضمـائر، وقال القاضي: «نادَوهُ بالساحِرِ في تلكَ الحالِ لِشِدّةِ شَكيمَتِهم، وفَرْطِ حماقتِهم»(١)، ويُمكِنُ أن يُقال: إنَّ هذا المَقامَ مَقامُ تَضَـرُّعٍ وابتهال(٢)، بدليلِ قوله: ﴿فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُمُ الْعَذَابَ﴾، فينبغي أن يقولوا: يا موسىٰ، كما في نظيرتها(٣)، لكنهم مِن إفراطِ حَيْرتِهم ودَهْشَتِهم سَبَقَ لِسانُهم إلىٰ ما تَعوَّدُوهُ وأَلِفُوا به مِن تَسْميتهم بالساحِر، ونظيرُ هذهِ الآيةِ قولُه تعالىٰ: ﴿وَلَمَّا وَقَعَ عَلَيْهِمُ الرِّجْزُ قَالُوا يَا مُوسَى ادْعُ لَنَا رَبَّكَ بِمَا عَهِدَ عِندَكَ لَئِن كَشَفْتَ عَنَّا الرِّجْزَ لَنُؤْمِنَنَّ لَكَ وَلَنُرْسِلَنَّ مَعَكَ بَنِي إِسْرَائِيلَ ۞ فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُمُ الرِّجْزَ إِلَىٰ أَجَلٍ هُم بَالِغُوهُ إِذَا هُمْ يَنكُثُونَ﴾ [الأعراف: ١٣٤-١٣٥].

قوله: (﴿بِمَا عَهِدَ عِندَكَ﴾ أي: بعَهْدِهِ عِندَك): أي: ادعُ اللـهَ بسَبَب أنك مُستَجابُ الدَّعوة، لأنَّ اللهَ تعالىٰ عَهِدَ لك أن يُجيبَ دَعوَتَك، أو بحَقِّ ما عِندَكَ مِن عَهْدِ الله وكَرامتِك بالنُّبوّة، أو بحَقِّ الإيمانِ والطاعة، أو بسَبَب ما عَهِدَه اللـهُ مِن كَشْفِ العذابِ لمن آمَن، قالَ الزّجّاج: «﴿بِمَا عَهِدَ عِندَكَ﴾ فيمَنْ آمَنَ به مِن كَشْفِ العذابِ عنه، يَدُلُّ عليه قولُه: ﴿فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُمُ الْعَذَابَ إِذَا هُمْ يَنكُثُونَ﴾»(٤).

---

(١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ١٤٨).

(٢) في (ح) و(ف): «وإمهال»، والمُثبتُ من (ط).

(٣) يعني الآيةَ التي في سورةِ الأعراف، وسيَذكُرُها المُؤلِّفُ بعد قليل.

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٤: ٤١٤).

أو بعَهْدِهِ عِندَكَ وهو النُّبوّة، أو بما عَهِدَ عِندَكَ فوَفَّيتَ به، وهو الإيمانُ والطاعة، أو بما عَهِدَ عِندَكَ مِن كَشْفِ العذاب عمَّن اهتدىٰ.

[﴿وَنَادَىٰ فِرْعَوْنُ فِي قَوْمِهِۦ قَالَ يَٰقَوْمِ أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ وَهَٰذِهِ ٱلْأَنْهَٰرُ تَجْرِي مِن تَحْتِيٓۚ أَفَلَا تُبْصِرُونَ * أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْ هَٰذَا ٱلَّذِي هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ * فَلَوْلَآ أُلْقِيَ عَلَيْهِ أَسْوِرَةٌ مِّن ذَهَبٍ أَوْ جَآءَ مَعَهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ مُقْتَرِنِينَ﴾ ٥١-٥٣]

﴿وَنَادَىٰ فِرْعَوْنُ فِي قَوْمِهِۦ﴾ جعَلَهم محلًّا لِندائِهِ ومَوقِعاً له، والمعنىٰ: أنه أمَرَ بالنِّداءِ في مَجامِعِهم وأماكِنِهم مَنْ نادىٰ فيها بذلك، فأُسنِدَ النِّداءُ إليه، كقولك: قَطَعَ الأميرُ اللِّصّ؛ إذا أمَرَ بقَطعِه. ويجوزُ أن يكونَ عِندَه عُظَماءُ القِبْط، فيرفعَ صَوْتَه بذلكَ فيما بينَهم، ثم يُنشَرَ عنه في جُمُوع القِبْط، فكأنه نُودِيَ به بينَهم، فقال: ﴿أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ وَهَٰذِهِ ٱلْأَنْهَٰرُ﴾، يعني: أنهارَ النِّيل، ومُعظمُها أربعة: نهرُ الملك، ونهرُ طُولُون، ونهرُ دِمْياط، ونهرُ تِنِّيس. قيل: كانت تجري تحتَ قَصْرِه، وقيل: تحتَ سَريرِهِ لارتِفاعِه، وقيل: بينَ يَدَيَّ في جِناني وبساتيني.

ويجوزُ أن تكونَ الواوُ عاطِفةً «للأنهارِ» علىٰ ﴿مُلْكُ مِصْرَ﴾، و﴿تَجْرِي﴾ نصبٌ علىٰ الحالِ منها، وأن تكونَ الواوُ للحال، واسمُ الإشارةِ مُبتَدأ، و﴿ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ صِفةٌ لاسم الإشارة، و﴿تَجْرِي﴾ خبرٌ للمُبتَدأ.

وليتَ شِعْري كيفَ ارتَقَتْ إلىٰ دعوةِ الرُّبُوبيّةِ هِمّةُ مَنْ تَعَظَّمَ بمُلكِ مِصْر، وعَجَّبَ الناسَ مِن مدىٰ عَظَمتِه، وأمَرَ فنُودِيَ بها في أسواقِ مِصرَ وأزِقَّتِها؛ لِئلّا تخفىٰ تلكَ الأُبَّهةُ والجلالةُ علىٰ صغيرٍ ولا كبير، وحتىٰ يَتَربَّعَ في صُدورِ الدَّهْماءِ مِقدارُ عِزّتِهِ ومَلَكوتِه! وعن الرشيد: أنه لـمّا قرأها قال: لأُوَلِّيَنَّها أخسَّ عبيدي، ....

قوله: (يَتَربَّع): أي: يَتَمكَّن في قُلوبِ الجماعةِ فَضْلَ تمكُّنٍ تمثيلاً، وعن بعضهم: «مقدار» بالنَّصْب؛ مِن قولهم: تَربَّعَ المكان: اتخذه رَبْعاً، أي: مَنزِلاً، وقيل: الإقامةُ في المكان، وبمعنىٰ:

فوَلّاها الـخَصِيب، وكان علىٰ وضوئه. وعن عبدِ الله بنِ طاهر: أنه وَلِـيَها، فخَرَجَ إليها، فلما شارَفَها ووقعَ عليها بَصَـرُه، قال: أهيَ القريةُ التي افتَخَرَ بها فِرعَونُ حتىٰ قال: ﴿أَلَيۡسَ لِي مُلۡكُ مِصۡرَ﴾؟! والله لهيَ أقلُّ عندي مِن أن أدخُلَها، فثَنَىٰ عِنانَه.

الأخذ للمكان[1]، و«مقدار» بالرَّفْع في بعضِ النُّسَخ؛ علىٰ أنه فاعِلُ «يتربَّع»، مِن قولهم: تَربَّعَ في جُلوسِه.

قوله: (فوَلّاها الـخَصِيب): وهو خَصِيبُ بنُ حُمَيد، كذا في «ديوان أبي نُـوَاس»، ومَدَحَه بقَصِيدة، منها:

أمـا دُونَ مِـصْـرٍ للغِنـىٰ مُتَطَلَّـبٌ ... بـلىٰ إنَّ أسـبابَ الغِنـىٰ لَكَثـيرُ
فقلـتُ لهـا واسـتَعجَلَتْها بَـوادِرٌ ... جَرَتْ فجـرىٰ في جَرْيِهِنَّ عَبـيرُ
ذَرِيـني أُكَثِّـرْ حاسِـدِيكِ برِحْلـةٍ ... إلىٰ بَلَـدٍ فيـه الـخَـصِيبُ أمـيرُ
إذا لم تَـزُرْ أرضَ الـخَصِيبِ رِكابُها ... فأيُّ فتىٰ غيرَ الـخَصِيبِ تَـزُورُ؟!
فتىٰ يَشتَري حُـسْنَ الثناءِ بمـالِهِ ... ويَعلَـمُ أنَّ الـدائراتِ تَـدُورُ
فمـا حـازه جُـودٌ ولا حَـلَّ دُونَـه ... ولكنْ يَصيرُ الجودُ حيثُ يَصيرُ[2]

وذكرَ ابنُ الأثيرِ في «التاريخ الكامل»: «أنَّ الرشيدَ لـمَّا أرادَ عَزْلَ موسىٰ بنِ عيسىٰ عن مِصْـر، قال: والله لا أعزِلُه إلا بأخَسِّ مَنْ علىٰ بابي، فأُحضِـرَ عُمَرُ بنُ مِهْران، وكان أحوَلَ مُشَوَّهَ الخلقِ رَثَّ الثياب، فوَلّاه، فسار فوافىٰ دارَ موسىٰ، وجَلَسَ في أُخْرياتِ الناس، فلما تَفرَّقُوا دَفَعَ الكِتابَ إلىٰ موسىٰ، فقال: تَقَدَّمْ أبا حَفْصٍ أبقاك الله، لَعَنَ اللـهُ فِرعَونَ حيثُ قال: ﴿أَلَيۡسَ لِي مُلۡكُ مِصۡرَ﴾، ثم سَلَّمَ له العَمَل، ورَحَل»[3].

---

(١) قوله: «وبمعنىٰ: الأخذ للمكان» سقط من (ح).

(٢) «ديوان أبي نواس» ص٣٥.

(٣) «الكامل في التاريخ» لابن الأثير، حوادث سنة ١٧٦هـ.

﴿ أَمْ﴾ هذهِ مُتَّصِلة؛ لأنَّ المعنىٰ: أفلا تُبصِـرونَ أم تُبصِـرون، إلا أنه وَضَعَ قولَه: ﴿أَنَا۠ خَيْرٌ﴾ مَوضِعَ «تُبصِـرون»، لأنهم إذا قالوا له: أنتَ خير، فهم عِندَه بُصَـراء، وهذا مِن إنزالِ السَّبَبِ منزلةَ المُسبَّب. ويجوزُ أن تكونَ مُنقَطِعة؛ علىٰ: بل أأنا خير، والهمزةُ للتقرير، وذلكَ أنه قَدَّمَ تعديدَ أسبابِ الفَضْلِ والتَّـقَدُّمِ عليهم؛ مِن مُلكِ مِصْـرَ وجَرْيِ الأنهارِ تحتَه، ونادىٰ بذلك، ومَلَأَ به مَسامِعَهم، ثم قال: أأنا خير، كأنه يقول: أَثْبَتَ عِندَكُم واستَقَرَّ أني أنا خيرٌ وهذه حالي.

﴿مِّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى هُوَ مَهِينٌ﴾ أي: ضعيفٌ حَقير. وقُرِئ: «أمَا أنا خير». ....

قوله: (﴿ أَمْ﴾ هذهِ مُتَّصِلة؛ لأنَّ المعنىٰ: أفلا تُبصِـرُونَ أم تُبصِـرُون): قال أبو البقاء: «﴿ أَمْ﴾ هذهِ مُنقَطِعةٌ في اللفظ؛ لوقوعِ الجملةِ بعدَها، وهيَ في المعنىٰ مُتَّصِلةٌ مُعادِلة، إذِ المعنىٰ: أنا خيرٌ منه أم لا»(١)، ومُرادُ المُصنِّف: أنَّ قولَه: ﴿ أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ﴾ بَعْثٌ لهم علىٰ الاستبصارِ والتَّفكُّرِ في أحوالِه؛ مِن بَسْطةِ المُلْكِ واستِعدادِ الرئاسةِ ومن الجريانِ في النُّطْق، وأحوالِ موسىٰ؛ مِنَ الفَقْرِ والقِلّةِ وعَدَم استِعدادِه الرئاسةَ مِنَ الرُّتّة(٢) في النُّطْق، ثم علىٰ أن يقولوا له(٣): أنتَ خير. ويَنصُـرُه قولُه تعالىٰ: ﴿هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ ﴾.

ولـمّا كانَ هذا التركيبُ حامِلاً علىٰ الاستبصار، وعلىٰ القول، قال: «وهذا مِن إنزالِ السَّبَبِ مَنزِلةَ المُسبَّب»، عن بعضهم: لأنَّ كونَه خيراً عندَهم مُسَبَّبُ(٤) كَوْنِهم بُصَـراء، لأنَّ الإبصارَ سَبَبٌ لِقَولِهم: أنتَ خير.

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١٤٠).

(٢) عيّ العُجْمة والحُبْسة في اللسان. كما في «القاموس» للفيروزآبادي، و«المصباح المنير» للفيُّومي، كلاهما في مادة (رتت).

(٣) أي: ثمَّ هو بَعْثٌ لهم علىٰ أن يقولوا.

(٤) في الأصول الخطية: «سبب»، وأصلحتُه بحسب السِّياق.

﴿وَلَا يَكَادُ يُبِينُ﴾ الكلامَ لِـمَا به مِنَ الرُّتّة، يُريد: أنه ليسَ معَه مِنَ العُدَدِ وآلاتِ الـمُلكِ والسِّياسةِ ما يَعتَضِدُ به، وهو في نفسِه مُـخِلٌّ بما يُنعَتُ به الرجالُ من اللَّسَنِ والفصاحة، وكانت الأنبياءُ كلُّهم أبيناءَ بُلَغاء.

وأرادَ بإلقاءِ الأَسْوِرةِ عليه: إلقاءَ مَقاليدِ الـمُلكِ إليه، لأنهم كانوا إذا أرادوا تسويدَ الرجلِ سَوَّرُوهُ بسِوار، وطَوَّقُوهُ بطَوْقٍ مِن ذَهَب، ﴿مُقْتَرِنِينَ﴾ إما مُقتَرِنينَ به؛ مِن قولك: قرنتُه فاقتَـرَنَ به، وإما مِن: اقتَـرَنُوا؛ بمعنىٰ: تَقارَنوا. لـمَّا وَصَفَ نفسَه بالـمُلكِ والعِزّة، ووازَنَ بينَه وبينَ موسىٰ صَلَواتُ الله عليه، فوَصَفَه بالضَّعْفِ وقِلّةِ الأعضاد، اعتَـرَضَ فقال: هَلّا إنْ كانَ صادِقاً مَلَّكَهُ ربُّه وسَوَّدَه وسَوَّرَه، وجَعَلَ الملائكةَ أعضادَه وأنصارَه.

وقُرِئ: «أساوِر»؛ جمعُ أَسْوِرَة، و«أساوير»؛ جمعُ إسْوار، وهو السِّوار، و«أساوِرة»؛ علىٰ تعويضِ التاءِ مِن ياءِ «أساوير». وقُرِئ: «ألقىٰ عليه أَسْوِرة» و«أساوِر»، علىٰ البناءِ للفاعل، وهو اللهُ عَزَّ وجَلّ.

[﴿فَاسْتَخَفَّ قَوْمَهُۥ فَأَطَاعُوهُۚ إِنَّهُمْ كَانُوا۟ قَوْمًا فَٰسِقِينَ﴾ ٥٤]

قوله: (أبيناء): قيل: جمعُ بيِّن، وهو ذو البيان.

قوله: (مَقاليدِ المُلْك): الجوهري: «الإقليد: المِفتاح، والمِقْلَد: مفتاح».

قوله: (وإما مِن: اقتَـرَنُوا): بمعنىٰ: تقارنوا، قال مُحيي السُّنّة: «أي: مُتتابعين، يُقارِنُ بعضُهم بعضاً؛ يَشهَدونَ له بصِدقِه، ويُعينُونَه علىٰ أمره»(١).

قوله: (وقُرِئ: «أَساوِر»): حَفْص: ﴿أَسْوِرَةٌ﴾ بإسكانِ السِّينِ من غير ألف، والباقون: بفَتْحِها وألفٍ بعدَها(٢).

---

(١) «معالم التنزيل» للبغوي (٧: ٢١٧).

(٢) انظر: «التيسير» للداني ص١٩٧، و«حجة القراءات» ص٦٥١.

﴿فَاسْتَخَفَّ قَوْمَهُۥ﴾ فاستَفَزَّهُم، وحقيقتُه: حَمَلَهُم علىٰ أن يَـخِفُّوا له ولِـمَا أراد منهم، وكذلك: استفَزَّ، مِن قولِهم للخفيف: فَـزّ.

[﴿فَلَمَّآ ءَاسَفُونَا ٱنتَقَمْنَا مِنْهُمْ فَأَغْرَقْنَٰهُمْ أَجْمَعِينَ ۞ فَجَعَلْنَٰهُمْ سَلَفًا وَمَثَلًا لِّلْءَاخِرِينَ﴾ ٥٥-٥٦]

﴿ءَاسَفُونَا﴾ منقولٌ مِن: أَسِفَ أَسَفاً: إذا اشتَدَّ غَضَبُه، ومنه الحديثُ في مَوْتِ الفَجْأة: «رحمةٌ للمُؤمِن وأخْذةُ أَسَفٍ للكافِر». ومعناه: أنهم أفرَطُوا في المعاصي وعَدَوْا طَوْرَهُم، فاستَوجَبوا أن نُعجِّلَ لهم عذابَنا وانتِقامَنا، وأن لا نَحلُمَ عنهم.

قوله: (حَمَلَهم علىٰ أنْ يَـخِفُّوا له): يعني: السِّينُ للطَّلَب، وما طَلَبَ منهم في الحقيقةِ أنْ يَـخِفُّوا له، بل احتالَ في تَنكُّب آرائِهم حتىٰ يُطيعُوهُ فيمـا أرادَ منهم، مما يأباهُ أربابُ العُقولِ وأُولُو البَصائِر، قال مُحيي السُّنّة: «يُقال: استَخَفَّه علىٰ رأيه؛ إذا حَمَلَه علىٰ الجهل»[1]، وعن بعضِهم: أي: حَمَلَهم بتَمْويهه علىٰ أنْ خَفُّوا لأمرِهِ غيرَ مُستَثقِلينَ له، فأطاعوهُ في تكذيب موسىٰ ومُخالَفتِه، وجَمْع الجموع لُمحارَبتِه.

قوله: (وكذلك: استفَزّ): أي: كما جاءَ «استَخَفّ» مِنَ الخِفّة لهذا المعنىٰ، كذلكَ جاء «استَفَزّ» مِنَ فَـزّ؛ له.

قوله: (ومنه الحديثُ في مَوْتِ الفَجْأة): رُوِيَ عن رجلٍ مِنَ الصَّحابة: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «مَوْتُ الفَجْأة أَخْذةُ أَسَفٍ ورحمةٌ للمُؤمِن»، وفي رواية: قال رسولُ الله ﷺ: «موتُ الفَجْأةِ أَخْذة أَسَف»، أخرَجَ الثانيةَ أبو داود[2]، والأُولىٰ رواها رَزِين، وذكرَهما صاحبُ «جامع الأصول»[3].

(١) «معالم التنزيل» للبغوي (٧: ٢١٧).

(٢) في «سننه» برقم (٣١١٠).

(٣) (١١: ٨٧).

وقُرِئ: ﴿سَلَفًا﴾؛ جمعُ سالِف، كخادِم وخَدَم، و«سُلُفاً» بضَمَّتَين؛ جمعُ سَليف، أي: فريق قد سَلَف، و«سُلَفاً»؛ جمعُ سُلْفة، أي : ثُلّة قد سَلَفَت. ومعناه: فجَعَلْناهُم قُدْوةً للآخرينَ مِنَ الكُفّار، يَقتَدونَ بهم في استِحقاقِ مِثلِ عِقابِهم ونُزولِهِ بهم، لإتيانهم بمِثلِ أفعالِهم، وحديثاً عَجيبَ الشأنِ سائِراً مَسيرَ المَثَل، يُحدِّثونَ به ويُقالُ لهم: مَثَلُكُم مَثَلُ قَوْمِ فِرعَون.

[﴿وَلَمَّا ضُرِبَ ٱبْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ * وَقَالُوٓاْ ءَأَٰلِهَتُنَا خَيْرٌ أَمْ هُوَ مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًۢا بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ * إِنْ هُوَ إِلَّا عَبْدٌ أَنْعَمْنَا عَلَيْهِ وَجَعَلْنَٰهُ مَثَلًا لِّبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ ٥٧-٥٩]

لـمَّا قرأ رسولُ الله ﷺ علىٰ قُريش: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾ [الأنبياء: ٩٨]، امتَعَضُوا مِن ذلكَ امتِعاضاً شديداً، فقال عبدُ الله بنُ الزِّبَعْرىٰ: يا مُحَمَّد، أخاصّةً لنا ولآلهتِنا أم لجميعِ الأُمَم؟ فقالَ عليه السَّلام: «هو لكم ولآلهتِكم ولجميعِ الأُمَم»، فقال: خَصَمتُكَ وربِّ الكَعْبة، ألستَ تَزعُمُ أنَّ عيسىٰ ابنَ مَريَمَ نبيّ، وتُثني عليه خيراً وعلىٰ أُمِّه، وقد عَلِمتَ أنَّ النَّصارىٰ يَعبُدُونَهما، وعُزَيرٌ يُعبَد، والملائكةُ يُعبَدُون، فإنْ كانَ هؤلاءِ في النارِ فقد رَضِينا أن نكونَ نحنُ وآلهتُنا معهم، ففَرِحُوا وضَحِكُوا، ....

قوله: (وقُرِئ: ﴿سَلَفًا﴾): حمزةُ والكِسائيّ: «سُلُفاً»؛ بضَمِّ السِّينِ واللام، والباقون: بفَتْحِهما[1].

قوله: (أي: ثُلّة): الجوهري: «الثُّـلّةُ ـ بالضَّمّ ـ: الجماعةُ مِنَ الناس».

قوله: (امتَعَضُوا مِن ذلك): الجوهري: «مَعِضْتُ مِن ذلكَ الأمر أمعَضُ مَعْضاً، وامتَعَضتُ منه: إذا غَضِبْتَ وشَقَّ عليك».

قوله: (خَصَمتُك): خاصمتُ فُلانًا فخَصَمتُه، أي: غَلَبته في الخصومة.

---

(١) انظر: «التيسير» للداني ص١٩٧، و«حجة القراءات» ص٦٥١.

وسَكَتَ النبيُّ ﷺ، فأنزَلَ اللهُ تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتۡ لَهُم مِّنَّا ٱلۡحُسۡنَىٰٓ﴾ [الأنبياء: ١٠١]، ونزلت هذهِ الآية.

والـمعنىٰ: ولـمَّـا ضَـرَبَ عبدُ الله بنُ الزِّبَعْرىٰ عيسىٰ ابنَ مَريَمَ مَثَلاً، وجادلَ رسولَ الله ﷺ بعِبادةِ النَّصارىٰ إياه، ﴿إِذَا قَوۡمُكَ﴾ قُريش، ﴿مِنۡهُ﴾ مِن هذا المَثَل، ﴿يَصِدُّونَ﴾ تَرتَفِعُ لهم جَلَبَةٌ وضَجيجٌ فَرَحاً وجَذَلاً وضَحِكاً بما سَمِعُوا منه مِن إسكـاتِ رسولِ الله ﷺ بجَـدَلِه، كما يرتفعُ لَغَطُ القوم ولَـجَبُهم إذا تَعَيَّوا بحُجّةٍ ثم فُتِحَتْ عليهم.

وأما مَنْ قرأ: «يَصُدُّون» بالضَّمّ: فمِنَ الصُّدُود، أي: مِن أجلِ هذا المَثَلِ يَصُدُّونَ عن الحقِّ ويُعرِضُونَ عنه. وقيل: مِنَ الصَّديد، وهو الـجَلَبة، وأنهمـا لغتانِ نحو: يَعكِفُ ويَعكُف، ونَظائِرَ لهمـا.

﴿وَقَالُوٓاْ ءَأَٰلِهَتُنَا خَيۡرٌ أَمۡ هُوَۚ﴾ يَعنُون: أنَّ آلهتَنا عِندَكَ ليسَتْ بخيرٍ مِن عيسىٰ، وإذا كان عيسىٰ مِن حَصَبِ النار، كانَ أمرُ آلهتِنا هَيِّناً.

﴿مَا ضَرَبُوهُ﴾ أي: ما ضَـرَبُوا هذا المَثَل، ﴿لَكَ إِلَّا جَدَلَۢاۚ﴾ إلا لأجل الجدلِ. ....

قوله: (ثم فُتِحَتْ عليهم): النهاية: «وفي الحديث: «لا يُفتَحْ علىٰ الإمام»؛ إذا أُرتِجَ عليه في القِراءةِ وهو في الصَّلاة، لا يَفتَحُ له المأمومُ ما أُرتجَ عليه، أي: لا يُلقِّنُه».

قوله: (وأما مَنْ قرأ «يَصُدُّون» بالضَّمّ): نافعٌ وابنُ عامر والكِسائيّ، والباقون: بكَسْرِها(١). قالَ الزجّاج: «الكَسْـرُ أكثر، ومعناهما جميعاً: يَضِجُّون. ويجوزُ أن يكون معنىٰ المضمومة: يُعرِضُون»(٢)، روىٰ مُحيي السُّنّةِ عن الكِسائيّ: «هما لغتان، مثل يَعرِشُونَ ويَعرُشُون، وشَدَّ يَشُدُّ ويَشِدّ، ونَمَّ يَنُمُّ ويَنِمّ»(٣).

(١) انظر: «التيسير» للداني ص١٩٧، و«حجة القراءات» ص٦٥٢.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٤: ٤١٦).

(٣) «معالم التنزيل» للبغوي (٧: ٢١٨).

والغَلَبةِ في القَوْل، **لا لِطَلَبِ الـمَيْزِ** بينَ الحقِّ والباطِل، ﴿بَلۡ هُمۡ قَوۡمٌ خَصِمُونَ﴾ لُدٌّ شِدادُ الخصومةِ دأبُهم اللَّجاج، كقوله تعالىٰ: ﴿قَوۡمًا لُّدًّا﴾ [مريم: ٩٧]، ....

قوله: (**لا لِطَلَبِ الـمَيْزِ**): تأكيدٌ لِـمَا نُفِيَ في المُستَثنىٰ منه في قوله: «ما ضَـرَبُوا هذا الـمَثَلَ لكَ إلا جَدَلاً»، أي: ليسَ قولهُم: ﴿ءَأَٰلِهَتُنَا خَيۡرٌ أَمۡ هُوَ﴾، إلا جَدَلاً صِـرْفاً، ليس فيه سِوَىٰ طَلَبِ الباطِل والغَلَبةِ في القَوْل، لأنَّ «ما» في قوله: ﴿إِنَّكُمۡ وَمَا تَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [الأنبياء: ٩٨] عامٌّ يحتمِلُ التخصيصَ بحَسَبِ المُخاطَبينِ واقتِضاءِ المَقام، فللمُحِقِّ والمُبطِلِ مجالُ التأويل، فإنَّ المُحِقَّ حينَ سَمِعَ النُّصوصَ الدّالّةَ علىٰ تعظيم المَلائكة وعيسىٰ، وأنَّ قولَه: ﴿إِنَّكُمۡ وَمَا تَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ خِطابُ مشافهةٍ مع المشركين: لا يَتصوَّرُ دُخولَهم في هذا العامّ، والمُعانِدُ المُكابِرُ لا يَلتَفِتُ إلى المَقام، وحينَ رأىٰ للجِدالِ مجالاً انتهزَ الفُرْصة.

أما المقام: فإنَّ الخِطابَ في قوله: ﴿إِنَّكُمۡ وَمَا تَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ في المُشـركين، ومن ثَمَّ قَدَّرَ مُحيي السُّنّة: «﴿إِنَّكُمۡ﴾ أيها المشركون ﴿وَمَا تَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ يعني: الأصنام، ﴿حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾»[1].

وأما توجيهُ كلامِهم: ﴿وَقَالُوٓاْ ءَأَٰلِهَتُنَا خَيۡرٌ أَمۡ هُوَ﴾، فإنك تَزعُمُ أنَّ آلهتَنا ليسَ فيها خير، وأنَّ عيسىٰ نبيٌّ مُكرَّم، فقولُك: ﴿إِنَّكُمۡ وَمَا تَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾ يُوجِبُ المُساواة، فإن كانَ الذي تقولُ بفَضْلِه ونُبوَّتِه حَصَبُ جهَنَّم، كانَ أمرُ آلهتِنا هَيِّناً.

وأما قولُه: «هو لكم ولآلهتِكم ولجميع الأُمَم»: فليسَ بثَبَت[2].

---

(١) «معالم التنزيل» للبغوي (٥: ٣٥٦).

(٢) هكذا ضُبطت في (ط)، وفي (ح) و(ف): «فليس يثبت»، وعلىٰ كُلٍّ فلو قال: «فليس يُوجَد» أو «لا أصل له» لكان أحسن، لأنَّ نفيَ الثبوت يعني أنه مرويٌّ في كتب السُّنّة أو غيرها مُسنَداً، ولكنه لم يَستَوفِ شـروطَ القبول، والحالُ في هذا الحديث ليس كذلك، فقد استغربه الحافظُ الزيلعيُّ في «تخريج أحاديث الكشّاف» (٣: ٢٥٤) ـ و«الغرابةُ» مُصطَلَحُه فيمـا لم يَـجِدْه ـ ثم أشار إلىٰ أنَّ سائرَ قِصّةِ ابنِ الزِّبَعرىٰ قد تَقَدَّمَت في تفسير الآياتِ ٩٨-١٠١ من سورة الأنبياء.

وذلكَ أنَّ قولَه تعالىٰ: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [الأنبياء: ٩٨]: ما أُريدَ به إلا الأصنام، وكذلكَ قولُه عليه السَّلام: «هو لكم ولآلهتِكم ولجميع الأُمَم»، إنما قُصِدَ به الأصنام، ومُحالٌ أن يُقصَدَ به الأنبياءُ والملائكة، إلا أنَّ ابنَ الزِّبَعْرىٰ **بخِبِّه** وخِداعِه **وخُبْثِ دُخْلتِه**، لـمَّا رأىٰ كلامَ الله ورسولِهِ مُحتَمِلاً لفظُه وَجْهَ العُموم، مَعَ عِلمِه بأنَّ المُرادَ به أصنامُهم لا غير، وَجَدَ للحِيلةِ مَساغاً، فصَرَفَ معناه إلىٰ الشُّمولِ والإحاطةِ بكُلِّ معبودٍ غيرِ الله، **علىٰ طريقة المَحْكِ** والجِدالِ وحُبِّ المُغالَبةِ والمُكابَرة، وتَوقَّحَ في ذلك، فتَوقَّرَ رسولُ الله ﷺ، حتىٰ أجابَ عنه ربُّه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا ٱلْحُسْنَىٰٓ﴾ [الأنبياء: ١٠١]، فدلَّ به علىٰ أنَّ الآيَةَ خاصّةٌ في الأصنام، علىٰ أنَّ ظاهِرَ قولِه: ﴿وَمَا تَعْبُدُونَ﴾ لغيرِ العُقَلاء.

وروىٰ مُحيي السُّنّة في «المعالم»: أنَّ ابنَ الزِّبَعْرىٰ قال: «أنتَ قُلت: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾؟ قال: نعم، قال: أليسَتِ اليهودُ تَعبُدُ عُزَيراً، والنَّصارىٰ تَعبُدُ المَسِيح، وبنو مُلَيح يَعبُدونَ الملائكة، فقالَ النبيُّ ﷺ: بل هُم يَعبُدونَ الشَّيْطان، فأنزَلَ اللهُ تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا ٱلْحُسْنَىٰٓ﴾ [الأنبياء: ١٠١]»(١).

قوله: (**بخِبِّه**): **النهاية**: «الـخَبُّ ـ بالفَتْح ـ: الخَدّاع، وهو الـجُرْبُزُ الذي يَسْعىٰ بينَ الناس بالفَساد، وأما المَصدَر فبالكَسْر لا غير».

قوله: (**وخُبْثِ دُخْلتِه**): **الجوهري**: «داخِلةُ الرجل: باطِنُ أمرِه، وكذلكَ الدُّخْلة بالضَّمّ»، **الأساس**: «إنه لخبيثُ الدُّخْلة، وعَفيفُ الدُّخْلة، وهي باطِنُ أمرِه».

قوله: (**علىٰ طريقةِ المَحْك**): **الأساس**: «رجلٌ مَحِك: لَـجُوجٌ عَسِر، وماحِكٌ ومَحْكان، وقد مَحَكَ مَحْكاً، وماحَكَ صاحِبَه».

---

(١) «معالم التنزيل» للبغوي (٣: ٣٥٦-٣٥٧).

وقيل: لـمَّا سَمِعُوا قولَه: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ﴾ [آل عمران: ٥٩]، قالوا: نحنُ أهْدىٰ مِنَ النَّصارىٰ؛ لأنهم عَبَدُوا آدمياً، ونحنُ نَعبُدُ الملائكة، فنزلت. وقولُه: ﴿ءَأَٰلِهَتُنَا خَيۡرٌ أَمۡ هُوَ﴾ علىٰ هذا القول: تفضيلٌ لآلهتِهم علىٰ عيسىٰ، لأنَّ المُرادَ بهم الملائكة، و﴿مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلَۢا﴾: معناه: وما قالوا هذا القول ـ يعني: ﴿ءَأَٰلِهَتُنَا خَيۡرٌ أَمۡ هُوَ﴾ ـ إلا للجِدال.

قوله: (وقيل: لـمَّا سَمِعُوا [قوله]: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ﴾): معطوفٌ علىٰ قوله: «لـمَّا قرأ رسولُ الله ﷺ علىٰ قُريش: ﴿إِنَّكُمۡ وَمَا تَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾ [الأنبياء: ٩٨]»، في تفسير قوله: ﴿وَلَمَّا ضُرِبَ ٱبۡنُ مَرۡيَمَ مَثَلًا﴾ الآية.

يعني: يجوزُ أن يُرادَ بضارِبِ ابنِ مَريَمَ مَثَلاً: عبدُ الله بنُ الزِّبَعْرىٰ، كما في الوَجْهِ الأول، بدليل قوله: «ولـمَّا ضَـرَبَ عبدُ الله بنُ الزِّبَعرىٰ عيسىٰ ابنَ مَريَمَ مَثَلاً»، وأن يُراد اللهُ سُبحانه وتعالىٰ، كما في هذا الوَجْه، والمَثَلُ ـ علىٰ قولِ ابنِ الزِّبَعْرىٰ ـ قولُه: فلو كان هؤلاءِ في النار، فقد رَضِينا أن نكونَ نحنُ وآلهتُنا معهم، وإنما سُمِّيَ مَثَلاً لِـمَا فيه مِنَ الغَرابةِ مِن بعضِ الوجوه، ولذلكَ فرِحَ به المُشـركون، وضَحِكوا، وسَكَتَ النبيُّ ﷺ، وعلىٰ هذا قولُه: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ﴾ [آل عمران: ٥٩].

وفي قول المُصنِّف: «هو ـ علىٰ هذا القول ـ تفضيلٌ لآلهتِهم علىٰ عيسىٰ؛ لأنَّ المُرادَ بهم الملائكة»: إدماجٌ لمذهبه في غايةٍ مِنَ الدِّقّةِ في القولِ بتفضيلِ المَلَكِ علىٰ الأنبياء، وذلكَ لِزَعْمِهِ أنه ثبتَ بقوله: ﴿خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ﴾ [آل عمران: ٥٩]: أنَّ عيسىٰ عليه السَّلامُ مخلوقٌ مِن تُراب، واتفَقْنا علىٰ أنَّ المَلائكةَ رَوْحانيُّون، فلا شَكَّ بتفضيلهم، وجوابُ الفَريقَين: قولُه تعالىٰ: ﴿إِنۡ هُوَ إِلَّا عَبۡدٌ أَنۡعَمۡنَا عَلَيۡهِ﴾ الآية، يعني: ليسَ التفضيلُ بالقياس، بل باصطِفائِنا واختيارنا لمن نشاء، فإنَّ عيسىٰ إنما كان نبيّاً مُختاراً لأننا أنعمنا عليه بالكرامةِ والنبوّة، وإنّ الملائكةَ إنما كانوا مُقرَّبينَ باختيارنا ومشيئتنا سبحانه وتعالىٰ، ولو نشاءُ لجلعنا[1] منكم ـ وأنتُم شَـرُّ الدَّوابِّ عندَ الله ـ

---

(١) من قوله: «مختاراً لأننا أنعمنا» إلىٰ هنا، سقط من (ح) و(ف).

وقُرِئَ: ﴿ءَأَٰلِهَتُنَا خَيۡرٌ﴾ بإثباتِ همزةِ الاستِفهام وبإسقاطِها؛ لِدلالةِ «أم» العَدِيلةِ عليها، وفي حَرْفِ ابنِ مسعود: «خيرٌ أم هذا»، ويجوزُ أن يكونَ ﴿جَدَلَۢا﴾ حالاً، أي: جَدِلِـين.

وقيل: لـمَّا نزلت: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ٥٩]، قالوا: ما يُريدُ محُمَّدٌ بهذا إلا أن نَعبُدَه، وأنه يَستأهِلُ أن يُعبَد، وإنْ كانَ بَشَراً، كما عَبَدَتِ النَّصارىٰ المَسيحَ وهو بَشَر.

ومعنىٰ: ﴿يَصِدُّونَ﴾ يَضِجُّونَ ويَضجَرون، والضَّميرُ في ﴿أَمۡ هُوَ﴾ لمُحمَّدٍ ﷺ، وغَرَضُهم بالمُوازَنةِ بينَه وبينَ آلهتِهم: السُّخْريةُ به والاستِهزاء.

ويجوزُ أن يقولوا ـ لـمَّا أُنكِرَ عليهم قولُهم: الملائكةُ بناتُ الله، وعَبَدُوهم ـ: ما قُلنا بِدْعاً مِنَ القول، ولا فَعَلْنا نُكْراً مِنَ الفِعْل، فإنَّ النَّصارىٰ جَعلُوا المَسيحَ ابنَ الله، ....

أيضـاً ملائكـة، وهذا مِـن بـابِ رَدِّ القيـاسِ بالنَّص، كقوله تعالىٰ: ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلۡبَيۡعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ﴾ [البقرة: ٢٧٥].

قوله: (**وقُرِئَ: ﴿ءَأَٰلِهَتُنَا خَيۡرٌ﴾ بإثباتِ همزةِ الاستِفهام**): بالإثبات: السَّبْعة، وبإسقاطها: شاذّة.

قوله: (**ويجوزُ أن يقولوا لـمَّا أُنكِرَ عليهم قولُهم: الملائكةُ بناتُ الله، وعَبَدُوهم**): قولُه: «وعبدوهم» حالٌ مِنَ الضميرِ المُضافِ إليه في «قولهم»، ومقولُ «يقولوا»[١]: «ما قُلنا بِدْعاً»، وعلىٰ هذا فاعلُ ﴿ضُرِبَ ٱبۡنُ مَرۡيَمَ مَثَلًا﴾: ابنُ الزِّبَعْرىٰ، كما في الوَجْهِ الأول.

والحامِلُ علىٰ ضَـرْبِ المَثَلِ الرَّدُّ علىٰ الكَفَراتِ الثلاثِ في قوله: ﴿وَجَعَلُواْ لَهُۥ مِنۡ عِبَادِهِۦ جُزۡءًا﴾ [الزخرف: ١٥] الآيات، وهو قوله: ﴿أَمِ ٱتَّخَذَ مِمَّا يَخۡلُقُ بَنَاتٖ﴾ [الزخرف: ١٦]، وقوله: ﴿أَشَهِدُواْ خَلۡقَهُمۡ﴾ [الزخرف: ١٩]، وقوله: ﴿مَّا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنۡ عِلۡمٍ﴾ [الزخرف: ٢٠]، والآياتُ المُتخلِّلةُ في البَيْنِ[٢] مُتَّصِلاتٌ بعضُها مَعَ بعضٍ بالأفانينِ المُتنوِّعة.

---

(١) في (ح): «ومقول لهم بقوله»، وفي (ف): «ومقول بقوله»، والمُثبتُ من (ط).

(٢) أي: الآياتُ الواردةُ بينَ الآياتِ التي ذُكِرت فيها الكَفَراتُ الثلاث، وهذه الآية ﴿وَلَمَّا ضُرِبَ ٱبۡنُ مَرۡيَمَ مَثَلًا﴾.

....

وهذا الوَجْهُ واردٌ علىٰ القياسِ المبنيِّ علىٰ أصلٍ فاسِد، وذلكَ أنَّ النَّصارىٰ ما عَبَدُوا عيسىٰ عليه السَّلامُ عن عِلمٍ ودليل، بل عَبَدُوهُ لأنه وُجِدَ مِن غيرِ أب، ولو نشاءُ أيتُها الكَفَرةُ وَلَّدْنا منكم، كما وُلِدَ عيسىٰ مِن غيرِ أب، ولو نشاءُ لجعلنا منكم ملائكة، يعني: أنَّ حالَ عيسىٰ وإنْ كانت عجيبة، فاللـهُ تعالىٰ قادرٌ علىٰ ما هو أعجَبُ مِن ذلك، وأنَّ الملائكةَ منكم، مِن حيثُ إنها مخلوقة، فيُحتَملُ أن يُـخلَقوا توليداً، كما جاز خَلْقُها إبداعاً، فمِن أينَ لهم استِحقاقُ الألوهية، والانتسابُ إلىٰ الله تعالىٰ؟!

وإنما فَسَّـرَ ﴿لَجَعَلْنَا مِنكُم﴾ بقوله: «لَوَلَّدْنا»؛ لِوُقوعِه مُقابِلاً لقوله: ﴿وَجَعَلْنَٰهُ مَثَلًا لِّبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾، ومعناه: وخَلَقْناهُ مِن غيرِ سَبَب، وصَيَّرناهُ عجيبةً كالمَثَلِ السائِر.

فإن قلت: ذكرَ في «المعالم»: «أنَّ المعنىٰ: لو نشاءُ لأهلكناكم، وجعَلْنا بَدلَكُم ملائكةً خَلَفاً منكم، يَعمُرونَ الأرضَ ويَعبُدونَني، وقيل: يَـخلُفُ بعضُهم بعضاً»[1]، وقال أبو البقاء: «لَـحَوَّلْنا بعضَكم ملائكة»[2]، فلِمَ عَدَلَ المُصنِّفُ عن البَدَليّةِ إلىٰ ما ذكر؟ قلت: لأنَّ المَقامَ له أدعىٰ، وأنَّ التبديلَ[3] دلَّ علىٰ التَّوعُّدِ بالهلاكِ والاستِئصال، وهو لا يَدخُلُ في المعنىٰ، إذ المعنىٰ: إنْ هو إلا عَبْدٌ أنعَمْنا عليه، وجَعَلناه عِبرةً عجيبة، ولو شِئنا لجعلنا منكم أيضاً عِبرةً عجيبة، دلالةً علىٰ قُدْرتِنا علىٰ عَجائِبِ الأمور، وبَدائِعِ الفِطَر، والله أعلم.

فإن قلت: قد عُلِمَ في الوَجْهَينِ الآخرينِ تنزيلُ[4] الجواب، وهو قوله: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا عَبْدٌ أَنْعَمْنَا عَلَيْهِ﴾ الآية، علىٰ قولهم: ﴿ءَأَٰلِهَتُنَا خَيْرٌ أَمْ هُوَ﴾، فما وَجْهُ التنزيل علىٰ الوَجْهِ الأول، وهو أن يكونَ الحامِلُ علىٰ هذا القولِ قولَه تعالىٰ: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾ [الأنبياء: ٩٨]؟

(١) «معالم التنزيل» للبغوي (٧: ٢١٩).
(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١٤١).
(٣) في (ح): «التذيل»، وفي (ف): «التدلل» أو «التذلل»، والمُثبتُ من (ط).
(٤) في (ف): «تبديل»، وفي (ح) كذلك إلا أنها لم تُنقَط، والمُثبتُ من (ط).

وعَبَدُوه، ونحن **أشَفُّ منهم قولاً** وفِعْلاً، فإنا نَسَبْنا إليه الملائكة، وهم نَسَبُوا إليه الأناسيّ، فقيلَ لهم: مَذهَبُ النَّصارىٰ شِـرْكٌ بالله ، ومَذهَبُكُم شِـرْكٌ مِثلُه، **وما تَنَصُّلُكُم** مما أنتم عليه بما أورَدتُـمُوهُ إلا قياسُ باطِلٍ بباطِلٍ، وما عيسىٰ ﴿إِلَّا عَبۡدٌ﴾ كسائرِ العَبيد، ﴿أَنۡعَمۡنَا عَلَيۡهِ﴾ حيثُ جعَلْناه آية؛ بأنْ خَلَقْناهُ مِن غير سَبَب، كما خَلَقْنا آدم، وشَـرَّفْناهُ بالنُّبوّة، وصَيَّـرْناهُ عِبرةً عجيبةً كالمَثَلِ السائرِ لبني إسـرائيل.

قلت: وجهُه وجهُ قولِهِ تعالىٰ في تلكَ السُّورة: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتۡ لَهُم مِّنَّا ٱلۡحُسۡنَىٰٓ أُوْلَٰٓئِكَ عَنۡهَا مُبۡعَدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠١]، وإليه أشار المُصنِّفُ بقوله: «فإن كانَ هؤلاءِ في النار، فقد رَضِينا أن نكونَ نحنُ وآلهتُنا معهم، ففرِحُوا وضَحِكُوا، فأنزَلَ الله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتۡ﴾، ونزلت هذهِ الآية».

وتقريرُه: أنَّ جَدَلَكُم هذا باطِل، لأنه عليه السَّلامُ ما دَخَلَ في هذا النَّصِّ الصَّـريح، لأنَّ الكلامَ معكم أيها المُشـركون، وأنتُم المُخاطَبونَ به، وإنما المُرادُ بـ«ما تَعبُدون»: الأصنامُ التي تَنحِتُونها بأيديكم، وأما عيسىٰ ما هو إلا عبدٌ مُكرَمٌ مُنعَمٌ عليه بالنُّبوّةِ مرفوعُ المَنزِلة والذِّكْر، مشهورٌ في بني إسرائيلَ كالـمَثَل السائر، فمِن أينَ يَدخُلُ في قولنا: ﴿إِنَّكُمۡ وَمَا تَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾؟ ثم لا اعتراضَ علينا أن نَجعَلَ قوماً أهْلاً للنار، وآخَرينَ أهْلاً للجنّة، إذ لو نشاءُ لجعلنا منكم ومن أنفُسِكُم ـ أيها الكَفَرةُ ـ ملائكة، أي: عَبيدٌ مُكرَمُونَ مُهتَدونَ إلىٰ الجنّةِ صابِرون كقوله تعالىٰ: ﴿وَلَوۡ شِئۡنَا لَأٓتَيۡنَا كُلَّ نَفۡسٍ هُدَىٰهَا وَلَٰكِنۡ حَقَّ ٱلۡقَوۡلُ مِنِّي لَأَمۡلَأَنَّ جَهَنَّمَ﴾ [السجدة: ١٣]، وكما لَوَّحَ في تلك الآية: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتۡ لَهُم مِّنَّا ٱلۡحُسۡنَىٰٓ أُوْلَٰٓئِكَ عَنۡهَا مُبۡعَدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠١]، والله أعلم.

قوله: **(أشَفُّ منهم قولاً)**: **الجوهري**: «الشِّفُّ ـ بالكَسْـر ـ: الفَضْلُ والرِّبح، تقولُ منه: شَفَّ يَشِفُّ شَفّاً».

قوله: **(وما تنصُّلكم)**: و«التَّنصُّلُ»: الخروجُ مِنَ الذَّنْبِ بالاعتِذار.

[﴿ وَلَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَا مِنكُم مَّلَٰٓئِكَةً فِى ٱلْأَرْضِ يَخْلُفُونَ ﴾ ٦٠]

﴿وَلَوْ نَشَآءُ﴾ لِقُدْرتِنا علىٰ عَجائِبِ الأُمورِ وبَدائِعِ الفِطَر، ﴿لَجَعَلْنَا مِنكُم﴾ لوَلَّدْنا منكم يا رجال ﴿مَّلَٰٓئِكَةً﴾ يَخلُفونَكُم في الأرض، كما يَخلُفُكُم أولادُكم، كما وَلَّدْنا عيسىٰ مِن أُنثىٰ مِن غير فَحْل، لِتعرفوا تميُّزَنا بالقُدْرةِ الباهِرة، ولِتَعلَموا أنَّ الملائكةَ أجسامٌ لا تَتَولَّدُ إلا مِن أجسام، وذاتُ القديم مُتعاليةٌ عن ذلك.

[﴿وَإِنَّهُۥ لَعِلْمٌ لِّلسَّاعَةِ فَلَا تَمْتَرُنَّ بِهَا وَٱتَّبِعُونِ ۚ هَٰذَا صِرَٰطٌ مُّسْتَقِيمٌ﴾ ٦١]

﴿وَإِنَّهُۥ﴾ وإنَّ عيسىٰ عليه السَّلام ﴿لَعِلْمٌ لِّلسَّاعَةِ﴾ أي: شَرطٌ مِن أشراطِها تُعلَمُ به، **فسَمَّىٰ الشَّرطَ عِلماً لحصولِ العِلم به.** وقرأ ابنُ عباس: «لَعَلَمٌ»، وهو العلامة، وقُرِئَ: «لَلْعَلَمُ»، وقرأ أُبَيّ: «لَذِكْر»؛ **علىٰ تَسْميةِ ما يُذكَرُ به**: ذِكْراً، كما سُمِّيَ ما يُعلَمُ به: عِلماً.

وفي الحديث: **«أنَّ عيسىٰ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ يَنزِلُ علىٰ** ....

قوله: (**فسَمّىٰ الشَّرْطَ عِلماً لحصول العِلم به**): **النهاية**: «أشراطُ الساعة: علاماتُها، واحدُها: شَرَطٌ ـ بالتحريك ـ، ومنه سُمِّيَت شُرَطُ السُّلطان، لأنهم جعَلُوا لأنفُسِهم علاماتٍ يُعرَفُونَ بها، قاله أبو عُبَيدة، وحكىٰ الخطّابيُّ عن بعضِهم: أنه أنكَرَ هذا التفسير، وقال: أشراطُ الساعة: ما يُنكِرُه الناسُ مِن صِغارِ أُمُورِها قبلَ أن تقوم، وشُرَطُ السُّلطان: نُخبةُ أصحابه الذينَ يُقدِّمُهم علىٰ غيرهم مِن جُنْدِه».

قوله: (**علىٰ تَسْميةِ ما يُذكَرُ به**): **المطلع**: قال: الذِّكْر، لأنه تُذكَرُ به الساعة.

قوله: (**أنَّ عيسىٰ يَنزِل**) الحديث: مِن روايةِ البخاريِّ ومُسلِم والترمذيِّ وأبي داودَ وابنِ ماجهْ[1] عن أبي هُريرةَ قال: قالَ رسولُ الله ﷺ: «لَيَنزِلَنَّ ابنُ مَريَمَ حَكَماً عَدْلاً، فليَكسِرَنَّ الصَّليب، ولَيَقتُلَنَّ الخِنزير، ولَيَضَعَنَّ الجِزية، ولَتُترَكَنَّ القِلاص، فلا يُسْعىٰ عليها، ولَتَذهَبَنَّ الشَّحْناءُ والتباغُضُ والتحاسُد، ولَيُدْعَوَنَّ إلىٰ المالِ فلا يقبلُه أحد».

(١) البخاري (٢٢٢٢) و(٢٤٧٦) و(٣٤٨٨)، ومسلم (١٥٥) (٢٤٢) و(٢٤٣)، والترمذي (٢٢٣٣)، وأبو داود (٤٣٢٤)، وابن ماجه (٤٠٧٨).

ثَنِيَّةٍ بالأرضِ المُقدَّسة، يُقالُ لها: أفيق، وعليه مُمصَّرتان، وشعرُ رأسِه دَهِين، وبيَدِهِ حَرْبة، وبها يَقتُلُ الدَّجّال، فيأتي بيتَ المَقدِس، والناسُ في صَلاةِ الصُّبْح، والإمامُ يَؤُمُّ بهم، فيَتَأَخَّرُ الإمام، فيُقَدِّمُه عيسىٰ، ويُصَلِّي خَلفَه علىٰ شَريعةِ مُحَمَّدٍ عليه السَّلام، ثم يَقتُلُ الخنازير، ويَكسِرُ الصَّليب، ويُخَرِّبُ البِيَعَ والكَنائِس، ويَقتُلُ النَّصارىٰ إلا مَنْ آمَنَ به».

وعن الحسن: أنَّ الضَّميرَ للقُرآن، وأنَّ القُرآنَ به تُعلَمُ الساعة، لأنَّ فيه الإعلانَ بها.

﴿فَلَا تَمۡتَرُنَّ بِهَا﴾ مِنَ المِرْية، وهيَ الشَّكّ، ﴿وَٱتَّبِعُونِ﴾ واتبِعوا هُدايَ وشَرْعي، أو رسولي. ....

وفي رواية: «فإنه نازِل، فإذا رأيتُموهُ فاعرِفُوه، فإنه رَجُلٌ مربوعٌ إلىٰ الحُمْرةِ والبياض، يَنزِلُ بينَ مُمصَّرَتَين، كأنَّ رأسَه يَقطُر، وإن لم يُصِبْهُ بَلَل، فلْيُقاتِلُ الناسَ علىٰ الإسلام»، وفيه: «ويُهلِكُ المَسيحَ الدَّجّال»(١).

وفي روايةٍ أخرىٰ قال: قالَ رسولُ الله ﷺ: «كيفَ أنتُم إذا نزلَ ابنُ مَريَمَ فيكم، وإمامُكم منكم»(٢)، وفي رواية: «فأمَّكُم منكم»، قالَ ابنُ أبي ذئب: تدري ما «أمَّكُم منكم»؟ قال: تُخبِرُني، قال: «فأمَّكَم بكِتاب الله عَزَّ وجَلَّ وسُنّةِ نبيِّكم ﷺ»(٣).

قوله: (**مُمصَّرَتان**(٤)): أي: حُلَّتانِ مُمغَّرتانِ مِن مِصْر، والمَغْرة: الطِّينُ الأحمر(٥). **النهاية**: «المُمصَّرةُ مِنَ الثياب: التي فيها صُفْرةٌ خفيفة».

(١) أخرجه أبو داود في «سننه» (٤٣٢٤).

(٢) أخرجه البخاري (٣٤٤٩)، ومسلم (١٥٥) (٢٤٤).

(٣) أخرجه مسلم (١٥٥) (٢٤٦).

(٤) في الأصول الخطية: «الممصرتان»، وحذفت «ال» مُوافقةً لِمَا في «الكشّاف».

(٥) والمِصْرُ أيضاً: هو الطينُ الأحمر. «لسان العرب» لابن منظور، مادة (مصر).

وقيل: هذا أمرٌ لرسول الله أن يقوله. ﴿هَٰذَا صِرَٰطٌ مُّسْتَقِيمٌ﴾ أي: هذا الذي أدعوكم إليه، أو هذا القُرآن، إن جُعِلَ الضميرُ في ﴿وَإِنَّهُۥ﴾ للقُرآن.

[﴿وَلَا يَصُدَّنَّكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ ۖ إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ﴾ ٦٢]

﴿عَدُوٌّ مُّبِينٌ﴾ قد أبانت عداوتُه لكم، إذ أخرَجَ أباكم مِنَ الجنّة، ونَزَعَ عنه لِباسَ النُّور.

[﴿وَلَمَّا جَآءَ عِيسَىٰ بِٱلْبَيِّنَٰتِ قَالَ قَدْ جِئْتُكُم بِٱلْحِكْمَةِ وَلِأُبَيِّنَ لَكُم بَعْضَ ٱلَّذِى تَخْتَلِفُونَ فِيهِ ۖ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُونِ ۞ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ رَبِّى وَرَبُّكُمْ فَٱعْبُدُوهُ ۚ هَٰذَا صِرَٰطٌ مُّسْتَقِيمٌ ۞ فَٱخْتَلَفَ ٱلْأَحْزَابُ مِنۢ بَيْنِهِمْ ۖ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنْ عَذَابِ يَوْمٍ أَلِيمٍ﴾ ٦٣-٦٥]

﴿بِٱلْبَيِّنَٰتِ﴾ المُعجِزات، أو بآياتِ الإنجيل والشَّرائع البيِّناتِ الواضِحات، ﴿بِٱلْحِكْمَةِ﴾ يعني: الإنجيلَ والشَّرائع. فإن قلت: هَلّا بيَّنَ لهم كُلَّ الذي يختلفونَ فيه، ولكنْ بعضَه؟ قلت: كانوا يختلفونَ في الدِّيانات، وما يَتعلَّقُ بالتكليف، وفيما سوىٰ ذلك مما لم يُتعبَّدُوا بمَعْرِفتِه والسُّؤالِ عنه، ....

قوله: (وقيل: هذا أمرٌ لرسولِ الله ﷺ): عَطفٌ علىٰ قوله: «واتَّبِعُوا هُداي»، فالضميرُ المنصوبُ علىٰ الأول: لله تعالىٰ؛ علىٰ تقديرِ حَذْفِ المُضاف، ولهذا قال: «هُدايَ وشَرْعي أو رسولي».

قوله: (أو هذا القُرآن، إن جُعِلَ الضميرَ في «إنَّه» للقُرآن)، المعنىٰ: أنَّ القُرآنَ فيه الإعلامُ بالساعة، وإذا كانَ كذلكَ فلا تَمتَرُنَّ بها، لأنَّ إعلامَه صِدْق، واتبعوني أيضاً لأُنجِيكُم مِن أهوالِها، لأني مُتَّبعٌ لهذا الصادِقِ المُصَدَّقِ الهادي إلىٰ صِراطٍ مُستَقيم، فنُكِّرَ ليَدُلَّ علىٰ استِقامةٍ لا يُكتَنَهُ كُنهُها.

قوله: (كانوا يختلفونَ في الدِّيانات، وما يَتعلَّقُ بالتكليف، وفيما سِوىٰ ذلك): قال القاضي: «﴿بَعْضَ ٱلَّذِى تَخْتَلِفُونَ فِيهِ﴾ هو ما يكونُ مِن أمرِ الدِّين، لا ما يَتعلَّقُ بأمرِ الدُّنيا، فإنَّ الأنبياءَ لم تُبعَثْ لبيانِه، ولذلكَ قال ﷺ: (أنتُم أعلَمُ بأمرِ دُنياكُم)(١)»(٢).

---

(١) أخرجه مسلم (٢٣٦٣) من حديث أنس رضي الله عنه.

(٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ١٥١).

وإنما بُعِثَ ليُبيِّنَ لهم ما اختَلَفُوا فيه مما يَعْنيهم مِن أمْرِ دينهم.

﴿ٱلْأَحْزَابُ﴾ الفِرَقُ المُتحزِّبةُ بعدَ عيسىٰ عليه السلام، وقيل: اليهود والنصارىٰ، ﴿فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾ وعيدٌ للأحزاب. فإن قلت: ﴿مِنۢ بَيْنِهِمْ﴾: إلىٰ مَنْ يَرجِعُ الضَّميرُ فيه؟ قلت: إلىٰ الذين خاطَبَهم عيسىٰ في قوله: ﴿قَدْ جِئْتُكُم بِٱلْحِكْمَةِ﴾، وهم قومُه المبعوثُ إليهم.

[﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا ٱلسَّاعَةَ أَن تَأْتِيَهُم بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ * ٱلْأَخِلَّآءُ يَوْمَئِذٍۭ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ إِلَّا ٱلْمُتَّقِينَ * يَـٰعِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ وَلَآ أَنتُمْ تَحْزَنُونَ * ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا وَكَانُوا۟ مُسْلِمِينَ * ٱدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ أَنتُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ تُحْبَرُونَ * يُطَافُ عَلَيْهِم بِصِحَافٍ مِّن ذَهَبٍ وَأَكْوَابٍ ۖ وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ ٱلْأَنفُسُ وَتَلَذُّ ٱلْأَعْيُنُ ۖ وَأَنتُمْ فِيهَا خَـٰلِدُونَ * وَتِلْكَ ٱلْجَنَّةُ ٱلَّتِىٓ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ * لَكُمْ فِيهَا فَـٰكِهَةٌ كَثِيرَةٌ مِّنْهَا تَأْكُلُونَ﴾ ٦٦-٧٣]

﴿أَن تَأْتِيَهُم﴾ بَدَلٌ مِن ﴿ٱلسَّاعَةَ﴾، والمعنىٰ: هل يَنظُرونَ إلا إتيانَ الساعة. فإن قلت: أما أدّىٰ قولُه: ﴿بَغْتَةً﴾ مُؤدّىٰ قولِه: ﴿وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ فيُستَغنىٰ عنه؟ قلت: لا، لأنَّ معنىٰ قولِه: ﴿وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾: وهم غافِلونَ لاشتِغالِهم بأمورِ دُنياهم، كقوله تعالىٰ: ﴿تَأْخُذُهُمْ وَهُمْ يَخِصِّمُونَ﴾ [يس: ٤٩]، ويجوزُ أن تأتيهم بَغْتةً وهم فَطِنُون.

قوله: (الفِرَقُ المُتحَزِّبةُ بعدَ عيسىٰ عليه السَّلام): الملكانية واليَعْقوبيّة والنُّسْطُورية(١).

قوله: (معنىٰ قوله: ﴿وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾: وهم غافِلون): يعني: مجيءُ الشيءِ فجأة: ربما يكونُ مَعَ الشُّعور به، وربما يجيءُ والشَّخْصُ غافِل، ويجوزُ أن يُرادَ بـ﴿لَا يَشْعُرُونَ﴾: الإثبات، لأنَّ الكلامَ وارِدٌ علىٰ الإنكار، كأنه قيل: هل تَزعُمُونَ أنها تأتيهم بَغْتةً وهُم لا يَشعُرون، أي: لا يكونُ ذلك، بل تأتيهم وهُم فَطِنون.

(١) هي أكبرُ فِرَقِ النَّصارىٰ، ومنها تَتَشعَّبُ سائرُ فِرَقِهم، وانظر تفصيلَ الكلام فيهم في «الملل والنِّحَل» للشهرستاني (١: ٢٢١-٢٢٨).

﴿يَوْمَئِذٍ﴾ منصوبٌ بـ﴿عَدُوٌّ﴾، أي: تَنقَطِعُ في ذلكَ اليوم كُلُّ خلّةٍ بينَ المُتخالِّين في غير ذاتِ الله، وتَنقَلِبُ عداوةً ومَقْتاً، إلا خَلّةَ المُتصادِقينَ في الله، فإنها الخلّةُ الباقيةُ المُزدادةُ قُوّةً إذا رأوا ثوابَ التَّحابِّ في الله، والتباغُضِ في الله. وقيل: ﴿إِلَّا ٱلْمُتَّقِينَ﴾ إلا المُجتَنِبينَ أخِلّاءَ السُّوء، وقيل: نزلت في أُبيِّ بنِ خَلَفٍ وعُقْبَةَ بنِ أبي مُعَيط.

(يا عِبَادي) حِكايةٌ لِـمَا يُنادىٰ به المُتقونَ المُتحابُّونَ في الله يومَئذ.

قوله: (منصوبٌ بـ﴿عَدُوٌّ﴾): أي: يُعادي بعضُهم بعضاً، مِنَ العُدْوة مِنَ الجانبين.

قوله: (وقيل: ﴿إِلَّا ٱلْمُتَّقِينَ﴾: إلا المُجتَنِبينَ أخِلّاءَ السُّوء): فالتعريفُ في ﴿ٱلْأَخِلَّآءُ﴾ علىٰ هذا: للجِنس، والاستِثناءُ مُتَّصِل، وعلىٰ الأول: المُرادُ بالأخِلّاء: المُتخالِّينَ في غير ذاتِ الله، لِقولِه: «كُلُّ خَلّةٍ بينَ المُتخالِّينَ في غير ذاتِ الله»، والاستِثناءُ مُنقَطِع، ولذلكَ قال: «إلا خَلّةَ المُتصادِقينَ في الله، فإنها الخلّةُ الباقية».

وفي «الحقائق» عن ابنِ عطاء: كُلُّ وُصْلةٍ وأخوّةٍ مُنقَطِعةٌ إلا ما كانَ في الله ولله، فإنه كُلَّ وقتٍ في زيادة، لأنَّ اللهَ تعالىٰ يقول: ﴿ٱلْأَخِلَّآءُ يَوْمَئِذٍ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾، أي: في انقِطاعٍ وبُغْضة، ﴿إِلَّا ٱلْمُتَّقِينَ﴾[1] فإنهم في راحةِ آخرتهم يَرونَ فَضْلَ الله وثوابَه.

قوله: (يا عبادي): حِكايةٌ لِـمَا يُنادىٰ به المُتقونَ المُتحابُّونَ في الله يومَئذ، يُوافِقُه ما روىٰ أبو داود[2] عن عُمَرَ رضيَ اللهُ عنه قال: قالَ رسولُ الله ﷺ: «إنَّ مِن عِبادِ الله لأناساً ما هُم بأنبياءٍ ولا شُهداء، يَغبِطُهم الأنبياءُ والشُّهداءُ يومَ القيامةِ بمَكانِهم مِنَ الله. قالوا: يا رسول الله، تُخبِرُنا مَنْ هُم؟ قال: هُم قومٌ تحابُّوا برَوْح الله علىٰ غير أرحام بينهم، ولا أموالٍ يَتعاطَونَـها، فوالله إنَّ وُجُوهَهم كنُور، وإنهم لعلىٰ نور، لا يخافونَ إذا خافَ الناس، ولا يَـحزَنُونَ إذا حَزِنَ الناس، وقرأ: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [يونس: ٦٢]».

---

(١) في الأصول الخطية: «إلّا المتقون»، وأثبتُّ لفظَ الآية الكريمة.

(٢) في «سننه» برقم (٣٥٢٧).

و﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ منصوبُ المَحَلِّ صِفةً لـ«عِباد»، لأنه مُنادىٰ مُضاف، أي: الذينَ صَدَّقوا ﴿بِـَٔايَٰتِنَا وَكَانُواْ مُسۡلِمِينَ﴾ مُخلِصينَ وُجُوهَهم لنا، جاعِلينَ أنفُسَهم سالمةً لطاعتِنا. وقيل: **إذا بَعَثَ اللـهُ الناسَ فَزِعَ كُلُّ** أحد، فيُنادي مُناد: يا عبادي، **فيَرجُوها الناسُ كُلُّهم، ثم يُتبِعُها: الذينَ آمنوا**، فييأَسُ الناسُ منها غيرَ المُسلِمين. **وقُرِئ** ﴿يَٰعِبَادِ﴾.

﴿تُحۡبَرُونَ﴾ تُسَرُّونَ سُروراً يَظهَرُ حَبارُه ـ أي: أثرُه ـ علىٰ وُجُوهِكم، كقوله تعالىٰ: ﴿تَعۡرِفُ فِي وُجُوهِهِمۡ نَضۡرَةَ ٱلنَّعِيمِ﴾ [المطففين: ٢٤]، وقال الزَّجّاج: تُكرَمُونَ إكراماً يُبالَغُ فيه، والحَبْرة: المُبالغةُ فيما وُصِفَ بجميل.

والكُوب: الكُوزُ لا عُروةَ له، ﴿وَفِيهَا﴾: الضَّميرُ للجنّة، وقُرِئ: «تَشْتَهي» و﴿تَشۡتَهِيهِ﴾، **وهذا حَصْرٌ لأنواع النِّعَم**، لأنها إما مُشتهاةٌ في القُلوب، وإما مُستَلذّةٌ في العُيون.

قوله: (**إذا بَعَثَ اللـهُ الناس**) إلىٰ قوله: (**ثم يُتبِعُها: الذينَ آمنوا**): يُريد: أنَّ قولَه: «يا عبادي» عامٌّ إن يُخَصَّصْ بالآيةِ السابقةِ فالمُرادُ المُتحابُّونَ في الله، أو باللاحِقةِ فالمرادُ الذينَ آمنوا بآياتِنا وكانوا مُسلِمين، علىٰ إرادةِ المَدْحِ أو الاختِصاص، أي: اذكُرْ مَنْ لا يَخفىٰ شأنُهم، وهُمُ الذينَ آمنوا وأسلَمُوا.

قوله: (**فيَرجُوها**): قيل: أي: الإضافة[1].

قوله: (**وقُرِئ: ﴿يَٰعِبَادِ﴾**): حَفْصٌ وحمزةُ والكِسائي[2].

قوله: (**وهذا حَصْرٌ لأنواع النِّعَم**): قال الواحدي: «يُقال: لَذِذْتُ الشيءَ أَلَذُّه، مثل: استَلَذَذْتُه، والمعنىٰ: ما مِن شيءٍ تَشتَهيهِ نفس، أو تَستَلِذُّ به عَيْن، إلا وهو في الجنّة، وقد

---

(١) الظاهرُ أنه يُريدُ أنهم يَرجُونَ دخولهم في مُسمّىٰ «العِباد» المُضافِ إلىٰ الله تعالىٰ في قوله: «يا عبادي».

(٢) وأثبت الباقون الياء، إلا أن أبا بكر سكَّنها في الوقف، وفتحها في الوصل، بينما سكَّنها في الحالين: نافع وأبو عمرو وابن عامر، كما في: «التيسير» للداني ص١٩٧، و«حجة القراءات» ص٦٥٣-٦٥٤، والذي يُفهم من كلامهما أن قراءة ابن كثير بحذف الياء أيضاً.

....

عَبَّرَ اللـهُ تعالىٰ بهذينِ اللَّفظَينِ عن جميع نِعَم أهل الجنّة، فإنه ما مِن نِعْمةٍ إلا وهيَ تُصِيبُ النفسَ أو العَيْن»(١).

وقد أجادَ صاحبُ «التيسير» حيثُ قال: قولُه تعالىٰ: ﴿يُطَافُ عَلَيْهِم بِصِحَافٍ مِّن ذَهَبٍ﴾: دلَّ علىٰ الأطعِمة، وقولُه: ﴿وَأَكْوَابٍ﴾ علىٰ الأشـربة، وقولُه: ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ ٱلْأَنفُسُ وَتَلَذُّ ٱلْأَعْيُنُ﴾ علىٰ أنَّ في الجنّةِ وراءهما مِن أصنافِ النِّعَم شيئاً آخَر.

وقلت: وعلىٰ هذا: لا يَبعُدُ أن يُحمَلَ قولُه: ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ ٱلْأَنفُسُ﴾ علىٰ المَنكِح والمَلبَس وما يَتَّصِلُ بهما؛ لِتتكامَلَ جميعُ المُشتَهياتِ النفسانيّة، فبقيتِ اللَّذّةُ الكُبرىٰ، وهيَ النَّظَرُ إلىٰ وَجْهِ الله الكريم، فيُكنىٰ عنه بقوله: ﴿وَتَلَذُّ ٱلْأَعْيُنُ﴾، ولهذا قالَ رسولُ الله ﷺ: «حُبِّبَ إليَّ الطِّيبُ والنِّساء، وجُعِلَتْ قُرَّةُ عَيْني في الصَّلاة»، رواه النَّسائيُّ(٢) عن أنس. وقال قَيْسُ بنُ المُلوّح:

ولَقَد هممتُ بقَتْلِها مِن حُبِّها ... كَيْ ما تكونَ خَصِيمتي في المَحشَرِ
حتىٰ يَطُولَ علىٰ الصِّراطِ وُقوفُنا ... وتَلَذَّ عَيْني مِن لَذِيذِ المَنظَرِ

ثم وافقَ هذا التأويلَ كلامُ جَعفرٍ الصادِقِ رضيَ اللـهُ عنه: «شَتّانَ بينَ ما تَشتَهي الأنفُس، وبينَ ما تَلَذُّ الأعيُن»، لأنَّ جميعَ ما في الجنّةِ مِنَ النَّعيم والشَّهَواتِ في جَنْبِ ما تَلَذُّ الأعيُن: كإصبَع يُغمَسُ في البحر، لأنَّ شَهَواتِ الجنّةِ لها حَدٌّ ونهاية، لأنها مخلوقة، ولا تَلَذُّ الأعيُنُ في الدارِ الباقية، إلا بالنَّظَرِ إلىٰ الباقي جَلَّ وعَزّ، ولا حَدَّ لذلكَ ولا صِفةَ ولا نهايةَ في الحقائق.

وقال القاضي في قوله: ﴿وَأَنتُمْ فِيهَا خَـٰلِدُونَ﴾ ما معناه: «أنَّ كُلَّ نعيمٍ زائلٍ مُوجِبٌ لكُلْفةِ الحِفظِ لخوفِ الزوال، ومُستَعقِبٌ للتَّحسُّرِ في ثاني الحال، وقد أَمِنَ ذلكَ نعيمُ الجنة»(٣).

---

(١) «الوسيط» للواحدي (٤: ٨١).

(٢) في «سننه» برقم (٣٩٣٩) و(٣٩٤٠).

(٣) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ١٥٣).

﴿وَتِلْكَ﴾ إشارةٌ إلىٰ الجنّةِ المذكورة، وهيَ مُبتَدأ، و﴿ٱلْجَنَّةُ﴾ خبَر، و﴿ٱلَّتِىٓ أُورِثْتُمُوهَا﴾ صِفةُ الجنّة، أو: ﴿ٱلْجَنَّةُ﴾ صِفةٌ للمُبتَدأِ الذي هو اسمُ الإشارة، و﴿ٱلَّتِىٓ أُورِثْتُمُوهَا﴾ خبَرُ المُبتَدأ، أو: ﴿ٱلَّتِىٓ أُورِثْتُمُوهَا﴾ صِفة، و﴿بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ الخبر، والباءُ تَتَعلَّقُ بمحذوف، كما في الظُّروفِ التي تقعُ أخباراً، وفي الوَجْهِ الأولِ تَتَعلَّقُ بـ﴿أُورِثْتُمُوهَا﴾، وشُبِّهَتْ في بقائِها علىٰ أهلِها بالميراثِ الباقي علىٰ الوَرَثة. وقُرِئ: «وُرِّثتُموها».

﴿مِّنْهَا تَأْكُلُونَ﴾: «مِن» للتبعيض، أي: لا تأكلونَ إلا بعضَها، وأعقابُها باقيةٌ في شَجَرِها، فهي مُزَيَّنةٌ بالثمار أبداً مُوقَرةٌ بها، ....

وقلت: ذُقْ مَعَ طَبْعِكَ المُستَقيم معنىٰ الخِطاب والالتِفاتِ وتقديم الظَّرْف، في قوله: ﴿وَأَنتُمْ خَٰلِدُونَ﴾، لِتَقِفَ علىٰ ما لا يَكتَنِهُهُ الوَصْف، قال النَّصْرآبادي: إنْ كانَ خُلودُهم لِشَهْوةِ النفوسِ ولَذّةِ الأعيُن، فالفناءُ خيرٌ مِن ذلك، وإن كانَ لِفناءِ الأوصاف، والاتِّصافِ بصِفةِ الحقّ، والمُقام فيها علىٰ سُرورِ الرِّضا والمُشاهَدة، فأنتُم إذن أنتُم.

قوله: (وشُبِّهَتْ في بقائِها): يعني: استُعيرَ لاستِحقاقِهم الجنّةَ بسَبَبِ أعمالِهم «الميراثُ» علىٰ رأيه[1]، أو لإفضالِ الله إياها بواسِطةِ أعمالِهم: «الميراث»، ويجوزُ أن يُقال: أُورِثتُموها بواسِطةِ الأعمالِ[2] التي فَنِيَت، فإنَّ الجزاءَ كالميراثِ مِنَ الأعمال.

قوله: (مُوقَرة): أَوْقَرَتِ النَّخْلة؛ أي: كَثُرَ حَمْلُها، يُقال: نَخْلةٌ مُوقِرة، ومُوقِر، ومُوقَرة، وحُكي: مُوقَر، وهو غيرُ القياس[3].

---

(١) أي: علىٰ رأي الزمخشري ومذهبه الاعتزالي، يُريدُ بالذي هو علىٰ رأيه: «الاستحقاق»، لأنَّ المعتزلة يقولون بأنَّ العبدَ يستحقُّ الثواب، وإثابتُه واجبةٌ علىٰ الله. أما أهلُ السُّنّة: فيرون الإثابةَ بمَحْضِ الفَضْلِ من الله تعالىٰ، والعبدُ لا يَستَحِقُّ علىٰ عَمَلِه شيئاً، ولذلك قال: «أو لإفضال الله إياها بواسطة أعمالِهم»، أي: علىٰ رأينا. وعلىٰ الأمرين: فإنَّ «الميراث» مستعارٌ لهذا الإفضال أو ذاك الاستحقاق.

(٢) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «الأفضال».

(٣) هذا كلامُ الجوهري في «الصِّحاح»، مادة (وقر)، والمُؤلِّفُ رحمه الله تعالىٰ كثيرُ النَّقل عنه تَصريحاً، فيُستَغرَبُ إغفالُ نِسْبتِهِ إليه هنا، ولعله مِنَ النُّسّاخ.

لا ترىٰ شَجَرةً عُرْيانةً مِن ثَمَرِها، كما في الدُّنيا. وعن النبيِّ ﷺ: «لا يَنزِعُ رجلٌ في الجنَّةِ مِن ثَمَرِها، إلا نَبتَ مكانَها مِثلاها».

[﴿إِنَّ ٱلۡمُجۡرِمِينَ فِي عَذَابِ جَهَنَّمَ خَٰلِدُونَ * لَا يُفَتَّرُ عَنۡهُمۡ وَهُمۡ فِيهِ مُبۡلِسُونَ * وَمَا ظَلَمۡنَٰهُمۡ وَلَٰكِن كَانُواْ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ * وَنَادَوۡاْ يَٰمَٰلِكُ لِيَقۡضِ عَلَيۡنَا رَبُّكَۖ قَالَ إِنَّكُم مَّٰكِثُونَ * لَقَدۡ جِئۡنَٰكُم بِٱلۡحَقِّ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَكُمۡ لِلۡحَقِّ كَٰرِهُونَ﴾ ٧٤-٧٨]

﴿لَا يُفَتَّرُ عَنۡهُمۡ﴾ لا يُخفَّفُ ولا يُنقَص، مِن قَولِهم: فَتَرَتْ عنه الحُمَّىٰ: إذا سَكَنَتْ عنه قليلاً ونَقَصَ حَرُّها، والمُبلِس: اليائِسُ الساكِتُ سُكوتَ يأسٍ مِن فَرَج. وعن الضَّحّاك: يُجعَلُ المُجرِمُ في تابوتٍ من نار، ثم يُردَمُ عليه، فيبقىٰ فيه خالِداً، لا يَرىٰ ولا يُرىٰ.

و﴿هُمۡ﴾ فَصْلٌ عندَ البَصْريِّين، عِمادٌ عندَ الكوفيِّين. وقُرِئ: «وهُم فيها»، أي: في النار.

وقرأ عليٌّ وابنُ مسعود رضي اللهُ عنهما: «يا مالِ» بحَذْفِ الكافِ للترخيم، ....

قوله: (ثم يُردَم): الجوهري: «رَدَمْتُ الثُّلْمةَ أردِمُها ـ بالكَسْر ـ رَدْماً: إذا سَدَدْتَها».

قوله: (﴿هُمۡ﴾ فَصْلٌ عندَ البَصْريِّين): قالَ الزَّجّاج: «وهي عندَ البَصْريِّينَ تأتي دليلاً علىٰ أنَّ ما بعدَها ليسَ بصِفةٍ لِمَا قبلَها، بل هو خَبَر، ولا مَوضِعَ لها مِنَ الإعراب، ويَزعُمونَ أنها بمَنزِلةِ «ما» في قوله: ﴿فَبِمَا رَحۡمَةٖ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمۡ﴾ [آل عمران: ١٥٩]»[١].

قوله: (وقرأ عليٌّ وابنُ مسعودٍ رضيَ اللهُ عنهما: «يا مالِ» بحَذْفِ الكافِ للترخيم): روىٰ البخاريُّ ومُسلِمٌ والترمذيُّ وأبو داود[٢] عن يَعْلىٰ بنِ أُميّةَ قال: سَمِعتُ رسولَ الله ﷺ يقرأُ علىٰ المِنبَر: ﴿وَنَادَوۡاْ يَٰمَٰلِكُ لِيَقۡضِ عَلَيۡنَا رَبُّكَ﴾، قال سُفيان[٣]: وفي قِراءةِ عبدِ الله: «ونادَوْا يا مال».

(١) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٤: ٤٢٠).

(٢) البخاري (٣٢٣٠) و(٣٢٦٦) و(٤٨١٩)، ومسلم (٨٧١)، والترمذي (٥٠٨)، وأبو داود (٣٩٩٢).

(٣) وهو ابنُ عيينة، وهذه الزيادة أخرجها البخاري (٣٢٣٠).

كقولِ القائل:

والحقُّ ـ يا مالِ ـ غيرُ ما تَصِفُ.

وقيلَ لابنِ عباس: إنَّ ابنَ مسعودٍ قرأ: «ونادَوْا يا مالِ»، فقال: ما أشغَلَ أهلَ النارِ عن الترخيم. وعن بعضِهم: حَسَّنَ الترخيمَ أنهم يَقتَطِعُونَ بعضَ الاسم لِضَعْفِهم وعِظَمِ ما هُم فيه. وقرأ أبو السِّرار الغَنَويّ: «يا مالُ» بالرفع، كما يُقال: يا حارُ. ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ مِن: قَضَىٰ عليه: إذا أماتَه، ﴿فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ﴾ [القصص: ١٥]، والمعنىٰ: سَلْ ربَّكَ أن يَقضِيَ علينا.

قال ابنُ جِنِّي: «وللترخيم في هذا الموضِع سِرّ، وذلك أنهم ـ لعِظَم ما هُم عليه ـ خَفِيَتْ قُواهُم، وذلَّتْ أنفُسُهم، وصَغُرَ كلامُهم، فكانَ هذا مِن موضع الاختِصارِ ضَرورة»[١].

وقلت: هذا اعتذارٌ منه لقراءةِ ابنِ مسعودٍ حيثُ ردَّها ابنُ عباسٍ بقوله: «ما أشغَلَ أهل النار عن الترخيم»، فإن «ما» للتعجُّب، وفيه معنىٰ الصَّدّ، مثالُه قولُك لمن كان في شِدةٍ واشتَغَلَ عنها بما لا يُلائمُه: ما أشغَلَكَ عن هذا وصَدَّكَ ما أنت فيها. وخلاصةُ اعتذارِ ابنِ جِنِّي أنّ هذا الترخيمَ لم يَصدُرْ عنهم من التكليف، بل عن العجزِ وضيقِ المجال[٢].

قوله: (**والحقُّ ـ يا مالِ ـ غيرُ ما تَصِفُ**): أولُه:

[خالفتَ في الرأيِ كُلَّ ذي فَجَرٍ][٣]

---

(١) «المحتسب» لابن جِنِّي (٢: ٢٥٧).

(٢) من قوله: «وقلت: هذا اعتذار» إلىٰ هنا، سقط من (ح) و(ف).

(٣) في الأصول الخطية: «يُحيِيْ رُفاتَ العِظامِ بالية»! وهو كلامٌ ليسَ بموزون، فَضْلاً عن خَلَلٍ بيِّنٍ فيه، فحذفتُه، وأثبتُّ الصوابَ من «ديوان قَيْسِ بنِ الخطيم» ص١١٥، وهو المُوافِقُ لِـمَا في «الصِّحاح» للجوهري، و«لسان العرب» لابن منظور، كلاهما في مادة (فجر)، إلا أنَّ الجوهري ذكره بلفظ: «والبغيُ يا مالُ ...»، وغُلِّطَ فيه، كما في «اللسان».

فإن قلت: كيفَ قال: ﴿وَنَادَوْا يَـٰمَـٰلِكُ﴾ بعدَما وَصَفَهم بالإبلاس؟ قلت: تلكَ أزمِنةٌ مُتطاوِلةٌ وأحقابٌ ممتَدّة، فتَختَلِفُ بهم الأحوال، فيَسكُتونَ أوقاتاً لِغَلَبةِ اليأسِ عليهم، وعِلمِهم أنه لا فَرَجَ لهم، ويُغوِّثونَ أوقاتاً لِشِدّةِ ما بهم.

﴿مَّـٰكِثُونَ﴾ لابِثون، وفيه استِهزاء، والمُراد: خالِدون. عن ابنِ عباس: إنما يُجيبُهم بعدَ ألفِ سنة. وعن النبيِّ ﷺ: «يُلقىٰ علىٰ أهلِ النارِ الجوعُ حتىٰ يَعدِلَ ما هُم فيه مِنَ العذاب، فيقولون: ادعُوا مالِكاً، فيَدعُون: يا مالكُ لِيَقضِ علينا ربُّك».

﴿لَقَدْ جِئْنَـٰكُم بِٱلْحَقِّ﴾ كلامُ الله عَزَّ وجَلّ، بدليل قِراءةِ مَنْ قرأ: «لقد جِئتُكُم»، ويجبُ أن يكونَ في ﴿قَالَ﴾ ضميرُ الله عَزَّ وجَلّ. لـمّا سألوا مالِكاً أن يَسألَ اللهَ تعالىٰ القضاءَ عليهم، أجابَهُم اللهُ بذلك. ﴿كَـٰرِهُونَ﴾ لا تَقبَلُونَه وتَنفِرُونَ منه وتَشمَئِزُّونَ منه، لأنَّ مَعَ الباطِلِ الدَّعة، ومَعَ الحقِّ التَّعَب.

[﴿أَمْ أَبْرَمُوٓا۟ أَمْرًا فَإِنَّا مُبْرِمُونَ ۝ أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَىٰهُم ۚ بَلَىٰ وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾ ٧٩-٨٠]

﴿أَمْ﴾ أبرَمَ مُشـرِكُو مَكّةَ ﴿أَمْرًا﴾ مِن كَيْدِهِم ومَكْرِهِم برسولِ الله ﷺ، ....

قوله: (ويُغوِّثُون): أي: يقولون: واغَوْثاه.

قوله: (وفيه استِهزاء): أي: في قولِ مالك: ﴿مَّـٰكِثُونَ﴾، لأنَّ حَقَّه: «خالدون»، لأنَّ المُكْثَ مِنَ الانتِظارِ، ولا انتِظارَ لهم، يُعلَمُ مِنَ «الصِّحاح»(١).

قوله: (﴿أَمْ﴾ أبرَمَ مُشـرِكو مكّةَ ﴿أَمْرًا﴾)، الراغب: «الإبرام: إحكامُ الأمر، وأصلُه مِن إبرام الحبل، وهو تَرْديدُ فَتْلِه، والبَريم: المُبرَم، أي: المفتولُ فَتْلاً مُحكمـاً، والمُبرِم: المُلِحّ؛ تشبيهاً له بمُبرِمِ الحبل، ومن هذا قيلَ للبخيلِ الذي لا يَدخُلُ في المَيسِـر: بَـرَم، كما يُقالُ للبخيل: مَغْلولُ اليد»(٢).

(١) ولفظُه: «المُكْث: اللَّبْثُ والانتِظار، وقد مَكَثَ ومَكُث، والاسم: المُكْث والمِكْث».

(٢) «مفردات القرآن» ص١٢٠.

﴿فَإِنَّا مُبْرِمُونَ﴾ كَيْدَنا كما أبرَمُوا كَيْدَهم، كقوله: ﴿أَمْ يُرِيدُونَ كَيْدًا فَالَّذِينَ كَفَرُوا هُمُ الْمَكِيدُونَ﴾ [الطور: ٤٢]؟ وكانوا يَتَنادَوْنَ فيَتَناجَونَ في أمرِ رسولِ الله ﷺ.

فإن قلت: ما المُرادُ بالسِّرِّ والنَّجْوىٰ؟ قلت: السِّرّ: ما حَدَّث به الرجلُ نفسَه أو غيرَه في مكانٍ خال، والنَّجْوىٰ: ما تكلَّموا به فيما بينَهم. ﴿بَلَىٰ﴾ نَسمَعُهما ونَطَّلِعُ عليهما، ﴿وَرُسُلُنَا﴾ يُريد: الحفظةَ عندَهم ﴿يَكْتُبُونَ﴾ ذلك. وعن يحيىٰ بنِ مُعاذٍ الرازيّ: مَنْ سَتَرَ مِنَ الناس ذُنوبَه، وأبداها للذي لا يخفىٰ عليه شيءٌ في السماوات، فقد جَعَلَه أهوَنَ الناظِرينَ إليه، وهو مِن علاماتِ النِّفاق.

[﴿قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ ۝ سُبْحَانَ رَبِّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ ٨١-٨٢]

﴿قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ﴾ وصَحَّ ذلكَ وثبتَ ببُرْهانٍ صحيحٍ تُورِدُونَه، وحُجّةٍ واضحةٍ تُدلُونَ بها، ﴿فَأَنَا أَوَّلُ﴾ مَنْ يُعظِّمُ ذلكَ الوَلَد، وأسبقُكُم إلىٰ طاعتِه والانقيادِ له، كما يُعظِّمُ الرجلُ وَلَدَ المَلِكِ لتعظيمِ أبيه.

وهذا كلامٌ واردٌ علىٰ سبيلِ الفَرْضِ والتمثيلِ لِغَرَض، وهو المُبالَغةُ في نفي الوَلَدِ والإطنابِ فيه، وأن لا يَترُكَ الناطِقُ به شُبْهةً إلا مُضمَحِلّة، مع الترجمةِ عن نفسِه بثباتِ القَدَم في باب التوحيد، وذلك أنه عَلَّقَ العِبادةَ بكَيْنونةِ الوَلَد، وهيَ مُحالٌ في نفسِها، فكانَ المُعلَّقُ بها مُحالاً مِثلَها، فهو في صورةِ إثباتِ الكَيْنونةِ والعبادة، وفي معنىٰ نفيهما، علىٰ أبلَغِ الوجوهِ وأقواها.

ونظيرُه: أن يقولَ العَدْليُّ للمُجبِر: إنْ كانَ اللهُ تعالىٰ خالِقاً للكُفرِ في القُلُوب، ....

قوله: (وكانوا يَتَنادَوْن): الجوهري: «تَنادَوْا؛ أي: تجالَسُوا في النادي، والنَّدِي: فعيل؛ مجلِسُ القوم ومُتحدَّثُهم، وكذلكَ النَّدْوةُ والنادي والمُنتَدىٰ».

قوله: (أن يقولَ العَدْليُّ للمُجبِر: إنْ كانَ اللـهُ خالقاً للكُفْر) إلىٰ آخِره: الانتِصاف: «لقد اقتَحَمَ عظيماً في تمثيله، فيُقالُ له: وقد ثَبَتَ عقلاً وشَرْعاً أنه خالقٌ لذلكَ في القُلُوب، وفاءً بأنه

....

لا خالقَ إلا هو، ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ [فاطر: ٣]، ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ﴾ [الرعد: ١٦، الزُّمَر: ٦٢]، فيَلزَمُه لِفَرْطِ أدَبِهِ أن يُلحِدَ في الله إلحاداً لم يَسبِقْ إليه أحد»(١).

وقيل: قولُه هذا يُضاهي قولَ الكفَرة: ﴿ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ أَوِ ٱئْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [الأنفال: ٣٢]، فهَلّا قال ـ عفا اللهُ عنه ـ: إن كانَ اللهُ عَزَّ وجَلَّ خالقاً للكُفْرِ في القُلوب، ومُعذِّباً عليه، فهو الحاكِم، له المُلْك، يَفعَلُ ما يشاء، ويحكُمُ ما يُريد(٢).

وقلت: بل نقول: إن كانَ اللهُ خالقاً للكُفْرِ فأنا أولُ مَنْ أستَجيرُ به منه، وأتَّبِـعُ سُنّةَ نبيِّنا صلواتُ الله عليه، علىٰ ما رواه أبو داودَ والترمذيُّ والنَّسائيُّ(٣) عن عليِّ بنِ أبي طالبٍ رضيَ اللـهُ عنه: أنَّ رسولَ الله ﷺ كان يقولُ في آخِرِ وِترِه: «اللهُمَّ إني أعوذُ برِضاكَ مِن سَخَطِك، وبمُعافاتِكَ مِن عُقوبتِك، وأعوذُ بِكَ منك». وروىٰ البُخاريُّ ومُسلِمٌ والنَّسائيُّ(٤) عن أبي هُريرة، عن النبيِّ ﷺ أنه قال: «تَعوَّذوا بالله مِن جَهْدِ البَلاء، ودَرَكِ الشَّقاء، وسُوءِ القَضاء، وشَمـاتةِ الأعداء».

وأسلوبُ الآية قريبٌ مِنَ المُشاكَلةِ وإطباقِ الجواب علىٰ السُّؤال؛ فإنهم لـمَّا قالوا: اتخذَ الرحمنُ وَلَداً، حَسُنَ منه صلواتُ الله عليه أن يقول: ﴿إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْعَٰبِدِينَ﴾،

---

(١) «الانتصاف» (٣: ٤٩٨) بحاشية «الكشّاف».

(٢) علىٰ حاشية النسخة (ح) هنا ما نصُّه: «الزمخشـريُّ وإنْ بنىٰ الكلامَ علىٰ الحِكايـةِ عن لِسانِ العَدْليِّ فهو مِنَ العَدْليّ، فيكونُ هو أيضاً مِن آحادِ القائلينَ بتلكَ الكَلِمةِ الشَّنيعة، على أنه قَصَدَ به إظهارَ تَعصُّبه وتَضْليلَ أهلِ السُّنّةِ والجماعة، كما هو دَيْدَنُه في كُلِّ ما يَتَعلَّقُ بالنِّزاع بينَ أهلِ السُّنّةِ والمُعتَزِلة، ثم إنَّ العُلماءَ شَنَّعوا أيضاً بأنَّ المِثالَ الذي مَثَّلَ به لا مِساسَ له بالذي في الآية، وكم له أمثالُ ذلكَ في «تفسيره»، إلا أنَّ الذي ارتكَبَه هاهنا لم يَسبِقْ إليه أحد، كما صَرَّحَ به العلامةُ الطِّيبيُّ عليه الرحمةُ والمَغفِرة». انتهىٰ.

(٣) أبو داود (١٤٢٧)، والترمذي (٣٥٦٦)، والنسائي (١٧٤٧). وأخرجه أيضاً ابن ماجه (١١٧٩).

(٤) البخاري (٦٣٤٧) و(٦٦١٦)، ومسلم (٢٧٠٧)، والنسائي (٥٤٩١) و(٥٤٩٢).

ومُعذِّباً عليه عذاباً سَرْمداً، فأنا أولُ مَنْ يقول: هو شيطانٌ وليسَ بإله. فمعنىٰ هذا الكلام وما وُضِعَ له أسلوبُه ونَظمُه: نفيُ أن يكونَ اللهُ تعالىٰ خالِقاً للكُفْر، وتنزيهُه عن ذلك وتقديسُه، ولكنْ علىٰ طريقِ المُبالَغةِ فيه مِنَ الوَجْهِ الذي ذَكَرْنا، مَعَ الدَّلالةِ علىٰ سماجةِ المَذهَب، وضَلالةِ الذاهِب إليه، والشهادةِ القاطِعةِ بإحالتِه، والإفصاحِ عن نفسِه بالبراءةِ منه، وغايةِ النِّفارِ والاشمِئزازِ مِنَ ارتكابه.

ونحوُ هذهِ الطريقةِ قولُ سعيدِ بنِ جُبير رحمه اللهُ للحَجّاج ـ حينَ قالَ له: أما والله لأُبدِلنَّكَ بالدُّنيا ناراً تَلَظّىٰ ـ: لو عَرَفتُ أنَّ ذلكَ إليكَ ما عَبَدتُ إلهاً غيـرَك.

وقد تمحَّلَ الناسُ بما أخرَجُوهُ به مِن هذا الأسلوبِ الشَّريفِ المليءِ بالنُّـكَتِ والفوائِدِ المُستَقِلِّ بإثباتِ التوحيد علىٰ أبلَغ وُجُوهِه، فقيل: إن كانَ للرحمنِ وَلَدٌ في زَعْمِكم، **وقيل: إن كانَ للرحمنِ وَلَدٌ في زَعْمِكم، فأنا أولُ الآنِفِينَ مِن أن يكونَ له وَلَد؛** ....

وكذلكَ قولُ سعيدِ بنِ جُبَير للحَجَّاج، قال القاضي: «﴿إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْعَٰبِدِينَ﴾ أي: منكم، لأنَّ النبيَّ ﷺ أعلَمُ بالله، وبما يَصِحُّ له، وما لا يَصِحُّ له، وأَوْلىٰ بتعظيم ما يَـجِبُ تعظيمُه، ومن تعظيم الوالِدِ تعظيمُ الوَلَد، ولا يَلزَمُ صِحّةُ ثبوتِ الوَلَد، إذِ المُحالُ يَستَلزِمُ المُحال، والمُرادُ نفيُه علىٰ أبلَغ الوجوه، كقوله تعالىٰ: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾، غيرَ أنَّ «لو» ثَمَّ تُشعِرُ بانتِفاءِ الطَّـرَفَين، و«إنْ» هاهنا لا تُشعِرُ بانتِفاءِ الطَّرَفَينِ ولا بنَقيضِه(١)، فإنها لمُجَرَّدِ الشَّـرْطية، وفيه: أنَّ إنكارَه للوَلَدِ ليسَ لِعِناد، بل لِنَظَرٍ واستِدلال»(٢).

قوله: **(وقيل: إنْ كانَ للرحمنِ وَلَدٌ في زَعْمِكم، فأنا أولُ الآنِفِينَ مِن أن يكونَ له وَلَد)**: هذا المِثالُ أقربُ إلىٰ المِثالِ(٣) الذي ذكرَه، وبنىٰ قاعدةَ الاعتِزالِ عليه مِنَ الوَجْهِ الأول، فصَحَّ أنَّ المِثالَ اللائقَ هو ما قَدَّرناه: إن كانَ اللهُ خالِقاً للكُفْر، فأنا أولُ مَنْ أستَجيرُ به.

---

(١) تحرَّف في الأصول الخطية إلىٰ: «بنفيه»، والمُثبَت من «تفسير البيضاوي».

(٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ١٥٤).

(٣) من أول الفقرة إلىٰ هنا، سقط من (ح).

مِن: عَبِدَ يَعبَد: إذا اشتَدَّ أنَـفُه، فهو عَبِدٌ وعابِد، **وقرأ بعضُهم: «العَبِدين»**.

وقيل: هي «إنْ» النافية، أي: ما كانَ للرحمنِ وَلَد، فأنا أولُ مَنْ قالَ بذلكَ وعَبَدَ ووَحَّد، ورُوِي: أنَّ النَّضْـرَ بنَ عبدِ الدارِ بنِ قُصَيٍّ قال: إنَّ الملائكةَ بناتُ الله، فنزلت، فقالَ النَّضْـر: ألا تَرَونَ أنه قد صَدَّقَني، فقالَ له الوليدُ بنُ المُغيرة: ما صَدَّقَك، ولكنْ قال: ما كانَ للرحمنِ وَلَد، فأنا أولُ المُوحِّدِينَ مِن أهلِ مَكّة؛ أنْ لا وَلَدَ له.

وقُرِئ: «وُلْدٌ» بضَمِّ الواو.

ثم نَزَّهَ ذاتَه ـ موصوفةً برُبُوبيّةِ السماواتِ والأرضِ والعَرْشِ ـ عن اتخاذِ الوَلَد، ليَدُلَّ علىٰ أنه مِن صِفةِ الأجسام، **ولو كانَ جِسمـاً لم يَقدِرْ علىٰ خَلْقِ هذا العالَمِ** وتدبيرِ أمرِه.

[﴿فَذَرْهُمْ يَخُوضُواْ وَيَلْعَبُواْ حَتَّىٰ يُلَٰقُواْ يَوْمَهُمُ ٱلَّذِى يُوعَدُونَ﴾ ٨٣]

﴿فَذَرْهُمْ يَخُوضُواْ﴾ في باطِلِهم، ﴿وَيَلْعَبُواْ﴾ في دُنياهُم، ﴿حَتَّىٰ يُلَٰقُواْ يَوْمَهُمُ﴾ وهذا دليلٌ علىٰ أنَّ ما يقولونَه مِن بابِ الجهلِ والخوضِ واللَّعِب، وإعلامٌ لرسولِ الله ﷺ أنهم مِنَ المطبوعِ علىٰ قُلوبِهم الذينَ لا يَرجِعُونَ البتّة، وإنْ رَكِبَ في دَعْوتِهم كُلَّ صَعْبٍ وذَلُول، وخِذلانٌ لَهم، وتخليةٌ بينَهم وبينَ الشيطان، كقوله: ﴿ٱعْمَلُواْ مَا شِئْتُمْ﴾ [فُصِّلت: ٤٠]، وإيعادٌ بالشقاءِ في العاقبة.

وقوله: (**وقرأ بعضُهم: «العَبِدين»**): قال ابنُ جِنِّي: «وهيَ قِراءةُ عبد الرحمن اليمـاني، معناه: أولُ الأَنِفِين، يُقال: عَبِدتُ مِنَ الأمرِ أعبَدُ عَبَداً: أَنِفتُ منه، وهذا يَشهَدُ لِقَولِ مَنْ قال: معنىٰ: ﴿أَوَّلُ ٱلْعَٰبِدِينَ﴾: الأَنِفِين»(١).

قوله: (**وقُرِئ: «وُلْدٌ» بضَمِّ الواو**): حمزةُ والكِسائي(٢).

قوله: (**ولو كانَ جِسمـاً لم يَقدِرْ علىٰ خَلْقِ هذا العالَم**): مضىٰ بيانُه في «الأنعام» عندَ قوله: ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٌ﴾ [الأنعام: ١٠١].

---

(١) «المحتسب» لابن جِنِّي (٢: ٢٥٧).

(٢) انظر: «التيسير» للداني ص١٥٠، و«حجة القراءات» ص٦٥٥.

[﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ ۚ وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْعَلِيمُ ۞ وَتَبَارَكَ ٱلَّذِى لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَعِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ ٨٤-٨٥]

ضَمَّنَ اسمَه تعالىٰ معنىٰ وَصْف، فلذلكَ عَلَّقَ به الظَّرْفَ في قولِه: ﴿فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ ﴿وَفِى ٱلْأَرْضِ﴾، كما تقول: هو حاتمٌ في طَيْءٍ حاتمٌ في تَغلِب، علىٰ تضمينِ معنىٰ الجوادِ الذي شُهِرَ به، كأنك قلت: هو جوادٌ في طَيْءٍ جوادٌ في تَغلِب.

وقُرِئ: «وهو الذي في السماءِ اللـهُ، وفي الأرضِ اللـهُ»، ومِثلُه قولُه تعالىٰ: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ٣]، كأنه ضَمَّنَ معنىٰ المعبودِ أو المالكِ أو نحوِ ذلك، **والراجعُ إلىٰ الموصولِ محذوفٌ** لِطُولِ الكلام، كقولهم: ما أنا بالذي قائلٌ لكَ شيئاً، وزادَه طُولاً أنَّ المعطوفَ داخِلٌ في حَيِّزِ الصِّلة.

قوله: (**ضَمَّنَ اسمَه تعالىٰ معنىٰ وَصْف، ولذلكَ عَلَّقَ به الظَّرْف**): قال أبو البقاء: «صِلةُ «الذي» لا يكونُ إلا جملة، والتقدير: «وهو الذي هو إلهٌ في السماء»، و﴿فِى﴾ مُتعلِّقةٌ بـ﴿إِلَٰهٌ﴾، أي: هو معبودٌ في السماءِ ومعبودٌ في الأرض، ولا يَصِحُّ أن يُجعَلَ ﴿إِلَٰهٌ﴾ مُبتَدأ، و﴿فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ خَبَرُه[1]؛ لأنه لا يبقىٰ في الصِّلةِ عائد، وهو كقولك: هو الذي في الدارِ زيد، وكذلكَ إنْ رَفَعْتَ ﴿إِلَٰهٌ﴾ بالظَّرْف»[2].

قوله: (**والراجعُ إلىٰ الموصولِ محذوف**)، **الانتِصاف**: «ومما سَهَّلَ حَذْفَ الراجِع: وقوعُ الموصولِ خَبَراً عن مُضمَر، لو ظهرَ الراجعُ لكانَ كالتكرارِ المُستَكرَه، إذِ التقدير: وهو الذي هو إلهٌ في السماء، ولا يُنكَرُ أنَّ الراجعَ إذا حُذِفَ كانَ الكلامُ أخفّ، وإنما حُذِفَ علىٰ قِلّةِ حَذْفِ مِثلِه لأمرٍ مُتأكِّد، فإنه لم يَرِدْ في الكِتاب العزيز إلا في ﴿تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ﴾ [الأنعام: ١٥٤]، وفي «أيّ» في موضعين»[3].

---

(١) من قوله: «معنىٰ وصف» إلىٰ هنا، سقط من (ط).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١٤٢).

(٣) «الانتصاف» (٣: ٤٩٩) بحاشية «الكشّاف».

ويحتملُ أن يكونَ ﴿فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ صِلةَ ﴿ٱلَّذِي﴾، و﴿إِلَٰهٌ﴾ خَبَرُ مُبتَدأٍ محذوف، علىٰ أنَّ الجملةَ بيانٌ للصِّلة، وأنَّ كَوْنَه في السماءِ علىٰ سبيلِ الإلهيّةِ والرُّبوبيّة، لا علىٰ معنى الاستِقرار. وفيه نفيُ الآلهةِ التي كانت تُعبَدُ في الأرض.

﴿تُرْجَعُونَ﴾ قُرِئَ بضَمِّ التاءِ وفَتْحِها، و«يُرجَعُون» بياءٍ مضمومة، وقُرِئ: «تُحشَرُون» بالتاء.

[﴿وَلَا يَمْلِكُ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِ ٱلشَّفَٰعَةَ إِلَّا مَن شَهِدَ بِٱلْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ۞ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾ ٨٦-٨٧]

قوله: (**ويحتملُ أن يكونَ ﴿فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ صِلَةَ ﴿ٱلَّذِي﴾، و﴿إِلَٰهٌ﴾ خَبَرَ مُبتَدأٍ محذوف، علىٰ أنَّ الجملةَ بيانٌ للصِّلة**): قال أبو البقاء: «إن جَعَلتَ في الظَّرْفِ ضميراً يرجعُ علىٰ ﴿ٱلَّذِي﴾، وأبدَلَت ﴿إِلَٰهٌ﴾ منه، جاز علىٰ ضَعْف، لأنَّ الغَرَضَ الكُلِّيَّ إثباتُ الإلهية، لا كَوْنُه في السماواتِ والأرض، وكانَ يَفسُدُ أيضاً مِن وَجْهٍ آخر، وهو قوله: ﴿وَفِي ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾، لأنه معطوفٌ علىٰ ما قبلَه، وإذا لم تُقدِّرْ ما ذَكَرْنا صارَ مُنقَطِعاً عنه، وكان المعنىٰ: إنَّ في الأرض إلهاً»[١].

ورَدَّ هذا الوَجْهَ صاحبُ «الكَشْف» فقال: «إن جَعَلتَه بَدَلاً منه، أو مِنَ ﴿ٱلَّذِي﴾، فذلكَ يُوجِبُ البَدَلَ قبلَ تمام الموصولِ بالصِّلة، ألا ترىٰ إلىٰ: أنَّ «في الأرضِ إلهٌ» معطوفٌ علىٰ ﴿فِي ٱلسَّمَآءِ﴾، فهو في الصِّلة»[٢].

قوله: (**قُرِئَ بضَمِّ التاءِ وفَتْحِها**): ابنُ كثير وحمزةُ والكِسائيّ: «يُرجَعُونَ» بالياءِ التَّحْتانية، والباقونَ: بالتاء، مَضْمُومتَين[٣].

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١٤٢).

(٢) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٢١٣).

(٣) انظر: «التيسير» للداني ص١٩٧، و«حجة القراءات» ص٦٥٥.

﴿وَلَا يَمْلِكُ﴾ آلهتُهم ﴿الَّذِينَ يَدْعُونَ﴾ مِن دونِ الله الشفاعة، كما زَعَمُوا أنهم شُفَعاؤُهُم عندَ الله، ولكنْ ﴿مَن شَهِدَ بِالْحَقِّ﴾ ـ وهو توحيد الله، وهو يَعلَمُ ما يَشهَدُ به عن بَصيرةٍ وإيقانٍ وإخلاص ـ: هو الذي يَملِكُ الشفاعة، وهو استِثناءٌ مُنقَطِع. ويجوزُ أن يكونَ مُتَّصِلاً، لأنَّ في جُملةِ الذينَ يَدعُونَ مِن دونِ الله: الملائكة. وقُرِئ: «تَدعُونَ» بالتاء، و«تَدَّعُونَ» بالتاءِ وتشديدِ الدال.

[﴿وَقِيلِهِۦ يَٰرَبِّ إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ قَوۡمٞ لَّا يُؤۡمِنُونَ * فَٱصۡفَحۡ عَنۡهُمۡ وَقُلۡ سَلَٰمٞۚ فَسَوۡفَ يَعۡلَمُونَ﴾ ٨٨-٨٩]

﴿وَقِيلِهِۦ﴾ قُرِئَ بالحركاتِ الثلاث، وذُكِرَ في النَّصب عن الأخفَش أنه حَمَلَهُ علىٰ: ﴿أَمۡ يَحۡسَبُونَ أَنَّا لَا نَسۡمَعُ سِرَّهُمۡ وَنَجۡوَىٰهُم﴾ وقِيلَه. وعنه ـ أي: عن الأخفش ـ وقالَ قِيلَه. ....

قوله: (﴿وَقِيلِهِۦ﴾ [قُرِئَ] بالحركاتِ الثلاث): حمزةُ وعاصم: بخَفْضِ اللام وكَسْرِ الهاء، والباقون: بنَصْبِ اللام وضَمِّ الهاء[1]، وضَمُّ اللام: شاذّ.

قوله: (وعنه ـ أي: عن الأخفش ـ وقال قِيلَه): أي: هو مَصدَرٌ لِفِعلٍ محذوف، أي: وقالَ الرسولُ ﷺ قِيلاً، وفي «الكواشي»: «والقِيلُ والقَوْلُ والقال: واحد».

وقلت: يُمكِنُ أن يُقال: إنه تعالىٰ يحكي عن حالِ رسولِ الله ﷺ، كأنه قيل: إنه آيسٌ عن إيمانهم عندَ سماع قولنا له: ﴿وَلَئِن سَأَلۡتَهُم مَّنۡ خَلَقَهُمۡ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُۖ فَأَنَّىٰ يُؤۡفَكُونَ﴾، وقالَ قولاً، وهو: ﴿يَٰرَبِّ إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ قَوۡمٞ لَّا يُؤۡمِنُونَ﴾، ويَنصُرُ هذا التأويلَ تَرتُّبُ قولِه: ﴿فَٱصۡفَحۡ عَنۡهُمۡ وَقُلۡ سَلَٰمٞۚ﴾، لأنه أمرٌ بالمُتارَكةِ والإعراض الكُلِّيّ، وقولِه أيضاً: ﴿فَسَوۡفَ يَعۡلَمُونَ﴾، فإنه وعيدٌ لهم، ووَعْدٌ له صلواتُ الله عليه في أنه تعالىٰ يَنتَقِمُ لك منهم، ويُجازيكَ وإياهُم علىٰ حَسَناتِكَ وسَيِّئاتِهم، كقولِه تعالىٰ: ﴿وَإِنَّ ٱلسَّاعَةَ لَأٓتِيَةٞۖ فَٱصۡفَحِ ٱلصَّفۡحَ ٱلۡجَمِيلَ﴾ [الحجر: ٨٥]، وإليه الإشارةُ بقوله: «فأعرِضْ عن دَعْوتِهم يائِساً عن إيمانهم، ووَدِّعْهم، وتارِكْهم» إلىٰ قوله: «﴿فَسَوۡفَ يَعۡلَمُونَ﴾ وعيدٌ للكُفّار، وتَسْليةٌ للرسولِ ﷺ».

---

(١) انظر: «التيسير» للداني ص١٩٧، و«حجة القراءات» ص٦٥٥.

وعَطَفَه الزَّجّاجُ علىٰ محلِّ ﴿ٱلسَّاعَةِ﴾ [الزخرف: ٨٥]، كما تقول: عَجِبتُ مِن ضَـرْبِ زيدٍ وعَمْراً، وحَمَلَ الجرَّ علىٰ لفظِ ﴿ٱلسَّاعَةِ﴾، والرَّفْعَ علىٰ الابتداء، والخبرُ ما بعدَه، وجَوَّزَ عَطْفَه علىٰ ﴿عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ﴾ [الزخرف: ٨٥]، علىٰ تقدير حَذفِ المُضاف، معناه: عِندَه عِلمُ الساعةِ وعِلمُ قِيلِه.

والذي قالوه ليسَ بقَوِيٍّ في المعنىٰ، مَعَ وقوعِ الفَصْلِ بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه بما لا يَحسُنُ اعتِراضاً، ومَعَ تنافُرِ النَّظْم، وأقوىٰ مِن ذلكَ وأوجَه: أن يكونَ الجرُّ والنَّصْبُ علىٰ إضمارِ حَرْفِ القَسَم وحَذفِه، والرفعُ علىٰ قولهم: أيمُنُ الله، وأمانةُ الله، ويمينُ الله، ...

وفي هذا التقريب التِفاتٌ في غايةٍ مِنَ اللُّطْف، لأنَّ أصْلَ المعنىٰ: وقُلنا لك: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ﴾ الآية، وقلت: ﴿يَـٰرَبِّ إِنَّ هَـٰٓؤُلَآءِ قَوْمٌ لَّا يُؤْمِنُونَ﴾، وقُلنا لك: ﴿فَٱصْفَحْ عَنْهُمْ﴾ فإنا نَنتَقِمُ منهم. فعَدَلَ إلىٰ الغَيْبة، فقال: وقالَ قيلاً؛ لِيُؤذِنَ بأنَّ ذلكَ القولَ إنما صدرَ عنه مِنَ اليأسِ التامّ، فكأنه كانَ غائباً عن نفسِه مُتحسِّـراً عليهم وإيمـانِهم وفَواتِ سَعْيِه فيهم.

وقريبٌ مِن هذا التقرير: توجيهُه علىٰ القَسَم؛ لأنَّ إتيانَ المصدرِ لتعظيم المقول، أي: قالَ قولَه الذي فيه فَخامةٌ وشأن، ثم فَسَّـره بقوله: ﴿يَـٰرَبِّ إِنَّ هَـٰٓؤُلَآءِ قَوْمٌ لَّا يُؤْمِنُونَ﴾ المُؤذِنِ بالإقناطِ الكُلِّيّ المُستَلزِمِ لاستِئصالِ القوم، وتطهيـرِ الأرضِ مِن أنجاس إفسادِهم، ولإصلاح المُؤمنين، وإظهارِ دينِ الحقّ، كقوله تعالىٰ: ﴿فَقُطِعَ دَابِرُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ۚ وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ [الأنعام: ٤٥]، فحقيقٌ بأن يُقسَمَ بهذا الدُّعاءِ وأن يكونَ مَظِنّةً للتفخيم والتعظيم، وإليه الإشارةُ بقوله: «وإقسامُ الله بقِيلِهِ رفعٌ منه وتعظيمٌ لدُعائه».

قوله: (وعَطَفَه الزَّجّاجُ علىٰ محلِّ ﴿ٱلسَّاعَةِ﴾): كما تقول: عَجِبْتُ مِن ضَرْبِ زيدٍ عَمْراً، عطفاً علىٰ المَحَلّ، تقديرُه: عَجِبْتُ مِن ضَرْبِ زيداً وعَمْراً، قال الزَّجّاج: «والذي أختارُه أنا أن يكونَ نَصْباً علىٰ معنىٰ: ﴿وَعِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ﴾ ويَعلَمُ قِيلَه، لأنَّ معنىٰ: ﴿وَعِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ﴾: يَعلَمُ الساعةَ ويَعلَمُ قيلَه، ومعنىٰ «الساعة» في القُرآن: الوقتُ الذي تقومُ فيه القيامة»(١).

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٤٢١).

ولَعَمرُك، ويكونَ قولُه: ﴿إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ قَوۡمٞ لَّا يُؤۡمِنُونَ﴾ جوابُ القَسَم، كأنه قيل: وأُقسِمُ بقِيلِهِ يا ربّ، أو: وقِيلُهُ ـ يا ربّ ـ قَسَمي، إنَّ هؤلاءِ قومٌ لا يُؤمِنون.

﴿فَٱصۡفَحۡ عَنۡهُمۡ﴾ فأعرِضْ عن دَعْوتِهم يائِساً من إيمانهم، ووَدِّعْهم وتارِكْهم، ﴿وَقُلۡ﴾ هم ﴿سَلَٰمٞۚ﴾ أي: تَسَلُّمٌ منكم ومُتارَكة، ﴿فَسَوۡفَ يَعۡلَمُونَ﴾ وعيدٌ مِنَ الله لهم وتسليةٌ لِرسولِهِ ﷺ.

والضميرُ في ﴿وَقِيلِهِۦ﴾ لِرسولِ الله ﷺ، وإقسامُ الله بقِيلِهِ رفعٌ منه وتعظيمٌ لِدُعائِهِ والتِجائِهِ إليه.

عن النبيِّ ﷺ: «مَنْ قرأ سُورةَ الزُّخرُفِ كانَ ممن يُقالُ له يومَ القيامة: يا عبادي لا خَوْفٌ عليكُمُ اليومَ ولا أنتُم تحزنون، ادخُلُوا الجنّةَ بغيرِ حِساب».

قوله: (﴿وَقُلۡ﴾ لهم ﴿سَلَٰمٞۚ﴾ أي: تَسَلُّمٌ منكم ومُتارَكة): قال مَكِّي: «تقديرُه: قل: أمري مُسالمةٌ منكم، ولم يُؤمَرْ بالسَّلام عليهم، وإنما أُمِرَ بالتَّبـرِّي منهم ومِن دينهم»(١).

تَـمَّتِ السُّورةُ بحَمْدِ الله وعَونِهِ

مُصَلِّياً علىٰ رسولِ الله ﷺ(٢).

* * *

---

(١) «مُشكِلُ إعراب القرآن» لمكِّي بن أبي طالب (٢: ٦٥٣).

(٢) اقتصـر في (ح) علىٰ: «تَـمَّتِ السُّورة»، والمُثبَت من (ف)، ولا شيء من ذلك في (ط).

سُورةُ الدُّخَان

مكِّيّة ، إلا قولَه: ﴿إِنَّا كَاشِفُوا۟ ٱلْعَذَابِ قَلِيلًا﴾ الآية

وهي سبعٌ وخمسونَ آية، وقيل: تسعٌ وخمسون

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

[﴿حمٓ * وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ * إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ ۚ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ * فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ * أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ ۚ إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ * رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ * رَبِّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَآ ۖ إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ * لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ يُحْىِۦ وَيُمِيتُ ۖ رَبُّكُمْ وَرَبُّ ءَابَآئِكُمُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ ١-٨]

الواوُ في ﴿وَٱلْكِتَٰبِ﴾: واوُ القَسَم؛ إنْ جَعَلتَ ﴿حمٓ﴾ تَعْديداً للحُروف، أو اسماً للسُّورةِ مرفوعاً علىٰ خَبَرِ الابتداءِ المحذوف، وواوُ العَطْف؛ إنْ كانت ﴿حمٓ﴾ مُقسَماً بها. وقولُه: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾ جوابُ القَسَم، والكتابُ المُبين: القُرآن.

سورةُ الدُّخَان

مكِّيّة، وهي سبعٌ وخمسونَ آية

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

قوله: (﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾ جوابُ القَسَم): قال صاحبُ «الكشف»: جوابُ القَسَم ﴿إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ﴾، دونَ قوله: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾، لأنك لا تُقسِمُ بالشيءِ علىٰ نفسِه، لأنَّ القَسَمَ تأكيدُ

والليلةُ المُباركة: ليلةُ القَدْر، وقيل: ليلةُ النِّصْفِ مِن شَعْبان، ولها أربعةُ أسماء: الليلةُ المُباركةُ وليلةُ البراءةِ وليلةُ الصَّكِّ وليلةُ الرحمة، وقيل: بينَها وبينَ ليلةِ القَدْرِ أربعونَ ليلة، وقيلَ في تَسْميتها ليلةَ البراءةِ والصَّكّ: أنَّ البُندارَ إذا استَوفىٰ الخراجَ مِن أهلِهِ كتبَ لهمُ البراءة، كذلكَ اللـهُ عَزَّ وجَلَّ يَكتُبُ لِعِبادِهِ المُؤمنينَ البراءةَ في هذه الليلة.

خَبَرٍ بخَـبَرٍ آخـر، فقوله: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَـٰهُ﴾ اعتِراضٌ بينَ القَسَمِ وجوابه[1]. وقال أبو البقاء: «الجوابُ ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَـٰهُ﴾، و﴿إِنَّا كُنَّا﴾ مُستأنَـف، وقيل: هو جوابٌ آخرُ مِن غير عاطِف»[2].

والجوابُ عن قولِ صاحبِ «الكشف»: «لأنكَ لا تُقسِمُ بالشيءِ علىٰ نفسِه»: أنه مِن بابِ قولِ الشاعر:

وثناياكِ إنها إغريضُ[3]

كمـا سبقَ في «الزخرف».

قوله: (البُندار): مُعرَّب، وما وَجَدتُ له ذِكراً سِوىٰ في الحاشية[4]: «البُندار: مَنْ في يده القانون، وهو أصلُ الخراج»، ثم وَجَدتُ في «كتاب ابنِ الصَّلاح» في معرفة الحديث: «البُندار: مَنْ يكونُ مُكثِراً مِن شيءٍ يَشتَريه منه مَنْ هو دونَه، ثم يبيعُه، قاله[5] السَّمْعاني ـ ووَجَدتُه بخَطِّه ـ وبُندار: لُقِّبَ به محمدُ بنُ بشار البصري[6]، روىٰ عنه البُخاريُّ ومُسلِم، قال ابنُ الفَلَكيّ: إنما لُقِّبَ بهذا لأنه كان بُندارَ الحديث»[7].

---

(١) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٢١٩).
(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١٤٤).
(٣) تقدَّم ص٩٤ في تفسير الآية ٣ من سورة الزخرف.
(٤) أي: في حاشية «الكشّاف»، والمُؤلِّفُ رحمه الله تعالىٰ ينقلُ عن الحاشية في مواضع، صَـرَّحَ في بعضها بأنَّ الكلامَ فيها للزمخشـريِّ نفسِه.
(٥) تحرَّف في (ح) و(ف) إلىٰ: «قال»، وصوَّبتُه من لفظ ابنِ الصلاح، وقوله: «قاله السمعاني» سقط من (ط).
(٦) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «المصـري».
(٧) «علوم الحديث» لابن الصلاح (ص٢٩٨ مع «التقييد والإيضاح» للعراقي)، والذي فيه: من قوله: «وبُندار: لُقِّبَ به ...» إلىٰ آخره. أما ما قبله فقد وَرَدَ في بعض النُّسَخ الخطية علىٰ الحاشية منسوباً إلىٰ ابن =

وقيل: هيَ مُختَصّةٌ بخَمْسِ خِصال:

تفريقِ كُلِّ أمرٍ حَكيم، وفضيلةِ العِبادةِ فيها، **قال رسولُ الله ﷺ: «مَنْ صَلّىٰ في هذهِ الليلةِ** مئةَ ركعةٍ أرسَلَ اللـهُ إليه مئةَ مَلَك؛ ثلاثون يُبشِّـرُونَه بالجنّة، وثلاثون يُؤمِّنُونَه مِن عذابِ النار، وثلاثون يَدفَعُونَ عنه آفاتِ الدُّنيا، وعشـرةٌ يَدفَعُونَ عنه مَكايِدَ الشيطان».

قوله: (**قال رسولُ الله ﷺ: «مَنْ صَلّىٰ في هذهِ الليلة»**) إلىٰ آخِره: ما وَرَدَ فيمـا يُعتَمدُ عليه مِن هذا الـمعنىٰ في الأصول سِوىٰ ما رواه ابـنُ ماجَهْ(١) عن عليٍّ رضيَ اللـهُ عنه قال: قالَ رسولُ الله ﷺ: «إذا كانت ليلةُ النِّصْفِ مِن شَعْبان، فقُومُوا ليلَها، وصُومُوا نهارَها، فإنَّ اللهَ تعالىٰ يَنزِلُ فيها لِغُروبِ الشمسِ إلىٰ السماءِ الدُّنيا، فيقول: ألا مِن مُستَغفِرٍ فأغفِرَ له، ألا مِن مُستَرزِقٍ فأرزُقَه، ألا مِن مُبتَلىً فأعافِيَه، ألا كذا، ألا كذا، حتىٰ يَطلُعَ الفَجْر».

= الصَّلاح نفسِه ـ كما نَـبَّهَت إليه الدكتورة عائشة بنت الشاطئ في تحقيقها لكتاب ابن الصلاح ص٥٨٦ ـ قلت: فكأنه مما ألحقه ابنُ الصَّلاح بأصل كِتابه، أو ذكره في الإملاء توضيحاً، فقُيِّدَ عنه.

أما قولُ المُؤلِّف رحمه الله تعالىٰ: «إنه لم يجد له ذِكْراً»: فمُتعقَّب؛ ففي كتاب «العين» للإمام الخليل بن أحمد الفراهيدي (٨: ١٠٤): «البَنادِرة: دَخِيل، وهم التُّجّارُ الذين يَلزَمُونَ المَعادِن، واحِدُهم بُنْدارة»، ومثلُه في «القاموس»، مادة (بندر)، إلا أنه قال: «جمعُ بُنْدار»، وزاد في معناه: «أو الذين يَـخزُنونَ البضائعَ للغَلاء».

(١) برقم (١٣٨٨)، لكن قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (١: ٢٤٧): «إسناده ضعيفٌ لِضَعْفِ ابنِ أبي سَبْرة، واسمُه أبو بكر عبدُ الله بنُ محمد بنِ أبي سَبْرة، قال فيه أحمدُ بنُ حنبل وابنُ معين: يضعُ الحديث».

قلت: ومثلُ هذا الضَّعْف لا يُقبَلُ حتىٰ في فضائل الأعمال.

ويُغني عنه ما رواه ابنُ ماجه (١٣٩٠) عن أبي موسىٰ الأشعري مرفوعاً: «إنَّ الله ليطَّلِعُ في ليلةِ النِّصْفِ من شعبان، فيغفرُ لجميع خَلْقِه، إلا لمُشـرِك أو مُشاحِن»، وروىٰ ابنُ حبان في «صحيحه» (٥٦٦٥) نحوَه من حديث معاذ بن جبل.

ونزولِ الرحمة، قال عليه الصَّلاةُ والسَّلام: «**إنَّ اللـهَ يَرحَمُ أُمتي في هذهِ الليلةِ بعَدَدِ شَعرِ أغنامِ بني كَلْب**».

وحُصولِ المغفرة، قال عليه الصَّلاةُ والسَّلام: «**إنَّ اللـهَ تعالىٰ يَغفِرُ لجميعِ المُسلِمينَ في تلكَ الليلةِ إلا لِكاهِنٍ، أو ساحِرٍ، أو مُشاحِنٍ، أو مُدمِنِ خمرٍ، أو عاقٍّ للوالِدَيْن، أو مُصِـرٍّ علىٰ الزِّنىٰ**».

وما أُعطِيَ فيها رسولُ الله ﷺ **مِن تمامِ الشفاعة**، وذلكَ أنه سأل ليلةً. ....

قوله: (**إنَّ اللـهَ يَرحَمُ أُمّتي في هذهِ الليلة**) الحديث: مِن رواية الترمذيِّ وابنِ ماجَهْ[1] عن عائشةَ رضيَ اللهُ عنها في قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةٖ مُّبَٰرَكَةٍ﴾: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «إنَّ اللـهَ تعالىٰ يَنزِلُ ليلةَ النِّصفِ مِن شَعْبانَ إلىٰ السماءِ الدُّنيا، فيغفرُ لأكثرَ مِن عَدَدِ شَعَرِ غَنَمِ كَلْب».

قوله: (**إنَّ الله يَغفِرُ لجميعِ المُسلِمين**): روينا في «مُسنَد أحمد بن حنبل»[2] عن عبدِ الله بنِ عَمْرِو بنِ العاص: أنَّ رسول الله ﷺ قال: «يَطَّلِعُ اللهُ تعالىٰ إلىٰ خَلْقِهِ ليلةَ النِّصْفِ مِن شعبان، فيَغفِرُ لِعِبادِهِ إلا اثنين؛ مُشاحِنٍ وقاتِلِ نَفْس».

قوله: (**مُشاحِن**): **النهاية**: «المُشاحِن: المُعادي، والشَّحْناء: العَداوة، وقال الأوزاعي: أراد بالمُشاحِنِ هاهنا: صاحِبَ البدعةِ المُفارِقَ لجماعةِ الأمة».

قوله: (**وما أُعطِيَ فيها ... مِن تمام الشفاعة**): عطفٌ علىٰ قوله: «تفريقُ كُلِّ أمرٍ حكيم»، وهي خامسةُ الخِصالِ التي اختصَّتْ هذه الليلةُ بها.

---

(١) الترمذي (٧٣٩)، وابن ماجه (١٣٨٩). ونقل الترمذيُّ تضعيفَ هذا الحديث عن البخاري.

(٢) برقم (٦٦٤٢)، وقال الحافظُ الهيثميُّ في «مجمع الزوائد» (٨: ٦٥) «فيه ابنُ لهيعة، وهو ليِّنُ الحديث، وبقيةُ رجاله وُثِّقوا».

قلت: والحديثُ صَحَّ بلفظِ «إلا لِمُشـرِكٍ أو مُشاحِن»، كما تَقَدَّمَ تخريجُه قريباً من حديث أبي موسىٰ الأشعري ومعاذ بن جبل، وهو ما ورد في عِدّةِ أحاديثَ أخرىٰ، انظُرْها في التعليق علىٰ «مسند أحمد» عند هذا الحديث.

الثالثَ عَشَرَ مِن شَعْبان في أُمّته، فأُعطِيَ الثُّلُثَ منها، ثم سأل ليلةَ الرابعَ عَشَرَ فأُعطِيَ الثُّلُثَين، ثم سألَ ليلةَ الخامسَ عَشَـرَ فأُعطِيَ الجميع، إلا مَنْ شَـرَدَ عن الله شِـرادَ البعير.

ومن عادةِ الله في هذهِ الليلة: أنْ يَزيدَ فيها ماءُ زَمزَمٍ زيادةً ظاهِرة.

والقولُ الأكثر: أنَّ المُرادَ بالليلةِ المُباركة: ليلةُ القَدْر، لِقولِهِ تعالىٰ: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةِ ٱلۡقَدۡرِ﴾ [القدر: ١]، ولِمُطابَقةِ قولِه: ﴿فِيهَا يُفۡرَقُ كُلُّ أَمۡرٍ حَكِيمٍ﴾ لِقولِه: ﴿تَنَزَّلُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ فِيهَا بِإِذۡنِ رَبِّهِم مِّن كُلِّ أَمۡرٖ * سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ﴾ [القدر: ٤-٥]، وقولِهِ تعالىٰ: ﴿شَهۡرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِيٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلۡقُرۡءَانُ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وليلةُ القَدْرِ في أكثرِ الأقاويلِ في شهرِ رمضان.

فإن قلت: ما معنىٰ إنزالِ القُرآنِ في هذهِ الليلة؟ قلت: **قالوا: أُنزلَ جُملةً واحدةً** مِنَ السماءِ السابعةِ إلىٰ سماءِ الدُّنيا، وأُمِرَ السَّفَرةُ الكِرامُ بانتِساخِهِ في ليلةِ القَدْر، وكانَ جبريلُ عليه السَّلامُ يُنزِلُه علىٰ رسولِ الله ﷺ نُجُوماً نُجُوماً.

فإن قلت: ﴿إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ * فِيهَا يُفۡرَقُ كُلُّ أَمۡرٍ حَكِيمٍ﴾: ما مَوقِعُ هاتَينِ الجملتَين؟ قلت: هما جُملتانِ مُستأنفتانِ **مَلفوفتان**، فُسِّـرَ بهمـا جوابُ القَسَم. ....

قوله: (**قالوا: أُنزِلَ جُملةً واحدة**): روىٰ مُحيي السُّنّةِ عن قَتادةَ وابنِ زيد[1]: «هي ليلةُ القَدْر، أنزَلَ اللـهُ تعالىٰ القُرآنَ في ليلةِ القَدرِ مِن أُمِّ الكِتابِ إلىٰ السماءِ الدُّنيا، ثم نزلَ به جِبريلُ عليه السَّلامُ نُجُوماً في عشـرينَ سنة»[2].

قوله: (**ملفوفتان**): وهو نوعٌ غريبٌ مِنَ اللَّفِّ والنَّشْـر، لَفَّ أولاً في قوله: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةٖ مُّبَٰرَكَةٍ﴾ مَعْنيَين: إنزالَ القُرآن، واختِصاصَه بليلةٍ مُباركة، ثم عَلَّلَ المعنىٰ الأولَ بقوله: ﴿إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ﴾، والمعنىٰ الثاني بقوله: ﴿فِيهَا يُفۡرَقُ كُلُّ أَمۡرٍ حَكِيمٍ﴾، ولـمّا كان المعنىٰ الثاني

---

(١) هو عبد الرحمن بن زيد بن أسلم المدني، المُتوفىٰ سنة ١٨٢ .

(٢) «معالم التنزيل» للبغوي (٧: ٢٢٧).

الذي هو قولُه تعالىٰ: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةٖ مُّبَٰرَكَةٍ﴾، كأنه قيل: أنزلناه لأنَّ مِن شأنِنا الإنذارُ والتحذيرُ مِنَ العِقاب، وكانَ إنزالُنا إياهُ في هذهِ الليلةِ خصوصاً؛ لأنَّ إنزالَ القُرآنِ مِنَ الأُمورِ الحكيمة، وهذهِ الليلةُ مَفرَقُ كُلِّ أمرٍ حَكيم.

والمُباركة: الكثيرةُ الخير؛ لِـمَا يُتيحُ اللهُ فيها مِنَ الأُمورِ التي تَتَعلَّقُ بها مَنافِعُ العِبادِ في دينهم ودُنياهم، ولو لم يُوجَد فيها إلا إنزالُ القُرآنِ وحدَه لكفىٰ به بركة.

ومعنىٰ ﴿يُفۡرَقُ﴾: يُفصَلُ ويُكتَبُ، ﴿كُلُّ أَمۡرٍ حَكِيمٍ﴾ **مِن أرزاقِ العبادِ** وآجالِهم وجميعِ أمورِهم، منها إلىٰ الأُخرىٰ القابلة. وقيل: يُبدَأُ في استِنساخ ذلكَ مِنَ اللَّوْحِ المحفوظِ في ليلةِ البراءة، ويقعُ الفَراغُ في ليلةِ القَدْر، فتُدفَعُ نُسْخةُ الأرزاقِ إلىٰ ميكائيل، ونُسْخةُ الحروب إلىٰ جبريل، وكذلكَ الزلازِلُ والصَّواعِقُ والخَسْف، ونُسْخةُ الأعمالِ إلىٰ إسماعيلَ صاحبِ سماءِ الدُّنيا، وهو مَلَكٌ عظيم، ونُسْخةُ المَصائِب إلىٰ مَلَكِ الموت. وعن بعضهم: يُعطىٰ كُلُّ عامِلٍ بَـرَكاتِ أعمالِه، ....

مُعتَنِقاً[1] بالأول غيرَ مُستَقِلٍّ بنفسِه ـ كما عليه النَّشْـرُ المُتعارَف، لأنه لا يتمُّ إلا بأن يُقال: إنما خُصِّصَ إنزالُه بهذهِ الليلةِ لأنه مِنَ الأُمُورِ المُحكَمة، وهذه الليلةُ مَفرَقُ كُلِّ أمرٍ حَكيم، فناسَبَ إنزالُه فيها ـ قال: «جُملتانِ مُستأنفتانِ ملفوفتان»، وأعجِبْ بنَشْـرٍ فيه لَفّ.

قوله: (﴿كُلُّ أَمۡرٍ حَكِيمٍ﴾ **مِن أرزاقِ العباد**): روىٰ مُحيي السُّنّةِ بإسنادِهِ عن النبيِّ ﷺ أنه قال: «تُقطَعُ الآجـالُ مِن شَعْبانَ إلىٰ شَعْبان، حتىٰ إنَّ الرجـلَ لَيَنكِحُ ويُولَدُ له، وقد أُخرِجَ اسمُه في المَوْتىٰ»[2].

---

(١) لفظة «مُعتَنِقاً»: رُسِمَت في (ح) و(ف): «معسفا».

(٢) «معالم التنزيل» للبغوي (٧: ٢٢٨). ورواه بإسناده إلىٰ عثمان بن المُغيرة بن الأخنس مرفوعاً. وعليه فالحديثُ مُرسَل، بل مُعضَل، لأنَّ عثمان هذا عَدَّه الحافظُ ابنُ حجر في «التقريب» (٤٥١٥) من طبقةِ مَنْ عاصَـرَ صغار التابعين.

والحديثُ رواه البيهقيُّ في «شعب الإيمان» (٣٨٣٩) عن عثمان بن المغيرة مُرسَلاً أيضاً.

فيُلقىٰ علىٰ ألسِنةِ الخلقِ مَدْحُه، وعلىٰ قُلوبِهم هَيْبتُه.

وقُرِئ: «يُفـرَّقُ» بالتشديـد، و«يَفرُقُ كُـلَّ» علىٰ بنائـِهِ للفاعِـلِ ونَصْـبِ «كُلّ»، والفارق: اللـهُ عَزَّ وجَلّ، وقرأ زيدُ بنُ عليٍّ رضيَ اللـهُ عنه: «نَفرُقُ» بالنُّون.

﴿كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ﴾ كُلُّ شأنٍ ذي حِكمة، أي: مفعولٍ علىٰ ما تَقتَضيهِ الحِكمة، **وهو مِنَ الإسنادِ المجازي**؛ لأنَّ الحكيمَ صِفةُ صاحِبِ الأمرِ علىٰ الحقيقة، ووَصْفُ الأمرِ به مجاز.

﴿أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ﴾ نَصْبٌ علىٰ الاختِصاص، جَعَلَ كُلَّ أمرٍ جَزْلاً فَخْماً بأنْ وَصَفَه بالحكيم، ثم زادَه جَزالةً وكَسَّبَه فَخامةً بأنْ قال: أعني بهذا الأمر أمراً حاصِلاً مِن عِندِنا، كائِناً مِن لَدُنّا، وكما اقتَضاهُ عِلمُنا وتدبيرُنا. ويجوزُ أن يُرادَ به: الأمرُ الذي هو ضِدُّ النهي، ثم إما أن يُوضَعُ مَوضِعَ «فُرْقاناً» الذي هو مصدرُ ﴿يُفْرَقُ﴾، لأنَّ معنىٰ الأمرِ والفُرْقانِ واحد؛ ....

قوله: (**فيُلقىٰ علىٰ ألسِنةِ الخلقِ مَدْحُه**): وهو مِن قولِهِ صلواتُ الله عليه: «إذا أحَبَّ اللهُ العَبْد، نادىٰ جِبريل: إنَّ اللهَ يُحبُّ فُلاناً فأحِبُّوه، فيُحِبُّه أهلُ السماء، ثم يُوضَعُ له القَبولُ في الأرض»، أخرجه البُخاريُّ ومُسلِمٌ والترمذيُّ[1] عن أبي هُريرة.

قوله: (**وهو مِنَ الإسنادِ المجازي**): قالَ الإمام: «الحكيم: ذو الحِكمة، وذلكَ أنَّ تخصيصَ الله كُلَّ أحدٍ بحالةٍ مُعيَّنةٍ مِنَ الرِّزقِ والأَجَلِ والسعادةِ والشقاوةِ في هذهِ الليلة: يَدُلُّ علىٰ حِكمةٍ بالِغة»[2]، فأُسنِدَ إلىٰ الليلة، كقوله تعالىٰ: ﴿يَوْمًا يَجْعَلُ ٱلْوِلْدَٰنَ شِيبًا﴾ [المُزمِّل: ١٧][3].

---

(١) البخاري (٣٢٠٩) و(٦٠٤٠) و(٧٤٨٥)، ومسلم (٢٦٣٧)، والترمذي (٣١٦١).

(٢) «مفاتيح الغيب» للرازي (٢٧: ٦٥٥).

(٣) زاد في (ح) و(ف) هنا: «أي: يجعل الولدان فيها شيباً»! وفيه خَلَل ظاهر، ولعلَّ صوابه: «يجعلُ ما فيه الولدانَ شيباً»، ولم ترد هذه الزيادة في (ط). والله أعلم.

مِن حيثُ إنه إذا حَكَمَ بالشيءِ وكَتَبَه فقد أمَرَ به وأوجَبَه، أو يكونَ حالاً مِن أحدِ الضَّميرَينِ في ﴿أَنزَلْنَـٰهُ﴾؛ إما مِن ضمير الفاعِل، أي: أنزلناه آمِرينَ أمراً، أو مِن ضمير المفعول، أي: أنزلناهُ في حالِ كَوْنِهِ أمراً مِن عِندِنا بما يجبُ أن يُفعَل.

فإن قلت: ﴿إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ * رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ﴾ بِمَ يَتعلَّق؟ قلت: يجوزُ أن يكونَ بَدَلاً مِن قوله: ﴿إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ﴾، و﴿رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ﴾ مفعولاً له، علىٰ معنىٰ: إنا أنزلنا القُرآن؛ لأنَّ مِن شأنِنا إرسالَ الرُّسُل بالكُتُب إلىٰ عِبادِنا لأجل الرحمةِ عليهم، وأن يكونَ تعليلاً لـ﴿يُفْرَقُ﴾، أو لِقولِه: ﴿أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ﴾، ....

قوله: (من حيثُ إنه إذا حَكَمَ بالشيء وكتبه فقد أمَرَ به): يعني: أنَّ معنىٰ ﴿يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ﴾: يُفصَلُ ويُكتَبُ كُلُّ أمرٍ مفعولٍ علىٰ مُقتَضىٰ الحِكمة، كما هو معنىٰ «الأمر» الذي هو ضِدُّ «النهي»، لأنه تعالى إذا حَكَمَ بالشيءِ وكتبَه فقد أوجَبَه، فكانَ معنى قوله: ﴿يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ﴾ معنىٰ قوله: ﴿أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ﴾، وكانَ مِن حَقِّ الظاهر ـ لقوله: «أن يُوضَعَ مَوضِعَ فُرْقاناً» ـ أن يُقال: إنَّ قوله: ﴿أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ﴾ بمعنى: يُفرَقُ ويُفصَلُ ويُكتَب، لأنَّ أمرَه النازِلَ مِن عِندِه سُبحانه وتعالىٰ لا يكونُ إلا فَصْلاً وفُرْقاناً، لكنْ لـمّا قال: «معنىٰ الأمرِ والفُرْقانِ واحد»، جَعَلَ الأولَ بمعنىٰ الثاني؛ لاتحادهما في المعنىٰ.

وإنما سَلَكَ هذا المَسلَكَ ليَجمَعَ بينَ قَوْلَي الزَّجّاج حيثُ قال: «ويجوزُ أن يكونَ منصوباً بـ﴿يُفْرَقُ﴾، أي: يُفرَقُ فُرْقاناً، لأنَّ ﴿أَمْرًا﴾ بمعنىٰ «فرقاناً»، أو المعنىٰ: يُؤتَـمَرُ فيها أمراً»(١).
قال أبو البقاء: «أمَرْنا أمراً، دَلَّ على هذا ما اشتَمَلَ عليه الكِتابُ مِنَ الأوامر، و﴿مِّنْ عِندِنَآ﴾: إما صِفةٌ لـ«أمر» أو أن يَتعلَّقَ بـ﴿يُفْرَقُ﴾»(٢).

قوله: (تعليلاً لـ﴿يُفْرَقُ﴾ أو لِقولِه: ﴿أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ﴾): هذا جَمْع، وقولُه: «أي: يُفصَلُ

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٤: ٤٢٤).
(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١٤٤).

و﴿ رَحْمَةً ﴾ مفعولاً به، ....

في هذهِ الليلةِ كُلَّ أمر»، وقولُه: «أو تَصدُرُ الأوامرُ مِن عِندِنا»: تقسيم، وقولُه: «لأنَّ مِن عادِتنا» إلى آخِره، وقولُه: «وكذلك الأوامِرُ الصادرةُ»: تفريق[(١)].

قوله: (و﴿ رَحْمَةً ﴾ مفعولاً به): أي إذا كانَ ﴿إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ﴾ تَعْليلاً لِـ﴿يُفْرَقُ﴾، أو لِقولِه: ﴿أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ﴾، يكونُ ﴿ رَحْمَةً ﴾ مفعولاً به[(٢)] لِـ﴿مُرْسِلِينَ﴾، قال أبو البقاء: «﴿ رَحْمَةً ﴾ مفعولُ ﴿مُرْسِلِينَ﴾، ويُرادُ بها النبيُّ ﷺ»[(٣)].

فإن قلت: هل الاختِصاصُ كونُه مفعولاً له في الأول، ومفعولاً به في الثاني، مِن عائِدِه؟ قلت: أجل، لأنَّ الـمُبدَلَ مُطلَق، فالـمُناسِبُ أن يكونَ البَدَلُ كذلك، أعني: ﴿مُنذِرِينَ﴾ و﴿مُرْسِلِينَ﴾[(٤)]، وهو مِن بَدَلِ الكُلّ؛ لأنَّ الإنذارَ والإرسالَ يَقتَضيانِ المُنذِرَ والمُرسَل، وهو عبارةٌ عن المُختارِ المبعوثِ إلى الخلقِ للإرشاد، ولا يَستَقيمُ أن يُقال: إنا كُنّا مُنذِرِينَ رحمة، إلا أن يكونَ مفعولاً له.

وأما التعليل: فإنه إما أن يكون لِـ﴿يُفْرَقُ﴾، ولا شَكَّ أنَّ تفريقَ كُلِّ أمرٍ حكيمٍ أمرٌ عظيمٌ يحتاجُ إلى أن يُعَلَّلَ بإرسالِ رحمةٍ للعالمين، وإما أن يكونَ تَعْليلاً لـ﴿أَمْرًا﴾، فهو أَوْلىٰ منه، إذِ

(١) انظر تفصيلَ الكلام في «الجمع» و«التقسيم» و«التفريق» في «التبيان في البيان» للمُؤلِّف العلامة الطِّيبيِّ ص٣٣١-٣٤٠، فقد ذكرَ صورةَ «الجمع» وحدَه، وصورةَ «التقسيم» وحدَه، وصورةَ «التفريق» وحدَه، ثم ذكرَ صورةَ «الجمع مع التفريق»، وصورةَ «الجمع مع التقسيم»، وصورةَ «الجمع مع التفريق والتقسيم»، وفيه فوائد.

(٢) من قوله: «أي: إذا كان» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١٤٥).
وسيُؤيِّدُ المُؤلِّفُ رحمه الله تعالىٰ هذا القولَ في كلامِه آخرَ السُّورة.

(٤) المعنىٰ: أنَّ المُبدَلَ منه ـ وهو قولُه: ﴿مُنذِرِينَ﴾ ـ مُطلَق، فالبَدَل ـ وهو قولُه: ﴿مُرْسِلِينَ﴾ ـ كذلك، فيكونُ قولُه: ﴿رَحْمَةً﴾ مفعولاً له، لا مفعولاً به، لأنَّ في جَعْلِه مفعولاً به تقييدُ الإرسال بالرحمة.

وقـد وَصَـفَ الرحـمةَ بالإرسال، كمـا وَصَفَها به في قوله: ﴿وَمَا يُمْسِكْ فَلَا مُرْسِلَ لَهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ﴾ [فاطر: ٢]، أي: يُفصَلُ في هذهِ الليلةِ كُـلُّ أمر، أو تَصدُرُ الأوامِـرُ مِن عِندِنا؛ لأنَّ مِن عادتِنا أن نُرسِلَ رحمتَنا.

التقديرُ حينَئذ: أعني بهذا الأمرِ أمراً كائِناً مِن لَدُنّا، ويَليقُ بجَلالِنا وكِبْريائِنا، ولا يَحسُنُ أن يُقال: إنَّ ﴿أَمْرًا﴾ على هذا مفعولٌ مُطلَق، بل منصوباً على الاختِصاص مُعلَّلاً بقوله: ﴿إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ﴾؛ ليَستَقِلَّ بالتعليل.

قوله: (وَصَفَ الرحمةَ بالإرسال): أي: أُوقِعَ الإرسالُ على الرحمة، وجُعِلَتْ مفعولاً به، كما أُوقِعَ الإمساكُ عليه في قولِهِ تعالىٰ: ﴿مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا ۖ وَمَا يُمْسِكْ فَلَا مُرْسِلَ لَهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ﴾ [فاطر: ٢]، فعُلِمَ مِن هذه الدَّقيقة: أنَّ الفِعْلَ وَصْفٌ للفاعلِ وللمفعولِ به، وكذلكَ يُقالُ في قولنا: «ضَـرَبَ زيدٌ عَمْراً»: أنَّ زيداً ضارب، وعَمْراً مضـروب.

فإن قلت: ذكرَ أنَّ قولَه: ﴿إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ﴾: إما بَدَلٌ من قوله: ﴿إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ﴾، أو تعليلٌ لِـ﴿يُفْرَقُ﴾، أو لقوله: ﴿أَمْرًا﴾، فأيُّ الوَجْهَينِ هو المُختار؟ قلت ـ والعِلمُ عند الله ـ: الثاني؛ لأنَّ الجملَ كُلَّها حينَئذٍ واردةٌ على التعليلِ المُتداخِل، كما يُفهَمُ مِن كلامه، فكأنه لـمّا قيل: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ﴾، فقيل: لِـمَ؟ فأُجيب: لأنه مِن شأنِنا التحذيرُ والعِقاب، فقيل: لِـمَ خُصِّصَ الإنزالُ في هذه الليلة؟ فقيل: لأنه مِنَ الأُمُورِ المُحكَمة، ومِن شأنِ هذهِ الليلةِ أن يُفرَقَ فيها كُلُّ أمرٍ حكيم، فقيل: لِـمَ كانَ مِنَ الأُمورِ المُحكَمة؟ فأُجيب: لأنَّ ذا الجلالِ والإكرام أراد إرسالَ رحمةٍ للعالمين، ومن حَقِّ المُنزَلِ عليه أن يكونَ حكيمـاً؛ لكَونِهِ للعالمينَ نذيراً، وداعياً إلى الله بإذنِهِ وسِـراجاً مُنيراً، فقيل: لماذا رَحِمَهم الرَّبُّ عَزَّ وجَلَّ بذلك؟ فأُجيب: لأنه سُبحانه وتعالىٰ هو وحدَه سميعٌ عليم، يَعلَمُ جُزئياتِ أحوالِ عِبادِهِ وكُلِّيّاتِها، ويَعلَمُ ما يحتاجونَ إليه دُنيا وآخِرة، وهو وحدَه ربُّ السماواتِ والأرض، يُـرَبِّيهم ويَرْزُقُهم ويَمنَحُهم مَرافِقَهم، وهو وحدَه يُحييهم ويُميتُهم، ويُثيبُهم ويُعاقبُهم، وإليه الإشارةُ بقوله: ﴿إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾، وما بعدَه تحقيقٌ لِرُبوبيّته، وأنها لا تَـحِقُّ إلا لمن هذهِ أوصافُه.

وفَصْلُ كُلِّ أمرٍ مِن قِسْمةِ الأرزاقِ وغيرِها: مِن بابِ الرحـمة، وكذلكَ الأوامِرُ الصادِرةُ مِن جِهتِهِ عَـزَّ وعَلَا، لأنَّ الغَـرَضَ في تكليفِ العِبادِ تعريضُهم للمنـافع، والأصل: إنا كُنّا مُرسِلِينَ رحمةً منا، فوَضَعَ الظاهِرَ مَوضِعَ الضمير؛ إيذاناً بأنَّ الرُّبُوبيّـةَ تقتضي الرحمةَ علىٰ المربوبين.

وفي قِراءةِ زيدِ بنِ عليّ: «أمرٌ مِن عِندِنا»؛ علىٰ: هو أمر، وهيَ تَنصُـرُ انتِصابَه علىٰ الاختِصاص. وقرأ الحسن: «**رحمةٌ مِن ربِّك**»، **علىٰ: تِلكَ رحمة**، وهيَ تَنصُـرُ انتِصابَها بأنها مفعولٌ له.

﴿إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ وما بعدَه: تحقيقٌ لِرُبُوبيتِه، وأنها لا تحقُّ إلا لِـمَنْ هذهِ أوصافُه، وقُرِئ: «ربِّ السماوات» «ربِّـكم وربِّ آبائِكم» بالجرّ؛ بَدَلاً مِن ﴿رَّبِّكَ﴾.

فإن قلت: ما معنىٰ الشَّـرْطِ الذي هو قولُه: ﴿إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ﴾؟ قلت: **كانوا يُقِرُّونَ بأنَّ للسماواتِ والأرضِ رباً** وخالقاً، ....

قوله: (**علىٰ: تلكَ رحمةٌ مِن ربِّك**)[1]: وهيَ تَنصُـرُ انتِصابَها مفعولاً له[2]، وقال صاحبُ «التقريب»: إذ لو كانت مفعولاً به لَدَلَّ اللفظُ علىٰ أنَّ المُرسَلَ رحمة، لا الإرسال، وفيه نَظَر. وقلت: كلامُ الـمُصنِّف لا يُشعِرُ بذلك، بل فيه: أنَّ ﴿رَحْمَةً﴾ إذا قُطِعَتْ وجُعِلَتْ جُملةً مُستأنفةً تَعيَّـنَتْ لبيانِ المُوجِبِ للإرسال.

قوله: (**كانوا يُقِرُّونَ بأنَّ للسماواتِ والأرضِ ربّاً**): هذا الفَصْلُ إلىٰ آخِره فيه بيانٌ للإشاراتِ والتلويحاتِ التي تَضَمَّنَتِ الآيات؛ بدأ اللـهُ سُبحانَه وتعالىٰ بتعظيم الألوهية، وتعظيم كِتابِهِ الحكيم، ورَسُولِهِ الكريم، حيثُ أتىٰ بالصِّيغةِ الـمُنبِّهةِ علىٰ الجلالِ والكِبْرياء، وهي: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾ إلىٰ قوله: ﴿إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ﴾، ثم خَصَّ الخِطابَ برَسُولِهِ صلواتُ الله عليه، والمُرادُ

(١) كذا في الأصول الخطية، وكذا هو في نصِّ «الكشاف» من (ط)، لكن قوله «من ربك» ليس في الأصل الخطي من «الكشاف» ولا في المطبوع.

(٢) في الأصول الخطية: «مفعول له»، وله وَجْه، ولكن النَّصْب أولىٰ.

فقيل لهم: إنَّ إرسالَ الرُّسُل وإنزالَ الكُتُب رحمةٌ مِنَ الرَّبّ، ثم قيل: إنَّ هذا الرَّبَّ هو السَّميعُ العَليمُ الذي أنتُم مُقِرُّونَ به، ومُعتَـرِفُونَ بأنه ربُّ السمـاواتِ والأرضِ وما بينهمـا، إنْ كانَ إقرارُكم عن عِلم وإيقان، كما تقول: إنَّ هذا إنعامُ زيـدٍ الذي تَسامَعَ الناسُ بكَرَمِه، ....

العُموم، وأنَّ الأصل: ﴿مِّن رَّبِّكُمۡ﴾، وإليه الإشارةُ بقوله: «فقيل لهم: إنَّ إرسالَ الرُّسُلِ وإنزالَ الكُتُبِ رحمةٌ مِنَ الرَّبّ»، فوَضَعَ «الرَّبَّ» مَوضِعَ «مِنّا»؛ ليُؤْذِنَ بأنَّ الرُّبُوبيَّةَ تقتضي الرحمةَ علىٰ المَرْبُوبين، وليكونَ تمهيداً ينبني عليه التعليلُ المُتضمِّنُ للتعريض؛ بتَوْسيطِ ضمير الفَصْل وتعريفِ الخبر، للإشعارِ بأنَّ آلهَتهم لا تسمعُ ولا تُبصِـرُ ولا تُغني عنهم شيئاً، وإلىٰ التعليل والتعريض أشارَ بقوله: ﴿إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ﴾. وما بعدَه تحقيقٌ لِرُبُوبيّته، وأنها لا تَـحِقُّ إلا لمنْ هذهِ أوصافُه، وفي تخصيص ﴿ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ﴾ إدماجٌ[1] لمعنىٰ التهديدِ والوعيدِ للكُفّار، والوَعْدِ للمُؤمنينَ الذينَ تَلَقَّوا هذهِ النِّعْمةَ بأنواع الشُّكْر.

ثم نبَّه الكُفّارَ عن سِنَةِ الغَفْلةِ والتقاعُد عن مُوجِباتِ الشُّكر، فرَجَعَ إليهم مِن خِطابِ الرسولِ ﷺ، مُوبِّخاً بمـا اشتهَرَ عِندَهم مِنَ الوَصْفِ الذي لا بُدَّ لهم أن يُـقِرُّوا به، فأبدَلَ من ﴿ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ﴾: ﴿رَبِّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَمَا بَيۡنَهُمَآۖ إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ﴾، يعني: هذا المذكورُ مِن إنزالِ الكُتُبِ وإرسالِ الرسولِ ﷺ رحمةٌ وإنعامٌ ممن تُقِرُّون به، وتقولون: إنه خالقُ السماواتِ والأرضِ وما بينَهمـا، فما هذا التهاوُن، فاقبَلُوها واغتَنِمُوا الفُرْصةَ إن كنتُم تَدَّعُونَ الإيقان.

وقد أشار إلىٰ هذا المعنىٰ بقوله: «إنْ بَلَغَكَ حديثُه»؛ لأنَّ ذلكَ مشهورٌ عنده، ولم يكن الإعلامُ إلا للتنبيهِ علىٰ التهاوُن؛ ليُقامَ الشُّكْر علىٰ إنعامِهِ، والشرطُ يقتضي ذلك، لأنه مِن باب قولِ العامِل[2]: إن كُنتُ عَمِلتُ فأعطِني حَقِّي.

(١) تقدَّم معنىٰ الإدماج عند تفسير الآية ١١٥ من سورة التوبة (٧: ٣٨١) تعليقاً.

(٢) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «القائل».

واشتَهروا سَخاءَه، إنْ بَلَغكَ حديثُه وحُدِّثتَ بقِصّتِه.

[﴿بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ يَلْعَبُونَ * فَارْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُبِينٍ * يَغْشَى النَّاسَ هَذَا عَذَابٌ أَلِيمٌ * رَبَّنَا اكْشِفْ عَنَّا الْعَذَابَ إِنَّا مُؤْمِنُونَ﴾ ٩-١٢]

ثم ألزَمَهم بعدَ هذا التقريرِ البليغِ كَلِمةَ التقوىٰ، وهي: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾، ثم خَصَّ التربيةَ بهم وبأسلافِهم جارياً علىٰ سَنَنِ الخِطاب ﴿رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الْأَوَّلِينَ﴾، ومُقرِّراً لمزيدِ تَوخّي شُكْرِ تلكَ الرحمةِ السَّنية، وهذهِ النِّعْمةِ الجليلة.

ثم لفَرْطِ عِنادِهم وعَدَمِ إيقانِهم التَفَتَ مِنَ الخِطاب في قوله: ﴿بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ يَلْعَبُونَ﴾، فبَعَّدَهُم وطَرَدَهُم؛ إيذانًا بأنهم مَعَ إيقانِهم ذلك مُنَزَّلونَ منزلةَ الشاكِّين، حيثُ لم يَعمَلُوا بمُوجبه، وخَلَطُوا مَعَ اليقينِ الـهُزْءَ واللَّعِب، كما قال: «قولٌ مخلوطٌ بهُزْءٍ ولَعِب».

ثم التَفَتَ إلىٰ حَبيبه صَلَواتُ الله عليه مُسلِّياً له وإقناطاً مِن إيمانِهم، بقوله: ﴿فَارْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُبِينٍ﴾، فقابلَ إنزالَ الكِتاب بإنزالِ العِقابِ مِنَ السماء، يعني: إنزالُ الكِتاب رحمةٌ لهم، وحينَ أعرَضُوا عنه انتَظِرْ إنزالَ العذاب، وأسنَدَ «العذابَ» إلىٰ «السماء»، وإن كانَ هو الفاعِلَ حقيقة؛ ليكونَ علىٰ وِزانِ قولِه تعالىٰ: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾[1] [الفاتحة: ٧]، واللهُ أعلَمُ بأسرارِ كلامِه.

قوله: (إنْ بَلَغكَ حديثُه): عن بعضِهم: فائدةُ قوله: «إنْ بَلَغكَ حديثُه»: التنبيهُ للمُخاطَب أنَّ مِن حَقِّكَ أن تكونَ عالـماً به، ولا تكونَ غافِلاً عن مِثلِه، فتَغتَرَّ به، فإنه مِن أمرٍ عظيم، فكذلكَ الشَّرْطُ في الآية، ويُرادُ تعييرُ المُخاطَب علىٰ الغَفْلةِ عنه.

ويُروىٰ: «واشتَهَرُوا سَخاءَه» بالنَّصْب[2]؛ لأنَّ «اشتَهر» يُستَعمَلُ لازِماً ومُتعدِّياً.

---

(١) أي: مِن نسبة الخير والنَّفْع إليه، وعَدَم نسبة الشَّرِّ والضُّرِّ إليه، سبحانه وتعالىٰ، وإن كان الأمرُ في الحالتين منه، كما هو اعتقادُ أهل السُّنّة والجماعة، ولذلك حِكَم ـ تُنظَرُ في الآياتِ التي وقع فيها مثلُ ذلك تفصيلاً ـ، فَضْلاً عن التأدُّب معه تبارك وتعالىٰ.

(٢) وكذا هو في الأصل الخطي من «الكشاف»، وفي متنه من (ط)، ووقع في المطبوع: «واشتهر وإسخاؤه»، ولعل وجهه أن يكون «إسخاؤه» معطوفًا على «إنعام زيد»، لكن لـم نقف على استعمال الفعل «أسخى إسخاء».

ثم رَدَّ أن يكونوا مُوقِنِينَ بقولِه: ﴿بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ يَلْعَبُونَ﴾، وأنَّ إقرارَهُم غيرُ صادِرٍ عن عِلم وتَيقُّن، ولا عن جِدٍّ وحقيقة، بل قولٌ مخلوطٌ بهُزْءٍ ولَعِب.

﴿يَوْمَ تَأْتِي ٱلسَّمَآءُ﴾ مفعولٌ به مُرتَقَب، يُقال: رَقِبتُه وارتَقَبتُه، نحو: نَظَرتُه وانتَظَرتُه. واختُلِفَ في الدُّخَان: فعن عليِّ بنِ أبي طالبٍ رضيَ اللهُ عنه، وبه أخَذَ الحسن: أنه دُخانٌ يأتي مِنَ السماءِ قبلَ يوم القيامة، يَدخُلُ في أسماعِ الكَفَرة، حتىٰ يكونَ رأسُ الواحِدِ منهم كالرأسِ الحنيذ، ويَعتَري المُؤمِنَ منه كهيئةِ الزُّكام، وتكونُ الأرضُ كُلُّها كبيتٍ أُوقِدَ فيه، ليسَ فيه خِصاص.

وعن رسولِ الله ﷺ: «أولُ الآيات: الدُّخان، ونُزولُ عيسىٰ ابنِ مَريَم، ونارٌ تخرجُ مِن قَعْرِ عَدَنِ أبيَن، تَسُوقُ الناسَ إلىٰ المَحشَر»، قال حُذيفة: يا رسولَ الله، وما الدُّخان؟ فتلا رسولُ الله ﷺ الآية، وقال: «يَملأُ ما بينَ المَشرِقِ والمَغرِب، يَمكُثُ أربعينَ يوماً وليلة، أما المُؤمِنُ فيُصيبُه كهيئةِ الزُّكْمة، وأما الكافِرُ فهو كالسَّكْران، يخرجُ مِن مِنخَرَيْهِ وأُذُنَيهِ ودُبُرِه».

وعن ابنِ مسعودٍ رضيَ اللهُ عنه: خمسٌ قد مَضَت: الرُّوم، والدُّخان، ....

قوله: (ليسَ فيه خِصاص): النهاية: «الخِصاص: الفُرَجُ والأنقاب».

قوله: (أبيَن): بكَسْرِ الهمزةِ وفَتْحِها، وهو اسمُ رجلٍ بنىٰ هذهِ المدينة، والمشهورُ الفَتْح، و«عَدَن»: غيرُ مُنصَرِف.

قوله: (خمسٌ قد مَضَت)، وقولُه: (إنَّ قاصّاً عندَ أبواب كِنْدة): الحديثُ مَعَ تغييرٍ في الألفاظِ والمعاني أخرجه البُخاريُّ ومُسلِمٌ والترمذيُّ[1] عن مسروق، وعنه قال: «كُنّا جُلُوساً عندَ عبدِ الله بنِ مسعود، وهو مُضطَجِع، فأتاه رجل»، الحديث.

(١) البخاري (٤٧٧٤) و(٤٨٠٩)، ومسلم (٢٧٩٨) (٣٩)، والترمذي (٣٢٥٤).
وانظر أيضاً ما أخرجه البخاري (١٠٠٧) و(٤٦٩٣) و(٤٧٦٧) و(٤٨٢٠-٤٨٢٤)، ومسلم (٢٧٩٨).

والقَمَر، والبَطْشة، **واللِّزام**. ويُروىٰ أنه قيلَ لابن مسعود: إنَّ قاصّاً عندَ أبواب كِنْدة يقول: إنه دُخانٌ يأتي يومَ القيامة، فيأخذُ بأنفاسِ الخلق، فقال: مَنْ عَلِمَ عِلماً فليَقُلْ به، ومَنْ لم يَعلَمْ فليَقُل: اللـهُ أعلم، فإنَّ مِن عِلم الرجلِ أن يقولَ لِشيءٍ لا يَعلَمُه: الله أعلم، ثم قال: ألا وسأُحَدِّثُكُم، إنَّ قُريشاً لـمَّا استعصَتْ علىٰ رسولِ الله ﷺ دعا عليهم، فقال: «اللهُمَّ اشدُدْ وَطْأتَكَ علىٰ مُضَـر، واجعَلْها عليهم سِنينَ كسِني يُوسُف»، فأصابهم الجهد، حتىٰ أكلوا الجِيَفَ والعِلْهِز، وكان الرجلُ يَرىٰ بينَ السماءِ والأرضِ الدُّخان، وكانَ يُـحَدِّثُ الرجل، فيسمعُ كلامَه ولا يَراهُ مِنَ الدُّخان، فمشىٰ إليه أبو سُفيانَ ونَفَرٌ معَه، وناشَدُوهُ اللهَ والرَّحِم، وواعَدُوهُ إنْ دعا لهم وكُشِفَ عنهم أن يُؤمنوا، فلما كُشِفَ عنهم رَجَعُوا إلىٰ شِـرْكِهم.

﴿بِدُخَانٍ مُّبِينٍ﴾ ظاهرٍ حالُه لا يَشُكُّ أحدٌ في أنه دُخان.

﴿يَغْشَى ٱلنَّاسَ﴾ يَشمَلُهم ويَلبَسُهم، وهو في محلِّ الجرّ؛ صِفةٌ لِـ«دُخانٍ». و﴿هَٰذَا عَذَابٌ﴾ إلىٰ قوله: ﴿مُؤْمِنُونَ﴾ منصوبُ المَحَلِّ بفِعْلٍ مُضمَر، وهو: يقولون، و«يقولون» منصوبٌ علىٰ الحال، أي: قائلينَ ذلك، ﴿إِنَّا مُؤْمِنُونَ﴾ مَوعِدةٌ بالإيمان إنْ كُشِفَ عنهم العذاب.

قوله: **(واللِّزام)**: اللِّزام: فُسِّـرَ بأنه يومُ بَدْر، وهو في اللغة: المُلازمةُ للشيءِ والمُداومةُ عليه.

و«اشدُدْ وَطْأتَـكَ علىٰ مُضَـر»: أي: خُذْهُم أخذاً شديداً. والوَطْءُ في الأصل: الدَّوْسُ بالقَدَم، فسُمِّيَ به في الغَزْوِ والقَتْل، لأنَّ مَنْ يَطَأُ علىٰ الشيءِ برِجْلِه فقد استقصىٰ في هَلاكِهِ وإهانتِه. و«العِلهِز»: شيءٌ يَتَّخِذُونَه في المجاعة، يَخلِطونَ الدَّمَ بأوبارِ الإبل، ثم يَشوُونَه بالنار ويأكلونَه، وقيل: كانوا يَـخلِطُونَ فيه القِرْدان، والعِلهِز: القُرادُ الضَّخْم[١]، وقيل: العِلهِز: شيءٌ يَنبُتُ له أَصْلٌ كأصلِ البَـرْدِيّ[٢]. كلُّه في «النهاية».

---

(١) القُراد: ما يَتَعلَّقُ بالبعير ونَحْوه، وهو كالقَمْل للإنسان. «المصباح المنير» للفيُّومي، مادة (قرد).

(٢) نباتٌ تُعمَلُ منه الـحُصُـر. «المصباح المنير»، مادة (برد).

[﴿أَنَّىٰ لَهُمُ ٱلذِّكْرَىٰ وَقَدْ جَآءَهُمْ رَسُولٌ مُّبِينٌ * ثُمَّ تَوَلَّوْا۟ عَنْهُ وَقَالُوا۟ مُعَلَّمٌ مَّجْنُونٌ * إِنَّا كَاشِفُوا۟ ٱلْعَذَابِ قَلِيلًا ۚ إِنَّكُمْ عَآئِدُونَ * يَوْمَ نَبْطِشُ ٱلْبَطْشَةَ ٱلْكُبْرَىٰٓ إِنَّا مُنتَقِمُونَ﴾ ١٣-١٦]

﴿أَنَّىٰ لَهُمُ ٱلذِّكْرَىٰ﴾ كيفَ يَذَّكَّرونَ ويَتَّعِظُونَ ويَفُونَ بما وَعَدُوهُ مِنَ الإيمانِ عندَ كَشْفِ العذاب، ﴿وَقَدْ جَآءَهُمْ﴾ ما هو أعظَمُ وأدخَلُ في وجوبِ الادِّكارِ مِن كَشْفِ الدُّخان، وهو ما ظهرَ علىٰ رسولِ الله ﷺ مِنَ الآياتِ البيِّنات؛ مِنَ الكِتابِ المُعجِزِ وغيرِهِ مِنَ المُعجِزات، فلم يَذَّكَّروا، وتَولَّوا عنه، وبَـهَتُوهُ بأنَّ عَدّاساً ـ غُلاماً أعجمياً لبعض ثَقِيف ـ هو الذي عَلَّمَه، ونَسَبُوهُ إلىٰ الجنون.

ثم قال: ﴿إِنَّا كَاشِفُوا۟ ٱلْعَذَابِ قَلِيلًا ۚ إِنَّكُمْ عَآئِدُونَ﴾ أي: رَيْثَما نكشِفُ عنكُم العذابَ تعودونَ إلىٰ شِـرْكِكم، لا تَلبَثُونَ غِبَّ الكَشْفِ علىٰ ما أنتُم عليه مِنَ التَّضَـرُّعِ والابتِهال.

فإن قلت: كيفَ يَستَقيمُ علىٰ قولِ مَنْ جَعَلَ الدُّخانَ قبلَ يوم القيامةِ قولُه: ﴿إِنَّا كَاشِفُوا۟ ٱلْعَذَابِ قَلِيلًا﴾؟ ....

فإن قلت: فَسَّرتَ اللِّزامَ بيوم بدر، وكذا فسَّره المُصنِّفُ في آخرِ الفرقان، ثم لا يخلو أن يُراد بـ«البطشةِ الكبرىٰ»: يومُ القيامة أو يومُ بدر، فيلزمُ من الأول أن البطشةَ الكبرىٰ مُترقَّبة، ولقد رُوِيَ في الحديثِ أنها قد مَضَت، ومن الثاني أن لا يكونُ المعدودُ خمساً؟

قلت: إذا وُصِفَ يومُ بدرٍ بأمرين: بأن العذابَ كان شديداً كثيراً، وأن ذلك العذابَ كان مُلازِماً للقتلىٰ كما ذكر في القرآن؛ يستقيمُ المعدود، وأما تفسيرُ «البطشةِ الكبرىٰ» بيوم القيامة فهو مُشكِل، اللهم إلا أن يُذهَبَ إلىٰ التغليب، أو أن ما هو كائنٌ بمنزلة الكائن، كقوله تعالىٰ: ﴿وَنَادَىٰٓ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ﴾ [الأعراف: ٤٤](١).

قوله: (**فإن قلت: كيفَ يَستَقيمُ علىٰ قولِ مَنْ جَعَلَ الدُّخان**): تحريرُ السُّؤالِ والجوابِ ما ذُكِرَ في «التفسير الكبير»: «أنه تعالىٰ حكىٰ عنهم أنهم يقولون: ﴿رَّبَّنَا ٱكْشِفْ عَنَّا ٱلْعَذَابَ إِنَّا مُؤْمِنُونَ﴾،

---

(١) من قوله: «فإن قلت: فسَّرت اللزام» إلىٰ هنا، سقط من (ح)، وأثبتُّه من (ط)، وورد أولُه في (ف) إلىٰ قوله: «ثم لا يخلو أن يراد بالبطشة»، وانقطع الكلام.

قلت: إذا أتتِ السماءُ بالدُّخانِ تَضوَّرَ الـمُعذَّبونَ بـه مِنَ الكُفّـارِ والـمُنافِقين، وقالـوا: ﴿رَبَّنَا ٱكْشِفْ عَنَّا ٱلْعَذَابَ إِنَّا مُؤْمِنُونَ﴾ مُنيبُون، فيَكشِفُه اللـهُ عنهم بعدَ أربعينَ يوماً، فرَيْثَما يَكشِفُه عنهم يَرتَدُّونَ لا يَتمهَّلُون.

ثم قال: ﴿يَوْمَ نَبْطِشُ ٱلْبَطْشَةَ ٱلْكُبْرَىٰٓ﴾ يُريد: يومَ القيامة، كقوله تعالىٰ: ﴿فَإِذَا جَآءَتِ ٱلطَّآمَّةُ ٱلْكُبْرَىٰ﴾ [النازعات: ٣٤]، ﴿إِنَّا مُنتَقِمُونَ﴾ أي: نَنتَقِمُ منهم في ذلكَ اليوم.

فإن قلت: بِمَ انتَصَبَ ﴿يَوْمَ نَبْطِشُ﴾؟ قلت : بما دلَّ عليه ﴿إِنَّا مُنتَقِمُونَ﴾، ......

هذا إذا حَمَلْناهُ علىٰ القَحْطِ الذي وَقَعَ بمَكّةَ استقام، فإنه نُقِل: أنه لـمّا اشتَدَّ القَحْطُ فيها مشىٰ أبو سُفيانَ إلىٰ رسولِ الله ﷺ، وناشَدَه الرَّحِم، وواعَدَه ـ إنْ دعا لهم وأزالَ اللـهُ عنهم تلك البَلِيّة ـ أن يُؤمنوا، فلما أزالَه اللـهُ تعالىٰ رَجَعُوا إلىٰ شِـرْكِهم، أما إذا حَمَلْناه علىٰ أنَّ المُرادَ منه ظُهورُ علامةِ القيامة لم يَصِحَّ ذلك، لأنَّ عندَ ظُهورِ أشـراطِ الساعةِ لا يُمكِنُهم أن يقولوا: ﴿رَبَّنَا ٱكْشِفْ عَنَّا ٱلْعَذَابَ إِنَّا مُؤْمِنُونَ﴾، ولم يَصِحَّ أيضاً أن يُقالَ لهم: ﴿إِنَّا كَاشِفُواْ ٱلْعَذَابِ قَلِيلًا إِنَّكُمْ عَآئِدُونَ﴾.

والجواب: لِـمَ لا يجوزُ أن يكونَ ظهورُ هذه العلامةِ جارياً مَجْرىٰ ظُهورِ سائرِ علاماتِ القيامةِ في أنه لا يُوجِبُ انقِطاعَ التكليف، فتَحدُثُ هذه الحالة، ثم إنَّ الناسَ يخافون فيَتَضرَّعُون، فإذا زالت تلكَ الواقعةُ عادوا إلىٰ الكُفْرِ والفِسْق، وإذا كانَ هذا مُحتَمَلاً استقامَ قولُه: ﴿إِنَّا كَاشِفُواْ ٱلْعَذَابِ﴾ مَعَ القولِ بأنَّ الدُّخانَ قبلَ يوم القيامة، أي: هو مِن أشراطِ الساعة»(١).

قوله: (تَضَوَّرَ المُعذَّبون): الجوهري: «التَّضَوُّر: الصِّياحُ والتلوِّي عندَ الضَّرْبِ أو الجوع»، وعن بعضهم: تَضَوَّر: أي غَلَبَ عليهم الضَّعْف، مِن قولهم: رجلٌ ضَوْرة، أي: ضعيف(٢).

قوله: (لا يَتمَهَّلُون): تَـمَهَّلَ في أمر: أي: اتَّـأَد، وتَـمَهَّل: أي: تَقَدَّم.

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٧: ٦٥٧).

(٢) هذه الفقرة (مِن: «قوله: (تضوَّر المُعذَّبون)» إلىٰ هنا، أُخِّرَتْ في (ح) و(ف) بعدَ التي تليها، ووردت في (ط) في هذا الموضع، وهو المناسب لترتيب الكلام في «الكشّاف».

وهو «نَنتَقِم»، ولا يَصِحُّ أن يَنتَصِبَ بـ﴿مُنتَقِمُونَ﴾، **لأنَّ «إنَّ» تَحجُبُ عن ذلك.**

وقُرِئ: «نَبطُش» بضَمِّ الطاء، وقرأ الحسن: «نُبطِش» بضَمِّ النُّون، **كأنه يحملُ الملائكةَ علىٰ أن يَبطِشُوا** بهمُ البَطْشةَ الكُبْرىٰ، أو يجعلُ البَطْشةَ الكُبْرىٰ باطِشةً بهم.

وقيل: ﴿ٱلْبَطْشَةَ ٱلْكُبْرَىٰٓ﴾: يومُ بَدْر.

قوله: (**لأنَّ «إنَّ» تَحجُبُ عن ذلك**): قال الزَّجّاج: «﴿يَوْمَ﴾ لا يجوزُ أن يكونَ منصوباً بقوله: ﴿مُنتَقِمُونَ﴾؛ لأنَّ ما بعدَ ﴿إِنَّا﴾ لا يجوزُ أن يَعمَلَ فيما قبلَه»(١). قال: وصاحبُ «الكَشْف» نَصَبَه بقوله: ﴿إِنَّا كَاشِفُواْ ٱلْعَذَابِ﴾(٢). وقلت: لا يُساعِدُ عليه قولُه: ﴿إِنَّكُمْ عَآئِدُونَ﴾، لأنَّ البَطْشةَ الكُبرىٰ: إما أن تكونَ يومَ القيامةِ أو يومَ بَدْر، وقد عُقِّبَ بقوله: ﴿إِنَّا مُنتَقِمُونَ﴾.

قوله: (**كأنه يحملُ الملائكةَ علىٰ أن يَبطِشُوا**): قال أبو البقاء: «يُقال: أبطَشتُه: إذا أمكَنتَه مِنَ البَطْش، أي: نُبطِشُ الملائكةَ»(٣)، فعلىٰ هذا: المفعولُ به محذوف، ويجوزُ أن تجعل ﴿ٱلْبَطْشَةَ ٱلْكُبْرَىٰٓ﴾ مفعولاً به علىٰ الإسنادِ المجازي، نحو: جَدَّ جَدُّه، و﴿بِئْسَ ٱلرِّفْدُ ٱلْمَرْفُودُ﴾ [هود: ٩٩]. وقال ابنُ جِنِّي: «وهي قِراءةُ الحسن وأبي رجاءٍ وطَلْحةَ بخِلاف، وهذا مِن: بَطَشَ هو، وأبطَشتُه أنا، كقَدَرَ وأقدَرْتُه، وأما انتصابُ ﴿ٱلْبَطْشَةَ﴾ فبفعلٍ مُضمَرٍ يَدُلُّ عليه الظاهر، أي: يومَ نُبطِشُ مَنْ نُبطِشُه، فيَبطُشُ البَطْشةَ الكُبْرىٰ، ولكَ أن تَنصِبَ ﴿ٱلْبَطْشَةَ ٱلْكُبْرَىٰٓ﴾ علىٰ أنه مفعول به، كأنه قيل: يومَ نُقَوِّي البَطْشةَ الكُبْرىٰ عليهم، ونُمَكِّنُها منهم، كقولك: يومَ نُسَلِّطُ القتلَ عليهم، ونُوسِّعُ الأخْذَ منهم»(٤).

الراغب: «البَطْش: تناولُ الشيءِ بصَوْلة، قال تعالىٰ: ﴿وَإِذَا بَطَشْتُم بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ﴾ [الشعراء: ١٣٠]»(٥).

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٤: ٤٢٥).

(٢) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٢٢٠).

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١٤٦).

(٤) «المحتسب» لابن جِنِّي (٢: ٢٦٠-٢٦١).

(٥) «مفردات القرآن» ص١٢٩.

[﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا قَبْلَهُمْ قَوْمَ فِرْعَوْنَ وَجَآءَهُمْ رَسُولٌ كَرِيمٌ * أَنْ أَدُّوٓاْ إِلَيَّ عِبَادَ ٱللَّهِۖ إِنِّي لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ * وَأَن لَّا تَعْلُواْ عَلَى ٱللَّهِۖ إِنِّيٓ ءَاتِيكُم بِسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ * وَإِنِّي عُذْتُ بِرَبِّي وَرَبِّكُمْ أَن تَرْجُمُونِ * وَإِن لَّمْ تُؤْمِنُواْ لِي فَٱعْتَزِلُونِ﴾ ١٧-٢١]

وقُرِئ: «ولقد فَتَّنّا» بالتشديد؛ للتأكيدِ أو لِوُقوعِهِ علىٰ القوم. ومعنىٰ الفِتْنة: أنه أمهَلَهُم ووَسَّعَ عليهم في الرِّزق، فكانَ ذلك سَبَباً في ارتكابِهِمُ المعاصيَ واقترافِهِمُ الآثام، أو: ابتَلاهُم بإرسالِ موسىٰ إليهم ليُؤمِنُوا، فاختاروا الكُفرَ علىٰ الإيمان، أو: سَلَبَهُم مُلكَهُم وأغرَقَهم.

﴿كَرِيمٌ﴾ علىٰ الله وعلىٰ عِبادِهِ المُؤمنين، أو كريمٌ في نفسِه، لأنَّ اللهَ لم يَبعَثْ نبيّاً إلا مِن سُراةِ قومِهِ وكِرامِهم.

﴿أَنْ أَدُّوٓاْ إِلَيَّ﴾ هيَ «أنْ» المُفسِّرة، لأنَّ مجيءَ الرسولِ مَنْ بُعِثَ إليهم ....

قوله: («فَتَّنّا» بالتشديد؛ للتأكيدِ أو لِوُقوعِهِ علىٰ القوم): يُريد: أنه علىٰ مِنوالِ المُبالَغةِ في قوله: ﴿وَمَآ أَنَا۠ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [ق: ٢٩]، أي: «فَعَّلَ» للتكثير، وهو إما بحَسَب ذنوبِهم العظيمة، يُعذِّبُهم عذاباً شديداً، أو بحَسَب كَثْرتِهم، لِوُقوعِهِ علىٰ كثيرين، فيُوَزَّعُ فيهم.

الراغب: نحوُه: قَتَلَ الرجلَ وقَتَّلَ القوم.

قوله: (أو كريمٌ في نفسِه): الأساس: «كَرُمَ فُلانٌ علينا كرامة، وله علينا كرامة، وأكرَمَ نفسَه بالتقوىٰ، وأكرمها عن المعاصي، وهو يَتكَرَّمُ عن الشوائِن، قال أبو حيّة[1]:

ألم تَعْلَمي أني إذا النفسُ أشـرَفَتْ ... علىٰ طَمَعٍ[2] لم أنسَ أن أتكَرَّما»

وقلت: وعليه قولُه تعالىٰ: ﴿وَإِذَا مَرُّواْ بِٱللَّغْوِ مَرُّواْ كِرَامًا﴾ [الفرقان: ٧٢].

قوله: (مَنْ بُعِثَ إليهم): نَصبٌ بنَزعِ الخافِض، أي: إلىٰ مَنْ بُعِثَ إليهم.

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وذكر البيت بعده، والبيت لنافع بن سعد الطائي، كما في «الحماسة» ص٢١٤، لا لأبي حيّة، وفي «أساس البلاغة»: «قال أبو حية: وإن أجَلَّ المكارم اجتنابُ المحارم».

(٢) تحرَّف في (ح) و(ف) إلىٰ: «علىٰ طَبْع»، والمثبت من (ط) و«أساس البلاغة» للزمخشري.

مُتَضَمِّنٌ لمعنى القَوْل، لأنه لا يجيئُهم إلا مُبشِّـراً ونذيراً وداعياً إلىٰ الله. **أو المُخفَّفةُ مِنَ الثقيلة**، ومعناه: وجاءهم بأنَّ الشَّأنَ والحديث: أدُّوا إليّ.

و﴿عِبَادَ ٱللَّهِ﴾ مفعولٌ به، وهم بنو إسـرائيل، يقول: أدُّوهُم إليَّ وأرسِلُوهُم معي، كقوله: ﴿فَأَرْسِلْ مَعَنَا بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ وَلَا تُعَذِّبْهُمْ﴾ [طه: ٤٧]، ويجوزُ أن يكونَ نِداءً لهم؛ علىٰ: أدُّوا إليَّ ـ يا عِبادَ الله ـ ما هو واجبٌ لي عليكم مِنَ الإيمانِ لي وقَبولِ دعوتي واتِّباعِ سبيلي، وعَلَّلَ ذلكَ بأنه ﴿رَسُولٌ أَمِينٌ﴾ **غيرُ ظَنِين**، قد ائتَمَنَهُ اللـهُ علىٰ وَحْيِهِ ورِسالتِه.

﴿وَأَن لَّا تَعْلُواْ﴾: «أنْ» **هذهِ مِثلُ الأُولىٰ في وَجْهَيْها**، أي: لا تستكبروا، ﴿عَلَى ٱللَّهِ﴾ بالاستِهانةِ برسولِهِ ووَحْيِه، أو: لا تستكبروا علىٰ نبيِّ اللـه، ﴿بِسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ﴾ بحُجَّةٍ واضِحة.

﴿أَن تَرْجُمُونِ﴾ أنْ تَقتُلونِ، وقُرِئ: «**عُذتُّ» بالإدغام**، ....

قوله: (**أو المُخفَّفةُ مِنَ الثقيلة**): وعن بعضِهم: إذا كانت مُخفَّفةً مِنَ الثقيلةِ يجبُ أن تُعوَّضَ بأحدِ الحروفِ الأربعة: النفي، وقد، وسوف، والسِّين؛ بَدَلاً مما ذَهَبَ منها، وهاهنا ما عُوِّض، ويجبُ أن تكونَ «أنْ» التي معها الفِعْلُ في تأويل المَصدَر؛ لأنَّ جميعَ الأفعالِ سواءٌ في هذا الحكم، أمراً كان أو مضارعاً أو غيرهما.

قولـه: (﴿أَمِينٌ﴾ **غيرُ ظَنِين**): **النهاية**: «وفي الحديث: «لا تجوزُ شهادةُ ظَنِين»[(١)]، أي: مُتَّهم في دينه، فَعِيلٌ بمعنىٰ: مفعول؛ مِنَ الظِّنَّة: التُّهمة»، يُريد: أنَّ التعليلَ بقوله: ﴿رَسُولٌ أَمِينٌ﴾ ترشيحٌ لاستِعارةِ ﴿أَدُّوٓاْ إِلَيَّ﴾ لِقَبولِ الدَّعْوة، ومن ثَمَّ قال: «أدُّوا إليَّ ما هو واجبٌ عليكم».

قوله: («**أنْ» هذهِ مِثلُ الأُولىٰ في وَجْهَيْها**): أي: في أن تكونَ مُفسِّـرةً أو مُخفَّفةً مِنَ الثقيلة.

قوله: («**عُذتُّ» بالإدغام**): وهيَ المشهورة[(٢)].

(١) أخرجه الترمذي (٢٢٩٨) من حديث عائشة رضيَ اللهُ عنها.

(٢) كذا في الأصول الخطية! ومعناه: أنَّ القراءة بالإظهار شاذة، ليست في السَّبْعة ولا في العشرة ـ كما هو منهجُ المُؤلِّف في مثل هذا الإطلاق ـ وليس كذلك، فإدغامُ الذال في التاء: هي قراءةُ أبي عمرو وحمزة =

ومعناه: أنه عائِذٌ بِرَبِّهِ مُتَّكِلٌ علىٰ أنه يَعصِمُه منهم ومن كَيْدِهِم، فهو غيرُ مُبالٍ بما كانوا يَتَوعَّدُونَه به مِنَ الرَّجْم والقَتْل.

﴿فَٱعْتَزِلُونِ﴾ يُريد: إنْ لم تُؤمِنُوا لي، **فلا مُوالاةَ بيني وبينَ مَنْ لا يُؤمِن**، فتَنَحَّوا عني، واقطَعُوا أسبابَ الوُصْلةِ عني، **أو فخَلُّوني كَفافاً** لا لي ولا عليّ، ولا تَتَعرَّضُوا لي بشَرِّكُم وأذاكم، فليسَ جزاءُ مَنْ دعاكم إلىٰ ما فيه فلاحُكم ذلك.

[﴿فَدَعَا رَبَّهُۥٓ أَنَّ هَٰٓؤُلَآءِ قَوْمٌ مُّجْرِمُونَ * فَأَسْرِ بِعِبَادِى لَيْلًا إِنَّكُم مُّتَّبَعُونَ * وَٱتْرُكِ ٱلْبَحْرَ رَهْوًا إِنَّهُمْ جُندٌ مُّغْرَقُونَ﴾ ٢٢-٢٤]

قوله: (**فلا مُوالاةَ بيني وبينَ مَنْ لا يُؤمِن**): يُريد: أنَّ قولَه: ﴿فَٱعْتَزِلُونِ﴾ مُسَبَّبٌ عن جواب الشَّرْط، وأُقيمَ مَقامَه، وإنما عَمَّ ولم يقل: فلا مُوالاةَ بيني وبينكم؛ ليُؤذِنَ بأنَّ هذا دأبُه وعادتُه، وليسَ مُختَصّاً بهم.

الراغب: «الاعتزال: تَجَنُّبُ الشيء؛ عَمالةً كانت أو براءةً أو غيرهما، بالبَدَنِ كانَ أو بالقَلْب، يُقال: عَزَلتُه وتَعزَّلتُه فاعتَزَل، وقولُه تعالىٰ: ﴿إِنَّهُمْ عَنِ ٱلسَّمْعِ لَمَعْزُولُونَ﴾: أي: ممنوعونَ بعدَ أن كانوا يُمَكَّنون، والأعزَل: الذي لا رُمْحَ معه»(١).

قوله: (**أو فخَلُّوني كَفافاً**): عطف علىٰ: «فتَنَحَّوا عني»، وعلىٰ هذا الوَجْه: ﴿فَٱعْتَزِلُونِ﴾: كِنايةٌ عن تَرْكِه، وإن لم يُوجَدِ الاعتِزالُ بالأبدان.

النهاية: «وفي حديثِ عُمَرَ رضيَ اللهُ عنه: «وَدِدتُ أني سَلِمْتُ مِن الخِلافةِ كَفافًا، لا عليَّ ولا لي»؛ الكَفاف: هو الذي لا يَفضُلُ عن الشيء، ويكونُ بقَدْرِ الحاجةِ إليه، وهو نَصْبٌ علىٰ الحال، وقيل: أرادَ به: مكفوفاً عني شَرُّها، وقيل: معناها: أن لا تنالَ مني ولا أنالَ منها، أي: تَكُفُّ عني وأكُفُّ عنها».

= والكسائي، وإظهار الذال والتاء: هي قراءةُ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر. انظر: «التيسير في القراءات السبع» لأبي عمرو الداني ص٤٤، و«النشر في القراءات العشر» لابن الجزري (٢: ١٦).

(١) «مفردات القرآن» ص٥٦٤.

﴿أَنَّ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ بأنَّ هؤلاء، أي: دعا ربَّه بذلك، **قيل: كانَ دعاؤُه: اللهُمَّ عَجِّلْ** لهم ما يَستَحِقُّونَه بإجرامِهم، وقيل: هو قولُه: ﴿رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً لِّلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [يونس: ٨٥]، وإنما ذكرَ اللـهُ تعالىٰ السَّببَ الذي استوجَبوا به الهلاكَ، وهو كونُهم مُجرِمين.

وقُرِئ: «إنَّ هؤلاء» بالكَسْر؛ علىٰ إضمار القول، أي: فدعا ربَّه فقال: إنَّ هؤلاء.

﴿فَأَسْرِ﴾ **قُرِئَ بقطْعِ الهمزة**؛ مِن: أسرىٰ، ووَصْلِها؛ مِن: سَرَىٰ، وفيه وجهان: إضمارُ القولِ بعدَ الفاء؛ فقال: أَسْرِ بعبادي، وأن يكونَ جوابَ شَرْطٍ محذوف، كأنه قيل: قال: إنْ كانَ الأمرُ كما تقولُ فأَسْر، ﴿بِعِبَادِى﴾ يعني: فأَسْرِ ببني إسرائيل، فقد دَبَّرَ اللـهُ أن تَتَقدَّمُوا ويَتَّبِعَكم فِرعَونُ وجُنودُه، فيُنجيَ المتُقدِّمين، ويُغرِقَ التابعين.

الرَّهْو: فيه وجهان: أحدُهما: أنه الساكن، قال الأعشىٰ:

يَمْشِينَ رَهْواً فلا الأعجازُ خاذِلـةٌ ... ولا الصُّدورُ علىٰ الأعجازِ تَتَّكِلُ

قوله: (**قيل: كان دعاؤُه: اللهُمَّ عَجِّل**): يعني: يجوزُ أن يكونَ دعاؤُه هذا المذكور، وهو قوله: ﴿أَنَّ هَٰٓؤُلَآءِ قَوْمٌ مُّجْرِمُونَ﴾ علىٰ تقدير الباء، أي: دعا ربَّه بأنَّ ـ يا ربِّ ـ هؤلاءِ المُشَخَّصُونَ الـمُشاهَدُونَ تناهىٰ أمرُهم في الكُفْرِ غايتَه، فافعَلْ بهم ما هُم أهلُه، لأنَّ الكافِرَ إذا وُصِفَ بالإجرام كانَ مُتناهياً في الكُفْر.

أو يكونَ الدُّعاءُ محذوفاً، والمذكورُ تعليلاً له، أي: عَجِّلْ لهم ما يَستَحِقُّونَه؛ لأنهم قومٌ مُجرِمُون، أو: ربَّنا لا تجعلنا فِتْنة للذينَ كفروا، أي: مِحْنَةً وبَلاءً للقوم الظالمين؛ لأنَّ هؤلاءِ قومٌ مُجرِمُون، وإليه أشارَ بقوله: «وإنما ذَكَرَ اللـهُ تعالىٰ السَّبَبَ الذي استَوْجَبُوا به الهلاكَ»، أي: اكتفىٰ بالسَّبَب عن المُسَبَّب لِظُهورِه، فأجابَ اللـهُ دعاءَه، وعَزَمَ علىٰ إهلاكِهم، وقالَ له عليه السَّلام: «أَسْرِ بعبادي ليلاً».

قوله: (﴿فَأَسْرِ﴾ **قُرِئَ بقطْعِ الهمزةِ**): بالوَصْل: نافعٌ وابنُ كثير، والباقون: بقَطْعِها[1].

قوله: (**يَمشِينَ رَهْواً**) البيت: والضَّميرُ في «يَمشِينَ» للإبل، «خاذلة»: أي: تاركة، خَذَلَ

---

(١) انظر: «التيسير» للداني ص١٢٥، و«حجة القراءات» ص٣٤٧.

أي: مَشْياً ساكِناً علىٰ هِينة، أراد موسىٰ لـمَّا جاوَزَ البحرَ أن يَضـرِبَه بعصاه فينطَبِق، كما ضَـرَبَه فانفَلَق، فأُمِرَ بأن يَتـرُكَه ساكِناً علىٰ هيئته، قارّاً علىٰ حاله؛ مِنَ انتِصاب الماء، وكَوْنِ الطريقِ يَبَساً، لا يَضـرِبَه بعصاه، ولا يُغيِّـرَ منه شيئاً، ليَدخُلَه القِبْط، فإذا حَصَلوا فيه، أطبَـقَهُ اللـهُ عليهم.

والثاني: أنَّ الرَّهْو: **الفَجْوةُ الواسِعة**، وعن بعض العرب: أنه رأىٰ **جملاً فالجاً**، فقال: سُبحان الله، رَهْوٌ بينَ سَنامَين. أي: اترُكْهُ مفتوحاً علىٰ حالِه مُنفَرِجاً.

يَـخذُلُ خِذْلاناً، وهو تَرْكُكَ نُصْـرةَ أخيك، يَصِفُ نُوقاً سالِكاتٍ أرضَ الفَلاة، أي: يَمشِينَ مَشْياً علىٰ هِينة، فلا الأعجازُ تَـخْذُلُ قوائمَها، ولا الصُّدُورُ تَتَّـكِلُ علىٰ أعجازها، أي: لَسْنَ بكثيراتِ اللحم. وبعدَه:

فهُنَّ مُعتَـرِضاتٌ والحصىٰ رَمِضٌ ... والرِّيحُ ساكِنةٌ والظِّـلُّ مُعتَـدِلُ[١]

الراغب: «رَهْواً: أي: ساكِناً، وقيل: سَعَة، وهو الصحيح، ومنه: الرَّهاء: المَفازةُ المُستَوية، ويُقال: لكُلِّ جَوْبةٍ[٢] مُستَويةٍ يجتمعُ فيها[٣] الماء: رَهْو، ومنه قيل: لا شُفْعَةَ في رَهْو»[٤].

قوله: (**الفَجْوةُ الواسِعة**): **الجوهري**: «الفَجْوة: الفُرْجة، والمُـتَّسَعُ بين الشيئين».

قوله: (**جَمَلاً فالجاً**): **الجوهري**: «الفالِج: الجملُ الضَّخْمُ ذو السَّنامَين، يُـحمَلُ من السِّنْدِ للفِحْلة[٥]».

---

(١) البيتان للقطامي، عُمَير بن شُيَيم التغلبي، كما في «الزهرة» لابن داود الأصبهاني (٢: ٧١١)، و«ديوان المعاني» لأبي هلال العسكري (٢: ١١٩).

والرَّمَض: شِدّةُ الحر، يُقال: رَمِضَتِ الأرضُ فهي رَمِضة، كما في «لسان العرب» لابن منظور (رمض).

(٢) هي الحفرةُ المُستَديرةُ الواسِعة. «لسان العرب» لابن منظور، مادة (جوب).

(٣) في الأصول الخطية: «فيه»، والتصويب من «مفردات القرآن».

(٤) «مفردات القرآن» ص٣٦٨.

(٥) أي: للضِّـراب وطَلَب النَّسْل.

﴿إِنَّهُمْ جُندٌ مُّغْرَقُونَ﴾ وقُرِئ بالفتح؛ بمعنىٰ: لأنهم.

[﴿كَمْ تَرَكُوا۟ مِن جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ * وَزُرُوعٍ وَمَقَامٍ كَرِيمٍ * وَنَعْمَةٍ كَانُوا۟ فِيهَا فَٰكِهِينَ﴾ ٢٥-٢٧]

والمقامُ الكريم: ما كانَ لهم مِنَ المَجالِس والمَنازِلِ الحسنة، وقيل: المَنابِر.

والنَّعْمة: بالفَتْح: مِنَ التَّنعُّم، وبالكسر: مِنَ الإنعام. وقُرِئ: ﴿فَكِهِينَ﴾ و«فكِهين».

[﴿كَذَٰلِكَ ۖ وَأَوْرَثْنَٰهَا قَوْمًا ءَاخَرِينَ * فَمَا بَكَتْ عَلَيْهِمُ ٱلسَّمَآءُ وَٱلْأَرْضُ وَمَا كَانُوا۟ مُنظَرِينَ﴾ ٢٨-٢٩]

﴿كَذَٰلِكَ﴾ الكافُ منصوبةٌ علىٰ معنىٰ: مِثلَ ذلكَ الإخراج أخرَجْناهُم منها ﴿وَأَوْرَثْنَٰهَا﴾، أو في مَوضِع الرَّفع؛ علىٰ: الأمرُ كذلك، ....

قوله: (والمقامُ الكريم: ما كان لهم مِنَ المَجالِس): الراغب: «كل شيءٍ يَشرُفُ في بابه يُوصَفُ بالكَرَم، قال تعالىٰ: ﴿فَأَنۢبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ زَوْجٍ كَرِيمٍ﴾ [لقمان: ١٠]، وقال: ﴿وَزُرُوعٍ وَمَقَامٍ كَرِيمٍ﴾، ﴿إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ﴾ [الواقعة: ٧٧]، ﴿وَقُل لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا﴾ [الإسراء: ٢٣]، وإذا وُصِفَ اللهُ بالكَرَم: فهو اسمٌ لإحسانِهِ وإنعامِهِ المُتظاهِر، كقوله: ﴿إِنَّ رَبِّى غَنِىٌّ كَرِيمٌ﴾ [النمل: ٤٠]، وإذا وُصِفَ به الإنسان: فهو اسمٌ للأخلاقِ والأفعالِ المحمودةِ التي تَظهَرُ منه»[١].

قوله: (وقُرِئ: ﴿فَكِهِينَ﴾): وهيَ المشهورة.

قوله: (مِثلَ ذلكَ الإخراج أخرَجْناهُم): المُشارُ إليه: الإخراج، ولم يَسْبِقْ في اللَّفظِ مُصرَّحاً به، لكنْ في الكلام ما دلَّ عليه، وهو قولُه: ﴿إِنَّكُم مُّتَّبَعُونَ﴾، وقولُه: ﴿كَمْ تَرَكُوا۟ مِن جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ﴾، لأنه إنما تكونُ المُتابَعةُ إذا حَصَلَ الإخراج، قال أبو البقاء: «و﴿كَذَٰلِكَ﴾ الأمر[٢]، أي: الأمرُ كذلك، وقيل: التقدير: تَرْكاً كذلك»[٣].

(١) «مفردات القرآن» ص٧٠٧.

(٢) لفظة «الأمر» ليست في «التبيان».

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١٤٧).

﴿قَوۡمًا ءَاخَرِينَ﴾ ليسوا منهم في شيءٍ مِن قَرابةٍ ولا دِينٍ ولا ولاء، وهم بنو إسـرائيل، كانوا مُتَسَخَّرِينَ مُستَعبَدِينَ في أيديهم، فأهلَكَهُمُ اللـهُ علىٰ أيديهم، وأورَثَهُم مُلكَهم ودِيارَهُم.

إذا ماتَ رجلٌ خَطيرٌ قالتِ العربُ في **تعظيم مَهلِكِه**: بَكَتْ عليه السماءُ والأرض، وبَكَتْهُ الرِّيح، وأظلَمَتْ له الشمس، **وفي حديثِ رسولِ الله ﷺ**: «ما مِن مُؤمِنٍ ماتَ في غُرْبةٍ غابت فيها بواكيه، إلا بَكَتْ عليه السماءُ والأرض»، وقال جَرير:

تَبْـكي عليكَ نُجُومَ اللَّيْلِ والقَمَرا

قوله: (**في تَعْظيم مَهلِكِه**): أي: هلاكِه، **الجوهري**: «هَلَكَ الشيءُ يَهلِكُ هَلاكاً وهُلوكاً ومَهلِكاً[1] وتَـهْلُكة، والاسم: الـهُلْك؛ بالضَّمّ».

قوله: (**وفي حديثِ رسولِ الله ﷺ**): روىٰ الترمذيُّ[2] عن أنس قال: قال رسولُ الله ﷺ: «ما مِن مُؤمِنٍ إلا وله بابان، بابٌ يَصعَدُ منه عَمَلُه، وبابٌ يَنزِلُ منه رِزقُه، فإذا ماتَ بَكَيا عليه، وذلكَ قولُه تعالىٰ: ﴿فَمَا بَكَتۡ عَلَيۡهِمُ ٱلسَّمَآءُ وَٱلۡأَرۡضُ﴾».

قوله: (**تَبْـكي عليكَ نُجُومَ الليلِ والقَمَرا**): أولُه ـ في «المطلع» ـ:

الشمسُ طالعةٌ ليسَتْ بكاسِفةٍ[3]

وقال: رثىٰ جَريرٌ عُمَرَ بنَ عبدِ العزيز، ويُروىٰ برَفْع «النُّجُوم» ونَصْبِها، يُعاتِبُ الشمسَ في طُلُوعِها، وكانَ مِن حَقِّها أن تكونَ كاسِفةً باكيةً لِفَقْدِه، والمعنىٰ علىٰ النَّصْب: تَبْكي عليكَ بُكاءَ النُّجُوم، فحَذَفَ المُضاف، والواو بمعنىٰ «مع»، وقيل: أي: ليسَتْ بكاسِفةٍ نُجُومَ الليل، وقَدَّمَ «تَبكي عليك» بينَ فِعْل الشَّمْسِ ومفعولِها، والمعنىٰ: تَبْكي عليكَ الشمس[4]، كأنه

---

(١) وتُضبَطُ اللامُ فيه بالحركات الثلاث، كما في «صحاح» الجوهري نفسِه.

(٢) في «جامعه» برقم (٣٢٥٥).

(٣) «ديوان جرير» ص٣٠٤.

(٤) توضيحُه فيما قاله ابنُ منظور في «لسان العرب»، مادة (كسف): «ومعناه: أنها طالِعةٌ تَبْكي عليك، ولم تَـكْسِفْ ضُوءَ النُّجُومِ ولا القَمَر، لأنها في طُلوعِها خاشِعةٌ باكيةٌ لا نُورَ لها».

وفي هذا الموضع من «اللسان»: وجوهٌ أخرىٰ في تفسير هذا البيت، فانظُرها إن شئت.

وقالتِ الخارجيّة:

أيا شَجَرَ الخابُورِ ما لكَ مُورِقاً كأنكَ لم تَجْزَعْ علىٰ ابنِ طَرِيفِ

وذلكَ علىٰ سبيلِ التمثيل والتخييل مُبالَغةً في وُجُوب الجزَع والبُكاءِ عليه. وكذلكَ ما يُروىٰ عن ابنِ عباسٍ رضيَ اللهُ عنه؛ مِنْ بُكاءِ مُصلّىٰ المُؤمِن، وآثارِهِ في الأرض، ومَصاعِدِ عَمَلِه، ومَهابِطِ رِزقِه في السماء: تمثيل.

يَتعجَّبُ مِنَ الطُّلوع، وقيل: كانَ يَتهجَّدُ فتبكيه النُّجُومُ والقَمَر، ويَعْدِلُ بالنهارِ فتبكيه الشمس، والشمسُ غالبةٌ في البُكاء، لأنَّ العَدْلَ أفضَل، وهو مِن قولهم: باكَيْتُه فبَكَيْتُه؛ أي: كنتُ أبكىٰ منه، أي: طَلَعَتِ الشمسُ ولكنْ مَعَ طُلوعِها تبكي وتَغْلِبُ النُّجُومَ والقَمَرَ في البُكاء عليك.

ورُوِيَ ما قبلَه:

نَعىٰ النُّعاةُ[1] أميرَ المُؤمنينَ لنا يا خَيْرَ مَنْ حَجَّ بيتَ الله واعتَمَرا

حُمِّلتَ أمراً عظيماً فاصطَبَرْتَ له وقُمْتَ فيه بأمْرِ الله يا عُمَرا

قوله: (**أيا شَجَرَ الخابور**) البيت: وبعدَه:

فتىً لا يُحِبُّ الزادَ إلا مِنَ التُّقىٰ ولا المالَ إلا مِن قَناً وسُيُوفِ

فلا تَجْزعا يا ابنَيْ طَرِيفٍ فإنني أرىٰ الموتَ نَزّالاً بكُلِّ شَريفِ[2]

---

(١) تحرَّف في (ح) و(ف) إلىٰ: «بغىٰ البغاة»، والمُثبَت من (ط)، وفي «ديوان جرير»: «تنعىٰ النُّعاة».

(٢) الأبيات لفارعة بنت طريف من قصيدة لها في رثاء أخيها الوليد بن طريف، كما في «فصل المقال» لأبي عُبيد البكري ص١٦٥، وقد ساقها بتمامها العباسي في «معاهد التنصيص» (٣: ١٦١)، إلا أنه ذكر البيت الأخير بلفظ:

عليكَ سلامُ الله حَتْماً فإنني أرىٰ الموتَ وَقّاعاً بكُلِّ شَريفِ

وكذا هو في «الأمالي» لأبي علي القالي ص٢٧٤، وباللفظ الذي ساقه المُؤلِّفُ ذكره أبو هلال العسكريُّ في كتاب «الصِّناعتَين» ص١٢٣ غير أنه قال: «حَلّالاً بكُلِّ شَريفِ».

ونفىٰ ذلكَ عنهم في قولِهِ تعالىٰ: ﴿فَمَا بَكَتْ عَلَيْهِمُ ٱلسَّمَآءُ وَٱلْأَرْضُ﴾، فيه تهكُّمٌ بهم وبحالِهِم المُنافيةِ لِحالِ مَنْ يَعظُمُ فَقدُه، فيُقالُ فيه: بَكَتْ عليه السماءُ والأرض. وعن الحسن: فما بكىٰ عليهمُ الملائكةُ والمُؤمنون، بل كانوا بهَلاكِهم مَسْرورين، يعني: فما بكىٰ عليهم أهلُ السماءِ وأهلُ الأرض.

﴿وَمَا كَانُواْ مُنظَرِينَ﴾ لـمَّا جاءَ وقتُ هَلاكِهم لم يُنظَروا إلىٰ وقتٍ آخر، ولم يُمهَلُوا إلىٰ الآخِرة، بل عُجِّلَ لهم في الدُّنيا.

[﴿وَلَقَدْ نَجَّيْنَا بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ مِنَ ٱلْعَذَابِ ٱلْمُهِينِ ۞ مِن فِرْعَوْنَ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ عَالِيًا مِّنَ ٱلْمُسْرِفِينَ﴾ ٣٠-٣١]

﴿مِن فِرْعَوْنَ﴾ بَدَلٌ مِن ﴿ٱلْعَذَابِ ٱلْمُهِينِ﴾، كأنه في نفسِه كان عذاباً مُهيناً، لإفراطِهِ في تعذيبِهم وإهانتِهم، ويجوزُ أن يكونَ المعنىٰ: مِنَ العذاب المُهينِ **واقِعاً مِن جِهةِ فِرعَون**. وقُرِئ: «مِن عذابِ المُهين»، ووَجْهُه: أن يكونَ تقديرُ قوله: ﴿مِن فِرْعَوْنَ﴾: مِن عذاب فِرعَون، حتىٰ يكونَ «المُهينُ» هو فِرعَون.

وفي قِراءةِ ابنِ عباس: «مَنْ فِرعَونُ؟»؛ لـمَّا وَصَفَ عذابَ فِرعَونَ بالشِّدّةِ والفَظاعة، قال: «مَنْ فِرعَونُ؟»، علىٰ معنىٰ: هل تَعرِفُونَه مَنْ هو في عُتُوِّهِ وشَيْطَنتِه؟ ثم عَرَّفَ حالَه في ذلكَ بقوله: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ عَالِيًا مِّنَ ٱلْمُسْرِفِينَ﴾ أي: كبيراً رفيعَ الطبقةِ مِن بينهم فائقاً لهم، بَليغاً في إسرافِه، أو: عالياً مُتكبِّراً، كقوله: ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [القصص: ٤]، و﴿مِّنَ ٱلْمُسْرِفِينَ﴾ **خَبَرٌ ثان**، كأنه قيل: إنه كانَ مُتكبِّراً مُسرِفاً.

قوله: (**واقعاً مِن جِهةِ فِرعَون**): قال القاضي: «هو علىٰ هذا حالٌ مِن ﴿ٱلْعَذَابِ ٱلْمُهِينِ﴾»[1].

قوله: (و﴿مِّنَ ٱلْمُسْرِفِينَ﴾ **خَبَرٌ ثان**): يُؤذِنُ أنه إذا فُسِّرَ ﴿عَالِيًا﴾ بـ«مُتكبِّر» يكونُ ﴿مِّنَ ٱلْمُسْرِفِينَ﴾ خَبَراً ثانياً، وإذا فُسِّرَ بـ«كبير» لا يكونُ خَبَراً، قال القاضي: «هو حينَئذٍ حالٌ مِن

---

(١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ١٦٢).

[﴿ وَلَقَدِ ٱخْتَرْنَٰهُمْ عَلَىٰ عِلْمٍ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ * وَءَاتَيْنَٰهُم مِّنَ ٱلْءَايَٰتِ مَا فِيهِ بَلَٰٓؤٌا۟ مُّبِينٌ * إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ لَيَقُولُونَ ﴾ ٣٢-٣٤]

الضَّميرُ في ﴿ٱخْتَرْنَٰهُمْ﴾ لبني إسـرائيل، و﴿عَلَىٰ عِلْمٍ﴾ في مَوضِع الحال، أي: عالمينَ بمكانِ الخِيَـرة، وبأنهم أحِقّاءُ بأن يُـختاروا، ويجوزُ أن يكونَ المعنىٰ: مَعَ عِلمٍ منا بأنهم يَزيغُونَ وتَفرُطُ منهم الفَرَطاتُ في بعض الأحوال، ﴿عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ علىٰ عالَـمِي زمانِهم، **وقيل: علىٰ الناس جميعاً لِكثرةِ الأنبياءِ منهم.**

﴿مِّنَ ٱلْءَايَٰتِ﴾ مِن نَحوِ فَلْقِ البَحْر، وتظليل الغَمام، وإنزالِ الـمَنِّ والسَّلْوىٰ، وغيرِ ذلكَ مِنَ الآياتِ العِظام التي لم يُظهِرِ اللـهُ في غيرهم مِثلَها، ﴿بَلَٰٓؤٌا۟ مُّبِينٌ﴾ نِعْمةٌ ظاهِرة؛ لأنَّ الله تعالىٰ يَبْلو بالنِّعْمةِ كما يَبْلو بالمُصيبة، **أو اختبارٌ ظاهرٌ** لِننظُرَ كيفَ تَعمَلون، كقوله: ﴿وَفِى ذَٰلِكُم بَلَآءٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَظِيمٌ﴾ [البقرة: ٤٩].

ضمير ﴿عَالِيًا﴾»[(١)]، وعليه كلامُ أبي البقاء[(٢)]. وقولُه: «رفيعُ الطبقةِ مِن بينهم» إشارةٌ إلىٰ أنَّ التركيبَ مِن بابِ قولهم: فُلانٌ مِنَ العُلماء، أي: له مُساهمةٌ فيهم.

قوله: (**وقيل: علىٰ الناس جميعاً لِكَثْرةِ الأنبياء**): فعلىٰ هذا يَعُمُّ سائرَ الأزمنة، المعنىٰ: قومُ بني إسـرائيلَ مُختارونَ مِن بين سائرِ الأقوام بأنْ تَـكثُـرَ الأنبياءُ منهم، فهم بهذا المعنىٰ مُختارون. وليسَ هذا بوَجْهٍ جَيِّد.

قوله: (**أو اختبارٌ ظاهِر**): يُؤذِنُ بأنَّ «البلاءَ» إنْ فُسِّـرَ بالنِّعْمةِ لم يكن اختباراً ظاهِراً، وقد عَلَّلها بقوله: «لأنَّ اللهَ تعالىٰ يَبْلُو بالنِّعْمةِ كما يَبْلُو بالمُصيبة»، وإن فُسِّـرَ بالمِحْنةِ كانَ ظاهِراً، كما في قوله تعالىٰ: ﴿ وَلَنَبْلُوَنَّكُم بِشَىْءٍ مِّنَ ٱلْخَوْفِ وَٱلْجُوعِ﴾ [البقرة: ١٥٥] الآية، قالَ في تفسيره[(٣)]: «ولَنُصِيبَنَّكُم بذلكَ إصابةً تُشبِهُ فِعْلَ المُختَبِرِ لأحوالِكم، هل تَصبِرونَ وتَثبُتونَ علىٰ ما أنتم عليه

---

(١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ١٦٢).

(٢) انظر: «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١٤٧).

(٣) الضمير في «تفسيره» يرجعُ إلىٰ «قوله تعالىٰ»، فالمعنىٰ: قال الزمخشريُّ في تفسير هذه الآية.

[﴿إِنْ هِىَ إِلَّا مَوْتَتُنَا ٱلْأُولَىٰ وَمَا نَحْنُ بِمُنشَرِينَ * فَأْتُوا۟ بِـَٔابَآئِنَآ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ ٣٥-٣٦]

﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ إشارةٌ إلىٰ كُفّارِ قُريش.

فإن قلت: كانَ الكلامُ واقِعاً في الحياةِ الثانية، لا في الموت، فهَلّا قيل: إنْ هيَ إلا حياتُنا الأُولىٰ وما نحنُ بمُنشَرِين، كما قيل: ﴿إِنْ هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ﴾ [الأنعام: ٢٩]؟ وما معنىٰ قولِه: ﴿إِنْ هِىَ إِلَّا مَوْتَتُنَا ٱلْأُولَىٰ﴾؟ وما معنىٰ ذِكرِ «الأُولىٰ»؟ كأنهم وُعِدُوا مَوْتةً أُخرىٰ، حتىٰ نَفَوْها وجَحَدُوها، وأثبتوا الأُولىٰ؟

مِنَ الطاعة، وتُسلِمونَ لأمرِ الله أم لا؟»، والمعنىٰ علىٰ الأول: لَنبلُونَّكُم بالنِّعَم المُتواليةِ المُتظاهِرة، فهل تَشكُرونَ اللهَ وتَزيدُونَ في طاعاتِكم، أم تَتَجبَّرُونَ وترومونَ عُلُوّاً في الأرضِ وفَساداً.

قوله: (﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ إشارةٌ إلىٰ كُفّارِ قُريش): وفيه تحقيرٌ لِشأنِهم وازدراءٌ بهم، ولهذا قال: ﴿أَهُمْ خَيْرٌ أَمْ قَوْمُ تُبَّعٍ﴾ [الدخان: ٣٧].

اعلم أنه تعالىٰ لـمّا حكىٰ عنِ المُشـركينَ إعراضَهم عن رسولِ الله ﷺ وطَعْنَهم فيه، بقوله: ﴿أَنَّىٰ لَهُمُ ٱلذِّكْرَىٰ وَقَدْ جَآءَهُمْ رَسُولٌ مُّبِينٌ * ثُمَّ تَوَلَّوْا۟ عَنْهُ وَقَالُوا۟ مُعَلَّمٌ مَّجْنُونٌ﴾ [الدخان: ١٣-١٤]، وهَدَّدَهُم(١) بقوله: ﴿يَوْمَ نَبْطِشُ ٱلْبَطْشَةَ ٱلْكُبْرَىٰٓ إِنَّا مُنتَقِمُونَ﴾ [الدخان: ١٦]، وضَـرَبَ لهم مَثَلَ قَوْم فِرعَونَ ومجيءِ رسولٍ كريمٍ إليهم، وقصدهم إياه، وتدمير الله وقَطْع دابِرِهِم؛ اعتباراً واتعاظًا، أتىٰ: بما هو أطمُّ من الأول، وهو تكذيبُ الله بأنْ لا بَعْثَ ولا حَشْـر، وأنَّ الله تعالىٰ ما خَلَقَ السماواتِ والأرضَ بالحق، بل خَلَقَهما باطِلاً، لأنه سبقَ مِراراً وأطواراً أنه تعالىٰ ما خَلَقَ السماواتِ والأرضَ إلا لِيُوَحَّدَ ويُعبَد، ثم لا بُدَّ أن يَـجزِيَ المُطيعَ والعاصي، وليست هذهِ دارَ الجزاء.

---

(١) من قوله: «وفيه تحقير لشأنهم» إلى هنا، سقط من (ط).

قلت: معناه ـ واللهُ المُوفِّقُ للصواب ـ: أنه قيلَ لهم: إنكم تموتونَ مَوْتةً تَتعقَّبُها حياة، كما تَقَدَّمَتكُم مَوْتةٌ قد تَعَقَّبَتْها حياة، وذلكَ قولُه عَزَّ وجَلّ: ﴿وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨]، ....

قوله: (**معناه ـ واللهُ المُوفِّقُ للصواب ـ: أنه قيلَ لهم: إنكم تموتونَ مَوْتةً تَتعقَّبُها حياة**): قال صاحبُ «الانتِصاف»: «أظهَرُ مِن ذلك أنهم وُعِدُوا بعدَ الحياةِ الدُّنيا حالتَين: موتٌ ثم بَعْث، وآمنوا بأُولاهما، وهيَ الموت، ونَفَوُا الثانية وسَمَّوْها الأُولىٰ، وإن لم يَعتَقِدُوا شيئاً بعدَها، لأنهم نزَّلوا جُهْدَهم علىٰ الإثبات، وهذا أَوْلىٰ مِن حَمْل المَوْتةِ الأُولىٰ علىٰ السابقةِ علىٰ الحياةِ الدُّنيا، لأنهم لا يَعتَقِدُونَ الحصرَ في هذهِ الموتة، لأنهم اعتَقَدوا المَوْتةَ التي تَعقُبُ الحياةَ الدُّنيا، وحَمْلُ الحصرِ المُباشِرِ للمَوْتِ في كلامِهم علىٰ صِفةٍ لم تُذكَر: عُدُولٌ عن الظاهرِ بلا حاجة، لأنَّ الموتَ السابقَ علىٰ الدُّنيا لا يُعبَّرُ عنه بالمَوْتة؛ لأنَّ فيها إشعاراً بالتَّجدُّد، والموتُ السابقُ مُستَصحَبٌ لم تَتَقدَّمْهُ حياة. هذا مع أنه في الآية الأخرىٰ[1] وافقَ علىٰ أنَّ ما الموتُ إلا الموتة الأولىٰ، وإنما عَنَىٰ بالمَوْتةِ الأُولىٰ ما بعدَ الحياة الدنيا»[2].

الإنصاف[3]: «إنما يُعيِّنُ ذلكَ في هذه الآيـةِ القَرينة: ﴿لَا يَذُوقُونَ﴾ [الدخان: ٥٦]، فالموتةُ الأُولىٰ لا يذوقونها، ويُبطِلُ قولَ صاحب «الانتِصاف» أنَّ الأُولىٰ والأُخرىٰ لا تُستَعمَلانِ إلا فيما يُشتَـرَكُ فيه مَعَ ما قُرِنَتْ به في الشيءِ المذكور، فلا يَصِحُّ أن يُقال: جاءني رجلٌ وامرأةٌ أخرىٰ، والموتةُ مُغايرةٌ للحياة، فلا يَصِحُّ أن يُقالَ فيها: «أُولىٰ» بالنِّسْبة إلىٰ الحياة».

وقلت: وقوله: «وحَمْلُ الحصرِ المُباشِرِ للمَوْتِ في كلامِهم علىٰ صِفةٍ لم تُذكَر: عُدُولٌ عنِ الظاهِر»: منظورٌ فيه أيضاً؛ لأنَّ التعريفَ في ﴿ٱلْمَوْتَةَ ٱلْأُولَىٰ﴾ للعَهْد، وهو قَرينةٌ دالّةٌ علىٰ أنَّ المُرادَ بـ«الموتةِ الأولىٰ» المَوْتةُ المعهودة، ولذلكَ استَشهَد بقوله: ﴿وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨]، ولأنَّ في إثباتِهم أداةَ الحصرِ ـ لأنَّ «إنْ»

---

(١) يعني: الآية ٥٦ من هذه السورة، وهي قولُه تعالىٰ: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلْمَوْتَ إِلَّا ٱلْمَوْتَةَ ٱلْأُولَىٰ﴾.

(٢) «الانتصاف» (٣: ٥٠٥) بحاشية «الكشّاف».

(٣) للعلامة عَلَم الدين العراقي، وقد تقدَّم التعريفُ به عند تفسير الآية ٦٠ من سورة التوبة (٧: ٢٨٠) تعليقاً.

فقالوا: ﴿إِنْ هِىَ إِلَّا مَوْتَتُنَا ٱلْأُولَىٰ﴾، يُريدون: ما المَوْتةُ التي مِن شأنِها أن تَتعقَّبَها حياةٌ إلا المَوْتةَ الأُولىٰ دونَ المَوْتةِ الثانية، وما هذهِ الصِّفةُ التي تَصِفُونَ بها المَوْتةَ مِن تَعقُّبِ الحياةِ لها إلا للمَوْتةِ الأُولىٰ خاصّة، فلا فَرْقَ إذن بينَ هذا وبينَ قوله: ﴿إِنْ هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا﴾ [الأنعام: ٢٨] في المعنىٰ.

يُقال: أنشَـرَ اللـهُ المَوْتىٰ ونَشَـرَهم: إذا بَعثَهم.

﴿فَأْتُوا۟ بِـَٔابَآئِنَآ﴾ خطابٌ للذينَ كانوا يَعِدُونَهمُ النُّشُور؛ مِن رسولِ اللـه ﷺ والمُؤمنين، أي: إن صَدَقتُم فيما تقولون، فعَجِّلُوا لنا إحياءَ مَنْ ماتَ مِن آبائِنا بسُؤالِكم ربَّكم ذلك، حتىٰ يكونَ دليلاً علىٰ أنَّ ما تَعِدُونَه مِن قيامِ الساعةِ وبَعْثِ الموتىٰ حَقّ، وقيل: كانوا يَطلُبونَ إليهم أن يَدعُوا اللهَ فيَنشُـرَ لهم قُصَيَّ بنَ كِلاب ليُشاوِرُوه، فإنه كانَ كبيـرَهم ومُشاوَرَهُم في النَّوازِلِ ومَعاظِمِ الشُّؤون.

[﴿أَهُمْ خَيْرٌ أَمْ قَوْمُ تُبَّعٍ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۚ أَهْلَكْنَٰهُمْ ۖ إِنَّهُمْ كَانُوا۟ مُجْرِمِينَ﴾ ٣٧]

هو تُـبَّعٌ الحِميَـريّ، كانَ مُؤمِناً وقومُه كافرين، ولذلكَ ذمَّ اللـهُ قومَه ولم يَذُمَّه، وهو الذي سار بالجيوش، وحَيَّـرَ الحِيرة، وبنىٰ سَمَرْقَند، وقيل: هَدَمَها، ....

النافيةَ قُرِنَتْ بـ«إلا» ـ وإيقاعِهم الضميرَ مُبهمـاً(١)، ثم فَسَّـرَه بالخبر، علىٰ نَحْوِ قولهم: هيَ العربُ تقولُ ما شاءت: الدلالةَ(٢) علىٰ أنَّ هذا الكلامَ واردٌ علىٰ ما لا يُوافِقُ آراءَهم مِن إثباتِ مَوتَتَين، فهم يُحاوِلُونَ إبطالَه ورَدَّه إلىٰ مَوْتةٍ واحدةٍ ويَهتَمُّونَ بشأنه، ولا يَصلُحُ لذلكَ إلا ما اشتَمَلَ علىٰ هذهِ المَوْتةِ الموصوفة.

قوله: (كانوا يَطلُبونَ إليهم): أي: كانوا يُنهُونَ إليهم طالبينَ أن يَدعُوا الله.

قوله: (وحَيَّـرَ الحِيرة): أي: ألَّفها ورَتَّـبَها واتخذها مدينةً تُسَمّىٰ: حِيرة، كما يُقال: مَدَّنَ المُدَن، أي: بنىٰ المَدائِن.

(١) الضميرُ المُبهَم هو: «هيَ» في قوله تعالىٰ: ﴿إِنْ هِىَ إِلَّا مَوْتَتُنَا ٱلْأُولَىٰ﴾.

(٢) قوله: «الدلالة»: هو اسم «لأنّ» في قوله: «لأن في إثباتهم أداة الحصـر ...».

وكان إذا كَتَبَ قال: باسم الله الذي مَلَكَ برّاً وبحراً. وعن النبيِّ ﷺ: «**لا تَسُبُّوا تُبَّعاً، فإنه** كانَ قد أسلَم»، وعنه عليه الصَّلاةُ والسَّلام: «ما أدري أكان تُبَّعٌ نبيّاً أو غيرَ نبيّ»، وعن ابنِ عباسٍ رضيَ اللهُ عنهما: كانَ نبيّاً، وقيل: نَظَرَ إلىٰ قبرَينِ بناحيةِ حِمْيَر، قال: هذا قبرُ رَضْوىٰ وقبرُ حُبّىٰ بنتَي تُبَّع، لا تُشرِكانِ بالله شيئاً. وقيل: هو الذي كَسَا البيت، وقيلَ لملوكِ اليمن: التَّبابِعة، لأنهم يُتَّبعُون، **كما قيل: الأقيال؛ لأنهم يُتقيَّلون**، ....

قوله: (**لا تَسُبُّوا تُبَّعاً**): قال صاحبُ «النهاية»: «في الحديث: «لا تَسُبُّوا تُبَّعاً، فإنه أولُ مَنْ كَسَا الكَعْبة»[1]: تُبَّع: مَلِكٌ في الزمانِ الأول، اسمُه: سَعْد[2] أبو كَرِب، والتَّبابِعة: ملوكُ اليمن، كانَ لا يُسَمّىٰ تُبَّعاً حتىٰ يَملِكَ حَضرَمَوتَ وسَبَأً وحِمْيَر. ويُقالُ للرجل إذا أتقَنَ الشيءَ وأحكَمَه: قد تابَعَ عَمَلَه».

قوله: (**كما قيل: الأقيال؛ لأنهم يُتَقيَّلون**): **النهاية**: «الأقوال: جمعُ «قَيْل»، وهو المَلِكُ النافِذُ القَوْلِ والأمر، وأصلُه: قَيْوِل، فَيْعِل؛ مِنَ القَوْل، فحُذِفَتْ عَينُه، ومِثلُه: أمواتٌ جمعُ مَيْت، تخفيفُ مَيِّت، وأما «أقيال» فمحمولٌ علىٰ لَفْظِ «قَيْل»، كما قيل: أرياحٌ جمعُ رِيح، والقياس: أرواح».

وفي حاشية «الكشّاف»[3]: معنىٰ «يُتَقيَّلُون»: يُتَتبَّعُون[4]، مِن: تَقَيَّلَ أباه: إذا اتَّبعه، وقيل: أشبَهَه.

الراغب: «سُمِّيَ به مَلِكُ حِمْيَرَ لِكَونِهِ مُعتَمداً علىٰ قوله، ومُقتَدىً به، ولكَونِهِ مُتقيِّلاً لأبيه، يُقال: تَقَيَّلَ أباه»[5].

---

(١) أخرجه أحمد في «مسنده» (٢٢٨٨٠) من حديث سهل بن سعد بلفظ: «لا تَسُبُّوا تُبَّعاً، فإنه قد كان أسلم».
وأخرَجَ عبدُ الرزاق في «المُصنَّف» (٩٠٨٦) عن ابن جُرَيج قال: «بَلَغَنا أنَّ تُبَّعاً أولُ مَنْ كَسَا الكَعْبَةَ الوَصائِل، فسُتِرَتْ بها»، قال ابنُ جُرَيج: «وقد زَعَمَ بعضُ عُلمائِنا إسماعيل النبيّ ﷺ، واللهُ أعلمُ بذلك».
(٢) كذا في الأصول الخطية، وفي المطبوع من «النهاية» لابن الأثير (١: ١٨٠): «أسْعَد».
(٣) في (ح) و(ف): «وفي حاشية الكتاب».
(٤) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «يتسمعون».
(٥) «مفردات القرآن» ص٦٨٩.

وسُمِّيَ الظِّلُّ «تُبَّعاً» لأنه يَتبَعُ الشمس.

فإن قلت: ما معنىٰ قوله: ﴿أَهُمْ خَيْرٌ﴾، ولا خيرَ في الفَريقَين؟ قلت: معناه: أهُم خيرٌ في القُوّةِ والمَنَعة، كقولِهِ تعالىٰ: ﴿أَكُفَّارُكُمْ خَيْرٌ مِّنْ أُوْلَٰٓئِكُمْ﴾ [القمر: ٤٣]، بعدَ ذِكْرِ آلِ فِرعَون. وفي تفسير ابنِ عباسٍ رضيَ اللهُ عنه: أهُم أشَدُّ أم قومُ تُبَّع؟

[﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ * مَا خَلَقْنَٰهُمَآ إِلَّا بِٱلْحَقِّ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ * إِنَّ يَوْمَ ٱلْفَصْلِ مِيقَٰتُهُمْ أَجْمَعِينَ * يَوْمَ لَا يُغْنِي مَوْلًى عَن مَّوْلًى شَيْـًٔا وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ * إِلَّا مَن رَّحِمَ ٱللَّهُ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ﴾ ٣٨-٤٢]

﴿وَمَا بَيْنَهُمَا﴾ وما بينَ الجِنسَين، وقرأ عُبَيدُ بنُ عُمَير: «وما بينَهُنّ». ....

قوله: (**وسُمِّيَ الظِّلُّ «تُبَّعاً»**): قالت سَلْمىٰ[1] الجهنيةُ تَرثي أخاها أسْعَد:

يَرِدُ المِياهَ حَضِيرةً ونَفِيضةً ... وِرْدَ القَطاةِ إذا اسْمَأَلَّ التُّبَّعُ

أي: الظِّلّ، ويُسَمّىٰ الدَّبَرانُ[2]: التُّبَّع؛ لأنه يَدبُره، الحضيرة: الأربعةُ والخمسةُ يَغْزُون، والجمع: الحضائر، والنَّفِيضةُ والنَّفَض[3]: الجماعةُ يُبعثُونَ في الأرضِ ليَنظُروا هل فيها عَدُوٌّ أو خَوْف، واسْمَأَل: أي: ضَمَر.

قوله: (﴿وَمَا بَيْنَهُمَا﴾ **وما بينَ الجِنسَين**): قال القاضي: «وهو دليلٌ علىٰ صِحّةِ الحشر، كما مَرَّ في «الأنبياء» وغيرها، وقوله: ﴿إِلَّا بِٱلْحَقِّ﴾ أي: بسَبَبِ الحقِّ الذي اقتَضاهُ الدليلُ مِنَ الإيمانِ والطاعة»[4].

---

(١) كذا سمّاها المُؤلِّف رحمه الله تعالىٰ مُتابعاً الجوهري في «الصِّحاح»، مادة (حضر) و(نفض) و(تبع) و(سمل)، وصَوَّبه ابنُ بري إلىٰ: «سُعْدىٰ»، كما في «لسان العرب» لابن منظور (في المواد نفسها). قلت: وهو الموافقُ لِما في «الأصمعيات» ص١٠٣.

(٢) نجمٌ بين الثُّريّا والجوزاء. «لسان العرب» لابن منظور، مادة (دبر).

(٣) كذا في الأصول الخطية، والذي رأيتُه في «لسان العرب»: «النَّفِيضة» و«النَّفَضة»، والله أعلم.

(٤) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ١٦٣).

وقرأ: «ميقاتَهم» بالنَّصب؛ علىٰ أنه اسمُ «إنّ»، و«يومُ الفَصْل» خَبَـرُها، أي: إنَّ ميعادَ حِسابِهم وجَزائِهم في يوم الفَصْل.

﴿لَا يُغْنِى مَوْلًى﴾ أيَّ مَوْلىٰ كانَ مِن قَرابةٍ أو غيرها، ﴿عَن مَّوْلًى﴾ عن أيِّ مَوْلىٰ كان، ﴿شَيْـًٔا﴾ مِن إغناء، أي: قليلاً منه، ﴿وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾ الضميرُ للمَوالي، لأنهم في المعنىٰ كثير، **لِتَناوُلِ اللفظِ علىٰ الإبهام والشِّياع كُلَّ مَوْلىٰ.**

وقلت: هاهنا المُشـركونَ لـمَّا أنكروا الحشـرَ بقولهم: ﴿إِنْ هِىَ إِلَّا مَوْتَتُنَا ٱلْأُولَىٰ وَمَا نَحْنُ بِمُنشَرِينَ﴾، وبَّـخَهم بقوله: ﴿أَهُمْ خَيْرٌ أَمْ قَوْمُ تُبَّعٍ﴾؛ إيذاناً بأنَّ هذا الإنكارَ ليسَ عن حُجّةٍ قاطِعةٍ ودليلٍ ظاهِر، بل عن مُجَرَّدِ حُبِّ العاجِلة، والتمتُّع بمَلاذِّ الدُّنيا، والاغتِرار بالمال والمنال، ثم قـرَّرَ أنَّ الحشـرَ لا بُدَّ منه؛ لأنا ما خَلَقْنا السماواتِ والأرضَ وما بينَهمـا للعَبَث، جَلَّ جَنابُ الجلالِ عن ذلك، بل بالحقّ، وهو أنِ اعبُدوا ووَحِّدُوا، ولا بُدَّ لمنْ عَبَدَ ووَحَّد، ولمنْ أعرَضَ وأشـرَكَ، مِنَ الثوابِ والعِقاب، فكيفَ يُقال: ﴿وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ﴾؟!

وقولُه: ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ تذييلٌ وتجهيلٌ عظيمٌ لمُنكِري الحشـرِ وتوكيد، لأنَّ إنكارَهم يُؤدِّي إلىٰ إبطالِ الكائناتِ بأَسْـرِها، ﴿وَتَحْسَبُونَهُۥ هَيِّنًا وَهُوَ عِندَ ٱللَّهِ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٥]، ولهذا قالوا: ﴿رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَٰطِلًا سُبْحَٰنَكَ فَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ﴾ [آل عمران: ١٩١].

قوله: (﴿شَيْـًٔا﴾ مِن إغناء): أي: «شيئاً» نَصْبٌ علىٰ المَصدَر، وعن بعضِهم: يجوزُ أن يكونَ مفعولاً به، من قولهم: أَغْنِ عَنِّي وَجْهَك(١)، والمعنىٰ: أنه لا يَبعُدُ عنه شيئاً، وفي الكلام تتميمٌ ومُبالغة، أي: ﴿لَا يُغْنِى مَوْلًى﴾ أيَّ مولىٰ كان، إغناءً أيَّ إغناءٍ كان.

قوله: (**لِتَناوُلِ اللفظِ علىٰ الإبهام والشِّياع**): يعني: جاز عَوْدُ الضمير وهو مجموع، إلىٰ ﴿مَوْلًى﴾ وهو مُفرَد؛ لأنه لفظٌ مُطلَقٌ شائعٌ في جِنسِه مُتناوِلٌ للكُلِّ وللبَعْضِ علىٰ سَبيلِ البَدَل، فكانَ عَوْدُ ضمير الجمع قَرينةً علىٰ إرادةِ الكُلّ.

---

(١) أي: اصـرِفْهُ عنِّي وكُفَّه، كما في «لسان العرب» لابن منظور، مادة (غنا).

﴿مَن رَّحِمَ ٱللَّهُ﴾ في محلِّ الرفع علىٰ البَدَلِ مِنَ الواو في ﴿يُنصَرُونَ﴾، أي: لا يَمنَعُ مِنَ العذابِ إلا مَنْ رَحِمَهُ الله، ويجوزُ أن يُنصَبَ علىٰ الاستِثناء، ﴿إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْعَزِيزُ﴾ لا يُنصَرُ منه مَنْ عصاه، ﴿ٱلرَّحِيمُ﴾ لمن أطاعَه.

[﴿إِنَّ شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ * طَعَامُ ٱلْأَثِيمِ * كَٱلْمُهْلِ يَغْلِى فِى ٱلْبُطُونِ * كَغَلْىِ ٱلْحَمِيمِ * خُذُوهُ فَٱعْتِلُوهُ إِلَىٰ سَوَآءِ ٱلْجَحِيمِ * ثُمَّ صُبُّوا۟ فَوْقَ رَأْسِهِۦ مِنْ عَذَابِ ٱلْحَمِيمِ * ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ * إِنَّ هَٰذَا مَا كُنتُم بِهِۦ تَمْتَرُونَ﴾ ٤٣-٥٠]

قُرِئَ: «إنَّ شِجَرةَ الزَّقُّوم» بكَسْرِ الشِّين، وفيها ثلاثُ لغات: شَجَرة، بفَتْح الشِّينِ وكَسْرِها، وشَيَرة، بالياء. ورُوِي: أنه لـمَّا نَزَل: ﴿أَذَٰلِكَ خَيْرٌ نُّزُلًا أَمْ شَجَرَةُ ٱلزَّقُّومِ﴾ [الصافات: ٦٢]، قال ابنُ الزِّبَعْرىٰ: إنَّ أهلَ اليَمَنِ يَدعُونَ أَكْلَ الزُّبْدِ والتَّمْر: التَّـزَقُّم، فدعا أبو جَهْلٍ بتَمْرٍ وزُبْد، فقال: تزَقَّمُوا، فإنَّ هذا هو الذي يُـخَوِّفُكُم به مُحمَّد، فنزل ﴿إِنَّ شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ * طَعَامُ ٱلْأَثِيمِ﴾، وهو الفاجرُ الكثيرُ الآثام.

قوله: (ويجوزُ أن يُنصَبَ علىٰ الاستِثناء): قال أبو البقاء: «﴿إِلَّا مَن رَّحِمَ ٱللَّهُ﴾ استِثناءٌ مُتَّصِل، أي: مَنْ رَحِمَه اللـهُ بقَبولِ الشفاعةِ فيه»(١). وفي «التيسير»: ﴿إِلَّا مَن رَّحِمَ ٱللَّهُ﴾ أي: المُؤمنين رَحِمَهم الله، فإنهم يَشفَعُونَ للمُذنِبين، وقيل: لكنْ مَنْ رَحِمَه الله، فإنه لا يحتاجُ إلىٰ قريبٍ يَنفَعُه، ولا إلىٰ ناصِـرٍ يَنصُـرُه.

وقالَ مَكِّي: «﴿إِلَّا مَن رَّحِمَ ٱللَّهُ﴾: «مَنْ» في مَوضِع رفع علىٰ البَدَلِ من المُضمَرِ في ﴿يُنصَرُونَ﴾، أي: لا يُنصَـرُ إلا مَنْ رَحِمَ الله، وقيل: هي بَدَلٌ مِن ﴿مَوْلًى﴾ الأُولىٰ، أي: يومَ لا يُغْني إلا مَنْ رَحِمَ الله، أي: لا يَشفَعُ إلا مَنْ رَحِمَ الله، وهذا دليلٌ علىٰ جوازِ الشفاعةِ مِنَ المُؤمنينَ للمُؤمنينَ أهلِ الذنوب»(٢).

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١٤٧).

(٢) «مشكل إعراب القرآن» لمكِّي بن أبي طالب (٢: ٦٥٧).

وعن أبي الدَّرْداء: **أنه كان يُقرِئُ رجلاً، فكان يقول: طعامُ اليثيم**، فقال: قُل: طعامُ الفاجِر يا هذا. وبهذا يُستَدلُّ علىٰ أنَّ إبدالَ كلمةٍ مكانَ كلمةٍ جائزٌ إذا كانت مُؤدِّيةً معناها، ومنه أجاز أبو حنيفةَ القِراءةَ بالفارسيّةِ علىٰ شَـريطة، وهي: أن يُؤدِّيَ القارئُ المعانيَ علىٰ كمالها، مِن غير أن يَـخْرِمَ منها شيئاً، قالوا: وهذهِ الشَّـريطةُ تَشهَدُ أنها إجازةٌ كلا إجازة، لأنَّ في كلام العَرَب ـ خُصُوصاً في القُرآنِ الذي هو مُعجِزٌ بفَصاحتِهِ وغَرابةِ نَظْمِهِ وأساليبه ـ مِن لَطائفِ المعاني والأغراض، ما لا يَستَقِلُّ بأدائِهِ لِسانٌ مِن فارِسيّةٍ وغيرِها، وما كانَ أبو حَنيفةَ رحمه الله يُـحْسِنُ الفارسية، فلم يَكُنْ ذلكَ منه عن تحقُّقٍ وتبصُّـر، وروىٰ عليُّ بنُ الجعْدِ عن أبي يُوسُفَ عن أبي حَنيفةَ مِثلَ قَولِ صاحِبَيهِ في إنكارِ القِراءةِ بالفارسية.

﴿كَٱلۡمُهۡلِ﴾ قُرِئَ بضَمِّ الميم وفَتْحِها، وهو دُرْدِيُّ الزَّيْت، ويدلُّ عليه قولُه: ﴿يَوۡمَ تَكُونُ ٱلسَّمَآءُ كَٱلۡمُهۡلِ﴾ [المعارج: ٨]، **مَعَ قوله: ﴿فَكَانَتۡ وَرۡدَةٗ كَٱلدِّهَانِ﴾** [الرحمن: ٣٧]، وقيل: هو ذائِبُ الفِضّةِ والنُّحاس.

قوله: (**أنه كانَ يُقرِئُ رجلاً، فكانَ يقول: طعامُ اليثيم**): **الانتِصاف**: «يعني: كانَ يُقرِئُه، فلم يَستَطِعْ أن يقول: الأثيم، فكان يقول: اليثيم، فأعاد عليه، فلمّا عَجَزَ قال: قُل: طعامُ الفاجِر، وفيه دليلٌ علىٰ قِراءة القُرآنِ بالمعنىٰ»، وقال: «لا حُجّةَ فيه، وقولُ أبي الدَّرْداءِ محمولٌ علىٰ إيضاحِ المعنىٰ، عَوْناً علىٰ أن يأتيَ بالقِراءةِ كما أُنزِلَت، هكذا حَمَلَه القاضي أبو بكر[1] في كتاب (الانتِصار)»[2].

قوله: (**﴿كَٱلۡمُهۡلِ﴾ قُرِئَ بضَمِّ الميم**): وهيَ المشهورة، والفَتْحُ شاذّ.

قوله: (**ويَدُلُّ عليه ـ أي: علىٰ أنَّ المُرادَ بـ«المُهْل» دُرْدِيُّ الزَّيْت ـ قولُه تعالىٰ: ﴿يَوۡمَ تَكُونُ ٱلسَّمَآءُ كَٱلۡمُهۡلِ﴾، مَعَ قوله: ﴿فَكَانَتۡ وَرۡدَةٗ كَٱلدِّهَانِ﴾**): لأنَّ الأولَ دلَّ علىٰ أنَّ السمـاءَ تصيرُ

---

(١) يعني: الإمام الباقلاني رحمه الله تعالىٰ.

(٢) «الانتصاف» (٣: ٥٠٦) بحاشية «الكشّاف». والفقرةُ الأولىٰ لم أقف عليها فيه.

والكافُ رَفْعٌ؛ خَبَـرٌ بعدَ خَبَـر، **وكذلكَ ﴿يَغْلِي﴾**، **وقُرِئَ بالتاءِ** للشَّجَرة، وبالياءِ للطعام. والحَمِيمُ: الماءُ الحارُّ الذي انتهىٰ غَلَيانُه.

كالمُهْل، والثاني علىٰ أنها تصيرُ كالدِّهان، وهو: إما جمعُ دُهْنٍ أو اسمُ ما يُدَّهَنُ به، ويجبُ التوافقُ بينهما، فيَصِحُّ تفسيرُ «المُهْل» بدُرْدِيِّ الزَّيْت.

هذا الاستِدلالُ في الأصولِ من بابِ دلالةِ النَّصِّ باستِعانةِ نصٍّ آخر، نَحْو دلالةِ قولِهِ تعالىٰ: ﴿وَحَمْلُهُۥ وَفِصَٰلُهُۥ ثَلَٰثُونَ شَهْرًا﴾ [الأحقاف: ١٥] مَعَ قوله: ﴿حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾ [البقرة: ٢٣٣]: علىٰ أنَّ مُدّةَ الحملِ سِتّةُ أشهُر[١].

قوله: (**وكذلك ﴿يَغْلِي﴾**): أي: مرفوعُ المَحَلّ؛ خَبَـرٌ بعدَ خَبَـر.

قوله: (**وقُرِئَ بالتاء**): ابنُ كثيـر وحَفْص: بالياءِ التَّحْتانية، والباقون: بالتـاء[٢]. روىٰ الواحِديُّ عن أبي عُبَيد[٣]: أنه اختار الياء، وقال: لأنَّ المُهْلَ مذكَّر، وهو الذي يلي المُهْل[٤]، فصار أولىٰ به للذِّكْر والقُرْب[٥]. وقال أبو علي: لا يجوزُ أن يُحمَلَ الغليُ علىٰ المُهْل، لأنَّ المُهْلَ إنما ذُكِرَ للتشبيه به في الذَّوْب، ألا ترىٰ أنَّ المُهْلَ لا يَغْلي في البُطون، وإنما يَغْلي ما شُبِّهَ به، وهو كقوله: ﴿كَغَلْيِ ٱلْحَمِيمِ﴾، يعني: الماءَ الحارَّ إذا اشتَدَّ غَلَيانُه[٦].

أراد أنَّ هاهنا الـمُشبَّهَ واحد، والمُشبَّه به مُتعدِّد، شُبِّهَتْ عُصارةُ الشَّجَرةِ تارةً بالمُهْل في غِلَظِها وكُدُورتِها ونَتَنِها، وأخرىٰ بالماءِ في انفِعالِها بالغَلَيان، ومن ثَمَّ لم يَذهَبْ المُصنِّفُ إلىٰ إسنادِ ﴿يَغْلِي﴾ إلىٰ «المُهْل»، وقال: «تَغْلي: بالتاءِ للشَّجَرة، وبالياءِ للطعام»، ورُوِيَ في

---

(١) يُريد: أقلّ مُدّةِ الحمل.

(٢) انظر: «التيسير» للداني ص١٩٨، و«حجة القراءات» ص٦٥٧.

(٣) كذا في (ط) و(ف)، يُريد: القاسمَ بنَ سَلّام، وفي (ح): «أبو عبيدة»، يعني: مَعْمَرَ بنَ المُثنّىٰ، ويُرجِّحُ الأولَ أنه سيأتي مرّةً أخرىٰ بعد أسطر: «أبو عُبيد» باتفاق الأصول الخطية، وهو المُوافقُ لِـما في «الوسيط» للواحدي.

(٤) تحوّف في (ط) و(ف) إلىٰ: «علىٰ الفعل».

(٥) في (ح): «للتكثير والقرب»، وهو تحريف، وفي (ف): «للتَّذكُّر والقرب»، والمثبت من (ط).

(٦) «الوسيط» للواحدي (٤: ٩٢).

يُقالُ للزَّبانية: ﴿خُذُوهُ فَٱعۡتِلُوهُ﴾ فقُودُوهُ بعُنْفٍ وغِلْظة، وهو أن يُؤخَذَ **بتَلْبيبِ الرجل**، فيُجَرَّ إلىٰ حَبْسٍ أو قَتْل، ومنه: العُتُلّ؛ وهو الغَليظُ الجافي، **قُرِئَ بكَسْرِ التاءِ وضَمِّها**، ﴿إِلَىٰ سَوَآءِ ٱلۡجَحِيمِ﴾ إلىٰ وَسَطِها ومُعظَمِها.

فإن قلت: هَلّا قيل: صُبُّوا فوقَ رأسِه مِنَ الحميم، كقوله: ﴿يُصَبُّ مِن فَوۡقِ رُءُوسِهِمُ ٱلۡحَمِيمُ﴾ [الحج: ١٩]، لأنَّ الحميمَ هو المصبوبُ لا عذابُه؟ قلت: إذا صُبَّ عليه الحميم، فقد صُبَّ عليه عذابُه وشِدّتُه، إلا أنَّ صَبَّ العذاب طريقُه الاستِعارة، كقوله:

صُبَّتْ عليه صُـرُوفُ الدَّهْرِ مِن صَبَبِ

الحاشية(١): «أنه قيلَ له: هل يجوزُ بالياءِ صِفةً للمُهْل؟ قال: لا، لأنه لا يُوصَفُ المُهْل، لكنِ الطعامُ أو الشَّجَرة».

وقلت: ولناصِـرِ قولِ أبي عُبَيد أن يقول: هو مِن تَداخُلِ التشبيهَين، أي: كالـمُهْلِ المُشبَّهِ غَلَيانُه بغَلْيِ الحميم في البُطون، شُبِّهَ طعامُ الشَّجَرةِ بدُرْديٍّ خارجٍ عن المُتعارَفِ في أنه إذا قُدِّرَ أن يُصَبَّ في البُطون يَغْلي ـ بغير نارٍ ـ غَلَيانَ الماءِ الحارِّ في المَراجِلِ بالنار، ولا يَبعُدُ هذا التأويل، فإنَّ هذهِ الشَّجَرةَ علىٰ خِلافِ الأشجارِ المُتعارَفة، لأنها تَنبُتُ في أصلِ الجحيم، طَلْعُها كأنه رؤوسُ الشياطين.

قوله: (**بتَلْبيب الرجل**): **الجوهري**: «لبَّبتُ الرجلَ تَلْبيباً؛ إذا جَمَعتَ ثيابَه عندَ صَدْرِه ونَحْرِه في الخصومةِ وجَرَرْتَه».

قوله: (**قُرِئَ بكَسْرِ التاءِ وضَمِّها**): الحرميان(٢) وابنُ عامر: «فاعتُلوهُ» بالضَّمّ، والباقون: بالكَسْر(٣).

قوله: (**صُبَّتْ عليه صُـرُوفُ الدَّهْرِ مِن صَبَب**): **الأساس**: «مَشَوا في صَبَب، وفي أصباب:

---

(١) أي: الزمخشريُّ في حاشية «الكشّاف».

(٢) يعني: ابنَ كثير المكِّيّ، ونافعاً المدنيّ.

(٣) انظر: «التيسير» للداني ص١٩٨.

وكقوله تعالىٰ: ﴿أَفْرِغْ عَلَيْنَا صَبْرًا﴾ [البقرة: ٢٥٠]، فذكَرَ العذابَ **مُعلَّقاً به الصَّبّ، مُستعاراً له**، ليكونَ أهولَ وأهيَب.

يُقال: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ﴾ علىٰ سبيل الهُزْءِ والتَّهَكُّم بمَنْ كانَ يَتعزَّزُ ويتكرَّمُ علىٰ قومه. ورُوِي: أنَّ أبا جَهْلٍ قالَ لرسولِ الله ﷺ: **ما بينَ جبلَيْها أعزُّ** ولا أكرَمُ مني، فوالله ما تَستَطيعُ أنتَ ولا ربُّكَ أن تَفعَلا بي شيئاً. **وقُرِئ**: «**أنك**» بمعنىٰ: **لأنك**. وعن الحسنِ بنِ عليٍّ رضيَ اللهُ عنهما: أنه قرأ به علىٰ المِنبر.

﴿إِنَّ هَٰذَا﴾ العذاب، أو: إنَّ هذا الأمْرَ هو ﴿مَا كُنتُم بِهِۦ تَمْتَرُونَ﴾ أي: تَشُكُّون، أو تَتَمـارَوْنَ وتَتَلاجُّونَ.

[﴿إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى مَقَامٍ أَمِينٍ ۞ فِى جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ ۞ يَلْبَسُونَ مِن سُندُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ مُّتَقَٰبِلِينَ ۞ كَذَٰلِكَ وَزَوَّجْنَٰهُم بِحُورٍ عِينٍ ۞ يَدْعُونَ فِيهَا بِكُلِّ فَٰكِهَةٍ ءَامِنِينَ ۞ لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلْمَوْتَ إِلَّا ٱلْمَوْتَةَ ٱلْأُولَىٰ ۖ وَوَقَىٰهُمْ عَذَابَ ٱلْجَحِيمِ ۞ فَضْلًا مِّن رَّبِّكَ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ ٥١-٥٧]

وهو الحُدور، وفي الحديث: «كأنما يمشي في صَبَب»(١)، ومن المجاز: صُبَّ عليه البلاءُ مِن صَبَب، أي: مِن فوق».

قوله: (**مُعلَّقاً به الصَّبّ، مُستَعاراً له**): الفاءُ في «فذكر» مُتعلِّقٌ بقوله: «صَبُّ العذابِ طريقُه الاستِعارة»، وقوله: «مُعلَّقاً» و«مُستَعاراً»: حالانِ مُتَداخِلَتان، أي: جُعِلَ الصَّبُّ للعذاب، والعذابُ لا يُصَبّ، مُستعاراً لإصابته، علىٰ حَذْفِ المُضاف، شُبِّهَ العذابُ بالمائع، ثم خُيِّلَ له ما يُلازِمُ المائعَ مِنَ الصَّبّ، كما خُيِّلَ الإفراغُ للصَّبْر بعدَ تشبيهه بالماء.

قوله: (**ما بينَ جَبلَيْها**): أي: جَبَلَي مَكّة، وهما الأخشبان؛ أبو قُبَيسٍ وثَوْر.

قوله: (**وقُرِئ: «أنك»**) الكِسائيّ: بفَتْحِ الهمزة، والباقون: بكَسْرِها(٢).

---

(١) أخرجه الترمذي (٣٦٣٧) و(٣٦٣٨) من حديث علي بن أبي طالب رضيَ اللهُ عنه في وَصْفِ رسول الله ﷺ.

(٢) انظر: «التيسير» للداني ص١٩٨، و«حجة القراءات» ص٦٥٧.

قُرِئ: ﴿فِي مَقَامٍ﴾ **بالفَتْح**، وهو مَوضِعُ القيام، والمُراد: المكان، **وهو مِنَ الخاصِّ الذي وَقَعَ مُستَعمَلاً في معنىٰ العُموم**، وبالضَّمّ، وهو مَوضِعُ الإقامة، و«الأمين»: مِن قولك: أَمِنَ الرجلُ أمانةً فهو أمين، وهو ضِدُّ الخائن، **فوُصِفَ به المكانُ استِعارة، لأنَّ** المكانَ المُخيفَ كأنما يخونُ صاحبَه بما يَلْقىٰ فيه مِنَ المَكارِه.

قيل: السُّندُس: ما رقَّ مِنَ الدِّيباج، والإستبرق: ما غَلُظَ منه، وهو تعريبُ «استبر». **فإن قلت**: كيفَ ساغَ أن يَقَعَ في القُرآنِ العربيِّ المُبينِ لفظٌ أعجميّ؟ **قلت**: إذا عُرِّبَ خرجَ مِن أن يكونَ عَجَميّاً، لأن معنىٰ التَّعْريب: أن يُجعَلَ عربيّاً بالتصرُّفِ فيه، وتغييرُه عن مِنهاجِه، وإجراؤُه علىٰ أوجُهِ الإعراب.

﴿كَذَٰلِكَ﴾ الكافُ مرفوعٌ **علىٰ: الأمرُ كذلك**، ....

قوله: (﴿فِي مَقَامٍ﴾ **بالفَتْح**): نافعٌ وابنُ عامر: بالضَّمّ، والباقون: بالفَتْح[1].

قوله: (**وهو مِنَ الخاصِّ الذي وقعَ مُستَعمَلاً في معنىٰ العُموم**): نحوُه: تعال، وأصلُه: موضعُ القيام، ثم عُمَّ واستُعمِلَ في جميع الأمكنة، حتىٰ قيلَ لموضع القُعود: مقام، وإنْ لم يُقَمْ فيه أصلاً، ويُقال: كُنّا في مقام فُلان، أي: في مجلِسه.

قوله: (**فوُصِفَ به المكانُ استِعارة**): أي: الاستِعارة المَكْنية. **الراغب**: «أصلُ الأمن: طُمأنينةُ النفس، وزوالُ الخوف، والأمنُ والأمانةُ والأمانُ في الأصل: مصادر، ويُجعَلُ الأمانُ تارةً اسمـاً للحالةِ التي عليها الإنسانُ في الأمن، وتارةً اسمـاً لِـمَا يُؤمَّنُ عليه الإنسان، كقوله: ﴿وَتَخُونُوٓاْ أَمَٰنَٰتِكُمۡ﴾ [الأنفال: ٢٧]، أي: ما ائتُمِنتُم عليه»[2].

قوله: (**علىٰ: الأمرُ كذلك**): رُوِيَ عن الـمُصنِّفِ أنه قال: والمعنىٰ فيه: أنه لم يُستَوفَ الوَصْف، وأنه بمَثابةِ ما لا يُحيطُ به الوَصْف، فكأنه قال: الأمرُ نَحْوُ ذلك، وما أشبَهَه، وليسَ يُعيِّنُ الوَصْفَ ويحقِّقُه.

---

(١) انظر: «التيسير» للداني ص١٩٨، و«حجة القراءات» ص٦٥٧.

(٢) «مفردات القرآن» ص٩٠.

أو منصوبٌ علىٰ: مِثلَ ذلكَ أثبْناهُم ﴿وَزَوَّجْنَٰهُم﴾، وقرأ عِكرِمة: «**بحُورِ عِينٍ**» **علىٰ الإضافة**، والمعنىٰ: بالحورِ مِنَ العِين، **لأنَّ العِينَ إما أن تكونَ حَوْراءَ أو غيرَ حَوْراء**، فهؤلاءِ مِنَ الحورِ العِين، لا مِن شُهْلِهنَّ مثلاً، وفي قِراءةِ عبدِ الله: «بعِيسٍ عِينٍ»، والعَيْساء: البيضاءُ تَعْلُوها حُمْرة.

وقرأ عُبيدُ بنُ عُمَير: «لا يُذاقُونَ فيها الموت»، وقرأ عبدُ الله: «لا يَذُوقُونَ فيها طَعْمَ الموت».

قوله: (**«بحُورِ عِينٍ» علىٰ الإضافة**): قال ابنُ جِنِّي: «الصِّفةُ أَوْفىٰ مِنَ الإضافة، لأنَّ المُضافَ والمُضافَ إليه جارِيَيْنِ مَجْرىٰ المُفرَد، والصِّفةُ تأتي مَعَ الاختِصاصِ المُستَفادِ منها [مأتىٰ][(١)] الزيادة، وهيَ مَعَ ذلكَ أشدُّ إصراحاً بالمعنىٰ مِنَ المُضاف، ألا ترىٰ أنكَ إذا قلت: «مَرَرتُ بظَريفِ كِرامٍ» جازَ الظريفُ أن يكونَ كريماً، وجاز أن يكونَ منسوباً إليهم، وإن لم يكنْ كريماً، وإذا قلت: «مَرَرتُ بظَريفٍ كريمٍ» فقد أثبَتَّ له مذهبَ الكَرَم البتّة»[(٢)]، ولهذا جعلَ الإضافةَ مِن باب: خاتمُ فِضّة، وبابُ ساجٍ[(٣)].

قوله: (**لأنَّ العِينَ إما تكونَ حَوْراءَ أو غيرَ حَوْراء**): أنشَدَ الجوهريُّ للعَجّاج:

بأعيُنٍ مُحَوَّراتٍ حُورِ[(٤)]

يعني: الأعيُنَ النَّقيّاتِ البياض، الشديداتِ سوادَ الحَدَقَة.

و«الشُّهْلة» في العَيْن: أن يَشُوبَ سَوادَها زُرْقة، وعَيْنٌ شَهْلاء، ورجلٌ أشهَلُ العَيْن.

---

(١) قوله: «مأتىٰ» سقط من الأصول الخطية، وأثبتُّه من «المحتسب» لابن جِنِّي.

(٢) «المحتسب» لابن جِنِّي (٢: ٢٦١).

(٣) الساج: خَشَبٌ يُجلَبُ مِنَ الهند، وشَجَرٌ عظيمٌ يذهبُ طُولاً وعرضاً. كذا في «لسان العرب» لابن منظور، مادة (سوج).

(٤) انظر: «الصِّحاح» للجوهري، مادة (حور).

وقال ابنُ منظور في «لسان العرب»، مادة (حور): «يعني: الأعيُن النَّقيّات البياض، الشديدات سَوادِ الحَدَق».

فإن قلت: كيفَ استُثنِيَتِ المَوْتةُ الأُولىٰ المَذُوقةُ قبلَ دخولِ الجنّة، مِنَ الموتِ المنفيِّ ذَوْقُه فيها؟ قلت: **أُريدَ أن يُقال: لا يَذُوقُونَ فيها الموتَ البتّة**، فوَضَعَ قولَه: ﴿إِلَّا ٱلْمَوْتَةَ ٱلْأُولَىٰ﴾ مَوضِعَ ذلك، لأنَّ المَوْتةَ الماضيةَ مُحالٌ ذَوْقُها في المُستقبَل، **فهو مِن باب التعليقِ بالمُحال**، كأنه قيل: إن كانتِ المَوْتةُ الأُولىٰ يَستقيمُ ذَوْقُها في المُستقبَل، فإنهم يَذُوقُونَها.

وقُرِئ: «ووَقَّاهُم» بالتشديد.

﴿فَضْلًا مِّن رَّبِّكَ﴾ عطاءً مِن ربِّكَ وثواباً، يعني: كُلَّ ما أعطىٰ المُتقينَ مِن نعيم الجنّةِ والنَّجاةِ مِنَ النار. وقُرِئ: «فَضْلٌ»، أي: ذلكَ فَضْل.

[﴿فَإِنَّمَا يَسَّرْنَٰهُ بِلِسَانِكَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ * فَٱرْتَقِبْ إِنَّهُم مُّرْتَقِبُونَ﴾ ٥٨-٨٩]

﴿فَإِنَّمَا يَسَّرْنَٰهُ بِلِسَانِكَ﴾ **فَذْلَكةٌ للسُّورة**، ....

قوله: (**أُريدَ أن يُقال: لا يذوقونَ فيها الموتَ البتّة**): **الانتِصاف**: هذا مبنيٌّ علىٰ أنَّ ﴿ٱلْمَوْتَةَ﴾ بدَل؛ علىٰ طريقةِ بني تميم الذينَ يُجوِّزونَ البَدَلَ مِن غير الجِنس، والحِجازيُّون يَنصِبُونَه بالاستِثناءِ المُنقَطِع، وسِرُّ اللغةِ التميميةِ في قولهم: ما في الدار أحدٌ إلا حمار[1]، أي: إنْ كانَ الحمارُ مِنَ الأحَد، ففيها أحَد، وبه فَسَّرَ الزمخشريُّ قولَه تعالىٰ: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [النمل: ٦٥]»[2].

قولـه: (**فهو مِن بـابِ التعليقِ بالـمُحال**): نظيرُه: قولُه تعالىٰ: ﴿وَلَا تَنكِحُوا۟ مَا نَكَحَ ءَابَآؤُكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [النساء: ٢٢]، نظيرُه: أن يَستَسقِيَ أحد، فتقول: لا أسقيكَ إلا الجمر، والجمرُ لا يُسْقىٰ. فمعناه: إنْ كانَ الجمرُ شيئاً يُسقىٰ فإنما أسقيكَه.

قوله: (﴿فَإِنَّمَا يَسَّرْنَٰهُ بِلِسَانِكَ﴾ **فَذْلَكةٌ**[3] **للسُّورة**)، إلىٰ آخره، يعني: هو إجمالٌ بعدَ تفصيل.

(١) كذا في الأصول الخطية، وفيه غموضٌ شديد، ولفظُ ابنِ المُنيِّر في «الانتِصاف»: «وسِرُّ اللغةِ التميمية: بناءُ النفي المُرادِ علىٰ وَجْهٍ لا يُبقي للسامعِ مَطمَعاً في الإثبات، فيقولون: ما فيها أحدٌ إلا حمار».

(٢) «الانتصاف» (٣: ٥٠٧) بحاشية «الكشّاف».

(٣) يُقال: فَذلَكَ حِسابَه فذكلة، أي: أنهاه وفَرَغَ منه، وهي كلمةٌ مُختَرَعةٌ ـ كما قال الصاغاني ـ من قول الحاسب إذا أجمَلَ حِسابَه: فذلِكَ كذا وكذا عدداً، وهي مثلُ قولهم: فَهْرَسَ الأبوابَ فهرسة، إلَّا أن «فَذْلَكَ» ضاربٌ =

ومعناها: ذكِّرْهُم بالكِتابِ المُبين ﴿فَإِنَّمَا يَسَّرۡنَٰهُ﴾ أي: سَهَّلْناه، حيثُ أنزلناهُ عربياً ﴿بِلِسَانِكَ﴾ بلُغَتِك؛ إرادةَ أن يَفهَمَهُ قومُك فيَتَذكَّروا.

﴿فَٱرۡتَقِبۡ﴾ فانتَظِرْ ما يَحُلُّ بهم، ﴿إِنَّهُم مُّرۡتَقِبُونَ﴾ ما يَحُلُّ بكَ مُتَربِّصُونَ الدوائِر.

عن رسول الله ﷺ: «مَنْ قرأ سُورةَ «حم الدُّخانَ» في ليلةٍ أصبَحَ يَستَغفِرُ له سبعونَ ألفَ مَلَك»، وعنه عليه السَّلام: «مَنْ قرأ سُورةَ حم التي ذُكِرَ فيها الدُّخانُ في ليلةِ جُمُعةٍ أصبَحَ مغفوراً له».

وقلت: بل خاتمةٌ عزيزة، ورَدٌّ للعَجُزِ على الصَّدْر، وبها ظهر دِقّةُ نَظَرِ مَنْ قال: إنَّ ﴿رَحۡمَةً﴾ ـ في قوله: ﴿إِنَّا كُنَّا مُرۡسِلِينَ * رَحۡمَةً مِّن رَّبِّكَ﴾ [الدخان: ٥-٦] ـ: مفعولٌ به، والمُرادُ بها سَيِّدُ المُرسَلينَ وخاتَمُ النَّبيِّينَ ورحمةُ العالمين، وأنَّ قولَه تعالىٰ: ﴿فَٱرۡتَقِبۡ يَوۡمَ تَأۡتِي ٱلسَّمَآءُ بِدُخَانٖ مُّبِينٖ﴾ [الدخان: ١٠] مُقابِلٌ لقوله: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةٖ مُّبَٰرَكَةٍ﴾ [الدخان: ٣]، ولذلك ضَمَّ مَعَ التبشير قولَه: ﴿فَٱرۡتَقِبۡ﴾.

قولُه: (مَنْ قرأ «حم الدُّخان»): روينا عن الترمذيِّ[1] عن أبي هُريرةَ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «مَنْ قرأ «حم الدُّخانَ» في ليلةٍ أصبَحَ يَستَغفِرُ له سَبْعون ألفَ مَلَك»، وفي رواية: «في ليلةِ الجمعة غُفِرَ له».

تَـمَّتِ السُّورة.

* * *

= بعِرقٍ في العربية، و«فَهْرَس» مُعرَّب، والفَذْلكة: جملةُ عَدَدٍ قد فُصِّل. «تاج العروس» للزَّبيدي، مادة (فذلك).
وعليه فمعنى قوله: «فذلكةٌ للسُّورة» أي: خاتمةٌ تُجمِلُ ما فَصَّلَتْهُ السورة، ولذا قال الطيبي هنا: «يعني: هو إجمالٌ بعد تفصيل».
وانظر في معنى «الفذلكة» أيضاً ما نقلتُه عن الكفوي في تفسير الآية ١١١ من سورة التوبة (٧: ٣٧٤).
(١) في «جامعه» (٢٨٨٨) و(٢٨٨٩)، وضعَّفه. وانظر: «تنزيه الشريعة المرفوعة» لابن عرّاق (١: ٢٩٠).

سورةُ الجاثية

مَكِّيّة، وهي سبعٌ وثلاثونَ آية، وقيل: سِتّ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

[﴿حمٓ * تَنزِيلُ ٱلۡكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَكِيمِ * إِنَّ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ لَأٓيَٰتٖ لِّلۡمُؤۡمِنِينَ * وَفِي خَلۡقِكُمۡ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ءَايَٰتٞ لِّقَوۡمٖ يُوقِنُونَ * وَٱخۡتِلَٰفِ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن رِّزۡقٖ فَأَحۡيَا بِهِ ٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ مَوۡتِهَا وَتَصۡرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ ءَايَٰتٞ لِّقَوۡمٖ يَعۡقِلُونَ * تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ نَتۡلُوهَا عَلَيۡكَ بِٱلۡحَقِّۖ فَبِأَيِّ حَدِيثِۭ بَعۡدَ ٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ يُؤۡمِنُونَ﴾ ١-٦]

﴿حمٓ﴾ إنْ جَعلتَها اسماً مُبتدأً مُخبَراً عنه بـ﴿تَنزِيلُ ٱلۡكِتَٰبِ﴾، لم يَكُنْ بُدٌّ مِن حَذفِ مُضاف، تقديرُه: تنزيلُ حم تنزيلُ الكِتاب، و﴿مِنَ ٱللَّهِ﴾ صِلةٌ للتنزيل، وإنْ جَعلتَها تعديداً للحُروف، كانَ ﴿تَنزِيلُ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ مُبتَدأ، والظَّرْفُ خَبَراً.

سورةُ الجاثية

مكِّيّة، وهي سبعٌ وثلاثونَ آية، وقيل: ستٌّ وثلاثون

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

قوله: (تنزيلُ حم تنزيلُ الكِتاب): يعني: تنزيلُ هذهِ السُّورةِ كتنزيل سائرِ القُرآن، فيكونُ في قوله: ﴿مِنَ ٱللَّهِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَكِيمِ﴾ دلالةٌ علىٰ وَجْهِ الشَّبه، فكونُه مِنَ الله دلَّ علىٰ أنه حَقٌّ وصِدْقٌ وصواب، وكونُه مِنَ العزيزِ دلَّ علىٰ أنه مُعجِزٌ يَغلِبُ ولا يُغلَب، وكونُه مِنَ الحكيم دلَّ علىٰ أنه مُشتَمِلٌ علىٰ الحِكَم البالِغة، وعلىٰ أنه مُحكَمٌ في نفسِه، يَنسَخُ ولا يُنسَخ.

﴿إِنَّ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ يجوزُ أن يكونَ علىٰ ظاهرِه، وأن يكونَ المعنىٰ: إنَّ في خَلْقِ السماوات والأرض؛ لِقولِه: ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ﴾. فإن قلت: عَلامَ عَطَفَ ﴿وَمَا يَبُثُّ﴾، أعلىٰ «الخلْقِ» المُضاف، أم علىٰ الضمير المُضافِ إليه؟ قلت: بل علىٰ المُضاف، لأنَّ المُضافَ إليه **ضميرٌ مُتَّصِلٌ مجرورٌ يَقبُحُ العَطفُ عليه**، استقبَحُوا أن يُقال: مَرَرتُ بِكَ وزيدٍ، وهذا أبوكَ وعَمْرٍو، وكذلك إنْ أكَّدُوهُ كَرِهُوا أن يقولوا: مَرَرتُ بكَ أنتَ وزيد.

قوله: (**يجوزُ أن يكونَ علىٰ ظاهِرِه**): أي: لا يُقدَّرُ مُضاف، قال الإمام: «وذلكَ أنه حَصَلَ في ذواتِ السماواتِ والأرضِ أحوالٌ دالةٌ علىٰ وجودِ الله تعالىٰ، مِثلِ مَقاديرِها وكيفياتِها وحَرَكتِها، وأيضاً الشمسُ والقَمَرُ والنُّجُومُ والجِبالُ موجودةٌ فيهمـا، وهي آيات»[١].

وقلت: ويجوزُ ـ علىٰ هذا ـ أن يكونَ قولُه: ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ﴾ إلىٰ آخِرِ الآيتَينِ مِن عَطْفِ الخاصِّ علىٰ العامّ، لأنَّ المذكورَ بعضُ ما في السماواتِ والأرض.

قوله: (**وأن يكونَ المعنىٰ: إنَّ في خَلْقِ السماواتِ والأرض**): روىٰ الواحِديُّ عن الزَّجّاج هذا القول[٢].

قوله: (**ضميرٌ مُتَّصِلٌ مجرورٌ يَقبُحُ العَطْفُ عليه**): يعني: العطفُ علىٰ المُضمَرِ المجرورِ قبيح، سواءٌ كانَ مجروراً بحرفِ الجرِّ أو بالإضافة، لا فَرْقَ بينَ أن يُؤكَّدَ أم لا، قال في «النساء»: «الضميرُ المُـتَّصِلُ كاسمِه[٣]، والجارُّ والمجرورُ كشيءٍ واحد، فلما اشتَدَّ الاتصالُ لِتكرُّرِه أشبَهَ العَطْفَ علىٰ بَعْضِ الكَلِمة، فوَجَبَ تكريرُ العامِلِ، كقولك: مررتُ به وبزيد[٤]، وهذا غلامُه وغلامُ زيد».

---

(١) «مفاتيح الغيب» للرازي (٢٧: ٦٦٩).

(٢) «الوسيط» للواحدي (٤: ٩٢).

(٣) لفظُ الزمخشري: «الضميرُ المتصل: مُتَّصلٌ كاسمِه»، وهي أوضحُ مما نقله المُؤلِّف عليهما رحمةُ الله.

(٤) في (ح): «مررت به بزيد»، وفي (ف): «مررت بزيد»، والمُثبَت من (ط) و«الكشّاف».

قُرِئَ: ﴿ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ **بالنَّصب والرَّفع، علىٰ قولك: إنَّ زيداً في الدارِ وعَمْراً في السُّوق، أو: عَمْرٌو في السُّوق.**

وأما قولُه: ﴿ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ فمِنَ العَطفِ علىٰ عامِلَين، سواءٌ نَصبتَ أو رَفَعت؛ فالعامِلانَ إذا نَصَبتَ هما: «إنَّ» و«في»، أُقيمَتِ الواوُ مَقامَهما، فعَمِلَتِ الجرَّ في ﴿وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾، والنَّصْبَ في «آياتٍ»، وإذا رَفَعتَ فالعامِلان: الابتداءُ و«في»، عَمِلَتِ الرَّفعَ في ﴿ءَايَٰتٌ﴾، والجرَّ في ﴿وَٱخْتِلَٰفِ﴾. وقرأ ابنُ مسعود: «وفي اختِلافِ الليلِ والنَّهار».

عن بعضِهم: لأنَّ اتصالَ الضميرِ له اتحادٌ لفظاً، والجارُّ مَعَ المجرورِ مُتَّحِدٌ معنىً، فلما كانَ فيه اتحادٌ مِن وَجْهَين، يصيرُ في التقديرِ كأنه عَطْفٌ علىٰ الحرفِ الجار، والعطفُ على الحرفِ لا يجوز، وكأنه عطفٌ على بعضِ الكلمة، وذلكَ لا يجوز، لأنه ليسَ للمجرورِ ضميرٌ مُنفَصِل.

وذكر ابنُ الحاجِب في «شرح المُفصَّل» في باب الوقف منه: «أنَّ بعضَ النَّحْويِّينَ يُجَوِّزونه في المجرورِ بالإضافةِ دونَ المجرورِ بحرفِ الجرّ، لأنَّ اتصالَ المجرورِ بالمُضافِ ليسَ كاتصالِهِ بالجارّ، لاستِقلالِ كُلِّ واحدٍ منهما، فلم يَشتَدَّ اتصالُه فيه اشتِدادَه مَعَ الحرف، ولذلكَ زَعَمَ بعضُ النَّحْويِّينَ أنَّ قولَه تعالىٰ: ﴿أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾ [البقرة: ٢٠٠] معطوفٌ على الكافِ والميم في قوله: ﴿كَذِكْرِكُمْ ءَابَآءَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٠٠]»(١) ولذا جَوَّزَه المُصنِّف.

قوله: (قُرِئَ: ﴿ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ **بالنَّصْبِ والرَّفْع**): بالنَّصْب: حمزةُ والكِسائيّ، والباقون: بالرفع(٢).

قوله: (**وأما قوله: ﴿ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ فمِنَ العَطْفِ على عامِلَين**): يعني: لم يكن قوله: ﴿ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ من العطفِ على عاملَين لتكريرِ «في» في قوله: ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ﴾، ولكن

---

(١) «الإيضاح في شرح المُفصَّل» لابن الحاجب (٢ : ٣٢٠-٣٢١).

(٢) انظر: «التيسير» للداني ص ١٩٨، و«حجة القراءات» ص ٦٥٨.

فإن قلت: العَطفُ علىٰ عامِلَين علىٰ مَذهَبِ الأخفَشِ سديدٌ لا مَقالَ فيه، وقد أباهُ سِيبَوَيه، فما وَجْهُ تخريج الآيةِ عِندَه؟ قلت: فيه وَجْهان: أحدُهما: أن يكونَ علىٰ إضمارِ «في»، والذي حَسَّنَه تَقَدُّمُ ذِكرِهِ في الآيتَينِ قبلَها، ويَعضُدُه قِراءةُ ابنِ مسعود. والثاني: أن يَنتَصِبَ «آيات» علىٰ الاختِصاصِ **بعدَ انقِضاءِ المجرورِ** معطوفاً علىٰ ما قبلَه **أو علىٰ التكرير**،

في قوله: ﴿ءَايَٰتٌ لِّقَوۡمٍ يَعۡقِلُونَ﴾ لا بُدَّ مِنَ العَطْفِ على عامِلَين، قال ابنُ الحاجِب: «اختَلَفَ الناسُ في مسألةِ العَطْفِ على عامِلَين: فمنهم مَنْ يَمنَعُه، وهم أكثرُ البَصْريِّين، ومنهم مَنْ يُجَوِّزُه، وهم أكثرُ الكوفيِّين، ومنهم مَنْ يُفصِّلُ فيقول: أما مِثْلُ قولك: «في الدار زيدٌ والحُجْرةِ عَمْرٌو» فجائز، وأما مِثْلُ قولك: «زيدٌ في الدارِ وعمرٌو الحُجْرةِ» فلا يجوز؛ لأنَّ إحدىٰ المسألتين: المجرورُ فيها يلي العاطِف، فقام العاطفُ فيها مقام الجارّ، والأخرىٰ: ليسَ المجرورُ فيها يلي العاطِف، فكانَ فيها إضمارُ الجارِّ مِن غيرِ عِوَض. وأما مَنْ يَمنَعُ العَطْفَ على عامِلَينِ فيقولُ في الآيات: إنَّ ﴿ءَايَٰتٌ﴾ فيها تأكيدٌ لِـ﴿ءَايَٰتٌ﴾ الأُولىٰ، ولو كانت مَوضِعَ «الآياتِ» الأخيرةِ لَفْظةٌ أخرىٰ لم يَجُز»[١].

قوله: (**بعدَ انقِضاءِ المجرور**): وهو قولُه: «اختِلاف» و«ما أنزَلَ» و«تَصْريف الرِّياح».

قوله: (**أو علىٰ التكرير**): قال أبو البقاء: «كَرَّرَ (آياتٍ) للتوكيد؛ لأنها مِن لفظِ (آياتٍ) الأُولىٰ، وإعرابُها كإعرابِها، كقولك: إنَّ بثَوْبِكَ دماً وبثَوْبِ زيدٍ دماً، فـ«دم» الثاني مُكَرَّر؛ لأنك مُستَغنٍ عن ذِكرِه»[٢].

قال مَكِّي: «و(آياتٍ) نَصْبٌ علىٰ التكريرِ لـمَّا طالَ الكلام، كما تقول: ما زيدٌ قائماً ولا جالساً زيد، فتَنصِبُ «جالساً» على أنَّ زيداً الآخر هو الأول، جِيءَ به مؤكِّداً، ولو كانَ غيرَ الأولِ لم يَجُزْ نَصْبُ «جالساً»؛ لأنَّ خَبَرَ «ما» لا يَتَقَدَّمُ على اسمِها، بخِلافِ (ليس)»[٣].

---

(١) «الأمالي النحوية» لابن الحاجب (١ : ٤٦).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢ : ١١٥٠).

(٣) «مُشكِل إعراب القرآن» لمكي بن أبي طالب (٢ : ٦٦٠-٦٦١).

ورَفعُها بإضمـار «هي».

وقُرِئ: «واختِلافُ الليلِ والنَّهار» بالرَّفْع، وقُرِئ: «آية»، وكذلك: «وما يَبُثُّ مِن دابّةٍ آية». وقُرِئ: «وتَصْـريفِ الرِّيح»، **والمعنىٰ: إنَّ المُنصِفينَ** مِنَ العِبادِ **إذا نَظَروا في السماواتِ** والأرضِ النَّظَـرَ الصَّحيح: عَلِمُوا أنها مصنوعة، وأنه لا بُدَّ لها مِن صانِع، فآمَنُوا بالله وأقرُّوا، فإذا نَظَروا في خَلْقِ أنفُسِهم وتَنقُّلِها مِن حالٍ إلىٰ حال، وهَيْئةٍ إلىٰ هَيْئة، وفي خَلْقِ ما علىٰ ظَهْرِ الأرضِ مِن صُنوفِ الحيوان: ازدادوا إيماناً وأيقَنوا، وانتفَىٰ عنهم اللَّبْس، فإذا نَظَروا في سائرِ الحوادثِ التي تَتَجَدَّدُ في كُلِّ وقت ـ كاختِلافِ الليلِ والنهار، ونُزولِ الأمطار، وحياةِ الأرضِ بها بعدَ مَوْتِها، وتَصْـريفِ الرِّياحِ جَنُوباً وشَمـالاً، وقَبُولاً ودَبُـوراً ـ: عَقَلُوا واستَحكَمَ عِلمُهم وخَلَصَ يقينُهم.

وسُمِّيَ المَطَـرُ رِزْقاً، لأنه سَبَبُ الرِّزْق.

قوله: (**ورَفعُها**): عطفٌ على قوله: «أن يَنتَصِب»، فكانَ انتِصابُها علىٰ الاختِصاص، ورفعُها بإضمـار «هي»، وهو أيضاً مَدْح، قال أبو البقاء: «ويُقرَأُ بالرفع على التوكيد أيضاً»[١].

وقوله: (**والمعنىٰ: إنَّ المُنصِفِين**): أرادَ به المعنىٰ البياني، يعني بالبيان: ترتيبَ ما قَدَّمْتَ وما وَسَّطتَ وما أخَّرْت.

قوله: (**إذا نَظَروا في السماوات**): اعلم أنه جَعَلَ نتيجةَ النَّظَرِ في السماواتِ والأرض: الإيمان، ونتيجةَ النَّظَرِ في الأنفُسِ وأحوالِها: الازديادَ في الإيمان، ونتيجةَ النَّظَرِ في سائرِ الحوادِث: الإخلاصَ في اليقينِ الذي هو الزيادةُ في الإيمان، هذه طريقةُ السُّلُوك والتَّـرَقِّي.

وقال الراغبُ في «دُرّةِ التنزيل»[٢]: «ما تَقدَّمَ مِنَ الآياتِ يَدُلُّ على قادرٍ لا يُشبِهُه قادِر، فمَنْ وَفَّـىٰ النَّظَرَ في ذلكَ أداه إلىٰ الإيمانِ بالله تعالىٰ، [فلذلك قال: ﴿لَآيَـٰتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾، فخَصَّهم لانتفاعهم بها][٣]، وإن كانتِ الآياتُ منصوبةً لهم ولغيرهـم، فحينَ لم يَنتَفع الغيرُ كأنها لم تكن

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢ : ١١٥٠).

(٢) انظر في تخطئة نسبة هذا الكتاب إلى الراغب: ما تقدم تعليقاً عند تفسير الآية ٣٥ من سورة إبراهيم عليه السلام.

(٣) ما بين حاصرتين سقط من (ط) و(ح)، وأثبتُّه من «دُرّة التنزيل».

....

لهم آيات، وأما قولُه: ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ﴾ الآية: فإنَّ عَجائِبَ الله في خَلْقِ الحيوانِ مِنَ الأعضاءِ والخواصِّ التي يُدرِكُ بها المُدرَكات، وما في باطِنِه من جَواذِبِ الموادِّ التي بها قِوامُ الحياة، ثم الرُّوحُ التي بها ثباتُ الأجساد، أكثرُ[١] مِن أن تُحصىٰ وتُعَدّ، فإنْ عَرَضَتْ شُبْهة المُلحِدِ بأنَّ كَوْنَ الوَلَدِ مِنَ الوالِدَينِ ومن نُطَفِهما يأخذُ شَبَهَهما، فإنه يَطْرَحُ[٢] ذلك، ويُزاحُ بالآياتِ التي ليسَ إلىٰ الوالِدِ فِعْلُها، ولا جارحةٌ مِن جَوارحِهِ تحيطُ عِلماً بتَلْفيقها، وحِكمةً في تركيبها، فثبتَ أن يكونَ فاعلُها مَنْ صَنَعَها وزيَّنها بالعَقْلِ الذي هو أكبرُ نِعْمةِ الله تبارك وتعالىٰ، فهذا الفِكرُ يَنتَقِلُ مِن ظَنٍّ إلى عِلم، ومن شَكٍّ إلى يقين، ولذلكَ لا يُوصَفُ اللـهُ تعالىٰ بأنه مُوقِن، بل عالم. وخُصَّتِ الآيةُ الأخيرةُ بقوله: ﴿يَعْقِلُونَ﴾؛ لأنهم يَعقِلُونَ مِن إحياءِ الأرضِ بالمَطَرِ حتىٰ تكتسيَ بالنباتِ والشَّجَرِ أنه يُـحْيي العِظامَ وهيَ رَميم، هذا مَوضِعٌ يُقالُ فيه: عَقَلَ مِن كذا كذا، أي: استَدرَكَه بالعَقْل بعدَ أن لم يكن مُستَدرِكاً له، كما أنَّ أصلَ الوَصْفِ بالعاقلِ موضوعٌ لحالةٍ ثابتةٍ ومعرفةٍ طارئة»[٣].

وقال الإمام: «ذكرَ هنا ثلاثةَ مقاطِع: ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ و﴿يُوقِنُونَ﴾ و﴿يَعْقِلُونَ﴾، فكأنه قيلَ لهم: إنْ كنتُم مِنَ المُؤمنينَ فافهَمُوا هذهِ الدلائل، وإن كنتُم لستُم مِنَ المُؤمنين، بل أنتُم مِن طُلّابِ الجزم واليقين فافهَمُوا تلك الدلائل، وإن كنتُم لستُم من هؤلاء ولا من هؤلاء فلا أقلَّ من أن تكونوا من زُمْرةِ العاقلين، فاجتهدوا في معرفةِ الدلائل»[٤].

وقلت: وعلىٰ هذا هو مِن بابِ التَّنزُّل، وبيانُ ذلك: أنَّ الناسَ ثلاثُ طبقات: منهم مَنْ سَلِمَتْ فِطرتُه الأصليةُ مِنَ الشُّكُوك، ومنهم مَنِ اجتالَتْهُمُ[٥] شياطينُ الإنسِ والجِنّ، وأبطَلَتِ استِعداداتِهم كالفلاسِفة، ومنهم مَنْ بقيَ بينَ المَنزِلتَين، ووقعَ في وَرْطةِ الشُّكُوكِ والشُّبُهات.

---

(١) قوله: «أكثرُ»: هو خبر «إنَّ» في قوله: «إنَّ عجائبَ الله».

(٢) في (ط) و(ح): «يصرح»، والمثبت من «درة التنزيل».

(٣) «دُرّة التنزيل» للخطيب الإسكافي (٣: ١١٠٣-١١٠٧).

(٤) «مفاتيح الغيب» للرازي (٢٧ : ٦٧١).

(٥) أي: استَخَفَّتهم، فجالوا معهم في الضَّلال. «النهاية» لابن الأثير، مادة (جول).

﴿تِلْكَ﴾ إشارةٌ إلىٰ الآياتِ المُتقدِّمة، أي: تلكَ الآياتُ ﴿ءَايَٰتُ ٱللَّهِ﴾، و﴿نَتْلُوهَا﴾ في محلِّ الحال، أي: مَتلوّةً ﴿عَلَيْكَ بِٱلْحَقِّ﴾، والعامِلُ ما دلَّ عليه ﴿تِلْكَ﴾ مِن معنىٰ الإشارة، ونحوُه: ﴿وَهَٰذَا بَعْلِى شَيْخًا﴾. وقُرِئ: «يَتْلُوها» بالياء.

[﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ * يَسْمَعُ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ تُتْلَىٰ عَلَيْهِ ثُمَّ يُصِرُّ مُسْتَكْبِرًا كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا فَبَشِّرْهُ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ * وَإِذَا عَلِمَ مِنْ ءَايَٰتِنَا شَيْـًٔا ٱتَّخَذَهَا هُزُوًا أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ * مِّن وَرَآئِهِمْ جَهَنَّمُ وَلَا يُغْنِى عَنْهُم مَّا كَسَبُوا شَيْـًٔا وَلَا مَا ٱتَّخَذُوا مِن دُونِ ٱللَّهِ أَوْلِيَآءَ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ ٧ - ١٠]

﴿بَعْدَ ٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ﴾ أي: بعدَ آياتِ الله، كقولهم: أعجَبَني زيدٌ وكَرَمُه، يُريدُون: أعجَبَني كَرَمُ زيد. **ويجوزُ أن يُراد: بعدَ حديثِ الله، وهو كِتابُه وقُرآنُه،** ....

فالأوّلون: تكفيهم أدنىٰ إشارة، قال:

أتاني هواها قبلَ أن أعرِفَ الهوىٰ ... فصادَفَ قلباً خالياً فتَمكَّنا[1]

فهم المُؤمنون، فقيل لهم: ﴿إِنَّ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَءَايَٰتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾.

والفريقُ الثاني: إنْ ساعدَهم التوفيقُ لا يَضطَرُّهُم إلىٰ المَعرِفةِ إلا دليلُ الأنفُس، قال حُجّةُ الإسلام: الطبيعيُّونَ أكثَروا البَحْثَ عن عالمِ الطبيعة، وعن عَجائبِ الحيوان، وأكثَروا الخوضَ في تَشريحِ أعضاءِ الحيوان، فرأَوا فيها مِن عَجائِب صُنْع الله وبَدائع حِكمتِه ما اضطُرُّوا معه إلىٰ الاعترافِ بفاطرٍ حَكيم مُطَّلِع علىٰ غاياتِ الأُمورِ ومَقاصِدِها، فهؤلاءِ نُودُوا بقوله: ﴿وَفِى خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾.

والـمُتَردِّدونَ بينَ النفي والإثبات: لا يحتاجون إلى التعمُّق، ولا يكفيهم أيضاً أدنىٰ تأمُّل، فنُبِّهوا بقوله: ﴿وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ إلىٰ قوله: ﴿ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾. واللهُ أعلمُ بحقيقةِ كلامِه.

قوله: (**ويجوزُ أن يُراد: بعدَ حَديثِ الله، وهو كتابُه وقرآنُه**): كذا عن الواحِديّ[2]، وفي

---

(١) البيت لديكِ الجن ـ وهو عبدُ السلام بنُ رَغْبان الكلبي، المُتوفىٰ سنة ٢٣٥ ـ كما في «ديوانه» ص١٩٤.

(٢) انظر: «الوسيط» للواحدي (٤: ٩٥).

كقوله: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحۡسَنَ ٱلۡحَدِيثِ﴾ [الزمر: ٢٣]. **وقُرِئ: ﴿يُؤۡمِنُونَ﴾ بالياءِ والتاء.**

«الأعرافِ» وفي آخِرِ «المُرسَلات»: ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثِۭ بَعۡدَهُۥ يُؤۡمِنُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٥، والمرسلات: ٥٠]، وقال في تفسيره[١]: «﴿بَعۡدَهُۥ﴾: بعدَ القرآن»، يعني: أنَّ القُرآنَ مِن بينِ الكُتُبِ المُنزَّلةِ آيةٌ مُبصِرةٌ ومُعجِزةٌ باهِرة، فحينَ لم يُؤمِنُوا به فبأيِّ كِتابٍ بعدَه يُؤمِنون.

ويَعضُدُ هذا التأويلَ عَطْفُ ﴿وَءَايَٰتِهِۦ﴾ علىٰ ﴿ٱللَّهِ﴾، أي: بعدَ كِتابِ الله وآياتِه الباهِرةِ وبراهينِه الساطِعة، وهو مِن عَطْفِ الخاصِّ علىٰ العام، وكذا تَرتُّبُ الفاءِ في ﴿فَبِأَيِّ﴾ علىٰ ما قبلَه.

فعلى هذا: المُناسِبُ في الوَجْهِ الأولِ ـ وهو أن يُرادَ بقوله: ﴿بَعۡدَ ٱللَّهِ﴾: بعدَ آياتِ الله ـ أن يكونَ المُشارُ إليه بقوله: ﴿تِلۡكَ﴾: الآياتِ المُتقدِّمة، وفي الوَجْهِ الثاني: الآياتِ التالية، علىٰ نَحْو: هذا أخوك. وهذا أجمع، لأنه يَضُمُّ الدلائِلَ المنصوبةَ مِنَ الآفاقيّةِ والأنفُسِيّةِ مَعَ النُّصُوصِ القاهِرة، وحَصَلَ منه التَّرقِّي مِنَ الأدنىٰ إلىٰ الأعلىٰ في البيانِ والكَشْف، وتَبيَّنَ أنَّ بياناتِ النُّصُوصِ هيَ التي تُزيلُ مِن ألبابِ أربابِ العُقولِ الشُّكُوكَ وتُجْلي الرِّيَب.

ثم في الإبهامِ في اسمِ الإشارة[٢]، وتفسيرِه بـ﴿ءَايَٰتُ ٱللَّهِ﴾، وقُربِ المُشارِ إليه، وهو موضوعٌ[٣] للبعيد، وتخصيصِ اسم «الله» الجامع، وتكريرِه، وإيثارِ صيغةِ الجمع[٤] للتعظيم: خَطْبٌ خَطير وشأنٌ جليل في الاستبعاد.

قوله: (**وقُرِئ: ﴿يُؤۡمِنُونَ﴾ بالياءِ والتاء**): بالتاءِ الفَوْقانية: ابنُ عامرٍ وأبو بكرٍ وحمزة والكِسائيّ، والباقون: بالياء[٥].

---

(١) قاله الزمخشريُّ في تفسير الآية المذكورة من سورة المُرسَلات، لا في الأعراف.

(٢) وهو ﴿تِلۡكَ﴾ في قوله: ﴿تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ نَتۡلُوهَا عَلَيۡكَ بِٱلۡحَقِّ﴾.

(٣) في (ح) و(ف): «موضع»، وهو تحريف. يُريد: أنَّ اسمَ الإشارة «تلك» موضوعٌ للبعيد، مع أنَّ المُشارَ إليه ـ وهو الآياتُ ـ قريب، فكان الأصلُ أن يُقال: «هذه آياتُ الله»، فعَدَلَ عنه وقال: ﴿تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ﴾.

(٤) في قوله: ﴿نَتۡلُوهَا﴾.

(٥) انظر: «التيسير» للداني ص ١٩٨، و«حجة القراءات» ص ٦٥٩.

الأفّاك: الكذّاب، والأثيم: المُتبالِغُ في اقتِرافِ الآثام.

﴿يُصِرُّ﴾ يُقبِلُ علىٰ كُفرِهِ ويُقيمُ عليه، وأصلُه مِن إصرارِ الحِمارِ علىٰ **العانة**، وهو **أنْ يَنْحىٰ عليها صارَّ أُذُنَيه**، ﴿مُسْتَكْبِرًا﴾ عن الإيمانِ بالآياتِ والإذعانِ. لِـما يَنطِقُ به مِنَ الحق، مُزدَرِياً لها، مُعجَباً بما عِندَه. قيل: نزلت في النَّضْرِ بنِ الحارث، وما كانَ يشتري مِن أحاديثِ الأعاجِم، ويُشغِلُ الناسَ بها عن استماعِ القُرآن. والآيةُ عامّةٌ في كُلِّ ما كانَ مُضارّاً لِدِينِ الله.

فإن قلت: ما معنىٰ «ثُمَّ» في قوله: ﴿ثُمَّ يُصِرُّ مُسْتَكْبِرًا﴾؟ ....

قوله: (**العانة**): الجوهري: «العانة: القَطيعُ مِن حُمُرِ الوَحْش، والجمع: عُون».

قوله: (**أن يَنْحىٰ عليها**): **الأساس**: «انتَحاه: قَصَدَه، وانتَحىٰ لِقَرْنِه: عَرَضَ له، ومن المجاز: وأنحىٰ عليه باللوائم؛ إذا أقبَلَ عليه».

قوله: (**صارَّ أُذُنَيه**): **الجوهري**: «صُرَّ إليَّ وَجْهَك، أي: أقبِلْ عليّ»، قال[١]: تقول: صَرَّ الحمارُ أُذُنيه، وتقول: أصَرَّ الحمار، ولا تقول: أذنيه، ومعنىٰ: أصَرَّ الحمار، أي: صَرَّ أُذُنيه[٢].

وقال مَكّي: «﴿مُسْتَكْبِرًا﴾ حالٌ مِنَ المرفوعِ في ﴿يُصِرُّ﴾، وكذلكَ قولُه: ﴿كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا﴾، فهما حالانِ من ذلكَ الضمير، أو الثاني مِنَ الضمير في ﴿مُسْتَكْبِرًا﴾، أي: ثم[٣] يُصِرُّ علىٰ الكُفرِ بآياتِ الله في حالِ تَكبُّرِه، وحال تَصامِّه[٤]»[٥].

---

(١) الظاهرُ أنه يُريدُ الزمخشري، ولعلَّ المُؤلِّفَ رحمه الله تعالىٰ يَنقُلُ من حاشية «الكشّاف» كعادته، وعلىٰ كُلٍّ فقد ذكر الزمخشريُّ رحمه الله تعالىٰ نَحْوَ هذا الكلام في «أساس البلاغة»، مادة (صرر).

(٢) من قوله: «وتقول: أصَرَّ الحمار» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

(٣) تحرَّف في الأصول الخطية إلىٰ: «لم»، والمُثبَت من «مشكل إعراب القرآن».

(٤) أي: إظهارِ نفسِه أنه أصَمُّ لا يَسمَع.

(٥) «مُشكِل إعراب القرآن» لمكي بن أبي طالب (٢ : ٦٦١-٦٦٢).

قلت: كمعناه في قَولِ القائل:

يَـرَىٰ غَمَراتِ المَوْتِ ثُمَّ يَزُورُها

وذلكَ أنَّ غَمَراتِ الموتِ حقيقة، بأن يَنجُوَ رائيها بنفسِه، ويَطلُبَ الفِرارَ عنها، وأما زيارتُها والإقدامُ علىٰ مُزاوَلتِها، فأمرٌ مُستبعَد، فمعنىٰ «ثُمّ»: الإيذانُ بأنَّ فِعْلَ المُقدِم عليها بعدَما رآها وعايَنَها: شيءٌ يُستبعَدُ في العاداتِ والطِّباع، وكذلكَ آياتُ الله الواضِحةُ الناطِقةُ بالحق، مَنْ تُلِيَتْ عليه وسَمِعَها، كانَ مُستبعَداً في العُقولِ إصرارُه علىٰ الضَّلالةِ عِندَها واستِكبارُه عن الإيمانِ بها.

﴿كَأَن﴾ مُخفَّفة، والأصل: كأنه لم يَسمَعْها، والضَّميرُ ضميرُ الشأن، كما في قوله:

كأنْ ظَبْيةٌ تعطُو إلىٰ ناضِـرِ السَّلَمْ

ومحلُّ الجملة: النَّصبُ علىٰ الحال، أي: يَصيرُ مِثلَ غيرِ السامِع.

قوله: (**يرىٰ غَمَراتِ الموتِ ثم يَزورُها**): أولُه:

لا يكشفُ الغَمّـاءَ[1] إلا ابنُ حُرّةٍ[2]

البيت: أي أنَّ زيارةَ غَمَراتِ الموتِ بعدَ رُؤيتِهِ إياها مُستبعَدةٌ مُستَنكَرةٌ في العَقْلِ والعادة، وهو مَعَ ذلكَ يَزورُها بعدَ استيقانِهِ إياها، بالَغَ في مَدْحِه. ونظيرُه في الاستبعاد قولُه تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن ذُكِّرَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِۦ ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَآ﴾ [السجدة: ٢٢].

قوله: (**كأنْ ظَبْيةٌ تَعطُو إلىٰ ناضِـرِ السَّلَم**): أولُه:

ويَوْماً تُوافينا بوَجْهٍ مُقسَّمٍ[3]

---

(١) تحرَّف في (ح) و(ف) إلىٰ: «الغمام»، والمثبت من (ط) ومن «الحماسة» لأبي تمام، ومما تقدَّم عند الزمخشـري في تفسير الآية ٢٢ من سورة السَّجْدة.

(٢) البيت لجعفر بن عُلْبة الحارثي، كما في «الحماسة» ص١٣.

(٣) تقدَّم في تفسير الآية ١٠ من سورة يونس، وذكرتُ هناك الخِلافَ في قائله، والوجوهَ في ضَبْطِ قوله: «ظبية» وإعرابِه.

﴿وَإِذَا﴾ بَلَغَهُ شيءٌ مِن آياتِنا، وعَلِمَ أنه منها، ﴿ٱتَّخَذَهَا﴾ أي: اتخذَ الآيات ﴿هُزُوًا﴾، ولم يقل: اتخذَه؛ للإشعارِ بأنه إذا أحَسَّ بشيءٍ مِنَ الكلام أنه مِن جُملةِ الآياتِ التي أنزلَها اللهُ تعالىٰ علىٰ محُمَّد ﷺ، خاضَ في الاستِهزاءِ بجميعِ الآيات، ولم يَقتَصِرْ علىٰ الاستِهزاءِ بما بَلَغَه، **ويحتمل: وإذا عَلِمَ مِن آياتِنا شيئاً** يُمكِنُ أن يَتَشبَّثَ به المُعانِد، ويجدَ له محَملاً **يَتَسلَّقُ** به علىٰ **الطَّعْن والغَميزة**: افترَصَهُ واتخَذَ آياتِ الله هُزُواً، وذلكَ **نَحْوُ اعتِراضِ ابنِ الزِّبَعْرىٰ** قولَه عَزَّ وعلا: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾ [الأنبياء: ٩٨]، ومُغالَطَتِهِ رسولَ الله ﷺ، وقولِه: «خَصَمتُك».

تُوافينا: أي: تأتينا، والمُقسَّم: المُحسَّن، يُقال: وَجْهٌ مُقسَّم؛ إذا وافىٰ كُلُّ جُزءٍ منه حَظَّه مِنَ الحسن، تَعطُو: أي: تَناوَلُ وتأخذ، والناضر: الطَّرِيّ، والسَّلَم: ضَرْبٌ مِنَ الشَّجَر، والواحدة: سَلَمة، يَصِفُ يومَ الوَصْل. «تَعطُو إلىٰ ناضِرِ السَّلَم»، أي: تميلُ إلىٰ المُعانَقةِ والتقبيل. وقيلَ في «ظَبْيَة» ثلاثةُ أوجُه: الرفعُ علىٰ إلغاءِ «كأنْ» المُخفَّفة، والنَّصْبُ علىٰ إعمالِها، والجرُّ علىٰ «أنْ» زائدة بعدَ الكاف.

قوله: (**ويحتمل: وإذا عَلِمَ مِن آياتِنا شيئاً**): الفرقُ بينَ هذا الوَجْه والسابق: أنَّ الطاعِنَ في الأولِ طاعنٌ مِن غير رَوِيّة، فلما سَمِعَ أنه مِن جُملةِ الآياتِ طَعَنَ فيه، وعلىٰ هذا: أنه مُتدبِّرٌ مُستَنبِطٌ منه ما يَتَشَبَّثُ به علىٰ الطَّعْن.

قوله: (**يَتَسَلَّقُ به**): **الجوهري**: «تَسَلَّقَ الحائط؛ أي: تَسَوَّرَه». **والأساس**: «سَلَقَه بِلِسانِه، ولسانٌ مِسْلَق».

قوله: (**والغَميزة**): **الأساس**: «ومن المجاز: ما فيه مَغمَزٌ ولا غَميزة، أي: مُعاب، وغَمَزَ فيه: طَعَن».

قوله: (**نَحْوُ اعتِراضِ ابنِ الزِّبَعْرىٰ**): في نُسْخة: «نَحو اعتِراض النَّضْر[١]»، قال: يحتمل أنَّ ابنَ الزِّبَعْرىٰ[٢] قال ذلك، والنَّضْر أيضاً، لا مُنافاةَ فيه.

---

(١) يعني: النضر بن الحارث.

(٢) من قوله: «في نسخة» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

ويجوزُ أن يَرجِعَ الضميرُ إلىٰ «شيء»، لأنه في معنىٰ الآية، كقولِ أبي العَتاهية:

نفسي بشيءٍ مِنَ الدُّنيا مُعلَّقة اللـهُ والقائِمُ المَهْدِيُّ يكفيها

حيثُ أرادَ عُتْبة. وقُرِئ: «عُلِّمَ».

﴿**أُوْلَـٰٓئِكَ**﴾ **إشارةٌ إلىٰ** «**كُلِّ أفّاكٍ أثيم**»؛ لِشُمولِهِ الأفّاكِين.

والوراء: اسمٌ للجِهةِ التي يُواريها الشَّخْصُ مِن خَلفٍ أو قُدّام، قال:

أليسَ ورائي أنْ تَراخَتْ مَنِـيَّتي **أَدِبُّ مَعَ الوِلدانِ أزحَفُ كالنَّسْرِ**

قوله: (**نفسي بشيءٍ مِنَ الدُّنيا مُعَلَّقة**): البيت: قبلَه:

إني لأيـأسُ منهـا ثـم يُطمِعُنـي فيها احتِقارُكَ للدُّنيا وما فيهـا[١]

الضميرُ في «يكفيها» يَرجِعُ إلىٰ «شيء»، لأنه في المعنىٰ مُؤنَّث، وهي عتبة؛ جاريةٌ مِن جَواري المَهْديّ، أهواها[٢] أبو العتاهية، وأهدىٰ إلىٰ المَهْديِّ في النَّيْـرُوز[٣] بَرْنيةً فيها ثوب، وفي حواشيها البيتان، فهَمَّ المَهْديُّ أن يَدفَعَ عتبةَ إليه، فقالت: يا أميرَ المُؤمنين، أتدفعُني إليه؟ فانصَـرَفَ المَهْديُّ عن ذلكَ الرأي، وأمرَ بالبَـرْنيّةِ[٤] أن تمتلئَ مالاً، وناقشَ أبو العَتاهية الخزّانَ بأنَّ المأمورَ الدنانير، وقد أملأها دراهِم، وتَراجَعا إلىٰ المَهْديّ، فقالت عتبة: لو كانَ عاشِقاً كما وَصَف، لَـمَا فَـرَّقَ بينَ الدَّراهِم والدَّنانير، وما صَـرَفَ هَـمَّهُ إليها.

قوله: (﴿**أُوْلَـٰٓئِكَ**﴾ **إشارةٌ إلىٰ** «**كُلِّ أفّاك**»): أي: إلىٰ معنىٰ «كُلّ»، ولهذا جمع ﴿**مِّن وَرَآئِهِمْ جَهَنَّمُ**﴾، وقوله: «يسمع» إلىٰ لفظِه.

قوله: (**أليسَ ورائي**) البيت: الوراء: بمعنىٰ قُدّام، وتَراخَت: تَباعَدَت، أَدِبّ: أمشي علىٰ

---

(١) انظر: «الكامل» للمُبرِّد (٢ : ٢٢٣)، والقِصّةُ الآتيةُ مذكورةٌ فيه أيضاً.

(٢) كذا في الأصول الخطية، ولعل الصواب: «هَوِيَـها».

(٣) وهو أولُ يوم من السنةِ الفارسية، مُعرَّب نوروز، كما في «القاموس»، مادة (نرز).

(٤) البَـرْنية: شِبْهُ فخّارةٍ ضَخْمةٍ خَضْـراء، وربما كانت من القوارير الثِّخانِ الواسِعةِ الأفواه، والبَـرْنية: إناءٌ مِن خزَف. كذا في «لسان العرب» لابن منظور، مادة (برن).

ومنه قولُه عَزَّ وجَلّ: ﴿مِّن وَرَآئِهِمْ﴾ أي: مِن قُدّامِهِم، ﴿مَّا كَسَبُواْ﴾ مِنَ الأموالِ في رِحَالِهم ومَتاجِرِهِم، ﴿وَلَا مَا ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ مِنَ الأوثان.

[﴿هَٰذَا هُدًىۖ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمْ لَهُمْ عَذَابٌ مِّن رِّجْزٍ أَلِيمٌ﴾ ١١]

﴿هَٰذَا﴾ إشارةٌ إلىٰ القرآن، يدلُّ عليه قولُه تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمْ﴾، ....

هِينه، أزحَف: مِن: أزحَفَ الصَّبِيّ: إذا مشىٰ علىٰ اسْتِه، ويُروىٰ: «أرجُفُ» بالجيم، أي: أرعَدُ واضطرب، قال بعضُهم: خَبَرُ «ليس» أنا، أي: أنا أَدِبّ، لأنَّ «أَدِبُّ» لا يَصلُحُ خَبَراً لـ«ليس»، لأنَّ «ليسَ» فِعْل، و«أَدِبُّ» فِعْل، والفِعلُ لا يَصلُحُ أن يكونَ خَبَراً للفِعل. وليس بذاك. وقيل: «أَدِبّ»: اسمُ «ليس»، أي: ليسَ ورائي أنْ أَدِبّ، فحَذَفَ «أن»، قال شارحُ الأبيات: استِشهادُه بهذا البيتِ غيرُ مُناسِب، لأنه لا مُناسَبةَ بينَ المِصْراعَينِ مِن حيثُ اللفظ؛ المِصراعُ الأولُ مِن قولِ لَبيدِ بنِ ربيعة:

أَلَيسَ ورائي إنْ تَراخَتْ مَنِيَّتي ... لُزومُ العصا تُحْنىٰ عليها الأصابعُ
أُخَبِّرُ أخبارَ القُرونِ التي مَضَتْ ... أَدِبُّ كأني كُلَّما قُمتُ راكِعُ
لَعَمْرُكَ ما تدري الضَّوارِبُ بالحصىٰ ... ولا زاجِراتُ الطَّيرِ ما اللهُ صانِعُ(١)

ولعلَّ اشتَبَهَ علىٰ المُصنِّفِ الأمر، حتىٰ ما فَرَّقَ بينَ قولِه:

أَدِبُّ كأني كُلَّما قُمتُ راكِعُ

وبينَ قولِ القائل:

أَدِبُّ مَعَ الوِلدانِ أزحَفُ كالنَّسْرِ

وأبياتُ القَصِيدةِ تسعةَ عَشَرَ بيتاً، أولُها:

بَلِينا وما تَبْلىٰ النُّجُومُ الطوالِعُ ... وتبقىٰ الجِبالُ بعدَنا والمَصانِعُ

وآخِرها: «لَعَمْرُكَ» البيت، وليسَ فيها هذا.

قوله: (﴿هَٰذَا﴾ إشارةٌ إلىٰ القرآن، يَدُلُّ عليه: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمْ﴾): وقال الواحِديّ:

---

(١) «ديوان لبيد» ص٨٨-٩٠.

....

«﴿هَٰذَا هُدًى﴾: هذا القُرآنُ بيانٌ مِنَ الضَّلالة، والذينَ كَفَروا به ﴿لَهُمْ عَذَابٌ مِّن رِّجْزٍ أَلِيمٌ﴾»[1]. وقلت: والآياتُ السابقةُ أيضاً ـ أعني قولَه: ﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ نَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِٱلْحَقِّ فَبِأَيِّ حَدِيثٍۭ بَعْدَ ٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ يُؤْمِنُونَ﴾ ـ تَدُلُّ عليه.

واعلم أنه تعالىٰ لـمَّا عَدَّ أنواعَ استِخفافِهم وتكذيبِهم بالقُرآن، ووَصَفَهم بالكَذِب والإفكِ والإثم والاستِكبار، ورَتَّبَ عليه البِشارةَ بالعذاب، وحكىٰ عن استِهزائِهم وانتِهازِ فُرْصَتِهم ليَستَخِفُّوا به، ورَتَّبَ عليه: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾، عَيَّنَه تعييناً، ومَيَّزَه تمييزاً، وجعلَه كالعَلَم المُشارِ إليه بالحِسّ، ونكَّرَ خَبَـرَه تنكيرَ تهويل، فقال: ﴿هَٰذَا هُدًى﴾، أي: هذا المُتميِّـزُ المُشَخَّصُ كامِلٌ في الهِداية، ليسَ بخافٍ علىٰ كُلِّ ذي بَصِيرة: أنه ليسَ بمكانٍ للتكذيب والاستِهزاء، والذينَ كَذَّبُوا به، واستكبروا عن قَبولِه، وأعرَضُوا عنه بالاستِهزاء: لهم عذابٌ بعدَ العذاب، أي: عذابٌ مُضاعَف، لأنَّ الرِّجْزَ والعذابَ شيءٌ واحد، والمُراد: التكثيرُ لا التحديد، ثم ثَنَىٰ إلىٰ ما بدأ السُّورةَ به مِن ذِكرِ الآيات: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى سَخَّرَ لَكُمُ ٱلْبَحْرَ﴾.

ويُمكِنُ أن يُقالَ ـ والله أعلم ـ: إنَّ المُشارَ إليه بقوله: ﴿هَٰذَا﴾ المذكور، يعني: ما ذُكِرَ مِن أوّلِ السُّورةِ مِنَ الآياتِ الدّالّةِ علىٰ الوَحْدانية، كالوَحْيِ النازِلِ مِنَ العزيزِ الحكيم، وكأفعالِهِ الخاصّةِ الآفاقيّةِ والأنفُسِيّة، ﴿هُدًى﴾ أي: هُدىً لا يُقادَرُ قَدْرُه، ولا يُكتَنَهُ كُنْهُه. يُؤيِّدُه قولُه تعالىٰ: ﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ نَتْلُوهَا عَلَيْكَ﴾، وتفسيرُ المُصنِّف: «﴿تِلْكَ﴾ إشارةٌ إلىٰ الآياتِ المُتقدِّمة»، فيكونُ المُرادُ بقوله: ﴿بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمْ﴾ أيضاً: تلكَ الآيات.

وفي اقتِرانِ ذِكْرِ «الرَّبِّ» معه، وذِكرِ «الله» في قوله: ﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ﴾: إشعارٌ بأنَّ تِلكَ التلاوةَ وذلكَ الإرشادَ لم يكنْ إلا لِـمَحْضِ الإنعام، والكافِرون عَكَسُوا القَضِيّة، فكَفَروا بَدَلَ الشُّكْر، ولذلكَ جِيءَ بقوله: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى سَخَّرَ لَكُمُ ٱلْبَحْرَ﴾، وبقوله: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾، وفَصَلَ الأُولىٰ[2] بقوله: ﴿لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾، والثانيةَ بقوله: ﴿لَأَيَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾؛ ليُنبِّـهَ

(١) «الوسيط» للواحدي (٤: ٩٥).

(٢) أي: جَعَلَ فاصِلةَ الآيةِ الأولىٰ، والفاصلة: الكلمة التي تُختَمُ بها الآية، كالقافية في الشعر.

لأنَّ «آياتِ ربِّهم» هيَ القُرآن، أي: هذا القُرآنُ كامِلٌ في الهِداية، كما تقول: زيدٌ رَجُل، تُريد: كامِلٌ في الرُّجُوليّة، وأيُّما رجل. و«الرِّجْز»: أشَدُّ العذاب، وقُرِئَ بجَرِّ «أليم» ورَفْعِه.

[﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى سَخَّرَ لَكُمُ ٱلْبَحْرَ لِتَجْرِىَ ٱلْفُلْكُ فِيهِ بِأَمْرِهِۦ وَلِتَبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِهِۦ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ۞ وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ ١٢-١٣]

﴿وَلِتَبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِهِۦ﴾ بالتِّجارة، أو بالغَوْصِ علىٰ اللُّؤْلُؤِ والمَرْجان، واستِخراجِ اللَّحْم الطَّرِيِّ وغير ذلكَ مِن مَنافِعِ البَحْر.

فإن قلت: ما معنىٰ ﴿مِّنْهُ﴾ في قوله: ﴿جَمِيعًا مِّنْهُ﴾، وما مَوقِعُها مِنَ الإعراب؟ قلت: هي واقِعةٌ مَوقِعَ الحال، والمعنىٰ: أنه سَخَّرَ هذهِ الأشياءَ كائنةً منه، وحاصِلةً مِن عِندِه، يعني: أنه مُكَوِّنُها ومُوجِدُها بقُدْرتِهِ وحِكمتِه، ثم مُسَخِّرُها لِخَلْقِه. ويجوزُ أن يكونَ خَبَرَ مُبتَدأٍ محذوف، تقديرُه: هيَ جميعاً منه، وأن يكونَ ﴿وَسَخَّرَ لَكُم﴾ تأكيداً لقوله: ﴿سَخَّرَ لَكُمُ﴾، ثم ابتَدَأَ قولَه: ﴿مَّا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ﴾، وأن يكونَ ﴿مَّا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ مُبتَدأ، و﴿مِّنْهُ﴾ خَبَرُه.

بالشُّكْرِ علىٰ الإنعام، وبالتَّفكُّرِ علىٰ أنَّ ذلكَ(١) الإنعام أيضاً دليلٌ مِن الدلائل السابقة، وأُخِّرَتْ مِن أخواتِها تَطْرِئةً للتنبيه، وعُلِمَ مِن ذلكَ أنَّ التَّفكُّرَ مِلاكُ التَّعقُّلِ والإيقانِ والإيمان، والله أعلم.

قوله: (وأيُّما رَجُل): تفسيرٌ ثانٍ لقوله: «زيدٌ رجل». فإن قلت: ليسَ ما في الآيةِ كالمثال، لأنَّ «رجل» هو «زيد»؟ قلت: بل الكِتابُ هو هُدىً مُبالَغة، قال صاحبُ «المفتاح»: «وأنتَ تَعلَمُ أنَّ شأنَ الكُتُبِ السماويةِ الهدايةُ لا غير، وبحَسَبِها يَتفاوَتُ شأنُهنَّ في دَرَجاتِ الكمال»(٢).

قوله: (تقديره: هي جميعاً منه): أي: المذكوراتُ كائنةٌ منه جميعاً.

---

(١) في الأصول الخطية: «تلك».

(٢) «مفتاح العلوم» للسَّكّاكي ص٢٦٨.

وقرأ ابنُ عباس: «مِنّة»، وقرأ سَلَمةُ بنُ مُحارِب: «مَنُّه»، على أن يكونَ «مَنُّه» فاعِلُ ﴿سَخَّرَ﴾ على الإسنادِ المجازي، أو على أنه خَبَرُ مُبتَدأٍ محذوف، أي: ذلك ـ أو: هو ـ مَنُّه.

[﴿قُل لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يَغْفِرُوا۟ لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ ٱللَّهِ لِيَجْزِىَ قَوْمًۢا بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ * مَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا ۖ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُمْ تُرْجَعُونَ﴾ ١٤-١٥]

حَذفَ المَقُولَ لأنَّ الجوابَ دالٌّ عليه، والمعنىٰ: قُل لهم: اغفِرُوا يَغفِروا، ﴿لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ ٱللَّهِ﴾ لا يَتوقَّعُونَ وَقائعَ الله بأعدائه، مِن قولهم لِوقائِع العَرَب: أيامُ العَرَب. وقيل: لا يَأمُلُونَ الأوقاتِ التي وَقَّتَها اللهُ لِثوابِ المُؤمنين، ووَعَدَهُمُ الفَوزَ فيها. قيل: نزلت قبلَ آيةِ القِتال، ثم نُسِخَ حُكمُها. وقيل: نزولُها في عُمَرَ رضيَ اللهُ عنه، وقد شَتَمَه رجلٌ مِن غِفار، فهَمَّ أن يَبطِشَ به. وعن سعيدِ بنِ المُسيّب: كُنّا بينَ يَدَي عُمَرَ بنِ الخطّاب، فقرأ قارئٌ هذهِ الآية، فقالَ عُمَر: لِيُجزىٰ عُمَرُ بما صَنَع.

(لِنَجْزِيَ) تعليلٌ للأمرِ بالمغفرة، أي: إنما أُمِرُوا بأن يَغفِرُوا لِـما أرادَه اللهُ مِن توفيقهم جزاءَ مَغفِرَتِهم يومَ القيامة.

قوله: (وقرأ ابنُ عباس: «مِنّة»): قال ابنُ جِنّي: «وقرأها أيضاً [عبدُ الله بن][1] عَمرٍو الـجَحْدَري، فهي منصوبةٌ علىٰ المَصدَر، دلَّ عليه قوله: ﴿سَخَّرَ لَكُم مَّا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾، لأنَّ ذلكَ مِن مِنّةِ الله تعالىٰ، أي: مَنَّ عليه مِنّة»[2].

قوله: (علىٰ أن يكونَ «مَنُّه» فاعلُ ﴿سَخَّرَ﴾ علىٰ الإسنادِ المجازي): ووَجْهُه: أنَّ اللهَ تعالىٰ سَخَّرَ ذلكَ للمِنّةِ علينا، فكأنَّ المِنّةَ هو السَّببُ في ذلك.

قوله: (لأنَّ الجوابَ دالٌّ عليه): أو ﴿يَغْفِرُوا۟﴾ دالٌّ علىٰ أنَّ المقول: اغفِروا، كقوله: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَٰتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا۟﴾، أي: في القِتال، فحُذِف، لأنَّ ﴿يُقَٰتَلُونَ﴾ دلَّ عليه.

---

(١) ما بين حاصرتين سقط من الأصول الخطية، واستدركتُه من «المحتسب» لابن جِنّي.

(٢) «المحتسب» لابن جِنّي (٢ : ٢٦٢).

فإن قلت: قولُه: ﴿قَوْمًا﴾ ما وَجْهُ تنكيره، وإنما أرادَ الذينَ آمنوا، وهُم مَعارِف؟ قلت: **هو مَدْحٌ لهم وثناءٌ عليهم**، كأنه قيل: لِيَجزِيَ أيَّما قومٍ وقوماً مخصوصين؛ لِصَبْرِهِم وإغضائِهم علىٰ أذىٰ أعدائِهم مِنَ الكُفّار، وعلىٰ ما كانوا يُجَرِّعُونَهم مِنَ الغُصَص.

قوله: (**هو مَدْحٌ لهم وثناءٌ عليهم**): وهو مِن باب التَّجْريد[1]، وأنشَدَ ابنُ جِنِّي عن أبي عليٍّ الفارسيّ:

أفـاءتْ بنـو مَـرْوانَ ظُلْـماً دماءَنـا وفي الله إنْ لم يَعدِلُوا حَكَمٌ عَدْلُ[2]

وقال: «وهو تعالىٰ أعرَفُ المَعارِف، وسَمّاهُ الشاعِرُ حَكَماً عَدْلاً، وأخرَجَ اللفظَ مَخرَجَ التنكير، ألا ترىٰ كيفَ آلَ الكلامُ مِن لفظِ التنكير إلىٰ معنىٰ التعريف»[3].

وقلت: وإليه أشار المُصنِّفُ بقوله: «أيَّما قوم وقوماً مخصوصين» إلىٰ آخره، وكذا جَرَّدَ عُمَرُ رضيَ اللهُ عنه مِن نفسِه شَخْصاً اسمُه عُمَر، كأنه غيرُه، وحَكَمَ عليه بأنه ليُجْزىٰ ما صَنَعَ مِن صَبْرِهِ واحتِمالِهِ مِنَ الرجلِ الذي شَتَمَه مِن غِفار، وهَمَّ أن يَبطِشَ به.

---

(١) عَقَدَ ابنُ جِنِّي في «الخصائص» (٢ : ٤٧٣-٤٧٦) باباً في «التجريد»، وبيَّن في أوله معناه فقال: «العربُ قد تعتقدُ أنَّ في الشيءِ من نفسِه معنىً آخر، كأنه حقيقتُه ومحصولُه ...، وذلكَ نَحْوُ قولهم: لئنْ لَقِيتَ زيداً لتَلقَيَنَّ منه الأسد، ولئنْ سألتَه لتَسألَنَّ منه البحر، فظاهرُ هذا أنَّ فيه من نفسِه أسداً وبحراً، وهو عينُه هو الأسد والبحر، لا أنَّ هناك شيئاً مُنفَصِلاً عنه ومُمتازاً منه، وعلىٰ هذا يخاطبُ الإنسانُ منهم نفسَه، حتىٰ كأنها تُقابِلُه أو تُخاطِبُه».

(٢) ذكره ابنُ جِنِّي في «الخصائص» (٢ : ٤٧٥)، وفي «المحتسب» (١ : ٤٢ و١٠٦)، وقالَ في «الخصائص» (٢ : ٤٧٥) مُبيِّناً معنىٰ التجريد فيه: «لا يجوزُ أن يُعتقَدَ أنَّ اللهَ سُبحانه ظَرْفٌ لشيء، فهو إذن على حَذفِ المُضاف، أي: في عَدْلِ الله عَدْلٌ حَكَم»، وقال في «المحتسب» (١ : ١٠٦) : «هذا وإن كان مما لا ينبغي أن يُجرىٰ في الحقيقةِ مِثلُه على الله سُبحانه، لأنه لا تَـجَزُّؤَ هناك، فإنه يُجرىٰ علىٰ عادةِ القومِ ومَذهَبِ خِطابِهم، وقد نَطَقُوا بهذا نفسِه معَه تَقَدَّسَتْ أسماؤُه ...، فجرىٰ اللفظُ على أنه جُرِّدَ منه شيءٌ يُسَمّىٰ حَكَماً عَدْلاً، وهو علىٰ حَذفِ المُضاف ...».

(٣) «المحتسب» لابن جِنِّي (١ : ٤٢).

﴿بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ مِنَ الثواب العظيم بكَظْم الغَيْظِ واحتمالِ المكروه.

ومعنىٰ قَولِ عُمَر: «لِيُجزىٰ عُمَرُ بما صَنَع»: لِيُجزىٰ بصَبْرِهِ واحتِمالِه وقَولِهِ لرسولِ الله ﷺ عِندَ نُزولِ الآية: «والذي بَعثَكَ بالحقِّ لا ترىٰ الغَضَبَ في وَجْهي».

وقُرِئ: ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا﴾؛ أي: اللهُ عَزَّ وجَلّ، و«لِيُجْزىٰ قَوْم»، و«لِيُجْزىٰ قوماً»، علىٰ معنىٰ: ولِيُجْزىٰ الجزاءُ قوماً.

[﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ۞ وَءَاتَيْنَٰهُم بَيِّنَٰتٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ ۖ فَمَا ٱخْتَلَفُوٓا۟ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ ۚ إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِى بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فِيمَا كَانُوا۟ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ ١٦-١٧]

﴿ٱلْكِتَٰبَ﴾ التَّوراة، ﴿وَٱلْحُكْمَ﴾ الحِكمةَ والفِقْه، أو فَصْلَ الخصوماتِ بينَ الناس، لأنَّ المُلكَ كانَ فيهم والنُّبوّة، ﴿مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ﴾ مما أحَلَّ اللهُ لهم وأطابَ مِنَ الأرزاق، ﴿وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ حيثُ لم نُؤتِ غيرَهم مِثلَ ما آتيناهُم.

قوله: (وقُرِئ: ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا﴾): ابنُ عامر وحمزةُ والكِسائي: بالنُّون، والباقون: بالياء[1].

قوله: (علىٰ معنىٰ: ولِيُجْزىٰ الجزاءُ قوماً): قال صاحبُ «التقريب»: وفي المجهولِ في نَصْبِ ﴿قَوْمًا﴾ علىٰ: لِيُجزىٰ الجزاءُ قوماً: نَظَر؛ لأنهم قالوا: إذا وُجِدَ المفعولُ به تَعيَّن، فالأَوْلىٰ أنْ يَنتَصِبَ بـ«أعني» أو «يَـجْزي» لِدلالةِ المجهولِ علىٰ جازٍ، وقال أبو البقاء: «الجيِّدُ أن يكونَ التقدير: لِيُجزىٰ الخيرُ قوماً، علىٰ أنَّ «الخير» مفعولٌ به في الأصل، كقولك: جزاكَ اللـهُ خيراً، وإقامةُ المفعولِ الثاني إقامةَ الفاعلِ جائز، أو التقدير: لِيُجزىٰ الجزاء، علىٰ أنَّ القائمَ مقامَ الفاعل المَصدَر، وهو بعيد»[2].

وقال صاحبُ «الكَشْف»: لأنَّ المَصدَرَ لا يقومُ مَقامَ الفاعِل، ومعك مفعولٌ صحيح،

---

(١) انظر: «التيسير» للداني ص ١٩٨، و«حجة القراءات» ص ٦٦٠.

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢ : ١١٥٢).

﴿بَيِّنَٰتٖ﴾ آياتٍ ومُعجِزات، ﴿مِّنَ ٱلۡأَمۡرِۖ﴾ مِن أمرِ الدِّين، فما وقعَ بينهم الخلافُ في الدِّين ﴿إِلَّا مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَهُمُ﴾ ما هو مُوجِبٌ لِزوالِ الخِلاف، وهو ﴿ٱلۡعِلۡمُ﴾، وإنما اختلَفُوا لِبَغْيٍ حَدَثَ بينهم، أي: لِعَداوةٍ وحَسَد.

[﴿ثُمَّ جَعَلۡنَٰكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٖ مِّنَ ٱلۡأَمۡرِ فَٱتَّبِعۡهَا وَلَا تَتَّبِعۡ أَهۡوَآءَ ٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَ * إِنَّهُمۡ لَن يُغۡنُواْ عَنكَ مِنَ ٱللَّهِ شَيۡـٔٗاۚ وَإِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بَعۡضُهُمۡ أَوۡلِيَآءُ بَعۡضٖۖ وَٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلۡمُتَّقِينَ﴾ ١٨-١٩]

﴿عَلَىٰ شَرِيعَةٖ﴾ على طريقةٍ ومنهاج، ﴿مِّنَ ٱلۡأَمۡرِ﴾ مِن أمرِ الدِّين، فاتَّبِعْ شَريعَتَكَ الثابتةَ بالدَّلائل والحجج، ﴿وَلَا تَتَّبِعۡ﴾ ما لا حُجّةَ عليه مِن أهواءِ الجهّالِ ودِينِهِمُ المبنيِّ على هوى وبِدعة ـ وهُم رُؤَساءُ قُرَيشٍ حينَ قالوا: ارجِعْ إلى دِينِ آبائِك ـ، ولا تُوالِهم؛ إنما يُوالي الظالمينَ مَنْ هو ظالم مِثلُهم، وأما المُتقون: فوَلِيُّهمُ الله، وهُم مُوالُوه. وما أبيَنَ الفَصْلَ بينَ الوِلايتين.

[﴿هَٰذَا بَصَٰٓئِرُ لِلنَّاسِ وَهُدٗى وَرَحۡمَةٞ لِّقَوۡمٖ يُوقِنُونَ﴾ ٢٠]

﴿هَٰذَا﴾ القُرآنُ ﴿بَصَٰٓئِرُ لِلنَّاسِ وَهُدٗى﴾ جُعِلَ ما فيه مِن مَعالِمِ الدِّينِ والشرائعِ **بمنزلةِ البَصائِرِ في القُلوب**، كما جُعِلَ رُوحاً وحياة، (و) هو (هُدىً) مِنَ الضلالة، ﴿وَرَحۡمَةٞ﴾ مِنَ العِذابِ لِـمَنْ آمنَ وأيقن. وقُرِئ: «هذهِ بصائر»، أي: هذه الآيات.

[﴿أَمۡ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجۡتَرَحُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن نَّجۡعَلَهُمۡ كَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَوَآءٗ مَّحۡيَاهُمۡ وَمَمَاتُهُمۡۚ سَآءَ مَا يَحۡكُمُونَ﴾ ٢١]

فإذن الخبرُ مُضمَر، كما أُضمِرَ «الشمس» في قوله: ﴿حَتَّىٰ تَوَارَتۡ بِٱلۡحِجَابِ﴾ [ص: ٣٢]، لأنَّ ﴿إِذۡ عُرِضَ عَلَيۡهِ بِٱلۡعَشِيِّ﴾ [ص: ٣٢] دليلٌ على تواري الشمس(١).

قوله: (**بمَنزِلةِ البَصائرِ في القُلوب**): البَصِيرةُ في القَلْب: ما يَستَبصِرُ به الإنسان، كما أنَّ البَصَرَ في العين: ما يُبصِرُ به. وقيل: إنَّ البصيرةَ نورُ القلب، كما أنَّ البَصَرَ نُورُ العين.

---

(١) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٢٢٨-١٢٢٩).

﴿أَمْ﴾ مُنقَطِعة، ومعنىٰ الهمزةِ فيها إنكارُ الحِسْبان، والاجتِراح: الاكتِساب. ومنه: الجوارح، وفُلانٌ جارِحةُ أهلِه، أي: كاسِبُهم، ﴿أَن نَّجْعَلَهُمْ﴾ أي: نُصَيِّـرَهُم، وهو مِن «جَعَلَ» المُتعدِّي إلىٰ مفعولين، فأولُهمـا: الضمير، والثاني: الكاف، **والجملةُ ـ التي هيَ (سَواءٌ مَحْياهُم ومماتُهم) ـ بَدَلٌ مِنَ الكاف**؛ لأنَّ الجملةَ تقعُ مفعولاً ثانياً، فكانت في حُكم المُفرَد، ألا تراكَ لو قُلت: أن نَجعَلَهم سواءٌ مَحْياهُم ومماتُهم، كانَ سديداً، كما تقول: ظَنَنتُ زيداً أبوهُ مُنطَلِق.

ومَنْ قرأ: ﴿سَوَآءً﴾ بالنَّصْب: أجرىٰ «سواءً» مجرىٰ «مُستَوِياً»، وارتَفَعَ ﴿مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾ علىٰ الفاعِلية، وكان مُفرَداً غيرَ جُملة، ومَنْ قرأ: «ومماتَهم» بالنَّصْب: جَعَلَ «مَحْياهُم ومماتَهم»: ظَرْفَين، كمَقْدَم الحاجِّ وخُفُوقِ النَّجْم، أي: سواءً في مَحْياهُم وفي مماتِهم.

والمعنىٰ: إنكارُ أن يَستَوِيَ المُسيئُونَ والمُحسِنُونَ محياً، وأن يَستَووا مماتاً، ....

قوله: (**والجملةُ ـ التي هيَ «سواءٌ مَحْياهُم ومماتُهم» ـ بدلٌ من الكاف**): وقلت: الضميرانِ في «محياهُم» و«مماتُهم» للكافرينَ وللمُؤمنينَ جميعاً، قال مكِّي: «(سواءٌ محياهُم ومماتُهم)[1] مُستَوٍ في البُعْدِ مِن رحمةِ الله، والضميرانِ للكُفّارِ والمُؤمنين، ويَبعُدُ عندَ سِيبَوَيْهِ رفعُ ﴿مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾ بـ(سواءٌ)، لأنه ليسَ باسمِ فاعلٍ ولا مُشبَّهٍ به، وإنما هو مصدر»[2].

قوله: (**ومَنْ قرأ ﴿سَوَآءً﴾ بالنَّصْب**): حفصٌ وحمزةُ والكِسائي، والباقون: بالرفع[3].

قال مكِّي: «علىٰ هذا: ﴿سَوَآءً﴾ حالٌ مِنَ الضمير في ﴿نَّجْعَلَهُمْ﴾، ويُرفَعُ ﴿مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾ به، لأنه بمعنىٰ: مُستَوٍ، والمفعولُ الثاني لـ«جَعَلَ»: الكافُ في ﴿كَالَّذِينَ﴾، والضميرانِ يعودانِ علىٰ الكُفّار والمُؤمنين»[4].

---

(١) من قوله: «بدلٌ من الكاف» إلىٰ هنا، سقط من (ف).

(٢) «مُشكِل إعراب القرآن» لمكي بن أبي طالب (٢ : ٦٦٢).

(٣) انظر: «التيسير» للداني ص ١٩٨، و«حجة القراءات» ص ٦٦١.

(٤) «مُشكِل إعراب القرآن» لمكي بن أبي طالب (٢ : ٦٦٣).

لافتِراقِ أحوالِهم أحياء، حيثُ عاشَ هؤلاءِ علىٰ القيامِ بالطاعات، وأولئكَ علىٰ رُكُوبِ المعاصي، ومماتاً، حيث ماتَ هؤلاءِ علىٰ البُشْـرىٰ بالرحمةِ والوصولِ إلىٰ ثواب الله ورِضْوانِه، وأولئكَ علىٰ اليأس مِن رحمةِ الله والوصولِ إلىٰ هَوْلِ ما أعدَّ لهم. وقيل: معناه: إنكارُ أن يَستَووا في المماتِ كما استَـوَوا في الحياة، لأنَّ المُسيئينَ والمُحسِنينَ مُستوٍ مَحياهُم في الرِّزقِ والصِّحّة، وإنما يَفتَـرِقُونَ في الممـات، وقيل: (**سواءٌ مَحياهُم ومماتُهم**) كلامٌ مُستَأنَـفٌ علىٰ معنىٰ: أنَّ مَحْيا المُسيئينَ ومماتَهم سواء، وكذلكَ مَحْيا المُحسِنينَ ومماتُهم، كُلٌّ يموتُ علىٰ حَسَبِ ما عاشَ عليه.

وعن تميم الداريِّ رضيَ اللـهُ عنه: أنه كان يُصَلِّي ذاتَ ليلةٍ عِندَ المقام، فبَلَغَ هذهِ الآية، فجَعَلَ يبكي ويُردِّدُ إلىٰ الصَّباح: ﴿سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾. وعن الفُضَيل: أنه بَلَغَها فجَعَلَ يُردِّدُها ويبكي ويقول: يا فُضَيل، ليتَ شِعْري مِن أيِّ الفَريقَين أنت؟

[﴿وَخَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ وَلِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ ٢٢]

﴿وَلِتُجْزَىٰ﴾ معطوفٌ علىٰ ﴿بِٱلْحَقِّ﴾، لأنَّ فيه معنىٰ التعليل، ....

وقال مكّي[١]: «(ما) ـ في قوله: ﴿سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ ـ إن جُعِلَتْ معرفةً كانت في مَوضِعِ رَفْعٍ بـ﴿سَآءَ﴾ فاعلاً، وإن جُعِلَتْ نكرةً كانت في مَوضِعِ نَصْبٍ علىٰ البيان»[٢].

قوله: (**«سواءٌ مَحياهُم ومماتُهم»**): كلامٌ مُستأنَـف، وذلكَ أنه حينَ أنكرَ حِسْبانَ أن يَستَوِيَ الكافرُ والمُؤمِن، قيل: فإذن كيفَ الحال؟ فأجيب: إنَّ المُؤمِنَ يعيشُ حَميداً ويموتُ سعيداً، يعيشُ في طاعةِ الرحمن، ثم المَرجِعُ إلىٰ الرِّضْوان، والكافرُ يعيشُ في طاعةِ الشيطان، والمآبُ إلىٰ النِّيران، فأنىٰ يَستَويان.

قوله: (**﴿وَلِتُجْزَىٰ﴾ معطوفٌ علىٰ ﴿بِٱلْحَقِّ﴾، لأنَّ فيه معنىٰ التعليل**): أي: إنمـا خَلَقَها

---

(١) من قوله: «قال مكي» قبل فقرتين إلىٰ هنا، سقط من (ط).

(٢) «مشكل إعراب القرآن» لـمكي بن أبي طالب (٢ : ٦٦٢).

أو علىٰ مُعَلَّلٍ محذوف، تقديرُه: وخلقَ اللـهُ السماواتِ والأرضَ ليَدُلَّ به علىٰ قُدْرتِهِ ولِتُجْزىٰ كُلُّ نَفْس.

[﴿أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَـٰهَهُۥ هَوَىٰهُ وَأَضَلَّهُ ٱللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِۦ وَقَلْبِهِۦ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِۦ غِشَـٰوَةً فَمَن يَهْدِيهِ مِنۢ بَعْدِ ٱللَّهِ ۚ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ ٢٣]

﴿مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَـٰهَهُۥ هَوَىٰهُ﴾ أي: هو مِطواعٌ لهوىٰ النَّفْسِ يَتَّبِـعُ ما تَدعُوهُ إليه، فكأنه يَعبُدُه كما يَعبُدُ الرجلُ إلـهَه. وقُرِئ: «آلهةً هواه»، **لأنه كان يَستَحسِنُ الحجَرَ فيَعبُدُه**، فإذا رأىٰ ما هو أحسَنُ رَفَضَه إليه، فكأنه اتخَذَ هواه آلهةً شَتّىٰ، يَعبُدُ كُلَّ وقتٍ واحداً منها، ....

لكَوْنِ خَلْقِها[1] حقّاً «أو علىٰ مُعَلَّلٍ محذوف»، ولو قال: «علىٰ عِلّةٍ محذوفة» كانَ أَوْلىٰ، لأنَّ المُقدَّرَ هو قولُه: «ليَدُلَّ بها علىٰ قُدْرته». ولقائلٍ أن يقول: إنَّ قولَه: «ليَدُلَّ بها علىٰ قُدْرته»: معنىٰ ﴿بِٱلْحَقِّ﴾ وبيانٌ للوَجْهِ الأول، وأما بيانُ الوَجْهِ الثاني: فهو أن يُقال: «ولتُجْزىٰ كُلُّ نفسٍ بما كَسَبَت فَعَلَ ذلك»، كقوله تعالىٰ: ﴿رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَـٰذَا بَـٰطِلًا سُبْحَـٰنَكَ فَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ﴾ [آل عمران: ١٩١]، وقيل: أراد بـ«المُعلَّل»: التعليل، فيكونُ المُعلَّلُ مَصدَراً ميمياً، قال القاضي: «﴿وَخَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ﴾ كأنه دليلٌ علىٰ الحكم السابق، مِن حيثُ إنَّ خَلْقَ ذلكَ بالحقِّ المُقتضي للعَدْلِ يَستَدعي انتِصارَ المظلوم مِنَ الظالم، والتفاوُتَ بينَ المُسيءِ والمُحسِن، وإذا لم يكن في المَحْيا كانَ بعدَ الممـات»[2].

قوله: (**لأنه كان يَستَحسِنُ الحجَرَ فيَعبُدُه**): وفي «التيسير»: كانوا في الجاهليةِ يَعبُدونَ ما يَستَحسِنُونَه، فإذا استَحسَنُوا غيرَه تركوا الأول، وعَبَدوا الثاني، فإنما كانَ أحدٌ يَعبُدُ ما يهواه، فعلىٰ هذا يكونُ «الهوىٰ» مَصدَراً بمعنىٰ المفعول، أي: يجعلُ إلـهَه مَهْوِيَّه، كقولك: فلانٌ رجائي، أي: مَرْجُوِّي.

(١) تحرَّف في (ح) و(ف) إلىٰ: «إنما حلتها لكون حلتها»، والمثبت من (ط).

(٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥ : ١٧٢).

﴿وَأَضَلَّهُ ٱللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ﴾ وتـركَه عن الهِدايةِ واللُّطْف وخَذَلَه، ﴿عَلَىٰ عِلْمٍ﴾ عالِـماً بأنَّ ذلك لا يُـجْدي عليه، وأنه ممن لا لُطْفَ له، أو مَعَ عِلمِه بوُجُوهِ الهِدايةِ وإحاطتِـهِ بأنواع **الألطافِ المُحصِّلة والمُقرِّبة**، ﴿فَمَن يَهْدِيهِ مِنۢ بَعْدِ﴾ إضلالِ ﴿ٱللَّهِ﴾؟!

وقُرِئ: ﴿غِشَٰوَةً﴾ **بالحركاتِ الثلاث**، و«غِشْوةً» بالكَسْرِ والفَتْح، وقُرِئ: «تتذكَّرون».

[﴿وَقَالُوا۟ مَا هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهْرُ ۚ وَمَا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنْ عِلْمٍ ۖ إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ ٢٤]

﴿نَمُوتُ وَنَحْيَا﴾ نموتُ نحنُ ويحيا أولادُنا، أو يموتُ بعضٌ ويحيا بعض، أو نكونُ مَواتاً نُطَفاً في الأصلاب، ونَحْيا بعدَ ذلك، أو يُصيبُنا الأمران: الموتُ والحياة، يُريدُون: الحياةَ في الدُّنيا والموتَ بعدَها، وليسَ وراءَ ذلكَ حياة. وقُرِئ: «نُحْيا» بضَمِّ النُّون، وقُرِئ: «إلا دَهْرٌ يَمُرّ».

وما يقولونَ ذلكَ عن عِلم، ولكنْ عن ظَنٍّ وتخمين، **كانوا يَزعُمونَ أنَّ مُرورَ الأيامِ والليالي هو المُؤثِّرُ** في هَلاكِ الأنفُس، ويُنكِرُونَ مَلَكَ الموتِ وقَبْضَه الأرواحَ بأمرِ الله، وكانوا يُضيفُونَ كُلَّ حادثةٍ تَـحدُثُ إلىٰ الدَّهْرِ والزمان، ....

قوله: (**الألطاف المُحصِّلةِ والمُقرِّبة**): مضىٰ تفسيرُها في أولِ البقرة.

قوله: (**وقُرِئ: ﴿غِشَٰوَةً﴾ بالحركاتِ الثلاث**): حمزةُ والكِسائيّ: بفَتْح الغينِ وإسكانِ الشِّين، والباقون: بكَسْـرِ الغينِ وفَتْح الشِّينِ وألفٍ بعدَها(١).

قوله: (**كانوا يَزعُمونَ أنَّ مرورَ الأيامِ والليالي هو المُؤثِّر**): هذا تفسيرُ الدَّهْر. قال القاضي: «الدَّهْر: مرورُ الزمان، والأصل: مُدّةُ بقاءِ العالم»(٢). **الراغب**: «الدَّهْرُ في الأصل: اسمٌ لمُدّةِ العالَمِ مِن مَبدأ وجودِهِ إلىٰ انقِضائِه، واستُعيرَ للعادةِ الباقيةِ مُدّةَ الحياة، فقيل: ما دَهْري بكذا»(٣).

---

(١) انظر: «التيسير» للداني ص ١٩٩، و«حجة القراءات» ص ٦٦١.

(٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥ : ١٧٢).

(٣) «مفردات القرآن» ص ٣١٩.

وترىٰ أشعارَهُم ناطِقةً بشَكْوىٰ الزمان، ومنه قولُه عليه السَّلام: «**لا تَسُبُّوا الدَّهْر، فإنَّ اللـهَ هو الدَّهْر**»، أي: فإنَّ اللـهَ هو الآتي بالحوادِث، لا الدَّهْر.

واعلم أنه تعالىٰ لـمَّا ذكرَ خَلْقَ السماواتِ والأرضِ وقيَّده بالحقّ، وقد تَقرَّرَ غيرَ مَرَّةٍ أنَّ المُرادَ بالحقّ: المعرفةُ والعبادة، وتعليلُ الخلقِ هاهنا بقوله: ﴿وَلِتُجْزَىٰ﴾ دلالةٌ بيِّنةٌ عليه، قال: ﴿أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ﴾، يعني: ألا تَتعجَّبُوا مِن هذا الذي اتَّبَعَ هواه، وأضَلَّه الله، وخَتَمَ علىٰ سَمْعِه وقَلْبِه، كيفَ ضَلَّ عن سَبيلِ المعرفةِ ورَفَضَ العَمَل، وطَعَنَ في تلكَ الحِكمةِ البالِغة، وادَّعىٰ الحِكمةَ لنفسِه، وقال: لا عَمَلَ ولا جزاء، و﴿مَا هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهْرُ﴾؟! بخِلافِ المُؤمِن الذي جَعَلَ هواهُ تَبَعاً لِدينه، ﴿ٱلَّذِينَ يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَٰمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَٰطِلًا سُبْحَٰنَكَ فَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ﴾ [آل عمران: ١٩١]، ألا ترىٰ كيفَ رَتَّبَ قولَه: ﴿فَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ﴾ علىٰ التفكُّرِ في خَلْقِ السماواتِ والأرضِ المُؤدِّي إلىٰ حَقِّيّةِ خَلْقِهما؟ فدلَّ بعَطفِ قوله: ﴿وَأَضَلَّهُ ٱللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِۦ﴾ علىٰ ﴿ٱتَّخَذَ﴾ علىٰ أنهم إنما اتبعوا أهواءَهم الباطِلة، ولم يُـجِيلُوا فِكرَهم في تلكَ الآياتِ الباهِرةِ الدّالّةِ علىٰ تلكَ الحِكمةِ البالِغةِ لِسَبْقِ عِلمِه الأزلي والقضاءِ المُقدَّر، وذلكَ الذي جَسَّرَهم أن يُبطِلُوا حِكمةَ الله بقولهم: ﴿مَا هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا﴾.

ثم نفىٰ العِلمَ عنهم علىٰ الاستِغراقِ بقوله: ﴿مَّا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنْ عِلْمٍ﴾، وذيَّلَ الآياتِ بقوله: ﴿ثُمَّ يَجْمَعُكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾، ورتَّبَ فيه: ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ تقريراً وتأكيداً، فعُلِمَ قَطْعاً أنَّ مَنِ اقتَنىٰ شيئاً مِنَ الـهَذَيان، وسَمّـاه حِكمة، واتَّـبَعَ الهوىٰ، ورَفَضَ العَمَل، وأنكَرَ الهدىٰ الذي هو القولُ بالحشـر: هو ممن أضَلَّه اللـهُ علىٰ عِلم وخَتَمَ علىٰ سَمْعِه وقَلْبه، وجَعَلَ علىٰ بَصَـرِهِ غِشاوة، وما له بما يقولُ مِن عِلم، وهو أجهَلُ خَلْقِ الله، وإنْ جَمَعَ أسفاراً مِنَ الهذيانات، نعوذُ بالله مِن سَخَطِ الله.

قوله: (**لا تَسُبُّوا الدَّهْر**): روينا عن البُخاريِّ ومُسلِم ومالكٍ وأبي داود[1] عن أبي هُريرةَ

---

(١) البخاري (٤٨٢٦) و(٧٤٩١)، ومسلم (٢٢٤٦)، ومالك (٢ : ٩٨٤)، وأبو داود (٥٢٧٤).

[﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا۟ ٱئْتُوا۟ بِـَٔابَآئِنَآ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ * قُلِ ٱللَّهُ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يَجْمَعُكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ ٢٥-٢٦]

وقُرِئ: ﴿حُجَّتَهُمْ﴾ بالنَّصْبِ والرَّفع؛ علىٰ تقديم خَبَرِ «كان» وتأخيره.

فإن قلت: لِـمَ سَمّىٰ قولَهم حُجّةً وليسَ بحُجّة؟ قلت: لأنهم أدلَوا به كما **يُدْلي المُحتجُّ بحُجَّتِه**، وساقُوهُ مَساقَها، فسُمِّيَتْ حُجّةً علىٰ سبيلِ التَّهكُّم، أو لأنه في حِسْبانِهم وتَقْديرِهم حُجّة، أو لأنه في أسلوبِ قوله:

تَـحِيَّـةُ بَيْـنِهم ضَـرْبٌ وَجِيعُ

كأنه قيل: ما كانَ حُجَّتَهم إلا ما ليسَ بحُجّة، والمُراد: **نفيُ أن تكونَ لهم حُجّةٌ البتّة**.

في قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا يُهْلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهْرُ﴾، قال: قالَ النبيُّ ﷺ: «يُؤذيني ابنُ آدمَ يَسُبُّ الدَّهْر، وأنا الدَّهْر، أُقلِّبُ الليلَ والنهار».

النهاية: «كانَ مِن شأنِ العَرَبِ ذمُّ الدَّهْرِ وسَبُّه عندَ النوازِلِ والحوادِث، أي: لا تَسُبُّوا الدَّهر[(١)]، فإنكم إذا سَبَبتُموهُ وقعَ السَّبُّ علىٰ اللـه تعالىٰ، لأنه تعالىٰ هو الفَعّالُ لِـما يُريد، لا الدَّهْر». **الراغب**: «قيل: معناه: أنَّ اللهَ فاعِلُ ما يُضافُ إلىٰ الدَّهْر، فإذا سَبَبتُم الدَّهْرَ تعتقِدُونَ أنه فاعلُ ذلك فقد سَبَبْتُموه، وقيل: الدَّهْرُ الثاني في الخبر غيرُ الأول، وإنما هو مَصدَرٌ بمعنىٰ الفاعل، ومعناه: أنَّ اللهَ هو الداهِر، أي المُتصـرِّفُ المُدبِّـرُ المُقيِّضُ لِـما يحدث، والأول أظهر»[(٢)].

قوله: (**كما يُدْلي المُحتجُّ بحُجّتِه**): **المُغرِب**: «أدليتُ الدَّلْو: أرسلتَها في البئر، ومنه: أَدْلىٰ بالحجّة: أحضَـرَها، وفي التنزيل: ﴿وَتُدْلُوا۟ بِهَآ إِلَى ٱلْحُكَّامِ﴾ [البقرة: ١٨٨]، أي: تُلقوا أمرَها والحكومةَ فيها».

قوله: (**نفيُ أن تكونَ لهم حُجّةٌ البتّة**): وهو علىٰ مذهبِ التميميِّ[(٣)] نحوُ قوله:

---

(١) من قوله: «وأنا الدهر» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

(٢) «مفردات القرآن» ص ٣١٩.

(٣) أي: علىٰ لغة بني تميم، وقد تَقَدَّمَ شَـرْحُ هذه اللغة عند المُؤلِّفِ في تفسير الآية ٥٧ من سورة الدخان؛ نقلاً عن ابنِ المُنيِّر في «الانتصاف».

فإن قلت: كيف وَقَعَ قولُه: ﴿قُلِ ٱللَّهُ يُحۡيِيكُمۡ﴾ جواباً لِقولِهم: ﴿ٱئۡتُواْ بِـَٔابَآئِنَآ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ﴾؟ قلت: لـمَّا أنكرُوا البَعْث، وكَذَّبُوا الرسول، وحَسَبُوا أنَّ ما قالُوهُ قولٌ مُبكِّت: أُلزِمُوا ما هُم مُقِرُّونَ به مِن أنَّ اللـهَ عَزَّ وجَلَّ هو الذي يُحييهم ثم يُميتُهم، وضُمَّ إلىٰ إلزام ذلكَ إلزامُ ما هو واجِبٌ الإقرارُ به إنْ أنصَفوا وأصْغَوْا إلىٰ داعي الحق، وهو جَمعُهم إلىٰ يوم القيامة، ومَنْ كانَ قادِراً علىٰ ذلكَ كانَ قادِراً علىٰ الإتيانِ بآبائهم، وكانَ أهوَنَ شيءٍ عليهم.

[﴿وَلِلَّهِ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ وَيَوۡمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يَوۡمَئِذٖ يَخۡسَرُ ٱلۡمُبۡطِلُونَ * وَتَرَىٰ كُلَّ أُمَّةٖ جَاثِيَةٗۚ كُلُّ أُمَّةٖ تُدۡعَىٰٓ إِلَىٰ كِتَٰبِهَا ٱلۡيَوۡمَ تُجۡزَوۡنَ مَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ * هَٰذَا كِتَٰبُنَا يَنطِقُ عَلَيۡكُم بِٱلۡحَقِّۚ إِنَّا كُنَّا نَسۡتَنسِخُ مَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ * فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَيُدۡخِلُهُمۡ رَبُّهُمۡ فِي رَحۡمَتِهِۦۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡمُبِينُ * وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَفَلَمۡ تَكُنۡ ءَايَٰتِي تُتۡلَىٰ عَلَيۡكُمۡ فَٱسۡتَكۡبَرۡتُمۡ وَكُنتُمۡ قَوۡمٗا مُّجۡرِمِينَ﴾ ٢٧-٣١]

وبَلــدةٍ لــيسَ بهــا أنــيسُ إلا اليعافيــر وإلا العِــيسُ[1]

يعني: ليسَ لهم حُجّةٌ البتّة، إذ لو كانت لهم حُجّةٌ كانت هذه، وهذه ليست بحُجّة، بل هيَ استبعادٌ وعِناد، فإذن ليست لهم حُجّةٌ البتَّة.

قوله: (أُلزِمُوا ما هم مُقِرُّونَ به): يعني: لـمَّا لم يكن لهم حُجّةٌ عندَ إيرادِ الآياتِ البيِّناتِ لإثباتِ الحشر إلا قولَـهم: «ائتُوا بآبائنا» عِناداً، قيلَ لهم ذلكَ لأنهم مُقِرُّونَ بأنه الـمُحيي والمُميت.

---

(١) اليعافير: جمعُ يعفور، وهو وَلَدُ البقرة الوَحْشيّة، أو تيسُ الظِّباء، أو الظَّبيُ عامّة، والعِيس: الإبلُ التي يُخالطُ بياضَها شُقْرة. ومحلُّ الشاهد فيه: أنه جعل أنيسَها اليعافير والعيس، وليست هيَ فِعْلاً مِنَ الأنيس، فدلَّ علىٰ أنه لا أنيسَ بها مُطلقاً.

وانظر: «الكِتاب» لسِيبَوَيه (٢ : ٣٢٢)، و«المُقتَضب» للمُبرِّد (٤ : ٤١٤)، و«مفتاح العلوم» للسَّكّاكي ص٣٧٢ و٥٠٠، و«حاشية الصَّبّان علىٰ شـرح الأشموني علىٰ الألفية» (٢ : ٢١٧)، و«لسان العرب» لابن منظور، مادة (إلا).

وسيأتي عند الزمخشـري في تفسير الآية ٢٠ من سورة الليل.

عامِلُ النَّصْبِ في ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ﴾: ﴿يَخْسَرُ﴾، و﴿يَوْمَئِذٍ﴾ بَدَلٌ مِن ﴿يَوْمَ تَقُومُ﴾.

﴿جَاثِيَةً﴾ بارِكةً مُستوفِزةً علىٰ الرُّكَب، وقُرِئ: «جاذِية»، والـجُذُوّ: أشَدُّ استيفازاً مِنَ الـجُثُـوّ، لأنَّ الجاذيَ هو الذي يجلسُ علىٰ أطرافِ أصابعِه، وعن ابنِ عباس: جاثية: مُجتَمِعة، وعن قَتادة: جماعات؛ مِنَ الـجُثْوة، وهيَ الجماعة، وجمعُها: جُثا، وفي الحديث: «مِن جُثَا جَهَنَّم».

وقُرِئ: ﴿كُلُّ أُمَّةٍ﴾؛ علىٰ الابتداء، و«كُلَّ أُمّة» علىٰ الإبدالِ مِن ﴿كُلَّ أُمَّةٍ﴾.

وقلت: ويُمكِنُ أن يُقال: إنهم لـمَّا قالوا: «ائتُوا بآبائنا إن كنتُم صادقين» عِناداً وتمرُّداً، قيل لهم: دَعُوا آباءكم، فإنَّ القاهِرَ القادِرَ العالِـمَ بكُلِّ شيءٍ يَفعَلُ كَيْتَ وكَيْت، فَضْلاً عما اقتَرَحتُموه، ولكنْ أنتُم جُهلاءُ لا تَعلَمُونَ ذلك، كما قال: ﴿وَمَا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنْ عِلْمٍ﴾.

ونحوُه في الإنكـار قولُـه: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْأَوَّلِينَ وَٱلْآخِرِينَ * لَمَجْمُوعُونَ﴾ [الواقعة: ٤٩-٥٠] جواباً عن قولهم: ﴿أَئِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَإِنَّا لَمَبْعُوثُونَ * أَوَآبَاؤُنَا ٱلْأَوَّلُونَ﴾ [الواقعة: ٤٧-٤٨].

قوله: (مِن جُثَا جَهَنَّم): **النهاية**: «في الحديث: «مَنْ دعا دُعاءَ الجاهليةِ فهو مِن جُثا جَهَنَّم»[(١)]، وفي آخر: «مَنْ دعا: يا لَفُلان، فإنما يدعو إلىٰ جُثا النار»، والجُثا: جمعُ «جُثْوة» بالضَّمّ، وهو الشيءُ المجموع، ومنه حديثُ ابنِ عُمَر: «أنَّ الناسَ يصيرونَ يومَ القيامةِ جُثاً، كُلُّ أمةٍ تَتبَعُ نبيَّها»[(٢)]، أي: جماعة». وفي «الفائـق»: «والـجُثْوة: ما جُمِعَ مِن تُراب وغيره، فاستُعيرت»[(٣)].

---

(١) أخرجه الترمذي (٢٨٦٣) من حديث الحارث الأشعري، بلفظ: «مَن ادَّعىٰ دَعْوىٰ الجاهلية ...»، وبه يُفسَّرُ اللفظُ الآخر.

(٢) أخرجه البخاري (٤٧١٨) من حديث ابن عمر رضيَ اللهُ عنهما.

(٣) «الفائق» للزمخشري (١ : ١٦٦)، مادة (جثا).

﴿إِلَىٰ كِتَٰبِهَا﴾ إلىٰ صَحائِفِ أعمالها، فاكتفىٰ باسمِ الجنس، كقوله: ﴿وَوُضِعَ ٱلْكِتَٰبُ فَتَرَى ٱلْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ﴾ [الكهف: ٤٩]، ﴿ٱلْيَوْمَ تُجْزَوْنَ﴾ محمولٌ علىٰ القول.

فإن قلت: كيفَ أُضيفَ «الكِتابُ» إليهم وإلىٰ الله عزَّ وجلَّ؟ قلت: **الإضافةُ تكونُ للمُلابَسة**، وقد لابَسَهُم ولابَسَه؛ أما مُلابَسَتُه إياهُم: فلأنَّ أعمالَهم مُثبَتةٌ فيه، وأما مُلابَستُه إياه: فلأنه مالِكُه، والآمِرُ مَلائِكَتَه أن يَكتُبوا فيه أعمالَ عِبادِه.

﴿يَنطِقُ عَلَيْكُم﴾ يَشهَدُ عليكم بما عَمِلتُم، ﴿بِٱلْحَقِّ﴾ مِن غيرِ زيادةٍ ولا نُقصان، ﴿إِنَّا كُنَّا نَسْتَنسِخُ﴾ الملائكةَ ﴿مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ أي: نَستكتِبُهم أعمالَكُم.

﴿فِى رَحْمَتِهِۦ﴾ في جَنَّتِه، وجوابُ «أما» محذوف، تقديرُه: وأما الذينَ كَفَروا فيُقالُ لهم: ﴿أَفَلَمْ تَكُنْ ءَايَٰتِى تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾، والمعنىٰ: ألم يأتِكُم رُسُلي فلم تكنْ آياتي تُتلىٰ عليكم، فحَذَفَ المعطوفَ عليه.

[﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَٱلسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا قُلْتُم مَّا نَدْرِى مَا ٱلسَّاعَةُ إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ ۝ وَبَدَا لَهُمْ سَيِّـَٔاتُ مَا عَمِلُوا۟ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾ ٣٢-٣٣]

وقُرِئ: «والسّاعةَ» بالنَّصب؛ عَطْفاً علىٰ الوَعْد، وبالرَّفع؛ عَطْفاً علىٰ محلِّ «إنَّ» واسمِها، ﴿مَا ٱلسَّاعَةُ﴾ أيُّ شيءٍ الساعة؟

قوله: (**الإضافةُ تكونُ للمُلابسة**): ويُمكِنُ أن يُقال: إنَّ الإضافةَ إليها[1] تَدُلُّ علىٰ معنىٰ: ﴿وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ﴾ [الإسراء: ١٣]، أي: تُدْعىٰ إلىٰ كِتابِها، وإلىٰ ما يختصُّ بها مِنَ الأعمالِ صالحِها وسَيِّئِها، لا يُغادِرُ صغيرةً ولا كبيرةً إلا أحصاها، ومن ثَمَّ ذُيِّلَ بقوله: ﴿ٱلْيَوْمَ تُجْزَوْنَ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾. وأما الإضافةُ إلىٰ الله: فللإشارةِ إلىٰ أنَّ كُلَّ ما ثبتَ فيه صِدْقٌ وحَقٌّ وعَدْل، وأنه تعالىٰ يُجازيها علىٰ القليلِ والكثير، ولذلكَ عَقَّبَ بقوله: ﴿يَنطِقُ عَلَيْكُم بِٱلْحَقِّ﴾، وذَيَّلَ بالجمع، ثم قَسَمَ بقوله: ﴿فَأَمَّا﴾ ﴿وَأَمَّا﴾. والله أعلم.

---

(١) أي: إلىٰ الأُمـة.

فإن قلت: ما معنىٰ ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾؟ قلت: أصلُه: نَظُنُّ ظنّاً، ومعناه: إثباتُ الظَّنِّ فحَسْب، فأُدخِلَ حرفا النفي والاستِثناء، ....

قوله: (أصلُه: نَظُنُّ ظناً، ومعناه: إثباتُ الظَّنِّ فحَسْب): قال صاحبُ «التقريب»: وفيه نَظَر؛ لأنَّ مَورِدَهما واحِد[١]، وهو الظَّنّ، والحصرُ حيثُ تَغايَرَ المَورِدان، والأَوْلىٰ أن يُحمَلَ المنفيُّ علىٰ الاعتِقادِ المُطلَق؛ تعميماً للخاصّ، والمُثبَتُ علىٰ موضوعِه[٢]، أي: لا نَعتَقِدُ إلا اعتِقاداً راجِحاً لا جازِماً، ولذلكَ أكَّدَه بقوله: ﴿وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ﴾، أو يُحمَلَ المنفيُّ علىٰ موضوعه، ويُخصَّصَ المُثبَتُ بالظَّنِّ الضعيف.

قلت: أخذَ الوَجْهَ الأولَ مِن قولِ الواحِدي: «﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾: أي: ما نَعلَمُ ذلكَ إلا حَدْساً[٣] وتَوَهُّماً، وما نَستَيقِنُ كونَها»[٤]، ومن قولِ أبي البقاء: «إنَّ الظَّنَّ قد يكونُ بمعنىٰ العِلمِ والشَّكّ، فاستثنىٰ الشَّكّ، أي: ما لنا اعتِقادٌ إلا الشَّكّ»[٥].

وقلت: معنىٰ سؤالِ المُصنِّف رحمه الله: «ما معنىٰ ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾؟»: أنَّ «المَصدَرَ فائدتُه كفائدةِ الفِعْل، فلو أُجرِيَ الكلامُ علىٰ الظاهِر لقيل: إنْ نَظُنُّ إلا نَظُنّ، وهو ناقصٌ مِنَ الكلام، ولم يُجيزوا: ما ضَرَبتُ إلا ضَرْباً؛ لأنَّ معناه: ما ضَرَبتُ إلا ضَربت، لأنه لا فائدةَ فيه»، هذا كلام مكّي[٦]. وقال أبو البقاء: «التقدير: إن نحنُ إلا نَظُنُّ ظنّاً، و«إلا» مُؤخَّرة، ولولا هذا التقديرُ لكان المعنىٰ: ما نَظُنُّ إلا نَظُنّ»[٧].

---

(١) أي: مورد النفي والإثبات واحد، وهو الظَّنّ، أما النفيُ ففي قوله: ﴿إِن نَّظُنُّ﴾، وأما الإثباتُ ففي قوله: ﴿إِلَّا ظَنًّا﴾.

(٢) أي: وأن يُحمَلَ المُثبَتُ علىٰ موضوعه.

(٣) تحرَّف في الأصول الخطية إلىٰ: «حديثاً»، والمُثبتُ من «الوسيط» للواحدي.

(٤) «الوسيط» للواحدي (٤: ١٠١).

(٥) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١٥٣).

(٦) «مشكل إعراب القرآن» لمكي بن أبي طالب (٢: ٦٦٤).

(٧) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١٥٣).

ليُفادَ إثباتُ الظَّنِّ مَعَ نفي ما سِواه، وزِيدَ نفيُ ما سِوىٰ الظَّنِّ توكيداً بقوله: ﴿وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ﴾.

﴿سَيِّئَاتُ مَا عَمِلُوا﴾ أي: قَبائِحُ أعمالِهم، **أو عقوباتُ أعمالِهِم** السَّيِّئات، كقوله تعالىٰ: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا﴾ [الشُّورىٰ: ٤٥].

[﴿وَقِيلَ الْيَوْمَ نَنسَاكُمْ كَمَا نَسِيتُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَا وَمَأْوَاكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُم مِّن نَّاصِرِينَ * ذَٰلِكُم بِأَنَّكُمُ اتَّخَذْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ هُزُوًا وَغَرَّتْكُمُ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا ۚ فَالْيَوْمَ لَا يُخْرَجُونَ مِنْهَا وَلَا هُمْ يُسْتَعْتَبُونَ﴾ ٣٤-٣٥]

﴿نَنسَاكُمْ﴾ نَترُكُكم في العذابِ كما تركتُم عُدّةَ لِقاءِ ﴿يَوْمِكُمْ هَٰذَا﴾، ....

وأما معنىٰ جواب المُصنِّف: فإنه جَعَلَ أصلَ الكلام: نَظُنُّ ظنّاً، ثم زِيدَ أداةُ الحصرِ لمزيدِ التأكيد، وإثباتُ الظَّنِّ ونفيُ ما سِواه للمُبالغة، لا ليردَّ بـ«ما»(١) و«إلا» إنكارَ المُنكِرِ كما هو مُقتَضاهما، ولذلك أكّد بقوله: ﴿وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ﴾. ونحوُه مجيءُ «إنَّ» في قولنا: ﴿رَبَّنَا إِنَّنَا آمَنَّا﴾ [آل عمران: ١٦]، فإنها لمُجَرَّدِ التوكيدِ، ثم بَسْطُ الكلام لا لنفي الشَّكِّ وردِّ الإنكار كما عليه موضوعُها.

فإذن مَورِدُ التركيبَينِ واحِد، ولم يَتَغايَرْ سِوىٰ التوكيد، وأما معنىٰ قوله: «وزِيدَ نفيُ ما سِوىٰ الظَّنِّ توكيداً»: فهو ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾ لـمّا دلَّ بمفهومِهِ [علىٰ] نفي سِوىٰ الظَّنّ، وهو اليقين، أُكِّد بمنطوقِ قوله: ﴿وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ﴾ ذلكَ المفهوم، فيكونُ مِن باب الطَّرْدِ والعَكس(٢).

قوله: (**أو عُقوباتُ أعمالِهِم**): أي: وُضِعَ «السَّيِّئاتُ» التي هي أسبابُ العقوبات مَوضِعَ مُسبَّباتِها، فلا يكونُ الاستِشهادُ بقوله: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا﴾ [الشورىٰ: ٤٥] لجهةِ المُشاكَلة، إذ ليسَ في الكلامِ ما يُذكرُ في صُحبَتِه: السَّيِّئاتُ المُرادُ بها العُقوبات.

---

(١) هي معنى ﴿إن﴾ الواردة في الآية الكريمة.

(٢) تقدَّم بيانُ معنىٰ الطَّرْد والعكس عند تفسير الآية ٢٥ من سورة يونس تعليقاً.

وهيَ الطاعة، أو نَجعَلُكُم بمنزلةِ الشيءِ الـمَنْسيِّ غير المُبالىٰ به، كما لم تُبالُوا أنتُم بلِقاءِ يومِكم، ولم تُخطِرُوهُ ببال، كالشيءِ الذي يُطرَحُ نَسْياً مَنسياً. فإن قلت: فما معنىٰ إضافةِ اللقاءِ إلىٰ اليوم؟ قلت: كمعنىٰ إضافةِ المَكْرِ في قوله: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [سبأ: ٣٣]، أي: نسيتُم لِقاءَ اليوم في يومِكم هذا ولِقاءَ جَزائِه.

وقُرِئ: «لا يَـخرُجُـونَ» بفَتْح اليـاء، ﴿وَلَا هُمْ يُسْتَعْتَبُونَ﴾ ولا يُطلَـبُ منهـم أن يُعتِبُوا ربَّهم، أي: يُرضُوه.

[﴿فَلِلَّهِ ٱلْحَمْدُ رَبِّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَرَبِّ ٱلْأَرْضِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۞ وَلَهُ ٱلْكِبْرِيَآءُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ ٣٦-٣٧]

قوله: (أو نَجعَلُكُم بمَنزِلةِ الشيءِ المَنسِيّ): فعلىٰ هذا النِّسيانُ وإسنادُه إلىٰ الله علىٰ الاستِعارةِ التمثيلية، ولذلكَ جاءَ بكافِ التشبيهِ في قوله: «كالشيءِ الذي يُطرَح»، وعلىٰ الأول: محمولٌ علىٰ الغايةِ والنهاية، لأنَّ مَنْ نَسِيَ شيئاً تركَه، فيكونُ مِن وَضْعِ اسمِ السَّبَبِ علىٰ المُسَبَّب.

قوله: (كمعنىٰ إضافةِ الـمَكْرِ في قوله: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾): قال[(١)]: «ومعنىٰ ﴿مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾: مَكرُهُم في الليلِ والنهار، فاتَّسَعَ في الظَّرْفِ بإجرائِه مُجرىٰ المفعولِ به، وإضافةِ المَكْر إليه، أو جُعِلَ ليلُهم ونهارُهم ماكِرَين علىٰ الإسنادِ المجازي».

وما نحنُ بصَدَدِهِ مِنَ القَبيلِ الأول؛ لأنَّ «اليومَ» مفعول، وهو مُلقىً لا لاقٍ، إلا أن يُقال: إنَّ اللقاءَ مُضافٌ إلىٰ الفاعل، علىٰ أنَّ ما تَستقبِلُه أنتَ فهو أيضاً يَستقبِلُك، وعليه قراءةُ مَنْ قرأ: «فتَلَقّىٰ آدَمَ مِن رَبِّه كلماتٌ»؛ بنَصْبِ «آدم» ورَفْعِ «كلمات»، ونحوُه قولُه: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ وَعْدُهُۥ مَأْتِيًّا﴾ [مريم: ٦١]، قال[(٢)]: «﴿مَأْتِيًّا﴾ مفعولٌ بمعنىٰ فاعل»؛ لأنَّ وَعْدَ الله يأتي، وقال أبو البقاء: «﴿مَأْتِيًّا﴾ علىٰ بابه، لأنَّ ما تأتيه فهو يأتيك»[(٣)].

---

(١) أي: الزمخشـريُّ في تفسير الآية المذكورة من سورة سبأ.

(٢) أي: الزمخشـريُّ في تفسير الآية المذكورة من سورة مريم.

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢ : ٨٧٧).

﴿فَلِلَّهِ ٱلْحَمْدُ﴾ فاحمَدُوا اللهَ الذي هو رَبُّـكُم وربُّ كُلِّ شيءٍ مِنَ السماواتِ والأرضِ والعالمين، فإنَّ مِثلَ هذهِ الرُّبوبيّـةِ العامّةِ تُوجِبُ الحمدَ والثناءَ علىٰ كُلِّ مَرْبُوب، وكَبِّـرُوه، فقد ظَهَرَتْ آثارُ كِبريائِهِ وعَظَمتِهِ ﴿فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾، وحَقُّ مِثلِه أن يُكبَّـرَ ويُعظَّم.

عن رسولِ الله ﷺ: «مَنْ قرأ حم الجاثيةَ سَتَـرَ اللـهُ عَوْرتَه، وسَكَّنَ رَوْعتَه يومَ الحِساب».

الأساس: «لقيتُه لِقاءً ولِقياناً[١]، ولاقَيتُه والتَقَيتُه».

ونحوُه: «نهارُه صائم»؛ أُسنِدَ «الصَّومُ» إلىٰ «النهارِ» للُزُومِهِ فيها، ولإيجابِ المصيرِ إلىٰ الله ولِقائِه ـ كما قال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا وَرَضُواْ بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [يونس: ٧]، ولا يقعُ ذلكَ إلا في ذلكَ اليوم ـ جُعِلَ «اليومُ» بنفسِه لاقياً، يعني: أنَّ الاشتِغالَ باللَّذّاتِ والانهماكِ في الشَّهواتِ أذهَلكم وألهَتْكُم عن تَذَكُّرِ العاقبة، وسَلَّطَ عليكم نِسيانَها، فيكونُ قولُه: ﴿إِنَّا نَسِينَٰكُمْ﴾ وارداً علىٰ المُشاكَلة، وإن تَقَدَّمَ علىٰ صاحبه، يعني: جازَيْناكُم جَزاءَ نِسيانِكم، والله أعلم.

قوله: (فإنَّ مِثلَ هذهِ الرُّبُوبيّةِ العامّةِ تُوجِبُ الحمدَ والثناءَ علىٰ كُلِّ مَرْبُوب): اعتبرَ فيه عُمُومَ الحمدِ وعُمُومَ الوَصْفِ وعُمُومَ الحامِد، وذلكَ مِن تَرتُّبِ قوله: ﴿فَلِلَّهِ ٱلْحَمْدُ﴾ علىٰ قوله: ﴿رَبِّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَرَبِّ ٱلْأَرْضِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، وتكريرُ الوَصْفِ وتَعانُقُه بكُلٍّ مِنَ المذكوراتِ بحَسَبِ ما يَقتَضيهِ الوَصْفُ مِن معنىٰ المالكيّةِ والتربية، وما يُوجِبُ علىٰ المَرْبوبينَ مِنَ النِّداءِ بالثناءِ نُطْقاً وحالاً.

وتحريرُه: أنَّ «الحمد» مُطلَقاً: هو الثناءُ[٢] علىٰ الجميلِ مِن نِعْمةٍ وغيرِها مِنَ الفَضائِلِ والكمالات، وهذا المَقامُ يُوجِبُه؛ فإنَّ المَربوبَ عامٌّ في العُقَلاءِ وغيرِ العُقلاء، وفَيَضانُ معنىٰ الرُّبُوبيّةِ علىٰ قَدْرِ قابليّةِ كُلٍّ منهم ظاهر، وشهادةُ كُلٍّ منهم علىٰ حَسَبِ استِعدادِه معلومٌ مكشوف، ﴿وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِۦ وَلَٰكِن لَّا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾ [الإسراء: ٤٤].

---

(١) بكَسْرِ اللام وضَمِّها.

(٢) تحرَّف في (ح) و(ف) إلىٰ: «النداء»، والمُثبتُ من (ط).

....

ولَعَلَّ المُصنِّفَ ما تَعرَّضَ لمعنىٰ الاستِغراقِ الذي يُعطيه معنىٰ التعريفِ في «الحمد»، وتقديمِ «لله» عليه، كما تَعرَّضَ في فاتحةِ الكتاب؛ أنه لمُطلَقِ الجِنس، لا للاستِغراق؛ فِراراً مما لا يُطاق.

واعلم أنك إذا ضَمَمتَ مَعَ معنىٰ الزُّبْدةِ والخلاصةِ مِن قوله: ﴿رَبِّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَرَبِّ ٱلْأَرْضِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، وهو تصويرُ عَظَمةِ الله، معنىٰ قوله: ﴿وَلَهُ ٱلْكِبْرِيَآءُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾، وأخذتَ فائدةَ تقديم المُسنَدِ علىٰ المُسنَدِ إليه فيهما، لمحتَ مَسْحةً مِن معنىٰ الحديثِ القُدُسيّ: «الكِبرياءُ رِدائي، والعَظَمةُ إزاري، فمَنْ نازعني واحِداً منهما قَذَفتُه في النار»، أخرجه الإمامُ أحمدُ ومُسلِمٌ وأبو داودَ وابنُ ماجَه[1] عن أبي هُريرة.

وإذا تأمَّلتَ معنىٰ الفاءِ في قوله: ﴿فَلِلَّهِ ٱلْحَمْدُ﴾، وتَرتُّبَه علىٰ معاني السُّورةِ المُحتَويةِ علىٰ آلاءِ الله وأفضالِه، المُشتَمِلةِ علىٰ الدلائلِ الآفاقيّةِ والأنفُسِيّة، المُنطَويةِ علىٰ البراهينِ الساطِعةِ والنُّصُوصِ القاهِرةِ في المبدأ والمعاد، عَثَرتَ علىٰ أُمُورٍ غريبةٍ وأسرارٍ عجيبة.

واللهُ أعلمُ بالصواب، وإليه المَرجِعُ والمآب.

والحمد لله رب العالمين.

* * *

---

(١) أحمد (٧٣٨٢) و(٨٨٩٤) و(٩٣٥٩) و(٩٥٠٨) و(٩٧٠٣)، ومسلم (٢٦٢٠)، وأبو داود (٤٠٩٠)، وابن ماجه (٤١٧٤).
وأخرجه ابنُ ماجه (٤١٧٥) أيضاً من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

سورةُ الأحقاف

مَكِّيّـة، وهي أربعٌ وثلاثونَ آية، وقيل: خمس

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

[﴿حمٓ * تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ * مَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِلَّا بِٱلْحَقِّ وَأَجَلٍ مُّسَمًّىۚ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ عَمَّآ أُنذِرُواْ مُعْرِضُونَ﴾ ١-٣]

﴿إِلَّا بِٱلْحَقِّ﴾ إلا خَلْقاً مُلتَبِساً بالحِكمةِ والغَرَضِ الصحيح وبتقديرِ أجَلٍ مُسَمّىً تَنتَهي إليه، وهو يومُ القيامة، ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ عَمَّآ أُنذِرُواْ﴾ مِن هَوْلِ ذلكَ اليوم ....

سورةُ الأحقاف

مكِّيّة، وهي أربعٌ وثلاثونَ آية، وقيل: خمسٌ وثلاثونَ آية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

قولـه: (وبتقدير أجلٍ مُسَمّىً تَنتَهي إليه): فاعـلُ «ينتهي» ضميـرٌ راجـعٌ إلىٰ ﴿خَلَقْنَا﴾، يُريد: أنَّ قوله: ﴿وَأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ عطـفٌ علىٰ ﴿بِٱلْحَقِّ﴾ بتقديـر مُضـاف، نحـوُه قولُه تعالىٰ في الحِجْر: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِلَّا بِٱلْحَقِّۗ وَإِنَّ ٱلسَّاعَةَ لَأٓتِيَةٌ﴾ [الحِجر: ٨٥]، والمعنىٰ: ما خَلَقْنا السماواتِ والأرضَ إلا بأن نُوحَّدَ ونُعبَد، وبأن نُثيبَ مَنْ أقبَلَ علىٰ ذلك، ونُعاقِبَ مَنْ أعرَضَ عنه، ولذلكَ أنزلنا الكُتُبَ وأرسَلْنا الرُّسُل، وهؤلاءِ الكُفّارُ يَعكِسُونَ الأمرَ ويُعرِضُون، ونَحْوُ هذا الأسلوب: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَۖ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام: ١]، وقد استَقصَيْنا فيه القولَ في الأنعام.

الذي لا بُدَّ لكُلِّ خَلْقٍ مِنَ انتِهائِهِ إليه ﴿مُعْرِضُونَ﴾ لا يُؤمِنونَ به، ولا يهتَمُّونَ بالاستِعدادِ له. ويجوزُ أن تكون «ما» مصدريّة، أي: عن إنذارهم ذلكَ اليوم.

[﴿قُلْ أَرَءَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَرُونِى مَاذَا خَلَقُوا۟ مِنَ ٱلْأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱئْتُونِى بِكِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ هَٰذَآ أَوْ أَثَٰرَةٍ مِّنْ عِلْمٍ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ ٤]

﴿بِكِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ هَٰذَآ﴾ أي: مِن قَبلِ هذا الكِتاب، وهو القُرآن، يعني: أنَّ هذا الكِتابَ ناطِقٌ بالتَّوحيدِ **وإبطالِ الشِّرْك**، وما مِن كِتابٍ أُنزِلَ مِن قَبلِهِ مِن كُتُبِ الله إلا وهو ناطِقٌ بمِثل ذلك، فأتوا بكِتابٍ واحدٍ مُنزَلٍ مِن قَبلِه شاهِدٍ بصِحّةِ ما أنتُم عليه مِن عِبادةِ غير الله، ﴿أَوْ أَثَٰرَةٍ مِّنْ عِلْمٍ﴾ أو بَقيّةٍ مِن عِلمٍ بَقِيَتْ عليكم مِن عُلوم الأوّلين؛ مِن قولهم: سَمِنَتِ الناقةُ علىٰ أثارةٍ مِن شَحْم، أي: علىٰ بَقيّةِ شَحْمٍ كانت بها مِن شَحْمٍ ذاهِب.

وقُرِئ: «أثَرةٍ» أي: مِن شيءٍ أُوثِرْتُم به وخُصِصتُم مِن عِلمٍ لا إحاطةَ به لغيركم. وقُرِئ: «أثْرةٍ» بالحركاتِ الثلاثِ في الهمزةِ مَعَ سُكونِ الثاء، فالإثْرةُ ـ بالكَسْر ـ بمعنىٰ: الأَثَرة، وأما الأَثْرة: فالمَرّةُ مِن مَصدَر: أثَرَ الحديث: إذا رواه، وأما الأُثْرةُ ـ بالضَّمّ ـ فاسمُ ما يُؤثَر، كالخُطْبة: اسمُ ما يُخطَبُ به.

قوله: **(وإبطال الشِّرْك)**: قال القاضي: «وتخصيصُ الشِّرْكِ بالسماواتِ احترازٌ عما يُتوهَّمُ أنَّ للوسائطِ شِرْكةً في إيجادِ الحوادثِ السُّفْلية»(١).

قوله: **(وقُرِئ: «أثَرة»)**: وفي أكثر النُّسَخ: «قرأ عليّ: أثَرة، ولا وَجْهَ لها»، وفي «الكواشي» أيضاً: «وقُرِئ: «أثَرة» بفَتْحِ الهمزةِ والثاء»، وفي «المُحتَسِب»: «قرأ ابنُ عباسٍ ـ بخِلافٍ ـ وعِكرِمةُ وقَتادةُ وعَمْرُو بنُ ميمون: «أو أثَرةٍ مِن عِلم» بغير ألف، وقرأ عليٌّ رضيَ اللهُ عنه والسُّلَميّ: «أو أثْرة» ساكنة الثاء»(٢).

---

(١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ١٧٦).

(٢) «المحتسب» لابن جِنّي (٢: ٢٦٤).

[﴿ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ وَهُمْ عَن دُعَآئِهِمْ غَٰفِلُونَ ﴾ ٥]

﴿ وَمَنْ أَضَلُّ ﴾ معنىٰ الاستِفهام فيه إنكارُ أن يكونَ في الضُّلّالِ كُلِّهم أبلَغُ ضَلالاً مِن عَبَدةِ الأصنام، حيثُ يتركونَ دُعاءَ السَّميعِ المُجيبِ القادرِ علىٰ تحصيلِ كُلِّ بُغْيةٍ ومَرام، ويَدعُونَ مِن دُونِهِ جماداً لا يَستَجيبُ لهم، ولا قُدْرةَ به علىٰ استِجابةِ أحدٍ منهم ما دامتِ الدُّنيا، وإلىٰ أن تقومَ القيامة، **وإذا قامتِ القيامةُ وحُشِرَ الناسُ كانوا لهم أعداء،** وكانوا عليهم ضِدّاً، فليسوا في الدّارَيْنِ إلا علىٰ نَكَدٍ ومَضَرّة، لا تَتَولّاهُم في الدُّنيا بالاستِجابة، وفي الآخِرةِ تُعاديهم وتَجحَدُ عِبادتَهم.

وإنما قيل: «مَنْ» و«هُم»؛ لأنه أُسنِدَ إليهم ما يُسنَدُ إلىٰ أُولي العِلم؛ مِنَ الاستِجابةِ والغَفْلة، ولأنهم كانوا يَصِفونَـهم بالتمييز جَهْلاً وغَباوة. ويجوزُ أن يُريدَ كُلَّ معبودٍ مِن دونِ الله مِنَ الجِنِّ والإنسِ والأوثان، فغَلَّبَ غيرَ الأوثانِ عليها.

قُرِئ: «ما لا يَستَجيبُ»، وقُرِئ: «يَدعُو غيرَ الله مَنْ لا يَستَجيب»، ووَصْفُهم بتَرْكِ الاستِجابةِ والغَفْلةِ طريقُه طريقُ التَّهكُّم بها وبعَبَدتِها. ونحوُه قولُه تعالىٰ: ﴿ إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُواْ دُعَآءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُواْ مَا ٱسْتَجَابُواْ لَكُمْ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ ﴾ [فاطر: ١٤].

قوله: (**وإذا قامتِ القيامةُ وحُشِرَ الناسُ كانوا لهم أعداء**): **الانتِصاف**: «في قوله تعالىٰ: ﴿إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ نُكْتة، وهيَ أنه تعالىٰ جَعَلَه غايةَ عَدَم الاستِجابة، وهي مُستَمِرّة[١]، لكن أشعَرَتْ بأنَّ ما بعدَها أزيَدُ منه زيادةً بيِّنةً مُلحقةً بالمُباين، إذ تَتَجدَّدُ هناكَ العَداوة»[٢].

وقلت: نحوُه: ﴿ وَإِنَّ عَلَيْكَ لَعْنَتِىٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴾ [ص: ٧٨]، يعني: إنَّ عليكَ الطَّرْدَ والرَّجمَ إلىٰ يومِ الدِّين، فإذا جاءَ ذلكَ اليومُ لَقِيتَ ما تنسىٰ معه اللَّعْن.

---

(١) أي: عَدَمُ الاستجابة مُستَمِرّة، ولفظُ ابنِ المُنيِّر في «الانتِصاف»: «لكنْ عَدَمُ الاستِجابة مُستَمِرٌّ بعد هذه الغاية، لأنهم في القيامة أيضاً لا يَستَجيبُونَ لهم».

(٢) «الانتصاف» (٣: ٥١٥) بحاشية «الكشّاف».

[﴿وَإِذَا حُشِرَ ٱلنَّاسُ كَانُوا۟ لَهُمْ أَعْدَآءً وَكَانُوا۟ بِعِبَادَتِهِمْ كَٰفِرِينَ ۞ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ قَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِلْحَقِّ لَمَّا جَآءَهُمْ هَٰذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ ٦-٧]

﴿بَيِّنَٰتٍ﴾ جمعُ بيِّنة، وهي الحجّةُ والشاهِد، أو واضِحاتٍ مُبينات، واللامُ في ﴿لِلْحَقِّ﴾ مِثلُها في قولِهِ: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَوْ كَانَ خَيْرًا﴾ [الأحقاف: ١١]، أي: لأجل الحقّ، ولأجل الذينَ آمنوا، والمُرادُ بالحقّ: الآيات، وبالذينَ كفروا: المَتلُوُّ عليهم، فوُضِعَ الظاهِرانِ مَوضِعَ الضميرَين؛ للتَّسْجيلِ عليهم بالكُفْر، وللمَتلُوِّ بالحق، ﴿لَمَّا جَآءَهُمْ﴾ أي: بادَهُوهُ بالجحودِ ساعةَ أتاهم، وأوَّلَ ما سَمِعُوهُ مِن غير إجالةِ فِكْرٍ ولا إعادةِ نَظَر، ومِن عِنادِهِم وظُلمِهم: أنهم سَمَّوهُ سِحراً مُبيناً ظاهِراً أمرُه في البُطلانِ لا شُبْهة فيه.

[﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ ۖ قُلْ إِنِ ٱفْتَرَيْتُهُۥ فَلَا تَمْلِكُونَ لِى مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا ۖ هُوَ أَعْلَمُ بِمَا تُفِيضُونَ فِيهِ ۖ كَفَىٰ بِهِۦ شَهِيدًۢا بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ ۖ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾ ٨]

﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ﴾ إضرابٌ عن ذِكرِ تسميتهم الآياتِ سِحراً إلىٰ ذِكرِ قَولِهم: إنَّ مُحَمَّداً افتراه. ومعنىٰ الهمزة في ﴿أَمْ﴾: الإنكارُ والتعجيب، **كأنه قيل: دَعْ هذا واسمَعْ قَولَهم المُستنكَرَ. المقضيُّ منه العَجَب،** ....

قوله: (**كأنه قيل: دَعْ هذا واسمَعْ قولَهم المُستنكَر**): **الانتِصاف**: «هذا الإضرابُ مِثلُ الغايةِ التي ذَكَرها لكونها أزيدَ مِنَ الأول، فنُزِّلَتْ لِزيادتِها عليها كالمُنافيةِ لها، إذ تكذيبُ الآياتِ أبلَغُ مِن قولهم: إنـها سِحْـر، والغايةُ هيَ التي ذَكَرَها آنِفاً في قولـه: ﴿مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾»[1].

قوله: (**المَقْضيُّ منه العَجَب**): قيل: يُقال: يُقْضىٰ منه: يُنهىٰ منه، أي: يَبلُغُ النِّهاية؛ مِن: قَضىٰ حاجتَه، أو يُفعَل؛ مِن: قَضَيتُ كذا: إذا فَعَلتَه، أو يُـحكَمُ منه بالعَجَب؛ مِن: قَضَيت كذا؛ أي: حَكَمتَ به.

(١) «الانتصاف» (٣: ٥١٦) بحاشية «الكشّاف».

وذلكَ أنَّ مُحمَّداً كانَ لا يَقدِرُ عليه حتىٰ يقولَه ويَفتَـرِيَه علىٰ الله، ولو قَدَرَ عليه دونَ أُمّةِ العَرَبِ لكانت قُدرتُه عليه مُعجزةً لخَرْقِها العادة، وإذا كانت مُعجِزةً كانت تصديقاً مِنَ اللـه له، والحكيمُ لا يُصَدِّقُ الكاذب، فلا يكونُ مُفتَرياً. والضَّميرُ للحق، والمُرادُ به الآيات.

﴿قُلْ إِنِ ٱفْتَرَيْتُهُۥ﴾ علىٰ سبيلِ الفَرْض: عاجَلَني اللـهُ تعالىٰ ـ لا مَحالةَ ـ بعُقوبةِ الافتِراءِ عليه، فلا تَقدِرُونَ علىٰ كَفِّه عن مُعاجَلَتي، ولا تُطيقُونَ دَفْعَ شيءٍ مِن عِقابِهِ عني، فكيفَ أفتريه وأتعرَّضُ لِعِقابه؟! يُقال: فُلانٌ لا يُملَكُ إذا غَضِب، ولا يُملَكُ عِنانُه إذا صَمَّم، ومثلُه: ﴿فَمَن يَمْلِكُ مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا إِنْ أَرَادَ أَن يُهْلِكَ ٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ﴾ [المائدة: ١٧]، ﴿وَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ فِتْنَتَهُۥ فَلَن تَمْلِكَ لَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا﴾ [المائدة: ٤١]، ومنه قولُه عليه السَّلام: «لا أملِكُ لكم مِنَ الله شيئاً».

قوله: (وذلكَ أنَّ مُحمَّداً): إشارةٌ إلىٰ «قولهم المُستَنكَر»؛ يعني: أنَّ قولَهم: إنَّ مُحمَّداً افتراه، بعدَ إقرارِهم أنه مُعجِز، مما يُقضىٰ منه العَجَب، وتقريرُه: أنَّ مُحمَّداً لا يَقدِرُ عليه حتىٰ يقولَه ويَفتَـرِيَه علىٰ الله، لأنَّ هذا مُباينٌ لكلامِ البَشَـر، ولو فُرِضَ أنه قادِرٌ علىٰ هذا المُفترىٰ لكانت قُدْرتُه عليه مُعجِزةً لكَوْنِهِ خارِقاً للعادة، وإذا كانت مُعجِزةً كانت تَصْديقاً مِنَ الله له، والحكيمُ لا يُصَدِّقُ الكاذِب، فلا يكونُ مُفتَـرِياً، وخلاصتُه: أنَّ إقرارَهم بإعجازه، ونِسْبَتَهم إياه إلىٰ الافتراء: مما يُقضىٰ منه العَجَب.

هذا التقريرُ إنما يُستَحسَنُ إذا أُريدَ بقولهم: ﴿هَٰذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ الدلالةُ علىٰ اعتِرافِهم به، وعَجْزِهم عن الإتيانِ بمِثلِه، كما قالَ في مُفتَتَح سورةِ يونُس: «قولُه: «إنَّ هذا لَسِحْرٌ مُبين»(١) [يونس: ٢]: دليلُ عَجْزِهم واعتِرافِهم به، وإن كانوا كاذبينَ في تَسْميتِهِ سِحْراً».

قوله: (لا يَقدِرُ عليه): الضميرُ الـمجرورُ راجعٌ إلىٰ ﴿ءَايَٰتُنَا﴾ باعتبارِ وَضْعِ «الحقِّ» مَوضِعَها، والإشارةُ بقوله: ﴿هَٰذَا﴾ في التنزيلِ أيضاً إليه بهذا الاعتبار.

---

(١) أي: علىٰ قراءة «لَسِحْر».

ثم قال: ﴿هُوَ أَعْلَمُ بِمَا تُفِيضُونَ فِيهِ﴾ أي: تَندفِعُونَ فيه؛ مِنَ القَدْحِ في وَحْيِ الله تعالىٰ، والطَّعْنِ في آياتِه، وتَسْميتِهِ سِحراً تارةً وفِرْيةً أُخرىٰ، ﴿كَفَىٰ بِهِۦ شَهِيدًۢا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾ يَشهَدُ لي بالصِّدقِ والبلاغ، ويَشهَدُ عليكم بالكَذِبِ والجحود. ومعنىٰ ذِكرِ العِلم والشهادة: وعيدٌ بجزاءِ إفاضتِهم، ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾ مَوعِدةٌ بالغُفرانِ والرحمةِ إن رَجَعُوا عن الكُفْرِ وتابوا وآمنوا، **وإشعارٌ بحِلم الله عنهم**، مع عِظَم ما ارتكبوا.

فإن قلت: فما معنىٰ إسنادِ الفِعلِ إليهم في قولِهِ تعالىٰ: ﴿فَلَا تَمْلِكُونَ لِى﴾؟ قلت: كانَ فيما أتاهُم به النَّصيحةُ لهم والإشفاقُ عليهم مِن سُوءِ العاقِبةِ وإرادةُ الخيرِ بهم، **فكأنه قالَ لهم: إنِ افتَـرَيتُه وأنا أُريدُ بذلكَ النُّصْحَ لكم** وصَدَّكُم عن عِبادةِ الآلهةِ إلىٰ عِبادةِ الله، فما تُغنُونَ عني ـ أيُّها المنصوحون ـ إن أخَذَني اللهُ بعُقوبةِ الافتِراءِ عليه؟!

قوله: (﴿بِمَا تُفِيضُونَ فِيهِ﴾ أي: تَندفِعُونَ فيه): اندفَعَ الفَـرَس؛ أي: أسـرَع، واندَفَعُوا في الحديث؛ أي: خاضوا. **الراغب**: «فاضَ الماء: إذا سالَ مُنصبّاً، وأفاضَ إناءَه: مَلأَه حتىٰ أسالَه، قال تعالىٰ: ﴿أَنْ أَفِيضُوا۟ عَلَيْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ﴾، ومنـه: فاضَ صَـدْرُه بالسِّـرّ، أي: سـال، ورجلٌ فيّاض: سَخِيّ، ومنه استُعير: أفاضُوا في الحديث: إذا خاضوا فيه، وحديثٌ مُستَفيض: مُنتَشِـر، وقولُـه: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا۟ مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ ٱلنَّاسُ﴾ [البقرة: ١٩٩]، أي: ادفَـعُوا بكثرة؛ تشبيهاً بفَيْضِ الماء»(١).

قوله: (**وإشعارٌ بحِلم**(٢) **الله عنهم**): نظيرُه قولُه تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَا﴾ إلىٰ قوله: ﴿حَلِيمًا غَفُورًا﴾ [فاطر: ٤١]، أي: لا يُعاجِلُ بالعُقوبةِ بأن لا يُمسِكَها ويَهدِمَها عليهم لِعِظَمِ جُرْمِهم.

قوله: (**فكأنه قال لهم: إنِ افتَـرَيتُه وأنا أُريدُ بذلكَ النُّصْحَ لكم**): خُلاصةُ الجواب: أنَّ إسنادَ «لا تَـملِكُونَ» علىٰ الفَرْض، وهو مِن بابِ إرخاءِ العنان والكلام المُنصِف.

---

(١) «مفردات القرآن» ص ٦٤٨.

(٢) تحرَّف في (ح) و(ف) إلىٰ: «بحُكْم»، والمُثبَتُ من (ط).

[﴿ قُلْ مَا كُنتُ بِدْعًا مِّنَ ٱلرُّسُلِ وَمَآ أَدْرِى مَا يُفْعَلُ بِى وَلَا بِكُمْ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ وَمَآ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴾ ٩]

البِدْع: بمعنىٰ: البديع، كالخِفِّ بمعنىٰ: الخفيف، وقُرِئ: «بِدَعاً» بفَتْحِ الدال، أي: ذا بِدَع، ويجوزُ أن يكونَ صِفةً علىٰ «فِعَل»، كقولهم: دِينٌ قِيَم، ولحمٌ زِيَم.

كانوا يَقتَرِحُونَ عليه الآيات، ويسألونَه عما لم يُوحَ به إليه مِنَ الغُيوب، فقيلَ له: ﴿ قُلْ مَا كُنتُ بِدْعًا مِّنَ ٱلرُّسُلِ ﴾ فآتيكُم بكُلِّ ما تَقتَرِحُونَه، وأخبِرُكُم بكُلِّ ما تَسألونَ عنه مِنَ المُغيَّبات، فإنَّ الرُّسُلَ لم يكونوا يأتونَ إلا بما آتاهُم اللهُ مِن آياتِه، ولا يُخبِرُونَ إلا بما أوحىٰ إليهم، ولقد أجابَ موسىٰ صَلَواتُ الله عليه عن قَولِ فِرعَون: ﴿فَمَا بَالُ ٱلْقُرُونِ ٱلْأُولَىٰ﴾ [طه: ٥١]؟ بقوله: ﴿عِلْمُهَا عِندَ رَبِّى﴾ [طه: ٥٢].

الانتِصاف: «الكلامُ جرىٰ فَرْضاً وتقديراً، ومتىٰ فُرِضَ الافتِراءُ امتَنَعَ كونُه ناصِحاً، فلا مَصلَحةَ للمُكلَّفِ في العَمَلِ بالمُفترىٰ، ويَتِمُّ ذلكَ علىٰ قاعدةِ المُعتَزلة: أنَّ العَقْلَ يَصِلُ إلىٰ معرفةِ حُكمِ الله تعالىٰ، فيُتَصوَّرُ النُّصْحُ مَعَ الافتِراءِ إذا أمَرَ بالتوحيدِ مَثَلاً، ولو قال: حَكَمَ الله بوُجوبِ التوحيد، وأنا رسولٌ به، كانَ مُحِقّاً عندهم، وهي قاعدةٌ باطِلة. والجوابُ عن الآيةِ عندَنا أنَّ إسنادَ ﴿تَمْلِكُونَ﴾ إليهم تنبيهٌ بالشيءِ علىٰ مُقابِلِه بالمفهوم، أي: إن كنتُ مُفتَرياً وأنتم الـمُحِقُّون، فالعُقوبـةُ واقِعةٌ لا بُدَّ منها، ولا تَقدِرُونَ علىٰ دَفْعِها عني، وإن كنتُ مُحِقّاً وأنتم الـمُفترون، فالعُقوبةُ تقعُ بكم، ولا أقدِرُ علىٰ دَفعِها عنكم، كقوله: ﴿قُلْ إِنِ ٱفْتَرَيْتُهُۥ فَعَلَىَّ إِجْرَامِى وَأَنَا۠ بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُجْرِمُونَ﴾ [هود: ٣٥]»(١)، انتهىٰ كلامُه.

قوله: (دينٌ قِيَم): أي: قائم، و«البِدَعُ» علىٰ هذا التقدير بمعنىٰ: مُبدِع.

قوله: (ولحمٌ زِيَم): روىٰ الجوهريُّ عن الأصمعيّ: «اللَّحْمُ الزِّيَم: المُتفرِّق، ليسَ بمُجتَمِعٍ في مكان».

---

(١) «الانتصاف» (٣: ٥١٦-٥١٧) بحاشية «الكشّاف».

﴿وَمَآ أَدۡرِى﴾ ـ لأنه لا عِلمَ لي بالغَيب ـ ما يَفعَلُ اللهُ بي وبكم فيما يُستَقبَلُ مِنَ الزَّمانِ مِن أفعاله، ويُقدِّرُ لي ولكم مِن قضاياه، ﴿إِنۡ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ﴾، وعن الحسن: وما أدري ما يَصيرُ إليه أمري وأمرُكُم في الدُّنيا، ومَنِ الغالِبُ منا والمغلوب. وعن الكَلْبيِّ: قالَ له أصحابُه ـ وقد ضَجِرُوا مِن أذىٰ المُشركين ـ: حتىٰ متىٰ نكونُ علىٰ هذا؟ فقال: «ما أدري ما يُفعَلُ بي ولا بكم، أأُترَكُ بمَكّةَ أم أُؤمَرُ بالخروجِ إلىٰ أرضٍ قد رُفِعَتْ لي ورأيتُها ـ يعني: في مَنامِهِ ـ ذاتَ نَخيلٍ وشَجَر؟». وعن ابنِ عباس: ما يُفعَلُ بي ولا بكم في الآخرة، وقال: هيَ منسوخةٌ بقولِه: ﴿لِّيَغۡفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾ [الفتح: ٢]، ويجوزُ أن يكونَ نَفْياً للدِّرايةِ المُفصَّلة.

قوله: (إلىٰ أرضٍ قد رُفِعَتْ لي ورأيتُها) إلىٰ قوله: (ذاتَ نَخيلٍ وشَجَر): والحديثُ مِن روايةِ البُخاريِّ[1] عن عائشةَ رضي الله عنها، قال النبيُّ ﷺ للمُسلِمينَ بمَكّةَ: «إني أُريتُ دارَ هِجرتِكم سَبِخةً ذاتَ نَخْلٍ بينَ لابتَين، فهاجَرَ مَنْ هاجَرَ قِبَلَ المدينة، ورجعَ عامّةُ مَنْ كانَ بأرضِ الحبشةِ إلىٰ المدينة، وتَجهَّزَ أبو بكرٍ رضيَ الله عنه قِبَلَ المدينة، فقال له رسولُ الله ﷺ: علىٰ رِسْلِك، فإني أرجو أن يُؤذَنَ لي، فقال أبو بكر: وهل تَرجُو ذلك بأبي وأُمِّي أنت؟ قال: نعم، فحَبَسَ أبو بكرٍ رضي الله عنه نفسَه علىٰ رسولِ الله ﷺ»، الحديث.

الأساس: «رَفعتُه لأمرِ كذا: قَدَّمتُه إليه، ورُفِعَتْ له غايةٌ فسَمَا إليها، قال بِشْر[2]:

إذا ما المَكرُماتُ رُفِعْنَ يوماً ... وقَصَّـر مُبتَغُوها عن مَداها

وضاقَتْ أذرُعُ المُثرِينَ عنها ... سَمَا أوسٌ إليها فاحْتَواها»

وقال غيره: رُفِعَ لي شخصٌ ونار، أي: لاحَ لي ورأيتُه.

قوله: (نَفياً للدِّرايةِ المُفصَّلة): هذا ينصرفُ إلىٰ تفسيرِ ابنِ عباس، فلا تكونُ الآيةُ منسوخة.

---

(١) برقم (٣٩٠٥).

(٢) يعني: بشر بن أبي خازم، كما في «معاهد التنصيص» للعباسي (١: ٣٨٠).

وقُرِئ: «ما يَفعَلُ» بفَتْح الياء؛ أي: يَفعَلُ اللهُ عزَّ وجَلّ.

فإن قلت: إنَّ ﴿يُفْعَلُ﴾ مُثبَتٌ غيرُ منفيّ، فكانَ وَجْهُ الكلام: ما يُفعَلُ بي وبكم؟ قلت: أجل، ولكنَّ **النفيَ في ﴿وَمَآ أَدْرِى﴾ لـمَّا كانَ مُشتَمِلاً عليه لِتناوُلِه «ما» وما في حَيِّزِه، صَحَّ ذلكَ وحَسُن**، ألا ترىٰ إلىٰ قوله: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَلَمْ يَعْىَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَٰدِرٍ﴾ [الأحقاف: ٣٣]، كيفَ دَخلَتِ الباءُ في خَبَرِ «أنّ»، وذلكَ لِتناوُلِ النفي إياها مَعَ ما في حَيِّزِها.

و«ما» ـ في ﴿مَا يُفْعَلُ﴾ ـ يجوزُ أن تكونَ موصولةً منصوبة، وأن تكونَ استِفهاميّةً مرفوعة، وقُرِئ: «يُوحِي» أي: اللهُ عَزَّ وجَلّ.

[﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن كَانَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَكَفَرْتُم بِهِۦ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ مِثْلِهِۦ فَـَٔامَنَ وَٱسْتَكْبَرْتُمْ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ ١٠]

الانتِصاف: «أجوَدُ ما قيلَ فيه: حَمْلُه علىٰ الدِّرايةِ المُفصَّلة»[1]، وإن كانَ يدري أنَّ مصيرَه إلىٰ النَّعيم، ومصيرَهم إلىٰ العذاب.

قوله: (**النفي في ﴿وَمَآ أَدْرِى﴾ لـمَّا كانَ مُشتَمِلاً عليه لِتناوُلِه «ما» وما في حَيِّزِه، صَحَّ ذلك وحَسُن**): **الانتِصاف**: «بُنيَ علىٰ أنَّ المجرورَ قد عُطِفَ علىٰ مِثلِه، وأنهما جميعاً في صِلةِ موصولٍ واحد، ولو قيل: المجرورُ الثاني مِن صِلةِ موصولٍ محذوفٍ علىٰ مِثلِه، أي: وما أدري ما يُفعَلُ بي ولا ما يُفعَلُ بكم، لم يَفتَقِرْ إلىٰ تأويل، وحَذفُ الموصولِ وتفاصيلِهِ صحيح، قال:

فمَنْ يَهجُو رسولَ اللهِ مِنكُم ... ويَمدَحُه ويَنصُرُه سواءُ

أي: أفمَنْ[2] يَهجُوه ومَنْ يَنصُرُه سواء؟»[3].

---

(١) «الانتصاف» (٣: ٥١٧) بحاشية «الكشّاف».

(٢) قوله: «أي: أفمن ... سواء» سقط من (ح)، وأثبتُّه من (ف)، وفيها: «من يهجوه»، وأثبتُّه: «أفمن» من «الانتصاف».

(٣) «الانتصاف» (٣: ٥١٨) بحاشية «الكشّاف».

جوابُ الشَّـرْطِ محذوف، تقديرُه: إنْ كانَ القُرآنُ مِن عِندِ الله وكَفرتُم به ألستُم ظالمين. ويَدُلُّ علىٰ هذا المحذوفِ قولُه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾.

والشاهِدُ مِن بني إسـرائيل: عبدُ الله بنُ سَلَام، لـمَّا قَدِمَ رسولُ الله ﷺ المدينة نَظَـرَ إلىٰ وَجْهِه، فعَلِمَ أنه ليسَ بوَجْهِ كَذّاب، وتأمَّلَه، فتَحقَّقَ أنه هو النبيُّ المُنتَظَر، ....

قوله: (**والشاهدُ مِن بني إسـرائيل: عبدُ الله بنُ سَلَام، لـمّا قَدِمَ رسولُ الله ﷺ المدينة**): هذا القولُ بعدَ قوله: «وما أدري ما يُفعَلُ بي ولا بكم، أأُترَكُ بمَكّة أم أُؤمَرُ بالخروج إلىٰ أرض»: يُوهِمُ أنَّ إحدىٰ الآيتَينِ نازلةٌ بمَكّة، والأُخرىٰ بالمدينة، ومن ثَمَّ قالَ صاحبُ «الكواشي»: «السُّورةُ مكيّة، إلا ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن كَانَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ الآية، وإلا ﴿فَٱصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُوْلُوا۟ ٱلْعَزْمِ﴾ [الأحقاف: ٣٥] الآية، ﴿وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ﴾ [الأحقاف: ١٥]».

وروىٰ مُحيي السُّنّةِ عن بعضِ المُفسِّرين: «أنَّ الشاهِدَ هو مُوسىٰ بنُ عِمْرانَ عليه السَّلام، قال مسروقٌ في هذه الآية: والله ما نزلت في عبدِ الله بنِ سَلَام، لأنَّ آلَ (حم) نزلت بمَكّة، وإنما أسلَمَ عبدُ الله بنُ سَلَامٍ بالمدينة، والآيةُ واردةٌ في مُحاجّةٍ كانت مِن رسولِ الله ﷺ لِقَوْمِه، ومِثْلُ القُرآن: التَّوْراة، فشَهِدَ موسىٰ علىٰ التَّوْراة، ومُحَمَّدٌ ﷺ علىٰ القُرآن، وكُلُّ واحدٍ يُصَدِّقُ الآخر»(١).

وروىٰ مُحيي السُّنّةِ أيضاً عن قَتادةَ والضَّحّاك: «أنَّ الشاهِدَ هو عبدُ الله بنُ سلام»(٢).

وقلت: دليلُهمـا: أنَّ قولَه: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ﴾ عطفٌ علىٰ الشَّـرْط، فيكونانِ شَـرْطَين، وجوابُ كُلٍّ منهما علىٰ البَدَل: فلا تكونوا ظالمين، يَدُلُّ عليه قولُه تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾، والشَّرْطُ لا يَستَدعي حُصُولَه عند التكلُّم به، فتَضَمَّنَ الشَّرْطُ الأولُ معنىٰ الاستِدراج والكلام المُنصِف، لأنَّ كونَ القُرآنِ من عندِ الله مُتيقَّنٌ مُحقَّق، فلا يُعلَّقُ بـ«إنْ» إلا لنُكْتة، واشتَمَلَ الشَّـرْطُ الثاني علىٰ معنىٰ المُعجِزةِ والإخبارِ بالغَيْب، فلا تُنافي شهادةُ عبدِ الله ابنِ سَلام بالمدينةِ أن تكونَ الآيةُ نازلةً بمَكّة.

---

(١) «معالم التنزيل» للبغوي (٧: ٢٥٥).

(٢) المصدر السابق (٧: ٢٥٤).

....

أما تقريرُه على ما رواه مُحيي السُّنّة: «أنَّ الآيةَ نزلت في مُحاجّةٍ كانت مِن رسولِ الله ﷺ لِقومِه»: فهو أنَّ قولَه: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن كَانَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَكَفَرْتُم بِهِۦ﴾: أمرٌ له صَلَواتُ الله عليه بالرَّدِّ عليهم فيما طَعَنُوا في القُرآن، ولـمّا كانَ قولُه: ﴿قُلْ مَا كُنتُ بِدْعًا مِّنَ ٱلرُّسُلِ﴾ قَرينةً له، اقتضى أيضاً أن يكونَ مِثلَ ذلكَ في الرَّدِّ، وكذا قولُه: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾.

أما الأول: فهو أنَّ قوله: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن كَانَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ أمرٌ لرسول الله ﷺ بالرَّدِّ عليهم، وذلكَ أنَّ قولَه: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ قَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِلْحَقِّ لَمَّا جَآءَهُمْ هَٰذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾، والإضرابَ عنه بقوله: ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ﴾ أوجَبَ أن يُقالَ لهم: أخبِروني أنَّ هذا القُرآن الذي تَنسُبُونَه إلى السِّحْرِ تارة، وإلى الافتِراءِ أخرى ـ مَعَ أنكم عَرَفتُم أنه حَقٌّ وصِدْقٌ مَحْض، وأنه مِن عندِ الله، لـمّا جَرَّبتُم به قُواكُم، وعَجَزتُم عن الإتيانِ بمِثلِ أقصَرِ سُوَرِه، وأنتُم أربابُ البلاغةِ وفُرْسانُ البيان، ولـمّا تَضَمَّنَ الدَّعْوةَ إلى التوحيدِ ومَكارِمِ الأخلاق ـ إن كانَ مِن عندِ الله أما تكونون ظالمين؟ يَدُلُّ على هذه المعاني تصريحُ قوله: ﴿لِلْحَقِّ﴾ بعدَ ذِكْرِ ﴿ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ﴾.

وأخبروني أيضاً: إن يَشهَدْ بذلكَ أعلَمُ عُلماءِ أهل الكِتابِ مما يَجِدُه في الوَحْي النازل: أما تكونون ظالمين وأخسَّ الناسِ وأضَلَّهم عن طريق الحق؟، أفلا تَتَفكَّرونَ وتَترُكُونَ العِنادَ والإعراض؟ فأُضِيفَ إلى دليلِ العقل دليلُ السَّمْع.

وأما الثالث: فهو أنَّ قولَه: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ ردٌّ آخر، وذلكَ أنَّ قوله: ﴿مَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِلَّا بِٱلْحَقِّ وَأَجَلٍ مُّسَمًّى ۚ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ عَمَّآ أُنذِرُوا۟ مُعْرِضُونَ﴾ [الأحقاف: ٣] دلَّ على أنَّ القومَ أعرَضُوا عن قَبُولِ القولِ بالحشر والإقرارِ بالتوحيد، وأبَوا إلا الشِّرْكَ والمُعانَدة، فقيل: قُل لهم: ﴿مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَرُونِى مَاذَا خَلَقُوا۟ مِنَ ٱلْأَرْضِ﴾، إلى قوله: ﴿وَإِذَا حُشِرَ ٱلنَّاسُ كَانُوا۟ لَهُمْ أَعْدَآءً﴾ [الأحقاف: ٦].

وأما الثاني: فهو أنَّ قولَه: ﴿قُلْ مَا كُنتُ بِدْعًا مِّنَ ٱلرُّسُلِ﴾ ردٌّ آخر، وبيانُ ذلكَ أنَّ قولَه: ﴿وَٱلَّذِينَ

وقالَ له: «إني سائلُكَ عن ثلاثٍ لا يَعلَمُهنَّ إلا نبيّ: ما أوَّلُ أشـراطِ الساعة؟ ....

كَفَرُوا عَمَّآ أُنذِرُوا مُعْرِضُونَ﴾ [الأحقاف: ٥]، دلَّ بالإدماجِ وإشارةِ النَّصِّ[١] علىٰ أنه تعالىٰ ضَمَّنَ فيه ما به أعرَضُوا عن التوحيدِ والبَعْثِ والطَّعْنَ في الرسولِ المُنذِر، فقيل: قُلْ لهم: ﴿قُلْ مَا كُنتُ بِدْعًا مِّنَ ٱلرُّسُلِ﴾ الآيـة، فدلَّ علىٰ أنَّ ذلكَ الطَّعْـنَ هـو أنهم اقترحوا عليه الآيات، وكانوا يسألونه[٢] عما لم يُوْحَ إليه مِنَ الغيوب، كما يُنبئُ عنه كلامُ الـمُصنِّف، ويُؤيِّدُ هذا أن فُصِلَتِ الآيةُ[٣] بقوله: ﴿وَمَآ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾، لأنه مُطابِقٌ لقوله: ﴿عَمَّآ أُنذِرُوا﴾.

قوله: (عبدُ الله بنُ سَلَام): بالتخفيف، قال[٤]: «ليسَ في الأسماءِ «سَلَّام» بالتشديد إلا أبو عُبيد القاسمُ بنُ سَلَّام[٥]، وفي النِّساء: سَلَّامة بالتشديد»، قال: «إسلامُه شبيهٌ بإسلام أبي بكرٍ رضيَ اللهُ عنهما، فإنه لم يَتَلَعثَم، كما أنَّ أبا بكرٍ رضيَ اللـهُ عنه كانَ كذلك»[٦].

قوله: (إني سائِلُكَ عن ثلاث) الحديث: أخرَجَه البُخاريُّ[٧] عن أنس، وفي روايةِ المُصنِّفِ اختِلافٌ وزوائد. «أشـراطُ الساعة»: العلاماتُ التي تَتَقدَّمُها، مثل: خُرُوج الدَّجّال، وطُلُوع الشَّمْسِ مِنَ المَغرِب.

---

(١) تقدَّم معنىٰ الإدماج في تفسير الآية ١١٥ من سورة التوبة (٧: ٣٨١) تعليقاً، وفيه أنه ما يُسمِّيه الحنفيةُ بـ«إشارة النَّصّ»، فالعطفُ في قوله هنا: «بالإدماج وإشارةِ النَّصّ» للبيان والتفسير.

(٢) في (ط) و(ح): «يميلونه»، وفي (ف): «يميلون»، وأظنُّ أنَّ كُلًّا منهمـا تحريفٌ عما أثبتّ. والله أعلم.

(٣) أي: جُعِلَت فاصلتُها.

(٤) الظاهرُ أنَّ القائل الزمخشريُّ نفسُه، والمُؤلِّفِ ينقلُ عنه في مواضع من حاشية كتابه «الكشّاف».

(٥) بل «سَلَّام» بالتشديد: كثير، و«سَلَام» بالتخفيف: قليل، كعبد الله بن سَلَام الصحابي، وسَلَام بن محمد المقدسي ـ مُحدِّثٌ من شيوخ الطبراني ـ ومحمدُ بنُ سَلَام البِيكَندي ـ مُحدِّث من شيوخ البخاري ـ وغيرهم. انظر: «الإكمال» لابن ماكولا (٤: ٤٠٢-٤١٠).

(٦) هذه الفقرة وردت في (ح) و(ف) بعد قوله: «ووصينا الإنسان بوالديه» وقبل قوله: «وروىٰ محيي السنة» ـ وكلاهما وارد في أول فقرة (والشاهد من بني إسرائيل) ـ وورد في (ط) هنا، وهو الأنسب.

(٧) في «صحيحه» برقم (٣٣٢٩) و(٣٩٣٨) و(٤٤٨٠).

وما أَوَّلُ طعامٍ يَأكُلُه أهلُ الجنّة؟ وما بالُ الوَلَدِ يَنزِعُ إلىٰ أبيه أو إلىٰ أُمِّه؟ فقالَ عليه الصَّلاةُ والسلام: أما أولُ أشـراطِ الساعةِ فنارٌ تَـحشُـرُهُم مِنَ المَشـرِقِ إلىٰ المَغرِب، وأما أولُ طعام يأكُلُه أهلُ الجنّة فزيادةُ كَبِدِ حُوت، وأما الوَلَدُ فإذا سَبَقَ ماءُ الرجل نَزَعَه، وإن سَبَقَ ماءُ المرأةِ نَزَعَتْه. فقال: أشهَدُ أنكَ رسولُ الله حَقّاً».

ثم قال: «يا رسول الله، إنَّ اليهودَ قومٌ بُهْت، وإن عَلِمُوا بإسلامي قبلَ أن تَسألَهم عني بَـهَتُوني عِندَك، فجاءتِ اليهود، فقالَ لهمُ النبيُّ ﷺ: أيُّ رجلٍ عبدُ الله فيكم؟ فقالوا: خَيـْرُنا وابنُ خيرنا، وسَيِّدُنا وابنُ سَيِّدِنا، وأعلَمُنا وابنُ أعلَمِنا. قال: أرأيتُم إنْ أسلَمَ عبدُ الله؟ قالوا: أعاذَهُ اللـهُ مِن ذلك، فخَرَجَ إليهم عبدُ الله، فقال: أشهَدُ أنْ لا إلهَ إلا الله، وأشهَدُ أنَّ مُـحمَّداً رسولُ الله، فقالوا: شَرُّنا وابنُ شَرِّنا، وانتَقَصُوه. قال: هذا ما كنتُ أخافُ ـ يا رسولَ الله ـ وأحذَر».

قوله: (يَنزِعُ إلىٰ أبيه أو إلىٰ أمـه): أي: إذا جاء يُشبِهُ أحدَهمـا ويَـجذِبُ إليه، ويُقال: «العِرقُ نزَّاع»[1].

قوله: (قومٌ بُـهت): بَهَتَ فُلانٌ فُلاناً: إذا كَذَبَ عليه، فهو باهِت، وقومٌ بُهْت.

قيل: زيادةُ الكَبِد: هي شيءٌ نابِتٌ علىٰ جانب الكَبِد، وهو ألَـذُّ مِنَ الكَبِد. كُلُّ ذلكَ في «جامع الأصول»[2].

وروىٰ المظهريُّ[3] في شَـرْحِهِ عن بعضِ العلماء: لَعَلَّ ذلكَ إشارةٌ إلىٰ إعدام ما يَقبَلُ التغيُّر والتأثر، كما في ذَبح الموتِ الذي يُؤتىٰ به علىٰ صُورةِ الكَبْش؛ إشارةً إلىٰ أنَّ نعيمَ أهل الجنّةِ في الجنّةِ أبديٌّ بلا انقِطاع، وعذابَ أهلِ النار ـ الذينَ هم استِحقاقُ الخلودِ في النار[4] ـ أبديٌّ بلا انقِطاع.

---

(١) في معناه: ما أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (١٠٩٧٤) عن ابن عباس مرفوعاً: «الناس معادن، والعِرقُ دسّاس»، وفي إسناده ضعف.

(٢) «جامع الأصول» لابن الأثير (١١: ٣٨٢).

(٣) كذا في (ط)، وفي (ح) و(ف): «المطهر»، وهو خطأ، والمظهري أحدُ شُرّاح «المصابيح» للبغوي.

(٤) الجملة المُعترضةُ احترازٌ عمَّن يدخل النار من عُصاة المُؤمنين، فإنَّ عذابَهم محدودٌ بغاية ونهاية، وليس أبديّاً.

قال سعدُ بنُ أبي وَقّاص: **ما سَمِعتُ رسولَ الله ﷺ يقولُ لأحدٍ يمشي علىٰ الأرض: «إنه مِن أهلِ الجنّة»، إلا لِعبدِ الله بنِ سَلَام**، وفيه نزل: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنۢ بَنِىٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ مِثۡلِهِۦ﴾.

قوله: (**ما سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقولُ لأحدٍ يمشي علىٰ الأرض: «إنه مِن أهلِ الجنّة»، إلا لعبدِ الله بنِ سَلَام**): يعني: كُلَّما رآه يقول: إنه مِن أهلِ الجنّة، وإلا فإنه صَلَواتُ الله عليه قالَ ذلكَ في حَقِّ كثيرٍ مِن أصحابه، رضوانُ الله عليهم.

الحديث: أخرَجه البُخاريُّ ومُسلِمٌ[1] عن سَعْدِ بنِ أبي وَقّاص، وفيه بَدَل: «لأحدٍ يمشي»: «لحيٍّ يمشي»[2]، وتمامُه: وقال: نزلت: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنۢ بَنِىٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ مِثۡلِهِۦ﴾ الآية أو في الحديث[3].

وروينا عن الشَّيخَين[4] أيضاً عن قيسِ بنِ عَبّاد[5] في حديثٍ طويل قال: «كنتُ جالساً في مَسجِدِ المدينة، فجاء رجلٌ فيه أثَرٌ مِنَ الخشوع، فقال بعضُ القوم: هذا رجلٌ مِن أهلِ الجنة، فلما خَرَج، فاتَّبعتُه، وسألتُه عن ذلك، فقال: سأُحَدِّثُك ما ذاك، رأيتُ رُؤيا علىٰ عَهْدِ رسولِ الله ﷺ، فقَصَصْتُها عليه، رأيتُني في رَوْضة، ووَسَطَ الرَّوْضةِ عمودٌ مِن حَديد، أسفَلُه في الأرض، وأعلاه في السماء، وفي أعلاه عُرْوة، فقيلَ لي: ارقَه»، إلىٰ أن قال: «فرَقَيتُ حتىٰ كنتُ في أعلىٰ العمود، فأخذتُ بالعُرْوة، فقيلَ لي: استَمسِك، فلقد استَيقَظتُ وإنها لفي يدي،

---

(١) البخاري (٣٨١٢)، ومسلم (٢٤٨٣).

(٢) هي رواية مسلم، أما رواية البخاري ففيها: «لأحد يمشي»، والمُؤلِّفُ رحمه الله تعالىٰ يُخرِّجُ بواسطة «جامع الأصول» لابن الأثير (٩: ٨١)، ولم يَسُقْ إلا لفظَ مُسلِم، فظَنَّ المُؤلِّفُ أنه لفظُ الشيخين جميعاً.

(٣) قال الراوي عند البخاري: «لا أدري قال مالك: الآية أو في الحديث». والمعنىٰ: «لا أدري هل قال مالك: إنَّ نزولَ هذه الآية في هذه القصة مِن قِبَلِ نفسِه أو هو بهذا الإسناد؟»، كما في «فتح الباري» للحافظ ابن حجر (٧: ١٣٠).

(٤) البخاري (٣٨١٣) و(٧٠١٠) و(٧٠١٤)، ومسلم (٢٤٨٤).

(٥) تحرَّف في الأصلين إلى «عُبادة»، والمُثبَتُ من «الصحيحين».

الضَّميرُ للقُرآن، أي: علىٰ مِثلِهِ في المعنىٰ، وهو ما في التَّوْراةِ مِنَ المعاني المُطابقةِ لمعاني القُرآنِ مِنَ التوحيدِ والوَعْدِ والوعيدِ وغيرِ ذلك، ويَدُلُّ عليه قولُه تعالىٰ: ﴿وَإِنَّهُۥ لَفِى زُبُرِ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [الشعراء: ١٩٦]، ﴿إِنَّ هَـٰذَا لَفِى ٱلصُّحُفِ ٱلْأُولَىٰ﴾ [الأعلىٰ: ١٨]، ﴿كَذَٰلِكَ يُوحِىٓ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ﴾ [الشُّورىٰ: ٣]. ويجوزُ أن يكونَ المعنىٰ: إنْ كانَ مِن عِندِ الله وكَفرتُم به وشَهِدَ شاهِدٌ علىٰ **نَحْوِ ذلك، يعني: كَونَه مِن عِندِ الله.**

فقَصَصتُها علىٰ النبيِّ ﷺ، فقال: تلكَ الرَّوْضة: الإسلام، وذلك العمود: عمودُ الإسلام، وتلك العُرْوة: العُروةُ الوثقىٰ، وأنتَ علىٰ الإسلام حتىٰ تموتَ».

قوله: (**علىٰ نَحْوِ ذلك، يعني: كونَه مِن عندِ الله**): يُريد: أنَّ الضميرَ المُضافَ إليه في قوله: ﴿مِثْلِهِۦ﴾ راجعٌ إلىٰ القُرآن، والمُشبَّهُ إما ما في التَّوارةِ مِنَ الألفاظِ الدّالّةِ علىٰ معاني التوحيدِ والوَعْدِ والوعيد، دونَ ما دلَّ علىٰ بيان الفُروع، وإما الكُتُبُ المُنزَّلة، ووَجْهُ الشَّبَه: كونُه مِن عندِ الله.

وقال مُحيي السُّنّةِ والواحِديّ: «إنَّ «المِثلَ» صِلة، معناه: عليه، أي: علىٰ أنه من عند الله»(١).

ويجوزُ أن يُحمَلَ الوَجْهُ الآخَرُ علىٰ هذا، ويُمكِنُ أن يُقال: إنَّ «المِثلَ» نحوُه في قولك: مِثلُك يجود، أي: أنتَ تجود، يعني: مَنْ هو علىٰ صِفتِكَ مِنَ الكرَم والسَّخاوةِ وبَسْطةِ اليدِ يجود.

المعنىٰ: وشَهِدَ شاهِدٌ من بني إسرائيلَ عليه، أي: علىٰ ما هو عليه، وعلىٰ صِفتِه مِن كَوْنِهِ وَحْياً مِنَ الله، نازلاً مِن عندِه، مُعجِزاً بالِغاً في فصاحتِه، وفي إخبارِه عن المُغيَّبات، مُوافِقاً لِـمَا في كتب الله، كما قال: «وأنه مِن جِنسِ الوَحْي، وليسَ مِن كلام البَشَر».

وحينَئذٍ يحسنُ عطفُ قوله: ﴿وَٱسْتَكْبَرْتُمْ﴾ علىٰ «آمَن»، وترتيبُهما بالفاءِ معاً علىٰ المذكور؛ ليكونَ إيمانُه واستِكبارُهم صادِرَيْنِ عن أمرٍ واحِد، وهو عِرْفانُهم أنَّ القُرآنَ حَقٌّ وصِدْقٌ وصواب، وأنه مُعجِزةٌ مِنَ الله، وأنَّ عبدَ الله أنصَفَ فآمن، وأنَّ المُشرِكينَ عاندوا فكفروا،

---

(١) «معالم التنزيل» للبغوي (٧: ٢٥٤)، و«الوسيط» للواحدي (٤: ١٠٤).

فإن قلت: أخبِرْني عن نَظْمِ هذا الكلامِ لأَقِفَ علىٰ معناهُ مِن جِهةِ النَّظْم. قلت: **الواوُ الأُولىٰ عاطِفةٌ لِـ«كَفرتُم» علىٰ فِعْلِ الشَّرْط**، كما عَطَفَتْهُ «ثُمَّ» في قوله: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن كَانَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ثُمَّ كَفَرْتُم بِهِۦ﴾ [فُصِّلت: ٥٢]، وكذلكَ الواوُ الآخِرةُ عاطِفةٌ لِـ«استكبَرتُم» علىٰ «شَهِدَ شاهِد»، وأما الواوُ في ﴿وَشَهِدَ﴾ فقد عَطَفَتْ جُملةَ قولِه: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ مِثْلِهِۦ فَـَٔامَنَ وَٱسْتَكْبَرْتُمْ﴾، علىٰ جُملةِ قولِه: ﴿كَانَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَكَفَرْتُم بِهِۦ﴾، **ونظيرُه قولُك: «إنْ أحسَنتُ إليكَ وأسأتَ،** ....

ويقعُ قولُه: ﴿ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ في مَحَزِّه[1]، لأنه مِن وَضْع العامِّ مَوضِعَ المُضمَر؛ للإيذانِ بأنهم وَضَعُوا الاستِكبار[2] مَوضِعَ الإذعانِ للحَقِّ بعدَ وُضُوح البيِّنات.

قال الواحِديّ: «معنىٰ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾: أنَّ اللهَ جَعَلَ جَزاءَ المُعانِدِينَ للإيمانِ بعدَ الوُضُوح والبيانِ أن يُمِدَّهم في ضَلالَتِهم، ويَحرِمَهم الهِداية»[3]، والله أعلم.

قوله: (**الواوُ الأُولىٰ عاطِفةٌ لـ«كَفرتُم» علىٰ فِعْلِ الشَّرْط**) إلىٰ آخِره: **الانتِصاف**: «لم يُوجِّهِ المعطوفاتِ علىٰ جِهةٍ واحدة، لأنه قد يكونُ العطفُ لمجموعِ مُفرَداتٍ علىٰ مجموعِ مُفرَداتٍ للتقابُل بينَ المُفرَدات، ومنه: ﴿وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ ۞ وَلَا ٱلظُّلُمَٰتُ وَلَا ٱلنُّورُ﴾ [فاطر: ١٩-٢٠]، وقولُه: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥]»[4].

قوله: (**ونظيرُه قولك: إن أحسَنتُ إليك**): فقولُه: ﴿إِن كَانَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَكَفَرْتُم﴾ نظيرُ قوله: «إن أحسَنتُ إليك وأسأتَ»، فآذَنَ بأنَّ كونَه مِن عندِ الله إحسانٌ وإنعامٌ يُوجِبُ استِقبالَه بالشُّكرِ التامّ، فعَكَسُوا وكَفَروا به، وقولُه: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ مِثْلِهِۦ فَـَٔامَنَ وَٱسْتَكْبَرْتُمْ﴾ نظيرُ قوله: «وأقبلتُ عليكَ وأعرضتَ»، فإنَّ شهادةَ عبدِ الله بنِ سَلَام المُوجِبةَ لإيمانِه: إقبالٌ

---

(١) في (ح): «في مخره»، وفي (ف): «في مجره»، والمثبت من (ط).

(٢) في (ح) و(ف): «وضعوا العام الاستكبار»، والمثبت من (ط).

(٣) «الوسيط» للواحدي (٤: ١٠٥).

(٤) «الانتصاف» (٣: ٥١٨-٥١٩) بحاشية «الكشّاف».

وأقبَلتُ عليكَ وأعرَضتَ عني، لم نَتَّفِق»، في أنكَ أخَذتَ ضَميمتَين، فعطفتَهما على مِثلَيهما. والمعنىٰ: قُل: أخبرُوني إنِ اجتَمَعَ كونُ القُرآنِ مِن عندِ الله مَعَ كُفْرِكُم به، واجتمعَ شهادةُ أعلَمِ بني إسـرائيلَ علىٰ نـزولِ مِثلِه وإيمانُه به، مَعَ استِكـبارِكم عنه وعن الإيمانِ به، ألستُم أضَـلَّ الناس وأظلَمَهم؟

مِنَ الله تعالىٰ عليهم وإرشادٌ لهم بأنَّ أعلَمَ أهلِ الكِتاب إذا شَهِدَ وآمن، فحَقُّ أمثالِهم التَّلَقِّي بالخضوع والاستِكانة، فعَكَسُوا أيضاً بالاستِكبارِ والإعراض.

وهذا التقريرُ يُؤذِنُ بأنَّ «استكبرتُم» عطفٌ علىٰ ﴿فَـَٔامَنَ﴾، وكلاهما مُسبَّبانِ عن ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ﴾، وهذا أحسَنُ مِن جَعْلِ المُصنِّفِ عطفَ «استكبرتُم» علىٰ ﴿وَشَهِدَ﴾، ويَعضُدُه قولُ القوم: «شَـرُّنا وابنُ شَـرِّنا».

قوله: (ضَميمتَين): أي: «أقبلتُ» و«أعرضتَ» (علىٰ مِثلَيْهما): وهما «أحسَنتُ» و«أسأتَ»، يُقال: ضَميمُـك في السَّفَـر، أي: رفيقُك، وجوابُ الشَّـرْط: «لم نتَّفق»، و«في أنك أخذت» مُتعلِّقُ «نظيره».

وقولُه تعالىٰ: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَآ إِلَيْهِ﴾ بالواو، عطفاً علىٰ مُقدَّراتٍ شَتّىٰ، بيانٌ لبعضِ استِكبارِهم الذي مَنَعَهم عن الإيمانِ بالقُرآن.

قوله: (ألستُم أضَلَّ الناسِ وأظلَمَهم؟): يُريد: أنَّ جوابَ الشَّـرْطِ محذوف، وهو هذا، قال الواحِديُّ ومُحيي السُّنّة: «جوابُ الشَّـرْطِ محذوف، علىٰ تقدير: أليسَ قد ظَلَمتُم، يَدُلُّ عليه قولُه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾، وقال الحسن: جوابُه: فمَنْ أضَلُّ منكم، كما قال: ﴿أَرَءَيْتُمْ إِن كَانَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ثُمَّ كَفَرْتُم بِهِۦ مَنْ أَضَلُّ﴾ [فُصِّلت: ٥٢] الآية، وقال أبو علي: تقديرُه: أتأمنونَ عقوبةَ الله»[١].

وقلت: تقديرُ إثباتِ مُطلَقِ الظُّلم أوفَقُ لِـمَا سبقَ أنهم وَضَعُوا الاستِكبارَ مَوضِعَ الإذعانِ والإيمان.

---

(١) «معالم التنزيل» للبغوي (٧: ٢٥٤)، و«الوسيط» للواحدي (٤: ١٠٥).

وقد جُعِلَ الإيمانُ في قوله: ﴿فَـَٔامَنَ﴾ مُسبَّباً عنِ الشَّهادةِ علىٰ مِثلِه، لأنه لـمّا عَلِمَ أنَّ مِثلَه أُنزِلَ علىٰ موسىٰ صَلَواتُ الله عليه، وأنه مِن جِنسِ الوَحْي، وليسَ مِن كلام البَشَر، وأنصَفَ مِن نفسِه، فشَهِدَ عليه واعترف، كانَ الإيمانُ نتيجةَ ذلك.

[﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَآ إِلَيْهِ ۚ وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا۟ بِهِۦ فَسَيَقُولُونَ هَٰذَآ إِفْكٌ قَدِيمٌ * وَمِن قَبْلِهِۦ كِتَٰبُ مُوسَىٰٓ إِمَامًا وَرَحْمَةً ۚ وَهَٰذَا كِتَٰبٌ مُّصَدِّقٌ لِّسَانًا عَرَبِيًّا لِّيُنذِرَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ وَبُشْرَىٰ لِلْمُحْسِنِينَ * إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُوا۟ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَٰمُوا۟ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ * أُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا جَزَآءًۢ بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ ١١-١٤]

﴿لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ لأَجْلِهم، وهو كلامُ كُفّارِ مَكّة، قالوا: عامّةُ مَنْ يَتّبِعُ مُحمَّداً السُّقاط، يَعنُونَ الفُقراءَ مِثلَ عمّارٍ وصُهَيبٍ وابنِ مسعود، فلو كانَ ما جاءَ به خيراً ما سَبَقَنا إليه هؤلاء. وقيل: لـمّا أسلَمَتْ جُهَينةُ ومُزَينةُ وأسلَمُ وغِفار، قالت بنو عامرٍ وغَطَفانُ وأسَدٌ وأشجَع: لو كانَ خيراً ما سَبَقَنا إليه رِعاءُ البَهْم. وقيل: إنَّ أَمَةً لِعُمَرَ أسلَمَت، فكانَ عُمَرُ يَضرِبُها حتىٰ يَفتُر، ثم يقول: لولا أني فَتَرْتُ لَزِدتُكِ ضَرْباً، وكانَ كُفّارُ قُريشٍ يقولون: لو كانَ ما يَدعُو إليه مُحمَّدٌ حَقّاً ما سَبَقَتْنا إليه فُلانة. وقيل: كانَ اليهودُ يقولونَه عندَ إسلامِ عبدِ الله بنِ سَلام وأصحابه.

فإن قلت: **لا بُدَّ مِن عامِلٍ في الظَّرْف** في قوله: ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا۟ بِهِۦ﴾، ومِن مُتعَلَّقٍ لِقولِه: ﴿فَسَيَقُولُونَ﴾، وغيرُ مُستقيم أن يكونَ ﴿فَسَيَقُولُونَ﴾ هو العامِلَ في الظَّرْف؛ لِتَدافُع دلالَتَي المُضِيِّ والاستِقبال، فما وَجْهُ هذا الكلام؟

قوله: (**لا بُدَّ مِن عامِلٍ في الظَّرْف**): يعني: «إذ» لازِمةُ الإضافة، وقد أُضيفَت إلىٰ قوله: ﴿لَمْ يَهْتَدُوا۟﴾ فلا يَعمَلُ فيها، وأيضاً هيَ للمُضِيّ، فلا يجوزُ أن يكونَ العامِلَ: ﴿فَسَيَقُولُونَ﴾، للاستقبال، والفاءُ في ﴿فَسَيَقُولُونَ﴾ للاستقبال، والفاءُ في ﴿فَسَيَقُولُونَ﴾ تقتضي سبباً، ولا بُدَّ مِنَ البيان.

....

وأجاب: أنَّ عامِلَها مُقدَّر، وهو السَّببُ في ﴿فَسَيَقُولُونَ﴾، والتقدير: إذ لم يَهتَدوا ظهرَ عِنادُهم فسيقولون، وحذفُ عاملِ الظَّرْفِ جائز، كما في قوله تعالىٰ: ﴿فَلَمَّا ذَهَبُواْ بِهِۦ﴾ [يوسف: ١٥]، قال أبو البقاء: «تقديرُه: فلما ذهبوا به وأجمَعوا أن يَجعَلُوهُ في غَيابةِ الجُبِّ عَرَّفْناه، لِدلالةِ ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ﴾ عليه»[1]، وكذا في قولِ الناس: حينئذٍ الآن، أي: كانَ ذلكَ حينَئذ، واسمَعِ الآنَ منه.

وقال الواحدي: «إذ: بمعنىٰ «إنْ»، والمعنىٰ: إنْ لم يُصيبُوا الهِدايةَ بالقُرآنِ فسيقولونَ إنه كَذِب»[2].

وقال ابنُ الحاجِب في «الأمالي»: «يجوزُ «إذ» أن تكونَ مُتضمِّنةً معنىٰ الشَّرْط؛ لِدلالةِ الفاءِ بعدَها، وكونِها في معنىٰ «إذا»، وحَسُنَ تعبيرُها بها لِدلالتِها علىٰ تحقُّقِ ذلك؛ لِكَوْنِها للماضي، ويجوزُ أن تكونَ معمولاً لقوله: ﴿فَسَيَقُولُونَ﴾ باعتبارِ إرادةِ الاستِمرار»[3].

الانتِصاف: «لم يَمنَع عَمَلَ ﴿فَسَيَقُولُونَ﴾ إلا الاستِقبال، فلا مانع، لأنَّ الاستِقبالَ إنما جاءَ للإشعارِ بدوام ما وَقَع، وأنهم حرَّفوا وقالوا: هذا أساطير، وإفكٌ قديم، فمعناها: وقالوا إذْ لم يَهتَدوا به: هذا إفكٌ قديم، وداموا عليه؛ فعَبَّرَ عن الوقوع والدوام والاستِقبالِ بالسِّين، كقولِ إبراهيمَ عليه السَّلام: ﴿إِلَّا ٱلَّذِى فَطَرَنِى فَإِنَّهُۥ سَيَهْدِينِ﴾ [الزخرف: ٢٧]، وهذا طريقُ الجمع بينَ قوله: ﴿فَهُوَ يَهْدِينِ﴾ [الشعراء: ٧٨]، وبينَ قوله: ﴿سَيَهْدِينِ﴾ [الزخرف: ٢٧]، ولولا دخولُ الفاءِ علىٰ الفِعْل[4] لتعَيَّنَ هذا، لكنَّ الفاءَ دلَّتْ بسَبَبِيَّتها علىٰ محذوفٍ هو السَّبَب، وقَطَعَتِ الفِعلَ عن الظَّرْف، فتعَيَّنَ ما ذكرَه الزمخشريُّ لأجل الفاء، لا لأجلِ السِّين»[5].

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٧٢٥).

(٢) «الوسيط» للواحدي (٤: ١٠٥).

(٣) «الأمالي النحوية» لابن الحاجب (١: ١٠٦-١٠٧).

(٤) أي: في قوله: ﴿فَسَيَقُولُونَ﴾.

(٥) «الانتصاف» (٣: ٥١٩-٥٢٠) بحاشية «الكشّاف».

قلت: العامِلُ في «إذ» محذوف، لدلالةِ الكلامِ عليه، كما حُذِفَ في قوله: ﴿فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِۦ﴾ [يوسف: ١٥]، وقولهم: حينَئذٍ الآن، وتقديرُه: وإذْ لم يَهتَدوا به ظهرَ عِنادُهم فسيقولون: هذا إفكٌ قديم. فهذا الـمُضمَرُ صَحَّ به الكلام، حيثُ انتصَبَ به الظَّرْف، وكانَ قولُه: ﴿فَسَيَقُولُونَ﴾ مُسبَّباً عنه، **كما صَحَّ بإضمارِ «أنْ»** قولُه: ﴿حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾ [البقرة: ٢١٤]، لمُصادَفةِ «حتىٰ» مجرورَها، والمُضارعِ ناصِبَه.

وقلت: الاستِقبالُ إذا دلَّ علىٰ الاستِمرارِ فيما مضىٰ حالاً فحالاً، نحو: لو تُحسِنُ إلي لَشَكَرت، كانَ بمعنىٰ المُضِيّ، وإذا دلَّ علىٰ الاستِمرارِ فيما يجيءُ وقتاً فوقتاً كانَ مُتوغِّلاً في معناه، كقوله تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [البقرة: ١٥]، وربما دلَّ علىٰ الاستِمرارِ دائماً، نحو: فُلانٌ يَقْري الضَّيْفَ ويَحْمي الحريم، وهذا مِنَ القَبيلِ الثاني، ولذلكَ قُرِنَ بالسِّين، وذلكَ أنَّ قولَه: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا﴾ مُتَّصِلٌ بقوله: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن كَانَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَكَفَرْتُم بِهِۦ﴾، علىٰ معنىٰ: أخبِروني إنِ اجتَمعَ كَوْنُ القُرآنِ مِن عندِ الله مَعَ كُفْرِكُم به، واجتَمعَ شهادةُ أعلَمِ بني إسرائيلَ علىٰ نزولِ مِثلِه وإيمانُه به مَعَ استِكبارِكم عنه وعن الإيمانِ به، ألستُم ظالمين؟ ثم إنه تعالىٰ حكىٰ عنهم أنهم عندَ سماعِهم هذا الكلامَ المُنصِفَ الذي ليسَ بعدَه إرشادٌ أظهَروا العِناد، ولم يَنظُروا بنَظَرِ الإنصاف، وتكلموا بما هو نَصٌّ علىٰ الاستكبارِ والتجبُّر، وقالوا لأجل الذينَ آمنوا: لو كان الإيمانُ خيراً ما سبقونا إليه. ولهذا وُضِعَ المُضمَر.

فنبَّه سُبحانه وتعالىٰ بقوله: ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِۦ فَسَيَقُولُونَ﴾ حبيبَه صلواتُ الله عليه علىٰ تماديهم في العِناد، وإقناطًا له عن إيمانهم، وتَسْليةً عن طَعْنِهم، وأنهم حينَ لم يَهتَدوا بهذا الكلام المُنصِفِ ظهرَ عِنادُهم، فأُعلِمَ أنهم لا يَهتَدونَ بعدَ ذلك أبداً، ويَستَمِرُّ منهم حِيناً بعدَ حينِ الطَّعْنُ في القُرآن، فتارةً يقولون: أساطيرُ الأولين، وأخرىٰ: إنه سِحرٌ مُبين، وإفكٌ قديم، وأمثالُ ذلك.

قوله: (**كما صَحَّ بإضمارِ «أنْ»**): يُريد: أنَّ «إذ» هاهنا تَقتَضي عامِلاً، نظيرَ ﴿يَقُولَ﴾ هناك تَستَدعي ناصِباً، والفاءُ هنا تَقتَضي سَبَباً، نحو ﴿حَتَّىٰ﴾ هناك تَستَدعي مجروراً، فيُقدَّرُ هنا: «ظهر عِنادُهم»، ليكونَ عامِلاً في «إذ» سَبَباً لقوله: ﴿فَسَيَقُولُونَ﴾، وهناك «أنْ» ليكونَ عامِلاً في ﴿يَقُولَ﴾، ويُجعَلَ الفِعلُ في تأويلِ المَصدَر؛ ليَصِحَّ أن يَقعَ مجروراً بـ﴿حَتَّىٰ﴾.

وقولُهم: ﴿إِفْكٌ قَدِيمٌ﴾ كقولهم: أساطيرُ الأولين.

﴿كِتَٰبُ مُوسَىٰٓ﴾ مُبتدأ، ﴿وَمِن قَبْلِهِۦ﴾ ظَرْفٌ واقعٌ خبراً مُقدَّماً عليه، وهو ناصِبُ ﴿إِمَامًا﴾ علىٰ الحال، كقولك: في الدارِ زيدٌ قائماً. وقُرِئ: «ومَنْ قَبْلَهُ كِتابَ مُوسىٰ»؛ علىٰ: وآتينا الذينَ قَبلَهُ التَّوراة. ومعنىٰ ﴿إِمَامًا﴾: قُدْوةً يُؤتَمُّ به في دِينِ الله وشرائِعِه، كما يُؤتَمُّ بالإمام، ﴿وَرَحْمَةً﴾ لـمن آمَنَ به وعَمِلَ بما فيه، ﴿وَهَٰذَا﴾ القُرآنُ ﴿كِتَٰبٌ مُّصَدِّقٌ﴾ لِكِتابِ موسىٰ، أو: لِـمَا بينَ يَدَيـهِ وتَقَدَّمَه مِن جميع الكُتُب. وقُرِئ: «مُصَدِّقٌ لِـمَا بينَ يَدَيه».

قوله: (﴿كِتَٰبُ مُوسَىٰٓ﴾ مُبتدأ، ﴿وَمِن قَبْلِهِۦ﴾ ظَرْفٌ واقعٌ خبَراً): وقلت: لو رُوعِيَ التناسُبُ بينَ القَرينتَين ويُقال: ﴿كِتَٰبُ مُوسَىٰٓ﴾ فاعلُ الظَّرْفِ علىٰ مَذهَب الأخفش، وقد ذكرَه صاحبُ «الكشف»[1]، كانَ أحسَن، ولم يلزم التقديمُ الذي[2] لا يُفيدُ هنا معنىٰ التخصيص إليه، ولا الفَصْلُ بينَ الحالِ وعامِلِها، ويكونُ المعنىٰ: حَصَلَ ومضىٰ مِن قَبلِهِ كتابُ موسىٰ إماماً، ومُيِّزَ وشُوهِدَ عِياناً أنَّ كِتابَكَ هذا مُصَدِّقٌ مُعجِز، وأطلَقَ ﴿مُّصَدِّقٌ﴾، ولم يقل: «مُصَدِّقٌ له»، أي: لكتاب موسىٰ؛ تعميماً وإيذاناً بأنه مُصَدِّقٌ للكُتُبِ السماويةِ كُلِّها، لا سِيَّما نفسَه، لكونِهِ مُعجِزاً نازلاً بلسانٍ عربي مُبين، تُحِدِّيَ به العَرَبُ العُرَباء، فأُفحِمُوا، ومَعَ ذلكَ أنه نذيرٌ للذينَ ظَلَموا بشيرٌ للمُحسِنين.

وإنما عَدَلَ عن «العادِلينَ» إلىٰ «المُحسِنينَ» ليكونَ ذريعةً إلىٰ البشارةِ بقوله: ﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ لِـمَنْ قال: ﴿رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَٰمُوا۟﴾، وقيل: ﴿لِلْمُحْسِنِينَ﴾ دونَ «الذين أحسَنوا»، بعدَ قوله: ﴿ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾، أي: ليُنذِرَ الذينَ وُجِدَ منهم الظُّلْم، ويُبشِّرَ الذين ثَبَتُوا واستقاموا علىٰ الإحسانِ والإخلاص، إعلاماً بأنَّ الإنسانَ مُفتَقِرٌ إلىٰ ما يُهذِّبُ به نفسَه ويُقوِّمُ أودَه[3] كُلَّ الافتِقار؛ لأنَّ الاستِقامةَ علىٰ الصِّراطِ السَّوِيّ لا تُوجَدُ إلا في الأفراد، ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِىَ ٱلشَّكُورُ﴾ [سبأ: ١٣].

---

(١) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٢٣٥).

(٢) في (ح) و(ف): «إلىٰ لا يُفيد»، ولا معنىٰ له، والمُثبت من (ط).

(٣) تحرَّف في (ح) و(ف) إلىٰ: «إلىٰ ما مهدت به نفسه والقوم أوده».

﴿لِّسَانًا عَرَبِيًّا﴾ حالٌ مِن ضميرِ الكِتاب في «مُصَدِّق»، والعامِلُ فيه ﴿مُّصَدِّقٌ﴾، ويجوزُ أن يَنتَصِبَ حالاً عن: ﴿كِتَٰبٌ﴾ لِتَخَصُّصِهِ بالصِّفة، ويَعمَلُ فيه معنىٰ الإشارة، وجُوِّزَ أن يكونَ مفعولاً لـ﴿مُّصَدِّقٌ﴾، أي: يُصَدِّقَ ذا لِسانٍ عربيٍّ، وهو الرسول.

وقُرِئ: ﴿لِّيُنذِرَ﴾ بالياءِ والتاء، و«لِـيَنذَر»؛ مِن: نَذِرَ يَنذَر: إذا حَذِر.

﴿وَبُشْرَىٰ﴾ في محلِّ النَّصْب، معطوفٌ علىٰ محَلِّ ﴿لِّيُنذِرَ﴾، لأنه مفعولٌ له.

ومن ثَمَّ عَلَّلَ بِشارةَ المُحسِنينَ بقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَٰمُواْ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ * أُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ﴾، ومن هنا تَقِفُ علىٰ جَلالةِ محَلِّ العَشَرةِ المُبَشَّرةِ رضوانُ الله عليهم.

قوله: (﴿لِّسَانًا عَرَبِيًّا﴾ حالٌ مِن ضميرِ الكِتاب): قال الزَّجّاج: «المعنىٰ: مُصَدِّقٌ لِـمَا بينَ يَدَيهِ عربيّاً، وذكر ﴿لِّسَانًا﴾ توكيداً، كما تقول: جاءني زيدٌ رجلاً صالحاً، أي: جاءني زيدٌ صالحاً، و«رجلاً» توكيد»[(١)]، وسَمّىٰ أبو البقاءِ هذهِ الحالَ حالاً مُوطِّئة[(٢)]، وأما قوله: «أن يَنتَصِبَ [حالاً] عن كِتاب، ويَعمَلَ فيه معنىٰ الإشارة»، ففيه خِلاف، ذكرناهُ في أولِ البقرة.

قال القاضي: «فائدتُها الإشعارُ بالدلالةِ علىٰ أنَّ كونَه مُصَدِّقاً للتوارة، كما دلَّ علىٰ أنه حَقّ، دلَّ علىٰ أنه وَحْيٌ وتوقيفٌ مِنَ الله سُبحانه وتعالىٰ»[(٣)].

قوله: (وقُرِئ: ﴿لِّيُنذِرَ﴾ بالياء والتاء): نافعٌ وابنُ عامِر والبَزِّيّ ـ بخِلافٍ عنه ـ: بالتاءِ الفَوْقانيّة، والباقون: بالياء[(٤)].

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٤٤١).

(٢) انظر: «التبيان في إعراب القرآن» (١: ١١٩ و٣٧٩ و٤١٠) و(٢: ٨٢٧ و٨٧٢ و١١٢٣).

(٣) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ١٧٩).

(٤) انظر: «التيسير» للداني ص ١٩٩، و«حجة القراءات» ص ٦٦٢.

[﴿وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ إِحْسَٰنًا حَمَلَتْهُ أُمُّهُۥ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا وَحَمْلُهُۥ وَفِصَٰلُهُۥ ثَلَٰثُونَ شَهْرًا حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً قَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِىٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِىٓ أَنْعَمْتَ عَلَىَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَىَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَٰلِحًا تَرْضَىٰهُ وَأَصْلِحْ لِى فِى ذُرِّيَّتِىٓ إِنِّى تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّى مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ * أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ نَتَقَبَّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا۟ وَنَتَجَاوَزُ عَن سَيِّـَٔاتِهِمْ فِىٓ أَصْحَٰبِ ٱلْجَنَّةِ وَعْدَ ٱلصِّدْقِ ٱلَّذِى كَانُوا۟ يُوعَدُونَ﴾ ١٥-١٦]

قُرِئ: «حُسْناً»: بضَمِّ الحاءِ وسُكونِ السِّين، وبضَمِّهما، وبفَتْحِهما، و﴿إِحْسَٰنًا﴾، و﴿كُرْهًا﴾ بالفَتْح والضَّمّ، وهما لُغتانِ في معنىٰ المَشَقّة، كالفَقْرِ والفُقْر، وانتِصابُه على الحال، أي: ذاتِ كُرْه، أو علىٰ أنه صِفةٌ للمَصدَر، أي: حَملاً ذا كُرْه.

﴿وَحَمْلُهُۥ وَفِصَٰلُهُۥ﴾ ومُدّةُ حَمْلِه وفِصالِهِ ﴿ثَلَٰثُونَ شَهْرًا﴾، وهذا دليلٌ علىٰ أنَّ أقلَّ الحمْلِ سِتّةُ أشهُر، لأنَّ مُدّةَ الرَّضاع إذا كانت حَوْلَين؛ لِقولِهِ عَزَّ وجَلّ: ﴿حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، بَقِيَتْ للحَمْلِ سِتّةُ أشهُر. وقُرِئ: «وفَصْلُه»، والفَصْلُ والفِصال: كالفَطْم والفِطام، بِناءً ومعنىٰ.

قوله: (قُرِئ: «حُسْناً» بضَمِّ الحاءِ وسُكونِ السِّين): الكوفيُّون: ﴿إِحْسَٰنًا﴾، والباقون: «حُسْناً»، والكوفيُّون وابنُ ذَكْوان: ﴿كُرْهًا﴾ بضَمِّ الكاف، والباقون: بفَتْحِها[1]. قال ابنُ جِنِّي: «(حَسَناً) بالفَتْح، قراءةُ عليٍّ رضيَ اللهُ عنه والسُّلَميّ، يحتملُ أن يكونَ مَصدَراً كالمصادرِ التي اعتقَبَ فيها الفُعْلُ والفَعَل، نحو: الشُّغْل والبُخْل[2]، وأن يكونَ صِفةً لا مَصدَراً، لكونِهِ رَسِيلَ القبيح[3]، أي: وَصَّيْناهُ بوالِدَيهِ فِعْلاً حَسَناً، وإن شِئتَ نَصَبتَه بـ«وَصَّيْنا»، لأنه بمعنىٰ: ألزَمْناهُ الـحُسْن في أبوَيْه، وإن شِئتَ قَدَّرْت: «ألزَمْناه»، ونَصَبتَ به لا بـ«وَصَّيْنا» المذكور»[4].

---

(١) انظر: «التيسير» للداني ص ١٩٩، و«حجة القراءات» ص ٦٦٣.

(٢) أي: الشُّغْلُ والشَّغَل، والبُخْلُ والبَخَل. وهو لفظُ ابنِ جِنِّي في «المحتسب».

(٣) أي: مُقابِل القبيح.

(٤) «المحتسب» لابن جِنِّي (٢: ٢٦٥).

فإن قلت: المُرادُ بيانُ مُدّةِ الرَّضاع لا الفِطام، فكيفَ عَبَّرَ عنه بالفِصال؟ قلت: لـمَّا كانَ الرَّضاعُ يليه الفِصالُ ويُلابِسُه، لأنه يَنتَهي به ويَـتِمّ، سُمِّيَ فِصالاً، **كما سَمَّىٰ المُدّةَ بالأَمَد** مَنْ قال:

كُلُّ حَيٍّ مُستكمِلٌ مُـدَّةَ العُمْـ ـــرِ ومُــودٍ إذا انتهــىٰ أمَــدُهْ

وفيه فائدة، وهي الدَّلالةُ علىٰ الرَّضاع التامِّ الـمُنتَهي بالفِصالِ ووَقتِه.

قوله: (**كما سَمّىٰ الـمُدّةَ بالأَمَد**): **الراغب**: «الأَمَدُ والأَبَد: يتقاربان، لكنَّ الأبد: عبارةٌ عن مُدّةِ الزمانِ التي ليسَ لها حَدٌّ محدود، ولا يَتَقيَّد، ولا يُقال: أبد كذا، والأمد: مُدّةٌ لها حَدٌّ مجهولٌ إذا أُطلِق، وقد يَنحَصِر، نحوَ أن يُقال: أمدُ كذا، كما يُقال: زمنُ كذا، والفرقُ بينَ الزمانِ والأمد: أنَّ الأمدَ يُقالُ باعتبارِ الغاية، والزمانَ عامٌّ في المبدأ والغاية، ولذلكَ قيل: المدىٰ والأمدُ يتقاربان»[١].

قوله: (**كُلُّ حَيٍّ مُستكمِل**) البيت[٢]: «مُود»: أي هالك؛ مِن: أودىٰ: إذا هَلَك، يقول: كُلُّ حَيٍّ يَستكمِلُ مُدّةَ عُمُره، ويَهلِكُ إذا انتهىٰ عُمُرُه.

قوله: (**وفيه فائدة**): أي: فيه إشارةُ النَّصِّ وإدماجُ[٣] معنىٰ الفَصْلِ والفِطام التامِّ المُنتَهي بالفِصـال، ولو قيل: «وحَـمْلُه وفِطامُه ثلاثونَ شَهْراً» لم يكن نصّاً في الرَّضاع التامِّ المُنتَهي بالفِصال، وفي كُلِّ عُدولٌ عن الظاهرِ إشارةً إلىٰ دقيقة.

---

(١) «مفردات القرآن» ص ٨٨.

(٢) تقدَّم عند الزمخشـري في تفسير الآية ٢٣١ من سورة البقرة، وعزاه في «الفائق»، مادة (أمد)، إلىٰ الطِّرِمّاح، وهو في «ديوانه» ص١٣٩، إلا أنه فيه من بيتين:

لا يُريشانِ باختِلافهما الـمَرْ ءَ وإن طـالَ فيهمـا أمــدُه

كُلُّ حَيٍّ مُستكمِلٌ عِدّةَ العُمْـ ـــرِ ومُــودٍ إذا انتهــىٰ عَـدَدُه

(٣) تقدَّم معنىٰ الإدماج في تفسير الآية ١١٥ من سورة التوبة (٧: ٣٨١) تعليقاً، وفيه أنَّ الذي يُسمِّيه أهلُ البيان بـ«الإدماج»، يُسمِّيه الحنفيةُ بـ«إشارة النَّصّ».

وقُرِئ: «حتىٰ إذا استوىٰ وبَلَغَ أشُدَّه»، وبُلُوغُ الأشُدّ: أن يكتَهِلَ ويَستَوفيَ السِّنَّ التي تَستَحكِمُ فيها قُوَّتُه وعَقلُه وتمييزُه، وذلكَ إذا **أنافَ علىٰ الثلاثين، وناطَحَ الأربعين.** وعن قَتادة: ثلاثٌ وثلاثونَ سنة، ووَجْهُه: أن يكونَ ذلك أولَ الأشُدّ، وغايتُه الأربعين. وقيل: لم يُبعَثْ نبيٌّ قَطُّ إلا بعدَ أربعينَ سنة.

والمُرادُ بالنِّعْمةِ التي **استَوزَعَ الشُّكرَ** عليها: نِعمةُ التوحيدِ والإسلام، وجَمَعَ بينَ شُكْرَي النِّعمةِ عليه وعلىٰ والِدَيْه، لأنَّ النِّعْمةَ عليهما نِعْمةٌ عليه. **وقيلَ في العَمَل المَرْضي: هو الصَّلَواتُ الخمس.**

قوله: (**أنافَ علىٰ الثلاثين**): **الجوهري**: «أناف: أشرَف».

قوله: (**وناطَحَ الأربعين**): **الأساس**: «الناطِح: هو المُستَقبلُ مما يُزجَر[1]».

قوله: (**استَوزَعَ الشُّكْر**): **الجوهري**: «استَوزَعتُ اللهَ شُكْرَه، فأوزَعَني، أي: استَلهَمتُه فألهَمَني». **الراغب**: «أوزِعْني: معناه: ألهِمْني، وتحقيقُه: أولِعْني بذلك أو اجعَلْني بحيثُ أزَعُ نفسي عن الكُفْران، يقال: وَزَعْتُه عن كذا: كَفَفْتُه، وقيل: الوزوع: الولوعُ بالشيء، ورجلٌ وزع»[2].

قوله: (**وقيلَ في العَمَلِ المَرْضيّ: هو الصَّلَوات الخمس**): هو معطوفٌ علىٰ مُقدَّر، أي: يجوزُ أن يُقالَ في قوله: ﴿وَأَنْ أَعْمَلَ صَٰلِحًا تَرْضَىٰهُ﴾: أنه يُرادُ به الأعمالُ الصالحاتُ مُطلَقاً، ويجوزُ أن يُرادَ به الصَّلَواتُ الخمس، والأولُ أوجَه، لأنه عُلِمَ مِن قوله تعالىٰ: ﴿نِعْمَتَكَ ٱلَّتِىٓ أَنْعَمْتَ عَلَىَّ﴾ الإسلامُ والتوحيد، كما نصَّ عليه، ويُعلَمُ مِن هذا الأعمالُ الصالحات، فيعودُ المعنىٰ إلىٰ قوله: ﴿أَوْزِعْنِىٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِىٓ أَنْعَمْتَ عَلَىَّ﴾ الإسلامُ والتوحيد، ﴿وَأَنْ أَعْمَلَ﴾ الأعمالَ الصالحات، ويجوزُ أن يكونَ مِن عطفِ الخاصِّ علىٰ العام، وفيه إشارةٌ إلىٰ معنىٰ قوله تعالىٰ: ﴿وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾ [فاطر: ١٠].

---

(١) في (ح): «يوتجر»، وفي (ف): «يرتجر»، ومثلها في (ط) لكنْ دون نقط، والمُثبَت من «أساس البلاغة» للزمخشري. وانظر: «لسان العرب» لابن منظور، مادة (مطح).

(٢) «مفردات القرآن» ص ٨٦٨.

فإن قلت: ما معنىٰ «في» في قوله: ﴿وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي﴾؟ قلت: معناه: أن يـجعَلَ ذُرِّيـتَه مَوقِعاً للصَّلاحِ ومَظِنَّةً له، كأنه قال: هَبْ لِيَ الصَّلاحَ في ذُرِّيَّتي، وأوقِعْهُ فيهم. ونحوُه:

يَـجْـرَحْ في عَراقيبِها نَـصْلي

﴿مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ مِنَ المُخلِصين، وقُرِئ: «يَتَقبَّلُ» و«يَتَجاوَزُ» بفَتْح الياء، والضميرُ فيهما لله عَزَّ وجَلّ، وقُرِئا بالنُّون.

قوله: (يَـجرَحْ في عَراقيبِها نَصْلي): أولُه:

وإنْ تَعتَذِرْ بالمَحْلِ عن ذي ضُـرُوعِها إلىٰ الـضَّيْفِ ....[1]

أي: يُـحدِثُ الجرحَ في عَراقيبِها نَصْلي، المعنىٰ: إنِ اعتَذَرَتْ بِقِلّةِ اللَّبَنِ بسَبَب القَحْطِ إلىٰ الضَّيْفِ أعقِرَها؛ لتكونَ هي بَدَلَ اللَّبَن، «ذي ضُـرُوعها»: أي: لَبَـنِها، جَعَلَ المُتعدِّيَ بمنزلةِ اللازم لإرادةِ الحقيقة، ثم عَدّاهُ كما يُعَدّىٰ اللازمُ مُبالَغة.

قال ابـنُ الحاجب: «الآيةُ مِن بابِ قوله: «فلانٌ يُعطي ويَمنَع»، مما استُعمِلَ فيه الفِعلُ المُتعدِّي محذوفاً مفعولُه حَذْفاً غيرَ مقصود، وهذا أبلَغُ في المَدْح مِنَ القَصْدِ إلىٰ المفعولِ علىٰ طريقةِ خُصُوصٍ وعُمُوم، لِـمَا فيه مِنَ المُبالَغة، وجَعَلَ «الذُّرِّيَّةَ» كأنها مَحَلٌّ للصَّلاح»[2].

قوله: (وقُرِئ: «يَـتَقبَّلُ» و«يَتَجـاوَزُ» بفَتْح الياء): شاذّة، قـال الزَّجّاج: «وهيَ جائـزة، ولا أعلَمُ أحداً قرأ بها»[3]، وقـرأ حفصٌ وحـمزةُ والكِسائيّ: ﴿نَتَقَبَّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُواْ وَنَتَجَاوَزُ﴾ بالنُّونِ فيهما مفتوحة، ونَصْبِ ﴿أَحْسَنَ﴾، والباقون: بالياءِ مضمومةً فيهما، ورَفْعِ «أحسَن»[4].

---

(١) البيت لذي الرُّمّة، كما في «ديوانه» ص٥٧٥. ولم يُتِمَّه المُؤلِّفُ رحمه الله تعالىٰ، فوضعتُ النقاط إشارةً إلىٰ ذلك، لا للدلالة علىٰ الحذف.

وانظر ما تَقَدَّمَ تعليقاً عند تفسير الآية ٥٧ من سورة الأنفال (٧: ١٣٧).

(٢) «الأمالي النحوية» لابن الحاجب (١: ١٣٠-١٣١).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٤: ٤٤٣).

(٤) انظر: «التيسير» للداني ص ١٩٩، و«حجة القراءات» ص ٦٦٤.

فإن قلت: ما معنىٰ قوله: ﴿فِيٓ أَصۡحَٰبِ ٱلۡجَنَّةِ﴾؟ قلت: هو نَحْوُ قولِك: أكرَمَني الأميرُ في ناسٍ مِن أصحابه، تُريد: أكرَمَني في جُملةِ مَنْ أكرَمَ منهم، ونَظَمَني في عِدادِهم، ومحلُّه النَّصْبُ علىٰ الحال، علىٰ معنىٰ: كائِنينَ في أصحابِ الجنّةِ ومَعْدودينَ فيهم.

﴿وَعۡدَ ٱلصِّدۡقِ﴾ مَصدَرٌ مُؤكِّد؛ **لأنَّ قولَه: ﴿نَتَقَبَّلُ﴾ ﴿وَنَتَجَاوَزُ﴾: وَعْدٌ مِنَ الله تعالىٰ لـهم** بالتَّقبُّلِ والتجاوُز. وقيل: نزلت في أبي بكرٍ رضيَ اللهُ عنه، وفي أبيه أبي قُحافة، وأُمِّهِ أُمِّ الخير، وفي أولاده، واستِجابةِ دُعائِهِ فيهم. وقيل: لم يكنْ أحدٌ مِنَ الصحابة، مِنَ المُهاجِرينَ منهم والأنصار، أسلَمَ هو ووالِداهُ وبَنُوهُ وبناتُه غير أبي بكر.

[﴿وَٱلَّذِي قَالَ لِوَٰلِدَيۡهِ أُفّٖ لَّكُمَآ أَتَعِدَانِنِيٓ أَنۡ أُخۡرَجَ وَقَدۡ خَلَتِ ٱلۡقُرُونُ مِن قَبۡلِي وَهُمَا يَسۡتَغِيثَانِ ٱللَّهَ وَيۡلَكَ ءَامِنۡ إِنَّ وَعۡدَ ٱللَّهِ حَقّٞ فَيَقُولُ مَا هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ * أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ حَقَّ عَلَيۡهِمُ ٱلۡقَوۡلُ فِيٓ أُمَمٖ قَدۡ خَلَتۡ مِن قَبۡلِهِم مِّنَ ٱلۡجِنِّ وَٱلۡإِنسِۖ إِنَّهُمۡ كَانُواْ خَٰسِرِينَ﴾ ١٧-١٨]

﴿وَٱلَّذِي قَالَ﴾ مُبتدأٌ خبَرُه: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ حَقَّ عَلَيۡهِمُ ٱلۡقَوۡلُ﴾، **والـمُرادُ بـ«الذي قال»: الجنسُ القائلُ ذلكَ القول، ولذلكَ وَقَعَ الخبرُ مجموعاً.** ....

قوله: (**لأنَّ قولَه: ﴿نَتَقَبَّلُ﴾ ﴿وَنَتَجَاوَزُ﴾: وَعْدٌ مِنَ الله تعالىٰ**): **الراغب**: «التقبُّل: قَبُولُ الشيءِ علىٰ وَجْهٍ يقتَضي ثواباً كالهديّةِ ونَحْوِها»[١]، وقال الواحِديُّ ومُحيي السُّنّة: «الأحسَن: بمعنىٰ: الحسَن»[٢]، وقال القاضي: «﴿أَحۡسَنَ مَا عَمِلُواْ﴾ يعني: طاعاتِهم، فإن المُباحَ حَسَنٌ ولا يُثابُ عليه»[٣].

قوله: (**الـمُرادُ بـ«الذي قال»: الجنسُ القائلُ ذلكَ القول، ولذلكَ وقعَ الخبرُ مجموعاً**): **الانتِصاف**: «وفي الآية رَدٌّ علىٰ مَنْ زَعَمَ أنَّ المُفرَدَ الجِنسيَّ لا يُعامَلُ مُعامَلةَ الجمع، لا في الصِّفة، ولا في الخبر، فلا يُقال: الدِّينارُ الصُّفْرُ خيرٌ مِنَ الدِّرهَم البيض»[٤].

(١) «مفردات القرآن» ص ٦٥٣.
(٢) «معالم التنزيل» للبغوي (٧: ٢٥٨)، و«الوسيط» للواحدي (٤: ١٠٨).
(٣) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ١٨١).
(٤) «الانتصاف» (٣: ٥٢٢) بحاشية «الكشّاف».

وعن الحسن: هو في الكافِرِ العاقِّ لِوالِدَيْهِ المُكذِّبِ بالبَعْث. وعن قَتادة: هو نعتُ عَبْدِ سُوءٍ عاقٍّ لِوالِدَيْهِ فاجِرٍ لِرَبِّه. وقيل: نزلت في عبدِ الرحمنِ بنِ أبي بكرٍ قبلَ إسلامِه، وقد دعاه أبوه أبو بكر وأمُّه أُمُّ رُومانَ إلىٰ الإسلام، فأفَّفَ بهما، وقال: ابعثوا لي جُدْعانَ ابنَ عَمْرٍو وعُثمانَ بنَ عَمْرٍو، وهما مِن أجدادِه، حتىٰ أسألهما عما يقولُ مُحَمَّد.

ويَشهَدُ لبُطلانِهِ أنَّ المُرادَ بـ«الذي قال»: جِنسُ القائلينَ ذلك، وأنَّ قولَه: ﴿الَّذِينَ حَقَّ عَلَيْهِمُ الْقَوْلُ﴾: هم أصحابُ النار، وعبدُ الرحمنِ كانَ مِن أفاضِلِ المُسلمين وسَرَواتِهم، **وعن عائشةَ رضيَ اللهُ عنها إنكارُ نزولها فيه**، وحينَ كَتَبَ مُعاويةُ إلىٰ مَروانَ بأنْ يُبايِعَ الناسُ ليزيد، قال عبدُ الرحمن: لقد جئتُم بها هِرَقْلِيّة، تُبايِعُونَ لأبنائِكم، فقالَ مروان: يا أيها الناس، هو الذي قالَ اللهُ فيه: ﴿وَالَّذِى قَالَ لِوَالِدَيْهِ أُفٍّ لَّكُمَا﴾، فَسَمِعَت عائشة، فغَضِبَت، وقالت: واللهِ ما هو به، ولو شِئتُ أن أُسمِّيَه لَسَمَّيتُه، ولكنَّ اللهَ لَعَنَ أباكَ وأنتَ في صُلْبه، فأنتَ فَضَضٌ مِن لعنةِ الله.

قلت: يُمكِنُ أن يُرَدَّ بهذا قولُ صاحِبِ «المفتاح» حيثُ قال: «امتنَعَ لوجوهٍ كثيرةٍ لا تخفىٰ علىٰ مُتقِني أنواعِ الأدب، أدناها: وجوبُ نَحْو: الرَّجُلُ الطِّوال، والفَرَسُ الدُّهْم، أو صِحّتُه لا أقلّ، علىٰ الاطِّراد، وكُلُّ ذلكَ علىٰ ما ترىٰ فاسِد»[1].

قوله: (**وعن عائشةَ رضيَ الله عنها إنكارُ نُزُولِها فيه**): عن البُخاريِّ[2] عن يُوسُفَ بنِ ماهَكَ قال: كانَ مروانُ علىٰ الحِجاز، استعمَلَه مُعاوية، فخَطَب، فجَعَلَ يَذكُرُ يزيدَ بنَ مُعاويةَ لكي يُبايَعَ له بعدَ أبيه، فقالَ له عبدُ الرحمنِ بنُ أبي بكرٍ رضيَ اللهُ عنهما شيئاً، فقال: فخُذوه، فدَخَلَ بيتَ عائشةَ رضيَ اللهُ عنها، فلم يَقدِرُوا عليه، فقال مروان: هذا الذي أنزَلَ اللهُ تعالىٰ فيه: ﴿وَالَّذِى قَالَ لِوَالِدَيْهِ أُفٍّ لَّكُمَا﴾، فقالت عائشةُ رضيَ اللهُ عنها مِن وراءِ الحِجاب: «ما أنزَلَ اللهُ فينا شيئاً مِنَ القُرآنِ إلا ما أنزلَ في سُورةِ النُّورِ مِن براءتي».

---

(١) «مفتاح العلوم» للسَّكّاكي ص٢١٥.

(٢) في «صحيحه» برقم (٤٨٢٧).

وقُرِئ: «أفِّ»: **بالكَسْرِ والفَتْح** بغير تنوين، بالحركاتِ الثلاثِ مَعَ التنوين، وهو صَوْتٌ إذا صَوَّتَ به الإنسانُ عُلِمَ أنه مُتَضَجِّر، كما إذا قال: حِسّ، عُلِمَ منه أنه مُتَوجِّع. واللامُ للبيان، معناه: هذا التأفيفُ لكما خاصّة، ولأجلِكما دونَ غيركما.

وقُرِئ: ﴿أَتَعِدَانِنِيٓ﴾ بنُونَين، و«أتعِدانِي» بأحَدِهما، و«أتعِدانِّي» بالإدغام، ....

النهاية: «قال عبدُ الرحمن: «أجِئتُم بها هِرَقليَّةً وقُوقيّة!»، أراد: أنَّ البَيْعةَ لأولادِ المُلوكِ سُنّةُ ملوكِ الرُّوم والعَجَم، وهِرَقْل: اسمُ مَلِكِ الرُّوم»، «وقالت عائشةُ رضيَ الله عنها لمروان: إنَّ النبيَّ ﷺ لَعَنَ أباك، وأنتَ فَضَضٌ مِن لَعْنةِ الله»، أي: قِطعةٌ وطائفةٌ منها»[(١)].

قُوق: اسمُ مَلِكٍ مِن مُلوكِ الرُّوم، قالَ في «الفائق»: «هِرَقْل: كانَ مِن مُلوكِ الرُّوم، وهو أولُ مَنْ ضَـرَبَ الدنانير، وأولُ مَنْ أحدَثَ البَيْعـة، يُريد: أنَّ البَيْعةَ للأولاد مِن عادتِـهم. الفَضَض: فَعَلٌ بمعنىٰ: مفعول؛ مِن: فَضَّ: إذا كَسَـر، أي: أنتَ طائفةٌ مِنَ اللَّعْنةِ فُضِضت منها، وروي: فَضِيض وفُضُض، والفُضُض: جمعُ فَضِيض، وهو الماءُ العريض، افتَضَضتُ الماء: أخذتَه ساعةَ يخرج، كوَرْدٍ جَنِيّ، وصَبِيٍّ وَليد، أي: قَرِيبَي العَهْدِ مِنَ الـجَنْي والوِلادة، أي: سُلِتَّ مِنَ اللَّعْنةِ حديثَ عَهْدٍ بها»[(٢)].

قوله: (**وقُرِئ: «أفّ» بالكَسْـرِ والفَتْح**): نافعٌ وحَفص: ﴿أُفٍّ﴾ بالتنوينِ وكَسْرِ الفاء، وابنُ كثير وابنُ عامر: بفَتْح الفاءِ مِن غير تنوين، والباقون: بكَسْـرِ الفاءِ من غير تنوين[(٣)].

قوله: (**وقُرِئ: ﴿أَتَعِدَانِنِيٓ﴾**): هشام: «أتـعِدانِّ» بنُونٍ واحدةٍ مُشدَّدة، والباقون: بنُونَينِ مكسورتَين[(٤)]، قال الزَّجّاج: «ويجوزُ «تَعِدانِّي» بالإدغام، وإن شِئتَ أظهَرْتَ النُّونَين، وإن شِئتَ

---

(١) ما نقله المُؤلِّفُ رحمه الله تعالىٰ عن «النهاية»، هو فيه في أكثر من موضع، فالأول في (٤: ١٢٢) و(٥: ٢٦٠)، والثاني في (٣: ٤٥٤).

(٢) «الفائق» للزمخشـري (٣: ٣٩٨-٣٩٩)، مادة (هرقل).

(٣) انظر: «التيسير» للداني ص ١٣٩، و«حجة القراءات» ص ٣٩٩.

(٤) انظر: «التيسير» للداني ص ١٩٩.

وقد قرأ بعضُهم: «أتعِدانَني» بفتْح النُّون، كأنه استثقَلَ اجتماعَ النُّونَينِ والكسرتَينِ والياء، ففتحَ الأولىٰ تحرِّياً للتخفيف، كما تحرّاهُ مَنْ أدغم، ومَنِ اطَّرَحَ أحدَهما، ﴿أَنْ أُخْرَجَ﴾ أن أُبعَثَ وأُخرَجَ مِنَ الأرض، وقُرِئَ: «أخرُجَ».

﴿وَقَدْ خَلَتِ ٱلْقُرُونُ مِن قَبْلِي﴾ يعني: ولم يُبعَثْ منهم أحد، ﴿يَسْتَغِيثَانِ ٱللَّهَ﴾ يقولان: الغِياثُ بالله مِنكَ ومن قَولِك، وهو استِعظامٌ لِقولِه، ﴿وَيْلَكَ﴾ **دُعاءٌ عليه بالثُّبور، والمُرادُ به الحثُّ** والتحريضُ علىٰ الإيمان، لا حقيقةُ الهلاك.

﴿إِنَّ أَمْرِ﴾: نَحْوُ قولِه: ﴿فِيٓ أَصْحَٰبِ ٱلْجَنَّةِ﴾ [الأحقاف: ١٦]. وقُرِئَ: «أنَّ» بالفَتْح، علىٰ معنىٰ: آمِنْ بأنَّ وَعْدَ الله حَقّ.

[﴿وَلِكُلٍّ دَرَجَٰتٌ مِّمَّا عَمِلُوا۟ وَلِيُوَفِّيَهُمْ أَعْمَٰلَهُمْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ ١٩]

﴿وَلِكُلٍّ﴾ مِنَ الجنسَينِ المذكورَين ﴿دَرَجَٰتٌ مِّمَّا عَمِلُوا۟﴾ أي: مَنازِلُ ومَراتِبُ مِن جَزاءِ ما عَمِلُوا مِنَ الخيرِ والشَّرّ، ومن أجلِ ما عَمِلُوا منهما. فإن قلت: كيفَ قيل: ﴿دَرَجَٰتٌ﴾، وقد جاء: «الجنّةُ دَرَجات، والنارُ دَرَكات»؟ قلت: يجوزُ أن يُقالَ ذلكَ **علىٰ وَجهِ التغليب؛ لاشتِمالِ «كُلٍّ» علىٰ الفريقَين**.

أسكنتَ الياء، وإن شِئتَ فتحتَها، ورُوِيَت عن بعضهم: «أتعِدانَني» بالفَتْح، وذلكَ لحنٌ لا وَجْهَ له، فلا تَقرَأَنَّ به؛ لأنَّ فَتْحَ نُونِ الاثنينِ خطأ، وإن حُكِيَ في شُذوذ، فلا تُحمَلُ القِراءةُ علىٰ الشُّذوذ»(١).

قوله: (﴿وَيْلَكَ﴾ **دُعاءٌ عليه بالثُّبور، والمُرادُ به الحثّ**): قالوا: الوَيْل: بمعنىٰ الهلاك، ودلالتُه علىٰ الحثِّ علىٰ الفِعْلِ مِن حيثُ إنَّ فيه إشعاراً بأنَّ ما هو مُرتكِبٌ له: حَقيقٌ بأن يُهلَكَ مُرتكِبُه(٢)، وأن يُطلَبَ له الهلاك، فإذا سَمِعَ ذلكَ كانَ باعِثاً علىٰ تَرْكِه.

قوله: (**علىٰ وَجهِ التغليب؛ لاشتِمالِ «كُلٍّ» علىٰ الفريقَين**): جَعَلَ مُصحِّحَ التغليبِ لفظَ

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٤: ٤٤٣).

(٢) في (ح) و(ف): «مرتكب»، والمثبت من (ط).

....

«كُلّ»؛ لاشتِمالِهِ علىٰ فريقِ المُؤمنينَ الذينَ لهم الدَّرجات، وفريقِ الكافرينَ أصحابِ الدَّركات، والمُرادُ بالفَريقَينِ ما ذكرهما في قوله، والظاهِرُ أنَّ أحدَ الجِنسَينِ ما دلَّ عليه قولُه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُوا۟ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَـٰمُوا۟﴾ [الأحقاف: ١٣]، والآخَرَ قولُه: ﴿وَٱلَّذِى قَالَ لِوَٰلِدَيْهِ أُفٍّ لَّكُمَآ أَتَعِدَانِنِىٓ أَنْ أُخْرَجَ﴾ [الأحقاف: ١٧]، إذ ليسَ مما يَقرُبُ ذِكرُه ويَصلُحُ لذلك غيرُهما.

وأما تقريرُ التغليب: فهو أنه تعالىٰ لـمَّا ذكرَ الفريقَ الأول، ووَصَفَهم بثباتٍ في القول، واستِقامةٍ في الفِعْل، ورتَّبَ عليه جزاءَهم، وأوقَعَ قولَه: ﴿وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَـٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ إِحْسَـٰنًا﴾ [الأحقاف: ١٥] استطراداً في البَيْن، وعقَّبَ ذلكَ بذِكرِ فريقِ الكافرين، ووَصَفَهم بعُقوقِ الوالِدَين، وبإنكارِهم البَعْث، وجَعَلَ العُقوقَ أصلاً في الاعتبار وكرَّر في القسم الأول الجزاء، وهو ذِكرُ الجنةِ مراراً ثلاثاً، وأفرَدَ جزاءَ الكافر[1]، وهو ذِكرُ النار، وأخَّرَه بعدَ ذِكرِ ما يَجمَعُهما مِن قوله: ﴿وَلِكُلٍّ دَرَجَـٰتٌ﴾، غلَّبَ «الدَّرجات» علىٰ «الدَّركات» لذلك.

وفيه: أنْ لا شيءَ أعظَمُ مِنَ التوحيدِ والثباتِ عليه، ثم بِرِّ الوالِدَيْنِ والإحسانِ إليهما، ولا شيءَ أفحَشُ مِن عُقوقِ الوالِدَيْنِ وإنكارِ الحشر، وفي إيقاعِ إنكارِ الحشرِ مُقابِلاً لإثباتِ التوحيد؛ الدلالةُ علىٰ أنَّ المُنكِرَ مُعطِّلٌ مُبطِلٌ لِحكمةِ الله في إيجادِ العالَم.

وهذا الترتيبُ الأفيق، والنَّظْمُ الرَّصِين: يُوقِفُكَ علىٰ ضَعْفِ قَوْلِ مَنْ قال: إنَّ الآيةَ في حَقِّ عبد الرحمن، روىٰ مُحيي السُّنَّةِ عن الزَّجّاج أنه قال: «قولُ مَنْ قال: إنها نزلت في عبدِ الرحمنِ قبلَ إسلامه: يُبطِلُه قولُه: ﴿أُو۟لَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْقَوْلُ﴾ الآية، لأنه تعالىٰ أعلَمَ أنَّ هؤلاءِ قد حَقَّتْ عليهم كلمةُ العذاب، وعبدُ الرحمن مِن أفاضِلِ المُسلِمين، فلا يكونُ ممَّنْ حَقَّتْ عليه كلمةُ العذاب»[2].

---

(١) من قوله: «وكرر في القسم الأول» إلىٰ هنا سقط من (ف)، وأثبتُّه من (ط)، وورد في (ح) بعضه محرَّفاً، ففيها: «ذكر في القسم الأول الجزاء» فقط.

(٢) «معالم التنزيل» للبغوي (٧: ٢٥٩)، وانظر: «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٤: ٤٤٤).

﴿وَلِيُوَفِّيَهُمْ﴾ - وقُرِئ: بالنُّونِ - تعليلٌ مُعَلَّلُه محذوفٌ لِدلالةِ الكلام عليه، كأنه قيل: وليُوفِّيهم أعمالَهم ولا يَظلِمَهم حُقُوقَهم قَدْرَ جَزائِهم علىٰ مقاديرِ أعمالِهم، فجَعَلَ الثوابَ دَرَجات، والعِقابَ دَرَكات.

[﴿وَيَوْمَ يُعْرَضُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَٰتِكُمْ فِى حَيَاتِكُمُ ٱلدُّنْيَا وَٱسْتَمْتَعْتُم بِهَا فَٱلْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ ٱلْهُونِ بِمَا كُنتُمْ تَسْتَكْبِرُونَ فِى ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَبِمَا كُنتُمْ تَفْسُقُونَ﴾ ٢٠]

ناصِبُ الظَّرْفِ هو القولُ المُضمَرُ قبلَ ﴿أَذْهَبْتُمْ﴾، وعَرْضُهم علىٰ النار: تعذيبُهم بها؛ مِن قَولِهم: عُرِضَ بنو فُلانٍ علىٰ السَّيف؛ إذا قُتِلُوا به، ومنه قولُه تعالىٰ: ﴿ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا﴾ [غافر: ٤٦]، ويجوزُ أن يُراد: عَرْضُ النارِ عليهم؛ مِن قولِهم: عَرَضتُ الناقةَ علىٰ الحوض، يُريدون: عَرْضَ الحوضِ عليها، فقَلَبوا. ويَدُلُّ عليه تفسيرُ ابنِ عباس: يُـجاءُ بهم إليها فيُكشَفُ لهم عنها.

قوله: (﴿وَلِيُوَفِّيَهُمْ﴾ وقُرِئَ بالنُّون): ابنُ كثير وأبو عَمْرٍو وعاصمٌ وهشام: بالياء، والباقون: بالنُّون[1].

قوله: (ويجوزُ أن يُراد: عَرْضُ النار عليهم؛ مِن قولهم: عَرَضتُ الناقةَ علىٰ الحوض، يُريدون: عَرْضَ الحوضِ عليها): الانتِصاف: «إن كان «عَرَضتُ الناقةَ علىٰ الحوض» مقلوباً، فعَرْضُ الذينَ كَفَروا علىٰ النار ليسَ مقلوباً؛ لأنَّ الحوضَ جمادٌ لا إدراكَ له، والناقةُ هيَ المُدرِكة، وأما النارُ فقد وَرَدَ أنها مُدرِكةٌ إدراكَ أُولي العِلم، فهو كقولك: عَرَضتُ الأَسرىٰ علىٰ الأمير»[2].

وقلت: عَرَضتُ الناقةَ علىٰ الحوض: مِنَ القَلْبِ المقبول الذي نُـزِّلَ فيه الحوضُ منزلةَ المُدرِك، أنشَدَ المُصنِّفُ رحمه اللـهُ تعالىٰ:

إذا ما استَحَيْنَ الماءَ يَعرِضُ نفسَه   كَرِعْنَ بسِبْتٍ في إناءٍ مِنَ الوَرْدِ[3]

---

(١) انظر: «التيسير» للداني ص ١٩٩، و«حجة القراءات» ص ٦٦٥.

(٢) «الانتصاف» (٣: ٥٢٣) بحاشية «الكشّاف».

(٣) أنشَدَه الزمخشريُّ في تفسير الآية ٢٦ من سورة البقرة (٢: ٣٨٣).

=

﴿أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ﴾ أي: ما كُتِبَ لكم حَظٌّ مِنَ الطَّيِّباتِ إلا ما قد أصَبتُموهُ في دُنياكُم، وقد ذَهَبتُم به وأخَذتُموه، فلم يَبقَ لكم بعدَ استيفاءِ حَظِّكُم شيءٌ منها. وعن عُمَرَ رضيَ اللـهُ عنه: «لو شِئتُ لَدَعَوتُ بصَلائِقَ وصِنابٍ وكَراكِرَ وأسنِمة، ....

وقال أبو العلاء:

إذا اشتاقَتِ الخيلُ المَناهِلَ أعرَضَتْ عن المـاءِ فاشـتاقَتْ إليهـا المَناهِـلُ

ألا ترىٰ كيفَ أُتبعَ ـ الأولَ[1] ـ عَرْضُ الماءِ نفسَه قولَه: «إناء مِنَ الوَرْد»، والثاني: صُـرِّحَ بالاشتياق لِـمَا في وُرُودِها المَناهِلَ ترتيبُها بجمـالها، بخِلافِها إذا تُرِكَتْ غيرَ وارِدة، كذلكَ هؤلاءِ الكُفّارُ بَلَغَ عِنادُهم وتصميمُهم إلىٰ أنَّ جَهَنَّمَ تَستَعرِضُ قُربانَهم، كما قال تعالىٰ: ﴿هَلْ مِن مَّزِيدٍ﴾ [ق: ٣٠].

قوله: (بصَلائقَ وصِناب): ويُروىٰ: «بصِلاءٍ وصِناب»، الصِّلاء؛ مِن صَلَاه: كالشِّواء؛ مِن شَوَاه، **النهاية**: «في حديثِ عُمَرَ رضيَ اللـهُ عنه: «أما ـ واللهِ ـ ما أجهَلُ عن كَراكِرَ وأسنِمة، ولو شِئتُ لَدَعَوتُ بصِلافٍ[2] وصِنابٍ وصَلائق»: الصَّلَف: هو الغُلُوُّ في الظَّرْف، والزيادةُ علىٰ الـمِقدار، مَعَ تكبُّر. والصَّلائق: الرُّقاق، واحِدتُها: صَلِيقة، وقيل: هي الحِمْلانُ المَشْويّة؛

= والبيتُ لأبي الطَّيِّبِ المُتنبِّي، كما في «ديوانه» (٢: ١٠٥٦ بشرح الواحدي)، والضمير في «استَحَينَ» للإبل، قال الواحدي في «شرحه» (٢: ١٠٦٠): «فسّرَ أنَّ الإبلَ استَحيَتِ الماءَ لكثرةِ عَرْضِ نفسِه عليها، ذلك أنه إذا مَرَّتْ هذهِ الإبلُ بالمياهِ التي غادرتها السُّيُول، فلكثرتِها صارت كأنها تَعرِضُ أنفُسَها على الإبل، فتشربُ منها كأنها مُستَحيِيةٌ منها لكثرةِ عَرْضِها نفوسِها عليها، وإن كانَ لا عَرْضَ هناك ولا استِحياءَ في الحقيقة، ولكنَّه جرىٰ مَثَلاً».

(١) أي: في الأول.

(٢) كذا في الأصول الخطية، وفي «النهاية» (٣: ٤٨)، مادة (صلق): «بصِلاءٍ وصِنابٍ وصلائق»، فكأنه وقع في نسخةِ المُؤلِّف رحمه الله تعالىٰ من «النهاية» تحريف، فتابعه المُؤلِّفُ وزاد عليه أنْ نقل تفسيرَ «الصَّلَف» من مادته.

وسائر الكلامِ المنقولِ من «النهاية» ليس هو فيها في موضع واحد، بل جَمَعَه المُؤلِّفُ من مواضع مُتفرِّقة، انظر المواد (صلق) و(صنب) و(كركر).

ولكني رأيتُ اللـهَ نَعَىٰ علىٰ قوم طيِّباتِهم، فقال: أذهبتُم طيِّباتِكم في حياتِكم الدُّنيا»، وعنه: «لو شِئتُ لكنتُ أطيبَكم طعاماً، وأحسَنَكم لباساً، ولكني أستبقي طيِّباتي».

وعن رسول الله ﷺ: «أنه دَخَلَ علىٰ أهلِ الصُّفّة، وهم يَرقَعونَ ثيابَهم بالأَدَم، ما يَـجِدُونَ لها رِقاعاً، فقال: أأنتُمُ اليومَ خيرٌ أم يومَ يَغْدُو أحدُكم في حُلّة، ويَرُوحُ في أخرىٰ، ويُغْدىٰ عليه بجَفْنة، ويُراحُ عليه بأُخرىٰ، ويُستَرُ بيتُه كما تُستَرُ الكَعْبة؟ قالوا: نحنُ يومَئذٍ خير، قال: **بل أنتُمُ اليومَ خير**».

وقُرِئ: «أأذهَبتُم» بهمزة الاستفهام، و«آأذهَبتُم» بألفٍ بينَ همزتين.

مِن: صَلَقتُ الشاة: إذا شَوَيتَها، ويُروىٰ بالسِّين، وهو ما سُلِقَ مِنَ البُقُولِ وغيرِها، والصِّناب: الـخَرْدَلُ المَعمُولُ بالزَّيْت، وهو صِباغٌ يُؤتَدَمُ به، والكِرْكِرة ـ بالكسر ـ: زَوْرُ البعير الذي إذا بَرَكَ أصابَ الأرض، وجمعُها: كَراكِر، يُريد: إحضارَها للأكل؛ لأنها مِن أطايِبِ ما يُؤكَلُ مِنَ الإبل».

قوله: (**بل أنتُمُ اليومَ خير**): أي: حالتُـكُم اليومَ أنفعُ لكم في الدِّين، مما إذا فُتِحَ عليكم البِلاد، واستَغنَيتُم، روينا في «مُسنَدِ الإمامِ أحمدَ بنِ حنبل»[١] عن مُعاوية: أنه دَخَلَ علىٰ خالِهِ أبي هاشِم بنِ عُتْبَةَ يَعُودُه، فبكىٰ أبو هاشِم، فقال: ما يُبكيكَ يا خال، أوَجَعاً يُشئِزُكَ أم حِرْصاً علىٰ الدُّنيا؟ فقال: فكُلًّا لا، ولكنَّ رسولَ الله ﷺ عَهِدَ إلينا وقال: «لَعلَّكَ تُدرِكُ أموالاً يُؤْتاها أقوام، وإنما يكفيكَ مِن جميع المالِ خادِمٌ ومَركَبٌ في سبيل الله»، وإني أُراني قد جمعت.

وفي «صحيح البُخاريِّ»[٢] عن إبراهيمَ بنِ عبدِ الرحمنِ بنِ عَوْف قال: «أُتِيَ عبدُ الرحمن ابنُ عوفٍ بطعام، وكانَ صائمـاً»، فساقَ الحديثَ إلىٰ قوله: «قد بُسِطَ للناس مِنَ الدُّنيا ما بُسِط، ولقد خَشِيتُ أن عُجِّلَتْ لنا طيِّباتُنا في حياتِنا الدُّنيا، ثم جَعَلَ يبكي حتىٰ تركَ الطعام».

قوله: (**وقُرِئ: «أأذهَبتُم» بهَمْزةِ الاستِفهام**): ابنُ ذَكْوان: «أأذهَبتُم» بهمزَتَينِ مُحقَّقتَينِ مِن غيرِ مَدّ، وابنُ كثير وهشامٌ أطوَلُ مَدّاً علىٰ أصلِه، والباقون: بهمزةٍ واحدةٍ مِن غير مَدٍّ علىٰ الخبر[٣].

---

(١) برقم (١٥٦٦٤).

(٢) برقم (١٢٧٤) و(١٢٧٥) و(٤٠٤٥).

(٣) انظر: «التيسير» للداني ص ١٩٩، و«حجة القراءات» ص ٦٦٥.

﴿ٱلْهُونِ﴾: الهوان، وقُرِئ: «عذابَ الهوان»، وقُرِئ: ﴿نَفْسُقُونَ﴾ بضَمِّ السِّينِ وكَسْرِها.

[﴿وَٱذْكُرْ أَخَا عَادٍ إِذْ أَنذَرَ قَوْمَهُۥ بِٱلْأَحْقَافِ وَقَدْ خَلَتِ ٱلنُّذُرُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦٓ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّا ٱللَّهَ إِنِّىٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ ٢١]

الأحقاف: جمعُ حِقْف، وهو رَمْلٌ مُستطيلٌ مُرتَفِعٌ فيه انحِناء؛ مِن: احقَوقَفَ الشيء: إذا اعوَجّ، وكانت عادٌ أصحابَ عَمَد، يَسكُنونَ بينَ رِمال، مُشرِفِينَ علىٰ البحر، بأرضٍ يُقالُ لها: الشِّحْر، مِن بلادِ اليمن. وقيل: بينَ عُمانَ ومَهَرة.

و﴿ٱلنُّذُرُ﴾ جمعُ نذير، بمعنىٰ: المُنذِر أو الإنذار، ﴿مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ﴾ مِن قَبلِه ﴿وَمِنْ خَلْفِهِۦٓ﴾ ومن بَعْدِه. وقُرِئ: «مِن بينِ يَدَيهِ ومِن بَعْدِه»، والمعنىٰ: أنَّ هُوداً عليه السَّلامُ قد أنذَرَهُم، فقالَ لهم: لا تَعبُدوا إلا الله، إني أخافُ عليكمُ العذاب. وأعلَمَهُم أنَّ الرُّسُلَ الذينَ بُعِثُوا قَبلَه والذينَ سيُبعَثونَ بعدَه كُلَّهم مُنذِرونَ نَحوَ إنذارِه.

وعن ابنِ عباسٍ رضيَ اللهُ عنه: يعني الرُّسُلَ الذينَ بُعِثُوا قبلَه والذينَ بُعِثُوا في زمانِه. ومعنىٰ ﴿وَمِنْ خَلْفِهِۦٓ﴾ علىٰ هذا التفسير: ومِن بَعدِ إنذارِه. هذا إذا عَلَّقْتَ ﴿وَقَدْ خَلَتِ ٱلنُّذُرُ﴾ بقوله: ﴿أَنذَرَ قَوْمَهُۥ﴾، ....

قوله: (وقُرِئ: ﴿نَفْسُقُونَ﴾ بضَمِّ السِّينِ وكَسْرِها): الضَّمّ: السَّبْعة، والكَسْر: شاذّ.

قوله: (هذا إذا عَلَّقْتَ ﴿وَقَدْ خَلَتِ ٱلنُّذُرُ﴾ بقولـه: ﴿أَنذَرَ قَوْمَهُۥ﴾): يعني: يحتملُ أن يكونَ ﴿وَقَدْ خَلَتِ ٱلنُّذُرُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ﴾ حالاً، وأن يكونَ مُعترضةً بين المُفسِّر والمُفسَّر، قال القاضي: «أي: لا تعبدوا، فإنّ النهيَ عن الشيء إنذارٌ عن مَضَرَّتِه، فعلىٰ أن يكونَ حالاً[1] ينبغي أن يُقدَّرَ للقَوْم العِلمُ بمُقتضىٰ الحال؛ ليَدخُلَ تحتَ الإنذار ويُفيدَ الاعتبار، إما بتعليم هُودٍ إياهُم قَطْعاً؛ إذا أُريدَ بـ«مَنْ خَلفَه»: الذينَ سيُبعَثُونَ بعدَه، أو أنهم شاهدوا ذلكَ وعَلِمُوا؛ إذا أُريدَ بهم الذينَ بُعِثُوا في زمانه وأنذَروا بعدَه، ويجوزُ أن يحصلَ لهم العِلمُ بذلكَ بالتعليم، وقريبٌ منه قولُه تعالىٰ: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا﴾ [البقرة: ٢٨]، أي: أتكفرونَ والحالُ أنكم عالِمُونَ بهذِهِ القِصّة؟!

---

(١) من قوله: «وأن يكون معترضة» إلىٰ هنا، سقط من (ح) و(ف).

ولكَ أن تجعلَ قولَه تعالىٰ: ﴿وَقَدْ خَلَتِ ٱلنُّذُرُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦٓ﴾ اعتِراضاً بينَ ﴿أَنذَرَ قَوْمَهُۥ﴾ وبينَ ﴿أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟﴾، ويكونَ المعنىٰ: واذكُرْ إنذارَ هُودٍ قومَه عاقِبةَ الشِّرْكِ والعذابِ العظيم، وقد أنذرَ مَنْ تقدَّمَه مِنَ الرُّسُلِ ومَنْ تأخَّرَ عنه مِثلَ ذلك، فاذكُرْهُم.

[﴿قَالُوٓا۟ أَجِئْتَنَا لِتَأْفِكَنَا عَنْ ءَالِهَتِنَا فَأْتِنَا بِمَا تَعِدُنَآ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ ٢٢]

الإفك: الصَّرْف، يُقال: أفَكَه عن رأيه، ﴿عَنْ ءَالِهَتِنَا﴾ عن عِبادتِها، ﴿بِمَا تَعِدُنَآ﴾ مِن مُعاجَلةِ العذاب علىٰ الشِّرْك، ﴿إِن كُنتَ﴾ صادِقاً في وَعْدِك.

[﴿قَالَ إِنَّمَا ٱلْعِلْمُ عِندَ ٱللَّهِ وَأُبَلِّغُكُم مَّآ أُرْسِلْتُ بِهِۦ وَلَٰكِنِّىٓ أَرَىٰكُمْ قَوْمًا تَجْهَلُونَ﴾ ٢٣]

فإن قلت: مِن أينَ طابَقَ قولُه: ﴿إِنَّمَا ٱلْعِلْمُ عِندَ ٱللَّهِ﴾ ....

والحالُ يجوزُ أن يكونَ مِن فاعِل ﴿أَنذَرَ﴾، أي: أنذرَ قومَه مُعلِّماً إنذارَ الرُّسُل قبلَه وبعدَه، أو مِن مفعولِه، أي: أنذرَهُم وهُم عالِمُونَ بإنذارِ سائرِ الرُّسُل؛ إما بالمُشاهَدةِ أو بتَعْليمِهِ إياهُم.

وعلىٰ أن تكونَ مُعترِضة: المعنىٰ: اذكُر ـ يا مُحمَّد ـ إنذارَ هُودٍ قومَه عاقبةَ الشِّرْكِ والعذاب الأليم، واذكُر أيضاً أنه قد أنذرَ مَنْ تَقدَّمَه مِنَ الرُّسُل، ومَنْ تأخَّرَ عنه مِثلَ ذلكَ الإنذار، وإليه الإشارةُ بقوله: «فاذكُرْهُم»، وإنما كرَّرَ «اذكُر» لأنَّ كُلًّا مِنَ المُعتَرِضِ والمُعتَرَضِ فيه مُستَقِلّانِ في القَصْد، بخِلافِ الحال.

وأما قوله: «ومعنىٰ: ﴿وَمِنْ خَلْفِهِۦٓ﴾ علىٰ هذا التفسير»: فإشارةٌ إلىٰ تفسير ابنِ عباس؛ لأنَّ ﴿مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ﴾ إذا فُسِّرَ بالذينَ بُعِثُوا في زمانه: يَصِحُّ أن يَقَعَ إنذارُ بعضِهم بعدَ إنذارِه، وقولُه تعالىٰ: ﴿وَقَدْ خَلَتِ﴾ ـ علىٰ الوَجْهِ الأولِ ـ جاءَ بلفظِ الماضي، والمُراد: الذينَ سيُبعَثون، علىٰ سَنَنِ الإخبارِ عن المُستقبَلِ بالماضي تحقيقاً له.

قوله: (من أينَ طابق): تحريرُ السُّؤالِ والجواب: كأنهم قالوا: أجئتَنا لِتَصرِفَنا عن آلهتِنا بما تَعِدُنا مِن نزولِ العذاب، فمتىٰ هذا الوَعْد؟ فأتِنا بالموعودِ إن كنتَ صادِقاً. فأُجيبوا: إنما العِلمُ عندَ الله لا يأتيه لوقتِهِ إلا هو، فكيفَ آتيكُم به ـ كما قال ـ؟

جواباً لِقولِهِم: ﴿فَأْتِنَا بِمَا تَعِدُنَآ﴾؟ قلت: مِن حيثُ إنَّ قولَهم هذا استِعجالٌ منهم بالعذاب، ألا ترىٰ إلىٰ قوله: ﴿بَلْ هُوَ مَا ٱسْتَعْجَلْتُم بِهِۦ﴾ [الأحقاف: ٢٤]، فقال لهم: لا عِلمَ عندي بالوقتِ الذي يكونُ فيه تعذيبُكم حِكمةً وصواباً، إنما عِلمُ ذلكَ عندَ الله، فكيفَ أدْعُوهُ بأنْ يأتيَكم بعذابه في وقتٍ عاجِلٍ تَقتَرِحُونَه أنتُم؟

ومعنىٰ ﴿وَأُبَلِّغُكُم مَّآ أُرْسِلْتُ بِهِۦ﴾ ـ وقُرِئَ بالتخفيف ـ: أنَّ الذي هو شأني وشَرْطي أن أُبلِّغَكُم ما أُرسِلتُ به مِنَ الإنذارِ والتخويفِ والصَّـرْفِ عما يُعرِّضُكم لِسَخَطِ الله بجُهْدي، ولكنَّكُم جاهِلونَ لا تَعلَمونَ أنَّ الرُّسُلَ لم يُبعَثوا إلا مُنذِرين، لا مُقتَـرِحِين، ولا سائِلينَ غيرَ ما أُذِنَ لهم فيه.

[﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُّسْتَقْبِلَ أَوْدِيَتِهِمْ قَالُوا۟ هَٰذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا ۚ بَلْ هُوَ مَا ٱسْتَعْجَلْتُم بِهِۦ ۖ رِيحٌ فِيهَا عَذَابٌ أَلِيمٌ * تُدَمِّرُ كُلَّ شَىْءٍۭ بِأَمْرِ رَبِّهَا فَأَصْبَحُوا۟ لَا يُرَىٰٓ إِلَّا مَسَٰكِنُهُمْ ۚ كَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْقَوْمَ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾ ٢٤-٢٥]

قوله: (حِكمةً وصواباً): مفعولٌ له، أي: ما أعلَمَني اللهُ ذلكَ إلا لِحكمةٍ يَعلَمُها الله، ومَصالِحَ لا أعلَمُها.

قوله: (وقُرِئَ بالتخفيف): أي: «أُبلِغُكم»، بالتخفيف: أبو عَمْرو، والباقون: بالتشديد[1].

قوله: (أنَّ الذي هو شأني وشَرْطي): خَبَر، والمُبتَدأ هو: «معنىٰ»، وقولُه: «قُرِئَ بالتخفيف» اعتراض، وقولُه: «لا مُقتَـرِحِينَ ولا سائِلين» بعدَ قوله: «لم يُبعَثوا إلا مُنذِرين»: نَحْو: ما زيدٌ إلا قائمٌ لا قاعد، وقد منعَه[2] صاحبُ «المفتاح»[3]، وفيه إيذانٌ بأنَّ قولَه: ﴿إِنَّمَا ٱلْعِلْمُ عِندَ ٱللَّهِ وَأُبَلِّغُكُم﴾ جوابٌ عن قوله: ﴿أَجِئْتَنَا لِتَأْفِكَنَا عَنْ ءَالِهَتِنَا فَأْتِنَا بِمَا تَعِدُنَآ﴾، وخُلاصتُه: أنَّ إتيانَ العذابِ ليس إليّ، وأنَّ الذي عليَّ وأنا مأمورٌ به: تبليغُ ما أُرسِلتُ به.

---

(١) انظر: «التيسير» للداني ص ١١١، و«حجة القراءات» ص ٢٨٦.

(٢) في (ط): «تبعه»، والمثبت من (ح) و(ف)، وهو الصواب.

(٣) انظر: «مفتاح العلوم» للسّكّاكي ص٢٩٣.

﴿فَلَمَّا رَأَوۡهُ﴾ في الضمير وَجْهان: أن يَرجِعَ إلىٰ ﴿مَا تَعِدُنَآ﴾، وأن يكونَ مُبهَماً قد وُضِّحَ أمرُه بقولـه: ﴿عَارِضًا﴾ إما تـمييزاً وإما حالاً، وهذا الوَجْـهُ **أعرَبُ وأفصَح**، والعارِض: السَّحابُ الذي يَعـرِضُ في أُفُـقِ السمـاء، ومثلُه: **الـحَبِيُّ** والعَـنان؛ مِـن: حَبَا وعَنّ: إذا عَرَض. وإضافةُ «مُستَقبِل» و«مُمطِر» مجازيةٌ غيرُ مُعرِّفة، بدليلِ وقوعِهمـا ـ وهما مُضافانِ إلىٰ مَعرِفتَينِ ـ وَصْفاً للنكرة.

﴿بَلۡ هُوَ﴾ قولٌ قبلَه مُضمَر، **والقائل: هُودٌ** عليه السَّلام، **والدليلُ عليه** قراءةُ مَنْ قرأ: «قالَ هُود: بل هو»، وقُرِئ: «قُل: بل ما استَعجَلتُم به هيَ ريح»، أي: قال الله: قُل.

قوله: (**أعرَبُ وأفصَح**): لِـمَا فيه مِنَ البيانِ بعدَ الإبهام، والإيضاحِ غِبَّ التَّعْمية[1].

قوله: (**الـحَبِيّ**): **الجوهري**: «الحَبِيّ: السَّحابُ الذي يَعتَرِضُ اعتِراضَ الجبلِ قبلَ أن يُطبِّـقَ السماء».

قوله: (**والقائل: هُود، والدليلُ عليه**): هذا يُشعِرُ بأنَّ فيه خِلافاً، قال مُحيي السُّنّة: «يقولُ اللـهُ تعالىٰ: ﴿بَلۡ هُوَ مَا ٱسۡتَعۡجَلۡتُم بِهِۦ﴾»[2]. وقلت: يُؤيِّدُ هذا القولَ التعقيبُ في قوله: ﴿فَأَصۡبَحُواْ لَا يُرَىٰٓ إِلَّا مَسَٰكِنُهُمۡ﴾، لأنه ليسَ ثمّةَ قول، بل هو عبارةٌ عن سُرْعة استِئصالِهم وحصولِ دمارِهم مِن غيرِ رَيْب، وكذلكَ ذِكرُ «الأمر»، كما قال: «وذِكرُ «الأمر»، وكونُها مأمورةً مِن جِهتِهِ عَزَّ وعَلا يَعضُدُ ذلكَ ويُقوِّيه».

ونحوُ هذا الأسلوبِ قولُه تعالىٰ: ﴿أَلَمۡ تَـرَ إِلَى ٱلَّذِينَ خَـرَجُواْ مِن دِيَـٰرِهِمۡ وَهُمۡ أُلُوفٌ حَذَرَ ٱلۡمَوۡتِ فَقَالَ لَهُمُ ٱللَّهُ مُوتُواْ﴾ [البقرة: ٢٤٣]، قال[3]: «معناه: فأماتهم الله، وإنما جِيءَ بهذهِ العِبارةِ للدَّلالةِ علىٰ أنهم ماتوا مِيتةَ رجلٍ واحدٍ بأَمرِ الله ومَشيئتِه».

---

(١) أي: عَقِبَ التعمية وبعدَها.

(٢) «معالم التنزيل» للبغوي (٧: ٢٦٣).

(٣) أي: الزمخشـريُّ في تفسير الآية المذكورة من سورة البقرة (٢: ٤٥٤).

﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ﴾ تُهلِكُ مِن نفوسِ عادٍ وأموالِـهم الجمَّ الكثير، فعَبَّـرَ عن الكَثْرةِ بالكُلِّيّة، وقُرِئ: «يَدمُرُ كُلُّ شيء»، مِن: دَمَرَ دماراً: إذا هَلَك. ﴿لَا تَرَىٰ﴾ الخِطابُ للرائي مَنْ كان، وقُرِئ: ﴿لَا يُرَىٰٓ﴾ علىٰ البناءِ للمفعولِ بالياءِ والتاء، وتأويلُ القِراءةِ بالتاء -وهي عن الحسن-: لا تُرىٰ بقايا ولا أشياءُ منهم إلا مساكنُهم. ومنه بيتُ ذي الرُّمّة:

وما بَقِيَت إلا الـضُّلوعُ الجَرَاشِـعُ

وعلىٰ تقدير المُصنِّف[1]: الفاءُ فَصِيحة، أي: قالَ لهم هُودٌ ذلك ثم أدرَكَتْهُمُ الرِّيح، فأبادَتْهم، فأصبحوا لا يُرىٰ إلا مَساكِنُهم.

ولا ارتيابَ في أنَّ ذلكَ القولَ أبلَغُ وأجرىٰ علىٰ قَوانينِ البلاغة، وأنسَبُ للفَصاحةِ التنزيلية.

قوله: (وقُرِئ: ﴿لَا يُرَىٰٓ﴾ علىٰ البناءِ للمفعول): عاصمٌ وحمزة: ﴿إِلَّا مَسَٰكِنُهُمْ﴾ بالرفع، والباقون: بالتاءِ المفتوحةِ وبالنَّصْب[2]، قال[3]: القِراءةُ بالياءِ أقوىٰ؛ لأنه لا يُقال: ما جاءتني إلا امرأة، لكن: ما جاءني إلا امرأة، أي: شيءٌ إلا امرأة، والأصل: ﴿لَا يُرَىٰٓ﴾ بالتذكير؛ لأنَّ المعنىٰ: شيءٌ مِنَ الأشياء، وإنما أنَّـثَ نَظَراً إلىٰ لفظِ «مساكنهم».

قوله: (وما بَقِيَت): أولُه -مِن روايةِ ابن جِنِّي[4] لذي الرُّمّة-:

بَرىٰ النَّحْزُ والأجرالُ ما في غُرُوضِها ... فما بَقِيَـتْ إلا الـصُّدُورُ الجراشِـعُ[5]

---

(١) أي: علىٰ القول بأنَّ قائل: ﴿بَلْ هُوَ مَا ٱسْتَعْجَلْتُم بِهِۦ﴾ هو هودٌ عليه السَّلام، فالفاءُ في قوله: ﴿فَأَصْبَحُواْ﴾ هي الفاءُ الفَصِيحة.

(٢) انظر: «التيسير» للداني ص ٢٠٠، و«حجة القراءات» ص ٦٦٦.

(٣) الظاهرُ أنَّ القائلَ الزمخشـريّ، والمُؤلِّفُ ينقلُ عنه في مواضع من حاشية كتابه «الكشّاف».

(٤) في «المحتسب» (٢: ٢٠٧ و٢٦٦).

(٥) «ديوان ذي الرُّمّة» ص ٤٣٠، وفيه: «الأجراز» بدل «الأجرال»، وانظر التعليق على «المحتسب» لابن جِنِّي.

وليست بالقويّة. وقُرِئ: «لا تَرىٰ إلا مَسْكَنَهم»، و«لا يُرىٰ إلا مَسْكَنُهم».

ورُوِي: أنَّ الرِّيحَ كانت تحملُ الفُسطاطَ والظَّعينة، فترفعُها في الجوِّ حتىٰ تُرىٰ كأنها جَرادة. وقيل: أولُ مَنْ أبصَـرَ العذابَ امرأةٌ منهم، قالت: رأيتُ ريحاً فيها كشُهُبِ النار. ورُوِي: أولُ ما عرفوا به أنه عذاب: أنهم رأوا ما كانَ في الصَّحْراءِ مِن رِحالِهم ومَواشيهم تطيرُ به الرِّيحُ بينَ السماءِ والأرض، فدَخلُوا بيوتَهم وغَلَّقُوا أبوابَهم، فقَلَعَتِ الرِّيحُ الأبوابَ وصَـرَعَتْهُم، وأمالَ اللـهُ عليهم الأحقاف، فكانوا تحتَها سبعَ ليالٍ وثمانيةَ أيام لهم أنين، ثم كَشَفَتِ الرِّيحُ عنهم، فاحتَمَلَتْهُم، فطَرَحَتْهُم في البحر.

ورُوِي: أنَّ هُوداً لـمّا أَحَسَّ بالرِّيح خَطَّ علىٰ نفسِه وعلىٰ المُؤمنينَ خَطّاً إلىٰ جَنْبِ عَيْنٍ تَنبُع. وعن ابنِ عباس: اعتَزَلَ هُودٌ ومَنْ معَه في حَظيرةٍ ما يُصيبُهم مِنَ الرِّيح إلا ما يلينُ علىٰ الجلود، وتَلَذُّهُ الأنفُس، وإنها لَتمُرُّ مِن عادٍ بالظُّعُنِ بينَ السماء والأرض، وتَدمَغُهم بالحِجارة.

وعن النبيِّ ﷺ: أنه كان إذا رأىٰ الرِّيحَ فَزِعَ وقال: «**اللهُمَّ إني أسأَلُكَ خيرَها** وخيرَ ما أُرسِلَتْ به، ....

الراكِبُ يَنحَزُ بواسِطةِ الرَّحْل: أي: يَدُقّ، والـجَرَلُ ـ بالتحريك ـ: الحِجارة، وأرضٌ حَرِكة: أي: ذاتُ جَراوِل، والجمع: الأجرال، والغَرْض: غَرْضُ الدّابّة، وهو للرَّحْل بمنزلةِ الحِزام للسَّـرْج، والبِطانِ للقتَب، يُقال: غَرَضتُ البعير: مَدَدتُ عليه الغَرْض، والجراشِع: جمعُ الـجُرْشُع، وهو مِنَ الإبل العظيمُ الصَّدْرِ المُنتَفِخُ الـجَنبَين، يَصِفُ النُّوقَ يقول: هَزَلَها الاستِحثاثُ والأعمالُ فما بَـقِـيَتْ إلا الصُّدورُ المُنتَفِخة.

قوله: (**اللهُمَّ إني أسأَلُكَ خَيْـرَها**) الحديث: أخرجه البُخاريُّ ومُسلِمٌ والترمذيُّ[1] عن عائشةَ رضيَ اللـهُ عنها مَعَ اختِلافٍ يسير.

---

(١) البخاري (٣٢٠٦)، ومسلم (٨٩٩)، والترمذي (٣٤٤٩) و(٣٢٥٧).

وأعوذُ بكَ مِن شَـرِّها وشَـرِّ ما أُرسِلَتْ به، وإذا رأىٰ مَخِيلةً قامَ وقَعَد، وجاءَ وذَهَب، وتَغيَّـرَ لونُه، فيُقالُ له: يا رسولَ الله، ما تخاف؟ فيقول: إني أخافُ أن يكونَ مِثلَ قوم عادٍ حيثُ قالوا: هذا عارضٌ مُمطِرُنا».

فإن قلت: ما فائدةُ إضافةِ «الرَّبِّ» إلىٰ «الرِّيح»؟ قلت: الدَّلالةُ علىٰ أنَّ الرِّيحَ وتَصْريفَ أَعِنَّتِها مما يَشهَدُ لِعِظَمِ قُدْرته، لأنها مِن أعاجيب خَلقِهِ وأكابرِ جُنودِه، وذِكرُ «الأَمْر» وكونُـها مأمورةً مِن جِهتِهِ عَزَّ وعلا يَعضُدُ ذلكَ ويُقوِّيه.

[﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّٰهُمْ فِيمَآ إِن مَّكَّنَّٰكُمْ فِيهِ وَجَعَلْنَا لَهُمْ سَمْعًا وَأَبْصَٰرًا وَأَفْـِٔدَةً فَمَآ أَغْنَىٰ عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلَآ أَبْصَٰرُهُمْ وَلَآ أَفْـِٔدَتُهُم مِّن شَىْءٍ إِذْ كَانُوا۟ يَجْحَدُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾ ٢٦]

﴿إِن﴾ نافية، أي: فيما ما مَكَّناكُم فيه، إلا أنَّ «إنْ». أحسَنُ في اللفظ؛ لِـمَا في مُجامَعةِ «ما» مِثلَها مِنَ التكريرِ الـمُستَبشَع، ومِثلُه مُجتَنَب، ألا ترىٰ أنَّ الأصلَ في «مَهْمـا»: ماما، فلِبَشاعةِ التكريرِ قَلَبُوا الألفَ هاء. ....

النهاية: «الـمَخِيلة: مَوضِعُ الخال، وهو الظَّنّ، كالمَظِنّة، وهي السَّحابةُ الخليقةُ بالمَطَر، ويجوزُ أن تكونَ مُسمّـاةً بالمَخِيلة التي هي مَصدَر، كالمَحْبِسةِ مِنَ الحبْس».

قوله: (يَعضُدُ ذلك): أي: لِعِظَمِ قُدْرته، فإنَّ في إضافةِ «الرَّبِّ» إلىٰ «الرِّيح» في قوله: ﴿بِأَمْرِ رَبِّهَا﴾ دلالةً علىٰ عِظَمِ شأنِها، وأنها مِن جُنودِ الله، ومما يَستَقيمُ أن يُنسَبَ إلىٰ الرَّبِّ سبحانه وتعالىٰ، ثم دلَّ ذلكَ علىٰ عَظَمةِ بارئِها، وأنَّ مِثلَ هذا الشيءِ العظيم مملوكٌ له، مُنقادٌ لتَصـرُّفِه، ثم أكَّدَ هذا المعنىٰ باقترانِ الأمرِ معه، تتميمـاً لتعظيم مَنْ أُضيفَ إليها، لأنَّ المرادَ بالأَمْر: واحِدُ الأوامر، فيكونُ استِعارةً مَكْنية، شُبِّهَتْ ـ لِكَوْنِـها مُنقادةً لتكوين الله فيها ما يشاء، وأنها غيرُ مُمتَنِعة علىٰ الله ـ بالعُقلاءِ المُميِّزين، فلا يَتوقَّفُونَ لامتِثالِ أوامِره.

ولقد أغَثَّ أبو الطَّيِّبِ في قوله:

لَعَمْرُكَ ما ما بانَ مِنكَ لِضارِبٍ

وما ضَـرَّهُ لو اقتَدىٰ بعُذُوبةِ لفظِ التنزيل، فقال: لَعَمْرُكَ ما إنْ بانَ مِنكَ لِضارِب.

قوله: (ولقد أغَثَّ أبو الطَّيِّب): الأساس: «أغَثَّ فُلانٌ في كلامه: إذا تكلَّمَ بما لا خيرَ فيه، وفلانٌ لا يَغِثُّ عليه شيء: لا يَمتَنِع».

قوله: (لَعَمْرُكَ ما ما بان): وفي رواية:

يَرىٰ أنَّ ما ما بانَ منه لِضارِبٍ … بأقتَلَ مما بـانَ منـه لِعائِـبِ[1]

«ما» الأُولىٰ: نافية، والثانية: موصولة، وهيَ اسمُ «ما»[2]، و«بأقتَلَ» في مَوضِع الخبر، واسمُ «أنّ»: ضميرُ الشأن، يقول: إنه يرىٰ العَيْبَ أشَدَّ مِنَ القَتْل، قال الواحِدي: «معناه: أنه ما الذي بانَ مِنكَ لِضارب بأقتَلَ مِنَ الذي بانَ منكَ لِعائِب»[3].

وقال صاحبُ «المَثَل السائر»: «أخَذَه أبو الطَّيِّبِ من أبي تـمّـام حيثُ قال:

فتىً لا يَـرىٰ أنَّ الفَريـضةَ مَقتَـلٌ … ولكنْ يَرىٰ أنَّ العُيوبَ مَقاتِلُ[4]

وسَـرَقَه»[5].

---

(١) هكذا هو في «ديوان المتنبي» (١: ٤٧٦ بشرح الواحدي): «يرىٰ أنَّ»، بل قال ابنُ المُنيِّر في «الانتصاف» (٣: ٥٢٥ بحاشية «الكشّاف»): إنه «لا يستقيمُ إلا كذلك»، وعلَّلَ ذلك، فليُنظَر.

(٢) أي: النافية التي ذكرها، وهي المُشبَّهةُ بـ«ليس».

(٣) «شـرح ديوان المتنبي» (١: ٤٨٢).

(٤) انظر: «المثل السائر» لابن الأثير (٣: ٢٩٠-٢٩١).

(٥) لفظة: «وسـرقه» غير واضحة في الأصلين، وهذا أقربُ ما تُقرأ عليه، ولفظُ ابن الأثير في «المثل السائر»: «هو وإن لم يُشوِّهِ المعنىٰ، فقد شوَّه الصُّورة ...، وهذا مِن أرذلِ السَّـرقات».

وقد جُعِلَت «إنْ» صِلة، مِثلُها فيما أنشَدَه الأخفَش:

يُرَجِّي المَرْءُ ما إنْ لا يَراهُ ... وتَعرِضُ دونَ أدناهُ الخُطُوبُ

وتُؤوِّلَ بـ: أنا مَكَّناهُم في مِثلِ ما مَكَّناكُم فيه. **والوَجْهُ هو الأول**، ....

قوله: (**لَعَمْرُكَ ما إنْ بان**): وفي بعضِ النُّسَخ: «إنْ ما بان»، ولا يجوزُ الوَجْهان؛ لأنَّ «ما» إذا قُدِّمَتْ كانت موصولةً مبتدأ، ولا تَستَقيمُ الباءُ في خَبَره، وإذا أُخِّرَتْ تقعُ الباءُ في خَبَرِ «إن» النافية، ولا يجوزُ أيضاً، لأنَّ الباءَ لا تَستَقيمُ إلا في خَبَرِ «ليس»، أو «ما» بمعنىٰ «ليس»، أو «هل»[1].

قوله: (**يُرَجِّي المرءُ ما إنْ لا يَراه**) البيت: قيل: هو مأخوذٌ من قوله: «تُؤمِّلُونَ ما لا تُدرِكُون»[2]، وقريبٌ مِن معناه قولُ الآخر:

المَرْءُ قد يَرجُو الرَّجا ... ءَ مُؤمِّلاً والموتُ دونَه[3]

قوله: (**والوَجْهُ هو الأول**): لأنَّ المعنىٰ الثاني يُؤدِّي إلىٰ أن يُقال: مَكَّنّاهُم في مِثلِ ما مَكَّنّاكُم فيه، فيلزمُ تفضيلُ تمكينِ هؤلاءِ علىٰ أولئك، لأنَّ المُشَبَّهَ به أقوىٰ في الوَجْه غالباً، وعلىٰ الأول: معناه: ولقد مَكَّنّاهُم[4] في الذي ما مَكَّنّاكُم فيه، والذي سِيقَ له الكلامُ أنَّ كُفّارَ مَكّةَ دونَ أولئكَ الكُفّارِ في التمكينِ في الأرض، كقوله تعالىٰ: ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ مَّكَّنَّٰهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّن لَّكُمْ﴾ [الأنعام: ٦]، والمعنىٰ: لم نُعطِ أهلَ مَكّةَ نَحْوَ ما أعطَيْنا عاداً وثمودَ وغيرَهم مِنَ البَسْطةِ في الأجسام، والسَّعَةِ في الأموال، والاستِظهارِ بأسبابِ الدُّنيا.

---

(١) أصلُ هذا الكلام لابن المُنيِّر في «الانتصاف» (٣: ٥٢٥) بحاشية «الكشّاف».

(٢) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٥: ١٧٢) رقم (٤٢١)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٠٥٦٢) من حديث أم الوليد بنت عمر. وفي إسناده راوٍ متروك، كما قال الحافظُ الهيثميُّ في «مجمع الزوائد» (١٠: ٢٨٤).

وأخرجه ابنُ أبي شيبة (٣٥٧٢٣)، والبيهقي في «الشُّعَب» (١٠٧٣٩) و(١٠٧٤٠) عن أبي الدَّرْداء من قوله.

(٣) ذكره ابنُ داود الأصبهاني في «الزهرة» (٢: ٨٠٣)، إلا أنه قال: «يرجو الرجاءَ مُغَيَّباً».

(٤) في (ف): «مكّناكُم»، ولا يستقيم، والمُثبتُ من (ط)، والجملة ـ من قوله: «مكّناهم في مثل» إلىٰ هنا ـ سقطت من (ح).

ولقد جاءَ عليه غيرُ آيةٍ في القُرآن؛ ﴿هُمۡ أَحۡسَنُ أَثَٰثٗا وَرِءۡيٗا﴾ [مريم: ٧٤]، ﴿كَانُوٓاْ أَكۡثَرَ مِنۡهُمۡ وَأَشَدَّ قُوَّةٗ وَءَاثَارٗا﴾ [غافر: ٨٢]، وهو أبلَغُ في التوبيخ، وأدخَلُ في الحثِّ علىٰ الاعتبار.

﴿مِّن شَيۡءٍ﴾ أي: مِن شيءٍ مِنَ الإغناء، وهو القليلُ منه. فإن قلت: بِمَ انتصَبَ ﴿إِذۡ كَانُواْ يَجۡحَدُونَ﴾؟ قلت: بقوله: ﴿فَمَآ أَغۡنَىٰ﴾. فإن قلت: لِـمَ جرىٰ مجرىٰ التعليل؟ قلت: لاستِواءِ مُؤدّىٰ التعليل والظَّرْفِ في قولك: ضَـرَبتُه لإساءتِه، وضَـرَبتُه إذا أساء؛ لأنك إذا ضَـرَبتَه في وقتِ إساءته، فإنما ضَـرَبتَه فيه لِوجودِ إساءتِه فيه، إلا أنَّ «إذ» و«حيث»، غُلِّبَتا دونَ سائرِ الظُّروفِ في ذلك.

[﴿وَلَقَدۡ أَهۡلَكۡنَا مَا حَوۡلَكُم مِّنَ ٱلۡقُرَىٰ وَصَرَّفۡنَا ٱلۡأٓيَٰتِ لَعَلَّهُمۡ يَرۡجِعُونَ﴾ ٢٧]

﴿مَا حَوۡلَكُم﴾ يا أهلَ مَكّـة، ﴿مِّنَ ٱلۡقُرَىٰ﴾ مِن نحوِ حِجْرِ ثَمودَ وقَـرْيـةِ سَـدُومَ وغيـرِهما. والمُراد: أهلُ القُرىٰ. ولذلكَ قال: ﴿لَعَلَّهُمۡ يَرۡجِعُونَ﴾.

[﴿فَلَوۡلَا نَصَرَهُمُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ قُرۡبَانًا ءَالِهَةَۢۖ بَلۡ ضَلُّواْ عَنۡهُمۡۚ وَذَٰلِكَ إِفۡكُهُمۡ وَمَا كَانُواْ يَفۡتَرُونَ﴾ ٢٨]

القُرْبان: ما تُقُرِّبَ به إلىٰ الله تعالىٰ، أي: اتَّـخَذُوهُم شُفَعاءَ مُتقرَّباً بهم إلىٰ الله، حيثُ قالوا: هؤلاءِ شُفعاؤُنا عندَ الله. وأحَدُ مفعولي «اتخذ»: الراجعُ إلىٰ ﴿ٱلَّذِينَ﴾ المحذوف، والثاني: ﴿ءَالِهَةَۢ﴾. و﴿قُرۡبَانًا﴾: حال، **ولا يَصِحُّ أن يكونَ ﴿قُرۡبَانًا﴾ مفعولاً ثانياً، و﴿ءَالِهَةَۢ﴾ بدَلاً منه؛ لِفسادِ المعنىٰ**. وقُرِئ: «قُرُباناً» بضَمِّ الراء، والمعنىٰ: فهَلّا مَنَعَهم مِنَ الهلاكِ آلهتُهم.

قوله: (**ولا يَصِحُّ أن يكونَ ﴿قُرۡبَانًا﴾ مفعولاً ثانياً، و﴿ءَالِهَةَۢ﴾ بدلاً منه، لفساد المعنىٰ**): قيل: لأنَّ الآلهةَ لا تُتَّخَذُ قُرْباناً، وإنما يُتقرَّبُ إليها، وقال بعضُهم: لا يصحُّ أن يُقال: تَقرَّبوا بها من دونِ الله، لأنَّ الآلهةَ لا يُتقرَّبُ بها، لأنك إذا جعلتَ ﴿قُرۡبَانًا﴾ مفعولاً ثانياً لِـ«اتَّـخَذ»، فكأنك قلت: اتَّـخَذُوهُم ـ أي: الأصنام ـ قُرْباناً وآلهة، والإلهُ لا يُتَّخَذُ قُرْباناً، فيَفسُدُ المعنىٰ.

قال الفاضلُ نورُ الدِّينِ الحكيمُ الأبرقوهي: يَفسُد المعنىٰ؛ لأنه لا يَستَقيمُ أن يُقال: كانَ مِن حَقِّ الله أن يُتَّخَذَ قُرْباناً، وهُم اتخذوا الأصنامَ مِن دُونِه قُرْباناً، كما استقـام أن يُقال: كانَ مِن حَقِّ الله

....

أن يُتَّخَذَ إلهاً، وهُم اتخذوا الأصنامَ مِن دُونِهِ آلهة. هذا تقريرُ كلامِه، وهو سَديد، إلا أنَّ لِقائلٍ أن يقول: إنَّ المُصنِّفَ ذكرَ في «البقرة» في قوله: ﴿وَٱدْعُواْ شُهَدَآءَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٣]: «أي: بينَ يَدَي الله»، علىٰ قول، وعلىٰ ذلكَ يَستَقيمُ أن يُقال: اتخذوا الأصنام مُتقرَّباً بها بينَ يَدَي الله، وأيضاً قد قيل: إنَّ ﴿قُرْبَانًا﴾ مفعولٌ له، وعلىٰ ذلك فهو غيرُ مخصوصٍ بما يُتقرَّبُ به، فيَسُوغُ أن يجريَ بمعنىٰ المُتقرَّبِ إليه، وحينَئذٍ يَسْتَدُّ أن يُقال: إنه مفعولٌ ثانٍ أيضاً. هذا كلامُه.

وقال مَكِّي وأبو البقاء: «إنه مفعولٌ ثان»(١). وقال صاحبُ «الكَشْف»: «﴿قُرْبَانًا﴾ مفعولٌ ثانٍ قُدِّمَ علىٰ الأول، أي: آلهةً ذاتَ قُرْبة»(٢).

وقال صاحبُ «التقريب»: وغايةُ تقريره: أنَّ اتخاذَ اللـه قُرْباناً وشُفَعاءَ جِهةٌ مُعتَبرةٌ في النُّصْـرة، ولو جُعِلَ مُبدَلاً منه لكان في حُكْم الطَّرْح، وخَرَجَ عن الاعتبار، وفيه نَظَر.

الانتِصاف: «لا يَصِحُّ أن يكونَ ﴿قُرْبَانًا﴾ مفعولاً ثانياً، و﴿ءَالِهَةَۢ﴾ حالاً؛ لأنه يصيرُ بمعنىٰ الذَّمِّ إلىٰ تَرْكِ اتخاذِ الله مُتقرَّباً به، لأنك إذا قلتَ لعبدك: اتخذتَ فُلاناً سَيِّداً دوني! لُـمْته علىٰ نِسْبةِ السِّيادةِ لغيره(٣)، واللهُ تعالىٰ لا يُتَقرَّبُ به، ولكنْ يُتَقرَّبُ إليه»(٤).

وقلت: المُصنِّفُ لم يُرِدْ بـ«فسادِ المعنىٰ» إلا خِلافَ المعنىٰ المقصود؛ إذ لم يكنْ قَصْدُهم في اتخاذهم الأصنامَ آلهةً علىٰ زَعْمِهم إلا أن يَتَقرَّبُوا بها إلىٰ الله تعالىٰ، ألا ترىٰ كيفَ صَـرَّحَ وكيفَ جِيءَ بأداةِ الحصـر في قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ [الزُّمَر: ٣]، لا سِيَّمـا في هـذا المقام، لأنَّ الذي سِيـقَ له الكلام، وجُعِلَ أصلاً في

---

(١) انظر: «مُشكِل إعراب القرآن» لمكِّي بن أبي طالب (٢: ٦٦٩)، و«التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العُكبَري (٢: ١١٥٨). والمفعول الأول محذوف، وهو العائدُ إلىٰ الاسمِ الموصولِ ﴿ٱلَّذِينَ﴾.

(٢) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٢٣٩- ١٢٤٠).

(٣) كذا في الأصول الخطية، ولفظ ابنُ المُنيِّر في «الانتصاف»: «لأن السيد إذا وبّخ عبده.. فإن معناه: اللوم على نسبة السيادة إلى غيره»، وهو مستقيم، فلما تصرّف فيه المؤلف، كان ينبغي أن يقول: «لمته على نسبة السيادة لغيرك».

(٤) «الانتصاف» (٣: ٥٢٦-٥٢٧) بحاشية «الكشّاف».

﴿بَلْ ضَلُّواْ عَنْهُمْ﴾ أي: غابوا عن نُصْـرتِهم، ﴿وَذَٰلِكَ﴾ إشارةٌ إلىٰ امتِناع نُصْـرةِ آلهتِهم لهم وضَلالِهم عنهم، أي: وذلك أثَـرُ إفكِهم الذي هو اتخاذُهم إياها آلهة، وثَمَرةُ شِـركِهم وافتِرائِهم علىٰ الله الكَذِبَ مِن كَونِهِ ذا شُـرَكاء.

وقُرِئ: «أَفَـكُهم»، والإفْكُ والأفَك: كالحِذْر والـحَذَر. وقُرِئ: «وذلك أَفَـكَهُم»، أي: وذلكَ الاتخاذُ الذي هذا أثَـرُه وثَمَرتُه صَـرَفَهم عن الحق. وقُرِئ: «أَفَّـكَهُم» علىٰ التشديد للمُبالغة، و«آفَـكَهُم» جَعَلَهم آفِكِين، و«آفِكُهم» أي: قولُهم الآفِكُ ذو الإفْك، كما تقول: قولٌ كاذِب، و«ذلكَ إفكٌ مما كانوا يفتَرون»، أي: بعضُ ما كانوا يفتَرونَ مِنَ الإفك.

الاعتبار: هو التقريعُ والتوبيخُ علىٰ عَدَم الشفاعةِ والنُّصْـرةِ التي جَعَلُوها وَسِيلةً إليها وغَرَضاً في اتخاذهم آلهةً معبودة، حيثُ أُولِـيَ كلمةُ التحضيضِ لفظَ النُّصْـرة[1]، ولو جُعِلَ مُبدَلاً لانعكَس، سواءٌ جُعِلَ في حُكْمِ الساقِطِ أو تَوْطِئةً وتمهيداً للبَدَل، لأنَّ التَّوْطِئةَ غيرُ مقصودةٍ بالذات، وبه لَوَّحَ في قوله: «أي: اتـَّخَذُوهم شُفَعاءَ مُتقرِّباً بهم إلىٰ الله، حيثُ قالوا: هؤلاءِ شُفَعاؤُنا». ولو حُمِلَ علىٰ المفعولِ له صَحَّ أيضاً، وأفادَ المقصود.

وقولُ مَنْ قال: إنَّ ﴿قُرْبَانًا ءَالِهَةَۢ﴾ مفعولان: أشَدُّ فساداً؛ لِـمَا يُؤدِّي إلىٰ صَيْرورةِ الناصِرِ والمنصورِ ـ في قوله: ﴿فَلَوْلَا نَصَرَهُمُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ﴾ ـ واحداً، لأنَّ الضميرَ في ﴿ٱتَّخَذُواْ﴾ حينئذٍ راجعٌ إلىٰ الموصول. والمعنىٰ الصحيحُ ـ كما ذهبَ إليه المُصنِّفُ ـ: هَلَّا نَصَـرَ هؤلاءِ الكُفّارَ الذين اتـَّخَذُوهُم آلهةً مِن دونِ الله مُتَقرِّباً بهم إلىٰ الله.

قوله: (وقُرِئ: «وذلكَ أَفَـكَهُم»): وقال مَكِّي: «وهو فِعلٌ ماض، و«ما» في موضع رفع أيضاً؛ عطفٌ علىٰ ذلك، وقيل: علىٰ المُضمَرِ المرفوعِ في «أفَـكَهُم»، وحَسُنَ ذلكَ للتَّفرقةِ بالمُضمَرِ المنصوبِ بينهما، فقامَ مقامَ التأكيد»[2].

قوله: (و«ذلكَ إفكٌ مما كانوا يفتَرون»): أي: وقُرِئ: «إفكٌ»، ومعنىٰ هذهِ القِراءةِ راجعٌ إلىٰ الأُولىٰ، لأنَّ عطفَ ﴿وَمَا كَانُواْ يَفْتَرُونَ﴾ علىٰ ﴿إِفْكُهُمْ﴾ مِن بابِ عطفِ العامِّ علىٰ الخاصّ،

---

(١) أي: أُتبِعَتْ كلمةُ التحضيض ـ وهي «لولا» ـ لفظَ النُّصرة، وذلك في قوله: ﴿فَلَوْلَا نَصَرَهُمُ﴾.

(٢) «مُشكِل إعراب القرآن» لمكي بن أبي طالب (٢: ٦٦٩-٦٧٠).

[﴿وَإِذْ صَرَفْنَآ إِلَيْكَ نَفَرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقُرْءَانَ فَلَمَّا حَضَرُوهُ قَالُوٓا۟ أَنصِتُوا۟ فَلَمَّا قُضِىَ وَلَّوْا۟ إِلَىٰ قَوْمِهِم مُّنذِرِينَ * قَالُوا۟ يَٰقَوْمَنَآ إِنَّا سَمِعْنَا كِتَٰبًا أُنزِلَ مِنۢ بَعْدِ مُوسَىٰ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ يَهْدِىٓ إِلَى ٱلْحَقِّ وَإِلَىٰ طَرِيقٍ مُّسْتَقِيمٍ * يَٰقَوْمَنَآ أَجِيبُوا۟ دَاعِىَ ٱللَّهِ وَءَامِنُوا۟ بِهِۦ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُجِرْكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ * وَمَن لَّا يُجِبْ دَاعِىَ ٱللَّهِ فَلَيْسَ بِمُعْجِزٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَيْسَ لَهُۥ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءُ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ ٢٩-٣٢]

﴿صَرَفْنَآ إِلَيْكَ نَفَرًا﴾ أمَلْناهم إليك، وأقبَلْنا بهم نَحْوَك. وقُرِئ: «صَرَّفْنا» بالتشديد، لأنهم جماعة. والنَّفَر: دونَ العَشَرة، ويُجْمَع: أنفاراً، **وفي حديث أبي ذرٍّ رضيَ اللهُ عنه: «لو كانَ هاهنا أحدٌ مِن أنفارِنا»**. ﴿فَلَمَّا حَضَرُوهُ﴾ الضَّميرُ للقُرآن، أي: فلما كانَ بمَسْمَعٍ منهم، أو لرسولِ الله ﷺ، وتَعضُدُه قِراءةُ مَنْ قرأ «فلما قَضَىٰ»، أي: أتمَّ قِراءتَه وفَرَغَ منها، ﴿قَالُوٓا۟﴾ قال بعضُهم لبعض: ﴿أَنصِتُوا۟﴾ اسكُتوا مُستَمِعين، يُقال: أنصتَ لكذا، واستَنصَتَ له.

يعني: قولُهم: هؤلاءِ شُفعاؤُنا، أو اتَّخَذْناهُم آلهةً نَتقرَّبُ بها إلىٰ الله: إفكٌ وبعضُ ما كانوا يَفتَرون؛ قال اللهُ تعالىٰ: ﴿مَا جَعَلَ ٱللَّهُ مِنۢ بَحِيرَةٍ وَلَا سَآئِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ ۙ وَلَٰكِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ﴾ [المائدة: ١٠٣].

قوله: (**وفي حديثِ أبي ذرٍّ رضيَ اللهُ تعالىٰ عنه: لو كانَ هاهنا أحدٌ مِن أنفارِنا**): وحديثُه علىٰ ما ذكرَ في «الفائق»: «قال أبو ذر: قال أخي أُنَيس: إنَّ لي حاجةً بمَكّة، فانطَلَق، فراث، فقلت: ما حَبَسَك؟ قال: لقيتُ رجلاً علىٰ دينكَ يَزعُمُ أنَّ اللهَ أرسَلَه، قلت: ما يقولُ الناس؟ قال: يقولون: ساحِرٌ شاعِرٌ كاهِن، وكان أنيسٌ أحَدَ الشعراء، فقال: والله لقد وَضَعتُ قولَه علىٰ أقراءِ الشِّعْرِ فلا يَلتَئِمُ علىٰ لِسانِ أحد، ولقد سمعتُ قولَ الكَهَنةِ فما هو بقولهم، والله إنه لصادق، وإنهم لكاذبون، فقلت: اكفِني حتىٰ أنظُر، قال: نعم، وكُنْ مِن أهلِ مَكّةَ علىٰ حَذَر، فإنهم قد شَنَفُوا له وتَجَهَّموا.

....

فانطَلَقت، فتَضعَّفتُ رجلاً مِن أهلِ مَكّة، فقلت: أينَ هذا الذي تَزعُمُونَه الصابئ؟ فأشار إليّ وقال: الصابئ الصابئ، فمالَ عليَّ أهلُ الوادي بكُلِّ مَدَرةٍ وعَظْمٍ وحَجَر، فخَرَرتُ مَغْشِيّاً عليّ، فارتَفَعتُ حينَ ارتَفَعتُ كأني نُصُبٌ أحمر، فأتيتُ زَمْزَم، فغَسَلتُ عني الدَّم، وشَرِبتُ مِن مائِها، ثم دَخَلتُ بينَ الكَعْبةِ وأستارِها، فلَبِثتُ بها ثلاثين، ما بينَ يوم وليلة، وما لي بها طعامٌ إلا ماءُ زَمْزَم، فسَمِنتُ حتىٰ تكسَّرت عُكَنُ بَطْني[1]، وما وَجَدتُ علىٰ كَبِدي سَخْفَةَ جُوع.

فبينا أهلُ مَكّةَ في ليلةٍ قَمْراءَ إضْحيان، قد ضَرَبَ اللهُ علىٰ أصمِخَتِهم، فما يطوفُ بالبيتِ غيرُ امرأتين، فأتتا عليَّ وهما تَدعُوانِ إسافاً ونائلاً، فقلت: أنكِحُوا إحداهما الأُخرىٰ، فما ثناهما ذلك، فقلت، وذكرتُ كلاماً فاحِشاً لم يكن عنه، فانطَلَقتا وهما تقولان: لو كانَ هاهنا أحدٌ من أنفارِنا، فاستَقبَلَهما رسولُ الله ﷺ وأبو بكرٍ رضيَ اللهُ عنه بالليل، وهما هابطانِ مِنَ الجبل، فقالَ رسولُ الله ﷺ: ما لكما؟ قالتا: صابئٌ بينَ الكَعْبةِ وأستارِها، قال: فما قالَ لكما: فقالتا: كَلِمةً تَملأُ الفم.

ثم ذكرَ خُروجَه إلىٰ رسولِ الله ﷺ ، وتَسْليمَه عليه، وأنه أولُ مَنْ حَيّاهُ بتَحِيّةِ الإسلام، وقال: فذهبتُ لأُقبِّلَ بينَ عَينَيه، فقدَعَني عنه صاحبُه.

قوله: الرَّيْث: الإبطاء، ورجلٌ ريِّث، وعن الفَرّاء: رجلٌ مُريِّثُ العينَين: إذا كانَ بطيءَ النَّظَر. أقراءُ الشِّعْر: أنحاؤه وأنواعُه، جمعُ قَرْو، ويُقالُ للبيتَينِ أو القَصِيدَتَين: هما علىٰ قَرْوٍ واحِد، وقَرِيٍّ واحد. وشَنِفَ وشَنِئ: أخوان، ولكنَّ شَنِفَ لا يَتعدَّىٰ إلا باللام. تَجَهَّمَه: كَلَحَ في وَجْهِهِ وغَلَّظَ له في القول، تَضَعَّفَتُه: استَضعَفتُه، النُّصُبُ والنُّصْب: حَجَرٌ كانوا يَنصِبُونَه فيُعبَد وتُصَبُّ عليه دماءُ الذبائح. يُقال: وَجَدتُ سَخْفةً مِن جُوع، وهي الخِفّةُ تعتَري الإنسانَ إذا جاع، مِنَ السَّخْف، وهيَ الخِفّةُ في العَقْل. يُقال: ليلةٌ ضَحْياءُ وإضْحيان وإضْحيانة، وهيَ المُقمِرةُ مِن أوَّلِها إلىٰ آخِرِها، وإفْعِلان: مما قَلَّ في كلامِهم.

---

(١) قال ابنُ منظور في «لسان العرب»، مادة (عكن): «تَعَكَّنَ البَطْن: أي: صار ذا عُكَن، وهي الأطواءُ فيه، وتَعَكَّنَ الشيءُ تعكُّناً: إذا رُكِمَ بعضُه علىٰ بعض».

رُوِي: أنَّ الجِنَّ كانت تَستَرِقُ السَّمْع، فلما حُرِسَتِ السماء، ورُجِمُوا بالشُّهُب، قالوا: ما هذا إلا لِنبأٍ حَدَث، فنهضَ سبعةُ نَفَرٍ أو تِسعةٌ مِن أشرافِ جِنِّ نَصِيبينَ ـ أو نِينَوىٰ ـ منهم **زَوْبَعة**، فضَربوا، حتىٰ بَلَغوا تِهامة، ثم اندَفعوا إلىٰ وادي نَخْلة، فوافقوا رسولَ الله ﷺ، وهو قائمٌ في جَوْفِ الليلِ يُصَلِّي ـ أو في صلاةِ الفجر ـ فاستَمَعوا لِقراءتِه، وذلكَ عندَ مُنصَرَفِهِ مِنَ الطائِف، حينَ خَرَجَ إليهم يَستَنصِرُهُم، فلم يُجيبُوهُ إلىٰ طَلِبَتِه، وأغْرَوا به سُفَهاءَ ثَقِيف. **وعن سعيدِ بنِ جُبَيْر رضيَ اللهُ عنه: ما قرأ رسولُ الله ﷺ علىٰ الجِنِّ ولا رآهم،** وإنما كانَ يَتْلو في صَلاتِه، فمَرُّوا به، فوَقَفُوا مُستَمِعينَ وهو لا يَشعُر، فأنبأهُ اللهُ باستماعهم.

وقيل: إنَّ إسافاً كانَ رجلاً، ونائلةَ امرأة، فدَخَلا البَيْت، فوَجَدا خَلْوة، ففَجَرا، فمَسَخَهما اللهُ حَجَرَين. الأنفار: جمعُ نَفَر، وهم الرجالُ خاصّة ما بينَ الثلاثةِ إلىٰ العَشَرة، والنَّفْرة: مِثلُه، وهو مِنَ النَّفير، لأنَّ الرجالَ هم الذينَ إذا حَزَبَهم أمرٌ نَفَروا لِكِفايته، القَدْعُ والرَّدْع: أخوان». كُلُّها في «الفائق»(١).

وذكرَ ابنُ عبد البر في «الاستيعاب»(٢) حديثَ إسلام أبي ذرٍّ بغير هذا الوَجْه(٣)، والله أعلم.

قوله: (**زَوْبَعة**): **النهاية**: «التزبُّع: التَّغيُّرُ وسُوءُ الخلقِ وقِلّةُ الاستِقامة، كأنه مِنَ الزَّوْبَعة؛ الرِّيح المعروفة».

قوله: (**وعن سعيدِ بنِ جُبَير: ما قرأ رسولُ الله ﷺ [علىٰ الجِنِّ] ولا رآهم**): هذا يُخالِفُ ما روينا عن مُسلِم والترمذيِّ وأبي داود(٤) عن عَلقَمة، قلتُ لابنِ مسعود: هل صَحِبَ النبيَّ ﷺ ليلةَ الجِنِّ منكم أحد، قال: ما صَحِبَه مِنّا أحد، ولكِنّا كُنّا مَعَ رسولِ الله ﷺ ذاتَ ليلة، ففَقَدْناه، فالتَمَسْناه في الأوديةِ والشِّعاب، فقلنا: استُطير أو اغتيل، فبِتْنا بشَرِّ ليلةٍ باتَ بها قوم، فلما أصبَحْنا إذا هو جاء مِن قِبَلِ حِراء، قال: فقلنا: يا رسولَ الله، فَقَدْناكَ وطَلَبْناك فلم نَجِدْك،

---

(١) «الفائق» للزمخشري (٢: ٧٢-٧٤)، مادة (ريث).

(٢) «الاستيعاب» (٤: ٦١-٦٤) بهامش «الإصابة» لابن حجر.

(٣) وانظر: «صحيح البخاري»، باب إسلام أبي ذر الغِفاري، حديث رقم (٣٨٦١).

(٤) مسلم (٤٥٠)، والترمذي (٣٢٥٨)، وأبو داود (٨٥).

وقيل: بل أمَرَ اللـهُ رسولَه أن يُنذِرَ الجِنّ، ويَقرأ عليهم، فصَرَفَ إليه نَفَراً منهم، جَمَعَهُم له، فقال: «إني أُمِرتُ أن أقرَأَ علىٰ الجِنِّ الليلة، فمَنْ يَتبعُني؟» قالها ثلاثاً، فأطرَقُوا إلا عبدَ الله بنَ مسعودٍ رضيَ اللـهُ عنه، قال: لم يَحضُرْهُ ليلةَ الجِنِّ أحدٌ غيري، ....

فبِتْنا بشَرِّ ليلةٍ باتَ بها قوم، قال: أتاني داعي الجِنّ، فذَهَبتُ معه، وقرأتُ عليهم القُرآن، قال: فانطَلَقَ بنا، فأرانا آثارَهم وآثارَ نيرانِهم، وسألوه الزاد، فقال: لكم كُلُّ عَظْم ذُكِرَ اسمُ الله عليه يقعُ في أيديكم»، الحديث.

وفي روايةٍ لمُسلِم[١]: أنَّ ابنَ مسعودٍ قال: «لم أكنْ ليلةَ الجِنِّ مَعَ رسولِ الله ﷺ، ووَدِدتُ أني كنتُ معَه».

قوله: (إلا عبدَ الله بنَ مسعود، قال: لم يَحضُرْهُ ليلةَ الجِنِّ أحدٌ غيري) الحديث: مِن روايةِ الإمام أحمدَ بنِ حنبل[٢] عن ابنِ مسعود: «قمتُ مَعَ رسولِ الله ﷺ ليلةَ الجِنّ، وأخذتُ إداوة، ولا أحسَبُها إلا ماء، حتىٰ إذا كُنّا بأعلىٰ مَكّةَ رأيتُ أسْوِدةً مُجتَمِعة، قال: فخَطَّ لي رسولُ الله ﷺ [خطّاً][٣]، ثم قال: قُم هاهنا حتىٰ آتيك، ومضىٰ رسولُ الله ﷺ إليهم، فرأيتُهم يَتثَوَّرُونَ إليه، فسَمَرَ معَهم ليلاً طويلاً، حتىٰ جاءني مَعَ الفَجْر، وقال لي: هل معكَ مِن وَضُوء؟ قلت: نعم، ففَتَحتُ الإداوةَ فإذا هو نبيذ، فقلت: ما كنتُ أحسَبُها إلا ماء، فإذا هو نبيذ[٤]، فقال رسول الله ﷺ: تمرةٌ طَيِّبة وماءٌ طَهُور، فتَوضَّأ منها، ثم قام يُصَلِّي، فأدرَكَه شَخْصانِ منهم،

(١) في «صحيحه» برقم (٤٥٠) (١٥٢).

(٢) في «مسنده» برقم (٤٣٨١).

(٣) لفظة «خطّاً» لم ترد في الأصول الخطية، وأثبتُّها من «مسند أحمد».

(٤) النبيذ هنا: ماءٌ تُلقىٰ فيه تمرات ليُستَعذَب، من غير اشتِدادٍ ولا إسكار، كما يدلُّ عليه ما رواه البيهقيُّ في «السنن الكبرىٰ» (١: ١٢) عن أبي العالية قال: «ترىٰ نَبيذَكُم هذا الخبيث! إنما كانَ ماءً تُلقىٰ فيه تمرات، فيصيرُ حُلْواً».

فانطَلَقْنا، حتىٰ إذا كُنّا بأعلىٰ مَكّةَ في شِعْبِ الـحُجُون، فخَطَّ لي خَطّاً، وقال: «لا تَـخرُجْ منه حتىٰ أعودَ إليك»، ثم افتَتَحَ القُرآن، وسَمِعتُ لَغَطاً شديداً، حتىٰ خِفتُ علىٰ رسول الله ﷺ، وغَشِيَتْهُ أسْوِدةٌ كثيرةٌ حالَتْ بيني وبينَه، حتىٰ ما أسمَعُ صَوتَه، ثم انقَطَعوا كقِطَعِ السَّحاب، فقال لي رسولُ الله ﷺ: «هل رأيتَ شيئاً؟». قلت: نعم، رجالاً سُوداً مُستَثفِري ثيابٍ بيـض. فقال: «أولئـكَ جِنُّ نَصِيبين»، وكانـوا اثني عَشَـرَ ألفاً، والسُّورةُ التي قرأها عليهم: ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ﴾ [العلق: ١].

فـإن قلت: كيـفَ قالـوا: ﴿مِنۢ بَعۡدِ مُوسَىٰ﴾؟ قلت: عن عطاء: أنهم كانوا علىٰ اليهودية. وعن ابنِ عباس: إنَّ الجِنَّ لم تكن سَمِعَتْ بأمرِ عيسىٰ عليه السَّلام، فلذلكَ قالت: ﴿مِنۢ بَعۡدِ مُوسَىٰ﴾. فإن قلت: لِـمَ بَعَّضَ في قوله: ﴿مِّن ذُنُوبِكُمۡ﴾؟ ....

فصَفَّهمـا خَلفَه، ثم صَلّىٰ بنا، فقلت: مَنْ هؤلاءِ يا رسولَ الله؟ قال: جِنُّ نَصِيبين».

قوله: (في شِعْبِ الـحُجُون): الـحُجُون: مَوضِعٌ فيه مَقابِرُ مَكّة، أُنشِدَ لِـجُرْهُم:

كأنْ لم يَكُنْ بينَ الـحُجُونِ إلىٰ الـصَّفا ... أنـيسٌ ولم يَـسْمُرْ بمَكّـةَ سـامِرُ
بـلىٰ نحـنُ كُنّـا أهلَهـا فأبادنـا ... صُرُوفُ الليالي والـجُدودُ العواثِرُ(١)

قولـه: (أسْـوِدة): النهاية: «أسوِدة: جـمعُ قِلّةٍ لِـ«سَواد»، وهو الشَّخْص، لأنه يُرىٰ مِن بعيدٍ أسود».

قوله: (مُستَثفِري ثياب): النهاية: «وهو أن يُدخِلَ الرجلُ ثوبَه بينَ رِجْلَيه، كما يَفعَلُ الكلبُ بذَنَبه».

---

(١) البيتان في «الصِّحاح» للجوهري، و«لسان العرب» لابن منظور، كلاهما في مادة (حجن)، وذكر الجوهري أنهمـا لشاعرٍ جُرْهُمي، أما ابنُ منظور فنَسَبَها إلىٰ عمرو بن الحارث بن مُضاض بن عمرو، قال: «وقيل: للحارث الجرهمي».

قلت: لأنَّ مِنَ الذنوبِ ما لا يُغفَرُ بالإيمانِ كذنوبِ المظالِـمِ ونَحْوِها. ....

قوله: (**لأنَّ مِنَ الذُّنوبِ ما لا يُغفَر بالإيمان**[١]): وقلت: قد استَقصَيْنا القولَ في هذا المعنىٰ في سُورةِ إبراهيمَ عليه السَّلام، وعند قوله: ﴿أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱتَّقُوهُ وَأَطِيعُونِ * يَغۡفِرۡ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمۡ﴾ [نوح: ٣-٤] في سورةِ نوح عليه السلام.

الانتِصاف: «الحربيُّ إذا نَـهَبَ الأموال، وسَفَكَ الدِّماء، ثم حَسُنَ إسلامُه، جَبَّ الإسلامُ ما تَقَدَّم، ويُقال: إنه لا يَرِدُ وَعْدُ المَغفِرةِ للكافر علىٰ تقديرِ الإيمانِ في كتاب الله إلا مُبعَّضة[٢]، وهذا منه، فلَعَلَّ سِـرَّه: أنَّ مَقامَ الكافر قبضٌ لا بَسْط، فلذلكَ لم يُبسَطْ رجاؤُه في مَغفِرةِ كُلِّ الذنوب»[٣].

قال صاحبُ «الإنصاف»[٤]: مقامُ الكافر عندَ ترغيبه في الإسلام بَسْطٌ لا قَبْض، وقد أمَرَ اللهُ موسىٰ أن يقولَ لِفِرعَونَ قولاً ليِّناً، وقد وَرَد: ﴿إِن يَنتَهُواْ يُغۡفَرۡ لَهُم مَّا قَدۡ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨]، وهي غيرُ مُبعَّضة، و«ما» للعُموم، ولا سِيَّمـا وقد وقعت في الشَّـرْط، والحديثُ الصَّحيحُ يَنصُـرُ هذا التأويل[٥]، وقد أورَدْناهُ في سُورةِ إبراهيمَ عليه السَّلام.

---

(١) تحرَّف في (ح) و(ف) إلىٰ: «الأعيان»، ولم ترد في (ط)، والمُثبَت من «الكشّاف».

(٢) أي: أنَّ الآياتِ الواردةَ في خطاب الكُفّار بالوعد بالمغفرة إن أسلموا لم تَرِدْ مُطلَقة، بل ورد فيها ما يدلُّ علىٰ التبعيض، كما في هذه الآية من سورة الأحقاف، وكما في الآية المذكورة من سورة نوح، وكقوله تعالىٰ: ﴿قَالَتۡ رُسُلُهُمۡ أَفِي ٱللَّهِ شَكّٞ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ يَدۡعُوكُمۡ لِيَغۡفِرَ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمۡ﴾.
بخلافِ ما ورد في خِطاب المُؤمنين، حيثُ أُطلِقَت فيها المغفرة، كقوله تعالىٰ: ﴿قُلۡ إِن كُنتُمۡ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحۡبِبۡكُمُ ٱللَّهُ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡ﴾ [آل عمران: ٣١]، وقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تَتَّقُواْ ٱللَّهَ يَجۡعَل لَّكُمۡ فُرۡقَانٗا وَيُكَفِّرۡ عَنكُمۡ سَيِّـَٔاتِكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ﴾ [الأنفال: ٢٩]، وقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا * يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡ﴾ [الأحزاب: ٧٠-٧١]، وغيرها.

(٣) «الانتصاف» (٣: ٥٢٧) بحاشية «الكشّاف».

(٤) أي: عَلَمُ الدين العراقي، وقد تقدَّم التعريفُ بكتابه عند تفسير الآية ٦٠ من سورة التوبة (٧: ٢٨٠).

(٥) يُريدُ قولَه ﷺ: «الإسلامُ يَهدِمُ ما قبلَه»، أخرجه مسلم (١٢١) من حديث عمرو بن العاص.

ونحوُه قولُه عَزَّ وعلا: ﴿أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱتَّقُوهُ وَأَطِيعُونِ * يَغۡفِرۡ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمۡ﴾ [نوح: ٣-٤]. فإن قلت: هل للجِنِّ ثوابٌ كما للإنس؟ قلت: اختُلِفَ فيه: فقيل: لا ثوابَ لهم إلا النَّجاةُ مِنَ النار، لِقوله: ﴿وَيُجِرۡكُم مِّنۡ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾، وإليه كان يَذهَبُ أبو حنيفةَ رحمه الله، والصحيحُ أنهم في حُكم بني آدم، لأنهم مُكلَّفونَ مِثلهم.

﴿فَلَيۡسَ بِمُعۡجِزٍ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ أي: لا يُنجي منه مَهرَب، ولا يَسبِقُ قَضاءَه سابق، ونحوُه قولُه: ﴿وَأَنَّا ظَنَنَّآ أَن لَّن نُّعۡجِزَ ٱللَّهَ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَن نُّعۡجِزَهُۥ هَرَبٗا﴾ [الجن: ١٢].

[﴿أَوَلَمۡ يَرَوۡاْ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَلَمۡ يَعۡيَ بِخَلۡقِهِنَّ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحۡـِۧيَ ٱلۡمَوۡتَىٰۚ بَلَىٰٓۚ إِنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ﴾ ٣٣]

﴿بِقَٰدِرٍ﴾ محلُّه الرفع؛ لأنه خَبَرُ «أنّ»، يدلُّ عليه قِراءةُ عبد الله: «قادرٌ»، وإنما دَخلَتِ الباءُ لاشتمالِ النفي في أوَّلِ الآيةِ علىٰ «أنّ» وما في حَيِّزها. **وقال الزَّجّاج**: «لو قلت: ما ظننتُ أنَّ زيداً بقائم، جاز. كأنه قيل: أليسَ اللهُ بقادر؟!»، ألا ترىٰ إلىٰ **وقوع ﴿بَلَىٰٓ﴾ مُقرِّرةً للقُدرةِ** علىٰ كُلِّ شيءٍ مِنَ البَعْثِ وغيره، **لا لرؤيتهم**.

قوله: (**وقال الزَّجّاج**): وفي «كتابه»: «دَخلَتِ الباءُ في خَبَرِ «أنَّ» لِدُخولِ ﴿أَوَلَمۡ﴾ في أولِ الكلام، ولو قُلت: «ظَنَنتُ أنَّ زيداً بقائم» لم يَجُز، ولو قُلت: «ما ظَنَنتُ أنَّ زيداً بقائم» جاز؛ لِدُخولِ «ما»، ودخولُ «أنَّ» إنما هو توكيدُ الكلام، فكأنه في تقدير: أليسَ اللهُ بقادرٍ علىٰ أن يُحيِيَ الموتىٰ»(١).

قوله: (**وقوع ﴿بَلَىٰٓ﴾ مُقرِّرةً للقُدْرة ...، لا لِرُؤيتهم**): يعني: «بلىٰ» كلمةُ إيجابٍ يُجابُ بها النفي، وقولُه: ﴿أَوَلَمۡ يَرَوۡاْ﴾ فيه نفي، وهيَ ليست بمُقرِّرةٍ له، لأنَّ المعنىٰ لا يُساعِدُ عليه، بل لقوله: ﴿بِقَٰدِرٍ﴾ مِن حيثُ المعنىٰ، قال القاضي: «﴿بَلَىٰٓ﴾ تقريرٌ للقُدرةِ علىٰ وَجْهٍ عام، ليكونَ كالبُرهانِ علىٰ المقصود، كأنه تعالىٰ لـمّا صَدَّرَ السُّورةَ بتحقيقِ المبدأ، أرادَ خَتْمَها بإثباتِ المعاد»(٢).

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٤: ٤٤٧).

(٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ١٨٦).

وقُرِئ: «يَقدِر»، ويُقال: عَيِيتُ بالأمر: إذا لم تَعرِفْ وجهَه. ومنه: ﴿أَفَعَيِينَا بِٱلۡخَلۡقِ ٱلۡأَوَّلِ﴾ [ق: ١٥].

[﴿وَيَوۡمَ يُعۡرَضُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ عَلَى ٱلنَّارِ أَلَيۡسَ هَٰذَا بِٱلۡحَقِّۖ قَالُواْ بَلَىٰ وَرَبِّنَاۚ قَالَ فَذُوقُواْ ٱلۡعَذَابَ بِمَا كُنتُمۡ تَكۡفُرُونَ﴾ ٣٤].

﴿أَلَيۡسَ هَٰذَا بِٱلۡحَقِّ﴾ محكيٌّ بعدَ قولٍ مُضمَر، وهذا المُضمَرُ هو ناصِبُ الظَّرْف، و﴿هَٰذَا﴾ إشارةٌ إلىٰ العذاب، بدليلِ قولِهِ تعالىٰ: ﴿فَذُوقُواْ ٱلۡعَذَابَ﴾، والمعنىٰ: التَّهكُّمُ بهم، والتوبيخُ لهم علىٰ استِهزائِهم بوَعْدِ اللـه ووعيده، وقولهم: ﴿وَمَا نَحۡنُ بِمُعَذَّبِينَ﴾ [الشعراء: ١٣٨].

[﴿فَٱصۡبِرۡ كَمَا صَبَرَ أُوْلُواْ ٱلۡعَزۡمِ مِنَ ٱلرُّسُلِ وَلَا تَسۡتَعۡجِل لَّهُمۡۚ كَأَنَّهُمۡ يَوۡمَ يَرَوۡنَ مَا يُوعَدُونَ لَمۡ يَلۡبَثُوٓاْ إِلَّا سَاعَةٗ مِّن نَّهَارِۭۚ بَلَٰغٞۚ فَهَلۡ يُهۡلَكُ إِلَّا ٱلۡقَوۡمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ﴾ ٣٥]

﴿أُوْلُواْ ٱلۡعَزۡمِ﴾ أولو الجِدِّ والثباتِ والصَّبْر، و﴿مِنَ﴾ يجوزُ أن تكونَ للتبعيض، **ويُرادَ بأُولي العَزْم: بعضُ الأنبياء**، قيل: هم نُوحٌ صَبَـرَ علىٰ أذىٰ قومه، كانوا يَضـرِبُونَه حتىٰ يُغشىٰ عليه، وإبراهيمُ علىٰ النار وذَبْحِ وَلَدِه، وإسحاقُ علىٰ الذَّبْح، ويعقوبُ علىٰ فَقْدِ وَلَدِهِ وذهابِ بَصَـرِه، ويُوسُفُ علىٰ الـجُبِّ والسِّجْن، وأيوبُ علىٰ الضُّـرّ، وموسىٰ قال له قومُه: ﴿إِنَّا لَمُدۡرَكُونَ ۝ قَالَ كَلَّآۖ إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهۡدِينِ﴾ [الشعراء: ٦١-٦٢]، وداودُ بكىٰ علىٰ خَطيئتِهِ أربعينَ سنة، وعيسىٰ لم يَضَعْ لَبِنةً علىٰ لَبِنة، وقال: إنها مَعْبَر، ....

قوله: (**ويُراد بأُولي العَزْم: بعضُ الأنبياء**): قال القاضي: «وهُم أصحابُ الشرائع، اجتهَدوا في تأسيسِها وتقريرِها، وصَبَروا علىٰ تَـحَمُّلِ مَشاقِّها ومُعاداةِ الطاعِنينَ فيها»[(١)].

قوله: (مِعبَرة): وفي نُسْخة[(٢)]: «مَعبَر»، رُوِيَ عن المُصنِّف: الـمَعبَر ـ بفَتْح الميم ـ: مَوضِعُ العُبور، كالجِسْـرِ والقَنطَرة، وبكَسْـرِه: السَّفينة المِعبَرة.

---

(١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ١٨٦).

(٢) وهي ما بين أيدينا من «الكشاف».

فاعبُروها ولا تَعمُروها. وقال اللـهُ تعالىٰ في آدم: ﴿وَلَمْ نَجِدْ لَهُۥ عَزْمًا﴾ [طه: ١١٥]، وفي يونس: ﴿وَلَا تَكُن كَصَاحِبِ ٱلْحُوتِ﴾ [القلم: ٤٨].

ويجوزُ أن تكونَ للبيان، فيكونُ ﴿أُوْلُواْ ٱلْعَزْمِ﴾ صِفةَ الرُّسُلِ كُلِّهم.

﴿وَلَا تَسْتَعْجِل﴾ لِكُفّارِ قُريشٍ بالعذاب، أي: لا تَدعُ لهم بتَعْجيله، فإنه نازِلٌ بهم لا محالة، وإنْ تأخَّر، وأنهم مُستَقصِرونَ حينَئذٍ مُدّةَ لُبْثِهم في الدُّنيا حتىٰ يَحسَبوها ﴿سَاعَةً مِّن نَّهَارٍ﴾.

﴿بَلَٰغٌ﴾ أي: هذا الذي وُعِظتُم به كِفايةٌ في المَوعِظة، أو هذا تبليغٌ مِنَ الرسول عليه السلام، ﴿فَهَلْ يُهْلَكُ﴾ إلا الخارجونَ عن الاتِّعاظِ به، والعَمَلِ بمُوجَبه، ويَدُلُّ علىٰ معنىٰ التبليغ قِراءةُ مَنْ قرأ: «بَلِّغْ فهل يُهلَك»، وقُرِئ: «بلاغاً»، أي بَلَّغُوا بلاغاً، وقُرِئ: «يَهلِكُ» بفَتْحِ الياءِ وكَسْرِ اللام وفَتْحِها؛ مِن: هَلَكَ وهَلِك، و«نُهلِك» بالنون، ﴿إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾.

وعن رسول الله ﷺ: «مَنْ قرأ سُورةَ الأحقافِ كُتِبَ له عشرُ حَسَناتٍ بعَدَدِ كُلِّ رَمْلةٍ في الدُّنيا».

قوله: (فيكونُ ﴿أُوْلُواْ ٱلْعَزْمِ﴾ صِفةَ الرُّسُل): أي: مِن حيثُ المعنىٰ، لأنَّ ﴿مِنَ ٱلرُّسُلِ﴾ علىٰ هذا: حالٌ مِن «أولي العَزْم»، وفي الحقيقة: الحالُ بيانٌ لهيئةِ صاحِبها، كالصِّفة، وعلىٰ الأول: «مِن» للتبعيض.

قوله: (أو هذا تبليغ): قال القاضي: «﴿هَٰذَا﴾ الذي وُعِظتُم به، أو هذهِ السُّورة، ﴿بَلَٰغٌ﴾ أي: كِفاية، أو تبليغٌ مِنَ الرسولِ ﷺ، وقيل: ﴿بَلَٰغٌ﴾ مُبتَدأ، والخبر: ﴿لَهُمْ﴾، وما بينهما اعتراض، أي: لهم وقتٌ يَبلُغونَ إليه، كأنهم إذا بَلَغوه، ورأوا ما فيه، استَقصَروا مُدّةَ عُمُرِهم»[1].

وقلت: الذي هو أقضىٰ لحقِّ البلاغة: أن تُجعَلَ الآيةُ كالخاتمةِ للسُّورة، والفَذْلكةِ[2] لِما

---

(١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ١٨٧).

(٢) انظر معناها فيما تقدَّم ص٢٢٩ تعليقاً في تفسير الآية ٥٨ من سورة الدخان.

....

اشتَمَلَتْ عليه، ويُقدَّر: «هذا تبليغ»، ويكونَ اتصالُ ما بعدَ الفاءِ بـ﴿بَلَٰغٌ﴾ اتِّصالَ الحكم بالوَصْف، والمعنىٰ: كُنْ صابراً علىٰ أذىٰ قَوْمِك، ولا تَضجُرْ منهم، ولا تَستَعجِلْ نُزولَ العذاب، وأَدِّ ما عليك، والزَم الحجّةَ عليهم، ليَهلِكَ مَنْ هَلَكَ عن بيِّنة، ويَحْيا مَنْ حَيَّ عن بيِّنة.

ويَعضُدُه ما رواه الواحِديُّ عن الزجّاج: «تأويلُه: لا يُهلَكُ ـ مَعَ رحمةِ الله وتَفضُّلِه ـ إلا القومُ الفاسِقون. ولهذا قالَ قوم: ما في الرجاءِ لرحمةِ الله آيةٌ أقوىٰ مِن هذهِ الآية»(١).

نظيرُه في خاتمةِ سورةِ الأنبياء: ﴿إِنَّ فِي هَٰذَا لَبَلَٰغًا لِّقَوْمٍ عَٰبِدِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٦]، قال(٢): «الإشارةُ إلىٰ المذكور في هذهِ السُّورةِ مِنَ الأخبارِ والوَعْدِ والوعيدِ والمَواعِظِ البالِغة، والبلاغ: الكِفاية، وما تَبلُغُ به البُغْية»، والله أعلم.

---

(١) «الوسيط» للواحدي (٤: ١١٧)، وانظر: «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٤: ٤٤٨).

(٢) أي: الزمخشريُّ في تفسير الآية المذكورة من سورة الأنبياء (١٠: ٤١٥).

سورةُ مُحَمّد ﷺ

مدنيةٌ عند مُجاهِد، وقالَ الضَّحّاكُ وسعيدُ بنُ جُبير: مكِّيّة

وهي سورةُ القِتال

وهي تسعٌ وثلاثونَ آية، وقيل: ثمان

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

[﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَصَدُّواْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ أَضَلَّ أَعۡمَٰلَهُمۡ * وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَءَامَنُواْ بِمَا نُزِّلَ عَلَىٰ مُحَمَّدٖ وَهُوَ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّهِمۡ كَفَّرَ عَنۡهُمۡ سَيِّـَٔاتِهِمۡ وَأَصۡلَحَ بَالَهُمۡ﴾ ١-٢]

﴿وَصَدُّواْ﴾ وأعرَضُوا وامتَنَعوا عن الدُّخولِ في الإسلام، أو صَدُّوا غيرَهم عنه، قال ابنُ عباسٍ رضيَ اللـهُ عنه: هُمُ المُطعِمُونَ يومَ بَدْر. ....

سورةُ محمد ﷺ

مدنية، وقال الضَّحّاكُ وسعيدُ بنُ جُبَير: مكِّيّة

وهي تسعةٌ وثلاثون، وقيل: ثمـان وثلاثون آية(١)

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

قوله: (﴿وَصَدُّواْ﴾ وأعرَضُوا وامتَنَعُوا عن الدُّخولِ في الإسلام، أو صَدُّوا غيرَهم): صَدّ: يجيءُ مُتعدِّياً ولازماً، الجوهري: «صَدَّ عنه يَصِدُّ صُدُوداً: أعرَض، وصَدَّه عن الأمر صَدّاً: مَنَعَه، وأصَدَّه عنه: لغة».

والتفسيرُ الثاني أشَدُّ التِئاماً للقَرينةِ السابقةِ باللاحِقة، فإنَّ قولَه: ﴿وَصَدُّواْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ إذا فُسِّرَ بـ«صَدُّوا غيرَهم» يكونُ مِن بابِ العطفِ للخاصِّ علىٰ العامّ، لأنَّ إضلالَ الغير

---

(١) في (ط): «سورة محمد ﷺ، مدنية، وهي ثمان وثلاثون آية».

....

أشدُّ[١] توغُّلاً في الضَّلالِ من ضلالِ الشَّخْص، كما أنَّ قولَه: ﴿وَءَامَنُوا۟ بِمَا نُزِّلَ عَلَىٰ مُحَمَّدٍ﴾ كذلك، ولذلكَ قال: «﴿وَءَامَنُوا۟ بِمَا نُزِّلَ عَلَىٰ مُحَمَّدٍ﴾: اختِصاصٌ للإيمانِ بالمُنَزَّلِ علىٰ رسولِ الله ﷺ مِن بينِ ما يجبُ الإيمانُ به»، فالمعنىٰ: فالذينَ كفروا وما آمنوا بما نُـزِّلَ علىٰ مُحمَّدٍ وصَدُّوا غيرَهم عن الإيمانِ به، واغتـرُّوا بما كانوا عليه مِن مَكارِمِ الأخلاق: أبطَلَ اللـهُ أعمـالَهم.

وفي قوله: ﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ﴾ واعتِـراضِهِ بينَ الكلام: إيذانٌ بأنَّ أعمالَ أولئكَ السادةِ ثابتةٌ غيرُ زائِلة، لأنَّ «الحقَّ» في مُقابلَةِ «الباطل»، قال الواحِديّ: «﴿كَفَّرَ عَنْهُمْ سَيِّـَٔاتِهِمْ﴾: سَتَـرَها عليهم بأن غفَرَها، فلا يُـحاسَبُونَ عليها يومَ القيامة، وليسَ كما أضَلَّ أعمالَ الكُفّار»[٢].

وقلت: وفيه الإشعارُ بأنَّ أعمالَ الكُفّار ـ وإن كانت حَسَناتٍ ـ يُضِلُّها اللـهُ تعالىٰ في غَمَراتِ كُفْرِهم وحِرمانِ مُتابعةِ الحقِّ المُنَزَّلِ من عندِ الله، وأنَّ سَيِّئاتِ المُؤمنينَ يَستُـرُها اللـهُ في كَنَفِ إيمانِهم ومُتابَعَتِهم الحق، وإليه وَقَعتِ الإشارةُ بقوله: ﴿كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ أَمْثَـٰلَهُمْ﴾.

وفيه إدماجٌ[٣] لإبطالِ قولِ مَنْ يقول باستِقلالِ العَقْل، وأنَّ الأوضاعَ الشَّـرْعيّةَ مُكمِّلةٌ للناقِصين، وهم كَمَلةٌ مُهذَّبونَ لا يَفتقِرُونَ إليها، ولهدم[٤] قاعدةِ الحسنِ والقُبْحِ العقلي.

ثم إنه تعالىٰ أكَّدَ هذا المعنىٰ بتعقيب قوله: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱتَّبَعُوا۟ ٱلْبَـٰطِلَ﴾ الآية؛ إيضاحاً وبيانًا لِـمَا أوقعَ تعريضاً في قوله: ﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ﴾ بإهدارِ أعمالِ الكافرين، وكالتعليلِ لتكفير سَيِّئاتِ المُؤمنين، وإصلاحِ بالِهم، وإليه الإشارةُ بقوله: «وهذا الكلامُ يُسَمِّيه عُلماءُ البيان: التفسير»، ومن باب التفسير ما أنشَدَه لنفسِه[٥]:

---

(١) لفظة: «أشد» سقطت من (ح) و(ف).

(٢) «الوسيط» للواحدي (٤: ١١٨).

(٣) تقدَّم معنىٰ الإدماج في تفسير الآية ١١٤ من سورة التوبة (٧: ٣٨١) تعليقاً.

(٤) قوله: «لهدم» معطوفٌ علىٰ قوله: «لإبطال» بإعادة حرف الجر، والتقدير: فيه إدماج لإبطالِ كذا وهَدْمِ كذا. والظاهرُ أنه أعاد حرفَ الجر لتغايُر الفريقين، وأنه أراد في أول كلامه: الفلاسفة، وفي آخره: المعتزلة، والله أعلم.

(٥) أنشَدَه الزمخشريُّ لنفسِه لـمَّا فَسَّـرَ لطَلَبتِه هذه الآية، فقُيِّدَ عنه في الحواشي، لا في أصل الكتاب. قاله العلامةُ ابنُ عاشور في «التحرير والتنوير» (٢٦: ٧٧). =

وعن مُقاتِل: كانوا اثني عَشَرَ رجلاً مِن أهلِ الشِّرْك، يَصُدُّونَ الناسَ عن الإسلام، ويأمرونهم بالكُفر. وقيل: هم أهلُ الكِتابِ الذينَ كَفَروا وصَدُّوا مَنْ أرادَ منهم ومِن غيرهم أن يَدخُلَ في الإسلام. وقيل: هو عامٌّ في كُلِّ مَنْ كَفَرَ وصَدّ.

﴿أَضَلَّ أَعْمَالَهُمْ﴾ أبطلَها وأحبطَها، وحقيقتُه: جَعَلَها ضالّةً ضائِعةً ليسَ لها مَنْ يَتقبَّلُها ويُثيبُ عليها، كالضّالّةِ مِنَ الإبلِ التي هي بمَضيعةٍ لا رَبَّ لها يحفظُها ويَعتَني بأمرِها، أو جَعَلَها ضالّةً في كُفرِهم ومعاصيهم ومغلوبةً بها، كما يَضِلُّ الماءُ في اللَّبَن.

و﴿أَعْمَالَهُمْ﴾: ما عَمِلُوهُ في كُفْرِهم بما كانوا يُسَمُّونَه مَكارِم؛ مِن صِلةِ الأرحام، وفَكِّ الأسارىٰ، وقِرىٰ الأضياف، وحِفظِ الجِوار. وقيل: أبطَلَ ما عَمِلُوهُ مِنَ الكَيْدِ لرسولِ الله ﷺ، والصَّدِّ عن سبيل الله، بأنْ نَصَرَهُ عليهم، وأظهَرَ دينَه علىٰ الدِّينِ كُلِّه.

﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ قال مُقاتِل: هم ناسٌ مِن قُرَيش، وقيل: مِنَ الأنصار، وقيل: هم مُؤمِنو أهلِ الكتاب، وقيل: هو عام. وقولُه: ﴿وَءَامَنُوا بِمَا نُزِّلَ عَلَىٰ مُحَمَّدٍ﴾ اختِصاصٌ للإيمانِ بالمُنزَّلِ علىٰ رسولِ الله ﷺ مِن بينِ ما يجبُ الإيمان به؛ تعظيماً لِشأنِهِ وتعليماً، لأنه لا يَصِحُّ الإيمانُ ولا يَتِمُّ إلا به، وأكَّدَ ذلكَ بالجملةِ الاعتِراضيّةِ التي هيَ قولُه: ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ﴾، وقيل: معناها: أنَّ دينَ مُحَمَّدٍ هو الحق، إذ لا يَرِدُ عليه النَّسْخ، وهو ناسِخٌ لِغيره.

وقُرِئ: ﴿نُزِّلَ﴾ و«أُنزِل» علىٰ البناءِ للمفعول، و«نَـزَّلَ» علىٰ البناءِ للفاعل، و«نَـزَلَ» بالتخفيف.

به فُجِعَ الفُرْسانُ فوقَ خُيُولِهم ... كما فُجِعَتْ تحتَ السُّتُورِ العَواتِقُ

تَساقَطَ مِن أيديهمُ البِيضُ حَيْرةً ... وزُعزِعَ عن أجيادِهِنَّ المَخانِقُ

قوله: (وقُرِئ: ﴿نُزِّلَ﴾ و«أُنزِلَ»): الأُولىٰ هيَ المشهورة، والبواقي شاذة.

= وذكر ابنُ عاشور أيضاً أنَّ «التفسير» من «المُحسِّنات البديعية»، وهو يشملُ مُحسِّنَ «الجمع بعد التفريق» ومُحسِّنَ «التفريق بعد الجمع»، فكلاهما يُسمّى: «تفسيراً»، قال: «لأنَّ في الجمع تفسيراً للمعنىٰ الذي تشتركُ فيه الأشياءُ المُتفرِّقة، تقدَّم أو تأخَّر».

قلت: وقد تقدَّمت الإشارةُ إلىٰ «الجمع» و«التفريق» في تفسير الآية ٤ من سورة الدخان ص١٩٦ تعليقاً.

﴿كَفَّرَ عَنْهُمْ سَيِّـَٔاتِهِمْ﴾ سَتَـرَ بإيمـانهم وعَمَلِهم الصالِح ما كانَ منهم مِنَ الكُفرِ والمعاصي، لِرُجُوعِهم عنها وتَوْبتِهم، ﴿وَأَصْلَحَ بَالَهُمْ﴾ أي: حالَهم وشأنَهم بالتوفيقِ في أُمورِ الدِّين، وبالتسليطِ علىٰ الدُّنيا، بما أعطاهم مِنَ النُّصْـرة والتأييد.

[﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱتَّبَعُواْ ٱلْبَٰطِلَ وَأَنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّبَعُواْ ٱلْحَقَّ مِن رَّبِّهِمْۚ كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ أَمْثَٰلَهُمْ﴾ ٣]

﴿ذَٰلِكَ﴾ مُبتَدأ، وما بعدَه خَبَـرُه، أي: ذلكَ الأمرُ ـ وهو إضلالُ أعمالِ أحَدِ الفَريقَين، وتكفيرُ سَيِّئاتِ الثاني ـ كائنٌ بسَبَب اتباع هؤلاءِ الباطِلَ وهؤلاءِ الحقّ. ويجوزُ أن يكون ﴿ذَٰلِكَ﴾ خَبَـرُ مُبتَدأٍ محذوف، أي: الأمرُ كما ذُكِرَ بهذا السَّبَب، **فيكونُ محلُّ الجارِّ والمجرورِ منصوباً** علىٰ هذا، ومرفوعاً علىٰ الأول.

و﴿ٱلْبَٰطِلَ﴾: ما لا يُنتَفَعُ به، وعن مُجاهِد: الباطل: الشَّيْطان، وهذا الكلامُ يُسمِّيهُ عُلماءُ البيان: التفسير، ﴿كَذَٰلِكَ﴾ مِثلَ ذلكَ الضَّرْب ﴿يَضْرِبُ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ أَمْثَٰلَهُمْ﴾، والضَّميرُ راجعٌ إلىٰ الناس، أو إلىٰ المذكورَيْن مِنَ الفَريقَين، علىٰ معنىٰ: أنه يَضـرِبُ أمثالَهم لأجل الناس ليَعتَبِـرُوا بهم.

فإن قلت: **أينَ ضَـرْبُ الأمثال؟** قلت: في أنْ جَعَلَ اتباعَ الباطل مَثَلاً لعَمَلِ الكُفّار، واتباعَ الحقِّ مَثَلاً لعَمَلِ الـمُؤمنين، أو في أنْ جعلَ الإضلالَ مَثَلاً لخَيبةِ الكُفّار، وتكفيـرَ السَّيِّئاتِ مَثَلاً لفوزِ المُؤمنين.

قوله: (**فيكونُ محلُّ الجارِّ والمجرورِ منصوباً**): قال صاحبُ «التقريب»: أي: علىٰ الحال[1].

قوله: (**أينَ ضَـرْبُ الأمثال؟**): يعني: معنىٰ ضَـرْب المَثَل: استِعمـالُ القولِ السائرِ المُشبَّه مَضـربُه بمَوْرِدِه، وأينَ ذلك هاهنا؟ وأجاب: بأنَّ «المَثَل» هاهنا مُستَعارٌ للتمثيلِ وتَشْبيهِ حالتَي المُؤمنينَ والكافرين، وصِفَتِهم العجيبةِ الشأن.

---

(١) في (ح) و(ف): «علىٰ حال»، والمثبت من (ط).

....

ثم إنَّ المُشارَ إليه بقوله: ﴿كَذَٰلِكَ﴾: إما معنىٰ الآية الثالثة، أو الأُولىٰ والثانية. فالمعنىٰ علىٰ الثاني: حالةُ أولئكَ البُعَداءِ عن الله في أنَّ أعمالهم الحسنة ضَلَّتْ وبَطَلَتْ وصارت هباءً منثوراً، وحالةُ هؤلاءِ المُقرَّبون في أنَّ أعمالهم السَّيِّئةَ اضمَحلَّتْ وتَلاشَت، وما اكتفىٰ بذلك، بل زِيدَ إصلاحُ بالهم، كقوله تعالىٰ: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ يُبَدِّلُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِهِمۡ حَسَنَٰتٖ﴾ [الفرقان: ٧٠]: مِنَ الصِّفاتِ[١] العَجيبةِ الشأنِ التي يَصِحُّ أن تكونَ مَوقِعاً لِضَربِ المَثَل، وتسيرُ في الآفاق.

وعلىٰ الأول: صِفةُ الكُفّارِ في أنهم اتبعوا الباطلَ مَعَ وُضوحِ الحقِّ فخابوا، وصِفةُ المُؤمنينَ في أنهم اتبعوا الحقَّ ففازوا: مِنَ الأمثال. والأولُ أبلَغُ وأحسَن.

فإن قلت: تَرتُّبُ قوله: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَضَرۡبَ ٱلرِّقَابِ﴾ علىٰ القولِ السابق، وأن يُفسَّرَ قوله: ﴿وَصَدُّواْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ بأن صَدُّوا غيرَهم، والمُرادُ المُطعِمُونَ يومَ بَدْر: ظاهِر، فما وَجْهُه علىٰ القولِ الأول، وهو أن يُفسَّر «صَدُّوا» بـ«امتَنَعوا».

قلت: وَجْهُه عليه أظهر؛ لأنَّ المعنىٰ: أيها المُؤمِنون، إذا ظهرَ أنَّ تأسيسَ أمرِ الكُفّارِ علىٰ الباطل، وتأسيسَ أمرِكُم علىٰ الحقّ، وقد اشتَهرَ أنَّ «الحقَّ أبلَج، والباطلَ لَجلَج»[٢]، فلا تُبالُوا بالكُفّارِ وباجتِماعِهم واستِعدادِهم، واعتَمِدُوا علىٰ نُصْرةِ الله أهلَ الحقّ، وخِذْلانِه أهلَ الباطِل، وكونوا علىٰ بالٍ من وَعْدِ الله أنه يُصلِحُ بالَ أهلِ الحقّ، ويُضِلُّ أعمالَ أعدائهم، وإذا لَقِيتُمُ الذينَ تَحَزَّبُوا عليكم، فلتُوجَد منكم الغِلظةُ والشِّدّةُ بضَرْبِ الأعناقِ بلا تَوانٍ وإمهال، ولذلكَ اختَصَرَ الفِعْل، واقتَصَرَ علىٰ المَصدَرِ المُؤكَّد، وعَبَّرَ عن القَتْل[٣] بـ«ضَرْبِ الرِّقاب»،

---

(١) قوله: «من الصفات ...» مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ يُعرَبُ خَبَراً لقوله: «حالة».

(٢) أحدُ أمثال العرب، قال الميداني في «مجمع الأمثال» (١: ٢٠٧): «يعني: أنَّ الحقَّ واضح، يُقال: صُبْحٌ أبلج، أي: مُشرِق...، والباطل لجلج: أي: مُلتَبِس، قال المُبرِّد: قولُه: «لجلج»: أي: يَتَردَّدُ فيه صاحبُه، ولا يُصيبُ منه مَخرَجاً».

(٣) في (ح) و(ف): «العقل»، وهو تحريف، والمثبت من (ط).

[﴿فَإِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَثْخَنتُمُوهُمْ فَشُدُّوا۟ ٱلْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّۢا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً حَتَّىٰ تَضَعَ ٱلْحَرْبُ أَوْزَارَهَا ۚ ذَٰلِكَ وَلَوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَٱنتَصَرَ مِنْهُمْ وَلَٰكِن لِّيَبْلُوَا۟ بَعْضَكُم بِبَعْضٍ ۗ وَٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَلَن يُضِلَّ أَعْمَٰلَهُمْ ۞ سَيَهْدِيهِمْ وَيُصْلِحُ بَالَهُمْ ۞ وَيُدْخِلُهُمُ ٱلْجَنَّةَ عَرَّفَهَا لَهُمْ﴾ ٤-٦]

﴿لَقِيتُمُ﴾ مِنَ اللقاء، وهو الحرب، ﴿فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾ أصلُه: فاضرِبُوا الرِّقابَ. ضَرْباً، فحُذِفَ الفِعْلُ وقُدِّمَ المَصدَر، فأُنيبَ مَنابَه مُضافاً إلىٰ المفعول، وفيه اختِصارٌ مَعَ إعطاءِ معنىٰ التوكيد، لأنك تَذكُرُ المَصدَرَ وتَدُلُّ علىٰ الفِعلِ بالنَّصْبةِ التي فيه.

وضَـرْبُ الرِّقاب: عبارةٌ عن القَتْل، لأنَّ الواجِبَ أن تُضـرَبَ الرِّقابُ خاصّةً دونَ غيرِها مِنَ الأعضاء، وذلكَ أنهم كانوا يقولون: ضَـرَبَ الأميرُ رَقَبةَ فُلان، **وضَـرَبَ عُنُقَه وعِلاوتَه**، وضَـرَبَ ما فيه عَيْناه: إذا قَـتَلَه، وذلكَ أنَّ قَتْـلَ الإنسانِ أكثرُ ما يكونُ بضَرْبِ رَقَبتِه، فوقعَ عبارةً عن القَتْل، وإن ضُرِبَ بغيرِ رَقَبتِهِ مِنَ المَقاتِل، كما ذكرنا في قوله: ﴿بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [الشُّورىٰ: ٣٠]، علىٰ أنَّ في هذهِ العبارةِ مِنَ الغِلظةِ والشِّدّةِ ما ليسَ في لفظِ القَتْل، لِـمَا فيه مِن تصويرِ القَتْلِ بأشنَعِ صورة، وهو حَزُّ العُنُق، وإطارةُ العُضْوِ الذي هو رأسُ البدن وعُلْوُه وأوجَهُ أعضائِه، ولقد زادَ في هذهِ الغِلظةِ في قوله: ﴿فَٱضْرِبُوا۟ فَوْقَ ٱلْأَعْنَاقِ وَٱضْرِبُوا۟ مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ﴾ [الأنفال: ١٢].

وتَـمَّمَ المعنى بقوله: ﴿فَٱضْرِبُوا۟ فَوْقَ ٱلْأَعْنَاقِ وَٱضْرِبُوا۟ مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ﴾ [الأنفال: ١٢]، ووَضَعَ ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ مَوضِعَ الضمير(١)، وأُعيدَ ذِكرُ ﴿فَلَن يُضِلَّ أَعْمَٰلَهُمْ ۞ سَيَهْدِيهِمْ وَيُصْلِحُ بَالَهُمْ﴾.

قوله: (**وضَـرَبَ عُنُقَه وعِلاوتَه**): **المُغرِب**: «العِلاوة: ما عُلِّقَ علىٰ البعير بعدَ حَمْلِهِ مِن مِثلِ الإداوةِ والسُّفْرة، وقولهم: فضَـرَبَ(٢) عِلاوةَ رأسِه؛ مجاز».

---

(١) أي: كان الأصلُ أن يُقال: «فإذا لَقِيتُموهُم فضَـرْبَ الرِّقاب»، لِتقدُّمِ ذِكرِهم، ولكن صَـرَّحَ بهم فقال: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾.

(٢) في الأصول الخطية: «قصدت»، والمُثبَت من «المُغرب» لأبي الفتح المُطرِّزي.

﴿أَثْخَنتُمُوهُمْ﴾ أكثرتُم قَتْلَهم وأغلَظتُموه؛ مِنَ الشيءِ الثَّخِين: وهو الغَليظ، أو أثقَلتُموهُم بالقَتْلِ والجِراحِ حتىٰ أذهَبتُم عنهم النُّهُوض، ﴿فَشُدُّوا الْوَثَاقَ﴾ فأسِرُوهُم، **والوَثاق ـ بالفَتْح والكَسْر ـ: اسمُ ما يُوثَقُ به.**

﴿مَنًّا﴾ و﴿فِدَاءً﴾ منصوبانِ بِفعلَيْهما مُضمَرَيْن، أي: فإما تَمُنُّونَ مَنّاً، وإما تُفدُونَ فِداء، والمعنىٰ: التخييرُ بعدَ الأَسْرِ بينَ أن يَمُنُّوا عليهم فيُطلِقُوهُم، وبينَ أن يُفادُوهُم.

فإن قلت: كيفَ حُكمُ أسارىٰ المُشركين؟ قلت: أما عندَ أبي حنيفةَ وأصحابه: فأحَدُ أمرَيْن: إما قَتلُهم، وإما استِرقاقُهم، أيّهما رأىٰ الإمام، ويقولون في المَنِّ والفِداءِ المذكورَيْنِ في الآية: نَزَلَ ذلكَ في يوم بَدْر، ثم نُسِخ. وعن مُجاهِد: ليسَ اليومَ مَنٌّ ولا فِداء، وإنما هو الإسلامُ أو ضَرْبُ العُنُق.

ويجوزُ أن يُرادَ بالمَنّ: أن يُمَنَّ عليهم بتَرْكِ القَتْل ويُستَرَقُّوا، أو يُمَنَّ عليهم فيُخَلَّوا لِقَبولِهم الجِزية، وكونِهم مِن أهل الذِّمّة، وبالفِداء: أن يُفادىٰ بأُساراهُم أُسارىٰ المُشرِكين، فقد رواه الطحاويُّ مَذهَباً عن أبي حنيفة، والمشهورُ أنه لا يرىٰ فِداءَهم، لا بمالٍ ولا بغيره، خِيفةَ أن يعودوا حَرْباً للمُسلِمين.

قوله: (**والوَثاق ـ بالفَتْحِ والكَسْر ـ: اسمُ ما يُوثَقُ به**): **الراغب**: «وَثِقتُ به أثِقُ ثِقة[1]: سَكَنتُ إليه، واعتَمَدتُ عليه، وأوثَقتُه: شَدَدتُه، وما يُشَدُّ به: وثاق، قال تعالىٰ: ﴿وَلَا يُوثِقُ وَثَاقَهُۥٓ أَحَدٌ﴾ [الفجر: ٢٦]، وقوله: ﴿فَشُدُّوا الْوَثَاقَ﴾، والميثاق: عَقْدٌ مُؤكَّدٌ بيَمينٍ وعَهْد، والمَوثِق: اسمٌ منه، قال تعالىٰ: ﴿حَتَّىٰ تُؤْتُونِ مَوْثِقًا مِّنَ اللَّهِ﴾ [يوسف: ٦٦]، والوُثقىٰ: قريبةٌ مِنَ المَوثِق، وقالوا: رجلٌ ثقة، وقومٌ ثقة، وناقةٌ مُوثَقةُ الخلق: مُحكَمَتُه»[2].

---

(١) في الأصول الخطية: «وثقت به أثقه»، والمُثبَت من «مفردات القرآن» للراغب، مادة (وثق).

(٢) «مفردات القرآن» ص٨٥٣.

وأما الشافعيُّ فيقول: للإمام أن يختارَ أحَدَ أربعةٍ علىٰ حَسَب ما اقتضاهُ نَظَـرُهُ للمُسلِمين، وهو: القَتْل، والاسترقاق، والفِداءُ بأسارىٰ المُسلِمين، والمَنّ. ويحتجُّ بأنَّ رسولَ الله ﷺ مَنَّ علىٰ أبي عُرْوةَ الـحَجَبيّ، وعلىٰ أُثالٍ الحنفيّ، وفادىٰ رجلاً برَجُلَين مِنَ المُشـرِكين. وهذا كُلُّه منسوخٌ عندَ أصحاب الرأي.

قوله: (**وأما الشافعيُّ فيقول: للإمام أن يختارَ أحَدَ أربعة**): قال القاضي: «هو ثابتٌ عنـدنا، فإنَّ الـذَّكَـرَ الـحرَّ الـمُكلَّفَ إذا أُسِـر: فالإمامُ مُـخيَّـرٌ بينَ القَتْلِ والـمَنِّ والفِداءِ والاسترقاق»(١).

قوله: (**الـحَجَبي**): في «الجامع»: «بفَتْح الحاءِ وفَتْح الجيم والباءِ المُوحَّدة؛ منسوباً إلىٰ الـحَجَبةِ جَمْع حاجِب، والمُراد بهم: حَجَبةُ البيتِ الحرام مِن بني عبدِ الدار، وهو خارجٌ عن القياس، نُسِبُوا إلىٰ الجمعِ لكثرةِ الاستِعمال»(٢).

قوله: (**أُثال الحنفي**): ولَعَلَّ الظاهر: ثُمـامةُ بن أُثالِ بنِ النُّعمان(٣)، قال صاحبُ «الجامع»: «هو سَيِّدُ أهلِ اليمـامة، كانَ أُسِـر، فأطلَقَه النبيُّ ﷺ، فأسلَمَ وحَسُنَ إسلامُه»(٤).

قوله(٥): (**وهذا كُلُّه منسوخٌ عندَ أصحابِ الرأي**): قال الواحِدي: «ذهبَ جماعةٌ مِنَ المُفسِّـرينَ إلىٰ نَسْخِ المَنِّ والفِداءِ بالقَتْل، لِقولِهِ تعالىٰ: ﴿فَٱقْتُلُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ﴾ [التوبة: ٥]، وقولِهِ تعالىٰ: ﴿فَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ فِى ٱلْحَرْبِ فَشَرِّدْ بِهِم﴾ [الأنفال: ٥٧]، وهو قولُ قتادةَ ومُجاهِدٍ والحسنِ والسُّدِّيّ»(٦).

---

(١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ١٨٩).

(٢) «جامع الأصول» لابن الأثير (١٢: ٣٣٦).

(٣) وهو الصواب، وقِصّةُ أَسْرِهِ مَرْويةٌ في «صحيح البخاري» (٤٦٢) و(٤٦٩) و(٢٤٢٢) و(٢٤٢٣) و(٤٣٧٢)، و«صحيح مسلم» (١٧٦٤). وانظر ترجمته في «الإصابة» للحافظ ابن حجر (١: ٤١٠-٤١١).

(٤) «جامع الأصول» لابن الأثير (١٢: ٢٤٧).

(٥) هذه الفقرة إلىٰ آخرها تَقَدَّمَت في (ح) و(ف) قبلَ فقرة «قوله: الحجبي»، ووردت في (ط) هنا، وهو المناسبُ لترتيب الكلام في «الكشّاف».

(٦) «الوسيط» للواحدي (٤: ١١٩).

وقُرِئ: «فَدَىٰ» بالقَصْرِ مَعَ فَتْحِ الفاء.

أوزارُ الحرب: آلاتُها وأثقالُها التي لا تقومُ إلا بها، كالسِّلاح والكُراع، قال الأعشىٰ:

وأعدَدْتُ للحَرْبِ أوزارَها رِماحاً طِوالاً وخَيْلاً ذُكورا

وسُمِّيَت: أوزارها؛ لأنه لـمَّا لم يكن لها بُدٌّ مِن جرِّها، فكأنها تحملُها وتَستَقِلُّ بها، فإذا انقَضَتْ فكأنها وَضَعَتْها. وقيل: أوزارُها: آثامُها، يعني: حتىٰ يَترُكَ أهلُ الحرب ـ وهم المُشركون ـ شِرْكَهم ومَعاصِيَهم بأن يُسلِموا.

فإن قلت: ﴿حَتَّىٰ﴾ بِمَ تَعَلَّقَت؟ قلت: لا تخلو: إما أن تَتَعلَّقَ بالضَّرْبِ والشَّدّ، أو بالمَنِّ والفِداء، فالمعنىٰ علىٰ كِلا المُتعلِّقَينِ عندَ الشافعيِّ رحمه اللهُ: أنهم لا يَزالُونَ علىٰ ذلكَ أبداً إلىٰ أن لا يكونَ حربٌ مَعَ المُشرِكين، وذلكَ إذا لم يَبقَ لهم شَوْكة، وقيل: إذا نَزَلَ عيسىٰ ابنُ مَريَمَ عليه السَّلام. وعندَ أبي حَنيفةَ رحمه الله: إذا عُلِّقَ بالضَّرْبِ والشَّدّ: فالمعنىٰ: أنهم يُقتَلُونَ ويُؤسَرُونَ حتىٰ تَضَعَ جِنسُ الحربِ الأوزار، وذلكَ حينَ لا تبقىٰ شَوْكةٌ للمُشركين، وإذا عُلِّقَ بالمَنِّ والفِداء: فالمعنىٰ: أنه يُمَنُّ عليهم ويُفادُونَ حتىٰ تَضَعَ حربُ بَدْرٍ أوزارَها، **إلا أن يُتأوَّلَ المَنُّ والفِداءُ** بما ذَكَرْنا مِنَ التأويل.

قوله: (**إلا أن يُتأوَّلَ المَنُّ والفِداء**): استِثناءٌ مِن قوله: «فالمعنىٰ»، يعني: إذا عُلِّقَتْ ﴿حَتَّىٰ﴾ بالمَنِّ والفِداءِ علىٰ مَذهَبِ أبي حَنيفة، فالمعنىٰ: حتىٰ تَضَعَ حَرْبُ بَدْرٍ أوزارَها، فإذا مَضَتْ لا يكونُ مَنٌّ ولا فِداء، إلا أن يُفسَّرَ المَنُّ بالاستِرقاقِ وبأخذِ الجِزية، والفِداءُ بأن يُفادىٰ أُساراهم بأُسارىٰ المُشركين، كما روىٰ الطحاويُّ عن أبي حنيفة، فحينَئذٍ لا يحتاجُ إلىٰ تقدير: «حرب بدر».

قال الزجّاج: «﴿حَتَّىٰ﴾ موصولةٌ بالقَتْلِ والأَسْر، والمعنىٰ: فاقتُلوهُم وأسِرُوهُم حتىٰ تَضَعَ الحربُ أوزارَها، والتقدير: حتىٰ يُسْلِمُوا ويُؤمِنُوا فلا يجبُ أن تُحارِبُوهُم، فما دامَ الكُفرُ فالجِهادُ والحربُ قائمةٌ أبداً»[1].

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٥: ٦).

﴿ذَٰلِكَ﴾ أي: الأمرُ ذلك، أو افعلُوا ذلك، ﴿لَٱنتَصَرَ مِنْهُمْ﴾ لانتقَمَ منهم ببعضِ أسبابِ الهلكة؛ مِن خَسْف، أو رَجْفة، أو حاصِب، أو غَرَق، أو مَوْتٍ جارِف، ﴿وَلَٰكِن﴾ أمَرَكُم بالقِتالِ لِيَبلُوَ المُؤمنينَ بالكافرينَ أن يُجاهِدوا ويَصبِرُوا حتىٰ يَستَوجِبُوا الثوابَ العظيم، والكافرينَ بالمُؤمنينَ بأن يُعاجِلَهم علىٰ أيديهم ببعضِ ما وَجبَ لهم مِنَ العذاب.

وقُرِئ: ﴿قُتِلُوا۟﴾ بالتخفيفِ والتشديد، و«قَتَلُوا»، و«قاتَلوا»، وقُرِئ: ﴿فَلَن يُضِلَّ أَعْمَٰلَهُمْ﴾، و«تُضَلَّ أعمالُهم» علىٰ البناءِ للمفعول، و«يَضِلَّ أعمالُهم»؛ مِن: ضَلّ. وعن قتادة: أنها نزلت في يوم أُحُد.

﴿عَرَّفَهَا لَهُمْ﴾ أعلَمَها لهم وبيَّنَها بما يَعلَمُ به كُلُّ أحدٍ مَنزِلتَه ودرجتَه مِنَ الجنّة. قال مُجاهِد: يهتدي أهلُ الجنّةِ إلىٰ مَساكِنِهم منها لا يُخطِئون، كأنهم كانوا سُكّانَها منذُ خُلِقُوا لا يَستَدِلُّونَ عليها. وعن مُقاتِل: إنَّ المَلَكَ الذي وُكِّلَ بحِفظِ عَمَلِهِ في الدُّنيا يمشي بينَ يَدَيه، فيُعرِّفُه كُلَّ شيءٍ أعطاه الله. أو: طَيَّبَها لهم، مِن العَرْف، وهو طِيبُ الرائحة. ......

قوله: (﴿ذَٰلِكَ﴾ أي: الأمرُ ذلك): قيل: هو إشارةٌ إلىٰ ما تَقدَّمَ مِن أولِ السُّورةِ إلىٰ هنا، وهذا بمنزلةِ قولهم في الكِتاب: «هذا، وقد كانَ كَيْتَ وكَيْت»، والظاهرُ أنَّ المُشارَ إليه ما دلَّ عليه قولُه: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾ إلىٰ آخره، بدليلِ قوله: «أو افعلُوا ذلك».

قوله: (أو موتٍ جارِف): الأساس: «جَرَفَ الشيءَ واجتَرَفَه: ذهبَ به كُلِّه، وجَرَفَ الطِّينَ والزِّبْلَ عن وَجْهِ الأرض: سَحَاهُ بالمِجرَفة، وتَجَرَّفَتهُ السُّيول».

قوله: (وقُرِئ: ﴿قُتِلُوا۟﴾): بالتخفيفِ وضَمِّ القاف: أبو عَمرٍو وحَفْص، والباقون: «قاتلوا». و﴿فَلَن يُضِلَّ﴾ بالياء التحتانية: السَّبْعة[1].

---

(١) قولُه: «و﴿فَلَن يُضِلَّ﴾ بالياء التحتانية: السَّبْعة»: سقط من (ح). وانظر: «التيسير» للداني ص٢٠٠، و«حجة القراءات» ص٦٦٧.

وفي كلام بعضِهم: **عَزْفٌ كنَوْح القَماري**، وعَرْفٌ كفَوْح القَماري. **أو: حَدَّدَها** لهم، فجَنَّةُ كُلِّ أحدٍ محدودةٌ مُفرَزةٌ عن غيرها، من: عَرَّفَ الدارَ وأَرَّفَها، والعُرَفُ والأُرَفُ: الحدود.

[﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تَنصُرُواْ ٱللَّهَ يَنصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ﴾ ٧]

﴿إِن تَنصُرُواْ﴾ دينَ (اللهِ) ورسولِهِ ﴿يَنصُرْكُمْ﴾ علىٰ عَدُوِّكُم، ويَفتَحْ لكم، ﴿وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ﴾ في مَواطِنِ الحرب، أو علىٰ محَجّةِ الإسلام.

[﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَتَعْسًا لَّهُمْ وَأَضَلَّ أَعْمَـٰلَهُمْ * ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَرِهُواْ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأَحْبَطَ أَعْمَـٰلَهُمْ﴾ ٨-٩]

﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ يحتملُ الرفعَ علىٰ الابتداء، والنَّصْبَ بما يُفسِّرُه، ﴿فَتَعْسًا لَّهُمْ﴾، **كأنه قال: أتعَسَ الذينَ كَفَروا**. ....

قوله: (**عَزْفٌ كنَوْحِ القَماري**): العَزْفُ ـ بالزاي ـ: الصَّوْت[1]، **الجوهري**: «المَعازِف: المَلاهي، وعَزْفُ الرِّياح: أَصواتُها».

قوله: (**أو: حَدَّدَها**): عطفٌ علىٰ «طَيَّبَها».

وقلت: ويُمكِنُ أن يُكنىٰ بالعَرْفِ عن التعريف، قال:

أرادوا ليُخفُوا قَبْرَها عن مُحِبِّها ... فطِيبُ تُرابِ القَبْرِ دلَّ علىٰ القَبْرِ[2]

أي: كلٌّ يهتَدي إلىٰ جَنَّتِهِ برَوْحِ عَمَلِه. هذا قريبٌ مِن قولِ مُجاهِد.

قوله: (**كأنه قال: أتعَسَ الذينَ كفروا**): فعلىٰ هذا، هو عطفٌ علىٰ قوله تعالىٰ: ﴿وَيُثَبِّتْ

---

(١) قولُه: «عَزْفٌ كنَوح القَماري»: المُراد بـ«القَماري»: نوعٌ من الحمام، الواحدة: قُمْرِيّة، أما قولُه: «وعَرْفٌ كفَوْح القَماري»: فالمُراد: العُودُ القَماري، وهو عودٌ يُتبخَّرُ به، يُجلَبُ مِن مَوضِع ببلادِ الهِندِ يُقال له: قَمار. انظر: «القاموس» للفيروزآبادي، مادة (قمر).

(٢) قال البهاءُ العاملي في «الكشكول» (١: ٧٣-٧٤): «لـمَّا ماتت ليلىٰ أتىٰ المجنونُ إلى الحيّ، وسأَلَ عن قبرها، ولم يَهدُوهُ إليه، فأخَذَ يَشُمُّ تُرابَ كُلِّ قبرٍ يَمُرُّ به، حتىٰ شَمَّ تُرابَ قبرها، فعرَفَه، وأنشَدَ البيت، ثم ما زالَ يُكرِّرُه حتىٰ ماتَ ودُفِنَ إلى جَنْبِها».

فإن قلت: عَلَامَ عُطِفَ قولُه: ﴿وَأَضَلَّ أَعْمَٰلَهُمْ﴾؟ قلت: علىٰ الفِعْل الذي نَصَبَ «تَعْساً»، ولأنَّ المعنىٰ: فقال: تَعْساً لهم، أو: فقضىٰ: تَعْساً لهم. و«تَعْساً له»: نقيضُ «لَعاً له»، قال الأعشىٰ:

فالتَّعْسُ أَوْلىٰ لها مِن أن أقول: لَعَـا

أَقْدَامَكُمْ﴾، أي: يُثَبِّتُ اللهُ أقدامَ المُؤمنين، ويُتعِسُ الكُفّار، والفاءُ في قوله: ﴿فَتَعْسًا لَّهُمْ﴾: كما في قوله: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ﴾، أي: أرادَ اللهُ أن يُتعِسَهم، فقضىٰ: تَعْساً لهم، أو: فقال: تَعْساً لهم، كقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]، كما قَدَّرَهما المُصنِّف.

وعلىٰ أن يكونَ ابتداء: هو عطفُ جُملةٍ علىٰ جُملةٍ شَرْطيّةٍ مِثلِها، ولذلكَ أُدخِلَتِ الفاءُ في خَبَرِ الموصول، كما قَدَّرَه الزجّاج، فالمُرادُ بالذينَ كفروا: مَنْ يُضادُّ الذينَ يَنصُرونَ دينَ الله، كأنه قيل: إن تَنصُروا اللهَ يَنصُرْكُم، ومَنْ لم يَنصُرْهُ فتَعْساً له، فوَضَعَ «الذينَ كَفَروا» مَوضِعَ «مَنْ لم يَنصُرْه» تغليظاً. هذا القولُ أوفَقُ لأسلوبِ السُّورةِ مِنَ التقابُلِ المَعْنوي.

قوله: (فالتَّعْسُ أَوْلىٰ لها مِن أنْ أقول: لَعَا): تمامُه في «الصِّحاح»[1]:

بذاتِ لَوْثٍ عَفَرْناةٍ إذا عَثَرَتْ[2]

لَعْوةُ الجوع: حِدَّتُه، ويُقالُ للعاثِر: «لعاً لك» دعاءٌ عليه بأن يَنتَعِش، واللَّوْث ـ بالفَتْح ـ: القُوّة، ناقةٌ عَفَرناة: قَوِيّة، بالعين المُهمَلة والفاءِ والنون، والألفُ للإلحاق، قبلَه:

كَلَّفتُ مجهولَها[3] نفسي وشايَعَني … هَمِّي عليها إذا ما آلُها لَمَعا

---

(١) ذكره الجوهري في «الصِّحاح»، مادة (لوث).

(٢) البيتُ للأعشىٰ، كما في «ديوانه» ص١٠٧.

وكذا ذكره الزمخشريُّ نفسُه في «المستقصىٰ في أمثال العرب» (٢: ٢٦٦) رقم (٩٢٧)، وأبو عُبيد القاسمُ ابنُ سَلّام في كتاب «الأمثال» («فصل المقال» للبكري ص١٠١)، وابنُ منظور في «لسان العرب»، مادة (لوث) و(تعس) و(لعا). وعند الزمخشري: «أولىٰ لها»، وعند غيره: «أدنىٰ لها».

(٣) في (ح) و(ف): «كلفت بها» ولا يستقيم، والمُثبَت من (ط)، وهو المُوافقُ لِما في «ديوان الأعشى» ص١٠٧، و«لسان العرب»، مادة (لوث)، ويدلُّ علىٰ صوابه قولُ المُؤلِّف بعد قليل في شَرْحه: «بلدة مجهولة».

يُريد: فالعُثورُ والانحِطاطُ أقرَبُ لها مِنَ الانتِعاشِ والثُّبوت.

وعنِ ابنِ عباس: يُريد في الدُّنيا: القَتْل، وفي الآخِرة: التَّردِّي في النار.

﴿كَرِهُواْ﴾ القرآنَ و﴿مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾ فيه مِنَ التكاليفِ والأحكام، لأنهم قد ألِفُوا الإهمالَ وإطلاقَ العِنانِ في الشَّهَواتِ والمَلاذّ، فشَقَّ عليهم ذلك وتعاظَمَهم.

[﴿أَفَلَمْ يَسِيرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرُواْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْۖ دَمَّرَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْۖ وَلِلْكَٰفِرِينَ أَمْثَٰلُهَا﴾ ١٠]

دَمَّرَه: أهلَكَه، ودَمَّرَ عليه: أهلَكَ عليه ما يختصُّ به، والمعنىٰ: دَمَّرَ اللهُ عليهم ما اختصَّ بهم مِن أنفُسِهم وأموالِهم وأولادِهم وكُلِّ ما كانَ لهم، ﴿وَلِلْكَٰفِرِينَ أَمْثَٰلُهَا﴾ الضميرُ للعاقبةِ المذكورةِ أو للهَلَكة، لأنَّ التدميرَ يَدُلُّ عليها، أو للسُّنّة، لِقولِه عزَّ وعَلَا: ﴿سُنَّةَ ٱللَّهِ فِي ٱلَّذِينَ خَلَوْاْ﴾ [الأحزاب: ٦٢].

المعنىٰ: قَوِيَ هَمِّي علىٰ قَطْع بلدةٍ مجهولةِ الأعلام إذا ما سَرابُها يَلمَع، بناقةٍ ذاتِ قُوّةٍ غليظة.

قال الزجّاج: «الذين: مُبتَدأ، والخبر: ﴿فَتَعْسًا لَّهُمْ﴾، ويجوزُ أن يكونَ نَصْباً علىٰ معنىٰ: أتعَسَهم الله، والتَّعْس: الانحِطاطُ والعُثور»(١). وقال مكِّي: «(الذينَ كَفَروا): مُبتَدأ، وما بعدَه: الخبر، و(تَعْساً): نَصْبٌ علىٰ المَصدَر، وهو مُشتَقٌّ عن فِعْلٍ مُستعمَل، ويجوزُ الرفعُ علىٰ الابتداء، و﴿لَّهُمْ﴾: الخبر، والجملة: خبرُ (الذين)»(٢).

قوله: (ودَمَّرَ عليه: أهلَكَ عليه ما يختصُّ به): الأساس: «دَمَّرَ عليهم، وهو إهلاكٌ(٣) مُستأصِل، ودَمَّرتُ علىٰ القوم: هَجَمتُ عليهم بغير استِئذان، دُموراً».

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٥: ٨).

(٢) «مُشكِل إعراب القرآن» لمكي بن أبي طالب (٢: ٦٧١).

(٣) في الأصول الخطية: «هلاك»، والمُثبَتُ من «أساس البلاغة»، مادة (دمر).

[﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ مَوْلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَأَنَّ ٱلْكَٰفِرِينَ لَا مَوْلَىٰ لَهُمْ﴾ ١١]

﴿مَوْلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ وَليُّهم وناصِرُهم، وفي قِراءةِ ابنِ مسعود: «وليُّ الذينَ آمنوا»، ويُروىٰ: أنَّ رسولَ الله ﷺ **كانَ في الشِّعْبِ** يومَ أُحُد، وقد فَشَتْ فيهمُ الجِراحات، وفيه نزلت، فنادىٰ المُشركون: **اعْلُ هُبَل**، فنادىٰ المُسلِمون: اللهُ أعلىٰ وأجَلّ، فنادىٰ المُشركون: يومٌ بيوم، والحربُ سِجال، إنَّ لنا عُزّىٰ ولا عُزّىٰ لكم، فقال رسولُ الله ﷺ: «قولوا: اللهُ مَوْلانا ولا مَوْلىٰ لكم، إنَّ القَتْلىٰ مُختَلِفة: أما قَتْلانا فأحياءٌ يُرزَقون، وأما قَتْلاكم ففي النارِ يُعذَّبون».

فإن قلت: قولُه تعالىٰ: ﴿وَرُدُّوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ مَوْلَىٰهُمُ ٱلْحَقِّ﴾ [يونس: ٣٠] مُناقِضٌ لهذهِ الآية؟ قلت: لا تناقُضَ بينهما، لأنَّ اللهَ مَوْلىٰ عِبادِهِ جميعاً علىٰ معنىً أنه ربُّهم ومالِكُ أمرِهِم، وأما علىٰ معنىٰ الناصِر: فهو مَولىٰ المُؤمنينَ خاصّة.

وقلت: كأنَّ في «دَمَّرَ عليهم» تَضْمينَ معنىٰ «أطبَقَ»، فعُدِّيَ بـ«علىٰ»، فإذا أطبَقَ عليهم دماراً لم يَخلُصْ مما يَختَصُّ به أحد.

قوله: (**كانَ في الشِّعْب**): **الجوهري**: «الشِّعْبُ ـ بالكَسْرِ ـ: الطريقُ في الجبل، والجمع: الشِّعاب».

قوله: (**اعْلُ هُبَل**): هذا مذكورٌ في حديثٍ طويلٍ قاله أبو سُفيانَ يومَ أُحُد، أخرجَه البُخاريُّ وأبو داود[1] عن البراءِ بنِ عازب.

النهاية: «هُبَل ـ بضَمِّ الهاء ـ: اسمُ صَنَم لهم معروف»، «الحربُ سِجال: أي: مَرّةً لنا ومَرّةً علينا، وأصلُه: أنَّ المُستَقِينَ بالسَّجْل[2] يكونُ لكُلِّ واحدٍ منهم سَجْل».

---

(١) البخاري (٣٠٣٩) و(٤٠٤٣)، ولم أقف عليه في «سنن أبي داود».

(٢) السَّجْل: الدَّلْو العظيمة، كما في «القاموس»، مادة (سجل).

[﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُدۡخِلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُۖ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يَتَمَتَّعُونَ وَيَأۡكُلُونَ كَمَا تَأۡكُلُ ٱلۡأَنۡعَٰمُ وَٱلنَّارُ مَثۡوٗى لَّهُمۡ﴾ ١٢]

﴿يَتَمَتَّعُونَ﴾ يَنتَفِعُونَ بمَتاعِ الحياةِ الدُّنيا أياماً قلائِل، ﴿وَيَأۡكُلُونَ﴾ غافِلينَ **غيرَ مُفكِّرينَ في العاقِبة** ﴿كَمَا تَأۡكُلُ ٱلۡأَنۡعَٰمُ﴾ في مَسارِحِها ومَعالِفِها، غافِلةً عما هي بصَدَدِهِ مِنَ النَّحْرِ والذَّبْح، ﴿مَثۡوٗى لَّهُمۡ﴾ مَنزِلٌ ومقام.

[﴿وَكَأَيِّن مِّن قَرۡيَةٍ هِيَ أَشَدُّ قُوَّةٗ مِّن قَرۡيَتِكَ ٱلَّتِيٓ أَخۡرَجَتۡكَ أَهۡلَكۡنَٰهُمۡ فَلَا نَاصِرَ لَهُمۡ﴾ ١٣]

وقُرِئ: «وكائِن» بوَزْنِ «كاعِن» وأرادَ بالقَرْية: أهلَها، ....

قوله: (**غيرَ مُفكِّرينَ في العاقبة** ﴿كَمَا تَأۡكُلُ ٱلۡأَنۡعَٰمُ﴾): فإن قلت: أينَ مَوقِعُ التقابُل بينَ هذهِ الآيةِ وبينَ قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُدۡخِلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾؟ قلت: مَوقِعُه إيقاعُ ﴿يَتَمَتَّعُونَ وَيَأۡكُلُونَ﴾ مُقابِلاً لقوله: ﴿وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾، وفيه إيماءٌ إلىٰ قوله صَلَواتُ الله عليه: «الدُّنيا سِجْنُ المُؤمِنِ وجَنَّةُ الكافِر»، أخرَجَه مُسلِم(١)، يعني: أنَّ اللهَ عَزَّ وجَلَّ سيُدخِلُ الذينَ آمنوا وتَفكَّروا، فعرفوا أنَّ الدُّنيا ونعيمَها في وَشْكِ الزوال، وأنَّ الآخِرةَ هيَ دارُ القرار، فحَبَسُوا أنفُسَهم علىٰ طاعةِ الله وطَلَبِ مَرْضاتِه، وصَبَرُوا علىٰ مَشاقِّ التكاليف، وعَزَفُوا عن مَلاذِّ الدُّنيا وشَهَواتِها، فكانتِ العاقبةُ جَنّاتٍ تجري مِن تحتِها الأنهار، والذينَ كفروا لم يَتفكَّروا في ذلك، فاشتَغَلوا بالدُّنيا عن الآخرة، وتَمَتَّعوا أياماً قَلائِلَ يأكلونَ غافِلين، والحالُ أنَّ النارَ مَثْوىً لهم.

أُسنِدَ إدخالُ الجنةِ إلىٰ الله، وأُهمِلَ إسنادُ النار، وخُولِفَ بينَ الجملتينِ فِعْليةً واسمية؛ للإيذانِ بسَبْقِ الرحمة، والإعلامِ بتَصْيـيرِ المُؤمنين، والوَعْدِ بأنَّ عاقبتَهم أنَّ اللهَ يُدخِلُهم جَنّات، وأنَّ الكافرينَ مثواهم النار، وهم الآنَ حاضِرونَ فيها، ولا يَدرون، وكالبهائم يأكلون.

قوله: (**وقُرِئ: «وكائِن» بوَزْنِ «كاعِن»**): قرأها ابنُ كثير(٢).

---

(١) في «صحيحه» برقم (٢٩٥٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) انظر: «التيسير» للداني ص٩٠، و«حجة القراءات» ص١٧٤.

ولذلك قال: ﴿أَهْلَكْنَٰهُمْ﴾ كأنه قال: وكم مِن قومٍ هُم أشَدُّ قُوّةً مِن قومِكَ الذينَ أخرَجُوكَ أهلَكْناهُم، ومعنىٰ «أخرَجُوك»: كانوا سَبَبَ خُروجِك. فإن قلت: كيفَ قال: ﴿فَلَا نَاصِرَ لَهُمْ﴾؟ وإنما هو أمرٌ قد مضىٰ؟ قلت: مَجْراه مَجْرىٰ الحالِ المَحْكيّة، كأنه قال: أهلَكْناهم فهم لا يُنصَرُون.

[﴿أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِۦ كَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ وَٱتَّبَعُوٓاْ أَهْوَآءَهُم﴾ ١٤]

«مَنْ زُيِّنَ له»: هُم أهلُ مَكّةَ الذينَ زَيَّنَ لهمُ الشَّيْطانُ شِرْكَهم وعَداوتَهم لله ورسولِه، و«مَنْ كانَ علىٰ بَيِّنةٍ مِن ربِّه» ـ أي: علىٰ حُجّةٍ مِن عِندِه وبُرْهان، وهو القُرآنُ المُعجِزُ وسائرُ المُعجِزات ـ: هو رسولُ الله ﷺ. وقُرِئ: «أمَّنْ كانَ علىٰ بيِّنة»، وقال: ﴿سُوٓءُ عَمَلِهِۦ وَٱتَّبَعُوٓاْ﴾ للحَمْلِ علىٰ لفظِ «مَنْ» ومعناه.

[﴿مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ ۖ فِيهَآ أَنْهَٰرٌ مِّن مَّآءٍ غَيْرِ ءَاسِنٍ وَأَنْهَٰرٌ مِّن لَّبَنٍ لَّمْ يَتَغَيَّرْ طَعْمُهُۥ وَأَنْهَٰرٌ مِّنْ خَمْرٍ لَّذَّةٍ لِّلشَّٰرِبِينَ وَأَنْهَٰرٌ مِّنْ عَسَلٍ مُّصَفًّى ۖ وَلَهُمْ فِيهَا مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ وَمَغْفِرَةٌ مِّن رَّبِّهِمْ ۖ كَمَنْ هُوَ خَٰلِدٌ فِى ٱلنَّارِ وَسُقُواْ مَآءً حَمِيمًا فَقَطَّعَ أَمْعَآءَهُمْ﴾ ١٥]

فإن قلت: ما معنىٰ قوله تعالىٰ: ﴿مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ ۖ فِيهَآ أَنْهَٰرٌ... كَمَنْ هُوَ خَٰلِدٌ فِى ٱلنَّارِ﴾؟ قلت: هو كلامٌ في صُورةِ الإثباتِ ومعنىٰ النفي والإنكار، **لانطِوائِه تحتَ حُكمِ كلامٍ مُصدَّرٍ بحرفِ الإنكار**، ....

قوله: (**كأنه قال: وكم مِن قومٍ هُم أشَدُّ قُوّة**): قال مكّي: «﴿مِّن قَرْيَتِكَ ٱلَّتِىٓ أَخْرَجَتْكَ﴾ مما حُذِفَ فيه المُضاف، وأُقيمَ المُضافُ إليه مَقامَه، أي: التي أخرجَكَ أهلُها، فحُذِفَ «الأهل»، فقام ضميرُ «القرية» مَقامَهم، فصار مرفوعاً بـ«أخرَجَ» واستَتَرَ فيه، وظَهَرَتْ علامةُ التأنيث»[1].

قوله: (**لانطِوائِه تحتَ حُكمِ كلامٍ مُصدَّرٍ بحَرْفِ الإنكار**): **الانتِصاف**: «لقد أحسَن، وفي الكلام حذفٌ لِتَتِمَّ المُعادَلةُ وتَصِحَّ المُقابَلة[2]، أي: مَثَلُ ساكِنِ الجنة، كقوله: ﴿أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ

---

(١) «مُشكِل إعراب القرآن» لمكي بن أبي طالب (٢: ٦٧٢).

(٢) لأنه لا مُعادلةَ بين الجنة وبين الخالدين في النار. قاله ابنُ المُنيِّر نفسُه في «الانتصاف»، واختصَره المؤلِّف، كعادته رحمه الله تعالىٰ في كثير من نُقُوله.

....

ٱلْحَآجِّ ... كَمَنْ ءَامَنَ ﴾ [التوبة: ١٩]، أي: أهلَ سِقاية، فيكونُ حينَئذٍ تنظيرُ بُعْدِ التَّسْويةِ بينَ المُتمسِّكِ بالبيِّنة وراكبِ الهوىٰ ببُعْدِ التَّسْويةِ بينَ المُنعَّمِ في الجنّةِ والمُعذَّبِ في النار، وهو مِن بابِ تَنْظير الشيءِ بنفسِه باعتبارِ حالَين، إحداهما أوضَحُ بياناً مِن الأخرىٰ، فالمُتمسِّكُ بالبيِّنة هو المُنعَّمُ في الجنّة، والمُتَّبِعُ الهوىٰ هو المُعذَّبُ في النار»(١).

وقلت: قد افتُتِحَتْ هذهِ السُّورةُ الكريمة، ووُسِمَتْ بَراعةُ استِهلالِها، بصيغةِ التقابُل في الذينَ كفروا، وثُنِّيَ في أنَّ اللـهَ يُدخِلُ الذينَ آمنوا؛ سلوكَ تلك الطريقة، وثُلِّثَ في قوله: ﴿أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ﴾ ذلك، وجُعِلَت هذهِ الآيةُ التي نَحْنُ بصَدَدِها مُتفرِّعةً علىٰ هذهِ القَرينةِ بدلالةِ أداةِ التشبيه، وجُعِلَ المُشبَّهُ والمُشبَّهُ به بتمـامِه مُمثَّلاً به، كما قَرَّرَهُ صاحبُ «الانتِصاف».

وإنما فُصِلَ بينَ الكلامين(٢) ليقعَ قولُه: ﴿مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ﴾ استِئنافاً، وذلكَ أنَّ الكافرَ لـمَّا أُلقِيَ إليه نفيُ المُساواةِ بينَ مَنْ هو على بُرْهانٍ من ربِّه، ـ وهو القُرآنُ المُعجِز ـ وبينَ مَنْ رَكِبَ مَتْنَ الهوىٰ واتبعَ الشَّهوات، كما قال: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يَتَمَتَّعُونَ وَيَأْكُلُونَ كَمَا تَأْكُلُ ٱلْأَنْعَٰمُ﴾، وقُدِّرَ أنه لِعَدَمِ التِفاتِهِ إلىٰ هذا الإنكارِ بمَنزِلةِ مَنْ يُصِـرُّ علىٰ إنكاره، ويقولُ بالتَّسْوية، فأوقَعَ ﴿مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ﴾ إلىٰ ساقتِهِ جواباً إلىٰ هذا الإنكارِ المُتجدِّد، يعني: إنكارُكُم هذا يَستَلزِمُ التسويةَ بينَ حالتَي أهلِ الجنّةِ والنار.

والنُّكْتةُ في إيرادِ هذا الاستِئناف: هي أنَّ هذا مِنَ الأُمُورِ المُقرَّرةِ التي تَثبُتُ به الدَّعاوىٰ(٣)؛ لظُهورِ أدلته، وأُدمِجَ(٤) فيه معنىٰ التعريض بأنهم في هذا الإصـرارِ ممن هو خالدٌ في النار، وبأنَّ الذي هو علىٰ بيِّنةٍ مِن ربِّه في جَنّاتٍ تجري مِن تحتِها الأنهار.

---

(١) «الانتصاف» (٣: ٥٣٣) بحاشية «الكشّاف».

(٢) أي: بين هذه الآية والآياتِ التي تقدمتها في السورة، مع أنها مُتفرِّعةٌ عليها، فكان حقُّها أن تُعطَفَ عليها، ولكنَّها فُصِلَت عنها، أي: تُرِكَ العطفُ بينها وبينَ ما قبلها.

(٣) تحرَّف في (ف) إلىٰ: «الدواعي».

(٤) تقدَّم معنىٰ الإدماج في تفسير الآية ١١٥ من سورة التوبة (٧: ٣٨١) تعليقاً.

ودُخولِهِ في حَيِّزه، وانخِراطِهِ في سِلكِه، وهو قولُه: ﴿أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِۦ كَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ﴾، فكأنه قيل: أمَثَلُ الجنةِ كمَنْ هو خالِدٌ في النار؟ أي: كمَثَلِ جَزاءِ مَنْ هو خالدٌ في النار.

فإن قلت: فلِمَ عُرِّيَ من حَرْفِ الإنكار، وما فائدةُ التَّعْرية؟ قلت: تعريتُه مِن حرفِ الإنكارِ فيها زيادةُ تصويرٍ لمُكابرةِ مَنْ يُسَوِّي بينَ المُتمسِّكِ بالبيِّنةِ والتابعِ لهواه، وأنه بمَنزِلةِ مَنْ يُثبِتُ التَّسْويةَ بينَ الجنّةِ التي تجري فيها تلكَ الأنهار، وبينَ النارِ التي يُسْقىٰ أهلُها الحميم، ونظيرُه قولُ القائل:

أفـرَحُ أنْ أُرزَأَ الكِـرامَ وأنْ ... أُورَثَ ذَوْداً شَصائِصاً نَـبَلا

عن بعضِهم: أنَّ الهمزةَ في ﴿أَفَمَن كَانَ﴾ توقيفٌ وتقرير، لأنَّ الجوابَ معلوم، كما أنك إذا قلت: مَنْ يَفعَلِ السَّيِّئاتِ يَشْقَ، ومَنْ يَفعَلِ الحسناتِ يَسْعَد، ثم قلت: الشقاءُ أحَبُّ إليك أم السَّعادة؟ فقد عُلِمَ أنَّ الجواب: السَّعادة، فهذا مَجْرىٰ همزةِ التوقيفِ والتقرير.

الراغب: «مَن: عبارةٌ عن الناطقين، ولا يُعبَّر به عن غير الناطقين إلا إذا جُمِعَ بينهم وبين غيرهم، كقولك: رأيتُ مَن في الدارِ من الناس والبهائم، أو يكون تفصيلاً لجملةٍ يدخلُ فيهم الناطقون، كقوله تعالىٰ: ﴿فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي﴾ [النور: ٤٥] الآية، ولا يُعبَّر عن الناطقين إذا تفرد، ولهذا قال بعضُ المُحدَثين في صفة أغنام نفىٰ عنهم الإنسانية:

تُخْطِي إذا جئتَ في استِفهامِهم بـ«مَنِ»

تنبيهاً علىٰ أنهم حيوانٌ أو دون الحيوان»[1].

قوله: (أفـرَحُ أنْ أُرزَأَ الكِرام) البيت: شَصُوص: وهيَ الناقةُ القليلةُ اللَّبَن، النُّبَل ـ بالضَّمّ ـ: جمعُ نُبْلة[2]، وبالفَتْح: جمعُ نبيل، ككُرَمٍ وكُرُم، والنَّـبَلُ أيضاً: صِغارُ الإبل، وهو

(١) قول الراغب سقط من (ح) و(ف)، وهو في «المفردات» (من).

(٢) وهي العطية.

هو كلامٌ مُنكِرٌ للفَرَحِ برَزِيّةِ الكِرام ووِراثةِ الذَّوْد، مع تَعَـرِّيهِ من حرفِ الإنكار، لانطِوائِهِ تحتَ حُكم قولِ مَنْ قال: أتفرحُ بمَوْتِ أخيك وبوراثةِ إبله، والذي طُرِحَ لأجلِهِ حرفُ الإنكار: إرادةُ أن يُصَوِّرَ قُبحَ ما أُزِنَّ به، فكأنه قالَ له: نعم، مِثْلي يَفرَحُ بمَرزَأةِ الكِرام، وبأن يَستَبدِلَ منهم ذَوْداً يَقِلُّ طائلُه، وهو مِنَ التسليم الذي تحته كُلُّ إنكار.

و﴿مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ﴾ صِفةُ الجنّةِ العجيبةِ الشأن، وهو مُبتَدأ، وخَبـرُه: ﴿كَمَنْ هُوَ خَٰلِدٌ﴾، ..

مِنَ الأضداد، والذَّوْد: ما دونَ العَشَـرة، وفي الحديث: «في خمسِ ذَوْدٍ شاةٌ»[١] بالإضافة، والنُّبَل: رُوِيَ في الشِّعْرِ بضَمِّ النُّون أيضاً، والمعنىٰ: أفرَحُ بأنْ أُرزأَ بكِرامِ القوم، فأُعطىٰ صِغارَ الإبل، أي: لا أفرح[٢].

قوله: (ما أُزِنَّ به): الجوهري: «أزنَنتُه بشيء: اتهمتَه، وهو يُزَنُّ بكذا».

قوله: (وهو مُبتَدأ، وخَبـرُه: ﴿كَمَنْ هُوَ خَٰلِدٌ فِى ٱلنَّارِ﴾): قال الفرّاء: أراد: أمَنْ كانَ في هذا النَّعيم كمَنْ هو خالدٌ في النار؟ يَدُلُّ علىٰ هذا المحذوفِ قولُه[٣]: ﴿وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ﴾، أو حرفُ التشبيه الدّالُّ علىٰ المُشبَّهِ والمُشبَّهِ به. ذكره صاحبُ «المطلع». ولا بُدَّ مِن تقديرِ شيء، إما عندَ المُشبَّه كما ذهبَ إليه الفرّاء، أو عندَ المُشبَّهِ به، كما قَدَّرَهُ المُصنِّف، وهو: «كمَثَلِ جَزاءِ مَنْ هو خالدٌ في النار».

---

(١) أخرجه أبو داود (١٥٦٧)، والنسائي (٢٤٤٧) و(٢٤٥٥)، ضِمنَ كتاب أبي بكر الذي كتبه لأنس بن مالك رَضِيَ اللهُ عنهما في الزكاة، وأولُه: «هذه فريضةُ الصدقة التي فَرَضَها رسولُ الله ﷺ علىٰ المسلمين التي أمر اللهُ عَزَّ وجَلَّ بها نبيَّه».

(٢) البيتُ لحضـرميِّ بنِ عامر، كان له تسعةُ إخوة، فهلكوا ووَرِثَهم، فزعم أحدُ أولادِ عمِّه أن حَضْـرَميّاً فَرِحَ بمَوْتِ إخوته، فأجابه به. كذا في «لسان العرب» لابن منظور، مادة (جزأ) و(شصص) و(نبل)، وفي المادة الأخيرة ذِكرُ الخلافِ في ضَبْط «نبلاً» فيه.

(٣) في (ح) و(ف): «وهو قولُه» والمُثبتُ من (ط).

وقولُه: ﴿فِيهَآ أَنْهَٰرٌ﴾ داخِلٌ في حُكم الصِّلةِ كالتكرير لها، ألا ترىٰ إلىٰ صِحّةِ قولك: التي فيها أنهار. ويجوزُ أن يكونَ خبـرَ مُبتَدأٍ محذوف: هيَ فيها أنهار، وكأنَّ قائلاً قال: وما مَثَلُها؟ فقيل: فيها أنهار، وأن يكونَ في مَوضِعِ الحال، أي: مُستَقِرّةً فيها أنهار، وفي قِراءةِ عليٍّ رضيَ اللـهُ عنه: «أمثالُ الجنّة»، أي: ما صفاتُها كصفاتِ النار.

قوله: (﴿فِيهَآ أَنْهَٰرٌ﴾ داخلٌ في حُكم الصِّلةِ كالتكرير لها): أي: للصِّلة، إحداها: ﴿وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ﴾، وثانيها: ﴿فِيهَآ أَنْهَٰرٌ﴾.

قوله: (ويجوزُ أن يكونَ خبَـرَ مُبتَدأٍ محذوف): عطفٌ علىٰ قوله: «داخلٌ في حُكم الصِّلة»[1]، لا علىٰ ما قبلَه، بدليلِ عطف: «وأن يكونَ في مَوضِع الحال» علىٰ «أن يكون»، وفيه بَحْث، لأنه لا حاجةَ إلىٰ تقديرِ المُبتَدأ؛ لأنَّ ﴿فِيهَآ أَنْهَٰرٌ﴾ جُملةٌ برأسِها، ويَلزَمُ مِن كونِها بياناً وقوعُ الاستِئنافِ قبلَ مجيءِ خبَـرِ الجملةِ السابقةِ التي هيَ مَورِدُ السُّؤال، اللهُمَّ إلا أن يُقال: يُقدَّرُ للجُملةِ الأُولىٰ خبَـر، وللثانية[2] مُبتَدأ، كما فعَلَ أبو البقاء، أي: فيمـا نَقُصُّ عليكَ مَثَلُ الجنّة، وقولُه: ﴿فِيهَآ أَنْهَٰرٌ﴾ مُستأنـفٌ شارحٌ لمعنىٰ المَثَل، وقولُه: ﴿كَمَنْ هُوَ خَٰلِدٌ﴾ في مَوضِعِ رفع، أي: حالُهم كحالِ مَنْ هو خالدٌ في النار، أو نَصْبٍ، أي: يُشبِهون[3].

وقَـدَّرَ المُصنِّفُ في «الأنعام» ـ عند قوله: ﴿كَمَن مَّثَلُهُۥ فِى ٱلظُّلُمَٰتِ﴾ [الأنعام: ١٢٢] ـ: «﴿مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ فِيهَآ أَنْهَٰرٌ﴾: أي: صِفتُها هذه، وهيَ قولُه: ﴿فِيهَآ أَنْهَٰرٌ﴾».

قوله: (في مَوضِع الحال): ذو الحال: الضميرُ الراجعُ مِنَ الصِّلةِ إلىٰ الموصول؛ لأنَّ الموصولةَ صِفةٌ للجَنّة، ولا بُدَّ فيها مِنَ الضمير، أي: الجنةُ التي وُعِدَ بها المُتقونَ مُستَقِرّةً فيها الأنهار.

قوله: (وفي قِراءةِ عليّ رضيَ اللـهُ عنه: «أمثالُ الجنة»): قال ابنُ جِنّي: «قرأ عليٌّ وابنُ عباسٍ رضيَ اللـهُ تعالىٰ عنهما: «أمثالُ الجنة»، وهذهِ القِراءةُ دليلٌ علىٰ أنَّ قِراءةَ العامّةِ بالتوحيد معناها

---

(١) من قوله: «كالتكرير لها» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

(٢) الجملةُ الأولىٰ: هي قولُه: ﴿مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ﴾، والثانية: هي قولُه: ﴿كَمَنْ هُوَ خَٰلِدٌ فِى ٱلنَّارِ﴾.

(٣) انظر: «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العُكبَري (٢: ١١٦١-١١٦٢).

وقُرِئ: «أَسِنٍ»، يُقال: أَسِنَ الماءُ وأَجِن: إذا تَغيَّـرَ طَعْمُه وريحُه، وأُنشِدَ ليزيدَ بنِ معاوية:

لقد سَقَتْني رُضاباً غيرَ ذي أَسِنٍ ... كالمِسْكِ فُتَّ علىٰ ماءِ العَناقيـدِ

﴿مِّن لَّبَنٍ لَّمْ يَتَغَيَّرْ طَعْمُهُۥ﴾ كما تَتَغيَّـرُ ألبانُ الدُّنيا، **فلا يعودُ قارصاً ولا حازِراً**، ولا ما يُكرَهُ مِنَ الطُّعوم، ﴿لَّذَّةٍ﴾ تأنيثُ لَذّ، وهو اللذيذ، أو وَصْفٌ بمَصدَر. وقُرِئ بالحركاتِ الثلاث، فالجرُّ علىٰ صِفةِ الخمر، والرفعُ علىٰ صِفةِ الأنهار، والنَّصْبُ علىٰ العِلّة، أي: لأجل لَذّةِ الشارِبين. ....

الكَثْرة، وذلكَ لِـمَا فيه مِن معنىٰ المَصدَريّة، ولهذا جاز: «مَرَرتُ برجلٍ مِثلِ رَجُلَين»، و«برَجُلَينِ مِثلِ رجال»، و«بامرأةٍ مثلِ رَجُل»، ألا ترىٰ أنك تَستَفيدُ في أثناءِ ذلك معنىٰ التشبيهِ والتمثيل»[1].

وأما «ما» في كلام المُصنِّف في قوله: «ما صفاتُها كصفاتِ النار»: فهي نافية، وذلكَ لِـمَا سبقَ له أنَّ هذا كلامٌ في صُورةِ الإثباتِ ومعنىٰ النفي، وأما معنىٰ الجمع في قوله: «كصفاتِ النار»: فلوقوع ﴿كَمَنْ هُوَ خَٰلِدٌ فِى ٱلنَّارِ﴾ الآية مُشبَّهاً به، والمُشَبَّهُ مُتعدِّد، ذُكِرَ فيه أشياءُ سِتّة: الأنهارُ الأربعةُ مُكرَّرة، ثم قيل: ﴿مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾ ثم ﴿وَمَغْفِرَةٌ مِّن رَّبِّهِمْ﴾، فيجبُ تقديرُ ما يُقابِلُها في طَرَفِ المُشبَّه به، وقد ذُكِرَ فيه شيئان: الخلودُ في النارِ وسَقيُ الماءِ الحميم. وعلىٰ تقديرِ ابنِ جِنِّي: لا يجبُ تقديرُ صفاتٍ علىٰ الجمع؛ لِـمَا ذكرَ مِن أنه جائـزٌ أن يُقال: مَرَرتُ برَجُلَينِ مِثلِ رجال، وعكسُه.

قوله: (**وقُرِئ: «أَسِن»**): قرأ ابنُ كثير: بالقَصْـر، والباقون: بالمدّ[2].

قوله: (**فلا يعودُ قارِصاً ولا حازِراً**): **الجوهري**: «القارِص: اللَّبَنُ الذي يَـحْذي اللسان، وفي المثل: عَدَا القارِصُ فحَزَر، أي: جاوَزَ إلىٰ أنْ حَمِض»، و«الحازِرُ ـ بتقديم الزاي ـ: اللَّبَنُ الحامض».

---

(١) «المحتسب» لابن جِنِّي (٢: ٢٧٠).

(٢) انظر: «التيسير» للداني ص٢٠٠، و«حجة القراءات» ص٦٦٧.

والمعنىٰ: ما هو إلا التَّلَذُّذُ الخالِص، ليس معَه ذهابُ عَقْل ولا خُمارٌ ولا صُداعٌ ولا آفةٌ مِن آفاتِ الخمر، ﴿مُّصَفًّى﴾ لم يخرج مِن بُطونِ النَّحْل، فيُخالِطَه الشَّمْعُ وغيرُه، ﴿مَآءً حَمِيمًا﴾ قيل: إذا دنا منهم شَوَىٰ وُجُوهَهُم، وانمـازَتْ فَـرْوةُ رؤوسِهم، فإذا شَـرِبُوهُ قَطَّعَ أمعاءَهم.

[﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ حَتَّىٰٓ إِذَا خَرَجُوا۟ مِنْ عِندِكَ قَالُوا۟ لِلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ مَاذَا قَالَ ءَانِفًا ۚ أُو۟لَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَٱتَّبَعُوٓا۟ أَهْوَآءَهُمْ﴾ ١٦]

هم المُنافِقون، كانوا يحضـرونَ مجلسَ رسولِ الله ﷺ، فيَسمَعونَ كلامَه، ولا يَعُونَه، ولا يُلقُونَ له بالاً تهاوُناً منهم، فإذا خَرَجُوا قالوا لأُولي العِلم مِنَ الصحابة: ماذا قالَ الساعة؟ علىٰ جِهةِ الاستِهزاء. وقيل: كان يَـخطُب، فإذا عابَ المُنافِقينَ خَرَجُوا، فقالوا ذلكَ للعُلَماء. وقيل: قالوه لعبدِ الله بنِ مسعود. وعن ابنِ عباس: أنا منهم، وقد سُمِّيتُ فيمن سُئِل.

﴿ءَانِفًا﴾ ـ وقُرِئ: «أَنِفاً» علىٰ «فَعِل» ـ: نَصْبٌ علىٰ الظَّرْف، ....

قوله: (والمعنىٰ: ما هو إلا التَّلَذُّذُ الخالِص، ليسَ معَه ذهابُ عَقْلٍ ولا خُمارٌ ولا صُداعٌ ولا آفةٌ مِن آفاتِ الخمر): كُلُّ هذا المعنىٰ يُعطيهِ الوَصْفُ بقوله: ﴿لَّذَّةٍ لِّلشَّـٰرِبِينَ﴾ تَعْريضاً بخُمُورِ الدُّنيا، كقوله تعالىٰ: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ﴾ [الصافات: ٤٧]، ويَدُلُّ علىٰ التعريضِ تفسيرُه «المُصفّىٰ» بقوله: «لم يَـخرُجْ مِن بُطُونِ النَّحْل، فيُخالِطَه الشَّمْعُ وغيرُه»، اعتبرَ فيهمـا معنىٰ الوَصْفِ بإحدىٰ صِفتَي الذات، وخَصَّصَهمـا، إذْ لولا التَّعْريضُ لم يُـفِدْ فائدةً أخرىٰ.

قال القاضي: «وفي ذلكَ مَثَلٌ لِـمَا يقومُ مقامَ الأشـربةِ في الجنّةِ بأنواعِ ما يُستَلَذُّ منها في الدُّنيا، بالتجريد عما يُنقِّصُها ويُنغِّصُها، والتوصيفُ بمـا يُوجِبُ غزارتَها واستِمرارَها»[(١)].

قوله: (وانمـازَتْ فَرْوةُ رؤوسِهم): الجوهري: «مِزْتُ الشيءَ أَمِيزُه مَيْزاً: عَزَلته وفَرَزتَه، وكذلكَ: مَيَّزتُه تـميُّزاً فانمـاز».

قوله: (أَنِفاً): قرأها ابنُ كثير[(٢)].

---

(١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ١٩٢).

(٢) هي إحدىٰ الروايتين عن ابن كثير، والأخرىٰ موافقةٌ لقراءةِ الجماعة، واختارها أبو عمرو الداني في=

قال الزَّجّاج: هو مِن: **استأنفتُ الشيء: إذا ابتَدأتـه**. والمعنىٰ: ماذا قالَ في أولِ وقتٍ يَقرُبُ منا.

[﴿وَٱلَّذِينَ ٱهْتَدَوْا۟ زَادَهُمْ هُدًى وَءَاتَىٰهُمْ تَقْوَىٰهُمْ﴾ ١٧]

﴿زَادَهُمْ﴾ اللـهُ ﴿هُدًى﴾ بالتوفيق، ﴿وَءَاتَىٰهُمْ تَقْوَىٰهُمْ﴾ **أعانَهم عليها، أو: آتاهُم جَزاءَ تَقْواهُم**. وعن السُّدِّيّ: بَـيَّنَ لهم ما يتقون. وقُرِئ: «وأعطاهُم»، وقيل: الضميرُ في ﴿زَادَهُمْ﴾ لِقَولِ الرسول، أو لاستِهزاءِ المُنافِقين.

قوله: (**هو مِن: استأنفتُ الشيء: ابتَدأتـه**): رُوِيَ عن المُصنِّف: «الآنِف: اسمٌ للساعةِ التي قبلَ ساعتِكَ التي أنتَ فيها، مُشتَقٌّ مِنَ الأُنـُف، ولِتَقَدُّمِهِ الوقتَ الحاضِـرَ كأنه بمعنىٰ: المُتقدِّم، ومنه: أُنفةُ الصِّبا: لأوّلِه، ويُقال: رَوْضةٌ أُنـُف: لم تُرع، أي: لها أولٌ يُرعىٰ».

قوله: (﴿وَءَاتَىٰهُمْ تَقْوَىٰهُمْ﴾ **أعانهم عليها، أو آتاهم جَزاءَ تقواهم**): والأولُ أوفقُ لتأليفِ النَّظْم؛ لِـمَا سبقَ أنَّ أغلبَ آياتِ هذهِ السُّورةِ الكريمة رُوعِيَ فيها التقابُل، فقُوبِلَ ﴿أُو۟لَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾ بقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱهْتَدَوْا۟ زَادَهُمْ هُدًى﴾، لأنَّ الطَّبعَ يحصلُ مِن تَزايُدِ الرَّيْن[1]، وتَرادُفِ ما يزيدُ في الكُفر، وقولُه[2]: ﴿وَٱتَّبَعُوٓا۟ أَهْوَآءَهُمْ﴾ بقوله: ﴿وَءَاتَىٰهُمْ تَقْوَىٰهُمْ﴾، فيُحمَلُ علىٰ كمالِ التقوىٰ، وهو أن يَتنَزَّهَ العارفُ عما يُشغِلُ سِـرَّهُ عن الحقّ، ويَتَبتَّـلَ إليه بشَراشِره[3]، وهو التقوىٰ الحقيقيُّ المعنيُّ بقوله: ﴿ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ﴾ [آل عمران: ١٠٢]، فإنَّ المزيدَ علىٰ مَزيدِ الهدىٰ مَزيدٌ لا مَزيدَ عليه.

= «التيسير» ص٢٠٠ ـ وهو مرجعُ المُؤلِّفِ رحمه الله تعالىٰ في القراءات، فيُستَغرَبُ منه كيفَ أطلقَ العبارة علىٰ وَجْهٍ يُوهِمُ أنْ لا خِلافَ علىٰ ابنِ كثير فيها ـ وبيَّن الشيخُ عبد الفتاح القاضي رحمه الله تعالىٰ في «البدور الزاهرة» ص٢٩٧ أنَّ هذه القراءةَ ليست هي المُعتَمَدةَ عنه.

(١) وهو اسودادُ القلب من كثرة الذنوب، وأصلُ الرَّيْن: الدَّنَسُ والصَّدَأ، كما في «لسان العرب» لابن منظور، مادة (رين).

(٢) أي: وقُوبِلَ قوله ... إلخ.

(٣) قوله: «ويَتَبتَّلَ إليه» أي: إلىٰ الحق، «بشـراشِـره»، أي: بنفسِه حِرْصاً ومحبّة. انظر: «لسان العرب» لابن منظور، مادة (شـرر).

[﴿فَهَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا ٱلسَّاعَةَ أَن تَأْتِيَهُم بَغْتَةً فَقَدْ جَآءَ أَشْرَاطُهَا فَأَنَّىٰ لَهُمْ إِذَا جَآءَتْهُمْ ذِكْرَىٰهُمْ﴾ ١٨]

﴿أَن تَأْتِيَهُم﴾ بَدَلُ اشتمالٍ مِن ﴿ٱلسَّاعَةَ﴾، نحو: ﴿أَن تَطَـُٔوهُمْ﴾ مِن قوله: ﴿رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ وَنِسَآءٌ مُّؤْمِنَٰتٌ﴾ [الفتح: ٢٥]. وقُرِئ: «إنْ تأتِهم»، بالوَقْفِ علىٰ ﴿ٱلسَّاعَةَ﴾ واستِئنافِ الشَّرْط، وهيَ في مَصاحِفِ أهلِ مَكّةَ كذلك. ....

وفي التَّرفُّع عن مُتابعةِ الهوىٰ: النُّزوعُ إلىٰ المَوْلىٰ، والعُزوفُ عن شَهَواتِ هذهِ الأدنىٰ.

ثم في إسنادِ ﴿وَءَاتَىٰهُمْ تَقْوَىٰهُمْ﴾ إلىٰ الله تعالىٰ، وإسنادِ مُتابَعةِ الهوىٰ إليهم: إيماءٌ إلىٰ معنىٰ قوله[1] ﷺ: ﴿وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ﴾ [الشعراء: ٨٠]، وتلويحٌ إلىٰ أنَّ مُتابَعةَ الهوىٰ مَرَضٌ رَوْحانيّ، ومُلازمةَ التقوىٰ دواءٌ إلهيّ، ﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ﴾ [الإسراء: ٨٢].

قوله: (﴿أَن تَأْتِيَهُم﴾ بَدَلُ اشتِمال): قال الزَّجّاج: «مَوضِعُ «أنْ»: نَصْبٌ علىٰ البَدَلِ مِنَ ﴿ٱلسَّاعَةَ﴾، المعنىٰ: فهل يَنظُرونَ إلا أنْ تأتيَهُمُ الساعةُ بَغْتة، كقوله: ﴿وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ وَنِسَآءٌ مُّؤْمِنَٰتٌ لَّمْ تَعْلَمُوهُمْ أَن تَطَـُٔوهُمْ﴾ [الفتح: ٢٥]، والمعنىٰ: لولا أن تطؤوا رجالاً مؤمنين ونساءً مؤمنات»[2].

قوله: (وقُرِئ: «إن تأتِهم»، بالوَقْفِ علىٰ ﴿ٱلسَّاعَةَ﴾): قال ابنُ جِنِّي: «قرأها أبو عَمرو ابنُ العلاء[3]: هذا استِئنافُ شَرْط، لأنه وَقَفَ علىٰ ﴿إِلَّا ٱلسَّاعَةَ﴾، ثم قال: «إنْ تأتِهم بَغْتةً فقد جاءَ أشراطُها»، فإن قلت: الشَّرْطُ لا بُدَّ معَه مِنَ الشَّكِّ من الله تعالىٰ، ومعناه: منهم، أي: إن شَكُّوا في مجيئها بَغْتةً فقد جاءَ أشراطُها، أي: علاماتُها، فهَلّا تَوقَّعوها وتأهَّبوا لوقوعها»[4].

---

(١) أي: قول سيِّدنا إبراهيم الخليل عليه الصلاةُ والسلام.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٥: ١١).

(٣) كذا في الأصول الخطية، والذي في «المحتسب» لابن جِنِّي: أنها «قراءةُ أهل مكّة، فيما حكاه أبو جعفر الرُّؤاسي»، ولَعَلَّ نَظَرَ المُؤلِّفِ رحمه الله تعالىٰ انتقلَ إلىٰ كلامِ ابنِ جِنِّي في القراءة التي بعدها، فقد نَسَبَها إلىٰ أبي عمرو، وسيأتي كلامُه عند المُؤلِّف بعد قليل.

(٤) «المحتسب» لابن جِنِّي (٢: ٢٧٠-٢٧١).

فإن قلت: فما جزاءُ الشَّرْط؟ قلت: قولُه: ﴿فَأَنَّىٰ لَهُمْ﴾، ومعناه: إنْ تأتِـهِمُ الساعةُ فكيفَ لهم ذِكْراهُم، أي: تَذَكُّرُهم واتِّعاظُهم إذا جاءتهم الساعة، يعني: لا تَنفَعُهم الذِّكرىٰ حينئذٍ، كقوله تعالىٰ: ﴿يَوْمَئِذٍ يَتَذَكَّرُ ٱلْإِنسَٰنُ وَأَنَّىٰ لَهُ ٱلذِّكْرَىٰ﴾ [الفجر: ٢٣]. فإن قلت: بِمَ يَتَّصِلُ قولُه: ﴿فَقَدْ جَآءَ أَشْرَاطُهَا﴾ علىٰ القِراءتَين؟ قلت: بإتيانِ الساعة؛ اتِّصالَ العِلّةِ بالمَعْلول، كقولك: إنْ أكرَمَني زيدٌ فأنا حَقيقٌ بالإكرام أُكرِمْه.

والأشراط: العلامات، قال أبو الأسود:

فإنْ كُنتِ قد أزمَعْتِ بالصَّرْمِ بينَنا ... فقد جَعَلَتْ أشـراطُ أوّلِـهِ تَبـدُو

وقيل: مَبعَثُ مُحمَّدٍ خاتم الأنبياءِ ﷺ وعليهم منها، وانشِقاقُ القَمَر، والدُّخان. وعن الكَلْبيّ: كَثْرةُ المالِ والتجارةُ وشهادةُ الزُّورِ وقَطْعُ الأرحام وقِلّةُ الكِرام وكَثْرةُ اللِّئام. وقُرِئ: «بَغَتّة» بوَزْن: جَرَبّة، وهي غريبةٌ لم تَرِدْ في المَصادِر أختُها، ....

وقلت: فالكلامُ حينئذٍ ذو جُملتَين، قال أبو البقاء: «﴿فَأَنَّىٰ لَهُمْ﴾ خَبَرُ ﴿ذِكْرَىٰهُمْ﴾، والشَّرْطُ مُعترِض، أي: أنىٰ لهم ذِكراهُم إذا جاءتهم، وقيل: التقدير: أنىٰ لهمُ الخلاصُ إذا جاءَ تَذكِرتُهم»(١)، ولَعَلَّ هذا أسهَلُ مأخذاً مِنَ اختيارِ المُصنِّف؛ لِـمَا يُؤدِّي إلىٰ جَعْلِ الكُلِّ كلاماً واحداً، ويَلزَمُ التعاطُل.

قوله: (علىٰ القِراءتَين): أي: المشهورة، وهي ﴿أَن تَأْتِيَهُم﴾، والشاذة، وهي: «إن تأتِهم».

قوله: (كثرةُ المالِ والتِّجارة): يعني: للعَرَب، وإلا فالعَجَمُ لم تَزَلْ كذلك، وهو مِن قولِهِ صَلَواتُ الله عليه: «وأن ترىٰ الحفاةَ العُراةَ العالةَ رِعاءَ الشاةِ يَتطاوَلُونَ في البُنيان(٢)»(٣).

قوله: (وقُرِئ: «بَغَتّة»): وهيَ في الشَّواذّ، قالَ ابنُ جِنِّي: «وهي قراءةُ أبي عَمْرو ـ في رواية

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١٦٢).

(٢) أخرجه مسلم (٨) من حديث عبد الله بن عمر، و(١٠) من حديث أبي هريرة رضيَ اللهُ عنهما.

(٣) هذه الفقرة والتي قبلها ـ مِن «قوله: علىٰ القراءتين» إلىٰ هنا ـ سقطتا من (ف).

وهي مَرْوِيَّةٌ عن أبي عَمْرو، وما أخوَفَني أنْ تكونَ غَلْطةً مِنَ الراوي علىٰ أبي عَمْرو، وأن يكونَ الصَّواب: «بَغَتة»، بفَتْح الغينِ مِن غير تشديد، كقِراءةِ الحسنِ فيما تَقَدَّم.

[﴿ فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ مُتَقَلَّبَكُمْ وَمَثْوَىٰكُمْ ﴾ ١٩]

لـمَّـا ذَكَرَ حالَ المُؤمنينَ وحالَ الكافرين، قال: إذا عَلِمتَ أنَّ الأمرَ كما ذُكِر؛ مِن سعادةِ هؤلاءِ وشقاوةِ هؤلاء، ....

هارون[1] ـ وفِعْلُه لم يأتِ في المَصادِر، ولا في الصِّفات، وإنما هو مختصٌّ بالاسم، منه: الشَّـرَبّة: اسمُ مَوضِع، ومنه: الـجَرَبّة: الجماعة»[2]، الجوهري: «الـجَرَبّة ـ بالفَتْحِ وتشديد الباء ـ: العانةُ مِنَ الحمير[3]، وربما سَمَّوُا الأقوياءَ مِنَ الناسِ إذا كانوا جماعةً مُتَساوِين».

قوله: (**لـمّا ذكرَ حالَ المُؤمنينَ وحالَ الكافرينَ قال: إذا عَلِمت**) إلىٰ آخِره: يعني: لـمّا قُوبِلَ بين ذِكْرَي المُؤمِن والكافر، وفُصِلَ بينَ وَصْفَيهمـا مِنَ السَّعادةِ والشَّقاوة، مِن مُفتَتَح السُّورةِ مَرّةً بعدَ أخرىٰ، عُلِمَ أنَّ اسمَ الذاتِ ـ عَزَّ شأنـه وجَلَّ سُلطانُه ـ في هذا المقام مُتجَلٍّ بتَجَلّي الهيبةِ والجلال، ومُعلِمٌ أنَّ مُسَمّاهُ هو الذي يَهْدي ويُضِلّ، ويُسعِدُ ويُشقِي، وهو المُتصـرِّفُ في مُلكِهِ ومَلَكوتِهِ ما شاءَ كيفَ يشاء، ﴿ لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ﴾ [الأنبياء: ٢٣]، فينبغي للمُكلَّف أن يكونَ علىٰ حَذَرٍ مِن سَطْوةِ كِبريائِه، فيَتَواضَعَ لِعَظَمةِ جَلالِه، لأنه بمَرْأىً منه ومَسْمَع في مُتَقلَّبِهِ ومَثْواه، ولم يَزَلْ يَستَرحِمُ لنفسِه، ويَستَغفِرُ لتقصيره، ولذلكَ أَمَرَ أفضَلَ خَلْقِهِ بالاستِغفار: ﴿ وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ﴾.

(١) يعني: رواية هارون بن حاتم (البزاز) عن حُسَين (بن علي الجعفي) عن أبي عمرو. كما صَـرَّح به ابنُ جِنِّي نفسُه، واختَصَـرَه المُؤلِّف.

(٢) «المحتسب» لابن جِنِّي (٢: ٢٧١-٢٧٢).

(٣) أي: جماعة الـحُمُر، قال الفيروزآبادي في «القاموس»، مادة (عون): «العانة: القطيعُ مِن حُمُر الوَحْش»، ولذا فَسَّرَ هو وغيرُه الـجَرَبَّةَ بأنها: «جماعةُ الـحُمُر».

فاثبُتْ علىٰ ما أنتَ عليه مِنَ العِلم بوَحْـدانية الله، وعلىٰ التواضُعِ وهَـضْمِ النفس، باستِغفـارِ ذَنبِكَ وذُنوبِ مَـنْ علىٰ دينـك، ....

قوله: (**فاثبُتْ علىٰ ما أنتَ عليه مِنَ العِلمِ بوَحْدانيّةِ الله تعالىٰ، وعلىٰ التَّواضِعِ وهَضْمِ النفس، باستِغفارِ ذَنبِكَ وذُنوبِ مَنْ علىٰ دينك**): فقَدَّرَ مُضافًا، قال القاضي: «وفي إعادةِ الجارِّ وحَذْفِ المُضافِ إشعارٌ بفَرْطِ احتياجِهم وكَثْرةِ ذُنوبِهم، وأنها جِنسٌ آخر»[١].

وقلتُ ـ والعِلمُ عندَ الله ـ: إنَّ المُرادَ باستِغفارِ القوم: دَعْوتُهم إلىٰ ما يُزيلُ أوضارهم[٢]؛ مِنَ الكُفْرِ بالله تعالىٰ والنِّفاقِ وسائرِ المعاصي، والنَّظْمُ يَقتَضي هذا؛ لأنَّ قولَه: ﴿فَٱعۡلَمۡ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ مُتَرَتِّبٌ بالفاءِ علىٰ قوله: ﴿فَهَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّا ٱلسَّاعَةَ﴾، يعني: إذا تَيقَّنتَ أنَّ الساعةَ آتيةٌ وقد جاءَ أشـراطُها، فخُذ بالأهَمِّ فالأهَمّ، والأَوْلىٰ فالأَوْلىٰ، فتَمسَّكْ بالتوحيد، ونَزِّهِ اللهَ عما لا ينبغي، ثم طَهِّرْ نفسَكَ بالاستِغفارِ عما لا يَليقُ بكَ مِن تَرْكِ الأَوْلىٰ، فإذا صِـرْتَ كامِلاً في نفسِك، فكُنْ مُكمِّلاً لغيرك، فاستَغفِرْ للمُؤمنين.

فإذن: المُرادُ باستِغفارِ المُؤمنينَ والمُؤمنات: ما به يَزولُ كُفرُهم ونِفاقُهم ومعاصيهم مِنَ العِلمِ والعَمَل، وبالمؤمنين[٣]: العموم؛ سواءٌ كانَ مُؤمِناً مُخلصاً أو كافراً مُنافِقاً؛ تَغْليباً، يدلُّ علىٰ الأول: قولُه تعالىٰ: ﴿وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ مُتَقَلَّبَكُمۡ وَمَثۡوَىٰكُمۡ﴾، فإنه عبارةٌ عن الوَعْدِ والوعيدِ علىٰ أعمالِ الخير والشَّـرّ، وعلىٰ الثاني: قولُه تعالىٰ: ﴿وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَوۡلَا نُزِّلَتۡ سُورَةٞۖ فَإِذَآ أُنزِلَتۡ سُورَةٞ مُّحۡكَمَةٞ وَذُكِرَ فِيهَا ٱلۡقِتَالُ رَأَيۡتَ ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٞ﴾ الآيات، فالاستِغفارُ محمولٌ علىٰ عموم المجاز[٤].

---

(١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ١٩٣).

(٢) الأوضار: جمعُ وَضَـر، وهو الدَّرَن والوَسَخ، كما في «لسان العرب» لابن منظور، مادة (وضـر)، والمُراد هنا: الأوساخُ المعنوية لا الحِسِّيّة.

(٣) أي: والمُرادُ بالمؤمنين.

(٤) عمومُ المجاز: هو إرادةُ معنىً مجازيٍّ شاملٍ للحقيقيِّ وغيرِه، ومُتناوِلٌ له بما أنه فَرْدٌ منه. «مُسلَّم الثبوت» للعلامة مُحبِّ الله بن عبد الشكور البَهاري (١: ٢١٦).

واللـهُ يَعلَمُ أحوالَـكُم ومُـتَصـرَّفاتِـكم ومُتَقلَّبَكُم في مَعايِشِكم ومَتاجِرِكم، ويَعلَمُ حيثُ تَستَقِرُّونَ في مَنازِلِكم، أو مُتَقَلَّبَكُم في حياتِكم ومَثْواكُم في القُبور، أو مُتَقَلَّبَكُم في أعمالِكم ومَثْواكُم مِنَ الجنَّةِ والنار، ومِثلُه حَقيقٌ بأنْ يُتَّقىٰ ويُخشىٰ، وأن يُستَغفَرَ ويُستَرحَم.

وعن سُفيانَ بنِ عُيينة: **أنه سُئِلَ عن فَضْلِ العِلم، فقال: ألم تَسمَعْ قولَه حينَ بدأ به،** فقال: ﴿فَٱعۡلَمۡ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱسۡتَغۡفِرۡ لِذَنۢبِكَ﴾، فأُمِرَ بالعَمَلِ بعدَ العِلم، وقال: ﴿ٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّمَا ٱلۡحَيَوٰةُ ٱلدُّنۡيَا لَعِبٞ وَلَهۡوٞ﴾ [الحديد: ٢٠]، إلىٰ قوله: ﴿سَابِقُوٓاْ إِلَىٰ مَغۡفِرَةٖ مِّن رَّبِّكُمۡ﴾ [الحديد: ٢١]، وقال: ﴿وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّمَآ أَمۡوَٰلُكُمۡ وَأَوۡلَٰدُكُمۡ فِتۡنَةٞ﴾ [الأنفال: ٢٨]، ثم قال بَعْد: ﴿فَٱحۡذَرُوهُمۡۚ﴾ [التغابن: ١٤]، ....

ونظيرُ معنىٰ تَرتُّبِ الفاءِ السابق: ما رويناه في «صحيحي» البُخاريِّ ومُسلِم[1] عن أنس: «أنَّ رجلاً سألَ النبيَّ ﷺ، فقال: يا رسولَ الله، متىٰ الساعة؟ فقال رسولُ الله ﷺ: ما أعدَدْتَ لها؟ فكأنَّ الرجلَ استكان، ثم قال: ما أعدَدْتُ لها كبيرَ صِيام ولا صَدَقة، ولكنِّي أُحِبُّ اللـهَ ورسولَـه، قال: أنتَ مَعَ مَنْ أحبَبْت»، وفي رواية: «قال أنس: ما فَرِحْنا بشيءٍ فَرَحَـنا بقولِ النبيِّ ﷺ: «أنتَ مَعَ مَنْ أحبَبْت»، قال أنس: فأنا أُحِبُّ النبيَّ ﷺ وأبا بكرٍ وعُمَر، وأرجو أن أكونَ معهم، وإنْ لم أعمَلْ أعمـالَهم».

قوله: (**أنه سُئِلَ عن فَضْلِ العِلم، فقال: ألم تَسمَعْ قولَه حينَ بدأ به**): يعني: فَضْلُ العِلم إنما يَظهَرُ إذا قُرِنَ بالعَمَل، لأنه تعالىٰ إنما بدأ به في هذهِ الآيات؛ لِيُؤذِنَ أنه كالمُقدِّمةِ للعَمَل والتَّتِمّةِ للواجِب، ولا يَـحسُـنُ العِلمُ ولا له فَضْلٌ ولا مَـزيّـةٌ إذا لم يَستَـتبعِ العَمَل، ولا يَصِحُّ العملُ إذا لم يَصدُرْ عن عِلم.

وجوابُ ابنِ عُـيَينةَ مِنَ الأسلوب الحكيم[2] ـ مِن قَبيلِ قولِهِ تعالىٰ: ﴿يَسۡـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَۖ قُلۡ مَآ أَنفَقۡتُم مِّنۡ خَيۡرٖ فَلِلۡوَٰلِدَيۡنِ وَٱلۡأَقۡرَبِينَ﴾ [البقرة: ٢١٥]، وقولِه[3]: ﴿يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ

---

(١) البخاري (٣٦٨٨) و(٦١٦٧) و(٦١٧١) و(٧١٥٣)، ومسلم (٢٦٣٩).

(٢) وهو تَلَقِّي المُخاطب بغير ما يَترَقَّب، أو السائل بغير ما يَتطلَّب. انظر: «مفتاح العلوم» للسَّكّاكي ص٣٢٧.

(٣) في الأصول الخطية: «لا من قوله»، ولا يَصِحّ، فالآيتانِ مِنَ الأسلوب الحكيم، كما في «مفتاح العلوم» ص٣٢٧.

وقال: ﴿وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَىْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ﴾ [الأنفال: ٤١]، **ثم أُمِرَ بالعَمَل بَعْد.**

[﴿وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَتْ سُورَةٌ ۖ فَإِذَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ مُّحْكَمَةٌ وَذُكِرَ فِيهَا ٱلْقِتَالُ ۙ رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ يَنظُرُونَ إِلَيْكَ نَظَرَ ٱلْمَغْشِىِّ عَلَيْهِ مِنَ ٱلْمَوْتِ ۖ فَأَوْلَىٰ لَهُمْ ۞ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ ۚ فَإِذَا عَزَمَ ٱلْأَمْرُ فَلَوْ صَدَقُوا۟ ٱللَّهَ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾ ٢٠-٢١]

ٱلْأَهِلَّةِ ۖ قُلْ هِىَ مَوَٰقِيتُ﴾ [البقرة: ١٨٩]ـ؛ سألوهُ عن فَضْلِ العِلم، فأجابَ بأنَّ فَضْلَ العِلمِ إنما يَظهَرُ إذا جُعِلَ وسيلةً إلىٰ العمل، كما أنَّ النَّـفَقةَ إنما تكونُ مُعتَدّاً بها إذا وقعَت(١) مَوقِعَها، أي: الواجبُ أن يسألوا عن العِلم وعن العملِ به، لا عنه وحدَه.

قوله: (**ثم أُمِرَ بالعملِ بَعْدُ**): أي: بعدَ العِلمِ هاهنا. وعن بعضِهم: «ثم أُمِرَ بالقِسْمةِ والصَّـرْفِ إلىٰ مَصارفِها في مَوضِع آخر»، وليسَ بذاك، لأنَّ قولَه: ﴿فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ﴾ [الأنفال: ٤١] الآية، فيه بيانُ الصَّـرْفِ إلىٰ المَصارِف، لأنَّ قولَه: ﴿فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ﴾ دلَّ علىٰ ذلك؛ لِـمَا فيه: أنَّ أربعةَ أخماسِ الغَنميةِ تُصـرَفُ إلىٰ المُحاربين، والخمسَ الباقي إلىٰ الله والرسول ولذي القُرْبىٰ واليتامىٰ والمساكينِ وابنِ السَّبيل.

علىٰ أنَّ المُرادَ بالعمل ما يَشُقُّ علىٰ المُكلَّف، كما في الأمثلةِ الأخرىٰ، بل دلَّ علىٰ ذلكَ ما بعدَ «اعلَموا»، وهو تقييدُ العِلم بقوله: ﴿إِن كُنتُمْ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ﴾ [الأنفال: ٤١]، فإنَّ فيه معنىٰ الأمرِ بقَطْع الطَّمَع عن ذلكَ الخمس، والاقتِناع بما قُسِمَ لهم مِنَ الأخماسِ الأربعة، كما قالَ المُصنِّفُ في مَوضِعِه: «المعنىٰ: إن كنتُم آمنتُم بالله فاعلَمُوا أنَّ الخمسَ مِنَ الغَنيمةِ يجبُ التَّقرُّبُ به لله، فاقطَعُوا عنه أطمـاعَكم، واقتَنِعُوا بالأخماسِ الأربعة، وليسَ المُرادُ بالعِلم: العِلمَ المُجرَّد، ولكنَّه العِلمُ المُضمَّنُ بالعَمَلِ والطاعةِ لأمر الله»، لأنَّ العِلمَ المُجرَّدَ يَستَوي فيه المُؤمِنُ والكافِر، ألا ترىٰ كيفَ صَـرَّحَ بلفظِ الأمرِ في قوله: «فاقطَعُوا عنه أطمـاعَكم، واقتَنِعُوا».

---

(١) في الأصول الخطية: «وقع».

كانوا يَدَّعُونَ الحِرْصَ علىٰ الجِهاد، ويَتمنَّونَه بألسِنَتِهم، ويقولون: ﴿لَوْلَا نُزِّلَتْ سُورَةٌ﴾ في معنىٰ الجهاد، ﴿فَإِذَآ أُنزِلَتْ﴾ وأُمِرُوا فيها بما تَمَنَّوا وحَرَصُوا عليه **كاعُوا** وشَقَّ عليهم، وسُقِطوا في أيديهم، كقوله: ﴿فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ ٱلْقِتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَخْشَوْنَ ٱلنَّاسَ﴾ [النساء: ٧٧].

﴿مُّحْكَمَةٌ﴾ مُبيَّنةٌ غيرُ مُتشابهةٍ لا تحتملُ وَجْهاً إلا وجوبَ القِتال. وعن قتادة: كُلُّ سُورةٍ فيها ذِكرُ القِتالِ فهي مُحكَمة، وهيَ أشَدُّ القُرآنِ علىٰ المُنافِقين. وقيل لها: مُحكَمة؛ لأنَّ النَّسْخَ لا يَرِدُ عليها مِن قِبَلِ أنَّ القِتالَ قد نَسَخَ ما كانَ مِنَ الصَّفْح والمُهادَنة، وهو غيرُ منسوخ إلىٰ يوم القيامة. وقيل: هيَ المُحدَثة، لأنها حينَ يحدثُ نُزولُها لا يَتَناوَلُها النَّسْخ، ثم تُنسَخُ بعدَ ذلك أو تبقىٰ غيرَ منسوخة. وفي قِراءةِ عبد الله: «سورةٌ مُحدَثة»، وقُرِئ: «فإذا نَزَلَتْ سورةٌ وذَكَرَ فيها القِتالَ» علىٰ البناءِ للفاعل ونَصْبِ «القِتال».

﴿ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ﴾ هُمُ الذينَ كانوا علىٰ حَرْفٍ غيرَ ثابتي الأقدام، ﴿نَظَرَ ٱلْمَغْشِىِّ عَلَيْهِ مِنَ ٱلْمَوْتِ﴾ أي: تَشخَصُ أبصارُهم جُبْناً وهَلَعاً وغَيْظاً، كما يَنظُرُ مَنْ أصابَتْهُ الغَشْيةُ عندَ الموت، ﴿فَأَوْلَىٰ لَهُمْ﴾ وعيدٌ بمعنىٰ: فوَيْلٌ لهم، وهو أفعَل؛ مِنَ الوَلْي، وهو القُرْب، **ومعناه الدُّعاءُ عليهم بأن يَلِيَهُمُ المكروه.**

قوله: (**كاعُوا**): أي: تأخَّروا وجَبُنوا، **الأساس**: «كَعَّ الرجل، وكَعْكَعَه الخوف، فتَكَعْكَع»، **الجوهري**: «كِعْتُ عن الشيءِ أكيع، وأكاع: لغةٌ في: كَعَعْتُ عن الأمرِ أكِعّ: إذا هِبتَهُ وجَبُنت».

قوله: (**ومعناهُ الدُّعاءُ عليهم بأن يَلِيَهُمُ المكروه**): روىٰ الواحِديُّ عن الأصمعيّ: «معنىٰ قولهم في التهديد: أَوْلىٰ لك: وَلِيَكَ مكروه، وقارَبَك ما تكرهُه»[1]. ورُوِيَ عن أبي عليّ: أنه عَلَمٌ للوَيْلِ مبنيٌّ علىٰ وَزْنِ «أفعَل»، مِن لفظِ «الوَيْل» علىٰ القَلْب، أصلُه: «أويَل»، وهو غيرُ مُنصَرِف، كأحمد، للعَلَميّةِ وكونِه علىٰ وَزْنِ «أفعَل».

---

(١) «الوسيط» للواحدي (٤: ١٢٦).

﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾ كلامٌ مُستأنَف، أي: طاعةٌ وقولٌ معروفٌ خيرٌ لهم. وقيل: هي حِكايةُ قولهم، أي: قالوا: طاعةٌ وقولٌ معروف، بمعنىٰ: أمرُنا طاعةٌ وقولٌ معروف، وتَشهَدُ له قِراءةُ أُبيّ: «يقولون: طاعةٌ وقولٌ معروف».

﴿فَإِذَا عَزَمَ ٱلْأَمْرُ﴾ أي: جَدّ، والعَزْمُ والجِدُّ لأصحاب الأمر، وإنما يُسنَدانِ إلىٰ الأمرِ إسناداً مجازيّاً، ومنه قولُه تعالىٰ: ﴿إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ﴾ [الشورىٰ: ٤٣]. ﴿فَلَوْ صَدَقُواْ ٱللَّهَ﴾ فيما زَعَمُوا مِنَ الحِرصِ علىٰ الجِهاد، أو: فلو صَدَقوا في إيمانهم، وواطأتْ قلوبُهم فيه ألسِنَتَهم.

[﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُواْ فِي ٱلْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوٓاْ أَرْحَامَكُمْ * أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَعَنَهُمُ ٱللَّهُ فَأَصَمَّهُمْ وَأَعْمَىٰٓ أَبْصَٰرَهُمْ﴾ ٢٢-٢٣]

عَسَيتَ وعَسَيتُم: لغةُ أهلِ الحِجاز، وأما بنو تميم فيقولون: عسىٰ أن تَفعَل، وعسىٰ أن تَفعَلوا، ولا يُلحِقُونَ الضَّمائر، وقرأ نافعٌ بكَسْرِ السِّين، وهو غريب، وقد نُقِلَ الكلامُ مِنَ الغَيْبةِ إلىٰ الخِطابِ علىٰ طريقةِ الالتِفات؛ ليكونَ أبلَغَ في التوبيخ.

فإن قلت: ما معنىٰ: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ ...أَن تُفْسِدُواْ فِي ٱلْأَرْضِ﴾؟ قلت: معناه: هل يُتوقَّعُ مِنكُمُ الإفساد؟ فإن قلت: فكيفَ يَصِحُّ هذا في كلام الله عَزَّ وعَلَا، وهو عالم بما كانَ وبما يكون؟ قلت: معناه: أنكم لِـمَا عُهِدَ منكم أَحِقّاءُ بأنْ يقولَ لكم كُلُّ من ذاقكم، وعَرَفَ تمريضَكم، ورَخاوةَ عَقْدِكُم في الإيمان: يا هؤلاءِ ما تَرَون؟ هل يُتوقَّعُ منكم ـ إنْ تَوَلَّيتُم أمورَ الناس، وتأمَّرتُم عليهم، لِـمَا تَبيَّنَ مِنكُم مِنَ الشواهِد، ولاحَ مِنَ المَخايل ـ ﴿أَن تُفْسِدُواْ فِي ٱلْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوٓاْ أَرْحَامَكُمْ﴾ تناحُراً علىٰ الـمُلكِ وتهالُكاً علىٰ الدُّنيا؟

وقال صاحبُ «الكشف»: ﴿فَأَوْلَىٰ لَهُمْ﴾ مُبتَدأ وخَبَر، وهو اسمُ التهديدِ والوعيد، كأنه قال: الوعيدُ لهم، و«أَوْلىٰ» غيرُ مُنصَرِف، لأنه علىٰ وَزْنِ الفِعْل، وصار اسماً للوعيد، وقولُ المُفسِّرين: وَلِـيَكَ شَرٌّ فاحذر، لا يُرِيدُونَ به أنَّ «أَوْلىٰ» فِعْل، وإنما ذاك تفسيرٌ علىٰ المعنىٰ(١).

قوله: (تَناحُراً): أي: تحارُصاً وتهالُكاً، تَهالَكَ علىٰ الفِراش: سَقَط.

---

(١) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٢٤٦).

وقيل: إن أعرَضتُم وتَولَّيتُم عن دينِ رسولِ الله ﷺ وسُنَّتِهِ أن تَرجِعُوا إلىٰ ما كنتُم عليه في الجاهليةِ مِنَ الإفسادِ في الأرض، بالتَّغاوُرِ والتَّناهُب وقَطْع الأرحام، بمُقاتَلةِ بعض الأقاربِ بَعْضاً ووأدِ البنات؟

وقُرِئ: «وَلِّيتُم»، وفي قِراءةِ عليِّ بنِ أبي طالب رضيَ الله عنه: «تُوُلِّيتُم»؛ أي: إنْ تَولَّاكُم وُلاةٌ غَشَمةٌ خَرَجتُم مَعَهم، ومَشَيتُم تحتَ لِوائِهم، وأفسَدتُم بإفسادِهم؟ وقُرِئ: ﴿وَتُقَطِّعُوٓاْ﴾ و«تَقَطَّعُوا»؛ مِنَ التقطيع والتَّقطُّع.

﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ إشارةٌ إلىٰ المذكورين، ﴿لَعَنَهُمُ ٱللَّهُ﴾ لإفسادِهم وقَطْعِهم الأرحام، فمَنَعَهم ألطافَه وخَذَلَهم، حتىٰ صَمُّوا عن استماعِ المَوعِظة، وعَمُوا عن إبصارِ طريقِ الهدىٰ.

ويجوزُ أن يُريدَ بـ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾: المُؤمنينَ الخُلَّصَ الثابتين، وأنهم يَتَشوَّفُونَ إلىٰ الوَحْي إذا أبطَأَ عليهم، فإذا أُنزِلَتْ سورةٌ في معنىٰ الجهاد، رأيتَ المُنافِقينَ فيما بينَهم يَضجَرونَ منها.

قوله: (وقيل: إن أعرضتُم وتَولَّيتُم): عطفٌ علىٰ قوله: «إن تَولَّيتُم أمورَ الناس»، ومَرجِعُ معنىٰ التَّوقُّع[1] إلىٰ الخلق، كقوله: ﴿وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [الصافات: ١٤٧].

قوله: (وقُرِئ: ﴿وَتُقَطِّعُوٓاْ﴾ و«تَقَطَّعُوا»): الأُولىٰ: هيَ المشهورة، والثانية: شاذة.

قوله: (ويجوزُ أن يُريدَ بـ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾: المُؤمنينَ الخُلَّص): عطفٌ علىٰ قوله: «كانوا يَدَّعُونَ الحِرصَ علىٰ الجهاد، ويَتمنَّونَه بألسِنَتِهم»، وعلىٰ الوَجْهِ الأول: قولُه: ﴿رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ﴾ مِن بابِ التَّجْريد[2]؛ جَرَّدَ مِنَ الذينَ آمنوا القائلين: ﴿لَوْلَا نُزِّلَتْ سُورَةٌ﴾: ﴿ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ﴾، وهم هم، وعلىٰ الثاني: غير الأولىٰ، ولذلك قال: «رأيتَ المُنافِقينَ فيما بينَهم

---

(١) في قوله: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ﴾، فإنه يُقال فيما يُتوقَّع، ولا يُقطَعُ به، فلا يَصِحُّ حَمْلُ «عسىٰ» علىٰ ظاهر معناها في حَقِّ الله تعالىٰ، ولذا جعل معنىٰ التَّوقُّع يرجعُ إلىٰ الخلق.

(٢) تقدَّم بيانُ معنىٰ «التجريد» ص٢٤٧ في تفسير الآية ١٤ من سورة الجاثية، فانظره مع التعليق عليه.

[﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ﴾ ٢٤]

﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ﴾ ويَتَصَفَّحُونَه وما فيه مِنَ الـمَواعِظِ والزَّواجِرِ ووعيدِ العُصاة، حتىٰ لا يَـجْسُـروا علىٰ المعاصي، ثم قال: ﴿أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ﴾، و«أم» بمعنىٰ: بل، وهمزةُ التقرير للتسجيلِ عليهم بأنَّ قُلوبَهم مُقفَلَةٌ لا يَتَوصَّلُ إليها ذِكْر. وعن قتادة: إذن ـ والله ـ **يجدوا في القُرآنِ زاجِراً عن معصية الله** لو تدبَّروه، ولكنَّهم **أَخَذُوا بالـمُتشابهِ فهَلَكوا**.

فإن قلت: لِـمَ نُكِّرَتِ «القُلوب»، وأُضِيفَتْ «الأقفالُ» إليها؟ قلت: أما التنكير: ففيه وَجْهان: **أن يُراد: علىٰ قلوبٍ قاسيةٍ مُبهَمٍ أمرُها في ذلك**، ....

يَضجَرونَ منها». والجملةُ مُستأنَـفَةٌ علىٰ التقديرَين، والتقديرُ الأخيرُ أنسَبُ للتنافي والتقابُلِ الواقِع بينَ الفَريقَينِ في آياتِ هذهِ السُّورة ـ كمـا مَرّ ـ، وقرينتُها ستجيء، وهي قولُه: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ﴾ [محمد: ٣٣] الآية، وستَقِفُ عليه.

قوله: (**يجدوا في القُرآنِ زاجِراً عن معصيةِ الله**): فيه تجريد، كقوله: ﴿لَّكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١].

قوله: (**أَخَذُوا بالمُتشابهِ فهَلَكُوا**): من قوله: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَـٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ﴾ [آل عمران: ٧]، والتَّدبُّـرُ في القُرآن: تـميزُ المُحكَم مِنَ الـمُتشابه، وجَعْلُه أصلاً يَؤُولُ إليه معنىٰ المُتشابه.

قوله: (**أن يُراد: علىٰ قُلُوبٍ قاسِيةٍ مُبهَم**): نحوُه ما أنشَدَ ابنُ جِنِّي:

أميرُ المُـؤمنينَ عـلىٰ صِــراطٍ إذا اعوَجَّ المَوارِدُ مُـستَقيم[1]

---

(١) نَسَبَه ابنُ جِنِّي إلىٰ كُثَيِّر، وهو لجرير، مِن قصيدةٍ في مَدْحِ هشام بن عبد المَلِك، كما في «ديوانه» ص٥٠٧ علىٰ ما أفاده مُحقِّق «المحتسب» ٢: ٣٧٩ (في الاستدراك).

قلت: وإلىٰ جرير نَسَبَه الزمخشـريُّ في «أساس البلاغة»، مادة (ورد)، وابنُ منظور في «لسان العرب»، مادة (ورد) و(سـرط)، وغيرُهما.

أو يُراد: علىٰ بعضِ القُلوب، وهي قُلوبُ الـمُنافِقين. وأما إضافةُ «الأقفال»: فلأنه يُريدُ الأقفالَ الـمُختَصّةَ بها، وهي أقفالُ الكُفْرِ التي استغلَقَتْ فلا تَنفَتِح.

وقُرِئ: «إقفالها»؛ علىٰ المَصدَر.

[﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱرْتَدُّوا۟ عَلَىٰٓ أَدْبَٰرِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ ٱلْهُدَى ۙ ٱلشَّيْطَٰنُ سَوَّلَ لَهُمْ وَأَمْلَىٰ لَهُمْ * ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا۟ لِلَّذِينَ كَرِهُوا۟ مَا نَزَّلَ ٱللَّهُ سَنُطِيعُكُمْ فِى بَعْضِ ٱلْأَمْرِ ۖ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِسْرَارَهُمْ * فَكَيْفَ إِذَا تَوَفَّتْهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَٰرَهُمْ * ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱتَّبَعُوا۟ مَآ أَسْخَطَ ٱللَّهَ وَكَرِهُوا۟ رِضْوَٰنَهُۥ فَأَحْبَطَ أَعْمَٰلَهُمْ﴾ ٢٥-٢٨]

﴿ٱلشَّيْطَٰنُ سَوَّلَ لَهُمْ﴾ جُملةٌ مِن مُبتَدأٍ وخَبرٍ وَقَعَتْ خَبراً لـ«إنّ»، كقولك: إنَّ زيداً عَمرٌو مَرَّ به، ﴿سَوَّلَ لَهُمْ﴾: سَهَّلَ لهم ركوبَ العظائم، مِنَ السَّوَل، وهو الاستِرخاء، وقد اشتَقَّهُ مِنَ السُّؤلِ مَنْ لا عِلمَ له بالتصريفِ والاشتِقاقِ جميعاً.

وهذا[1] كقولك: أميرُ المُؤمنينَ علىٰ الصِّراطِ المُستَقيم، لا فرقَ بينهما؛ لأنَّ مَفادَ نكرةِ الجِنسِ مَفادُ معرفته، مِن حيثُ كانَ في كُلِّ جُزءٍ منه معنىٰ ما في جُملتِه[2]. تَمَّ كلامُه.

فكأنه جَعَلَ قُلوبَهم جِنسَ القُلوب، ادعاءً لكمالِ معنىٰ القَساوةِ فيها، ولذلكَ قال: «علىٰ قُلوبٍ قاسية»، وهو قريبٌ إلىٰ التجريد.

قوله: (علىٰ بعضِ القُلوب): روىٰ السُّلَميُّ عن ابنِ عطاء: قلوبٌ أُقفِلَت عن التدبُّر، وألسُنٌ مُنِعَتْ عن التلاوة، وأسماعٌ صُمَّتْ عن الاستِماع، ومن القُلوبِ قُلوبٌ كُشِفَ عنها الغِطاء، فلا تكونُ لها راحةً إلا التلاوةُ أو الاستِماعُ أو التدبُّر، فشَتّانَ ما بينَ الحالتَين.

قوله: (وقد اشتَقَّه مِنَ السُّؤلِ مَنْ لا عِلمَ له بالتصريفِ والاشتِقاق): عِلمُ الاشتِقاقِ باحثٌ عن أخذِ صِيغةٍ مَعَ شُروطِ الأخْذِ لا غير، وعِلمُ التَّصريفِ باحثٌ عن كيفيةِ المأخوذ،

---

(١) في (ح) و(ف): «قوله: هذا كقولك»، فأوهَمَ أنه يتكلم عن مسألة أخرىٰ مُرتبطة بـ«الكشّاف»، وليس كذلك، وفي (ط): «كقولك» دون لفظة «وهذا»، والمُثبَت من «المحتسب».

(٢) «المحتسب» لابن جِنّي (١: ٤٣).

﴿وَأَمْلَىٰ لَهُمْ﴾ ومَدَّ لهم في الآمالِ والأماني، وقُرِئ: «وأُمليْ لهم»، يعني: **إنَّ الشَّيْطانَ يُغويهم وأنا أُنظِرُهم**، كقوله تعالىٰ: ﴿أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٧٨]، وقُرِئ: «وأُمِليَ لهم» علىٰ البناءِ للمفعول، أي: أُمهِلُوا ومُدَّ في عُمُرِهم.

وقُرِئ: «سُوِّلَ لهم»، ومعناه: كَيْدُ الشَّيْطانِ زُيِّنَ لهم، علىٰ تقديرِ حَذفِ المُضاف.

فإن قلت: مَنْ هؤلاء؟ قلت: اليهودُ كفروا بمُحمَّدٍ ﷺ مِن بعدِ ما تَبيَّنَ لهمُ الهدىٰ، وهو نعتُه في التَّوْراة. وقيل: هم المُنافِقونَ.

﴿الَّذِينَ قَالُوا﴾ اليهود، والَّذين ﴿كَرِهُوا مَا نَزَّلَ اللَّهُ﴾ المنافقون. وقيل: عكسُه، وأنه قولُ المُنافِقينَ لِقُرَيظةَ والنَّضِير: ﴿لَئِنْ أُخْرِجْتُمْ لَنَخْرُجَنَّ مَعَكُمْ﴾ [الحشر: ١١]. وقيل: ﴿بَعْضِ الْأَمْرِ﴾: التكذيبُ برسول الله ﷺ، **أو بـ«لا إلهَ إلا الله»**، ....

وعن الهيئاتِ والحالاتِ الحاصِلةِ في المأخوذ، والقياسُ التَّصْريفيُّ يقتضي أن يُقال: سأل إذ لا مُوجِبَ للتليين.

قال صاحبُ «التقريب»: وليسَ مُشتقّاً مِنَ السُّؤْل، كما توهَّمَهُ بعضُهم؛ إذ لا يُساعِدُه التصريف، لأنه كانَ حَقُّه «سَأَّلَ» بالهمز، ولا الاشتِقاق؛ لأنَّ السُّؤْلَ بمعنىٰ الحاجة، فُعْلٌ بمعنىٰ مفعول، وليسَ في ﴿سَوَّلَ﴾ معنىٰ السُّؤال، وشَرْطُ الاشتِقاقِ اتفاقُ المعنىٰ.

قوله: (**إنَّ الشَّيْطانَ يُغويهم، وأنا أُنظِرُهم**): قال الواحِديّ: «ويَحسُنُ الوقوفُ علىٰ قوله: ﴿سَوَّلَ لَهُمْ﴾ لأنه فِعلُ الشَّيْطان، والإملاءُ فِعلُ الله، وعلىٰ قول الحسن: لا يَحسُنُ الوَقْف؛ لأنه يقول: الشَّيْطانُ مَدَّ لهم في الأمل»[١].

قوله: (**أو بـ«لا إلهَ إلا الله»**): هذا التكذيبُ لا يَستَقيمُ إلا إذا حُمِلَ علىٰ أنَّ المُنافِقينَ قالوا ذلكَ للمُشركين، لأنَّ اليهودَ أيضاً مُوحِّدُون.

---

(١) «الوسيط» للواحدي (٤: ١٢٧).

أو تَرْكُ القِتالِ معه. وقيل: هو قولُ أحَدِ الفَريقَين للمُشركين: **سنُطيعُكم في التَّضافُر** علىٰ عَداوةِ رسولِ الله ﷺ والقُعودِ عن الجِهادِ معه. ومعنىٰ: ﴿فِى بَعۡضِ ٱلۡأَمۡرِ﴾ في بعضِ ما تَأمُرونَ به، أو في بعضِ الأمرِ الذي يَـهُمُّكُم، ﴿واللـهُ يَعلَمُ أسـرارَهُم﴾، وقُرِئ: ﴿إِسۡرَارَهُمۡ﴾ علىٰ المَصدَر، قالوا ذلكَ سِـرّاً فيما بينَهم، فأفشاهُ اللـهُ عليهم، فكيفَ يَعمَلونَ وما حِيلتُهم حينَئذٍ؟

وقُرِئ: «توفّـاهُم»، ويحتمـلُ أن يكونَ ماضياً ومُـضارعاً قد حُذِفَـتْ إحدىٰ تاءَيْـه، كقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [النساء: ٩٧]. وعن ابنِ عباسٍ رضيَ اللـهُ عنه: لا يُتَوفّىٰ أحدٌ علىٰ معصيةٍ إلا يُضـرَبُ مِنَ الملائكةِ في وَجْهِهِ ودُبُره.

﴿ذَٰلِكَ﴾ إشـارةٌ إلىٰ التَّوفِّـي الـموصوف، ﴿مَآ أَسۡخَطَ ٱللَّهَ﴾ مِن كِتمانِ نَعْتِ رسول الله ﷺ، و﴿رِضۡوَٰنَهُۥ﴾ الإيمان برسول الله.

[﴿أَمۡ حَسِبَ ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ أَن لَّن يُخۡرِجَ ٱللَّهُ أَضۡغَٰنَهُمۡ * وَلَوۡ نَشَآءُ لَأَرَيۡنَٰكَهُمۡ فَلَعَرَفۡتَهُم بِسِيمَٰهُمۡۚ وَلَتَعۡرِفَنَّهُمۡ فِى لَحۡنِ ٱلۡقَوۡلِۚ وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ أَعۡمَٰلَكُمۡ﴾ ٢٩-٣٠]

﴿أَضۡغَٰنَهُمۡ﴾ أحقادَهم، وإخراجُها: إبرازُها لرسولِ الله ﷺ وللمُؤمنين، وإظهارُهم علىٰ نِفاقِهم وعَداوتِهم لهم، وكانت صُدورُهم تَغْلي حَنَقاً عليهم.

﴿لَأَرَيۡنَٰكَهُمۡ﴾ **لعَرَّفْناكَهُم ودَلَلناكَ عليهم، حتىٰ تَعرِفَهم بأعيانِهم** لا يَـخفَونَ عليك، ﴿بِسِيمَٰهُمۡ﴾ بعَلامتِهم، وهو أن يَسِمَهُمُ اللـهُ بعلامةٍ يُعلَمونَ بها. ....

قوله: (**في التضافُر**): بالضَّادِ الـمُعجَمة، الجوهري: «تَضافَروا علىٰ الشيء: تَعاوَنوا عليه».

قوله: (﴿لَأَرَيۡنَٰكَهُمۡ﴾ **لَعَرَّفْناكَهُم**): قال الزَّجّاج: «كما تقول: قد أريتُك هذا الأمر، أي: قد عَرَّفتُكَ إياه»[1].

قوله: (**ودَلَلْناكَ عليهم حتىٰ تَعرِفَهم بأعيانِهم**): روينا في «مُسنَدِ أحمَدَ بنِ حنبل»[2] عن

(١) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٥: ١٥).

(٢) برقم (٢٢٣٤٨).

وعن أنسٍ رضيَ اللـهُ عنه: ما خَفِيَ علىٰ رسولِ الله ﷺ بعدَ هذهِ الآيةِ شيءٌ مِنَ المُنافِقين، كان يَعرِفُهم بسِيماهُم، ولقد كُنّا في بعضِ الغَـزَوات، وفيها تسعةٌ مِنَ المُنافِقينَ يَشكُوهُم الناس، فناموا ذاتَ ليلة، وأصبَحوا وعلىٰ جَبْهةِ كُلِّ واحدٍ منهم مكتوب: هذا مُنافِق.

فإن قلت: أيُّ فَرْقٍ بينَ اللامَيْن في ﴿فَلَعَرَفْتَهُم﴾ و﴿وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ﴾؟ قلت: الأُولىٰ هيَ الداخِلةُ في جواب «لو»، كالتي في ﴿لَأَرَيْنَٰكَهُمْ﴾ كُرِّرَتْ في المعطوف، وأما اللامُ في ﴿وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ﴾ فواقِعةٌ مَعَ النُّونِ في جوابِ قَسَمٍ محذوف.

﴿فِي لَحْنِ ٱلْقَوْلِ﴾ في نَحْوِهِ وأسلوبه. وعن ابنِ عباس: هو قولُهم: ما لنا ـ إنْ أطَعْنا ـ مِنَ الثواب؟ ولا يقولون: ما علينا ـ إنْ عَصَيْنا ـ مِنَ العقاب. وقيل: اللَّحْن: أن تَلحَنَ بكلامك، أي: تُميلَه إلىٰ نَحْوٍ مِنَ الأنحاء، لِيَفطَنَ له صاحبُك، كالتعريض والتَّوْرية، قال:

ولقد لَـحَنتُ لكم لِكَيْمـا تَفقَهُوا والـلَّحْـنُ يَعرِفُـه ذَوُو الألبـابِ

وقيل للمُخطِئ: لاحِن؛ لأنه يَعدِلُ بالكلام عن الصواب.

[﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّىٰ نَعْلَمَ ٱلْمُجَٰهِدِينَ مِنكُمْ وَٱلصَّٰبِرِينَ وَنَبْلُوَا۟ أَخْبَارَكُمْ﴾ ٣١]

أبي مسعود: «خَطَبَنا رسولُ الله ﷺ، فحَمِدَ الله وأثنىٰ عليه، ثم قال: إنَّ مِنكُم مُنافِقين، فمَنْ سَمَّيتُ فليَقُم، ثم قال: قُمْ يا فُلان، حتىٰ سَمّىٰ سِتّةً وثلاثين».

قال: (ولا يقولون: ما علينا إن عَصَيْنا): يعني: كانَ حَقُّهم علىٰ ما هُم عليه مِنَ العِصيانِ أن يقولوا: ما لنا ـ إن عَصَيْنا ـ مِنَ العِقاب، فأتَـوْا علىٰ أسلوبِ ما يُـؤذِنُ المَدْح، بقولـهم: ما لنا ـ إنْ أطَعْنا ـ مِنَ الثواب.

قوله: (أن تَلحَنَ بكلامِك): أي: بمِثلِهِ من الأنحاء، وأنشَدَ الزَّجّاجُ قولَ الشاعر:

مَنطِـقٌ صـائبٌ وتَلحَـنُ أحيـا نًا وخيرُ الحديثِ ما كان لَـحْنا(١)

---

(١) البيتُ لمالكِ بنِ أسماءَ بنِ خارجةَ الفَزاريّ، كما في «عيون الأخبار» لابن قُتيبة (٢: ١٦٢)، و«الصِّحاح» للجوهري، مادة (لحن)، و«لسان العرب» لابن منظور، مادة (لحن).

﴿أَخْبَارَكُمْ﴾ ما يُـحكىٰ عنكم، وما يُـخبَـرُ به عن أعمـالكم، لِـيُعلَمَ حَسَنُها مِن قبيحها؛ ....

أي: خيرُ الحديثِ مِن مِثلِ هذهِ ما كانَ لا يَعرِفُه كُلُّ أحد، إنما يُعرَفُ أمرُها في أنحاءِ قولها[1]. هذا هو المُرادُ مِن قَولِ المُصنِّف: «كالتَّعْريضِ والتَّورية»، أي: الإيهام.

الراغب: «اللَّحْن: صَرْفُ الكلام عن سَنَنِهِ الجاري عليه، إما بإزالةِ الإعرابِ أو التَّصْحيف، وهو المذموم، وذلكَ أكثرُ استِعمـالاً، وإما بإزالتِهِ عن التَّصْـريح وصَـرْفِهِ بمعناه إلىٰ تعريضٍ وفَحْوىٰ، وهو محمودٌ من حيثُ البلاغة، وإليه قُصِدَ بقول الشاعرِ ـ عندَ أكثرِ الأُدَباء ـ:

وخيرُ الحديثِ ما كانَ لحنا

وإياهُ قُصِدَ بقوله: ﴿وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ﴾، ومنه قيل للفَطِنِ لِـمَا يَقتَضي فَحْوىٰ الكلام: لَـحِن، وفي الحديث: «لَعَلَّ بعضَكم ألحنُ بحُجّتِهِ مِن بعض»[2]، أي: ألسَنُ وأفصَحُ وأبيَنُ كلاماً، وأقدَرُ علىٰ الحجّة»[3].

قوله: (**وما يُـخبَـرُ به عن أعمالِكم، ليُعلَمُ حَسَنُها مِن قَبيحِها**): أي: عَبَّـرَ بـ﴿أَخْبَارَكُمْ﴾ عن «أعمالكم» في قوله: ﴿وَنَبْلُوَا أَخْبَارَكُمْ﴾ علىٰ سبيلِ الكِناية، لأنَّ الإخبارَ تابعٌ لوجودِ المُخبَرِ عنه، المعنىٰ: يَـختَبِر أخبارَكم، إنْ كانَ الخبـرُ[4] حَسَناً فالمُخبَـرُ عنه ـ الذي هو العَمَلُ ـ حَسَن، وإن كانَ الخبرُ قبيحاً فالعَمَلُ أيضاً قبيح.

وقال ابنُ الحاجب في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿حَتَّىٰ نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ مِنكُمْ﴾: «العِلمُ يُطلَقُ باعتبارِ الرُّؤية، والشيءُ لا يُرىٰ حتىٰ يقع، أو بمعنىٰ المُجازاة، المعنىٰ: حتىٰ نُجازِيَ المُجاهِدِينَ منكم والصابرين»[5].

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٥: ١٥).
(٢) أخرجه البخاري (٢٦٨٠) و(٦٩٦٧) و(٧١٦٩)، ومسلم (١٧١٣) من حديث أم سلمة رضي الله عنها.
(٣) «مفردات القرآن» ص٧٣٨-٧٣٩.
(٤) في (ح) و(ف): «المخبر»، والمُثبتُ من (ط)، وهو الصواب لقرينةِ مُقابِلِه الآتي بعد كلمـاتٍ معدودة، ولقَرينةِ قول الزمخشـري: «لأنَّ الخبر علىٰ حَسَب المُخبَر عنه».
(٥) «الأمالي النحوية» لابن الحاجب (١: ٨٢).

لأنَّ الخبـرَ علىٰ حَسَبِ الـمُخبَـرِ عنه؛ إن حَسَناً فحَسَن، وإن قبيحاً فقبيح. وقرأ يعقوب: «ونَبلُو» بسُكونِ الواو؛ علىٰ معنىٰ: ونحنُ نَبْلُو أخبارَكُم. **وقُرِئ: «ولَيَبلُوَنَّـكُم» و«يَعلَمَ» و«يَبلُوَ» بالياء.**

وعن الفُضَيل: أنه كانَ إذا قرأها بكىٰ وقال: اللهُمَّ لا تَبْلُنا، فإنكَ إنْ بَلَوْتَنا فَضَحتَنا، وهَتَكتَ أستارَنا، وعَذَّبْتَنا.

[﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَصَدُّواْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَشَآقُّواْ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ ٱلۡهُدَىٰ لَن يَضُرُّواْ ٱللَّهَ شَيۡـًٔا وَسَيُحۡبِطُ أَعۡمَٰلَهُمۡ ﴾ ٣٢]

﴿وَسَيُحۡبِطُ أَعۡمَٰلَهُمۡ﴾ التي عَمِلُوها في دينهم يَرجُونَ بها الثواب؛ لأنها مَعَ كُفرِهِم برسولِ الله ﷺ باطِلة، وهم قُرَيظةُ والنَّضِير، أو سيُحبِطُ أعمالَهم التي عَمِلُوها، والمَكايِدَ التي نَصَبُوها في مُشاقّةِ الرسول، أي: سيُبطِلُها فلا يَصِلُونَ منها إلىٰ أغراضِهم، بل يَستَضِرُّونَ بها، ولا تُثمِرُ لهم إلا القَتْلَ والجلاءَ عن أوطانِهم. وقيل: هُم رُؤَساءُ قُرَيشٍ والمُطعِمُونَ يومَ بدر.

[﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَلَا تُبۡطِلُوٓاْ أَعۡمَٰلَكُمۡ﴾ ٣٣]

﴿وَلَا تُبۡطِلُوٓاْ أَعۡمَٰلَكُمۡ﴾ **أي: لا تُحبِطُوا الطاعاتِ بالكبائر**، ....

ومعنىٰ الابتلاء: أنَّ اللهَ تعالىٰ يُعامِلُنا بما يُعامِلُ بعضُنا بعضاً، فقولُه: «لِيُعلَمَ حَسَنُها» ـ أي: حَسَنُ الأعمال ـ تعليلٌ لابتلاءِ الأعمال.

وقوله: (**لأنَّ الخبـرَ علىٰ حَسَبِ المُخبَـرِ عنه**): تعليلٌ لإطلاقِ «الأخبار» علىٰ «الأعمال».

قوله: (**وقُرِئ «ولَيَبلُوَنَّـكُم» و«يَعلَمَ» و«يَبلُوَ» بالياء**): أبو بكر، والباقون بالنُّون(١).

قوله: (**لا تُـحبِطُوا الطاعاتِ بالكبائر**): **الانتِصاف**: «الكبائرُ لا تُـحبِطُ الحسنات، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظۡلِمُ مِثۡقَالَ ذَرَّةٖۖ وَإِن تَكُ حَسَنَةٗ يُضَٰعِفۡهَا﴾ [النساء: ٤٠]، ﴿إِنَّ ٱلۡحَسَنَٰتِ يُذۡهِبۡنَ

---

(١) انظر: «التيسير» للداني ص ٢٠١، و«حجة القراءات» ص ٦٧٠.

....

﴿ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ [هود: ١١٤]، والكبيرةُ عندَ المُعتزِلة: تُحبِطُ الصالحات، ولو كانت مِثلَ زَبَدِ البَحْر، وما أوردَه الزمخشريُّ مِنَ الآثار وَجَبَ ردُّه علىٰ قاعدةِ الحقِّ بالتأويل، فإن لم يَقبَلِ التأويل فطريقُه أن يُحسَنَ الظَّنُّ بالمنقولِ عنه، وتغليطُ قائِلِه[1]، وكلامُ ابنِ عُمَر: ظاهِرُه أولىٰ بنُصْرةِ أهلِ السُّنّة، والآيةُ محمولةٌ عندَنا علىٰ الإخلالِ برُكنٍ أو شَرْطٍ يَقتَضي البُطْلانَ مِن أصلِه، لا أنه يَبطُلُ بعدَ استِكمالِ شَرائِطِ الصِّحّةِ والقَبول»[2].

وقال القاضي: «﴿لَا تُبۡطِلُوٓاْ أَعۡمَٰلَكُمۡ﴾ كما أبطَلَ هؤلاءِ بالكُفْرِ والنِّفاق، أو لا تُبطِلوا بالعُجْبِ والرِّياءِ والمَنِّ والأذىٰ ونَحْوِها، وليسَ فيه دليلٌ علىٰ إحباطِ الطاعاتِ بالكبائر»[3].

وقلت: أما قَضِيّةُ النَّظْم: فإنه تعالىٰ لـمّا حكىٰ عن المُؤمنينَ الذين قالوا: ﴿لَوۡلَا نُزِّلَتۡ سُورَةٞ﴾ [محمد: ٢٠]، وكانوا يَدَّعُونَ بذلكَ الحِرصَ علىٰ الجِهاد، وحينَ أُنزِلَتْ سُورةٌ مُحكَمةٌ وذُكِرَ فيها القِتالُ جَبُنوا وكَعُّوا وأبَوْا إلا مُخالفةَ طاعةِ الله ورسوله، وذَمَّهُم[4] علىٰ ذلك ذماً بليغاً، وأطنَبَ فيه، حتىٰ خَتَمَه بقولِه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ إلىٰ قوله: ﴿لَن يَضُرُّواْ ٱللَّهَ شَيۡـٔٗا وَسَيُحۡبِطُ أَعۡمَٰلَهُمۡ﴾، أتبَعَ ذلكَ قولَه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَلَا تُبۡطِلُوٓاْ أَعۡمَٰلَكُمۡ﴾، أي: لا تكونوا أمثالَهم فيما أُمِرتُم به مِنَ الجِهادِ في سَبيلِ الله، فتَجبُنوا فيه، فإنَّ ذلكَ نفاقٌ وتَشْبيهٌ بالكَفَرةِ الذين صَدُّوا عن سبيلِ الله وشاقُّوا الرسول، فسيُحبِطُ اللـهُ أعمالَكم، كما أبطَلَ أعمالَهم.

---

(١) كذا في الأصول الخطية، ومعناه: تغليطُ مَنْ يقولُه لنا، وهو الراوي، أما قائلُه حقيقةً ـ أي: الذي يُنسَبُ إليه الكلام ـ فهو المنقولُ عنه، وقد ذكر أنه ينبغي تحسينُ الظَّنِّ به، ولفظُ ابن المُنيِّر في «الانتصاف»: «تحسينُ الظَّنِّ بالمنقولِ عنه، والتوريكُ بالغَلَطِ علىٰ النَّـقَلة»، وهو أوضح مما هنا.

(٢) «الانتصاف» (٣: ٥٣٨) بحاشية «الكشّاف».

(٣) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ١٩٦).

(٤) قوله: «ذَمَّهُم» معطوفٌ علىٰ: «حكىٰ» في قوله: «لـمّا حكىٰ عن المؤمنين».

كقوله تعالىٰ: ﴿لَا تَرْفَعُوٓا۟ أَصْوَٰتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ ٱلنَّبِىِّ﴾ إلىٰ أن قال: ﴿أَن تَحْبَطَ أَعْمَٰلُكُمْ﴾ [الحجرات: ٢]، وعن أبي العالية: كانَ أصحابُ رسولِ الله ﷺ يَرونَ أنه لا يَضُـرُّ مَعَ الإيمانِ ذَنب، كما لا يَنفَعُ مَعَ الشِّرْكِ عَمَل، حتىٰ نزلت: ﴿وَلَا تُبْطِلُوٓا۟ أَعْمَٰلَكُمْ﴾، فكانوا يخافونَ الكبائرَ علىٰ أعمالهم. وعن حُذيفة: فخافوا أنْ تُـحبِطَ الكبائرُ أعمالَهم. وعن ابنِ عُمَر: كُنّا نرىٰ أنه ليسَ شيءٌ مِن حَسَناتِنا إلا مقبولاً، حتىٰ نزل: ﴿وَلَا تُبْطِلُوٓا۟ أَعْمَٰلَكُمْ﴾، فقلنا: ما هذا الذي يُبطِلُ أعمالَنا؟ فقُلنا: الكبائرُ المُوجِباتُ والفواحِش، حتىٰ نزل: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ١١٦]، فكَفَفْنا عن القولِ في ذلك، فكُنّا نخافُ علىٰ مَنْ أصابَ الكبائر، ونَرجُو لمن لم يُصِبْها. وعن قَتادةَ رحمه الله: رَحِمَ اللـهُ عَبْداً لم يُحبِطْ عَمَلَه الصالحَ بعَمَلِهِ السَّيِّئ.

وقيل: لا تُبطِلُوها بمعصيتهمـا، وعن ابنِ عباس: لا تُبطِلُوها بالرِّياءِ والسُّمْعة، وعنه: بالشَّكِّ والنِّفاق، وقيل: بالعُجْب، فإنَّ العُجْبَ يأكلُ الحسناتِ كما تأكلُ النارُ الحطب، وقيل: ولا تُبطِلُوا صَدَقاتِكُم بالمَنِّ والأذىٰ.

[﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَصَدُّوا۟ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ثُمَّ مَاتُوا۟ وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَهُمْ﴾ ٣٤]

﴿ثُمَّ مَاتُوا۟ وَهُمْ كُفَّارٌ﴾ **قيل: هم أصحابُ القَليب**، والظاهِرُ العُموم.

[﴿فَلَا تَهِنُوا۟ وَتَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱلسَّلْمِ وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ وَٱللَّهُ مَعَكُمْ وَلَن يَتِرَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ﴾ ٣٥]

فالحاصلُ أنه مِن بابِ التَّغْليظِ والتقابُل، ويُؤيِّدُه تعقيبُه بقوله: ﴿فَلَا تَهِنُوا۟ وَتَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱلسَّلْمِ﴾ بالفاء، وفَصْلُه بقوله: ﴿وَلَن يَتِرَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ﴾[1].

قوله: (**قيل: هم أصحابُ القَليب**): أي: قَليبِ بَدْر، وهم قُرَيش.

---

(١) أي: جعله فاصلةَ الآية، وليس المُرادُ «الفَصْلَ» بمعناه البلاغي، وهو تركُ الواو بينَ الجملتين، لأنَّ الواوَ ثابتةٌ هنا.

﴿فَلَا تَهِنُوا﴾ فلا تَضعُفوا ولا تَذِلُّوا للعدُوّ، ﴿وَ﴾ لا ﴿تَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱلسَّلْمِ﴾، وقُرِئ: «السِّلْم»، وهما المُسالمة، ﴿وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ﴾ أي: الأغلبونَ الأقهَرون، ﴿وَٱللَّهُ مَعَكُمْ﴾ أي: ناصِرُكُم. وعن قتادة: لا تكونوا أوَّلَ الطائفتَينِ ضَرَعَتْ إلىٰ صاحبتها بالمُوادَعة. وقُرِئ: «ولا تَدَّعُوا»؛ مِن: ادَّعىٰ القومُ وتَداعَوا: إذا دَعَوا، نحو قولك: ارتَـمَوا الصَّيدَ وتَرمَّوه. و«تَدْعُوا» مجزومٌ لِدُخولِهِ في حُكم النهي، أو منصوبٌ لإضمارِ «إنْ»، ونحوُ قولِهِ تعالىٰ: ﴿وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ﴾: قولُه تعالىٰ: ﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [طه: ٦٨].

قوله: (وقُرِئ: «السِّلْم») بكَسْرِ السِّين: أبو بكرٍ وحمزة، والباقون: بفَتْحها(١).

قوله: (ضَرَعَتْ إلىٰ صاحِبتِها): الأساس: «ضَرَعَ له وإليه ضَرَعاً: إذا استكانَ وخَشَع، وهو يَتَضَرَّعُ إليه، ولم يزل ضارعاً حتىٰ فَعَلتُ كذا»، وعن بعضهم: ضَرَع؛ أي: مالَ علىٰ سَبيل الخضوع، فهو ضَرَع، سُمِّيَ بالمَصدرِ للمُبالغة، وضَرِعَت: إذا استكانت، وفَتْحُ الراءِ خطأ.

قوله: (بالمُوادَعة): الجوهري: «هيَ المُصالحة».

قوله: (ونَحْوُ قولِه: ﴿وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ﴾: قولُه: ﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلْأَعْلَىٰ﴾): يعني: نظيرُه في كَوْنِهِ تقريراً للغَلَبةِ والقَهْر، وقد صُدِّرَت بـ«إنَّ» المُؤكِّدة، وحُلِّيَتْ بلام التعريف، وفي لفظِ العُلُوّ، وصِيغةِ التَّفضيل(٢). نعم ليسَ فيه تكرارُ الضميرُ ولا الاستِئناف(٣)، لكنَّه حالٌ مُقرِّرةٌ لمعنىٰ النهي، مردوفةٌ بما يزيدُها تقريراً وتبييناً، أي: لا ينبغي أن تَتَضَـرَّعوا إلىٰ الصُّلح، والحالُ أنتم قاهِرونَ عليهم، وأنَّ اللهَ ناصِرُكم عليهم في الدُّنيا، وخاذِلُهم، وهو مُوفي أجوركم في العُقبىٰ.

---

(١) انظر: «التيسير» للداني ص٢٠١، و«حجة القراءات» ص٦٧٠.

(٢) يُريد: أنَّ هذه الوجوه المذكورة اشتركت فيها الآيتان، ولذلك صَحَّ أن يُقال: إنَّ هذهِ الآيةَ نحوُ تلك، أو: هذه نظيرُ تلك. ولكن في كَوْنِ التصديرِ بـ«إنَّ» وجهاً من وُجُوهِ التَّوافُقِ بينَ الآيتين: نَظَر؛ إذ ليسَ ذلك في الآية الأولىٰ، وهي قوله: ﴿وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ﴾، واللهُ أعلمُ بحقيقةِ الأمر.

(٣) تكريرُ الضمير والاستِئنافُ وقعا في الآية الثانية دون الأولىٰ، يُريدُ بتكرير الضمير: إعادةَ «أنت» بعد «الكاف» في قوله: ﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلْأَعْلَىٰ﴾، وبالاستئناف: أن الواو لم تدخل علىٰ هذه الآية، كما دخلت علىٰ قوله: ﴿وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ﴾.

﴿وَلَن يَتِرَكُمْ﴾: مِن: وَتَرتُ الرجل: إذا قتلتَ له قَتيلاً مِن وَلَدٍ أو أخ أو حَميم، **أو حَرَبتَه**، وحقيقتُه: أفردتَه مِن قَريبِهِ أو ماله، مِنَ الوِتر، وهو الفَرْد، فشَبَّهَ إضاعةَ عَمَلِ العامل وتعطيلَ ثوابه بوِتـرِ الواتِـر، **وهو مِن فصيح الكلام**، ومنه قولُه عليه الصَّلاةُ والسَّلام: «**مَنْ فاتَتْهُ صلاةُ العَصْـر، فكأنما وُتِـرَ أهلَه ومالَه**»، أي: أُفرِدَ عنهمـا قَتْلاً ونَـهْباً.

قال مكِّي: «﴿وَأَنتُمُ ٱلۡأَعۡلَوۡنَ﴾ الجملةُ حالٌ مِنَ الضميـرِ المرفوعِ في «تَدعُوا»، وكذلكَ ﴿وَٱللَّهُ مَعَكُمۡ﴾ ﴿وَلَن يَتِرَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ﴾»[1].

قوله: (**أو حَرَبتَه**): **الجوهري**: «حُرِبَ الرجلُ مالَه؛ أي: سُلِبَه، فهو محروب».

قوله: (**وهو مِن فصيح الكلام**): لأنه تعالىٰ أجرىٰ عملَ العامل مَجْرىٰ القريب والمال، شَبّهَ تعطيلَ ثوابِ العملِ بوِترِ الواتِرِ في الـهَلَكة والخسران، ثم استُعيـرَ لجانب المُشبَّهِ اللفظُ المُستَعمَلُ في جانبِ المُشبَّهِ به، وهو ﴿يَتِرَكُمۡ﴾، ونحوُه في الإجراءِ قولُه تعالىٰ: ﴿يَوۡمَ لَا يَنفَعُ مَالٞ وَلَا بَنُونَ ۞ إِلَّا مَنۡ أَتَى ٱللَّهَ بِقَلۡبٖ سَلِيمٖ﴾ [الشعراء: ٨٨-٨٩]؛ جَعَلَ بالادِّعاءِ القلبَ السليمَ من أفراد جنسِ المال والبنين، ثم استثنىٰ بقوله: ﴿إِلَّا مَنۡ أَتَى ٱللَّهَ بِقَلۡبٖ سَلِيمٖ﴾ بعضَ أفرادِ ذلكَ الجِنس.

قال مكِّي: «﴿يَتِرَكُمۡ﴾ و﴿تَهِنُواْ﴾: حُذِفَتْ منهما الفاء[2]، وهي واو، وأصلُه: «تَوهِنُوا» و«يُوتِرَكم»، حُذِفَت لوقوعها بينَ ياءٍ وكَسْـرة، وأُتبِـعَ سائـرُ أمثلةِ الفِعلِ المُستَقبلِ الحذفَ وإن لم يكنْ فيه ياء، علىٰ الإتباع، لِئلّا يختلفَ الفِعْل»[3].

قوله: (**مَنْ فاتَـتْـهُ صلاةُ العَصْـرِ كأنمـا[4] وُتِـرَ أهلَه ومالَه**): أخرَجه النَّسائيُّ[5] عن نَوفَل، وروايةُ البُخاريِّ ومُسلِم[6] وغيرهما عن ابنِ عُمَرَ قال: قال رسول الله ﷺ: «الذي تَفوتُه صلاةُ العَصْـر، فكأنمـا وُتِـرَ أهلَه ومالَه».

---

(١) «مُشكِلِ إعراب القرآن» لمكِّي بن أبي طالب (٢: ٦٧٤).

(٢) أي: فاء الفعل، وهي الحرفُ الأولُ منه من غير الزوائد.

(٣) «مُشكِلِ إعراب القرآن» لمكي بن أبي طالب (٢: ٦٧٤-٦٧٥).

(٤) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «فكأنما».

(٥) في «سننه» (٤٧٨-٤٨٠). وأصلُه عند البخاري (٣٦٠٢)، ومسلم (٢٨٨٦).

(٦) البخاري (٥٥٢)، ومسلم (٦٢٦).

[﴿إِنَّمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَإِن تُؤْمِنُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ وَلَا يَسْـَٔلْكُمْ أَمْوَٰلَكُمْ * إِن يَسْـَٔلْكُمُوهَا فَيُحْفِكُمْ تَبْخَلُوا۟ وَيُخْرِجْ أَضْغَٰنَكُمْ * هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تُدْعَوْنَ لِتُنفِقُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَمِنكُم مَّن يَبْخَلُ وَمَن يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِۦ وَٱللَّهُ ٱلْغَنِىُّ وَأَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ وَإِن تَتَوَلَّوْا۟ يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوٓا۟ أَمْثَٰلَكُم﴾ ٣٦-٣٨]

﴿يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ﴾ ثوابَ إيمـانِكم وتـقْواكُم، ﴿وَلَا يَسْـَٔلْكُمْ﴾ أي: ولا يسألكم جميعَها، إنما يقتَصِرُ منكم على رُبعِ العُشْـر.

ثم قال: ﴿إِن يَسْـَٔلْكُمُوهَا فَيُحْفِكُمْ﴾ أي: يُـجهِدْكم ويَطلُبْـهُ كُلَّه، والإحفاء: الـمُبالَغةُ وبُلوغُ الغايةِ في كُلِّ شيء، يُقال: أحفاهُ في المسألة: إذا لم يَتـرُكْ شيئاً مِنَ الإلحاح، وأحفـىٰ شاربَـه: إذا استأصَلَـه، ﴿تَبْخَلُوا۟ وَيُخْرِجْ أَضْغَٰنَكُمْ﴾ أي: تَضْطَـغِنُـونَ علىٰ رسولِ الله ﷺ، وتَضيقُ صُدُورُكم لذلك، وأظهرتُم كراهتَـكُم ومَقتَـكُم للدِينِ يَذهَبُ بأموالِكـم، والضميـر في ﴿يُخْرِجْ﴾ لله عَزَّ وجَلّ، أي: يُضغِنكُم بطَلَب أموالِكم، أو للبُخْلِ، لأنه سَبَبُ الاضطِغان.

وقُرِئ: «نُخرِجْ» بالنُّون، و«يَـخرُجْ» بالياءِ والتاءِ معَ فَتْحِهمـا، ورَفعِ «أضغانكم».

قوله: (ثم قال: ﴿إِن يَسْـَٔلْكُمُوهَا﴾): يعني: الجملةُ الشَّـرْطيةُ كالتعليل لقوله: «﴿وَلَا يَسْـَٔلْكُمْ أَمْوَٰلَكُمْ﴾، أي: لا يَسألكُم جميعَها، إنما يَقتَصِـرُ منكم علىٰ رُبعِ العُشْـر»، روىٰ الواحِديُّ عن السُّدِّيِّ أنه قال: «إن يَسألْكُم جميعَ ما في أيديكم ﴿تَبْخَلُوا۟ وَيُخْرِجْ أَضْغَٰنَكُمْ﴾ يُظهِرْ بُغضَكم وعَداوتَـكُم لله ورسوله، ولكنه فَرَضَ عليكم يسيراً، وهو رُبُعُ العُشْـر»[1]، فقولُ المُصنِّف: «أي: يُضغِنكُم بطَلَبِ أموالِكم»: معناه: يُظهِر بُغضَكم بطَلَبِ جميع أموالكم[2]، وكذا معنىٰ «يَذهَب بأموالكم»، أي: يُهلِكُها، كقوله تعالىٰ: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ [البقرة: ١٧].

قوله: (وقُرِئ: «نُخرِجْ» بالنُّون): السَّبْعة.

---

(١) «الوسيط» للواحدي (٤: ١٣٠).

(٢) قوله: «يظهر بُغضَكم بطلب أموالكم» سقط من (ح).

﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ موصولٌ بمعنىٰ: الذين، صِلتُه ﴿تُدۡعَوۡنَ﴾، أي: أنتُم الذينَ تُدعَون، أو: **أنتُم ـ يا مُخاطَبونَ ـ هؤلاءِ الموصوفون**، ثم استأنَفَ وَصْفَهم، كأنهم قالوا: وما وَصْفُنا؟ فقيل: ﴿تُدۡعَوۡنَ لِتُنفِقُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ قيل: هي النَّفَقةُ في الغَزْو، وقيل: الزكاة، كأنه قيل: الدليلُ علىٰ أنه لو أحفاكُم لَبَخِلتُم وكَرِهتُم العَطاءَ واضطَغَنتُم: أنكم تُدعَونَ إلىٰ أداءِ رُبعِ العُشْر، فمنكم ناسٌ يَبخَلُونَ به.

ثم قال: ﴿وَمَن يَبۡخَلۡ﴾ بالصَّدَقةِ وأداءِ الفريضة، فلا يَتعدّاهُ ضَرَرُ بُخْلِه، وإنما يَبخَلُ علىٰ نفسِه، **يُقال: بَخِلتُ عليه وعنه**، وكذلكَ ضَنِنتُ عليه وعنه، ثم أخبَرَ أنه لا يأمرُ بذلكَ ولا يَدعُو إليه لحاجته إليه، فهو الغنيُّ الذي تَستَحيلُ عليه الحاجات، ولكنْ لحاجتِكم وفَقْرِكم إلىٰ الثواب.

قوله: (**أو: أنتُم ـ يا مُخاطَبونَ ـ هؤلاءِ الموصوفون**): فعلىٰ هذا فيه توبيخٌ عظيم، وتحقيرٌ من شأنِهم لأجل الوَصْفِ بالبُخْل، قال في قوله: ﴿ثُمَّ أَنتُمۡ هَٰٓؤُلَآءِ تَقۡتُلُونَ﴾ [البقرة: ٨٥]: «هو استبعادٌ لِـمَا أُسنِدَ إليهم مِنَ القَتْل والإجلاءِ والعُدْوان، بعدَ أخذِ الميثاقِ منهم وإقرارِهم. والمعنىٰ: ثم أنتُم بعدَ ذلكَ هؤلاءِ المُشاهَدون، يعني: أنكم قومٌ آخرونَ غير أولئكَ المُقِرِّين[1]؛ تَنْزيلاً لِتَغيُّرِ الصِّفةِ منزلةَ تَغيُّرِ الذات»، فالمعنىٰ هاهنا: إنا فَرَضْنا عليكم رُبُعَ العُشرِ ليَسهُلَ عليكم، إذْ لو طَلَبْنا منكم جميعَ أموالِكم لبَخِلتُم وأظهَرتُم بُغْضَ الله ورسولِه، والدليلُ عليه: أنكم ـ مَعَ ذلكَ التَّسْهيل ـ هؤلاءِ المُشاهَدونَ الموصوفونَ بأنكم تُدعَونَ إلىٰ أداءِ رُبُعِ العُشُر، فمنكم ناسٌ يَبخَلُونَ به.

قوله: (**يُقال: بَخِلتُ عليه وعنه**): وعن بعضهم: بَخِلَ عن نفسِه: مُضَمَّنٌ بمعنىٰ البُعْد، أي: يُبعِدُ الخيرَ عن نفسِه علىٰ طريقِ البُخْل. ويُمكِنُ أن يُقال: يُصدِرُ البُخْلَ عن نفسِه، لأنها مكانٌ للبُخْل ومَنبَعُه، كقوله تعالىٰ: ﴿وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفۡسِهِۦ﴾ [الحشر: ٩].

---

(١) تحرَّف في (ح) و(ف) إلىٰ: «المقربين»، والمُثبَت من (ط).

....

وقال القاضي: «البُخْل: يُعدّىٰ بـ«عن» وبـ«علىٰ» لِتَضمُّنِهِ معنىٰ الإمساك، فإنه إمساكٌ عن مُستَحِقّ»(١)، لكنَّ قولَ المُصنِّفِ هذا بعدَ قولِهِ السابق مُشعِرٌ بعَدَم التفرقةِ في الاستِعمال، كما عليه مذهبُ النَّحْويِّين دونَ أهل المعاني، فإنه لـمّا أكَّدَ معنىٰ جزاءِ الشَّرْط ـ وهو قوله: «فلا يَتعدّاه ضَـرَرُ بُخْلِه» ـ بقوله: وإنما يَبخَلُ علىٰ نفسِه، وأتىٰ بـ«علىٰ» وخالف، لأنه في التنزيل: ﴿عَن نَّفۡسِهِۦ﴾، اعتذرَ له بقوله: «يُقال: بَخِلَ عليه وعنه»، أي: أنهما سيّانِ في الاستعمال.

قال الحريريُّ في «دُرّةِ الغَوّاص»: «الفِعلُ اللازمُ يُعدّىٰ تارةً بهمزةِ النَّقْل، كقولك: خرجَ زيدٌ وأخرَجتُه، وأُخرىٰ بالباءِ كقولك: خرجَ زيدٌ وخَرَجتُ به، واختلفَ النَّحْويُّون: هل بينَ حرفي التَّعْديةِ فرقٌ أم لا؟ فقال الأكثرون: هما بمعنىٰ واحد، وقال المُبرِّد: بينهما فَرْق؛ وهو أنك إذا قلت: «أخرجتُ زيداً» كان المعنىٰ(٢): حَمَلتُه علىٰ الخروج، وإذا قلت: خَرَجتُ بزيد، فمعناه: خَرَجتَ واستَصحَبتَه معك، والقولُ الأولُ أصحّ»(٣).

وقال صاحبُ «الضوء»: «معنىٰ التَّعْدية في «ذهبتُ به وأذهبتُه»: واحد، وفي سائر المواضِع يُفيدُ معَ معنىٰ التَّعْديةِ معنىٰ آخر، وهاهنا لم يُفِدْ شيئاً سِواها».

وقلت: فعلىٰ هذا: الشَّـرْطُ والجزاءُ مُتقاربانِ في المعنىٰ، كقوله تعالىٰ: ﴿رَبَّنَآ إِنَّكَ مَن تُدۡخِلِ ٱلنَّارَ فَقَدۡ أَخۡزَيۡتَهُۥ﴾ [آل عمران: ١٩٢]، و﴿فَمَن زُحۡزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ وَأُدۡخِلَ ٱلۡجَنَّةَ فَقَدۡ فَازَ﴾ [آل عمران: ١٨٥]، وقولهم: «مَنْ أدرَكَ مَرْعىٰ الصَّمّانِ فقد أدرك»(٤)، فيكونُ المعنىٰ: مَنْ يَبخَلْ عن أداءِ رُبُعِ العُشرِ بعدَ ذلكَ التقريع والتوبيخ فقد بالغَ في البُخْل، وكان هو البخيلَ في الحقيقة. روينا

(١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ١٩٧).

(٢) من قوله: «واحد وقال المبرد» إلىٰ هنا، سقط من (ح) و(ف).

(٣) «دُرّة الغواص» للحريري ص٢٣.

(٤) تقدَّم بيانُ معناه في التعليق علىٰ تفسير الآية ٣٦ من سورة الأنفال (٧: ٩٧).

﴿وَإِن تَتَوَلَّوْا﴾ معطوفٌ علىٰ ﴿وَإِن تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا﴾، ﴿يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ﴾ يخْلُق قوماً سِواكُم علىٰ خِلافِ صِفتِكم راغبينَ في الإيمانِ والتقوىٰ، غيرَ مُتولِّينَ عنهما، كقوله: ﴿وَيَأْتِ بِخَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [إبراهيم: ١٩، فاطر: ١٦]، وقيل: هُمُ المَلائكة، وقيل: الأنصار، وعن ابنِ عباس: كِنْدةُ والنَّخَع، وعن الحسن: العَجَم، وعن عِكرِمة: فارِسُ والرُّوم.

عن الترمذيِّ[(١)] عن أبي هُريرة: أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «إذا أدَّيتَ زكاةَ مالك فقد قَضَيتَ ما عليك».

ولإرادةِ التوكيد ذيَّلَ الكلامَ بقوله: ﴿وَاللَّهُ الْغَنِيُّ وَأَنتُمُ الْفُقَرَاءُ﴾، وجَعَلَه كالاعتِراضِ بينَ المُتقابِلَين، أعني قولَه: ﴿وَإِن تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا﴾ وقولَه: ﴿وَإِن تَتَوَلَّوْا﴾، وهما المعطوفانِ المَعنيّانِ بقوله: «﴿وَإِن تَتَوَلَّوْا﴾ معطوفٌ علىٰ ﴿وَإِن تُؤْمِنُوا﴾».

والتعريفُ في ﴿الْغَنِيُّ﴾ و﴿الْفُقَرَاءُ﴾ للجِنس، فآذَنا بكمالِ الغِنىٰ ونهايةِ الفَقْر، ثم كونُهما خَبَرَينِ وهما مَعرِفتان: دلّا علىٰ الحصر، نظيرُه قولُه تعالىٰ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ * إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَأْتِ بِخَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [فاطر: ١٥-١٦]، والمعنىٰ: أنتم جِنسُ الفُقَراءِ الكاملون فيه، واللـهُ هو الغنيُّ علىٰ الإطلاق، فهو غنيٌّ عنكم وعن عبادتِكم، فإن لم تَحمَدُوهُ أنتم يَستَبدِلْ قوماً غيرَكم؛ مَنْ يَحمَدُ ولا يَكفُرُ مِثلكم.

قوله: (يخلُق قوماً سِواكُم): أي: «يَستَبدِل»: يحتملُ استبدالَ الوَصْفِ واستبدالَ الذات، كما مَرَّ في قوله تعالىٰ: ﴿يَوْمَ تُبَدَّلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ﴾ [إبراهيم: ٤٨]، والذي يَقتَضيهِ المقام: الثاني[(٢)]، وقولُه: «يخلُق قوماً سِواكُم»: يُشيرُ إلىٰ ذلك، ولهذهِ الدقيقةِ استَشهَدَ بقوله: ﴿وَيَأْتِ بِخَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [إبراهيم: ١٩، فاطر: ١٦].

---

(١) في «جامعه» (٦١٨). وأخرجه أيضاً ابن ماجه (١٧٨٨).

(٢) أي: استبدال الذات.

وسُئِلَ رسولُ اللـه ﷺ عن القوم، وكانَ سَلْمـانُ إلىٰ جَنْبه، فضَرَبَ علىٰ فَخِذِه، وقال: «هذا وقومُه، والذي نفسي بيده، لو كانَ الإيمانُ مَنُوطاً بالثُّرَيّا لَتناولَه رجالٌ مِن فارِس».

عن رسول الله ﷺ: «مَنْ قرأ سورةَ مُحمَّدٍ ﷺ كان حقاً علىٰ الله أن يَسقِيَه مِن أنهار الجنّة».

قوله: (**وسُئِلَ رسولُ الله ﷺ عن القوم، وكانَ سَلْمان**) الحديث: أخرَجَه الترمذيُّ[1] عن أبي هُرَيرة.

تـمَّتِ السُّورة

حامِداً للـه، ومُصَلِّياً علىٰ رسولِ الله ﷺ

(١) في «جامعه» برقم (٣٢٦١).

وأخرج البخاري (٤٨٩٧)، ومسلم (٢٥٤٦) عن أبي هريرة قال: «كُنّا جُلوساً عندَ النبيِّ ﷺ، إذ نَـزَلَتْ عليه سورةُ الجمعة، فلما قرأ: ﴿وَءَاخَرِينَ مِنۡهُمۡ لَمَّا يَلۡحَقُواْ بِهِمۡۚ﴾، قال رجل: مَنْ هؤلاء يا رسول الله؟ فلم يُراجِعْهُ النبيُّ ﷺ، حتىٰ سأله مرّةً أو مرّتين أو ثلاثاً، وفينا سلمـانُ الفارسيّ، فوضع النبيُّ ﷺ يدَه علىٰ سَلْمـان، ثم قال: لو كانَ الإيمانُ عندَ الثُّريّا لنالَه رجالٌ مِن هؤلاء».

سورةُ الفَتْح

مدنيّة، وهي تسعٌ وعشـرونَ آية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا * لِّيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ وَيُتِمَّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكَ وَيَهْدِيَكَ صِرَٰطًا مُّسْتَقِيمًا * وَيَنصُرَكَ اللَّهُ نَصْرًا عَزِيزًا﴾ ١-٣]

هو فَتْحُ مَكّة، وقد نَـزَلَتْ مَرجِعَ رسولِ الله ﷺ عن مَكّةَ عامَ الحديبية عِدَةً له بالفَتْح، وجِيءَ به علىٰ لفظِ الماضي علىٰ عادةِ رَبِّ العِزّةِ سُبحانَه في أخباره، لأنها في تَـحَقُّقِها وتيقُّنِها بمَنزِلةِ الكائِنةِ الموجودة، وفي ذلكَ مِنَ الفَخامةِ والدَّلالةِ علىٰ عُلُوِّ شأنِ الـمُخبِرِ ما لا يخفىٰ.

سورةُ الفَتْح

مدنيّة، وهي تِسعٌ وعشـرونَ آية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قوله: (وفي ذلكَ مِنَ الفخامة): أي: في مجيءِ الماضي لتنزيلِ الكائنِ منزلةَ الواقع المُتحقِّقِ(١) مِنَ الفَخامةِ ما لا يُكتَنَـهُ كُنهُه، لأنَّ هذا الأسلوبَ إنما يُرتكبُ في أمرٍ يَعظُمُ مَنالُه، ويَعِزُّ الوصولُ إليه، ولا يَقدِرُ علىٰ نَيْـلِهِ إلا مَنْ له قَهْرٌ وسُلطانٌ ومَنْ يَغلِبُ ولا يُغالَب، ولذلك ترىٰ أكثرَ أحوالِ

---

(١) يُريدُ بالكائن: ما سيكون، وبالواقع: ما وقعَ فِعلاً.

فإن قلت: كيفَ جُعِلَ فَتْحُ مَكّةَ عِلّةً للمَغفِرة؟ قلت: لم يُـجعَلْ عِلّةً للمَغفِرة، ولكنْ لاجتماع ما عُدِّدَ مِنَ الأمور الأربعة، وهي المَغفِرةُ وإتمامُ النِّعمةِ وهِدايةُ. ....

القيامةِ واردةً علىٰ هذا المَنهج، لأنَّ فَتْحَ مَكّةَ مِن أُمّهاتِ الفُتُوح، وبه دخلَ الناسُ في دينِ الله أفواجاً، وأُمِرَ رسولُ الله ﷺ بالاستغفارِ والتأهُّبِ للمسير إلىٰ دارِ القَرار، ولو أُخِذَ مِن ذلك معنىٰ صِيغةِ التَّعْظيم، ليتمَّ به معنىٰ العَظَمة، بلغَ الغاية.

قوله: (كيفَ جُعِلَ فتحُ مَكّةَ عِلّةً للمَغفِرة): أي: الفتحُ فِعْلُ الله لا فِعْلُه حتىٰ يكونَ عِلّةَ للمَغفِرة[1]، ولذلكَ قال القاضي: «﴿لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ﴾ عِلّةٌ للفَتْح مِن حيثُ إنه مُسَبَّبٌ عن جِهادِ الكُفّار، والسَّعْي في إعلاءِ الدِّينِ وإزاحةِ الشِّرْك، وتكميلِ النُّفوس الناقِصةِ قَهْراً، ليَصيرَ ذلك بالتدريج اختياراً، وتخليصِ الضَّعفةِ عن أيدي الظَّلَمة»[2].

وقلت: يُمكِنُ أن يُقال: إنما جُعِلَ فتحُ مكّةَ عِلّةً للمَغفِرة، لأنه سَبَبٌ لأن يُؤمَرَ رسولُ الله ﷺ بالاشتِغالِ بخاصّةِ نفسِه، بعدَ بَذْلِ المجهود فيما كُلِّفُ به مِن تبليغ الرِّسالةِ ومُجاهَدةِ أعداءِ الدِّين، وبالإقبالِ علىٰ التقوىٰ، واستِدراكِ الفَرَطات[3]، كما قال تعالىٰ: ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ﴾ [النصر: ١]، إلىٰ قوله: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَٱسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُۥ كَانَ تَوَّابًۢا﴾ [النصر: ٣].

قوله: (ولكنْ لاجتِماع ما عُدِّد): خُلاصةُ الجواب: أنَّ المُعلَّلَ مُتعدِّد، وهو المعطوفاتُ الأربعة، علىٰ أن يُرادَ بقوله: ﴿وَيَنصُرَكَ ٱللَّهُ نَصْرًا عَزِيزًا﴾: الفَتْح، فتُؤخَذُ الزُّبْدةُ والخلاصةُ مِنَ المجموع، فعَبَّـرَ به عن المُعلَّل، كما قال: «ليَجمعَ لكَ بينَ عِزِّ الدّارَيْن»، وكانَ كذلكَ لأنَّ هذا الفَتْحَ هو فتحُ الفُتُوح، وهُدِمَ به منارُ الجاهلية، وكَمُلَ الدِّين، وأُتِـمَّتِ النِّعَم، كما قال: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣].

---

(١) من قوله: «أي: الفتح فعل الله» إلىٰ هنا، سقط من (ط).

(٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ١٩٩).

(٣) وهيَ في حَقِّهِ صلواتُ الله وسلامُه عليه: تَرْكُ الأولىٰ، كما بيَّنه المُؤلِّفُ رحمه الله في مواضعَ من هذا الكتاب.

الصِّـراطِ المُستَقيم والنَّصـرُ العزيز، كأنه قيل: يَسَّـرْنا لكَ فَتْحَ مَكّة، ونَصَـرْناكَ علىٰ عَدُوِّك، لِنَجمَعَ لكَ بينَ عِزِّ الدّارَيْنِ وأغراضِ العاجِلِ والآجِل. ويجوزُ أن يكونَ فَتْحُ مَكّةَ مِن حيثُ إنه جِهادٌ للعَدُوِّ سبباً للغُفرانِ والثواب.

والفَتْح: الظَّفَرُ بالبَلَدِ عُنْوةً أو صُلْحاً، بحَرْب أو بغير حَرْب، **لأنه مُنغَلِقٌ ما لم يُظفَرْ به، فإذا ظُفِرَ به وحَصَلَ في اليد فقد فُتِح.** ....

روىٰ السُّلَميُّ عن [ابنِ] عطاء(١): جُمِعَ للنبيِّ ﷺ في هذهِ الآيةِ بينَ النِّعَم المُختَلِفة؛ مِنَ الفَتْحِ والمغفرةِ وتمامِ النِّعْمةِ والهدايةِ والنُّصْـرة. وعن جَعفرٍ الصادق: تمامُ النِّعْمة: أنْ جَعَلَه حَبيبَه، وأقسَمَ بحياتِه، ونَسَخَ له شَـرائِعَ الرُّسُل أجمع، وعَرَجَ به إلىٰ المَحَلِّ الأدنىٰ، وحَفِظَه في المِعراجِ حتىٰ ما زاغَ البَصَـرُ وما طغىٰ، وبَعَثَه إلىٰ الأبيضِ والأسود، وأحَلَّ له الغَنائم، وجَعَلَه سَيِّدَ وَلَدِ آدم، وقَـرَنَ ذِكرَه بذِكرِه، ورِضاهُ بِرِضاه، وجَعَلَه أحَدَ رُكْنَي التوحيد.

قوله: (**لأنه مُنغَلِقٌ ما لم يُظفَرْ به**): **الراغب**: «الفَتْح: إزالةُ الإغلاقِ والإشكال، وهو ضَرْبان: **أحدُهما**: يُدرَكُ بالبَصَـر، كفَتْح البابِ والغَلَقِ والقُفلِ والمتاع، قال تعالىٰ: ﴿وَلَمَّا فَتَحُواْ مَتَٰعَهُمْ﴾ [يوسف: ٦٥]، ﴿وَلَوْ فَتَحْنَا عَلَيْهِم بَابًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [الحجر: ١٤]. **والثاني**: ما يُدرَكُ بالبصيرة، كفَتْح الهمّ، وهو إزالةُ الغَمّ، وذلكَ ضَـرْبان: أحدُهما: في الأُمُورِ الدُّنيوية كغَمٍّ يُفرَج، وفَقْرٍ(٢) يُزالُ بإعطاءِ المال، قال تعالىٰ: ﴿فَلَمَّا نَسُواْ مَا ذُكِّرُواْ بِهِۦ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَٰبَ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٤٤]، أي: وَسَّعْنا، والثاني: فَتْحُ المُنغَلِقِ مِنَ العُلوم، نَحْو: فُلانٌ فتحَ مِنَ العِلم باباً مُغلَقاً.

وقولُه تعالىٰ: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ﴾: قيل: عنىٰ فَتْحَ مَكّة، وقيل: بل عَنىٰ ما فُتِحَ علىٰ النبيِّ ﷺ

---

(١) في الأصول الخطية: «عن عطاء»، وأضفتُ إليه: «ابن» ليُوافِقَ أمثالَه، فالمُؤلِّفُ رحمه الله ينقلُ عن السُّلَمي عن ابن عطاء في مواضع، انظر ما تقدَّم ص٣٥٣ في تفسير الآية ٢٤ من سورة محمد ﷺ، وما سيأتي ص٣٧٤ في تفسير الآية ٤ من سورة الفتح.

(٢) في الأصول الخطية: «وهَمٍّ يُزال»، والمُثبَتُ من «مفردات القرآن» للراغب، وقولُه: «بإعطاء المال» يُرجِّحُه.

وقيل: هو فَتْحُ الحديبية، ولم يَكُنْ فيه قِتالٌ شديد، ولكنْ تَرام بينَ القَوْم بسِهام وحِجارة، وعن ابنِ عباس: رَمَوا المُشـرِكينَ حتىٰ أدخَلُوهُم ديارَهُم، وعن الكَلْبيّ: ظَهَروا عليهم حتىٰ سألوا الصُّلْح. فإن قلت: كيفَ يكونُ فَتْحاً وقد أُحصِـرُوا، فنَحَروا وحَلَقوا بالحديبية؟ قلت: كانَ ذلكَ قبلَ الهُدْنة، فلما طَلَبُوها وتَـمَّتْ كان فَتْحاً مُبيناً.

وعن موسىٰ بنِ عُقْبة: أقبَـلَ رسولُ الله ﷺ مِنَ الحديبيةِ راجِعاً، فقال رجلٌ مِن أصحابه: ما هذا بفَتْح، لقد صَدُّونا عن البيت، وصُدَّ هَدْيُنا، فبَلَغَ النبيَّ ﷺ، فقال: «بئسَ الكلامُ هذا، بل هو أعظَمُ الفُتوح، وقد رَضِيَ الـمُشـرِكونَ أن يَدفَعُوكُم عن بلادِهم **بالراح**، ....

مِنَ العُلوم والهِداياتِ التي هيَ ذريعةٌ إلىٰ الثواب والمقاماتِ المحمودةِ التي صارت سَبَباً لغُفْرانِ ذنوبه.

وفاتحةُ كُلِّ شيء: مَبدَؤُه الذي يُفتَحُ به ما بعدَه، وقيل: افتَتَحَ فُلانٌ كذا: إذا ابتَدأ به، وفتحَ عليه كذا: إذا أعلَمَه ووَقَّفَه عليه، قال تعالىٰ: ﴿أَتُحَدِّثُونَهُم بِمَا فَتَحَ ٱللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ٧٦]، وفتحَ القَضِيَّةَ فِتاحاً: فَصَلَ الأمرَ فيها وأزالَ الإغلاق، قال تعالىٰ: ﴿رَبَّنَا ٱفْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِٱلْحَقِّ وَأَنتَ خَيْرُ ٱلْفَٰتِحِينَ﴾ [الأعراف: ٨٩]، والاستِفتاح: طَلَبُ الفَتْح، قال تعالىٰ: ﴿وَكَانُوا۟ مِن قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [البقرة: ٨٩]، أي: يَستَنصِـرُونَ ببعثةِ مُحَمَّدٍ ﷺ، وقيل: يَطلُبونَ مِنَ الله بذِكرِه الظَّفَر، وقيل: يَستَعلِمونَ خَبَـرَه مَرّة، ويَستَنبِطُونَه مِنَ الكُتُبِ مَرّة.

وبابٌ فُتُح: مفتوحٌ في عامةِ أحواله، وغُلُق: بخِلافِه، ورُوِي: (مَنْ وَجَدَ باباً غُلُقاً وَجَدَ إلىٰ جانبهِ باباً فُتُحاً)[(١)]»[(٢)].

قوله: (**بالراح**): **الجوهري**: «الراح: جمعُ راحة، وهي الكَفّ، وأراحَ الرجل[(٣)]: رَجَعَتْ إليه نفسُه بعدَ الإعياء، وأراحَ إبلَه؛ أي: رَدَّها».

---

(١) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٩٤٠٦) عن أبي الدَّرْداء من قوله رضي الله عنه.

(٢) «مفردات القرآن» ص٦٢١-٦٢٢.

(٣) في (ح) و(ف): «والراح الرجل»، والمُثبَت من (ط) ومن «الصِّحاح» للجوهري، مادة (روح).

ويَسألُوكُمُ القَضِيّة، ويَرغَبوا إليكم في الأمان، وقد رأوا منكم ما كَرِهُوا».

وعن الشَّعْبيّ: نَـزَلَتْ بالحديبية، وأصابَ رسولُ الله ﷺ في تلكَ الغَزْوةِ ما لم يُصِبْ في غَزْوة، أصابَ أن بُويعَ بَيْعةَ الرِّضْوان، وغُفِرَ له ما تَقَدَّمَ مِن ذَنْبِهِ وما تأَخَّر، وظَهَرَتِ الرُّومُ علىٰ فارِس، وبَلَغَ الهدْيُ مَحِلَّه، وأُطعِمُوا نَخْلَ خَيبَـر، وكانَ في فَتْح الحديبية آيةٌ عظيمة، وذلكَ **أنه نَزَحَ ماؤُها** حتىٰ لم يَبقَ فيها قَطْرة، فتَمَضمَضَ رسولُ الله ﷺ، ثم مَـجَّـهُ فيها، فدَرَّتْ بالماء، حتىٰ شَـرِبَ جميعُ مَنْ كانَ معَه. وقيل: فجاشَ الماءُ حتىٰ امتَلأَت، ولم يَنفَدْ ماؤُها بَعْد.

وقيل: هو فَتْحُ خَيبَـر، وقيل: فَتْحُ الرُّوم، وقيل: فَتْحُ اللـه لـه بالإسلام والنُّبوّةِ والدَّعْوةِ بالحجّةِ والسَّيْف، ولا فَتْحَ أبيَنُ منه وأعظَم، وهو رأسُ الفُتُوح كُلِّها؛ إذْ لا فَتْحَ مِن فُتوح الإسلام إلا وهو تحتَه ومُتشعِّبٌ منه.

قوله: (**ويَسألوكـم القَضِيّة**): أي: الصُّلح، كمـا جاءَ في الحديث: «هذا ما قاضىٰ عليه رسـولُ الله ﷺ»[(١)]، **النهايـة**: «هذا مـا قاضىٰ عليـه؛ قاضىٰ: هو فاعَلَ مِنَ القضاءِ للفَصْل والحكم، وأصلُه: القَطْع، وقضاءُ الشيء: إحكامُه وإمضاؤُه والفَراغُ منه». ويُؤيِّدُه قولُه بُعَيدَ هذا: «ومن قَضِيّـتِهِ أنْ سَكَّنَ قلوبَ المُؤمنينَ بصُلْح الحديبية».

قوله: (**أنه نَزَحَ ماؤُهـا**): عن البُخاريِّ[(٢)] عن البراء قال: «تَعُدُّونَ أنتُم الفَتْحَ فَتْحَ مكّة، وقد كانَ فتحُ مكّة فَتْحاً، ونحنُ نَعُدُّ [الفَتْحَ] بَيْعةَ الرِّضوانِ يومَ الحديبية، كُنّا مَعَ رسولِ الله ﷺ أربعَ عشـرةَ مئة، والحديبيةُ بئر، فنَـزَحْناها، فلم نترك منها قَطْرة، فبَلَغَ ذلكَ النبيَّ ﷺ، فأتاها، فجلَسَ علىٰ شَفيرها، ثم دعا بإناء، فتوَضَّأ، ثم مَضمَضَ ودعا، ثم صَبَّه فيها، فتركناها غيـرَ بعيد، ثم إنها أصدَرَتْنا ما شِئنا نحنُ ورِكابُنا».

---

(١) أخرجه البخاري (٢٦٩٩) و(٣١٨٤) و(٤٢٥١)، ومسلم (١٧٨٣) من حديث البراء بن عازب ـ رضي الله عنه ـ.
(٢) في «صحيحه» برقم (٤١٥٠). ومنه استدركتُ ما بين حاصرتين.

وقيل: معناه: قَضَيْنا لكَ قضاءً بَيِّناً علىٰ أهل مَكّةَ أن تَدخُلَها أنتَ وأصحابُك مِن قابِل، لِتطوفوا بالبيت؛ مِنَ الفِتاحة، وهيَ الحكومة. وكذا عن قَتادة.

﴿مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾ يُريد: جميعَ ما فَرَطَ منك، وعن مُقاتِل: ما تَقدَّمَ في الجاهليّةِ وما بعدَها، وقيل: **ما تَقدَّمَ مِن حديثِ ماريّة**، وما تأخَّرَ مِن امرأةِ زيد.

﴿نَصۡرًا عَزِيزًا﴾ فيه عِزٌّ ومَنَعة، أو وُصِفَ بصِفةِ المنصور إسناداً مجازيّاً، **أو عزيزاً صاحبُه**.

قوله: (**ما تَقدَّمَ مِن حديثِ ماريّة**): وحديثُ ماريّة: هو ما رواه المُصنِّفُ في سورةِ التحريم: «أنَّ رسولَ الله ﷺ خَلا بمارِيّةَ في يوم عائشةَ رضيَ اللهُ عنها، وعَلِمَتْ بذلكَ حَفْصة، فقالَ لها: اكتُمي عليّ، وقد حَرَّمتُ ماريّةَ علىٰ نفسي»، إلىٰ آخِرِ القِصّة، لكنَّ قولَه تعالىٰ: ﴿لِمَ تُحَرِّمُ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكَ﴾ يدلُّ علىٰ أنه تَـرَكَ الأَوْلىٰ، لا أنه صَلَواتُ الله عليه ارتكبَ الذَّنْب.

ويجوزُ أن يُرادَ بالذَّنْب: تعجيلُ رسولِ الله ﷺ بقَتْل البريء، علىٰ ما روىٰ ابنُ عبد البر في «الاستيعاب»[(١)] عن أنس قال: «إنَّ رَجُلاً كانَ يُتَّهَمُ بأُمِّ إبراهيم؛ أُمِّ وَلَدِ رسولِ الله ﷺ، فقال رسولُ الله ﷺ لعليّ: اذهَبْ فاضـرِبْ عُنُقَه، فأتاه عليّ، فإذا هو في رَكِيٍّ[(٢)] يَتَبـرَّدُ فيها، فقال له: اخرُج، فناوَلَه يَدَه، فأخرَجَه، فإذا هو مجبوبٌ ليسَ له ذَكَر، فكَفَّ عليٌّ عنه، ثم أتىٰ رسولَ الله ﷺ فقال: والله لمجبوب»[(٣)]، وقال أبو عُمَر[(٤)]: «هذا الرجلُ المُتهمُ كانَ ابنَ عَمِّ ماريّةَ القِبطيّة، أهداهُ معَها المُقوقِس، وأظنُّه الخصيُّ الذي يُقالُ له: مأبور».

قوله: (**أو عزيزاً صاحبُه**): فحُذِفَ المُضاف، وأُقيمَ المُضافُ إليه مَقامَه، فصار «عزيزاً هو»، فاستَتَـرَ الضمير، فصار مرفوعاً بعدَ أن كانَ بارِزاً مجروراً.

---

(١) في ترجمة مارية القبطية (٤: ٤١١-٤١٢) بحاشية «الإصابة» لابن حجر.

(٢) الرَّكيّ: جنس للرَّكية، وهي البئر، وجمعُها ركايا. «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير، مادة (ركا).

(٣) أخرجه مسلم (٢٧٧١)، وانظر شرحَه وحَلَّ ما قد يُشكِلُ في معناه في «تكملة فتح المُلهم» للعلامة الشيخ محمد تقي العثماني (٦: ٤٧-٤٨).

(٤) تحرَّف في الأصلين إلىٰ: «أبو عمرو»، والصواب ما أثبتّ، فالمُرادُ ابنُ عبد البر، وهذه كنيتُه. وانظر كلامَه المنقول هنا: في «الاستيعاب» (٤: ٤١١-٤١٢) بحاشية «الإصابة» لابن حجر.

[﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ فِى قُلُوبِ ٱلْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوٓا۟ إِيمَٰنًا مَّعَ إِيمَٰنِهِمْ ۗ وَلِلَّهِ جُنُودُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا * لِّيُدْخِلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا وَيُكَفِّرَ عَنْهُمْ سَيِّـَٔاتِهِمْ ۚ وَكَانَ ذَٰلِكَ عِندَ ٱللَّهِ فَوْزًا عَظِيمًا * وَيُعَذِّبَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتِ وَٱلْمُشْرِكِينَ وَٱلْمُشْرِكَٰتِ ٱلظَّآنِّينَ بِٱللَّهِ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ ۚ عَلَيْهِمْ دَآئِرَةُ ٱلسَّوْءِ ۖ وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَلَعَنَهُمْ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَهَنَّمَ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا * وَلِلَّهِ جُنُودُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ ٤-٧]

﴿ٱلسَّكِينَةَ﴾ للسُّكُون، كالبَهيتة للبُهْتان، أي: أنزَلَ اللهُ في قُلُوبهم. السُّكونَ والطُّمأنينةَ بسَبَب الصُّلْح والأمْن، لِيَعرِفُوا فَضْلَ الله عليهم بتيسير الأمنِ بعدَ الخوف، والـهُدْنةِ غِبَّ القِتال، فيزدادوا يقيناً إلىٰ يقينهم.

قوله: (﴿ٱلسَّكِينَةَ﴾ السُّكُون(١)): الراغب: «قيل: هو مَلَكٌ يُسَكِّنُ قلبَ المُؤمنِ ويُؤمِّنُه، كما رُوِي: «إنَّ السَّكينةَ لتَنطِقُ علىٰ لسانِ عُمَر»(٢)، وقيل: هو العقل، ويُقال: له سكينة: إذا سَكَنَ عن المَيْلِ إلىٰ الشَّهوات، وعن الرُّعْب؛ قال(٣): ﴿وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُم بِذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ [الرعد: ٢٨]، وقيل: السَّكينةُ والسَّكَن: واحد، وهو زوالُ الرُّعْب»(٤).

وروىٰ السُّلميُّ عن ابنِ عطاء: السَّكينة: نورٌ يُقذَفُ في القَلْب يُبصِرُ به مواقعَ الصواب.

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «للسكون».

(٢) أخرجه بهذا اللفظ: عبدُ الرزاق في «المُصنَّف» (٢٠٣٨٠) عن علي موقوفاً، والطبراني في «المعجم الكبير» (٨٨٢٧) عن عبد الله بن مسعود موقوفاً أيضاً.

وأخرج أبو داود (٢٩٦٢)، وابن ماجه (١٠٨) من حديث أبي ذر، والترمذي (٣٦٨٢) من حديث ابن عمر، وأحمد (٩٢١٣) من حديث أبي هريرة، مرفوعاً بلفظ: «إنَّ اللهَ وضعَ الحقَّ علىٰ لِسانِ عُمَر»، زاد ابنُ عمر وأبو هريرة: «وقلبه».

(٣) تحرَّف في (ح) و(ف) إلىٰ: «وعن الراغب قال»، والمُثبتُ من (ط)، ومعناه: وسكن عن الرعب، وفي «مفردات القرآن» للراغب: «وعلىٰ ذلك دلَّ قوله».

(٤) «مفردات القرآن» ص٤١٧.

أو أنزَلَ فيها السُّكُونَ إلىٰ ما جاءَ به مُحَمَّدٌ عليه السَّلامُ مِنَ الشَّرائع، ﴿لِيَزْدَادُوٓاْ إِيمَـٰنًا﴾ بالشَّرائِع مقروناً إلىٰ إيمانهم، وهو التوحيد. عن ابنِ عباسٍ رضيَ اللهُ عنهما: إنَّ أوَّلَ ما أتاهُم به النبيُّ ﷺ التوحيد، فلما آمنوا بالله وحدَه أنزَلَ الصَّلاةَ والزَّكاة، ثم الحجّ، ثم الجِهاد، فازدادوا إيماناً إلىٰ إيمانهم.

أو أنزَلَ فيها الوَقارَ والعَظَمةَ لله عَزَّ وجَلَّ ولرسولِه، لِيَزدادوا باعتِقادِ ذلكَ إيماناً إلىٰ إيمانهم. وقيل: **أنزلَ فيها الرَّحْمةَ** لِيَتَراحَموا، فيزدادَ إيمانُهم.

﴿وَلِلَّهِ جُنُودُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ يُسَلِّطُ بعضَها علىٰ بعض، كما يَقتَضيهِ عِلمُه وحِكمتُه، ومن قَضِيّتِهِ أنْ سَكَّنَ قلوبَ المُؤمنينَ بصُلْحِ الحديبية، ووَعَدَهُم أن يُفتَحَ لهم، وإنما قضىٰ ذلك ليعرفَ المُؤمنونَ نِعْمةَ الله فيه، ويَشكُروها، فيَستَحِقُّوا الثواب، فيُثيبَهم، ويُعذِّبَ الكافرينَ والمُنافقينَ لِـمَا غاظَهم مِن ذلك وكَرِهُوه.

قوله: (**وقيل: أنزَلَ فيها الرحمة**): أي: في قلوبهم. فَسَّرَ إنزالَ السَّكينة بوجوه: أولُها: حُصُولُ الطُّمأنينةِ والأمنِ في قُلوبِ المُؤمنينَ بعدَ الخوف، ليَتَمكَّنوا مما يَزيدُ به إيمانُهم، فإنَّ الخائفَ مِنَ العَدُوِّ قَلِقٌ مُزعَج. وثانيها: السُّكون إلىٰ التوحيد، وهو مُجَرَّدُ التصديق، والازديادُ بانضمام الأعمالِ الصالحة إليه، كقوله تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ﴾. وثالثُها: حُصُولُ الوَقارِ في القَلْبِ ليكونَ سَبَباً لِقُوّةِ اليقين، كما قال[1] عليه السَّلام: ﴿وَلَـٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِى﴾ [البقرة: ٢٦٠]. ورابعها: الرحمة. والوَجْهُ المختارُ هو الأول، كما سيجيء.

قوله: (**﴿وَلِلَّهِ جُنُودُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [يُسلِّطُ بعضَها علىٰ بعض]**[2] **كما يَقتَضيه عِلمُه وحِكمتُه، ومن قَضِيّتِهِ أن سَكَّن**): إشارةٌ إلىٰ أنَّ هاتَينِ الفِقرَتَين ـ أعني: ﴿وَلِلَّهِ جُنُودُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ ـ وَرَدتا مُعتَرِضَتَينِ بينَ العِلّة، وهي قولُه: ﴿لِّيُدْخِلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَـٰتِ﴾، وبينَ مُعَلَّلِها، وهو قولُه: ﴿أَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ فِى قُلُوبِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾، ولذلكَ عَمَّمَهُما وجعلَ بعضَ قضاياهما إنزالَ السَّكينةِ والطُّمأنينةِ بسَبَب الصُّلح، والأمنِ في قلوبِ المُؤمنين،

---

(١) أي: سيِّدنا إبراهيم الخليل عليه الصلاةُ والسَّلام.

(٢) ما بين حاصرتين لم يرد في الأصول الخطية، وأضفتُه من «الكشّاف».

وقعَ «السُّوءُ» عِبارةً عن رداءةِ الشيءِ وفسادِه، و«الصِّدْقُ» عن جَوْدتِهِ وصَلاحِه، فقيلَ في المَرْضِيِّ الصالِحِ مِنَ الأفعال: فِعْلُ صِدْق، وفي المَسخُوطِ الفاسِدِ منها: فِعلُ سَوْء، ومعنىٰ ﴿ظَنَّ ٱلسَّوْءِ﴾: ظَنُّهم أنَّ اللهَ تعالىٰ لا يَنصُرُ الرسولَ والمُؤمنين، ولا يُرجِعُهم إلىٰ مَكّةَ ظافِرينَ فاتِحِيها عُنْوةً وقَهْراً، ﴿عَلَيْهِمْ دَآئِرَةُ ٱلسَّوْءِ﴾ أي: ما يَظُنُّونَه ويَتَربَّصُونه بالمُؤمنينَ فهو حائقٌ بهم ودائِرٌ عليهم، والسُّوْء: الهلاكُ والدَّمار.

وقُرِئ: ﴿دَآئِرَةُ ٱلسَّوْءِ﴾ بالفَتْح؛ ....

ليكونَ ذلكَ الإنزالُ سَبَباً لعِرفانِ المُؤمنين فَضْلَ الله عليهم بتيسيرِ الأمنِ بعدَ الخوف، ثم يكونَ ذلكَ العِرْفانُ سَبَباً لأنْ يَتلَقَّوْها بالشُّكرِ من الأعمالِ الصالحة، فيَستأهِلُوا به الثواب، فيُثيبَهم بإدخالِهم جَنّاتٍ تجري مِن تحتِها الأنهار، ويُرغِمَ أعداءَهم مِنَ المُنافِقينَ والمُنافِقاتِ والمُشرِكينَ والمُشرِكاتِ بالتعذيب، فظهرَ أنه اختارَ مِنَ الوُجُوهِ الأربعةِ سابقتَها، فقولُه: «ليَعرِفَ المُؤمنونَ نِعْمةَ الله»: هو المذكورُ في الوَجْهِ الأول: «ليَعرِفُوا فَضْلَ الله بتيسيرِ الأمن».

روينا عن الإمامِ أبي الحسين مُسلِمِ بنِ الحجّاج[1] عن أنس: «لـمّا نزلت: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا﴾ إلىٰ ﴿فَوْزًا عَظِيمًا﴾ مَرجِعَه مِنَ الحديبية، وهم يُخالِطُهم الحزنُ والكآبة، وقد نُحِرَ الـهَدْيُ بالحديبية، قال رسولُ الله ﷺ: لقد أُنزلَتْ عليَّ آيةٌ هيَ أحَبُّ إليَّ مِنَ الدُّنيا جميعاً»، وفي روايـةِ الترمذيِّ[2] عن أنس: «فقالوا: هنيئاً مريئاً يا رسول الله ﷺ، لقد بيَّنَ اللـهُ لكَ ما يَفعَلُ بك، فماذا يَفعَلُ بنا؟ فأنزَلَ الله: ﴿لِّيُدْخِلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾».

قوله: (**وقُرِئ: ﴿دَآئِرَةُ ٱلسَّوْءِ﴾ بالفَتْح**): كُلُّهم إلا أبا عَمْرو وابنَ كثير[3].

---

(١) في «صحيحه» برقم (١٧٨٦).

(٢) بل عند البخاري في «صحيحه» برقم (٤١٧٢). ولكنْ لفظُه: «عن شعبة، عن قتادة، عن أنسِ بنِ مالكٍ رضيَ اللـهُ عنه: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا﴾ قال: الحديبية، قال أصحابُه: هنيئاً مَريئاً، فمـا لنا، فأنزَلَ الله: ﴿لِّيُدْخِلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾. قال شُعْبة: فقَدِمتُ الكوفة، فحَدَّثتُ بهذا كُلِّه عن قتادة، ثم رَجَعْت، فذكرتُ له، فقال: أما ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ﴾ فعن أنس، وأما «هنيئاً مريئاً» فعن عكرمة». يعني: أنَّ قتادةَ يرويه عن عِكرمةَ مُرسَلاً، ليس فيه ذِكرُ أنس، كما في «فتح الباري» للحافظ ابن حجر (٧: ٤٥١) و(٨: ٥٨٤).

(٣) انظر: «التيسير» للداني ص١١٩، و«حجة القراءات» ص٦٧٠.

أي: الدائرةُ التي يَذُمُّونَـها ويَسخَطُونَـها، فهي عِندَهم دائرةُ سَوْء، وعندَ المُؤمنينَ دائرةُ صِدْق.

فإن قلت: هل مِن فَرْقٍ بينَ السُّوْء والسَّوْء؟ قلت: ....

قوله: (**فهي عندَهم دائرةُ سَوْء، وعندَ المُؤمنينَ دائرةُ صِدْق**): **الأساس**: «ودارت به دوائرُ الزمان، وهي صُـرُوفُه، ويَتَـربَّصُ بكم الدوائر»، **الراغب**: «الدائرة: الخطُّ المُحيط، ثم عُبِّـرَ بها عن الحادثة، والدَّوْرةُ والدائرةُ في المكروه: كالدَّوْلةِ في المَحْبوب، قال تعالىٰ: ﴿نَخْشَىٰٓ أَن تُصِيبَنَا دَآئِرَةٌۚ﴾ [المائدة: ٥٢]، ﴿عَلَيْهِمْ دَآئِرَةُ ٱلسَّوْءِۗ﴾ [التوبة: ٩٨]، أي: يُحيطُ بهم السُّوءُ إحاطةَ الدائرةِ بمَنْ فيها، فلا سَبيلَ إلىٰ الانفِكاكِ منه بوَجْه»[١]، وسبقَ تمامُ تقريرِ «الدائرةِ» في آخِرِ المائدة.

قوله: (**هل مِن فَرْقٍ بينَ السُّوء والسَّوْء**): فإن قلت: هل السُّؤالُ مُستَدرَك، لأنه قال: «والسُّوء ـ أي: بالضَّمّ ـ: الهلاكُ والدَّمار، وقُرِئ: ﴿دَآئِرَةُ ٱلسَّوْءِۗ﴾ بالفَتْح، أي: الدائرةُ التي يَذُمُّونَـها»؟ قلت: لا، لأنه ذكرَه مُجمَلاً بحَسَب الاستِعمال، فسأل ليَشـرَحه مُفصَّلاً بحَسَب اللغة أيضاً.

اعلم أنَّ الدائِرةَ مُطلَقةٌ يَصِحُّ استِعمـالُها في العذاب مَرّة، وفي الذَّمِّ تارة، وفي الصِّدْقِ أخرىٰ، ولذلكَ قال: «وعندَ المُؤمنينَ دائرةُ صِدْق»، وهو مِن إضافةِ الموصوفِ إلىٰ الصِّفة للبيانِ علىٰ المُبالَغة، قالَ في سورةِ براءة[٢]: «السُّوء: بالضَّمّ، وهو العذاب، والسَّوْء: بالفَتْح، وهو ذَمٌّ للدائرة، كقولك: رجلُ سَوْء، في نقيضِ قولك: رجلُ صِدْق، لأنَّ مَنْ دارت عليه ذامٌّ لها».

ولـمَّا كانَ «السُّوءُ» بالضَّمِّ ظاهراً في معنىٰ العذاب والهلاك، لم يَحتَجْ إلىٰ التأويل، وبالفَتْح بمعنىٰ الذَّمِّ لم يكنْ مُطلَقاً، لأنها بالنِّسْبةِ إلى المُؤمنينَ محمودة، احتيجَ إلى تأويلِ «الدائِرة»، وأن يُقال: إنها بالنِّسبةِ إلىٰ الكافرينَ مذمومة، لأنَّ مَنْ دارت عليه ذامٌّ لها[٣]، وهو المُرادُ مِن قولِه: «وكانتِ الدائِرةُ محمودة، فكانَ حَقُّها أن لا تُضافَ إليه إلا علىٰ التأويلِ الذي ذكرنا»، يعني:

---

(١) «مفردات القرآن» ص٣٢١-٣٢٢.

(٢) في تفسير الآية ٩٨ منها. (٧: ٣٣٤)

(٣) من قوله: «ولما كان «السُّوء» بالضم» إلىٰ هنا، سقط من (ط).

هما **كالكُـرْهِ والكَـرْه**، والضُّعْفِ والضَّعْف، مِن: ساء، إلا أنَّ المفتوحَ غَلَبَ. في أن يُضافَ إليه ما يُرادُ ذمُّه مِن كُلِّ شيء، وأما «السُّوءُ» بالضَّمّ: فجارٍ مجرىٰ الشَّـرِّ الذي هو إلىٰ المفتوح لِكَوْنِهِ مذموماً، وكانتِ الدائرةُ محمودة، فكان حَقُّها أنْ لا تُضافَ إليه إلا علىٰ التأويل الذي ذكرنا، وأما دائرةُ السُّوءِ ـ بالضَّمّ ـ: فلأنَّ الذي أصابهم مكروهٌ وشِدّة، فصَحَّ أن يَقَعَ عليه اسمُ السُّوء، كقولِهِ عزَّ وعلا: ﴿إِنْ أَرَادَ بِكُمْ سُوٓءًا أَوْ أَرَادَ بِكُمْ رَحْمَةً﴾ [الأحزاب: ١٧].

[﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَٰكَ شَٰهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ۞ لِّتُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ ٨-٩]

﴿شَٰهِدًا﴾ تشهَدُ علىٰ أُمّتِك، كقوله: ﴿وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: ١٤٣].

قولَه: «السَّوْءُ ـ بالفَتْح ـ: الدائرةُ التي يَذُمُّونَـها ويَسخَطُونَـها، وهي عندَهم دائرةُ سَوْء، وعندَ المُؤمنين: دائرةُ صِدْق».

قال صاحبُ «التقريب»: المفتوحُ غُلِّبَ في المذموم بالإضافة، والمضمومُ كالشَّـرِّ في نفسِه لا بالإضافة، ولذلكَ أُضيفَ «الظَّنُّ» إلىٰ المفتوح؛ لِكونِهِ مذموماً بالإضافة، لا في نفس الأمر.

الراغب: «السُّوء ـ بالضَّمّ ـ: كُلُّ ما يَغُمُّ الإنسانَ مِنَ الأُمورِ الدُّنيويةِ والأُخْرَويّة، والنفسيّةِ والبَدَنيّة، والخارجة؛ مِن فواتِ مالٍ أو فَقْدِ حميم، وعُبِّـرَ بـ«السُّوأىٰ» عن كُلِّ ما يَقبُح، ولذلكَ قُوبِلَ بـ«الحسنىٰ» في قوله تعالىٰ: ﴿ثُمَّ كَانَ عَٰقِبَةَ ٱلَّذِينَ أَسَٰٓـُٔوا۟ ٱلسُّوٓأَىٰٓ﴾ [الروم: ١٠]، كما قال: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [يونس: ٢٦]، وقولُه تعالىٰ: ﴿عَلَيْهِمْ دَآئِرَةُ ٱلسَّوْءِ﴾، أي: ما يَسُوءُهم في العاقبة»(١).

قوله: (**كالكُرْهِ والكَرْه**): **الجوهري**: «عن الفَرّاء: الكُرْه ـ بالضَّمّ ـ: المَشَقّة، يُقال: قمتُ علىٰ كُرْه؛ أي: علىٰ مَشَقّة، قال: وأقامني فُلانٌ علىٰ كَرْه ـ بالفَتْح ـ: إذا أكرَهَكَ عليه، وكانَ الكِسائيُّ يقول: الكُرْهُ والكَرْهُ لغتان، وأكرهتُه علىٰ كذا: حَمَلتُه عليه كُرْهاً».

---

(١) «مفردات القرآن» ص٤٤١.

(لِيُؤمِنُوا) الضَّميرُ للناس، **(ويُعَزِّرُوهُ) ويُقَوُّوهُ بالنُّصْرة، (ويُوَقِّرُوهُ)** ويُعظِّموه، **(ويُسَبِّحُوهُ)** مِنَ التَّسْبيح أو مِنَ السُّبْحة، والضمائرُ للـه عَزَّ وجَلّ، **والـمُرادُ بتعزير اللـه: تعزيرُ دِيـنِهِ** ورسولِهِ ﷺ. **ومَنْ فَـرَّقَ الضمـائرَ فقد أبعَد.**

قوله: (**«ويُعزِّرُوهُ» ويُقَوُّوهُ[1] بالنُّصْرة**): **الراغب**: «التعزير: النُّصْرةُ مَعَ التعظيم، قال تعالىٰ: ﴿وَعَزَّرْتُمُوهُمْ﴾ [المائدة: ١٢]، والتعزير: ضَـرْبٌ دونَ الحدّ، وذلكَ يَرجِعُ إلىٰ الأول، فإنَّ ذلكَ تأديب، والتأديبُ نُصْرةٌ ما، لكنَّ الأولَ نُصْرةٌ بقَمْعِ العَدُوِّ عنه، والثاني: نُصْرةٌ بقَمْعِهِ[2] عن عَدُوِّه، فإنَّ أفعالَ الشَّـرِّ عَدُوٌّ للإنسان، فمتىٰ قَمَعتَه عنها فقد نَصَرتَه، وعلىٰ هذا في الحديث: (انصُرْ أخاكَ ظالماً أو مظلوماً، فقال: أنصُـرُهُ مظلوماً، فكيفَ أنصُرُهُ ظالماً؟ قال: تكفُّه عن الظُّلم)[3]»[4].

قوله: (**والـمُرادُ بتعزير الله: تعزيرُ دِيـنِهِ**): رفعٌ للتَّوهُّم، يعني: التعزيرُ والتوقيرُ غيرُ مانِع مِن إجراءِ الضمـائِر علىٰ سَنَنٍ واحِد، لجوازِ إطلاقِهِمـا علىٰ الله تعالىٰ، ويُؤيِّدُه قولُه تعالىٰ: ﴿إِن تَنصُرُواْ ٱللَّهَ يَنصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ﴾ [محمد: ٧]، وقولُ الحواريِّين: ﴿نَحْنُ أَنصَارُ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ٥٢، الصف: ١]، وقولُ نُوح عليه السَّلام: ﴿مَّا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا﴾ [نوح: ١٣][5].

قوله: (**ومَنْ فَـرَّقَ الضمـائرَ فقد أبعَد**): قال صاحبُ «المُرشِد»: ﴿وَتُوَقِّرُوهُ﴾: قال أبو حاتم[6]: هو وَقْف[7]؛ لأنَّ التعزيرَ والتوقيرَ للنبيِّ ﷺ، والتسبيحَ لله تعالىٰ، فأراد أن يُفرِّقَ بين

---

(١) تحرَّف في الأصول الخطية إلىٰ: «ويُوقِّروه»، والمُثبَت من «الكشّاف».

(٢) تحرَّف في الأصول الخطية إلىٰ: «بقهره»، والمُثبَت من «مفردات القرآن».

(٣) أخرجه البخاري (٢٤٤٣) و(٢٤٤٤) و(٦٩٥٢) من حديث أنس، ومسلم (٢٥٨٤) بنحوه من حديث جابر.

(٤) «مفردات القرآن» ص٥٦٤.

(٥) هذه الفقرة وردت في (ط) آخر الفقرة التالية متصلةً بها، ولم تُجعَل فيها فقرة مستقلة.

(٦) سهلُ بنُ محمد بن عثمان السِّجِسْتانيُّ.

(٧) «المُرشِد في الوقف والابتداء» لأبي محمد العماني، وقد لـخَّصَه العلامةُ شيخُ الإسلام زكريا الأنصاري رحمه الله تعالىٰ في «المَقصِد لتلخيص ما في المُرشِد في الوقف والابتداء»، وانظر منه ص٧٢٦.

وقُرِئ: ﴿لِتُؤْمِنُوا ...وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ﴾ بالتاء، والخِطابُ لرسولِ الله ﷺ ولأُمّتِه. ....

ما هو صِفةٌ للنبيِّ ﷺ، وبينَ ما هو لله تعالىٰ. وأراد المُصنِّفُ بقوله: «فقد أبعَد»: رَدَّ هذا؛ لأنه بعيدٌ عن مَنهَج النَّظْم المُعجز، وقال في قوله تعالىٰ: ﴿أَنِ ٱقْذِفِيهِ فِي ٱلتَّابُوتِ فَٱقْذِفِيهِ فِي ٱلْيَمِّ فَلْيُلْقِهِ ٱلْيَمُّ بِٱلسَّاحِلِ﴾ [طه: ٣٩]: «الضمائرُ كُلُّها راجعةٌ إلىٰ موسىٰ عليه السَّلام، ورجوعُ بعضِها إليه وبعضِها إلىٰ التابوت: فيه هُجْنة؛ لِـما يُؤدِّي مِن تَنافُرِ النَّظْم» الذي هو أمُّ إعجاز القُرآن، والقانونُ الذي وقعَ عليه التَّحدِّي، ومُراعاتُه أهَمُّ ما يجبُ علىٰ المُفسِّر.

وقوله: (**وقُرِئ: ﴿لِتُؤْمِنُوا ...وَتُعَزِّرُوهُ﴾ بالتاء**): ابنُ كثير، والباقون: بالياءِ التحتانية(١).

قوله: (**والخِطابُ لرسولِ الله ﷺ ولأُمّتِه**): هذا يحتملُ وَجْهَين:

أحدهما: أن يُراد: الخِطابُ في قوله: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَٰكَ﴾ لرسول الله ﷺ، وفي قوله: ﴿وَتُعَزِّرُوهُ﴾ لأمته، وعليه كلامُ الواحِديّ، وقال: «ومَنْ قرأ بالتاءِ فمعناه: قُلْ لهم ـ يا مُحمَّد ـ: لِتؤمِنُوا بالله، وتُعزِّرُوهُ وتُعينُوهُ وتَنصُرُوهُ بالسَّيْفِ واللسان، وتُوقِّرُوهُ وتُعظِّمُوهُ وتُبجِّلُوه، وتُسبِّحُوهُ بُكْرةً وأصيلاً»(٢)، فعلىٰ هذا: إن كانَ اللامُ للتعليل يكونُ المُعلَّلُ محذوفاً، أي: لِتُؤمِنُوا بالله وكَيْتَ وكَيْتَ فَعَلَ ذلكَ الإرسال، أو للأمرِ علىٰ طريقة: ﴿فَبِذَٰلِكَ فلتَفرَحُوا﴾ [يونس: ٥٨]، علىٰ قراءةِ التاءِ الفَوْقانية. وهذا الوَجْهُ مُوافِقٌ للقراءةِ بالياءِ التحتانية(٣).

---

(١) كذا ذكر المُؤلِّفُ رحمه الله تعالىٰ، وليس كذلك، بل قرأ ابنُ كثير وأبو عمرو: بالياء التحتانية، وقرأ الباقون بالتاء علىٰ الخِطاب. انظر: «التيسير في القراءات السبع» لأبي عمرو الداني ص٢٠١، و«النشر في القراءات العشر» لابن الجزري (٢: ٣٧٥).

(٢) «الوسيط» للواحدي (٤: ١٣٦).

(٣) أي: «لِيُؤمِنُوا بالله ورسوله ويُعزِّروهُ ويُوقِّروهُ ويُسبِّحوهُ بُكْرةً وأصيلاً».

....

والثاني: أن يكونَ الخِطابُ في: ﴿لِّتُؤْمِنُوا﴾ إلىٰ آخره: لرسولِ الله ﷺ ولأُمَّتِه، فيكون تعميماً بعدَ تخصيص، نَحْوَ قوله تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾ [الطلاق: ١]، خَصَّ النبيَّ ﷺ بالنِّداءِ وعَمَّ الخِطاب، وقوله تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ﴾ [الزمر: ٣٣]، قال(١): «هو رسولُ الله ﷺ جاءَ بالحقِّ وآمَنَ به، أراد به إياه ومَنْ تبعه».

وقوله(٢): «مأموراً بالإيمانِ برسالةِ نفسِه كسائرِ المُسلِمين»: روينا عن أبي هُـريرةَ قال: «شَهِدْنا مَعَ رسولِ الله ﷺ حُنيناً، فقال رسولُ الله ﷺ لرَجُلٍ مِمَّنْ يَدَّعي الإسلام: هذا مِن أهل النار، فلما حَضَـرَ القِتالُ قاتَلَ الرجلُ مِن أشَدِّ القِتال، وكَثُرَتْ به الجِراح، فجاء رجلٌ فقال: يا رسول الله، أرأيتَ الذي تُحدِّثُ أنه مِن أهل النار، قد قاتل في سبيل الله أشدَّ القتال، فكان بعضُ الناس يَرْتاب، فبينما هو علىٰ ذلك، إذ وَجَدَ الرجلُ ألَـمَ الجِراح، فأهوىٰ بيدِهِ إلىٰ كِنانتِه، فانتَزَعَ سَهْمـاً منها، فانتحَرَ به، فاشتَدَّ رجالٌ مِنَ المُسلِمينَ إلىٰ رسول الله ﷺ، فقالوا: يا رسولَ الله ﷺ، صَدَّقَ اللـهُ حديثَك، قد انتَحَرَ فُلانٌ وقتلَ نفسَه، فقال رسولُ الله ﷺ: اللـهُ أكبر، أشهَدُ أني عبدُ الله ورسولُه، يا بلال قُمْ فأذِّن: لا يَدخُلُ الجنّةَ إلا مُؤمِن، وإنَّ اللهَ ليُؤيِّدُ هذا الدِّينَ بالرجلِ الفاجِر». أخرجه البُخاريُّ ومُسلِم(٣).

روينا في «مُسنَدِ أحمدَ بنِ حنبل»(٤) عن مُعاوية: «أنَّ النبيَّ ﷺ كان يَتشهَّدُ مَعَ المُؤذِّنين»، وفي روايةٍ أخرىٰ(٥) عن علقمةَ بنِ أبي وَقّاص قال: إني لَعِندَ مُعاويةَ إذ أذَّنَ مُؤذِّنُـه، فقالَ

---

(١) أي: الزمخشـريُّ في تفسير الآية المذكورة من سورة الزُّمَر.

(٢) يُنظَـرُ قولُ مَنْ هذا، فليس هو من كلام الزمخشـري، وقد تَقدَّمَ نحوُه في آخر سورة الشُّورىٰ (١٣: ٣٨٣)، نقلاً عن ابن المُنيِّر في «الانتصاف»، ويحتمل أيضاً أن يكون للواحدي، فقد نقل عنه المُؤلِّف قبل أسطر، ولكنْ لم أجده في «الوسيط»، والله أعلم.

(٣) البخاري (٣٠٦٢) و(٤٢٠٤) و(٦٦٠٦)، ومسلم (١١١).

(٤) برقم (١٦٨٤١) و(١٦٩٠٢).

(٥) أخرجها أحمدُ في «مسنده» أيضاً (١٦٨٣١)، والنسائي (٦٧٧).

وقُرِئَ: «وتَعْزُروه» بضَمِّ الزاي وكَسْرِها، و«تُعْزِرُوه» بضَمِّ التاءِ والتخفيف، و«تُعزِّزُوهُ» بالزايين، و«تُوقِرُوهُ» مِن: أوقَرَه، بمعنىٰ: وَقَّرَه.

وتُسَبِّحُوا الله ﴿بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾، عن ابنِ عباس: صلاةُ الفَجْر وصلاةُ الظهر والعصر.

[﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ فَمَن نَّكَثَ فَإِنَّمَا يَنكُثُ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ وَمَنْ أَوْفَىٰ بِمَا عَٰهَدَ عَلَيْهُ ٱللَّهَ فَسَيُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ ١٠]

لـمَّا قال: ﴿إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ﴾ أكَّده تأكيداً علىٰ طريقةِ التَّخْييل، ....

معاويةُ كما قال، فلما قال: حَيَّ علىٰ الصَّلاة، قال: لا حولَ ولا قُوّةَ إلا بالله، فلما قال: حَيَّ علىٰ الفلاح، قال: لا حولَ ولا قُوّةَ إلا بالله العليِّ العظيم. وقالَ بعدَ ذلكَ ما قال المُؤذِّن، ثم قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ قال ذلك.

قوله: (و«تَعْزُروهُ» بضَمِّ الزاي وكَسْرِها): قال ابنُ جِنِّي: «بالضَّمّ: قراءةُ الـجَحْدَري[١]، معناه: تمنعوه أو تمنعوا دينَه ونبيَّه، كقوله تعالىٰ: ﴿إِن تَنصُرُواْ ٱللَّهَ يَنصُرْكُمْ﴾ [محمد: ٧]، فهو علىٰ حذفِ المُضاف، وأما «تُعزِّرُوهُ» بالتشديد: فتمنعوا منه بالسَّيف[٢]، وعَزَّرتُ فلاناً: أي: فَخَّمتَ أمرَه. وقرأ محمدُ بنُ اليمـاني[٣]: بالزايين، أي: تجعلوهُ عزيزاً»[٤].

قوله: (أكَّده تأكيداً علىٰ طريقةِ التخييل): يعني: لـمَّا رُوعِيَتِ المُشاكَلةُ بينَ قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ﴾ وبينَ قوله: ﴿إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ﴾، بُنِيَ عليها قولُه: ﴿يَدُ ٱللَّهِ﴾ علىٰ سبيل

(١) في (ف): «ابن الحجدري»، والمُثبَت من (ط) و(ح)، وهو المُوافِقُ لِـمَا في «المحتسب» لابن جِنِّي.

(٢) في (ح) و(ف): «السيف»، والمُثبت من (ط) ومن «المحتسب» لابن جِنِّي.

(٣) تحرَّف في «المحتسب» إلىٰ: «اليمـامي»، ولم يَعرِفْهُ مُحقِّقاه الفاضلان، فقالوا في الحاشية: «ذكر السمعاني في «الأنساب» جماعة من المُحدِّثين، يُنسَبُ كُلٌّ منهم إلىٰ اليمـامة، ويُلقَّبُ باليمـامي». قلت: هو تحريفٌ عن «اليماني» بدلالة ما هنا، وهو محمد بن عبد الرحمن بن السُّمَيفع اليماني، وقد تَقَدَّم له ذِكرٌ عند ابن جِنِّي في كتابه (١: ١٣٤)، وعَرَّفَ به المُحقِّقان هناك.

(٤) «المحتسب» لابن جِنِّي (٢: ٢٧٥).

....

الاستِعارةِ التخييلية، تتميماً لمعنىٰ المُشاكَلة، وهو كالترشيح للاستِعارة، أي: إذا كان اللهُ مُبايعاً، ولا بُدَّ للمُبايعِ ـ كما تُعورِفَ واشتَهرَ ـ مِنَ الصَّفْقةِ باليد، فتُخيِّلُ اليدُ لتأكيدِ معنىٰ المُشاكَلة، وإلا فجَلَّ جنابُه الأقدسُ عن الجارحة.

هذا هو المُرادُ من قولِ صاحب «المفتاح»: «وأما حُسْنُ الاستِعارةِ التخييلية: فأن تكونَ تابعةً للكِناية، ثم إذا انضَمَّ إليها المُشاكَلةُ كانت أحسَنَ وأحسَن»(١).

روىٰ الواحِديُّ عن ابنِ كَيْسان(٢): «قوةُ الله ونُصْرتُه فوقَ قُوَّتِهم ونُصْرتِهم، أي: ثِقْ بنُصْرةِ الله لكَ لا بنُصْرتِهم وإن يُبايِعُوك»(٣). وقال الزَّجّاج: «المعنىٰ: يَدُ الله في الوفاءِ فوقَ أيديهم ـ أو: في الثوابِ فوقَ أيديهم ـ في الطاعة، أو يدُ الله في المِنّةِ عليهم في الهدايةِ فوقَ أيديهم في الطاعة»(٤).

وقلت: هذهِ الوُجوهُ لا تَنطَبِقُ علىٰ تأويلِ المُصنِّف، لأنَّ قولَه: ﴿إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ﴾: معناه: ما يُبايعُونَ أحداً إلا الله، أي: ليست تلكَ المُبايَعةُ مَعَ رسولِ الله ﷺ، بل مَعَ الله، ثم لـمَّا أُريدَ مَزيدُ توكيدٍ قيل: ﴿يَدُ ٱللَّهِ﴾، أي: لا تَظُنَّنَّ أنَّ الأمرَ علىٰ خِلافِه، ألا تُشاهِدُ يَدَ الله كيف حَصَلَتْ فوقَ أيديهم، كما يَفعَلُ المُتبايعان. وفي اختصاص الفَوْقيّـةِ تتميمُ معنىٰ الظُّهُور.

وقال أبو البقاء: «﴿إِنَّمَا يُبَايِعُونَ﴾ خَبَـرُ «إنّ»، و﴿يَدُ ٱللَّهِ﴾ مُبتَدأ، وما بعدَه: الخبر، والجملةُ خَبَـرٌ آخَرُ لـ«إنّ»، أو حالٌ مِن ضمير الفاعل في ﴿يُبَايِعُونَ﴾، أو مُستأنَـف»(٥).

---

(١) «مفتاح العلوم» للسَّكّاكي ص٣٨٨.

(٢) هو العلامةُ النَّحْويُّ أبو الحسن علي بن محمد بن أحمد بن كَيْسان الحربي، المولود سنة ٢٨٢، والمُتوفىٰ سنة ٣٥٨، رحمه الله تعالىٰ. انظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٦: ٣٢٩-٣٣٠).

(٣) «الوسيط» للواحدي (٤: ١٣٦).

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٥: ٢٢).

(٥) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١٦٥).

فقال: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوۡقَ أَيۡدِيهِمۡ﴾، يُريد: أنَّ يَدَ رسولِ الله ﷺ التي تَعْلُو أيدي المُبايِعين: هيَ يدُ الله، واللهُ تعالىٰ مُنزَّهٌ عن الجوارح وعن صِفاتِ الأجسام، وإنما المعنىٰ: تقريرُ أنَّ عَقْدَ الميثاقِ مَعَ الرسولِ كعَقْدِهِ مَعَ الله، مِن غير تَفاوُتٍ بينهما، كقوله: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠]، والمُراد: بَيْعةُ الرِّضْوان.

﴿فَإِنَّمَا يَنكُثُ عَلَىٰ نَفۡسِهِۦ﴾ فلا يعودُ ضَررُ نَكْثِهِ إلا عليه، قال جابرُ بنُ عبد الله رضيَ اللهُ عنه: «بايَعْنا رسولَ الله ﷺ تحتَ الشَّجَرةِ علىٰ الموت، وعلىٰ أنْ لا نَفِرّ، فما نَكَثَ أحدٌ منا البَيْعةَ إلا جَدُّ بنُ قَيس، وكانَ مُنافِقاً، اختبأَ تحتَ إبْطِ بَعيره، ولم يَسِرْ مَعَ القوم».

وقُرِئ: «إنما يُبايِعُونَ لله»؛ أي: لأجلِ الله ولِوَجْهِه، ....

قوله: (بايَعْنا رسولَ الله ﷺ تحتَ الشَّجَرةِ علىٰ الموت): روينا عن الإمام أحمدَ بنِ حنبل ومُسلِم والترمذيِّ والنَّسائيِّ[١] عن جابر: «بايَعْنا رسولَ الله ﷺ علىٰ أن لا نَفِرّ، ولم نُبايعْهُ علىٰ الموت».

ولِمُسلِم[٢]: «سُئِلَ جابر: كم كنتُم يومَ الحديبية؟ قال: كُنّا أربعَ عشرةَ مئة، فبايَعْناه وعُمَرُ رضيَ اللهُ عنه آخِذٌ بيَدِهِ صَلَواتُ الله عليه تحتَ الشَّجَرة، وهي سَمُرة[٣]، فبايَعْناه، غيرَ جَدِّ بنِ قيسٍ الأنصاري، اختفىٰ تحتَ بَطْنِ بعيره».

وفي رواية[٤]: «علىٰ الموت».

---

(١) أحمد (١٤١١٤) و(١٤٨٢٣) و(١٥٠٧٨) و(١٥٢٥٩)، ومسلم (١٨٥٦)، والترمذي (١٥٩١) و(١٥٩٤)، والنسائي (٤١٥٨).

(٢) في «صحيحه» برقم (١٨٥٦) (٦٩).

(٣) وهو نوعٌ من شَجَرِ الطَّلْح، كما في «النهاية» لابن الأثير (٢: ٣٩٩)، مادة (سمر).

(٤) أخرج البخاري (٢٩٦٠) و(٤١٦٩) و(٧٢٠٦)، ومسلم (١٨٦٠) عن يزيدَ بنِ أبي عُبيد مَوْلىٰ سَلَمةَ بنِ الأكوع قال: قلتُ لِسَلَمة: «علىٰ أيِّ شيءٍ بايعتُم رسولَ الله ﷺ يومَ الحديبية؟ قال: علىٰ الموت».

وقُرِئ: ﴿يَنكُثُ﴾ بضَمِّ الكافِ وكَسْرِها، و﴿بِمَا عَاهَدَ﴾ و«عَهِدَ»، ﴿فَسَيُؤْتِيهِ﴾ بالنُّونِ والياء، يُقال: وَفَيتُ بالعَهْد وأوفيتُ به، وهي لغةُ تِهامة، ومنها قولُه: ﴿أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ [المائدة: ١]، ﴿وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ﴾ [البقرة: ١٧٧].

[﴿سَيَقُولُ لَكَ الْمُخَلَّفُونَ مِنَ الْأَعْرَابِ شَغَلَتْنَا أَمْوَالُنَا وَأَهْلُونَا فَاسْتَغْفِرْ لَنَا يَقُولُونَ بِأَلْسِنَتِهِم مَّا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ قُلْ فَمَن يَمْلِكُ لَكُم مِّنَ اللَّهِ شَيْئًا إِنْ أَرَادَ بِكُمْ ضَرًّا أَوْ أَرَادَ بِكُمْ نَفْعًا بَلْ كَانَ اللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ ١١]

هُمُ الذينَ خُلِّفُوا عن الحديبية، وهُم أعرابُ غِفارٍ ومُزَينةَ وجُهَينةَ وأشجَعَ وأسلَمَ والدِّيل، وذلكَ أنَّ رسولَ الله ﷺ حينَ أرادَ المَسيرَ إلىٰ مَكَّةَ عامَ الحديبية مُعتَمِراً، استنفَرَ مَنْ حولَ المدينةِ مِنَ الأعرابِ وأهلِ البوادي لِيَخرُجوا معَه؛ ....

قوله: (وقُرِئ: ﴿يَنكُثُ﴾ بضَمِّ الكافِ وكَسْرِها): والضَّمّ: المشهورة، والكَسْر: شاذ.

قوله: (﴿فَسَيُؤْتِيهِ﴾ بالنُّونِ والياء): بالنُّون: نافعٌ وابنُ كثير وابنُ عامر، والباقون: بالياء(١).

قوله: (وَفَيتُ بالعَهْد): الراغب: «الوافي: الذي بلغَ التمام، يُقال: دِرهَمٌ وافٍ، وكيلٌ وافٍ، وأوفيتُ الكَيْلَ والوَزْن، ووفىٰ بعَهْدِه: إذا تَمَّمَ العَهْد، والقرآنُ جاء بـ«أوفىٰ»، وفي قوله: ﴿وَإِبْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَّىٰ﴾ [النجم: ٣٧]: إشارةٌ إلىٰ قوله: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ﴾ [البقرة: ١٢٤]، وتوفيةُ الشيء: بذلُه وافياً، ووَفَّىٰ إبراهيمُ حيثُ بَذَلَ المجهودَ في جميع ما طُولِبَ به؛ مِن بذلِ مالِهِ في الإنفاقِ في طاعتِه، وبذلِ وَلَدِهِ الذي هو أعزُّ مِن نفسِه، واستيفاءُ الشيء: تَناوُلُه وافياً، قال تعالىٰ: ﴿وَوُفِّيَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ﴾ [آل عمران: ٢٥]»(٢).

و«العَهْد: حِفظُ الشيءِ ومُراعاتُه حالاً بعدَ حال، وسُمِّيَ المَوثِقُ الذي تَلزَمُ مُراعاتُه: عَهْداً، قال تعالىٰ: ﴿وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: ٣٤]، وعَهِدَ فُلانٌ إلىٰ فُلانٍ بعَهْد، أي: ألقىٰ العَهْدَ إليه، وأوصاهُ بحِفظِه، ﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَىٰ آدَمَ مِن قَبْلُ فَنَسِيَ﴾ [طه: ١١٥]»(٣).

---

(١) انظر: «التيسير» للداني ص٢٠١، و«حجة القراءات» ص٦٧٢.

(٢) «مفردات القرآن» ص٨٧٨.

(٣) المصدر السابق ص٥٩١.

حَذَراً مِن قُرَيشٍ أن يَعرِضُوا له بحَرْبٍ أو يَصُدُّوهُ عن البيت، وأحرَمَ هو ﷺ، وساقَ معَه الهدي، ليُعلَمَ أنه لا يُريدُ حَرْباً ، فتثاقَلَ كثيرٌ مِنَ الأعراب، وقالوا: يذهبُ إلىٰ قوم قد غَـزَوهُ في عُقْرِ دارِهِ بالمدينة، وقتلوا أصحابَه، فيُقاتِلُهم، وظَنُّوا أنه يَهلِك، فلا يَنقَلِبُ إلىٰ المدينة، واعتَلُّوا بالشُّغُلِ بأهاليهم وأموالهم، وأنه ليسَ لهم مَنْ يقومُ بأشغالهم.

وقُرِئَ: «شَغَّلَتْنا» بالتشديد. ﴿يَقُولُونَ بِأَلْسِنَتِهِم مَّا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ﴾ تكذيبٌ لهم في اعتِذارهم، وأنَّ الذي خَلَّفَهم ليسَ بما يقولون، وإنما هو الشَّكُّ في الله والنِّفاق، وطَلَبُهم للاستِغفارِ أيضاً ليسَ بصادرٍ عن حقيقة.

﴿فَمَن يَمْلِكُ لَكُم﴾ فمَنْ يَمنَعُكُم مِن مشيئةِ الله وقَضائِه، ﴿إِنْ أَرَادَ بِكُمْ﴾ ما يَضُـرُّكُم مِن قَتْلٍ أو هزيمة، ....

قوله: (في عُقْرِ دارِه): **النهاية**: «في الحديث: «عُقْرُ دارِ الإسلام: الشام»[1]، أي: أصلُه ومَوضِعُه، كأنه أشار به إلىٰ وقتِ الفِتَن، أي: يكونُ الشامُ يومئذٍ آمِناً منها، وأهلُ الإسلام به أسلم، وعُقْرُ الدار ـ بالضَّمِّ والفَتْح ـ: أصلُها». **الراغب**: «عُقْرُ الدارِ والحوضِ وغيرهما: أصلُها، يُقال: له عُقْر، وقيل: ما غُزِيَ قومٌ في عُقْرِ دارِهِم قَطُّ إلا ذَلُّوا[2]»[3].

قوله: (فمَنْ يَمنَعُكُم مِن مَشيئةِ الله تعالىٰ وقَضائِهِ ﴿إِنْ أَرَادَ بِكُمْ﴾ ما يَضُـرُّكُم) إلىٰ آخره: **الانتِصاف**: «هذه الآيةُ مِنَ اللَّفِّ، أي: مَنْ يَملِكُ لكم مِنَ الله شيئاً إن أراد بكم ضَـرّاً، ومَنْ يَـحرِمُكُم النَّفعَ إن أرادَ بكم نَفْعاً، لأنَّ «مَنْ يَملِكُ» يُستعمَلُ في الضُّـرّ، كقوله: ﴿فَمَن يَمْلِكُ مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا إِنْ أَرَادَ أَن يُهْلِكَ ٱلْمَسِيحَ﴾ [المائدة: ١٧]، ﴿فَلَن تَمْلِكَ لَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا﴾ [المائدة: ٤١]، ﴿فَلَا تَمْلِكُونَ لِي مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا﴾ [الأحقاف: ٨].

(١) أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرىٰ» (٧: ٤٢٨)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٦٣٥٩) من حديثِ سَلَمةَ بنِ نُفَيل. وقال الحافظُ الهيثميُّ في «مجمع الزوائد» (١٠: ٦٠): «رجاله ثقات».

(٢) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «ركوا»، وفي (ف) إلىٰ: «نكوا»، والمُثْبَت من (ط) ومن «مفردات القرآن» للراغب.

(٣) «مفردات القرآن» ص٥٧٧.

....

وسِرُّ اختِصاصِ دَفْع المَضَرّة: أنه تعالىٰ أضافَ المِلكَ في هذهِ المواضع باللام، ودَفْعُ المَضَرّةِ نَفْع، وليسَ كذلكَ حِرْمانُ المنفعة، فهو ضَرَرٌ عائدٌ عليه لا له، وإنما انتظَمَتْ هذهِ الآيةُ كذلك، لأنَّ القِسمَينِ يَشتَرِكانِ في أنَّ كُلَّ واحدٍ منهما نفيٌ لِدَفْعِ المُقدَّرِ من خير وشَرّ، فلما تقاربا(١) أدرَجَهما في عبارةٍ واحِدة، وخَصَّ عبارةَ دفع الضَّرَر لأنه المُتوقَّعُ لهؤلاء، إذِ الآيةُ تهديدٌ ووعيد.

وفي نظيره قولُه تعالىٰ: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَعْصِمُكُم مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [الأحزاب: ١٧]، والعِصْمةُ أبداً تكونُ مِنَ الشَّـرّ، فهاتانِ الآيتانِ توأمتان(٢)»(٣).

وقلـت: ويَعضُـدُ هذا التأويـلَ ما رواه الواحِـديُّ عن ابـنِ عبـاس: «مَنْ يَمنَعُكُم مِن عذاب الله إن أرادَ بكم ضَـرّاً أو أراد بكم نَفْعاً»(٤).

هذا ولا ارتيابَ أنَّ ﴿يَمْلِكُ﴾ هاهنا غيرُ مُستَعمَلٍ فيمـا وُضِعَ له، قال في «الأساس»: «مَلَكَ الشيءَ وامتَلَكَه وتملَّكَه، ومن المجاز: مَلَكَ نفسَه عندَ الغَضَب، ومَلَكَ عليه أمرَه: إذا استَوْلىٰ عليه»، وعلىٰ هذا: يُـجعَلُ ﴿يَمْلِكُ﴾ مجازاً مِن «يمنَع» ـ كما عليه ظاهرُ كلام المُصنِّف ـ أو تَضْميناً بوساطةِ «مِن»، وتكونُ اللامُ مَزيدةً مِثلَها في قوله تعالىٰ: ﴿رَدِفَ لَكُم﴾ [النمل: ٧٢]، ولـمَّا عُقِّبَ بقوله: ﴿إِنْ أَرَادَ بِكُمْ ضَرًّا أَوْ أَرَادَ بِكُمْ نَفْعًا﴾ وَجَبَ تقديرُ مشيئةِ الله مُطلَقاً؛ ليتناوَلَ مَشيئةَ الضَّـرِّ والنَّفْع، فتكونُ القرينَتان ـ أعني: ﴿إِنْ أَرَادَ بِكُمْ ضَرًّا أَوْ أَرَادَ بِكُمْ نَفْعًا﴾ ـ تقسيماً له، ثم جُعِلَ المجموعُ عبارةً له علىٰ سبيل الكِنايةِ الإيمـائيةِ عن أنه لا ضارَّ ولا نافِعَ إلا هو.

والنَّظْمُ يُساعِدُ عليه؛ لأنَّ الخِطابَ مَعَ قومٍ تَثاقَلوا عن الحرب حينَ استُنفِرُوا، قالوا: نذهبُ إلىٰ قوم قد غَزَوهُ في عُقْرِ داره، ثم جاؤوا مُعتَذِرين: إنَّ أموالَنا وأَهْلِينا(٥) شَغَلَتْنا عن الاستِنفارِ معَك، ولم يكنْ ذلكَ خيراً لنا، فجِئنا تائبينَ مُستَغفِرين، فاستَغفِرْ لنا.

---

(١) في الأصول الخطية: «تفاوتا»، والمُثبَت من «الانتصاف» لابن المُنيِّر.

(٢) تحرَّف في المطبوع من «الانتصاف» إلىٰ: «يرامان»، فيُصحَّحُ مِن هنا.

(٣) «الانتصاف» (٣: ٥٤٤) بحاشية «الكشّاف».

(٤) «الوسيط» للواحدي (٤: ١٣٧).

(٥) في الأصول الخطية: «وأهلونا».

﴿أَوْ أَرَادَ بِكُمْ نَفْعًا﴾ مِن ظَفَرٍ وغَنيمة. وقُرِئ: ﴿ضَرًّا﴾ بالفَتحِ والضَّمّ.

الأهلون: جمعُ أَهْل. ويُقال: أَهَلات، علىٰ تقدير تاءِ التأنيث، كأَرْضٍ وأَرَضات، وقد جاء: أَهْلة، وأما أهالٍ فاسمُ جَمْع، كليال.

[﴿بَلْ ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَنقَلِبَ ٱلرَّسُولُ وَٱلْمُؤْمِنُونَ إِلَىٰٓ أَهْلِيهِمْ أَبَدًا وَزُيِّنَ ذَٰلِكَ فِى قُلُوبِكُمْ وَظَنَنتُمْ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ وَكُنتُمْ قَوْمًۢا بُورًا﴾ ١٢]

وقُرِئ: «إلىٰ أهلِهم»، «وزَيَّـنَ» علىٰ البناءِ للفاعل، وهو الشَّيْطانُ أو اللـهُ عَـزَّ وجَلّ، وكلاهما جاءَ في القُرآن؛ ﴿وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَعْمَٰلَهُمْ﴾ [النمل: ٢٤]، و﴿زَيَّنَّا لَهُمْ﴾ [النمل: ٤].

ولـمَّا لم يكونوا مِثلَ أولئكَ الذينَ قالَ اللـهُ فيهم: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ فَٱسْتَغْفَرُوا۟ ٱللَّهَ وَٱسْتَغْفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ﴾ [النساء: ٦٤] نبَّه اللـهُ سبحانه وتعالىٰ رسولَه ﷺ بقوله: ﴿يَقُولُونَ بِأَلْسِنَتِهِم مَّا لَيْسَ فِى قُلُوبِهِمْ﴾.

ثم أمَرَه بأن يُجيبَهم بأجوبةٍ ثلاثةٍ علىٰ التَّـرَقِّي، بقوله أولاً علىٰ سبيل الكلام المُنصِفِ تَعْريضاً بغيرهم مِنَ المُحِقِّينَ والمُبطِلِين: ﴿فَمَن يَمْلِكُ لَكُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا إِنْ أَرَادَ بِكُمْ ضَرًّا أَوْ أَرَادَ بِكُمْ نَفْعًۢا﴾، يعني: ليسَ مالِكَ النَّفْع والضَّـرِّ إلا هو، فلا أهلُكم وأموالُكم ولا القعودُ في بُيوتِكم يَنفَعُكُم إن أرادَ بكم ضَـرّاً، كما في أُحُد، ولا الشُّخُوصُ إلىٰ الغَزْوِ ومُقاتَلةُ الأعداءِ تَضُـرُّكُم إن أراد بكم نَفْعاً مِنَ الظَّفَرِ والغَنيمة، كما في بَدْر. ثم أضـرَبَ عن هذا الجواب إلىٰ قوله: ﴿بَلْ كَانَ ٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًۢا﴾، وفيه نوعُ تهديد، ولكنْ علىٰ الإيهام، ثم تَـرَقّىٰ وصَـرَّحَ بمَكْنونِ ضمـائرهم والكَشْفِ عن فَضائِحِهم في قوله: ﴿بَلْ ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَنقَلِبَ ٱلرَّسُولُ وَٱلْمُؤْمِنُونَ إِلَىٰٓ أَهْلِيهِمْ أَبَدًا﴾، والله أعلم.

قوله: (وقُرِئ: ﴿ضَرًّا﴾ بالفَتْح والضَّمّ): حمزةُ والكِسائي: بالضَّمّ، والباقون: بالفتح[1].

---

(١) انظر: «التيسير» للداني ص٢٠١، و«حجة القراءات» ص٦٧٢.

والبُور: مِن: بار، كالـهُلْك: مِن: هَلَك، بناءً ومعنىً، ولذلكَ وُصِفَ به الواحدُ والجمعُ والمُذكَّرُ والمُؤنَّث، ويجوزُ أن يكونَ جمعَ بائِر، **كعائِذٍ وعُوذ**. والمعنىٰ: وكنتُم قوماً فاسِدينَ في أنفُسِكم وقُلوبِكُم ونيّاتِكُم لا خيرَ فيكم، أو: هالِكِينَ عندَ الله مُستوجِبينَ لِسَخَطِهِ وعِقابه.

[﴿وَمَن لَّمْ يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ فَإِنَّآ أَعْتَدْنَا لِلْكَٰفِرِينَ سَعِيرًا﴾ ١٣]

﴿لِلْكَٰفِرِينَ﴾ **مُقامٌ مَقامَ «لهم»**؛ للإيذانِ بأنَّ مَن لم يَجمَعْ بينَ الإيمانين ـ الإيمانِ بالله وبرسوله ـ فهو كافر، ونَكَّرَ ﴿سَعِيرًا﴾ لأنها نارٌ مخصوصة، كما نَكَّرَ ﴿نَارًا تَلَظَّىٰ﴾ [الليل: ١٤].

[﴿وَلِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ يَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ ١٤]

﴿وَلِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ يُدَبِّرُه تدبيرَ قادِرٍ حكيم، فيَغفِرُ ويُعذِّبُ بمشيئته، **ومشيئتُه تابعةٌ لِحكمتِه، وحِكمتُه المَغفِرةُ للتائب** وتعذيبُ المُصِرّ، ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ رحمتُه سابقةٌ لِغَضَبه؛ حيثُ يُكفِّرُ السَّيِّئاتِ باجتِنابِ الكبائر، ويَغفِرُ الكبائرَ بالتَّوْبة.

قوله: (**كعائذ وعُوذ**)، الجوهري: «العُوذ: الحديثاتُ النِّتاجِ مِنَ الإبلِ والخيل، واحدتُها عائذ».

قوله: (﴿لِلْكَٰفِرِينَ﴾ **مُقامٌ مَقامَ «لهم»**): أي: أقيمَ الظاهرُ ـ وهو ﴿لِلْكَٰفِرِينَ﴾ ـ مَقامَ المُضمَر، وهو: «لهم».

قوله: (**ومشيئتُه تابعةٌ لِحكمتِه، وحِكمتُه المَغفِرةُ للتائب**): **الانتِصاف**: «تَقَدَّمَ منه أمثالُ ذلكَ حَمْلاً للقُرآنِ علىٰ رأيه»(١). وقلت: يُريد: أنَّ فيه تحريفَين: أحدهما: جَعْلُ المشيئةِ تابعةً للحِكمة، والحكمُ بالعكس. وثانيهما: قَيْدُ الغُفرانِ باجتِنابِ الكبائر، والكبائرِ بالتَّوْبة.

واعلم أنه يُمكِنُ أن يُقالَ ـ واللهُ أعلم ـ: إنَّ قوله: ﴿وَلِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ يَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾ الآية: مَوقِعُه مَوقِعُ التذييلِ لقولِهِ تعالىٰ: ﴿وَمَن لَّمْ يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾

---

(١) «الانتصاف» (٣: ٥٤٤) بحاشية «الكشّاف».

[﴿ سَيَقُولُ ٱلْمُخَلَّفُونَ إِذَا ٱنطَلَقْتُمْ إِلَىٰ مَغَانِمَ لِتَأْخُذُوهَا ذَرُونَا نَتَّبِعْكُمْ يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُوا۟ كَلَٰمَ ٱللَّهِ قُل لَّن تَتَّبِعُونَا كَذَٰلِكُمْ قَالَ ٱللَّهُ مِن قَبْلُ فَسَيَقُولُونَ بَلْ تَحْسُدُونَنَا بَلْ كَانُوا۟ لَا يَفْقَهُونَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ ١٥]

﴿ سَيَقُولُ ٱلْمُخَلَّفُونَ ﴾ الذين تخلَّفوا عن الحديبية: ﴿إِذَا ٱنطَلَقْتُمْ إِلَىٰ مَغَانِمَ ﴾ إلىٰ غنائمِ خيبَر. ﴿أَن يُبَدِّلُوا۟ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ﴾ ـ وقُرِئ: «كَلِمَ الله» ـ: أن يُغيِّروا موعِدَ الله لأهل الحديبية، وذلكَ أنه وَعَدَهُم أن يُعوِّضهم مِن مَغانِمِ مكّةَ مغانمَ خيبَر، إذا قَفَلُوا مُوادِعِينَ لا يُصيبُونَ منهم شيئاً. وقيل: هو قولُه تعالىٰ: ﴿لَّن تَخْرُجُوا۟ مَعِىَ أَبَدًا ﴾ [التوبة: ٨٣].

﴿تَحْسُدُونَنَا ﴾ أن نُصيبَ معكم مِنَ الغنائم، قُرِئَ بضَمِّ السِّينِ وكَسْرِها، ﴿لَا يَفْقَهُونَ ﴾ لا يَفهمُونَ إلا فَهْماً ﴿قَلِيلًا ﴾، وهو فِطْنَتُهم لأُمُورِ الدُّنيا دونَ أُمورِ الدِّين، كقوله: ﴿ يَعْلَمُونَ ظَٰهِرًا مِّنَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [الروم: ٧].

الآية، علىٰ أنْ يُقدَّرَ له ما يُقابِلُه مِن قوله: ومَنْ آمَنَ بالله ورَسُولِه فإنَّا أعتَدْنا للمُؤمنينَ الجِنان، فلا يُقيِّدُ شيءٌ منه؛ ليُؤذِنَ بالتَّصرُّفِ التامّ، والمشيئةِ النافِذة، والغُفرانِ الكامِل، والرحمةِ الشامِلة.

قوله: (أن يُغيِّروا مَوعِدَ الله): تفسيرٌ لقوله: ﴿أَن يُبَدِّلُوا۟ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾، وقولُه: «وقُرِئَ: كَلِمَ الله»: مُعترِضٌ بينَ التفسير والمُفسَّر، وقولُه: «قيل: هو قولُه تعالىٰ: ﴿قُل لَّن تَخْرُجُوا۟ مَعِىَ أَبَدًا وَلَن تُقَٰتِلُوا۟ مَعِىَ عَدُوًّا ﴾» عطفٌ علىٰ قوله: «يُغيِّروا مَوعِدَ الله لأهل الحديبية».

و«كَلِمَ الله»: هيَ قراءةُ حمزةَ والكِسائيّ، والباقون: ﴿كَلَٰمَ ٱللَّهِ ﴾(١).

وفي القولِ الثاني نَظَر؛ لأنَّ قولَه: ﴿قُل لَّن تَخْرُجُوا۟ مَعِىَ أَبَدًا وَلَن تُقَٰتِلُوا۟ مَعِىَ عَدُوًّا ﴾ [التوبة: ٨٣]: نازِلٌ في المُتخلِّفينَ عن غَزْوةِ تبوكٍ مِنَ المُنافِقين، وكانت تلكَ الغَزْوةُ في رَجَبٍ سنةَ تسع، وغَزْوةُ الحديبية في سنةِ سِتّ، كما ذكره ابنُ الجوزي في «الوفا».

قوله: (قُرِئَ بضَمِّ السِّينِ وكَسْرِها): أي: ﴿تَحْسُدُونَنَا ﴾، بالضَّمّ: المشهورة، وبالكَسْر: شاذة.

---

(١) انظر: «التيسير» للداني ص٢٠١، و«حجة القراءات» ص٦٧٣.

فإن قلت: ما الفرقُ بينَ حَرْفَي الإضراب؟ قلت: الأول: إضرابٌ معناه: رَدُّ أن يكونَ حُكمُ الله أن لا يَتَّبِعُوهُم وإثباتُ الحسد، والثاني: إضرابٌ عن وَصْفِهم بإضافةِ الحسدِ إلىٰ المُؤمنين، إلىٰ وَصْفِهم بما هو أطَمُّ منه، وهو الجهلُ وقِلّةُ الفِقه.

[﴿قُل لِّلْمُخَلَّفِينَ مِنَ ٱلْأَعْرَابِ سَتُدْعَوْنَ إِلَىٰ قَوْمٍ أُو۟لِى بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَٰتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ ۖ فَإِن تُطِيعُوا۟ يُؤْتِكُمُ ٱللَّهُ أَجْرًا حَسَنًا ۖ وَإِن تَتَوَلَّوْا۟ كَمَا تَوَلَّيْتُم مِّن قَبْلُ يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ ١٦]

﴿قُل لِّلْمُخَلَّفِينَ﴾ هم الذين تخلَّفوا عن الحديبية، ﴿إِلَىٰ قَوْمٍ أُو۟لِى بَأْسٍ شَدِيدٍ﴾ يعني: بني حَنيفةَ قوم مُسَيلَمةَ وأهلِ الرِّدّةِ الذينَ حاربَهم أبو بكرٍ الصِّدِّيقُ رضيَ اللهُ عنه، ....

قوله: (إلىٰ وَصْفِهم بما هو أطَمُّ منه): **النهاية**: «طَمَّ الشيء: إذا عَظُم، وطمَّ الماء: إذا كَثُر».

الانتِصاف: «الإضرابُ الأولُ هو المعروف، والثاني هو المُستغرَبُ المُستعذَبُ الذي ليسَ فيه مُبايَنةٌ بينَ الأولِ والثاني، بل زيادةُ تنبيه، ومُبالَغةٌ مُتمكِّنة، والمنسوبُ إليهم ثانياً أشَدّ؛ فإنهم في الأولِ جَهِلُوا شيئاً مخصوصاً بنِسبتِهم المُؤمنينَ إلىٰ الحسد، والثاني نِسبتُهم إلىٰ الجهلِ المُطبِق»[1].

وقلت: الإضرابُ الأولُ واقعٌ في كلام المُتخلِّفين، والثاني في كلام الله عَزَّ وجَلّ، وقولُه تعالىٰ: ﴿سَيَقُولُ ٱلْمُخَلَّفُونَ﴾: أخبَرَ اللهُ تعالىٰ أنهم سيقولون للمُؤمنين: إذا ذهبتُم إلىٰ الغَزْوِ لا تمنعونا من مُتابعتِكم، ومَنعُكم إيانا ذلكَ ليسَ مِن حُكم الله، بل هو من عندِ أنفُسِكُم؛ حَسَداً أن نُصيبَ مِنَ الغنائم شيئاً. ثم أضرَبَ اللهُ عن المجموع بقوله: ﴿بَلْ كَانُوا۟ لَا يَفْقَهُونَ﴾، والحاصلُ أنَّ رَدَّهُم حُكمَ الله وإثباتَهم الحسَدَ كانَ مِن قِلّةِ التفكير وسُوءِ الظَّنِّ بالمُسلِمين، ودَعْ ذلك، بل كانَ بجَهْلٍ منهم وقلّةِ عَقْلٍ لِـمَا يلزمُ منه؛ إما رَدُّ حُكم الله، أو نِسبةُ التقوُّلِ علىٰ الله والحسدِ إلىٰ أولئكَ السادة، وإيثارُ هذهِ الأدنىٰ علىٰ الحياةِ السَّرْمديّة. وفيه: أنَّ الجهلَ غايةٌ في الذمّ، وحُبَّ الدُّنيا ليسَ مِن شِيمةِ العالم العاقل.

(١) «الانتصاف» (٣: ٥٤٦) بحاشية «الكشّاف».

لأنَّ مُشـرِكي العَـرَبِ والمُرتَدِّينَ هُمُ الذينَ لا يُقبَلُ منهم إلا الإسلامُ أو السَّيفُ عندَ أبي حنيفة، ومَنْ عَدَاهُم مِن مُشـرِكي العَجَم وأهل الكِتاب والمَجُوس تُقبَلُ منهم الجِزية. وعند الشافعيّ: لا تُقبَلُ الجِزيةُ إلا مِن أهل الكِتاب والمَجُوس، دونَ مُشـرِكي العَجَم والعَرَب.

وهذا دليلٌ علىٰ إمامةِ أبي بكرٍ الصِّدِّيقِ رضيَ اللـهُ عنه، فإنهم لم يُدعَوا إلىٰ حَرْب في أيام رسولِ الله ﷺ، ولكنْ بعدَ وفاته، وكيفَ يَدعُوهُم رسولُ الله ﷺ مَعَ قولِـهِ تعالىٰ: ﴿فَقُل لَّن تَخْرُجُواْ مَعِىَ أَبَدًا وَلَن تُقَٰتِلُواْ مَعِىَ عَدُوًّا﴾ [التوبة: ٨٣]؟!

قوله: (**وهذا دليلٌ علىٰ إمامةِ أبي بكرٍ**[1] **الصِّدِّيقِ رضيَ اللـهُ عنه**): وتقريرُه: ما ذكره الإمامُ[2] قال: الداعي في قوله: ﴿سَتُدْعَوْنَ إِلَىٰ قَوْمٍ أُوْلِى بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَٰتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ﴾ لا يخلو مِن أن يكونَ رسولَ الله ﷺ، أو الأئمةَ الأربعةَ ومَنْ بعدَهم. لا يجوزُ الأولُ لقوله تعالىٰ: ﴿قُل لَّن تَتَّبِعُونَا كَذَٰلِكُمْ قَالَ ٱللَّهُ مِن قَبْلُ﴾ إلىٰ قوله: ﴿سَتُدْعَوْنَ﴾ الآية، ولا عليٌّ رضيَ اللـهُ تعالىٰ عنه، لأنه رضيَ اللـهُ عنه إنما قاتَلَ البُغاةَ والخوارج، وتلكَ المُقاتَلةُ للإسلام؛ لقوله: ﴿أَوْ يُسْلِمُونَ﴾، ولا مَنْ مَلَكَ بعدَهم، لأنهم عندنا علىٰ الخطأ، وعندَ الشِّيعةِ علىٰ الكُفْر، ولـمَّا بَطَلَتِ الأقسامُ تَعيَّنَ أنَّ المُرادَ بالداعي: أبو بكرٍ وعُمَرُ وعُثمانُ رضيَ اللـهُ عنهم، ثم إنه تعالىٰ أوجَبَ طاعتَهم، وأوعَدَ علىٰ مُخالَفتِهم بقوله: ﴿فَإِن تُطِيعُواْ يُؤْتِكُمُ ٱللَّهُ أَجْرًا حَسَنًا وَإِن تَتَوَلَّوْاْ كَمَا تَوَلَّيْتُم مِّن قَبْلُ يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾.

---

(١) في (ف): «أمير المؤمنين أبي بكر»، واقتصر في (ط) علىٰ قوله: «وهذا دليل علىٰ إمامة» ثم قال: «إلىٰ آخره»، والمُثبَت من (ح)، وهو المُوافِقُ لِـما في «الكشّاف»، وهو الصواب، فأبو بكر رضي الله عنه لم يُلقَّب بـ«أمير المؤمنين»، وإنما كان يُقالُ له: خليفة رسول الله ﷺ، وأولُ مَنْ لُقِّبَ بـ«أمير المؤمنين»: عمرُ بنُ الخطاب رضي الله عنه.

(٢) يعني: فخر الدين الرازي رحمه الله تعالىٰ، كما هي عادةُ المُؤلِّف في أنه يُريدُه إذا أطلق «الإمام»، لكنْ لم أقف علىٰ هذا الكلام في «تفسيره»، وإنما فيه إشارةٌ مُوجَزةٌ إلىٰ المسألة، وهي قوله فيه (٢٨: ٧٧): «ومَنْ قال بأنَّ الداعيَ أبو بكر وعمر تمسَّكَ بالآية علىٰ خِلافتِهما، ودلالتُها ظاهرة، ولعله في كتاب آخر له، والله أعلم».

وقيل: هم فارسُ والـرُّوم. ومعنىٰ ﴿يُسْلِمُونَ﴾: يَنْقادون، لأنَّ الـرُّومَ نصارىٰ، وفارِسَ مجوس، يُقبَلُ منهم إعطاءُ الجِزية.

فإن قلت: **عن قَتادة: أنهم ثَقيفٌ** وهَوازِن، وكان ذلكَ في أيام رسولِ الله ﷺ؟ قلت: إن صَحَّ ذلكَ فالمعنىٰ: لن تخرجوا مَعِيَ أبداً ما دُمتُم علىٰ ما أنتُم عليه مِن مَرَضِ القُلوب والاضطِراب في الدِّين، ....

قوله: (**عن قَتادة: أنهم ثَقيف**): يعني: ذكرتَ أنْ ليسَ الداعي في قوله: ﴿سَتُدْعَوْنَ﴾ رسولَ الله ﷺ، وكيفَ يَدعُوهم وقد قال: ﴿لَّن تَخْرُجُواْ مَعِيَ أَبَدًا وَلَن تُقَٰتِلُواْ مَعِيَ عَدُوًّا﴾ [التوبة: ٨٣]، وقد رُوِيَ عن قَتادة: أنَّ المَدْعُوَّ ثقيفٌ وهَوازِن، فيكونُ الداعي هو رسولَ الله ﷺ؟ وأجاب: أنَّ هذا المُطلَقَ مُقيَّد، إما بقَيْد: ما دمتُم علىٰ ما أنتُم عليه مِن مَرَضِ القُلوب، وحينَ دعاهُم زالَ عنهم ذلكَ المرض، وإما بقَيْدِ قوله: «إلا مُتطوِّعين»، وبيانُه: أنَّ ذلكَ المَوعِدَ ـ الذي دلَّ عليه قولُه: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُواْ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ ـ هو أنهم لا يَتَّبعُونَ رسولَ الله ﷺ إلا مُتطوِّعينَ لا نَصِيبَ لهم في المَغنَم.

وقال مُحيي السُّنّة: «﴿قُل لَّن تَتَّبِعُونَا﴾ إلىٰ خيبر، ﴿كَذَٰلِكُمْ قَالَ ٱللَّهُ مِن قَبْلُ﴾ أي: مِن قبلِ مَرجِعِنا إليكم؛ أنَّ غَنيمةَ خَيبَـرَ لمنْ شَهِدَ الحديبية، ليسَ لغيرهم فيها نَصِيب»[1].

فاللامُ في «المَوعِد» للعَهْدِ بشَهادةِ قوله فيمـا سبق: «﴿أَن يُبَدِّلُواْ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ أي: يُغيِّروا مَوعِدَ الله لأهلِ الحديبية»، فإنَّ ذلكَ المَوعِدَ ـ علىٰ قولِ مُجاهِدٍ ـ هذا المذكور، فعلىٰ هذا: «أو علىٰ قول مُجاهِد» عطفٌ علىٰ قوله: «فالمعنىٰ: لن تخرجوا معيَ أبداً ولن تُقاتِلُوا معيَ عَدُوّاً ما دمتُم علىٰ ما أنتُم عليه»، أو: لن تخرجوا أبداً إلا مُتطوِّعينَ لا نَصِيبَ لكم في المَغنَم، بناءً علىٰ قولِ مُجاهِد.

---

(١) «معالم التنزيل» للبغوي (٧: ٣٠٢).

أو علىٰ قولِ مُجاهِد: كانَ المَوعِدُ أنهم لا يَتبعُونَ رسولَ الله ﷺ إلا مُتطوِّعينَ لا نَصِيبَ لهم في المَغنَم.

﴿كَمَا تَوَلَّيْتُم مِّن قَبْلُ﴾ يُريد: في غَزْوةِ الحديبية.

﴿أَوْ يُسْلِمُونَ﴾ معطوفٌ علىٰ ﴿تُقَاتِلُونَهُمْ﴾، أي: يكونُ أحَدُ الأمرين؛ إما المُقاتَلةُ أو الإسلام، لا ثالثَ لهما. وفي قِراءةِ أُبيّ: «أو يُسلِمُوا»؛ بمعنىٰ: إلىٰ أن يُسلِموا.

[﴿لَّيْسَ عَلَى ٱلْأَعْمَىٰ حَرَجٌ وَلَا عَلَى ٱلْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى ٱلْمَرِيضِ حَرَجٌ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ يُدْخِلْهُ جَنَّٰتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ۖ وَمَن يَتَوَلَّ يُعَذِّبْهُ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾ ١٧]

قوله: (مُتطوِّعين): الجوهري: «التَّطوُّع بالشيء: التبرُّع به، والمُطَّوِّعة: الذينَ يَتطوَّعُونَ بالجهاد».

قوله: (**معطوفٌ علىٰ ﴿تُقَاتِلُونَهُمْ﴾، أي: يكونُ أحدُ الأمرَين؛ إما المُقاتَلةُ أو الإسلامُ، لا ثالثَ لهما**): أي: لا تُؤخَذُ الجِزيةُ إن أُريدَ بـ«القوم»: مُشرِكُو العَرَب، و«الإسلامُ» محمولٌ علىٰ حقيقته، ولا يُترَكُ سُدًىٰ إن أُريدَ بـ«القوم»: المجوسُ والنَّصارىٰ ـ ذكرَ المَجُوسَ والنَّصارىٰ، ولم يَذكُرِ اليهود؛ لأنَّ القومَ ما دُعُوا إلىٰ اليهود، لأنَّ اليهودَ ما اجتمعَ لهم رأيٌ بعدَ ذلك، ولا كانت لهم شَوْكةٌ وبأسٌ شديد[1] ـ و«الإسلامُ» محمولٌ علىٰ الانقياد.

والعطفُ يحتملُ أمرَين ـ كما قالَ في «المُفصَّل»[2] ـ: «الرَّفْع علىٰ الإشراك بينَ ﴿يُسْلِمُونَ﴾ و﴿تُقَاتِلُونَهُمْ﴾، أو علىٰ الابتداء».

وقال ابنُ الحاجب في «الشرح»: «الرفعُ علىٰ الإشراكِ بينَ ﴿يُسْلِمُونَ﴾ و﴿تُقَاتِلُونَهُمْ﴾ علىٰ معنىٰ التشريكِ بينهما في عامل واحد، حتىٰ كأنك عَطَفتَ خَبَراً علىٰ خَبَر، أو علىٰ الابتداء،

---

(١) ما بين علامتي الاعتراض أثبتُّه من (ف)، ولم يرد في (ط) و(ح).

(٢) «المُفصَّل» للزمخشري ص٢٤٧.

....

يعني بقوله: «أو علىٰ الابتداء»: علىٰ الاستِئناف بجُملةٍ مُعرَبةٍ إعرابَ نفسِها غيرَ مُشترَكٍ بينها وبينَ ما قبلَها في عامل واحد، ومَثّلَها بقوله: «أو هُم يُسلِمُون»، ليَظهَرَ الفرقُ بينَ هذا التقديرِ والتقديرِ الأول؛ إذ الجملةُ الاسميةُ لا تكونُ معطوفةً علىٰ جُملةٍ فِعليّةٍ باعتبارِ التشريك، ولكنْ باعتبارِ الاستِقلال»[1].

وقال في «الأمالي»: «الرفعُ فيه وَجْهان: أحدُهما: أن يكونَ مُشترَكاً بينَه وبينَ ﴿تُقَٰتِلُونَهُمۡ﴾ في العَطْف، والآخر: أن يكونَ جُملةً مُستَقِلّةً معطوفةً علىٰ الجملةِ التي قبلَها باعتبارِ الجملةِ لا باعتبارِ الأفراد، و﴿تُقَٰتِلُونَهُمۡ﴾ فيه معنىٰ الأمر، وإن كانَ صيغتُه صيغةَ الخبر، ولا يَستقيمُ أن يكونَ مُجرَّداً[2] عن معنىٰ الأمرِ لأنه يُؤدِّي إلىٰ أن لا يَنفَكَّ الوجودُ عن أحدِهما لِصِدقِ الإخبار، ونحنُ نرىٰ الوجودَ يَنفَكّ عنهما.

ولا نقول: إنه يَمتَنِعُ لِـمَا تُؤدِّي إليه «أو» مِنَ الشَّكّ، وذلكَ في حَقِّ العالم باطِل، فإنّا علىٰ يقينٍ نعلمُ أنَّ «أو» تأتي لأحدِ الأمرين إذا كانَ المُخبَرُ عنه لا يَنفَكُّ عن أحدِهما، وليسَ ذلكَ عن شك، بل عن قَطْع أنه كذلك، كقولك: الجسمُ إما أن يكونَ ساكِناً أو مُتحرِّكاً، وكذلكَ ما أشبَهَه مما يَلزَمُ أن يكونَ علىٰ أحدِ الأمرَينِ في عَقْليّتِهِ أو وُجُودِه[3]، وإنما يلزمُ الشَّكُّ في الإخبارِ عن أمرٍ مُعيَّنٍ في الوجود، وقعَ أو سيقعُ علىٰ أحدِ أمرَيْن، فهاهنا قد يُتوهَّمُ لزومُ الشَّكِّ مِنَ المُخبِر، كقولك: زيدٌ إما مريضٌ وإما مُعافىٰ.

وإذا ثبتَ أنَّ ﴿تُقَٰتِلُونَهُمۡ﴾ في معنىٰ الأمر، فـ﴿يُسۡلِمُونَ﴾: إما في معنىٰ الأمر فيَصِحُّ المعنىٰ، ويكونُ المعنىٰ: الواجبُ عليكم إما القِتالُ وإما الإسلامُ منهم، وهذا واضح، وعُلِمَ أنَّ

---

(١) «الإيضاح في شرح المُفصَّل» لابن الحاجب (٢: ٢٣-٢٤).

(٢) تحرَّف في (ف) إلىٰ: «جحوداً».

(٣) أي: في تصوُّره في الذهن أو وجوده في الواقع.

....

الإسلامَ لا يَسقُطُ عنهم بالقِتالِ مِنَ المُسلِمينَ مِن دليل آخر، وإما أن لا يكونَ ﴿يُسْلِمُونَ﴾ في معنىٰ الأمر، فيكونُ المعنىٰ الإخبارَ بأنَّ أحدَ الأمرَيْنِ لا يَنفكُّ عن الوجود، وهو إما وجوبُ القِتالِ منكم، أو حُصُولُ الإسلام منهم»[1].

قلت: أما قولُه: «أن يكونَ جُملةً مُستَقِلّةً معطوفةً علىٰ الجملةِ قبلَها باعتبارِ الجملةِ لا باعتبارِ الأفراد»، فمعناه: أنَّ قولَه: ﴿تُقَٰتِلُونَهُمْ﴾ مجرورُ المَحَلِّ صِفةً لـ﴿قَوْمٍ﴾، فإذا عُطِفَ ﴿أَوْ يُسْلِمُونَ﴾ عليه باعتبارِ الأفراد، كانَ حُكمُهما سواء، وأما إذا عُطِفَ لا مِن هذهِ الجِهة، بل بالنَّظَر [إلىٰ][2] أنها جُملةٌ كانت مُستَقِلّة.

ويُؤيِّدُه ما ذكره ابنُ جِنّي في «المُحتَسِب»، قال: «أما قِراءةُ العامةِ بالنَّصْب: ﴿وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ ٱلْمِيزَانَ﴾ [الرحمن: ٧] فمعطوفٌ علىٰ ﴿يَسْجُدَانِ﴾ [الرحمن: ٦] وحدَها، وهيَ جُملةٌ مِن فِعْل وفاعل، والعطفُ يَقتَضي التَّماثُلَ في تركيب الجمل، فالتقدير: ورَفَعَ السماء، فلما أضمَرَ «رَفَع»، فَسَّرَه بقوله: ﴿رَفَعَهَا﴾، كقولك: قام زيدٌ وعَمْراً ضَرَبتُه، أي: وضَرَبتُ عَمْراً، لتُعطَفَ جُملةٌ مِن فِعْل وفاعل، علىٰ أخرىٰ مِثلِها.

وفي نَصْبِ «السماء» علىٰ القِراءةِ العامةِ ردّاً علىٰ أبي الحسن[3] في امتِناعِه أن يقول: زيدٌ ضَرَبتُه وعَمْراً كَلَّمتُه، علىٰ تقدير: وكَلَّمتُ عَمْراً، عَطْفاً علىٰ: ضَرَبتُه، لأنَّ قولك: «ضَرَبتُه» جملةٌ ذاتُ مَوضِع مِنَ الإعراب، لِكونِها خبراً للمُبتَدأ، و«كَلَّمتُ عَمْراً» لا مَوضِعَ لها مِنَ الإعراب، لأنها ليست خبراً عن «زيد»؛ لِـخُلُـوِّها من ضميره، فلا تُعطَفُ جُملةٌ غيرُ ذاتِ مَوضِع علىٰ جُـملةٍ ذاتِ مَوضِع؛ إذ العطفُ نظيـرُ التثنية، فينبغي أن يَتَناسَبَ المعطوفُ والمعطوفُ عليه.

---

(١) «الأمالي النحوية» لابن الحاجب (١: ٢٩-٣٠).

(٢) زيادة مني لتوضيح العبارة.

(٣) يعني: الأخفش.

....

وهذا ساقطٌ عندَ[١] سِيبَوَيْه، وذلكَ أنَّ ذلكَ المَوضِعَ مِنَ الإعرابِ لـمَّا لم يَـخرُجْ إلىٰ اللفظِ سَقَطَ حُكمُه، وجَرَتِ الجملةُ ذاتُ المَوضِع كغيرِها مِنَ الجملةِ غيرِ ذاتِ المَوضِع، كما أنَّ الضميـرَ في اسم الفاعلِ لـمَّا لم يَظهَرْ إلىٰ اللفظِ جرىٰ مَجْرىٰ ما لا ضميـرَ فيه، فقيلَ في تثنيته: قائمـان، كما قيل: فَرَسانِ ورَجُلان، بل إذا كانَ اسمُ الفاعلِ قد يَظهَرُ ضميرُه إذا جرىٰ علىٰ غيرِ مَنْ هو له، ثم أُجرِيَ مَعَ ذلكَ مَجْرىٰ ما لا ضميرَ فيه لـمَّا لم يَظهَرْ في بعضِ المَواضِع، كانَ ما لا يَظهَرُ فيه الإعرابُ أصلاً أحرىٰ أن يَسقُطَ الاعتِدادُ به»[٢]. تَمَّ كلامُ ابنِ جِنِّي.

وأما تلخيصُ الكلام: فهو أن يُقال: لا بُدَّ مِن تأويل ﴿تُقَٰتِلُونَهُمْ﴾ بالأمر؛ لِيَستقيمَ المعنىٰ، ولا نقول: إنه يَمتَنِعُ الحمْلُ علىٰ الإخبار لأجلِ كلْمةِ «أو» لأنها موضوعةٌ للشَّكّ، وهو في حَقِّ الله تعالىٰ مُحال، وكيفَ نقولُ به ونحنُ نعلمُ يقيناً أنَّ «أو» في الأخبار ليست مُنحَصِـرةً في الشَّكّ، لأنَّ لنا «أو» التنويعية، وهي أن تأتيَ لأَحَدِ الأمرَينِ إذا كانَ المُخبَـرُ عنه لا يَنفَكُّ عن أحدِهما، نحو: الجسمُ إما أن يكونَ ساكِناً أو مُتحرِّكاً، بل نقول: إنما يَمتَنِعُ الإخبار لأنَّ قولَه: ﴿تُقَٰتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ﴾ ليسَ مِن هذا القَبيل؛ لِـمَا نرىٰ أنَّ الوجودَ يَنفَكُّ عنهما، وهو أنْ لا تَـحصُلَ مُقاتَلةُ هؤلاء ولا إسلامُ أولئك، إما بالـهُدْنة أو أن يُتـرَكُوا سُدًى.

وإذا ثبتَ أنَّ ﴿تُقَٰتِلُونَهُمْ﴾ في معنىٰ الأمر: فلا يخلو من أن يُـحمَلَ ﴿يُسْلِمُونَ﴾ علىٰ الأمرِ أيضاً أم لا. فالمعنىٰ علىٰ الأول: الواجبُ عليكم إما القِتالُ وإما الإسلامُ منهم. ويَرجِعُ المعنىٰ علىٰ الثاني إلىٰ الإخبار بأنَّ أحدَ الأمرَينِ لا يَنفَكُّ عنه الوجود؛ إما وجوبُ القِتالِ منكم أو حُصولُ الإسلام منهم، وإنما يَستَقيمُ هذا علىٰ الأمر، لأنَّ الأمرَ للوجوب، وليسَ الإخبارُ بحُصولِ وجوب القتالِ كالإخبارِ بحُصولِ وقوع القتال.

---

(١) في الأصول الخطية: «عن»، وهو كذلك في النُّسْختين الخطيَّـتَين من «المحتسب»، كما نبَّه عليه مُحقِّقاه، وأثبتاه «عند»، وكذا فعلتُ لأنه أوضح، وإن كان للأولِ وَجْهٌ أيضاً.

(٢) «المحتسب» لابن جِنِّي (٢: ٣٠٢-٣٠٣).

....

فظهر بهذا معنىٰ قولِ المُصنِّف: «يكونُ أحدُ الأمرَين؛ إما المُقاتَلةُ أو الإسلام[١]، ولا ثالثَ لهمـا».

هذا، والذي يَقتَضيهِ المقامُ ما ذهبَ إليه صاحبُ «التخمير»[٢] حيثُ قال: «وإذا رفعتَ هذا الفِعْلَ فعلىٰ أنَّ «أو» هيَ العاطِفة، ثم هذهِ الجملةُ المعطوفة: إما أن تكونَ بظاهِرها فِعْليّةً أو اسميّة، وعلىٰ الاسميّةِ تقديرُه: أو هُم يُسلِمون.

فإن سألت: أليسَ مِن شأنِ العطفِ المُناسَبةُ بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه؟ أجبت: إذا قلت: الجملةُ الفِعْليةُ اسميةً كانت المُناسَبةُ أكثر، لأنَّ هذهِ الجملةَ حينئذٍ تخرجُ إلىٰ باب الكِناية، والمعنىٰ: تُقاتِلُونَـهم أو لا تُقاتِلُونَـهم لأنهم يُسلِمون»[٣].

وقلت: يعني: وُضِعَ «هُم يُسلِمُون» مَوضِعَ «لا تُقاتِلونهم»؛ لأنهم إذا أسلَمُوا سَقطَ عنهم قِتالُهم ضَـرورة، فـ«أو» إذن للترديد، لكنْ علىٰ سبيلِ الاستعارة، والجملتانِ إخباريتان، وبيانُ ذلكَ أنَّ قولَـه تعالىٰ: ﴿قُل لِّلْمُخَلَّفِينَ مِنَ ٱلْأَعْرَابِ سَتُدْعَوْنَ﴾ واردٌ علىٰ سَنَنِ الإخبـارِ التوبيخيِّ في حَقِّ مَنْ تَـخَلَّفَ عن[٤] غزوةٍ غزاها رسولُ الله ﷺ وجاؤوا مُعتَذِرين، يعني: أنَّ اللـهَ سبحانه وتعالىٰ سيُعامِلُكم بعدَ هذه الغَزْوةِ بغزوةٍ أخرىٰ مُعامَلةَ من يَـختَبِـرُ أحوالَ مَنْ هو تحتَ قَهْرِهِ ومَلَكَتِه، فيأمرُه بأمرٍ ويَنظُر: هل يَمتَثِلُ أمرَه أم لا، فإن أطاعَ يُثيبُه، وإلا يُعاقِبُه، يدلُّ عليه تَرتُّبُ قوله: ﴿فَإِن تُطِيعُوا۟ يُؤْتِكُمُ ٱللَّهُ أَجْرًا حَسَنًا ۖ وَإِن تَتَوَلَّوْا۟ كَمَا تَوَلَّيْتُم مِّن قَبْلُ يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾، ورَفْعُ الجناح عن المضرورينَ في قوله: ﴿لَّيْسَ عَلَى ٱلْأَعْمَىٰ حَرَجٌ وَلَا عَلَى ٱلْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى ٱلْمَرِيضِ حَرَجٌ﴾، والتذييلُ بقوله: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ الآية.

---

(١) من قوله: «ويرجع المعنىٰ علىٰ الثاني» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

(٢) يعني: صَدْرَ الأفاضل الخوارزمي (٥٥٥-٦١٧)، و«التخمير» كتابٌ في شـرح «المُفصَّل» للزمخشري، وقد عرَّفتُ به في التعليق علىٰ تفسير الآية ٣٢ من سورة الأنفال (٧: ٩٠).

(٣) «التخمير» (٣: ٢٣٢-٢٣٣).

(٤) في الأصول الخطية: «مِن».

نفى الحرَجَ عن هؤلاءِ مِن ذوي العاهاتِ في التَّخَلُّفِ عن الغَزْو. **وقُرِئ: «نُدخِلْه» و«نُعذِّبْه» بالنُّون.**

[﴿لَّقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَٰبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا * وَمَغَانِمَ كَثِيرَةً يَأْخُذُونَهَا ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ ١٨-١٩]

هي بَيْعةُ الرِّضوان، سُمِّيَتْ بهذهِ الآية، وقِصَّتُها: أنَّ النبيَّ ﷺ حينَ نـزَلَ الحديبيةَ بعَثَ جوّاسَ[١] بنَ أُميّةَ الخزاعيَّ رسولاً إلىٰ أهل مكّة، فهمُّوا به، ....

وتحرير المعنىٰ: ستُدعَونَ إلىٰ قوم ذوي شَوْكةٍ عظيمةٍ وأصحابِ عَدَدٍ وعُدَدٍ لِنَبلُوكم؛ هل تُقاتِلُونَـهم أم لا وتَتخلَّفونَ عن داعيكم كما تَـخَلَّفتُم الآن، والاستِدعاءُ ليسَ إلا لاختباركم وامتِثالِكم الأمر، وإلا فالقومُ يَدخُلونَ في الإسلام: إما باستبصارٍ مِن عندِ أنفسِهم وتفكُّر، أو أن يُقدِرَ اللـهُ غيـرَكم مَنْ يُقاتِلُهم ليُسلِموا. ولهذهِ الدقيقةِ كَنَىٰ بالجملةِ الاسميةِ عن الفِعْلية ـ وهيَ الخبـرُ عن المُبتَدأ المُقدَّر ـ علىٰ تَقَوِّي الحكم.

فظهرَ أنَّ الكلامَ واردٌ علىٰ التمثيل، و«أو» التردِيديةُ مُستَعارةٌ هاهنا، كما استُعير كلمةُ التَّـرَجِّي في قوله: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾، والله أعلم.

قوله: (**وقُرِئ: «نُدخِلْه» و«نُعذِّبْه» بالنُّون**): نافعٌ وابنُ عامر[٢].

قوله: (**هيَ بَيْعةُ الرِّضْوان، سُمِّيَتْ بهذهِ الآية**): أي: أنزَلَ اللـهُ تعالىٰ في هذهِ البَيْعة: ﴿لَّقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾، فسُمِّيَتْ بها.

الراغب: «الرِّضْوان: الرِّضا الكثير، ولـمّا كانَ أعظَمُ الرِّضا رضا الله خُصَّ لفظُ «الرِّضْوان» في القُرآن بما كانَ مِنَ الله تعالىٰ»[٣].

---

(١) كذا في الأصل، والصواب: «خراش بن أمية»، والقِصّةُ في «مسند أحمد» (١٨٩١٠). وانظر ترجمته في «أسد الغابة» لابن الأثير (١ : ٦٠٢)، و«الإصابة» للحافظ ابن حجر (٢ : ٢٦٩).

(٢) انظر: «التيسير» للداني ص٢٠١، و«حجة القراءات» ص٦٧٤.

(٣) «مفردات القرآن» ص٣٥٦.

فمَنَعَه **الأحابيش**، فلما رَجَعَ دعا بعُمَرَ رضيَ اللهُ عنه لِيبعَثَه، فقال: إني أخافُهم علىٰ نفسي، لِـما عُرِفَ مِن عداوتي إياهُم، وما بمَكّةَ عَدَوِيٌّ يمنَعُني، ولكنِّي أدُلُّك علىٰ رجلٍ هو أعَزُّ بها مني، وأحَبُّ إليهم؛ **عُثمانُ بنُ عَفّان**، فبعَثَه، فخبَّرَهُم أنه لم يأتِ بحَرْب، وإنما جاءَ زائِراً لهذا البيتِ مُعظِّماً لِـحُرْمتِه، فوَقَّرُوه، وقالوا: إن شِئتَ أن تَطوفَ بالبيتِ فافعَل، فقال: ما كنتُ لأطوفَ قبلَ أن يطوفَ رسولُ الله ﷺ، واحتُبِسَ عندَهم، فأُرجِفَ بأنهم قتلوه، فقال رسولُ الله ﷺ: «لا نَبرَحُ **حتىٰ نُناجِزَ** القَوْم»، ودعا الناسَ إلىٰ البَيْعة، فبايعوه تحتَ الشَّجَرة، وكانت سَمُرة، قال جابرُ بنُ عبد الله: لو كنتُ أُبصِرُ لأريتُكم مكانَها.

وقيل: كان رسولُ الله ﷺ جالِساً في أصل الشَّجَرة، وعلىٰ ظَهْرِهِ غُصْنٌ مِن أغصانِها، قال عبدُ الله بنُ المُغفَّل: وكنتُ قائماً علىٰ رأسِه وبيدي غُصْنٌ مِنَ الشَّجَرةِ أذُبَّ عنه، فرفعتُ الغُصْنَ عن ظَهْرِه، فبايعوه علىٰ الموتِ دونَه، وعلىٰ أن لا يَفِرُّوا، فقال لهم رسولُ الله ﷺ: «أنتُمُ اليومَ خَيرُ أهلِ الأرض».

وكان عَدَدُ المُبايعينَ ألفاً وخمسَ مئةٍ وخمسةً وعشرين، **وقيل: ألفاً وأربعَ مئة**،........

قوله: (**الأحابيش**): عن بعضِهم: واحِدُها: أُحبُوش، وهو الفوجُ[1] مِن قبائلَ شَتّىٰ، يُقال: تَحَبَّشُوا مِن كُلِّ قَبيلة، أي: تَجَمَّعُوا، فصارَ لهم سوادٌ لكثرتِهم، فشُبِّهوا بالحبش.

قوله: (**عثمانُ بنُ عَفّان**): يُروىٰ مرفوعاً ومفتوحاً؛ فالرفعُ علىٰ أن يكونَ خَبَرَ مُبتَدأٍ محذوف، والفتحُ علىٰ أن يكونَ بَدَلاً مِن «رجل».

قوله: (**حتىٰ نُناجِز**): **الجوهري**: المُناجَزةُ في الحرب: المُبارزةُ والمُقاتَلة».

قوله: (**وقيل: ألفاً وأربعَ مئة**): هذا هو الصحيح، كما رويناه في حديثِ مُسلِم[2] في البَيْعة، قال: «كُنّا أربعَ عشرةَ مئة»، وعن البُخاريِّ[3] في حديثِ نَزْحِ بئرِ الحديبية.

---

(١) في (ح): «الجمع».

(٢) في «صحيحه» برقم (١٨٥٦) (٦٩). وهو عند البخاري (٤١٥٤) و(٤٨٤٠) و(٥٦٣٩)، ومسلم (١٨٥٦) من حديث جابر بلفظ: «ألفاً وأربع مئة».

(٣) في «صحيحه» (٤١٥١) من حديث البراء بن عازب.

وقيل: ألفاً وثلاثَ مئة.

﴿فَعَلِمَ مَا فِى قُلُوبِهِمْ﴾ مِنَ الإخلاصِ وصِدقِ الضمائرِ فيما بايعوا عليه، ﴿فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ﴾ أي: الطُّمأنينةَ والأمْنَ بسَبَبِ الصُّلْحِ علىٰ قلوبهم، ﴿وَأَثَٰبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا﴾، وقُرِئ: «وآتاهُم»، وهو فَتْحُ خَيبَرَ غِبَّ انصرافِهم مِن مكّة، وعن الحسن: فَتْحُ هَجَر، وهو أجَلُّ فَتْح، اتَّسَعُوا بثَمَرِها زماناً، ﴿وَمَغَانِمَ كَثِيرَةً يَأْخُذُونَهَا﴾ هي مَغانِمُ خَيْبر، وكانت أرضاً ذاتَ عَقارٍ وأموال، فقَسَمَها رسولُ الله ﷺ عليهم. .

قوله: (وعن الحسن: فَتْحُ هَجَر): وفيه نَظَر؛ لأنَّ «هَجَراً»[١] علىٰ ما ذكرَه صاحبُ «النهاية»: «إما قريةٌ قريبةٌ مِنَ المدينةِ التي منها القِلال، أو هَجَرُ البَحْرَين[٢]»، ولم يَذكُر أحدٌ مِنَ الأئمةِ أنه ﷺ غزاها[٣]، وذكرَ محيي السُّنّة: «أنه ﷺ لـمَّا رَجعَ مِنَ الحديبيةِ أقامَ بالمدينةِ بقيّةَ ذي الحجّة، ورجعَ بقيّةَ المُحرَّم[٤] سنةَ سبعٍ إلىٰ خيبر»[٥].

قوله: (هيَ مغانمُ خيبر): الراغب: «الغَنَم: معروف، والغُنْم: إصابتُه والظَّفَرُ به، ثم استُعمِلَ في كُلِّ مَظْفورٍ به مِن جِهةِ العِدا وغيرِهم، والمَغنَم: ما يُغنَم، وجمعُه مغانِم»[٦].

---

(١) في الأصول الخطية: «لأنَّ هَجَر» من غير تنوين، فأوهَمَ أنها ممنوعةٌ من الصَّـرْف، وكأنه للعلمية ووزن الفعل، ولكن صَـرَّح ابنُ الأثير في «النهاية»، مادة (هجر) علىٰ أنها «مُذكَّرٌ مصروف».

(٢) في الأصول الخطية: «بحرين».

(٣) تعقَّبه العلامةُ الألوسيُّ في «روح المعاني» (٢٦: ١٠٨) بأن «في «صحيح البخاري» (٣١٥٦) و(٣١٥٧) أنه ﷺ «صالَحَ أهلَ البحرين، وأخذ الجزيةَ من مجوس هجر»، والفتحُ لا يستدعي سابقةَ الغزو، فسقط قولُ الطيبي مُعترَضاً علىٰ الحسن...، نعم إطلاقُ «الفتح» علىٰ مثل ذلك قليل غير شائع، بل قيل: هو معنى مجازي».

(٤) لفظُ البغوي: «أقام بالمدينة بقيّةَ ذي الحجّة وبعضَ المُحرَّم، ثم خرجَ في بقيّة الـمُحرَّم سنة سبع إلىٰ خيبر».

(٥) «معالم التنزيل» للبغوي (٧: ٣٠٦).

(٦) «مفردات القرآن» ص٦١٥.

ثم أتاه عثمانُ رضي الله عنه بالصُّلْح، فصالحهم، وانصرَفَ بعدَ أن نَحَرَ بالحديبية، وحَلَق.

[﴿ وَعَدَكُمُ ٱللَّهُ مَغَانِمَ كَثِيرَةً تَأۡخُذُونَهَا فَعَجَّلَ لَكُمۡ هَٰذِهِۦ وَكَفَّ أَيۡدِيَ ٱلنَّاسِ عَنكُمۡ وَلِتَكُونَ ءَايَةً لِّلۡمُؤۡمِنِينَ وَيَهۡدِيَكُمۡ صِرَٰطًا مُّسۡتَقِيمًا ﴾ ٢٠]

﴿ وَعَدَكُمُ ٱللَّهُ مَغَانِمَ كَثِيرَةً ﴾ وهيَ ما يَفيءُ علىٰ المُؤمنينَ إلىٰ يوم القيامة، ﴿فَعَجَّلَ لَكُمۡ هَٰذِهِۦ﴾ المغانِم، يعني: مغانمَ خَيْبر، ﴿وَكَفَّ أَيۡدِيَ ٱلنَّاسِ عَنكُمۡ﴾ يعني: أيديَ أهل خَيْبَرَ وحُلَفائهم مِن أَسَدٍ وغَطَفانَ حينَ جاؤوا لِنُصْرَتِهم، فقذفَ اللهُ في قلوبهم الرُّعْب، فنكَصُوا. وقيل: أيدي أهل مكّةَ بالصُّلْح، ﴿وَلِتَكُونَ﴾ هذهِ الكَفّة ﴿ءَايَةً لِّلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ وعِبْرةً يَعرِفُونَ بها أنهم مِنَ الله بمكان، وأنه ضامِنٌ نَصْرَهُم والفَتْحَ عليهم. وقيل: رأىٰ رسولُ الله ﷺ فَتْحَ مكّةَ في مَنامِه، ورُؤيا الأنبياءِ صَلَواتُ الله عليهم وَحْي، فتأخَّرَ ذلكَ إلىٰ السنةِ القابلة، فجعَلَ فَتْحَ خَيْبَرَ علامةً وعُنواناً لفَتْح مكّة، ﴿وَيَهۡدِيَكُمۡ صِرَٰطًا مُّسۡتَقِيمًا﴾ ويَزيدكُم بَصيرةً ويقيناً، وثقةً بفَضْلِ الله.

[﴿ وَأُخۡرَىٰ لَمۡ تَقۡدِرُواْ عَلَيۡهَا قَدۡ أَحَاطَ ٱللَّهُ بِهَاۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٗا ﴾ ٢١]

﴿وَأُخۡرَىٰ﴾ معطوفةٌ علىٰ ﴿هَٰذِهِۦ﴾، أي: فعَجَّلَ لكم هذهِ المَغانِمَ ومَغانِمَ أخرىٰ ﴿لَمۡ تَقۡدِرُواْ عَلَيۡهَا﴾ وهيَ مَغانِمُ هَوازِنَ في غَزْوةِ حُنَين، وقال: ﴿لَمۡ تَقۡدِرُواْ عَلَيۡهَا﴾ لِمَا كان فيها. ....

قوله: (ثم أتاهُ عثمانُ رضيَ اللهُ عنه بالصُّلْح): عطفٌ علىٰ قوله: «فبايعوه تحتَ الشَّجَرة»، إلىٰ قوله: «فقال لهم رسولُ الله ﷺ: أنتُم اليومَ خيرُ أهلِ الأرض»، لا علىٰ قوله: «فقَسَمَها عليهم»، لأنَّ فَتْحَ خَيْبَرَ كانَ بعدَ مَرجِعِه رضيَ اللهُ عنه مِن عندِ مُشركي أهلِ مكّةَ بمُدّةٍ مديدة.

مِنَ **الـجَوْلـة**، ﴿قَدْ أَحَاطَ ٱللَّهُ بِهَا﴾ أي: قَـدِرَ عليهـا واستَـوْلىٰ، وأظهَـرَكُـم عليـها، وغَنَّمَكُمُوها.

ويجوز في «أُخرىٰ»: النَّصبُ بفِعْلٍ مُضمَر، يُفسِّرُه ﴿قَدْ أَحَاطَ ٱللَّهُ بِهَا﴾، تقديرُه: وقَضىٰ اللـهُ أخرىٰ قد أحاطَ بها، وأما ﴿لَمْ تَقْدِرُواْ عَلَيْهَا﴾ فصِفةٌ لـ«أخرىٰ»، والرَّفْعُ علىٰ الابتداء؛ لِكَوْنِها موصوفةً بـ﴿لَمْ تَقْدِرُواْ﴾، و﴿قَدْ أَحَاطَ ٱللَّهُ بِهَا﴾: خَبـرُ المُبتَدأ، **والـجرُّ بإضمـار** «رُبّ».

فإن قلت: قولُه تعالىٰ: ﴿وَلِتَكُونَ ءَايَةً لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الفتح: ٢٠]، كيفَ مَوقِعُه؟ قلت: هو كلامٌ مُعتَـرِض، ومعناه: **ولتكونَ الكَفّةُ آيةً للمُؤمنينَ** فعَلَ ذلك، **ويجوزُ أن يكونَ المعنىٰ: وَعَدَكم** المَغانِم، فعَجَّلَ هذهِ الغَنيمةَ وكَفَّ الأعداءَ ليَنفَعَكُم بها، ولتكونَ آيةً للمُؤمنينَ إذا وَجَدُوا وَعْدَ الله بها صادِقاً، لأنَّ صِدقَ الإخبارِ عن الغُيوبِ مُعجِزةٌ وآية، ويَزيدَكم بذلك هِدايةً وإيقاناً.

قوله: (**الـجَوْلة**): **النهاية**: «في حديثِ الصِّدِّيق: «إنَّ للباطلِ نَـزْوة، ولأهلِ الحقِّ جَوْلة»، أي: غَلَبة؛ مِن: جالَ في الحربِ علىٰ قِرْنِه يَـجُول»، وعن بعضِهم: وهي عبارةٌ عن هزيمةِ المُسلِمين، فأحسَنَ في العبارةِ عنها علىٰ عادةِ المُترسِّلين، وقيل: الجولة: هيَ الهزيمةُ مَعَ الرجوع إلىٰ القِتال، ثم الهزيمة، ثم الرجوع.

قوله: (**والـجرُّ بإضمـار**): أي في «أُخرىٰ»، وعلىٰ هذا ﴿لَمْ تَقْدِرُواْ﴾ صِفة، و﴿قَدْ أَحَاطَ﴾ جوابُ «رُبّ».

قوله: (**ولتكونَ الكَفّةُ آيةً للمُؤمنين**): عن بعضهم: فإن قيل: ما وَجْهُ المِنّةِ في كَفِّ أيدي المُؤمنينَ عن الكافرين؟ قلت: وَجْهُه ما بعدَه من قوله: ﴿وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ﴾ [الفتح: ٢٥] الآية.

قوله: (**ويجوزُ أن يكونَ المعنىٰ: وَعَدَكم**): فعلىٰ هذا: ﴿وَلِتَكُونَ ءَايَةً لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ عطفٌ علىٰ عِلّةٍ أخرىٰ محذوفة، وعلىٰ أن تكونَ مُعترِضة: الـمُعلَّـلُ محذوف.

[﴿وَلَوْ قَاتَلَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوَلَّوُا الْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يَجِدُونَ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا * سُنَّةَ اللَّهِ الَّتِي قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلُ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا﴾ ٢٢-٢٣]

﴿وَلَوْ قَاتَلَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ مِن أهل مكّةَ ولم يُصالِحوا، وقيل: مِن حُلَفاءِ أهل خَيْبَر لَغُلِبُوا وانهزموا، ﴿سُنَّةَ اللَّهِ﴾ في مَوضِعِ المَصدَرِ المُؤكِّد، أي: سَنَّ اللهُ غَلَبةَ أنبيائِهِ سُنّةً، وهو قولُه: ﴿لَأَغْلِبَنَّ أَنَا وَرُسُلِي﴾ [المجادلة: ٢١].

[﴿وَهُوَ الَّذِي كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ عَنْهُم بِبَطْنِ مَكَّةَ مِنْ بَعْدِ أَنْ أَظْفَرَكُمْ عَلَيْهِمْ وَكَانَ اللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرًا﴾ ٢٤]

﴿أَيْدِيَهُمْ﴾ أيدي أهلِ مكّة، أي: قَضَىٰ بينَهم وبينكم الـمُكافَةَ والـمُحاجَزةَ بعدَما خَوَّلَكُمُ الظَّفَرَ عليهم والغَلَبة، وذلكَ يومَ الفَتْح، **وبه استَشهَدَ أبو حَنيفةَ رحمه الله علىٰ أنّ مكّةَ فُتِحَتْ عُنْوةً لا صُلْحاً**، وقيل: كانَ ذلكَ في غَـزْوةِ الحديبية؛ لِـمَا رُوِي: أنَّ عِكرِمةَ بنَ أبي جَهْل خَرَجَ في خمس مئة، فبعثَ رسولُ الله ﷺ مَنْ هَزَمَه وأدخَلَه حِيطانَ مكّة. وعن ابنِ عباس: أظهَرَ اللـهُ المُسلِمينَ عليهم بالحِجارةِ حتىٰ أدخَلُوهُم البيوت.

وقُرِئَ: ﴿تَعْمَلُونَ﴾ بالتاءِ والياء.

قوله: (**وبه استَشهَدَ أبو حَنيفةَ رضيَ اللـهُ عنه [علىٰ] أنَّ مكّةَ فُتِحَتْ عُنْوةً لا صُلْحاً**): هذا يُـخالِـفُ تفسيرَ المُصنِّفِ لقوله: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا﴾ [الفتح: ١]: «الفَتْح: الظَّفَرُ بالبَلَدِ عُنْوةً أو صُلْحاً، بحَرْبٍ أو بغير حَرْب»(١).

قوله: (**وقُرِئَ: ﴿تَعْمَلُونَ﴾ بالتاءِ والياء**): أبو عمرو: بالياء التحتانية(٢).

---

(١) لم يظهر لي فيه أيُّ مُخالفة، فاستشهادُ أبي حنيفة رضي الله عنه بكفِّ الأيدي، وكلام الزمخشري في أول السورة في الفتح، ولا تنافي بينهما، والله أعلم.

(٢) انظر: «التيسير» للداني ص٢٠١، و«حجة القراءات» ص٥٧٠.

[﴿هُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَصَدُّوكُمۡ عَنِ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ وَٱلۡهَدۡيَ مَعۡكُوفًا أَن يَبۡلُغَ مَحِلَّهُۥۚ وَلَوۡلَا رِجَالٌ مُّؤۡمِنُونَ وَنِسَآءٌ مُّؤۡمِنَٰتٌ لَّمۡ تَعۡلَمُوهُمۡ أَن تَطَـُٔوهُمۡ فَتُصِيبَكُم مِّنۡهُم مَّعَرَّةُۢ بِغَيۡرِ عِلۡمٍۖ لِّيُدۡخِلَ ٱللَّهُ فِي رَحۡمَتِهِۦ مَن يَشَآءُۚ لَوۡ تَزَيَّلُواْ لَعَذَّبۡنَا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۡهُمۡ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ ٢٥]

وقُرِئ: ﴿وَٱلۡهَدۡيَ﴾ و«الـهَدِيَّ» بتخفيفِ الياءِ وتشديـدِها، وهو ما يُـهدىٰ إلىٰ الكَعْبة، بالنَّصب عَطْفاً علىٰ الضمير المنصوب في ﴿صَدُّوكُمۡ﴾، أي: صَدُّوكم وصَدُّوا الـهَدْي، وبالجرِّ عَطْفاً علىٰ ﴿ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ﴾، بمعنىٰ: وصَدُّوكُم عن نَحْرِ الـهَدْي، ﴿مَعۡكُوفًا أَن يَبۡلُغَ مَحِلَّهُۥ﴾ محبوساً عن ﴿أَن يَبۡلُغَ﴾، وبالرفع علىٰ: وصُدَّ الهدي.

و﴿مَحِلَّهُۥ﴾: مكانَه الذي يَـحِلُّ فيه نَحْرُه، أي: يجب، وهذا دليلٌ لأبي حَنيفةَ علىٰ أنَّ المُحصَـرَ مَحِلُّ هَدْيِهِ الحرم. فإن قلت: فكيفَ حَلَّ رسولُ الله ﷺ ومَنْ معَه، وإنما نُحِرَ هَدْيُهم بالحديبية؟ قلت: بعضُ الحديبيةِ مِنَ الحرم، ورُوِي: أنَّ مَضارِبَ رسولِ الله ﷺ كانت في الحِلّ، ومُصَلّاهُ في الحرم. فإن قلت: فإذن قد نَحَرَ في الحرم، فلِمَ قيل: ﴿مَعۡكُوفًا أَن يَبۡلُغَ مَحِلَّهُۥ﴾؟ قلت: المُراد: المَحِلُّ المعهود، وهو مِنىٰ.

قوله: (يَـحِلُّ فيه نَحْرُه، أي: يجب): «يجب»: من الوقوع، لا مِنَ الوجوب، قال تعالىٰ: ﴿فَإِذَا وَجَبَتۡ جُنُوبُهَا﴾ [الحج: ٣٦]، رُوِيَ عن المُصنِّف: «مَحِلُّ الهدي: مكانُ حُلُولِه، أي: وُجُوبِهِ ووُقوعِه، ومَحِلُّ الدَّيْن: وقتُ حُلُولِه، أي: وُجُوبِهِ ووُقوعِه».

قوله: (فكيفَ حَلَّ رسولُ الله ﷺ): هذا السُّؤالُ واردٌ علىٰ مَذهَبِ أبي حَنيفةَ رضي الله عنه، وعند الشافعيِّ رضي الله عنه: مَحِلُّ الهدي حيثُ أُحصِـرَ، وقد مَرَّ تحقيقُه في سورة البقرة[1].

قوله: (مَضارِب رسولِ الله ﷺ): المُغرِب: «ضَـرَبَ الخيمة، وهو المَضـرِبُ للقُبّة، بفَتْحِ الميمِ وكَسْـرِ الراء، ومنه: كانت مضاربُ رسول الله ﷺ في الحِلّ، ومُصَلّاهُ في الحرم[2]».

---

(١) في تفسير الآية ١٩٦ منها (٣: ٢٨٠).

(٢) أخرج الإمام أحمد في «مسنده» (١٨٩١٠) عن المِسْوَرِ بنِ مَخرَمةَ رضي الله عنه حديثاً طويلاً في قِصّةِ الحديبية، وفيه: «وكان رسولُ الله ﷺ يُصلِّي في الحرم، وهو مُضطَرِبٌ في الحِلّ».

﴿لَّمۡ تَعۡلَمُوهُمۡ﴾ صفةٌ للرجالِ والنِّساءِ جميعاً، و﴿أَن تَطَـُٔوهُمۡ﴾ بَدَلُ اشتمالٍ منهم أو مِنَ الضميرِ المنصوب في ﴿تَعۡلَمُوهُمۡ﴾، والمَعَرّة: مَفعَلة؛ مِن: عَرَّه: بمعنىٰ: عَراه، إذا دهاهُ ما يَكرَهُه ويَشُقُّ عليه. و﴿بِغَيۡرِ عِلۡمٖ﴾ مُتعلِّقٌ بـ﴿أَن تَطَـُٔوهُمۡ﴾، ....

قوله: (مِن: عَرَّه، بمعنىٰ: عَراه؛ إذا دَهَاهُ ما يكرَهُه): الراغب: «المُعتَـرّ: المُعتَـرِضُ للسُّؤال، يُقال: عَرَّهُ واعتَـرَّه، وعَرَرتُ بكَ حاجتي، والعَرُّ والعُرّ: الجربُ الذي يُعِرُّ البَدَن، ومنه قيل للمَضَـرّة: مَعَرّة؛ تشبيهاً بالعَرِّ الذي هو الجرب»(١).

قوله: (و﴿بِغَيۡرِ عِلۡمٖ﴾ مُتعلِّقٌ بـ﴿أَن تَطَـُٔوهُمۡ﴾): فيكونُ حالاً مِنَ الضمير المرفوعِ في ﴿تَطَـُٔوهُمۡ﴾، أو المنصوب، وتقديرُه: أن تَطَـؤُوهُم غيـرَ عالمينَ بهم، قال أبو البقاء: «هو حالٌ مِنَ الضمير المجرور ـ أي: في ﴿مِّنۡهُم﴾ ـ، أو صِفةٌ لـ﴿مَّعَرَّةُۢ﴾»(٢).

والمعنىٰ علىٰ قولِ المُصنِّف: لولا رجالٌ مُؤمنون صِفتُهم أنكم غيـرُ عالمينَ بوَطْئِهم غيـرَ عالمينَ بهم، قال الإمام: «يلزمُ علىٰ قولِهِ التكرير، فالأَوْلىٰ أن يُقال: إنَّ قولَه: ﴿بِغَيۡرِ عِلۡمٖ﴾ يكونُ في مَوضِعِه، المعنىٰ: ﴿فَتُصِيبَكُم مِّنۡهُم مَّعَرَّةُۢ بِغَيۡرِ عِلۡمٖ﴾، أي: إن وَطِئتُموهُم غيـرَ عالمينَ لَزِمَتْكُم سُبّـةُ الكُفّارِ بغير عِلم، أي: بجَهْل، لا يعلمونَ أنكم مَعْذورون فيه، أو فتُصيبَكُم منهم مَعَرّةٌ غيـرُ معلومة، وهيَ ما يحصلُ مِنَ القَتْلِ الخطأ، ومن حُصُولِ الأذىٰ علىٰ البريء»(٣).

وقلت: يُمكِنُ أن يُقال: لا يلزمُ التكرار؛ لأنَّ الـمُرادَ أنه مُتعلِّـقٌ بمـا دلَّ عليه ﴿أَن تَطَـُٔوهُمۡ﴾، والمعنىٰ: لولا رجالٌ مؤمنون، ومن صِفتِكم أنكم غيـرُ عالمينَ بوَطْئِهم، فتَطَـؤُوهُم وأنتُم غيـرُ عالمينَ بهم، فيكونُ ذلك سَبَباً لأنْ تُصِيبَكُم منهم المَعَرّة، وهي ما قال: «يُصيبُهم وجوبُ الدِّيَـةِ والكَفّارة، وسُوءُ قالةِ المُشـركين».

---

(١) «مفردات القرآن» ص٥٥٦.

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١٦٧).

(٣) «مفاتيح الغيب» للرازي (٢٨: ٨٢-٨٣).

يعني: أن تَطـؤُوهُم غيرَ عالـمينَ بـهم، والـوَطْءُ والـدَّوْس: عبارةٌ عن الإيقاع والإبادة، قال:

وَوَطِئْتَنا وَطْأً عـلىٰ حَنَـقٍ ... وَطْءَ الْمُقيَّدِ نابِتَ الـهَرْمِ

وقال رسولُ الله ﷺ: «وإنَّ آخِرَ وَطْأةٍ وَطِئَها اللـهُ بوَجّ»، والمعنىٰ: أنه كانَ بمَكّةَ قومٌ مِنَ المُسلِمينَ مُختَلِطونَ بالمُشـركينَ غيـرُ مُتميِّزينَ منهم، ....

قوله: (ووَطِئتَنا وَطْأً علىٰ حَنَقٍ)[1]: «الـحَنَق»: الحِقدُ الشديد، و«المُقيَّد»: البعيرُ الذي عليه القَيْد، وخَصَّهُ لأنَّ وَطْأتَـه أثقَل، كما خَصَّ الحنَقَ لأنَّ إبقاءَهُ أقلّ، وخَصَّ «نابتَ الـهَرْم»[2] لأنَّ هَشْمَه أسهَل. **الأساس**: «يُقال: أذلُّ مِنَ الـهَرْمة؛ واحدةُ الـهَرْم، وهو يَبيسُ الشِّبْرِق أذلُّ الـحَمْض»، وأنشَدَ البيت، يقول: أثَّرتَ فينا تأثيـرَ الـحَنِـقِ الغَضْبان، كما يُؤثِّرُ البعيرُ المُقيَّدُ إذا وَطِئَ هذا النَّبت[3].

قولُه: (وإنَّ آخِـرَ وَطْـأةٍ وَطِئَها اللـهُ بوَجّ): **النهايـة**: «الـمعنىٰ: أنَّ آخِرَ أَخْذةٍ أو وَقْعةٍ أوقَعَها اللـهُ تعالىٰ بالكُفّارِ كانت بوَجّ، وكانت غزوةُ الطائفِ آخِرَ غَـزَواتِ رسولِ الله ﷺ، فإنه لم يَغْزُ بعدَها إلا غزوةَ تبوك، ولم يكنْ فيها قِتال».

الراغب: «وَطُـؤَ الشيءُ فهو وَطِيءٌ بَيِّنُ الوَطاءةِ والطِّئة والطَّأة، ووَطِئتُه برجلي أطَؤُه وَطْأً ووطاءة، وفي الحديث: «اللهُمَّ اشدُدْ وَطْأتَـكَ علىٰ مُضَـر»[4]، أي: ذَلِّلْهم[5]، ووَطِئَ

---

(١) البيتُ للحارث بن وَعْلة الذُّهلي، كما في «الحماسة» لأبي تمام ص٣٦.

(٢) الهَرْم: واحدتُه هَرْمة، وهي نَبْتة تأكلُها الإبل، ويُقال: هي البَقْلة الحمقاء، ويُقال: هو شَجَرٌ أيضاً. «لسان العرب» لابن منظور، مادة (هرم).

(٣) شرحُ البيت بمعناه للمرزوقي في «شـرح ديوان الحماسة» (١: ١٥١).

(٤) أخرجه البخاري (٨٠٤) و(١٠٠٦) و(٢٩٣٢) و(٣٣٨٦) و(٤٥٦٠) و(٤٥٩٨) و(٦٢٠٠) و(٦٣٩٣) و(٦٩٤٠)، ومسلم (٦٧٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٥) في الأصول الخطية: «ذلِّـله»، والمُثبَت من «مفردات القرآن» للراغب.

ولا مَعْروفي الأماكن، فقيل: ولولا كراهةُ أن تُهلِكُوا ناساً مُؤمنينَ بينَ ظَهْرانَي المُشرِكين، وأنتُم غيرُ عارفينَ بهم، فيُصيبَكُم بإهلاكِهِم مَكروهٌ ومَشَقّة، لَمَا كَفَّ أيديَكم عنهم. وحُذِفَ جوابُ «لولا» لِدلالةِ الكلام عليه، **ويجوزُ أن يكونَ ﴿لَوۡ تَزَيَّلُواْ﴾ كالتكرير لِـ«لولا رجالٌ مُؤمِنون»**؛ لِمَرْجِعِهِما إلىٰ معنىٰ واحد، ويكونَ ﴿لَعَذَّبۡنَا﴾ هو الجواب.

امرأتَه: كِنايةٌ عن الجماع، وصار كالتصريح للعُرْفِ فيه، والمُواطأة: المُوافقة، وأصلُه: أن يَطأَ الرجلُ برِجلِهِ مَوطِئَ صاحِبه»[1].

قوله: (**ويجوزُ أن يكونَ ﴿لَوۡ تَزَيَّلُواْ﴾ كالتكرير لِـ«لولا رجالٌ مُؤمنون»**): يعني: تلخيصُ المعنىٰ الأول: أنَّ هناكَ قوماً مُختَلِطِينَ بالمُشركينَ غيرَ مُتميِّزينَ منهم، وهو ضِدُّ «تَزَيَّلوا»، لأنَّ معناه: حَصَلَ التَّميُّزُ وتَفرَّقَ المانِع، و«لولا»: لامتِناع الشيءِ لوجودِ غيره، و«لو» لامتِناع الشيءِ لامتِناع غيره، فيكونُ مُقتَضىٰ جوابهما واحِداً، فكان تكريراً.

الانتِصاف: «إنما كان مَرجِعُهما هاهنا واحداً، وإن كانت «لولا» تَدُلُّ على الامتِناع لوجودِ غيره، و«لو» تدلُّ علىٰ الامتِناع للامتِناع؛ لأنَّ «لولا»[2] دَخَلَتْ هاهنا علىٰ وجودٍ معناهُ العَدَم، إذِ التَّزيُّلُ معناه المُفارَقة، فصار ثُبوتاً، وكان جَدِّي يختارُ الوَجْهَ الثاني، ويَجعَلُه تَطْرِئةً لِطُولِ الكلام»[3].

وقلت: ولعلَّ المُختارَ الأول؛ لأنه حينئذٍ يَقرُبُ مِن باب الطَّرْدِ والعَكْس[4]، لأنَّ التقدير: لولا وجودُ رجالٍ مُؤمنينَ مُختَلِطينَ بالمُشركينَ غيرِ مُتميِّزينَ منهم لوقعَ ما كانَ جزاءً لكُفرِهِم وصَدِّهِم، ولو حَصَلَ التَّميُّزُ وارتفعَ الاختِلاطُ لحصلَ التعذيب.

---

(١) «مفردات القرآن» ص٨٧٤-٨٧٥.

(٢) في الأصول الخطية: «لو»، وهو خطأ جَزْماً، والمُثبَت من «الانتصاف».

(٣) «الانتصاف» (٣: ٥٤٨) بحاشية «الكشّاف».

(٤) تقدَّم بيانُ معنىٰ الطَّرْد والعكس عند تفسير الآية ٢٥ من سورة يونس (٧: ٧٠) تعليقاً.

فإن قلت: أيُّ مَعَرّةٍ تُصيبُهم إذا قتَلُوهُم وهم لا يَعلَمون؟ قلت: يُصيبُهم وُجُوبُ الدِّيَـةِ والكَفّارة، وسُوءُ قالةِ المُشـركينَ أنهم فعلوا بأهل دينهم مِثلَ ما فَعَلوا بنا مِن غير تمييز، والمَأثَمُ إذا جَرَىٰ منهم بعضُ التقصير.

فإن قلت: قولُه تعالىٰ: ﴿لِّيُدۡخِلَ ٱللَّهُ فِي رَحۡمَتِهِۦ مَن يَشَآءُ﴾ تعليلٌ لماذا؟ قلت: **لِـمَا دَلَّتْ عليه الآيةُ وسِيقَتْ له**؛ مِن كَفِّ الأيدي عن أهل مكّة، والمَنْعِ مِن قَتْلِهم، صَوْناً لمن بينَ أظهُرِهِم مِنَ المُؤمنين، كأنه قال: كانَ الكَفُّ ومَنعُ التعذيب ليُدخِلَ اللـهُ في رحمته، أي: في توفيقه لزيادةِ الخير والطاعةِ مُؤمنيهم، **أو: ليُدخِلَ في الإسلامِ** مَنْ رَغِبَ فيه مِن مُشـرِكيهم، ﴿لَوۡ تَزَيَّلُواْ﴾ لو تَفرَّقُوا وتَـميَّـزَ بعضُهم من بعض؛ مِن: زالَه يَزيلُه. وقُرِئ: «لو تَزايَلُوا».

وقال الإمام: «يـحتملُ أن يُقال: جوابُـه ما دلَّ عليه قولُـه تعالىٰ: ﴿هُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَصَدُّوكُمۡ﴾، يعني: استَحَقُّوا لأنْ لا يُهمَلُوا، ولولا رجالٌ مُؤمنونَ لوقعَ ما استَحَقُّوه، كما يقولُ القائل: هو سارق، ولولا فُلانٌ لقُطِعَتْ يدُه»(١).

قوله: (**لِـمَـا دلَّتْ عليه الآيةُ وسِيقَتْ له**): يعني: هو تعليلٌ للمجموع، قال الإمام: «والمعنىٰ: فَعَلَ ما فَعَلَ لِيُدخِل، لأنَّ هناكَ أفعالاً مِنَ الألطافِ والهِدايةِ وغيرِهما، لا يُقال: إنكَ ذكرتَ أنَّ المانعَ للوَطْءِ وجودُ(٢) رجالٍ مُؤمنين، كأنه قيل: كَفَّ أيديَكم لِئَلّا تَطَؤوا، فكيفَ يكونُ لشيءٍ آخر؟ لأنا نقول: المعنىٰ: كَفَّ أيديَكم لِئَلّا تَطَـؤُوا ليدخلوا، كما يُقال: أطعَمتُه ليَشبَعَ ليَغفِرَ اللـهُ لي»(٣).

قوله: (**أو: ليُـدخِلَ في الإسلامِ**): يعني: إذا قُـيِّـدَ ﴿مَن يَشَآءُ﴾ بالمُؤمنين، فالمُناسِبُ أن

---

(١) «مفاتيح الغيب» للرازي (٢٨: ٨٣).

(٢) في (ح) و(ف): «ذكرتَ المانع للوطء لوجود»، والمُثبتُ من (ط).

(٣) «مفاتيح الغيب» للرازي (٢٨: ٨٣).

[﴿ إِذْ جَعَلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْحَمِيَّةَ حَمِيَّةَ ٱلْجَـٰهِلِيَّةِ فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَعَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ ٱلتَّقْوَىٰ وَكَانُوٓا۟ أَحَقَّ بِهَا وَأَهْلَهَا ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمًا ﴾ ٢٦]

﴿ إِذْ ﴾ يجوزُ أن يَعمَلَ فيه ما قبلَه، أي: لَعَذَّبْناهُم، **أو صَدُّوهُم** عن المَسجِدِ الحرام في ذلكَ الوقت، وأن يَنتَصِبَ بإضمـار: اذكُر.

والمُرادُ بـ«حَمِيّةِ الذينَ كفروا» و«سَكينةِ المُؤمنين» ـ والحميّة: الأَنـفَة، والسَّكينة: الوَقار ـ: ما رُوِيَ: أنَّ رسولَ الله ﷺ **لـمّا نزلَ بالحديبية، بَعثَتْ قُريشٌ** سُهيلَ بنَ عمرٍو القُرَشيّ، وحُوَيطِبَ بنَ عبدِ العُـزّىٰ، ومُكرَزَ بنَ حَفْصِ بنِ الأخيف، علىٰ أن يَعرِضُوا علىٰ النبيِّ ﷺ أن يَرجِعَ مِن عامِهِ ذلك، علىٰ أن تُـخَـلِّيَ له قُـرَيشٌ مكّةَ مِنَ العام القابِل ثلاثةَ أيام، ففَعَلَ ذلك، وكتبوا بينَهم كِتاباً، وقال عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ لعليٍّ رضيَ اللـهُ عنه: «اكتُب: بسمِ الله الرحمنِ الرحيم»، ....

تُفسَّـرَ «الرحمةُ» بالتوفيق، فتكونُ مُراعاةُ جانب طائفةٍ مِنَ المُؤمنينَ والمُؤمناتِ سَبَباً لمزيدِ التوفيقِ والخيرِ والطاعة، وإذا قُـيِّـدَ بالمُشـركين، فالوَجْهُ أن تُفسَّـرَ «الرحمةُ» بالإسلام، لأنَّ المُشـركينَ إذا شاهدوا مُراعاةَ المُسلمينَ ورحمةَ الله في شأنِ طائفةٍ مِنَ المُؤمنينَ بأنْ منعَ مِن تعذيب أعداءِ الدِّينِ بعدَ الظَّـفَرِ بـهم، لأجلِ اختِلاطِهـم بـهم، رَغِبُوا في مِثلِ هذا الدِّينِ والانخِراطِ في زُمْرةِ المرحومين.

قوله: (**أو صَدُّوهُم**): عن بعضِهم: الصواب: أو صَدُّوكُم، بل الأَوْلىٰ ذلك؛ لأنَّ له وَجْهاً، أي: صَدَّ المُشـركونَ المُسلِمينَ إذ جَعَل.

قوله: (**لـمّا نزلَ بالحديبية، بَعثَت قُريش**) الحديثَ إلىٰ آخره: قد ذكره الأئمةُ في أحاديثَ شَتّىٰ برواياتٍ مُختَلِفة، ومضىٰ شيءٌ منه في هذا الكِتاب.

فقال سُهَيلٌ وأصحابُه: ما نَعرِفُ هذا، ولكِنِ اكتُب: باسمِكَ اللهُمّ، ثم قال: «اكتُب: هذا ما صالَحَ عليه رسولُ الله ﷺ أهلَ مكّة»، فقالوا: لو كُنّا نَعلَمُ أنكَ رسولُ الله ما صَدَدْناكَ عن البيت، ولا قاتَلْناك، ولكِنِ اكتُب: هذا ما صالَحَ عليه **مُحَمَّدُ** بنُ عبدِ الله أهلَ مكّة، فقال عليه السَّلام: «اكتُبْ ما يُريدُون، **فأنا أشهَدُ** أني رسولُ الله، وأنا مُحَمَّدُ بنُ عبدِ الله»، فهَمَّ المُسلِمونَ أن يَأبَـوْا ذلك، ويَشمَئِزُّوا منه، فأنـزَلَ اللـهُ علىٰ رسولِهِ السَّكينة، فتَوقَّروا وحَلُمُوا.

و﴿كَلِمَةَ ٱلتَّقْوَىٰ﴾: «**بسم الله الرحمن الرحيم**» و«**مُحَمَّدٌ** رسولُ الله»، قد اختارها اللـهُ لِنَبيِّه وللذينَ معَه؛ أهلِ الخير ومُستَحِقِّيهِ ومَنْ هُم أَوْلىٰ بالهِدايةِ مِن غيرهم، وقيل: هيَ كلمةُ الشَّهادة، وعن الحسن: كلمةُ التقوىٰ: هي الوفاءُ بالعَهْد، ومعنىٰ إضافتِها إلىٰ التقوىٰ: أنها سَبَبُ التقوىٰ وأساسُها، وقيل: كلمةُ أهل التقوىٰ. وفي **مُصحَفِ الحارثِ بنِ سُوَيد** صاحِب عبدِ الله: «وكانوا أهلَها وأحَقَّ بها»، وهو الذي دفَنَ مُصحَفَه أيامَ الحجّاج.

قوله: (**فأنا أشهَد**): قيل: معناه: المُعجِزةُ علىٰ يدي بعدَ الدَّعوىٰ، كما أنَّ شهادةَ الله إظهارُ المُعجِزةِ علىٰ يدِ النبيّ، أو نقول: فإذا ثبتت نُبوّتُه بالمُعجِزةِ إذا قال: أنا نبي، كانَ كالتوكيدِ والتقريرِ لذلك. وقلت: المعنىٰ: أنا نبيٌّ ثابتُ النُّبوّةِ بالمُعجِزة، وثابتُ الرسالةِ بإنزالِ الكِتاب عليّ، سواءٌ شَهِدُوا أو لم يَشهَدوا.

قوله: (و﴿كَلِمَةَ ٱلتَّقْوَىٰ﴾: «**بسم الله الرحمن الرحيم**»): روىٰ الترمذيُّ[(١)] عن أُبيِّ بنِ كعب، عن النبيِّ ﷺ: «﴿وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ ٱلتَّقْوَىٰ﴾، قال: لا إلهَ إلا الله»[(٢)].

قوله: (**الحارثِ بنِ سُوَيد**): قال صاحبُ «جامع الأصول»: «هو مِن كبارِ تابعي الكوفةِ وثقاتِهم، وقد سُئِلَ أحمدُ بنُ حنبل عنه، قال: مِثلُ هذا يُسألُ عنه؟! يعني: لجلالةِ قَدْرِه وعُلُوِّ مَنزِلتِه، وروىٰ عن ابنِ مسعود، ماتَ في آخِرِ أيام عبدِ الله بنِ الزُّبَير»[(٣)].

---

(١) في «جامعه» برقم (٣٢٦٥).

(٢) من قوله: «وقلت: المعنىٰ أنا نبي» إلىٰ هنا، سقط من (ط).

(٣) «جامع الأصول» لابن الأثير (١٢: ٣٠٠).

[﴿لَّقَدْ صَدَقَ ٱللَّهُ رَسُولَهُ ٱلرُّءْيَا بِٱلْحَقِّ لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ فَعَلِمَ مَا لَمْ تَعْلَمُوا۟ فَجَعَلَ مِن دُونِ ذَٰلِكَ فَتْحًا قَرِيبًا﴾ ٢٧]

رأىٰ رسولُ اللـه ﷺ قبلَ خروجهِ إلىٰ الحديبية: كأنه وأصحابَـه قد دَخلُوا مَكّةَ آمِنِين، وقد حَلَقُوا وقَصَّـرُوا، فقَصَّ الرُّؤيا علىٰ أصحابه، ففرِحُوا واستبشَـرُوا، وحَسِبُوا أنهم داخِلوها في عامِهم، وقالوا: إنَّ رُؤيا رسولِ الله ﷺ حَقّ، فلما تأَخَّرَ ذلك قالَ عبدُ اللـه بنُ أُبيٍّ وعبدُ اللـه بنُ نُفَيل ورِفاعةُ بنُ الحارث: واللـه ما حَلَقْنا ولا قَصَّرْنا ولا رأَيْنا المَسجِدَ الحرام، فنزلت.

ومعنىٰ: ﴿صَدَقَ ٱللَّهُ رَسُولَهُ ٱلرُّءْيَا﴾: صَدَقَه في رُؤْياهُ ولم يَكذِبْه، تعالىٰ اللـهُ عن الكَذِب وعن كُلِّ قَبيحٍ عُلُوّاً كبيراً، فحَذَفَ الجارَّ وأوصَلَ الفِعْل، كقوله: ﴿صَدَقُوا۟ مَا عَٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب: ٢٣].

قوله: (ومعنىٰ: ﴿صَدَقَ ٱللَّهُ رَسُولَهُ ٱلرُّءْيَا﴾: صَدَقَه في رُؤياهُ ولم يَكذِبْه): الراغب: «الصِّدقُ والكَذِب: أصلُهمـا في القول، ماضياً كانَ أو مُستَقبَلاً، وَعْداً أو غيرَه، ولا يكونانِ بالقَصْدِ الأولِ إلا في القول، ولا يكونانِ في القول إلا في الخبر، ولذلكَ قالَ تعالىٰ: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلًا﴾ [النساء: ١٢٢]، وقال: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ صَادِقَ ٱلْوَعْدِ﴾ [مريم: ٥٤]، وقد[1] يكونانِ بالعَرَضِ في غير الخبر، كالاستِفهام والأمرِ والدُّعاء، نَحْوَ قولك: «أزيدٌ في الدار؟» فإنَّ في ضِمنِه إخباراً بكونِه جاهِلاً بحالِ زيد، وقولك: «لا تُؤذِني» مُضمَّنٌ لمعنىٰ أنه يؤذيك، وقولُك: «واسِني» مُضمَّنٌ لمعنىٰ[2]: أنك مُحتاجٌ إلىٰ المُواساة.

والصِّدْق: مُطابَقةُ القولِ الضميـرَ والمُخبَـرَ عنه معاً، وإلا لم يكنْ صِدْقاً تامّاً، بل إما

---

(١) من قوله: «يكونان في القول إلا في الخبر» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

(٢) من قوله: «أنه يُؤذيك» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

....

أن لا يُوصَفَ بالصِّدق، أو يُوصَفَ تارةً بالصِّدقِ وتارةً بالكَذِب، علىٰ نَظَـرَينِ مُختَلِفَين، كقولِ كافرٍ غيـرِ مُعتَقِد: «مُحَمَّدٌ رسولُ الله»، فصِدقُه لِكَوْنِ[1] المُخبَـرِ عنه كذلك، وكَذِبُه لمُخالَفةِ الضمير.

وقد يُستَعمَلانِ في كُلِّ ما يَـحِقُّ ويَـحصُلُ في الاعتِقاد، نَحْو: صَدَقَ ظَنِّي وكَذَب، ويُستَعمَلانِ في فِعلِ الجوارح، نَحْو: صَدَقَ في القِتال ـ إذا وفّىٰ حقَّه وفعلَ ما يجب ـ وكذبَ في القِتال، قال تعالىٰ: ﴿رِجَالٌ صَدَقُواْ مَا عَـٰهَدُواْ ٱللَّهَ عَلَيْـهِ﴾ [الأحزاب: ٢٣]، أي: حَقَّقُوا العَهْد.

وقولُه تعالىٰ: ﴿لِّيَسْـَٔلَ ٱلصَّـٰدِقِينَ عَن صِدْقِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٨]: أي: يَسأَلَ مَنْ صَدَّق بلِسانِه عن صِدقِ فِعلِه؛ تنبيهاً أنه لا يكفي الاعترافُ بالحَقِّ دونَ تَـحَرِّيـهِ بالفِعْل، وقولُه تعالىٰ: ﴿لَّقَدْ صَدَقَ ٱللَّهُ رَسُولَهُ ٱلرُّءْيَا﴾: هذا صِدقٌ بالفِعْل، وهو التحقيق، أي: حَقَّقَ رؤيتَه، وعليه قولُه تعالىٰ: ﴿ وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ ﴾ [الزمر: ٣٣]: أي: حَقَّقَ ما أورَدَه قَوْلاً بما تَـحَـرّاهُ فِعْلاً.

ويُعبَّـرُ عن كُلِّ فِعْلٍ فاضل ظاهِراً وباطِناً بالصِّدق، فيُضافُ إليه ذلكَ الفِعْل، كقوله تعالىٰ: ﴿ فِى مَقْعَدِ صِدْقٍ عِندَ مَلِيكٍ مُّقْتَدِرٍ ﴾ [القمر: ٥٥]، وعلىٰ هذا: ﴿أَنَّ لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ [يونس: ٢]، وقولُه: ﴿أَدْخِلْنِى مُدْخَلَ صِدْقٍ﴾ [الإسراء: ٨٠]، ﴿وَٱجْعَل لِّى لِسَانَ صِدْقٍ فِى ٱلْـَٔاخِرِينَ﴾ [الشعراء: ٨٤]، فإنَّ ذلكَ سؤالُ أن يجعلَه اللـهُ صالحاً، بحيثُ إذا أثنىٰ عليه مَنْ بعدَه، لم يكنْ ذلكَ الثناءُ كذباً، كما قال:

إذا نحـنُ أثنَينـا عليـكَ بـصالحٍ ... فأنتَ كما نُثني وفوقَ الـذي نُثنـي[2]».

---

(١) تحرَّف في (ح) و(ف) إلىٰ: «يكون»، والمُثبَت من (ط) ومن «مفردات القرآن» للراغب، مادة (صدق).

(٢) البيت لأبي نُواس، كما في «ديوانه» ص٥، وبه ينتهي كلامُ الراغب الأصبهاني. وهو في: «مفردات القرآن» ص٤٧٨-٤٨٠.

فإن قلت: بِمَ تَعلَّـقَ ﴿بِٱلْحَقِّ﴾؟ قلت: إما بـ﴿صَدَقَ﴾، أي: صَدَقَه فيما رأىٰ، وفي كَوْنِهِ وحُصُولِهِ صِدْقاً مُلتَبِساً بالحقّ، أي: بالغَرَض الصحيح والحِكمةِ البالغة، وذلكَ ما فيه مِنَ الابتلاءِ والتمييزِ بينَ المُؤمِن الـمُخلِص، وبينَ مَنْ في قَلبِهِ مَرَض. ويجوزُ أن يَتعلَّقَ بـ﴿ٱلرُّءْيَا﴾ حالاً منها، أي: صَدَقَهُ الرُّؤْيا مُلتَبِسةً بالحقّ، علىٰ معنىٰ: أنها لم تكنْ مِن أضغاثِ الأحلام. ويجوزُ أن يكونَ ﴿بِٱلْحَقِّ﴾ قَسَماً؛ إما بالحقِّ الذي هو نقيضُ الباطِل، أو بالحقِّ الذي هو مِن أسمائِه، و﴿لَتَدْخُلُنَّ﴾: جوابُه، وعلىٰ الأول: هو جوابُ قَسَم محذوف.

فإن قلت: ما وَجْهُ دُخُولِ ﴿إِن شَآءَ ٱللَّهُ﴾ في أخبار الله عَزَّ وجَلّ؟ قلت: **فيه وجوه**: أن يُعَلِّـقَ عِدَتَه بالمشيئةِ تعليماً لِعبادِهِ أن يقولوا في عِداتِهم مِثلَ ذلك، مُتأدِّبينَ بأدب الله، ومُقتَدِينَ بسُنَّتِه، وأن يُريد: لَتدخُلُنَّ جميعاً إنْ شاءَ الله ولم يُمِتْ منكم أحداً، أو كانَ ذلكَ علىٰ لِسانِ مَلَك، فأدخَلَ المَلَك: إن شاء الله، أو هيَ حِكايةُ ما قالَ رسولُ الله ﷺ لأصحابه، وقَصَّ عليهم. وقيل: هو مُتعلِّـقٌ بـ﴿ءَامِنِينَ﴾.

قوله: (**فيه وجوه**): تلخيصُها: أنَّ قولَه: ﴿إِن شَآءَ ٱللَّهُ﴾: إما مِن كلام الله عَزَّ وجَلّ، أو مِن كلام المَلَكِ عليه السَّلام، أو الرسول ﷺ.

وعلىٰ أن يكونَ من كلام الله تعالىٰ فهو: إما مُتعلِّقٌ بـ﴿لَتَدْخُلُنَّ﴾ أو بـ﴿ءَامِنِينَ﴾، وإذا كان الأولُ فإيرادُه: إما للتعليم أو للتبـرُّك، وإما أنَّ المُراد: لَتدخُلُنَّ جميعاً، وإذا تَعلَّقَ بـ﴿ءَامِنِينَ﴾ كان المعنىٰ ما ذكرَه في قوله: ﴿ٱدْخُلُوا۟ مِصْرَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ﴾ [يوسف: ٩٩]: «أسلِمُوا وآمِنُوا في دُخُولِكم إنْ شاءَ الله، والتقدير: ادخُلُوا مِصْـرَ آمِنينَ إن شاءَ اللـهُ دَخَلتُم».

وعلىٰ أن يكونَ مِن كلام المَلَك: فإنه لـمَّا ألقىٰ كلامَ الله علىٰ النبيِّ ﷺ ألقىٰ هذهِ الكلمةَ من تِلقاءِ نفسِه تبـرُّكاً.

وعلىٰ أن يكونَ مِن كلام الرسولِ ﷺ لأصحابه: فإنه صَلَواتُ الله عليه لـمَّا قَصَّ الرُّؤيا علىٰ أصحابه أتىٰ بتأويلها مُؤكِّداً بالقَسَميّة، لأنَّ رُؤيا الأنبياءِ وَحْي، ثم إنه تعالىٰ لـمَّا ذكرَ ﴿لَقَدْ

....

صَدَقَ ٱللَّهُ رَسُولَهُ ٱلرُّءْيَا بِٱلْحَقِّ﴾ استأنَفَ بقوله: ﴿لَتَدْخُلُنَّ﴾، ليكونَ جواباً لمنْ قالَ عندَ ذلك: فبِمَ صَدَقَه الله؟ فقيل: في قوله: ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ﴾.

وقد طعنَ صاحبُ «التقريب» في بعض الوُجُوهِ على الإجمال.

وقلت: إذا كانَ مِن كلام الله، ولم يكنْ تعليمـاً للعباد، ويُراد: لتَدخُلُنَّ جميعاً إن شاء الله، ولم يَمُتْ منكم أحد، كانَ المُراد: لتَدخُلُنَّ جميعاً إن شاء الله ولم يَمُتْ أحد[1]، لكنَّ اللهَ تعالى أماتَ بعضَهم. وفيه بُعْد. وإذا كانَ مِن كلام المَلَك: فظاهرُ الرَّدّ[2]؛ لأنَّ الزيادةَ مِن كلام الغير كيفَ تدخلُ في كلام الله تعالى؟! وأَوْلى الوجوه: أن يكونَ تعليمـاً للعباد، وتكونَ كلمةَ تأديب تُذكَرُ في أثناءِ الكلام تيمُّناً وتبـرُّكاً.

روى الواحِديُّ عن أبي العبّاس أحمدَ بنِ يحيى[3]: «استثنى اللـهُ تعالى فيما يَعلَم؛ ليستثنيَ الخلقُ فيما لا يَعلَمون، وأمرَ بذلك في قوله: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىْءٍ إِنِّى فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا * إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الكهف: ٢٣-٢٤]»[4]، وكذا عن الإمام، وقال أيضاً: «إنَّ ذلكَ لتحقيقِ الدُّخول؛ لأنَّ المُؤمنينَ أرادوا الدُّخول، وأبَـوُا الصُّلْح، فقيل: تَدخُلون، لكنْ لا بجَلادتِكم ولا بإرادتِكم، وإنما تَدخُلونَ بمَشيئةِ الله وإرادتِه»[5].

وقلت: ويَعضُدُه قوله تعالى: ﴿فَعَلِمَ مَا لَمْ تَعْلَمُوا۟﴾، وتفسيرُ المُصنِّف: «فعَلِمَ ما لم تَعلَموا مِنَ الحِكمةِ والصواب في تأخير فَتْح مكّةَ إلى العام القابِل».

---

(١) من قوله: «كان المراد: لتدخلن» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

(٢) تحرَّف في الأصول الخطية إلىٰ: «الورود»، وهو تحريفٌ قبيحٌ لِـمَا فيه من قَلْبِ المعنىٰ.

(٣) يعني: ثعلب، العلامة النحوي المشهور.

(٤) «الوسيط» للواحدي (٤: ١٤٥).

(٥) «مفاتيح الغيب» للرازي (٢٨: ٨٧).

﴿فَعَلِمَ مَا لَمْ تَعْلَمُوا﴾ مِنَ الحِكمةِ والصَّوابِ في تأخيرِ فَتْحِ مكّةَ إلىٰ العامِ القابِلِ، ﴿فَجَعَلَ مِن دُونِ ذَٰلِكَ﴾ أي: مِن دُونِ فَتْحِ مكّة، ﴿فَتْحًا قَرِيبًا﴾ وهو فَتْحُ خَيْبر، لِتَستَروِحَ إليه قُلوبُ المُؤمنينَ إلىٰ أن يَتيسَّرَ الفَتْحُ الموعود.

[﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ ۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ ٢٨]

﴿بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ﴾ بدينِ الإسلام، ﴿لِيُظْهِرَهُۥ﴾ لِيُعلِيَه ﴿عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ﴾ علىٰ جِنسِ الدِّينِ كُلِّه، يُريد: الأديانَ المُختَلِفةَ مِن أديانِ المُشرِكينَ والجاحِدينَ وأهلِ الكِتاب، ولقد حَقَّقَ ذلكَ سُبحانَه، فإنك لا ترىٰ ديناً قَطُّ إلا وللإسلام دونَه العِزُّ والغَلَبة. وقيل: هو عندَ نُزولِ عيسىٰ حينَ لا يبقىٰ علىٰ وَجْهِ الأرض كافر. وقيل: هو إظهارُه بالحجج والآيات.

وفي هذهِ الآيةِ تأكيدٌ لِما وعدَ مِنَ الفَتْح، وتوطينٌ لنفوسِ المُؤمنينَ علىٰ أنَّ اللهَ تعالىٰ سيَفتَحُ لهم مِنَ البلاد، ويُقيِّضُ لهم مِنَ الغلَبةِ علىٰ الأقاليم، ما يَستَقِلُّونَ إليه فَتْحَ مكّة.

﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ علىٰ أنَّ ما وَعَدَهُ كائِن، عن الحسن: شَهِدَ علىٰ نفسِه أنه سيُظهِرُ دِينَك.

[﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا ۖ سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ ۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ ۚ وَمَثَلُهُمْ فِى ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ ۗ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًۢا﴾ ٢٩]

قوله: (لِتَستَروِحَ إليه قلوبُ المُؤمنين): **الأساس**: «قد رَوَّحتُ بهم ترويحاً، وأَرَحْتُه مِنَ التَّعَب، فاستراح، واستَروَحْتُ إلىٰ حديثه».

قوله: (ويُقيِّضُ لهم): **المُغرِب**: «قيَّضَ له كذا: قَدَّره، ومنه: مُلكاً مُقيَّضاً».

﴿مُحَمَّدٌ﴾ إما خَبـرُ مُبتَدأ، أي: هو مُحمَّد؛ لتقدُّم قولِه: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ﴾، وإما مُبتَدأ، و﴿رَّسُولُ ٱللَّهِ﴾ عطفُ بيان، وعن ابنِ عامِر أنه قرأ: «رسولَ الله»؛ بالنَّصب علىٰ المَدْح.

قوله: (أي: هو مُحمَّد؛ لتقدُّم[1] قوله: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ﴾): يعني: لـمَّا ذكرَ اللـهُ تعالىٰ أنه بذاتِهِ اختصَّ بإرسالِ ذلكَ الرسولِ ﷺ الموصوفِ بصِفاتِ الكمـال، وهو الذي بجَلالتِهِ خَصَّهُ بذلكَ الخَطْب الجليل والأمر الخطير، استأنَـفَ بقوله: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ﴾؛ ليكونَ مَورِداً للسُّؤال؛ وأنَّ ذلكَ الموصوفَ مَنْ هو؟ ثم ابتدأ: ﴿وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ﴾؛ تشـريفاً لـهم وكرامـة، نَحْوُ قولـه: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَيَّدَكَ بِنَصْرِهِۦ وَبِٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنفال: ٦٢]، ولا كذلكَ علىٰ الوَجْهِ الثاني، قال صاحبُ «المُرشِد»: «الوقفُ علىٰ ﴿رَّسُولُ ٱللَّهِ﴾: حَسَن»[2].

قوله: (و﴿رَّسُولُ ٱللَّهِ﴾ عطفُ بيان): فيه إشارةٌ إلىٰ ما ينبغي، وأنَّ علىٰ المسلمين أن لا يُسمُّوهُ باسمِه، ويكونَ «رسولُ الله» عندَهم في كَثْرةِ الدَّوَرانِ بمنزلةِ البيانِ لاسمِهِ تعظيماً وتبجيلاً، قال اللـهُ تعالىٰ: ﴿لَّا تَجْعَلُوا۟ دُعَآءَ ٱلرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَآءِ بَعْضِكُم بَعْضًا﴾ [النور: ٦٣]، أي: لا تجعلوا تَسْميتَه ونداءَه بينكم كما يُسَمِّي بعضُكم بعضاً، بل: يا نبيَّ الله، ويا رسول الله.

وقال القاضي: «﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ﴾: جُـملةٌ مُبيِّنةٌ للمشهودِ به ـ أي: هو مُتعلِّقٌ بقوله: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ ـ ويجوزُ أن يكونَ ﴿رَّسُولُ ٱللَّهِ﴾ صِفة، و﴿مُّحَمَّدٌ﴾ خَبـرُ مُبتَدأٍ محذوف، أو مُبتَدأ، ﴿وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ﴾ معطوفٌ عليه، وخَبـرُهما: ﴿أَشِدَّآءُ﴾»[3].

---

(١) قوله: «أي: هو محمد لتقدُّم» سقط من (ف).

(٢) تقدَّم التعريف بـ«المُرشِد» في تفسير الآية ٣٤ من سورة التوبة (٧: ٢٣٣) تعليقاً، وانظر: «المقصد» لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري ص٧٢٩.

والوقفُ الحسنُ عنده: ثاني مراتب الوقف، فإنه جعلها ثمـاني: التام، ثم الحسن، ثم الكافي، ثم الصالح، ثم المفهوم، ثم الجائز، ثم البيان، ثم القبيح. انظر «المقصد» ص١٦.

(٣) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ٢٠٩).

﴿وَالَّذِينَ مَعَهُۥٓ﴾ أصحابُه، ﴿أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ﴾ جمعُ شديدٍ ورحيم، **ونحوُه**: ﴿أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [المائدة: ٥٤]، ﴿وَٱغْلُظْ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ٧٣]، ﴿بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [التوبة: ١٢٨]، وعن الحسن: بَلَغَ مِن تَشَدُّدِهم علىٰ الكُفّار: أنهم كانوا يَتحرَّزونَ مِن ثيابِهم أن تَلزَقَ بثيابِهم، ومِن أبدانِهم أن تمسَّ أبدانَهم، وبلغَ مِن تَرَحُّمهم فيما بينَهم أنه كان لا يَرىٰ مُؤمِنٌ مُؤمِناً إلا صافَحَه وعانَقَه.

والمُصافَحة: لم يختلفْ فيها الفُقَهاء، وأما المُعانَقة: فقد كَرِهَها أبو حَنيفةَ رحمه الله،..

قوله: (**ونحوُه**: ﴿أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾): أي: هو مِن أسلوب التكميل، فإنه لو اكتفىٰ بقوله: ﴿أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ لأوهَمَ أنَّ ذلكَ للعَجْز، فكَمَّلَ بقوله: ﴿أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾، فاقترنَ بما يُنبِئُ عن التواضع، ولا يُؤدِّي إلىٰ التكبُّر، كذا قولُه: ﴿أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ﴾: لو اكتفىٰ به لأوهَمَ الفَظاظةَ والغِلظة، فكَمَّلَ بقوله: ﴿رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ﴾، يعني: أنهم مَعَ كونِهم أشِدّاءُ علىٰ الأعداءِ رُحَماءُ فيما بينَهم أربابُ وَقارٍ وترحُّم.

قوله: (**والمُصافَحةُ: لم يختلفْ فيها الفُقَهاء**): عن البراءِ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «إذا التقىٰ المُسلِمانِ فتَصافَحا وحَمِدا الله واستَغْفراهُ غُفِرَ لهما» أخرجه أبو داود[(١)]، وفي روايةِ الترمذيّ[(٢)]: «ما مِن مُسلِمَينِ يَلتقيانِ فيَتَصافَحانِ إلا غُفِرَ لهما قبلَ أن يَتفرَّقا».

وقال الشيخُ مُحيي الدِّين النواويُّ في «الأذكار»: «المُصافَحةُ مُستَحبّةٌ عندَ كُلِّ لِقاء، وأما ما اعتاده الناسُ بعدَ صلاةِ الصُّبح والعَصْرِ فلا أصلَ له، ولكنْ لا بأسَ به، فإنَّ أصلَ المُصافَحةِ سُنّة، وكونُهم مُحافِظينَ عليها في بعض الأحوال، ومُفرِّطينَ في كثيرٍ منها: لا يُخرِجُ ذلكَ البعضَ عن كَونِه مِنَ المُصافحةِ التي وَرَدَ الشَّرْعُ بأصلِها. وقد ذكر الشيخُ الإمامُ أبو مُحمَّد ابنُ عبدِ السلام في كتابه «القواعد»: أنَّ البِدعَ علىٰ خمسةِ أقسام: واجبةٍ ومُحرَّمةٍ ومكروهةٍ

---

(١) في «سننه» (٥٢١١).

(٢) في «جامعه» (٢٧٢٧). وأخرجه أيضاً أبو داود (٥٢١٢)، وابن ماجه (٣٧٠٣).

وكذلكَ التَّقْبيل، قال: لا أُحِبُّ أن يُقبِّـلَ الرَّجُلُ مِنَ الرَّجُل وَجْهَه ولا يَدَهُ ولا شَيْئاً مِن جَسَدِه. وقد رَخَّصَ أبو يُوسُفَ في المُعانَقة.

ومُستَحبَّةٍ ومُباحة، ومن البِدع المُباحة: المُصافَحةُ عَقِيبَ الصُّبْحِ والعَصْـر». انتهىٰ ما في «الأذكار»(١).

قوله: (**وكذلكَ التقبيل**): عن الترمذيِّ(٢) عن أنسٍ قال: سمعتُ رَجُلاً يقولُ لرسولِ الله ﷺ: «يا رسول الله، الرجلُ مِنّا يَلْقىٰ أخاه أو صديقَه، أينحني له؟ قال: لا، قال: أفيَلتزِمُه ويُقبِّلُه؟ قال: لا، قال: أيأخذُ بيَدِهِ ويُصافِحُه؟ قال: نعم». فزاد رَزِينٌ بعدَ قوله: «ويُقبِّلُه؟ قال: لا»: «إلا أن يأتيَ مِن سَفَر».

وفي «الأذكار»: عن الترمذيِّ(٣) عن عائشةَ رضيَ اللـهُ عنها قالت: «قَدِمَ زيدُ بنُ حارثةَ المدينة، ورسولُ الله ﷺ في بيتي، فقَرَعَ الباب، فقام رسولُ الله ﷺ يَـجُـرُّ ثوبَه، فاعتَنَـقَه وقَبَّلَه»، قال الترمذيّ: هذا حديثٌ حسن. قال الشيخُ مُحيي الدِّين النواوي: «التقبيلُ والمُعانَقةُ لا بأسَ به عندَ القُدُوم مِن سَفَرٍ ونَحْوِه، مكروهٌ كراهةَ تنزيهٍ في غيره، وأما الأمرَدُ الحَسَنُ فيَحرُمُ بكُلِّ حال، والمذهبُ الصحيحُ عندَنا: يَـحرُمُ النَّظَـرُ إلىٰ الأمرَدِ الحسنِ ولو كانَ بغير شَهْوة، وقد أُمِنَ الفِتنةُ(٤) فهو حرام، كالمرأة، لكونِه في معناها»(٥).

قوله: (**وقد رَخَّصَ أبو يُوسُفَ في المعانَقة**): روىٰ أبو داود: «سُئِلَ أبو ذرّ: هل كانَ رسولُ الله ﷺ يُصافِحُكم إذا لَقِيتُموه؟ قال: ما لَقِيتُه قَطُّ إلا صافحَني، وبعثَ إليَّ ذاتَ يومٍ ولم أكنْ في أهلي، فجئت، فأُخبِرتُ أنه ﷺ أرسَلَ إليّ، فأتيتُه وهو علىٰ سَـريرِهِ فالتَزمَني، فكانتْ تلكَ أجوَدَ أجوَد».

---

(١) ص٢٣٧.

(٢) في «جامعه» (٢٧٢٨).

(٣) في «جامعه» (٢٧٣٢).

(٤) في الأصول الخطية: «وقد لا يأمن الفتنة»، والمُثبَت من «الأذكار» للنووي.

(٥) «الأذكار» للنووي ص٢٣٦.

ومِن حَقِّ المُسلمينَ في كُلِّ زمانٍ أن يُراعُوا هذا التَّشدُّدَ وهذا التَّعطُّف، فيَتَشَدَّدُوا علىٰ مَنْ ليسَ علىٰ مِلَّتِهم ودِينِهم ويَتحامَوْه، ويُعاشِـرُوا إخوتَهم في الإسلام مُتعطِّفينَ بالبِرِّ والصِّلة، وكَفِّ الأذىٰ، والمَعُونة، والاحتمال، **والأخلاقِ السَّجيحة**.

ووَجْهُ مَنْ قرأ: «أَشِدّاءَ» و«رُحَماءَ» بالنَّصْب: أن يَنصِبَهما علىٰ المَدْح، **أو علىٰ الحالِ بالمُقدَّر في** ﴿مَعَهُۥٓ﴾، ويجعلَ ﴿تَرَىٰهُمْ﴾ الخبر.

﴿سِيمَاهُمْ﴾ **علامتُهم**، وقُرِئ: «سِيمياؤُهم»، وفيها ثلاثُ لغات؛ هاتانِ والسِّيماء، والمُرادُ بها: السِّمةُ التي تَحدُثُ في جَبْهةِ السَّجّادِ مِن كثرةِ السُّجود، ....

قوله: (**والأخلاقِ السَّجيحة**): **الجوهري**: الإسجاح: حُسْنُ العفو، والسَّجيحة: الطبيعية».

قوله: (**ووَجْهُ قِراءةِ**[1] **مَنْ قرأ: «أَشِدّاءَ» و«رُحماء»**): قال ابنُ جنِّيّ: «وهيَ قِراءةُ الحسن، وهو نَصْبٌ علىٰ الحال، أي: «مُحمَّدٌ رسولُ الله والذينَ معَه»، فـ«مَعَهُ» خَبرُ «الذين»، و«أَشِدّاءَ»: حال، أي: هُم معَه علىٰ هذهِ الحال، فجَعَلَه حالاً مِنَ الضمير في ﴿مَعَهُۥٓ﴾ لأمرين: أحدهما: قُربُه منه، وبُعْدُه عن «الذين»، وثانيهما: ليكونَ العاملُ في الحالِ هو العاملَ في ذي الحال، ولو جعلتَه حالاً مِنَ «الذين» كانَ العاملُ في الحالِ غيرَ العاملِ في صاحبه، وإن كانَ ذلكَ جائزاً، أو شئتَ نَصَبتَهما علىٰ المَدْح»[2].

قوله: (**أو علىٰ الحالِ بالمُقدَّرِ في** ﴿مَعَهُۥٓ﴾): تقديرُه: صاحَبُوهُ أَشِدّاءَ رُحَماء.

قوله: (﴿سِيمَاهُمْ﴾ **علامتُهم**): **النهاية**: «الأصلُ فيها الواو تُمَدُّ وتُقصَر». معنىٰ قوله: «﴿مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ﴾ يُفسِّرُها»: أنَّ «السِّيما» العلامةُ مُطلقاً، ويُرادُ هنا المعنىٰ الخاصّ، فُسِّرَ وبُيِّنَ ﴿مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ﴾، وكانَ مِن حَقِّ الظاهرِ أن يُقال: «الأثر الذي يُؤثِّرُه السُّجُود»، فوضعَ المُصنِّفُ مَوضِعَه: «التأثير»؛ ليُطابِقَ قولَه: ﴿سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم﴾ مُبالَغة.

الجوهري: «التأثير: بقاءُ الأثر علىٰ الشيء».

---

(١) كذا في الأصول الخطية، ولفظة «قراءة» ليست في «الكشاف».

(٢) «المحتسب» لابن جِنِّي (٢: ٢٧٦).

وقولُه: ﴿مِّنۡ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ﴾ يُفسِّـرُها، أي: مِنَ التأثير الذي يُؤثِّـرُه السُّجُود، وكانَ كُلٌّ مِنَ العَلِيَّين ـ عليِّ بنِ الحسينِ زَيْنِ العابدين، وعليِّ بنِ عبدِ الله بنِ عباس **أبي الأملاك** ـ يُقـالُ له: **ذو الثَّفِنـات**، لأنَّ كثرةَ سُجودِهما أحدَثَتْ في مَواقِعِه منهمـا أشباهَ ثَفِناتِ البعير.

وقُرِئ: ﴿مِّنۡ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ﴾ و«مِن آثارِ السُّجود»، وكذا عن سعيدِ بنِ جُبَير: هيَ السِّمةُ في الوَجْه.

قوله: (**أبي الأملاك**): أي: أبي الخلفاء، فيه تعريضٌ بأنهم كانوا مُلُوكاً ولم يكونوا خُلَفاء[1].

قوله: (**ذو الثَّفِنات**): **الجوهري**: «ثَفِنـاتُ البعير: ما يقعُ على الأرضِ مِن أعضائـه إذا غَلُظ».

---

(١) يعني: الخلفاءَ العباسيِّين، فإنهم مِن ذُرِّيّة عليِّ بنِ عبد الله بن عباس هذا.
أما وَصْفُهم بالمُلكِ دونَ الخِلافة: فعلى المعنى الأخصِّ للخِلافة، وهيَ ما كانَ على منهاج النُّبوّة، وهذا الوَصْفُ لم يتوافر إلا في الخلفاء الأربعة الراشدين، وأفرادٍ بعدَهم كالخليفة العادل عمر بن عبد العزيز رحمه الله تعالى، ويدلُّ عليه قولُه ﷺ ـ فيمـا أخرجه أبو داود (٤٦٤٦)، والترمذي (٢٢٢٦)، وصَحَّحَه ابنُ حِبّان (٦٦٥٧) و(٦٩٤٣) ـ: «الخِلافةُ بعدي ثلاثون، ثم تكونُ مُلكاً» الحديث.
أما على المعنى الأعمّ للخِلافة فإنهم خُلَفاء، وإن لم يكونوا على منهاج النُّبوّة، ويدلُّ على صِحّةِ وَصْفِهم بالخِلافة قولُه ﷺ: «سيكونُ مِن بَعْدي خُلَفاء يَعمَلونَ بما يَعلَمون، ويَفعَلُون ما يُؤمَرون، وسيكونُ مِن بَعدِهم خُلَفاء يَعمَلون ما لا يَعلَمون، ويَفعَلون ما لا يُؤمَرون، فمَن أنكرَ بَرِئ، ومَنْ أمسَكَ سَلِم، ولكنْ مَنْ رَضِيَ وتابع»، أخرجه ابنُ حِبّان (٦٦٥٨)، وتَرجَمَ عليه بقوله: «ذكرُ البيانِ بأنَّ المُلوكَ يُطلَقُ عليهم اسمُ الخلفاء»، لكنْ أخرجه مسلم (١٨٥٤) بلفظ: «ستكون أُمراء»، وهو يُعكِّرُ الاستِدلالَ به لِمَا وقعَ فيه من الرواية بالمعنى.
وأصـرحُ منه قولُه ﷺ ـ فيما أخرجه البخاري (٧٢٢٢)، ومسلم (١٨٢١) ـ: «يكونُ اثنا عشـر خليفة»، ولم يكن في الثلاثين سنة بعد النبيِّ ﷺ إلا الأربعة، وتـمَّمَها الحسنُ بنُ علي رضي الله عنهمـا، فصَحَّ إطلاقُ اسمِ الخلافة على مَنْ بعدَهم.

فإن قلت: فقد جاءَ عن النبيِّ ﷺ: «لا تَعْلُبوا صُورَكُم»، وعن ابنِ عُمَرَ رضيَ اللهُ عنه: أنه رأىٰ رجلاً قد أثَّرَ في وَجْهِهِ السُّجود، فقال: إنَّ صُورةَ وَجْهِكَ أنفُك، **فلا تَعْلُبْ وَجْهَك**، ولا تَشِنْ صُورَتَك؟ قلت: ذلكَ إذا اعتَمدَ بجَبْهتِهِ علىٰ الأرض لِتَحدُثَ فيه تلكَ السِّمة، وذلكَ رِياءٌ ونِفاقٌ يُستَعاذُ باللهِ منه، ونحنُ فيما حدثَ في جَبْهةِ السَّجّادِ الذي لا يَسجُدُ إلا خالِصاً لِوَجْهِ الله، وعن بعضِ المُتقدِّمين: كُنَّا نُصَلِّي فلا يُرىٰ بينَ أعيُننا شيء، ونَرىٰ أحَدَنا الآنَ يُصَلِّي فيُرىٰ بينَ عَينَيهِ رُكْبةُ العَنْز، فما ندري: أثَقُلَتِ الأرؤُسُ أم خَشُنَتِ الأرض. وإنما أرادَ بذلكَ مَنْ تَعَمَّدَ ذلكَ للنِّفاق.

وقيل: هو صُفْرةُ الوَجْهِ مِن خَشْيةِ الله. وعن الضَّحّاك: **ليسَ بالنَّدَب في الوُجُوه**، ولكنَّه صُفْرة. وعن سعيدِ بنِ المُسيِّب: نَدَىٰ الطُّهور وتُرابُ الأرض. وعن عطاء: **استنارتْ وجوهُهم مِن طُولِ ما صَلَّوا** بالليل، كقوله: «مَنْ كَثُرَتْ صلاتُه بالليلِ حَسُنَ وَجْهُه بالنَّهار».

قوله: (**فلا تَعْلُبْ وَجْهَك**): العَلْب ـ بفَتْحِ العينِ المُهملةِ وسُكونِ اللامِ ـ: الأثر.

النهاية: «في حديثِ ابنِ عُمَر: «أنه رأىٰ رَجُلاً بأنفِهِ أثرُ السُّجُود، فقال: لا تَعْلُبْ صُورَتَك»، يُقال: عَلَبَه: إذا وَسَمَه وأثَّرَ فيه، والعَلْبُ والعَلَب: الأثر، أي: لا تُؤثِّرْ فيها بشِدّةِ اتِّكائِكَ علىٰ أنفِكَ في السُّجود».

قوله: (**ليسَ بالنَّدَب في الوُجُوه**): **النهاية**: «النَّدَب ـ بالتحريك ـ: أثرُ الجرح إذا لم يَرتَفِعْ عن الجِلد».

قوله: (**استَنارت وُجُوهُهم من طُولِ ما صَلَّوا**): **قال الإمام**: «هو ما يُظهِرُه اللهُ في وُجُوهِ الساجِدينَ نهاراً إذا قاموا بالليل مُتهجِّدين، هذا مُحقَّقٌ لِـمَا يُشاهَدُ الفرقُ بينَ الساهرِ في اللَّهْوِ واللَّعِب، وبينَ الساهرِ في الذِّكْرِ والشُّكْر، أي: نُورُهم في وُجُوهِهم لِتَوجُّهِهم نَحْوَ الحقّ، ومَنْ يُحاذي الشمسَ يَتَنوَّرُ وجهُه، علىٰ أنَّ نُورَها عارضيّ، واللهُ نورُ السماواتِ

﴿ذَٰلِكَ﴾ الوَصْفُ ﴿مَثَلُهُمْ﴾، أي: وَصْفُهم العجيبُ الشأنِ في الكِتابينِ جميعاً، ثم ابتَدَأَ فقال: ﴿كَزَرْعٍ﴾ يُريد: هُم كزَرْع. وقيل: **تَمَّ الكلامُ عندَ قوله**: ﴿ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَاةِ﴾، ثم ابتُدِئَ: ﴿وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ﴾، ويجوزُ أن يكونَ ﴿ذَٰلِكَ﴾ إشارةً مُبهمةً أُوضِحَتْ بقوله: ﴿كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ﴾، كقوله: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَٰلِكَ الْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَٰؤُلَاءِ مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ﴾ [الحجر: ٦٦]. وقُرِئ: «الأَنجِيل» بفَتْحِ الهمزة.

والأرض، فمَنْ يَتوجَّهُ إليه بكُلِّيته ـ كما قال: وَجَّهتُ وَجْهِيَ لله ـ لا بُدَّ أن يَظهَرَ في وَجْهِهِ نورٌ تبهَرُ منه الأنوار»[1].

وروىٰ السُّلَميُّ عن عبدِ العزيز المكِّيّ[2]: ليسَ هو النُّحُولةُ والصُّفْرة، ولكنَّه نورٌ يظهرُ علىٰ وُجُوهِ العابدين، يَبْدو مِن باطِنِهم علىٰ ظاهِرهم، يَتبيَّنُ ذلكَ للمُؤمنين، ولو كانَ ذلكَ في زنجيٍّ أو حَبَشيّ.

وعن بعضهم: ترىٰ علىٰ وُجُوهِهم هَيْبةً لقُرْبِ عَهْدِهم بمُناجاةِ سَيِّدِهم، قال ابنُ عطاء: ترىٰ عليهم خُلَعَ الأنوار لائحة، وقال عامرُ بنُ عبدِ القيس: كادَ وَجْهُ المُؤمن يُخبِرُ عن مَكْنونِ عَمَلِه، وكذلكَ وَجْهُ الكافِر.

قوله: (**وقيل: تمَّ الكلامُ عند قوله**) إلى آخره: وفي «المُرشِد»: قال أبو حاتم: والتمامُ ﴿مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَاةِ﴾ يعني: صفتُهم ونعتُهم، قال: ثم يبتدئ: ﴿وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ﴾ جعلَ صفتَهم في التوراةِ أنهم أشداءُ علىٰ الكفار، وصفتَهم في الإنجيل أنهم كزَرْعٍ أخرَجَ شَطْأَه فآزَرَه، وقد أجاز غيرُه أن يقول: ﴿ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ﴾[3] كأنهم جَعَلوا مَثَلَهم وصِفتهم في التوراة والإنجيل شيئاً واحِداً.

---

(١) «مفاتيح الغيب» للرازي (٢٨: ٨٩).

(٢) هو الإمامُ العابدُ عبد العزيز بن أبي رَوّاد المكِّيّ، شيخُ الحرم، المُتوفىٰ سنة ١٥٩، رحمه الله تعالىٰ. انظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء» للذهبي (٧: ١٨٤-١٨٧).

(٣) من أول هذه الفقرة إلى هنا أثبتُّه من (ط)، وورد في (ح) و(ف) بلفظ: «وقيل: تمَّ الكلام عند قوله: ﴿ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ﴾»، وفيه سقط بيِّن.

﴿شَطْـَٔهُۥ﴾ فِراخَـه، يُـقال: أشطَأَ الزَّرْع: إذا فرَّخ. **وقُرِئ: «شَطَأَه» بفَتْح الطاء**، و«**شَطَاهُ» بتخفيفِ الهمزة**، و«شَطاءَه» بالـمدّ، و«شَطَهُ» بحَذفِ الهمزةِ ونَقْلِ حركتِها إلىٰ ما قبلَها، و«شَطْوَه» بقَلْبِها واواً.

﴿فَـَٔازَرَهُۥ﴾ مِنَ الـمُؤازَرة، وهيَ الـمُعاوَنـة، وعن الأخفش: أنه أفعَـل. وقُرِئ: «**فأَزَرَه**» بالتخفيفِ والتشديد، أي: فشَدَّ أزْرَه وقَـوّاه. ومَـنْ جَعَلَ «آزرَ»: أفعَل، **فهو في معنىٰ القِراءتَين**.

قوله: (**وقُرِئ: «شَطَـأَهُ» بفَتْح الطاء**): ابنُ كثير وابنُ ذَكْوان: «شَطَـأَهُ» بتحريكِ الطاء، والباقون: بإسكانِها(١).

قوله: (**«شَطَاهُ» بتخفيفِ الهمزة**): قال ابنُ جِنِّي: «قِراءةُ عيسىٰ الـهَمْداني ـ بخِلافٍ ـ: «شَطاءَهُ» بتحريكِ الطاءِ ممدوداً مهموزاً، وقرأ عيسىٰ: «شَطَاه»، وقرأ الـجَحْدريّ: «شَطْوَه». والشَّطْء: فِراخُ الزَّرْع، وجمعُه: شُطوء، ويُقالُ أيضاً: هو الوَرَق، والشَّطْء: السُّنبُل أيضاً، شَطَأَ الزَّرْعُ شَطْأً، ومنه قولُهم ـ عندي ـ: شاطئُ النَّهرِ والوادي، لأنه ما بَـرَزَ منه وظَهَر، ولهذا سَمَّوهُ بالسِّيف، لأنه من لفظِ «السَّيف» ومعناه، ألا تراهُم يَصِفُونَ السَّيفَ بالصِّقال، وأما «شَطْوه» بالواو: فلا يخلو أن يكونَ لغةً أو بَدَلاً مِنَ الهمزة. ولا يكونُ «الشَّطْءُ» إلا في البُـرِّ والشعير»(٢).

قوله: (**«فأَزَرَه»**): قرأ ابنُ ذَكْوان: «فأَزَرَه» بالقَصْـر، والباقون: بالـمَدّ(٣).

قوله: (**فهو في معنىٰ القِراءتَين**): يعني: «آزرَ» إما «فاعَلَ» مِنَ المُؤازَرة: المُعاوَنة، أو «أفعَلَ» مِنَ الأَزْر؛ القُوّة، كما قال الأخفش، وقولُه: «في معنىٰ القِراءتَين»، أي: «آزرَ» إذا جُعِلَ «أفعَلَ» يجمعُ معنىٰ التخفيفِ والتشديد.

---

(١) انظر: «التيسير» للداني ص٢٠٢، و«حجة القراءات» ص٦٧٤.

(٢) «المحتسب» لابن جِنِّي (٢: ٢٧٧).

(٣) انظر: «التيسير» للداني ص٢٠٢، و«حجة القراءات» ص٦٧٤.

﴿فَٱسْتَغْلَظَ﴾ فصار مِنَ الدِّقةِ إلىٰ الغِلَظ، ﴿فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ﴾ فاستقامَ علىٰ قَصَبِه، جمعُ ساق. وقيل: مكتوبٌ في الإنجيل: «سيَخرُجُ قومٌ يَنبُتونَ نباتَ الزَّرْع، يأمُرونَ بالمعروف، ويَنهَونَ عن المُنكَر». وعن عِكرِمة: **أخرَجَ شَطْأَهُ بأبي بكر**، فآزرَهُ بعُمَر، فاستَغلَظَ بعُثمان، فاستَوىٰ علىٰ سُوقِهِ بعَلِيّ.

وهذا مَثَلٌ ضَرَبَه اللهُ لِبَدْءِ أمرِ الإسلام وتَرَقِّيهِ في الزِّيادةِ إلىٰ أن قَوِيَ واستَحكَم، لأنَّ النبيَّ ﷺ قامَ وحدَه، ثم قَوّاهُ اللهُ بمَنْ آمَنَ معَه، كما يُقَوِّي الطاقةَ الأُولىٰ مِنَ الزَّرْعِ ما يحتفُّ بها مما يَتولَّدُ منها، حتىٰ يُعجِبَ الزُّرّاع.

الراغب: «أصلُ الأَزْر: الإزارُ الذي هو اللباس، يُقال: إزار وإزارة ومِئزَر، ويُكنىٰ بالإزارِ عن المرأة، وقولُه تعالىٰ: ﴿ٱشْدُدْ بِهِۦٓ أَزْرِى﴾ [طه: ٣١]، أي: أتقوّىٰ به، والأَزْر: القُوّةُ الشديدة، وآزرَه: أعانَه وقوّاه، وأصلُه مِن شَدِّ الإزار، يُقال: آزرتُه فتَأَزَّر، أي: شَدَدتَ أَزْرَه[1]، وهو حَسَنُ الإزرة، وأزرتُ البناءَ وآزرتُه: قَوَّيتَ أسافِلَه، وتَأَزَّرَ النَّبات: طالَ وقَوِي، وآزرتُه ووازرتُه: صِرتَ وزيرَه، وأصلُه الواو»[2].

قوله: (**أخرَجَ شَطْأَهُ بأبي بكر**): روىٰ مُحيي السُّنّة في «المعالم»[3] قريباً منه، وروىٰ في «شرح السُّنّة» عن مالك، وذُكِرَ بينَ يَدَيهِ رجلٌ يَنتَقِصُ أصحابَ رسول الله ﷺ، فقرأ مالكٌ هذهِ الآية: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ﴾ إلىٰ قوله: ﴿لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ﴾، ثم قال: «مَنْ أصبَحَ مِنَ الناسِ في قَلْبِهِ علىٰ أحدٍ مِن أصحابِ رسولِ الله ﷺ، فقد أصابَتْهُ الآية»[4].

---

(١) في الأصول الخطية: «إزاره»، والمُثبَت من «مفردات القرآن» للراغب.

(٢) «مفردات القرآن» ص٧٤.

(٣) انظر: «معالم التنزيل» للبغوي (٧: ٣٢٥).

(٤) «شرح السنة» للبغوي (١: ٢٢٩).

فإن قلت: قولُه: ﴿لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ﴾ تعليلٌ لماذا؟ قلت: لِـمَا دلَّ عليه تشبيهُهم بالزَّرْع؛ مِن نمـائِهم وتـرَقِّيهم في الـزِّيادةِ والقُوّة، ويجوزُ أن يُعلَّلَ به ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾، لأنَّ الكُفّارَ إذا سَمِعُـوا بمـا أُعِدَّ لـهم في الآخِرةِ مَعَ ما يُعِـزُّهم به في الدُّنيا غاظَهم ذلك.

ومعنىٰ ﴿مِنْهُم﴾: البيان، كقولِهِ تعالىٰ: ﴿فَٱجْتَنِبُواْ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾ [الحج: ٣٠].

عن رسولِ الله ﷺ: «مَنْ قرأ سُورةَ الفَتْح فكأنما كانَ ممَّنْ شَهِدَ مَعَ مُحمَّدٍ فَتْحَ مكّة».

تـمَّتِ السُّورة

حامِداً للـه، ومُصَلِّياً علىٰ رسول اللـه ﷺ(١)

(١) كذا في (ف)، وفي (ح): «تـمَّت السُّورة، ولله تعالىٰ الحمد»، وليس في (ط) شيء من ذلك.

سورةُ الحجرات

مدنية، وهي ثماني عشرة آية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

[﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ۖ وَاتَّقُوا اللَّهَ ۚ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ ١]

قَدَّمَه وأقدَمَه: منقولانِ بتثقيل الـحَشْوِ والهمزة، مِن: قَدَمَه إذا تَقَدَّمَه، في قوله تعالىٰ: ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُ﴾ [هود: ٩٨]، ....

سورةُ الحجرات

مدنيّة، وهي ثمانِ عشرةَ آية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

قوله: (**قَدَّمَه وأقدَمَه: منقولانِ بتثقيلِ الحشوِ والهمزة**): أي: منقولانِ مِنَ المُتعدِّي إلىٰ مفعولٍ واحدٍ إلىٰ مفعولين، **الجوهري**: «أقدَمَه وقَدَّمه بمعنىٰ، قال لبيد:

فمضىٰ وقَدَّمَها وكانت عادةً ... منهُ إذا هيَ عَـرَّدَتْ إقـدامُها

أي: تَقَدُّمُها».

الراغب: «القَدَم: قَدَمُ الرجل، وبه اعتُبِـرَ التقدُّمُ والتأخُّر، ويُقال: قديمٌ وحديث؛ إما باعتبارِ الزمانين، وإما بالشَّرَف، نَحْو: فُلانٌ مُتقدِّمٌ علىٰ فُلان، أي: أشرَفُ منه، والقِدَم[1]:

(١) في الأصول الخطية: «والتقدُّم»، والمُثبَت من «مفردات القرآن» للراغب، مادة (قدم).

....

وجودٌ فيما مضىٰ، والبقاء: وجودٌ فيما يُستَقبَل، وقد وَرَدَ في وَصْفِ الله تعالىٰ: «يا قديمَ الإحسان»، ولم يَرِدْ في شيءٍ مِنَ القُرآنِ والآثارِ الصَّحيحةِ «القديمُ» في وَصْفِ الله تعالىٰ[1]، والمُتكلِّمون يَصِفُونَه به، وأكثرُ ما يُستَعمَلُ «القديمُ» يُستعمَلُ باعتبارِ الزمان، نَحْو: ﴿كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ﴾ [يسٓ: ٣٩].

ويُقال: قَدَّمتُ كذا، قال تعالىٰ: ﴿ءَأَشْفَقْتُمْ أَن تُقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدَىْ نَجْوَىٰكُمْ صَدَقَٰتٍ﴾ [المجادلة: ١٣]، وقَدَمتُ فُلاناً أَقدُمُه: إذا تَقَدَّمتَه، قال تعالىٰ: ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [هود: ٩٨].

وقال تعالىٰ: ﴿لَا تُقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدَيِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾: قيل: معناه: لا تَتَقدَّمُوا، وتحقيقُه: لا تَسبِقُوهُ بالقولِ والحكم، بل افعلوا ما يَرسُمُه كما يَفعَلُه العِبادُ المُكرَمُون، وهم الملائكةُ حيثُ قال: ﴿لَا يَسْبِقُونَهُۥ بِٱلْقَوْلِ﴾ [الأنبياء: ٢٧].

وقَدَّمتُ إليه بكذا: إذا أمرتَه قبلَ وقتِ الحاجةِ إلىٰ الفِعْل، وقبلَ أن يَدهَمَه الأمرُ أو الناس، وقَدَّمتُ به: أعلمتَه قبلَ وقتِ الحاجة، ومنه قولُه تعالىٰ: ﴿وَقَدْ قَدَّمْتُ إِلَيْكُم بِٱلْوَعِيدِ﴾ [ق: ٢٨]، ورَكِبَ فُلانٌ مَقاديمَه: إذا مَرَّ علىٰ وَجْهه»[2].

---

(١) أما ما أخرجه ابن ماجه (٣٨٦١) من حديثِ أبي هريرة بذِكرِ الأسماءِ الحسنىٰ، وفيها «القديم»، فإسناده ضعيف.
لكنْ يُستأنسُ في هذا الباب بما أخرجه أبو داود (٤٦٦) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص، عن النبيِّ ﷺ: «أنه كانَ إذا دَخَلَ المَسجِدَ قالَ: أعوذُ بالله العظيم، وبوَجْهِهِ الكريم، وسُلْطانِهِ القديم، مِنَ الشَّيْطانِ الرجيم».
ولو قلت: إنه قد انعَقَدَ إجماعُ أهلِ السُّنّةِ علىٰ جواز إطلاقِ اسم «القديم» علىٰ الله تعالىٰ لَـمَا أبعَدْت، فقد وَرَدَ ذلكَ في «عقيدة الإمام الطحاوي» رحمه الله تعالىٰ، وهي مما يُقرُّها أهلُ السُّنّة قاطبةً، وصرّح بانعقاد الإجماع على هذا الاسم ابنُ قطلوبغا في «حاشيته» على «المسايرة» ص٢٦، والباجوري في «شرح جوهرة التوحيد» ص١٥٥.
أما إنكارُ ابن أبي العز ـ شارح «الطحاوية» ـ ذلك: فغيرُ مُعتَدٍّ به، لانعقاد الإجماع علىٰ جوازه قبله، علىٰ أنه قد خالفَ الإمامَ الطحاويَّ في مسائلَ هي أبعَدُ من هذهِ وأعظم!

(٢) «مفردات القرآن» ص٦٦٠-٦٦١.

ونظيرُهما معنىً ونقلاً: سَلَّفَه وأسلَفَه، وفي قوله: ﴿لَا تُقَدِّمُواْ﴾ مِن غير ذِكرِ مفعولٍ وجهان: أحدُهما: أن يُحذَفَ ليتناولَ كُلَّ ما يقعُ في النفس مما يُقَدَّم. والثاني: أن لا يُقصَدَ قَصْدُ مفعولٍ ولا حَذْفُه، ويُتَوجَّهُ بالنهي إلىٰ نفسِ التَّقْدِمة، كأنه قيل: لا تُقدِموا علىٰ التلبُّس بهذا الفِعْل، ولا تجعلوه منكم بسبيل، كقوله: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى يُحْيِۦ وَيُمِيتُ﴾ [غافر: ٦٨].

ويجوزُ أن يكونَ مِن: قَـدَّم؛ بمعنىٰ: تَقَدَّم، ....

قوله: (معنىً ونقلاً): أما معنىً: فلأن التسليفَ التقديم، ومنه السُّلفة ـ بالضم ـ: ما يَتَعجَّلُه الرجلُ من الطعام قبل الغداء، تقول منه: سَلَّفَ الرجلُ تسليفاً، وأما نقلاً فهو قوله: سَلَّفَه وأسلَفَه، منقولان من: سَلَفَه[1].

قوله: (أن يُحذَفَ ليتناولَ كُلَّ ما يقعُ في النفس مما يُقدَّم): أي: يُتـرَكَ مفعولُه ليَعُمَّ تناولُه، فإنه إذا ذُكِرَ قَصُـرَ عليه.

قوله: (أن لا يُقصَدَ [قَصْدُ] مفعولٍ ولا حذفُه): أي: يُقصَدَ إلىٰ نفس الفِعْلِ وحقيقتِه، نَحْو: «فُلانٌ يُعطي ويَمنَع»، أي: يُوجِدُهما ويَفعَلُ حقيقتَهما إبهاماً للمُبالَغة، قال صاحبُ «التيسير»: أي: لا تُقدِّموا قولاً ولا فِعْلاً علىٰ قولِ رسولِ الله ﷺ وفِعْلِهِ مما سبيلُه أن يُؤخَذَ عنه مِن أمرِ الدِّين، بل انتَظِروا حُكمَه فيه، فإنَّ حُكمَه حُكمُ الله، لأنه لا يقضي إلا بأمرِ الله تعالىٰ.

قوله: (كقوله تعالىٰ: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى يُحْيِۦ وَيُمِيتُ﴾): أي يُوجِدُهما، ووَجْهُ المُشابَهة: أنَّ الإحياءَ والإماتةَ مِن شأنِ مَنِ اتَّصَفَ بصِفةِ الألوهية ومِنْ مُصحَّحِها، كذا مِن شأنِ مَنِ اتَّصَفَ بصِفةِ الإيمان، بل مِن شأنِ مَنْ يُصَدِّقُ ويُقالُ في حَقِّه: «الذينَ آمنوا»: أن يَـجتَنِبَ التلبُّسَ[2] بهذا الفِعْل.

قوله: (ويجوزُ أن يكونَ مِن: قَدَّم؛ بمعنىٰ: تَقَدَّم): أي: يكونُ لازماً، الجوهري: «وقَدَّمَ بينَ يَدَيه، أي: تَقَدَّم، قال تعالىٰ: ﴿لَا تُقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدَيِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾».

---

(١) هذه الفقرة سقطت من (ح) و(ف).

(٢) في الأصول الخطية: «من التلبُّس»، وحذفتُ «مِن»، للاستغناء عنها.

كوَجَّهَ وبَيَّنَ، ومنه مُقدِّمةُ الجيش: خِلافُ ساقتِه، وهي الجماعةُ المُتقدِّمةُ منه، **ويَعضُدُه قِراءةُ مَنْ قرأ: «لا تَقَدَّمُوا» بحَذفِ إحدىٰ تاءَيْ «تَتَقَدَّمُوا»، إلا أنَّ الأولَ أملأُ بالحُسْنِ** وأوجَه، وأشَدُّ مُلاءمةً لبلاغةِ القُرآن، والعلماءُ له أقبَل.

وقُرِئ: «لا تَقدَموا»؛ مِنَ القُدوم، أي: لا تَقدَموا إلىٰ أمرٍ مِن أمورِ الدِّينِ قبلَ قُدومِهما، ولا تَعجَلوا عليهما.

قوله: (**ويَعضُدُه قِراءةُ مَنْ قرأ: «لا تَقَدَّمُوا» بحذفِ إحدىٰ تاءَيْ «تتَقَدَّمُوا»**): قال ابنُ جِنِّي: «وهيَ قِراءةُ الضَّحّاكِ ويعقوب، أي: لا تَفعَلُوا ما تُؤثِرُونَه وتتركوا ما أمَرَكم اللهُ ورسولُه، وهذا معنىٰ قِراءةِ العامّة: ﴿لَا تُقَدِّمُوا۟ بَيْنَ يَدَىِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾، أي: لا تُقدِّمُوا أمراً علىٰ ما أمَرَكم الله، والمفعولُ محذوف»[١].

قوله: (**إلا أنَّ الأولَ أملأُ بالحُسْن**): **الأساس**: «نَظَرتُ إليه، فمَلأتُ منه عيني، وهو يَملأُ العينَ حُسْناً، قال النَّمِر[٢]:

ألم تَـرَها تُريـكَ غـداةَ قامَـتْ ... بمَلْءِ العَيْنِ مِن كَرَمٍ وحُسْنِ».

أي: إذا قُدِّرَ أنه مُتَعَدٍّ ثم حُذِفَ المفعول؛ إما للعُمُوم أو لإرادةِ إجراءِ المُتعدِّي مَجْرىٰ اللازم، كانَ أحسَنَ وأبلغ، وإن بَعُدَتْ المسافةُ مِن جَعْلِهِ ابتداءً لازماً؛ لِـمَا عَرَفتَ مِنَ الشُّيوع والمُبالَغةِ غيـرَ مرّة.

قوله: (**وقُرِئ: «لا تَقدَموا»؛ مِنَ القُدُوم**): **الجوهري**: «قَدِمَ مِن سَفَرِهِ قُدُوماً ومَقدَماً ـ بفتحِ الدال ـ، وقَدَمَ ـ بالفَتح ـ يَقدُمُ قُدُوماً، أي: تَقَدَّم»، فعلىٰ هذا: شَبَّـهَ تعجيلَهم في قَطْع

---

(١) «المحتسب» لابن جِنِّي (٢: ٢٧٨).

(٢) في (ح) و(ف): «النُّمير»، والمُثبَت من (ط) ومن «أساس البلاغة»، مادة (ملأ).

وهو النمرُ بنُ تَوْلَب العُكْلي، شاعر مخضـرم، عاش في الجاهلية، وأدرك الإسلام، ووفد علىٰ النبيِّ ﷺ، وتوفي في خلافة عمر رضي الله عنه. «الأعلام» للزركلي (٨: ٤٨).

وحقيقةُ قولهم: جَلستُ بينَ يَدَي فُلان: أن يجلس بينَ الجِهَتَينِ المُسامِتَتَينِ ليمينِهِ وشِمالِهِ قريباً منه، فسُمِّيَت الجهتان: يَدَيْن؛ لكونهما علىٰ سَمْتِ اليدَينِ معَ القُرْبِ منهما توسُّعاً، **كما يُسَمّىٰ الشيءُ باسم غيره إذا جاوَرَه وداناهُ** في غير مَوضِع، وقد جَرَتْ هذه العِبارةُ هاهنا **علىٰ سَنَنِ ضَرْبٍ مِنَ المجاز، وهو الذي يُسَمِّيه أهلُ البيان: تمثيلاً**، ولِجَرْيِها هكذا فائدةٌ جليلةٌ ليست في الكلام العُرْيان، وهي تصويرُ الهُجْنَةِ والشَّناعةِ فيما نُهُوا عنه مِنَ الإقدام علىٰ أمرٍ مِنَ الأُمورِ **دونَ الاحتِذاءِ علىٰ أمثلةِ الكِتاب والسُّنّة**.

الحكمِ في أمرٍ مِن أمورِ الدِّينِ بقُدُوم المُسافِرِ عن سَفَره؛ إيذاناً بشِدّةِ رغبتهم فيه، نحوُه قولُه تعالىٰ: ﴿وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُواْ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا﴾ [الفرقان: ٢٣].

قوله: (**كما يُسمّىٰ الشيءُ باسم غيره إذا جاوَرَه وداناه**): يعني: هو مِنَ المجازِ الذي يُسمّىٰ بتَسْميةِ الشيءِ باسم مُجاوِرِه، نَحْو: جرىٰ المِيزاب، وسالَ الوادي.

قوله: (**علىٰ سَنَنِ ضَرْبٍ مِنَ المجاز**): **المُغرِب**: «سَنَنُ الطريق: مُعظَمُه ووَسَطُه، وقولُه: فمَرَّ السَّهْمُ في سَنَنِه، أي: في طريقِهِ مُستقيماً كما هو لم يَتَغيَّر، أي: لم يَرجِعْ عن وَجْهه».

قوله: (**وهو الذي يُسَمِّيه أهلُ البيانِ تمثيلاً**): أي: استِعارةً تمثيلية، شَبَّهَ تعجيلَ الصحابةِ في إقدامِهم علىٰ قَطْعِ الحكم في أمرٍ مِن أمورِ الدِّينِ بغير إذنِ الله ورسوله، بحالِ مَنْ تَقَدَّمَ بينَ يَدَي متبوعِهِ إذا سارا في الطريق، وأنه في العادةِ مُستَهجَن، ثم استُعمِلَ في جانبِ المُشبَّهِ ما كانَ مُستَعمَلاً في جانبِ المُشبَّهِ به مِنَ الألفاظ، والغَرَضُ تصويرُ كمالِ الهجنة، وتقبيحُ قَطْعِ الحكم بغير إذنِ الله ورسوله.

ومثلُه قولُه تعالىٰ في حَقِّ الملائكة: ﴿لَا يَسْبِقُونَهُۥ بِٱلْقَوْلِ﴾ [الأنبياء: ٢٧]، أصلُه: لا يَسبِقُ قولُهم قولَه، فنَسَبَ السَّبْقَ إليهم، وجَعَلَ «القولَ» مَحلَّه؛ تنبيهاً علىٰ استِهجانِ السَّبْقِ المُعرَّضِ به للقائلينَ علىٰ الله ما لم يَقُلْه.

قوله: (**دونَ الاحتِذاءِ علىٰ أمثلةِ الكِتاب**): هو افتِعالٌ مِنَ الحَذْو، وفيه معنىٰ الاعتمال،

والمعنىٰ: أن لا تَقطَعوا أمراً إلا بعدَما يحكمـانِ به ويأذنانِ فيه، فتكونوا: إما عامِلينَ بالوَحْيِ المُنزَّل، وإما مُقتَدِينَ برسولِ الله ﷺ. وعليه يَدورُ تفسيرُ ابنِ عباس. وعن مُجاهِد: **لا تَفْتاتوا علىٰ الله شيئاً حتىٰ يَقُصَّهُ علىٰ لِسانِ رسوله.**

ويجوزُ أن يُـجْرىٰ مَـجْرىٰ. ....

كالاكتِساب والكَسْب. **الجوهري**: «يُقال: حَذَوتُ النَّعْلَ بالنَّعْل حَذْواً: إذا قَدَّرْتَ كُلَّ واحدةٍ علىٰ صاحبتها»، وضُمِّنَ معنىٰ «قَدَر»، وعُدِّيَ بـ«علىٰ»، يُقال: قَدَرتُ عليه الثوابَ فانقَدَر، أي: جاءَ علىٰ المِقدار، فأفادَ المُبالَغةَ بناءً وتَضْميناً.

قوله: (**لا تَفْتاتوا علىٰ الله شيئاً**): **الأساس**: «افتاتَ فُلانٌ عليكم برأيه: سَبَقكم به، ولم يُشاوِرْكُم في الحديث»، وفي «مُجمَل اللغة»: «الافتئات: افتِعالٌ مِنَ الفَوْت، وهو السَّبْقُ إلىٰ الشيءِ دون ائتمـارِ مَنْ يُؤتَـمَر، وقيل: فُلانٌ لا يُفتاتُ عليه، أي: يُعمَلُ شيءٌ دونَ أمره».

قوله: (**ويجوزُ أن يُـجْرىٰ**): معطوفٌ علىٰ قوله: «وقد جَرَتْ هذهِ العبارة» إلىٰ آخِره، أي: ويجوزُ أن يُـجْرىٰ قولُه تعالىٰ: ﴿لَا تُقَدِّمُوا۟ بَيْنَ يَدَيِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ مجْرىٰ هذا الأسلوب، وأن يكونَ ذِكرُ الله عَزَّ وجَلَّ تمهيداً لِذِكرِ رسولِ الله ﷺ، وتعظيمـاً لِـحُرْمتِهِ وإجلالِه، وعلىٰ الأول: كانَ المرادُ منه حُكمَ الله ونَصَّ كتابه.

وهذا الأسلـوبُ أبلـغُ وللمعاني أشمَل، والتمثيلُ لـه أظهَر، لأنه إذ حُفِظَ[1] مجلسُه صَلَواتُ الله عليه مِنَ الفَلَتاتِ والسَّقَطات، ووُقِّـرَ جانبُه مِن رَفْعِ الأصوات، كانَ التقدُّمُ بينَ يَدَي حُكم الله أنهىٰ، والمُحافظةُ عليه أَوْلىٰ وأَحْرىٰ.

ومن ثَمَّ عُقِّبَ بقوله: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَرْفَعُوٓا۟ أَصْوَٰتَكُمْ﴾، وكُـرِّرَ النِّداء، وسُمُّوا بالمُؤمنين؛ إيذاناً بالتنبيه علىٰ ما غَفَلوا عنه، وأنَّ الإيمانَ هو الذي يَقتَضي ذلك، وفُصِّلَ ذلكَ

---

(١) في الأصول الخطية: «حُوفِظ».

قولك: سَرَّني زيدٌ وحُسْنُ حاله، وأُعجِبتُ بعَمْرٍو وكَرَمِه، وفائدةُ هذا الأسلوب: الدلالةُ علىٰ قُوّةِ الاختِصاص، ولـمَّا كان رسولُ الله ﷺ مِنَ الله بالمكانِ الذي لا يخفىٰ، سُلِكَ له ذلكَ المَسلَك.

وفي هذا تمهيدٌ وتَوْطِئةٌ لِـمَا **نُقِمَ منهم** فيما يَتولَّوهُ مِن رَفْعِ أصواتِهم فوقَ صَوْتِه، لأنَّ مَنْ أحظاهُ اللـهُ **بهذه الأَثَـرة**، ....

المُجمَلُ أولاً بقوله: ﴿لَا تَرْفَعُوٓاْ﴾ [الحجرات: ٢]، وثانياً بقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُنَادُونَكَ﴾ [الحجرات: ٤]، وثالثاً بقوله: ﴿إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ﴾ [الحجرات: ٦]، ورابعاً بقوله: ﴿وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ ٱللَّهِ﴾ [الحجرات: ٧]، وعُلِّلَ كُلُّ ذلكَ بقوله: ﴿لَعَنِتُّمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَٰنَ﴾ [الحجرات: ٧].

ثم استطردَ ما فيه بيانُ تَـوَخِّي حُسْنِ المُعاشَـرةِ معَ الأصحابِ والإخوان، وإصلاح ذاتِ البَيْن، والتَّنَزُّهِ عن الفَرَطاتِ مِنَ التنابُزِ والغيبةِ وغير ذلك.

ولـمَّا فَـرَغَ من بيانِ إيجابِ التهيُّب لمجلس رسولِ الله ﷺ وإجلالِ جانبه، وشَـرْحِ الصُّحْبةِ مَعَ الإخوان، شَـرَعَ في بيانِ ما هم عليه مِن مُحافَظةِ تقوىٰ الله والإيمانِ والإسلام، وأعادَ التنبيه، وأعَمَّ المُنادىٰ بقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ﴾ [الحجرات: ١٣] إلىٰ آخِرِ السُّورة.

قوله: (**قولك: سَـرَّني زيدٌ وحُسْنُ حالِه**): وعن بعضهم: الأصلُ أن يقول: سَـرَّني حُسْنُ حالِه، وأعجَبَني كَـرَمُه خُصُوصاً، أي: له خِصالٌ محمودةٌ كاملة، وهي مُعجِبةٌ لي، خُصُوصاً كَرَمُه، ولكنْ أردتَ المُبالَغة، فذكرتَ اسمَه أولاً.

قوله: (**نُقِمَ منهم**): **الأساس**: «نَقَمتُ منه كذا: أنكرتَه عليه وعِبتَه، ﴿وَمَا نَقَمُواْ مِنْهُمْ إِلَّآ أَن يُؤْمِنُواْ﴾ [البروج: ٨].

قوله: (**بهذه الأَثَـرة**): الأثرة: اسمُ الاستِئثار.

واختصَّه هذا الاختِصاصَ القوي، كان أدنىٰ ما يجبُ له مِنَ التَّهيُّب والإجلال أن يُـخفَض بينَ يَدَيهِ الصَّوْت، ويُـخافَتَ لَدَيـهِ بالكلام. وقيل: بَعَثَ رسولُ الله ﷺ إلىٰ تِهامةَ سَـرِيَّةً سبعةً وعشـرينَ رجلاً، وعليهمُ المُنذِرُ بنُ عَمْرٍو الساعِدِيّ، فقـتَلَهم بنو عامِر، وعليهم عامرُ بنُ الطُّفيل، إلا ثلاثةَ نَفَرٍ نَجوا، فلَقُوا رَجُلَينِ مِن بني سُلَيم قُربَ المدينة، **فاعتَزَيا لهم إلىٰ بني عامر**، لأنهم أعزُّ مِن سُلَيم، فقَتَلوهما وسَلَبوهما، ثم أتـوْا رسولَ الله ﷺ، فقال: «بِئسَمـا صَنَعتُم، كانا مِن سُلَيم، **والسَّلَبُ ما كسوتُهمـا**»، **فوَدَاهما** رسولُ الله ﷺ، ونزلت. أي: لا تَعمَلوا شيئاً مِن ذاتِ أنفُسِكُم حتىٰ تَستأمِرُوا رسولَ الله ﷺ.

وعن مسروق: دَخَلتُ علىٰ عائشةَ في اليوم الذي يُشَكُّ فيه، فقالت للجارية: اسْقِهِ عَسَلاً، فقلت: إني صائم، فقالت: قد نهىٰ اللـهُ عن صَوْم هذا اليوم، **وفيه نزلت**. ....

قوله: (**فاعتَزَيا لهم إلىٰ بني عامِر**): يعني: أنهمـا انتَسَبا إلىٰ بني عامر حينَ سُئِلا عن نَسَبهمـا، وظنّا أنَّ به النَّجاة، لأنَّ بني عامر كانوا أعزَّ مِن بني سُلَيم.

قوله: (**والسَّلَبُ ما كَسَوتُهمـا**): أي: ما سَلَبتُم عنهمـا مِنَ الثياب كانَ لي، أنا كسوتُهمـا، وكانت هذه الخِلعةُ أمارةً علىٰ الإسلام.

قوله: (**فوَداهما**): أي: أعطىٰ دِيَتَهمـا.

قوله: (**وفيه نزلت**): من تمام كلام عائشةَ رضيَ اللـهُ عنها، وفي «المعالم»: «روىٰ مسروقٌ عن عائشة: أنه في النهي عن يوم الشَّكّ، أي: لا تصوموا قبلَ أن يصومَ نبيُّكم»[١].

ومسروق: ذكره صاحبُ «الجامع» في عِدادِ التابعين، وقال: «هو مسروقُ بنُ الأجدَع بنِ مالكٍ الـهَمْدانيُّ الكوفيّ، أسلَمَ قبلَ وفاةِ النبيِّ ﷺ، وأدرَكَ الصَّدْرَ الأولَ مِنَ الصحابة، وكانَ خَصِيصاً بابنِ مسعود، روىٰ عنه الكثير، وكانت عائشةُ أمُّ المُؤمنينَ رضيَ اللـهُ عنها تَبنَّتْ مسروقاً، وماتَ بالكوفةِ سنةَ اثنتين وستين»[٢].

---

(١) «معالم التنزيل» للبغوي (٧: ٣٣٤).

(٢) «جامع الأصول» لابن الأثير (١٢: ٨٩٩).

وعن الحسن: أنَّ أُناساً ذَبحُوا يومَ الأضحىٰ قبلَ الصلاة، فنزلت، وأمَرَهُم رسولُ الله ﷺ أن يُعيدُوا ذَبحاً آخر.

وهذا مذهبُ أبي حَنيفةَ رضي الله عنه، إلا أن تَزُولَ الشمس. وعند الشافعيِّ: يجوزُ الذَّبْحُ إذا مضىٰ مِنَ الوقتِ مِقدارُ الصَّلاة.

وعن الحسن أيضاً: لـمَّا استَقَرَّ رسولُ الله ﷺ بالمدينة أتتْهُ الوفودُ مِنَ الآفاق، فأكثَروا عليه بالمسائل، فنهُوا أن يَبتَدِئُوهُ بالمسألةِ حتىٰ يكونَ هو المُبتَدِئ. وعن قتادة: ذُكِرَ لنا: أنَّ ناساً كانوا يقولون: لو أُنزِلَ في كذا لكان كذا، فكَرِهَ اللـهُ ذلك منهم، وأنزلها.

وقيل: **هيَ عامةٌ في كُلِّ قَوْلٍ وفِعْل**، ويَدخُلُ فيه: أنه إذا جَرَتْ مسألةٌ في مَجلِس رسولِ الله ﷺ لم يَسبِقُوهُ بالجواب، ....

قوله: (**وهذا مذهبُ أبي حنيفةَ رضيَ اللـهُ عنه**): ويُؤيِّدُه ما روينا عن البُخاريِّ ومُسلِم والترمذيِّ وأبي داودَ والنَّسائيِّ[1] عن البراء قال: «ذبحَ أبو بُرْدةَ بنُ نِـيارٍ قبلَ الصلاة، فقال النبيُّ ﷺ: أبدِلْـها، فقال: يا رسولَ الله، ليسَ عندي إلا جَذَعة، فقال النبيُّ ﷺ: اجعَلْها مكانَـها، ولن تُـجْزِئَ عن أحدٍ بعدَك».

وفي رواية: أنه ﷺ قال: «إنَّ أوَّلَ ما نبدأُ به في يومنا هذا نُصَلِّي، ثم نَرجِعُ فننحَر، فمَنْ فعلَ ذلكَ فقد أصابَ سُنَّتَنا، ومَنْ ذبحَ قبلُ فإنما هو لحمٌ قَدَّمَه لأهلِه، ليسَ مِنَ النُّسُك في شيء، وكانَ أبو بُرْدةَ بنُ نِـيار قد ذبح»، الحديث.

قوله: (**وقيل: هيَ عامةٌ في كُلِّ قَوْلٍ وفِعْل**): هذا هوالذي عليه النَّظْم، كما قَـرَّرْناه.

---

(١) البخاري (٩٥١) و(٩٥٥) و(٩٦٥) و(٩٦٨) و(٩٧٦) و(٩٨٣) و(٥٥٤٥) و(٥٥٥٦) و(٥٥٥٧) و(٥٥٦٠) و(٥٥٦٣)، ومسلم (١٩٦١)، والترمذي (١٥٠٨)، وأبو داود (٢٨٠٠)، والنسائي (١٥٨١).

وأن لا يُمشىٰ بينَ يَدَيهِ إلا لحاجة، **وأن يُستأنىٰ** في الافتِتاح بالطعام.

﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ﴾ فإنكم إنِ اتَّقَيتُموهُ عافَتْـكُمُ التقوىٰ عن التَّقْدِمةِ المنهيِّ عنها، وعن جميع ما تَقتَضي مُراقبةُ اللـه تَـجَنُّـبَه، فإنَّ التَّقِيَّ حَذِر، **لا يُشافِهُ أمراً** إلا عن ارتفاع الرَّيْبِ وانجِلاءِ الشَّكِّ **في أنْ لا تَبِعةَ عليه فيه**،............................

فإن قلت: أيُّ فَرْقٍ بينَ هذا القولِ وما سبقَ في القولِ الأول: «وقد جَرَتْ هذهِ العبارةُ علىٰ سَنَنِ ضَرْبٍ مِنَ المجاز»؟ قلت: ذلكَ مجازٌ باعتبارِ التمثيل وتشبيه معقول بمحسوس كما سبق، والمفعولُ مُقدَّر[1]، كما أشار إليه بقوله: «والمعنىٰ: أن لا تَقطَعوا أمراً إلا بعدَ ما يحكمانِ به، ويأذنانِ فيه»، فلا يُقدَّرُ معنىٰ الحقيقةِ فيه بنَحْو: «وأن لا يُمشىٰ بينَ يَدَيه»، وهذا مجازٌ باعتبارِ القَدْرِ المُشتَرَك، وأنَّ الحقيقةَ فَـرْدٌ مِن أفرادِ ذلكَ المجاز، وإليه أُومِئَ في أولِ السُّورة: «ويُتَوجَّهُ النهيُ إلىٰ نفس التَّقدِمة»، ويُسمّىٰ في الأُصول بعُموم المجاز، وفي الصِّناعة بالكِناية، لأنها لا تُنافي إرادةَ الحقيقةِ أيضاً.

قول: **(وأن يُستأنىٰ)**: **الجوهري**: «تَأنّـىٰ في الأمـر: تَرفَّـقَ وتَنظَّـر، واستـأنىٰ بـه؛ أي: انتَظَر به[2]».

قوله: **(لا يُشافِهُ أمراً)**: **الأساس**: «شافهتُ البَلَدَ والأمر: إذا دانيتَه[3]».

قوله: **(في أنْ لا تَبِعةَ عليه)**: مُتعلِّـقٌ بـ«الشَّكّ»، أي: التقيُّ[4] لا يُداني ولا يُقارِبُ أمراً مُتجاوزاً عن حالةٍ مِنَ الأحوالِ إلا عن حالةٍ اجتَهَدَ فيها، وكشفَ عنها، ورفعَ الشَّكَّ في أنه لا تَبِعةَ عليه في مُباشَـرةِ ذلكَ الأمر، وهو مُقتبَسٌ مِن قولِهِ ﷺ: «لا يَبلُغُ العبدُ أن يكونَ

---

(١) تحرَّف في (ف) إلىٰ: «والمعقول مُقدَّم».

(٢) في الأصول الخطية: «تنظر»، والمُثبَت من «الصِّحاح» للجوهري، مادة (أني).

(٣) أي: قاربتَه، مِنَ الدُّنُـوّ.

(٤) تحرَّف في الأصول الخطية إلىٰ: «النفي»، وأثبتُّ ما يُوافِقُ سياق الكلام في «الكشّاف».

وهذا كما تقولُ لمن يُقارِفُ بعضَ الرذائل: **لا تَفعَلْ هذا، وتَـحَفَّظْ مما يُلصِقُ بكَ العار**. فتنهاهُ أولاً عن عَيْنِ ما قارَفَه، ثم تَعُمُّ وتُشِيع، وتأمُرُه بما لو امتَثَلَ فيه أمرَكَ لم يَرتكِبْ تلكَ الفَعْلة، **وكُلَّ ما يَضـرِبُ في طريقها** ويَتعلَّقُ بسَبَبِها.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ﴾ لِـمَا تقولون ﴿عَلِيمٌ﴾ بما تَعمَلون، وحَقُّ مِثلِه أن يُتَّقىٰ ويُراقَب.

[﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَرۡفَعُوٓاْ أَصۡوَٰتَكُمۡ فَوۡقَ صَوۡتِ ٱلنَّبِيِّ وَلَا تَجۡهَرُواْ لَهُۥ بِٱلۡقَوۡلِ كَجَهۡرِ بَعۡضِكُمۡ لِبَعۡضٍ أَن تَحۡبَطَ أَعۡمَٰلُكُمۡ وَأَنتُمۡ لَا تَشۡعُرُونَ ﴾ ٢]

إعادةُ النِّداءِ عليهم: استِدعاءٌ منهم لتجديدِ الاستبصارِ عندَ كُلِّ خِطابٍ وارِد، وتَطْرِيةُ الإنصاتِ لكُلِّ حُكمٍ نازِل، وتحريكٌ منهم، لِئلّا يَفتـرِقُوا ويَغفُلوا عن تأمُّلِهم **وما أُخِذُوا به** عندَ حُضُورِ مجلسِ رسولِ الله ﷺ مِنَ الأدب. ....

مِنَ المُتقينَ حتىٰ يَدَعَ ما لا بأسَ به؛ حَذَراً مما به البأس»، أخرَجَه الترمذيُّ وابنُ ماجَه[1] عن عطيةَ السَّعْدي.

قوله: (**لا تَفعَلْ هذا، وتَـحَفَّظْ مما يُلصِقُ بك العار**): يعني: قولُه: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ﴾ مَعَ تعليله بقولِه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾: كالتذييل لِـمَا سبق، والتوكيدِ لِـما يَتَضمَّنُه بالطريقِ البُرهاني، وإليه الإشارةُ بقوله: «وتأمُرُه بما لو امتـثَـلَ فيه أمرَكَ لم يَرتكِبْ تلكَ الفَعْلة».

قوله: (**وكُلَّ ما يَضرِبُ في طريقها**): **الأساس**: «وهم ضُرَبائي، ومنه قولهم: هو ضَرْبُه وضَرِيبُه، أي: مِثلُه»، أي: لم يَرتكِبْ تلكَ الفَعْلةَ[2] وكُلَّ ما يُشبِهُها.

النهاية: «وفي حديثِ عُمَرَ بنِ عبدِ العزيز: «إذا ذَهَبَ هذا وضُـرَباؤُه»، وهم الأمثال».

قوله: (**وما أُخِذُوا به**): **النهاية**: «يُقال: أُخِذَ فُلانٌ بذَنْبه، أي: حُبِسَ وجُوزِيَ عليه»، وإنما

---

(١) الترمذي (٢٤٥١)، وابن ماجه (٤٢١٥).

(٢) من أول الفقرة (قوله: «وكل ما يضـرب...») إلىٰ هنا، سقط من (ح).

الذي المُحافَظةُ عليه **تعودُ عليهم بعظيم الجدوىٰ** في دينهم، وذلكَ أنَّ في إعظام صاحب الشَّرْع إعظامَ ما وَرَدَ به، ومُستَعظِمُ الحقِّ لا يَدَعُه استِعظامُه **أنْ يألوَ عَمَلاً** بما **يَـحْدُوهُ عليه**، وارتداعاً عما يَصُدُّه عنه، وانتهاءً إلىٰ كُلِّ خير.

والمُرادُ بقوله: ﴿لَا تَرْفَعُوٓاْ أَصْوَٰتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ ٱلنَّبِيِّ﴾: أنه إذا نَطَـقَ ونَطَقتُم، فعليكم أن لا تَبلُغوا بأصواتِكم وراءَ الحدِّ الذي يَبلُغُه بصَوْته، ....

بَيَّـنَ «ما أُخِذُوا» بقوله: «مِنَ الأدب»؛ لأنَّ المُرادَ به التأدُّبُ الذي أدَّبَهم اللـهُ في قوله: ﴿لَا تُقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدَيِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾، ولذلكَ كانَ «وما أُخِذُوا» عَطْفاً تفسيرياً علىٰ «تَأَمُّلِهم»، فأراد بالأدب: التأدُّب؛ إطلاقاً للمُسبَّب علىٰ السَّبَب، أي: لا تَغفُلوا عن التأمُّل فيما أُخِذُوا به في قوله: ﴿لَا تُقَدِّمُواْ﴾، لأنَّ السابقَ بِساطٌ لهذهِ الآية، ووِطاءٌ لِذكرِها، كما سيجيء.

قوله: (**تعودُ عليهم بعظيم الجدوىٰ**): **الأساس**: «عادَ علينا فُلانٌ بمَعْروفِه، وما أكثَرَ عائدةَ فُلانٍ علىٰ قومه».

قوله: (**أنْ يألوَ عملاً**): **الجوهري**: «ألا [الرجلُ][1] يألو، أي: قَصَّـر، وفلان لا يألوكَ نُصْحاً».

قوله: (**يَـحْدُوهُ عليه**): بالحاءِ المُهمَلة، ورُوِيَ بالجيم وليسَ بشيء؛ لقوله: «وارتداعاً عما يَصُدُّه عنه». **النهاية**: «في حديثِ الدُّعاء: «لا تَـحْدُوني عليها خَلّـةٌ واحِدة»، أي: لا تَبعَثُني وتَسُوقُني عليها خَصْلةٌ واحِدة، وهو مِن حَدْوِ الإبل، فإنه مِن بَعْثِ الأشياءِ علىٰ سَوْقِها».

وتلخيصُه: أنهم إذا تأدَّبوا بذلكَ الأدبِ وحَفِظُوه، تُكسِبُهم المُحافَظةُ عليه تعظيمَ دينهم، لأنَّ في إعظام صاحبِ الشَّرْع إعظامَ الدِّين، ومن يُريدُ تعظيمَ دينه لا يُـخَلِّيه ذلكَ التعظيمُ أن يُقصِّـرَ في عَمَلٍ يَبعَثُـه ويَسُوقُـه إلىٰ الاستِعظام، ولا يُقصِّـرُ أيضاً في ارتـداع ما يَمنَـعُه عن الاستِعظام، ولا يُقصِّرُ أيضاً في أن يَنتَهِيَ إلىٰ كُلِّ خير لأجلِ ذلكَ الاستِعظام.

---

(١) لفظة «الرجل» لم ترد في الأصول الخطية، وأثبتُّها من «الصِّحاح» للجوهري، مادة (ألو).

وأن تَغُضُّوا منها بحيثُ يكونُ كلامُه **عالياً لِكَلامِكُم**، وجَهْرُه باهِراً لجهرِكم، حتىٰ تكونَ مَزِيَّتُه عليكم لائحة، وسابقتُه واضِحة، وامتيازُه عن جمهوركم كشِيَةِ الأبلَقِ غيرُ خاف، لا أن تَغمُروا صَوتَه بلَغَطِكُم، وتَبهَروا مَنطِقَه بصَخَبِكم.

وبقوله: ﴿وَلَا تَجْهَرُوا لَهُۥ بِٱلْقَوْلِ﴾: أنكم إذا كَلَّمتُموهُ وهو صامِت، فإياكم والعُدولَ عما نُهيتُم عنه مِن رَفْعِ الصَّوْت، بل عليكم أن لا تَبلُغوا به الجهرَ الدائِرَ بينكم، وأن تَتَعمَّدوا في مُخاطَبتِهِ القولَ البيِّنَ المُقرَّبَ مِنَ الهَمْس الذي يُضادُّ الجهر، كما تكونُ مُخاطبةُ المَهيبِ المُعظَّم، عامِلينَ بقوله عَزَّ اسمُه: ﴿وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ﴾ [الفتح: ٩].

وقيل معنىٰ: ﴿وَلَا تَجْهَرُوا لَهُۥ بِٱلْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ﴾ لا تقولوا له: يا مُحمَّد، يا أحمد، وخاطِبوهُ بالنُّبوّة، قال ابنُ عباس: لـمَّا نَزَلَتْ هذهِ الآية، **قال أبو بكرٍ رضيَ اللهُ عنه: يا رسولَ الله، والله لا أُكَلِّمُكَ إلا السِّرارَ أو أخا السِّرارِ** حتىٰ ألقىٰ الله. وعن عُمَرَ رضيَ اللهُ عنه: أنه كانَ يُكَلِّمُ النبيَّ ﷺ كأخي السِّرار، لا يُسمِعُه حتىٰ يَستَفهِمَه، وكانَ أبو بكرٍ إذا قَدِمَ. ....

قوله: (**عالياً لِكَلامِكُم**): اللامُ جيءَ بها لِضَعْفِ عملِ اسم الفاعل، وكذا في «باهراً لجهرِكم». **الجوهري:** «بَهَرَه بَهْراً، أي: غَلَبَه»، وكذا «عَلَوتُ الرجل: غَلَبته».

قوله: (**وبقوله:** ﴿وَلَا تَجْهَرُوا﴾): عطفٌ علىٰ قولِه: «بقوله: ﴿لَا تَرْفَعُوٓا۟ أَصْوَٰتَكُمْ﴾».

قوله: (**قال أبو بكرٍ رضيَ اللهُ عنه: يا رسولَ الله، والله لا أُكَلِّمُكَ إلا السِّرار أو أخا السِّرار**): روينا عن البُخاريِّ والترمذيِّ والنَّسائيِّ[1] عن عبدِ الله بنِ الزُّبير قال: «قَدِمَ رَكْبٌ مِن بني تميمٍ علىٰ النبيِّ ﷺ، فقالَ أبو بكرٍ رضيَ اللهُ عنه: أمِّرِ القَعْقاعَ بنَ مَعبَد، وقال عُمَرُ رضيَ اللهُ عنه: أمِّرِ الأقرَعَ بنَ حابِس، فقال أبو بكر: ما أردتَ إلا خِلافي، وقال عُمَر: ما أردتُ خِلافَك، فتَمارَيَا حتىٰ ارتَفَعَتْ أصواتُهما، فنزلت».

---

(١) البخاري (٤٣٦٧) و(٤٨٤٧)، والترمذي (٣٢٦٦)، والنسائي (٥٣٨٦).

علىٰ رسولِ الله ﷺ وَفْد، أرسَلَ إليهم مَنْ يُعَلِّمُهم كيفَ يُسلِّمون، ويأمرُهم بالسَّكينةِ والوَقارِ عندَ رسولِ الله ﷺ.

وليسَ الغَـرَضُ برَفعِ الصَّوْتِ ولا الجهر: ما يُقصَدُ به الاستِخفافُ والاستِهانة، لأنَّ ذلكَ كُفْر، والمُخاطَبونَ مُؤمنون، وإنما الغَرَضُ صَوْتٌ هو في نفسِه، والمسموعُ مِن جَرْسِه: غيـرُ مناسِب لِـمَا يُهابُ به العُظماء، ويُوقَّـرُ الكُبَراء، فيُتكلَّفُ الغَضُّ منه، ورَدُّه إلىٰ حَدٍّ يَميلُ به إلىٰ ما يَستَبينُ فيه المأمورُ به مِنَ التَّعْزيرِ والتوقير.

وفي روايـة: «كادَ الـخيِّـرانِ أن يَـهلَـكا، قالَ ابنُ الزُّبير: فكانَ عُمَـرُ بعدُ إذا حَدَّثَ [النبيَّ ﷺ](١) بحديث، حَدَّثَه كأخي السِّـرار، لم يُسْمِعْه حتىٰ يَستَفهِمَه»(٢).

قال في «الفائق»: «كأخي السِّرار: أي: كلاماً مِثلَ الـمُسارّةِ وشِبهَها لِـخَفْضِ صَوْتِه، والكافُ في محلِّ النَّصْب؛ صِفةُ مَصدَرٍ محذوف، والضميرُ في «لا يُسمِعُه» يَرجِعُ إلىٰ الكاف، و«لا يُسمِعُه» صفةٌ لِقولِه: (كأخي السِّرار)»(٣).

قوله: **(وليسَ الغَرَض)**: عطفٌ علىٰ قوله: «والمُرادُ بقوله: ﴿لَا تَرْفَعُوٓا۟ أَصْوَٰتَكُمْ﴾»، يعني: أنهم وإن نُـهُوا عن رَفْعِ الصَّوْتِ والجهر، لكنْ ليسَ الغَرَضُ بذلكَ أنهم كانوا مُباشِـرينَ ما يَلزَمُ منه الاستِخفافُ والاستِهانةُ برسولِ الله ﷺ، وكيفَ وهُم خيرُ الناس؟! بل الغَرَضُ أنَّ التَّصْويتَ بحَضْـرتِهِ بنفسِهِ مُباينٌ لِتوقيـرِهِ وتَعْزيره.

ويَدُلُّ علىٰ هذا التأويلِ قولُه: «ولم يَتَناوَلِ النهيُ أيضاً [رفعَ الصَّوْتِ] الذي لا يَتأذّىٰ به»، يعني: وإن كانَ الغَرَضُ في النهي الـزَّجْرُ عن التَّصْويتِ نفسِه، لكنْ ما بَلَغَ إلىٰ حَدٍّ يَـحرُمُ مُطلَقاً، لأنه إذا تُناطُ به مَصلَحةٌ مِنَ المَصالِح، ويكونُ مأموراً به، كانَ واجباً.

---

(١) ما بين حاصرتين لم يرد في الأصول الخطية، وأثبتُّه من «صحيح البخاري».
(٢) أخرجه البخاري (٤٨٤٥) و(٧٣٠٢).
(٣) «الفائق» للزمخشري ١: ٢٤، مادة (أخ).

ولم يَتناوَلِ النهيُ أيضاً رَفْعَ الصَّوْت الذي لا يتأذىٰ به رسولُ الله ﷺ، وهو ما كانَ منهم في حَرْب، أو مُـجادَلةِ مُعانِد، أو إرهابِ عَدُوّ، أو ما أشبَهَ ذلك، ففي الحديث: أنه قال عليه السَّلام للعباسِ بنِ عبدِ المُطَّلِب لـمَّـا انهزمَ الناسُ يومَ حُنَين: «اصـرُخْ بالناس»، وكانَ العباسُ أجهَرَ الناسِ صَوْتاً. ....

والحاصل: أنَّ النهيَ تَناوَلَ الصَّوْتَ الذي يَتأذّىٰ به الرسولُ ﷺ، وقوله: «والمسموعُ مِن جَرْسِه» زيادةٌ وبيان.

الأساس: «ما سَمِعْنا له جَرْساً ولا هَـمْساً، وهو الخفيُّ مِنَ الصَّوْت، وجَرْسُ الكلام: نَغَمٌ به، والحروفُ كُلُّها مجروسةٌ إلا أحرُفَ اللِّين».

«إلىٰ حَدٍّ يَميلُ به»: «يميلُ به» صفةُ «حَدّ»، وضميرُ الفاعل يعودُ عليه، والضميرُ في «به» عائدٌ إلىٰ «الصَّوْت»، وفاعلُ «يَستَبين»: «المأمورُ به»، والضميرُ في «فيه» عائدٌ إلىٰ «ما»، و«مِنَ التَّعْزير» بيانُ المأمور به، أي: فيَتكَلَّفُ المُكلَّفُ رَدَّ الصَّوْتِ إلىٰ حَدٍّ يميلُ به إلىٰ ما يَظهَرُ فيه التوقيرُ المأمورُ به.

قوله: (قال ﷺ للعبّاس بن عبد المطلب لـمّا انهزَمَ الناسُ: «اصرُخْ بالناس»): روىٰ مُسلِمٌ[(١)] عن العبّاس قال: «شَهِدتُ مَعَ رسولِ الله ﷺ يومَ حُنَين، ولَزِمتُ أنا وأبو سفيانَ بنُ الحارثِ ابنِ عبدِ المُطَّلِبِ رسولَ الله ﷺ، فلم نُفارِقْه»، وساقَ الحديثَ إلىٰ قوله: «وَلّىٰ المُسلِمونَ مُدبِرين، فطَفِقَ رسولُ الله ﷺ يَركُضُ علىٰ بَغْلتِه قِبَلَ الكُفّار، فقال رسولُ اللـه ﷺ: يا عبّاس، نادِ أصحابَ السَّمُرة[(٢)]، فقال عباس ـ وكانَ رَجُلاً صَيِّتاً ـ: فقلتُ بأعلىٰ صَوْتي: أينَ أصحابُ السَّمُرة، قال: فوالله لكأنَّ عَطْفَتَهم حينَ سَمِعُوا بصَوْتي عَطْفَةُ البَقَر علىٰ أولادها» الحديث.

وكُنيةُ العبّاس في «الاستيعاب» و«الجامع»[(٣)]: أبو الفَضْل.

---

(١) في «صحيحه» برقم (١٧٧٥).

(٢) تقدَّم ص٣٨٤ في تفسير الآية ١٠ من سورة الفتح تعليقاً أنها نوعٌ من شجر الطَّلْح.

(٣) «الاستيعاب» لابن عبد البر (٣: ٩٤) بهامش «الإصابة» لابن حجر، و«جامع الأصول» لابن الأثير (١٢: ٥٦٢).

يُروىٰ: أنَّ غارةً أتتهم يوماً، فصاحَ العباس: **يا صباحاه**، فأسقَطَتِ الحوامِلُ لِشِدّةِ صَوْتِه. وفيه يقولُ نابغةُ بني جَعْدة:

زَجْرَ أبي عُرْوةَ السِّباعَ إذا ... أشفَقَ أن يَختَلِطنَ بالغَنَمِ

زَعَمَتِ الرواةُ أنه كانَ يَزجُرُ السِّباعَ عن الغَنَم، فيَفتُقُ مَرارةَ السَّبُعِ في جَوْفِه.

وفي قِراءةِ ابنِ مسعود: «لا تَرفَعُوا بأصواتِكم»، والباءُ مَزيدةٌ مَحْذُوٌّ بها حَذْوَ التَّشْديدةِ في قولِ الأعلَم الـهُذَليّ:

رَفَّعْتُ عَيْني بالحِجا ... زِ إلىٰ أُناسٍ بالمَناقِبْ

وليسَ المعنىٰ في هذه القِراءة: أنهم نُـهُوا عن الرفع الشديد؛ ....

قوله: **(يا صَباحاه)**: هذه كلمةٌ يقولُها المُستَغيث، وأصلُها إذا صاحوا للغارة، لأنهم أكثرُ ما كانوا يُغيرُونَ عند الصَّباح، فكأنه يقول: يا صباحاه، قد غَشِيَنا العَدُوّ.

قوله: **(رَفَّعتُ عَيْني بالحِجازِ إلىٰ أناسٍ بالمَناقِب)**: التشديدُ في «رَفَّعتُ» للمُبالَغة، والمَناقِب: اسمُ موضع، واتفقَ أنَّ ابنَ مسعودٍ كانَ هُذَليّاً والأعلَم كذا، رُوِيَ عن المُصنِّف: أنَّ كِلا الأعلَمَينِ كانا هُذَليَّين، ابنُ مسعود أعلَم؛ مِنَ العِلم، والثاني: اسمُه أعلَم؛ لكونِهِ مقطوعَ الشَّفَة[1].

قوله: **(وليسَ المعنىٰ في هذهِ القِراءة)**: يعني: في قِراءةِ ابنِ مسعود، أي: أنَّ الباءَ دلَّتْ علىٰ

---

(١) الأعلم: مقطوعُ الشفةِ العُليا، أما مقطوع الشفةِ السُّفلىٰ فيُقال له: أفلح، ومن لطائفِ العلامة الزمخشريِّ رحمه الله تعالىٰ قولُه:

وأخَّرَني دَهْري وقَدَّم مَعشَراً ... علىٰ أنهم لا يعلمونَ وأعلَمُ
ومُذْ أفلَحَ الجُـهّالُ أيقَنتُ أنني ... أنا الميمُ والأيامُ أفلحُ أعلَمُ

قال ابن تَغْري بَردي في ترجمة الملك المنصور قلاوون من «النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة»: «وفائدةُ ذلك أن مشقوقَ الشفتين العُليا والسُّفلىٰ لا يقدرُ أن يَتَلفَّظَ بالميم، ولا ينطقَ بها، فانظر إلىٰ حُسْنِ هذا التخيُّل والغَوْصِ علىٰ المعاني».

تخيُّلاً أن يكونَ ما دونَ الشديد مُسوَّغاً لهم، ولكنَّ المعنىٰ: نَـهْيُهم عما كانوا عليه مِنَ الـجَلَبة، واستِجفاؤُهم فيما كانوا يفعلون.

وعن ابن عباس: نَزلَتْ في ثابتِ بنِ قَيْسِ بنِ شَمّـاس، وكانَ في أُذُنِهِ وَقْر، وكان جَهْوَريَّ الصَّوْت، فكانَ إذا تكلَّمَ رفعَ صَوتَه، وربما كانَ يُكلِّمُ رسولَ الله ﷺ، فيتأذىٰ بصَوْتِه. وعن أنس: أنَّ هذهِ الآيَةَ لـمّا نَزلَتْ فُقِدَ ثابت، فتَفَقَّدَه رسولُ الله ﷺ، فأُخبِـرَ بشأنه، فدعاه، فسأله، فقال: يا رسول الله، لقد أُنزِلَتْ إليكَ هذهِ الآية، وإني رجلٌ جَهِيرُ الصَّوْت، فأخافُ أن يكونَ عملي قد حَبِط، فقال له رسولُ الله ﷺ: «**لَسْتَ هناك**، إنك تعيشُ بخير، وتموتُ بخير، وإنكَ مِن أهلِ الجنّة».

المُبالَغة؛ لأنها مِثلُ التشديد في «رَفَّعْت»، وهو للمُبالَغة، فدلَّ دليلُ الخِطاب علىٰ جوازِ رَفْع الصَّوْتِ دونَ الشديد، لكنَّ الآيَةَ نازلةٌ في شأنِ قوم لـهم الـجَلَبةُ والاستِجفاءُ والغِلظة، ونَـهْيِهم عما كانوا عليه، نحوُه قولُه تعالىٰ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأْكُلُواْ ٱلرِّبَوٰٓاْ أَضْعَـٰفًا مُّضَـٰعَفَةً﴾ [آل عمران: ١٣٠].

قوله: (**في ثابتِ بنِ قيس**): روىٰ البُخاريُّ ومُسلِمٌ[١] عن أنس: لـمَّا نَزَلَتْ هذهِ الآيَةُ جَلَسَ ثابتُ بنُ قَيسٍ في بيته، وقال: أنا من أهل النار، واحتبسَ عن النبيِّ ﷺ، فسألَ النبيُّ ﷺ[٢] سعدَ بنَ مُعاذ، فقال: «يا أبا عمرو، ما شأنُ ثابت؟ أشتكىٰ؟» قال سعد: إنه جاري، وما عَلِمتُ له بشكوىٰ، فأتاه سعد، فقال: أُنزِلَتْ هذهِ الآية، ولقد عَلِمتُم أني أرفعُكم صَوْتاً علىٰ رسولِ الله ﷺ، فأنا من أهل النار، فذكرَ ذلكَ سعدٌ للنبيِّ ﷺ، فقالَ رسولُ الله ﷺ: «بل هو من أهل الجنّة».

قوله: (**لستَ هناك**): كِنايةٌ عن نَزاهَتِهِ عما ظَنَّ في نفسِه.

---

(١) البخاري (٣٦١٣) و(٤٨٤٦)، ومسلم (١١٩).

(٢) في (ح) و(ف) إلىٰ: «واحتبس قال النبي»، وفي (ط): «واحتبس فسأل النبي»، والمُثبَت من «صحيح مسلم».

وأما ما يُروىٰ عن الحسن: أنها نزلت فيمَن كانَ يَرفَعُ صَوتَه مِنَ المُنافِقينَ فوقَ صَوْتِ رسولِ الله ﷺ: **فمَحمِلُه** ـ والخِطابُ للمُؤمنين ـ علىٰ أن يُنهىٰ المُؤمنون ليندرجَ المُنافِقون تحتَ النهي؛ **ليكونَ الأمرُ أغلَظَ** عليهم وأشَقّ.

وقيل: كانَ المُنافِقون يرفعونَ أصواتَهم ليُظهِرُوا قِلّةَ مُبالاتِهم، فيَقتَدي بهم ضَعَفةُ المُسلِمين.

وكافُ التشبيه في محلِّ النَّصْب، أي: لا تجهروا له جَهْراً مِثلَ جَهْرِ بعضِكم لبعض. وفي هذا: أنهم لم يُنهَوا عن الجهرِ مُطلَقاً، حتىٰ لا يَسُوغَ لهم أن يُكلِّمُوهُ إلا بالهمْسِ والمُخافَتة، وإنما نُـهُوا عن جَهْرٍ مخصوصٍ مُقيَّـدٍ بصِفة، أعني: الجهرَ المنعوتَ **بمُماثلةِ ما قد اعتادوهُ منه** فيما بينهم، **وهو الخلُوُّ مِن مُراعاةِ أُبَّهةِ النُّبوّةِ وجَلالةِ مِقدارِها**، وانحِطاطِ سائرِ الرُّتَب، وإن جَلَّتْ عن رُتْبتها.

قوله: (**فمَحمِلُه**): جوابُ «أما»، و«علىٰ أن يُنهىٰ» مُتعلِّـقٌ بـ«مَحمِلُه» خبَـراً، و«الخِطابُ للمُؤمنين» جملةٌ اعتراضية[1].

قوله: (**ليكونَ الأمرُ أغلظ**): وذلكَ من إفـادةِ التعريضِ التوبيخي، كأنـهم ليسوا ممن يَستَحِقُّونَ المُخاطَبة، لأنهم بُعَداءُ مطرودينَ تحقيراً بشأنهم، وازدِراءً بحالهم، كقوله تعالىٰ لعيسىٰ عليه السَّلام: ﴿ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَـٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [المائدة: ١١٦].

قوله: (**بمُمـاثَلةِ ما قد اعتادُوه منه**): الضميرُ في «اعتادوه»[2] عائدٌ إلىٰ «ما»، و«منه» بيان، والضميرُ فيه للجَهْر، أي: الجهر المُشابه لِـمَا اعتادوهُ فيمـا بينَهم.

قوله: (**وهو الـخُلُوُّ مِن مُراعاةِ أُبَّـهةِ النُّبوّةِ وجَلالـةِ مقدارها**): نَظَر إلىٰ تخصيصِ ذِكرِ «النَّبيِّ» في قوله: ﴿لَا تَرْفَعُوٓا۟ أَصْوَٰتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ ٱلنَّبِيِّ﴾. انظُر ـ أيها الـمُتأمِّـلُ ـ في استِقرارِ هذهِ

(١) قوله: «جملة اعتراضية»: سقط من (ف).

(٢) قوله: «منهم الضمير في اعتادوه»: سقط من (ح).

﴿أَن تَحۡبَطَ أَعۡمَـٰلُكُمۡ﴾ منصوبُ المَوضِع، علىٰ أنه مفعولٌ له، وفي مُتعَلَّقِهِ وجهان: **أحدُهما**: أن يَتعلَّقَ بمعنىٰ النهي، فيكونَ المعنىٰ: انتهَوا عما نُـهيتُهم عنه لحبوطِ أعمالكم، أي: لخشيةِ حُبُوطِها، علىٰ تقديرِ حَذْفِ المُضاف، كقوله تعالىٰ: ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمۡ أَن تَضِلُّواْ﴾ [النساء: ١٧٦]. **والثاني**: أن يَتعلَّقَ بنفس الفِعْل، ويكونَ المعنىٰ: أنهم نُـهُوا عن الفِعْلِ الذي فَعَلُوهُ لأجلِ الحبوط، لأنه لـمَّا كانَ بصَدَدِ الأداءِ إلىٰ الحبوط، جُعِلَ كأنه فُعِلَ لأجله، وكأنه العِلّـةُ والسَّبَبُ في إيـجادِهِ **علىٰ سبيل التمثيل**، كقوله: ﴿لِيَكُونَ لَهُمۡ عَدُوًّا﴾ [القصص: ٨].

الكلمةِ في مقام التبجيلِ والتعظيم، ثم انظُر إلىٰ لفظِ «رَسُولِهِ» في قوله: ﴿لَا تُقَدِّمُواْ بَيۡنَ يَدَيِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ في مقام الاحتِذاءِ علىٰ أمثلةِ الكِتابِ والسُّنّة؛ لتقفَ علىٰ سِرِّ قوله ﷺ: «لا، والنبيِّ الذي أرسلت»، فيما رويناه في «صحيح البُخاريِّ»(١) عن البراءِ بنِ عازبٍ قال: قالَ النبيُّ ﷺ: «إذا أتيتَ مَضجَعَكَ فتوضَّأ وُضُوءَكَ للصَّلاة، ثم اضطَجِعْ علىٰ شِقِّكَ الأيمن، ثم قُل: اللهُمَّ أسلمتُ نفسي إليك، وفوَّضْتُ أمري إليك، وألجأتُ ظَهْري إليك، رَغْبةً ورَهْبةً إليك، لا مَلجأ ولا مَنْجا منكَ إلا إليك، اللهُمَّ آمنتُ بكتابِكِ الذي أنزلت، ونَبيِّكَ الذي أرسلت، فإن مُتَّ مِن لَيلتِكَ فأنتَ علىٰ الفِطرة، واجعَلهُنَّ آخِرَ ما تَتكلَّمُ به»، قال: فـرَدَّدتُها علىٰ النبيِّ ﷺ، فلما بَلَغْت: «آمنتُ بكِتابِكَ الذي أنزلت، ونَبيِّكَ الذي أرسلت»، قلت: «ورسولِك»، قال: «لا، ونَبيِّكَ الذي أرسلت».

النهاية: «إنما رَدَّ عليه ليختلفَ اللفظان، ويَـجمَعَ له الثناءَين؛ مَعنَـيَي النُّبوّة والرِّسالة، ويكونَ تَعْديداً للنِّعْمةِ في الحالتَين، وتعظيمـاً للمِنّةِ علىٰ الوَجْهَين. والرسولُ أخصُّ مِنَ النبيِّ، لأنَّ كُلَّ رسولٍ نبيّ، وليسَ كُلُّ نبيٍّ رسولاً، وقيل: النبيّ: مُشتَقٌّ مِنَ النَّباوة، وهو الشيءُ المُرتَفع».

وقلت: هذا المعنىٰ أنسَبُ فيما نحنُ بصَدَدِه، والله أعلم.

قوله: (**علىٰ سَبيلِ التمثيل**): أي: تشبيهِ الحالِ بالحال، فإنَّ فِعْلَهم لـمَّا أدّىٰ إلىٰ الـحُبوط، فكأنهم قَصَدوا لأجله، كقوله تعالىٰ: ﴿لِيَكُونَ لَهُمۡ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨]، وقوله: «لأجلِ الـحُبوط» مُتعلِّـقٌ بقوله: «فَعَلُوه»، أي: فَعَلُوا رَفْعَ الصَّوْتِ لأجلِ الـحُبوط.

---

(١) برقم (٢٤٧).

فإن قلت: لَخِّصِ الفَرْقَ بينَ الوَجْهَين. قلت: **تلخيصُه: أن يُقدَّرَ الفِعلُ في الثاني** مضموماً إليه المفعولَ له، كأنهما شيءٌ واحد، ثم يُصَبَّ النهيُ عليهما جميعاً صَبّاً، وفي الأول: يُقدَّرُ النهيُ مُوجَّهاً علىٰ الفِعْل علىٰ حِياله، **ثم يُعلَّلُ له** منهياً عنه.

فإن قلت: بأيِّ النَّهيَينِ تَعلَّقَ المفعولُ له؟ قلت: بالثاني عند البَصْريِّين، مُقدَّراً إضمارُه عندَ الأول، كقوله: ﴿ءَاتُونِىٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرًا﴾ [الكهف: ٩٦]، وبالعكس عندَ الكُوفيِّين، وأيُّهما كان: فمَرجِعُ المعنىٰ إلىٰ أنَّ الرَّفْعَ والجهرَ كلاهما منصوصٌ أداؤُه إلىٰ حُبُوطِ العمل.

وقِراءةُ ابنِ مسعود: «فتَحبَطَ أعمالُكم»: أظهَرُ نصّاً بذلك، لأنَّ ما بعدَ الفاءِ لا يكونُ إلا مُسبَّباً عما قبلَه، فيَتنزَّلُ الحبوطُ مِنَ الجهرِ منزلةَ الحلولِ مِنَ الطُّغيان **في قوله تعالىٰ:** ﴿فَيَحُلَّ عَلَيۡكُمۡ غَضَبِى﴾ [طه: ٨١].

قوله: (**تلخيصُه: أن يُقدَّرَ الفِعْلُ في الثاني**) إلىٰ آخِره: تلخيصُه ما قالَ صاحبُ «التقريب»: «والفرقُ أنَّ الفِعْلَ المنهيَّ مُعَلَّلٌ في الأول، والفِعْلَ المُعلَّلَ منهيٌّ في الثاني»، وعن بعضهم: «إذا رفعتُم(١) حَبِطَتْ أعمالُكم، فالحَبَطُ نتيجةٌ في الوَجْهِ الثاني، وفي الوَجْهِ الأول: ﴿أَن تَحۡبَطَ﴾ تعليلٌ للنهي لا للفِعْلِ نفسِه، كأنه قيل: لِمَ تنهانا؟ فقيل: خِيفةَ حَبَطِ الأعمال، أو: لِمَ لا نرفع؟ فقيل: أن تَحبَط».

قوله: (**ثم يُعلَّلُ له**): الفِعلُ مُسنَدٌ إلىٰ الجارِّ والمجرور، والضميرُ المجرور للفِعْل، و«مَنْهياً» حالٌ منه، أي: يُعلَّلُ الفِعلُ حالَ كونِهِ مَنْهياً عنه.

قوله: (**في قوله تعالىٰ:** ﴿فَيَحِلَّ عَلَيۡكُمۡ غَضَبِى﴾) يعني: قرأ الكِسائي: «فيَحُلَّ» بضَمِّ الحاءِ(٢) في قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَطۡغَوۡاْ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيۡكُمۡ غَضَبِى﴾، والمعنىٰ: لا يَكُنْ منكم طُغْيان، فحُلولُ غَضَبٍ مني. وكذا هاهنا: لا يَكُنْ منكم رَفْعُ الصَّوْت، فحُبوطُ عَمَلٍ مني.

---

(١) أي: رفعتُم أصواتكم.

(٢) في (ح) و(ف): «قرأ النسائي: «فيحل» بالنصب»، وفيه نَظَر؛ فالقراءةُ بالنصب في قوله: ﴿فَيَحِلَّ﴾ هي قراءةُ القُرّاء عامة، فلا وَجْهَ لتخصيص الكسائي بها، وإنما تميَّزَ الكسائيُّ عن سائر القُرّاء في هذه الآية بضم الحاء، فقرأ: «فيَحُلَّ»، كما في «النشر» لابن الجزري (٢: ٣٢١)، فالمُثبتُ من (ط) هو الصواب.

والحبوط: مِن: حَبِطَتِ الإبل: إذا أكلتِ الـخَضِـرَ فتَفَخَ بُطونَـها، وربما هلكت، ومنه قولُه عليه الصَّلاةُ والسَّلام: «وإنَّ مما يُنبِتُ الرَّبيعُ لَـمَا يقتُلُ حَبطاً، أو يُلِمّ»، ......

وهذه الفاءُ عندَ البَصْرِيِّينَ تَنصِبُ بإضمارِ «أنْ» بشَرْطَين: أحدهما: السَّببيَّة، والثاني: أن يكونَ قبلَها أمرٌ أو نهيٌ أو استفهامٌ أو نفيٌ أو تَـمَنٍّ أو تَـرَجٍّ، وهي في الحقيقةِ عاطِفةٌ ما بعدَها بتأويلِ المَصدَرِ علىٰ مَصدَرِ ما قبلَها، فيُقدَّرُ فيه «أنْ» لِتعذُّرِ غيرِها، لا أنها ناصِبةٌ بنفسِها.

ثم قوله: ﴿وَأَنتُمۡ لَا تَشۡعُرُونَ﴾ تتميمٌ للمعنىٰ، وإعلامٌ بأنَّ النبيَّ ﷺ ينبغي أن يُـجَلَّ ويُعظَّمَ غايةَ الإجلالِ والإعظام، وأنه قد يُفعَلُ الشيءُ مما لا يُشعَرُ به في أمرِ النبيِّ ﷺ، فيكونُ ذلكَ مُهلِكاً لفاعلِه وقائلِه، ولذلكَ قالَ بعضُ الفُقهاء: مَنْ لم يَـحتَشِمْ في كلامِه بحَضْـرةِ الرِّسالة، وبَدَرَ منه ما يُنبِئُ عن أدنىٰ نَقْص، وَجَبَ قتلُه. وهو مذهبُ مالكٍ وأصحابه، رضيَ اللـهُ عنهم.

قوله: (**وإنَّ مما يُنبِتُ الرَّبيع**): روينا عن البُخاريِّ ومُسلِم والنَّسائيِّ وابنِ ماجَهْ[1] عن أبي سعيد قال: «جلسَ رسولُ الله ﷺ علىٰ المِنبَر، فقال: إنَّ مما أخافُ عليكم بعدي ما يُفتَحُ عليكم مِن زَهْرةِ الدُّنيا وزينتِها، فقال رجل: أوَيأتي الخيرُ بالشَّـرِّ يا رسولَ الله؟ فسكت رسول الله ﷺ، ورأينا[2] أنه يَنزِلُ عليه، فأفاقَ يَمسَحُ عنه الرُّحَضاء»، وفي رواية: «أينَ السائلُ آنِفاً[3]؟ إنَّ الخيـرَ لا يأتي إلا بالخير، وإنَّ مما يُنبِتُ الرَّبيعُ ما يَقتُلُ حَبَطاً أو يُلِمّ، إلا آكِلةَ الـخَضِر، فإنها أكَلَت، حتىٰ إذا امتدَّ خاصِـرتاها استقبَلَتْ عينَ الشمس، فثَلَطَتْ ومالت، ثم رَتَعَت، وإنَّ هذا المالَ خَضِـرٌ حُلْو، ونِعمَ صاحبُ المُسلِم هو لِـمَنْ أعطىٰ منه المِسكينَ واليتيمَ وابنَ السَّبيل ـ أو كمـا قال رسولُ الله ﷺ ـ وإنَّ مَنْ يأخذُه بغير حَقِّه، كالذي يأكلُ ولا يَشبَع، ويكونُ عليه شهيداً يومَ القيامة».

---

(١) البخـاري (١٤٦٥) و(٢٨٤٢) و(٦٤٢٧)، ومسلم (١٠٥٢)، والنسـائي (٢٥٨١)، وابن ماجـه (٣٩٩٥).

(٢) تحرَّف في الأصول الخطية إلىٰ: «وروينا»، فأوهَمَ أنهمـا روايتان، وليس كذلك.

(٣) زاد في الأصول الخطية هنا: «أو خير»، ولا معنىٰ له، وفي «الصحيحين» هنا: «وكأنه حَمِدَه».

ومن أخواته: **حَبِجَتِ الإبل**: إذا أكَلَتِ العَرْفَجَ فأصابها ذلك. ....

الشَّـرْح: الـرُّحَضاء: عَـرَقٌ يَغسِلُ الجِلدَ لِكَثْرتِه، ويُستَعمَلُ في مَرَضِ الـحُمّىٰ، «أو يُلِمّ»: أي: يَقرُبُ ويَدنُو مِنَ الهلاك، «الثَّلْط»: الرَّجِيعُ الرقيق، يُقال: حَبِطَتِ الدابةُ حَبَطاً - بالتحريك -: إذا أصابت مَرْعىً طيِّباً، فأفرَطَتْ حتىٰ تَنفَّخَتْ وماتت، وذلكَ أنَّ الربيعَ يُنبِتُ أحرارَ العُشب[١]، فتَستَكثِرُ منه الماشيةُ لاستِطابتها، فيُؤدِّي إلىٰ الهلاكِ أو يُقارِبُه، و«الـخَضِر» - بكَسْرِ الضاد -: نوعٌ مِنَ البُقول، ليسَ من أحرارِها وجَيِّدِها، وإنما ترعاها المواشي إذا لم تَـجِدْ سِواها، فلا تُكثِرُ منها، ولا تَستَمرِئُها.

ضَرَبَ صَلَواتُ الله عليه في الحديثِ مَثَلَين: أحدهما للمُفرِطِ في جَمْعِ الدُّنيا والمنعِ مِن حَقِّها، والآخرُ للمُقتَصِدِ في أَخْذِها للنفع، فقوله: «إنَّ مما يُنبِتُ الرَّبيع»: مَثَلٌ للمُفرِطِ الذي يأخذُ الدُّنيا بغير حَقِّها، ويَمنَعُها مُستَحِقَّها، فإنه تَعرَّضَ للهلاكِ في الآخِرةِ بدخولِ النار، وفي الدُّنيا بأذىٰ الناس له، وحَسَدِهِم إياه، وقوله: «إلا آكِلةَ الـخَضِر»: مَثَـلٌ للمُقتَصِدِ في جَمْعِ المالِ مِن حَقِّه، فإنه بنَجْوةٍ مِن وَبالِها[٢].

فقولُه: «وإنَّ مما يُنبِتُ الرَّبيعُ لَـمَا يقتُلُ حَبَطاً»: «ما» الأُولىٰ: موصولة، والثانية: موصوفة، أي: وإنَّ الذي يُنبِتُه الرَّبيعُ لَشَيءٌ يقتُلُ حَبَطاً؛ مَصدَرٌ لا مِن فِعلِه، لأنه في معنىٰ القَتْل.

أما قولُه: «أو كما قال»: فقال مُحيي الدِّينِ النَّواوي: «ينبغي لِـمَنْ يروي حديثاً بالمعنىٰ أن يقولَ عَقِبَه: «أو كما قال»، «أو نَحْوَ هذا»، أو ما أشبَهَ هذا مِنَ الألفاظ، رُوِيَ هذا عن عبدِ الله ابنِ مسعودٍ وأبي الدَّرْداءِ وأنسٍ وغيرهم»[٣].

قوله: (**حَبِجَـتِ الإبـل**): **النهاية**: «في حديثِ ابنِ الـزُّبيـر: «إنَّا لا نموتُ حَبَجاً علىٰ

---

(١) أي: ما يُؤكَلُ غيرَ مطبوخ، وقيل: ما خَشُنَ منها، وقيل: ما رَقَّ منها ورَطُب. «لسان العرب» لابن منظور، مادة (حرر).

(٢) الشـرحُ كُلُّه مُستفادٌ من «النهاية» لابن الأثير، كُلُّ لفظةٍ في مادتها، وأكثرُه في مادة (خضـر).

(٣) قاله الإمامُ النوويُّ رحمه الله تعالىٰ في «الإرشاد»، وهو اختِصارُه لكتاب ابن الصلاح في علوم الحديث، ثم اختصره ثانيةً في «التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير»، وهذا الثاني شرحه السُّيوطي في «تدريب الراوي شـرح تقريب النواوي»، وانظر المسألة فيه في (٢: ١٠٢).

وأحبَضَ عَمَلَه: مِثْلُ: أحبَطَه، وحَبِطَ الجرحُ وحَبِر: إذا غَفَر، وهو نَـكْسُه وتراميه إلىٰ الفساد.

جُعِلَ العَمَلُ السَّيِّئُ في إضـرارِهِ بالعَمَل الصالح كالداءِ **والـحَرَض** لمَنْ يُصابُ به، أعاذنا اللـهُ مِن حَبَطِ الأعمالِ، وخَيْبَةِ الآمال.

وقد دلَّتِ الآيةُ علىٰ أمرَيْنِ هائِلَين: أحدهما: أنَّ فيما يرتَـكِبُ مَنْ يُؤمِنُ مِنَ الآثامِ ما يُحبِطُ عَمَله. **والثاني:** أنَّ في آثامِهِ ما لا يَدْري أنه مُحبِط، ولَعَلَّه عندَ الله كذلك، فعلىٰ المُؤمِنِ أن يكونَ في تَقْواهُ كالماشي في طريقٍ شائِكٍ لا يَزالُ يَـحتَـرِزُ ويَتَوقّىٰ ويَتَحفَّظ.

مَضاجِعِنا، كما يموتُ بنو مروان»: الـحَبَج ـ بفَتْحَتَين ـ: أن يأكلَ البعيرُ لِحاءَ العَرْفَج، ويَسمَنَ عليه، وربمـا بَشِمَ[1] منه فقتَلَه، عَرَّضَ بهم لكثرةِ أكلِهم وإسرافِهم في مَلاذِّ الدُّنيا، وأنهم يموتونَ بالتُّخَمة».

قوله: (**والـحَرَض**): بالحاء المهملة، **النهاية**: «أحرَضَه المرض: إذا أفسَدَ بَدَنَه وأشفىٰ علىٰ الهلاك».

قوله: (**وقد دلَّتِ الآيةُ علىٰ أمرَينِ هائِلَين**): **الانتصاف**: «الزمخشـريُّ يَعتَقِدُ أنَّ الكبائرَ مُحبِطةٌ للأعمالِ مُوجِبةٌ للخُلودِ في النار، وأخَذَ مِن هذهِ الآية: أنَّ رفعَ الصَّوْتِ بينَ يَدَي النبيِّ ﷺ معصيةٌ لا تَبلُغُ الشِّـرْك، وقد جَعَلَها مُحبِطة، وخَوَّفَ العِبادَ مِن إحباطِ الأعمال.

وجوابُه: أنَّ المُرادَ النهيُ عن رفع الصَّوْتِ علىٰ الإطلاق، والحذرُ عما يُتوقَّعُ منه مِن إيذاءِ النبيِّ ﷺ، وإيذاؤُه كفرٌ مُحبِطٌ للعمل، فنهىٰ عن رفعِ الصَّوْتِ مُحذِّراً فيه عما يَؤُولُ إليه، ولو كانَ الأمرُ علىٰ ما يَعتَقِدُه الزمخشـريُّ لم يَكُنْ لقوله: ﴿وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾ معنىٰ؛ إذ الأمرُ مُنحَصِـرٌ في أن يكونَ كُفْراً مُحبِطاً لِكَونِهِ مُؤذِياً، أو غيـرَ مُؤذٍ فيكونُ مُحبِطاً علىٰ رأيه، والإحباطُ واقعٌ علىٰ كُلِّ حال.

وكلامُنا هذا مُرتَّبٌ علىٰ مُقدِّمتَين: الأولىٰ: أنَّ رفعَ الصَّوْتِ مما يحصلُ فيه الأذىٰ، وهو

---

(١) البَشَم: التُّخَمـةُ والسآمة، يُقال: بَشِمَ هو، وأبشَمَـه الطعام. قاله العلامة الفيـروزآبادي في «القاموس»، مادة (بشم).

[﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَغُضُّونَ أَصْوَٰتَهُمْ عِندَ رَسُولِ ٱللَّهِ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱمْتَحَنَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمْ لِلتَّقْوَىٰ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ ٣]

﴿ٱمْتَحَنَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمْ لِلتَّقْوَىٰ﴾ مِن قولك: امتُحِنَ فُلانٌ لأَمْرِ كذا، وجُرِّبَ له، ودُرِّبَ للنُّهوض به، فهو مَضطَلِعٌ به غيرُ وانٍ عنه. والمعنىٰ: أنهم صُبُرٌ علىٰ التقوىٰ، أقوياءُ علىٰ احتمالِ مَشاقِّها.

أو: وُضِعَ الامتِحانُ مَوضِعَ المعرفة، لأنَّ تَحقُّقَ الشيءِ باختباره، كما يُوضَعُ الخَبرُ مَوضِعَها، فكأنه قيل: عَرَفَ اللهُ قلوبَهم للتقوىٰ، وتكونُ اللامُ مُتعلِّقةً بمحذوف، واللامُ هي التي في قولك: أنتَ لهذا الأمر، أي: كائنٌ له ومُختَصٌّ به، قال:

أنتَ لها ـ أحمَدُ ـ مِن بَيْنِ البَشَرْ

أمرٌ مُشاهَد، حتىٰ إنَّ الشَّيْخَ يتأذىٰ برَفْعِ صَوْتِ التلميذ، فكيفَ برُتبةِ النُّبوّةِ وما تَستَحِقُّه مِنَ الإجلالِ والإعظام. الثانية: أنَّ إيذاءَ النبيِّ ﷺ كُفْر»(١).

وقلت: ويُمكِن أن يُقال: إنَّ مقامَ التعريضِ التوبيخيِّ ـ كما سبق ـ اقتضىٰ المُبالَغة، واستدعىٰ أن يُنزَّلَ أذاهم رسولَ الله ﷺ برفعِ الصَّوْتِ منزلةَ الكُفْرِ تَغْليظاً؛ إجلالاً لمجلسِهِ صَلَواتُ الله عليه، ثم يَتَرتَّبُ عليه ما تَرتَّبَ علىٰ الكُفْرِ الحقيقيِّ مِنَ الإحباط، كقوله تعالىٰ: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ﴾ إلىٰ قوله: ﴿وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [آل عمران: ٩٧]، ومعنىٰ: ﴿وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾ علىٰ هذا: أنتُم لا تَشعُرونَ أنَّ ذلكَ بمنزلةِ الكُفْرِ المُحبِط، وليسَ كسائرِ المعاصي.

قوله: (أنتَ لها ـ أحمَدُ ـ مِن بَيْنِ البَشَر)(٢): أوَّلُه:

وقصيدةٍ رائقةٍ(٣) ضَوَّعتُها

---

(١) «الانتصاف» (٣: ٥٥٦) بحاشية «الكشّاف».

(٢) تَقدَّمَ عند الزمخشريِّ في تفسير الآية ٦١ من سورة المؤمنون (١٠: ٥٩٩).

(٣) تحرَّف في الأصول الخطية إلىٰ: «رائعة» أو «رائغة»، والمُثبَت من «روح المعاني» للألوسي (٢٦: ١٣٨).

أَعَدّاءُ مَنْ لليَعمَلاتِ علىٰ الوَجىٰ؟

وهيَ مَعَ معمولـها منصوبةٌ علىٰ الحال. أو: ضَـرَبَ اللـهُ قلوبَهم بأنواعِ المِحَنِ والتكاليفِ الصَّعْبةِ لأجلِ التقوىٰ، أي: لِتَثبُتَ وتَظهَرَ تقواها، ويُعلَمَ أنهم مُتَّقون؛ لأنَّ حقيقةَ التقوىٰ لا تُعلَمُ إلا عندَ المِحَنِ والشَّدائِدِ والاصطبار عليها.

أي: مُعجِبة، راقني[1] الشيء: أعجَبَني. وعن بعضهم: «أحمد»: يجوزُ أن يكونَ أفعَلَ التفضيل، وأن يكونَ عَلَمـاً، أي: أنتَ يا أحمدُ كائنٌ لها ومُختَصٌّ بها.

قوله: (**أَعَدّاءُ مَنْ لليَعمَلاتِ علىٰ الوَجىٰ**): تمامُه:

وأضيافِ ليـلٍ بَيَّـتُوا لِنُـزولِ؟[2]

وفي بعضِ النُّسَخ مِنَ المتن: «أعَدَّاء»[3]، الهمزةُ للنِّداء، وهو اسمُ رجلٍ يرثيه، يقولُ تحسُّراً وتَوجُّعاً: مَنْ يُؤوي الأضياف، وقد بَهَرَهُمُ السَّعْي، وأتعبَهم الطَّلَب، ومَنْ يُنزِلُ السَّفْر[4]، وقد أَرَمَّتْهُمُ النُّوقُ السِّـراعُ إلىٰ المَهالِك، حتىٰ حَفِيَتْ نِعالُهم، أي: من يُخلِّصُ اليَعمَلاتِ مِنَ الوَجىٰ[5] بأن يُنزِلَ صاحبَها، ويَقضي مَهامَّه، فيَتَخلَّصَ مِنَ السَّيْر[6].

قوله: (**وهيَ معَ معمولـها منصوبةٌ علىٰ الـحال**): التقدير: كائنةً للتقوىٰ، و«هيَ» أي: المحذوف، «مَعَ معمولها» أي: التقوى، وإنما أنَّـثَه لأنه بمعنىٰ «مُحصِّلة» أو «مُختصّة».

---

(١) تحرَّف في الأصول الخطية إلىٰ «راعني» أو «راغني»، والصواب ما أثبتّ، ففي «لسان العرب» لابن منظور، مادة (روق): «راقني الشيءُ يروقُني رَوْقاً ورَوَقاناً: أعجبني».

(٢) البيتُ لعُتَيِّ بن يزيد بن مالك العُقيلي، كما في «الحماسة» ص١٥٧.

(٣) كذا في الأصول الخطية، وهو باللفظ الأول نفسه، ولعلَّ أحد الموضعين دون همزة النِّداء، وتحرَّف علىٰ النُّسّاخ، والله أعلم.

(٤) أي: المُسافرين، يُقال: «رجلٌ سَفْر، وقومٌ سَفْر»، كما في «القاموس» للفيروزآبادي، مادة (سفر).

(٥) اليَعمَلات: النُّوق، والوَجىٰ: شِدّةُ الحفا، والوجع في الحافر والخفّ.

(٦) شـرحُ البيت مستفادٌ من «شـرح الحماسة» للمرزوقي (٢: ٦٢٤-٦٢٥).

وقيل: أخلَصَها للتقوىٰ؛ مِن قولـهم: امتَحَنَ الذَّهَبَ وفَـتَنَه: إذا أذابَه، فخَلَّصَ إبريزَه مِن خَبَـثِهِ ونَقّاه. وعن عُمَرَ رضيَ اللـهُ عنه: أذهَبَ الشَّهَواتِ عنها.

قوله: (مِن قولهم: امتَحَنَ الذَّهَب): فسَّـر ﴿ٱمۡتَحَنَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمۡ لِلتَّقۡوَىٰ﴾ بوُجُوه:

أحدها: أنه مِنَ الكِنايةِ التلويحية، عَبَّـرَ عن كونِهم مُغرِقينَ في التقوىٰ كامِلينَ فيها بقوله: ﴿ٱمۡتَحَنَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمۡ لِلتَّقۡوَىٰ﴾، لأنَّ الامتِحانَ والتجربةَ يُوجِبُ مُزاوَلةَ الأمرِ ومُعالجتَه مرّةً بعدَ أخرىٰ، وذلكَ يُوجِبُ التَّمرُّنَ فيه، والمُتمرِّنُ مُضطَلِعٌ فيه، وفي المَثَل: «أنا جُذيلُها المُحكَّكُ وعُذيقُها المُرجَّب»(١)، فعلىٰ هذا: مجازُ الآيةِ راجعٌ إلىٰ العباد، نَحْو قولِه تعالىٰ: ﴿وَأَرۡسَلۡنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلۡفٍ أَوۡ يَزِيدُونَ﴾ [الصافات: ١٤٧].

وثانيها: أنه مِن إطلاقِ السَّبَبِ علىٰ المُسبَّب، فإنَّ الامتِحانَ سَبَبُ المعرفة، وهو المُرادُ مِن قولِه: «لأنَّ تَـحَقُّقَ الشيءِ باختباره»، وهو لوجهين: أحدهما: أنَّ اللامَ في «التقوىٰ» صِلةُ محذوف، وهو حالٌ مِنَ المفعول، وهو ﴿قُلُوبَهُمۡ﴾. وثانيهما: أن تكونَ اللامُ للتعليل، والمعنىٰ: وضَـرَبَ اللـهُ قلوبَهم بأنواع المِحَنِ والتكاليفِ الصَّعْبةِ لأجلِ التقوىٰ، وإثباتُ العِلم هنا كإثباتِهِ في قوله تعالىٰ: ﴿وَتِلۡكَ ٱلۡأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيۡنَ ٱلنَّاسِ وَلِيَعۡلَمَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَيَتَّخِذَ مِنكُمۡ شُهَدَآءَ﴾ [آل عمران: ١٤٠]، قال(٢): «وليَعلَمَهم عِلمـاً يَتعلَّقُ به الجزاء»، ومن ثَمَّ عقَّبه بقوله: ﴿لَهُم مَّغۡفِرَةٌ وَأَجۡرٌ عَظِيمٌ﴾، فتكون «أو ضَـرَبَ اللـهُ» عطفًا علىٰ «عَرَفَ الله»(٣).

---

(١) انظر: «مجمع الأمثال» للميداني (١: ٣١).

(٢) أي: الزمخشـريُّ في تفسير الآية المذكورة من سورة آل عمران (٤: ٢٧٧).

(٣) التعبير بـ«عرف»: هو لفظ الزمخشري هنا ـ وقد تكرر منه في غير ما موضعٍ من «كشافه»، منها قوله: «عرفَ الله» في تفسير الآيات: (النساء: ٣٢، هود: ٣٥، الرعد: ١٧، الزمر: ٢٢، الذاريات: ٥٤، القلم: ٣٣)، وقوله: «الذين عرفتُهم» في تفسير الآية ١١٨ من سورة المائدة ـ ولم يَتعقَّبْهُ فيه المُؤلِّفُ بشيء، ولا يسوغ إلّا علىٰ اعتبار «عَرَفَ» مُرادفاً لِـ«عَلِمَ»، وفيه نَظَـرٌ عند المُحقِّقين من أهل اللغة، فمنعوا من إطلاق «المعرفة» في حق الله تعالىٰ؛ لِـمَا أنها تُستَعملُ في العلم القاصر المُتوصَّل إليه بتفكُّر. قاله الراغب في «المفردات» (عرف)، والفيروز آبادي في «بصائر ذوي التمييز» (عرف).

....

وثالثها: أن يكونَ تمثيلاً، شَبَّهَ خُلُوصَ قُلوبِهم عن شَوائِبِ الكُدُوراتِ النفسانية، وتَصَوُّعَ دواعيهم عن اللَّذّاتِ الشَّهَوانيةِ بعدَ طُولِ المُجاهَدات ومقاساةِ المُكابَدات، بخُلُوصِ الذَّهَبِ الإبريزِ الذي عُرِضَ علىٰ النار، ونُقِّيَ مِنَ الـخَبَثِ والزَّبَدِ الذي يَذهَبُ جُفاء.

قال الـواحِديّ: «تقديـرُ الكلام: امتَحَنَ اللـهُ قُلوبَـهم فأخلَصَها للتقوىٰ، فحذفَ «الإخلاص» لِدلالةِ «الامتِحانِ» عليه، ولهذا قالَ قَتادة: أخلَصَ اللـهُ قُلوبَهم»[1].

وقلت: هذا الوَجْهُ أنسَب؛ لأنَّ الكلامَ وارِدٌ في مَدْحِ أولئكَ السادةِ الكرام، وفي التعريضِ ممن ليسوا علىٰ وَصْفِهم، ومن ثَمَّ قالَ في فاصِلةِ الآيةِ السابقة: ﴿وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾، واللاحِقة: ﴿أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾.

فإن قلت: ذهبتَ في ما مَرَّ أنَّ اختِصاصَ «النبيِّ» بالذِّكْر[2] في الآيةِ الثانيةِ لتبجيلِ جانبِ الرسولِ ﷺ، وذِكْرَ «رسوله» في الأُولىٰ[3] لأجلِ الاحتِذاءِ علىٰ أمثلةِ الكِتابِ والسُّنّة، فلِمَ خُولِفَ ورَجَعَ في الثالثةِ[4] إلىٰ ما بُدِئَ به؟

قلت: ليُؤذِنَ بإفضالِ الله في حَقِّ أولئكَ الكَمَلة، وتأديبِهِ إياهم، وأنهم إنما غَضُّوا أصواتَهم عندَ رسولِ الله، ولم يَرفَعُوا بها مِثلَ أولئك؛ لأنَّ اللهَ زيَّنَ باطنَهم باكتِساءِ لباسِ التقوىٰ، حتىٰ سَـرَىٰ إلىٰ ظاهرهم[5] بالتأدُّبِ بينَ يَدَي المَوْلىٰ، ومَنْ أرسَلَه إليهم وأكرَمَهم به، ومن ثَمَّ نُسِبَ ﴿امْتَحَنَ﴾ إلىٰ الله تعالىٰ، وجيءَ به ماضياً، وأُسنِدَ ﴿يَغُضُّونَ﴾ إليهم، وأُتِـيَ به مُضارعاً، دالًّا به علىٰ الاستمرار، كأنه قيل: إنَّ الذينَ دأبُهم وعادتُهم التأدُّبُ في حَضْرةِ الرِّسالة، إنما

---

(١) «الوسيط» للواحدي (٤: ١٥١).

(٢) أي: التعبير بلفظ «النبيِّ» دونَ «الرسول» أو غيره في قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ﴾ الآية، وانظر ما تَقدَّمَ في ذلك عند المؤلف رحمه الله تعالىٰ ص٤٤٤-٤٤٥.

(٣) أي: في قوله: ﴿لَا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾.

(٤) أي: في هذه الآية، في قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَغُضُّونَ أَصْوَاتَهُمْ عِندَ رَسُولِ اللَّهِ﴾.

(٥) في (ف) إلىٰ: «باطنهم»، والمُثبَت من (ط) و(ح)، وهو الصواب.

والامتحان: افتِعال؛ مِن: مَـحَنَه، وهو اختبارٌ بليغٌ أو بَلاءٌ جَهيد، قال أبو عَمْرو: كُلُّ شيءٍ جَهَدتَه فقد مَـحَنتَه، وأنشد:

أتَـــتْ رَذايـــا بادِيـــاً كَلالُهـــا   قد مُـحِنَتْ وَاضـطَرَبَتْ آطالُهـا

قيل: أُنزِلَتْ في الشَّيخَينِ رضيَ اللـهُ عنهما، لِـمَا كانَ منهمـا مِن غَضِّ الصَّوْتِ والبُلوغ به أخا السِّـرار.

وهذه الآيـةُ ـ بنَظْمِها الذي رُتِّـبَتْ عليه؛ مِن إيقاع الغاضِّينَ أصواتَهم اسماً لـ«إنَّ» المُؤكِّدة، وتَصْيير خَبَـرِها جُملةً مِن مُبتَدأٍ وخَبَـرٍ مَعرِفَـتَينِ معاً؛ والمُبتَدأ: اسمُ الإشارة، واستئنافُ الجملةِ المُستَودَعةِ ما هو جزاؤُهم علىٰ عَمَلِهم، وإيرادُ الجزاءِ نكرةً مُبهَماً أمرُه ـ ناظرةٌ في الدلالةِ علىٰ غايةِ الاعتِدادِ والارتضاءِ لِـمَا فَعَلَ الذينَ وَقَّـرُوا رسولَ الله ﷺ مِن خَفْضِ أصواتهم، وفي الإعلام بمَبلَغ عِزّةِ رسولِ الله ﷺ، وقَدْرِ شَرَفِ مَنزِلَتِـه، وفيها تعريضٌ بعظيم ما ارتكبَ الرافِعونَ أصواتَـهم، واستيجابِـهم ضِدَّ ما استَوجَبَ هؤلاء.

اختصُّوا به؛ لأنه تعالىٰ هو الذي أدَّبَهم بإرسالِ الرسولِ ﷺ، وإنزالِ الكتابِ والحِكمة، حتىٰ هُذِّبُوا هذا التهذيب.

قوله: (**أتتْ رذايا**) البيت(١): الرَّذِيّة(٢): الناقةُ المهزولةُ مِنَ السَّيْر، والجمع: الرذايا، والمُذكَّر: رَذِيّ، و«الإطل»(٣): الخاصرة، والجمع: الآطال.

قوله: (**وهذهِ الآيـةُ**): يعني قولَه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَغُضُّونَ أَصۡوَٰتَهُمۡ﴾، فقوله: «هذهِ الآيةُ» مُبتَدأٌ موصوف، والخبـرُ قولُه: «ناظِرة»، و«بنَظْمِها» مُتعلِّـقٌ بـ«ناظِرة»، أي: هذهِ الآيةُ دالّةٌ بواسِطةِ نَظْمِها علىٰ غايةِ الاعتِداد. وفي تلكَ القُيودِ التي ذكرَها(٤) إشارةٌ إلىٰ خواصَّ تَضَمَّنَها التركيبان.

---

(١) ذكره الزمخشريُّ أيضاً في «أساس البلاغة»، مادة (محن)، ولم أقف عليه عند غيره.

(٢) قوله: «الرذية»: سقط من (ح)، وتحرَّف في (ف) إلىٰ: «الرذة»، والمثبت من (ط).

(٣) يُقال: إطِلٌ وإطْل، مثل: إبِلٍ وإبْل. كذا في «لسان العرب» لابن منطور، مادة (أطل).

(٤) يعني: ما ذكره الزمخشريُّ بين المُبتدأ والخبر.

[﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِن وَرَآءِ ٱلْحُجُرَٰتِ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ۞ وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا۟ حَتَّىٰ تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ ۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ ٤-٥]

والوراء: الجهةُ التي يُواريها عنكَ الشَّخصُ **بطَلَلِهِ** مِن خلفٍ أو قُدّام، و﴿مِن﴾ لابتداءِ الغاية، وأنَّ المُناداةَ نَشأَتْ مِن ذلكَ المكان.

أما التركيبُ الأولُ ـ وهو قولُه: ﴿ٱلَّذِينَ يَغُضُّونَ أَصْوَٰتَهُمْ﴾ إلىٰ قوله: ﴿لِلتَّقْوَىٰ﴾ ـ ففيه خواصّ:

إحداها: إيقاعُ «الغاضِّينَ أصواتَهم» اسماً لـ«إنَّ» المُؤكِّدة، وفائدتُه توكيدُ مضمونِ الجملةِ وتقريرُه، معَ تصويرِ ما كان يَصدُرُ مِن أولئكَ الكَمَلةِ في حَضرةِ الرسالةِ مِنَ التأدُّبِ بتأديب الله. نحوُه في التقرير: ﴿وَرَٰوَدَتْهُ ٱلَّتِى هُوَ فِى بَيْتِهَا﴾ [يوسف: ٢٣].

وثانيها: تصييرُ خَبَرِها جُملةً مِن مُبتَدأٍ وخَبَر، وفائدتُه الحصرُ المُستَفادُ مِن تعريفهما، نَحْو: زيدٌ المُنطَلِق، يعني: هُمُ الذينَ شَرَّفَهم الله تعالىٰ بإخلاصِ القُلوبِ دونَ غيرهم، تَعْريضاً بأولئكَ الذينَ لم يَغُضُّوا أصواتَهم.

وثالثُها: إيقاعُ المُبتَدأِ الثاني اسمَ إشارة؛ ليُؤذِنَ بأنَّ مَنْ سبقَ ذِكرُه إنما امتَحَنَ اللـهُ قلوبَهم لأنهم اكتَسَبُوا تلكَ الفضيلة بها.

وأما التركيبُ الثاني[1] ففيه فائدتان: إحداهما: قَطْعُها عن الجملةِ الأُولىٰ، فأخلاها عن الرابطِ اللفظيِّ ـ وهو الفاء ـ لتُحرِّكَ أريحيّةَ السامع، وتَحمِلَه علىٰ: ما جزاءُ أولئكَ السادةِ في العُقبىٰ، ليَضُمَّ معَ اختِصاصِهم بهذهِ المَنقَبةِ الأسنىٰ؟ فيُجاب: بأنَّ لهم عندَ الله القُربىٰ والزُّلفىٰ. وثانيتهما: تنكيرُ «المَغفِرة» ليَدُلَّ علىٰ ضَرْبٍ عظيمٍ في بابه، لا يُكتَنَهُ كُنهُه، ولا يُقادَرُ قَدْرُه.

لله دَرُّ المُصنِّفِ في إبرازِ هذهِ المَحاسِن، وفي إرشادِهِ إلىٰ جِهاتِ تلكَ النُّكات.

قوله: (**بطَلَلِه**): الجوهري: «يُقال: حَيّا اللـهُ طَلَلَك، وطَلالتَك، يعني: شَخصَك»، فقولُه:

---

(١) وهو قوله: ﴿لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾.

فإن قلت: **أَفَـرْقٌ بينَ الكلامَيْن**؛ بينَ ما تَثبُتُ فيه وما تَسقُـطُ عنه؟ قلت: الفرقُ بينهما: **أنَّ المُنادي والمُنادىٰ في أحدِهما يجوزُ أن يَـجمَعَهما الوراء، وفي الثاني: لا يجوز،** لأنَّ الوراءَ تصيرُ بدخولِ «مِن» مُبتَدَأً الغاية، ولا يجتمعُ علىٰ الجِهةِ الواحدةِ أن تكونَ مُبتَدأً ومُنتهًىٰ لِفِعْل واحد، والذي يقول: ناداني فُلانٌ مِن وَراءِ الدار، لا يُريدُ وَجْهَ الدار ولا دُبُـرَها، ....

«يُواريها عنكَ الشَّخْصُ بطَلَلِه»: معناه: يُـخْفيها ذو طَلَلٍ بطَلَلِه. والجوهري: «وارَيْتُ الشيء: إذا أخفَيتَه، وتوارىٰ هو: استَـتَـر، ووراء: بمعنىٰ: خَلْف، وقد يكونُ بمعنىٰ: قُدّام، وهيَ مِنَ الأضداد، قال الأخفش: يُقال: لَقِيتُه مِن وراءُ، فتَـرفَعُه علىٰ الغايةِ إذا كانَ غيـرَ مُضاف».

قوله: (**أَفَرْقٌ بينَ الكلامَين**): علىٰ الأمر، أي: أَفَرْقٌ بينَ كلامٍ تَثبُتُ فيه «مِن» وكلامٍ تَسقُطُ منه «مِن».

قوله: (**أنَّ المُنادي والمُنادىٰ في أحدِهما يجوزُ أن يَـجمَعَهمـا الوراء، وفي الثاني: لا يجوز**) إلىٰ آخره: هذا الفرقُ ظاهِر، قال صاحبُ «التقريب»: وفيه نَظَر[1]؛ لأنَّ المُبتَدأَ والمُنتَهىٰ: إما المُنادىٰ ـ علىٰ ما هو التحقيق ـ أو الجهة، فإن كانَ الأولَ جاز أن يَـجمَعَهمـا «الوراء» في إثباتِ «مِن» وفي إسقاطه؛ لِتَغايُرِ المُبتَدأِ والمُنتَهىٰ، وإن كانَ الثانيَ فالجهة: إما ذاتُ أجزاءٍ أو عديمةُ الأجزاء، فإن كانَ الأول جاز أن يجمعَهما في إثبات «مِن» أيضاً باعتبارِ أجزاء الجهة، وإن كان الثاني لم يَجُزْ أن يجمعَهما؛ لا في إثبات «مِن» ولا في إسقاطه لاتحادِ الـمَوْرِد[2]، والتحقيقُ أنَّ الفِعْلَ يَبتَدِئُ مِنَ الفاعل، ويَنتَهي إلىٰ المفعول، ويقعُ في الظَّرْف[3]، وأنَّ «مِن وراءِ الحجرة» و«وراءَها» كلاهما ظَرْف، كصَلَّيتُ مِن خلفِ الإمام وخلفَه، ومن قبلِ اليوم وقبلَه، ومعنىٰ الابتداءِ غيرُ مُحقَّق، والفَرْقُ تَعَسُّف.

(١) كذا في (ط) و(ف)، وفي (ح): «هذا الفرق: قال صاحب «التقريب»: ظاهر، وفيه نظر».

(٢) من قوله: «جاز أن يجمعهما في إثبات (من)» إلىٰ هنا، سقط من (ح) و(ف).

(٣) كذا في (ط) و(ح)، وفي (ف): «فهما في الظَّرْف».

....

فيُقال: لا بُدَّ مِنَ الفَرْق؛ صَوْناً لكلام الله مِنَ العَبَث، لاسِيَّما قد تَقرَّرَ في أولِ البقرةِ عندَ قوله: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ [البقرة: ١٧]: أنَّ صاحبَ المعاني يَعتبِرُ حروفَ الصِّلات، ويَنظُرُ إلىٰ مَواقِعِها، ولا ارتيابَ أنَّ «وراء» مِنَ الظُّروفِ المُبهَمة، فبدخولِ «مِن» يَتَعيَّنُ له ابتداء، وهو مِنَ الأمورِ النِّسبية[1]، فلا بُدَّ له مِنَ الانتهاء، وأن يكونَ المُنتَهىٰ مكاناً غيرَ المكانِ الذي نَشَأَ منه النِّداء، وهو الجِهةُ المُسمّاةُ بـ«الوراء»، إذ كُلُّ جُزءٍ مِن أجزائِهِ يَصدُقُ أنه مَنشَأُ النِّداء، فجَعْلُ تلكَ الجِهةِ نفسَ المُنتَهىٰ يَلزَمُ أن يَجتمِعَ علىٰ الجِهةِ الواحدة أن تكونَ مُبتَدأً ومُنتَهىٰ.

وتحريرُ المعنىٰ: أنه لو قيل: «يُنادُونَكَ وراءَ الحجرات» لكانَ الغَرَضُ في الإيرادِ إنكارَ أنهم كانوا يُنادُونَه وراءَ الحجرات[2]، وفُهِمَ منه أنهم لو نادوهُ في غيرِ تلكَ الجهةِ لم يَكُنْ مُنكَراً، ولكنَّ الغَرَضَ في الإنكارِ أنهم كانوا يُنادُونَه مِنَ الخارج، وهو في الحُجْرة، فأُريدَ إنكارُ هذهِ الصُّورةِ المُنكَرةِ الواقِعةِ خُصُوصاً، فزِيدَ «مِن» لتَدُلَّ علىٰ الابتداءِ والانتِهاء، وأنهم خارجون، وهو ـ صَلَواتُ الله عليه ـ داخل، وإليه الإشارةُ بقوله: «والإنكارُ لم يَتَوجَّهْ عليهم مِن قِبَلِ أنَّ النِّداءَ وقع» إلىٰ آخِرِه.

ونظيرُه ما سبقَ قبلَ هذا في قِراءةِ ابنِ مسعود: «لا تَرفَعُوا بأصواتِكم فوقَ صَوْتِ النبيّ»: أنَّ في زيادةِ الباءِ الدلالةَ علىٰ النهي عما كانوا عليه من الجَلَبة، وسبقَ بيانُه.

ويُؤيِّدُه قولُ القاضي: «﴿مِن﴾ ابتدائية، فإنَّ المُناداةَ نَشَأَتْ مِن جِهةِ الوراء، وفائدتُها: الدَّلالةُ أنَّ المُنادي داخِلَ الحجرة، إذْ لا بُدَّ أن يَختلِفَ المُبتَدأُ والمُنتَهىٰ بالجهة»[3].

---

(١) في (ح) و(ف): «السببية»، وهو تحريف، والمثبت من (ط).

(٢) من قوله: «لكان الغرض» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

(٣) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ٢١٣).

ولكنْ أيَّ قُطْرٍ مِن أقطارِها الظاهِرةِ كانَ مُطلقاً بغير تَعْيينٍ واختِصاص، والإنكارُ لم يَتوجَّهْ عليهم مِن قِبَلِ أنَّ النِّداءَ وقعَ منهم في أدبارِ الحجراتِ أو في وجوهِها، وإنما أُنكِرَ عليهم أنهم نادوهُ مِنَ البَـرِّ والخارج مُناداةَ الأجلافِ بعضِهم لبعض، مِن غير قَصْدٍ إلىٰ جِهةٍ دونَ جِهة.

والحجرة: الـرُّقْعةُ مِنَ الأرضِ المَحْجورةِ بحائطٍ يُـحَوَّطُ عليها، وحَظيرةُ الإبل تُسَمّىٰ: الحجرة، وهيَ فُعْلة، بمعنىٰ: مفعولة، كالغُرْفة والقُبْضة، وجمعُها: **الـحُجُرات؛ بضَمَّتَين**، والـحُجَرات؛ بفَتْح الجيم، والـحُجْرات؛ بتسكينها، وقُرِئَ بهنَّ جميعاً. والمُراد: حُجُراتُ نِساءِ رسولِ الله ﷺ، وكانت لكُلٍّ منهنَّ حُجْرة.

ومُناداتُهم مِن ورائها: يحتملُ أنهم قد تَفَرَّقُوا علىٰ الحجراتِ مُتَطَلِّبينَ له، فناداهُ بعضٌ مِن وَراءِ هذه، وبعضٌ مِن وراءِ تلك، وأنهم قد أتَـوْها حُجْرةً حُجْرةً فنادوه مِن ورائها، وأنهم نادَوْهُ مِن وراءِ الحجرةِ التي كانَ فيها، **ولكنَّها جُمِعَت إجلالاً** لرسولِ الله ﷺ، ولمكانِ حُرْمتِه.

والفِعلُ وإن كانَ مُسنَداً إلىٰ جميعهم، فإنه يجوزُ أن يَتولّاهُ بعضُهم، وكان الباقونَ راضِين، فكأنهم تولَّوهُ جميعاً، فقد ذكرَ الأصَمّ: أنَّ الذي ناداه عُيينةُ بنُ حِصْن والأقرعُ بنُ حابس.

قوله: (**الـحُجُرات؛ بضَمَّتَين**): وهيَ المشهورة، قال الزَّجّاج: «تُقرَأُ ﴿ٱلْحُجُرَٰتِ﴾ بضَمِّ الجيم، ويجوزُ بتَسْكينها، ولا أعلمُ أحداً قرأ به، وواحدُ «الحجُرات»: حُجْرة، والفَتْحُ بَدَلٌ مِنَ الضَّمّةِ لثِقَلِ الضَّمَّتَين»(١).

قوله: (**ولكنَّها جُمِعَتْ إجلالاً**): عن بعضهم: قولُك: «في مَجالِسِك» أبلغُ مِن قولك: «في مَجلِسِك»، كأنَّ الجمعَ يُبطِلُ خُصُوصيّةَ حُجْرةٍ دونَ حُجْرة.

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٥: ٣٣).

والإخبارُ عن أكثرهم بأنهم لا يَعقِلُون: يحتملُ أن يكونَ فيهم **مَنْ قُصِدَ بالمُحاشاة**، ويحتملُ أن يكونَ الحكمُ بقِلّةِ العُقَلاءِ فيهم قَصْداً إلىٰ نفي أن يكونَ فيهم مَنْ يَعقِل، **فإنَّ القِلّةَ تقعُ مَوقِعَ النفي** في كلامهم.

ورُوِي: أنَّ وَفْدَ بني تميم أتوا رسولَ الله ﷺ وقتَ الظَّهيرةِ وهو راقِد، فجَعَلُوا يُنادُونَه: مُحمَّد، اخرُجْ إلينا، فاستَيقَظَ فخَرَج، ونزلت. وسُئِلَ رسولُ الله ﷺ عنهم فقال: «هم جُفاةُ بني تميم» ....

قوله: (مَنْ قُصِدَ بالمُحاشاة): أي: استثنىٰ بـ﴿أَكْثَرُهُمْ﴾، فإنه يَدُلُّ علىٰ أنَّ بعضَهم لم يكونوا كذلك. **الأساس**: «أساؤوا حاشىٰ فُلاناً، وأنا أُحاشِيك مِن كذا، وقال:

وما أُحاشي مِنَ الأقـوام مِـن أحـدِ[1]»

معناه: ويحتملُ أن يكونَ في القوم مَنْ قُصِدَ استِثناؤُه وإخراجُه مِنَ الحكم، بقِلّةِ العَقْل[2]، فـ«أكثرهم» استِثناءٌ معنويّ، قال صاحبُ «التقريب»: وإنما قال: ﴿أَكْثَرُهُمْ﴾؛ لأنَّ البعضَ قد يَعقِل.

قوله: (فإنَّ القِلّةَ تقعُ مَوقِعَ النفي): قال الحماسيّ:

قليلُ التَّشَكّي للمُهِـمِّ يُـصيبُه[3]

أي: عَدِيمُ التَّشكّي.

---

(١) البيت للنابغة الذبياني، كما في «ديوانه» ص١٢، وأوله:

ولا أرىٰ فاعِلاً في النـاس يُـشبِهُه

(٢) في الأصول الخطية: «بقلة العقلاء»، ولا يستقيم إلا بتكلُّف.

(٣) البيتُ لتأبَّطَ شـرّاً، كما في «الحماسة» ص١٩، وهو في «ديوانه» ص١٥١، وتمامُه:

كثيرُ الهوىٰ شَتّىٰ النَّوىٰ والمَسالِكِ

لولا أنهم مِن أشَدِّ الناسِ قِتالاً للأعوَرِ الدَّجّالِ لَدَعَوتُ الله عليهم أن يُهلِكَهم».

فورودُ الآية علىٰ النَّمَطِ الذي وَرَدَتْ عليه: فيه ما لا يخفىٰ علىٰ الناظر؛ مِن بَيِّناتِ إكبارِ مَحَلِّ رسولِ الله ﷺ وإجلالِه، منها: مجيئُها علىٰ النَّظْم المُسَجَّل علىٰ الصائِحِينَ به بالسَّفَهِ والجهل، لِمَا أقدمُوا عليه، ومنها: لَفظُ «الحجراتِ» وإيقاعُها كنايةً عن مَوضِعِ خَلْوتِهِ ومَقِيلِهِ مَعَ بعض نِسائِه، ومنها: **المرورُ علىٰ لفظِها** بالاقتِصارِ علىٰ القَدْرِ الذي تَبيَّنَ به ما استُنكِرَ عليهم، ومنها: **التعريفُ باللام دونَ الإضافة**، ومنها: **أن شَفَعَ ذَمَّهم باستِجفائِهم** واستِركاكِ عُقولِهم وقِلّةِ ضَبْطِهم لمواضِع التمييزِ في المُخاطَبات، ....

قوله: (**لولا أنهم مِن أشَدِّ الناس قِتالاً للأعوَرِ الدَّجّال**): وفي روايةِ البُخاريِّ ومُسلِم[(١)] عن أبي هُريرةَ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «وهم ـ يعني: بني تميم ـ أشَدُّ أُمّتي علىٰ الدَّجّال».

قوله: (**المرورُ علىٰ لَفْظِها**): أي: لفظِ الـحُجُرات، **الأساس**: «مَرَرتُ به وعليه مَرّاً ومُروراً، ومَـرَّ الأمرُ واستَمَرّ: مضىٰ»، يعني: قال[(٢)]: ﴿ٱلْحُجُرَٰتِ﴾ ومضىٰ عليه، يعني: ما زادَ عليه، ولم يقل: حُجُراتِ نِسائِك، بل اكتفىٰ بالقَدْرِ مِنَ الكِناية لِئَلّا تُوحِشَه، لأنها تكفي لِـمَنْ يَقِفُ علىٰ الرَّمْزِ والإشارةِ الخفيّةِ في أنَّ النِّداءَ في هذه الآيةِ أمرٌ مُنكَر.

قوله: (**التعريفُ باللام دونَ الإضافة**): أي: لم يَقُل: «مِن وراءِ حُجُراتِك»؛ لأنَّ المُرادَ المعهودُ الذِّهْنيّ، يعني: لا يلتبسُ أنَّ مِثلَ هذا التعظيم لا يكونُ في حُجُراتِ سائرِ الناس.

قوله: (**أنْ شَفَعَ ذَمَّهم باستِجفائِهم**): أي: قَـرَنَ ذمَّهم ذلك، وهو قولُه: ﴿ٱلَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِن وَرَآءِ ٱلْحُجُرَٰتِ﴾، بقوله: ﴿أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾، فأوقعَ قولَه: ﴿أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ خَبَراً لِـ«إنَّ» واسمِها الموصولةِ المُشتَمِلةِ علىٰ الصِّلةِ المُشعِرةِ بأنَّ خَبَرَها مما يُستَهجَنُ منه، ويُعَدُّ مَنْ صَدَرَ منه النِّداءُ مِن وراءِ الحجراتِ بالجافي الغَليظِ وقِلّةِ العَقْل، وإنما فَعَلَ ذلكَ لِيُسَلِّيَ

---

(١) البخاري (٢٥٤٣) و(٤٣٦٦)، ومسلم (٢٥٢٥).

(٢) في الأصول الخطية: «قبل»، ولا معنىٰ له، وأثبتُّ ما يُناسِبُ السِّياق.

تَـهْويناً للخَطْب علىٰ رسولِ الله ﷺ، وتَسْليةً له، وإماطةً لِـمَا تَداخَلَه مِن إيحاشِ **تَعَجْرُفِهم** وسُوءِ أدبِهم، وهَلُمَّ جَرّاً مِن أولِ السُّورةِ إلىٰ آخِرِ هذهِ الآية.

فتأمَّلْ كيفَ ابتَدَأ بإيجاب أن تكونَ الأُمورُ التي تَنتَمي إلىٰ الله ورسولِهِ مُتقدِّمةً علىٰ الأُمورِ كُلِّها **مِن غير حَصْـرٍ ولا تقييد**، ثم أردَفَ ذلكَ النهيَ عما هو مِن جِنسِ التقديم؛ مِن رَفْعِ الصَّوْتِ والجهر، كأنَّ الأولَ بِساطٌ للثاني ووِطاءٌ لِذِكرِه، ثم ذكرَ ما هو ثناءٌ علىٰ الذينَ تحامَوا ذلك، فغَضُّوا أصواتهم؛ دلالةً علىٰ عظيمِ مَوقِعِهِ عندَ الله، ثم جِيءَ علىٰ عَقِب ذلكَ بما هو أطَمّ، وهُجْنَتُه أتمّ؛ مِنَ الصِّياح برسولِ الله ﷺ في حالِ خَلْوتِهِ ببعضِ حُرُماتِهِ مِن وَراءِ الـجُدُر، كما يُصاحُ بأهوَنِ الناسِ قَدْراً؛ لِيُنبِّهَ علىٰ **فَظاعةِ ما أَجْرَوا إليه** وجَسَـرُوا عليه؛ ....

رسولَ الله ﷺ ما كانَ يَلحَقُه مِنَ الوَحْشةِ مِن سَوْءاتِهم، فقيلَ له: هَوِّنْ عليك، واعفُ عنهم، فإنَّ أكثَرَهم لا يَعقِلون، إذِ العَقْلُ يَقتَضي حُسْنَ الأدبِ ومُراعاةَ الحِشْمة، لا سِيَّمـا لِـمَنْ كانَ بهذا المَنصِب.

قوله: (**تَعَجرُفِهم**): **الجوهري**: «جَمَلٌ فيه عَجْرفة: كأنَّ فيه خُرْقاً وقِلَّةَ مُبالاةٍ لسُـرْعتِه»، **الأساس**: «في كلامِه عَجْرفةٌ وتَعَجرُف، أي: جَفْوة».

قوله: (**مِن غير حَصْرٍ ولا تقييد**): تفسيرٌ للحَصْر، أرادَ الإبقاءَ علىٰ الإطلاق، نَحْو: فُلانٌ يُعْطي ويَمنَع. وقد سبقَ بيانُه في أولِ السُّورة.

قوله: (**ما أَجْرَوا إليه**): أي: سَبَـقُوا إليه، قال الحماسيّ:

هُمُ قَطَعُـوا الأرحـامَ بيني وبيـنَهم وأَجْرَوا إليها واستَحَلُّوا المَحارِما[(١)]

قال المرزوقي: «الإجراءُ يُستَعمَلُ في المُنكَرِ المذموم، ومفعولُه محذوف، كأنه قيل: أَجْرَوا فِعْلَهم إليها»[(٢)].

---

(١) البيت لغَلّاق بن مروان، كما في «الحماسة» ص٨٤.

(٢) «شرح ديوان الحماسة» للمرزوقي (١: ١٣٨).

لأنَّ مَنْ رفعَ اللـهُ قَدْرَه عن أن يُـجهَرَ له بالقولِ حتىٰ خاطَبَه جِلّةُ المُهاجِرينَ والأنصارِ بأخي السِّـرار، كانَ صَنيعُ هؤلاءِ مِنَ المُنكَرِ الذي بَلَغَ مِنَ التفاحُشِ مَبلَغاً، ومِن هذا وأمثالِهِ يُقتَطَفُ ثَمَرُ الألباب، وتُقتَبَسُ محَاسِنُ الآداب، كما يحكىٰ عن أبي عُبيدٍ ـ ومكانُه مِنَ العِلم والزُّهْدِ وثقةِ الرِّوايةِ ما لا يخفىٰ ـ أنه قال: ما دَقَقتُ باباً علىٰ عالمٍ قَطُّ حتىٰ يخرجَ في وقتِ خروجِه.

﴿أَنَّهُمْ صَبَرُواْ﴾ في مَوضِعِ الرَّفْع علىٰ الفاعِلية، **لأنَّ المعنىٰ: ولو ثَبَتَ صَبرُهم.** والصَّبْر: حَبْسُ النفس **عن أن تُنازِعَ إلىٰ هواها**، قال اللـهُ تعالىٰ: ﴿وَٱصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم﴾ [الكهف: ٢٨]، وقولُهم: **صَبَرَ عن كذا**، محذوفٌ منه المفعول، ....

قوله: (**عن أبي عُبَيد**): عن بعضهم: هو القاسمُ بنُ سَلّام الكوفيّ، وأبو عُبَيدة: مَعْمَرُ بنُ المُثنّىٰ التَّيْميّ، وكان أستاذاً لأبي عُبيد[١].

قوله: (**لأنَّ المعنىٰ: ولو ثبتَ صَبْـرُهم**): قال القاضي: «المعنىٰ: لو ثبتَ انتِظارُهم حتىٰ تخرج، فإنَّ «أنَّ» دلَّتْ بما في حَيِّـزِها علىٰ المَصدَر، ودلَّتْ بنفسِها علىٰ الثُّبُوت، ولذلكَ وَجَبَ إضمارُ الفِعْل»[٢].

قوله: (**عن أن تُنازِعَ إلىٰ هواها**): **الجوهري**: «نَـزَعَ إلىٰ أهلِهِ يَنزِعُ نِزاعاً، أي: اشتاق، وأنزَعَ[٣] القوم: إذا نَزَعَتْ إبلُهم إلىٰ أوطانها».

قوله: (**صَبَـرَ عن كذا**): محذوفٌ فيه المفعول، ويُروىٰ: «علىٰ كذا»، يُقال: صَبَـرَ عليه، أي: نفسَه.

---

(١) تحرَّف في الأصول الخطية إلىٰ: «لأبي عُبيدة»، والصوابُ ما أثبتّ، فقد وُلِدَ أبو عُبيد سنة ١٥٧، وتوفي سنة ٢٣٤، ووُلِدَ أبو عُبيدة سنة ١١٠، وتوفي سنة ٢٠٩، رحمهـما الله تعالىٰ.

(٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ٢١٣).

(٣) تحرَّف في (ح) و(ف) إلىٰ: «ونزاع»، والمُثبَت من (ط) ومن «الصِّحاح» للجوهري، مادة (نزع).

وهو النَّفْس، وهو حَبْسٌ فيه شِدّةٌ ومَشَقّةٌ علىٰ المحبوس، ولهذا قيلَ للحَبْس علىٰ اليمينِ أو القَتْل: صَبْر. وفي كلام بعضِهم: الصَّبرُ مُرّ، لا يَتَجرَّعُه إلا حُرّ.

فإن قلت: هل مِن فَرْقٍ بينَ ﴿حَتَّىٰ تَخۡرُجَ﴾ و«إلىٰ أنْ تَـخرُج»؟ قلت: إنَّ «حتىٰ» مُختَصّةٌ بالغاية المضـروبة، تقول: أكلتُ السَّمَكةَ حتىٰ رأسَها، ولو قلت: حتىٰ نِصفَها أو صَدْرَها، لم يَـجُـز، و«إلىٰ» عامّةٌ في كُلِّ غاية، فقد أفادت «حتىٰ» بوَضْعِها: أنَّ خُروجَ رسولِ الله ﷺ إليهم غايةٌ قد ضُـرِبَتْ لِصَبْرِهِم، فما كانَ لهم أن يَقطَعوا أمراً دونَ الانتِهاءِ إليه.

قوله: (إنَّ «حتىٰ» مُختَصّةٌ بالغاية المضـروبة): يعني: «حتىٰ» نصٌّ في بيانِ الغاية، وبَتٌّ للحُكم، وأنْ لا رُخْصةَ لهم دونَ هذه الغاية(١)، بخِلافِ «إلىٰ» فإنها مُطلَقةٌ تحتملُ أموراً، قالَ في قوله تعالىٰ: ﴿وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ﴾ [المائدة: ٦]: «إلىٰ: تُفيدُ معنىٰ الغاية مُطلَقاً، فأما دخولُها في الحكم وخُروجُها: فأمرٌ يدورُ مَعَ الدليل».

قال صاحبُ «التقريب»: «حتىٰ: تَـختَصُّ بالغاية المضروبة، وإلىٰ: عامّةٌ في كُلِّ غاية، لا يُقال: أكلتُ السَّمَكةَ حتىٰ نِصفَها، ويُقال: إلىٰ نِصفِها، فإنما قال: ﴿حَتَّىٰ تَخۡرُجَ﴾ ليُفيدَ أنه غاية، ليسَ لهم أن يَقطَعوا أمراً دونَ الانتهاءِ إليها.

وبيانُه: أنَّ اختِصاصَها بالغايةِ المضـروبة(٢)، أي: المُعيّنة، معناه: أنَّ ما بعدَ «حتىٰ» داخِلٌ في حُكم ما قبلَها، فالرأسُ مأكولٌ مِن قوله: «حتىٰ رأسها»؛ إذ لو لم يَكُنْ مأكولاً، وانتهىٰ الأكلُ قبلَه بجُزءٍ آخرَ سِوىٰ الرأس، لكانَ ذلكَ الجزءُ غايةً، فلم تَكُنْ مُختَصّةً بهذِهِ الغايةِ المضروبة، وهو خِلافُ وَضْعِها، وأما «إلىٰ» فلا تَـختَصّ، بل قد يَدخُلُ ما بعدَها، وقد لا يَدخُل، فقد تكونُ له غايةٌ(٣) أخرىٰ سِوىٰ ما بعدَ «إلىٰ».

(١) من قوله: «وبتٌّ للحكم» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

(٢) من قوله: «وإلىٰ: عامة في كل غاية» إلىٰ هنا، سقط من (ط).

(٣) من قوله: «فلم تكن مختصة» إلىٰ هنا، سقط من (ف).

فإن قلت: فأيُّ فائدةٍ في قوله: ﴿إِلَيْهِمْ﴾؟ قلت: فيه أنه لو خَرَج، ولم يكن خروجُه إليهم ولأجلهم، لَلَزِمَهم أن يَصبِروا إلىٰ أن يَعلَموا أنَّ خروجَه إليهم.

﴿لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾: في «كان»: إما ضميرُ فاعل الفِعْل المُضمَر بعدَ «لو»، **وإما ضميرُ مَصدَر** ﴿صَبَرُوا﴾، كقولهم: مَنْ كَذَبَ كانَ شَـرّاً له، ﴿وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ بليغُ الغُفْرانِ والرحمةِ واسِعُهمـا، فلن يَضيقَ غُفْرانُه ورحمتُه عن هؤلاءِ إن تابوا وأنابوا.

فقوله: ﴿حَتَّىٰ تَخْرُجَ﴾ يدلُّ علىٰ أنه لا غايةَ لخيريّـةِ صَبْـرِهم قبلَ الخروج، فليسَ لهم أن يَقطَعُوا أمراً قبلَ الانتِهاءِ إليه، وإلا لانتهَتِ[1] الخيريّـةُ لغايةٍ قبلَ الخروج، ولا يَلزَمُ ذلكَ في «إلىٰ».

وكانَ الأَوْلىٰ أن يقول: إنَّ «حتىٰ» تُفيدُ أنه لا تنتهي خيريّةُ صَبْـرِهم بعدَ الخروج أيضاً، فكما أنَّ حُكمَ الأكلِ يَشمَلُ الرأس، فحُكمُ خيريّـةِ الصَّبْـرِ يَشمَلُ زمانَ الخروج أيضاً، فيكونُ أبلغ، ولو قال: «إلىٰ» لم يَلزَم، لأنَّ ما بعدَ «إلىٰ» لا يَلزَمُ دخولُه في حُكم ما قبلَه، والله أعلم». تمَّ كلامُه.

قوله: (**وإما ضميرُ مَصدَر** ﴿صَبَرُوا﴾): قال القاضي: «المعنىٰ: لكانَ الصَّبْـرُ خيراً لهم مِنَ الاستِعجال، لِـمَـا فيه مِن حِفظِ الأدب، وتعظيمِ الرسولِ ﷺ، الـمُوجِبَينِ للثناءِ والثواب والإسعافِ بالمسؤول»[2].

قال الواحِديّ: «قَدِمَ بنو تميم علىٰ النبيِّ ﷺ لفداءِ ذَراريهم التي سُبِيَت، وقال مُقاتِل: يعني بـ«الخير»: أنهم لو صَبَـرُوا لـخُلِّيَ سبيلُهم بغير فِداء، فلما نادَوْهُ أعتَقَ نِصفَ ذَراريهم، وفادىٰ نِصفَهم، يقولُ اللـهُ عَزَّ وجَلّ: ولو صَبَـرُوا لكُنتَ تُعتِقُ كُلَّهم»[3].

---

(١) في الأصول الخطية: «وإلا لا تنتهي»، ولا يستقيم، وأثبتُّ ما يُناسِبُ السِّياق.

(٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ٢١٤).

(٣) «الوسيط» للواحدي (٤: ١٥٢).

[﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوْمَۢا بِجَهَـٰلَةٖ فَتُصْبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَـٰدِمِينَ ۞ وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ ٱللَّهِۚ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٖ مِّنَ ٱلْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ وَلَـٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَـٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ ٱلْكُفْرَ وَٱلْفُسُوقَ وَٱلْعِصْيَانَۚ أُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلرَّٰشِدُونَ ۞ فَضْلٗا مِّنَ ٱللَّهِ وَنِعْمَةٗۚ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٞ﴾ ٦-٨]

بَعَثَ رسولُ الله ﷺ الوليدَ بنَ عُقْبةَ أخا عُثمانَ لأُمِّه ـ وهو الذي وَلّاهُ عُثمانُ الكوفةَ بعدَ سعدِ بن أبي وَقّاص، فصلّىٰ بالناس وهو سَكْرانُ صلاةَ الفَجْرِ أربعاً، ثم قال: هل أزيدُكم، فعزَلَه عُثمانُ عنهم ـ مُصَدِّقاً إلىٰ بني المُصطَلِق، وكانت بينَه وبينَهم إحْنة، فلما شارَفَ دِيارَهم رَكِبُوا مُستَقبِلِينَ له، فحَسِبَهم مُقاتِليه، فرجع، وقال لرسولِ الله ﷺ: قد ارتَدُّوا ومَنَعُوا الزكاة، فغَضِبَ رسولُ الله ﷺ،..........................

قوله: (مُصَدِّقاً): أي: بَعَثَه صَلَواتُ الله عليه آخِذاً للصَّدَقة.

النهاية: «قال الخطّابي: إنَّ «المُصدِّق» ـ بتخفيف الصاد ـ: العامِل، فإنه وكيلُ الفُقَراءِ في القَبْض، فله أن يَتصرَّفَ لهم بما يراهُ؛ مما يُؤدِّي إليه اجتِهادُه».

وأما قِصّةُ الوليدِ بنِ عُقْبة: ففيها للمُفسِّرينَ اختِلاف، والصحيحُ ما روىٰ الإمامُ أحمدُ ابنُ حنبل في «مُسنَده»[1] عن عيسىٰ بن دينار عن أبيه: «أنَّ الحارثَ بنَ ضِرارٍ الخزاعيَّ قَدِمَ علىٰ رسولِ الله ﷺ، فبَعَثَه رسولُ الله ﷺ إلىٰ قومه يَدعُوهُم إلىٰ الإسلام، ويجمعُ الزكاة، فضَرَبَ وقتاً بينَه وبينَ رسول الله ﷺ ليبعثَ إليه رسولاً ليَقبِضَ الزكاة، فاحتبَسَ الرسولُ عن الوقت، فظنَّ الحارثُ أنه قد حَدَثَتْ سَخْطةٌ مِنَ الله ورسوله، فانطلقَ مَعَ سَرَواتِ قومِه[2] يأتونَ رسولَ الله ﷺ، وكانَ مِن أمرِ رسولِ الله ﷺ أنه بَعَثَ الوليدَ بنَ عُقبةَ إلىٰ الحارثِ ليقبضَ ما كانَ عندَه، فلما أنْ بلغَ بعضَ الطريق فَرِقَ ورَجَع، وقال: يا رسولَ الله، الحارثُ منعَني الزكاة، وأراد قَتْلي، فضَرَبَ رسولُ الله ﷺ البَعْثَ إلىٰ الحارث.

---

(١) برقم (١٨٤٥٩).

(٢) أي: رؤسائهم، والسَّرَوات: جمعُ سَراة، وهي جمعُ سَرِيّ، وهو الرئيس. انظر: «المصباح المنير» للفيُّومي، مادة (سري).

وهَمَّ أن يَغزُوَهم، فبلغَ القومَ فوَرَدُوا وقالوا: نعوذُ بالله مِن غَضَبِهِ وغَضَبِ رسولِه، فاتَّهمَهم، فقال: «لَـتَنتَـهُنَّ أو لأبعَثَنَّ إليكم رجلاً هو عندي كنفسي، يُقاتِلُ مُقاتِلتَكُم، ويَسْبي ذَرارِيَكم»، ثم ضَرَبَ بيده علىٰ كَتِفِ عليٍّ رضيَ اللهُ عنه. وقيل: بَعَثَ إليهم خالدَ بنَ الوليد، فوَجَدَهم مُنادِينَ بالصَّلَواتِ مُتَهجِّدِين، فسَلَّمُوا إليه الصَّدَقات، فرجع.

وفي تنكير «الفاسِق» و«النبأ»: شِياعٌ في الفُسّاقِ والأنباء، كأنه قال: أيُّ فاسِقٍ جاءكم بأيِّ نبأ، فتَوقَّفوا فيه وتَطَلَّبوا بيانَ الأمرِ وانكِشافَ الحقيقة، ولا تَعتَمِدُوا قولَ الفاسِق، لأنَّ مَنْ لا يَتَحامىٰ جِنسَ الفُسُوقِ لا يَتَحامىٰ الكَذِبَ الذي هو نوعٌ منه.

والفُسُوق: الخروجُ مِنَ الشيءِ والانسِلاخُ منه، يُقال: فَسَقَتِ الرُّطَبَةُ عن قِشْرِها، ومن مَقلُوبه: فَقَسْتُ البَيْضة: إذا كَسَرتَها وأخرَجْتَ ما فيها، ومن مَقلُوبه أيضاً: قَفَسْتُ الشيء: إذا أخرَجتَه عن يَدِ مالِكِه مُغتَصِباً له عليه، ثم استُعمِلَ في الخروجِ عن القَصْدِ والانسِلاخِ مِنَ الحق، قال رُؤْبة:

فَواسِقاً عن قَصْدِها جَوائِرا

وقرأ ابنُ مسعود: «فتثبَّتوا»، والتثبُّتُ والتبيُّن: مُتقارِبان، وهما طَلَبُ الثباتِ والبيانِ والتَّعرُّف.

ولـمّا كانَ رسولُ الله ﷺ والذينَ معه بالمَنزِلةِ التي لا يَجسُرُ أحدٌ أن يُخبِرَهُم بكَذِب، وما كان يقعُ مِثلُ ما فَرَطَ مِنَ الوليدِ إلا في النُّدْرة؛ قيل: ﴿إِن جَآءَكُمْ﴾ **بحَرْفِ الشَّكّ.**

استقبلَ الحارثُ البَعْثَ قُرْبَ المدينة، وقال لهم: إلىٰ مَنْ بُعِثتُم؟ قالوا: إليك، فإنَّ رسولَ الله ﷺ بعثَ إليكَ الوليدَ بنَ عُقْبة، فزَعَمَ أنك مَنَعتَه الزكاة، وأردتَ قَتْلَه، فلما دخلَ علىٰ رسول الله ﷺ قاله أيضاً، قال: لا، والذي بَعَثَكَ بالحقّ، ما رأيتُه، وما أتاني، وما أقبلتُ إلا حينَ احتبسَ عليَّ رسولُ رسولِ الله، فنزلت: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾ الآية».

قوله: (قيل: ﴿إِن جَآءَكُمْ﴾ **بحرفِ الشَّكّ**): جوابُ «لـمّا»، وقولُه: «وما كانَ يقعُ» إلىٰ آخِرِه: اعتراض.

وفيه: أنَّ علىٰ الـمُؤمنينَ أن يكونـوا علـىٰ هذهِ الصِّفـة، لِئـلّا يَـطمَعَ فـاسِقٌ في مُخاطَبتِهم بكلمةِ زُور. ﴿أَن تُصِيبُوا﴾ مفعولٌ له، أي: كـراهةَ إصابـتِكم ﴿قَوْمًا بِجَهَـٰلَةٍ﴾ حالٌ ـ كقوله: ﴿وَرَدَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِغَيْظِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٢٥] ـ، يعني: جاهِلينَ بحقيقةِ الأمرِ وكُنْهِ القِصّة. والإصباح: بمعنىٰ الصَّيْرورة. والنَّدَم: ضَرْبٌ مِنَ الغَمّ، وهو: أن تَغتمَّ علىٰ ما وقعَ منكَ تَتَمنّىٰ أنه لم يقع، وهو غَمٌّ يَصحَبُ الإنسانَ صُحْبةً لها دوامٌ ولِزام، لأنه كُلّما تَذكَّرَ المُتندَّمَ عليه راجَعَه؛ مِنَ النِّدام: وهو لِزامُ الشَّـريبِ ودوامُ صُحْبته، ....

قوله: (**وفيه: أنَّ علىٰ الـمُؤمنينَ أن يكونوا علىٰ هذه الصِّفة**): أي: أُدمِجَ(١) في الآية أنَّ علىٰ المُؤمنينَ أن يكونوا علىٰ تَثبُّتٍ مِنَ الأمر لِئلّا يَطمَعَ فاسِق، وذلكَ مِن حرفِ التنبيه، وإيقاع ﴿ءَامَنُوٓا۟﴾ صِلةً للموصول، وجَعْلِها سَبَباً لِـمَا بعدَه مِنَ الحرفِ الموضوع لِنداءِ البعيد، وقد نُودِيَ به القريبُ المقاطِن ليُنبَّهَ علىٰ أنَّ الخِطابَ الذي يَتلُوه مَعْنيٌّ به جدّاً.

الراغب: «في قوله: ﴿إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓا۟﴾ تنبيهٌ علىٰ أنه إنْ كانَ الخبـرُ عظيمـاً له(٢) قَدْر، فحَقُّه أن يُتَوقَّفَ فيه ـ وإنْ عُلِمَ أو غَلَبَ صِحَّتُه علىٰ الظَّنِّ ـ حتىٰ يُعادَ النَّظَـرُ فيه، ويُتَبيَّنَ فَضْلَ تبيُّن»(٣).

وقولُه: (**مِنَ النِّدام**): مُتعلِّقٌ بقوله: «والنَّدَمُ ضَـرْبٌ مِنَ الغَمّ»، أي: مأخوذٌ منه.

قوله: (**لِزامُ الشَّـريب**): **الجوهري**: «شَريبُك: الذي يُشارِبُك، ويُورِدُ إبِلَـهُ معَ إبِلِك، وهو فَعِيلٌ بمعنىٰ: مُفاعِل، مِثْل: نَدِيم وأَكِيل»، ورُوِيَ عن المُصنِّف: أنَّ هذهِ المسألةَ مُختَلَفٌ فيها، وهي أنه كُلَّمـا يَتذكَّرُ الإنسانُ ذنباً، هل يجبُ عليه تجديدُ النَّدَم أم يكفيه النَّدَمُ مرّة، ففي هذه الآيةِ إشارةٌ إلىٰ أنه يجبُ عليه كلَّمـا تَذكَّره أن يَندَم، لأنَّ لفظَ النَّدَم يُنبِئُ عن اللزوم، فينبغي أن يكونَ مُلازِماً للندم كلَّمـا تَذكَّر.

---

(١) تقدَّم معنىٰ الإدماج في تفسير الآية ١١٥ من سورة التوبة (٧: ٣٨١) تعليقاً.

(٢) في الأصول الخطية: «وما له قدر»، وله وَجْه، والمُثبَت من «مفردات القرآن» للراغب، وهو أوضح.

(٣) «مفردات القرآن» ص٧٨٩.

ومن مَقلُوباتِه: أدمَنَ الأمر: أدامَه، ومَدَنَ بالمكان: أقامَ به، ومنه: المدينة، **وقد تراهم يجعلونَ الهمَّ صاحِباً**، ونَجِيّاً، وسَمِيراً، وضَجِيعاً، وموصوفاً بأنه لا يُفارِقُ صاحِبَه.

الجملةُ المُصَدَّرةُ بـ«لو»: **لا تكونُ كلاماً مُستأنفاً، لأدائِهِ إلىٰ تَنافرِ النَّظْم**، ....

قوله: (**وقد تَراهُم يجعلونَ الهمَّ صاحِباً**): بيانٌ لِقولِه: «وهو غَمٌّ يَصحَبُ الإنسانَ صُحْبةً لها دوام».

قوله: (**لا تكونُ كلاماً مُستأنَفاً، لأدائِهِ إلىٰ تَنافُرِ النَّظْم**): قال أبو البقاء: «﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ﴾ مُستأنَف، ويجوزُ أن يكونَ حالاً، والعاملُ فيه الاستِقرار، وإنما جازَ ذلكَ مِن حيثُ جازَ أن يقعَ صِفةً للنَّكِرة، كقولك: مَررتُ برَجُلٍ لو كَلَّمتُه لكَلَّمَني، أي: مُتهيِّئٌ لذلك»(١).

وقلت: إنما لم يَحسُنِ الاستِئناف، لأنَّ قولَه: ﴿وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ ٱللَّهِ﴾ لو جُعِلَ مَورِداً للسؤال استجهالاً لهم بما كان يصدرُ منهم من الفَلَتاتِ التي لا تليقُ بحضرةِ الرسالة، فنُزِّلوا لذلك منزلةَ مَن لا يعلمُ أنّ فيهم رسولَ الله(٢)؛ بأن يقولوا: ما بالُنا ورسولُ الله مُستَقِرٌّ فينا، لم يَقَعْ قولُه: ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِى كَثِيرٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَٰنَ﴾ مَوقِعَه في الجواب، ولكنْ إذا جُعِلَ حالاً، بمعنىٰ: أنَّ فيكم مَنْ حالُه أنه أرسَلَه اللهُ تعالىٰ، وخَصَّهُ بمَنصِب الرسالة، ولا يَقطَعُ أمراً إلا بالوَحْي النازل، فيجبُ عليكم أنْ لا تُحاولوا أن يَعمَلَ في الحوادثِ علىٰ مُقتَضىٰ ما يَعِنُّ لكم مِن رأيٍ واستِصواب حالٍ حَسَن(٣).

ويُمكِنُ أن يُوجَّهَ طريقُ الاستِئنافِ بأنه تعالىٰ لَـمّا أرشَدَهُم طريقَ الصواب بقوله: ﴿إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾، أي: استعمِلُوا التأنِّيَ فيما سَنَح لكم مِنَ الأُمور، والتَّرَوِّي في كَشْفِ الأحوال، لِئلّا تَرجِعُوا إلىٰ كلام بعض الفُسّاق فتَتَورَّطُوا فيما تَندَمُونَ منه، نَبَّهَهُم أيضاً أنَّ فيهم رسولَ الله، الناطِقَ بالسُّنّةِ العادلة، والصادِعَ بالحِكمةِ الساطِعة، لا يَرجِعُ عن رأيِ كُلِّ

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١٧١).

(٢) من قوله: «لو جُعِلَ مورداً للسؤال» إلىٰ هنا، سقط من (ح) و(ف).

(٣) في الأصول الخطية: «جا الحسن»! وقدَّرتُه بما أثبتّ.

ولكنْ مُتَّصِلاً بما قبلَه؛ حالاً مِن أحَدِ الضميـرَينِ في ﴿فِيكُمْ﴾؛ الـمُستَتِرِ المرفوعِ أو البارزِ المجرور، وكلاهما مَذهَبٌ سَديد. والمعنىٰ: أنَّ فيكم رسولَ الله علىٰ حالةٍ يجبُ عليكم تغييرُها، أو: أنتُم علىٰ حالةٍ يجبُ عليكم تغييـرُها، وهيَ أنكم تـحاولون منه أن يَعمَلَ في الحوادِثِ علىٰ مُقتَضىٰ ما يَعِنُّ لكم مِن رأيٍ واستِصواب، فِعْلَ المِطواعِ لغيره التابعِ له فيما يَرتَـئيه الـمُحتَذِي علىٰ أمثلته، ولو فَعَلَ ذلك ﴿لَعَنِتُّمْ﴾، أي: لَوَقعتُم في العَنَتِ والهلاك، يُقال: فُلانٌ يَتعنَّتُ فُلاناً، أي: يَطلُبُ ما يُؤدِّيهِ إلىٰ الهلاك، وقد أُعنِتَ العَظْم: إذا هيضَ بعدَ الجبر.

زائغ، ولا يَعمَلُ بهوىٰ كُلِّ مُبطِل، فاقتَدُوا به في ذلك، فاتَّـجَه لهم أن يسألوا: لِـمَ كانَ ذلك؟ فقيل: لو يُطيعُ بعضاً منكم في كثيـرٍ مِنَ الأمرِ لَعَنِتُّم، ثم قالَ للبعض الآخر: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَٰنَ﴾.

ويُؤيِّدُه ما قال الواحِديّ: «﴿أَن تُصِيبُوا﴾ أي: لِئلّا تُصِيبُوا ﴿قَوْمًۢا بِجَهَٰلَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَٰدِمِينَ﴾، ثم وَعَظَهم فقال: ﴿وَٱعْلَمُوٓا أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ ٱللَّهِ﴾، أي: اتقوا أن تـكذِبُوهُ وتقولوا باطِلاً، فإنَّ الله يُـخبِـرُه به، فتُفضَحوا. ثم قال: ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِى كَثِيرٍ﴾ مما تُـخبِـرُونَه فيه بالباطِلِ، لَوَقعتُم في الإثم والهلاك، ثم خاطبَ المُؤمنينَ الذين لا يَكذِبُون، فقال: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَٰنَ﴾»(١).

قوله: (فيما يَرتَئيه المُحتَذي): أي: يراهُ المُقتَدي لنفسِه، قيل: يُقال: ارتأىٰ فلان، أي: رأىٰ رأياً لنفسِه، مِثْل: استوىٰ: أخذ السَّواءَ لنفسِه.

الأساس: «وارتـأىٰ في الأمـر، وارتأيتُ رأياً في كذا، والرأي: ما ارتأىٰ فُلان، وفُلانٌ يتراءىٰ برأيِ فُلان: يَميلُ إلىٰ رأيه، ويأخذُ به، واسترأيتُه: طلبتُ منه رأيَـه».

قوله: (إذا هيضَ بعدَ الـجَبْـر): ورُوِيَ عن المُصنِّف أنه قال: هذا يكونُ أشَدَّ مِنَ الكَسْر، وقد رُوِيَ أنَّ الحجّاجَ حَبَسَ يزيدَ بنَ المُهلَّب، وكان يُعذِّبُه بأنواع العذاب، وكان لا يُسمَعُ له

---

(١) «الوسيط» للواحدي (٤: ١٥٢-١٥٣).

وهذا يَدُلُّ علىٰ أنَّ بعضَ المُؤمنينَ زيَّنوا لرسولِ الله ﷺ الإيقاعَ ببني المُصطَلِق، وتصديقَ قولِ الوليد، وأنَّ نظائِرَ ذلكَ مِنَ الـهَناتِ كانت تَفرُطُ منهم، وأنَّ بعضَهم كانوا يَتَصوَّنُونَ ويَزَعُهم جِدُّهُم في التقوىٰ عن الجسارةِ علىٰ ذلك، وهم الذينَ استثناهُم بقوله: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡإِيمَٰنَ﴾، أي: إلىٰ بعضِكم، ولكنَّه أغنَتْ عن ذِكرِ «البعض» صِفتُهم المُفارِقةُ لصِفةِ غيرِهم، ....

أنين، وكان الحجّاجُ يُحِبُّ أن يَسمَعَ له أنيناً ليَشتَفِيَ منه، فقيلَ له: إنَّ رِجْلَه كُسِرَت في حَرْبِ كذا وجَبَرَت، فينبغي أن يُوضَعَ علىٰ تلكَ الرِّجْلِ، ففعلوا، فأنّ.

قوله (مِنَ الـهنات): وهي خِصالٌ في الشَّرّ، النهاية: «يُقال: في فُلانٍ هَنات، أي: خِصالُ شَرّ، ولا يُقالُ في الخير».

الانتِصاف: «مِن هَناتِ المُعتَزلة تَوْريكُهم[1] علىٰ عثمانَ رضيَ اللـهُ عنه، وتَوَقُّفُهم في الحكم بِفِسْقِ قَلْبه، وقد عَرَّضَ هاهنا بأنه وَلّىٰ الوليدَ عِوَضاً عن سَعْدِ بنِ أبي وَقّاص؛ أحدِ العَشَرةِ المُبشَّرة، وعَرَّضَ به في قوله: «إنَّ مِنَ الصحابةِ مَنْ كان تَصدُرُ منه هَنات»، فافهم مِن تَعرُّضِنا ما عَرَّضَ به في عثمانَ رضيَ اللـهُ عنه، نسألُ اللهَ العِصْمة»[2].

قوله: (ويَزَعُهم): أي: يَكُفُّهم، النهاية: «في الحديث: «مَنْ يَزَعُ السُّلْطانُ أكثرُ ممَّن يَزَعُ القُرآن»[3]، أي: يَكُفُّ عن ارتكاب العظائم مخافةَ السُّلطانِ أكثرُ ممَّن يَكُفُّه مخافةَ القُرآنِ واللهِ تعالىٰ، يُقال: وَزَعه يَزَعُه وَزْعاً، فهو وازع: إذا كَفَّه ومَنَعَه».

قوله: (أغنَتْ عن ذِكرِ «البعض» صفتُهم المُفارِقةُ لصِفةِ غيرهم): يعني: نُـزِّلَ التغايُرُ بينَ الوَصْفَينِ منزلةَ التغايُر بينَ الذاتين، وذلكَ أنَّ العطفَ بـ«لكن» في الجملتينِ يُوجِبُ التغايُرَ بينهما بالنفي والإثبات، فيُقدَّرُ معنىٰ قوله: ﴿لَوۡ يُطِيعُكُمۡ فِي كَثِيرٖ مِّنَ ٱلۡأَمۡرِ لَعَنِتُّمۡ﴾ بقَرينةِ الحال،

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الانتصاف»: «ثَلْبُهم»، أي: قَدْحُهم وعَيبُهم. يُقال: وَرَّكَ فُلانٌ ذنبَه علىٰ غيره توريكاً؛ إذا أضافه إليه وقَرَفَه به، ووَرَّكَ الذنبَ عليه: حَمَلَه. «لسان العرب» لابن منظور، مادة (ورك).

(٢) «الانتصاف» (٣: ٥٦٠) بحاشية «الكشّاف».

(٣) يُروىٰ عن عثمان رضي الله عنه موقوفاً، وليس بمرفوع.

وهذا من إيـجازاتِ القُرآنِ ولـمحاتِهِ اللطيفة، التي لا يَفطُنُ لها إلا الخواصّ. وعن بعضِ المُفسِّـرين: هُمُ الذينَ امتَحَنَ اللـهُ قلوبَهم للتقوىٰ.

وما بعدَ كلمةِ الاستِدراك، وبالاستِئنافِ بقوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلرَّٰشِدُونَ﴾ المُفيدُ للتخصيص والتَّعْريض بواسِطةِ ضمير الفَصْل: ما حَبَّبَ إلىٰ بعضِكم الإيمان؛ تغليظاً، لأنَّ مَنْ تَصَدّىٰ لتزيينِ الرسولِ ﷺ في الإيقاع بقوم مُؤمنينَ غافِلينَ بَريئين، وجَسَـرَ علىٰ ارتكاب تلكَ العظيمة، لم يكنْ محبوباً إليه الإيمان، ويُقدَّرُ معنىٰ قوله: ﴿حَبَّبَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡإِيمَٰنَ﴾: حَبَّبَ إلىٰ بعضِكم، لأنَّ مَنْ تَصَوَّنَ مِن مِثلِ تلكَ الهنات، ويَزَعُه[1] جِدُّه في التقوىٰ عن ارتكابها، كانَ مُحِبّاً للإيمان، فكأنه قيل: ما حَبَّبَ إلىٰ بعضِكم الإيمان، ولكنْ حَبَّبَ إلىٰ بعضٍ آخَرَ منكم الإيمان. وهذا أيضاً تفسيرٌ لقوله بعدَ هذا: «المُغايرةُ مفقودةٌ مِن حيثُ اللفظ، حاصِلةٌ مِن حيثُ المعنىٰ».

والذي يدلُّ علىٰ التغليظ: التعريضُ بقوله: ﴿وَكَرَّهَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡكُفۡرَ وَٱلۡفُسُوقَ﴾ بقوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلرَّٰشِدُونَ﴾، وإلىٰ هذا المعنىٰ أومأَ الواحِديُّ بقوله: «﴿لَوۡ يُطِيعُكُمۡ﴾ أي: الرسولُ ﷺ، ﴿فِي كَثِيرٖ﴾ مما تُـخبِـرُونَه فيه بالباطِل، لَوَقعتُم في عَنَت، ثم خاطبَ المُؤمنينَ الذي لا يَكذِبُون، فقال: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡإِيمَٰنَ﴾»[2].

قوله: (**وعن بعض المُفسِّـرين: هُمُ الذينَ امتَحَنَ اللـهُ قلوبَهم**): فيه إشارةٌ إلىٰ بيانِ النَّظْم، يعني: كما رُزِقَ أولئكَ السُّعداءُ لزومَ التأدُّب في حَضْـرةِ الرسالةِ مِن خَفْضِ الصَّوْت، أُرشِدُوا إلىٰ تصديقِ ما قالَه الرسولُ ﷺ، وإلىٰ امتِثالِ ما يُقدِمُ إليه، فيلزمُ مِن هذا أنَّ الباقينَ هُمُ الذينَ حُرِمُوا توفيقَ التأدُّب بحَضْـرتِه، فوقعوا في العَنَت، فيكونُ قولُه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِن وَرَآءِ ٱلۡحُجُرَٰتِ﴾ الآيتَين، كالاستِطرادِ لحديثِ رَفْعِ الصَّوْت.

وفيه: أنَّ التأدُّبَ رأسُ الحسنات، وأساسُ الخيرات.

---

(١) في الأصول الخطية: «ويزع»، وأثبتُّ ما يُناسِبُ السِّياق.

(٢) «الوسيط» للواحدي (٤: ١٥٣).

وقولـه: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلرَّٰشِدُونَ﴾ ـ والخِطابُ لرسول اللـه ﷺ، **أي: أولئكَ الـمُستَثنَونَ هُمُ الراشِدون ـ يُصَدِّقُ ما قُلتَه.**

فإن قلت: ما فائدةُ تقديمِ خَبَرِ «أنَّ» علىٰ اسمِها؟ قلت: **القَصْدُ إلىٰ تَوْبيخ بعضِ المُؤمنينَ** علىٰ ما استَهجَنَ اللـهُ منهم؛ مِنَ استِتباعِ رأيِ رسولِ الله ﷺ لآرائِهم، فوَجَبَ تقديمُه لانصِباب الغَرَض إليه. ....

قوله: (**أي: أولئكَ الـمُستَثنَونَ هُمُ الراشِدون، يُصَدِّقُ ما قُلتُه**): التاءُ في «ما قُلتَه» خِطابٌ للرسولِ ﷺ، وفي أكثر النُّسَخ: «يُصَدِّقُ ما قُلتُه»، بضَمِّ التاء؛ خَبَرٌ لقوله: «قوله»، وهو الوَجْه، يعني: دلَّ ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلرَّٰشِدُونَ﴾ منطوقاً ومفهوماً علىٰ أنَّ القومَ فِرقتان، وأنَّ حُكمَ التغايُر في الوَصْفِ بمنزلةِ حُكم التغايُر في الذات، وأنَّ ما بعد «لكنّ» بمنزلةِ المُخصِّص لِـما قبلَه.

قوله: (**القَصْدُ إلىٰ تَوْبيخ بعضِ المُؤمنين**): قال صاحبُ «التقريب»: وفيه نَظَر، لأنَّ المُقتَضي للتَّوْبيخ علىٰ استِتباعِهم رأيَـه: كونُه رسولاً، لا كونُه فيهم، فكانَ أَوْلىٰ بالتقديم، فلَعَلَّ توجيهَه: أنَّ تقديمَ التوبيخ أهمّ، و﴿فِيكُمْ﴾ مِن جُملةِ كلام التوبيخ، لأنَّ قوله: ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ﴾ مَعَ جوابه: حالٌ مِن ﴿فِيكُمْ﴾، فتقديمُ جُزءِ التوبيخ كتقديمه، لكنْ إنما يَتَمشّىٰ لو استَقَلَّ أنَّ ﴿فِيكُمْ﴾ مَعَ الشَّـرطيّةِ كلاماً، لكنَّ قولَه: ﴿رَسُولَ ٱللَّهِ﴾ عُمْدةُ جُملةِ التوبيخ معنىٰ وإعراباً، فلا استبدادَ بدُونِه، فليُتأمَّل.

وقلت: قد تَقَرَّرَ عندَ عُلماءِ البيان: أنَّ في تقديم ما رُتْبتُه التأخيرُ مِن جُزءِ الجملةِ إيذاناً بأنَّ الكلامَ فيه، لأنهم يُقدِّمُونَ الأهمّ، وهاهنا التوبيخُ وإن كانَ وارِداً علىٰ الجملة، وعلىٰ كونِهِ رسولاً كما سبق، لكنْ في تقديم الظَّرْفِ تَتْميمٌ لذلكَ المعنىٰ، واستبعادٌ له؛ لأنَّ المعنىٰ: أتَـسْتَتبِعُونَ رأيَـه لرأيكم، وأنه رسولٌ مِنَ الله، ومَهبِطُ وَحْيه، فكيفَ وهو مُستَـقِرٌّ فيكم، وأنتُم بينَ يَدَيه شاهِدِينَ مجلِسَه، ولستُم غائبينَ كغيركم. نَـزَّلَهم لذلكَ الفِعْل كأنهم اعتَقَدُوا أنه غائبٌ عنهم، فلو أُخِّرَ ﴿فِيكُمْ﴾ لم يُتَفطَّنْ لتلكَ النُّـكْتةِ السَّـرِيّة، ولا يَتَفطَّنُ لأمثالِها إلا أمثالُ المُصنِّف.

فإن قلت: فلِمَ قيل: ﴿يُطِيعُكُمْ﴾ دون: أطاعكم؟ قلت: للدلالةِ علىٰ أنه كانَ في إرادتِهم استِمرارُ عَمَلِهِ علىٰ ما يَستَصوِبُونَه، وأنه كُلَّما عَنَّ لهم رأيٌ في أمرٍ كانَ معمولاً عليه، بدليل قوله: ﴿فِي كَثِيرٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ﴾ كقولك: فُلانٌ يَقْري الضَّيْفَ ويَحْمي الحريم، تُريد: أنه مما اعتادَهُ ووُجِدَ منه مُستَمِرّاً.

فإن قلت: كيفَ مَوقِعُ ﴿وَلَٰكِنَّ﴾ وشَريطتُها مفقودةٌ مِن مُخالَفةِ ما بعدَها لِـمَا قبلَها نفياً وإثباتاً؟ قلت: هي مفقودةٌ مِن حيثُ اللفظ، حاصِلةٌ مِن حيثُ المعنىٰ، لأنَّ الذينَ حُبِّبَ إليهم الإيمانُ قد غايَرَتْ صِفتُهم صِفةَ المُقدَّم ذِكرُهم، فوقعت «لكنّ» في حاقِّ مَوقِعِها مِنَ الاستدراك.

ومعنىٰ «تحبيب الله» و«تكريهه»: اللُّطْفُ والإمدادُ بالتوفيق، وسبيلُه الكِناية، كما سبق، ....

قوله: (كما سبق): قيل: ما سَبَقَ هو قولُه: «إنَّ بعضَهم كانوا يَتَصوَّنُون، ويَزَعُهم جِدُّهم في التقوىٰ»، ولعلَّ هذا القائلَ ظنَّ أنَّ الكافَ مُتعلِّقٌ بقوله: «وسَبيلُه الكِناية»، وليس به؛ لأنَّ هذا السابقَ ليسَ بكِنايةٍ عن اللُّطْفِ والإمدادِ والتوفيق، بل هو مُتَّصِلٌ بقوله: «حاصِلةٌ من حيث المعنىٰ»، وما توسَّطَ بينهما تفسيرٌ لمعنىٰ تحبيب الله، واعتراضٌ بينَ المُتعلِّق والمُتعلَّق، ذلك أنه سأل: أنَّ مُقتضىٰ «لكنّ» في هذا الكلام مفقود، وأجاب: أنَّ مُقتَضاها حاصِلٌ مِن حيثُ المعنىٰ، وأنَّ ما بعدَها موصوفٌ بما يلزمُ منه مُغايَرةُ ما قبلَها.

ومثلُ هذا المعنىٰ سَبَقَ عندَ قوله: «ولكنَّه أغنَتْ عن ذِكر «البعض» صِفتُهم المُفارِقةُ لصِفةِ غيرهم»، كما سَبَقَ شَرْحُه قُبيلَ هذا.

وأما بيانُ الكِناية: فإنَّ قولَه: ﴿حَبَّبَ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَٰنَ﴾، ﴿وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ ٱلْكُفْرَ وَٱلْفُسُوقَ﴾: لازِمانِ لِلُّطْفِ والتوفيق، كما أنَّ محبّةَ الكُفْرِ وكراهيةَ الطاعةِ رديفانِ للخِذلان، ومِثلُ هذا المعنىٰ ما سبقَ في الكلام، وعندنا إسنادُ المحبّةِ والكراهيةِ إلىٰ الله حقيقة.

وكُلُّ ذي لُبٍّ وراجعٍ إلىٰ بصيرةٍ وذِهْنٍ لا يغيبُ عليه أنَّ الرجلَ لا يُمدَحُ بغير فِعلِه، وحَمْلُ الآية علىٰ ظاهِرِها يُؤدِّي إلىٰ أن يُثنىٰ عليهم بِفِعْلِ الله، وقد نفىٰ اللـهُ هذا عن الذينَ أُنزِلَ فيهم: ﴿وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُواْ بِمَا لَمْ يَفْعَلُواْ﴾ [آل عمران: ١٨٨].

قوله: (**وكلُّ ذي لُبٍّ وراجعٍ إلىٰ بَصِيرة**): هذا استدلالٌ علىٰ أنَّ المُرادَ بتحبيب الإيمانِ وتزيينهِ في القلب وتكريـهِ الكُفْر: اللُّطفُ والتوفيقُ كِناية، لأنه تعالىٰ خلقَ في قلوبِهم الإيمانَ وكراهةَ الفِسقِ تحقيقاً وتصـريحاً بدليلِ عقلي، بل وُجْدانيٍّ ضـروريّ.

قال صاحبُ «التقريب»: وما أثنىٰ علىٰ المُؤمنينَ بالتَّحْبيب والتكريه، وهما فِعْلُ الله تعالىٰ، ولا يُمدَحُ الرجلُ بِفِعْلِ غيره، لأنَّ مَدْحَهم بوُجودِ المُحبَّب فيهم لا بالتحبيب، كما يَصِحُّ المدحُ بالجمالِ والحسن.

الانتِصاف: «ترك الزمخشـريُّ الحقَّ لخيالٍ اعتَمَدَه في الشاهِد؛ أنَّ الإنسانَ لا يُمدَحُ بِفعلِ غيره، وأبطَلَ ما صَـرَّحَتْ به الآيةُ مِن نِسبةِ ذلكَ إلىٰ الله وحدَه، وكيفَ تُتـرَكُ أدلةُ العَقْل وصَـريحُ النَّقْل في قوله: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الرعد: ١٦] وأمثالِه، بقياس الغائب علىٰ الشاهد، فهذا تحريفٌ لكتابِ الله، فإنَّ اللهَ تعالىٰ أعطىٰ وأثنىٰ، ومنحَ ومَدَح، ولا موجودَ إلا اللـهُ وصفاتُه وأفعالُه بعضُها محلُّ بعض[١]، فماذا يقولُ في ثناءِ الله علىٰ رُسُلِهِ باصطِفائِهِ لهم، أهو بما اكتَسَبُوه، أو بما وَهَبَهم فاتَّهَبُوه؟ فإن قالَ بالأول خرجَ عن المِلّة، وإن قال بالثاني فسَلَّمَ الأمر»[٢].

وقال الإمام: «المعنيُّ بقوله: ﴿حَبَّبَ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِى قُلُوبِكُمْ﴾: قَـرَّبَه إليكم، وأدخلَه في قلوبكم، ثم زَيَّـنَه فيها، بحيثُ لا تُفارِقُونَه، ولا يخرجُ مِن قلوبكم، ومَنْ أحبَّ شيئاً وطالَ لُبثُه فيه فقد يملّ، والإيمانُ كُلَّ يوم يَزدادُ فيه نشاطاً، بل كُلُّ مَنْ كانت عِبادتُه أكثر، وتحمُّلُه لِـمَشَاقِّ التكاليف أتمّ، كانَ ذلكَ عندَه ألذُّ وأكمل، ولهذا قال في الأول: ﴿حَبَّبَ إِلَيْكُمُ﴾، وفي الثاني: ﴿وَزَيَّنَهُۥ فِى قُلُوبِكُمْ﴾، كأنه قـرَّبَه إليهم، ثم أقامه فيهم»[٣].

---

(١) في عبارة المُؤلِّف رحمه الله تعالىٰ اختصار، ولفظُ ابن المُنيِّر في «الانتصاف»: «لا موجودَ إلا اللـهُ وصفاتُه وأفعالُه، غير أنه تعالىٰ جعلَ أفعالَه بعضَها محلٌّ لبعض، فسمّىٰ المحلَّ فاعِلاً، والحالَّ فِعْلاً».

(٢) «الانتصاف» (٣: ٥٦١) بحاشية «الكشّاف».

(٣) «مفاتيح الغيب» للرازي (٢٨: ١٠٢).

فإن قلت: فإنَّ العَرَبَ تـمدحُ بالجمالِ وحُسْنِ الوجوه، وذلكَ فِعلُ الله، وهو مَدحٌ مقبولٌ عندَ الناسِ غيرُ مردود؟ قلت: الذي سَوَّغَ ذلكَ لـهم أنـهم رأوا حُسْنَ الرُّواء، ووَسامةَ المَنظَرِ - في الغالب - يُسفِرُ عن مَـخبَرٍ مَرْضيٍّ وأخلاقٍ محمودة، ومن ثَمَّ قالوا: أحسَنُ ما في الدَّميم وجهُه، ....

وقلت: قوله: «وحَمْلُ الآيةِ علىٰ ظاهرها يُؤدِّي إلىٰ أن يُثنىٰ عليهم بفِعْلِ الله» بعيدٌ عن المقام؛ لأنَّ ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡإِيمَٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِي قُلُوبِكُمۡ﴾ غيرُ واردٍ علىٰ الـمَدْح، بل علىٰ سبيل الامتِنان، وأنه تعالىٰ هو - بفَضْلِه وكَرَمِه - اختَصَّهُم به ليَحمَدُوهُ علىٰ ذلكَ الإنعام، لا أنه يَمدَحُهم، ولذلكَ قـرَّرَه بقوله: ﴿وَكَرَّهَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡكُفۡرَ وَٱلۡفُسُوقَ وَٱلۡعِصۡيَانَ﴾ علىٰ سبيل الطَّرْدِ والعكس[1]، ثم فـرَّعَ عليه بقوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلرَّٰشِدُونَ﴾ مَدْحاً وتعريضاً، فأثبتَ الخلقَ أولاً، وقـرَنَه بالكَسْب ثانياً، ومَدَحَهم عليه.

قوله: (في الغالب يُسفِرُ عن مَـخبَرٍ مَرْضيّ): قيَّـده بـ«الغالب»، لِئلّا يَرِدَ نحوُ قولِ أبي الطَّـيِّب:

وما الـحُسْنُ في وَجْهِ الفتىٰ شَـرَفاً له ... إذا لـم يَكُـنْ في فِعْلِـهِ والخلائـقِ[2]

ونظَـرَ حكيمٌ إلىٰ غُلام حَسَن، فاستَنطَقَه، فرآه بَليداً، فقال: نِعمَ البيتُ لو كان فيه ساكن. ومنه قولُه تعالىٰ: ﴿وَإِذَا رَأَيۡتَهُمۡ تُعۡجِبُكَ أَجۡسَامُهُمۡۖ وَإِن يَقُولُواْ تَسۡمَعۡ لِقَوۡلِهِمۡۖ كَأَنَّهُمۡ خُشُبٞ مُّسَنَّدَةٞ﴾ [المنافقون: ٤]، قال[3]: «شُبِّهوا بالأصنام في حُسْنِ صُوَرِهم وقِلّةِ جَدْواهم». وروينا عن مُسلِم[4] عن أبي هُريرةَ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «إنَّ الله لا يَنظُـرُ إلىٰ أجسامِكم، ولا إلىٰ صُوَرِكم»، والحقُّ أنَّ تلكَ الأخلاقَ الفاضِلةَ يُـحدِثُها اللـهُ تعالىٰ، ويَزرَعُها أينَ شاء، كقوله تعالىٰ: ﴿وَنَفۡسٖ وَمَا سَوَّىٰهَا ۝ فَأَلۡهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقۡوَىٰهَا﴾ [الشمس: ٧-٨].

---

(١) تقدَّم بيانُ معنىٰ الطَّرْد والعكس عند تفسير الآية ٢٥ من سورة الأنفال (٧: ٧٠) تعليقاً.
(٢) انظر: «شـرح ديوان المتنبي» للواحدي (٢: ٨٠٣).
(٣) أي: الزمخشـريُّ في تفسير الآية المذكورة من سورة المنافقون (١٥: ٤٢٩).
(٤) في «صحيحه» برقم (٢٥٦٤).

فلم يجعلوهُ مِن صفاتِ المدحِ لِذاتِه، ولكنْ لِدلالتِهِ علىٰ غيره، علىٰ أنَّ مِن مُحقِّقةِ الثقاتِ وعُلماءِ المعاني مَنْ دفعَ صِحّةَ ذلك، وخَطّأَ المادِحَ به، وقَصَرَ المَدْحَ علىٰ النَّعْتِ بأُمَّهاتِ الخير، وهيَ الفصاحةُ والشَّجاعةُ والعَدْلُ والعِفّة، وما يَتَشعَّبُ منها، ويَرجِعُ إليها، وجَعَلَ الوَصْفَ بالجمالِ والثَّرْوةِ وكثرةِ الحَفَدةِ والأعضادِ وغير ذلك مما ليسَ للإنسانِ فيه عَمَل: غَلَطاً ومُخالفةً عن المعقول.

والكفر: تَغْطيةُ نِعَم الله تعالىٰ وغَمْطُها بالجحود، والفسوق: الخروجُ عن قَصْدِ الإيمانِ ومَحَجَّتِهِ بركوب الكبائر، والعصيان: تَرْكُ الانقيادِ والمُضِيِّ لِمَا أمَرَ به الشارع، ....

قوله: (**فلم يجعلوهُ مِن صِفاتِ المَدْح لِذاتِه**): أي: لم يجعلوا حُسْنَ المَنظَرِ من صِفاتِ المدح أصالة؛ لِمَا ينبغي أن يُستَعمَلُ المدحُ في الفضائِل الاختيارية، وإذا استُعمِلَ في غيرها أُوِّلَ ما يؤُولُ إليها، فذهبَ فيه إلىٰ الحقيقةِ والمجاز، وذهبَ القاضي إلىٰ أنه للقَدْرِ المُشتَرَكِ حيثُ قال: «المدح: هو الثناءُ علىٰ الجميل مطلقاً»[١]، وقال الجوهري: «المدح: الثناء الحسن»، وقال الراغب: «كُلُّ حَمْدٍ مَدْح، وليسَ كُلُّ مَدْحٍ حَمْداً»[٢]، وقال الإمام: «يُقال: مَدَحتُ اللُّؤلُؤةَ والفَرَس، ولا يُقال: حَمِدتُهما»[٣].

قوله: (**والكفر تغطيةُ نِعَم الله وغَمْطُها بالجحود**): **الراغب**: «الكُفْر: عبارةٌ عن السَّتْر، وكُفرُ النِّعْمة: سَتْرُها، وحقيقةُ الكُفْر: سَتْرُ نِعمة الله، وأعظمُ الكُفْرِ ما كانَ مُقابِلاً لأعظَم النِّعَم، وهو ما يُتَوصَّلُ به إلىٰ الإيمانِ واستحقاقِ الثواب، ومَنْ قابَلَ تلكَ النِّعمةَ بالكُفْران، فهو الكافِرُ المُطلَق، ولذلكَ صارَ الكُفرُ في الإطلاق: جُحُودُ الوَحْدانيةِ والنُّبوّةِ والشرائع»[٤].

---

(١) انظر: «أنوار التنزيل» للبيضاوي (١: ٤٢).

(٢) «مفردات القرآن» ص٢٥٦.

(٣) «مفاتيح الغيب» للرازي (١: ١٩٠).

(٤) «مفردات القرآن» ص٧١٤.

والعِرْقُ العاصي: العانِد، واعتَصَتِ النَّواة: اشتَدَّت. والرُّشد: الاستِقامةُ علىٰ طريقِ الحقِّ مَعَ تَصَلُّبٍ فيه؛ مِنَ الرَّشادة، وهيَ الصَّخْرة، قال أبو الوازع: كُلُّ صَخْرةٍ رَشادة، وأنشد:

وغيـرُ مُقَلَّـدٍ ومُوشَّمـاتٍ صَلَينَ الضَّوءَ مِن صُمِّ الرَّشادِ

و﴿فَضۡلٗا﴾ مفعولٌ له، أو مَصدَرٌ مِن غيرِ فِعلِه.

فإن قلت: مِن أينَ جازَ وقوعُه مفعولاً له، والرُّشْدُ فِعلُ القوم، والفَضْلُ فِعلُ الله، والشَّـرْطُ أن يَتَّحِدَ الفاعل؟ قلت: **لـمَّا وقعَ «الرُّشْدُ» عِبارةً عن التَّحْبيب** والتَّزيينِ والتكريه، مُسنَدةً إلىٰ اسمِهِ تَقَدَّسَتْ أسماؤُه، صار الرُّشْدُ كأنه فِعلُه، فجاز أن يَنتَصِبَ عنه، أو لا يَنتَصِبَ عن ﴿ٱلرَّٰشِدُونَ﴾، ولكنْ عن الفِعلِ المُسنَدِ إلىٰ اسمِ الله تعالىٰ، والجملةُ التي هي ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلرَّٰشِدُونَ﴾ اعتِراض، أو عن فِعْلٍ مُقدَّر، كأنه قيل: جرىٰ ذلك ـ أو: كانَ ذلك ـ فَضْلاً مِنَ الله.

قوله: (**والعِرْقُ العاصي**): هو الذي لم يَرْقأ دمُه[1]، **الأساس**: «ومن المجاز: عِرْقٌ عاصٍ لا يَرقأ دمُه».

قوله: (**وغيـرُ مُقلَّد**) البيت: «المُقلَّد»: هو الوَتَد، و«المُوشَّمـات»: حِجارةُ الأثافيّ، صَلَيتُ الرجلَ النارَ: أدخلتَه النار، أي: لم يبقَ مِنَ الدارِ سِوىٰ الأوتادِ التي تُقلَّدُ بها الحبالُ وأحجارُ الأثافيّ، وقيل: يَصِفُ يَعمَلاتٍ[2] غيرَ مُقلَّداتٍ يُسرِعْنَ في السَّيْر بالقُوّة، بحيثُ تظهرُ النارُ مِنَ الأحجارِ في سَيْـرِها.

قوله: (**لـمَّا وقعَ «الرُّشْدُ» عِبارةً عن التَّحْبيب**): أي: كِنايةً عنه، لأنَّ «الرُّشْدَ» دلَّ علىٰ تحبيبهم، وتحبيبُهم علىٰ أنَّ اللهَ حَبَّبَ إليهم.

---

(١) رَقَأ العِرْق: سكن، ورَقَأ الدَّمْع: جَفّ. كذا في «لسان العرب» لابن منظور، مادة (رَقَأ).

(٢) جمعُ «يَعمَل»، وهو البعير. انظر: «لسان العرب» لابن منظور، مادة (عمل).

وأما كونُه مَصدَراً مِن غيرِ فِعلِه، فأن يُوضَعَ مَوضِعَ «رُشْداً»، لأنَّ رُشْدَهُم فَضلٌ مِنَ اللهِ لِكونِهم مُوفَّقِين فيه. والفَضْلُ والنِّعْمة: بمعنىٰ: الإفضالِ والإنعام.

﴿وَٱللَّهُ عَلِيمٌ﴾ بأحوالِ المُؤمنينَ وما بينَهم مِنَ التمايُزِ والتفاضُل، ﴿حَكِيمٌ﴾ حينَ يُفضِلُ ويُنعِمُ بالتوفيقِ علىٰ أفاضِلِهم.

الانتِصاف: «قد بيَّنا أنَّ «الرُّشْدَ» مخلوقٌ لله تعالىٰ، فلا سُؤالَ مِن هذا الوَجْه، بل مِن جِهةِ أنَّ اللهَ تعالىٰ خاطبَ خَلْقَه باللغةِ المعهودة، وفيها نِسْبةُ الفِعْل إلىٰ الفاعل حقيقةً كانَ أو مجازاً، فـ«زيدٌ» في «مات زيد»: فاعل، وقد نُسِبَ «الرُّشدُ» إليهم علىٰ أساس أنهم فاعلوه، وإن كانَ مجازاً في الاعتقاد، فيُجابُ عنه بجواب الزمخشريّ، أو بأنَّ الرُّشْدَ هاهنا يَستلزِمُ كونَ الله مُرشِداً، إذ هو مُطاوِعُ «أرشَدَه فرَشَد»، فتَصِحُّ المُطابَقة. وهو عكسُ قولِه: ﴿يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [الرعد: ١٢]، لأنهم هناك مفعولون في معنىٰ الفاعلين، فصَحَّ بواسِطتِهِ استِلزام المُطاوَعة، فتُصحَّحُ مسألةُ البَرْقِ بتقدير المفعول، وتُصَحَّحُ هذهِ بتقدير الفاعل»(١).

وقلت: لعلَّ تقديرَ الأول: هو الذي يُريكُمُ البَرْقَ فرأيتُموهُ خائفينَ طامِعين، والثاني: أولئكَ هُمُ الراشِدونَ بأنْ أرشَدَهم اللهُ فَضْلاً ونعمة.

قولِه: (**وأما كونُه مَصدَراً مِن غيرِ فِعْلِه**): ذكرَ أنَّ ﴿فَضْلًا﴾: إما مفعولٌ له أو مَصدَر، وكما فَرَّعَ مِن بيانِ الأول، شَرَعَ في بيانِ الثاني، وقال: أما كونُه مَصدَراً مِن غير فِعلِه، فإنَّ الأصل: أولئكَ هُمُ الراشِدُونَ(٢) رُشْداً، فوضعَ مَوضِعَ «رشداً»: ﴿فَضْلًا﴾؛ لأنَّ رُشْدَهم كانَ مُسَبَّباً عن فَضْل الله، ولولا فَضْلُه لَما رَشَدُوا.

قوله: (**يُفضِلُ ويُنعِمُ بالتوفيق علىٰ أفاضِلِهم**): والضميرُ للصحابة، والأفاضِل: مَنْ حُبِّبَ إليه الإيمان، كما قال: «لأنَّ الذينَ حُبِّبَ إليهم الإيمانُ قد غايرَتْ صِفتُهم صِفةَ المُقدَّم ذِكرُهم».

---

(١) «الانتصاف» (٣: ٥٦١-٥٦٣) بحاشية «الكشّاف».

(٢) من قوله: «بأنْ أرشدهم الله» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

[﴿ وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓا۟ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴾ ٩]

عن ابنِ عباسٍ رضيَ اللهُ عنه قال: **وَقَفَ رسولُ اللهِ ﷺ علىٰ مجلسِ بعضِ الأنصار**، وهو علىٰ حِمار، فبالَ الحِمار، فأمسَكَ عبدُ الله بنُ أُبيٍّ بأنفِه، وقال: خَلِّ سَبيلَ حِمارِكَ فقد آذانا نَتْنُه، فقالَ عبدُ الله بنُ رَواحة: والله إنَّ بَوْلَ حِمارِهِ لأَطيَبُ مِن مِسْكِك ـ ورُوِي: حِمارُه أفضَلُ منك، وبَوْلُ حِمارِهِ أطيَبُ مِن مِسكِك ـ، ومضىٰ رسولُ الله ﷺ، وطالَ الخوضُ بينهما حتىٰ استبّا وتَجالَدا، وجاءَ قوماهما، **وهما الأَوْسُ والخزرج**، فتجالَدوا بالعِصِيّ ـ وقيل: بالأيدي والنِّعالِ والسَّعَف ـ، فرَجَعَ إليهم رسولُ الله ﷺ وأصلَحَ بينهم، ونزلت. وعن مُقاتِل: قرأها عليهم فاصطَلَحوا.

والبَغْي: الاستِطالةُ والظُّلمُ وإباءُ الصُّلح، والفَيْء: الرجوع، **وقد سُمِّيَ به الظِّلُّ والغَنيمة، لأنَّ الظِّلَّ يَرجِعُ** بعدَ نَسْخ الشمس، ....

قوله: (**وقفَ رسولُ الله ﷺ علىٰ مَجلِسِ بعضِ الأنصار**) الحديث: مُخرَّجٌ في «الصَّحيحَين»(١) عن أنس من غير هذه الرواية، وأوردناهُ في أولِ البقرة.

قوله: (**وهما الأوسُ والخزرج**): قيل: ابنُ رَوَاحة: خَزرجيّ، وابنُ أُبيّ: أَوْسيّ(٢).

قوله: (**وقد سُمِّيَ به الظِّلُّ والغَنيمة، لأنَّ الظِّلَّ يَرجِع**) إلىٰ آخره: **الراغب**: «الفَيْء: الرُّجُوعُ إلىٰ حالةٍ محمودة، قالَ تعالىٰ: ﴿فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا﴾، ﴿فَإِن فَآءُو فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ

(١) البخاري (٤٥٦٦) و(٥٦٦٣) و(٦٢٠٧) و(٦٢٥٤)، ومسلم (١٧٩٨) من حديث أسامة بن زيد، لا من حديث أنس، والله أعلم.

(٢) بل كلاهما من الخزرج، انظر ترجمة عبد الله بن رواحة في «أسد الغابة» لابن الأثير (٣: ١٣٠)، و«الإصابة» لابن حجر (٤: ٨٢)، وانظر ترجمة عبد الله بن عبد الله بن أبي (ابن المذكور هنا) في «أسد الغابة» (٣: ١٩٢)، و«الإصابة» (٤: ١٥٥).

وعلى هذا فالمُرادُ بـ«قوميهما»: ما هو دون القبيلة الكبيرة «الخزرج».

والغَنيمة: ما يَرجِعُ مِن أموالِ الكُفّارِ إلىٰ المُسلِمين. وعن أبي عَمْرو: «حتىٰ تفي» بغير همز؛ ووجهُه: **أنَّ أبا عَمْرٍو خَفَّفَ الأُولىٰ مِن الهمزتَين الـمُلتَقِيَـتَين، فلَطُفَتْ علىٰ** الراوي تِلكَ الخلسة، فظَنَّه قد طَرَحَها.

فإن قلت: ما وَجْهُ قولِه: ﴿ٱقۡتَتَلُواْ﴾، والقياس: «اقتَـتَلَتا» كما قرأ ابنُ أبي عَبْلة، أو «اقتَـتَلا» كما قرأ عُبَيدُ بنُ عُمَير؛ علىٰ تأويلِ الرَّهْطَينِ أو النَّـفَرَين؟ قلت: **هو مما حُمِلَ علىٰ المعنىٰ دونَ اللفظ**، لأنَّ «الطائِفتَين» في معنىٰ القَوْم والناس. وفي قِراءةِ عبدِ الله: «حتىٰ يَفيئُوا إلىٰ أمرِ الله، فإن فاؤوا فخُذوا بينَهم بالقِسْط».

رَّحِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٢٦]، ومنه: فاءَ الظِّـلّ، وقيلَ للغَنميةِ التي لا يَلحَقُ بها مَشَقّة: فَـيْء، قالَ اللـهُ تعالىٰ: ﴿وَمَآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنۡهُمۡ فَمَآ أَوۡجَفۡتُمۡ عَلَيۡهِ مِنۡ خَيۡلٖ وَلَا رِكَابٖ﴾ [الحشر: ٧]، قـال بعضُهم: سُمِّي ذلكَ بالفَـيْءِ تَشْبيهاً بالفَيْءِ الذي هـو الظِّـلّ، تنبيهاً علىٰ أنَّ أشرَفَ أعراض الدُّنيا يجري مجْرىٰ ظِلٍّ زائِل، والفِئة: الجماعةُ المُتظاهِرةُ التي يَرجِعُ بعضُهم إلىٰ بعض في التعاضُد»[١].

قوله: (ووَجهُه: **أنَّ أبا عَمْرو خَفَّفَ الأُولىٰ مِنَ الهمزَتَين**): أي: في «تفيء» وفي «إلىٰ»، قال بعضُهم: هذهِ الروايةُ خِلافُ المَذهَب، لأنَّ أبا عَمْرٍو خَفَّفَ الثانيةَ لا الأُولىٰ.

قوله: (**هو مما حُمِلَ علىٰ المعنىٰ دونَ اللفظ**): **الانتِصاف**: «قد أنكَرَ النُّحاةُ الحملَ علىٰ لفظِ «مَنْ» بعدَ الحملِ علىٰ معناها، وفي الآية حُمِلَ علىٰ المعنىٰ بقوله: ﴿ٱقۡتَتَلُواْ﴾، ثم علىٰ اللفظِ بقوله: ﴿بَيۡنَهُمَا﴾، والفرق: أنَّ «مَنْ» فيها إيهام، فيلزمُ الإيهامُ بعدَ التفسير، وأما «الطائفةُ»[٢] فلا إيهامَ فيها، إذ لفظُها مُفرَدٌ أبداً، ومعناها جمعٌ أبداً»[٣].

---

(١) «مفردات القرآن» ص٦٥٠.

(٢) تحرَّف في الأصول الخطية إلىٰ: «المطابقة»، والمُثبَت من «الانتصاف».

(٣) «الانتصاف» (٣: ٥٦٣) بحاشية «الكشّاف».

وحُكمُ الفِئةِ الباغية: وجوبُ قِتالِها ما قاتَلَت ـ وعن ابنِ عُمَر: «ما وَجَدتُ في نفسي مِن شيءٍ ما وَجَدتُه مِن أمرِ هذهِ الآية، إنْ لم أُقاتِلْ هذهِ الفِئةَ الباغيةَ كما أمَرَني الله»، قاله بعدَ أنِ اعتزَل ـ، فإذا كافَّتْ وقَبَضَتْ عن الحربِ أيديَها تُرِكَت، وإذا تَوَلَّتْ عُمِلَ بما رُوِيَ عن النبيِّ ﷺ أنه قال: يا ابنَ أُمِّ عَبْد، هل تَدْري كيفَ حُكمُ الله فيمَن بَغىٰ مِن هذهِ الأُمّة؟ قال: اللهُ ورسولُه أعلم. قال: **لا يُجهَزُ علىٰ جَريحِها**، ولا يُقتَلُ أسيرُها، ولا يُطلَبُ هارِبُها، ولا يُقسَمُ فَيْؤُها».

ولا تخلو الفِئتانِ مِنَ المُسلِمينَ في اقتِتالِهما: إما أن تَقتَتِلا علىٰ سبيلِ البَغْي منهما جميعاً، فالواجبُ في ذلك: أن يُمشىٰ بينهما بما يُصلِحُ ذاتَ البَيْن، ويُثمِرُ المُكافّةَ والمُوادَعة، فإن لم تَتَحاجَزا ولم تَصطَلِحا وأقامَتا علىٰ البَغْي: صِيرَ إلىٰ مُقاتَلَتِهما.

وإما أن يَلتَحِمَ بينهما القِتالُ لِشُبْهةٍ دَخَلَتْ عليهما، وكِلتاهما عندَ أنفُسِهما مُحِقّة، فالواجب: إزالةُ الشُّبْهةِ بالحُجَجِ النَّيِّرةِ والبراهينِ القاطِعة، وإطلاعُهما علىٰ مَراشِدِ الحق، فإن رَكِبَتا مَتْنَ اللَّجاج، ولم تَعمَلا علىٰ شاكِلةِ ما هُدِيَتا إليه ونُصِحَتا به، مِنِ اتباعِ الحقِّ بعدَ وُضوحِهِ لهما، فقد لَحِقَتا بالفِئتَينِ الباغِيَتَين.

قوله: (**لا يُجهَزُ علىٰ جَريحِها**): يُقال: أجهَزتُ علىٰ الجريح: إذا أسرَعتَ بقَتْلِهِ وأتمَمْتَ عليه، **النهاية**: «في حديثِ عليّ رضيَ الله عنه: «لا يُجهَزُ علىٰ جَريحِهم»[1]، أي: مَنْ صُرِعَ منهم لا يُقتَل، لأنهم مُسلِمون، والقَصْدُ مِن قِتالِهم: دفعُ شَرِّهم، فإذا لم يكنْ ذلكَ إلا بقَتْلِهم قُتِلُوا».

(١) أخرج الحاكم في «المستدرك» (٢: ١٥٦)، والبيهقي في «السنن الكبرىٰ» (٨: ١٨٢) من حديث ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ لعبد الله بن مسعود: «يا ابن مسعود، أتدري ما حكمُ الله فيمن بغىٰ من هذه الأُمّة؟ قال ابن مسعود: اللهُ ورسولُه أعلم، قال: فإن حُكمَ الله فيهم: أن لا يُتبَع مُدبرُهم، ولا يُقتَلَ أسيرُهم، ولا يُذفَّفَ علىٰ جريحهم».
وضعَّفه الحافظ الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٦: ٢٤٣)، والحافظ ابن حجر في «التلخيص الحبير» (٤: ٤٣-٤٤).

وإما أن تكونَ إحداهما الباغيةُ علىٰ الأخرىٰ، فالواجب: أن تُقاتَلُ فِئةُ البَغْيِ إلىٰ أن تَـكُفَّ وتتوب، فإن فَعَلَتْ أُصلِحَ بينهما وبينَ المَبْغِيِّ عليها بالقِسْطِ والعَدْل، **وفي ذلك تفاصيل: إن كانتِ الباغيةُ** مِن قِلّةِ العَدَدِ بحيثُ لا مَنَعَةَ لها، ضَمِنَتْ بعدَ الفَيْئةِ ما جَنَت، وإن كانت كثيرةً ذاتَ مَنَعةٍ وشَوْكةٍ لم تَضمَن، إلا عندَ مُحمَّدِ بنِ الحسنِ رحمه الله، فإنه كانَ يُفتي بأنَّ الضَّمانَ يَلزَمُها إذا فاءت. وأما قبلَ التَّجَمُّعِ والتَّجَنُّدِ أو حينَ تَتفَرَّقُ عندَ وَضْعِ الحربِ أوزارَها، فما جَنَتْهُ ضَمِنَتْهُ عندَ الجميع.

فمَحمِلُ الإصلاحِ بالعَدْلِ في قوله: ﴿فَأَصۡلِحُواْ بَيۡنَهُمَا بِٱلۡعَدۡلِ﴾ علىٰ مَذهَب مُحمَّد: واضِحٌ **مُنطَبِقٌ علىٰ لفظِ التنزيل**، وعلىٰ قول غيره: وَجْهُه: **أن يُـحمَلَ علىٰ كونِ الفِئةِ قليلةَ العَدَد**، والذي ذكروا أنَّ الغَرَضَ إماتةُ الضَّغائِنِ وسَلُّ الأحقاد، دونَ ضمـانِ الجِنايات: **ليسَ بحَسَنِ الطِّباقِ للمأمورِ به** مِن إعمالِ العَدْلِ ومُراعاةِ القِسْط.

فإن قلت: فلِمَ قُرِنَ بالإصلاحِ الثاني العَدْلُ دونَ الأول؟ قلت: لأنَّ الـمُرادَ بالاقتِـتالِ في أولِ الآية: أنْ تَقتَتِلا باغِيتَينِ معاً، أو راكِبَـتَيْ شبهة، وأيتَهمـا كانت: فالذي يجِبُ علىٰ المُسلِمينَ أن يأخذوا به في شأنها: ....

قوله: (**وفي ذلك تفاصيل**): أي: في القِسْطِ والعَدْل.

قوله: (**إن كانتِ الباغية**): شُـرُوعٌ في التفصيل.

قوله: (**مُنطَبِقٌ علىٰ لفظِ التنزيل**): فإنَّ قولَه: ﴿فَإِن فَآءَتۡ فَأَصۡلِحُواْ﴾ إلىٰ آخِرِه، يَقتَضي لُزُومَ الضَّمـانِ إذا فاءت مُطلَقاً، قليلةً كانت أو كثيرة.

قوله: (**أن يُـحمَلَ علىٰ كَوْنِ الفِئةِ قليلةَ العَدَد**): أي: يُـحمَلُ حُكمُ الآيةِ علىٰ هذا الوَجْه، دونَ الوَجْهِ الثاني.

قوله: (**ليسَ بحَسَنِ الطِّباقِ للمأمورِ به**): أي: المأمورُ به ـ وهو العَدْل، بقوله: ﴿وَأَقۡسِطُوٓاْ﴾ ـ مُطلَقٌ مُتناوِلٌ لـجميعِ ما يُطلَقُ عليه اسمُ العَـدْل، وكذا تقييدُ ﴿فَأَصۡلِحُواْ﴾ بقوله: ﴿بِٱلۡعَدۡلِ﴾،

إصلاحُ ذاتِ البَيْنِ، وتسكينُ الدَّهْماءِ بإراءةِ الحقِّ والمَواعِظِ الشافية، ونفيُ الشُّبْهة، إلا إذا أصَرَّتا، فحينَئذٍ تجبُ المُقاتَلة. وأما الضَّمانُ فلا يَتَّجِه، وليسَ كذلكَ إذا بَغَتْ إحداهما، فإنَّ الضَّمانَ مُتَّجِهٌ على الوَجْهَينِ المذكورَيْن.

وهو مُستَغنٍ عنه، لأنَّ الإصلاحَ معَ الظُّلم مُحال، وتذييلُ الكلام بقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ﴾: يقتَضي[1] أنَّ العَدْلَ مطلوبٌ لذاتِه، فهو حَسَنٌ في جميع الأمور، فاختِصاصُه بأمرٍ دونَ أمرٍ بعيد، وغيرُ مُطابقٍ لهذهِ التوكيدات، قالَ في أولِ النِّساء[2]: «إنَّ الأمرَ كُلَّه يَدُورُ معَ العَدْل، فأينَ ما وَجَدتُمُ العَدْلَ فعليكم به».

قوله: (ذات البَيْن): قالَ في أولِ الأنفال: «﴿ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾: أحوال بينكم، يعني: ما بينكم مِنَ الأحوالِ حتىٰ تكونَ حالَ ألفةٍ ومحبّةٍ واتفاق، ولـمّا كانتِ الأحوالُ مُلابِسةً للبَيْن، قيلَ لها: ذات البَيْن».

قوله: **(وتسكينُ الدَّهْماء)**: **النهاية**: «الدَّهْماء: الفِتنةُ المُظلِمة، ومنه حديثُ حُذيفة: أتتكُمُ الدُّهَيماءُ تَرْمي بالرَّضْف[3]».

قوله: **(مُتَّجِهٌ على الوَجْهَينِ المذكورين)**: **أحدهما**: أن تكونَ الفِئةُ قليلةَ العَدَد، **وثانيهما**: أن تكونَ كثيرةً على رأي مُحمَّدِ بنِ الحسن.

---

(١) قوله: «يقتضي»، أي: كُلُّ ما ذكر من كون المأمور به مُطلقاً، وتقييدِ الإصلاح بالعدل، وتذييل الآية، كُلُّ ذلك يقتضي ... إلخ.

(٢) أي: الزمخشري في تفسير الآية ٣ من سورة النساء (٤: ٤٢٥-٤٢٦).

(٣) أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٤: ٤٦٥) بلفظ: «أتتكم الفِتنةُ ترمي بالرَّضْف».
وأخرج أبو داود (٤٢٤٢) من حديث ابن عُمَر، وذكرَ حديثاً في الفِتَن، وفيه: «ثم فِتنةُ الدُّهَيماء لا تَدَعُ أحداً من هذهِ الأمةِ إلا لَطَمَتْهُ لَطْمة».
والرَّضْف: الحِجارة المُحْماة علىٰ النار، واحدتها رَضْفة. «النهاية» لابن الأثير ٢: ٢٣١، مادة (رضف).

﴿وَأَقۡسِطُوٓاْ﴾ أمرٌ باستِعمالِ القِسْطِ علىٰ طريقِ العُموم، بعدَما أُمِرَ به في إصلاحِ ذاتِ البَيْن، **والقولُ فيه مِثلُه في الأمرِ باتِّقاءِ الله** علىٰ عَقِبِ النهي عن التقديم بينَ يَدَيه.

والقَسْط ـ بالفَتْح ـ: الـجَوْر؛ مِنَ القَسَط، وهو اعوِجاجٌ في الرِّجْلَين، وعُودٌ قاسِط: يابِس، وأقسَطَتْـهُ الرِّياح. وأما القِسطُ بمعنىٰ: العَدْل، فالفِعلُ منه: أقسَط، وهـمزتُه للسَّلْب، أي: أزالَ القَسْط، وهو الـجَوْر.

[﴿إِنَّمَا ٱلۡمُؤۡمِنُونَ إِخۡوَةٞ فَأَصۡلِحُواْ بَيۡنَ أَخَوَيۡكُمۡۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمۡ تُرۡحَمُونَ﴾ ١٠]

هذا تقريرٌ لِـمَا ألزَمَه مِن تَوَلِّي الإصلاح بينَ مَنْ وقعَت بينهم المُشاقّةُ مِنَ المُؤمنين، وبيانُ أنَّ الإيمانَ قد عَقَدَ بينَ أهلِه ـ مِنَ السَّبَب القَريب والنَّسَب اللاصِق ـ **ما إن لم يَفضُلِ** الأُخُوّةَ **ولم يُبـرِّزْ** عليها، لم يَنقُصْ عنها، ولم يَتَقاصَـرْ عن غايتها.

ثـم قد جَرَتْ عادةُ الناسِ علىٰ أنه إذا نَشَبَ مِثلُ ذلكَ بينَ اثنينِ مِن إخوةِ الوِلاد، لَزِمَ السائِرَ أن يَتَناهَضُوا في رَفعِهِ وإزاحتِه، ويَركَبوا الصَّعْبَ والذَّلُول؛ ....

قوله: (**والقولُ فيه مِثلُه في الأمرِ باتقاءِ الله**(١)): وقال فيه: «هذا كما تقولُ لِـمَنْ يُقارِفُ بعضَ الرذائل: لا تَفعَلْ هذا، وتَـحفَّظْ مما يُلصِقُ بكَ العار».

فعلىٰ هذا قولُه: ﴿وَأَقۡسِطُوٓاْۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُقۡسِطِينَ﴾ مِن عَطفِ العامِّ علىٰ الخاصّ، أو تذييلٌ للسابق وتقريرٌ له، وقولُه: ﴿إِنَّمَا ٱلۡمُؤۡمِنُونَ إِخۡوَةٞ﴾ تعليلٌ للأمرِ بالإصلاح بينَ الطائفتَينِ مِنَ المُؤمنين، ولـمَّا كانَ التعليلُ إنما يُؤتىٰ به، فيُثبِتُ المُعلَّلَ ويُقرِّره، قال: «هذا تقريرٌ لِـمَا ألزَمَه مِن تَولِّي الإصلاح».

قوله: (**ما إنْ لم يَفضُل**): «ما»: بمعنىٰ: شيء، و«إن»: شَـرْطية، والجواب: «لم يَنقُص»، والجملةُ مفعولُ «عَقَد».

قوله: (**ولم يُبـرِّز**): لم يَفُق، **الأساس**: «بَـرَّزَ علىٰ الغاية وعلىٰ الأقران».

---

(١) أي: الوارد في الآية الأولىٰ من السُّورة، وهناك ذكر الزمخشـريُّ ما سينقلُه عنه المُؤلِّف.

مَشْياً بالصُّلْح، وبَثّـاً للسُّفَراء بينهما، إلىٰ أن يُصادِفَ ما وَهَىٰ مِنَ الوِفاقِ مَنْ يَرقَعُه، وما استَشَنَّ مِنَ الوِصالِ من يَبُلُّه، فالأُخُوّةُ في الدِّينِ أحقُّ بذلك وبأشَدَّ منه. وعن النبيِّ ﷺ: «المُسلِمُ أخو المُسلِم لا يَظلِمُه، ....

قوله: (ما وهىٰ): مفعولُ «يُصادِف»، والفاعل: «مَنْ يَرقَعُه»، قَدَّمَ المفعولَ ليعودَ الضميرُ في «مَنْ يَرقَعُه» إليه، و«وَهَىٰ» صِلةُ «ما»، ما راعىٰ المُناسَبةَ بينَ «وَهَىٰ» وبينَ «يَرقَعُه»، إذ لو قال: «ما خَرَقَ ويَرقَعُه»، أو «وَهَىٰ وقوىٰ»، كان[1] أحسَن، كما راعىٰ بينَ «استَشَنَّ» و«يَبُلُّه».

قوله: (استَشَنّ): النهاية: «في حديثِ عُمَرَ بنِ عبدالعزيز: «إذا استَشَنَّ ما بينكَ وبينَ الله فابلُلْهُ بالإحسانِ إلىٰ عِبادِه»، أي: إذا أخلَق»، ومنه: شِنانُ القِربة[2].

قوله: (مَنْ يَبُلُّه[3]): مِن قولِـهِ صلواتُ الله عليه: «بُلُّوا الأرحامَ ولو بالسَّلام»[4]، أي: بِرُّوها بصِلَتِها، وهم يُطلِقُونَ النَّداوةَ علىٰ الصِّلة، كما يُطلِقُونَ اليَبَسَ علىٰ القَطِيعة.

قوله: (المُسلِمُ أخو المُسلِم): الحديث: مِن روايةِ البُخاريِّ ومُسلِم والترمذيِّ وأبي داود[5] عن أبي هُريرة: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «المُسلِمُ أخو المُسلِم، لا يَظلِمُه، ولا يَـخذُلُه، ولا يَـحقِرُه، التقوىٰ هاهنا ـ ثلاثاً ـ ويُشيرُ إلىٰ صَدْرِه، بحَسْبِ امرِئٍ مِنَ الشَّـرِّ أن يَـحقِرَ أخاهُ المُسلِم، كُلُّ

(١) في (ح) و(ف): «كما»، والمُثبتُ من (ط).

(٢) كذا في الأصول الخطية، وليسَ هذا اللفظُ في «النهاية» صـريحاً، وإنما فيها ما يدلُّ علىٰ أنَّ الشَّنَّ هو القِرْبة، والجمعُ شِنان، ففي العبارة تحريف، والله أعلم.

(٣) في الأصول الخطية: «فابلُله»، ولعله سبقُ قَلَم لِورودِهِ في السطر السابق عن عمر بن عبد العزيز، والمُثبَت من «الكشّاف».

(٤) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٧٩٧٢) و(٧٩٧٣) بلفظ: «بُلُّوا أرحامكم ولو بالسلام». وانظر: «المقاصد الحسنة» للحافظ السخاوي (٣٠١).

(٥) مسلم (٢٥٦٤)، والترمذي (١٩٢٧)، وأبو داود (٤٨٨٢). وأخرجه أيضاً ابن ماجه (٤٢١٣).

ولم أقف عليه عند البخاري من حديث أبي هريرة، وقد أخرج نحوَه (٢٤٤٢) و(٦٩٥١) من حديث ابن عمر رضي الله عنهم.

ولا يَـخذُلُه، ولا يَعيبُه، ولا يَتطاوَلُ عليه في البُنيان، فيَستُـرُ عنه الرِّيحَ إلا بإذنِه، ولا يُؤذيهِ **بقُتارِ قِدْرِه**»، ثم قال: «احفَظُوا، ولا يَـحفَظُ منكم إلا قليل».

فإن قلت: فلم خُصَّ الاثنانِ بالذِّكْرِ دونَ الجميع؟ قلت: لأنَّ أقلَّ مَنْ يَقَعُ بينَهم الشِّقاقُ اثنان، فإذا لَزِمَتِ المُصالحَةُ بينَ الأقلِّ كانت بينَ الأكثرِ ألزم، لأنَّ الفسادَ في شِقاقِ الجميع أكثرُ منه في شِقاقِ الاثنين. وقيل: المُرادُ بالأخوَيْن: الأوسُ والخزرج.

وقُرِئ: «بين إخوَتِكُم» و«إخوانِكم»، ....

الـمُسلِم علىٰ الـمُسلِم حرام، دمُه وعِرْضُه ومالُه، إنَّ اللـهَ لا يَنظُـرُ إلىٰ أجسادِكم ولا إلىٰ صُوَرِكم[1]، ولكنْ يَنظُـرُ إلىٰ قُلوبكم».

قوله: (**بقُتارِ قِدرِه**): **الجوهري**: «القُتار: رِيحُ الشِّواء، وقد قَـتَـرَ اللَّحْمُ يَقتِـرُ ـ بالكَسْر ـ: إذا ارتفعَ قُتاره».

قوله: (**وقُرِئ: «بينَ إخوَتِكُم وإخوانِكم»**): قال ابنُ جِنِّي: «قرأ زيدُ بنُ ثابتٍ وابنُ مسعودٍ والحسنُ ـ بخِلافٍ ـ: «إخوانِكم»، وهي تَدُلُّ علىٰ أنَّ قِراءةَ العامّةِ التي هي: ﴿بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾: لفظُها لفظُ التثنية، ومعناها: الجماعة، أي: كُلّ اثنَينِ فصاعِداً مِنَ المُسلِمين اقتَـتَلا، والإضافةُ لمعنىٰ الجنس، نَحْوُ قولهم: لَـبَّيكَ وسَعْدَيك، فليسَ المُرادُ به إجابتَينِ اثنتَين، ولا إسعادَيْن اثنين، ألا ترىٰ إلىٰ الخليل كيفَ فَسَّـرَه بقوله: كُلَّما كنتَ في أمرٍ فدَعَوتَني أجبتُك إليه، وساعدتُك عليه. ونحوُه في إفادةِ المُضافِ لمعنىٰ الجِنسِيّة: قولُهم: مَنَعَتِ العِراقُ قَفيزَها ودِرهَـمَها، أي: قُفْزانَـها ودَراهِـمَها»[2].

---

(١) في الأصول الخطية: «ولا إلىٰ صُوَرِكم وأعمالكم»، وذِكرُ «الأعمال» مُقحَمٌ هنا في الرواية، ولا يصحُّ من حيثُ المعنىٰ، اللفظُ المُثبَت هو رواية مسلم (٢٥٦٤) (٣٣)، وفي رواية أخرىٰ له (٢٥٦٤) (٣٤): «إنَّ الله لا ينظرُ إلىٰ صوركم وأموالكم، ولكن ينظرُ إلىٰ قلوبكم وأعمالكم».

(٢) «المحتسب» لابن جِنِّي (٢: ٢٧٨-٢٨٠).

والمعنىٰ: ليسَ المُؤمنونَ إلا إخوة، وأنهم خُلَّصٌ لذلكَ مُتَمحِّضُون، قد انزاحَتْ عنهم شُبُهاتُ الأخبية، وأبىٰ لُطفُ حالِهِم في التمازُجِ والاتحادِ أن يُقدِمُوا علىٰ ما يَتولَّدُ منه التقاطُع، **فبادِرُوا قَطْعَ ما يقعُ مِن ذلكَ** ـ إنْ وقع ـ واحسِمُوه.

﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ﴾ فإنكم إنْ فَعَلتُم لم تَحمِلْكُم التقوىٰ إلا علىٰ التَّواصُل، والائتِلاف، والمُسارَعةِ إلىٰ إماطةِ ما يَفرُطُ منه، وكانَ عندَ فِعْلِكم ذلكَ وصولُ رحمةِ اللهِ إليكم، واشتمالُ رأفتِهِ عليكم، حَقيقاً بأن تَعقِدُوا به رجاءَكم.

قوله: (**والمعنىٰ: ليسَ المُؤمنونَ إلا إخوة، وأنهم خُلَّصٌ لذلك**) إلىٰ قوله: (**فبادِروا قَطْعَ ما يقعُ مِن ذلك**): إشارةٌ إلىٰ ترتيب قوله: ﴿فَأَصۡلِحُواْ﴾ علىٰ وَصْفِ الأُخُوّة، وأنَّ في أداةِ الحصرِ الدلالةَ علىٰ دَفْعِ الزاعِم أنَّ أُخُوّةَ الإيمانِ مُتقاصِرةٌ عن أُخُوّةِ النَّسَب، ومفضولةٌ عنها، وإليه الإشارةُ بقوله فيما سبق: «وبيانُ أنَّ الإيمانَ قد عَقَدَ بينَ أهلِهِ مِنَ السَّبَب القريب، والنَّسَب اللاصِق، ما إنْ لم يَفضُل الأُخُوّة، لم يَنقُصْ عنها»، وأنَّ في جَعْل ﴿إِخۡوَةٞ﴾ خبراً لـ﴿إِنَّمَا ٱلۡمُؤۡمِنُونَ﴾ التشبيهَ الذي في قوله: إنما زيدٌ أسَد، ووَجْهُ الشَّبَه: هو ما يُفهَمُ مِن قوله: «ثم قد جَرَتْ عادةُ الناس علىٰ أنه إن نَشَبَ مِثلُ ذلكَ بينَ اثنَيْنِ مِن إخوةِ الوِلاد، لَزِمَ السائرَ أن يَتَناهَضُوا في رَفْعِه» إلىٰ آخِره، ولذلك قال: «فبادِرُوا».

ثم قولُه: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ﴾ تذييلٌ للكلام، كأنه قيل: هذا الإصلاحُ مِن جُملةِ التقوىٰ، فإذا فَعَلتُم التقوىٰ دَخَلَ فيه هذا التواصُل، وإليه الإشارةُ بقوله: «فإنكم إنْ فَعَلتُم لم تَحمِلْكُمُ التقوىٰ إلا علىٰ التواصُل»، ويجوزُ أن يكونَ عطفًا علىٰ ﴿فَأَصۡلِحُواْ﴾، أي: واصِلُوا بينَ أخوَيْكم بالصُّلْح، واحذَرُوا اللهَ مِن أن تَتَهاوَنُوا فيه.

ثم علَّلَ ذلكَ بقوله: ﴿لَعَلَّكُمۡ تُرۡحَمُونَ﴾، و«لعلَّ» مِنَ اللهِ في هذا المقام: إطماعٌ مِنَ الكريم الرحيم، إذا أطمَعَ فَعَلَ ما يُطمَعُ فيه لا مَحالة، ولهذا قال: «وكانَ عندَ فِعْلِكم ذلكَ وصولُ رحمةِ الله إليكم»، إلىٰ قوله: «حقيقاً بأن تَعقِدُوا به رجاءَكم».

[﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُوا۟ خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَآءٌ مِّن نِّسَآءٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ ۖ وَلَا تَلْمِزُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَزُوا۟ بِٱلْأَلْقَٰبِ ۖ بِئْسَ ٱلِٱسْمُ ٱلْفُسُوقُ بَعْدَ ٱلْإِيمَٰنِ ۚ وَمَن لَّمْ يَتُبْ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ ١١]

القوم: الرجالُ خاصّة؛ لأنهم القُوّامُ بأُمورِ النِّساء، قال اللـهُ تعالىٰ: ﴿ٱلرِّجَالُ قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ﴾ [النساء: ٣٤]، وقال عليه السَّلام: «**النِّساءُ لحمٌ علىٰ وَضَم إلا ما ذُبَّ عنه**»، والذّابُّونَ هم الرِّجال، وهو في الأصل: جمعُ قائم، كصَوْمٌ وزَوْر، في جَمْع: صائِم وزائِر، أو تَسْميةٌ بالمَصدَر، عن بعض العرب: إذا أكلتُ طعاماً أحببتُ نَـوْماً وأبغَضتُ قَوْماً، أي: قياماً. واختِصاصُ «القَوْم» بالـرِّجال: صَريحٌ في الآية، ....

قوله: (**النِّساءُ لحمٌ علىٰ وَضَم**): وفي «الفائق»: «رُوِيَ عن عُمَرَ رضيَ اللـهُ عنه أنه قال: «ما بالُ رجالٍ لا يزالُ [أحدُهم] كاسِـراً وِسادةً عندَ امرأةٍ مُغزِية، يَتحدَّثُ إليها وتَتَحدَّثُ إليه، عليكم بالـجَنْبَةِ فإنها عفاف، إنما النِّساءُ لحمٌ علىٰ وَضَم، إلا ما ذُبَّ عنهن»، كَسْـرُ الوِسادة: أن تَثنيَهُ وتَتَّكِئَ عليه، ثم تأخذُ في الحديث؛ فِعْلَ الزِّير[1]، المُغزِية: التي غزا زوجُها، الـجَنْبَة: الناحيةُ مِن كُلِّ شيء، الوَضَم: ما وقيتَ به اللحمَ مِنَ الأرض»[2].

وكذا روىٰ الميدانيُّ قال: «لا يَـخلُوَنَّ رجلٌ بمُغيَّبة، إنَّ النِّساءَ لحمٌ علىٰ وَضَم»[3].

النهاية: «الوَضَم: الخشبةُ أو البارِيةُ التي يُوضَعُ عليها اللحم، تَقيـهِ مِنَ الأرض، أي: إنهن في الضَّعْفِ مِثلُ ذلكَ اللَّحم الذي لا يَمتَنِعُ علىٰ أحد، إلا أن يُذَبَّ عنه أو يُدفَع. شَبَّـهَ عُمَرُ رضيَ اللـهُ عنه النِّساءَ وقِلّةَ امتِناعِهنَّ علىٰ طُلّابِهنَّ مِنَ الرجالِ باللَّحْم ما دامَ علىٰ وَضَم».

(١) الزِّيرُ من الرجال: الذي يُحبُّ النساء ومُجالَسَتَهن، سُمِّيَ بذلك لكثرة زيارته لهن. «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير (٢: ٣٢٤)، مادة (زير).

(٢) الفائق للزمخشري (٣: ١٥٥)، مادة (كسر)، ومنه أضفتُ ما بين حاصـرتين.

(٣) «مجمع الأمثال» للميداني (١: ١٩).

وفي قَوْلِ زُهَير:

أَقَوْمٌ آلُ حِصْنٍ أم نِساءُ؟

وأما قولُهم في قوم فِرعَونَ وقوم عاد: هُمُ الذُّكُورُ والإناث، فليسَ لفظُ «القَوم» بمُتعاطٍ للفَريقَين، ولكنْ قُصِدَ ذِكرُ الذُّكُور، وتُرِكَ ذِكرُ الإناث؛ لأنهنَّ توابعُ لِرِجالِهِنّ.

وتنكيرُ «القوم» و«النِّساء» يحتملُ مَعنيَـين: أن يُراد: لا يَسخَـرْ بعضُ الـمُؤمنينَ والمُؤمناتِ مِن بعض، وأن يُقصَدَ إفادةُ الشِّياع، ....

قوله: (أقومٌ آلُ حِصْنٍ أم نِساء): أولُه:

وما أدري وسوفَ إخالُ أدري[1]

أما صراحةُ اختِصاص «القوم» بالرجالِ في الآية: فمِن عَطفِ ﴿وَلَا نِسَآءٌ﴾ علىٰ ﴿قَوْمٌ﴾، وفي الشِّعْر: مِن جَعْلِ أحدِ المُتساوِيَينِ يلي الهمزة، والآخرُ يلي «أم».

قوله: (وأن يُقصَدَ إفادةُ الشِّياع): الانتِصاف: «لو عـرَّفَ المُؤمنينَ فقال: «لا يَسخَرِ المُؤمِنونَ والمُؤمناتُ بعضُهم مِن بعض» لَعَمّ، ومُرادُ الزمخشـريِّ أنَّ في التنكير يحصلُ أنَّ كُلَّ جماعةٍ مَنْهيَّةٌ علىٰ التفصيل، والتَّعرُّضُ في النهي لكُلِّ جماعةٍ علىٰ الخصوص، ومع التعريفِ نهيُ الكُلِّ لا علىٰ التفصيل، بل علىٰ الشُّمُول، والنهيُ علىٰ التفصيل أوقع»[2].

وقلت: استِغراقُ الجنس أيضاً مُرادٌ منه التفصيل، والـمُعرَّفُ ـ بتعريفِ العَهْدِ الذِّهْنيِّ ـ يُفيدُ التفصيلَ أيضاً كالنكرة، إذ المعنىٰ: لا يَسخَرْ مَنْ هو مُسَمّىٰ بالقوم مِن قوم مِثلِه.

قال ابن جِنِّي: «مَفادُ نكرةِ الجنسِ مَفادُ مَعْرفتِه؛ مِن حيثُ كان في كُلِّ جُزءٍ منه معنىٰ ما في جُملتِه، ألا ترىٰ إلىٰ قولِ الشاعر:

وأعلَمُ أنَّ تَسْليمـاً وتَـرْكًا ... لَلَا مُتشابِـهانِ ولا سَـواءُ

(١) انظر: «شعر زهير بن أبي سُلمىٰ» للأعلم الشنتمري ص١٣٦.

(٢) «الانتصاف» (٣: ٥٦٥) بحاشية «الكشّاف».

وأن تصيرَ كُلُّ جماعةٍ منهم مَنْهيّةً عن السُّخْرية، وإنما لم يقل: رجلٌ مِن رجل، ولا امرأةٌ مِن امرأة، علىٰ التوحيد؛ إعلاماً بإقدام غير واحدٍ مِن رجالِهم، وغير واحدةٍ مِن نِسائِهم، علىٰ السُّخْرية، **واستِفظاعاً للشأنِ الذي كانوا عليه**، ولأنَّ مَشهَدَ الساخِرِ لا يكادُ يخلو ممَّن **يَتَلَهّىٰ** ويَستَضحِكُ علىٰ قوله، **ولا يأتي ما عليه** مِنَ النهي والإنكار، فيكونُ شَريكَ الساخِرِ وتِلْوَهُ في تَحَمُّل الوِزْر، وكذلكَ كُلُّ مَنْ يَطرُقُ سَمْعَه، فيَستَطيبُه، ويَضحَكُ به، فيُؤدِّي ذلك ـ وإن أوجَدَه واحدٌ ـ إلىٰ تكثُّر السَّخَرةِ وانقِلاب الواحدِ جماعةً وقوماً.

وقوله تعالىٰ: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَكُونُواْ خَيۡرٗا مِّنۡهُمۡ﴾ كلامٌ مُستأنَف، قد وَرَدَ مَوردَ جوابِ المُستَخبِرِ عن العِلّةِ المُوجِبةِ لِـمَا جاءَ النهيُ عنه، وإلا فقد كان حقُّه أن يُوصَلَ بما قبلَه بالفاء. والمعنىٰ: وجوبُ أن يَعتَقِدَ كُلُّ أحدٍ أنَّ المَسْخورَ منه ربما كانَ عندَ الله خيراً مِنَ الساخِر، لأنَّ الناسَ لا يَطَّلِعُونَ إلا علىٰ ظواهرِ الأحوال، ولا عِلمَ لهم بالخفيّات، وإنما الذي يَزِنُ عندَ الله: خُلُوصُ الضمائرِ وتقوىٰ القُلوب، وعِلمُهم مِن ذلك بمَعْزِل، فينبغي أن لا يَجتَرِئَ أحدٌ علىٰ الاستِهزاءِ بمن تَقتَحِمُه عَينُه إذا رآه رَثَّ الحال، ....

فهذا في المعنىٰ كقولك: إنَّ التسليمَ والتَّرْكَ لا مُتشابِهانِ ولا سواء»(١).

قوله: (**واستِفظاعاً للشأنِ الذي كانوا عليه**): يعني: إنما جَمَع، ولم يقل: «رجلٌ مِن رجل»، لأنَّ النهيَ وَرَدَ علىٰ الحالةِ الواقِعةِ بينَ الأقوام، كقوله تعالىٰ: ﴿لَا تَأۡكُلُواْ ٱلرِّبَوٰٓاْ أَضۡعَٰفٗا مُّضَٰعَفَةٗ﴾ [آل عمران: ١٣٠].

قوله: (**يَتَلَهّىٰ**): أي: طلبَ منه اللَّهْوَ والضَّحِكَ علىٰ قولِ الساخِر.

قوله: (**ولا يأتي ما عليه**): أي: لا يَفعَلُ هذا الجليسُ ما يجبُ عليه مِن نهي المُنكَر.

---

(١) «المحتسب» لابن جِنّي (١: ٤٣). وانظر ما تقدَّم عن ابنِ جِنّي في تفسير الآية ٣٥ من الأنفال (٧: ٩٤).

أو ذا عاهةٍ في بَدَنِه، أو غيـرَ لَبيقٍ في مُحادثتِه، فلَعَلَّه أخلَصُ ضميراً، وأتقىٰ قلباً، ممَّن هو علىٰ ضِدِّ صِفَتِه، فيَظلِمُ نفسَه بتحقير مَنْ وَقَّـرَهُ الله، والاستِهانةِ بمَنْ عَظَّمَه الله.

ولقد بَلَغَ بالسَّلَفِ إفراطُ تَوَقِّيهم وتَصَوُّنِهم مِن ذلكَ أن قال عُمَرُ بنُ شُرَحْبيل: لو رأيتُ رَجُلاً يَرضَعُ عَنْزاً، فضَحِكتُ منه، خَشِيتُ أن أصنعَ مِثْلَ الذي صَنَعَه. وعن عبدِ الله بن مسعود: البَلاءُ مُوكَّلٌ بالقَوْل، لو سَخِرتُ مِن كَلْب لخشيتُ أن أُحَوَّلَ كلباً.

وفي قراءةِ عبد الله: «عَسَوْا أنْ يَكُونوا» و«عَسَينَ أنْ يَكُنّ»، فـ«عَسَىٰ» علىٰ هذهِ القِراءةِ هيَ ذاتُ الخبر، كالتي في قوله: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ﴾ [محمد: ٢٢]، وعلى الأُولىٰ: التي لا خَبَـرَ لها، كقوله: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا﴾ [البقرة: ٢١٦].

واللَّمْـز: الطَّعْنُ والضَّـرْبُ باللِّسان. وقُـرِئ: «ولا تُلمِـزُوا» بالضَّمّ، والمعنىٰ: وخُصُّوا أنفُسَكُم ـ أيها المُؤمنون ـ بالانتِهاءِ مِن عَيْبِها والطَّعْنِ فيها، ولا عليكم أن تَعِيبوا غيركم مـمَّن لا يَدِينُ بدِينِكم، ولا يسيرُ بسِيرتِكم، ففي الحديثِ عن رسولِ الله ﷺ: «اذكُروا الفاجِرَ بما فيه، كي يَحذَرَه الناس»، وعن الحسن في ذِكرِ الحجّاج: أخرَجَ إليَّ بَناناً قَصِيرةً قَلَّمـا عَرِقَتْ فيها الأعِنّـةُ في سبيل الله، ....

قوله: (أو غير لَبِيق): الجوهري: «اللَّبيق: الرجلُ الحاذِق».

قوله: (قَلَّمـا عَرِقَتْ فيها الأعِنّة): وعن بعضهم: أي: يأخذُ بالأَعِنّةِ في الجِهادِ حتىٰ يَعرَقَ ويَبتَلَّ بالعَرَق.

وقلت: هو مما روينا عن مُسلِم(١) عن أبي هُريرة: أنَّ رسول الله ﷺ قال: «مِن خير مَعاشِ الناس لـهم: رجلٌ مُمسِكٌ بعِنانِ فَرَسِهِ في سبيل الله، يَطيرُ علىٰ مَتْنِه، كُلَّما سَمِعَ هَيْعةً ـ أو فَزْعةً ـ طار علىٰ مَتْنِهِ يبتغي القَتْلَ أو الموتَ مَظانَّه».

---

(١) في «صحيحه» برقم (١٨٨٩).

ثم جَعَلَ **يُطَبطِبُ شُعَيراتٍ** له، ويقول: يا أبا سعيد، يا أبا سعيد. وقالَ لـمَّا مات: اللـهُمَّ أنتَ أَمَتَّه، فاقطَعْ سُنَّتَه، فإنه أتانا **أُخَيفِشَ** أُعَيمِشَ يَـخطِرُ في مِشْيَـتِه، ويَصعَدُ المِنبَـرَ حتىٰ تَـفُوتَه الصَّلاة، لا مِنَ اللهِ يَتَّقي، ولا مِنَ الناس يَستَحي، فوقَه الله، وتحتَه مئةُ ألفٍ أو يَزيدُون، لا يقولُ له قائل: الصَّلاةَ أيها الرجل، الصَّلاةَ أيها الرجل، **هَيْهات**، دونَ ذلكَ السَّيْفُ والسَّوْط. ....

ولو رُوِيَ بالغينِ المُعجَمةِ لكانَ وَجْهاً؛ ليكونَ مِن قوله: غَرِقَ اللِّجامُ بالحِلية، ولِجامٌ مُغرَّق، ومنه: الإغراقُ في القول، وهو المُبالَغة، وأغرقَ الرامي النَّـزْع. ذكرَه في «الأساس».

والحاصلُ أنه كِنايةٌ عن جُبْنِه، كما قالت الخارجيةُ فيه:

أَسَـدٌ عـليَّ وفي الحـروبِ نَعَامـةٌ ... فَتْخاءُ تَنفِرُ مِن صَفيرِ الصافِرِ[1]

وفي قوله: «بناناً قصيرةً» إدماجٌ[2] واستِتباعٌ لِدلالتِه علىٰ تحقيره خَلْقاً وخُلُقاً، أي: قامةً وجُوداً.

قوله: (**يُطَبْطِبُ شُعَيرات**): أي: يُـحرِّكُ شاربَه، **الجوهري**: «الطَّبْطبة: صوتُ الماءِ ونحوُه، وقد تَطَبطَب».

قوله: (**أُخَيفش**): **الجوهـري**: «الـخَفَـش: صِغَـرٌ في العَيْن، وضَعْفٌ في البَصَرِ خِلْقة، والرجل: أخفش»، و«العَمَشُ في العَيْن: ضَعْفُ الرُّؤية، مَعَ سَيَلانِ دَمْعِها في أكثرِ أوقاتِها، والرجل: أعمش»، ويَـخطُر؛ أي: يَتَبختَـر.

قوله: (**هَيْهات**): أي: بَعُدَ هذا القول، أي: لا يُمكِنُ أن يُقالَ له: الصَّلاةَ أيها الرجل، لأن دونَ ذلكَ السَّيْف، أي: بينَ يَدَي أمرِهم بالمعروفِ القَتْلُ والضَّـرْب.

---

(١) قاله عمرانُ بنُ حطان الخارجي في الحجاج، كما في «عيون الأخبار» لابن قتيبة (١: ١٧٠)، و«ثمار القلوب» للثعالبي ص٤٤٣. وعلى هذا فقولُ المُؤلِّفِ رحمه الله تعالىٰ: «الخارجية» فيه نَظَر.

(٢) تقدَّم معنىٰ الإدماج في تفسير الآية ١١٥ من سورة التوبة (٧: ٣٨١) تعليقاً.

وقيل: معناه: لا يَعِبْ بعضُكم بعضاً، لأنَّ المُؤمنينَ كنَفْسٍ واحدة، فمتىٰ عابَ الـمُؤمِنُ الـمُؤمِنَ فكأنما عابَ نفسَه. وقيل: معناه: **لا تفعَلُوا** ما تُلمَزُونَ به، لأنَّ مَنْ فَعَلَ ما استَحَقَّ به اللَّمْز، فقد لَـمَزَ نفسَه حقيقة.

والتنابُزُ بالألقاب: التداعي بها؛ تفاعُلٌ مِن: نَبَزَه، وبنو فُلانٍ يَتنابَزُونَ ويَتنازَبُون، ويُقال: النَّبَزُ والنَّزَب: لَقَبُ السُّوء، والتَّلقيبُ الـمَنْهيُّ عنه، وهو ما يَتداخَلُ الـمَدْعُوَّ به كراهة؛ لِكَوْنِهِ تقصيراً به وذمّاً له وشَيْناً، فأما ما يُـحِبُّه مما يَزِينُه ويُنَوِّهُ به فلا بأسَ به.

رُوِيَ عن النبيِّ ﷺ: «مِن حَقِّ المُؤمِنِ علىٰ أخيه: أن يُسَمِّيَهُ بأحَبِّ أسمائِهِ إليه»، ......

قولـه: (**وقيل: معنـاه: لا تفعلوا**): هو مَعَ ما عُطِفَ عليه: عطفٌ علىٰ قوله: «وخُصُّوا أنفُسَكُم ـ أيها المُؤمنونَ ـ بالانتهاء»، فقولُه: «أنفسكم»: المُراد: جِنسُكم، ومَنْ هو علىٰ صِفتِكم في الإيمان، قالَ في سورةِ النِّساءِ عندَ قوله: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ﴾ [النساء: ٢٩]: «مَنْ كانَ مِن جِنسِكم مِنَ المُؤمنين» فإنَّ دليلَ الخِطاب علىٰ معنىٰ الاختِصاص، وأنَّ مَنْ لم يَتَّصِفْ بصِفةِ الإيمانِ خارجٌ مِن هذا الحكم، ولهذا قال: «خُصُّوا أنفُسَكُم ـ أيها المُؤمنونَ ـ بالانتهاء»، وأتىٰ بحديثِ الحجّاج، ويَعضُدُه قولُه: ﴿بِئْسَ ٱلِٱسْمُ ٱلْفُسُوقُ بَعْدَ ٱلْإِيمَٰنِ﴾، ومعناهُ كما قال: «استِقباحُ الجمع بينَ الإيمانِ وبينَ الفِسقِ الذي يأباهُ الإيمان».

وعلىٰ الوَجْهِ الثاني: المُرادُ مِن ذِكرِ «النَّفس»: شِدّةُ الاتصال، والإيذانُ بأنَّ المُؤمنينَ لعُلْقةِ الاتحادِ في الإيمانِ[1] كأنهم نفسٌ واحِدة، فمَنْ نَبَزَ أخاه فقد نَبَزَ نفسَه. وعلىٰ الثالث: هو مِن إطلاقِ الـمُسبَّب علىٰ السَّبَب، يعني: لا تَتَّصِفُوا بها إنْ سَمِعَ بكم سامعٌ عابكم بسَببه.

والوَجْهُ الأولُ فيه تعَسُّفٌ وتَرخُّصٌ في غيبةِ الفاسِق، ولذلكَ غلبَ محمدُ بنُ سِيرينَ الحسن، والوَجْهُ الثاني أوجَهُ لُموافَقتِه: ﴿لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ﴾، وقولِه: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾، وقولِه: ﴿وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا﴾.

قوله: (**رُوِيَ عن النبيِّ ﷺ: «مِن حَقِّ المُؤمنِ علىٰ أخيه أن يُسَمِّيَه بأحبِّ أسمـائِهِ إليه»**):

---

(١) من قوله: «قال في سورة النساء» إلىٰ هنا، سقط من (ط).

ولهذا كانت التكنيةُ مِنَ السُّنّةِ والأَدَبِ الحسن، قال عُمَرُ رضيَ اللهُ عنه: أَشِيعُوا الكُنىٰ فإنها مَنبَهة. ولقد لُقِّبَ أبو بكرٍ بالعَتيقِ والصِّدِّيق، وعُمَرُ بالفاروق، وحمزةُ بأسَدِ الله، ....

عن أبي داود(١) عن أبي الدَّرْداءِ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «إنكم تُدعَونَ يومَ القيامةِ بأسمائِكم وأسماءِ آبائِكم، فأحسِنُوا أسماءَكم»، وعن الترمذيِّ(٢) عن عائشة: «أنَّ رسولَ الله ﷺ كان يُغيِّرُ الاسمَ القبيح».

قوله: (مَنبَهة): أي: سَبَبٌ للرِّفعة، والنَّباهة: الرِّفعة.

قوله: (لُقِّبَ أبو بكر بالعَتيق): عن الترمذيِّ(٣) عن عائشةَ قالت: «دخلَ أبو بكر علىٰ رسولِ الله ﷺ، فقال له رسولُ الله ﷺ: أنتَ عَتيقُ الله مِنَ النار. قالت: فمِن يومئذٍ سُمِّيَ عَتِيقاً».

قوله: (وعُمَرُ بالفاروق): قال صاحبُ «الجامع»: «يُقال: به تَمَّتِ الأربعون، وظهرَ الإسلامُ يومَ إسلامِه، وسُمِّيَ الفاروقَ لذلك»(٤)، وعن الترمذيِّ(٥) عن ابن عباس: أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «اللهُمَّ أعِزَّ الإسلامَ بأبي جَهْل بنِ هشام أو بعُمَرَ بنِ الخطّاب، فأصبح، فغَدَا عُمَرُ علىٰ رسولِ الله ﷺ، فأسلم».

قوله: (وحمزةُ بأسَدِ الله): قال صاحبُ «الجامع»: «وهو أسدُ الله، وكان إسلامُه حميّة، فاعتزَّ الإسلامُ بإسلامه»(٦).

---

(١) في «سننه» برقم (٤٩٤٨).

(٢) في «جامعه» برقم (٢٨٣٩).

(٣) في «جامعه» برقم (٣٦٧٩).

(٤) «جامع الأصول» لابن الأثير (١٢: ١٢٢-١٢٣).

(٥) في «جامعه» برقم (٣٦٨٣)، وضَعَّفَه.

وأخرجه الترمذي (٣٦٨١) من حديث ابن عمر رَضِيَ الله عنهما، وصَحَّحَه.

(٦) «جامع الأصول» لابن الأثير (١٢: ٢٩٧).

وخالدٌ بسَيْفِ الله، وقَـلَّ مِنَ المَشاهير في الجاهليةِ والإسلام مَنْ ليسَ له لَقَب، ولم تَـزَلْ هذهِ الألقابُ الحسنةُ في الأُمَمِ كُلِّها مِنَ العَرَب والعَجَم تجري في مُخاطباتِهم ومُكاتباتِهم مِن غير نكير.

رُوِيَ عن الضَّحّاك: أنَّ قوماً مِن بني تميم استهزَؤوا ببلالٍ وخَبّابٍ وعمّارٍ وصُهَيبٍ وأبي ذرٍّ وسالمٍ مَوْلىٰ [أبي] حُذَيفة، فنزلت. وعن عائشةَ رضيَ اللـهُ عنها: أنها كانت تَسخَرُ مِن زينَبَ بنتِ خُزَيمةَ الهِلاليّة، وكانت قصيرة. وعن ابنِ عباس: أنَّ أُمَّ سَلَمةَ رَبطَت حَقْوَيْها بسَبيبة، وسَدَلَتْ طَرَفَها خَلفَها، وكانت تَـجُـرُّه، فقالت عائشةُ لحفصة: انظُري ما تَـجُرُّ خَلفَها، كأنه لِسانُ كَلْب. وعن أنس: عَيَّـرَتْ نساءُ رسولِ الله ﷺ أُمَّ سَلَمةَ بالقِصَـر. وعن عِكرِمةَ عنِ ابنِ عباس: أنَّ صَفيّـةَ بنتَ حُيَيٍّ أتَـتْ رسولَ الله ﷺ، فقالت: إنَّ النِّساءَ يُعَيِّـرْنَني ويَقُلْن: يا يهوديّةُ بنتَ يهودِيَّـين، فقالَ لها رسولُ الله ﷺ: «هَلّا قُلت: إنَّ أبي هارون، وإنَّ عَمِّي موسىٰ، وإنَّ زَوْجي مُحَمَّد».

رُوِي: أنـها نزلت في ثابتِ بنِ قَيْس، وكانَ به وَقْر، وكانوا يُوسِّعُونَ له في مَجلِسِ رسولِ الله ﷺ ليَسمَع، فأتىٰ يوماً وهو يقول: تَفَسَّحُوا، ....

قوله: (وخالدٌ بسَيْفِ الله): عن الترمذيِّ[1] عن أبي هُريرةَ قال: «مَـرَّ خالدٌ علينا، قال رسولُ الله ﷺ: مَنْ هذا؟ فقلت: خالدُ بنُ الوليد، فقال: نِعمَ عبدُ الله خالدُ بنُ الوليد، سَيْفٌ مِن سُيوفِ الله».

قوله: (بسَبيبة): **النهاية**: «السَّبائب: جمعُ سَبيبة، وهي شُقّةٌ مِنَ الثياب، أيَّ نَوْع كان، وقيل: هي منَ الكَتّان».

---

(١) في «جامعه» برقم (٣٨٤٦).
وجاءت تسميةُ النبي ﷺ خالداً سيفاً من سيوف الله أيضاً في حديث أنس بن مالك رَضِيَ الله عنه عند البخاري (٣٧٥٧) و(٤٢٦٢).

حتىٰ انتهىٰ إلىٰ رسولِ الله ﷺ، فقالَ لرجل: تَنَحَّ، فلم يَفعَل، فقال: مَنْ هذا؟ فقال الرجل: أنا فُلان، فقال: بل أنتَ ابنُ فُلانة. يُريدُ أمّاً كانَ يُعيَّـرُ بها في الجاهلية، فخَجِلَ الرجل، فنزلت، فقال ثابت: لا أفخَرُ علىٰ أحَدٍ في الـحَسَب بعدَها أبداً.

﴿ٱلِٱسۡمُ﴾ هاهنا بمعنىٰ: الذِّكْر، مِن قولهم: طارَ اسمُه في الناس بالكَرَم أو باللُّؤْم، كما يُقال: طارَ **ثناؤُه وصِيتُه**، وحقيقتُه: ما سَمَـا مِن ذِكرِه وارتفعَ بينَ الناس، ألا ترىٰ إلىٰ قولهم: أشادَ بذِكرِه، كأنه قيل: بئسَ الذِّكْـرُ المُرتَفِعُ للمُؤمنينَ بسَبَب ارتكاب هذهِ الجرائرِ أن يُذكَرُوا بالفِسْق.

وفي قوله: ﴿بَعۡدَ ٱلۡإِيمَٰنِۚ﴾ ثلاثةُ أوجُه: أحدُها: استِقباحُ الجمعِ بينَ الإيمانِ وبينَ الفِسقِ الذي يأباهُ الإيمانُ ويَـحظُـرُه، كما تقول: بئسَ الشأنُ **بعدَ الكَبْرة** الصَّبْوة. والثاني: أنه كان في شتائمِهم لمن أسلَمَ مِنَ اليهود: يا يهوديّ، يا فاسِق، فنُهُوا عنه، ....

قوله: (**ثناؤُه وصِيتُه**): **الجوهري**: «الصِّيت: الذِّكرُ الجميلُ الذي يَنتَشِـرُ في الناس، دونَ القبيح».

قوله: (**وفي قوله: ﴿بَعۡدَ ٱلۡإِيمَٰنِۚ﴾ ثلاثةُ أوجُه**): **الانتِصاف**: «أقربُ الوجوهِ الثلاثة: أولُها؛ بعدَ أن يُصـرَفَ الذَّمُّ إلىٰ نفسِ الفِسْق، لأنَّ الاسمَ هو المُسمّىٰ، والزمخشـريُّ جَزَم[1]، لأنَّ الاسمَ عندَه التَّسْمية، والوَجْهُ الثاني: يُـحمَلُ فيه الاسمُ علىٰ التَّسْميةِ صـريحاً، والثالث: أنَّ الفاسِقَ غيرُ مُؤمِن، والأولُ هو الجاري علىٰ قاعِدةِ السُّنّة»[2].

قوله: (**بعدَ الكَبْرة**): عن بعضِهم: علىٰ فُلانٍ كَبْـرة: إذا كَبِـرَ وأسَنّ، ويُقال: فلانٌ كِبْـرةُ وَلَدِ أبويه ـ بكَسْـرِ الكاف ـ: إذا كانَ أكبـرَهُم، يَستَوي فيه المُذكَّر والمُؤنَّث.

(١) كذا في الأصول الخطية! وفي «الانتصاف»: «الزمخشـريُّ لم يَستَطِعْ ذلكَ انحرافاً إلىٰ قاعدةٍ يَصـرِفُ الذَّمَّ إلى ارتفاع ذِكرِ الفِسْقِ مِنَ المُؤمِن، تحوُّماً علىٰ أنَّ الاسمَ التسمية».

(٢) «الانتصاف» (٣: ٥٦٧-٥٦٨) بحاشية «الكشّاف».

وقيلَ لهم: بئسَ الذِّكرُ أن تَذكُروا الرجلَ بالفِسقِ واليهوديّةِ بعدَ إيمـانِه، **والجملةُ علىٰ هذا التفسير** مُتعلِّقةٌ بالنهي عن التنابز. والثالث: أن يُجعَلَ مَنْ فَسَقَ غيـرَ مُؤمِن، كما تقولُ للمُتحوِّلِ عنِ التِّجارةِ إلىٰ الفِلاحة: بئستِ الحِرْفةُ الفِلاحةُ بعدَ التِّجارة.

[﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱجْتَنِبُواْ كَثِيرًا مِّنَ ٱلظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ ٱلظَّنِّ إِثْمٌ وَلَا تَجَسَّسُواْ وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ إِنَّ ٱللَّهَ تَوَّابٌ رَّحِيمٌ﴾ ١٢]

يُقال: جَنَّبَهُ الشَّـرّ: إذا أبعَدَه عنه، وحقيقتُه: جَعَلَه منه في جانب، فيُعَدّىٰ إلىٰ مفعولين، قالَ اللـهُ عَزَّ وجَلّ: ﴿وَٱجْنُبْنِى وَبَنِىَّ أَن نَّعْبُدَ ٱلْأَصْنَامَ﴾ [إبراهيم: ٣٥]، ثم يُقالُ في مُطاوِعِه: اجتَنَبَ الشَّـرّ، فتُنقِصُ المُطاوعةُ مفعولاً. والمأمورُ باجتِنابِهِ هو بعضُ الظَّنّ، وذلكَ البعضُ موصوفٌ بالكَثْرة، **ألا ترىٰ إلىٰ قوله**: ﴿إِنَّ بَعْضَ ٱلظَّنِّ إِثْمٌ﴾.

قوله: (**والجملةُ علىٰ هذا التفسير**): أي: علىٰ أنَّ تفسيـرَ ﴿بِئْسَ ٱلِٱسْمُ ٱلْفُسُوقُ بَعْدَ ٱلْإِيمَـٰنِ﴾ بمـا «أنه كانَ في شَتائِمِهم لمن أسلَمَ مِنَ اليهود: يا يهوديّ، يا فاسِق»: كالتعليل لِقولِه: ﴿وَلَا تَنَابَزُواْ بِٱلْأَلْقَـٰبِ﴾، يعني: لا تَشتِمُوهُم بهذِهِ الألفاظ، لأنه قبيح.

وعلىٰ التفسيرِ الأولِ والثالث: الجملةُ مُتعلِّقةٌ بقوله: ﴿وَلَا تَلْمِزُوٓاْ أَنفُسَكُمْ﴾، علىٰ أنَّ معناه: لا تَفعَلُوا ما تُلمَزُونَ به، كما نصَّ عليه فيما سبق، أي: لا تَتَّصِفُوا بما إن سَمِعَ بكم سامعٌ عابكم بسَبَبِه، وهو لِوَجْهَين: أحدهما: أن لا يكونَ ثَمّةَ انتِقالٌ مِن وَصْفٍ إلىٰ وَصْف، بل يكون جَمْعاً بينهما، كما قال: «أحدهما: استِقباحُ الجمع بينَ الإيمانِ وبينَ الفِسْق»، واستَشهَدَ له بقوله: «بئسَ الشأنُ بعدَ الكَبْرةِ الصَّبْوة»، وثانيهما: أن يحصلَ الانتِقالُ مِن وَصْفٍ إلىٰ وَصْف، وتحويلاً منه إليه، وهو أقربُ إلىٰ مَذهَبه، لأنَّ الفِسْقَ والإيمانَ عندَه لا يجتمعان، واستَشهَدَ له بقوله: «بئستِ الحِرْفةُ الفِلاحةُ بعدَ التِّجارة».

قوله: (**ألا ترىٰ إلىٰ قوله**: ﴿إِنَّ بَعْضَ ٱلظَّنِّ إِثْمٌ﴾): تعليلٌ للأمر بالاجتِناب، يعني: يجبُ

فإن قلت: بَـيِّـنِ الفَصْلَ بينَ «كثير» حيثُ جاءَ نكرة، وبينَه لو جاءَ مَعْرِفة. قلت: مجيئُه نكرةً يُفيدُ معنىٰ البَعضِيّة، وأنَّ في الظُّنونِ ما يجبُ أن يُـجتَـنَب، مِن غير تَبْيـينٍ لذلكَ ولا تَعْيين، لِئلّا يَـجْتَرِئَ أحدٌ علىٰ ظَنٍّ إلا بعدَ نَظَرٍ وتأمُّلٍ وتمييزٍ بينَ حَقِّهِ وباطِلِهِ بأمارةٍ بيِّنة، **مَعَ استِشعارٍ** للتقوىٰ والحذر، ولو عُـرِّفَ لكانَ الأمرُ باجتنابِ الظَّنِّ مَنُوطاً بما يَكثُرُ مِن دونَ ما يَـقِلّ، ووَجَبَ أن يكونَ كُلُّ ظَنٍّ مُتَّصِفٍ بالكَثْرةِ مُجتَنَباً، وما اتَّصَفَ منه بالقِلّةِ مُرخَّصاً في تَظنُّنِه.

والذي يُميِّزُ الظُّنونَ التي يجبُ اجتِنابُها عما سِواها: أنَّ كُلَّ ما لم تُعرَفْ له أمارةٌ صحيحةٌ وسَبَبٌ ظاهر: كانَ حَراماً واجِبَ الاجتِناب، وذلكَ إذا كانَ المظنونُ به ممن شُوهِدَ منه السَّتْـرُ والصَّلاح، وأُونِسَتْ منه الأمانةُ في الظاهِر، فظَنُّ الفَسادِ والخِيانةِ به مُـحرَّم، بخِـلافِ مَنِ اشتَهَرَ بينَ الناس بتعـاطي الرِّيَبَ والـمُجاهَرةِ بالخبائث، عن النبيِّ ﷺ: «إنَّ اللـهَ تعالىٰ حَـرَّمَ مِنَ المُسلِم دَمَـهُ وعِرْضَه وأنْ يُظَنَّ به ظَنُّ السُّوء»، وعن الحسن: كُنّا في زمانٍ الظَّنُّ بالناسِ حرام، وأنتَ اليومَ في زمانٍ **اعمَلْ واسكُت، وظُنَّ بالناسِ ما شِئت**. وعنه: لا حُرْمةَ لفاجِر. وعنه: إنَّ الفاسِقَ إذا أظهَرَ فِسْقَه وهَتَكَ سَتْرَهُ هَتَـكَهُ الله، وإذا استَـتَـرَ لم يُظهِرِ اللـهُ عليه لَعَلَّه أن يتوب. وقد رُوِي: مَنْ ألقىٰ جِلبابَ الحياءِ فلا غِيبةَ له.

أن يُـحمَلَ التنكيرُ في ﴿كَثِيرًا﴾ علىٰ «البعض»؛ لأنَّ قولَه: ﴿إِنَّ بَعْضَ ٱلظَّنِّ إِثْمٌ﴾ تعليلٌ للأمرِ بالاجتِناب، والمُطابقةُ بينَ العِلّةِ والمعلولِ واجبة.

قوله: (**مَعَ استِشعار**): **الجوهري**: «استَشعَرَ فُلانٌ الخوف: أي: أضمَرَه».

قوله: (**اعمَلْ واسكُتْ وظُنَّ بالناس ما شِئت**): أي: اشتَغِلْ بخاصّةِ نفسِك، ولا تَـختَلِطْ بالناس، وكُنْ علىٰ حَذَرٍ منهم، لِـما وَرَد: «الحزْمُ سُوءُ الظَّنّ»[1].

---

(١) خَرَّجَه الحافظُ السخاويُّ رحمه الله تعالىٰ في «المقاصد الحسنة» ص٦٥ رقم (٣٢) من طرق ضَعَّفَها جميعاً، ثم قال: «وبعضها يَتقوّىٰ ببعض، وقد أفردتُه في جزء، وأوردتُ الجمعَ بينها وبين قوله تعالىٰ: ﴿ٱجْتَنِبُوا۟ كَثِيرًا مِّنَ ٱلظَّنِّ﴾».

والإثم: الذَّنْبُ الذي يَستَحِقُّ صاحبُه العِقاب، ومنه قيلَ لعقوبته: الأَثام؛ فَعَالٌ منه، كالنَّكَالِ والعذابِ والوَبال، قال:

لقد فَعَلَتْ هذي النَّوىٰ بـيَ فَعْلـةً أصابَ النَّوىٰ قبلَ الممـاتِ أثَـامُها

والهمزةُ فيه عن الواو، كأنه يَـثِمُ الأعمال، أي: يَكسِـرُها بإحباطِه.

قوله: (**لقد فَعَلَتْ**) البَيْت: «أصابَ النَّوىٰ[1] قبلَ الممـات»: أي: مماتِ النَّوىٰ، أرادَ أن يَدعُوَ علىٰ النَّوىٰ بأن لا يموتَ حتىٰ يلقىٰ جزاءَ ما فَعَل، أي: فَعَلَتِ النَّوىٰ فيَّ فَعْلةً سَيِّئة، ثم قالَ علىٰ سبيل الدعاء: أصابَ النوىٰ جزاءُها، ويجوزُ أن يُراد: مماتُ نفسِه، أراد أن يَدعُوَ لنفسِه بأن لا يموتَ حتىٰ يرىٰ ما يلحقُ بالنَّوىٰ مِنَ الجزاءِ علىٰ فِعْلِه، فيَتَسلّىٰ بذلك.

قوله: (**والهمزةُ فيه عِوَضٌ[2] عن الواو، كأنه يَـثِمُ الأعمال، أي: يَكسِـرُها**): قال صاحبُ «الفرائد»: «وَثَمَ» مِن باب «ضَـرَب»، و«أَثِمَ» مِن باب «عَلِم»، فمِن أيِّ وَجْهٍ يلزمُ أن تكونَ الهمزةُ مِنَ الواو، وإنما مالَ بهذا الكلام إلىٰ مَذهَبه[3]».

الجوهري: «الإثم: الذنب، وقد أَثِمَ الرجلُ ـ بالكسـر ـ إثمـاً ومَأْثَمـاً: إذا وقعَ في الإثم»، و«الوَثْم: الدَّقُّ والكَسْـر، ووَثَمَ يَـثِم: أي: عدا».

عن بعضهم: الإثمُ والأثام: اسمٌ للأفعال المُبطئةِ عن الثواب، قال اللهُ تعالىٰ: ﴿أَخَذَتْهُ ٱلْعِزَّةُ بِٱلْإِثْمِ﴾ [البقرة: ٢٠٦]؛ أي: حَمَلَتْهُ علىٰ فِعلِ ما يُؤْثِمُه، ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾ [الفرقان: ٦٨]؛ أي: عذاباً، فسمّاه «أثاماً» لـمّا كان منه، وكذلك تسميةُ النَّباتِ والشحم بندىٰ لـمّا كانا منه[4].

---

(١) في الأصول الخطية: «دعا»، وأثبتُّ ما هو لفظُ البيتِ في «الكشّاف»، وكذا هو في «أساس البلاغة» (أثم).

(٢) لفظة «عوض» ثبتت في الأصول الخطية، وهي ثابتة في نصِّ «الكشاف» من (ط)، لكنها لم ترد في الأصل الخطي من «الكشاف» ولا في المطبوع.

(٣) لأن المعتزلة يَرَونَ أن الكبيرةَ تُحبِطُ العمل، وصاحبَها مُخلَّدٌ في النار.

(٤) من قوله: «عن بعضهم» إلىٰ هنا، سقط من (ح) و(ف).

وقُرِئ: «ولا تَحَسَّسُوا» بالحاء، والمَعْنيانِ مُتقارِبان، يُقال: تَجَسَّسَ الأمر: إذا تطَلَّبَه وبَحَثَ عنه؛ تَفَعُّلٌ مِنَ الجَسّ، كما أنَّ التَّلَمُّسَ ـ بمعنىٰ: التَّطَلُّب ـ مِنَ اللَّمْس، لِـما في اللَّمْسِ مِنَ الطَّلب، وقد جاءَ بمعنىٰ الطَّلب في قولِهِ تعالىٰ: ﴿وَأَنَّا لَمَسْنَا ٱلسَّمَآءَ﴾، والتَّحَسُّس: التَّعَرُّف؛ مِنَ الحَسّ، ولتقارُبِهما **قيلَ لمشاعرِ الإنسان: الحواسّ؛ بالحاءِ والجيم**.

والمُراد: النهيُ عن تَتبُّعِ عَوْراتِ المُسلِمينَ ومَعايِبِهم والاستِكشافِ عما سَتَروه. وعن مُجاهِد: خُذُوا ما ظَهَر، ودَعُوا ما سَتَرَهُ الله. وعن النبيِّ ﷺ أنه خَطَب، فرفعَ صَوتَه، **حتىٰ أسمَعَ العَواتِقَ** في خُدُورِهِنّ، قال: «**يا مَعشَرَ مَنْ آمَنَ بلِسانِه**، ....

قوله: (**قيلَ لمشاعرِ الإنسان: الحواسّ؛ بالحاءِ والجيم**): **الراغب**: «أصلُ الجَسّ: مَسُّ العِرْقِ بنَبضِهِ للحُكم به علىٰ الصِّحّةِ والسَّقَم، وهو أخصُّ مِنَ الحَسّ ـ بفَتْح الحاء ـ، فإنَّ الحَسّ: تَعرُّفُ ما يُدرِكُه الحِسّ، والجَسُّ ـ بالجيم ـ: تَعرُّفُ حال ما مِن ذلك، ومن لفظِ الجسِّ اشتُقّ: الجاسوس»[١].

قوله: (**حتىٰ أسمَعَ العواتِق**): قال في «الفائق»: «العاتق: الشابّةُ أولَ ما أدركت، قال ابنُ الأعرابي: إنما سُمِّيَتْ عاتِقاً لأنها عَتَقَتْ مِنَ الصِّبا، وبَلَغَتْ أن تَتزوَّج»[٢].

قوله: (**يا مَعشَرَ مَنْ آمَنَ بلسانِه**): روىٰ أبو داود[٣] عن أبي بَرْزَةَ الأسلميِّ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «يا مَعشَرَ مَنْ آمَنَ بلسانِه، ولم يَدخُلِ الإيمانُ قلبَه، لا تَغتابُوا المُسلِمين، ولا تَتبَّعُوا عوراتِهم، فإنَّ مَنْ تَتبَّعَ عوراتِهم تَتبَّعَ اللهُ عَوْرتَه، ومَنْ تَتبَّعَ اللهُ عَوْرتَه يَفضَحُه». «**تَتبَّعَ الله**»: مُشاكَلة، أي: جازاه، نَحْو: كما تَدينُ تُدان.

---

(١) «مفردات القرآن» ص١٩٦.

(٢) «الفائق» للزمخشري (٢: ٣٢٨-٣٢٩)، مادة (عتق).

(٣) في «سننه» برقم (٤٨٨٠).

ولم يَـخلُصِ الإيمانُ إلىٰ قَلْبه، لا تَتَـبَّعُوا عَوْراتِ المُسلِمين، فإنَّ مَنْ تَتبَّعَ عَوْراتِ المُسلِمين تَتبَّعَ اللـهُ عَوْرتَه حتىٰ يَفضَحَه، ولو في جَوْفِ بيته. **وعن زيدِ بنِ وَهْب**: قُلنا لابنِ مسعود: هل لكَ في الوليدِ بنِ عُقْبَةَ بنِ أبي مُعَيطٍ تَقطُرُ لحيتُه خمراً؟ فقال ابنُ مسعود: إنا قد نُـهِينا عن التَّجسُّس، فإن ظَهَرَ لنا شيءٌ أخَذْنا به.

غابَه واغتابَه: **كغالَه واغتالَه**، والغِيبة: مِنَ الاغتياب، كالغِيلة: مِنَ الاغتيال، **وهو: ذِكْرُ السُّوءِ في الغَـيْبة، وسُئِلَ رسولُ الله ﷺ عن الغيبة**، ....

قوله: (**وعن زيدِ بن وَهْب**) الحديث: أخرَجَه أيضاً أبو داود[1].

قوله: (**كغاله واغتاله**): **الراغب**: «الغَوْل: إهلاكُ الشيءِ من حيثُ لا يَـحُسُّ به، يُقال: غاله واغتاله»[2].

قوله: (**وهو: ذِكرُ السُّوءِ في الغَيْبة**): **الراغب**: «الغيبة: أن يَذكُرَ الإنسانُ [غيـره][3] بما فيه مِن عَيْب مِن غير أن أُحوِجَ إلىٰ ذِكرِه، قال تعالىٰ: ﴿وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا﴾»[4].

وقال الشيخُ مُحيي الدين النواويّ: «الغيبة: كلُّ ما أفهمتَ به غيرَكَ نُقْصانَ مُسلِم عاقل، وهو حرام»[5]. قولُه: «ما أفهمتَ به غيرك»: مُتناوِلٌ للَّفظِ الصَّريحِ والكِنايةِ والرَّمْزِ والتعريضِ والكِتابةِ والإشارةِ بالعينِ واليَدِ والرأس.

قوله: (**وسُئِلَ رسولُ الله ﷺ عن الغيبة**): الحديثُ مَعَ تغيير يسير: أخرَجَه مُسلِمٌ والترمذيُّ وأبو داود[6] عن أبي هُريرة.

---

(١) في «سننه» برقم (٤٨٩٠).

(٢) «مفردات القرآن» ص٦١٩.

(٣) لفظة «غيره» لم ترد في الأصول الخطية، وأثبتُّها من «مفردات القرآن» للراغب.

(٤) «مفردات القرآن» ص٦١٧.

(٥) «الأذكار» للنووي ص٣٠٠-٣٠١.

(٦) مسلم (٢٥٨٩)، والترمذي (١٩٣٤)، وأبو داود (٤٨٧٤).

فقال: «أنْ تَذكُرَ أخاك بما يَكرَه، فإن كانَ فيه فقد اغتَبتَه، وإنْ لم يكنْ فيه **فقد بَـهَتَّه**»، وعن ابنِ عباس: الغيبةُ إدامُ كِلاب الناس.

﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ﴾ تمثيلٌ وتَصْويرٌ لِـمَا يَنالُه المُغتابُ مِن عِرْضِ المُغتاب علىٰ أفظَعِ وَجْهٍ وأفحَشِه، وفيه مُبالَغاتٌ شَتّىٰ، منها: الاستِفهامُ الذي معناه التقرير، ومنها: جَعْلُ ما هو في الغايةِ مِنَ الكراهةِ موصولاً بالمَحبّة، ومنها: إسنادُ الفِعلِ إلىٰ «أحَدِكُم»، والإشعارُ بأنَّ أحداً مِنَ الأَحَدِينَ لا يُـحِبُّ ذلك، ومنها: أنْ لم يَقتَصِـرْ علىٰ تمثيلِ الاغتياب بأكْل لحم الإنسان، حتىٰ جَعَلَ الإنسانَ أخاً، ومنها: أنْ لم يَقتَصِـرْ علىٰ أكْل لحم الأخ حتىٰ جُعِلَ مَيْتاً. وعن قتادة: كما تكرهُ إن وَجَدتَ جِيفةً مُدوِّدةً أن تأكُلَ منها، كذلكَ فاكرَهْ لحمَ أخيكَ وهو حَيّ.

وانتَصَبَ ﴿مَيْتًا﴾ علىٰ الحالِ مِنَ «اللَّحْم»، ويجوزُ أن يَنتَصِبَ عن «الأخ»، **وقُرِئ: «مَيِّتاً»، ولـمّا قَـرَّرَهُم عزَّ وجَلَّ بأنَّ أحداً منهم لا يُـحِبُّ أكْلَ جِيفةِ أخيه، عَقَّبَ ذلك بقوله: ﴿فَكَرِهْتُمُوهُ﴾**، معناه: فقد كَرِهتُموهُ واستَقرَّ ذلك، وفيه معنىٰ الشَّـرْط، أي: إنْ صَحَّ هذا فكَرِهتُموه، وهي علىٰ الفاءِ الفَصِيحة، أي: فتَحَقَّقَتْ ـ بوجوب الإقرارِ عليكم، وبأنكم لا تَقدِرُونَ علىٰ دَفْعِهِ وإنكارِه؛ لإباءِ البَشَـريّةِ عليكم أن تَـجْحَدُوهُ ـ كراهتُـكم له وتَقذُّرُكُم منه، فليَتَحقَّقْ أيضاً أنْ تكرهوا ما هو نَظيرُه مِنَ الغِيبةِ والطَّعْنِ في أعراضِ المُسلِمين.

قوله: (**فقد بَـهَتَّه**): **النهاية**: «البُهْت: الكذبُ والافتِراء، يُقال: بَـهَتَه يَبهَتُه».

قوله: (**وقُرِئ: «مَيِّتاً»**): بتشديد الياء: نافع، والباقون: بإسكانِها[1].

قوله: (**ولـمّا قَـرَّرَهُم تعالىٰ بأنَّ أحداً منهم لا يُـحِبُّ أكلَ جِيفةِ أخيه، عَقَّبَ ذلك بقوله: ﴿فَكَرِهْتُمُوهُ﴾**): يعني: لـمّا ضَـرَبَ لهم ذلكَ الـمَثَلَ علىٰ أبلغ الوجوه، وصَدَّرَه بهمزةِ التقرير، رَتَّبَ عليه قولَه: ﴿فَكَرِهْتُمُوهُ﴾؛ إيذاناً بتبكيتهم، وأنه لا يُمكِنُهم مِن أن لا يُـجيبوا بقولهم: لا نُحِبُّه، وهو المُرادُ مِن قوله: «يُوجِبُ الإقرارَ عليكم، وبأنكم لا تَقدِرُونَ علىٰ دَفْعِهِ وإنكاره، لإباءِ البَشَـريّةِ عليكم أن تَـجحَدُوه».

---

(١) انظر: «التيسير» للداني ص١٠٦، و«حجة القراءات» ص٦٧٧.

....

وللاهتمـام بشأنِ هذا المعنىٰ أُوقِعَ اعتِراضاً بينَ الفِعْل؛ أعني: «فتحَقَّقَت»، وبينَ فاعِلِه؛ أي: «كراهتُكم»، فعندَ ذلكَ يُقالُ لهم: «فكَرِهتُمُوه»، تقريراً لجوابهم، وتثبيتاً لكراهتِهم واستِقذارِهم ذلك، وتمهيداً لأنْ يُعقَّبَ بقوله: «فليُحقَّقْ أيضاً أن تكرهوا ما هو نظيرُه مِنَ الغيبةِ والطَّعْنِ في أعراض المسلمين».

ويُؤيِّدُ هذا ما جاء في نُسْخةِ الإمام المغفور [له] نظام الدِّينِ الطُّوسي: ﴿فَكَرِهْتُمُوهُ﴾: معناه: فقد كَرِهتُموه، واستَقرَّ ذلك، وفيه معنىٰ الشَّـرْط، أي: إنْ صَحَّ هذا فكَرِهتُموه، وهي الفاءُ الفصيحة، أي: «فتَحَقَّقَتْ» إلىٰ آخره.

والفاءُ مِثلُها في قولِ الشاعر:

قالوا: خُراسانُ أقصىٰ ما يُرادُ بنا ... ثم القُفولُ فقد جِئنا خُراسانا(١)

روىٰ السَّيِّدُ ابنُ الشَّجَري في «الأمالي»: «أنَّ أبا عليّ ذكرَ في كتاب «التذكرة» أنَّ المعنىٰ: فكمـا كَرِهتُموهُ فاكرَهُوا الغيبةَ واتقوا الله. فقولُه: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ عطفٌ علىٰ قوله: «فاكرهوا»؛ لِدلالةِ الكلام عليه، كقوله تعالىٰ: ﴿اضْرِب بِّعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ﴾ [البقرة: ٦٠]، أي: فضَـرَبَ فانفجَرَت، وقولُه: ﴿فَكَرِهْتُمُوهُ﴾ كلامٌ مُستأنَـف، وإنما دَخلَتِ الفاءُ لِـمَا في الكلام مِن معنىٰ الجواب، فكأنهم لـمَّا قالوا ـ في جواب قوله: ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾ ـ: لا، فقال: ﴿فَكَرِهْتُمُوهُ﴾، أي: فكمـا كَرِهتُموهُ فاكرهوا الغيبة. فإذن: المعنىٰ علىٰ: فكمـا كَرِهتُموه، وإن لم تكن «كما» مذكورة، كما أنَّ قولَهم: «ما تأتيني فتُحَدِّثُني»، المعنىٰ: ما تأتيني فكيفَ تُـحَدِّثُني؟! وإن لم تكن «كيفَ» مذكورة، وإنما هي مُقدَّرة».

ثم قال السَّيِّد: «هذا التقديرُ بعيد؛ لأنه قَدَّرَ المحذوفَ موصولاً، وهو «ما» المَصدَريّة، وحذفُ الموصولِ وإبقاءُ صِلتِه رديءٌ ضعيف، ولو قَدَّرَ المحذوفَ مُبتَدأً لكانَ جَيِّداً، لأنَّ حذفَ المُبتَدأِ كثير، أي: فهذا كَرِهتُموه، والجملةُ المُقدَّرةُ مُبْتَدئية، لا أَمْريّةٌ كما قَدَّرَها أبو عليّ، وإنما قَدَّرَها أَمْريّةً ليَعطِفَ عليها قولَه: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾، فإنها أمريّةٌ أيضاً، ولا حاجةَ إليها، لأنَّ

---

(١) استَشهَدَ به الزمخشريُّ في تفسير الآية ١٩ من الفرقان (١١: ٢٠١)، وفي تفسير الآية ٥٦ من الروم (١٢: ٢٧٤).

وقُرِئ: «فكُرِّهتُموه»، أي: جُبِلتُم علىٰ كراهتِه. فإن قلت: هَلّا عُدِّيَ بـ«إلىٰ»، كما عُدِّيَ في قوله: ﴿وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ ٱلْكُفْرَ﴾ [الحجر: ٧]، وأيـهما القياس؟ قلت: القياسُ تَعَدِّيـهِ بنفسِـه، لأنـه ذو مفعولٍ واحـدٍ قبلَ تثقيل حَشْوِه، تقول: كَرِهـتُ الشيء، فإذا ثُقِّلَ استَدْعىٰ زيادةَ مفعول، وأما تَعَدِّيـهِ بـ«إلىٰ» فتأوُّلٌ وإجراءٌ لـ«كَرَّهَ» مُجْرىٰ «بَغَّض»، لأنَّ «بَغَّضَ» منقولٌ مِن: بَغُضَ إليه الشيء، فهو بَغِيضٌ إليه، كقولك: حَبَّ إليه الشيء، فهو حَبيبٌ إليه.

والمُبالَغَةُ في «التَّوّاب» للدَّلالةِ علىٰ كَثْرةِ مَنْ يَتُوبُ عليه مِن عِباده، أو لأنه ما مِن ذَنْبٍ يَقتَـرِفُه المُقتَـرِفُ إلا كان مَعْفواً عنده بالتَّوْبة، أو لأنه **بليغٌ في قَبولِ التَّوْبة**، مُنَزِّلٌ صاحِبَها منزلةَ مَنْ لم يُذنِبْ قطّ، لِسَعَةِ كَرَمِه. ....

قولَه: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ﴾ عطفٌ علىٰ الجملةِ النَّهْيِيّة، وهي: ﴿وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا﴾، والعطفُ علىٰ المذكورة أَوْلىٰ مِنَ المُقدَّرة، والإشارةُ في المُبتَدأِ الذي قَدَّرتُه ـ وهو «هذا» ـ مُوجَّهةٌ إلىٰ الأكل الذي وَصَفَه الله، كأنه لـمّا قَدَّرَ أنهم قالوا: «لا»، في جواب قوله: ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾، قيل: فهذا كَرِهتُموه، والغيبةُ مِثلُه. فتأمَّل»[١].

وقال ابنُ الحاجِب في «الأمالي»: «إنه تعالىٰ لما نهىٰ عن الغيبةِ شَبَّهَها بما هو مكروهٌ مِن مُعتادِهم، وهو أكلُ لحم المُغتاب مَيْتاً، وأتىٰ به علىٰ صِفةِ الإنكار؛ تنبيهاً علىٰ أنه مما لا يَفعلُونَه، ثم كانَ ذلكَ التنبيهُ[٢] سبيلاً لِذِكرِ تحقُّقِ الكراهةِ وثُبوتِها مُسبَّباً عن هذا التشبيه الذي قُصِدَ به تأكيدُ كراهةِ ما نُـهِيَ عنه، إذ به يَتَحقَّقُ توبيخُهم في وقوعهم في الغيبةِ الـمُشبَّهةِ بما يأبونَه ويكرهونَه»[٣].

قولُه: (**بليغٌ في قَبولِ التوبة**): يعني: توّاب: فعّال؛ تَقتَضي الكَثْرة، وهي إما بحَسَب تَعدُّدِ التائبينَ أو تَعدُّدِ ذنوب كثيرةٍ لتائب واحد، أو أنه إذا تابَ عن ذَنْب واحدٍ أُغرِقَ في العفو.

---

(١) «الأمالي الشجرية» (٢: ٣٢٩-٣٣٠)، وانظر منه أيضاً (١: ١٥٢-١٥٣).

(٢) كذا في (ط)، وفي (ح) و(ف): «الشبه»، ولها وجهٌ أيضاً.

(٣) «الأمالي النحوية» لابن الحاجب (١: ٩٢).

والمعنىٰ: واتقوا الله بتَـرْكِ ما أُمِرتُم باجتِنابِه، والنَّدَم علىٰ ما وُجِدَ منكم منه، فإنكم إنِ اتَّقَيتُم تقبَّلَ اللـهُ تَوْبتَـكُم، وأنعَمَ عليكم بثواب المُتقينَ التائبين.

وعن ابنِ عباس: أنَّ سَلْمـانَ كان يَـخدُمُ رَجُلَينِ مِنَ الصَّحابة، ويُسَوِّي لهما طعامَهما، فنامَ عن شأنِهِ يوماً، فبعثاه إلىٰ رسولِ الله ﷺ يَبْغي لهمـا إداماً، وكان أسامةُ علىٰ طعام رسولِ الله ﷺ، فقال: ما عندي شيء، فأخبَرهما سَلْمان، فعندَ ذلكَ قالا: لو بَعَثْناهُ إلىٰ بئرِ سُمَيجَةَ لَغارَ ماؤُها، فلما راحا إلىٰ رسولِ الله ﷺ، قال لهما: ما لي أرىٰ خُضْـرَةَ اللَّحْم في أفواهِكما، فقالا: ما تَناوَلْنا لحماً، فقال: إنكما قد اغتَبتُمـا، فنزلت.

[﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَـٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَـٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٞ﴾ ١٣]

﴿مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ﴾ مِن آدمَ وحوّاء. وقيل: خَلَقْنا كُلَّ واحدٍ منكم مِن أبٍ وأُمّ، فما منكم أحدٌ إلا وهو يُدْلي بمِثل ما يُدْلي به الآخر، سواءً بسواء، فلا وَجْهَ للتفاخُرِ والتفاضُلِ في النَّسَب. والشَّعْب: الطَّبَقةُ الأُولىٰ مِنَ الطَّبقاتِ السِّتِّ التي عليها العرب، وهي: الشَّعْب، والقَبيلة، والعِمـارة، والبَطْن، والفَخِذ، والفَصِيلة. فالشَّعْبُ يـجمعُ القَبائِل، والقَبيلةُ تجمعُ العَمائِر، والعَمارةُ تجمعُ البُطون، والبَطْنُ تجمعُ الأفخاذ، ....

قوله: (إلىٰ بئرِ سُمَيجة): بالجيم علىٰ التصغير، ويُروىٰ: «سُحَيمة» بالحاءِ المُهمَلة، قيل: هي بئرٌ مِن آبارِ مكّة، ولم أجد لها ذِكراً في الكُتُب المُعتَبرة.

قوله: (خُضْـرةَ اللَّحم): النهاية: «في الحديث: «إنَّ الدُّنيا حُلوةٌ خَضْـرة»[1]، أي: غَضّةٌ طَرِيّةٌ ناعِمة».

قوله: (وهو يُدْلي): المُغرِب: «فُلانٌ يُدْلي إلىٰ الميتِ بذِكْر، أي: يَتَّصِل، ودَلّاهُ مِن سَطْحٍ بحَبْل، أي: أرسَلَه، فتَدَلّىٰ».

(١) أخرجه مسلم (٢٧٤٢) من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللـهُ عنه.

والفَخِذُ تجمعُ الفَصائِل؛ خُزَيمةُ شَعْب، وكِنانةُ قَبيلة، وقُرَيشٌ عَمارة، وقُصَيٌّ بَطْن، وهاشِمٌ فَخِذ، والعباسُ فَصِيلة. وسُمِّيَتِ الشُّعُوب؛ لأنَّ القَبائلَ تَشَعَّبَتْ منها.

وقُرِئَ: «لِتَتَعارَفُوا» و«لِتَعّارَفُوا» بالإدغام، و«لِتَعرِفُوا»، أي: لِتَعلَموا كيفَ تتناسَبُون، و«لِتتعرَّفُوا». والمعنىٰ: أنَّ الحِكمةَ التي مِن أجلِها رَتَّبكم علىٰ شُعُوبٍ وقَبائِلَ هيَ أن يَعرِفَ بعضُكم نَسَبَ بعض، فلا يُعتَزىٰ إلىٰ غير آبائِه، لا أن تَتَفاخَروا بالآباءِ والأجداد، وتَدَّعُوا التفاوتَ والتفاضُلَ في الأنساب.

ثم بَيَّنَ الخَصْلَةَ التي بها يَفضُلُ الإنسانُ غيرَه، ويكتَسِبُ الشَّرَفَ والكَرَمَ عندَ الله، فقال: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾، وقُرِئ: «أنَّ» بالفَتْح، كأنه قيل: لِمَ لا يُتَفاخَرُ بالأنساب؟ فقيل: لأنَّ أكرَمَكُم عندَ الله أتقاكُم لا أنسَبُكُم.

قوله: (و«لِتَعرِفُوا»): قال ابنُ جِنِّي: «وهي قراءةُ ابن عباس، والمفعولُ محذوف، أي: لتَعرِفُوا ما أنتُم مُحتاجونَ إليه، كقوله:

وما عُلِّمَ الإنسانُ إلا ليَعلَما[1]

أي: ليَعلَمَ ما عُلِّمَه، أي: ليَعلَمَ ما يَدعُو إلىٰ عِلم ما عُلِّمَه، وما أعذَبَ هذا الحذف، وما أغرَبَهُ لمن يَعرِفُ مذهبهم[2]»[3].

قوله: (**ثم بَيَّنَ الخَصْلَةَ التي بها يَفضُلُ الإنسانُ غيرَه**): يعني: فَصَلَ قولَه: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾ عما قبلَه[4] ليكونَ الكلامُ الأولُ كالمَورِدِ للسُّؤال، وذلكَ أنه تعالىٰ لـمّا عَلَّلَ الخلقَ بالتعارُف، علىٰ معنىٰ: ليسَ التَّشعُّبُ والقبائلُ للتفاضُل والتفاخُر، بل لأن يَعرِفَ بعضُ

---

(١) البيت للمُتَلمِّس الضُّبَعيّ، كما في «الأصمعيات» ص٢٤٥، وأوله:

لذي الحِلمِ قبلَ اليوم ما تُقرَعُ العَصا

(٢) في الأصول الخطية: «مذهبه»، والمُثبَت من «المحتسب».

(٣) «المحتسب» لابن جِنِّي (٢: ٢٨٠).

(٤) فَصَلَها، أي: لم يعطفها علىٰ ما قبلها بالواو، كما هو مُصطَلَحُ عُلماء البلاغة في «الفصل والوصل».

وعن النبيِّ ﷺ: **أنه طافَ يومَ فَتْحِ مَكّة**، فحَمِدَ الله، وأثنىٰ عليه، ثم قال: «الحمدُ لله الذي أذهَبَ عنكم عُبِّيَّةَ الجاهلية وتكبُّرَها، يا أيها الناس، إنما الناسُ رَجُلان: مُؤمِنٌ تقيٌّ كريمٌ علىٰ الله، وفاجِرٌ شَقِيٌّ هَيِّنٌ علىٰ الله»، ثم قرأ الآية. وعنه عليه السَّلام: «مَنْ سَرَّهُ أن يكونَ أكرَمَ الناسِ فليَتَّقِ الله». وعن ابنِ عباس: كَرَمُ الدُّنيا الغِنىٰ، وكَرَمُ الآخِرةِ التقوىٰ.

الخلقِ بعضاً، ويَتَميَّزَ شخصٌ مِن شخص، فقيل: بأيِّ شيءٍ التفاخُر؟ ومَنِ الذي يَستَحِقُّ المأثرة والمَفخَرة؟ فقيل: مَنْ هو أتقىٰ لله وأخشىٰ له، ومَنْ يكونُ عالماً بالله وبصفاتِه.

قال في «المُرشِد»: «الوقفُ علىٰ ﴿لِتَعَارَفُوٓاْ﴾ تامّ، وقال أبو حاتم[1]: ولا يجوز: لِتعرِفُوا أنَّ أكرَمَكُم عندَ الله أتقاكم، لم يَـجعَلهُم شُعُوباً وقبائلَ ليَعرِفُوا أنَّ أكرَمَهم عندَ الله أتقاهُم، وإنما جَعَلَهم كذلكَ ليَعرِفَ بعضُهم نَسَبَ بعضٍ وقرابتَه»[2].

قوله: (**أنه طافَ يومَ فَتْح مكّة**) الحديث: مِن رواية الترمذيِّ[3] عن ابنِ عُمَر: «أنَّ رسولَ الله ﷺ خطَبَ الناسَ يومَ فَتْح مكّة فقال: يا أيها الناس، إنَّ الله قد أذهَبَ عنكم عُبِّيَّةَ الجاهليةِ وتعاظُمَها بآبائِها، فالناسُ رجلان؛ بَرٌّ تقيٌّ كريمٌ علىٰ الله، وفاجِرٌ شَقِيٌّ هَيِّنٌ علىٰ الله، الناسُ كلُّهم بنو آدم، وخلقَ اللـهُ آدمَ مِن تُراب، قال اللهُ تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْ﴾».

النهاية: «**عُبِّيّة الجاهلية**[4]: الكِبْر، وتُضَمُّ عَينُها وتُكسَر، وهي «**فُعُّولة**» أو «**فُعِّيلة**»، فإن كانت «**فُعُّولة**» فهي مِن التَّعْبية، لأنَّ المُتكبِّـرَ ذو تكلُّفٍ وتَعْبية، وإن كانت «**فُعِّيلة**» فهي مِن عِياب الماء، وهو أولُه وارتفاعُه».

---

(١) السِّجستاني، الإمامُ اللغويُّ المُقرئُ المعروف، المُتوفىٰ سنة ٢٤٨ ـ رحمه اللـهُ تعالىٰ ـ.

(٢) انظر: «المقصد» لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري ص٧٣٢.

وقد تقدَّم التعريفُ بـ«المُرشِد» و«المَقصِد» في تفسير الآية ٣٤ من سورة التوبة (٧: ٢٣٣) تعليقاً.

(٣) في «جامعه» برقم (٣٢٧٠).

(٤) من قوله: «بنو آدم، وخلق الله آدم من تراب» إلىٰ هنا، سقط من (ح) و(ف).

....

الراغب: «عبّأتُ الجيش: هيَّأته، وعُبِّيَةُ الجاهلية: ما هي مُدَّخرةٌ في أنفسِهم مِن حَمِيَّتهم المذكورةِ في قوله تعالىٰ: ﴿إِذْ جَعَلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْحَمِيَّةَ حَمِيَّةَ ٱلْجَـٰهِلِيَّةِ﴾ [الفتح: ٢٦]»[(١)]، قيل: كِبْـرُها؛ مِن عَبَّ البحر: إذا زَخَر.

وفي معناه: ما رواه الإمامُ أحمدُ بنُ حنبل[(٢)] عن عُقبةَ بنِ عامر قال: قال رسولُ الله ﷺ: «أنسابُكم هذهِ ليست بمَسَبَّةٍ علىٰ أحد، كُلُّكم بنو آدم، طَفُّ الصاع بالصاع لم تَـملَؤُوه، ليسَ لأحدٍ علىٰ أحدٍ فَضْلٌ إلا بدِينٍ أو تقوىٰ، كفىٰ بالرجل أن يكونَ بَذِيئاً فاحِشاً بَخِيلاً»[(٣)].

النهاية: «أي: قريبٌ بعضُكم مِن بعض، يُقال: هذا طَفُّ المِكيالِ وطَفافُه وطِفافُه، أي: ما قَـرُبَ مِن مَلْئِه، وقيل: هو ما علا فوقَ رأسِه، ويُقالُ له أيضاً: طُفاف بالضَّمّ، والمعنىٰ: كُلُّكم في الانتِساب إلىٰ أب واحدٍ بمنزلةٍ واحدةٍ في النَّقْصِ والتقاصُر عن غايةِ التمام، وشَبَّهَهم في نُقصانِهم بالمَكِيل الذي لم يَبلُغْ أن يَملأَ المِكيال، ثم أعلَمَهم أنَّ التفاضُلَ ليسَ بالنَّسَب، ولكنْ بالتقوىٰ».

الراغب: «كُلُّ شيءٍ يَشرُفُ في بابه فإنه يُوصَفُ بالكرم، قال بعضُ العلمـاء: الكَرَمُ كالحرية[(٤)]، إلا أنَّ الحريّةَ قد تُقالُ في المحاسِن الصغيرة، والكرمُ لا يُقالُ إلا في المحاسِن الكبيرة، وقولُه تعالىٰ: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾ [فإنما كانَ كذلك][(٥)] لأنَّ الكَرَمَ

---

(١) «مفردات القرآن» ص٥٤٤.

(٢) في «مسنده» برقم (١٧٤٤٦).

(٣) زاد في (ط) هنا: «رواه البيهقي في شعب الإيمان»، ولم ترد هذه الزيادة في (ح) و(ف)، وليس من عادة المؤلف رحمه الله تعالىٰ أن يتوسع في تخريج الحديث إذا كان في أحد الكتب التسعة، فكأنها زيادة مُقحَمة، والله أعلم.

نعم، الحديث في «شعب الإيمان» للبيهقي (٥١٤٦) و(٦٦٧٧).

(٤) في الأصول الخطية: «بالحرية»، والمُثبَت من «مفردات القرآن» للراغب.

(٥) ما بين حاصرتين لم يرد في الأصول الخطية، وأثبتُّه من «مفردات القرآن» للراغب، والعبارةُ دونه مستقيمة، لكنْ بغموض شديد.

وعن يَزيدَ بنِ شَجَرة: مَرَّ رسولُ الله ﷺ في سُوقِ المدينة، فرأىٰ غُلاماً أسوَدَ يقول: مَنِ اشتراني فعلىٰ شَرْط؛ لا يَمنَعُني عنِ الصَّلَواتِ الخمسِ خلفَ رسولِ الله ﷺ، فاشتراهُ رجل، فكان رسولُ الله ﷺ يراهُ عندَ كُلِّ صلاة، ففَقَدَه يوماً، فسأَلَ عنه صاحبَه، فقال: مَحْموم، فعاده، ثم سأَلَ عنه بعدَ ثلاثةِ أيام، فقال: هو لِـمَا به، فجاءه وهو في ذِمائِه، فتولّىٰ غَسْلَه ودَفْنَه، فدَخَلَ علىٰ المُهاجِرينَ والأنصارِ أمرٌ عظيم، فنزلت.

[﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَـٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَـٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ ۖ وَإِن تُطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَا يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَـٰلِكُمْ شَيْـًٔا ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ ١٤]

الإيمـان: هو التصديقُ بالله مَعَ الثقةِ وطُمأنينةِ النَّفْس. والإسلام: الدُّخولُ في السِّلْم، والخروجُ مِن أن يكونَ ....

الأفعالُ المحمودة، وأكرمُها ما يحصلُ به أشرفُ الوجوه، وأشرفُ الوجوه: ما يُقصَدُ به وَجْهُ الله، فمَنْ قَصَدَ ذلكَ بمَحاسِنِ فِعْلِه فهو التقي، فإذن: أكرمُ الناس أتقاهُم»(١).

قوله: (هو لِـمَا به): رُوِيَ عن المُصنِّفِ أنه قال: أي: هو مُتهيِّئٌ للموتِ الذي لاصِقٌ به، لا بُدَّ له منه. وقال غيرُه: أي: هو مملوكٌ لِـمَا به، وهو مرضُ موته، والذِّماء: الـحُشاشة، وهي بقيةُ الرُّوحِ في المذبوح.

قوله: (**الإيمانُ: هو التصديقُ بالله مَعَ الثقة**): قال الزَّجّاج: «الفرقُ بينَ المُؤمن والمُسلِم: هو أنَّ الإسلامَ إظهارُ الخضوع والقَبولِ لِـمَا أتىٰ به النبيُّ ﷺ، وبذلك يُـحقَنُ الدم، فإذا كانَ مَعَ ذلكَ اعتِقادٌ وتصديقٌ بالقلب، فصاحبُه مُؤمِنٌ مُسلِم، قال اللـهُ تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟ وَجَـٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ أُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّـٰدِقُونَ﴾، أي: أولئكَ إذا قالوا: «إنا مُؤمنون» فهم الصادقون. وأما مَنْ أظهَرَ قَبُولَ الشريعة، واستَسلَمَ لِدَفْعِ المكروه، فهو في الظاهر مُسلِم، وباطنُه غيرُ مُصَدِّق، فهو الذي

(١) «مفردات القرآن» ص٧٠٧.

حَرْباً للمُؤمنينَ بإظهارِ الشَّهادتَين. ألا ترىٰ إلىٰ قوله: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَـٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ﴾، فأعلَمَ أنَّ ما يكونُ مِنَ الإقرارِ باللِّسانِ مِن غيرِ مُواطأةِ القَلْب: فهو إسلام، وما واطَأَ فيه القَلْبُ اللِّسان: فهو إيمان.

فإن قلت: ما وَجْهُ قوله: ﴿قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَـٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا﴾، والذي يَقتَضيهِ نَظْمُ الكلام أن يُقال: «قُل: لا تقولوا: آمنّا، ولكنْ قُولُوا: أسلَمْنا»، أو «قُل: لم تُؤمِنُوا، ولكنْ أسلَمتُم»؟

يقول: «أسلمت»، لأنَّ الإيمانَ[1] لا بُدَّ في الشريعةِ أن يكونَ صاحبُه صِدِّيقاً، لأنَّ قولك: «آمنتُ بكذا وكذا» معناه: صَدَّقَ به»[2].

الراغب: «الإسلامُ في الشريعة ضَرْبان: أحدُهما دونَ الإيمان، وهو الاعتِرافُ باللسان، وبه يُحقَنُ الدم، حَصَلَ معه الاعتِقادُ أو لم يحصل، وإياه عُنِيَ بقوله: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَـٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا﴾. والثاني فوقَ الإيمان، وهو أن يكونَ معَ الاعتِرافِ اعتِقادٌ بالقَلْب، ووفاءٌ بالفِعْل، واستِسلامٌ لله في جميع ما قضىٰ وقَدَّر، كما ذُكِرَ عن إبراهيمَ عليه السَّلام: ﴿إِذْ قَالَ لَهُۥ رَبُّهُۥٓ أَسْلِمْ ۖ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ [البقرة: ١٣١]»[3].

قوله: (**حَرْباً للمُؤمنين**): أي: عَدُوّاً، **الجوهري**: «أنا حَرْبٌ لمنْ حارَبَني؛ أي: عَدُوٌّ».

قوله: (**والذي يَقتَضيهِ نَظْمُ الكلام**): يعني: قولُه: ﴿قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَـٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا﴾: ردٌّ لقولِ الأعراب: «آمنّا»، وظاهرُ ما تَقتَضيه كلمةُ الاستِدراك أن يُجابوا بقوله: «لا تقولوا: آمنّا، ولكنْ قُولُوا: أسلَمْنا»[4]، فيُجاءُ بإثباتِ القولِ مَعَ نفيه، أو بتَرْكِ القولِ في القَرينتَينِ ويُقال: «لم تُؤمِنُوا، ولكنْ أسلمتُم».

---

(١) في (ح): «الإسلام»، وهو خطأ، والمُثبَت من (ط) و(ف).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٥: ٣٨).

(٣) «مفردات القرآن» ص٤٢٣.

(٤) من قوله: «ردٌّ لقول الأعراب» إلىٰ هنا، سقط من (ف).

....

وأجابَ أنَّ مُقتَضىٰ كلمةِ الاستِدراكِ حاصلٌ مِن حيثُ المعنىٰ مَعَ اشتِمالِ الكلام علىٰ فوائدَ جَمّة، أما قولُه: ﴿لَّمْ تُؤْمِنُواْ﴾ فتكذيبٌ لدعوتِهم ودفعٌ لِـما انتَسَبُوا إليه، يعني: ادَّعَيتُم بقولكم: «آمنّا»: أننا أحدَثْنا الإيمان، وهو كذبٌ محَض، لأنه ما صَدَرَ منكَ الإيمانُ قطّ، وقولُه: ﴿قُولُوٓاْ أَسْلَمْنَا﴾: أمرٌ بالاعتِرافِ بما أحدثوا مِنَ الانقيادِ ظاهِراً مِن غير مواطأةٍ مِنَ القَلْب.

ثم في كُلٍّ مِنَ القَرينتَينِ عُدولٌ من أصل؛ أما الأُولىٰ: فإنَّ الأصلَ أن يُقال: «كَذَّبتُم»، أو «لا تقولوا: آمنّا»، لتُوافِقَ قرينتَها، فعَدَلَ مِن «كذَّبتُم» إلىٰ ﴿لَّمْ تُؤْمِنُواْ﴾؛ لِئلّا يَلبِسُوا لمنْ يُكافِحُهم به جِلدَ النَّمِر[1]، علىٰ أنَّ المطلوبَ حاصِلٌ بأبلغ وَجْه، لأنَّ الآيَةَ التالية مُقابِلةٌ لهذه، وفيها: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ﴾ تعريضاً بأنَّ هؤلاءِ هم الكاذبون، علىٰ سبيل الحصـر، ويحصلُ مِن ذلكَ ذمُّهم ومَدْحُ مَنْ يُضادُّهم علىٰ سبيل البَتِّ والقَطْع، وهو المُرادُ مِن قوله: «ورُبَّ تَعْريضٍ لا يُقاوِمُه التَّصْـريح».

وعَدَلَ مِن «لا تقولوا: آمنّا» إلىٰ ما عليه التِّلاوة[2]، لأنه لو قيل: «لا تقولوا: آمنّا»، لاستُهجِنَ مِنَ الشارع، لأنه لم يُبعَث إلا للدَّعْوةِ إلىٰ الإيمان، لا للنهي عنه، وإلىٰ معناهُ يَنظُـرُ قولُ الفَرَزدَق[3]:

ما قالَ «لا» قَطُّ إلا في تَشَهُّدِه ... لولا التَّشَهُّدُ لم يَنطِقْ بذاكَ فَمُ

وأما القَرينةُ الثانية: فإنها أيضاً مُشتَمِلةٌ علىٰ نُكْتة، لأنَّ مُقتَضىٰ الظاهر ـ علىٰ ما جاءَ في السُّؤال ـ أن يُقال: «أسلمتم»، ليُطابِقَ: ﴿لَّمْ تُؤْمِنُواْ﴾، فعَدَلَ إلىٰ: ﴿قُولُوٓاْ أَسْلَمْنَا﴾؛ ليُعلِمَهم أنَّ اللائقَ بحالِهِم أن يُقالَ لهم: «قولوا: أسلمنا»؛ ليُؤْذِنَ بأنَّ تلكَ الدَّعوىٰ باطِلة، وأنها بمُجرَّدِ اللسان،

(١) أي: يُظهروا له العداوة، وفي المثل: «لبستُ له جِلدَ النمر»، قال الميداني في «مجمع الأمثال» (٢: ١٨٠): «يُضرَبُ في إظهار العداوة وكشفها».

(٢) وهو قولُه: ﴿قُل لَّمْ تُؤْمِنُواْ﴾.

(٣) في قصيدته المشهورة في مَدْح زين العابدين علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، رَضِيَ اللـهُ عنهم.

قلت: أفاد هذا النَّظْمُ تكذيبَ دَعْواهُم أولاً، ودَفْعَ ما انتحَلُوه، فقيل: ﴿قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا﴾، ورُوعِيَ في هذا النَّوْعِ مِنَ التكذيبِ أدبٌ حَسَنٌ حينَ لم يُصَرِّحْ بلَفْظِه، فلم يَقُل: كَذَبتُم، ووَضَعَ ﴿لَّمْ تُؤْمِنُوا﴾ ـ الذي هو نفيُ ما ادَّعَوْا إثباتَه ـ مَوضِعَه، ثم نبَّه علىٰ ما فَعَلَ مِن وَضْعِهِ مَوضِعَ «كَذَبتُم» في قولِهِ في صِفةِ المُخلصين: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ﴾، تَعْريضاً بأنَّ هؤلاءِ هُمُ الكاذِبون، ورُبَّ تعريضٍ لا يُقاوِمُه التَّصْريح، واستَغْنىٰ بالجملةِ التي هيَ ﴿لَّمْ تُؤْمِنُوا﴾ عن أن يُقال: «لا تقولوا: آمنّا»؛ لاستِهجانِ أن يُخاطَبُوا بلَفظٍ مُؤدّاهُ النهيُ عن القَوْلِ بالإيمان، ثم وُصِلَتْ بها الجملةُ المُصَدَّرةُ بكَلِمةِ الاستِدراكِ محمولةً علىٰ المعنىٰ، ولم يَقُل: «ولكنْ أسلَمتُم»؛ ليكونَ خارِجاً مَخرَجَ الزَّعْم والدَّعْوىٰ، كما كانَ قولُهم: ﴿ءَامَنَّا﴾ كذلك، ولو قيل: «ولكنْ أسلَمتُم»، لكانَ خُرُوجُه في مَعْرِضِ التَّسْليم لهم والاعتِدادِ بقَوْلِهم، وهو غيرُ مُعتَدٍّ به.

فإن قلت: قولُه: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ﴾ بعدَ قوله: ﴿قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا﴾ يُشبِهُ التكريرَ مِن غير استِقلالٍ بفائدةٍ مُتجدِّدة. قلت: ليسَ كذلك، فإنَّ فائدةَ قولِه: ﴿لَّمْ تُؤْمِنُوا﴾ هو تكذيبُ دَعْواهُم، وقولُه: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ﴾ **توقيتٌ لِما أُمِروا به أن يَقُولُوه،** ....

لأنَّ القولَ قد يُستعمَلُ في الزَّعْم، ولو قيل: «أسلمتُم»، لكان خُلْواً مِن هذهِ النُّكْتة، وإليه الإشارةُ بقوله: «ولو قيل: ولكنْ أسلمتُم، لكانَ خروجُه في مَعرِضِ التَّسْليم لهم، والاعتِدادِ بقَوْلِهم».

قال صاحبُ «النهاية»: «وفي الحديث: «لـمّا أرادَ ﷺ أن يَعتَكِفَ ورأىٰ الأخبيةَ في المسجد، فقال ﷺ: آلبِرَّ تَقُولُونَ بهِنّ»[1]، أي: أتظُنُّونَ وتَرَونَ أنهُنَّ أرَدْنَ البِرّ؟»، أي: نساءه ﷺ.

قوله: (**توقيتٌ لِما أُمِروا به**): أي: تعيينٌ وتبيين، **المُغرِب**: «الوقت: مِنَ الأزمنةِ المُبهَمة، ثم استُعمِلَ في كُلِّ حَدّ، ومنه قولُهم: هل في ذلك وقت، أي: حَدٌّ بينَ القليل والكثير، وقد اشتَقُّوا منه، فقالوا: وَقَتَ اللهُ الصَّلاةَ ووَقَّتَها؛ أي: بَيَّنَ وقتَها وحَدَّدَه».

---

(١) أخرجه البخاري (٢٠٣٤) من حديث عائشة ـ رَضِيَ اللهُ عنها ـ.

كأنـه قيلَ لـهم: ولكنْ قولوا: «أسلَمْنا» حينَ لم تَثبُتْ مُواطأةُ قُلوبِكُم لألسِنَتِكُم. **لأنه كلامٌ واقعٌ مَوقِعَ الحالِ** مِنَ الضميرِ في ﴿قُولُوٓاْ﴾، وما في «لـمَّا» مِن معنىٰ التَّوقُّع: **دالٌّ علىٰ أنَّ هؤلاءِ قد آمنوا فيما بَعْد.**

﴿لَا يَلِتۡكُم﴾ لا يَنقُصْكُم ولا يَظلِمْكُم، يُقال: أَلَـتَه السُّلطانُ حَقَّهُ أَشَدَّ الأَلْت، وهي لغةُ غَطَفان، ولُغةُ أَسَدٍ وأهلِ الحِجاز: لاتَه لَيْتاً، وحكىٰ الأصمعيُّ عن أُمِّ هِشام السَّلُوليّةِ أنها قالت: **الحمدُ لله الذي لا يُفاتُ** ولا يُلات، **ولا تُصِمُّه الأصوات. وقُرِئَ باللُّغتَين:** ﴿لَا يَلِتۡكُم﴾ و«لا يَأْلِتْـكُم»، ونحوُه في المعنىٰ: ﴿فَلَا تُظۡلَمُ نَفۡسٞ شَيۡـٔٗا﴾ [الأنبياء: ٤٧].

قوله: (**لأنه كـلامٌ واقعٌ مَوقِـعَ الحـال**): تعليلٌ لِقولِه: «توقيتٌ لِـمَا أُمِرُوا به»، يعني: أنَّ قولَه: ﴿وَلَمَّا يَدۡخُلِ ٱلۡإِيمَٰنُ فِي قُلُوبِكُمۡ﴾ بمنزلةِ الحالِ المُقيِّدةِ للمُطلَق، المُعيِّنةِ لمعنىٰ قولِه: ﴿قُولُوٓاْ أَسۡلَمۡنَا﴾، لأنَّ قولَه: ﴿وَلَمَّا يَدۡخُلِ ٱلۡإِيمَٰنُ فِي قُلُوبِكُمۡ﴾ أبيَنُ منه، ولذلك أوقعَ مَوضِعَ «لـمَّا»: «حينَ»، وجعَلَه كالقَيْدِ لقوله: «قولوا: «أسلمنا» - في قوله: ﴿وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسۡلَمۡنَا﴾ - حينَ لم تَثبُتْ مُواطأةُ قلوبِكم لألسِنَتِكم».

قوله: (**دالٌّ علىٰ أنَّ هؤلاءِ قد آمنوا فيما بعد**): قال المُصنِّف: «لـمَّا: في معنىٰ التوقُّع، وهيَ في النفي نظيرةُ «قد» في الإثبات»[1]، يعني: دخولُ الإيمانِ في قُلوبِكُم مُتوقَّع، وأنتُم الآن لستُم مِنَ الإيمانِ علىٰ شيء، فلا تقولوا: آمنّا. حاصِلُ الجواب: أنه تكرير، لكنَّه مُستقِلٌّ بفائدةٍ زائدة، لأنه عُلِمَ مِنَ الأولِ نفيُ الإيمانِ عنهم، ومن الثاني نفيُه مع تَوقُّعِ حُصُولِه.

قوله: (**الحمدُ لله الذي لا يُفات**): أي: لا يُسبَـق، **الأساس**: «فاتني بكذا: سَبَقَني وذَهَبَ به عني».

قوله: (**ولا تُصِمُّه الأصوات**): أي: لا تَـجِدُه أصَمّ، يُقال: أصمَمتُه، أي: وَجَدتَه أصَمّ.

قوله: (**وقُرِئ باللُّغتين**): قرأ أبو عَمرو: «ولا يَأْلِتْكُم»؛ بهمزةٍ ساكِنةٍ بعدَ الياء، وإذا خَفَّفَ

---

(١) انظر: «المُفصَّل» للزمخشري ص٣٠٦-٣٠٧.

ومعنىٰ طاعةِ الله ورسولِه: أن يَتُوبُوا عما كانوا عليه مِنَ النِّفاق، ويَعقِدُوا قُلوبَهم علىٰ الإيمان، ويَعمَلُوا بمُقتَضَياتِه، فإنْ فَعلُوا ذلك تَقبَّلَ اللـهُ تَوْبتَهم، ووَهَبَ لهم مَغفِرتَه، وأنعَمَ عليهم بجَزيلِ ثوابه.

وعـن ابنِ عبـاس: أنَّ نَفَراً مِن بني أَسَدٍ قَدِمُوا المَدينةَ في سنةٍ جَدْبة، فأظهروا الشَّهادة، وأفسَدُوا طُرُقَ المدينة بالعَذِرات، وأغلَوْا أسعارَها، وهم يَغْدُون ويَـرُوحُونَ علىٰ رسولِ الله ﷺ، ويقولون: أتـتْكَ العَرَبُ بأنفُسِها علىٰ ظُهورِ رواحِلِها، وجِئناكَ بالأثقالِ والذَّراري، يُريدُونَ الصَّدَقةَ ويَمُنُّونَ عليه، فنزلت.

[﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ﴾ ١٥]

ارتاب: مُطاوع «رابَه»؛ إذا أوقَعَهُ في الشَّكِّ مَعَ التُّهْمة. والمعنىٰ: أنهم آمنوا، ثم لم يَقَعْ في نُفُوسِهم شَكٌّ فيما آمنوا به، ولا اتِّهامٌ لمن صَدَّقُوه واعتَـرَفُوا بأنَّ الحقَّ معه.

فإن قلت: ما معنىٰ «ثُمَّ» هاهنا، وهي للتراخي، وعَدَمُ الارتياب يجبُ أن يكونَ مُقارِناً للإيمان، لأنه وَصْفٌ فيه، لِـمَا بَيَّنتَ مِن إفادةِ الإيمانِ معنىٰ الثقةِ والطُّمأنينةِ التي حقيقتُها التَّيقُّنُ وانتِفاءُ الرِّيَب؟ قلت: الجوابُ علىٰ طريقَين:

أحدهما: أنَّ مَنْ وُجِدَ منه الإيمانُ ربما اعترَضَه الشَّيْطانُ أو بعضُ المُضِلِّينَ **بعدَ ثَلْجِ الصَّدْر**، فشَكَّكَه، وقَذَفَ في قَلْبِه ما يَثلِمُ يقينَه، ....

أبدَلَـها ألفاً، والباقون بغير همز ولا ألف: ﴿لَا يَلِتْكُم﴾(١). قال الواحِديّ: «لا يألِتْكُم: مِن ألَتَ يَألِتُ ألْتاً: إذا نقص، ويُقال أيضاً: لاتَ يَليتُ لَيْتاً، بهذا المعنىٰ»(٢).

قوله: (**بعدَ ثَلْج الصَّدْر**): **الأساس**: «ثَلِجَتْ نفسُه بكذا: بَرَدَتْ وسُـرَّت، والحمدُ لله علىٰ بَلَج الحقِّ وثَلَج اليقين».

---

(١) انظر: «التيسير» للداني ص٢٠٢، و«حجة القراءات» ص٦٧٦.
(٢) «الوسيط» للواحدي (٤: ١٦٠).

أو نَظَرَ هو نَظَراً غيرَ سَديدٍ يَسقُطُ به علىٰ الشَّكّ، ثم يَستَمِرُّ علىٰ ذلكَ راكِباً رأسَه لا يَطلُبُ له مَخرَجاً، فوُصِفَ. المُؤمنونَ حقّاً بالبُعْدِ عن هذهِ المُوبِقات. ونظيرُه قولُه: ﴿ثُمَّ ٱسْتَقَـٰمُوا۟﴾ [فُصِّلت: ٣٠].

قوله: (راكباً رأسَه): تمثيل؛ جعَلَ رأسَه كالدّابّةِ التي يَمُرُّ بها السَّيرِ، ولا تَشعُرُ أينَ المَقصِد، وإليه الإشارةُ بقوله: «لا يَطلُبُ له مَخرَجاً».

قوله: (ونظيرُه قولُه: ﴿ثُمَّ ٱسْتَقَـٰمُوا۟﴾): وعن بعضهم: «ذكرَ ﴿ثُمَّ ٱسْتَقَـٰمُوا۟﴾ في «حم السَّجْدة»[1] مثالاً لِتراخي الرُّتْبة، والوَجْهانِ في تراخي الزمان، فلا يُناسِبُه».

قلت: الوَجْهُ الأولُ نظيرُه قَطْعاً؛ لأنَّ قولَه هنا: «فوُصِفَ المُؤمِنونَ حقّاً بالبُعْدِ عن هذهِ المُوبِقات»، أي: المذكوراتِ مِن قوله: «ربما اعتَرَضَه الشَّيْطانُ» إلىٰ آخِره، وقولَه هناك[2]: «ثم ثَبَتُوا علىٰ الإقرارِ ومُقتَضياتِه» مُتقارِبانِ معنىً، فدَلَّ قولُه: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ علىٰ أنهم مِنَ الذينَ وُجِدَ منهم الإيمان، ومِثْلُ هذا الإيمانِ قد لا يُؤمَنُ فيه مِنَ اعتِراضِ شيطان، وإضلالِ مُضِلّ ـ كقوله: ﴿ٱلَّذِينَ قَالُوا۟ رَبُّنَا ٱللَّهُ﴾ [فصِّلت: ٣٠] ـ، فعقَّبَ بقوله: ﴿ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟﴾، ليُؤذِنَ بأنهم في الرُّسُوخ فيه كالجِبال، لا يُزَلزِلُهم اعتِراضُ مُعتَرِضٍ ولا إضلالُ مُضِلّ، كقوله: ﴿ثُمَّ ٱسْتَقَـٰمُوا۟﴾ [فُصِّلت: ٣٠].

وأما الوَجْهُ الثاني: فمَرجِعُه إلىٰ الأولِ في أنَّ الثاني أعلىٰ رُتْبةً مِنَ الأول، لأنه حينئذٍ مِن باب قوله: ﴿وَمَلَـٰٓئِكَتِهِۦ ... وَجِبْرِيلَ﴾ [البقرة: ٩٨]، وقوله: ﴿فَـٰكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ﴾ [الرحمن: ٦٨][3]، يَدُلُّ عليه قولُه في السُّؤال: «عَدَمُ الارتياب يجبُ أن يكونَ مُقارِناً للإيمان، لأنه وَصْفٌ فيه»، وقال هنا: «وزوالُ الرَّيْب لـمّا كانَ مِلاكَ الإيمانِ أُفرِدَ بالذِّكْر»، وكانَ مِن حَقِّ الظاهرِ أن

---

(١) أي: في سورة فُصِّلت، في الآية ٣٠ منها، وفاعلُ «ذكر» هو الزمخشري، فقد قال في تفسيرها (١٣: ٦٠٣): «﴿ثُمَّ﴾ لتراخي الاستقامةِ عن الإقرارِ في المرتبة، وفَضْلِها عليه، لأنَّ الاستِقامةَ لها الشأنُ كلُّه».

(٢) أي: في تفسير الآية ٣٠ من سورة فُصِّلت.

(٣) أي: من باب عطفِ الخاصِّ علىٰ العام لأهميته أو لنكتةٍ بلاغية أخرىٰ.

والثاني: أنَّ الإيقانَ وزوالَ الرَّيْبِ لـمَّا كانَ مِلاكَ الإيمان، أُفرِدَ بالذِّكرِ بعدَ تقدُّم الإيمان؛ تنبيهاً علىٰ مكانِه، وعُطِفَ علىٰ الإيمان بكلمةِ التراخي؛ إشعاراً باستِقرارِه في الأزمنةِ المُتراخِيةِ المُتطاوِلة، غَضّاً جديداً.

﴿وَجَـٰهَدُواْ﴾ يجوزُ أن يكونَ المُجاهَدُ مَنْوِيّاً، ....

يُجاءَ بالواو[1] ـ كما في المثالين ـ، ولكنْ عَدَلَ إلىٰ كلمةِ التراخي للإشعارِ باستِقراره غَضّاً طَرِيّاً مَعَ طُولِ الزمان، ما اعتَـرَضَه شيطان، ولا اعتراهُ مُضِلّ[2].

والفَرْقُ بينَ الاستِمرارَيْن هو أنّ الاستِمرارَ ـ علىٰ الأولِ ـ استِمرارُ المجموع، نَحْو: ﴿ثُمَّ ٱسْتَقَـٰمُواْ﴾ [فُصِّلت: ٣٠]، أي: استَمَرَّ إيمانُهم مع عَدَم الارتياب، وعلىٰ الثاني: الاستمرارُ مُعتَبرٌ في الجزءِ الأخير، ولذلكَ قال: «غَضّاً طَرِيّاً»، وإذا كانَ عَدَمُ الارتياب ـ كما قالَ في السُّؤال ـ «مُقارِناً للإيمان، لأنه وَصْفٌ فيه»، كيفَ يُتَصَوَّرُ تراخيه عن الإيمانِ بحَسَب الزمانِ حقيقة؟!

قوله: (**يجوزُ أن يكونَ المُجاهَدُ مَنْوِيّاً**): «المُجاهَد»: بفتح الهاء. اعلَمْ أنَّ هاهنا ألفاظاً ثلاثة: **أحدها**: ﴿وَجَـٰهَدُواْ﴾، وهو مُطلَقٌ يجوزُ أن يُقصَدَ به العُموم؛ ليتناولَ جميعَ ما يَصِحُّ إطلاقُه عليه، وأن يُتـرَكَ علىٰ إطلاقِه، فلا يُنوىٰ له المُجاهَد؛ ليُفيدَ أنهم يُوجِدُونَ تلكَ الحقيقة[3]، ويَستَفرِغُونَ وُسْعَهم وجُهْدَهم عنها.

وثانيها: قوله: ﴿وَأَنفُسِهِمْ﴾، وقد عُلِّقَ به ﴿فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾، وهو أيضاً يحتملُ الغَزْو، وأن يُقصَدَ به العُمومُ في العِبادات، لأنها كلُّها في سَبيلِه وجِهَتِه.

---

(١) أي: كان الظاهرُ أن يُقال: «ولم يرتابوا»، كما في آية سورةِ البقرةِ وآية سورةِ الرحمن، ولكنَّه قال: ﴿ثُمَّ لَمْ يَرْتَـابُواْ﴾.

(٢) من قوله: «كقوله: ﴿ثُمَّ ٱسْتَقَـٰمُواْ﴾، وأما الوجه الثاني» إلىٰ هنا، سقط من (ط).

(٣) قال العلامةُ السَّكّاكي في «مفتاح العلوم» ص٢٢٨: «وأما الحالةُ المقتضيةُ لترك المفعول فهو القَصْدُ إلىٰ التعميم والامتناع علىٰ أن يَقصُرَه السامعُ علىٰ ما يذكر معه دون غيره مع الاختصار، وهو أحدُ أنواع سِحرِ الكلام؛ حيثُ يُتوَصَّلُ بتقليل اللفظ علىٰ تكثير المعنىٰ، كقولهم في باب المبالغة: فلان يُعطي ويمنع، ويصلُ ويقطع، ويبني ويهدم، أو القَصْدُ إلىٰ نفس الفِعل، بتنزيل المُتعدِّي منزلة اللازم، نحو: فُلان يُعطي ويمنع؛ علىٰ معنىٰ: يفعلُ الإعطاء ويُوجدُ هذه الحقيقة».

وهو العَدُوُّ المُحارِبُ أو الشَّيْطانُ أو الهوىٰ، وأن يكونَ «جاهَدَ» مُبالَغةً في: جَهَد. ويجوزُ أن يُرادَ بالمُجاهَدةِ بالنفس: الغَزْو، وأن يَتَناوَلَ العِباداتِ بأجمَعِها، وبالمُجاهَدةِ بالمال: **نحوُ ما صَنَعَ عُثمانُ رضيَ اللهُ عنه في جَيْشِ العُسْرة**، وأن يَتَناوَلَ الزَّكَواتِ وكُلَّ ما يَتَعلَّقُ بالمالِ مِن أعمالِ البِرِّ التي **يَتَحامَلُ فيها** الرجلُ علىٰ مالِهِ لِوَجْهِ الله.

﴿أُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّـٰدِقُونَ﴾ الذينَ صَدَقُوا في قولهم: آمنّا، ولم يَكذِبُوا، ....

وثالثها: قوله: ﴿بِأَمْوَٰلِهِمْ﴾، وحُكمُه حُكمُ «أنفُسِهم». وقد اعتَبَرَ المُصنِّفُ كُلَّ ذلكَ في تقريره.

فإن قلت: في التنزيل: ﴿بِأَمْوَٰلِهِمْ﴾ مُقدَّمٌ علىٰ «أنفُسِهم»، فلِمَ خالف؟ قلت: لِيُؤذِنَ بأنَّ المُجاهَدةَ بالنفس أعلىٰ رُتبةً مِنَ المُجاهَدةِ بالمالِ وحدَه، وأصلٌ في الاعتبار، وإنما قُدِّمَ في التنزيل تَعْريضاً بالإنسانِ وحِرصِه علىٰ جَمْعِ المال، فإنَّ الحريصَ يَبذُلُ مُهجَتَه[١] في تحصيل المال، وأنَّ المالَ شقيقُ الرُّوح، وهو العِيارُ في الإخلاص، لأنَّ المُنافِقَ قد يَغزُو للأغراض[٢]، ولكنْ لا يَتَسهَّلُ له بَذْلُ المال.

قوله: (**نَحْوُ ما صَنَعَ عثمانُ رضيَ اللهُ عنه في جَيْش العُسْرة**): روىٰ الإمامُ أحمدُ بنُ حنبل في «مُسنَده»[٣] عن عبد الرحمن بن سَمُرةَ قال: «جاءَ عثمانُ رضيَ اللهُ عنه إلىٰ النبيِّ ﷺ بألفِ دينارٍ في ثوبه، حينَ جهَّزَ جَيْشَ العُسْرة، فصَبَّها في حَجْرِ[٤] النبيِّ ﷺ، فجَعَلَ يُقلِّبُها بيده، وقال: ما ضَرَّ ابنَ عَفّان ما عَمِلَ بعدَ اليوم، يُرَدِّدُها مِراراً».

قوله: (**يَتَحامَلُ فيها**): في «النهاية»: «تحاملتُ الشيءَ: تَكَلَّفتُه علىٰ مَشَقّة».

---

(١) المُهجة: الدمُ أو دمُ القلب، والرُّوح. «القاموس المحيط» للفيروزآبادي، مادة (مهج).

(٢) أي: لأغراض نفسِه وحاجاته، من طلب غنيمة، أو شُهْرة وسُمْعة، أو ثأر، أو غير ذلك.

(٣) برقم (٢٠٦٣٠). وأخرجه أيضاً الترمذي (٣٧٠١).

(٤) حَجْرُ الإنسان ـ بالفتح، وقد يُكسَر ـ: حِضْنُه. «المصباح المنير» للفيُّومي، مادة (حجر).

كما كَذَبَ أعرابُ بني أَسَد، أو: هُمُ الذينَ إيمـانُهم إيمـانُ صِدقٍ وإيمـانُ حَقٍّ وجِدٍّ وثبات.

[﴿ قُلْ أَتُعَلِّمُونَ ٱللَّهَ بِدِينِكُمْ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۚ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴾ ١٦]

يُقـال: ما عَلِمتُ بقُدُومِـك، أي: ما شَعَـرتُ به ولا أَحَطتُ به، ومنـه قولُـه: ﴿أَتُعَلِّمُونَ ٱللَّهَ بِدِينِكُمْ﴾، وفيه تجهيلٌ لهم.

[﴿ يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا۟ ۖ قُل لَّا تَمُنُّوا۟ عَلَىَّ إِسْلَٰمَكُم ۖ بَلِ ٱللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَىٰكُمْ لِلْإِيمَٰنِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ۞ إِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ غَيْبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَٱللَّهُ بَصِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾ ١٧-١٨]

يُقال: مَنَّ عليه بيَـدٍ أَسْداها إليه، كقولك: أنعَمَ عليه، وأفضَلَ عليه. ....

قوله: (أو: هم الذينَ إيمـانُهم إيمانُ صِدْقٍ): يعني: مِنَ الجائز أن يُحمَلَ الكلامُ علىٰ مَذهَب مَنْ يجعلُ الضميرَ(١) فَصْلاً، ولا يرىٰ له محلًّا، فيُفيدُ الاختِصاصَ وأن هؤلاءِ لم يَكذِبُوا كما كَذَبَ أعرابُ بني أسد، يعني: في قولهم: «آمنّا»، أو علىٰ قولِ مَنْ يرىٰ له محلًّا، فيُفيدُ تَقَوِّي الحكم، وأنهم آمنوا إيمـانَ صِدْقٍ وجِدٍّ وثبات.

والأولُ أوجَهُ لِـمَا سبقَ أنَّ قولَه: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ﴾ تعريض(٢)، وأنه هو المُنبِّهُ علىٰ أنَّ قولَه: ﴿لَّمْ تُؤْمِنُوا۟﴾ وُضِعَ مَوضِعَ «كَذَّبتُم».

قوله: (وفيه تجهيلٌ لهم): عن بعضِهم: أي: أتجعلونَ اللهَ مُحيطًا بدينكم، فيَعلَمُ ظاهِرَه وباطِنَه وتفصيلَه، وفيه تَهكُّمٌ بهم، ولا يكونُ معناه: أتُعلِمُونَ اللهَ دينَـكم(٣)، لأنَّ معنىٰ ذلك: أتجعلونَ اللهَ عالماً بعدَ الجهل. يُريد: أنَّ الباءَ في ﴿أَتُعَلِّمُونَ ٱللَّهَ بِدِينِكُمْ﴾ ليست بزائدة، بل هيَ لتضمينِ العِلم معنىٰ الإحاطة.

---

(١) وهو ضميرُ الغائب «هو».

(٢) تحرَّف في (ح) و(ف) إلىٰ: «حريص».

(٣) في الأصول الخطية: «بدينكم»، وأسقطتُ منه الباء بحَسَب السِّياق.

والـمِنّة: النِّعْمةُ التي لا يَستَثيبُ مُسْدِيها. مَنْ يُزِلُّها إليه، واشتِقاقُها مِنَ «الـمَنِّ» الذي هو القَطْع، لأنه إنما يُسْديها إليه ليقطعَ بها حاجتَه لا غير، مِن غير أن يَعمَدَ لِطَلَبِ مَثُوبة، ثم يُقال: مَنَّ عليه صُنْعَه، إذا اعتَدَّهُ عليه مِنّةً وإنعاماً.

قوله: (مُسْدِيها): **النهاية**: «في الحديث: «مَن أسدىٰ إليكم معروفاً فكافئوه»، أسدىٰ[1] وأَوْلىٰ وأعطىٰ: بمعنىٰ، يُقال: أسدَيتُ إليه معروفاً أُسْدي إسداء».

قوله: (مَنْ يُزِلُّها إليه): **النهاية**: «في الحديث: «مَنْ أُزِلَّتْ إليه نِعْمةٌ فليَشكُرْها»[2]، أي: أُسدِيَتْ إليه وأُعطِيَها، وأصلُها مِنَ الزَّليل، وهو انتِقالُ الجسم مِن مكانٍ إلىٰ مكان، فاستُعير لانتِقالِ النِّعْمةِ مِنَ المُنعِم إلىٰ المُنعَم عليه، يُقال: زَلَّتْ منه نِعْمة، وأزلَّها إليه».

قوله: (واشتِقاقُها مِنَ الـمَنّ): **الراغب**: «الـمَنّ: ما يُوزَن به، والـمِنّة: النِّعْمةُ الثقيلة، وذلكَ علىٰ وَجْهَين:

أحدهما: بالفِعْل، فيُقال: مَنَّ عليه؛ إذا أثقَلَه بالنِّعْمة، قال تعالىٰ: ﴿يَمُنُّ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ﴾ [إبراهيم: ١١]، وذلكَ في الحقيقةِ لا يكونُ إلا الله تعالىٰ. **والثاني**: بالقول: وذلكَ مُستَقبَحٌ فيما بين الناس إلا عندَ كُفْرانِ النِّعْمة، قيل: وإذا كُفِرَتِ النِّعْمة حَسُنَتِ المِنّة.

وقولُه تعالىٰ: ﴿يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا۟ ۖ قُل لَّا تَمُنُّوا۟ عَلَىَّ إِسْلَٰمَكُم ۖ بَلِ ٱللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ﴾: فالـمِنّةُ منهم بالقول، ومنّةُ الله عليهم بالفِعْل، وهو هدايتُه إياهُم كما ذَكَر. وقوله تعالىٰ: ﴿لَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ﴾: قيل: غير مُعدود[3]، كما قال: ﴿بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [الزُّمَر: ١٠]، وقيل: غير مقطوع ولا منقوص.

ومنه: الـمَنُون؛ للمَنيّة[4]، لأنها تُنقِصُ العَدَد، وتَقطَعُ الـمَدَد، وقيل: الـمِنّةُ بالقول من

---

(١) قوله: «إليكم معروفاً فكافئوه، أسدىٰ»: سقط من (ح) و(ف).

(٢) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٩١١٥) عن يحيىٰ بن عبد الله بن صيفي مرسلاً.

ووَصَلَه القُضاعي في «مسند الشهاب» (٣٧٦) عن ابن صيفي، عن ابن عمر مرفوعاً.

(٣) في الأصول الخطية: «قيل: معتد به»، والمُثبَت من «مفردات القرآن» للراغب، مادة (منن).

(٤) أي: الموت.

وسِياقُ هذهِ الآيةِ فيه لُطْفٌ ورَشاقة، وذلكَ أنَّ الكائنَ مِنَ الأعاريب قد سَمّاهُ اللهُ إسلاماً، ونفىٰ أن يكونَ ـ كما زَعَمُوا ـ إيماناً، فلما مَنُّوا علىٰ رسولِ الله ﷺ ما كان منهم، قالَ الله سُبحانَه وتعالىٰ لِرسولِهِ عليه السَّلام: إنَّ هؤلاءِ يَعتَدُّونَ عليكَ بما ليسَ جَدِيراً بالاعتِدادِ به مِن حَدَثِهم الذي حَقُّ تَسْميتِهِ أن يُقالَ له: «إسلام»، فقُل لهم: لا تَعْتَدُّوا عليَّ **إسلامَكم**، أي: حَدَثَكُم المُسَمّىٰ «إسلاماً» عندي لا «إيماناً»، ثم قال: بلِ اللهُ يَعتَدُّ عليكم أنْ أمَدَّكُم بتَوْفيقهِ حيثُ هداكم للإيمان، علىٰ ما زَعَمتُم وادَّعيتُم أنكم أُرْشِدتُم إليه ووُفِّقتُم له، إنْ صَحَّ زَعْمُكُم وصَدَقَتْ دَعْواكُم، إلا أنكم تَزعُمُونَ وتَدَّعُونَ ما اللهُ عليمٌ بخِلافِه.

وفي إضافةِ «الإسلام» إليهم، ....

هذا[1]، لأنها تَقطَعُ النِّعْمة، وتَقتَضِي قَطْعَ الشُّكْر[2].

قوله: (**وسياقُ هذهِ الآيـةِ فيه لُطْفٌ ورشاقة**): وبيانُه: أنَّ الأعرابَ لـمّا قَدِمُوا المدينة، وأظهروا الشهادة، وكانوا يَغدُونَ ويَـرُوحُونَ علىٰ رسولِ الله ﷺ، ويَمُنُّونَ عليه صلواتُ الله عليه بقولهم: «آمنّا»، وساقوا الكلامَ مساقَ الإخبار عن إحداثِ الإيمان ليكونَ في مَعرِضِ الامتِنان، فأمَرَ اللـهُ سبحانه وتعالىٰ حبيبَه صَلَواتُ الله عليه أن يُجيبَ عن إحداثِ الإيمان، بقوله: ﴿قُل لَّمْ تُؤْمِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسْلَمْنَا﴾، ثم نَـبَّهَه علىٰ مكانِ الامتِنانِ بقوله: ﴿يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُواْ﴾، وأمَرَه بأن يُجيبَ عنه بقوله: ﴿قُل لَّا تَمُنُّواْ عَلَيَّ إِسْلَٰمَكُم بَلِ ٱللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَىٰكُمْ لِلْإِيمَٰنِ﴾، فوُضِعَ مَوضِع: «ما ليسَ جديراً بالاعتِداد».

قوله: (**إسلامَكم**): والاستِثناءُ في قوله: «إلا أنكم تَزعُمون» مُنقَطِع.

قوله: (**وفي إضافةِ «الإسلام» إليهم**): يعني: معنىٰ إضافةِ «الإسلام» إليهم: أنه الإسلامُ الذي تُعورِفَ واشتَهرَ مِن أمثالهم، وما يَليقُ أن يُنسَبَ إليهم. ومعنىٰ إيرادِ «الإيمانِ» غيـرَ مُضافٍ إليهم، بل مُحلّىً بلام التعريف: أنه الإيمانُ الكامِل، وما يُقالُ له عندَ الله وعندَ المُوحِّدين: إنه إيمان.

---

(١) أي: مُشتَقّةٌ من هذا المعنىٰ.

(٢) «مفردات القرآن» ص٧٧٨.

وإيرادِ «الإيمانِ» غيرَ مُضاف: ما لا يخفىٰ علىٰ المُتأمِّل، وجوابُ الشَّرطِ محذوفٌ لِدلالةِ ما قبلَه عليه، تقديرُه: إن كنتُم صادقِينَ في ادِّعائِكُم الإيمان، فللهِ المِنَّةُ عليكم.

وقُرِئ: «إنْ هَدَاكُم» بكَسْرِ الهمزة، وفي قِراءةِ ابنِ مسعود: «إذْ هَدَاكُم».

وقُرِئ: ﴿تَعۡمَلُونَ﴾ بالتاءِ والياء، وهذا بيانٌ لِكَونِـهم غيرَ صادِقِينَ في دَعْواهُم، يعني: أنه عَزَّ وجَلَّ يَعلَمُ كُلَّ مُستَتِرٍ في العالم، ويُبصِرُ كُلَّ عَمَلٍ تَعمَلُونه في سِرِّكُم وعَلانيتِكم، لا يخفىٰ عليه منه شيء، فكيفَ يخفىٰ عليه ما في ضمائرِكم، **ولا يَظهَرُ علىٰ صِدقِكُم** وكَذِبكُم؟! وذلكَ **أنَّ حالَه** مَعَ كُلِّ معلوم واحدةٌ لا تختلف.

عن رسولِ الله ﷺ: «مَنْ قرأ سُورةَ الـحُجُراتِ أُعطِيَ مِنَ الأجرِ بعَدَدِ مَنْ أطاعَ اللـهَ وعصاه».

وقريبٌ مِن هذا البَحْثِ ما يُقالُ في قولِهِ تعالىٰ: ﴿طَاعَةٞ مَّعۡرُوفَةٌ﴾ [النور: ٥٣]، أي: الذي يُطلَبُ منكم طاعةٌ معروفةٌ فِعْلاً، أو طاعتُكم طاعةٌ معروفةٌ قولاً.

قوله: (**قُرِئ: ﴿تَعۡمَلُونَ﴾ بالتاءِ والياء**): ابنُ كثير: بالياءِ التحتانية(١)، والباقون: بالتاء(٢).

قوله: (**ولا يَظهَر علىٰ صِدقِكم**): أي: لا يَطَّلِع الله(٣).

قوله: (**أنَّ حالَه**): الضميرُ لله عَزَّ وجَلَّ، والأَوْلىٰ والأقرَبُ إلىٰ الأدب: أنَّ شأنَه عَزَّ وجَلَّ(٤)، لقولِهِ تعالىٰ: ﴿كُلَّ يَوۡمٍ هُوَ فِي شَأۡنٖ﴾ [الرحمن: ٢٩].

تَمَّتِ السُّورة

حامِداً للـه تعالىٰ، ومُصَلِّياً علىٰ رسوله.

---

(١) انظر: «التيسير» للداني ص٢٠٢، و«حجة القراءات» ص٦٧٧.

(٢) هذه الفقرة جاءت في (ح) و(ف) قبل فقرة: «قوله: أنَّ حاله»، ووردت في (ط) في هذا الموضع، وهو المناسبُ لترتيب الكلام في «الكشّاف».

(٣) كذا في (ط) و(ف)، وفي (ح): «لا يطَّلع عليه إلا الله سبحانه وتعالىٰ»، والأول أقرب، لأنَّ الكلامَ في «الكشّاف» واردٌ علىٰ الاستفهام التَّعجُّبي.

(٤) أي: أن يُعبَّرَ بـ«الشأنِ» في حقِّه تعالىٰ، دون «الحال»؛ لورودِ الأولِ في القرآن الكريم دون الثاني.

سورةُ قٓ

مكِّيّة، وهي خمسٌ وأربعون آية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

[﴿قٓۚ وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡمَجِيدِ * بَلۡ عَجِبُوٓاْ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٞ مِّنۡهُمۡ فَقَالَ ٱلۡكَٰفِرُونَ هَٰذَا شَيۡءٌ عَجِيبٌ * أَءِذَا مِتۡنَا وَكُنَّا تُرَابٗاۖ ذَٰلِكَ رَجۡعُۢ بَعِيدٞ﴾ ١-٣]

الكلامُ في ﴿قٓۚ وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡمَجِيدِ * بَلۡ عَجِبُوٓاْ﴾ نحوُه في ﴿صٓۚ وَٱلۡقُرۡءَانِ ذِي ٱلذِّكۡرِ * بَلِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [ص: ١-٢] سواءً بسواء، **لالتِقائِهمـا في أسلوب واحِد**،..................

سورة قٓ

مكِّية، وهي خمسٌ وأربعون آية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

قوله: (**لالتِقائهما في أسلوب واحد**): وذلكَ أنَّ عطفَ «القُرآن» علىٰ ﴿قٓ﴾ نَحْوُ عَطْفِ ﴿وَٱلۡقُرۡءَانِ﴾ علىٰ ﴿صٓ﴾ [ص: ١] في أسلوب التجريد، نَحْو: مَرَرتُ بالرجل الكريم والنَّسَمةِ المُباركة، و﴿ٱلۡمَجِيدِ﴾ هنا نَحْوُ ﴿ذِي ٱلذِّكۡرِ﴾، لأنَّ المُرادَ بالذِّكْرِ الشَّـرَفُ والشُّهْرة، وقولُ الكافرين: ﴿هَٰذَا شَيۡءٌ عَجِيبٌ﴾، وتَعَجُّبُهم من مجيءِ مُنْذِر منهم ومن جِنسِهم: كان مِن عِزَّتِهم وشِقاقِهم، قال المُصنِّف(١): «كأنه قال: أقسمتُ بصادٍ والقُرآنِ ذي الذِّكْر إنه لَمُعجِز، ثم

(١) في تفسير الآيتين ١ و٢ من سورة (صٓ).

و﴿ٱلۡمَجِيدِ﴾: **ذو المَجْدِ والشَّرَفِ علىٰ غيرِهِ مِنَ الكُتُب، ومَنْ أحاطَ عِلْماً بمَعانيه، وعَمِلَ بما فيه؛ مَـجُدَ عندَ اللـه وعندَ الناس،** ....

قال: ﴿بَلِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فِي عِزَّةٍ﴾ واستِكبارٍ عن الإذعانِ لذلك والاعتِرافِ بالحقّ، ﴿وَشِقَاقٍ﴾ لله ورسوله». فكذلك المعنىٰ: أقسمتُ بـ﴿قٓۚ وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡمَجِيدِ﴾ إنه لـمُعجز، ثم قال: بل عَجِبَ الكُفّارُ من أنْ جاءهم بهذا الكتابِ الـمُعجِزِ واحدٌ منهم، فتَعزَّزوا لذلك عن الإذعانِ للحقِّ وشاقُّوا اللهَ ورسولَه(١).

الراغب: «بل: هاهنا لتصحيح الأولِ وإبطالِ الثاني، أي: ليسَ امتِناعُهم مِنَ الإيمـانِ بالقُرآنِ أنْ لا مَجْدَ للقرآن، ولكنْ لجهلِهم، ونبَّه بقوله: ﴿بَلۡ عَجِبُوٓاْ﴾ علىٰ جَهْلِهم، لأنَّ التَّعجُّبَ مِنَ الشيءِ يقتضي الجهلَ بسَبَبه»(٢).

قوله: (و﴿ٱلۡمَجِيدِ﴾: **ذو المَجْدِ والشَّرَف**): **النهاية:** «في أسماء الله تعالىٰ: المجيدُ والماجِد، والمَجْدُ في كلامهم: الشَّرَفُ الواسِع، ورجلٌ ماجِد: مِفضالٌ كثيرُ الخير شريف، والمجيد: فَعيلٌ منه للمُبالغة، وقيل: هو الكريمُ الفِعال، وقيل: إذا قارن شَرَفُ الذاتِ حُسْنَ الفِعالِ سُمِّيَ مَجْداً».

الراغب: «المَجْد: السَّعَةُ في الكَرَم والجلالة، يُقال: مَجَدَ يَمجُدُ مَجْداً ومَجادة، وأصلُ المَجْدِ مِن قولهم: مَجَدَتِ الإبل: إذا حَصَلَتْ في مَرْعىً كثيرٍ واسِع، ووُصِفَ القُرآنُ بالمجيد لكثرةِ ما يَتَضمَّنُ مِنَ المكارم الدُّنيويّةِ والأُخْرويّة، والتمجيدُ مِنَ العبد لله تعالىٰ: بالقَوْلِ وذِكرِ الصِّفاتِ الحسنة، ومن الله للعبد: بإعطائِهِ الفَضْل»(٣).

وقلت: مَنِ اهتدىٰ بهَدْيه، واعتَصَمَ به، وعَمِلَ بما فيه، وتَدَبَّـرَ معانيه: مَجُدَ عند الله، روينا عن مُسلِم وأحمدَ بنِ حنبل والدارميِّ(٤) عن عامرِ بنِ واثِلة: أنَّ عُمَرَ رضيَ اللـهُ عنه سأل نافعَ

---

(١) من قوله: «فكذلك المعنىٰ» إلىٰ هنا، سقط من (ح) و(ف).

(٢) «مفردات القرآن» ص١٤٢.

(٣) المصدر السابق ص١٦٠-١٦١.

(٤) مسلم (٨١٧)، وأحمد (٢٣٢)، والدارمي (٣٣٦٥). وأخرجه أيضاً ابن ماجه (٢١٨).

أو هو بسَبَب مِنَ اللـه المجيد، فجاز اتِّصافُه بصِفتِه.

قوله: **﴿بَلْ عَجِبُوٓاْ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ﴾ إنكارٌ لِتعجُّبِهم مما ليسَ بعَجَب، وهو أن يُنذِرَهُم بالمخوفِ رجلٌ منهم قد عَرَفُوا وساطتَه فيهم وعدالتَه وأمانتَه، ومَنْ كانَ علىٰ صِفتِهِ لم يَكُنْ إلا ناصِحاً لِقَومِهِ مُتَـرَفِرفاً عليهم، خائفاً أن يَنالَهم سُوء، ....**

ابنَ الحارث، وكانَ استعمَلَه علىٰ أهل مكّة: مَنِ استعملتَ علىٰ أهل البوادي؟ قال: ابن أبزىٰ، قال: ومَن ابنُ أبزىٰ؟ قال: مَوْلىٰ مِن موالينا، قال: أستَخلَفتَ عليهم مَوْلىٰ؟! قال: إنه قارئٌ لكِتاب الله عالـمٌ بالفرائض، قال عمرُ رضيَ اللـهُ عنه: أما إنَّ نبيكم ﷺ قال: «إنَّ اللهَ يرفعُ بهذا الكِتاب أقواماً، ويَضَعُ به آخرين».

وعن الدارميِّ وابنِ ماجه[1] عن أنس رضيَ اللـهُ عنه: أن رسول الله ﷺ قال: «إنَّ لله أهلِينَ مِن خَلْقِه، قيل: يا رسولَ الله، مَنْ هم؟ قال: أهلُ القُرآن». زاد ابنُ ماجه: «أهلُ الله وخاصّتُه».

فعلىٰ هذا: وُصِفَ القرآنُ بالمجيد باعتبار عامِلِه[2] علىٰ الإسنادِ المجازيّ، نحو: نهارُه صائم[3]، أو سُمِّيَ مجيداً لأن المُتكلِّمُ به مجيد، فوُصِفَ بصِفةِ مَنْ هو بسَبَبِهِ علىٰ الإسنادِ المجازي، نَحْوُ قوله: ﴿يسٓ * وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ﴾ [يس: ٢].

قوله: (**أو هو بسَبَب مِنَ الله**): قيل: الباءُ في «بسَبَب» للمُلابَسة، وكُلُّ ما يُربَطُ به شيءٌ بشيءٍ أو يُـجعَلُ مُتعلِّقاً به مُنتَسِباً إليه: سُمِّيَ سَبَباً، ومن في «مِنَ الله» اتصالية.

قوله: (**﴿بَلْ عَجِبُوٓاْ أَن جَآءَهُم﴾**): الضميرُ في ﴿عَجِبُوٓاْ﴾ للكافرين، وإن لم يَـجْـرِ لهم ذِكْر، فإنَّ قوله: ﴿فَقَالَ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ جارٍ مَجْرىٰ التفسير.

قوله: (**مُتَـرَفرِفاً عليهم**): **الأساس**: «ذهبَ مَنْ كان يَـحُفُّه ويَـرُفُّه، أي: يَضُمُّه ويُـحِبُّه ويُشفِقُ عليه، مِن: يَـرُفُّ وَلَدَه أو حَبيبَه، وباتَ يَـرُفُّ شَفَتَيها: يَرشُفُها».

---

(١) الدارمي (٣٣٢٦)، وابن ماجه (٢١٥).

(٢) كذا في (ط)، ولعل الصواب: «حامله»، والله أعلم.

(٣) من قوله: «فعلىٰ هذا وصف القرآن» إلىٰ هنا، سقط من (ح) و(ف).

ويَـحُلُّ بهم مكروه، وإذا عَلِمَ أنَّ مخوفاً أظَلَّهم، لَزِمَه أن يُنذِرَهم ويُـحَذِّرَهم، فكيفَ بما هو غايةُ المَخاوِفِ ونهايةُ المَحاذير، **وإنكارٌ لِتعجُّبِهم مما أنذَرَهُم** به مِنَ البَعْث، مَعَ عِلمِهم بقُدرةِ الله تعالىٰ علىٰ خَلْقِ السماواتِ والأرضِ وما بينهما، وعلىٰ اختراعِ كُلِّ شيءٍ وإبداعِه، وإقرارِهم بالنَّشْأةِ الأُولىٰ، ومع شهادةِ العَقْل بأنه لا بُدَّ مِنَ الجزاء.

ثم عَوَّلَ علىٰ أحدِ الإنكارَيْنِ بقوله: ﴿فَقَالَ ٱلْكَٰفِرُونَ هَٰذَا شَيْءٌ عَجِيبٌ * أَءِذَا مِتْنَا﴾، دلالةً علىٰ أن تَعَجُّبَهم مِنَ البَعْثِ أدخَلُ في الاستبعادِ وأحَقُّ بالإنكار، ....

قوله: (**وإنكارٌ لتعجُّبِهم مما أنذرَهُم**): عطفٌ علىٰ قوله: «إنكارٌ لتَعجُّبِهم مما ليسَ بعَجَب»: أراد أنَّ قولَه: ﴿أَن جَآءَهُم مُّنذِرٌ﴾ دلَّ علىٰ مَعْنيَين: علىٰ معنىٰ المُنذَر به، وهو البَعْثُ والرَّجْع، كما سيَجيءُ في كلامِهِ أنَّ عاملَ الظَّرْفِ «ما دلَّ عليه المُنذِرُ مِنَ المُنذَرِ به»، وهو البَعْث، وعلىٰ مَنْ قام به الإنذار، وهو الرسول.

ولـمّا كانَ أحدُ المُنكَرين ـ وهو إنكارُ البَعْثِ ـ أعظَمُهما، عَوَّلَ الكلامَ عليه، وقال: ﴿فَقَالَ ٱلْكَٰفِرُونَ هَٰذَا شَيْءٌ عَجِيبٌ﴾، فوَضَعَ ﴿ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ مَوضِعَ المُضمَر؛ إشعاراً بعِنادِهم، أي: هذا الذي تُنذِرُ به مِنَ البَعْثِ والرَّجْعِ شيءٌ عجيب، وهو المُرادُ مِن قوله: «و﴿هَٰذَا﴾ إشارةٌ إلىٰ الرَّجْع»، أي: الرَّجْعُ المفهومُ مِن قوله: ﴿مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ﴾، كما تَقرَّر. ويُؤَيِّدُه أيضاً قولُه بعدَ هذا: «استبعاداً لإنكارهم ما أُنذِرُوا به مِنَ البَعْث».

ثم قَرَّرُوا ذلكَ مزيداً للكَشْفِ والبيانِ بقولهم: ﴿أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَٰمًا﴾، لأنَّ معناه: أحينَ نموتُ ونَبْلىٰ نَرجِع. فحينَئذٍ يَحسُنُ الوقفُ عندَ قوله: ﴿وَكُنَّا تُرَابًا﴾ فيكونُ قولُه: ﴿ذَٰلِكَ رَجْعٌ بَعِيدٌ﴾ هو الجواب، ويكونُ مِن كلام الله تعالىٰ؛ رَدّاً لِقولِهم ذلك.

قال القاضي: «حكىٰ تَعَجُّبَهم مُبهماً، ثم فَسَّره بما بعدَه»[1]، لأنه أدخلُ في الإنكار؛ إذ الأولُ استبعاد، والثاني استِقصارٌ لقُدْرةِ الله تعالىٰ.

---

(١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ٢٢٣-٢٢٤).

ووَضَعَ ﴿ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ مَوضِعَ الضمير؛ للشهادةِ علىٰ أنهم في قولـهم هذا مُقدِمُونَ علىٰ الكُفْرِ العظيم.

و﴿هَٰذَا﴾ إشارةٌ إلىٰ «الرَّجْع»، و«إذا» منصوبٌ بمُضمَر، معناه: أحينَ نموتُ ونَبْلىٰ نَرجِع؟ ﴿ذَٰلِكَ رَجْعٌۢ بَعِيدٌ﴾ مُستبعَدٌ مُستنكَر، كقولك: هذا قولٌ بعيد، وقد أبعَدَ فُلانٌ في قوله، ومعناه: بعيدٌ مِنَ الوَهْمِ والعادة. ويجوزُ **أن يكونَ «الرَّجْعُ» بمعنىٰ: المرجوع**، وهو الجواب، ويكونَ مِن كلام الله تعالىٰ؛ استبعاداً لإنكارهم ما أُنذِرُوا به مِنَ البَعْث، والوَقْفُ قبلَه علىٰ هذا التفسير حَسَن.

قولـه: (أن يكونَ «الرَّجْعُ» بمعنىٰ: المرجوع): أي: قالَ اللـهُ تعالىٰ جواباً لِقولِهم ورَدّاً لِزَعْمِهم: ﴿ذَٰلِكَ رَجْعٌۢ بَعِيدٌ﴾، بمعنىٰ: ما يَرجِعُ إليه حاصِلُ كلامهم ومآلُه؛ بعيد. وعن بعضِهم: قولُه: «وهو الجواب»، أي: الجوابُ الذي جاءَ به الكُفّارُ جوابٌ بعيد، والجوابُ هو قولُهم: ﴿أَءِذَا مِتْنَا﴾ فإنهم إنما قالوا ذلك جواباً لقولِ المُسلِمين: إنا نُبعَثُ ونَرجِعُ بعدَ الموت. وفيه نظر؛ لأنه قال: «وهو الجواب، ويكونُ مِن كلام الله تعالىٰ»، ولا ارتيابَ أنَّ قولَه: ﴿أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا﴾ ليسَ مِن كلام الله تعالىٰ، بل هو داخلٌ في حَيِّزِ قولِهم: ﴿فَقَالَ ٱلْكَٰفِرُونَ هَٰذَا شَىْءٌ عَجِيبٌ ۞ أَءِذَا مِتْنَا﴾، وهو أحدُ الإنكارَيْن، كما عُلِمَ مِن كلامِه.

ثم إنَّ قولَه: ﴿ذَٰلِكَ رَجْعٌۢ بَعِيدٌ﴾: إن كان تَتِمّةً لكلامِهم لم يَـجُـزِ الوقفُ علىٰ ﴿تُرَابًا﴾، وإن كانَ مِن كلام الله جواباً عن قولهم جاز الوقفُ لاختِلافِ القائلين.

وفي «المرشد»: «الوقفُ الكافي: ﴿وَكُنَّا تُرَابًا﴾، والتمام: ﴿ذَٰلِكَ رَجْعٌۢ بَعِيدٌ﴾»(١).

وقال الزَّجّاج: «جوابُ القَسَم محذوف، يدلُّ عليه: ﴿أَءِذَا مِتْنَا﴾، المعنىٰ: ق والقُرآنِ المجيدِ إنكم مبعوثون، فعَجِبُوا، فقالوا: أإذا متنا، أي: أنبعثُ إذا مِتْنا؟ ويجوزُ أن يكونَ الجواب:

---

(١) انظر: «المقصد» لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري ص٧٣٤. وقد تقدَّم التعريف بكتاب «المُرشِد» وتلخيصِهِ «المَقصِد» في تفسير الآية ٣٤ من سورة التوبة (٧: ٢٣٣) تعليقاً.

وقُرِئ: «إذا مِتْنا» علىٰ لفظِ الخبر، ومعناه: إذا مِتْنا بَعْدَ أن نَرجع، والدالُّ عليه ﴿ذَٰلِكَ رَجۡعُۢ بَعِيدٞ﴾.

فإن قلت: فما ناصِبُ الظَّرْفِ إذا كان «الرَّجْعُ» بمعنىٰ: المرجوع؟ قلت: ما دلَّ عليه المُنذِرُ مِنَ المُنذَرِ به، وهو البَعْث.

[﴿قَدۡ عَلِمۡنَا مَا تَنقُصُ ٱلۡأَرۡضُ مِنۡهُمۡۖ وَعِندَنَا كِتَٰبٌ حَفِيظُۢ﴾ ٤]

﴿قَدۡ عَلِمۡنَا﴾ ردٌّ لاستبعادِهِم الرَّجْع، لأنَّ مَن لَطُفَ عِلمُه حتىٰ تَغَلغَلَ إلىٰ ما تَنقُصُ الأرضُ مِن أجسادِ الموتىٰ، وتأكُلَه مِن لحومِهم وعِظامِهم، كان قادِراً علىٰ رَجْعِهم أحياءَ كما كانوا. عن النبيِّ ﷺ: «كُلُّ ابنِ آدم يَبْلىٰ إلا عَجْبُ الذَّنَب»، ....

﴿قَدۡ عَلِمۡنَا﴾، أي: لقد عَلِمْنا، وحَذَفَ اللامَ لأنَّ ما قبلَها عِوَضٌ منها، كما قال: ﴿وَٱلشَّمۡسِ وَضُحَىٰهَا﴾ إلىٰ قوله: ﴿قَدۡ أَفۡلَحَ مَن زَكَّىٰهَا﴾ [الشمس: ١، ٩]»[١].

قوله: (فما ناصبُ الظَّرْفِ إذا كانَ «الرَّجْعُ» بمعنىٰ: المرجوع؟): يعني: إذا كانَ «الرَّجْعُ» بمعنىٰ المصدر، يَصِحُّ أن يكونَ دالًّا علىٰ عامل الظَّرْف، لأنَّ كليهما مِن كلام القوم، أي: أنبعثُ إذا مِتنا؟ كما قدَّرَ الزَّجّاج، وإذا كانَ بمعنىٰ: المرجوع، والمُرادُ به جوابَهم، وهو مِن كلام الله، كيفَ يَصِحُّ أن يكون دالًّا علىٰ العامل؟!

قوله: (عَجْبُ الذَّنَب): روينا عن البُخاريِّ ومُسلِم وأبي داودَ والنَّسائيِّ[٢] عن أبي هُريرةَ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «ليسَ مِنَ الإنسانِ شيءٌ إلا يَبْلىٰ إلا عَظْمٌ واحِد، وهو عَجْبُ الذَّنَب، منه يُركَّبُ الخلقُ يومَ القيامة». **النهاية**: «العَجْبُ ـ بالسُّكون ـ: العَظْمُ الذي في أسفل الصُّلْب، وهو العَسِيبُ مِنَ الدواب».

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٥: ٤٢).

(٢) البخاري (٤٩٣٥)، ومسلم (٢٩٥٥)، وأبو داود (٤٧٤٣)، والنسائي (٢٠٧٧). وأخرجه أيضاً ابن ماجه (٤٢٦٦).

وعن السُّدِّيّ: ﴿مَا تَنقُصُ ٱلْأَرْضُ مِنْهُمْ﴾ ما يموتُ فيُدفَنُ في الأرضِ منهم، ﴿كِتَٰبٌ حَفِيظٌ﴾ محفوظٌ مِنَ الشياطينِ ومن التغيُّر، وهو اللَّوْحُ المحفوظ، أو حافِظٌ لِـما أُودِعَه وكُتِبَ فيه.

[﴿بَلْ كَذَّبُوا۟ بِٱلْحَقِّ لَمَّا جَآءَهُمْ فَهُمْ فِىٓ أَمْرٍ مَّرِيجٍ﴾ ٥]

﴿بَلْ كَذَّبُوا۟﴾ إضرابٌ أُتبِعَ الإضرابَ الأول، للدلالةِ علىٰ أنهم جاؤوا **بما هو أفظَعُ مِن تَعجُّبِهم**، وهو التكذيبُ بالحقِّ الذي هو النُّبوّةُ الثابتةُ بالمُعجِزاتِ **في أولِ وَهْلةٍ** مِن غيرِ تفكُّرٍ ولا تدبُّرٍ، ....

قوله: (**بما هو أفظعُ مِن تَعجُّبِهم**): أشار إلىٰ أنَّ في الكلام ترقِّياً مِنَ الأدنىٰ إلىٰ الأغلظ، وذلكَ أنه تعالىٰ لـمَّا تَضَمَّنَ قولُه: ﴿مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ﴾ معنىٰ المُنذَرِ به والرسول، وعَوَّلَ علىٰ أحدهما، وقَدَّمَه علىٰ الآخر، ورَدَّه أبلغَ رَدّ، جاءَ بالآخر، وأضـرَبَ عما أثبَتَ مِن تَعجُّبِهم بما هو أفظعُ مِن ذلك الإضـراب؛ لِكَونِه أنكرَ مِنَ الأول.

ويُمكِنُ أن يُقال: إنَّ المُرادَ بـ«الحقِّ» كما قال بعدَه: «الإخبارُ بالبَعْث»، فيكونُ المُضـرَبُ عنه قولَه: ﴿فَقَالَ ٱلْكَٰفِرُونَ هَٰذَا شَىْءٌ عَجِيبٌ﴾، أي: دَعْ قولَهم ذلك، فإنَّ هاهنا ما هو أفظعُ منه، وهو تكذيبُهم الحقَّ الذي ما خُلِقَ السماواتُ والأرضُ إلا له، وهو جزاءُ المُكلَّفينَ علىٰ أعمالهم، كقولِه تعالىٰ: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ إلىٰ قوله: ﴿لِيَجْزِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ بِٱلْقِسْطِ ۚ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَهُمْ شَرَابٌ مِّنْ حَمِيمٍ﴾ [يونس: ٤].

ويَعضُدُه تعقيبُه بقوله: ﴿أَفَلَمْ يَنظُرُوٓا۟ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنَٰهَا﴾ إلىٰ قوله: ﴿كَذَٰلِكَ ٱلْخُرُوجُ﴾.

ويجوزُ أن يكونَ المُرادُ بـ«الحقِّ»: القُرآن، ويكونَ المُضـرَبُ عنه ﴿قٓ ۚ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْمَجِيدِ﴾.

قوله: (**في أولِ وَهْلة**): **النهاية**: «في أولِ شيء، والوَهْلة: الـمرّةُ مِنَ الفَـزَع، أي: لَقِيتُه أولَ فَزْعةٍ فَزِعتُها بلقاءِ إنسان»، هذهِ الوَهْلةُ مُستفادةٌ مِن كلمة ﴿لَمَّا﴾.

﴿فَهُمْ فِيٓ أَمْرٍ مَّرِيجٍ﴾ مُضطَرب ـ يُقال: مَرِجَ الخاتمُ في أُصبَعِهِ وجَرِج ـ، فيقولون تارة: شاعر، وتارة: ساحر، وتارة: كاهِن، لا يَثبُتونَ علىٰ شيءٍ واحِد. وقُرِئ: «لِـمَا جاءَهم» بكَسْرِ اللام، و«ما» المصدريّة، واللامُ هيَ التي في قولهم: لخمسٍ خَلَوْن، أي: عندَ مجيئه إياهم. وقيل: «الحقّ»: القُرآن، وقيل: الإخبارُ بالبَعْث.

[﴿أَفَلَمْ يَنظُرُوٓاْ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنَٰهَا وَزَيَّنَّٰهَا وَمَا لَهَا مِن فُرُوجٍ﴾ ٦]

﴿أَفَلَمْ يَنظُرُوٓاْ﴾ حينَ كَفروا بالبَعْثِ إلىٰ آثارِ قُدْرةِ الله في خَلْقِ العالم، ﴿بَنَيْنَٰهَا﴾ رَفَعْناها بغير عَمَد، ﴿مِن فُرُوجٍ﴾ مِن فُتُوق، يعني: أنها مَلْساءُ سليمةٌ مِنَ العُيوبِ، لا فَتْقَ فيها ولا صَدْعَ ولا خَلَل، كقوله: ﴿هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ﴾ [الملك: ٣].

[﴿وَٱلْأَرْضَ مَدَدْنَٰهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَٰسِيَ وَأَنۢبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ زَوْجٍۭ بَهِيجٍ * تَبْصِرَةً وَذِكْرَىٰ لِكُلِّ عَبْدٍ مُّنِيبٍ﴾ ٧-٨]

﴿مَدَدْنَٰهَا﴾ دَحَوْناها، ﴿رَوَٰسِيَ﴾ جِبالاً ثوابِتَ لولا هيَ لَتكفَّأت، ﴿مِن كُلِّ زَوْجٍ﴾ مِن كُلِّ صِنفٍ ﴿بَهِيجٍ﴾ يُبتَهجُ به لحُسْنِه.

﴿تَبْصِرَةً وَذِكْرَىٰ﴾ لنُبصِّرَ به ونُذَكِّرَ كُلَّ ﴿عَبْدٍ مُّنِيبٍ﴾ راجعٍ إلىٰ ربِّه، مُفكِّرٍ في بَدائِعِ خَلْقِه. وقُرِئ: «تَبْصِرةٌ وذِكْرىٰ» بالرَّفْع، أي: خَلْقُها تَبْصِرة.

قوله: (لَتكفَّأت): النهاية: «كَفَأتُ الإناءَ وأكفأتُه: إذا كَبَبتَه، وإذا أَمَلْتَه».

قوله: (أي: خَلقُها تَبصِرة): يعني: هيَ خبرُ مُبتَدأٍ محذوف، وقال أبو البقاء: «النصبُ مفعولٌ له أو حالٌ مِنَ المفعولِ له، أي: تَبْصيراً، أو مصدر، أي: بَصَّرْناهُم تَبْصِرة»(١). وقال القاضي: «﴿تَبْصِرَةً وَذِكْرَىٰ﴾ عِلّتانِ للأفعال المذكورةِ معنىٰ، وإنِ انتَصَبا عن الفِعْل الأخير»(٢).

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١٧٣).

(٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ٢٢٥).

[﴿ وَنَزَّلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً مُّبَٰرَكًا فَأَنۢبَتْنَا بِهِۦ جَنَّٰتٍ وَحَبَّ ٱلْحَصِيدِ * وَٱلنَّخْلَ بَاسِقَٰتٍ لَّهَا طَلْعٌ نَّضِيدٌ * رِّزْقًا لِّلْعِبَادِ ۖ وَأَحْيَيْنَا بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا ۚ كَذَٰلِكَ ٱلْخُرُوجُ ﴾ ٩-١١]

﴿مَآءً مُّبَٰرَكًا﴾ كثيرَ المَنافعِ، ﴿وَحَبَّ ٱلْحَصِيدِ﴾ وحَبَّ الزَّرْعِ الذي مِن شأنِهِ أن يُحصَد، وهو ما يُقتاتُ به مِن نَحْوِ الحِنطةِ والشعيرِ وغيرِهما.

﴿بَاسِقَٰتٍ﴾ طِوالاً في السماء، وفي قِراءةِ رسولِ الله ﷺ: «باصِقاتٍ» بإبدالِ السِّينِ صاداً لأجلِ القاف، ﴿نَّضِيدٌ﴾ منضودٌ بعضُه فوقَ بعض، إما أن يُراد: كثرةُ الطَّلْعِ وتَراكُمُه، أو كثرةُ ما فيه مِنَ الثَّمَر.

﴿رِّزْقًا﴾ علىٰ: أنبَتْناها رِزْقاً، لأنَّ الإنباتَ في معنىٰ الرزق، أو علىٰ أنه مفعولٌ له، أي: أنبَتْناها لِنرزُقَهم، ﴿كَذَٰلِكَ ٱلْخُرُوجُ﴾ كما حَيِيَتْ هذهِ البلدةُ الميتة، كذلكَ تُخرَجُونَ أحياءً بعدَ مَوْتِكم، **والكافُ في محلِّ الرَّفْعِ علىٰ الابتداء**.

[﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَأَصْحَٰبُ ٱلرَّسِّ وَثَمُودُ * وَعَادٌ وَفِرْعَوْنُ وَإِخْوَٰنُ لُوطٍ * وَأَصْحَٰبُ ٱلْأَيْكَةِ وَقَوْمُ تُبَّعٍ ۚ كُلٌّ كَذَّبَ ٱلرُّسُلَ فَحَقَّ وَعِيدِ﴾ ١٢-١٤]

أراد بفِرعَون: قومَه، كقوله: ﴿مِّن فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيْهِمْ﴾ [يونس: ٨٣]، لأنَّ المعطوفَ عليه «قومُ نوح»، والمعطوفاتُ جماعات.

﴿كُلٌّ﴾ يجوزُ أن يُرادَ به: كُلُّ واحدٍ منهم، وأن يُراد: جميعُهم، إلا أنه وَحَّدَ الضميرَ الراجِعَ إليه علىٰ اللفظِ دونَ المعنىٰ، ﴿فَحَقَّ وَعِيدِ﴾ فوَجَبَ وحَلَّ وعيدي، وهو كلمةُ العذاب، وفيه تَسْليةٌ لرسولِ الله ﷺ، وتهديدٌ لهم.

[﴿أَفَعَيِينَا بِٱلْخَلْقِ ٱلْأَوَّلِ ۚ بَلْ هُمْ فِى لَبْسٍ مِّنْ خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ ١٥]

قوله: (**والكافُ في محلِّ الرفع علىٰ الابتداء**): رُوِيَ عن المُصنِّفِ رحمه الله: ﴿كَذَٰلِكَ﴾ الخبر، وهو الظاهر، ولكونه مُبتَدأً وَجْه، وهو أن يُقال: «ذلكَ الخروج» مُبتَدأٌ وخبرٌ علىٰ تأويل: أبو يُوسُفَ أبو حَنيفة، والكافُ كـ«مِثْل» في: مِثْلُ زيدٍ أخوك.

عَيِيَ بالأمر: إذا لم يهتَدِ لِوَجْهِ عَمَلِه، والهمزةُ للإنكار، والمعنىٰ: أنّا لم نَعجِزْ ـ كما عَلِمُوا ـ عن الخلقِ الأول، حتىٰ نَعجِزَ عن الثاني، ثم قال: هم لا يُنكِرُونَ قُدْرتَنا علىٰ الخلقِ الأول، واعتِرافُهم بذلك في طَيِّهِ الاعتِرافُ بالقُدرةِ علىٰ الإعادة، ﴿بَلْ هُمْ فِي لَبْسٍ﴾ أي: في خَلْطٍ وشُبْهة، قد لبَّسَ عليهم الشَّيْطانُ وحَيَّرَهُم، ومنه قولُ عليٍّ رضي الله عنه: يا حار، إنه لملبوسٌ عليك، اعرِفِ الحقَّ تَعرِفْ أهلَه.

ولَبْسُ الشَّيْطانِ عليهم: تَسْويلُه إليهم أنَّ إحياءَ المَوْتىٰ أمرٌ خارجٌ عن العادة، فتركوا لذلكَ القياسَ الصحيح: أنَّ مَنْ قَدِرَ علىٰ الإنشاءِ كانَ علىٰ الإعادةِ أقدَر.

فإن قلت: لِـمَ نُـكِّرَ «الخلقُ الجديد»، وهَلّا عُرِّفَ كما عُرِّفَ «الخلقُ الأول»؟ قلت: **قُصِدَ في تنكيره إلىٰ: خَلْقٍ جديدٍ له شأنٌ عظيمٌ** وحالٌ شديد، حَقُّ مَنْ سَمِعَ به أن يَهتَمَّ به ويخاف، ويَبحَثَ عنه، ولا يَقعُدَ علىٰ لَبْسٍ في مِثلِه.

قوله: (**قُصِدَ في تنكيره إلىٰ: خَلْقٍ جديدٍ له شأنٌ عظيم**): **الانتِصاف**: «كلامُ الزمخشريِّ في هذا المقام لا يَنتَظِم، ولَعَلَّه ضَلَّ في النُّسَخ، ومُرادُه ثلاثةُ أسئلة: لِـمَ عَرَّفَ «الخلقَ الأول»، ونَـكَّـرَ «اللَّبْسَ» و«الخلقَ الجديد»؟

واعلم أنه يُؤتىٰ مَرّةً بالتنكير للتفخيم؛ لِـمَا فيه مِنَ الإبهام، كأنه أفخَمُ مِن أن يُـحاطَ به معرفة، ومَرّةً يُقصَدُ به تقليلُ المُنكَّر، فتنكيرُ «اللَّبْس» للتعظيم، كأنه قال: في لَبْسٍ أيِّ لَبْس، وتنكيرُ «الخلقِ الجديدِ» للتقليل والتهوين لأَمْرِهِ بالنِّسبةِ إلىٰ «الخلقِ الأول»، أو يكونُ للتفخيم، كأنه قيل: هو أعظمُ من أن يكونَ مُلتَبِساً عليه، فلَعَلَّ إشارةَ الزمخشريِّ إلىٰ هذا»[1].

وقلت: قد سَلَكَ المُصنِّفُ مَسْلكاً وَعِراً، لأنه ذهب إلىٰ أنَّ قولَه: ﴿أَفَعَيِينَا بِالْخَلْقِ الْأَوَّلِ﴾ دلَّ علىٰ أنه لَزِمَ مِن إنكارِهم الإعادةَ إنكارُ الأمرِ المُقرَّر، وهو العِلمُ بالخلقِ الأول، ثم دلَّ الإضرابُ عنه أنْ ليسَ ذلكَ الإنكارُ مما يَلزَمُ منه إنكارُ الخلق الأول، لأنه لَبْسٌ مِنَ الشيطان،

---

(١) «الانتصاف» (٤: ٥-٦) بحاشية «الكشّاف».

[﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِۦ نَفْسُهُۥ ۖ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ﴾ ١٦]

الوسوسة: الصَّوْتُ الخفيّ، ومنها: وَسْواسُ الحَلْي، ووَسْوَسةُ النَّفْس: ما يَخطُرُ ببالِ الإنسانِ ويَهجِسُ في ضميره مِن حديثِ النَّفس، **والباءُ مِثلُها في قولك: صَوَّتَ بكذا** وهَمَسَ به، ويجوزُ أن تكونَ للتَّعْدية، والضميرُ للإنسان، ....

وخَلْطٌ وحَيْرةٌ منهم، وكانَ مِن حَقِّ الظاهر أن يُقال: إنهم لا يُنكِرونَ الخلقَ الأول، بل هُم في لَبْسٍ مِنَ الخلقِ الثاني، فوَضَعَ مَوضِعَه ما يُقوِّي شُبهَتَهم واستِبعادَهم مِن قوله: «جديد»، ونكَّرَه تنكيرَ تعظيم ليُنبِّه علىٰ أنه خلقٌ جديدٌ له شأنٌ عظيم، ولذلكَ قالوا: ﴿هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [سبأ: ٧]، ﴿وَقَالُوٓا۟ أَءِذَا ضَلَلْنَا فِى ٱلْأَرْضِ أَءِنَّا لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍۭ﴾ [السجدة: ١٠]، ولِمثْل هذا ينبغي أن يُهتَمَّ ويُخافَ منه ويُبحَث.

والحاصِل: أنَّ الخلقَ الجديدَ بالنِّسْبةِ إليهم أمرٌ عظيم، وبالنسبةِ إلىٰ الله أسهَلُ وأهوَن، وكانَ الواجبُ عليهم إزالةَ تلكَ الشُّبْهةِ بالقياس الصحيح، فهُم ما بَحَثُوا عن ذلك، وداموا علىٰ ما كانوا عليه، فوَقَعُوا في تلكَ الوَرْطة.

وأما قَضِيَّةُ النَّظْم: فإنَّ الفاءَ في ﴿أَفَعَيِينَا﴾ عطفُ الجملةِ علىٰ جُملةِ قوله: ﴿أَفَلَمْ يَنظُرُوٓا۟ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾، والهمزةُ دَخلَتْ بينَ المَعطوفَينِ لمزيدِ الإنكار، والدليلُ الأول: آفاقي، والثاني: أنفُسِيّ، كأنه قيل: أفلم ينظروا أنا لم نَعجِزْ عن خَلْقِ السماوات والأرض، فيَعلَمُوا أنَّ خَلْقَ أمثالِهم أسهَلُ علىٰ اعتِقادِهم، كما قال تعالىٰ: ﴿أَوَلَيْسَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُم﴾ [يس: ٨١]، ثم قيل: ألم يَعلَمُوا أنا لم نَعجِزْ عن الخلقِ الأول، وهو الإخراجُ عن العَدَم المَحْض، ثم قال: ﴿بَلْ هُمْ فِى لَبْسٍ مِّنْ خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾.

قوله: (**والباء مثلها في قولك: صَوَّت بكذا**): أي: الباءُ صلة، كما تقول: ينطقُ به[1]، وفي الكواشي: ونعلمُ ما تُحَدِّثُه نفسُه، والباءُ زائدة.

(١) من قوله: «والباء مثلها» إلىٰ هنا، وردت في (ح) و(ف) آخر هذه الفقرة، وهو خطأ.

أي: ما تـجعلُه مُـوَسوِساً، و﴿مَا﴾ مصدريّة، لأنهم يقولون: حَدَّثَ نفسَه بكذا، كما يقولون: حَدَّثَتْهُ به نفسُه، قال:

واكذِبِ الـنَّفسَ إذا حَـدَّثْتَها

﴿وَنَحۡنُ أَقۡرَبُ إِلَيۡهِ﴾ مـجاز، والـمُراد: قُرْبُ عِلمِـهِ منه،.................

قوله: (**أي: ما تجعلُه ـ يعني: ما تجعلُ نفسُه ـ مُوَسْوِساً**): أي: ويَعلَمُ اللـهُ جَعْلَ النفسِ الإنسانَ مُوَسْوَساً. «ما»: علىٰ الأول: موصولة، والضميرُ في ﴿بِهِۦ﴾ راجعٌ إلىٰ «ما»، أي: الشيء الذي تُوَسوِسُ به نفسُه، وعلىٰ الثاني: مصدر، والضميرُ في ﴿بِهِۦ﴾ للإنسان.

وفي نُسْخة: «مُوَسوَساً» بفَتْح الواو، أي: مُوَسوَساً به، فحَذَفَ «به».

قوله: (**لأنهم يقولون: حَدَّثَ نفسَه بكذا، كمـا يقولون: حَدَّثَتْهُ به نفسُه**): وهو تعليلٌ لتصحيح القول بأنَّ الضميرَ للإنسان، فجعلَ الإنسانَ معَ نفسِه ـ أي: ذاتِه ـ شَخْصَينِ تجري بينهما مُكالمةٌ ومُحادَثة، تارةً هو يُـحَدِّثُها، وأخرىٰ هي تُـحَدِّثُه.

قال[1] في قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا يَخۡدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمۡ﴾ [البقرة: ٩]: «وأن يُرادَ حقيقةُ الـمُخادَعة، أي: وهُم في ذلك يـخدعونَ أنفُسَهُم حيثُ يُمَنُّونَها الأباطيل، ويَكذِبُونَها فيما يُـحَدِّثُونَـها به، وأنفُسُهُم كذلكَ تُـمَنِّيهم وتُـحَدِّثُهم بالأمانيّ»، وقالَ في آخِره: «الـمُرادُ بالأنفُس: ذواتُهم».

قوله: (**واكذِبِ النفسَ إذا حَدَّثتَها**): تمامُه:

إنَّ صِدقَ النفسِ يُزرِي بالأَمَلْ[2]

قال الميداني: «المعنىٰ: لا تُـحَدِّثْ نفسَك بأنكَ لا تَظفَر، فإنَّ ذلك يُثبِّطُك»[3].

---

(١) أي: الزمخشري في نفسير الآية المذكورة من سورة البقرة (٢: ١٦٨).

(٢) البيت للَبيد بن ربيعة، كما في «ديوانه» ص١٤١.

(٣) «مجمع الأمثال» للميداني (٢: ١٣٩).

....

وقال غيرُه: مثلُه قولُ الآخر:

وإذا صَدَقْتَ النفسَ(١) لم تَتـرُكْ لهـا ... أملاً وتأمُلُ ما اشتهىٰ المكـذوبُ

وبعدَه(٢):

غيـرَ أنْ لا تـكذِبَنْها في التُّقىٰ ... واخْزُهـا بالبِـرِّ لله الأجَـلْ

وقال الأصمعيّ: هو مأخوذٌ مِن قولِ لَبيد:

وإذا هَــمَمْتَ بـأمرِ شَــرٍّ فاتَّـئِدْ ... وإذا هَـمَمْتَ بأمرِ خَيْـرٍ فافعَـلِ(٣)

قال الميداني: «سُئِلَ بَشّار: أيُّ بيتٍ قالَتْهُ العربُ أشعَر؟ قال: إنَّ تفضيلَ بيتٍ واحدٍ علىٰ الشِّعْرِ كُلِّه لشديد، لكنْ أحسَنَ الشاعرُ في قوله:

و اكذِبِ النفسَ إذا حَدَّثتَها»(٤).

وقال الآخر:

وللنفوس وإن كانـت علىٰ وَجَـلٍ ... مِــنَ الـمَنِيّـــةِ آمــالٌ تُقوِّيهــا

والمـرءُ يَبـسُطُها والـدَّهرُ يَقبِـضُها ... والنفسُ تَنشُـرُها والموتُ يَطْويها(٥)

وقيل: الأملُ رحمةٌ مِنَ الله، ولولا ذلك لَـمَا غَرَسَ غارسٌ شَجَراً، ولا أرضَعَتْ مُرضِعةٌ وَلَداً.

---

(١) في الأصول الخطية: «نفسك»، وينكر به الوزن.

(٢) أي: بعدَ بيتِ لَبيدٍ المُتقدِّم، وهو أيضاً في «ديوانه» ص١٤١.

(٣) لم أقف عليه في «ديوانه»، وعزاه المُفضَّلُ الضَّبِّيُّ في «المُفضَّليات» ص٣٨٥ إلىٰ عبد قيس بن خُفَاف.

(٤) «مجمع الأمثال» للميداني (٢: ١٣٩).

(٥) البيتان لعليِّ بن أبي طالب رضي الله عنه، كما في «ديوانه» ص٢١٠.

وأنه يَتعلَّقُ بمعلومِهِ منه ومن أحوالِهِ تعلُّقاً لا يخفىٰ عليه شيءٌ مِن خَفِيّاتِه، فكأنَّ ذاتَه قريبةٌ منه، كما يُقال: اللـهُ في كُلِّ مكان، وقد جَلَّ عن الأمكِنة، و﴿حَبۡلِ ٱلۡوَرِيدِ﴾: مَثَلٌ في فَرْطِ القُرْب، كقولهم: **هو مِنِّي مَقعَدَ القابِلة** ومَعقِدَ الإزار، وقال ذو الرُّمّة:

والـمَوْتُ أدنىٰ لي مِـنَ الوَريـدِ

قوله: (**وأنه يَتَعلَّقُ بمَعْلومِهِ منه**): الضميرُ في «أنه» لِعِلمِهِ تعالىٰ، وفي «مَعْلومِهِ» لله تعالىٰ، وفي «منه» للإنسان[1].

قوله: (**فكأنّ ذاتَه قريبةٌ منه**): قال القاضي: «أي: ونحنُ أعلمُ بحالِهِ ممن كانَ أقرَبَ إليه ﴿مِنۡ حَبۡلِ ٱلۡوَرِيدِ﴾ تـجَوُّزٌ بقُرْبِ الذاتِ لِقُرْبِ العِلم، لأنه مُوجِبُه»[2].

قوله: (**هو منِّي مَقعَدَ القابلة**): وذلك إذا لَصِقَ به مِن بينِ يَدَيـه، الشيءُ إن كان بعيداً قالوا: هو مني مناطَ الثُّريّا، وإن كان قريباً قالوا: هو مني مَقعَدَ القابلة ومَعقِدَ الإزار، وإن كان وَسَطاً قالوا: هو منك فوقَ اليد، وبَسْطةَ الرُّمْح، وغَلْوةَ الرامي[3]، وعَدْوةَ الفَرَس.

قوله: (**والموتُ أدنىٰ لي مِنَ الوريد**): قيل: أولُه:

هل أغدُوَنْ في عيشةٍ رَغيدِ

وعن بعضهم: في «ديوانه»[4]:

مـا دونَ وقـتِ الأجـلِ المعـدودِ نقصٌ[5] ولا في الظِّمْءِ مِن مَزيدِ

موعــودُ ربٍّ صـادِقِ الموعــود واللـــهُ أدنــىٰ لي مِــنَ الوَريــدِ

والموتُ يلقىٰ أنفسَ الـشُّهودِ

---

(١) هذه الفقرة أُخِّرت في (ح) و(ف) بعد التي تليها، ووردت في (ط) في هذا الموضع، وهو المناسبُ لترتيب الكلام في «الكشّاف».

(٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ٢٢٦).

(٣) أي: غايةَ رميه.

(٤) أي: في «ديوان ذي الرمة»، ص٨٠، وهو بلفظ: «نقصٌ وما» بدل «نقصٌ ولا»، «الوعود» بدل «الموعود».

(٥) في الأصول الخطية: «انقص»، ولا يستقيم وزنًا ولا معنىً.

والحبْل: العِرْق، شُبِّهَ بواحِدِ الحِبال، ألا ترىٰ إلىٰ قوله:

كأَنْ وَرِيدَيْهِ رِشاءا خُلْبِ

والوريدان: عِرْقانِ مُكتَنِفانِ لِصَفْحَتَي العُنُقِ في مُقَدَّمِهما مُتَّصِلانِ بالوتين، يَرِدانِ مِنَ الرأسِ إليه، وقيل: سُمِّيَ «وريداً» لأنَّ الرُّوحَ تَرِدُه.

فإن قلت: ما وَجْهُ إضافةِ «الحبلِ» إلىٰ «الوريد»، والشيءُ لا يُضافُ إلىٰ نفسِه؟ قلت: فيه وَجْهان: أحدهما: أن تكونَ الإضافةُ للبيان، كقولهم: **بَعيرٌ سانية**. والثاني: أن يُراد: حَبْلُ العاتِق، فيُضافُ إلىٰ الوريد، كما يُضافُ إلىٰ العاتق؛ **لاجتِماعِهما في عُضْوٍ واحِدٍ**، ....

الشهود: الحضور، والظِّمْء ـ بالظاء والهمز ـ: مُدّةُ الأجل، والأصل: ما بين الشُّرْبَين.

قوله: (**كأنْ وَرِيدَيهِ رِشاءا خُلْب**): الرِّشاء ـ بالمَدّ ـ: حَبْلُ البئر، والخُلْبُ ـ بالتسكين ـ: اللِّيف، جعَلَ «كأنْ» بعدَ التخفيفِ عامِلة، كما كانَ قبلَه، ونَصَبَ «وَرِيدَيه».

الراغب: «الوريد: عِرقٌ يَتَّصِلُ بالكَبِدِ والقَلْب، وفيه مجاري الرُّوح، قال تعالىٰ: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ﴾ أي: روحه»(١).

قوله: (**بعيرٌ سانية**): وهي الناقةُ التي يُستَقىٰ عليها، وهي الناضِحةُ أيضاً، وقيلَ في المثل: «سَيْرُ السَّواني سَفَرٌ(٢) لا يَنقَطِع»، وفي بعض النُّسَخ: «بعيرٌ سائبة»، وهي الناقةُ التي تُسَيَّبُ في الجاهلية.

قوله: (**لاجتِماعِهما في عُضْوٍ واحِد**): أي: اجتماع الحبْل والوريد في صَفْحةِ العُنُق، وذلكَ أنَّ هذا الحبل هو الذي امتَدَّ مِن العاتِق إلىٰ صَفْحةِ العُنُق، فيُضافُ إلىٰ الوريدِ لاتصالِه به، كما يُضافُ إلىٰ العاتِق.

---

(١) «مفردات القرآن» ص٨٦٥.

(٢) تحرَّف في الأصول الخطية إلىٰ: «سير»، وصَوَّبتُه من «مجمع الأمثال» للميداني (١: ٣٤٢)، و«لسان العرب» لابن منظور، مادة (سنا).

كما لو قيل: **حَبْل العِلباءِ** مَثلاً.

[﴿إِذْ يَتَلَقَّى ٱلْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٌ * مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ ١٧-١٨]

﴿إِذْ﴾ منصوبٌ بـ﴿أَقْرَبُ﴾، وساغَ ذلكَ **لأنَّ المعاني تَعمَلُ في الظَّرْفِ** مُتقدِّمةً ومُتأخِّرة، والمعنىٰ: أنه لَطِيفٌ يَتَوصَّلُ عِلمُه إلىٰ خَطَراتِ النَّفْس وما لا شيء أخفىٰ منه، وهو أقربُ مِنَ الإنسانِ مِن كُلِّ قريبٍ حينَ يَتلقّىٰ الحفيظانِ ما يَتلفَّظُ به؛ **إيذاناً** بأنَّ استِحفاظَ المَلَكَينِ أمرٌ هو غنيٌّ عنه، وكيفَ لا يَستَغني عنه، وهو مُطَّلِعٌ علىٰ أخفىٰ الخفيّات؟ وإنما ذلكَ لِحكمةٍ اقتَضَتْ ذلك، وهي ما في كَتَبةِ المَلَكَينِ وحِفظِهما، وعَرْضِ صَحائفِ العَمَل يومَ يقومُ الأشهاد، وعِلمِ العَبْدِ بذلك مَعَ عِلمِهِ بإحاطةِ الله بعَمَله: مِن زيادةِ لُطْفٍ له في الانتهاءِ عن السَّيِّئاتِ والرغبةِ في الحسنات.

وعن النبيِّ ﷺ: «إنَّ مَقعَدَ مَلَكَيكَ علىٰ **ثَنِيَّـتَيك**، ولسانُكَ قَلَمُهمـا، وريقُكَ مِدادُهما، وأنتَ تجري فيمـا لا يَعْنيك، لا تَستَحي مِنَ الله، ولا منهما». ....

قوله: (**حَبْلُ العِلباء**): **النهاية**: «العِلباء: عَصَبٌ في العُنُقِ يأخذُ إلىٰ الكاهِل، وهما عِلباوانِ يميناً وشمالاً، وما بينهما مَنبَتُ عُرْفِ الفَرَس»

قوله: (**لأنَّ المعانيَ تعملُ في الظَّرْف**): قيل: إنَّ «أفعَلَ» لا يَعمَلُ في الظاهر، لكنْ فيه معنىٰ الفِعْل، وذلكَ القَدْرُ يكفي في أن يَعمَلَ في الظَّرْف، فإنَّ معنىٰ قولهم: «إنه لا يَعمَل»: لا يَعمَلُ في الفاعل والمفعول الظاهِرَين، والـمُرادُ مِن قولهم: «المعاني»: ما فيه معنىٰ الفِعْل، كاسم الإشارةِ والجارِّ والمجرور، فألحقَ اسمَ التفضيل بهما لِضَعْفِهِ في العمل.

قوله: (**إيذاناً**): مفعولٌ له، ومُعلَّـلُه محذوف، أي: قالَ تعالىٰ ذلكَ للإيذان.

قوله: (**ثَنِيَّـتَيك**): وهما السِّنّانِ المُتقدِّمان.

ويجوزُ أن يكونَ تَلَقِّي الـمَلَكَينِ بياناً للقُرْب، يعني: ونحنُ قريبونَ منه مُطَّلِعُونَ علىٰ أحوالِهِ مُهَيمِنُونَ عليه، إذْ حَفَظَتُنا وكَتَبَتُنا مُوكَّلونَ به، والتَّلَقِّي: التَّلَقُّنُ بالحِفظِ والكِتْبَة. والقَعيد: المُقاعِد، كالجليس بمعنىٰ: المُجالِس، وتقديرُه: عن اليمينِ قَعيدٌ وعن الشمالِ قَعيدٌ مِنَ المُتلقِّيَين، فتُرِكَ أحدُهما لِدلالةِ الثاني عليه، كقوله:

.... **كنتُ منهُ ووالِدي** **بَرِيئاً** ....

﴿رَقِيبٌ﴾ مَلَكٌ يَرقُبُ عَمَلَه، ﴿عَتِيدٌ﴾ حاضِر، واختُلِفَ فيما يَكتُبُ الـمَلَكان: فقيل: يكتُبانِ كُلَّ شيءٍ حتىٰ أنينَه في مَرَضِه، وقيل: لا يكتُبانِ إلا ما يُؤجَرُ عليه **أو يُوْزَرُ به**، ويَدُلُّ عليه قولُه عليه السَّلام: «كاتِبُ الحسناتِ علىٰ يمينِ الرجل، وكاتِبُ السَّيِّئاتِ علىٰ يَسارِ الرجل، وكاتِبُ الحسناتِ أمينٌ علىٰ كاتِب السَّيِّئات، فإذا عَمِلَ حَسَنةً كَتَبها مَلَكُ اليمين عَشْراً، وإذا عَمِلَ سَيِّئةً قالَ صاحِبُ اليمينِ لصاحِبِ الشِّمال: دَعْهُ سبعَ ساعاتٍ. ....

قوله: (**ويـجوزُ أن يكونَ تَلَقِّي الـمَلَكَينِ بياناً للقُرْب**): أي: تعليلاً له، كما قال صاحبُ «التقريب»، فـ«إذ» للتعليل، وقولُه: «ويجوزُ» عَطْفٌ علىٰ قوله: «وهو أقربُ مِنَ الإنسانِ مِن كُلِّ قريب، حينَ يَتلقّىٰ الحفيظان».

قوله: (**كنتُ منه ووالدي بَرِيئاً**): أولُه:

رمـاني بـأمرٍ كنـتُ منـه ووالـدي ... بَرِيئاً ومن أجلِ الطَّـوِيِّ رمـاني(١)

أي: رماني بأمرٍ كنتُ منه وكانَ والدي منه بَرِيئاً.

قوله: (**أو يُؤزَرُ به**): رُوِيَ عن المُصنِّف: أجَرَه: إذا ضَـرَبَه بالأجر، ووَزَرَه: إذا ضَـرَبَه بالوزر، كما يُقال: رَكَبَه: إذا ضَـرَبَه بالرُّكْبة، ورَأَسَه: إذا ضَـرَبَه بالرأس.

---

(١) البيت لابن أحمر أو للأزرق بن طرفة، كما في «لسان العرب» لابن منظور. وانظر «شرح ديوان الحماسة» للمرزوقي (١: ٦٦١).

لَعَلَّه يُسَبِّحُ أو يَستَغفِر»، وقيل: إنَّ المَلائِكَةَ يجتنبونَ الإنسانَ عندَ غائِطِهِ وعندَ جِماعِه.

وقُرِئ: «ما يُلفَظُ» علىٰ البناءِ للمفعول.

[﴿وَجَآءَتْ سَكْرَةُ ٱلْمَوْتِ بِٱلْحَقِّ ذَٰلِكَ مَا كُنتَ مِنْهُ تَحِيدُ * وَنُفِخَ فِى ٱلصُّورِ ذَٰلِكَ يَوْمُ ٱلْوَعِيدِ * وَجَآءَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَّعَهَا سَآئِقٌ وَشَهِيدٌ * لَّقَدْ كُنتَ فِى غَفْلَةٍ مِّنْ هَٰذَا فَكَشَفْنَا عَنكَ غِطَآءَكَ فَبَصَرُكَ ٱلْيَوْمَ حَدِيدٌ﴾ ١٩-٢٢]

لـمَّا ذَكَرَ إنكارَهم البَعْث، واحتَجَّ عليهم بوَصْفِ قُدْرتِهِ وعِلمِه، أعلَمَهم أنَّ ...

قوله: (**لـمَّا ذكرَ إنكارَهم البَعْث، واحتَجَّ عليهم بوَصْفِ قُدْرتِه وعِلمِه، أعلَمَهم**): بيانٌ لِنَظْمِ الآية، وأنَّ قولَه: ﴿وَجَآءَتْ سَكْرَةُ ٱلْمَوْتِ﴾ مُتَّصِلٌ بمُفتَتَح السُّورة، و«الإنكار»: هو قولُهم: ﴿أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا ذَٰلِكَ رَجْعٌۢ بَعِيدٌ﴾، و«الوَصْفُ بالعِلم»: في موضعين:

أحدهما: قولُه: ﴿قَدْ عَلِمْنَا مَا تَنقُصُ ٱلْأَرْضُ مِنْهُمْ﴾، أي: لا تخفىٰ علينا أجزاؤُهم المُتفرِّقةُ المُتلاشِيةُ في تُخُوم الأرَضين، رَدّاً لِقولِهم: ﴿أَءِذَا ضَلَلْنَا فِى ٱلْأَرْضِ أَءِنَّا لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾، وأما قولُه: ﴿وَعِندَنَا كِتَٰبٌ حَفِيظٌۢ﴾ فتأكيدٌ له، أي: عندَنا تفاصيلُ تلكَ الأجزاءِ جُزْءاً فجُزْءاً، شَيْئاً فشَيْئاً، نَعلَمُه كما يَعلَمُ مَنْ يكونُ عندَه كتابٌ يَنظُرُ إليه ويحفظُه بتفاصيله، حَرْفاً حَرْفاً، باباً باباً؛ تقريباً لكم.

وثانيهما: قولُه: ﴿وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِۦ نَفْسُهُۥ﴾ إلىٰ آخر الآيات، وإثباتُه علىٰ طريقٍ يَعلَمُ منه تفاصيلَ أفعالِ المُكلَّفِ وأحوالِه، كما أنَّ إثباتَ الأولِ لتفاصيل أجزائِهِ وأعضائِه، وإنما أخَّرَ هذا النَّوْعَ مِنَ العِلم ليَتخلَّصَ منه إلىٰ أحوال انتِقالِهِ مِن هذه الدار إلىٰ الأُخرىٰ.

وأما «إثباتُ القدرة»: فكما سبقَ علىٰ نوعين: آفاقيّ، وإليه الإشارةُ بقوله: ﴿أَفَلَمْ يَنظُرُوٓا۟ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَوْقَهُمْ﴾، أو أنفُسيّ، وهو المُرادُ مِن قوله: ﴿أَفَعَيِينَا بِٱلْخَلْقِ ٱلْأَوَّلِ﴾، وقد سبقَ مِراراً أنَّ إثباتَ الحشرِ والنَّشرِ إنما يَتِمُّ ويَتمشّىٰ إذا ثبتَ أنه تعالىٰ عالـمٌ بكُلِّ المعلومات، وقادرٌ علىٰ كُلِّ المقدورات، ويُخبِرُ عنه الصادق. ما أحسَنَ هذا النَّظْم.

ما أنكَرُوهُ وجَحَدُوهُ هم لاقُوهُ عن قريبٍ عندَ مَوْتِهم وعندَ قيام الساعة، **ونبَّه علىٰ اقتِراب ذلكَ بأنْ عَبَّـرَ عنه بلفظِ الماضي**، وهو قولُه: ﴿وَجَآءَتۡ سَكۡرَةُ ٱلۡمَوۡتِ بِٱلۡحَقِّ﴾، ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ﴾.

و﴿سَكۡرَةُ ٱلۡمَوۡتِ﴾: شِدَّتُه الذاهِبةُ بالعَقْل، والباءُ في ﴿بِٱلۡحَقِّ﴾ للتَّعْدية، يعني: وأَحضَـرَتْ سَكْرةُ الموتِ حقيقةَ الأمرِ الذي أنطقَ اللـهُ به كُتُـبَه، وبَعَثَ به رُسُلَه، أو: حقيقةَ الأمرِ وجَلِيّةَ الحال؛ مِن سَعادةِ الميتِ وشقاوته. وقيل: الحقّ: الذي خُلِقَ له الإنسان؛ أنَّ كُلَّ نفسٍ ذائقةُ الموت.

ويجوزُ أن تكونَ الباءُ مِثلَها في قوله: ﴿تَنۢبُتُ بِٱلدُّهۡنِ﴾ [المؤمنون: ٢٠]، أي: وجاءت مُلتَبِسةً بالحق، أي: بحقيقةِ الأمر، أو بالحِكمةِ والغَرَض الصَّحيح، كقوله: ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ بِٱلۡحَقِّ﴾ [الأنعام: ٧٣].

وقرأ أبو بكرٍ وابنُ مسعودٍ رضيَ اللـهُ عنهما: «سَكْرةُ الحقِّ بالـمَوْت»؛ علىٰ إضافةِ «السَّكْرةِ» إلىٰ «الحقّ»، **والدلالةِ** علىٰ أنها السَّكْرةُ التي كُتِبَتْ علىٰ الإنسانِ وأُوجِبَت له، وأنها حِكمة، **والباءُ للتَّعْدية**؛ لأنها سَبَبُ. ....

قوله: (**ونبَّه علىٰ اقتِراب ذلكَ [بأنْ عَبَّـرَ عنه] بلفظِ الماضي**): يعني: إذا كانَ الشيءُ المُتوقَّعُ قريبَ الوقوع، أو أسبابُ وقوعِهِ مُتأخِّرة: يُعدَلُ في الإخبارِ عنه مِنَ المُستَقبَلِ إلىٰ الماضي؛ دلالةً علىٰ حُصُولِه، نَحْو قولك: «اشتَريتُ كذا» حالَ انعِقادِ الأسباب، وحُصُولِ التراضي، ومنه قولُك: مُتّ.

قوله: (**والدلالـة**): عطف علىٰ «إضافة» عَطْفَ تفسير وإعلام بأنَّ الإضافةَ مِن إضافةِ البيان.

قوله: (**والباءُ للتَّعْدية**): أي: الباءُ في «بالموت» في قِراءةِ «سَكْرةُ الحقِّ بالموت» مُتَّصِلٌ بـ«جاءت»، وهيَ إما سَبَبيّة، لأنَّ مجيءَ هذهِ السَّكْرةِ التي أوجَبَها اللـهُ تعالىٰ للإنسانِ حِكمةٌ

زُهُوقِ الرُّوحِ لِشِدَّتِها، أو لأنَّ الـمَوْتَ يَعقُبُها، فكأنها جاءت به. ويجوزُ أن يكونَ المعنىٰ: جاءت ومعها الموتُ.

قيل: سَكْرةُ الحقّ: سَكْرةُ اللـه، أُضِيفَتْ إليه تَفْظيعاً لِشأنِها وتهويلاً. وقُرِئ: «سَكَراتُ الموت».

﴿ذَٰلِكَ﴾ إشارةٌ إلىٰ «الموتِ» والخِطابُ للإنسانِ في قوله: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ﴾ علىٰ طريقِ الالتِفات، **أو إلىٰ** «الحقِّ» **والخِطابُ للفاجِر**، ﴿تَحِيدُ﴾ تنفِرُ وتَهرُب، وعن بعضِهم: أنه سأَلَ زيدَ بنَ أسلَمَ عن ذلك، فقال: الخِطابُ لرسولِ الله ﷺ؛ فحَكاهُ لِصالحِ بنِ كَيْسان، فقال: والله **ما سِنٌّ عالية**، ولا لِسانٌ فَصِيح، ....

لا بُدَّ أن تكونَ سَبَباً لزُهُوقِ الرُّوح، أو لا تكونَ سَبَبَه، لكن هذهِ السَّكْرة لـمَّا تَرتَّبَ عليها الموتُ كانت كأنها جاءت بالموت.

قوله: (**أو إلىٰ «الحقّ»، والخِطابُ للفاجر**): يعني: ﴿وَجَآءَتْ سَكْرَةُ ٱلْمَوْتِ﴾ إن اتَّصَلَ بقولِه: ﴿بَلْ هُمْ فِى لَبْسٍ مِّنْ خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾، وقولِه: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ﴾، وهم الذين قالوا: ﴿أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا ذَٰلِكَ رَجْعٌۢ بَعِيدٌ﴾: فالمُناسِبُ أن يكونَ المُشارُ إليه بقوله: ﴿ذَٰلِكَ﴾: «الحقّ»، يَدُلُّ عليه قولُه: «لـمّا ذكرَ إنكارَهم البَعْث، واحتجَّ عليهم بوَصْفِ قُدْرتِهِ وعِلمِه، أعلَمَهم أنَّ ما أنكرُوهُ وجَحَدُوهُ هم لاقُوهُ عن قريب» أي: جاءكَ ـ أيها الفاجِرُ ـ الحقُّ الذي أنكرتَه.

وإنِ اتَّصَلَ بقوله: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ﴾، ويكونُ الخِطابُ للجِنس، وفيهم البَرُّ والفاجِر، كما قالَ الحسينُ بنُ عبد الله العباسيّ، فالمُناسِبُ أن يكونَ المُشارُ إليه: «الموت».

والالتِفاتُ لا يُفارِقُ الوَجْهَين، والثاني هو الوَجْه؛ لمجيءِ قولِه بعدَ ذلك: ﴿وَجَآءَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَّعَهَا سَآئِقٌ وَشَهِيدٌ﴾، وتفصيله: ﴿أَلْقِيَا فِى جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ﴾، ﴿وَأُزْلِفَتِ ٱلْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ﴾.

قوله: (**ما سِنٌّ عالية**): نفيٌ للصِّفةِ علىٰ المُبالغةِ دونَ الموصوف، يَدُلُّ عليه قولُه: «ولا لِسانٌ فَصِيح»، نَحْو قولك: ما عندي كتابٌ يُباع، تُريدُ نفيَ البيع وحدَه.

ولا مَعرفةٌ بكلام العَرَب، هو للكافر. ثم حكاهما للحُسَينِ بنِ عبدِ الله بنِ عُبيدِ الله ابنِ عباس، فقال: أُخالِفُهما جميعاً، هو للبَرِّ والفاجِر.

﴿ذَٰلِكَ يَوۡمُ ٱلۡوَعِيدِ﴾ علىٰ تقديرِ حَذْفِ الـمُضاف، أي: وقتُ ذلك يومُ الوعيد، والإشارةُ إلىٰ مَصدَرِ «نُفِخَ».

﴿سَآئِقٞ وَشَهِيدٞ﴾ مَلَكان، أحدُهما يَسُوقُه إلىٰ المَحشَر، والآخَرُ يَشهَدُ عليه بعَمَلِه، أو مَلَكٌ واحِدٌ جامِعٌ بينَ الأمرَين، كأنه قيل: معها مَلَكٌ يَسُوقُها ويَشهَدُ عليها، ومحلُّ ﴿مَّعَهَا سَآئِقٞ﴾: النَّصْبُ علىٰ الحالِ مِن ﴿كُلُّ﴾؛ **لِتعَرُّفِهِ بالإضافةِ** إلىٰ ما هو في حُكم المعرفة.

قُرِئَ: «لقد كُنتِ ... عنكِ غِطاءَكِ فبَصَرُكِ» بالكَسْر؛ علىٰ خِطاب النفس، أي: يُقالُ لها: لقد كُنتِ.

جُعِلَتِ الغَفْلةُ كأنها غِطاءٌ غَطَّى به جَسَدَه كُلَّه، أو غِشاوةٌ غَطّىٰ بها عَينَيه، فهو لا يُبصِرُ شيئاً، فإذا كانَ يومُ القيامةِ تيقَّظ، وزالت عنه الغَفْلةُ وغطاؤُها، فيُبصِرُ ما لم يُبصِرْهُ مِنَ الحق، ورَجَعَ بَصَرُه ـ الكَليلُ عن الإبصارِ لِغَفْلَتِه ـ حَدِيداً لِتيقُّظِه.

[﴿وَقَالَ قَرِينُهُۥ هَٰذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ﴾ ٢٣]

﴿وَقَالَ قَرِينُهُۥ﴾ هو الشَّيطانُ الذي قُيِّضَ له في قوله: ﴿نُقَيِّضۡ لَهُۥ شَيۡطَٰنٗا فَهُوَ لَهُۥ قَرِينٞ﴾ [الزخرف: ٣٦]، ....

قوله: (**لِتعَرُّفِهِ بالإضافة**): قيل: أصلُ «كُلّ» أن تُضافَ إلىٰ الجمع، كـ«أفعَل» التفضيل، وإنما كانت في حُكم المعرفةِ لأنها بإضافتِها إلىٰ «النفس»[1] صارت شامِلةً لجميع النفوس، فكأنه قيل: كُلُّ النفوس، فتَعيَّنَ مَدلولُها، فصارت معرفة.

---

(١) في (ح) و(ف): «بإضافتها إلى القرين إلى النفس»، وهو خطأ، والمُثبتُ من (ط).

يَشهَدُ له قولُه: ﴿قَالَ قَرِينُهُۥ رَبَّنَا مَآ أَطْغَيْتُهُۥ﴾ [ق: ٢٧]، ﴿هَٰذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ﴾ هذا شيءٌ لَدَيَّ وفي مَلَكَتِي عَتِيدٌ لجهنَّم، والمعنىٰ: أنَّ مَلَكاً يَسُوقُه، وآخَرَ يَشهَدُ عليه، وشَيْطاناً مقروناً به، يقول: قد أعتَدْتُه لجهنَّمَ وهيَّأتُـه لها بإغوائي وإضلالي.

فإن قلت: كيفَ إعرابُ هذا الكلام؟ قلت: إنْ جَعَلتَ ﴿مَا﴾ موصوفة، ....

قوله: (يَشهَدُ له قولُـه: ﴿قَالَ قَرِينُهُۥ رَبَّنَا مَآ أَطْغَيْتُهُۥ﴾): يعني: الذي يَدُلُّ علىٰ أنَّ «القَرينَ» هو الشيطان: هذهِ الآية، وفيه نَظَر؛ لأنَّ القرينَ الأولَ حينَ قال: هذا ما أعتَدْتُه لجهنَّم، وهَيَّأتُـه لها، بإغوائي وإضلالي ـ كما قال ـ، كيفَ يقول: ﴿رَبَّنَا مَآ أَطْغَيْتُهُۥ﴾؟ ولذلكَ قالَ الواحِديّ: «القرينُ الأول: المَلَكُ الذي كانَ يكتبُ عَمَلَه السَّيِّئَ في الدُّنيا، يقولُ لِرَبِّه: وَكَّلتَني به، وقد أحضَـرتُه، وهو قولُه: ﴿هَٰذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ﴾، يعني: الشَّخْصَ الذي أتىٰ به، و«ما» بمعنىٰ «مَنْ»، والقرينُ الثاني: الشَّيْطان»[1]، وله أن يقول: إنَّ الشيطانَ حينَ رأىٰ مَلَكاً يَسُوقُ الكافر، وآخَرَ يَشهَدُ عليه، قال ذلكَ القول، فلما سَمِعَ خِطابَ الله عَزَّ وجَلّ: ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ﴾، وقولَه: ﴿فَأَلْقِيَاهُ فِي ٱلْعَذَابِ ٱلشَّدِيدِ﴾ تَبَـرَّأَ منه وكَذَب.

قوله: (إن جَعَلتَ ﴿مَا﴾ موصوفة): بمعنىٰ: شيء، و﴿عَتِيدٌ﴾ صفةٌ لها أو موصولة، و﴿لَدَيَّ﴾ صِلتُها، و﴿عَتِيدٌ﴾ بَدَلٌ مِنَ الموصولة، ولإبهامِها جاز إبدالُ النَّكِرةِ منها، قال أبو البقاء: «﴿هَٰذَا﴾ مُبتدأ، وفي ﴿مَا﴾ وَجْهان: أحدهما: أنها نكرة، و﴿عَتِيدٌ﴾ صِفتُها، و﴿لَدَيَّ﴾ معمولُ ﴿عَتِيدٌ﴾، ويجوزُ أن يكونَ ﴿لَدَيَّ﴾ صفةً أيضاً، فيَتَعلَّقُ بمحذوف، وتكونَ ﴿مَا لَدَيَّ﴾ خَبَـرَ ﴿هَٰذَا﴾. والثاني: أن تكونَ ﴿مَا﴾ موصولة، و﴿لَدَيَّ﴾ صلتُها، و﴿عَتِيدٌ﴾ خَبَـر ﴿مَا﴾، والجملةُ خَبَرُ ﴿هَٰذَا﴾، ويجوزُ أن تكونَ ﴿مَا﴾ بدلاً مِن ﴿هَٰذَا﴾، ويجوزُ أن يكونَ ﴿عَتِيدٌ﴾ خَبَـرَ مُبتَدأٍ محذوف، ويكونَ ﴿مَا لَدَيَّ﴾ خَبَـراً عن ﴿هَٰذَا﴾، أي: هو عَتيد، ولو جاء ذلكَ في غيرِ القرآنِ لجاز نَصْبُه علىٰ الحال»[2].

---

(١) «الوسيط» للواحدي (٤: ١٦٧).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١٧٥).

فـ﴿عَتِيدٌ﴾ صِفةٌ لها، وإن جَعَلتَها موصولةً **فهو بَدَل، أو خَبَـرٌ بعدَ خَبَـر**، أو خَبَـرُ مُبتَدأٍ محذوف.

[﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ * مَّنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ مُعْتَدٍ مُّرِيبٍ * ٱلَّذِى جَعَلَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَـٰهًا ءَاخَرَ فَأَلْقِيَاهُ فِى ٱلْعَذَابِ ٱلشَّدِيدِ﴾ ٢٤-٢٦]

﴿أَلْقِيَا﴾ خِطابٌ مِنَ الله تعالىٰ للمَلَكَينِ السابقَين؛ السائِق والشَّهيد، **ويجوزُ أن يكونَ خِطاباً للواحِدِ** علىٰ وَجْهَين: أحدهما: قولُ المُبرِّد: أنَّ تَثْنيةَ الفاعِلِ نُـزِّلَتْ منزلة تَثْنيةِ الفِعْلِ لاتحادِهم، كأنه قيل: **ألقِ ألق**، للتأكيد. والثاني: أنَّ العرَبَ **أكثرُ** ما يُرافِقُ ...

فإن قلت: لِـمَ لم يَذكُرْ إبدالَ ﴿عَتِيدٌ﴾ عن ﴿مَا﴾ إذا كانت موصوفة؟ قلت: الموصولةُ مَعَ الصِّلةِ في تأويل المُفرَد، فجاز إبدالُه منه، ولا كذلكَ الموصوفة.

قوله: (**فهو بَدَل**): أي: ﴿عَتِيدٌ﴾ بَدَلٌ مِنَ الموصول، قال صاحبُ «التقريب»: ولإبهامِهِ جاز إبدالُ النَّـكِرةِ منه.

قوله: (**أو خَبَـرٌ بعدَ خَبَـر**): كقولهم: «القُرآنُ كلامُ الله غيـرُ مخلوق»، فقولهُم: «القُرآن» مُبتَدأ، و«كلامُ الله» خَبَـرُه، و«غيـرُ مخلوق» خَبَـرٌ آخر، لا أن يكونَ «كلامُ الله» بَدَلاً مِن قوله: «القُرآن»، وفي كونهما خَبَـرَينِ فائدة، لأنَّ معناه: القُرآنُ كلامُ الله كما يقولُه المُحِقُّون، لا مُختَلَقٌ كما يقولُه المُبطِلُون.

قوله: (**ويجوزُ أن يكونَ خِطاباً للواحد**): التعريفُ في «الواحد» للعَهْد، والمعهودُ قولُه: «أو مَلَكٌ واحِدٌ جامِعٌ بينَ الأمرين».

قوله: (**ألقِ ألق**): قيل: وجهُه أنه حَذَفَ الفِعْلَ الثاني، ثم أتىٰ بفاعِلِه وفاعِلِ الفِعْل الأولِ علىٰ صُورةِ ضمير الاثنين مُتَّصِلاً بالفِعْل الأول.

قوله: (**أكثر**): مُبتَدأ، خَبَـرُه محذوف، وقولُه: «اثنين» مفعولُ «يُرافِق»، أي: أكثرُ مُرافَقةِ الرجل اثنين، حاصِلٌ هذا علىٰ الكوفي، أما المذهبُ السَّديدُ البصـريّ: فـ«اثنين» حالٌ سَدَّ مَسَدَّ الخبر، أي: أكثرُ مُرافَقةِ الرجل حاصِلٌ إذا كانا اثنين، والجملةُ خَبَـرُ «أنّ».

الرجلُ منهم اثنَيْن، فكَثُرَ علىٰ ألسِنَتِهم أن يقولوا: خَلِيليَّ وصاحِبيّ، وقِفا وأَسْعِدا، حتىٰ **خاطبوا الواحِدَ خِطابَ الاثنين**. عن الحجّاج أنه كانَ يقول: **يا حَرَسِيُّ** اضرِبا عُنُقَه.

وقرأ الحسن: «ألقِيَنْ» بالنُّونِ الخفيفة، ويجوزُ أن تكونَ الألفُ في ﴿أَلْقِيَا﴾ بَدَلاً مِنَ النُّون؛ إجراءً للوَصْلِ مجْرىٰ الوَقْف.

﴿عَنِيدٍ﴾ مُعانِدٍ مُجانِبٍ للحَقِّ مُعادٍ لأهلِه.

﴿مَّنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ﴾ كثيرِ المنعِ للمالِ علىٰ حُقوقِه، جعلَ ذلكَ عادةً له لا يَبذُلُ منه شيئاً قَطّ، أو مَنّاعٍ لجِنسِ الخير أن يَصِلَ إلىٰ أهلِهِ يحولُ بينَه وبينَهم. قيل: نزلت في الوليدِ ابنِ المُغيرة، كانَ يَمنَعُ بني أخيه مِنَ الإسلام، وكان يقول: مَنْ دَخَلَ منكم فيه لم أنفَعْهُ بخيرٍ ما عِشْت، ﴿مُعْتَدٍ﴾ ظالم مُتَخَطٍّ للحَقّ، ﴿مُّرِيبٍ﴾ شاكٍّ في الله وفي دينه.

﴿ٱلَّذِى جَعَلَ﴾ مُبتَدأ مُضمَّنٌ معنىٰ الشَّرْط، ولذلكَ أُجيبَ بالفاء، ويجوزُ أن يكونَ ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ﴾...

قوله: (**خاطبوا الواحِدَ خِطابَ الاثنين**): كما في قوله:

فإنْ تَزجُراني ـ يا ابنَ عَفّانَ ـ أنزَجِرْ وإن تَدَعاني أحمِ عِرْضاً مُمَنَّعا[1]

قوله: (**يا حَرَسيّ**): الحَرَسُ ـ بفتحتين ـ: حرسُ السُّلطان، وهم الحرّاس، الواحِد: حَرَسيّ، لأنه صار اسمَ جِنس، فنُسِبَ إليه، ولا تقول: حارس، إلا أن تَذهَبَ به إلىٰ معنىٰ الحراسةِ دونَ الجنس، ذكر في «الصِّحاح». قيل: هذا يَدُلُّ علىٰ أنَّ الحجّاجَ أطلَقَه علىٰ الواحد، لأنه صار اسمَ جِنس، ثم ثَنّاه، فقال: يا حَرَسيُّ اضرِبا، علىٰ لفظِ التثنيةِ المُضافةِ إلىٰ ياءِ المُتكلِّم عندَ النِّداء، وفيه بَحْث.

---

(١) البيتُ لسُوَيد بن كُراع العُكْلي، كما في «لسان العرب» لابن منظور، مادة (جزز).

منصوباً بَدَلاً مِن ﴿كُلَّ كَفَّارٍ﴾، ويكونَ ﴿فَأَلْقِيَاهُ﴾ تكريراً للتوكيد.

[﴿قَالَ قَرِينُهُۥ رَبَّنَا مَآ أَطْغَيْتُهُۥ وَلَٰكِن كَانَ فِى ضَلَٰلٍۭ بَعِيدٍ﴾ ٢٧]

فإن قلت: لِـمَ أُخليَتْ هذهِ الجملةُ عن الواو، وأُدخِلَتْ علىٰ الأُولىٰ؟ قلت: لأنها استُؤنِفَتْ كما تُستأنَفُ الجملُ الواقِعةُ في حِكايةِ التَّقاوُل، كما رأيتَ في **حِكايةِ المُقاوَلةِ بينَ موسىٰ وفِرعون**. فإن قلت: فأينَ التَّقاوُلُ هاهنا؟ قلت: لـمَّا قالَ قرينُه: ﴿هَٰذَا مَا لَدَىَّ عَتِيدٌ﴾، وتَبِعَه قولُه: ﴿قَالَ قَرِينُهُۥ رَبَّنَا مَآ أَطْغَيْتُهُۥ﴾، وتَلاه: ﴿لَا تَخْتَصِمُوا۟ لَدَىَّ﴾، عُلِمَ أنّ ثَمَّ مُقاوَلةً مِنَ الكافر، لكنَّها طُرِحَتْ لِـمَا يَدُلُّ عليها، كأنه قال: رَبِّ هو أطغاني، فقال قَرينُه: ربَّنا ما أطغَيتُه.

وأما الجملةُ الأُولىٰ فواجِبٌ عَطفُها للدَّلالةِ علىٰ الجمع بينَ معناها ومعنىٰ ما قبلَها في الحصول، أعني: مجيءَ كُلِّ نَفْس مَعَ المَلَكَين، وقولَ قَرينِهِ ما قالَ له.

﴿مَآ أَطْغَيْتُهُۥ﴾: ما جَعَلتُه طاغياً، وما أوقَعتُه في الطُّغْيان، ولكنَّه طغىٰ واختارَ الضَّلالةَ علىٰ الهدىٰ، كقوله: ﴿وَمَا كَانَ لِىَ عَلَيْكُم مِّن سُلْطَٰنٍ إِلَّآ أَن دَعَوْتُكُمْ فَٱسْتَجَبْتُمْ لِى﴾ [إبراهيم: ٢٢].

[﴿قَالَ لَا تَخْتَصِمُوا۟ لَدَىَّ وَقَدْ قَدَّمْتُ إِلَيْكُم بِٱلْوَعِيدِ ۝ مَا يُبَدَّلُ ٱلْقَوْلُ لَدَىَّ وَمَآ أَنَا۠ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ ٢٨-٢٩]

قوله: (**ويكونُ ﴿فَأَلْقِيَاهُ﴾ تكريراً للتوكيد**): نَحوُه قولُه تعالىٰ: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ فَكَذَّبُوا۟ عَبْدَنَا﴾ [القمر: ٩]، قال(١): «أي: كَذَّبُوهُ تكذيباً علىٰ عَقِب تكذيب».

قوله: (**في حكايةِ المُقاوَلةِ بينَ موسىٰ وفِرعَون**): أي: في سورةِ بني إسرائيل، وكذلكَ في الشُّعَراء.

---

(١) أي: الزمخشريُّ في تفسير الآية المذكورة من سورة القمر (١٥: ١٢٥).

﴿قَالَ لَا تَخۡتَصِمُواْ﴾ استئناف، مِثلُ قوله: ﴿قَالَ قَرِينُهُۥ﴾، كأنَّ قائلاً قال: فماذا قالَ الله؟ فقيل: قال: لا تـختَصِمُوا. والمعنىٰ: لا تَـختَصِمُوا في دارِ الجزاءِ ومَوقِفِ الحِساب، فلا فائدةَ في اختِصامِكم، ولا طائِلَ تحتَه، وقد أوعَدتُـكُم بعذابي علىٰ الطُّغْيانِ في كُتُبي وعلىٰ ألسِنةِ رُسُلي، فما تركتُ لكم حُجّةً عليّ، ثم قال: لا تَطمَعوا أن أُبدِّلَ قولي ووعيدي، فأُعفِيكُم عما أوعَدتُـكُم به، ﴿وَمَآ أَنَا۠ بِظَلَّٰمٖ لِّلۡعَبِيدِ﴾ فأُعذِّبَ مَنْ ليسَ بمُستَوجِب للعذاب.

والباءُ في ﴿بِٱلۡوَعِيدِ﴾ مَزيدة، مِثلُها في ﴿وَلَا تُلۡقُواْ بِأَيۡدِيكُمۡ إِلَى ٱلتَّهۡلُكَةِ﴾، أو مُعَدِّية؛ علىٰ أنَّ «قَدَّمَ» مُطاوِعٌ بمعنىٰ: تَقدَّم، ويجوزُ أن يقعَ الفِعلُ علىٰ جُملةِ قوله: ﴿مَا يُبَدَّلُ ٱلۡقَوۡلُ لَدَيَّ وَمَآ أَنَا۠ بِظَلَّٰمٖ لِّلۡعَبِيدِ﴾، ويكونَ ﴿بِٱلۡوَعِيدِ﴾ حالاً، أي: قَدَّمتُ إليكم هذا مُلتَبِساً بالوعيدِ مُقتَـرِناً به، **أو قَدَّمتُه إليكم مُوعِداً لكم به.**

فإن قلت: إنَّ قولَه: ﴿وَقَدۡ قَدَّمۡتُ﴾ واقعٌ مَوقِعَ الحالِ مِن ﴿لَا تَخۡتَصِمُواْ﴾، والتقديمُ بالوعيدِ في الدُّنيا، والخصومةُ في الآخرة، واجتماعُها في زمانٍ واحد واجب؟ قلت: معناه: ولا تَـختَصِمُوا وقد صَحَّ عِندَكم أني قَدَّمتُ إليكم بالوعيد، وصِحّةُ ذلكَ عِندَهم في الآخِرة.

فإن قلت: كيفَ قال: ﴿بِظَلَّٰمٖ﴾ علىٰ لفظِ المُبالَغة؟ قلت: **فيه وَجْهان: أن يكونَ مِن قولك: هو ظالِـمٌ** لِعَبْدِه، وظَلّامٌ لِعَبيدِه. وأن يُراد: لو عَذَّبتُ مَنْ لا يَستَحِقُّ العذابَ لكُنتُ ظَلّاماً مُفرِطَ الظُّلم، فنفىٰ ذلك.

قوله: (**أو قَدَّمتُه إليكم مُوعِداً لكم به**): فعلىٰ هذا ﴿بِٱلۡوَعِيدِ﴾ حالٌ مِنَ الفاعل، وعلىٰ الأولِ مِنَ المفعول.

قوله: (**فيه وَجْهان: أن يكونَ مِن قولك: هو ظالم**): وقد مَرَّ بيانُه مِراراً.

الانتِصاف: «أراد أنَّ «فَعّالاً» وردَ بمعنىٰ: فاعل، أو أنَّ المنسوبَ في المُعتادِ إلىٰ المُلوكِ مِنَ الظُّلم علىٰ حَسَب مُلكِهِم؛ إنْ عظيماً فعظيم، وإن حقيراً فحقير، فلما كانَ مُلكُ الله علىٰ كُلِّ

[﴿يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ ٱمْتَلَأْتِ وَتَقُولُ هَلْ مِن مَّزِيدٍ﴾ ٣٠]

قُرِئَ: ﴿نَقُولُ﴾ بالنُّونِ والياء، وعن سعيدِ بنِ جُبير: «يومَ يقولُ اللـهُ لجهنَّم»، وعن ابنِ مسعودٍ والحسن: «يُقال». وانتِصابُ «اليوم» بـ«ظَلَّام» أو بمُضمَر، نَحْو: اذكُر وأنذِر، **ويجوزُ أن يَنتَصِبَ بـ«نُفِخَ»**، كأنه قيل: ونُفِخَ في الصُّورِ يومَ نقولُ لجهنَّم، وعلىٰ هذا يُشارُ بذلكَ إلىٰ ﴿يَوْمَ نَقُولُ﴾، ولا يُقدَّرُ حَذفُ المُضاف.

شيء، فلو نُسِبَ إليه لكان ظالماً[١]، والقَدَريّةُ ظَنُّوا أنه لو عاقبَ علىٰ ما قضىٰ لكانَ ظالماً لِعَبْدِه، فيكونُ ظَلّاماً لكثرتِهم، فهذهِ الآيةُ تَـرُدُّ عليهم»[٢].

قوله: (**قُرِئَ: ﴿نَقُولُ﴾ بالنون والياء**): نافعٌ وأبو بكر: بالياء، والباقون: بالنون[٣].

قوله: (**ويـجوزُ أن يَنتَصِبَ بـ«نُفِخَ»**): قيل: إذا انتَصَـبَ ﴿يَوْمَ نَقُولُ﴾ بـ«نُفِخ»: يكونُ ﴿ذَٰلِكَ﴾ ـ في قوله: ﴿ذَٰلِكَ يَوْمُ ٱلْوَعِيدِ﴾ ـ إشارةً إلىٰ ﴿يَوْمَ نَقُولُ﴾، فلا يحتاجُ إلىٰ تقدير حذفِ المُضاف، لأنَّ المعنىٰ: ذلكَ اليومُ ـ أي: يومَ نقولُ لجهنَّم ـ هو يومُ الوعيد، فيَصِحُّ الحملُ عليه مِن غير التقدير، وأما إذا لم يكن منصوباً بـ«نُفِخ»، ويكونُ قولُه: ﴿ذَٰلِكَ﴾ إشارةً إلىٰ النَّفْخ، فلا يَصِحُّ الحملُ عليه مِن غيرِ التقدير، ولهذا قال: «أي: وقتُ ذلكَ يومُ الوعيد[٤]، والإشارةُ إلىٰ مَصدَر (نُفِخ)»، ولا يُقال: النفخُ في الصُّورِ يومَ الوعيد.

---

(١) كذا في الأصول الخطية، والسِّياق يقتضي أن يُقال: «لكان ظلاماً»، ولفظُ ابن المُنيِّر في «الانتصاف»: «فلما كان ملكُ الله علىٰ كل شيء مَلَكَه قدَّسَ ذاته عمّا يَتوهَّمُ مخذول ـ والعياذ بالله ـ أنه منسوب إليه من ظلم تحت شمول كل موجود».

(٢) «الانتصاف» (٤: ٩) بحاشية «الكشّاف».

(٣) انظر: «التيسير» للداني ص٢٠٢، و«حجة القراءات» ص٦٧٨.

(٤) زاد هنا في (ح) و(ف): «والإشارةُ إلىٰ الصُّورِ يومَ الوعيد، فيَصِحُّ الحمل، ولهذا قال: أي: وقت ذلك اليوم الوعيد»، ولم يظهر لي معناه، وليس في (ط)، فلذا لم أُثبته، والله أعلم.

وسؤالُ جَهَنَّمَ وجوابُها: مِن باب التَّخْيِيل الذي يُقصَدُ به تَصويرُ المعنىٰ في القَلبِ وتثبيتُه، وفيه مَعْنيان: أحدُهما: أنها تمتلئُ مَعَ اتِّساعِها وتباعُدِ أطرافِها حتىٰ لا يَسَعَها شيء، ولا يُزادُ علىٰ امتِلائِها، لقوله: ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ﴾ [السَّجْدة: ١٣]. والثاني: أنها مِنَ السَّعةِ بحيثُ يَدخُلُها مَنْ يَدخُلُها، وفيها مَوضِعٌ للمزيد.

قوله: (وسؤالُ جَهَنَّمَ وجوابُها: مِن بابِ التخييل): الانتِصاف: «تَقدَّمَ إنكارُ لفظِ «التخييل» في قوله: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ [الزمر: ٦٧]، وهاهنا أَوْلىٰ، فإنَّ تلكَ الآياتِ لا بُدَّ مِن حَمْلِها علىٰ المجاز، والمُنكَرُ لفظُ التخييل الذي استُعمِلَ في الباطِل، كقوله: ﴿يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِن سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَىٰ﴾ [طه: ٦٦]، وهاهنا سُؤالُ جَهَنَّمَ وجوابُها حقيقة، كما ورد: «تَحاجَّتِ الجنّةُ والنار»، و«اشتكتِ النارُ إلىٰ ربِّها»، ولا مانعَ مِن ذلك، فقد سَبَّحَ الحصىٰ، وسَلَّمَ الحجرُ علىٰ النبيِّ ﷺ، ولو فُتِحَ بابُ المجاز فيه لاتَّسَعَ الخرْق، بخِلافِ الآياتِ الواردةِ في الصِّفات»[(١)].

وقلت: هذا هو الحقُّ الذي لا محيدَ عنه، روينا عن البُخاريِّ ومُسلِم والترمذيِّ[(٢)] عن أنس عن النبيِّ ﷺ قال: «لا تزالُ جهَنَّمَ يُلقىٰ فيها، وتقول: هل مِن مَزيد؟ حتىٰ يَضَعَ ربُّ العَرْش - وفي رواية: رَبُّ العِزّةِ - فيها قَدَمَه، فينزَوي بعضُها إلىٰ بعض، وتقول: قطِ قط، بعِزّتِكَ وكَرَمِك، ولا يزالُ في الجنّةِ فَضلٌ حتىٰ يُنشِئَ اللهُ خَلْقاً، فيُسكِنُهم فَضْلَ الجنّة».

وعنهم[(٣)] عن أبي هُريرةَ قال: «اختَصَمَتِ الجنّةُ والنار، فقالتِ الجنّة: يا ربّ، ما لها لا يَدخُلُها إلا ضُعفاءُ الناس وسَقَطُهم، وقالتِ النار: أُوثِرتُ بالمُتكبِّرينَ والمُتجبِّرين، فقال للجنّة:

---

(١) «الانتصاف» (٤: ٩-١٠) بحاشية «الكشّاف».

(٢) البخاري (٤٨٤٨) و(٦٦٦١)، ومسلم (٢٨٤٨)، والترمذي (٣٢٧٢).

(٣) في (ط) و(ح): «وعنهم عن الدارمي عن أبي هريرة»، وفي (ف): «وعنهم عن أبي الدرداء عن أبي هريرة»، وفي العبارتين خلل، والحديثُ لم يُخرجه الدارمي. وهو عند البخاري (٧٤٤٩)، ومسلم (٢٨٤٦)، والترمذي (٢٥٦١).

ويجوزُ أن يكونَ ﴿هَلۡ مِن مَّزِيدٍ﴾ استِكثاراً للداخِلينَ فيها، واستِبداعاً للزيادةِ عليهم لِفَرْطِ كثرتِـهم، أو طَلَباً للزِّيادةِ غَيْظاً علىٰ العُصاة. و«الـمَزيد»: إما مَصدَرٌ كالمَحِيد والمَمِيد، وإما اسمُ مفعولٍ كالمَبيع.

[﴿وَأُزۡلِفَتِ ٱلۡجَنَّةُ لِلۡمُتَّقِينَ غَيۡرَ بَعِيدٍ * هَٰذَا مَا تُوعَدُونَ لِكُلِّ أَوَّابٍ حَفِيظٍ * مَّنۡ خَشِيَ ٱلرَّحۡمَٰنَ بِٱلۡغَيۡبِ وَجَآءَ بِقَلۡبٍ مُّنِيبٍ * ٱدۡخُلُوهَا بِسَلَٰمٍۖ ذَٰلِكَ يَوۡمُ ٱلۡخُلُودِ * لَهُم مَّا يَشَآءُونَ فِيهَا وَلَدَيۡنَا مَزِيدٌ﴾ ٣١-٣٥]

أنتِ رحمتي، أرحَمُ بكِ مَنْ أشاءُ مِن عبادي، وقال للنار: أنتَ عذابي أُصيبُ بكِ مَنْ أشاء، ولكُلِّ واحدةٍ منكما مِلؤُها، قال: أما الجنّةُ فإنَّ اللـهَ لا يَظلِمُ مِن خَلقِهِ أحداً، وأنه يُنشِئُ للنار مَنْ يشاء، فيُلقَونَ فيها، فتقول: هل مِن مَزيد؟ ويُلقَونَ فيها، فتقول: هل مِن مَزيد؟ حتىٰ يَضَعَ قَدَمَهُ فيها، فتَمتَلِئ، ويَنزَوي بعضُها إلىٰ بعض، وتقول: قطِ قط». وموضعُ التأويل «القَدَمُ» فقط[(١)].

قوله: (**ويجوزُ أن يكون**): ابتداءُ تفسيرٍ لِقولِهِ تعالىٰ: ﴿هَلۡ مِن مَّزِيدٍ﴾ بناءً علىٰ الوَجْهَينِ السابقينِ مِنَ السَّعَةِ علىٰ النَّشْر، فقولُه: «استِكثاراً للداخلينَ فيها» مُفرَّعٌ علىٰ قوله: «أنها تمتلئُ مَعَ اتِّساعِها حتىٰ لا يَسَعَها شيء»، وقولُه: «أو طَلَباً للمزيد» مبنيٌّ علىٰ قوله: «إنها مِنَ السَّعَةِ بحيثُ يَدخُلُها مَنْ يَدخُلُها، وفيها مَوضِعٌ للمزيد»، والاستفهامُ في قوله: ﴿هَلۡ مِن مَّزِيدٍ﴾: إذا كانَ بمعنىٰ استِكثارِ الداخِلينَ كانَ في معنىٰ النفي، وهو مُشكِل؛ لأنه حينَئذٍ بمعنىٰ الإنكار، والمُخاطَبُ اللـهُ عَزَّ وجَلّ، ولا يُلائِمُه أيضاً معنىٰ الحديثِ الذي أورَدْناه.

قوله: (**والـمَميد**[(٢)]): المَحيدُ والمَميدُ بمعنىٰ، **الجوهري**: «مادَ الشيءُ يَميدُ مَيْداً: تحرَّك، وماد الرجل: تَـبَختَـر».

قوله: (**وإما اسمُ مفعول**): أي: يُقال: هل مَنْ يُزاد؟ كما يُقال: هل مَنْ يُباع؟

---

(١) في (ح) و(ف): «وضع التأويل القدم فقط»، ولا يستقيم، والمُثبتُ من (ط).

(٢) في (ح) و(ف): «يكون فالمميد»! والمُثبَتُ من (ط).

﴿غَيْرَ بَعِيدٍ﴾ نَصبٌ علىٰ الظَّرف، أي: مكاناً غيرَ بعيد، أو علىٰ الحال، وتذكيرُه لأنه علىٰ زِنةِ المَصدَر، **كالزَّئير والصَّليل**، والمَصادِرُ يَستَوي في الوَصْفِ بها المُذكَّرُ والمُؤنَّث، أو علىٰ حَذفِ الموصوف، **أي: شيئاً غيـرَ بعيد، ومعناهُ التوكيد**، كما تقول: هو قريبٌ غيـرُ بعيد، **وعَزيزٌ غيـرُ ذليل**.

وقُرِئ: ﴿تُوعَدُونَ﴾ بالتاءِ والياء، وهي جُملةٌ اعتِراضية، و﴿لِكُلِّ أَوَّابٍ﴾ بَدَلٌ مِن قوله: ﴿لِلْمُتَّقِينَ﴾ بتكريرِ الجارّ، كقوله: ﴿لِلَّذِينَ ....

قوله: (**كالزَّئير والصَّليل**): **الجوهري**: «الزئير: صَوْتُ الأسدِ في صَدْره، وقد زَأَرَ يَزأَرُ زَأْراً وزئيراً»، و«صَلَّ المِسمارُ وغيرُه يَصِلُّ صَليلاً، أي: صَوَّت».

قوله: (**أي: شَيْئاً غيـرَ بعيد، ومعناه التوكيد**): قال صاحبُ «الفرائد»: القُرْبُ والبُعْدُ أمرانِ نِسْبيّان، قد يكونُ الشيءُ قريباً إلىٰ شيء، وبعيدًا بالنِّسْبةِ إلىٰ آخر، فقوله: ﴿غَيْرَ بَعِيدٍ﴾ يُفيدُ أنَّ الجنَّةَ قريبةٌ لهم، ثم لم يكنْ لها بُعْدٌ بوَجْهٍ ما.

وقال ابنُ الحاجب: «يجوزُ أن يكونَ نَعْتاً لمصدر محذوف، أي: قُـرِّبَتْ في زمنٍ غيـرِ بعيد، وإنما عَبَّـرَ عنه بالمُضِيِّ لتحقيقه أو لتقريبه، والمُرادُ بالتحقيق هاهنا كونُه حقّاً لا باطلاً، لا الوقوعُ الحاصل، وأما ﴿اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ﴾ [القمر: ١] و﴿اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ﴾ [الأنبياء: ١]: فهذان حاصِلان»[١].

قوله: (**وعزيزٌ غيـرُ ذليل**): رُوِيَ عن المُصنِّف أنه قال: لأنه يجوزُ[٢] أن يَتَناوَلَ العزيزَ ذُلٌّ ما مِن بعضِ الوُجوه، إلا أنَّ الغالبَ عليه العِزّ، فيُقال: «غيـرُ ذليل» ليُزالَ ذلكَ التَّوهُّم، وذلك في كُلِّ تأكيد.

قوله: (**قُرِئَ ﴿تُوعَدُونَ﴾ بالتاءِ والياء**): ابنُ كثير: بالياءِ التحتانية، والباقون: بالتاء[٣].

---

(١) «الأمالي النحوية» لابن الحاجب (١: ١٢٥-١٢٦).

(٢) في الأصول الخطية: «لا يجوز»، وحذفتُ «لا» ليستقيمَ المعنىٰ.

(٣) انظر: «التيسير» للداني ص٢٠٢، و«حجة القراءات» ص٦٧٨.

﴿ٱسۡتُضۡعِفُواْ لِمَنۡ ءَامَنَ مِنۡهُمۡ﴾ [الأعراف: ٧٥]، و﴿هَٰذَا﴾ إشارةٌ إلىٰ الثواب، أو إلىٰ مَصدَر «أُزلِفَت»، و«الأوّاب»: الرَّجّاعُ إلىٰ ذِكرِ الله، و«الحفيظ»: الحافِظُ لحدوده.

و﴿مَّنۡ خَشِيَ﴾ بَدَلٌ بعدَ بَدَلٍ تابعٌ لـ«كُلّ»، ويجوزُ أن يكونَ بَدَلاً عن موصوفِ ﴿أَوَّابٍ﴾ و﴿حَفِيظٍ﴾، **ولا يجوزُ أن يكونَ في حُكم ﴿أَوَّابٍ﴾ و﴿حَفِيظٍ﴾**، لأنَّ «مَنْ» لا يُوصَفُ به، ولا يُوصَفُ مِن بينِ الموصولاتِ إلا بـ«الذي» وحدَه، ويجوزُ أن يكونَ مُبتَدأً خبَرُه: يُقالُ لهم: ﴿ٱدۡخُلُوهَا بِسَلَٰمٍ﴾، لأنَّ «مَنْ» في معنىٰ الجمع، ويجوزُ أن يكونَ منادىٰ؛ كقولهم: مَنْ لا يَزالُ مُحسِناً أحسِنْ إليّ، وحُذِفَ حرفُ النِّداءِ **للتقريب**.

﴿بِٱلۡغَيۡبِ﴾ حالٌ مِنَ المفعول، أي: خَشِيَه وهو غائِبٌ لم يَعرِفْه وكونَه مُعاقِباً إلا بطريقِ الاستِدلال، أو صِفةٌ لمَصدرِ ﴿خَشِيَ﴾، أي: خَشِيَه خَشْيةً مُلتَبِسةً بالغَيْب، حيثُ خَشِيَ عِقابَه وهو غائِب، أو خَشِيَه بسَبَب الغَيْبِ الذي أوعَدَه به مِن عذابه، وقيل: في الخلوةِ حيثُ لا يراه أحد.

فإن قلت: كيفَ قُرِنَ بالخشيةِ اسمُه الدّالُّ علىٰ سَعةِ الرحمة؟ قلت: **للثناءِ البليغ علىٰ الخاشي**، وهو خَشْيتُه، مَعَ عِلمِه أنه الواسِعُ الرحمة، ....

قوله: (ولا يجوزُ أن يكونَ في حُكم ﴿أَوَّابٍ﴾ و﴿حَفِيظٍ﴾): يعني: لو كانَ في حُكم ﴿أَوَّابٍ﴾ و﴿حَفِيظٍ﴾، وهما صفتانِ لموصوفٍ محذوف، لَزِمَ أن تكونَ «مَنْ» صِفة، و«مَنْ» لا تكونُ صِفة.

قوله: (للتقريب): أي: لأنه مُنادىٰ قريب، كما قالَ في قوله تعالىٰ: ﴿يُوسُفُ أَعۡرِضۡ عَنۡ هَٰذَا﴾ [يوسف: ٢٩].

قوله: (للثناءِ البليغ علىٰ الخاشي): أي: وَصَفَهم بالحزم الشديد، لأنَّ صِفةَ الرحمانية تَقتَضي تعليقَ الرجاءِ العظيم بها، وهم ما اغتَرُّوا، بل عَلَّقوا الخشيةَ بها، كقولهِ تعالىٰ: ﴿وَلَا يَغُرَّنَّكُم بِٱللَّهِ ٱلۡغَرُورُ﴾ [لقمان: ٣٣، وفاطر: ٥]، ومنه ما يُحكىٰ أنَّ كُثيِّراً لـمّا مَدَحَ عبدَ المَلِكِ بقوله:

كما أُثنيَ عليه بأنه خاشٍ مَعَ أنَّ المَخْشيَّ منه غائب، ونحوُه: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْتُونَ مَآ ءَاتَواْ وَّقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ﴾ [المؤمنون: ٦٠]، فوَصَفَهم بالوَجَلِ مَعَ كثرةِ الطاعات.

وُصِفَ القَلبُ بالإنابة، وهيَ الرُّجوعُ إلىٰ الله؛ لأنَّ الاعتبارَ بما ثَبَتَ منها في القلب، يُقالُ لهم: ﴿ٱدْخُلُوهَا بِسَلَٰمٍ﴾ أي: سالمينَ مِنَ العذابِ وزَوالِ النِّعَم، أو مُسَلَّماً عليكم؛ يُسَلِّمُ عليكم اللـهُ وملائكتُه، ﴿ذَٰلِكَ يَوْمُ ٱلْخُلُودِ﴾ أي: يومَ تقديرِ الخلود، كقوله: ﴿فَٱدْخُلُوهَا خَٰلِدِينَ﴾ [الزمر: ٧٣]، أي: مُقدَّرينَ الخلود.

﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ هو ما لم يَـخطُرْ ببالِهم، ولم تَبلُغْهُ أمانيُّهم، حتىٰ يشاؤوه. وقيل: إنّ السَّحابَ تَـمُرُّ بأهلِ الجنّة، **فتُمطِرُهم الـحُور، فتقول: نحنُ الـمَزيدُ** الذي قالَ اللـهُ عَزَّ وجَلّ: ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾.

علىٰ ابنِ أبي العاصي دِلاصٌ حَصِينةٌ ... أجـادَ الُمـسَدِّي نَـسْجَها فأذالَهـا[1]

قال: فهَلّا قُلتَ فـيَّ كما قالَ الأعشىٰ:

وإذا تكــونُ كَتيبـــةٌ ملمومـــةٌ ... شَـهْباءُ يَخشىٰ الذائِـدونَ نِزالَهـا

كنـتَ الُمقـدَّمَ غيـرَ لابـسِ جُنّـةٍ ... بالسَّيفِ تَضـرِبُ مُعلِمـاً أبطالَها[2]

قال: وَصَفَه بالـخَرَق، ووَصَفتُكَ بالـحَزْم.

قوله: (**فتُمطِرُهم الـحُور، فتقول: نحنُ المزيد**): روينا في «مُسنَدِ الإمام أحمد بن حنبل»[3] عن أبي سعيد، عن رسول الله ﷺ قال: «إنَّ الرجلَ لَيَتَّـكِئُ في الجنّةِ سبعينَ سنةً قبلَ أن

---

(١) «ديوان كُثيِّـر» ص٨٥، ولفظُه فيه: «أجادَ المُسَدِّي سَرْدَها وأذالَها».

وقوله: «دِلاص»: الدِّلاص: هو الليِّنُ البـرّاق، وكثيراً ما تُقالُ في وَصْف الدِّرع، و«أذالها»: أي: أطالها، يُقال: أذال ثوبَه: إذا أطالَ ذَيْلَه. انظر: «لسان العرب» لابن منظور، مادة (دلص) و(ذيل).

(٢) انظر: «ديوان الأعشىٰ» ص١٥٤ علىٰ اختِلافٍ يسير فيه.

(٣) برقم (١١٧١٥).

[﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّن قَرْنٍ هُمْ أَشَدُّ مِنْهُم بَطْشًا فَنَقَّبُوا۟ فِى ٱلْبِلَٰدِ هَلْ مِن مَّحِيصٍ ﴾ ٣٦]

﴿فَنَقَّبُوا۟﴾ ـ وقُرِئَ بالتخفيف ـ: فخَرَّقُوا في البلادِ ودَوَّخُوا، **والتنقيب: التنقيرُ في الأمرِ** والبَحْثُ والطَّلَب، قال الحارثُ بنُ حِلِّزة:

نَقَّبُوا في البِلادِ مِن حَذَرِ المَوْ ... تِ وجالوا في الأرضِ كُلَّ مَجالِ

ودَخَلَتِ الفاءُ للتَّسْبيب عن قوله: ﴿هُمْ أَشَدُّ مِنْهُم بَطْشًا﴾، أي: شِدّةُ بَطْشِهم أبطَرَتْهم، وأقدَرَتْهم علىٰ التَّنْقيب، وقَوَّتْهم عليه.

ويجوزُ أن يُراد: فنَقَّبَ أهلُ مَكّةَ في أسفارِهم ومَسايِرِهم في بلادِ القُرون، فهل رأوا لهم مَحِيصاً حتىٰ يُؤمِّلوا مِثلَه لأنفُسِهم. **والدليلُ علىٰ صِحَّتِهِ قِراءةُ مَنْ قرأ: «فنقِّبوا»**؛ ......

يَتحوَّل، ثم تأتيهِ امرأة، فتَضرِبُ علىٰ مَنكِبِه، فيَنظُرُ وَجْهَه في خَدِّها أصفىٰ مِنَ المرآة، وإنَّ أدنىٰ لُؤلُؤةٍ عليها تُضيءُ ما بينَ المَشرِقِ والمَغرِب، فتُسَلِّمُ عليه، فيَرُدُّ السلام، ويَسألُها: مَنْ أنت؟ فتقول: وأنا المزيد» الحديث.

قوله: **(ودَوَّخُوا)**: **الجوهري**: «داخَ البلادَ يَدُوخُها: قَهَرَها واستَوْلىٰ عليها، وكذلكَ دَوَّخَ البلاد».

وقوله: **(والتنقيب: التنقيرُ في الأمر)**: **الراغب**: «النَّقْبُ في الحائط: كالثَّقْب في الخشب، ويُقال: نَقَبَ القوم: ساروا، قالَ تعالىٰ: ﴿فَنَقَّبُوا۟ فِى ٱلْبِلَٰدِ﴾، والمَنقَبة: طريقٌ مُنفِذٌ في الجبال، استُعيرت لِفعْل الكريم، إما لكَونِهِ تأثيراً له، وإما لكَونِهِ منهجاً في رفعِه»(١).

قوله: **(والدليلُ علىٰ صِحّتِه قراءةُ مَنْ قرأ: «فنقِّبوا»)**: أي: صِحّةُ قولِ مَنْ قال: «فنَقَّبَ أهلُ مكّة»، قال ابنُ جِنِّي: «هيَ قراءةُ ابن عباس وأبي العالية ويحيىٰ بن يَعمَر، وهذا أمرٌ للحاضِرينَ ولِمَنْ بعدَهم، وهو «فَعِّلُوا» مِنَ النَّقْب، أي: ادخُلوا وغَوِّرُوا فإنكم لا تجدونَ مَحيصاً»(٢).

---

(١) «مفردات القرآن» ص٨٢٠.

(٢) «المحتسب» لابن جِنِّي (٢: ٢٨٥).

علىٰ الأمر، كقوله: ﴿فَسِيحُواْ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [التوبة: ٢]، وقُرِئَ بكَسْرِ القافِ مُخَفَّفة؛ مِنَ النَّـقَب، وهو أن يَتَنقَّبَ خُفُّ البعير، قال:

ما مَسَّها مِن نَقَبٍ ولا دَبَرْ

والمعنىٰ: فنَقِبَتْ أخفافُ إبلِهم، أو: حَفِيَتْ أقدامُهم ونَقِبَت، كما تَنقَبُ أخفافُ الإبل، لكثرةِ طَوْفِهم في البلاد، ﴿هَلْ مِن مَّحِيصٍ﴾ مِنَ الله، أو: مِنَ الموت.

[﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى ٱلسَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾ ٣٧]

﴿لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ﴾ أي: قلبٌ واعٍ، لأنَّ مَنْ لا يَعِي قلبُه فكأنه لا قلبَ له، وإلقاءُ السَّمْع: الإصغاء، ﴿وَهُوَ شَهِيدٌ﴾ أي: حاضِرٌ بفِطنَتِه، ....

قلت: فالفاءُ علىٰ هذا للتعقيب، وفيه التِفات، المعنىٰ: كم أهلَكْنا قبلَكُم مِن قَرْنٍ هُم أشدُّ منكم بَطْشاً، فجَرِّبُوا أنتم أنفُسَكُم إن أتاكُم عذابٌ مِنَ الله، أو ما كُتِبَ لكُم مِنَ الأَجَل[1]، فإنكم لا تجدونَ لكم مَلْجأً أو مَخلَصاً، أو سِيرُوا في الأرض فهل تَرَونَ لتلكَ القُرونِ مَحيصاً، حتىٰ تُؤمِّلُوا مِثلَه لأنفسِكُم.

قوله: (**ما مَسَّها مِن نَقَبٍ ولا دَبَر**): أولُه:

أقسَمَ بالله أبو حَفْصٍ عُمَرْ[2]

«نَقِبَتِ الإبل: إذا صارت فيها النُّقْبة، وهي أولُ الـجَرَب، وجمعها: نُقَب، ونَقِبَ البعير: إذا رَقَّتْ أخفافُه»، قاله الجوهري. هذا المعنىٰ أقربُ إلىٰ المقصود، شكا بعضُهم إلىٰ عُمَرَ رضيَ اللـهُ عنه نَقَبَ إبلِهِ وعَجْزَه عن الغَزْوِ عليها، فلم يُصَدِّقْهُ عُمَرُ رضيَ الله عنه، فأنشد.

---

(١) في (ح) و(ف): «فجَرِّبُوا أنتم أنفُسَكُم إن أتاكُم عذابٌ مِنَ الله، أو ما كُتِبَ لكم إن أتاكُم من عذاب الله، أو ما كُتِبَ لكم مِنَ الأجل»، وفيه تكرارٌ، والمثبت من (ط).

(٢) انظر: «المُفصَّل» للزمخشري ص١٢٢، و«حاشية الصَّبّان علىٰ شرح الأشموني علىٰ الألفية» (١: ١٨٩)، و«شرح الرضي علىٰ الكافية» (٢: ٣٩٥)، و«لسان العرب» لابن منظور، مادة (نقب) و(فجر).

لأنَّ مَنْ لا يَحضُرُ ذِهنُه فكأنه غائِب، **وقد مَلُحَ الإمامُ** عبدُ القاهِرِ في قولِهِ **لبعضِ مَنْ يأخُذُ عنه:**

ما شِئتَ مِن زَهْزَهةٍ والفَتىٰ   بمَصْقَلاباذٍ لِسَقْي الزُّروعْ

أو: وهو مُؤمِنٌ شاهِدٌ علىٰ صِحَّتِهِ وأنه وَحْيٌ مِنَ الله، **أو: وهو بعضُ الشُّهداءِ** في قوله: ﴿لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة: ١٤٣]، وعن قَتادة: وهو شاهِدٌ علىٰ صِدقِه مِن أهلِ الكِتاب لِوجودِ نَعْتِهِ عِندَه.

قوله: (**وقد مَلُحَ الإمام**): وقيل: مَلُحَ الشاعر: إذا أتىٰ بشيءٍ مَلِيح، مَلُحَ الشيءُ ـ بالضَّمِّ ـ مُلُوحةً ومَلاحة، أي: حَسُن، **الأساس**: «فُلانٌ يَتملَّحُ ويَتَظرَّف».

قوله: (**لبعض مَنْ يأخذُ عنه**): أي: يَستَفيدُ منه، قيل: الفتىٰ: أبو عامر الجُرْجانيّ، وفي «المَطلَع»:

يجيءُ في فَضْلةِ وَقْتٍ لـه   مجيءَ مَنْ شابَ الهوىٰ بالنُّزوعْ
ثم تـرىٰ جِلسةَ مُستَوفِزٍ   قد شُدِّدَتْ أحْمالُه بالنُّشُوعْ
ما شِئتَ مِن زَهْزَهةٍ والفتىٰ   بمَصقَلاباذٍ لِسَقْي الزُّروعْ

الزَّهْزَهة: التحسين، مُعرَّب، يُقالُ عندَ الاستِحسان: «زه، زه»، قال: «ويجوزُ أن يكونَ قَلْبَ الهزّ، وكَرَّرَهُ مُبالَغةً في الهزّ»، يعني: أنَّ قولَ التلميذِ في حالِ تعليمي إياه: «زه، زه» كثير، وقلبُه غائبٌ عنه، وذاهبٌ إلىٰ مَصقَلاباذٍ لسَقْي زُرُوعِه، وهو مَحِلّةٌ بجُرْجان، فـ«ما» إبهامية، و«مِن» بيان، وهو مقولُ قولٍ محذوف، أي: ترىٰ جِلسةَ مُستَوفِزٍ قائلاً ما شئتَ مِن «زه زه» وقلبُه غافل[1].

قوله: (**أو: وهو بعضُ الشُّهَداء**): اعلم أنَّ قولَه: ﴿وَهُوَ شَهِيدٌ﴾ عطفٌ علىٰ صِلةِ الموصول، و«الشهيد»: إما بمعنىٰ الحاضِر أو القائم بالشهادة، والمعنىٰ علىٰ الأول: أنَّ فيما

---

(١) من قوله: «فـ«ما» إبهامية» إلىٰ هنا، سقط من (ح) و(ف).

وقرأ السُّدِّيُّ وجماعة: «أُلقِيَ السَّمْعُ» علىٰ البناءِ للمفعول، ....

ذَكَرْنا مِنَ الآياتِ الظاهِرةِ والبياناتِ الشافيةِ لَذِكرٌ لمنْ كانَ له قلبٌ شَرَحَهُ اللهُ تعالىٰ للإسلام، فهو علىٰ نُورٍ يُدرِكُ الحقَّ أولَ ما يَسطَعُ نُورُه نُورَ قَلْبه، فيُؤمِنُ مِن غيرِ فِكْرٍ ورَوِيّة، كقلوب العارفينَ والصِّدِّيقين، كما آمَنَ الصِّدِّيقُ رضوانُ الله عليه كذلك، أو اتِّعاظٌ[1] بمَنْ هو دونَ أولئك، فيحتاجُ في القَبُولِ إلىٰ إلقاءِ السَّمْع واستِحضارِ الذِّهْن، كأرباب النُّهىٰ، فإنهم ما آمنوا إلا بعدَ الرَّوِيّـة واستعمال[2] الفِكرِ ومُشاهَدةِ المُعجِزاتِ القاهِرة.

وعلىٰ أن يُرادَ بـ«الشهيد»: القائمُ بالشهادة، لا بُدَّ مِن شَـرْطِ الإيمانِ لِتُقبَل شهادتُهم، إما في الدُّنيا وهو كُلُّ مُؤمن؛ بَـرٍّ وفاجِر، وإما في العُقْبىٰ وهو بعضُ المُؤمنينَ الذين تُقبَلُ شهادتُهم علىٰ سائر الأُمَم، وهو المُرادُ مِن استِشهادِهِ بقوله: ﴿لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة: ١٤٣].

وقيل: يَتَذَكَّرُ بالقُرآنِ أحدُ رجلين؛ إما رجلٌ له قَلْبٌ وعَقْلٌ يَعرِفُ مُعجِزتَه، فيُؤمِنُ به، وإما رجلٌ سميعٌ مُستَرشِد.

قوله: («أُلقِيَ السَّمْعُ» علىٰ البناءِ للمفعول): قال صاحبُ «التقريب»: السَّمْع: إما له وإما لغيره، فعلىٰ الأول: معناه: أُلقِيَ السَّمْعُ منه، أو سَمْعُه، ليرجعَ الضميرُ إلىٰ الموصول، وعلىٰ الثاني: معناه: لمنْ ألقىٰ غيـرَه السَّمْعَ وفَـتَحَه فحَسْبُ في حالِ كونِهِ شهيداً، والمُراد: لمن شَهِدَ وحَضَـرَ ذِهنُه حالَ غَفْلةِ الناس وفَتْحِهم السَّمْعَ فقط بلا تَفَطُّن، وظاهِرُه: أو غابوا حالَ تَفَطُّنِه، فيَصدُقُ أنه تَفَطَّنَ حالَ غَيْبتِهم، وهو المطلوب، ثم إما أن يُقدَّرَ تكريرُ الموصولِ في المعطوف أو لا يُقدَّر، فالوَجْهُ الأول: أنَّ فيه ذكرىٰ لمن تَفَطَّنَ بنفسِه، أو لغيـرِ مُتفطِّن ولكنَّه مُصْغٍ إلىٰ مُتفطِّن، والثاني: أنَّ فيه ذكرىٰ للشَّخْص حالَ تَفَطُّنِه، أو حالَ إصغائِهِ إلىٰ مُتفطِّن إنْ لم يكنْ حالَ تَفَطُّنِه، فالذكرىٰ علىٰ الأول: باعتبار شَخْصَين، وعلىٰ الثاني: باعتبار شَخْص له حالَين.

---

(١) قوله: «أو اتعاظ»: معطوفٌ علىٰ قوله: «لَذِكرٌ ...».

(٢) كذا في (ط)، ووجهُه ظاهر، وفي (ح) و(ف): «فاستعملا»، ووجهُه: أنَّ مَنْ كان له قلبٌ ومَنْ هو دونه من أرباب النُّهىٰ، فاستعملَ الأولُ مُشاهدةَ المعجِزات، واستعملَ الثاني الفِكر، فآمنا.

ومعناه: لـمن ألقىٰ غيـرَه السَّمْع، وفَـتَحَ له أُذُنَه فحسب، ولم يُـحضِـرْ ذِهنَه، وهو حاضِـرُ الذِّهْنِ مُتفطِّن. وقيل: أُلقِي سَمْعُه أو السَّمْعُ منه.

[﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ * فَٱصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ ٱلشَّمْسِ وَقَبْلَ ٱلْغُرُوبِ * وَمِنَ ٱلَّيْلِ فَسَبِّحْهُ وَأَدْبَٰرَ ٱلسُّجُودِ * وَٱسْتَمِعْ يَوْمَ يُنَادِ ٱلْمُنَادِ مِن مَّكَانٍ قَرِيبٍ * يَوْمَ يَسْمَعُونَ ٱلصَّيْحَةَ بِٱلْحَقِّ ذَٰلِكَ يَوْمُ ٱلْخُرُوجِ * إِنَّا نَحْنُ نُحْيِۦ وَنُمِيتُ وَإِلَيْنَا ٱلْمَصِيرُ ﴾ ٣٨-٤٣]

اللُّغُوب: الإعياء، وقُرِئ بالفَتْح؛ بـزِنـة: القَبـولِ والوَلُـوع، قيل: نزلت في اليهودِ ـ لُعِنَت ـ تكذيباً لِقولِهِم: خَلَقَ اللـهُ السماواتِ والأرضَ في سِتّةِ أيام، أولُها الأَحَد، وآخِرُها الجمعة، واستراحَ يومَ السَّبْت، واستَلْقىٰ علىٰ العَرْش. وقالوا: إنَّ الذي وقعَ مِنَ التشبيهِ في هذهِ الأُمّةِ إنما وقعَ مِنَ اليهود، ومنهم أُخِذ.

﴿ فَٱصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ ﴾ أي: اليهود، ويأتونَ به مِنَ الكُفْرِ والتشبيه. وقيل: فاصبِرْ علىٰ ما يقولُ المُشـرِكونَ مِن إنكارِهِمُ البَعْث؛ فإنَّ مَنْ قَدِرَ علىٰ خَلْقِ العالَـم قَدِرَ علىٰ بَعْثِهم والانتِقام منهم. وقيل: هيَ منسوخةٌ بآيـةِ السَّيْف. وقيل: الصَّبْـرُ مأمورٌ به في كُلِّ حال.

وقلت: حاصِلُ قَوْلِ المُصنِّف: أنَّ «أُلقِيَ»: إما أن يُقدَّرَ له الموصولُ ليُعطَفَ علىٰ الموصول، فيكون المعنىٰ: إنَّ في ذلكَ لَتذكِرةً لمن كانَ له قَلْب، أو لمن ألقىٰ غيـرَه مِنَ الناس أسمـاعَهم للقُرآن، ولم يُـحضِـروا أذهانهم، والحالُ أنَّ هذا المُتذكِّـرَ وحدَه مُتفطِّنٌ مُتيقِّظٌ حاضِـرُ الذِّهْن، أو لا يُقدَّر؛ فيُعطَفَ «أو أُلقِيَ» علىٰ الصِّلة، فيكون المعنىٰ: أُلقِيَ سَمْعُه أو السَّمْعُ منه.

وفيه تعريضٌ بالمُنافِقين؛ روىٰ الواحِديُّ عن ابن عباس أنه قال: «كانَ المُنافِقُونَ يجلسونَ عندَ رسول الله ﷺ، ثم يخرجون، فيقولون: ماذا قالَ آنِفاً، وقال: ليسَ معَهم قُلوبُهم»[1].

---

(١) «الوسيط» للواحدي (٤: ١٧٠).

والحديث أخرجه ابنُ أبي شيبة في «المُصنَّف» (٥٩٨٦) عن مكحول مرسلاً.

﴿بِحَمۡدِ رَبِّكَ﴾ حامِداً رَبَّك، والتَّسْبيحُ محمولٌ علىٰ ظاهِرِه، أو علىٰ الصَّلاة، فالصلاةُ ﴿قَبۡلَ طُلُوعِ ٱلشَّمۡسِ﴾: الفَجْر، ﴿وَقَبۡلَ ٱلۡغُرُوبِ﴾: الظُّهْرُ والعَصْـر، ﴿وَمِنَ ٱلَّيۡلِ﴾: العِشاءان، وقيل: التَّهَجُّد.

﴿وَأَدۡبَـٰرَ ٱلسُّجُودِ﴾: التَّسْبيحُ في آثارِ الصَّلَوات ـ والسُّجُودُ والرُّكوعُ يُعبَّـرُ بهما عن الصَّلاة ـ، وقيل: النوافِلُ بعدَ المكتوبات، وعن عليٍّ رضيَ اللـهُ عنه: الرَّكْعتانِ بعدَ المَغرِب، ورُوِيَ عن النبيِّ ﷺ: «مَنْ صَلّىٰ بعدَ المغرِب قبلَ أن يَتكلَّمَ كُتِبَتْ صَلاتُه في عِلِّيِّين»، وعن ابنِ عباس: الوِترُ بعدَ العِشاء. والأدبار: جمعُ دُبُر، **وقُرِئ**: «**وإدبار**»؛ مِن: أدبَرتِ الصَّلاة: إذا انقَضَتْ وتَـمَّت، ومعناه: ووقتَ انقِضاءِ السُّجُود، كقولهم: آتيكَ خُفُوقَ النَّجْم.

قوله: (**مَنْ صَلّىٰ بعدَ المغرِب**): روىٰ صاحبُ «الجامع» عن رَزينٍ عن مكحولٍ يَبلُغُ به النبيَّ ﷺ: «مَنْ صَلّىٰ بعدَ المغرب قبلَ أن يَتكلَّمَ ركعتَين ـ وفي رواية: أربعَ ركعات ـ رُفِعَتْ صلاتُه في عِلِّيِّين»[1].

قوله: (**وقرئ: «وإدبار»**): الحرميّانِ[2] وحـمزة: «وإدبار» بكَسْرِ الهمزة، والباقون: بفَتْحِها[3]، قال أبو البقاء: «بالفَتْح: جمعُ دُبُر، وبالكَسْـر: مَصدَرُ «أدبر»، أي: وقتَ إدبارِ السُّجُود»[4].

---

(١) «جامع الأصول» لابن الأثير (٦: ٣٤).
والحديث أخرجه ابنُ أبي شيبة في «المُصنَّف» (٥٩٨٦) عن مكحول مرسلاً.
(٢) يعني: ابنَ كثير المكِّيَّ ونافعاً المدنيّ.
(٣) انظر: «التيسير» للداني ص٢٠٢، و«حجة القراءات» ص٦٧٨.
(٤) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١٧٧).

﴿وَٱسْتَمِعْ﴾ يعني: **واستَمِعْ لِـمَا أُخبِـرُكَ به** مِن حالِ يوم القيامة، وفي ذلكَ تهويلٌ وتعظيمٌ لِشأنِ المُخبَـرِ به والمُحدَّثِ عنه، كما يُروىٰ عن النبيِّ ﷺ أنه **قالَ سبعةَ أيام** لمُعاذِ بنِ جَبَل: «يا مُعاذ، اسمَعْ ما أقولُ لك»، ثم حَدَّثَه بعدَ ذلك.

فإن قلت: بِمَ انتَصَبَ «اليوم»؟ قلت: بما دَلَّ عليه ﴿ذَٰلِكَ يَوْمُ ٱلْخُرُوجِ﴾، أي: يومَ يُنادِي المُنادي يَـخرُجونَ مِنَ القُبور.

و﴿يَوْمَ يَسْمَعُونَ﴾ بَدَلٌ مِن ﴿يَوْمَ يُنَادِ﴾، و﴿ٱلْمُنَادِ﴾ إسرافيل، يَنفُخُ في الصُّورِ ويُنادي: أيتُها العِظامُ البالية، والأوصالُ المُتقطِّعة، واللُّحومُ المُتمزِّقة، والشُّعُورُ المُتفرِّقة، إنَّ اللهَ يأمُرُكُنَّ أن تَـجتَمِعْنَ لِفَصْلِ القضاء. وقيل: إسرافيلُ يَنفُخُ وجِبريلُ يُنادي بالحشر.

﴿مِن مَّكَانٍ قَرِيبٍ﴾ مِن صَخْرةِ بَيْتِ المَقدِس، وهيَ أقربُ الأرضِ مِنَ السَّماءِ باثنَيْ عَشَـرَ ميلاً، وهيَ وَسَطُ الأرض. وقيل: مِن تحتِ أقدامِهم، وقيل: مِن مَنابِتِ شُعُورِهم، يُسمَعُ مِن كُلِّ شَعْرة: أيتُها العِظامُ البالية.

و﴿ٱلصَّيْحَةَ﴾ النَّفْخة الثانية، ﴿بِٱلْحَقِّ﴾ مُتعلِّقٌ بـ﴿ٱلصَّيْحَةَ﴾، والمُرادُ به: البَعْثُ والحشـرُ للجَزاء.

[﴿يَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلْأَرْضُ عَنْهُمْ سِرَاعًا ذَٰلِكَ حَشْرٌ عَلَيْنَا يَسِيرٌ﴾ ٤٤]

قوله: (**واستَمِعْ لِـمَا أُخبِـرُكَ به**): يعني: أطلَقَ الأمرَ بقوله: ﴿وَٱسْتَمِعْ﴾، إذِ التقدير: «لِـمَا أُخبِـرُكَ به»، ثم أوقَعَ ﴿يَوْمَ يُنَادِ﴾ علىٰ تقدير حذفِ المُضافِ بياناً للمُقدَّر، كما قال: «مِن حالِ يوم القيامة»؛ لِـمَا في الإبهام والتفسير تهويلٌ وتعظيمٌ بشأنِ المُخبَـر به، قالَ صاحبُ «الكَشْف»: المعنىٰ: استَمِعْ حديثَ يومَ يُنادي المُنادي، فحَذَفَ المُضاف، وهو مفعولٌ به، وليسَ بالظَّرْف(١).

قوله: (**قالَ سبعةَ أيام**): «سَبْعة أيام»: ظَرْفُ «قال»، ومقولُه: «اسمَعْ ما أقول».

---

(١) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٢٧٠).

وقُرِئ: ﴿تَشَقَّقُ﴾ و«تَشَّقَّقُ» بإدغام التاءِ في الشِّين، و«تُشَقَّقُ» علىٰ البناءِ للمفعول، و«تَنشَقُّ». ﴿سِرَاعًا﴾ حالٌ مِنَ المجرور، ﴿عَلَيۡنَا يَسِيرٌ﴾ تقديمُ الظَّرْفِ يَدُلُّ علىٰ الاختِصاص، يعني: لا يَتَيسَّرُ مِثلُ ذلكَ الأمرِ العظيم إلا علىٰ القادِرِ الذاتِ الذي لا يَشغَلُه شأنٌ عن شأن، كما قال: ﴿مَّا خَلۡقُكُمۡ وَلَا بَعۡثُكُمۡ إِلَّا كَنَفۡسٖ وَٰحِدَةٍ﴾ [لقمان: ٢٨].

[﴿نَّحۡنُ أَعۡلَمُ بِمَا يَقُولُونَۖ وَمَآ أَنتَ عَلَيۡهِم بِجَبَّارٖۖ فَذَكِّرۡ بِٱلۡقُرۡءَانِ مَن يَخَافُ وَعِيدِ﴾ ٤٥]

﴿نَّحۡنُ أَعۡلَمُ بِمَا يَقُولُونَ﴾ تهديدٌ لهم وتَسْليةٌ لرسولِ الله ﷺ، ﴿بِجَبَّارٖ﴾ - كقوله: ﴿بِمُصَيۡطِرٍ﴾ - حتىٰ تَقسِرَهم علىٰ الإيمان، إنما أنتَ داعٍ وباعِث، وقيل: أُريدَ التَّحَلُّمُ عنهم وتَرْكُ الغِلظةِ عليهم، ويجوزُ أن يكونَ مِن: جَبَرَه علىٰ الأمر؛ بمعنىٰ: أجبَرَهُ عليه، أي: ما أنتَ بوالٍ عليهم تُجبِرُهم علىٰ الإيمان. ....

قوله: (قُرِئ: ﴿تَشَقَّقُ﴾ و«تَشَّقَّقُ» بإدغام التاءِ في الشين): الكوفيُّونَ وأبو عَمْرو: بتخفيفِ الشين، والباقون: بتشديدها[1]، وبناءُ المجهول: شاذة، وكذا «تَتَشقَّق»[2].

قوله: (﴿وَلَا بَعۡثُكُمۡ إِلَّا كَنَفۡسٖ وَٰحِدَةٍ﴾): أي: سُهُولةُ خَلْقِكم وبَعْثِكم كسُهُولةِ خَلْقِ نفسٍ واحِدة[3].

(١) انظر: «التيسير» للداني ص٢٠٢، و«حجة القراءات» ص٦٧٩.

(٢) لم يذكر الزمخشريُّ هذه القراءة علىٰ ما في النُّسَخ التي بين أيدينا، وإنما ذكر قراءة «تَنشَق»، وعلىٰ كُلٍّ فقد قُرِئَ بها جميعاً في الشواذ، قال العلامةُ الألوسيُّ في «روح المعاني» (٢٦: ١٩٥): «وقُرِئَ «تَنشَقُّ» مُضارعُ «انشَقَّت»، وقرأ زيدُ بنُ عليّ: «تَتَشقَّقُ» بتاءين».

(٣) لم يتكلم المُؤلِّفُ رحمه الله تعالىٰ هنا عن قول الزمخشـري: «القادر الذات»، وهو أحدُ مواضع الاعتزال في كتابه، رحمه الله تعالىٰ، ولعله اكتفىٰ بما تَقَدَّمَ من تنبيهه علىٰ ذلك في تفسير الآية ١٨ من سورة يونس عليه السلام، فانظره (٧: ٤٥١) وانظر ما عَلَّقتُه عليه هناك.

و«علىٰ» بمنزلتِه في قولك: هو عليهم، إذا كانَ والِيَهم ومالِكَ أمرِهِم، ﴿مَن يَخَافُ وَعِيدِ﴾ كقوله: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرُ مَن يَخۡشَىٰهَا﴾ [النازعات: ٤٥]، لأنه لا يَنفَعُ إلا فيه، دونَ المُصِـرِّ علىٰ الكُفْر.

عن رسولِ الله ﷺ: «مَنْ قرأ سُورةَ (ق) هَوَّنَ الله عليه **تاراتِ الموتِ** وسَكَراتِه».

قوله: **(تاراتِ الموت)**: **الأساس**: «فَعَلَ ذلكَ تارات، وتارةً بعدَ أخرىٰ»، وعن بعضهم: تاراتُ الموت: أحوالُه وسَكَراتُه، وإفاقتُه تارةً وغشيانُه أخرىٰ.

تَـمَّتِ السُّورة

حامداً لله تعالى ومصلياً على رسول الله ﷺ(١)

(١) كذا في (ف)، وفي (ح): «تَـمَّت السورة، والحمد لله»، وليس في (ط) شيء من هذا.

سورة الذَّارِيات
مكيَّة، وهي ستون آية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

[﴿وَٱلذَّٰرِيَٰتِ ذَرْوًا * فَٱلْحَٰمِلَٰتِ وِقْرًا * فَٱلْجَٰرِيَٰتِ يُسْرًا * فَٱلْمُقَسِّمَٰتِ أَمْرًا * إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَصَادِقٌ * وَإِنَّ ٱلدِّينَ لَوَٰقِعٌ﴾ ١-٦]

﴿وَٱلذَّٰرِيَٰتِ﴾ الرِّياحُ، لأنَّها تَذْرو التُّرابَ وغَيرَه. قال الله تعالىٰ: ﴿تَذْرُوهُ ٱلرِّيَٰحُ﴾، وقُرئَ **بإدغامِ التَّاءِ في الذَّال**، ﴿فَٱلْحَٰمِلَٰتِ وِقْرًا﴾ السَّحابُ، لأنَّها تَحملُ المطر. وقُرِئَ: **(وَقْرًا) بِفَتْحِ الواو** علىٰ تَسْمية المَحْمُولِ بالمَصْدرِ. **أَوْ علىٰ إِيقَاعِه موقِعَ حَمْلًا** ....

سورة الذَّاريات
مكيّة، وهي ستون آية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

قوله: **(وقرئ بإدغَام التَّاءِ في الذالِ)** أبو عمرو وحمزة.

قوله: **(«وَقْرًا» بفتح للواو)** هي شاذَّة. **الجوهريّ**: الوَقْر بالفتح: الثِّقْل في الأُذُن، وبالكسر: الحِمْل.

قوله: **(أَو على إيقَاعه مَوقِعَ حملاً)** فيكون مفعولاً مُطلقًا لا من لَفْظِه، وعلىٰ الأول مفعولاً به.

﴿فَٱلْجَٰرِيَٰتِ يُسْرًا﴾ الفُلْك. ومعنىٰ ﴿يُسْرًا﴾: جَرْيًا ذا يُسرٍ، أي: ذا سُهولةٍ، ﴿فَٱلْمُقَسِّمَٰتِ أَمْرًا﴾ الملائِكةُ، لأنَّها تَقسِم الأُمورَ من الأمطارِ والأرْزاقِ وغيرِها. **أو تفعل التَّقسيم مَأمُورةً** بذلكَ. وعن مُجاهِدٍ: تتولَّىٰ تَقسيمَ أمرِ العبادِ: جِبْريل للغِلْظةِ، ومِيكَائيلُ للرَّحمةِ، وملَكُ الموت لقَبْضِ الأَرْواحِ، وإِسرَافيلُ للنَّفخِ.

وعن عليٍّ رضي الله عنه أنَّه قال وهو علىٰ المِنبرِ: سَلُوني قبل أن لا تسألُوني، ولن تَسألوا بعدي مثلي، فقام ابنُ الكوّاءِ فقال: ما الذَّارياتُ ذَروًا؟ قال: الرِّياحُ. قال: فَالحَامِلاتُ وِقرًا؟ قال: السَّحابُ. قال: فالجارِياتُ يُسرًا؟ قال: الفُلكُ. قال: فالمُقَسِّماتُ أمرًا؟ قال: الملائِكةُ. وكذا عن ابنِ عَبَّاس.

وعن الحسن: «المُقسِّماتُ»: السَّحابُ، يَقسِمُ اللهُ بها أَرْزاقَ العِبَاد، **وقَدْ حُمِلتْ علىٰ الكواكب السَّبعةِ**، ويجوزُ أن يُرادَ: الرِّياحُ لا غَير؛ لأنَّها تُنشئُ السَّحابَ وتُقِلُّهُ وتَصرِفُه، وتَجْرِي في الجَوِّ جَريًا سهلًا، وتَقسِمُ الأمطارَ بتَصريفِ السَّحابِ. ....

قوله: (**أو تَفْعل التَّقْسيم مأمُورةً**) جُعل أمرًا حالاً وأضمر المفعول به؛ ليكونَ على وزان يَمْنع ويُعْطي، وعلىٰ الأوَّل أمرًا مفعولًا به على العُمُوم، والأمرُ بمعنىٰ الشَّأنِ.

قوله: (**وقد حُمِلتْ على الكَواكبِ السَّبعة**)، قلتُ: هذا القَول مَردود، وقد وَرَد في النَّهي عن أَمثال هذا الكلامِ أحاديثُ صحيحةٌ عن الثِّقاتِ[1]، ولم يذكرْهُ أيضًا أحدٌ من المُفسِّرين مثل الواحِديِّ ومُحْيي السُّنةِ وصاحبِ «التَّيسيرِ» و«المطلع» والكَواشي والقاضي. وقال الزَّجَّاج: المُفسِّرون جميعًا يقولون بقولِ عليٍّ رضي الله عنه[2]، وأمَّا الإمام فقال بعد ما نَقل

---

(١) منها ما رواه البخاري معلقًا في «صحيحه» كتاب بدء الخلق، باب في النجوم، من عن قتادة: «خلق الله هذه النجوم لثلاثٍ؛ جعلها زينة للسماء، ورجومًا للشياطين، وعلامات يُهتدى بها، فمن تأول فيها بغير ذلك فقد أخطأ وأضاع نصيبه وتكلَّف ما لا علم له به».

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٥: ٥١).

فإنْ قُلتَ: مَا معنىٰ الفَاء علىٰ التَّفْسِيرين؟

قُلتُ: أمّا علىٰ الأوّل؛ فمعنىٰ التَّعْقِيبِ فيها أنَّه تعالىٰ أقسم بالرِّياحِ، فبالسَّحابِ الذي تَسوقُه، فَبِالفُلكِ التي تُجْرِيها بِهبُوبِها، فبالملائكة التي تَقسِمُ الأرزاقَ بإذنِ الله من الأمْطَارِ وتجاراتِ البَحْر ومنافِعِه.

وأمَّا علىٰ الثاني: فَلِأنَّها تَبْتدئُ بِالهُبُوبِ، فَتَذْرُو التُّرابَ والحَصْباءَ، فتنقل السَّحابَ، فتَجْري في الجَوِّ باسِطةً له، فتقسِمُ المطر.

﴿إِنَّمَا تُوعَدُونَ﴾ جَوابُ القَسَمِ، وما مَوصُولةٌ أَو مصدريةٌ، والمَوْعُودُ: البَعثُ. ووَعدٌ صادقٌ: كعيشةٍ راضِيةٍ. والدِّينُ: الجزاءُ. والواقِعُ: الحاصلُ.

قولَ عليٍّ رضي الله عنه: الأَقْربُ أَنْ تُحمل هذه الصِّفاتُ الأَربعُ على الرِّياح؛ فالذَّارِياتُ: هي التي تُنْشئ السَّحاب. والحَامِلاتُ: هي التي تحْمِلها، والجَارِياتُ: هي التي تَجْري بها، والمُقَسِّماتُ: هي التي تُفَرِّق الأَمْطارَ على الأَقْطَار(١)، ولم يذكر هذا القول أصلاً، والعَجَبُ من المُصَنِّف كيف ذَهِلَ مع ديانتِه عن هذا النَّـقْل؟! وسيجيءُ الكلامُ فيه في النَّازِعاتِ مُستوفًى.

قولُه: (ما معنىٰ الفاءِ على التَّفسيرِين؟) أَحدهما: أن يُرادَ بالمذكورات الذَّواتُ المُختلفةُ، وثانيهما: أن يُراد صِفَاتُ الرِّياحِ لا غيرَ. قال القاضي: إن حُملتِ الذَّارِياتُ فالحَامِلاتُ فالجَارِياتُ فالمُقِّسماتُ علىٰ ذَواتٍ مُختلفة، فالفاءُ لترتبِ الإِقسامِ بها، باعتبارِ ما بينَها من التَّفَاوُتِ في الدَّلالةِ علىٰ كَمالِ القُدْرة، وإلا فالفاء لترتب الأَفْعال، إذ الرِّيحُ مثلاً تذرو الأَبْخِرَة إلىٰ الجوِّ حَتَّىٰ تنعقدَ سَحَابًا فتَحملُه فتجري به باسِطَةً لَه إلى حيثُ يُقْسمُ المطر(٢).

---

(١) انظر: «مفاتيح الغيب» (٢٩: ٢٥٣).

(٢) «أنوار التنزيل» (٥: ٢٣٤).

[﴿وَٱلسَّمَآءِ ذَاتِ ٱلْحُبُكِ * إِنَّكُمْ لَفِى قَوْلٍ مُّخْتَلِفٍ * يُؤْفَكُ عَنْهُ مَنْ أُفِكَ﴾ ٧-٩]

﴿ٱلْحُبُكِ﴾ الطَّرائِق، مثل حَبَكَ الرَّملُ والمَاءُ: إذا ضَرَبتْهُ الرِّيْحُ، وكذلك حُبُكُ الشَّعْرِ: آثار تَثَنِّيهِ وتكَسُّرِهِ. قَالَ زُهيرٌ:

مُكَلَّلٍ بأُصُـولِ الـنَّجْمِ تَنْسِجُهُ ... رِيحٌ خَرِيقٌ لِضَاحِي مَائِهِ حُبُكُ

والدِّرْعُ مَحْبوكةٌ: لأنَّ حَلْقَها مُطَـرَّقٌ طَرائِق. ويقال: إنّ خِلْقَةَ السَّماء كذلك. وعن الحَسَن: حُبُكُهَا: نُجُومُها. والمعنىٰ: أنَّها تُزَيِّنُها كما تُزَيِّن المُوشَّى طَرائقُ الوَشْي. وقيل: حُبُكُها: صِفَاتُها وإحْكَامُها، من قولهم: فَرسٌ مَحْبُوكُ المَعَاقِمِ؛ أي مُحْكَمُها. وإذا أجاد الحَائِكُ الحِيَاكَةَ قالوا: ما أَحسنَ حُبُكَهُ، وهو جمع حِبَاك، كمِثَال ومُثُل، أو حَبيكَة، ....

قوله: (قَالَ زُهير) يَصِفُ بركةً مُزَيَّنةً[1] لظُهورِ النَّجم فيها، لِصَفَائِها وسَعَةِ أرجائها:

حَتى اسْتَغَاثت بماءٍ لا رِشَـاء لـه ... مِـنَ الأَبَـاطحِ في حافاتهـا الـبُرُكُ

مُكلَّـلٍ بأصُـولِ الـنجم يَنْسِجهُ ... رِيحٌ خَرِيقٌ لِضَاحي مائِـهِ حُبُـكُ[2]

مُكَلَّل: أي مُلَبَّسٌ إكْلِيلاً، سَحابٌ مُكَلَّل: أي مُلَمَّعٌ بالبَرْق، وقيل: هو الذي حوله قِطَعٌ مِن الغيم، خريقٌ: بالخاءَ المعُجْمة: بارِدةٌ شَديدةُ الـهُبُوب، ضاحيةُ كلِّ شيءٍ: نَاحِيتُه البَارِزَة، مكانٌ ضَاحٍ؛ أي: بَارز.

قوله: (لأنَّ حَلْقَها مُطرَّقٌ طرائقَ) قالَ القاضي: هي الطرائق المَحسوسَة، أي: بالنُّجُوم والمَجرَّة، أو المَعْقُولةُ التي يَسْلُكُها النُّظَّار، ويُتَوَصَّل بِها إلى المعارِف[3].

قوله: (مَحْبُوكُ المَعَاقِم) الجَوهريُّ: المَعاقِمُ مِنَ الخَيْلِ: المَفاصِلُ، واحِدُها مَعْقِم.

---

(١) في (ح) و(ف) مرثية وهو تصحيفٌ، والصواب ما أثبتُّه من (ط).

(٢) انظر: «ديوان زُهيرُ» ص٨١. و«الكامل في الأدب» للمبرد (٣: ٤٧).

(٣) «أنوار التنزيل» (٥: ٢٣٥).

كطَرِيقة وطُرُق. **وقرئ: (الحُبْك)** بوزن القُفْل. و(الحِبْك)، بوزن السِّلْك. و(الحَبَك)، بوزن الجَبَل. و(الحَبْك) بوزن البَرْق. و(الحِبَك) بوزن النِّعَم. و(الحِبِك) بوزن الإِبِل.

﴿إِنَّكُمْ لَفِى قَوْلٍ مُّخْتَلِفٍ﴾ **قولهم في الرَّسول: ساحِرٌ وشَاعِرٌ ومَجنونٌ، وفي القُرآنِ: شِعْرٌ وسِحْرٌ وأسَاطِيرُ** الأَولين. وعن الضَّحاكِ: قولُ الكَفَرةِ لا يكون مُستويًا، إنَّما هو مُتناقِضٌ مُختلِفٌ. وعن قتَادةَ: مِنكُمْ مُصدِّقٌ ومُكَذِّبٌ، ومُقِرٌّ ومُنْكِرٌ.

﴿يُؤْفَكُ عَنْهُ﴾ **الضَّمِيرُ للقُرآنِ أو الرسولِ، أي: يُصْرَفُ عنه مَنْ صُرِف الصَّرْفَ الَّذي لا صَرْفَ أَشَدُّ مِنْهُ** وأعظم؛......................................

قوله: (**وقُرِئَ: «الحُبْكُ»**) القراءات، نسَبَها ابن جِنيّ إلى الحَسَنِ، وقالَ: جَمِيعُها: طَرائقُ الغيم، وأثرُ حُسنُ الصَّنعةِ فيه[1].

قال الزَّجاج: الحبك في اللُّغَة: ما أُجِيدَ عَملُه، وكلُّ ما تَراهُ مِنَ الطرائِق في الماءِ وفي الرَّمْلِ إذا أَصَابته الرِّيحُ، واحدُها حِباكٌ مِثل: مِثَالٍ ومُثُلٍ، أوحَبِيكَةٌ مِثل: طَرِيقَةٍ وطُرُق[2].

قوله: (**قَولُهم في الرَّسُولِ ﷺ: ساحرٌ وشاعِرٌ ومَجنونٌ، وفي القُرآن: شِعْرٌ وسِحْرٌ وأساطيرُ**) قال القاضي: ولعلّ النُّكتَة في هذا القسم؛ تشبيه أقوالهم في اختلافها وتبايُنَ أغْراضِها، بطرائقِ السَّمواتِ في تباعُدِها واختلافِ غاياتِها[3].

قولُهُ: (**الضَّميرُ للقُرآنِ أو الرَّسول**) يعني: في ﴿عَنْهُ﴾، وما دلَّ عليه قوله: ﴿لَفِى قَوْلٍ مُّخْتَلِفٍ﴾ وتفسيره قولهم في الرسول: ساحرٌ وشاعر ومجنون وفي القرآن: شِعْرٌ وسِحْرٌ وأسَاطِير.

قوله: (**أي يُصْرَف عَنْه منْ صُرِف الصَّرفَ الّذي لا صَـرْفَ أشدُّ مِنهُ**)، **الانتصاف:**

---

(١) «المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات» لابن جِنّي (٢: ٢٨٦).

(٢) «معاني القرآن» للزجاج (٥: ٥٢).

(٣) «أنوار التنزيل» (٥: ٢٣٥).

كَقوله: **لا يَهْلِكُ علىٰ الله إلا هَالِكٌ**. وقيل: يُصْرَف عنه مَنْ صُرِفَ في سَابِقِ عِلْمِ الله، أي: علم فِيها لَم يَزل أنَّه مَأْفوكٌ عن الحقِّ لا يَرْعَوي. **ويجوز أنْ يكونَ الضَّميرُ لما تُوعَدُون أو للدِّين**: أقْسم بالذَّارياتِ علىٰ أنَّ وقُوعَ أَمْر القِيامة حَقٌّ، ثُمَّ أقْسَم بالسَّماءِ علىٰ أنَّهم في قولٍ مُخْتَلَفٍ في وُقُوعِهِ، فَمِنْهم شَاكٌّ، ومِنْهُم جَاحِدٌ. ثُمَّ قَالَ: يُؤْفَك عن الإِقْرَارِ بِأمْرِ القِيَامَةِ من هو المأفوك.

وَوَجهٌ آخر: وهو أَنْ يَرْجِعَ الضَّمِيرِ إلىٰ ﴿قَوۡلٖ مُّخۡتَلِفٖ﴾، وعن مثلِه في قولِه: ....

إنما دَلَّ النَّظمُ على هذا، لأنَّ قولَه: ﴿يُصۡرَفُ عَنۡهُ﴾، دالٌّ علىٰ مَنْ صُرِف، كَأنَّك قُلت: لا يَثْبتُ الصَّرْفُ في الحقيقة إلا لهذا، وكُلُّ صَرفٍ دُونه كَلا صَرْف[1].

الراغب: رجُلٌ مأفوكٌ: مَصروفٌ عن الحَقِّ إلى الباطل، وأُفِكَ يُؤْفَك؛ صُرِفَ عَقْلُهُ، ورَجلٌ مأْفوكُ العَقْلِ[2]، وقيل: ﴿يُؤۡفَكُ﴾ كلامٌ مُبتدأ، وفيه تَعجُّبٌ، وقال صاحبُ «التَّيسير»: يُصرفَ عن الإيمان مَن صُرِفَ عن كلِّ خَيرٍ وسَعادة.

وقلتُ: يُصْرفُ عن القُرآن من ثَبَتَ له الصَّرْفُ الحَقِيقيّ، وذلك من إطلاق «صَرَف» وجَعْلِه بمَنزلِة يَمْنع ويُعْطِي.

قوله: (**لا يَهلِكُ على الله إلا هالكٌ**) وعن بعضهم: أي: لا يُحْرَم من رَحمةِ الرَّحْمن الرَّحِيم إلا مَنْ كان هالِكًا في غَايةٍ ليس وَراءَها وَرَاء.

المُغرب: يُقال: هَلَكَ الشَّيءُ في يَدِه: إذا تغير صُنعِه، وهَلَكَ عَلى يَدِه: إذا استَهلَكَه؛ كأنَّه قاسَه على قَولِهم: قُتِلَ فُلانٌ على يَدِ فُلان، وماتَ في يَدِه، ولا يُقال: مات على يَدِه[3].

قوله: (**ويَجُوز أنْ يَكون الضَّمِيرُ لِما تُوعَدُون أَو للدِّين**) عَطْفٌ على قَولِه: الضَّمير

---

(١) «الانتصاف» لابن المنيِّر (٤: ٣٩٦) بحاشية «الكشاف».

(٢) «مفردات القرآن» ص ٧٩.

(٣) «المُغرب في ترتيب المُعرب» لابن المُطرّز (٢: ٣٨٧).

يَنْهُونَ عَنْ أَكْلٍ وَعَنْ شُرْبِ

أي: يَتَناهون في السِّمَن بسببِ الأكلِ والشُّرْب، وحَقِيقَته: يَصْدُر تَناهِيْهم في السِّمَن عنهما، وكذلك يَصْدُر إفْكُهُم عن القَول المُخْتَلف.

وقرأ سَعِيد بن جُبَير: (يُؤفَكُ عنه مَن أَفِك) علىٰ البِناء للفَاعِل، أي: مَن أَفِكَ النَّاسَ عنه؛ وهم قُرَيشٌ، وَذلك أنّ الحَيَّ كانوا يَبْعثون الرَّجل ذا العَقْل والرَّأي لِيَسْأَلَ عن رسول الله ﷺ، فيقولون له: احْذَره، فَيَرجِعُ فيُخْبِرهم. وعن زَيْد بن علي: (يَأفِكُ عنه من أَفِكَ)، أي: يَصْرِفُ النَّاسَ عَنهُ مَنْ هُو مَأفُوكٌ في نَفسِه. وعنه أيضًا: (يأْفِكُ عَنهُ مَنْ أَفَّكَ)، أي: يَصْرفُ النَّاسُ عنه من هو أَفَّاكٌ كَذَّاب. وقرئ: (يُؤْفَنَ عَنْه من أُفِن) أي: يُحرَمُهُ من حُرِمَ، من أفَنَ الضَّرْعَ: إذا نَهَكَهُ حَلْبًا.

[﴿قُتِلَ ٱلْخَرَّٰصُونَ * ٱلَّذِينَ هُمْ فِى غَمْرَةٍ سَاهُونَ * يَسْـَٔلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ ٱلدِّينِ * يَوْمَ هُمْ عَلَى ٱلنَّارِ يُفْتَنُونَ * ذُوقُوا۟ فِتْنَتَكُمْ هَٰذَا ٱلَّذِى كُنتُم بِهِۦ تَسْتَعْجِلُونَ﴾ ١٠ - ١٤]

للقرآن ويَنْصُرُه الكلامُ السَّابِق، وهو قولُه: ﴿وَإِنَّ ٱلدِّينَ لَوَٰقِعٌ﴾، واللَّاحقُ وهو قوله: ﴿يَسْـَٔلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ ٱلدِّينِ﴾.

قوله: (يَنْهون عن أكلٍ وعن شُربِ)، تمامه:

مثــل المَهــا يَــرْتَعْنَ في خَــصْبِ

جمْلٌ ناهٍ: إذا كان غريقًا في السَّمن. والضَّمير في قَولِه: يَنْهُون يَعُود إلى الجماعَة، ومَنْ ظَنَّ أنّه يَعُودُ إلى النُّوق أخطأ، فإنّه لَوْ كان كذلك لقَالَ: يَنْهِينَ.

قوله: (مَن هوَ أَفَّاكٌ كَذَّاب) هذه المُبَالغة إنَّما يُقيِّدها مقامُ مَدْح الرَّسُولِ ﷺ، أي: لا يَصْرِف النَّاسَ عَن مِثْلِ هذا الرَّسُولِ ﷺ الصَّادِقِ المَصْدُوْقِ إلا مَنْ هو مُبالِغٌ في الكَذبِ، مُتَنَاهٍ فيه، وهو نحو قولِه السَّابق: لا يَهْلِك عَلى اللّـهِ إلا هَالكٌ، أيُّ هالكٍ، أيُّ هَالك[1]!

---

(١) في (ح) و(ف): «أي هالك»، والتكرار من (ط) وهو الأصوب لسياق الكلام.

﴿قُتِلَ ٱلْخَرَّٰصُونَ﴾ دُعَاءٌ عَلَيهم، كقوله تعالىٰ: ﴿قُتِلَ ٱلْإِنسَٰنُ مَآ أَكْفَرَهُۥ﴾ [عبس: ١٧] وأَصْله الدُّعَاء بالقَتْلِ والهَلَاكِ، ثُمَّ جَرَىٰ مجْرىٰ: لُعِنَ وقَبُح. والخَرَّاصُون: الكَذَّابُون المُقَدِّرُون ما لا يَصِحُّ، وهم أَصْحَابُ القول المُخْتلف، **واللام إشَارةٌ إليهم**، كأَنَّه قيل: قُتِلَ هَؤلاءِ الخَرَّاصُون. وقرئ: (قَتَلَ الخَرَّاصِينَ) أي: قَتَل اللهُ. ﴿فِى غَمْرَةٍ﴾: في جَهْلٍ يَغْمُرُهم؛ ﴿سَاهُونَ﴾: غَافِلون عما أُمِروا به ﴿يَسْـَٔلُونَ﴾ فيقولون: ﴿أَيَّانَ يَوْمُ ٱلدِّينِ﴾ أي: مَتىٰ يومُ الجَزَاء. وقُرئ بِكَسْر الهمزة وهي لغة.

فإن قُلتَ: **كيف وَقع أَيَّانَ ظَرْفًا لليوم**، وإنَّما تَقعُ الأَحْيَانُ ظُرُوفًا للحَدَثانِ؟

قلت: معناه: أيانَّ وُقوعِ يومِ الدِّينِ.

فإن قُلتَ: فَبِمَ انْتَصَبَ اليَوْم الوَاقِع في الجواب؟

قلتُ: بفِعْلٍ مُضْمَرٍ دَلَّ عليه السُّؤالُ، أي: يَقَع يَوْم هُمْ علىٰ النَّار يُفْتَنُون، وَيجُوز أَنْ يكون مَفْتُوحًا **لإضَافَتِهِ إلىٰ غَيرِ مُتمكِّنٍ** وهي الجملة.

فإنْ قُلتَ: فما محلّه مَفْتُوحًا؟

قوله: (**واللَّام إشارة إليهم**) أي: التّعريف في الخَرَّاصُون للعهدِ الخَارجيِّ التَّقدِيري لما يُعرف من قوله: ﴿إِنَّكُمْ لَفِى قَوْلٍ مُّخْتَلِفٍ﴾ جماعةٌ كذَّابُون خَرَّاصُون.

قوله: (**كَيف وَقعَ أَيَّان ظرفًا**[1] **لليوم**) أي: أَيَّان يُسأَل بها عن الحَدَثِ، كما تقول: أَيَّان المَجيءُ؟ أَيَّان القُدومُ؟ فيُجابُ: يوم الجمُعة، أو شهرَ كذا.

قوله: (**لإضَافتِهِ إلى غَير مُتَمكِّنٍ**) قال الزَّجّاجُ: ﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ لَفظُهُ لَفظَ نَصْبٍ، ومَعناهُ مَعْنى الرَّفْع، لأنَّه مُضَافٌ إلى جملةٍ، تقول: يُعجِبُنِي يومَ أنت قَائِمٌ ويوم أنْت تقُوم[2].

---

(١) في (ح) و(ف): «ظرفٌ»، وفي «الكشاف» و(ط): «ظرفًا»، وهو الأصوب.

(٢) «معاني القرآن» (٥: ٥٢).

قلتُ: يَجُوز أنْ يكون محلّه نصبًا بالمُضْمَرِ الذي هو يقع؛ ورَفعاً علىٰ: **هو يَومُ هُم عَلَىٰ النَّار يُفتَنون**. وقرأ ابنُ أبي عَبْلَةَ بالرَّفع، ﴿يُفۡتَنُونَ﴾: يُحْرَقُون ويُعَذَّبُون. ومنه الفَتِين: **وهي الحَرَّةُ**؛ لأنَّ حِجَارتَها كأنَّها مُحرَقَةٌ.

﴿ذُوقُواْ فِتۡنَتَكُمۡ﴾ في مَحَلِّ الحَالِ، أي: مَقُولًا لَـهُم هذا القَوْل ﴿هَٰذَا﴾ مبتدأ، و﴿ٱلَّذِى﴾ خبَرُه، أي: هذا العَذَاب هو الَّذِي ﴿كُنتُم بِهِۦ تَسۡتَعۡجِلُونَ﴾، ويَجوزُ أنْ يكون هذا بدلًا من فِتْنَتِكم؛ أي: ذُوقُوا هذا العَذَاب.

[﴿إِنَّ ٱلۡمُتَّقِينَ فِى جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ * ءَاخِذِينَ مَآ ءَاتَىٰهُمۡ رَبُّهُمۡۚ إِنَّهُمۡ كَانُواْ قَبۡلَ ذَٰلِكَ مُحۡسِنِينَ * كَانُواْ قَلِيلًا مِّنَ ٱلَّيۡلِ مَا يَهۡجَعُونَ * وَبِٱلۡأَسۡحَارِ هُمۡ يَسۡتَغۡفِرُونَ * وَفِىٓ أَمۡوَٰلِهِمۡ حَقٌّ لِّلسَّآئِلِ وَٱلۡمَحۡرُومِ﴾ ١٥-١٩]

﴿ءَاخِذِينَ مَآ ءَاتَىٰهُمۡ رَبُّهُمۡ﴾ **قابلين لِكُلِّ ما أعْطَاهُم راضِيْن به**، يَعْنِي أنَّه لَيْس فِيما آتاهم إلا ما هو مُتلقىً بالقَبُول مَرْضِيٌّ غير مَسْخُوطٍ، لأنَّ جَمِيعَهُ حَسَنٌ طَيِّبٌ. ومنه قوله تعالىٰ: ﴿وَيَأۡخُذُ ٱلصَّدَقَٰتِ﴾ [التوبة: ١٠٤] أي: يَقْبلها ويَرْضَاها، ﴿مُحۡسِنِينَ﴾ قد أَحْسَنُوا أَعْمالَهم، وتَفْسِيرُ إحْسَانِهم ما بعده. ﴿مَا﴾ مَزِيْدة. والمعنىٰ: كانوا يَهْجَعُون في طَائِفَةٍ قَلِيلةٍ مِنَ اللَّيل

قولُه: (**هو يومُ هُم على النَّار يُفْتَنُون**) ويَـجُوز أن يَكُونُ مُبتدأ خبَرهُ مَحْذُوفٌ، أي: يومُ هُم على النَّار يُفْتَنون[١] وقْتُ وُقُوعِ يَومِ الدِّين.

قوله: (**وهي الحَرَّة**) الحَرَّةُ: أرضٌ ذاتُ حِجَارةٍ سُودٍ نَخِرَة، كأنَّها احترقَتْ بالنَّار[٢].

قوله: (**قَابلين لِكلِّ ما أعطاهمُ راضِينَ به**) فُسِّر الأَخْذُ بالقَبُولِ والرِّضَىٰ، لأنَّ لفظَ الأخذِ فيهِ دَلالةٌ على أنَّ المَطلوبَ مرغُوب فيه، وفيه تَلوِيحٌ إلى ما وَرَد عَن الصَّادِقِ المَصْدُوقِ أنَّ الله عَزَّ وجَلَّ يقولُ لأَهْلِ الجَنَّة: «يا أهْل الـجَنَّةِ، فيقُولُون: لَبَّيْكَ ربَّـنَا وسَعْدَيْكَ والـخَيْرُ في

---

(١) من قوله: «ويجوز أن» إلى هنا ساقط من (ح).

(٢) من قوله: «قوله: هو يوم هم...» إلى هنا ساقط من (ط).

إنْ جَعَلتَ ﴿قَلِيلًا﴾ ظَرْفًا، وَلَكَ أنْ تَجْعله صِفَةً للمَصْدَرِ، أي: كَانُوا يَهْجَعُون هُجُوعًا قليلًا. **وَيَجُوز أنْ تكُون ﴿مَا﴾ مَصْدَرِيَّةً أو مَوْصُولةً؛** علىٰ: كانوا **قَلِيْلًا مِنَ اللَّيل هُجُوعُهم،** أو ما **يَهْجَعُون** فيه، وارْتِفَاعه بـ﴿قَلِيلًا﴾ علىٰ الفَاعِلِيَّة...........................

يَدَيْك، فيقول: هل رَضِيْتُم؟ فيَقولُونَ: ما لَنا لا نَرْضَىٰ يا ربَّنا وقد أعْطَيْتَنا ما لم تُعْطِ أَحَدًا مِنْ خَلْقِك، فيقُول: ألا أُعْطِيكم أَفْضَل مِنْ ذَلك؟ فيَقُولون: وأيُّ شيءٍ أفْضَلُ مِن ذَلِك؟ فيقول: أُحِلُّ عَلَيْكُم رِضْوَانِي، فلا أَسْخَطُ عَلَيْكُم بَعْدَهُ أبَدًا»، أخرجه البُخَاري ومُسْلِمٌ والتِّرمذيُّ عَنْ أبي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ(١).

شبَّه حُلولَ الرِّضْوانِ عَلى السُّعَداءِ وقَابليَّتهم إيَّاه، وهو مَعقولٌ بإعطاءِ ما يَتَناولون باليد، وهو محَسوسٌ، مُبالَغةً في الحُصُولِ، وتَصْويرًا لحالةِ الأَخذِ والإعطاءِ، وإبرازِهِ في صُورةِ اسمِ الفَاعلِ، لِلدَّلالةِ على الدَّوامِ والاستِمرار، رَزقَنا اللهُ حُلولَ رِضوانِهِ بفَضْلِه وَكرمِه، لأنَّا لَسنا من المُحْسنِين، الَّذِين كَانُوا قَلِيلاً مِنَ اللَّيلِ مَا يَهْجَعُون، وبالأَسْحَارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُون، وفِي أمْوَالِهِم حَقٌّ للسَّائِلِ والمَحْروم.

قوله: **(ويجوزُ أَنَ تكُون ﴿مَا﴾ مَصْدرِيّةً أو مَوْصُولةً)**، **الانتصاف:** جَعْلُهَا مَصدرِية يُوجِبُ أَنْ يكونَ ﴿قَلِيلًا﴾ واقعًا على الهُجُوع؛ لأنَّه فاعله(٢).

وقوله: **(مِنَ اللَّيل)**، لا يَكُون صِفَةً لِلقَلِيل، وَلَا بيانًا لَهُ، ولا مِنْ صِلةِ المَصْدَرِ لتقدُّمِهِ عَليهِ، وَلا كَذَلِك عَلى أنَّها مَوْصُولة، فَإِنَّ ﴿قَلِيلًا﴾ حينئذ واقعٌ عَلى اللَّيلِ، كأنَّه قَال: قليلاً المِقْدَار الذي كَانُوا يَهْجَعُونَه مِنَ اللَّيل، فَلا مَانِعَ أَن يكُون ﴿مِّنَ ٱلَّيۡلِ﴾ بيانًا لِلقَليلِ وهذا أيضًا ذكره الزَّجَّاج(٣)، ومَنَع الزَّمخْشَريّ نصبَ ﴿قَلِيلًا﴾ بـ﴿يَهۡجَعُونَ﴾، لأنَّه لا يَتَقدَّم مَعْمُول «مَا» بَعْد النَّفْيِ عَلَيْه.

---

(١) البخاري (٦٥٤٩)، ومسلم (٢٨٢٩)، والترمذي (٢٥٥٥).

(٢) «الانتصاف» لابن المنير بحاشية «الكشاف» (٤: ٣٩٨).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٥: ٥٣).

....

الإنصاف: ويُفسِدُه من حيث المَعْنىٰ أنَّ طلبَ قيام جميعِ اللَّيل غيرُ مُستثنىً عنه وقْت الهُجُوع، وَلَم يَرِدْ بِه الشَّرع، وقال الزَّجَّاجُ: المعنىٰ: كانوا يَهجعون قَليلاً من اللَّيل، أي: يَنامون قَليلاً منه، وجائز أن تكون «ما» مُؤكِّدةً لَغوًا، وجَائزٌ أنْ تكُون مع ما بَعدَها مَصدرًا، المعنىٰ: قليلاً مِنَ اللَّيل هُجُوعُهم[١].

وقال أبو البقاء: ﴿كَانُواْ قَلِيلًا﴾ في خَبرِ «كان» وجْهَان: أحدهما: ﴿مَا يَهْجَعُونَ﴾، وفي ﴿مَا﴾ على هَذا وَجْهان. أَحدُهما: هي زائِدةٌ، أي كانوا يَهجعُونَ قليلاً، و﴿قَلِيلًا﴾[٢]: نعتٌ لِظَرْفٍ أو مَصْدَرٍ، أيْ: زمنًا قَليلاً، أَو هُجُوعًا قليلاً، والثاني: «ما» نافيةٌ، ذَكَرُه بعضُ النَّحوْيِّينَ، ورُدَّ لأنَّ النَّفيَ لا يتقدَّمُ عليه ما في حَيِّزِه، والثّاني: أنَّ ﴿قَلِيلًا﴾ خَبرُ «كان»، و﴿مَا﴾مصدرية، أي: كَانوا[٣] قَليلًا هُجوعُهم[٤]، كما نقول: كانوا يَقِلُّ هُجُوعُهم، ويجوز علىٰ هذا أنْ يَكون ﴿مَا يَهْجَعُونَ﴾ بَدلاً من اسمِ كان بَدَلَ الاشْتِمال، و﴿مِّنَ ٱلَّيۡلِ﴾ لا يَجوز أَنْ يَتعلَّقَ بـ﴿يَهْجَعُونَ﴾ على هذا لما فيه منْ تقديم مَعمُولِ المَصدر عليه، وإنَّما هُو مَنْصوبٌ على التَّبْيين وَمُتعلِّقٌ بِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ يُفسِّره ﴿يَهْجَعُونَ﴾. وقال بعضُهم: تمَّ الكلام عندَ قولِه ﴿قَلِيلًا﴾، ثمَّ استأْنفَ فقال: ﴿مِّنَ ٱلَّيۡلِ مَا يَهْجَعُونَ﴾ ، وفيه بُعدٌ لأنَّك إن جَعلتَ ﴿مَا﴾ نافية فَسُدَ لما ذَكَرْنَا، وإن جَعلتها مَصدريَّةً لم يكن فيه مَدحٌ لأنَّ النَّاسَ يَهْجَعُون في اللَّيل[٥].

الانتصاف: قَال الزَّمَخشرِيُّ: وفي الآيةِ مُبالغاتٌ، لفظُ الهُجُوع وهو القلِيل من النَّوم، وقوله: ﴿قَلِيلًا﴾، وقوله: ﴿مِّنَ ٱلَّيۡلِ﴾، ومِنْها زِيادَةُ «ما» المؤكِّدة في بَعضِ الوُجُوه، وفي الأَخْيرِ نظرٌ، فإن «ما»

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٥: ٥٣).

(٢) في (ح) و(ف): «وقلنا»، والمثبت من «إملاء ما مَنَّ به الرحمن»: (وقليلاً)؛ وهو الصواب إن شاء الله تعالى.

(٣) من قوله: «يهجعون قليلاً» إلى هنا، سقط من (ط).

(٤) «إملاء ما من به الرحمن» (٢: ٢٤٢ – ٢٤٤).

(٥) من قوله: «وقلنا نعت .. » إلى هنا ساقط من (ط).

وفيه مُبَالَغَات: لَفْظ الهُجُوعِ، **وهو الغِرَارُ** من النَّومِ. قال:

قَدْ حَصَّتِ الْبَيْـضَةُ رَأْسِيْ فَـمَا أَطْعَـمُ نَوْمًـا غَـيْرَ تَهْجَـاعِ

وقوله: ﴿قَلِيلًا﴾ و﴿مِّنَ ٱلَّيۡلِ﴾ لأنَّ اللَّيل وَقْت السُّبَاتِ والرَّاحَةِ، وزيادةُ ﴿مَا﴾ المؤكدة لذلك. وصَفَهم بِأَنَّهم يُحْيُون اللَّيل مُتَهجِّدين، فإذا أَسْحَرُوا أخذوا في الاسْتِغْفَار، كَأَنَّهم أَسْلَفُوا في لَيْلِهم الجرائم. وقوله: ﴿هُمۡ يَسۡتَغۡفِرُونَ﴾ فيه أَنَّهم هُم المُسْتَغْفِرُون الأَحِقَّاء بالاسْتِغْفَار دُونَ المُصِرِّينَ، فكأَنَّهم المُخْتَصُّون به لاسْتِدَامَتِهْم له وإِطْنَابِهم فيه.

فإنْ قُلتَ: هَلْ يَجُوز أن تَكُون ﴿مَا﴾ نَافِية كما قال بَعْضُهم، وأنْ يكون المعنىٰ: أنَّهم لا يَهْجَعون من اللَّيل قليلًا، ويُحْيُونه كُلَّهُ؟

تؤكد الهُجوعَ وتُحقِّقُه لا أنَّها تجعله في معنىٰ القِلّة[1].

الإنصاف: بل تؤكد ما سَبقها، وهو قوله: قِليلاً، أو تحقق أنَّ الهُجوعَ قليلٌ ومحقَّقٌ أنَّه قليل.

وقلتُ: الظَّاهرُ أنَّها تؤكِّد المضمُون؛ لأنَّ الإشارةَ بِقولِه: «لذلكَ» جميعُ ما سبق، مما يُعطِيه معنىٰ الهُجُوعِ من قلَّةِ النَّوْم، ولفظُ قَليلٍ مما وُضِعَ له، وتَخصيصُ ذِكرِ اللَّيلِ من إرادة الرَّاحَة.

قوله: (**وهو الغِرَارُ**)، **الجوهري**: الغِرَارُ: النَّوم القَليل.

الرَّاغب: الغِرَّةُ: غَفْلَةٌ في اليَقْظة، والغِرَارُ: غَفْلَةٌ مع غَفْوَةٍ[2].

قوله: (**قَدْ حَصَّت البَيْضةُ**) البيت، الحَصُّ، أي: زال شَعْرُ رَأسِي بِاعتِيادِ لبسِ المِغْفَر، البيت لأبي قَيس بن الأَسْلت[3] وبعده:

أسعىٰ علىٰ جُـلِّ بنـي مالـكٍ كـلُّ امـرئٍ في شـأنه سـاعِ

---

(١) «الانتصاف» (٤ : ٣٩٨) بحاشية «الكشاف».

(٢) «مفردات القرآن» ص ٦٠٣.

(٣) انظر في نسبة هذا البيت لأبي قيس بن الأسلت: «الكامل» للمبرد (١ : ١٤٦)، وانظر: «ديوان أبي قيس الأسلت» ص٧٨ .

قُلتُ: لا، لأنَّ «ما» النَّافِية لا يَعْملُ ما بَعْدَها فيما قَبْلها. تقول: زَيْدًا لم أَضْرِبْ، ولا تقول: زَيْدًا ما ضَرَبْتُ.

السَّائِل: الذي يَسْتَجدي، ﴿وَٱلْمَحْرُومِ﴾ الَّذي يُحسَبُ غَنِيًّا فيُحْرَم الصَّدقَةَ لِتعفُّفِهِ.

وعن النبي ﷺ: «ليس المِسْكينُ الذي تردُّه الأكْلةُ والأكْلَتان واللُّقْمَةُ واللُّقْمَتان والتَّمْرةُ والتَّمْرَتان» قالوا: فما هو؟...

قوله: (**تقول: زيدًا لم أضْرِب، ولا تَقُول: زيدًا ما ضَربتُ**) قال شَارح «الهادي»[(١)]: يَجُوزُ تَقْديمُ مَنْصُوبِ الأفعالِ النَّاقِصةِ الوَاجبةِ علىٰ اسمِها بِلا خلاف، لأنَّها أَفعالٌ مُتصرِّفة واجِبة، قال تعالى: ﴿وَأَنفُسَهُمْ كَانُوا۟ يَظْلِمُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٧] وهو دَليلُ جوازِ تقديمِ الخبرِ، وأمَّا مَا أوله «ما» النَّافِية وهي: مَا زَال، ومَا بَرِح، ومَا فَتِئ، فمنعَ البَصْريون تقدِيمَ خَبرِها عليها، لأنَّ النَّفيَ كالاستفهَامِ له صَدرُ الكلامِ، فَلا يَتقدَّمُ ما في حَيِّزِهِ عليه، وأَجازَ الكُوفِيُّون وابن كَيْسان؛ لأنَّ الكلام إيجابٌ لدُخولِ حرفِ النَّفي علىٰ الأفعالِ التي معناها النَّفي، ويَجُوزُ ذَلك مع: لم وَلا وَلَن؛ لأنَّ لَنْ وَلَم كالجُزْءِ من الفعل لاختِصَاصِهِما به، وأمَّا «لا» فإنَّها كَثِيرةُ التَّصرُّفِ تَدخل على المَعرفة والنَّكِرة ويَتخطَّاها العاملُ، وتعملُ فيما بعدَها، كقولك: خرجتُ بلا زادٍ، وعُوقِبتُ بلا جُرْمٍ، فَتعْمل فِيما قبلَها، وقال أيضًا: «لا أفعلُ» نَقِيض «أفعلُ غداً»، فكما جاز: زيدًا أرى غداً[(٢)]، أو أراه، جاز: زيدًا لا أرى، ولا أراه، و«لَم أَفْعَل» نقيضُ: «فعلت»، وكما جاز: عَمراً ضربتُ وضَربْتُه، جاز: عَمراً[(٣)] لم أضربْ ولم أضربْهُ، و«لن أفعلَ» نقيضُ: «سوف أفعلُ»، فكما جاز: أخاكَ سوف أزور، وسوف أزورُه، جاز: أخاكَ لن أزورَ، ولن أزورَه.

قوله: (**ليس المسكينُ**) عن البُخَاري ومُسلمٍ وأبي دَاود عن أبي هُريرةَ عن النبي ﷺ أنه قال: «لَيْسَ المِسْكِينُ الذي تَردُّه اللُّقمةُ واللُّقْمَتانِ، والتَّمْرةُ والتَّمرَتانِ، ولكنَّ المِسكِينَ الذي

---

(١) لعله يريد كتاب «الكافي شرح الهادي» في النحو والصَّرفِ لعبد الوهاب الزَّنجاني.

(٢) قوله: «أرى غداً» ساقط من (ح) و(ف) وأثبته من (ط).

(٣) من قوله: «وكما جاز عمراً» إلى هنا، ساقط من (ح) و(ف) وأثبته من (ط).

قال: «الذي لا يَجِد وَلا يُتَصَدَّقُ عَليه» وقيل: الذي **لا يَنْمَىٰ له مال**. وقيل: **المُحارَف** الَّذي لَا يَكاد يَكْسب.

[﴿وَفِى ٱلْأَرْضِ ءَايَٰتٌ لِّلْمُوقِنِينَ * وَفِىٓ أَنفُسِكُمْ ۚ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ ٢٠ – ٢١]

﴿وَفِى ٱلْأَرْضِ ءَايَٰتٌ﴾ تدلُّ علىٰ الصَّانِعِ وقُدْرَتِه وحِكْمَتِه وتَدْبيرِه، حَيث هي مَدْحُوَّة كَالبِسَاطِ لِما فَوْقَها، كما قال: ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ مَهْدًا﴾ [طه: ٥٣]، وفيها المَسَالِكُ والفِجَاجُ للمُتَقَلِّبين فِيها والمَاشِينَ في مَناكِبِها، وهي مُجَزَّأة؛ فَمِنْ سَهْل وجَبَل وبَـرٍّ وبَحْرٍ، وقِطَعٍ مُتجاورات؛ من صُلْبَةٍ ورِخْوَةٍ، **وعَذَاةٍ** وسَبِخَةٍ؛ **وهي كالطَّرُوقَةِ** تُلَقَّح بألوانِ النبَاتِ وأَنواعِ الأَشجارِ بالثِّمارِ المُخْتَلِفَةِ الألوان والطُّعُومِ والرَّوَائِح تُسْقَىٰ بماءٍ واحِدٍ،

لا يَجِدُ غِنًى يُغنِيهِ وَلا يُفْطَنُ بِهِ فيُتصدَّقَ عليه، ولا يَقومُ فيَسأَلَ النَّاس»(١).

قوله: (**لا يَنْمَى لهُ مال**) يُحتَمل أن يتمسَّك به الشافعي، أي: له مالٌ، ولكن لا ينمى(٢)، وأبو حنيفة: ليس له مال حتى ينمى(٣)، نحوه قوله: ﴿وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾ [غافر: ١٨].

قوله: (**المحَارَف**)، **الجَوْهَريُّ**: رَجُلٌ مُحارَفٌ بفتح الرَّاء: أي مَحْدودٌ محروم، وهو خِلاف قولك: مُبارَك، ورجل مُحارَفٌ: أي منقُوصُ الحظِّ لا يَنْمُو له مال(٤).

قوله: (**وعَذَاة**)، **الأساس**: أوديةٌ ذَاتُ عَذَوات، وهي الأَرَضُون الطَّيِّبةُ التُّربَةِ الكَرِيمةُ النَّبات.

قوله: (**وهي كالطَّرُوقةِ**)، **الجَوْهَرِي**: الطَّرُوقَة الفَحْلِ: أُنْثاهُ، ويُقال: نَاقةٌ طَرُوقَةُ الفَحْلِ: التّي بلغت أَن يَضرِبَها الفَحل.

(١) البخاري (١٤٧٦)، ومسلم (١٠٣٩) وأبو داود (١٦٣١).
(٢) «أحكام القرآن» (١: ١٦٣) برواية البيهقي.
(٣) من قوله: «وأبو حنيفة» إلى هنا ساقط من (ح) و(ف).
(٤) من قوله: «قوله: المحارف» إلى هنا ساقط من (ط).

﴿وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَىٰ بَعْضٍ فِى ٱلْأُكُلِ﴾ [الرعد: ٤]، وكُلّها مُوافِقَةٌ لِحوائج سَاكِنيها ومَنَافِعِهِمْ ومَصَالِحِهِمْ في صِحَّتِهِم واعتِلالِهِم، وما فِيْها مِن العُيُونِ المُتفَجِّرةِ والمَعَادِنِ المُفتنّة والدَّوَاب المُنبَثَّةِ في بَرِّهَا وبَحْرِها المُختلفة الصُّور والأَشكالِ والأفعَالِ: من الوَحْشِيِّ والإنسيِّ والهَوامِّ، وغير ذلك.

﴿لِّلْمُوقِنِينَ﴾ المُوَحِّدين الَّذين سَلكوا الطَّريقَ السَّوِيَّ البُرْهَاني المُوصِل إلىٰ المَعْرِفةِ، فهم نَظَّارُون بعُيونٍ باصِرةٍ، وأفهامٍ نَافِذَةٍ، كُلَّما رأَوا آيةً عَرفُوا وَجْه تَأَمُّلِهَا فَازْدادوا إيمَانًا مَعَ إيمانِهم، وإيْقَانًا إلىٰ إيقانهم.

﴿وَفِىٓ أَنفُسِكُمْ﴾ في حَالِ ابْتِدائِها وتَنَقُّلِها مِنْ حَالٍ إلىٰ حَالٍ، وفي بَواطِنِها وظَوَاهِرِهَا من عَجَائِبَ الفِطَرِ وبَدائِعِ الخَلْقِ: ما تَتَحيَّرُ فيه الأَذْهَانُ، وحَسْبُك بالقُلوب وما رَكَز فيها من العُقُول وخُصَّتْ بِهِ من أَصْنافِ المَعاني، وبِالأَلسُنِ، والنُّطْقِ، ومَخارِجِ الحُرُوفِ، ومَا في تَرْكِيْبِها وتَرْتِيبِها ولَطَائِفِها: من الآيات السَّاطِعةِ والبَيِّناتِ القَاطِعة علىٰ حكمة المُدبِّر، دَع الأَسماعَ والأبْصَارَ والأَطْرافَ وسَائِرَ الجَوارِحِ وتأَتِّيها لِـما خُلِقَت لَه، وما سُوِّيَ في الأَعْضَاءِ مِن المَفَاصِلَ للانْعِطافِ والتَّثَنِّي؛ فإنَّه إذا جَسَا شيءٌ مِنْها جَاء العَجْزُ، وإذا اسْتَرْخىٰ أَنَاخَ الذُّلُّ، فتبارك اللهُ أَحسنُ الخَالِقين.

[﴿وَفِى ٱلسَّمَآءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ ۝ فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾ ٢٢ – ٢٣]

قوله: (وخُصَّتْ به) عطف على رَكَز، والضَّميرُ في «به» رَاجعٌ إلى «ما»، و«من أصناف المَعَانِي» بيانُ ما خُصَّتْ، وَ«بالأَلْسُنِ» عَطف على «القُلوب».

قوله: (جَسَا) أي: يَبِسَ، لأنه إذا يَبِسَ صَلُبَ، وسَيجِيءُ إنْ شاء اللهُ بيانُ نظم الآياتِ عند قوله تعالى: ﴿وَفِى مُوسَىٰٓ إِذْ أَرْسَلْنَٰهُ﴾.

﴿وَفِي ٱلسَّمَآءِ رِزۡقُكُمۡ﴾ هو المَطَر؛ لأنَّه سَببُ الأقواتِ. وعن سعيد بن جُبَير: هو الثَّلْجُ وكُلُّ عَيْنٍ دائِمةٍ مِنْهُ. وعن الحسَنَ: أنَّه كان إذَا رَأىٰ السَّحابَ قال لأَصْحَابه: فيه واللهِ رِزْقُكُمْ، ولكِنَّكُمْ تُحْرَمُونه لِخَطَايَاكُم.

﴿وَمَا تُوعَدُونَ﴾ الجنة: هِيَ عَلىٰ ظَهْرِ السَّماءِ السَّابعَة تَحْتَ العَرْش، أو أَرَاد: أنَّ ما تُرْزَقُونه في الدُّنيا وَمَا تُوعَدُونَ بِهِ في العُقْبَىٰ كُلَّهُ مَكْتُوبٌ في السَّماءِ.

قرئ: (مِثْلُ ما) بالرَّفع صِفةً لِلحَقِّ، أي: حَقٌّ مِثْلُ نُطْقِكم، وبالنَّصْبِ علىٰ: إنَّه لحقٌّ حَقًّا مِثلَ نُطْقِكُمْ. ويَـجُوز أنْ يَكُون فَتحًا لإضَافَتِهِ إلىٰ غَيْرِ مُتمكِّن، و«مَا» مَزِيدةٌ

قوله: («مثْلُ ما» بالرَّفع) أبو بكر وحَمْزة والكِسَائي، والباقون: بالنَّصب[1]، قال أبو البقاء: الرَّفعُ على أنَّه نَعتٌ لـ «حقّ»، أو خَبرٌ ثان، أو على أنَّهما خَبرٌ واحدٌ، مثل: حُلوٌ حَامِض، و«ما» زائدةٌ على الأوجه الثلاثة، والفَتْحُ فيه وَجْهان أحدهما: وهو مُعْرب، وفيه أوجه، إمَّا هُو حالٌ من الضَّمير في حق، أو علىٰ إضْمار أعْني، أو على أنَّه مرفُوعُ المَوْضع، ولكنَّه فُتِح كما فُتِح الظّرفُ في قوله: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيۡنَكُمۡ﴾ [الأنعام: ٩٤] على قول الأخْفَش[2]، و«ما» علىٰ هذه الأوجُهِ زائِدةٌ أيضًا، والوجه الثّاني: هو مَبْنيٌّ، وفيه وجهان، أحدهما: أنَّه رُكِّبْ مع «ما» كخَمْسَة عشر، و«ما» علىٰ هذا يجوزُ أن تكون زَائدة، وأنْ تكونَ نـكرةً مَوصُوفة،

---

(١) انظر: «التيسير في القراءات السبع» للداني ص ١٣٠.

(٢) قال ابن جني في «الخصائص» (٢: ٣٧٠): وأمَّا قوله تعالى: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيۡنَكُمۡ﴾ فيمن قرأه بالنَّصب فيحتمل أمرين: أحدهما: أن يكون الفاعل مُضمرًا: أي لقد تقطع الأمرُ والعقد أو الود ـ ونحو ذلك ـ بينكم، والآخر: ما كان يراه أبو الحسن من أن يكون ﴿بَيۡنَكُمۡ﴾ وإن كان منصوب اللفظ مرفوع الموضع بفعله، غير أنّه أقرت نصبه الظرف وإن كان مرفوع الموضع لاطّراد استعمالهم إياه ظرفًا.
وقال القرطبي في «الجامع لأحكام القرآن» (٧: ٤٣): ويجوز أن تكون قراءة النّصب (أي: نصب الظَّرف ﴿بَيۡنَكُمۡ﴾) على معنى الرفع، وإنما نُصب لكثرة استعماله ظرفًا منصوبًا وهو موضع رفع، وهو مذهب الأخفش.

بِنصِّ الخَلِيل، وهذا كَقَوْلِ النَّاسِ: إنَّ هَذا لَحَقٌّ، كَمَا أَنَّكَ تَرىٰ وتَسْمَعُ، **وَمِثْلَ مَا أَنَّك هاهنا.**

والثاني: أن تكون بُنِيَتْ لأنَّها أُضِيفت إلى مُبهمٍ، وفيها نفسِها إبهامٌ كقوله: ﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ﴾ [هود: ٦٦]، فتكون «ما» علىٰ هذا إما زائِدة، وإما بمعنىٰ شيء.

وأمَّا «إنكم»، فيجُوزُ أن يكونَ موضِعُها جرًّا بالإضافة إذا جُعلت «ما» زائدة، وأن تكون بدلاً منها إذا كانت بمعنىٰ شيء[١]، ويجوز أن تكون في موضعِ نَصْبٍ بإضمارِ: أعني، أو رفعٍ علىٰ تقدير: هو أنَّكم[٢].

وقال الوَاحِديُّ: ومن نَصَبَ جعل «مثل» مع «ما» بمنزلة شيء واحد، ذكر ذلك المَازِني وأبو علي، قال: ومثله قول حُميد[٣]:

وَوَيحاً لمن لَمْ يَدْرِ ما هُنَّ وَيْحَما

فبنى «ويح» مَعَ «ما»، ولم يُلحِقه التَّنوين[٤].

قوله: (**وِمثل ما أنك هاهنا**) قال الوَاحِديُّ: شبّه الله تعالى تحقق ما أَخْبَرَ عنه بتحقق نُطق الآدَمي ووجودِه، أي: أنّه في صدقِه ووجودِه كالذِي تعرفه ضرورة[٥].

---

(١) من قوله: «وأما إنكم» إلى هنا ساقط من نسخة (ح).

(٢) «إملاء ما منّ به الرحمن» (٢: ٢٤٤).

(٣) المقصود به حميد الأرقط كما جاء مصرحًا به، ومعْزوًّا له هذا البيت في «لسان العرب» لابن منظور (٥: ٣٧١) وتمام البيت.

ألا هَـيَّما ممـا لَقيـتُ وهَـيَّما ... وويحًا لمن لم يَدْرِ ما هُنَّ وَيحْـمَا

(٤) قال ابن جني في «الخصائص» (٢: ١٨٢)، وأخبرنا أبو علي أن أبا عثمان ذهب في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾ إلى أنه جعل «مثل» و«ما» اسمًا واحدًا، فبنى الأول على الفتح، وهما جميعًا عنده في موقع رفع لكونهما صفة لـ«حق».

(٥) «الوسيط» (٤: ١٧٧).

وَهَذا الضَّمِيرُ إِشَارَة إلىٰ مَا ذُكِرَ مِنْ أَمْرِ الآياتِ والرِّزْقِ وأمْرِ النَّبِيِّ ﷺ؛ أو إلىٰ ما تُوعَدُون. وعن الأصمعي: أقبلتُ من جامِع البَصْرة فطَلع أعْرَابيٌّ علىٰ قَعُودٍ لَهُ فقال: مِمَّن الرَّجل؟ قلت: من بني أصْمَع. قال: مِنْ أين أقْبَلت؟ قُلتُ: مِنْ مَوضِعٍ يُتْلَىٰ فيه كلامُ الرَّحْمنِ. فقال: اتْلُ عَلَيَّ، فتَلوتُ ﴿وَٱلذَّٰرِيَٰتِ﴾ فلما بلغت قولَه تعالىٰ: ﴿وَفِى ٱلسَّمَآءِ رِزْقُكُمْ﴾ قال: حَسْبُك، فقام إلىٰ ناقتِهِ فَنَحَرهَا ووزَّعَها علىٰ من أقْبَل وأَدْبَر، وعَمَد إلىٰ سَيْفِهِ وقوسِهِ فَكَسَرَهُما وَوَلَّىٰ، فلَمَّا حَجَجْتُ مع الرَّشِيدِ طَفِقْتُ أطوفُ، فإذا أنا بِمَنْ يَهْتِفُ بِي بصوتٍ دَقِيقٍ، فَالتَفَتُّ فإِذَا أَنَا بالأَعرابِيِّ قد نَحُلَ واصْفَرَّ، فَسَلَّم عَلَيَّ واسْتَقْرأ السُّورة، فَلَمّا بَلَغْتُ الآية صَاح وقال: قَدْ وَجَدْنا ما وَعَدَنا ربُّنَا حقًّا! ثُمَّ قال: وهَل غير هذا؟ فقرأت: ﴿فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ﴾، فَصَاح وقال: يا سُبْحانَ الله! مَنْ ذَا الَّذِي أغضَبَ الجَلِيلَ حَتَّىٰ حلَفَ؟! لم يُصَدِّقُوه بِقوله حتىٰ ألجؤوه إلىٰ اليمين؟! قالها ثلاثًا وخَرَجَتْ معها نَفْسُه.

[﴿هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَٰهِيمَ ٱلْمُكْرَمِينَ * إِذْ دَخَلُوا۟ عَلَيْهِ فَقَالُوا۟ سَلَٰمًا ۖ قَالَ سَلَٰمٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ * فَرَاغَ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ فَجَآءَ بِعِجْلٍ سَمِينٍ * فَقَرَّبَهُۥٓ إِلَيْهِمْ قَالَ أَلَا تَأْكُلُونَ * فَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً ۖ قَالُوا۟ لَا تَخَفْ ۖ وَبَشَّرُوهُ بِغُلَٰمٍ عَلِيمٍ * فَأَقْبَلَتِ ٱمْرَأَتُهُۥ فِى صَرَّةٍ فَصَكَّتْ وَجْهَهَا وَقَالَتْ عَجُوزٌ عَقِيمٌ * قَالُوا۟ كَذَٰلِكِ قَالَ رَبُّكِ ۖ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْعَلِيمُ﴾ ٢٤ - ٣٠]

﴿هَلْ أَتَىٰكَ﴾ تفخيمٌ للحَديث وتَنْبيهٌ عَلىٰ أنَّه لَيْس مِن عِلْم رَسولِ الله ﷺ، وإنَّما عَرَفَهُ بِالوَحْي. والضَّيفُ لِلواحِد والجَماعة كالزَّوْرِ والصَّوْمِ؛ ....

وقلت: إنما خصَّ النُّطق دونَ سائرِ الأَعْمالِ الضَّرورية لكونه أبينَ وأظهرَ، ومن الاحْتِمالِ أبْعد، وفيهِ إيماءٌ إلى اسْتِجلابِ رأسِ الشُّكر، قال: إنَّما جُعَل الحمدُ رأسَ الشُّكر؛ لأنَّ ذِكرَ النِّعمة باللِّسَانِ والثَّناءَ على مُولِيْها أشبع لها من الاعتقادِ وآدابِ الجوارِحِ، لأَنَّ النُّطْقَ يُفْصِحُ عن كل خَفِيٍّ، ويُجلِّي كُلَّ مُشتبه.

لأنَّه في الأصل مَصْدرُ: ضَافَهُ. وكَانوا اثْنَيْ عَشَرَ مَلَكًا وقيل: تِسْعَةٌ عَاشِرُهُم جِبْرِيلُ وقيل: ثلاثةٌ: جِبْرِيلُ، ومِيكَائيلُ، ومَلَكٌ مَعَهُما. وجَعلَهم ضيفًا؛ لأنَّهم كَانُوا في صُورةِ الضَّيْفِ: حَيْثُ أَضَافَهُم إبْرَاهِيم. أو لأنَّهُم كانوا في حُسْبَانِه كَذَلِك. وإكرامهم: أنَّ إبْرَاهيم خَدَمَهم بِنَفْسِهِ، وأَخْدَمَهُم امْرَأَتَـهُ، وعَجَّلَ لَهُمُ القِرَىٰ، أو أنَّهم في أَنْفُسِهم مُكْرَمُون. قال الله تعالىٰ: ﴿بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٦]

﴿إِذْ دَخَلُوا﴾ نُصِبَ بِـ﴿الْمُكْرَمِينَ﴾ إذا فُسِّر بِإكْرامِ إبْرَاهِيمَ لَهُمْ؛ وإلا فَبِما في ﴿ضَيْفِ﴾ مِنْ معنىٰ الفِعْل. أو بإِضْمار: اذكر.

﴿سَلَامًا﴾ مصدرٌ سَادٌّ مَسَدَّ الفِعْلَ مُسْتَغْنىً بِهِ عَنْهُ. وأصله: نُسَلِّمُ عَلَيْكُم سَلامًا، وأمّا ﴿سَلَامٌ﴾ فمعدولٌ به إلىٰ الرَّفع علىٰ الابْتِداء. وخبرُه محذوفٌ، معناه: عَلَيْكُم سَلامٌ، للدَّلالةِ علىٰ ثَباتِ السَّلام، كأنَّه قَصَدَ أنْ يُحَيِّيَهم بِأَحْسَنِ ممّا حَيَّوهُ بِه، أَخْذًا بأدبِ الله تعالىٰ. وهَذا أيضًا مِنْ إكْرامِهِ لَهُم. **وقُرِئَا مَرْفُوعَيْن، وقُرِئ: (سلاماً قال سَلْماً)**، والسَّلْم: السَّلام. وقُرِئَ: (سَلَامًا قال سِلْم).

﴿قَوْمٌ مُّنكَرُونَ﴾ أنكرهم للسَّلام الذي هو عَلَمُ الإسْلامِ، أَوْ أراد أنَّهم لَيْسوا مِنْ مَعَارِفِهِ أَوْ مِنْ جِنْسِ النَّاس الَّذين عَهِدَهُم، كَما لو أَبْصَر العَرَبُ قومًا **من الخَزَر**، ....

قوله: **(وقُرِئا مَرفُوعَيْن، وقُرِئ: «سَلامًا»)** المشهورةُ: بالنَّصبِ، والرَّفعُ: شاذَّةٌ، حمزةُ والكِسائي: «قال سِلْمٌ» بكسر السِّينِ وإسكان اللام، والباقون: بفَتحِ السِّينِ واللام وأَلِفٌ بعدها[1].

قوله: **(من الخَزَر)** عن بعضهم: جيلٌ من الناس، وهم الغُزُّ والأَتْراك.

(١) «حجة القراءات» ص٦٧٩.

أو رأىٰ لَهم حَالًا وشَكْلًا خِلافَ حَالِ النَّاس وشَكْلِهِمْ، **أو كان هذا سُؤالًا لهم**، كأنَّه قال: أنتم قومٌ مُنْكَرون، فَعرِّفُوني مَن أنتُم؟

﴿فَرَاغَ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ﴾ **فذهَب إليهم في خُفْيَةٍ** من ضُيوفِهِ؛ ومن أدَب المُضِيْف أن يُخْفِيَ أمْرَه، وأنْ يُبادِرَه بالقِرىٰ مِنْ غَيْر أنْ يَشْعُرَ به الضَّيفُ، حَذَرًا من أن يَكُفَّه ويَعْذِرَه.

قال قَتَادَة: كَان عَامةُ مالِ نبي الله إبْراهِيم: البقر ﴿فَجَآءَ بِعِجْلٍ سَمِينٍ﴾. والهمزة في ﴿أَلَا تَأْكُلُونَ﴾ للإنكار: أنْكر عَلَيْهم تَرْكَ الأكْلِ. أو حَثَّهم عليه.

قوله: (**أَوْ كَان هَذا سُؤالاً لهم**) عَطفٌ على قَوله: «أَنْكَرَهُمْ للسَّلام الَّذي هو عَلَمُ الإسلامِ»، يعني: أنَّه عليه السَّلام إمَّا أن أنْكرهم بقلبِهِ، وقال في نَفسه: هؤلاءِ قومٌ مُنْكَرون، أو كان هذا سؤالاً لهم، وقال بلسانِه: أنتم قَومٌ مُنْكَرُون؟، وذلك أنَّه عليه السَّلام، كان بين أَظهُرِ قومٍ كُفَّارٍ، ما عُهِدَ منهم السَّلامُ الذي هو تَحيةٌ للمُسلمين، فلمَّا سَمِع منهم أنكرهُم.

نحوه ما رُوِّيْنا في «الصَّحِيحين»[1] أنَّ موسى عليه السَّلام لـمَّا سَلَّم عليه الخَضِر عليه السَّلام قال: أنَّى بأَرضِكَ السَّلامُ! أَو بأَرْضِي السَّلام؟! أَو أرادَ أنَّهم ليسوا من مَعارِفِه، أو مِن جِنس النَّاس الذين عَهِدَهُم، أو رأى لهم شَكلاً خِلافَ شكل النَّاس، روى الوَاحِدِيُّ: عن ابن عَبَّاس قال في نفسه: هَؤُلاءِ قومٌ لا نَعْرِفُهم[2].

قوله: (﴿فَرَاغَ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ﴾: **فذهب إليهم في خُفْية**)، **الرَّاغب**: الرَّوغُ: المَيْل على سَبِيل الاحْتِيَال، ومنه: راغَ الثَّعلبُ يَروغُ رَوَغَانًا، وطريقٌ رائِغٌ إذَا لم يكُن مُستقيمًا، كأنه يُرَاوِغ، ورَاغ فلانٌ إلى فُلانٍ: مَال نَحْوَهُ لأمر يُرِيْد منه بالاحْتِيال، قال تعالى: ﴿فَرَاغَ إِلَىٰٓ ءَالِهَتِهِمْ فَقَالَ أَلَا تَأْكُلُونَ﴾ [الصافات: ٩١] ﴿فَرَاغَ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ فَجَآءَ بِعِجْلٍ سَمِينٍ﴾ ﴿فَرَاغَ عَلَيْهِمْ ضَرْبًۢا بِٱلْيَمِينِ﴾ [الصافات: ٩٣]، أي: احْتالَ، وحَقِيقَتُه طلبٌ بضَربٍ من الرَّوَغانِ، ونَـبَّه بِـ«علىٰ» علىٰ معنىٰ الاسْتِعلاءِ[3].

---

(١) البخاري (١٢٢) ومسلم (٢٣٨٠)، وفيهما أن موسى هو مَن سَلَّم على الخضر عليهما السلام.

(٢) انظر: «الوسيط في تفسير القرآن المجيد» للوَاحِدي (٤: ١٧٨).

(٣) «مفردات القرآن» ص ٣٧٣.

﴿فَأَوۡجَسَ﴾ فأضْمَرَ. وإنَّما خَافَهم لأنَّهم لم يَتَحَرَّمُوا بطَعَامِهِ فَظَن أنَّهم يُريدُون به سُوْءًا. وعن ابن عَبَّاس: وقع في نفسه أنَّهم مَلائِكَة أُرْسلوا للعَذَابِ. وعن عَوْن بن شَدَّاد: مَسَحَ جِبْرِيل العِجْل بِجَناحِهِ فقَام يَدْرُجُ حَتَّىٰ لَحِقَ بأمِّهِ.

﴿بِغُلَٰمٍ عَلِيمٖ﴾ أي يَبْلُغ ويَعْلَم. وعن الحَسن، عَليمٌ: نبيّ، والمبشَّر به إسْحَاق، وَهو أكثرُ الأَقاوِيلَ وأصحُّها؛ لأنَّ الصِّفةَ صِفَةُ سارَّة لا هَاجَر، وهي امرأةُ إبْراهِيم وهُو بَعْلها. وعن مجاهد: هو إسماعيل.

﴿فِي صَرَّةٖ﴾ في صَيْحة، من: صَرِّ الجُنْدُب، وصَرِّ القَلَم والبَاب، ومَحلّهُ النَّصْب علىٰ الحَال، أي: فجاءت صَارَّةً. قال الحسن: أقْبَلت إلىٰ بَيْتِها وكَانَتْ في زَاوِيَةٍ تَنْظُر إلَيهم، لأنَّها وَجَدَتْ حَرارةَ الدَّم فَلَطَمت وَجْهَهَا مِنَ الحَيَاءِ، وقيل: فأخَذَتْ في صَرَّةٍ، كما تَقُول: أقْبَل يَشْتُمني. وقيل: صَرَّتُها قَولُها: أَوّه! وقيل: يا وَيْلَتَا! وعن عِكْرمة: رَنَّتُها.

﴿فَصَكَّتۡ﴾ فلَطَمَتْ بِبَسْطِ يَدَيْها. وقيل: فَضَرَبَتْ بأَطْراف أَصابِعِها جَبْهَتها؛ فِعْلَ المُتَعجِّب.

﴿عَجُوزٌ﴾ أنَا عَجُوزٌ، فكيف ألدُ؟!

قوله: (لم يَتَحَرَّمُوا بطعامِه) أي: لم يدخلوا في حرمة بأكل طَعامِه، **الأساس**: تَحرَّم فُلانٌ بفُلانٍ، إذا عاشرَه ومَالحَهُ، وتَأكَّدتِ الحُرْمةُ بينهما، وتَـحَرَّمتُ بِطعامك، ومُجالستِكَ، أي: حرمَ عَلَيكَ مني بِسَببِهما ما كان لك أَخذه.

قوله: (فَقَام يَدْرُجُ) **الأساس**: دَرَجَ الشَّيخ والصَّبِي دَرَجاناً، وهو مَشْيهما.

قوله: (الجندب) **الجوهري**: الجُندُب: ضَربٌ من الجرادِ.

قوله: (وَجَدَتْ حَرارَةَ الدَّم) قَال صاحِبُ «المطلع»: أي دمَ الحَيْض، كما قال تعالى: ﴿فَضَحِكَتۡ﴾.

﴿كَذَالِكِ﴾ مثل ذلك الَّذي قُلنا وأخبرنا به، ﴿قَالَ رَبُّكِ﴾ أي إنَّما نُخْبِرُكِ عن الله، والله قَادِرٌ علىٰ مَا تَسْتَبْعِدين. وُرويَ أنّ جِبْرِيل قَال لها: انظري إلىٰ سَقْفِ بَيْتِك، فَنَظَرت فإذا جُذُوعُهُ مُورِقَةٌ مُثْمِرةٌ.

[﴿قَالَ فَمَا خَطْبُكُمْ أَيُّهَا ٱلْمُرْسَلُونَ * قَالُوٓاْ إِنَّآ أُرْسِلْنَآ إِلَىٰ قَوْمٍ مُّجْرِمِينَ * لِنُرْسِلَ عَلَيْهِمْ حِجَارَةً مِّن طِينٍ * مُّسَوَّمَةً عِندَ رَبِّكَ لِلْمُسْرِفِينَ * فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ * فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ ٱلْمُسْلِمِينَ * وَتَرَكْنَا فِيهَآ ءَايَةً لِّلَّذِينَ يَخَافُونَ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ﴾ ٣١-٣٧]

لـمَّا عَلِم أنَّهم مَلائِكةٌ، وأنَّهم لا يَنْزِلُون إلا بِإذنِ الله رُسُلًا في بعض الأُمُور ﴿قَالَ فَمَا خَطْبُكُمْ﴾ أي: فَما شَأْنُكُم وَمَا طَلَبُكُم؟

﴿إِلَىٰ قَوْمٍ مُّجْرِمِينَ﴾ إلىٰ قَومِ لُوطٍ.

﴿حِجَارَةً مِّن طِينٍ﴾ يريد: السِّجِّيْل، وهو طِينٌ طُبِخَ كَما يُطبَخ الآجُرُّ، حتَّىٰ صَار في صَلابةِ الحِجَارة، ﴿مُّسَوَّمَةً﴾ مُعَلَّمَة، من السُّوْمَةِ، وهي العَلامة علىٰ كُلِّ واحدٍ مِنها اسم من يَهْلِك به. وقيل: أُعْلِمت بأنَّها من حِجَارةِ العَذَابِ. وقيل: بعَلامَةٍ تَدلُّ علىٰ أنَّها لَيْست من حِجَارةِ الدُّنيا. سَمَّاهُم مُسْرِفين، كما سَمَّاهم عَادِيْن، لإِسْرَافِهم وعُدْوَانِهم في عَمَلِهمْ: حيث لم يَقْنَعُوا بِما أُبِيْح لَهُمُ.

الضَّمِيرُ في ﴿فِيهَا﴾ للقَرْيَةِ، ولم يَجْرِ لها ذِكْرٌ لكَوْنِها مَعْلُومة. **وَفِيه دَليلٌ عَلىٰ أنَّ الإِيمانَ والإِسْلامَ واحدٌ**، وأنَّهما صِفَتَا مَدْح.

قوله: (**وفيه دَليلٌ على أنَّ الإيمانَ والإسلامَ واحِدٌ**) قال القاضِي: وهو ضعيفٌ، لأنَّ ذلكَ لا يَقْتضِي إلَّا صِدقَ المؤمن والمُسلم على من اتَّبَعُه، وذلك لا يَقتَضِي اتِّحاد مفهُومَيْهما لجَواز صِدق المَفهُومات المُختلفة على ذاتٍ واحدة[1].

---

(١) «أنوار التنزيل» (٥: ٢٣٩).

قيل: هُم لُوطٌ وابْنَتاهُ. وقيل: كان لُوطٌ وأهلُ بَيْتِهِ الذين نَجَوْا ثلاثةَ عشر. وعن قتادة: لو كان فيها أكْثر مِنْ ذَلك لأنْجاهُم، ليَعْلَمُوا أنَّ الإيمان مَحْفُوظٌ لا ضَيْعَةَ علىٰ أهْلِهِ عِنْدَ الله.

﴿ءَايَةً﴾ عَلامةً يَعْتَبِر بها الخَائِفُون دُونَ القَاسِيَة قُلوبُهُم. قال ابن جُرَيجٍ: هي صَخْرٌ مَنْضُودٌ فِيْها. وقيل: مَاءٌ أسْوَدُ مُنْتِنٌ.

[﴿وَفِي مُوسَىٰٓ إِذْ أَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ بِسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ * فَتَوَلَّىٰ بِرُكْنِهِۦ وَقَالَ سَٰحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ * فَأَخَذْنَٰهُ وَجُنُودَهُۥ فَنَبَذْنَٰهُمْ فِي ٱلْيَمِّ وَهُوَ مُلِيمٌ﴾ ٣٨ – ٤٠]

﴿وَفِي مُوسَىٰٓ﴾ عطفٌ عَلىٰ ﴿وَفِي ٱلْأَرْضِ ءَايَٰتٌ﴾ أو عَلىٰ قَولِه: ﴿وَتَرَكْنَا فِيهَآ ءَايَةً﴾ علىٰ معنىٰ: وجَعَلْنا في مُوسَىٰ آيةً، كقوله:

عَلَفْتُـهَا تِبْنًا وَمَاءً بَارِدا

وقُلت: قوله: «وأنَّهما صِفَتا مَدْح» عَطْفٌ تفسيريّ، ومعناه: أنَّ ذِكر المُؤمِنين والمُسلمين هاهنا لمُجرَّدِ المَدحِ، وأنَّ الثَّاني عَين الأوَّلِ لوُقُوعِهما مقابلَيْنِ لِذكرِ الكافرين، فقيل أولاً: إلى قومٍ مُجرمين، ثُمَّ لِلمُسرفين، والثَّاني عَين الأوَّلِ وضعاً للمُظهَرِ مَوْضِع المُضْمَر، المعنىٰ: أَرْدنا إِخْراج مَن كان فيها من المُطيعين الكَامِلين في الإيمانِ، فَما وَجَدْنا غير بيتٍ منهم، فقيل: مِن المُسْلمين. أي المُستَقيمِينَ علىٰ الجَادَّةِ المُنتفعينَ بالإيمانِ، ليقابل المُسرِفِينَ، كَما أنَّ المُؤْمِنينَ مُضَادٌّ للمُجرمين، وَلو لَم يَكُن الإسلامُ داخلاً في مفهومِ الإيمانِ لما صَحَّ استثناءُ بيتٍ من المسلمين من قولِه: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾.

قوله: (﴿وَفِي مُوسَىٰٓ﴾ عَطْفٌ علىٰ ﴿وَفِي ٱلْأَرْضِ ءَايَٰتٌ﴾) إشارةٌ إلى بيانِ نَظْمِ الآيات، وذلِك أنَّه تعالىٰ لما ذَمَّ الخَرَّاصِينَ الأفَّاكِين، وَوَصفَهُم بما به أَوقعُوا أَنفسهم في تلك الوَرَطَات، وهُو أنَّهم في غَمراتِ الجَهل، وسَكَراتِ السَّهوِ، يتورَّطونَ فيما لا يَعنيهم من السُّؤال عن أيَّان[1]

---

(١) أيَّان: معناه أيُّ حين، انظر: «الصحاح» للجوهري (٥: ٢٠٧٧) مادة (أين).

﴿فَتَوَلَّىٰ بِرُكْنِهِۦ﴾ فَازْوَرَّ وأَعْرَضَ، كقوله تعالىٰ: ﴿وَنَـَٔا بِجَانِبِهِۦ﴾ [فصلت: ٥١] وقيل: فَتولَّىٰ بِمَا كان يَتقوَّىٰ بِهِ مِن جُنُودِهِ ومُلْكِهِ. وقُرِئَ: (بِرُكُنِهِ)، بضَمِّ الكَاف. ﴿وَقَالَ سَـٰحِرٌ﴾ أي هو سَاحر.

﴿مُلِيمٌ﴾ آتٍ بِما يُلامُ عَلَيهِ مِنْ كُفْره وَعِنَادِهِ، والجُمْلَةُ مَعَ الوَاوِ حالٌ مِنَ الضَّمِيرِ في ﴿فَأَخَذْنَـٰهُ﴾.

فإن قُلتَ: كَيْفَ وَصَف نبيَّ الله يُونُس صَلَوات الله عليه، بما وَصَف به فِرْعَونَ في قوله تعالىٰ: ﴿فَٱلْتَقَمَهُ ٱلْحُوتُ وَهُوَ مُلِيمٌ﴾ [الصافات: ١٤٢]؟

قلتُ: مُوجِبَاتُ اللَّومِ تَخْتَلف وعَلىٰ حَسَبِ اختلافِها تَخْتَلِفُ مَقَادِيرُ اللَّوم، فَراكِبُ الكَبيرةِ مَلُومٌ علىٰ مِقْدارِهَا، وكذلك مُقْتَرِفُ الصَّغِيرةِ. ألا ترىٰ إلىٰ قوله تعالىٰ: ﴿وَعَصَوْا۟ رُسُلَهُۥ﴾ [هود: ٥٩]، ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ﴾ [طه: ١٢١] لأنَّ الكَبيرةَ والصَّغِيرة يَجْمَعُهُما اسمُ العِصْيَانِ، كَما يَجْمَعُهُما اسم القَبِيحِ والسَّيِّـئَةِ.

[﴿وَفِى عَادٍ إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ ٱلرِّيحَ ٱلْعَقِيمَ ۞ مَا تَذَرُ مِن شَىْءٍ أَتَتْ عَلَيْهِ إِلَّا جَعَلَتْهُ كَٱلرَّمِيمِ﴾ ٤١-٤٢]

السَّاعة، مع إنكارِ مَجيئها والامْتِناعِ من الاستِعداد لها، وأَوْعَدَهم علىٰ ذلك بِقَوْله: ﴿ذُوقُوا۟ فِتْنَتَكُمْ﴾ وجعله مُخلَصًا إلىٰ ذِكر أضْدَادِهم، وذكر ما به فازُوا إلىٰ النَّعيم المُقِيم، من أخذِ التأهُّبِ للمعادِ، والتَّهيؤ لاستِعدادِ زادِ يوم التَّنادِ، أَتىٰ بعد ذلِك بدليلِ للآفاقِ والأنفس، تنبيهًا لهُم، وإيقاظًا من سِنَةِ الغَفْلة، وعَطَفَ عَليهِ قصَّةَ مُوسىٰ وفِرعَونَ اتعاظاً وتَخْوِيفًا، وأمَّا قِصَّة إبراهيمَ ولوطٍ عليهما السَّلام، فَمُعْترَضتَان بين المعطُوفِ والمعطُوفِ عليهِ، تَسلِيةً لرَسول الله ﷺ من تَـكذِيبِهم، وَوَعدًا له بإهلاكِ أعدائِهِ الأفَّاكِين كَما أهْلَك قَومَ لُوط.

قوله: (﴿فَتَوَلَّىٰ بِرُكْنِهِۦ﴾ فَازْوَرَّ وأَعرَضَ) قال بعضُهم: أي حَرفَ رُكنَه وهو مَنْـكِبُه، والباء للتَّعْديةِ، وحُذِف المَفْعول لأنَّك تقول: تَولى عنه، أي: أعرَضَ عَنه.

﴿ٱلْعَقِيمَ﴾ التي لا خَيْر فيها من إنْشَاء مَطَرٍ أو إلْقَاحِ شَجَرٍ، وهي رِيْحُ الـهلاكِ. واخْتُلِف فِيهَا: فعن عليٍّ رضي الله عنه: النَّكْبَاء. وعن ابن عباس: الدَّبُور. وعن ابن المُسَيِّب: الجَنُوب. الرَّمِيْم: كُلُّ مَا رَمَّ أي: بَلِيَ وتَفَتَّتَ مِنْ عَظْمٍ أو نَباتٍ أو غير ذلك.

[﴿وَفِى ثَمُودَ إِذْ قِيلَ لَهُمْ تَمَتَّعُوا۟ حَتَّىٰ حِينٍ ۞ فَعَتَوْا۟ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِمْ فَأَخَذَتْهُمُ ٱلصَّٰعِقَةُ وَهُمْ يَنظُرُونَ ۞ فَمَا ٱسْتَطَٰعُوا۟ مِن قِيَامٍ وَمَا كَانُوا۟ مُنتَصِرِينَ﴾ ٤٣-٤٥]

﴿حَتَّىٰ حِينٍ﴾ تفسيرُه قوله: ﴿تَمَتَّعُوا۟ فِى دَارِكُمْ ثَلَٰثَةَ أَيَّامٍ﴾ [هود: ٦٥] ﴿فَعَتَوْا۟ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِمْ﴾ فاسْتَكْبروا عن امتِثَالِه.

قوله: (مِن إنْشَاء مَطرٍ أو إلقَاحِ شَجَرٍ) إيذَانٌ بأنَّ ﴿ٱلْعَقِيمَ﴾ هاهنا مُستعارٌ للمَعنىٰ المذْكُورِ علىٰ سَبيل التَّبَعِيَّة، شبّه ما في الرِّيح من الصِّفةِ التي تمنع من إنشاءِ مَطرٍ أوْ إلقَاحِ شَجرٍ، بما في المرأةِ مَن الصِّفةِ التي تَمنَعُ من الحَمْل، ثُمَّ قِيل: العَقِيم، وأُرِيدَ به ذلكَ المعنىٰ بقَرينةِ وَصْفِ الرِّيحِ بِه.

الراغب: أصلُ العقم: اليُبْسُ المانِعُ من قَبولِ الأثرِ، تقول: عَقِمَتْ مَفَاصِلُه، وَدَاءٌ عُقَامٌ: لا يَقبلُ البُرْءَ، والعَقِيمُ مِنَ النِّساء الّتي لا تقبلُ ماءَ الفَحْل، يُقال: عَقِمَتِ الرَّحم، ورِيحٌ عَقِيمٌ، يَصحُّ أن يكونِ بمعنىٰ الفاعل، وهي التي لا تُلَقِّحُ سَحَابًا ولا شَجَرًا، وأنْ يكُون بمعنىٰ المَفعُولِ كَالعَجُوز العقيم، وهي التي لا تَقبلُ أَثَر الخَيرِ، وإذَا لَم تَقبل ولم تَتأثَّر لَـمْ تُعطِ ولم تُؤَثِّر، ويَوْمٌ عَقِيمٌ: لَا فَرَحَ فِيهِ[1].

قوله: (النَّكْباءُ) الجوهري: النَّكْباءُ: الرِّيحُ النَّاكِبةُ التي تَنْكُبُ عن مَهَابِّ الرِّياحِ، أي: تَتجنَّب، مِنْ تَنَكَّبه، أي تجنَّـبَه، والدَّبُور: الرِّيح التي تُقَابل الصَّبَا.

قوله: (﴿حَتَّىٰ حِينٍ﴾ تَفْسيرُه) أي: في مَوْضع آخر، تَفْسيره قوله: ﴿تَمَتَّعُوا۟ فِى دَارِكُمْ ثَلَٰثَةَ أَيَّامٍ﴾ [هود: ٦٥]، وفي الكبير: قال بعضهم: المراد هو ما أَمْهلَهُم الله تعالىٰ أيامًا بَعْد عَقرِهم

---

(١) «مفردات القرآن» ص ٥٧٩.

وقرئ: (الصَّعْقَة) وهي الـمَرَّةُ من مَصْدر صَعقَتْهُم الصَّاعِقَةُ، والصَّاعِقَةُ: النَّازِلَةُ نَفْسُها، ﴿وَهُمۡ يَنظُرُونَ﴾ كانت نهارًا يُعَايِنُونَهَا.

ورُوِيَ أنَّ العَمالِقَةَ كانوا مَعَهُم في الوَادِي يَـنْظُرون إليْهِم ومَا ضَرَّتْهُم، ﴿فَمَا ٱسۡتَطَٰعُواْ مِن قِيَامٖ﴾ كقوله تعالىٰ: ﴿فَأَصۡبَحُواْ فِي دَارِهِمۡ جَٰثِمِينَ﴾ [العنكبوت: ٣٧] وقيل: هو من قَولِهم: ما يَقُوم به، إذا عَجَز عن دَفْعِه. ﴿مُنتَصِرِينَ﴾ مُمْتَنِعين من العَذَابِ.

[﴿ وَقَوۡمَ نُوحٖ مِّن قَبۡلُۖ إِنَّهُمۡ كَانُواْ قَوۡمٗا فَٰسِقِينَ﴾ ٤٦]

﴿ وَقَوۡمَ﴾ قرئ بالجَرِّ علىٰ معنىٰ: وفي قَومِ نُوح، وتقوّيه قراءة عبد الله: (وفي قَوْمِ نُوحٍ). وبالنَّصْب علىٰ معنىٰ: وأهْلَكْنا قَومَ نُوحٍ؛ لأنَّ مَا قَبْله يَدُلُّ عليهِ. أو واذْكُر قَوْمَ نُوحٍ.

[﴿ وَٱلسَّمَآءَ بَنَيۡنَٰهَا بِأَيۡيْدٖ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ * وَٱلۡأَرۡضَ فَرَشۡنَٰهَا فَنِعۡمَ ٱلۡمَٰهِدُونَ﴾ ٤٧-٤٨]

النَّاقَةَ، وكَانت لَـهُم في تلكَ الأيَّام أنواعٌ من الآياتِ، كتَغيُّر ألوانِهم واسودادِ وُجوهِهِم، وهو ضَعِيفٌ؛ لأنَّ تَرتُّب قوله: ﴿ فَعَتَوۡاْ عَنۡ أَمۡرِ رَبِّهِمۡ﴾ بالفاء دليلٌ على أنَّ العُتُوَّ كان بعد قوله: ﴿تَمَتَّعُواْ﴾. فَإِذَن الظَّاهر هو ما قَدَّرَ اللهُ تعالىٰ للنَّاس من الآجَالِ، فما من أَحَدٍ إلا وهو مُمهَلٌ مُدَّةَ الأَجَل، يقال له: تَمتَّع إلى آخرِ أجلك، فَإِنْ أحْسَنت فقد حَصَل لك التَّمتُّع في الدَّارَين، وإلَّا فما لكَ في الآخرةِ من نصِيبٍ[1].

قوله: (وقُرِئَ: «الصَّعْقَة»)، الكِسائي وحْده[2].

قوله: (﴿ وَقَوۡمَ﴾ قُرِئ بالجَرِّ) أبو عَمْرو وحَمْزَة والكِسائي، والباقون بالنَّصب[3].

---

(١) «مفاتيح الغيب» للفخر الرازي (١٤: ٣٦٥).

(٢) انظر: «التيسير في القراءات السبع» ص ١٣٠.

(٣) المصدر السابق ص ١٣٠.

﴿بِأَيْيْدٍ﴾ بقوّةٍ. والأَيْدُ والآد. القُوّة. وقد آد يَئِيْد وهو أَيِّد.

﴿وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾: لقادِرُون؛ من الوُسْع: وهو الطَّاقَة. والمُوْسِعُ: القَويُّ علىٰ الإِنْفاق. وعن الحَسَنِ: لَموسِعُون الرِّزْق بِالمَطَرِ. وَقيل: جَعَلْنَا بَيْنَها وبَيْنَ الأَرْضِ سَعَةً ﴿فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ﴾ فَنِعَمَ المَاهِدُونَ نَحْن.

[﴿ وَمِن كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴾ ٤٩]

﴿وَمِن كُلِّ شَيْءٍ﴾ أي مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مِنَ الحَيَوان ﴿خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ﴾ ذَكَرًا وأُنْثىٰ. وعَنَ الحَسَنِ: السَّماء والأَرْض، والليل والنَّهارُ، ....

قوله: (﴿وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾: لقادِرُون؛ من الوُسْع) اعتُبر الوُسعُ في القُدرةِ والجُودِ والمكان.

الراغب: ويُسْتَعمل في الأَمكنةِ، وفي الـحَالِ وفي الفِعلِ، كالقُدرةِ والـجُودِ ونحو ذلك، ففي المكان قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ﴾ [العنكبوت: ٥٦] وفي الحال قوله تعالىٰ: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ﴾ [الطلاق: ٧] وَ﴿عَلَى الْمُوسِعِ قَدَرُهُ﴾ [البقرة: ٢٣٦]، والوُسْع من القُدْرة ما يفْضَل عن قَدر المكلّف، قال تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] تَنْبيهًا علىٰ أنه يكلف عبده دُوَين ما يَنُوء به المكلف قُدْرته، وأمّا قولُه تعالىٰ: ﴿وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٤٧]، ﴿وَكَانَ اللَّهُ وَاسِعًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١٣٠] فعبارة عن سَعةِ عِلمِه وقُدرتِـه. وقوله: ﴿وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾ فإشارةٌ إلى نحوِ قوله: ﴿الَّذِي أَعْطَىٰ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَىٰ﴾ [طه: ٥٠][1].

وقلت: أراد أنَّ قَوله تعالىٰ: ﴿وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾ تَـكْميلٌ لمعنىٰ قوله: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْيْدٍ﴾ إنْ فُسِّر الأيدُ بالقُوَّة، ليَضُمّ مع صفةِ القُدرة، صِفةَ الكَرم، أو تتميمٌ إن فُسِّر بالإنعامِ، كما فَرَّعَ قوله: ﴿ثُمَّ هَدَىٰ﴾ على قوله: ﴿أَعْطَىٰ﴾، ألا ترى إلى قَرينَتها: ﴿وَالْأَرْضَ فَرَشْنَاهَا فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ﴾

---

(١) «مفردات القرآن» ص٨٧٠.

والشَّمْسُ والقَمَرُ، والبَرُّ والبَحْرُ، والمَوتُ والحَيَاة؛ فَعدَّد أشياءَ وقال: **كُلُّ اثْنَين مِنْها زَوجٌ، واللهُ تَعالىٰ فَردٌ لا مِثْل لَهُ.**

﴿لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ أي فعَلْنا ذَلك كُلَّه مِنْ بِنَاءِ السَّماء، وفَرْشِ الأَرْضِ، وخَلْقِ الأَزْواج إرادةَ أن تَتذَكَّروا فتَعرِفُوا الخَالِق وتَعْبُدوه.

[﴿فَفِرُّوٓاْ إِلَى ٱللَّهِۖ إِنِّي لَكُم مِّنۡهُ نَذِيرٞ مُّبِينٞ ۞ وَلَا تَجۡعَلُواْ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَۖ إِنِّي لَكُم مِّنۡهُ نَذِيرٞ مُّبِينٞ﴾ ٥٠ – ٥١]

كيف فُرِّع ﴿ٱلۡمَٰهِدُونَ﴾ على ﴿فَرَشۡنَٰهَا﴾ مَزيدًا لإرَادة الامْتِنان، فالمُناسِبُ إذن تفسيرُ الحسن: لموسعون الرِّزقَ بالمطرِ، كقوله تعالى: ﴿وَفِي ٱلسَّمَآءِ رِزۡقُكُمۡ وَمَا تُوعَدُونَ﴾.

قوله: (كلُّ اثنينِ منها زوجٌ واللهُ تعالىٰ فَردٌ) قال أبو سعيدٍ الخَـرَّاز: أَظهرَ معنىٰ الرُّبوبيةِ والوحدانية، بأنْ خَلقَ الأزواجَ لتَخلَصَ له الفَرْدانية[1].

الراغب: يُقال لكل من القَرينَتَينِ من الذَّكَرِ والأُنثىٰ في الحيوانات المُتَزاوِجة: زَوج، ولكُلِّ قَرينتين فيها وفي غَيرِها: زَوج، كالخُفِّ والنَّعل، ولكل ما يُقرَن بآخر مماثلاً له أو مُضادًّا: زوجٌ[2]، قال تعالى: ﴿وَلَا تَمُدَّنَّ عَيۡنَيۡكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعۡنَا بِهِۦٓ أَزۡوَٰجٗا مِّنۡهُمۡ﴾ [طه: ١٣١] أي: أشباهًا وأقرانًا. وقوله تعالى: ﴿وَمِن كُلِّ شَيۡءٍ خَلَقۡنَا زَوۡجَيۡنِ﴾ تَنْبيهٌ علىٰ أنَّ كلَّ ما في العالم، فإنه زَوْجٌ من حيث أنَّ له ضِدّاً ما، أو مثلًا ما، أو تركيبًا[3] ما، بل لا ينفكُّ بوَجهٍ من تَرْكيب، وإنما قال: ﴿زَوۡجَيۡنِ﴾ ليُؤْذِن بأنَّ الشَّيء وإن لم يكن له ضِدٌّ ولا مِثْـلٌ فإنّه لا يَنْـفَكُّ[4] من تَركِيب، وذلك زَوجان،

---

(١) انظر: «البحر المديد» لابن عجيبة (٧: ٣١٣).

(٢) «مفردات القرآن» ص ٣٨٤.

(٣) في (ح) و(ف): «ضد، ومثل، وتركيب»، والصواب ما أثبتُّ موافقًا لـما في «المفردات» للراغب، وفي (ط): «من حيث إنه له ضد ما...».

(٤) من قوله: «بوجه من» إلى هنا ساقط من (ف).

﴿فَفِرُّوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ﴾ أي إلىٰ طاعَتِه وثَوابِهِ مِنْ مَعْصيتِهِ وعِقَابِهِ، وَوحِّدُوه ولا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وكَرَّرَ قوله: ﴿إِنِّي لَكُم مِّنْهُ نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ عِنْدَ الأمر بالطَّاعَةِ والنَّهْي عَن الشِّرْك، **لِيُعلَم أنَّ الإيمان لا يَنْفَعُ إلا مَع العَمَل، كَما أنَّ العَمَل لا يَنْفَعُ إلا مع الإيمانِ، وأنَّه لا يَفُوزُ عِنْدَ الله إلا الجَامِعُ بَيْنَهُما**. ....

قال تعالى: ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِۦٓ أَزْوَٰجًا مِّن نَّبَاتٍ شَتَّىٰ﴾ [طه: ٥٣] أي: أنواعًا مُتَشَابِهة.

قوله: (**لِيُعلمَ أنَّ الإيمانَ لا يَنفعُ إلا مع العَملِ**)، **الانتصاف**: حَمل الزَّمَخْشريُّ الآيةَ علىٰ ما لم تَحْتمل، ولَيْس في الآية إلا النَّهيُ عِن التَّقصِير والأَمرُ بالمُبادَرة، وفائِدةُ التَّكرارِ: التَّنبِيهُ علىٰ أنَّه لا تنْفعُ العبادةُ مع الإشراك، إذ حكم المشرك حُكمُ الجاحِدِ المُعطِّلِ، أو المأمورُ به في الأولِ الطَّاعةُ المُوظَّفةُ بعد الإيمانِ، فتُوعِّد تارِكُها بالوَعِيد المعروف دُون الخُلودِ، وتُوعِّد ثانيًا المُشرِكُ بالوعِيدِ مع الخُلود، فيكونُ وعيدًا مختلفًا لا تكرارًا[1].

وقلتُ: الآية من باب قوله: ﴿وَٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُواْ بِهِۦ شَيْـًٔا﴾ [النساء: ٣٦] بل دلَّ الأوَّل علىٰ الأمرِ بالاعتصَامِ بالتَّوحيد، والثاني علىٰ النَّهيِ عنِ الإشراك، كَقْولنا: لَا إلهَ إلا اللهُ وَحدَه لَا شَريك لَه.

روى مُحيي السُّنَّةِ عن سهل بن عبد الله: فَفرُّوا ممَّا سوىٰ الله إلى الله[2]، وروىٰ السُّلَمي عن محمد بن حامد: حقيقةُ الفرار إلىٰ اللـهِ ما رُوي عن النَّبيِّ ﷺ أنَّه قال: «وألجأتُ ظَهرِي إليك»[3]، وقال أيضًا: «أعوذُ بك»[4]، وَهذا غايةُ الفِرار مِنهُ إليه.

---

(١) «الانتصاف» (٤: ٤٠٤-٤٠٥) بحاشية «الكشاف».

(٢) «معالم التنزيل» (٤: ٢٨٧).

(٣) أخرجه البخاري(٢٤٧) من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه.

(٤) ورد مثل هذا اللفظ في أحاديث كثيرة جداً عن النبي ﷺ.

....

وقال الواسِطيُّ: لن يَصِلَ إلىٰ اللّٰـهِ تَعالىٰ إلا من يفر مِن نَفسِه.

وأما قَضِية النَّظمِ فلمَّا قُلنا: إنَّ قَوله: ﴿وَفِي ٱلْأَرْضِ ءَايَٰتٌ لِّلْمُوقِنِينَ * وَفِىٓ أَنفُسِكُمْ﴾، ﴿وَفِى مُوسَىٰٓ﴾، تعريضٌ بِالـمُكذِّبين الخَرَّاصِين، فكان في قصصِ الأنبياءِ وإهلاكِ المُعَانِدين تَخوِيفٌ شَدِيد.

وفي قوله: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَٰهَا بِأَيْي۟دٍ﴾ تَذكير لشِدَّةِ سطوتهِ وكمالِ قُدرتِه، فَلمَّـا فرغَ مِن ذَلك، أمَرَ حَبِيبَهُ صَلوات الله عليه وسلامه بأنْ يقول لقومِه: إذَا ظَهرَ لكُم شِدَّةُ قَهْرِهِ وكَمالُ سَطْوَتِهِ، وما فعل بالأُمم الـمُكذِّبةِ، وعَرَفْتُم كُلَّ ذلِك، وإنَّه إذا أخذ لا يُبْقِي ولا يذر، فَفِرُّوا إلى اللّٰـهِ مِن اللّٰـه، واتْرُكوا العنادَ، وخَافُوا سُوءَ مَغَبَّة تَـكذِيبِكُم، يَدلُّ عليه قَوله: ﴿إِنِّى لَكُم مِّنْهُ نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ وتكريره إظهارًا للنَّصِيحةِ وأنَّه النَّذِيرُ العُريانُ، وقولُه بعد ذلك: ﴿مَآ أَتَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِّن رَّسُولٍ﴾ وإن شِئْتَ عَلَّقْتَ الفَاء، في ﴿فَفِرُّوٓا۟﴾ بقوله: ﴿لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ وعليهِ ظاهرُ كلامِ المُصنِّف، وَلكنَّ تَقريرَ ذلِك أنَّه تعالى لـمَّا أظهر القَهَّاريَّةَ بإهلاكِ الأُممِ الماضية، وبَيَّن الفَردَانِيَّة بقوله: ﴿وَمِن كُلِّ شَىْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ﴾، ونبَّه على ذلك بقوله: ﴿لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ ورتَّبَ عليه: ﴿فَفِرُّوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ﴾، ووضعَ الاسمَ الجامِعَ مَوضعَ الضَّمير، يعني: إذا تَفكَّرتُم واعتبَرتُم وتذكَّرتُم، وتَبيَّنَ لكُم أنَّه هو القَهَّارُ الصَّمد، وإليهِ المَرجِعُ والملجأ فَلوذوا إليه وتوكلَّوا عليه، ولا تُشركوا بِه شَيئًا، والعِبَادَةُ مِن لوازمِ ذَلِك، ولذلك عَقَّبه بقوله: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾، وحين لم يَكُن ينجعُ في المُشرِكين تِلك المواعَظُ والتَّخْويفُ والتَّذكِيرُ، رَجَعَ عوداً إلى بَدءٍ، بقوله: ﴿كَذَٰلِكَ مَآ أَتَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِم﴾ إلى آخره، مُسلِّيًا لِـحَبِيبِهِ صَلوات الله عليه، وجعل التَّخلُّصَ إلىٰ المَقصُودِ من الخَلق قولَهُ: ﴿وَذَكِّرْ فَإِنَّ ٱلذِّكْرَىٰ تَنفَعُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾.

ألا ترىٰ إلىٰ قوله تعالىٰ: ﴿لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِىٓ إِيمَٰنِهَا خَيْرًا﴾ [الأنعام: ١٥٨] والمعنىٰ: قُلْ يا مُحمّد: فَفِرّوا إلىٰ الله.

[﴿كَذَٰلِكَ مَآ أَتَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا قَالُوا۟ سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ ۞ أَتَوَاصَوْا۟ بِهِۦ ۚ بَلْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ﴾ ٥٢-٥٣]

﴿كَذَٰلِكَ﴾ الأمر، أي مِثْل ذَلِكَ، **وذَلِك إشَارة إلىٰ تكذِيْبِهم الرَّسولَ** وتَسْمِيتِهِ ساحِرًا ومَجْنونًا، ثُمَّ فَسَّرَ ما أجْمَل بِقَوله: ﴿مَآ أَتَى﴾، ولا يَصِحُّ أنْ تكون الكاف مَنْصُوبةً بـ﴿أَتَى﴾؛ لأنَّ «مَا» النَّافية لا يَعْمل ما بَعْدَها فيما قَبْلَها. ولو قيل: لَمْ يَأْتِ، لكَانَ صَحِيْحًا، **علىٰ معنىٰ: مِثل ذلك الإتيان لَمْ يَأْتِ** مِنْ قِبلِهم رسولٌ إلا قَالوا.

قوله: (**ألا ترى إلىٰ قوله:** ﴿لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا﴾ [الأنعام ١٥٨]) الآية، قد ذكرنا في موضعه أنَّ الآيَةَ دالةٌ عَلى خِلافِ مَا قَصَدَ به، وأنَّ المعنى: ﴿يَوْمَ يَأْتِى بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا﴾ حِينئذ، أو كَسبها في إيمانِها خيرًا حِينئذٍ لم تَكُنْ آمنَت منْ قَبْل أو كَسبت في إيمانِها خَيرًا من قَبل، فهو من حَذْفِ إحدىٰ القَرينتين من اللَّفِّ لدَلالةِ النَّشرِ عليها[1].

قوله: (**وذَلِكَ إشارَةٌ إلى تَكْذيبِهم الرَّسُولَ** ﷺ) يعني: المُشَار إليه ما في الذِّهن علىٰ الإبهام، وهو الأمر، لِمجيءِ تفسيرِه، وهو قوله: ﴿مَآ أَتَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِم﴾.

قوله: (**عَلىٰ معنىٰ: مثل ذَلِك الإتيانِ لم يأتِ**) مُتعلِّق بقوله: «لو قيل: لم يأتِ، لكان صحيحًا»، فإنْ قلتَ: لِمَ أوثر في التَّنزيلِ «ما» على «لـم»؟

---

(١) اللَّف والنشر من المحسنات البلاغية، قال أبو البقاء الكفوي في «الكليات» ص٧٩٨: وهو من المحسنات المعنوية، وهو ذكرُ متعدِّدٍ على التفصيل أو الإجمال، ثم ذكرُ ما لكلٍّ من غير تعيينٍ، ثقةً بأن السامع يردُّه، ومنه اللف التقديري، وهو لف الكلامين وجعلهما كلامًا واحدًا إيجازًا وبلاغة، كقوله تعالى: ﴿لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِىٓ إِيمَٰنِهَا خَيْرًا﴾.

﴿أَتَوَاصَوْا۟ بِهِۦ﴾ الضَّمِيرُ للقول، يعني: أَتواصَىٰ الأَوَّلُون والآخِرُون بِهٰذَا القَوْل حَتّىٰ قَالوه جَمِيعًا مُتَّفِقِين عَلَيه؟ ﴿بَلْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ﴾ أَيْ: لَمْ يَتَواصَوْا بِهِ لأَنَّهُم لَمْ يَتلاقَوا فِي زَمَانٍ وَاحِدٍ، بَلْ جَمَعَتْهُم العِلَّةُ الوَاحِدةَ وهي الطُّغْيَان، والطُّغْيَان هُو الحَامِل عَلَيه.

[﴿فَتَوَلَّ عَنْهُمْ فَمَآ أَنتَ بِمَلُومٍ * وَذَكِّرْ فَإِنَّ ٱلذِّكْرَىٰ تَنفَعُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ ٥٤-٥٥]

﴿فَتَوَلَّ عَنْهُمْ﴾ فَأَعْرِضْ عَنِ الَّذِين كرّرتَ عَلَيْهِم الدَّعْوةَ فَلَم يُجِيبُوا، وعَرَفتَ عَنْهم العِنَادَ واللَّجَاج، فَلا لَومَ عَلَيكَ فِي إِعْرَاضِكَ بعْدما بَلَّغْت الرِّسَالة، وبَذَلْتَ مجْهودَكَ في البَلَاغِ والدَّعْوة، ولا تَدَعِ التَّذْكِيرَ والمَوعِظَةَ بِأَيَّام الله ﴿فَإِنَّ ٱلذِّكْرَىٰ تَنفَعُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ أَيْ: تُؤَثِّر في الَّذِينَ عَرَفَ اللهُ مِنْهم أَنَّهم يَدْخُلون في الإِيْمانِ. أو يَزِيدُ الدَّاخِلين فِيهِ إِيْمانًا.

وروي أَنّه لـمَّا نَزَلت ﴿فَتَوَلَّ عَنْهُمْ﴾ حَزِنَ رَسولُ الله ﷺ واشْتَدَّ ذلك عَلىٰ أَصْحَابِهِ، وَرَأَوْا أَنَّ الوَحْيَ قَد انْقَطَعَ وأَنَّ العَذَابَ قَدْ حَضَر، فأنزل الله: ﴿وَذَكِّرْ﴾.

[﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ ٥٦]

قلت: ليُؤذِن بانْفِصالِ ما صدّر بها على ما قبله واتِّصالِه بقوله: ﴿وَفِى مُوسَىٰٓ إِذْ أَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ بِسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ * فَتَوَلَّىٰ بِرُكْنِهِۦ وَقَالَ سَٰحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ﴾ إلى آخر القَصَص، فلَمَّا وَسَّط بينهما الحديثَ في بيانِ الآيات الدَّالة علىٰ التَّوحِيد، ونَفِي الشِّرْك والفرار إلى الله تعالىٰ عَمَّا سواه، جيءَ بِقولِه الآمرِ كذلك فَصْلاً للخِطاب، ليتَخلَّصَ مِنهُ إلىٰ مَا سَبقَ له الكلامُ، ولَو أَتىٰ بـ«لم» لاختلَّ النَّظْم، وأمَّا الكلام في بيانِ الفَرقِ بَين «ما» و«لم» فقد سبق.

قوله: (أي: لم يَتَواصَوا بِه لأَنَّهم لم يَتَلاقَوا) يعني الإضرابَ بقوله: ﴿بَلْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ﴾، يَستَدعي أَن يُفسَّر ﴿أَتَوَاصَوْا۟ بِهِۦ﴾ بِما يصِحُّ الإضرابُ عنهُ به، وذَلِكَ بِأَن يُجعَلَ الاستِفهامُ لإنكارِ أَنَّهم لو توافَقُوا علىٰ أَنْ قَالوا جَميعًا لِرُسُلِهم: ساحِرٌ أو مجنونٌ في زمانٍ واحد، وإثباتِ أَنَّهم إنَّما قَالُوه لِطُغْيانِهم.

أيْ: ومَا خَلَقْتُ الجِنَّ والإِنْسَ إلا لأَجْلِ العِبادَةِ، وَلَمْ أُرِدْ من جَمِيْعهم إلا إيَّاها.

فإنْ قُلت: **لَوْ كَان مُرِيدًا للعِبادة مِنْهم لكَانوا كُلُّهم عُبَّادًا؟**

قُلت: إنَّما أرادَ مِنْهم أنْ يَعْبُدُوه مُخْتارِين للعِبادَةِ، لا مُضْطَرِّين إِلَيها، لأَنَّه خلَقَهُم مُمكَّنين، فاخْتَار بَعْضُهم تَرْكَ العِبَادَةِ مَعَ كَوْنِهِ مُرِيدًا لها، ولو أَرادَها عَلىٰ القَسْر والإِلجاء لوُجِدَتْ مِنْ جَمِيْعِهِم.

[﴿مَآ أُرِيدُ مِنۡهُم مِّن رِّزۡقٖ وَمَآ أُرِيدُ أَن يُطۡعِمُونِ * إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلۡقُوَّةِ ٱلۡمَتِينُ﴾ ٥٧-٥٨]

يريد: أنَّ شَأْني معَ عِبَادِي ليسَ كَشَأْنِ السَّادة مَعَ عَبيدِهِم، فإنّ مُلَّاكَ العَبِيدِ إنَّما يَمْلِكُونَهُم لِيَستَعِينُوا بِهِمْ فِي تَحْصِيل مَعَايِشِهِم وَأَرْزَاقِهِمْ، فإمّا مُجهَّز في..........

قوله: **(لو كان مُرِيدًا للعِبادةِ مِنهم لكانُوا كُلُّهم عُبَّادًا)**، **الانتصاف**: من عَادتِه إذا رَأى ظَاهِرًا يُوافق مُعتقدَه، أوردَ مَذهَب أهلِ السُّنَّةِ سُؤالاً، وأورد مُعْتَقدَه جوابًا، والجَوابُ الّذي ذَكَره لا يَصِحُّ، فَإِنَّ السُّؤالَ مقدِّمَاته عقليَّة قَطْعِيَّة، والظَّاهرُ إِذَا خَالَفَ القَطْعَ وجَبَ ردُّه إلى الأَدِلَّةِ القَطْعِيَّة، وظاهِرُ الآيةِ دَلِيلٌ لأَهلِ السُّنة، لأنَّها سِيقَتْ لبيانِ عظَمةِ الله، وأنَّ شَأنَه مَعَ عَبِيدِهِ لا يُقَاسُ بِغَيرِه، فإنَّ عَبِيدَ الخَلقِ مَطْلُوبونَ بالخِدْمَةِ تكسّبهم للسَّادَة، وبوَاسِطة كسبِ العبِيدِ تدرُّ أَرزاقُ سادِتهم، واللهُ تعالىٰ لا يَطلبُ من عِبادهِ رِزْقًا ولا طَعامًا، بل يَطْلُب منهم العِبَادَة لا غَير، وزائدٌ على ذَلك أنَّه هو الّذِي يَرزُقهم، فحاصِلُه: ومَا خَلَقتُ الجِنَّ والإِنسَ إلا لآمُرهم بعِبَادَتِي[1].

وقلت: أما مقتضى النَّظم فَإِنَّ الكلامَ واردٌ على تَحريضِ رسولِ الله ﷺ علىٰ ما بُعث بِه من التَّذكيرِ والتَّفادي عن التَّـواني فيه، لأنّه لـمَّا نزلت: ﴿فَتَوَلَّ عَنۡهُمۡ﴾ حَزن رسولُ الله ﷺ

---

(١) «الانتصاف» بحاشية «الكشاف» (٤: ٤٠٦).

تِجارةٍ لِيُفيءَ رِبْحاً، أو مُرَتَّبٌ في فِلاحَةٍ ليَغْتَلَّ أرضًا، أو مُسَلَّمٌ في حِرْفَة لِيَنْتَفعَ بِأُجْرته، أو مُحتطِبٌ أو مُحتشٌّ، أو طَابِخٌ أو خَابِزٌ، وما أَشْبَه ذلك **مِن الأَعْمال والمِهَنِ** التي هي تصرُّفٌ في أَسْبَاب المَعيشَة وَأَبواب الرِّزْق، فَأَمَّا مَالِكٌ مَلَكَ العَبِيدَ وقَال لَهم: اشْتَغِلوا بمَا يُسْعِدُكُم فِي أَنْفُسِكم، وَلا أُريدُ أَنْ أَصْرفَكم في تَحْصِيل رِزْقِي ولا رِزْقِكم، وأَنَا غَنِيٌّ عَنْكُم **وعَن مَرَافِقِكم**، وَمُتَفضِّل عَلَيكُم بِرِزْقِكم وَبِما يُصْلِحُكُم ويُعَيِّشُكُم **مِن عندي**، فَمَا هُو إِلا أنا وَحْدي، ﴿**ٱلْمَتِينُ**﴾ **الشَّدِيْدُ القُوَّة**......................

فَأنزَلَ الله: ﴿ وَذَكِّرْ فَإِنَّ ٱلذِّكْرَىٰ تَنفَعُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ أي: لا تَدع التَّذكِيرَ والمَوعِظَة، فإنَّ الذِّكرىٰ تَنفعُ المُؤمنينَ[1]، وحُجَّةٌ علىٰ المُعانِدين، فإنَّك مَا بُعِثتَ إلا للدَّعوةِ: وَمَا خُلق الجنُّ والإنسُ إلا لأن يُؤمَروا بالعِبَادةِ لأَنَّهم مُكلَّفُون امتِحَانًا وَابتلاءً.

قال الله تعالىٰ: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُواْ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ أمّا الإرادة فكما تعلَّقت بالعِبَادةِ تعلَّقتْ بِمَا يُخالِفُها، لقولِه تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ﴾.

ويُؤَيِّدُ هذا التَّأويل ما رُوِّينا عن مُحيي السُّنة عن عليٍّ رضي الله عنه: أنَّه قال: ﴿إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾: إلا لآمُرهم أن يعبدُوني[2].

قوله: (**من الأعمالِ والمِهَنِ**)، **الجَوْهري**: المَهْنَةُ ـ بالفتح ـ: الخِدمةُ، والماهِنُ: الخادِم.

قوله: (**وعَنْ مَرافِقكم**)، **الجَوْهري**: المِرفَقُ مِن الأَمرِ: ما انتفعتَ به.

قوله: (**من عِندِي**) مُتعلِّقٌ بمتفضِّلٍ، أي: أنا مُتفَضِّلٌ عليكم مِن عِندِي، ذلك من غيرِ سابِقةٍ مِنكُم، كما هو دَأبُ السَّادات.

قولُه: (﴿**ٱلْمَتِينُ**﴾ **الشَّديد القوة**)، **الرَّاغب**: المَتْنانِ: مُكتنفا الصُّلْب، وبهِ شُبِّه المَتْنُ مِن الأَرض، وَمَتَنْتُهُ: ضَرَبْتُ مَتْنَهُ، فَصَارَ مَتِيناً، ومِنهُ قيل: حَبْلٌ متين، فإنَّ الله تعالىٰ: ذُو القُوَّةِ المتِين[3].

---

(١) من قوله: «أي: لا تدع» إلى هنا ساقط من (ح).

(٢) «معالم التنزيل» (٤: ٢٨٨).

(٣) «مفردات القرآن» ص ٧٥٨.

قُرِئ بالرَّفْع صِفَةً لِـ﴿ذُو﴾، وَبِالجرِّ صِفَةً للقُوَّةِ عَلَىٰ تَأْوِيل الاقتدار، والمَعْنَىٰ في وَصفه بالقوة والمتانة: أَنَّـهُ القادِرُ البَلِيغُ الاقْتِدَار عَلىٰ كُـلِّ شَيء، وقُرِئ: (الرَّازق) وفي قِراءة النَّبي ﷺ: (إني أنا الرَّازق).

[﴿فَإِنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُواْ ذَنُوبًا مِّثْلَ ذَنُوبِ أَصْحَٰبِهِمْ فَلَا يَسْتَعْجِلُونِ * فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن يَوْمِهِمُ ٱلَّذِى يُوعَدُونَ﴾ ٥٩-٦٠]

الذَّنُوبُ: الدَّلْو العَظِيْمة، وهَذَا تَمْثِيلٌ، أَصْلُه فِي السُّقَاةِ يَتَقَسَّمُون الماءَ فَيكُونُ لهَذا ذَنُوبٌ ولهَذا ذَنُوبٌ. قال:

لَنَا ذَنُوبٌ وَلَكُـمْ ذَنُـوبُ ... فَإِنْ أَبَيْتُمْ فَلَنَـا الْقَلِيـبُ

ولما قال عَمْرو بن شأسٍ:

وَفِي كُلِّ حَيٍّ قَدْ خَبطْـتَ بِنِعْمَـةٍ ... فَحُقَّ لشَأسٍ مِـنْ نَـدَاكَ ذَنُـوبُ

قال الملك: نعم وَأَذْنِبَـةٌ.

قوله: (قُرِئ بالرَّفعِ) أي: ﴿ٱلْمَتِينُ﴾، وَهِي المَشْهُورة، وبالجَرِّ: شاذٌّ[1].

قوله: (وفي كُلِّ حَيّ) البيت، خَبطْت مُسْتَعارٌ لإِفَاضَةِ النِّعمة.

الأساس: وخَبَط في قَومِهِ: إذَا نَفَعَهم. **الجَوهريُّ**: خَبَطت الرَّجُل: إذا أنعَمتَ عليهِ من غير مَعرفِة، وأنشد البيت. شأسٌ هو أخو عَلْقمةَ، مَدَح الحارث الغسَّاني بقَصِيدةٍ فيها البيت، وكان عنده أسيرًا فلَمّا سَمِع الحارثُ قوله:

فَحُقّ لشأسٍ مِن نَدَاكَ ذَنُوبُ

---

(١) «المحتسب» (٢: ٢٨٩).

والمعنىٰ: فإنّ الَّذين ظَلَمُوا رَسولَ الله ﷺ بالتَّكْذيب مِنْ أَهلِ مَكَّة لَهُم نَصِيبٌ مِنْ عَذَابِ الله، مِثْل نَصِيْبِ أَصْحَابِهم وَنُظَرائِهم مِنَ القُرُون.

وعن قتادة: سَجْلًا مِنْ عَذَابِ الله مثل سَجْل أَصْحَابِهم، ﴿مِن يَوۡمِهِمُ﴾ مِنْ يَوْم القِيَامَةِ. وقِيلَ: مِنْ يَوْمِ بَدْرٍ.

عن رسول الله ﷺ: «مَنْ قَرأ سُورة ﴿وَٱلذَّٰرِيَٰتِ﴾ أَعطَاهُ اللهُ عَشْر حَسَناتٍ بِعَدَدِ كُلِّ رِيْحٍ هَبَّتْ وَجَرَتْ فِي الدُّنْيا».

قال: نعم وأذْنِبَةٌ، وأمرَ بإطلاقِه وإطلاقِ جميعِ أَسْرىٰ بني تميم.

تمَّت السُّورة

حَامدًا لله تعالى ومُصليًّا علىٰ رسولِ الله ﷺ.

* * *

سورة الطور

مَكيِّة، وهي تِسعٌ وأربعُون، وقيل: ثَـمانٌ وأربعُون آية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

[﴿وَالطُّورِ * وَكِتَابٍ مَّسْطُورٍ * فِي رَقٍّ مَّنشُورٍ * وَالْبَيْتِ الْمَعْمُورِ * وَالسَّقْفِ الْمَرْفُوعِ * وَالْبَحْرِ الْمَسْجُورِ * إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ لَوَاقِعٌ * مَّا لَهُ مِن دَافِعٍ * يَوْمَ تَمُورُ السَّمَاءُ مَوْرًا * وَتَسِيرُ الْجِبَالُ سَيْرًا﴾ ١-١٠]

الطُّور: الجَبَل الذي كَلَّم اللهُ عليه مُوسَىٰ وهو بمَدْيَن. والكِتابُ المَسْطورُ في الرَّقِّ المَنشور ـ والرَّق: الصَّحِيفة. وقيل: الجِلد الذي يُكتَب فيه ـ **الكِتابُ الذي تُكتب فيه الأعمال**. ....

سورة الطُّور

مَكيَّة وهي تسعٌ وأربعونَ آيةً، وقيل: ثمانٌ وأربعونَ آيةً[1]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

قولُه: (**الكِتابُ الذي تُكتَب فيه الأعمال**)، خبرٌ للمَوصُوفِ والصِّفة، وهو قوله: «والكِتابُ المَسْطُورُ في الرَّقِّ المَنشُور»، وما بَينهما تَفسيرٌ لِلرَّق، قد اعتَرَض بينهما، وعن بعضِهم: «والكتابُ» مُبتدأٌ، «والمَسطُورُ» خَبرٌ له، والأوّل أقرب.

---

(١) في (ط): «مكية، وهي سبع وأربعون آية»، وانظر في تحقيق الاختلاف في عدِّ آياتها: «البيان في عدِّ آي القرآن» للداني ص١٠٠.

قال الله تعالىٰ: ﴿وَنُخْرِجُ لَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ كِتَٰبًا يَلْقَىٰهُ مَنشُورًا﴾ [الإسراء: ١٣] وقيل: هو ما كَتبه الله لموسَىٰ وهو يَسْمع صَرِيرَ القَلم. وقيل: اللَّوحُ المَحْفُوظ. وقيل: القُرآن، **ونُكِّرَ لأنه كِتابٌ مخصُوصٌ** مِن بين جِنْس الكُتُب، كقوله تعالىٰ: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا﴾ [الشمس: ٧].

﴿وَٱلْبَيْتِ ٱلْمَعْمُورِ﴾ **الضُّراحُ في السَّماء الرّابعة**. وعُمْرانه: كَثرةُ غاشِيَته مِن الملائِكة. وقيل: الكَعْبةُ لكَونها مَعْمُورةً بالحُجّاجِ والعُمّار والمُجاوِرين.

قولُه: (**ونُـكِّرَ لأنه كتابٌ مخصُوصٌ**)، يعني قيل: «كتاب» نَـكِرة، وهو أعرَفُ المعارفِ وأشهرُها ليدُلَّ على اختِصاصِهِ من جِنسِ الكُتُبِ بِأمرٍ تَميَّز به مِن سائِرها. قال في قوله: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا﴾ [الشمس: ٧] نَفسًا خاصَّةً مِن بينِ النُّفُوس، وهي نفسُ آدمَ عليه السَّلام، كأنه قيل: وواحدةٌ من النُّفُوسِ[١]. وقريبٌ مِنه ما سيَجِيء بُعَيد هذا؛ أنَّ المُـتَّقينَ في جَنّاتٍ ونعِيم، أي: في جَنّاتٍ مَخصُوصَةٍ بِهِم، خُلِقَت لهم خاصَّةً.

وأنشد ابن جِنِّي[٢]:

أمِيرُ المُؤْمِنينَ على صِراطٍ إذا اعوَجَّ الموارِدُ مُستَقِيمُ

وقال هذا كقوله: أميرُ المُؤمنينَ على الصِّراطِ المُستقِيم، لا فرقَ بينهُما، وعليهِ قولُه تعالى: ﴿صِرَٰطًا مُّسْتَقِيمًا﴾ [النساء: ٦٨] أي: هَديناهُم من نِعمَتِنا عليهم، ونَظرنا لهمُ صِراطًا مُستَقيمًا.

قولُه: (**الضُّراحُ في السَّمـاءِ الرّابعة**)، **النهاية**: الضُّراح: بيتٌ في السَّمـاء حِيال الكَعبة، ويُروى: الضَّرِيح، وهو البَيتُ المَعمُور؛ من المُضارحَة، وهي المُقابَلة والمُضارَعة، وبالصّاد المهملة مُصحَّف.

---

(١) «الكشاف» (١٦: ٤٦٠).

(٢) زاد في (ط): «لكثيِّر»، وهي خطأ، فالبيت لجرير يمدح هشام بن عبد الملك، انظر: «ديوانه» ص٥١٧، و«الكامل» للمبرد (٢: ١٠٤).

﴿وَٱلسَّقۡفِ ٱلۡمَرۡفُوعِ﴾ السَّماء، ﴿وَٱلۡبَحۡرِ ٱلۡمَسۡجُورِ﴾ المَملُوء. وقيل: المُوقَد، من قوله تعالىٰ: ﴿وَإِذَا ٱلۡبِحَارُ سُجِّرَتۡ﴾ [التكوير: ٦].

وَرُوي أنَّ الله تعالىٰ يجعل يوم القِيامةِ البِحارَ كُلَّها نارًا تُسَجَّر بِها نارُ جَهنَّم.

وعن عليٍّ رضي الله عنه أنه سأل يهُودِيـًّا: أينَ موضِعَ النّارِ في كِتابِكُم؟ قال: في البَحر. قال عليّ: **ما أراهُ إلا صادِقًا**، لقوله تعالىٰ: ﴿وَٱلۡبَحۡرِ ٱلۡمَسۡجُورِ﴾.

﴿لَوَٰقِعٞ﴾ لَنازل.

قال جُبَير بنُ مُطعِم: أتيت رسولَ الله ﷺ أُكلِّمه في الأُسارىٰ فألفيتُه في صَلاةِ الفَجر يقرأ سُورة الطُّور، فلمّا بَلغ ﴿إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ لَوَٰقِعٞ﴾ أسلمتُ خَوفًا مِن أن يَنزِل العَذاب.

وفي «الصَّحِيحين»[1] في حديث الإسراء: أنَّ البيتَ المَعمُورَ في السَّماءِ السّابِعة.

قولُه: (**ما أراه إلا صادِقًا**)، قلت: ومِصداقه أيضًا ما رُوِّيناه عن عبد الله بن عَمرٍو قال: قال رسُولُ الله ﷺ: «لا تَركَبِ البَحرَ إلّا حاجّا أو مُعتمِرًا أو غازِيًا في سَبِيل الله، فإنَّ تحت البَحر نارًا، وتحت النّارِ بحرًا». أخرجه أبو داود[2]، وفي هذا الحَديث إشارةٌ إلى أنَّ راكِبهُ متعرض للآفاتِ المُهْلكة والفِتَنِ المُغرِقة، إحداهُما وراءَ الأُخرى، وفيه: أنَّ اختيارَ ذلكَ لِغَرضٍ من الأغراضِ الفانِيةِ سَفهٌ وجَهل، لأنَّ فيه تَلفَ النَّفس، وبَذلُ النَّفسِ لا يُحمَدُ إلا فيما يُقرِّبُ العَبدَ إلى اللّـه.

---

(١) البخاري (٣٢٠٧)، ومسلم (١٦٢)، وكأنه بهذا يـردُّ على الزَّمَـخْشري حيث ذكر أنّه في السَّمـاء الرابعة.

(٢) في «السنن» رقم (٢٤٨٩)، والحديث ضعيف، كما أشار إلى ذلك الخَطّابي في «معالم السنن» (٣: ٣٥٩) مع «مختصر المنذري» و«تهذيب ابن القيِّم».

﴿تَمُورُ ٱلسَّمَآءُ﴾ تَضطرِبُ وتَجِيءُ وتذهَب. وقيل: المَورُ: تَحرُّكٌ في تَمَوُّج، وهو الشَّيء يتردَّدُ في عَرض، كالدّاغِصةِ في الرُّكبة.

[﴿فَوَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ * ٱلَّذِينَ هُمْ فِى خَوْضٍ يَلْعَبُونَ * يَوْمَ يُدَعُّونَ إِلَىٰ نَارِ جَهَنَّمَ دَعًّا * هَٰذِهِ ٱلنَّارُ ٱلَّتِى كُنتُم بِهَا تُكَذِّبُونَ * أَفَسِحْرٌ هَٰذَآ أَمْ أَنتُمْ لَا تُبْصِرُونَ * ٱصْلَوْهَا فَٱصْبِرُوٓا۟ أَوْ لَا تَصْبِرُوا۟ سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ إِنَّمَا تُجْزَوْنَ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ ١١-١٦]

غَلبَ الخَوضُ في الاندِفاعِ في الباطِلِ والكَذِب. ومنهُ قوله تعالىٰ: ﴿وَكُنَّا نَخُوضُ مَعَ ٱلْخَآئِضِينَ﴾ [المدثر: ٤٥]، ﴿وَخُضْتُمْ كَٱلَّذِى خَاضُوٓا۟﴾ [التوبة: ٦٩] الدَّعّ: الدَّفعُ العَنيف، ....

قولُه: (ومارَ الشَّيء: تردّد في عَرض[١])، الأساس: الدَّمُ يَمُور على وَجهِ الأرضِ إذا انْصَبَّ وتردَّدَ عرضاً.

الرّاغِب: المَوْر: الجَرَيان السَّريع: يقال: مارَ يَمُورُ مَوْرًا، ومارَ الدَّم على وجهِه، والمَورُ: التُّرابُ المُتردِّد به الرِّيح، والنّاقة تَـمُور في سَيرِها، وهي مَوّارةٌ[٢].

قولُه: (كالدّاغِصة)، الأساس: سَمُن حتى كأنه داغِصَة، وهي العَظم الذي يَمُوجُ في الرُّكبَـةِ الدّاغِصَة، بالغَين المعجَمة والصّاد المُهملة.

قولُه: (غَلبَ الخوض في الانْدِفاعِ في الباطِلِ)، الخَوضُ في الأصل: الشُّرُوعُ في الماءِ والمُرُور فيه، ومستعار في الأمُور.

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وهو مرتبط بقوله في «الكشاف»: «وهو الشيء يتردد في عرض»، فقد ورد بَدَلَه في نص «الكشاف» من (ط): «ومار الشيء تردد في عرض»، لكن ما أثبتناه في «الكشاف» هو ما ورد في الأصل الخطي منه وفي المطبوع.

(٢) «مفردات القرآن» ص ٧٨٣.

وذلك أنَّ خزنةَ النّار يَغُلُّون أيديَهُم إلىٰ أعناقِهم، ويجمَعُون نَواصِيَهُم إلىٰ أقدامِهِم، ويَدفعُونهُم إلىٰ النّار دَفعًا علىٰ وجُوهِهم، وزَخًّا في أقفيتِهِم. وقرأ زَيدُ بنُ عليّ: (يُدعَونَ) من الدُّعاء، أي يُقال لهم: هلُمُّوا إلىٰ النّار، وادخُلُوا النّارَ ﴿دَعًّا﴾ **مَدعُوعِين**، يُقالُ لهم: هذِه النّار.

﴿أَفَسِحْرٌ هَٰذَآ﴾ يَعني كُنْتم تَقُولون للوَحْي: هذا سِحْر، أفسِحرٌ هذا؟ يريد: **أهَذا المِصْداقُ أيْضاً سِحْرٌ؟ ودَخَلتِ الفاءُ لِهَذا المَعْنىٰ**.

﴿أَمْ أَنتُمْ لَا تُبْصِرُونَ﴾ كما كُنتم لا تُبصِرُونَ في الدُّنيا، يعني: أم أنتُم عُمْيٌ عنِ المُخْبَر عنه كَما كُنتم عُمْيًا عنِ الخَبَر، وهذا تَقرِيعٌ وتهكُّم، ﴿سَوَآءٌ﴾ خبرُ محذُوفٍ، أي: سَواءٌ عَليكُم الأمْران: الصَّبرُ وعَدمُه.

فإنْ قُلت: لِمَ عَلَّل استِواءَ الصَّبرِ وعَدمِهِ بِقولِه: ﴿إِنَّمَا تُجْزَوْنَ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾؟

رُويَ عن المُصنِّف أنه قال: «الخَوضُ» في المعاني مِنَ الغالبة، فإنه يَصلُح للخَوضِ في كُلِّ شَيء، إلا أنه غَلبَ في الباطِل، ونَظِيرهُ في الأسماءِ الغالبة: دابة، غلبتْ في ذواتِ الأربع، والقوم: في الرِّجال.

قولُه: (مَدعُوعِينَ)، **الأساس**: دَعَّ اليَتيم: دَفعُه بِجَفوة، ودَعدَع المكيال: حَرَّكَهُ حتى يكْتَنز. و﴿دَعًّا﴾ على هذهِ القِراءة: حال، وعلى الأول: مفعولٌ مُطلق.

قولُه: (**أهذا المِصْداقُ أيضًا سِحْرٌ؟**) قيل: المِصْداقُ هو الشَّيءُ الذي يُعرَفُ به الصِّدق، والعَذاب في الآخِرَة، وغيرُ ذلكَ من أحوالِ القِيامة، ممّا يُعدُّ مِن مِصْداقِ قولِ الأنبياءِ عليهم السَّلام.

قولُه: (**ودَخَلتِ الفاءُ لِهذا المَعنى**)، عن بعضهم أي: تَعقَّبَتْ للمُقدَّر، وهو: هذا سِحرٌ؟! وقلت: هذه الفاء تقتضي مَعطُوفًا عَليه، وهو مُقَدَّر دَلَّ عليه مَضمُون قوله: ﴿هَٰذِهِ ٱلنَّارُ ٱلَّتِي كُنتُم بِهَا تُكَذِّبُونَ﴾ فدَخَلت الهَمزةُ بين المعْطُوفين لمزيد التَّقْرِيع والتَّهكُّم، فإنه لـمّا قِيل:

قُلتُ: **لأنَّ الصَّبرَ** إنّما يكُون له مَزيةٌ علىٰ الجزَع، لِنفعِهِ في العاقِبةِ بِأن يُجازَىٰ عليه الصّابرُ جَزاءَ الخَير، فأمّا الصَّبر عَلىٰ العَذابِ الذي هو الجَزاءُ ولا عاقِبَة له ولا مَنفعة، فلا مَزيةَ له علىٰ الجزع.

[﴿إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِي جَنَّٰتٍ وَنَعِيمٍ * فَٰكِهِينَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمْ رَبُّهُمْ وَوَقَىٰهُمْ رَبُّهُمْ عَذَابَ ٱلْجَحِيمِ * كُلُواْ وَٱشْرَبُواْ هَنِيٓـًٔا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ * مُتَّكِـِٔينَ عَلَىٰ سُرُرٍ مَّصْفُوفَةٍ وَزَوَّجْنَٰهُم بِحُورٍ عِينٍ﴾ ١٧-٢٠]

﴿هَٰذِهِ ٱلنَّارُ ٱلَّتِي كُنتُم بِهَا تُكَذِّبُونَ﴾ عقَّب بقوله: ﴿أَفَسِحْرٌ هَٰذَآ﴾ يعني: هذا المِصْداقُ أيضًا سِحرٌ؟! أي: كُنتم تقُولون للقرآن الّذي أنذَركُم هذِه النّار: هَذا سِحْر، فتقُولُون: سِحْرٌ هذا أيضًا!! فالمُشارُ إليهِ بهذا: النّار، وذُكِر لأنه في تأوِيل المِصْداق، أو الخَبَر مذكر وقُدِّمَ الخَبرُ لإفادَةِ الاخْتِصاصِ تتميًا للتَّقريع، ثُمَّ قَرَّر المعْنى بقوله: ﴿أَمْ أَنتُمْ لَا تُبْصِرُونَ﴾ أي: هذا أيضًا لا تُبصِرُون، كما كُنتم لا تُبصِرُون ما يَدلُّ على هذا، وقلتم: ﴿إِنَّمَا سُكِّرَتْ أَبْصَٰرُنَا﴾ [الحجر: ١٥]، و«أم» في ظاهِر كَلامِ المُصنِّف مُنقطِعةٌ حيثُ قال: «أم أنتُم عُميٌ عنِ المُخبَرِ عنه كما كُنتم عُميًا عن الخبر»(١)، أي: بَلْ أنتُم عُمْيٌ عن المُخبَر عنه، وهذا تَقْريعٌ وتَـهكُّم.

وفي «التَّفْسِير الكَبير»: هَل لأمرنا شَكّ، أم هَل في بَصَرِكُم خلل، أي: لا واحِدَ مِنهُما ثابتٌ، فجعلها مُعادَلة(٢).

وقال صاحِبُ «الكَشفِ»: ﴿أَفَسِحْرٌ هَٰذَآ﴾، كَلامٌ تامٌّ مِن مُبتدأ وخبر، ثُمَّ قال: ﴿أَمْ أَنتُمْ﴾، أي: بَل أنتمُ ﴿لَا تُبْصِرُونَ﴾(٣).

قولُه: (**لأنَّ الصَّبرَ**)، أي: إنَّمـا علَّل استِواء الصَّبر وعَدمِه بِقولِه: ﴿إِنَّمَا تُجْزَوْنَ مَا كُنتُمْ

---

(١) من قوله: «كما كنتم» إلى هنا ساقط من نسخة (ح).

(٢) «مفاتيح الغيب» للرازي (٢٨: ٢١٢).

(٣) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٢٨٤).

﴿فِي جَنَّٰتٍ وَنَعِيمٍ﴾ في أَيَّةِ جَناتٍ وأيِّ نعِيمٍ!! بِمَعنىٰ الكَمالِ في الصِّفة. أو في جَناتٍ ونعِيمٍ مخصُوصَةٍ بِالـمُتَّقِين، خُلِقتْ لهم خاصَّةً. وقرئ: ﴿فَٰكِهِينَ﴾ و(فكِهِينَ) و(فاكِهون)؛ مَن نَصبه حالًا جَعل الظَّرفَ مُستَقِرًّا، ومنْ رَفعهُ خبَرًا جَعلَ الظَّـرفَ لغوًا، أي: مُتَلذِّذينَ ﴿بِمَآ ءَاتَىٰهُمۡ رَبُّهُمۡ﴾.

فإنْ قُلتَ: عَلامَ عَطفَ قولَه: ﴿وَوَقَىٰهُمۡ رَبُّهُمۡ﴾؟

قُلتُ: علىٰ قوله: ﴿فِي جَنَّٰتٍ﴾، أو علىٰ ﴿ءَاتَىٰهُمۡ رَبُّهُمۡ﴾ علىٰ أنْ تُجعَل (ما) مَصْدَريةً؛ والمعنىٰ: فاكِهينَ بِإيتائِهم رَبُّـهم ووِقايَتِهم عَذابَ الجَحِيم. ويَجوزُ أن تَكُونَ الواوُ للحالِ و«قد» بَعدها مُضمَرة. يُقال لهم: ﴿كُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ﴾ أكْلًا وَشُربًا ﴿هَنِيٓـَٔۢا﴾ أو طَعامًا وشَرابًا هنِيئًا، وهو الذي لا تَنغِيصَ فيه.

تَعۡمَلُونَ﴾ لأنَّ قوله: ﴿فَٱصۡبِرُوٓاْ أَوۡ لَا تَصۡبِرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡكُمۡ﴾ دَلَّ على تَناهِي العذاب، وأنه بَلغ إلى أنَّ الصَّبرَ والجَزعَ لا يَنفعانِ البَتَّة. كقوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦] فإنه دَلَّ على تَصمِيمِهم على الكُفر، وعَدمِ ارعِوائِهم.

قولُه: (جَعَل الظَّرفَ مُستقِرًّا)، يعني: ﴿فِي جَنَّٰتٍ﴾ خبر لـ﴿إِنَّ﴾، و﴿فَٰكِهِينَ﴾ حالٌ من ضمِيرِ الاستقرار، إذا قُرِئَ مَنصُوبًا، وإذا قُرِئ مَرفُوعًا كان هو الخَبر، و﴿فِي جَنَّٰتٍ﴾ مُتعلِّقٌ بِه، فالظرفُ لغو.

قولُه: (على أن تُجعَل «ما» مصدَرِيَّة)، أي: إذا عطف ﴿وَوَقَىٰهُمۡ﴾ على ﴿ءَاتَىٰهُمۡ﴾ لا يجُوز أن تكونَ «ما» مَوصُولة، لفُقدان العائِد من الجملةِ المعطوفَة، إذِ التَّقديرُ: فاكِهِينَ بالذي آتاهُم اللهُ إياه، وبالذي وقاهُم رَبُّهم عذابَ الجَحِيم، وليس في الجُملةِ الثّانيةِ عائِدٌ إلى الموصُول؛ لأنَّ «وقاهُم» أخذَ كِلا مَفعُولَيه، بِخلافِ ﴿ءَاتَىٰهُمۡ﴾.

ويَجوزُ أن يَكون مِثله في قولِه:

هنِيئًـا مَرِيئًـا غـيرَ داءٍ مخـامِرٍ لِعَزَّةَ مِن أعراضِنا ما اسْتحَلَّتِ

أعني: صَفةً استُعمِلت استِعمالَ المصْدر القائِم مَقامَ الفِعل، مُرتفِعًا بِه ما استحَلتْ كما يُرتَفعُ بِالفِعْل، كأنه قِيْل: هنأ عَزة المُستَحَلُّ مِن أعراضِنا، وكذلكَ مَعنىٰ ﴿هَنِيٓـًٔا﴾ هاهُنا: هنأكُم الأكلُ والشَّرب. أو هنأكُم ما كُنتم تَعملون؛ أي: جَزاءُ ما كُنتم تعمَلُون. والباءُ مَزيدةٌ كما في ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ﴾ [الرعد: ٤٣] **والباء مُتَعلِّقَة بـ﴿كُلُواْ وَٱشْرَبُواْ﴾ إذا جعَلتَ الفاعِلَ الأكلَ والشُّرب. وقرئ: (بِعِيسٍ عِيْن).**

قولُه: (ويَجوزُ أن يكُونَ مثلَه)، أي: لا يكونُ ﴿هَنِيٓـًٔا﴾ صفة مَصدَرٍ محذُوف، بل يكون من المصادِر التِي حُذِف عامِلُها، وأقِيمت مَقامَه، وفاعِله الأكل، أو ﴿بِمَا كُنتُمْ﴾، على أنَّ الباءَ زائِدةٌ كما في البيت، لأنَّ «ما استحلَّت» فاعِل «هنيئًا مَرِيئًا»، والـهنيءُ والـمَريءُ صِفـتان من هنُؤَ الطَّعام ومَرُؤ، إذا كان سائِغًا لا تَنغُّصِ فيه.

وقال أبو البَقاء في قوله تعالى: ﴿فَكُلُوهُ هَنِيٓـًٔا مَّرِيٓـًٔا﴾ [النساء: ٤]: مَصدَرٌ جاء على «فَعِيلٍ»، وهو نَعتٌ لمصدرٍ محذُوف، أي: أكلًا هنيئًا، وقيل: هو مَصدرٌ في مَوضِعِ الحالِ من الهاءِ في ﴿فَكُلُوهُ﴾، أي: مُهَنأً[١].

قولُه: (والبـاء مُتعَـلِّقة بـ﴿كُلُواْ وَٱشْرَبُواْ﴾)، أي: هَنـاكُم الأكل والشُّـربِ بِسَـببِ عَملكُم.

قولُه: (وقُرِئ: «بِعِيس عِين»)، قال ابنُ جِنّي: وهي قراءةُ عبد اللّـهِ وإبراهيم، المرأة العَيْساء: البَيضاء، ومثله: جمَلٌ أعيَس، وناقةٌ عَيساءَ[٢].

---

(١) «إملاء ما من به الرحمن» (١: ١٦٧).

(٢) «المحتسب» (٢: ٢٩٠).

[﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱتَّبَعَتۡهُمۡ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَٰنٍ أَلۡحَقۡنَا بِهِمۡ ذُرِّيَّتَهُمۡ وَمَآ أَلَتۡنَٰهُم مِّنۡ عَمَلِهِم مِّن شَيۡءٖۚ كُلُّ ٱمۡرِيِٕۭ بِمَا كَسَبَ رَهِينٞ * وَأَمۡدَدۡنَٰهُم بِفَٰكِهَةٖ وَلَحۡمٖ مِّمَّا يَشۡتَهُونَ * يَتَنَٰزَعُونَ فِيهَا كَأۡسٗا لَّا لَغۡوٞ فِيهَا وَلَا تَأۡثِيمٞ * وَيَطُوفُ عَلَيۡهِمۡ غِلۡمَانٞ لَّهُمۡ كَأَنَّهُمۡ لُؤۡلُؤٞ مَّكۡنُونٞ﴾ ٢١-٢٤]

﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ مَعطُوفٌ علىٰ «حُورٍ عِينٍ» أي: قرَنّاهُم بالحُورِ وبالذين آمَنُوا، أيْ: بالرُّفقاء والجُلساء مِنهم، كقوله تعالىٰ: ﴿إِخۡوَٰنًا عَلَىٰ سُرُرٖ مُّتَقَٰبِلِينَ﴾ [الحجر: ٤٧] فيَتمتعُون تارةً بِمُلاعَبةِ الحُور، وتارةً بمُؤانَسةِ الإخوانِ المُؤمنين.

(وأتبَعناهم ذُرِّياتهم) قال رسُولَ الله ﷺ: «إنَّ اللهَ يـرفعُ ذُرِّيَّةَ المُؤمِنَ في دَرجتِهِ وإن كانُوا دُونهُ لتقرَّ بِهِم عَينُه» ثُمَّ تَلا هذهِ الآية. فيَجمَعُ الله لهم أنواعَ السُّرورِ بِسَعادتِهم في أنفُسِهِم، ومُزاوجَة الحُورِ العِين، وبِمؤانَسةِ الإخوانِ المُؤمنين، وبِاجتِماعِ أولادهم ونَسلهُم بِهِم. ثُمَّ قال: ﴿بِإِيمَٰنٍ أَلۡحَقۡنَا بِهِمۡ ذُرِّيَّتَهُمۡ﴾ أي: **بِسَببِ إيمانٍ عَظِيم رَفيعِ المَحَلِّ ـ وهو إيمانُ الآباءِ ـ ألحقْنا بِدرجاتِهم ذُرِّيتَهم** وإنْ كانوا لا يَستأهِلُونَها، تفضُّلًا عليهم وعلىٰ آبائِهِم، لِنُتمَّ سُرُورَهُم، ونُكمِلَ نَعيمَهُم.

فإنْ قُلت: ما مَعنىٰ تَنكِير الإيمانِ؟

قُلت: مَعناه: **الدَّلالةُ علىٰ أنه إيمانٌ خاصٌّ عَظِيمُ المنزِلَة.** ....

قولُه: (**بسَبب إيمـانٍ عَظِيمٍ رَفيعِ المحلِّ ـ وهو إيمانُ الآباء ـ ألحقْنا بِدرجاتِهم**)، رُوِّينا في «مُسـند الإمام أحمد بن حَنبلٍ» عن عليٍّ رضي الله عنه عن خديجَة رضي الله عنها عن رَسولِ الله ﷺ، قال: «إنَّ المُؤمِنينَ وأولادَهم في الجَنَّة، وإنَّ المُشرِكينَ وأولادَهُم في النّار»، ثُمَّ قرأ رسولُ الله ﷺ الآية[1].

قولُه: (**الدَّلالةُ على أنه إيمـان خاصٌّ عَظيمُ المنزِلة**)، تَـكرِيرٌ لما عُلِمَ من قولِه: «عَظِيمُ

---

(١) «مسند الإمام أحمد» (١١٣١) وهو ضعيف.

ويَجوزُ أن يُراد: إيمانُ الذُّريَّة الدّاني المَحَل، كأنه قال: **بِشَيءٍ مِنْ الإيمانِ لا يُؤهِّلهُم** لِدرجةِ الآباءِ ألحقناهُم بِهِم.

وقرِئ: (**وأتبعَتْهُم ذُرِّيَّتُهم**)، ﴿وَأَتْبَعْنَٰهُمْ ذُرِّيَّتَهُم﴾، و(ذُرياتُهم)، وقرئ: (ذِرِّيَّاتهم) بِكَسرِ الذّال. **ووجهٌ آخر، وهو أن يكونَ ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ مُبْتَدأً، خَبرُه: ﴿بِإِيمَٰنٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾**، وما بَينهُما اعتِراض.

المَحل» هذا المعنى، فيكُون السُّؤال مُستَدركًا، لعله سأَلَ لِيُجيبَ بما يَعْلم منه، هَذا مع شَيءٍ آخر، وهو أنَّ التَّنكير يَحتمِلُ التَّقلِيل أيضًا نحوه مَرّ في أولِ البَقرة. «هَل لهذِهِ الفَواتِحِ مَحلٌّ مِن الإعراب، بعدَ ما عُلِم إعَرابها من وجهٍ»؟ فأجاب بِمثل هذا الجَواب[(١)].

قولُه: (**بشيْءٍ من الإيمان**)، والتنكير حينئذٍ للتَّقلِيل والتَّحقِير، فوِزانُ اعتبارِ التَّنكيرِ في «إيمانٍ» هاهُنا بسبب الاحتمالين وِزانُ الحاجبينِ في قول الشاعر[(٢)]:

لـه حاجِـبٌ في كُـلِّ أمْـرٍ يَـشينُهُ وَلَيسَ له عن طالِبِ العُرفِ حاجِبُ

قولُه: («**وأتبَعَتْهُم ذُرِّيَّتُهم**»، ﴿وَأَتْبَعْنَٰهُمْ ذُرِّيَّتُهُم﴾)، «وأتبَعناهم» بقَطعِ الألفِ وإسكانِ التّاء وألف بعدَ النُّون: أبو عَمْرو، والباقون: بالوَصْل وفتح التاء والعَيْن بالتَّوحيد، وفَتح التّاء والعَين وتاءٍ ساكِنة بَعدَ العَين. وقَرأ أبو عَمرو وابنُ عامِر: «ذُرِيّاتهم بِإيمانٍ» الجمع، وضَمَّ ابنُ عامِرٍ التّاء، وكسَرها أبو عَمرٍو، والباقُون: بالتَّوحيد وفَتح التّاء[(٣)].

قولُه: (**ووجهٌ آخر، وهو: أن يَكونَ ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ مبتدأ، خَبرُه: ﴿بِإِيمَٰنٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ﴾**)

---

(١) انظر «الكشاف» (٢: ٤٢).

(٢) البيت لمروان بن أبي حَفْصة المعروف بـ«ابن أبي السمَّط». انظر: «الإيضاح علوم البلاغة» للقزويني، ص٢٩، و«مفتاح العلوم» ص٨٣، ولم أجده في «ديوانه» المطبوع باسم: «شعر مروان بن أبي حفصة»، فلعل جامع «الديوان» لم يهتدِ لهذا البيت.

(٣) انظر: «التيسير في القراءات السَّبع» ص١٣١، وفيه: «رفع التاء» بدل «فتح التاء».

﴿وَمَآ أَلَتۡنَٰهُم﴾ وما نَقصناهُم. يَعني: وفَّرنا عَليهم جميعَ ما ذَكرنا مِنَ الثَّوابِ والتَفَضُّل، وما نَقصناهُم مِنْ ثَوابِ عمَلِهم مِن شَيء. وقيل مَعناه: وما نَقصناهُم مِنْ ثوابِهِمْ شَيئًا نُعطِيه الأبناء حَتّىٰ يَلحقوُا بِهِم، إنَّما ألحقناهُمْ ....

وهُو عَطفٌ على قَولِه: «﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾، معطوفٌ على (حُورٍ عِينٍ)»، والتَّقدِير: والذِين آمنوا ألحقنا بِهم ذُرِيَّتهم بسبب إيمانهم. وقال أبو البقاء: ﴿أَلۡحَقۡنَا بِهِمۡ﴾وهو الخَبر، ويَجوز أن يكُون في موضع نَصبٍ على تَقدِير: وأكرَمنا الذينَ[1]. وكذا عن صاحِبِ «الكَشف»، وقال: هذا على شَرِيطَةِ التَّفسِيرِ لكِن لا يُضْمرُ المُفسِّر فعلاً يتعدَّى بالجارّ، وَقَدَّر سِيبوَيه في قولهم: أزَيدًا مَررتَ بِه؟ أجُزتَ زيدًا؟ والباء في ﴿بِإِيمَٰنٍ﴾ حال، إمّا مِن الفاعِل أوالمفعُول أو مِنهُما جَميعًا[2].

وقُلت: على أن يكون ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ مَرفُوعًا على الابتدِاء، تكونُ الآياتُ بأسرِها مَعطُوفةً على جُملة: ﴿إِنَّ ٱلۡمُتَّقِينَ فِي جَنَّٰتٍ﴾، ويكُون هؤُلاء غيرُ المُتَّقِين من عوامِّ المُؤمنين، ومن يَتَّصِلُ بِهِم ليَشمَل طوائِف المُؤمِنينَ أجمَعِين، وعَلى تَقْدِير النَّصْب يُحتَمل أن يكونُوا أُولئِك، كرِّر ليُناط به أمرٌ آخر وهو إلحاق ذُرِّياتِهم إلى دَرجاتِهم، كرامَةً لهم لِتَقرَّ بِه أعيُنُهم، وتكون صِلَةُ المَوصُول عِلَّةً للإلحاق.

قولُه: (﴿وَمَآ أَلَتۡنَٰهُم﴾)، ابن كثير: بكسر اللام، والباقون: بفتحِها[3]، قال الزَّجّاج: «ما ألتناهُم»: ما نَـقَصْناهم، يقال: ألته يألِتُه ألْتاً، ويُقال: لاتَـهُ يَليتُهُ لَيْـتًا: نقصَهُ وصَرَفهُ عن الشَّيءِ[4].

---

(١) «إملاء ما منّ به الرحمن» ص ٢٤٦.

(٢) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٢٨٥).

(٣) انظر: «التيسير في القراءات السَّبع» للداني ص ٢٠٣ .

(٤) «معاني القرآن» (٥: ٣٩).

بِهِم علىٰ سَبِيْل التَفضُّل. قُرِئ: ﴿أَلَتْنَـٰهُم﴾ وهو مِن بابين: من: أَلَتَ يأْلِتُ، ومِن: أَلاتَ يُلِيت، كأمات يُميت. و(آلَتْناهُمْ)، مِن: آلَتَ يُؤلِتُ، كآمَن يُؤمِن. و(لِتناهُمْ)، مِن: لاتَ يَلِيْت. و(ولَتناهُمْ)، مِن: وَلتَ يَلِت. ومَعناهُنَّ واحد.

﴿كُلُّ ٱمْرِيٍٕم بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ﴾ أي: مَرهُون، كأنَّ نَفسَ العَبدِ رَهْنٌ عِند الله بالعَمَلِ الصّالِحِ الذي هُو مُطالَبٌ بِه، كَما يَرهَنُ الرَّجُل عَبدَه بِدين عَليه، **فإنْ عَمِلَ صالحاً فكَّها وخَلَّصَها، وإلّا أوبقَها.**

وقال ابنُ جِنِّي: قَرأ الأعرَج: «آلتناهُم» على: أفعَلناهُم، وقرأ عبدُ الله وأُبَيٌّ: «وما لِتْناهم»، وابن عبّاس كان يقول: و«ألتناهم»: نَقَصناهُم، يقال: أَلَتَهُ يأْلِتُه أَلْتاً [1]، ويقال: لاتَه يَليتُه لَيتاً، وآلَتَهُ يُؤلِتُه إيلاتًا ، كلّهنَّ بمعنى نَقَصَهُ، ويُقال أيضًا: وَلتَهُ يَلِته وَلْتاً، وقالوا: وَلَـتَه يلِتُه: إذا صرَفَهُ عن شيءٍ يريدُه، وقالوا: أَلتَه يألتُه باليمين: إذا غَلَّظ عليه بها، وآلَتَهُ يُؤلِتُه: إذا قلَّدهُ إياها[2].

قولُه: (**فإنْ عَمِلَ صالِحًا فَكَّها وخَلَّصَها وإلّا أوْبقَها**)، ونَظِيرُه ما رُوِّيناه عن مُسْلِم والتِّرْمذيِّ[3] عن أبي مالِكٍ الأشْعَريّ: «كُلُّ النّاسِ يَغْدُو؛ فَبائعٌ نَفْسَهُ فَمُعْتِقُهُا أوْ مُوبِقُهُا»[4].

وفي «مسند أحمد بن حَنْبل» عن جابرٍ أنَّ النَّبي ﷺ: قال لكَعْب بنُ عُجْرة: «إنه لا يَدْخُلُ الجنَّـةَ لَحمٌ نبتَ من سُحت، النّارُ أولى بِه، يا كَعبُ بنَ عُجرة، النّاس غاديان؛ فَمُبتاعٌ نَفسَهُ فَمُعتِقُها، وبائعٌ نفسَهُ فمُوبقُها»[5].

الرَّهن: ما يُوضعُ وثيقةً للدَّيْن، والرِّهانُ مثله، وقد يُستعملُ الثاني فيما فيه الإخطار، وأصلُهما مصدران، يُقال رَهنتُ رَهناً، وراهَنتُه رِهانًا، فهو رَهينٌ ومَرهون.

(١) من قوله: «ويقال: ألاته» إلى هنا ساقط من (ط).

(٢) «المحتسب» (٢: ٢٩٠).

(٣) مسلم (٢٢٣)، والترمذي (٣٥١٧) وقال: هذا حديثٌ صحيح.

(٤) «مسند الإمام أحمد» (٣: ٣٢١).

(٥) من قوله: «وفي مسند أحمد» إلى هنا، ساقط من (ط).

﴿وَأَمْدَدْنَٰهُم﴾ وزِدناهُم في وَقتٍ بعدَ وقت.

﴿يَتَنَٰزَعُونَ﴾ يَتعاطَوْن ويَتعاوَرُون، هُم وَجُلساؤُهُم مِن أقرِبائِهم وإخوانِهم، ﴿كَأْسًا﴾: خمرًا، ﴿لا لَغوَ فيها﴾: في شُرْبِها، ﴿ولا تأثيمَ﴾ أي: لا يَتكَلَّمُون في أثناء الشُّرب بِسَقَطِ الحَدِيث، وما لا طائِلَ تَحتَه، كفِعلِ المُتنادِمينَ في الدُّنيا علىٰ الشَّراب، في سَفَهِهِم وعَربدَتِهِم، ولا يَفعَلونَ ما يُؤثَم به فاعِلُه، أي: يُنسَب إلىٰ الإثم لو فَعَله في دارِ التكليف من الكَذِبِ والشَّتمِ والفَواحِش، وإنما يَتكلَّمون بِالحِكَمِ والكَلامِ الحَسَنِ مُتَلَذِّذينَ ...

فإن قُلت: كيف اتِّصال ﴿كُلُّ ٱمْرِيِٕۭ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ﴾ بما قبلَه؟

قُلت: هو مُتَّصلٌ به على وجهِ التَّتميم، إن فُسِّرتِ الآياتُ من قَوله: ﴿إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ بِجُملِتها باتِّصالِ الثَّوابِ والجزاءِ إليهم تَفضُّلاً، فإنه لـمّا قيل: «وفَّرنا عليهم جميعَ ما ذَكرنا من الثَّواب، وما نَقصناهُم من ثَوابِ عَملِهم من شَيء»، كما قال: عُلِم أنّهم فَكُّوا رِقابَهم عمّا كانت مرهُونةً بِه من الكَسْب، فَقيل: ﴿كُلُّ ٱمْرِيِٕۭ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ﴾ أي: حالهم كَيْتَ وكَيْت، وغيرهم غير مفكُوكٍ بِما كَسبَت، ونَحوه قَوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ * إِلَّآ أَصْحَٰبَ ٱلْيَمِينِ﴾، أو يُقال: هو استئناف، فإنه لَـمّا قِيل: ما نَقصناهُم من ثَوابِهم شيئًا تُعطيه الأبناء حتّى يَلحقوا بِهم على سبيلِ التّفضُّل، قيل: لِـمَ كان الإلحاقُ تفَضُّلاً؟ فقيل: لأنّ كُلَّ امرِئٍ بما كَسَب رَهِين، وهؤلاء لم يكن لَهم عملٌ يَلحقُوا بِهم بسببِه، فأُلحِقوا بِهم تَفضُّلاً.

أو يُقال: إنه لـما قيل: ﴿بِإِيمَٰنٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾، يَعني بسَبَبِ إيمان الآباءِ ألـحقنا بهم[(١)] الذُّرِّياتِ كرامةً للآباء لا لِشيءٍ آخر، ودَلَّ على الاختِصاصِ تَقدِيمُ ﴿بِإِيمَٰنٍ﴾ على ﴿أَلْحَقْنَا﴾، قيل: لم اختُص الإلحاقُ بِإيمان الآباء؟ قيل: لأنّ كُلَّ امرِئٍ بِما كَسبَ رَهِين، وهَؤلاءِ لَم يَكُن لهم كَسْب، فَلم يَكُن سَببُ الفَكِّ إلا ذلك التَّـفَضُّل لا يُفارِق الوجوه.

---

(١) من قوله: « ذرياتهم» إلى هنا، ساقط من نسخة (ح).

بِذلك، لأنّ عُقُولَـهُم ثابِتةٌ غَيرُ زائلة، وهم حُكَماءُ عُلَماء. وقُرِئ: ﴿لَا لَغْوٌ فِيهَا وَلَا تَأْثِيمٌ﴾.

﴿غِلْمَانٌ لَّهُمْ﴾ أي: مَملوكُون لهم مَخصوصُونَ بِهِم، ﴿مَّكْنُونٌ﴾ في الصَّدَف، **لأنه رَطْبًا أحسَن وأصفَىٰ**. أو مَخزونٌ لأنه لا يُخزنُ إلا الثَّمِينُ الغالِي القيمَة. وقيل لِقَتادَة: هذا الخادِمُ فكيفَ المَخدوم؟ فَقال: قال رَسولُ الله ﷺ: «والذي نَفسِي بِيَدِه إن فَضلَ المَخدُومِ علىٰ الخادِمِ كَفضْلِ القَمَرِ لَيلةَ البَدرِ علىٰ سائِرِ الكَواكِبِ»، وعَنه عليه الصَّلاةُ والسَّلام: «إن أدنَىٰ أهلِ الجنّةِ مَنْزِلةً مَن يُنادي الخادِمَ منْ خَدّامه فيُجيبُه ألفٌ بِبابِه: لبَّيكَ لبَّيك».

[﴿وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ يَتَسَاءَلُونَ * قَالُوا إِنَّا كُنَّا قَبْلُ فِي أَهْلِنَا مُشْفِقِينَ * فَمَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا وَوَقَانَا عَذَابَ السَّمُومِ * إِنَّا كُنَّا مِن قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ﴾ ٢٥-٢٨]

قولُه: (﴿لَا لَغْوٌ فِيهَا﴾)، كلُّهم سوى ابنِ كَثير وابنِ عامر[١].

قولُه: (**لأنه رَطْبًا أحسَنُ وأصفَى**)، «رَطْبًا» حالٌ منَ الضَّميرِ في «أحسن»، قال صاحِبُ «اللّباب»: في قَولِه: هَذا بُسراً أطيَبُ منْه رُطَبًا، الأصَحّ أنّ العامِلَ في «بسراً»: «أطيَب»، وعَملُه في الأول عمَلُ الفِعل الصَّريح، ولهذا تقدَّمه، وفي الثاني عَملُ المَعنى، وقال في تَفسيرِه: «بسراً»: حالٌ مِن الفاعِلِ المُستكن في «أطيَب»، واسمُ التَّفضِيل يَعملُ في الضَّميرِ المُستكنِّ فيه عَمَلَ الفِعلِ من غيرِ خِلاف، فكَذا يَعملُ فيما هو حالٌ عنه، «ورُطَبًا» حالٌ من الضَّميرِ المَجرور المُتَّصِل بـ«مِن»، وإنّما عمل فيه «أفعل» باعتبار أنه تضمّن الزّيادة، فلذا جيءَ بـ«مِن»، فلَيس هذا كعمَلِ فِعلِه، لأنّ فِعلَه لا يُعدّى بـ«مِن»، وإنّما هُو كعَمَلِ المعنى في الظَّرفِ[٢].

---

(١) أي كلهم هكذا بالرفع مع التنوين، سوى من ذكر، فقد جعلوها بالفتح بلا تنوين، انظر: «إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر» للدمياطي ص٧١٤.

(٢) لينظر في هذه المسألة رسالة السيوطي: «تحفة النجبا في قولهم: هذا بسراً أطيب منه رطبا» المطبوع في نهاية «الأشباه والنظائر» في النحو(٤: ٦٥٢-٦٦٢).

﴿يَتَسَآءَلُونَ﴾ يَتحادَثونَ وَيَسأَلُ بَعضُهم بَعضًا عن أحواله وأعمالِه، وما استَوْجبَ بهِ نَيل ما عِندَ الله، ﴿مُشْفِقِينَ﴾ أرِقّاء القُلوبِ من خَشيةِ الله. وقُرِئ: (ووَقّانا) بالتَّشديدِ.

﴿عَذَابَ ٱلسَّمُومِ﴾: عَذابَ النّارِ ووَهجَها ولَفحَها. والسَّمُوم: الـرِّيحَ الحارّةُ التي تَدخُل المَسامّ. فَسُمِّيَت بها نارُ جَهنّم لأنّها بهذه الصّفة، ﴿مِن قَبْلُ﴾ مِن قَبلِ لقاءِ الله تعالىٰ والمصيرِ إليه، يَعنُونَ في الدُّنيا، ﴿نَدْعُوهُ﴾: نَعبدُه ونَسألُه الوِقايَة، ﴿إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْبَرُّ﴾: المُحسِن، ﴿ٱلرَّحِيمُ﴾: العَظيم الرَّحمة الذي إذا عُبِدَ أثابَ وإذا سُئِلَ أجاب. وقُرِئ: ﴿أَنَّهُۥ﴾ بالفَتْح، بمعنىٰ: لأنّه.

[﴿فَذَكِّرْ فَمَآ أَنتَ بِنِعْمَتِ رَبِّكَ بِكَاهِنٍ وَلَا مَجْنُونٍ﴾ ٢٩]

﴿فَذَكِّرْ﴾ فاثبُت علىٰ تَذكِير النّاس وموعِظتِهم، ولا يُثَبِّطَنّكَ قَولُهم: كاهِنٌ أو مجنُون، ولا تُبالِ بِهِ فإنه قَولٌ باطِلٌ مُتناقِض؛ لأنّ الكاهِنَ يَحتاجُ في كَهانَتِه إلىٰ فطنةٍ ودِقَّةِ نظَر، والمَجنون مُغَطّىً علىٰ عَقلِه. **وما أنتَ بِحمدِ الله** وإنعامِه عليكَ بِصدقِ النُّبوّة ورَجاحةِ العَقلِ أحَدُ هذين.

قولُه: **(وقُرِئ: «أنّه» بالفتح)**، نافع والكسائي[1].

قوله: **(وما أنت بحمد الله)** أشار به إلى أنّ «نعمةَ ربِّك» حالٌ مُقدَّم على عامِلِها، وهو «كاهنٌ أو مجنونٌ»، والباءُ الزائدةُ لا تمنعُ من العمل، والحالُ معمولُ العامِلِ المنفيّ، كذا صرّح في سُورة النّون. المعنى: ما أنت بكاهنٍ كاذبٍ منعماً عليك، بل أنت بحمد الله نبيٌّ صادِقٌ مُنْعماً عليك، ولا أنت بمَجنونٍ مُنعماً عليك، بل أنت لحصافة العقل والشّهامة بمكان.

فإنك إذا قلت: الفِعل المَنفيُّ مُقيّدٌ بقيدٍ مخصوصٍ لَزِمَ منه إثباتُ فعلٍ مُضادٍّ له، مُقيّداً بذلك القَيْد، نحو قوله:

---

(١) في «التيسير» للداني ص١٣١: نافع والكسائي: «أنه هو البر» بفتح الهمزة، والباقون: بكسرها.

[﴿أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ نَتَرَبَّصُ بِهِۦ رَيْبَ ٱلْمَنُونِ ۞ قُلْ تَرَبَّصُوا۟ فَإِنِّى مَعَكُم مِّنَ ٱلْمُتَرَبِّصِينَ ۞ أَمْ تَأْمُرُهُمْ أَحْلَـٰمُهُم بِهَـٰذَآ ۚ أَمْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ ۞ أَمْ يَقُولُونَ تَقَوَّلَهُۥ ۚ بَل لَّا يُؤْمِنُونَ ۞ فَلْيَأْتُوا۟ بِحَدِيثٍ مِّثْلِهِۦٓ إِن كَانُوا۟ صَـٰدِقِينَ ۞ أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَـٰلِقُونَ ۞ أَمْ خَلَقُوا۟ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ ۚ بَل لَّا يُوقِنُونَ ۞ أَمْ عِندَهُمْ خَزَآئِنُ رَبِّكَ أَمْ هُمُ ٱلْمُصَۜيْطِرُونَ ۞ أَمْ لَهُمْ سُلَّمٌ يَسْتَمِعُونَ فِيهِ ۖ فَلْيَأْتِ مُسْتَمِعُهُم بِسُلْطَـٰنٍ مُّبِينٍ ۞ أَمْ لَهُ ٱلْبَنَـٰتُ وَلَكُمُ ٱلْبَنُونَ ۞ أَمْ تَسْـَٔلُهُمْ أَجْرًا فَهُم مِّن مَّغْرَمٍ مُّثْقَلُونَ ۞ أَمْ عِندَهُمُ ٱلْغَيْبُ فَهُمْ يَكْتُبُونَ ۞ أَمْ يُرِيدُونَ كَيْدًا ۖ فَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ هُمُ ٱلْمَكِيدُونَ ۞ أَمْ لَهُمْ إِلَـٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ ۚ سُبْحَـٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ ٣٠-٤٣]

وَقُرِئَ: (تُتَرَبَّصُ به رَيبُ المنون) على البِناء للمفعول. **ورَيبُ المنون: ما يُقلِق النُّفوسَ**

على لاحِبٍ لا يُهتَدى بِمَنارِه(١)

على أحد وَجهيه(٢) وهو أن يكون هناك مَنار، لكن لا يَهتدي به، بل يَضِلُّ لسببه لعَمَهِه.

ويُمكن أن يكون ﴿بِنِعْمَتِ رَبِّكَ﴾ قَسَماً اعترضت بين اسم «ما» وخبره، ونَظيره في الإقسامِ بالنِّعمة قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ بِمَآ أَنْعَمْتَ عَلَىَّ﴾ [القصص: ١٧]. أي: أقسم بإنعامك عليّ بالمغفرة(٣).

قولُه: (**ورَيبُ الـمَنون: ما يُـقلق النُّـفوسَ**) إلى آخره، فيه أنّ «الـمَنونِ» بمعنى الدَّهر،

(١) وتمام البيت:

إذا سافَه العَود النُّباطيُّ جَرْجرا

وهو لامرئ القيس، والبيت في «ديوانه» ص ٦٤.

(٢) والوجهان هما: أن لا يكون ثمة منارٌ ولا اهتداء، وهذا المراد، والوجه الثاني ما ذكره المصنف، واقتصَر القزويني في «الإيضاح» ص ١٧٦ على الوجه الثاني فقال: أي لا مَنار ولا اهتداء.

والوجه الذي ذكره المصنِّف غيرُ مراد، وهذا ما بيّنه النُّقّاد، فقال ابن الأثير في «المثل السائر» (٢: ٦٢) أي: أنَّ له مَناراً إلا أنه لا يهتدي به، وليس المُرادَ ذلك، بل المراد: أنه لا منار له يهتدي به.

(٣) من قوله: «قوله: وما أنت بحمد الله» إلى هنا ساقط من (ح) و(ف)، وأثبته من (ط).

ويَشخصُ بِها من حوادثِ الدّهر. قال:

أمِنَ الـمَنُونِ ورَيبِه تتَـوَجَّعُ

وقيل: الـمَنُون: المَوت، وهو في الأصْل فَعول؛ مِن مَنَّهُ: إذا قَطَعَهُ؛ لأنّ المَوتَ قَطوعٌ؛

قال الواحِدِيّ: يَنتَظِـرُ بِه حَدَثان المَوتِ وحَوادِثَ الدّهر، الـمَنُون يكون بمَعنى الدَّهر وبِمعنَى المِنيَّـة[1].

قولُه: (**ويشخَصُ بها**). يُقالُ للرَّجل إذا وَرَدَ عليه أمرٌ أقلقه: شَخَصَ به[2].

قولُه: (**أمن الـمنون**) وتمامه:

والدَّهرُ لَيس بمُعْتبٍ مَنْ يَجْزَعُ

بِمُعتب: بمرضيٍّ[3]، **الأساس**: استَعتَبه: استَرضاه، وفي مَعناه قَول القائل[4]:

وفي غَيْر مَنْ قَدْ وَارتِ الأرْضُ فـاطْمَعِ ... عَـن الـدَّهْرِ فاصـفَحْ إنـه غَـيرُ مُعتِـبِ

قولُه: (**وقيل: المَنُون: المَوتُ**)، **الرّاغب**: رابَني كذا وأرابَني، فالرَّيب أن يَتَوهَّم بالشَّيءِ أمرًا ما، فينكَشِف عمّا يَتوهَّمه، ولهذا قال تعالى: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢] والإرابة أن: يتوَهَّمَ فِيه أمرًا فلا ينكَشِفُ عمّا يَتوهَّمه، قال تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ﴾ [البقرة: ٢٣]، وريبُ الدَّهر: صُروفُه، وإنّما قيل: «رَيبٌ» لِـما يُتَوهَّمُ فِيه منَ المُنكرِ[5]. وقوله: ﴿نَّتَرَبَّصُ بِهِۦ رَيْبَ ٱلْمَنُونِ﴾، سمّاهُ رَيبًا لا لأنه يُشَكِّك في كونِه، بل من حيث تَشكَّكَ في

---

(١) انظر: «الوسيط» (٤: ١٨٩).

(٢) من قوله: «قوله ويشخص» إلى هنا، ساقط من (ح) و(ف)، وأثبته من (ط).

(٣) من قوله: «تمامه» إلى هنا، ساقط من (ح) و (ف)، وأثبته من (ط)، وبه يستقيم السِّياق

(٤) البيت لأرطاة بن سُهية المَري، قاله في رثاء ابنٍ مات له كما بيّن ذلك الزَّجّاجي في الأمالي: ص٦٣ - ٦٤، وانظر البيت أيضاً شرح ديوان الحماسة: ص٦٣٢.

(٥) «مفردات القرآن» ص ٣٦٨.

ولذلِكَ سُمِّيتْ: شَعُوب، قالوا: نَنتظِرِ بِهِ نَوائِبَ الزّمانِ فَيَهلِكُ كَما هَلَكَ مَن قَبلَه مِنَ الشُّعراء؛ زُهَيرٌ والنّابِغَة.

﴿مِّنَ ٱلْمُتَرَبِّصِينَ﴾ أَترَبَّصُ هَلاكَكُم كَما تَتَربَصُون هلاكِي.

﴿أَحْلَٰمُهُم﴾ عُقُولهم وألبابهم. ومنه قولهم: أحلامُ عاد. والمَعنىٰ: **أتأمُرُهم أحلامُهم بِهذا التَّناقُضِ في القَول، وهُو قَولُهُم: كاهِنٌ وشاعِر، مَع قَولِهِم: مَجنُون**. ....

وقتِ حُصولِه، فالإنسانُ أبدًا في رَيب المنُون مِن جِهةِ وقتِه، لا من جِهةِ كونِه، ولهذا قال الشاعِر:

النّاسُ قد عَلِمُوا أن لا بَقاءَ لـهُمْ لو أنّهم عَمِلوا مِقدارَ ما عَلِمُوا[1]

والرِّيبة اسمٌ مِنَ الرَّيب، قال تَعالى: ﴿لَا يَزَالُ بُنْيَٰنُهُمُ ٱلَّذِى بَنَوْا۟ رِيبَةً فِى قُلُوبِهِمْ﴾ [التوبة: ١١٠] أي: يدل على دغَلٍ وقلة يقين منهم.

قولُه: (**وَلذلك سُمِّيتْ: شَعُوبَ**)، الضَّميرُ للمَوتِ وأنَّث بتأويل المنية. **الجوهري**: سُمِّيتِ المَنيَّـةُ شَعُوب، لأنّها تُفرِّق، وهِيَ مَعرِفةٌ لا يَدْخُلها الألف واللام.

قولُه: (**أتامرُهُم أحلامُهم بِهذا التَّناقُضِ [في القول]، وهو قَولهم: كاهِنٌ وشاعِر، مع قَولِهِم: مَجنُون**)، يُرِيد: أنّ «أم»في هذهِ الآياتِ منقَطِعَة، والهَمزةُ فيها للتَّقرِيع والتَّوبِيخ، وبل في ﴿أَمْ تَأْمُرُهُمْ﴾ إضرابٌ عن جَميعِ ما حُكِي عن القَومِ من الطَّعنِ في رسولِ اللّـهِ ﷺ، ذُكِر أوّلاً، فَذَكَر ﴿فَمَآ أَنتَ بِنِعْمَتِ رَبِّكَ بِكَاهِنٍ وَلَا مَجْنُونٍ﴾، رَدًّا لِقولِهم: هو كاهِنٌ أو مَجنونٌ تَسلّيًا له وتَثبِيتًا، ثُمَّ تَرقّى إلى قَولِهم: ﴿أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ نَّتَرَبَّصُ بِهِۦ رَيْبَ ٱلْمَنُونِ﴾ يَعني: دَعُوا عَنِ القَولِ بأنه كاهِنٌ أو مَجنُون، بَلِ هُوَ شاعِرٌ نتربَّصُ به رَيبَ الـمَنُون، لأنّ الشُّعَراء كانوا عِندَهُم أعظَمَ حالاً مِنَ الكاهن،

---

(١) البيت للشاعر العباسي عبد السلام بن رغبان الديلمي المعروف بديك الجن، وانظر البيت في: «ديوان ديك الجن» ص١٩١.

وكانَت قُرَيشٌ يُدعَونَ أهلَ الأحلام والنّهي.

﴿أَمْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ﴾: مُجاوِزُون الحدَّ في العِنادِ مَع ظُهورِ الحقِّ لهم.

أي: نَنتظرُ بِه نَوائب الزَّمان، فيَهلِك كما هلكَ امرؤُ القَيس وعنترة، وزهيرهم وغَيرهُم، فأضربَ اللهُ تَعالى عن جميع ذلك بِقوله: ﴿أَمْ تَأْمُرُهُمْ أَحْلَٰمُهُم﴾ فنَسبهُم إلى السَّفَهِ والجهل، والقَولِ بالتناقُض، ثُمّ تَرقّى إلى قَولِه: ﴿بَلْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ﴾ أي: لَيسُوا بجاهِلين، أي أنهم أرباب النُّهى والأحلام، بل طُغيانهُم ومُجاوَزَتهم الحدَّ في العِنادِ هو الذي حَملَهُم على ذلكَ القولِ بالتَّناقُض.

وأمّا قَوله: ﴿أَمْ يَقُولُونَ تَقَوَّلَهُۥ﴾ فهو متّصل بقَولِه: ﴿أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ﴾ أي ليس بِكاهِنٍ ولا شاعِر، بل هُو مفترٍ على اللّـه، مختلق من تِلقاءِ نَفسِه، فَرُدَّ بما يُناسِبُه من قوله: ﴿بَل لَّا يُؤْمِنُونَ﴾ لأنه أجمَع مِن نِسْبتِهم إلى السَّفَهِ والطُّغيان، أي أنّهم مِمّن حُكِمَ عليهِم بأنّهم لا يُؤمنون البتّة، وهم من الذين خَتم اللهُ على قُلُوبِهم وعلى سَمعِهم، وعلى أبصارِهم غِشاوة، ثمّ بنى الكلام على نِسبَتِهم الافتراءَ والتَّقوُّلَ إليه، دفعًا للتُّهمةِ وإزالةً للشُّبهة، وقال: ﴿فَلْيَأْتُوا۟ بِحَدِيثٍ مِّثْلِهِۦٓ إِن كَانُوا۟ صَٰدِقِينَ﴾ في أنه تَقوُّلٌ وافتِراء.

ولـمّا فَرغ من ذلك النَّوعِ منَ الإضرابات، وهو طَعنُهم في حَقِّ رَسولِ الله ﷺ، عَقَّبه بِنوعٍ آخرَ منها، وهو ما اشتملَ على الرَّدِّ فيما لَزِمَ منهُ الطَّعنُ في جلال الله وعُلوِّ كِبريائِه، من إثباتِ الشَّريك واتِّـخاذِ الوَلَد، وتَرك النّاس سُدىً، والطَّعن في رُسله وهو قَولُه: ﴿أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ﴾ إلى آخرِه، مزِيدًا للتَّسلِّي والتَّبييتِ لرسُولِه ﷺ، يعني: كما طَعَنُوا فيكَ طعنُوا في خالِقهم، ألا ترى كيفَ ختمَ السُّورةَ بِقولِه: ﴿وَٱصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾؟!

قولُه: (**وكانَتْ قُرَيشٌ يُدعَونَ أهلَ الأحلام**)، رُوِيَ عن الجاحظِ أنه قال: لا يَكمُلُ عقلُ الإنسانِ إلا بالمُسافَرةِ والمُخالطةِ وزيارةِ البلادِ المُختلفة، ومُصاحبةِ الأخلاقِ المُتبايِنة، وقُريشٌ

فإن قُلت: ما مَعنىٰ كَون الأحلام آمِرة؟

قلت: هُو مجازٌ لأدائِها إلىٰ ذلك، كَقوله تعالىٰ: ﴿أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَآ﴾ [هود: ٨٧].

وقُرِئ: (بل هُم قومٌ طاغُون).

﴿نَقَوَّلَهُۥ﴾: اختلَقهُ مِن تِلقاءِ نَفسِه، ﴿بَل لَّا يُؤْمِنُونَ﴾ فَلِكُفرِهم وعِنادِهم يَرمُون بهذه المَطاعِن، مَعَ عِلمِهِم بِبُطلانِ قَولِهم، وأنه لَيسَ بِمُتقَوِّلٍ لعَجْز العَربِ عَنه، وما مُحمّدٌ إلّا واحدٌ منَ العَرب. وقرئ (بِحَدِيثِ مِثْلِه) علىٰ الإضافَة، والضّميرُ لرَسُولِ الله ﷺ، ومعناه: أنّ مثل مُحمّدٍ في فَصاحَتِه لَيس بِمُعوِزٍ في العَرب، وإنْ قَدِر مُحمّد علىٰ نَظمِه كان مِثلُه قادِرًا عليه، فَليأتُوا بِحَديث ذلك المثل.

في أماكِنِهم لا يَفعلُون شَيئًا من هذا، وهم أعقلُ من الكُلّ، وما كان ذلكَ إلّا أن جَميعَ العالم يأتونَهم ويُخالطونَهم، فيَحصُل غَرضُهم بدون مَشقّة.

قولُه: (كقولِه: ﴿أَصَلَوٰتُكَ﴾)، أي: كما قال قَومُ شُعَيب: ﴿أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ﴾، قال: جازَ الصّلاة أن تكُون آمرةً على طَرِيقِ الـمَجاز، كما كانت ناهِيةً في قولِه: ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ﴾ كذا، لـمّا كان مُؤَدّى عقُولِهم السَّخِيفة، ذلك القولُ بِالتَّناقُضِ جُعِلَتْ آمرةً على الاستِعارة المكنيّة.

قولُه: (وقُرئ: «بل هُم قومٌ طاغُون»)، قال ابنُ جِنِّي: قرأها مُجاهِد، وقِراءةُ الجَماعة: ﴿أَمْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ﴾، هذا هو الموضِعُ الذي يقُولُ أصحابُنا فيه: إنّ «أم» المُنقطعةَ بمعنى «بل» لِلتَّركِ والتَّحوُّل، لأنّ بَعد «بل» مُتيَقّنٌ وبعد «أم» مَشكُوكٌ فِيه مَسؤولٌ عَنه[1].

قولُه: (ليس بمُعْوِزٍ في العَربِ)، الأساس: هذا شَيءٌ مُعْوِزٌ: عَزِيزٌ لا يوجد.

---

(١) «المحتسب» (٢: ٢٩١).

﴿ أَمْ خُلِقُوا ﴾ أم أُحدِثوا وقُدِّروا التَّقدير الذي عَليه فِطرتهم، ﴿مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ ﴾ مِن غَيرِ مُقَدِّر، ﴿أَمْ هُمُ ﴾ الذين خَلقُوا أنفُسَهم حَيثُ لا يَعبُدونَ الخالِق، ﴿بَل لَّا يُوقِنُونَ ﴾ أي: إذا سُئِلوا: مَنْ خَلَقَكُم وخَلَق السَّماواتِ والأرض؟ قالوا: الله، وهم شاكُّونَ فيما يَقولون، لا يُوقِنون. وقيل: أَخُلِقوا مِن أجلِ لا شَيء مِن جَزاءٍ ولا حِسابٍ؟ وقيل: أَخُلِقُوا مِن غَيرِ أبٍ وأمٍّ؟

﴿ أَمْ عِندَهُمْ خَزَآئِنُ ﴾ الرزق حتّىٰ يَرزُقوا النُّبوّة مَن شاؤوا؟ أو: أعِندهُم خَزائِنُ عِلمِه حتّىٰ يَختاروا لها مِن اختِياره حِكمَةً ومَصلَحة؟ «أم هم المسيطرون»: **الأرباب الغالِبون**، حتّىٰ يُدَبِّروا أمْرَ الرُّبوبيّة وَيَبنُوا الأمورَ علىٰ إرادَتِهم ومشِيئَـتِهم؟ **وقُرِئَ ﴿ٱلْمُصَيْطِرُونَ ﴾ بِالصّاد.**

قولُه: (**«المسيطرون» الأربابُ الغالِبُون**)، **الرّاغب**: يُقال: سَيطر فُلان على كذا، وتَسَيْطَر عليه: إذا قام عليه قِيام سَطر، واستعمالُ المسيطر هاهنا كاستعمالِ القائمِ في قَولِه عزَّ وجلّ: ﴿ أَفَمَنْ هُوَ قَآئِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ ﴾ وإلى هَذا المعنى أشار المُصنِّف: «ويَبنوا الأُمورَ على إرادَتِهم ومَشيئتِهم»(١).

قولُه: (وقُرِئ: ﴿ٱلْمُصَيْطِرُونَ ﴾ بالصّادِ) قُنبلٌ وحَفْص وهِشام: بالسِّين، وحَمزَة: بِخلاف، وابن خَلّاد: بين الصّاد والزّاي، والباقون: بالصّاد خاصة(٢). قال الزجّاج: «المُسَيطِرون»: الأربابُ المُتَسلِّطُون، يقال: تَسَيطَر علينا بالسِّينِ والصّاد، والأَصْل السِّين(٣).

وقال أبو علي: ليس هذا البِناء بَناء تَحقِير، لكنّ الياءَ فيه مثل الواو في حوقَل، فكما تقول: حَوقَل، كذلك مُسَيطِرٌ ومُبَيطَر، لإلحاقهما جميعًا بمدحرجٍ ومُسرْهَف.

---

(١) «مفردات القرآن» ص ٤١٠.

(٢) «التيسير في القراءات السبع» ص١٣١.

(٣) «معاني القرآن» (٥: ٦٦).

﴿أَمْ لَهُمْ سُلَّمٌ﴾ مَنصُوب إلىٰ السّماء يَستَمِعُون، صاعِدينَ فيه إلىٰ كلامِ الملائكةِ وما يُوحىٰ إليهِم مِن عِلمِ الغَيْب، **حتّىٰ يَعلَمُوا ما هُو كائِنٌ مِن تَقدُّم هَلاكِهِ علىٰ هَلاكِهِم**، وظَفرِهم في العاقِبةِ دُونَه كما يَزعُمون؟

﴿بِسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ﴾ بِحُجَّةٍ واضحةٍ تُصَدّق استِماع مُستَمِعِهم.

الجوهري: حَوْقَل الشَّيخ حَوقَلةً: إذا كَبِرَ وفَتَرَ عن الجِماع، سَرْعَفْتُ الصَّبي: إذا أحسَنتَ غذاءَه، وكذلك سرهفتُه.

قولُه: (**حتّى يَعلَمُوا ما هو كائِنٌ من تَقدُّمِ هَلاكِه على هَلاكِهِم**)، قلت: هذا التّأويلُ إنْ كان يَنظُر إلى قَولِه: ﴿نَّتَرَبَّصُ بِهِۦ رَيْبَ ٱلْمَنُونِ﴾ لكن لا يَلتئِم مع قَولِه: ﴿أَمْ لَهُ ٱلْبَنَٰتُ وَلَكُمُ ٱلْبَنُونَ﴾، والأوْفقُ لتأليفِ النَّظمِ ما قالَه الواحِديّ: المعنَى: أم لهم مرقىً ومَصعَدٌ إلى السّماءِ يَستَمِعُونَ أنّ ما هُم عليه حَقّ، فَليأتِ مُستَمِعُهم بِحُجّةٍ واضحةٍ على تِلك الدَّعوى؟

وبيانُ ذلك أنّ الكلامَ مِن لَدُن قَولِه: ﴿أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ﴾ إلى آخِر: ﴿أَمْ لَهُ ٱلْبَنَٰتُ وَلَكُمُ ٱلْبَنُونَ﴾ في الإلـهياتِ مدمجٌ فيها أمرُ النُّبوّات، فقوله: ﴿أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ﴾ معناه ما نَقلَ الواحِديُّ عن الزجّاج: أم خُلقوا باطِلاً لا يُحاسَبون ولا يُؤمَرون، وعن ابن كَيسان: هُم خُلِقوا عَبثًا، وتُرِكوا سُدًى، لا يُؤمَرونَ ولا يُنهَون، ثُمّ تَرقّى إلى قَولِه: ﴿أَمْ خَلَقُوا۟ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ يَعني: أنّ السّماواتِ والأرضَ ليسا مِن خَلقِهم، حتّى يكون خَلقهُما باطِلاً وعَبثًا، ﴿بَل لَّا يُوقِنُونَ﴾ أنّا خَلقناهُما بِالحَقّ، كقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَٰطِلًا سُبْحَٰنَكَ فَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ﴾ [آل عمران: ١٩١] أي: خَلقناهُما مَساكِنَ المُكلَّفِينَ وأدِلّةً على المَعرفةِ ووُجُوبِ الطّاعَة، ثُمّ أضرَبَ عنه إلى بَيانِ ما هُو تأسِيسُ العِبادة بقوله: ﴿أَمْ عِندَهُمْ خَزَآئِنُ رَبِّكَ﴾ أي: مفاتيحه بالرّسالة يَضعُونها حيث شاؤوا، ثُمّ إلى ما هُو أعلى مِنه، بِقَولِه: ﴿أَمْ هُمُ ٱلْمُصَيْطِرُونَ﴾ أي: الأربابُ المتسلِّطون، فلا يَكونُون تحت أمرِ اللّـهِ ونَهيِهِ وطاعَة رَسُولِه

المَغرَم: أن يَلتَزِم الإنسانُ ما لَيسَ عَليه، أي: لَزِمَهُم مَغرَمٌ ثَقيلٌ فَدَحَهُم فزَهَّدَهُم ذَلِك في اتِّباعِكَ؟

﴿ أَمۡ عِندَهُمُ ٱلۡغَيۡبُ ﴾: أي اللَّوحُ المحفُوظ ﴿فَهُمۡ يَكۡتُبُونَ ﴾ ما فيه حتّىٰ يَـقُولوا لا نُبعَث، وإنْ بُعِثنا لَم نُعذَّب، ﴿ أَمۡ يُرِيدُونَ كَيۡدًا ﴾ وهو كَيدُهم في دار النَّدوةِ برَسولِ الله ﷺ وبِالمُؤمنين، ....

يفعلون ما شاؤُوا، ثُمّ إلى قَوله: ﴿ أَمۡ لَهُمۡ سُلَّمٌ يَسۡتَمِعُونَ ﴾ ومعناه ما عَليه كَلامُ الواحِديّ، أي: يَستَمِعُون الوَحي فيَعلَمون أنّ ما هُم عليه حَقٌّ وصِدق[١]، و ما عَليه غَيرُهم باطِلٌ وزُور، ثمَّ أَضْرَبَ عنه بقوله: ﴿ أَمۡ لَهُ ٱلۡبَنَٰتُ وَلَكُمُ ٱلۡبَنُونَ ﴾ يعني: قد كشف من مَحضِكم وتبَيَّن مِن صِدقِكُم وحَقِّكُم هذه الهناة، وهي نَسْبَتكم إلى الله عزَّ وجلَّ ما هُو مُنَـزَّهٌ عنه، وجعلْتُم له أدْوَن الجِنسَين، وما إنْ نُسِبَ إلى بَعضِكُم ظَلَّ وجهُهُ مُسْوَدًّا وهو كَظيم، والله أعلم.

قولُه: (**المَغْرَم: أن يلتزِمَ الإنسانُ ما لَيسَ عليه**)، **الراغب**: المَغْرم: ما يَنُوبُ الإنسان في مالِه من ضَرَرٍ بِغَيْر جِنايةٍ، يقال: غَرِمَ كَذا غُرْمًا ومغرَمًا وأُغرِمَ فُلانٌ غَرامةً، قال تعالى: ﴿فَهُم مِّن مَّغۡرَمٖ مُّثۡقَلُونَ ﴾[٢].

قولُه: (**فَدَحَهم**) أي: أثقَلهم، فَدَحَهُ الدَّين: أثقَله. **الرّاغب**: الثِّـقَلُ والخِفَّةُ مُتقابِلان، فَـكلُّ ما يَترَجَّحُ على ما يُوزَنُ بِهِ أو يُقَدَّر به، يُقال: هو ثَقيل، وأصلُهُ في الأجسام، ثمّ يُقالُ في المَعاني: نحو أَثْقلَهُ الغُرمُ والوِزر، قال تعالى: ﴿فَهُم مِّن مَّغۡرَمٖ مُّثۡقَلُونَ ﴾[٣].

قولُه: (**﴿ٱلۡغَيۡبُ﴾ أي: اللّوحُ المَحفوظ**)، يُرِيد: أنّ الغَيْبَ بِمَعنى الغائِب.

---

(١) «الوسيط» (٤: ١٨٩).

(٢) «مفردات القرآن» ص ٦٠٦.

(٣) المصدر السابق ص ١٧٣ - ١٧٤.

﴿فَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ إشارةٌ إليهم، أو أُريدَ بهم كلُّ مَن كَفَر بالله ﴿هُمُ ٱلْمَكِيدُونَ﴾ هُم الذين يَعُود عَلَيهم وبالُ كَيدِهم، وَيَحيقُ بهم مَكرُهُم. وذلك أنّهم قُتِلوا يومَ بَدر. أو المَغلُوبُون في الكَيْد، مِن كايَدتُهُ فَكِدْتُه.

[﴿وَإِن يَرَوْاْ كِسْفًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ سَاقِطًا يَقُولُواْ سَحَابٌ مَّرْكُومٌ * فَذَرْهُمْ حَتَّىٰ يُلَٰقُواْ يَوْمَهُمُ ٱلَّذِى فِيهِ يُصْعَقُونَ * يَوْمَ لَا يُغْنِى عَنْهُمْ كَيْدُهُمْ شَيْـًٔا وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ * وَإِنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُواْ عَذَابًا دُونَ ذَٰلِكَ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ ٤٤-٤٧]

الكِسْف: القِطعَة، وهو جَوابُ قَولِهم: ﴿أَوْ تُسْقِطَ ٱلسَّمَآءَ كَمَا زَعَمْتَ عَلَيْنَا كِسَفًا﴾ [الإسراء: ٩٢] يُريد: أنهُم لِشدّة طُغيانِهم وعِنادِهم، ....

قَوله: (﴿فَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ إشارَةٌ إليهم) فَيكُون مِن وَضعِ المُظْهَرِ مَوضِعَ المُضْمَر للتّسجيل على كُفرِهم، والدَّلالة على أنه المُوجِبُ للدّمار، فالتّعرِيف فيهِ للعَهد، وعلى أن يُراد بِهم كُلّ من كَفَر للجِنس، فقوله: «أو المغلُوبون في الكَيد»، عَطفٌ على قولِه: «هُم الذِين يَعُود عليهم وَبالُ كَيدِهم» على طريقةِ النشر لإرادةِ أنّ التّعريفَ إمّا للعَهدِ أو الجِنسِ(١).

قولُه: (الكِسْف: القِطعة)، الرّاغِب: كُسوفُ الشّمسِ والقَمر: استتارُهُما بِعارض، وبه شُبِّه كُسوفُ الوَجهِ والحال، فقيل: هُو كاسِفُ الوجه، وكاسِفُ الحال، والكِسْفة: قطعةٌ من السَّحاب والقُطن، ونَحو ذلِك من الأجسام المُتخَلخِلةِ الحائلة، وجَمعُها كِسَف. قال تعالى: ﴿أَوْ تُسْقِطَ ٱلسَّمَآءَ كَمَا زَعَمْتَ عَلَيْنَا كِسَفًا﴾ [الإسراء: ٩٢] قال أبو زيد: كَسفتُ الثّوبَ أكسِفُه كسفًا، قَطعتُه قطعًا(٢).

قولُه: (وهو جَوابُ قَولِهم: ﴿أَوْ تُسْقِطَ﴾)، قال في ذلك المَقام: «لـمّا بيّن إعجازَ القُرآنِ وانضَمّت إليه المُعجِزاتُ الأُخر والبيِّنات، ولَزِمتهُم الحُجّة وغُلِبوا، أَخَذُوا يَتعَلَّلُون باقتراحِ

---

(١) من قوله: «لإرادة» إلى هنا ساقط من (ح) و(ف)، وأثبته من (ط).

(٢) «مفردات القرآن» ص ٧١١.

لو أسقطناهُ عَليهِم لَقالوا: هذا سَحابٌ مَركُومٌ بعضُهُ فَوقَ بَعضٍ يُمطِرُنا، ولَم يُصَدِّقوا أنه كِسْفٌ ساقِطٌ للعَذاب. وقُرِئ: ﴿حَتَّىٰ يُلَٰقُواْ﴾ و(يَلقَوا)، (يَصْعَقُونَ): يَموتون. وقرئ: ﴿يُصْعَقُونَ﴾. يقال: صَعقَهُ فَصُعِق، وذلك عِند النَّفخَةِ الأُولىٰ نَفخَةِ الصَّعْق.

﴿وَإِنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ وإنّ لهؤلاء الظَّلَمة ﴿عَذَابًا دُونَ ذَٰلِكَ﴾ دُونَ يَومِ القِيامَة: وهو القَتلُ بِبَدر، والقَحطُ سَبعَ سِنين، وعذابُ القَبر. وفي مُصحَفِ عَبدِ الله: (دون ذلك قَريبًا).

[﴿وَٱصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا ۖ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ حِينَ تَقُومُ ۞ وَمِنَ ٱلَّيْلِ فَسَبِّحْهُ وَإِدْبَٰرَ ٱلنُّجُومِ﴾ ٤٨-٤٩]

﴿لِحُكْمِ رَبِّكَ﴾ بِإمهالِهِم وما يَلحَقُكَ فيه مِنَ المَشَقّةِ والكُلفَة، ﴿فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ مَثَل، أي: بحيث نَراكَ ونَكلَؤُك. وجُمِعَ العَين، لأنّ الضَّميرَ بلفظِ ضَميرِ الجَماعة. ....

الآيات، فِعلَ المَبهُوت المَحجُوجِ الـمُتَعثِّر في أذيالِ الحَيرة، فقالوا: لن نُؤمِنَ لرُقِيِّك حتّى تُفجِّر...» إلى آخرِ الآيات، وَجِيءَ هاهنا بِجواب بَعض الاقتراحاتِ على سبيل التَّمليحِ ليُؤذِنَ بأنّهم مَحجُوجُونَ مَبهوتُون، وأنّ طَعنَهم ذلك لَيسَ إلّا للعِنادِ والمُكابرة، ومن ثَمّ رتَّب عليه قوله: ﴿فَذَرْهُمْ حَتَّىٰ يُلَٰقُواْ﴾ بالفاء.

قولُه: (وقُرِئ: ﴿يُصْعَقُونَ﴾)، عاصمٌ وابنُ عامر، والباقون: بفتح الياءِ[1]، قال أبو البَقاء: الفَتحُ ماضيه: صَعَق، وقُرِئ بالضَّم ماضيه: أصعَق، وقيل: صُعِقَ مثل سُعِدَ[2].

قولُه: (مَثَلٌ) يعني: أنّ قَولَه تعالى: ﴿فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ استعارةٌ تَمثِيليّةٌ شبَّهت حالة كِلائِه وحفظِه رسولَ الله ﷺ بحالةِ من يُراقبُ الشَّيءَ بِعينَيه ويَحفظُه.

قولُه: (لأنّ الضَّمير بلفظِ [ضمير] الجماعة)، يَعني: راعَى المُناسبة بين الجَمعَين، أعني العين وضميرَ الجماعة، وحينَ أفرَدَ الضميرَ أفرَدَ العَينَ في قولِه: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ﴾ [طه: ٣٩]،

---

(١) «التيسير في القراءات السبع» للداني ص ١٣٠.

(٢) «إملاء ما منَّ به الرحمن» (٢: ٢٤٦).

ألا ترىٰ إلىٰ قَولِه تعالىٰ: ﴿وَلِتُصۡنَعَ عَلَىٰ عَيۡنِيٓ﴾ [طه: ٣٩]. وقُرِئ: (بأعيُنّا) بالإدغام. ﴿حِينَ تَقُومُ﴾ من أي مكانٍ قُمت. وقيل: من مَنامِك، ﴿وَإِدۡبَٰرَ ٱلنُّجُومِ﴾: وإذا أدبَرتِ النُّجومُ من آخِرِ اللَّيل. وقرئ: (وأدبار النُّجوم) بالفَتح، بمَعنىٰ في أعقابِ النُّجوم وآثارِها إذا غَرَبَت، والمُرادُ الأمرُ بقَول: **سُبْحان الله وبحَمدِهِ** في هذه الأوقات. وقيلَ: التَّسبيح: الصَّلاةُ إذا قام من نَومِه، ومِنَ اللَّيل: صَلاةُ العِشاءَين، وأدبار النُّجُوم: صَلاةُ الفَجر.

عن رسولِ الله ﷺ: «مَن قَرأ سُورةَ الطُّورِ كانَ حَقًّا علىٰ الله أن يُؤمِّنَه من عذابِه وأنْ يُنعِّمَه في جَنَّتِه».

ويُمكِنُ أن يُقال: إنّ ذلِك امتِنانٌ على الكليمِ في كَلاءتِه وحفظِه من العَدوِّ في بدءِ حالِه وتَربيَتِه في حالِ الطُّفوليَّة، كما قال: «ولِتُربىٰ ويُحسن إليك، وأنا راعِيكَ وراقِبك، كما يراعي الرجلُ الشَّيءَ بعينَيه إذا اعتَنى به»، فناسَب الإفراد، وهذا تعليلٌ لتصبيرِ الحبيبِ على مَكائِد أعداءِ الدِّين، كما قال: ﴿أَمۡ يُرِيدُونَ كَيۡدٗاۖ فَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ هُمُ ٱلۡمَكِيدُونَ﴾ وتثبيتِه على مَشاقِّ التكاليفِ والعبادات[1]، ألا تَرى كيف عَطفَ ﴿وَسَبِّحۡ﴾ على ﴿وَٱصۡبِرۡ﴾ عطفَ الخاصِّ على العامِّ فناسبه الجَمعان.

قولُه: (**سُبحانَ الله وبحَمدِه**)، أي أُسبِّحُ اللّـهَ وألتَبِسُ بحمدِه، أي: وبحمِدهِ أُسبِّح، **الراغب**: ومعنى نُسبِّح بحمدِك، أي نُسبِّحُكَ والحمدُ لَك، أو نسبِّحُك بأنْ نَحمَدك[2]، والباءُ على الأوّل حالٌ، وعلى الثاني صِلة.

تَـمّت السُّورة

حامدًا لله تعالى ومصلّيًا على رسولِ الله ﷺ.

---

(١) انظر: «روح البيان» للآلوسي (٢٧: ٤٧) حيث نقل كلام المؤلف بتصرُّف.

(٢) «تفسير الراغب الأصفهاني» (١: ١٤٠).

سورة ﴿وَالنَّجْمِ﴾
مكيّةٌ إحدى وستون، وقيل: ثنتان وستون آية

بسم الله الرحمن الرحيم

[﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ * مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ * وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ * عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَىٰ * ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَىٰ * وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَىٰ * ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ * فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ * فَأَوْحَىٰ إِلَىٰ عَبْدِهِ مَا أَوْحَىٰ * مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَىٰ * أَفَتُمَارُونَهُ عَلَىٰ مَا يَرَىٰ * وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ * عِندَ سِدْرَةِ الْمُنتَهَىٰ * عِندَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَىٰ * إِذْ يَغْشَى السِّدْرَةَ مَا يَغْشَىٰ * مَا زَاغَ الْبَصَرُ وَمَا طَغَىٰ * لَقَدْ رَأَىٰ مِنْ آيَاتِ رَبِّهِ الْكُبْرَىٰ﴾ ١-١٨].

النَّجْم: الثُّرَيَّا، وَهُو اسْمٌ غَالبٌ لَهَا. قال: **إذا طَلَعَ النَّجْمُ عِشَاءً، ابْتَغَى الرَّاعِي كِسَاءً.**

سورة ﴿وَالنَّجْمِ﴾
مكِّية، وهي إحدَى وستونَ آيةً، وقيل: ثِنْتانِ وسِتُّونَ آيةً[1]

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله: (**إذَا طَلَعَ النَّجْمُ عِشَاءً، ابْتَغَى الرَّاعِي كِسَاءً**)، قال ابنُ قُتَيبةَ الدِّيْنَورِيُّ: الثُّرَيَّا: انتهاء الحَمَل، وجاءَت مُصغرًا، ولم يُتكلَّم بها إلا كَذلِك، نحوُ حُمَيّا الكأسِ، وأصلُها من الثَّروةِ، وهي كثرةُ العددِ، وطُلوعُها ليلةَ عشرةٍ تخلو من أيَّار، وسُقوطُها

(١) انظر: «البيان في عدِّ آي القرآن» للدَّاني ص٢٤٣.

أو جِنْس النُّجُوم. قال:

فباتَتْ تَعُدُّ النَّجْمَ في مُسْتَحِيرةٍ

يريد: النُّجُوم.

ليلةَ عشرة من تشرينَ، تظهر من أوَّلِ الليلِ في المشرقِ عند ابتداءِ البَرْدِ، وإذا توسَّطتِ السَّماءَ مع غروبِ الشَّمسِ يكون غَايةُ شدَّةِ البَردِ[1].

قوله: (**فبَاتت تَعُدُّ النَّجمَ في مُستَحِيرةٍ**)، تمامه:

سريع بأيدِي الآكلينَ جُمُودُها

أنشده الزَّجّاجُ وقال: يصف قِدْرًا كثيرةَ الدَّسَمِ، ومعنى تَعُدُّ النَّجمَ، أي: من صَفاءِ دسَمِها ترى النُّجومَ فيه، وَالمسْتَحِيرةُ: القِدْرُ، فقال: يَجْمُدُ على الأيدي الدَّسمُ من كثرتِه[2]، واستشهد به الزَّجّاجُ لصحَّةِ إطلاقِ النَّجمِ على النُّجومِ.

وقال ابن قُتيبةَ: النَّجمُ في البيتِ الثُّريّا، لأنَّ الثُّريا في الشِّتاءِ تصيرُ في كَبدِ السَّماء، فتُرى حينئذٍ في الماءِ وفي المرآةِ، وفي كُلِّ شيءٍ له صَفَاءٌ[3]، ويُناسِبُ هذا القول قوله: جُمُودُها لأنَّ الدَّسمَ يجْمُدُ في البردِ. أوَّلُه[4]:

قَرَيْتُ الكِلابيَّ الذي يَبْتغي القِرى ... وأُمَّــك إذ تُحْدِي عَلينــا قَعُودُها

أي: ضِفتُ الكِلابيَّ وأمَّك.

---

(١) انظر: ابن قُتيبة، «الأنواء» ص٢٣.

(٢) «معاني القرآن» (٥: ٦٩).

(٣) كتاب «الأنواء» ص٢٤.

(٤) ظاهر كلام المصنف أن هذا البيت هو أول القصيدة وليس كذلك إذ في «ديوان الرَّاعي النُّمَيري» ص٩١، وفي «شرح الحماسة للمرزوقي» ص١٠٥٤ جُعل هذا البيت ثالثًا، ومطلع القَصيدة وهي للرَّاعي النُّميريّ:

مــاذا نكِرتم من قَلــوصٍ نَحَرْتُها ... بِسَــيفِي وضِيْفانُ الشِّتاءِ شهودُها

﴿إِذَا هَوَىٰ﴾ إذا غـرَبَ أو انتَشَـر يَـومَ القِيامَـة، أو: النَّجْـمُ: الَّذي يُرْجَمُ بِـه، ﴿إِذَا هَوَىٰ﴾: إذَا انْقَضَّ. أو: النَّجْم مِنْ نُجُومِ القُرآنِ، وَقَد نَزَلَ مُنَجَّمًا في عِشْرِين سَنةٍ، ﴿إِذَا

قولـه: (﴿إِذَا هَوَىٰ﴾: إذا غـرَبَ وانتشَرَ[1])، وفي «المُقتبس» قال الجَنْـزِي[2]: فاوضتُ جارَ الله[3] في قولِه تعالى: ﴿وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ﴾ ما العَامِلُ في إذا؟ فقال: العامِلُ فيه: ما تعلّق به الواو، فقلت: كيف يعملُ فِعلُ الحالِ في المُستقبلِ؟ وهذا لأنَّ معناه أُقسِمُ الآن، وليس معناها: أقسم بعد هذا؟ فرجع فقال: والعامِلُ فيه مصدرٌ مَحْذوفٌ، تقديرُه: وهُوِيِّ النَّجمِ إذا هَوى. فعرضتُه على زينِ المَشايخ[4] فلم يستحِسنْ قولَه الثَّاني.

والوجهُ: أنّ «إذا» قد انْسَلخَ عنه معنى الاستقبال وصار للوقتِ المُجرَّدِ، ونحوه: آتيك إذا احمرّ البُسر، أي: وقت احمراره، فقد عَرِي عن معنى الاستقبال، لأنه وقعتِ الغُنية عنه، بقوله: آتيك. قال عبد القاهر: إخبارُ الله بالمُتوقَّعِ يُقامُ مقامَ الإخبارِ بالوَاقِعِ، إذ لا خُلفَ فيه فجرَى المُستقبلُ مجرَى المحقّقِ الماضِي[5].

الرَّاغب: قيل: أراد بالنَّجمِ الكوكبَ، وإنَّما خُصَّ الهُويُّ دُونَ الطُّلوعِ، فإنَّ لفظَ النَّجمِ دَلَّ على طلوعِه، وقيل: أراد بذلكَ القرآن المُنَجَّمَ المُنزلَ قدرًا فَقدرًا ، وفَسَّر على الوجهينِ قولَه تعالى: ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ﴾[6].

---

(١) كذا، وفي «الكشاف»: «أو انتثر».

(٢) هو عمر بن عثمان بن الحسين الجَنْزي، أبو حَفْص، وهو إمام في النَّحو والأدب، لا يُشقُّ غباره، وقال السَّمْعانيُّ: أحد أئمة الأدب، وله باعٌ طويلٌ في النحو والشعر، مات سنة (٥٥٠هـ).
انظر ترجمته في: «الأنساب» (٢: ٩٧)، و«بغية الوعاة» (٢: ٢٢١).

(٣) المقصود به الزَّمَخْشَري.

(٤) هو محمد بن أبي القاسم بن باجوُك البقَّالي الخوارزمي الآدمي، قال عنه هو ياقوت الحموي: كان إمامًا في الأدب، وحجة في لسان العرب، أخذ اللغة والإعراب عن الزمخشري.
له عدة تصانيف منها: «مفتاح التنزيل»، و«الإعجاب في علم الإعراب»، توفي سنة (٥٧٢هـ). انظر ترجمته في: «معجم الأدباء» (٥: ١٩)، و«بغية الوعاة» (١: ٢١٥).

(٥) انظر: «روح المعاني» (٢٧: ٤٥).

(٦) «مفردات القرآن» ص ٧٩٢.

﴿هَوَىٰ﴾: إِذَا نَزَل. أو: النَّبات ﴿إِذَاهَوَىٰ﴾: إِذَا سَقَطَ عَلَى الأَرْضِ.

وعن عُروةَ بن الزُّبَيْر: أَنَّ عُتْبَةَ بنَ أبي لَهَبٍ ....

وعن بعضهم: نَبَّهَ بالطُّلوعِ والهُوِيِّ على أنَّه مخلوقٌ، والله خالقُه، كما قال إبراهيمُ: ﴿لَآ أُحِبُّ ٱلۡأَفِلِينَ﴾ [الأنعام: ٧٦]، أي: ذلك من أماراتِ الحُدُوثِ.

وقلتُ: كأنَّه أقسمَ بذلك لما فيه من الدَّلالةِ على وجودِ مُحْدِثه.

قوله: **(وعن عُروةَ بن الزُّبيرِ أن عُتبة بن أبي لَهَب)** هذا الحديثُ موضُوعٌ، رواه بعض الشِّيعةِ، وأَتى به محمد بن أحمد بن حمَّاد المعروفُ بالدُّولابي في كتاب «الذُّرية الطَّاهرة»[1]،

---

(١) هاهنا مبحثٌ لا بدَّ منه، وهو أنَّه حكم على الحديثِ بالوَضْعِ، ثمَّ حكم بأنَّ هذا الحديث من رواية بعضِ الشيعةِ، ومثلَ لهذا بالدُّولابي. والأمر ليس كذلكَ مَن جميع الوجوهِ، فالحديثِ لم يَحْكم عليه بالوضع سوى الطِّيبي حسبما وقفتُ عليه، وذكر المَناويُّ في «الفتح السَّماوي» (٢: ٥٤٨-٥٤٩)، هذا الحكم عن الطِّيْبي وهو متعقَّبٌ، إذ نُقل تصحيحُ هذا الحديث عن الحاكم كما في «المستدرك»: (٢: ٥٣٩) رقم (٣٩٨٤) ووافقه الذهبي على تصحيحه! غير أنه سَمَّى المأكول: لهب بن أبي لهبٍ، وحسّنه الحافظ ابن حجر كما في «فتح الباري» (٤: ٣٩)، ولم يبيِّن حكمه في تخريجه للكشاف ولم يزد على أن نقل توهين البيهقي لإحدى رواياته!!
أما قوله: إنَّ هذ الحديث جاء من رواية بعض الشيعةِ، فهو غير مُسلَّم، بل غير سليم، نعم رواه بعض الشيعة لكن لا اعْتبارَ لهم ولا ذكر في كُتب الذين خرّجوا الحديث، فالحديثُ رواه أبو نُعيم الأصبهاني في «دلائل النبوة» بعدَّة رواياتٍ من (٢: ٤٥٤-٤٥٨) بأرقام (٣٨٠-٣٨١)، والبَيْهقيُّ في «دلائل النبوة» (٢: ٣٣٨-٣٣٩)، وأشار إلى هذه القصّة في «السنن الكبرى» (٥: ٢١١) حيث قال: قال أبو عُبيد: قد يجوز في الكلام أنْ يُقال للسَّبع: كلبٌ، ألا ترى أنّهم يروون في المغازي أن عُتبة ابن أبي لهب كان شديد الأذى للنبي ﷺ فقال: «اللهم سلِّط عليه كلبًا من كلابك»، ... وتعقبَه ابن التركماني في «الجوهر النَّقي» أن ابن الصَّلاح قال: إن قول عُتبة ممَّا يُغلط فيه وهذه القضية لعُتيبة أخي عُتبة، ذكر ذلك أهل المعرفة بالنسب والمغازي، وأما عُتبة فإنَّه بقي حتَّى أسلم يوم الفتح وهو مذكورٌ في كُتب الصحابة، وأخرجه كذلك الدُّولابي في «الذرية الطاهرة» ص٥٦-٥٩، وابن عسَاكر في «تاريخ دمشق»: (٣٨: ٢٠٣)، ومحمد بن إسحاق في «المغازي» كما ذكرذلك أبو نعيم في «الدلائل» وعزاه له مُلا علي قاري في «شَرح الشفا» وهؤلاء كلهم من أئمّة أهل السُّنة وليسوا من الشيعة!! =

....

وذلك أنَّ ابن عبد البَـرِّ وابن الأثير صاحبَيْ «الاستيعاب» و«جامع الأصُول» ذَكَرا أنَّ عُتبةَ ابنَ أبي لَهَبٍ أسلم هو وأخوه مُعَتِّبٌ يومَ فتح مكَّة، كانا قد هَربا، فبَعَثَ العباسُ فأتى بهما فأسلما، وسُرَّ رسولُ الله ﷺ ودعا لهما، وشهدا معه حُنَينًا والطَّائفَ(١).

روى عُتبة عن ابن عبّاس حديث المملوكين: «أطعِموهم مما تأكلون، واكسوهم مما تلبسون»(٢).

= فكلام المُصنِّف إذا غير سليم من هذا الجانب أيضًا، وبخاصّة في ذكره للدُّولابي فهو من عُلماء السُّنة وأئمتهم أيضًا.

أما عن الحكم على الحديث فقد يكون ضعيفًا من طريقٍ، لكنّ كثرة هذه الطُّرق تُنْبئ أنَّ للقصّة أصلًا. وأنَّ المأكول ليس عُتبة حتمًا، فلَعلّه وهْمٌ من بعض الرُّواة كما بين ابن الصّلاح، أو لعلّه لهبٌ كما في روايتَي الحاكم والبَيْهقي، أو عُتيبة، كما جزم غير واحد من أهل المغازي والسِّيَر، والله أعلم.

(١) انظر: «جامع الأصول» (١٢ : ٥٩٦)، و«الاستيعاب»: ترجمة رقم (١٩١٩).

(٢) انظر: «مسند الإمام الشافعي» ص ٣٠٥، وفيه: عن إبراهيم بن أبي خِداش بن عتبة بن أبي لهب، أنه سمع ابن عباس رضي الله عنهما يقول في المملوكين: أطعموهم مما تأكلون وألبسوهم مما تلبسون وليس فيه رواية لعتبة، ولكن لعلها كانت في إحدى النُّسخ، قال ابن حجر في «تعجيل المنفعة»: ص ٨٥٩: روى عتبة عن ابن عباس أنه قال في المملوكين: أطعموهم مما تأكلون واكسوهم مما تكتسون، رواه عنه إبراهيم بن خِداش، قلت (ابن حجر): وقع كما قال في نسخة من «مسند الشافعي»، والحديث المذكور مخرج من كتاب «الأم» للإمام الشافعي في كتاب القرعة والنفقة على الأقارب ولفظه: أخبرنا ابن عيينة عن إبراهيم بن خِداش بن عتبة بن أبي لهب أنه سمع ابن عباس يقول للمملوكين: أطعموهم مما تطعمون وألبسوهم مما تلبسون، هكذا في النسخ المعتمدة بن أبي خِداش بن عتبة بن أبي لهب فالحديث من رواية إبراهيم عن ابن عباس وقد تقدم في ترجمة إبراهيم هذا أن ابن أبي حاتم نسبه كذلك فقال: إبراهيم بن أبي خِداش بن عتبة بن أبي لهب، فعلى هذا فلا رواية لعتبة بن أبي لهب وإنما الرواية لحفيده إبراهيم، وعلى تقدير أن يكون الذي وقع في النسخة المذكورة محفوظًا، فعتبة بن أبي لهب الذي أدركه إبراهيم وروى هو عن عبد الله بن عباس آخر غير الصحابي، فإن الصحابي قديم الموت وهو أسن من ابن عباس، وقد وقع في السيرة النبوية أن أبا لهب زوج ولديه عتبة وعتيبة ابنتي النبي ﷺ، فلما دعا النبي ﷺ الناس إلى الإسلام وخالفه أبو لهب وأظهر له العداوة والمنابذة، أمر ولديه فطلقا ابنتي =

وكانَتْ تحته بِنْت رَسُولِ الله ﷺ أَراد الخُرُوجَ إِلى الشام، فقال: لآتينَّ مُحَمَّدًا فلأُوذِيَنَّه؛ فَأَتَاه فَقال: يا مُحَمَّد، هُو كَافِرٌ بالنَّجْمِ إِذَا هَوى، وبالَّذي دَنَا فتَدلى، ثُمَّ تَفَلَ في وَجْهِ رَسُولِ الله ﷺ وَرَدَّ عَلَيْه ابْنَتَهُ وَطَلَّقَها، فَقَال رَسُولُ الله ﷺ: «اللهم سَلِّطْ عَلَيْه كَلْبًا مِنْ كِلَابِكَ» ، وكَانَ أَبو طَالِبٍ حَاضِرًا، **فَوَجِمَ لَهَا** وقَال: **مَا كَان أَغْنَاكَ** يا ابنَ أَخِي عن هَذِهِ الدَّعْوة، فرَجَعَ عُتْبَةُ إِلى أَبِيه، فأَخْبَرَهُ، ثُمَّ خَرَجُوا إِلى الشَّام فنزَلُوا مَنْزِلًا، فأَشْرَفَ عَلَيْهم رَاهِبٌ مِنَ الدَّيْر فَقَال لَهُم: إِنَّ هَذه أَرْضٌ مُسْبِعةٌ، فَقَال أَبو لَهَبٍ لأَصْحَابِه: أَغِيْثُونَا يَا مَعْشَر قُرَيْشٍ هَذِهِ اللَّيْلَةَ، فإِنِّي أَخَافُ عَلى ابْنِي دَعْوَةَ مُحَمّد، فجَمَعُوا جِمَالَهُم وأَنَاخُوهَا حَوْلَهم؛ وَأَحْدَقُوا بعُتْبَة، فجَاءَ الأَسَدُ يَتَشَمَّم وُجُوهَهُم، حتَّى ضَربَ عُتْبة فقتَلهُ. **وقال حسَّان:** ....

وروِيَ عن عُتبَةَ بن خِراش، أخرجه الإمام الشافعي رضي الله عنه في «مسنده».

قوله: (**فَوجِمَ لها**) النهاية: وَجَمَ يَجِمُ وجومًا، والواجِمُ: الذِي أَسْكتَه الهمُّ، وعَلَتْهُ الكآبةُ، والضَّمير في «لها» للكلمة أو الدَّعوةِ.

قوله: (**ما كان أَغناك**) «ما» للتَّعجُّبِ، و«كان» زائدة.

قوله: (**وقال حسَّان**) ذَكَر هذا البيت صاحب «الذُّرية الطَّاهِرة» في كتابه، في ضمن

= النبي ﷺ، وذلك قبل مولد عبد الله بن عباس بنحو عشر سنين، فإنه ولد بعد المبعث بعشر، والقصة كانت بعد المبعث وإذا كان كذلك فعتبة بن أبي لهب مجهول الحال والعين ويدل على عدم وجود ذلك إطباق الأئمة كالبخاري ومن بعده على أنهم لم يذكروا أن لإبراهيم بن أبي خِداش شيخًا روى عنه إلا ابن عباس وقد تقدم حديثه وتصريحه بسماعه منه في ترجمته.

وقد جزم ابن حجر بالتصحيف في موضع آخر من «التعجيل» في ترجمة إبراهيم بن أبي خِداش عن عتبة ابن أبي لهب فقال ص ٢٥٩-٢٦٠: إبراهيم بن أبي خِداش عن عتبة بن أبي لهب وعنه ابن عيينة مجهول كذا قرأت بخط الحسيني واقتصر على رقم الشافعي، وقد وقع له تصحيف فإن إبراهيم سمع من ابن عباس ليس بينهما واسطة، وعتبه جده لأبيه، فكأنه كان فيه إبراهيم بن أبي خداش بن عتبة بن أبي لهب عن ابن عباس فتصحف «بن» فصارت «عن»، فنشأ من ذلك خطأ آخر بينته في ترجمة عتبة ابن أبي لهب.

مَنْ يَرْجِعِ الْـعَامَ إِلى أَهْلِه فَما أَكِيلُ السَّبْعِ بِالـرَّاجِع

﴿مَاضَلَّ صَاحِبُكُمْ﴾ يعني محمدًا ﷺ، والخِطَاب لِقُرَيْشٍ، وَهُو جَواب القَسَم،

أبياتٍ، ونسبه إلى حَسّانَ(١):

سَائِل بني الأشْـعر إنْ جِئتَهم ما كـانَ أنبـاءُ أبي الواسعِ
لا أوسـعَ الله لـهُ قَـبْرَه بلْ طَبَّـقَ الله عَلى القَاطِـعِ
رِحْـمَ نَبـيٍّ جَـدُّه جَـدُّه ويدعُو إلى نـورٍ لـه سـاطعِ
أَسَبَـل بالحِـجْـرِ لتكذيبِهِ دونَ قريشٍ نَهْـزة القـادعِ
واستوجَب الدَّعـوة منه بِما بـيَّن للنَّاظِـرِ والسَّـامعِ
أنْ سَلّـطَ الله بـه كـلبَـهُ يمـشي هُوينا مِشـيَةَ الخَـادعِ
حتَّى أتَاه وَسْـطَ أصحابِهِ وقَـد علَتْهُم سِـنَةُ الهاجعِ
والتَقـمَ الرَّأسَ بيافُوخِهِ والنَّحـرَ منـه فَغْـرةَ الجائعِ
استلمُـوهُ وَهْوَ يدعُـو لـهُ بالسَّبب الأدْنـى وبالجَامعِ
والليثُ يَعْلـُـوه بأنيابِـهِ مُنْعَفِرًا وَسْـطَ دمٍ نـاقـعِ
لا يَرْفـعِ الرَّحمنُ مَصْروعَـكُمْ ولا يُـوَهِّـنْ قـوّة الصَّـارعِ
وكـان فيه لكـم عـبرةٌ للسَّيِّـدِ المتبـوعِ والتَّابـعِ
مَنْ يرجِـعِ العـام إلى رَحْلِهِ فما أَكِيْـل السَّبْع بالرَّاجِـعِ
مَـنْ عَـادَ فاللّيثُ لهُ عـائدٌ أَعْظِمْ بـهِ من خَبرٍ شائـعِ

وأثرُ الصَنْعَةِ ظاهرٌ في هذه الأبيات.

(١) ذكر أبو نعيم في «دلائل النبوة» الأبيات من ١-٨ ونسبها إلى حسَّان، وفي «ديوان حسان» ص١٥٩ أربعة أبيات منها هي الأول و٩، ١٠، ١١.

والضَّلال: نَقيضُ الهُدَى، **والغيّ: نَقيضُ الرُّشْدِ**، أي: هُو مُهْتَدٍ رَاشدٌ وَليس كما تَزْعُمُون مِنْ نِسْبَتِكُم إِيَّاه إِلى الضَّلالِ والغَيِّ، ومَا أَتَاكُم بِه مِنَ القُرآن لَيْس بِمَنْطِقٍ يَصْدر عَنْ هَوَاهُ وَرَأْيِه، وإنَّما هُو وَحْيٌ مِن عِنْدِ الله يوحَى إِليه.

ويَحتَجُّ بهذِه الآيةِ مَنْ لا يَرى الاجتهَادَ للأنبياء، ويُجابُ بأنَّ الله تعالى إذا سَوَّغَ لهُم الاجْتِهَادَ، كانَ الاجتِهادُ ومَا يَسْتَنِد إِليه كُلّه وَحيًا لا نُطْقًا عَنِ الهَوَى.

قوله: (**والغَيّ: نقيضُ الرُّشدِ**) الرَّاغب: الغَيُّ جهلٌ من اعتقادٍ فَاسدٍ، وذلك أنَّ الجهلَ قد يكون من كون الإنسان غير مُعتقدٍ لا صالحًا ولا فاسدًا، وقد يكونُ من اعتقادِ شيءٍ فاسدٍ، وهذا الثَّاني يقال له: غَيٌّ[1].

قوله: (**ويَحتَجُّ بهذِه الآية مَنْ لا يرى الاجتهادَ للأنبياء**) قال القاضي: واحتجَّ بها من لا يَرى الاجتهادَ له، وأُجيبَ عنه بأنَّه: إذا أُوحيَ إليه بأنْ يَجتهدَ، كان اجتهادُه وما يُسنَدُ[2] إليه وحيًا، وفيه نظر؛ لأنَّ ذلك حينئذٍ بالوَحي[3].

وقلت: هاهنا بحثٌ لا بُدَّ منه، وهو أنَّ هذه الآيةَ واردةٌ في أمرِ التَّنزيلِ، وليس فيها لمُسْتَدِلٍّ أنْ يَستدلَّ بشيءٍ من أمرِ الاجتهادِ، لا نفيًا ولا إثباتًا، لأنَّ الضَّميرَ في ﴿إِنْ هُوَ﴾ للقُرآن؛ بدليلِ من فسَّرَ النَّجمَ بنُجُومِ القُرآنِ، وهي من الأيمان الحَسَنة، نحوه قوله:

وثَنَاياكِ إنَّها إغْرِيضُ[4].

ويَنْصُرُهُ قولُه: ﴿عَلَّمَهُۥ شَدِيدُ ٱلْقُوَىٰ﴾ وفي الآياتِ معنى قولِه تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ * ذِى قُوَّةٍ عِندَ ذِى ٱلْعَرْشِ مَكِينٍ * مُّطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ * وَمَا صَاحِبُكُم بِمَجْنُونٍ * وَلَقَدْ رَءَاهُ بِٱلْأُفُقِ ٱلْمُبِينِ * وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ

---

(١) «مفردات القرآن» ص٦٢٠.

(٢) لفظ البيضاوي: «وما يستند».

(٣) «أنوار التنزيل» (٥: ٢٥٢).

(٤) هذا شطرٌ من بيت لأبي تمّام، وتمام البيت:

ولآلٍ تُوْمٌ وبَرقٌ وميض

انظر: «شرح ديوان أبي تمام» للخطيب التبريزي (١: ٨٦).

....

بِضَنِينٍ * وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَيْطَٰنٍ رَّجِيمٍ * فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ * إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِّلْعَٰلَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٠-٢٧] فقوله: ﴿مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ﴾ جوابُ القَسمِ، وقد تقرَّر أنَّ الجمُلةَ القَسميَّةَ يُتلَقَّى بها الـمُنْكِرُ المُصِرُّ، أي: ما ضَلَّ صاحبُكُم وما مَسَّه الجِنُّ، ولا اسْتهواهُ، وما غَوَى، وليس بَيْنه وبين الغَوايةِ تَعلُّقٌ، أي: لَيسَ بشاعرٍ والشُّعراءُ يَتَّبعهُمُ الغَاوُونَ، وما يَنطقُ عن الهوى كالكاهنِ، فقوله: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ كالتَّكملةِ للبيانِ، فكأنَّه قيل: ما هذا القرآنُ إلَّا وحيٌ، ليس بقولِ مجنونٍ، ولا بقولِ شاعرٍ، ولا بقولِ كاهنٍ، كقوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ قَلِيلًا مَّا تُؤْمِنُونَ * وَلَا بِقَوْلِ كَاهِنٍ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ * تَنزِيلٌ مِّن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الحاقة: ٤١] فقال أولًا: ما ضَلَّ وما غوى ماضِيَيْن، ثُمَّ قفَّاهُ بقولِه: ﴿وَمَا يَنطِقُ﴾ مُستقبَلًا، إِيْذَانًا بأنَّه صلوات الله عليه في صِغَرِه حين اعتزلَـكُم وما تعبُدونَ، ما ضَلَّ قَطُّ، ومَا غوى في كِبَرِه، حين اخْتَلى بغارِ حراءٍ، فكيفَ ينطِقُ بالهوى الآن وهو رسولٌ من عندِ الله أمينٌ على خلقِه رحمةٌ للعالمينَ، بشيرًا ونَذيرًا.

وإلى هذا المعنى ينظر ما رُوِّيناه عن البُخاريِّ ومُسلمٍ[1] عن ابنِ عبَّاسٍ عن أبي سُفيانَ حين سـأله هِرَقلُ وقـال: سألتُـكمُ هل كُنْتمْ تتَّهمونَه بالكذبِ، قبلَ أنْ يقولَ ما قالَ؟ فزَعمْتَ أنْ: لا، فعَرفتُ أنَّه لم يكنْ لِيدَعَ الكَذِبَ على النَّاس ثُمَّ يذهبَ فيكذبَ على الله.

وقال جعفرُ بن محُمدٍ: كيف يَنْطقُ عن الهَوى من هو ناطقٌ بإظْهارِ التَّوحيدِ، وإتمامِ الشَّـريعةِ، وإيجابِ الأمرِ والنَّهي، بل مَا نطقَ إلا بأمرٍ، ولا سكتَ إلا بأمرٍ.

فإذا تقرَّرَ أنْ الآيَةَ ساكِتةٌ عن حديثِ الاجتهادِ، فلنبين ثُبوتَه بالنُّصُوصِ الواردةِ فيه: منها ما رُوِّينا عن التِّرمذِيِّ وأبي داودَ[2] عن المِقدام بن مَعْدِي كَربِ، قال: قال رسول الله ﷺ: «ألَا إنِّي أُوْتيتُ الكِتابَ ومِثله مَعَهُ، ألا يُوشِكُ رَجلٌ شَبْعَانُ عَلَى أَرِيكَتِـهِ، يَقُول: عَلَيْـكُم بِهذَا القُرآنِ، فما وَجَدْتُم فيهِ مِنْ حَلالٍ فأَحِلُّوه، ومَا وَجَدْتُم فيهِ مِنْ حَرامٍ فَحَرِّمُوهُ».

---

(١) البُخَاريُّ (٧) و(٢٩٤١)، ومُسلِمٌ (١٧٧٣).

(٢) الترمِذيُّ (٢٦٦٤)، وأبو دَاود (٤٦٠٤).

﴿شَدِيدُ ٱلْقُوَىٰ﴾ مَلَكٌ شَديدٌ قُوَاهُ، والإِضَافةُ غَيرُ حقيقيَّة، لأَنَّها إِضَافَةُ الصِّفة المَشبَّهَة إِلى فَاعِلِهَا، وَهُو جِبْريل عَليه السَّلام، وَمِنْ قُوَّته أَنَّه اقْتَلع قُرَى قَوْمِ لُوطٍ مِنَ

وفي رواية: «وإنّ ما حرّم رسولُ الله ﷺ كما حَرّم الله[1]؛ أَلا لا يحِلُّ لَكُم الحِمارُ الأَهْليُّ، ولا كُلُّ ذِي نَابٍ مِنَ السِّباع، ولا لُقَطَة مُعَاهِدٍ، إلا أَنْ يَسْتَغْنِيَ عَنْها صَاحِبُها، ومَنْ نَزَلَ بقَوْمٍ فعَلَيْهِمْ أَنْ يَقْرُوهُ، فَإِنْ لَـمْ يَقْرُوه فَلَهُ أَنْ يُعْقِبَهُمْ بمِثْلِ قِرَاهُ».

وعن أحمدَ بنِ حَنبل ومُسلم وابنِ مَاجَهْ عن طَلْحَةَ بن عبيد الله، قال: مَررتُ معَ رَسُولِ الله ﷺ بِقَومٍ على رُؤُوسِ النَّخْلِ، فَقَالَ: «مَا يَصْنَعُ هَؤُلاءِ»؟ قالوا: يُلَقِّحُونَه، يجْعَلون الذَّكَر مَع الأُنْثَى، فَقَال رَسُولُ الله ﷺ: «مَا أَظُنُّ يُغْنِي ذلِكَ شَيْئًا»، فأُخبِرُوا بذلِكَ، فتَركُوهُ، فأُخبِرَ رَسُولُ الله ﷺ فقال: «إنْ كَانَ يَنْفَعُهُم فلْيَصنَعُوهُ، فإِنِّي إنّما ظَنَنتُ ظَنًّا فلا تُؤَاخِذُونِـي بالظَّنِّ، ولكِنْ إذَا حَدَّثْتُكُم عَن الله بشَيْءٍ فخُذُوا بِهِ، فَإِنِّي لا أَكْذِبُ عليه»[2]، وفي رواية أحمدَ[3]: «إذا كَانَ شَيْئًا مِن أَمْرِ دُنْيَاكُم فَشَأْنُكُم به، وإذا كَانَ شَيْئًا مِنْ أَمْر دِينِكم فإِليَّ»[4].

وفي رِوايةٍ أُخرَى: «والظَّنُّ يُخْطِئُ ويُصِيبُ»[5]، والله أعلم.

قوله: (﴿شَدِيدُ ٱلْقُوَىٰ﴾ ملَكٌ شَديدٌ قُوَاهُ) الرَّاغِب: قال تعالى: ﴿ذِى قُوَّةٍ عِندَ ذِى ٱلْعَرْشِ مَكِينٍ﴾ يَعنِي به جِبْريلَ عليه السَّلامُ، وَوَصفَهُ بالقُوَّةِ عِنْدَ ذِي العَرْشِ، فأفرد اللَّفظَ ونكَّره تنبيهًا على أنه إذا اعتُبِر بالملأ الأعلى فقوَّتُه إلى حدٍّ ما، وقوله: ﴿عَلَّمَهُۥ شَدِيدُ ٱلْقُوَىٰ﴾ فإِنَّهُ وصَفَ القُوَّة بلفظِ الجَمْعِ، وعرَّفَها تعرِيفَ الجِنْسِ، تنبيهًا أنّه إذا اعتُبِرَ بهذا العَالَمِ، وبالَّذِينَ يَعْلَمُهم ويُفيدهم هُو كَثيرُ القُوى عظيمُ القُدْرةِ[6].

---

(١) وإن ما حرَّم رسول الله كما حرم الله رواية الترمذي، وبقية الحديث إلى آخره رواية أبي داود.

(٢) مسلم (٢٣٦١)، وابن ماجَهْ (٢٤٧٠).

(٣) في «المسند» (٦: ١٢٣) من رواية عائشة رَضِيَ الله عنها.

(٤) من قوله: «وفي رواية» إلى هنا ساقط من (ف).

(٥) هذه رواية أحمد في «المسند» كذلك (١: ١٦٢) عن طلحة بن عبد الله.

(٦) «مفردات القرآن» ص٦٩٤.

المَاءِ الأَسْوَد، وحَمَلَهَا عَلَى جَنَاحِه، وَرَفَعَها إلى السَّماء ثُمَّ قَلَبَها؛ وَصاحَ صَيْحَةً بِثَمُودَ فأَصْبَحُوا جَاثِمِين؛ وَكَان هُبُوطُه عَلى الأَنْبياء وَصُعُودُهُ في أَوحَى مِنْ رَجْعَة الطَّرْفِ، وَرَأى إبْلِيْس يُكَلِّم عِيْسى عَليه السَّلام عَلى بَعْضِ عِقَابِ الأَرْضِ المُقَدَّسَةِ، فَنَفَحَهُ بِجَنَاحِه نَفْحَةً فَأَلْقَاهُ في أَقْصَى جَبَلٍ بِالهِنْد.

﴿ذُو مِرَّةٍ﴾: ذُو حَصَافَةٍ في عَقْلِه وَرَأْيِه، وَمَتَانَةٍ في دِيْنِه، ﴿فَٱسْتَوَىٰ﴾ فاسْتَقَامَ عَلى صُورَةِ نفسِه الحَقيقيّة دُونَ الصُّورَة التي كَانَ يَتمثَّلُ بِها كُلَّما هَبَطَ بِالوَحي، وَكَان يَنْزِلُ

قوله: (في أَوْحَى مِنْ رَجْعةِ الطَّرْفِ) أي: أَسْرع.

قوله: (﴿ذُو مِرَّةٍ﴾: ذُو حَصَافةٍ في عَقلِه)، الرَّاغِب: المُرُور: المُضِيُّ والاجتِيازُ بالشَّيءِ، قال تعالى: ﴿فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُ ضُرَّهُۥ مَرَّ كَأَن لَّمْ يَدْعُنَآ إِلَىٰ ضُرٍّ مَّسَّهُۥ﴾ [يونس: ١٢] وأَمْرَرتُ الحبْلَ: إذا فتلتَه، والمَرِيرُ والمُمَرُّ: المَفْتولُ، ومنه فُلانٌ ذو مِرَّةٍ، كأَنَّه محكمُ الفَتْلِ[١].

ورُوي عن ابنِ عبَّاسَ: ﴿ذُو مِرَّةٍ﴾: ذو مَنْظَرٍ حَسنٍ[٢]، قال الطَّبريُّ[٣]: هو الصَّوابُ، يعني صِحَّةَ الجِسمِ وسلامَتَه مِن الآفاتِ، وإذَا كان كذلكَ، كان قَويًّا، ومنه الحديثُ: «وَلَا ذِي مِرَّةٍ سَوِيٍّ»[٤]. وعن سعيد بن المُسيِّبِ: ذِي حِكْمةٍ، لأنَّ كلامَ الحُكماءِ مَتينٌ.

قوله: (﴿فَٱسْتَوَىٰ﴾ فاستَقام على صُورةِ نَفْسِه الحَقيقيّة)، عن بعِضهم: استوى، أي: ارتفَعَ إلى السَّماءِ بعد أن عَلَّمه. وعن الحسَنِ: أنَّ الأُفُقَ أُفُقُ المَغْربِ[٥].

---

(١) «مفردات القرآن» ص٧٦٣.

(٢) أخرجه الطَّبريُّ في «جامع البيان»: (٢٢: ٤٩٩).

(٣) «جامع البيان» (٢٢: ٤٩٩)، ونقل المصنِّفُ تلخيصَ كلام الطَّبريّ.

(٤) وتمام الحديث: «لا تحلُّ الصَّدَقة لغنيٍّ، ولا لذي مِرَّةٍ سويٍّ». رواه أصحاب «السنن»، منهم التِّرمذي (٦٥٢)، وأبو دَاود (١٦٣٤)، وأحمد في «المسند» (٢: ١٦٤) من حديث عبد الله بن عمرو، ورواه النسائي (٥: ٩٩) رقم: (٢٥٩٧) وأحمد في «المسند» (٢: ٣٨٩) من حديث أبي هريرة، ورواه غيرهم من هذين الطريق ، ومن طُرقٍ أخرى غيرها.

(٥) المَرويُّ عن الحسن خلافُ ذلك، إذ ذكر السُّيوطيُّ في «الدر المنثور» (٦: ١٢٣) وعزاه لابن جريرٍ وعبد بن حُميدٍ عن قَتَادة أنَّه قال: وهو بالأفق الأعلى قال: قال الحسن: الأفق الأعلى أفق المشرق،=

في صُورَةِ دِحْيةَ، وَذلِكَ: أَنَّ رَسُول الله ﷺ أحبَّ أَنْ يَرَاهُ في صُورَتِه التي جُبِلَ عَلَيها، فَاسْتَوى لَهُ فِي الأُفِقِ الأَعْلى وَهُو أُفُق الشَّمْسِ فَملأ الأُفقَ. وَقيلَ: **مَا رَآه أَحَدٌ مِن الأَنْبياء في صُورَتِه الحَقيقيَّة غَيْر مُحَمَّدٍ ﷺ مَرَّتَيْن: مَرَّة في الأَرْضِ، وَمَرَّة في السَّماء.**

﴿ثُمَّ دَنَا﴾ مِنْ رَسُول الله ﷺ ﴿فَتَدَلَّىٰ﴾ فَتعلَّق عَلَيه في الهَواء، وَمِنْه: تَدلَّت الثَّمَرةُ، وَدلَّى رِجْليهِ مِنَ السَّريْر، والدَّوَالِي: الثَّمرُ المُعَلَّقُ. قال:

تَدَلَّى عَلَيْها بَينَ سِبٍّ وَخَيطةٍ

قال أبو البَقَاء: ﴿وَهُوَ﴾ مبتدأٌ، ﴿بِٱلْأُفُقِ﴾ خَبرُه، والجملةُ حالٌ من فاعلِ «اسْتَوى»، وقِيلَ: هو مَعْطوفٌ على فاعلِ ﴿فَٱسْتَوَىٰ﴾، وهو ضعيفٌ، إذ لو كانَ كَذلِكَ لَقالَ: استوى هو، وعلى هذا يكون المعنى: فاسْتَويا بالأفُقِ، يعني مُحمدًا وجبريلَ صلواتُ الله عليهما[1].

قوله: (**مَا رآه أحـدٌ مِنَ الأَنبياء**) الحديثُ مِنْ رواية التِّرمذيِّ[2] عن مَسروقٍ عن عائِشةَ رَضِيَ الله عنها في حديثِ مَنْ أخبرَ أنَّ محمدًا رأى ربَّه فقد أعْظَمَ الفِريةَ، لكنَّه رأى جِبْريل، لم يرَهُ في صورَتِه إلَّا مَرَّتينِ، مرَّةً عِندَ سِدرَةِ المُنتهى، ومرَّةً في أجياد له ستُّ مِئةِ جَناحٍ قَدْ سدَّ الأُفقَ.

قوله: (**﴿ثُمَّ دَنَا﴾ مِنْ رسول الله ﷺ ﴿فَتَدَلَّىٰ﴾**) فتعلَّق عليه في الهواء، أي: جبريلُ على محمد صلواتُ الله عليهما، يعني أراد الدُّنُوَّ فتدَلَّى.

قوله[3]: (**تدلَّى عليها بين سِبٍّ وخَيطَةٍ**) أنشد الجَوْهريُّ، تمامه لأبي ذُؤَيب:

بِجَرْداءَ مِثلِ الوَكْفِ يَكْبُو غُرابها

= وانظر: «جامع البيان» للطبري (٢٢: ٦٠) كذلك، ومثل هذا القول مرويٌّ عن ابن عبّاس رَضِيَ الله عنهما أنه قال: وهو بالأفق الأعلى: مطلع الشمس.

(١) «إملاء ما مَنَّ به الرحمن»: (٢: ٢٤٦)، وجاء في بداية كلامه: قوله تعالى: ﴿فَٱسْتَوَىٰ﴾ أي فاستقر، وهو مبتدأٌ، و﴿بِٱلْأُفُقِ﴾ ..إلخ.

(٢) في «جامعه» برقم (٣٢٧٨).

(٣) من قوله: «فتَعلّق» إلى هنا ساقِط من (ح).

وَيُقال: **هُو مِثْلُ القِرِلى**، إنْ رأى خَيرًا تَدَلَّى، وإِنْ لَم يَرهُ تولَّى.

﴿قَابَ قَوْسَيْنِ﴾ مِقْدار قَوْسين عَرَبيَّتَين: والقَابُ والقَيْبُ؛ والقَادُ والقَيْدُ، والقَيْسُ:

والخَيطة في الوَتَد[١].

قال أبو عَمرٍو: وهو حَبْلٌ لطيفٌ يُتَّخَدُ من السَّلبِ، وهو لِحاءُ شجرٍ يُعملِ منه الحِبَالُ، والسِّبُّ: الحبلُ، في لُغةِ هُذيلٍ، والوَكْفُ: النَّطْعُ، والجَرداء: الصَّخرة المَلساء، يَصِفُ مُشتَار العَسَلِ، والضَّميرُ في عليها للعسَلِ.

قوله: (**هـو مِـثْـلُ القِرِلّى**) قِرِلّى ـ بِكَسر القَـافِ والـرَّاءِ المهملة ـ ليس لـه ذِكـرٌ في الأُصول[٢]، وفي الحاشية: هُو طائِرٌ يَصيدُ السَّمَكَ، وإحدى رجليه أطْولُ.

قوله: (**مِقدارُ قَوسين عَرَبيَّتَين**) وفي «التَّيسِير»: كانت عُظماءُ العربِ، إذا أرادوا تأكِيدَ عهد وَتَوثيقَ عقدٍ لا يُنقَضُ، أحضَرَ المُتعاقِدَانِ قَوسَيهمَا، فَجمعَا بَينهُما، وقَبَضَا عليهما، ونَزعَاهُما جميعًا ورمَيا عَنهُما سَهمًا وَاحِدًا، يُشِيرانِ بذَلِكَ إلى الاتِّحَادِ الكُلِّيِّ، وكَانَ بَعْدَ ذَلِكَ رِضا أحَدِهمَا رضا الآخَر، وسَخَطُ أحَدِهِمَا سَخط الآخَر، فكَأَنَّهما قَالا: أكّدْنا المَحَبَّةَ وأَبْرَمْنا القُرْبَةَ[٣].

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الصحاح». والخَيطة في كلام هُذَيل: الوتدُ، وبه يستقيم المعنى.

(٢) جاء في «تهذيب اللغة» للأزهري، مادة (قرل): قال: القِرِلّى: طائرٌ، ومن الأمثال: «أحْزَمُ من قِرِلى» و«أخْطَفُ من قِرِلّى» و«أحْذرُ من قِرِلّى»، لا يُرى إلَّا مُرفرفًا على وجه الماء على جانب فيه، يهوي بإحدى عينيه إلى قعرِ الماء طمعًا، ويرفعُ الأُخرى في الهواء حَذرًا.

ولهذا فقول المصنف ليس له ذِكرٌ في الأصول يبدو أنه يفتقر للاستقراء.

وجاء في «القاموس المحيط» (٤: ٣٧) مثل ما في «تهذيب اللغة»، وفي «لسان العرب» (١١: ٥٥٤): قال ابن برّي: القِرِلّى: «طائرٌ صغير الجرم سريع الغَوْصِ حديد الاختطاف، لا يُرى إلَّا مرفرفًا على وجه الماء...».

ومن الطَّريف أن المصنف قد استشهد بكلام لبنت الخسِّ في أوائل سورة الواقعة، وبنت الخسِّ معروفةٌ بالفَصاحة وهي من نُقِل عنها أنَّها قالت: السجع السابق فتأمل!!

(٣) ذكر الثَّعْلبي في «الكشف والبيان» (٩: ١٣٩) قريبًا مما ذكره المصنِّف. وذكره الشِّهاب الخَفاجي في «حاشيته» على «البَيْضاوي» (٨: ١١٠) دون عزوٍ.

المِقْدَار. وقَرَأَ زَيْدُ بنُ عَليٍّ: (قَاد)، وقُرِئَ: (قِيْدَ) وَ(قَدْرَ). وَقد جَاء التَّقْدِير بالقَوْسِ والرُّمْح، والسَّوْطِ والذِّرَاعِ والبَاعِ وَالخُطْوَةِ والشِّبْرِ والفِتْرِ والأُصْبُع، ومِنه: «لا صَلاةَ إِلى أنْ تَرْتَفِعَ الشَّمْسُ مِقْدَارَ رُمحَين».

وَفي الحَديث: «لَقَابُ قَوْسِ أَحَدِكُمْ مِنَ الجَنَّةِ وَمَوضِعُ قَدِّهِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيا وَمَا فِيْهَا»، وَالقدُّ: السُّوطُ. وَيُقَال: بَيْنَهما خُطُواتٍ يَسيْرةٍ. وَقَال:

وَقَدْ جَعَلَتْنِي مِنْ حَزِيمَة أُصْبُعَا

وفي «مَعَالِمِ التَّنزِيل»: قال مُجاهِد: مَعناه: حَيثُ الوترُ منَ القَوْسِ.

وَهِيَ إِشَارَةٌ إلى تَأْكِيدِ العَرَب، وَأَصْلُهُ أَنَّ الحَليْفَيْنِ كَانَا إِذَا أَرَادَا عَقْدَ الصَّفَاء أَخْرَجَا بَقْوسَيْهِمَا وألصقا بينهما، يُرِيْدَانِ بِذَلِكَ أَنَّهما مُتَظَاهِرَان يُحامِي كُلّ وَاحِدٍ مُنْهَما صَاحِبَه[١].

قوله: (الفِتْرُ) الجَوْهَريُّ: الفتر: ما بين طَرَفي السَّبَابة والإِبْهامِ إذا فتَحهما.

قَوله: (لَقَابُ قَوسِ أَحدِكم) روى أبو هُريرَة أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «إِنَّ في الجَنَّةِ شَجرةً يَسِيْرُ الرَّاكِبُ في ظِلِّهَا مِئَة سَنةٍ، واقْرؤوا إنْ شِئْتُم: ﴿وَظِلٍّ مَّمْدُودٍ﴾، ولَقَابُ قَوْس أَحَدِكُم في الجَنَّةِ خَيْر مِمَّا طَلَعَتْ عَلَيْه الشَّمْسُ أَوْ تَغْرُب». أخرجه البُخاريُّ ومسلمٌ والتِّرمِذي[٢].

قوله: (وَقَدْ جَعَلَتْنِي مِنْ حَزِيمَةَ أُصْبُعَا) أوله:

فَـأَدْركَ إِبْقَاءَ العَـرادة ظَلْعُها

البَيْتُ لأبي الأسْوَد[٣]، حَزِيمة ـ بالحاء المُهْمَلة وبفتحها وكَسْر الزَّاي ـ: اسْم قَبِيلةٍ،

---

(١) «معالم التَّنزيل» للبَغَوي (٤: ٣٠٣).

(٢) البُخَاريُّ (٣٠٨٠)، ومُسلمٌ (٢٨٢٦)، وهذا اللَّفظ عند الترمِذي بروايتين منفصلتين، انظر رقم (٣٢٩٢) و(١٦٥١).

(٣) نَسبه الزَّمَخْشري في «المفصّل» ص١٠٧ إلى الأسود، وليس إلى أبي الأَسود، فكأن الزَّمَخْشري أراد: الأسْود بن يَعْفَر، ومع ذلك فقد خُولِف في نسبة هذا البيت إلى الأسود، فقد نسب الأكثرون هذا =

فإنْ قُلتَ: كَيف تقدير قوله: ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ﴾؟

قلت: تقديره: فكانَ مِقدَارُ مَسافَة قُربه مِثْل قَابِ قَوسين، فَحُذِفت هذه المُضَافَات كما قال أبو علي في قوله:

وقد جَعَلَتْني من حَزِيْمَةَ أصْبُعًا

أي: ذا مِقْدار مَسَافة أصْبُعٍ.

﴿أَوْ أَدْنَىٰ﴾ أي على تَقْديركُم، كقولِه تعالى: ﴿أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [الصافات: ١٤٧]. ﴿إِلَىٰ عَبْدِهِۦ﴾ إلى عبد الله، وإن لم يجر لاسمِه عزّ وجلّ ذِكْر، لأنَّه لا يُلبِس؛ كقوله: ﴿عَلَىٰ ظَهْرِهَا﴾ [فاطر: ٤٥].

﴿مَآ أَوْحَىٰ﴾ تَفْخِيم للوَحي الّذي أوْحي إليه: **قيل: أوحِي إليه أنّ الجنَّة مُحرّمةٌ على الأنبياء حتّى تدخُلَها**، وعلى الأُمَمِ حتّى تَدْخُلَها أمّتُك.

عَرَادَة: اسم فرَسٍ، وظَلْعُ: وجَعُ الرِّجْلِ، ومعنى أبقاها: أنَّ من عَادةِ عِتاقِ الخيل أن لا يُعْطي ما عِندَه مِنَ العَدْوِ، بل يُبقِي شَيْئًا مِنهُ بعدَ شَيءٍ، لوقت الحاجةِ إليهِ، ومفعولُ إبقاء مَحذوفٌ، أي: ذخيرتها.

يقول: أَوصلتني عَرادةُ إلى العَدُوِّ الذِّي هُو حَزِيمةُ، وَبقي بَيني وَبَيْنَه قَدْر مَسَافَة أُصبُعٍ، عَرَض لِمَا ادَّخرَت مِنَ العَدْوِ الظَّلعُ، فَفَاتَ مِني وهَربَ.

قوله: (**قيل: أُوحِيَ إليه أنَّ الجَنَّةَ مُحَرَّمةٌ عَلى الأنبياءِ حَتَّى تَدْخُلَها**)، رُوِّينا عن مُسلمٍ عن أنس قال: قال رسولُ الله ﷺ: «آتِي بَابَ الجَنَّةِ يَوْمَ القِيَامَةِ فأَسْتَفْتِحُ، فيقولُ الخَازِنُ: مَنْ أنْتَ؟ فأَقُولُ: مُحَمَّدٌ، فيَقُول: بكَ أُمِرْتُ أَنْ لا أفتَحَ لأحَدٍ قَبْلَكَ»(١).

= البيت إلى الكَلْحَبة اليربوعي، كما في «المفضليات» للمُفضَّل الضَّبِّي ص٣٢، و«أنساب الخيل» للكَلْبي ص٤٠، و«شرح ديوان الحماسة» للمرزوقي ص٣٩١.

(١) مسلم (١٩٧).

﴿مَا كَذَبَ﴾ فؤادُ محمّدٍ ﷺ ما رَآه بِبَصرِه من صُورة جِبْريل علَيه السّلام، أي: ما

قوله: (**﴿مَا كَذَبَ﴾ فؤادُ محمَّدٍ صَلوات الله عليهِ ما رَآهُ ببصرِه من صُورةِ جبريلَ عليه السَّلام**) وَاعلَمْ أَنَّ السَّلفَ والخلفَ اختلفوا في أنَّه: هل رأى النَّبيُّ ﷺ ربَّه ليلةَ الإسراءِ أم لا؟

رُوِّينا عن مسلمٍ والتِّرمذيِّ عن ابن عَبَّاس قال: رآهُ بِفُؤادِهِ مرَّتينِ[1]، وَفي رِوَايَةِ التِّرْمِذيِّ قَال: رَأى محمَّدٌ صَلواتُ الله عليه ربَّه تعالى. قال عِكرِمَةُ: قلتُ: أليس الله يقولُ: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ﴾؟ [الأنعام:١٠٣] قال: وَيحكَ، ذاكَ إِذَا تجلَّى بِنُورِهِ الَّذي هو نُورُه، وَقَد رأى رَبَّه مرَّتينِ[2]. وَفِي أُخْرَى له[3]: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ * عِندَ سِدْرَةِ ٱلْمُنتَهَىٰ﴾، ﴿فَأَوْحَىٰٓ إِلَىٰ عَبْدِهِۦ مَآ أَوْحَىٰ﴾، ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ﴾. قال ابنَ عَبَّاس: قد رآهُ النَّبيُّ ﷺ.

وَفي أُخرى له[4]: ﴿مَا كَذَبَ ٱلْفُؤَادُ مَا رَأَىٰٓ﴾، قَال: رَآهُ بِقَلبِه. وعن مُسلمٍ والترمذيِّ عن عَبد الله بن شقيقٍ قلتُ لأَبي ذَرٍّ: لَوْ رأيتُ رسولَ الله ﷺ كنتُ أسألهُ: هَلْ رَأَيتَ ربَّكَ؟، قال أبو ذَرٍّ: قَد سأَلتُه فقال: «نُورٌ، أنَّى أَرَاهُ؟!»[5]

وزاد الإمامُ أحمدُ بنُ حَنْبلٍ: «نوراني أراه»، يَعْنِي: عَلى طَرِيق الإيجاب[6].

وعن التِّرمذي[7] عن الشَّعْبِيِّ قَال: لَقيَ ابنُ عَبّاسٍ كَعْبًا بِعَرفةَ، فسألهُ عن شيءٍ فكبّر حَتَّى جَاوَبَتْهُ الجِبالُ، فقال ابنُ عَبَّاسٍ: إِنَّا بَنو هَاشمٍ، فَقَال كعبٌ: إنَّ الله قَسَم رُؤْيَتَهُ وكَلامَه بين محمَّدٍ وموسَى صلوات الله عليهِما، فكلَّمَ مُوسى مَرَّتَين ورآهُ محُمّدٌ مرَّتَينِ، قال مَسْرُوقٌ: فدخلتُ على عائِشةَ رَضِيَ الله عَنها فقلتُ: هل رأى مُحَمَّدٌ صلواتُ الله عليه رَبَّهُ تعالى؟

---

(١) انظر: مسلم (١٧٦).

(٢) التِّرمذي (٣٢٧٩). وقال: حديثٌ حسن غريب من هذا الوجه.

(٣) الترمذي (٣٢٨٠) وقال: هذا حديثٌ حسن.

(٤) الترمذي (٣٢٨١) وقال: هذا حديثٌ حسن.

(٥) مسلم (١٧٨)، والتِّرمذي (٣٢٨٢) وقال: هذا حديثٌ حسنٌ.

(٦) «مسند الإمام أحمد»: (٥: ١٥٧). وهذا في بعض نسخِ «المسند» لا كلِّها، وقيل: إنها تصحيفٌ.

(٧) الترمذي (٣٢٧٨) وزاد في سياقه عما هنا.

....

فقالت: لَقدْ تكلَّمتَ بشْيءٍ قفَّ لَهُ شَعْرِي، قُلتُ: رُوَيْدًا، ثُمَّ قرأتُ: ﴿ لَقَدْ رَأَىٰ مِنْ ءَايَٰتِ رَبِّهِ ٱلْكُبْرَىٰٓ ﴾، فقَالت: أين يُذهب بك؟ إِنَّما هُو جبريلُ، من أَخبركَ أَنَّ محمَّدًا رأى رَبَّهُ، أو كَتَمَ شيئًا مِمَّا أُمرَ به، أو يعلم الخَمْسَ الَّتِي قال الله تَعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ ﴾ [لقمان: ٣٤]، فقَدْ أعْظمَ الفِرْيةَ.

وعَنِ البُخَارِيِّ(١) عن عائِشةَ رَضِيَ الله عنها قالت: من حَـدَّثَك أنَّ مُحمَّـدًا رَأى رَبَّه فَقَـد كَـذبَ... الحديث. وَفي «شَرْح صَحِيح مُسلم» للإمـام المُتقِن أفْضَـلِ المتأخِّـرينَ، مُحْيِي الدِّين النَّوَاوِي رحمه الله: «قال القَاضِي عِياض(٢): اختَلَفَ السَّلَفُ والخَلَفُ: هَل رَأى نبيُّنا صلَـواتُ الله عليهِ رَبَّه ليلةَ الإِسرَاءِ؟ فَأَنْكرَتهُ عائشةُ، وهو المشهورُ عن ابنِ مَسعودٍ، وإِليهِ ذهب جماعةٌ من المُحدِّثِينَ والمُتكَلِّمِينَ، ورُويَ عن ابنِ عبَّاسٍ أنَّه رأى بعينه، ومِثله عن أبِي ذَرٍّ وكعبٍ والحسنِ، وكانَ يحلِفُ على ذلك، وحُكيَ مثلهُ عن ابنِ مسعودٍ وأبي هُريرة وأحمد بنِ حنبل.

وحكى أصحابُ المقالات عن أبي الحَسن الأشْعَرِيِّ وجماعةٍ من أصحابِه أنَّه رَآهُ، ووقفَ بعضُ مَشايخنا، وقال: ليس عليه دليلٌ واضِحٌ، ولكنَّه جَائزٌ.

ورُؤيةُ الله تَعالى في الدُّنيا جَائزة، واختَلفُوا أنَّ نبيَّنا صلواتُ الله عليه هل كَلَّمَ رَبَّه سبحانه وتعالى ليلةَ الإسراءِ بغيرِ واسطةٍ أم لا؟ فحُكِيَ عن الأشعَرِيِّ وقوم من المُتكلِّمين أنَّه كلَّمهُ، وعَزَى بعضُهُم إلى جَعفرِ بنِ مُحمَّدٍ وابنِ مسعُودٍ وابْنِ عبَّاسٍ، وكذَلِكَ اختَلَفوا في قَوْلِه: ﴿ ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ ﴾، فالأكثَرونَ على أنَّ هذا الدُّنوَّ والتَّدلِّيَ مُقَسَّمٌ ما بين جِبريلَ والنَّبيِّ ﷺ، وعن ابنِ عَبّاسٍ والحسن ومُحمّدِ بنِ كَعبٍ وجَعْفر بنِ مُحمَّدٍ وغيرِهم أنَّه دُنوٌّ مِنَ النَّبيِّ ﷺ إلى ربِّهِ، أو منَ الله تَعالى، والدُّنوُّ والتَّدَلِّي عَلَى هَذا مُتأوَّلٌ، ليس على وَجهِهِ.

قَال جَعفرُ بنُ محمَّدٍ: الدُّنوُّ مِنَ الله لا حدَّ لهُ، وَمنَ العِباد بِالحُدُودِ، فدُنُوُّهُ صلواتُ الله علَيه وسلامه من ربِّهِ عزَّ وجَلَّ قُربُهُ منه، وظُهورُ عظيمِ منزلَتِهِ لديه، وإشراقُ أنوارِ معرفتِه

---

(١) البخاري (٤٥٧٤).

(٢) أي: في كتابه «إكمال المعلم»، وانظره (١: ٣٤٣).

....

علَيهِ واطِّلاعِه على أسرارِ مَلكوتِه وغَيبِه، بما لم يطَّلِعْ عليه سِواهُ، والدُّنُوُّ مِنَ الله تَعالى إظهارُ ذلك واتِّصالُ عَظِيم بِرِّهِ وفَضلِه إليهِ، وَ﴿قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ﴾ على هذا عِبارةٌ عن لُطفِ المحلِّ وإِيضَاحِ المَعْرِفَةِ والإشراف على الحَقِيقة مِنْ نبينا صلواتُ الله عليه، ومن الله إجابةُ الرَّغبةِ وإبانةُ المَنزلةِ، ونحوهُ فِي قَوْلِه صلوات الله عليه حكايةً عن ربِّهِ: «من تقَرَّبَ مِنِّي شِبرًا تقرَّبتُ منهُ ذراعًا». هذا آخرُ كلامِ عِياضٍ(١).

وأمّا صاحبُ «التَّحْرِيرِ»(٢) فإِنَّه اخْتَار إثباتَ الرُّؤيةِ، قَال: والحُجَجُ في هَذِه المسألةِ، وإن كانت كَثيرةً، لكنّا لا نتمسَّكُ إلا بالأَقْوى، منها: حديثُ ابن عباس: أَتعجبُون أن تكونَ الخُلَّةُ لإبراهيم، والكلامُ لموسى، والرُّؤية لمحمدٍ صلوات الله عليهم(٣)!

والأصل في البابِ حديث ابن عبّاس حَبْر الأمّة، والمَرْجُوع إليه في المُعْضِلات، وقد راجَعَه ابنُ عمر في هذهِ المسألة: هَل رَأى مُحمّد صَلَوات الله عَلَيه رَبَّهُ؟ فَأَخْبَره أَنّه رَآهُ، وَلا يَقْدَحُ في هَذا حَدِيثُ عَائِشةَ، لأنَّ عَائِشةَ رَضِيَ الله عنها لَـمْ تُخبِر أَنَّها سَمِعَتْ مِن النَّبي ﷺ يَقُول: «لَـمْ أَرَ رَبي»، وإِنَّما ذكَرَتْ مَا ذَكَرتْ مُتأوِّلةً، لقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ اللَّهُ﴾ [الشورى: ٥١] الآية، ولقوله: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، والصَّحَابيُّ إذا قَال قَوْلًا وخَالَفَه غيرُه منهم، لم يكن قولُه حُجَّةً، وإذَا صَحَّت الرِّوَاياتُ عَنِ ابنِ عَبَّاس في إثْبَاتِ الرُّؤْية وجَبَ المَصِيرُ إلى إثْباتِها، فإنها لَيسَتْ مِمَّا يُدرك بالعَقلِ، ويُؤخَذ بالظَّنِّ، وإنَّما يُتلقَّى بِالسَّماعِ، وَلا يَستَجِيزُ أحدٌ أَن يظنَّ بِابنِ عَبّاسٍ أَنّه تكلَّم في هذِه بالظَّنِّ والاجْتِهَادِ.

وَقَد قال مَعْمَر بن راشد حِينَ ذكر اخْتلَاف عَائِشةَ وابنِ عَبَّاس: مَا عَائِشةُ عندَنا بأَعْلَمَ من ابنِ عبَّاس، ثُمَّ إنَّ ابنَ عَبَّاسٍ أَثْبَتَ شَيْئًا نَفَاه غَيرُه، والمُثْبِتُ مُقَدَّمٌ عَلى النَّافِي. هذا كَلامُ صَاحِب «التَّحرير».

---

(١) انظر ما مرَّ كله في: «الشفا بتعريف حقوق المصطفى» للقاضي عياض (١: ٤١٦-٤٣٧) بشرح القاري.

(٢) هو أبو عبد الله محمد بن إسماعيل الأصبهاني، المعروف بقوّام السُّنة، وكتابه المشار إليه هو «التحرير بشرح صحيح مسلم». انظر: «تذكرة الحفاظ» للذهبي (٤: ١٢٧٧) فما بعدها.

(٣) أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (١١٥٣٩)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٤٤٢).

....

فَقَال الشَّيخ مُحيي الدِّين رحمه الله: «الحَاصِلُ أنَّ الرَّاجِحَ عِنْدَ أكثرِ العُلماءِ أنَّ رسولَ الله ﷺ رأى رَبَّه بِعَينَيْ رَأسِه لَيلةَ الإسراء، وإثباتُ هذا ليس إلا بالسَّماعِ مِن رَسُولِ الله ﷺ، هَذَا مِمَّا لا يَنبغِي أن يُشكَّكَ فِيهِ، ثُمَّ إنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ الله عنها لَـمْ تَنْفِ الرُّؤيةَ بِحَدِيثٍ، وَلَو كَانَ مَعَها حَدِيثٌ لَذَكرتهُ، وإنَّما اعتَمدت على الاسْتِنبَاطِ مَن الآياتِ. أمَّا احْتجَاجُها بقوله تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ فَجوابُهُ أنَّ الإدْرَاكَ هُوَ الإحَاطَةُ، وَالله تَعَالى لَا يُحاطُ بِـهِ، وإذَا وَرَدَ النَّصُّ بِنَفْيِ الإحَاطَةِ لَا يَلْزَم مِنهُ نَفْيُ الرُّؤيةِ بغَيْرِ إحَاطَةٍ، وبِقَوْلِهِ: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ﴾ الآية، فَجوابُه أنَّه لا يَلْزَمُ مِنَ الرُّؤْيةِ وُجودُ الكَلامِ حَالَ الرُّؤْيةِ فيجُوزُ وُجُودُ الرُّؤْيةِ مِنْ غَيْرِ كَلامٍ، أو أنَّه عَامٌّ مَخْصُوصٌ بِما تَقَدَّمِ منَ الأَدِلَّةِ.

وقَال ابنُ عَبَّاس: وَعلى هَذا مَعْنَى ﴿نَزْلَةً أُخْرَىٰ﴾، تَعُود إلى النَّبيِّ ﷺ، فقد كَانَتْ لَه عَرَجَاتٌ في تِلْكَ اللَّيلة لاسْتِحطَاطِ عَدد الصَّلواتِ، وكُلُّ عَرجَةٍ: نَزْلةٌ» تَمَّ كَلامُه[١].

وفِي «التَّفْسيرِ الكَبير»: واعْلَم أنَّ مَنْ يُنْكِرُ جوازَ رُؤيةِ الله يَلْزَمُه أَنْ يُنكِرَ رُؤْيَة جِبْرِيل، وفيه إنْكَارُ الرِّسَالةِ، وهُوَ كُفْرٌ. ثُمَّ إنَّ النُّصُوص وَرَدَتْ أنَّ مُحمّدًا صَلوات الله عَلَيهِ رَأى ربَّه بفُؤادِهِ، وجُعِلَ بَصرُهُ في فُؤَادِهِ، أَوْ رآهُ بِبَصَرِهِ وَجُعِل فُؤَادُه في بَصَرِه، وَكَيف لا؟ ومذهبُ أهـلِ السُّنَّةِ: الرُّؤْيةُ بالإراءة لا بِقُدْرَةِ العَبْدِ، فإذا حَصَّـل الله تَعالى العِلْمَ بِالشَّيْءِ مِنْ طَرِيقِ البَصَر كَانَ رُؤْيةً بالإراءة، وَإنْ حَصل مِنْ طَرِيق القَلْبِ كان مَعْرِفَةً، والله تَعالى قادِرٌ عَلى أن يُحصِّلَ العِلْمَ بِخَلْقِ مُدْرِكٍ للعُلوم في البَصَـرِ، كَما قَدر أن يُحصِّله بِخلْق مدرك للعُلوم في القَلْب. والمسألةُ مُـخْتلَفٌ فِيها بين الصَّحابةِ[٢]، واخْتِلافُ الوُقُوعِ ممَّا يُنبِئُ عن الاتِّفَاقِ على الجَوازِ، والله أعلم[٣].

---

(١) «شرح صحيح مسلم» للنووي (٣: ٤-٦).

(٢) هذه من نَوادِر المسائل التي وقع فيها الخلاف بين الصّحابة رضوان الله عليهم في مسألةٍ من مسائل العقيدة، ولم يكفِّر بعْضُهم بعضًا فيها!! ولهذا فالإلزام المذكور عن الرّازي في هذه المسألة بتكفير من يُنكر الرؤية غيرُ صوابٍ والله أعلم.

(٣) «مفاتيح الغيب» (٢٧: ٤١٣).

....

وأمَّا اقْتِضَاء النَّظْم فإن مجرى الكَلامِ إلى قَوله: ﴿وَهُوَ بِٱلْأُفُقِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾، مِنْ أمرِ الوَحْيِ، وتَلقِّيهِ من الملك، ودَفْع شُبَهِ الخُصُوم، ومِنْ قَوله: ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ﴾ إلى قوله: ﴿مِنْ ءَايَٰتِ رَبِّهِ ٱلْكُبْرَىٰٓ﴾ عَلى أمْرِ العُرُوج إلى الجَنَابِ الأقْدَسِ، والضَّمِير في: ﴿أَوْحَىٰ﴾ لله تَعَالى، و﴿عَبْدِهِۦ﴾ مِنْ إقامَة المُظْهَر مَوْضِع المُضْمَرِ، لتَصحيح نِسبةِ القُرْب، وتَحْقِيق معنى: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا﴾ [الإسراء: ١]. ولا يَخفَى على كُلِّ ذِي لُبٍّ إباء مَقام ﴿مَآ أَوْحَىٰ﴾ الحَمْلَ عَلى أنَّ جِبْرِيل أَوْحَى إلى عَبْدِ الله ما أَوْحَى، إذ لا يَذُوقُ منه أربابُ القُلوب إلا معنى المُنَاغاة(١) بين المُتسارِّين، ومَا يَنْطَوي عِنْده بساطُ الوَهْم، ولا يُطيقه نَطاقُ الفَهم، وكَلمةُ ﴿ثُمَّ﴾ على هَذا مُنَزَّلةٌ عَلى التَّراخِي بَيْنَ المَرتَبَتَيْن، والفَرْقِ بَينَ الوَحيَيْن؛ وَحْيٍ بواسِطَةٍ وتَعْليم، وآخرَ بغيرِ واسِطةِ لجهة التَّكريم، فَيَحْصُل عِنْده التَّرَقِّي مِنْ مَقامِ ﴿وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ﴾ [الصافات: ١٦٤] إلى مُخْدَع ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ﴾.

وروى السُّلَمي عَنْ جَعْفَر بن مُحمّد: أدْنَاه مِنْه حَتَّى كَان منه كَقَابِ قَوْسَيْن، والدُّنُوُّ مِنَ الله لا حَدَّ لَهُ، والدُّنُوُّ مِنَ العَبْدِ بالحدود، ﴿فَأَوْحَىٰٓ إِلَىٰ عَبْدِهِۦ مَآ أَوْحَىٰ﴾ قَالَ: بِلَا وَاسَطَة فَيما بَيْنه وبَيْنَه، سِرًّا إلى قَلْبِه لا يَعْلم بِهِ أَحَدٌ سِوَاه، بِلا واسطةٍ إلا في العُقْبَى حَتَّى يُعْطِيَه الشَّفَاعَةَ لأمته(٢).

﴿فَأَوْحَىٰٓ إِلَىٰ عَبْدِهِۦ مَآ أَوْحَىٰ﴾ أَيْ كَان ما كان وجَرَى مَا جَرَى.

وذَكَر الشَّيخ أبُو القَاسِم القُشَيْري فِي «مَفَاتِيح الحُجَج»: أَخْبَرَ الله تَعالى بِقَوْله: ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ﴾ أنّه صَلَوَات الله عَلَيْه بَلَغَ مِنَ الرُّتْبةِ والمَنْزِلَةِ القدرَ الأَعْلى ممَّا لا يَفْهَمُه الخَلْقُ، ثُمَّ قال: ﴿أَوْ أَدْنَىٰ﴾، أيْ: جَلَّ فَوْقَ ذَلِكَ(٣).

قَال شَيْخُنا شَيْخُ الإسلام أبو حَفْص السُّهْرَوَرْدِي قدَّس الله سرَّه: ﴿مَا زَاغَ ٱلْبَصَرُ﴾ إخْبَارٌ عَنْ حَاله صَلواتُ الله عَلَيه بوصفٍ خَاصٍّ، فكَانَ ﴿مَا زَاغَ ٱلْبَصَرُ﴾ حَالَهُ فِي طَرَفِ

---

(١) والمناغاة: تكليم الصبي بما يهوى من الكلام، كما في «العين» للفراهيدي (٤: ٤٥١) وغيره.

(٢) انظر: «حقائق التفسير» للسلمي (٢: ٢٨٤).

(٣) انظر هذا النقل في: «إرشاد الساري» للقسطلاني (٧: ٣٦٠).

....

الإعْراضِ، وفي طرفِ الإقبالِ تَلَقَّى مَا ورَدَ عليه في مقامِ قاب قوسينِ بالرُّوحِ والقلبِ، ﴿وَمَا طَغَىٰ﴾ حاله فِي الفِرَارِ من الله حَياء إلى مَطاوِي الانكسار لئَلَّا تَنْبَسِط النَّفسُ فَيطغَى، وقال: فِيه وَجهٌ آخرُ أَلطَفُ مِنهُ: أَنَّه ﴿مَازَاغَ ٱلْبَصَرُ﴾ حَيثُ لم يَتخلَّف عنِ البصيرة وَلَـم يَتقاصَرْ، و«مَا طَغَى» لَم يسبِق البَصِيْرة فيَتجاوَزَ حَـدَّه، ويَتعَدَّى مَقامَه، فَلَمْ يَزَلْ صَلَـواتُ الله عليه مستحلس حجاله، في خَفارة أدَبِ حَاله، حَتَّى خَرَقَ حُجُبَ السَّماواتِ فَانْصَبَّتْ إليه أَقْسَامُ القُرَبِ انْصِبَابًا، وَانْقَشَعَتْ عَنهُ حُجبُ الحُجُبِ حِجَابًا حِجَابًا، حَتّى اسْتَقَام عَلى صِرَاطِ ﴿مَازَاغَ ٱلْبَصَرُ وَمَا طَغَىٰ﴾، فَمَرَّ كالبَرْقِ الخَاطِفِ، إلى مُخْدَعِ الوَصْلِ واللَّطَائِفِ، وَهَذَا غَايةُ الأدَبِ، ونِهايَةُ الأرب[١].

وقال أَبُو العَبّاس بن عَطاء: لم يرَهُ بِطُغْيانٍ يَمِيْل، بَلْ رَآهُ عَلى شَرْطِ اعْتِدَالِ القُوَى.

وقال سَهْلُ بنُ عَبْدِ الله التُّسْتَرِيُّ: لم يَرجِع رَسُولُ الله ﷺ إلى شَاهِدِ نَفسِه، وَلا إلى مُشَاهَدَتِها، وإنَّما كَان مُشَاهِدًا بِكُلِّيَّتِهِ لربِّهِ، يُشاهد ما يَظْهر عليه من الصِّفَاتِ التي أَوجبتَ الثّبوتِ في ذلك المَحلِّ[٢].

وعَنْ «حَقَائِق» السُّلَمِيِّ، قَال الصَّادِقَ: لما قَرُبَ الحبيبُ مِن الحبِيبِ بغاية القُرْبِ، نَالَـتْهُ غَايةُ الهَيْـبَـةِ، فلَاطَفَهُ الحَقُّ بِغَايَةِ اللُّطفِ، لأنَّه لا يَحْتَمل غَايَةَ الهَيْبَة إلا غَايَـةُ اللُّطْفِ، وذَلِك قوله: ﴿فَأَوْحَىٰٓ إِلَىٰ عَبْدِهِۦ مَآ أَوْحَىٰ﴾ أي: كَانَ مَا كَان، وجَرى ما جَرى، قَال الحبيبُ لِلحبيبِ مَا يَقُول الحبيبُ لِحَبيبِه، وأَلطفَ له إِلْطاف الحَبِيْبِ لحَبِيبِه، وَأَسَرَّ إليه ما يُسِرُّ الحَبِيبُ إلى حَبيبِه، فَأَخفَيَا وَلم يُطلِعا عَلى سِرِّهِما أحدًا[٣].

وقَال جَعفرٌ: لَا يَعْلَم مَا رَأى إلا الَّذي أُرِيَ، وَالَّذِي رُئِي صَار الحَبِيبُ إِلى الحَبِيبِ قَرِيْبًا وله نَجيًّا وَبِه أَنِيْسًا، ﴿نَرْفَعُ دَرَجَٰتٍ مَّن نَّشَآءُ﴾[٤].

---

(١) «عوارف المعارف» ص ١٥١-١٥٣، طُبع ملحقًا في آخر «إحياء علوم الدين» للغزالي.

(٢) «تفسير التستري» ص١٥٦.

(٣) «حقائق التفسير» للسُّلَمي (٢: ٢٨٥).

(٤) المصدر السابق (٢: ٢٨٥).

قال فؤادُه لمَّا رآه: لم أعْرِفْك، ولو قَال ذلك لكانَ كَاذِبًا، لأنَّه عَرَفه، يعني: أنَّه رآه بعينِه وعَرَفه بِقَلبِه، ولم يَشُكَّ في أنّ مَا رآهُ حقٌّ، وقرئ: (ما كَذَّبَ) أي صَدَّقَه ولم يَشُكَّ أنَّه جِبريلُ عليه السّلام بِصُورَتِه.

﴿أَفَتُمَٰرُونَهُۥ﴾ من المِرَاءِ وهو المُلاحَاةُ والمُجادَلة، واشْتِقَاقُه مِنْ مَرْيِ النَّاقَة، كَأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ من المتجادلين يَمْرِي ما عند صاحبِه، وقُرئ: (أَفَتَمْرُونَه) أفتَغْلِبُونَه في المِراء، من مَارَيْتُه فَمَرَيْتُه. ولِما فيه من معنى الغَلَبة عُدِّيَ بـ«على»، كما تقول: غَلَبْتُه على كذا: وقيل: (أفتمرونه): أفتَجْحَدونه. وأنشدوا:

لَئِنْ هَجَرتَ أَخا صِدْقٍ وَمَكْرُمَة ... لَقَـدْ مَرَيْتَ أَخًا مَا كَانَ يَمْرِيكا

وقال السُّلمـي: ﴿مَا كَذَبَ ٱلْفُؤَادُ مَا رَأَىٰٓ﴾: البَصَـرُ، وَهُوَ مُشَاهَدَةُ رَبِّـه كِفاحًا ببَصَرِهِ وقَلْبِه[1].

وَقَال ابنُ عَطَاء: ما اعْتَقَدَ القَلْبُ خِلاف ما رَأَته العَين، وليسَ كل من رأى شيئًا مُكِّنَ فُؤادُهُ من إدرَاكِه، إذ العَيانُ قَد يظهَرُ فيَضطَرِبُ السِّـرُّ عن حمل الواردِ عليهِ، والرَّسُولُ ﷺ محمُول فيها فُؤادُهُ وعقلُه وحِسَّهُ ونظَرُه، وهذا يدلُّ على صِدقِ طَوِيَّتِه وحَمِلِه فِيمَا شُوهِد به[2].

قوله: (وقُرِئ: «مَا كَذَّبَ») قرأها هِشامٌ، وَالباقُون: بِتَخفِيفِها[3].

قوله: (مِنْ مَري النَّاقةِ) مَرَيْتُ النَّاقَةَ مَرْيًا: إذا مسحتَ ضَرعهَا لتدِرَّ، وأَمْرتِ النَّاقَةُ، إذا: دَرَّ لبنُها.

قوله: (وقُرِئ: «أَفَتَمْرُونَهُ») حمزة والكِسائي، والباقون: ﴿أَفَتُمَٰرُونَهُۥ﴾[4].

قوله: (لئن هجرت أخا صِدْقٍ) البيت، يقول: لَئِنْ هَجرتني، وَأَنَا ذُو صِدقٍ ومَكْرُمةٍ، لقد جَحدتَ حَقَّ أخٍ وَفيٍّ ما كان يَجحَدُ حَقَّكَ.

---

(١) «حقائق التفسير» للسُّلَمي (٢: ٢٨٥).

(٢) المصدر السابق (٢: ٢٨٥).

(٣) «التيسير في القراءات السبع» ص١٣١.

(٤) المصدر السابق ص١٣١.

وقالوا: يُقَال: مَرَيْتُه حَقَّه: إذا جَحَدْتَه، وتَعدِيَته بـ«على» لا تَصِحُّ إلا على مذْهب التَّضْمِين.

﴿نَزۡلَةً أُخۡرَىٰ﴾ مَرّةً أخْرَى من النُّزول، نُصِبَت النَّزْلة نَصْبَ الظَّرْفِ الَّذِي هُو مَرَّة، لأنَّ الفَعْلَة اسْمٌ لِلمَرَّةِ من الفِعْل، **فكانت في حُكْمِها**، أي: نـزل عليه جِبريلُ عَليه السَّلام نزلةً أُخْرى في صُورةِ نفسهِ، فَرآه علَيها، وذلك ليلةَ المِعْراجِ.

قيـل في سِدْرَةِ المُنْتهى: هِي شجـرةُ نَبْقٍ في السَّماءِ السَّابعةِ عَـن يمينِ العَرشِ **ثَمرُها كقِلالِ هَجَر**، وَورقُها كَآذانِ الفُيولِ، تَنْبُعُ مِن أصلِها الأَنْهارُ التي ذَكرها الله في كتابِه، يَسيرُ الرَّاكبُ في ظِلِّها سَبعينَ عامًا لا يَقْطعُها. وَالمُنتَهى: بِمعنى موضع الانتهاءِ، أو الانْتِهاء، كَأنَّها في مُنْتَهى الجَنَّةِ وآخرِها. وقيل: لم يُجاوِزْها أَحدٌ، وإليها يَنْتَهي علمُ المَلائكةِ وغيرِهم، وَلا يَعلمُ أَحدٌ مَا وَراءَها. وَقيل: تَنْتَهِي إِليها أرواحُ الشُّهَداءِ.

﴿جَنَّةُ ٱلۡمَأۡوَىٰٓ﴾: الجَنَّةُ التي يَصيرُ إِليها المُتَّقُونَ، عن الحسن. وقيل: تأْوِي إِليها أرواحُ الشُّهداءِ.

قوله: (**فكانت في حُكْمِها**) أي: فَكانت النزلةُ في حُكمِ المَرَّةِ، الفاء نَتيجة التَّعليلِ، لتفسيرِ ﴿نَزۡلَةً أُخۡرَىٰ﴾ بـ«مرّةً أُخرَى».

قال أبو البقاء: المَرَّةُ في الأصلِ: مصدرُ: مَرَّ يمُرُّ، ثُمَّ استُعْمِل ظَرفًا اتِّساعًا، وهَذا يدلُّ على قُوَّةِ شبه الزَّمانِ بالفِعل[(١)].

قوله: (**ثَمرُهَا كقِلالِ هَجَر**) في حديثِ المِعراجِ عنِ البُخَاريِّ ومُسلمٍ والنَّسائيِّ[(٢)] عَن أَنس: «ثُمَّ ذُهِبَ بي إلى سِدْرةِ المُنْتَهى، فإذا ورقُها كآذانِ الفِيَلَةِ، وَإذا ثَمرُها كَالقِلَالِ، فَلَّما غَشَّاهَا من أَمرِ الله مَا غشّى، تَغَيَّرت، فما أحدٌ يَستطِيْعُ أنْ يَنْعَتها من حُسْنِها».

---

(١) «إملاء ما منَّ به الرحمن» (١: ٢٥٤).

(٢) مُسلِم (١٦٢) أمّا روايتا البُخَاري (٣٢٠٧) والنَّسائي في «السنن» (١: ٢١٧) فهما عن أنس، عن مالك بنِ صَعْصَعة، فكان يجب التَّفريق.

وَقرأ عليٌّ وابنُ الزُّبيرِ وَجماعةٌ **(جَنَّهُ المأوى)، أي: سَتَرهُ بِظِلالِه وَدَخل فِيهِ**. وَعنْ عَائِشَةَ: أنَّها أَنْكَرتْهُ وَقالَتْ: مَنْ قرأ بِهِ فَأَجَنَّهُ الله.

﴿مَا يَغْشَىٰ﴾ تعظيمٌ وتَكْثيرٌ لِما يَغْشاهَا، فَقد عُلمَ بهذِهِ العِبارةِ أنَّ مَا يَغشاها من الخلائِق الدَّالّة عَلى عَظَمةِ الله وجلالِهِ: أَشياءُ لا يَكْتَنِهُهَا النَّعتُ ولا يُحيطُ بِها الوَصفُ. وقد قيل: يَغْشاها الجَمُّ الغَفِيرُ مِن المَلائِكةِ يَعْبُدونَ الله عِندَها. وَعن رسول الله ﷺ: «رأيتُ عَلى كُلِّ وَرقةٍ مِن وَرقِها مَلَكًا قَائمًا يُسبِّحُ الله». وعنه عليه الصَّلاة والسَّلام: «يَغشاها رَفْرفٌ مِن طيرٍ خُضْرٍ». وَعن ابن مسعودٍ وغيرِه: **يَغْشَاها فَرَاشٌ مِن ذَهَب**.

قولُه: (**«جَنَّهُ المَأْوَى»، أي: سَتَرهُ بظلالِه، وَدخل فيه**)، يعني: رسولَ الله ﷺ، سَتَرهُ المأوى ودَخل هو فِيه، قَال أَبو البقَاء: ويُقرأ: «جَنَّهُ» على أنَّه فِعلٌ، وهو شاذٌّ، والمُستعْملُ: أجَنَّهُ(١).

وقلتُ: ولهذا قَالت أمُّ المُؤمنين: من قَرأ بِهِ فأجَنَّهُ الله تعالى، أي: جعلَه مجْنُونًا، أو جعلَه في الجَنَنِ، أي: القَبرِ، تقُول العَربُ: أَجَنَّ الله جِبِلَّتَك، وأَجَنَّهُ الله، فهو مجْنُونٌ، من الشواذ.

قوله: (**رَفرفٌ**)، **النِّهاية**: الرَّفرفُ: البِسَاطُ، وقيل: ما كان من الدِّيباجِ وغيره رقِيقًا حَسنَ الصَّنْعة، ثم اتُّسِعَ فيه.

قوله: (**يَغْشاها فَراشٌ من ذهبٍ**) عن ابن مَسعودٍ قال: لما أُسريَ برسولِ الله ﷺ انتُهي به إلى سِدْرةِ المُنتهى، وإليها ينتهي ما يُعْرجُ بِهِ من الأرضِ، فيُقبضُ منها، وإليها ينتهي ما يَهبِطُ من فوقِها، فيُقبضُ منها، قال: ويَغشَى السِّدْرةَ ما يَغشَى، قال: فَراشٌ من ذَهبٍ(٢)، أخرجه مُسلمٌ والتِّرمذيُّ والنَّسائيُّ(٣).

---

(١) «إملاء ما مَنَّ به الرحمن» (٢: ٢٤٧).

(٢) من قوله: «عن ابن مسعود» إلى هنا ساقط من (ط) وأثبته من (ح) و(ف).

(٣) مُسلِم (١٧٣)، والترمذيُّ (٣٢٧٦) وقال: هذا حديثٌ حسن صحيح، والنَّسائي (٤٥١).

﴿مَازَاغَ﴾ بصــرُ رسـولِ الله ﷺ ﴿وَمَاطَغَىٰ﴾ أي أثبت مـا رَأى إثبـاتًا مُستيْقِنًا صَحيحًا، من غيرِ أَن يَزِيغَ بَصرُه عَنه أو يَتجاوَزَه، أَو مَا عَدَل عن رُؤيَةِ العَجائِب التي أُمِر بِرُؤيَتِها ومُكِّن مِنها، ﴿وَمَاطَغَىٰ﴾: ومَا جَاوَز ما أُمِر بِرؤيَتِه.

﴿لَقَدْرَأَىٰ﴾ والله لقَد رأى ﴿مِنْ ءَايَٰتِ رَبِّهِ﴾ **الآيات التي هي كُبْرَاها** وعُظْمَاها، يعني: حين رُقيَ به إلى السَّماءِ فأُرِي عَجائِب المَلكُوت.

[﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ * وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ * أَلَكُمُ ٱلذَّكَرُ وَلَهُ ٱلْأُنثَىٰ * تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَىٰٓ * إِنْ هِىَ إِلَّآ أَسْمَآءٌ سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَٰنٍ ۚ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ ۖ وَلَقَدْ جَآءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ ٱلْهُدَىٰٓ﴾ ١٩ - ٢٣].

اللاتُ والعُزّىٰ ومناةُ: أصنـامٌ كانت لهم، وهي مؤنَّـثاتٌ؛ فاللَّاتُ كانت لِثَقِيفٍ

قوله: (رأى ﴿مِنْ ءَايَٰتِ رَبِّهِ﴾، **الآياتِ التي هي كُبْراها**)، قال أبو البقاء: ﴿ٱلْكُبْرَىٰٓ﴾ هي مفعولُ ﴿رَأَىٰ﴾، وقيل: هو نعتٌ لـ﴿ءَايَٰتِ رَبِّهِ﴾، والمفعول محذوفٌ، أي: شيئًا من آيات ربِّه الكبرى[1].

الانتصاف: ﴿ٱلْكُبْرَىٰٓ﴾ صفةٌ لـ﴿ءَايَٰتِ رَبِّهِ﴾ لا مفعول به، ويكون المَرئيُّ محذوفًا تعظيمًا له، ولأنَّ في الآياتِ ما لم يَرَهُ، وفيها ما رآهُ، وعلى الأوَّلِ يكون مقتضَاهُ أنَّه رأى الآياتِ الكُبرى كلَّها على الشُّمولِ، فإنَّ آياتِ الله لا يحيطُ بها أحدٌ.

فإنْ قُلتَ: عامٌّ أُريدَ به الخصوصُ، قلتُ: فقد رَجعَ إلى الأوَّلِ بعد تكلُّفٍ[2].

الإنصاف: ويجوزُ أن تكونَ ﴿ٱلْكُبْرَىٰٓ﴾ مُفردًا مفعولًا وجُعِلَ الإسراءُ وما رأَى فيهِ من العجائبِ كالشَّيءِ الواحِدِ، فلا يَرِدُ عليه سُؤالُ صاحبِ «الانتصافِ»، وعلى هذا أوّلَ الزَّمخشريُّ قوله: ﴿لِنُرِيَكَ مِنْ ءَايَٰتِنَا ٱلْكُبْرَى﴾ الآية الكبرى من آياتِنا.

قوله: (**اللاتُ والعُـزّى ومـناةُ: أصنام**)، قال الـزَّجَّاجُ: فلمَّا قـصَّ هذه الأقـاصِيصَ،

---

(١) «إملاء ما من به الرحمن» (٢: ٢٤٧).

(٢) «الانتصاف» (٤: ٤٢١-٤٢٢).

بالطَّائِفِ. وقيل: كانت بنخْلةٍ تعبدُها قريشٌ، وهي فَعْلةٌ من لَوَى؛ لأنَّهم كانوا يلوُونَ عليها ويَعْكُفونَ للعبادَةِ. أو يَلتَوُونَ عليها: أي يطُوفونَ. وقُرِئ (اللاتّ) بالتَّشديدِ، وزَعمُوا أنَّه سُمِّيَ بِرجُلٍ كان يَلِتُّ عِنْدَه السَّمنَ بالزَّيتِ ويُطعِمُه الحاجّ. وعن مجُاهِد: كان رجل يَلِتُّ السَّوِيقَ بالطَّائفِ، وكانوا يَعْكُفونَ على قبره، فجعلوه وثَنًا.

قيلَ لهم: ﴿ أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ ﴾ أي: أخبرونا عن هذه الآلهةِ التي تَعْبُدونَها من دُونِ الله، هل لها من هذه القُدرةِ والعَظمةِ التي وُصِف بها ربُّ العزَّةِ شيءٌ؟!(١)

قلتُ: ونظيرُ الآياتِ في هذا المعنى قولُه تعالى: ﴿ أَفَمَنْ هُوَ قَآئِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْ ۗ وَجَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ قُلْ سَمُّوهُمْ ۚ أَمْ تُنَبِّـُٔونَهُۥ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِى ٱلْأَرْضِ أَم بِظَٰهِرٍ مِّنَ ٱلْقَوْلِ ﴾ [الرعد: ٣٣] إذ المعنى: أفالله الذي هو قائمٌ رَقيبٌ على كلِّ نفسٍ صالحةٍ وطالحةٍ بما كَسبتْ، يعلمُ خيرَه وشرَّه، كمن ليسَ كذلك!! أو لم يوحدوه وجعلوا له شُركاءَ!؟ إلى قوله: ﴿أَم بِظَٰهِرٍ مِّنَ ٱلْقَوْلِ﴾ أي: بل أتسمُّونَهم شركاءَ بظاهرٍ من القَولِ، من غيرِ أن يكونَ لذلك حقيقةٌ، وهو معنى قوله: ﴿ إِنْ هِىَ إِلَّآ أَسْمَآءٌ سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَٰنٍ ﴾ ويُمكنُ أنْ يُقالَ: إنَّه تعالى لـمَّا ردَّ طعنَ المشـركين في النَّبيِّ ﷺ بقوله: ﴿ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ﴾ وفي ما أُنزل إليه بقوله: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ﴾ وقرّر المعنى الثّاني بقولِه: ﴿ ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ * فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ * فَأَوْحَىٰٓ إِلَىٰ عَبْدِهِۦ مَآ أَوْحَىٰ ﴾ إلى آخرِها، حتى بَلغَ به الغايةَ القُصْوى، أخذَ يُبيِّنُ ضَلالَتهم بقوله: ﴿ أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ ﴾ إلى آخِرِ الآيات، ووبَّخَهم على غِوايَتِهم، حيثُ جعلوا لله شُرَكاءَ إناثًا، وسمَّوها بأسامِيَ لا حقيقة لها، أي: هذه الضَّلالةُ والغِوايةُ التي بلغت غايَتها، ولذلك التفتَ من المُخاطبة ناعِيًا عَليهم إلى الغَيْبَة ثُبوتَهم على الضَّلالة بعد مجيء الآياتِ البيناتِ بقوله: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ ۖ وَلَقَدْ جَآءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ ٱلْهُدَىٰٓ ﴾. والظَّاهرُ أنَّ الواو للحالِ، وقد دخلتْ على الجملةِ القَسَميَّةِ مقررة لجهةِ الإشْكالِ، ولهذا قال الوَاحِديُّ: هذا التعجب من حَالِهم، حيثُ لم يَتركوا عِبادتَها مع وُضوحِ البيانِ(٢)، والله أعلم.

---

(١) «معاني القرآن» (٥: ٧٢).

(٢) انظر: «الوسيط» للواحدي (٤: ٢٠٠).

و«العُـزَّى» كانت لغَطَفانَ وهي سَمُـرةٌ، وأصلُها تأنيثُ الأعَـزِّ. وبعث إليهـا رسولُ الله ﷺ خالدَ بن الوليد فقطَعَها، فخرجت منها شيطانةٌ ناشِرةً شعرَها، داعيةً ويْلَها، واضِعةً يدَها على رأسِها، فجعل يضْرِبُها بالسَّيفِ حتى قتلَها وهو يقول:

يا عُزَّ كُفْرانَكِ لا سُبْحَانَك ... إني رَأيْتُ الله قـد أهـانَـك

ورجع فأخبر رسولَ الله ﷺ فقال عليه الصَّلاة والسَّلام: «تلْكَ العُزَّى ولنْ تُعْبَد أبَدًا».

ومَناةُ: صخرةٌ كانت لهُذَيل وخُزاعَة. وعن ابنِ عبَّاس رضي الله عنهما: لثقيفٍ. وقرئ: (ومَناءَة) وكأنَّها سُمِّيت مَناة؛ لأنَّ دِماء النَّسائِك كانت تُمْنَى عِندَها، أي: تُراقُ، ومَناءةُ، مَفْعلةٌ مِن النَّوْءِ، كأنَّهم كانوا يَستَمْطِرون عِندها الأنواءَ تبرّكًا بِها.

و﴿ٱلْأُخْرَىٰٓ﴾ ذمٌّ، وهي المتأخِّرةُ الوضِيعةُ المِقْدارِ، كقوله تعالى: ﴿وَقَالَتْ أُولَىٰهُمْ لِأُخْرَىٰهُمْ﴾ [الأعراف: ٣٩] أي: وُضَعاؤهم لرُؤسائِهم وأشرافِهم.

قوله: (و﴿ٱلْأُخْرَىٰٓ﴾ ذمٌّ وهي[1]) إلى آخـره، الانتصاف: «أُخْـرى»: تأنيثُ «آخـر»؛ أفعل، ولا شكَّ أنَّه في الأصلِ من التَّأَخُّرِ الوجوديِّ، إلَّا أنَّ العربَ عدَلَت به عن التَّأَخُّرِ الوُجودِيِّ، إلى استعماله حيثُ يذكر مُغايِرًا لما تقدم لا غيرُ، وسُلبت دَلالتُها عن المعنى الأصليِّ، بخلافِ آخِر وآخِرة، فإشعارُهما بالتقدم الوجودِيِّ ثابتٌ، ومِنْ ثَمَّ قالوا: ربيعٌ الآخِرُ، جمادى الآخِرة، بكسر الخاء ليدُلَّ على التَّأخِيرِ الوُجودِيِّ، وهذا البحث حرّره ابنُ الحاجب، وهو الحقُّ، فحينئذ يكون الإشعارُ يَتغايَر في الذّكرِ مع مراعاةِ الفواصلِ[2].

الإنصاف: إنَّما حمـل الزَّمخشريُّ على القـولِ الأوّل قوله إنَّه رأى «أخـرى» إذا كانت تأنيث «آخَر» ـ بفتح الخاء ـ يَستدعي مشاركة «ما»، فجُعلت قرينةً لها في الوَصْفِ المذكور لما سَبَقه، وهاهنا مناةٌ ثالثةٌ، وليست اللّاتُ والعُزى موصُوفين بكون كُلٍّ واحدٍ منهما ثالثة، فامْتَنع أنْ يُقال الأخرى بهذا المعنى، فلذلك عَدَل الزَّمخشريُّ.

(١) في (ح) و(ف) و«نهي» وما أثبته من (ط) وهو موافق لما في «الكشاف».
(٢) «الانتصاف» (٤: ٤٢٢).

ويجوزُ أن تكون الأوّليَّة والتَّقدّم عِندهم للَّات والعُزَّى. كانوا يقولون: إنَّ الملائِكةَ وهذِه الأصنامَ بناتُ الله، وكانوا يَعبُدُونهم ويزعُمون أنَّهم شُفَعاؤهم عِندَ الله تَعالى مع وأدِهِم البناتِ، فقيل لهم: ﴿أَلَكُمُ ٱلذَّكَرُ وَلَهُ ٱلْأُنثَىٰ﴾، **ويجوز أن يُراد: أنّ** اللَّات والعُزَّى ومَناةَ إناثٌ، وقَدْ جَعلْتُموهنَّ لله شُركاءَ، وَمِن شَأنِكم أن تحتقِروا الإناثَ، وتستَنْكِفوا من أن يُولدنَ لَكم ويُنْسَبنَ إليكُم، فَكيفَ تجعلونَ هؤلاءِ الإناثَ أندادًا لله وتسمونهنّ آلهة؟! ﴿قِسْمَةٌ ضِيزَىٰٓ﴾ جائرةٌ، من ضَازَهُ يَضيزُه إذا ضَامَهُ؛ **والأصل: ضُوْزَى، ففُعِلَ بها ما فُعِلَ بـ«بِيض»**؛ لتسلّم الياء. ....

والظَّاهِر أنَّ صاحبَ «الانتصاف» لم يَفهمْ عنه هذا المعنى، وقد كَشف عن المعنى القاضي حيثُ قال: ﴿ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ﴾: صِفتان للتَّوكيد، كقوله تعالى: ﴿يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾ [الأنعام: ٣٨]، أو ﴿ٱلْأُخْرَىٰٓ﴾ من التأخر في الرُّتبة(١).

وذلك أنه لَمَّا عُطِفَ ﴿وَمَنَوٰةَ﴾ عليها، عُلم أنَّها ثالِثَتها، فجيءَ بالثالثة توكيدًا، فالأخرى؛ إما توكيدٌ مثلُها، أو تُجعل بمعنى أُخرى من التأخر الوجودي، فتصيرُ حينئذٍ مثل «ثُمَّ» في أنْ يُذهب بها إلى التَّراخي بحسبِ الزَّمانِ حقيقةً، أو المرتبة مجازًا، فقولُ المصنِّفِ: «والأُخرى ذمٌّ» من القَبيلِ الثاني، وقوله: «الأوّليَّة والتقدُّم عندهم للَّات» من القَبيل الأول.

قوله: (**ويجوز أن يُرادَ أنّ**)، الفرق بين هذا الوجه وما سبق، أنَّ الإنكارَ على الأوّلِ زاد على قولهم: إنَّ الملائكةَ وهذه الأصنام بناتُ الله، مع اسْتِنكافِهم عن البناتِ، فأنْكر عليهم قولَهم حال اسْتِنكافِهم، ألا ترى كيف أوقَعَ قولَه: «مع وأدِهِمُ البناتِ» حالًا منِ فاعلِ «يقولون»؟! وعلى الثّاني: الإنكارُ واردٌ على فعلهم، فإنَّهم لـمَّا عبدوها وهي إناثٌ جعلوها شركاءَ لله تعالى في العبادة، فأنكرَ عَلَيهم ذلك الفعل، ولذلك قال: «وقد جعلتموهُنَّ لله شركاء...» إلى آخره.

قوله: (**والأصل: ضُوْزى، ففُعِل بها ما فُعِلَ بـ«بِيض»**)، **الجوهري**: هو فُعلى مثل: طُوبى وحُبلى، وإنَّما كَسروا الضَّاد لِتَسْلم الياءُ، لأنَّه ليس في كلام العرب فِعْلى صفةً، وإنَّما

---

(١) «أنوار التنزيل» (٥: ٢٥٦).

وقرئ: (ضِئْزَى) مِن: ضَأَزَه، بالهمز. و(ضَيْزَى) بفتح الضَّادِ. ﴿هِىَ﴾ ضَميرُ الأصنامِ، أي مَا هِيَ ﴿إِلَّآ أَسْمَآءٌ﴾ ليس تحتَها في الحقيقةِ مُسمَّياتٌ، لأنَّكم تَدَّعُون الإلهية لما هو أبعدُ شيءٍ مِنها وأَشدُّه منافاةً لها. ونحوه قوله تعالى: ﴿مَا تَعۡبُدُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ أَسۡمَآءً سَمَّيۡتُمُوهَآ﴾ [يوسف: ٤٠] أو ضمير الأسماءِ وهِي قولهم: اللَّاتُ والعُزَّى ومَنَاة، وهم يقصدون بها أسماءَ الآلهَةِ، يَعني: ما هذه الأسماءُ إلا أَسماءٌ سَمَّيتُموها ....

هو من بناء الأسماء كالشِّعْرى والدِّفْلى. وجمع الأبيضِ بِيضٌ، وأصله بُيْضٌ - بضم الباء -، وإنّما أبدلوا من الضَّمة كسرةً ليصح البناء.

قال(١) الزَّجَّاجُ: أجمعُوا أنَّ أصل ضِيزى، ضُوزَى، نُقلت من «فِعْلى» إلى «فُعلى»، كأبيضَ إلى بِيْضٍ وأصله بُوضٌ، كأحمر وحُمْرٌ، فنُقلت الضَّمةُ إلى الكَسْرة وهم لا يعرفون في الكلام فِعْلى صفة، بل فَعلى بالفتح نحو سَكْرَى وغَضْبَى، وبالضَّم؛ نحو: حُبْلى وفُضْلى، ولذلك قالوا: مِشية حيكى، وهي مِشيةٌ يحيك فيها صاحبها: أي يتبختر، فحيكى عندهم: فُعلى بضمّ الفاء أيضًا(٢).

قوله: (**وقُرِئ: «ضِئزى» من: ضأزه، بالهمز**) ابن كثير: ضِئْزى بالهمز، والباقون بغير همزٍ(٣).

قوله: (**يعني: ما هذه الأسماءُ إلا أسماءٌ سمَّيتُموها**) وقال أبو البقاء: يجب أن يكونَ المعنى: ذواتَ أسماء، لقوله: ﴿سَمَّيۡتُمُوهَآ﴾، لأنَّ لفظ الاسم لا يُسمّى(٤). والمصنِّف ذهبَ إلى أنَّ هذه التَّسمِيَةَ تسميةٌ ليس لها مُسمَّيات يستحق أن يُسمى بها، لأنّ الإله ينبغي أن يكون

---

(١) في (ح) و(ف) جاء قوله: «قال الزجاج» إلى قوله: «أيضًا»، بعد قوله: «والباقون: بغير همز» في التعقُّب المتعلق بالقراءة، لكنه جاء في (ط) متصلًا بالتعقُّب السابق وهو أصوب، لأنه لا تعلُّق له بالقراءة وإنما بالاشتقاق.

(٢) «معاني القرآن» (٥: ٧٣).

(٣) «التيسير في القراءات السبع» ص١٣١.

(٤) «إملاء ما من به الرحمن» (٢: ٢٤٧).

بِهَواكُم وشَهوتِكُم، ليسَ لَكُم مِن الله على صحَّةِ تَسميتها برهانٌ تتعلَّقُون بِه. ومَعنى ﴿سَمَّيْتُمُوهَآ﴾ سمَّيْتم بها، يقال: سمَّيْتُه زَيدًا، وسمَّيْتُهُ بزيدٍ. ﴿إِن يَتَّبِعُونَ﴾ ـ وقُرِئَ بالتَّاءِ ـ ﴿إِلَّا ٱلظَّنَّ﴾ إلا تَوهُّمَ أنَّ مَا هُم عَليه حَقٌّ، وأنَّ آلهتهم شفعاؤُهم، ومَا تَشتهيه أنفُسهم، ويَترُكُونَ مَا جاءَهُم مِن الهُدى والدَّليلِ عَلى أنَّ دينَهم بَاطلٌ.

[﴿أَمْ لِلْإِنسَٰنِ مَا تَمَنَّىٰ * فَلِلَّهِ ٱلْآخِرَةُ وَٱلْأُولَىٰ﴾ ٢٤-٢٥].

﴿أَمْ لِلْإِنسَٰنِ مَا تَمَنَّىٰ﴾ هي أمْ المنقَطِعة ومعنى الهمزة فيها الإنكارُ، أي: ليسَ للإنسانِ ما تمنَّى، والمُرادُ طمَعُهم في شفاعةِ الآلهةِ، وهو تَمَنٍّ على الله في غاية البُعدِ، وقيل: هو قولهم: ﴿وَلَئِن رُّجِعْتُ إِلَىٰ رَبِّىٓ إِنَّ لِى عِندَهُۥ لَلْحُسْنَىٰ﴾ [فصلت: ٥٠] وقيل: هو قولُ الوليدِ بن المُغيرة ﴿لَأُوتَيَنَّ مَالًا وَوَلَدًا﴾ [مريم: ٧٧] وقيل: هو تمنِّي بعضِهم أن يكونَ هو النبيَّ ﷺ.

﴿فَلِلَّهِ ٱلْآخِرَةُ وَٱلْأُولَىٰ﴾ أي هو مالِكُهما، فهو يُعطي منهما من يشاءُ ويمنعُ من يشاءُ، وليس لأحدٍ أن يتحكَّم عليه في شيءٍ منهما.

[﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغْنِى شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا إِلَّا مِنۢ بَعْدِ أَن يَأْذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرْضَىٰٓ﴾ ٢٦].

خالقًا رازقًا عالمًا مُثيبًا ومُعاقِبًا، وإليه الإشارة بقوله: «سمَّيْتُموها بهواكم وشَهوتِكم». وفي «الكبير»: وقيل: أي قُلتُم عُزّى ولا عِزَّة لها، وقلتم: إنّها آلهة، وليست بآلهة[1].

قوله: (والدَّليلِ على أنَّ دينَهم باطلٌ) عطفٌ تفسيريٌّ على الهُدى، وإنَّما جعله دليلًا وسُلطانًا على بُطلان دينهم لأنَّه مجْلُوبٌ لقوله: ﴿مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَٰنٍ﴾ [يوسف: ٤٠]. و[النجم: ٢٣]، أي: ما لهم من دليلٍ قطّ، ما يتّبعُون إلَّا شَهَواتِ الأنفس، والحالُ أنْ جاءهم دليلٌ قاطعٌ وسلطانٌ قاهر على بُطلان ما هم عليه، فيكون قوله: ﴿وَلَقَدْ جَآءَهُم﴾ حالًا مُقرِّرة لجهة الإشكال.

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٨: ٢٥٨).

يعني: أنّ أمر الشَّفاعةِ ضيِّقٌ، وذلك أنَّ الملائكةَ مع قُرْبَتهم وزُلْفاهم وكثرتِهم واغْتِصَاصِ السَّمواتِ بجُموعِهم لو شَفَعُوا بأجمعِهم لأحدٍ لم تُغنِ شفاعَتُهم عنه شيئًا قطُّ ولم تنفع، إلا إذا شَفَعُوا من بعد أن يأذن الله لهم في الشَّفَاعةِ لِمن يشاءُ الشَّفاعَةَ له ويَرْضَاهُ ويراه أَهلًا لأن يُشْفَعَ لَه، فكيف تَشْفَعَ الأصنامُ إليه لِعَبَدَتِهم؟!

[﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْآخِرَةِ لَيُسَمُّونَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ تَسْمِيَةَ ٱلْأُنثَىٰ * وَمَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ ۖ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ ۖ وَإِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِى مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا * فَأَعْرِضْ عَن مَّن تَوَلَّىٰ عَن ذِكْرِنَا وَلَمْ يُرِدْ إِلَّا ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا * ذَٰلِكَ مَبْلَغُهُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ ۚ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِۦ وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ ٱهْتَدَىٰ﴾ ٢٧-٣٠].

﴿لَيُسَمُّونَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ﴾ أي كلَّ واحدٍ منهم ﴿تَسْمِيَةَ ٱلْأُنثَىٰ﴾ لأنَّهم إذا قالوا: الملائكةُ بناتُ الله، فقد سَمَّوْا كُلَّ واحدٍ مِنهم بنتًا، وهي تسميةُ الأنثى ﴿بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ﴾ أي: بذلك وبِما يقولون. وفي قراءة أُبيٍّ: (بها)، أي: بالملائكةِ، أو التَّسميةِ. ﴿لَا يُغْنِى مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا﴾ يعني: إنَّما يُدرَكُ الحقُّ الذي هو حقيقةُ الشَّيءِ وما هو عليه بالعِلم والتَّيقُّن، لا بالظَّنِّ والتَّوَهُّمِ. ﴿فَأَعْرِضْ﴾ عن دعوةِ من رَأيته مُعرضًا عن ذكر الله وعنِ الآخرةِ ولم يُرد إلا الدُّنيا، ولا تتهالَك على إسلامِهِ، ثُمَّ قال: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ﴾ أي: إنَّما يعلمُ الله من يُجيبُ ممن لا يُجيبُ، وأنتَ لا تعلمُ، فخفِّضْ على نفسِك ولا تُتْعِبْها، فإنَّك لا تَهدي من أحببتَ، وما عليكَ إلا البلاغُ. وقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ مَبْلَغُهُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ﴾ اعتراض، أو فأَعرِض عنه ولا تُقابِلْه، إنَّ ربك هو أعلم بالضَّالِّ والمُهتدِي، وهو مُجازِيهما بما يستَحِقَّان من الجزاء.

قولُه: (إنما يُدرَكُ الحقُّ) قال القاضي: الحقُّ الذي هو حقيقةُ الشيءِ؛ لا يُدرَكُ إلا بالعلم، والظَّنُّ لا اعْتِبار له في المعارف الحَقيقيّة، وإنَّما العِبرةُ به في العمليات وما يكون وصْلَةً إليها[1].

---

(١) «أنوار التنزيل» (٥: ٢٥٧).

[﴿ وَلِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ لِيَجْزِيَ ٱلَّذِينَ أَسَٰٓـُٔواْ بِمَا عَمِلُواْ وَيَجْزِيَ ٱلَّذِينَ أَحْسَنُواْ بِٱلْحُسْنَى * ٱلَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَٰٓئِرَ ٱلْإِثْمِ وَٱلْفَوَٰحِشَ إِلَّا ٱللَّمَمَۚ إِنَّ رَبَّكَ وَٰسِعُ ٱلْمَغْفِرَةِۚ هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ إِذْ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ وَإِذْ أَنتُمْ أَجِنَّةٞ فِي بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْۖ فَلَا تُزَكُّوٓاْ أَنفُسَكُمْۖ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ ٱتَّقَىٰٓ ﴾ ٣١-٣٢].

قرئ: ﴿لِيَجْزِيَ﴾ و(لِنَجْزيَ)، بالياء والنون فيهما. ومعناه: أنّ الله عز وجل إنّما خلقَ العالَمَ وسوَّى هـذا الملكوتَ لهـذا الغَـرضِ: وهـو أنْ يُجازيَ المُحسنَ مـن المكلَّفين والمُسيءَ منهم. ويجوزُ أن يتعلَّق بقوله: ﴿هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِۦ وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ ٱهْتَدَىٰ﴾ لأنَّ نتيجةَ العلمِ بالضَّالِّ والمُهتدِي جزاؤهما. ﴿بِمَا عَمِلُواْ﴾ بعقابِ ما

قوله: (قُرِئ: ﴿لِيَجْزِيَ﴾، و«لِنَجْزيَ») والمشهورة: «يَجزي» بالياء[1] فيهما.

قوله: (ويجوز أن يتعلَّق بقوله: ﴿هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ﴾): أي ﴿لِيَجْزِيَ﴾ إمَّا تعليلٌ لقوله: ﴿وَلِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ وإمَّا لقوله: ﴿هُوَ أَعْلَمُ﴾ المعنى: أنَّ قولَه: ﴿هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ﴾[2] و﴿بِمَنِ ٱهْتَدَىٰ﴾، ليجزي كلَّ واحدٍ منهما بما يستحقه، فيكون قوله: ﴿وَلِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ على هذا مُعترضةً، توكيدًا لما تضمَّن الكلام من معنى القُدرةِ والمنَعَةِ، يعني هو عالمٌ كاملُ العلمِ، قادرٌ تامُّ القُدرة، يعلم أحوال المكلَّفينَ فيُجازِيهم، لا يمنعه أحدٌ مما يُريده، لأنَّ كلَّ شيءٍ تحت قهرِهِ وسُلْطانِه.

قال الواحدي: «لله مُلك السَّموات والأرض»: إخبارٌ عن قُدْرتِه وسَعةِ مُلكه، وهو معترَضٌ، أي: إذا كان أعلم بهم جازى كُلًّا بما يستحِقّه، وإنّما يقْدِر على المُجازاة إذا كان كَثيرَ المُلك[3]. تم كلامه.

وكان هذا من تَوارد الخاطِر، وعلى الأوّل مُتَّصل بقوله: ﴿فَأَعْرِضْ عَن مَّن تَوَلَّىٰ عَن ذِكْرِنَا وَلَمْ يُرِدْ إِلَّا ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا﴾ أي: فأعرِض عن دعوةٍ من تدعُوه إلى لقاءِ ربِّه والدَّار الآخِرة وهو

(١) انظر: «إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر» لشهاب الدين الدِّمياطي ص٧١٧.
(٢) من قوله: «أي: ﴿لِيَجْزِيَ﴾ إما تعليل» إلى هنا سقط من (ط).
(٣) «الوسيط» (٤: ٢٠١).

عملوا من السُّوءِ. و﴿بِٱلْحُسْنَى﴾ بالمثوبةِ الحُسنى وهي الجَنَّة. أو بسببِ ما عَملوا من السُّوءِ وبسببِ الأَعمالِ الحُسنى.

﴿كَبَٰٓئِرَ ٱلْإِثْمِ﴾ أي الكبائرَ من الإثم؛ **لأنَّ الإثمَ جنسٌ يَشتمـلُ على كبـائرَ وصغائرَ**، والكبائرُ: الذُّنوبُ التي لا يسقطُ عقابُها إلا بالتَّوبةِ. وقيل: التي يكْبُر عقابُها بالإضافةِ إلى ثوابِ صاحبِها، ﴿وَٱلْفَوَٰحِشَ﴾ ما فَحُشَ من الكبائِر، **كأنه قال: والفواحشَ منها خاصَّةً**: وقُرِئَ: (كَبِيْرَ الإثْم) أي: النَّوع الكبير منهُ، وقيل: هو الشِّركُ بالله. واللَّمَمُ: ما قَلَّ وصَغُرَ. ومنهُ: اللَّممُ: المسُّ من الجُنونِ، واللوثةُ منه. وأَلَمَّ بالمكانِ: إذا قَلَّ فيه لُبْثُه. وألَمَّ بالطَّعامِ: قَلَّ منه أكلُهُ: ومنه:

لِــقَاءُ أَخِـلَّاءِ الصفاء لِـمَامُ

يقول: ﴿مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا﴾، والحال أنَّ الله سبحانه وتعالى إنّما خلق العالم وسوَّى هذا الملكوت لِيَجْزي المُحسن والمُسيء، ويكون قوله: ﴿ذَٰلِكَ مَبْلَغُهُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ﴾ تعريضًا بهم، وبِظَنِّهم الباطل أنهم يُتركون سُدى، ويَزعُمون أنَّ السّماوات والأرض وما بينهما خُلقَ عبثًا، وقوله: ﴿إِنَّ رَبَّكَ﴾ الآية، على هذا اعتراضٌ وتوكيدٌ للتَّهديدِ والوَعيدِ.

قوله: (**لأن الإثمَ جنسٌ يشتمل على كبائر وصَغائر**) إلى آخره، **الانتصاف**: أطالَ الزَّمخشريُّ الكلامَ في هذه الآية على مُعتَقَدين فاسِدين؛ أحدهما وجُوب تعذيب مُرتكب الكبيرة إنْ لم يتُب، والثاني: وجوبُ تكفير صَغائر مُجتنب الكبائر مع عدم التَّوبة، وله أنْ يُعذِّبَ بالصَّغائر مع اجتنابِ الكبائر وليس في الآية ما يُخالف ذلك فلا حاجة إلى الإطالةِ.

قوله: (**كأنَّه قال: والفَواحِش منها خاصَّة**) يُريد أنَّه من أُسلوب قوله: ﴿وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ...وَجِبْرِيلَ﴾ [البقرة: ٩٨].

قوله: (**لِقاء أخِلّاء الصفاء لِمامُ**) تمامُه:

وكلُّ وِصَالِ الغانيات ذِمَامُ[(١)]

---

(١) ذكره المرزوقي في «مشاهد الإنصاف» (٤: ٤٢٥) بحاشية «الكشّاف».

والمـرادُ الصَّغائرُ من الذُّنوبِ. ولا يخلو قـولُه تعالى: ﴿إِلَّا ٱللَّمَمَ﴾ مـن أنْ يكـونَ استثناءً منقطِعًا أو صفةً، كقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [الأنبياء: ٢٢] كأنَّه قيلَ: كبائرُ الإثمِ غير اللَّممِ، وآلهةٌ غيرُ الله.

وعن أبي سعيدٍ الخُدْريِّ: اللَّممُ هي النَّظْرةُ، والغَمزَةُ، والقُبْلَةُ. وعن السُّدِّيِّ: الخَطْرةُ من الذَّنبِ، وعن الكَلْبِيِّ: كُلُّ ذَنبٍ لم يَذْكرِ الله عليه حَدًّا ولا عَذابًا. وعن عطاء: عادةُ النَّفس، الحينَ بعد الحينِ.

وفي «ديوان الأدب»: فلانٌ يزورنا لمامًا، أي: في الأحايين[1]. **الجَوْهرِيُّ**: يُقال: بِئرٌ ذَمَّةٌ، قليلةُ الماء وجمعها: ذِمام.

قوله: (أو صِفَة كقوله: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ﴾) قيل: فيه نظرٌ، لأنَّ ﴿كَبَٰٓئِرَ ٱلْإِثْمِ﴾ معرفةٌ، و«غيرَ اللّمم» نكرةٌ، اللهم إلا أنْ يُحمل على الجنس نحو قوله: ﴿ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾، وإذا حُمل على الصِّفة يكون مثلَ قول الشاعر:

.... إلا الـــفَـــرْقَـــدانِ[2]

لأنَّ ﴿كَبَٰٓئِرَ ٱلْإِثْمِ﴾ ليس جَمْعًا مَنْكُورًا.

قوله: (عَادةُ النَّفسِ الحِين) وفي «التيسير»: وقيل: اللمم أنْ لا يُصرَّ على ما ارْتَكَبه، بل يُبادر بالتَّوبة عنه، من قولهم: ما يأتينا فلانٌ إلا لِمامًا: أي زيارة لا لُبث معها، يعني في الحين، أي لا يدوم عليه ولا يعتاده. ورُوِّينا عنِ التِّرمذيِّ عن ابن عبّاس عن النبي ﷺ قال[3]: «إنْ تغْفِرِ اللهم تَغفِرُ جمّا، وأيُّ عبدٍ لك لا ألَمّا».

---

(١) «ديوان الأدب» للفارابي (٣: ٩٤).

(٢) هذا جزءٌ من بيتٍ للمقدام بن معديكربَ، وهو من شواهد سيبويه في «الكتاب» (٢: ٣٣٤)، يقول فيه:

وكلُّ أخٍ مُفارِقُــه أخوهُ   لَعَمْرُ أبيك، إلَّا الفرقدانِ

(٣) التِّرمذي (٣٢٨٤) وقال: هذا حديث حسنٌ صحيحٌ غريب.

﴿إِنَّ رَبَّكَ وَاسِعُ ٱلْمَغْفِرَةِ﴾ حيثُ يُكـفِّـرُ الصَّغائـرَ باجتنـابِ الكبـائِرِ، والكبـائر بالتَّوبةِ.

﴿فَلَا تُزَكُّوٓا۟ أَنفُسَكُمْ﴾ فـلا تَنسِبُوهـا إلى زَكـاءِ العملِ، وزيـادَةِ الخيرِ، وعـمـلِ الطَّاعَاتِ، أو إلى الزَّكاءِ والطَّهارةِ من المَعَاصِي، ولا تُثْنوا عليها واهضِمُوها، فقد علمَ اللهُ الزَّكيَّ منكم والتَّقيَّ أوَّلًا وآخرًا، قبل أن يُخرجكم من صُلبِ آدم، وقبل أنْ تخرجوا من بطونِ أمهاتِكم.

وقيل: كان ناسٌ يعملون أعمالًا حَسَنةً ثُمَّ يقُولون: صلاتُنا وصيامُنا وحجُّنا، فنزلت، وهذا إذا كان على سَبيلِ الإعْجَابِ أو الرِّياءِ، **فأمَّا من اعتقد أنَّ ما عملهُ من العملِ الصَّالِح** من الله وبتوفيقه وتأييده، ولم يقصد به التَّمدُّحَ، لم يكن من المزكِّين أنفسَهُم، لأنَّ المسرَّةَ بالطَّاعةِ طاعةٌ، وذكرها شكر.

[﴿أَفَرَءَيْتَ ٱلَّذِى تَوَلَّىٰ * وَأَعْطَىٰ قَلِيلًا وَأَكْدَىٰٓ * أَعِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْغَيْبِ فَهُوَ يَرَىٰٓ * أَمْ لَمْ يُنَبَّأْ بِمَا فِى صُحُفِ مُوسَىٰ * وَإِبْرَٰهِيمَ ٱلَّذِى وَفَّىٰٓ * أَلَّا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ * وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ * وَأَنَّ سَعْيَهُۥ سَوْفَ يُرَىٰ * ثُمَّ يُجْزَىٰهُ ٱلْجَزَآءَ ٱلْأَوْفَىٰ * وَأَنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ ٱلْمُنتَهَىٰ * وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ * وَأَنَّهُۥ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا * وَأَنَّهُۥ خَلَقَ ٱلزَّوْجَيْنِ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰ * مِن نُّطْفَةٍ إِذَا تُمْنَىٰ * وَأَنَّ عَلَيْهِ ٱلنَّشْأَةَ ٱلْأُخْرَىٰ * وَأَنَّهُۥ هُوَ أَغْنَىٰ وَأَقْنَىٰ * وَأَنَّهُۥ هُوَ رَبُّ ٱلشِّعْرَىٰ * وَأَنَّهُۥٓ أَهْلَكَ عَادًا ٱلْأُولَىٰ * وَثَمُودَا۟ فَمَآ أَبْقَىٰ * وَقَوْمَ نُوحٍ مِّن قَبْلُ ۖ إِنَّهُمْ كَانُوا۟ هُمْ أَظْلَمَ وَأَطْغَىٰ * وَٱلْمُؤْتَفِكَةَ أَهْوَىٰ * فَغَشَّىٰهَا مَا غَشَّىٰ﴾ ٣٣-٥٤].

قوله: (**فأمَّا من اعْتَقد أنَّ ما عَمِله من العَمَل الصَّالِح**) رُوِّينا عن مُسلمٍ عن أبي ذرٍّ قال: قيل لرسول الله ﷺ: أرأيتَ الرَّجل يعمل العمل من الخير ويحمَدُه الناس عليه؟ قال: «تِلْكَ عَاجِلُ بُشْرى المُؤْمِن»(١).

---

(١) مسلم (٢٦٤٢).

﴿وَأَكْدَىٰٓ﴾ قطع عَطِيَّتهُ وأمسكَ، وأصله: إكْداءُ الحافِرِ، وهو أنْ تَلقاهُ كُدْيةٌ: وهي صلابةٌ كالصَّخرةِ فيُمسكُ عن الحفْرِ، ونحوه: **أجبل الحَافر**، ثمَّ استُعِيرَ فقيل: أجبلَ الشاعرُ: إذا أُفحِمَ.

رُوي أنَّ عثمانَ رضي الله عنه كان يُعطِي مالهُ في الخيرِ، فقال له عبد الله بن سعد ابن أبي سَرحٍ وهو أخوه من الرِّضاعةِ: يوشكُ أنْ لا يَبقى لك شيءٌ، فقال عثمانُ: إنَّ لي ذنوبًا وخطايا، وإنِّي أطلبُ بما أصنع رضا الله تعالى وأرجو عفوَه، فقال عبد الله: أعطني ناقَتكَ برحْلِها وأنا أتحمَّلُ عنك ذنوبَك كلَّها، فأعطاهُ وأشهدَ عليه وأمسكَ عن العطاءِ. فنزلت.

ومعنى ﴿تَوَلَّىٰ﴾ تركَ المْركِزِ يومَ أُحدٍ، فعاد عثمانُ إلى أحسنَ من ذلك وأجمل.

﴿فَهُوَ يَرَىٰٓ﴾ **فهو يعلم** أنَّ ما قاله له أخوهُ من احتمالِ أوزاره حق، ﴿وَفَّىٰٓ﴾ **قُرِئَ مخفَّفًا ومُشدَّدًا**، والتَّشديدُ مبالغةٌ في الوَفاءِ. أو بمعنى: وَفَّرَ وأتمَّ، كقوله تعالى: ﴿فَأَتَمَّهُنَّ﴾ [البقرة: ١٢٤] وإطلاقهُ ليتناولَ كلَّ وفاءٍ وتوْفِيةٍ، من ذلك: تبليغه الرِّسالةَ، واستقلالُه بأعباءِ النُّبوَّةِ، والصَّبرُ على ذبْحِ ولدِه، وعلى نارِ نَمْرُوذَ، وقيامُهُ بأضيافِهِ وخِدْمته إيَّاهم بنفسِه، وأنَّه كان يخرج كلَّ يومٍ فيمشي فَرْسخًا يرتادُ ضيفًا، ....

قوله: (**أجبل الحافر**) **الجوهريُّ**: أجْبَل القومُ: إذا حَفَروا فبلَغوا المكان الصُّلْبَ، وأكدى الحافِر: إذا بلغ الأرض الصُّلْبَةَ فلا يمكنه أنْ يَحْفِر.

قوله: (﴿فَهُوَ يَرَىٰٓ﴾ **فهو يَعْلم**) قال أبو البَقاء: ﴿فَهُوَ يَرَىٰٓ﴾ جملةٌ اسْميَّة واقعة موقع الفعلية، والأصلُ: أعِنْدَه علمُ الغَيبِ فيَرى؟ ولَوْ جاء على ذلك لكان نصبًا على جوابِ الاسْتِفهام(١).

قوله: (﴿وَفَّىٰٓ﴾ **قُرِئ مُخَـفَّفًا ومُشدَّدًا**)، المُشدَّدةُ: هي المشهورة(٢).

---

(١) «إملاء ما من به الرحمن» (٢: ٢٤٨).

(٢) انظر: «إتحاف فضلاء البشر للدِّمياطي» ص٧١٨.

فإن وافقه أكرمَه، وإلا نوى الصَّومَ. وعن الحسن: ما أمره الله بشيءٍ إلا وفَّى بِه. وعن الهُذيل بن شُرحْبيل: كان بين نوحٍ وبين إبراهيمَ يؤخذُ الرَّجُلُ بجريرةِ غيرِه، ويُقتلُ بأبيهِ وابنهِ وعمِّهِ وخَالِه، والزَّوجُ بامرأتِه، والعبدُ بسيِّدِه؛ فأوَّلُ من خالفَهم إبراهيمُ. وعن عطاءَ ابنِ السَّائبِ: عهد أنْ لا يسألَ مخلوقًا، فلما قُذِفَ في النَّار قال له جبريلُ وميكائيلُ: ألك حاجة؟ فقال: أمّا إليكما فلا. وعن النَّبيِّ ﷺ: «وفَّى عمله كل يومٍ بأربعِ ركعاتٍ في صدرِ النَّهارِ، وهي صلاةُ الضُّحَى». ورُوي: ألا أخبرُكم لمَ سمَّى الله خليلَه ﴿ٱلَّذِى وَفَّىٰٓ﴾؟ كان يقولُ إذا أصبحَ وأمسى: ﴿فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ﴾ إلى ﴿حِينَ تُظْهِرُونَ﴾ [الروم: ١٧-١٨] وقيل: وفَّى سِهَام الإسلامِ: وهي ثلاثون: عشرة في التوبة ﴿ٱلتَّٰٓئِبُونَ ...﴾ [التوبة: ١١٢]، وعشرة في الأحزاب: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ ... ﴾ [الأحزاب: ٣٣] وعشرة في المؤمنين ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ...﴾ [المؤمنون: ١-١٠] وقُرِئَ: (في صُحْفِ)، بالتَّخفيفِ.

﴿أَلَّا تَزِرُ﴾ «أنْ» مُخفَّفةٌ من الثَّقيلةِ. والمعنى: أنَّه لا تَزِرُ، والضَّميرُ ضميرُ الشَّأنِ، ومَحل «أنْ» وما بعدها: الجرُّ، بدلًا مِن «ما في صحُفِ موسى». أو الرَّفع على: هو أنْ لا تَزِرُ، كأنَّ قائلًا قال: وما في صُحُفِ موسى وإبراهيمَ؟ فقيل: أنْ لا تزرُ.

﴿إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾ إلا سَعْيَه.

قوله: (فإنْ وافَقَه أكرمَه) قال: يقال: وافقتُ فلانًا يُصلِّي، ووَفِقْتُه أي: وجدته.

قوله: (﴿إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾ إلا سَعْيَه). الرَّاغِب، السَّعيُ: المَشْيُ السَّريعُ، وهو دُونَ العَدْوِ، ويُستعمل في الجدّ في الأمر، خيرًا كان أوشرًّا، قال تعالى: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾[1]، وأكثرُ ما يُستعملُ في الأفعالِ المحمودَةِ، وخُصَّ المَسْعاةُ بطلبِ المَكْرُمة[2].

---

(١) من قوله: «ويُستعمل في الجدّ» إلى هنا ساقطٌ من (ح) و(ف)، وأثبته من (ط).

(٢) «مفردات القرآن» ص٤١١.

فإن قلتَ: أمَا صَحَّ في الأخبارِ: الصَّدقةُ عن الميِّتِ، والحجُّ عنه، وله الإضْعَافُ؟

قوله: (**أمَا صحَّ في الأخبارِ: الصَّدقةُ عن المَيِّتِ**) تلخيصُه: أنَّ التَّرْكيب، أي: وأنْ ليسَ للإنسانِ إلا ما سَعَى، يُفيد بها فيه من أداةِ الحَصْرِ، وتَعْقِيبه لقولِه: ﴿أَلَّا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ اختصاصَ الإنسانِ بثوابِ مَا عَمِل هو بنفسِه لنفسِه، وانتفائه بِسعي غيرِه، وأنَّه لا يُجْزى من سعيِه إلا مقدارَ ما عمِله لا يزادُ عليه، وهو على خلافِ الأقوالِ الواردةِ في الصَّدقةِ والحجِّ، والآياتِ الصَّادِرةِ في مُضاعفةِ الثَّوابِ.

وأمَّا الأخبارُ الواردةُ في الصَّدقةِ فكثيرةٌ، منها: ما رُوِّينا عن البُخاريِّ ومُسلِمٍ ومَالكٍ وأبي دَاودَ والنَّسائيِّ عن عائشة[(١)] رَضِيَ الله عنها أنَّ رجلاً قال لرسولِ الله ﷺ: إنَّ أمِّي افْتُلِتَتْ نفْسُها، وأظنُّها لو تكلَّمت تصدَّقتْ، فهل لها أجرٌ إنْ تصدَّقتُ عَنها؟ قال: «نَعَم».

«افتُلِتَت نفسُها»: أي: ماتت فَجأةً، كأنَّ نفسَها أُخِذَت فَلتةً، وأمَّا في الحجِّ فكذلكَ، منها ما رُوي في البُخاريِّ ومُسلمٍ والنَّسائيِّ عن ابن عبَّاس[(٢)]، قال: أتى رجلٌ النَّبيَّ ﷺ قال: إنَّ أُختي نذرت لأنْ تَحُجَّ، وإنَّها ماتت، فقال النبي ﷺ: «لو كان عليها دَيْنٌ أكنتَ قَاضِيه»؟ قال: نعم، قال: «حَقُّ الله أحَقُّ بالقَضَاء».

وأمَّا الآياتُ الدَّالةُ على مضاعفةِ الثَّوابِ فلا تَخفى كَثْرتُها، وأجابَ أنَّ سعيَ الغيرِ إنَّما لم ينْفَعه إذا لم يوجد له سعيٌ قطُّ، فإذا وُجِد له سعيٌ بأن يكون مؤمنًا صالحًا، كان سعيُ الغير تابعًا لِسعْيِه، كأنَّه سَعْيُ نفسِه.

---

(١) البُخَاري (١٣٨٨) ومُسلم (١٠٠٤)، ومالك (١٤٥١) وأبو دَاود (٢٨٨٣)، والنَّسائي (٣٦٥١).

(٢) البُخَاري (٦٦٩٩)، وفي (١٨٥٢) إن أمي نذرت ...إلخ. والنَّسائي (٦: ١١٦) كلاهما باللفظ المذكور.

أمَّا مُسلمٌ فقد رواه في الصوم لا في الحج، (١١٤٨) عن ابن عبّاس رَضِيَ الله عنهما أنَّ امرأةً أتت رسولَ الله ﷺ فقالت: إنَّ أمِّي ماتَت وعليها صَومُ شَهرٍ، فقال: «أرأيتِ لو كان عليها دَينٌ أكنتِ تَقْضينَهُ»؟ قالت: نعم، قال: «فَدَينُ الله أحَقُّ بالوَفاء».

والمؤلف متابعٌ في التَّخريج غالبًا لابن الأثير في «جامع الأصول»، فهو يُترجم رموزه إلى كلماتٍ، ويَعْزو الحديثَ لمن ذكره ابن الأثير، وابنُ الأثير رمز في «جامع الأصول» (٣: ٤٣٠): خ م س. والأصَحّ أنْ يَفْصِل حديثَ مُسلم عن حديثي البُخَاري والنَّسائي، والله أعلم.

....

ويمكن أَنْ يُقال: إنَّ عُلْقةَ الإيمانِ وصلةٌ قويةٌ، رُوِّينا عن البُخاريِّ ومُسلم عن النُّعمان ابن بَشيرٍ، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «مَثَلُ المُؤْمِنينَ في تَوادِّهْم وتَراحُمِهم وتَعَاطُفِهم مَثَلُ الجَسَدِ، إذا اشْتَكَى مِنهُ عضوٌ تَداعَى لَهُ سائِرُ الجَسدِ بالسَّهرِ والحُمَّى»[1].

وعن البُخاريِّ ومُسلمٍ وأحمدَ بنِ حَنْبل عن أبي مُوسى عن النَّبيِّ ﷺ قال: «المُؤْمِنُ للمُؤْمنِ كالبُنْيانِ يَشُدُّ بَعْضُه بَعْضًا»، ثُمَّ شبَّك بين أَصابِعه[2]. فإذا سَعى أحدٌ في الإيمان والصَّلاحِ فكأنه سعى في شدِّ عَضُدِ أخيهِ، وسَدِّ ثلمته، فكأَنَّ سَعْيَهُ سَعْيُهُ.

وقلتُ: ما أحسنَ هذا المعنى لو اطَّرد في الصَّومِ والصَّلاةِ وقراءةِ القُرآن، لعلَّ الظَّاهِرَ أنَّ الآيةَ عامَّةٌ خُصِّصتْ في صورٍ مَعْدودةٍ، وعن أحمدَ بنِ حنبل[3] عن عَمرو بن شُعيبٍ عن أبيه عن جدِّه أن العاص بن وائلٍ نَذر في الجاهلية أن يَنحرَ مئةَ بَدَنةٍ، وأنَّ هشامًا ابنه نَحر حِصَّتَه خمسين، وأنَّ عُمرَ أخبر النَّبيَّ ﷺ عن ذلك، فقال: «أمَّا أبوك فلو كان أقرَّ بالتَّوحِيدِ فصُمْتَ وتصدَّقتَ عنه نَفعَه ذلك». وذكر صاحب «الروضة» في «الأذكار»: المشهورُ من مذهب الشافعيّ وجماعةٍ أنّ قراءة القرآن لا تصِلُ، وذهب أحمدُ وجماعةٌ من أصحاب الشافعي إلى أنها تصل، فالاختيار أن يقول القارئ بعد فراغه: «اللهم أوصل ثواب ما قرأته إلى فلان»[4]، والله أعلم[5].

وأمَّـا بيـانُ النَّظْم، فإنَّ قوله: ﴿أَمْ لَمْ يُنَبَّأْ بِمَا فِى صُحُفِ مُوسَىٰ﴾ تنبيهٌ لمن خُوطِب بقوله: ﴿أَفَرَءَيْتَ ٱلَّذِى تَوَلَّىٰ * وَأَعْطَىٰ قَلِيلًا وَأَكْدَىٰٓ﴾ على خطئه في إمساكه عن البرِّ، وقبولِ قولِ أخيه أنا أتحمَّل ذُنُوبَك كلَّها، ولذلك جعل قوله: ﴿أَلَّا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ تمهيدًا لقوله: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾.

---

(١) البخاري (٦٠١١) وبداية حديثه «ترى المؤمنين»، ومسلم (٢٥٨٦).

(٢) البخاري (٢٣١٤) ومسلم (٢٥٨٥)، وأحمد (٤: ٤٠٤) بزيادة.

(٣) انظر: «المسند» (٢: ١٨١-١٨٢).

(٤) انظر: «الأذكار» للنووي ص١٦٥.

(٥) من قوله: «وذكر صاحب» إلى هنا ساقط من (ح) و(ف)، وأثبته من (ط).

قلتُ: فيه جوابان؛ أحدهما: أنَّ سعْيَ غيرِه لَمَّا لم ينفَعْه إلا مبنيًّا على سعيِ نفسِه، وهو أنْ يكونَ مؤمنًا صالحًا، وكذلك الإضعافُ، كان سعيُ غيرِه كأنَّه سعيُ نفسِه، لكونِه تابعًا له وقائمًا بقيامِه. والثَّاني: أنَّ سعيَ غيرِه لا ينفَعُه إذا عملَه لنفْسِه، ولكن إذا نواه بِه فهو بحُكْمِ الشَّرعِ كالنَّائِبِ عنه، والوكيلِ القَائمِ مَقَامَه.

﴿ ثُمَّ يُجْزَىٰهُ ﴾ **ثُمَّ يُجزى العبدُ سعيَه**، يقال: جزاه الله عَمَلَه وجزَاه على عملِه، بحذف الجارِّ وإيصال الفعلِ. ويجوز أن يكون الضَّميرُ لِلجَزاءِ، ثُمَّ فَسَّره بقوله: ﴿ٱلْجَزَآءَ ٱلْأَوْفَىٰ﴾ أو أبْدَله عنه، كقوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ [الأنبياء: ٣]، ﴿ وَأَنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ ﴾ **قُرِئَ بالفَتْحِ** على معنى: أنَّ هذا كلَّه في الصُّحُفِ، وبالكسرِ على الابتداءِ، وكذلك ما بعدَه. والمُنتهى: مصدرٌ بمعنى الانتهاءِ، أي: ينتهي إليه الخلقُ ويرجعونَ إليه، كقوله تعالى: ﴿وَإِلَى ٱللَّهِ ٱلْمَصِيرُ ﴾ [فاطر: ١٨].

قوله: (**ثُمَّ يُجزى العبدُ سَعيَه**) قال السَّجَاوندي: الجزاءُ مصدرٌ، والمفعولُ الثَّاني الضَّميرُ المنصوب، والأول مرفوعٌ مُسْتكِن، قال:

إنْ أجزِ علقمةَ بن سيفٍ سعيهُ ... لا أجْـزِهِ ببلاءِ يـومٍ واحدِ[1]

أي: ثُمّ يُجزى هو سعيه، وقال أبو البقاء: ﴿ٱلْجَزَآءَ ٱلْأَوْفَىٰ﴾ هو مفعول ﴿يُجْزَىٰهُ﴾، وليس بمَصْدرٍ لأنَّه وصَفَه بالأوفى، وذلك من صِفةِ المُجزى به، لا من صفةِ الفِعل[2]. وقال صاحبُ «الكشف»: إنْ جُعِلت الهاءُ في ﴿يُجْزَىٰهُ﴾ مَصْدرًا، لم يكن ﴿ٱلْجَزَآءَ ٱلْأَوْفَىٰ﴾ مَصْدرًا، لأنَّ فعلًا واحدًا لا ينصِبُ مصدرين، بل يكون التَّقْدِير: المُجزَى الأوفى، كالصَّيد بمعنى المَصِيدُ[3].

قوله: (﴿ وَأَنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ ﴾، **قُرِئ بالفَتح**): الجماعة كلُّهم.

---

(١) ذكر هذا البيت المَرْزباني في «معجم الشعراء» ص٤٧٥ ونسبه للمُرنَاق الطَّائي، وقال: وأظنه لقبًا!

(٢) «إملاء ما منَّ به الرحمن» (٢: ٢٤٨).

(٣) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٢٩٦).

﴿أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ﴾ خلق قوّتي الضَّحِك والبُكاء.

﴿إِذَا تُمْنَىٰ﴾ إذا تُدفَّق في الرَّحم، يقال: مَنَى وأَمْنَى. وعن الأَخْفَشِ: تخلَّق، من مَنى المانِي، أي: قَدَّر المقدِّرُ.

قوله: (**خَلق قُوَّتَي الضَّحكِ والبُكاءِ**) **الانتصاف**: وخلقَ أيضًا فِعلي الضَّحكَ والبُكاء على قواعد السُّنَّةِ، وعليه دلَّت الآيةُ، غير متأثِّرةٍ لتحريفِه[١].

وقلت: المرادُ من ﴿أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ﴾ خلق السُّرور والحَزَن، أو ما يَسرُّ ويحُزِن من الأعمالِ الصَّالِحة والطَّالِحة، ولذلك قَرَنها بقوله: ﴿أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾.

قال الوَاحِدي: ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ﴾، هذَا يدلُّ على أنَّ ما يَعملُه الإنسانُ فبِقَضائِه وخَلْقِه، حتّى الضَّحكَ والبكاءَ[٢].

قال الكلبيُّ: أضحكَ أهلَ الجنَّةِ، وأبكى أهلَ النَّارِ[٣]. **الرَّاغب**: بكى يَبْكي بُكاءً وبُكىً، فالممدودُ سَيَلانُ الدَّمْع عن حُزنٍ وعوامِلَ، يقال إذا كان الصَّوتُ أغلبَ كالرُّغاءِ والثُّغاء. والمقْصُور[٤]، يقالُ إذا كان الحُزن أغلب، و«بَكى» يقال في الحُزن وإسالةِ الدَّمْعِ معًا ومُنْفردًا، وقوله تعالى: ﴿فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا﴾ [التوبة: ٨٢] إشارةٌ إلى الفَرَحِ والتَّرَحِ.

قوله: (**مِنْ مَنَى المَانِي**) أي: مأخوذٌ منه؛ بفتح الميم والنُّون، وفي نسخة: «مِن مَنْي المانِي» بسكون النون. **الرَّاغب**: المَنى كالقَفَا: القَدَر، يقال: مَنى لَك الماني، أي: قدّر لك المُقدِّر، ومنه المَنَى الذي يُوزن به فيما قيل، والمَنِيُّ: الذي قُدِّر منه الحيوان، قال تعالى: ﴿أَلَمْ يَكُ نُطْفَةً مِّن مَّنِيٍّ يُمْنَىٰ﴾ أي: تقدّر بالعزّةِ الإلهيةِ ما لم يكن منه[٥].

---

(١) «الانتصاف» (٤: ٤٢٨) مع «الكشّاف».

(٢) «الوسيط» (٢: ٢٠٤).

(٣) أغلب المُفسرينِ ينسب هذا القول لمُجاهد بن جبر، وبعضهم يقرن معه الكَلبي، فيقول: وعن مجُاهِد والكَلبي، ولا شكّ أنّ نسبتها لمجاهد أولى كونه المتقدِّم، فاقتصار المؤلف على ذكر الكلبي فيه قُصور.

(٤) في «المفردات»: «وبالقَصرْ»، أي: بُكا بالقصر بلا مَدّ.

(٥) «مفردات القرآن» ص٧٧٩.

قُرِئَ: ﴿ٱلنَّشۡأَةَ﴾ و(النَّشَاءَة) بالمدِّ. وقال: ﴿عَلَيۡهِ﴾ لأنَّها واجبةٌ عليه في الحكمةِ، ليُجَازِيَ على الإحسانِ والإساءَةِ.

﴿وَأَقۡنَىٰ﴾ وأعطَى القُنْيَة وهي المالُ الذي تأثَّلته، وعَزَمتَ أنْ لا تُخرجَه من يَدِكَ.

قوله: (﴿ٱلنَّشۡأَةَ﴾ و«النَّشَاءة» بالمدّ) ابنُ كثيرٍ وأبو عَمرو والباقُون بالقصر[1].

قوله: (وقال ﴿عَلَيۡهِ﴾ لأنها واجبةٌ[2] في الحِكمة)، وعند أهل السُّنةِ كالواجِبةِ بحَسبِ الوعدِ. **الانتصاف**: معنى ﴿عَلَيۡهِ﴾ هَهنا: أنَّ أمرَ النَّشأةِ الثانية تدورُ على قُدْرتِهِ تعالى وإرادتِه، تقولُ: دارت قضيةُ فلانٍ على يَدِي، أي: أنا المشيد بها، ويقول المُحدِّثُون: هذا الحديث يدُور على فلانٍ[3].

قوله: (تأثَّلتَه) أي: اتَّخذْتَه أصْلًا. **الرَّاغب**: الغِنى: يقال على ضَرَبين؛ أحدهما ارتفاعُ الحاجاتِ، وليس ذلك إلا لله عزَّ وجلَّ، كقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلۡفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِۖ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلۡغَنِيُّ ٱلۡحَمِيدُ﴾ [فاطر: ١٥] والثاني: قلة الحاجات كقوله تعالى: ﴿وَوَجَدَكَ عَآئِلٗا فَأَغۡنَىٰ﴾ [الضحى: ٨] ومنه الحديثُ: «الغِنَى غِنى النَّفس»[4]، والثالث: كثرة القُنيَات بحسب ضُروبِ النَّاس، قال تعالى: ﴿يَحۡسَبُهُمُ ٱلۡجَاهِلُ أَغۡنِيَآءَ مِنَ ٱلتَّعَفُّفِ﴾ [البقرة: ٢٧٣] أي: لهم غِنى النَّفس ويَحسَبُهم الجاهلُ أنَّ لهم القنياتِ لما فيهم من التَّعفُّفِ والتَّلطُّف، وهذا المَعنى هو المِعنيُّ بقول الشَّاعر:

قد يكثرُ المالُ والإنسانُ مُفْتقرُ[5]

---

(١) انظر: «التيسير في القراءات السبع» ص١١٤.

(٢) كذا في الأصول الخطية، وكذا هو في نص «الكشاف» من (ط)، لكن في الأصل الخطي من «الكشاف» وفي المطبوع: «واجبة عليه».

(٣) «الانتصاف» (٤: ٤٢٨).

(٤) الحديث: «ليس الغنى كثرة العَرَض، إنما الغنى غنى النفس»، رواه البخاري (٦٠٨١) ومسلم (١٠٥١) وغيرهما.

(٥) البيت لأبي يعقوب الخريمي، انظره في «التمثيل والمحاضرة» للثعالبي ص٨٥ وفي «المنتحل» له ص١٧٥.

﴿ٱلشِّعۡرَىٰ﴾ مِرزم الجَوْزاء: وهي التي تطلُعُ وراءَها، وتُسمَّى كَلب الجبَّار، وهما

يُقال: أغنى عنه كذا، إذا كَفاهُ، قال تعالى: ﴿مَآ أَغۡنَىٰ عَنۡهُ مَالُهُۥ﴾ [المسد: ٢] والغانيةُ: المُستغنية بزوجها عن الزِّينة، وقيل: المُسْتغنية بحُسنها عن التَّزيُّن، وغَنِي في مكانِ كذا، إذا طَال مقامُه فيه مُسْتَغنيًا به عن غيرِه، يقال: يُغنِّي وغَنَّى أُغنيةً وغِناءً وتغنَّى، وقيل: تَغنَّى بمعنى استغْنى، وحُمِل الحديث: «مَنْ لم يَتَغنَّ بالقُرآنِ» على ذلك[(١)].

وقوله: (مِرْزَم الجَوْزَاء) قال ابن قُتَيبة في «كتاب الأنْواء»: يدُ الجَوْزاء: كَوْكبان أزْهَران في أَحدِهما حُمرةٌ، والآخر، هو مِرْزَمُ الجَوْزاءِ، وبحيالِ يديها كَوْكَبان نورُهما نحو نور اليدين، وقال أبو زُبَيد:

لما استَتَمّت إلى الجوزاء أكرعها

يُريد رِجْلَيها.

وفيها الشِّعْرى العَبور، ومِرْزم الشِّعرى، وهي التي ذكرها الله عز وجل في كتابه ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ رَبُّ ٱلشِّعۡرَىٰ﴾، فإنَّ قومًا في الجاهِليّة عبَدُوها وفُتِنوا بها. وكان أبو كَبْشَة الذي كان المشركون ينسبونَ رسولَ الله ﷺ إليه أوَّلَ من عبَدها، وقال: قَطَعت السَّماء عَرْضًا ولم يقطعها غيرها، وخالف قريشًا، فلمّا بُعث النَّبيُّ ﷺ ودَعاهم إلى عبادةِ الله عزَّ وجل، وترك أوثانِهم سمَّوهُ به، أي: هو شَبَهَه، ومِثْلَه في الخِلاف، وشِعْريان: أَحدُهما التي ذُكِرت في الجَوْزاء، وهي التي تسمى بالعَبُورِ، والشِّعْرى الأخرى، هي الغُمَيْصَاء مِن الذِّراعِ المبْسُوطةِ في نُجومِ الأسد، لا في الجوزاء، وزعم العربُ أن سُهيلًا والشِّعْرَيَيْن كانت مجتمعةً، فانحدر سهيلٌ نحو اليمن، وتبعه العَبور، فعبرت المجرة، وأقامت الغُميصاء فبكت لفقد سُهيل فغَمصَت عينُها[(٢)] فهي أقلُّ نورًا من العَبُورِ، والغَمْصُ مثل الرَّمْص، والشِّعْرى العَبُور: نجمٌ كبيرٌ يُزْهر.

---

(١) «مفردات القرآن» ص ٦١٥-٦١٦.

(٢) من قوله: «وزعم العرب» إلى هنا ساقطٌ من (ح) و(ف)، وأثبته من (ط).

شِعريان؛ الغُمَيْصاءُ والعَبورُ، وأراد العَبُور. وكانت خُزاعَةُ تعْبُدها، سنّ لهم ذلك أبو كَبشةَ رجلٌ من أشرافِهم، وكانت قريشٌ تقول لرسولِ الله ﷺ: أبو كَبشةَ، تشبِيْهًا له به، لمخالفتِه إيَّاهم في دينِهم، يريد: أنَّه ربُّ معبودِهم هذا.

عادٌ الأولى: قوم هودٍ، وعاد الأُخرى: إرمُ. وقيل: **الأولى: القُدَماء**؛ لأنهم أوّل الأُمَم هلاكًا بعد قومِ نوحٍ، أو المتقدِّمون في الدُّنيا الأشرافُ. وقُرِئَ: **(عادًا لُولى)** ......

قال ذُو الرُّمة: يذكر طُلوعها أوّل اللَّيلِ في الشِّتاءِ:

إذا أمسْتِ الشِّعرى العَبُـور كأنَّها ... مهاةٌ علَتْ من رملِ يَبْرين رابيا[١]

انتهى كلام ابنُ قُتيبة[٢].

وعن بعضهم: الجَبَّار: اسم الجَوْزاء، والكَلْب: اسم الشِّعْرى، لأنَّه يَتْبَع الجَوْزاءَ كما يتبع الكلبُ الصَّائِدَ[٣].

قوله: (**وقيل: الأُولى:القُدَماء**) سلك بالأُولى ما سَلَكه بالأُخْرى في قوله: ﴿وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ﴾ فسَّرها تارةً بالتَّقدُّمِ الزَّمانيِّ حيثُ قال: «أوّل الأممِ هلاكًا بعد قوم نُوحٍ»، وأخرى بالتَّقدُّمِ الرُّتْبِي، وإليهِ الإشارةُ بقوله: «أو المُتقدِّمُونَ في الدُّنيا الأشْرافُ».

قوله: (**وقُرِئ: «عادًا لُولى»**) نافعٌ وأبو عَمرو: بضمِّ اللامِ بحركة الهمزةِ، وإدغامِ التَّنوين فيها، وأتى قَالُون بعد ضمَّةِ اللام بهمزةٍ ساكنةٍ في موضع الواو، والباقون: يكسِـرون التَّنوين ويُسكِّنُون اللام، ويُحقِّقُون الهمزة بعدها[٤].

---

(١) انظر: «ديوان ذي الرُّمة» ص٢٩١، ويَبْرين: اسم موضعٍ.

(٢) انظر: كتاب «الأنواء» ص٤٥-٤٧.

(٣) انظر: المرزوقي «الأزمنة والأمكنة» ص٢٢٠.

(٤) «التيسير في القراءات السبع» ص١٣١.

وقال السَّمين الحلبي في «الدُّر المصون» (١٣ : ٢٢٥-٢٢٦): «اعلم أن هذه الآية من أشكل الآيات نقلًا وتوجيهًا، وقد يسَّر الله تعالى تحرير ذلك كله بحوله وقوّته، فأقول: إن القرّاء اختلفوا في ذلك على أربع رُتَبٍ: =

....

قال صاحبُ «الكشف»: من قال في الأحمر: لَحْمر، بفتح اللَّامِ وإسقاط همزة الوَصل، قال هاهنا: لُولى بَضمِّ اللَّام المنقولِ إليها من الهمزةِ، وحرَّك اللامَ وحذف ألفَ الوصلِ، فيقرأ: عادًا لُولى، فيُدغِم التَّنوين في اللَّامِ، ولا بدَّ من ذلكَ، ومن قال: في الأَحمر: أَلَحْمر بفتح اللام ولا يحذف همزة الوصلَ، ادِّعاءً منه بأنَّ اللامَ وإنْ تحرَّكت، وهي في تقدير السَّكون، لأنَّ حرَكتها حركة الهمزةِ المحذُوفةِ المقدَّرةِ، قال هاهنا: «ألولى»، فإذا وصلها بـ«عادٍ»، قال: عادًا لأولى، فلا يُدغم التَّنوين في اللَّامِ لأنَّ اللَّامَ في تقدير السُّكُون[1]، والسَّاكنُ لا يُدغمُ في السّاكن[2].

قال الزَّجَّاجُ: «الأولى» بإثبات الهمزة: أجودُ اللُّغات، وبعدها: «لُولى» بضم اللام وطرح الهمزة، والقياس إذا تحركت اللام أن تَسقط ألف الوصل، لأنَّ ألفَ الوَصْل إنما اجتُلبت لِسكون اللَّام، لكنَّه جاز ثُبوتُها، لأنَّ ألف لام المعرفة لا تسقط مع ألف الاستفهام، فخالف ألف الوصل، ومن العرب من يقول: «لُولى» يريد «الوُلى»، فيطرح الهمزة ليُجرِيَ اللام، وقُرِئ «عادًا لولى» على هذه اللُّغة وأُدغِمَ التنوين في اللّام. والأكثر: ﴿عَادًا ٱلْأُولَىٰ﴾

= **إحداها**: قرأ ابن كثيرٍ وابن عامر والكوفيون: «عادًا الأولى» بالتنوين مكسورًا وسُكون اللام وتحقيق الهمزة بعدها، هذا كله في الوصل، فإذا وقفوا على «عادًا» وابتدؤوا بـ«الأولى» مقياسهم أن يقولوا: «الأولى» بهمزة الوصل وسكون اللام، وتحقيقِ الهمزة.

الثانية: قرأ قالون «عادًا لُؤْلى» بإدغام التَّنوين في اللام ونقل حركة الهمزة إلى لام التَّعريف وهمز الواو، هذا في الوصل، وأما في الابتداء ثم همزةٍ ساكنةٍ، **الثاني**: «لُؤْلى» بلام مضمومة ثم بهمزة ساكنةٍ، **الثالث**: كابتداء ابن كثيرٍ ومن معهُ إليها كقالون، إلَّا أنَّه أبقى الواو على حالها غير مبدلةٍ همزةً، هذا في الوصل، وأما في الابتداء فله وجهان: «أَلُؤْلى» بالهمزة والنقل، و«لُؤلى» بالنقل همزَ وصلٍ، والواو ساكنةٌ على حالها في هذين الوجهين.

الرابعة: قرأ أبو عمرٍو كَوَرشٍ وصلًا وابتداءً سواءً بسواءٍ، إلَّا أنَّه يزيدُ عليه في الابتداءِ بوجهٍ ثالث، وهو وجهُ ابنُ كثيرٍ ومن ذُكر معه، فقد تحصَّل أن لكل من قالون وأبي عمرٍو في الابتداء ثلاثة أوجهٍ، وأنَّ لورشٍ وجهين، فتأمل ذلك، فإن تحريره صعب المأخذِ من كتب القراءات».

(١) من قوله: «لأنَّ حركتها» إلى هنا ساقط من (ح).

(٢) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٢٩٧).

بإدْغام التَّنوين في اللَّام وطرحِ همزةِ أُولى، ونَقْل ضمَّتها إلى لامِ التَّعريف.

﴿وثمودًا﴾، وقُرِئ ﴿وَثَمُودَاْ﴾، ﴿أَظْلَمَ وَأَطْغَىٰ﴾ لأنَّهم كانوا يُؤْذُونَه ويضرِبُونَه حتى لا يكون به حَراكٌ، ويُنفِّرونَ عنه حتَّى كانوا يُحذِّرون صِبيانهم أنْ يَسمعُوا منه، وما أثَّر فيهم دعاؤه قريبًا من ألفِ سنةٍ. ﴿وَٱلْمُؤْتَفِكَةَ﴾ والقُرى التي ائْتفكَتْ بأهلِها، أي: انقلبَت، وهم قومُ لوطٍ، يقالُ: أفكه فائْتَفَك. وقُرِئَ: (المُؤتَفِكاتِ). ﴿أَهْوَىٰ﴾ رَفعَها إلى السَّماءِ على جَناحِ جبريلَ، ثمَّ أهْواهَا إلى الأرْضِ، أي: أسقطَها.

﴿مَا غَشَّىٰ﴾ تهويلٌ وتعظيمٌ لما صُبَّ عليها من العذابِ، وأُمطِر عليها من الصَّخْرِ المنْضُودِ.

[﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكَ تَتَمَارَىٰ * هَٰذَا نَذِيرٌ مِّنَ ٱلنُّذُرِ ٱلْأُولَىٰٓ * أَزِفَتِ ٱلْـَٔازِفَةُ * لَيْسَ لَهَا مِن دُونِ ٱللَّهِ كَاشِفَةٌ﴾ ٥٥-٥٨].

﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكَ تَتَمَارَىٰ﴾ تَتشكَّك، ....

بكسر التَّنوين[١]، ولأبي عليٍّ كلامٌ على قول الزَّجاج في «الإغفال»[٢].

قوله: (وقُرِئ: ﴿وَثَمُودَاْ﴾) عاصمٌ وحمزةُ: يقفانِ بغير ألفٍ، والباقون: بالتَّنوين ويقفون بالألف[٣]. وعن بعضِهم: «ثمود»: نَصْبُ نسقٍ علَى ﴿عَادًا﴾، ولا يجوز أن يُنصب بقوله: ﴿فَمَآ أَبْقَىٰ﴾ لأنَّ ما بعد الفاءِ لا يعمل في ما قَبلها، لا تقول: زيدًا فضربتُ، وأكثرُ النَّحويين ينصب ما قبلَ الفاءِ بما بعدَها.

وقال أبو البقاء: ﴿وَثَمُودَاْ﴾ منصوبٌ بفعلٍ مُضمرٍ، أي: وأهلك ثمودَ، ولا يعمل فيه ما أبقى لأجل حرف النَّفي، وكذلكَ «قومَ نُوحٍ»، ويجوز أن يُعطَف على ﴿عَادًا﴾[٤].

(١) «معاني القرآن» (٥: ٧٧).

(٢) انظر: «الإغفال» لأبي علي الفارسي (٢: ٥٤٠).

(٣) «التيسير في القراءات السبع» ص١٣١.

(٤) «إملاء ما من به الرحمن» (٢: ٢٤٨).

والخِطَابُ لرسولِ الله ﷺ، أو للإنسانِ على الإطلاقِ، **وقد عدَّد نِعمًا ونِقمًا وسمَّاها كلَّها آلاء**، من قِبَلِ ما في نِقمِهِ من المزاجِرِ والمواعِظِ للمُعْتَبرين.

﴿هَٰذَا﴾ **القرآنُ** ﴿نَذِيرٌ مِّنَ ٱلنُّذُرِ ٱلْأُولَىٰٓ﴾ أي: إنذارٌ من جنسِ الإنذاراتِ الأُولى التي أُنذِر بها من قَبلكم. **أو هذا الرَّسولُ** منذرٌ من **المُنْذِرين الأولين**، وقال: ﴿ٱلْأُولَىٰٓ﴾ على تأويلِ الجماعة.

قوله: (**والخِطَابُ لِرسُولِ الله ﷺ أو للإنْسان**)، الثَّاني أظْهَرُ لِقولِه تعالى في الرّحمن: ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ على أنَّ الخِطابَ إذا كان لرسولِ الله ﷺ فهم المُرادُون أيضًا؛ لأنَّ الخِطَاب إمَّا من باب الإلهاب والتَّهييج، أو لأنَّه هو الرَّئيسُ والقُدوةُ، وهم المرؤوسُون.

قوله: (**وقد عدَّدَ نِعمًا ونِقمًا وسمّى كُلَّها آلاء**)، اعلم أنَّه تعالى جعل الكلام على نمطين، وكُلُّ نمطٍ مُشْتَملٌ على نِعَم ونِقَم، أمَّا النَّمطُ الأوَّل فمن قوله: والنَّجمِ إلى قوله: ﴿لَقَدْ رَأَىٰ مِنْ ءَايَٰتِ رَبِّهِ ٱلْكُبْرَىٰٓ﴾ من النِّعَم التي دُونها كلُّ نِعم، ومن قوله: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ﴾ إلى قوله: ﴿أَمْ لِلْإِنسَٰنِ مَا تَمَنَّىٰ﴾ مُشْتملٌ على النِّقم التي دُونَها كلُّ نقم، وأمَّا النَّمطُ الثاني: فابتداؤه من قولِه: ﴿أَمْ لَمْ يُنَبَّأْ بِمَا فِي صُحُفِ مُوسَىٰ﴾ إلى قوله: ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ رَبُّ ٱلشِّعْرَىٰ﴾ في بيان النِّعمِ الجسيمَةِ، ومن قوله: ﴿وَأَنَّهُۥٓ أَهْلَكَ عَادًا ٱلْأُولَىٰ﴾ إلى قوله: ﴿فَغَشَّىٰهَا﴾ من النِّقَم.

قوله: (﴿هَٰذَا﴾ **القُرآن** ﴿نَذِيرٌ﴾) إلى قوله: (**أو هذا الرّسول**)، يعني: في بيانِ ﴿نَذِيرٌ﴾، بقوله: ﴿مِّنَ ٱلنُّذُرِ ٱلْأُولَىٰٓ﴾ بعد ذكرِ قوله: ﴿مَا فِي صُحُفِ مُوسَىٰ * وَإِبْرَٰهِيمَ ٱلَّذِى وَفَّىٰٓ﴾ إشعارٌ بأنَّ المُشارَ إليه بقوله: ﴿هَٰذَا﴾: هو القرآنُ أو الرَّسولُ.

قوله: (**مِن المُنْذِرين الأولين**) فإنْ قُلتَ: كيف اعتُبِر معنى التَّأخر في الزَّمَان، ثُمّ المرتبة في «مَناة الثالثة الأخرى»؟ وكذا في ﴿عَادًا ٱلْأُولَىٰ﴾ فيهما، وخُصَّ هذا الموضع بالتَّقدم الزَّماني؟

قلتُ: اسْتَدعى ذلكَ احتمال التَّحقيرِ في الأُولى والتَّعظيم في الثَّانيةِ، وهاهنا ليس المرادُ سوى التَّقدُّم في الزَّمانِ لأنَّه على وزان ﴿قُلْ مَا كُنتُ بِدْعًا مِّنَ ٱلرُّسُلِ﴾ إلى قوله: ﴿وَمَآ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ [الأحقاف: ٩] فلا يدخلُ في المعنى إرادةُ التَّعظيمِ.

﴿أَزِفَتِ ٱلْآزِفَةُ﴾ **قرُبَت الموصوفةُ بالقُربِ**؛ من قوله تعالى: ﴿ٱقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ﴾ [القمر: ١]، ﴿لَيْسَ لَهَا﴾ نَفْس ﴿كَاشِفَةٌ﴾ أي مبيّنة متى تقوم، كقوله تعالى: ﴿لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَ﴾ [الأعراف: ١٨٧] أو ليس لها نفسٌ كاشفةٌ، أي: قادرةٌ على كَشْفِها إذا وقعتْ إلا الله، غيرَ أنَّه لا يكْشِفها. **أو ليس لها الآن نفسٌ كاشفةٌ بالتَّأخِيرِ**، وقيل: الكاشِفةُ مصدرٌ بمعنى الكَشْف، كالعافية. وقرأ طلحةُ: (ليس لها مما يَدْعُون من دونِ الله كاشفة، **وهي على الظَّالمين ساءتِ الغَاشية**).

قوله: (﴿أَزِفَتِ ٱلْآزِفَةُ﴾: **قَرُبَت المَوْصُوفة بالقُرْب**)، **الرَّاغب**: دَنَتِ القيامةُ، وأَزِفَ وأَفِدَ يتقارَبان، لكن أَزِفَ يُقالُ اعتبارًا بضِيقِ وقتها، ويُقال: أَزِفَ الشُّخُوص، والأَزَفُ: ضِيْقُ الوقتِ[1]، وسُمِّيت به لقُرْبِ كونها، وعلى ذلك عُبرّ عنها بالسَّاعةِ، وقيل: ﴿أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ١]، فعُبِّر عنها بلفظِ الماضي، لقُرْبِها وضِيقِ وقْتِها[2].

قوله: (**أو ليس لها الآنَ نفسٌ كاشفةٌ بالتَّأخِير**) يعني: لو وقَعَت الآن لم يردَّها لوقتِها أحدٌ إلا الله، وعلى الوجه الثاني: روى مُحيي السُّنَّة عن قَتادةَ وعطاء والضَّحَّاك: معناه: إذا غَشِيت الخلقَ أهوالُها وشدائِدُها لم يكشِفْها ولم يردَّها عنهم أحدٌ[3].

قوله: (**وهي على الظَّالمين سَاءَتِ الغَاشَية**) إلى هنا قراءة طَلحة، قال ابنُ جِنِّي: هذا جارٍ مجرى قولهم: زيد نعم الرَّجل، لأنَّ ساءَ بمعنى بَئِس، والغَاشِية هنا جنسٌ، والعَائِدُ منها إلى «هي» ضمير يتجرَّد ويمْتَاز من معنى الجماعة، كقولهم: زيدٌ قام بنو محمدٍ، إذا كان محمّدٌ أباهُم، فكأنَّه قال: زيدٌ قام في جملةِ القومِ، كما أنَّ قولك: زيدٌ نِعمَ الرَّجل، العائد عليه في المعنى ذكرٌ يخصُّه من جملةِ الرِّجالِ[4].

---

(١) من قوله: «دنت القيامة» إلى هنا زيادة من (ط).

(٢) «مفردات القرآن» ص٧٥.

(٣) «معالم التنزيل» (٤: ٣١٨).

(٤) «المحتسب» (٢: ٢٩٦).

[﴿أَفَمِنْ هَٰذَا الْحَدِيثِ تَعْجَبُونَ * وَتَضْحَكُونَ وَلَا تَبْكُونَ * وَأَنتُمْ سَامِدُونَ * فَاسْجُدُوا لِلَّهِ وَاعْبُدُوا﴾ ٥٩ - ٦٢].

﴿أَفَمِنْ هَٰذَا الْحَدِيثِ﴾ وهو القرآنُ، ﴿تَعْجَبُونَ﴾ إنكارًا، ﴿وَتَضْحَكُونَ﴾ استهزاءً ﴿وَلَا تَبْكُونَ﴾، والبُكاء والخشوع حقٌّ عليكم.

وعن رسول الله ﷺ: أنَّه لم يُرَ ضاحكًا بعد نُزولِها. وقُرئ: (تعجبُونَ تضحكُونَ)، بغير واوٍ. ﴿وَأَنتُمْ سَامِدُونَ﴾ شامِخُونَ مُبرطِمُونَ. وقيل: لاهُون لاعِبُون. وقال بعضهُم لجاريتِه: اسمدي لنا، أي: غَنِّي لنا ﴿فَاسْجُدُوا لِلَّهِ وَاعْبُدُوا﴾، ولا تَعْبُدوا الآلهة.

وعن رسول الله ﷺ: «من قرأ سورةَ النَّجم أعطاهُ الله عشرَ حَسناتٍ بِعددِ مَن صدَّق بمحمدٍ وجحَد به بمكَّةَ».

قوله: (مُبرَطِمُون) الجَوْهري: البَرْطَمة: الانتِفاخُ من الغَضَب، وتَبَرْطَم الرَّجُلُ: تغضب من كَلامٍ.

الرَّاغب: السَّامِد: اللاهي الرَّافعُ رأسَه، من سَمَد البعير في سيرِه. سُئل ابن عباسٍ عن السُّمُودِ، قال: البَرْطَمةُ وهي رَفْعُ الرَّأسِ تَكبُّرًا، أي: رافعون رؤوسهم تكبرًا[1].

تمّت السُّورةُ

حَامِدًا لله تعالى ومُصَلِّيًا على رسولِ الله ﷺ.

* * *

---

(١) قوله: «أي: رافعون رؤوسهم تكبُّرًا» أثبته من (ط). وانظر «مفردات القرآن» ص ٤٢٤.

سورةُ القمر
مكيّة، وهي خمس وخمسون آية

بسم الله الرحمن الرحيم

[﴿ٱقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ وَٱنشَقَّ ٱلْقَمَرُ * وَإِن يَرَوْا۟ ءَايَةً يُعْرِضُوا۟ وَيَقُولُوا۟ سِحْرٌ مُّسْتَمِرٌّ * وَكَذَّبُوا۟ وَٱتَّبَعُوٓا۟ أَهْوَآءَهُمْ ۚ وَكُلُّ أَمْرٍ مُّسْتَقِرٌّ﴾ ١-٣]

انشقاقُ القمرِ من آياتِ رسولِ الله ﷺ ومُعْجزاتِهِ النَّيِّرة.

سُورةُ القَمَر
مَكِيّةٌ وهي خمس وخَمْسُون آية

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله: (**انشقَاقُ القَمر من آياتِ رسولِ الله ﷺ**) عن البُخَاريِّ ومُسلمٍ والتِّرمِذيِّ عن أنسٍ: أنَّ أهلَ مكةَ سألوا رسولَ الله ﷺ أنْ يُريَهم آيةً، فأراهم انْشقاقَ القمرِ[1]. زاد التِّرمذيُّ: فنزلت ﴿ٱقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ وَٱنشَقَّ ٱلْقَمَرُ﴾ إلى قوله: ﴿سِحْرٌ مُّسْتَمِرٌّ﴾.

وعن التِّرمِذيِّ عن جُبير بن مُطعِم: انشقَّ القمرُ على عهدِ رسولِ الله ﷺ فصار فِرقَتينِ، فقالت قُريشٌ: سَحَرَ محمدٌ أعيُنَنا، فقال بعضهم: لئن كان سَحَرنا، لا يستطيعُ أنْ يسحرَ النَّاس كلَّهُم[2].

---

(١) أخرجه البُخَاريُّ (٤٨٦٧)، ومُسْلم (٢٨٠٢)، والترمذيُّ (٣٢٨٦).

(٢) انظر: الترمذي (٣٢٨٩).

عن أنسِ بن مالكٍ رضي الله عنه: أنَّ الكُفَّارَ سألوا رسولَ الله ﷺ آيةً، فانشقَّ القمرُ مرَّتينِ. وكذا عن ابن عبَّاس وابنِ مسعودٍ رضي الله عنهم، قال ابنُ عبَّاس: انفلَقَ فِلْقَتينِ؛ فِلقةٌ ذهبت، وفِلقَةٌ بقيتْ. وقال ابن مسعودٍ: رأيت حِراءَ بين فِلقَتي القمرِ. وعن بعضِ النَّاس: أنَّ معناه: ينشقُّ يومَ القيامةِ.

وقال رَزينٌ العَبْدرِيّ: فكانوا يتلقَّون الرُّكبانَ فيُخبرونَهم بأنَّهم قد رأَوْهُ، فيُكذِّبونهم[1].

وحديثُ انْشِقاقِ القمر قد رواه البُخاريُّ ومُسلمٌ وغيرهما عن ابن مسعود[2] وابن عباس[3] وابن عمر[4]، وروى الإمامُ أحمدُ بن حنبلٍ في «مُسنده» عن ابن مَسعود، قال: انشقَّ القَمرُ على عهدِ رسول الله ﷺ حتى رأيتُ الجبلَ بين فرجتَيْ القمَر[5].

وأمَّا أبو إسحاق الزَّجَّاج؛ فقد أسندَ عشرينَ حديثًا إلا واحدًا في تفسيره[6] إلى رسول الله ﷺ في انشقاق القمر.

قوله: (**وعن بعض النَّاس: أنَّ معناه: ينشقُّ يومَ القيامةِ**) قال الواحِديُّ: هو عُثمان بن عَطاء عن أبيه[7]، وقال الزَّجَّاجُ[8]: وزعم قومٌ عَنَدُوا عن القَصْدِ، وما عليه أهلُ العلم، أنَّ تأويله أنَّ القمرَ ينشَقّ يومَ القيامةِ، والأمرُ بيِّنُ الَّلفظِ بقوله: ﴿وَإِن يَرَوْا ءَايَةً يُعْرِضُوا وَيَقُولُوا سِحْرٌ مُّسْتَمِرٌّ﴾ فكيفَ يكونُ هذا يوم القِيامَةِ؟!

وقال القاضي: دلَّ قوله: ﴿سِحْرٌ مُّسْتَمِرٌّ﴾، أي: مُطَّرِدٌ على أنَّهم رأوا قَبلَه آياتٍ أخرى

---

(١) انظر: «جامع الأصول» لابن الأثير (١١: ٣٩٨)، نقلاً من كتابه «تجريد الصحاح».
(٢) رواية ابن مسعود عند البُخَاريِّ (٣٦٣٦)، ومُسْلم (٢٨٠٠).
(٣) وحديث ابن عبَّاس رواه البُخَاريُّ (٣٦٣٨) ومُسْلم (٢٨٠٣).
(٤) وحديث ابن عمر عند مُسْلم (٢٨٠١).
(٥) «المسند» (١: ٤١٣).
(٦) انظر: «معاني القرآن» (٥: ٨١-٨٥).
(٧) «الوسيط» (٢: ٢٠٧).
(٨) «معاني القرآن» (٥: ٨١).

وقوله: ﴿ وَإِن يَرَوۡاْ ءَايَةً يُعۡرِضُواْ وَيَقُولُواْ سِحۡرٞ مُّسۡتَمِرّٞ ﴾ يردّه، وكفى به رادًّا، **وفي قراءة حذيفة (وقَدِ انْشَقَّ القَمَر)** أي: اقتربت السَّاعةُ، وقد حَصَلَ من آياتِ اقترابها أنَّ القمرَ قد انشقَّ، كما تقولُ: أقبلَ الأميرُ وقد جاءَ المبشِّرُ بقدومِه. وعن حُذيفةَ أنَّه خطبَ بالمدائنِ ثمَّ قال: ألا إنَّ السَّاعةَ قد اقتربتْ؛ وإنَّ القمرَ قد انشقَّ على عهد نبيِّكُم.

﴿مُّسۡتَمِرّٞ﴾: دائمٌ مطَّردٌ، وكلُّ شيءٍ قد انقادَت طريقتهُ ودامتْ حالُه، قيل فيه: قد استمرَّ. لمَّا رأَوا تَتَابعَ المُعْجِزاتِ وتَرَادُفَ الآياتِ قالوا: هذا سحرٌ مستمرٌّ.

مُترادِفة، ومعجزاتٍ سابقةٍ[١]. وفي «الكبير»: القولُ بأنَّ انشقَاقَ القَمرِ مُنتَظرٌ بعيدٌ، لأنَّ من منعَ ذلك، وهو الفَلسفيُّ المخذُولُ، يمنعُه في الماضي والمُسْتَقبل، ومن يُجوِّزُ لا يحتاج إلى التَّأويلِ، وإنَّما ذهبَ الذَّاهِب، لأنَّ الانشقاقَ أمرٌ هائلٌ، ولو وقع لعمَّ وجه الأرضِ، وبلغ مبلغَ التَّواتر[٢].

والجواب: أنَّ الموافِقَ فَقَدْ نقَلَه، وبلغ مَبلَغ التَّواتُر[٣]، وأمَّا المُخَالِف فربَّما ذَهِل، أو حَسِبَ أنَّه نحو الخُسوف، والقرآن أولى دليل وأقوى شَاهِد، وإمكانه لا شكَّ فيه، وقد أخبر عنه الصَّادِق، فيجب اعْتِقاد وُقُوعه، وأمَّا امتناع الخَرق والالْتِئام فحديثُ اللّئَام.

قوله: (**وفي قراءةِ حُذيفةَ: «وقد انشقَّ القمرُ»**) قال ابن جِنِّي: هذا يجرِي مَجرَى المُوافقة على إسقاطِ العُذر، ورفع التَّشكُّك، أي: قد كان انْشِقاقُ القمرِ، فتوقَّعُوا قُربَ السَّاعةِ، أي: إذا كان انْشِقاقُه من أشْراطِها وأَحد أدِلّةِ قُربِها، فقد توكَّد الأمرُ في قُربِ وُقُوعِها، وذلك أنَّ «قد» إنَّما هي جوابُ وقوعٍ كان متوقَّعًا[٤]، يقول القائل: انظر أقامَ زيدٌ؟ وهل قامَ زيدٌ؟ وأرجو أن لا يتأخَّر زيدٌ، فيقولُ المُجيبُ: قد قامَ، أي: قد وقعَ ما كان مُتوقَّعًا.

---

(١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ٢٦٣).
(٢) «مفاتيح الغيب» للرّازي (٢٩: ٢٨٨).
(٣) انظر: «نظم المتناثر من تحديث المتواتر» للكتّاني ص٢٢٢-٢٢٣.
(٤) «المحتسب» (٢: ٢٩٧).

وقيل: مستمرّ: قويٌّ محكمٌ، من قولهم: اسْتَمرّ مَريره. وقيل: هو من استمَرَّ الشَّيءُ: إذا اشتَّدتْ مرارتُه، أي: مستبشعٌ عندَنا، مرٌّ على لهواتِنا، لا نقدِرُ أن نُسيغَه كما لا يُساغ المُرُّ المُمْقِر. وقيل: مستمرّ: مارٌّ، ذاهبٌ يزولُ ولا يبقَى، تمنيةً لأنفسِهم وتعليلًا. وقرئ: (وإن يُرَوا).

﴿وَٱتَّبَعُوٓاْ أَهۡوَآءَهُمۡ﴾ وما زيَّن لهم الشَّيطانُ من دَفْعِ الحقِّ بعد ظُهورِه.

﴿وَكُلُّ أَمۡرٖ مُّسۡتَقِرّٞ﴾. أي: كلُّ أمرٍ لا بدَّ أنْ يصيرَ إلى غايةٍ يستَقِرّ عليها، وإنَّ أمرَ محمدٍ سيصيرُ إلى غايةٍ يتبيَّن عندها أنَّهُ حقٌّ أو باطلٌ، وسيَظْهر لهم عاقبَتُه. أو وُكلُّ أمر من أمرهم وأمرِه مستقرٌّ، أي: سيثبتُ ويستقرُّ على حالة خِذلانٍ أو نصرةٍ في الدُّنيا، وشقاوةٍ أو سعادةٍ في الآخرةِ. وقُرِئَ بفتحِ القَافِ، يعني: كلُّ أمرٍ ذو مُستَقَرٍّ أي: ذو استقرار. أو ذُو موضع استقرار أو زمانِ استقرارٍ. وعن أبي جعفر: (مُستَقِرٍّ)، بكسرِ القافِ والجرّ، عَطْفًا على السَّاعةِ، ....

قوله: (المُرُّ المُمْقِر)، الجَوْهَريُّ: مَقِرَ الشَّيءُ بالكسر يَمْقَرُ مَقْرًا أي: صار مُرًّا فهو شيء مَقِرٌ، والمَقِرُ أيضًا: الصَّبِر، وأمْقَرَ الشَّيءُ أي: صار مُرًّا.

قوله: (ولا يَبقى، تمْنِيةً) الجوهريُّ: والأُمْنِيَّةُ واحِدةُ الأمَانيّ، تقول منه: تَمَنَّيْتُ الشَّيء ومنَّيت غيري تَمْنِيةً؛ نصبهُ تمييزًا من قولِ الكُفَّار، أو مَفْعولًا له.

قوله: (﴿مُّسۡتَقِرّٞ﴾) بكسر القافِ: السَّبْعَة.

قوله: (لا بد وأن يصير) ورد في بعض النسخ بالواو، وفي بعضها بغير واوٍ، وقد وقع في كلام المتأخرين كثيرًا بالواو، وقد قيل: إنه لا يجوز وقوعها بين الاسم والخبر، وقيل: إنها زائدةٌ، ويمكن أن يقال: إن الخبر محذوفٌ، و«أن يصير» معطوف عليه، تقديره: «كلُّ أمرٍ لا بدّ له من الانتهاء وأن يصير إلى غاية»[1].

(١) من قوله: «لا بد وأن يصير» إلى هنا ساقط من (ح) و(ف) وأثبته من (ط).

أي: اقتربت السَّاعةُ واقترب كُلُّ أمرٍ مستقرٍّ يسْتَقِرُّ ويَتبيَّن حالُه.

[﴿وَلَقَدْ جَآءَهُم مِّنَ ٱلْأَنۢبَآءِ مَا فِيهِ مُزْدَجَرٌ ۝ حِكْمَةٌۢ بَٰلِغَةٌ ۖ فَمَا تُغْنِ ٱلنُّذُرُ ۝ فَتَوَلَّ عَنْهُمْ ۘ يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ إِلَىٰ شَىْءٍ نُّكُرٍ ۝ خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُّنتَشِرٌ ۝ مُّهْطِعِينَ إِلَى ٱلدَّاعِ ۖ يَقُولُ ٱلْكَٰفِرُونَ هَٰذَا يَوْمٌ عَسِرٌ﴾ ٤-٨]

﴿مِّنَ ٱلْأَنۢبَآءِ﴾ من القرآنِ المُودَع أنباءَ القرونِ الخاليةِ، أو أنباء الآخِرةِ وما وصف من عذابِ الكفارِ.

﴿مُزْدَجَرٌ﴾ ازْدِجارٌ أو موضعُ ازْدِجارٍ. والمعنى: هو في نفسهِ موضعُ الازْدِجارِ ومَظِنَّةٌ له، كقوله تعالى: ﴿لَكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١] أي: هو

قوله: (أيْ: اقْتَربت السَّاعةُ واقترب كُـلُّ أمـرٍ مُستَقرٍّ) عن بعضِهم: هـو عَطَفَ قولَهُ: ﴿وَكُلُّ أَمْرٍ مُّسْتَقِرٌّ﴾ بأسرِهِ على قوله: ﴿ٱقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ﴾، وهو عطفُ مفردٌ، وهو المضافُ والمضافُ إليهِ الموصُوف على مفرد هو السَّاعةُ، فالعطفُ لتتميم المعنى، فيكونُ قوله: ﴿وَٱنشَقَّ ٱلْقَمَرُ﴾ بَعْضًا من هذه الأُمورِ المُستقرّة ذكر لتخْصِيصِه، وأنَّه من أعْظَمِ الأُمورِ، فيَجوزُ أنْ يكونَ من بابِ قولِه: ﴿وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ... وَجِبْرِيلَ﴾ [البقرة: ٩٨]، إذا قدر: واقترب كلُّ أمرٍ مستقر قبلَه، أو من بابِ عطفِ ﴿سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِى وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ﴾ [الحجر: ٨٧]، إذا قُدِّر بعدَه، وأمَّا توسِيط قولِه: ﴿وَإِن يَرَوْا۟ ءَايَةً﴾ إلى آخره، فللاستطرادِ لذكْرِ انْشِقاقِ القمرِ تَوْبيخًا أو تَقْرِيعًا، ﴿وَكُلُّ أَمْرٍ مُّسْتَقِرٌّ﴾ على أنْ يكونَ جملةً برأسِها، كان تَذْييلًا للكلامِ السَّابِق، ولذلك عمَّ الحكم بقوله: «كلُّ أمرٍ لا بُدَّ وأنْ يصِيرَ إلى غايةٍ يَسْتقرُّ عليها».

قوله: (هُو في نَفْسِه مَوضِع الازْدِجَار) و«في» فيه تجريديَّةٌ، نحوَ قولِه تعالى: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١]. الرَّاغِب: مُزدجَر، أي: طَردٌ ومَنعٌ عن ارْتِكابِ المأثم، واستعمالُ الزَّجرِ فيهم لصِياحِهم بالمطرُودِ، نحو أن يقال: اغْرُب، وتنحَّ، وَوَراءك(١).

---

(١) «مفردات القرآن» ص ٣٧٨.

أسوةٌ. وقرئ: (مُزَّجَر) بقلب تاء الافتعال زايًا، وإدغام الزاي فيها.

﴿حِكْمَةٌۢ بَٰلِغَةٌ﴾ بدلٌ من ﴿مَا﴾. أو على: هو حكمةٌ. وقرئ بالنَّصبِ حالًا من ﴿مَا﴾.

فإن قلتَ: إن كانت ﴿مَا﴾ موصوفةً ساغَ لك أن تنصب حكمةً حالًا، فكيفَ تعمل إنْ كانت موصوفةً وهو الظَّاهر؟

قلتُ: تخصِّصُها الصِّفةُ؛ فيحسُنُ نصبُ الحالِ عنها.

﴿فَمَا تُغْنِ ٱلنُّذُرُ﴾ نفيٌ أو إنكارٌ. و«ما» منصوبة، أي: فأيُّ غَناءٍ تُغني النُّذُرُ ﴿فَتَوَلَّ عَنْهُمْ﴾ **لعلمِكَ أنَّ الإنْذارَ لا يُغني فيهم**، نُصِبَ ﴿يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ﴾ بـ﴿يَخْرُجُونَ﴾، أو بإضْمارِ: اذكر. وقُرِئَ بإسقَاطِ الياءِ اكتفاءً بالكسرةِ عنها، والدَّاعي إسرافيلُ أو جبريلُ، كقولِه تعالى: ﴿يَوْمَ يُنَادِ ٱلْمُنَادِ﴾ [ق: ٤١].

قوله: (﴿فَتَوَلَّ عَنْهُمْ﴾ **لعلْمِك أنَّ الإنذارَ لا يُغني فِيهِمْ**) إشارةٌ إلى رَبْطِ الآياتِ، وأنَّ هذه الفاء نتيجةٌ للكلامِ السَّابِق، وفي مَدْخُولِها معنى المُتَارَكَةِ والمُوادَعَةِ، وذلك أنَّه تعالى لمّا أخبر عن المُعانِدين أنّه بلغ إعراضهم وتمرُّدُهم، بحيثُ إنْ يَروا آية يقولوا: سحر مستمرّ وكرَّر المعنى بقوله: ﴿وَكَذَّبُوا۟ وَٱتَّبَعُوٓا۟ أَهْوَآءَهُمْ﴾ لأنَّ الإعراض[1] وقولَهم: سحرٌ مُستمِر[2]، تَكْذيبٌ ومتابعةٌ للهوى، ثُمَّ جاء بقوله: ﴿وَلَقَدْ جَآءَهُم مِّنَ ٱلْأَنۢبَآءِ﴾ جملةٌ قَسَميّةٌ حالًا مقررةً لجهةِ الإشكال، أي: يُكذِّبون، والحال أنَّه جاءَتهم حكمةٌ بالغةٌ، ثُمَّ سجَّل عِنادَهم بقولِه: ﴿فَمَا تُغْنِ ٱلنُّذُرُ﴾، قال: ﴿فَتَوَلَّ عَنْهُمْ﴾، أي: بعدَ أنْ استُعلِمَت حالُهم وأنَّهم لا يُؤمنون البتَّةَ، فتولَّ عنهم وأعرِضْ عن الإنْذَار، لأنَّ الإنذارَ إنَّما يُفيدُ إذا انْتَفَع به المُنذَرُ.

---

(١) من قوله: «وقالوا سحر» إلى هنا ساقط من (ح).

(٢) من قوله: «وكرّر المعنى» إلى هنا ساقط من (ط).

﴿إِلَىٰ شَيْءٍ نُّكُرٍ﴾: مُنكرٌ فظيعٌ تُنكرِه النُّفُوسُ لأنَّها لم تَعهد بمثلِه وهو هَولُ يومِ القيامةِ. وقُرِئ: (نُكْرٍ) بالتَّخْفيفِ؛ و(نُكِرَ) بمعنى: أُنكِرَ.

﴿خاشعًا﴾ حالٌ من الخارجين فعلٌ للأبصار، وذُكّر كما تقول: يخشعُ أبصارُهم.

قوله: (وقرئ: «نُكْرٍ» بالتَّخفيفِ) ابن كثير، والبَاقُون: بضمِّها[1]. قال أبو البقاء: ﴿نُّكُرٍ﴾ بضمِّ النون والكاف، وبإسكان الكافِ، وهو صفة بمعنى: منكَرٌ[2].

قوله: (و«نُكِرَ» بمعنى: أُنْكِرَ) قال ابن جِنِّي: قرأ مجاهدُ والجَحْدري وأبو قُلابة: «إلى شيءٍ نُكِرٍ»، أي: جُهِل، يقال: قد أنكرت الشَّيء فهو مُنكَرٌ، ونَكِرتُه فهو منكُورٌ، مثله: مَررت بصبيٍّ يُضرَبُ؛ وصْفٌ بالفِعْلِ[3].

قوله: (خَاشعًا) أبو عمرو وحمزة والكسائي: «خاشعًا»[4] بفتح الخاء وألف بعدها، والباقون: بِضمِّ الخاء وفتح الشِّين مشدَّدة[5].

قوله: (حالٌ من الخَارجين) قال أبو البقاء: ﴿خُشَّعًا﴾ حالٌ، وفي العاملِ وجهانِ: أحدُهما: ﴿يَدْعُ﴾، أي: يدعُوهم الدَّاعِي، وصاحبُ الحالِ الضَّميرُ المحذوفُ، و﴿أَبْصَـٰرُهُمْ﴾ مرفوعٌ بـ﴿خُشَّعًا﴾، وجَاز أنْ يَعْمل الجمعُ لأنَّه مُكسَّرٌ، والثَّاني: العاملُ ﴿يَخْرُجُونَ﴾.

وقُرئ: «خَاشِعًا»، والتَّقْديرُ: فريقًا خاشعًا، ولم يؤنَّث، لأنَّ تأنيثَ الفاعلِ تأنيثُ الجَمْع، وليس بِحقيقيٍّ، ويجوزُ أن ينتصِبَ «خَاشِعًا» مَفْعولًا به لـ﴿يَدْعُ﴾، و﴿يَخْرُجُونَ﴾ على هذا: حالٌ من أصحابِ الأبْصار[6].

---

(١) «التيسير في القراءات السبع» ص١٣٢.

(٢) «إملاء ما منَّ به الرحمن» (٢: ٢٤٩).

(٣) «المحتسب» (٢: ٢٩٨).

(٤) من قوله: «أبو عمرو» إلى هنا ساقط من (ح) و(ف) واستدركته من (ط).

(٥) انظر: «التيسير» للدَّاني ص١٣٢.

(٦) «إملاء ما من به الرحمن» (٢: ٢٤٩).

وقُرِئ: (خَاشِعَةً) على: تَخشَعُ أبصارُهم. ﴿خُشَّعًا﴾، على: يَخْشَعنَ أبصارُهُم، وهي لُغةُ من يقول: أكلُونِي البَرَاغِيثُ، وهم طَيِّئ. ويجوزُ أن يكون في ﴿خُشَّعًا﴾ ضميرهم، وتقع ﴿أَبْصَـٰرُهُمْ﴾ بدلًا عنه.

وقُرِئَ: (خُشَّعٌ أبْصَارهم)، على الابتداءِ والخبر، ومحلُّ الجملةِ النَّصب على الحالِ. كقوله:

وَجَدتُهُ حاضِراهُ الجودُ والكَرَمُ

وخشوعُ الأبصارِ: كنايةٌ عن الذِّلة والانْخِزال، لأنَّ ذِلَّة الذَّليلِ وعزَّةَ العزيزِ تَظهران في عيونِهما. وقُرِئ: (يُخرَجون)، ﴿مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ﴾ من القُبورِ. ﴿كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُّنتَشِرٌ﴾ الجراد: مَثَلٌ في الكَثْرةِ والتَّموّج. يقال في الجيش الكَثير المائِجِ بعضُه في بعض:

قوله: (وقُرِئَ: «خَاشِعةً») قال الزَّجَّاجُ: قرأها ابنُ مسعودٍ، ولك في أسماء الفَاعِلين إذا تَقدَّمت على الجماعة التَّوحيدُ، نحو خَاشِعًا أبْصَارهم، ولك التّوحيدُ والتَّأنيثُ نحو: خاشعةً أبصارهم، ولك الجمعُ نحو: ﴿خُشَّعًا أَبْصَـٰرُهُمْ﴾[1].

قوله: (وهي لغةُ من يقولُ: أَكلُوني البراغيثُ) وقال صاحبُ «التقريب»: وفيه نظرٌ، لأنَّه لا حاجةَ إلى البِناء علَيه، لجوازِ «جاء رجلٌ قَعُودٌ غلمانه»، يريد ما قاله أبو البقاء: جاز أن يُعمل الجمع لأنَّه مُكسَّر.

قوله: (وجدتُه حَاضِراه الجودُ والكَرمُ)، أوله:

جئتُ الَّذي كنتُ أرجُو فَضْلَ نائِلِهِ[2]

---

(١) «معاني القرآن» (٥: ٨٦).

(٢) البيت للأخطل يمدح بِشر بن مروان، وهو في «ديوانه» ص٤٢ وهو بتمامه فيه:

إذا أتيتَ أبــا مــروانَ تسألُــهُ وجدتَــهُ حَاضِراه الجــودُ والكَرمُ

وليس كما ذكر المصنف، فالله أعلم بالصواب.

جاؤوا كالجرادِ، وكالدَّبا مُنتشِرٍ في كلِّ مَكانٍ لكثرتِه.

﴿مُّهۡطِعِينَ إِلَى ٱلدَّاعِ﴾ مُسرِعين مادِّي أعناقِهم إليه. وقيل: ناظرين إليه لا يُقْلعُون بأبْصارِهم. قال:

تَعَبَّدَني نِمْرُ بنُ سَــعْدٍ وقد أرَى ونِمْرُ بنُ سَعْدٍ لي مُطِيعٌ ومُهْطِعُ

[﴿كَذَّبَتۡ قَبۡلَهُمۡ قَوۡمُ نُوحٖ فَكَذَّبُواْ عَبۡدَنَا وَقَالُواْ مَجۡنُونٞ وَٱزۡدُجِرَ * فَدَعَا رَبَّهُۥٓ أَنِّي مَغۡلُوبٞ فَٱنتَصِرۡ * فَفَتَحۡنَآ أَبۡوَٰبَ ٱلسَّمَآءِ بِمَآءٖ مُّنۡهَمِرٖ * وَفَجَّرۡنَا ٱلۡأَرۡضَ عُيُونٗا فَٱلۡتَقَى ٱلۡمَآءُ عَلَىٰٓ أَمۡرٖ قَدۡ قُدِرَ * وَحَمَلۡنَٰهُ عَلَىٰ ذَاتِ أَلۡوَٰحٖ وَدُسُرٖ * تَجۡرِي بِأَعۡيُنِنَا جَزَآءٗ لِّمَن كَانَ كُفِرَ * وَلَقَد تَّرَكۡنَٰهَآ ءَايَةٗ فَهَلۡ مِن مُّدَّكِرٖ * فَكَيۡفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذُرِ * وَلَقَدۡ يَسَّرۡنَا ٱلۡقُرۡءَانَ لِلذِّكۡرِ فَهَلۡ مِن مُّدَّكِرٖ﴾ ٩-١٧]

﴿قَبۡلَهُمۡ﴾ قبلَ أهلِ مكّة، ﴿فَكَذَّبُواْ عَبۡدَنَا﴾ يعني نُوحًا.

«حاضِراهُ» مبتدأٌ، و«الجودُ والكَرَمُ» مبتدأٌ وخبرٌ، ومحلُّ الجملةِ نصبٌ على الحال.

قوله: (كالدَّبا) الدَّبَا: الجرادُ الصِّغار، قبلَ أنْ يَطير.

قوله: (﴿مُّهۡطِعِينَ إِلَى ٱلدَّاعِ﴾ مُسْرِعين)، قال أبو البَقاء: ﴿مُّهۡطِعِينَ﴾ حالٌ عندَ قومٍ من الضَّميرِ في ﴿مُّنتَشِرٞ﴾، وهو بعيدٌ لأنَّ الضمير في المنتشرِ للجرادِ، وإنَّما هو حالٌ من ﴿يَخۡرُجُونَ﴾[1].

الرَّاغِب: هطَع الرَّجُل ببَصَرِهِ: إذا صوَّبه، وبعيرٌ مُهْطِعٌ: إذا صوَّبَ عُنقَهُ، قال تعالى: ﴿مُهۡطِعِينَ مُقۡنِعِي رُءُوسِهِمۡ﴾ [إبراهيم: ٤٣][2].

قوله: (تَعبَّدني نمرُ بنُ سَعْدٍ) البيت[3]، يقول: اتَّخَذني نمرُ بن سعدٍ عَبْدًا، وكان قبلَ هذا مُطيعًا لي، وناظرًا إليَّ.

---

(١) «إملاء ما من به الرحمن» (٢: ٢٤٩).

(٢) «مفردات القرآن» ص٨٤٣.

(٣) البيت غير منسوب في «لسان العرب» (عبد) و(نمر) و(هطع).

فإن قلتَ: ما معنى قولِه تعالى: ﴿فَكَذَّبُواْ﴾ بعدَ قولِه: ﴿كَذَّبَتۡ﴾؟

قلتُ: معناه: كذَّبُوا فكذَّبُوا عبدَنا أي: كذَّبوهُ تكْذيبًا على عقبِ تكْذِيبٍ، كُلَّما مضى منهم قَرنٌ مكذِّبٌ تبعه قَرنٌ مُكذِّبٌ. **أو كذَّبتْ قومُ نوحٍ الرُّسلَ فكذَّبوا عبدَنا**، أي: لمّا كانوا مُكذِّبين بالرُّسُلِ جاحِدينَ للنُّبوَّةِ رأسًا: كذبوا نوحًا؛ لأنَّه من جُملةِ الرُّسلِ.

﴿مَجۡنُونٞ﴾ هو مجنونٌ. ﴿وَٱزۡدُجِرَ﴾ وانتهرُوه بالشَّتمِ والضَّربِ، والوَعيدِ بالرَّجمِ في قولهم: ﴿لَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلۡمَرۡجُومِينَ﴾ [الشعراء: ١١٦]، **وقيل: هو مِن جُملةِ قيلِهم**، أي:

قوله: (**أو كذَّبت قومُ نوحٍ الرُّسُلَ فكذَّبوا عبدَنا**)، والفاعِلُ الأوَّلُ تعقيبٌ، وعلى هذا للتَّسبيبِ.

الانتصاف: ومضى سؤالٌ في قوله: ﴿وَكَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡ وَمَا بَلَغُواْ﴾ إلى قوله: ﴿فَكَذَّبُواْ رُسُلِي﴾ [سبأ: ٤٥] وأجاب الزَّمَخْشَريُّ: «إنّه كقولِ القائلِ: أقدَم فلانٌ على الكُفر فكفر»، وأقول: إنَّ الأولَ مطلَقٌ والثَّاني مقيَّدٌ، وليس بتكرارٍ، وهو كقوله: ﴿فَتَعَاطَىٰ فَعَقَرَ﴾ فإنَّ تعاطِيه هو نفسُ «عقَرَ»، لكنَّه ذكَرَهُ من جِهةِ عُمومِه، ثُمَّ من ناحية خُصوصِه امْتِهانًا[1].

وقلت: ومثلُه أيضًا قولُه تعالى: ﴿فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمۡ فَٱقۡتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ﴾ [البقرة: ٥٤] ولا شَكَّ أنَّ ما سَلَكهُ المصنف أولًا فنٌّ بليغ يُذهبَ إليه، نحو ما جاء في الحديث: و«الأمْثَل فالأمْثَل»[2]، وفي قولِهم: وجاء القومُ الأفْضَلُ فالأفْضَلُ، والأكْرمُ فالأكْرمُ، واستدعاه المَقام لاستمرارِ تكْذيبِهم لهُ، قومًا بعد قومٍ، مدَّةَ ألفَ سنةٍ إلا خمسينَ عامًا، فَوجَبَ المصيرُ إليه بخلافِ تلك الأمثلةِ.

قوله: (وقيل: هو من جُملةِ قِيْلِهم) فيكونُ تتميمًا للمعنى الأوَّل، كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَشۡكُواْ بَثِّي وَحُزۡنِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [يوسف: ٨٦] وعلى الأولِ تكميلٌ، لأنَّ و﴿وَٱزۡدُجِرَ﴾ حينئذٍ

---

(١) «الانتصاف» لابن المنيِّر (٤: ٤٣٣) بحاشية «الكشاف».

(٢) إشارة إلى حديث: «أشد الناس بلاءً الأنبياء، ثُمّ الأمثل فالأمثل» والحديث عند الترمذي (٢٣٩٨)، والنَّسائي (٧٤٨١).

قالـوا: هو مجنونٌ، وقدِ ازدَجَـرتْه الجِـنُّ وتخبَّطتْهُ وذهبتْ بِلُبِّه وطـارت بقَلبِه.

قُـرِئَ: ﴿أَنِّي﴾ بمعنى: فدَعا بأني مغلوبٌ، و(إني): على إرادةِ القَولِ، فدَعا فقال: إني مغلوبٌ غلبَنِي قومي، فلمْ يسمعُوا مِنِّي واستَحْكَم اليأسُ من إجابَتِهم لي.

﴿فَٱنتَصِرۡ﴾: فانتقِم منهم بعذابٍ تبعثُه عَليْهِم، وإنَّما دَعا بذلكَ بعد ما طمَّ عليه الأمرُ وبلغ **السَّيلُ الزُّبى**، فقد رُوِيَ: أنَّ الواحدَ من أُمَّتِه كان يلقاهُ فيخنُقه حتَّى يَخِرَّ مَغْشيًّا عليه، فيفيقُ وهو يقولُ: اللهم اغفِرْ لقَومِي فإنَّهم لا يعلمون.

وقُرِئَ: ﴿ فَفَتَحۡنَآ ﴾ **مخفَّفًا ومُشدَّدًا**، وكذلك ﴿ وَفَجَّرۡنَا ﴾. ﴿مُّنۡهَمِرٖ﴾ مُنْصَبٌّ في كَثرةٍ وتَتابُـعٍ لم ينقطعْ أربعينَ يومًا.

﴿ وَفَجَّرۡنَا ٱلۡأَرۡضَ عُيُونٗا ﴾ وجعلنا الأرضَ كُلَّها كأنَّها عيونٌ تتفجَّر، وهو أبلغُ من قولِك: وفجَّرنا عيُونَ الأرضِ، **ونَظِيرُه في النَّظْمِ**: ﴿وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا﴾ [مريم: ٤].

﴿فَٱلۡتَقَى ٱلۡمَآءُ﴾ يعني مياهَ السَّماء والأرض. وقُرِئَ: (الماءان)، أي: النَّوعان من

خارجٌ عن حَيِّزِ القولِ، عَطَف على «قالوا» ذلك القول، وما اكتفوا به، بل ضمُّوا إليه هذا الفعلَ، ولهذا قال: «وانْتَهروه بالشَّتمِ والضَّربِ».

قوله: (**وبَلَغَ السَّيلُ الزُّبَى**) قال الميدانيُّ: وهي جمع زُبية، وهي حُفرةٌ تُحفرُ للأسدِ في الرَّابيةِ إذا أرادوا صيدَه، لا يعلوها الماءُ، فإذا بَلغ إليها السَّيلُ كان جارِفًا مُجْحِفًا يضرَبُ لما جاوزَ الحدَّ[1].

قوله: (**قُرِئ: ﴿ فَفَتَحۡنَآ ﴾ مخفَّفًا ومُشدَّدًا**) ابن عامر: بالتَّشديدِ، والباقون: بالتَّخْفيف[2].

قوله: (**ونَظِيرُه في النَّظْمِ**: ﴿وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا﴾ [مريم: ٤])، قال صاحب «المِفْتاح»: إسْنَاد الاشْتِعالِ إلى الرَّأسِ لإفَادةِ شُمولِ الاشْتِعال الرأسَ، إذ وزانُ اشتعلَ شيبُ رأسي،

---

(١) «مجمع الأمثال» للميداني (١: ٩١).

(٢) «التيسير في القراءات السبع» ص٧٦.

الماءِ السَّماوِيِّ والأَرْضيِّ. ونحوه قولك: عِندي تمرانِ، تريد: ضَربَانِ من التَّمر: بُرنيٌّ ومَعْقلي. قال:

لـنا إِبِـلانِ فِيهما ما علمتُمُ

وقرأ الحسنُ (الماوان)، بقلبِ الهمزةِ واوًا، كقولهم: **علْبَاوان.**

﴿عَلَىٰٓ أَمۡرٖ قَدۡ قُدِرَ﴾: على حالٍ قدَّرَها الله كيف شَاءَ. وقيل: على حالٍ جاءتْ مقدَّرةً مُستويةً: وهي أنَّ قَدْرَ ما أُنزلَ مِن السَّماءِ كَقدْرِ ما أُخرِجَ من الأرضِ سواءً بسواءٍ. وقيل: على أمرٍ قد قُدرَ في اللَّوح أنَّه يكون، وهو هلاكُ قومِ نوحٍ بالطُّوفان.

﴿عَلَىٰ ذَاتِ أَلۡوَٰحٖ وَدُسُرٖ﴾ أرادَ السَّفينَةَ، وهي من الصِّفاتِ التي تقومُ مقامَ الموصُوفاتِ

واشتعلَ رأسي شيبًا، وِزان اشتعل النَّار في بيتي، واشتعل بيتي نارًا[1]، وإليه الإشارةُ بقولِه: «وجعلنا الأرضَ كلَّها كأنَّها عيونٌ تتفجَّرُ».

قوله: (**لنا إِبِلانِ فِيهما ما علمتُمُ**)، تمامه:

فعن أيِّها ما شِئْتمُ فَتَنَـــكَّبُوا[2]

«ما عَلِمْتُم» أي: من قِرى الأضْيافِ وصِلةِ ذوي الفاقةِ إِبِلان، أي: طَائِفتان، أو قطعتان، فَتنكَّبُوا: اعتمدوا.

الجَوهري: نكبَ على قومه نِكابةً: إذا كان مَنْكِبًا لهم يعتَمِدون عليه، وهو رأسُ العُرَفاء. ويُروى: فعلى أيها فعلى عن تَنكَّبوا مَضْمن معنى تَفَحّصوا.

قوله: (**عِلْباوان**)، **الجوهري**: العِلْباء: عَصَب العُنُق، وهما عِلْبَاوان بينهما مَنْبت العُرف، وإنْ شئت قلت: عِلباآن لأنَّها همزةٌ مُلحقةٌ، وإن شئت شبَّهْتها بهمزةِ التَّأنيث التي في حَمراء، وبالأَصْلِيَّة التي في كِساء، والجمع: العِلابِيّ.

---

(١) «مفتاح العلوم» للسّكاكي ص٢٨٦ .

(٢) قال البغدادي في «خزانة الأدب» (٧: ٥٦٥): وهو بيت مفردٌ لم يُذكر غيره ولا قائله.

فتنوبُ منَابها وتودِّي مُؤَدَّاها. بحيثُ لا يُفْصَلُ بينها وبينها. ونحوه:

.... وَلَكِــنّ قَمِيصِي مَسْرُودَةٌ مِنْ حَدِيدِ

أراد: ولكنَّ قميصي درعٌ، وكذلك:

ولَو في عُيونِ النازياتِ بأكْرُعِ

أراد: ولو في عُيونِ الجرادِ. ألا ترى أنَّك لو جمعتَ بين السَّفينةِ وبين هذه الصِّفةِ، أو بين الدِّرعِ والجرادِ وهاتين الصِّفتينِ: لم يصحَّ، **وهذا من فصيح الكلام وبديعهِ**.

والدُّسُرَ: جمع دِسَارٍ: وهو المِسمارُ، **فِعَالٌ**، من: **دَسَرهُ؛ إذا دَفعَه؛ لأنَّه** يُدسَرُ به مَنفَذُه.

قوله: (**ولو في عُيُونِ النَّازِياتِ بأكْرُعِ**) **الجوهري**: التَّـنَزِّي: التَّوثُّبُ والتَّسرُّع. الأكرع: أرْجُلُهنَّ، أي: الوَاثِباتُ بِسُوقٍ وأرْجُلٍ دقِيقةٍ، وألحقَ الشَّارحُ قبله:

وإنِّي لأسْتَوفي حُقُوقِي جَاهِدًا

قوله: (**وهَذا من فَصيحِ الكلام وبَدِيعِهِ**) وهو من الكِنايات التي المطلوبُ بها نفسُ الموصوفِ، كما تقولُ في الكِنَايةِ عن الإنْسانِ: إنَّه حيٌّ مستوي القَامة عريضُ الأظْفارِ، وفيه حصولُ المطلوبِ مع التَّصويرِ، هاهنا صوَّر إيحاءهم بشيءٍ عُمِل من المَساميرِ القويَّةِ، والأخشابِ الرَّصينةِ. وأكثرُ ما يقع هذا في كَلامِ الجَبابِرة تَهاونًا بالمطلوبِ، كقوله تعالى: ﴿وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِي ٱلنَّارِ ٱبْتِغَآءَ حِلْيَةٍ أَوْ مَتَٰعٍ﴾ [الرعد: ١٧].

وأنْشَد ابن جِنِّي بيتَ «الكِتاب» في وصف سفينةٍ:

أمّـــا النَّهـــارُ ففِي قَيـــدٍ وسلســـلةٍ والليلُ في جوفِ مَنحُوتٍ من السَّاجِ[1]

أي: السَّفينَةُ.

قوله: (**فِعَالٌ، من: دسَرَهُ؛ إذا دفعَه**)، **الراغبُ**: الدَّسْر: الدَّفعُ الشَّديدُ بعنف، يقال:

---

(١) البيت من شواهد سيبويه في «الكتاب» (١: ١٦٠)، ولعل قائله أحد اللصوص كما في «الكامل في الأدب» (٣: ٢٩).

﴿جَزَآءً﴾ مفعول له، لِمَا قُدِّم من فتحِ أبوابِ السَّماءِ وما بعدَه، أي فعلنا ذلك جزاءً، ﴿لِّمَن كَانَ كُفِرَ﴾ وهو نوحٌ عليه السَّلامُ، وجعلَه مَكْفورًا لأنَّ النبي ﷺ نعمةٌ من الله ورحمةٌ. قال الله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٧] فكان نوحٌ عليه السَّلام نعمةً مَكفُورةً، ومن هذا المعنى ما يُحكى أنَّ رجلًا قال للرَّشيدِ: الحمد لله عَليكَ، فقال: ما معنى هذا الكلامَ؟ قال: أنتَ نعمةٌ حَمِدتُ اللهَ عليها.

ويجُوزُ أن يكونَ على تَقْديرِ حذفِ الجارِّ وإيصالِ الفعلِ. وقرأ قَتادَةُ: (كَفَر)، أي: جـزاءً للكافرين. وقـرأ الحسنُ (جِزاءً)، بالكسرِ: أي مجـازاةً.

الضَّميرُ في ﴿تَّرَكْنَٰهَآ﴾ للسَّفينةِ. أو للفعْلةِ، أي: جعلناها آيةً يُعتبرُ بها. وعن قَتادَة: أبقاها الله بأرضِ الجزيرةِ - وقيل: على «الجُوديِّ» - دهرًا طويلًا، حتَّى نظرَ إليها أوائلُ هذهِ الأمَّةِ. والمُدَّكِرُ: المُعتبرُ. وقُرِئَ: (مُذْتكِر) على الأصل، و(مُذَّكِر)، بقلب التَّاءِ ذالًا وإدغام الذَّالِ فيها، وهذا نحو: (مُزَّجِر). والنُّذُر: جمع نذيرٍ وهو الإنذارُ ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ﴾ أي سهَّلناهُ للادِّكار والاتِّعاظِ، بأنْ شحَنَّاهُ بالمواعِظ الشَّافيةِ، وصَرَّفنا فيه من الوَعدِ والوَعيدِ ﴿فَهَلْ مِن﴾ مُتَّعِظٍ؟

دَسَرهُ بالرمح، ورجلٌ مِدْسَرٌ، كقولك: مِطْعن. وروي: ليس في العَنْبرِ زكاةٌ، إنَّما هو شيءٌ دَسَرهُ البحرُ(١).

قوله: (على تَقْدير حَذْف الجار وإيصال الفِعْل) والكُفْرُ على هذا ضدُّ الإيمانِ، والأصلُ: لمن كان كُفِر به، ثمَّ حُذِف الجارُّ فبقي المفعول، ولما بُني الفعل للمَفْعول انْقَلب المَجْرُور مرفوعًا والبَارِز مُستَكِنًّا.

قوله: (بأن شحَنَّاه) أي: ملأناه، الجَوْهري: شحنتُ السَّفينة: مَلأتُها، قال الله تعالى: ﴿فِى ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ﴾ [الشعراء: ١١٩] عبَّر عن تكرير المواعظِ والوعدِ والوَعيدِ بالتَّيْسِير،

---

(١) «مفرات القرآن» ص ٣١٤.

وقيل: ولقد سهَّلناهُ للحفظِ وأعنَّا عليه من أرادَ حِفْظه، فهل من طَالبٍ لحِفْظِهِ لِيُعانَ عليه؟! ويجوزُ أن يكونَ المعنى: ولقد هيأناهُ للذِّكرِ، من يسَّرَ ناقتَه للسَّفَرِ: إذا رحَّلها، ويسَّر فرسَه للغزوِ: إذا أسرَجهُ وألجمه. قال:

وَقمت إِلَيْـهِ بِاللِّجَـامِ مُيَسِّرًا هُنَالِكَ يَجْزِينِي الَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ

ويُروَى: أنَّ كُتب أهلِ الأديانِ نحو التَّوراةِ والإنجيلِ لا يَتْلوها أهلُها إلا نَظَرًا ولا يَحْفَظُونها ظَاهرًا كما القرآن.

[﴿ كَذَّبَتْ عَادٌ فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذُرِ * إِنَّآ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا فِى يَوْمِ نَحْسٍ مُّسْتَمِرٍّ * تَنزِعُ ٱلنَّاسَ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ * فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِى وَنُذُرِ * وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ * كَذَّبَتْ ثَمُودُ بِٱلنُّذُرِ * فَقَالُوٓاْ أَبَشَرًا مِّنَّا وَٰحِدًا نَّتَّبِعُهُۥٓ إِنَّآ إِذًا لَّفِى ضَلَٰلٍ وَسُعُرٍ * أَءُلْقِىَ ٱلذِّكْرُ عَلَيْهِ مِنۢ بَيْنِنَا بَلْ هُوَ كَذَّابٌ أَشِرٌ ﴾ ١٨ - ٢٥]

لأنَّ الإنسانَ مجبولٌ من الطَّبائعِ المختلفة، كلُّها داعيةٌ إلى الشَّهواتِ والرُّكونِ إلى السُّفْليات، واستئصالِ تلك العُروق الضَّاربة من قَعْرِ الطَّبيعةِ لا يسْتَتِبُّ ولا يتيسَّرُ إلا بتكريرِ المواعظِ والقَوارِعِ، ألا ترى إلى سورةِ الرّحمنِ وتكرير ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾؟

قوله: (وقمتُ إليهِ باللِّجامِ)، البيت[1]، يَجْزيني، أي: يكْفِيني، يقول: قمتُ إلى فرسي متهيئًا باللِّجَامِ للدِّفاعِ أو القِتالِ، ثُمَّ قال: هنالك أي: في ذلك الوقت، يكفيني ما أُعانيه، وما أُعاملُ به من إيثار اللين والتَّضْمير والتَّعليفِ، قيل: كان البدويُّ يقف على فرسهِ ناقةً أو ناقتين، يسقيه لبَنها، فهو يقول: هنالك يَجْزيني هذا الفَرسُ.

قوله: (كَما القرآنُ) «ما» كافَّة، أي: كما هو القرآن.

---

(١) والبيت للأعرج المعني، انظر: «شعر الخوارج» للدكتور إحسان عباس ص٢٤٣.

﴿وَنُذُرِ﴾ وإنذاري لهم بالعذابِ قبلَ نُزولِهِ، أو إنذارٌ أتى في تَعْذِيبِهم لمن بَعْدَهم.

﴿فِي يَوْمِ نَحْسٍ﴾ في يوم شُؤْمٍ. وقُرِئَ: (في يومٍ نَحِس) كقوله: ﴿فِيٓ أَيَّامٍ نَّحِسَاتٍ﴾. [فصلت: ١٦].

﴿مُّسْتَمِرٍّ﴾ قد استمرَّ عليهم ودامَ حتى أهلكهم. **أو استمرَّ عليهم جميعًا** كبيرِهم وصغيرِهم، حتَّى لم يبقَ منهم نسمةٌ، وكان **في أربعاءَ في آخر الشَّهر لا تدور**. ويجوزُ أن يُريد بالمستمر: الشَّديد المَرارةِ والبَشاعةِ.

﴿تَنزِعُ ٱلنَّاسَ﴾ تقلَعُهم عن أماكِنِهم، وكانوا يصْطَفُّونَ آخذين أيديَهم بأيدي بعضٍ، ويتدخَّلُون في الشِّعابِ، ويَحفُرونَ الحُفَرَ فيَنْدسُّونَ فيها، فتَنْزعُهم وتكبُّهم وتدُقُّ رِقابَهم.

﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ﴾ يعني: أنَّهم كانوا يتساقَطُون على الأرض أمواتًا وهم جثثٌ طِوالٌ عِظامٌ، كأنَّهم أعجازُ نَخْلٍ، وهي: أصولُها بلا فروع، ﴿مُّنقَعِرٍ﴾: **مُنقلِعٍ عن مَغارِسه**. وقيل: شُبِّهوا بأعجازِ النَّخلِ، لأنَّ الرِّيحَ كانت تقطَعُ رؤوسَهم فتُبقِي

قوله: (**أو استمر عليهم جميعًا**)، يعني الاستمرارَ، إمَّا بحسبِ الزَّمانِ، يعني دامَ عليهم ذلكَ أزمنةً مُمتدَّةً حتَّى أهلكَهم، وإمّا بحسب الأشخاص كما قال: استَمَرّ عليهم جميعًا، والأوّل أظْهرُ وأوفقُ لما في حم السَّجْدة: ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا فِيٓ أَيَّامٍ نَّحِسَاتٍ لِّنُذِيقَهُمْ عَذَابَ ٱلْخِزْيِ﴾ [فصلت: ١٦] ويؤيده قوله: ﴿وَلَقَدْ صَبَّحَهُم بُكْرَةً عَذَابٌ مُّسْتَقِرٌّ﴾ قال: قد استقرَّ عليهم إلى أنْ يُفضي بهم إلى عذابِ الآخرة، وكان أوَّلُ تلك الأيام يومَ الأربعاء، فذكر ها هنا بدايتها، ودلَّ على البَواقي بمُستمرٍّ، وهناك ذكر البداية والنِّهايةَ.

قوله: (**في أربعاء في آخرِ الشَّهر لا تَدُور**) أي: اسْتمَرّ عَلَيهم الأرْبِعاء لا يَرْجع لهم، أي: دام الشؤم. عن الوَاحِديِّ، قال ابنُ عبّاس: كانوا يَتَشاءمون بذلك اليوم[1].

قوله: (**مُنْقَلِعٍ عن مغارِسه**). **الرَّاغب**: قَعْرُ الشَّيءِ: نهايةُ أسفَلِه، وقولُه تعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ

---

(١) «الوسيط» (٤: ٢١٠).

أجسادًا بلا رؤوس. وذكّر صفةُ ﴿نَخۡلٍ﴾ على اللَّفظِ، ولو حملَها على المعنى لأنَّث، كما قال: ﴿أَعۡجَازُ نَخۡلٍ خَاوِيَةٖ﴾ [الحاقة: ٧].

﴿أَبَشَرٗا مِّنَّا وَٰحِدٗا﴾ نُصبَ بفعلٍ مُضمرٍ يُفسِّرُهُ: ﴿نَّتَّبِعُهُۥٓ﴾ وقُرئَ: (أَبَشَرٌ منّا واحدٌ) على الابتداءِ. و﴿نَّتَّبِعُهُۥٓ﴾: خبرُه، والأوّلُ أوجَه للاسْتفهامِ. كأنَّ يقول: إنْ لم تتبَّعُوني كنتم في ضلالٍ عن الحقِّ، و«سُعُرٍ»: ونيرانٍ، جمعُ سعيرٍ، **فعَكَسُوا** عليه فقالوا: إن اتَّبعناكَ كنا إذن كما تقولُ. وقيل: الضَّلال: الخطأ والبُعد عن الصَّواب. والسُّعُر: الجنون. يقال: ناقةٌ مَسْعورةٌ. قال:

كَأَنَّ بها سُعْرًا إذا العِيسُ هَزَّها ... ذَمِيلٌ وإرخاءٌ مِنَ السَّيْرِ مُتْعِبُ

﴿أَعۡجَازُ نَخۡلٖ مُّنقَعِرٖ﴾ أي: ذاهبٍ في قَعرِ الأرضِ، قال بعضهم: انْقَعَرتِ الشَّجَرةُ: انقلعت من قَعْرِها، وقيل: معنى انقَعَرت: ذهبت في قَعْرِ الأرضِ، وإنَّما أراد تعالى أنَّ هؤلاء اجْتُثُّوا، كما اجْتُثَّتِ النَّخل الذَّاهب في قَعرِ الأرض، فلم يبقَ لهم رسمٌ ولا أثرٌ، وقَصْعةٌ قَعِيرةٌ: لها قَعْرٌ، وقَعَّرَ فلانٌ في كلامِه: إذا أَخْرَجَ الكلامَ من قَعْرِ حَلْقِهِ، وهذا كما يُقال: شدَّقَ في كلامِه، إذا أخرج من شِدْقِه[١].

قوله: (**فعَكَسُوا**) أي: عَكَسُوا في جوابِه، أي: المعنى الّذي أوردَه في الخِطاب، أوردوه في الجواب، وردُّوه به من غير اعْتِقادٍ منهم، لأنَّ الضَّلال الَّذي هو مقابل للهدى، والسُّعُر من السَّعير، إنَّما يستعملها الأنبياءُ في إنْذاراتِهم مع القَومِ، كما جاءَ في آخر هذه السُّورة: ﴿إِنَّ ٱلۡمُجۡرِمِينَ فِي ضَلَٰلٖ وَسُعُرٖ﴾ لا يعتقدونها، ولذلك قال: كُنَّا إذن كما تقُول، وهو قريبٌ من القولِ بالمُوجِب.

قوله: (**كأنَّ بها سُعْرًا**)، البيت[٢]، الضَّمير في «هَزَّها» راجعٌ إلى العِيْسِ، وهي الإبل البِيْض يُخالِط بياضَها شيءٌ من الشُّقْرةِ، وفاعلُ هزَّها: ذميلٌ، الذَّميلُ والإرخَاءُ[٣]: ضربانِ

---

(١) «مفردات القرآن» ص ٦٧٩.

(٢) استشهد ابن الأنباري بهذا البيت في «الزاهر» (١: ٢٥٥)، والخطّابي في غريب الحديث (٢: ٣٢) ولم ينسباه لأحدٍ.

(٣) في (ط): «والإرضاء» وهو تصحيفٌ.

فإن قُلتَ: كيف أنكروا أن يتَّبِعوا بشرًا منهم واحدًا؟

قلتُ: قالوا: أبشرًا؛ إنكارًا لأنْ يتَّبِعوا مِثلَهم في الجِنسيَّةِ، وطلبوا أنْ يكونَ من جنسٍ أعلى من جنسِ البَشر وهم الملائكةُ، وقالوا: ﴿مِّنَّا﴾ لأنَّه إذا كان منهم كانت المُماثلة أقوى، وقالوا: ﴿وَٰحِدًا﴾ إنكارًا لأنْ تتَّبع الأمّةُ رجلًا واحدًا. أو أرادوا واحدًا من أفنائِهم ليس بأشرفِهم وأفضَلِهم، ويدلُّ عليه قولهم: ﴿أَءُلْقِىَ ٱلذِّكْرُ عَلَيْهِ مِنۢ بَيْنِنَا﴾ أي: أُنزل عليه الوحيُ من بيننا، وفينا من هو أحقُّ منه بالاختيارِ للنبوّةِ ؟

﴿أَشِرٌ﴾ بطرٌ متكبِّرٌ، حملهُ بطرهُ وشطارَتُه وطلبُه التَّعظُّمَ علينا على ادِّعاء ذلك.

[﴿سَيَعْلَمُونَ غَدًا مَّنِ ٱلْكَذَّابُ ٱلْأَشِرُ * إِنَّا مُرْسِلُوا۟ ٱلنَّاقَةِ فِتْنَةً لَّهُمْ فَٱرْتَقِبْهُمْ وَٱصْطَبِرْ * وَنَبِّئْهُمْ أَنَّ ٱلْمَآءَ قِسْمَةٌۢ بَيْنَهُمْ كُلُّ شِرْبٍ مُّحْتَضَرٌ * فَنَادَوْا۟ صَاحِبَهُمْ فَتَعَاطَىٰ فَعَقَرَ * فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِى وَنُذُرِ * إِنَّآ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ صَيْحَةً وَٰحِدَةً فَكَانُوا۟ كَهَشِيمِ ٱلْمُحْتَظِرِ * وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾ ٢٦ - ٣٢]

﴿سَيَعْلَمُونَ غَدًا﴾ عند نُزولِ العَذاب بهم، أو يومِ القِيامة ﴿مَّنِ ٱلْكَذَّابُ ٱلْأَشِرُ﴾ أصالحٌ أم من كذَّبه؟ وقُرِئَ: (ستَعلمُونَ) بالتَّاء، على حكايةِ ما قالَ لهم صالحٌ مجيبًا لهم. أو هو كلامُ الله تعالى على سبيلِ الالتفاتِ.

من السَّيرِ، يقول: إذا هزَّ العِيْسَ هذانِ النوعان من السَّيرِ ترى يا فَتى حينئذٍ فيَّ مثلَ الجُنونِ.

قوله: («سَتَعْلَمُون») أي: بالتَّاء الفَوقانية: ابنُ عامرٍ وحمزة[١].

قوله: (أو هو كلامُ الله على سبيلِ الالتفاتِ) أي: قال الله سبحانه وتعالى لصالح عليه السَّلام: ﴿سَيَعْلَمُونَ غَدًا﴾ عند نُزولِ العذابِ بهم ﴿مَّنِ ٱلْكَذَّابُ ٱلْأَشِرُ﴾، مُسلِّيًا لصالح فخاطبهم به صالحٌ ـ بالتَّاء الفَوقاتية ـ وتحريره: أنَّه تَعالى لمَّا حكى المقالةَ التي جَرَتْ بين نُوحٍ وقومِه، وهي قوله: ﴿أَبَشَرًا مِّنَّا﴾ ، إلى قوله: ﴿بَلْ هُوَ كَذَّابٌ أَشِرٌ﴾ وجوابَه عليه السَّلام:

---

(١) «التيسير في القراءات السبع» ص١٣٢.

وقُرِئَ: (الأَشُر) بضمِّ الشين، كقولهم: حَدِثَ وحَدُث، وحَذِر وحَذُر، وأخواتٍ لها. وقُرِئَ: (الأَشَرُّ) وهو الأبلغُ في الشَّرارةِ. والأَخْيَرُ والأَشَرُّ: أصلُ قولهم: هو خيرٌ منه وشرٌّ منه، وهو أَصْلٌ مرفوضٌ، وقد حكى ابنُ الأنباريِّ قولَ العربِ: هو أَخْيَرُ وأَشَرُّ، وما أَخْيَرَهُ وما أَشَرَّهُ.

﴿مُرۡسِلُواْ ٱلنَّاقَةِ﴾ باعِثُوها ومخرِجُوها من الهَضْبَة كما سألوا، ﴿فِتۡنَةً لَّهُمۡ﴾ امتحانًا لهم وابتلاءً ﴿فَٱرۡتَقِبۡهُمۡ﴾ فانتَظِرهُم وتبصَّر ما هم صانِعُون ﴿وَٱصۡطَبِرۡ﴾ على أذاهُم ولا تعجَل حتَّى يأتيَكَ أمرِي.

﴿قِسۡمَةُۢ بَيۡنَهُمۡ﴾ مقسومٌ بينهم: لها شِربُ يومٍ ولهم شِربُ يوم. وإنَّما قال: ﴿بَيۡنَهُمۡ﴾، تَغْليبًا للعُقلاءِ.

﴿سَيَعۡلَمُونَ غَدٗا مَّنِ ٱلۡكَذَّابُ ٱلۡأَشِرُ﴾ كان من الظَّاهر أنْ يُقال: أجابَهم بما أَوْحينا إليه أنْ يجيبَ به، وهو ﴿سَيَعۡلَمُونَ﴾، بالياء التَّحْتانِيَّة، فعدَلَ إلى التَّاءِ نقلًا للمعنى لا اللفظِ، ثُمَّ حكى الله تعالى لفظَه، وفي جَعْلِه من الالتفاتِ بُعدٌ.

قوله: (﴿مُّحۡتَضَرٞ﴾ **محضورٌ لهم أو للنَّاقَة**). قال الواحِديُّ: أي يحضُر القومُ يومًا، وتحضُر النَّاقةُ يومًا، وحضَر واحْتَضَر واحدٌ[1].

الرَّاغب: الحَضَر خلافُ البَدْوِ، والحَضَارة ـ بفتح الحاءِ وكسرها ـ الكون بالحَضَر، كالبِدَاوة، ثمَّ جَعل ذلك اسمًا لِشَهادةِ مكانٍ أو إنسانٍ أو غيرِ ذلك، قال تعالى: ﴿وَأَعُوذُ بِكَ رَبِّ أَن يَحۡضُرُونِ﴾ [المؤمنون: ٩٨] وذلكَ من بابِ الكِناية: أي يحضرني الجنُّ، وكُنِّي عن المجنُون بالمُحتَضَر، وكذلك كُنِّي عمَّن حضَره الموتُ بالمُحتَضَر، وذلك لمَّا نبَّه عليه قوله: ﴿وَنَحۡنُ أَقۡرَبُ إِلَيۡهِ مِنۡ حَبۡلِ ٱلۡوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦] وقوله: وشِربٌ مُحْتَضرٌ، أي: يحضُره أصحابُه،

---

(١) انظر: «الوسيط» (٤: ٢١١).

﴿مُّحۡتَضَرٞ﴾ **محضورٌ لهم أو للنَّاقةِ**. وقيل: يُحضِرون الماء في نوبتِهم واللَّبَن في نوبتِها.

﴿صَاحِبَهُمۡ﴾ قِدارُ بن سَالِف **أُحيمرُ ثمودَ**، ﴿فَتَعَاطَىٰ﴾ **فاجْترَأ على تعاطِي الأمر العَظيمَ غير مُكْترثٍ له، فأحدث العَقْر بالنَّاقةِ**. وقيل: فتَعَاطَى النَّاقَة فعَقرها، أو فتعاطَى السَّيفَ.

﴿صَيۡحَةٗ وَٰحِدَةٗ﴾: صيحـةُ جبريـلَ، والهَشيمُ: الشَّجـرُ اليابسُ المتهشِّـمُ المتكسِّرُ،

وتجارةٌ حاضِرةٌ، أي: نَقْدًا[1].

قوله: (**أُحَيْمر ثَمودَ**) عُطْف بيانٍ لـ«قِدار». أنشد الزَّجَّاجُ لزُهيرٍ يصفُ حَرْبًا:

فتُنتِجْ لكُم غِلمانَ أشـأَمَ كلُّهُم كأحمرِ عادٍ، ثمَّ تُرضِعْ فتَفْطِمِ[2]

قوله: (﴿فَتَعَاطَىٰ﴾ **فاجْترَأ على تَعاطِي الأمرِ**) فأحْدَث العَقْرَ بالنَّاقةِ، إنَّما حمَلَهُ على هذا التَّفسير اتِّحاد معنى ﴿فَتَعَاطَىٰ فَعَقَرَ﴾، كما ذَكَره صاحِب «الانتصاف» قُبَيْل هذا.

---

(١) «مفردات القرآن» ص٢٤١.

(٢) «معاني القرآن» (٥: ٩٠) والبيت لزهير بن أبي سلمى في معلقته التي مطلعها:

أمن أمِّ أوفـى دمنـة لم تكلَّمِ بِحومَـانة الـدَّرّاج فالمتثلَّمِ

ويُعدُّ هذا البيت الذي استشهد به الزَّجاج مما غلط فيه زهير، كما بيَّن ذلك الشُّرَّاح والنُّقَّادُ، فقد قال الزّوزني في «شرح المعلقات السبع»: وأراد بأحمر عاد: أحمر ثمود وهو عاقرُ النَّاقة واسمه: قِدار بن سَالِف.

وقال السيوطي في «المزهر» (٢: ٢٩): يُريد كأحمر ثمود فغلط، لكن الجوهري حمل هذا الغلط على أنه من باب إقامة الوزن فقال في «الصحاح» (٦: ٦٦): وإنما قال زُهير: كأحمر عادٍ لإقامة الوزن، لمَّا لم يمكنه أن يقول: ثمود، أو وهم فيه.

أما ابن مُنقذ فقد قال في «البديع في نقد الشعر» (٢: ٣٢) باب الغلط: أراد أحمر ثمود وهو عاقر النَّاقة، وقد احتج بعض العلماء فقال: أراد عادًا الأخرى، لأنَّهما عادان، كما قال الله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥٓ أَهۡلَكَ عَادًا ٱلۡأُولَىٰ﴾ فدلَّ على أنَّ ثمود عادٌ الأخرى.

﴿ٱلْمُحْتَظِرِ﴾: **الذي يعمل الحَظِيرةِ وما يُحتَظرُ به يَيْبَس بطُولِ الزَّمانِ**، وتتوطَّؤه البَهائمُ فيتحَطَّمُ ويتهشَّمُ. وقرأ الحسن بفتح الظَّاء وهو موضع الاحْتِظَارِ، أي :الحَظِيرة.

[﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ لُوطٍ بِٱلنُّذُرِ * إِنَّآ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ حَاصِبًا إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ * نِّعْمَةً مِّنْ عِندِنَا كَذَٰلِكَ نَجْزِى مَن شَكَرَ * وَلَقَدْ أَنذَرَهُم بَطْشَتَنَا فَتَمَارَوْا بِٱلنُّذُرِ * وَلَقَدْ رَٰوَدُوهُ عَن ضَيْفِهِۦ فَطَمَسْنَآ أَعْيُنَهُمْ فَذُوقُوا عَذَابِى وَنُذُرِ * وَلَقَدْ صَبَّحَهُم بُكْرَةً عَذَابٌ مُّسْتَقِرٌّ * فَذُوقُوا عَذَابِى وَنُذُرِ * وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾ ٣٣-٤٠]

﴿حَاصِبًا﴾ ريحًا تَحصِبُهم بالحِجارةِ، أي: تَرْمِيهم، ﴿بِسَحَرٍ﴾ **بِقطْعٍ من الليل**، وهو السُّدسُ الأخيرُ منه. وقيل: هما سَحَران، فالسَّحرُ الأعلى قبل انْصِداعِ الفجرِ، والآخرُ عند انْصِداعِه، وأنشد:

قوله: (**الّذي يَعمل الحَظِيرةَ وما يُحتَظَر به**) قال الوَاحِدي: المُحْتَظِر: الّذي يتَّخِذُ لغنمِه حَظِيرةً تمنعها من بردِ الرِّيح، يُقال: احْتَظَر على نَعَمِهِ الشَّجر، وضَع بعضَها فوقَ بعضٍ[١]. وقال الزجاج: كانُوا كالهَشيمِ الذي يجمعُه صاحبُ الحظيرة[٢].

الرَّاغِب، الحظْر: جمعُ الشَّيءِ في حظيرةٍ، والمحظُور: المَمْنوع، والمُحْتَظِر: الذي يَعْملُ الحَظِيرةِ، وقد جاء فلان بالحظْرِ الرَّطب، أي: الكذب المُسْتَبْشَع[٣].

قوله: (﴿بِسَحَرٍ﴾: **بِقطْعٍ من الليل**) **الرَّاغِب**: السَّحَرُ والسَّحْرَة: اختلاطُ ظلامِ آخرِ اللَّيل بضياء النَّهار، وجُعل اسمًا لذلك الوقتِ، يقال: لَقِيتُهُ بأعلى السَّحرينِ، والمُسْحِرُ: الخارج سَحَرًا، والسَّحُور: اسمُ الطَّعامِ المأكولِ سَحَرًا، والتسحُّرُ: أكْلُه[٤].

---

(١) «الوسيط» (٢: ٢١١).

(٢) «معاني القرآن» (٥: ٩٠).

(٣) «مفردات القرآن» ص ٢٤٣.

(٤) المصدر السابق ص ٤٠١.

مَرَّتْ بأَعْلى السَّحَرَيْنِ تَذْأَلُ

وصُرِفَ لأنَّه نكرةٌ. ويُقال: لقيتُه سَحَرَ، إذا لقيته في سَحَرِ يومِهِ.

﴿نِّعۡمَةٗ﴾ إنعامًا، مَفعُول له ﴿مَن شَكَرَ﴾ نعمةَ الله بإيمانه وطاعتِهِ.

﴿وَلَقَدۡ أَنذَرَهُم﴾ لـوطٌ عليه السَّـلامُ ﴿بَطۡشَتَنَا﴾ أخْذَتَنا بالعذابِ، ﴿فَتَمَارَوۡاْ﴾ فكذَّبوا ﴿بِٱلنُّذُرِ﴾ مُتشاكِّين ﴿فَطَمَسۡنَآ أَعۡيُنَهُمۡ﴾ فمَسحنَاها وجَعلْنَاها كسائرِ الوجهِ، لا يُرى لها شِقٌّ.

رُوِيَ أنَّهم لما عالجُوا بابَ لوطٍ عليه السَّلام ليدخُلوا، قالت الملائكة: خلِّهم يدخُلُوا، ﴿إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ لَن يَصِلُوٓاْ إِلَيۡكَ﴾ [هود: ٨١] فصَفقَهُم جبريلُ عليه السَّلامُ بجناحه صفقةً، فتركهم يتردَّدُونَ لا يهتدونَ إلى البابِ، حتى أخرجهم لوطٌ، ﴿فَذُوقُواْ﴾ فقلتُ لهم: ذوقوا على ألسنةِ الملائكةِ ﴿بُكۡرَةً﴾ أوّلَ النَّهارِ وباكرَه، كقوله: ﴿مُشۡرِقِينَ﴾ [الحجر: ٧٣]، و﴿مُصۡبِحِينَ﴾ [الحجر: ٨٣]. وقرأ زيدُ بن عليٍّ رضي الله عنهما: (بُكْرَةَ)، غير مُنصَرفةٍ،

قوله: (**مرَّتْ بأعلَى السَّحَرين تذأَلُ**) أي: تُسرِعُ، يصِفُ حُمرَ الوَحشِ، الذَّألان: مَشْي الذِّئب، والذُّؤالةُ: عَلَمٌ للذِّئبِ، كثُعَالة: الثعلب.

الرَّاغِب: قيل: السَّحَر سَحَرانِ؛ الأعلى قبل انْصِداعِ الفَجرِ، والآخرُ عند انْصِداعِه.

قوله: (**وصُرِفَ لأنَّه نكرةٌ ويقال: لَقِيتُه سَحَرَ، إذا لقيتَه في سَحَرِ يومِه**) أي: لا ينصَرِف، قال ابنُ الحاجب: سحر: يستعمل معرفة ونكرة، فالنكرةُ مُنْصرِفٌ، والمعرفةُ غيرُ مُنصرفٍ، وليس فيه ما يمْنعُه الصَّرفَ، إلا أن تقدّر العَلَمية مع العَدل، ولو قيل: إنه مبني لتضمُّنه معنى الألف واللام يَبعد عن الصَّوابِ، كما أنَّ أمسِ على لغةِ أهلِ الحجاز مبنيٌّ لتضمُّنِه معنى الألف واللام، ولا يكونُ عَلَمًا على هذا، لأنَّ العَلَمَ إنَّما يكونُ عَلَمًا بالقَصدِ لا بتقديرِ حرفِ التعريف(١).

---

(١) انظر: «شرح الكافية لابن الحاجب» للشريف الرضي (١: ٤٩٦-٤٩٧).

تقول: أتيتُه بُكرةً وغُدوةً بالتَّنوين، إذا أردت التَّنْكِير، **وبُكْرَةَ وغُدْوةَ إذا عرَّفْتَ** وقَصَدْتَ بكـرةَ نهـارِك وغُدوَتَه.

﴿عَذَابٌ مُّسْتَقِرٌّ﴾ ثابتٌ قد استقرَّ عليهم إلى أنْ يُفضِيَ بهم إلى عذابِ الآخرةِ.

فإنْ قُلتَ: ما فائدةُ تكريرِ قوله ﴿فَذُوقُواْ عَذَابِي وَنُذُرِ * وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾؟

قلتُ: فائدتُه أنْ يجدِّدُوا عندَ استماعِ كُلِّ نبأٍ من أنباءِ الأوَّلين ادِّكارًا واتِّعاظًا، وأنْ يستَأنِفوا تَنبُّهًا واستيقَاظًا، إذا سمعوا الحثَّ على ذلك والبَعثَ عليه، **وأنْ يَقرَعَ لهم العصا مرّاتٍ، ويُقَعْقِع لهم الشَّنَّ تاراتٍ**؛ لِئلا يَغلِبَهم السَّهوُ، ولا تَستولي عليهم

قوله: (**وبُكْرَةَ وغُدْوةَ إذا عُرِّفَت**)، قال ابن الحاجبُ: وضعوا للأوقاتِ أعلامًا كما وضعُوا للمعاني الموجودةِ، وإن لم تكن الأوقات شيئًا موجودًا، أجراها مجرى الأمور الموجودة، والدليل على أنه عَلَمٌ: سير على فرسه غُدوةَ، فغدوةَ غير منصرف[1]، وإن لم يكن عَلَمًا لوجب صرفِه إذ ليس فيه إلا التَّأنيثُ اللفظيُّ، والتَّأْنيثُ اللفظيُّ بالتَّاء لا يمنع إلا مع العَلَميّة، وقد يُستَعمَلُ نكرةً، فيُعرَّف باللام كغيرِه[2].

قوله: (**وأن يَقْرَعَ لهم العَصا مرّاتٍ**) مضى تفسيره في أول البقرة.

قوله: (**ويُقَعْقِع لهم الشَّنَّ تاراتٍ**) **الشَّنُّ**: القِربةُ الخَلَق، وقيل في المثل: لا يُقَعْقَع بالشِّنان قال النَّابِغة[3]:

كأنَّـكَ مِـن جِمالِ بنـي أُقيشٍ يُقعقَـعُ خلـفَ رجليهِ بشَـنِّ

أي: كأنك جَملٌ من جِمال هذه القَبيلة، أي: إنَّك جَبانٌ في الحَرْب لا تَقْدِر على الطِّعَانِ، ولا تَقرَبُ إلى الحربِ، بل تَنْفِرُ عنها كما يَنفرُ الجملُ من صوتِ الشَّنِّ وعن قَعْقَعتِه.

---

(١) من قوله: «وإن لم تكن» إلى هنا ساقط من (ح) و(ف) واستدركته من (ط).

(٢) انظر: «شرح الكافية لابن الحاجب» للشريف الرضي (١: ٤٩٦-٤٩٧).

(٣) «ديوان النَّابغة الذِّبياني» ص١١٤.

الغَفْلةُ، وهكذا حُكم التَّكريرِ، كقوله: ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ عِندَ كُلِّ نِعمةٍ عدَّها في سورةِ الرَّحمن، وقولِهِ: ﴿وَيۡلٞ يَوۡمَئِذٖ لِّلۡمُكَذِّبِينَ﴾ عندِ كُلِّ آيةٍ أوردها في سورةِ ﴿وَٱلۡمُرۡسَلَٰتِ﴾، وكذلك تكرير الأنباءِ والقَصَصِ في أنفُسِها لتكونَ تلك العِبرُ حاضرةً للقُلوبِ، مُصوَّرةً للأذهانِ، مذكورةً غيرَ منسيَّةٍ في كُلِّ أوانٍ.

[﴿وَلَقَدۡ جَآءَ ءَالَ فِرۡعَوۡنَ ٱلنُّذُرُ * كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا كُلِّهَا فَأَخَذۡنَٰهُمۡ أَخۡذَ عَزِيزٖ مُّقۡتَدِرٍ﴾ ٤١-٤٢]

﴿ٱلنُّذُرُ﴾ موسى وهرون وغيرُهما من الأنبياء، **لأنَّهما عَرضا عليهم ما أَنذرَ به المُرسلون.** أو جمعُ نذيرٍ وهو الإنذارُ ﴿بِـَٔايَٰتِنَا كُلِّهَا﴾ بالآياتِ التِّسعِ ﴿أَخۡذَ عَزِيزٖ﴾ لا يُغالَب ﴿مُّقۡتَدِرٍ﴾ لا يُعجِزُهُ شيءٌ.

[﴿أَكُفَّارُكُمۡ خَيۡرٞ مِّنۡ أُوْلَٰٓئِكُمۡ أَمۡ لَكُم بَرَآءَةٞ فِي ٱلزُّبُرِ * أَمۡ يَقُولُونَ نَحۡنُ جَمِيعٞ مُّنتَصِرٞ * سَيُهۡزَمُ ٱلۡجَمۡعُ وَيُوَلُّونَ ٱلدُّبُرَ * بَلِ ٱلسَّاعَةُ مَوۡعِدُهُمۡ وَٱلسَّاعَةُ أَدۡهَىٰ وَأَمَرُّ﴾ ٤٣-٤٦]

﴿أَكُفَّارُكُمۡ﴾ يا أهلَ مكَّةَ ﴿خَيۡرٞ مِّنۡ أُوْلَٰٓئِكُمۡ﴾ الكُفَّارِ المعدُودِين: قوم نوحٍ وهودٍ وصالحٍ ولوطٍ وآلِ فرعونَ، أي أهم خيرٌ قوّةً وآلةً ومكانةً في الدُّنيا. **أو أقلُّ كُفرًا وعِنادًا يعني:** أَنَّ كفَّارَكم مثل أولئكَ بل شرٌّ منهم ﴿أَمۡ﴾ أُنزلت عليكُم يا أهلَ مكَّة ﴿بَرَآءَةٞ﴾

قوله: (**لأنَّهما عَرضا عَليْهم ما أَنذَر به المُرسَلُون**) يعني إنَّما جَمعُ النُّذُر في قوله: ﴿وَلَقَدۡ جَآءَ ءَالَ فِرۡعَوۡنَ ٱلنُّذُرُ﴾ والمُنذِرُ مُوسى وهارُون، لأنَّهما أَتيا بما يأتي به المُنْذِرون من الآيات والمعجزاتِ، وجميع ما يفتقر إليه المرسلون بأبلغِ وجه وأتمِّه، كأنَّهما المرسلون، أو أنْ يكون جمعَ نذيرٍ باعتبارِ الآيات التِّسع، فإنَّ كل واحدٍ منها نذيرٌ كقوله: ﴿إِنَّ إِبۡرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةٗ﴾ [النحل: ١٢٠] أي: إنذارٌ على حِدةٍ.

قال الواحِديُّ: يجوز أنْ يكون جمعَ نَذيرٍ، وهي الآياتُ التي أَنذَرهم بها مُوسى(١)، وذلك قوله: ﴿كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا كُلِّهَا﴾.

قوله: (**أو أقـل كفرًا وعنـادًا يعني**)، إنَّ معنى الزِّيـادة في قوله: ﴿خَيۡرٞ مِّنۡ أُوْلَٰٓئِكُمۡ﴾ إذا

(١) انظر: «الوسيط» (٤: ٢١٢).

في الكُتبِ المتقدِّمةِ: أنَّ من كَفَر منكم وكذَّب الرُّسلَ كان آمنًا من عذابِ الله، فأمنتم بتلك البراءةِ؟ ﴿نَحْنُ جَمِيعٌ﴾ جماعةٌ أمرُنا مجتمِعٌ ﴿مُّنتَصِرٌ﴾ ممتنعٌ لا نُرامُ ولا نُضامُ.

وعن أبي جَهلٍ أنَّه ضربَ فرسَه يومَ بدرٍ، فتقدَّم في الصَّفِّ وقال: نحن ننتَصِرُ اليوم من محُمّدٍ وأصْحابِه، فنزلت: ﴿سَيُهْزَمُ الْجَمْعُ﴾. عن عكرمة: لمَّا نزلت هذه الآية قال عُمر: أي جمع يُهزَمُ، فلمَّا رأى رسولَ الله ﷺ يَثِبُ في الدِّرع ويقول: ﴿سَيُهْزَمُ الْجَمْعُ﴾ عرف تأويلها ﴿وَيُوَلُّونَ الدُّبُرَ﴾ أي الأدبار، كما قال:

كُلُوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمُ تَعِفُّوا

وقرئ: (الأدبارُ)، ﴿أَدْهَىٰ﴾ أشدُّ وأفظعُ.

والدَّاهِيةُ: الأمرُ المُنكر الذي لا يُهتَدى لدوائِه ﴿وَأَمَرُّ﴾ مِن الهزيمةِ والقتلِ والأسرِ. وقُرِئَ: (سَنَهزِمُ الجمعَ).

[﴿إِنَّ الْمُجْرِمِينَ فِي ضَلَالٍ وَسُعُرٍ * يَوْمَ يُسْحَبُونَ فِي النَّارِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ ذُوقُوا مَسَّ سَقَرَ * إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ * وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ كَلَمْحٍ بِالْبَصَرِ﴾ ٤٧-٥٠]

اعتُبِر من جَانِب أولَئِك الكَفَرة، كان التقديرُ: أهم خيرٌ قوةً وآلةً؟ وإذا اعتُبِر من جانب كفَّارِ مَكَّة قيل: أقلُّ كفرًا، بل شرٌّ منهم.

قوله: (قال عُمر: أيُّ جمع يُهزمُ[1]) في هذِه الرِّوايةِ نَظَرٌ لأنَّ همزةَ الإنكارِ في قولِه: ﴿أَمْ يَقُولُونَ نَحْنُ جَمِيعٌ مُّنتَصِرٌ﴾ دلَّ على أنَّ المنهزمين مَن هُم.

---

(١) أخرجه عبد الرزاق في «التفسير» (٣: ٢٥٩)، والطبري (٢٢: ٦٠٢)، وذكر ابن حجر في «الكاف الشاف» (٤: ٤٤٠) مع «الكشاف»: أنّ الحديث أخرجه عبد الرّزاق، وإسحاق والطّبري وابن أبي حاتم بمثل طريق عبد الرزاق. وحديث إسحاق أورده البُوصِيري في «إتحاف الخيرة المهرة» (٦: ٩٣)، وابن حجر في «المطالب العالية» (٣: ٣٨١) وحكما بانقطاعِه.

﴿فِي ضَلَٰلٖ وَسُعُرٖ﴾ في هلاكٍ ونيرانٍ، أو في ضَلالٍ عن الحقِّ في الدُّنْيا، ونيرانٍ في الآخرةِ.

﴿مَسَّ سَقَرَ﴾ كقولك: وجَد مَسَّ الحُمَّى، وذاق طَعْمَ الضَّرْبِ؛ لأنَّ النَّارَ إذا أصَابَتْهم بِحرِّها ولفَحَتْهُم بإيلامها، **فكأنَّها تَمَسُّهم مَسًّا بذلك، كما يمَسُّ الحيوانُ ويُباشِرُ بما يُؤذِي** ويُؤلِم. و﴿ذُوقُواْ﴾: على إرادةِ القولِ. و﴿سَقَرَ﴾: عَلَمٌ لجهنَّمَ، من سَقَرَتْهُ النَّارُ وصَقَرَتْهُ: إذا لوَّحته. قال ذو الرُّمَّة:

إذا ذابَتِ الشَّمْسُ اتقى صَقَراتها ... بأَفْنانِ مَرْبُـوعِ الصَّرِيمةِ مُعْبِلِ

وعدمُ صَرفها للتَّعريفِ والتأنيثِ. ﴿كُلَّ شَيۡءٍ﴾ مَنصوبٌ بفعلٍ مُضمرٍ يُفسِّرُهُ الظَّاهِرُ، وقُرِئَ: (كلُّ شيءٍ) بالرَّفْع. **والقَدَرُ والقَدْرُ**: التقدير، وقُرئَ بهما ....

قوله: (**فكأنها تمسُّهم مسًّا بذلك، كما يمَسُّ الحيوانُ ويُباشِرُ بما يُؤذِي**) يريد: إنَّ ﴿مَسَّ سَقَرَ﴾ اسْتعارةٌ مَكْنيَّة، ويجوز أن يكون اسْتعارةً للإصابة مُصَرِّحة، وأشَار إليه بذلك الحَرِّ واللَّفح.

قوله: (**إذا ذابَتِ الشَّمسُ**) البيت، ذابت الشَّمسُ: اشتد حَرُّها، ويقال: ذابَ لُعابُ الشَّمسِ، فيكون إسنادُ الذَّوبانِ إلى الشَّمسِ مجازًا، والمَرْبُوع: الذي أتى عليه مطرُ الرَّبيع، والصريمة: الرمل المنقطعة من الرِّمال، المُعْبل: جماعةُ الشَّجر ذي العَبْل، والعَبْل: وَرَقُ الأرطى، والأفْنان: الغُصُون، الواحد فَنَنٌ، والصَّقرات: شدَّة وقْعِ الشَّمسِ، يَصِفُ الظَّبيَ، يقول: إذا اشْتَدّ الحرّ عليهِ اتَّقى مِنْه بأفنانِ الشَّجر واستَظَلَّ به.

قوله: (**والقَدَرُ والقَدْرُ**) بِسُكون الدّال: شاذَّةٌ، وبالتَّحريكِ: المشهورةُ، و«كلُّ شيءٍ» بالرَّفع: شاذة[1].

قال أبو البقاء: ﴿كُلَّ شَيۡءٍ﴾ بالنَّصبِ العاملُ فيه محذوفٌ، و﴿بِقَدَرٖ﴾ حالٌ من الهاء أو

---

(١) انظر: «المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات» (٢: ٣٠٠).

....

من ﴿كُلَّ﴾، أي: مُقدرًا، ويُقرأ بالرَّفع على الابتداءِ، و﴿خَلَقۡنَٰهُ﴾ نعتٌ لـ﴿كُلَّ﴾ أو لـ﴿شَيۡءٍ﴾، و﴿بِقَدَرٖ﴾ خبره وإنَّما كان النَّصْبُ أقوى لدَلالتِه على عُموم الخلق، والرَّفعُ لا يدلُّ على عُمومه، بل يُفيدُ أنَّ كلَّ شيءٍ مخلوقٍ فهو بِقَدَرٍ(١).

وذهب ابن الحاجب إلى أنَّ «كلُّ شيءٍ» مبتدأ، و﴿خَلَقۡنَٰهُ﴾ خبرُه، و﴿بِقَدَرٖ﴾ حالٌ، والمجموع خبر «إنَّ»، فيفيد المعنى المقصود من الآية، لكن لا يأمنُ من أن يغلَطَ بعضٌ فيجعلَ ﴿خَلَقۡنَٰهُ﴾ صفةً لـ«كلُّ شيءٍ»، و﴿بِقَدَرٖ﴾ خبرًا له، فيكون التَّقديرُ: كلُّ شيءٍ مَخْلوقٌ لنا بِقَدَرٍ، فيفيدُ غير المقصود، لأنَّه يُوهم وجودَ شيءٍ ليس بقَدَرٍ، لأنَّه غيرُ مخلوقٍ له، فكان النَّصبُ أولى لما فيه النُّصوصيَّةِ على المقصودِ.

الانتصاف: ما مَهّدَه النُّحاة اختيارُ رَفْعِ «كلّ»، ولم يقرأ بها أحدٌ من السَّبعةِ، لأنَّ الكلامَ مع الرَّفع جملةٌ واحدةٌ، ومع النَّصبِ جُملتان، فالرَّفعُ أخْصَر، ولا مُقْتضى للنَّصب هاهنا من الأمور السِّتَّةِ؛ من الأمرِ والنَّهي إلى آخرها، وإنَّما وقع إجماعُ السَّبعةِ على النَّصبِ، لأنَّه لو رُفِعَ لَكانت ﴿خَلَقۡنَٰهُ﴾: صفةً لـ﴿شَيۡءٍ﴾، و﴿بِقَدَرٖ﴾: خبرًا عن «كلّ شيءٍ»، المُقيّد بالصِّفَة، ومعناه: أنَّ كلَّ شيءٍ مخلوقٌ لنا بِقَدَرٍ، فيُفهم ذلك أنَّ مخلوقًا ما يُضَافُ إلى غير الله ليس بِقَدرٍ، وعلى النَّصْبِ يصير الكلام: إنَّا خلقنا كلَّ شيءٍ ﴿بِقَدَرٖ﴾، فيفيد عموم نسبة كُلِّ مخلوقٍ إلى الله تعالى(٢)، وهذه الفائدةُ لا تُوازِيها الفائدةُ اللفظيةُ مع ما فيها من نقصِ المعنى، لا جرم اجتمعت السَّبْعَة عليها. ولمَّا كان الزَّمخشري يرى أنَّ أفعالَ العبادِ مخلوقةٌ لهم، استَرْوَح إلى قراءة الرَّفعِ وإن كانت شاذَّةً، وإجماعُ المتواترةِ حُجَّة عليه(٣).

وأمّا بيانُ النَّظْمِ فهو ما عليه قولُ الزَّجَّاجِ: المعنى: ما خلقناهُ فمقدورٌ مكتوبٌ في اللوحِ المحفوظ قبلَ وُقوعِه، والآياتُ من قوله: ﴿إِنَّ ٱلۡمُجۡرِمِينَ﴾، إنَّما نزلت في القَدَريةِ،

---

(١) «إملاء ما مَنّ به الرحمن» (٢: ٢٥٠).

(٢) من قوله: «ليس بقدر» إلى هنا ساقط من (ح).

(٣) «الانتصاف» بحاشية «الكشاف» (٤: ٤٤١).

....

ونَصْب ﴿كُلَّ شَيْءٍ﴾ بفعلٍ مُضمرٍ أي: إنَّا خلقنا كلَّ شيء خَلَقْناه بِقَدَرٍ، ويدلُّ عليه: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ * وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُّسْتَطَرٌ﴾ هذا هو المعنى المقصود الّذي نصَّ عليه ابنُ الحاجبِ، ويؤيده ما رُوِّينا، عن الإمامِ أحمد بن حنبل ومُسلمٍ والتِّرمذيِّ وابنِ ماجه عن أبي هُريرة، قال: جاء مُشْركُو قُريشٍ يُخاصِمُون رسولَ الله ﷺ في القَدَرِ، فنزلت: ﴿يَوْمَ يُسْحَبُونَ فِي ٱلنَّارِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ ذُوقُواْ مَسَّ سَقَرَ * إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾[1].

وتحريرُه والله الموفقُ للصَّواب: أنَّه تعالى افتتح هذه السُّورة الكريمة ببيانِ تكذيبِ المُشركين رسولَ الله ﷺ وما جاء به من الآياتِ الباهرةِ المُتَوالية، مثلَ انْشِقاق القَمرِ وغيره، يدلُّ عليه قوله تعالى: ﴿وَإِن يَرَوْاْ ءَايَةً يُعْرِضُواْ وَيَقُولُواْ سِحْرٌ مُّسْتَمِرٌّ﴾، وأشارَ إلى أنَّ تكْذِيبَهم لم يكن إلا لمجرَّدِ مُتابعةِ الهوى، وتَسْويل الشَّيطانِ، ثمَّ قَصَّ أحوالَ الأُممَ وتكذِيبَهم الأنبياءَ، ووخَامةَ عاقِبتِهم وسوءَ خاتمةِ أمرِهم، مُهدِّدًا أو مُسلِّيًا، ثمَّ عادَ إلى التَّفْريع، والإجمالِ بعد التَّفصيلِ، قائلًا: أكفَّارُكم خيرٌ من أولئِكم الكفَّار المعدُودين، يعني: أنتم أشدُّ قوةً ومكانةً، أمْ هم؟ ثمَّ أضرَبَ عنه بقوله: ﴿أَمْ لَكُم بَرَآءَةٌ فِي ٱلزُّبُرِ﴾ يعني: يا أهل مكةَ، أُنزلت براءةٌ لكم في الزُّبُرِ المتقدِّمةِ أنَّ من كَفَر منكم وكذَّب الرُّسلَ ليس له أسوةٌ بالأمم السَّالفة في الدَّمارِ والهلاك؟ أم تَزعُمون أنَّكم يدٌ واحدةٌ على من يُخالِفكم؟ فتنتصرون ممن عاداكم؟ وليس كذلك، لأن سنّة الله جارية بالانتصار من المكذبين، والانتقام للمرسلين، وعن قريب سنفرغ لكم[2] ونجعل يَدَكم الواحدةَ أيادي ونهزمُ جمعَكم، ونستَأْصلُ شأفتكم، والموعدُ الأكبرُ السَّاعةُ، والسَّاعةُ أدهى وأمرُّ.

ولمَّا تضمَّنتِ الآياتُ معنى ادِّعاء القُدرةِ والقُوّةِ لأنفسِهم، والوَعيدِ بالإهلاكِ عاجلًا وآجلًا، والوَعدِ للمُؤمنينَ بالانتصارِ مِنهُم، جِيءَ بقوله: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾، توكيدًا للوَعدِ والوَعيدِ، يعني: أنَّ هذا الوعدَ حقٌّ، وصدق الموعدِ والموعودِ مُثبتٌ في اللَّوح، مُقدَّرٌ

---

(١) انظر: مُسلم (٢٦٥٦)، والترمذي (٢١٥٧) و(٣٢٩٠) وابن ماجه (٨٣)، وأحمد (٢: ٤٤٤).

(٢) من قوله: «فتنتصرون» إلى هنا ساقط من (ح) و(ف) وما أثبته من (ط).

أي: خَلَقْنا كُلَّ شيءٍ مُقَدّرًا مُحكمًا مُرتَّبًا على حَسبِ ما اقْتَضَته الحِكْمةُ. **أو مُقدَّرًا مَكتوبًا** في اللَّوح، معلُومًا قبل كونِه، قَد علمنا حالَهُ وزَمَانَه.

﴿وَمَآ أَمْرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٌ﴾ إلا كلمةٌ واحدةٌ سريعةُ التَّكوينِ ﴿كَلَمْحٍۭ بِٱلْبَصَرِ﴾ أرادَ قولَه: كُنْ، يعني أنه إذا أراد تكوينَ شيءٍ لم يلبث كونه.

[﴿وَلَقَدْ أَهْلَكْنَآ أَشْيَاعَكُمْ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ ۝ وَكُلُّ شَىْءٍ فَعَلُوهُ فِى ٱلزُّبُرِ ۝ وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُّسْتَطَرٌ﴾ ٥١-٥٣]

﴿أَشْيَاعَكُمْ﴾ أشْباهَكُم في الكُفْر من الأُممِ، ﴿فِى ٱلزُّبُرِ﴾ في دَواوينِ الحفظَةِ

عندَ الله، لا يزيدُ ولا ينقُصُ، وذلك على الله يسيرٌ، ﴿وَمَآ أَمْرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٌ كَلَمْحٍۭ بِٱلْبَصَرِ﴾، ثمَّ عمّ التَّهديد في جميع ما صدَر عن المشركين من أعمالِهم السُّوء بقوله: ﴿وَكُلُّ شَىْءٍ فَعَلُوهُ فِى ٱلزُّبُرِ ۝ وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُّسْتَطَرٌ﴾ كما قال: «كلُّ ما هو كائنٌ مسطورٌ في اللَّوحِ»، وبهذا ظهر أنَّ القَدَرَ كالأساسِ، والقَضاءَ كالبِناءِ عليه، وعليه كلام الرَّاغِب قال: القَضَاء من الله أخصُّ من القَدَرِ، لأنَّ الفَصلَ بين التَّقديرِ والقَدَرِ: هو التَّقديرُ، والقَضَاءُ: هو التَّفْصيل والقَطْعُ، وقد ذكر بعضُ العُلماء أنَّ القَدَرَ بمنزلة المُدِّ للكَيْل. ولهذا لما قال أبو عُبَيدةَ لعُمر رضي الله عنهما لمّا أرادَ الفِرار من الطَّاعُون بالشَّام: أتَفرُّ من القَضَاء؟ قال: أفِرُّ من قَضَاء الله إلى قَدَر الله، تنبيهًا على أنَّ القَدَر ما لم يكن قَضَاءً فمرجوٌّ أنْ يَدْفعَه الله، فإذا قضى فلا مَدْفع له، ويشهد بذلك قوله تعالى: ﴿وَكَانَ أَمْرًا مَّقْضِيًّا﴾ [مريم: ٢١] ﴿كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا﴾ [مريم: ٧١]. وقد اسْتَقْصينا القولَ في آخرِ سورة يونس عليه السلام، وفي فاطر. وحديثُ عمر وأبي عبيدة مختصرٌ من «صحيح البُخَاريِّ» عن ابن عبّاس(١).

قوله: (**أو مُقدَّرًا مكتوبًا**) أي: القَدَر بمعنى التَّقدِير، فهو إمَّا أنْ يُحمل على المُقدَّر المسوّى بأمْثلة الحِكمة، كما قال تعالى: ﴿أَعْطَىٰ كُلَّ شَىْءٍ خَلْقَهُۥ﴾ [عبس: ١٨] أي: صُورَته وشَكْله الذي يُطابِق المنفعة المَنُوطة، وإمّا على الحُكم المُبرمِ الذي هو مُقَارِنٌ للقَضاء.

---

(١) انظر: البُخَاري (٥٧٢٩)، وهو عند مُسلم أيضًا في «الصحيح» (٢٢١٩).

﴿وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ﴾ من الأعمالِ، ومِنْ كُلِّ ما هو كائنٌ ﴿مُّسْتَطَرٌ﴾ مَسْطُورٌ في اللَّوحِ.

[﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَنَهَرٍ * فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ عِندَ مَلِيكٍ مُّقْتَدِرٍ﴾ ٥٤-٥٥]

﴿وَنَهَرٍ﴾ وأنهارٍ، اكتفى باسمِ الجنسِ. وقيل: هو السَّعةُ والضِياءُ من النَّهار. وقُرِئ: بسكون الهاء (نُهُرٌ) جمع نَهرٍ، كأسَدٍ وأُسْدٍ.

﴿فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ﴾ في مكانٍ مَرْضيٍّ. وقُرِئَ: (في مَقاعِدِ صِدْقٍ)، ﴿عِندَ مَلِيكٍ مُّقْتَدِرٍ﴾ مقرَّبين عند مَليكٍ مُبهَمٍ أمرُهُ في المُلكِ والاقْتِدار، فلا شيءَ إلا وهو تحتَ مُلكِه وقُدْرتِه، فأيُّ مَنْزلةٍ أكرمُ من تلك المَنْزلة وأجمعُ للغِبْطةِ كُلِّها والسَّعادةِ بأَسْرِها.

عن رسول الله ﷺ: «من قرأ سورة القمر في كُلِّ غَبٍّ بعثَه الله يومَ القِيامة ووجْهُه مِثلَ القَمرِ لَيلةَ البدْر».

قوله: (عند مَليكٍ: مُبهَمٍ أمرُهُ في المُلكِ والاقْتِدار) يعني جِيءَ بهما مُنكّرين للإطلاق، وقال جَعْفر الصادق: مُدِح المكانُ بالصِّدقِ، فلا يَقْعُد فيه إلا أهلُ الصِّدْق[1]، هو المقعد الّذي يُصَدِّق الله فيه مواعِيدَ أوليائِه بأنْ يُتيحَ لهم النَّظَر إلى وجهِهِ الكريم.

قوله: (في كُلِّ غَبٍّ) أي: يقرؤه يومًا ويتركه يومًا.

تمّت السُّورةُ

حَامِدًا لله تعالى ومُصلّيًا على رسُولِ الله ﷺ.

* * *

---

(١) انظر: «معالم التنزيل» للبَغَوي (٤: ٣٣٠).

سورة الرَّحمن

مكيّة، وقيل: مَدنِيّة، وقيل: فيها مكي ومدني

وهي ست وسبعون آية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

[﴿الرَّحْمَٰنُ * عَلَّمَ الْقُرْآنَ * خَلَقَ الْإِنسَانَ * عَلَّمَهُ الْبَيَانَ * الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ * وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ * وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ * أَلَّا تَطْغَوْا فِي الْمِيزَانِ * وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ بِالْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا الْمِيزَانَ * وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ * فِيهَا فَاكِهَةٌ وَالنَّخْلُ ذَاتُ الْأَكْمَامِ * وَالْحَبُّ ذُو الْعَصْفِ وَالرَّيْحَانُ * فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ ١-١٣]

عدَّد الله عزَّ وعلا آلاءَه، فأراد أن يُقدِّم أوَّل شيءٍ، ما هو أسبقُ قِدمًا من ضُروبِ آلائِه وأصنافِ نعمائِه، وهي نِعْمةُ الدِّينِ، فقدَّمَ من نِعمةِ الدِّين ما هو في أعلىٰ مراتِبها وأقصىٰ مَراقِيها، وهو إنعامُه بالقرآنِ وتنزيلِه وتعليمِه، لأنَّه أعظمُ وحيِ الله رتبةً، وأعلاهُ منزلةً، وأحسنُه في أبوابِ الدِّين أثـرًا، وهو سَنامُ الكُتبِ السَّمـاويةِ ومِصداقها **والعِيارُ عَلَيْها**،..

سورة الرَّحمن

مكية، وقيل: فيها مَدنيٌّ ومكيٌّ، وهي ستٌّ وسبْعُونَ آية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

قوله: (**والعِيَارُ عليها**) عن بعضهم: العِيارُ: مصدر: عَايَر المكاييل؛ إذا عدَّلها، والمُعدِّلِ

وأخَّرَ ذِكرَ خلقِ الإنسانُ عن ذكرِه، ثم أتبعَه إيّاه؛ ليُعلم أنَّه إنَّما خلقَه للدِّينِ، وليُحِيطَ علمًا بوحيِه وكتبِه وما خُلق الإنسانُ من أجلِه، وكأن الغرضَ في إنشائِه كان مقدَّمًا عليه وسابقًا له، ثُمَّ ذكر ما تميَّزَ به من سائر الحيوانِ من البيانِ، وهو المنطقُ الفصيحُ المُعرِبُ عمَّا في الضَّميرِ.

﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ﴾ مبتدأٌ، وهذه الأفعالُ مع ضمائرها أخبارٌ مُترادِفَةٌ، وإخلاؤها من العاطِف لمجيئِها علىٰ نمطِ التَّعْدِيدِ، كما تقول: زيدٌ أغْناكَ بعد فَقرٍ، أعزَّك بعد ذُلٍّ، كثَّرك بعد قِلَّةٍ، فعل بك ما لم يفْعَلْ أحدٌ بأَحدٍ، فما تُنكِرُ من إحسانِه؟

يكون حفيظًا على المُعدَّل ومُهيمنًا عليه، ولهذا قالوا: هو عِيارٌ على كذا، أي: القرآن عِيارٌ على سَائِر الكُتب كلِّها، ومُصدِّقُها ومُهيمنٌ عليها ليكون مستويًا.

قوله: (وأخَّرَ ذِكرَ خلقِ الإنسان) أي: أخرَّ ما هو مُقدَّمٌ في الوجودِ، وقَدَّم ما هو مُؤَخَّرٌ عنه، ليُؤْذِنَ بأنَّ المقصودَ الأوَّلي من خلقِ الإنسان تَعليمُ ما به يُرشَدُ إلى ما خُلِقَ لَهُ من العبادةِ، كقوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقۡتُ ٱلۡجِنَّ وَٱلۡإِنسَ إِلَّا لِيَعۡبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦] وخُصَّ القرآنُ بالذِّكْرِ لأنَّهُ أعظمُ وحيِ اللّـهِ رتبةً، وأعلاهُ منزلةً، وأجمعُ لما يُرادُ بالهِدايةِ منَ الكُتبِ السَّماويَّةِ، إذْ هو بإعجازِه، واشْتِمالِه على مكارمِ الأخلاقِ، مُصدِّقٌ لنفسه ومِصداقٌ لها، ودلَّ اختصاصُ ذِكرِ الرَّحمنِ، على أنَّهُ من جَلائلِ النِّعم وعظائِمها، ولهذا السر صُدِّرت السُّورة براعةً للاسْتهلال، لاشتمالها على النِّعم الأخروية والدُّنيوية(١)، وإنَّما أرْدَف الإنسانَ ذكرَ البيانِ، ليُنبِّهَ على أنَّ اختصاصَه بتلكَ النِّعمةِ السَّنيَّةِ من بين سائِر الحيوانِ، لتَميُّزِهِ وتعبيره عمَّا في ضَمِيرِهِ بالنُّطقِ لإفهامِ الغَيرِ، فالنَّبيُّ إذا تلَقَّى الوحيَ يجِبُ عليهِ التَّبْليغُ، ثمَّ تعليم الشَّرائِع وبيان ما أُجمِل.

وأما قوله: «وما خُلق الإنْسان لأجْلِه، وكان الغَرَض من إنشائه كان مُقدَّمًا عليه»، فيُنظر إلى قولهم: إنَّ الغاياتِ والكَمالاتِ سابقةٌ في التَّقدُّمِ، لاحِقةٌ في الوجودِ، نحوه ما رُوِّينا عن التِّرمِذيِّ عن أبي هُريرة حين قالوا: يا رسول الله ﷺ متى وجبتْ لك النُّبوَّة؟ قال: «وآدمُ بين

---

(١) من قوله: «ولهذا السِّر» إلى هنا ساقط من (ح) و(ف)، وأثبته من (ط).

﴿بِحُسۡبَانٖ﴾ بحِسابٍ مَعلومٍ وتقديرٍ سويٍّ، يجريان في بُروجِهما ومنازِلِهما، وفي ذلك منافعُ للنَّاس عظيمةٌ: منها عِلمُ السِّنين والحساب.

﴿وَٱلنَّجۡمُ﴾: والنَّباتُ الذي يَنْجُم من الأرض لا ساقَ له كالبُقُولِ، ﴿وَٱلشَّجَرُ﴾ الذي له ساقٌ. وسُجودُهما: انقيادُهما لله فيما خُلِقا له، وأنَّهما لا يَمْتَنعان، تشبيهًا بالسَّاجِد من المكلَّفِين في انقيادِه.

فإنْ قُلتَ: كيف اتَّصلَتْ هاتانِ الجُملتانِ بـ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ﴾؟

الرُّوحِ والجَسدِ»(١)، وزاد رَزِينٌ: «وآدمُ منجَدِلٌ في طِينتِه بين الرُّوحِ والجَسدِ(٢)».

قوله: (﴿بِحُسۡبَانٖ﴾: بحسابٍ معلومٍ)، قال الزَّجَّاجُ: ﴿ٱلشَّمۡسُ وَٱلۡقَمَرُ﴾ مرفوعانِ بالابتداءِ، و﴿بِحُسۡبَانٖ﴾ يدلُّ على الخبر، أي: الشَّمسُ والقمرُ يجريان بِحُسبانٍ، أي: دالّان على عَددِ الشُّهورِ والسِّنين وجميع الأوقاتِ(٣).

قوله: (كيف اتَّصلتْ هاتان الجُملتانِ بـ«الرَّحمن») يُريدُ أنَّ هاتين الجُملتينِ مثلُ الجملةِ السَّابقة في كونها أخبارًا مترادفةً لـ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ﴾، وكلٌّ منها مشتملٌ على راجعٍ إلى المبتدأ، فأين الرَّاجعُ فيهما؟ كما قال القاضي: وكان حقُّ النَّظم فيهما أن يُقال: أجرَى الشَّمسَ والقمرَ، وأسجدَ النَّجم والشَّجَر، وأجاب: بأنَّ الوَصلَ المعنويَّ أغنى عن اللَّفظِ، والفائدة الإيذان بأنَّ المُسخَّرَ والمسجودَ له لا يُشارِكُ معه فيهما أحدٌ، فلا يذهبُ الوهمُ إلى الغيرِ(٤).

---

(١) الترمذي (٣٦٠٩) وقال: هذا حديثٌ حسن صحيح غريب.

(٢) انظر: «جامع الأصول» (٨: ٥٤٤)، وهذه الزيادة التي ذكرها رَزِين، أخرجها أحمد في «المسند» (٤: ١٢٧ - ١٢٨)، والحاكم في «المستدرك» (٢: ٦٠٠) وغيرهما.

(٣) «معاني القرآن» (٥: ٩٤).

(٤) «أنوار التنزيل» (٥: ٢٧٢ - ٢٧٣).

قلت: استُغنِي فيهما عن الوصلِ اللفظيِّ بالوصلِ المَعْنويِّ، لَمَّا عُلِم أنَّ الحُسبانَ حُسبَانُه، والسُّجودَ له لا لغَيرِه، كأنَّه قيل: الشَّمسُ والقمرُ بحُسْبانِه، والنَّجمُ والشَّجرُ يسجدانِ لهُ.

فإن قلتَ: كيف أخلَّ بالعاطفِ في الجُملِ الأُولِ، ثُمَّ جِيءَ به بعدُ؟

قلتُ: بُـكِّتَ بتلكَ الجملِ الأُول، وَارِدة علىٰ سَنَنِ التعديد، لتكونَ كلّ واحدةٍ من الجُملِ مستقلّةً في تقريع الَّذِين أنكروا الرَّحمنَ وآلاءَه، كما يُبكَّتُ مُنكِرُ أيادي المُنعِم عليه من النَّاسِ بتَعدِيدها عليه في المثالِ الَّذِي قدّمتهُ، ثُمَّ ردَّ الكلامَ إلىٰ منهاجِه بعد التَّبْكِيتِ في وصلِ ما يجبُ وصْلُه للتَّناسُب والتَّقارُبِ بالعَاطِف.

قوله: (بُـكِّتَ بتلكَ الجملِ الأُول) يعني: أنَّ الكفَّار كانوا مُقرِّين بأنَّه عزَّ وجلَّ خالقُ السَّماواتِ والأرض، وأنَّه مُولي النِّعم جَلائِلها ودقائِقها، فعَدلَ من مُقتَضى العطفِ والانتظامِ في سلك التأليفِ بحرفِ النَّسَقِ إلى أسلوبِ التَّعديد، للإيذانِ بأنَّ النِّعمَ غير مُتناهيةٍ، وغير دَاخلةٍ تحت الضَّبطِ والإحْصَاءِ، وإنَّما يُعدُّ بعضُها عَدًّا فذكر منها ما هو في أعلى مَراتِبها، وأَقْصَى مَراقِيها اكتفاءً به، وبعد التَّنبيهِ على هذه الدَّقِيقة، رجَعَ إلى مُقتَضَى الظَّاهِرِ من عَطْفِ الشَّيءِ على ما يضمّه المفكرة بجامِعِ العَقْل، أو الوَهمِ، أو الخيالِ، على منهاج التَّرصِيعِ، نحو: ﴿إِنَّ إِلَيْنَآ إِيَابَهُمْ ۝ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُم﴾ [الغاشية: ٢٥-٢٦]، وإليه الإشارةُ بقولِهِ: «ثُمَّ ردَّ الكلام إلى منهاجِه، بعد التبكيت في وَصْلِ ما يجبُ وَصْله».

الانتصاف: خُصَّتِ الجُملُ الأُولُ بكونِها تَـبْكِيتًا للإنسانَ لالتِصاقِ مَعانيها به، لأنَّه مذكورٌ فيها نُطْقًا وإضْمارًا، ومَحذوفًا مُرادًا؛ نُطقًا في قولِه: ﴿خَلَقَ ٱلْإِنسَـٰنَ﴾، مُضمرًا في: ﴿عَلَّمَهُ ٱلْبَيَانَ﴾ محَذوفًا مَـدْلولًا عليه في: ﴿عَلَّمَ ٱلْقُـرْءَانَ﴾، فإنَّه المفعولُ الثاني، وقوله: الشَّمسُ والقَمرُ والنَّجمُ والشَّجرُ، فليس فيه للإنسان ذكر البتَّة[1].

---

(١) «الانتصاف» (٤: ٤٤٣) بحاشية «الكشاف».

فإن قلتَ: أيُّ تناسبٍ بين هاتين الجُمْلتين، حتىٰ وسَّط بينهما العَاطفَ؟

قلتُ: إنَّ الشمسَ والقمرَ سَماويان، والنَّجمَ والشَّجَر أرضيان، فبين القَبِيلين تناسبٌ من حيثُ التَّقابُل، وأنَّ السَّماءَ والأرضَ لا تزالان تُذكَران قَرِينتَين، وأنَّ جَرْيَ الشَّمسِ والقمرِ بحسبانٍ من جنس الانقيادِ لأمرِ الله، فهو مناسبٌ لِسُجودِ النَّجمِ والشَّجَرِ.

وقيل: ﴿عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ﴾ جعله علامةً وآيةً. وعن ابن عبَّاس رضي الله عنه: الإنسانُ آدمُ. وعنه أيضًا: محمدٌ رسول الله ﷺ. وعن مجاهدٍ: النَّجم: نُجوم السَّماء.

﴿وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا﴾: خلقها مرفوعةً مَسْمُوكةً، حيثُ جعلها منشأَ أحكامِه، ومصدرَ

قوله: (﴿وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا﴾: خَلقَها مَرْفُوعةً)، قال ابن جِنِّي: هو عطفٌ على قوله: ﴿يَسْجُدَانِ﴾ وحدها، وهي جملةٌ من فِعلٍ وفاعلٍ، نحو قولك: قام زيدٌ وعمرًا ضَربتُه، أي: وضربتُ عَمْرًا[1]. ومضى تقريره في الفتح.

وقال صاحب «الكشف»: ﴿وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا﴾ جاء بالنَّصب عن الأئمةِ، لأنَّك إذا قُلت: زيدٌ لقيتُه، وعمرًا كلمتُه، نختار نصبَ عمرًا، وإذا أُرِيدَ الحملُ على لقيتُه فمعك جُملتان؛ صُغرى وكُبرى، أي: لقيته، وزيدٌ لقيتُه، هذا مذهب سِيبْوَيه، واعْتُرِض عليه أنَّه لو عُطِف على محلِّ لقيتُه كان التَّقديرُ: عمرًا كلمته؟ ويؤُول المعنى إلى معنى: زيدٌ كلمتُ عمرًا، وهو فاسدٌ، إذ لا عَائدَ في الجُملة إلى زيد. وأجاب أبو عليٍّ أنَّ المعْطُوفَ على الشَّيءِ لا يُعتَبر فيه حال ذلكَ الشَّيء وتلا باب قولهم:

مُتقلِّدًا سيفًا ورُمحا

وزعم أنَّ الإعرابَ لم يظهرْ في موضعِ لقيتُه وما لا يظهر إلى اللفظ كان كالمطَّرح، وفزع إلى باب التَّسمية ببابٍ ودار، وأنَّهما مصرُوفانِ بخلاف قدمٍ وفخِذٍ[2].

---

(١) «المحتسب» (٢: ٣٠٢).

(٢) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٣٠٤).

قضاياه، ومُتنزَّلَ أوامرِه ونواهِيه، ومَسكنَ ملائكتِه الذين يَهبِطُون بالوحي علىٰ أنبيائِه؛ **ونبَّه بذلِك** علىٰ كبرياءِ شأنِه ومُلكه وسُلطانِه.

﴿وَوَضَعَ ٱلْمِيزَانَ﴾ وفي قراءة عبد الله: (وخفَّضَ الميزان). وأراد به كلّ ما تُوزَن به الأشياءُ، وتُعْرفُ مقادِيرُها؛ من مِيزانٍ وقَرسطُونٍ ومِكيالٍ ومقياسٍ، أي خَلْقهُ موضوعًا مخْفُوضًا علىٰ الأرض: **حيث عَلَّق به أحْكامَ عِبادِه** وقَضَايَاهُم، وما تَعَبَّدهم به من التَّسْوية والتَّعْديل في أخْذِهم وإعْطَائِهم.

﴿ أَلَّا تَطْغَوْا۟﴾: لئلا تَطْغوا. أو هي (أنْ) المفسِّرةُ. وقرأ عبد الله: (لا تَطْغَوا) بغير (أن)، علىٰ إرادَة القَولِ.

﴿ وَأَقِيمُوا۟ ٱلْوَزْنَ بِٱلْقِسْطِ﴾: وقوِّمُوا وَزْنكُم بالعَدْلِ، ﴿وَلَا تُخْسِرُوا۟ ٱلْمِيزَانَ﴾ ولا تُنقِصوه؛ أمرَ بالتَّسويةِ ونهىٰ عن الطُّغْيانِ الّذي هو اعْتِداءٌ وزِيادةٌ، ....

وقلت: الظَّاهِرُ أن يعْطِف على جملةِ قولِه: ﴿ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ﴾ ليؤذِنَ بأنَّ الأصلَ أجرىَ الشَّمسَ والقَمَر، وأَسجد النَّجم والشَّجَر، فَعَدلَ إلى معنى دَوامِ التَّسْخِير والانقيادِ في الجُملتين الأُولَيين، ومعنى التَّوكيدِ في الأخيرة، فدل الاخْتِلافُ في الأخبارِ المتوالية لـ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ على مَعانٍ تبهرُ ذا اللبِّ.

قوله: (**ونبَّه بذلك**) أي: برفعِ السَّماء المُنبئ عن هذهِ المعاني.

قوله: (**حيث عَلَّق به أحْكامَ عِبادِه**)، قال أولاً: «حيث جَعَلَها منشأ أحكامه»، ليُشير به إلى تعليلِ وصْفِ السماءِ بالرَّفع، وقال ثانياً: «حيثُ علّق به أحكامَ عبادِهِ» تعْليلاً لِوَصْفِ الميزانِ بالخَفْضِ والوضع، فالمعنى: أنزل من السَّماءِ الكِتابَ وأمرَ فيه بالقِسطِ والحُكْمِ بالعَدْلِ في كُلِّ شيءٍ، والتَّجافي عن الجَوْر، وجعل مِعياره في الأرضِ المَوازين ليَقُوموا فيهِ بالقِسطِ ظاهراً وباطناً، ولهذا السِّرِّ وُصِفَ الميزانُ بالقِسطِ في قوله تعالى: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ﴾ [الأنبياء: ٤٧]

وعن الخُسْران الّذي هو تَطْفيفٌ ونُقْصانٌ. وكرَّر لفظَ الميزانِ تشديدًا للتَّوصِية به، وتقويةً للأمرِ باسْتِعمالِه والحَثِّ عليه. وقُرِئ: (والسَّماءُ) بالرَّفع.

كأنها عينُ القِسطِ وذاتُه، وَوُضِعَ القِسط موضِعَ الميزان في حديث أبي موسى: «يخفض القِسْطَ ويَرْفَعُه»، بدليل حديثِ أبي هُريرة: «وبيده الميزانُ، يَخفِضُ ويَرْفَعُ» أي الميزان، وروى الأوّل مُسْلم[١]، والثَّاني مُتَّفَقٌ عليه[٢].

وجمع بينه وبين الكِتاب في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْمِيزَانَ لِيَقُومَ ٱلنَّاسُ بِٱلْقِسْطِ﴾ [الحديد: ٢٥]، وفيه دليلٌ على أنَّ قوله: ﴿أَلَّا تَطْغَوْا﴾ حَمْلُه على التَّعليل أرجَحُ من التَّفسير، ولأنَّ فيه إجراء «وَضَع» مجرى «وصّى» المؤوَّل بالقول، لاسْتِقامة تفسير ﴿أَلَّا تَطْغَوْا﴾ لـ«وَضَع»، وبهذا يظهر معنى قوله: بالعَدلِ قامتِ السَّمواتُ والأرْضُ[٣].

قوله: (كرَّر لفْظَ المِيزان) أي: أقيم المظهران مقامَ المضمرين في الموضِعين، فقوله: «تَشْديدًا للتَّوصيَة» معناه: قيل أولًا: ﴿وَوَضَعَ ٱلْمِيزَانَ﴾ امتِناناً وتوصيَة في شأنه، ثم عَقَّب: ﴿أَلَّا تَطْغَوْا فِي ٱلْمِيزَانِ﴾[٤] وكان من الظَّاهر أن «لا تَطْغوا» فيه، أي في حقَّه وشأنِه، فوضَع موضِعه الميزان، تشديدًا للتَّوصية بشأن الميزانِ.

قوله: (تقويةً للأمرِ باستعمالِه) معناه: أنّه أَمر أولًا بقولِه: ﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلْوَزْنَ بِٱلْقِسْطِ﴾، ثُمَّ عَقَّب بالنَّهي عن ضدِّه في قوله: ﴿وَلَا تُخْسِرُوا۟ ٱلْمِيزَانَ﴾ وأُقيمَ المُظْهر مقامَ المُضْمرِ بقولِه: للأمرِ باستعمالِ القِسطِ فيه.

---

(١) يريد بذلك حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه: قام فينا رسول الله ﷺ بخمس كلمات، فقال: «إن الله لا ينامُ، ولا ينبغي له أن ينامَ، يَخفِض القِسْطَ ويرفعُه، يُرْفَع إليه عملُ الليل قَبْلَ عَمَلِ النَّهار...»، والحديث عند مسلم (١٧٩).

(٢) انظر: البُخَاري (٤٦٨٤)، ومسلم (٩٩٣).

(٣) من قوله: «قوله: حيث عَلَّق» إلى هنا ساقط من (ح) و(ف) وأثبته من (ط).

(٤) من قوله: «امتنانًا» إلى هنا ساقط من (ح) و(ف)، وأثبته (ط).

(ولا تَخْسِرُوا) بفتح التّاء وضمِّ السِّين وكسرِها وفتحِها. يقال: خَسِر الميزان يَخْسَره ويُخْسِره، وأمّا الفتحُ فعلىٰ أنَّ الأصلَ: ولا تَخْسَروا في المِيزان، فحَذفَ الجارَّ وأوصل الفعلَ. و﴿وَضَعَهَا﴾ خفضَها مَدْحوّةً علىٰ الماءِ. ﴿لِلْأَنَامِ﴾ للخلقِ، وهو كلُّ ما علىٰ ظهر الأرضِ من دابةٍ. وعن الحسنِ: الإنسُ والجنُّ، فهي كالمِهَادِ لهم يتَصرَّفُون فوقَها.

﴿فَٰكِهَةٌ﴾: ضُروبٌ مما يُتفكَّه به، و﴿ٱلْأَكْمَامِ﴾ كلُّ ما يُكَمُّ، أي: يُغطَّىٰ من لِيفِهِ وسَعْفِهِ وكفرّاهُ، وكلُّه مُنتفَعٌ به كما يُنتفعُ بالمكمُومِ من ثمرِه وجُمّارِه وجُذوعِه.

وقيل: الأكمامُ أوعيةُ الثَّمَرِ، الواحدُ: كِمّ، بكسر الكاف.

الرَّاغب: في قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلْوَزْنَ بِٱلْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا۟ ٱلْمِيزَانَ﴾ يجوزُ أن يكون إشارةً إلى تحرِّي العَدَالة في الوزنِ وترك الحيف فيما يتعاطاه بالوزن، ويجوزُ أن يكون ذلك إشارةً إلى تعاطِي ما لا يكون به في القِيامَة خاسِرًا، فيكون ممن قال فيه: ﴿وَمَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ﴾ [الأعراف: ٨]، وكلا المعنيين مُتلازِمان، وكلُّ خُسرانٍ ذكرَه الله في القرآنِ فهو على المعنى الأخيرِ، دونَ الخُسرانِ المتعلّق بالمُقْتَنيات الدُّنيويَّة والتِّجاراتِ البَشريَّة(١).

قوله: (﴿وَضَعَهَا﴾: خفضَها مَدْحوةً)، الراغب: الوضعُ: أعمُّ من الحطِّ، ومنه الموضع، ويُقال: ذلكَ في الحَمْل والحِمْل، وقوله: ﴿وَٱلْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ﴾ والوَضْع: عبارة عن الإيجاد والخَلْق، ووضعتُ الحمل فهو موضوع، ووضعتِ المرأةُ الحملَ(٢)، ووَضْعُ البيتِ بناؤه، قال تعالى: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ٩٦] ووضْعُ الكتابِ إبرَازُ أعمالِ العِبادِ، والوضع في السَّير استعارةٌ، والوَضِيعة: الحَطِيطةُ من رأسِ المال، وقد وضع الرَّجل في تجارته، ورجل بَيِّنُ الضَّعةِ، في مقابلةِ رفيعٍ بيِّن الرِّفْعة(٣).

قوله: (وسَعْفِهِ) وهو غُصنُ النَّخْل، والكُفُرَّ: بضمِّ الكافِ وفتحِ الفاءِ وتشدِيد الرَّاء: كُمُّ

---

(١) «مفردات القرآن» ص ٢٨٢.

(٢) من قوله: «والوضع» إلى هنا ساقط من (ح) و(ف)، وأثبته من (ط).

(٣) «مفردات القرآن» ص ٨٧٤.

و ﴿ٱلۡعَصۡفِ﴾ ورقُ الزَّرْع، وقيل: التبن، ﴿وَٱلرَّيۡحَانُ﴾ **الرِّزْق وهو اللّب**، أراد فيها ما يُتلذَّذ به من الفَواكه، والجامع بين التَّلذُّذِ والتَّغذِّي وهو ثَمرُ النَّخْلِ، وما يُتغذَّىٰ به وهو الحبُّ. ....

الـنَّخْل، لأنَّه يسترُ ما في جَوفِه، والجُـمَّـار: شحْمُ النَّخلِ، وعن بعضهم: الأصل كُـفَراه بالتَّخفِيفِ، وهو ما يُغطيِّ القِنْوَ، وهو الشِّمراخُ، من كَفرهُ: إذا سَترَه.

قوله: (﴿وَٱلرَّيۡحَانُ﴾ **الرِّزْق وهو اللّب**)، يعني: الرَّيْحان يُطلقُ على الرِّزقِ، والمُراد هاهنا اللُّبُّ.

النهاية: الرَّيحان الرِّزقُ والرَّاحةُ، وكل نبتٍ طيِّبِ الرِّيحِ من أنواعِ المَشْمُومِ، فبالرِّزقِ سُمِّي الولد ريحانًا.

الراغب: الرَّيحانُ: ما له رائحةٌ، وروي: «الولدُ ريحانٌ»، وذلك كنحوِ ما قال الشاعر:

يـا حَبـذَا ريـحُ الولَـدْ ريـحُ الخُزامـىٰ في البلَـدْ[1]

وقيل: الريحَان الرِّزق، ثُمَّ يُقالُ للحبِّ المأكولِ: ريحانٌ، في قوله تعالى: ﴿وَٱلۡحَبُّ ذُو ٱلۡعَصۡفِ وَٱلرَّيۡحَانُ﴾، وقيل لأعرابي: إلى أين؟ فقال: أطلبُ من ريحانِ الله، أي: من رزقِه، ومنه سُمِّي الولدُ رِزقًا[2]. وإنَّمـا قُيِّد باللُّب ليُطابِق العَصْفَ، تَدُلُّ عليه قِراءة حمزة: «الرَّيحانِ» بالخَفْضِ حملاً على «ذو»، كأنَّه قيل: والحبُّ ذو العَصْفِ[3] وهو التِّبْن رزقًا للدَّواب، وذُو الرَّيحانِ، أي: اللُّب، رزقًا للنَّاسِ كقولِه تعالى: ﴿فَنُخۡرِجُ بِهِۦ زَرۡعًا تَأۡكُلُ مِنۡهُ أَنۡعَٰمُهُمۡ وَأَنفُسُهُمۡ﴾ [السجدة: ٢٧]، فدلَّ عطفُ «والنَّخلِ» على «فاكهةٍ» بأنَّـه أشرفُ أنواعِ الفَواكِه، لأنه جامعٌ بين التَّلذُّذِ والتَّغذي، ثُمَّ عَطفَ عليه الحبَّ، وبيَّن أنَّه أيضًا جامعٌ بين رزقِ النَّاس والأنْعام.

---

(١) البيت لأعرابية في «ربيع الأبرار» للزمخشري (٣: ٥٢١).

(٢) «مفردات القرآن» ص ٣٦٩- ٣٧٠.

(٣) من قوله: «تدل عليه» إلى هنا، ساقط من (ح) و(ف)، وأثبته من (ط).

وقرئ: (والرِّيحان)، بالكسر. ومعناه: والحبُّ ذو العَصْفِ الذي هو عَلَف الأنْعَام، والرَّيحان الذِي هو مَطْعمُ الناسِ. وبالضم علىٰ: وذُو الرَّيحان، فَحُذِف المضافُ وأُقِيم المُضاف إليه مَقامَه. وقيل: معناه: وفيها الرَّيحان الَّذِي يُشمُّ، وفي مَصَاحفِ أهل الشام: (والحبَّ ذا العَـصْفِ والرَّيحانَ)، أي: وخَلَق الحَبَّ والرَّيحان، أو: وأخُصُّ الحبَّ والرَّيحانَ. ويجوزُ أن يُراد: وذا الرَّيحان، فيُحذفُ المضافُ ويقامُ المضافُ إليه مقامَه.

والخطابُ في ﴿رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ للثَّقَلين بدَلالَةِ «الأنامِ» عليهما، وقوله: ﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ الثَّقَلَانِ﴾.

[﴿خَلَقَ الْإِنسَانَ مِن صَلْصَالٍ كَالْفَخَّارِ * وَخَلَقَ الْجَانَّ مِن مَّارِجٍ مِّن نَّارٍ * فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ ١٤-١٦]

الصَّلْصال: الطِّينُ اليابِس، له صَلصَلةٌ. والفَخَّارُ: الطِّينُ المطبوخُ بالنَّار وهو الخزَفُ.

فإن قلت: قد اخْتلَفَ التَّنزيلُ في هذا، وذلك قولُه عزَّ وجلَّ: ﴿مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ﴾ [الحجر: ٢٦، ٢٨، ٣٣]، ﴿مِّن طِينٍ لَّازِبٍ﴾ [الصافات: ١١] ﴿مِن تُرَابٍ﴾ [آل عمران: ٥٩].

قلت: هو مُتَّفقٌ في المعنىٰ، ومفيدٌ أنَّه خلقه من تُرابٍ: جعله طِيْنًا، ثُمَّ حمأً مسنوناً، ثمَّ صَلْصالاً.

و﴿الْجَانَّ﴾ أبو الجِنّ. وقيل: هو إبليسُ. والمارِجُ: اللَّهبُ الصَّافِي الذي لا دُخانَ فيه. وقيل: المختلطُ بسَوادِ النَّار، من مَرجَ الشَّيءُ: إذا اضْطرَبَ واخْتلَط.

قوله: (قُرئ: «والرِّيحانِ» بالكَسرِ) ابن عامر: «والحبَّ ذا العصفِ والرَّيحانَ» بالنَّصب في الثلاثة، وحمزة والكِسائي: «والرِّيحانِ» بالكَسرِ، وما عَداه: بالرَّفعِ، والباقُون: برفعِ الثَّلاثةِ[1].

قوله: (أو: وأخصُّ الحبَّ والرَّيحان) أي: هو مَنصُوبٌ بِمُضمرٍ إمّا بفعلٍ خاصٍّ أو على الاختصاص.

---

(١) «التيسير في القراءات السَّبع» ص١٣٢.

فإن قلتَ: فما معنىٰ قوله: ﴿مِّن نَّارٍ﴾ قلتُ: هو بيانٌ لِمَارجٍ، **كأنه قِيل: من صافٍ من نارٍ، أو مُختلطٍ من نارٍ**، أو أرادَ من نارٍ مَخْصُوصةٍ، كقوله تعالىٰ: ﴿فَأَنذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّىٰ﴾ [الليل: ١٤].

[﴿رَبُّ الْمَشْرِقَيْنِ وَرَبُّ الْمَغْرِبَيْنِ * فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ ١٧-١٨]

قرئ: (ربِّ المشرقين وربِّ المغربين) بالجرِّ بدلًا من ﴿رَبِّكُمَا﴾، وأراد مشرقَي الصَّيفِ والشِّتاءِ ومَغْرِبَيْهِما.

[﴿مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ * بَيْنَهُمَا بَرْزَخٌ لَّا يَبْغِيَانِ * فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ * يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ * فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ ١٩-٢٣]

﴿مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ﴾ أرسلَ البحرَ المِلح والبحرَ العَذِب مُتجَاوِرَين مُتلاقيَين، لا فَصْلَ بين الماءَين في مرأىٰ العَين. ﴿بَيْنَهُمَا بَرْزَخٌ﴾ **حاجِزٌ من قُدْرةِ الله** تعالىٰ، ﴿لَّا يَبْغِيَانِ﴾ لا يتَجَاوزَان حَدَّيْهما، ولا يَبْغي أحدُهما علىٰ الآخرِ بالمُمازَجةِ.

قوله: (**كأنّه قِيل: من صافٍ من نارٍ، أو مُختلط من نَارٍ**) هذا الوجهانِ مبنيان على تفسيره المارج تارةً باللَّهب الصَّافي، وأُخرى بالمُختلِط بسوادِ النّارِ، وعلى التَّقْدِيرين جُرِّد من النَّار، إمَّا اللَّهَبُ الصَّافي أو المُختلِطُ أو التَّنكيرُ في نارٍ للنَّوعِ أي: المعلومِ في عُرفِ الشَّرعِ، ولهذا استشهدَ بقوله: ﴿نَارًا تَلَظَّىٰ﴾ [الليل: ١٤].

قوله: (﴿بَرْزَخٌ﴾: **حاجزٌ من قُدرةِ الله**)، **الراغب**: البَرْزَخُ: الحاجِزُ، والحدُّ بين الشَّيْئَين، والبَرْزَخُ أيضًا: الحائلُ بين الإنسانِ وبين بُلوغِ المنازِلِ في الآخِرَةِ، وذلك إشَارةٌ إلى العَقبة المذكورة في قوله تعالى: ﴿فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ﴾ [البلد: ١١]، وقال تعالى: ﴿وَمِن وَرَائِهِم بَرْزَخٌ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ [المؤمنون: ١٠٠] وتلكَ العَقبةُ، موانعُ من أحوالٍ لا يَصِل إليها إلَّا الصَّالحون[1].

---

(١) «مفردات القرآن» ص ١١٨.

قُرِئَ: (يُخْرَج) و﴿يَخۡرُجُ﴾ من: أخرجَ وخَرجَ. و(يُخرِج) أي: الله عزَّ وجَلّ (اللؤلؤَ والمرجانَ) بالنَّصبِ. و(نُخرِج) بالنون. واللؤلؤ: الدرُّ. والمَرْجان: هذا الخرزُ الأحْمَر وهو البُسَّذُ. وقيل: اللؤلؤُ: كبارُ الدُّرِّ، والمرجانُ: صِغارهُ.

فإن قلت: لم قال: ﴿مِنۡهُمَا﴾ وإنّما يخرُجان من المِلح؟

قلتُ: **لَمَّا التقيا وصَارا كالشَّيءِ الواحدِ: جَازَ أنْ يُقال: يخْرُجان منهما**، كما يقال: يخْرُجَان من البحر، ولا يخْرُجان من جَميعِ البحرِ ولكن من بَعْضِه. وتقول: خَرَجتُ من البَلدِ، وإنَّما خَرجتَ من مَحلةٍ من مَحالِّه، بل من دَارٍ واحدةٍ من دُوره. **وقيل: لا يخرجان إلا من مُلتقىٰ المِلح والعَذْبِ.**

قوله: («يُخْرَجُ» و﴿يَخۡرُجُ﴾) نافع وأبو عمرو: «يُخْرَجُ» بضم الياء وفتح الراء، والباقون: بفتحها(١).

قوله: (**لما التقَيا وصَارا كالشَّيءِ الواحدِ جَاز أن يُقال: يَخرجان**)، يعني أنَّه تعالى جَمعَهُما في الذِّكرِ، فإذا خَرج من أحدِهما، يستقِيم أن يُقال خَرج منهما، كقوله تعالى: ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ سَبۡعَ سَمَٰوَٰتٖ طِبَاقٗا ۞ وَجَعَلَ ٱلۡقَمَرَ فِيهِنَّ نُورٗا﴾ [نوح: ١٥-١٦] والقمر في السَّماءِ الدنيا.

الانتصاف: مِثله ﴿عَلَىٰ رَجُلٖ مِّنَ ٱلۡقَرۡيَتَيۡنِ﴾ [الزخرف: ٣١]، وإنَّما يُخرج من بعضِه، يُقال: فلانٌ من أهلِ دِيارِ مصرَ، وهو من محلَّةٍ واحدةٍ منها(٢).

قوله: (**وَقيل: لا يَخْرجَانِ إلا مِنْ ملتقى العَذْب والمِلْحِ**(٣))، **الانتصاف**: هذا القول تردّه المُشاهدة، والأوّل أصحّ(٤).

---

(١) «التيسير في القراءات السَّبع» ص١٣٢.

(٢) «الانتصاف» (٤: ٤٤٦).

(٣) في «الكشاف»: «الملح والعذب»، والأمر فيه سهل.

(٤) المصدر السَّابق (٤: ٤٤٦) وهو تتمة لذات الانتقاد، لكن المصنف فرَّقهما هنا.

[﴿وَلَهُ ٱلْجَوَارِ ٱلْمُنشَـَٔاتُ فِى ٱلْبَحْرِ كَٱلْأَعْلَـٰمِ * فَبِأَىِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ ٢٤-٢٥]

﴿ٱلْجَوَارِ﴾ السُّفُن. وقرئ: (الجَوارُ) بحذف الياء ورفع الراء، ونحوه:

لَهَا ثَنَايَا أَرْبَـعٌ حِـسَانُ وَأَرْبَـعٌ فَكُلُّهَـا ثَـمَانُ

و﴿ٱلْمُنشَـَٔاتُ﴾ المَرْفوعاتُ الشُّرُع وقرئ بكسر الشِّين: وهي الرَّافعاتُ الشُّرع، أو: اللاتي يُنشئْنَ الأمواجَ بجَرْيهنَّ. والأعلامُ: جمعُ علَمٍ، وهو الجبل الطويل.

[﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ * وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَـٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ * فَبِأَىِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ ٢٦-٢٨]

﴿عَلَيْهَا﴾ علىٰ الأرْضِ، ﴿وَجْهُ رَبِّكَ﴾ ذاتُه، والوَجْه يُعَبَّر به عن الجُمْلة والذَّات، ومَسَاكينُ مَكَّة يقُولون: أين وجهٌ عربيٌّ كريمٌ يُنقِذُني من الهَوانِ؟!

و﴿ذُو ٱلْجَلَـٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ **صفةُ الوجهِ**. وقرأ عبد الله: (ذي) علىٰ: صفةِ ربِّك. ومعناه: الذي يُجلُّه المُوحِّدون عن التَّشبيه بخَلقِه وعن أفْعَالهم. ....

قوله: (**فكُلُّها ثَمانُ**) يعني: أجرى النُّونَ في «ثمانِي» مجرى حرف الإعرابِ، نحو: الجَوارُ[1].

قوله: (**الشُّرُع**) جَمعُ الشِّراع، **الجوهري**: الشِّراعُ شراعُ السَّفينةِ.

قوله: (**وقُرِئ بِكسرِ الشِّينِ**)، قال صاحب «المُطلع»: أسند الإنشاء إلى السُّفُنِ مجازًا، وإن كان الفعل لأصحابها، لأنَّها محالُّ الشُّرُع.

قوله: (و﴿ذُو ٱلْجَلَـٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ **صفةُ الوجهِ**) والصِّفتان لله تعالى، إمَّا باعتبار أنَّه يُجِلُّه الموحدون، أو باعتبار أنه يُجِلّ المُخلِصين الموحدين، والأوّل إمّا مقولٌ للبعض دون البعض، فهو المُراد من قولِه: «الذي يُجِلّه الموحدون»، أو أنه في نفسِهِ تعالى كذلك؛ سواء يُجِلُّه أحدٌ أو

---

(١) ولم أهتدِ إلى البيت عند غير الزمخشري.

....

لا، وهو المُراد بقولِه: «الذي يُقال له: ما أجَلّك»، وإلى الثاني أشار بقولِه: «أو من عنده الجلال والإكرام»، فاعتبر فيه معنى المُضاف، أي: ذو، وفيه مُسحة من معنى ما رواه مُسلمٌ عن أبي موسى عن رسول الله ﷺ: «حجابه[١] النُّور، لو كَشَفه لأحرقتْ سُبُحات وجهِه ما انتهى إليه بَصرُهُ من خَلْقِه»[٢].

قال الشيخ محيي الدين النَّواوي: سبحات وجهه بضم السِّين والباء: نورهُ وجلاله وبهاؤه، والمراد الحجاب المانع من رؤيته، سُمِّي النُّورُ حِجابًا لأنَّه يمنع من الإدراك لشعاعه، والـمرادُ بالوجِه الذَّاتِ، «ومِن» لبيانِ الجنس، والمعنى: أنَّه لو زال المانِعُ من رؤيتِهِ وهو الحِجابُ المُسمَّى نورًا، وتجلى لخلقه لأحرق جلال ذاته جميعَ مخلوقاته، والمراد بـ«ما انتهى إليه بصرُه من خلقه»: جميع المخلوقات، لأنَّ بصرَهُ سبحانه وتعالى محيطٌ بجميعِ الكائناتِ[٣].

وفي «شرح المظهري»[٤]: الضَّمير في «إليه» يعود إلى الوجهِ، وفي «بصرِه» إلى الموصولِ، و«من» بيانُ «ما» و«بصره» فاعل. انتهى.

والموصولُ مع الصِّلة مفعولُ أحرقت، يعني: لو رفعَ حِجابَه لاحتَرَقَتْ خلقُه، لأنَّه لا طاقةَ لهم أنْ ينظُروا إلى ذاتِه في الدُّنيا.

الراغب: ولما كان الوجْهُ أولَّ ما يستقبِلُك، وأشرفَ ما في ظاهرِ البدنِ، استُعمل في مستقْبَلَ كلِّ شيءٍ، وفي أشرفِه ومبدئه، فقيل: وجهُ كذا، ووجهُ الـنَّهارِ، ويقال للقَصْدِ: وجهٌ،

---

(١) من قوله: «قوله: وذو الجلال» إلى هنا ساقط من (ح) و(ف) وأثبتّه من (ط).

(٢) مسلم (١٧٩).

(٣) لعله يقصد به «المفاتيح على المصابيح» وهو شرحٌ لمظهر الدين الحسين بن محمود على «مصابيح» البغوي، وهو مفقود.

(٤) «المنهاج شرح صحيح مسلم» (٣: ١٣- ١٤).

أو الَّذي يُقال له: ما أجلَّك وأكرمَك! أو: مَنْ عِندَهُ الجَلالُ والإكرامُ للمُخْلصِين من عِبادِه، وهذه الصِّفةُ من عظيم صِفَاتِ الله؛ ولقد قال رسول الله ﷺ: **«أَلِظُّوا بيا ذا الجلالِ والإكرام»** ....

وللمقصد جِهةٌ ووُجهةٌ، وهي حيث ما يُتوجَّه، و«لكلٍّ وجهةٌ هو مُولِّيها» [البقرة: ١٤٨] إشارة إلى الشريعة، ووجَّهتُ الشَّيءَ: أرسلتُه في جهةٍ واحدةٍ، فتوجه، وفلان وجيهٌ: ذو جاهٍ، وأحمقُ ما يَتوجَّه بفتح الياء وحذف به عنه، أي: لا يستقِيمُ في أمرٍ من الأُمُور لحُمْقه، وأحمق ما يتوجه به: كناية عن الجهل بالتَّغوُّط. وقوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا۟ وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف: ٢٩] قيل: أريد بها الجارحةُ واستُعير للمذهب والطَّريق، نحو: فعلت كذا بيدي، وقيل: أريد بالإقامة تحرِّي الاستقامة، وبالوجه التَّوجُّه، أي: أخلصوا العبادة لله في الصَّلاةِ، وعليه قوله تعالى: ﴿وَمَن يُسْلِمْ وَجْهَهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ﴾ [لقمان: ٢٢] وربما يُعبَّر به عن الذَّاتِ، كما في قوله تعالى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ٢٧] وقوله: ﴿يُرِيدُونَ وَجْهَ ٱللَّهِ﴾ [الروم: ٣٨] و﴿إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ ٱللَّهِ﴾ [الإنسان: ٩] قيل: أُرِيدَ بالوجه التَّوجُّه إلى اللّـهِ بالأعمالِ الصَّالحِة، وقوله: ﴿كُلُّ شَىْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨] قيل: الوجه في كل هذا زيادةٌ(١).

ورُوي أنَّه قيلِ ذلك لأبي عليٍّ الرِّضَا، فقال: سبحان الله، لقد قالوا عظيمًا! إنما أعني الوجه الذي يؤتَى منه، ومعناه: كل شيء من أعمالِ العباد هالكٌ وباطِلٌ، إلا ما أُرِيد به الإخلاص.

قوله: (**أَلِظُّوا بيا ذَا الجلالِ والإكرام**) رواه التِّرمِذيُّ(٢) عن النَّـبيِّ ﷺ، ورواه أحمد بن حنبل عن ربيعة بن عامر عن النبي ﷺ.

---

(١) «مفردات القرآن» ص ٨٥٥- ٨٥٦.

(٢) في «جامعه» (٣٥٢٤) وقال: هذا حديثٌ غريب.

وعنه عليه الصَّلاة والسَّلام: أنَّه مرَّ برجلٍ وهو يُصلِّي ويقول: يا ذَا الجلالِ والإكرامِ، فقال: «قد اسْتُجِيب لك».

النهاية: أَلِظُّوا: الزَموا واثْبُتوا عليه، وأكثروا من قوله والتَّلفُّظِ به في دعائكم، ويقال: أَلَظَّ بالشَّيء، يُلِظُّ إلظَاظًا، إذا لَزمه وثَابَر عليه.

قال حُجّة الإسلام: لا جَلال ولا كَمال إلا وهُو لَهُ، ولا كَرامة ولا مَكْـرُمَة إلا وهي صَادرةٌ منه، فالجَلال في ذاتِه، والمكرمة فائِضةٌ منه على خَلْقِه، وفنون إكرامه خِلعَة لا تَكاد تُحصى وتَتَناهى، وعليه دَلَّ قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ﴾ [الإسراء: ٧٠][(١)].

قوله: (مَرَّ برجلٍ وهو يُصلِّي ويقول) رُوِّينا عن أبي دَاودَ والتِّرمذيِّ والنَّسائِيِّ عن أنس أنَّه كان مع رسول الله ﷺ ورجلٌ يُصلِّي ثُمَّ دعا فقال: اللهم إنِّي أسألك بأنَّ لكَ الحمد لا إله إلا أنت، المنانُ بديعُ السَّماواتِ والأرض، ذو الجلالِ والإكرام، يا حيُّ يا قيومُ، فقال ﷺ لأصحابه: «أتدرون بما دعا»؟، قالوا: الله ورسولُه أعلم، قال: «والَّذي نَفْسِي بيدِه؛ لقد دعَا الله باسْمِه الأعْظَم، الَّذي إذا دُعي به أجابَ، وإذا سُئل به أعْطَى»[(٢)].

الراغب: الجَلالُة: عِظمُ القَدْرِ، والجلالُ بغيرِ الهاء: التَّناهي في ذلك، وخُصَّ بوصفِ الله تعالى، فقيل: ذو الجلالِ والإكْرامِ، ولم يُستعمل في غيره، والجليلُ: العظيمُ القَدْرِ، ووصفُه تعالى بذلِكَ، إمّا لخلقِه الأشياءَ العظيمةَ المُستدلّ بها عليه، أو لأنَّه يَجلُّ عن الإحاطِة، وموضوعه للجسمِ العَظيمِ الغَليظِ، ولمُراعاة معنى الغِلْظَة فيه، قوبل بالدَّقيق، وقُوبِل العظيمُ بالصَّغيرِ، فقيل: جليلٌ ودقيقٌ، وعظيمٌ وصَغيرٌ، وقيل للبعيرِ: جليلٌ، وللشَّاةِ: دقيقٌ، لاعتْبارِ أحدِهما بالآخر.

---

(١) «المقصد الأسنى» ص١٤١ للغزالي عند شرح اسم الله تعالى: ﴿ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾.

(٢) رواه الترمذي (٣٥٤٤)، وأبو داود (١٤٩٥)، والنَّسائي (١٣٠٠) وغيرهم.

فإن قلتَ: **ما النِّعْمةُ في ذلك؟**

قلتُ: أعظمُ النِّعمة؛ وهي مجيءُ وقتِ الجزاءِ عَقيبَ ذلك.

[﴿يَسْـَٔلُهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِۚ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ * فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ ٢٩-٣٠]

﴿يَسْـَٔلُهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ كُلٌّ من أهل السَّموات والأرض مُفتقِرونَ إليه، فيسألُه أهلُ السَّمواتِ ما يتعلَّق بدينِهم، وأهلُّ الأرضِ ما يتعَلَّق بدينِهم ودُنياهم.

﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ أي: كلَّ وقتٍ وحينٍ يُحدثُ أمورًا، ويجدِّد أحوالًا، كما رُوي عن رسول الله ﷺ أنَّه تلاها فقيل له: وما ذلك الشأنُ؟ فقال: «من شأنِه أن يغْفِرَ ذنبًا ويفرِّجُ كربًا، ويرفعَ قومًا ويضَعَ آخرين»، وعن ابن عُيَيْنة: الدَّهرُ عند الله تعالىٰ يومانِ، أحدهما: اليوم الذي هو مدَّةُ عمرِ الدُّنيا، فشأنه فيه الأمرُ والنَّهيُ والإماتةُ والإحْياءُ والإعطاءُ والمنعُ. والآخرُ: يومُ القِيامةِ، فشأنه فيه الجَزاءُ والحسابُ.

فقيل: ما أجلَّني ولا أدقَّني، أي: ما أعْطَاني بعيرًا ولا شاةً، ثُمَّ صارَ مَثلاً في كُلِّ صغيرٍ وكبيرٍ، وخُصَّ الجَلالة بالنَّاقةِ الجَسيمَةِ، والجلّة بالمَسانِّ منها[1].

قوله: (**ما النعمة في ذلك؟**) ذلك إشارةٌ إلى مجموع قوله: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ * وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ يعني: أنَّه تعالى رتَّبَ بالفَاء قوله: ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ على تلك الآية تأنيبًا وتوبيخًا على كُفرانهم هذه النِّعمة السَّنية، كقوله: ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾ [الواقعة: ٨٢] أي: يُنكر رزقكم، فأيُّ نعمةٍ في بقاءِ الحقِّ بعد إفْناءِ الخلقِ، وأجاب بأنَّ المُرادَ من الآية ملزومُ معناها، لأنَّها كنايةٌ عن مجيءِ وقتِ الجزاءِ، وهو من أجلِّ النِّعم، كما سبق في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّكُم بَعْدَ ذَٰلِكَ لَمَيِّتُونَ﴾ [المؤمنون: ١٥] ولذلك خَصَّ الوصْفَين بالذِّكْر يعني: الجلالَ والإكرامَ، لأنَّهما يدُلان على الإثابةِ والعِقابِ.

---

(١) «مفردات القرآن» ص ١٩٨.

وقيل: نَزَلت في اليَهودِ حين قالوا: إنّ الله لا يقْضِي يومَ السَّبتِ شيئًا.

وسأل بعضُ الملوك وزيرَه عنها فاستمْهَله إلىٰ الغدِ وذهبَ كئيبًا يفكِّر فيها، فقال غلامٌ له أسودُ: يا مولاي، أخبِرني ما أصابَك لعلّ الله يُسهِّل لك علىٰ يَديَّ، فأخبره فقال له: أنا أفسِّرُها للملك فأعْلمه، فقال: أيها الملك شأن الله أنْ يُولجَ اللَّيلَ في النَّهارِ، ويُولجَ النَّهارَ في اللَّيلِ، ويخرجُ الحيَّ من الميتِ، ويُخرجَ الميِّتَ من الحيِّ، ويشفي سَقيمًا، ويُسقِمَ سليمًا، ويبتلي معافىً، ويُعَافي مُبتلىً، ويُعزَّ ذليلًا، ويُذلَّ عَزيزًا، ويُفْقِر غَنيًّا، ويُغني فقيرًا؛ فقال الأمير: أحْسَنت، وأمرَ الوَزِيرَ أن يَخْلَع عليه ثِيابَ الوِزارة، فقال: يا مَولاي هذا من شَأنِ الله!

وعن عبد الله بن طاهرٍ أنَّه دعا الحسين بن الفَضْلِ وقال له: أشكلتْ عليَّ ثلاثُ آياتٍ، دعوتُك لتكْشِفها لي: قولُه تعالىٰ: ﴿فَأَصْبَحَ مِنَ ٱلنَّـٰدِمِينَ﴾ [المائدة: ٣١] وقد صحَّ أنَّ النَّدمَ توبةٌ، وقولُه تعالىٰ: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾، وقد صحَّ أنَّ القلم قد جفَّ بما هو كائنٌ إلىٰ يوم القيامةِ، وقوله تعالىٰ: ﴿ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَـٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴾ [النجم: ٣٩] ....

فإن قلتَ: لِـمَ لَـمْ يقُلْ: كُل شيءٍ فانٍ ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ كقوله: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨]؟

قلتُ: قد سبقَ أنَّ قوله: ﴿ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴾ مُرتبٌ على الآيةِ السَّابقةِ، فوجب تخْصيْصُه بالعُقلاءِ، ثُمَّ بالثَّقلَين، أي: الجنِّ والإنسِ، ومن ثَمَّ حسُنَ جَعلُ الضَّمير في ﴿عَلَيْهَا﴾ للأرض، لأنَّهما ثَقَلا الأرض.

فإنْ قُلتَ: كيف أفرد الضَّمير في قوله: ﴿وَجْهُ رَبِّكَ﴾، وثنّاه في: ﴿رَبِّكُمَا﴾، والمخاطَبُ واحدٌ؟

قلت: اقتضى الأولُ تعميم الخطابِ لكلِّ من يصلُح للخِطابِ لِعظَمِ الأمرِ وفَخامَتِه، ويندرج فيه الثَّقلان أوليًّا، ولا كذلك اثنان فتركَه على ظاهرِه.

فما بال الأضْعَاف؟ فقال الحسينُ: يجوزُ أن لا يكونَ النَّدمُ توبةً في تلك الأمّة. ويكون توبةً في هذه الأمّة؛ لأنَّ الله تعالىٰ خصَّ هذه الأمّةَ بخصائصَ لم تُشاركهم فيها الأمم، وقيل: إنَّ ندَم قَابيل لم يكن علىٰ قتلِ هابيلَ، ولكن علىٰ حملِه، وأمَّا قوله: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾ فمعناه: ليس له **إلا ما سعىٰ عَدْلًا**، ولي أن أجْزِيَه بواحدةٍ ألفًا فضلًا، وأما قوله: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ فإنها شُؤونٌ يُبْديها لا شُؤونٌ يَبْتَدئها، فقام عبد الله وقبَّل رأسه **وسوَّغَ خراجَه**.

[﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ * فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ ٣١-٣٢]

﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ﴾ مُسْتعارٌ من قول الرَّجلِ لمن يتهدَّده: سَأَفْرغ لك، يريد: سأتجرَّدُ للإيقاعِ بكَ من كُلّ ما يَشْغَلُني عنك، حتىٰ لا يكون لي شغلٌ سواه، والمراد: التَّوفُّر علىٰ النِّكايةِ فيه والانْتِقام منه، **ويجُوز أن يُرادَ: ستَنْتهي الدُّنيا وتَبْلُغُ آخِرها**، وتَنْتهي عند ذلكَ

قوله: (**فَما بالُ الأضْعَاف**) إشارة إلى مَا وُرَد في الحديثِ: «مَنْ هَمَّ بحسَنةٍ فلم يَعْملها كتبها اللهُ لَهُ حَسَنة كامِلةً، فَإِنْ هَمَّ بِها وعَمِلَها كَتَـبَها اللهُ لَه عِنْدَه عَشْرَ حَسناتٍ إلى سَبعِ مئةِ ضَعْفٍ إلى أضعافٍ كثيرةٍ»، الحديث أخرجه البُخاريُّ ومسلمٌ عن ابن عباس(١).

قوله: (**إلا ما سعَى عدلًا**)، «عَدْلاً»: نُصِبَ ظرفًا وكذا «فضْلاً»، أي: في عدلِ اللّـهِ وفضْلِهِ، كقولك: هذا سائغٌ شرعًا.

قوله: (**وسَوَّغَ خَراجَهَ**) أي: سَهَّل وعيَّن، من: سَاغ الشَّراب يَسُوغُ سَوْغًا، أي: سهَّل مدخله في الحلْقِ.

قوله: (**ويجُوزُ أن يُراد: ستنتَهِي الدُّنيا وتبلغُ آخِرَها**) قال الزَّجاجُ: الفراغ في اللُّغة على

---

(١) البخاري (٦١٢٦)، ومُسلم (١٣١).

شُؤونُ الخلقِ التي أرادها بقولِه: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾، فلا يبقىٰ إلا شأنٌ واحدٌ وهو جزاؤُكم، فجعل ذلك فراغًا لهم علىٰ طريقِ المثلِ، وقُرِئَ: (سيَفْرُغ لكم)، أي: الله تعالىٰ، و(سأفرُغُ لكم) و(سنَفرَغ) بالنون مفتوحًا ومكسورًا وفتح الرَّاءِ، و(سيَفرَغ) بالياء مفتوحًا ومضمومًا مع فتح الراء، وفي قراءة أُبيّ: (سنَفرُغُ إليكم)......................

ضربين: أحدهما: الفراغ من شُغل، والآخر القصدُ لِشيءٍ، تقول: قد فَرغْتُ مما كنت فيه، أي: زال شُغلي به، وتقول: سأتفرَّغ لفُلان، أي: سأجْعله قَصْدي[1].

وقلت: الوجه الأوَّل في الكتاب محمولٌ على مُجرَّد القَصد، فهو كناية عن التَّوفر على النِّكاية، ثُمَّ اسْتُعيرَ هذه العبارة للخالِق عزَّ شأنُه، لذلك المعنى، وإليه أشار بقوله: «﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ﴾ مُستعارٌ من قولِ الرَّجل لمن يتهدَّده: سأفْرُغ لك»، والوجه الثاني مُنزَل على الفَراغ من الشُّغْل، لكن على سبيل التَّمثيل، شبّه تدبيره تعالى أمرَ الآخِرةِ من الأخْذ في الـجَزاءِ، وإيْصَال الثَّواب والعِقَاب إلى الـمُكَلّفين، بعد تدبيره تعالى لأمرِ الـدُّنيا بالأمْرِ والنَّهي، والإماتة والإحياء، والمنع والإعطاء، وأنَّه لا يشغَله شأنٌ عن شأنٍ بحالِ مَنْ إذا كانَ في شغل يشغَلُه عن شُغلٍ آخرَ، إذا فرغ من ذلك الشُّغْل شرع في آخر، وقد ألم به صاحب «المُفتاح» حيث قالَ: الفراغ الخلاصُ عن المهامِّ، والله عز وجل لا يشغله شأنٌ عن شأنٍ[2]، وقع مُستعارًا للأخذِ في الجَزاءِ وحدَه[3]. وهو المُراد من قوله: «فجَعل ذلك فَراغًا لهم على طريق المَثل».

قوله: («سيَـفْرغ لكم») حمزة والكِسائي: بالياء، والباقون: بالنون[4].

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٥: ٩٨).

(٢) من قوله: «بحال» إلى هنا ساقط من (ط)، وأثبته من (ح) و(ف).

(٣) «مفتاح العلوم» للسكاكي ص٣٩٨.

(٤) «التيسير في القراءات السبع» ص١٣٢.

بمعنىٰ: سنقصد إليكم، والثَّقَلان: الإنسُ والجنُّ، سُميا بذلك **لأنَّهما ثِقَلا الأرض**.

[﴿ يَٰمَعۡشَرَ ٱلۡجِنِّ وَٱلۡإِنسِ إِنِ ٱسۡتَطَعۡتُمۡ أَن تَنفُذُواْ مِنۡ أَقۡطَارِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ فَٱنفُذُواْۚ لَا تَنفُذُونَ إِلَّا بِسُلۡطَٰنٖ * فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ * يُرۡسَلُ عَلَيۡكُمَا شُوَاظٞ مِّن نَّارٖ وَنُحَاسٞ فَلَا تَنتَصِرَانِ * فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴾ ٣٣-٣٦]

﴿ يَٰمَعۡشَرَ ٱلۡجِنِّ وَٱلۡإِنسِ ﴾ كالتَّرجمةِ لقوله: ﴿أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ ﴾، ﴿إِنِ ٱسۡتَطَعۡتُمۡ ﴾ أن تهرُبوا من قَضائي وتَخْرُجوا من مَلَكُوتي ومِن سَمائي وأرضي، فافعَلوا، ثُمَّ قال: لا تقْدِرون علىٰ النُّفوذِ ﴿إِلَّا بِسُلۡطَٰنٖ ﴾ يعني بقوّةٍ وقَهْر وغَلَبةٍ، وأنىٰ لكم ذلك؟ ونحوه: ﴿ وَمَآ أَنتُم بِمُعۡجِزِينَ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ ﴾ [العنكبوت: ٢٢].

ورويَ: أنّ الملائكةَ عليهم السَّلام تنزل فتُحِيط بجَميعِ الخَلائِق، فإذا رآهم الجِنُّ والإنْسُ هَربوا، فلا يأتون وَجْهًا إلا وجَدوا الملائكةَ أحَاطت به.

قُرِئَ: **﴿شُوَاظٞ ﴾ و«نُحاسٌ» كلاهما بالضَّمِّ والكسر**؛ ....

قوله: (**سمِّيا بذلك لأنَّهما ثِقَلا الأرض**) عن بعضهم: جُعلت الأرضُ كالحَمولةِ والجنُّ والإِنس شُبِّها بِثقَل الدَّابة، وفي الحديثِ: «تركتُ فيكم الثَّقلَين كتابَ الله وعترتي» (١)، سمّاهما بذلك لأنَّ الدِّين يعْمُر بهما، كالأرض، تعمرُ بالإنس والجنِّ.

قوله: (**﴿شُوَاظٞ ﴾ و«نُحاسٌ» كلاهما بالضَّمِّ والكَسر**) ابن كثير: بكسر الشِّين، والباقون: بضمِّها. و«نُحاسٍ» بالخفْضِ: ابنُ كثيرٍ وأبو عَمرٍو، والباقون: بالرَّفع(٢).

قال صاحبُ «الكشفِ»: من رفع «نحاسٌ» عطفه على ﴿شُوَاظٞ ﴾، ومن جرَّ لم يَجُزْ له حمله،

(١) أخرجه النسائي (٨١٤٨)، وأحمد (٣: ١٧) وغيرها.
(٢) «التيسير في القراءات السَّبع» ص١٣٢.

والشُّواظُ: اللَّهبُ الخالِصُ. والنُّحاسُ: الدُّخان؛ وأنشد:

تُضِيءُ كَضَوْءِ سِرَاجِ السَّلِيْـ ـطِ لَمْ يَجْعَلِ اللهُ فِيهِ نُحَاسَا

وقيل: الصُّفر المُذاب، يُصبُّ علىٰ رُؤوسِهم. وعن ابن عبّاس رضي الله عنهما: إذا خَرجوا من قبورِهم ساقهم شُواظٌ إلىٰ المحشرِ. وقرئ: ﴿وَنُحَاسٌ﴾ مرفوعًا، عطفًا علىٰ ﴿شُوَاظٌ﴾، ومجرورًا عطفًا علىٰ ﴿نَّارٍ﴾. وقرئ: (ونُحُسٌ) جمع نُحاسٍ، وهو الدُّخان، نحو لِحافٌ ولحُفٌ. وقرئ: (ونَحُسُّ) أي: ونقْتُلُ بالعذابِ. وقُرِئ: (نُرسِلُ عليكما شُواظاً مِن نارٍ ونحاساً)، ﴿فَلَا تَنتَصِرَانِ﴾ فلا تمتنعان.

[﴿فَإِذَا ٱنشَقَّتِ ٱلسَّمَآءُ فَكَانَتْ وَرْدَةً كَٱلدِّهَانِ * فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ * فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُسْـَٔلُ عَن ذَنۢبِهِۦٓ إِنسٌ وَلَا جَآنٌّ * فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ ٣٧ - ٤٠]

﴿وَرْدَةً﴾: حَمراءَ ﴿كَٱلدِّهَانِ﴾ كدُهْنِ الزَّيتِ، كما قال: ﴿كَٱلْمُهْلِ﴾ [المعارج: ٨]، وهو دُرْدِيُّ الزَّيتِ، وهو جمعُ دُهْنٍ، أو اسم ما يُدَّهنُ به، كالحِزَامِ والإِدامِ. قال:

على قوله: ﴿مِّن نَّارٍ﴾، لأنَّ شُواظًا لا تكُون من النُّحاس، فيقدر: شواظٌ من نار وشَيءٌ من نُحاسٍ، فحُذِف الموصوفُ لدَلالةِ ما قبله عليه(١).

قوله: (وقُرِئ: «ونَحُسُّ») قال ابن جِنِّي: قرأ ابن أبي بَكْرة: «ونَحُسُّ» بفتح النون وضم الحاء وتشديد السِّين ، أي: نقتل بالعَذابِ، يقال: حَسَّ القوم يَحُسُّهم حَسًّا: إذا استأصَلَهم، قال الله تعالى: ﴿إِذْ تَحُسُّونَهُم بِإِذْنِهِۦ﴾ أي: تقتُلونهم قتلاً ذريعًا(٢).

---

(١) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٣٠٦).

(٢) «المحتسب» (٢: ٣٠٤).

كـأنَّهما مَزَادتـا مُتعَجِّـلٍ فَرِيَّانِ لَـمَّا تُدْهَنا بدِهانِ

وقيل: الدِّهان: الأديمُ الأحمرُ.

وقرأ عمرو بن عُبيدٍ (وردةٌ) بالرفع، بمعنىٰ: فحصَلت سماء وردة، **وهو من الكلام الذي يسمىٰ التَّجْريد**، كقوله:

فَلَـئِنْ بَقِيـتُ لأَرْحَلَـنَّ بِغَـزْوَةٍ تَحْوِي الْغَنَائِمَ أَو يَمـوتَ كَـرِيمُ

﴿إِنسٌ﴾ بعضٌ من الإنسِ، ﴿وَلَا جَآنٌّ﴾ أريد به: ولا جِنٌّ: أي: ولا بعضٌ من الجِنِّ، فوضع الجَانَّ الذي هو أبو الجِنِّ موضع الجِنّ، كما يقال: هاشمٌ، ويُراد ولدُه.

وإنَّما **وحَّد ضميرَ الإنسِ في قوله: ﴿عَن ذَنۢبِهِۦٓ﴾ لكونهِ في معنىٰ البعضِ**. والمعنىٰ: لا يُسألون لأنَّهم يُعْرَفون بِسِيما المجرِمين، وهي سَوادُ الوُجوهِ وزُرقَةُ العُيُونِ.

قوله: (**كأنَّهما مَزَادتا مُتعجِّلٍ**) البيت، أي: كأنَّ عينيه في انسكابِ الدُّموعِ مَزَادتانِ خَرَزَهُما متعجِّلٌ فما أحكم خَرْزهما، فهما يَكِفان ماءً(١).

قوله: (**وهو من الكلام الّذي يُسمّى التَّجْريد**) وهو: أنْ يُنتزعَ من أمرٍ ذي صِفةٍ آخرُ مثله فيها لكمالِها فيه(٢)، جَرَّد هَاهنا من السَّماءِ شيئًا يُسمَّى وردة، وهي هي، كما جرّد الشاعر من نفسه صفة الكَرم وجعلها بمنزلة شخص لكمالِها فيه، وعلى المشهورة تشبيهٌ محضٌ، أي: كانت السَّماءُ كالوردةِ.

قوله: (**وحَّد ضميرَ الإنس في قوله: ﴿عَن ذَنۢبِهِۦٓ﴾ لكونه في معنى البَعضِ**)، قيل: هذا إضمارٌ عن غيرِ مذكورٍ، والـذَّنبُ يدلُّ على المُذنب لا يُسأل عن ذنبِ المُذنبِ إنسٌ ولا جَانٌّ، أي: لا

---

(١) البيت لامرئ القيس، وانظر شرحه في «مشاهد الإنصاف» للمرزوقي (٤: ٤٤٩) مع «الكشاف».
(٢) انظر: «التعريفات» للجُرجاني ص٥٢.

فإن قلتَ: هذا خِلافُ قوله تعالىٰ: ﴿ فَوَرَبِّكَ لَنَسْـَٔلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [الحجر: ٩٢] وقوله: ﴿ وَقِفُوهُمْ إِنَّهُم مَّسْـُٔولُونَ ﴾ [الصافات: ٢٤].

قلتُ: ذلك يومٌ طويلٌ وفيه مَواطنُ، فيُسألون في مَوطِنٍ ولا يُسألون في آخر: قال قَتادة: قد كانت مسألة، ثم خُتِم علىٰ أفواهِ القومِ، وتكلَّمت أَيْدِيهم وأرجُلُهم بما كانوا يعملون. وقيل: لا يُسأل عن ذنبه ليُعْلم من جهتِه، ولكن يُسْأَلُ سؤال تَوبِيخٍ. وقرأ الحسن وعمرو بن عُبيد (ولاجأنٌ) فرارًا من التِقاءِ السَّاكنين، **وإن كان علىٰ حَدِّه**.

[﴿يُعْرَفُ ٱلْمُجْرِمُونَ بِسِيمَٰهُمْ فَيُؤْخَذُ بِٱلنَّوَٰصِى وَٱلْأَقْدَامِ * فَبِأَىِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ * هَٰذِهِۦ جَهَنَّمُ ٱلَّتِى يُكَذِّبُ بِهَا ٱلْمُجْرِمُونَ * يَطُوفُونَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ حَمِيمٍ ءَانٍ * فَبِأَىِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ ٤١ ـ ٤٥]

﴿فَيُؤْخَذُ بِٱلنَّوَٰصِى وَٱلْأَقْدَامِ﴾ عن الضَّحَّاكِ: يُجمع بين ناصِيتِه وقدمِه في سِلسلةٍ من وراءِ ظهرِهِ، وقيل: تَسْحبهم الملائكةُ؛ تارةً تأخذُ بالنَّواصي، وتارةً تأخذ بالأقدام.

يؤخذُ أحدٌ بذنبِ غيرِه. وقال صاحبُ «الإيجاز»: لا يُسأل عن ذنبِه، لا يُسأَلُ أحدٌ عن ذنب أحدٍ[1]، والظَّاهرُ أنَّ التقدير: لا يُسأل إنسٌ ولا جانٌّ عن ذنبِ كل واحد منهما، لأنَّ المرادَ البعضُ المُجرمُ منهم خاصَّةً، يدل عليه الاستئناف بقوله: ﴿يُعْرَفُ ٱلْمُجْرِمُونَ بِسِيمَٰهُمْ﴾، فمعنى السؤال لا يُسأل أحدٌ عن أنَّه مذنب، أم لا، لأنَّ سيماهم وهي سوادُ الوجوهِ وزُرقةُ العُيون دالٌّ على ذلك.

قوله: (**وإنْ كان على حَدِّه**) وحدُّه: أنْ يكونَ الأولُ حرفَ لينٍ والآخرُ مُدغمًا.

---

(١) «إيجاز البيان عن معاني القرآن» (٢: ٧٨٩).

﴿حَمِيمٍ ءَانٍ﴾ ماءٍ حارٍّ قد انتهىٰ حرُّهُ ونُضْجُه، أي: يُعَاقب عليهم بين التَّصْلية بالنَّار وبينَ شُرْبِ الحَمِيم. وقيل: إذا اسْتغَاثُوا من النَّار جُعل غِياثُهم الحَميمَ. وقيل: إنَّ واديًا من أَوْدِية جَهنَّم يَجتمعُ فيه صَديدُ أَهْلِ النَّار فيُنطلَقُ بهم في الأغلالِ، فيُغْمَسون فيه حتىٰ تَنْخَلِعَ أوصَالُهم؛ ثُمَّ يُخرَجون منه وقد أحدثَ الله لهم خَلقًا جديدًا. وقرئ: (يُطَوَّفون) من التَّطْوِيفِ، و(يطَّـوَّفون)، أي: يتطوَّفُونَ، و(يُطَافون). وفي قراءة عبد الله: (هذه جهنَّم التي كُنتما بها تُكذِّبانِ تَصْلَيان، لا تموُتانِ فيها ولا تحْيَيان، يَطُوفون بينها). **ونِعْمةُ الله فيما ذكرَه من هولِ العذابِ: نجاةُ النَّاجي منه** برَحْمتِه وفَضلِه، وما في الإِنْذَار به من اللُّطفِ.

[﴿وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ جَنَّتَانِ * فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ * ذَوَاتَآ أَفْنَانٍ * فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ * فِيهِمَا عَيْنَانِ تَجْرِيَانِ * فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ * فِيهِمَا مِن كُلِّ فَٰكِهَةٍ زَوْجَانِ * فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ * مُتَّكِـِٔينَ عَلَىٰ فُرُشِۭ بَطَآئِنُهَا مِنْ إِسْتَبْرَقٍۚ وَجَنَى ٱلْجَنَّتَيْنِ دَانٍ * فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ ٤٦-٥٥]

قوله: (**ونعمةُ اللهِ فيما ذَكرَه من هَولِ العذابِ: نجاةُ النَّاجِي منه**)، قال الراغب في «غُرَّة التأويل»(١): أنَّ الله تعالى منعمٌ على عبادِه نعمتين: نعمةَ الدُّنيا ونعمةَ الدِّين، وأعظمُهما في الأخرى، واجتهادُ الإنسانِ رهبةً مما يُؤلِـمُه أكثر من اجتهادِه رَغْبةً فيما يُنعِّمه، فالترهيبُ زجرٌ عن المعاصِي، وبعثٌ على الطَّاعاتِ، وهو سببُ النَّفع الدَّائم، فأيَّة نعمةٍ أكبر إذن من التَّخويف بالضَّررِ المؤدِّي إلى أشرفِ النِّعم، فكما جاز عند ذكر ما أعدَّه للمُطِيعين أن يقول: ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ جازَ أن يقول عند ذكر ما خوَّفنا فيه مما يَصرِفُنا عن معصيتِه إلى

---

(١) كذا نسب المصنف هذا الكتاب للراغب، وقد تكرر منه هذا كلما ذكره، والأصح أنه للخطيب الإسكافي، على خلافٍ طويلٍ في ذلك. وانظر ما نقله هنا في «درة التنزيل وغرة التأويل» للخطيب الإسكافي (٣: ١١٥٧- ١١٥٨).

﴿مَقَامَ رَبِّهِۦ﴾ موقِفَه الذي يقِفُ فيه العبادُ للحسابِ يومَ القيامةِ ﴿يَوْمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [المطففين: ٦] ونحوه: ﴿لِمَنْ خَافَ مَقَامِى﴾ [إبراهيم: ١٤] ويجوزُ أنْ يُرادَ بمقامِ ربِّه: أنَّ الله قائمٌ عليه؛ أي: حافظٌ مُهيمنٌ، من قوله تعالىٰ: ﴿أَفَمَنْ هُوَ قَآئِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْ﴾ [الرعد: ٣٣]، **فهو يُراقِب** ذلك فلا يَجْسُر علىٰ مَعْصيتِه. وقيل: هو مُقْحمٌ، كما تقول: أخافُ جانبَ فلانٍ، وفعلتُ هذا لمكانِك. وأنشد:

ذَعَرْتُ بِهِ الْقَطَا **وَنَفَيْتُ عَنْه** ... مَقَامَ الذئْبِ كَالرَّجُلِ اللَّعِينِ

يريد: ونفيتُ عنه الذِّئبَ.

فإن قلتَ: لمَ قال: ﴿جَنَّتَانِ﴾؟

قلت: الخطابُ للثَّقَلين؛ فكأنَّه قيل: لكلِّ خائفَين منكما جَنَّتانِ؛ جنَّةٌ للخائفِ الإنسيِّ، وجَنَّةٌ للخائفِ الجنيِّ. ويجوزُ أن يُقال: جنةٌ لفعلِ الطَّاعاتِ، وجنَّةٌ لتركِ المَعاصي؛ لأنَّ التَّكْليف دائرٌ عليهما، وأنْ يُقال: جنةٌ يُثابُ بِها، وأُخرىٰ تُضمُّ إليها علىٰ وجهِ التَّفضُّل، كقوله تعالىٰ: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُواْ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦].

طاعتِه التي تُكسِبُنا نعيمَ جنتِه، لأنَّ هذا أشوَقُ إلى تلك الكرامةِ من وصف ما أعدَّ فيها من النِّعمة.

قوله: (**فهو يراقب**)، مُتَّصِلٌ بقوله: «إنَّ الله قائمٌ عليه».

قوله: (**ونَفيتُ عنه**)، قبله:

وماءٍ قد وَرَدتُ لِوصلِ أرْوى ... عليــه الطَّــيرُ كــالوَرَقِ اللَّجِــينِ

ذعرتُ به القَطَـا ونَفيـتُ عنـه ... مقامَ الـذئب كالرَّجـل اللَّعـينِ[1]

مضى شرحُه في سورة السَّجْدة.

---

(١) البيتان للشماخ في «ديوانه» ص ٩١.

خُصَّ الأفنانُ بالذِّكر - وهي **الغِّصَنةُ** التي تتشعَّبُ من فُروعِ الشَّجرةِ - لأنَّها هي التي تُورِقُ وتُثْمِرُ، فمنها تمتدُّ الظِّلالُ، ومنها **تُجتَنىٰ الثِّمارُ**.

وقيل: الأفنان: ألوان النِّعَمِ؛ ما تَشْتَهي الأَنْفُسُ وتَلَذُّ الأعينُ. قال:

وَمِنْ كُلِّ أَفْنَـانِ اللَّـذَاذَةِ وَالـصِّبَا ... لَهَوْتُ بِهِ والعَيْشُ أخضَـرُ نـاضِرُ

﴿عَيْنَانِ تَجْرِيَانِ﴾ حيثُ شَاؤوا في الأعَالي والأسافِل. وقيلَ: تجريان من جبلٍ من مِسكٍ. وعن الحسن: تجريان بالماءِ الزُّلال: **إحداهما التَّسنيمُ**، والأُخرىٰ: السَّلسَبِيلُ.

﴿زَوْجَانِ﴾: صنفان. قيل: صنفٌ معروفٌ، وصنفٌ غريبٌ.

﴿مُتَّكِـِٔينَ﴾ نُصبَ علىٰ المدْحِ للخَائِفين، أو حالٌ منهم، لأنَّ «من خافَ» في معنىٰ الجَمْع، ﴿بَطَآئِنُهَا مِنْ إِسْتَبْرَقٍ﴾ من ديباج ثَخِينٍ، وإذا كانت البَطائِنُ من الإستبرق، فما ظنُّكَ بالظَّهائِر؟ وقيل: ظهائِرُها من سُندُسٍ. وقيل: من نور، ﴿دَانٍ﴾ قريبٌ ينالُه القَائمُ والقَاعِدُ والنَّائِمُ. وقرئ: (وَجِنَىٰ)، بكسر الجيم.

قوله: (**وهي الغِصَنَة**) بكسر الغين المعجمة وفتح الصَّاد المهملة؛ جمع غُصْنٍ.

قوله: (**تُجْتَنىٰ الثِّمارُ**)، **الراغب**: جَنيتُ الثَّمرةَ واجتَنَيْتُها، والجَنَى والجَنيُّ: المُجتَنَىٰ من الثَّمر والعَسل، وأكثر ما يُستعمل الجَنيُّ فيما كانَ غضًا، قال تعالى: ﴿تُسَٰقِطْ عَلَيْكِ رُطَبًا جَنِيًّا﴾ [مريم: ٣٥] وأجنَى الشَّجَر: أدرك ثَمَره، والأرضُ: كثر جناها، واستُعير من ذلك جَنى فلانٌ جنايةً، كما استُعِير اجترَمَ(١).

قوله: (**إحداهما التَّسنيم**)، **الجَوْهري**: هو اسم ماءٍ في الجنَّة، سُمِّي بذلك لأنَّه يجري فوقَ الغُرَفِ والقُصورِ.

---

(١) «مفردات القرآن» ص ٢٠٧.

[﴿فِيهِنَّ قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرۡفِ لَمۡ يَطۡمِثۡهُنَّ إِنسٌ قَبۡلَهُمۡ وَلَا جَآنٌّ ۝ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ۝ كَأَنَّهُنَّ ٱلۡيَاقُوتُ وَٱلۡمَرۡجَانُ ۝ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ۝ هَلۡ جَزَآءُ ٱلۡإِحۡسَٰنِ إِلَّا ٱلۡإِحۡسَٰنُ ۝ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ ٥٦-٦١]

﴿فِيهِنَّ﴾ في هذه الآلاءِ المَعْدودةِ من الجنَّتين، والعَينين والفَاكِهة والفُرش والجَنىٰ. أو في الجنتين، لاشتمالِهما علىٰ أماكنَ وقُصورٍ ومجالسَ، ﴿قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرۡفِ﴾ نساءٌ قصَرنَ أبصارَهُنَّ علىٰ أزواجِهنَّ: لا يَنْظُرن إلىٰ غيرهم. لم يَطْمِثِ الإنسيّاتِ منهنَّ أحدٌ من الإنس، ولا الجِنِّيات أحدٌ مِن الجنِّ، **وهذا دليلٌ علىٰ أنَّ الجِنَّ يَطمِثُون** كما يَطْمِثُ الإنس، **وقُرِئَ: (لم يَطمُثهنَّ) بضم الميم.** قيل: هنّ في صَفاءِ اليَاقوتِ، وبياضِ المَرجان.

وصِغار الدُّرِّ أنصَعُ بياضًا. قيل: إنّ الحَوْراء تلبسُ سبعينَ حُلَّةً، فيُرىٰ مُخُّ ساقِها من وَرَائِها كما يُرىٰ الشَّرابُ الأحمرُ في الزُّجاجةِ البيضاءِ.

قوله: (**وهذا دليلٌ على أنَّ الجنَّ يَطمِثُون**)، **الانتصاف:** يشيرُ بذلك إلى الرَّدِّ على من زَعمَ أنَّ الجِنَّ المؤمنين لا ثوابَ لهم، وإنما جَزاؤُهم تركُ العقوبةِ، وجعلُهم ترابًا[١].

ووجهه أنَّ الخِطاب بقوله: ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ للجنِّ والإنسانِ للامْتِنان عليهم، بِحُورٍ موصوفاتٍ تارةً بـ﴿قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرۡفِ﴾، وأُخرى بـ﴿مَّقۡصُورَٰتٌ فِي ٱلۡخِيَامِ﴾، وبكونهن ﴿لَمۡ يَطۡمِثۡهُنَّ إِنسٌ قَبۡلَهُمۡ وَلَا جَآنٌّ﴾، فالواجب أن يَرد كلٌّ بما يُناسِبُه.

قوله: (**وقرئ: «لم يَطمُثهن» بضم الميم**)، الكسائي[٢]، روى الوَاحِدي عن الفَرَّاء: الطَّمْث: الافْتِضاضُ، وهو النِّكاح بالتّدمية[٣].

قوله: (**وصِغارِ الدُّرِّ أنْصَعُ بياضًا**)، جوابٌ عن سُؤالٍ مُقدَّرٍ، تقريرُه: لِمَ عَدَل عن

---

(١) «الانتصاف» (٤: ٤٥٣).

(٢) «التيسير في القراءات السبع» ص١٣٢.

(٣) «الوسيط» (٤: ٢٢٧)، وفي «معاني القرآن» للفراء (٣: ١١٩): نكحها وذلك لحال الدم.

﴿ هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَٰنِ ﴾ في العملِ ﴿إِلَّا ٱلْإِحْسَٰنُ ﴾ في الثَّوابِ؟ وعن محمد بن الحَنفيَّـة: هي **مُسْجَلةٌ للبرِّ والفاجِرِ**. أي: مُرْسَلة، يعني: أنَّ كلَّ من أحسنَ أُحسن إليه، وكلُّ من أساءَ أُسِيء إليه.

[﴿ وَمِن دُونِهِمَا جَنَّتَانِ * فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ * مُدْهَآمَّتَانِ * فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ * فِيهِمَا عَيْنَانِ نَضَّاخَتَانِ * فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ * فِيهِمَا فَٰكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ * فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴾ ٦٢-٦٩]

﴿وَمِن دُونِهِمَا﴾ ومن دونِ تَينِكَ الجنَّتين الموعُودتين للمُقرَّبين، ﴿جَنَّتَانِ﴾ لمن دُونَهم من أصْحَابِ اليَمين.

﴿ مُدْهَآمَّتَانِ﴾ **قد ادهَامَّتا من شدَّةِ الخُضْرةِ**، ﴿نَضَّاخَتَانِ ﴾ فوَّارتَانِ بالماءِ. والنَّضخُ أكثرُ من النَّضْح، لأنَّ النَّضْحَ ـ غير معجمةٍ ـ مِثل الرَّشِّ.

فإن قلتَ: لمَ عطَفَ النَّخْلَ والرُّمَّان علىٰ الفَاكهةِ وهُما منها؟

قلتُ: اختصاصًا لهما وبيانًا لفَضْلِهما، كأنَّهما لِما لهما من المَزيَّة جِنسان آخران، كقوله تعالىٰ: ﴿وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ ﴾ [البقرة: ٩٨] أو لأنَّ النَّخلَ ثمرُه فاكِهةٌ وطعامٌ، والـرُّمان فاكهةٌ

اللؤلؤ والدُّرِّ إلى المَرْجان، وهو أشرف من المرجان؟ وجوابه: القصدُ هاهنا إلى صَفاءِ اللَّونِ لوُقوعهِ مُقارنًا للياقُوتِ، وهو أنصعُ الجواهر حُمرةً، فينبغي أن يكون هذا أنصع اللآلئ بياضًا.

قوله: (**مُسْجَلةٌ للبـرِّ والفَاجِر**) أي مُرسَلةٌ، يعني: مُطلَقة غيرُ مقيَّدة، **الجوهريُّ** عن الأصمَعِي: لم يُشترط فيها برٌّ دُون فاجرٍ، يقالُ: أسْجَلتُ الكلام، أي: أرسلتُه.

قوله: (**قد ادْهامّتا مِنْ شِدَّةِ الخضرة**) **الراغب**: الدُّهمةُ: سوادُ اللَّيل، ويُعبَّر بها عن سوادِ الفَرَس، وقد يُعبر بها عن الخُضْرَةِ الكاملةِ اللَّونِ، ويُعبَّر عن الدُّهمةِ بالخُضْرة إذا لم تَـكُن كاملةَ اللَّون، وذلك لتَقاربهما باللَّونِ(١).

---

(١) «مفردات القرآن» ص ٣٢٠.

ودَواءٌ، فلم يخْلُصا للتَّفكُّه. ومنه قال أبو حَنيفة رحمه الله: إذا حلَف لا يأكل فاكهةً فأكل رمَّانًا أو رُطَبًا: لم يَحْنَث، وخالفه صاحِباهُ.

[﴿فِيهِنَّ خَيْرَٰتٌ حِسَانٌ * فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ * حُورٌ مَّقْصُورَٰتٌ فِى ٱلْخِيَامِ * فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ * لَمْ يَطْمِثْهُنَّ إِنسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَآنٌّ * فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ * مُتَّكِـِٔينَ عَلَىٰ رَفْرَفٍ خُضْرٍ وَعَبْقَرِيٍّ حِسَانٍ * فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ * تَبَٰرَكَ ٱسْمُ رَبِّكَ ذِى ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ ٧٠-٧٨]

﴿خَيْرَٰتٌ﴾: خيِّراتٌ، فخُفِّفت، كقوله عليه السَّلام: «هيْنُونَ ليْنُون»، وأما خَيْر الذي هو بمعنىٰ أخْيَر، فلا يُقال فيه: خيْرُون ولا خَيْرات. وقُرِئَ: (خَيِّراتٌ) علىٰ الأصل. والمعنىٰ: فاضلاتُ الأخلاقِ، حِسانُ الخَلْق.

﴿مَّقْصُورَٰتٌ﴾ قُصِرْنَ في خُدُورِهِنَّ، يُقال: امرأةٌ قصيرةٌ وقصورةٌ ومقصورة: مُخدَّرة، وقيل: إن الخيمةَ من خيامِهنَّ دُرَّةٌ مجوَّفة.

﴿قَبْلَهُمْ﴾ قبلَ أصْحابِ الجنَّتين، دلَّ عليهم ذِكْرُ الجنَّتين، ﴿مُتَّكِـِٔينَ﴾ نصبٌ علىٰ الاختصاصِ. والرَّفْرفُ: ضَرْبٌ من البُسُطِ. وقيل: البُسُطُ، وقيل: الوَسائِدُ، وقيل: كُلُّ ثوبٍ عَريضٍ رَفْرفٌ. ويقال لأطرافِ البُسُطِ وفُضول الفُسطَاط: رفَارفُ، ورَفرفُ

قوله: («خَيِّراتٌ» على الأصْلِ)، الراغب: الخَيِّر: الفاضِلَ المختصُّ بالخَيْر، فإنه خِيارٌ، ويُقال: ناقةٌ خَيار وجَملٌ خيارٌ، ويُقال: رجلٌ خَيِّرٌ وامرأة خَيِّرةٌ، وهذا خَيرُ الرِّجالِ، وهذه خيرة النِّساءِ، والمراد بذلك المُختارات، أي: فيهن مختاراتٌ لا رُذْل فيهّن[1].

قوله: (والـرَّفْرفُ: ضَربٌ من البُسُطِ)، الراغب: الـرَّفْرفُ: ضربٌ من الثِّياب مُشبه

---

(١) «مفردات القرآن» ص ٣٠١.

السَّحابِ: **هَيْدبُهُ**، والعَبْقريُّ: منسوبٌ إلىٰ عَبْقر، تزعُمُ العربُ أنَّه بَلَدُ الجِنِّ؛ فينْسِبُون إليه كلَّ شيءٍ عجيبٍ. وقُرِئَ: (رفَارفُ خُضُر) بضمَّتين. و(عَباقِريّ)، كمدائنيّ: نسبةً إلىٰ عَباقِرٍ في اسم البلدِ: وروىٰ أبو حاتم: (عَباقَريَّ)، **بفتح القاف ومنع الصَّرْف، وهذا لا وَجه لصِحَّتِه**.

فإن قلتَ: كيف تَقَاصَرت صِفاتُ هاتينِ الجنَّتينِ عن الأوليينِ حتَّىٰ قيل: ﴿وَمِن دُونِهِمَا﴾؟

بالرياض، وقيل: الـرَّفْرف: طَرَفُ الفُسطاطِ، والـخِبَاءِ الواقعُ على الأرض دُون الأَطْنابِ والأَوْتادِ[(١)].

قوله: (**هَيْدَبه**)، **الجوهري**: هَيْدبُ السَّحابِ، ما تَهَدَّبَ منه إذا أراد الوَدْقَ كأنَّه خيوطٌ.

قوله: («**عَباقَريَّ» بفتح القاف ومنع الصَّرْف، وهذا لا وجه لصحَّتِه**)، قال الزَّجاج: هذه القراءةُ لا مَخْرجَ لها، لأنَّ الجمعَ الذي بعد ألفه حرفان، لا يجوز أن يكون فيه مثل عَباقَريّ، لأنَّ ما جاوز الثلاثة لا يُجمع بياء النَّسب، فلو جُمعت عَبقري تجمعه عَباقِرة، نُحو: مُهلَّبي ومَهالِبَة، ولا تقول: مَهالِبيّ[(٢)].

وقال ابن جِنِّي: أمَّا تَرْكُ صَرْف عَباقريّ فشاذٌّ في القِياس، ولا يُستنكر شذوذُه مع استعماله، وإذا كان قد جاء عنهم عَناكِيب، كانَ عَباقِريُّ أسهلَ منه، للتَّشديد على أنَّه في آخر الكلمة كـ«زَرَابِيُّ»[(٣)]. وفي «النهاية»: قيل: إن عَبْقَر قريةٌ يسكنُها الجنُّ فيما يزْعُمون، فكلّما رأوا شَيئًا فائِقًا غريبًا، مما يَصْعُب عَملُه ويدِقُّ، أو شيئًا عَظيمًا في نفسِه نَسَبُوهُ إليها، ثمَّ اتَّسَعَ فسمَّوا به السَّيِّدَ الكبيرَ. وفي الحديثِ: «فلمَ أرَ عَبْقريًّا يَفْرِي فَرْيَهُ»[(٤)]، يريد عمر رضي الله عنه.

---

(١) «مفردات القرآن» ص ٣٥٩.

(٢) «معاني القرآن» (٥: ١٠٣-١٠٤).

(٣) «المحتسب» (٢: ٣٠٦).

(٤) أخرجه البخاري (٣٦٨٢) وغيره.

قلتُ: ﴿مُدْهَآمَّتَانِ﴾ دونَ ﴿ذَوَاتَآ أَفْنَانٍ﴾، و﴿نَضَّاخَتَانِ﴾ دون ﴿تَجْرِيَانِ﴾، و﴿فَٰكِهَةٌ﴾ دونَ ﴿كُلِّ فَٰكِهَةٍ﴾. وكذلك صفةُ الحُورِ والـمُتَّكأ. وقُرِئَ: (ذو الجلال) صفةً للاسم.

عن رسول الله ﷺ: «من قرأ سورة الرَّحمن أدّىٰ شُكرَ ما أنعم الله عليه».

قوله: (﴿مُدْهَآمَّتَانِ﴾ دون ﴿ذَوَاتَآ أَفْنَانٍ﴾)، بيانٌ لكيفيَّـةِ تقاصُرِ الجنَّتينِ الأُخْرَيَيْن عن الأُولَيين، وفي «المطلع»: الأُولَيَان للمقرَّبين، وهاتان لأصحاب اليمين. قاله ابنُ عباسٍ.

ورُوِّينا عن البخاريّ ومسلم والتِّرْمِذيِّ وابنِ ماجَه والدَّارمي عن أبي موسى أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «جَنَّتانِ من فِضَّةٍ آنيتُها وما فيها، وجَنَّتانِ من ذَهبٍ آنيتُها وما فيها، وما بين القوم وبين أن يَنْظروا إلى ربِّهم، إلّا رِداءُ الكِبْرياءِ على وجهِه، في جنَّةِ عَدَن»[1].

قوله: (وقُرِئ: «ذُو الجلالِ»)، ابن عامر[2].

تمت السورة

حامدًا لله تعالى ومصليًا على رسولِ الله ﷺ.

* * *

---

(١) البخاري (٤٨٧٨) ومسلم (١٨٠)، والتِّرمذي (٢٥٢٨)، وابن ماجه (١٨٦)، والدارمي (٢٨٢٥) باختلاف في اللفظ.

والحديث كذلك عند النسائي رقم (٧٧٦٥) وهو أولى بالعزوِ إليه من ابن ماجه والدَّارمي.

(٢) «التيسير في القراءات السبع» للداني ص١٣٢.

سورة الواقِعة
مكيَّة، وهي سبع وتسعون آية

بسم الله الرحمن الرحيم

[﴿إِذَا وَقَعَتِ ٱلْوَاقِعَةُ * لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ * خَافِضَةٌ رَّافِعَةٌ * إِذَا رُجَّتِ ٱلْأَرْضُ رَجًّا * وَبُسَّتِ ٱلْجِبَالُ بَسًّا * فَكَانَتْ هَبَآءً مُّنۢبَثًّا * وَكُنتُمْ أَزْوَٰجًا ثَلَٰثَةً﴾ ١-٧]

﴿وَقَعَتِ ٱلْوَاقِعَةُ﴾ كقولِك: كانتِ الكـائِنةُ، وحَدثتِ الحَـادِثَةُ، والمـرادُ: القِيامـةُ؛ وُصِفت بالوُقُوع لأنَّها تقعُ لا محَالة، فكأنَّه قيل: إذا وقَعَت التي لا بدَّ من وُقُوعِها، وَوُقوعُ الأمر: نُزولُه. يقال: وقع ما كنتُ أتوقَّعه، أي: نزل ما كنتُ أترقَّبُ نزولَه.

سُورةُ الوَاقِعة
مَكيّة وهي ستٌّ وتسْعُونَ آية[١]

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله: (ووُقوعُ الأمر: نُزُولُه)، الرَّاغِب: الوُقوعُ: ثُبوتُ الشَّيءِ وسقوطُه، يقال: وقعَ الطَّائرُ وُقوعًا، والوَاقِعةُ لا تقال إلَّا في الشِّدَّة والمكروه، وأكثرُ ما جاء في التَّنزيلِ من لفظِ وقعَ، جاء في العذابِ والشَّدائِد، قوله تعالى: ﴿وَوَقَعَ ٱلْقَوْلُ عَلَيْهِم بِمَا ظَلَمُوا۟﴾ [النمل: ٨٥] أي: وجَبَ العذاب الذي وُعِدوا لظُلمِهم، وقوله: ﴿وَقَعَ أَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ﴾ [النساء: ١٠٠] وقعَ هنا

(١) في (ط): «وهي تسع وتسعون آية»، وهي في عَدِّ الكوفيين: ست وتسعون آية، وفي عَدِّ البصرين: سبع وتسعون، وفي عَدِّ غيرهم: تسع وتسعون.

فإن قلتَ: بِمَ انْتَصبَ إذن؟ قلتُ: بِـ«لَيْسَ»؛ كقولك: يومَ الجُمعةِ ليس لي شَغْلٌ، أو بمحذوفٍ؛ يعني: إذا وقعتْ كان كَيتَ وكَيْتَ: أو بإضْمارِ اذكُرْ.

﴿كَاذِبَةٌ﴾ نفسٌ كَاذِبة، أي: لا تكونُ حينَ تقعُ نفسٌ تكذِبُ على الله، **وتكْذِبُ في تكْذِيب الغيبِ**؛ لأنَّ كلَّ نفسٍ حِينئذٍ مُؤمنةٌ صادِقةٌ مصدِّقةٌ، وأكثرُ النُّفوسِ اليوم كَواذبُ مُكذِّباتٌ، كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَحْدَهُۥ﴾ [غافر: ٨٤]، ﴿لَا يُؤْمِنُونَ بِهِۦ حَتَّىٰ يَرَوُا۟ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ﴾ [الشعراء: ٢٠١]، ﴿وَلَا يَزَالُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فِى مِرْيَةٍ مِّنْهُ حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ ٱلسَّاعَةُ بَغْتَةً﴾ [الحج: ٥٥] **واللام مثلُها في قوله تعالى:** ﴿يَقُولُ يَٰلَيْتَنِى قَدَّمْتُ لِحَيَاتِى﴾ [الفجر: ٢٤]، **أو ليسَ لها نفسٌ تُكذِّبُها وتقول لها: لم تكوني**، كما لها

تأكيدًا للوُجوبِ والإيقاع، يُقالُ في الإسقاطِ، وفي شنِّ الحربِ، ويُكنَّى عن الحربِ بالوَقْعةِ، وكُلُّ سقوطٍ شديدٍ يُعبَّر عنه بذلك، وعنه استُعِيرَ الوَقيعةُ في الإنسانِ، والتَّوقيع: أثرُ الدَّبَرِ بظهرِ البَعير، وأثرُ الكتابةِ في الكِتابِ، ومنه استُعِيرَ التوقيعُ في القَصص[١].

قوله: (**وتكْذِبُ في تكذِيبِ الغيبِ**)، أي: لا يكون في القِيامةِ نفسٌ تُنسبُ إلى الكَذب، وتسمَّى كاذِبةً لأجل تكْذِيبها للغَيب، كما في الدُّنيا، وهو المُرادُ بقوله: «وأكثرُ النُفوسِ اليومَ كواذبُ مُكذِّباتٌ»، لأنَّ كُلَّ من يُكذِّبُ الحقَّ فهو كاذبٌ، لأنَّهُ يقول بخلافِ ما هو كائنٌ.

قوله: (**واللامُ مثلُها في قولِه تعالى:** ﴿قَدَّمْتُ لِحَيَاتِى﴾[٢]) أي: وقتَ حياتي، المعنى في الوقتِ الَّذي كنتُ حيًّا، قال صاحب «التقريب»: هو لام التَّاريخ.

قوله: (**أو ليسَ لها نفسٌ تُكذِّبُها وتَقول لها: لَمْ تكُونِي**)، هذا يُحتملُ أنْ يكونَ صادِرًا عن اللسانِ، وأنْ يكونَ قد فعل ما يُلابِسُ التَّكْذيبَ، وإنْ صدّقَ باللسان. قال في «الفَائق» في قوله: «كذَبَ، عليكَ الحجُّ»: «كذبَ» كلمةٌ جَرتْ مجرَى المثل في كلامِهم، وهي في معنى الأمر. كأنَّه يريدُ أنَّ كَذَب هاهنا، تمثيلٌ لإرادة: اترُكْ ما سوَّلتْ إليكَ نفسُكَ من التَّواني في

---

(١) «مفردات القرآن» ص٨٨٠.

(٢) كذا في الأصول الخطية، وفيه اختصار عما في «الكشاف».

اليوم نفوسٌ كثيرةٌ يُكذِّبْنَها، يقُلنَ لها: لنْ تَكُوني. أو هيَ من قولِهِم: كذَبتْ فلانًا نفسُهُ في الخطبِ العظيمِ: إذا شجَّعْته على مباشرتِه وقالت له: إنك تُطيقُه وما فوقَه، فتعرَّضْ

الحجِّ، ثم استأنَفَ بقولِه: اقصِدِ الحجَّ، فشبَّه إيجابَ الحجِّ عليه بسببِ تهيُّؤ أسبابِه ووجوبِ استطاعتِه، ثُم تقاعدِه عنه، كأنه يقول: لم يجبْ عليك الحجُّ، فقيل: كَذَب، عليك الحجّ، على سبيل التأكيد، كذلك من يُباشِر ما ينَافِي الرُّجوعَ إلى الله، ويتمادَى في الغَفلةِ والاشتغالِ بالدُّنيا مع ظهورِ الدَّلائلِ السَّاطِعَةِ على مجيءِ القِيامةِ، كأنَّه يقولُ لها: لن تكُوني.

قوله: (**أوْ هيَ من قولِهِم: كذَبَتْ فلانًا نفسُهُ في الخَطْبِ العظيمِ: إذا شجّعته**) وإنَّما خُصَّ في الدُّنيا لمن لتَمادِيهم في العِنادِ أو في الغفلةِ، ولأنَّ بانتِفاء نفي غيرِ المؤكَّد في الآخرةِ، ينتفي المؤكّد بالطَّريقِ الأَولى، بخلافِ إثباتِ نفي المؤكّدِ في الدُّنيا، فإنَّه لا ينْتفي غيرُ المؤكَّدِ[1].

وقال في «الفائقِ»: المرادُ بالكذبِ التَّرغيبُ والبعثُ، من قولِهم: كذَبتهُ نفسُه، إذا منَّته الأمانيَّ وخَيَّلت إليهِ من الآمالِ ما لا يكادُ يكون، وذلك ما يُرغِّبُ الرَّجُل في الأمورِ، ويبعثُه على التَّعرُّض لها. ويقولونَ في عكسِ ذلكَ: صدَقَتْه، إذا ثبَّطَتهُ، وخَيَّلت إليه المُعجزةَ والنَّكدَ في الطَّلبِ[2]، وهو من باب التَّجريدِ؛ جرَّد من نفسِه شخصًا وهو يحُاوره، كقولِ القائلِ:

أقولُ لها وقد جَشَأَتْ وجَاشَتْ ... مَكانَكِ تحُمَدِي أو تَسْتَرِيحِي[3]

وأنشـدَ الميدانيُّ[4] للبيدٍ:

واكــــذِبِ النَّفْسَ إذَا حـدَّثْتَها ... إنَّ صدقَ النَّفْسِ يُزْرِي بالأمـلْ

أي: لا تُحدِّثْ نفسكَ بأنَّك لا تَظْفَر، فإنَّ ذلكَ يُثبِّطُكَ.

---

(١) من قوله: «وإنما خُصَّ» إلى هنا ساقطٌ من (ط) وأثبته من (ح) و(ف)، وأخِّر فيهما «في الخطب العظيم إذا شجّعته» إلى ما بعد الزيادة.

(٢) «الفائق في غريب الحديث» (٣: ٢٥٢) (الكاف مع الذال).

(٣) من قوله: «وهو من باب التجريد» إلى هنا ساقطٌ من (ط) وأثبته من (ح) و(ف). البيت لعمرو بن الأطنابة. انظر: «الكامل في الأدب» للمبرد (٤: ٥٧).

(٤) «مجمع الأمثال» (٢: ١٢٩). وانظر «ديوان لبيد» ص١٤١.

له ولا تبالِ به، على معنى: إنَّها وقْعَةٌ لا تُطاق شدَّةً وفظَاعةً، وأنْ لا نفسَ حينئذٍ تحدِّثُ صاحبها بها تُحدِّثه بـه عند عظائِم الأُمـور، وتُزيِّنُ لـه احتمالَها وإطاقَتهـا، لأنَّهم يومئذٍ أضعفُ من ذلكَ وأذلُّ. ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿كَٱلْفَرَاشِ ٱلْمَبْثُوثِ﴾ [القارعة: ٤] والفراشُ مَثَلٌ في الضَّعْفِ. وقيل: ﴿كَاذِبَةٌ﴾ مَصدر؛ كالعَاقِبة، بمعنى التَّكْذيب، من قولك: حَمَلَ على قَرْنِه فما كَذَّب، أي: فما جَبُن وما تَثبَّط. وحقيقته: فما كذَّب نَفْسه فيما حدَّثته به من إطَاقَتِه له وإقْدَامه عليه. قال زهير:

.... إذا ما اللَّيْثُ كَذَّبَ عن أَقْرانِهِ صَدَقا

قوله: (حَمَلَ عَلى قَرْنِه فما كَذَّب، أي: فَما جَبُن)، وقال الزَّجَّاجُ: ﴿لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ﴾، أي: لا يردّها شيءٌ، كما تقول: قد حَمَل فلانٌ فما كَذَّب، أي: لا يَردُّ حملته شيءٌ، وهو مَصْدرٌ نحو عافية وعاقِبةٌ وهذه أسماءٌ في موضع المصادِر، وقال في الفَائق: حَمَل فلانٌ ثُمَّ كَذَّبَ أي: جَبُن ونكَل، ومعناه: كذَّب الظَّنَّ بِهِ، أو جَعل حَمْلتَهُ كاذِبةً غَير صادِقَةٍ[1].

قوله: (إذا مَا الليثُ كذَّب عن أقرانِهِ صَدَقًا)، صدرُهُ:

لَيثٌ بِعَثَّرَ يصطادُ الرِّجالَ

يمدح شجاعًا،وعَثَّرُ: اسمُ موضع، أي: إذا جَبُن الشُّجاعُ عن قَرْنِه بَسُلَ هو وأقدمَ غير مبالٍ ولا مُكْترِثٍ، وقال أبو علي: الكذبُ ضربٌ من القولِ، فكَما جازَ أن يتَّسِع في القول في غير نُطقٍ نحو:

قد قالت الأنســاع للبطن الحقِ

جَازَ في الكذب أنْ يُجعل في غيرِ نُطقٍ، نحو:

كــذب القراطِــف والقُروف

فيكون ذلك انتفاءً لها، كما إذا أخبر عن الشَّيءِ على خلاف ما هو به، كان انتفاءً للصِّدقِ

---

(١) في الأصول الخطية: «صادقة غير كاذبة» وهو خطأ من النُّساخ، والله أعلم، وهذا النقل من «الأساس» للزَّمخشري، وليس في «الفائق» له.

أي: إذا وقعتْ لم يكُن لها رجعةٌ ولا ارتدادٌ، ﴿خَافِضَةٌ رَّافِعَةٌ﴾ على: هي خَافِضةٌ رافعةٌ، ترفعُ أقوامًا وتَضَعُ آخرين: إمَّا وصْفًا لها بالشِّدَّة؛ لأنّ الواقِعاتِ العِظامَ كذلك؛ يرتَفعُ فيها ناسٌ إلى مراتِبَ، ويتَّضِعُ ناسٌ، وإمَّا لأنَّ الأشقياءَ يُحَطُّون إلى الدَّرَكاتِ، والسُّعداءَ يرفَعُون إلى الدَّرجَاتِ؛ وإمَّا أنَّها تُزلزِلُ الأشياءَ وتُزيلُها عن مقارِّها، فتخْفِضُ بعضًا وترفَعُ بعضًا؛ حيث تسقط السَّماءُ كِسَفًا، وتَنتَثرُ الكَواكبُ وتَنكَدِرُ، وتَسيرُ الجبالَ، فتمرُّ في الجوِّ مرَّ السَّحابِ. **وقُرِئَ: (خَافِضةً رافعةً) بالنَّصبِ على الحالِ.**

فيه، وقيل في قولِ الأعرابيِّ، وقد نظر إلى جَمَل نِضْوٍ: كذب عليك القَتُّ والنَّوى، معناه: أنَّ القَتَّ والنَّوَى ذكَرا أنك لا تَسْمَن بهما فقد كَذَبا عَلَيْكَ، فعليك بِهما، فإنك تَسْمَنُ بهما، ثمَّ اختارَ أنَّهما كلمةٌ جرتْ مجرى المثلِ[1].

وحاصلُ الوُجوه: أنَّ ﴿كَاذِبَةٌ﴾ إمَّا أنَّها صِفةُ موصوفٍ محذوفٍ، أو هي محمولةٌ على الواقِعةِ مجازًا، والأوّل على وجوه:

أحدها: أنَّ المعنى ليس هناك نفسٌ تصيرُ كاذبةً بتكْذِيبها اللهَ عزَّ وجلَّ أنْ لا بعثَ ولا إعادَةَ، كما في الدُّنيا، وعليه وَرد الحديث القُدسي: «كذَّبني ابنُ آدمَ ولم يكن له ذلكَ»، إلى قوله: «ولنْ يُعيدَني كما بدأَني»[2].

وثانيها: ليس هناك نفسٌ تُكذِّب نفسَ السَّاعةَ، بأنْ تَقُول لها: لن تكوني، إمَّا قولًا أو فعلًا، كما كانت تفعلُ في الدُّنيا.

وثالثها: لا تُكذِّبُ النَّفسُ الشَّخصَ حينئذٍ وتُمنِّيه الأباطيل، وإليه أشار بقوله: «لا نفسَ حينئذٍ تُحدِّثُ صاحِبَها بما تُحدِّثُ به. والثاني: وهو أنْ يكونَ الضَّميرُ في ﴿كَاذِبَةٌ﴾ راجعًا إلى الواقعةِ، ويُراد بالكذِبِ الكذبُ بالفعلِ دون القولِ، كما قال: «أي إذا وقعتْ لم يكنْ لها رجعةٌ»، ويُروى «راجعة»، وهو من قول الزَّجَّاجِ، أي: لا يردُّها شيءٌ كما تقول: حَمل فلانٌ فما كَذَب.

قوله: (**وقُرِئَ: «خافضةً رافعةً» بالنَّصبِ على الحالِ**)، قال ابن جِنِّي: وهي قراءةُ الحسنِ

---

(١) انظر هذا كله عند الزَّمَخْشري في «الفائق في غريب الحديث» (٣: ٢٥٠) (الكاف مع الذال).
(٢) البُخَاري (٤٤٨٢).

﴿رُجَّتِ﴾ حُرِّكتْ تحْريكًا شَديدًا، حتى ينهدِمَ كُلُّ شيءٍ فوقَها من جبلٍ وبناءٍ، ﴿وَبُسَّتِ ٱلْجِبَالُ﴾ وفُتِّتَتْ حتى تعودَ كالسَّويق، أو سيقَتْ؛ من بَسَّ الغنمَ: إذا ساقَها. كقوله: ﴿وَسُيِّرَتِ ٱلْجِبَالُ﴾ [النبأ: ٢٠].

واليزيدي(١) والثَّقفيّ، وهذا منصوبٌ على الحالِ، وقوله: ﴿لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ﴾ حالٌ أخرى قبلَها، أي: إذا وقَعت الواقِعةُ صادقَةَ الوعدِ خافضةً رافعةً، مثلُه: مررتُ بزيدٍ جالسًا متكئًا ضاحِكًا، كما لك أنْ تأتي للمبتدأ من الأخْبارِ بما شئتَ، كذلك الأحْوالُ، لأنَّ الحال ضَرْبٌ من الخبرِ. ويجوز أن يكون قوله ﴿إِذَا رُجَّتِ﴾ خبرًا عن ﴿إِذَا﴾ الأُولى، ونظيرُه إذا تزورني إذا يقومُ زيدٌ، أي وقتُ زيارَتِك إيَّاي وقتُ قيامِ زيدٍ، وجاز لـ«إذا» أن تُفارق الظَّرفيةَ وترتفعَ بالابتداءِ، كما جازَ لها أن تخرج بحرفِ الجر عن الظَّرفيَّةِ كقول زهير(٢):

حتَّى إذَا أَلْقَتْ يَـــدًا في كَافرٍ ... وَأَجَنَّ عَوراتِ الثُّغُورِ ظَلَامُها

الضَّميرُ في «أَلْقَتْ» للشَّمسِ، أي: بدأت في المَغِيبِ، والكافرُ: الليلُ لتغْطِيتِهِ الأشياءَ بِظُلْمتِه، وعَـوْرات الثُّغُور: المَواضِـع التي تؤتي المخافة، وقـولُه تعـالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ﴾ [يونس: ٢٢] فـ﴿إِذَا﴾ مجرورٌ عند أبي الحسن بـ﴿حَتَّىٰٓ﴾، وذلك مُخرجٌ من الظَّرْفِيَّة(٣).

قوله: (حتى تَعودَ كالسَّوِيق) **الأساس**: بُسَّتِ الجبالُ: فُتَّتْ كالدَّقيق والسَّويقِ، ومنه

---

(١) في (ح) و(ف): «التِّرمِذي»، وهو تصحيف، وما في «المحتسب» لابن جني موافق لما في (ط)، وهو الصواب إن شاء الله تعالى.

(٢) البيت ليس لزُهير، وإنما هو للبيد بن ربيعة، وهو في «ديوان لبيد» ص٢١٥، وعزاه له كُلُّ من ذكر البيت من أهل اللّغة، ولعل الوهم تَسَرب للمؤلف من صنيع ابن جِنّي حيث قال: كقوله دون أن ينسب البيت، وقبل ذلك بصفحة ذكر بيتًا لزُهير، فظنّ المؤلف أنَّ هذا البيت لزُهير أيضًا، والحال أنَّ ابنَ جِنِّي قد ذكر هذا البيت في سورة (ص) (٢: ٢٣٣) ونسبه للبيد، وهو بيت من معلقته التي مَطْلعها:

عَفَتِ الدِّيـــارُ مَحلّهـــا فَمُقامُها ... بِمِنًـى تأبَّـــدَ غُـولهُـا فرِجَامُها

(٣) «المحتسب» (٢: ٣٠٧-٣٠٨).

﴿مُّنۢبَثًّا﴾ مُتفرِّقًا. وقُـرِئَ بالتَّـاءِ أي: مُنقَطِعًا. وقُـرِئَ: (رَجَّت)، و(بَسَّت) أي: ارتجَّت وذهبت. وفي كلامِ بنتِ الخُسِّ: عينُها هاجٌّ، وصَلاها راجٌّ. وهي تمشِي وتَفاجُّ.

فإن قلتَ: بم انتصَبَ ﴿إِذَا رُجَّتِ﴾؟

قلتُ: هو بـدلٌ من ﴿إِذَا وَقَعَتِ﴾. ويجـوز أن ينْتصِبَ بـ﴿خَافِضَةٌ رَّافِعَةٌ﴾. أي: تخفِضُ وترفعُ وقتَ رجِّ الأرضِ وبسِّ الجبالِ، لأنَّه عند ذلك ينخفضُ ما هو مرتفعٌ، ويرتفِعُ ما هو مُنخفِضٌ، ﴿أَزْوَٰجًا﴾ أصْنَافًا، يقال للأصْنافِ التي بَعضُها مع بعضٍ، أو يُذْكرُ بعضُها مع بعضٍ: أزواجٌ.

[﴿فَأَصْحَٰبُ ٱلْمَيْمَنَةِ مَآ أَصْحَٰبُ ٱلْمَيْمَنَةِ * وَأَصْحَٰبُ ٱلْمَشْـَٔمَةِ مَآ أَصْحَٰبُ ٱلْمَشْـَٔمَةِ﴾ ٨-٩]

﴿فَأَصْحَٰبُ ٱلْمَيْمَنَةِ﴾ الذيـن يُـؤتَـوْن صَحَـائفَهم بأيمانِهم، ﴿وَأَصْحَٰبُ ٱلْمَشْـَٔمَةِ﴾ الذين يُؤتَوْنَها بشَمائِلهم، أو أصحابُ المنزلةِ السَّنِيَّةِ وأصحَابُ المنزلةِ الدَّنِيَّةِ، من

قيل لِلسَّويقِ الملتُوتِ: البَسِيسَة، وقيل: البَسِيسَةُ هي أن يُلَتَّ السَّوِيقُ أو الدَّقِيقُ أو الأَقطُ المطحونُ بالسَّمْنِ أو الزَّيتِ.

قوله: (وفي كِلامِ بنت الخُسِّ) بالخاءِ المُعجمة مَضْمومةٌ والسِّين المُهْملة. **الأساس:** تقَوُل: أين بنتُ الخُسّ من فصاحة قُسّ، وكلاهما من إيادٍ[(١)]، وفي حاشية «الصِّحاح»: قال أبو محمد الأسود: هي بنتُ الخُسِّ من العَمالِيقِ الإيادية[(٢)]. تصِفُ ناقةً. عين هاجّة، أي: غائرة، والصَّلا: ما عن يمين الذَّنَبِ وشِماله، وهما صَلَوان، ورُجَّ فارتجَّ، أي. حُرِّك فتحرَّك، وتفاجَّت النَّاقة: إذا فرَّجت بين رِجليها.

---

(١) «أساس البلاغة» ص١١٠.

(٢) ذكر ذلك أيضًا: الصَّاغاني في «العُباب الزَّاخر»، حرف السِّين، ص١٢٢. وعزاه لابن الأعْرابي في «النّوادر» عن أبي محمد الأسود.

قولِك: فُلانٌ مِنّي باليمينِ، وفلانٌ مِنّي بالشِّمال: إذا وصفتَهما بالرِّفعةِ عندَكَ والضَّعةِ؛ وذلك لتيمُّنِهم بالمَيَامِن، وتَشاؤُمِهم بالشَّمائِل، ولتَفاؤلِهم بالسَّانح وتطيُّرِهم من البارِحِ، ولذلك اشتقُّوا لليمين الاسم من اليُمْن، وسمَّوُا الشَّمائل الشُّؤْمى.

وقيل: أصحابُ الميمنةِ وأصحابُ المشْأمةِ: أصحاب اليُمْنِ والشُّؤْمِ؛ لأنَّ السُّعَداءَ مَيامينُ على أنفسِهم بطاعَتِهم، والأشقياءُ مشائيمُ عليها بمَعْصِيتِهم. وقيل: يؤخَذ بأهل الجنَّةِ ذاتَ اليمينِ وبأهلِ النَّار ذاتَ الشِّمال.

[﴿وَٱلسَّـٰبِقُونَ ٱلسَّـٰبِقُونَ * أُوْلَـٰٓئِكَ ٱلْمُقَرَّبُونَ * فِى جَنَّـٰتِ ٱلنَّعِيمِ * ثُلَّةٌ مِّنَ ٱلْأَوَّلِينَ * وَقَلِيلٌ مِّنَ ٱلْـَٔاخِرِينَ * عَلَىٰ سُرُرٍ مَّوْضُونَةٍ * مُّتَّكِـِٔينَ عَلَيْهَا مُتَقَـٰبِلِينَ * يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَٰنٌ مُّخَلَّدُونَ * بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ * لَّا يُصَدَّعُونَ عَنْهَا وَلَا يُنزِفُونَ * وَفَـٰكِهَةٍ مِّمَّا يَتَخَيَّرُونَ * وَلَحْمِ طَيْرٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ * وَحُورٌ عِينٌ * كَأَمْثَـٰلِ ٱللُّؤْلُوِ ٱلْمَكْنُونِ * جَزَآءًۢ بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ * لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا تَأْثِيمًا * إِلَّا قِيلًا سَلَـٰمًا سَلَـٰمًا﴾ ١٠-٢٦]

﴿وَٱلسَّـٰبِقُونَ﴾ المُخلِصُون الذين سبقُوا إلى ما دَعاهُم الله إليه، وشَقُّوا الغُبارَ في طلبِ مَرضاةِ الله عزَّ وجَلَّ، وقيل: النَّاسُ ثلاثةٌ؛ فرجُلٌ ابتكر الخيرَ في حَداثةِ سِنِّه، ثُمَّ دَاوَمَ عليه حتى خَرج من الدُّنيا؛ فهذا السَّابِقُ المُقرَّبُ، ورجلٌ ابتكر عُمرَه بالذَّنبِ وطوَّلَ الغفْلةَ، ثُمَّ تراجَع بتوبةٍ؛ فهذا صاحبُ اليمينِ، ورجلٌ ابتكر الشَّرَّ في حَداثةِ سِنِّهِ، ثُمَّ لم يَزل عليه حتى خرج من الدُّنيا، فهذا صاحِبُ الشِّمال.

﴿مَآ أَصْحَـٰبُ ٱلْمَيْمَنَةِ﴾؟! ﴿مَآ أَصْحَـٰبُ ٱلْمَشْـَٔمَةِ﴾؟ **تعجيبٌ من حالِ الفريقينِ في السَّعادة والشَّقَاوة.** والمعنى: أيُّ شيءٍ هُم؟ ﴿وَٱلسَّـٰبِقُونَ ٱلسَّـٰبِقُونَ﴾، يريد: والسَّابقُون

قوله: (فرجلٌ ابتكَر) الفاء تفصِيليَّة في قوله تعالى: ﴿فَأَصْحَـٰبُ ٱلْمَيْمَنَةِ﴾ والمُفصَّل: ﴿وَكُنتُمْ أَزْوَٰجًا ثَلَـٰثَةً﴾، والواو للحالِ و«قد» مقدرة، والعاملُ الفِعلُ السَّابق، ويجوز أن تكون حالًا مقدرة لقوله: ﴿فِى جَنَّـٰتِ ٱلنَّعِيمِ﴾.

قوله: (تعجيبٌ من حالِ الفَريقَيْن في السَّعادَةِ والشَّقاءِ) قال القاضي: والجُملتانِ

من عَرفتَ حالَهم وبَلغكَ وصفُهُم، كقوله: و«عبدُ الله عَبدُ الله». وقول أبي النَّجْم:

وشِعْري شِعْري ...

كأنَّه قال: وشِعْري ما انتهى إليك وسمعتَ بفصاحتِه وبراعتِه. وقد جُعِلَ ﴿ٱلسَّٰبِقُونَ﴾ تأكيدًا. و﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلْمُقَرَّبُونَ﴾ خبرًا، **وليس بذاك**. ووقفَ بعضهم

الاسْتِفهامِيَّتانِ خبرانِ لما قَبْلَها، بإقَامَةِ الظَّاهِرِ مقامَ الضَّميرِ، ومعناهُما: التَّعَجُّبُ من حالِ الفريقَيْن[١].

قوله: (**وشِعْري شِعْري**)، تمامُه:

أنا أبو النَّجم وشِعْري شِعْري ... لله درِّي ما أجَنَّ صدري

تنام عيني وفؤادي يَسْري ... مع العَفاريت بأرضٍ قفرِ[٢]

إنَّما أوقَع «أبو النَّجم» خبرًا لتَضَمُّنه نوع وَصْفية الكمال واشْتهاره به، كما أطلق اسمه بادرت الصِّفةُ في الذِّهنِ، وهو المُراد من قوله: «مَنْ عَرفتَ حالَهم وبلَغكَ وصْفُهم»، المعنى: أنَا ذلك المعروفُ الموصوفُ بالكَمالِ، وشِعْري هو المشهورُ في الفَصاحَةِ والبلاغةِ.

وقدر صاحبُ «المرشد»: والسَّابقون إلى طاعةِ الله هُمُ السَّابِقون إلى رحْمَتِه. وروينا عن الإمام أحمد بن حنبل عن عائشةَ رضيَ الله عنها عن رسولِ الله ﷺ: «أتَدْرُونَ مِن السَّابقُونَ إلى ظِلِّ الله عَزَّ وجَلَّ يومَ القِيامَةِ؟» قالوا: الله ورَسُولُه أعلمُ، قال: «الذِينَ إذَا أُعطُوا الحقَّ قَبِلوهُ، وإذا سُئِلوه بَذلُوهُ، وحَكموا للناس كحُكْمِهم لأَنْفُسِهم»[٣].

قوله: (**ولَيْس بذاك**) أيْ: بذاك القول الّذي يعُوَّل عليه، لأنَّه يُفوِّتُ تلك المُبالغة

---

(١) «أنوار التنزيل» (٥: ٢٨٤).

(٢) من أرْجُوزة أبي النَّجم العِجْلي، انظر: «خِزانة الأدب» للبغدادي (١: ٤٣٩).

(٣) الحديث ضعيفٌ، أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٦: ٦٧، ٦٩) وفيه ابن لَهيعَة، وأخرجه في «الزهد» أيضًا ص٤٠٠، وابن حجر في «الأمالي المطلقة» ص١١٣ من طريق أحمد بن حَنْبل، وفي ص٢٠٣ وقال: وابن لَهِيعَة وإنْ كان سَيئ الحفظ فحديثه أولى بالقَبول من حديث المَلَطي.

علـى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ﴾، وابتدأ ﴿ٱلسَّٰبِقُونَ * أُوْلَٰٓئِكَ ٱلْمُقَرَّبُونَ﴾، والصَّوابُ أن يُوقَف على الثَّاني، لأنَّه تمامُ الجملةِ، وهو في مقابَلة ﴿مَآ أَصْحَٰبُ ٱلْمَيْمَنَةِ﴾، و﴿مَآ أَصْحَٰبُ ٱلْمَشْـَٔمَةِ﴾.

﴿ٱلْمُقَرَّبُونَ * فِى جَنَّٰتِ ٱلنَّعِيمِ﴾ الذين قَرُبتْ درجاتُهم في الجنَّةِ من العَرْشِ، وأُعلِيت مراتبُهم. وقُرِئَ: (في جنَّةِ النَّعيمِ)، والثلة: الأمَّةُ من النّاس الكَثيرة. قال:

وجاءَتْ إلَيْهـــم ثُلَّةٌ خِنْدِفِيَّةٌ بجَيْشٍ كتيَّارٍ مِن السَّيْلِ مُزْبِدِ

التي سبقَتْ في جَعْلِ الخبر نَفسَ المبتدأ، أو تلك المُقابلةُ التي بينَه وبين أصحابِ المَيْمَنةِ، استئنافُ جملةٍ أُخرى على تَقْديرِ سؤالِ سائلٍ عند ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾.

قوله: (وهو في مُقابلة ﴿مَآ أَصْحَٰبُ ٱلْمَيْمَنَةِ﴾) وكان يَنبغِي أن يُقال: السَّابقون، إلّا أنَّه أُريد أنْ يَصِفهم بوَصفٍ لا يُكْتَنهُ كُنْهُه، والفرق: أنّ الجُملتينِ واردتان على التَّعجُّبِ، أي: مَا عرفتَ حالَهم؟ أيَّ شيءٍ هُم؟ فاعْرِفها وتعجَّب منها، وأمَّا الأخيرةُ فمعناها أنَّك عَرَفتَ حالَهم وصِفتَهم ومَزيَّتَهم، فلا يُحتاج إلى التَّقرير، فعلى هذا المرادُ بالمقابلة: الطباق بين القرائن الثلاث، وإن أُريدَ بالمقابلة التّضادُّ، فالمقابلة حينئذٍ باعتبار المعنى، بحسب التقدّم والتأخر[1] والأُسلوبُ من بابِ اسْتِيفاءِ أقسامِ الشَّيءِ، لأنَّ النَّاسَ من بين سابقٍ ومُقتصِدٍ وظَالِمٍ، كقوله تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ﴾ [فاطر: ٣٢] وهذا مانعٌ آخرُ من جَعْلِ ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ خبرًا، و﴿ٱلسَّٰبِقُونَ﴾ تأكيدًا، وأنت إذا استَنْشَقْت جُلَّ فقراتِ هذه السَّورةِ الكَريمةِ، من مُفتَتحِها إلى مُختَتمِها شَمَمتَ منها رائحة مثلثات كأنها:

أُذِيفَ عليها المِسكُ حتَّى كأنَّها لَطِيمَةُ دَارِيٍّ تفتَّـــق فَارُهـا[2]

قوله: (وجاءت إليهم ثُلَّة) البيت[3]، خِنْدفيَّة: منسوب إلى خِنْدِف؛ امرأةِ إلياسَ من

---

(١) من قوله: «فعلى هذا» إلى هنا ساقط من (ح) و(ف) وأثبته من (ط).

(٢) البيت لكُثيرِّ عَزّة، وانظر: «ديوانه» ص٤٣٠، وفيه «أفيد»، ويُروى «أُديف» بالمهملة.

(٣) لم أهتدِ إلى قائله.

وقولُه عزَّ وجَلَّ: ﴿وَقَلِيلٌ مِّنَ ٱلْآخِرِينَ﴾ **كَفى بِهِ دَليلًا على الكَثْرةِ**، وهي من الثَّلِّ وهو الكَسْر، كما أنّ الأمّة من الأمّ وهو الشَّجُّ، كأنَّها جماعةٌ كُسِرت من النَّاسِ وقُطِعَتْ مِنهم. والمعنى: أنَّ السَّابقينَ من الأوّلين كثيرٌ، وهمُ الأمم من لَدُن آدمَ عليه السَّلام إلى محمدٍ ﷺ ﴿وَقَلِيلٌ مِّنَ ٱلْآخِرِينَ﴾ وهم أمّة محمد ﷺ. وقيل: ﴿مِّنَ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ من مُتقدِّمي هذه الأمّة، و﴿مِّنَ ٱلْآخِرِينَ﴾ من متأخِّريها. وعن النَّبي ﷺ: «الثُّلتان جميعًا من أمّتي».

فإن قلتَ: **كيف قالَ**: ﴿وَقَلِيلٌ مِّنَ ٱلْآخِرِينَ﴾ [الواقعة: ١٤]، ثُمَّ قال: «﴿وَثُلَّةٌ مِّنَ ٱلْآخِرِينَ﴾ [الواقعة: ٤٠]؟»

قلتُ: هذا في السَّابقينَ، وذلك في أصحابِ اليمين؛ وأنَّهم يَتكاثَرون من الأوَّلين

مُضَـر، واسمُها ليلى، نُسبَ ولد إلياس إليها وهي أمُّهم، والتَّيَّارُ: الموجُ، مُزْبِدٌ: كثيرُ الزَّبَدِ، والمراد: كَثرةُ الجيشِ.

قوله: (**كَفَى به دَليلًا على الكَثْرةِ**) يعني: وقوعُ «قليلٍ» في مُقابِل ﴿ثُلَّةٌ﴾ دليلٌ على كَثرةِ المُقَابِلِ، يُعرِّضُ بقـولِ الزَّجّاجِ: ويجُوز أنْ تكونَ الثُّلةُ بمعنى: قليل، أي قَليلٌ من الأولين، وقَليلٌ من الآخِرين، لأنَّ اشتِقَاقَ الثُّلّةِ من القِطْعةِ، فالثُّلَّةُ نحوُ الفِرقة والفِئةِ والقِطْعةِ[(١)].

الراغب: الثُّلَّةُ: قطعةٌ مجتمعةٌ من الصُّوفِ، ولذلكَ قيل للغَنَم: ثُلَّةٌ، ولاعتبار الاجتماع قيل: ﴿ثُلَّةٌ مِّنَ ٱلْأَوَّلِينَ * وَثُلَّةٌ مِّنَ ٱلْآخِرِينَ﴾، أي: جماعةٌ، وثَلَلْتُ كذا: تناولتُ ثُلّةً مِنه، وثَلَّ عرشَهُ أسقطَ ثُلَّةً مِنه[(٢)].

قوله: (**كيفَ قَال**: ﴿وَقَلِيلٌ مِّنَ ٱلْآخِرِينَ﴾) يعني: ذكرتَ أنَّ الثُّلَّةَ هي الأمَّةُ الكَثيرة، وتمسَّكتَ بقولِه: ﴿وَقَلِيلٌ﴾، فكيفَ قال أولًا: ﴿وَقَلِيلٌ مِّنَ ٱلْآخِرِينَ﴾، فوَصفهُم بالقِلَّةِ، ثُمَّ قال: ﴿وَثُلَّةٌ مِّنَ ٱلْآخِرِينَ﴾، فوصَفَهم بالكَثرةِ؟ وأجاب: أنَّ ذلكَ في قومٍ، وهذا في قومٍ، ولما وَرَدَ الحديثُ مُخالِفًا لهذا التَّأويل ردَّهُ لأنَّ قَضِيةَ هذا الخبر: «فما زَال رسولُ الله ﷺ يُراجِعُ ربَّهُ»،

---

(١) «معاني القرآن» (٥: ١٠٩).

(٢) «مفردات القرآن» ص١٧٦

والآخِرين جَميعًا. فإن قُلت: فقد رُوي أنَّها لَّما نزلت شقَّ ذلك على المسلمين، فما زَال رسولُ الله ﷺ يُراجِعُ ربَّه حتى نزلت ﴿ ثُلَّةٌ مِّنَ ٱلْأَوَّلِينَ * وَثُلَّةٌ مِّنَ ٱلْآخِرِينَ ﴾ [الواقعة: ٣٩، ٤٠].

قلتُ: هذا لا يَصحُّ لأمرين، أحدُهما: أنّ هذه الآية واردةٌ في السَّابقين وُرُودًا

فوجبَ أنْ تكون الجماعةُ واحدةً، أي: كانت الجماعةُ قليلةً فسأل أنْ يُزِيلَ عنهم القِلَّةَ، ويَكسُوَهُم الكَثْرةَ.

قوله: (هَذا لا يَصحُّ لأمْرَين) وقلت: صحّ، ورواه الإمامُ أحمد في «مُسنده» عن أبي هُريرَة: ولمَّا نزلت: ﴿ ثُلَّةٌ مِّنَ ٱلْأَوَّلِينَ * وَقَلِيلٌ مِّنَ ٱلْآخِرِينَ ﴾، شقَّ ذلك على المسلمينَ، فنزلت: ﴿ ثُلَّةٌ مِّنَ ٱلْأَوَّلِينَ * وَثُلَّةٌ مِّنَ ٱلْآخِرِينَ ﴾، فقال: «أنتم ثُلثُ أهلِ الجنّة، بل أنتم نِصفُ أهْلِ الجنَّة، وتُقاسِمونهم النِّصفَ الثَّاني»(١)، ووُرُودِ الآية الأولى في السَّابقين والثَّانية في أصحابِ اليمين لا يَردُّ مقْتَضى هذا الحديث، فإنَّه صلواتُ الله عليه حين أخْبَرَ الصَّحابة بهذِه الآية حَسِبوا أنَّ الخِطابَ مع جميع هذه الأمّة، فَشقَّ ذلك عَلَيهم، فنزلت الآيةُ الثالثة ليُعْلَم أنَّ

---

(١) «مسند الإمام أحمد»: (٢: ٣٩١).

قلت: أما رواية أحمد فلم تصحَّ بمفردِها، لوجود شَريك بن عبد الله، وهو كثيرُ الخطأ والوهم، وشيخُه وشيخ شيخِه مستوران لا يكادان يُعرَفان، لذا ضَعَّف الأرناؤوط هذا السَّند، إلَّا أنه حكم على الحديث بأنه حسن لغيره.

أمّا رواية الثُّلثين التي ذكرها الزَّمَخْشري وردّها فقد صرّح ابن حجر في «الفتح» (١١: ٣٨٧) بعدم صحّة هذه الزِّيادة عند شرحه لحديث رقم (٦٥٢٨) وفيه: «إني لأرجو أن تكونوا شَطْر أهل الجنة»، فقال: وزاد الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس في نحو حديث أبي سعيد، «وإني لأرجو أن تكونوا نصف أهل الجنة، بل أرجو أن تكونوا ثُلثي أهل الجنة»، ولا تصح هذه الزِّيادة لأنَّ الكَلبي واهٍ، ثُمّ ذكر رواية أحمد التي سبق تخريجها، وخرّجه أيضًا من عند الطَّبراني عن أبي هُريرة بلفظ: «أنتم رُبع أهل الجنة، أنتم ثلث أهل الجنة، أنتم نصف أهل الجنة، أنتم ثلثا أهل الجنة»، وأخرج الخطيب في «المبهمات» من مرسل مجاهد نحو حديث الكلبي، وفيه مع إرساله أبو حذيفة إسحاق بن بشر أحد المتروكين.

وحديث الثلثين رواه أيضًا ابن أبي شيبة في «المصنَّف» (٧: ٤٢٦) معضلًا فالزيادة ضعيفة وإن كان يشهد لها حديث بريدة عند أحمد (٢٢٩٤٠): «أهل الجنة عشرون ومئة صف، أنتم منهم ثمانون صفًا».

ظاهرًا، وكـذلك الثَّانية في أصحـابِ اليمين. ألا تـرى كيف عَطَف أصحـابَ اليمينِ وَوَعْدَهم، على السَّابقين وَوَعْدِهم. والثَّاني: أنّ النَّسخَ في الأخبارِ غيرُ جائزٍ، وعن الحسنِ رضي الله عنه: سـابِقُو الأممِ أكثرُ مـن سابقي أمّتنا، وتابعُو الأمـم مثـلُ تابعي هذه الأمّة. وثُلَّةٌ: خبر مبتدأ محذوفٍ، أي: هم ثُلَّةٌ.

﴿مَّوْضُونَةٍ﴾ مَرْمُولةٍ بالذَّهبِ، مُشَبَّكةٍ بالدُّرِّ والياقُوتِ، قد دُوخِلَ بعضُها في بعضٍ كما تُوضَنُ حِلَقُ الدِّرعِ. قال الأعشى:

ومِنْ نَسْجِ داودَ مَـوضُـونَـة

الأولى فيهم وفي أمثالِهم مِنَ المُقرَّبين والتَّابِعينَ لهم بإحسانٍ، والثَّانيةُ في من يَلْحَقُ بهم من أصْحابِ اليمينِ، واندَفَع بهذا أيضًا لُزومُ النَّسْخِ في الأخبارِ، لأنّ السِّياق في الشَّفاعة على طريق التَّدرُّج لمزيد السُّرور والتبجُّح.

ويُؤيِّـدهُ ما رُوِّينـا عن البُخاريِّ ومُسلْمٍ والتِّرمِـذِيّ عن ابنِ مسعُودٍ قال: كنا مع رسولِ الله ﷺ في قُبةٍ في نحوٍ من أربعينَ، فقال: «أترضَونَ أنْ تكُونوا رُبع أهلِ الجنَّةِ؟ قلنا نعم: قال: «أترضَونَ أن تكونوا ثُلَثَ أهلِ الجنَّةِ؟ قالوا: نعم، قال: «والذي نَفْسِي بيدِهِ إنِّي لأرْجُو أنْ تكُونوا نِصفَ أهلِ الجنة»، الحديثَ[1].

قوله: (مَرْمُولةً بالذَّهب) الجَوْهَريُّ: رملتُ الحصيرَ، أي: سَفَفتهُ، وأرملته: مثله، قال: سَفِيفَةٌ من خوصٍ، نسيجةٌ من خُوصٍ، وقد سَفَفْتُ الخوص أسفُّهُ بالضَّمِّ سَفًّا، وأسْفَفْتُه أيضًا: نسجتُه.

قوله: (ومِنْ نَسْجِ داودَ مَوْضُونة) أنشد الزَّجَّاجُ تمامَه:

تُساقُ مع الحيِّ عَيْرًا فَـعَيْرا[2]

---

(١) البُخاري (٦٥٢٨)، ومُسلم (٢٢١)، والترِّمذي (٣١٦٨).

(٢) «معاني القرآن» (٥: ١١٠)، وانظر أيضًا: «لسان العرب» (١٣: ٤٥٠) وفيه: وردعٌ موضونة: مضاعفة النَّسج.

وقيل: مُتواصِلة، أدنى بعضُها من بعضٍ. ﴿مُّتَّكِـِٔينَ﴾ **حالٌ** من الضَّمير في ﴿عَلَىٰ﴾، وهو العاملُ فِيها، أي: استقَرُّوا عليها مُتَّكِئين. ﴿مُتَقَـٰبِلِينَ﴾ لا يَنْظُر بعضُهم في أقْفَاءِ بعض. وُصِفوا بحُسنِ العِشْرةِ وتَهذيبِ الأخلاقِ والآدابِ.

﴿مُّخَلَّدُونَ﴾ مُبْقَون أبدًا على شَكْلِ الوِلْدان **وحَدِّ الوصافة لا يتحوّلون عنه**. وقيل: مُقرَّطُون، والخَلْدَةُ: القُرْطُ. وقيل: هم أولاد أهلِ الدُّنيا: لم تكن لهم حسناتٌ فيُثابوا عليها، ولا سيئاتٌ فيُعاقَبوا عليها. روي عن علي رضي الله عنه وعن الحسن، **وفي الحديث: «أولادُ الكفَّارِ خُدَّام أهلِ الجنةِ»**.

الجَوْهَري: عَيرُ القَومِ: سَيِّدُهُم، وقولهم: «عَيْرٌ بعَيرٍ، والزِّيادة عَشْرة».

قوله: (﴿مُّتَّكِـِٔينَ﴾ **حالٌ**) أبو البقاء: في ﴿ثُلَّةٌ﴾ وجهان؛ أحدُهما: هو مبتدأٌ، والخبرُ ﴿عَلَىٰ سُرُرٍ﴾، والثَّاني: هو خبرٌ، أي: هُمْ ثُلَّةٌ، و﴿مُّتَّكِـِٔينَ﴾ حالٌ من الضَّميرِ في ﴿عَلَىٰ﴾، و﴿مُتَقَـٰبِلِينَ﴾ حالٌ من الضَّميرِ في ﴿مُّتَّكِـِٔينَ﴾، ويطوفُ يجوزُ أن يكونَ مُستأنفًا، وأنْ يكونَ حالًا[1].

وقلتُ: قولُ المصنِّف وأبو البَقاء: ﴿مُّتَّكِـِٔينَ﴾ حالٌ من الضَّميرِ في ﴿عَلَىٰ﴾ معناه: حالٌ من ﴿عَلَىٰ﴾ في ﴿عَلَىٰ سُرُرٍ﴾ لأنَّ قولَه: ﴿عَلَيْهَا﴾ كما ظنَّ، لأنَّ الظَّرفَ لا يعمل في الحالِ متقدمة، وقد مَرَّ فيه كلامٌ في سورةِ المُؤمن.

قوله: (**وحَدِّ الوَصَافة لا يَتحوَّلونَ عنه**) **الجَوْهَري**: الوَصيفُ: الخادِمُ غُلامًا كان أو جَاريةً، يقال: وَصُفَ الغلامُ إذا بلغَ حدَّ الخِدمة، فهو وَصِيفٌ بَيِّنُ الوَصَافةِ.

قوله: (**وفي الحديثِ: «أولادُ الكُفَّار خُدَّام أهلِ الجنَّة»**)[2]، قلتُ: هذا لم يَصِحّ، وورد

---

(١) «إملاء ما من به الرحمن» (٢: ٢٥٣-٢٥٤).

(٢) قال الحافظ ابن حجر في «الكاف الشاف» (٤: ٤٥٩) مع «الكشّاف»: أخرجه البزار والطبراني في «الأوسط» من رواية عباد بن منصور عن أبي رجاء العطاردي عن سمرة بن جندب، ورواه البزاز من رواية على زيد بن جدعان، والطيالسي والطبراني وأبو يعلى من رواية يزيد عن أنس.

قلت: أما رواية البزار والطبراني فقد قال الهيثمي عنها في «مجمع الزوائد» (٧: ٢١٩) فيه عبّادُ بنُ منصور =

....

ما يَدْفعُه، رُوِّينا عن البُخَاريِّ وأبي داودَ والنَّسائي عن عائشة، قالت: تُوفي صبيٌّ، فقلتُ: طُوبى له عُصفورٌ من عَصافيرِ الجنَّة، فقال ﷺ: أولا تَدْرينَ أنَّ الله خلقَ الجنَّةَ وخَلق النَّار، فخلقَ لهذه أهلًا ولهذه أهلًا»؟ وفي روايةٍ: «خَلقَهُم لَها وهُم في أصْلابِ آبائِهمْ»(١).

وعن أبي دَاوُد عن عَائِشةَ قالت: قُلتُ: يا رسول الله ذَرارِي المؤمنين؟ فقال: «مِن آبائِهم»، فقلتُ: يا رسول الله بلا عملٍ؟! قال: «اللهُ أعلم بما كانوا عاملين»، قلتُ: يا رسول الله، فَذَراري المُشرِكين؟ فقال: «من آبائهم»، فقلتُ: بلا عمل؟! قال: «الله أعْلَمُ بما كانوا عَامِلينَ»(٢)، وقلت: من قولِه «من آبائِهم» اتِّصاليَّة، كقوله تعالى: ﴿ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتُ بَعْضُهُم مِّنۢ

= وثَّقَهُ يحيى القطان وفيه ضعف، ورواية البزَّار فيها علي بن زيد وهو ضعيفٌ، أما الطريقة الأخيرة ففيها يزيد الرَّقاشي وهو ضعيف أيضًا.

وقال البُوصيري في «إتحاف المهرة» (٨: ٢٨١) رقم (٧٩٥١) عن يَزيد الرَّقاشي قال: قلت لأنس رضي الله عنه: ما تقولُ في أطفال المشركِين؟ فقال: قال سول الله ﷺ: «لم يكن لهم حسناتٌ يجازون بها فيكونوا من أهل الجنة، ولا سيئات فيعاقبوا عليها، فيكونوا من أهل النار، هم خُدّام أهل الجنة». رواه أبو داود ـ يعني الطيالسي ـ وأحمد بن منيع، وأبو بكر بن أبي شيبة، وعنه أبو يَعْلى، ومدار أسَانيدهم على الرَّقاشي.

فطرق الحديث كلها فيها ضعف والله أعلم، وهذا ما حكم به ابن حجر في «فتح الباري» (٣: ٢٤٦)، عند سرده أقوال العلماء في أطفال المشرِكين: رابعها: خَدَم أهل الجنة، وفيه حديث عن أنس ضعيف أخرجه أبو داود الطَّيالسي وأبو يَعْلى، وللطَّبَراني والبَزَّار من حديث سَمُرة مرفوعًا: «أولادُ المشركين خَدمُ أهلِ الجنّة» وإسناده ضعيف.

(١) مسلم (٢٦٦٢)، وأبو دَاود (٤٧١٣)، والنَّسائي (١٩٤٧). ولعل ذكر البُخَاري وهمٌ من المُصنِّف، ولا يصح أن يُجعل هذا الحديث معارضًا لحديث «خُدّام أهل الجنة» إذ ليس ثمّة معارضة واضحة، وقال النَّووي في الجواب عما في هذا الحديث كما في «شرح صحيح مسلم» (١٦: ٢٠٧): أجمع من يُعتدُّ به من علماء المسلمين على أنَّ من مات من أطفال المسلمين فهو من أهل الجنّة، لأنَّه ليس مُكَلَّفًا، وتوقف فيه بعض من لا يُعتد به لحديث عائشة هذا، وأجاب العلماء: بأنَّه لعله نهاها عن المُسارعة إلى القطع من غير أن يكون عندها دليلٌ قاطع.

(٢) أبو داود (٤٧١٢).

الأكوابُ: أوانٍ بلا عُرَى وخَراطِيم، والأباريقُ: ذواتُ الخَراطِيم.

﴿لَّا يُصَدَّعُونَ عَنْهَا﴾ أي: بسببها، وحقيقتُه: لا يَصْدُر صُداعهم عنها، أو لا يُفرّقون عنها. وقرأ مجاهد: (لا يَصَّدَّعُون)، بمعنى: لا يَتصدَّعُون لا يتفرَّقُون، كقوله: ﴿يَوْمَئِذٍ يَصَّدَّعُونَ﴾ [الروم: ٤٣]، و(يُصدِّعون)، أي: لا يُصدِّع بعضُهم بعضًا، لا يفرّقونهم ﴿يَتَخَيَّرُونَ﴾ يأخُذون خيرَه وأفضلَه، ﴿يَشْتَهُونَ﴾ يتمنَّون. وقُرِئَ: ﴿وَلَحْمِ طَيْرٍ﴾

بَعْضٍ﴾ [التوبة: ٦٧]، وقال الخَطابي: أي إنَّهم كفارٌ يلحَقُون في الكُفر بآبائهم، لأنَّ الله قد عَلِم أنَّهم لو بقُوا أحياءً حتى يَكبُروا، لكانوا يَعملُون عمَلَ الكفَّارِ، ويدلُّ عليه قولُه صلوات الله عليه، قال: «الله أعلمُ بِما كانُوا عامِلين»، في جوابِ عائشةَ: يا رسول الله ﷺ بلا عَملٍ[1]؟!

وقال ابنُ المبارك: فيه أن كلَّ مولودٍ من البشرِ، إنَّما يُولدُ على فِطْرتِه التي جُبِل عليها من السَّعادَة والشَّقَاوةِ، وعلى ما سَبق له من قَدرِ الله، وتَقدَّمَ من مشيئَتِهِ فيه من كفر أو إيمانٍ، فكلٌّ منهم صائرٌ في العاقِبةِ إلى ما فُطِر عليه، وخُلِق له، وعامل في الدُّنيا بالعملِ المُشاكِل لفطرَتهِ في السَّعادَةِ والشَّقاوةِ، فمن أمارات الشَّقاوةِ للطِّفلِ أنْ يُولدَ بين نصرانيين أو يهودِيَّين، فيحمِلانه لشَقاوتِه على اعتقادِ دينِ اليهود والنَّصارى. أو يعلِّمانِه اليهُوديَّة والنَّصرانيَّةِ، أو يموتَ قبل أن يَعْقِلَ فيصف الدين، فهو محكومٌ له بحكم والديه، وتبعٌ لهما في حُكمِ الشَّرعِ[2].

قوله: (لا يُفرِّقُونهم) أي: لا يُفرِّقون عنهم، فحذف الجار وأوْصَل.

---

(١) «معالم السنن» (٧: ٧٧-٧٨) مع «مختصر المُنْذِري» و«شرح ابن القَيِّم». وردّ ابن حجر هذا وقال في «الفتح» (٣: ٢٤٦): وأما حديث: هم من آبائهم أو منهم فذاك وَرَد في حُكم الحَرْبِيِّ.

(٢) هذا ليس كلام ابن المبارك رحمه الله تعالى، وإنما هو للخطّابي كما في «معالم السنن» (٤: ٣٢٦) حيث نقل كلام ابن المبارك فقال: وفيه وجه ذهب إليه عبد الله بن المبارك حين سُئل عنه، فقال: تفسير قوله حين سُئل عن الأطفال فقال: «الله أعلم بما كان عاملين»، يريد والله أعلم أنَّ كلَّ مولودٍ...، فبقية الكلام للخطابي. وهذا واضحٌ، وكذا نقله عنه البغوي في «شرح السنة» (١: ١٥٩)، وكلام ابن المبارك الذي نقل خلاصته الخطابي ذكره بتمامه أبو عُبيد في «غريب الحديث» (٢: ٢٢)، وليس فيه كلمة مما عزاه المصنف له، فهو وهمٌ منه رحمه الله، والله أعلم.

قُرِئَ: ﴿وَحُورٌ عِينٌ﴾ بالرَّفع، على: وفيها حورٌ عِينٌ، كبيتِ الكِتاب:

إِلَّا رَوَاكِدَ جَمْرُهُنَّ هَبَاءُ

وَمُشَجَّجٌ ....

قوله: (قَرِئ: ﴿وَحُورٌ عِينٌ﴾ بالرَّفع) حمزةُ والكَسائيّ: بكسرِهما، والباقُون: برفعِهما[1].

قال الزَّجَّاجُ: الرَّفعُ أحسنُهما لأنَّ المعنى: يطوفُ عليهم وِلْدانٌ مخلَّدُون بهٰذه الأشياءِ، ولهم حُورٌ عِينٌ، ومثلُه ما يدلُّ على المعنى، قول الشاعر:

بَادَت وغَيَّرَ آيَهُنَّ مع البلى ... إلّا رواكدَ جَمْرُهن هباءُ

ومشجّجٌ أمّا سواءُ قَذَالِه ... فَبَدا وغيّبَ سارَه المعزاءُ[2]

لأنَّه لمّا قال: «إلّا رَواكدَ» فحَمل «ومشجَّج» على المعنى، أي: هناك مشجَّجٌ، ومن قرأ بالرَّفع كَرِهَ الخَفْضَ؛ لأنه عطفٌ على قولِه: ﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ .... بِأَكْوَابٍ﴾، فقالوا: الحورُ العين ليس ممَّا يُطافُ به، ولكنَّه مخفوضٌ على معنى: يطوفُ عليهم وِلدانٌ مخلَّدونَ بأكوابٍ يُنعَّمُون بها، وكذلك يُنَعَّمُون بلحمِ طيرٍ، وكذلكَ يُنَعَّمُون بحُورٍ عِينٍ. وقد قُرِئت: «وحُورًا عينًا» بالنَّصبِ على الحَمْل على المعنى أيضًا، لأنَّ المعنى يُعطَوْنَ هذه الأشياءَ، ويُعطَوْن حُورًا عينًا، إلا أنَّ هذهِ القراءةَ تخالف المُصحف الذي هو الإمامُ. وأهلُ العلم يكرهُون القِراءَة بما يُخالفُ الإمام[3]. وقال ابنُ جِنِّي: وهي قراءةُ أُبي بن كعبٍ وابنِ مسعود[4].

---

(١) «التيسير في القراءات السبع» ص١٣٢.

(٢) «معاني القرآن» (٥: ١١١). والبيت الأوّل من شواهد سيبويه في «الكتاب» (١: ١٧٣)، وهُو للشاعر الكبير: غيلان بن عُقبة المعروف بذي الرُّمَّة، وانظر البيتين في «ديوانه» ص٩.

(٣) قال البيهقي في «السنن الكبرى» (٢: ٣٨٥): لا يجوز مُخالفة المُصحف الذي هو إمام، ولا القِراءات التي هي مَشْهورة، وإنْ كان ذلك سَائغًا في اللغة، وقال ابن عبد البر رحمه الله في «الاستذكار» (٨: ٤٧، ٤٨): الذي عليه جماعةُ الأمْصار من أهلِ الأثر والرأي أنّه لا يجوز لأحدٍ أن يقرأ في صلاته ـ نافلةً كانت أو مكتوبةً ـ بغير ما في المُصحفِ المُجتمع عليه، سواء كانت القراءة المخالفة له منسوبة لابن مَسعود، أو إلى أُبيّ، أو إلى ابن عبّاس، أو إلى أبي بكر، أو عمر، أو مُسندة إلى النَّبيِّ ﷺ.

(٤) «المحتسب» (٢: ٣٠٩).

أو للعطف على ﴿وِلۡدَٰنٞ﴾، وبالجرِّ: عطفًا على جنّاتِ النَّعيم، كأنَّه قال: هم في جَنَّاتِ النَّعيم، وفاكهةٍ ولحمٍ وحورٍ، أو على أكواب، لأنَّ معنى ﴿يَطُوفُ عَلَيۡهِمۡ وِلۡدَٰنٞ مُّخَلَّدُونَ﴾ ﴿بِأَكۡوَابٖ﴾ ينعَمون بأكوابٍ، وبالنَّصب على: ويُؤتَون حُورًا. ﴿جَزَآءَۢ﴾ مفعولٌ له، أي: يُفعل بهم ذلكَ كلّه جزاءً بأعمالِهم.

﴿سَلَٰمٗا سَلَٰمٗا﴾ إمَّا بدلٌ من ﴿قِيلٗا﴾ بدليل قوله ﴿لَّا يَسۡمَعُونَ فِيهَا لَغۡوًا إِلَّا سَلَٰمٗا﴾

وأمّا معنى البيتين فقوله: بادت، أي: هلكت، آيهُنَّ: علامتَهنَّ، والرَّواكد: أحجارُ الأُثفيّةِ، وهبَا الرَّمادُ يهبو: إذا اختلَط بالتُّراب، ومُشَجَّح: الوتد قد شُجَّ رأسُه من الدَّقِّ، وسارَه[1]: بقيتُه، والمَعَز: الصَّلابةُ من الأرضِ، وأرضٌ مَعْزاء: بيِّنَة المَعْزِ، وعَطَف ومَشَجَّجٌ على رواكدَ من حيثُ المعنى، أي: وفيها مُشَجَّجٌ، وكان ينبغي أن يقولَ: مُشجّجًا، لأنَّ الرَّواكدَ منصوبٌ، يقول: لم يبقَ من آثارِ منازلِ الأحبةِ سوى أحجارِ الأثَافي، ورمادِها المختلِطِ بالتُّرابِ، ووتدِ الخِباءِ المكسورِ الرَّأس المُتغيِّرِ بطُولِ بقائِه في الأرضِ.

قوله: (﴿سَلَٰمٗا سَلَٰمٗا﴾ إمَّا بدلٌ من ﴿قِيلٗا﴾) قال الزَّجَّاجُ: ﴿سَلَٰمٗا﴾ منصوبٌ من جهتين: أحدهما: أنَّه نعتٌ من ﴿قِيلٗا﴾، أَيْ: لا يَسمَعُونَ فِيها إلا قِيلًا قيلًا، يَسْلمُ من اللغوِ والإثم، وثانيهما: أنَّه منصوبٌ على المصْدرِ، أي: لا يسمعونَ فيها إلا أنْ يقولَ بعضٌ لبعضٍ سلامًا، نحوُ قوله تعالى: ﴿تَحِيَّتُهُمۡ فِيهَا سَلَٰمٌ﴾ [إبراهيم: ٢٣][2].

وقال أبو البقاءُ: هو استثناءٌ منقطِعٌ، و﴿سَلَٰمٗا﴾ بدلٌ أو صِفةٌ، وقيل: هو مفعولٌ، وقيل: هو مَصْدرٌ[3].

وقلت: الأحسنُ أن يكونَ من بابِ الإبدالِ من غيرِ الجنسِ، نحو قوله:

وبَلْـــدةٍ لَيس بهـــا أنِـيسُ ‌‌‌‌ ‌ إلا اليَعَافـيرُ وإلا العِيسُ[4]

---

(١) سار وسائر واحدٌ، فأراد بـ«ساره» سائره.

(٢) «معاني القرآن» (٥: ١١٢).

(٣) «إملاء ما من به الرحمن» (٢: ٢٥٤).

(٤) البيت من شواهد سيبويه (٢: ٣٢٢)، وقد نسبوا البيت لجران العَودِ النُّميري، وهو في «ديوانه» ص٥٢ بسياق مختلفٍ قليلًا عما هو هنا.

[مريم: ٦٢] وإما مفعولٌ بِهِ لـ﴿قِيلًا﴾، بمعنى: لا يَسْمعون فيها إلا أنْ يَقُولوا: سلامًا سلامًا. والمعنى: أنَّهم يُفْشونَ السَّلام بينهم، **فيسلِّمُون سلامًا بعد سلام**. وقرئ: (سلامٌ سلامٌ)، على الحكايةِ.

[﴿وَأَصْحَـٰبُ ٱلْيَمِينِ مَآ أَصْحَـٰبُ ٱلْيَمِينِ * فِى سِدْرٍ مَّخْضُودٍ * وَطَلْحٍ مَّنضُودٍ * وَظِلٍّ مَّمْدُودٍ * وَمَآءٍ مَّسْكُوبٍ * وَفَـٰكِهَةٍ كَثِيرَةٍ * لَّا مَقْطُوعَةٍ وَلَا مَمْنُوعَةٍ * وَفُرُشٍ مَّرْفُوعَةٍ * إِنَّآ أَنشَأْنَـٰهُنَّ إِنشَآءً * فَجَعَلْنَـٰهُنَّ أَبْكَارًا * عُرُبًا أَتْرَابًا * لِّأَصْحَـٰبِ ٱلْيَمِينِ * ثُلَّةٌ مِّنَ ٱلْأَوَّلِينَ * وَثُلَّةٌ مِّنَ ٱلْـَٔاخِرِينَ﴾ ٢٧-٤٠]

﴿سِدْرٍ﴾ السِّدْر: شجرُ النَّبْقِ. والمخْضُودُ: الذي لا شوكَ له، كأنَّما خُضِدَ شوكُه.

وعن مجاهدٍ: **المُوْقِر** الذي تَثْني أغصانَه كثرةُ حَمْلِه، من خَضَد الغُصْنَ: إذا ثَناهُ وهو رَطْبٌ. والطَّلْحُ: شجرُ المَوزِ. وقيل: هو شجرُ أمِّ غَيلانَ، وله نُوَّارٌ كثيرٌ طيِّبُ الرائحة.

وعن السُّدِّي: شجرٌ يُشبِه طَلْحَ الدُّنيا، ولكن له ثمرٌ أحلى من العَسلِ.

وعن علي رضي الله عنه أنه قرأ: **(وطلعٍ)، وما شأنُ الطَّلْح**؟ وقرأ قوله: ﴿لَّهَا طَلْعٌ

ويؤيِّدهُ قولُه في موضعٍ آخرَ: ﴿لَّا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا إِلَّا سَلَـٰمًا﴾ [مريم: ٦٢].

قوله: (**فيسلمون سَلامًا بعدَ سَلامٍ**) يعني: التَّثْنيةُ في ﴿سَلَـٰمًا سَلَـٰمًا﴾ للتكرير، نحو: لبَّيكَ وسَعْديك.

قوله: (**المُوقِر) الجَوهَري**: أَوْقَرتِ النَّخْلةُ: إذا كثُر حملُها، يقال: نخلةٌ مُوقِرةٌ ومُوقَرَةٌ، وحُكيَ مُوقَرٌ، وهو على غيرِ القياسِ، لأنَّ الفعلَ ليس للنَّخلةِ، وإنَّما قيلَ: مُوقِر -بكسر القاف- على قِياس: امرأة حَامل، لأنَّ حملَ الشَّجرِ مُشبَّهٌ بحَمْلِ النِّساءِ، فأمَّا مُوقَر -بالفتحِ- فشاذٌ.

قوله: (**قرأ: «وطَلْع» ومَا شأنَ الطَّلْح؟**) أي: لا يليق الطَّلْحُ بهذا الموضع، ثمَّ قرأ اسْتِشهادًا لِما اختارَه من القراءة، قوله: ﴿لَّهَا طَلْعٌ نَّضِيدٌ﴾ [ق: ١٠] فقيل له: أنُحوِّلُ القراءةَ

نَّضِيدٌ ﴾ [ق: ١٠] فقيل له: أوَ تُحوِّلُها؟ فقال: آيُ القرآن لا تُهاجُ اليومَ ولا تُحوَّل. وعن ابن عباس نحوُه.

أو الكلمةَ أو الآيَةَ؟ فقال: آياتُ القرآنِ لا تُهاجُ اليوم[١]، أي: استقر كلّ آية في مكانها، فلا ينبغي أنْ تُحوَّل.

وفيه: لولَا اسْتِقرَارُها وثُبُوتُها في المَصاحِف وصُدُور النّاس لجاز هذه الرواية، وأمثالها مما يجب أنْ تُردَّ أبْلَغَ ردٍّ، لأنّه تعالى صان هذا الكتاب المجيد من مثل هذه التّحريفات، وقال: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ [الحجر: ٩] والعَجبُ من المصنِّفِ كيفَ ردَّ الحديثَ[٢] في قوله: ﴿ ثُلَّةٌ مِّنَ ٱلْأَوَّلِينَ * وَقَلِيلٌ مِّنَ ٱلْآخِرِينَ ﴾ [الواقعة: ١٣-١٤]! وقبل هذا؟!

قال الزَّجّاجُ: جاز أن يَعْني به الطَّلْح، لأنَّ له نَورًا طيِّبَ الرَّائحةِ جدًّا فخُوطِبوا ووُعِدوا بما يُحبُّون مثلَهُ، إلا أنَّ فَضْلَه على ما في الدُّنيا، كفضلِ سائرِ ما في الجنَّةِ على ما في الدُّنيا[٣].

وقلت: والله أعلم، إن النظم يقتضي أن يحمل قوله: ﴿فِى سِدْرٍ مَّخْضُودٍ * وَطَلْحٍ مَّنضُودٍ * وَظِلٍّ مَّمْدُودٍ ﴾ على معنى التَّظْليلِ وتكاثُفِ الأشجارِ على سبيلِ التَّرقِّي، لأنَّ ذكرَ الفواكهِ مُستغنىً عنه بقوله: ﴿ وَفَٰكِهَةٍ كَثِيرَةٍ * لَّا مَقْطُوعَةٍ وَلَا مَمْنُوعَةٍ ﴾، وليُقابل قولُه: ﴿ وَأَصْحَٰبُ ٱلشِّمَالِ مَآ أَصْحَٰبُ ٱلشِّمَالِ * فِى سَمُومٍ وَحَمِيمٍ * وَظِلٍّ مِّن يَحْمُومٍ ﴾ قولَه: ﴿وَأَصْحَٰبُ ٱلْيَمِينِ مَآ أَصْحَٰبُ ٱلْيَمِينِ * فِى سِدْرٍ مَّخْضُودٍ * وَطَلْحٍ مَّنضُودٍ * وَظِلٍّ مَّمْدُودٍ * وَمَآءٍ مَّسْكُوبٍ ﴾ فإذنْ لا مَدْخل لحديثِ الطَّلْعِ في معنى الظِّلِّ وما يتّصلُ به!.

---

(١) يُشير إلى الرِّاوية المَرْويَّة عن علي رضي الله عنه في إنكاره لفظة «الطَّلح»، وقراءته: «بِطَلْعٍ»، وقد أخرج روايته هذه ابن جَرير الطَّبري في «جامع البيان» (٢٧: ٢٣٤)، عن يحيى الأموي عن أبيه، عن مُجالد، عن الحسن بن سعد عن قيس بن عبَّاد عن علي، وذكر القُرطبي في «الجامع لأحكام القرآن» (١٧: ٢٠٨) أنَّ ابن الأنباري رواه وأسنده عن أبيه عن الحسن بن عرفة عن عيسى بن يُونس عن مُجالِد به. ومُجالدٌ ضعيفٌ بغضّ النظر عمن في السَّنَد غيره، فضعفها ثابت من جهة السَّنَد أولًا.

(٢) أي كيف ردّ الحديث في الموضع المشار إليه وسكت عن مثل هذه الرِّوايات، التي يُشمّ منها الطَّعن في القرآن أو في جمعه؟!

(٣) «معاني القرآن» (٥: ١١٢).

والمَنْضُود: الذي نُضِّدَ بالحَملِ من أسْفلِه إلى أعلاه؛ فليسَتْ له ساقٌ بارزةٌ.

﴿وَظِلٍّ مَّمْدُودٍ﴾ ممتدٌّ منبسطٌ لا يتقلَّص، كظلِّ ما بين طُلوع الفَجر وطُلوع الشَّمس.

﴿مَّسْكُوبٍ﴾ يُسكب لهم أين شَاؤوا وكيف شاؤوا، **لا يتعَنَّون فيه**. وقيل: دائمُ الجَرْية لا ينقطعُ. وقيل: مَصْبوبٌ يجري على الأرضِ في غير أخْدودٍ.

﴿لَّا مَقْطُوعَةٍ﴾ هي دائمةٌ لا تَنْقَطعُ في بعضِ الأوقاتِ كفواكِه الدُّنيا، ﴿وَلَا

وينصُرُ هذا التأويلَ ما رُوِّينا عن البُخَاريِّ ومُسلم والتِّرمِذيِّ وابنِ ماجَه والدَّارِميِّ عن أبي هريرةَ أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «إن في الجنَّةِ شجرةً يسيرُ الرَّاكبُ في ظِلِّها مئةَ عام لا يَقْطَعها، اقرؤوا إن شئتم: ﴿وَظِلٍّ مَّمْدُودٍ﴾، ولقابُ قوس أحدكم في الجنة خير مما طلعت عليه الشمس أو تغرب».

وفي رواية التِّرمذي: «إن في الجنة شجرة يسير الراكب في ظلها مئة عام لا يقطعها[1]، هي شَجَرةُ الخُلْدِ»[2].

الراغب: السِّدْرُ: شجرٌ قليلُ الغَنَاءِ عندَ الأكلِ، ولذلك قال: ﴿وَأَثْلٍ وَشَيْءٍ مِّن سِدْرٍ قَلِيلٍ﴾ [سبأ: ١٦]، وقد يُخْضَدُ ويُستظَلُّ به، فجُعل ذلك مثلًا لظلِّ الجنةِ في قوله: ﴿سِدْرٍ مَّخْضُودٍ﴾ لكثرة غنائِهِ في الاستظلالِ بهِ، وقولُه تعالى: ﴿إِذْ يَغْشَى السِّدْرَةَ مَا يَغْشَىٰ﴾ [النجم: ١٦] فأشارَ إلى مكانٍ اخْتُصَّ النبيُّ ﷺ فيه بالإفَاضَةِ الإلاهيةِ والآلاءِ الرّبوبية[3].

قوله: (**لا يَتعَنَّونَ فيهِ**) قال الزَّجَّاجُ: يعني بـ﴿مآء مَّسْكُوبٍ﴾: أنَّه ماءٌ لا يَتْعبُون فيه، ينْسكِبُ لهم كما يُحِبُّون[4].

---

(١) من قوله: «اقرؤوا إن شئتم» إلى هنا ساقط من (ح) و(ف) واستدركته من (ط).

(٢) البُخاري (٣٢٥٢) ومسلم (٢٨٢٦)، والتِّرمِذي (٢٥٢٣)، وابن ماجه (٤٣٣٥)، والدَّارمي (٢٨٩٤).

(٣) «مفردات القرآن» ص٤٠٣.

(٤) «معاني القرآن» (٥: ١١٢).

مَّمْنُوعَةٍ﴾ لا تُمنَع عن مُتناولِها بوجهٍ، **ولا يُحظَرُ عليها** كما يُحظَر على بساتينِ الدُّنيا. وقُرِئَ: (فاكهةٌ كثيرةٌ)، بالرَّفع على: وهُناكَ فاكهةٌ، كقوله: ﴿وَحُورٌ عِينٌ﴾.

﴿وَفُرُشٍ﴾ جمع فِراش. وقُرِئَ: (وفُرْشٍ) بالتَّخفيفِ. ﴿مَّرْفُوعَةٍ﴾ نُضِّدَت حتى ارتفعت، أو مرفوعة على الأسرَّة، وقيل: هي النِّساءُ، لأنَّ المرأةَ يُكنَّى عنها بالفِراش. ﴿مَّرْفُوعَةٍ﴾ على الأرائِك. قال الله تعالى: ﴿هُمْ وَأَزْوَٰجُهُمْ فِى ظِلَٰلٍ عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ مُتَّكِـُٔونَ﴾ [يس: ٥٦]، ويَدلُّ عليه قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنشَأْنَٰهُنَّ إِنشَآءً﴾، **وعلى التَّفسير الأوَّل أُضمِرَ** «**لهنّ**»، لأنّ ذكر الفُرُش وهي المَضاجِعُ دلّ عليهن.

﴿أَنشَأْنَٰهُنَّ إِنشَآءً﴾ [الواقعة: ٣٥]، أي: ابتدأنا خَلْقَهن ابتداءً جديدًا من غير ولادةٍ، فإمَّا أن يُراد: اللاتي ابتُدِئ إنشاؤهن؛ أو اللاتي أُعيد إنشاؤهن.

قوله: (**ولا يُحظَر عَليها**)، **الأَسَاس**: حَظرَ عليه كذا: حِيلَ بينه وبينه، وهذا محظورٌ: غيرُ مباحٍ.

قوله: (**وعلى التَّفسير الأوَّل أُضْمِرَ «لهُنَّ»**) لأنَّ المُراد بالفُرُشِ: الفُرُش الحقيقيَّةُ، وفي قوله: «أُضمرَ لهنَّ» إيهامٌ، لأنَّه يُحتمل أنْ يرادَ أضمر للنِّساءِ ضميرًا، وأضمر لفظةَ لهُنَّ.

قال صاحبُ «التَّقريبِ»: فالتَّقديرُ: أنشَأْناهُنَّ لهن، لأنَّ ذِكرَ الفُرُشِ دلَّ عليهِنَّ، ويمكنُ أنْ يقال: إنّ إضمارَ لهنَّ[1] في القرينةِ الأُولى أنسبُ، لأنَّ الضَّميرَ في ﴿أَنشَأْنَٰهُنَّ﴾ للنِّساءِ قطعًا، وهو القَرينةُ للإضمارِ، ولتأويل الفُرُشِ بالنِّساءِ لأنه إذا لم يُفسّر الفُرُش بالنِّساءِ أو لم يُقدرْ هناك ضميرُ النِّساءِ لم يبق بين القَرينتينِ ارتباطُ العلَّةِ والمعلولِ، لأنَّ قوله: ﴿إِنَّآ أَنشَأْنَٰهُنَّ إِنشَآءً﴾ علَّةٌ لارتفاعِهنَّ على الأرائِكِ والسُّررِ، ولأنَّ ﴿أَنشَأْنَٰهُنَّ﴾ للأزواجِ لا للفُرُشِ، كأنه قيل: وأصحابُ اليمينِ مُستقرِّين في فُرُشٍ مرفُوعةٍ لزوجاتِهم كالأَسِرَّة والأرائِكِ، لأنَّا أنشأناهنَّ إنشاءً. ولهذا قالَ في التَّفسيرِ الثاني: «وقيل: هي النِّساء، ويدلُّ عليه؛ ﴿إِنَّآ أَنشَأْنَٰهُنَّ إِنشَآءً﴾».

وقال أبو البقاء: ﴿إِنَّآ أَنشَأْنَٰهُنَّ﴾ الضَّميرُ للفُرُشِ، لأنَّ المرادَ بها النِّساء[2]، ويكونُ قوله:

---

(١) من قوله: «قال صاحب التقريب» إلى هنا ساقط من (ح).

(٢) «إملاء ما منّ به الرحمن» (٢: ٢٥٤).

وعن رسول الله ﷺ: أنّ أمّ سلمةَ رضي الله عنها سألته عن قول الله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنشَأْنَٰهُنَّ﴾ فقال: «يا أمَّ سلَمة هنَّ اللواتي قُبِضن في دارِ الدُّنيا **عَجَائزَ شُمْطًا** رُمْصًا، جعلهنّ الله بعد الكِبَر أترابًا على مِيلادٍ واحدٍ في الاستواءِ، كلَّما أتاهنَّ أزواجهنّ وجدُوهنَّ أبكارًا»، فلمَّا سمعت عائشةُ رضي الله عنها ذلك من رسول الله ﷺ قالت: **واوجَعَاه!** فقال رسول الله ﷺ: «ليْسَ هُناك وَجَعٌ».

وقالت عجوزٌ لرسولِ الله ﷺ: ادعُ الله أنْ يُدخلني الجنَّة، فقال: «إنَّ الجنَّة لا تدخُلها العجائِزُ»، فولَّت وهي تبكي، فقـال عليه الصَّـلاة والسَّـلام: «أخبروها أنَّها ليست يومئذٍ بعجوزٍ» وقرأ الآية ﴿عُرُبًا﴾.

«لأصحابِ اليمين» مُظهرًا، أُقِيم مَقام المُضمرِ، إمَّا للإشْعَارِ بالعِلّيةِ أو أُعيدَ للطُّول.

قولُه (**عجائزَ شُمْطًا**) الحديثُ من روايةِ التِّرْمذيِّ عن أنس في قوله: ﴿إِنَّآ أَنشَأْنَٰهُنَّ إِنشَآءً﴾، إنَّ المنشآتِ اللاتي كنَّ في الدُّنيا عجائزَ عُمشًا رُمْصًا[1].

الجَوْهَري: الرَّمَصُ بالتَّحرِيك: وسخٌ يجتمعُ في المُوْقِ، فإنْ سَالَ فهو غَمَصٌ، وإنْ جَمُدَ فهو رَمَصٌ.

قوله: (**واوجَعَاه**) الهاءُ تظهرُ في الوقفِ ولا تُحرَّك، وفي الوصلِ تُحذف.

قولـه: (**فقالت**[2] **عَجُوزٌ**) روى صاحِبُ «الجامع»[3] عن رَزِينٍ عن رسـولِ الله ﷺ

---

(١) التِّرمِذي (٣٢٩٦) وقال: هذا حديثٌ غريب لا نعرفه مرفوعًا إلا من حديث موسى بن عُبيدة، وموسى بن عُبيدة ويزيد بن أبَان الرَّقاشي يُضعفان في الحديث.
ولكن الرِّواية التي ذكر الزَّمخشري ليست هذه، وإنَّما رواية أم سَلَمة أنَّها سألت النَّبيَّ ﷺ عن قول الله تعالى ﴿إِنَّآ أَنشَأْنَٰهُنَّ﴾ فقال: «يا أم سلمة، هنَّ اللواتي قُبضن في دار الدُّنيا عجائز شُمْطًا رُمْصًا...». فكان الأولى بالمصنِّف أنْ يُخرِّج حديثَ أم سَلَمة هذا، لا أن يأتي بحديث أنسٍ ـ رضي الله عنه ويُخرِّجه!!. وحديثُ أمِّ سلمة عَزاه الحافظ ابن حجر ـ في «الكافي الشاف» (٤: ٤٦١) مع «الكشاف» ـ للثَّعْلبي في «تفسيرِه».

(٢) كذا في الأصول الخطية، وفي الكشاف: «وقالت».

(٣) «جامع الأصول» لابن الأثير (١١: ٥٤) بعد نصّ رقم (٨٥٢٣).

وقُرِئَ: (عُرْبًا) بالتَّخفيفِ، جمع عَرُوب وهي المتحبِّبة إلى زَوْجها الحسنة التبعُّل. ﴿أَتۡرَابٗا﴾ مُستوياتٍ في السِّنّ؛ بنـاتِ ثلاثٍ وثلاثين، وأزواجُهنّ أيضًا كذلك.

وعن رسول الله ﷺ: «يدخُلُ أهلُ الجنَّةِ الجنّـةَ جُرْدًا مُرْدًا بِيضًا جِعادًا مُكحَّلين أبناءَ ثلاثٍ وثَلاثِين». واللَّام في ﴿لِّأَصۡحَٰبِ ٱلۡيَمِينِ﴾ من صِلةِ «أنشأنا» و«جعَلنا».

[﴿وَأَصۡحَٰبُ ٱلشِّمَالِ مَآ أَصۡحَٰبُ ٱلشِّمَالِ * فِي سَمُومٖ وَحَمِيمٖ * وَظِلّٖ مِّن يَحۡمُومٖ * لَّا بَارِدٖ وَلَا كَرِيمٍ * إِنَّهُمۡ كَانُواْ قَبۡلَ ذَٰلِكَ مُتۡرَفِينَ * وَكَانُواْ يُصِرُّونَ عَلَى ٱلۡحِنثِ ٱلۡعَظِيمِ * وَكَانُواْ يَقُولُونَ أَئِذَا مِتۡنَا وَكُنَّا تُرَابٗا وَعِظَٰمًا أَءِنَّا لَمَبۡعُوثُونَ * أَوَءَابَآؤُنَا ٱلۡأَوَّلُونَ * قُلۡ إِنَّ ٱلۡأَوَّلِينَ وَٱلۡأٓخِرِينَ * لَمَجۡمُوعُونَ إِلَىٰ مِيقَٰتِ يَوۡمٖ مَّعۡلُومٖ * ثُمَّ إِنَّكُمۡ أَيُّهَا ٱلضَّآلُّونَ ٱلۡمُكَذِّبُونَ * لَأٓكِلُونَ مِن شَجَرٖ مِّن زَقُّومٖ * فَمَالِـُٔونَ مِنۡهَا ٱلۡبُطُونَ * فَشَٰرِبُونَ عَلَيۡهِ مِنَ ٱلۡحَمِيمِ * فَشَٰرِبُونَ شُرۡبَ ٱلۡهِيمِ * هَٰذَا نُزُلُهُمۡ يَوۡمَ ٱلدِّينِ﴾ ٤١-٥٦]

قال لامـرأةٍ عجـوزٍ: «إنَّه لا يدخُل الجنَّة عَجُـوزٌ»، فقالت: ومـا لهنَّ؟ فقال لها: «أمَا تقرئين: ﴿إِنَّآ أَنشَأۡنَٰهُنَّ إِنشَآءٗ * فَجَعَلۡنَٰهُنَّ أَبۡكَارًا﴾».

قوله: (وقرئ: «عُرْبًا» بالتّخفيفِ) أبو بكر وحمزَة، والباقُون: بضمِّ الرَّاءِ(١).

قوله: (مُسْتَوياتٍ في السِّنِّ) الرَّاغِب: تشبيهًا في التَّساوِي والتَّماثُل بالتَّرائِبِ، التي هي ضُلوعُ الصَّدرِ، أو لوقُوعِهنَّ معًا على الأرضِ(٢).

قوله: (يدخُلُ أهلُ الجنّةِ الجنّةَ جُرْدًا مُرْدًا) عن التِّرمذي عن مُعاذٍ قال: «يدخُلُ أهلُ الجنَّةِ جُرْدًا مُرْدًا مُكحَّلِين أبناء ثلاثين أو ثلاثٍ وثَلاثِينَ»(٣).

قال صاحب «الجامعِ»: الجُرْدُ: جمعُ أَجْرَدَ وهو الذي لا شَعْرَ عليه(٤).

---

(١) «التيسير في القراءات السبع» ص١٣٢.

(٢) «مفردات القرآن» ص١٦٥.

(٣) التِّرمذي (٢٥٤٥) وقال: هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ.

(٤) «جامع الأصول» (١٠: ٥٢٨). رقم (٨٠٨٠).

﴿فِي سَمُومٍ﴾ في حرِّ نارٍ ينفذُ في المَسام، ﴿وَحَمِيمٍ﴾ وماءٍ حارٍّ مُتناهٍ في الحرارة، ﴿وَظِلٍّ مِّن يَحْمُومٍ﴾ من دُخانٍ أسودَ بهيم، ﴿لَّا بَارِدٍ وَلَا كَرِيمٍ﴾ نفيٌ لِصفتَي الظِّلِّ عنه، يريد: أنَّه ظِلٌّ، ولكن لا كسائرِ الظِّلالِ: سمّاه ظِلًّا، ثُمَّ نفى عنهُ بردَ الظِّلِّ ورَوْحَه ونفعَه لمن يأوِي إليه من أذى الحرِّ، **وذلك كرمُهُ** ليمحَقَ ما في مدلولِ الظِّلِّ من الاستِرواحِ إليه.

والمعنى: أنَّه ظلٌّ حارٌّ ضارٌّ، **إلا أنَّ للنَّفي في نحو هذا شأناً ليس للإثبات**. وفيه تهكُّمٌ بأصحابِ المشأمةِ، وأنَّهم لا يستأهِلون الظِّلَّ الباردَ الكريمَ، الذي هو لأضدادِهم في الجنَّة. وقُرِئَ: (لا باردٌ ولا كريمٌ) بالرَّفع، **أي: لا هو كذلك**.

قوله: (**وذلك كَرمُه**) أي: كرمُ الظِّلِّ، قال في الشُّعَراء: «والكريم صفةٌ لكلِّ ما يُرضَى ويُحمَد في بابِه»[(١)]. **الراغب**: كل شيء يَشْرف في بابه، فإنه يُوصَفُ بالكرم[(٢)] و«كَرمُ الظِّلِّ»: ما ذكرهُ، وهو بردُه من روحِه ونفعِه لمن يأوِي إليه من أذى الحَرِّ.

قَال في «الكبير»: الأقوى أنْ يُقال: إنَّ الظِّلَّ يُطلَبُ لأمرٍ يرجعُ إلى الحِسِّ، وهو بُرودَتُه، ولأمرٍ يرجعُ إلى العقلِ، وهو كرامتُه، كأنَّه قِيل: لا بردَ ولا كَرَامةَ[(٣)].

قوله: (**إلا أنَّ للنَّفي في نحوِ هذا شأناً ليس للإثباتِ**) يعني: كان من حقِّ الظاهرِ أنْ يُقال: وظِلٌّ حارٌّ ضَارٌّ، فعَدَل إلى قوله: ﴿وَظِلٍّ﴾، لِيتبادَر منه إلى الذِّهنِ أولًا الظِّلُّ المُتعارَفُ فيطمعُ السَّامِعُ، فإذا نفَى عنه ما هو المطلوبُ من الظِّلِّ، وهو البَرْدُ والاسترواحُ، جاءت السُّخريةُ والتَّهكُّمُ والتَّعريضُ بأنَّ الذي يسْتَأهِلُ الظِّلَّ الذي فيه بردٌ وإكرامٌ غيرُ هؤلاء، فيكونُ أشْجَى لحُلوقِهم وأشدّ لحَسرتِهم.

قوله: (**أيْ: لا هُو كذلِك**) أي: إذا قُرِئا بالرَّفع كانا خبرينِ لمبتدأٍ محذوفٍ، فيكون عطفُ جملةٍ على جملةٍ، فيقْوَى الاهتمامُ بما قُصِد بهما.

---

(١) «الكشاف» (١١: ٣٢٠).

(٢) من قوله: «الراغب» إلى هنا ساقط من (ح) و(ف) وأثبته من(ط).

(٣) «مفاتيح الغيب» (٢٩: ٤١٣).

و«الحِنْثُ» الذَّنبُ العَظيمُ. ومنه قولُهم: بلغ الغُلام الحِنثُ، أي: الحُلْمَ ووقتَ المؤاخَذةِ بالمآثم. ومنه: حَنِثَ في يمينِه، خلافُ: برَّ فيها. ويقال: تحنَّث، إذا تأثَّم وتحرَّج.

﴿أَوَءَابَآؤُنَا﴾ دخلت همزةُ الاسْتِفهامِ على حرفِ العَطفِ.

فإن قلتَ: كيف حَسُن العطفُ على المُضمرِ في ﴿لَمَبۡعُوثُونَ﴾ من غَير تأكيدٍ بنحن؟

قلتُ: حَسُن للفاصلِ الذي هو الهمزةُ، كما حَسُن في قوله تعالى: ﴿مَآ أَشۡرَكۡنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨] لفصلِ ﴿لَا﴾ المؤكِّدة للنفي. وقُرِئ: (أَوْ آباؤنا)، وقُرِئ: (لَمُجَمَّعون)، ﴿إِلَىٰ مِيقَٰتِ يَوۡمٖ مَّعۡلُومٖ﴾ إلى ما وُقِّتَت به الدُّنيا من يوم مَعْلومٍ، والإضافةُ بمعنى مِن، كَخَاتم فضةٍ. والمِيقَات: ما وُقِّت به الشَّيءُ، أي: حُدَّ. ومنه مواقِيتُ الإحرام: وهي الحُدودُ التي لا يتجَاوزُها من يريدُ دُخولَ مَكّة مُحرِمًا.

﴿أَيُّهَا ٱلضَّآلُّونَ﴾ عن الهُدى ﴿ٱلۡمُكَذِّبُونَ﴾ بالبَعثِ، وهم أهلُ مكَّةَ ومَن في مِثل حالهم. ﴿مِّن شَجَرٖ مِّن زَقُّومٖ﴾: ﴿مِن﴾ الأولى لابتداءِ الغايةِ، والثانية لبيان الشَّجرِ وتفسيرِه. **وأنَّثَ ضميرَ الشَّجرِ على المعنى، وذكَّرهُ على اللَّفظ في قولِه:** ﴿مِنۡهَا﴾ و﴿عَلَيۡهِ﴾ ومن قرأ: ﴿مِّن شَجَرَةٖ مِّن زَقُّومٖ﴾ فقد جعل الضَّمِيرين للشَّجرةِ، وإنَّما ذَكَّر الثاني على تأويل الزَّقُّومِ، لأنَّه تفسيرُها وهي في معناه.

قوله: (وقُرِئ: «أَوْ آباؤنا») قالون وابن عامر: بإسكانِ الواوِ، والباقون: بفتحِها[1]، فيكونُ عطفًا على محلِ اسم «إنَّ» بعد مُضيِّ الخبرِ.

قوله: (**وأنَّثَ ضميرَ الشَّجرِ على المعنى، وذَكَّرهُ على اللَّفظِ في قوله** ﴿مِنۡهَا﴾ و﴿عَلَيۡهِ﴾)، **الانتصاف**: لو أعادَه على الشَّجر باعْتبارِ كونِه مأكولًا؛ لكونه قال: ﴿لَأٓكِلُونَ... فَشَٰرِبُونَ عَلَيۡهِ﴾ أي: على أَكْلِهِمْ لكان أحسنَ[2].

---

(١) «التيسير في القراءات السبع» ص١٢١ في سورة الصافات.

(٢) لم أجد هذا النقل عن ابن المنير فيما هو مطبوع بحاشية «الكشاف»، لكن نسب له هذا القول أيضًا الشهاب الخفاجي في «حاشيته» على البيضاوي (٨: ١٤٤)، فلعله سقط من المطبوع، والله أعلم.

﴿شُرۡبَ ٱلۡهِيمِ﴾ **قُرِئَ: بالحركاتِ الثلاثِ**، فالفتحُ والضَّمُ مصدران. وعن جعفر الصَّادق رضي الله عنه: «**أيام أكلٍ وشَرْب**»، بفتح الشِّين، وأمَّا المكسور فبمعنى المشرُوب، أي: ما يشربُه الهِيم؛ وهي الإبلُ التي بها الهُيام، وهو داءٌ تشرب منه فلا ترْوَى: جمع أهْيَم وهَيْماء. قال ذو الرمّة:

فأصبحْتُ كالهَيْماءِ لا الماءُ مُبْرِدٌ صَدَاها ولا يَقْضِي عَلَيْها هُيَامُها

وقيل: **الهِيمُ: الرِّمال**. ووجهُه أن يكون جَمْع الهَيام بفتح الهاء، وهو الرَّمل الذي

قوله: (﴿شُرۡبَ ٱلۡهِيمِ﴾، **قُرِئ: بالحركاتِ الثَّلاث**)؛ بالضَّمِ: نافعٌ وعاصمٌ، وبالفتح: الباقُون، وبالكسر: شاذٌّ[١].

قال الزَّجَّاجُ: فالشَّربُ بالفتح المصدرُ، وبالضَّمِّ: الاسم، وقيل: مُصْدرٌ أيضًا.

قوله: (**أيامُ أكلٍ وشَرْب**) رُوِّينا عن أبي دَاودَ والتِّرمِذيِّ والنَّسائيِّ عن عُقبة بن عامرٍ أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «يومُ عرفةَ ويومُ النَّحْر وأيامُ التَّشرِيقِ عِيدُنا أهلَ الإسلامِ، وهي أيامُ أكلٍ وشُرب»[٢]، ورَوى مختصرًا منه مُسلِمٌ عن نُبيشَة الهُذَليِّ[٣].

قوله: (**فأصبحْتُ كَالهَيماء**) البيت[٤]، صَدَاها: عَطَشُها، ولا يَقْضي عليها، أي: لا يقْتلها العطشُ.

قوله: (**وقيل: الهِيْمُ: الرِّمالُ**) فعلى هذا تقديرُه: فشارِبُون مشروبَ الهِيمِ، فهو من إضافةِ الصِّفة إلى الموصوفِ، أي: الهيمِ المشروبِ.

فإن قلتَ: أيُّ مناسبةٍ في جَعلِ الهيمِ مَشروبًا؟

---

(١) «التيسير في القراءات السبع» ص١٣٢.

(٢) أبو داود (٢٤١٨) والترمذي (٧٧٣) والنسائي (٣٠٠٤).

(٣) مسلم (١١٤١) بلفظ: «أيام التشريق أيام أكل وشُرب».

(٤) البيت لذي الرُّمة، انظر: «ديوان ذي الرُّمة» ص٢٨٠.

لا يتماسك، جُمِع على فُعُلٍ كسَحابٍ وسُحُب، ثُمَّ خُفِّف وفُعِل به ما فُعل بجمعِ أبيضَ. والمعنى: أنه يُسلِّط عليهم من الجُوع ما يَضطرُّهم إلى أكلِ الزَّقُّوم الذي هو كالمُهل؛ فإذا مَلؤا منه البُطون يُسلَّط عليهم من العطش ما يَضْطرُّهم إلى شُربِ الحَميمِ الذي يُقطِّع أمعاءَهم، فيَشْربونه شُربَ الهِيم.

فإن قلتَ: كيف صحَّ عطفُ الشَّارِبين على الشَّارِبين، وهما لذواتٍ متَّفِقة، وصفتان متَّفِقتان، فكان عطفًا للشَّيءِ على نفسِه؟

قلتُ: ليْستا بمُتفقتين، من حيث إنَّ كونَهم شارِبين للحميمِ على ما هو عليه من تَناهي الحرارةِ وقطع الأمعاءِ أمرٌ عجيبٌ، وشُربَهم له على ذلك كما تَشربُ الهيمُ الماءَ: أمرٌ عجيبٌ أيضًا، فكانتا صِفتين مُختلفتين.

النُّزُل: الرِّزق الذي يعدُّ للنَّازِل تكْرِمةً له. وفيه تَهكُّمٌ، كما في قوله تعالى: ﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [آل عمران: ٢١] وكقول أبي الشّعر الضَّبِّي:

وكُنَّا إذا الجبَّـارُ بالجيْشِ ضَافَنا ... جَعلْنا القَنا والمُرهَفاتِ لَهُ نُزْلَا

وقرئ: (نُزْلُهم) بالتَّخفيف.

[﴿نَحْنُ خَلَقْنَاكُمْ فَلَوْلَا تُصَدِّقُونَ ۞ أَفَرَأَيْتُم مَّا تُمْنُونَ ۞ أَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُ أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ ۞

قلت: لَمَّا اعتُبرَ معنى السَّيَلان فيه كالمائع، جُعلَ مشروبًا تهكُّمًا، ألا ترى كيف قال: «هو الرملُ الّذي لا يتماسَك».

قوله: (ما فُعِل بجْمع أبيض) الجَوْهري: جمع الأبْيضِ: بِيْضٌ، وأصله: بُيْضٌ بضم الباء، نحو أحمرُ حمْرٌ، وإنَّما أبدلوا من الضَّمِّ كسرةً لِتَصحَّ الياءُ.

قوله: (وكُنَّا إذا الجبَّارُ) البيت، الجبارُ: الذي لا يقبلُ موعظةً، والعاتِي: على ربِّه أيضًا.

قولـه: (ضَافَنا)، أي: نـزل بنا ضيفًا، يقـول: إذا الملكُ الجبـارُ ضَافَنا، جعلنا نُزلَـه مـن الرِّمـاحِ والسُّيوفِ، وفيه تهكُّمٌ.

نَحْنُ قَدَّرْنَا بَيْنَكُمُ الْمَوْتَ وَمَا نَحْنُ بِمَسْبُوقِينَ * عَلَىٰٓ أَن نُّبَدِّلَ أَمْثَٰلَكُمْ وَنُنشِئَكُمْ فِى مَا لَا تَعْلَمُونَ * وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ النَّشْأَةَ الْأُولَىٰ فَلَوْلَا تَذَكَّرُونَ ﴾ ٥٧-٦٢]

﴿فَلَوْلَا تُصَدِّقُونَ﴾ تَحْضيضٌ على التَّصْديقِ؛ إمَّا بالخلقِ لأنَّهم وإن كانوا مُصدِّقين به، إلا أنَّهم لما كان مَذْهبُهم خلافَ ما يَقْتضيه التَّصْديق، فكأنَّهم مُكذِّبُون به. وإمَّا بالبعثِ؛ لأنَّ من خَلقَ أولًا لم يمتنع عليه أن يَخلُق ثانيًا.

﴿مَّا تُمْنُونَ﴾ ما تُمْنونه، أي: تَقْذِفونه في الأرْحام من النُّطَفِ، وقرأ أبو السَّمَّال بفتح التَّاء، يقال: أمنى النُّطفة ومناها. قال الله تعالى: ﴿مِن نُّطْفَةٍ إِذَا تُمْنَىٰ﴾ [النجم: ٤٦].

﴿تَخْلُقُونَهُۥٓ﴾ تقدِّرونهَ وتصوِّرُونه. ﴿قَدَّرْنَا بَيْنَكُمُ الْمَوْتَ﴾ تقديرًا وقسَمْناه عليكم

قوله: (وإمَّا بالبعثِ) يعني قوله: ﴿فَلَوْلَا تُصَدِّقُونَ﴾ مطلقٌ لم يُقيَّد بماذا يُصدِّقُون، فيحتملُ أن يُقيَّد بما يدلُّ عليه قوله: ﴿نَحْنُ خَلَقْنَٰكُمْ﴾ أو بما قبلَه وهو قولُهم: ﴿أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَٰمًا﴾ والذي يرجِّحُ تقديرَ الخَلقِ شيئانَ؛ أحدُهما: قربُ الدَّليل، ثمَّ التَّفصيل بقوله: ﴿أَفَرَءَيْتُم مَّا تُمْنُونَ﴾ وثانيها: أنَّ قوله: ﴿نَحْنُ خَلَقْنَٰكُمْ﴾ إلى آخر الآيات نوعٌ آخرُ من الرَّدِّ على مُنكري الحشرِ، فإنَّ قوله: ﴿إِنَّ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ * لَمَجْمُوعُونَ﴾ إثباتُ البعثِ بطريق النَّصِّ القاطعِ والوعدِ الصَّادقِ، وقوله: ﴿نَحْنُ خَلَقْنَٰكُمْ﴾ إلى قوله: ﴿نَحْنُ جَعَلْنَٰهَا تَذْكِرَةً﴾ إثباتٌ له بحسبِ البرهانِ الباهِر، ألا ترى كيفَ فصَّل ذلك بقولِه: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ النَّشْأَةَ الْأُولَىٰ﴾ و﴿أَفَرَءَيْتُم مَّا تَحْرُثُونَ﴾ [الواقعة: ٦٣] و﴿أَفَرَءَيْتُمُ﴾ [الواقعة: ٦٨] و﴿أَفَرَءَيْتُمُ﴾ [الواقعة: ٧١].

قوله: (﴿مَّا تُمْنُونَ﴾ ما تُمْنُونَه، أي: تَقْذِفُونه في الأرحام)، اعلم أنَّ الإمام بيَّن في البقرةِ وجهَ الاستدلالِ بهذه الأنواع المذكورة وأحسن فيها كل الحُسنِ، وأمَّا وجهُ الاستدلالِ بهذه الآية، فأَن يُقال: إن المني إنَّما يحصلُ من فضلةِ الهَضْم، وهو كالطَّلِّ المُنْبثِّ في أطرافِ الأعضاءِ، ولهذا تَشترك الأعضاءُ بالْتِذاذِ الوِقَاع لحصول الانْحلالِ عنها كلّها، ثمّ إنَّ الله سبحانَه وتعالى سلَّط قوَّةَ الشَّهوةِ على البنيةِ حتَّى إنَّها تجمعُ تلك الأجزاءَ الطَّلِّيَّة، فالحاصلُ أنَّ تلكَ الأجزاءَ كانت متفرِّقةً جدًّا، أولًا في أطرافِ العالَمِ، ثمَّ إنَّه تعالى جمعَها في بدنِ ذلك الحيوانِ، فتفرَّقت في أطرافِ بدنِه، ثمَّ جمعَها الله في أوعيةِ المني، فأخْرجها ماءً دافقًا إلى قرارِ

قِسمةَ الرِّزقِ، على اختلافٍ وتفاوتٍ كما تَقْتَضيه مَشِيئَتُنا، فاخْتَلفتْ أعمارُكم من قَصِيرٍ وطَويلٍ ومتوسِّطٍ. وقُرِئ: (قَدَرْنا) بالتَّخفيف.

سبقتُه على الشَّيء: إذا أعجزتَهُ عنه وغلبْتَه عليه ولم تُمكِّنْه منه، فمعنى قوله: ﴿وَمَا نَحْنُ بِمَسْبُوقِينَ * عَلَىٰٓ أَن نُّبَدِّلَ أَمْثَٰلَكُمْ﴾: إنّا قادِرون على ذلك **لا تغلِبُونني عليه**، و﴿أَمْثَٰلَكُمْ﴾ جمعُ مِثْل: أي على أنْ نُبدِّل مِنكم ومَكانكم أشباهَكم من الخَلقِ، وعلى أن نُنشِئكم في خِلَقٍ لا تعلمُونَها وما عهدتم بمثلها، يعني: إنّا نقدِرُ على الأمرين جميعًا: على خلقِ ما يُماثِلُكم، وما لا يُماثِلُكم؛ فكيف نعجزُ عن إعادتِكم؟!.

ويجوزُ أن تكون ﴿أَمْثَٰلَكُمْ﴾ جمعَ مَثَل، أي: على أن نبدّل ونغيِّر صِفاتِكم التي أنتم عليها؛ في خِلَقِكم وأخلاقِكم، ونُنْشِئَكم في صفاتٍ لا تعلمُونها.

قُرِئ: ﴿ٱلنَّشْأَةَ﴾ و(النَّشَاءة). وفي هذا دليلٌ على صحَّةِ القياسِ حيث جهَّلَهم في ترك قياس النَّشأةِ الأُخْرَى على الأولى.

الرَّحمِ، فإذا كان قادرًا على جَمْع هذه الأجْزاءِ المتفرِّقةِ، وتكوينِ الحيوانِ منها، فإذا افترقَت بالموتِ مرَّةً أُخرَى لم يَمتنِع عليه جمعُها وتكوينها مرةً أُخرَى؟! هذا تقريرُ هذه الحُجَّةِ[١].

قوله: **(لا تَغْلِبُونَني عليه) المُغْرب**: غُلبَ فلانٌ على الشَّيءِ: إذا أُخذَ منه بالغَلَبةِ[٢].

قوله: **(ويجوز أن تكونَ ﴿أَمْثَٰلَكُمْ﴾ جمعَ مَثَل)** عطفٌ على قولِه: «﴿أَمْثَٰلَكُمْ﴾ جُمعُ مِثْل» اعلم أنّه قد سبقَ غيرَ مرَّةٍ أنَّ التَّبديلَ: التَّغييرُ، فيجوزُ تبديلُ الذَّاتِ وتبديلُ الصِّفات، وأنَّ المِثْلَ بمعنى النَّظِير وبمعنى الصِّفة، فالتَّفسير الأوّلُ مبنيٌّ على تبديلِ الذَّات، والمِثْلُ: بمعنى النَّظير، والثّاني: على تبديل الصِّفاتِ، والمِثْل: بمعنى الوَصْف.

قوله: (**قُرِئ ﴿ٱلنَّشْأَةَ﴾ و«النَّشاءة»**) ابن كثيرٍ وأبو عَمرو: «النَّشَاءة» بفتح الشِّين وألفٍ بعدها، والباقُونَ: بإسْكانِها من غيرِ ألفٍ[٣].

---

(١) «مفاتيح الغيب» (١: ٢٧٦).

(٢) «المغرب في ترتيب المعرب» لابن المطرّز (٢: ١٠٧). (الغين مع اللام).

(٣) «التيسير في القراءات السَّبع» للداني ص١١٤.

[﴿أَفَرَءَيْتُم مَّا تَحْرُثُونَ ۞ ءَأَنتُمْ تَزْرَعُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلزَّٰرِعُونَ ۞ لَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَٰهُ حُطَٰمًا فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ ۞ إِنَّا لَمُغْرَمُونَ ۞ بَلْ نَحْنُ مَحْرُومُونَ﴾ ٦٣-٦٧]

﴿أَفَرَءَيْتُم مَّا تَحْرُثُونَ﴾ من الطَّعام، أي: تَبذُرون حَبَّه وتعملون في أرضِه، ﴿ءَأَنتُمْ تَزْرَعُونَهُۥٓ﴾ تُنْبتُونه وتَرُدُّونه نَباتًا يَرِفّ ويَنْمى إلى أن يبلغَ الغايةَ. وعن رسول الله ﷺ: «لا يَقُولنَّ أحدُكم: زرعتُ، وليقلْ: حرثتُ»، قال أبو هُريرة: أرأيْتُمْ إلى قولِه: ﴿أَفَرَءَيْتُم﴾ الآية؟ والحُطَام: من حَطَم، كالفُتَات والجُذَاذ من فَتَّ وجَذّ، وهو ما صارَ هشيمًا وتحطَّم ﴿فَظَلْتُمْ﴾ وقُرئ بالكسر، و«فَظَلَلْتُم» على الأصل ﴿تَفَكَّهُونَ﴾ تَعجبُون. وعن الحسن رضي الله عنه: تَنْدمُون على تعبكم فيه وإنفاقِكم عليه. أو على ما اقترفتُم من المعاصِي التي

قوله: (يَرِفُّ) النهاية: قولهم: يَرِفُّ رَفِيفًا: يَقْطرُ نداه، يقال للشَّيء إذا كَثُر ماؤهُ من النِّعمةِ والغَضَاضةِ، حتى يكادُ يهتزُّ: رفّ يَرِفّ[1].

قوله: (قال أبو هُريرةَ: أرأيتُم إلى قولِه: ﴿أَفَرَءَيْتُم﴾)[2] يعني: أخبروني كيف أسندَ الحَرْثَ إلى الخلقِ، والزَّرعَ إلى نفسِه، ثمَّ أوْعَدهم بجعلِه حُطامًا وبَيَّن تَحسُّرَهم بقوله: ﴿إِنَّا لَمُغْرَمُونَ ۞ بَلْ نَحْنُ مَحْرُومُونَ﴾، ليُؤْذِنَ بأنْ ليس بأيدِيهم سوى أنْ يَبْذُروا الحبَّ، ويعملوا في الأرضِ.

الراغبُ: الحرثُ: إلقاءُ البذْرِ في الأرضِ وتهيئَتها للزَّرعِ، ويُسمّى المَحْروثُ حرثًا، قال تعالى: ﴿أَنِ ٱغْدُواْ عَلَىٰ حَرْثِكُمْ﴾[3]. وقال: إذا نُسِب الزَّرعُ إلى العبدِ فلكونِه فاعلاً لأسبابِه التي هي سببُ الزَّرع، كما تقول: أنبتُّ إذا كنتَ من أسبابِ نباتِه، والزَّرعُ في الأصل مصدرٌ وعُبِّر به عن المَزْروع في قولِه: ﴿فَنُخْرِجُ بِهِۦ زَرْعًا﴾ [السجدة: ٢٧][4].

---

(١) في الأصول: «حتى كاد يهتزُّ ويرفُّ» وأثبتنا ما في «النهاية»، وهو الصواب كما لا يخفى.
(٢) أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (٥٧٢٣)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٦: ٢٢٨).
(٣) «مفردات القرآن» ص٢٢٦.
(٤) المصدر السابق ص٣٧٩.

أُصِبتُم بذلك من أجلِها. وقُرِئَ: (تَفكّنون) ومنه الحديث: «مثلُ العالِم **كمثلِ الحَمَّة** يأتيها البُعداءُ ويترُكها القُرباءُ، فبَينا هم إذ غارَ ماؤُها فانتفع بها قومٌ وبقي قومٌ يتفكنون» أي: يتندَّمون. ﴿إِنَّا لَمُغْرَمُونَ﴾ لملزمُون غرامةَ ما أنفقنا. **أو مُهلَكون لهلاكِ رزقِنا**، من الغَرام: وهو الهلاكُ، ﴿بَلْ نَحْنُ﴾ قومٌ ﴿مَحْرُومُونَ﴾ **مُحارَفُون** مَحْدُودون، لا حَظَّ لنا ولا بَخْتَ لنا؛ ولو كنا مجدُودِين، لما جرى علينا هذا.

قوله: (**أُصِبتُم بذلكَ من أجلِها**[1]) أي: أُصبتم بذلك البلاءِ من جعلِ زرعِكم هَشيماً من أجل معَاصِيكم.

قوله: (**كمثل الحَمَّة**) **النهاية**: الحَمَّة: عين ماء حارٍّ يَستَشْفِي بها المرضى، ومنه حديثُ الدَّجالِ: «أخبروني عن حَمَّة زُغَر»[2] أي: عَيْنها، زُغَر: موضعٌ بالشَّام، وقال: إذا غاضَ ماؤها.

قوله: (**أو مُهلكون لهلاكِ رزقنا**) لو قال: لمهلكون لما ارتكبْنا من المعاصي، لأنَّ المعاصِي من المُهلِكات كانَ أليَق، ليكونَ قوله: «لمُلزمون غرامة ما أنفقنا»، مُتفرِّعًا على قولِه: «على تعبِكم فيه، وإنفاقِكم عليه»، وقوله: «أو مُهلَكون» على قوله: «أو على ما اقترفتُم من المعاصِي»، لأنَّ قولَه: ﴿إِنَّا لَمُغْرَمُونَ﴾ جملةٌ حاليّةٌ مقولًا لقولهم كالبيان لما يصدُر من النَّادِم عند خَيبَتِه من الكلماتِ الدَّالةِ عليها، أي: فظَلْتُم تندَمُون على تعبِكم فيه، وإنفاقِكم عليه، أو على ما اقْتَرفتُم من المعاصِي قائلين: إنَّا لمُغْرمون، وقوله: ﴿بَلْ نَحْنُ مَحْرُومُونَ﴾ إنْ جُعل مُطلقًا على نحوِ: فلانٌ يُعطي ويمنع كان المعنى ما قال: «مُحارَفون»، فيدخلُ المعنَيانِ فيه على البَدَلِ، وإن قُدّر متعلِّقه كان المعنى: محرُومونَ رزقَنا كما قدَّره القاضي[3].

قوله: (**مُحارَفُون**) المُحارَف: الممنوعُ من البَخْت.

---

(١) في الأصول الخطية: «أجلهم»، والمثبت من «الكشاف»، وهو الصواب.

(٢) ذكره الخطابي في «غريب الحديث» (١: ١٥٣)، ولم يُسنده، وعنه ذكره أصحابُ الغريب.

(٣) انظر: «أنوار التنزيل» (٥: ٢٩٠).

وقُرِئَ: (أئنّا).

[﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱلْمَآءَ ٱلَّذِى تَشْرَبُونَ * ءَأَنتُمْ أَنزَلْتُمُوهُ مِنَ ٱلْمُزْنِ أَمْ نَحْنُ ٱلْمُنزِلُونَ * لَوْ نَشَآءُ جَعَلْنَٰهُ أُجَاجًا فَلَوْلَا تَشْكُرُونَ﴾ ٦٨-٧٠]

﴿ٱلْمَآءَ ٱلَّذِى تَشْرَبُونَ﴾ يُريد: الماءَ العَذبَ الصَّالح للشُّرب. و﴿ٱلْمُزْنِ﴾ السَّحاب: الواحدةُ مُزنَةٌ. وقيل: هو السَّحابُ الأبيضُ خاصَّةً، وهو أعذبُ ماء.

﴿أُجَاجًا﴾ مِلْحًا زَعاقًا لا يُقدَرُ على شُرْبِه.

فإن قلتَ: لِمَ أُدخلتِ اللامُ على جوابِ ﴿لَوْ﴾ في قوله: ﴿لَجَعَلْنَٰهُ حُطَٰمًا﴾ [الواقعة: ٦٥] ونُزِعت منه هاهنا؟

قلت: إنّ ﴿لَوْ﴾ لما كانت داخلةً على جُملتين، معلَّقةً ثانيتُهما بالأولى، تَعلُّق الجزاءِ بالشَّرطِ، **ولم تكن مُخلصَةً للشَّرطِ** كـ«إنْ» و«لا» عاملة مثلها، وإنما سرى فيها معنى الشَّرط اتِّفاقًا من حيث إفادَتِها في مضمُوني جملتيها، أنّ الثاني امتَنع لامتناع الأوّل: افتقرت في جوابها إلى ما يُنصب علمًا على هذا التَّعلُّق، فزِيْدت هذه اللام لتكون عَلَمًا على ذلكَ، فإذا حُذِفت بعد «ما» صَارت عَلَمًا مشهورًا مَكانُه، **فَلأنَّ الشَّيء إذا عُلِمَ** وشُهِر موقِعُه وصارَ مألوفًا ومأنوسًا به: لم يبالَ بإسقاطِه عن اللَّفظ، استغناءً

قوله: (**وقرئ: «أئنّا»**) قرأ أبو بكر: بهمزتين مُخَفَّفتينِ، والباقون: بواحدةٍ مكسورةٍ(١).

قوله: (**ولم تكُن مُخلصَةً للشَّرْطِ**) كأن قيل: لأنَّ أمرَ الشَّرْطِ في «لو» تقديريٌّ، لأنَّ الشَّرطَ إنَّما هو توقيفُ أمرٍ على أمرٍ، وذلك إنَّما يتحقَّقُ في الاسْتِعجالِ، و«لو» للمُضيّ، فلا تكون شرطيّة تحقيقيةً.

قوله: (**فلأنَّ الشّيءَ إذا عُلِمَ**) قيل: هو جوابُ «إذا». وقلت: نعم، إذا قُدِّر محذوفٌ،

---

(١) «التيسير في القراءات السبع» ص١٣٢.

بمعرِفة السَّامِع. ألا ترى إلى ما يُحكى عن رؤبةَ أنه كان يقول: خيرٍ، لمن قال له: كيف أصبحتَ؟ فحَذف الجارّ لعلمِ كُلِّ أحدٍ بمكانِه، وتساوي حَالَي حَذْفِه وإثباته لشُهرة أمرِه. وناهيك بقول أوْس:

حَـتى إذا الكـلَّابُ قــالَ لها   كاليَـوْمِ مَطْلُـوبًا ولا طَلَبَا

وحَذْفِه «لم أرَ»! فإذنْ حَذْفها اختصارٌ لفظيٌّ وهي ثابتةٌ في المعنى، فاستوى الموضعان بلا فَرقٍ بينهما؛ **على أنْ تَقدُّمَ ذِكرِها** والمسافة قصيرةٌ مُغنٍ عن ذكرها ثانيةً ونائبٌ عنه. ويجوزُ أن يقال: إنّ هذه اللام مُفيدةٌ معنى التَّوكيد لا مَحالَة، فأدخلت في آية المَطْعُوم دونَ آيةِ المشروب، **للدَّلالة على أنَّ أمرَ المَطعُوم مُقدَّمٌ على أمرِ المشروبِ، وأنَّ الوعيدَ بِفَقْدِهِ أشدُّ** وأصعبُ، من قِبَل أنَّ المشروب إنَّما يُحتاج إليه تَبَعًا للمَطْعُوم.

لأنَّ التَّقديرَ: إذا حُذِفت بعدما صارت عَلَمًا فلا بأس به، لأنَّ الشَّيء إذا عُلِم وشُهِر موقِعُه لَم يبالَ بإسقاطِه.

قوله: (**حتَّى إذَا الكلّابُ**) البيت، المعنى: لم أر مطلوبًا مثل مطلوبٍ أراهُ اليوم، قُدِّمت الصِّفةُ وهي «مثل مطلوب» أراه اليومَ على الموصوفِ الذي هو «مطلوبًا»، فصارَ حالًا، ثمَّ حُذفتِ الصِّفةُ التي هي «أراهُ»، ثمَّ حُذِفَ موصُوفُها الذي هو «مطلوبٌ» ثمَّ وُضِع الكافُ موضِعَ المَثل فصارَ كما تَرى! قال: ذلك حينَ كان الثورُ الوحْشِيُّ يَجِدُّ في الهربِ من كلابِ الصَّيدِ، وهو الذي يُغري الكلبَ على الصَّيدِ، مُتعجِّبًا، أي: ما رأى ولا شاهدَ مطلوبًا مثل هذا الثَّورِ من شدَّةِ الفِرارِ، ولا طالبًا مثلَ هذا الكلّاب من شدَّةِ العَدْوِ. وطَلَبًا جمعُ طالبٍ، كخادمٍ وخَدَم.

قوله: (**على أنْ تَقدُّمَ ذِكرِها**) أي: ذكرِ اللام في قولِه: ﴿لَجَعَلْنَـٰهُ حُطَـٰمًا﴾.

قوله: (**للدَّلالةِ على أنَّ أمرَ المَطعُوم مُقدَّمٌ على أمرِ المَشْرُوب، وأنَّ الوعيدَ بفَقْده أشدُّ**) وقلت: ولذلك رتَّب على أمرِ المَطْعومِ[1] قولَهُ: ﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ ۞ إِنَّا لَمُغْرَمُونَ ۞ بَلْ نَحْنُ مَحْرُومُونَ﴾

---

(١) من قوله: «مقدَّم على» إلى هنا ساقط من نسخة (ح).

ألا ترى أنك إنَّما تَسقي ضيفَك بعد أن تُطعِمَه، ولو عَكَستَ قعدت تحتَ قولِ أبي العلاء:

وعلى أمرِ المشروبِ قولَهُ: ﴿فَلَوْلَا تَشْكُرُونَ﴾، والأوّل أدَلُّ على التَّوبيخِ والتَّعييرِ على كُفرانِ النِّعم، لمجيئهِ إخباريًّا مفصَّلًا فيه تصويرَ خَيْبَتهم وتحسُّرِهم.

روى الواحِديُّ عن أبي عَمرٍو والكِسائي: ﴿تَفَكَّهُونَ﴾: هو التَّلهف على ما فَات، ويقولون: إنَّا لمُغْرَمون، أي: إنَّا قد غرمنا الذي بَذَرنا، فذهبَ من غيرِ عوضٍ، بل نحن محرومُون ممّا كُنّا نطلبُه من الرَّيع في الزَّرْعِ[1].

وأما المعنى الثاني فتقريره: ﴿لَوْ نَشَآءُ جَعَلْنَٰهُ أُجَاجًا﴾، أي: شديدَ المُلوحةِ كما البحرُ، فهلا تشكرون أنْ جعلناهُ عَذْبًا؟

وأمَّا الراغب[2] بعدَ أنْ فسرَّ ﴿فَلَوْلَا تَشْكُرُونَ﴾ بهذا، فقد جعَلَه مقابلاً لقولِه: ﴿فَلَوْلَا تَذَكَّرُونَ﴾، حيثُ قال: إنَّما قدَّم قولَه: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱلْمَآءَ ٱلَّذِى تَشْرَبُونَ﴾، ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱلنَّارَ ٱلَّتِى تُورُونَ﴾، لأنَّ الأولى هو خلقُ الإنسانِ من نُطْفةٍ، والنَّعمةُ في ذلكَ قبل النِّعمة في الثلاثةِ التي بَعْدَها، فوجبَ تقدِيمُه، ثُمَّ بعده ما به قَوام الإنسانِ من فائدة الحرثِ، وهو الطَّعام الذي لا يستَغنِي عنه الجسدُ الحيُّ، وذلك الحبُّ الذي يُختبزُ، فيحتاجُ بعد حصولِه إلى حصولِ الماءِ فيُعجَنُ ثُمَّ إلى النَّارِ تعِدّه خُبزًا. فإن قيلَ: فقد قال في الأول: ﴿فَلَوْلَا تَذَكَّرُونَ﴾ وفي الثاني: ﴿فَلَوْلَا تَشْكُرُونَ﴾، فما الفائدةُ؟ قلنا: تنبيهٌ على البعثةِ والإعادةِ، فحمل على التَّذَكُّر ليتفكَّر في البدءِ، وليثبت الإعادةَ، وأمَّا ﴿فَلَوْلَا تَشْكُرُونَ﴾، فإنه بعدَ قولِه: ﴿لَوْ نَشَآءُ جَعَلْنَٰهُ أُجَاجًا﴾، أي: شديدَ المُلوحةِ كماء البحر، فلولا تشكرون أنْ جعلَه عذبًا؟ فكلُّ مكانٍ لاق به ما ذُكر. ذكره في «غُرر التأويل»[3].

وقلت: لو كان مُقابِلًا لقولِه: ﴿فَلَوْلَا تَذَكَّرُونَ﴾ لكانَ اللائقُ أنْ يُذكَر بعد ذكرِ النَّارِ على ما رتَّب الكلامَ.

---

(١) «الوسيط» (٤: ٢٣٨).

(٢) يعني: في «درة التنزيل»، وتقدم الكلام في نسبته إلى الراغب، وأن الأصح أنه للخطيب الإسكافي.

(٣) «درة التنزيل وغُرة التأويل» للخطيب الإسكافي (٣: ١٢٦٥-١٢٦٦).

إذَا سُقِيَتْ ضُيُوفُ النَّاسِ مَحْضًا سَقَوْا أَضْـــيافَهُمْ شَبِمـاً زُلَالًا

وسُقِي بعض العرب فقال: أنا لا أشربُ **إلا على ثَميلة**؛ ولهذا قُدِّمت آيةُ المطعومِ على آية المشروبِ.

[﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱلنَّارَ ٱلَّتِى تُورُونَ * ءَأَنتُمْ أَنشَأْتُمْ شَجَرَتَهَآ أَمْ نَحْنُ ٱلْمُنشِـُٔونَ * نَحْنُ جَعَلْنَٰهَا تَذْكِرَةً وَمَتَٰعًا لِّلْمُقْوِينَ * فَسَبِّحْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلْعَظِيمِ﴾ ٧١-٧٤]

﴿**تُورُونَ**﴾: **تَقدَحُونها** وتَسْتخرِجُونها من الزِّنادِ، والعَرَبُ تقدَحُ بعودين تَحُكُّ أحدَهما على الآخر، ويُسمُّون الأعلى: الزَّنْد، والأسفل: الزَّندة؛ شبَّهوهُما **بالفَحْلِ والطَّرُوقَة**.

قوله: (**إذا سُقِيَتْ ضُيوفُ النَّاسِ مَحْضًا**) البيت، محضًا، أي: خالصًا، والشَّبِمُ: الباردُ، والزُّلالُ: الصَّافي، يصفُ قومًا بالبُخلِ، ويقول: إذا سُقِيتِ الضُّيوفُ لبنًا محضًا خالِصًا، فإنَّهم يَسقُونَ أضْيافَهم الماءَ الصُّراحَ.

قوله: (**إلا على ثَمِيلة**) **الأساس**: وأنا لا أشربُ إلا على ثميلةٍ، وهي بقيةُ العَلَفِ في البَطنِ. وفي «النِّهايةِ»: أصلُ الثَّمِيلةِ: ما يبقَى في بطنِ الدَّابَّةِ من العَلفِ والماءِ، وما يَدَّخرُه الإنسانُ من طعامٍ أو غيرِه، وكُلُّ بقيةٍ ثَميلةٌ.

قوله: (﴿**تُورُونَ**﴾ **تقدُحونها**) **الرَّاغب**: وَرَى الزَّنْدُ يرى وَرْيًا، إذا خَرَجت نارُهُ، وأصلُه أن تخرج النَّار من وراءِ المِقْدَحِ، كأنَّما تُصُوِّر كُمونُها فيهِ، قال:

كَكُمــونِ النَّـــار في حَجَــرِهْ

ويقال: فلانٌ وارِي الزَّنْد إن كان مُنجحًا، وكَابِي الزَّنْد إذا كان مُخْفِقًا[1].

قوله: (**بالفَحْل والطَّرُوقَة**) **الجَوْهريُّ**: طَرُوقَةُ الفحلِ: أنثاهُ، يُقال: ناقةٌ طَرُوقَةُ الفَحلِ: التي بَلغتْ أنْ يضرِبَها الفحلُ، ووجهُ الشَّبهِ ما في كُلٍّ من الزَّنْدِ والزَّندةِ من كُمونِ قُدرةِ الله تعالى، كأنَّها طالبةٌ من صاحِبتها اللِّقاحَ الذي هو الاقْتِداحُ لِتَوخي النَّتِيجةِ.

---

(١) «مفردات القرآن» ص٨٦٧.

﴿شَجَرَتَهَآ﴾ الّتي منها الزِّنادُ، ﴿تَذۡكِرَةٗ﴾ تذكيرًا لنارِ جهنَّم، حيث علَّقنا بها أسبابَ المعايشِ كلِّها، وعمَّمنا بالحَاجةِ إليها البَلوى، لتكونَ حَاضِرةً للنّاسِ يَنظُرون إليها، ويذكرون ما أُوعِدوا به. أو جَعَلناها **تذكرةً وأُنموذجًا** من جهنَّم، لِمَا روي عن رسول الله ﷺ: «**نارُكم هذه** الَّتي يَوقِدُ بنو آدمَ جُزءٌ من سبعينَ جُزءًا من حرِّ جهنَّم».

﴿وَمَتَٰعٗا﴾ ومَنْفعةً ﴿لِّلۡمُقۡوِينَ﴾ للَّذين ينزِلُون القَواءَ وهي القَفْر. **أو للذين خَلتْ بُطونُهم أو مَزاوِدهم من الطَّعامِ**. يقال: أقويتُ من أيامٍ، أي لم آكلْ شيئًا.

قوله: (**تَذكرةً وأُنمُوذَجًا**) ﴿تَذۡكِرَةٗ﴾: على التَّفسيرِ الثَّاني من التَّذكيرِ والموعِظَةِ، وعلى الأولِ من الذِّكْرِ نقيضِ النِّسيانِ.

قوله: (**نارُكم هذه**) الحديثُ من رِواية البُخارِيِّ ومُسلِمٍ ومالكٍ والتِّرمِذيِّ عن أبي هريرة: «نَارُكم هذه التي تُوقِدونَ جُزءٌ من سبعينَ جُزءًا من نارِ جهنَّم»[1]. الحديث.

قوله: (**أو للذين خَلَتْ بُطونُهم أو مَزاوِدُهُم من الطَّعام**) هذا لا طائل تحته! قال الواحِديُّ: المُقْوِي: الذي يَنْزِلُ بالقَواءِ، وهي الأرضُ الخاليةُ، أي: ينْتفِعُ بها أهـلُ البوادِي والأسفارُ، ومنفعتُهم بها أكثرُ من منفعةِ المُقيم، لأنَّهم يُوقِدُونَها ليلًا لتهربَ السِّباعُ، ويَهتدِيَ بها الضَّالُّ.

وقـال عكـرمةُ ومجـاهدٌ: المُقْوِين: المُستَمتِعينَ بها من النَّـاس أجمعين؛ المُسَافِرين والحَاضِرين، يَسْتضِيئون بها في الظُّلْمةِ، ويصْطَلون من البردِ، وينتَفِعون بها في الطَبخِ والخَبْزِ، وعلى هذا القول: المُقوِي من الأضدادِ، يقال للفقير: مُقْوٍ لخلوِّه من المال، والغَنِيُّ: مقوٍ لقُوَّتِه على ما يُريد، يقال: أقوى الرجلُ: إذا صارَ إلى حالِ القُوَّةِ، والمعنى: متاعًا للأغنياء والفُقراءِ لأنَّه لا غنىً لأحدٍ عنها.

ولمّا ذكر الله تعالى ما يدلُّ على توحيدِه، وما أنْعَم به عليهم، قال: ﴿فَسَبِّحۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلۡعَظِيمِ﴾، أي: فنزِّه اللهَ ممَّا يقولون في وصفِه.

---

(١) البُخاري (٣٢٦٥) ومسلم (٢٨٤٣) والتِّرمِذي (٢٥٨٩) ومالك (١٨٠٤).

﴿فَسَبِّحْ بِٱسْمِ رَبِّكَ﴾ **فأحدِث** التَّسبيحَ بذكرِ اسمِ ربِّك، **أو أرادَ بـ«الاسم»: الذِّكر،** أي: بذكرِ ربِّك. و﴿ٱلْعَظِيمِ﴾ صفةٌ للمضافِ أو للمضافِ إليه.

والمعنى: أنَّه لما ذكر ما دلَّ على قُدرتِه وإنعامِه على عبادِه قال: فأحدِثِ التَّسبيحَ،

قوله: (**فأحدث**) قيل: إنَّما قال: أحْدِثْ لأنَّه ﷺ كانَ مشتغِلًا بالتَّسبيحِ غيرَ معرضٍ عنه، والمراد بالإحداث: الاستمرارُ.

وقلت: هذا عكسُ ما يقتَضِيه لفظُ الإحداث، ولكنَّ المراد: إذا أحطتَ بها ذُكر لك من بيانِ القدرةِ الكاملةِ، وبها أنعَمَ به على الخلقِ، فجدِّد التَّسبيح لذلك تنزيهًا لجلالةِ شأنِه أو تعجُّبًا من كُفرانِ إنعامِه، أو شكرًا على ما أولاهُ من إحسانِه.

وبيانُه: أنَّ لفظَ التَّسبيحِ من حيثُ وضعِهِ بإزاء التَّنزيهِ عن النَّقائِصِ وعمَّا يصفُه الجاهلون تنزيهٌ، ولمّا كان وُرودُ هذا الكلام في الرَّدِّ على منكرِي الحشرِ والنَّشرِ، ومُنكرُه منكرٌ لقُدرتِه الكاملةِ وعلمِه الشَّاملِ، ومكذِّبٌ لِما نصَّ ووعَدَ وأوْعَد، على ما ورد في الحديث القدسي(١): «كذَّبني ابنُ آدمَ...» إلى «أن يُعيدَني كما بدأني». كان تنزيهًا عما يقولُ الظَّالمون.

ومن حيثُ المفهومِ والاستعمالِ وأنَّهم يسبِّحُون الله عند رؤيةِ كلِّ عجيبٍ من صنائعِهِ كان كلمةَ تَعجيبٍ، وما يُتعجَّب منه في هذا المقامِ: إمَّا تقريرُ خلقِ الإنسانِ من ماءٍ مهينٍ، وإخراجُ الزَّرْعِ من ماءِ المُزْنِ، ووَرْيُ النَّارِ من الزَّندِ، وإمَّا غَمطهم هذه النِّعمَ الجسيمةَ والأياديَ الظاهرة، ومن حيثُ النَّظر إلى كونِه ذِكرًا لله عزَّ وجل ووصفًا له بالجلالِ والعَظَمةِ والملكوتِ بعد عدِّ النِّعم المُتكاثِرةِ، كان حمدًا له وشكرًا لأياديه. والله أعلم.

قولـه: (**أو أرادَ «بالاسم»: الذِّكر**) عن بعضِهم: البـاءُ سَببيَّةٌ لا صِلـةٌ ولا زائـدةٌ، وحاصِلهُ: إمَّا إضمارٌ أو مجازٌ.

وقلتُ: تقديره: نَزِّهِ الله إمَّا بواسِطةِ ذكرِ اسمِه تعالى، أو بواسطةِ ذكرِه، ويَجوزُ أن يُجرى على ظاهرِه من غيرِ إضمارٍ ولا مجازٍ، قالوا في قولِه تعالى: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١]:

---

(١) رواه البخاري (٤٤٨٢) وغيره.

وهو أن يقول: سبحانَ الله، إمّا تنزيهًا له عما يقول الظّالمون الذين يَجْحَدونَ وحْدانيَّته ويَكفُرون نعمتَه، وإمَّا تعَجُّبًا من أمرِهم في غَمْط آلائِه وأياديه الظَّاهرة، وإمَّا شكرًا لله على النِّعم التي عدَّها ونبَّه عليها.

[﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ * وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوۡ تَعۡلَمُونَ عَظِيمٌ * إِنَّهُۥ لَقُرۡءَانٌ كَرِيمٌ * فِي كِتَٰبٍ مَّكۡنُونٍ * لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلۡمُطَهَّرُونَ * تَنزِيلٌ مِّن رَّبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ ٧٥-٨٠]

﴿فَلَآ أُقۡسِمُ﴾ معناه: فأُقسمُ. و«لا» مزيدةٌ مؤكِّدة مثلُها في قوله: ﴿لِّئَلَّا يَعۡلَمَ أَهۡلُ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ [الحديد: ٢٩]. وقرأ الحسَن: (**فَلَأُقْسِمُ**)، ومعناه: **فَلَأَنا أُقسِم**، اللام لامُ الابتداءِ دخلت على جملةٍ من مبتدأ وخبر، وهي: أنا أُقسِم، كقولك: «لَزَيدٌ منطلقٌ» ثُمَّ حُذِف المبتدأ، ولا يَصحّ أن تكونَ اللامُ لامَ القسم لأمرين، أحدُهما: أنَّ حقَّها أن تُقْرَن بها النُّون المؤكِّدةِ، والإخْلالُ بها ضَعيفٌ قَبيحٌ. والثَّاني: أنَّ «لأفعلن» في جوابِ القسم للاستقبالِ، **وفعلُ القَسم يجبُ أن يكون للحالِ**.

كَما يجبُ تنزيهُ ذاتِه وصفاتِه تَعالى عن النَّقائِصِ، يجبُ تنزيهُ الألفاظِ الموضُوعةِ لها عن سُوءِ الأدبِ، وهذا أبلغُ، لما يَلزمُ ذلك بالطَّريقِ الأوّلي على سبيلِ الكِنايةِ الرَّمزِيَّة.

[قوله:] ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ﴾، «لا» زائدة، ويجوزُ أن يكون ردًّا لما يقُوله الكافرُ في القرآنِ؛ من أنَّه سحرٌ وشِعرٌ وكَهانةٌ، ثُمَّ استأْنفَ القَسَمَ على أنَّه قرآنٌ كريمٌ. تَمَّ كلامُ الواحِديِّ رحمه الله تعالى[1].

قوله: (**«فَلَأُقْسِمُ»، ومعناه: فَلَأَنا أُقسِمُ**) إنَّما قدَّرَ المبتدأَ لأنَّ لام الابتداءِ لا تدخُل على الجُملةِ الفعليَّةِ.

قوله: (**وفعلُ القَسمِ يجبُ أنْ يكونَ للحالِ**) قال ابنُ جِنِّي: «لأقسِمُ» قراءةُ الحسنِ والثَّقفيّ أي: لَأَنا أقسِمُ؛ فإنَّ جميعَ ما في القرآنِ من الإقسامِ إنَّما هو على حاضِرِ الحالِ، لا

---

(١) «الوسيط» (٤: ٢٣٨-٢٣٩). وهذه الفقرة في الأصول قبل فقرة: «قوله: فأحدِثْ» السابقة، وموضعُها هنا.

﴿بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ﴾ بمَساقِطِها ومغَاربِها، ولعلَّ لله تعالى في آخرِ اللَّيل إذا انحطَّتِ النُّجومُ إلى المغربِ أفعالًا مخْصُوصةً عظيمةً، أو للملائكةِ عباداتٍ موصوفةً، أو لأنَّه وقتُ قيامِ المُتهجِّدين والمُبتَهِلين إليهِ مِن عِبادِه الصَّالحين، ونُزولِ الرَّحمة والرِّضوان عليهم؛ فلذلك أقسمَ بمواقِعها، واستَعظَمَ ذلك بقوله: ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ

على وعدِ الإِقسام، نعم لو أُريدَ الفعلُ المستقبلُ لَزمتْ فيه النونُ، فقيل: لأُقْسِمنَّ، وحذفُها ضعيفٌ جدًّا[١].

قوله: (ولعلَّ لله تعالى في آخرِ الليلِ، إذا انْحطَّتِ النُّجُومُ إلى المغربِ، أفعالًا مخصوصةً عظيمةً)، وقلتُ: ولذلكَ وردَ عن الصَّادِقِ المَصْدُوقِ: «ينزلُ ربُّنا كلَّ ليلةٍ إلى سَماءِ الدُّنيا، حين يَبْقَى ثلثُ الليلِ الآخِرُ، فيقولُ: من يَدْعُوني فأستَجيبَ لَهُ، من يَسألُني فأُعطِيَه، مَنْ يَستَغفِرُني فأَغْفِرَ لهُ». أخرجَهُ البُخَاريُّ ومُسلمٌ عن أبي هُريرةَ[٢].

وروى التِّرمذيُّ عن أبي أُمامَةَ: قيل: يا رسولَ الله أيُّ الدُّعاءِ أَسْمعُ؟ قال: «جَوفَ الليلِ الآخِرِ، ودُبُرَ الصَّلواتِ المَكْتُوباتِ»[٣].

قال صاحبُ «الجامِع»: النُّزُولُ والصُّعُودُ والحركةُ والسُّكُونُ من صفاتِ الأجسامِ، والله تَعالى يتقدَّسُ عن ذلك، والمُرادُ بِهِ نُزولُ الرَّحمةِ والألْطافِ الإلهيةِ، وقُربها من العبادِ وتخصيصُهُ لها بالثُّلثِ الآخِرِ من اللَّيلِ، لأنَّ ذلكَ وقتُ التَّهجُّدِ وقيامِ الليلِ، وغفلةِ النَّاسِ عمَّن يتعرَّضُ لِنَفحَاتِ رحمةِ الله تعالى، وعند ذلك تكونُ النِّيةُ خالصةً، والرَّغبةُ إلى الله تعالى مُوفَّرة، فهو مَظنَّةُ القَبُولِ والإِجَابةِ[٤].

---

(١) «المحتسب» (٢: ٣٠٩).

(٢) البُخاري (١١٤٥)، ومُسلمٌ (٧٥٨).

(٣) الترمذي (٣٤٩٩) وقال: هذا حديثٌ حسنٌ.

(٤) «جامع الأصول من أحاديث الرسول» (٤: ١٤١).

وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله حاكيًا مذاهب العلماء في النّزول في «فتح الباري» (٣: ٣٠): ومنهم من أجراه على ما ورد مؤمنًا به على طريق الإجمال، منزِّهًا اللهَ تعالى عن الكيفيَّة والتَّشبيه، وهم جمهورُ السَّلفِ، ونقله البَيْهقيُّ وغيره عن الأئمة الأربعة والسُّفيانَين والحمّادَين والأوزاعي والليثِ وغيرهم.

﴿تَعۡلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ أو أرادَ بمواقِعها: منازِلَها ومَسايرها، ولهُ تعالى في ذلك من الدَّليل على عَظيم القُدرةِ والحِكمةِ ما لا يُحيطُ به الوصفُ. وقوله: ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوۡ تَعۡلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ **اعْتِراضٌ في اعْتراض**؛ لأنه اعترَض به بين القَسَمِ والمُقسَمِ عليه، وهو قوله: ﴿إِنَّهُۥ لَقُرۡءَانٌ كَرِيمٌ﴾ واعترَض بـ﴿لَّوۡ تَعۡلَمُونَ﴾ بين الموصوفِ وصِفتِه.

وقيل: مواقَعُ النُّجُومِ: أوقاتُ وقوعِ نُجُومِ القرآنِ، أي: أوقاتُ نزولِها.

﴿كَرِيمٌ﴾ **حَسَنٌ مَرْضيٌّ في جنسِه** من الكُتب، **أو نفَّاعٌ جَمُّ المَنافِع**، أو كريمٌ على الله.

﴿فِي كِتَٰبٖ مَّكۡنُونٖ﴾ مصونٍ من غير المُقَرَّبين من الملائكة، لا يطَّلِعُ عليه من سَواهُم، وهم المطهَّرُون من جميعِ الأدْناسِ، أدناسِ الذُّنوبِ وما سِواها: إن جعلتَ الجملةَ صفةً لِـ﴿كِتَٰبٖ مَّكۡنُونٖ﴾ وهو اللَّوحُ. **وإن جَعَلتَه صفةً للقرآنِ؛ فالمعنى: لا يَنْبَغي أنْ يمسَّه إلا من هُو على الطَّهارة** من النَّاس، يعني مسَّ المكتوبِ منه، ومن النَّاس من حَمله

قوله: (**اعْتِراضٌ في اعْتِراضٍ**) فإنَّ قولَه: ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ عَظِيمٌ﴾، اعْتِراضٌ بين القَسَمِ وجوابِه مُقرِّرٌ للتَّوكيدِ، وتعظيمٌ للمحلوف بِهِ، وقوله: ﴿لَّوۡ تَعۡلَمُونَ﴾ اعتراضٌ بين الصِّفةِ والمَوصُوفِ توكيدٌ لذلك التَّعْظِيمِ، أي: لو علمَ ذلك لوفَّى حقَّه من التَّعظِيمِ.

قوله: (﴿كَرِيمٌ﴾ **حَسَنٌ مَرضِيٌّ في جِنسِه**) هذا على أنَّ الكريمَ صفةٌ لكلِّ ما يُرضَى ويُحمَدُ في بابِه، كقوله تعالى: ﴿مِن كُلِّ زَوۡجٖ كَرِيمٍ﴾ [الشعراء: ٧].

وقوله: (**أو نفَّاعٌ جَمُّ المنافع**) هذا على أنْ يُستَعارَ الكريمُ ممَّن يقومُ به الكريمُ من ذَوِي العُقولِ لغيرِهم، وقوله: «أو كريمٌ على الله»، هذا على أنَّ مُتعلِّقَ ﴿كَرِيمٍ﴾ محذوفٌ.

قوله: (**وإن جعلتَهُ صفةً للقرآنِ فالمعنى: لا ينبغي أنْ يمسَّه إلا من هو على الطَّهارةِ**)، وكيفيَّةُ الاسْتِدلالِ على هذا المطلوبِ: هو أنَّه تعالى لمَّا أقسَم على أنّ القرآن في نفسِه كريمٌ مرضيٌّ في جنسِه، ثُمَّ وصفَه بأنَّه بمنزلةٍ عظيمةٍ عنده، حيثُ صانَه عن كُلِّ وصْمةٍ ونَقِيصَةٍ،

على القِراءةِ أيضًا، وعن ابن عمر: أحبُّ إليَّ أن لا يَقرأ إلا وهو طاهرٌ، وعن ابن عبّاس في رواية أنهُ كان يُبيحُ القِراءة للجُنبِ........

ثم أَتْبعَ الكُلَّ بقولِه: ﴿تَنزِيلٌ مِّن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، أي: مالكِ السَّماواتِ والأرضين، ووسَّطَ بينَهما قولَه: ﴿لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ﴾، دلَّ على أنَّ هذهِ الصِّفاتِ ثابتةٌ له ذاتِيَّةٌ، ومن شأنِه أن يكونَ كذلك، ولا ينبغي غيرُ ذلك، وعليه ما وَردَ: «المُسلمُ أخو المُسلمِ؛ لا يَظْلِمُه» الحديث(١).

فهو إخبارٌ في معنى الأمرِ كما في قوله: ﴿ٱلزَّانِى لَا يَنكِحُ إِلَّا زَانِيَةً﴾ [النور: ٣]، والمعنى على الوجهِ الأوَّلِ: إنَّ هذا الكتابَ كريمٌ على الله تعالى، ومن كرمِه أنَّه أثبتَه عندَه في اللَّوحِ المحفوظِ وعَظَّم شأنَه بأنْ حكَم أنْ لا يمَسَّهُ إلا الملائكةُ المقرَّبونَ، وصانَه عن غيرِ المُقرَّبين، فيجبُ أنْ يكونَ حكمُهُ عندَ النَّاسِ كذلك، بناءً على أنَّ ترتُّبَ الحُكمِ على الوصْفِ المُناسبِ مُشْعِرٌ بالعِلِّيّة، لأنّ مساقَ الكلام لِتَعظيم شأنِ القرآنَ، وعلى كرمِهِ وردَ الإِقسامُ، ومجيءُ ذِكر الكتابِ المكنونِ تابعٌ لذكرِه، يدلُّ عليه قولُه: ﴿أَفَبِهَٰذَا ٱلْحَدِيثِ أَنتُم مُّدْهِنُونَ﴾، أي: بمثلِ هذا العَظِيمِ الشَّأنِ، الموصوفِ بصِفَاتِ الكمالِ أنتُم مُتهاونون؟

رُوِّينا عن الإمامِ مالكٍ عن عبدالله بن أبي بكر بن عَمرو بن حَزْم قال: إنَّ في الكتابِ الّذي كتبَه رسولُ الله ﷺ لعَمْروِ بن حَزمٍ: «أن لا يمسَّ القرآنَ إلا طاهرٌ»(٢)، وقال مالك: لم يُكره ذلك لأنه يُدَنسه الأيدي، وإنما كَرِهَ ذلك إكرامًا للمصحف بأن يحمله غير طاهر، وأحسن ما سمعتُ في معنى هذه الآية أنها بمنزلة قوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهَا تَذْكِرَةٌ * فَمَن شَآءَ ذَكَرَهُۥ * فِى صُحُفٍ مُّكَرَّمَةٍ * مَّرْفُوعَةٍ مُّطَهَّرَةٍۭ * بِأَيْدِى سَفَرَةٍ * كِرَامٍۭ بَرَرَةٍ﴾ [عبس: ١١-١٦](٣).

وعن الدَّارِمي عن عبدالله بن عَمرٍو أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «القرآنُ أحبُّ إلى الله من السَّماواتِ والأرضِ ومن فِيهنَّ»(٤).

(١) الحديث رواه البخاري (٢٤٤٢)، ومسلم (٢٥٨٠).

(٢) «الموطأ» (١: ١٦٥) رقم (٦٩).

(٣) من قوله: «قال مالك» إلى هنا سقط من (ح) و(ف) وأثبته من (ط).

(٤) الدارمي في «السنن» (٢: ٤٤١) رقم (٣٤٢١).

ونحوُه قول رسول الله ﷺ: «المُسلمُ أخـو المُسلم لا يَظْلمه ولا يُسْلِمه» أي: لا ينبَغي لـه أن يظْلِمه أو يُسْلِمُه.

وقرئ: ﴿المُتطَهِّرون﴾، و(المُطَّهَّرون) بالإدغام. و(المُطْهَرون)، من: أطهَرَه بمعنى طهَّره، و(المُطَهِّرون) بمعنى: يُطهِّرُون أنفسَهم أو غيرَهم بالاستغفار لهم.

والوحي الذي ينزلونه ﴿تَنزِيلٌ﴾ صفةٌ رابعة للقرآنِ، أي: منزلٌ من ربِّ العالمين، أو وصفٌ بالمصدرِ؛ لأنه نزل نُجومًا من بين سائِر كُتب الله تعالى، فكأنَّه في نفسه تنزيلٌ؛ ولذلك جَرى مجَرى بعضِ أسمائِه، فقيل: جاء في التَّنزيل كذا، ونطقَ به التَّنزيلُ. أو هو تنزيلٌ على حَذْف المبتدأ، وقُرِئَ: (تنزيلًا) على: نُزِّل تنزيلًا.

[﴿أَفَبِهَٰذَا ٱلْحَدِيثِ أَنتُم مُّدْهِنُونَ ۞ وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾ ٨١-٨٢]

﴿أَفَبِهَٰذَا ٱلْحَدِيثِ﴾ يعني القُرآنَ ﴿أَنتُم مُّدْهِنُونَ﴾ أي: مُتَهاوِنُون به، **كمَن يُدْهِنُ في الأمرِ، أي: يَلينُ جانبُه** ولا يتصلَّب فيه تَهاونًا به ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾ على حذفِ المُضاف، يعني: وتجعلون شكرَ رزقكم التَّكذيب، أي: وضعتُم التَّكذيب موضعَ الشُّكر. وقرأ عليٌّ رضي الله عنه: (وتجعلونَ شُكْرَكم أنكم تُكذِّبون) وقيل: هي قراءةُ رسول الله ﷺ، والمعنى: وتجعلونَ شُكْرَكُم لنِعْمةِ القرآنِ أنكم تُكذِّبون بِه.

قوله: **(ونحوُه)** أي: نحوُه في الأسْلوبِ، وأنَّ المرادَ بقولِه: ﴿لَّا يَمَسُّهُۥٓ﴾: لا ينبغِي أن يمسَّهُ، والحديثُ من روايةِ البُخَاريِّ ومُسْلِمٍ وأبي دَاود والتِّرْمذيِّ عن أبي هُريرة[١]، مضى تمامُه في الحُجراتِ. «لا يُسلِمُهُ»، أي: لا يَخْذلُه ولا يتركُه بيدِ العدوِّ. **الجوهري**: أسلمه: أي خذله.

قوله: **(كمَن يُدْهِنُ في الأمر، أي: يَلينُ جَانِبُهُ) الرَّاغبُ**: الإدْهَان في الأصل مثل التّدهين، لكن جُعِل عبارةً عن المُدَاراةِ والمُلايَنةِ وتركَ الجَدِّ، كما جُعِل التَّقريد، وهو نزعُ القُرادِ عن البَعِيرِ، عبارةً عن ذلِك[٢].

(١) مضى تخريجه في الصفحة السابقة.

(٢) «مفردات القرآن» ص ٣٢٠

وقيل: **نزلت في الأنواء** ونَسَبتِهِم السُّقْيا إليها. والرِّزْق: المطر، يعني: وتجعلونَ شكَر ما يرزُقكم الله من الغَيثِ أنكم تُكذِّبون بكونِه من الله، حيثُ تنسِبونَه إلى النُّجومِ. وقُرِئ: (تَكذِبون) وهو قولهم في القرآنِ: شعرٌ وسِحرٌ وافتراءٌ. وفي المطرِ: هو من الأنواءِ، ولأنَّ كُلَّ مكذِّبٍ بالحقِّ كاذبٌ.

[﴿فَلَوْلَآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلْحُلْقُومَ * وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ * وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ وَلَٰكِن لَّا تُبْصِرُونَ * فَلَوْلَآ إِن كُنتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ * تَرْجِعُونَهَآ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ * فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ * فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّتُ نَعِيمٍ * وَأَمَّآ إِن كَانَ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلْيَمِينِ * فَسَلَٰمٌ لَّكَ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلْيَمِينِ * وَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُكَذِّبِينَ ٱلضَّآلِّينَ * فَنُزُلٌ مِّنْ حَمِيمٍ * وَتَصْلِيَةُ جَحِيمٍ * إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ حَقُّ ٱلْيَقِينِ * فَسَبِّحْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلْعَظِيمِ﴾ ٨٣-٩٦]

ترتيبُ الآية: فلولا تَرْجِعونَها إذا بَلَغتِ الحُلقومَ إنْ كُنتم غيرَ مَدِينين. ﴿فَلَوْلَآ﴾ **الثَّانية مُكرَّرةٌ للتَّوكيدِ**، ....

قوله: (**وقيلَ: نَزلت في الأنواء**) عن التِّرمذيِّ عن علي رضي الله عنه قالَ: قال رسولُ الله ﷺ: ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾، قال: «شُكرَكُم؛ تقولون: مُطِرنا بِنَوءِ كَذا وكَذا، وبِنَجْمِ كَذا وكَذا»(١)، وعن البُخاريِّ ومُسلِمٍ ومالكٍ وأبي داودَ والنَّسائيِّ عن زيدِ ابن خالدٍ قال: صلّى بِنَا رسولُ الله ﷺ صلاةَ الصُّبحِ بالحُديْبيَة، في إِثْرِ سماءٍ كانت من الليلِ، فلمّا انْصَرَفَ أقبلَ على النَّاسِ، فقال: «هل تَدْرُونَ ماذا قالَ ربُّكم؟» قالوا: الله ورسولُه أعلمُ، قال: «قد أصبحَ من عِبادِي مؤمنٌ بِي وكافِرٌ، فأمَّا من قالَ: مُطِرنَا بفضلِ الله ورحمتِه، فذلكَ مؤمنٌ بي كافرٌ بالكواكبِ، وأمَّا من قَال: مُطِرنَا بنوءِ كَذا وكَذا، فذاكَ كافرٌ بِي مُؤمنٌ بالكَواكبِ»(٢). وتفسيرُ النَّوءِ قد ذكرناه فيما سبق.

قوله: (﴿فَلَوْلَآ﴾ **الثَّانيةُ مكرَّرةٌ للتَّوكيدِ**) قال أبو البقاء: ﴿تَرْجِعُونَهَآ﴾ جوابُ «لولا»

(١) التِّرمذي (٣٢٩٥) وقال: هذا حديثٌ حسن غريبٌ صحيحٌ.

(٢) البخاري (٨٤٦) ومسلم (٧١) ومالك في «الموطأ» (٤٥١)، وأبو داود (٣٩٠٦) والنسائي (١٨٣٣).

....

الأولى، وأغنَى ذلك عن جوابِ الثَّانِية، وقيل: عكسُ ذلكَ، وقيل: «لولا» الثانية تكرير»[١].

وقيل: ﴿إِن كُنتُمْ﴾: شرطٌ دخل على شرطٍ، فيكونُ الثاني مقدّمًا في التَّقديرِ، أي: إنْ كُنتم صَادِقين، إن كُنتم غيرَ مملُوكين، فأَرجِعُوا أرْوَاحكَم إلى أبْدانِكم ممتَنعينَ عن الموتِ.

والمصنفُ جعلَ الشَّرطَ الأوَّلَ الأصلَ على ما عليهِ الظَّاهرُ ،حيثُ قدَّر: «إنْ لم يكن ثمَّ قابضٌ، وكنتم صَادِقين في تَعْطِيلكُم»، فعطفَ الثاني عليه لِيُؤذِنَ بأنَّ الشرطَ الثَّانِي كالبيانِ والتوكيد للأوَّلِ، فيكونُ أصلُ الكلامِ على تقديرِه: فهلّا إذا بلَغَت روحُ المُحتَضَر حُلقومَه، يا أهلَ البيت، تَرجِعُونها إلى مَقامِها إنْ كُنتم صَادقين، أنَّكُم غيرُ مَربُوبين، بل مُهملُون مُعطَّلُون، ثمَّ قرن بقولـه: ﴿بَلَغَتِ ٱلْحُلْقُومَ﴾، قولـه: ﴿وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ﴾ حالًا لتتَمِيم[٢] معنَى العَجْزِ عن القُدرةِ على الرَّجْعِ مع كونِهم حاضِرينَ ناظِرينَ، ثمَّ قرَنَ به: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ وَلَٰكِن لَّا تُبْصِرُونَ﴾ حالًا أخرى لتَتْمِيم معنى أنَّ قُربَهم لا ينفعُ وأنَّهم غيرُ قادِرينَ على الرَّجعِ، وقَدَّم أحدَ الشَّرطَينِ على جوابِ «لولا» للاهتمامِ كما ترى.

وأمَّا الواحِـديُّ فلخَّصَ المعنى وقَال: إنْ كان الأمـرُ كما تقُولون: إنَّـه لا بعثَ ولا حسابَ ولا جزاءَ، ولا إلهَ يحاسبُ ويُجازي، فهلا ترُدُّونَ نَفْسَ من يَعِزُّ عليكُمْ إذا بلغتِ الحُلقومَ؟ وإذا لم يُمكِنُكم ذلك بوجهٍ فاعْلَموا أنَّ الأمرَ إلى غيرِكم، وهو الله تَعالى، ثُمَّ ذكرَ طبقاتِ الخَلقِ عندَ الموتِ بقوله: ﴿فَأَمَّآ إِن كَانَ﴾ الذي بلغتْ رُوحُه الحُلقومَ ﴿مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ﴾ عند الله، فله روحٌ إلى قوله: ﴿وَأَمَّآ إِن كَانَ﴾ أي: المُتوفّى ﴿مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلْيَمِينِ﴾، ﴿وَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُكَذِّبِينَ﴾: أي بالبعث، ﴿فَنُزُلٌ﴾، أي: فنزلُه ﴿مِّنْ حَمِيمٍ﴾[٣].

وقلت: النَّظمُ يساعدُ هذَا القولْ، لكن إنَّما يتمُّ إذا قُلنا: إن المُنكرِين للبعثِ، ما أنكَرُوه بِطَريقِ إيرادِ الشُّبَهِ كالدَّهريَّةِ والطَّبيعيِّينَ، بل لأنَّه ألهاهُمُ التَّنعُّمُ في الدُّنيا، والتَّرفُ بلذَّاتِها

---

(١) «إملاء ما من به الرحمن» (٢: ٢٥٤).

(٢) من قوله: «معنى العجز» إلى هنا ساقط من (ح).

(٣) «الوسيط» (٤: ٢٤١-٢٤٢).

والضَّميرُ في ﴿ تَرْجِعُونَهَآ ﴾ للنَّفس وهي الـرُّوحُ، وفي ﴿أَقْرَبُ إِلَيْهِ﴾ للمُحتضَر ﴿غَيْرَ مَدِينِينَ﴾ غير مَرْبُوبين، من دان السُّلطانُ الرعية، **إذا ساسَهم**. ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ ﴾ يا أهلَ الميِّت، بقُدْرتِنا وعِلْمنا، أو بملائِكة الموتِ.

والمعنى: إنَّكم في جُحودِكم أفعالَ الله تعالى وآياتِه في كلِّ شيءٍ، إن أنزل عليكم كتابًا مُعْجزًا قلتم: سِحرٌ وافتراءٌ، وإن أرسلَ إليكم رسولًا قُلتم: ساحرٌ كذّاب، وإنْ رزَقكم مطرًا يُحييكم به قُلتم: صدقَ نـوءُ كـذا، على مذهبٍ يؤدِّي إلى الإهمالِ

عن التَّزوُّدِ لدارِ الجزاءِ، بدليلِ قوله: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا قَبْلَ ذَٰلِكَ مُتْرَفِينَ * وَكَانُوا يُصِرُّونَ عَلَى الْحِنثِ الْعَظِيمِ ﴾، أي: يحلِفُون ويُصِرُّون عليه أنْ لا بعثَ ولا حسابَ، ويقولون: نحنُ الآن نستوفي لذاتِنا من الدُّنيا، كقوله تعالى: ﴿بَلْ يُرِيدُ الْإِنسَانُ لِيَفْجُرَ أَمَامَهُ﴾ [القيامة: ٥] أي: لِيَدومَ على فُجُورِه فيما بين يَدَيه من الأوقاتِ لا تُنْزَعُ عنهُ.

وفي كلامِ المُصنِّف: «إنَّكم في جُحودِكم.... على مذهبٍ يؤدي إلى الإهمالِ والتَّعْطِيل» إشعارٌ بهذا المعنى. فالفاءُ في قولِه: ﴿فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلْقُومَ﴾ مُسبَّبة عمَّا قبلها، وكذا الفاء في: ﴿أَفَبِهَٰذَا الْحَدِيثِ﴾، وفي: ﴿فَلَا أُقْسِمُ﴾، وهلُمَّ جرًّا إلى الفاءاتِ المُصدَّرات بهمزةِ الإنكار في: ﴿ أَفَرَءَيْتُم﴾ و﴿ أَفَرَءَيْتُم﴾ إلى أن يَتَّصِلَ بقوله: ﴿ كَانُوا قَبْلَ ذَٰلِكَ مُتْرَفِينَ ﴾، فلما وُبِّخُوا على قولِهم: ﴿أَئِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَإِنَّا لَمَبْعُوثُونَ ﴾، وهُدِم باطلُهم بأنواعِ من البراهين القَاطعة وعُدّ قبائِحُهم، قيل لهم: ﴿فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلْقُومَ * وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ ﴾، يعني: إنْ كان الأمر كما تقولون: إنَّه لا بَعْثَ ولا حسابَ ولا جزاءَ، ونحن الآن طيِّبون، فهلّا تَرُدّون نفْسَ مَن يعزُّ عليكم إذا ﴿بَلَغَتِ الْحُلْقُومَ * وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ﴾ إليه وإلى ما هو فيه من السَّكرات، هل تَقْدِرُون أنْ ﴿ تَرْجِعُونَهَآ ﴾ إلى مَقامِها ﴿إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ أنَّكم غيرُ مدينين؟؟ وإليه الإشارةُ بقولِه: «إنْ لم يكن ثَمّ قابضٌ، وكنتُم صادِقين في تَعْطِيلِكم وكفرِكُم بالمُحْيي المُميتِ».

قوله: (**إذا ساسَهم**) **الجَوْهَري**: سُسْتُ الرَّعيةَ سياسةً، وسُوِّسَ الرَّجُلُ أمورَ الناسِ على ما لم يُسمَّ فاعِلُه، إذا مَلك أمرَهُم.

والتَّعْطيلِ، فما لكم لا تَرجِعون الرُّوح إلى البدنِ بعد بُلوغهِ الحُلقومَ إنْ لم يكن ثَمَّ قابضٌ وكنتم صادقين في تعطيلكم وكفرِكم بالمُحيي المُميت المُبدئ المُعيد؟!

﴿فَأَمَّآ إِن كَانَ﴾ المُتوفّى ﴿مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ﴾ من السَّابِقين من الأزْواج الثلاثةِ المذكورةِ في أوَّلِ السُّورة ﴿فَرَوْحٌ﴾ فله استراحةٌ.

قوله: (وكنتم صادقين في تعطيلكم) فإن قلتَ: كيف يصحُّ هذا الاسْتدلالُ؟ فإنَّ من قال بالتَّعطيلِ يُحيلُ الموتَ إلى الطَّبيعَةِ، لا إلى القادرِ المُختارِ، فلا يقال لهم: ﴿تَرْجِعُونَهَآ﴾؟ قلتُ: الطَّبِيعِيُّ يزعُم أنَّه قادرٌ على تغييرِ الطَّبيعةِ بالمعالجة، فقيل لهم: فهلا تَرجِعُون الرُّوحَ من الحُلقومِ إنْ كنتُم صَادِقين في ذلك؟ قال الإمامُ: الطَّبيعيُّ عنده أنّ البقاءَ بالغذاءِ، وأنَّ الأمراضَ زوالُها بالدَّواءِ مُمكنٌ[1].

قوله: (من الأزْواج الثَّلاثةِ المذكورةِ في أوَّلِ السُّورة) إشارةٌ إلى أنَّ الخاتِمة ناظرةٌ إلى الفاتِحة، فينبغي أن يُراعَى النَّظْمُ على ما قرّرنا.

قوله: (فلَه استِراحَةٌ) فإن قلتَ: دلَّ هذا على أنَّ قولَه: ﴿فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ﴾، جزاءٌ للشَّـرْطِ، وقد مضى شَرْطانِ «أما» و«إن» فجوابُ أيّهما هو؟

قال صاحب «الكشف»: تقديرُ هذا الكلام: مهما يكنْ من شيءٍ فرَوحٌ وريحانٌ إنْ كان من المُقرَّبين، فحذفَ الشَّرطَ الذي: هو «يكُنْ من شَيءٍ»، وأقامَ «أمّا» مقامَ «مهما» ولَمْ يَحسُن أن يَلي الفاء أما، فأوقعَ الفَصْل بين «أمّا» والفاء بقوله: ﴿فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ﴾ لتحسينِ اللفظِ، كما يقعُ الفصلُ بينهما بالظَّرف والمفعولِ في قولهم: أمّا اليوم فزيدٌ خارجٌ، وقال سيبويه: أمَّا غدًا فلكَ درهمٌ[2]، فالفاءُ في ﴿فَرَوْحٌ﴾ وأُختَيها جوابُ «أمّا» دون «إنْ»، وقال أبو البقاء: جواب أما ﴿فَرَوْحٌ﴾، وأمّا «إن» فاستغنى بجوابِ «أمّا» عن جوابها لأنَّ جواب «إن» يُحذفُ كثيرًا[3].

---

(١) «مفاتيح الغيب» للرازي (٢٩: ٤٣٨).

(٢) «الكتاب» لسيبويه (٣: ٧٩).

(٣) انظر: «كشف المشكلات» للباقولي (١٣١٨-١٣١٩)، و«إملاء ما مَنّ به الرَّحمن» (٢: ٢٥٥).

وروت عائشةُ رضي الله عنها عن رسول الله ﷺ: (**فرُوحٌ**)، **بالضَّمِّ**. وقرأ به الحسن وقال: الرُّوح: الرَّحمة، لأنَّها كالحياةِ للمرحُومِ. وقيل: البقاءُ، **أي: فهذان له معًا**، وهو الخلودُ مع الرِّزقِ والنَّعيمِ. والرَّيحان: الرِّزْقُ.

﴿**فَسَلَٰمٞ لَّكَ مِنۡ أَصۡحَٰبِ ٱلۡيَمِينِ**﴾ أي: فسلامٌ لك يا صاحبَ اليمينِ **من إخوانك** أصحابِ اليمين، أي: يُسلِّمُون عليك. كقوله تعالى: ﴿**إِلَّا قِيلٗا سَلَٰمٗا سَلَٰمٗا**﴾ [الواقعة: ٢٦].

﴿**فَنُزُلٞ مِّنۡ حَمِيمٖ**﴾ كقوله تعالى: ﴿**هَٰذَا نُزُلُهُمۡ يَوۡمَ ٱلدِّينِ**﴾ [الواقعة: ٥٦] وقُرِئَ بالتَّخْفِيف.

قوله: («**فرُوحٌ**» **بالضَّمِّ**) عن التِّرمذيِّ وأبي داودَ عن عائشة رضي الله عنها قالت: كان رسولُ الله ﷺ يقرأ: «فرُوحٌ وريحانٌ»[1]. قال ابن جِنِّي: معنى هذهِ القِراءة يَرجِعُ إلى معنَى الرُّوحِ، فكأنَّـه قيل: فله ممسكُ رُوحٍ، ومُمسكها هو الرَّوح، كما تقول: الهواءُ هو الحياةُ، وهذا السَّماع هُو العيشُ[2].

قوله: (**أي: فهذان لـه معًا**) يعني قوله: ﴿**فَرَوۡحٞ وَرَيۡحَانٞ وَجَنَّتُ نَعِيمٖ**﴾ أخبارُها محذوفةٌ وهي «لَهُ».

فإن قلتَ: هاهنا أشياءُ ثلاثةٌ لِمَ جعَلها شَيئينِ، حيث قال: و«هو الخُلودُ مع الرِّزقِ والنَّعيم»، وعَبَّر عنها بـ«هذان»؟

قلت: كأنَّـه لَمَّح إلى معنى قوله تعالى: ﴿**وَلَهُمۡ رِزۡقُهُمۡ فِيهَا بُكۡرَةٗ وَعَشِيّٗا**﴾ [مريم: ٦٣] قال: وقيل: أراد دوامَ الرِّزقِ ودُرورهُ، فالرَّوْح المتأوَّل بالبقاءِ، والرَّيحان المُفسَّـر بالرِّزقِ، بمعنى دوامِ الرِّزقِ ودرُورِه، و«جنَّةُ نعيمٍ» مثل كلمةِ ﴿**فِيهَا**﴾ أي: في جناتِ عدنٍ.

قوله: (**من إخوانِكَ**) مِنْ: للابتداءِ، وفي قوله: «يا صاحبَ اليمينِ» إشارةٌ إلى الاخْتِصاصِ المُسْتفادِ من الالتِفَاتِ في الآيةِ، ونظيرُه في الالتِفَاتِ قولُه تعالى: ﴿**قَدۡ يَعۡلَمُ مَآ أَنتُمۡ عَلَيۡهِ وَيَوۡمَ يُرۡجَعُونَ إِلَيۡهِ فَيُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُواْ**﴾ [النور: ٦٤].

---

(١) التِّرمذي (٢٩٣٨) وقال: هذا حديث حسن غريبٌ، وأبو داود في «السنن» (٣٩٩١).

(٢) «المحتسب» (٢: ٣١٠).

﴿وَتَصۡلِيَةُ جَحِيمٍ﴾ قُرِئت بالرَّفع والجرِّ عَطْفًا على «نُزُلٌ» وَ﴿حَمِيمٍ﴾، ﴿إِنَّ هَٰذَا﴾ الَّذِي أنزل في هذه السُّورة، ﴿لَهُوَ حَقُّ ٱلۡيَقِينِ﴾ أي: الحقُّ الثابتُ من اليقين.

عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم: «**من قرأ سورةَ الواقعة في كلِّ ليلةٍ لم تُصِبْهُ فاقةٌ أبدًا**».

قوله: (**﴿وَتَصۡلِيَةُ جَحِيمٍ﴾ قُرِئتْ بالرَّفعِ والجرِّ**)، الرَّفعُ هي المشهورةُ، والجرُّ شَاذٌّ.

قوله: (**أي: الحقُّ الثابتُ من اليقينِ**) **الرَّاغِب**: اليَقينُ: سكون النَّفْسِ مع ثَباتِ الحُكم، وهو من صِفةِ العِلم، يقال: عِلمُ يقينٍ، ولا يُقال: مَعرفةُ يَقينٍ[1].

وأنشد صاحب «التيسير»:

لَقَدْ أقوت عليكَ دِيارُ عبسٍ عرفتَ الدَّارِ عِرفانَ اليقينِ[2]

وقيل: هو كقولِهم: نفسُ الحائِطِ، أي: النَّفسُ التي هي الحائطُ، ولذلك قال: «أي: الحقُّ الثابتُ من اليقينِ»، وقال البصريون: التقديرُ حقُّ الأمرِ اليقينِ، واليقينُ: علمٌ يحصل بِه ثَلَجُ الصُّدورِ، قيل: هو علمٌ يحصل بالدَّليل، وقال صاحب «المطلع»: هو اسمٌ للعلمِ الذي زالَ عنه اللَّبس، و﴿حَقُّ﴾ تأكيدٌ، كما تقول: حقُّ يقينٍ، ويقينٌ حَقٌّ.

وقال الزَّجَّاجُ: إنَّ هذا الذي قصَصنا عليكَ في هذه السُّورةِ لَليقينُ حقُّ اليقينِ، كما تقول: إن زيدًا لعالمٌ حقُّ عالِمٍ، وإنَّه العالم حقُّ العالِم، إذا بالغتَ في التَّوكيد[3].

قوله: (**من قرأ سورةَ الواقعة**) الحديثُ رواه صاحبُ «الجامِع»[4] عن رَزِينٍ عن ابنِ

---

(١) «مفردات القرآن» ص٨٩٢

(٢) أورده الفراء في «معاني القرآن» (٢: ٢٠٨) ولم ينسبه، بل قال: وأنشدني بعضهم، وذكره الطَّبري في «جامع البيان» (١٣: ١٠٦).

(٣) «معاني القرآن» (٥: ١١٨).

(٤) «جامع الأصول» (٨: ٤٨٢) رقم (٦٢٥٧)، والمؤلف دائم الاعتماد على «جامع الأصول» في تخريج الحديث، ولهذا فوّت العَزوَ إلى من هو أولى من رزينٍ ومُتناوَلُهُ أقرب، كابن السُّني في «عمل =

....

مسعودٍ أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «من قَرأ كلَّ ليلةٍ سورةَ الواقعةِ لم تُصبْهُ فاقةٌ، وفي المسبِّحاتِ: آيةٌ كألفِ آيةٍ».

تمّت السُّورةُ

حامِدًا لله تعالى ومُصلِّيًا على رسُولِ الله ﷺ.

= اليوم والليلة»، والبَيْهقي في «شعب الإيمان»: (٢: ٤٩٢) رقم (٢٤٩٨، ٢٥٠٠)، وعزاه ابن حجر في «الكافي الشاف» (٤: ١٧١) إلى ابن وهب في «جامعه» أيضًا، وأبو عُبيد في «فضائل القرآن» والحديث ضعيفٌ، بل مُنكر: قال ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١: ١١٣): قال أحمد بن حنبل: هذا حديثٌ منكر، وشجاعٌ والسُّري لا أعرفهما.

سورة الحديد

مدنيَّة، وهي تسعٌ وعشرون آية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

[﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ * لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يُحْيِي وَيُمِيتُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ * هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ * هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ * لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ * يُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَيُولِجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ وَهُوَ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ ١-٦]

جاءَ في بعضِ الفَواتِح: ﴿سَبَّحَ﴾ علىٰ لفظِ الماضِي، وفي بعضها علىٰ لفظ المُضارِع، وكلُّ واحدٍ منهما معناه: أنّ مِن شَأنِ مَن أُسنِد إليه التَّسبيحُ أن يُسبِّحَه، ....

سورةُ الحديد

مكّية، وهي تسعٌ وعشرون آية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

قوله: (جاءَ في بعضِ الفَواتِح: ﴿سَبَّحَ﴾ على لفظِ الماضِي)، وقلت: وجاءَ في «بني إسرائيلَ»: بلفظ المصدر، وفي «الحديدِ» و«الحشرِ» و«الصَّفِّ»: بالماضي، وفي «الجمعةِ» و«التَّغابُنِ»:

وذلك هِجِّيراهُ ودَيْدَنُه، وقد عدَّىٰ هذا الفعلَ باللَّام تارةً، وبِنفسِه أُخرَىٰ في قوله تعالىٰ: ﴿وَتُسَبِّحُوهُ﴾ [الفتح: ٩] وأصله: التَّعدِّي بنفسِه، لأنّ معنىٰ سبَّحتُه: بعَّدتُه عن السُّوءِ، منقولٌ من سَبَح: إذا ذَهَب وبَعُدَ، فاللّام لا تَخلُو إما أنْ تكونَ مثل اللّام في: نصحتُه، ونصحتُ لَهُ، وإما أنْ يُراد بسبَّح لله: أحدَثَ التَّسبيحَ لأجلِ الله ولوجهِهِ خالصًا.

﴿مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ ما يتأتَّىٰ منه التَّسبيحُ ويَصحُّ.

فإن قلتَ: ما محلُّ ﴿يُحْيِۦ﴾؟

قلتُ: يجوز أنْ لا يكون لَه محلٌّ، ويكون جملةً برأسِها؛ كقوله: ﴿لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١٠٧] وأنْ يكونَ مرفوعًا علىٰ: هو يُحيي ويُميتُ، ومنْصُوبًا حالًا من المجرور في ﴿لَهُۥ﴾ والجارّ عاملًا فيها. ومعناه: يُحيي النُّطَف والبيض والموتىٰ يومَ القِيامة، ويُميت الأحياءَ.

﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ﴾ هو القَدِيمُ الّذي كانَ قبلَ كُلِّ شيءٍ ﴿وَٱلْءَاخِرُ﴾ الذي يبقَىٰ بعد هَلاكِ كُلِّ شيءٍ، ﴿وَٱلظَّٰهِرُ﴾ بالأدلَّةِ الدَّالةِ عليه، ﴿وَٱلْبَاطِنُ﴾ لكونِه غيرَ مُدرَكٍ بالحواسِّ.

فإن قلتَ: فما معنىٰ الواو؟

بالمُضارع، وفي ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾: بالأمر، فاستوعبَ جميعَ جهاتِ هذه الكلمِة، إعلامًا بأنَّ الـمُكوَّنات من لَدُنْ إخراجِها من العَدم إلى الوجودِ إلى الأبد، مُسبِّحةٌ مُقدِّسةٌ لذاتِهِ سُبحانَه وتعالى قَولاً وفِعلاً، طوعًا وكَرْهًا، ﴿وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِۦ﴾ [الإسراء: ٤٤]، وإليه الإشارةُ بقوله: «إنَّ مِنْ شأنِ مَنْ أُسنِدَ إليه التَّسبيحُ أن يُسبِّحَه»، والضَّميرُ الـمُستَترُ راجعٌ إلى ﴿مَا﴾ في ﴿مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾، وكذا في «هِجِّيراهُ ودَيْدنه».

قوله: (أحدَث التَّسبيحَ لأجلِ الله) قطعَ ﴿سَبَّحَ﴾ عن متعلّقِه، وأجراه علىٰ إطلاقِه، وجعلَ اللامِ للتَّعليلِ، وعلى الأوَّلِ اللام متعلِّقٌ به، ولذلك اسْـتَشهد بقوله: «نصحتُه ونصحتُ له».

قُلتُ: **الواو الأولىٰ** معناها الدَّلالةُ علىٰ أَنَّه الجَامعُ بين الصِّفتَين الأوليَّة والآخِريَّة، والثالثةُ علىٰ أَنَّه الجَامِع بين الظُّهورِ والخَفاءِ. وأمَّا الوُسطىٰ، فعلىٰ أَنَّه الجامعُ بين مجموعِ الصِّفتين الأُولَيَينِ ومجْمُوعِ الصِّفَتين الأُخْرَيَين، فهو المُستمرُّ الوجودِ في جميعِ الأوقاتِ، الماضيةِ والآتيةِ، وهو في جميعِها ظاهرٌ وباطنٌ: جامعٌ للظُّهورِ بالأَدِلَّةِ والخَفاءِ، فلا يُدركُ بالحواسِّ. وفي هذا حجةٌ علىٰ من جوّز إدراكَه في الآخرةِ بالحاسَّةِ.

قوله: **(الوَاو الأولىٰ)** يريدُ أنَّ الواواتِ الدَّاخلةُ بينَ الصِّفاتِ تُفيدُ معنىٰ الجَمْعيَّة، لكنَّ الواوَ المُتوسِّطةَ بينَ «الأوَّلُ» و«الآخِرُ» جامعةٌ بين الأوَّليَّةِ والآخِريَّة، فالأَوَليَّةُ والآخِريَّةُ صارَتا كصفةٍ واحدة، وكذا المتوسِّطةُ بين «الظّاهر» و«البَاطن»، وأمَّا الواوُ الداخِلةُ بين هاتين القَرينتين، أفادت معنىٰ امْتِزاجِ تَيْنِكَ الصِّفَتينِ بهاتينِ الأُخْريَيْن، فإذاً لا انْقِطاعَ لوَصْفيَّتِه سبحانَه وتعالىٰ من الظَّاهريَّةِ والباطِنيَّة، أزلاً وأبدًا، كما أنَّه تعالىٰ باطنٌ في الدُّنيا لا يُرىٰ، كذلك باطنٌ في العُقبىٰ لا يُرى، وإليهِ أشار بقوله: «هو في جميعِها ظاهرٌ وباطنٌ» إلىٰ قوله: «وفي هذَا حجةٌ علىٰ من جَوّزَ إدراكَه في الآخرةِ بالحاسَّةِ».

الانتصاف: لا دَليل في الآيةِ على ما قال، فيجوزُ أن يُحمل علىٰ عدم الإدراكِ بالحاسَّة في الدُّنيا وفي الآخرةِ للكُفَّار، ولنا في الرّؤيةِ كالمعتزلةِ لقوله[١]: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمۡ عَن رَّبِّهِمۡ يَوۡمَئِذٖ لَّمَحۡجُوبُونَ﴾ [المطففين: ١٥] فإن قيل: التَّخصِيصُ خلافُ الظَّاهر، قلنا: المسألةُ قطعيَّة، فيكفينا التشكيك[٢]، وأيضًا فإنَّ اللهَ لم يظهرْ بالأدلةِ لكلِّ أحد، وقد خصَّصْنَا الظَّاهِرَ أيضًا، فَجازَ تخصيصُ الباطن[٣].

وقال حُجَّةُ الإسلام في «المقصد الأسنىٰ»: اعلم أنَّ الأوَّل يكون أولاً بالإضافةِ إلىٰ شيءٍ، والآخِرَ آخِرًا بالإضافةِ إلىٰ شيءٍ واحدٍ، وهما مُتناقِضان فلا يُتصوّر أن يكون الشيءُ

---

(١) كذا في الأصول الخطية، ولفظه في «الانتصاف»: «المراد عدم الإدراك بالحاسة في الدنيا لا في الآخرة، ونحن نقول به، أو في الآخرة والمراد الكفار والجاحدون للرؤية كالقدرية، ألا ترى إلى قوله».

(٢) في «الانتصاف»: «الاحتمال» وهو أوجَهُ من قوله: «التشكيك».

(٣) «الانتصاف» (٤: ٤٧٢) مع «الكشاف».

وقيل: الظَّاهِرُ: العَالِي علىٰ كُلِّ شيءٍ الغالبُ لَهُ، من ظهرَ عليه إذا علاه وغلبَه. والباطن: الذي بَطَنَ كُلَّ شيءٍ، أي عَلِم باطِنَه: وليس بذاكَ مع العُدولِ عن الظَّاهِرِ المفهُومِ.

الواحد من وجهٍ واحدٍ بالإضافة إلى شيء واحدٍ[١] أولاً وآخِرًا جميعًا، بل إذا نظرت إلى ترتيبِ الوجود ولاحظت سلسلةَ الموجُوداتِ المُترتِّبة، فاللهُ تعالى بالإضافةِ أول، إذ الموجوداتُ كلُّها استفادَت الوُجودَ منه، وأمّا هو فموجودٌ بذاتِه، وما استفادَ الوجودَ من غيرِه فهو متأخِّرٌ عنه، ومهما نظرتَ إلى ترتيبِ السُّلوكِ، ولاحَظْتَ منازِلَ السَّالِكينَ السَّائرينَ إليه فهو آخرُ ما يرتقي إليه درجاتُ العارفين، وكلُّ معرفةٍ تحصلُ قبل معرفتِه فهي مَرْقَاةٌ إلىٰ معرفتِه، والمنزلُ الأقصى هو مَعرِفةُ الله، فهو آخرٌ بالإضافةِ إلى السُّلوك، أولٌ بالإضافةِ إلى الوُجودِ، فمنه المبدأُ أوّلاً، وإليه المرجِعُ آخِرًا، وكذا القولُ في قولِه: «الظَّاهِرُ والباطِنُ» والله تعالىٰ باطِنٌ إن طُلِب من إدراكِ الحواسِّ، وخِزانةِ الخيالِ، ظاهرٌ إن يُطلب من خِزانةِ العقلِ والاسْتِدْلالِ، وقال أيضًا: إنَّهُ تعالى إنّما خفيَ مع ظُهورِه لشِدَّة ظُهورِه، وظهورُه سببُ بُطونِه، ونُورُه هو حجابُ نُورِه، وكلُّ ما جاوزَ حدَّهُ انعكس ضدَّه[٢].

وقال الأزهري: «أوّل»: أفعل، وهو تذكيرُ «أُولىٰ»: فُعْلىٰ وأصله من: آلَ يؤولُ، أي: عاد ورجعَ، وأوّل كان في الأصل: أَأْوَل، فقُلِبتْ إحدى الهمزتين لما اجتمعتا واوًا، وأُدغمت إحداهُما في الأُخرى فصار: أَوّل، والدَّليل عليه قولُهم: أولى، لأنَّ الألِفَ في الأُولى فاءُ الفعلِ والهمزتان في «أَأْوَل» إحدَاهما ألفُ أَفعل، والثانيةُ فاءُ الفِعل.

وقال أبو إسحاقُ[٣]: هو الأوَّلُ قبلَ كلِّ شيءٍ، والآخِرُ بعدَ كُلِّ شيءٍ، والأوّل هو السَّـابِقُ

---

(١) من قوله: «وهما مُتناقضان» إلى هنا ساقط من (ف).

(٢) «المقصد الأسنى» للغزالي ص١٣٥ – ١٣٦ عند شرحه لأسماء الله: الأول والآخر، والظاهر والباطن.

(٣) لعلّه أراد الزجاج، والزجاج لم يذكر في «المعاني» (٥: ١٢٢) إلا الجملتين الأوليين.

[﴿ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَأَنفِقُواْ مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِۖ فَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَأَنفَقُواْ لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ * وَمَا لَكُمْ لَا تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِۙ وَٱلرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ لِتُؤْمِنُواْ بِرَبِّكُمْ وَقَدْ أَخَذَ مِيثَٰقَكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾ ٧-٨]

للأشياءِ كُلِّها، وكان تَعالى موجُودًا لا شيء معه، ثُمَّ أوجَدَ مَا أرادَ، ثم يفنىٰ الخَلقُ كُلُّهم، فيبقَىٰ تعالَىٰ وحدَه كما كان في القَديمِ، فيكونُ آخِراً كما كَان أولاً.

وقال الأزْهَريُّ: وقد يكونُ الظَّاهرُ الباطِنُ بمعنىٰ العَالِمِ لـما ظَهَر وبَطَن، وذلك أنَّ من كان ظاهرًا احتجبَ عنه الباطِنُ، ومن كان باطنًا استَتر عنه الظَّاهرُ، فإن أردتَ أنْ تصِفَه بالعلمِ قلتَ: هو ظاهرٌ باطنٌ، مثله قولُه تعالىٰ: ﴿لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ﴾ [النور: ٣٥]، أي: لا شرقيَّة فقط، ولا غَربيَّة فقط، ولكنَّها شرقيةٌ غربيةٌ، فظهر علىٰ علمِ كُلِّ شيءٍ بعلمِه وبطَنَ علمَ كلِّ شيءٍ بخبره، ويقال: ظهرتُ على فلان: إذا غَلَبتَه، وظهرتُ على السَّطح: إذا عَلوتَهُ، وظهرتُ على سرِّ فلانٍ: إذا عثرتَ عليه.

وقلتُ: هَذا هو الوجهُ وإنْ قال: «وليس بذاك»، بعدما قال: «الظَّاهر: العالي علىٰ كلِّ شيءٍ، الغالب له»، وينصره ما رُوِّينا عن الإمام أحمد ومسلمٍ والتِّرمذيِّ وأبي دَاودَ وابنِ مَاجَه عن أبي هُريرة عن النبي ﷺ أنه كان يقول: «أعُوذُ بك من شرِّ كلِّ ذي شرٍّ أنت آخذٌ بناصيتِه، أنت الأوّل فليس قبلكَ شيءٌ، وأنتَ الآخِرُ فليسَ بعدكَ شيءٌ، وأنتَ الظَّاهِرُ فليس فوقَكَ شيءٌ، وأنتَ الباطِنُ فليس دُونَك شيءٌ، اقضِ عنِّي الدَّينَ وأغنني من الفقر»[1].

فالمعنيُّ بالظاهر في التَّفسيرِ النَّبويِّ: الغَالِبُ الذي يَغلِبُ ولا يُغْلَب، فيتصرَّف في المكوَّنات علىٰ سبيلِ الغَلبةِ والاستيلاءِ، إذ ليس فوقَه أحدٌ يمنَعه، وبالباطِنِ أنْ لا ملجأً ولا مَنْجَىٰ دونَه يلتجئُ إليه مُلتجئ، وهذه الأوصافُ التي أُجرِيت علىٰ الاسمِ الجامعِ بعدَ الحكمِ بأنَّ الكائناتِ بأسرِها مُسبِّحةٌ لهُ طَوعًا وكَـرْهًا، وفعلاً وقولاً، دلَّتْ على علِّيتَها، وكـرَّر ضميرَ

(١) مسلم (٢٧١٣)، والتِّرمذي (٣٤٠٠)، وأبو داود (٥٠٥١)، وابن ماجه (٣٨٧٣)، وأحمد (٢: ٣٨١).

﴿مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ﴾ يعني أنَّ الأمْوالَ التي في أَيْديكُم إنَّما هي أموالُ الله بخَلقِه وإنشائِه لها، وإنَّما موَّلكم إيَّاها، وخَوَّلكم الاسْتِمتَاع بها، وجَعَلَكُم خُلفاء في التَّصرُّفِ فيها، فلَيست هي بأموالِكم في الحَقيقةِ، وما أنتم فيها إلا بمنزلةِ الوُكلاءِ والنوَّاب، فأنفقُوا منها في حقوقِ الله، وليَهُن عليكم الإنفاقُ منها، كما يَهُون علىٰ الرَّجُلِ النَّفقةُ من مالِ غيرِهِ إذا أذِنَ لهُ فيه. أو ﴿جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ﴾ ممَّن كان قَبْلكُم فيما في أيْدِيكُم: بتوريثِه إيَّاكُم، فاعْتَبِروا بِحالِهِم حيثُ انتقلَ منهم إليكُم، وسَينْتقل منكُم إلىٰ مَنْ بَعدَكُم؛ فلا تَبخلوا بِه، وانْفَعُوا بالإنفاقِ منها أنفسَكُم.

﴿لَا تُؤْمِنُونَ﴾ حالٌ من معنىٰ الفعلِ في «ما لكم»، كما تقول: ما لَكَ قائمًا، بمعنىٰ: ما تَصنعُ قائماً، أي: ومَا لكُم كافرِين بالله. والواو في ﴿وَٱلرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ﴾ واو الحالِ، فهما حالانِ مُتداخِلتَانِ. وقُرِئَ: (وما لكم لا تُؤمِنونَ بالله ورسولِهِ والرسولُ يَدْعوكم). والمعنىٰ: وأيُّ عذرٍ لكم في تركِ الإيمانِ والرَّسولُ يدعُوكُم إليه ويُنبِّهُكم عليه، ويتلو عليكمُ الكتابَ النَّاطِقَ بالبَراهينِ والحُجَجِ، ....

المرفوعِ ليَدلّ على استقلالِ كُلِّ فقرةٍ صَدرتْ به علىٰ سبيل استبدادِها تعليلاً، وما ترك فيه العاطِف جعل الرابطَ معنويًّا، وهو الاستئناف.

قوله: (وَيتْلُو عليكم الكتابَ النَّاطِقَ بالبراهين)، فسر ﴿يَدْعُوكُمْ﴾ به ليجمعَ بين دليلَي النَّصِ القَاطِع، والعقلِ الهادِي، لأنَّ المرادَ بقوله: ﴿وَقَدْ أَخَذَ مِيثَـٰقَكُمْ﴾ ما رَكَّب فِيهم مِن العُقول، فقوله: «وقبل ذلك» مُؤذِنٌ بأن قوله: ﴿وَقَدْ أَخَذَ مِيثَـٰقَكُمْ﴾، حالٌ من الضَّميرِ المنصوبِ في ﴿يَدْعُوكُمْ﴾، ويُحتَمل العطفُ علىٰ الجملةِ برأسِها، فيكونُ حالاً معطوفةً علىٰ مثلِها لا مُتداخِلتانِ، فلا يُقدَّرُ «قبل ذلِك»، أي: ما لَكُم لا تؤمنونَ بالله والحالُ هذهِ وهذه، ويكون تقديمُ دليلِ السَّمْعِ على العقلِ لشرفِه والتَّعْوِيل عليه كما سبقَ مرارًا.

وقبلَ ذلكَ قد أخذَ اللهُ ميثاقَكم بالإيمانِ: **حيثُ ركَّبَ فيكم العُقولَ**، ونَصَبَ لكمُ الأدِلَّةَ،

أمَّا قولُه: «بعد أدلَّةِ العُقولِ وتنبيهِ الرَّسول ﷺ»، فَمُخالِفٌ لهذا لأنَّه مبنيٌّ علىٰ مذهبه، وعلىٰ التَّقدير الذي قدَّره، وينصر ما ذكرنا مِن أنَّ التَّعويلَ علىٰ الدَّليلِ السَّمْعِيِّ، وأنَّه هو الهادِي المُرْشد، والعقليُّ تابعٌ، تعقيبُ الآية بقوله: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُنَزِّلُ عَلَىٰ عَبْدِهِۦٓ ءَايَٰتٍۭ بَيِّنَٰتٍ لِّيُخْرِجَكُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ﴾ امتنانًا وتقريراً للاهتمام، وأنَّه لولاهُ لما حصلَ الإيمان، وفي قوله: «ليخرجكم الله بآياته من ظُلمات الكُفر إلى نور الإيمان»، إشارةً إلىٰ هذا المعنىٰ.

قوله: (**حيث ركَّب فيكم العقولَ**) **الانتصاف**: ولا عَليه أن يحمل العَهد علىٰ حقيقته، وهو المأخوذ يوم الذَّرّ، وكُلُّ ما أجازَه العقلُ وورِدَ بهِ الشَّرعُ وجَب الإيمانُ به[1].

وقال مُحيي السُّنة: أي أخذَ مِيثاقَكُم حينَ أخْرَجكُم من ظهر آدم بأنَّ اللهَ ربُّكم لا إله لكم سِواهُ. قال مجاهدٌ: وقيل: أخذنا ميثاقكم بإقامةِ الحُجج والدَّلائل التي تدعُو إلى متابعةِ الرَّسول ﷺ[2].

وقلت: يمكنُ أنْ يُقال إن الضَّميرَ في «أخذ» إنْ كان لله تعالىٰ، فالمناسبُ أنْ يُراد بالميثاقِ ما دل عليه قوله تعالى: ﴿قُلْنَا ٱهْبِطُوا۟ مِنْهَا جَمِيعًا ۖ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى فَمَن تَبِعَ هُدَاىَ﴾ إلى آخرِه [البقرة: ٣٨]، لأنَّ المعنىٰ: «فإمَّا يأتينَّكُم مني هُدىً برسولٍ أبعثه إليكُم، وكتابٍ أُنزلُه عليكُم» كما صرَّحَ المصنِّفُ في تفسيرِه، يدلُّ علىٰ الأوَّلِ قوله: ﴿وَٱلرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ لِتُؤْمِنُوا۟﴾ وعلى الثاني: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُنَزِّلُ عَلَىٰ عَبْدِهِۦٓ ءَايَٰتٍۭ بَيِّنَٰتٍ لِّيُخْرِجَكُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ﴾ إنْ كانَ للرَّسُولِ ﷺ فالظَّاهِرُ أنْ يُراد بالميثاقِ ما في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّۦنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥ﴾ [آل عمران: ٨١] على أنْ يُضافَ الميثاقُ إلى النَّبيِّينَ إضافته إلى المُوثِّق لا الموثَّق عليه، أي: المِيثاقُ الذِي وثَّقه الأنبياءُ على أُممِهم، وهو الوجهُ لأنَّ الخطابَ مع الصَّحابةِ.

(١) «الانتصاف» (٤: ٤٧٣) بحاشية «الكشاف» بسياق أفضل مما ذكر المصنف.

(٢) «معالم التنزيل»: (٥: ٢٧).

....

والمرادُ بالإنفاقِ: الإنفاقُ في سبيلِ الله، يدلُّ عليه قوله: ﴿لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَ أُوْلَٰٓئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُوا۟ مِنۢ بَعْدُ﴾ ولَعلَّ الميثاقَ نحوُ ما رُوِّينا عن الإمام أحمد بن حَنبلٍ عن عُبادَةَ بن الصَّامِت: بايعنا رسول الله ﷺ علىٰ السَّمعِ والطَّاعةِ، في النَّشاطِ والكَسل، وعلىٰ النَّفقَةِ في العُسْرِ واليُسر، وعلىٰ الأمرِ بالمَعروفِ والنَّهيِ عن المُنكر، وعلىٰ أنْ نقولَ في الله ولا نخافَ لومةَ لائمٍ، وعلىٰ أنْ نَنْصُر رسولَ الله ﷺ، الحديث[1].

وأمَّا قضيةُ النَّظْمِ فإنَّه تعالى لما قال: ﴿ءَامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَأَنفِقُوا۟ مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ﴾ ووضعَ موضعَ: مما رزقْناكُم، كما في سائرِ المواضعِ قوله: ﴿مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ﴾ تسهيلاً علىٰ بذلِها وإيذانًا بأنَّ الأموال عَواري ودُولٌ، كما قيل:

وحسبُك قولُ النَّاس فيما ملكتَهُ ... لقد كان هذا مرَّةً لفُلانِ[2]

فصَّلَهُ بقوله: ﴿فَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَأَنفَقُوا۟ لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ﴾ وبقوله: ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُؤْمِنُونَ﴾ إلى آخرِه، وكان التَّقابُل الحقيقي: والَّذين لم يُؤمنوا ولم يُنفقوا لهم عِقابٌ أليمٌ، ولـمَّا أنَّ الكلام في الحثِّ والتَّعريض والتَّوبيخِ على التَّهاوُنِ في الإنفاقِ، قيل: ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ﴾، ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تُنفِقُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾، وأوقع للأوّل قوله: ﴿وَٱلرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ﴾، حالاً مُقرّرةً لجهةِ الإشكال. وقوله: ﴿وَقَدْ أَخَذَ مِيثَٰقَكُمْ﴾ حالٌ أُخرى كذلك، علىٰ سبيل التَّداخلِ، والثاني قوله: ﴿وَلِلَّهِ مِيرَٰثُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ وهو يَنظرُ إلى قولِه: ﴿مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ﴾ أي: مالكم لا تُنفقون وإنَّ الله سوّلكم إيَّاها وخوَّلكُم الاستمتاع بها بعد أنْ أهلكَ غيرَكُم، وأعطَاها إيَّاكم، ثُمَّ في العاقبةِ هو مُهلِكُكُم ووارثُها، فأيُّ غرضٍ لكم في تركِ الإنفاقِ في سبيلِ الله والجهادِ معَ رسولِ الله ﷺ؟! والله أعلم.

---

(١) «مسند الإمام أحمد» (٥: ٣٢٥) رقم (٢٢٧٦٩).

(٢) لم أظفر بقائل هذا البيت، لكنه وجد على تملكات بعض النُّسخ الخطية.

ومكَّنكُم من النَّظرِ، وأزاحَ عِلَلكُم، فإذ لم تبْقَ لكم عِلَّةٌ بعد أدلةِ العُقولِ وتنبيهِ الرَّسول، فما لكم لا تُؤمِنون.

﴿إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ لموجِبٍ ما؛ فإنَّ هذا المُوجبَ لا مَزيدَ عليه.

وقُرِئَ: ﴿أَخَذَ مِيثَٰقَكُمْ﴾ علىٰ البناءِ للفاعلِ، وهو اللهُ عزَّ وجَلَّ.

[﴿هُوَ ٱلَّذِى يُنَزِّلُ عَلَىٰ عَبْدِهِۦٓ ءَايَٰتٍۭ بَيِّنَٰتٍ لِّيُخْرِجَكُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ ۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ بِكُمْ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ ٩]

﴿لِّيُخْرِجَكُم﴾ اللهُ بآياتِه من ظُلماتِ الكُفر إلىٰ نُورِ الإيمانِ، أو ليُخْرِجكُم الرَّسولُ بدعوتِه. (لَرَؤُفٌ) وقُرئ: ﴿لَرَءُوفٌ﴾.

[﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تُنفِقُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلِلَّهِ مِيرَٰثُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُوا۟ مِنۢ بَعْدُ وَقَٰتَلُوا۟ ۚ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ۞ مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥ وَلَهُۥٓ أَجْرٌ كَرِيمٌ﴾ ١٠-١١]

قوله: (لمُوجِبٍ ما) أي: موجبٍ من دَليلَي النَّقْلِ والعَقْلِ، قال الوَاحِديُّ: إنْ كُنتم مُؤمنين بالحُجَّةِ والدَّليل، فقد بَانَ وظَهر على يدِ محمدٍ صلواتُ الله عليه، ببعثِه وإنزالِ القُرآنِ علَيهِ(١).

وقلت: ويمكن أن يُجرى الشَّرط علىٰ التَّعليلِ الذي يجيءُ به الموثَق بأمره، المتحقَّق بصحَّته، كما في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَذَرُوا۟ مَا بَقِىَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓا۟ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٢٧٨] لأنَّ الكلامَ مع المُؤمنين علىٰ سبيلِ التَّوبيخِ والتَّقْريع، يدل عليه قوله تعالىٰ: ﴿لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَ﴾ إلى قوله: ﴿وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾.

قوله: (وقُرئ: ﴿لَرَءُوفٌ﴾)، كلُّهم إلا أبا عَمروٍ وأبا بكر وحمزة والكسائي.

---

(١) «الوسيط» (٤: ٢٤٥).

﴿أَلَّا تُنفِقُوا۟﴾ في أنْ لا تُنفِقوا ﴿وَلِلَّهِ مِيرَٰثُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ يَرِثُ كُلَّ شيءٍ فيهما، لا يبقَىٰ منه باقٍ لأحدٍ من مالٍ وغيرِه، يعني: وأيُّ غَرَضٍ لكمْ في تركِ الإنفاقِ في سَبيلِ الله والجهادِ مع رسولِه، واللهُ مُهلِكُكُم فوارِث أموالِكُم؟! وهو من أبْلَغ البَعثِ علىٰ الإنفاقِ في سبيلِ الله. ثُمَّ بيَّن التَّفاوتَ بين المُنفِقين منهم فقال: ﴿لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ﴾ قبلَ فتحِ مكَّة قبل عِزِّ الإسلامِ وقوّةِ أهلِه، ودُخولِ النَّاسِ في دينِ الله أفواجًا، وقلَّةِ الحاجةِ إلىٰ القِتالِ والنَّفَقةِ فيه، ومن أنْفَقَ من بعدِ الفَتْحِ، فحُذِف لوُضوحِ الدَّلالَةِ، ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ الذين أنفقُوا قبلَ الفتح ـ وهمُ السَّابِقونَ الأولونَ من المُهاجرين والأنصارِ الَّذين قال فيهم النَّبيُّ ﷺ: «لَوْ أَنـفَقَ أَحَدُكُمْ مِثلَ أُحُدٍ ذَهَبًا مَا بلغَ مُدَّ أحَدِهم وَلا نَـصِيـفَهُ» ـ ﴿أَعْظَمُ دَرَجَةً﴾. وقُرِئَ: (قَبْلَ الفَتْح).

﴿وَكُلًّا﴾ وكلَّ واحدٍ من الفَريقَين ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ أي: المثوبةَ الحُسنىٰ، وهي الجنَّـةُ مع تفاوت الدَّرجاتِ.

وقُرِئَ بالرَّفع؛ علىٰ: وكُلٌّ وعدَهُ اللهُ. وقيل: نَزلَتْ في أبي بكرٍ رضي اللهُ عنه، لأنه أوَّلُ من أَسْلمَ، وأوَّلُ من أنْفَقَ في سبيل الله.

القَرضُ الحَسَنُ: الإنفاقُ في سَبيلِه، شَبَّه ذلكَ بالقَرْضِ علىٰ سَبيلِ المجاز، لأنَّه إذا أعْطىٰ مَالَه لوجهِه فكأنَّه أقرضَه إيَّاه.

قوله: (لو أنفَقَ أحدُكُم مِثلَ أُحدٍ ذهبًا) الحديث من رواية البُخاريِّ ومُسلم وأبي دَاوُدَ والتِّرمِذيِّ عن أبي سعيدٍ الخُدْريِّ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «لا تَسُبُّوا أصحَابي فَلو أنَّ أحدَكُم أَنْفَقَ مِثلَ أُحُدٍ ذَهبًا مَا بَلغَ مُدَّ أَحدِهم ولا نَصِيفَه»[1].

النهاية: نَصِيْفَه: هُو النِّصْفُ، كالعَشِير في العُشْر.

قوله: (وقُرِئ بالرَّفعِ؛ علىٰ: وكلٌّ وعَدَه الله) ابنُ عامرٍ، والباقون: بِنَصْبِ اللام[2].

---

(١) البخاري (٣٦٧٣)، ومسلم (٢٥٤٠)، وأبو داود (٤٦٥٨)، والتِّرمذي (٣٨٦١).

(٢) «التيسير في القراءات السبع» ص١٣٢.

﴿فيُضاعِفُه لَهُۥ﴾ أي: يُعطِيه أجرَه علىٰ إنفاقِه مُضاعفًا أَضْعَافًا مِن فضلِه، ﴿وَلَهُۥٓ أَجۡرٞ كَرِيمٞ﴾ يعني: **وذلك الأجرُ المَضْمومُ إليهِ الأَضعافُ كريمٌ في نفسِه.**

وقُرِئَ: (فيُضَعِّفُه)، وقُرِئا مَنْصوبينِ علىٰ جَوابِ الاستفهامِ، والرَّفعُ عطفٌ علىٰ ﴿يُقْرِضُ﴾، أو علىٰ: فهو يُضاعِفُه.

قوله: (**وذلكَ الأجرُ المضْمومُ إليهِ الأَضْعاف**) يريد أنّ قولَه: ﴿وَلَهُۥٓ أَجۡرٞ﴾، هو الأجرُ السَّابِقُ الذِي ضُمِّن في قولِه:﴿ فَيُضَٰعِفَهُۥ﴾، وأُعيدَ المعنىٰ ليُعلَّقَ به صِفةُ الكريم، وفيه تَعسُّف؛ لأنَّ العَطْفَ يقْتـضِي المُغايرة نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظۡلِمُ مِثۡقَالَ ذَرَّةٖۖ وَإِن تَكُ حَسَنَةٗ يُضَٰعِفۡهَا وَيُؤۡتِ مِن لَّدُنۡهُ أَجۡرًا عَظِيمٗا ﴾ [النساء: ٤٠] وقد فسَّرَ المضَاعفَةَ بقولِه: «يُضَاعِفْ ثوابَها لاستِحقَاقِها عِندَه علىٰ سبيلِ التَّفضُّل عطاءً عظيمًا»[١]، وسمّاه أجرًا لأنَّه تابعٌ للأجر، وهو بناءً علىٰ مذهبه، وسبَق ما عليه، وذكرنا أنَّ المُناسِبَ أن يُفسِّرَ المُضَاعفَةَ بمُضَاعفة الحسنةِ نَفْسِها، والأجرَ بما هو المُتعارفُ منه.

ورُوِّينا في «صحيحِ البُخَاريِّ» عن أبي هُريرة قال: قال رسُول الله ﷺ: «إذا أحسَنَ أحدُكُم إسْلامَه، فكُلُّ حَسَنةٍ يعْمَلُها تُكتَب لهُ بِعَشرِ أَمثَالِها إلى سبع مئة ضِعْـفٍ، والسَّيئةُ بمِثْـلِها»[٢]، وفي روايةٍ: «إلّا أنْ يَتجاوَز اللهُ عنْها»[٣]، واللهُ أعلم.

قوله:(**كريمٌ في نَفسِهِ**) أي: وُصِفَ الأجرُ بالكرمِ بناءً علىٰ أنَّ الكرِيمَ يُقال لِكلِّ ما يُرضَىٰ ويُحمدُ في بابه.

قوله: (**وقُرِئ: «فيُضَعِّفه»**) ابن عامر، و«يُضاعفَه» بالنَّصبِ: عاصمٌ، والباقون: بالرَّفع[٤].

---

(١) من قوله: «وقد فسَّر» إلى هنا ساقط من (ط)، وأثبته من (ح) و(ف).

(٢) البخاري (٤٢) وفيه: «وكلُّ سيئةٍ يعملها تُكتب له بمثلها».

(٣) هي راوية أبي سعيد عند البخاري أيضاً (٤١).

(٤) قال الداني في «التيسير»: ص٦٥: «عاصم وابنُ عامر ﴿فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥ﴾ هنا [البقرة: ٢٤٥] وفي الحديد بنصب الفاء، والباقون برفعها».

[﴿يَوْمَ تَرَى ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ يَسْعَىٰ نُورُهُم بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَٰنِهِم بُشْرَىٰكُمُ ٱلْيَوْمَ جَنَّٰتٌ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ ١٢].

﴿يَوْمَ تَرَى﴾ ظرفٌ لقوله: ﴿وَلَهُۥٓ أَجْرٌ كَرِيمٌ﴾، أو مَنصُوبٌ بإضمارِ «اذكر» تَعْظيمًا لذلكَ اليومِ. وإنَّما قال: ﴿بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَٰنِهِم﴾ لأنّ السُّعَداء يُؤتَون صَحَائِفَ أعمالِهم من هاتَين الجِهتين؛ كما أنَّ الأشقِياء يُؤتَونها مِن شَمائِلهم ومن وراءِ ظُهورِهم، فجعلَ النُّورَ في الجِهتينِ شِعارًا لهم وآيةً؛ لأنَّهم هُم الّذين بحَسناتِهم سُعِدوا، وبِصَحائفهم البِيْضِ أفلَحُوا، فإذا ذُهِبَ بهم إلىٰ الجنَّة، ومَرُّوا علىٰ الصِّراطِ يَسْعَون، **سعَىٰ بسعْيِهم ذلكَ النُّور جَنِيبًا لهم** ومتقدِّمًا، ويقولُ لهم الذين يتلقَّونَهم من الملائكة: ﴿بُشْرَىٰكُمُ ٱلْيَوْمَ﴾. وقُرِئَ: (ذلك الفَوْزُ).

[﴿يَوْمَ يَقُولُ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتُ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱنظُرُونَا نَقْتَبِسْ مِن نُّورِكُمْ قِيلَ ٱرْجِعُوا۟ وَرَآءَكُمْ فَٱلْتَمِسُوا۟ نُورًا فَضُرِبَ بَيْنَهُم بِسُورٍ لَّهُۥ بَابٌۢ بَاطِنُهُۥ فِيهِ ٱلرَّحْمَةُ وَظَٰهِرُهُۥ مِن قِبَلِهِ ٱلْعَذَابُ * يُنَادُونَهُمْ أَلَمْ نَكُن مَّعَكُمْ ۖ قَالُوا۟ بَلَىٰ وَلَٰكِنَّكُمْ فَتَنتُمْ أَنفُسَكُمْ وَتَرَبَّصْتُمْ وَٱرْتَبْتُمْ وَغَرَّتْكُمُ ٱلْأَمَانِىُّ حَتَّىٰ جَآءَ أَمْرُ ٱللَّهِ وَغَرَّكُم بِٱللَّهِ ٱلْغَرُورُ * فَٱلْيَوْمَ لَا يُؤْخَذُ مِنكُمْ فِدْيَةٌ وَلَا مِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ۚ مَأْوَىٰكُمُ ٱلنَّارُ ۖ هِىَ مَوْلَىٰكُمْ ۖ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ﴾ ١٣-١٥]

﴿يَوْمَ يَقُولُ﴾ بدلٌ من ﴿يَوْمَ تَرَى﴾، ﴿ٱنظُرُونَا﴾ انتَظِرونا، لأنَّهم يُسرَعُ بهم إلىٰ الجنَّة كالبرُوقِ الخَاطفةِ علىٰ ركابٍ **تَدِفُّ بهم**، وهؤلاءِ مُشاةٌ. وانظُروا إلينا؛ لأنَّهم إذا نظَرُوا..

قوله: (**سَعىٰ بِسَعْيِهم ذلكَ النُّور جَنِيبًا لهم**) «سعىٰ» جواب «إذا»، و«يَسْعَون» حالٌ من ضميرِ «مَرُّوا»، قالَ المصنِّفُ: عَرَفنا أنَّهم يَسْعَونَ بقولِه: ﴿يَسْعَىٰ نُورُهُم بَيْنَ أَيْدِيهِمْ﴾، لأنَّهم لو مَشَوا لما سَعىٰ النُّور بينَ أيْدِيهم، لأنَّه إذا سَعَى وهُمْ يَمْشُون الهُوَينا لم يَكُن سَعْيًا بينَ أَيْدِيهم لأنَّه يَخْلِفُهم.

قوله: (**تَدِفُّ بِهم**) **الأساس**: الدَّفيفُ: السَّيرُ اللَّيِّن.

إليهم استقبلُوهم بوجوهِهم والنُّورُ بين أيديهم فَيستَضِيئون به. **وقُرِئَ: (أَنْظِرُونا) من النَّظِرةِ** وهي: الإمهالُ، **جُعلَ اتِّئادُهم في المُضيِّ إلىٰ أن يَلحَقُوا بهم إنْظَارًا لهم.**

﴿نَقۡتَبِسۡ مِن نُّورِكُمۡ﴾ نُصِبْ مِنْهُ؛ وذلك أنْ يَلْحقُوا بهم، فيستَنيروا به ﴿قِيلَ ٱرۡجِعُواْ وَرَآءَكُمۡ فَٱلۡتَمِسُواْ نُورٗا﴾ طَرْدٌ لهم وتهكُّمٌ بِهم، أي: ارجِعُوا إلىٰ المَوْقِفِ إلىٰ حيثُ أُعطِينا هذا النُّورَ فالتمِسُوه هنالك، فمِن ثَمَّ يُقتبَس. أو ارجِعُوا إلىٰ الدُّنيا، فالتَمِسُوا نورًا بتَحْصيلِ سببِهِ وهو الإيمانُ. أو ارْجِعُوا خائبينَ وتَنحَّوا عنَّا، فالتَمِسُوا نوراً آخر، فلا سَبِيلَ لَكم إلىٰ هذا النّورِ، **وقد عَلِموا أنْ لا نُورَ وراءَهم؛ وإنَّما هو تخييبٌ** وإقناطٌ لهم.

﴿فَضُرِبَ بَيۡنَهُم بِسُورٖ﴾ بين المؤمنينَ والمُنافقينَ بِحَائطٍ حَائلٍ بين شِقِّ الجنَّةِ وشِقِّ النَّارِ. وقِيل: هو الأعرافُ، لذلك السُّورِ، ﴿بَابُۢ﴾ لأهلِ الجنةِ يدخُلونَ منه ....

قوله: (**وقُرئ: «أَنظِرُونا» من النَّظِرَة**) حمزة: «أَنْظِرُونا» بقطعِ الهمزةِ وفتْحِها في الحالين، وكَسْرِ الظَّاء، والباقون بألفٍ موصولةٍ ويَبتدِئونها بالضَّمِّ، وضمِّ الظَّاء(١).

قوله: (**جُعل اتِّئادُهم في المُضيّ إلى أن يَلْحقُوا بهم إنْظَاراً لَهم**) يقال: اتأد في مشيتِه، افتعلَ من التُّؤَدة، يعني وضَع أَنْظِرُونا الذي هو بمعنىٰ المُهْلةِ وإنظارِ الدَّائنِ مَدْيونَه، موضع اتِّئادِ الرفيق، والهُوينا في المَشْي لرَفيقه على سبيلِ الاستعارةِ بعد سبق تشبيهِ الحالةِ بالحالةِ، مُبالغَةً في العجز وإظهار الافتقار.

وقال المَهدويُّ: ﴿ٱنظُرُونَا﴾، وأَنْظِرونا معناهُما سواءٌ، وهما من الانتظار، تقول العَربُ: نَظَرتُ كذَا وانتَظَرتُ، بمعنىً واحد، والمعنى: نَفِّسُونا وأَمهِلُونا نقتَبِسْ من نُورِكم.

قوله: (**وقد عَلِمُوا أنْ لا نورَ وراءَهم وإنَّما هو تخييب**)، نَظِيرُه في المعنىٰ قوله تعالىٰ: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلۡمَوۡتَ إِلَّا ٱلۡمَوۡتَةَ ٱلۡأُولَىٰ﴾ [الدخان: ٥٦].

---

(١) «التيسير في القراءات السبع» ص١٣٣.

﴿بَاطِنُهُۥ﴾ باطنُ السُّورِ أو البابِ، وهو الشِّقُّ الذي يَلي الجنةَ. ﴿وَظَٰهِرُهُۥ﴾ ما ظَهَرَ لأهلِ النّارِ ﴿مِن قِبَلِهِ﴾ من عندهِ ومن جِهتِه ﴿ٱلْعَذَابُ﴾ وهو الظُّلمةُ والنَّارُ.

وقرأ زيدُ بن عليٍّ رضي الله عنهما: (فضَرَبَ بَيْنَهم) علىٰ البناءِ للفاعل.

﴿أَلَمْ نَكُن مَّعَكُمْ﴾ يُريدُون مُوافقَتَهم في الظَّاهرِ ﴿فَتَنتُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ محَنْتُموها بالنِّفاقِ وأهلَكْتُموها، ﴿وَتَرَبَّصْتُمْ﴾ بالمؤمنينَ الدَّوائرَ، ﴿وَغَرَّتْكُمُ ٱلْأَمَانِيُّ﴾ طُولُ الآمالِ والطَّمعُ في امْتِدادِ الأعْمارِ، ﴿حَتَّىٰ جَآءَ أَمْرُ ٱللَّهِ﴾ وهو الموتُ ﴿وَغَرَّكُم بِٱللَّهِ ٱلْغَرُورُ﴾ وغرّكم الشيطانُ بأنّ الله عفوٌّ كريمٌ لا يعذِّبكُم. وقُرِئَ: (الغُرُور) بالضَّمِّ.

﴿فِدْيَةٌ﴾ ما يُفتَدىٰ به ﴿هِىَ مَوْلَىٰكُمْ﴾ قيل: هي أولىٰ بكم، وأنشد قول لَبيدٍ:

فغَدَتْ كِلا الفَرْجَيْنِ تَحسِبُ أنَّه ... مَـوْلىٰ المَخافَـةِ خَلْفَهَـا وأمَامَهـا

قوله: (وقُرِئَ «الغُرُور» بالضَّمِّ) قال ابن جِنّي: قرأها سماك بن حَرب، وهو كقوله: وغرّكم بالله الاغْترار، وتقديره علىٰ حَذْفِ المُضافِ، أي: وغرَّكم بالله سَلامة الاغْتِرار، ومعناه: سلامَتكم منه [مع] اغتِرارِكم[1].

قوله: (فَغَدَتْ كلا الفَرْجَيْنِ) البيت[2]، يَصِفُ بقرةً وحشيةً نَفَرتْ من صوتِ الصَّائد، ولمْ تَقِفْ لتَنْظُرَ أنَّ قاصِدَها خلفَها أمْ أمَامَها، فَغَدَت فَزِعةً مَذعُورةً لا تعرفُ مَنْجَاها من مَهْلِكِها، الفَرْجين: الجانبين وهو الخَلْفُ والقُدّام، أي: غَدتْ علىٰ حالةٍ كِلا جانبيـها مَخوف، وقيل: الفَـرْجُ: الثَّغْر وموضِع الـمَخافَةِ، وقيل: الفَـرْجُ ما بَينَ قوائِم الدَّوابِّ، فَما بين اليَدينِ فَـرْج، وما بين الرِّجْلَين: فَـرْج، أي: تَحسِبُ كُلَّ فَرْجٍ مِنْ فَرْجَيْها أولىٰ المَخافَة، أي: مَوضِعَ

---

(١) «المحتسب» (٢: ٣١١-٣١٢)، و«مع» زيادة منه.

(٢) البيت للشاعر الكبير لبيد بن ربيعة في مُعلَّقته المشهورة، انظر: «ديوان لبيد» ص٣١١.

وحقيقة ﴿مَوْلَىٰكُمْ﴾: مَحْرَاكُم ومَقْمَنُكُم. أي: مَكَانُكم الّذي يُقال فيهِ: هو أولىٰ بِكم، كما قيل: هو مَئِنَّة لِلكرم، أي مكانٌ؛ لقولِ القائلِ: إنَّه لكريمٌ. ويجوزُ أن يُرادَ: هي ناصِرُكم، أي لا نَاصِرَ لكُمْ غيرُها. والمرادُ: نفيُ النَّاصِر علىٰ البتاتِ. ونحوه قولُهم: أصيبَ فلانٌ بكذا فاستَنْصَر الجَزَعَ. ومنه قوله تعالىٰ: ﴿يُغَاثُواْ بِمَآءٍ كَٱلْمُهْلِ﴾، وقيل: تتولاكم كما تولَّيتُم في الدُّنيا أعمالَ أهلِ النَّارِ.

﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ ٱللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ ٱلْحَقِّ وَلَا يَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلُ فَطَالَ عَلَيْهِمُ ٱلْأَمَدُ فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ فَٰسِقُونَ﴾ ١٦]

الـمَخافَةِ، ومعنىٰ مَوْلَىٰ: أَوْلَى، والضَّمِيرُ الذي هو اسْمُ «أنَّ» عائدٌ إلىٰ «كِلا» لأنَّهُ مفردُ اللَّفظِ، كقوله تعالىٰ: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾ [الكهف: ٣٣]، و«مَولىٰ الـمَخافَةِ» خَبرُ «إن»، و«خَلْفَها وأَمَامَها» خَبرانِ لمبتدأٍ محذوفٍ، ويجوز أن يكون تفسيراً لكلا الفَرْجين، أو بَدلاً مِنه، وتَقْديرُه: فغدَت كلا الفَرْجَين خَلفَهَا وأمَامَها، تحسب أنَّها مَولىٰ المخَافَةِ. من كلام الزَّوْزَني.

قوله: (ومَقْمَنُكُم) من القَمين: الجَدِير.

قوله: (كَما قيلَ: هو مَئِنَّة الكِرام) أي: «مولى» مَفْعَل من أَوْلىٰ، كما أنَّ «مَئنةً» مَفْعَلةً مِنْ «إنَّ» التي للتَّحقِيق، غَيْرَ مُشتقَّةٍ مِنْ لَفْظِها؛ لأنَّ الحُروفَ لَا يُشتقُّ منها، وإنَّما ضُمِّنَت حُروفها دَلالةً علىٰ أنَّ معنَاهَا فِيهَا[1]، وكما يُقَال: «مَئِنة» موضع «إنَّ»، يقال فيه: إنَّ التَّحقِيقية، كذلك معنى ﴿مَوْلَىٰكُمْ﴾: مكانُكم الذي يُقال فيه: هو أَولىٰ بِكُم، وقوله: «مَئِنَّةُ الكَرمِ» كنايةٌ رمزيةٌ، نحوُ قولِهم: الكرمُ بين بُرْدَيه، والمجْدُ بين ثَوْبَيه.

قوله: (فَاسْتَنْصَر الجَزَعَ) أي: طَلَبَ النَّصر، ولمْ يَجِدْ سِوَى الجزَع، والجَزَعُ ليسَ ينصُر، فإذن لا نصرَ لهُم البَتَّة.

---

(١) انظر مع ما سبق: «الفائق في غريب الحديث» (١: ٦٣) (الهمزة مع النون).

﴿أَلَمۡ يَأۡنِ﴾ من: أَنَىٰ الأمرُ يأنِي، إذا جاء إِنَاهُ، أي: وقْتُه. وقُرِئَ: (أَلم يَئِنْ) من: آنَ يئِنُ، بمعنىٰ: أَنىٰ يأني، و(أَلـمّا يأن)، قيل: كانوا مُجدِبين بمكةِ، فلمّا هاجروا أصابُوا الرِّزقَ والنِّعمة ففتَروا عمّا كانوا عليه، فنزلت.

وعن ابن مسعود: ما كانَ بينَ إسلامِنا وبين أنْ عُوتِـبنا بهذهِ الآية إلا أربعُ سنين. وعن ابن عباس رضي الله عنهما: أنّ الله استبْطَأَ قُلوبَ المؤمنينِ فعاتَبهم علىٰ رأسِ ثلاثَ عشرةَ من نزولِ القرآن. وعن الحسنِ رضي الله عنه: أما والله لقد استبطَأَهُم وهم يقرؤون من القرآنِ أقلَّ مما تقرؤون. فانظُروا في طولِ ما قرأتُم منه وما ظَهر فِيكُم من الفِسْقِ.

قوله: (و«أَلـمّا يأنِ») قال ابن جِنِّي: وهي قِراءةُ الحسنِ، وقال: أصلُ لَمَّا: لَمْ، ثُمَّ زِيدتْ عَليها «ما» فَصارَتْ نفيًا لقولِه: قَدْ كَان كَذا، و«لم» نفيُ فعلِ المؤكَّد، تقول: قامَ زيدٌ، فيقولُ المُجيبُ بالنَّفيِ: لـمْ يَقُمْ، فإنْ قَال: قَدْ قَامَ، قلتَ: لـمَّا يَقُم، لـمّا زادَ في الإثباتِ «قد»، زادَ في النَّفيِ «ما»، إلّا أنّهم لـمَّا رَكّبُوا «لـم» مَعَ «ما» حدَثَ معها معنًىٰ ولفظ.

أمَّا المَعْنىٰ فإنّها صارَت في بعضِ المواضِع ظَرْفًا، فقالوا: لَمَّا قُمْتَ قامَ زيد، أي: وَقْتَ قيامك قامَ زيد، وأمَّا اللَّفظُ فإنَّه جازَ أنْ تَقِفَ عليها دُونَ مَجْزُومِها كقولك: جِئتُ ولـمّا، أي ولـما تَجِئْ، ولو قُلتَ: جئتَ ولَـمْ، لَـمْ يَـجُزْ[1].

قوله: (وهُمْ يَقرؤون مِن القُرآنِ أقلَّ ممَّا تقرؤون) يعني: أنّ الله تَعالى استبطأ خُشوعَ قُلوبِ الصَّحابةِ رضوانُ الله عليهم وعَاتَبهم على عَدمِ تأثيرِ القرآنِ فيهَا سريعًا، معَ ما كانوا عَليهِ مِن الخُشوعِ، وكانت قِراءتُهم أقلَّ من قراءَتكُم، فتفكَّروا أنتُم في حالِكم، وما أنتُم عليه من الفِسقِ مع كَثرةِ القِراءةِ! فهو شهادةٌ بأنَّ قُلوبَهم كالحِجارةِ أو أشدُّ قسوة.

---

(١) «المحتسب» (٢: ٣١٢).

وعن أبي بكر رضي الله عنه أنَّ هذه الآية قُرئت بين يديه وعنده قومٌ من أهل اليَمامةِ، فبكوا بكاءً شديدًا، فنظر إليهم فقال: **هكذا كنّا حتَّىٰ قَست القُلوب.**

وقُرِئَ: (نُـزِّلَ) و(نَـزَّلَ) و(أنزلَ). ﴿وَلَا يَكُونُوا﴾ عطفٌ علىٰ ﴿تَخْشَعَ﴾، وقُرِئَ بالتَّاء علىٰ الالتفاتِ، ويجوزُ أن يكونَ نهيًا لهم عن مماثلةِ أهلِ الكتابِ في قسوةِ القُلوبِ بعد أنْ وُبِّخُوا، وذلك أنّ بني إسرائيلَ كان الحقُّ يحولُ بينهم وبينَ شهواتِهم، وإذا سمعوا التَّوراةَ والإنجيلَ خشَعوا لله ورقَّتْ قلوبُهم، فلَمّا طالَ عليهمُ الزَّمانُ غلبهُم الجَفاءُ والقَسْوةُ، واختلفوا وأَحْدثُوا ما أحْدَثُوا من التَّحريفِ وغيره.

فإن قلتَ: ما معنىٰ: ﴿لِذِكْرِ ٱللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ ٱلْحَقِّ﴾؟

قلت: يجوز أن يُراد بالذِّكر وبما نَزل من الحَقِّ: القرآنُ؛ لأنَّه جامعٌ للأمرينِ: للذكر والموعظة، وأنَّه حقٌّ نازلٌ من السماءِ، **وأن يُـراد خُشوعُها** إذا ذُكِـر الله وإذا تُلي القرآن

قوله: (**هَكذا كُنَّا حتىٰ قَسَت القُلوبُ**) قال شيخُنا شيخُ الإسلامِ أبو حَفْصٍ السُّهرَوَرْدِي قدَّس الله سِرَّه: معناه: تَصلَّبت وأَدْمنَتْ سماعَ القُرآن، وألِفتَ أنوارَه فما استغربته حتَّىٰ تتغيَّر كما تَغيَّر هذا السَّامِع.

قـوله: (**وقُـرِئ: «نُـزِّل»**) نَافِـعٌ وحَفْص: ﴿وَمَا نَزَلَ﴾ مـخفَّفًا معـروفـاً، والباقُـون: مُشدَّدًا[1].

قوله: (**وأنْ يُراد خُشوعها**) فعلىٰ هَذا ذِكرُ الله غيرُ القُرآن، فإنَّ كلَّ واحدٍ من ذكرِ الله وتلاوةِ القرآنِ سَببٌ لخُشوعِ القَلْب، كأنَّه قِيلَ: ألَم يَـقْـرُب للمُؤْمنينَ أنْ تَـخْشَع قُلوبُهم لهذَينِ المُوجِبين فإنَّه لا مَزيدَ عَليْهما، وعلىٰ الأوَّلِ هُو من بابِ قوله تعالىٰ: ﴿وَإِذْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْفُرْقَانَ﴾ [البقرة: ٥٣] يعني: الجامِعَ بين كونِه كتابًا مُنْزلاً وفُرقَانًا يَـفْرُقُ بين الحقِّ والبَـاطِلِ، يعني التَّوراةِ كقولِك: رأيتُ الغيثَ والـلَّيْثَ، أي: الـرَّجُلَ الـجَامِعَ بين هَذين الوَصْفَين.

---

(١) «التيسير في القراءات السبع» ص١٣٣.

....

وقلت: ويمكِنُ أنْ يُحمَل الذِّكرُ علىٰ القُرآنِ، وما نَزلَ من الحقِّ علىٰ نُزولِ السَّكِينَةِ معه، أي الوَارِداتِ الإلهيَّة.

ويعضُدُه ما رُوِّينا عن البُخَارِيِّ ومُسْلمٍ والتِّرْمِذيِّ عن البراء: كانَ رجلٌ يقرأ سُورةَ الكَهْفِ وعِندَهُ فرسٌ مَربُوطةٌ بشَطْنَين، فغَشِيَتهُ سَحَابةٌ فجعلتْ تَدنُو، وجَعَل فرسُهُ يَنفرُ مِنْها، فلمَّا أصبحَ أتىٰ النَّبيَّ ﷺ فذكَر له ذلك، فقال: «تِلك السَّكينة تنزِلُ للقُرآنِ»(١). وفي روايةٍ: «اقرأ فلانُ فإنَّها السَّكينةُ تَنزِلُ عِندَ القُرآنِ» أو «لِلقُرآن».

وروىٰ السُّلَمِي عن أحمد بن الحَوارِي، قال: بينما أنَا في بعضِ طُرقَاتِ البَصْرةِ إذ سمعت صَعْقَةً، فأقْبَلتُ نحوَها فرأيتُ رجلاً قَدْ خَرّ مغشِيّاً عليه، فقلتُ: مَا هذا؟ فقالوا: كان رجُلاً حاضِرَ القلبِ، فسمع آيةً من كتاب الله فخرَّ مغشياً عليه، فقلتُ: ما هي؟ قال: قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ فأفاق الرَّجلُ عند سماع كلامنا، فأنشأ يقولُ:

أمَا آنَ للهِجْرانِ أن يَتَصرَّما ... وللغُصْنِ غُصْنِ البانِ أن يَتبسَّما
وللعاشِقِ الصَّبِّ الذي ذاب وانْحَنىٰ ... ألم يأنِ أن يُبكىٰ عليه ويُرْحما
كتبتُ بماءِ الشَّوق بينَ جَوانِحي ... كتابًا حَكى نَقْشَ الوَشِيِّ المُنَمْنَما(٢)

ثُمَّ قال: أشكال أشكال، فخرَّ مَغْشيّاً عليه، فحرَّكناه فإذا هو ميِّت.

---

(١) البخاري (٣٦١٤)، ومسلم (٧٩٥)، والترمذي (٢٨٨٥).

(٢) السُّلمي في «حقائق التفسير» (٢: ٣٠٩) وروى هذه القصة الثعلبي أيضاً في كتاب «قتلى القرآن»: ص٩٥- ٩٦ عن شيخه السلمي، وانظر القصة عند: السّراج في «مصارع العشاق» (١: ١٠٩) لكن أسندها وعزاها لعبد الرحمن الصُّوفي!!.

كقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ﴾ [الأنفال: ٢] . أراد بالأمدِ: الأجلَ، كقوله:

إذا انتهَىٰ أَمَدُهْ

وقُرِئَ: (الأمدُّ)، أي: الوقتُ الأطولِ ﴿وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ فَٰسِقُونَ﴾ خارِجون عن دِينِهم رافضونَ لِـمَا في الكِتابين.

[﴿ٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ يُحْىِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا ۚ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ ٱلْءَايَٰتِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ ١٧]

﴿ٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ يُحْىِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ قيل: **هذا تمثيلٌ لأثَرِ الذِّكْرِ في القُلوب، وأنَّه يُحيِيها كما يُحيِي الغيثُ الأرضَ.**

[﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُواْ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يُضَٰعَفُ لَهُمْ وَلَهُمْ أَجْرٌ كَرِيمٌ﴾ ١٨]

﴿ٱلْمُصَّدِّقِينَ﴾ المُتصدِّقين. وقُرِئَ علىٰ الأصل، و(الـمُصَدِّقِين)؛ من: صدَّقَ، وهمُ الذين صدَّقوا اللهَ ورسولَه، يعني المؤمنين.

فإن قلتَ: علامَ عطف قولَه ﴿وَأَقْرَضُواْ﴾؟

قوله: (**إذا انتهى أمده**)، أوله:

كُلّ حـيٍّ مُـستكْمِلٌ مُـدَّةَ العُمْــ ـــرِ ومُـودٍ إذا انتهــىٰ أمَــدُهْ

قوله: مُودٍ من أودى إذا مات، مضى شرحه في البقرة.

قوله: (**هذا تمثيلٌ لأثرِ الذِّكرِ في القُلوب، وأنَّه يُحيِيها كما يُحيِي الغيثُ الأرضَ**) يعني: لَمَّا استبْطأَ خُشُوعَ قُلوبِ المُؤمنين عِندَ سماعِ القُرآنِ، أرْشَدهم إلى إزالةِ تِلكَ القَسوةِ التي مَنَعتْ القلبَ عن تأثيرِ الذِّكر فيه، وإنزالِ تلك السَّكِينةِ عليه باللَّجأ إلىٰ الله واستِنزالِ ما يستَعِدُّون به لقَبولِ تلك المواهبَ الرَّحمانيَّةِ، فأعلمَهم أنَّه وَحدَه هو القَادرُ علىٰ ذلك، كَمَا أنه وحدَه يُحيِي الأرضَ بعد مَوتِها، وفيه إشارةٌ إلىٰ نفي الحَولِ والقُوةِ مِن الغَيْر.

قلتُ: علىٰ معنىٰ الفعل في ﴿ٱلْمُصَّدِّقِينَ﴾؛ لأنّ اللام بمعنىٰ الذين، واسم الفاعل بمعنىٰ اصَّدَّقوا، **كأنه قيل: إنَّ الذينَ اصَّدَّقُوا وأقْرَضُوا.**

والقَرضُ الحسنُ: أنْ يتصدَّق من الطيِّبِ عن طِيبةِ النَّفسِ وصِحَّةِ النِّيَّةِ علىٰ المُستحقِّ للصَّدَقةِ. وقُرِئَ: (**يُضَعِّف**) و(يضَاعِف)، بكسرِ العين، أي: يُضاعِفُ اللهُ.

قوله: (**كأنَّه قِيلَ: إنَّ الَّذين اصَّدَّقُوا وأَقْرَضُوا**) فإن قيل: ما فائدةُ العُدول؟ فهلّا قِيل: إنَّ المُصَّدِّقِينَ والمُقْرِضين؟ قلتُ: فائدتهُ تصويرُ معنىٰ التَّصدُّق، ومَزيدُ تَقريرِ التَّمثِيل بالإقراضِ.

قال صاحب «التقريب»: وفي عطف «أقرضُوا» علىٰ صِلة اللام نظر، لِلُزوم الفَصْل بين أجزاءِ الصِّلةِ بأجنبي، وهو المُصدِّقات، فإمَّا أنْ يُحمل علىٰ المعنىٰ، إذ التَّقديرُ: إنّ النَّاسَ المُصَّدِّقِينَ والمُصَّدِّقاتِ وأقرضُوا، أوْ لا يُجعل عَطْفًا، بل اعْتِراضًا، فيجوزُ الفَصْلُ به كما بَين الموصُولِ والصِّلةِ في مثل:

ذاك الـذي وأبيـك يعـرفُ مالكًـا والحقُّ يـدفَع تُرَّهـات الباطِـل

وقِيلَ: هو من بابِ كُل رجلٍ وصَنْعته، أي: إنَّ المُصَّدِّقين مَع المُصَّدِّقاتِ في الثَّوابِ والمنْزلة، أو يُقدّر خبر أي: إنَّ المُصَّدِّقين والمُصَّدِّقاتِ يُفلِحُون فيقعُ بعدَ تمامِ الجُملة. وأقرضوا في الوَجهين ليسَ عَطْفًا علىٰ الصِّلةِ، بل مُستَأْنفٌ، ويُضَاعَفُ في الوجْهين صفةُ ﴿قَرْضًا﴾ أو استئنافٌ، وكأنَّ اسْتِقامةَ المعْنَىٰ والإعراب علىٰ حَذْفِ الموصُولِ بتقديرِ: والَّذينَ أقْرَضُوا، إن جُوِّزَ كما هُو مذهبُ الكُوفِيين.

قلت: الوجهُ القوِيُّ هو الاعتراضُ علىٰ سبيلِ الاسْتِطْراد، فإنَّ المُصَّدِّقَاتِ لَو لم تُذكرْ لكانَتْ مُندَرجةً تحتَ المُصَّدِّقين علىٰ سَبيلِ التَّغْليب، كما أنَّ قَولَه: «وأقْرَضُوا اللهَ» عامٌّ في الرِّجالِ والنِّساء، فَذَكرَ المُصَّدِّقَاتِ لمزيدِ التَّقريرِ كَما في قولِه تعالىٰ: ﴿أَنِّي لَآ أُضِيعُ عَمَلَ عَٰمِلٍ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوۡ أُنثَىٰۖ بَعۡضُكُم مِّنۢ بَعۡضٍ﴾ [آل عمران: ١٩٥].

قوله: (وقُرِئ: «**يُضعِّف**») ابن كثيرٍ وابن عامرٍ[1]، و«**يُضاعِف**» بكسرِ العين: شاذٌّ.

---

(١) التيسير في القراءات السبع: ص ٦٥.

[﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصِّدِّيقُونَۖ وَٱلشُّهَدَآءُ عِندَ رَبِّهِمۡ لَهُمۡ أَجۡرُهُمۡ وَنُورُهُمۡۖ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَآ أُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَحِيمِ﴾ ١٩]

يُريدُ أنّ المؤمنينَ باللهِ ورسُلِه **هُم عند الله بمنزلةِ الصِّدِّيقينَ والشُّهداءِ**؛ وهم الذي سَبقوا إلىٰ التَّصديقِ واستُشهِدوا في سبيلِ الله ﴿لَهُمۡ أَجۡرُهُمۡ وَنُورُهُمۡ﴾ أي: مثلُ أجرِ الصِّدِّيقينَ والشُّهداءِ، ومثلُ نورِهم.

فإن قلتَ: كيف يُسوِّي بينهم في الأجرِ ولا بدَّ من التفاوتِ؟ قلتُ: **المعنىٰ أنّ الله يُعطي المؤمنين أجْرَهم** ويُضاعِفُه لهم بِفْضلِه، حتَّىٰ يُساوي أجرُهم مع أضعافِه أجرَ أولئكَ. ويجوزُ أن يكونَ ﴿وَٱلشُّهَدَآءُ﴾ مبتدأً، و﴿لَهُمۡ أَجۡرُهُمۡ﴾ خبرَه.

قوله: (**هُمْ عندَ الله بمنزِلةِ الصِّدِّيقين والشُّهداءِ**) ثُمَّ قوله: «لهم مثلُ أجرِ المُصَدِّقِين»(١)، مُؤذنٌ بأنَّه لا يجوز حَمل الصِّدِّيقين علىٰ المُؤمنينَ، فيجبُ الحملُ علىٰ التَّشْبيه، نحوُ: زيدٌ أسدٌ، وذلك أنَّ اسمَ الإشَارةِ دالٌّ علىٰ أن ما بعدَه جَديرٌ بمن سبَق ذكْرُه، لاكتسابِه الخِصَالَ التي اسْتَحقَّ بها ذلك، ولا ارْتِيابَ أنَّ مَنْ آمنَ باللهِ ورسولِه لا ينالُ دَرجةَ الصِّدِّيقينَ الذينَ درجَتهُم دونَ درجةِ الأنبياءِ، وفوقَ درجةِ الخَواصِّ، ولا يُقال: درجةُ من مات حَتْفَ أنفِه دَرجةُ من استُشْهِد في سبيلِ الله في صفِّ الكُفّارِ، إلا بالإلحاق، وأنْ يُقال: هُم مِثْلُهم وأجْرُهم مثلُ أجْرِهم، لا سيما وقد وسَّط بين المبتدأ والخبر ضَميرَ الفَصْلِ المُفيدَ لحصْرِ المُسندِ علىٰ المُسندِ إليه، ويجوزُ قطعُ «الشُّهداء» عن هذا الحُكم، لاستقَامتِه مع من اقْتَرن بهِ أن يكون جملة معهُ، وإليه أشار بقوله: ويجُوز أن يكونَ «الشهداءُ» مبتدأً.

وأما سؤالُه: كيف يُسوِّي بينهم في الأجر ولا بد من التَّفَاوُت؟ فليس بذاك، لأنَّا إذا قُلنا: إنَّ الكلامَ مَبنيٌّ علىٰ التَّشْبيه والإلحاق للمُبالَغَةِ ترغِيبًا، عُلِم عَدم المُساواة.

قوله: (**المَعْنىٰ: أنَّ الله يُعطِي المؤمنينَ أجْرَهُم**) وخُلاصتُه: أنَّ لِكلِّ مُكلَّف أجرًا يَستحقّه

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «الصديقين».

....

بسببِ العَمَل، وله زيادةٌ عليه وفضل، فإذا اعتُبر جزاءُ المؤمنين مع تلك الزِّيادَةِ يُساوي أجرَ الصِّدِّيقين وَحْدَه، فينبغي لهم الفَضْلُ عليهم بما يُزادُ على الجزاءِ، بناءً علىٰ قاعدةِ الاعتِزال، هذا لعمري تكلُّف، وركوبٌ علىٰ التَّعسُّف.

ويُمكنُ أنْ يُقال: إنّ قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦٓ﴾ مقابل لقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَآ﴾، وآياتُنا جمعٌ مُضافٌ يفيدُ الاستغراق، فيتناوَلُ جميعَ آيات الله المختلفةِ الأنواع، ومُكذِّبها يكونُ مُفْرِطًا في الكَذّب لكثرةِ ما كذَّب بِه، فينبغي أنْ يُفسَّر ما يُقابله من قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦٓ﴾ بالشُّمولِ والاسْتِغرَاق، ولِذلكَ جَمَعَ الرُّسُلَ لأنَّ مَنْ آمنَ بالله، وبجميع ما يَجبُ أنْ يُؤمن بِه من صِفَاتِه وأفْعالِه، وبجميع ما يضاف ويُنسبُ إليهم، يَكُون مُفرِطًا في الصِّدْق لكثرةِ ما صدَّقَ به، فحِينئذٍ يَصحُّ حملُ الصِّدِّيقينَ علىٰ أولئكَ، ويقعُ ضميرُ الفَصْلِ مَوْقِعَه تَعْريضًا بالمُكذِّبين، ويكونُ المرادُ بالشُّهداء: القَائمَ بالشَّهادةِ، كما في قوله تعالى: ﴿لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة: ١٤٢].

وأما قوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلْجَحِيمِ﴾ فقد وقَع مُقَابِلاً لقوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصِّدِّيقُونَ وَٱلشُّهَدَآءُ عِندَ رَبِّهِمْ لَهُمْ أَجْرُهُمْ وَنُورُهُمْ﴾ فيجبُ أنْ يُقدَّر في كلٍّ من المُتقابلَينِ ما هو مَذكورٌ في الآخر، ويؤيِّد هذا التَّأويل ما رواه الواحديُّ[1]: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصِّدِّيقُونَ﴾ قال مجاهدٌ: كُلُّ من آمنَ بالله ورُسلِه فهو صِدِّيق، ثُمَّ قرأَ هذه الآية. وقال المقاتلانِ: هم الذينَ لم يَشكُّوا في الرُّسُلِ حين أخبَرُوهم ولم يُكذِّبوهُم ساعة، وقال مسروقٌ: هذه الآية للشُّهداءِ خاصَّة، وهم الأنبياءُ الذين يشهدون للأُممِ وعَليْهِم، وهو قولُ مقاتلِ بنِ حيان[2] واختيارُ الفَرَّاءِ[3] والزَّجَّاجِ[4].

(١) «الوسيط» (٤: ٢٥١).

(٢) انظر: « معالم التنزيل» (٥: ٣١).

(٣) «معاني القرآن» للفراء (٣: ١٣٥).

(٤) «معاني القرآن» للزجاج (٥: ١٢٦).

[﴿ ٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّمَا ٱلۡحَيَوٰةُ ٱلدُّنۡيَا لَعِبٞ وَلَهۡوٞ وَزِينَةٞ وَتَفَاخُرُۢ بَيۡنَكُمۡ وَتَكَاثُرٞ فِي ٱلۡأَمۡوَٰلِ وَٱلۡأَوۡلَٰدِۖ كَمَثَلِ غَيۡثٍ أَعۡجَبَ ٱلۡكُفَّارَ نَبَاتُهُۥ ثُمَّ يَهِيجُ فَتَرَىٰهُ مُصۡفَرّٗا ثُمَّ يَكُونُ حُطَٰمٗاۖ وَفِي ٱلۡأٓخِرَةِ عَذَابٞ شَدِيدٞ وَمَغۡفِرَةٞ مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضۡوَٰنٞۚ وَمَا ٱلۡحَيَوٰةُ ٱلدُّنۡيَآ إِلَّا مَتَٰعُ ٱلۡغُرُورِ ﴾ ٢٠]

أراد أنَّ الدُّنيا ليست إلا مُحقَّراتٍ من الأمورِ؛ وهي اللَّعبُ واللَّهوُ والزِّينةُ والتَّفاخُر والتَّكاثُر. وأمَّا الآخرةُ فما هي إلا أمورٌ عظامٌ، وهي: العذابُ الشَّديدُ والمغفرةُ ورِضوان الله. وشبَّه حالَ الدُّنيا وسُرعةَ تَقَضِّيها مع قلةِ جَدواها بنباتٍ أنبتَه الغيثُ فاستَوىٰ **واكتَهل** وأُعجِبَ به الكُفارُ الجَاحِدون لنِعمةِ الله فيما رَزَقهُم من الغيثِ والنباتِ، فبعثَ عليه العَاهَة فهاجَ واصفرَّ وصارَ حطامًا؛ عقوبةً لهم علىٰ جُحُودِهم، **كما فُعِل بأصحابِ الجنَّة**، وصَاحِبِ الجنَّتَين. وقيل: ﴿ٱلۡكُفَّارَ﴾ الزُّرَّاعُ. وقرئ: (مُصْفَارًّا).

[﴿سَابِقُوٓاْ إِلَىٰ مَغۡفِرَةٖ مِّن رَّبِّكُمۡ وَجَنَّةٍ عَرۡضُهَا كَعَرۡضِ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِ أُعِدَّتۡ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦۚ ذَٰلِكَ فَضۡلُ ٱللَّهِ يُؤۡتِيهِ مَن يَشَآءُۚ وَٱللَّهُ ذُو ٱلۡفَضۡلِ ٱلۡعَظِيمِ﴾ ٢١]

﴿سَابِقُوٓاْ﴾ سارِعوا مُسارعةَ المُسابِقينَ لأقرانِهم **في المِضْمارِ**، إلىٰ جنَّةٍ ﴿عَرۡضُهَا كَعَرۡضِ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾.

قوله: (**واكْتَهل**) وقوي. **الأساس**: واكْتهل النَّباتُ، تمَّ طُوله وتكهَّل، ونبات كَهْل.

قوله: (**كما فُعِل بأصحابِ الجنَّة**) يعني: في سُورةِ ﴿نٓ﴾. «وصاحِبُ الجنَّتَينِ»، يعني: في سُورةِ الكَهف، وقيل: في سبأ.

قوله: (**في المِضْمارِ**)، **الجَوْهَري**: تَضْمِير الفَرَس: أنْ تَعْلِفَه حتَّىٰ يَسْمَن، ثم تَردَّه إلىٰ القُوت، وذلكَ في أربعينَ يومًا، وهذه المُدَّة تُسمَّىٰ بالمِضمارِ، والمَوضِع الذي يُضَمَّر فيه الخيلُ أَيضًا. وفي «مقدمة الأدب»: المِضْمارُ والحَلَبة: موضِعُ طِراد الخيل.

قال السُّدِّي: كعرض سبع السَّموات وسبعِ الأرْضِين، وذُكِر العرضُ دونَ الطُّولِ؛ لأنَّ كلَّ ما لَهُ عرضٌ وطُولٌ، فإنّ عرضَه أقلُّ من طُولِه، فإذا وُصِفَ عَرضُه بالبَسطَةِ: عُرِفَ أنّ طولَه أبسطُ وأمدُّ. ويجوزُ أن يُراد بالعَرضِ: البَسطةَ، كقوله تعالىٰ: ﴿فَذُو دُعَآءٍ عَرِيضٍ﴾ [فصلت: ٥١]. لمّا حقَّر الدُّنيا وصَغَّر أمرَها وعَظَّم أمرَ الآخرةِ: بعث عبادَه علىٰ المُسارَعةِ إلىٰ نيلِ مَا وعَد من ذلك: وهي المغفرةُ المُنجيةُ من العذابِ الشَّديدِ، والفوزُ بدخولِ الجنَّةِ ﴿ذَٰلِكَ﴾ الموعود من المغفرةِ والجنَّة ﴿فَضْلُ ٱللَّهِ﴾: عطاؤه ﴿يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ﴾ وهم المُؤمنون.

[﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ * لِّكَيْلَا تَأْسَوْا۟ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا۟ بِمَآ ءَاتَىٰكُمْ ۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ * ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ وَيَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبُخْلِ ۗ وَمَن يَتَوَلَّ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْغَنِىُّ ٱلْحَمِيدُ﴾ ٢٢-٢٤]

المصيبةُ في الأرضِ: نحو الجَدْبِ وآفاتِ الزُّروعِ والثِّمارِ. وفي الأنفسِ: نحْو الأدواءِ والموتِ ﴿فِى كِتَٰبٍ﴾ في اللَّوحِ ﴿مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ﴾ يعني الأنفس أو المصائب ﴿إِنَّ ذَٰلِكَ﴾ إنّ تقديرَ ذلك وإثباتَه في كتاب ﴿عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾ وإن كان عَسيرًا علىٰ العبادِ، ثُمَّ علَّل ذلك وبيَّن الحكمةَ فيه فقال: ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا۟ ... وَلَا تَفْرَحُوا۟﴾ **يعني: أنكم إذا علمْتُم أنّ كلَّ شيءٍ مُقدَّرٌ مكتوبٌ عندَ الله قلَّ أسَاكُم علىٰ الفائتِ وفرحَكم علىٰ الآتي؛**

قوله: (**يَعني: أنكم إذا عَلِمْتُم أنَّ كُلَّ شيءٍ مُقدَّرٌ مَكْتوبٌ عند الله، قَلَّ أساكُم علىٰ الفَائتِ وفَرحَكُم علىٰ الآتي**) رُوِّينا عن التِّرمذيِّ وابنِ ماجه عن أبي ذَرٍّ أن رسولَ الله ﷺ قال: «ليستِ الزَّهادةُ في الدُّنيا بتحريمِ الحلالِ، ولا إضاعةِ المالِ، ولكنَّ الزُّهدَ أنْ تكونَ بما في يدِ الله أوثقَ منك بما في يَديْك، وأن تكونَ في ثوابِ المُصيبةِ إذا أُصبْتَ بها أرغبَ منك فِيها

لأنّ من عَلِم أنَّ ما عندَه مفقودٌ لا محالةَ: لم يتفاقَم جَزعهُ عند فقدِه، لأنَّه وطَّن نفسَه علىٰ ذلك، وكذلك من عَلمَ أنَّ بعضَ الخيرِ واصلٌ إليهِ، وأنَّ وصولَه لا يفوتُه بحالٍ: لم يَعظُم فرحُه عندَ نيلِه.

﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخۡتَالٖ فَخُورٍ﴾ لأنّ من فَرِحَ بحظٍّ من الدُّنيا وعَظُم في نفسِه: اختالَ وافتخرَ به وتكبَّر علىٰ النَّاس. قُرِئَ: ﴿بِمَآ ءَاتَىٰكُمۡ﴾ و(أتاكم)، من الإيتاء والإتيان. وفي قراءةِ ابن مَسعودٍ: (بما أوتيتم).

لو أنَّها بقيت لك»[(١)]. ورُويَ: لأنَّ اللهَ تعالى يقول: ﴿لِّكَيۡلَا تَأۡسَوۡاْ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمۡ وَلَا تَفۡرَحُواْ بِمَآ ءَاتَىٰكُمۡ﴾.

قوله: (وافْتخَرَ بهِ وتكبَّر علىٰ النَّاسِ)، الراغِب: الفَخْرُ: المباهَاة في الأشياءِ الخَارجَة عن الإنسان، كالمالِ والجاه، ويقال له: الفَخْر، ورجل فَاخِرٌ وفَخُورٌ وفِخِّير على التَّكثِير، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخۡتَالٖ فَخُورٖ﴾ [لقمان: ١٨][(٢)].

وقيل: المُختالُ أخصُّ من الفَخور، لأنَّه في الفِعْل، والفَخُور في العقل وغيره.

الرَّاغب: الفخَّار: الجِرار، وذلك لصوتِه إذا نقَر، كأنها تصوَّر بصورة من تكثير التَّفاخر، قال تعالى: ﴿خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ مِن صَلۡصَٰلٖ كَٱلۡفَخَّارِ﴾ [الرحمن: ١٤][(٣)] فظهر من هذا أن التَّفاخر بالقول لا بالفعل[(٤)].

قوله: (قُرِئ: ﴿بِمَآ ءَاتَىٰكُمۡ﴾ و«أتاكُم») أبو عَمرو: بالقَصْرِ، والباقُون: بالمدّ[(٥)].

---

(١) التِّرمذي (٢٣٤٠) وقال: غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وعَمرو بن واقد منكر الحديث. ورواه ابن ماجه في «السنن» رقم (٤١٠٠).
(٢) «مفردات القرآن» ص ٦٢٧.
(٣) المصدر السابق ص ٦٢٧.
(٤) من قوله: «وقيل: المختال» إلى هنا ساقط من (ح) و(ف) وأثبته من (ط).
(٥) «التيسير في القراءات السبع» ص١٣٣.

فإن قلتَ: فلا أحدَ يملكُ نفسَه عند مَضَرةٍ تنزلُ به، ولا عِند منفعةٍ ينالُها أن لا يحزنَ ولا يفرح.

قلتُ: المراد: الحزنُ المخرجُ إلىٰ ما يُذهِل صاحبَه عن الصَّبرِ والتَّسليمِ لأمرِ الله، ورجاءِ ثوابِ الصَّابرينَ، والفرحُ المُطْغِي المُلْهي عن الشُّكرِ؛ فأمَّا الحزنُ الذي لا يكادُ الإنسان يخلُو منه، مع الاستسلامِ والسُّرورِ بنعمةِ الله والاعتداد بها مع الشُّكر، فلا بأس بهما.

﴿ٱلَّذِينَ يَبۡخَلُونَ﴾ بدلٌ من قولِه: ﴿كُلَّ مُخۡتَالٖ فَخُورٍ﴾ كأنَّه قال: لا يُحبُّ الذين يَبْخلُون، يريد: الذين يَفْرحُون الفَرحَ المُطغِي إذا رُزِقُوا مالًا وحظًّا من الدُّنيا فلحُبِّهم له وعزَّتِه عندهم وعِظَمِه في عيُونِهم: يَزْوُونَه عن حقوقِ الله ويبخَلونَ به، ولا يكفِيهم أنَّهم بخِلُوا حتىٰ يحمِلُوا النَّاس علىٰ البُخل ويُرغِّبُوهم في الإمساكِ ويزيِّنُوه لهم، وذلك كلُّه نتيجةُ فرحِهم به، وبَطرِهم عندَ إصابتِه، ﴿وَمَن يَتَوَلَّ﴾ عن أوامرِ الله ونواهيه، ولم ينْتهِ عمَّـا نُهي عنهُ من الأسىٰ علىٰ الفائت، والفرحِ بالآتي: فإنّ اللهَ غنيٌّ عنه. وقُرِئ: (بالبَخَل)، وقرأ نافعٌ: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ ٱلۡغَنِيُّ﴾، وهو في مصاحِفِ أهلِ المدينة والشَّام كذلك.

[﴿لَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا رُسُلَنَا بِٱلۡبَيِّنَٰتِ وَأَنزَلۡنَا مَعَهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡمِيزَانَ لِيَقُومَ ٱلنَّاسُ بِٱلۡقِسۡطِۖ وَأَنزَلۡنَا ٱلۡحَدِيدَ فِيهِ بَأۡسٞ شَدِيدٞ وَمَنَٰفِعُ لِلنَّاسِ وَلِيَعۡلَمَ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥ وَرُسُلَهُۥ بِٱلۡغَيۡبِۚ إِنَّ ٱللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٞ﴾ ٢٥]

﴿لَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا رُسُلَنَا﴾ يعني الملائكةَ إلىٰ الأنبياءِ، ﴿بِٱلۡبَيِّنَٰتِ﴾ بالحُججِ والمُعجِزاتِ ﴿وَأَنزَلۡنَا مَعَهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ﴾ أي: الوحيَ، ﴿وَٱلۡمِيزَانَ﴾.

قوله: (﴿ٱلَّذِينَ يَبۡخَلُونَ﴾ بدل من قوله: ﴿كُلَّ مُخۡتَالٖ فَخُورٍ﴾) أي: بدل الكُلِّ، لأنَّهما واقعان تذييلاً لقوله: ﴿وَلَا تَفۡرَحُواْ بِمَآ ءَاتَىٰكُمۡ﴾ لأنَّ من شأن الفَرِحِ أن يكون مُختالاً فخوراً، ولذلك فسَّر ﴿ٱلَّذِينَ يَبۡخَلُونَ﴾ بـ«الذين يفرحون الفرح المُطغي»، وقال بعده: «وذلك كلّه نتيجة فرحهم به وبطَرهم عند إصابته».

رُوي أنّ جبريلَ عليه السَّلامُ نزل بالميزانِ فدفَعه إلىٰ نوح وقال: مُرْ قومَك يَزِنُوا به، ﴿وَأَنزَلْنَا ٱلْحَدِيدَ﴾ قيل: نزل آدمُ من الجنَّةِ ومعه خمسةُ أشياءٍ من حديدٍ: السِّندانُ، والكَلْبَتانِ، والمِيْقَعةُ، والمِطْرَقَةُ، والإبرةُ. وروىٰ: ومعه الـمَرُّ والمِسْحَاة. وعن النبي ﷺ: «أنَّ اللهَ تَعالىٰ أنزَل أربعَ بَركاتٍ مِنَ السَّماءِ إلىٰ الأرضِ: أنزلَ الحَديدَ، والنارَ، والماءَ، والمِلحَ».

وعن الحسنِ: ﴿وَأَنزَلْنَا ٱلْحَدِيدَ﴾: خَلَقناه، كقوله تعالىٰ: ﴿وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْأَنْعَٰمِ﴾ [الزمر: ٦٠]، **وذلك أنّ أوَامِرَه تنزلُ من السَّماء وقَضاياهُ وأحكامَه.**

﴿فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ﴾ وهو القِتالَ به ﴿وَمَنَٰفِعُ لِلنَّاسِ﴾ في مَصالِحِهم ومَعايِشِهم وصَنائِعِهم، فما مِن صِناعةٍ إلا والحَديدُ آلةٌ فيها؛ أو ما يُعملُ بالحديدِ ﴿وَلِيَعْلَمَ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥ وَرُسُلَهُۥ﴾ **باستعمالِ السُّيوفِ** والرِّماحِ وسائِرِ السِّلاحِ في مجاهدةِ أعداءِ الدِّينِ، .....

قوله: (**والمِيْقَعة**)، **النهاية**: في حديث ابن عبَّاس: نزلَ مع آدمَ عليه السَّلام المِيقَعةُ والسندان والكَلْبَتان، المِيقَعة: المِطْرَقَة التي يُضربُ بها الحديدُ وغيره، والجمع المَواقِع، والميمُ زائدة، والياءُ بدلٌ من الواوِ قُلِبت لكسرةِ الميم.

وقيل: الـمَرُّ: البَيْل الذي يعتمل به، وفي البَيْل قال: البَيْل وإن جُمع أبيالاً وبَيلة، فإنَّه ليس بعربي، وعربيُّه المر، وقيل: يراد بالمر الحبل شامل، وقيل: نزل آدم بالباسنة، وهي اسم جامع لهذه الأشياء.

قوله: (**وذَلك أنَّ أوامِرَه تَنْزِل من السماء وقَضاياه وأحكامَه**) هذا تعليلٌ لِصحَّةِ استعمال «أنزلنا» في المعاني الثَّلاثة، والمرادُ بالأوامر: الخطابُ المُشتمل عليها الكتاب، وبالقَضايا والأحْكَام ما هي مَنُوطَةٌ بالمِيزان واستِعمالِ الحديد.

قوله: (﴿وَلِيَعْلَمَ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥ وَرُسُلَهُۥ﴾ **باستِعمالِ السُّيوفِ**)، ظاهره مشعِرٌ بأنَّ «لَيْعلم» عَطفٌ علىٰ عِلَّةٍ محذُوفِه متعلِّقةٍ بقوله: ﴿وَأَنزَلْنَا ٱلْحَدِيدَ﴾أي: أنزلناه لِيَسْتعمله المُكلَّفُ في الجهادِ في سبيلِ الله، ونصرةِ دينِه، وليعلمَ اللهُ من يَنصرُه، قال في قوله تعالىٰ: ﴿وَلِيَعْلَمَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَيَتَّخِذَ مِنكُمْ شُهَدَآءَ﴾ [آل عمران: ١٤٠] أي: «فعلنا **ذلك** ليكونَ كَيْتَ وكَيْتَ، وليَعلَم».

....

قال الواحِديُّ: «ليَعلم» معطوفٌ على ﴿لِيَقُومَ﴾، أي: ليُعَاملوا بالعدل، وليَعلمَ اللهُ من ينصرَه، وذلك أنَّ الله تعالى أمرَ في الكتابِ الذي أنزلَ بنُصرَةِ دينِه ورُسلِه، فمن نَصرَ دينَه ورُسلَه عَلِمهُ ناصراً، ومن عَصَى عَلِمَهُ بخلاف ذلك(١).

ويمكنُ أن يُقال: أَصلُ الكلامِ: أنزلنا الكتابَ والميزانَ والحديدَ، لتُجاهِدوا مع الشَّيطانِ والنَّفسِ بإقامةِ حقوقِ الله من أداء عبادته، وامتثالِ أوامرَه وانتهاءِ نواهيَه، وحقوقِ العباد، باستعمالِ العدلِ والنَّصَفةِ مَعَهُم، وتُجاهدوا مع أعداءِ الدِّين باستعمالِ السُّيوفِ والرِّماح وسائِرِ السِّلاح، ليكونَ الدِّينُ كُلُّه لله، ويعلمَ اللهُ من يَنْصُرَ دينَه ورُسلَه، وإنَّما تركَ ذكر عائدة «الكتاب» لاحتوائِه علىٰ ما لا نِهايةَ لَهُ، وكرَّر أنزَلنا، وذكرَ إحدىٰ خواصِّ الحديدِ، ثمَّ أجمل بقوله: منافعَ، ليُؤذِن بأنَّ تمْشِيةَ أمرِ الكتابِ والميزانِ متوقِّفةٌ عليه.

رُوِّينا عن التِّرمِذيِّ عن مُعاذ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «رأسُ الأمْرِ الإسلام، وعَمودُه الصَّلاة، وذُروةُ سنامِه الجهاد»(٢). ولله درُّ العُتْبِيِّ حيثُ قال: إنَّ الكتابَ قَانونُ الشَّريعةِ، ودستورُ الأحكام الدِّينيَّة، يتضمَّن الأحكامَ والحُدود، حُظِر فيه التَّباغِي والتَّظالُم، ودُفِعَ التَّعادِي والتَّخاصُم، ومِمَّا حُكم فيه من دفع التَّخاصُم والأمرُ بالتَّعادُل، وضْعُ آلةِ العَدلِ تنبيهًا بهِ علىٰ موقِعِ فائدةِ العَدْلِ، وعائِدةِ السَّوِيَّة.

ثمَّ إنَّ من المعلوم أنَّ ذلك الكتابَ الجامعَ للأوامِرِ الإلهيةِ وذلكَ التعامل بالعَدْلِ والسَّويَّة، إنَّما يحفظُ النَّاس على اتِّباعِها، ويضْطَرَ العالَـمَ إلى إلزامِ أحكامها السَّيفُ الذي هو حُجَّةُ الله على من جَحَد وعَنَدَ ونَـزَع من صَفْقةِ الجماعةِ اليدَ، هذا هو الحديدُ الذي وصفه الله تعالى بالبأسِ الشَّديدِ، فجمعَ بالقولِ الوَجيزِ، معانيَ كثيرةَ الشُّعوبِ مُتدانيةِ الجيوب(٣).

---

(١) «الوسيط» (٤ : ٢٥٤).

(٢) الترمذي (٢٦١٦) وانظر أحمد أيضاً في «المسند» (٢ : ٣٢٦).

(٣) ذكر الشهاب الخفاجي في «حاشيته» على البيضاوي (٨: ١٦١) أن العتبي قال هذا في بداية «تاريخه». وانظر شرحه المسمى «الفتح الوهبي على تاريخ أبي نصر العتبي» (١ : ٢٥-٢٨) لمن أراد التَّوسع، فإنه نفيسٌ.

﴿بِٱلْغَيْبِ﴾ غائبًا عنهم، قال ابنُ عبَّاسٍ رضي الله عنهما: ينصُرُونه ولا يُبْصِرونه.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ قَوِىٌّ عَزِيزٌ﴾ غنيٌّ - بقُدرتِه وعِزَّتِه في إهلاكِ من يُريدُ هلاكَه - **عنهم**، وإنَّما كلَّفهم الجهادَ لينتفِعوا بِه، ويَصلوا بامتثالِ الأمرِ فيه إلىٰ الثَّوابِ.

[﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَٰهِيمَ وَجَعَلْنَا فِى ذُرِّيَّتِهِمَا ٱلنُّبُوَّةَ وَٱلْكِتَٰبَ ۖ فَمِنْهُم مُّهْتَدٍ ۖ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ فَٰسِقُونَ﴾ ٢٦]

﴿وَٱلْكِتَٰبَ﴾ والوحي. وعن ابنِ عباسَ: الخطّ بالقَلمِ، يقالُ: كتبَ كتابًا وكتابة. ﴿فَمِنْهُم﴾ فمن الذُّريةِ أو مِنَ المُرسلِ إليهِمْ، وقد دلَّ عليهم ذكرُ الإرسالِ والمُرْسَلين. وهذا تفصيلٌ لِحالِهم، أي: فمنهمُ مُهتدٍ ومِنْهم فاسقٌ، والغلبةُ للفُسَّاقِ.

[﴿ثُمَّ قَفَّيْنَا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم بِرُسُلِنَا وَقَفَّيْنَا بِعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْإِنجِيلَ وَجَعَلْنَا فِى قُلُوبِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً ٱبْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَٰهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ رِضْوَٰنِ ٱللَّهِ فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا ۖ فَـَٔاتَيْنَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنْهُمْ أَجْرَهُمْ ۖ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ فَٰسِقُونَ﴾ ٢٧]

قرأ الحسن: **(الأَنجيل)** بفتح الهمزةِ، وأمرُه أهونُ من أمرِ ....

قوله: **(عَنْهم)** صلة «غنيّ»، والضميرُ راجعٌ إلى «من ينصُرُه»، يدلُّ عليه قولُه: «وإنّما كلَّفَهُم الجهادَ»، والباء في «بقدرتِه» نحو «الباءِ» في: كَتبتُ بالقلم.

قوله: **(قرأ الحسنُ: «الأَنجيلَ» بفتحِ الهمزةِ)** قال ابن جِنِّي: هذا لا نَظيرَ له، وهو من نَجلتُ الشَّيءَ إذا استخرجتَه، لأنَّه يَستخرِج حالَ الحلالِ من الحرام، كما قيل لنَظيرِه: «التوراة»، وهي فَوْعَلة، من: وَرَى الزَّنْد يَرِي، إذا أخرجَ النَّار، ومثلُهُ: الفُرقانُ، من: فَرَّق بين الشَّيئين.

وغَالبُ الظَّنِّ[1] أنَّه ما قرأه إلا عن سماعٍ، وشُذوذه كما حَكىٰ بعضُهم في البِرطِيل: البَرطيلَ، ونحوُهما ما حكاه أبو زيدٍ من قولِهم: السَّكِّينةُ بفتح السِّين وتشديد الكاف، وربما

---

(١) في «المحتسب»: «وغالب الظن وأحسنه به» أي: أحسنه بالحسن الذي قرأ هذه القراءة.

«البَرطِيلِ» و«السَّكِّينة» فيمن رواهما بفتح الفاء، لأنَّ الكلمةَ أعجميةٌ لا يلزم فيها حفظُ أبنيةِ العربِ. وقُرِئَ: (رآفةً) علىٰ: فَعالَة، أي: وفَّقْناهُم للتَّراحُم والتَّعاطُفِ بينهم. ونحوُه في صفةِ أصحابِ رسول الله ﷺ: ﴿رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ﴾ [الفتح: ٢٩].

والرَّهبانيَّةُ: تَرهُّبُهُم في الجبالِ فارِّينَ من الفِتْنَةِ في الدِّينِ، مُخلِصينَ أنفُسَهم للعبادَةِ، وذلك أنَّ الجبَابِرة ظَهَرُوا علىٰ المؤمنينَ بعدَ موتِ عيسىٰ، فقاتَلوُهم ثلاثَ مَراتٍ، فقُتِلوا حتَّىٰ لم يبقِ منهم إلا القليلُ، فَخَافُوا أن يُفتَنوا في دِينهم، فاخْتارُوا الرَّهبَانيَّةَ، ومعناهُ: الفِعلةُ المَنْسُوبة إلىٰ الرَّهْبانِ، وهو الخَائِفُ؛ فَعلانٌ من: رَهِبَ، كَخَشْيانٍ من: خَشِيَ.

وقُرِئَ: (ورُهْبَانيَّة) بالضَّم، كأنَّها نسبةٌ إلىٰ الرُّهبانِ: وهو جَمعُ راهبٍ كَراكِبٍ...

ظَنَّ الإنجيلُ أعجمياً فأُجرِي عليه تحريف مثالِـهِ[١].

قوله: (البِرْطِيل) البِرطِيلُ بِكسرِ الباءِ: الحجرُ المُستَطِيلُ وهو الشَّائِعُ المشهورُ، وفتْحُها شاذٌّ، وهو عَربي، وإذا فَتَح البَاء خَرج عن أوزانِ العرب.

قوله: (بعدَ موتِ عيسى) في جميعِ النُّسخِ، والصَّحيحُ: بعد رفعِ عيسى عليه السَّلام.

قوله: (وقُرِئَ: «رُهبانية»[٢] بالضَّمِّ كأنَّها نسبةٌ إلى الرُّهبانِ) الانتصاف: فيه إشكال، فالنَّسَبُ إلى الجمعِ على صيغتِه غيرُ مقبول، حتى يُردَّ إلى المُفردِ، إلا أن يُقال: لـمّا صارَ الرُّهبانُ طائِـفةً مخصُوصين صَار هذا الاسمُ وإنْ كان جمعًا كالعَلَم، فالتَحق بأنصاريٍّ ومدائِنيٍّ وأعرابيٍّ[٣]. الراغب: الرَّهبةُ والرَّهْبُ: مخافةٌ مع تحرُّزٍ واضطِرابٍ، قال عزَّ وجل: ﴿لَأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً فِي صُدُورِهِم﴾ [الحشر: ١٤] والتَّرهُّبُ: التَّعبُّد، وهو استعمالُ الرَّهبةِ[٤].

---

(١) «المحتسب» (٢: ٣١٣).

(٢) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «ورُهْبانية» بالواو.

(٣) «الانتصاف» (٤: ٤٨١).

(٤) «مفردات القرآن» ص ٣٦٦.

ورُكبْانٍ، وانتصابُها بفعلٍ مُضمرٍ يُفسِّره الظَّاهِر، تقديرُه: وابتدعوا رهبانيَّةً، ﴿ٱبْتَدَعُوهَا﴾ يعني: وأحْدَثُوها من عندِ أنفُسِهم ونَذَرُوها ﴿مَا كَتَبْنَٰهَا عَلَيْهِمْ﴾ لم نَفْرِضْها نحنُ عليهم ﴿إِلَّا ٱبْتِغَآءَ رِضْوَٰنِ ٱللَّهِ﴾ استثناءٌ مُنقطِعٌ، أي: ولكنَّهم ابتدَعُوها ابتغاءَ رضوانِ الله ﴿فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا﴾ كما يجبُ على النَّاذرِ رعايةُ نَذْرِه؛ لأنَّه عهدٌ معَ الله لا يحلُّ نكثُه ﴿فَـَٔاتَيْنَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ يريدُ: أهلَ الرَّحمةِ والرَّأفة الذينَ اتَّبعُوا عيسىٰ ﴿وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ فَٰسِقُونَ﴾ الذينَ لم يحافِظوا علىٰ نَذْرِهم.

وقال: رهَبوت خيرٌ من رَحَموت، والرَّهبَانيَّةُ غلوٌّ في تحمُّل الرَّهبة، والرُّهبان يكون واحداً وجمعاً.

قوله: (لَمْ نَفْرِضْها نحنُ عَلَيْهم) وعن أبي داودَ عن أنسٍ أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «لا تُشدِّدُوا علىٰ أنفُسِكُم، فيُشدِّد اللهُ عليكُم، فَتلكَ بقاياهُم في الصَّوامِع والدِّيار، رهبانيَّةً ابتدَعُوهَا ما كَتبناها عَلَيْهِم»[1].

ورُوِّينا عن مُسلمٍ وأحمدَ والتِّرمذيِّ وابن ماجه عن جابرٍ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «أما بعدُ، فإن خَيرَ الحديثِ كتابُ الله، وخَيرَ الهَدي هديُ مُحمَّدٍ ﷺ، وشرَّ الأمورِ مُحدثاتُها، وكُلَّ بدعةٍ ضَلالة»[2].

قال صاحبُ «جامع الأصول»: محدثاتُ الأمورِ: ما لم يكن معروفًا في كتابٍ ولا سُنَّةٍ ولا إجماعٍ. الابتداع: إذا كان من الله وحدَه فهو إخراجُ الشَّيءِ من العَدمِ إلى الوُجودِ، وهو تكوينُ الأشياءِ بعدَ ما لم تكُن، فَليس ذلك إلا إلى الله تعالى، فأمَّا الابتداعُ من المخلُوقين، فإن كان في خلافِ ما أمر اللهُ بِهِ ورسولُه، فهو في حَيِّز الذَّمِّ والإنكار، وإنْ كان واقعًا تحت عمُوم ما ندبَ اللهُ إليه، وحضَّ عليه أو رسولُه، فهو في حَيِّزِ المدْحِ وإن لم يكن مثالُه موجوداً كنوعٍ من الجودِ والسَّخَاء وفعلِ المعروفِ، فهذا فعلٌ من الأفعالِ المحمودةِ لم يكن الفاعلُ

---

(١) أبو داود في «السنن» (٤٩٠٤).

(٢) مسلم (٨٦٧)، وأحمد في «المسند» (٣: ٣١٠)، والتِّرمذيُّ (٢٦٧٦)، وابن ماجه (٤٥).

ويجوزُ أن تَـكون «الرَّهْبانيَّـةُ» مَعْطُوفةً علىٰ ما قبلِها، و﴿ٱبْتَدَعُوهَا﴾: صفةً لها في محلِّ النَّصب، أي: وجَعَلنا في قلوبِهِم رأفةً ورحمةً ورهبانيةً مبتدعةً من عِندِهم، بمعنىٰ: وفَّقْناهم للتَّراحُم بينهم ولابتداعِ الرَّهبانيَّةِ واستِحْدَاثِها، ما كَتبناها عليهم إلا ليبتَغُوا بها رضوان الله، ويستَحِقُّوا بها الثَّواب، علىٰ أنَّه كتَبها عليهم وألزمَها إيَّاهم ليتخلَّصُوا من الفِتَن، ويَبتَغُوا بذلك رِضَا الله وثَوابِه، ﴿فَمَا رَعَوْهَا﴾ جميعًا ﴿حَقَّ رِعَايَتِهَا﴾؛ ولكنْ بعضُهُم، ﴿فَـَٔاتَيْنَا﴾ المؤمنين المُراعِين مِنهم للرَّهبانيَّـةِ ﴿أَجْرَهُمْ﴾، ﴿وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ فَٰسِقُونَ﴾ وهمُ الذين لم يَرْعَوْها.

قد سُبِقَ إليه، ولا يجوزُ أن يكونَ ذلك في خلافِ ما وردَ الشَّرعُ به، لأنَّ رسولَ الله ﷺ قد جعل له في ذلك ثوابًا، فقال: «مَنْ سَنَّ سُنَّةً حسَنةً كانَ لهُ أجرُها، وأجرُ من عَمِل بِها»، وقال في ضِدِّه: «مَن سنَّ سُنَّةً سيئةً كانَ عَليهِ وِزْرُها ووزرُ من عَمِلَ بها»، وذلكَ إذا كان في خلافِ ما أمرَ اللهُ به ورسولُه. ويعضدُ ذلكَ قولُ عمرَ بن الخطَّابِ في صلاة التَّراويح: نِعْمتِ البِدْعة، هذا لما كانتْ من أفعالِ الخير، وداخلةً في حَيِّزِ المَدْح، سمَّاها بدعةً ومَدَحَها[1].

قال مُحيي الدِّين النَّواوي في «شرحِ صحيحِ مُسلم»: قال العُلماء: البدْعةُ خمسةُ أقسام؛ واجبةٌ ومندوبةٌ ومحرَّمةٌ ومكروهةٌ ومباحة، فمن الواجب: تعلُّمُ أدلَّةِ المتكلمينَ للرَّدِ على الملاحِدةِ والمُبتدعين، وشِبْهُ ذلكَ، ومن المندوبَةِ تصنيفُ كُتبِ العِلمِ وبناءُ المدارسَ والرُّبَطَ وغيرُ ذلك، ومِن المُباح: التَّبَسُّطُ في ألوانِ الأطعِمةِ وغيرُ ذلك، والحرامُ والمكروهُ ظاهِران[2].

فعلم أنَّ الحديثَ من العَامِّ المخصُوص، ويؤيِّدُهُ ما قُلناه قولَ عمر بن الخطاب رضي الله عنه في التَّراويح: نِعْمتِ البِدعةُ، والله أعلم.

قوله: (**ويجوز أن تكونَ «الرَّهبانيَّةُ» معطوفةً علىٰ ما قَبلها**)، عطفٌ علىٰ قولِه: «وانتصَابُها بفعلٍ مُضمر».

---

(١) «جامع الأصول» (١: ٢٨٠-٢٨١).

(٢) «شرح صحيح مسلم» (٦: ١٥٤-١٥٥).

[﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَءَامِنُواْ بِرَسُولِهِۦ يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِن رَّحْمَتِهِۦ وَيَجْعَل لَّكُمْ نُورًا تَمْشُونَ بِهِۦ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ ٢٨]

﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾ يجوزُ أن يكونَ خطابًا للذين آمنوا من أهلِ الكتابِ والذين آمنوا من غَيرِهِم، فإنْ كان خطابًا لمؤمني أهلِ الكتاب؛ فالمعنىٰ: يا أيُّها الذين آمنوا بموسىٰ وعيسىٰ آمِنوا بمحمدٍ ﴿يُؤْتِكُمْ﴾ اللهُ ﴿كِفْلَيْنِ﴾ أي: نَصيبَيْنِ ﴿مِن رَّحْمَتِهِۦ﴾ لإيمانكم بمحمدٍ وإيمانِكُم بمن قَبْله ﴿وَيَجْعَل لَّكُمْ﴾ يوم القيامةِ ﴿نُورًا تَمْشُونَ بِهِۦ﴾ وهو النُّور المذكور في قوله: ﴿يَسْعَىٰ نُورُهُم﴾ [الحديد: ١٢]. ﴿وَيَغْفِرْ لَكُمْ﴾ ما أسلَفتُم من الكُفْرِ والمَعاصِي.

الانتصاف: منعَ أبو عليٍّ الفارسيُّ العطفَ، تعليلاً بأنَّ الرَّهبانيَّة لا تكونُ مجْعولةً لله تعالى، مع قوله: ﴿ٱبْتَدَعُوهَا﴾، فوقَع في البِدْعة. والزَّمَخشريُّ أجازَ العطفَ، لكنْ حَرَّفَ الجَعْل إلى التَّوفِيق[1] اعتمادًا مِنهما أنَّ ما يبتدعونه لا يَجعلُه الله تعالىٰ، وكفَىٰ بهذه الآيةِ دليلاً عليهما مع الأدلَّةِ القَطعيَّة.

وقوله: ﴿فِى قُلُوبِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ﴾، تأكيدٌ لخلقِ هذِه الأفعالِ والمعاني بذكرِ محلّها، وعلىٰ مذهَبِهما لا يبقَىٰ لقولِه: ﴿فِى قُلُوبِ﴾ فائدة، ويأبىٰ كتابُ الله أن يشتملَ علىٰ ما لا مَوقع له[2].

قوله: (أي: نَصيبَيْنِ ﴿مِن رَّحْمَتِهِۦ﴾)، **الرَّاغبُ**: الكِفْل: الحظُّ الذّي فيه الكِفاية، كأنَّـه

---

(١) لأن الزمخشري وأبا علي الفارسي معتزليان فقد أعربا هذه الكلمة بما يوافق مذهب الاعتزال، فأبو علي لم يرَ ﴿وَرَهْبَانِيَّةً﴾ معطوفة على ﴿رَأْفَةً وَرَحْمَةً﴾، وإنما جعلها منصوبة بفعل مقدر هروباً من القول بأن الله خلق فيهم هذه الرَّهبانية المبتدعة، وهذا هدم لمذهبهما في هذا الجانب، أما الزمخشري فبعد أن ذكر كلام الفارسي قال: ويجوز أن تكون معطوفة، لكنه حمل هذا العطف بأن الله وفقهم للتراحم ولابتداع الرهبانية! هروباً أيضاً من حمل الجَعل على الخلق وإنما على توفيقهم!

(٢) «الانتصاف» لابن الـمُنيِّر (٤: ٤٨١-٤٨٢).

[﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَيْءٍ مِّن فَضْلِ ٱللَّهِ ۙ وَأَنَّ ٱلْفَضْلَ بِيَدِ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ ۚ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ﴾ ٢٩]

﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ﴾ لِيَعْلم ﴿أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ الذين لَمْ يُسلِمُوا. و«لا» مَزيدةٌ، ﴿أَلَّا يَقْدِرُونَ﴾ أنْ مخففةٌ من الثَّقيلةِ، أصله: أنَّه لا يَقْدِرُون، يعني: أنَّ الشَّأن لا يَقْدِرون ﴿عَلَىٰ شَيْءٍ مِّن فَضْلِ ٱللَّهِ﴾ أي: لا ينالُون شيئًا مـمَّا ذُكر من فَضْلِه من الكِفْـلَين والنُّورِ والـمَغْفِرة، لأنَّهم لم يُـؤمِنوا برسولِ الله، فَلَمْ ينفَعْهُم إيمـانُهم بِمن قَبلَـهُ، ولم يُكسِبْهُم فضلًا قطُّ.

وإن كان خِطابًا لِغيرِهم، فالمعنىٰ: اتَّقوا اللهَ واثبُتوا علىٰ إيمانِكم برسولِ الله، يؤتِكُمْ ما وَعد من آمنَ من أهلِ الكتابِ مِنَ الكِفْلَين في قوله: ﴿أُولَٰٓئِكَ يُؤْتَوْنَ أَجْرَهُم مَّرَّتَيْنِ﴾ [القصص: ٥٤] ولا يُنقِصُكم من مثل أجرِهم، لأنَّكم مِثلَهُم في الإيمـانَين، لا تُفرِّقون بين أحدٍ من رُسلِه.

رُوي: أنّ رسولَ الله ﷺ بعثَ جَعْفرًا رضي الله عنه في سبعينَ راكبًا إلىٰ الـنَّجاشي يَـدعُوه، فقَدِم جعفرٌ عليه فدعَـاه فاستجابَ لَهُ، فقال ناسٌ ممن آمنَ من أهلِ مملكتِه وهم أربعُونَ رجلًا: ائذن لنا في الوِفادةِ علىٰ رسولِ الله ﷺ، فأَذِن لهم، فقدِمُوا مع جعفر وقد تهيَّأ لوقْعةِ أُحُد، فلمَّا رأوا ما بالمُسلِمين من خصَاصَةٍ، استأذنوا رسولَ الله ﷺ، فرجَعُوا وقَدِمُوا بأموالٍ لهم، فآسَوا بها المسلمين، ....

تكفَّلَ بأمرِه، قال تعالى: ﴿فَقَالَ أَكْفِلْنِيهَا وَعَزَّنِى فِى ٱلْخِطَابِ﴾ [ص: ٢٣]، والكِفل: الكَفِيل، قال تعالى: ﴿يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِن رَّحْمَتِهِۦ﴾، أي: كِفْلَين من نِعمتِه في الدُّنيا والآخرة، وهما الـمرغوبُ إلى الله فيهما، بقوله: ﴿رَبَّنَآ ءَاتِنَا فِى ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ حَسَنَةً﴾ [البقرة: ٢٠١][1].

(١) «مفردات القرآن» ص ٧١٧.

فأنزل الله ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيۡنَٰهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ﴾ إلىٰ قوله: ﴿وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ﴾ [القصص: ٥٢-٥٤]، فلما سَمِعَ من لم يُؤمن من أهل الكتاب قوله: ﴿يُؤۡتَوۡنَ أَجۡرَهُم مَّرَّتَيۡنِ﴾ [القصص: ٥٤] فَخِروا علىٰ المسلمين وقالوا: أمَّا من آمن بكتابِكم وكتابنا فلهُ أجرهُ مرَّتين، وأمَّا من لم يُؤمن بكتابِكم فلهُ أجرٌ كأجْرِكُم، فما فَضْلُكم علينا؟ فنزلت.

وروي أنّ مؤمني أهلِ الكتابِ افتَخَروا علىٰ غيرِهم من المؤمنِين بأنَّهم يُؤتَون أجرهم مرَّتينِ، وادَّعوا الفَضْل عليهم، فنزلت.

وقُرِئَ: (لكي يَعْلم)، و(لكيلا يَعْلم)، و(ليَعْلم)، و(لأنْ يعلم)؛ بإدغام النون في الياء، و(لِيَنْ يعلم)، بقلب الهمزةِ ياءً وإدغامِ النُّون في الياء. وعن الحسن: (لَيْلا يَعْلم)، بفتحِ اللَّامِ وسكونِ الياءِ. ورواه قُطْرُب بكسرِ اللام. وقيل في وجهها: حُذِفت همزةُ (أن)، وأُدغِمت نُونها في لام (لا)؛ فصار (لِلّا) ثُمَّ أُبدِلت من اللام المُدغَمةِ ياءً، كقولهم: **دِيوانٌ، وقِيراطٌ**. ومن فَتحَ اللَّام فعلىٰ أنَّ أصلَ لام الجرِّ الفتحُ، كما أنشد:

أُرِيدُ لأنسَىٰ ذِكْرَها

قوله: (﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيۡنَٰهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ﴾) أي: ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيۡنَٰهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ مِن قَبۡلِهِۦ هُم بِهِۦ يُؤۡمِنُونَ﴾، إلى آخر ثلاث آياتٍ في سورةِ القَصص.

قوله: (**دِيوانٌ وقِيراطٌ**) أصل الدِّيوانِ: دِوَّانٌ، فعُوِّض من إحدىٰ الواوين ياءٌ لأنّه يُجمَعُ على دَواوِين، ولو كانتَ الياءُ أصليةً لقيل: دَياوِين، وأصلُ قِيراطٍ: قِرَّاط، لأنَّ جمعه قَرارِيط، فأُبدل من إِحدى حَرفي تَضْعِيفِه ياءٌ، والدِّينارُ كذلك.

قوله: (**أُرِيدُ لأنسَىٰ ذِكْرَها**[1]) ، تمامُه:

أريدُ لأنسَى ذكرَها فكأنَّما　　تَـمثَّـلُ لي لَيلى بكلِّ سبيلِ

---

(١) ذكر في «مشاهد الإنصاف» (٤: ٤٨٣) مع «الكشاف» أنه لقيس بن الملوح مجنون ليلى، وقيل: لكثير صاحب عزة. انظر: «ديوان كثير» في الأبيات المنسوبة ص٢٢٣.

وقُرِئَ: (أنْ لا يقدروا) بِيَدِ الله في ملكه وتَصرُّفه، واليدُ مَثَلٌ، ﴿يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ﴾ **ولا يشاء إلا إيتاءَ من يستحقّه.**

عن رسول الله ﷺ: «من قرأ سورة الحديد كُتِبَ من الذين آمنوا بالله ورُسِلِه».

قوله: (**ولا يشاءُ إلا إيتاء من يستحقه**) مذهبه.

تمَّت السُّورةُ

حَامِدًا لله تعالىٰ ومُصلِّـيًا علىٰ رسول الله ﷺ .

سورة المجادلة

مدنيةٌ وهي ثنتانِ وعشرون آية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

[﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِيٓ إِلَى ٱللَّهِ وَٱللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَآۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعُۢ بَصِيرٌ﴾ ١]

﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ﴾ قالت عائِشَة رضي الله عنها: **الحمدُ لله الذي وَسِعَ سَمْعُه الأصواتَ!** لقد كلَّمتِ المُجادِلةُ رسولَ الله ﷺ في جانِب البَيتِ وأنا عندَه لا أسمعُ، وقد سَمِعَ لها. وعن عُمرَ أنَّه كان إذا دَخَلتْ عليه أكرَمها ....

سورة المُجادلة

مدنيةٌ وهي ثنتانِ وعشرون آية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

قولُه: (**الحمدُ لله الذي وسِعَ سمعُه الأصواتَ**)، عن البُخاريِّ وأحمد بن حَنْبَل والنَّسائيِّ وابنِ ماجه(١) عن عائشةَ رضي اللهُ عنها قالت: الحمدُ لله الذي وسعَ سمعُه الأصواتِ، لقد

(١) البخاري في «الصحيح» معلقاً، باب قَوْلِ الله تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعَۢا بَصِيرًا﴾، قبل حديث رقم (٧٣٨٦)، وأحمد في «المسند» (٦: ٤٦)، والنسائي في «السنن» (١١٥٠٦)، وابن ماجه في «السنن» (١٨٨).

وقال: **قَدْ سَمِعَ اللهُ لها**. وقُرِئَ: (تُحاوِرُك) أي: تُراجِعُكَ الكلامَ. و(تُحاوِلُكَ)، أي: تُسائِلُكَ، وهي خَولةُ بنتُ ثَعْلبَة امرأةُ أوْس بن الصَّامتِ أخِي عُبادَة، رآهَا وهِي تُصَلِّي وكانت حَسَنةَ الجِسمِ، فلمّا سلّمتْ راوَدَها فأبَتْ، فغضِبَ وكان به خِفّةٌ ولـمَمٌ، فظَاهَرَ مِنها، فأتَتْ رسولَ الله ﷺ فقالت: إنَّ أوْسًا تزَوَّجَني وأنا شابّةٌ مَرغوبٌ فِيَّ، فلَمّا خَلا سِنِّي ونَثرتُ بَطْنِي أي: كَثُر وَلَدِي، جعَلنِي عليه كأمِّه.

ورُوِي أنّها قالت له: إنَّ لي صبيةً صغارًا، إنْ ضَممْتُهم إليه ضَاعُوا، وإنْ ضمَمْتُهم إليَّ جاعُوا. فقال: ما عِنْدِي في أمركِ شَيْءٌ. ورُوِيَ أنّه قال لها: «حَرُمتِ عليه»، فقالت: يا رسولَ الله، ما ذكرَ طَلاقاً وإنّما هو أبو وَلَدِي وأحبُّ النّاسِ إليَّ، ....

جاءت المُجادِلةُ خولةُ إلى رسولِ الله ﷺ وكلَّمتهُ من جانبِ البيتِ، وما أسمعُ ما تقولُ، فأنزلَ اللهُ تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَـٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا وَتَشْتَكِىٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾.

وفي روايةِ ابن ماجه: «قالت: يا رسولَ الله، أكل شبابي، ونثرتُ له بطني، حتى إذا كَبِر سنِّي، وانقطعَ ولدي، ظَاهَر منِّي، اللهم إنِّي أشكو إلى الله»[(١)].

النهاية: وفي أسماءِ الله تعالى السَّمِيعُ، وهو: الذي لا يَغِيبُ عن إدراكِهِ مسموعٌ وإنْ خفيَ، فهو يسمعُ بغيرِ جارحةٍ.

قلت: معنى وسِع سمعُه الأصواتَ، نحوَ قولِه: وسِعَ كلَّ شيءٍ رحمتُك وعِلمُك، وأنَّه أصلٌ لقوله: ﴿وَسِعْتَ كُلَّ شَىْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا﴾ [غافر: ٧].

الراغب: السَّمعُ قوّةٌ في الأُذنِ بها تُدركُ الأصواتُ، فإذا وُصفَ اللهُ تعالى بالسَّمعِ فالمرادُ به علمه بالمسموعات وتحريه للمجازاة به، نحو: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَـٰدِلُكَ﴾[(٢)].

قولُه: (قد سمِعَ [الله] لها)، أي: أجابها، كقولك: سمعَ اللهُ لمن حمِدَه.

---

(١) سنن ابن ماجه (٢٠٦٣).

(٢) «مفردات القرآن» ص٤٢٥.

فقالَ: «حَرُمْتِ عليه»، فقالتْ: أشكُو إلىٰ الله فَاقَتي ووَجْدِي، كلّما قال رسولُ الله ﷺ: «حَرُمْتِ عليه»، هَتَفتْ وشَكَتْ إلىٰ الله، فنَزَلتْ. ﴿فِي زَوْجِهَا﴾ في شأنِه ومعناهُ. ﴿إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌۢ بَصِيرٌ﴾ يَصِحُّ أنْ يسْمعَ كلَّ مَسموعٍ ويُبْصِرَ كُلَّ مُبْصَرٍ.

فإنْ قلتَ: ما معنىٰ ﴿قَدْ﴾ في قوله: ﴿قَدْ سَمِعَ﴾؟ قلتُ: معناهُ التَّـوقُّع؛ لأنَّ رسولَ الله ﷺ والمُجادِلة كانا يتوقَّعانِ أنْ يَسمعَ اللهُ مُجادَلتَها وشكْواها ويُنزِلُ في ذلك ما يُفرِّجُ عَنها.

[﴿ٱلَّذِينَ يُظَٰهِرُونَ مِنكُم مِّن نِّسَآئِهِم مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْۖ إِنْ أُمَّهَٰتُهُمْ إِلَّا ٱلَّٰٓـِٔي وَلَدْنَهُمْۚ وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنكَرًا مِّنَ ٱلْقَوْلِ وَزُورًاۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَعَفُوٌّ غَفُورٌ * وَٱلَّذِينَ يُظَٰهِرُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُواْ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِّن قَبْلِ أَن يَتَمَآسَّاۚ ذَٰلِكُمْ تُوعَظُونَ بِهِۦۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ * فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِن قَبْلِ أَن يَتَمَآسَّاۖ فَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًاۚ ذَٰلِكَ لِتُؤْمِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦۚ وَتِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِۗ وَلِلْكَٰفِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ ٢-٤]

في ﴿مِنكُم﴾ تـوبيخٌ للعـربِ وتهْجِينٌ لعادَتِهم في الظِّهار، لأنَّه كانَ من أيمانِ أهلِ جاهِليَّتِهم خاصَّةً دونَ سائرِ الأمَمِ.

قولُه: (هَتفت وشَكَت)، **النهاية**: قد هَتفَ يَهْتِفُ هَتْفاً، وهَتَفَ به هِتافاً، إذا صاحَ به ودعاه، وفي الحديثِ: «فجعَل يَهْتِفُ بربِّهِ» أي: يَدعُوه ويُناشِدُه.

قولُه: (في ﴿مِنكُم﴾ توبيخٌ للعربِ وتهجينٌ لعادتِهم)، يعني: الظَّاهرُ أن يُقالَ: الذين يُظاهِرون من نسائِهم، أقحم ﴿مِنكُم﴾ ليُدمجَ فيه تهجينَ عادة العرب.

الانتصاف: استدلَ بعضُهم على أنَّه لا يَصحُّ ظِهارُ الذِّمِّي[1] بقوله: ﴿مِنكُم﴾، وليس بالقَويِّ، لأنَّه غير المقصود[2].

---

(١) كما عند الحنفية، انظر: «المبسوط» للسرخسي (٦: ٢٣١).

(٢) «الانتصاف» (٤: ٤٨٤) بحاشية «الكشاف».

﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَـٰتِهِمۡ ﴾ وقُرِئَ بالرَّفعِ علىٰ اللُّغتَينِ الحِجَازيّةِ والتَّميميَّةِ. وفي قِراءةِ ابنِ مَسعُودٍ: (بأمّهاتِهم) وزيادةُ الباءِ في لغةِ مَن يَنصُب.

والمعنىٰ أنَّ مَن يقولُ لامرأتِه: أنتِ عليَّ كظَهْرِ أمّي، مُلحِقٌ في كلامِه هذا للزَّوجِ بالأمِّ، وجاعلُها مِثلَها. وهذا تشبيهٌ باطِلٌ لتبايُنِ الحالَين.

﴿إِنۡ أُمَّهَـٰتُهُمۡ إِلَّا ٱلَّـٰٓـِٔي وَلَدۡنَهُمۡ﴾ يُريدُ أنَّ الأمّهاتِ علىٰ الحقيقةِ إنَّما هُنَّ الوالِداتُ، وغيرُهُنَّ ملحَقاتٌ بِهِنَّ لدُخولِهِنَّ في حُكْمِهِنَّ، فالمُرضِعاتُ أمّهاتٌ؛ لأنَّهنَّ لمّا أرضَعنَ دخلنَ بالرَّضاعِ في حُكمِ الأمَّهاتِ، وكذلك أزواجُ رسولِ الله ﷺ أمّهاتُ المؤمنين؛ لأنَّ اللهَ حرَّمَ نِكاحَهُنَّ علىٰ الأمَّةِ فدخَلنَ بذلِكَ في حُكمِ الأمَّهات.

وأمّا الزَّوجاتُ فأبعدُ شيءٍ من الأُمومَة لأنَّهنَّ لَسنَ بأمَّهاتٍ علىٰ الحَقيقةِ، ولا بداخلاتٍ في حُكمِ الأمَّهاتِ، فكانَ قولُ المُظاهِر منكرًا من القَولِ، تُنكِرُهُ الحقيقةُ وتُنكِرُه الأحكامُ الشرعيَّةُ، وزُورًا وكَذِبًا باطِلًا مُنحَرِفًا عن الحَقِّ.

قولُه: (على اللُّغتَين)، قال صاحب «الكشف»: ﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَـٰتِهِمۡ ﴾ حِجازِيَّة، وقرأ المفضَّل برفعِ التاء، وجعلها تميميَّة[1].

قولُه: (مُلحِقٌ في كلامِه)، خبر «أنّ»، وقوله: «وهذا تشبيهٌ باطلٌ»، معنى قوله: ﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَـٰتِهِمۡ ﴾، وفيه إشعارٌ بأنَّ خبر ﴿ ٱلَّذِينَ يُظَـٰهِرُونَ ﴾ محذوفٌ، أي: مُخطِئون، وقوله: ﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَـٰتِهِمۡ ﴾ إلى آخره، بيانٌ لخطئهم، كأنَّه قيل: الذين يُشبِّهُون نساءهم بأمهاتهم في قوله: أنتِ عليَّ كظَهْرِ أمي مخطئون، ما هن أمهاتهم، أي: هو تشبيهٌ باطلٌ لتباين الحالين. وذهب صاحب «الكواشي» إلى أنَّ الخبرَ: ﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَـٰتِهِمۡ ﴾.

---

(١) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٣٢٩).

﴿وَإِنَّ ٱللَّهَ لَعَفُوٌّ غَفُورٌ﴾ لِما سلَفَ مِنه إذا تِيبَ عنه ولم يُعَدْ إليه.

ثمَّ قال: ﴿وَٱلَّذِينَ يُظَٰهِرُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا۟﴾ يعني: **والذينَ كانت عادتُهم أنْ يَقولوا هذا القولَ المنكرَ** فقطَعوهُ بالإسلامِ، ثمَّ يعودُون لمثلِه، فكفّارةُ من عادَ أنْ يُحرِّرَ رقبةً ثمَّ يماسَّ المُظاهَرَ مِنها، لا تحلُّ له مماسَّتها إلّا بعدَ تقديمِ الكفّارة.

قولُه: (**والذين كانت عادتُهم أنْ يقُولُوا هذا القولَ المُنكرَ**)، إشارةٌ إلى أنَّ التَّعريفَ للعَهدِ، والمعهودُ ما دلَّ عليه «توبيخٌ للعربِ وتهجينٌ لعادَتِهم، لأنَّه كان من أَيْمانِ أهلِ جاهليتهم»، وفي إتْيان المُضارِع إرادةُ معنى الاستمرار فيما مضى وقتاً فوقتاً، وهذا معنى قوله: «عادتهم».

الانتصاف: هذا الوجه يُلزِمُ الكفَّارة بمجرَّد لفظِ الظِّهارِ حتى لو أرْدَفه بالطَّلاقِ، أو ماتت المُظاهَرِ منها لزمتْهُ الكفَّارةُ، لأنَّ العَوْدَ حينئذٍ ليس إلا قولَ الظِّهار في الإسلام بخِلافِه في الوجُوهِ، لأنَّه إنَّما تجب الكفَّارة حينئذٍ بالعَودِ بعدَ الظِّهارِ، وهو قولُ علماءِ الأمْصَار[1].

الراغب: العادةُ اسمٌ لتكريرِ الفعلِ أو الانفعال حتّى يصيرَ ذلك سهلاً تعاطِيه كالطَّبعِ، ولذلكَ قيلَ: العادةُ طبيعةٌ ثانيةٌ، وإعادَةُ الشَّيءِ كالحديثِ وغيرِه: تكريْرُه، قال تعالى: ﴿سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا ٱلْأُولَىٰ﴾ [طه: ٢١]، والعيدُ: كلُّ حالةٍ تُعاوِدُ الإنسانَ، والعَائِدةُ: كلُّ نفع يرجِعُ إلى الإنسانِ من شيءٍ ما، والعَودُ: الرُّجُوعُ إلى الشَّيءِ بعد الانصِرافِ عنه، إمَّا انْصِرافاً بالذَّاتِ أو بالقولِ أو العَزِيمة[2].

وأمَّا قولُه: ﴿وَٱلَّذِينَ يُظَٰهِرُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا۟﴾ فعندَ أهلِ الظَّاهِر هو أنْ يقولَ ذلك للمرأةِ ثانياً[3]، فحينئذٍ تلزمُه الكفَّارةُ، وعند أبي حَنِيفة رضي الله عنه: العَودُ في الظِّهار هو أن يُجامِعها بعد الظِّهار[4]، وعند الشافِعيِّ رضي الله عنه: هو إمْسَاكُها بعدَ وقُوعِ الظِّهارِ مدةً

---

(١) «الانتصاف» (٤: ٤٨٦).

(٢) «مفردات القرآن» ص ٥٩٤.

(٣) انظر: «المحلى» (٩: ١٨٩).

(٤) انظر: «بدائع الصنائع» (٣: ٢٣٥).

ووجهٌ آخَر: ثمَّ يعودُون لِما قالوا: ثُمَّ يتدارَكونَ ما قالوا؛ لأنَّ المتدارِكَ للأمر عائدٌ إليهِ. ومنهُ المثلُ: **عادَ غيثٌ علىٰ ما أفسَدَ**، أي: تدارَكَه بالإصلاح.

والمعنىٰ: أنّ تدارُكَ هذا القولِ وتلافِيَهُ بأنْ يُكفِّر حتىٰ ترجِعَ حالُهما كما كانت قبلَ الظِّهار.

يُمكِنه أنْ يطلق فيها فلم يفعل[1]، وقال بعضُ المُتأخِّرين: المُظاهَرة يمينٌ، كقولِك: امرأتي عليَّ كظَهرِ أُمِّي إن فعلتُ كذا، فمتى فعلَ ذلك وحنث، يلزَمه من الكفَّارةُ ما بيَّنَه اللهُ تعالى في هذا المكان. وقوله: ﴿ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا﴾ يحملُه على فعلِ ما حلَفَ له أن لا يفْعَل، وذلك كقولِك: فلانٌ حلف ثمَّ عاد إذا فعلَ ما حلف عليه.

قال الأخْفَش: قولُه: ﴿لِمَا قَالُوا﴾[2] متعلقٌ بقولِه: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾[3].

قولُه: (**عادَ غَيثٌ على مَا أفْسَدَ**)، قال المَيْدانيُّ: قيل: إفسادُه: إمساكُه، وعَودُه: إحْياؤه، وإنَّما فُسِّر على هذا الوجه لأنَّ إفسادَه يصوبه لا يُصلِحه عودُه، وقد قيل غير هذا، وذلك أنَّهم قالوا: إنَّ الغيثَ يحفر ويُفسِدُ الحِياضَ ثمَّ يعفى على ذلك بما فيه من البركة، يُضرَب للرَّجل فيه فسادٌ ولكنَّ الصَّلاحَ أكثر[4].

الجوهري: عَفَى على ما كان، إذا أصْلَح بعدَ الفَساد.

قال أبو علي الفارسي في «الحجة» في تفسير قوله تعالى في البقرة: ﴿تَظَٰهَرُونَ عَلَيْهِم بِٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ﴾: فأمَّا من ذهب من المُتأخِّرين إلى أنَّ الظِّهار لا يقعُ في أوَّلِ مَرَّة حتَّى يُعيد المُظاهرة

---

(١) انظر: «مغني المحتاج» (٣: ٣٥٥–٣٥٦).

(٢) في الأصول الخطية: «لما عادوا»، وصوبناه بحسب السياق.

(٣) قال أبو حيان في «البحر المحيط» (٨: ١٧٦): وقال الأخفش: فيه تقديم وتأخير، والتقدير: فتحرير رقبة لما قالوا، وهذا قول ليس بشيء لأنه يفسد نظم الآية.

(٤) «مجمع الأمثال» (٢: ١٨).

ووجهٌ ثالثٌ: وهو **أن يُرادَ بـ(ما قالوا) ما حرَّموه علىٰ أنفُسِهم بلفظِ الظِّهارِ**، تنزيلًا للقولِ منزلةَ المقولِ فيه؛ نحو ما ذكَرْنا في قولِه تعالىٰ: ﴿وَنَرِثُهُۥ مَا يَقُولُ﴾ [مريم: ٨٠] ويكونُ المعنىٰ: ثُمَّ يُرِيدُونَ العَودَ للتَّماسِّ.

مرَّةً أُخرَى، فيقول: أنتِ عليَّ كظَهرِ أُمِّي، فإنَّ الظِّهارَ ليسَ في ذلك ظاهِراً، وذلك لأنَّ العَوْدَ على ضربين؛ أحدهما: أن يصيرَ إلى شيءٍ قد كان عليه قبلُ فتركَه ثمَّ صارَ إليه، والآخر: أن يصيرَ إلى شيءٍ وإنْ لم يكن على ذلك قبلُ، وهذا عندَ من خُوطِبَ بالقرآنِ مثلُ الأوَّل في الظُّهورِ، وأنَّهم يعرفُونَه كما يَعرِفُون ذلك، فمن ذلك قوله[1]:

إذ السَّبعُون[2] أقْصَدني سُراها وسَارت في المَفاصِلِ والعِظَامِ
وصِرتُ كأنني أقتادُ عيراً وعَاد الرَّأسُ مِنِّي كالثَّغامِ

أي: صار لونُ رأسِي كلونِ الثَّغام[3]. وهو نَبْتٌ أبيضُ إذا يَبِس يصيرُ كالشَّعْر الأبْيض، يقال: أقصد السَّهْم: أصَاب فقتَلَ على المكان.

واعْلَم أنَّ حاصِلَ معنى العَوْد ـ على المُختارِ ـ راجِعٌ إلى أنْ يُمْسكَها زَمَاناً يُمْكنُه أن يُطلِّقَها فلا يُطلِّقُها، هذا في المُطلَق، وأمَّا في المؤقَّتِ فأنْ يطأَ في المدَّةِ، وفي الرجعية الرَّجْعَة كما ذكَرُوه، وفي «ثُمَّ» الدَّلالة على أنَّ العَودَ أشدُّ تبعةً وأقوى إثماً من نفسِ الظِّهار، ألا تَرى أنَّ الكفَّارَةَ تتعلَّق بالعَودِ لا بالظِّهَار مُطلقاً؟

قولُه: (**أنْ يُراد بـ«ما قالوا» ما حرَّمُوه على أنفُسِهم بِلفْظِ الظِّهَار**)، يعني من الكَفِّ عن الاستِمتَاع بالمرأةِ من جِماعٍ أو لمسٍ بشَهْوةٍ، لأنَّه هو المقُول فيه بلفظِ الظِّهار، كقولِه تعالى:

---

(١) قال أبو علي الفارسي: «فمن ذلك ما أنشده أبو عُثمان أو الرِّياشِي»، ولم أقف على القائل.

(٢) في «الحجة»: «التِّسعون».

(٣) «الحجة للقراء السبعة» (٢: ١٣٦ ـ ١٣٧).

والمُمـاسَّةُ: الاستِمْتاعُ بها من جِماعٍ، أو لَمسٍ بشَهوةٍ، أو نَظَرٍ إلىٰ فَرْجِها بشهوة، ﴿ذَٰلِكُمْ﴾ الحُكْمُ ﴿تُوعَظُونَ بِهِۦ﴾ لأنَّ الحُـكمَ بالكَفّارةِ دليلٌ علىٰ ارتكابِ الجِنايةِ، فيجبُ أن تتّعِظوا بهذا الحُكمِ حتّىٰ لا تعودُوا إلىٰ الظِّهارِ وتخافُوا عِقابَ الله عليه.

فإن قُلتَ: هل يَصِحُّ الظِّهارُ بغيرِ هذا اللَّفظ؟

﴿وَنَرِثُهُۥ مَا يَقُولُ﴾ [مريم: ٨٠] أي: نَزْوي عنه ما زَعَم أنَّه يَنالَه في الآخرة، أي: نسمي ما يقول وهو: المالُ والوَلدُ.

الانتصاف: هذا يُقوِّي أنَّ العَودَ هو الوَطْءُ، وهو من أقْوال مالك، وجعل داودُ العَودَ إعادة لفظِ الظِّهار، ومن رأى العَودَ العَزْمَ على الوَطء قال: العَودُ إلى القول عَودٌ بالتَّدارُكِ لا بالتَّكرار، وتَدارُكَه نقضُه بنقيضِه الذي هو العَزمُ على الوَطءِ، ومَن حَمَلَه على الوَطءِ قال: هو المَقصودُ بالمنعِ، ويحمل قولَه: ﴿مِّن قَبْلِ أَن يَتَمَآسَّا﴾ أي: مرةً ثانيةً، ورأى أكثرُ العلماءِ قولَه: ﴿مِّن قَبْلِ أَن يَتَمَآسَّا﴾ منعاً من الوَطءِ قبل التَّكْفير، حتّى كأنَّه قال: لا يُـماسَّ حتّى يُكفِّر[1].

وقال الوَاحِديُّ: كثُر الاخْتِلافُ في معنى العَودِ هَاهُنا من المُفسِّرين والفُقَهاء[2].

وقلت: القولُ المُحصّل ما ضَبَطه المُصنِّفُ في الوُجُوهِ الثلاثَةِ، وهو أنَّ ﴿يَعُودُونَ﴾ إمَّا مُجرىً على حقِيقته، أو محْمُولٌ على التَّدارُكِ مجازاً، إطلاقاً لاسم المُسَبِّبِ على السَّببِ، لأنَّ المُتدارِك للأمر عائدٌ إليه، وأنَّ ما قالوا إمَّا عِبارةٌ عن القولِ السَّابِق، أو عن مُسَمّاه وهو تحريمُ الاسْتِمتَاع، والوجْه الأوَّلُ في «الكشّاف» اللفْظان فيه مُستعملان في موضُوعِهما، وعلى القولِ الثاني واردٌ على الظَّاهِر والمجازُ في العَود، والثّالثُ عكسُ الأوَّل، لِوُرودِهما مجازين، وهاهنا وجهٌ رابعٌ عكسُ الثّاني كما يُقال: ثمَّ يَعُودُونَ لِما حرَّمُوه على أنفُسِهم من التَّماسِّ والجِماع.

---

(١) «الانتصاف» (٤: ٤٨٦) بحاشية «الكشاف».

(٢) «الوسيط» (٤: ٢٦٠).

....

والوجْهُ الأوَّل: قولُ مُجاهِدٍ والثَّوريِّ، قال مُحْيي السُّنَّة: ذهبا إلى أنَّ الكفَّارة تجبُ بنَفْسِ الظِّهَار، والمُرادُ بالعَودِ العَودُ إلى ما كانوا عليه في الجاهِليَّة من نفسِ الظِّهَار.

وقال أهْلُ الظاهِر: العَودُ هو إعادَةُ لفظِ الظِّهَار، وإن لم يُكرِّر اللفظ فلا كفَّارةَ عليه، وهو قَولُ أبي العَالِية(١).

والوجْهُ الثَّالثُ: قولُ مالِك وأصْحابِ الرَّأي، قال مُحْيي السُّنَّة: قال قومٌ: هو العَزمُ على الوَطْء، وهو قولُ مالكٍ وأصحابِ الرَّأي(٢).

قال الوَاحِدي: قالوا: لو عَزم على الوَطءِ كان عَوْداً فيَلزمُه الكَفَّارة(٣).

وقال الإمامُ: العَودُ عند أبي حَنيفَة عِبَارةٌ عن اسْتِباحة الوَطء والمُلامَسة والنَّظَر إليها بشهوة، لأنَّه لـمّا شبّهها بالأمِّ في حُرمَة هذه الأشياء فعِندَ اسْتِباحَتها كان مُناقِضاً لقولِه: أنتِ عليَّ كظَهْر أمِّي(٤).

والوجْه الرَّابع: قولُ الحَسن وقَتادَة وطَاووس والزُّهْري قالوا: لا كفَّارَة عليه مَا لم يطأها. وقال الإمام: هذا خطأٌ لأنَّ تعقِيبَ قوله: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ بالفَاءِ يُوجبُ كون التَّكفِير بعدَ العَوْد، ويقْتَضي قوله: ﴿مِن قَبْلِ أَن يَتَمَآسَّا﴾ أنْ يكون الجِماعُ بعد التَّكفِير(٥).

ولعَلَّ المُصنِّفَ إنَّما أهْمَل هذا الوجْه لهذا، وإن اعْتذَر له صاحبُ «الانتصاف» ذلك العُذْر البَعِيد، والوجْهُ الثَّاني عليه قولُ ابن عبّاس قال: ﴿ثُمَّ يَعُودُونَ﴾: ثمّ يندَمُون فيَرجِعُون إلى الألفة(٦)؛ لأنَّ النَّادِمَ والتَّائِبَ مُتدارِكٌ لـما صَدَر عنه بالتَّوبَة والكَفَّارة، وأقرَب الأقوالِ إلى هذا

---

(١) «معالم التنزيل» (٥: ٣٩-٤٠).

(٢) المصدر السابق (٥: ٤٠).

(٣) «الوسيط» (٤: ٢٦٠).

(٤) «مفاتيح الغيب» (٢٩: ٤٨٣).

(٥) المصدر السابق (٢٩: ٤٨٤).

(٦) انظر قول ابن عباس في: «معالم التنزيل» للبغوي (٥: ٤٠)، و«الوسيط» للواحدي (٤: ٢٦٠).

....

ما ذَهَب إليه الشَّافِعي. قال مُحْيي السُّنَّة: ذهَب الشَّافِعيُّ إلى أنَّ العَوْدَ هو الإمْسَاك عُقَيب الظِّهَار زمَاناً يُمكنه أن يُفارِقها فلَم يَفعَل، فإن طلَّقَها عُقَيب الظِّهَار في الحال أو مات أحدُهما في الوقْتِ فلا كَفَّارَة عليه، لأنَّ العَود للقول هو المُخالفة، وقال الفَرَّاء: يُقال: عَادَ فُلانٌ لِما قال، أي: فيما قال، وفي نقض ما قال، يعني: رجَع عمّا قال[1]، وذلك يُبيِّن ما قال الشَّافِعي، وذلك أنَّ قَصْدَه بالظِّهار التَّحرِيم، فإذا أمْسَكها على النِّكاحِ فقَد خالَف قولَه ورجعَ عمَّا قاله وتلزمُه الكَفَّارَة[2].

وقلت: تمامُ تقريرِه: أنَّ حقِيقةَ العَوْدِ أنْ يَصِيرَ الرَّجلُ إلى ما قد كان عليه قَبل مُباشَرةِ هذا الفِعل الطَّارِئ، ولا شكَّ أنَّ الظِّهَار تغييرُ حال كان عليه الرَّجل من التَّحليل، فإذا دام على ما يَقتَضِيه الظِّهَار من التَّحْريم بأن يَعقُبه الطَّلاقُ، فقد جَرَى على ما ابتدأ به فلا كفَّارَة، وأمَّا إذا سَكَت فقد أذِنَ بالرُّجُوع إلى ما كان عليه قبل الظِّهَار من إبْقَاءِ النِّكَاح، كأنَّه قيل: والَّذِين يعزِمُون على المُفارَقة والتَّحريم، ويتكلَّمُون بذلك القول الشَّنِيع، ثمَّ يُمسِكون عنه زمَاناً أمارةً على العَوْدِ إلى ما كانوا عليه قبل الظِّهار[3]، فكفارة ذلك كذا.

وقال الوَاحِديُّ: قال أصحَابُنا: العَودُ المذْكُورُ هاهنا صالِحٌ للجِماع كما قال مَالِكٌ، والعَزمُ على الجِماع كما قال أهلُ العراقِ، ولترك الطَّلاقِ كما قال الشَّافِعيُّ، وهو أوَّلُ ما ينطلق عليه اسمُ العَوْدِ، فوجَب تعلُّقُ الحكْم به لأنَّه الظَّاهِر، وما زادَ عليه يُعرَف بدليلٍ آخر[4].

وقلت: بناءً على هذه القضِيَّة ينبَغِي أن يكونَ الوجهُ الأوَّل أولى الوجوه، لا سيما قولُ أهلِ الظَّاهر، لكنَّ القولَ القَويَّ هو ما اقْتَضاه المقامُ وساعَدَه النَّظْمُ الفَائِق، وهو قولُ حَبرِ الأمَّة

---

(١) «معاني القرآن» (٣: ١٣٩).

(٢) «معالم التنزيل» (٥: ٤٠).

(٣) من قوله: «إبقاء النكاح» إلى هنا ساقط من (ح).

(٤) «الوسيط» (٤: ٢٦٠ - ٢٦١).

قلتُ: نعَم إذا وَضَعَ مكانَ (أنتِ) عضوًا مِنها يُعبِّر به عن الجُملةِ، كالرَّأسِ والوَجهِ والرَّقبةِ والفَرجِ، أو مكانَ الظَّهرِ عُضوًا آخرَ يحرُمُ النَّظَرُ إليهِ من الأمِّ كالبطنِ والفَخذِ. أو مكانَ الأمِّ ذاتَ رحمٍ محرَمٍ منه؛ من نَسبٍ أو رِضاعٍ أو صِهرٍ **أو جِماعٍ**، نحوُ أن يَقولَ: أنتِ عليَّ كظهرِ أُختِي من الرَّضاعِ، أوعمَّتي مِن النَّسبِ، أو امرأةِ ابني أو أبي، أو أمِّ امرأتي أو بنتِها، فهو مُظاهِرٌ، وهو مذهَبُ أبي حَنيفةَ وأصحابِه. وعنِ الحسنِ والنَّخعيِّ والزُّهريِّ والأوْزاعِيِّ والثَّوريِّ وغيرِهم رضوان الله عليهم نحوُه.

وقال الشافِعيُّ: **لا يكونُ الظِّهارُ إلّا بالأمِّ وحدَها**، وهو قَولُ قَتادةَ والشَّعبيِّ.

وعنِ الشَّعبيِّ: لم ينسَ اللهُ أن يذكرَ البناتِ والأخواتِ والعمّاتِ والخالاتِ؛ إذ أخبر أنّ الظِّهارَ إنّما يكونُ بالأمّهاتِ الوالداتِ دونَ المُرضِعاتِ. وعن بعضِهم: لا بدَّ من ذِكر الظَّهْرِ حتّىٰ يكونَ ظِهارًا.

ابنِ عبّاس رضي الله عنهما، لأنَّ ما قَبلَه وهو قولُه تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُظَٰهِرُونَ مِنكُم مِّن نِّسَآئِهِم﴾ كما سَبق وارِدٌ على الذَّمِّ على ما كانوا عليه في الجاهِليَّة، وعلى أنَّ ذلك كان منكراً من القَولِ وزُوراً، وكذلك ما بعدَه أي قوله: ﴿ذَٰلِكُمْ تُوعَظُونَ بِهِۦ﴾ تخْويفٌ شديدٌ لمن ارتكبَ تلك الجِنايَة، وكَما قال المُصنِّف: «الحُكم بالكفارة دَليلٌ على ارْتِكَابِ الجِنَايةِ»، كأنَّه قيل: الّذِين يرتكِبُون تلك الجِنَاية، ويقُولُون ذلك القَول المُنْكر والزُّور ثُمَّ يرجِعُون يَنْدمون لأجل ذلك القول، فكَفَّارتُه ما ذُكر، ﴿ذَٰلِكُمْ تُوعَظُونَ بِهِۦۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ فيُجازِيكم عليه، ثمَّ قول الإمَام الشَّافِعي لقُربِه منه من حَيث المعنى.

قولُه: (**أو جِمَاعٍ**)، يُريدُ به قولَ أبي حَنيفَة رحمه الله تعالى: البنتُ المخْلُوقة من ماءِ الزَّاني يحرُم وطْؤها على الـزَّاني خلافاً للشَّافِعي رضي الله عنه، وأمَّا قـولُه: «أو صِهرٍ» فيُحـمَلُ على النِّكاحِ الصَّحِيح والشُّبْهَة كما عِند الشَّافِعي.

قولُه: (**لا يكُونُ الظِّهَارُ إلا بالأمِّ وحْدَها**)، هذا خلافُ ظاهِـر المذْهَب، وفي «الحاوي»:

فإن قلتَ: فإذا امتنَع المُظاهِرُ من الكفّارةِ، هل للمرأةِ أن تُرافِعه؟

قلتُ : لها ذلك، وعلىٰ القاضي أن يُجبِرَه علىٰ أن يُكفِّر، وأن يحبِسَه؛ ولا شيءَ من الكفّاراتِ يُجبَرُ عليه ويُحبَسُ إلّا كفارةُ الظِّهار وحْدَها، لأنهُ يَضُرُّ بها في تركِ التكفِيرِ والامتناعِ من الاستِمْتاعِ، فيَلزَمُ إيفاءُ حقِّها. فإن قُلتَ: فإن مسَّ قبل أنْ يُكفِّر؟ قلتُ: عليه أن يستغْفِرَ ولا يعودَ حتّىٰ يكفِّر، لِما رُوي أنّ سلَمةَ بنَ صخرٍ البيَاضِيّ قالَ لرسولِ الله ﷺ: ظاهرتُ من امرأتِي ثمّ أبْصرتُ خِلخالَها في ليلةٍ قَمْراءَ فواقَعْتُها، فقال عليه الصّلاةُ والسّلامُ: «استغفرْ ربَّك ولا تَعُد حتىٰ تُكَفِّر».

تشبيه المكلف غير البائنة وجزئها كالشعر بجزء محرم أنثىٰ لم تكن حِلًّا، أي: كالأم والجدات والأخوات والعمات وغيرهنّ ظهارٌ.

قولُه: (لما رُوي أنَّ سَلَمةَ بنَ صَخْرٍ البَيَاضِيّ)، حديثُه من رواية التِّرْمِذِيِّ وابنِ ماجَه والدَّارِميِّ عن سَلَمةَ[1] قال: كنتُ امْـرَأً أُصِيبُ من النِّساء ما لا يُصِيبُ غَيْري، فلمَّـا دخل

---

(١) الترمذي (١١٩٨)، (١٢٠٠)، وابن ماجه (٢٠٦٢)، والدارمي (٢٢٧٨)، ورواه كذلك أبو داود (٢٢١٣) وهو أولى بالعزو إليه من جميع من ذكر المصنِّف.

ويجدر بالذكر أن الحديث الذي خرجه المُصنِّف يختلف عن الحديث الذي ذكره الزمخشري حيث ذكر: أنَّ سلَمة بن صخر البَياضِي قال لرسول الله ﷺ: ظاهَرتُ من امرأتي ثمَّ أبْصَرتُ خِلخَالها في ليلةٍ قمراء فواقَعْتُها، فقال عليه الصلاة والسلام: «استغفر ربك ولا تعد حتى تكفر». وقال ابن حجر في «تخريجه» (٤: ٤٨٨) بحاشية «الكشاف»: «لم أره بهذا اللفظ، وهو في السنن الأربعة من طريق الحكم بن أبان عن عكرمة عن ابن عباس: أن رجلاً ظاهر من امرأته، ثم واقعها قبل أن يكفِّر، فأتى النبي ﷺ فأخبره فقال: «ما حملك على ما صنعت»؟ قال: رأيت بياض ساقها في القمر. قال: «فاعتزلها حتى تكفِّر عنك» وللتِّرمذي قال: رأيت خلخالها في القمر. قال: «فلا تقربها حتى تفعل ما أمرك الله» أخرجوه من رواية الفضل بن موسى عن معمر عنه موصولاً، وأبو داود والنَّسائي من رواية عبد الرزاق عن معمر مرسلاً. قال النسائي: هذا أولى بالصواب. ولأبي داود والترمذي من حديث سلَمة بن صخر بن البياضي قال: كنت امرأً أستكثر من النساء. فذكر القصة مطوَّلة، وليس فيها «استغفر الله» إلى آخره».

فإنْ قلتَ: أيُّ رقبةٍ تُجزئُ في كَفّارةِ الظِّهار؟

قلتُ: المُسلِمةُ والكافِرةُ جميعًا، لأنّها في الآيةِ مطلَقةٌ. وعندَ الشافعيِّ رضي الله عنه لا تُجزِئُ إلّا المُؤمنةُ لقولِه تعالىٰ في كفّارةِ القَتْلِ: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ﴾ [النساء: ٩٢] ولا تُجْزِئُ أمُّ الولدِ والمُدبَّرُ والمُكاتَبُ الذي أدّىٰ شيئًا، فإن لم يؤدِّ شيئًا جازَ. وعند الشَّافِعيِّ: لا يجوزُ.

فإن قلتَ: فإن أعتَقَ بعضَ الرَّقبةِ، أو صامَ بعضَ الصِّيام ثمَّ مَسَّ؟

قلتُ: عليهِ أن يستأنِفَ، نهارًا مسَّ أو ليلًا، ناسِيًا أو عامِدًا عندَ أبي حنيفةَ، وعِندَ أبي يوسُفَ ومُحمّدٍ: عِتقُ بعضِ الرَّقبةِ عِتقُ كُلِّها فيُجزِئُه، وإن كانَ المسُّ يُفسدُ الصّومَ استقبلَ، وإلّا بنىٰ.

فإن قلتَ: كم يُعطىٰ المسكينُ في الإطعامِ؟

قلتُ: نصفَ صاعٍ من بُرٍّ، أو صاعًا من غيرِه عند أبي حَنيفةَ، وعندَ الشّافِعيِّ مُدًّا من طعامِ بلدِه الذي يُقتاتُ فيه.

فإن قلتَ: ما بالُ التّماسّ لَم يُذكَر عِندَ الكفّارةِ بالإِطعام، كما ذكَره عِندَ الكفّارَتَين؟

شَهرُ رمضَان خِفْتُ فظاهرتُ حتّى يَنْسَلخَ شَهرُ رَمضَان، فبينا هي تَخْدُمني ذات ليلةٍ إذ انْكَشَفَ لي مِنها شيءٌ، فما لَبِثت أن نَزَوتُ عليها، فأخْبَرتُ النَّبيَّ ﷺ قال: «حَرِّرْ رَقَبَةً» قُلتُ: وَالّذي بَعثَك بالحَقِّ ما أَمْلِكُ رَقَبةً غَيْرَهَا، وضَربتُ صَفحَةَ رَقَبتي، قال: «فَصُمْ شَهْرَين مُتَتَابِعَين» قلتُ: وهَلْ أَصبتُ الّذي أَصبْتُ إلا من الصِّيامِ؟ قال: «فأطْعِم وَسَقاً مِن تَمرٍ سِتينَ مِسْكِيناً»، قلتُ: والّذي بَعَثَك بِالحَقِّ نبيّاً لَقد بتنا وَحْشَين ما أَمْلِك لنا طَعَاماً، قال: «فَانْطَلِق إلى صَاحِب صَدَقَة بَنِي زُرَيق فَلْيَدفعها إليك فأطْعِم سِتِّينَ مِسْكِيناً وَسَقاً من تَمرٍ، وَكُلْ أنتَ وَعِيالُك بقِيَّتَها» الحديث. بنو بَيَاضَة بطْنٌ من بني زُرَيق.

النهاية: يقال: رجُلٌ وَحْشٌ ـ بالسُّكون ـ من قَومٍ أوْحَاشٍ؛ إذا كان جَائِعاً لا طَعَامَ له، وقَد أوْحَش؛ إذا جَاع.

قلتُ: اختُلِفَ في ذلك، فعندَ أبي حَنيفةَ: أنّه لا فَرقَ بينَ الكفّاراتِ الثّلاثِ في وجوبِ تقديمِها علىٰ المِساسِ، **وإنّما تُرِكَ ذِكرُه عندَ الإطعامِ ، دلالةً علىٰ أنّه إذا وُجِدَ في خلالِ الإطْعـامِ لم يُستأنَفْ كما يُستأنَفُ الصَّومُ** إذا وقَعَ في خِلالِه، وعند غيرِه: لم يُذكَر للدَّلالةِ علىٰ أنّ التَّـكفيرَ قبلَهُ وبعدَهُ سواءٌ.

فإن قلتَ: الضَّميرُ في ﴿أَن يَتَمَآسَّا﴾ إلامَ يَرجِعُ؟

قولُه: (**وإنَّما تُرِكَ ذِكْرُه عِندَ الإطْعَامِ، دَلالةً على أنَّه إذا وُجِد في خِلالِ الإطْعَام لم يُسْتَأنفْ كما يُسْتَأنف الصَّوم**)، **الانتصاف**: يُقال له: إذا جَعلتَ ذِكرَ التَّمـاس في بعضِها، وترك ذكْرِه في بعضِها موجباً للفَرق، فَلِم جعلْتَه مؤثِّراً في أحدِ الحُكْمين دون الآخَر؟ وله أنْ يقول: اتَّفقنا على التَّسْويَة بين الثَّلاثِ في هذا الحُكْمِ، وقد نطقت الآيةُ بالتَّفرِقة، فلَم يُمكِن صَرفُه إلى ما وقع الاتِّفَاق على التَّسويَة فيه، فتعيَّن صَرفه إلى الآخَر.

فإنْ قيل: فكان تَقْييده بالتَّماسِّ في موضعٍ واحدٍ، ليُحْمل عليه المُطْلقان الباقِيَان كافياً، فما فَائِدة ذكْرِه بعد الصَّومِ؟

والجواب: أنَّ ذكْرَه معَ العِتْقِ يُفِيدُ تَحريم الوَطْء قبله، ولا يُتَصوَّر الوَطْء في أثْناءِ العِتْق، إذ لا يَتبعَّض ولا يَتفرَّق، وإنَّما احْتِيجَ إلى الصِّيام الوَاقِع على التَّوالي ليُفِيدَ[1] تَحريم الوَطْءِ قَبل الشُّرُوعِ وبَعْد الشُّرُوع إلى التَّمام، ولو لم يُذكَر لذَهَب الوَهْمُ إلى تَحْريمه قَبل الشُّرُوع خاصَّةً، واستُغْنِي عن ذِكْرِه في الطَّعَام بِذكْرِه في الصِّيام، لأنَّه مِثلُه في التَّعَدُّد والتَّوالي، وإمكَان الوَطْء في خِلالِه، هذا على أنَّ العِتْق لا يَتجَزَّأ، وعن ابن القَاسِم: من أعْتَق شِقْصاً من عَبدٍ يملكُ جَمِيعه ثمَّ إن أعتَق بَقِيَّته عن الكَفَّارة جَاز، وهو خِلافُ القَواعِد.

فإنْ قيل: ارتفاع التَّحْريم بالكَفَّارة بعد التماسِّ أما إن يُشتَرط فيه عدمُ التَّماسّ أو لا، فإنْ كان الأوَّل فلا يرتفع التَّحْريمُ بالكَفَّارة، وإنْ كان الثاني لَزِمَ ارتِفَاعُ التَّحْريم بالكَفَّارة التي يَتَخلَّلها التَّماسّ.

---

(١) من قوله: «تحريم الوطء قبله»، إلى هنا ساقط من (ط)، وأثبته من (ح) و(ف).

قلتُ: إلىٰ ما دَلَّ عليهِ الكلامُ من المُظاهِرِ والمُظاهَرِ مِنها. ﴿ذَٰلِكَ﴾ البيانُ والتَّعليمُ للأحْكامِ والتَّنبيهُ عليها لِتُصدِّقُوا ﴿بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ في العمَلِ بشرائِعِه التي شَرَعها من الظِّهارِ وغيرِه، ورفضِ ما كُنتم عليه في جاهِلِيَّتِكُم ﴿وَتِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ﴾ التي لا يجوز تعدِّيها ﴿وَلِلْكَٰفِرِينَ﴾ الذينَ لا يتَّبِعُونها ولا يعملُونَ عليها ﴿عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾.

[﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُحَآدُّونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ كُبِتُوا۟ كَمَا كُبِتَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۚ وَقَدْ أَنزَلْنَآ ءَايَٰتٍۭ بَيِّنَٰتٍ ۚ وَلِلْكَٰفِرِينَ عَذَابٌ مُّهِينٌ ❁ يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ ٱللَّهُ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوٓا۟ ۚ أَحْصَىٰهُ ٱللَّهُ وَنَسُوهُ ۚ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ﴾ ٥ - ٦]

﴿يُحَآدُّونَ﴾ يُعادُون ويُشاقّونَ ﴿كُبِتُوا۟﴾ أُخْزُوا وأُهْلِكوا ﴿كَمَا كُبِتَ﴾ مَن قَبْلَهم من أعداءِ الرُّسُلِ. قيل: أُرِيدَ كَبْتُهم يومَ الخَنْدقِ، ﴿وَقَدْ أَنزَلْنَآ ءَايَٰتٍۭ بَيِّنَٰتٍ﴾ تَدُلُّ علىٰ صِدقِ الرَّسولِ وصِحّةِ ما جاءَ به، ﴿وَلِلْكَٰفِرِينَ﴾ بهذِهِ الآياتِ ﴿عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ يَذهبُ بِعزِّهم وكِبْرِهم. ﴿يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ﴾ منصوبٌ بـ«لهم»، أو بـ﴿مُّهِينٌ﴾، **أَوْ بِإِضْمارِ «اذكُر» تعظيمًا**

فجَوابُه أنَّ التَّماسَّ مُنافٍ لصِحَّة الكَفَّارة واعْتِبارِها في رَفع التَّحْريم، فإنْ وقَع قبل الشُّروعِ في الكَفَّارة تَعذَّر الحُكمُ بِبُطلانِ الكَفَّارة، لأنَّ مَحلَّ الحُكْمِ الّذي هو الكَفَّارة لم يُوجد، أمَّا إنْ وَقعَ في أثنائها، فالمَحلُّ المَحْكُوم فيه بِعَدم الصِّحَة قائمٌ، فوَجَب الحُكْمُ به، فهو كالحَدَثِ إذا كان قَبلَ الطَّهارةِ لا يُبْطِلُ شَيئاً لم يُوجَد، وإنْ وَقع في أثْنائِها أبطَلها، تم كلامه(١).

قولُه: (أَوْ بِإِضْمارِ «اذكُر» تَعْظِيمًا)، اعْلم أنَّ قولَه: ﴿وَلِلْكَٰفِرِينَ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ إمَّا تَتْمِيمٌ أو تَذييلٌ، كقَوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُوا۟ كَفَرُوا۟ بِهِۦ ۚ فَلَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ٨٩] قال المُصنِّف: «﴿عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ أي عليهم، وَضْعاً للمُظْهر مَوضِع المُضْمَر، للدَّلالة على أنَّ اللّعْنَة لَحِقتْهم لِكُفرِهم، واللّامُ للعَهدِ، ويجُوز أن تكُونَ للجِنْس، فيدْخُلوا فيه دُخولاً

---

(١) «الانتصاف» (٤: ٤٨٦).

لليوم، ﴿جَمِيعًا﴾ كلُّهم لا يُترَكُ منهم أحدٌ غيرَ مَبعوث. أو مُجتَمِعينَ في حالٍ واحدةٍ، كما تقول: حيٌّ جميعٌ ﴿فَيُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوٓاْ﴾ تخجيلًا لهم ....

أولياً»، كذلك هاهنا إذا جعل اللام في ﴿لِلْكَٰفِرِينَ﴾ للعَهْد، كان ﴿لِلْكَٰفِرِينَ﴾ وضْعاً للمُظْهر مَوضِع المُضْمر، والمعنى ما قال:(١) «للكافرين الّذين لا يَتَّبِعُونها ولا يعْمَلون عليها»، أي: لا يَكْدحُون منها، ويَكون ﴿يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ﴾ مُتعلِّقاً بالجارِّ والمَجْرُور، وإليه الإشَارَة بقولِه: ﴿يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ﴾ منْصُوبٌ بـ «لهم»، فوضع المُضْمَر مَوضِع «الكافرين»، فيكون تَتمِيماً، وإذا جعل اللام للجِنْس ليَدخُل فيه أولئك المُحادُّون دُخولاً أوّلياً يكونُ تَذييلاً، ويَنْتصِب الظَّرف بإضْمارِ «اذْكُر» لِتَمامِ الكلامِ هناك، فَتستَقِلّ دَلالةُ الجُملة المُبتَدأة، فيَعْظُم شَأنُ اليومِ، ويَجْتمعُ لهم ذُلُّ الدَّارَين؛ لأنَّ المُراد بقولِه: ﴿عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾: الذُّلّ والصَّغَارَ في الدُّنيا، كما قال: ﴿عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ يَذهَبُ بِعِزِّهم وكِبْرِهم»، والكَبتُ: ما جَرى عليهم يومَ الخَنْدق.

الراغب(٢): قال: ﴿عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ لأنَّ قبلَه ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُحَآدُّونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ فقد جعل الكَبْتَ جَزاء من آثَرَ حِزباً غيرَ حِزْبِ الله ورسُولِه، وحَدّاً غيرَ حَدِّهما، والكَبْتُ: الإذْلالُ قبل الغَلَبِ والقَهْر والتَّخْييب، فلمّا أخبرَ الله تعالى بالكَبْت عمَّن حادَّ الله ورسولَه وجانَبَهما وصار في حدٍّ غير حَدِّهما، وصَف العَذاب الذي ينزل به بالإذْلال والهَوان، ويَشهد لذلك ما جاء في خَاتمة السُّورة: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُحَآدُّونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ أُوْلَٰٓئِكَ فِي ٱلْأَذَلِّينَ﴾(٣).

قولُه: (حيٌّ جميعٌ)، **الأساس**: هو جميعُ الرَّأي، وجَميعُ الأمر، وحَيٌّ جميعٌ ورجل مُجتمع: اسْتَوت لِحيتُه وبلغت غاية شبابِه.

---

(١) من قوله: «للكافرين للعهد» إلى هنا ساقط من (ح).

(٢) كذا في الأصول الخطية، والنقل من «درة التنزيل وغرة التأويل»، وقد تقدم التنبيه إلى الخلاف في نسبته، وأن الأصح أنه للخطيب الإسكافي.

(٣) «درة التنزيل وغرة التأويل» للخطيب الإسكافي (٣: ١١٧٥).

وتوبيخًا وتَشْهيرًا بحالِهم، يتمنَّونَ عندَه المُسارَعةَ بهم إلىٰ النَّارِ، لِما يَلحَقُهم من الخِزْيِ علىٰ رؤوسِ الأشهاد، ﴿أَحْصَـٰهُ ٱللَّهُ﴾ أحاطَ به عددًا لم يفُتْه مِنهُ شيءٌ، ﴿وَنَسُوهُ﴾ لأنّهم تهاوَنوا به حينَ ارتكبُوه، لم يُبالوا به لِضراوتِهم بالمعاصِي، **وإنّما تُحفَظُ مُعظَّماتُ الأُمور**.

[﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۖ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَـٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا ۖ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوا يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ ٧]

﴿مَا يَكُونُ﴾ مِنْ (كانَ) التامّةِ، وقُرِئَ بالياءِ والتّاءِ، والياءُ علىٰ أنّ النَّجوىٰ تأنيثُها غيرُ حقيقيٍّ و﴿مِن﴾ فاصِلةٌ؛ أو علىٰ أنّ المعنىٰ ما يكونُ شيءٌ من النّجْوىٰ، والنّجْوىٰ: التّناجِي، فلا تَخْلو إمّا أن تكونَ مُضافةً إلىٰ ثلاثةٍ، أي: من نَجْوىٰ ثلاثةِ نَفرٍ. أو مَوْصوفةً بها، أي: مِن أهلِ نَجْوىٰ ثَلاثةٍ، فحَذفَ الأهلَ. أو جعلوا نجْوىٰ في أنفُسِهم مبالغةً، كقولِه تعالىٰ: ﴿خَلَصُوا نَجِيًّا﴾ [يوسف: ٨٠] وقرأ ابن أبي عَبْلَةَ: (ثَلاثةً وخَمسةً)، بالنّصْبِ علىٰ الحالِ بإضْمارِ «يَتناجَوْن»؛ لأنّ ﴿نَجْوَىٰ﴾ تَدُلُّ عليه، أو علىٰ تأويلِ ﴿نَجْوَىٰ﴾ بـ«مُتناجِين»، **ونصبِها** من المُستَكِنِّ فيه.

قولُه: (**وإنما تُحفظُ معظّماتُ الأمُور**)، بيان لتعليل ﴿نَسُوهُ﴾ بقوله: «لأنهم تهاونوا به».

قولُه: (﴿مَا يَكُونُ﴾، مِن «كان» **التّامّة، وقُرئ بالياءِ والتّاءِ**)، قال ابن جِنّي: بالتّاء: أبو جعفر وأبو حَيّة، والتّذكيرُ الذي عليه العامّة هو الوَجه، لما فيه من الشّياع وعُموم الجِنْسيّة، كقولك: ما جَاءني من امْرأة، وما حَضَرني من جَارية، وأمّا التّأنيثُ فلاعْتِبار اللفظ، كما تَقول: ما قامَت امْرَأةٌ ولا حَضَرت جارية، و﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَـٰثَةٍ﴾[1].

قولُه: (**ونَصْبِها**)، بالجرِّ عَطْفٌ على «تأويل»، أو بالرَّفْع فهو مُبتدأٌ، خبره «مِن المُسْتكِن»،

---

(١) «المحتسب» (٢: ٣١٥).

فإن قلتَ: ما الدّاعي إلىٰ تخصيصِ الثّلاثةِ والخَمْسةِ؟

قلتُ: فيه وجْهان، أحدُهما: أنّ قومًا مِن المنافقين تحلّقُوا للتّناجِي مُغايَظةً للمُؤمنين علىٰ هذين العَدَدين: ثَلاثةً وخَمْسةً، فقيلَ: ما يَتناجَىٰ مِنهم ثَلاثةٌ ولا خَمسةٌ كما تَرَوْنَهم يتَناجَوْن كذلكَ ﴿وَلَآ أَدۡنَىٰ مِن﴾ عَدَدَيْهم ﴿وَلَآ أَكۡثَرَ إِلَّا﴾ واللهُ معهم يسمَعُ ما يقولونَ، فقد رُوِيَ عن ابنِ عبّاسٍ رضيَ اللهُ عنهما: أنّها نزلَتْ في رَبيعَةَ وحَبيبِ ابنَي عَمْرٍو وصَفْوانَ بنِ أميّةَ: كانوا يومًا يَتحدّثونَ، فقالَ أحدُهم: أتَرىٰ أنّ اللهَ يعلَمُ ما نَقول؟ فقال الآخَرُ: يعلَمُ بعضاً ولا يعلَمُ بعضاً. وقالَ الثالثُ: إنْ كانَ يعلَمُ بعضًا فهُوَ يعلَمُ كُلَّه، وصَدَقَ؛ لأنّ مَن عَلِمَ بعضَ الأشياءِ بغيرِ سببٍ فقد عَلِمَها كُلَّها؛ لأنّ كونَه عالِـمًا بغيرِ سبَبٍ ثابتٌ له معَ كُلِّ مَعْلومٍ، والثّاني: أنهُ قَصَد أنْ يذكُرَ ما جرَتْ عليهِ العادةُ مِن أَعدادِ أهلِ النّجوىٰ، والمُتخالِّينَ للشّورىٰ، والمُنَدَّبونَ لذلِكَ لَيْسُوا بِكُلِّ أحَدٍ، وإنّما هُم طائفةٌ مُجتباةٌ مِن أُولي النُّهىٰ والأحْلام، ورَهْطٌ مِن أهْلِ الرّأيِ والتّجارِبِ، وأوّلُ عدَدِهم: الاثنانِ فصاعِدًا إلىٰ خَمسةٍ إلىٰ ستّةٍ إلىٰ ما اقْتَضَتهُ الحالُ، وحَكَم به الاستِصْوابُ. ألا تَرىٰ إلىٰ عُمَرَ بنِ الخَطّابِ رضيَ اللهُ عَنْه كيف تركَ الأمرَ شُورىٰ بين ستّةٍ ولَم يَتجاوزْ بها

يعني يجُوز أن يكون ﴿نَّجۡوَىٰ﴾ بمَعنى مُتَناجِين، ويكون نَصْبُ «ثلاثةً» على الحال من الضَّمير المُسْتكِن في النجوى.

قولُه: (بغَيرِ سَبَبٍ)، أي: بغير سَبَبٍ خَارجيٍّ، يعني أنَّ سَبَب العِلمِ بذلك هو ذاتُه.

قولُه: (والمُنَدَّبون لذلك)، أصله: المُتندَبون، فقُلِبت التّاء دالاً وأُدْغِم، أي: مُدعَون للشُّورى، يقال: نَدَبه لأمرٍ فانْتَدَب له، أي: دَعَاه له فأجَاب.

الأساس: نَدَب لِكَذا أو إلى كذا، وفُلانٌ مَندوبٌ لأمرٍ عظيمٍ ومُنَدَّبٌ له.

قولُه: (كيفَ تَركَ الأمْرَ شُورى بين سِتّة)، قال صاحِبُ «الكامل في التاريخ»: إنَّ عمرَ ابن الخطّاب لما طُعن قيل له: يا أميرَ الـمُؤمنين لو استَخْلَفت؟ قال: لو كان أبو عُبيدة حياً

إلىٰ سابع؟ فذكَرَ عزَّ وعَلا الثّلاثةَ والخَمسةَ وقال: ﴿وَلَآ أَدۡنَىٰ مِن ذَٰلِكَ﴾ **فَدَلَّ علىٰ الاثنينِ والأربَعة**، وقالَ ﴿وَلَآ أَكۡثَرَ﴾ فدلّ علىٰ ما يلي هذا العدَدَ ويُقارِبُه. وفي مُصحَفِ عبدِ الله: إلّا اللهُ رَابعُهم، ولا أربَعةٌ إلّا اللهُ خامِسُهم، ولا خَمسةٌ إلّا اللهُ سادِسُهم، ولا أقَلُّ من ذلك ولا أكثرُ إلّا اللهُ معَهم إذا انْتَجَوا. وقُرِئَ: ﴿وَلَآ أَدۡنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكۡثَرَ﴾، **بالنّصْبِ** علىٰ أنّ «لا» لنَفـيِ الجِنْسِ. ويجوزُ أن يكونَ: (ولا أكثـر)، بالرّفعِ **مَعطوفًا علىٰ محلّ «لا»** مع ﴿أَدۡنَىٰ﴾،

لاسْتَخلفْتُه، ولو كان سالمٌ مَولى أبي حُذَيفة حياً لاسْتَخْلفتُه، وقيل له: عبد الله بن عمر؟ قال: كيف أسْتَخلِفُ رجلاً عَجَز عن طلاقِ امْرأتِه؟! ثمّ قال: إن أسْتَخْلِف فقد اسْتَخْلَفَ من هو خيرٌ مِنّي، وإنْ أتْرك فقد تَرك من هو خيرٌ مِنّي، ثمّ قال: اجْتمعتُ بعد مَقالَتي أنَّ أولِّيَ رجلاً هو أحْرَاكُم أنْ يَحْملكُم على الحَقِّ، وأشَار إلى عليٍّ رضي الله عنه، فرَهِقَتْنِي غَشْيَةٌ فرأَيْتُ رجُلًا دخَلَ جَنَّةً، فَجعَل يَقْطِفُ كُلَّ غَضَّةٍ ويَانِعَةٍ فيَضُمُّهُ إلَيْهِ وَيُصَيِّرُهُ تَحْتَهُ، فَعلمتُ أنَّ الله غالِبٌ على أَمْرِه، فما أَردتُ أنْ أَتحمَّلها حيًّا وميِّتًا، عليكُم بهؤلاء الرَّهْط الذين قال رسُولُ اللّـه ﷺ: «إنَّهم من أَهل الجنَّة»، وهُم: عليٌّ، وعثمانُ، وعبد الرَّحمن، وسعد، والزُّبير بنُ العوَّام، وطَلْحَةُ بنُ عُبَيْدِ الله، فَلْيَخْتَارُوا مِنْهُمْ رَجُلًا، فلمّا أصبحَ عُمرُ دعَاهُم رُضوان الله عليهم وقال: إنِّي نظرتُ فوجَدْتكم رُؤساء النّاسِ وقَادَتهم، ولا يكون هذا الأمرُ إلا فيكم، وقد قُبِضَ رسولُ الله ﷺ وهو عنْكُم راضٍ، فانْهَضُوا إلى حُجْرة عائشة بإذْنِها فتَشَاوَروا فيها... القصة بتمامها[1].

قوله: (**فدَلَّ على الاثنَينِ والأربعة**)، فيكونُ التقدير: ولا اثنَينِ إلا هو ثالثُهما، ولا أربعةٍ إلا هو خامسُهم.

قولُه: (﴿وَلَآ أَكۡثَرَ﴾ **بالنَّصب**)، وهي المشْهُورة، وبالرَّفعِ شَاذَّةٌ.

قولُه: (**مَعْطوفًا على محَلّ «لا» مَع** ﴿أَدۡنَىٰ﴾)، قال:

لا أمَّ لي إنْ كان ذاك ولا أب

---

(١) «الكامل في التاريخ» لابن الأثير (٢: ٤٤١).

كقولِك: لا حَولَ ولا قُوّةٌ إلّا بالله، بفَتْح الحَوْلِ ورَفْعِ القُوّة، ويجوزُ أنْ يَكونا مَرفوعَيْنِ علىٰ الابْتِداءِ، كقَولِكَ: لا حولٌ ولا قُوّةٌ إلّا بالله، وأنْ يَكونَ ارتفاعُهما عَطْفًا علىٰ محَلِّ ﴿مِن نَّجْوَىٰ﴾ كأنه قيل: ما يكون أدنىٰ ولا أكثرَ إلّا هو معهم. ويجوز أن يكونا مجرورين عطفاً علىٰ ﴿نَّجْوَىٰ﴾، كأنّه قيل: ما يكونُ مِن أدْنىٰ ولا أكثرَ إلّا هو مَعَهم. وقُرِئَ: (ولا أكبَرُ) بالباء.

ومَعنىٰ كونِه مَعَهم: أنّه يعلمُ ما يتَناجَوْن به ولا يَخفىٰ عليهِ ما هُم فيهِ، فكأنّه مُشاهِدُهم ومُحاضِرُهم، وقد تعالىٰ عن المكانِ والمُشاهَدَة. وقُرِئَ: (ثُمّ يُـنْبِئُهم) علىٰ التّخفِيف.

[﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ نُهُوا۟ عَنِ ٱلنَّجْوَىٰ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا نُهُوا۟ عَنْهُ وَيَتَنَـٰجَوْنَ بِٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ وَمَعْصِيَتِ ٱلرَّسُولِ وَإِذَا جَآءُوكَ حَيَّوْكَ بِمَا لَمْ يُحَيِّكَ بِهِ ٱللَّهُ وَيَقُولُونَ فِىٓ أَنفُسِهِمْ لَوْلَا يُعَذِّبُنَا ٱللَّهُ بِمَا نَقُولُ حَسْبُهُمْ جَهَنَّمُ يَصْلَوْنَهَا فَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ﴾ ٨]

كانت اليَهودُ والمنافقون يَتناجَونَ فيما بينَهم، ويتَغامَزونَ بأعيُنِهم إذا رأَوُا المؤمِنين، يُريدونَ أن يُغيظوهم، فنَهاهُم رسولُ الله ﷺ فعادوا لِمثل فِعلِهم، وكانَ تَناجِيهم بما هو إثمٌ وعُدوانٌ للمؤمنين، وتَواصٍ بمعصِيةِ الرَّسولِ ومخالفتِه.

وقرِئَ: (يَنْتَجُون بالإثمِ والعِدْوان) بكَسْرِ العَيْن، و(مَعصِياتِ الرَّسولِ).

﴿حَيَّوْكَ بِمَا لَمْ يُحَيِّكَ بِهِ ٱللَّهُ﴾ يَعني أنّهم يقولونَ في تحيَّتِك: السّامُ عليكَ يا محمَّد، ....

و«لا» الثّانية على هذا مُؤكِّدةٌ غيرُ عامِلة، كقولك: ليس زيدٌ ولا أخوه مُنطَلقين، أي: ليس زيد وأخوه منطلقين، فـ«لا» مَزيدةٌ للتّأكيد.

قولُه: (وقُرِئ: «يَنْتَجون»)، حمزة: بنون ساكنة بعد الياء، وضم الجيم، والباقون: بتاءٍ مفْتوحَةٍ بين الياءِ والنون وألفِ بعد النون وفتْحِ الجيم[1].

قولُه: (أنّهم يَـقُولُون في تَحِيَّـتِك: السّامُ عَلَيك)، عن البُخاريِّ ومُسْلمٍ والتِّـرْمِذيِّ عن

---

(١) انظر: «التيسير في القراءات السبع» للداني، ص١٣٣.

والسَّام: الـموتُ، واللهُ تَعالىٰ يقول: ﴿وَسَلَٰمٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَىٰٓ﴾ [النمل: ٥٩] و﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ﴾ [المائدة: ٦٧] و﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ﴾: [الأنفال: ٦٤].

﴿لَوْلَا يُعَذِّبُنَا ٱللَّهُ بِمَا نَقُولُ﴾ كانوا يقولون: ما له إنْ كان نَبيًّا لا يَدْعُو علَينا حتّىٰ يُعذِّبَنا اللهُ بِما نقولُ، فقالَ اللهُ تعالىٰ: ﴿حَسْبُهُمْ جَهَنَّمُ﴾ عَذابًا.

[﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا تَنَٰجَيْتُمْ فَلَا تَتَنَٰجَوْاْ بِٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ وَمَعْصِيَتِ ٱلرَّسُولِ وَتَنَٰجَوْاْ بِٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ ۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِىٓ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ * إِنَّمَا ٱلنَّجْوَىٰ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ لِيَحْزُنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَيْسَ بِضَآرِّهِمْ شَيْـًٔا إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ ٩-١٠]

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ خِطابٌ للمُنافِقينَ الذينَ آمَنوا بألسِنَتِهم، ويجوزُ أن يكونَ للمُؤمِنينَ، أي: إذا تَناجَيْتُم فلا تَتشبَّهوا بأولئكَ في تناجِيهم بالشَّرِّ ﴿وَتَنَٰجَوْاْ بِٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ﴾. وعن النبي ﷺ: «إذَا كُنْتُم ثلاثةً فلا يَتناجَ اثنانِ دونَ صاحِبِهما فإنّ ذلك يُحزِنُه»، ....

عَائِشة(١) رضي الله عنها قالت: أتى النَّبيَّ ﷺ ناسٌ من اليهود فقالوا: السَّامُ عَلَيك يا أبا القَاسِم، فقال: «وعَلَيكُم» الحديث.

وروى الإمام أحمد عن عبد الله بن عَمرو(٢): أنَّ اليهودَ أتَت النَّبي ﷺ فقالت: السَّام عليكم، وقالوا في أنْفُسهم: لولا يُعذِّبُنا الله بها نَقُول، فأنزل الله تعالى الآية.

قولُه: (إذَا كُنْتُم ثلاثةً فلا يَتَنَاجَ اثْنان)، رُوِّينا عن البُخَاريِّ ومُسْلِم والتِّرْمِذيِّ وأبي دَاودَ عن ابنِ مَسْعودٍ(٣) أنَّ رسـول الله ﷺ قال: «إذَا كُنْتُمْ ثَلَاثَـةً فَـلَا يَـتَنَاجَ اثْنَانِ دُونَ الْآخَرِ،

---

(١) البخاري (٢٩٣٥)، ومسلم (٢١٦٥)، والترمذي (٢٧٠١).

(٢) «مسند الإمام أحمد» (٢: ٢٢١).

(٣) هكذا ورد تخريج هذا الحديث في «جامع الأصول» (٦: ٥٣٥) حيث تم عزوه لمن ذكرهم المصنِّف، والمصنف يعتمد اعتماداً كبيراً على «جامع الأصول» في العزو والتَّخريج، ولكنني لم أجد هذا الحديث =

ورُوي: «دون الثّالث». وقُرئَ: (فَلا تَناجَوْا)، وعن ابنِ مَسْعودٍ: إذا انْتَجَيتُم فلا تَنْتَجوا. ﴿إِنَّمَا ٱلنَّجْوَىٰ﴾ اللامُ إشارةٌ إلىٰ النّجوىٰ بالإثمِ والعُدوان، **بدليلِ قولِه تعالىٰ:** ﴿لِيَحْزُنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ والمعنىٰ: أنّ الشيطانَ يُزيِّنُها لهم، فكأنّها منه لِيَغيظَ الذينَ آمَنوا ويَحزُنَهم ﴿وَلَيْسَ﴾ الشّيطانُ أو الحُزنُ ﴿بِضَآرِّهِمْ شَيْـًٔا إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾.

فإنْ قُلتَ: كَيفَ لا يَضرُّهم الشيطانُ أو الحُزنُ إلّا بإذنِ الله؟

حَتَّى تَخْتَلِطُوا بِالنَّاسِ مِنْ أَجْلِ أَنَّ ذَلِكَ يُحْزِنُهُ، ولا تُباشِرِ امْرأَةٌ امْرأَةً فَتَصِفَها لِزَوْجِها كأَنَّهُ يَنْظُرُ إِلَيْها» لا تُباشِر، أي: لا تَنظُر إلى بَشَرتِها، لقولِه: فتَصِفَها.

قوله: (**بدليل قوله:** ﴿لِيَحْزُنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾)، أي: التَّعريف مِنه للعَهْد، والمَعْهودُ شيئان أحَدُهما: قولُه: ﴿وَيَتَنَٰجَوْنَ بِٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ﴾، وثانيهما قولُه: ﴿فَلَا تَتَنَٰجَوْا۟ بِٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ﴾ فلا تتناجوا بالإثم والعُدوان، والذي يَدُلُّ على أنّ المُرادَ الأوّلُ قولُه: ﴿لِيَحْزُنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾، يعني إنّما يحزَن المؤمِنون من تنَاجي اليهود والمُنافِقين، ويَعْضُده جَواب السُّؤال: «كانوا يُوهِمون المؤمِنين».

قولُه: (**كيفَ لا يَضُرُّهم الشَّيطانُ والحُزنُ إلا بإذْنِ الله؟**)، أي بخلقه وتقديره، كذا قدر الإمام[١]، وقال الواحِدي: أي ليس الشَّيطانُ بِضارِّهم شِيئاً إلا بِما أرادَ الله ذلك، كان المؤمنون إذا رَأوهم مُتَناجين قالوا: لعَلَّهم يَتَناجَون بما بَلَغَهُم عن إخوانِنا الّذين خَرجوا في السَّرايا مِن قَتْلٍ أو مَوتٍ أو هَزيمةٍ، قال الله تعالى: ﴿وَلَيْسَ بِضَآرِّهِمْ شَيْـًٔا إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ أي: بما أراد الله[٢].

= عند أغلب من تم العزو إليهم بالرغم من بذل الجهد، فقد أخرج هذا الحديث البخاري في «صحيحه» (٦٢٩٠) ومسلم في«الصحيح» (٢١٨٤)، والترمذي في «الجامع» (٢٨٢٥)، وأبو داود في «السنن» (٤٨٥١) كلهم اقتصر على الشطر الأول منه! بالرغم من أن الحميدي في «الجمع بين الصحيحين» (١: ١٢٢) رقم (٢٦٥) ذكر الحديث بشِقَّيه كما ذكر المصنِّف!

(١) «مفاتيح الغيب» للفخر الرازي (٢٩: ٤٩٢).

(٢) «الوسيط» (٤: ٢٦٥).

قلتُ: كانوا يُوهِمونَ المُؤمِنينَ في نَجْواهُم وتغامُزِهم أنّ غُزاتِهم غُلِبوا، وأنّ أقارِبَهم قُتِلوا، فقالَ: ولا يَضرُّهُم الشيطانُ أو الحَزَنُ بذلك المُوهِمِ إلّا بإذنِ الله، أي: بمَشيئتِه، وهو أنْ يَقضِيَ الموتَ علىٰ أقارِبهم أو الغَلَبةَ علىٰ الغُزاة. وقُرِئَ: ﴿لِيَحْزُنَ﴾ و(لِيُحزِن).

[﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُواْ فِي ٱلْمَجَٰلِسِ فَٱفْسَحُواْ يَفْسَحِ ٱللَّهُ لَكُمْۖ وَإِذَا قِيلَ ٱنشُزُواْ فَٱنشُزُواْ يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾ ١١]

﴿تَفَسَّحُواْ فِي المَجْلِس﴾ تَوَسَّعُوا فيه ولْيَفْسَح بعضُكم عن بَعْض، من قولِهم: افسَحْ عنّي، أي: تَنَحَّ؛ ولا تَتضامُّوا. وقُرِئَ: (تَفاسَحُوا)، والمُرادُ: مجلسُ رَسولِ الله، وكانوا يَتضامُّون فيه تَنافُسًا علىٰ القُربِ منه، وحِرصًا علىٰ استماعِ كَلامِه، وقيل: هُوَ المجلسُ من مَجالِسِ القِتالِ، وهي مَراكِزُ الغُزاةِ، كقَولِه تعالىٰ: ﴿مَقَٰعِدَ لِلْقِتَالِ﴾ [آل عمران: ١٢١] وقُرِئَ: ﴿فِي ٱلْمَجَٰلِسِ﴾ قيل: كانَ الرَّجُلُ يأتي الصّفَّ فيقولُ: تَفَسَّحُوا، فيأبَوْن لِحِرصِهم علىٰ الشّهادة. وقُرِئَ: (في المَجْلَسِ) بفَتْحِ اللّام: وهو الجُلوسُ، ......

قوله: (وقُرِئ: ﴿لِيَحْزُنَ﴾ و«لِيُحْزِن»)، الثّانيةُ: لنافِع، والأولى: للباقين[1].

قولُه: (وقُرئ: «تَفاسَحُوا»)، قال ابن جِنّي: وهي قِراءةُ الحسن، وهذا لائقٌ بالغَرَض لأنّه إذا قيل: تَفَسَّحوا لم يكن فيه صُراحٌ، بدليل: «ليَفسَح بعضُكم عن بَعْض»، وإنّما ظاهِرُ معناه: لِيكُن هناك تَفسُّح، وأمّا التَّفاسُح فتَفاعُل، فهو لِما فوقَ الواحِد[2].

قولُه: (﴿فِي ٱلْمَجَٰلِسِ﴾)، عاصم، والباقون: «في المَجْلِس» بكسر اللام، والفَتْحُ شاذ[3].

(١) انظر: «التيسير في القراءات السبع» للداني، ص٧٠.
(٢) «المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات» (٢: ٣١٥).
(٣) «التيسير في القراءات السبع» للداني، ص١٣٣.

أي: توسَّعوا في جُلوسِكُم ولا تَتضايَقُوا فيه، ﴿يَفۡسَحِ ٱللَّهُ لَكُمۡ﴾ مطلقٌ في كُلِّ ما يَبْتَغي النّاسُ الفُسْحةَ فيه من المكانِ والرِّزقِ والصَّدرِ والقَبرِ وغَيرِ ذلك.

﴿ٱنشُزُواْ﴾ انهَضوا للتّوْسِعَة علىٰ المُقْبِلين، أو انهَضوا عن مجلسِ رسولِ الله إذا أُمِرتُم بالنُّهُوضِ عنه، ولا تُمِلّوا رسولَ الله بالارتكازِ فيه، أو انهَضُوا إلىٰ الصّلاةِ والجهادِ وأعمالِ الخَيرِ إذا استُنْهِضتُم، ولا تَثبَّطُوا ولا تُفَرِّطوا. ﴿يَرۡفَعِ ٱللَّهُ﴾ المُؤمِنينَ بامْتِثالِ أوامِرِه وأوامِرِ رَسولِه، **والعالِمين مِنهم خاصّة** ﴿دَرَجَٰتٖ﴾، ....

قولُه: (**والعَالِمين منهم خاصَّةً** ﴿دَرَجَٰتٖ﴾)، **الانتصاف**: وقَع في الجزاء رفْعُ الدَّرجَات مُناسَبةً للعَمل، لأنَّ المأمُورَ به تَفسيحُ المَجالِس، لئلا يَتنافَسوا في القُرب من المكان المُرْتَفِع بِحُلول الرَّسول فيه، فالمُفسِح حَابِسٌ لِنَفسِه عما يتنافس فيه من الرِّفْعة تواضُعاً فَجُوزي بالرِّفعة، كقوله: مَن تَواضَع لله رَفعَه الله، ثمَّ لـمّا علِم أنَّ أهلَ العِلمِ يَستَوجِبُون رَفْع المَجْلس خَصَّهُم بالذِّكر لِيَسْهل عَليهِم تَركُ مَا لَهُم من الرِّفْعة في المَجْلس تَواضُعاً لله تعالى، يُريد أنّه مِن باب «ملائكته ... وجِبريل».

وقلت: وفي إدْخَالِ الّذين أُوتوا العِلم في حُكمِ رَفعِ المَنْزلة بسببِ امتثال الأوامر مع الذين آمنوا، ثم في إخْراجِهم عَنهم والعَطْف عَليهم مستقلة، إيْذَانٌ بأنَّ العَمَل الواحِد تَتفاوتُ درجةُ فاعِلِه بحسبِ التَّخَلِّي عن العِلْم والتَّحَلِّي به إلى غَاياتٍ بَعِيدةٍ، وأنَّ العَمل مع عُلوِّ رُتْبَتِه يَكْتَسي من العلم المَقرون به من الرِّفْعة ما لا يَكْتَسِبُه إذا انفرد عنه، وقدّر القاضي: ﴿يَرۡفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمۡ﴾: بالنَّصر وحَسُن الذِّكـرِ في الدُّنيا، وإيْوائِهم غُرف الجِنَانِ في الآخِرة، ويرفَعِ العُلماء منهم خَاصَّةً درَجَاتٍ بما جَمعوا بين العِلْم والعَمَل[1]، ويَعْضُدُه ما روىٰ الدَّارِميُّ عن ابن عبّاس قال[2]: يَرْفَع الذين أُوتُوا العِلم على الذين آمنوا دَرجات.

---

(١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ٣١٢).

(٢) «سنن الدارمي» (١: ١٠٠) (٣٥٣).

﴿وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ قُرِئ بالتّاء والياء. وعن عبد الله بنِ مَسعودٍ رضيَ اللهُ عنه: أنّه كانَ إذا قرأها قال: يا أيُّها الناسُ افهَموا هذه الآيَةَ ولتُرغِّبْـكُم في العِلم. وعن النبيِّ ﷺ: «بَينَ العالِمِ والعابِد مئةُ دَرجةٍ بينَ كُلِّ دَرجَتينِ حُضْرُ الجوادِ المُضَمَّرِ سبعينَ سَنةً». وعنهُ عليهِ السّلامُ: «فضْلُ العالمِ علىٰ العابِدِ كفَضْلِ القَمرِ ليلةَ البَدْرِ علىٰ سائرِ الكَواكِبِ»، ......

وروى مُحيي السُّنَّة عن ابنِ مَسْعُودٍ أنَّه قال: يا أيُّها الذين آمنوا افْهَموا معنى هذه الآية، ولِتُرغِّبْـكُم في العِلم، فإنَّ الله يَرفَعُ المُؤمِنَ العَالِمَ فَوقَ الّذي لا يَعْلَم(١).

ورُوعِيَت في هذا التَّرْكيبِ لَطِيفَةٌ وهي أنَّ من يشهد مَجْلِسَ رسُولِ الله ﷺ من المُؤمنين أحدُ رَجلين؛ عَامِلٌ يَسْمعُ للعَمَل، وعَالمٌ عَامِلٌ يَسْمَعُ للعَملِ والاسْتِنْباط والتَّعْليم، فأرَاد الله سُبحانَه وتَعالى مَدْحَ الفَريقَين، وتَفْضيلَ أحدِهُما على الآخَر مِن حَيثُ لا يَلزَم منه نَقْصُه، أتى بالعَام وعَطَف عليه الخَاصّ، وأبْرَزَهُما في مَعْرض الجُملتين، فيكونُ من بابِ عَطْفِ التَّقدير لا الانْسِحاب، فالدَّرجَاتُ ظَرفٌ للفِعْل المُقدَّر، ويُضْمَرُ للمَذْكُور أحَطّ منه مما ناسب المَقام كمّا قدّره القاضي، وهو على أُسْلُوب قوله تعالى: ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾ قُصِد فيه إلى بَيانِ فَضْل الذَّكر على الأُنْثى دُون حَطِّ مَنزِلَةِ الأُنْثى، إذْ لو قِيل: للأُنْثى نِصفُ حَظِّ الذَّكر كان القَصْد إلى تَنْقِيص الأُنْثى.

قولُه: (﴿بِمَا تَعْمَلُونَ﴾، قُرئ بالتَّاء) وهي المَشْهُورة، وبالياء التَّحْتانِيَّة: شاذَّة.

قولُه: (حُضْرُ الجَوادِ المُضَمَّرِ)، النهاية: الحُضْر بالضَّم: العَدْو، وأحْضَر يُحْضِر، فهو مُحْضِرٌ: إذا عَدَا، وتَضْمير الخَيل: هو أن يُظَاهر بالعَلَفِ حتّى تَسْمَن، ثَمَّ لا تُعْلَف إلا قُوتاً لِتَخِفّ.

قولُه: (فَضْلُ العَالمِ على العَابِد كَفَضْلِ القَمَرِ لَيْلَةَ البَدْرِ عَلى سَائِرِ الكَوَاكِبِ)، الحديثُ بِطُولِه أخْرجَه التِّرمِذيُّ وأبو داود وابن ماجه والدَّارِميُّ عن أبي الدَّرْدَاء(٢).

---

(١) «معالم التنزيل» (٥: ٤٦).

(٢) التِّرمذي في «الجامع» (٢٦٨٢)، وأبو داود في «السنن» (٣٦٤٢)، وابن ماجه في «السنن» (٢٢٣)، والدارمي في «السنن» (١: ٩٨) (٣٤٢).

وعنه عليهِ السَّلامُ: «يَشفَعُ يومَ القِيامةِ ثَلاثةٌ: الأنبياءُ ثُمّ العُلَماءُ، ثمّ الشُّهَداء» فأَعْظِمْ بمَرتبةٍ هيَ واسِطةٌ بينَ النُبوَّةِ والشّهادةِ، بشَهادةِ رسولِ الله! وعن ابنِ عبّاسٍ: خُيِّرَ سُلَيمانُ بَينَ العِلمِ والمالِ والمُلْكِ، فاختارَ العِلمَ فأُعطِيَ المالَ والمُلكَ معَه. وقالَ عليهِ السّلامُ: «وأَوْحَىٰ اللهُ إلىٰ إبْراهيمَ: يا إبراهيمُ، إنّي عَليمٌ أُحِبُّ كُلَّ عَليم». وعن بعضِ الحُكَماء: ليتَ شِعري أيَّ شيءٍ أدرَكَ مَن فاتَه العِلمُ! وأيّ شَيء فاتَ من أدركَ العِلمَ! وعن الأحنفِ: **كادَ العُلَماءُ يكونونَ أرْبابًا،** ....

وعن الدّارِميِّ عن عَمرو بن كَثيرٍ عن الحسن أنّه قال(١): قال رسولُ الله ﷺ: «مَنْ جاءَه المَوتُ وهو يَطْلُبُ العِلْمَ ليُحيِيَ به الإسْلامَ، فبينَه وبين النَّبيين دَرَجةٌ واحِدةٌ».

قولُه: (**كَادَ العُلَماءُ يَكُونُون أرْبَاباً**)، هذا من الغُلُوِّ، ويُمكن أن يُذهَبَ بهذا الحُكْم إلى معنى الإلحَاق، كما تقول: كادَ زَيدٌ يكونُ أسداً، أي: قَـرُب أنْ يُلحَق بالأسَدِ لما فيه من الجُرْأة، وأن يُراد التَّحْويل نَحو: كادَ زَيدٌ أنْ يكونَ أميراً.

والإلحَاقُ لا يَستَدعي المُساوَاةَ مِن كُلِّ الوُجُوه، والعُلَماءُ إذا تَخَلَّقُوا بِأخلاقِ الله بِقَدْر اسْتِعْدادِهم لِكَونهم دُعاةً للخَلْقِ إلى دِين الله هُداةً قَادَةً إلى صِراطِه المُسْتَقيم صَحَّ أنْ يَتخصَّصُوا به، وقد وَرَد عن رسولِ الله ﷺ: «فإذا أحْبَبْتُه كُنْتُ سَمْعَه الّذي يَسْمَعُ به، وبَصَرَهُ الّذي يُبصِرُ به، وَيَدَهُ الذي يَبْطِشُ بِها...» الحديثُ أخْرَجه البُخاريُّ عن أبي هُريرة(٢)، هذا إذا اعْتُبر في الرَّب معنى التَّربِيَة، وهي تَبليغُ الشَّيء إلى كَمالِه شَيْئاً فَشَيئاً، لأنَّ الناسَ مُفْتقِرُون إليهم في أمُورِ مَعَاشِهم ومَعَادِهم، وهم خُلفَاء الله في أرضِه، وأمَّا إذا نُظِر إلى معنى المالِكيّة فيُحمَل الحُكْم على التَّحْويل، أي: كَادُوا يَكُونون مُلُوكاً وأُمَراءَ لما بأيْدِيهم أزِمَّة الحَلِّ والعَقْد، كما جاء في تفسير قوله: ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡ﴾ [النساء: ٥٩] عن ابن عبّاس:

---

(١) الدارمي في «السنن» (٢: ١٠٠) رقم (٣٥٤)، والحديث ضعيف لأنه مرسل، وفيه مجاهيل.

(٢) البخاري (٦٥٠٢).

وكُلُّ عِـزٍّ لم يُوطَّدْ بعِلمٍ فإلىٰ ذُلٍّ ما يَصير. وعن الزُّبَيريِّ: **العِلمُ ذَكَـرٌ** فلا يُحبُّه إلّا ذُكورةُ الرِّجال.

[﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نَٰجَيۡتُمُ ٱلرَّسُولَ فَقَدِّمُواْ بَيۡنَ يَدَيۡ نَجۡوَىٰكُمۡ صَدَقَةٗۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ لَّكُمۡ وَأَطۡهَرُۚ فَإِن لَّمۡ تَجِدُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٌ ۞ ءَأَشۡفَقۡتُمۡ أَن تُقَدِّمُواْ بَيۡنَ يَدَيۡ نَجۡوَىٰكُمۡ صَدَقَٰتٖۚ فَإِذۡ لَمۡ تَفۡعَلُواْ وَتَابَ ٱللَّهُ عَلَيۡكُمۡ فَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥۚ وَٱللَّهُ خَبِيرُۢ بِمَا تَعۡمَلُونَ﴾ ١٢-١٣]

﴿بَيۡنَ يَدَيۡ نَجۡوَىٰكُمۡ﴾ استعارةٌ ممّن له يَدان. والمعنىٰ: قَبلَ نَجْواكُم كقَولِ عُمَر: من أفضلِ ما أوتِيتْ العَربُ الشِّعرُ، يقدِّمُه الرّجُلُ أمامَ حاجَتِه فيَسْتَمطِر به الكَريم ....

أولو الأمْرِ: الفُقَهاء والعُلَماء، الّذين يُعَلِّمُون النَّاسَ مَعالِمَ دِيْنِهم، في «المعالم»[1].

وعن الدَّارِميِّ عن عَطاء: أولو الأمر: أولو العِلْم[2]، ويَعْضُد هذا الوجه قوله: «وكُلُّ عِزٍّ لم يُوطَّد بِعِلمٍ فإلى ذُلٍّ ما يَصِيرُ».

قولُه: (لمْ يُوَطَّدْ)، قال ابن الأثير: يُقَال: وَطَدْتُ الأرْض أطِدُها؛ إذا دُسْتَها لتَتَصَلَّب. **الجوهري**: وَطَدْتُ الشَّيء أطِدُهُ وَطْداً، أي: أثْبَتُّه وثَقَّلْتُه، والتَّوْطِيدُ مِثلُه.

قولُه: (**العِلْمُ ذَكَرٌ**)، أي: العِلْمُ صِفَة كَمالٍ لا يُنْتِجه إلا الكَمَلةُ، لأنَّه مَرْكُوزٌ في الجِبِلَّةِ كَمَـالَ الذَّكَر ونُقْصَان الأُنْثى، ومِن ثَمَّ يقولون: هو الرَّجُل، وقال تعالى: ﴿أَوَمَن يُنَشَّؤُاْ فِي ٱلۡحِلۡيَةِ وَهُوَ فِي ٱلۡخِصَامِ غَيۡرُ مُبِينٖ﴾، عِيْبَ عَلَيهِنَّ صِفةُ النساء، من النَّشَاءِ في الزِّينَة والنُّـعُومَة، وَسَلبَ عَنهُنَّ صِفَة الرِّجَال من البَيان في المَقَال، ومُجَارَاة الخُصُومِ في القِتَال.

---

(١) أي «معالم التنزيل» للبغوي (١: ٦٥٠).

(٢) الدارمي في «السنن» (١: ٧٢) (٢١٩).

ويَستَنْزِلُ بهِ اللّئيمَ، يُريدُ: قبل حاجته، ﴿ذَٰلِكَ﴾ التَّقديمُ خيرٌ ﴿خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ في دينِكم ﴿وَأَطْهَرُ﴾ لأنّ الصَّدَقةَ طُهرةٌ.

رُوِيَ أنّ الناسَ أكثروا مُناجاةَ رَسولِ الله ﷺ بما يُريدونَ حتّىٰ أَمَلُّوه وأبْرَموه، فأُريدَ أنْ يكفُّوا عن ذلِك، فأُمِروا بأنّ من أرادَ أن يُناجِيَه، قدّم قبلَ مُناجاتِه صدقةً.

قالَ عليٌّ رضيَ اللهُ عنه: لـمّا نزلَتْ دَعاني رسولُ الله ﷺ فقال: «ما تقولُ في دينارٍ؟» قلتُ: لا يُطيقونَه. قال: «كم؟» قلتُ: حَبّةً أو شعيرةً؛ قال: «إنّك لَزهيد»، فلمّا رَأَوا ذلك اشْتَدَّ عليهِم فارتَدَعوا وكفُّوا، أمّا الفَقيرُ فلِعُسْرتِه، وأمّا الغَنيُّ فلِشُحّه.

وقيل: كانَ ذلك عشرَ لَيالٍ ثُمّ نُسِخَ. وقيل: ما كان إلّا ساعةً من نهارٍ. وعن عليٍّ رضيَ اللهُ عنه: إنّ في كتابِ الله لَآيةً ما عَمِلَ بها أحدٌ قَبلي ولا يَعمَلُ بها أحَدٌ بعدي كان لي دينارٌ فصرفتُه، فكنتُ إذا ناجَيتُه تصَدَّقتُ بدِرهَم. قال الكَلْبيُّ: تصَدَّقَ به في عَشرِ كَلمـاتٍ سألهنّ رسولَ الله ﷺ. وعن ابنِ عُمَرَ: كان لِعَليٍّ ثلاثٌ لو كانتْ لي واحدةٌ مِنهنَّ كانت أحَبَّ إليَّ من حُمُرِ النَّعَم: تزويجُه فاطمةَ، وإعطاؤُه الرايةَ يومَ خَيبَر، وآيةُ النّجوىٰ.

قال ابنُ عبّاس: هي منسوخةٌ بالآيةِ التي بعدَها، وقيلَ: هيَ منسوخةٌ بالزّكاةِ.

قولُه: (قال عليٌّ: لـمّا نَـزَلَتْ)، الحديث، أخرجه التِّرمذيُّ عن عليٍّ رضي الله عنه[1] إلى قوله: «إنَّك لزَهيدٌ»، قال: فنزلَت: ﴿ءَأَشْفَقْتُمْ أَن تُقَدِّمُوا۟ بَيْنَ يَدَىْ نَجْوَىٰكُمْ صَدَقَٰتٍ﴾ الآية، قال: فبي خَفَّفَ الله عن هذه الأُمَّة. وروى رَزِين عنه: ما عَمِل بهذه الآيةِ غيره[2].

لزَهِيدٌ، أي: إنَّك قليلُ الرَّغْبةِ في الدُّنيا، فلا جَرَم قدّرتَ على حَسَبِ رَغْبَتِك فيها.

---

(١) الترمذي (٣٣٠٠).

(٢) انظر: «جامع الأصول» لابن الأثير (٢: ٣٧٩) رقم (٨٣٦).

﴿ءَأَشْفَقْتُمْ﴾ أَخِفتُم تقديمَ الصّدَقاتِ لِـما فيهِ منَ الإنفاقِ الذي تكرهُونَه، وأنّ الشيطانَ يَعدُكمُ الفقرَ ويأمُرُكم بالفَحشاءِ ﴿فَإِذْ لَمْ تَفْعَلُوا﴾ ما أُمِرتُم به وشَقَّ عليكم، و﴿وَتَابَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾ وعذَرَكُم ورخّص لكُم في أن لا تفْعَلوه، **فلا تُفرِّطُوا في الصَّلاةِ** والزّكاةِ وسائرِ الطّاعاتِ. ﴿بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ قُرِئَ بالتّاءِ والياء.

[﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ تَوَلَّوْا قَوْمًا غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِم مَّا هُم مِّنكُمْ وَلَا مِنْهُمْ وَيَحْلِفُونَ عَلَى الْكَذِبِ وَهُمْ يَعْلَمُونَ * أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا إِنَّهُمْ سَاءَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ * اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً فَصَدُّوا عَن سَبِيلِ اللَّهِ فَلَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ * لَّن تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُم مِّنَ اللَّهِ شَيْئًا أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ * يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ جَمِيعًا فَيَحْلِفُونَ لَهُ كَمَا يَحْلِفُونَ لَكُمْ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ عَلَىٰ شَيْءٍ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْكَاذِبُونَ * اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ فَأَنسَاهُمْ ذِكْرَ اللَّهِ أُولَٰئِكَ حِزْبُ الشَّيْطَانِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ الشَّيْطَانِ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾ ١٤-١٩]

كان المُنافِقون يَتولَّونَ اليَهودَ وهُم الذينَ غَضِبَ اللهُ علَيهِم في قولِه تعالىٰ: ﴿مَن لَّعَنَهُ اللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ﴾ [المائدة: ٦٠] ويُناصِحونَهم ويَنقُلونَ إليهم أسرارَ المؤمنين،

قولُه: (**فَلا تُفرِّطُوا في الصَّلاة**)، أشْعَرَ بِأنَّه جعل: ﴿فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ جواباً لقولِه: ﴿فَإِذْ لَمْ تَفْعَلُوا﴾ قال أبو البقاء: قيل: إذْ بمعنى إذا، وقيل: هي بمعنى «إنْ» الشَّرطِيَّة، وقيل: هي على بابها ماضية، والمعنى: أنّكُم ترَكْتم ذلك فِيما مضى فتَدارَكُوه بإقامَةِ الصَّلاة(١).

وقلت: إنّما قال: لا تُفرِّطُوا في الصَّلاة، لأنَّ معنى الإقامة تَوْفِيَةُ حُدودها وإدَامتها. **الراغب**: وفي تخْصِيص الإقَامة تنبيهٌ على أنَّه لم يُرِد إيْقَاعها فقط، ولهذا لم يُؤمر بالصَّلاة ولم يُمْدح بها إلا بِلفظِ الإقَامة، وكثير من الأفْعَال التي حَثَّ الله على تَوفية حقِّه، ذكره بلفظ الإقَامة، قال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا التَّوْرَاةَ وَالْإِنجِيلَ﴾ [المائدة: ٦٦] ﴿وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ﴾ [الرحمن: ٩](٢).

(١) «إملاء ما منّ به الرحمن» (٢: ٢٥٨).

(٢) «مفردات القرآن» ص ٦٩٣.

﴿مَّا هُم مِّنكُمْ﴾ يا مُسلِمون ﴿وَلَا مِنْهُمْ﴾ ولا من اليَهودِ، كقولِه تَعالىٰ: ﴿مُّذَبْذَبِينَ بَيْنَ ذَٰلِكَ لَآ إِلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ وَلَآ إِلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ [النساء: ١٤٣]، ﴿وَيَحْلِفُونَ عَلَى ٱلْكَذِبِ﴾ أي يقولون: واللّٰـهِ إنّا لَـمُسلمونَ، فيَحلِفونَ علىٰ الكَذِبِ الذي هُوَ ادّعاءُ الإسلام ﴿وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ أنّ المحلوفَ علَيه كذِبٌ بَحتٌ.

فإنْ قلتَ: فما فائدةُ قولِه: ﴿وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾؟

قلتُ: الكذِبُ: أن يكونَ الخبرُ لا علىٰ وفاقِ المُخبَر عنه، سواءٌ علِم المُخبِرُ أو لم يعلَم، فالمعنىٰ: أنّهم الذين يُخبِرونَ، وخبرُهم خلافُ ما يُخبِرونَ عنه، وهم عالِمون بذلك مُتَعَمِّدونَ له، كمَن يَحلفُ بالغَموسِ. وقيل: كانَ عبدُ الله بن نَبْتلٍ المُنافِقُ يُجالِسُ رَسولَ الله ﷺ، ثمّ يَرفعُ حديثَه إلىٰ اليَهود، فبَينا رسولُ الله في حُجرةٍ من حُجَرِهِ إذْ قالَ لأصحابِه: «يَدخُل عليكم الآنَ رَجُلٌ قلبُه قلبُ جَبّار وينظرُ بعَينِ شَيطانٍ»، فدَخل ابنُ نَبتَل وكانَ أزْرَقَ، فقالَ لهُ النبيُّ ﷺ: «علامَ تَشتُمُني أنتَ وأصحابُك؟» فحلفَ بالله ما فعَل، فقال عليهِ السّلامُ: «فعلتَ» فانطلقَ فجاءَ بأصحابِه، فحلَفوا بالله ما سبُّوه، فنزَلت.

﴿عَذَابًا شَدِيدًا﴾ نوعًا من العَذابِ مُتفاقِمًا، ﴿إِنَّهُمْ سَآءَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ يعني أنّهم كانوا في الزّمانِ الماضي المُتطاوِلِ علىٰ سوءِ العَمَل مُصِرّين علَيه. أو هِيَ حكايةُ ما يُقالُ لهم في الآخِرة. وقُرِئَ: (إيمانَهم) بالكَسْر، أي: اتّخذُوا أيْمانَهم التي حلَفوا بها، أو إيمانَهم الذي أظهَرُوه ﴿جُنَّةً﴾ أي: سُترةً يَتَستّرونَ بها مِن المؤمنين ومِن قَتْلِهم ﴿فَصَدُّوا۟﴾ الناسَ في خلالِ أَمنِهم وسلامَتِهم ﴿عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ وكانوا يُثبِّطونَ من لَقُوا عن الدُّخولِ في الإسلامِ ويُضْعِفونَ أمرَ المُسلِمين عندَهم.

قولُه: (وقُرِئ: «إيْمانَهم»، بالكَسْر)، قال ابن جِنّي: قرأَها الحسن، هذا على حَذْفِ المُضاف، أي: اتَّخذوا إظْهارَ إيْمانِهم جُنّةً[1]، وفيه لَفٌّ ونَشْر.

---

(١) المحتسب (٢: ٣١٥).

وإنّما وَعَدهم اللهُ العذابَ المُهينَ المُخزِي لكُفرِهمْ وصَدِّهمْ، كقولِه تَعالىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَصَدُّواْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ زِدْنَٰهُمْ عَذَابًا فَوْقَ ٱلْعَذَابِ﴾ [النحل: ٨٨]. ﴿مِّنَ ٱللَّهِ﴾ من عَذابِ الله ﴿شَيْـًٔا﴾ قَليلًا من الإغناء. ورُوِيَ أنّ رَجُلًا منهم قال: لنُنصَرنّ يومَ القِيامةِ بأنفُسِنا وأموالِنا وأوْلادِنا. ﴿فَيَحْلِفُونَ﴾ لله تعالىٰ علىٰ أنّهم مُسلِمونَ في الآخِرة ﴿كَمَا يَحْلِفُونَ لَكُمْ﴾ في الدُّنيا علىٰ ذلك، ﴿وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ عَلَىٰ شَيْءٍ﴾ من النّفعِ، يعني: ليس العَجَبُ من حلِفِهم لكم، فإنّكم بشرٌ تَخفىٰ عليكُم السّرائرُ، وأنّ لهم نفعًا في ذلك: دَفعًا عن أرواحِهم، واستجرارَ فوائدَ دُنيويّة، وأنّهم يَفعلونَه في دارٍ **لا يُضْطَرُّون فيها إلىٰ عِلم ما يُوعَدون**، ولكنّ العجَبَ من حَلِفِهم لله عالمِ الغَيبِ والشّهادةِ مع عدَمِ النّفعِ والاضْطِرارِ إلىٰ عِلم ما أنْذَرتهم الرُّسُل، والمرادُ: وصفُهم بالتّوغُّلِ في نِفاقِهم **ومُرُونِهم عليه**، وأنّ ذلكَ بعدَ مَوتِهم وبَعثِهم باقٍ فيهم لا يَضْمَحِلُّ، كما قال: ﴿وَلَوْ رُدُّواْ لَعَادُواْ لِمَا نُهُواْ عَنْهُ﴾ [الأنعام: ٢٨].

وقد اختَلفَ العُلماءُ في كَذِبهم في الآخِرة، والقرآنُ ناطقٌ بثَباتِه نُطقًا مَكشوفًا كما تَرىٰ في هذه الآيةِ وفي قولِه تعالىٰ: ﴿وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ ۞ ٱنظُرْ كَيْفَ كَذَبُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُواْ يَفْتَرُونَ﴾ [الأنعام: ٢٣-٢٤] ونحوُ حُسبانِهم أنّهم علىٰ شَيءٍ منَ النّفعِ إذا حَلَفوا استِنْظارُهم المُؤمنينَ ليَقتَبِسُوا من نورِهم، **لحُسبانِ أنّ الإيمانَ** الظّاهر ممّا ينفَعُهم. وقيل: عند ذلك يَختِمُ علىٰ أفواهِهم.

﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْكَٰذِبُونَ﴾ يعني أنّـهم الغايةُ التي لا مَطْمَحَ وراءَها في قولِ الكَذِب،

قولُه: (**لا يُضطَرّون فِيها إلى عِلْمِ ما يُوعَدون**)، يعني: أنّهم في الدُّنيا إذا أُوعِدوا بِشيءٍ من العَذابِ لا يَقِفُون على حَقِيقَتِه ضَرورةً، بِخِلافِه في الآخِرة.

قولُه: (**ومُرونِهم عَليه**)، الجوهري: مَرَنَ على الشَّيء يَمْرُن مُروناً ومَرانةً: تعَوَّده واسْتَمرَّ عليه.

قولُه: (**لحُسْبَانِ أنَّ الإيمانَ**)، عِلَّة لحُسْبَانهم أنّهم على شيءٍ.

حيثُ استوتْ حالُهم فيه في الدُّنيا والآخِرة ﴿ٱسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ﴾ استولَىٰ عليهِم، من: **حَاذَ الحِمارُ العانَةَ**: إذا جمَعَها وساقَها غالبًا لها. ومنه: **كانَ أحْوذيًّا نَسيجَ وَحْدِه، وهو أحدُ ما جاءَ علىٰ الأصل**، نحو: اسْتَصْوَبَ واستَنْوَقَ، أي: مَلَكهمُ ﴿ٱلشَّيْطَٰنُ﴾ لِطاعَتِهم له في كُلِّ ما يُريدُه منهم، حتىٰ جَعَلهم رعيَّتَه وحِزبَه ﴿فَأَنسَىٰهُمْ﴾ أن يَـذْكُروا الله أصْلًا، لا بقُلوبِهم ولا بألسِنَتِهم. قال أبو عُبيدةَ: حِزبُ الشَّيطانِ: جُندُه.

قولُه: (من: **حَاذَ الحِمارُ العانَة**)، **الراغب**: الحَوْذ أن يتبع السَّائِق حَاذي البَعِير، أي: أدْبار فَخديه فيُعنِّف في سَوْقه، وقوله: ﴿ٱسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ ٱلشَّيْطَٰنُ﴾ أي: اسْتَاقَهم مُسْتَولياً عليهم، أو مِن قولِهم: اسْتَحْوَذ العَيْرُ على الأتَان، أي: اسْتَولى على حَاذيها أي: جانِبي ظَهْرِها، ويُقال: اسْتَحَاذ وهو القِياس، واسْتِعَارةُ ذلك كقولهم: اقتعدهُ الشَّيطان وارْتَكبَه، والأحْوَذي: الخَفيفُ الحَاذِق بالشيء من الحَوْذ أي: السَّوْق[1].

قولُه: (ومنه: **كان أحْوَذِياً**)، **الأساس**: ومن المَجَاز: رجل أحْوَذيٌّ يَسُوقُ الأمُورَ أحسَنَ المَسَاق لِعِلمِه بها.

قولُه: (**نَسِيْجَ وَحْدِه**)، **النهاية**: في حديث عمر رضي الله عنه: يَدُلُّني على نَسِيج وَحْدِه، يُريد رجُلاً لا عَيْبَ فيه، وأصلُه أنَّ الثَّوبَ النَّفِيس لا يُنْسَجُ على مِنْوَالِه غَيْرُه، وهو فَعِيلٌ بمعنى مَفْعُول، ولا يُقالُ إلا في المَدْح.

قولُه: (**وهو أحَدُ ما جَاء على الأصْل**)، قال الزَّجَّاجُ: اسْتَحْوذ: اسْتَولى، يُقال: حُذتُ الإبِلَ وحُزتُها إذا اسْتَوليتَ عليها وجَمَعْتَها، وهذا ممّا خرج على أصلِه، ومثله: أحوَذتُ وأطيَبْتُ، والأكثر: أحَذتُ وأطَبْتُ، إلا أنَّ اسْتَحْوذ، جاء على الأصل لأنَّه لم يَقل: على حَاذ، لأنَّه إنَّما بنى استفْعَل في أول وَهْلةٍ، كما بنـى افْتَقر على افْتَعل من الفقر، ولم يَقُل: منه فَـقُر، ولا اسْتُعمِل بغير

---

(١) «مفردات القرآن» ص ٢٦٢.

[﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُحَآدُّونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ أُوْلَٰٓئِكَ فِى ٱلْأَذَلِّينَ ﴾ ٢٠]

﴿فِى ٱلْأَذَلِّينَ ﴾ في جُملةِ مَن هُو أذلُّ خلقِ الله لا ترىٰ أحَدًا أذلَّ منهم.

[﴿كَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا۠ وَرُسُلِىٓ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ قَوِىٌّ عَزِيزٌ ﴾ ٢١]

﴿كَتَبَ ٱللَّهُ﴾ في اللَّوحِ ﴿لَأَغْلِبَنَّ أَنَا۠ وَرُسُلِىٓ﴾ بالحُجّةِ والسَّيفِ، أو بأحدِهما.

[﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَوْ كَانُوٓا۟ ءَابَآءَهُمْ أَوْ أَبْنَآءَهُمْ أَوْ إِخْوَٰنَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ كَتَبَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ ۖ وَيُدْخِلُهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۚ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ حِزْبُ ٱللَّهِ ۚ أَلَآ إِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ ٢٢]

﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا﴾ من بابِ التَّخْييل. خَيّل أنّ من المُمْتنِع المحالُ: أنْ تجِدَ قومًا مُؤمِنينَ يُوالونَ المُشرِكينَ. والغَرضُ به أنهُ لا يَنبَغي أن يكونَ ذلك، ....

زِيادَة، ولم يَقُلْ: حَاذَ عليهم الشَّيطان، ولو جاء اسْتَحاذَ لكان صَواباً، ولكن اسْتَحْوَذ هاهنا أجْوَد، لأنَّ الفعل في هذا المعنى لا يُسْتَعمل إلا بزِيادَة(١).

قولُه: (مِن بابِ التَّخْييل)، أي: من تَنْزِيل الموجود الكائن مَنزِلَةَ المعدوم الّذي لا يمكن تَصوُّره إلا في خِزانَة الخَيال. قال الشَّاعر(٢):

وكأنَّ مُحْمَرَّ الشَّقِيْـ ـقِ إذَا تَصوّبَ أَوْ تَصَعَّدْ
أعْلامُ يَاقُوْتٍ نُشِرْ نَ عَلَى رمَاحٍ مِنْ زَبَرْجَدْ

---

(١) «معاني القرآن» (٥: ١٤٠ – ١٤١).

(٢) البيتين للشاعر أحمد بن محمد، أبو القاسم الصنوبري، وهما في «ديوانه»، ص٤٧٧ (القسم المستدرك)، وانظر: «محاضرات الأدباء» (٢: ٨٢).

وحَقُّه أن يَمتَنِع ولا يُوجد بحالٍ، مُبالغَةً في النَّهْيِ عنهُ والزَّجْرِ عن مُلابَستِه، والتَّوصِيةِ بالتَّصلُّبِ في مُجانبةِ أعداءِ الله ومُباعَدتِهم والاحتراسِ من مُخالطَتِهم ومُعاشَرَتِهم، وزادَ ذلك تأكيدًا وتشديدًا بقولِه: ﴿وَلَوْ كَانُوٓا۟ ءَابَآءَهُمْ﴾ وبقولِه: ﴿أُو۟لَـٰٓئِكَ كَتَبَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَـٰنَ﴾ وبمُقابَلةِ قوله: ﴿أُو۟لَـٰٓئِكَ حِزْبُ ٱلشَّيْطَـٰنِ﴾ [المجادلة: ١٩] بقولِه: ﴿أُو۟لَـٰٓئِكَ حِزْبُ ٱللَّهِ﴾ فلا تجدُ شيئًا أدخَلَ في الإخلاصِ من مُوالاةِ أولياءِ الله ومُعاداةِ أعدائِه، بل هو الإخلاصُ بعينِه. ﴿كَتَبَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَـٰنَ﴾ **أثبَتَه فيها بما وفَّقهم فيه**

وإليه أشار بقولِه: «حقه أنْ يُمنَع ولا يوجد بِحالٍ مُبالغة». ويجوز أن يكون من باب الكِناية، فنفَى الوجدان لانْتِفاء المَوْجُودين، كما نفى العلم في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَتُنَبِّـُٔونَ ٱللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ﴾ [يونس: ١٨] لانتفاء المعلوم، ولأنَّ الخطاب عامّ، كأنَّه قيل: أيها المُخاطَب، إنك إذا تَقصَّيت في الدنيا قَوماً قوماً، لا تجد قوماً يجمع بين الإيمان بالله، وبين موادّة أعدائه[1].

قولُه: (﴿كَتَبَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَـٰنَ﴾، **أثْبته فيها بما وَفَّقَهُم فِيه**)، جعل الكَتْبَ بمعنى الإثْبَات بِسَبِب توفيق الطَّاعَات وقِيامِهم عِلَيها، قال القَاضي: وهو دَليلٌ على خُروجِ العمل من مَفْهُوم الإيْمان، لأنَّ أعمالَ الجَوارِح لا تَثْبُت فيها[2].

قُلت: وقد نَقلنا عن «شرح السُّنَّة» أنَّ مَذْهَب السَّلَف الصَّالح أنَّ الأعمـال دَاخِلةٌ في مُسَمَّى الإيمان، فَمعنى الآية أنْ يُقَالَ: إنّ ذِكر القلب وثُبُوتُ الإيمانِ هاهنا، كَذِكْره وثبوت الإثْم فيه في قولِه تعالى: ﴿فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٌ قَلْبُهُۥ﴾ [البقرة: ٢٨٣] لأنَّه رئِيسُ الأعْضَاء، وحُصُول الإيمان فيه كحُصُوله في سَائِر الجَسَد، لأنَّه المُضْغة التي إذا صَلَحَت صَلَح الجَسدُ كُلُّه، وإذا فَسَدَتْ فَسَد الجَسَدُ كَلُّه، ولا ارْتيَاب أنَّ رُسُوخَ الإيْمان في القَلْب إنَّما يَكون بآدَابِ الجَوارِحِ في الأعْمال الصَّالِحة ومُواظَـبَتِها عليها، ألا تَرى كيف أتى باسمِ الإشَارة بَعد أن وَصَف القَوم

---

(١) من قوله: «ويجوز أن» إلى هنا ساقط من (ح) و(ف)، وأثبته من (ط).

(٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ٣١٥).

....

بالتَّصَلُّب في دينِ الله ومُجانَبة أعداءِ الله، ومُباعدةِ الأقَارب وإنْ كانوا آباءَهم والاحْتِراس عن مُعَاشَرَتِهم! فكَيف يَسْتَتِبُّ ذلك بمجرد التَّصْديق؟!

الراغب: الكَتْبُ: ضَمُّ أدِيمٍ إلى أدِيمٍ بالخِيَاطَة، وفي التَّعارُف ضَمُّ الحُرُوف بَعْضِها إلى بَعْضٍ بالخَطِّ، والأصْلُ في الكِتَابة النَّظْم بالخطِّ وفي المُقال النظم باللفظ، ويُعبَّرُ عن الإثبات والتَّـقدير والإيجاب والفَرْض بالكتابة، ووجْه ذلك: أنَّ الشيء يُراد ثمَّ يُـقَال ثُمَّ يُـكتب، فالإرادَة مبتدأ والكِتابَة مُنْتَهى، ثُمَّ يُعبّر عن المُراد الّذي هو المَبَتدأ إذا أُرِيد به تَوكِيدُه بِالكِتابَة التي هي المُنْتهى، قال الله تعالى: ﴿كَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا۠ وَرُسُلِىٓ﴾ [المجادلة: ٢١]، وقوله تعالى: ﴿أُوْلَـٰٓئِكَ كَتَبَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَـٰنَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ﴾ [المجادلة:٢٢] فيه إشَارةٌ إلى أنَّهم بخِلافِ ﴿مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُۥ عَن ذِكْرِنَا﴾ [الكهف: ٢٨]، لأنَّ معنى ﴿أَغْفَلْنَا﴾ مِن أغْفَلْتُ الكِتاب: إذا جَعَلْتَه خالياً من الكتابة ومن الإعْجَام. وقوله: ﴿فَلَا كُفْرَانَ لِسَعْيِهِۦ وَإِنَّا لَهُۥ كَـٰتِبُونَ﴾ [الأنبياء: ٩٤] إشارة إلى أن ذلك مُثْبَتٌ له ومُجازًىٰ به[1]. انتهى كلامه.

فإنْ قلت: أيُّ الكَتْبَـتَين ـ أعْنِي: ﴿كَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ﴾ و﴿كَتَبَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَـٰنَ﴾ ـ أبلغ؟

قلت: كُلٌّ منهما مُدْلٍ بنوعٍ من التَّوكِيد، وبِضَربٍ من التَّقرير، فالأولى: مُؤَكَّدة بلام القَسَم والنُّون وبالضَّمير المرْفُوع، لأنَّ أصل الكلام: قَضَى الله وأرَاد أن يَغلِب رسُلُه، فجيء بالتَّوكِيد وبالضَّمير تمهيداً لذِكر المُرسلين على مِنْوال قوله تعالى: ﴿يُؤْذُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ [الأحزاب: ٥٧] أي: يُؤذون رَسُولَه، وإلّا فالله الغَالِبُ أبداً، ونظيرُه قولُه تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧].

---

(١) «مفردات القرآن» ص ٦٩٩.

وشَرحَ له صُدورَهم ﴿وَأَيَّدَهُم بِرُوحٖ مِّنۡهُۖ﴾ بلُطفٍ من عندِه حَيِيتْ به قُلوبُهم.

ويجوزُ أن يكونَ الضَّميرُ للإيمان، أي: بروحٍ من الإيمان، علىٰ أنهُ في نَفسِه روحٌ لحياةِ القُلوبِ به. وعن الثّوريِّ أنهُ قال: كانوا يرونَ أنّها نزلتْ فيمَن يصحَبُ السُّلطان.

وعن عبد العزيز بنِ أبي رَوّاد: أنه لَقِيه المنصورُ في الطّوافِ فلمّا عرَفَه هَربَ منه وتلاها.

وعن النبيِّ ﷺ: أنهُ كانَ يقول: «اللهُمَّ لا تجعلْ لفاجرٍ ولا لِفاسِقٍ عِندي نعمةً، فإنّي وجدْتُ فيما أوْحَيتَ إليَّ: ﴿لَّا تَجِدُ قَوۡمٗا﴾». ورُوِيَ أنّها نَزلتْ في أبي بكرٍ رضيَ اللهُ عنه،

وأمّا الثَّانية: فَبذكْر القُلُوب وإثْبَات الإيمان فيه، ثُمَّ التَّوفيق بتَأييدِهِم بِرُوحٍ من الله، وإدْخَالِهم دارَ النَّعِيمِ والخُلْدِ المُقِيم، ثمَّ حُلُول الرِّضْوَان، وَرِضْوان مِن الله أكْبر، وتسميتهم بحزب الله ووسْمُهم بِسِمَة حقِيقَة الفَلاحِ والفَوْز بالمَباغي. اللهم اجْعَلنَا من الفَائِزين وأدْخِلنا في عِبَادِك الصَّالحين.

قولُه: (بِلُطْفٍ مِن عِنْدِه)، قال القاضي: وهو نُورُ القَلْبِ أو القُرْآن أو النَّصر على أعداءِ الله[1]. قال سهل رحمه الله: حياة الرُّوح بالذِّكر، وحياة الذِّكر بالذَّاكر، وحياة الذَّاكر بالمذكور[2].

قولُه: (وعَن عبد العَزيز بن أبي رَوَّاد)، ويُروىٰ «ورَّاد» ويروىٰ «روَّاح»، ولعل الصحيح الأول، قال صاحب «الكاشف» في كتاب «أسمـاء الرجال في معرفة من له ذكرٌ في الكتب الستـة»: عبد العزيز بن أبي روَّاد ـ بفتح الرَّاء وتَشديد الواو ـ مولى المُهَلَّب بن أبي صَفرة، روى عن عكرمة وسالم، وكان ثقة عابدًا معمرًا مات سنة ثلاثين ومئة[3].

---

(١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٣١٥).

(٢) «تفسير القرآن» المنسوب لسهل التُّستري، ص١٦٤.

(٣) «الكاشف» للذهبي (١: ٦٦٥)، وفيه: ثقة عابد مرجئ!! ووفاته سنة ١٥٩هـ وليس ١٣٠.

وذلك أنّ أبا قُحافةَ سبَّ رسولَ الله ﷺ، فصَكَّه صَكّةً سقطَ مِنها، فقال له رسولُ الله: «أوَ فعَلتَه؟» قال: نعم، قال: «لا تَعُد» قال: والله لو كان السَّيفُ قَرِيبًا منّي لقَتَلتُه. وقيل في أبي عُبَيدةَ بنِ الجرّاح: قتَل أباه عبدَ الله الجرّاحَ يومَ أُحُد. وفي أبي بَكرٍ: دعا ابنَه يومَ بدْرٍ إلىٰ البِراز، ....

قولُه: (**أنَّ أبا قُحَافةَ سبَّ رسولَ الله ﷺ**)، هذا لم أجِدْه في الكُتب التي يُعتَمد عليها[1]، وفي «الاسْتِيعاب»[2] أنَّ أبا قُحَافة عُثمان بن عامر، والد أبي بكر رضي الله عنهما، أسلم يوم فتح مكّة، وفي «الجامع»[3] وعاش إلى خِلافة عمر رضي الله عنه، وأمَّا قَتْل أبي عُبَيدة أباه فرُوِّينا عن البُخَاري ومُسْلمٍ عن أنس قال: كان قَـتَل أباه وهو من جُملة أسارى بدر ببدر بيدِه لمّا سمِع منه في رسول الله ﷺ ما يكره، وَنَهاهُ فلم يَنْتَه[4].

(١) أما أنه غير موجود في الكتب التي يُعتمد عليها فلا، فقد أورده الواحدي في «أسباب النزول»، ص٣٨٢، عن ابن جُريج قال: حُدثت أن أبا قحافة...، وعزاه السيوطي في «الدر المنثور» (٨: ٨٦) لابن المنذر في «التفسير»، وكلا الكتابين من الكتب التي يُعتمد عليها. أما أنه بإسناد يُعتمد عليه أم لا؟؟ فهذا شأنٌ آخر: إذ إن ابن جُريج وهو من تُبّع الأتباع ذكره بلفظ: حُدثت، فهو من قبيل المُعضل أو أسوأ، فلا اعتبار بهذه الرِّواية.

(٢) «الاستيعاب في معرفة الأصحاب» لابن عبد البر (٣: ١٠٣٦).

(٣) أي «جامع الأصول» لابن الأثير (١٢: ٥٩٧).

(٤) هذه الرواية ليست في البخاري ولا في مسلم، والمصنِّف كما بينت أكثر من مرة يعتمد على «جامع الأصول»، وابن الأثير روى في «جامع الأصول» (٩: ٢٠ – ٢١) عن البخاري ومسلم أن رسولَ الله ﷺ قال: «إن لكلِّ أمّة أميناً... »، وذكر بعدها رواية أخرى ثم قال: وزاد رَزين في الأولى: «وفيه نزل ﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَوْ كَانُوٓاْ ءَابَآءَهُمْ أَوْ أَبْنَآءَهُمْ...﴾ [المجادلة: ٢٢] وكان قَتَلَ أباه ـ وهو من جملة أُسارى بدر ـ بيده، لما سمع منه في رسولِ الله ﷺ ما يكره، ونهاه فلم يَنْتَهِ». فهو من زيادَاتِ رَزين على روايتَي البُخاري ومُسلم وليس في أصلها!! ولهذا استدركه الحاكم عليهما في «المستدرك» (٣: ٢٦٥).

وقال لرسول الله: دَعني أُكرّ في الرَّعْلةِ الأولىٰ: قال: «متِّعْنا بنفْسِك يا أبا بَكر، أمَا تَعْلم أنّك عندي بمنزلةِ سَمْعِي وبَصَري!». وفي مُصعَبِ بنِ عُمَير: قتَل أخاه عبيدًا بنَ عميرٍ يومَ أُحُدٍ. وفي عُمرَ بن الخطاب: قتَل خالَه العاصَ بنَ هشامٍ يومَ بَدرٍ. وفي عليٍّ وحَمزةَ وعُبيدةَ بنِ الحارث: قتَلوا عتبةَ وشيبةَ ابنَيْ ربيعةَ والوليدَ بنَ عتبةَ يومَ بدر.

عن رسول الله ﷺ: «مَن قرَأ سورةَ المُجادِلة كُتِبَ من حزبِ الله يومَ القِيامة».

قولُه: (في الرَّعْلة الأولى)، النهاية: يُقال للقَطِيعة من الفُرسان: رَعْلَة، ولجماعة الـخَيْل: رَعِيل.

قولُه: (وفي عليٍّ وحمزةَ وعبيدة بن الحارث)، روى أبو دَاود عن علي رضي الله عنه[1]: لـمّا كان يومُ بدر تقدَّم عُتْبة بن رَبيعَة ومعه ابنُه وأخوه، فنادى من يُبارز؟ إلى قوله: فقال رسولُ الله ﷺ: «قُم يا حَمزَة، قُم يا علي، قُم يا عُبيدة بن الـحَارث» فأقبل حَمزةُ إلى عُتْبةَ، وأقْبلتُ إلى شَيْبة واختَلَفتْ بين عُبَيدة والوَليد ضَرْبتان فأثخَن كُلٌّ واحدٍ منهما صاحِبَه، ثُمَّ مِلنا على الوليد فقَتلناه واحْتَمَلنا عُبَيدة.

وفي رِواية رَزين[2]: قال علي: فأمَّا أنا وحمزة فأنْجَزنا صَاحبَيْنا، وأمّا عُبيدة والوليد فأثْخَن كُلٌّ واحدٍ منهما صاحِبه. الحديث.

قولُه: (كُتِبَ من حِزبِ الله)، روى السُّلمي عن أبي عُثمان: «حِزْبُ الله: من يغضَبُ لله ولا تأخُذُه في الله لومَة لائمٍ».

تمّت السُّورة

حامداً لله تعالى ومُصلياً على رسوله ﷺ.

---

(١) أبو داود في «السنن» (٢٦٦٥).

(٢) انظر: «جامع الأصول» (٨: ٢٠١).

سورة الحشر

مدنية، وهي أربع وعشرون آية

بسم الله الرحمن الرحيم

[﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِۖ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ * هُوَ ٱلَّذِيٓ أَخْرَجَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ مِن دِيَٰرِهِمْ لِأَوَّلِ ٱلْحَشْرِۚ مَا ظَنَنتُمْ أَن يَخْرُجُواْۖ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُم مَّانِعَتُهُمْ حُصُونُهُم مِّنَ ٱللَّهِ فَأَتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُواْۖ وَقَذَفَ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلرُّعْبَۚ يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُم بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِي ٱلْمُؤْمِنِينَ فَٱعْتَبِرُواْ يَٰٓأُوْلِي ٱلْأَبْصَٰرِ﴾ ١-٢]

صالَحَ بنو النّضيرِ رسولَ الله ﷺ علىٰ أنْ لا يكونوا عليه ولا لَه، فلمّا ظهَر يومَ بدرٍ قالوا: هو النَّبيُّ الذي نَعْتُه في التَّوراةِ لا تُردُّ لهُ رايةٌ، فلمّا هُزِمَ المُسلمونَ يومَ أُحُدٍ ارتابوا

سورة الحشر

مدنِيّة وهي أربعٌ وعشرون آية

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستَعين

قولُه: (لا تُردُّ له رَايةٌ)، كِنايةٌ عن نُصْرتِه، وعَدم خذْلان من عَقَد له رايةً من أُمَراءِ السَّرايا، ومُضِيِّ أمْرِه، ونُفُوذِ سُلطانِه، وعُلو مرتَبتِه وشَأنِه، قال الحُطَيئةُ(١):

---

(١) البيت للشَّمَّاخ بن ضِرار الغَطَفاني رضي الله عنه، والبيت في «ديوانه» ص٩٧، وقد نسبه أغلب من صنف في اللغة والأدب للشَّمَّاخ، ولم ينسبْه أحدٌ فيما رأيت للحُطَيئة سوى الجَوْهَري في «الصحاح»، وتابعه المصنِّف هنا.

ونكثوا، **فخَرَجَ كَعْبُ بنُ الأشْرَف في أرْبَعينَ راكِبًا إلىٰ مكَّةَ فحَالَفوا عليه قُرَيشًا عندَ الكَعبةِ** فأمَر عليه السَّلامُ محمَّدَ بنَ مسلَمةَ الأنصاريَّ **فقتَل كعبًا غِيلةً** وكانَ أخاهُ من الرَّضاعةِ، **ثُمَّ صَبَّحَهم بالكَتائبِ** وهُو علىٰ حِمارٍ مَخْطُومٍ بليفٍ، فقال لهم: اخرُجوا من المدينة، فقالوا: الموتُ أحبُّ إلينا من ذاك، فتَنادَوا بالحَرب. وقيل: استَمْهَلوا رسولَ الله عشرةَ أيّامٍ ليَتَجهّزوا للخُروجِ، **فدسَّ عبدُ الله بنُ أبيٍّ** المُنافقُ وأصحابُه إليهم: **لا تَخْرُجوا من الحِصْنِ، فإن قاتَلُوكم فنحْنُ معكم لا نَخذُلُكم، ولئِنْ خَرجتُم لنخرُجَنّ معكم، ...**

إذا ما رايَةٌ رُفِعَت لِمَجدٍ ... تَلَقّاها عَرابةُ باليَمِين

قولُه: (**فَحَالَفُوا عليه**)، أي: على ضَررِه صلوات الله عليه، **الجوهري**: حَالَفه: عاهده وتَحالفُوا: أي: تَعاهَدوا، وضَمَّن حَالَفوا معنى الاجْتِماع، أي: اجْتَمعوا عليه مُحَالِفين.

وعن بعْضِهم: وحَالَفوا عليه، أي: تألّبوا عليه، واجْتَمعوا على خِلافِه.

قولُه: (**فَقَتل كَعْباً غِيْلةً**)، **النهاية**: وهي أن يُخْدع ويُقتَل في مَوضِعٍ لا يَراهُ فيه أحدٌ، والغِيْلةُ: فِعْلةٌ من الاغْتِيال، وكان من حديثِ قَتْله على الاخْتِصار من روايةِ البُخاريِّ ومُسْلمٍ وأبي دَاودَ عن جابر [1] أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «مَن لِكَعب فإنّه آذى الله ورسولَه؟» قال محمد ابن مَسْلَمة: أتحبُّ أنْ أقْتُلَه؟ قال: «نعم» قال: ائذَن فَلأَقُل، قال: «قل»، فأتاه وتَكلّم بما شاء من الكَذِب، ووَاعَدَه أنْ يأتِيَه بالحارث وأبي عَبْسِ بن جبر وعَبّاد بن بِشر، فجاؤوا ليلاً ودَعُوه، فقالت امْرَأتُه: إنّي لأسْمَعُ صوتَ دَمٍ، قال: إنّما هو محمد رَضِيْعي أبو نائِلة، إنَّ الكريمَ لو دُعِي إلى طَعْنةٍ لَيلاً لأجاب، فلمّا نَزَل قَتلوه.

قولُه: (**ثُمَّ صَبَّحَهُم بِالكَتَائِب**)، يعني رسُول الله ﷺ.

قولُه: (**فَدَسَّ**)، الدَّسُّ هو إخْفَاء المَكْر والخَدِيعَة، أي: بعث إليهم خِفْيَةً هذا القَول.

---

(١) البُخاري (٢٨٦٧)، ومسلم (١٨٠١)، وأبو داود في «السنن» (٢٧٦٨).

فدَرَبُوا علىٰ الأزِقّةِ وحَصَّنوها فحاصَرَهم إحدىٰ وعشرينَ ليلة، فلمّا قذَفَ اللهُ الرُّعبَ في قُلوبِهم وأيِسُوا من نصْرِ المُنافقين: طلَبوا الصُّلحَ، فأبىٰ عليهِم إلّا الجلاء؛ علىٰ أنْ يَحمِلَ كُلُّ ثلاثةِ أبياتٍ علىٰ بعيرٍ ما شاؤوا من مَتاعِهم فجلَوا إلىٰ الشّامِ إلىٰ أريحا وأذْرِعات، إلّا أهلَ بيتينِ منهم: آلَ أبي الحُقَيق وآلَ حُيَيّ بن أخْطَب، فإنّهم لَحِقُوا بخَيْبَر، ولحِقتْ طائفةٌ بالحِيْرة.

اللّام في ﴿لِأَوَّلِ ٱلْحَشْرِ﴾ تتعلّقُ بـ﴿أَخْرَجَ﴾، **وهي اللّامُ في قولِه تعالىٰ:** ﴿يَقُولُ يَٰلَيْتَنِي قَدَّمْتُ لِحَيَاتِي﴾ [الفجر: ٢٤] وقولُك: جِئتُه لوقتِ كذا. والمعنىٰ: أخْرَجَ الذين كفَروا عندَ أوّلِ الحشر. ومعنىٰ أوّلِ الحَشر: أنّ هذا أوّلُ حَشْرِهم إلىٰ الشّام، وكانوا من سِبْطٍ لم يُصبْهُم جلاءٌ قَطُّ، وهم أوّلُ من أُخرِجَ من أهلِ الكتابِ **من جزيرةِ العرَبِ** إلىٰ الشّام. أو هذا أوّلُ حَشرِهم؛ وآخِرُ حَشرِهم: إجلاءُ عُمَر إيّاهم من خَيبرَ إلىٰ الشّام. وقيل: آخِرُ حشرِهم حشرُ يومِ القيامة؛ لأنّ المَحشَرَ يكونُ بالشّام. ....

قولُه: (**فدَرَبُوا عَلى الأزِقَّة**)، **النهاية**: يقال: الدَّرَب ـ بفتح الرَّاءِ ـ للنَّافِذِ مِن المَدْخَل، وبالسُّكُون؛ لِغَير النَّافِذ.

قولُه: (**وهي اللام في قَولِه تعَالى:** ﴿يَقُولُ يَٰلَيْتَنِي قَدَّمْتُ لِحَيَاتِي﴾ [الفجر:٢٤])، أي: لِوقَت حَياتي. **الانتصاف**: كأنَّه يُشِير إلى لامِ التَّاريخ، كَقَولِه: كتَبْتُه لِعامِ كَذا أو لشهر كَذا(١).

قولُه: (**مِن جَزيْرَة العَرَب**)، روي الزَّجّاجُ عن الخليل أنّه قال: جَزِيرةُ العَرَب مَعْدِنها ومَسْكَنها، وإنَّما سُمِّي بها لأنَّ بحر الحَبَشة وبحر فَارِس والفرات ودِجْلة قد أحَاطَت بها وهي أرضُها ومَعْدِنُها(٢)، قد سَبَق في أوَّل البقرة فيها كَلامٌ مُشْبَعٌ.

---

(١) «الانتصاف» (٤: ٤٩٩) بحاشية «الكشاف».

(٢) «معاني القرآن» (٥: ١٤٤).

وعن عِكْرمة: من شكَّ أنّ المَحْشَر هاهُنا ـ يعني الشّام ـ فليقرَأ هذه الآية. **وقيل: معناه أخرَجَهم** من ديارِهم لأوّلِ ما حُشر لِقتَالِهم؛ لأنَّهُ أوّلُ قتالٍ قاتلَهم رسولُ الله ﷺ.

﴿مَا ظَنَنتُمْ أَن يَخْرُجُوا۟﴾ لشدَّةِ بأسِهم ومَنَعتِهم، ووثاقةِ حُصونِهم، وكثرةِ عدَدِهم وعُدَّتِهم، وظَنّوا أنّ حُصونَهم تَمنعُهم من بأسِ الله ﴿فَأَتَىٰهُمُ﴾ أمرُ الله ﴿مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا۟﴾ من حيثُ لم يَظنّوا ولم يَخطُر ببالِهم: وهو قتلُ رئيسِهم كَعْب بن الأشْرَف **غِرّةً** علىٰ يدِ أخيه، وذلك ممّا أضعفَ قوّتَهم وفَلَّ من شوكَتِهم، وسَلبَ قلوبَهم الأمنَ والطّمأنينةَ بما قذَفَ فيها من الرُّعبِ، وألهمَهُم أن يُوافِقوا المؤمنينَ في تخريبِ بُيوتِهم ويُعينوا علىٰ أنفُسِهم، وثَبّطَ المُنافِقينَ الذين كانوا يتَولّونَهم عن مُظاهرتِهم. وهذا كُلُّه لم يكن في حُسبانِهم. ومنه أتاهُم الهلاك.

فإنْ قلتَ: أيُّ فرقٍ بينَ قولِك: وظَنّوا أنّ حُصونَهم تمنَعُهم أو مانِعتُهم، وبينَ النَّظم الذي جاء عليه؟

قولُه: (**وقِيل: مَعْناه أخْرَجَهم**)، عَطْفٌ على قولِه: «أخرَجَ الذين كفروا عِنْد أوّل الحَشْر»، على الأوّل مَنْسوبٌ إلى اليَهود، وعَلى الثاني إلى رسول الله ﷺ.

النهاية: في الحديث: «انْقَطَعَت الهِجْرةُ إلا مِن ثَلاثٍ؛ جِهادٍ أو نِيَّةٍ أو حَشْرٍ» أي: جهاد في سبيل الله، أو نِيَّة يُفَارق بها الرَّجُلُ الفِسْقَ والفُجُور إذا لم يقدر على تغييره، والحَشر هو الجَلاء عن الأوْطَان بما يَنال النّاس من الخَطْب، وقيل: أراد بالحَشْر الخُروج في النَّفير إذا عمّ.

قولُه: (**غِرَّة**)، **الأساس**[1]: الغِرَّة: الغَفْلة، يقال: اغْتَررتُ الرَّجل: إذا طَلَبْتَ غِرَّتَه، أي: غَفْلَته.

---

(١) هذا نص ابن الأثير في «النهاية» وليس في «الأساس»، فلعلَّ المصنِّف وَهِم.

قلتُ: في تقديمِ الخبَرِ علىٰ المُبتدأِ دَليلٌ علىٰ فَرْطِ وُثوقِهم بحَصانتِها ومَنْعِها إيّاهم؛ وفي تَصْييرِ ضَميرِهم اسمًا لـ«أنّ» وإسنادِ الجُملةِ إليه: دَليلٌ علىٰ اعتقادِهم في أنفُسِهم أنّهم في عِزّةٍ ومنَعةٍ، لا يُبالىٰ معَها بأحَدٍ يَتعرَّضُ لهم أو يطمعُ في مُعازَّتِهم؛ وليسَ ذلكَ في قولِك: وظَنّوا أنّ حُصونَهم تمنعُهم. وقُرِئَ: (فآتاهُمُ اللهُ) أيْ: فآتاهُمُ الهلاكَ.

قولُه: (في تَقْديم الخَبر على المُبتدأِ دَليلٌ على فَرْطِ وُثُوقِهم بِحَصانَتِها)، قال صاحب «الفرائد»: وليس بذلك، بل ﴿حُصُونُهُم﴾ مُرْتَفِعةٌ بـ﴿مَّانِعَتُهُمْ﴾ لأنَّ اسمَ الفاعل إذا كان مُعتَمِداً عَمِلَ، وهو خبر أنَّ مع مرفوعها، مثله عن صَاحب «الفَلَك الدَّائِر» قال: إنَّ ﴿حُصُونُهُم﴾ لا ترتفع بأنَّه مُبتدأ كما ظَنَّه إلا على وَجْهٍ ضَعيفٍ، والصَّحِيح أنَّه فَاعِلُ ﴿مَّانِعَتُهُمْ﴾، فَـ﴿مَّانِعَتُهُمْ﴾ اسمُ فَاعِلٍ مُعتَمد على ما قَبله، لأنَّه في الحقيقة خَبر المُبتدأ، فيَعمل فيما بَعدَه عَمَل الفِعْل، نحو: زَيْدٌ قَائِمٌ أبوه[1]. وكَذا عن صَاحِب «الكَشْف»[2].

وقلت: صاحبُ المَعَاني لا ينظُر إلا إلى أصْل المعنى، ثُمَّ إلى فَائِدة عدوله عن أصْلِه، ولا شكَّ أنَّ أفعالَ القُلوبِ من دَواخِل المبتدأ والخبر، وأنَّ الأصْل: ظَنُّوا أنْ لا يَخْرُجوا لقوله: ﴿مَا ظَنَنتُمْ أَن يَخْرُجُواْ﴾ بناءً على قولِه: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَخْرَجَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ لِيُطَابِق ما قَبله بِإيقاعِ النَّاصِبة للفِعْل بعدها، فَخُولِف لِيُؤذِن بأنَّ ظنَّ المؤمنين كان على الرَّجَاء والطَّمْع، وظنّهم على العِلم واليَقِين، فعُلِم من التَّأسيس أنَّ بناء أمْرِه على الجزم والثُّبوت، ثُمَّ في المرتَبة الثَّانية، ظَنُّوا أنَّ حُصُونَهم تَمْنعهم نظراً إلى كلام أوسَاط النَّاس كما يُعلم من مفهوم سؤالِه، ثُمَّ لما أُريد مزيد التَّوكيد قيل: ظَنُّوا أنَّ حُصُونَهم مَانِعَتُهم لإرادَةِ الثُّبوت في الدَّرجة الثّانية، ثمَّ في المرتبةِ الثَّالثة ظَنُّوا أنه[3] مانِعَتُهم حُصُونُهم لإفَادَةِ التَّخصيص، وأنْ ليس لِحُصونِهم صفةٌ سوى المَنْع، وأنَّه

---

(١) «الفلك الدائر في المثل السائر» للمرتضى (٤: ٢٥٢).

(٢) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٣٣٣).

(٣) من قوله: «حصونهم تمنعهم» إلى هنا ساقط من (ح).

....

لا بُدَّ منه، وإليه أشار بقَولِه: «دليلٌ على فَرْطِ وُثُوقِهم بحصانتها»، ثمّ في المرتبة الرابعة ظنُّوا أنَّهم مَانِعتهم حُصُونهم ليتقوى الحُكم لإفَادة تكثير الإسناد، وهو المُراد من قوله: «دليلٌ على اعْتِقَادِهم في أنْفُسِهم أنَّهم في عِزَّةٍ ومَنَعَةٍ لا يُبَالى معها بأحدٍ يَتعَرَّضُ لهم»، وإن لم يُرِدْ ما ذُكر فما بَالُ التَّرتيب لم يُترك على أصْلِه وهو: ظنوا أن لا يخرجوا؟!

وأمَّا قوله: إنَّ حُصُونَهم لا تَرتَفِع بأنَّه مُبتدأ كما ظنَّه إلا على وجهٍ ضعيفٍ، فيُقَال: إنَّ صاحب المعاني كم له اخْتِيارُ الوجه الضَّعيفِ عند التَّحَرِّي لاعْتِبار المعنى القَوي، ألا تَرى إليهم كيفَ حَمَلوا قولَه: «رجلٌ عرف» على التَّقْديم بِناءً على اللغَة الضَّعِيفَة وهو: أكَلوني البراغيث، والنَّحويُّ لا يُثْبِتُه! وإلى قول المَرْزُوقِي في قوله:

وإنْ لَمْ يَكُن إلا مُعَـرَّجُ سَـاعَةٍ قَليلاً فَإنِّي نـافِعٌ لي قَليلُهـا[1]

يجوز أنْ يكُون «قليلها» مبتدأ و«نافِعٌ» خبَرٌ له مُقَدَّم عليه، والتَّقْدير: فإني قليلها نافع لي[2]. فسلك أبو مُسْلم في هذه الآيةِ هذا المَسْلَك.

فإن قلتَ: كيف دلَّ ﴿أَنَّهُم مَّانِعَتُهُمْ حُصُونُهُم﴾ على تَقَوِّي الحكم، لأنَّ ليس مثل: «هو عرف» و«زيد عرف»، في تكَرُّر الإسناد؟

قلتُ: تكَرُّر الإسناد كما يكون من جهة تكرر المُسْند إليه قد يكونُ من جهة غيرِه، كما تقول: ضربتُ زيداً ثمَّ زيداً ضربتُه، فالثاني تكَرَّر فيه الإسناد وقَوي الحكم فيه بخلاف الأوَّل.

قال ابن جنِّي: قالوا: زيدٌ ضربته، فقدَّموا المفعول؛ لأنَّ الغَرَض هاهنا ليسَ ذِكْر الفاعل،

---

(١) البيت لذي الرُّمَّة في «ديوانه» ص٢٤٤.

(٢) «شرح الحماسة» للمرزوقي ص٩٩٦.

والرُّعْبُ: الخوفُ الذي يُرعِبُ الصّدرَ، أي يَملَؤُه؛ وقذفُه: إثباتُه ورَكْزُه، ومنه قالوا في صِفةِ الأسَدِ: مُقذَّفٌ، كأنّما قُذفَ باللَّحمِ قَذْفًا لاكْتِنازِه وتداخُلِ أجزائِه. وقُرِئَ: (يُخرِّبون) و﴿يُخْرِبُونَ ﴾، مثقَّلًا ومُخفَّفًا. والتَّخريبُ والإخرابُ: الإفسادُ بالنَّقْضِ والهَدْم. والخربةُ: الفسادُ، كانوا يُخرِبون بواطِنَها والمُسلِمون ظواهِرَها: لمّا أرادَ اللهُ من استئصالِ شأفَتِهم، وأن لا يَبقىٰ لهم بالمدينةِ دارٌ ولا منهم ديّارٌ، والذي دعاهُم إلىٰ التَّخْريبِ: حاجتُهم إلىٰ الخَشَبِ والحِجارةِ ليسُدّوا بها أفواهَ الأزِقّة. وأنْ لا يتحَسّروا بعد جلائِهم علىٰ بقائِها مساكنَ للمُسلِمين، وأن ينقُلوا معهم ما كانَ في أبنيتِهم من جَيِّدِ الخشَبِ والسّاجِ المَليح. **وأمّا المؤمِنونَ فداعِيهم** إزالةُ مُتحَصَّنِهم ومُتَمنَّعِهم، وأن يتَّسِعَ لهم مجالُ الحَرب.

وإنَّما هو ذِكْرُ المفعُول، فَقُدِّم عناية بذكره، ثم لم يقنَع بذلك حتى أزالوه عن لفظ الفَضْلَة، فجَعلوه ربَّ الجملة لفظاً، فرفَعُوه بالابتِداء، وصار قولُه: «ضربتُه» ذَيلاً له، وفَضْلَةً مُلْحَقةً به(١).

قولُه: (**«يُخرِّبُون» و﴿يُخْرِبُونَ ﴾**)، أبو عَمرو: مُثقّلاً، والباقُون: مُخفّفاً(٢).

قولُه: (**مِن اسْتِئْصَالِ شَأفَتِهم**)، **الجوهري**: الشَّأفة: قُرْحةٌ تَخْرُج في أسْفَل القَدَم فتُكْوى فتَذْهب. وفي المَثَل: اسْتَأصَل الله شأفَته، أي: أذْهبه الله كما أذْهب تلك القُرْحَة بالكَيّ.

قولُه: (**وأمَّا المُؤمنون فَدَاعِيهم**)، عَطْفٌ على قَولِه: «والّذي دَعاهُم إلى التّخْريب»، إلى آخره، و«أمّا» والفاء مُقَدّران في الجُملة الأُولى لِكَونها تفصيليّة، وقد سَبق في أوّل آل عمران كلامٌ فيه، وهما لَفٌّ ونَشـرٌ لِـمَا لُفَّ، في قوله: «كانوا يُخْربون بَواطِنَها والمُسْلمون ظَواهِرها».

---

(١) من قوله: «فإن قلت» إلى هنا ساقط من (ف)، وأثبته من (ح) و(ط).

(٢) «التيسير في القراءات السبع» للدّاني ص١٣٣.

فإنْ قلتَ: ما معنىٰ تَخريبِهم لها بأيدي المؤمنين؟

قلتُ: لـما عرَّضوهم لذلك وكانُوا السَّببَ فيه فكأنَّهم أمرُوهم به وكلَّفُوهم إيّاه، ﴿فَٱعۡتَبِرُواْ﴾ بما دبَّرَ اللهُ ويَسَّرَ من أمرِ إخراجِهم وتسليطِ المُسلمين عليهم من غيرِ قتالٍ.

وقيل: وعَدَ رسولُ الله ﷺ المُسلِمينَ أنْ يُورِّثَهُمُ اللهُ أرضَهُم وأموالهم بغَيرِ قِتالٍ، فكانَ كما قالَ.

قولُه: (لـمّا عرَّضُوهم لِذَلِك)، أي: عَرَّضَ اليهودُ المؤمنين، فكانَ اليَهودُ هُم السَّبَبَ، الجَوْهري: عرَّضت فلاناً كذا، فتعرَّضَ هو له.

قـولُه: (﴿فَٱعۡتَبِرُواْ﴾ ما[1] دبَّـر الله)، قال القاضي: فَاتَّـعِظُوا بحَالِـهم فلا تعتذروا ولا تَعْتَمِدوا على غَيرِ الله، واسْتُدِل بِه على أنَّ القِياس حُجَّةٌ مِن حَيث إنَّه تَعالى أمَر بالمُجاوزَة من حَالٍ إلى حَال، وحَمَلَها عَليها في الحُكم لـما بَيْنهما من المُشاركَة المُقْتَضية له، كما تَقَرَّر في الكُتب الأصُوليَّة[2].

وقال الوَاحِدي: معنى الاعْتِبار: النَّظَر في الأمُور ليُعْرف بِها شيءٌ آخرُ من جِنْسها، والمعنى: تَذَكَّروا وانْظُروا فيما نَزل بِهم يا أهل اللُّبِّ والعَقْل والبَصَائِر[3].

قال الرَّاغِب: العِبرة: ما يُعْبَر به من الجَهْلِ إلى العِلْم، ومن الحِسِّ إلى العَقْل. وأصْلُه من عُبُور النَّهر، ومن العِبارة لأنَّها جُعِلت كالمَعْبَر لتأْدِية المعنى من نَفْس القائل إلى نَفْس السَّامع، وخُصَّ التَّعبير بنفس الرؤيا[4].

قولُه: (وقِيل: وَعَد رسولُ الله ﷺ)، عَطْفٌ على قولِه: «بما دبَّر الله» من حيث المعنى، أي:

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «بما».

(٢) «أنوار التنزيل» (٥: ٣١٧).

(٣) «الوسيط» (٤: ٢٧٠).

(٤) «تفسير الراغب» (٢: ٤٤٣).

[﴿ وَلَوْلَآ أَن كَتَبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمُ ٱلْجَلَآءَ لَعَذَّبَهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا ۖ وَلَهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ عَذَابُ ٱلنَّارِ * ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ شَآقُّوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ ۖ وَمَن يُشَآقِّ ٱللَّهَ فَإِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴾ ٣-٤]

يعني: أنَّ اللهَ قدْ عزَمَ علىٰ تطهيرِ أرضِ المَدينةِ مِنهُم وإِراحةِ المُسلِمينَ مِن جِوارِهم وتَوريثِهم أموالَهم، **فلَولا أنهُ كتَبَ عليهِمُ الجلاءَ** واقتَضَتْه حِكمَتُه **ودعاهُ** إلىٰ اختيارِه أنهُ أشقُّ عليهِم من المَوت ﴿لَعَذَّبَهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا﴾ بالقَتلِ كما فعَلَ بإخوانِهم بني قُريظةَ. ﴿وَلَهُمْ﴾ سواءٌ أُجْلوا أو قُتِلوا ....

فانْظُروا إلى هذه الـمُعْجِزة وصِدْق إنْجَاز الله ما وَعَدكُم رسولُه، وقِيْسوا عليه جميع ما وَعدكُم(١) اللهُ ورَسُولُه.

قولُه: (**فلولا أنَّه كتَبَ عَلَيْهِمُ الجَلاءَ**)، وَضَع هذه «الفاء» بَدَل «الواو» في التِّلاوَة لِيُؤذِن بارْتِباطِ هذه الآية بما قَبْلها، فإنَّ قَوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَخْرَجَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ مِن دِيَٰرِهِمْ﴾ إلى آخره، دلَّ على أمْرٍ عَظِيمٍ، وعلى عَزَمَةٍ من عَزَمَات الله، وهي إرادةُ تَطْهير أرضِ الحِجاز من الأنْجَاسِ والأرْجَاس، وإرَاحَة المؤمنين البتة، فلولا الجَلاءُ لكان القَتلُ لازِماً، فأخْبَرَ الله تعالى عن الأمْرَين وفَوَّض التَّرْتيب إلى الذِّهْن.

قولُه: (**ودعاه**) قيل: فاعِله «أنَّه أشق»، والضَّمير المَنْصُوب عائِدٌ إلى الله تَعالى، أي: دَعا اللهَ تَعالى إلى اختيار الجَلاء لهم دُون القَتْل أنَّ الجلاءَ أشقّ عليهم.

وقلت: يَجُوز أنْ يَكون فَاعِل «دعا» ما دلَّ عليه «اقْتَضته الحكمة» لأنه عطفٌ تفسيري، وقوله: «أنه أشق» تعليل، أي: دعاه داعي الحكمة إلى اختيار حُكم الجلاء لأنَّ ذلك أشق عليهم من الموت.

---

(١) من قوله: «على قوله بما» إلى هنا ساقط من نسخة (ف).

﴿عَذَابُ ٱلنَّارِ﴾ يعني: إنْ نَجَوْا من عذابِ الدُّنيا لم يَنجُوا من عذابِ الآخِرة.

[﴿مَا قَطَعْتُم مِّن لِّينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَآئِمَةً عَلَىٰٓ أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ ٱللَّهِ وَلِيُخْزِىَ ٱلْفَـٰسِقِينَ﴾ ٥]

﴿مِّن لِّينَةٍ﴾ بيانٌ لما قطَعتُم. ومحلُّ ﴿مَا﴾ نَصبٌ بـ﴿قَطَعْتُم﴾، كأنهُ قال: أيُّ شيءٍ قطَعتُم، وأَنَّثَ الضّميرَ الرّاجعَ إلىٰ ﴿مَا﴾ في قولِه: ﴿أَوْ تَرَكْتُمُوهَا﴾ لأنهُ في معنىٰ اللِّينة. واللِّينةُ: النَّخلةُ من الألوانِ، وهي ضُروبُ النّخلِ ما خَلا العَجْوة والبُرْنيّة، وهما أجودُ النّخيل، وياؤها عن واوٍ ....

قولُه: (إنْ نَجَوا من عَذَابِ الدُّنيا لم يَنْجُوا من عَذَاب الآخِرة)، يُريدُ بِعذَاب الدُّنيا القَتْلَ والسَّبْي.

فإنْ قلتَ: هذا يُؤْذِن أنَّ الجلاءَ أدْونُ حَالاً من القَتْل، وأنَّه ليس بِعَذابٍ، وقد قال هاهنا أنَّه أشَقّ عليهم من الموتِ وأنْشَد في البَقَرة(١):

لَقَتْلٌ بِحَدِّ السَّيْفِ أحْسَنُ مَوْقِعاً ... على النَّفْسِ مِن قَتْلٍ بِحَدِّ فِراقِ

قلتُ: لا شك أنَّ جَعْلَ الجلاء أشَدَّ من القَتْل من باب الادِّعاء، وإلحَاق الناقِص بالكَامِل، وأمَّا قوله: «ولَهم سواءٌ أُجلوا أو قُتِلوا عذابُ النَّار»، فَبيَانٌ للفَرق بين التَّرْكِيبين، أعني قوله: ﴿وَلَوْلَآ أَن كَتَبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمُ ٱلْجَلَآءَ لَعَذَّبَهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا﴾ وقوله: ﴿وَلَهُمْ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ عَذَابُ ٱلنَّارِ﴾، وأنَّ الأوّل امتناعي لا ثبات له كالشَّرط، قال في سورة يوسف: «لولا، وجوابها في حكم الشرط»، والثاني جملة اسمية قطعية، لكنه أهمل بيان فائدة تقديم الخبر على المبتدأ من الاختصاص، وأن المعنى: أنهم مخصوصون بهذا الحكم لكونهم شاقوا الله ورسوله، فيُعلم منه أن من لم يشاقِّ الله ورسوله حكمه مُباينٌ لهذا.

---

(١) انظر: «الكشاف» (٣: ٢٦٣).

قُلبت لكسرةِ ما قَبلها، كالدِّيمة. وقيل: اللِّينة: النخْلةُ الكَريمةُ، كأنّهم اشتَقّوها من اللِّينِ.

قال ذو الرُّمَّة:

كَأنَّ قُتُودِي فَوْقَها عُشُّ طائِرٍ عَلىٰ لِينَةٍ سَوْقاءَ تَهْفُو جَنُوبُها

وجمعُها لِيْنٌ. وقُرِئَ: (قُوَّمًا)، و(علىٰ أُصُلِها). وفيه وجهان: أنه جَمعُ أصلٍ كَرَهْنٍ ورُهُنٍ، أو اكتُفِيَ فيه بالضَّمّةِ عن الواو. وقُرِئَ: (قائمًا علىٰ أصولِه) ذهابًا إلىٰ لفظِ ﴿مَا﴾.

﴿فَبِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ فقَطْعُها بإذنِ الله وأمرِه.

قولُه: (كأنَّ قُتُودي) البيت [1]، القَتَدُ: خَشَبُ الرَّحْل، فالجَمْع: أَقْتَادٌ وقُتُود. سَوْقَاء: طَويلة السَّاق، تهفو: تهب، واللينة: النَّخْلة الكريمة، شَبَّه خِفَّة رَحْل ناقته بِعُشِّ طائرٍ، وطول قَامتها بنَخْلَةٍ طَويلةِ السَّاق، وتحرُّكَهُ فوقها بحركة النَّخلة عند هُبوبِ الرِّيح الجَنُوبي.

قولُه: (قَطْعُها بإذْنِ الله وأمْرِه)، الانتصاف: والظَّاهر أنَّ الإذْنَ عامٌّ في القَطْع والإبْقَاء، لأَنَّه جوابُ الشَّرط المضمَّن لهما جميعاً، فيكونُ تعليلُ إخْزاءِ الفاسِقين بهما جَميعاً [2]، فقطعها يُحسِّرهم على ذَهابِها، والتَّرك يُحسِّرُهم لِبقائِها للمُسلمين [3].

وقلت: قد أحسن بما قال، ورُوِّينا عن التِّرمذيِّ عن ابن عبّاس [4] في قول الله تعالى: ﴿مَا قَطَعْتُم مِّن لِّينَةٍ﴾ الآية. قال: أُمِروا بِقَطْع النَّخْل، فَحكَّ ذلك في صُدُورِهم، فقال المُسْلمُون: قد قَطَعْنا بَعْضاً وتَركنا بَعضاً، فلنسألنَّ رسولَ الله ﷺ: هل لنا فِيما قَطَعْنا مِن أجْرٍ؟

---

(١) «ديوان ذي الرمة» ص٣٧.

(٢) من قوله: «وتحركه فوقها» إلى هنا ساقط من (ط)، وأثبته من (ح) و(ف).

(٣) «الانتصاف» لابن المنير (٤: ٥٠٠) بحاشية «الكشاف».

(٤) الترمذي في «الجامع» (٣٣٠٣).

﴿وَلِيُخْزِىَ ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ وليُذِلَّ اليَهودَ ويَغيظَهُم أَذِنَ في قَطْعِها، وذلك: أنّ رسولَ الله ﷺ حين أمرَ أن تُقطَّعَ نَخْلُهم وتُحرَّقَ قالوا: يا محمَّد، قد كنتَ تَنهىٰ عن الفَسادِ في الأرضِ، فما بالُ قَطْعِ النَّخلِ وتَحْرِيقِها؟ فكان في نفسِ المؤمنينَ من ذلكَ شيءٌ. فنَزلتْ.

يعني: إنّ الله أذِنَ لهم في قَطْعِها ليَزيدَكم غَيْظًا، ويُضاعِفَ لكم حَسرةً إذا رأيتُموهُم يتحكَّمونَ في أموالِكم كيف أحبُّوا ويتصرَّفُون فيها ما شاؤوا.

واتّفَق العُلماءُ أنّ حُصونَ الكَفَرةِ وديارَهُم لا بأسَ بأنْ تُهدَمَ وتُحرَّقَ وتُغرَّقَ وتُرمىٰ بالمجَانِيق، وكذلك أشجارُهم لا بأس بقَلعِها مُثمرةً كانت أو غيرَ مُثمِرة. وعن ابنِ مسعودٍ: قطَعُوا منها ما كان موضِعًا للقِتال.

فإنْ قلتَ: لمِ خُصَّتِ اللِّينةُ بالقطع؟

قلتُ: إنْ كانت من الألوانِ فليَستبْقوا لأنفُسِهم العَجْوةَ والبُرنيَّةَ، ....

وهل عَلَينا في ما تَركنا وِزْرٌ؟ فأنْزَل الله تعالى: ﴿مَا قَطَعْتُم﴾ الآية، ورواه الإمَامُ أحمد بن حَنْبل عن ابن عُمر[1].

وقولُ المُصنِّف: «ويتصَرَّفون فيها ما شَاؤوا»، إشارةٌ إلى هذا المعنى.

قولُه: (وليُذِلَّ اليَهود ويَغيظَهم)، هذا تأويلٌ لِقوله: ﴿وَلِيُخْزِىَ ٱلْفَٰسِقِينَ﴾، وفيه[2] أنَّ ﴿ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ مُظْهَرٌ وُضِع مَوْضِع المُضْمَر، والمُعَلّل مَحْذُوفٌ بِدَلالةِ سِياق الآية، والجُملةُ مَعطوفةٌ على ما قَبْلها.

قولُه: (فَلْيَسْتَبْقُوا)، قيل: لامُ التَّعْليل والأمر تَسْكن بعد الفاء والواو، وتُحرَّك بعد «ثُمَّ».

---

(١) لـم أقف عليها، وهناك رواية لأسامة بن زيد عند أحمد، ورواية ابن عمر أخرجها ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢: ٦٢).

(٢) من قوله: « قول المصنِّف ليذل» إلى هنا ساقط من (ح) وأثبته من (ف) و(ط)، وكلمة «ليذل» تحرفت إلى: «دليل» في (ف).

وإن كانت منْ كِرامِ النّخْل فَلِيكونَ غَيْظُ اليَهودِ أشدَّ وأشَقَّ.

ورُوِيَ: أنَّ رجُلَينِ كانا يَقْطعان: أحدُهما العجْوةَ، والآخَرُ اللّونَ، فسألهما رسولُ الله ﷺ فقالَ هذا: تركتُها لِرسولِ الله، وقال هذا: قطعْتُها غيظًا للكُفّار. وقد استُدِلّ به علىٰ جَوازِ الاجتهاد، وعلىٰ جَوازِه بحضرةِ الرّسولِ ﷺ؛ لأنّهما بالاجتهادِ فعلا ذلك، واحتَجَّ به من يقول: كُلُّ مُجتهِدٍ مُصيبٌ.

[﴿وَمَآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنۡهُمۡ فَمَآ أَوۡجَفۡتُمۡ عَلَيۡهِ مِنۡ خَيۡلٖ وَلَا رِكَابٖ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يُسَلِّطُ رُسُلَهُۥ عَلَىٰ مَن يَشَآءُۚ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ * مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنۡ أَهۡلِ ٱلۡقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَٱلۡيَتَٰمَىٰ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَٱبۡنِ ٱلسَّبِيلِ كَيۡ لَا يَكُونَ دُولَةَۢ بَيۡنَ ٱلۡأَغۡنِيَآءِ مِنكُمۡۚ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمۡ عَنۡهُ فَٱنتَهُواْۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ﴾ ٦-٧]

﴿وَمَآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ﴾ جَعلَه له فَيئًا خاصّةً. والإيجافُ من الوَجيفِ؛ وهو السَّيْرُ السَّريعُ، ومنه قولُه عليهِ الصّلاةُ والسّلامُ في **الإفاضةِ من عرَفات**: «ليس البِرُّ بإيجافِ الخَيلِ ولا إيضاعِ الإبلِ، **علىٰ هِيئتِكُم**».

قولُه: (**في الإفَاضَة مِن عرَفَات**)، الحديثُ من رِواية البُخَاري عن ابن عبّاس قال [1]: دَفَع النَّبيُّ ﷺ يومَ عرَفة، فَسَمِعَ وراءهُ زَجْراً شديداً، وَضَرْباً للإبلِ، فَأشَارَ بالسوط إليهم، وقال: « يا أيّها النَّاسُ عَلَيْكُم بالسَّكينة، فإنَّ البِرَّ لَيسَ بالإيْضَاع». وفي روايةِ أبي داودَ [2] قال: «يا أيّها النَّاس عَلَيكُم بالسَّكِينة، فَإنَّ البِرَّ ليس بإيْجَافِ الخَيْل والإبِل».

النهاية: وَضَع البَعِيرُ يَضَعُ وَضْعاً، وأوْضَعَه راكِبُه أيضاً؛ إذا حَمَلهُ على سُرْعَة، وكذا الإيْجَاف، وقد أوْجَفَ دَابَّته يُوجِفُها إيْجَافاً؛ إذا حَثَّها.

قولُه: (**على هِيئتِكُم**)، **الجوهري**: يُقال: امْشِ على هِيْنَتِك، أي: على رِسْلِك، أي: اتَّئِد فيه.

---

(١) البخاري (١٦٧١)، وأخرجه كذلك مسلم (١٢٨٢).

(٢) أبو داود في «السنن» (١٩٢٠).

ومعنىٰ ﴿فَمَآ أَوۡجَفۡتُمۡ عَلَيۡهِ﴾: فَما أوْجَفتُم علىٰ تحصيلِه وتغَنُّمِهِ خَيلًا ولا رِكابًا، ولا تَعِبتُم في القتالِ عليه، وإنّما مَشيتُم إليهِ علىٰ أرجُلِكم.

والمعنىٰ: أنّ ما خَوَّل اللهُ رسولَه من أموالِ بَني النّضيرِ شيءٌ لم تُحصِّلوه بالقِتالِ والغَلَبةِ، ولكنْ سلَّطهُ اللهُ عليهِم وعلىٰ ما في أيديهِم كما كانَ يُسلِّط رُسلَه علىٰ أعدائِهم، فالأمرُ فيه مفوَّضٌ إليه يضعُه حيثُ يشاء.

يعني: أنه لا يُقسَمُ قسمةَ الغَنائِم التي قُوتِل عليها وأُخِذت عُنوةً وقَهْرًا، وذلك أنّهم طَلبُوا القسمةَ، فنزلتْ.

لـم يدخل العاطفُ علىٰ هذه الجملة؛ لأنّها بيـانٌ للأُولىٰ، **فهي منها غيرُ أجنبيّةٍ عنها**.

بُيِّنَ لرسولِ الله ﷺ ما يصنعُ بما أفاءَ اللهُ عليه، وأمرَه **أن يضَعَه حيثُ يضعَ الخُمسَ من الغنائِم** مقسومًا علىٰ الأقسامِ الخمسة.

قولُه: (**فَهي مِنها غيرُأجْنَبيَّةٍ عَنْها**)، و«هي مَنها» جُملةٌ من مُبتدأ وخَبَر، وقوله: «غير أجنبية عنها» خبر آخر، و«مِنْ» في «مِنْها» اتِّصاليَّة، أو «غَيرُ أَجْنَبِيَّةٍ عنها» خبرُ مبتدأ مَحْذُوف، والجُمْلة مُبيِّنةٌ للأولى، أي: وهي مُتَّصِلة بها كائنة منها، وهي غَيرُ أَجْنَبيَّة عنها، وإنَّما كانت بياناً لأنَّ قولَه: ﴿وَمَآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنۡهُمۡ﴾ جُملةٌ اسْمِيَّةٌ شَرْطيَّةٌ مَعْطُوفةٌ على مثلِها، وكِلْتاهُما وارِدَتان على الإخْبارِ والإعْلام، أي: اعْلَموا أنَّ ذلك القَطْع والتَّرك كان بإذنِ الله، وذلك الفَيء كان بِتَسليطِ الله لا بِسَعْيكُم، لكن لم يُعلم كيفيَّة قسمتِه فبَيَّن بهذِه الآيةِ القِسْمة.

قولُه: (**أَنْ يَضَعَه حَيثُ يَضع الخُمُسَ من الغَنَائِم**)، ومَذْهَبُ الشَّافِعيِّ بِخِلافِه، فَعِنْدَه أنْ يُـجْعلَ الفَيءُ خَمسَة أخْماسٍ، والـخُمُسُ الواحِدُ يُـخَمَّسُ ويُوضَعُ حَيثُ يُوضَعُ الـخُمْسُ مِن

....

الغَنائِم، وبَيانُ ذَلك ذَكرهُ صَاحِبُ «البَحْر» قال (١): الأصْلُ في الغَنِيمةِ قولُه تعالى: ﴿أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ﴾ الآية [الأنفال: ٤١]، والأصْلُ في الفَيء قولُه تعالى: ﴿مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ الآية [الحشر: ٧].

واعلم أنَّ الغَنائم كانت في شَرْعِ مَن قَبلَنا لله تعالى، لا تَحِلُّ لأحَدٍ، فتَنْزلُ نارٌ من السَّماء فتأخُذها، فَخُصَّ النَّبيُّ ﷺ من بينِهم بأنْ أُحِلَّت له، قال ﷺ: «أُحِلَّتْ لِيَ الغَنائِمُ، ولمْ تُحَلَّ لأحدٍ قَبْلي»(٢)، فكانت في صَدْرِ الإسلامِ له خاصَّةً ينْفَردُ بِها، وكذا كانت غَنائِمُ بدرٍ لقوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَنفَالِ ۖ قُلِ ٱلْأَنفَالُ لِلَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ [الأنفال: ١] ثم نُسخ ذلك بقوله: ﴿وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَا غَنِمْتُم﴾ الآية [الأنفال: ٤١](٣)، واستَقرَّ أمرُها على أنَّ له منها الصَّفِي، فيَصْطَفي من الغَنِيمة ما شاء من جَاريةٍ وثَوبٍ وعَبْدٍ وفَرَسٍ ونحو ذلك، ويكون أرْبعة أخْماسِها للغانمين، وخُمُسُها لأهل الخُمس، فيُقْسم على خَمْسةِ أسْهُمٍ، ثُمَّ يُقْسَم خُمُسُها على خَمْسةِ أسْهُمٍ؛ منها سَهْمٌ للرَّسولِ ﷺ، وسَهْمٌ لذَوِي القُرْبى، وسَهْمٌ لليَتامى، وسَهْمٌ للمَساكين، وسَهْمٌ لابنِ السَّبِيل.

والآن يجب أنْ يُقْسمَ الفَيء على خَمسَة أسْهُم كما ذُكِر في الغَنيمة، وخُمْسُه وخُمْسُ الغَنيمةِ الّذي كان للنَّبيِّ ﷺ انتقل بموتِه إلى المصَالِح، وأمّا أربَعةُ أخْماسِه فالأصَحّ أنَّها للمُقاتِلين.

---

(١) أظنه يريد بصاحب «البحر» الرُّوياني في كتابه «بحر المذهب»، وأظن الكتاب طُبع ناقصاً، إذ جاء في نهاية المجلد الثالث عشر ما نصه: تم الجزء ويتلوه في الذي يليه جامع السير، وفي المجلد الرابع عشر ابتدأ بالعتق! والعتق ليس كاملاً فيه؛ إذ نبه المحقق على إضافة بداية العِتق ومعه عدد من الفصول من كتاب «الحاوي الكبير» للماوردي، ومظنة هذه المسألة فيما سقط من النسخة وضاع، والله أعلم.
وانظر هذا النقل عند الماوردي في «الحاوي الكبير» (٨: ٣٨٧) فما بعدها، فكأنه أخذ هذا التقرير عن «البحر» للرُّوياني، والله أعلم.

(٢) البخاري (٢٩٥٢)، ومسلم (٥٢١) من حديث جابر.

(٣) انظر: «الناسخ والمنسوخ» لأبي عُبيد القاسم بن سلام ص٢١٧.

....

وقلت: حَاصِل هذا التَّقرير أنَّ ما في الحشر مَنْسُوخٌ بقولِه: ﴿وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَىْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ﴾ [الأنفال:٤١] وهو مُشْكِلٌ لأنَّ ما في الأنْفال سَابِقٌ زمَاناً على ما في الحَشْر، فلا يُنسخ به. نقل الوَاحِديُّ عن المُفسِّرين أنَّ بني النَّضِير لـما أُجْلوا عن أوْطَانِهم وتَركوا رباعهم وضياعَهُم طَلَب المسلمون من رسولِ الله ﷺ أنْ يُخمِّسَها كما فعل بغنائِم بَدرٍ، فأنْزل هذه الآية. وفي رِوايه مُحيي السُّنَّة: كما فُعِل بغنَائِم خَيْبَر، ويَبْعُد من حَيْث النَّظْم والتَّأليف أنْ يُقال: إنَّ قولَه: ﴿وَمَآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْهُمْ﴾ عَطفٌ على ما في الأنْفال، لِيَكونَ خُمُسُه أيضاً مُخَمَّساً، وأدْنى ما يُبْطِله: الضَّمير في ﴿مِنْهُمْ﴾، لأنَّه رَاجعٌ إلى ما تَرْجعُ إليه الضَّمائِرُ في الآياتِ وهي لبَني النَّضِير، وما في الأنْفال في قضيةٍ أُخرى، بل الجُمْلة ـ أعني ﴿وَمَآ أَفَآءَ ٱللَّهُ﴾ ـ عَطْفٌ على مِثلِها، أي: ﴿مَا قَطَعْتُم مِّن لِّينَةٍ﴾، وجُمْلةُ قوله: ﴿وَمَآ أَفَآءَ ٱللَّهُ﴾ بيانٌ للجُملةِ السَّابقة كما ذَهب إليه المُصنِّف، ولهذا عُزِلَت عن العَاطِف، كأنَّه لَمَّا قِيل: ﴿وَمَآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ﴾ أي: ما خَوَّل اللهُ رسُولَه من أمْوالِ بني النَّضِير شيءٌ لم يُحصِّلُوه بِالقِتَالِ والغَلَبَة، فلا يُقْسَم قِسْمَةَ الغَنَائِم، قِيل: فكيفَ يُقْسم؟ فَقِيل: ﴿مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰ﴾ إلى آخِره، على أنَّ ذلك العطْف أيضاً لا يُجْدي فيما ذُكِر، لأنَّ حُكم تلك الآية ثابتٌ قَبل هذه.

وأقْصَى ما يُقال من جانب الشَّافِعيِّ رحمه الله تعالى أنَّ «ما أفاء الله» الأوَّل إخبارٌ مِن الله تعالى لا جوابٌ عن قولِ الصَّحابة، والثاني: بَيانٌ له لكنَّه مُطْلَقٌ مُبهمٌ، وما في الأنفال مُقيَّدٌ بقوله: ﴿فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ﴾ فيُحمل عليه، وما ذَكره المُفسِّرون ليس يَثْبُت.

فإنْ قلت: فما فائِدة هذا الإخْبار؟

قلت: نفي ما سَنَح في خَواطِر المُسلمين أنَّهم سَعَوا في تحصيل تلك الأموال بالقِتال، كما قال في «التفسير الكبير»: إنَّ أموال بني النَّضِير أُخِذت بعد القِتال، لأنَّهم حُوصِروا أياماً وقاتَلوا وقُتلوا ثمَّ صَالحوا على الجَلاء[1]، وفي كلامِ المُصنِّف في أوّل السُّورة إشْعَارٌ بذلك.

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٩: ٥٠٦).

....

وقال تعالى: ﴿يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُم بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ يعني أنَّ سَعْيكُم ذلك لم يكُن له مَزِيد تأثيرٍ، بل جَرَت عادةُ الله في تَسْليط جميع رُسلِه على من يَشاء، وهذا من جُملةِ ذلك، ومِن ثَمَّ جِيء بِصيغَة المُضارع الدَّالّة على الاسْتِمرار، وجَمْعَ الرُّسلَ، فمعناه قَريبٌ من معنى قولِه: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾ [الأنفال: ١٧]، وعلى هذا معنىٰ الجُملة الأولى: لأنَّ المسلمين لما قَطَعوا النَّخيل وحَرَّقُوها خطَر ببالِهم أنَّ ذلك فَسَاد في الأرضِ ـ كما قال المصنف ـ وكان في أَنْفُس المسلمين من ذلكَ شيءٌ فنزلت، فقيل لهم: كان ذلك بإذن الله وأمْرِه، وما يأذن اللهُ ويأمر به لا يكون فَساداً في الحقِيقة.

فإنْ قلتَ: كيف يُحمل على تَقييد المُطْلق؟ فإنَّ مَفْهومَ الغَنيمة أخَصّ من مَفْهومِ الفَيء، لأنهُ أعمُّ تناولاً منه.

قال الجَوْهري: الفَيءُ: الخَراجُ والغَنِيمة، تقول منه: أفاءَ الله على المسلمين مَال الكُفَّار يُفِيءُ إفَاءةً.

وفي «المغرب»: قال أبو عُبَيْد[1]: الغَنِيمة: مَا نِيلَ من أهْل الشّـرك عَنْوةً والحَربُ قائِمةٌ، وحُكْمه أنْ يُخَمَّسَ، وسَائِر ما بَعد الخُمسِ للغَانِمين خَاصَّةً، والفَيء: ما نِيل منهم بَعد ما تَضعُ الحربُ أوزَارَها، وتَصير الدَّارُ دارَ الإسلام، وحُكْمهُ أنْ يكونَ لكافَّةِ المُسلمين ولا يُخَمَّس. والنَّـفَل: ما نُفِله الغَازي أي: يُعْطَاه زائداً على سَهمِه، وهو: أنْ يقولَ الإمامُ أو الأمير: «من قَتَل قَتِيلاً فَلَه سَلَبه»، أو قَال للسَّرِيّة: ما أصَبْتُم فهو لكم، أو نصفه أو ربعه، ولا يُخَمَّس. وعن علي بن عيسى: الغَنِيمةُ أعَمُّ من النَّـفَل، والفيء أعم من الغنيمة، لأنَّه اسمٌ لِكلِّ ما صار للمُسلمين من أمْوالِ أهلِ الشِّـرْك. قال أبو بكر الرازي[2]: فالغنيمة فيء، والجزية فَيءٌ، ومالُ

---

(١) في (ط) و(ف): «عُبيدة»، وليس بصواب، والصواب ما في (ح)، وهو الموافق لِما في «المُغرب»، والمقصودُ أبو عُبيد القاسم بن سلام، وقولُه في كتاب «الأموال» له ص٣٢٠، وينتهي عند «ولا يخمّس»، والتتمّة للمطرِّزي.

(٢) هو الجصّاص أبو بكر أحمد بن علي، وشهرته بالجَصَّاص أكثر من شُهرتِه بالرَّازي.

والدَّوْلةُ والدُّولةُ ؛ بالفَتْحِ والضَّمّ ، وقَد قُرِئَ بهما: ما يَدُولُ للإنسانِ، أي يَدورُ من الجَد. يقال: دَالتْ له الدَّولة، وأُديل لفلان.

ومَعنىٰ قولِه تعالىٰ: ﴿كَىۡ لَا يَكُونَ دُولَةَۢ بَيۡنَ ٱلۡأَغۡنِيَآءِ مِنكُمۡ﴾: كيْلا يكونَ الفيءُ الذي حقُّه أنْ يُعطَىٰ الفُقراءَ لِيكونَ لهم بُلغةً يَعيشونَ بها جَدًّا بين الأغنياءِ يتكاثَرُون به. أو كَيلا يكونَ دُولةً جاهليّةً بينَهم. ....

أهل الصّلح فَيءٌ، والخَراجُ فَيءٌ، لأنَّ ذلك كلَّه ممّا أفّاء اللهُ على المسلمين من المشركين، وعند الفُقَهاء: كلُّ ما يَحِلُّ أخْذُهُ من أمْوالِهم فهو فَيءٌ[1]. تمَّ كلامُه.

ويُمكن أنْ تُنَزّل عِبارة «الحاوي» على هذا المعنى، بأنْ يُقَال: إنَّ قولَه: «ما حَصَل من الكفّار» عامٌّ خُصَّ منه البَعضُ، بعَطْف «غَلّة عَقَارِهم» بعد أن وَقَف على «ما حَصَل»، وبعضٌ آخر بقوله: «وما حَصَل بإيجَافِ خيلٍ فِلمُسْلم»، من حيثُ عطْف الجُملة بقي في ذلك العامّ: «ما جَلُوا عنه خَوفاً من المسلمين إذا سَمِعوا خَبَرهم، أو بذَلوه كفّاً عن قِتالِهم، وكالجِزْية وعُشُور تجاراتِهم ونحوها».

قلت: لـما كان مفهوم الغَنِيمةِ داخِلاً في مفهوم الفَيءِ وقد قُيِّدت الخُمْس في تلك الآية، فَينبغي أن يُقاس عليها سائرها لجامِع كونِها أموالَ الكفّار صارت إلى المسلمين، إلى أن يَنْتَهِض الصَّارِفُ القويُّ، نحو: «مَنْ قَتَل قَتِيلاً له عَليه بَيِّنَةٌ فلَه سَلَبه» هذا ما يُمكن أنْ يُقال، والله أعلم بحقيقة الحال.

قولُه: **(والدَّوْلة والدُّولة بالفَتْح والضَّمِّ)**، فالضَّمُّ: المشْهُورة، وبالفتحِ: شاذ، وقيل: هي رواية هِشام عن ابن عَامر. وقال ابن جِنِّي: وهي قراءة أبي جَعْفر، منهم من لا يَفْصل بين القِراءتين، ومنهم يقول: الفتح في المُلك والضَّم في المِلك، «وكان» تامّة، أي: كيلا تقع دُولة أو تحدث.

---

(١) «المغرب في ترتيب المعرب» للمطرزي ص٣٤٦ – ٣٤٧.

ومعنىٰ الدُّولةِ الجاهليّةِ: أنَّ الرؤساءَ منهم كانوا يستأثرونَ بالغَنيمةِ لأنّهم أهلُ الرِّياسةِ والدَّولةِ والغَلَبة، وكانوا يقولون: «مَن عزَّ بَزَّ». والمعنىٰ: كَيلا يكونَ أخذُه غلبةً وأَثَرةً جاهِليّة. ومنه قولُ الحسن: اتّخذوا عبادَ الله خَوَلًا، ومالَ الله دُوَلًا، يريدُ: من غَلبَ منهم أخذَه واستأثَر به.

وقيل: الدُّولةُ: ما يُتداوَلُ، كالغُرْفة: اسم ما يُغترَف، يعني: كَيلا يكونَ الفَيءُ شيئًا يتداوَلُه الأغنياءُ بينَهم **ويتَعاوَرونَه** فلا يصيبُ الفُقَراء. والدَّولةُ ـ بالفتح ـ: بمعنىٰ التَّداوُل، أي: كَيْلا يكونَ ذا تَداوُلٍ بينَهم، أو كيلا يكونَ إمساكُه تداوُلًا بينهم، لا يُخرجونه إلىٰ الفقَراءِ، وقُرِئَ: (دُولةٌ) بالرَّفع علىٰ (كان) التامّة كقولِه تعالىٰ: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠] يَعني كيْلا تقَعَ دُولةٌ جاهليّةٌ ولينقطِعَ أثرُها، أو كَيْلا يكونَ تداولٌ له بينهم، أو كيلا يَكونَ شيءٌ متعاوَرٌ بينَهم غيرُ مُخرَجٍ إلىٰ الفُقَراءِ. ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ﴾ من قِسمةِ غَنيمةٍ أو فَيءٍ ﴿فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ﴾ عن أخْذِه منها ....

وقوله: ﴿بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ﴾ يجوز أن يكونَ صِفةً لِـ﴿دُولَةً﴾، وأن تكون مُتعلِّقة: أي: تَداوُلٌ بين الأغْنياء مِنكم [١]. وقال الزَّجّاجُ: الدُّولةُ بالضَّمِّ: اسمُ الشّيء الذي يُتَداوَلُ، وبالفتح: الفِعْلُ والانْتِقال من حالٍ إلى حال [٢].

قولُه: (مَنْ عَزَّ بَزَّ)، الميداني: أي: من غَلَبَ سَلَب، قالت الخَنْساءُ:

كأنْ لَم يَكُونُوا حِمىً يُتَّقى ... إذِ النَّاسُ إذْ ذاكَ مَن عَزَّ بَزّا [٣]

قولُه: (ويَتَعاوَرُونَه)، بيانٌ لقولِه: «يَتَداوَلهُ الأغْنياءُ».

(١) «المحتسب» (٢: ٣١٦).

(٢) معاني القرآن (٥: ١٤٦).

(٣) «مجمع الأمثال» للميداني (٢: ٣٠٧)، والبيت في «ديوان الخنساء» ص٦٩.

﴿فَٱنتَهُواْ﴾ عنهُ ولا تَتبعْه أنفسُكُم، ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ﴾ أن تُخالِفوهُ وتتهاوَنوا بأوامرِه ونَواهِيه. ﴿إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ لمَن خالفَ رسولَه، **والأجوَدُ أنْ يكونَ عامًّا في كُلِّ ما آتى رسولُ الله ﷺ ونَهىٰ عنه،** وأمرُ الفيءِ داخلٌ في عُمومِه.

وعن ابنِ مَسعودٍ رضيَ اللهُ عنه: أنه لَقِيَ رجُلًا مُحرِمًا وعليه ثيابُه فقالَ له: انزع عنكَ هذا. فقالَ الرّجُل: اقرأ عليَّ في هذا آيةً من كتابِ الله. قال: نعم، فقرأَها عليه.

[﴿لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِمْ وَأَمْوَٰلِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا وَيَنصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ ۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ﴾ ٨]

﴿لِلْفُقَرَآءِ﴾ بدَلٌ مِن قولِه: ﴿ذِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ والمعطوفُ علَيه **والذي مَنع الإبدالَ من: «للّـهِ وللّرسولِ» والمعطوفِ عليهما،** ....

قولُه: (**والأجْوَدُ أن يكونَ عامّاً في كُلِّ ما آتى رسولُ الله ﷺ ونهى عنه**)، لأنَّ الواو فيه ليْست بعاطِفة ولا تَصحُّ، فالجُملة تَذييل ولذلك عقَّبه بقوله: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ﴾، وأطْلَقه لِيَشمل كُل ما يَجب أن يُتَّقى، ويدخلُ في ما سِيق له الكلامُ دُخولاً أوّلياً، ويَنْصُرُه ما رُوِّينا عن البُخاريِّ ومُسلم وأبي دَاود والتِّرمذيِّ (١) عن ابن مَسْعُود قال: لَعَنَ اللهُ الْواشِماتِ، والمستوشِمات، وَالْمُتَنَمِّصاتِ والمفلجات لِلْحُسْنِ، الْمُغَيِّراتِ لخلق الله، فبلغَ ذلكَ امرأةً مِنْ بَني أَسَدٍ، وكانت تَقرأ القرآن ـ يُقَالُ لَهَا أُمُّ يَعْقُوبَ ـ فأتَته فَقَالَتْ: ما حَديثٌ بَلَغَني عَنكَ أَنَّكَ قُلتَ: كَذا وَكَذا؟ فَقَالَ عبد الله: مَا لِي لاَ أَلْعَنُ مَنْ لَعَنَ رَسولُ الله ﷺ، وهو في كِتابِ الله!! فقالت: لَقَدْ قَرَأْتُ مَا بَيْنَ لَوْحَي الْمُصحف فما وجَدْتُ فيهِ مَا تَقُولُ قالَ: إنْ كُنْتِ قَرَأْتِيهِ لوجدتهِ، قال الله تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُواْ﴾ الآية.

قولُه: (**والّذي مَنَع الإبدَال من: «لله وللرَّسُولِ» والمعْطُوفِ عَليهِما**)، يعني من المجموع وهو جَوابٌ عن سؤالٍ مُقدَّر، يعْني: لـمَ خصَّصْت الإبْدال بِقولِـه: ﴿وَلِذِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾، والمَعْطُوف

(١) البُخاريُّ (٤٨٨٦)، ومُسلم (٢١٢٥)، وأبو داود (٤١٦٩)، والتِّرْمذي (٢٧٨٢).

....

داخِلٌ في حُكمِ المَعْطوفِ عَلَيه بِحُكمِ الانْسِحابِ؟ فقال: أخرجه الدَّليل.

وقوله: «وإن كان المعنى لرسول الله ﷺ» معناه: وإنْ صحَّ أن يُبدل من الرسول، ويكون ذكر الله للتبرك والتمهيد، لكن الله تعالى رفع منزلته من أن يسميه بالفقير.

قال الراغب: المَشْهور عند العامَّة أنَّ الفقر الحاجة، وأصْله كَسْر الفِقَار، مِن قَولِهم: فَقَرتُه، نحو كَبَدتُه، وبهذا النَّظَر سمّى الحاجَة والدَّاهِية فَاقِرة[1].

والفَقْر: أرْبعَةٌ؛ فَقْدُ الحَسَناتِ في الآخِرَة، وفَقْدُ القَناعَةِ في الدُّنيا، وفَقْدُ المُقْتَنى. والغِنى بِحسَبِه، فَمَن فَقَد القَناعة والمُقْتنى فهو الفقير المُطْلَق على سبيل الذَّم، ومن فَقَد القَناعَة دُون القِنْية فهو الغَنِيُّ بالمجاز الفَقِير بالحَقِيقة، ومَنْ فَقَد القِنْية دُون القَناعة فإنَّه يُقال له: غَنيٌّ وفقير، وقَد ورد: «ليس الغنى بكثرة العرض، وإنما الغنى غنى القلب»، وقوله: ﴿ٱلشَّيْطَٰنُ يَعِدُكُمُ ٱلْفَقْرَ﴾ دليلٌ علىٰ أنَّ الفقرَ مذموم، وقال صاحب «التَّقريب»: وفي أنْ يكون بدلاً من «لذي القربى» نظرٌ، لأنّه لا بدَّ من اشتراط الفقر في ذوي القربى، وليس بشرط، فليجعل بدلاً فيما بعده.

الانتصاف: مَذْهب الإمام أبي حَنيفة أنَّ اسْتِحقَاق ذَوي القُربى للفَيء مَشْروطٌ بالفَقْر[2]، قال إمام الحرمين: أغْلَظ الشَّافِعي الرَّدَّ على هذا المَذْهب[3] بأنه تعالى عَلَّق الاسْتِحقَاق بِالقَرابَة، ولم يَشْترط الحاجَة، فاشْتِراطُها وعَدمُ اعْتِبَار القَرابَة مُضادّةٌ ومُحادَّةٌ، واعْتَذَر إمامُ الحَرمين للحَنَفِيَّة بأنَّ الصَّدَقاتِ لـمّا حُرِّمت عليهم كانت فائِدةُ ذِكرِهم في خُمُس الفَيء والغَنائِم أنه لا يَمْتَنعُ صَرْفُ ذلك إليهم امْتِناعَ صَرْف الصَّدَقات.

---

(١) «مفردات القرآن» ص٦٤٢.

(٢) انظر: «الهداية» للمرغيناني (٢: ٣٩٠).

(٣) انظر: «الأم» للشافعي (٤: ١٥٦-١٥٨).

....

ثم قال: لا نغتر بالاعتذار بأنَّ الآيـةَ نصٌّ على ثُبوتِ الاسْتِحقاق تشريفاً لهم، فمن عَلَّله بالحاجةِ فَوَّت هذا المعنى، ثُمَّ عظَّمه عليهم بأنَّهم يرون اشتِراط الإيمان في رقَبةِ الكَفَّارة زيادةً على النَّصِّ، وهو نَسْخٌ لا يَصِحُّ بالقِياس.

قال الإمام: وكذا اشْتِراطُ الفَقْر في القَرابَة يكونُ زِيادَةً على النَّصِّ، هذا وجْهُ كلام الإمام، وهو مُتَوجِّهٌ إن أثْبَتُوه قِياساً، وقد أخَذُوا التقييد من البدل المذكور في الآية، فنقول ﴿لِلۡفُقَرَآءِ﴾ بدلٌ من «المساكين» لا غير، لأنَّه تعالى أراد وَصْف المساكين بما يُبَيِّن اسْتِحْقاقَهم وبَعْثَ الأغنياء على إيثارهم، وأنْ لا يجِدوا في صُدُورِهم حاجةً مّما أوتوا، وقد فَصل عنهم قوله: ﴿كَيۡ لَا يَكُونَ دُولَةَۢ﴾ إلى ﴿شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ﴾، طوى ذِكرَهُم توطئةً للصفات فذُكروا بصفة أخرى مناسبة للأولى، فاشتمل على وصفهم بالمسكنة والفقر جميعاً، ثم تُليت صفاتهم بعد بأنهم أُخرجوا من ديارهم إلى آخرها، فهذا الذي يُرشد إليه السياق، وأولوا القربى ذكروا على الإطلاق، فالأَولى بقاؤهم على ذلك، ويؤيد ذلك أن الحنفية يرون الاستثناء إذا تعقب جُملًا اختص بالأخيرة، فكذا البدل يكفي في صحَّة عوده إلى الأخير، ولأنه إذا جُعل من «ذوي القربى» كان بدلَ بعضٍ من الكل، إذ فيهم أغنياء، وإن جُعل بدلاً من «المساكين» أيضاً كان بدل الشيء من الشيء وهما لِعَين واحدة، فيكون البدل محتوياً على نوعَي البدل، وهو مُتعذِّر لتغَايرهما، إذ كل واحدٍ يتقاضى ما يأباه الآخر، وعلى هذا إعراب الزجَّاج الآية، فجعلها[1] بدلاً من «المساكين» خاصَّة[2].

وقلت: مَذْهبُ المُصنِّفِ أنَّ الجُمَل المُتعقّبة بِقَيْدٍ لا تختص الأخيرةُ منها به، بل الكُلُّ سواءٌ، إلا أنْ يَقُوم الدَّليل بالاخْتِصاص كما نحن بِصَدَدِه، يدل عليه قوله في سورة النور في الاستثناء:

---

(١) من قوله: «إذ جعل من ذوي القربى» إلى هنا ساقط من (ف) وأثبته من (ح) و(ط).

(٢) «الانتصاف» (٤ : ٥٠٣) بحاشية «الكشاف»، باختلاف وتقديم وتأخير واختصار مُخلٍّ أحياناً.

....

«والَّذي يَقْتَضيه ظاهِرُ الآية ونَظْمُها أنْ تكون الجُمَل الثّلاث بمَجْمُوعهنَّ جزاءً للشَّرْط»، وقولُه هاهنا: «إنَّ الله عزّ وجل أخْرَج رسولَه من الفُقَراء، وقولُه: وأنَّ الإبدال على ظَاهِر اللفظ من خِلاف الواجِب في تَعْظيم الله تعالى» فنقول نحن أيضاً: إنَّ فِعْلَ رسولِ الله ﷺ والصَّحَابة أخْرَج ذَوي القُربى من حُكم الفُقراء.

روى مُحْيي السُّنَّة في سورة الأنْفَال[1]: أنَّ النبي ﷺ أجْرى عطاءَ العَبَّاس بن عبد المُطَّلِب مع كَثْرةِ مالِه، والخُلفاءُ بعدَه كانوا يُعطُونَ الأغْنياءَ ولا يُفَضِّلون الفَقيرَ على الغَنِي. ويُمكن أنْ يُجعَل إبْدَالاً بأنْ نَبْتدأ من قولِه: ﴿لِلْفُقَرَآءِ﴾. قال صاحب «المرشد» والكواشي[2]: إنَّ الوقْفَ على ﴿شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ تامٌّ. وفي الكوّاشي: قالوا: وأراهُ حَسَناً إنْ أضمرت فعلاً أي: اعْجَبوا ﴿لِلْفُقَرَآءِ﴾، ولا يَجُوز اخْتِياراً إن أبدل ﴿لِلْفُقَرَآءِ﴾ من «لِذي القُربى» وذلك أنَّ سِياق الآياتِ في مَدْح المُهاجرين والأنصار وبَذْل أرْوَاحِهم وأمْوَالهم في سبيل الله، ومَدْح التَّابعين لهم بإحْسانٍ، وكيف وقد مَدَح المُهاجرين بأنَّهم يَبْتَغُون فَضْلاً مِن الله ورِضْوانًا؟ وعَطْفُ ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ﴾ على ﴿ٱلْمُهَٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِمْ﴾؟ وفيه: ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾، وكذا عَطْفُ قول: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ﴾؛ كُلُّ هذا إنَّما يَحْسُن إذا ابْتُدئ منه، وتكون الآيات مُتَّصِلات بقوله: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾؛ لأنَّه لـمّا أمَر باتِّبَاع سُنَّة الرَّسول ﷺ، عجب الناس باتِّبَـاع هؤلاء السَّادة سُنَّةَ الرَّسول ﷺ بالمُهاجَرة من أوْطَانِهم والمُفَارَقةِ عن أَهَالِيْهم وأمْوالِهم،

---

(١) انظر: «معالم التنزيل» (٢: ٢٩٤).

(٢) كذا ذكر المُصنِّف وفيه إيهامٌ بأن «المرشد» و«الكواشي» كلاهما اسم لكتاب، والواقع ليس كذلك، فالمرشد يعود لاسم كتاب، أمّا الكوّاشي فهو جزء من اسم المؤلِّف، ولهذا فجَمْعُهما في سياقٍ واحدٍ غيرُ صَوابٍ، والمصنِّف يكرر هذا فيقول: صاحب «الكوَّاشي» ويقول: قال في الكوَّاشي!

وإن كانَ المعنىٰ لِرسولِ الله ﷺ: **أنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ أخرجَ رسولَه من الفُقَراءِ في قوله: ﴿وَيَنصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ﴾ وأنهُ يترفَّعُ برسولِ الله عن التّسميةِ بالفَقير، وأنّ الإبدالَ علىٰ ظاهرِ اللَّفظِ** من خلافِ الواجِبِ في تعْظيمِ الله عزَّ وجَلّ، ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ﴾ في إيمانِهم وجهادِهم.

وبالتَّبوؤ بِالدَّارِ والإيْمان، وبالتَّسْوية بما اخْتصَّ بهم حتى بأزْوَاجِهم، كما قال: ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾ وكَذا عطفُ: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ﴾ على الـمُهاجرين المَعْنيّ بهم «التَّابِعون لهم بإحْسَان» مَانِعٌ من الإبدال، والّذي يُؤيِّد تَقْدير فعل التَّعجُّب ـ كما ذَكره أبو البقاء[(١)] وتَبِعَه صاحب الكَوّاشي ـ مجيءُ قوله: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ نَافَقُوا۟ يَقُولُونَ﴾ الآيات، مُصَدَّراً بـ﴿أَلَمْ تَرَ﴾ وهي كلمة التَّعَجُّب لكون ذكْرِهم جاء مقابلاً لِذكْرِ أضْدَادِهم.

قولُه: (**أنَّ الله عزَّ وجَلَّ، أخْرَج رَسُولَه من الفُقَراء في قوله: ﴿وَيَنصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ﴾**)، يعني لو كان داخلاً فيهم لم يصحّ قوله: ﴿وَيَنصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ﴾، لئلا يَلزَم أن يكون الرَّسول ناصِراً لِنَفْسِه[(٢)].

قولُه: (**وأنه يُترفَّع برسُولِ الله ﷺ عن التَّسْمية بالفقير**)، كما لا يجوز أنْ يُوصف الله تعالى بعَلّامةٍ، لأجْلِ التَّأنيث لفْظاً، لأن فيه سوءَ أدَبٍ.

قوله: (**وأن الإبدال على ظاهر اللفظ**) يعني: وإنْ صحَّ إبدالُ قوله: ﴿لِلْفُقَرَآءِ﴾ من قوله: «لله» من حيث ظاهر اللفظ، لكن لا يصحّ من حيث المعنى؛ لِـمَا يؤدي إلى خلاف تعظيم الله[(٣)].

---

(١) انظر: «إملاء ما من به الرحمن» (٢: ٢٥٨).

(٢) من قوله: «قوله: أن الله» إلى هنا ساقط من (ف)، وأثبته من (ح) و(ط).

(٣) من قوله: «قوله: وأن الإبدال» إلى هنا ساقط من (ح) و(ف) وأثبته من (ط).

[﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّآ أُوتُوا۟ وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ۚ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِۦ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ ٩]

﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو﴾ معطوفٌ علىٰ ﴿ٱلْمُهَٰجِرِينَ﴾، وهُم الأنْصَارُ.

فإنْ قلتَ: ما معنىٰ عطفِ الإيمانِ علىٰ الدّار، ولا يقالُ: تبوَّؤا الإيمان؟

قلتُ: معناه تَبوَّءوا الدّارَ وأخلَصوا الإيمانَ، كقولِه:

عَلَفْتُها تِبْنًا وماءً بارِدًا

أو: وجعلوا الإيمانَ مُستقَرًّا ومُتوطَّنًا لهم لتمَكُّنِهم منه واستِقامَتِهم عليه، كما جَعَلوا المدينةَ كذلك. أو أرادَ دارَ الهِجرةِ ودارَ الإيمانِ، فأقامَ «لام التعريف» في ﴿ٱلدَّارَ﴾ مقام المُضافِ إليه، وحذفَ المضافَ من دارِ الإيمانِ ، ووضعَ المُضافَ إليه مقامَه، أو سمّىٰ المدينة لأنّها دارُ الهِجرةِ ومكانُ ظُهورِ الإيمان بالإيمانِ، ﴿مِن قَبْلِهِمْ﴾ من قَبلِ المهاجرين؛ لأنّهم سَبقوهُم في تبوُّؤِ دارِ الهجرةِ والإيمان. ....

قولُه: (تَبوَّءوا الدّارَ وأخْلَصوا الإيمانَ)، وحَاصِلُ الوجوه الأربعة يعود إلى عَطْف الإيْمان على الدَّار إمّا من باب التَّقدير أو الانْسِحاب، والإيْمان إما مُجْرًى على حَقيقتِه أو اسْتِعارة، ففي الوجه الأوّل: الإيمان حقيقةٌ والعَطف من باب التَّقْدير، لكن يُقدَّر بحسب السَّابق، (الانسحاب)، والإيْمانُ على الوجْه الثَّاني اسْتَعارةٌ مَكْنيَّة[١]، وعلى الثاني والرابع العطف للانسحاب، وعلى الثَّالث مَجازٌ أضيفَ بأدْنى مُلابَسة، وعلى الرَّابع اسْتِعارة مُصرَّحة تحقيقية.

فإنْ قُلتَ: بيِّن لي مخرج الاسْتِعارَتين وتَصْحيحَهما.

قلتُ: شُبِّه في الوَجْه الأوّل الإيْمان من حَيْث إنَّ المؤمنين من الأنصار تَمكّنوا فيه تَمكُّن المالك

(١) من قوله: «والإيمان على» إلى هنا سقط من (ط)، وأثبته من (ح) و(ف).

....

المتسلط في مكانه ومستقره، بمدينة من المدائن الحَصِينة، بتوابِعها ومَرافِقِها، ثُمَّ خُيِّل أنَّ الإيمانَ مدينةٌ بعيْنها تَخييلاً محْضاً، فأطْلَق على المُتخيَّل اسمَ الإيْمان المُشبَّه، وجُعِلت القَرِيْنة نسبة التَّبوّء اللازم للمُشبَّه به إليه على سبيل الاسْتعارة التَّخْييلية، لتكون مانعةً لإرادة الحقيقة، وعلى الرَّابع شُبِّهت طَيْبةُ ـ أي: مَدينةُ خَيرِ الرُّسل صلوات الله عليه لِكَوْنِها دارَ الهِجْرة ومَكانَ ظُهورِ الإيمانِ ـ بالتَّصْديق الصَّادِر من المخلص المُحلى بالعَمل الصَّالح، ثُمَّ أطْلَقَ اسمُ الإيمانِ على مدينةِ الرَّسُول ﷺ بوساطَة نِسبة التَّبوّء إليه، وهي اسْتِعارةٌ مُصرِّحةٌ تحقيقية، لأنَّ المُشبَّه المتروك وهو المدينة حِسِّيٌّ، والجامعُ النَّجَاةُ من مَخاوِف الدَّارين؛ ففي الأوّل المبالَغَة والمدح يعُود إلى سكان المدِينة أصالةً، وفي الثّاني العكس، والأوّل أدْعى لاقْتِضَاء المقام، لأنَّ الكلامَ وَارِدٌ في مَدْح الأنْصَار الّذين بَذَلوا مُهَجَهُم وأمْوالَهم في نُصرة الله ونُصْرة رسُولِه، وهم الّذين آوَوْه ونَصرُوه.

فإنْ قُلتَ: يَلْزمُك من القَول بالانْسِحاب اسْتِعمالُ الكلمَةِ الواحِدَة في الحَقيقة والمَجازِ معاً.

قلتُ: أجعلها مجازًا في مُطْلق اللُّزوم والثَّبات ولا أبالي بذلك كما مَرَّ مِراراً.

فإن قُلتَ: فما تَصْنع بقوله: ﴿مِن قَبۡلِهِمۡ﴾ فإنَّه يُؤدّي إلى أنَّ الأنصار سَبقوا المهاجرين في الإيمان، ولذلك قال المُصنِّف: «سبقُوهم في دَارِ الهِجْرة والإيْمان»، أيْ: دَارِ الإيمان.

قلتُ: قال الوَاحِديُّ: تَقْدير الآية: والذين تبوَّءوا الدار من قبلهم والإيمان، لأنَّ الأنْصار لم يؤمنوا قبل المهاجرين (١)، ويُمكن أنْ يُقال: إنّا ذَكَرنا أنَّ التَّقْدير أنَّهم تمكّنوا في الإيْمان تَمكُّن المالك في مُلكِه لا يُزْعِجُهم عنه مُنازِعٌ، ولا شكَّ أنَّ المُهاجِرين قبل الهِجرة كانوا في تَقِيَّـةٍ وخوفٍ من الـمُشْركين، ولذلك هَاجَروا الـهِجْرتين، ولم يُوجَد لهم ذلك التَّمكُّن إلا بعدَ الاسْتِقرار في

---

(١) «الوسيط» (٤: ٢٧٣).

وقيل: من قَبلِ هِجرتِهم، ﴿وَلَا يَجِدُونَ﴾: ولا يعلَمُونَ في أنفُسِهم ﴿حَاجَةً مِّمَّآ أُوتُوا۟﴾ أي: طلبَ مُحتاجٍ إليه ممّا أوتِيَ المهاجِرونَ من الفَيءِ وغيرِه، والمُحتاجُ إليهِ يُسمّىٰ حاجةً؛ يُقالُ: خُذ منه حاجتَكَ، وأعطاهُ من مالِه حاجتَه، يعني: أنّ نفوسَهُم لم تَتبَع ما أُعطوا، ولم تطمَح إلىٰ شيءٍ منهُ تَحتاجُ إليهِ ﴿وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾ أي: خَلَّةٌ، وأصلُها: خَصاصُ البيت، وهي فُروجُه؛ والجُملةُ في مَوضعِ الحالِ، أي: مَفروضةً خَصاصتُهم وكانَ رسولُ الله ﷺ قَسّم أموالَ بني النّضيرِ علىٰ المُهاجِرينَ، ولم يُعطِ الأنصارَ إلّا ثلاثةَ نَفرٍ مُحتاجين: أبا دُجانَة سِماكَ بن خَرشة، وسَهْل بن حَنيفٍ، والحارث بن الصِّمّة.

دارِ الهِجْرة، وإليه أومأ المُصنِّف بقوله: «وقيل: من قَبل هِجْرتهم»، ولذلك لم يَزالوا بعد الهِجْرة في قِلَّةٍ وفَقْرٍ حتى آساهم الأنْصار بأموالهم، وآثروهُم بأثْمارِهم، على ما رُوِّينا عن البُخاريِّ ومُسلِمٍ عن أنس قال(١): قَدِم المُهاجِرون من مكَّةَ المدينةَ، قَدِموا وليس بِأيْديهم شيءٌ، وكانت الأنْصار أهْلَ الأرْضِ والعقَار، فقَاسَمُوهم حتّى أنْ أعْطَوْهم أنْصافَ أثمار أمْوالهم كلّ عامٍ، ويكفونهم العَملَ والمؤونَة.

وكافيك بحال أغنى المهاجرين وأكثرهم ثروة عبد الرَّحمن بن عَوْف حين قَدِم المدينة شاهداً على ذلك، رُوِّينا في «صحيح البُخَاريِّ» عن ابن عَوْف(٢) قال(٣): آخى رسولُ الله ﷺ بيني وبين سَعْد بن الرَّبيع، فقال لي سعد: إني أكثر الأنصار مالاً، فأقَاسِمك مَالي شَطْرين، ولي امْرأتان فانْظر أيّتهما شِئت حتى أنْزل لك عنها، فإذا حلّت تَزَوّجتها، فقلت: لا حَاجة لي في ذلك، دلُّوني على السُّوق. الحديث، ومن ثَمَّ حَسُن التَّعجُّب بالفَقْر في صدر هذه الآية.

قولُه: (﴿خَصَاصَةٌ﴾ أي: خَلَّة)، **النهاية**: الخَصَاصةُ: الجُوعُ والضَّعْف، وأصْلُها الفَقْر والحَاجَة إلى الشَّيء، والجُملة في مَوضِع الحال، يعني قوله: ﴿وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾.

---

(١) البخاري (٢٤٨٧) ومسلم (١٧٧١).

(٢) من قوله: «حين قدم» إلى هنا ساقط من (ح) واستدركته من (ف) و(ط).

(٣) البخاري (٣٧٨٠).

وقالَ لهم: «إنْ شِئتُم قَسَمْتُم للمُهاجِرين من أموالِكُم ودِيارِكُم وشارَكْتُموهُم في هذهِ الغَنيمةِ، وإن شِئتُم كانتْ لكُمْ ديارُكم وأموالُكم ولم يُقسَم لكمْ شيءٌ من الغَنيمة»، فقالت الأنصارُ: «بل نقسِمُ لهم من أموالِنا وديارِنا ونؤثِرُهم بالغَنيمةِ ولا نُشارِكُهم فيها» فنزلت.

الراغب: خَصاصُ البيت: فُرَجُه، وعُبِّرَ عن الفَقْر الذي لم يُسدَّ بالخَصَاصَةِ، كما عُبِّرَ عنه بالخلَّة، والخُصُّ: بَيْتٌ من قَصَبٍ أو شَجرٍ، وذلك لما تَرى فيه من الخَصاصة[1]، قال: وسُمِّي انْثِلامُ الحالِ خَصاصًا وخَصاصةً على التَّشبيه، كما سُمِّي انثلاماً واختلالاً وشعثًا، وخَصَصْت فلاناً وخصَّني أَوْلَيتُه خصاصَتي نحو: خَلَلْته وقولهم: وقَفْتُهم على عُجْري وبجري، وخُصَّان الرَّجل: خلّانه، ثُمَّ جعل الخاص مقابلاً للعامِّ في التعارف.

قولُه: (**بل نَقْسِمُ لهم مِن أمْوالِنا ودِيارِنا ونُؤْثِرُهم بالغَنيمةِ ولا نُشَارِكُهم فيها فنزلت**)، والأصَحُّ: أنَّها نَزلت في أنصاريٍّ اسمه أبو طَلْحة، على ما رُوِّينا عن البُخاريِّ ومُسْلمٍ والتِّرْمذيِّ عن أبي هُريرة قال[2]: جاء رجلٌ إلى رسولِ الله ﷺ، فقال: إني مَجْهُودٌ، فأرسَل إلى بعضِ نِسائِه، فقالت: والذي بعثَك بالحقِّ، ما عِندي إلا ماء، ثمَّ أرسَل إلى أُخْرى، فقالت: مثلَ ذلك، وقُلْن كُلُّهُنَّ مثلَ ذلك، فقال رسولُ الله ﷺ: «مَن يُضيفه يرحمه الله؟» فقام رجلٌ من الأنْصار يقال له: أبو طَلْحة، فقال: أنا يا رسول الله، فانْطَلَق به إلى رَحْله، فقال لامرأته: هل عِنْدكِ شيء؟ قالت: لا، إلا قُوتُ صِبياني، قال: فعَلّليهم بشيء ونَوِّميهم، فإذا دخل ضَيْفُنا فأرِيه أنَّا نأكل، فإذا أهْوى بيدِه ليأكل فقومي إلى السِّراج كي تُصلِحيه فأطْفِئيه، فَفَعلتْ، فَقَعدوا فأكل الضّيف، وبَاتا طَاوِيَيْن، فلما أصْبَح غَدا إلىٰ رسول الله ﷺ، فقال رسولُ الله ﷺ: «لقد عَجِبَ الله» ـ أو «ضَحِكَ الله» ـ «من فُلانٍ وفُلانة».

---

(١) «مفردات القرآن» ص ٢٨٤.

(٢) البخاري (٤٨٨٩) ومسلم (٢٠٥٤)، والترمذي (٣٣٠٤) لكن بسياق مختلف ومختصر جداً!!

«**الشُّحُّ**» **بالضَّمِّ والكَسر**، وقد قُرِئَ بهما: اللُّؤم، وأن تكونَ نفسُ الرَّجُلِ كَزّةً حَريصةً علىٰ الـمَنْع، كما قال:

يُـمارِسُ نَفْـسًا بَـيْنَ جَنبيْـهِ كَـزَّةً إذا هَمَّ بِالـمَعروفِ قالتْ لهُ: مَهْلا

وقد أضيفَ إلىٰ النَّفْس؛ لأنّه غَريزةٌ فيها، وأمّا البُخلُ فهو المنعُ نفسُه، ومنهُ قولُه تعالىٰ: ﴿وَأُحْضِرَتِ ٱلْأَنفُسُ ٱلشُّحَّ﴾ [النساء: ١٢٨]. ﴿وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِۦ﴾ ومَن غَلب ما أمرتُه به منه، وخالَف هَواها بمَعونةِ الله وتوفيقِه ﴿فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ الظّافِرونَ بما أرادوا. وقُرِئَ: (ومَن يُوقَّ).

وفي روايةٍ نحوه، وفيها: فأنزل الله ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾[1].

قولُه: («**الشُّحُّ**» **بالضَّم والكَسْر**)، بالضَّم المشهورة، وبالكَسر شَاذَّة.

قولُه: (**يُمارِس نَفساً**)، البيت[2]، يقال: رجلٌ كزٌّ أي: قليلُ المُواتَاة، قليلُ العَطاء. الكَزازةُ: الانْقبَاض واليُبْس، رجُلٌ كَزُّ اليدين: نَحِيلٌ: مثل: جَعْد اليدين. يقول: هذا الرَّجل إذا هَمَّ يوماً أنْ يتسمح بمعروفٍ قالت له نَفْسُه: مَهْلاً، فَيطِيعها ويَمتَنِع من الخير.

قولُه: (**وقَد أُضيفَ إلى النَّفْس؛ لأنَّه غَريزةٌ فِيها، وأمّا البُخْل فهو المَنْعُ نَفْسُه**)، اعلم أنَّ الفَرْق بين البُخْل والشُّحِّ عَسِرٌ جداً، وقد آذن بالفَرق في هذا المقام، وأنَّ الشُّحَّ: اللؤمُ، وهو غريزة، وأنَّ البخل: المنعُ نفسه، فهو أعمّ، لأنه قد يوجد البخل ولا شح ثمة، ولا ينعكس، وعليه ما ورد في «شرح السُّنَّة»: جاءَ رجُلٌ إِلَى عبد الله بن مسْعُودٍ، فقال: إِنِّي أَخافُ أَنْ أَكُونَ قَدْ هلكتُ، فقال: ما ذاكَ؟ قال: أَسْمَعُ اللهَ، يقُولُ: ﴿وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِۦ فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [الحَشْر: ٩] وأَنا رجُلٌ شحيحٌ لَا يكادُ أَنْ يخرُجَ من يدي شيْءٌ، فقال عبدُ الله:

---

(١) من قوله: «وفي رواية» إلى هنا ساقط من (ح) و(ف)، وأثبته من (ط).

(٢) أورده الزمخشري أيضاً في «أساس البلاغة»، مادة (كزز).

....

ليس ذاك بِالشُّحِّ الَّذي ذكره الله، إنَّما الشُّحُّ أَنْ تأكُل مال أَخيكَ ظُلْمًا، ولكن ذاكَ البُخْلُ، وبِئْسَ الشَّيءُ البُخْلُ.

وقال ابن جُبَيْرٍ: الشُّحُّ: إِدْخالُ الحرام، ومنعُ الزَّكاة[1].

وعن مُسلم عن جابر[2] أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «اتَّقُوا الشُّحَّ فإِنَّ الشُّحَّ أَهْلَكَ مَن كَان قَبلَكم، حَمَلَهُم على أنْ سفكوا دِمَاءَهُم وَاسْتَحَلُّوا مَحَارِمَهُم»، وعن النَّسَائيِّ عن أبي هُريرة قال[3]: قال رسولُ الله ﷺ: «لا يَجْتَمِع الشُّحُّ والإيْمانُ في قَلبِ عبدٍ أبداً».

فإِذَنْ الشُّحُّ صِفةٌ راسِخةٌ يَصْعُب مَعَها على الرَّجل تأتِّي المعْرُوف، وتَعَاطي مَكَارم الأَخْلاق، ويفتقر في التَّخَلُّص مِنه إلى مَعُونَة الله وتوفيقِه كما أومأ إليه المُصنِّف.

ورُوِّينا عن البُخَاريِّ ومُسلمٍ والنَّسائيِّ[4] عن أبي هُريرة قال: قال رسول الله ﷺ «مَثَلُ المُنْفِقِ والبَخِيل، كمثلِ رجلين عليهما جُنَّتان أو جُبَّتَان من حَدِيد، من لَدُن ثدييهما إلى تراقيهما، فإذا أراد المنفِق أن ينفِق: اتَّسعت عليه الدِّرْعُ، أو مرَّت حتى تُجِنَّ بَنَانَه، وتَعفُوَ أثره، وإذا أراد البَخِيل أن يُنْفِق: قَلَصَتْ، ولَزمت كلُّ حَلْقة موضِعَها حتى أَخذته بتَرْقوَته أو برقبته».

وإذا صَحّ أنَّ الشُّحَّ أمُّ الخَبائِث وأُسُّ الرَّذائِلِ، كان قولُه: ﴿وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ تَذْييلاً لِقولِه: ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ ومعناه ما قال المُصنِّف: «ومَنْ غَلَب ما أَمَرَته به نفسُه، وخَالَف هَواها بِمَعُونة الله وتَوْفِيقِه ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾» أي: الَّذين إنْ تُصُوِّرتْ صِفةُ المُفْلِحين وتُحقِّقُوا ما هُم، فَهُم هُم، لا يَعْدُون تلك الحَقيقَة.

---

(١) «شرح السُّنَّة» للبَغَوي (١٤: ٣٥٧).

(٢) مُسلم (٢٥٧٨).

(٣) النَّسائي في «السنن» (٦: ١٣) (٣١١٠)، وفي «السنن الكبرى» (٣: ١٠) (٤٣١٨- ٤٣١٩).

(٤) البُخَاري (١٤٤٣) ومُسلم (١٠٢١)، والنَّسائي في «السنن» (٢٥٤٧)، وفي «السنن الكبرى» (٢٣٢٧).

[﴿وَالَّذِينَ جَاءُو مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ ١٠]

﴿وَالَّذِينَ جَاءُو مِنْ بَعْدِهِمْ﴾ عَطفٌ أيضًا علىٰ ﴿الْمُهَاجِرِينَ﴾: وهم الذين هاجَروا من بعد، ....

وقد تحقَّق لك أنَّ مَن جَعَل الإيمان مُتَوطَّناً لِنفسِه ومُسْتَقرّاً لها، وقَطَع طَمَعه من مال الغير وآثَر ما يَمْلكه على نَفْسه كان من المُفْلِحين الفائزين بمَباغِيهم.

وفي جَعْلِ قوله: ﴿وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا﴾ كِنايةً عن قَطْع الطَّمَع، إشارَةٌ إلى قطع ذلك الغَريزيِّ من سنخه قَطْعاً لو تكلَّف التِماسَ أيَّة حاجةٍ كانت، ما وجد لها أثراً، وفي تَتْميمه بقولِه: ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾ بُلوغٌ إلى الدَّرجة العليا في الحُرية والفُتُوّة، أي: قطعوا الطَّمع إشَارةً إلى قَلْعِ ذلك عمّا أوْتُوا، ويُؤْثِرون على أنْفُسِهم بما مَلكُوا، وأنشد في ذلك:

فتًى غيرُ محجوبِ الغِنَى عن صديقِه ... ولا مُظهِرُ الشَّكوى إذا النَّعلُ زَلَّتِ(١)

قولُه: (﴿وَالَّذِينَ جَاءُو مِنْ بَعْدِهِمْ﴾ عَطفٌ أيضاً على﴿الْمُهَاجِرِينَ﴾)، فإنْ قلتَ: كيف وُصِفَ الأولون بالمُهَاجَرة وابْتِغَاء الفَضْل والنُّصْرة والصِّدق، والأنْصار بالرُّسُوخِ في الإيْمان ومَحبَّة الإيواء والسَّخَاوة البالغة حَدَّها، والفَلاح في الآجل، واقْتَصر في مَدْح هؤلاء على قوله: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا﴾؟

---

(١) اختُلف في نسبة هذا البيت، ففي «الحماسة البصرية» لأبي الحسن صدر الدين البصري (١: ١٣٥)، نسبه لعبد الله بن الزبير، وقال: يروى لعمرو بن كُميل، وفي «الأغاني» لأبي الفرج (١٤: ٢١٩ – ٢٢٠) نسبه لابن الزبير، لكن الجاحظ في «الرسائل» نسبه لرجل يقال له: محمد بن سعيد، وهو رجل من الجند! وتابعه الأصبهاني في «الزهرة»، وأضاف إلى اسمه: السعدي.

وقيل: التّابِعون بإحسانٍ. ﴿غِلًّا﴾ وقُرِئَ: (غِمْرًا) وهُما الحِقد.

قلت: كَفَى بهم مَدْحاً أن يُوفِّقَهم على الدُّعاء لأولِئك السَّادَة الكِرام، ويَمْنَحهم محبَّتَهم، ويُدْخِلهم في زُمْرَتِهم بأُخوّة الإسلام.

قال الوَاحِديُّ: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ﴾: يعني التَّابِعين، وهُم الّذين يَجيئُون بعد المُهاجِرين والأنْصار إلى يوم القِيامة، فَذَكر أنَّهم يَقُولون: ﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾، أي: غِشّاً وحَسَداً وبُغْضاً، وكُلُّ من لم يَتَرحَّم على جميعِ أصْحابِ محمدٍ وكانَ في قَلبِه غِلٌّ على أحدٍ منهم، فإنَّه ليس ممّن عناه الله بهذِه الآية، لأنَّ الله تعالى رتَّب المُؤمنين ثلاثَ مَنازِل: المُهاجِرين، والأنْصار، والتَّابِعين الموصوفين بما ذَكر، فمن لم يكن من التَّابِعين بهذه الصِّفة كان خَارِجاً من أقسام المؤمنين(١).

وسمع ابنُ عبّاس رجلاً يَنال من بعض الصَّحابة فقال: أَمِنَ المُهاجِرين الأوّلين أنت؟ قال لا، قال: مِن الأنْصار؟ قال: لا، قال: فأنا أشْهد أنّك لَسْت من التَّابِعين بإحْسانٍ(٢).

قولُه: (﴿غِلًّا﴾ وقُرِئ: غِمْراً، وهما الحقد)، الراغب: أصْلُ الغَلَل: تَدرُّعُ الشَّيءِ وتَوسُّطه، ومنه: الغَلَل للماءِ الجاري بين الأشْجَار، فالغُلُّ مُخْتَصٌّ بما يُقيَّد به فتُجْعل الأعْضَاء وَسَطه، والغِلالة: ما يُلبس من النَّوعين، فَالغِلّ والغُلُول تَدرُّع الخِيانة والعَداوة. قال تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾، والغُلَّة والغَليل: ما يَتَدرَّعه الإنْسان في داخِله من العَطَش، ومن شِدَّة الوَجْدِ والغَيْظ، يُقال: فُلانٌ شَفَى غَلِيلَه، أي: غَيْظَه، والمُغَلْغَلةُ: الرِّسالة التي تَتغَلْغَل وسَط القوم(٣).

---

(١) ملمحٌ طيِّب، ووجهة نظر موفقة في تقسيم المؤمنين إلى ثلاثة أقسام، وجعل التابعين لهم طائفة ممتدة إلى يوم القيامة، وهذا مروي عن ابن أبي ليلى أيضاً، ولهذا فكل من لم يترضَّ على المهاجرين والأنصار ويحبهم، فليس داخلاً في سلك المؤمنين، فكيف بمن يَسبُّهم، ويكفِّر كبارهم؟! نعوذ بالله من الخذلان المبين، ونشهده على حب الصحابة أجمعين، ونسأله أن يجمعنا بهم في أعلى عليين.

(٢) «الوسيط في تفسير القرآن» (٤: ٢٧٥).

(٣) «مفردات القرآن» ص ٦١٠.

[﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ نَافَقُوا۟ يَقُولُونَ لِإِخْوَٰنِهِمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَئِنْ أُخْرِجْتُمْ لَنَخْرُجَنَّ مَعَكُمْ وَلَا نُطِيعُ فِيكُمْ أَحَدًا أَبَدًا وَإِن قُوتِلْتُمْ لَنَنصُرَنَّكُمْ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ * لَئِنْ أُخْرِجُوا۟ لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَئِن قُوتِلُوا۟ لَا يَنصُرُونَهُمْ وَلَئِن نَّصَرُوهُمْ لَيُوَلُّنَّ ٱلْأَدْبَٰرَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ﴾ ١١-١٢]

﴿لِإِخْوَٰنِهِمُ﴾ الذين بَينهم وبينَهم أُخوّة الكُفر، ولأنّهم كانوا يُوالونَهم ويؤاخُونَهم، وكانوا معهم علىٰ المؤمنينَ في السِّرّ ﴿وَلَا نُطِيعُ فِيكُمْ﴾ في قِتالِكم ﴿أَحَدًا﴾ من رَسولِ الله والمُسلِمينَ إنْ حمَلْنا عليه. أو في خِذلانِكم وإخلافِ ما وعَدناكُم من النُّصرةِ، ﴿لَكَٰذِبُونَ﴾ أي في مواعيدِهم لليَهود. وفيه دَليلٌ علىٰ صِحّةِ النُّبوّةِ لأنهُ إخبارٌ بالغُيوب.

فإن قلتَ: كيف قيل: ﴿وَلَئِن نَّصَرُوهُمْ﴾ بعدَ الإخبارِ بأنّهم لا يُنصُرونهم؟

قلتُ: معناه: ولئِنْ نَصَروهُم علىٰ الفَرْضِ والتَّقدير، كقولِه تعالىٰ: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزمر: ٦٥] وكما يَعلمُ ما يكونُ، فهُو **يعلمُ ما لا يكونُ، لو كانَ كيفَ يكون.**

والمعنىٰ: ولئن نصرَ المنافِقُونَ اليهودَ لينْهَزِمنّ المنافقونَ ثُمّ لا يُنصَرون بعدَ ذلك، أي: يُهلِكُهمُ اللهُ تعالىٰ ولا ينفعُهم نفاقُهم لظُهورِ كُفرِهم، أو لينهَزِمنَّ اليهودُ ثمَّ لا ينفعُهم نصرةُ المنافقين.

[﴿لَأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً فِى صُدُورِهِم مِّنَ ٱللَّهِ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَفْقَهُونَ * لَا يُقَٰتِلُونَكُمْ جَمِيعًا إِلَّا فِى قُرًى مُّحَصَّنَةٍ أَوْ مِن وَرَآءِ جُدُرٍۭ بَأْسُهُم بَيْنَهُمْ شَدِيدٌ تَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّىٰ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْقِلُونَ * كَمَثَلِ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ....

قولُه: (**يَعْلَم مَا لا يَكُون، لو كَان كَيف يَكُون**) «ما» مَفْعولٌ أوّل، و«كيف» مفعولٌ ثانٍ، يعني: أنَّ اللهَ تَعالى يَعْلم المَعْدوم إذا فرض وُجُوده على أيِّ حالةٍ يُوجَد.

قَرِيبًاۖ ذَاقُواْ وَبَالَ أَمۡرِهِمۡ وَلَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٞ * كَمَثَلِ ٱلشَّيۡطَٰنِ إِذۡ قَالَ لِلۡإِنسَٰنِ ٱكۡفُرۡ فَلَمَّا كَفَرَ قَالَ إِنِّي بَرِيٓءٞ مِّنكَ إِنِّيٓ أَخَافُ ٱللَّهَ رَبَّ ٱلۡعَٰلَمِينَ * فَكَانَ عَٰقِبَتَهُمَآ أَنَّهُمَا فِي ٱلنَّارِ خَٰلِدَيۡنِ فِيهَاۚ وَذَٰلِكَ جَزَٰٓؤُاْ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ ١٣-١٧]

﴿رَهۡبَةٗ﴾ مصدَرُ «رُهِبَ» المبْنيُّ للمَفعول، كأنَّه قيل: أشدُّ مَرهُوبيَّة. وقولُه: ﴿فِي صُدُورِهِم﴾ دلالةٌ علىٰ نِفاقِهم، يعني: أنّهم يُظْهِرونَ لكمْ في العَلانِيةِ خوفَ الله، وأنتم أهيَبُ في صُدورِهم من الله.

فإنْ قُلتَ: كأنّهم كانوا يَرهَبُونَ من الله حتّىٰ تكونَ رهبتُهم مِنهم أشدّ.

قلتُ: معناهُ أنَّ رهْبَتَهم في السِّرِّ منكم أشدُّ من رَهبَتِهم من الله التي يُظهِرونَها لكم، وكانوا يُظهِرون لهم رهبةً شديدةً من الله، **ويجوزُ أن يُريد أنّ اليهودَ يخافونَكُم** في صُدورِهم أشدَّ من خوفِهم من الله؛ لأنّهم كانوا قومًا أُولي بأسٍ ونَجْدةٍ، فكانوا يتشجَّعونَ لهم مع إضمارِ الخِيفةِ في صُدورِهم، ﴿لَّا يَفۡقَهُونَ﴾ لا يَعلمون اللهَ وعظَمتَه حتّىٰ يَخشَوهُ حقَّ خَشيتِه. ﴿لَا يُقَٰتِلُونَكُمۡ﴾ لا يَقدِرونَ علىٰ مُقاتَلتِكم ﴿جَمِيعًا﴾ مُجتمِعينَ مُتَسانِدين، يعني اليهودَ والمُنافِقين ﴿إِلَّا﴾ كائنين ﴿فِي قُرٗى مُّحَصَّنَةٍ﴾ بالخَنادقِ والدُّروبِ، ﴿أَوۡ مِن وَرَآءِ جُدُرِۭ﴾ دُون أن يَصْحَروا لَكُم ويُبارِزوكُم،

قولُه: (﴿رَهۡبَةٗ﴾: مَصْدر «رُهِبَ» المبني للمَفعول)، **الانتصاف**: لأنَّ المُخاطَبين مَرْهُوبٌ منهم لا راهِبون.

قولُه: (ويجُوز أنْ يُريد أنَّ اليَهودَ يخَافُونكم)، وحَاصِل المعْنى الأوّل: أنَّهم يُظْهِرون لكم خَوفَ اللهَ تَعالى، مع أنَّهم لا يخَافُونه تَعالى، والمعنى الثاني: أنّهم يُظْهِرون لُكم أنَّهم لا يخَافُونكم، مع أنَّهم يخَافُونكم، ويخَافُون اللهَ خَوْفاً لا يُعتدّ به، ولذلك قال: «حَتى يخشَوه حقّ خَشْيَتِه».

لِقَذْفِ الله الرُّعْبَ في قُلوبِهم، وأنَّ تأييدَ الله تعالىٰ ونُصرتَه مَعكُم. وقُرِئَ: (جُدْر) بالتّخفيف، و(جِدار)، و(جَدْر)، و(جَدَر)، وهما: الجِدار.

﴿بَأْسُهُم بَيْنَهُمْ شَدِيدٌ﴾ يعني أنّ البأسَ الشّديدَ الذي يُوصَفونَ به إنّما هو بينَهم إذا اقتتَلوا؛ ولو قاتَلوكم لم يبقَ لهم ذلك البأسُ والشِّدّة؛ لأنّ الشُّجاعَ يَجبُن، والعزيزَ يَذِلُّ عندَ مُحارَبةِ الله ورَسولِه. ﴿تَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا﴾ مُجتمِعين ذَوي أُلفةٍ واتِّحادٍ، ﴿وَقُلُوبُهُمْ شَتَّىٰ﴾ مُتَفرِّقةٌ لا أُلفةَ بينَها، يعني: أنّ بينَهم إحَنًا وعَداواتٍ، فلا يتعاضَدُون حقَّ التَّعاضُدِ، ولا يَرمُونَ عن قوسٍ واحدةٍ. وهذا تَجْسيرٌ للمؤمِنينَ وتَشجيعٌ لقُلوبِهم علىٰ قتالِهم. ﴿قَوْمٌ لَّا يَعْقِلُونَ﴾ أنّ تَشتُّتَ القلوبِ ممّا يُوهِنُ قُواهُم ويُعينُ علىٰ أرواحِهم.

﴿كَمَثَلِ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ أي مثلُهم كمَثَلِ أهلِ بَدْرٍ في زَمانٍ قَريب.

قولُه: (و«جِدَار» و«جَدْر»)، ابنُ كَثِير وأبو عَمرو: «جِدار» بكسر الجيم وفَتْح الدَّال وألف، وأمالَ أبو عَمرو فَتْحَةَ الدَّال، والباقُون: ﴿جُدُرٍ﴾ بضم الجيم والدَّال[1].

وقال ابنُ جِنِّي: قرأ أبو رَجاء وأبو حَيّة: جُدْر، بضَمِّ الجِيم وإسْكان الدَّال[2].

وقال الزَّجّاج: فمن قرأ ﴿جُدُرٍ﴾ فهو جَمع جِدار، مثل: حِمار وحُمُر، ومن قَرأ بتَسكين الدَّال: حَذَف الضَّمَّة لِثِقَلها، كصُحْفٍ وصُحُف، ومن قرأ «جِدار» فهو الواحد[3].

قولُه: (﴿قَوْمٌ لَّا يَعْقِلُونَ﴾ أنّ تَشتُّت القُلوب ممّا يُوهِن قُواهم، ويُعِينُ على أرْواحِهم)، أي: على تَوهِين أرْواحِهم وفَسادِها، لأنَّ القَلب مُضْغَةٌ، إذا صَلَحتْ صَلَح الجَسَدُ كُلّه، وإذا فَسَدَتْ فَسَدَ الجَسَدُ كُلُّه[4]، ثُمَّ يَسْري منه الفَسَاد إلى الرُّوحِ.

---

(١) «التيسير في القراءات السبع» للدّاني ص١٣٤.
(٢) «المحتسب» (٢: ٣١٦).
(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٥: ١٤٨).
(٤) مقتبس مما أخرجه البخاري (٥٢) من حديث النعمان بن بشير في هذا المعنىٰ.

فإنْ قُلتَ: بِمَ انتصبَ ﴿قَرِيبًا﴾؟

قلتُ: بـ«مثَل»، علىٰ: كوجودِ مَثل أهلِ بَدر قَريبًا ﴿ذَاقُواْ وَبَالَ أَمْرِهِمْ﴾ سوءَ عاقبةِ كُفرِهم وعَداوَتِهم لرسولِ الله ﷺ، ....

الراغب[1]: إنَّما خُصَّ الأوّل بـ ﴿لَّا يَفْقَهُونَ﴾، والثاني بـ﴿لَّا يَعْقِلُونَ﴾،لأنَّ المعنى: خَوفُهم منكم أشدُّ من خَوفِهم من الله، لأنَّهم يعلمون ظَاهِرَه ولا يَعْرِفون ما استَترَ علَيْهم منه، والفَقيهُ يَسْتدرك من الكلامِ ظاهِرَه الجَليَّ، وغامِضَه الخَفِيَّ، بسُرعَةِ فِطْنَتِه، وجُودَةِ قَرِيحَتِه، فلَمَّا رَهِبوا من النَّبي ﷺ ما لم يَرْهَبوا من الله عزَّ وجَلَّ، صاروا كمَن يعْرِف ما يَشْهده، ويجْهل ما يَغيب عنه، وقيل: ﴿لَّا يَفْقَهُونَ﴾: لا يَسْتَدرِكون عظَمَةَ الله ويُشاهِدون جَلالة النَّبي ﷺ، ولا يعْلَمون أنَّ ذلك لجلال الله تعالى.

وأمَّا قولُه: ﴿لَّا يَعْقِلُونَ﴾ جاء بعد قولِه: ﴿بَأْسُهُم بَيْنَهُمْ شَدِيدٌ تَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّىٰ﴾ ومَعْناه: ليس يجْمعُهم الحقُّ على طريقةٍ واحدةٍ، بل هم أتْباعُ أهْوائِهم، وهم مُختلِفون باخْتلافِ آرائِهم، ولو عَقَلوا الرُّشْد من الغَيِّ لاجْتَمعُوا على الحَقِّ، فاخْتِلافُهم لأنَّهم لا يَعْقِلون ما يدعو إلى طاعَة الله، ويَهْدي إلى الصِّراط المُسْتقيم، فالحقُّ سَبيلٌ واحِدٌ مُسْتقيمٌ، والباطِلُ سُبُلٌ كثيرةٌ يحمل عليها أهْوَاء مُتَشعبة، قال تعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ﴾[2] [الأنعام:١٥٣].

قولُه: (بـ«مَثَل»، على: كَوجُودِ)، أي: ﴿قَرِيبًا﴾ مُتعلِّق بـ«مَثَل» في ﴿كَمَثَلِ﴾، على تقْدِير المُضَاف وهو العَامل، أي: مَثلهم كوجُود مَثَلِ أهل بدرٍ قَريباً، وذلك المثل هو: ﴿ذَاقُواْ وَبَالَ أَمْرِهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ وقال أبو البقاء: ﴿كَمَثَلِ﴾ أي: مَثَلُهم كَمَثَلِ الذين من قبلهم، و﴿قَرِيبًا﴾ أي: اسْتَقروا مِن قبلِهم زَمناً قَريباً، أو ذَاقوا وَبَال أمْرِهم قَريباً، أي: عن قَريب[3].

---

(١) يعني: في «درة التنزيل» وتقدم الكلام في نسبته إلى الراغب، وأن الأصح أنه للخطيب الإسكافي.

(٢) «درة التنزيل وغرة التأويل» للخطيب الإسكافي (٣: ١١٨١-١١٨٢).

(٣) «إملاء ما مَنّ به الرحمن» (٢: ٢٥٩).

من قولهم: «كلأٌ وَبيلٌ»: وَخيمٌ سيّئُ العاقِبة، يعني ذاقُوا عذابَ القَتلِ في الدُّنيا ﴿وَلَهُمۡ﴾ في الآخِرةِ عذابُ النّار. مَثَلُ المنافقين في إغرائِهم اليهودَ علىٰ القِتالِ ووَعْدِهم إيّاهم النَّصْرَ، ثُمَّ مُتارَكتِهم لهم وإخلافِهم ﴿كَمَثَلِ ٱلشَّيۡطَٰنِ﴾ إذِ استَغوىٰ الإنسانَ بكيْدِه ثمَّ تبَرّأَ منهُ في العاقِبة، والمُرادُ استِغْواؤُه قُرَيْشًا يومَ بَدر؛ وقولُه لهم: ﴿لَا غَالِبَ لَكُمُ ٱلۡيَوۡمَ مِنَ ٱلنَّاسِ وَإِنِّي جَارٞ لَّكُمۡ﴾ إلىٰ قوله: ﴿إِنِّي بَرِيٓءٞ مِّنكُمۡ﴾[الأنفال: ٤٨] وقرَأَ ابنُ مَسعودٍ: (خالدان فيها)، علىٰ أنهُ خبرُ «أنّ»، و﴿فِي ٱلنَّارِ﴾ لَغوٌ، وعلىٰ القِراءةِ المشهورةِ: الظَّرفُ مُستَقِرٌّ، و﴿خَٰلِدَيۡنِ فِيهَا﴾: حالٌ. وقُرِئَ: (أنا بَريءٌ) و(عاقبتُها) بالرَّفع.

قولُه: (كَلأٌ وَبيْلٌ)، أي: وَخِيْم، الرّاغب: الوَبْلُ والوَابِل: المطَر الثَّقيل، قيل للأمر الّذي يُخاف ضَرَره: وَبَالٌ، يُقال: طعامٌ وَبِيلٌ، وكَلأٌ وَبِيلٌ: يُخافُ وَبَاله[1].

قولُه: (والمُرادُ اسْتِغْواؤه قُريشاً يومَ بَدرٍ)، اعلم أنَّ التَّعْريفَ في قوله: ﴿كَمَثَلِ ٱلشَّيۡطَٰنِ﴾ للعهد لا غير، إذ لا يَتَبادَر منه إلا المُتعارف شَرْعاً، وأمّا ما في «الإنسان» فيَحْتمل العَهد، أي: قُريشاً كما قال، ومَعنى قوله: ﴿ٱكۡفُرۡ فَلَمَّا كَفَرَ﴾: قَصَد إغْواءَهم، فدَعاهُم إلى قِتال المُسلمين فَغَووا، لا هذا اللّفظ بعينِه، وهو المُراد من قولِه: «المراد استغواؤه» لأنَّ الّذي قال لهم يومَ بدرٍ هو قوله: ﴿لَا غَالِبَ لَكُمُ ٱلۡيَوۡمَ مِنَ ٱلنَّاسِ وَإِنِّي جَارٞ لَّكُمۡ﴾ وقريب منه قوله تعالى: ﴿إِذۡ قَالَ لَهُۥ رَبُّهُۥٓ أَسۡلِمۡۖ قَالَ أَسۡلَمۡتُ لِرَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [البقرة: ١٣١]، ويَحتَمِل الجِنس على نحو قولِه تعالى: ﴿وَيَقُولُ ٱلۡإِنسَٰنُ أَءِذَا مَا مِتُّ لَسَوۡفَ أُخۡرَجُ حَيًّا﴾ [مريم: ٦٦] في أنْ لم يباشر الفعلَ إلا بعْضُ الجِنْس، وفي معناه قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلشَّيۡطَٰنُ لَمَّا قُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ إِنَّ ٱللَّهَ وَعَدَكُمۡ وَعۡدَ ٱلۡحَقِّ وَوَعَدتُّكُمۡ﴾ إلىٰ قوله: ﴿إِنِّي كَفَرۡتُ بِمَآ أَشۡرَكۡتُمُونِ مِن قَبۡلُ﴾ [إبراهيم: ٢٢] قال: «ومعنى كُفره بإشْراكهم إيّاه تبرُّؤُهُ منه واسْتِنْكارُهُ له، كقولِه: ﴿إِنَّا بُرَءَٰٓؤُاْ مِنكُمۡ وَمِمَّا تَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ كَفَرۡنَا بِكُمۡ﴾ [الممتحنة: ٤]».

---

(١) «مفردات القرآن» ص ٨٥٢.

[﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَلۡتَنظُرۡ نَفۡسٌ مَّا قَدَّمَتۡ لِغَدٖۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرُۢ بِمَا تَعۡمَلُونَ * وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ نَسُواْ ٱللَّهَ فَأَنسَىٰهُمۡ أَنفُسَهُمۡۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ﴾ ١٨-١٩]

كرَّرَ الأمرَ بالتّقْوىٰ تأكيدًا، أو اتَّقُوا اللهَ في أداءِ الواجِبات؛ **لأنهُ قُرِنَ بما هو عَملٌ**، واتّقوا اللهَ في تَركِ المعاصي؛ لأنهُ قُرِنَ بما يجري مَجْرىٰ الوعيد.

والغَدُ: يومُ القِيامة، سمّاه باليومِ الذي يَلي يومَك تقريبًا له، وعن الحسن: لم يزل يُقرِّبُه حتّىٰ جعلَه كالغَد. ونحوُه قولُه تعالىٰ: ﴿كَأَن لَّمۡ تَغۡنَ بِٱلۡأَمۡسِ﴾ [يونس: ٢٤] يريد: تَقريبَ الزَّمانِ الماضي. وقيل: عبَّرَ عن الآخِرةِ بالغَدِ كأنَّ الدُّنيا والآخِرةَ نهاران: يومٌ وغَدٌ.

فإنْ قُلتَ: ما معنىٰ تَنْكيرِ النَّفْسِ والغَد؟

قلتُ: **أمّا تَنكيرُ النَّفْسِ فاسْتِقلالٌ للأنْفُسِ النَّواظِر** فيما قدَّمْنَ للآخِرة، كأنهُ قال: فلتَنْظُرْ نَفسٌ واحِدةٌ في ذلك.

ويَعْضُد الوجه الأوّل مجْمُوع التَّمْثِيل الثَّاني من غير عاطِفٍ لِيكُونَ كالإبْدال من التَّمثيل الأوّل، ولا يَحْسُن الإبْدال إلا على اتِّحادِ مَوقع التَّمْثِيلين، فَليُتَدبَّر فإنَّه دَقيقٌ، ولعلّه لهذه الدَّقيقة ولا يُجاب أن يكون المُشبَّه به أعْرفَ وأبْيَن وأشْهَر من المُشبَّه، اخْتَار هذا الوَجْه على سَائر الوُجُوه التي ذَكَرها المُفَسِّرون.

قولُه: (**لأنَّه قُرن بما هُو عَملٌ**)، يعني: كرَّر ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ﴾ إمّا لمُجرَّد التَّأكِيد، أو كرَّر ليعلق به ثانياً غير الأوّل، فعلَّق به أوّلاً: ﴿مَّا قَدَّمَتۡ لِغَدٖ﴾ ما قدَّمتُ لِغَدٍ، وهو عِبارة عن أعمال الخير، وثانياً: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرُۢ بِمَا تَعۡمَلُونَ﴾، وهُو عِبارة عن التَّهديد والوعِيد.

قولُه: (**أمّا تَنْكِير النَّفْس فاستقلالٌ للأنْفُسِ النَّواظِر**)، أي: عدّهم قليلاً كقولِه تعالى: ﴿وَقَلِيلٞ مِّنۡ عِبَادِيَ ٱلشَّكُورُ﴾ [سبأ: ١٣]، **الانتصاف**: قَال في قولِه تعالى: ﴿عَلِمَتۡ نَفۡسٞ مَّآ أَحۡضَرَتۡ﴾ [التكوير: ١٤]: المُراد بالتَّنْكير التَّكْثِير، لأنَّ كُلَّ نَفْس حِينئذٍ، تَعْلم ما أحْضرت لِقولِه: ﴿يَوۡمَ

وأمّا تنكيرُ الغَد فلِتعظيمِه وإبهامِ أمرِه، كأنهُ قيل: لِغَدٍ لا يُعرَفُ كُنْهُه لعِظَمِه. وعن مالكِ ابنِ دينار: مكتوبٌ علىٰ بابِ الجَنَّة: وجَدْنا ما عَمِلْنا، ربِحْنا ما قَدَّمْنا، خَسِرنا ما خلَّفنا.

﴿نَسُوا اللَّهَ﴾ نَسُوا حقَّه، **فجعَلَهم ناسِينَ حقَّ أنفسِهم بالخِذلان**، حتّىٰ لم يَسعوا لها بما ينفعُهم عندَه. أو فأَراهُم يومَ القِيامةِ من الأهوالِ ما نَسُوا فيه أنفُسَهم، كقولِه تعالىٰ: ﴿لَا يَرْتَدُّ إِلَيْهِمْ طَرْفُهُمْ﴾ [إبراهيم: ٤٣].

تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُحْضَرًا﴾ [آل عمران: ٣٠] حتّى قِيل: إنَّه مِن عَكْس الكَلام الّذي يُقْصَدُ به الإفْرَاط، كَقولِه تعالى: ﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الحجر: ٢] وهي بمعنى «كم» فقدَّر هاهنا ما يطابق الواقع في قِلَّة النَّاظِر في المَعاد، فالفعل الذي أُسْنِد إلى ﴿نَفْسٌ﴾ ليس في وُقوع النَّظر بل في طَلَب النَّظَر فهو عام التَّعلُّق بكلِّ نَفْسٍ، قال صاحب «الانتصاف»: إن ما ذكره الزَّمخشري أمْكَنُ وأحْسَنُ[1].

وقلت: وأصْلُ الكلام: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ﴾ وانْظُروا مَا تُقدِّمُوا لأنْفُسِكم لِيومِ القِيامة، فَوُضِع مَوْضِع الضَّمير ﴿نَفْسٌ﴾ مَنْكُورةً تقليلاً لها وتقريعاً على قِلّةِ نَظرِها في العَاقبة، وأُقِيمَ مَقَام يوم القِيامة «غَدٍ» منكوراً، تَهْويلاً كأنَّه قِيل: فَلْتَنْظُر نَفْسٌ واحِدةٌ لذلك اليوم الهَوْل، ومِنهُ قولُه: ﴿أَلَيْسَ مِنكُمْ رَجُلٌ رَشِيدٌ﴾ [هود: ٧٨].

وقلت: ويُحتمل تَعْظِيمها أي: نفس ناظِرة إلى عَاقِبةِ أمْرِها، فَيَحْصُل التَّرقِّي مِن ذِكْر الإيْمان إلى التَّقوى، ثمَّ إلى النَّظَر والتَّفكُّر، ثُمَّ رَشَّحَ التَّقْرِيع بقَولِه: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ نَسُوا اللَّهَ﴾. وقال الوَاحِديُّ ومُحيي السُّنّة: لِيَنْظر أَحَدُكُم أَيْش الّذي قَدَّم لِنَفْسِه؟ أعَملاً صالحاً يُنْجِيه أمْ سَيِّئاً يُوبِقه[2].

قولُه: (**فَجَعَلَهم نَاسِين حَقَّ أنْفُسِهم بِالخِذْلان**)، **الانتصاف**: بل خلق فيهم النسيان[3].

---

(١) «الانتصاف» (٤: ٥٠٨) بحاشية «الكشاف».

(٢) انظر: «الوسيط» للوَاحِدي (٤: ٢٧٨)، و«معالم التنزيل» للبَغَوي (٥: ٦٦).

(٣) «الانتصاف» (٤: ٥٠٨) بحاشية «الكشاف».

[﴿لَا يَسْتَوِىٓ أَصْحَـٰبُ ٱلنَّارِ وَأَصْحَـٰبُ ٱلْجَنَّةِ ۚ أَصْحَـٰبُ ٱلْجَنَّةِ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ﴾ ٢٠]

هذا تنبيهٌ للنّاسِ وإيذانٌ لهم بأنّهم لِفَرطِ غفلتِهم، وقلّـةِ فِكرِهم في العاقِبةِ، وتهالُكِهم علىٰ إيثارِ العاجِلةِ واتباعِ الشّهواتِ، **كأنّهم لا يعرِفونَ الفرقَ** بينَ الجنّة والنّارِ، والبَونَ العَظيمَ بين أصحابِها، وأنّ الفوزَ معَ أصحابِ الجنّة؛ فمِن حقِّهم أن يُعلَّموا ذلك ويُنبَّهوا عليه، كما تقولُ لـمَن يعقُّ أباه: هو أبوك، تجعلُهُ بمنزلةِ من لا يَعْرفه، فتُنبِّهه بذلك علىٰ حقِّ الأُبوّةِ الذي يقتَضي البِرَّ والتَّعطُّف.

وقد استدلَّ أصحابُ الشافعيِّ رضيَ اللهُ عنه بهذه الآيةِ علىٰ أنَّ المسلمَ لا يُقتَل بالكافر، وأنّ الكفّارَ لا يملكونَ أموالَ المسلمين بالقَهر.

قولُه: (**هذا تَنْبيهٌ للنَّاسِ وإيْذانٌ**) إلى آخره: (**كأنَّهم لا يَعرِفُون الفَرْق**)، اعلَم أنَّ هذا التَّمْثِيل، أي: ﴿لَا يَسْتَوِىٓ﴾ كالتَّذْييل لقولِه: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَلْتَنظُرْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ لِغَدٍ﴾ إلى آخره، وذَلك أنَّه تَعالى لـمّا أمَر المُؤمِنين بالتَّقوى التي هي قُصارى كرامة الله، كما قال: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾ [الحجرات:١٣]، وبالنَّظَر والتَّيقُّظ للعَاقِبة، والأخْذ في العمل وما يَسُرُّه الغدَ إذا لَقِيتَه، ثُمَّ نَهاهُم أن يكونوا من الغَافلين الّذين نَسُوا الله وتركوا الحَذَر، فأهْمَلوا العَمَل لِلغَد، فَامْتـهَنَهم اللهُ بالخِذْلان فَأنْساهُم أنْفُسهم، حتّى رَأوا في العَاقِبة من الأهْوال ما نَسوا فيها أنْفُسَهم، ذَيَّل الكَلام بِقَولِه: ﴿لَا يَسْتَوِىٓ أَصْحَـٰبُ ٱلنَّارِ وَأَصْحَـٰبُ ٱلْجَنَّةِ﴾ مَزيدًا للتَّرغيب فِيما يُزلِفهُم إلى الله، ويُدْخِلُهم دارَ كَرامَتِه، ويَجْعَلُهم مِنْ أصْحَابِها، والتَّرْهيب عمّا يُبْعِدهم مِن الله، ويُدْخِلُهم دارَ الإهَانة ويَجْعَلهُم مِن أصْحَابِها، ومِن ثَمَّ دقَّ ولَطُف اسْتِدلال أصْحَابنا بهذِه الآية على أنَّ المُسْلم لا يُقْتَل بالكَافِر وحَسُن كلامَ القَاضِي حيث قال: لا يسْتَوي الّذين اسْتَكْملوا نُفوسَهم فاسْتأهَلُوا الجَنَّة، والّذين اسْتَمْهَنُوا نُفُوسَهم فاسْتَحَقُّوا النَّار[1].

---

(١) «أنوار التنزيل» (٥: ٣٢٣).

[﴿لَوْ أَنزَلْنَا هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ عَلَىٰ جَبَلٍ لَّرَأَيْتَهُۥ خَٰشِعًا مُّتَصَدِّعًا مِّنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ ۚ وَتِلْكَ ٱلْأَمْثَٰلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ ٢١]

هذا تمثيلٌ وتَخييلٌ، كما مرَّ في قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ﴾ [الأحزاب: ٧٢] وقد دلَّ عليه قولُه: ﴿وَتِلْكَ ٱلْأَمْثَٰلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ﴾ [العنكبوت: ٤٣]، والغرضُ توبيخُ الإنسانِ علىٰ قَسوةِ قَلبه، وقِلّةِ تخشُّعه عندَ تلاوةِ القُرآنِ وتَدبُّرِ قَوارِعِه وزَواجِره. وقرئَ: (مُصَّدِّعًا) علىٰ الإدغام، ﴿وَتِلْكَ ٱلْأَمْثَٰلُ﴾ إشارةٌ إلىٰ هذا المثَل وإلىٰ أمثالِه في مواضعَ من التَّنزيل.

[﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ۖ هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ * هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ ٱلْمُؤْمِنُ ٱلْمُهَيْمِنُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْجَبَّارُ ٱلْمُتَكَبِّرُ ۚ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ * هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ ۖ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ يُسَبِّحُ لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ ٢٢-٢٤]

قولُه: (كما مَرَّ في قَولِه تعالى: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ﴾) أي: في أَحَدِ وجْهيه، وهو: أنْ يُراد ما كُلِّفه الإنسانُ من عِظَمِه وثِقَل محْمَلِه، على أنَّه عُرِضَ على أعظمِ خَلْق الله من الأجرام وأقواه فأبىٰ حمله، وكذلك مثَّل حالة عظَمَة كلامِ الله المَجيد وجَلالةَ تَنزيله، وأنَّ شأنَ القُرآن كذا وكذا، بالحَالة المَفْرُوضَة للجبال، وهي حُصُول صَدْعِها من خَشْية الله عِند نُزوله.

قال الوَاحِدي: وبَيانُه: لو جُعِل في الجَبَل تمييز وأُنْزِل عليه القرآن لخشَع وتشقّق من خشية الله، والمعنى: أنّ الجبل مع قساوته وصلابته يتشقّق من خشية الله، حذراً من أن لا يؤدّي حقَّ الله في تعظيم القرآن، والكافر مُستخفٌّ بحقِّه، مُعرضٌ عما فيه من العِبَر كأَن لم يسمعها[1].

وقلت: هذا معنى قوله: ﴿وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَٰنُ ۖ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾ أي: خَاسِرٌ به.

---

(١) «الوسيط في تفسير القرآن» (٤: ٢٧٨).

﴿ٱلْغَيْبِ﴾ المَعْدُوم ﴿وَٱلشَّهَـٰدَةِ﴾: الموجُود المُدرَك كأنه يُشاهِده. وقيل: **ما غابَ عن العِبادِ** وما شاهَدُوه. وقيل: السِّرُّ والعَلانِية. وقيل: الدُّنيا والآخِرة.

﴿ٱلْقُدُّوسُ﴾ **بالضَّمِّ والفَتح**، وقد قُرِئَ بهما: البليغُ في النَّزاهةِ عمّا يُستقْبَح. ونظيرُه: السُّبّوح، وفي تسبيحِ الملائكةِ: سُبّوحٌ قُدّوسٌ ربُّ الملائكةِ والرُّوح. و﴿ٱلسَّلَـٰمُ﴾ بمَعنىٰ السَّلامةَ ....

قولُه: (**ما غَاب عن العِبَاد**)، يريد أنَّ الغَيْبَ والشَّهادَة يجُوز أنْ يُنْسبَا إلى الله تعالى وإلى العِباد، فعَلى الأوَّل يُحمل الغَيْب على المَعْدوم، ولمّا كان المَعْدوم عِندهم عِبارة عن الشيء الّذي يَصِحّ أن يُعْلَمَ ويُخبَرَ عنه، قال ذلك، وأما الموجُودُ ففيه ما يَصِحُّ أنْ يُشاهد وما لا يَصِح، فجُعِلت كلّها بمنْزلة المُشاهَد لله تعالى، مُبالَغَةً في قولِه: «كأنّه يُشاهِده»، والوَجْه هو الثّاني، لما يُخالِف الأوّلَ تفسِيرُهُ قولَه تعالى: ﴿قُلْ أَتُنَبِّـُٔونَ ٱللَّهَ﴾ [يونس:١٨] في سُورة يونس، وقوله: ﴿أَمْ تُنَبِّـُٔونَهُۥ بِمَا لَا يَعْلَمُ﴾ [الرعد: ٣٣] في سورة الرعد، اللهم إلا أنْ يُراد بأحَدِهما المَعْدُوم المُمْكِن، وبالآخَر المَعْدوم المُمْتنع، ويُؤيِّده تفسير صاحب «المفتاح»: ﴿بِمَا لَا يَعْلَمُ﴾: أي بما لا ثُبُوت له، ولا علمُ الله متعلق به، نفياً للمَلزوم، وهو المُنَبَّأ به بنفي لازمه، وهو وجُوب كونِه معْلُوماً للعالم الذَّات، لو كان له ثُبُوت بأيِّ اعْتِبار كان[١]. فحينئذ جاء التفصيل في قولهم: المعدوم شيء[٢].

قولُه: (﴿ٱلْقُدُّوسُ﴾ **بالضَّم والفَتْح**)، بالضَّمِّ: المَشْهُورة، والفَتْحُ: شاذٌّ[٣]، قال ابن جِنّي: فَعُّولٌ في الصِّفَة قَليلٌ، وذَكر سِيبَويه: السَّبُّوح والقَدُّوس[٤]، وإنّما بابُ الفَعُّول الاسم؛ كتَنُّور، وسَفُّود، وعَبُّود[٥].

(١) «مفتاح العلوم» للسكاكي ص٢٨٠.

(٢) من قوله: «قوله: ما غاب» إلى هنا ساقط من (ف)، وأثبته من (ح) و(ط).

(٣) قال العُكْبري في «إملاء ما منّ به الرحمن» (٢: ٢٦١): والجمهور على ضم القاف من ﴿ٱلْقُدُّوسُ﴾ وقُرئ بفتحها، وهما لغتان.

(٤) انظر: «الكتاب» لسيبويه (٤: ٢٧٥).

(٥) «المحتسب» (٢: ٣١٧-٣١٨).

ومنهُ: ﴿دَارِ ٱلسَّلَٰمِ﴾ و﴿سَلَٰمٌ عَلَيۡكُمۡ﴾ [الأنعام: ٥٤] وُصِفَ به مُبالغةً في وَصْفِ كونِه سليمًا من النَّقائِص، أو في إعطائِه السَّلامة، و﴿ٱلۡمُؤۡمِنُ﴾ واهِبُ الأَمن. وقُرِئَ بفتحِ الميم بمعنى المؤمَن به، على حَذفِ الجارّ، كما تقولُ في قومِ موسى من قولِه تعالى: ﴿وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ﴾ [الأعراف: ١٥٥]: المختارُون بلفظِ صفةِ السَّبعين. و﴿ٱلۡمُهَيۡمِنُ﴾: الرَّقيبُ على كُلِّ شَيءٍ، الحافظُ له، مُفَيعِل من الأمنِ؛ إلا أنّ همزتَه قُلِبت هاءً.

قولُه: (المؤْمَن بِهِ على حَذْف الجَارّ، كما تَقُول في قومِ مُوسى من قوله: ﴿وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ﴾ [الأعراف: ١٥٥]: المُخْتارون) أي: يقول في شأنِ قوم موسى مُستَنبِطاً من قوله تعالى: ﴿وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ﴾: السبعون المختارون، فجعله صفة لـ«السبعون» ثم يطلق الصفة ويريد الموصوف، كما يُطلق المؤمَنُ ويريد المؤمَنُ به، صفة لله تعالى. «المختارون»[1]، هو مَقُولُ القَوْل، أو نقولُ: إنّك تَصِف قَوم موسى بقولِك: المُخْتَارون، وأنْتَ تُريدُ المُخْتَار منهم، جَرْيًا على ظَاهِر قولِه: ﴿وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ﴾، قيل: إذا قلت: آمَنتُ بالله فإنَّه مُخرج منه الصِّفة مع إيجاز، فنقول: مُؤمَنٌ به كما في ضَرَب من المثال، فإنَّ معنى قولِه: ﴿وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ﴾ أي: من قَومِه، فلو كان حَرْف الجَرِّ مُصَرَّحاً به لَقُلتَ في صِفَةِ القَومِ: المختار منهم، وإذا لم يَكُن حَرف الجَرِّ مُصَرَّحاً به لقُلْتَ في صِفَة القَومِ: المختارون منهم.

قولُه: (مُفَيْعِل مِن الأمْن، إلا أنَّ هَمْزتَه قُلِبَت هاءً)، قال الزَّجّاج: زَعَم بعضُ أهْل اللغة أنَّ الهاءَ بَدَلٌ من الهمزة، وأنَّ أصْلَه: «المُؤيمن»، كما قالوا: إيّاك وهيّاك، والتَّفْسير يشهد لهذا القول، لأنَّه جاء أنَّه الأمِين وجاء أنَّه الشَّهيد، فتأويلُ الشَّهيد: الأمين في شَهَادَتِه[2].

قال حُجّة الإسْلام: الـمُهَيْمِن في حَقَّ الله: أنَّه القَائِم على خَلْقِه بِأعْمَـالِهم وأرْزاقِهم وآجَالِهم، وإنَّما قِيامُه عَلَيهم باطِّلاعِه واسْتيلائِه وحِفْظِه، وكُلُّ مُشْرِفٍ على كُنْه الأمْـر مُسْتولٍ

---

(١) من قوله: «أي قول» إلى هنا ساقط من (ح) و(ف) وأثبته من (ط).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٥: ١٥١).

و﴿ٱلْجَبَّارُ﴾ القاهرُ الذي جَبرَ خَلقَه علىٰ ما أراد، أي أَجْبرَه، و﴿ٱلْمُتَكَبِّرُ﴾ **البليغُ الكِبرياء** والعظَمة. وقيل: المُتكبِّرُ عن ظُلم عبادِه.

عليه، حافِظٍ له، فهو مُهَيمنٌ عليه، والإشْراف يرجِع إلى العِلم، والاسْتِيلاء على كَمال القُدْرة، والحفظ إلى الفِعْل، والجَامع بين هذه المَعَاني اسْمُه المُهَيْمِن، ولن يجتمع ذلك على الإطْلاقِ والكَمال إلا لله تعالى(١).

قولُه: (و﴿ٱلْمُتَكَبِّرُ﴾: **البَليغُ الكِبْرياء**)، قال الأزْهَريُّ: فإن قيل: التَّفَعل يجيء في باب الصِّفات لمن يَتكَلّف النَّعْت الّذي لا يَسْتَحِقه، كقوله: يَتعظَّم وليس بِعَظيمٍ، ويَتكَبَّر وليس بِكَبيرٍ، ويَتَسَخَّى وليس بِسَخِيٍّ، فكيف جَاز في صِفةِ الخَالق؟

والجواب: أنَّ الفِعل يجيءُ على غير مَعْنى التَّكَلُّف، من ذلك قَولُهم: فلان يَتظلَّم أيْ يَظْلِم، وفلان يَتَظلَّم أي يَشكُو ظُلامَتَهُ، ويسأل أن يُعان على ظَالِمه، فإذا جَاز أنْ يكون مُتَفَعِّل في موضع فاعِل، جاز أنْ يكون في مَوضِع فَعِيل فإنه أخوان. وقيل: إنَّ المُتكَبِّر من الكِبْرياء الّذي هو عَظَمة الله، لا الكِبْر الّذي يُذَمُّ به المَخْلوق، فاللهُ اسْتَحقَّ الكِبْرياء لأنَّه أكبرُ كبيرٍ وأعْظمُ عظيمٍ، ولا يستحقه المَخْلُوق؛ الّذي هو مُدبَّرٌ مَخْلُوق من نُطْفةٍ قَذِرةٍ ويَعُود بعد مَوْته جِيْفةً أقْذَر منها، فهو مُتَعَدٍّ طَوْرَه بادِّعائِه ما ليس له، والله عزَّ وجَلَّ كما وَصَفَ نَفْسَه، وفَوْق ما وَصَف، فَهُو مُتكَبِّر بِحقٍّ، وغَيْرُهُ مُدَّعٍ مَا لَيس له.

وقال حُجَّة الإسْلام: المتكبر هو: الّذي يَرى الكُلَّ حَقِيراً بالإضَافَة إلى ذَاتِه، ولا يَرى العَظَمة والكِبْرياء إلا لِنَفْسِه، فَيَنْظُر إلى غَيْرِه نَظَر المُلوكِ إلى العَبِيد، فإنْ كانت هذه الرُّؤية صَادِقَة كان التَّكَبُّر حقّاً، وكان صاحِبُها مُتَكَبِّراً حَقّاً، ولا يُتصوَّر ذلك على الإطْلاق إلا لله تَبارَكَ وتَعَالى(٢).

---

(١) «المقصد الأسنى» للغزالي ص٧٢.

(٢) المصدر السابق ص٧٥.

و﴿ٱلۡخَٰلِقُ﴾ المقدِّرُ لـما يوجِدُه. و﴿ٱلۡبَارِئُ﴾ المميِّزُ بعضَه من بعضٍ بالأشكالِ المُختَلفة. و﴿ٱلۡمُصَوِّرُ﴾ المُمثِّل. وعن حاطِبِ بنِ أبي بلْتَعةَ أنهُ قرَأَ: (البارئُ المصوَّرَ) بفتْحِ الواوِ ونَصْبِ الرّاء، أي: الذي يَبْرَأ المصوَّر، أي: يميز ما يصوِّرُه بتفاوتِ الهيئات.

وقرأ ابنُ مَسعود: (وما في الأرض).

عن أبي هريرةَ رضيَ اللهُ عنه: سألتُ حَبيبي ﷺ عن اسمِ الله الأعظمِ فقال: «**عليك بآخِرِ الحَشْرِ** فأكْثِر قراءتَه» فأعَدْتُ عليه فأعادَ عليَّ، فأعَدْتُ عليه فأعادَ عليّ.

عن رسولِ الله ﷺ: «مَن قرَأَ سورةَ الحشرِ غفَرَ اللهُ له ما تقدَّمَ من ذَنْبِه وما تأخَّر».

قولُه: (﴿ٱلۡخَٰلِقُ﴾ **المُقدِّرُ لـما يُوجِده**)، رُوي عن المُصنِّف: لـمّا كانت إحْدَاثات الله تعالى مُقَدَّرةً بمقَادير الحِكْمة عبَّر عن إحْداثِه بالخَلْق.

قولُه: (**عَلَيك بآخِرِ الحَشْر**)، عن أحمد بن حَنْبَل والتِّرْمِذيِّ (١) عن مَعْقِل بن يَسَار قال: قال رسولُ الله ﷺ: «مَنْ قال حِين يُصْبِح ثَلاثَ مَرَّاتٍ: أعُوذُ بالله السَّمِيعِ العَليم من الشَّيْطَان الرَّجِيم، وقَرَأ ثَلاثَ آياتٍ من آخِرِ سُورَةِ الحَشْر، وَكَّل اللهُ به سَبْعِين ألفَ مَلَكٍ يُصَلُّون عليه حَتّى يُمْسي، وإنْ ماتَ في ذلك اليومِ مَاتَ شَهِيداً، ومن قال حِينَ يُمْسي كانَ بِتلك المَنْزِلة».

تمَّت السُّورة.

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٥: ٢٦)، والترمذي في «الجامع» (٢٩٢٢) وقال: هذا حديثٌ غَريب لا نَعْرفه إلا من هذا الوجه. في إشارة إلى تضعيفه.

سورة المُمْتَحنة

مَدَنيّة، وهي ثلاثَ عشرةَ آية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

[﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوا۟ عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا۟ بِمَا جَآءَكُم مِّنَ ٱلْحَقِّ يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَن تُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ رَبِّكُمْ إِن كُنتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَٰدًا فِى سَبِيلِى وَٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِى تُسِرُّونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ وَأَنَا۠ أَعْلَمُ بِمَآ أَخْفَيْتُمْ وَمَآ أَعْلَنتُمْ وَمَن يَفْعَلْهُ مِنكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ * إِن يَثْقَفُوكُمْ يَكُونُوا۟ لَكُمْ أَعْدَآءً وَيَبْسُطُوٓا۟ إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ وَأَلْسِنَتَهُم بِٱلسُّوٓءِ وَوَدُّوا۟ لَوْ تَكْفُرُونَ﴾ ١-٢]

رُوِي أنّ مَولاةً لأبي عَمْرِو بنِ صيفيٍّ بنِ هاشِم يُقالُ لها سارةُ أتتْ رسولَ الله ﷺ بالمدينةِ وهو يتَجهّزُ للفتْح، فقال لها: «أمُسلمةً جئتِ؟» قالت: لا. قال: «أفَمُهاجرةً جئتِ؟» قالت: لا. قال: «فما جاءَ بكِ؟» قالت: كنتُم الأهلَ والمواليَ والعَشيرةَ، وقد ذهبَتْ الموالي، تَعني: قُتِلوا يَوم بَدر، فاحْتَجْتُ حاجةً شديدةً. فحثَّ عليها بَني عبدِ المُطَّلِبِ فكَسَوها وحَملوها وزوَّدُوها، فأتاها حاطبُ بنُ أبي بلْتعةَ وأعطاها عشَرةَ دنانيرَ وكساها بُردًا، واستَحْمَلَها كتابًا إلىٰ أهلِ مَكّةَ نسختُه: من حاطِبِ بنِ أبي بَلْتعةَ إلىٰ أهلِ مكّةَ، اعلمُوا أنّ رسولَ ﷺ يُريدُكم فخُذوا حِذْرَكُم، فخرجت سارةُ ونزَلَ جبريلُ بالخَبَر، فبعَثَ رسولُ الله ﷺ

سورة المُمْتَحنة

ثَلاثَ عَشْرةَ آية، مدنيَّة بخِلاف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

قولُه: (فَبعَثَ رسولُ الله ﷺ عَلِيّاً وعَمّارًا وعُمرَ وطَلْحَةَ والزُّبَير والمِقْداد وأبا مَرْثَد)،

عليًّا وعمّـارًا وعُمرَ وطَلحةَ والزُبيرَ والمقدادَ وأبا مَرْثدٍ رضوان الله عليهم وكانوا فُرسانًا وقال: انطلِقوا حتّىٰ تأتوا رَوْضَة خاخٍ، فإنّ بها ظعينةً معها كتابٌ من حاطِبٍ إلىٰ أهلِ مَكّةَ، فَخذوه منها وخَلّوها، فإنْ أبَتْ فاضرِبوا عنقَها، فأدْرَكوها فجَحدتْ وحَلَفت، فهمُّوا بالرُّجوعِ فقال عليٌّ رضيَ اللهُ عنه: والله ما كُذِبْنا ولا كُذِبَ رسولُ الله، وسلَّ سيفَه، وقال: أخرِجي الكتابَ أو تَضَعي رأسَكِ، فأخْرَجَته **من عِقاصِ شَعْرِها**.

ورُوِيَ أنّ رسولَ الله ﷺ أمّنَ جميعَ الناسِ يومَ الفتْحِ إلّا أربعةً: هي أحدُهم، فاستحضَرَ رسولُ الله حاطبًا وقال: «ما حملك عليه؟» فقالَ: يا رسولَ الله ما كفَرتُ منذُ أسلمت، ولا غَشَشْتُكَ **منذ نَصحتُك**، ولا أحْببتُهم منذُ فارقتُهم؛ ولكنّي كنتُ امرَأً مُلْصَقًا في قريش، ورُوِيَ: **غريراً فيهم**، أي: غَريبًا، ولم أكنْ من أنـفُسِها، وكُلُّ مَن معَك

والصَّحيحُ ما رَوى البُخَاريُّ ومُسلمٌ والتِّرْمِذيُّ وأبو دَاودُ عن عَليٍّ رضي الله عنه قال[1]: بَعثَني رسولُ الله ﷺ أنا والزُّبَيرُ والمِقْدادُ فقال: انْطَلقوا حتّى تَأْتُوا رَوضَة خَاخٍ، فإنَّ بِها ظَعِينة معَها كتابٌ فَخُذُوه منها، فانْطَلَقْنا تَـتَعَادى بِنا خَيْلُنا حتى إذا أتينا الرَّوْضَة... إلى آخره، فِيه اخْتِلافَاتٌ، **النهاية**: وأصْلُ الظَّعِيْنة: الرَّاحِلة التي يُرْحل ويُظْعَن عليها، أي: يُسَار، وقيل للمَرْأة: الظَّعِينة.

قولُه: (**مِن عِقاصِ شَعْرِها**)، **النهاية**: العَقِيْصَة: الشَّعْر المَعْقُوص، وهو نَحوٌ من المَضْفُور، وأصْل العَقْص: اللّـيُّ وإدْخَال أطْرَاف الشَّعْر في أُصُولِه.

قولُه: (**مُنذ نَصَحْتُك**)، **النهاية**: معنى نَصِيحة الرَّسول ﷺ: التَّصْديق بِنُبوَّتِه ورِسالَتِه، والانْقِياد لما أمَر به ونَهى عنه.

قولُه: (**غَرِيراً**)، بالغين المُعْجمة، أي: مُلْصَقاً، ويُروى بالعَيْن والرَّاء المُهْمَلتين، وهو الأصَحُّ.

---

(١) البُخَاريُّ (٢٨٤٥)، ومسلمٌ (٢٤٩٤)، والتِّرْمذيُّ في «الجامع» (٣٣٠٥)، وأبو داود في «السنن» (٢٦٥٠).

من المُهاجِرين لهم قراباتٌ بمكّةَ يَحمونَ أهالِيَهم وأموالَهم غيري، فخشيتُ علىٰ أهلي، فأردتُ أن أتَّخِذَ عندَهم يدًا، وقد علِمتُ أنّ اللهَ تعالىٰ يُنزِلُ عليهم بأسَه، وأنّ كتابي لا يُغني عنهم شيئًا فصَدَّقَه وقَبِلَ عُذْرَه، فقالَ عمرُ: دعني يا رسولَ الله أضرب عُنقَ هذا المنافِقِ؛ فقالَ: «وما يُدريكَ يا عمرُ، **لَعلَّ اللهَ قد اطَّلعَ** علىٰ أهلِ بَدْرٍ فقالَ لهم: اعمَلُوا ما شِئتُم فقد غَفَرتُ لكُم» ففاضَتْ عينا عُمرَ وقال: اللهُ ورسولُه أعلم، فنزلتْ.

عدّىٰ «اتّخذَ» إلىٰ مَفعُولَيه، وهما ﴿عَدُوِّى﴾، ﴿أَوْلِيَآءَ﴾. والعَدُوّ: فعول، من عَدا؛ كـ«عفُوّ» من «عفا»؛ ولكونِه علىٰ زِنةِ المصدَرِ أُوقِعَ علىٰ الجمعِ إيقاعَه علىٰ الواحِد.

فإن قلتَ: ﴿تُلْقُونَ﴾ بمَ يتعلّق؟

قلتُ: يجوزُ أن يتَعلَّقَ بـ ﴿لَا تَتَّخِذُوا﴾ حالًا من ضَميرِه؛ وبـ﴿أَوْلِيَآءَ﴾ صفةً له. ويجوزُ أن يكونَ **استئنافًا**.

فإن قلتَ: إذا جعلتَه صفةً لـ﴿أَوْلِيَآءَ﴾ وقد جَرىٰ علىٰ غيرِ من هُوَ له، فأينَ الضَّميرُ البارزُ وهُوَ قولك: تُلقونَ إليهِم أنتُم بالمودّة؟

الجَوْهَري: العَـرِير: الغَريب في الحديث[1]، وبالغين المُعْجمة: غير المُجَرِّب، والأول أصحُّ درايةً.

قولُه: (**لَعَلَّ الله قَدِ اطَّلَع**)، أي: عَلِم أحْوالَهم في ذلكَ الوَقْت ومقَاديرَ أعمالهم وما يحصُلُ لَهم من الثَّواب في ذَلِك اليوم، بِحَيث يكون غَافِراً معه جميع ذنوبهم التي ستوجد، لأنَّ ذلك قُطْب الأمر، والمُراد بقوله: «اعْمَلوا ما شِئتم»: الذُّنُوب غير المَنْصُوص عَلَيها.

قولُه: (**استئنافاً**)، كأنّه لّما قِيل: ﴿لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ﴾ قالوا: كَيْف نَتَّخِذُهم أولياء؟ فقيل: ﴿تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ﴾.

---

(١) في «الصحاح» للجوهري: «والعَرِير في الحديث: الغريب»، وتصرُّف المصنِّف أعطى معنى آخر.

قلتُ: ذلك إنّما اشترطُوه في الأسماءِ دونَ الأفعال، لو قيل: أولياءَ مُلقين إليهم بالمودّةِ علىٰ الوَصْف لـمَا كان بُدٌّ من الضَّميرِ البارِزِ؛ والإلقاءُ عبارةٌ عن إيصالِ المودّةِ والإفضاءِ بها إليهم، يُقالُ: **ألقىٰ إليهِ خَراشِيَّ صدرِه، وأفضىٰ إليهِ بشُقورِه.**

والباء في ﴿بِٱلْمَوَدَّةِ﴾ إمّا زائدةٌ مؤكِّدةٌ للتّعدّي مثلُها في: ﴿وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥] وإمّا ثابِتةٌ علىٰ أنّ مفعولَ ﴿تُلْقُونَ﴾ محذوف، معناه: تُلقونَ إليهِم أخبارَ رسولِ الله بسببِ المودّةِ التي بينكم وبينَهم.

وكذلك قولُه: ﴿تُسِرُّونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ﴾ أي: تُفضونَ إليهم بمَودَّتِـكُم سرًّا، **أو** ﴿تُسِرُّونَ إِلَيْهِم﴾ **أسرارَ رسولِ الله** بسببِ المودَّة.

فإنْ قلتَ: ﴿وَقَدْ كَفَرُوا۟﴾ حالٌ ممّاذا؟

قلتُ: إمّا من ﴿لَا تَتَّخِذُوا۟﴾ وإمّا من ﴿تُلْقُونَ﴾ أي: لا تتولّوهم، أو تُوادُّونَهم وهذه حالُهم. و﴿يُخْرِجُونَ﴾ استِئنافٌ كالتّفسيرِ لكُفرِهم وعُتوِّهم، أو حالٌ من ﴿كَفَرُوا۟﴾.

و﴿أَن تُؤْمِنُوا۟﴾ تعليلٌ لـ﴿يُخْرِجُونَ﴾، أي: يُخرِجُونكُم لإيمانِكُم، و﴿إِن كُنتُمْ خَرَجْتُمْ﴾

قولُه: (**ألْقَى إليه خَرَاشِيَّ صَدْرِه**)، **الأساس**: ومِن المَجَاز: هو يُلْقي من صَدْرِه خَرَاشِيَّ مُنْكَرة، وهو النّخَامة والبَلْغَم، وتقول: ألقى إليَّ فُلانٌ خَراشيَّ صَدْرِه؛ تريد ما أضْمَره من الأغمار والإحَن وأنْواع البَث.

قولُه: (**وأفضى إليه بِشُقُورِه**)، **الجوهري**: الشُّقُور: الحاجة، يقال: أقبلته بشُقُوري، كما يُقال: أفْضَيْتُ إليه بعُجْري وبُجْري.

قولُه: (**أو** ﴿تُسِرُّونَ إِلَيْهِم﴾ **أسْرَار رَسُولِ الله**)، هو كقوله: ﴿وَإِذْ أَسَرَّ ٱلنَّبِىُّ إِلَىٰ بَعْضِ أَزْوَٰجِهِۦ حَدِيثًا﴾ [التحريم: ٣]، وعلى الأوّل من باب التّـضْمين؛ ضَمَّن ﴿تُسِرُّونَ﴾ معنى: تُفضون، وعُدِّي تَعْديته.

متعلِّقٌ بـ﴿لَا تَتَّخِذُواْ﴾، بمعنىٰ: لا تتولّوا أعدائي إن كنتُم أوليائي. **وقولُ النحْويّين في مثلِه: هُوَ شرطٌ** جوابِه محذوفٌ لدَلالةِ ما قبلِه عليه.

و﴿تُسِرُّونَ﴾ استئنافٌ، ومَعناهُ: أيُّ طائلٍ لكم في إسرارِكُم، وقدْ علِمتُم أنّ الإخفاءَ والإعلانَ سِيّان في عِلمي لا تفاوُتَ بينَهُما، وأنا مُطْلِعٌ رَسولي علىٰ ما تُسِرّون.

﴿وَمَن يَفْعَلْهُ﴾ ومن يفعل هذا الإسرارَ فقدْ أخطأَ طريقَ الحقِّ والصوابِ. وقرأَ الجحدريُّ: (لِـما جاءَكم) أي: كفَروا لأجْلِ ما جاءَكم، بمعنىٰ: أنّ ما كانَ يجبُ أنْ يكونَ سببَ إيمانِهم جعَلوه سببًا لكُفرِهم.

﴿إِن يَثْقَفُوكُمْ﴾ **إنْ يَظفَروا بكُم** ويتَمكّنوا مِنكُم ﴿يَكُونُواْ لَكُمْ أَعْدَآءً﴾ ....

قولُه: (وقَوْلُ النَّحْويين في مِثْلِه: هو شَرْط)، إشَارةٌ إلى التَّفَاوت بين قَولِهم وقوله: «﴿إِن كُنتُمْ خَرَجْتُمْ﴾ مُتعَلِّق بـ ﴿لَا تَتَّخِذُواْ﴾» يعني جوابه محذوف غير منوي، وقد جعل تَتْميماً للكلام السَّابق ومُبالَغة فيه، كما قال: «لا تَتولوا أعدائي إنْ كُنْتم أوليائي»، ولو قيل: إنْ كُنْتُم أوْليائي لا تَتولَّوا أعْدائي لم يَكُن بِذَاك، لأنَّ الشَّرْط في الأوَّل كالتَّعْليل للنهي، وهو يَقْتضي حُصُول مَضْمونه قبل ذلك، وفي الثّاني لِمجرّد التَّعْليق، يَدُلُّ عليه قوله في قولِه تعالى: ﴿إِنَّا نَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لَنَا رَبُّنَا خَطَٰيَٰنَآ أَن كُنَّآ أَوَّلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء: ٥١]: «وهو من الشَّرْط الّذي يجيء به المُدِلُّ بأمْرِه، المُتحَقِّق لِصِحَّتِه، وهُم كانوا مُتحَقِّقين أنَّهم كانوا أوّل المؤمنين».

فإنْ قُلت: ما مَحلّه؟

قلتُ: هو حالٌ من فَاعِلِ: ﴿لَا تَتَّخِذُواْ﴾ أي: ﴿لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ﴾ والحالُ حال خُرُوجِكم في سبيلِ الله وابتغائكم مَرْضَاتَ الله، ألا تَرى إلى قولِه في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ﴾ إلىٰ قوله: ﴿أَن كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ﴾ [القلم: ١٠ - ١٤] على قراءة: (إن) بالكسر: «أي: لا تُطِع كُلّ حلّاف شَارِطاً يَسَاره، لأنّه إذا أطَاع كافراً لِغِنَاه، فكأنّه اشْتَرط في الطاعَة الغنىٰ»، كيف صرّح بالشَّرْط وأبرزه في مَعْرض الحَال والتَّعْليل.

قولُه: (﴿إِن يَثْقَفُوكُمْ﴾: إنْ يَظْفَروا بِكُم)، الراغب، الثَّقْفُ: الحِذْقُ في إدْراك الشيء وفِعْله،

خالِصي العَداوةِ، ولا يكونوا لكُم أولياءَ، كما أنتُم ﴿وَيَبْسُطُوٓا۟ إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ وَأَلْسِنَتَهُم بِٱلسُّوٓءِ﴾ بالقِتالِ والشَّتْم، وتمنّوا لو ترتَدُّونَ عن دِينِكم، فإذَنْ موادَّةُ أمثالِهم ومُناصَحتُهم خطأٌ عَظيمٌ مِنكُم ومُغالَطةٌ لأنفُسِكُم، ونحوُه قولُه تعالىٰ: ﴿لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا﴾ [آل عمران: ١١٨].

فإنْ قلتَ: كيفَ أورَدَ جوابَ الشّرطِ مُضارِعًا مثلَه ثُمّ قالَ: ﴿وَوَدُّوا۟﴾ بلَفظِ الماضي؟

قلتُ: **الماضي وإنْ كانَ يَجري في بابِ الشَّرطِ مَجرىٰ المُضارعِ في عِلمِ الإعراب،** فإنَّ فيه نكتةً، **كأنهُ قيل: وَودّوا قَبلَ كُلِّ شيءٍ كُفرَكم وارتدادَكم،** يعني: أنّهم يُريدونَ أن يُلحِقوا بكم مَضارَّ الدُّنيا والدّين جميعًا: مِن قَتلِ الأنفُس، وتَمزيقِ الأعْراضِ، ....

ومنه قيل: رجلٌ ثقفٌ لَقِف، أي: حَاذق في إدْراك الشيء وفِعله، ومنه اسْتُعير المُثاقَفَة، ورُمْحٌ مُثقَّفٌ: مُقوَّمٌ، يقال: ثَقِفْتُ كذا: إذا أدْرَكْتَه بِبَصرك لِحذْق في النَّظَر، ثُمَّ قال: قد يُتَجَوَّز فيُسْتَعمل في الإدْراك، وإنْ لم يكن معه ثَقَافة، قال تعالى: ﴿وَٱقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ﴾ [البقرة: ١٩١][(١)].

قولُه: (﴿لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا﴾)، يُقال: ألَا في الأمْر يأْلُو، إذَا قَصَّر فيه، ثم اسْتُعمِل مُعدّىً إلى مَفْعُولين في قولِهم: لا آلُوكَ نُصْحاً، ولا آلُوكَ جُهْداً على التَّضْمِين، أي: لا أمْنَعك نُصْحاً ولا أُنْقِصُكَه، فالمعنى: لو خَرجُوا فِيكم ما زَادُوكم شيئاً إلا فَسَاداً وشراً، وهذا يُقوِّي تَقرير الجَزاء المُقَدَّر على ما سَيَأتي في قولِه: ﴿وَوَدُّوا۟﴾.

قولُه: (**الماضِي وإنْ كان يَجْري في بابِ الشَّرطِ مَجْرى المُضارع**)، أي: لا فَرْق بين قَولِك: إن تُكْرِمْني أكْرِمك، وبين قولك: إنْ أكْرَمْتَني أكْرَمْتُك.

قولُه: (**كأنَّه قِيل: وودوا قَبْل كُلِّ شيءٍ كُفْرَكُم وارْتِدَادَكم**)، **الراغب:** الوُد: محبَّة الشَّيء مع تَمَنِّيه، ولـمّا كان لهما استُعمل في كُلِّ واحدٍ منهما، فقيل: وددتُ فلاناً: إذا أحببتَه، وودِدت الشيء: إذا تمنيته[(٢)].

---

(١) «مفردات القرآن» ص ١٧٣.

(٢) المصدر السابق ص ٨٦٠.

....

قال صَاحِب «التّلخِيص في المعاني والبيان»[١]: في كلامِ صاحِب «الكشاف» نظرٌ دقيقٌ، ولكن في جَعْلِ «ودُّوا» عَطفاً على جَوابِ الشَّرْط نَظَرٌ، لأنَّ وِدادَتهُم أنْ يَرْتدُّوا كُفَّاراً حاصِلة، وإن لم يَظْفَروا بهم، فلا يكون في تقييدها بالشَّرْط فَائِدةٌ، فالأولى أنْ يُجعَل قوله تعالى: ﴿وَوَدُّواْ لَوْ تَكْفُرُونَ﴾ عَطْفاً على الجُملةِ الشَّرْطِيَّـة كقوله تعالىٰ: ﴿وَإِن يُقَٰتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ ٱلْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ﴾ [آل عمران: ١١١][٢].

قال المصنف: «عَدَل بقولِه: ﴿ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ﴾ [آل عمران: ١١١] عن حُكم الجَزاء إلى حُكْم الإخبار ابتداءً كأنَّه قيل: ثمَّ أخْبرَكم بأنَّهم لا يُنْصرون»[٣].

وأُجِيب عنه بأنَّ الّذي ظَنَنتَهُ جزاءً وهو قولُه تعالى: ﴿يَكُونُواْ لَكُمْ أَعْدَآءً﴾، أيضاً لا يصلح لذلك، لأنَّ كَونَهم أعْداءً حاصلٌ، سواءٌ ظَفِروا أو لم يَظْفروا، لقولِه تعالىٰ: ﴿لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ﴾ لكنَّ المُراد: إنْ يَظْفروا بِكُم يَسْتَوفُوا مِنكم مُتمنَّاهم الّذي هو مُقتضى أن يكونوا خَالِصي العَداوة من بَسْط الأيْدي والألْسُن، والرَّدِّ إلى الكُفر، فعطف «يَبْسطوا» و«ودُّوا» على قولِه: ﴿يَكُونُواْ﴾، على طَرِيقةِ: أعْجَبني زيد وكرمه[٤]، فيكون كُلٌّ من بَسْط الأيْدي والألْسُن والرَّد إلى الكُفر[٥] مُتَمنَّاهُم لا الارْتِدادِ فقط، لكن لمّا كان ردُّهم كُفَّاراً كان أشدّ مُتَمنَّاهم وأهمَّ شيءٍ عِنْدهُم، لانْحِسَام مادّة العَداوة به، صَرَّح بتَمنِّيهم إيّاه، وعَدل إلى لَفْظ الماضي؛ لبيان الأوْلَويَّة والأوّليَّة.

---

(١) يقصد تلخيص «مفتاح» السَّكاكي للقزويني، وهو المعروف باسم «الإيضاح في علوم البلاغة».

(٢) «الإيضاح في علوم البلاغة» للقزويني ص٨٣.

(٣) «الكشاف» (٤: ٢١٧).

(٤) أي: أعجبني كرم زيد، فيكون ذكر «زيد» توطئـة لذكر كرمه، وكذلك الحال هنا، فذكر العداوة وهو أمرٌ حاصل جاء توطئة لما يليه من بسط الأيدي والألسن والرد إلى الكفر وهو المقصود، وذكر العداوة الحاصلة توطئة فحسب، والله أعلم.

(٥) من قوله: «فعطف يبسطوا» إلى هنا ساقط من (ح).

ورَدِّكُم كُفّارًا؛ ورَدُّكُم كُفّارًا أسبقُ المَضارِّ عندَهم وأوّلُها؛ لعِلمِهم أنّ الدِّينَ أعزُّ عليكُم من أرواحِكُم، لأنّكم بذّالونَ لها دونَه، والعَدوُّ أهمُّ شيءٍ عندَه أن يقصدَ أعزَّ شيءٍ عندَ صاحبِه.

[﴿لَن تَنفَعَكُمْ أَرْحَامُكُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَفْصِلُ بَيْنَكُمْ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ ٣]

﴿لَن تَنفَعَكُمْ أَرْحَامُكُمْ﴾ أي قَراباتُكم ﴿وَلَآ أَوْلَٰدُكُمْ﴾ الذّينَ تُوالونَ الكُفّارَ مِن أجْلِهم **وتتقرّبونَ إليهِم مُحاماةً علَيهِم**، ثم قال: ﴿يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَفْصِلُ بَيْنَكُمْ﴾ وبَينَ أقارِبِكم وأولادِكم ﴿يَوْمَ يَفِرُّ ٱلْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ﴾ الآية [عبس: ٣٤]، فما لكم تَرفُضونَ حقَّ الله مُراعاةً لحقِّ مَن يَفرُّ مِنكُم غدًا؟ **خطَّأ رأيَهم** في مُوالاةِ الكُفّارِ بما يَرجِعُ إلى حالِ ....

وتحريره: أنَّه تعالى لمّا نهى المُسلمين عن اتِّخاذِ من يُعادِيهم أولياءَ بقولِه: ﴿لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ﴾ وأراد أنْ يُخبِر عن مَطْويِّ سَرائِرِهم مِنْ تَمنِّيهم للمُسلمين مَضارَّ الدُّنيا والدِّين، وانْتِهازِهم الفُرصةَ لِتحقيق مُتَمنّاهُم قال: ﴿إِن يَثْقَفُوكُمْ يَكُونُواْ لَكُمْ أَعْدَآءً﴾ كما قرَّرناه، فظَهر أنَّ الجزاء مُقدَّر وهذا دالٌّ عليه، وهو من إطْلاق السَّبب على المُسبَّب، وفي كلامِه إشْعارٌ بذلك، وهو قوله: «خَالِصِي العَداوة ولا يكُونوا لكم أولياء»، وعن بعضهم الواو للحال لا للعطف(١).

قولُه: (**وتَتَقرَّبُون إلَيْهِم مُحاماةً عَلَيْهِم**)، تَعْريضٌ بِحاطِب، وقوله: «وكُلُّ من مَعك من المُهاجِرين لَهم قَرابَاتٌ بمكّة يَحْمُون أهَالِيَهم وأموالهم غَيْري، فَخَشِيتُ على أهْلي، فأرَدْت أنْ أتّخِذ عِنْدَهم يَداً»، وإليه أشار بقوله: «خَطَّأ رأيَهم في مُوالاةِ الكُفَّار».

قولُه: (**خَطَّأ رَأيَهم**) إلى قولِه: (**أولاً**) و(**ثانياً**)، إشَارة إلى أنَّ قولَه: ﴿لَن تَنفَعَكُمْ أَرْحَامُكُمْ﴾ الآية، متصل بِمَجْمُوعِ الشَّرْط والجَزاء، وكِلاهُما كالتَّعْليل لِقوْله: ﴿لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ﴾ يَعْني مُوالاة الكُفَّار(٢) خَطأ، سَواء نَظَرتُم إلى حَالِكم وحَالِهم أوْ نَظَرتُم إلى حَالِ أقْرِبائِكم

(١) وقد انتصر ابن عاشور في «التحرير والتنوير» (٢٨: ١٤٠) لهذا الرأي ودافع عنه، واستشهد له.

(٢) من قوله: «قوله خطأ» إلى هنا ساقط من (ح).

مَن والَوه **أوّلًا**، **ثُمّ بما يَرجعُ** إلىٰ حالِ مَن اقتَضىٰ تلك المُوالاةَ **ثانيًا**؛ ليُريَهم أنّ ما أقدَموا عليه مِن أيِّ جِهـةٍ نظرتَ فيه وجدْتَه باطلًا.

قُرِئَ: (يُفصَل) و(يُفصَّل)، علىٰ البناءِ للمفعول. و﴿يَفصِلُ﴾ و(يُفصِّل)، علىٰ البناء للفاعلِ، وهُو اللهُ عزَّ وجلّ، و(نَفصِلُ) و(نُفصِّلُ) بالنّون.

[﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِيٓ إِبْرَٰهِيمَ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ إِذْ قَالُوا۟ لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءَٰٓؤُا۟ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةُ وَٱلْبَغْضَآءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَحْدَهُۥٓ إِلَّا قَوْلَ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ وَمَآ أَمْلِكُ لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن شَىْءٍ ۖ رَّبَّنَا عَلَيْكَ تَوَكَّلْنَا وَإِلَيْكَ أَنَبْنَا وَإِلَيْكَ ٱلْمَصِيرُ ۞ رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَٱغْفِرْ لَنَا رَبَّنَآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ ٤-٥]

وأوْلادِكم التي اقْتَضت تِلك الموالاة، فهو من باب التَّقْسيم الحاضِر، وإليه أشار بقوله: «إنَّ مَا أقْدَموا عليه من أيِّ جِهةٍ نَظَرت فيه وجَدْتَه باطِلاً».

قولُه: (بما يَرجعُ)، الباء تَتَعلّق بـ«خطّأ»، أي: أنَّ الله سُبْحانه وتَعالى قال أولًا: ﴿لَا تَتَّخِذُوا۟ عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ﴾ وبيّن أنَّ مَرْجع مُوالاتِهم أنَّهم إنْ ظَفَروا بِكم وتمكنوا مِنكُم، يَكُونوا لكم أعْداءً خالِصِي العَداوة... إلخ، ثُمَّ أتْبَعه قولَه: ﴿لَن تَنفَعَكُمْ أَرْحَامُكُمْ﴾، وبيّن أنَّ مَرْجِعَ حَال قراباتِهم وأولادِهُم الّذين يُوالُون الكُفّارَ من أجْلِهم أنَّهم لا يَنْفَعُونهم يومَ القِيامَة ويَفِرُّون منهم(١).

قولُه: (قُرِئ:« يُفصَل» و«يُفصَّل»)، قَرأ عاصِم: ﴿يَفْصِلُ بَيْنَكُمْ﴾بفَتح الياء وإسْكَان الفَاء وكَسْر الصَّاد مُخَفَّفة، وابن عَامِر: بِضمِّ الياء وفَتْح الفاء والصَّاد مُشَدَّدة، وحَمزة والكِسَائي: كذلك، إلا أنَّهما كسرا الصَّاد، والباقُون: بِضمِّ الياء وإسْكان الفاء وفَتح الصَّاد مُخَفَّفة(٢)، والقِراءَتان اللتان بالنون شاذّتان(٣)، ذكرهما الزَّجّاجُ(٤).

---

(١) من قوله: (قوله بما يرجع) إلى هنا ساقط من (ف).

(٢) انظر: «التيسير في القراءات السبع» للداني ص ١٣٤.

(٣) انظر: «مختصر في شواذ القرآن» لابن خالويه ص١٥٦.

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (٥: ١٥٦).

قُرِئ: ﴿أُسْوَةٌ﴾ و(إِسْوةٌ) وهو اسمُ المؤتَسىٰ به، أي: كان فيهم مذهبٌ حسَنٌ مَرضِيٌّ بأنْ يُؤتَسىٰ به ويُتَّبَعَ أثرُه، وهُو قولُهم لكُفّارِ قومِهم ما قالوا، حيثُ كاشَفُوهم بالعَداوةِ وقَشَروا لهم العصا، وأظهروا البَغْضاءَ والمَقت، ....

قال أبو علي: يذْهب أبو الحسن في هذا النَّحو إلى أنَّ الظَّرف أُقيم مَقام الفَاعل، وتُرِك على الفَتْح الّذي كان يجْرِي عليه في الكلام منْصُوباً، وكذلك يجيء على قياس قوله: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: ٩٤]، قال أبو علي: هو على قولِه مَفْتوحٌ، والمَوضِعُ مَوْضِعُ رَفْعٍ(١).

قولُه: (قُرِئ: ﴿أُسْوَةٌ﴾ و«إِسْوَة»)، بِضمِّ الهمزة: عَاصِم، والبَاقون: بِكَسْرِها(٢).

قولُه: (وهو اسْم المُؤتَسى به)، رُوي عن المُصنِّف أنَّه قال: القُدْوة والأسْوة لِكلِّ واحدٍ منهما مَعْنيان؛ أحدهما: الاقْتِداء والائْتِساء وهو الأصْل، والثاني: المُقتدَى به والمُؤتَسى به، والآيةُ تَحْتمِل الأمْرين.

قولُه: (أيْ: كان فِيهم مَذْهَبٌ حَسَنٌ مَرْضِيٌّ)، أيْ: كان في إبراهيم ومَن مَعَه مَذْهبٌ حَسنٌ، قال المُصنِّف: هو كقوله:

وفي الرحمن للضعفاء كافٍ(٣)

وفي البيضة عشرةُ أَمْناءٍ حديدٌ.

قلت: هو من بابِ التَّجْريد، كقولِه تعالى: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١] جَرَّد من إبراهيم عليه السَّلام ومن مَعَه من يُؤْتَسى به، وهم المُؤتَسى به.

قولُه: (وقَشَروا لَهم العَصَا)، قال المَيْداني: يُضْرب في خُلُوصِ الودّ، أي: أظْهَرتُ لَه ما كانَ في نَفْسي، ويُقال: اقْشرْ له العَصا، أي: كاشفْه وأظْهِرْ له العَداوة(٤).

---

(١) انظر: «الحجة للقراء السبعة» لأبي علي الفارسي (٣: ٣٦٠-٣٦١)، وأبو الحسن الذي حكى مذهبه هو الأخفش، انظر نسبة هذا القول له في «الدر المصون» للسمين (٨: ٤١).

(٢) انظر: «التيسير في القراءات السبع»، ص١١٧ سورة الأحزاب، وفي ص١٣٤ إشارة.

(٣) «الكشاف» (٤: ٢٢٨).

(٤) «مجمع الأمثال» (٢: ١٠٢).

وصَرّحوا بأنّ سبَبَ عداوتِهم وبَغضائِهم ليس إلّا كُفرَهم بالله؛ وما دامَ هذا السببُ قائمًا كانت العداوةُ قائمةً، حتّىٰ إنْ أزالوه وآمَنوا بالله وحدَه انقلبَتْ العداوةُ مُوالاةً، والبغضاءُ محبةً، والمَقتُ مِقةً، فأفصَحوا عن محضِ الإخلاص.

ومعنىٰ ﴿كَفَرْنَا بِكُمْ﴾ وبما تَعبدونَ من دونِ الله: **أنا لا نعتدّ بشأنِكُم ولا بشأنِ آلهتِكم،** وما أنتُم عندَنا علىٰ شيءٍ.

فإنْ قلتَ: مِمّ استُثنِيَ قولُه: ﴿إِلَّا قَوْلَ إِبْرَٰهِيمَ﴾؟

قولُه: (**وصَرَّحوا بأنَّ سَبَب عَداوتِهم وبَغْضائِهم لَيس إلا كُفْرَهم بالله**)، وهو نَظِيرُ ما سَبَق من قولِنا: «لـمّا كان ردُّهُم كُفَّاراً أَشَدَّ مُتَمنَّاهم، وأهمَّ شيءٍ عِندَهم لانْحِسام مادّة العَداوة به»، وفيه[1] إيماءٌ إلى قِصَّة الخليل، والتَّحْريض على الائتساء به وإنَّما جِيء بِها بياناً للمُكافأة وانْتِهازاً للفُرصَة قبل فُرْصة الكُفَّار، يعني: إذا كان عَداوَتهم والضرب والقتل والشَّتْم لأجْل أنَّكم تَركْتُم دِينَهم وآمَنْتُم بالله، وأنَّهم إنَّما يُعادُونكم لأجْلِ ذلك، وهُم مُتَرصِّدُون إظْهارَ كلّ ذلك، وأهَمّ من ذلك ردّكُم كُفَّاراً لانْحِسَام مَادَّة العَداوة به، فاسْتَبِقوا أنتُم واقْتَدوا بِخليل الله، فكَاشِفُوهم بالعَدَاوة وأظْهِروا البَغْضَاء والمَقْت، وصَرِّحُوا بأنَّ سَبَب عَداوَتنا أيضاً ليس إلا كُفرَكُم بالله، وما دامَ هذا السَّبب قائماً كانت العَداوة قائِمة، حتّى إن أَزَلْتُموه انقَلَبت العَداوةُ مُوالاةً.

قولُه: (**مِقَةً**)، **الجوهري**، المِقَة: المَحبَّة، والهاء عِوضٌ من الواو، وقد وَمِقَه يَمِقُه بالكسر فيهما، أي: أحبَّه، فَهُو وَامِق.

قولُه: (**إنّا لا نَعتَدُّ بِشَأنِكم**)، يُريد أنَّه تعالى أوْقَع كُفْرنا على الكُفَّار وعلى مَعْبُوديهم، والثّاني ظاهِرٌ، نحوه قوله: ﴿فَمَن يَكْفُرْ بِالطَّٰغُوتِ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، والأوّل مجاز فينبغي أنْ يُعبَّر بالكفر

---

(١) من قوله: «من قولنا» إلى هنا سقط من نسخة (ف) وأثبته من (ح)، وفي (ط) جاء هذا الكلام في نهايته التَّعقيب، ومكانه هنا في الأوّل، والله أعلم.

قلتُ: مِن قولِه: ﴿أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾، لأنهُ أرادَ بالأُسْوةِ الحسَنة قولَهم الذي حقَّ عليهِم أن يأتَسُوا به ويَتَّخِذوه سُنَّةً يستَنُّون بها.

فإنْ قُلتَ: فإنْ كانَ قولُه ﴿لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ﴾ مُستثنىً من القولِ الذي هُو أسْوةٌ حسنةٌ، فما بالُ قولِه: ﴿وَمَآ أَمْلِكُ لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن شَيْءٍ﴾ وهُوَ غيرُ حَقيقٍ بالاستِثْناء؟! ألا ترىٰ إلىٰ قولِه: ﴿قُلْ فَمَن يَمْلِكُ مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا﴾ [المائدة: ١٧]؟

عن مَعْنى يَجْمع المَعْنيين، ولا يَلْزم إرَادَة الحَقِيقة والمَجَاز معاً من لفظ واحِدٍ، وذلك هو الاعْتِداد؛ لاسْتِلزَام الكُفْر بالشَّيء عَدمَ الاعْتِدَاد به.

قولُه: (مِن قولِه:﴿أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾، لأنَّـه أراد بِالأُسْوةِ الحَسَنةِ قَولَهم)، والظَّاهِر أنَّه اسْتِـثناءٌ مُنْـقَطعٌ من «قَوم»، لاختِـلاف القَولين، قال في قولِه: ﴿قَالُوٓاْ إِنَّآ أُرْسِلْنَآ إِلَىٰ قَوْمٍ مُّجْرِمِينَ * إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ﴾ [الحجر: ٥٨-٥٩]: «اسْتِثناءٌ مُنقَطِعٌ من ﴿قَوْمٍ﴾؛ لأنَّ القَومَ مَوصُوفون بالإجْرام، فاخْتلَف لذلك الجِنْسان»(١).

قال أبو البَقاء: ﴿إِلَّا قَوْلَ﴾، هو اسْتِثناءٌ مِن غَير الجِنْس، أيْ: لا تأتسوا به في استغفار الكفار(٢). قال صاحب «التيسير»: الاستثناء مُنْقَطِعٌ، وتقديره: لكن ﴿قَوْلَ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ﴾ الآية، كان لمَوْعِدةٍ وعدهَا إيّاه، فظنَّ أنَّه قد أنجزها، فلمّا تبيَّن إصْرارَه تبرَّأ منه، ولا يَحلُّ لكم ذلكَ مع عِلمِكم، وتحقيقُ القول فيه سبق في سورة مريم.

وقال مُحيي السُّنَّة: لَكُم أُسْوةٌ حَسَنةٌ في إبْراهيم وأُمُورِه، إلا في اسْتِغْفارِه لأبيه المشرك(٣)، فَعَلى هذا الاسْتِثناءُ مُتَّصلٌ.

قولُه: (وهو غَيرُ حَقيقٍ بِالاسْتِثناء)، لأنَّ الاقْتِـداءَ في هذا القولِ حَسَـنٌ، ألا تَرى إلى

---

(١) «الكشاف» (٩: ٤٤).

(٢) «إملاء ما مَنَّ به الرحمٰن» (٢: ٢٦٠).

(٣) «معالم التنزيل» (٥: ٧٠).

قلتُ: **أرادَ استثْناءَ جُملةِ قولِه لأبيه، والقَصدُ: إلىٰ مَوعِدِ الاستغفارِ** له، وما بعدَه مَبنيٌّ علَيه وتابعٌ له، كأنهُ قال: أنا أستَغفِرُ لكَ وما في طاقَتي إلّا الاستغفارُ.

فإنْ قلتَ: بمَ اتّصلَ قولُه: ﴿رَّبَّنَا عَلَيْكَ تَوَكَّلْنَا﴾؟

قلتُ: **بما قبلَ الاستِثْناء**، وهُو من جُملةِ الأُسوةِ الحَسنة.

ويَجوزُ أن يكونَ المعنىٰ: قُولوا: ربَّنا، أمرًا منَ الله تعالىٰ للمُؤمنينَ بأنْ يَقولوه، وتَعليمًا منهُ لهم، تَتميمًا لِما وصّاهم به مِن قَطعِ العَلائقِ بينَهم وبينَ الكُفّار، والائْـتِساءَ بإبراهيمَ وقومِه في البَراءةِ منهم، وتَنبيهًا علىٰ الإنابةِ إلىٰ الله والاستعاذةِ به من فِتنةِ أهلِ الكُفرِ، والاستغفارِ ممّا فَرطَ مِنهُم. ....

قوله تعالى: ﴿قُلْ فَمَن يَمْلِكُ لَكُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا إِنْ أَرَادَ بِكُمْ ضَرًّا أَوْ أَرَادَ بِكُمْ نَفْعًۢا﴾ [الفتح: ١١].

قولُه: (**أراد اسْتِثناءَ جُملةِ قولِه لأبيه، والقَصْد: إلى مَوْعِدِ الاسْتِغْفار**)، يعني: أنَّ الاسْتِثناء مجموعُ الكلام، لكنَّ بعضَه مَقْصودٌ بالذَّات، والبَعْض الآخَر تابعٌ له، فيكون: ﴿وَمَآ أَمْلِكُ لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن شَىْءٍ﴾ حالاً وتتميماً لقولِه: ﴿لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ﴾ وما عليه من بذل الوُسْع في الاستغفار، ومن ثَمَّ جِيء بها قَسَمِيَّة.

قولُه: (**بما قَبْل الاسْتِثْناء**)، وذَلك أنَّهم لمّا خاطَبوا القومَ بقولهم: ﴿وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةُ وَٱلْبَغْضَآءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَحْدَهُۥٓ﴾ ونَبَّهوهم على إظْهار العَداوة، وقَشَروا لهم العصا لأجل الدِّين التَجؤوا إلى الله تعالى من كَيْدِهم ومَكْرِهم، وأَنابوا إليه واسْتَعاذوا من فِتْنَتهم، وحين بُولِغ في التَّوصية بالتَّأسّي بهم ذكر خَصْلةً واحدةً يجب الاجْتِناب عنها، فأوْرَد في خِلال الكلام اهْتِماماً، وبهذا ظهر وجْه قولِ مُحيي السُّنَّة رَحِمَه الله: لكُم أُسْوةٌ حَسَنَةٌ في إبراهيم وأُمُورِه إلا في اسْتِغْفاره لأبيه، وهذا الاستثناء على حدِّ قول السَّيد الحِمْيري[1]:

---

(١) انظر: «ديوانه» ص٦٥، وهو شاعرٌ رافضيٌّ.

وقُرِئ: ﴿بُرَءَٰٓؤُاْ﴾ كـ(شُرَكاء)، و(بِراءٌ) كـ(ظِرافٍ)، و(بُراء) على إبدالِ الضَّمِّ من الكَسْرِ، كرُخال ورُباب. و(بَراءٌ) على الوصفِ بالمصدر، والبَراءُ والبَراءةُ كالظَّماءِ والظَّماءة.

[﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِيهِمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْـَٔاخِرَ ۚ وَمَن يَتَوَلَّ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْغَنِىُّ ٱلْحَمِيدُ﴾ ٦]

لَـو خُـيِّرَ المَنْـبرُ فُرْسَـانَهُ ... مَا اخْتَار إلا مِنْكُمُ فَارِسا

قال صاحب «المفتاح»: هذا التَّقْديم والتَّأخِير لمّا اسْتلزَم قَصْرَ الصِّفَة قَبْل تَمامِها على المَوصُوف، قلَّ دَوْرُه في الاسْتِعمال(١).

وعلى أنْ يكون: ﴿رَّبَّنَا﴾ أمراً للمؤمنين، يكون مُتَّصِلاً بِمُفْتَتحِ السُّورة، وذلك أنَّه تعالى لمّا حَذَّر المُؤمنين مِن مُوالاةِ أعْدائِه وأعْدائِهم، ونَسب من يفعل مِثل فِعْلِهم إلى الضَّلالةِ، وخَطَّأ رأيَهم بِمُوالاتِهم من جميع الجِهات، وهدَّدَهم بقوله: ﴿وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ وأراد أنْ يُرْشِدهم إلى تَحرّي الصَّواب، والتَّهدِّي إلى الطَّريق القَويم قال أولاً: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِىٓ إِبْرَٰهِيمَ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ إِذْ قَالُوا۟ لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءَٰٓؤُا۟ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةُ وَٱلْبَغْضَآءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَحْدَهُۥٓ إِلَّا قَوْلَ إِبْرَٰهِيمَ﴾ أي: كافِحوا الكُفّار مُكافَحة خليل الله والّذين معه حيث كَاشَفُوهم بِالعَداوَة، وقَشَروا لهم العَصا، وأظْهَروا البَغْضاء بَدل المُوالاة والمُصافاة، وثانياً: ﴿رَّبَّنَا عَلَيْكَ تَوَكَّلْنَا﴾، أي: اعْتَذروا إلى الله بإبْدال التَّوكُّل على الكُفّار بالتَّوكُّل على العَزيز الجبّار، وبالإنَابة إليه في كُلِّ حالٍ، والاسْتِعاذَة من فِتْنة أعْداء الدِّين والاسْتِغْفار مما فرَط منهم من المُوالاة.

قوله: (وقُرِئ: ﴿بُرَءَٰٓؤُاْ﴾ كـ«شركاء») وهي المشهورة، والبواقي شواذ.

قال الزَّجَّاج: ﴿بُرَءَٰٓؤُاْ﴾: على فُعلاء، مثل ظَريفٍ وظُرَفاء، ومن قرأ «بِراء» بالمد، فهو كظَريف وظِراف، ومن قرأ« بُراء»: أبدل الضَّمَّة من الكَسْرة، كرُخْلٍ ورُخَال بضَمِّ الرَّاء، وقال

---

(١) «مفتاح العلوم» ص٢٩٧.

ثُمّ كرَّرَ الحثَّ علىٰ الائْتِساءِ بإبراهيمَ وقومِه تقريرًا وتأكيدًا عليهم، ولذلك جاءَ به مُصدَّرًا بالقَسَم؛ لأنهُ الغايةُ في التأكيد، وأبدَلَ عن قولِه: ﴿لَكُمْ﴾ قولَه: ﴿لِّمَن كَانَ يَرْجُواْ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْآخِرَ﴾ وعقَّبَه بقولِه: ﴿وَمَن يَتَوَلَّ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْغَنِيُّ ٱلْحَمِيدُ﴾ فلم يترُكْ نوعًا من التأكيدِ إلّا جاءَ به.

[﴿عَسَى ٱللَّهُ أَن يَجْعَلَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ ٱلَّذِينَ عَادَيْتُم مِّنْهُم مَّوَدَّةً وَٱللَّهُ قَدِيرٌ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ ٧]

ولـمّا نزلتْ هذهِ الآياتُ تشدَّدَ المُؤمنونَ في عَداوةِ آبائِهم وأبْنائِهم وجميعِ أقْرِبائِهم من المُشركين ومُقاطَعتِهم، فلمّا رأىٰ اللهُ عزَّ وجَلَّ مِنهُم الجِدَّ والصَّبرَ علىٰ الوجْهِ الشّديدِ، وطولَ التّمَنّي للسَّبَبِ الذي يُبيحُ لهم المُوالاةَ والمُواصلة، رحِمَهم فوعدَهم تيسيرَ ما تمنَّوه، فلمّا يَسَّرَ فَتحَ مكّةَ أظفَرَهُم اللهُ بأمنِيّتِهم، فأسلمَ قومُهم وتَمّ بينَهم من التَّحابِّ والتّصافي ما تمّ.

بعضهم: رُخَال بضم الراء، ويجُوز «بَرَاءٌ» بفتح الباء، لأنّهم يقولون: أنا البَراء منك، ويقول الاثنان والثّلاثة والمرأة: نحن البَراءُ منك[1].

قولُه: (ثُمَّ كرَّر الحثَّ على الائْتِساء بإبراهيم عليه السَّلام وقومِه تكْريراً وتأْكِيداً)، ظاهِرُه أنَّ إرادَة التَّكْرير لِمُجرّد التَّأكيد، وذهب الراغب[2] إلى أنَّ التَّكْرير لإناطَة معْنى زائِد حيثُ قال: إنَّ الإسْلام بُنيَ أوّله على التبرُّؤ من الآلهة وعبادتها، ومن الأصْنام وعَبَدَتِها، ألا ترى إلى قولِ من يَشْهد بالتَّوحِيد أنَّه يَنْفِي الآلهة أولاً بقولِه: «لا إله» ويُثْبت ثانياً بقولِه: «إلا الله» الواحِد، الذي يَحِقُّ له العِبادة، فقالَ في «الأُسْوةِ» الأولى المُتعلِّقة بالبراءة من الكُفّار ومِن فِعْلِهم: ﴿إِنَّا بُرَءَٰٓؤُاْ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾، وأنَّهم يُعادونهم إلى أنْ يُؤمِنوا، فهذِه الأُسْوة تَفْصِل المؤمن من الكافِر، لِيتَميَّز عنه في الظَّاهر، ويتَبرَّأ من صَداقَتِه ويَتحقَّق بِعَداوتِه.

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٥: ١٥٧).

(٢) يعني: في «درة التنزيل»، وقد تقدم الكلام في نسبته إلى الراغب، وأن الأصح أنه للخطيب الإسكافي.

وقيل: تـزَوّجَ رسولُ الله ﷺ أمَّ حبيبةَ، **فلانَتْ** عندَ ذلك **عَريكـةُ أبي سُفيانَ**، واستَرْخَتْ شَكيمتُه في العَداوةِ، وكانتْ أمُّ حبيبةَ قد أسلَمتْ وهاجرَتْ معَ زوجِها عُبَيد الله بنِ جَحشٍ إلىٰ الحَبَشةِ، فتَنَصَّرَ **وأرادَها علىٰ النَّصرانيّة**، فأبَتْ وصبَرتْ علىٰ دينِها، وماتَ زوجُها، فبعَثَ رسولُ الله ﷺ إلىٰ النجاشيِّ **فخطَبها عليه**، وساقَ عنهُ إليها

والثَّانيةُ معْنَاها: ائْتَسُوا بِهم لِتَنالُوا من ثَوابِهم، وتَنْقَلِبوا إلى الآخِرة كانْقِلابِهم مُبَشَّرين بالجَنَّة غير خائِفين(١).

وقلت: إنَّه تعالى لـمّا سَلَّى المُسلمين في قَطع مُوالاة أقْربائِهم الكُفَّار بالائْتِسَاء بإبراهيم والذين معه، واسْتَثنى منه اسْتِغْفارَه لأبيه لمّا لم يَظْهر له أمَارَةٌ أو نصٌّ من الله بِالبَراءة الكُلّيَّة منه، كما ظَهر للمُسْلمين، بقولِه: ﴿لَا تَتَّخِذُوا۟ عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ﴾ كما سبق تَقْريره في سُورة مريم، كرَّر الائْتِساء به وتَركه مُطْلَقاً لِيَكُون صالحاً لجَميعِ ما يَجِب أنْ يُؤتَسى به، يَشْهد له قولُه: ﴿وَمَن يَتَوَلَّ﴾ بِخِلافِه في الأوّل حيث أبدل من المُؤتَسى فيه قوله: ﴿إِذْ قَالُوا۟ لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءَٰٓؤُا۟ مِنكُمْ﴾، لِيكون تَعْميماً بعد تـخْصِيصٍ، وهُنا أُبْـدِل ﴿لِّمَن كَانَ يَرْجُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْـَٔاخِـرَ﴾ مِن ﴿لَكُمْ﴾، لِيَـكون مَزِيد نعت وتَحْريضٍ على الائْتِساءِ بِه، فحَصَل من ذلك التَّأكيد والتَّقْرير مع الشُّمُول والعُمُومِ والله أعلم.

قولُه: (**لانَتْ ... عَرِيْكَةُ أبي سُفيان**)، **النهاية**: العَرِيْكَة: الطَّبيعَة، يُقَال: فُلانٌ لَيِّن العَرِيْكَة: إذا كان سَلِسَاً مِطْواعَاً قليل الخِلاف، وفيه: فُلانٌ شَديد الشَّكِيمة: إذا كان عَزيْزَ النَّفْس، أبِيّاً قويّاً، وأصْله من شكيمة الِّلجَام، فإنَّ قُوَّتَها تَدُلُّ على قُوَّة الفَرَس.

قولُه: (**وَأَرَادَها على النَّصْرَانيَّة**): **الأساس**: أرَادَه على الأمر: حَمَلهُ عليه.

قولُه: (**فخَطَبها عَليه**)، هذا لَيس من قولِه(٢): «نَهى أن يَخْطِب الرَّجُلُ على خِطْبة أخِيْه»

(١) «درة التنزيل وغرة التأويل» للخطيب الإسكافي (٣: ١١٨٥).

(٢) جزء من حديث صحيح تعددت طرقه ففي «الصحيحين» عن أبي هريرة وابن عمر وغيرهما، انظر طريق أبي هريرة: البخاري (٤٨٤٩) ومسلم (١٤٠٨).

مَهرَها أربع مئةِ دينار، وبلغَ ذلك أباها فقال: **ذلك الفَحلُ لا يُقدَعُ أنفُه.**

و﴿عَسَى﴾ وعدٌ من الله، علىٰ عاداتِ الملوكِ حيثُ يقولونَ في بعضِ الحوائج: عسىٰ أو لعلّ، فلا تَبقىٰ شبهةٌ للمُحتاجِ في تمام ذلك، أو قصدَ به إطماعَ المؤمنين، ﴿وَٱللَّهُ قَدِيرٌ﴾ علىٰ تقليبِ القُلوبِ وتغييرِ الأحوالِ وتسهيلِ أسبابِ المودّةِ ﴿وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ لمن أسلَم من المشركين.

وهو أنْ يخْطِب الرَّجلُ المرأةَ فترْكن إليه ويتّفقا على صَدَاقٍ مَعْلُومٍ ويَتَراضيا ولم يَبقَ إلا العَقْد، بل من بابِ التَّضمين، إذ المعنى: بعَثَ رسولُ الله ﷺ إلى النَّجَاشِيِّ يَطْلُبُ أنْ يُبَاشِر عَقْدَها على رسولِ الله ﷺ خَاطِباً له إيّاها، يَدلُّ عليه قولُه: «سَاقَ عنه» ـ أي: سَاق النَّجَاشيُّ عن رسولِ الله ﷺ ـ إلى أمِّ حَبِيبة مئةَ دينارٍ[1]. قال صاحب «الجامع»: وقد اخْتُلِف في وقْتِ نِكَاح رسولِ الله ﷺ، إياها، ومَوْضِع العَقْد، وقيل: إنَّه عَقَد عليها بأرْض الحَبَشة سنةَ سِتٍّ، وزَوَّجها منه النَّجَاشيُّ وأمْهرها أرْبَع مِئة دينارٍ، وقيل: أرْبعَة آلاف دِرْهمٍ من عِنْدِه، وبَعَث النَّبيُّ ﷺ شُرَحْبيل بن حَسَنة فجاء بها إليه، ودخَل بها بالمدينة[2].

قولُه: (**ذلك الفَحلُ لا يُقْدعُ أنْفه**)، **النهاية**: يُقال: قَدَعْت الفَحْل وهو أن يكون غيرَ كَريم، فإذا أراد رُكوب النَّاقة الكَريمة ضُرب أنْفُه بالرُّمح وغيْرِه ليَرْتَدع ويَنْكَفَّ، ويُروى بالرَّاء.

ومنه حَديث زَوَاجه صَلوات عليه، قال وَرَقة بن نوفل: مُحمّد يَخْطِب خَديجة، هو الفَحْل لا يُقدع أنْفُه.

---

(١) لـم أقف على رواية تذكر أن مهر أم حبيبة كان مئة دينار، وأنّ غالب الروايات تذكر أربعة آلاف درهم كما عند أبي داود والنسائي وغيرهما، أو أربع مئة دينار كما عند الحاكم والبيهقي وغيرهما، وهناك روايات منكرة لا يُلتفت إليها ذكرت أن المهر كان مئتي دينار كما عند الطبراني. انظر: أبو داود في «السنن» (٢٠١٧) (٢٠١٨) والنسائي في «السنن» (٦: ١١٩) (٣٣٥٠)، والحاكم في «المستدرك» (٤: ٢١ -٢٢)، والأصوب ما نقله المصنف عن ابن الأثير.

(٢) «جامع الأصول» لابن الأثير (١٢: ١٠٠).

[﴿لَا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوٓا۟ إِلَيْهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ۞ إِنَّمَا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ قَٰتَلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَأَخْرَجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ وَظَٰهَرُوا۟ عَلَىٰٓ إِخْرَاجِكُمْ أَن تَوَلَّوْهُمْ ۚ وَمَن يَتَوَلَّهُمْ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ ٨ - ٩]

﴿أَن تَبَرُّوهُمْ﴾ بدلٌ من ﴿ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ﴾، وكذلك ﴿أَن تَوَلَّوْهُمْ﴾ من ﴿ٱلَّذِينَ قَٰتَلُوكُمْ﴾، والمعنىٰ: لا يَنهاكُم عن مَبرّةِ هؤلاءِ، وإنّما يَنهاكُم عن تَوَلّي هؤلاء، وهذا أيضًا رحمةٌ لهم لتشَدُّدِهم وجِدِّهم في العَداوةِ مُتقدِّمةٌ لرحمَتِه بتَيسيرِ إسلامِ قومِهم، حيثُ رخَّصَ لهم في صِلةِ مَن لم يُجاهِر منهم بقِتالِ المؤمنينَ وإخراجِهم من دِيارِهم. وقيل: أرادَ بهم خُزاعةَ وكانوا صالَحوا رسولَ الله ﷺ علىٰ أنْ لا يُقاتِلوه ولا يُعينوا عليه.

وعن مُجاهِد: هُمُ الذينَ آمَنوا بمكّةَ ولم يُهاجِروا. وقيل: هُمُ النِّساءُ والصِّبيان. وقيل: **قَدِمت علىٰ أسماءَ بنتِ أبي بكرٍ** أمُّها قَتيلةُ بنتُ عبدِ العُزّىٰ وهي مُشركةٌ بهَدايا، فلمْ تَقبَلْها ولم تأذَنْ لها في الدُّخول، فنزَلتْ، فأمَرَها رسولُ الله ﷺ أنْ تُدخِلَها وتَقبلَ منها، وتُكْرِمَها وتُحسِنَ إليها، وعن قَتادةَ: نَسَختْها آيةُ القِتال.

قال المَيْداني: القَدْعُ: الكَفُّ، يُضْرب للشَّريف الّذي لا يُرَدُّ عن مُصاهَرةٍ ومُواصَلة(١).

قولُه: (مُتقَدِّمةٌ لِرَحْمتِه)، إمّا خَبَر بعد خَبرٍ لقولِه: «وهذا أيضاً رحْمةٌ»، أو صِفةٌ لـ« رَحْمةٌ»، يعني قوله: ﴿لَا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ﴾ رحْمةٌ من الله للعَالمين مُتقدِّمةٌ على ما وعَدَهم الله تعالىٰ من تَيْسير إسْلام قَومِهم بِقولِه: ﴿عَسَى ٱللَّهُ أَن يَجْعَلَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ ٱلَّذِينَ عَادَيْتُم مِّنْهُم مَّوَدَّةً﴾ قال فيه: «فلمّـا رأى الله مِنْهم الجدّ والصَّبرَ وطُولَ التَّمنّي للسَّبب الّذي يتيح لهم المُوالاة، رَحِمهم فوَعَدهم تيسير ما تَمنّوه».

قولُه: (قَدِمَت على أسْماءَ بنتِ أبي بكر)، رضي الله عنهما، عن البُخَاريِّ ومُسْلمٍ وأبي دَاود

---

(١) «مجمع الأمثال» (٢: ٣٩٥).

﴿وَتُقْسِطُوٓاْ إِلَيْهِمْ﴾ وتُفْضوا إليهم بالقِسطِ ولا تَظْلِموهم، وناهيكَ بتوصيةِ الله المؤمنينَ أنْ يَستعمِلوا القِسطَ معَ المُشرِكينَ به ويتحَامَوا ظُلمَهم، مترجمةً عن حالِ مُسلمٍ يجترِئُ علىٰ ظُلمِ أخيه المسلِم.

[﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا جَآءَكُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ مُهَٰجِرَٰتٍ فَٱمْتَحِنُوهُنَّ ٱللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَٰنِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى ٱلْكُفَّارِ لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ وَءَاتُوهُم مَّآ أَنفَقُواْ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَن تَنكِحُوهُنَّ إِذَآ ءَاتَيْتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ وَلَا تُمْسِكُواْ بِعِصَمِ ٱلْكَوَافِرِ وَسْـَٔلُواْ مَآ أَنفَقْتُمْ وَلْيَسْـَٔلُواْ مَآ أَنفَقُواْ ذَٰلِكُمْ حُكْمُ ٱللَّهِ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ * وَإِن فَاتَكُمْ شَىْءٌ مِّنْ أَزْوَٰجِكُمْ إِلَى ٱلْكُفَّارِ فَعَاقَبْتُمْ فَـَٔاتُواْ ٱلَّذِينَ ذَهَبَتْ أَزْوَٰجُهُم مِّثْلَ مَآ أَنفَقُواْ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِىٓ أَنتُم بِهِۦ مُؤْمِنُونَ﴾ ١٠-١١]

عن أسماء بنت أبي بكر(١) رضي الله عنهما قالت(٢): قدمت عليّ أمّي وهي مُشْرِكَة في عَهد رسولِ الله ﷺ فاسْتَفْتَيتُ رسولَ الله ﷺ، قلت: قَدِمت عليَّ أمّي وهي رَاغِبة، أفأَصِلُ أمّي؟ قال: «نعم صِلي أمّك».

زاد في رِوايةٍ عن البُخاريِّ ومُسلم: فأنزل الله تعالى: ﴿لَّا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ﴾ الآية.

قولُه: (وتُفْضوا إليهم بِالقِسْط)، يريد أنَّ «تُقْسِطوا إليهم» متضمِّنٌ معنى الإفْضاء، وعُدِّي تَعْدِيته.

قولُه: (مُتَرْجمة)، نَصب تمييزاً، أي: نَاهِيك بِتَوصِية الله مُتَرْجمةً، يعني قوله: ﴿لَّا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ﴾ إلى قوله: ﴿أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوٓاْ إِلَيْهِمْ﴾ ثُمَّ تَذْييله بقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ﴾ حَسْبُك وكَافِيك تَنْبيهاً على قُبحِ صَنيع من يجترئ على ظُلم أخيه المُسلم.

(١) البخاري (٢٦٢٠)، ومسلم (١٠٠٣)، وأبو داود في «السنن» (١٦٦٨).

(٢) من قوله: «عن البخاري» إلى هنا ساقط من (ح).

﴿إِذَا جَآءَكُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ﴾ سَمّاهنَّ مُؤمناتٍ لتَصديقِهنَّ بألسِنَتِهنَّ ونُطقِهنَّ بكَلمةِ الشهادةِ **ولمْ يَظهرْ** مِنهُنَّ ما يُنافي ذلك، أو لأنّهنّ مُشارِفاتٌ لثَباتِ إيمانهِنَّ بالامْتِحانِ ﴿فَٱمْتَحِنُوهُنَّ﴾ فابْتَلوهُنَّ بالحَلِفِ والنّظَرِ في الأَماراتِ ليَغلبَ علىٰ ظُنونِكم صِدقُ إيمانهِنَّ.

وكانَ رسولُ الله ﷺ يقولُ للمُمْتَحَنة: «باللهِ الذي لا إلهَ إلّا هُوَ، ما خَرجتِ من بُغضِ زوجٍ؟ باللهِ ما خَرجتِ رَغبةً عن أرضٍ إلىٰ أرض؟ باللهِ ما خَرجتِ التماسَ دُنيا؟ باللهِ ما خَرجتِ إلّا حبًّا للهِ ولِرسولِه؟». ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَٰنِهِنَّ﴾ مِنكُم لأنّكم لا تكسِبونَ فيه عِلمًا تَطمَئِنُّ معَه نفوسُكُم، وإن استَحلَفْتُموهُنّ ورُزْتُم أحوالهَنّ، وعندَ اللهِ حقيقةُ العِلمِ به، ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ﴾ العِلمَ الذي تَبلغُه طاقتُكم وهوَ الظّنُّ الغالبُ بالحلِفِ وظُهورِ الأَماراتِ ﴿فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى ٱلْكُفَّارِ﴾ فلا تَردّوهُنَّ إلىٰ أزْواجِهِنَّ المُشرِكين؛ **لأنهُ لا حِلَّ بينَ المُؤمنةِ والمشرِك**. ﴿وَءَاتُوهُم مَّآ أَنفَقُوا۟﴾ وأَعْطوا أزواجَهُنّ مثلَ ما دَفعُوا إليهِنّ من المُهور. وذلك أنّ صُلحَ الحُديْبيةِ كانَ علىٰ: أنَّ من أتاكُم من أهلِ مكّةَ رُدَّ إليهم، ومَن أتىٰ مكّةَ مِنكُم لـم يُرَدَّ إليكم؛ وكتبوا بذلك كتابًا وخَتموه، ....

قولُه: (**ولَمْ يَظْهر**)، قيل: يجوز أن يكون حالاً من فاعل «تَصْديقِهنّ»، وأنْ يكون عَطْفاً على «تَصْدِيقِهنّ».

قولُه: (**لأنّه لا حِلَّ بين المُؤمنة والمُشْرك**)، **الانتصاف**: يُستدَلُّ بهذه الآية على أنَّ الكُفَّار مُخاطَبون بِالفُروعِ لأنَّ الضَّميرَ الأوّل للمُؤمِنات، والثّاني للكُفّار، وفَرَّ الزَّمَخْشريُّ مِن ذلك لأنَّ أبا حَنيفَة رضي الله عنه لا يَرى حَمْلها على نَفْي الحِلِّ بين المُؤمنة والكافِر، حتّى لا يَتمحَّض نِسبة الحُرْمة لكافر، ولا مخلص له، فإنَّ الحِلَّ لا بُدَّ أن يُضاف إلى فِعْل أحَدِهما أو كِلَيْهما، فإنْ تَعلَّق بكُلِّ واحدٍ مِنْهُما حَصَل المَقْصُود، وتَعْليقُه بِفعلِ المَرْأة دُون فِعْل الرَّجُل يُخالِف الآية، فإنَّها صَرَّحت بِنفْي الحِل من الجِهَتين فكان يكْفِي: ﴿وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾. والحقُّ أنَّ كُلَّ واحِدٍ من فِعْلي المؤمنة والكافر يَنْتَفي عنه الحِلّ، أمَّا فِعْل المُؤمنة فتَعْلَقُ به الحُرْمة لأنَّها مُخاطَبة، وأمَّا

فجاءت سُبيعةُ بنتُ الحارثِ الأسْلَميّة مسلِمةً والنبيُّ ﷺ بالحُدَيْبِيَة، فأقبَلَ زوجُها مُسافِرٌ المَخْزوميّ ـ وقيل: صَيْفيُّ بنُ الرّاهبِ ـ فقال: يا محمّد، اردُد عليَّ امرأَتي، فإنّك قَدْ شَرطْتَ لنا أنْ تَرُدّ علَينا مَن أتاكَ منّا، وهذهِ طينةُ الكتابِ لم تجفّ، فنزَلت، بيانًا لأنّ الشَّرطَ إنّما كانَ في الرِّجالِ دونَ النِّساء.

وعن الضَّحّاك: كانَ بينَ رسولِ الله ﷺ وبينَ المُشرِكينَ عهدٌ: أنْ لا تأتيكَ منّا امرأَةٌ ليستْ علىٰ دينِكَ إلّا ردَدْتها إلينا، فإنْ دخلتْ في دينِكَ ولها زَوجٌ أن تُرَدَّ علىٰ زَوجِها الذي أنفقَ علَيْها، وللنَّبيِّ ﷺ من الشَّرطِ مثلُ ذلك.

وعن قتادة: ثُمّ نَسخَ هذا الحكمَ وهذا العَهدَ ﴿بَرَآءَةٌ﴾، فاستَحْلَفها رسولُ الله ﷺ فحلَفتْ، فأعطىٰ زوجَها ما أنفقَ وتزوَّجها عمر.

فإنْ قلتَ: كيفَ سَمّىٰ الظَّنَّ علمًا في قولِه: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ﴾؟

قلتُ: إيذانًا بأنَّ الظّنَّ الغالبَ وما يُفضي إليه الاجتهادُ والقياسُ جارٍ مجرىٰ العِلم، وأنّ صاحبَه غيرُ داخلٍ في قولِه: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦].

فِعْل الكَافِر ـ وهو الوَطْء مثلاً ـ فَمَنْفيُّ الحِلّ بِاعْتِبار أنَّ هذا الوَطْء مُشْتَمل على المَفْسَدة فَليس الكُفّار مَوْرِد الخِطَاب، لكنَّ الأئمّة أو مَن قام مَقَامهم مُخاطَبون أنْ يمْنَعوا هذا الفعل من الوُقُوع، لكنَّ المُخاطَب في حَقِّ المُؤمِنةِ هي، وفي حَقِّ الكافِرِ الأئِمّةُ، والكَافِر إذا أظْهَر الفَسَاد بين المُسْلمين وَجَب مَنْعه، لأنَّ الشَّرْع أمَر بإخْلاءِ الوُجُود من المَفَاسِد[1].

وقلت: تحريرُ ما قال: إنَّ قولَه: ﴿لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾، دَلَّ بِمفْهُومِه أنّه لا حِلَّ بين المُؤمِنة والمُشرِك، فأخَذ المُصنِّف به وتَرك دَلالَةَ مَنْطُوقِه ولا يَنْفعُه ذلك؛ لأنَّ الذَّهَاب إلى دَلالةِ المَنْطُوق أظْهَر، وإليه أوْمَأ بِقولِه: «ولا مخلص له»، إلى آخِره.

---

(١) «الانتصاف» (٤: ٥١٧) بحاشية «الكشاف».

فإنْ قُلتَ: فما فائدةُ قولِه: ﴿ٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِإِيمَٰنِهِنَّ﴾ وذلكَ مَعلومٌ لا شُبهةَ فيه؟

قلتُ: فائدتُه بيانُ أنْ لا سبيلَ لكُم إلىٰ ما تَطمَئِنُّ به النَّفسُ ويَثْلَجُ به الصَّدْرُ من الإحاطةِ بحَقيقةِ إيمانِهِنّ، فإنّ ذلك ممّا استأثَر به علّامُ الغُيوبِ، وأنّ ما يؤدي إليه الامتحانُ من العِلمِ كافٍ في ذلك، وأنَّ تَكليفَكُم لا يَعْدُوه. ثُمّ نَفىٰ عنهمُ الجُناحَ في تزوُّجِ هؤلاءِ المُهاجِراتِ إذا آتوهُنَّ أجورَهُنَّ ـ أي مهورهنّ ـ لأنَّ المَهرَ أجرُ البُضْعِ، **ولا يَخلو إمّا أنْ يُرادَ بها** ما كانَ يُدفَعُ إليهِنَّ، ليدْفعْنَه إلىٰ أزواجِهِنَّ فيُشترَطُ في إباحةِ تزوّجِهنَّ تقديمُ أدائِه، وإمّا أنْ يُرادَ أنّ ذلكَ إذا دُفِعَ إليهِنَّ علىٰ سَبيلِ القَرْضِ، ثُمّ تُزُوجْنَ

فإنْ قلتَ: ما فائِدة التغيير بين الجملتين من جعل المسند في الأولى صفة مشبهة، وفي الثانية مُضَارِعاً.

قلت: أسْنَد ﴿حِلٌّ﴾وهو صِفَة مُشَبَّهة إلى ضَمير ﴿ٱلْمُؤْمِنَٰتُ﴾ إعْلاماً بأنَّ هذا الحُكْم ثابِتٌ فيهِنَّ، لا يَجُوز فيه الإخْلال والتغييرمن جَانِبِهِنَّ، وأسْنَد ﴿يَحِلُّونَ﴾ وهو مُضَارِع إلى ضَمِير ﴿ٱلْكُفَّارِ﴾ إيْذاناً بأنَّ هذا الحُكم مُستَمِر الامْتِناع في الأزْمِنَة المُستَقْبلة، لكن قابِل للتغيير باستبدال الهدى بالضَّلال، ونَظِير هذا الاسْتِمرار ما في قولِه تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [البقرة: ١٥] فإنَّه فسّر بقولِه: ﴿أَوَلَا يَرَوْنَ أَنَّهُمْ يُفْتَنُونَ فِي كُلِّ عَامٍ مَّرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ﴾ [التوبة: ١٢٦]، ثُمّ في كُلٍّ من الجُملَتَين حُكْمٌ إعْرابي وحُكْمٌ شَرْعي؛ ففي الأولى حَكَمَ بِنَفي الحِل على المُؤمنات وحَظَر على الكَافِرين نِكاحَ المُؤمنات كما تقول: لا يَحِلُّ لزَيدٍ أكلُ مَالِ الغَيْر غَصْباً، وظَهَر منه أنَّ الكفّار مُكلَّفون بهذا الحُكم، وتَقْرير الجملة الثّانية بالعَكْس من ذلك[1].

قولُه: (**ولا يَخْلو إمّا أنْ يُرَاد بِها**)، وإنَّما نَشَأَتْ الوُجُوه الثّلاثة من تَعلِيق رَفْع الجُناح بإيْتاء أجُورهن، وتَفْسِير الأُجُور؛ أي: لا بُد مِن تَقَدُّم إيْتاء الأجُور على عَقْدِ النّكاح، فإذا فُسِّرت

---

(١) من قوله: «وقلت: تحرير» إلى هنا ساقط من (ح).

علىٰ ذلك لم يكُنْ به بأسٌ، وإمّا أنْ يُبيّنَ لهم أنّ ما أُعطِيَ أزواجُهنَّ لا يَقومُ مَقامَ المهرِ وأنهُ لا بُدّ من إصْداقٍ. وبه احتَجَّ أبو حَنيفةَ علىٰ أنَّ أحدَ الزَّوجَينِ إذا خَرجَ من دارِ الحَربِ مُسلِمًا أو بذِمّةٍ وبَقيَ الآخَرُ حَربيًّا **وقعَت الفُرقةُ**، ولا يَرىٰ العِدّةَ علىٰ المُهاجِرةِ ويُبيحُ نكاحَها إلّا أن تكونَ حامِلًا.

﴿وَلَا تُمۡسِكُواْ بِعِصَمِ ٱلۡكَوَافِرِ﴾ والعِصمةُ ما يُعتَصَمُ به من عَقدٍ وسَببٍ، يعني: إيّاكُم وإياهُنّ، ولا يَكُن بينكم وبَينَهُنَّ عِصمَةٌ ولا عُلْقَةٌ زَوجيّة. قال ابنُ عبّاس: مَن كانتْ لهُ امرأةٌ كافِرةٌ بمكّة **فلا يَعتَدَّنّ بها من نِسائِه**، لأنَّ اختلافَ الدّارَينِ قَطَعَ عِصْمَتَها منه.

الأجُورُ بالمُهُور الّتِي من جانِبِ المُسلمين، فَيُشْترط سَوْق المَهْر قبل العَقْد لِيدْفَعْنَه إلى أزْوَاجِهنّ الكُفّار، وإذا فُسِّرت الأجُور من جِهَةِ الأزواج الكُفّار، فهو إمّا أن يُحْمَل ما أُعطي أزواجُهُنَّ على الفَرْض، ليكونَ بَدلاً عن أُجُورِهنَّ بعد العَقْد، وإليه أشَار بقولِه: «ثُمَّ يُتَزوجْنَّ على ذلك»، وإمَّا أنْ يُحمَل على الهِبَة فَيلزَم المُسلم بعد العَقْد مَهْرُها، وإليه أشَار بقولِه: «وأنّه لا بُدَّ من إصْداق»[1].

قولُه: (**وقَعَت الفُرْقة**)، قيل: عند الشّافِعي رضي الله عنه لا تَقَع الفُرْقَة إلا بإسْلامِها، وأمَّا بِمُجرَّد الخُروج فلا[2]، فَإنْ أسْلَمتْ قَبْل الدُّخول تنجَّزت الفُرْقَة، وبَعْد الدُّخُول تَوقَّفَت إلى انْقِضَاء العِدَّة، ولَيْس في الآية دَلالَة على مَذْهَبِ أبي حَنِيْفَة رضي الله عنه لأنَّها مُقيّدة بالإيمان.

قولُه: (**فلا يَعْتَدَّنَّ بِها مِن نِسَائِه**)، قيل: عند الشّافعي ذلك لأنّها كافِرة من غَيرِ أهْلِ الكِتابِ أو مُرْتدَّة.

---

(١) من قوله: «قوله: ولا يخلو» إلى هنا ساقط من (ف)، وأثبته من (ح) و(ط).

(٢) انظر: «بدائع الصنائع» للكاساني (٢: ٣٣٨ – ٣٣٩)، و«المبسوط» للسَّرخْسي (٥: ٥٠). وانظر: «الأم» للشافعي (٧: ٣٨٠)، ولينظر للتفصيل: «الموسوعة الفقهية الكويتية» (٢٠: ٢١٠ – ٢١١)، و«أحكام أهل الذمة» لابن القيم (١: ٤١٤).

وعن النَّخَعِيِّ: هي المُسلِمةُ تَلحَقُ بدارِ الحَربِ فتَكفُر. وعن مُجاهِد: أمَرَهُم بطَلاقِ الباقياتِ معَ الكُفّارِ ومُفارَقَتِهِنَّ ﴿وَسْـَٔلُوا مَآ أَنفَقْتُمْ﴾ من مُهورِ أزواجِكُمُ اللّاحِقاتِ بالكُفّارِ ﴿وَلْيَسْـَٔلُوا مَآ أَنفَقُوا﴾ من مُهورِ نِسائِهِم المُهاجِرات. وقُرِئَ: ﴿وَلَا تُمْسِكُوا﴾ **بالتَّخفيف**، و(لا تُمَسِّكوا) بالتَّثقيل، ولا تَمَسَّكوا، أيْ: ولا تَتَمَسّكوا ﴿ذَٰلِكُمْ حُكْمُ ٱللَّهِ﴾ يعني جَميعَ ما ذُكِر في هذه الآيةِ ﴿يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ﴾ كلامٌ مُستأنَف، أو حالٌ مِن ﴿حُكْمُ ٱللَّهِ﴾ علىٰ حذْفِ الضَّمير، أي: يحكمُه الله، أو جعَلَ الحُكمَ حاكمًا علىٰ المُبالَغة.

رُوِيَ أنّها لمّا نزلتْ هذهِ الآيةُ أدّىٰ المؤمنونَ ما أُمِروا به من أداءِ مُهورِ المُهاجِراتِ إلىٰ أزْواجِهِنّ المُشرِكين، وأبىٰ المُشرِكونَ أنْ يُؤدّوا شيْئًا من مُهورِ الكَوافِرِ إلىٰ أزْواجِهِنّ المُسلِمين، **فنزَلَ قولُه**: ﴿وَإِن فَاتَكُمْ﴾ وإنْ سبَقَكُم وانفَلَتَ مِنكُم ﴿شَيْءٌ مِّنْ أَزْوَٰجِكُمْ﴾ أحدٌ منهنَّ ﴿إِلَى ٱلْكُفَّارِ﴾، وهُو في قِراءةِ ابنِ مَسعودٍ: أحدٌ.

فإنْ قُلتَ: هل لإيقاعِ ﴿شَيْءٌ﴾ في هذا الموقِعِ فائدة؟

قلتُ: نعمْ، الفائدةُ فيه: أنْ لا يُغادَرَ شيءٌ مِن هذا الجِنسِ وإنْ قَلَّ وحَقُرَ، غيرَ مُعَوَّضٍ منهُ تَغليظًا في هذا الحُكمِ وتَشديدًا فيه. ﴿فَعَاقَبْتُمْ﴾: من العُقْبةِ وهِيَ النَّوبةُ. شبّه ما حُكِم به علىٰ المُسلِمينَ والكافِرينَ من أداءِ هؤلاءِ مُهورَ نِساءِ أولئكَ تارةً، وأولئِكَ مُهورَ نِساءِ هؤلاءِ أُخرىٰ بأمرٍ يَتعاقَبونَ فيه كما يُتعاقَبُ في الرَّكوبِ وغيرِه. ....

قولُه: (﴿وَلَا تُمْسِكُوا﴾ **بالتَّخْفِيف**)، أبو عَمْرو: بالتَّشْديد، والبَاقُون: بالتَّخْفيف[1].

قولُه: (**فَنزَل قولُه**: ﴿وَإِن فَاتَكُمْ شَيْءٌ﴾)، وفي «المطلع»: قال ابن زيد: خَرجَت امْرَأة مِن المُسلمين إلى المُشْرِكين وأتَتْ امْرأةٌ من المُشْركين فقَال القَوم: هذه عَقبتكم قَد أتَتْكم فنَزلت[2].

---

(١) انظر: «التيسير في القراءات السبع» للداني ص١٣٤.

(٢) انظر: «جامع البيان» لابن جرير الطبري (٢٨: ٩٧) عن ابن وهب عن ابن زيد.

ومَعناهُ: فجاءَتْ عُقْبَتُكم من أداءِ المَهر، ﴿فَـَٔاتُوا۟﴾ مَن فاتَتهُ امرأتُه إلىٰ الكُفّارِ مثلَ مَهرِها مِن مَهرِ المُهاجِرة، ولا تُؤتوهُ زوجَها الكافِر، وهكذا عن الزُّهريِّ: يُعطىٰ من صَداقِ مَن لحِقَ بهم. وقُرِئَ: (فأعقبْتُم)، (فعقَّبْتُم) بالتّشدِيد، (فَعَقَبتُم) بالتّخفِيف ـ بفَتحِ القافِ وكَسرِها ـ، فمَعنىٰ (أَعقَبتُم): دَخلْتُم في العقَبة، و(عَقَبتُم) من عَقَبه: إذا قَفاه، لأنَّ كُلَّ واحِدٍ من المُتعاقِبينَ يُقَفِّي صاحبَه، وكذلك (عقَبْـتُم) بالتّخفيف، يقال: عقَبَه يَعْقُبه. وعَقِبتُم نحو تَبِعتُم.

وقال الزَّجّاج: ﴿فَعَاقَبْتُمْ﴾ فأصبْتُموهم في القِتالِ بعُقوبةٍ حتّىٰ غَنِمتُم، والذي ذَهبتْ زوجتُه كانَ يُعطىٰ من الغَنيمةِ المهرَ، ....

قولُه: (من فاتته امرأته)، قيل: يعني فاتت امرأة مُسلمٍ إلى الكُفّار ولم يُعطِ الكُفّارُ مَهْرَها، فإذَا فَاتَت امرأة كافرٍ إلى المُسْلمين؛ أي: هَاجَرت إلَيهم، وجَب على المُسلمين أنْ يُعْطوا المُسْلم الّذي فاتَتْه امْرَأتُه إلى الكُفَّار مثل مهر زوجها الفائتة من مهر هذه المهاجرة، ليكون كالعوض لمهر زوجه الفائتة إلى الكفار[1]، ولا يجوز أن يُعطى مهرُ هذه المهاجرة زوجَها الكافر.

قولُه: (وَلا تُؤْتوه زَوْجَها الكافِر)، وفي «المطلع»: لِيكُون قِصَاصاً، ولهذا قال مُجاهِد: معنى ﴿فَعَاقَبْتُمْ﴾: اقْتَصَصْتم[2].

قولُه: (وقُرِئَ: «فَأَعْقَبْتُم»، «فَعَقَبْتُم»)، قال ابنُ جِنّي: «فَعَقَّبْتُم»: قراءة الأعرج، «فَعَقَبْتُم» خَفِيفَة: قِراءة النَّخعيِّ والزُّهْريِّ، «فَعَقِبْتُم» بكَسْر القَاف: قِراءةُ مَسْرُوق، وقِراءَة العَامَّة: ﴿فَعَاقَبْتُمْ﴾. قال قُطْرُب: ﴿فَعَاقَبْتُمْ﴾: أصَبْتُم عُقْباً مِنهُنّ، يُقال: عَاقَبَ الرَّجلُ شَيْئاً: إذا أخَذ شَيْئاً، وقَرأ مُجاهِد: «فَأَعْقَبْـتُم»، ومَعْناه: صَنَعْتُم بِهم مثل ما صَنَعوا بكم. وعن الأعْمَش: عقبتم: غَنِمْتُم[3].

---

(١) من قوله: «مثل مهر» إلى هنا ساقط من (ف).

(٢) انظر: «الأوسط» لابن المنذر (١١: ٣٤٠).

(٣) «المحتسب» (٢: ٣٢٠).

وفسَّر غيرَها من القِراءاتِ: فكانت العُقبَىٰ لكُم، أي: فكانتْ الغَلبةُ لكم حتّىٰ غَنِمتُم. وقيل: جميعُ مَن لحِقَ بالمُشركِينَ من نِساءِ المُؤمنِينَ المُهاجِرينَ راجِعةً عن الإسلام ستُّ نِسوة: أمُّ الحَكَمِ بنتُ أبي سُفيانَ كانتْ تحتَ عِياضِ بنِ شَدّادٍ الفِهْريّ، وفاطمةُ بنتُ أبي أميَّةَ كانَتْ تحتَ عُمرَ بنِ الخطّابِ وهيَ أختُ أمِّ سلَمةَ، وبَرْوعُ بنتُ عُقبةَ كانتْ تحتَ شَمّاسِ بنِ عُثمان، وعَبْدةُ بنتُ عبدِ العُزّىٰ بنِ نَضْلةَ وزوجُها عمرُو بنُ عبدِ وُدّ، وهندُ بنتُ أبي جَهلٍ كانتْ تحتَ هِشامِ بنِ العاص، وكُلثومُ بنتُ جَرْوَلٍ كانتْ تحتَ عُمر، فأعطاهم رسولُ الله ﷺ مُهورَ نِسائِهم من الغَنيمة.

[﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ يُبَايِعْنَكَ عَلَىٰٓ أَن لَّا يُشْرِكْنَ بِٱللَّهِ شَيْـًٔا وَلَا يَسْرِقْنَ وَلَا يَزْنِينَ وَلَا يَقْتُلْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ وَلَا يَأْتِينَ بِبُهْتَٰنٍ يَفْتَرِينَهُۥ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ وَلَا يَعْصِينَكَ فِى مَعْرُوفٍ ۙ فَبَايِعْهُنَّ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُنَّ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ ١٢]

قولُه: (وفسَّر غيرَها)، أي: وفسَّر الزَّجّاج غيرَ القِراءَة المَشْهُورة ـ وهي «عَاقَبْتُم» ـ من القِراءات الشَّواذ بقولِه: فكانت العُقْبى لَكُم، أي: كانت الغَلَبة لكم حتّى غَنِمتُم[١].

وقلت: والزَّجّاج لمّا عَدّد القِراءَات قال: وجاء في التَّفْسير: فَغَنِمتُم وتأويلُه في اللغة: فكانَت العُقْبى لَكُم، أيْ: كَانَت الغَلَبة لَكُم حتّى غَنِمْتُم، يعني أنَّ المُفسِّرين أرادُوا بتَفْسيرِهم«فَعَقِبْتُم» بقولهم: فَغَنِمْتم مِن عَدوِّكُم: أنَّه من إقَامَة السَّبَب مَقام المُسبَّب، لأنَّ الغَنِيمة إنَّما هِي مُسبَّبة من غَلَبةِ المُسْلِمين، فكأنَّه قيل: إنْ فَاتَكُم شَيءٌ من أزْوَاجِكُم إلى الكُفَّار فَغَنِمْتُم مِن عَدوِّكُم شَيئاً، فأعْطُوا الأزْواج من تِلك الغَنِيمة مَا أنْفَقُوا عَلَيهِنَّ، وقال أيضاً: مَعْنى ﴿فَعَاقَبْتُمْ﴾: فَأصَبْتُمُوهُم في القِتَال بِعُقُوبة حتّى غَنِمْتُم. أي: إنْ مَضَت امْرَأةٌ مِنكُم إلى الكُفَّار فآتُوا الّذين ذَهَبت أزْوَاجُهم مِثل ما أنْفقُوا في مُهُورِهِنَّ، والّذي ذَهَبتْ زَوْجَته كان يُعْطَى

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٥: ١٥٩).

﴿وَلَا يَقْتُلْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ﴾ وقُرِئَ: (يُقتِّلن)، بالتَّشديد، يُريدُ: وأدَ البَناتِ ﴿وَلَا يَأْتِينَ بِبُهْتَٰنٍ يَفْتَرِينَهُۥ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ﴾ كانَت المرأةُ تَلتَقِطُ المولودَ فتقولُ لزَوجِها: هُو وَلدي مِنك، كُنِّي بالبُهتانِ المُفترىٰ بينَ يدَيْها ورِجلَيها عن الوَلَدِ الذي تُلصِقُه بزوجِها كَذِبًا، لأنَّ بطنَها الذي تَحمِلُه فيه بينَ اليَدَينِ، وفَرْجَها الذي تَلِدُه به بينَ الرِّجْلَين.

﴿وَلَا يَعْصِينَكَ فِى مَعْرُوفٍ﴾ فيما تَأمُرُهُنَّ به من المُحسَّناتِ وتَنهاهُنَّ عنه من المُقبَّحات. وقيل: كُلُّ ما وافَقَ طاعةَ الله فهُوَ معروفٌ.

من الغَنيمة الـمَهْر، ولا يُنْقص من حِقِّه شيءٌ، قال ابنُ جِنِّي: رُوِّينا عن قُطْرُب أنَّه قال: ﴿فَعَاقَبْتُمْ﴾: أصَبْتُم عُقْباً مِنهنَّ، يقال: عَاقَب الرَّجل شيئاً: إذا أخَذَ شَيْئاً[1].

قولُه: (لأنَّ بَطْنَها الّذي تحملُه فِيه بين اليَدَيْن)، ويُمْكِن أنْ يُقَال إنَّما كَنَّى عن الوَلَد الدَّعِيِّ بقوله: ﴿بِبُهْتَٰنٍ يَفْتَرِينَهُۥ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ﴾ لأنَّ اللّواتي كُنَّ يُظْهِرْنَ البُطُون لأزْواجِهنَّ في بَدء الحَال، إنَّما فَعَلن ذلك امْتِناناً عليهم، وكُنَّ يُبْدين في ثاني الحَال عند الطَّلْق حتَّى يَضعْن الحَمْل بين أرْجُلِهِنَّ أنَّهنَّ وَلَدْن لهم، فَنُهين عن ذلك، أي: فلا يَفْعَلن ذلك، فإنَّ ذلك من شعائر الجَاهِليَّة الأولى، وهو مُنافٍ لشِيْمةِ المُسْلِمات المُؤْمنات تصويراً لتينِكَ الحالَتَين، وتَهْجِيناً لِـمَا كُنَّ يفعَلْنَه.

روى الوَاحِديُّ عن ابنِ عبّاس رضي الله عنهما: لا تُلْحِق بزوجِها وَلَداً ليْسَ مِنْه.

قال الفَرَّاء: كَانت المَرأةُ تَلْتَقِط المَوْلود فتَقول لِزَوْجِها: هَذا وَلَدِي منك، فذلك البُهْتَان المُفْترى بين أَيْدِيْهنَّ وأَرْجُلِهن[2]. وذلك أنَّ الولد إذا وضَعَتْه الأمُّ سَقط بين يَدَيها ورِجْلَيها، ولَيس المعنى على نَهْيِهن من أنْ يَأتِين بِولَدٍ من الزِّنىٰ فَتَنْسِبه إلى الأزْواج، لأنَّ الزِّنىٰ نُفِي بِقَولِه: ﴿وَلَا يَزْنِينَ﴾[3].

---

(١) انظر: «المحتسب» (٢: ٣٢٠).

(٢) «معاني القرآن» للفراء (٣: ١٥٢).

(٣) «الوسيط» (٤: ٢٨٧).

فإنْ قُلتَ: لو اقتصَر علىٰ قولِه: ﴿وَلَا يَعْصِينَكَ﴾ فقد عَلِمَ أنَّ رسولَ الله ﷺ لا يَأمرُ إلّا بمَعروف؟

قلتُ: نَـبّه بذلك علىٰ أنّ طاعةَ المَخلوقِ في مَعصيةِ الخالِقِ جَديرةٌ بغايةِ التَّوقّي والاجتِناب.

ورُوِيَ أنّ رَسولَ الله ﷺ لـمّا فَرغَ يومَ فَتحِ مَكّةَ من بَيعةِ الرِّجال أخَذَ في بَيعةِ النِّساءِ وهُوَ علىٰ الصَّفا وعُمرُ بنُ الخَطّابِ رضيَ اللهُ عنه أسفلَ مِنه، يُبايِعُهُنَّ بأمْرِه ويُبلِغُهُنَّ عنه، وهندُ بنتُ عُتبةَ امرأةُ أبي سُفيانَ مُتقنِّعةٌ متنكِّرةٌ خَوفًا من رسولِ الله ﷺ أن يعرِفَها، فقالَ عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ: «أبايعكُنَّ علىٰ أنْ لا تُشرِكْنَ بالله شيئًا» فرفَعتْ هِندُ رأسَها وقالتْ: واللّـهِ لقَدْ عَبدْنا الأصنامَ **وإنّكَ لتأخُذُ علينا أمْرًا ما رأيناكَ أخذتَه علىٰ الرِّجالِ**، تُبايعُ الرِّجالَ علىٰ الإسلامِ والجِهادِ، فقالَ عليهِ الصَّلاةُ والسَّلام: ﴿وَلَا يَسْرِقْنَ﴾، فقالتْ: إنَّ أبا سُفيانَ رَجُلٌ شحيحٌ، وإنّي أصَبْتُ من مالِه هَناتٍ، فما أدري، أتَحِلّ لي أم لا؟ فقالَ أبو سُفيان: ما أَصبتِ من شيءٍ فيما مَضىٰ وفيما غَبرَ فهُو لكِ حَلال، ....

قولُه: (**نَبَّه بِذلِك على أنَّ طَاعَة المَخْلُوق في مَعْصِية الخَالِق جَدِيرةٌ بغَاية التَّوقِّي**)، يعني: إذا قَيّد مَعْصِية الرَّسول ﷺ بالمَعْروف مع جَلالَة قَدْرِه وعُلُـوِّ مَنْزِلتِه، وأنّه لا يأمُر إلا بالمَعْروف، فَما ظَنُّك بِطاعةِ غَيْرِه في المَعْصِية؟!

قال الزَّجَّاجُ: ﴿وَلَا يَعْصِينَكَ فِي مَعْرُوفٍ﴾، قيل: في النَّوْحِ وتَمْزِيق الثِّيابِ وخَمْشِ الوُجُوه ومُحادَثة الرِّجَال، والجُمْلة أنَّ المعنى: لا يَعْصِينَك في جَميعِ ما تَأْمُرهُنّ بِالمَعْرُوف[1].

قولُه: (**وإنَّك لتَأخُذُ عَلَينا أمْراً ما رَأَيْناك أخَذْتَه على الرِّجَال**)، أنْكَرَتْ أمْرَ الشِّرك، يعني تقول للرّجال: تؤمنون بالله ورسولِه، وتُجاهِدون، وتَقُول لنا: على أنْ لا تُشْرِكن بالله شيئاً،

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٥: ١٥٩ - ١٦٠).

فضَحِكَ رسولُ الله ﷺ وعرَفها فقالَ لها: وإنّكِ لهِندُ بنتُ عُتبة؟ قالت: نعم، فاعفُ عمّا سلَفَ ـ يا نَبيَّ الله ـ عفا اللهُ عنك، فقال: ﴿وَلَا يَزْنِينَ﴾، فقالتْ: أوَ تَزني الحُرّةُ؟! وفي رِواية: ما زَنتْ مِنهُنّ امرأةٌ قطّ، فقالَ عليهِ الصَّلاةُ والسَّلام: ﴿وَلَا يَقْتُلْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ﴾ فقالتْ: ربّيناهُم صِغارًا وقَتلتَهم كبارًا فأنتُم وهُم أعلَم. وكان ابنُها حنظلةُ بنُ أبي سُفيانَ قَدْ قُتِلَ يومَ بَدرٍ!

فضَحكَ عُمرُ حتّىٰ استَلْقىٰ، وتبسَّمَ رسولُ الله ﷺ فقال: ﴿وَلَا يَأْتِينَ بِبُهْتَٰنٍ يَفْتَرِينَهُۥ﴾ فقالت: والله إنَّ البُهتانَ لَأمرٌ قَبيح، وما تأمُرُنا إلّا بالرُّشدِ ومَكارِمِ الأخْلاقِ، فقالَ: ﴿وَلَا يَعْصِينَكَ فِى مَعْرُوفٍ﴾ فقالتْ: والله ما جَلَسْنا مَجلسَنا هذا وفي أنفُسِنا أنْ نَعصيَك في شيء.

وقيلَ في كيفيّةِ المبايعةِ: دَعا بقَدَح من ماءٍ فغَمسَ فيه يدَه، ثُمَّ غَمسْنَ أيديَهنّ.

وقيل: صافَحَهُنَّ وكان علىٰ يدِه ثوبٌ قِطْريٌّ. وقيل: كانَ عُمرُ يُصافِحُهُنَّ عنه.

أي: الرجالُ والنِّساءُ عبدوا الأصْنام، ثُمَّ تُعيِّرنا بالشِّرك، ولا تُعيِّر الرِّجال.

قولُه: **(وقِيل في كَيْفيّة المُبَايعة)**، والصَّحيح ما رُوِّيناه عن البُخارِيِّ ومُسْلمٍ والتِّرْمِذيِّ وابنِ مَاجه عن عائشة رضي الله عنها[1]: كان النَّبيُّ ﷺ يُبايع النِّساء بالكَلام بهذِه الآية: ﴿لَّا يُشْرِكْنَ بِٱللَّهِ شَيْـًٔا﴾ ومَا مَسَّت يَدُ رَسولِ الله ﷺ يدَ امْرأة لا يَمْلكها.

قولُه: **(ثَوْبٌ قِطْريٌّ)**، **النهاية**: قَطَوى بالواو، وهو ضَرْبٌ من البُرُود فيها حُمْرةٌ، ولها أعلامٌ فيها بَعْضُ الخُشُونة، وقيل: هي حُلَلٌ جِيادٌ تُحْمَل من قِبَل البحرين.

وقال الأزْهَري: في أعْراض البحرين قَرْية يقال لها «قَطَر» بالراء، وأحسب الثِّياب القِطْرية نُسِبت إليها فكَسروا القَاف للنِّسْبة وخَفَّفُوا.

---

(١) البُخاري (٧٢١٤)، ومسلم (١٨٦٦)، والترمذي في«الجامع» (٣٣٠٦)، وابن ماجه في «السنن» (٢٨٧٥).

[﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَوَلَّوْاْ قَوْمًا غَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ قَدْ يَئِسُواْ مِنَ ٱلْـَٔاخِرَةِ كَمَا يَئِسَ ٱلْكُفَّارُ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلْقُبُورِ﴾ ١٣]

رُوِيَ أنَّ بعضَ فُقراءِ المُسلِمينَ **كانُوا يُواصِلونَ اليَهودَ** لِيُصيبوا من ثِمارِهم، فقيل لهم: ﴿لَا تَتَوَلَّوْاْ قَوْمًا﴾ مَغضُوبًا عليهِم ﴿قَدْ يَئِسُواْ﴾ مِن أنْ يكونَ لَهُم حَظٌّ في الآخِرةِ لعِنادِهم رسولَ الله ﷺ، وهُم يَعلَمونَ أنهُ الرسولُ المَنعوتُ في التَّوراةِ. ﴿كَمَا يَئِسَ ٱلْكُفَّارُ﴾ مِن مَوتاهُم أنْ يُبعَثوا ويَرجِعوا أحياءً.

وقيل: ﴿مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلْقُبُورِ﴾ بيانٌ للكُفّار، أي: كما يئِسَ الكُفّارُ الذين قُبِروا من خَيرِ الآخِرة؛ لأنّهم تَبيَّنوا قُبحَ حالِهم وسوءَ مُنقَلَبِهم.

قولُه: (**كانوا يُـواصِلُون اليهودَ**)، **الانتصاف**: يمكن أنْ تَـكون هذه الآية من باب الاسْتِطْراد، فإنَّه تعالى لمّا ذَمَّ اليهود اسْتَطْرد ذَمَّهُم بِذَمِّ المُشْركين على وجْهٍ لا يُوجد أفْصَح ولا أمْكَن منه(١).

وأقول: إنَّ هذه الآية مُتَّصِلة بخاتمة قِصّة المُشْركين الذين نَـهَى المُؤمنين عن اتِّخَاذِهم أوْلياءَ بقولِه: ﴿لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ تُلْقُونَ﴾ وهي قوله: ﴿وَمَن يَتَوَلَّهُمْ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ أيْ: الكامِلون في الظُّلْم، وقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا جَآءَكُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ﴾ إلى آخره مُسْتَطرِدٌ؛ فإنَّه لـمّا جرى حديث المُعاملة مع الّذين لا يُقَاتِلون المسلمين والّذين يُقَاتِلونَهم وقَد أخْرَجُوهم من دِيَارِهم من الأمْر بِمَبرَّة أولئك، والنَّهي عن مَبرَّة هؤلاء، أتىٰ بِحديث المُعامَلة مع نِسَائِهم، ولـمّا فَرَغ من ذلك أوْصَل الخاتِمة بالفَاتِحة على مِنْوال ردِّ العَجُز على الصَّدْر من حيث المعنى والله أعلم.

قولُه: (وقِيل: ﴿مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلْقُبُورِ﴾ بيانٌ لِلكُفَّار)، وعلى الأوّل: مُتَعلّق بـ﴿يَئِسُواْ﴾، وقال صاحب «الكشف»: ذَكَرهما أبو علي(٢).

---

(١) «الانتصاف» (٤: ٥٢١) بحاشية «الكشاف».

(٢) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٣٤١ - ١٣٤٢).

عَن رَسولِ الله ﷺ: «مَن قَرأَ سُورةَ المُمتحَنةِ كانَ له المُؤمِنونَ والمُؤمِناتُ شُفَعاءَ يومَ القِيامة».

وقلت: لعَلّ القول الأخير أوجَه، لأنَّ وجْه التَّشْبيه فيه أشْمَل، فإنَّ اليَهُود مَا أنْكَروا الآخِرة، بل أيِسُوا من خَيْرِها لعِنَادِهم كما قال: «قد يَئِسوا من أن يكون لهم حَظٌّ في الآخِرة»، يَدخل فيه تَخْييلُ حَالِـهم بالمَوتى في صُورة الآيِسين من رحمة الله سبحانه وتعالى، وتَشْبيهُ يَقينِهم بيَقِينِهم، لأنَّ يقين الموتى بالآخِرة ضَرُوري.

تمّت السُّورة

والحمد لله وحْدَه.

سُورَةُ الصَّفِّ

مكية، وهي أربع عشرة آية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ * يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ * كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ * إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا كَأَنَّهُمْ بُنْيَانٌ مَرْصُوصٌ﴾ ١-٤]

﴿لِمَ﴾ هِيَ لامُ الإضافَةِ داخلةٌ علىٰ (ما) الاستفهاميّةِ كما دَخلَ عَليها غيرُها مِن حُروفِ الجَرِّ في قَولِك: بِمَ، وفيمَ، ومِمّ، وعَمَّ، وإلامَ، وعلامَ. وإنّما حُذِفت الألفُ؛ لأنَّ (ما) والحرفَ كشيءٍ واحد، ووَقعَ استعمالُهما كثيرًا في كلامِ المُستَفهِم؛ وقد جاءَ استعمالُ الأصلِ قَليلًا، **والوَقفُ علىٰ زِيادةِ هاءِ السَّكتِ**، أو الإسكان، ....

سورة الصَّف

مكيةٌ، وهي أربعُ عشرة آية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قولُه: (**والوَقْف على زِيَادة هَاء السَّكْت**)، قال الزَّجّاج: فإذا وقَفْت عليها قلتَ: لِـمَهْ، ولا يُوقَف عليها لِئلا تُخالِف المُصْحَف، ويَنْبغي لِلقَارِئ أن يَصِلَها[1].

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٥: ١٦٢).

ومن أسكَنَ في الوصْلِ فلإجرائِه مَجرىٰ الوَقفِ، كما سُمِع: ثلاثةَ اربعه، بالهاءِ وإلقاءِ حَركةِ الهمْزةِ عليها محذوفة. **وهذا الكلامُ يَتناوَلُ الكَذبَ وإخلافَ الموعد.**

ورُوِيَ أنّ المُؤمنينَ قالوا قَبلَ أنْ يُؤمَروا بالقِتال: لَو نَعلَمُ أحَبَّ الأعمالِ إلىٰ الله تعالىٰ لَعمِلناه ولَبذلْنا فيه أموالَنا وأنفُسَنا، فدَلَّهم اللهُ تعالىٰ علىٰ الجِهادِ في سَبيلِه، فوَلّوا يومَ أحُدٍ، فعَيَّرَهُم. وقيل: لـمّا أخبرَ اللهُ بثَوابِ شُهداءِ بَدرٍ قالوا: لئِن لَقينا قِتالًا لنُفْرغَنَّ فيه وُسْعَنا، ففَرُّوا يومَ أحُدٍ ولم يَفُوا.

وقيل: كان الرَّجُلُ يقولُ: قتَلتُ ولم يَقتُل، وطَعَنتُ ولم يَطْعَن، وضَربتُ ولم يَضرِب، وصَبرتُ ولم يَصبِر.

وقيل: قد آذىٰ المسلمينَ رَجلٌ **ونكّىٰ فيهِم**، فقتَله صُهَيبٌ وانتحَلَ قَتلَهُ آخرُ، فقالَ عُمرُ لِصُهَيبٍ: أخبر النَّبيَّ عليه السَّلامُ أنّكَ قتَلتَه، فقالَ: إنّما قتلتُه لله ولرسولِه، فقالَ عُمرُ: يا رسولَ الله قتَلَهُ صُهَيبٌ، قال: كذلك يا أبا يحيىٰ؟ قال: نعم، فنزَلتْ في المُنْتَحِل.

وعن الحسن: نزلَتْ في المُنافِقين. ونِداؤُهم بالإيمانِ: تَهكُّمٌ بهِم وبإيمانِهم؛ **هذا مِن أفصَحِ كلامٍ** وأبلغِه في معناه، قُصدَ في ﴿كَبُرَ﴾ التَّعجُّبُ مِن غيرِ لَفظِه كقولِه:....

قولُه: (**وهذا الكلام يتناول الكذب وإخلافَ الموعد**)، لَفٌّ، وقولُه: «قالوا قبل أنْ يُؤمَروا بالقِتال» إلى آخره نَشْرٌ للثّاني، وقوله: «كان الرَّجل يقول قَتَلت ولم يَقْتل، وطَعَنتُ ولم يَطْعَن» نَشرٌ للأوّل.

قولُه: (**ونَكّى فِيْهم**)، **النهاية**: يقال: نَكَيْتُ في العَدوِّ وأنْكِي نِكَايةً فأنا ناكٍ، إذا كثَّرت فيهم الجِراحَ والقَتْل فوَهَنوا لِذلك.

قولُه: (**هذا من أفْصَح الكلام**[1])، «هذا» إشارةٌ إلى قولِه: ﴿كَبُرَ مَقْتًا﴾، وقوله: «في معناه»

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وكذا هو في نصِّ «الكشاف» من (ط)، لكن في الأصل الخطي من «الكشاف» وفي المطبوع: «كلام».

.... غَلَتْ نَابٌ كُلَيْبٌ بَوَاؤُها

ومعنىٰ التَّعجُّب: تعظيمُ الأمرِ في قلوبِ السَّامِعين؛ لأنَّ التَّعجُّبَ لا يكونُ إلّا مِن شَيءٍ خارجٍ عن نَظائِره وأشكالِه، وأُسندَ إلىٰ ﴿أَن تَقُولُواْ﴾ ونُصبَ ﴿مَقْتًا﴾ علىٰ تَفسيرِه، دلالة علىٰ أنّ قولَهم ما لا يَفعلونَ مَقْتٌ خالِصٌ لا شَوبَ فيه، لفرطِ تمكّنِ المَقْتِ منهُ؛ واختيرَ لفظُ المَقْتِ لأنهُ أشدُّ البُغضِ وأبلغُه. ....

تنازع فيه «أفصح» و«أبلغ»، وقوله: «قُصِد» إلى آخر الفصل بيانٌ لِبلاغَتِه وفَصَاحتِه[1].

قولُه: (**غلت نابٌ كليبٌ بواؤُها**)، أوّلُه:

وجارة جسَّاس أَبأْنـا بنابهـا كُليبًا ....

أي: ما أغلى ناباً بواؤها كليب! البواء: السواء، والناب: الناقة المسنة، ومضى شرح البيت غير مرة[2]. ومثاله في «المطلع»: عَظُمَ البطنُ بطنُكَ، ومُؤداه: ما أعظَمَ البطنَ بطنُك.

قولُه: (**ومَعنى التَّعَجُّب: تعْظِيمُ الأمْر**)، **الرَّاغب**: التَّعَجُّب: حالةٌ تعرِض للإنسان عند الجَهْل بِسبَب الشَّيء، ويُقال لـما لم يُعْهَد مِثْلُه: عَجب[3].

قولُه: (**ونُصبَ ﴿مَقْتًا﴾ على تَفْسِيره**)، أي: على تفسير ﴿أَن تَقُولُواْ﴾ وقيل: على تَفْسير هذا الكلام، أعني: كَبُر أنْ تقولوا؛ لأنَّ هذا تمييز عن النِّسبة، ولا يَحْسُن أنْ يعُودَ الضَّمير إلى ﴿أَن تَقُولُواْ﴾، لأنَّ التَّمييز ليس عنه، والأوّل هو الظَّاهِر، لأنَّ الضَّمِير في «أُسند» عائدٌ إلى ﴿كَبُرَ﴾ أي: قصد في كَبُر التَّعَجُّب من غير لَفْظِه، وأُسْند إلى ﴿أَن تَقُولُواْ﴾ ونصب ﴿مَقْتًا﴾ على تفسير ﴿أَن تَقُولُواْ﴾ لِيُؤذِن بالإبهام، والتَّفسير: أنَّ قولَهم ذلك مَقْتٌ خَالِصٌ، وإليه

---

(١) من قوله: «قوله هذا» إلى هنا ساقط من (ف).

(٢) مرّ البيت في سورة الفرقان عند تفسير آية رقم ٢١، والبيت للمهلهل بن ربيعة.

(٣) «مفردات القرآن» ص ٥٤٧.

ومنه قيل: نِكاحُ المَقْتِ، **للعقدِ علىٰ الرّابَّة**، ولـم يُقتصَر علىٰ أنْ جُعِلَ البُغْضُ كبيرًا، حتّىٰ جُعِلَ أشدَّه وأفحشَه. و﴿عِندَ ٱللَّهِ﴾ أبلَغُ من ذلك، **لأنهُ إذا ثبتَ كِبَرُ مَقتِه عندَ الله فقَدْ تَمَّ كِبَرُه** وشدَّتُه وانزاحتْ عنه الشُكوك. وعن بعضِ السَّلَف أنهُ قيل لَه: حدِّثنا، فسكَتَ، ثُمَّ قيل له: حدِّثنا، فقالَ: تأمرونَني أنْ أقولَ ما لا أفعَلُ فأستعجِلَ مَقتَ الله!

في قولِه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِهِۦ﴾ عقيبَ ذِكرِ مَـقتِ المُخلِف: **دليلٌ علىٰ أنَّ المقْتَ قد تعلَّقَ بقَولِ الذين وَعَدوا الثَّباتَ في قِتالِ الكُفَّارِ** فلم يَفُوا. وقرَأَ زيدُ بنُ عليٍّ: (يُقاتَلون) ـ بفتح التاء ـ. وقُرِئَ: (يُقَتَّلونَ).

أشار بقَولِه: «دَلالة على أنَّ قولَهم ما لا يفعلون مَقْتٌ خَالِصٌ»، فقَدَّم التَّمييز في الآية على الفاعل، ومثله جائز، قال:

أرى كُلَّ أرضٍ دَمَّنَتْها وإنْ مَضت لَهَـا حِجَـجٌ يَـزْدادُ طِيْبًـا تُرابُهـا

قال المرزوقي: إن قوله: «طِيْبًا» تمييز قدِّم على الفاعل، وليس خلاف في جوازه(١).

قولُه: (**للعَقْد على الرَّابَّة**)، **النهاية**: في حَديث مُجاهد: كان يَكْره أنْ يَتزَوَّجَ الرَّجل امْرأَةَ رَابِّهِ، يعني: امْرأة زَوْج أُمِّه، لأنَّه كان يُرَبِّيه.

قولُه: (**لأنَّه إذا ثَبت كِبَرُ مَقْتِه عِنْد الله، فقد تَمَّ كِبَرُه**)، يريد: أنَّ العُدُول من البُغْض إلى المَقْتِ تَتْميمٌ لِمَعْنى إرادَة البُغْض، ثُمَّ إنَّ التَّقييد بقوله: ﴿عِندَ ٱللَّهِ﴾ تَتْميمٌ للتَّتْميم ومُبالَغَة فيه.

قولُه: (**دَليلٌ على أنَّ المَقْتَ تَعلّق بقولِ الّذين وَعَدوا الثَّباتَ**)، **الانتصاف**: أي: هو بِساطٌ لهذا، كما يقول: لا تَفْعل ما يُلْصِق بِك العَارَ، لا تُشَاتِم زيداً، لِيقَع النَّهْي مَرَّتين؛ عَامّاً وخَاصّاً، فهو أولى من النَّهي على الخُصُوص مَرَّتين، فإنَّ ذلك تكْرَار(٢). وقلت: أراد أنَّه تخْصيصٌ بعد تَعْميمٍ.

---

(١) «شرح ديوان الحماسة» للمرزوقي ص٩٣٠ – ٩٣١.

(٢) «الانتصاف» (٤: ٥٢٣) بحاشية «الكشاف». وانظر أيضاً: «شرح ديوان» الحماسة للمرزوقي ص ٩٣٠.

﴿صَفًّا﴾ صافِّينَ أنفُسَهُم أو مَصْفوفينَ ﴿كَأَنَّهُم﴾ في تَراصِّهم من غَيرِ فُرجةٍ ولا خَللٍ ﴿بُنْيَـٰنٌ﴾ رُصَّ بعضُه إلىٰ بعضٍ ورُصِف.

اعلم أنَّه لمَّا بُولِغ في بُغْض القَول إبهامًا جِيء بها يحب من الفِعل تَعْريضاً، قُوبِل البُغْض بالحُبِّ، والقول بالفعل، ووصَفَه بِالبُنيان المَرصُوص، تَعريضاً بالقول المُتزَلْزِل والوَعد المُخْلَف، وأمَّا كيفِيَّة اتِّصالِه به، فإنَّ قولَه: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ يَدُلُّ على أنَّ ما يلي كَلمة النِّداء والتَّنْبيه من الخِطَاب مَعْنيٌّ به جداً كما سبق في فاتحة البقرة.

والخِطَاب هو قولُه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلَّذِينَ يُقَـٰتِلُونَ فِى سَبِيلِهِۦ صَفًّا﴾، وقوله: ﴿لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ تمْهيدٌ وتَوْطِئة لهذا الخِطَاب، وتَقْدمةُ تنبيهٍ على أنَّ ما يُخالِفه مَبْغُوضٌ عند الله، والتَّقَاعد عنه بعد الوَعد مِن أشَدِّ البُغْض، وأكْبَر المَقْت عِنْده، ومِمّا يَشُدُّ من عَضُد ذلك أنَّ قُطْب هذه السُّورة الكَريمة يَدُور على أمْر الجِهاد، ألا تَرى كيف أُعِيد قوله: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ هَلْ أَدُلُّكُمْ﴾ إلىٰ قولِه: ﴿وَتُجَـٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ وخُتِمت بقولِه: ﴿فَأَيَّدْنَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ عَلَىٰ عَدُوِّهِمْ فَأَصْبَحُوا۟ ظَـٰهِرِينَ﴾، وفيه دَليلٌ ظاهِر على عُلوِّ شأن الجِهاد ورِفْعة مَنْزلتِه عند الله، لأنَّه ذُروة سَنَام الأمْر، وكَفى به شَاهِداً ما رُوِّيناه عن أبي هُريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «والّذي نَفْسِي بيدِه، لَوَدِدْتُ أنِّي أُقَاتِلُ في سَبيلِ الله، فَأُقتَلُ، ثُمّ أُحيا، ثُمّ أُقْتَلُ، ثُمَّ أُحْيا، ثم أُقْتَلُ»، وكان أبو هُريرة يقُولهنّ ثلاثاً، أشْهَدُ بِالله. أخْرَجه البُخَاريُّ ومُسلم[1].

قولُه: (رُصَّ بَعْضُه إلى بَعْضٍ ورُصِف)، الرَّاغِب: كأنَّما بُني بالرَّصَاص، ويقال: رَصَصْتُه ورَصَّصْتُه وتَرَاصُّوا في الصَّلاة، أي: تَضَايَقُوا فِيها[2]. والرَّصَفَة بالتَّحْريك واحِدُ الرَّصْف، وهو حِجارةٌ مَرْصُوفٌ بَعْضُها إلى بعض، يُقال: رَصَفْتُ الحِجَارة في البِناء أرْصُفُها بالضَّمِّ: إذا ضَمَمْتُ بعضَها إلى بَعْضٍ.

(١) البُخاري (٦٨٠٠)، ومسلمٌ (١٨٧٦).

(٢) «مفردات القرآن» ص ٣٥٥.

وقيل: يجوزُ أنْ يُريدَ استواءَ نيّاتِهم في الثّباتِ حتّىٰ يَكونوا في اجتماعِ الكلمةِ كالبُنيانِ المَرصوص. وعن بعضِهم: فيه دليلٌ علىٰ فضْلِ القِتال راجِلًا؛ لأنّ الفُرسانَ لا يصْطَفُّون علىٰ هذه الصِّفة. وقولُه: ﴿صَفًّا كَأَنَّهُم بُنْيَٰنٌ﴾ حالان مُتداخِلَتان.

[﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ يَٰقَوْمِ لِمَ تُؤْذُونَنِى وَقَد تَّعْلَمُونَ أَنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ ۖ فَلَمَّا زَاغُوٓا۟ أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمْ ۚ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْفَٰسِقِينَ ﴿٥﴾]

قولُه: (وقِيل: يجوز أن يُريد اسْتِواء نِيَّاتهم في الثَّبات)، وعليه وَرَد قولُه صلوات الله عليه: «المُؤْمِن لِلمُؤْمِن كَالبُنْيان يَشُدُّ بعْضُه بعضاً» ثُمَّ شَبَّك بين أصَابِعِه، وأخْرجَه البُخَاريُّ والإمام أحمد عن أبي موسى[1]، وهذا أوْجَه لِيُقِيموا الظَّاهِر مع البَاطِن وسَائِر الأحوال، ويَكون تَعْرِيضاً بما وَعَدوا من الثَّبَات في قِتَال الكُفَّار، ويَتَّصِل به قِصَّة موسى عليه السَّلام وقومِه، ويترتَّب عليه قوله: ﴿فَلَمَّا زَاغُوٓا۟ أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ ولهذا عمَّ الأذى بقولِه: «كانوا يُؤْذُونَه بأنواع الأذَى» لإطلاقِه.

قولُه: (وقَوله: ﴿صَفًّا كَأَنَّهُم بُنْيَٰنٌ﴾ حَالان مُتَداخِلتان)، الانتصاف: يُريد أنَّ معنى الأولى مُشْتَمِلٌ على الثّانية، فإنَّ هيئَةَ التَّراصِّ هي هيئة الاصْطِفَاف[2]. قال صاحب «الإنصاف»: ليس المُراد بالتَّداخُل هذا، بل إنَّ الحال الثَّانية وقَعَت جَزاء من الحال الأولى، لأنَّ معنى ﴿صَفًّا﴾: مُصْطفِّين، وفيه ضَمِيرُهُ، وقولُه: ﴿كَأَنَّهُم بُنْيَٰنٌ﴾ حالٌ من الضَّمير المَذْكُور، فالحالُ الثَّانية دَاخِلَةٌ في الأولى، وهي كقولِه: ﴿إِلَّا ٱسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ ۝ لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ﴾ [الأنبياء: ٢-٣].

وقلت: فَرْقٌ بين الصُّورَتين، فإنَّ قولَه: ﴿صَفًّا كَأَنَّهُم بُنْيَٰنٌ مَّرْصُوصٌ﴾ مُشَبَّهٌ ومُشَبَّهٌ به، والمُشَبَّه به في الحَقيقة بَيانٌ للمُشبَّه ووَصْفٌ له؟

---

(١) البُخَاري (٤٨١) وأحمد في«المسند» (١٩٦٢٤).

(٢) «الانتصاف» (٤: ٥٢٣) بحاشية «الكشاف».

﴿وَإِذْ﴾ منصوبٌ بإضمارِ «اذكُر»، أو: وحِينَ قالَ لهُم ما قالَ كانَ كذا وكذا، ﴿تُؤْذُونَنِى﴾ كانُوا يُؤذونَه بأنواعِ الأذىٰ من انتِقاصِه وعيْبِه في نفْسِه، وجُحودِ آياتِه، وعِصيانِه فيما تعودُ إليهِم منافِعُه، وعبادتِهم البقرَ، وطلبِهم رؤيةَ الله جَهرةً، والتكذيبِ الذي هُوَ تَضييعُ حقِّ الله وحقِّه، ﴿وَقَد تَّعْلَمُونَ﴾ في موضِعِ الحالِ، أي: تُؤْذُونَني عالِمِين عِلمًا يقينًا ﴿أَنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ﴾ وقضيّةُ عِلمِكُم بذلك ومُوجبُه تَعظيمي وتَوْقيري، لا أنْ تُؤذُوني وتَسْتَهينوا بي؛ لأنَّ مَن عرفَ اللهَ وعظَمتَه عَظَّم رسولَه، علمًا بأنَّ تعظيمَه في تَعظيمِ رَسولِه، ....

قولُه: (كانوا يُؤْذونه بأنواع الأذَى) إلى قوله: (وطَلَبِهم رُؤْيَةَ الله جَهْرةً)، أراد أنَّ قَولَه: ﴿لِمَ تُؤْذُونَنِى﴾ إنْكارٌ لِمطْلق الإيْذاء، فيَصِحُّ حَمْلُه على الإيْذاء في الدِّين وفي النَّفْس، ولذلك أوْقَعَ قولَه:﴿وَقَد تَّعْلَمُونَ أَنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ﴾ حالاً مُقرِّرة لِجهَة الإنْكار، وفَسَّره المُصنِّف بقوله: «وقَضِيةُ عِلْمِكُم بذلك ومُوجِبه تَعْظيمي وتَوْقِيري، لا أنْ تُؤْذُوني وتَسْتَهِينوا بي، لأنَّ من عَرف الله وعَظَمته عَظَّم رَسُولَه».

وذَكَر الوَاحِديُّ: ﴿لِمَ تُؤْذُونَنِى﴾ يعني حين رَمَوه بالأُدْرَة[1]. وهو المُراد بقولِه: «من انْتِقَاصِه وعَيْبِه»، وأمَّا الكلام في طَلَب الرُّؤية فانْتِهازٌ لفُرْصَة التَّعصُّب.

وبَيانُ النَّظْم: هو أنَّ الله تعالى لـمّا وبَّخ المُؤْمِنين الّذين ما وَفَوا بما عَاهَدوا، وأخلفوا المواعيد تَمْهيداً وبِساطاً، لقولِه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَ﴾ حتّىٰ يكُونوا في اجْتِماع الكَلِمة كالبُـنْيان المَرْصُوص في القِتَال، حَذَّرهم ممّا لَقِي قَومُ موسى من إزَاغَة القُلوب، والحِرْمان مِن التَّوفيق بِسَبب الأذَى، وممّا ارْتكب قومُ عيسى بعد مَجِيئه بالبيِّنات، مِن تكْذِيبه وقولِهم فيه: ﴿هَٰذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾، ألا تَرى كيف جَمَع الكُلَّ في قولِه: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ

---

(١) «الوسيط» (٤: ٢٩٢)، والأُدْرَة: نفخٌ بالخِصْية، انظر: «الصحاح» للجوهري (٣: ٥٧٧).

ولأنَّ مَن آذاهُ كانَ وعيدُ الله لاحقًا به، ﴿فَلَمَّا زَاغُوٓاْ﴾ عن الحَقِّ ﴿أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ بأنْ منعَ ألطافَه عنهُم ﴿وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ لا يلطُف بهم لأنهُم ليسُوا من أهلِ اللُّطف.

فإنْ قُلتَ: ما مَعنىٰ ﴿قَدْ﴾ في قوله ﴿وَقَد تَّعْلَمُونَ﴾؟

ٱلْكَذِبَ وَهُوَ يُدْعَىٰٓ إِلَى ٱلْإِسْلَٰمِ﴾ أي: قضية الدّعوى إلى الإسلام تَوقِيرُ من يدعو إليه، وتَوقِير حُرمَتِه، وإجابةُ دَعْوتِه، والتَّفادِي عن إخْلاف المَواعِيد وعمّا يُؤذيه من القَول والفِعْل؟

قولُه: (﴿وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْفَٰسِقِينَ﴾: لا يَلْطُف بِهم)، قال صاحب «الفرائد»: لا يَهْدي من يُريد الفِسْق، وهو من باب ذِكْر الفِعْل وإرادة الإرادَة، نحو: ﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ [العنكبوت: ٦٩].

وقلت: هذا التَّقْدير غير مُفْتَقر إليه، لأنَّ هذه الفَاصِلة تَذْييلٌ للآية، وكالتَّعْليل لقوله: ﴿أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾. والمُرادُ بقوله: ﴿زَاغُوٓاْ﴾ أذَى موسى عليه السَّلام.

وبَيانُه: أنَّ القَومَ لـمّا آذَوا موسى عليه السَّلام ورَمَوه بالأُدْرة زَاغُوا وفَسَقوا، وأدّى ذلك إلى أنْ خَذَلهم الله وطَبَع على قُلوبِهم، وهذا التقرير غير ضَارٍّ لمَذهَب أهْل السُّنَّة، لأنَّ ذلك الأذَى والفِسْق كان كَسْباً لهم، وقد تَقَرَّر أنَّ صغَائِر الذُّنُوبِ مُسْتَجْلِبةٌ لِكَبائِرها، قال تَعالَى: ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم مَّا كَانُواْ يَكْسِبُونَ﴾ [المطففين: ١٤] وأمّا التَّذْييل الثّاني، وهو قولُه: ﴿وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ فهو تَقْريرٌ لِقولِه: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ وَهُوَ يُدْعَىٰٓ إِلَى ٱلْإِسْلَٰمِ﴾، لأنَّ الظُّلْم: وضْعُ الشَّيءِ في غير مَوْضِعه، وإليه أشار بقوله: «وأيُّ النَّاس أشَدُّ ظُلْماً ممّن يَدْعُوه ربُّه على لِسانِ نَبيِّه إلى الإسلام، فيَجْعل إجابَتَهُ افْتَراءَ الكَذب على الله»، يعْني كان جزاءُ الدَّاعِي القَبُولَ والتَّصْديق، فوَضعُوا مَوْضِعه أنْ كَذَّبُوهُ وسَمَّوا ما جاء بِه سِحْراً.

وكما رُوعِي في هَذين التَّذْييلين هذه المُناسَبة رُوعِيت في قوله: ﴿وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾، وذلك أنَّ الكُفْر في الأصْل السَّتْر والتَّغْطِية، ومن يُحاول إطْفَاء نُور الله يُحاول إخْفَاء الـحقِّ

قلتُ: مَعناهُ التّوكيدُ كأنهُ قال: وتعلمُون عِلمًا يقينًا لا شُبهةَ لكُم فيه.

[﴿وَإِذْ قَالَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ يَٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُم مُّصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَىَّ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ وَمُبَشِّرًۢا بِرَسُولٍ يَأْتِى مِنۢ بَعْدِى ٱسْمُهُۥٓ أَحْمَدُ فَلَمَّا جَآءَهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ قَالُوا۟ هَٰذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ ٦]

وسِتْره، وكذا في قولِه: ﴿وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُشْرِكُونَ﴾ لأنَّه مُقَابِل لِقَولِه: ﴿وَدِينِ ٱلْحَقِّ﴾، ولَيْس دِينُ الحَقِّ إلا التَّوْحِيدَ ونَفْي الشِّرْك.

وفي الآيات تَـرَقٍّ من وَجْهَين:

أَحَدُهما: من الأذَى، فإنَّ أَذَى موسى عليه السَّلام كان في جَسَدِه، وأَذَى عيسى عليه السّلام في الدِّين، وأَذَى نَبيِّنا صلواتُ الله عليه فيهما، فإنَّ نُورَ الله عِبارةٌ عنه وعن دِيْنِه، لقولِه تعالى: ﴿وَسِرَاجًا مُّنِيرًا﴾ [الأحزاب: ٤٦]، وقَدْ سَبَقَ في التوبة تَقْرير وجْه التشبيه.

وثانيهما: في التَّسْلِية، يَعْنِي: لا تُبَالِ بِأَذَى القَوم، ولَك أُسْوةٌ بموسى، ولا بتكْذيب الكافرين والمُشْركين كما لم يَضُر عيسى تَكْذيْبهم، وتَمَكَّن من إمْضَاء ما جاء به من الدِّين والبِشَارةِ بِقُدُومِك تمكُّنَك منه، ويظهرك على الدِّين كلِّه ولوكَرِه المُشْركون والله أعلم.

قولُه: (مَعْناهُ التَّوكِيد)، الانتصاف: «قد» إذا صَحِبَت المَاضِي صَحِبَها التَّوقُّع، قال الخليل: هذا خَبرٌ لقوم ينتظرونه، وإذا صَحِبَت المُضَارِع صَحِبهَا التَّكْثير كربّما، وهو من الكلام الذي قُصِد فيه الإفْرَاطُ والمُبالغة. قال:

قَدْ أتركُ القِرْنَ مُصْفَرًّا أنامِلُهُ(١)

فإنْ قيل: حَمْلُه على التَّكْثِير في الآية مُتعَذِّرٌ، لأنَّ العِلم مَعْلُوم التعلق، لا يتكَثَّر ولا يَتقَلَّل(٢).

قلنا: المُراد تأكِيد الفِعل وتَـحَقُّقُه وبُلُوغُه الغايةَ في نَوعِه، وكذا في قولِه: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ﴾ [الحجر: ٢] ليس مَعْناها إلا تأكُّدُ ذلك الوِدَادة لا كَثْرتُه وتَعَدُّدُه.

---

(١) نُسِب البيت للهُذَلي ولعبيد بن الأبرص وهو في «ديوان عَبيد» ص٥٦، وبقية البيت:

كأنّ أثوابَه مُجّت بِفِرْصَادِ

(٢) «الانتصاف» (٤: ٥٢٤) بحاشية «الكشاف».

قيل: **إنّما قالَ: ﴿يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ ولم يَقُل: يا قَوم، كما قالَ موسىٰ؛ لأنَّهُ لا نسبَ لهُ فيهِم** فيكونُوا قومَه. والمعنىٰ: أُرسِلْتُ إليكُم في حالِ تَصديقي ما تَقدَّمني ﴿مِنَ ٱلتَّوۡرَىٰةِ﴾ وفي حَالِ تبشِيري ﴿بِرَسُولٖ يَأۡتِي مِنۢ بَعۡدِي﴾ يعني: أنَّ دينيَ التّصديق بكُتُبِ الله وأنبيائِه جَميعًا ممّن تَقدَّمَ وتأخَّر. **وقُرِئَ:**﴿مِنۢ بَعۡدِي﴾ **بسكون الياء** وفتحها، والخَليلُ وسيبَويهِ يَختاران الفَتح.

وعن كعبٍ: أنّ الحَوارِيّينَ قالوا لِعيسىٰ: يا رُوحَ الله، هل بعدَنا من أمّة؟ قالَ: نعَمْ، **أمّةُ أحمدَ؛** حُكماءُ عُلماءُ أبرارٌ أتقياءُ، كأنّهم من الفِقْه أنبياء، يَرضونَ منَ الله باليَسيرِ من الرِّزق، ويَرضىٰ اللهُ مِنهم باليَسيرِ من العَمَل.

قولُه: (**إنّما قال** ﴿يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾، **ولم يَقل: «يا قوم» كما قال موسى؛ لأنَّه لا نَسَب له فيهم**)، **الانتصاف**: هو كقَولِه: ﴿كَذَّبَ أَصۡحَٰبُ لۡـَٔيۡكَةِ ٱلۡمُرۡسَلِينَ * إِذۡ قَالَ لَهُمۡ شُعَيۡبٌ﴾ [الشعراء: ١٧٦] لأنَّه لم يكن منهم.

وقلت: يَجُوز أن يكون للاستِعْطَاف، لمجِيء قوله: ﴿مُّصَدِّقٗا لِّمَا بَيۡنَ يَدَيَّ مِنَ ٱلتَّوۡرَىٰةِ﴾ أي: إنّي أُرْسِلتُ إليكم في حَالِ تَصْديقي لِكِتابٍ نزلَ إليكُم يا بني إسْرائيل خاصَّة.

قولُه: (**وقُرِئ: ﴿مِنۢ بَعۡدِي﴾ بسكون الياء**)، بِفَتح اليَاء: نافِعٌ وابنُ كَثير وأبو عَمرو وأبو بكر، والبَاقُون: بِسُكُونِها[1].

قولُه: (**أمَّةُ أحمَدَ**)، رُوِّينا عن البُخَاريِّ ومُسْلم ومَالِك والدَّارِميِّ عن جُبَيْر بن مُطْعِم قال[2]: قال رسولُ الله ﷺ: «لي خَمْسة أسْماء؛ أنا محمَّدٌ، وأنا أحْمَدُ، وأنا الحاشِرُ الّذي يُحْشَرُ النّاسُ

---

(١) انظر: «السبعة في القراءات» لابن مجاهد ص ٦٣٥.

(٢) البخاري (٣٥٣٢)، ومسلم (١٢٤)، ومالك في «الموطأ» (١٨٢٣)، والدارمي في «السنن» (٢٧٧٨)، كما أخرجه الترمذي في «الجامع» (٢٨٤٠) وهو أولى بالذكر من الدارمي، وابن الأثير مُعتَمَد المصنف ذكره.

فإنْ قُلتَ: بِمَ انتصَبَ ﴿مُّصَدِّقًا﴾ و﴿مُبَشِّرًا﴾؟ أبِما في الرَّسولِ من معنىٰ الإرسالِ أم بإليكم؟

قلتُ: بل بمعنىٰ الإرسالِ؛ **لأنَّ ﴿إِلَيْكُم﴾ صِلةٌ للرَّسول، فلا يجوزُ أن تعملَ شيئًا** لأنَّ حروفَ الجرِّ لا تعملُ بأنفُسِها، ولكن بما فيها من معنىٰ الفِعلِ؛ فإذا وقعت صلاتٍ لم تتضمّن معنىٰ فعلٍ، فمِن أينَ تعمل؟ **وقُرِئَ: (هذا ساحِرٌ مُبين)**.

على قَدَمي، وأنا المَاحِي الذِي يَمْحُو الله بِيَ الكُفْرَ، وأنا الْعاقِبُ الذي ليس بعدي نبيٌّ». وقد سمّاه الله رؤوفاً رحيماً، رواه البُخَاريُّ في تفسير هذه الآية(١).

وعن أحْمد بن حَنْبَل(٢) عن أبي مُوسى قال: سَمّى لنا رسولُ الله ﷺ نَفْسه بأسْماء منها ما حفظنا قال: «أنا محمَّدٌ، وأحْمد، والمُقفِّي، والحَاشرُ، ونَبِيُّ الرَّحْمَةِ» قال يزيد: «ونَبي التَّوبَة، ونَبي المَلْحَمة».

قال مُحيي السُّنَّة والوَاحِديُّ: اسمه أحمد يحتمل معنيين: أحدهما: أنه مبالغة من الفاعل، أي: أنه أكثر حمدًا لله من غيره، والآخر: أنه مبالغة من المفعول، أي: أنه يُحمَدُ بما فيه من الأخلاق والمحاسن أكثر مما يُحمد غيره(٣).

قولُه: (**وقُرِئ: «هذا سَاحِرٌ»**)، حَمْزة والكِسَائي(٤).

قولُه: (**لأنَّ ﴿إِلَيْكُمْ﴾ صِلَـةٌ للرَّسُولِ، فلا يَجُوز أنْ تَعْمل شيئاً**)، لا يريد عَمَلَها الذي هو الجَرُّ، وإنَّما يُريد أنَّها لا تَعْمل عمل الفِعل بأنْفُسِها.

---

(١) لـم أجد هذا الحديث في المكان الذي أشار إليه المصنف، وهو تفسير سورة الصف، بل لم أجده في مظنة أخرى وهي خواتيم التوبة لـما ذكر الله تعالى عنه ﴿بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾، بل لـم أجد الحديث في «صحيح البخاري» أصلاً بعد التنقيب، فلعل المصنف وهم.

(٢) في «المسند» (٤: ٣٩٥) رقم(١٩٥٤٣)، ورواه مسلم في «الصحيح» (٢٣٥٥)، وهو أولى بالعزو من أحمد. و«يزيد» هو يزيد بن هارون الواسطي، أحد رواة هذا الحديث.

(٣) «معالم التنزيل» للبغوي (٥: ٨٠)، و«الوسيط» للواحدي (٤: ٢٩٢).

(٤) «التيسير في القراءات السبع» للداني ص٨١ وص ١٠٤.

[﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُوَ يُدْعَىٰ إِلَى الْإِسْلَامِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴾ ٧]

وأَيُّ النّاسِ أشدُّ ظُلْمًا ممّن يَدعوهُ ربُّه علىٰ لسانِ نبيِّه إلىٰ الإسلامِ الذي لَهُ فيه سَعادةُ الدَّارين، فيَجعلُ مكانَ إجابَتِه إليه افتراءَ الكذِبِ علىٰ الله، بقَولِه لكلامِه الذي هُو دعاءُ عبادِه إلىٰ الحقِّ: هذا سِحرٌ، لأنّ السِّحرَ كذِبٌ وتـمويهٌ.

وقَرأَ طَلحةُ بنُ مُصرِّف: (وهُوَ يَدَّعي)، بمَعنىٰ: يُدْعىٰ، دَعاهُ وادَّعاه، نحوَ: لمسَه والتمسَه. وعنه: يَدَّعي، بمعنىٰ يَدعو، وهو اللهُ عزَّ وجَلّ.

[﴿ يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَاللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ ﴾ ٨]

أصلُه: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُطْفِئُوا﴾ [التوبة: ٣٢] كما جاءَ في سُورة بَراءة، وكأَنَّ هذه اللامَ زِيدَت معَ فعلِ الإرادةِ ....

قولُه: (لأنَّ السِّحْرَ كَذِبٌ وتَمْويهٌ)، فيه إشْعَارٌ بهذه الآية بقِصَّة عيسى عليه السَّلام، وقولهم في الآيات البيِّنات: ﴿هَٰذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ مكراً وتَمْويهاً، وإخفاءً للحَقِّ الجلي.

وقلت: وفي إيْقَاع الإسْلام مقابلاً لافْتِراء الكذب، إيْذَانٌ باتِّصَالها بقصَّة محمّد صلوات الله عليه، وأنَّ ذِكْر الإسْلام كالتَّخَلُّص من القِصَّة إلى القِصَّة، ولذلك ذُيِّلَت الآيةُ بقولِه: ﴿وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ كأنّه قيل: قد عُلِم ظُلم أولئك الكَفَرة بِرُوحِ الله، وما أرادوا به من المَكْر والكَيْد، وعُرِف أنَّ الله ما هَداهُم إلى ما أرادوا، بل خَذَلـهُم اللهُ ونَصَر أولياءَه كما قال تعالى: ﴿فَأَيَّدْنَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَىٰ عَدُوِّهِمْ فَأَصْبَحُوا ظَاهِرِينَ﴾ فما ظُلم هؤلاء الكَفَرة لحبيب الله، وما مَكْرهم به، وكيف يَفْعل الله به وبهم، قيل: ﴿ يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَاللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِ ﴾ إلى آخر الآيتين.

قولُه: («وهو يَدَّعي» بمعنى: يُدْعىٰ)، قال ابن جِنِّي: قرأ طَلْحَةُ بن مُصَرِّف: «وهو يدَّعىٰ إلى الإسلام»، والظَّاهر: يَدَّعي الإسلام، لكن لـمّا كان معنى« يَدّعي الإسلام»: ينتسب إليه، قال:

تَأكيدًا لَه، لِما فيها مِن مَعنىٰ الإرادةِ في قولِكَ: جِئتُك لإكرامِك، **كما زيدَتِ اللّامُ في: لا أبا لَك؛ تأكيدًا** لمعنىٰ الإضافةِ في: لا أباك.

وإطفاءُ نورِ الله بأفواهِهِم: تهكُّمٌ بِهِم في إرَادَتِهم إبطالَ الإسلامِ بقَولِهِم في القُرآنِ: هذا سِحرٌ، مُثِّلتْ حالُهم بحالِ مَن يَنفُخُ في نورِ الشّمسِ بِفيهِ لِيُطْفِئَه (واللهُ مُتِمٌّ نُورَه) أيْ: مُتِمٌّ الحقَّ ومُبلِّغُه غايتَه. **وقُرِئَ بالإضافة.**

[﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرۡسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلۡهُدَىٰ وَدِينِ ٱلۡحَقِّ لِيُظۡهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوۡ كَرِهَ ٱلۡمُشۡرِكُونَ ﴾ ٩]

و«دينُ الحقِّ» المِلّة الحنفيّة ﴿لِيُظۡهِرَهُۥ﴾ ليُعلِيه ﴿عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ﴾ علىٰ جَميعِ الأدْيانِ المُخالِفةِ له؛ ولَعمْري لقَد فعَل، فما بَقِيَ دِينٌ من الأدْيانِ إلّا وهو مَغلوبٌ مَقهورٌ بدِينِ الإسلام. وعَن مُجاهِد: إذا نَزلَ عيسىٰ لم يَكُن في الأرضِ إلّا دينُ الإسلام. وقُرِئَ: (أَرسَلَ نَبِيَّه).

يَدَّعي إلى الإسْلام، حَمْلاً على معناه، كقوله تعالى: ﴿هَل لَّكَ إِلَىٰٓ أَن تَزَكَّىٰ﴾ والاستعمال: هل لك في كذا، لكن لـمّا كان معناه وأدْعُوك إلى أنْ تَزَكّى[١] اسْتُعمل إلى هاهنا تَطَاولاً نحو المعنى[٢].

قولُه: (**كَما زِيْدَت اللّام في: لا أَبَا لَك؛ تأكِيْداً**)، قيل: معناه: أي: كُنْت على وجْهٍ لا يُعْرف لك أبٌ.

قولُه: (**وقُرِئ بالإضَافَة**)، ابن كَثير وحَمْزة والكِسَائي وحَفْص: ﴿مُتِمُّ﴾ بغير تنوين: ﴿نُورِهِۦ﴾ بالخَفْص، والبَاقُون: بالتَّنوين والنَّصْب[٣].

---

(١) من قوله: «والاستعمال» إلى هنا ساقط من (ح) وأثبته من (ف) و(ط).

(٢) «المحتسب» (٢: ٣٢١).

(٣) «التيسير في القراءات السبع» ص١٣٤.

[﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ هَلۡ أَدُلُّكُمۡ عَلَىٰ تِجَٰرَةٖ تُنجِيكُم مِّنۡ عَذَابٍ أَلِيمٖ * تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمۡوَٰلِكُمۡ وَأَنفُسِكُمۡۚ ذَٰلِكُمۡ خَيۡرٞ لَّكُمۡ إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ * يَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡ وَيُدۡخِلۡكُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ وَمَسَٰكِنَ طَيِّبَةٗ فِي جَنَّٰتِ عَدۡنٖۚ ذَٰلِكَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡعَظِيمُ * وَأُخۡرَىٰ تُحِبُّونَهَاۖ نَصۡرٞ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَتۡحٞ قَرِيبٞۗ وَبَشِّرِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾ ١٠-١٣]

﴿تُنجِيكُم﴾ قُرِئَ: مُخففًا ومُثقّلًا. و﴿ تُؤۡمِنُونَ﴾ استئنافٌ، كأنّهم قالوا: كيفَ نعمَل؟ فقالَ: ﴿تُؤۡمِنُونَ﴾، وهو خبرٌ في مَعنىٰ الأمْرِ؛ ولهذا أُجيبَ بقَولِه: ﴿يَغۡفِرۡ لَكُمۡ﴾ وتَدُلُّ عليهِ قِراءةُ ابنِ مَسعودٍ: آمِنوا بالله ورَسُولِه وجاهِدوا.

فإنْ قُلتَ: لمَ جيءَ بهِ علىٰ لَفظِ الخبَرِ؟

قلتُ: للإيذانِ بوُجوبِ الامتِثال، وكأنهُ امتُثِلَ، فهُوَ يخبر عَن إيمـانٍ وجِهادٍ مَوجودَين. ونظيرُه قولُ الدّاعي: غفرَ اللهُ لك، ويغفِرُ اللهُ لك: جُعلت المغفِرةُ لقوَّةِ الرّجاءِ، كأنّها كانت ووُجِدت.

فإنْ قُلتَ: هل لقولِ الفـرَّاء: إنهُ جوابُ ﴿هَلۡ أَدُلُّكُمۡ﴾ وَجْهٌ؟

قولُه: (﴿تُنجِيكُم﴾ قُرِئَ: مُخـفّفاً ومُثـقَّلاً)، ابنُ عامر: مُشَدّداً، والبَاقُون: مُخَفّفاً(١).

قولُه: (وهو خَبَرٌ في مَعْنى الأمْر)، قال صاحِب «الكَشّاف»: هذا قول سِيبَوَيه.

قولُه: (هل لِقَول الفَرّاء: إنَّه جَوابُ ﴿هَلۡ أَدُلُّكُمۡ﴾ وَجْهٌ؟)، قال الزَّجَّاج: وقد غَلِط بعض النَّحْويين فقال: ﴿يَغۡفِرۡ لَكُمۡ﴾ جوابُ ﴿هَلۡ أَدُلُّكُمۡ﴾، وذلك أنّه ليس إذَا دَلَّهم النَّبي ﷺ على ما ينفعهم غَفَر الله لهُم، إنَّما يَغْفر الله لهم إذا آمنوا وجَاهَدوا، وإنَّما هو جَواب: ﴿تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ﴾، لأنَّ مَعْناه معنى الأمْر، أي: آمِنوا بالله ورَسُولِه وجَاهِدُوا يَغْفِر لَـكُم، أي:

---

(١) «التيسير» ص١٣٤.

قلتُ: وجْهُه أنّ مُتعلَّقَ الدِّلالةِ هو التِّجارةُ، والتِّجارةُ مُفَسَّرةٌ بالإيمانِ والجِهاد؛ فكأنهُ قيل: هَل تَتّجِرون بالإيمانِ والجِهادِ يَغفر لكم؟

فإنْ قُلتَ: فما وَجهُ قِراءةِ زيدِ بنِ عليٍّ رضيَ اللهُ عنهُما: (تُؤْمِنُوا) و(تجاهدوا)؟

قلتُ: وجهُها أنْ تكونَ علىٰ إضْمارِ لامِ الأمْرِ، كقَولِه:

مُحمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إذَا ما خِفتَ مِنْ أَمْرٍ تبالا

إنْ فَعَلتم ذلك يَغْفر لَكُم، ويَدلُّ عليه قِراءَة ابن مَسْعُود[١].

وخُلاصَة جَواب المُصنِّف: أنَّ قولَه: ﴿تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ إلى آخره، بيانٌ لجُمْلة قولِه: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَٰرَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ على سَبيل الاسْتِئناف، وعُلِم أنَّ البَيان والمُبيَّن واحِدٌ، فبِهَذا الاعْتِبار كان جَواباً.

الانتصاف: هذا التَّأويل لا يُحْتَاج إليه، فإنَّه يَلْحق بقولِه: ﴿قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [إبراهيم: ٣١] وأمثاله، وقد تَقدَّم الكلام فيه، وأنَّ المُؤمن الرَّاسِخ في الإيمان لمّا كان مَظِنَّةً لحُصُول الإقَامة والامْتِثَال صار كالمُحقَّق منه ذلك[٢].

وقال أبو البُقاء: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾ جوابُ شَرطٍ محْذُوف: أي إنْ تُؤمِنُوا يُغْفِر لَكُم، أو جوابٌ لـمَا دلَّ عليه الاسْتِفْهام، والمعنى: هل تَقْبَلون إنْ دَلَلْتُكم[٣].

قولُه: (**محمّد تَفْدِ نَفْسَك**)، البيت[٤]، أيْ: يا محمّد لِتَفْدِ نَفْسَك، فُحِذَفت اللام من اللفظ

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٥: ١٦٦)، وقراءة عبد الله بن مسعود: «آمِنوا بالله ورسوله» بصيغة الأمر لا بصيغة المضارع.

(٢) «الانتصاف» (٤: ٥٢٦) بحاشية «الكشاف».

(٣) «إملاء ما مَنَّ به الرحمن» (٢: ٢٦٠ – ٢٦١).

(٤) البيت لأبي طالب، وقيل: للأعشى.

وعن ابنِ عبّاس أنّهم قالوا: لو نَعلَمُ أحَبَّ الأعمالِ إلىٰ الله لعَملْناها، فنزَلتْ هذهِ الآيةُ، فمكَثُوا ما شاءَ الله يقولون: ليتَنا نعلَمُ ما هي، فدلَّهم اللهُ علَيها بقولِه: ﴿تُؤْمِنُونَ﴾ وهذا دَليلٌ علىٰ أنّ ﴿تُؤْمِنُونَ﴾ كلامٌ مستأنَفٌ، وعلىٰ أنَّ الأمرَ الواردَ علىٰ النّفوسِ بعدَ تشوُّفٍ وتَطَلُّعٍ منها إليه: أوقَعُ فيها وأقرَبُ من قَبُولِها لهُ ممّا فُوجِئت به.

﴿ذَٰلِكُمْ﴾ يعني ما ذُكِرَ من الإيمانِ والجِهادِ ﴿خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ من أموالِكُم وأنفُسِكُم.

فإنْ قلتَ: ما مَعنىٰ قولِه: ﴿إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾؟

قلتُ: **مَعناهُ إنْ كُنتُم تَعلَمونَ أنهُ خَيرٌ لكُمْ كانَ خيرًا لكم حينَئذٍ**؛ لأنّكُم إذا عَلِمتُم ذلك واعْتَقدتُموهُ أحبَبتُم الإيمانَ والجِهادَ فوقَ ما تُحِبّونَ أنفُسَكُم وأموالَكُم، فتُخْلِصونَ وتُفلِحونَ ﴿وَأُخْرَىٰ تُحِبُّونَهَا﴾ ولكُم إلىٰ هذهِ النِّعمةِ المَذكورةِ من المَغفرةِ والثّوابِ في الآجِلةِ نعمةٌ أخرىٰ عاجِلةٌ محبوبةٌ إليكم، ثمّ فسّرَها بقولِه: ﴿نَصْرٌ مِّنَ اللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ﴾ أي: عاجِلٌ، وهو فَتحُ مكّة.

وهي مُضمَرة، ولهذا الفِعْل كان مجْزُوماً فَحُذِف لِكَثْرة الاسْتِعْمال، تَبالاً: أي سُوءُ عاقِبة، والتَّبال: عَداوةٌ يُطْلب بها، يقال: تَبَلَني فُلانٌ وتَبلَهُم الدَّهْر. قال كعب:

بَانَتْ سُعادُ فَقَلْبي اليَوْمَ مَتْبُولُ

أي: مُصابٌ بِتَبْلٍ، وهو الذَّحْلُ والعَداوة.

قولُه: (**مَعْناه: إنْ كُنتُم تَعْلَمُون أنّه خَيْرٌ لكُم كان خَيْراً لكُم**)، **الانتصاف**: أجْرَى الشَّرْط على حَقِيقته، وليس بالظَّاهِر؛ لأنَّ عِلْمَهم بِذلِك مُحَقّق، فإنَّهم مُؤْمنون، ولَعلَّه مِثْل قولِه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَذَرُوا۟ مَا بَقِىَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓا۟ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٢٧٨] كما تقول لمن يَنْتَصر مِن عَدُوِّه: إنْ كُنْت حُرّاً فانْتَصر[1].

---

(١) «الانتصاف» (٤: ٥٢٧) بحاشية «الكشاف».

وقالَ الحسَنُ: فتحُ فارِس والرُّوم. وفي ﴿تُحِبُّونَهَا﴾ **شَيءٌ من التَّوبيخِ علىٰ محبّةِ العاجِل.**

فإنْ قلتَ: علامَ عُطِفَ قولُه ﴿وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾؟

وقلت: يريد أنَّه من باب المُبالغة والتَّتْميم، وعليه ظاهِر كلام القَاضي: إنْ كُنْتُم من أهْل العِلم، إذ الجَاهِل لا يُعْتدُّ بِفِعْلِه[١]. وليس بِذاك، لأنَّ شَرْط ذلك الأسْلوب أنْ يكونَ الشَّرْط ثابِتاً في نَفسِه أو عند المُتكلِّم والمُخاطَب، لم يَتَعوَّج عن السَّدَاد، ولم يَتَحرَّ سوى الصَّواب، كما مَرَّ في سورة المُمْتَحَنة، وهاهنا الكلامُ على ما سَبق في فاتِحة السُّورَةِ مع أولئك المُؤمنين الّذين قالوا قبل أنْ يُؤمَروا بِالقِتَال: لو عَلِمْنا أحَبَّ الأعْمالِ إلى الله لَعَمِلناه، ولَبَذْلنا فيه أمْوالَنا وأنْفُسَنا، يَشْهد لَه نَقْلُه عن ابن عبّاس في هذا المَقام قالوا: لو نَعْلم أحبَّ الأعْمال إلى الله[٢] لَعَمِلناها فنَزلت[٣]، فلمّا دَهَّم الله تعالى في يوم أُحد على المُجَاهَدة في سَبيل الله تَوَلَّوا، وحِين لم يعْمَلُوا بِمُوجَب العِلْم قيل لهم: ﴿إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾، وإلَيه الإشارة بِقَولِه: «إذا عَلِمْتم ذلك واعْتَقَدْتُموه، أحْبَبْتُم الإيْمانَ والجِهَادَ فوْقَ ما تُحِبُّون أنْفُسَكُم وأمْوَالَكُم»، وفي التَّعْقِيب بِقَولِه: ﴿وَأُخْرَىٰ تُحِبُّونَهَا﴾ والتوبيخ إيماءٌ إلى هذا.

قولُه: (**شَيءٌ مِن التَّوبِيخ عَلى مَحبّة العَاجِل**)، وذلك أنّه تَعالى عَطَف «أُخْرى» من حَيْث المعنى علىٰ النِّعْمَة المَذْكُورة من المَغْفِرةِ والثَّوابِ، وقيَّدَها بقولِه: ﴿تُحِبُّونَهَا﴾، وفِيه إشَارَة إلى هذا المعنى[٤]، لأنَّ الفَتْح والنُّصْرة وإنْ كانَا من الأُمُور الدِّيْنيَّة، لكن فيهما حظ النَّفْس؛ لأنَّهما بِظَاهِرهما ممّا تَشْتَهيه النَّفْس، ويَجوز أنْ يكون عطفاً على ﴿تِجَٰرَةٍ﴾؛ أيْ: أبَشِّركم بِتِجَارة أخرى عَاجِلة، بَعد البِشَارة الآجِلة.

---

(١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ٣٣٤).

(٢) من قوله: «لعملناه» إلى هنا ساقط من (ف).

(٣) انظر: «جامع البيان» للطبري (٢٨: ١٠٧).

(٤) من قوله: «عن النعمة» إلى هنا ساقط من (ف).

قلتُ: علىٰ ﴿تُؤْمِنُونَ﴾ **لأنَّـهُ في مَعنىٰ الأمْرِ**، كأنّهُ قيل: آمِنوا وجاهِدوا يُثِبْـكُم اللهُ وينصُركُم، وبَشِّر يا رَسولَ اللهِ المُؤمِنينَ بذلك.

فإنْ قُلتَ: لِمَ نصبَ مَن قرأَ (نصرًا من الله وفَتْحًا قريبًا)؟

قلتُ: يجوزُ أنْ يَنصِبَ علىٰ الاختصاص أو علىٰ (تُنصَرونَ نَصْرًا)، و(يُفتحُ لكُم فَتْحًا) أو علىٰ: يَغفِرُ لكُم ويُدخِلكم جنّات، ويُؤتِكُم أخرىٰ نصْرًا من الله وفَتْحًا.

قولُه: (على ﴿تُؤْمِنُونَ﴾ **لأنّه في مَعْنى الأمْر**)، قال صَاحِب «المفتاح»: هو عطف على ﴿قُلْ﴾ مراداً: قبل: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾[1].

وقلت: قدْ سَبق أنَّ ﴿تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ﴾ مُتَضمِّنٌ مَعْنى الأمر لقوله: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾ ولأنَّ سِياق الكَلام عليه، فإنَّه تعالى لما نَبَّه عِبَادَه على ما يُخَلِّصُهم ممّا يُؤْذِيهم بِقولِه: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَٰرَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ اتَّجه لهم أنْ يَتَضرعُوا إليه: نَعَم يا مَولانا ورَبّنا أرْشِدنا إلى هذه البغْيَةِ! فقِيل لهم: آمِنوا بالله ورَسُولِه وجاهِدوا، ثُمَّ أمَر حَبِيبَه بأنْ يُبَشِّرهم بأنَّ الله سَيُنْجِز ما وَعَد من الثَّوابِ العَظِيم في الآخِرة، والنَّصر القَرِيب في الدُّنيا، تَقْريراً أو تَشْريفاً، ولِذلك أتَى بما يَدُلُّ على التَّجدُّد وَوَضع ﴿ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ مَوْضع الضَّمِير، للإشْعَار بأنَّ صِفَة الإيمان هي التي تَقْتضي هذه البِشارة، وأمّا اتِّحاد المُسند إليه بين المَعْطُوف والمَعْطُوف عَليه فَلَيس بِواجِبٍ كما مرَّ في سورة البقرة: «أنّ قولك: يا بَني تميم احْذَروا عُقُوبة ما جَنَيْتم، وبشِّـر يا فُلان بَني أَسَد بإحْساني إليهم»، من فَصِيح الكلام.

ويُمْكن أنْ يُقال: إنَّه تعالى لـمّا أمَر رسولَه ﷺ بأنْ يُخاطِب النَّاس بقولِه: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَٰرَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ أرْشَده إلى ما يَقْتضِيه من الجَواب أنّه اتَّجه لِسائِلٍ أنْ يقول: بلى دُلّنا؟ أيْ: قل: آمنوا بالله.. الآية، وبَشِّرهم بعد ذلك بما لا يُكْتَنه كُنْهُه ممّا يَصحّ أن تُـبَشِّر بِه، لإطْلاقِ

---

(١) انظر: «مفتاح العلوم» للسكاكي، ص٣٢٦.

[﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُوٓاْ أَنصَارَ ٱللَّهِ كَمَا قَالَ عِيسَى ٱبۡنُ مَرۡيَمَ لِلۡحَوَارِيِّـۧنَ مَنۡ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِۖ قَالَ ٱلۡحَوَارِيُّونَ نَحۡنُ أَنصَارُ ٱللَّهِۖ فَـَٔامَنَت طَّآئِفَةٞ مِّنۢ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ وَكَفَرَت طَّآئِفَةٞۖ فَأَيَّدۡنَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَىٰ عَدُوِّهِمۡ فَأَصۡبَحُواْ ظَٰهِرِينَ﴾ ١٤]

قُرِئَ: ﴿كُونُوٓاْ أَنصَارَ ٱللَّهِ﴾ و(أنصاراً لله). وقرأَ ابنُ مسعودٍ: (كُونوا أنْتُم أنْصارَ الله). وفيهِ زِيادةُ حَتمٍ للنُّصرةِ عَليهِم.

فإنْ قلتَ: ما وَجهُ صِحّةِ التّشبيهِ، وظاهِرُهُ تشبيهُ كونِهم أنصارًا بقَولِ عيسىٰ صَلَواتُ الله عليه: ﴿مَنۡ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾؟

قلتُ: التَّشبيهُ محمولٌ علىٰ المَعنىٰ، وعلَيه يَصِحّ. والمرادُ: كُونوا أنصارَ الله كما كان الحوارِيّون أنصارَ عيسىٰ حينَ قالَ لهُم: ﴿مَنۡ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾.

«بَـشِّر»، فعلى هذه «بَشِّر» مَعْطوفٌ على ﴿قُلۡ﴾ مُراداً عند قوله: ﴿تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ﴾، ويجوز أن تكون «بشِّر»(١) من الخِطَاب العَام كأنَّه قيل: آمِنوا بالله وبَشِّروا، أي: لِيُبَشِّر كُلُّ من يَتأَتَّى منه البِشَارة(٢)، فإنَّ هذا الأمر بعَظَمته وفَخَامَته حَقِيْقٌ بأنْ لا يَخْتص بأحَدٍ دُون أحَد.

قولُه: (قُرِئ: ﴿كُونُوٓاْ أَنصَارَ ٱللَّهِ﴾)، الكُوفِيّون وابنُ عَامِر: ﴿أَنصَارَ ٱللَّهِ﴾ بِغَير تَنْوينٍ ولا لام، والبَاقُون: بالتَّنوين ولامٍ مَكْسُورة(٣). أي: في أوّل اسْمِ الله عَزّ وَجلّ.

قولُه: (وفيه زِيادةُ حَتْمٍ للنُّصْرَةِ عَلَيْهم)، وذلك أنَّ الضَّمير إذا جُعل فَصْلاً لا محَلَّ لَهُ أفاد الاخْتِصَاص، أي: هَذا الأَمْر لِعِظَم مَناله لا يَخْتَص بِهِ إلا أمْثَالُكم، البَذَّالُون للأرواح النَّاصِرون لله ولِرَسُوله، وإنْ جُعِل مُبتدأً أفَاد تَقَوِّيَ الحُكْم، وأنَّ النُّصْرةَ مَطْلُوبة البَتَّة.

قولُه: (التَّشْبِيه مَحْمُولٌ على المَعْنى)، أي: على تَقْدير أشْيَاء عِدّة لتَصْحِيح التَّشْبِيه، و«مَا» في

---

(١) من قوله: «معطوف» إلى هنا ساقط من (ف) وأثبته من (ط) و(ح).

(٢) من قوله: «من الخطاب» إلى هنا ساقط من (ف).

(٣) انظر: «التيسير في القراءات السبع» ص١٣٤.

فإنْ قلتَ: ما معنىٰ قولِه: ﴿مَنْ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾؟ قلتُ: يجبُ أن يكونَ معناهُ مُطابِقًا لجوابِ الحَوارِيِّينَ ﴿نَحْنُ أَنصَارُ ٱللَّهِ﴾ والذي يُطابِقُه أنْ يكونَ المعنىٰ: مَن جُنْدي مُتوجِّهًا إلىٰ نُصرةِ الله، وإضافةُ ﴿أَنصَارِيٓ﴾ خلافُ إضافةِ ﴿أَنصَارُ ٱللَّهِ﴾ فإنَّ معنىٰ ﴿نَحْنُ أَنصَارُ ٱللَّهِ﴾: نَحنُ الذينَ يَنصُرونَ الله. ....

﴿كَمَا قَالَ﴾: مَصْدَرية، أيْ: كُونُوا أَنْصَارَ الله، مِثل كَوْن الحَوَارِيين أَنْصَار الله وقت قَول عيسى: مَن أَنْصَاري إلى الله؟

قولُه: (يَجب أنْ يكون مَعْناه مُطَابِقاً لجَوابِ الحَوارِيين)، يُريد أنَّ قَولَه: ﴿مَنْ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ لَيس على ظَاهِره لِتَعْدِيته بـ«إلى»، ولا يُطابِقُه أيضاً جوابُ الحَوارِيين: ﴿نَحْنُ أَنصَارُ ٱللَّهِ﴾، فالوَاجِب أنْ يُؤَوَّل بما يُطَابِق الجَواب بحيث يُعْلَم منه مَعْنى التَّعْدِية، وتَضْمِين ما يَتعلَّق به «إلىٰ»، وهو: «مَنْ جُندي مُتوجِّهاً إلى نُصْرة الله».

قولُه: (وإضَافَة ﴿أَنصَارِيٓ﴾ خِلافُ إضَافَة ﴿أَنصَارُ ٱللَّهِ﴾)، قال صَاحِب «الانْتِصاف»: الإضَافَة الأولى مَحْضةٌ، والثَّانية غَيْر مَحْضَة[1].

وقلت: يَشْهَد للأوّل قَولُه: «مَنِ الأَنْصَارُ الّذين يَخْتَصُّون بي؟»، والثّاني قولُه: «نحن الّذين يَنْصُرون الله».

فإنْ قُلتَ: هذا يُخالِف تَقْديره الأوّل: «مَن جُنْدي مُتَوجِّهاً إلى نُصْرة الله؟»، لأنَّ «جُنْدي» خَبر «مَن» الاسْتِفْهاميَّة، وفيه ضَمِيرٌ راجعٌ إلى المُبْتدأ، و﴿إِلَى ٱللَّهِ﴾ حالٌ منه.

قلتُ: عَمَلُه حِينَئذٍ نحو قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِى ٱلْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ﴾ [الأنعام:٣].

فإن قلتَ: ما فَائِدة الاخْتِلاف؟

---

(١) «الانتصاف» (٤: ٥٢٨) بحاشية «الكشاف».

ومَعنىٰ ﴿مَنۡ أَنصَارِيٓ﴾ مَن الأنصارُ الذين يَختصّونَ بي ويَكونونَ مَعي في نُصرةِ اللهِ؛ **ولا يَصِحُّ أنْ يَكونَ مَعناهُ: مَن ينصُرُني معَ اللهِ؟**؛ لأنّهُ لا يُطابِقُ الجَواب. والدّليلُ عليه: **قِراءةُ مَن قَرَأ: (مَنْ أنصارُ اللهِ).**

والحَوارِيّونَ أصْفِياؤُه، وهُم أوَّلُ مَن آمَنَ به وكانُوا اثنَي عَشَر رَجُلًا؛ وحوارِيّ الرَّجلِ: صَفِيُّه وخُلْصانِه، مِن الحوَر وهو البَياضُ الخالِص. **والحوّارىٰ: الدَّرْمَك.** ...

قلت: الإيْذان بأنَّ الّذي يُطلب منهم هو النُّصْرة الـمُعْتَبرة، وهو اخْتِصَاصهم به وما أخْبَروا به عن أنْفُسِهم، إنْشَاءً للنُّصْرة بل ادِّعاءً مِنْهم أنَّهم الّذين يَنْصُرون الله، ولذلك عَقّب بقولِه: ﴿فَـَٔامَنَت طَّآئِفَةٞ مِّنۢ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ وَكَفَرَت طَّآئِفَةٞ﴾ وقَريبٌ منه قولُه تعالى: ﴿طَاعَةٞ مَّعۡرُوفَةٌ﴾ [النور: ٥٣] فإذا اعْتُبِر المُبْتدأ من جَانب المُسلمين قُدّر: الذي يُطْلب مِنكم طَاعة معروفة فعلاً، وإذا اعْتُبر من جانب المُنافقين قيل: أمْرُكم وشَأْنكم طَاعَةٌ مَعْرُوفة قولاً.

قولُه: (**ولا يَصِحُّ أنْ يكونَ مَعْناه: من يَنْصُرني مع الله**) وهو قول الزَّجّاج(١)، لأنَّه لا يُطابِق ﴿نَحۡنُ أَنصَارُ ٱللَّهِ﴾، إذ المُطَابِق: نحن أنْصَارُ الله نَنْصُرك مَع الله، على أنَّ «إلى» بِمَعْنى «مع» قَلِيلٌ.

قولُه: (**قِرَاءَة من قَرَأ: «مَن أنْصَارُ الله»**)، ابنُ عَامر وعَاصِم وحَمْزة والكِسَائي(٢).

قولُه: (**والحَوَارىٰ: الدَّرْمَك**) عن بعضهم: الدرمك: نُقاوةُ الدقيق الذي ليس فيه نخالة، ويقال: الدرهم يكسو النَّرمَق أي: الثوب اللين، تعريب نرمك ويطعم الدَّرمَق، قال الزَّجّاج: الذين أُخْلِصوا ونُقُّوا من كلِّ عيب، وكذلك الدَّقيق الحوارىٰ؛ لأنه يُنقَّى من لُباب البُرِّ وخالصه، وتأويله في الناس: أنَّه إذا رجع في اختياره مرّةً بعد أخرى وُجِدَ نقياً من العُيوب، من حار يحور، وهو الرُّجوع والترجيع(٣).

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٥: ١٦٥).

(٢) انظر: «التيسير في القراءات السبع»، ص١٣٤.

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٥: ١٦٥).

ومنه قولُه عليهِ الصلاةُ والسَّلامُ: «**الزُّبَيرُ ابنُ عَمّتي وحَوارِيّي** من أُمّتي» وقيلَ: كانوا قصّارين يُحوِّرونَ الثيابَ: يُبَيِّضونَها. ونظيرُ الحَواريِّ في زِنَتِه: الحَواليِّ: الكثيرُ الحِيَل.

﴿**فَـَٔامَنَت طَّآئِفَةٌ**﴾ مِنهُم بعيسىٰ ﴿**وَكَفَرَت**﴾ به ﴿**طَّآئِفَةٌ فَأَيَّدْنَا**﴾ مُؤمِنيهِم علىٰ كُفّارِهِم، فظَهَروا علَيهِم. وعن زَيدِ بنِ عليٍّ: كانَ ظُهورُهم بالحُجّة.

عنْ رسولِ الله ﷺ: «مَن قرَأَ سُورةَ الصَّفِّ كانَ عيسىٰ مُصَلِّيًا علَيه مُستَغفِرًا لهُ ما دامَ في الدُّنيا وهُوَ يومَ القِيامةِ رَفيقُه».

قال الرَّاغِب: قيل: إنَّما سُمُّوا حَوارِيين لأنَّهم كانوا يُطَهِّرُون نُفُوسَ النَّاس بإفَادَتِهم الدِّين والعِلْم(١).

قولُه: (**الزبيرُ ابنُ عَمّتي وحَوارِيّي**)، الحديث من رِوَاية البُخَاريِّ ومُسْلمٍ والتِّرمِذيِّ وابنِ مَاجه عن جَابر(٢) قال النَّبي ﷺ: «إنَّ لِكُلِّ نَبيٍّ حَوارِيّاً؛ وإنَّ حَوارِيَّ الزُّبَير».

الرَّاغب: تَشبيهه بهم في النُّصْرة حيثُ قال: ﴿**مَنْ أَنصَارِىٓ إِلَى ٱللَّهِ قَالَ ٱلْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنصَارُ ٱللَّهِ**﴾(٣).

وقلت: ويُؤيِّدُه ما رُوِّينا عن البُخَاريِّ ومُسْلمٍ(٤) عن جَابر قال: قال رسولُ الله ﷺ يوم الأحزاب: «مَن يَأتِينا بِخَبر القَوْم؟» قال الزُّبير: أنا، ثم قال: «مَن يَأتِينا بِخَبر القَوم؟» فقال الزُّبَير: أنا، ثُمّ قال في الثَّالثة: «إنّ لكُلِّ نبي حَوارِيّاً، وإنّ حَوارِيَّ الزُّبير».

تَـمَّتِ السُّورة.

---

(١) «مفردات القرآن» ص٢٦٣.

(٢) البُخاري (٣٧١٩)، والتِّرمذي في«الجامع» (٣٧٤٤)، وقد أخرجه كل من مسلم وابن ماجه لكن باللفظ الثاني الذي أشار إليه المصنِّف وعزاه لكل من البخاري ومسلم فحسب، لذا خرجته في التالي.

(٣) «مفردات القرآن» ص٢٦٣.

(٤) البُخاري (٢٨٤٧)، ومُسلم (٢٤١٥)، والتِّرمذيُّ في «الجامع» (٣٧٤٥)، وابن ماجه في «السنن» (١٢٢).

سُورَةُ الجُمُعَةِ

مدنيّةٌ، وآياتها إحدىٰ عَشْرَةَ آية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

[﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ الْمَلِكِ الْقُدُّوسِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ * هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ * وَآخَرِينَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُوا بِهِمْ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ * ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾ ١-٤]

قُرِئَتْ صِفاتُ الله عَزَّ وعَلا بالرَّفعِ علىٰ المَدْحِ، كأنهُ قيل: هُو المَلِكُ القُدّوسُ، ولَو قُرِئتْ مَنصوبةً لَكانَ وَجهًا، كَقولِ العَرَب: الحَمدُ لله أهلَ الحمد.

الأمِّيّ: منسُوبٌ إلىٰ أمّةِ العرَبِ؛ لأنّهم كانوا لا يكتُبونَ ولا يَقرؤونَ من بَينِ الأُمَم. وقيل: بدَأت الكِتابةُ بالطّائفِ، أخذوها من أهلِ الحِيرةِ، **وأهلُ الحيرةِ من أهلِ الأنْبار**.

سُورة الجُمُعة

إحدى عَشْرة آية، مَدنيَّة بخِلاف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

قولُه: (**وأهْل الحِيْرة من أهْل الأنْبار**)، الأنْبارُ: مَوضِعٌ قَريبٌ مِن بَغداد، وجَدْت في بعض كُتب المُحاضرات: أنَّ أوّل من اسْتخرج الخط العربي ثلاثة رجال من أهل مُسْكين: وهي

ومَعنىٰ ﴿بَعَثَ فِي ٱلْأُمِّيِّـۧنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ﴾ بعث رَجُلًا أُمّيًّا في قَومٍ أُمّيِّين، كما جاءَ في حَديثِ شعيا: ....

قريةٌ من أعلى الأنبار، يقال لأحدهم: مَرامُر بن مُرَّة، وللآخر: أسْلَم بن سدرة وللثالث: عامر بن جدْرَة، نظروا رملاً في شاطئ الفرات فيه آثارُ أرجل البطِّ، فشبَّهُوها بالخطوط، فقالوا: هلمُّوا نستخرجْ منها خطاً غير الخُطوط القديمة، ثمّ فكَّروا في كلام الخلق فوجَدوا سائر الكلامِ يدورُ على ثمانيةٍ وعشرين حرفاً، وتصّوروا على «أبجد هوز حطّي كَلمن سَعْفَص قَرشَت» حُروفاً، ووجدوا هذه اثنين وعشرين حرفاً، فعازتهم ستة أحرف؛ الثاء والخاء والذال والضاد والظاء والغين، فصوروها «ثخذ ضظغ» فتمَّ بذلك الكلام، ثمَّ صَرفوا الألفاظَ وألَّفوا بعضها إلى بعض، واصطلحوا على ما يَصِلُونه من الكلام أو يُقَطِّعُونه بالحروفِ المذكورة، فكان منه هذا الخطُّ العَربيّ. والله أعلم بصحَّتِه(١).

قولُه: (**ومَعْنى ﴿بَعَثَ فِي ٱلْأُمِّيِّـۧنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ﴾: بَعَث رجُلاً أُمِّيًّا في قَوْم أُمِّيِّين**)، وإنَّما قَال: «رجلاً» و«قوم» على سَوْق المَعْلوم مساق غيرِ المَعْلُوم، لِيُؤذِن بِأنَّ قولَه: ﴿هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِي ٱلْأُمِّيِّـۧنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ﴾ وَارِدٌ على سَنَن كَلام الجَبابرة، نَحْو ما جاء في قولِه: ﴿وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِى ٱلنَّارِ ٱبْتِغَآءَ حِلْيَةٍ أَوْ مَتَٰعٍ﴾ [الرعد: ١٧] وهو الوَجْه.

قولُه: (**في حَديث شعيا**)، قال أبو عبد الله الكسائي في كتاب «المبتدأ» ذكر وهب وكعب: إن شعيا بن أمصيا نبيٌّ من سُلالَة بني إسرائيل من ولد هارون وهو الذي بشر قومه بنبينا محمد صلوات الله عليه، وشعيا هو الذي أرسل يونس بن متى إلى قومه من أهل نينوى(٢).

---

(١) نقل الأستاذ جواد علي في كتابه الماتع «المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام»: (١٥: ١٥٧ — ١٦٣) الأقوال في منشأ الخط العربي، وذكر أقاويلَ كثيرةً منها ما ذكره المصنف هاهنا بما لا مزيد عليه من حيث الجمع والتوثيق، وخلاصته أن الأمر مختلَفٌ فيه وأنه لا يُجزم فيها برأي.

(٢) (مخطوط: ١١٣ب جامعة الملك سعود رقم ٩٣٤)، ولم يرد هذا النص في النسخة المطبوعة بليدن عام ١٩٢٣م، فقد جاء بحديث يونس، ثم قفز إلى حديث عيسى عليه السلام.

إنِّي أُبعَثُ أعمىٰ في عُميان، وأُميًّا في أمّيِّين، وقيلَ ﴿مِّنْهُمْ﴾، كقَولِه تَعالىٰ: ﴿مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾ [التوبة: ١٢٨] يَعلَمونَ نسَبَه وأحوالَه. وقُرِئَ: (في الأُمِّين) بِحذْفِ ياء النَّسَبِ.

﴿يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ﴾ يقرَؤُها عليهم معَ كَونِه أُمِّيًّا مِثلَهُم لَم تُعهَد مِنهُ قِراءةٌ ولَم يُعرَف بتعَلُّمٍ، وقِراءةُ أمّيٍّ بغَيرِ تَعلُّمٍ آيةٌ بَيِّنةٌ. ﴿وَيُزَكِّيهِمْ﴾: ويُطَهِّرُهم من الشِّركِ وخَبائثِ الجاهِلِيّة.

﴿وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ﴾: القُرآنَ والسُنّة. و«إنْ» في ﴿وَإِن كَانُواْ﴾ هيَ المُخَفَّفة من الثَّقيلَةِ، واللّام دَليلٌ علَيها، أي: كانوا في ضَلالٍ، لا تَرىٰ ضَلالًا أعظَمَ مِنهُ.

﴿وَءَاخَرِينَ﴾ مجرورٌ عطفٌ علىٰ ﴿ٱلْأُمِّيِّـۧنَ﴾، يَعني: أنهُ بَعثَهُ في الأمّيِّينَ الذينَ علىٰ عَهدِه، وفي آخَرينَ من الأُمِّيِّين لم يَلحَقوا بهم بعدُ، وسَيلحَقُونَ بهم، وهمُ الذينَ بعدَ الصَّحابةِ رضيَ اللهُ عنهُم.

قولُه: (إني أبعث)، حكاية عن الله تعالى.

قوله: (أعمى)، أي: غَيْر عَالِمٍ بالشرائع، «في عُميان»: في قومٍ غَيرِ عالمين بها، والمُرادُ نبيُّنا صلوات الله عليه وأُمّتُه.

قولُه: (وفي آخَرين من الأُمِّيِّين)، جعَل ﴿مِّنْهُمْ﴾ بَياناً للآخَرين، قال صاحب «الكشف»: «مِنْ» في ﴿مِّنْهُمْ﴾ للنَّبيِّين، ولَيْست «من» التي تُستعمل مع أفْعَل، لأنَّ «مِن» تلك لا يجُوز معها جمع الاسم، لا يُقال: الزَّيْدون أفْضَلون من عُمرٍو، لأنَّ «أوّل» و«آخر» وإن كان «أفْعَل» لا يكاد يُوجَد اسْتِعْمال «من» مَعَها[1].

---

(١) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٣٤٦).

وقيل: لـمّا نزلَتْ قيل: مَن هُم يا رسولَ الله؟ **فوَضعَ يدَهُ علىٰ سَلمانَ ثُمَّ** قال: «لو كانَ الإيمانُ عندَ الثُّريّا لتناوَلَه رجالٌ من هؤلاء»، وقيل: هُمُ الذينَ يَأتونَ مِن بعدِهم إلىٰ يوم القِيامةِ، ويجوزُ أنْ يَنتَصِبَ عَطفًا علىٰ المَنصوبِ في ﴿وَيُعَلِّمُهُمُ﴾ أي: يُعَلِّمُهم ويُعَلِّمُ آخَرين؛ لأنّ التّعليمَ إذا تناسَقَ إلىٰ آخِرِ الزّمانِ كان كلُّه مُستَنِدًا إلىٰ أوَّلِه، **فكأنّه هو الذي تَوَلّىٰ كُلَّ ما وُجِد منه** ﴿وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ﴾ في تَمكينِه رَجُلًا أُمّيًّا من ذلك الأمرِ العَظيم، وتَأييدِه عليه، واختِيارِه إيّاهُ من بَين كافّةِ البشر ﴿ذَٰلِكَ﴾ الفضْلُ الذي أعطاهُ مُحمَّدًا وهو أنْ يكونَ نَبيَّ أبناءِ عَصرِه، ونَبيَّ أبْناءِ العُصورِ الغَوابِر، هو ﴿فَضۡلُ ٱللَّهِ يُؤۡتِيهِ مَن يَشَآءُ﴾ إعطاءَه، وتَقتضيهِ حكمَتُه.

قولُه: (**فَوضَع يَدَه على سَلْمان**)، رُوِّينا عن البُخَاري ومُسْلَم والتِّرمذيِّ[1] عن أبي هُريرة قال: كنا عند رسول الله ﷺ حين أُنْزلت سُورة الجُمعة فتلاها، فلما بَلَغ: ﴿وَءَاخَرِينَ مِنۡهُمۡ لَمَّا يَلۡحَقُواْ بِهِمۡ﴾ قال رجلٌ: يا رسُولَ الله من هؤلاء الّذين لم يَلْحَقوا بنا؟ فلم يُكَلِّمْه حتى سأل ثلاثًا، قال: وسَلْمان فينا؟ فوضَعَ رسُولُ الله ﷺ يده على سَلْمان وقال: «والّذي نَفْسي بِيَده لو كان الإيمان بالثُّريّا لتَنَاوَله رِجَالٌ من هَؤلاءِ».

قولُه: (**فكأنّه هو الّذي تولّى كُلَّ مَا وُجِد منه**)، أي: كانَ رسولُ الله ﷺ هو الّذي تولّى كُلّ ما وُجِد من[2] التّعْليم، يعني: يَصحُّ إسْنادُ التّعْليم إلى رسول الله ﷺ للأمم ـ الفَائتة للحصر ـ إلى انْقِراضِ العَالَـم، لأنّه إذا تَنَاسَقت العَنْعَنةُ من الثِّقات المُتْقِنين الّذين حَمَوُا المتونَ من تَحْريف الزّائِغين، والإسْنادَ من تَولِّي الكاذِبين، صَحَّ أنْ يُقَال: هو الذي بعث في الأميين رسولاً منهم يعلمهم الكتاب والحكمة ويُعلِّم آخَرين منهم لـمّا يَلْحَقوا بهم، هذا يدلُّ على جَلالَةِ قَدْرِ المُحدِّثين وعُلوِّ مَرْتبتهم، ولِذلك قال: ﴿ذَٰلِكَ فَضۡلُ ٱللَّهِ يُؤۡتِيهِ مَن يَشَآءُۚ وَٱللَّهُ ذُو ٱلۡفَضۡلِ ٱلۡعَظِيمِ﴾. اللهم اجْعَلنا من زُمْرتهم.

---

(١) البُخَاريُّ (٤٨٩٨) ومُسْلم (٢٥٤٦)، والتِّرمذيُّ في «الجامع» (٣٣١٠).

(٢) من قوله: «أي كان» إلى هنا ساقط من (ف) و(ط)، وأثبته من (ح).

....

ولَعْمري إنَّ علم الرِّواية من أقْوى أرْكَان الدِّين، وأوْثَق عُرَى المُتَّقين، لايرغَب في نَشْره إلا كُلُّ صَادقٍ تَقيٍّ، ولا يَزْهد في نَصْرِه إلا كُلُّ مُنافِقٍ شَقِيّ.

قال أبو نصر بن سَلّام: ليس شيءٌ أثْـقَلَ على أهْلِ الإلحاد ولا أبْغَضَ إليهم من سماع الحديث وروايته وإسناده(١).

وقال ابن القَطَّان: ليس في الدُّنيا مُبتدع إلا وهو يبغض أهل الحديث(٢).

وقال ابن المُبارك: الإسْنادُ من الدِّين، ولولا الإسْنادُ لقالَ من شَاءَ ما شاء(٣).

وذكر البَيْهَقيُّ في كتاب «المدخل» عن الشَّافِعيِّ عن ابنِ عيينة: حدَّثني الزُّهْريُّ بحديثٍ فقُلْتُ: هاتِه بلا إسْنادٍ، قال: أتَرقى السَّطْحَ بلا سُلَّمٍ؟!(٤).

وقال محمد بن أسْلَم الطُّوسِي: قُرْب الإسْنادِ قُرْبٌ إلى الله تعالى(٥).

وقال الحَاكِم النَّيسَابُوري: لولا كَثرة مُواظَبَة طَائِفة المُحدِّثين على حِفْظِ الإسْنَادِ لَدَرسَ مَنَارُ الإسْلام، ولَتمكَّن أهْلُ الإلْحَاد والبِدَع فيه بِوَضْع الأحاديث وقلب الأسَانيد(٦).

---

(١) انظر: «معرفة علوم الحديث» للحاكم ص ٤٩. و«شرف أصحاب الحديث» للخطيب ص٧٣.

(٢) «معرفة علوم الحديث» للحاكم ص ٤٩. و«شرف أصحاب الحديث» للخطيب ص٧٣

(٣) رواه مُسلِم في مُقدِّمة «صحيحه»، وانظر: «الجهاد» لابن المبارك ص١٤، والخطيب في «الرحلة في طلب الحديث» ص٨٩.

(٤) ذكره البيهقي في مقدمة «شعب الإيمان»، وذكر أنه في «المدخل إلى السنن الكبرى» له، لكنه غير موجود في الجزء المطبوع، إذ المطبوع لا يُمثل إلا جزءاً من الكتاب، والبقيَّة مفقودة، ومثل هذا مروي عن ابن المبارك، كما في «شرف أصحاب الحديث» ص٤١، و«الكفاية» ص ٤٣٨ للخطيب.

(٥) «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» للخطيب (١: ١٢٣) رقم ١١٥.

(٦) «معرفة علوم الحديث » ص٥١.

[﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا ۚ بِئْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ ۚ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ ٥]

شَبَّه اليَهودَ في أنّهم حَمَلةُ التّوراةِ وقرّاؤُها وحُفّاظُ ما فيها، ثُمّ أنّهم غيرُ عامِلِينَ بها ولا مُنتَفِعين بآياتِها، وذلك أنّ فيها نعتَ رَسولِ الله ﷺ والبِشارةَ به، ولم يُؤمِنوا به؛ بالحِمارِ حَمَلَ أسفارًا، أيْ: كُتُبًا كِبارًا من كُتُبِ العِلمِ، فهو يَمشي بها ولا يَدري منها إلّا ما يَمُرُّ بجنبَيهِ وظَهْرِه من الكَدِّ والتّعَب. وكلُّ مَن عَلِمَ ولم يعمَل بعِلمِه فهذا مَثَلُه، وبئسَ الـمَثَلُ، ﴿بِئْسَ﴾ مَثلًا ﴿مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ وهُم اليَهودُ الذين كَذَّبوا بآياتِ الله الدّالةِ علىٰ صِحّةِ نُبوَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ. ومَعنىٰ: ﴿حُمِّلُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ﴾: كُلِّفوا عِلمَها والعَملَ بها، ﴿ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا﴾ ثُمَّ لَـم يَعمَلوا بها، فكأنّهم لَـم يَحمِلوها. وقُرِئَ: (حَمَلوا التَّوراةَ)، أيْ: حَملوها ثُمَّ لم يَحمِلوها في الحَقيقةِ لِفَقدِ العَمَل. وقُرِئَ: (يَحمِلُ الأسْفارَ).

فإنْ قُلتَ: (يَحمِل) ما مَحلُّه؟ قلتُ: النَّصبُ علىٰ الحال، أو الجَرُّ علىٰ الوَصْف؛ لأنّ الحِمارَ كاللئيمِ في قولِه:

والإسْنادُ واسِطةٌ بين الحَقِّ والخَلقِ، وهو سُلّم السَّلامة، ومَرْقاة النَّجاةِ، ومِفْتاحُ النَّجاح، فمن رَفَع قَدْرَه ارْتَفع، ومَنْ وَضَعَ شَأنَه اتَّضَع.

قولُه: (وذلك أنَّ فيها نَعتَ رسُولِ الله ﷺ)، اعْلَم أنَّه تعالى لـمّا أثْبَت التَّوحيدَ والنُّبوَّة، وبيَّن في النُّبوَّةِ أنَّه ﷺ بُعِث إلى الأمِّـيِّين، واليهودُ لـمّا أوْرَدوا تلك الشُّبْهة وهي: أنَّه صلواتُ الله عليه مَبْعُوثٌ إلى العَرب خَاصَّةً وهم أُمَّـةٌ أُمِّيَّـةٌ، ونحن أهْلُ كِتابٍ، أتْبَعَه بِضَرْب الـمَثَل لمن تمَسَّك بهذه الشُّبْهة وتَركَ الدَّلائِلَ الواضِحة المَسْطُورة فيما حُمِّلوا واسْتُحْفِظُوه، وهي: نَعْتُ رَسُولِ الله ﷺ، والبِشَارَة بِه ولم يُؤْمنوا به، فَشَبَّهَهُم بالحمار، حُمِّل كُتباً كِبارًا، فهو يمشي بها ولا يَدْري منها ما يمر بجنبيه.

قولُه: (لأنَّ الحِمارَ كاللئيم)، تَعْليلٌ لِتَقْدير الجرِّ على الوَصْف فحَسب، لأنَّ اللئِيمَ في البَيْت لا يَحْتمل الحال، لِـما ذكرنا أنَّ الشَّاعِر يَصِفُ نفسَه بالحِلْم والاحْتِمال مِن كُـلِّ لَئيمٍ صفته

ولَقَد أَمرُّ علىٰ اللَّئيمِ يَسُبُّني

[﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ هَادُوٓاْ إِن زَعَمْتُمْ أَنَّكُمْ أَوْلِيَآءُ لِلَّهِ مِن دُونِ ٱلنَّاسِ فَتَمَنَّوُاْ ٱلْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ۝ وَلَا يَتَمَنَّوْنَهُۥٓ أَبَدًۢا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ۚ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِٱلظَّٰلِمِينَ ۝ قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ ۖ ثُمَّ تُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ ٦-٨]

هادَ يَهودُ: إذا تَهوَّدَ ﴿أَوْلِيَآءُ لِلَّهِ﴾ كانوا يقُولونَ: نحنُ أبناءُ الله وأحبّاؤه، أي: إنْ كانَ قولُكم حقًّا وكنتُم علىٰ ثِقةٍ ﴿فَتَمَنَّوُاْ﴾ علىٰ الله أنْ يُميتكُم وينقُلَكم سريعًا إلىٰ دارِ كَرامتِه التي أعدَّها لأوْليائِه، ....

ذاك؛ لا أنهُ مرَّ على لئيمٍ بعينِه حالةَ ذاك، لأنَّ ذلك لا يُثبِتُ له وصْفَ الحلم، وأنه دأْبُه وعادته كذلك، شُبِّهت اليهودُ بهذا الجنس من الدَّوابِّ إذا كان حاملاً للأسفار.

وأما توجيه الحال في الآية فأن تجعل التَّعريف لاسْتِغراق الجنس، وأن حُكم كلِّ فَردٍ من أفْراد هذا الجنس كذلك، والبيتُ لا يحتمل هذا.

قولُه: (إذا تَهَوَّد)، الجَوْهَري: هَادَ يَهُود هَوْداً: تاب ورجَعَ إلى الحقِّ، فهو هَائِدٌ وقوم هُود[1].

قولُه: (كَانُوا يقُولُون: نحن أَبناءُ الله وأحبّاؤه)، آذن بأن الولي بمعنى الحبيب، وهو اسم فاعل اعتمد وعمل في ﴿لِلَّهِ﴾، ومن ﴿مِن دُونِ﴾ حالٌ من الضَّمير الرَّاجع إلى اسم «أنّ»، المعنى: إنْ كُنتم تَزْعُمون أنَّكم تُحبُّون الله مُتجَاوِزين عن النَّاس فتَمنّوا الموت، فإنَّ المُحبَّ يُحبُّ لِقاءَ محبوبِه، ولا يَكْره قُربَه، نحوه قوله تعالى: ﴿قُلْ إِن كَانَتْ لَكُمُ ٱلدَّارُ ٱلْءَاخِرَةُ عِندَ ٱللَّهِ خَالِصَةً مِّن دُونِ ٱلنَّاسِ فَتَمَنَّوُاْ ٱلْمَوْتَ﴾ [البقرة: ٩٤].

(١) من قوله: «قوله: لأن الحمار» إلى هنا ساقط من (ف)، وأثبته من (ح) و(ط).

ثُمَّ قال: ﴿وَلَا يَتَمَنَّوْنَهُۥٓ أَبَدًا﴾ بِسببِ ما قدّموا من الكُفرِ، وقد قالَ لهُم رَسولُ الله ﷺ: «والذي نَفْسي بِيَدِه لا يَقولُـها أحَدٌ مِنكُم إلّا غَصَّ بريقِه»، فلولا أنّهم كانوا مُوقِنينَ بصِدقِ رَسولِ الله ﷺ لَتمنَّوا، ولكِنّهم عَلِموا أنّهم لو تمَنَّوا لماتوا من ساعتِهم ولحِقَهم الوعيدُ، فما تَمالكَ أحدٌ منهم أن يَتمنّىٰ؛ وهي إحدىٰ المعجزات. **وقُرِئَ: (فتمَنَّوِا الموتَ)** بكَسرِ الواو، تَشبيهًا بـ«لو استَطعنا». ولا فرق بين «لا» و«لن» في أنّ كُلَّ واحدةٍ منهما نفيٌ للمستقبَل، إلّا أنّ في «لن» تأكيدًا وتشديدًا ليس في «لا» **فأتىٰ مرَّةً بلفظِ التأكيد:**

فإن قلت: لِمَ لَمْ يُضِف «أوْلياء» لله كما أضَاف في قوله: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾؟ [يونس: ٦٢].

قلت: لِيُؤْذِن بِالفَرقِ بين من يَدَّعِي أنّه من أولياء الله، وبين من يَخُصُّه الله بالوَلاية، ونحوه في الإضَافة قولُه: ﴿مَنْ أَنصَارِىٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ قال: «مَعْنى ﴿مَنْ أَنصَارِىٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [الصف: ١٤]، أيْ: مَن الأنْصار الّذين يَخْتصُّون بي؟ ويكُونون معي في نُصرة الله؟ ومَعْنى ﴿نَحْنُ أَنصَارُ ٱللَّهِ﴾: نحن الذين يَنْصرون الله»، وسبق أنَّ الإضافَة الأولى مَحْضَة، والثَّانية غيرُ مَحْضة، وذكَرْنا فائِدة الاختلاف.

قولُه: (**لا يَقُولُها أحدٌ منكم إلا غَصَّ بِرِيقِه**)، روى الإمام أحمد بن حَنْبل عن ابن عباس: لو أنَّ اليَهود تَـمَنَّوُا الموتَ لـماتوا ولرَأوا مَقَاعِدَهم من النَّار[١].

قولُه: (**وقُرِئ: «فتَمنَّوِا الموتَ»**)، بكسر الواو، قال ابنُ جِنِّي: قرأها ابنُ يعمر وابنُ أبي إسْحَاق[٢].

قولُه: (فأتى مَرَّةً بلَفظ التَّأكِيد)، الرَّاغِب[٣]: إنَّ قولَه: ﴿فَتَمَنَّوُا۟ ٱلْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ۞ وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ الآية لمّا كان مُفْتَتحاً بِشرطٍ عُلِّقَت صِحَّتُه بِتمنِّي الموت ووقع

---

(١) الإمام أحمد في «المسند» (٤: ٩٩)، رقم (٢٢٢٥) طبعة الرسالة بتحقيق شعيب الأرنؤوط.

(٢) «المحتسب» (٢: ٣٢١)، و«أصل المسألة» (١: ٥٤).

(٣) يعني: في «درة التنزيل»، وتقدم الكلام في نسبته إلى الراغب، وأن الأصح أنه للخطيب الإسكافي.

﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ﴾ [البقرة: ٩٥]، ومرَّةً بغيرِ لفظِه: ﴿وَلَا يَتَمَنَّوْنَهُۥٓ﴾ [الجمعة: ٧]، ثُمَّ قيل لهم: ﴿إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ﴾ ولا تَجسُرون أنْ تَتمنَّوْه خيفةَ أنْ تُؤخَذوا بوبالِ كُفرِكم؛ لا تُفوِّتونَه وهُو مُلاقيكُم لا محالةَ ﴿ثُمَّ تُرَدُّونَ﴾ إلىٰ الله فيُجازيكُم بما أنتم أهلُه من العِقاب. وقرأَ زيدُ بنُ عليٍّ رضيَ اللهُ عنه: إنهُ مُلاقِيكُم. وفي قِراءةِ ابنِ مَسعودٍ: تفِرّونَ منه مُلاقِيكُم، وهي ظاهِرة. **وأمّا التي بالفاء**، فلتَضَمُّن الذي معنىٰ الشَّرط، وقد جَعل ﴿إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ﴾ كلامًا برأسِه في قِراءةِ زيد، أيْ: أنّ الموتَ هو الشيءُ الذي تَفِرّونَ منه، ثمَّ استُؤنِف: إنهُ مُلاقيكم.

هذا الشَّرطُ غَاية ما يَطْلبه المطيع، ولا مطلوبَ وراءه على ما ادعوه لأنفسهم، وهو أنَّ لهم الدَّار الآخِرة خَالِصة من دُونِ غَيرهم وَجَب أنْ يكون ما يُبْطِل تمنِّي الموت المُؤدِّي إلى بُطْلان شَرْطِهم أقوى ما يُسْتَعمل في بابِه وأبْلَغَهُ في نفي ما ينتفي شرطهم به، فكان ذلك بلفظة «لن» التي للقطع والبَتات، وليس كذلك الشَّرط في سورة الجمعة، إذ ليس زعمهم أنهم أولياءُ لله من دون الناس مثل المطلوب الذي لا مطلوب وراءه وهو الدار الآخرة لأنهم يطلبون بعد ذلك إذا صح لهم هذا الوصف دار الثواب، فلما كان الشرط في هذا المكان قاصراً عن الشرط في ذلك المكان ولم تكن الدعوى غاية المطلوب لم يحتج في نفيه وإبطاله إلى ما هو غاية في بابه[(١)].

قلت: ويعْضُدُه تخْصيص العَشَرة المُبَشّرة بالجنّة مِن الجَمِّ الغَفِير من بين الصَّحابَة الكِرام.

قولُه: (**وأمّا التي بالفَاء**)، أي: القِراءة التي أتى بالفاء في ﴿فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ﴾، فلِتَضَمُّن ﴿ٱلَّذِى﴾ مَعْنى الشَّرط.

قال أبو البَقَاء: دخَلت في الفَاء لِـما في «الذي» من شَبَه الشَّرط، ومنع منه قوم وقالوا: إنّما يَجُوز ذلك إذَا كان «الّذي» هو المبتدأ، أو اسم إنَّ، و﴿ٱلَّذِى﴾ هاهنا صِفةٌ، وضعَّفُوه من وجْهٍ آخر وهو: أنَّ الفِـرارَ من الموت لا يُنْجِي منه فلم يُشبه الشَّرْط، وقال هؤلاء: الفاء زائِدةٌ، وأُجِيب

---

(١) «درة التنزيل وغرة التأويل» للإسكافي (١: ٢٥٨ – ٢٦٠).

[﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوۡمِ ٱلۡجُمُعَةِ فَٱسۡعَوۡاْ إِلَىٰ ذِكۡرِ ٱللَّهِ وَذَرُواْ ٱلۡبَيۡعَۚ ذَٰلِكُمۡ خَيۡرٞ لَّكُمۡ إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ۞ فَإِذَا قُضِيَتِ ٱلصَّلَوٰةُ فَٱنتَشِرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَٱبۡتَغُواْ مِن فَضۡلِ ٱللَّهِ وَٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ كَثِيرٗا لَّعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ﴾ ٩-١٠]

يوم الجُمْعة: يوم الفَوجِ المَجموع، كقولهم: ضُحْكةٌ للمَضحوكِ منه. ويومَ الجُمَعة؛ بفَتحِ الميم: يومَ الوَقتِ الجامِع، كقَولِهم: ضُحَكةٌ، ولُعَنةٌ، ولُعَبةٌ؛ ويومُ الجُمُعةِ: **تثقيلٌ للجُمْعة**، كما قيل: عُسُرةٌ في عُسْرة. وقُرِئَ بهِنَّ جَميعًا.

فإنْ قُلتَ: «مِن» في قولِه: ﴿مِن يَوۡمِ ٱلۡجُمُعَةِ﴾ ما هي؟

عنه بأنَّ الصِّفة والموصُوف كالشَّيء الواحد، ولأنَّ «الّذي» لا تكون إلا صِفَة، فإذا لم يُذْكر المَوصُوف معها دخلت الفاءُ والمَوْصُوف مُراد، فكَذلك إذا صَرَّح به، وأمَّا ما ذَكروه ثانياً فغَيْر صحيحٍ، فإنَّ خَلْقاً كثيراً يظُنُّون أنَّ الفِرارَ من أسْبَاب الموت يُنْجيهم إلى وقتٍ آخر[١]. وقد جاء هذا المعنى مصرَّحاً به في قوله:

ومن هَابَ أسْبابَ المنايا يَنَلْنَهُ ... ولو رَامَ أسْبَابَ السَّماءِ بِسُلَّمِ[٢]

أنشده صاحب «الكشف» مستشهداً[٣].

قولُه: (**تَثْقِيلٌ للجُمْعة**)، أبو البقاء: «الجُمُعة» بضمَّتين، وبإسكان الميم مصدرٌ بمعنى الاجتماع، وقيل في المُسكَّن: هو بمعنى المُجْتمع فيه، مثل: رجل ضُحْكة، أي: كثير الضَّحك منه، و﴿مِن﴾ بمعنى: في[٤].

---

(١) «إملاء ما مَنَّ به الرحمن» (٢: ٢٦٢).

(٢) البيت لزهير بن أبي سلمى من معلقته المشهورة، انظر: «ديوانه» ص١١١.

(٣) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٣٤٨).

(٤) «إملاء ما مَنَّ به الرحمن» (٢: ٢٦٢).

قُلتُ: هيَ بيانٌ لـ﴿إِذَا﴾ وتفسيرٌ له. والنِّداء: الأذانُ. وقالوا: المرادُ به الأذانُ عندَ قُعودِ الإمامِ علىٰ المِنبَر، وقد كانَ لِرسولِ الله ﷺ مُؤذِّنٌ واحِدٌ، فكانَ إذا جَلسَ علىٰ المِنبرِ أذَّنَ علىٰ بابِ المَسجِدِ؛ فإذا نزَلَ أقامَ الصَّلاةَ، ثمَّ كانَ أبو بَكرٍ وعُمَرُ رَضيَ اللهُ عنهُما علىٰ ذلك؛ **حتّىٰ إذا كانَ عُثمانُ** وكَثُر الناسُ وتَباعدَتِ المنازِلُ زادَ مُؤذِّنًا آخرَ، فأمَر بالتَّأذينِ الأوَّلِ علىٰ دارِه التي تُسَمّىٰ زَوْراء، فإذا جَلسَ علىٰ المِنبر أذَّنَ المؤذِّنُ الثاني، فإذا نزَلَ أقامَ الصّلاةَ، فلَم يُعَب ذلك علَيْه.

وقيل: أوَّلُ مَن سمّاها جُمعةً كعبُ بنُ لؤَيّ، وكانَ **يُقالُ لها: العَروبة.**

وقيل: إنّ الأنصارَ قالوا: لليَهودِ يومٌ يَجتمِعونَ فيه كُلَّ سبْعةِ أيّام، وللنَّصارىٰ مِثلُ ذلك؛ فهَلُمّوا نجعلْ لنا يومًا نَجتمعُ فيه فنَذكرُ اللهَ فيه ونُصَلّي. ....

قولُه: (**حتّى إذا كان عُثْمان رضي الله عنه**)، عن البُخاريِّ والتِّرْمذيِّ وأبي دَاود وابن مَاجَه[١] عن السَّائب بن يَزيد قال: كان النِّداءُ يوم الجُمُعة أوّله إذا جَلَس الإمامُ على المِنْبر على عَهْد رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر، فلمّا كان عُثْمان رضي الله عنهم، وكَثُر النَّاس، زاد النِّداء الثَّالث على الزَّوْرَاء[٢].

قوله: (**يقال لها: العَرُوبة**)، **النهاية**: هو اسْمٌ قَديمٌ للجُمُعة[٣]، وكأنَّه ليس بعَربي، يُقال: يوم عَرُوبة، ويوم العَرُوبة، والأفْصَح أنْ لا يَدْخُلها الألف واللام.

---

(١) البخاريُّ (٩١٢)، والتِّرمذيُّ في «الجامع» (٥١٦)، وأبو داود في «السنن» (١٠٨٧)، وابن ماجه في «السنن» (١١٣٥)، والحديث في النسائي وهو أولى بالعزو إليه من ابن ماجه، وذكره ابن الأثير في «جامع الأصول» مُعتمَدُ المصنف في التخريج

(٢) في رواية ابن ماجه: زاد النِّداء الثّالث على دارٍ في السُّوق، يقال لها: الزَّوْراء.

(٣) في (ف): «لحديث أخرجه مسلم»، والظاهر أن هذه اللفظة مقحمة، فهي ليست في «النهاية»، وليس في مُسلم حديث بهذا المعنى.

فقالوا: يومُ السَّبتِ لليَهود، ويومُ الأحَدِ للنّصارىٰ، فاجْعَلوا يومَ العَروبةِ، فاجتَمَعوا إلىٰ سعدِ بنِ زُرارةَ فصَلّىٰ بهِم يومَئذٍ رَكعتَينِ وذكَّرَهم، فسَمَّوه يومَ الجُمُعةِ لاجتماعِهم فيه، فأنزَلَ اللهُ آيةَ الجمُعةِ، فهِيَ أوّلُ جمعةٍ كانتْ في الإسلام.

وأمّا أوّلُ جمُعةٍ جمَعها رسولُ الله ﷺ، فهي: أنهُ لـمّا قدِمَ المدينةَ مُهاجِرًا نَزلَ قُباءَ علىٰ بني عَمرِو بنِ عَوفٍ، وأقامَ بها يومَ الاثنين والثُّلاثاءِ والأربعاءِ والخميسِ، وأسَّسَ مسجِدَهم، ثمَّ خرَجَ يومَ الجمُعةِ عامِدًا المدينةَ فأدرَكتْهُ صلاةُ الجمُعةِ في بني سالمِ بنِ عَوفٍ في بَطنِ وادٍ لهُم، فخَطبَ وصَلّىٰ الجمُعة.

وعن بعضِهم: **قد أبطَلَ اللهُ قولَ اليَهودِ في ثلاث**: افتخَروا بأنّهم أولياءُ الله وأحِبّاؤه، فكذَّبهم في قولِه: ﴿فَتَمَنَّوُاْ ٱلْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [الجمعة: ٦]، وبأنّهم أهلُ الكتابِ والعربُ لا كتابَ لهم، فشَبَّهَهُم بالحِمارِ يَحمِلُ أسفارًا؛ وبالسَّبتِ وأنهُ ليسَ للمُسلِمينَ مِثلُه **فشرَعَ اللهُ لهم الجمعة**.

قولُه: (**قد أبطَلَ الله تَعالى قَولَ اليَهود في ثَلاث**)، إلى قوله: (**فَشَرع الله لهم الجُمُعة**)، فعلى هذا يكون في قولِه: ﴿إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ﴾ تَعْريضاً باليَهُود وأنَّهم ما وُفِّقُوا لما سَعِد به المُؤمنون كما وَرَد في الحديث: «هذا يومُهُم الذي فُرِض عليهم» - يعني: يوم الجُمُعة - «فاخْتَلَفوا فيه، فهَدانا الله له، فالنَّاس لنا فيه تَبعٌ؛ اليهودُ غداً، والنَّصارى بعد غدٍ»، رواه البُخاري ومُسْلم عن أبي هُرَيرة(١).

ومِن ثَمّ جُعِلت الصِّلَة التي هي ﴿ءَامَنُوٓاْ﴾ عِلّة للسَّعي إلى ذِكر الله، كما جُعِلت الصِّلة في قوله: ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُواْ ٱلتَّوْرَىٰةَ﴾ لأهل الكِتاب مُقرِّراً للتَّمثيل في قولِه: ﴿كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾ وكذا الصِّلة في قولِه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ هَادُوٓاْ﴾ عَدَل فيها من لَفْظ اليهود إلى

---

(١) البُخاري في «صحيحه» (٨٧٦)، ومسلم في «الصحيح» (٨٥٥).

وعن النَّبيِّ ﷺ: «خيرُ يومٍ طلَعت فيه الشَّمسُ يومُ الجمُعة، فيهِ خُلِقَ آدمُ، وفيهِ أُدخِلَ الجَنَّةَ، وفيه أُهبِطَ إلىٰ الأرضِ، وفيه تَقومُ السَّاعةُ، وهو عِندَ الله يومُ المزيد».

وعنه عليه السَّلامُ: «أتاني جِبريلُ وفي كَفِّهِ مِرآةٌ بَيضاءُ وقال: هذه الجُمُعةُ يَعرِضُها علَيكَ ربُّكَ لِتكونَ لكَ عِيدًا ولأُمَّتِك من بَعدِك، وهو سَيِّدُ الأيَّامِ عندَنا، ونَحنُ نَدعوهُ إلىٰ الآخِرةِ يومَ الـمَزيد».

وعنهُ ﷺ: «إنَّ لله تعالىٰ في كُلِّ جُمُعةٍ ستَّ مئةِ ألفِ عَتيقٍ منَ النّار». وعن كَعبٍ: إنَّ اللهَ فضَّلَ من البُلدان مكّةَ، ومن الشُّهورِ رمَضان، ومن الأيَّامِ الجُمُعة، ....

المَوصُول والصِّلة، لِيكُون ذَرِيعةً إلى التعرض بدَعواهم الكاذِبة، حيث سَمَّوا أنْفُسَهم يهوداً، وهو من هَاد، أي: رَجَع إلى الله تعالى وتاب، وإلى تَقْرير معنى قوله: ﴿فَتَمَنَّوُاْ ٱلْمَوْتَ﴾ كأنَّه قيل: يا أيُّها الّذين ادّعوا أنَّهم رجَعُوا إلى الله وتابوا إليه، إنْ زَعَمْتم أنَّكم أولياء الله، لأنَّ التَّائِب إلى الله وليُّ الله، فتَمنّوا لِقَاء الله، فإنَّ الحَبِيب لا يَكْره لِقاءَ حَبِيبه، ولِقاء الله: المَوت، على ما ورد في الحديث(١)، ففِي كُلٍّ من الأحَاديث الثّلاثة تَعْرِيضٌ في غَاية الُّلطف والدِّقَّة(٢).

قولُه: (خَيْر يَومٍ طَلَعتْ فيهِ الشَّمْس يَومُ الجُمُعة)، الحديث أخْرجَه مُسلمٌ والتِّرْمذي وابن مَاجَه والنَّسائي عن أبي هُرَيرة، وليس في آخره: وهو عند الله يوم المزيد(٣).

---

(١) يشير بذلك إلى الحديث الصحيح: عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه، أنَّ النبي ﷺ قال: «من أحبَّ لقاءَ الله أحبَّ الله لقاءه، ومن كَرِهَ لقاءَ الله كَرِهَ الله لِقاءه» فقالت عائشة أو بعض أزْواجِهِ: إنَّا لنكرهُ الموتَ، قال: «ليس ذلك، ولكن المؤمن إذا حَضَرَهُ الموتُ بُشِّرَ برضوان الله وكرامته، فليس شيء أحبَّ إليه مما أمامه، فأحبَّ لقاءَ الله، فأحبَّ الله لِقاءه، وإن الكافر إذا حُضر بُشِّر بعذاب الله وعُقُوبته، فليس شيء أكْرَهَ إليه مما أمامه، كَرِهَ لِقاءَ الله، وكَرِهَ الله لقاءه»

(٢) من قوله: «قوله: قد أبطل» إلى هنا ساقط من (ف)، وأثبته من (ح) و(ط).

(٣) مسلم (٨٥٤)، والترمذي (٤٨٨)، وقال: حسن صحيح، والنسائي في «السنن» (١٣٦١)، ولم أجده عند ابن ماجه ولكن رواه أيضاً أبو داود في «السنن» (١٠٤٦)، وهو أولى بالعزو إليه من ابن ماجه.

وقالَ عَليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ: «مَن ماتَ يومَ الجمُعةِ كتبَ اللهُ له أجرَ شهيد، ووُقِيَ فتنةَ القبر»، وفي الحديث: «إذا كانَ يومُ الجمُعةِ قعَدت الملائكةُ علىٰ أبوابِ المَسْجِدِ؛ بأيديهم صُحفٌ من فِضّةٍ وأقلامٌ من ذَهَب، يَكتُبون الأوَّلَ فالأوّل علىٰ مَراتِبِهم»، وكانت الطُّرُقاتُ في أيّامِ السَّلَفِ وقتَ السَّحَرِ وبعدَ الفَجْرِ مُغتصَّةً بالمُبكِّرينَ إلىٰ الجمُعةِ يَمشونَ بالسُّرُجِ. وقيل: أوّلُ بِدعةٍ أُحدِثَت في الإسلامِ: تَركُ البُكورِ إلىٰ الجُمُعة. وعن ابنِ مَسْعودٍ: أنهُ بَكَّرَ فرأىٰ ثلاثةَ نَفرٍ سَبقوهُ، فاغْتَمَّ وأخَذَ يُعاتِبُ نفْسَه يَقول: أراكَ رابعَ أربعةٍ، وما رابعُ أربعةٍ بسَعيد!!.

ولا تُقامُ الجمُعةُ عندَ أبي حَنيفةَ رضيَ اللهُ عنهُ إلّا في مِصرٍ جامعٍ، لقولِه عليهِ السَّلامُ: «لا جُمُعةَ ولا تَشريقَ ولا فِطْرَ ولا أضحىٰ إلّا في مِصْرٍ جامِعٍ»، ....

قولُه: (مَن مَاتَ يومَ الجُمُعة)، الحديث من رواية أحمد بن حَنْبل(١) عن عبد الله بن عَمْرو ابن العَاص قال: قال رسُول الله ﷺ: «مَنْ مَاتَ يَوم الجُمُعة أو لَيْلة الجُمُعة وُقِي فِتْنَة القَبْر».

قولُه: (إذَا كَانَ يَوم الجُمُعة قَعَدت الملائِكَةُ)، رُوِّينا عن الإمام أحمد بن حَنْبل عن أبي سعيد وأبي هُريرة عن رسول الله ﷺ: «إذا كان يَوْمُ الجُمُعَةِ قَعَدَت الملائِكَةُ على أَبوَابِ الْـمَسْجِدِ يَكْتُبُونَ مَنْ جاء مِن النَّاسِ على منَازِلِهِم؛ فرَجُلٌ قَدَّمَ جَزُورًا، ورَجُلٌ قَدَّم بقَرَةً، ورَجُلٌ قدَّمَ شَاةً، ورَجُلٌ قدَّمَ دجاجَةً، ورَجُلٌ قدَّمَ عُصْفُورًا، ورَجُلٌ قدَّمَ بَيْضَةً، فإذا أَذَّنَ المؤذِّنُ وجلس الإمامُ علَى المنبَرِ طَوَوا الصُّحُفَ ودخَلُوا المسجِد يستَمِعُونَ الذِّكر»(٢).

قولُه: (لا جُمُعَة ولا تَشْرِيق)، وفي «الهداية» التَّشْرِيق: التَّكْبير، كذا نُقِل عن خليل بن

---

(١) أحمد في «المسند» (١١: ٢٢٦) رقم (٦٦٤٦) طبعة الرسالة، والحديث ضعيف، وهو عند الترمذي في «الجامع» (١٠٤٧) بلفظ: «ما من مسلم».

(٢) رواه الإمام أحمد في «المسند» (١٢: ٤٨٨) رقم (٧٥١٩) وصحح الأرناؤوط إسناده، وهو عند النَّسائي (٣: ٩٧-٩٨) رقم (١٣٨٥).

والمِصْرُ الجامِع: ما أُقيمَت فيه الحُدودُ ونُفِّذَتْ فيه الأحكام، ومن شُروطِها: الإمامُ أو مَن يَقومُ مقامَه، لقولِه عليهِ السَّلام: «فمَن ترَكَها ولهُ إمامٌ عادِلٌ أو جائرٌ» الحديث، وقولِه ﷺ: «أربَعٌ إلىٰ الوُلاة: الفَيءُ، والصَّدَقاتُ، والحُدودُ، والجُمُعات». فإنْ أَمَّ رَجلٌ بغَيرِ إذْنِ الإمامِ أو مَن ولّاهُ من قاضٍ أو صاحبِ شُرطة لَم يَجُز؛ فإنْ لم يَكُن الاستئذانُ فاجْتمَعوا علىٰ واحدٍ فصَلّىٰ بهم جاز، وهي تَنعقِدُ بثلاثةٍ سوىٰ الإمام، وعِندَ الشافِعيِّ بأربَعين، ولا جُمُعةَ علىٰ المُسافِرينَ والعَبيدِ والنِّساءِ والمَرضىٰ والزَّمْنىٰ، ولا علىٰ الأعْمىٰ عندَ أبي حَنيفةَ، ولا علىٰ الشَّيخِ الذي لا يَمشي إلّا بقائِد.

وقرأَ عُمرُ وابنُ عبّاسٍ وابنُ مَسعودٍ وغيرُهم: (**فامْضُوا**). وعن عُمرَ رضيَ اللهُ عنه أنهُ سَمعَ رجُلًا يَقرَأُ: ﴿فَٱسْعَوْا﴾، فقال: مَن أقرأَكَ هذا؟ قال أُبيُّ بنُ كَعب، ....

أحمد، وفيها: وهو عُقَيب الصَّلوات المَفْروضَات على المُقِيمين في الأمْصَار في الجَماعات المُسْتَحبَّة عند أبي حَنِيفَة رضي الله عنه[1].

قولُه: (**فَامْضُوا**)، روى الإمامُ مَالك[2]: فقال ابن شِهاب: كان عُمر رضي الله عنه يَقرأ: «فَامْضُوا»، وليس فيه قَول أُبي بن كَعْب: لا يَزال يَقْرأ، إلى آخِره[3].

---

(١) «الهداية في شرح بداية المبتدي» للمرغيناني: (١: ٨٦). أما عن نسبة هذا القول للخليل فلم أجده، بل جاء في «العين» له (٥: ٣٨): واشتِقاقُ أيام التَّشريقِ من تشريقهم اللحم في الشمس بمنى. ويقال: أُخذ من شُروق الشمس وذلك وقت صلاته. ونسب ابن عابدين في حاشيته هذا القول للخليل وللنضر بن شميل، وبالنسبة لصحة هذا النقل عن النضر فقد ذكر المرزوقي في «الأزمنة والأمكنة» ص١٦٨ أنه قال: هو من قولهم: أَشْرِقْ ثبيرُ: أي لتطلُعِ الشّمس!

(٢) «الموطأ» للإمام مالك: (١: ١٠٦) رقم (٢٣٩).

(٣) هذه الزيادة ذكرها السيوطي في «الدر المنثور» (٨: ١٦١) وعزاها لأبي عُبيد في «فضائله»، وسعيد بن منصور، وابن أبي شَيْبة وابن المُنْذر، وابن الأنباري في «المصاحف»، وعزاها في «جمع الجوامع» لعبد بن حميد في «مسنده».

فقال: لا يَزال يَقرأُ بالمَنْسوخ! لو كانتْ ﴿فَٱسْعَوْاْ﴾ لسَعيتُ حتّىٰ يسقُطَ رِدائي.

وقيل: المُرادُ بالسَّعيِ القَصدُ دونَ العَدْوِ، والسَّعيُ: التَّصرُّفُ في كُلِّ عَمَل. ومنهُ قولُه تعالىٰ: ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ ٱلسَّعْىَ﴾ [الصافات: ١٠٢]، ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾ [النجم: ٣٩]. وعن الحَسَن: ليسَ السَّعيُ علىٰ الأقدام، ولكنّه علىٰ النِّيّاتِ والقُلوب.

وذكَرَ مُحَمَّدُ بنُ الحَسَنِ رحمَه اللهُ في «مُوطَّئِه»: أنَّ ابنَ عُمرَ سَمِعَ الإقامةَ وهو بالبَقيعِ فأسْرعَ المشي. قالَ مُحَمَّدٌ: وهذا لا بأسَ به ما لمْ يُجهِد نفسَه. ﴿إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ إلىٰ الخُطبةِ والصَّلاة، ولتَسميةِ الله الخُطبةَ ذِكْرًا له، قال أبو حَنيفةَ رحمَه الله: **إن اقتصَرَ الخَطيبُ علىٰ مِقدارٍ يُسَمّىٰ ذِكرًا لله كقَولِه: الحَمدُ لله، سُبحانَ الله، جاز. وعَن عُثمانَ أنهُ صَعِدَ المِنبَرَ فقال: الحَمدُ لله. وأُرتِجَ عليَه**، فقالَ: إنَّ أبا بَكرٍ وعُمرَ كانا يُعِدّانِ لهذا المَقامِ مَقالًا، وإنّكم إلىٰ إمامٍ فَعّالٍ أحوجُ مِنكُم إلىٰ إمامٍ قَوّال، وسَتأتيكُم الخُطَبُ، ثُمَّ نَزَل، وكان ذلك بحَضرةِ الصَّحابةِ ولمْ يُنكِر عليهِ أحَد. وعِندَ صاحِبَيه والشّافِعيّ: لا بُدَّ مِن كلامٍ يُسمّىٰ خُطبة.

قال ابن جِنّي: هذه القِراءَة تَفسيرٌ لِقَراءة العامّة ﴿فَٱسْعَوْاْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ أي: فَاقْصِدوا وتَوجَّهُوا، وليس فيه دَليلٌ على الإسْرَاع(١).

قولُه: (**إن اقْتَصر الخَطيب على مِقْدارٍ يُسَمّى ذِكْراً لله كقولِه: الحَمْدُ لله، سُبْحان الله، جَازَ**)، **الانتصاف**: لا دَليل فيه؛ لأنَّ العرب تُسمِّي الشَّيء باسم بَعضِه، كما سُمِّيَت الصَّلاة قُرآناً ورُكُوعاً وسُجُوداً، والمُسمَّى خُطبةً عند العَرب يزيد على القَدْر الّذي اقْتَصر عليه الإمام أبو حَنيفة(٢).

قولُه: (**وعن عُثمان أنّه صَعِد المِنْبر فقال: الحمدُ لله وأُرْتِجَ عليه**)، **الانتصاف**: هذا سَهْوٌ

---

(١) «المحتسب» (٢: ٣٢٢).

(٢) «الانتصاف» (٤: ٥٣٥) بحاشية «الكشاف». أما عن قول أبي حنيفة، فقد قال ابن المنذر في «الأوسط» (٤: ٦٢): فأَمَّا ما قال النُّعمانُ فلا معنى له، ولا أَعلمُ أَحدًا سبقَهُ إِليهِ، وغيرُ معرُوفٍ عندَ أَهلِ المعرفةِ باللُّغَةِ بأَنْ يُقال لمن قال: سُبْحَان الله: قد خَطَبَ!

فإنْ قُلتَ: كيفَ يُفسَّرُ ذِكرُ الله بالخُطبةِ وفيها ذِكرُ غَيرِ الله؟

قلتُ: ما كانَ من ذِكرِ رَسولِ الله ﷺ والثّناءِ علَيه وعلىٰ خُلَفائِه الرّاشِدين وأتْقياءِ المُؤمنين، والمَوعِظةِ والتّذكيرِ فهُوَ في حُكمِ ذِكرِ الله، فأمّا ما عَدا ذلكَ مِن **ذِكرِ الظَّلَمةِ وألقابِهم** والثَّناءِ علَيهم والدُّعاءِ لهم، وهُم أحِقّاءُ بعَكسِ ذلك، فمِن ذِكرِ الشَّيطانِ، وهُو من ذِكرِ الله علىٰ مَراحلَ.

وإذا قالَ المُنْصِتُ للخُطبةِ لصاحِبِه: «صَه» فقَد لَغا، أفَلا يكونُ الخَطيبُ الغالي في ذلك لاغيًا؟! نَعوذُ بالله من غُربةِ الإسلامِ ونَكَدِ الأيّام.

أرادَ الأمرَ بتركِ ما يُذْهِلُ عن ذِكرِ الله مِن شَواغِلِ الدُّنيا، ....

بلا شَكّ، فذلِك لم يَكُن في خُطْبة الجُمُعة، وعادَةُ العربِ الخُطَب في المُهِمّات(١).

الجوهري: أُرْتِجَ على القَارِئ، على مَا لـم يُسمَّ فَاعِلُه: إذا لم يَقْدر على القِراءة، كأنَّه أُطْبِق عليه، كما يُرْتَج الباب، أي: يُغْلَق.

قولُه: (**مِنْ ذِكْر الظَّـلَمة وألقَابِهم**)، **الانتصاف**: الدُّعاء للسُّلْطَان الواجِب الطَّاعَة مَشْروعٌ بِكُلِّ حَالٍ، فقِيل لبعض السَّلَف: تَدْعُو لِسُلْطانٍ ظَالِمٍ؟ قال: إنَّ ما يَدْفع الله بِبقائِه أعْظَمُ ممّا يَدْفَع بزوَالِه، لا سِيَما إذا ضَمَّن الدُّعَاء صَلاحَه وسَدادَه(٢).

الإنصاف: الّذي قالَه الزَّمَخْشَريُّ هو الّذي قَالَه صاحِب «الشامل» عن مذهب الشَّافِعي، وهو الألْيَق والأشْبه بِسيرة الخُلفاء الرَّاشِدين، فلا اعتبار بالعذر عما يتورط في أمثاله.

قولُه: (**إذا قال المُنصِتُ للخُطْبة لِصَاحِبِه: صَهْ، فَقَد لَغَا**)، عن أبي هُريرة أنَّ رسولَ الله ﷺ

---

(١) «الانتصاف» (٤: ٥٣٥)، وفيه: «وإنما كان ذلك في ابتداء خلافته وصعوده المنبر للبيعة، وكانت عادة العرب الخطب في المهمات». فإن كان تصرفاً من المصنِّف فقد بتر المعنى، وإن كان من النُّساخ فإنا لله.

(٢) «الانتصاف» (٤: ٥٣٥).

وإنّما خُصَّ البيعُ من بينِها لأنَّ يومَ الجمُعة يومٌ يَهبِطُ النّاسُ فيه من قُراهم وبَواديهم، ويَنصَبّون إلىٰ المِصرِ من كُلِّ أَوْبٍ، ووَقتُ هُبوطِهم واجتماعِهم واغتصاصِ الأسواقِ بِهم إذا **انتفخَ النَّهارَ** وتَعالىٰ الضُّحىٰ ودَنا وقتُ الظَّهيرةِ، وحينَئذٍ **تَحِرُّ التِّجارةُ** ويَتكاثرُ البَيعُ والشِّراءُ، فلمّا كانَ ذلكَ الوقتُ مَظنّةَ الذُّهولِ بالبيعِ عن ذِكرِ الله والمُضِيِّ إلىٰ المَسجِدِ، قيل لهم: بادِروا تجارةَ الآخِرةِ، واتْرُكوا تجارةَ الدُّنيا، واسعَوْا إلىٰ ذِكرِ الله الذي لا شَيءَ أنفعُ منهُ وأربَحُ، ﴿وَذَرُوا۟ ٱلْبَيْعَ﴾ الذي نَفعُه يَسيرٌ **ورِبحُه مُقارِب**.

فإنْ قُلتَ: فإذا كانَ البَيعُ في هذا الوقتِ مَأمُورًا بتَركِه محـرَّمًا، فهَل هُو فاسِد؟

قلتُ: عامّةُ العُلماءِ علىٰ أنّ ذلك لا يُوجِبُ فسادَ البَيع. قالوا: ....

قال: «إذَا قُلْت لِصَاحِبِك يَومَ الجُمُعة: أنْصِت، والإمام يَخْطُب، فقَد لَغَوْت»[1]، ولَفْظُ التِّرْمذيِّ: «مَنْ قال يَوم الجُمُعة والإمَامُ يَخْطُب فَقَد لَغَا»[2].

قولُه: (**انْتَفَخ النَّهار**)، **الأساس**: ومن المَجاز، انْتَفَخَ النَّهارُ: عَلا.

قولُه: (**تَحِرُّ التِّجَارة**)، في نسخة: «تَحَرّ» بفتح التّاء والحاء المُهْملة، وفي أُخرى: بكسر الحَاء، وهو شِدّة إقامة السُّوقِ؛ من الحَرَارة، في حديث عليٍّ لِفاطمة رضي الله عنها: لو أَتَيْتِ النبي ﷺ فسَألْتِه خادماً يَقِيكِ حَرَّ ما كُنْتِ فيه من العَمَل[3]. يعني: التَّعَب والمَشقَّة من خِدمة البَيْت، لأنَّ الحَرارَةَ مَقْرُونَة بها، كما أَنَّ البُرُودَة مَقْرونَة بالرَّاحة والسُّكُون.

قولُه: (**وَرِبْحُه مُقَارِبٌ**)، **الجَوْهري**: قَارَبْته في البَيْع مُقَارَبةً، وَشَيْءٌ مُقَارِب بكسر الرَّاء، أي: وَسَطًا بين الجَيِّد والرَّدِيء، وكَذلِك إذا كان رَخِيصاً.

---

(١) رواه البخاري (٨٩٢)، ومسلم (٨٥١).

(٢) الترمذي في «الجامع» (٥١٢).

(٣) رواه أحمد في «المسند» (٢: ٤٣٥) رقم (١٣١٣) طبعة الرسالة.

لأنَّ البيعَ لم يُحرَّم لعَينِه، ولكن لِـما فيه من الذُّهولِ عن الواجِب، **فهُو كالصَّلاةِ في الأرضِ المغصُوبةِ** والثَّوبِ المَغصوبِ، والوُضوءِ بماءٍ مَغصوبٍ، **وعن بَعضِ النّاس أنهُ فاسِد.** ثُمّ أَطلقَ لهم ما حَظَرَ عليهِم بعدَ قَضاءِ الصَّلاةِ من الانتِشارِ وابتِغاءِ الرِّبحِ؛ معَ التَّوصِيةِ بإكثارِ الذِّكرِ وأنْ لا يُلهيَهم شيءٌ من تجارةٍ ولا غيرِها عنه، وأنْ تَكونَ هِمَمُهم في جَميعِ أحوالِهِم وأوقاتِهِم مُوكلةً به لا يَنفَضّونَ عنه، لأنَّ فَلاحَهم فيه وفوزَهم منوطٌ به. وعن ابنِ عباس: لم يُؤمَروا بطَلَبِ شيءٍ من الدُّنيا، ....

قولُه: (**فَهو كالصَّلاةِ في الأرْضِ المَغْصُوبة**)، أي: يكونُ البَيْع مُحَرَّماً، لكن غَير فَاسِدٍ، كما أنَّ الصَّلاة في الأرْضِ المَغْصُوبة مُسْقِطَةٌ للقَضَاء، لكنَّ إيْقَاعَها فِيها حَرامٌ يستَحِقّ به العِقَاب.

قال الشَيْخ مُحيي الدِّين النَّوَاوي في «شرح صحيح مسلم» في قولِه ﷺ: «مَن أَتَى عَرَّافاً فَسَألَه عَن شَيءٍ لَن تُقْبَل له صَلاةٌ أرْبعين لَيْلةً »: مَعْنى عَدَم قَبُول الصَّلاة: أنَّه لا ثَوابَ له فيها، وإنْ كانت مُجْزِئةً في سُقُوط الفَرْض عنه، ولا حَاجَة معها إلى إعَادَة، ونَظِير هذا: الصَّلاة في الأرْض المَغْصُوبَة، مُجْزِئَة مُسْقِطةٌ للقَضَاء ولكن لا ثَوابَ فِيها، كذا قاله جُمْهور أصْحَابنا، قالوا: صَلاةُ الفَرْض وغَيْرُها من الوَاجِبات إذا أُتِي بها على وَجْهِها الكَامِلِ تَرتَّب عليها شَيْئان؛ سُقُوطُ الفَرْض عنه، وحُصُول الثَّواب، فإذا أدَّاها في أرْضٍ مَغْصُوبَةٍ حَصَل الأوّلُ دُون الثّاني، ولا بُدّ من هذا التَّأويل في هذا الحَديث، فإنَّ العُلَماء مُتَّفِقُون على أنَّه لا يَلْزَم من أتَى العَرَّافَ إعَادةُ صلاة أرْبَعين لَيْلةً(١).

العَرَّاف: هو الذي يَسْتَدِلُّ على الأمُور بأسْبَابٍ ومُقَدِّماتٍ يَدَّعِي مَعْرفتها بها، وقال الخَطّابي: العَرَّاف: هو الّذي يَتَعَاطى مَعْرفة مَكان المَسْروق ومَكان الضَّالَّة وغَيْرهما(٢).

قولُه: (**وعَن بَعْض النَّاس: أنَّه فَاسِد**)، قال مُحيي السُّنَّـة في «المعالم»: إنما يحرم البيع والشراء

(١) «شرح صحيح مسلم» للنووي (١٤: ٢٢٧).

(٢) «شرح صحيح مسلم» للنووي (٥: ٢٢)، وانظر: «معالم السنن» للخطابي (٣: ١٠٥).

إنّما هُو عِيادةُ المَرضىٰ وحُضورُ الجَنائزِ وزِيارةُ أخٍ في الله. وعَن الحَسَنِ وسَعيدِ بنِ المسَيِّب: طَلَبُ العِلم، وقيل: صلاةُ التَطوُّع. وعن بَعضِ السَّلَف أنهُ كانَ يَشغَلُ نفْسَه بعدَ الجمُعةِ بشَيءٍ من أمُورِ الدُّنيا نَظَرًا في هذه الآية.

[﴿ وَإِذَا رَأَوْاْ تِجَٰرَةً أَوْ لَهْوًا ٱنفَضُّوٓاْ إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَآئِمًا ۚ قُلْ مَا عِندَ ٱللَّهِ خَيْرٌ مِّنَ ٱللَّهْوِ وَمِنَ ٱلتِّجَٰرَةِ ۚ وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلرَّٰزِقِينَ ﴾ ١١]

رُوِي أنّ أهلَ المَدينةِ أصابَهم جوعٌ وغَلاءٌ شَديد، فقَدِمَ دِحيةُ بنُ خَليفةَ بتِجارةٍ من زَيتِ الشام، والنَّبيُّ ﷺ يخطُبُ يومَ الجمُعة؛ فقامُوا إليه، خَشُوا أنْ يُسبَقوا إليهِ، فما بَقِيَ معَهُ إلّا يَسير. قيل: ثَمانيةٌ، وأحَدَ عشر، واثنا عشر، وأربعون، فقالَ عليه السّلامُ: «والذي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بيَدِه، لو خَرَجوا جَميعًا لأَضرَمَ اللهُ علَيهم الوَادي نارًا»، وكانُوا إذا أَقبلت العِيرُ استَقبَلوها بالطَّبلِ والتَّصفيق، فهو المُرادُ باللَّهو. وعَن قَتادةَ: فَعلُوا ذلك ثَلاثَ مَرّاتٍ في كُلِّ مَقدَمِ عِير.

فإنْ قُلتَ: فإن اتّفقَ تَفرُّقُ النّاسِ عن الإمامِ في صَلاةِ الجمُعةِ كيفَ يَصنع؟

عند الأذان(١). وفي «شرح السُّنَّة» عن ابن عبّاس: ﴿إِذَا نُودِىَ﴾ يحرم البَيْع حِينَئذٍ، وقال عَطاء: يحرم الصناعاتِ كلها(٢).

قولُه: (أصَابَهم جُوعٌ وغَلاءٌ شَديد)، الحديث من رواية البُخَاريِّ ومُسْلِمٍ والتِّرْمِذيِّ عن جَابر: بينا نحن نُصلِّي مع النَّبي ﷺ إذ أقْبَلت عِيرٌ تَحْمِل طَعَاماً، فَالتَفَتُوا إليها، حتّى ما بَقِي مع النَّبيِّ ﷺ إلا اثْنا عَشَر رَجُلاً، فَنَزلت(٣).

---

(١) «معالم التنزيل» للبغوي (٥: ٨٥) وفيه: الأذان الثاني وهو أوضح وأكمل.

(٢) «شرح السنة» للبغوي (٤: ٢١٧). وقد تصرف الطيبي في عبارة البغوي.

(٣) البخاري (٩٣٦)، و(٢٠٥٨) ومسلم (٨٦٣)، والتِّرمذي (٣٣١١).

قلتُ: إنْ بَقِيَ وحدَه أو معَ أَقَلَّ من ثَلاثةٍ، فعِندَ أبي حَنيفة: يَستأنفُ الظّهرَ إذا نَفَروا عنهُ قَبلَ الرُّكوع، وعَندَ صاحِبَيه: إذا كبَّر وهُم معَه مَضىٰ فيها، وعند زُفَر: إذا نَفروا قبلَ التَّشَهُّد بَطَلتْ.

فإنْ قُلتَ: كيفَ قالَ: ﴿إِلَيْهَا﴾ وقَد ذَكرَ شَيئَين؟

قلتُ: تقديرُه: إذا رأَوْا تِجارةً انفَضّوا إليها، أوْ لَهْوًا انفَضّوا إليه؛ فحَذفَ أحدَهما لدَلالةِ المَذكورِ عليه، وكذلك قراءةُ مَن قرَأ: (انْفَضّوا إليه). وقراءةُ مَن قرَأَ: (لهْوًا أو تِجارةً انفَضّوا إليها) وقُرِئَ: (إليْهِما).

قولُه: (كَيف قَال: ﴿إِلَيْهَا﴾ وقَد ذَكر شَيئين؟)، الرَّاغب: أُعِيدَ الضَّمِير إلى التِّجارة دُون اللهو لـمّا كانت سبب انْفِضاضِ الّذين نَزلت الآيةُ فيهم، ولأنَّه قد تَشغَل التِّجارة عن العِبادة من لا يَشْغلُه اللهو، وعلى ذلك قوله: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٤] لـمّا كان حَبْس الفِضَّة عن النَّاس أعْظَم ضَرراً إذ كانت الحَاجة إليها أمَسّ، ومَنْعها للمَضَرَّة أجْلَب.

وعلى ذلك أيضاً قولُه تعالى: ﴿وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾ [البقرة: ٤٥] خَصَّها بردِّ الضَّمير، لأنَّها أرْفَع مَنْزِلةً من الصَّبر، لأنَّها تجمع ضروباً من الصبر، إذ هي حَبْس الحَواسّ على العِبادَة، وحَبْس الخَواطِر والأفكار على الطَّاعة، ولهذا قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾ [البقرة: ٤٥][(١)].

وقلت: ويمكن أن يقال: إنّ «أو» في ﴿أَوْ لَهْوًا﴾ مثلها في قول الشاعر:

بَدَت مِثل قَرْنِ الشَّمس في رَوْنق الضُّحى ... وصُورتُها أو أنتِ في العينِ أملحُ[(٢)]

---

(١) انظر: «تفسير الراغب» (١: ١٧٧-١٧٨)، عند تفسير: ﴿وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾ في سورة البقرة.

(٢) البيت لذي الرُّمَّة، انظر: «ديوانه» ص ٤٩ وهو من مُلحقات «ديوانه».

عَن رَسولِ الله ﷺ: «مَن قرأَ سُورةَ الجمُعةِ أُعطِيَ منَ الأجْرِ عَشرَ حسَناتٍ بعَددِ مَن أتىٰ الجمُعةَ وبعَددِ مَن لم يأتِها في أمْصارِ المُسلِمين».

وقال الجوْهَري: يُريد: بل أنت، فالضَّمير في ﴿إِلَيۡهَا﴾راجع إلى اللهو باعتبار المعنى، والسِّر فيه: أن التجارة إذا شغلت المكلّف عن ذكر الله عُدَّت لهواً، وتُعدُّ فضلاً إن لم تشغله، كما في قوله: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ ٱلصَّلَوٰةُ فَٱنتَشِرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَٱبۡتَغُواْ مِن فَضۡلِ ٱللَّهِ﴾.

ثُمَّ أرشَدَهُم بَعْد التَّوبيخ والتَّعيير إلى تحرِّي الأصوب، وتَوخِّي المَنْهَج الأقْوَم على سَبيل العُموم، قائلاً: ﴿قُلۡ مَا عِندَ ٱللَّهِ خَيۡرٞ مِّنَ ٱللَّهۡوِ وَمِنَ ٱلتِّجَٰرَةِۚ﴾، وقدَّم ما كان مؤخَّراً وكَـرَّر الجارّة لإرَادَة الإطْلاق في كُلّ واحِدٍ واسْتِقْلالِه فيما قُصِد منه، التخالف السَّابق في اتِّحاد المَعْنى، لأنَّ ذلك في قصَّة مَخْصُوصة كما روينا عن الأئِمَّة(١).

تَـمَّت السُّورَة

بِحَمْدِ الله وعَوْنِه وحُسنِ تَوفِيقِه.

---

(١) من قوله: «ثم أرشدهم» إلى هنا ساقط من (ف)، وأثبته من (ح) و(ط).

سورة المنافقون

إحدى عشرة آية، مدنيّة بلا خلاف

بسم الله الرحمن الرحيم

[﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ قَالُواْ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ * ٱتَّخَذُوٓاْ أَيْمَٰنَهُمْ جُنَّةً فَصَدُّواْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ إِنَّهُمْ سَآءَ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ * ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ ءَامَنُواْ ثُمَّ كَفَرُواْ فَطُبِعَ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ﴾ ١-٣]

أرادُوا بقَولِهِم: ﴿نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ﴾ شهادةً واطأَتْ فيها قلوبُهم ألسنتَهم. فقالَ اللهُ عَـزَّ وجَلَّ: قالوا ذلك ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ﴾ أنَّ الأمرَ كما يَـدُلُّ عليَه قولُهم: ﴿إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ﴾،

سورة المنافقون

إحدى عشرة آية، مدنيّة بلا خلاف

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه ثِقَتي

قولُه: (أرادوا بِقَولِهِم: ﴿نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ﴾) إلىٰ قوله: «أو إنَّهم لَكَاذِبُون فيه»، وقوله: «أو أراد: الله يَشْهد»، فَسَّر ﴿لَكَٰذِبُونَ﴾ لإطْلَاقِه واسْتِدعائِه، مُتَعلِّقاً على اتِّـحَاد مبناه، على أنَّ مَرْجِع الخَـبَر كَونُه صَادقَاً أو كَاذِباً إلى مُطَابقته الوَاقِع، أو إلى اعْتِقاد المُخْبِر، والتَّفْسير الأوّل والثّاني على الأوّل، والثّالث على الثّاني.

واللهُ يَشهَدُ إنّهُم لَكاذِبونَ في قَولِهِم: نَشهَدُ؛ وادّعائِهم فيه المواطَأة.

أو إنّهم لَكاذِبونَ فيه؛ لأنهُ إذا خَلا عن المُواطَأةِ لمْ يَكنْ شَهادةً في الحَقيقة؛ فهُم كاذِبونَ في تَسميتِه شَهادة. أو أراد: واللهُ يَشهَدُ إنّهم لَكاذِبونَ عندَ أنْفُسِهم؛ لأنّهم كانوا يَعتَـقِدونَ أنّ قولَهم: ﴿إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ﴾ كذِبٌ وخَبرٌ علىٰ خِلافِ ما علَيه حالُ المُخبَرِ عنه.

فإنْ قُلتَ: أيُّ فائدةٍ في قولِه تَعالىٰ: ﴿وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ﴾؟

وبيانه: أنَّ هذا التَّكْذِيب إمَّا راجِع إلى دَعْواهم، لا إلى كَون المُخاطَب شَاكّاً في كَونِهم كَاذِبين، أو مُنكِراً، أي: أنَّهم ادَّعوا أنَّ قَولَهم: ﴿إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ﴾ صَادِرٌ عن صَمِيمِ القَلْب، حيثُ صَدَّروا الجُملة بـ «إنَّ» وأدْخَلوا في الخَبَر اللّام، كأنَّهم قالوا: نَشْهد عن صَمِيم القَلْب إنَّك لَرَسُول الله، فلمّا لم يكن ذلك مُطَابِقاً لِلواقِع كذَّبَهم، يَدُلُّ عليه قوله: ﴿وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ﴾ أنَّ الأمر كما يَدلُّ عليه قَولُهم، أي: مُطَابِقًا لِلواقِع وإنْ لم يَعْتقِدوه. وإمّا إلى لفظ ﴿يَشۡهَدُ﴾ وإبْراز الدَّعْوى وتَخْصِيصها وتَسْميتها به، لأنَّ حَقِيقة الشَّهادَة: ما يَصْدر عن طُمَأْنِينة قَلْبٍ وعلمٍ ثابتٍ، قال تعالى: ﴿وَمَا شَهِدۡنَآ إِلَّا بِمَا عَلِمۡنَا وَمَا كُنَّا لِلۡغَيۡبِ حَٰفِظِينَ﴾ [يوسف: ٨١].

قال القاضي: الشِّهادة: إخِبَارٌ عن عِلمٍ من الشُّهُود، وهو الحُضور والاطلاع(١).

الراغب: الشَّهادَة المُتَعارفة أصْلُها الحُضُور بالقَلْب والتَّبْيين، ثُمَّ يُقال ذلك إذا عُبِّر عنه باللِّسَان، ولِذلك متى أُطْلِق لَفْظ الشَّهادة على ما يَظْهر من اللِّسَان دُون حُضوره في القَلْب عُدَّ كَذباً(٢). وإمّا راجعٌ إلى مُطَابقة اعْتِقَادهم؛ فإنَّهم اعْتَقدوا أنَّ رسولَ الله ﷺ ليس برسولٍ، فاعتقدوا أنَّ ما قالوه على خِلاف ما عليه حالُ المُخْبَر عنه، فأخبر الله تعالى عن مُعْتَقدِهم، هذا هو الكلام النَّفسي. قال بعض أصْحَابُنا: وجه الاسْتِدلال بالآية أنّه تعالى شهِد بكَذب المُنافِقين، ومَا كَذَبوا فيما نَطَقوا به وجَرى على ألسِنَتِهم من قولهم: ﴿إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ﴾، فَدَلَّ على أنَّهم كَذَبوا فيما اشْتَملت عليه نُفوسُهم، وتكَلَّمت به قُلُوبُهم، وقد سمّاه الله تعالى كَذِباً، والكَذِب لا يَكُون إلا في الكلام.

---

(١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ٣٤١).

(٢) «تفسير الراغب الأصفهاني» (١: ١١٧).

قلتُ: لَو قالَ: قالوا نَشهَدُ إنّكَ لَرسولُ الله واللهُ يَشهَدُ إنّهم لكاذِبون، **لَكانَ يُوهِمُ أنّ قولَهم هذا كَذِبٌ**؛ فوسَّطَ بينَهُما قولَه: ﴿وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ﴾ ليُميطَ هذا الإيهام.

وقال القاضي: الصِّدْق: الإخبار المُطَابق، وقيل: مع اعْتِقاد المُخبر أنَّه كذلك عن دَلالةٍ أو أمَارةٍ، لأنَّه تعالى كَذَّب المُنافقين في قولِهم: ﴿إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ﴾ لَمَّا لم يَعْتقِدوا مُطَابقته. ورُدَّ بِصَرْف التَّكْذِيب إلى قولِهم: ﴿نَشۡهَدُ﴾؛ لأنَّ الشَّهادة إخْبارٌ عمّا عَلِمه، وهُم ما كانوا عالِمين به[1].

الرَّاغِب: الصِّدق يُحَدُّ بأنَّه مُطَابقة الخَبَر المُخْبَر عَنْه، لكنَّ حَقِيقته وتَمامه أنْ يَتطابَق في ذلك ثلاثة أشياء؛ وُجود المُخْبَر عنه على ما أُخْبِر عنه، واعْتِقاد المُخبِر فيه ذلك عن دَلالةٍ وأمَارة، وحُصُول العِبَارة مطابقاً لهما، فمتى حصل ذلك وُصِف بالصِّدْق المُطْلق، ومتى ارْتَفع ثلاثَتُها يُوصَف بالكَذب المُطْلَق، ومتى حصل اللفظ والمُخْبَر عنه والاعْتِقاد بِخلافِه صحَّ أنْ يُوصَف بالكَذِب، ألا تَرى أنَّ الله تعالى كَذَّب المُنافِقين في إخبارهم: ﴿إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ﴾ لَمّا كان اعْتقَادُهم غَيرَ مُطابِق لقولِهم، وإذا قال لك من اعْتَقد كون زيدٍ في الدَّار: إنَّ زيداً في الدَّار، ولم يكن فيها، صَحّ أنْ يُقال: كذب، وإنْ كان قوله مطابقاً لاعْتِقاده. ولـمّا كان اللسان تُرْجُمان القَلْب صَحّ أنْ يُقال: صَدق في اعْتِقادِه أو كَذَب[2].

قلتُ: ولعلّ الظَّاهر أنَّ ذلك يَخْتلف باخْتِلاف الأحْوال، لأنَّ المَقام الاجْتِهادي يُخالِف غيرَه، لأنَّ المُجتَهد إذا اجْتَهد وأخْبَر على خِلاف الواقِع فلا يُقال: إنَّه كَذَب، بل أخطأ، قال في قولِه تعالى: ﴿لَبِثۡنَا يَوۡمًا أَوۡ بَعۡضَ يَوۡمٖ﴾ في الكهف: «هذا جَوابٌ مبْنيٌّ على غَالب الظَّن، وفيه دليل جواز الاجتهاد والقول بالظن الغالب، وأنَّه لا يكون كَذِباً، وإنْ جَاز أن يكون خطأً»[3].

قولُه: (**لَـكَان يُوهِم أنَّ قَولَهم هَذا كَذِبٌ**) أي: قَولُهم: ﴿نَشۡهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ﴾ وقَول الله

---

(١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (١: ٢٣٤).

(٢) «تفسير الراغب» (١: ١١٨)، «مفردات القرآن» ص٤٧٨.

(٣) انظر: «الكشاف» للزّمَخْشَري (٩: ٤٣٠).

....

بعدَه: ﴿وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾ في أنَّك لَرَسُول الله، يُوهِم أنَّ قولَهم هذا كَذِبٌ، فوسط بقَوله: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ﴾ صِيانَةً لهذا الوَهْم. هذا نوع من التَّتْميم لَطِيف المَسْلك، قال أبو الطَّيِّب[1]:

وتَحْتَقِـر الـدُّنْيا احْتِقَـارَ مُجَـرِّبٍ يرى كُلَّ ما فِيها ـ وحَاشَـاكَ ـ فَانِيـا

«وحَاشَاك» تَـتْمِيمٌ، ومِنه أخَذَ صَاحِبُ «المفتاح» حَيثُ قال: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ﴾ فَصْلٌ في البَيْن، ولو لَم يكن لأوهم ردّ التَّكْذِيب إلى نَفْس الشَّهَادة[2].

الانتِصاف: مضىٰ تنظيرُهُ بقوله عز وجل: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟﴾ [الحجرات: ١٤] ولم يقل: لا تقولوا آمنا[3].

وقلت: ليس منه، لأنَّ ذلك من الألفَاظ التي تُبْدَل بِما هو أولى بِالذِّكْر مِنه، قال تَأَبَّطَ شَرّاً[4]:

يَظَـلُّ بِمَومَاةٍ ويُمْسِي بِغَيْرِها جَحِيْشاً ويَعْرَورِي ظُهُور المَهالِكِ

فإنَّ جَحِيْشًا: نَافِرٌ، وكان له مَنْدُوحة عنه بقوله: فَرِيداً، وما نحن بِصدَدِه من الإطْنَاب الذي يَكْتَسي به الكَلام حُسْنًا وبَهْجةً ويستزيد به السَّامع هِزَّةً ونشاطاً[5]، كما قال الآخر[6]:

---

(١) انظر: «شرح ديوان المتنبي» للواحدي (١: ٣١٢)

(٢) «مفتاح العلوم» للسكاكي ص٢٨٢.

(٣) «الانتصاف» بحاشية «الكشاف» (٤: ٣٧٦)، وانظر الإحالة (٤: ٥٣٨).

(٤) «ديوان تأبّط شراً» ص١٥٢.

(٥) من قوله: «الذي يكتسي» إلى هنا، سقط من (ح)، وأثبته من (ط) و(ف).

(٦) في «المثل السائر» لضياء الدين ابن الأثير (١: ١٦٨): فإن لفظة «جحيش» من الألفاظ المنكرة القبيحة، ويا لله العجب أليس أنها بمعنى فريد، و«فريد» لفظة حسنة رائقة ولو وضعت في هذا البيت موضع جحيش لما اختل شيء من وزنه، فتأبط شراً ملوم من وجهين في هذا الموضع أحدهما: أنه استعمل القبيح، والآخر: أنه كانت له مندوحة عن استعماله فلم يعدل عنها، وانتقد صاحب «المثل السائر» الصفدي في «نصرة الثائر».

﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَيۡمَٰنَهُمۡ جُنَّةً﴾ يجوزُ أنْ يُرادَ: أنّ قولَهم: ﴿نَشۡهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ﴾ يمينٌ من أيْمانِهم الكاذبةِ؛ **لأنّ الشَّهادةَ تَجري مَجرىٰ الحَلفِ** فيما يُرادُ به من التَّوكيد، يَقولُ الرَّجُل: أشْهَدُ، وأشْهَدُ باللهِ، وأَعْزِمُ، وأَعْزِمُ باللهِ في مَوضعِ أُقسِمُ **وأُولي. وبه استشهدَ أبو حَنيفةَ رحمَه اللهُ علىٰ أنّ «أشهَدُ» يَمين.**

فَسَقَى دِيَـارَكِ ـ غَـيْرَ مُفْسِدِها ـ صَوْبُ السَّحَاب ودِيْمةٌ تَهْمِي[١]

قوله: «غَير مُفْسِدِها»، فَضْلةٌ وتَتْمِيم للصِّيَانة.

قولُه: (**لأنَّ الشَّهادَة تَجْري مَجْرَى الحَلْف**) وذَلك أنَّ الشَّهَادَة بعْد الدَّعْوى تأكِيدٌ لاسْتِحْقاق المُدَّعِي لِمَا ادَّعاه، واليَمين كَذلِك، فشُبِّهت الشَّهَادَة باليَمِين لذلك الجَامِع، فأطْلِق اسمُها عَلَيْها: الشَّهَادة، وفي «المطلع»: يُقال: أشْهَد لا أفْعَل كذا، كما يُقال: أحْلِف لا أفْعَل كذا.

وقَولُه: **يقول الرَّجل: أشْهد وأشْهَد بالله، وأعْزِم وأعْزِم بالله،** مَعْناه: يقال كلاهُما مَقْرُوناً بالله ومُجَرّداً عن قولِه: «بالله».

قولُه: (**وأُولي**)، **الجَوْهري**: آلى [يُؤلي] إيْلاءً: حَلَف وتَأَلّى، مِثلُهُ[٢].

قولُه: (**وبه اسْتَشْهد أبو حَنِيفة رحمه الله علىٰ أنَّ «أشْهَد» يَمِينٌ**)، **الانتصاف**: لا دَليل فيه، لأنَّه غاية ما في الآية أنَّه سُمِّي يَمِيناً، والكَلام في وُجُوب الكَفارة بِذلِك لا في إطْلاق الاسم، وكلُّ ما يُسمَّى يَمِيناً تَجِب به الكفَّارة، فلو قال: أحْلِف على كذا، فلا تَجِب عليه الكَفَّارة[٣]، وإنْ كان حَلْفاً[٤].

---

(١) البيت لطرفة بن العبد، انظر: «ديوانه» ص٧٩.

(٢) هذا الفرع جاء متأخراً في (ف) قبل قوله: ولـهم جهارة المناظر! كما جاء متأخراً في (ح) قبل فقرة «قوله: ويجوز أن يكون وصفاً للمنافقين»، وأثبته هنا من (ط).

(٣) من قوله: «بذلك لا..» إلى هنا ساقط من (ف)، وأثبته من (ح) و(ط).

(٤) «الانتصاف» بحاشية «الكشاف» (٤: ٥٣٩).

ويجوزُ أنْ يَكونَ وَصفًا للمُنافِقينَ في استِجْنانِهم بالأَيْمان.

وقرَأَ الحسَنُ البَصريُّ: (إيمانِهم)، أي: ما أظهَروهُ من الإيمانِ بألسِنَتِهم. ويعضُدُه قولُه تَعالىٰ: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ ثُمَّ كَفَرُوا۟﴾.

﴿سَآءَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ مِن نِفاقِهم وصَدِّهِم الناسَ عن سَبيلِ الله. وفي ﴿سَآءَ﴾ معنىٰ التَّعَجُّبِ الذي هو تَعظيمُ أمرِهم عندَ السَّامِعين ﴿ذَٰلِكَ﴾ إشارةٌ إلىٰ قَولِه: ﴿سَآءَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ أي ذلك القَولُ الشّاهدُ علَيهم بأنّهم أَسْوَأُ النّاسِ أعمالًا بسَببِ أنّهم ﴿ءَامَنُوا۟ ثُمَّ كَفَرُوا۟﴾ أَوْ إلىٰ ما وُصِفَ من حالِهم في النِّفاقِ والكَذِب والاستِجْنانِ بالأَيْمان، أي: ذلك كلُّه بسَببِ أنّهم آمَنوا ثُمّ كفَروا ﴿فَطُبِعَ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾ فجَسَروا علىٰ كُلِّ عَظيمة.

فإنْ قُلتَ: المُنافِقونَ لمْ يَكونوا إلّا علىٰ الكُفرِ الثّابتِ الدّائمِ، فما مَعنىٰ قولِه: ﴿ءَامَنُوا۟ ثُمَّ كَفَرُوا۟﴾؟

قلتُ: فيه ثلاثةُ أوجُه؛ أحدُها: ﴿ءَامَنُوا۟﴾، أيْ: نَطَقوا بكَلِمةِ الشّهادةِ وفَعَلوا كما يَفعَلُ مَن يَدخُل في الإسلام، ﴿ثُمَّ كَفَرُوا۟﴾ ثُمّ ظَهرَ كُفرُهم بعدَ ذلك ....

قولُه: (**ويجُوز أنْ يكونَ وصْفاً للمُنَافِقين في اسْتِجْنَانِهم بالأَيْمان**) أي: يُقَال: اسْتَجَنَّ بِجُنَّةٍ أي: اسْتَـتَر بِسُتْرةٍ، والسُّتْرة: ما يَسْتَتِر به الصَّائِد وغيره[1]، إظْهَاراً لما كانوا عليه من الخُبْثِ والخَدِيعَة، ومَا تَمَرَّنُوا به واعْتَادُوا عَليه، فعَلى هذا تكُون هذه الآية مُسْتَطردة تعداداً لِقَبائِحِهم، وعلى الأوّل: ﴿أَيْمَٰنَهُمْ﴾ موضوعٌ موضع المضمر، أي: اتَّخذوا شهادتَهم تلك سترة ستروا بها عمّا خافوا على أنفسهم، وفيه إشعارٌ بأنَّ وكادتَهم لتلك الشَّهادة بلغت مبلغ الحلف والأَيْمان، فإذن لا يسمّى كلّ شهادة يميناً.

---

(١) من قوله: «يقال: استجن» إلى هنا ساقط من (ف)، وأثبته من (ح) و(ط).

وتَبيّنَ بها اطُّلِع عليه من قولِهم: إنْ كانَ ما يَقولُه مُحمَّدٌ حَقًّا فنَحنُ حَمير، وقولُهم في غَزوةِ تَبوك: أيَطمَع هذا الرَّجُلُ أنْ تُفتحَ له قُصورُ كِسرىٰ وقَيصر؟ هَيْهات! ونحوُه قولُه تعالىٰ: ﴿يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ مَا قَالُوا۟ وَلَقَدْ قَالُوا۟ كَلِمَةَ ٱلْكُفْرِ وَكَفَرُوا۟ بَعْدَ إِسْلَٰمِهِمْ﴾ [التوبة: ٧٤] أيْ: وظَهرَ كُفرُهم بعدَ أنْ أسلَموا. ونحوُه قولُه تعالىٰ: ﴿لَا تَعْتَذِرُوا۟ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ﴾ [التوبة: ٦٦]، والثاني ﴿ءَامَنُوا۟﴾: أيْ: نَطَقوا بالإيمانِ عندَ المُؤمنين، ثمّ نَطَقوا بالكُفرِ عِندَ شَياطينِهم استِهْزاءً بالإسلام، كقَولِه تعالىٰ: ﴿وَإِذَا لَقُوا۟ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ إلىٰ قولِه تَعالىٰ: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾ [البقرة: ١٤]، والثالثُ: أنْ يُرادَ أهلُ الرِّدّةِ مِنهم.

وقُرِئَ: (فطَبَعَ علىٰ قُلوبِهم)، وقرأ زيدُ بنُ عليٍّ: (فطَبَعَ اللهُ).

[﴿وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ ۖ وَإِن يَقُولُوا۟ تَسْمَعْ لِقَوْلِهِمْ ۖ كَأَنَّهُمْ خُشُبٌ مُّسَنَّدَةٌ ۖ يَحْسَبُونَ كُلَّ صَيْحَةٍ عَلَيْهِمْ ۚ هُمُ ٱلْعَدُوُّ فَٱحْذَرْهُمْ ۚ قَٰتَلَهُمُ ٱللَّهُ ۖ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾ ٤]

كانَ عبدُ الله بنُ أُبَيٍّ رَجُلًا جَسيمًا صَبيحًا، فَصيحًا، ذَلِقَ اللِّسانِ، وقومٌ من المُنافِقينَ في مِثلِ صِفَتِه، وهُم رُؤَساءُ المَدينةِ، وكانوا يَحضُرونَ مَجلسَ رَسولِ الله ﷺ فيَسْتَنِدونَ فيه، ولهم جَهارةُ المَناظِرِ وفَصاحةُ الألْسُن؛ فكانَ النبيُّ ﷺ ومَن حضَرَ يُعجَبون بهَياكِلِهم ويَسمَعونَ إلىٰ كلامِهم.

فإنْ قُلتَ: ما معنىٰ قولِه: ﴿كَأَنَّهُمْ خُشُبٌ مُّسَنَّدَةٌ﴾؟

قولُه: (ولهُم جَهارة المَناظِر)، الأساس: جَهَرني فُلانٌ: رَاعَني بِجَمالِه وهَيْئَتِه، وفلان جَهيرٌ بَيّن الجَهارة، إذا كان ذا جُهْرٍ ومَنْظر تَجْتَهره الأعين، قال أعرابيٌّ في الرَّشيد[1]:

جَهيرُ الـرُّواءِ جَهـيرُ الكَـلامِ ... جَهير العُطاسِ جَهـيرُ الـنَّغَمْ

---

(١) نسبه الجاحظ في «البيان والتبيين» (١: ١٢١) للشاعر العماني، بتقديم وتأخير في المقاطع.

قلتُ: شُبِّهوا في استِنادِهم، وما هُم إلّا أجْرامٌ خاليةٌ عن الإيمانِ والخَيرِ، بالخُشُبِ المُسَنَّدةِ إلىٰ الحائط؛ ولأنّ الخَشَبَ إذا انتُفِعَ به كانَ في سَقْفٍ أو جِدارٍ أو غيرِهما مِن مَظانِّ الانتِفاع، وما دامَ مَتروكًا فارِغًا غيرَ مُنتَفَعٍ به أُسنِدَ إلىٰ الحائطِ، فشُبِّهوا به في عَدَمِ الانْتِفاع. ويَجوزُ أنْ يُرادَ بالخُشُبِ المُسَنَّدة: الأَصنامُ المَنحوتةُ من الخُشُبِ المُسَنَّدةِ إلىٰ الحِيطان؛ شُبِّهوا بها في حُسنِ صُوَرِهم وقِلّةِ جَدواهُم؛ والخِطابُ في ﴿رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ﴾ لِرسولِ الله، أو لِكُلِّ مَن يُخاطَب. وقُرِئَ: (يُسمَعُ) علىٰ البِناءِ للمَفعول، ومَوضِعُ ﴿كَأَنَّهُمْ خُشُبٌ﴾ رَفعٌ علىٰ: هُمْ كأنّهم خُشُب، أو هو كلامٌ مُستأنَفٌ لا مَحَلَّ له.

قولُه: (في اسْتِنَادهم) الإضَافة مثل التَّعْريف باللام، لأنَّ المُراد ذلك الاسْتِناد، وهو ما قال: «كانوا يَحْضُرون مجلسَ رسُولِ الله ﷺ فيَسْتَنِدون فيه»، والواو في «وما هم» للحَال.

قولُه: (شُبِّهوا بها في حُسْن صُوَرِهم وقِلّةِ جَدْواهم) هذا الوَجْه أحْسَن من الأوّل، لِزيادَة الاعْتبار، فالتَّشْبيه مُركّب في الاعْتِبارين؛ إمَّا عَقْلي، أو وهْمِي.

قولُه: (أوْ هو كَلامٌ مُسْتَأنَفٌ لا مَحلّ لَه) يؤذن بأن له محلًّا على الوَجه الأوّل، قال أبو البَقاء: ﴿كَأَنَّهُمْ﴾ الجُمْلة حالٌ من الضَّمير المَجْرُور في «قولهم» وقيل: هي مُسْتَأنفة[1].

وقَدَّر القَاضي: تَسْمع لما يقُولونه مُشَبَّهين بأخْشَابٍ مَنصوبةٍ مُسْتَنِدةٍ إلى الحَائِط، في كَونِهم أشْبَاحاً خالية عن العِلم والنَّظَر[2].

وظَاهِرُ كلامِ الزَّجَّاج[3] على ما نَقَله الوَاحِديُّ على الاسْتِئناف، حيثُ قال: وصَفَهُم بتَمامِ الصُّوَر وحُسْن الإبَانَة، ثُمَّ أعْلَم أنّهم في تَرْك التَّفَهُّم والاسْتِبْصار بِمَنزِلة الخُشُب[4]. وأراد أنّها ليست بأشْجَار تثمر وتَنْمو، بل هي خُشُبٌ مُسْتَنِدةٌ إلى الحَائِط، ثُمَّ عابَهم بالجُبْن

---

(١) انظر: «إملاء ما من به الرحمن» (٢: ٢٦٢).

(٢) «أنوار التنزيل» (٥: ٣٤١).

(٣) انظر: «معاني القرآن» (٥: ١٧٦).

(٤) «الوسيط» (٤: ٣٠٣).

وقُرِئَ: (خُشْبٌ) جمعُ خَشَبةٍ، كبَدَنةٍ وبُدْن، و﴿خُشُبٌ﴾، كثَمَرةٍ وثُمُر، وخَشَب، كمَدَرةٍ ومَدَر، وهيَ في قِراءةِ ابنِ عبّاسٍ. وعن اليَزيديِّ أنهُ قالَ في ﴿خُشُبٌ﴾: جمعُ خَشباء، والخَشباءُ: الخَشَبةُ التي دَعِر جَوفُها: شُبِّهوا بها في نِفاقِهم وفَسادِ بَواطِنِهم ﴿عَلَيْهِمْ﴾ ثاني مَفعُولَيْ ﴿يَحْسَبُونَ﴾، أي: يَحسَبون كُلَّ صَيحةٍ واقِعةً عَليْهم وضارّةً لهم، لجُبْنِهم وهَلَعِهم وما في قُلوبِهم من الرُّعب، إذا نادىٰ مُنادٍ في العَسكرِ أو انْفلتَتْ دابّةٌ أو أُنشِدتْ ضالّةٌ ظَنّوهُ إيقاعًا بهم. وقيل: كانوا علىٰ وَجَلٍ من أنْ يُنزِلَ اللهُ فيهِم ما يَهتِكُ أستارَهُم ويُبيحُ دِماءَهم وأموالَهم، ومنهُ أخَذَ الأخطَل:

فقال: ﴿يَحْسَبُونَ كُلَّ صَيْحَةٍ عَلَيْهِمْ هُمُ الْعَدُوُّ فَاحْذَرْهُمْ﴾ أنْ تـأْمنَهم على سِـرِّك لأنَّهم عُيونٌ لأعْدائِك.

وقلت: تَلخيصُ الآية: إذا رَأيتَ جَهارةَ مَنْظَرِهم وفَصاحَة مَنْطِقِهم، حَسِبْتَهم أرْبَاب لُبٍّ وشَجاعَةٍ، وأصْحَابَ عِلْمٍ ودِرَايةٍ، وإذا اختبرتَهم وقَفْت على خِلافَ ذلك، فلا تَحْتَفِلْ بِذلِك. هُمُ العَدو، أي: هُم أولئك الّذين قالوا: ﴿نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ﴾ إلى قوله: ﴿لَا يَفْقَهُونَ﴾، ألا تَرى كيف عقّب الكَلام بقولِه: ﴿قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾ فإذَن التَّعريف في ﴿الْعَدُوُّ﴾ للعَهْد، وإنْ ذَهَب المُصنِّف للجِنْس لِقولِه: «هم الكَامِلُون في العَدَاوة».

قولُه: (وقُرِئ: «خُشْبٌ») قُنْبُل وأبو عَمْرو والكِسَائِيُّ: بإسكان الشين، والبَاقُون: بِضَمِّها[1]. **الانتصاف**: قد قرئ: بِضَمِّ الشِّين قِراءةً مُسْتَفِيضةً، فَتَدُلُّ على أنَّ الضَّمَّ أصلٌ، والتَّخْفيفَ فَرْعٌ، وذلك يُبْعدُ كونَها جَمْعَ خَشْباء، فإنَّه يجمع على «فُعْل» ساكن العين لا غير.

قولُه: (دَعِر جَوْفُها)، **الجوهري**: الدَّعَر ـ بِالتَّحْريك ـ: الفَسَاد، والدَّعَر أيضاً: مَصْدر: دَعِر العُودُ ـ بالكِسر ـ يَدْعَر دَعْراً، فهو عُودٌ دَعِرٌ، أيْ: عود رَدِيءٌ كَثير الدُّخَان.

---

(١) «التيسير في القراءات السبع» للداني ص١٣٤.

ما زِلْتَ تَحْسِبُ كُلَّ شَيْءٍ بَعْدَهُمْ   خَـيْلًا تكِـرُّ عَلَـيْهِمُ وَرِجـالا

يُوقَفُ علىٰ ﴿عَلَيْهِمْ﴾، ويُبتَدأ ﴿هُمُ ٱلْعَدُوُّ﴾، أي: هم الكامِلونَ في العَداوةِ؛ لأنّ أعْدىٰ الأعداءِ العَدُوُّ المُداجي الذي يُكاشِرُك وتَحتَ ضُلوعِه الدّاءُ الدَّوِيّ ﴿فَٱحْذَرْهُمْ﴾ ولا تَغْترِر بظاهِرِهم. ويَجوزُ أنْ يكونَ ﴿هُمُ ٱلْعَدُوُّ﴾ المَفعولَ الثاني، كما لو طَرَحتَ الضَّمير.

فإنْ قُلتَ: فحَقُّه أنْ يُقالَ: هيَ العدُوّ.

قولُه: (مَا زِلت تَحْسِبُ كُلَّ شَيءٍ) البيت[1].

أي: لا زِلْتَ في وَجَلٍ من الإيْقاعِ بِهِم، وإبَاحَةِ دِمَائهم وأمْوالِهم، حتّى تَحْسِبَ ـ للجُبْنِ والهَلَعِ ـ أنَّ كُلَّ شيءٍ «خَيْلاً ورَجّالَةً». أبو الطيب[2]:

وضَاقَتِ الأرْضُ حتّى كان هَارِبُهُم   إذا رَأى غَـيرَ شَيءٍ ظَنّـهُ رَجُـلا

قولُه: (يُوقَف على ﴿عَلَيْهِمْ﴾)، الـمُرشِد: وَقْـفٌ تامٌّ، كذا في «الكَـوّاشِي»، وعليه كلامُ الوَاحِديّ[3].

قولُه: (هُم الكَامِلون في العَدَاوة) لِتَعْريف الخَبَر بالجِنْس، والضَّمير هاهنا بِمَنْزِلَة اسم الإشَارَة، يُؤْذن بأنَّ ما بَعْده جَدِيرٌ بِمَن قَبْلَه لأجْل تلك الأوْصَاف، وإليه أشَار بقولِه: «لأنَّ أعْدَى الأعداء العَدُو المُدَاجِي الّذي يُكَاشِرك وتَحْتَ ضُلُوعِه الدَّاء الدَّوِي».

قولُه: (العَدُو المُدَاجِي)، الجَوْهَري، المُدَاجَاةُ: المُدَاراةُ. يقال: دَاجَيْتُهُ، إذا دَاريتَه؛ كأنّك سَاتَـرْتَه بِالعَداوة، والـمُكَاشِر: المُجَاهِر، يُقال: كَشَرَ البَعيرُ عن نَابِه، أيْ: كَشَفَ عنها.

الدَّاءُ الدَّوِيُّ، يقال منه: دَوِيَ بالكسـر منه أي: مَـرِضَ، وَدَوِيَ صَـدْرُهُ أي: ضَغِـنَ

---

(١) عزاه في «الكشاف» للأخطل في هجاء جرير، كما بين شارح الشواهد، لكن البيت لجرير يهجو الأخطل، كما في «ديوان جرير» ص ٣٦٢!.

(٢) انظر: «شرح ديوان المتنبي» للواحدي (١: ١٤).

(٣) «المرشد» للعماني (٣: ٧٧٩)، حيث وصف الوقف بالتام، رسالة جامعية، جامعة أم القرى، و«الوسيط» للواحدي (٤: ٣٠٣).

قلتُ: مَنظورٌ فيهِ إلىٰ الخبَر، كما ذُكر في ﴿هَٰذَا رَبِّي﴾ [الأنعام: ٧٦] وأنْ يُقدَّرَ مُضافٌ محذوفٌ علىٰ: يَحسَبونَ كُلَّ أهلِ صيْحة. ﴿قَٰتَلَهُمُ ٱللَّهُ﴾ دُعاءٌ علَيْهم، وطلبٌ من ذاتِه أنْ يَلعَنَهم ويُخزِيَهم، أو تَعليمٌ للمُؤمِنينَ أنْ يَدعُوا علَيهم بذلك. ﴿أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾ كيفَ يَعدِلونَ عن الحَقِّ؟ تَعَجُّبًا من جَهلِهم وضَلالَتِهم.

[﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْاْ يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ ٱللَّهِ لَوَّوْاْ رُءُوسَهُمْ وَرَأَيْتَهُمْ يَصُدُّونَ وَهُم مُّسْتَكْبِرُونَ ۞ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ لَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَهُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ ٥-٦]

﴿لَوَّوْاْ رُءُوسَهُمْ﴾ عطَفُوها وأَمَالُوها إعْرَاضًا عن ذلك واسْتِكبارًا. وقُرِئَ بالتَّخفيفِ والتَّشديدِ للتَّكثير.

النهاية: في حَديث عليٍّ رضي الله عنه: «إلى مَرْعىً وبيٍّ، ومَشْرَبٍ دَوِيٍّ» أي: فيه داءٌ، وهو مَنْسوبٌ إلى دَوٍ، من دَوِيَ بالكَسْر يَدْوِي.

قولُه: (كَما ذُكِر في ﴿هَٰذَا رَبِّي﴾) وقد ذُكر فيه جَعْل المُبْتدأ مثل الخبر، لِكَونِهما عِبارةً عن شيءٍ واحدٍ، كقَولِهم: ما جاءت حاجتك.

قولُه: (وطَلَب من ذَاتِه تَعالى أنْ يَلْعَنَهم) يعني: أنَّه من أسلوب التَّجْرِيدِ، كقِراءَةِ ابنِ عبّاسٍ رضي الله عنهما في قولِه: «ومَنْ كَفَرَ فأَمْتِعْهُ» على الأمر[١]، أي: فأَمْتِعْهُ يا قَادِر، قال في قوله تعالى: ﴿قُتِلَ ٱلْإِنسَٰنُ مَآ أَكْفَرَهُۥ﴾ [عبس: ١٧]: «هي من أشْنعِ دَعَواتِهم، لأنَّ القَتْل قُصارى شَدَائِد الدُّنْيا وفظائعها»، كذلك الطَّرْدُ عن رحمةِ الله والبُعْدُ عن جَنابِه الأقْدَسِ، والخِزْيُ: مُنْتَهى عَذابِ الله وغَايةِ نَكالِه في الدُّنيا والآخِرة، فجَعل ﴿قَٰتَلَهُمُ ٱللَّهُ﴾ كِنايَةً عن ذلِك، نَعُوذُ بالله منه.

قولُه: (قُرِئ: بالتَّخْفِيفِ والتَّشْدِيدِ) نافِع: «لَوَوْا» بِتَخفيفِ الواو، والباقُون: بتَشْديدِها[٢].

---

(١) انظر: «جامع البيان في تأويل القرآن» للطبري (٢: ٥٤).

(٢) «التيسير في القراءات السبع» للداني ص١٣٤.

[﴿هُمُ ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنفِقُوا۟ عَلَىٰ مَنْ عِندَ رَسُولِ ٱللَّهِ حَتَّىٰ يَنفَضُّوا۟ ۗ وَلِلَّهِ خَزَآئِنُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلَٰكِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَا يَفْقَهُونَ ۞ يَقُولُونَ لَئِن رَّجَعْنَآ إِلَى ٱلْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ ۚ وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَلَٰكِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ ٧-٨]

رُوِيَ أنّ رسولَ الله صلّىٰ اللهُ عليه وآلِه وسَلَّم حينَ لَقِيَ بَني المُصطَلِق علىٰ المُرَيْسيعِ وهُو ماءٌ لهُم، وهزَمَهم وقتَلَ منهم، ازدَحمَ علىٰ الماءِ جَهْجاهُ بنُ سَعيدٍ أَجيرٌ لعُمرَ يَقودُ فرَسَه، وسِنانُ الجُهَنِيّ حَليفٌ لعَبدِ الله بنِ أُبَيّ، واقْتَتَلا، فصَرَخَ جهجاهُ: يا للمهاجرين! وسِنانٌ: يا للأنصار! فأَعانَ جَهجاهًا جِعالٌ من فُقَراءِ المُهاجِرين ولَطَمَ سِنانًا؛ فقالَ عبدُ الله لجِعال: وأنتَ هُناك؟ وقال: ما صَحِبنا محُمّدًا إلّا لنُلطَم؟ والله ما مَثَلُنا ومَثَلُهم إلّا كما قال: سَمِّن كلبَك يأكُلْك، أمَا والله لئِن رَجَعنا إلىٰ المَدينةِ ليُخرِجَنّ الأعزُّ منها الأذَلَّ،

قولُه: (حِين لَقيَ بني المُصْطَلِق على المُرَيْسِيع) قال ابنُ الجَوْزي في «الوفا»: المُرَيْسِيع: اسمُ بئرٍ لِبَني المُصْطَلِق، وكان سَيِّدُهم الحارثَ بن أبي ضِرَار، جمع لِحَرْب رسولِ الله ﷺ، فَخَرج رسولُ الله ﷺ إليهم، وترامَوا بالنَّبْل ساعةً، ثُمَّ أمرَ رَسُولُ الله ﷺ أَصْحَابَه فحَمَلوا حملةَ رجلٍ وَاحِدٍ، فقُتِل عَشرةٌ من العَدُوِّ وأُسِر الباقُون. ولم يُقتل من المسلمين إلا رجلٌ واحِدٌ[1].

قولُه: (وأَنْت هُناك) أيْ: وأنْت في ذلك المَقَام والمَنْزِلة أنْ يُلْطَم من يَتَعَلَّق بي؟ وهو كِنايةٌ.

قولُه: (سَمِّن كَلْبَك يَأْكُلْك) قال المَيْداني: أوّل من قال ذلك حازِم بن المُنْذِر الحِمَّاني، وقِصّتُه مذكُورةٌ بطولها في «مجمع الأمثال» وقال: قِيل: إنَّ رجُلاً من طَسْم ارتبَطَ كلباً، فكان يُسَمِّنُه ويُطْعِمه رجاء أنْ يصيدَ بِه، فدَخَل عليه يوماً فَوثَب عليه فَافْتَرسَه، قال عَوف بن الأَحْوَص:

(١) «الوفا بتعريف فضائل المصطفى» (١: ٤٦٧).

عنىٰ بالأعَـزِّ نفْسَه، وبالأذَلِّ رسولَ الله ﷺ، ثم قالَ لقومِه: ماذا فعَلتُم بأنفُسِكم؟ أحْلَلْتُموهُم بلادكُم وقاسَمْتُموهُم أموالَكُم؛ أمَا والله لو أمْسَكتُم عن جِعالٍ وذَويهِ فضْلَ الطَّعامِ لمْ يَرْكَبوا رقابَكم، ولأوْشَكوا أنْ يتحوَّلوا عنكُم، فلا تُنْفِقوا علَيهم حتّىٰ يَنْفَضّوا من حَولِ مُحَمَّد. فسَمِعَ بذلك زيدُ بنُ أرقمَ وهو حَدَثٌ، فقال: أنتَ واللّـهِ الذَّليلُ القَليلُ المُبغَضُ في قَومك، ومُحَمّدٌ في عِزٍّ من الرَّحمٰنِ وقوّةٍ من المُسلِمين، فقالَ عبدُ الله: اسكتْ فإنّما كنتُ ألعَب؛ فأخبَرَ زيدٌ رسولَ الله فقالَ عمرُ: دَعني أَضرِب عُنقَ هذا المُنافِقِ يا رسولَ الله، فقال: «إذنْ تَرْعُدُ آنُفٌ كثيرةٌ بيثرِب». قال: فإنْ كَرهتَ أن يقتلَه مُهاجريّ، فَأْمُرْ به أنْصاريًّا فقال: «فكيفَ إذا تَحدّثَ النّاسُ أنّ محمّدًا يَقتُل أصحابَه؟» وقال عليه الصَّلاةُ والسّلامُ لعَبدِ الله: «أنتَ صاحبُ الكَلامِ الذي بَلغني؟» ....

أرَاني وعوفاً كالمُسَمِّنِ كَلْبَـهُ فخَدَّشَهُ أنْيابُـهُ وأظَـافِرُهْ[(١)]

قولُه: (تَرْعُدُ آنُفٌ) بالمد، قيل: هو جَمْع أنْفٍ، قيل: هو عِبارةٌ عن الاضطِراب والخَوْفِ، أو عن الغَضَب والارْتِعاد، يقال: أرْعَدَه فارْتَعَد، والاسم: الرِّعْدَةُ، وأُرْعِدَ الرَّجُل: أخذَتْه الرِّعْدَةُ، وأُرْعِدَت فَرائِصُهُ عند الفزَعِ.

الأساس: ومن المَجَازِ: هو أنْفٌ من قَومِه، وهم آنُفُ النَّاسِ، فعَلى هذا الأنْسبُ أنْ يَكُونَ كِنايةً عن غضب الرؤساء، أيْ: يغْضَب علينا ويتَعَصَّب أهلُ يَثْرِب وما حَوْلها، وتَقَعُ فِتْنَةٌ عَظيمة، يَدلُّ على هذا قولُه: «فإنْ كَرِهتَ أن يقْتُلَه مهاجِريٌّ فأمُرْ به أنْصاريّاً»، وأمّا حديث عبد الله ابن أُبي وقولِه: ﴿لَيُخۡرِجَنَّ ٱلۡأَعَزُّ مِنۡهَا ٱلۡأَذَلَّ﴾ فقد رواه البُخاريُّ ومُسلمٌ والتِّرمذيُّ عن زَيد ابن أرْقَم[(٢)]، على غَيرِ هذا الوجه الّذِي رواه المُصنِّف، وذكره يطول.

---

(١) «مجمع الأمثال» (١: ٣٣٣-٣٣٥)، وانظر: «الفاخر» للمفضل بن سلمة ص٧٠، وفيهما عزو البيت لقائله.

(٢) البُخاري (٣٣٣٠)، ومسلم (٢٥٨٤)، والتِّرْمذي في «الجامع» (٣٣١٢).

قال: والله الذي أنزلَ عَليكَ الكِتابَ ما قُلتُ شيئًا من ذلك، وإنّ زَيدًا لكاذِب ـ وهو قولُه تَعالىٰ: ﴿ ٱتَّخَذُوٓاْ أَيۡمَٰنَهُمۡ جُنَّةً ﴾ [المنافقون: ٢] ـ فقالَ الحاضِرون: يا رسولَ الله، شَيخُنا وكبيرُنا، لا تُصدِّق عليه كَلامَ غُلام، عسىٰ أنْ يكونَ قد وَهِم. ورُوِيَ أنّ رسولَ الله قال له: لَعلّكَ غَضبْتَ عليه؛ قالَ: لا؛ قالَ: فلَعلَّه أخْطَأَ سَمعُك؛ قالَ: لا؛ قالَ: فلَعلَّهُ شُبِّه علَيك؛ قالَ: لا. فلَمّا نزلتْ لَحِقَ رسولُ الله زَيدًا من خَلفِه فعَرَكَ أذُنَه وقال: «**وَفَتْ أُذُنُك يا غُلام**، إنّ اللهَ قَد صَدَّقكَ وكَذَّب المُنافِقين». ولَمّا أرادَ عبدُ الله أنْ يَدخُلَ المَدينةَ اعتَرضَهُ ابنُه حُبابٌ ـ وهو عَبدُ الله بنُ عبدِ الله غيَّر رسولُ الله اسمَه، وقال:«إنّ حُبابًا اسمُ شَيطان». وكانَ مُخلِصًا ـ وقال: وراءَك، والله لا تدخُلُها حتّىٰ تَقولَ: رَسولُ الله الأعَزُّ وأنا الأذَلّ، فلم يزَلْ حَبيسًا في يدِه حتّىٰ أمرَهُ رسولُ الله بتَخلِيَتِه.

ورُوِيَ أنهُ قال له: لئِنْ لم تُقرَّ لله ورسولِه بالعِزِّ لأضْرِبَنَّ عُنقَك، فقال: ويْحَك، أَفاعِلٌ أنت؟ قالَ: نعم، فلمّا رأىٰ مِنهُ الجِدَّ قال: أَشهَدُ أنّ العِزّةَ لله ولِرسولِه ولِلمُؤمنين، فقالَ رسولُ الله لابنِه: «جزاكَ اللهُ عن رَسولِه وعَن المُؤمنينَ خَيرًا»؛ فلمّا بانَ كَذبُ عبدِ الله قيل له: قَد نَزلتْ فيكَ آيٌ شِدادٌ، فاذهبْ إلىٰ رَسولِ الله ﷺ يَستغفِرْ لك، فلوّىٰ رأسَه ثُمّ قال: أمَرتُموني أنْ أُومِنَ فآمنتُ، وأمَرتُموني أنْ أزكّي مالي فزَكّيتُ، ....

قولُه: (**وَفَتْ أُذُنُك يا غُلام**)، **النهاية**: كأنَّه جَعل أُذُنَه في السَّماع كالضّامِنَة بِتَصْديق ما حلَّ فيها، فلمّا نَزَل القرآن في تحْقِيق ذلك الخبر، صَارَت الأُذُن كأنّها وافِيةٌ بِضَمانِها، خَارِجةٌ من التُّهْمة فيما أَدَّته في السَّماع إلى اللسَان.

قولُه: (وَرَاءَك) أي: ارْجِع القَهْقرى، قال المَيْداني: وفي المثل: وَرَاءَكَ أَوْسَعُ لَكَ، أي: تأَخَّرْ تَجِدْ مكاناً أوسَعَ لك، ويُقَال في ضِدِّه: أمامَكَ، أي: تَقَدَّمْ[1].

---

(١) انظر: «مجمع الأمثال» للميداني (٢: ٣٧٠).

فما بَقِيَ إلّا أنْ أسجُدَ لمُحمّدٍ، فنزلتْ: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْاْ يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ ٱللَّهِ﴾ [المنافقون: ٥] ولم يَلبثْ إلّا أيامًا قَلائلَ حتّىٰ اشتكىٰ ومات. ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ﴾ الاستِغفارُ وعدَمُه؛ لأنّهم لا يلتَفِتونَ إليه ولا يَعتَدّونَ به لكُفرِهم، أو لأنّ اللهَ لا يَغفِرُ لهم.

وقُرِئَ: (استغفَرتَ) علىٰ حذفِ حرفِ الاستِفهام؛ لأنّ (أم) المعادَلة تَدُلّ عليه. وقَرَأ أبو جَعفر (آسْتَغفَرتَ)، إشباعًا لهمزةِ الاستِفهامِ للإظْهارِ والبَيان، لا قَلبًا لهَمزةِ الوَصْلِ ألِفًا، كما في: (آلسِّحر) و(آللهُ).

﴿يَنفَضُّواْ﴾ يَتفـرّقوا، وقُرِئَ: (يُـنْفِضُوا) من: أنْفضَ القَومُ: إذا فَنِيتْ أزوادُهم. وحقيقتُه: حانَ لهُم أنْ يَنفضّوا من أَوْدِهم ﴿وَلِلَّهِ خَزَآئِنُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ وبِيَدِه الأرْزاقُ والقِسَم، فهُو رازِقُهم منها؛ وإنْ أبىٰ أهلُ المَدينةِ أنْ يُنفِقوا علَيهِم، ولكنّ عبدَ الله وأضْرابَه جَاهِلون، ﴿لَا يَفْقَهُونَ﴾ ذلكَ فيَهذُونَ بما يُزَيِّنُ لهمُ الشيطان.

قولُه: (وقُرِئ: «اسْتَغْفَرت» على حَذْف حرف الاسْتِفْهام) وهي المَشْهورة، قال أبو البقاء: الهمزة في ﴿أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ﴾ همزة قَطْعٍ، وهمزةُ الوَصْل محذُوفةٌ، وقد وصَلَها قومٌ على أنّه حذف همزة الاسْتِفْهام لدلالة ﴿أَمْ﴾ عليه[١].

قولُه: («آسْتَغْفرتَ»، إشْبَاعاً) قال ابن جِنِّي: وهي ضَعِيفةٌ لأنّه أثْبت همزةَ الوَصلِ، وقد اسْتُغْني عنها بهمزة الاسْتِفْهام، وأجاب بأنّه إشْبَاعٌ لهمزة الاسْتِفْهامِ، لا قلباً لهمزةِ الوَصْلِ ألِفاً[٢].

قيل: إذا دَخل همزةُ الاسْتِفْهام على الاسمِ المُعرَّفِ باللام نحو: الحسن، قُلِبت همزةُ الوصْلِ ألفاً، لئلا يِلْتبس الخبرُ بالاسْتِخْبارِ، وأمّا هاهنا فلا لَبْسَ، لأنَّ همزةَ الوصْلِ هاهنا مَكْسُورةٌ.

قولُه: (جَاهِلون ﴿لَا يَفْقَهُونَ﴾ ذلك فَيَـهْذُون)، فإنْ قلت: فُصِلت هذه الآية بقولِـه:

---

(١) «إملاء ما مَنَّ به الرحمن» (٢: ٢٦٢).
(٢) «المحتسب» (٢: ٣٢٢).

....

﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَا يَفْقَهُونَ﴾ والآية الثالثة: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ لِمَ قدّر مفعول هذه ولم يُقدِّر مفعول الثالثة؟

قلت: ليُشير الإطْلاقُ إلى إرَادةِ المُبالَغَةِ، وأنَّ المُنافقين عَادِمون المَعْرفة، فاقِدُون العِلم، ولذلك خَفِيَ عنهم أنَّ العِزّة لله جميعاً، يُعِزُّ من يَشاءُ، ويُذلُّ من يَشاءُ، وبالتَّقييدِ: الإشَارةُ إلى أنَّ الأرْزاق والقِسَمَ بيدِ الله تعالى، فهو يَرْزق رسولَ الله ﷺ ومَنْ عِنْدَه، ولمّا كان الثّاني مُسْتَلزِماً للأوّل لا العَكس بُولِغ فيه دُونه.

فإنْ قلتَ: لِـمَ خُصَّ الأوّلُ بـ ﴿لَا يَفْقَهُونَ﴾ والثاني بـ ﴿لَا يَعْلَمُونَ﴾؟

قلتُ: قَد مَرَّ أنَّ إثْباتَ الفقه للإنسان أبلغُ من إثْباتِ العِلم له، فَيَكُون نَفْي العِلمِ أبلغ من نفي الفِقه، فأوثِر ما هو أبْلغ لما هو أدْعى له.

الـرَّاغب[١]: معنى قوله: ﴿هُمُ ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنفِقُواْ عَلَىٰ مَنْ عِندَ رَسُولِ ٱللَّهِ﴾ يأمُرُونهم بالإضْرار بهم، وحَبْس النَّفَقات عنهم ولا يَفْطَنون، لأنَّهم إذا فَعَلوا ذلك أضَرُّوا بأنْفُسهم، فهم لا يَفْقَهون ذلك ولا يَفْطَنون له.

وقَوله في الثّاني: ﴿لَا يَعْلَمُونَ﴾ بعد قوله: ﴿يَقُولُونَ لَئِن رَّجَعْنَآ إِلَى ٱلْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ﴾ عندهم أنَّ الأعزَّ من لَه القُوَّة والغَلَبة، على ما كانوا عليه من الجَاهِليّة، ولايَعلمون أنَّ هذه القُدْرة التي يَفْضُلُ بها الإنْسانُ غيرَه، إنَّما هي من الله، فهي لله ولمن يَخصّه بها من عِباده، والمُنافِقون لايعلمون أنَّ الذلة لمن يُقَدِّرون فيه العِزَّة، وأنَّ الله مُعِزٌّ أولياءَه بِطاعَتِهم له، ومذلٌّ أعداءَه بِمُخَالفَتِهم أمره، فقد اخْتصَّ كُلّ آيةٍ بما اقْتضاهُ معناه[٢].

---

(١) يعني: في «درة التنزيل»، وتقدم الكلام في نسبته إلى الراغب، وأن الأصح أنه للخطيب الإسكافي.

(٢) «درة التنزيل وغرة التأويل» للخطيب الاسكافي (٣: ١١٩٢).

وقُرِئَ: (**لَيَخْرُجنّ الأعزُّ منها الأذَلّ**) ـ بفَتح الياء ـ ولَيُخرجَنّ، على البِناء للمفعول. قَرأَ الحَسنُ وابنُ أبي عَبلةَ: لنُخرِجَنّ، بالنُّونِ ونَصب الأعَزِّ والأذَلّ، **ومعناه: خُروجُ الأذَلّ أو إخراجُ الأذَل أو مِثلَ الأذَلّ**، ﴿وَلِلَّهِ ٱلۡعِزَّةُ﴾ **الغلَبَةُ والقُوّةُ**، ولِـمَن أعَزَّهُ اللهُ وأيَّدَه من رَسُولِه ومن المُؤمِنين، وهُم الأخِصّاءُ بذلك، كما أنّ المَذَلّـةَ والهَوانَ للشّيطان وذَويه من الكافِرينَ والمُنافِقين.

قولُه: (**لَيَخْرُجن الأعزُّ منها الأذَلَّ**) هذه القِراءاتُ كُلُّها شواذٌّ، والمشْهورةُ بِضمِّ الياء وسُكون الخاء، وكسر الراء، والأعَزُّ فاعِلٌ، والأذَلّ مفعولٌ.

قولُه: (**ومعناه: خُروجُ الأذَلّ، أو إخْراجُ الأذَلّ، أو مِثلَ الأذَلّ**) بيانٌ لِلقِراءةِ المَذْكورة على النَّشْر، وعليه ظَاهِر كلامِ صاحب «التقريب»، فالتَّقْدير: ليُخرجنَّ الأعزُّ منها خُروج الأذلِّ، ليُخرجنَّ الأعزُّ منها إخراجَ الأذل، ليخرِجنَّ الأعزُّ منها مثل الأذل، وقيل: «إخراج» متعلق بالقراءة الثانية والثالثة، والنَّصب على هذه القراءات على المصدر، و«مثلَ الأذل» نصبه على الحال على جميع القراءات، ولا يختص بالثالثة كما ذهب إليه صاحب «التقريب»، لئلا يلزم التَّرْجيح بلا مُرجِّح[1]، فيكون «أو مثل» عُطِفَ على قوله: «معناه»، يؤيده قول القاضي: والأذَلُّ على هذهِ القِراءاتِ مَصْدرٌ أو حَالٌ على تَقْدير مُضافٍ، كخُروجٍ وإخْراجٍ، أو مثل[2].

وفي الكواشي: «لَيَخرجن» بفتح الياء معلوماً وبضَمِّها مجهولاً، ونصب «الأذل» مفعول حال محذوف أي: مشبهاً الأذلّ، أو حال مثل: أرسلها العراك، و«لنخرجن» بالنون ونصب «الأعز»، و«الأذل»، أي: خروج[3] أو إخراج الأذل.

قولُه: (﴿وَلِلَّهِ ٱلۡعِزَّةُ﴾ **الغلَبَةُ والقُوّة**)، **الراغب**: العِزَّةُ: حالةٌ مانِعَةٌ للإنسان أن يُغْلب. من قولهم: أرضٌ عَزَازٌ، أي: صُلْبةٌ، وتَعَزَّزَ اللّحْمُ: اشْتدّ، وعَـزَّ: كأنّه حصل في عَزَازٍ يصْعُب

---

(١) من قوله: «ولا يختص» إلى هنا ساقط من (ف)، وأثبته من (ح) و(ط).

(٢) «أنوار التنزيل» (٥: ٣٤٣).

(٣) من قوله: «حال محذوف» إلى هنا ساقط من (ح)، وأثبته من (ط) و(ف).

وعن بعضِ الصّالحاتِ ـ وكانت في هيئةٍ رثَّةٍ ـ: ألسْتُ على الإسلام؛ وهُوَ العِزُّ الذي لا ذُلَّ معَه؛ والغِنَىٰ الذي لا فَقْرَ معه! وعَن الحسَنِ بنِ عليٍّ رضيَ اللهُ عنهُما أنّ رَجُلًا قالَ له: إنّ الناسَ يَزعُمونَ أنّ فيكَ تِيهًا؛ قالَ: ليسَ بِتيهٍ، ولكنّه عِزّةٌ، وتَلا هذه الآية.

[﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُلۡهِكُمۡ أَمۡوَٰلُكُمۡ وَلَآ أَوۡلَٰدُكُمۡ عَن ذِكۡرِ ٱللَّهِۚ وَمَن يَفۡعَلۡ ذَٰلِكَ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡخَٰسِرُونَ﴾ ٩]

﴿لَا تُلۡهِكُمۡ﴾ لا تَشغَلْكم ﴿أَمۡوَٰلُكُمۡ﴾ والتَّصرُّفُ فيها، والسَّعيُ في تَدبيرِ أمرِها، والتَّهالُكُ علىٰ طَلَبِ النّمـاءِ فيها بالتِّجارةِ والاغْتِلال، وابتِغاءُ النِّتاجِ، والتَّلذُّذُ بها؛ والاستِمتاعُ بمَنافِعِها، ﴿وَلَآ أَوۡلَٰدُكُمۡ﴾ وسُرورُكم بِهِم، وشَفقَتُكم عليهم، والقِيامُ بمُؤَنِهم، وتَسويةُ ما يُصلِحُهم من مَعايِشِهم في حَياتِكُم وبَعدَ مَماتِكُم، وقَد عَرفتُم قَـدرَ مَنفعةِ الأموالِ والأَوْلادِ، وأنهُ أهوَنُ شيءٍ وأدْوَنَه في جَنبِ ما عِندَ الله ﴿عَن ذِكۡرِ ٱللَّهِ﴾ وإيثارِه علَيها.

الوصول إليه، والعَزيزُ: الذي يَقْهَر ولا يُقْهَر، قال تعالى: ﴿إِنَّهُۥ هُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ﴾ [العنكبوت: ١٦]، وقَد يُسْتَعار للحَمِيَّة والأَنفَة المَذْمُومة، كما في قولِه: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُ ٱتَّقِ ٱللَّهَ أَخَذَتۡهُ ٱلۡعِزَّةُ بِٱلۡإِثۡمِ﴾ [البقرة: ٢٠٦] ويقال: عزَّ عليَّ كذا، أي: صَعُب(١).

قولُه: (ليس بِتِيهٍ ولكِنَّه عِزّةٌ) قال شيخُنا شيخُ الإسلام أبو حَفْص السُّهْرَوَرْدِي قُدِّس سِرّه: العِزَّة غَيرُ الكِبرِ، لأنَّ العِزّةَ مَعْرفَةُ الإنْسانِ لحقيقة نفسه، وإكْرامُها أنْ لا يَضَعَها لأقْسامٍ عاجِلةٍ، كما أنَّ الكِبْرَ جَهْل الإنْسانِ بِنَفْسِه وإنْزالها فوقَ مَنْزلتِها، فالعِزّةُ ضدُّ الذِّلَّة، كما أنَّ الكِبرَ ضدّ التَّواضُعِ(٢).

قولُه: (﴿عَن ذِكۡرِ ٱللَّهِ﴾ وإيْثَارِهِ عليها) أي: لا تَشْغَلْكم أموالُكُم ولا أولادُكم عن

---

(١) «مفردات القرآن» ص٥٦٣.

(٢) «عوارف المعارف» ص٧٠ ط دار المعارف، تفصيل أخلاق الصوفية.

﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ﴾ يُريدُ الشُّغلَ بالدُّنيا عن الدِّينِ ﴿فَأُولَٰئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾ في تِجارَتِهم حَيثُ باعُوا العَظيمَ الباقي بالحقيرِ الفاني.

وقيل: ذِكرُ الله: الصَّلواتُ الخمس. وعَن الحسَن: جَميعُ الفَرائضِ، كأنهُ قال: عن طاعةِ الله. وقيل: القُرآن، وعن الكلبي: الجهاد مع رسول الله ﷺ.

[﴿وَأَنفِقُوا۟ مِن مَّا رَزَقْنَٰكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِىَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ * وَلَن يُؤَخِّرَ ٱللَّهُ نَفْسًا إِذَا جَآءَ أَجَلُهَا ۚ وَٱللَّهُ خَبِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ ١٠-١١]

اخْتيار ذِكرِ الله على الأموال والأولاد، أي: لا تَغْفُلوا عن هذا الإيْثار، وفيه جواز الاشْتِغال بها مَصُوناً عن الإيثار.

قولُه: (﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ﴾ يُريد الشُّغْل بالدُّنيا عن الدِّين) يَعْني المشَار إليه بِذلك، هَذا هو المعنى، وهو تلخِيص الآية على أوْجَزِ ما يُمكِن فهو كلامٌ جامِعٌ، عَبّر بالأموال والأولاد عن معبَّر واحد وهي الدُّنيا، لكونها أرْغَبَ الأشياء منها، قال الله تعالى: ﴿ٱلْمَالُ وَٱلْبَنُونَ زِينَةُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [الكهف: ٤٦] وقصد بقوله: ﴿ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ الشُّمُول والعُموم، حيث فسَّره بالدِّين لإطلاقِهِ وتَناوُلِه كلّ ما هو مسمّى به، وبما يُناطُ به من أمُورِ الدِّين، قال رسول الله ﷺ: «الدُّنْيا مَلْعُونَةٌ، مَلْعُونٌ مَا فِيهَا إِلَّا ذِكْرُ الله وَمَا وَالاهُ، وَعَالِمٌ ومُتَعَلِّمٌ» أخرجَه التِّرْمِذيُّ عن أبي هُريرة(١)، فجمع بين الإطْنَابِ في الأوّلِ، والإيْجازِ في الثّاني، وأذِن بنسبة الشُّغْل إلى ذَوِي العِلْم أنَّ النَّهْيَ الوارِدَ في قولِه: ﴿لَا تُلْهِكُمْ أَمْوَٰلُكُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُكُمْ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ راجعٌ في الحَقِيقةِ إلى المُخَاطَبين، من بابِ إطْلاقِ المُسببِ على السَّببِ كقولِه تعالى: ﴿فَلَا يَكُن فِى صَدْرِكَ حَرَجٌ﴾ [الأعراف: ٢] أي: لا تكُونوا بحيث تُلْهيكم الأموالُ والأولادُ من التَّهالُك في جَمعِها، وفي التَّلذُّذِ بها، والانْهِماكِ فيها، والتَّعزُّز بهم، والتَّكاثُر بِعدَدِهم.

---

(١) التِّرْمذي في «جامعه» (٢٣٢٢)، وقال: حسن غريب.

﴿مِن﴾ في ﴿مِن مَّا رَزَقْنَـٰكُم﴾ للتَّبعيضِ، والـمُراد: الإنفاقُ الواجبُ، ﴿مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ﴾ من قَبلِ أنْ يَرىٰ دَلائلَ الموت، ويُعايِنَ ما يُيْأس معَهُ من الإمهال، ويَضيقُ به الخِناقُ، ويَتعذّرُ عليه الإنفاقُ، ويَفوتُ وقتُ القَبول فيتحسَّرَ علىٰ المَنع، ويَعَضَّ أنامِلَه علىٰ فَقْدِ ما كانَ مُتمكِّنًا منه. وعن ابنِ عبّاسٍ رضيَ اللهُ عنه: تَصدّقوا قبلَ أنْ ينزِلَ عليكُم سُلطانُ الموتِ، فلا تُقبَلَ توبةٌ، ولا يَنفعَ عمَل. وعنه: ما يَمنَعُ أحدَكم إذا كانَ له مالٌ أنْ يُزكّي، وإذا أَطاقَ الحَجَّ أنْ يَحُجَّ مِن قَبلِ أنْ يَأتيَهِ الموتُ، فيَسألَ ربَّه الكَرَّةَ فلا يُعطاها. وعنهُ: أنّها نَزلتْ في مانِعي الزَّكاةَ، وواللهِ لو رَأىٰ خيرًا لَمَا سأَلَ الرَّجْعةَ، ....

وفي تَخْصيصِ ذكْرِ ﴿ٱلْخَـٰسِرُونَ﴾ إيماءٌ إلى أنَّ ذلك الإيْثار في معنى الاسْتِبدال، الّذي هو بِمنزِلةِ البَيْع والشِّراء، ثُمَّ في التَّعريف الجِنْسي في ﴿ٱلْخَـٰسِرُونَ﴾ وتَوْسِيط ضَمير الفَصْل بينَه وبين المُبتدأ إشْعَارٌ بأنَّ الكامِلين في الخَسَارةِ هؤلاء، وأنَّ خَسارَهُم فَوقَ كُلِّ خُسْرانٍ، حيث باعُوا العَظِيم البَاقي، بالحَقيرِ الفاني، وإنْ ربِحُوا في تِجارتِهم الظَّاهِرة، ودخل في هذا العُموم وعِيدُ كُلّ من ذَهِل عن الجِهاد في سبيل الله، وشُغِل عن الأمر بالمَعْروف والنَّهي عن المُنْكر، وعن طَلَب العِلْم، وعن النَّصِيحة للمسلمين، بسببِ مُراعاةِ شأنِ الأمْوالِ والأولادِ.

وأمّا بيانُ النَّظْمِ، فإنَّ المُنافِقين لـمّا نـهوْا عن الإنْفَاقِ على من عِند رسولِ الله، وأُريدَ الحثّ على الإنفاق بقولِه: ﴿وَأَنفِقُواْ مِن مَّا رَزَقْنَـٰكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ﴾ رغماً لأُنوفِهم، وتَحرِّياً لـما هو الأصْوب والأصْلَح، جعِل قولُه: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُلْهِكُمْ﴾ تمهيداً وتَوطِئة للأمرِ بالإنْفَاقِ وعمّ العِلّة والحُكْم، والله أعلم.

قولُه: (ويَضِيقُ به الخِناقُ)، كِناية عن اللزوم وعدم الإمْهَال. **الأساس**: ومن المَجازِ: أخَذ منه بالمُخنَّق: إذا لَزَّه وضَيَّق عليه[1].

---

(١) من قوله: «قوله: ويضيق» إلى هنا ساقط من (ف).

فقيل له: **أَمَا تتّقي اللهَ! يَسأَلُ المُؤمِنونَ الكرّة**؟ قال: نعم، أنا أقرَأُ عليكم به قُرآنًا. يَعني: أنّها نزَلتْ في المُؤمِنينَ وهمُ المُخاطَبونَ بها، وكذا عن الحسَن: ما مِن أحَدٍ لم يُزَكِّ ولمْ يَصُم ولَمْ يَحُجَّ إلّا سأَلَ الرَّجْعة. وعن عِكرِمةَ: أنّها نزَلتْ في أَهلِ القِبلةِ.

﴿لَوۡلَآ أَخَّرۡتَنِيٓ﴾، وقُرِئَ: (أَخَّرْتَنِ)، يُريدُ: هلّا أخَّرْتَ مَوتي ﴿إِلَىٰٓ أَجَلٖ قَرِيبٖ﴾ إلىٰ زَمانٍ قَليلٍ؟ ﴿فَأَصَّدَّقَ﴾ وقَرَأَ أُبَيٌّ: (فأَتَصدَّقَ) علىٰ الأَصل، **وقُرِئ**: ﴿وَأَكُن﴾، **عَطفًا علىٰ مَحلِّ** ﴿فَأَصَّدَّقَ﴾ كأنهُ قيل: إنْ أَخَّرتَني أَصَّدّقْ وأكُن. ومَن قرَأَ: (وأكُونَ) علىٰ النَّصبِ، فَعلىٰ اللَّفظِ. وقرَأَ عُبيدُ بنِ عُمَير: (وأَكونُ)، علىٰ (وأنا أكونُ) عِدَةً منهُ بالصَّلاح، ﴿وَلَن يُؤَخِّرَ ٱللَّهُ﴾ نفيٌ للتّأخيرِ علىٰ وَجه التّأكيدِ الذي مَعناهُ مُنافاةُ المَنفيِّ الحِكمةَ.

قولُه: (**أَمَا تتَّقي الله! يَسْأَلُ المؤمنون الكرَّةَ**؟) أي: أمَا تخافُ الله! كيفَ تقول: إنَّها نَزَلت في مانِعي الزَّكاة؟ والحالُ أنَّ المُؤمنين لا يَسْأَلون الرَّجْعةَ إلى الدُّنيا، بل الكافِرون هُم السَّائِلون، فقال ابنُ عبّاس: أنا ما أقول من تلقاء نفسي، وإنَّما أقرأ بما قُلتُ قرآناً، لأنَّ قوله: ﴿أَنفِقُواْ مِمَّا رَزَقۡنَٰكُم﴾ عَطفٌ على ﴿لَا تُلۡهِكُمۡ أَمۡوَٰلُكُمۡ﴾، والمُخَاطَبون هم المُؤمنون، لقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾، وفيه إشَارةٌ إلى أن من فَسَّر القُرآن ورَاعَى النَّظْم لا يُخْطِئ.

قولُه: (**وقُرِئ**: ﴿وَأَكُن﴾، **عَطفاً على مَحلِّ** ﴿فَأَصَّدَّقَ﴾) أبو عَمْرو: «وأكونَ» بالنَّصْب والوَاو، والبَاقُون: بِغَير واوٍ وجَزْم النُّون[1]. قال الزَّجَّاج: من قرأ ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن﴾ فـ«أَصَّدَّقَ» جَواب ﴿لَوۡلَآ أَخَّرۡتَنِيٓ﴾ ومعناه: هلَّا أَخَّرْتَنِي، وجَزم ﴿وَأَكُن﴾ على مَوْضِع ﴿فَأَصَّدَّقَ﴾، لأنَّه على معنى: إنْ أَخرتني أَصَّدَّقْ[2] وأكُنْ.

قال صاحب «الكشف»: جزم «أكُنْ» بالحمل على موضع ﴿فَأَصَّدَّقَ﴾ لأنَّ مَوضِع الفاء مع الفعل جَزْمٌ. ومن قال: «وأكونَ» حمله على لفظ ﴿فَأَصَّدَّقَ﴾ لأنَّ الحَمْل على

---

(١) انظر: «التيسير في القراءات السبع» ص١٣٤.

(٢) «معاني القرآن» (٥: ١٧٨).

والمعنىٰ: إنّكُم إذا عَلِمتُم أنّ تأخيرَ المَوتِ عن وَقتِه ممّا لا سَبيلَ إليه، وأنهُ هاجِمٌ لا مَحالة، **وأنّ اللهَ عَليمٌ بأعمالِكُم فمُجازٍ علَيها من مَنعِ واجِبٍ وغيرِه**، لم تَبقَ إلّا المُسارعةُ إلىٰ الخُروجِ عن عُهدةِ الواجِباتِ والاستعدادِ لِلقاءِ الله. وقُرِئَ: ﴿تَعْمَلُونَ﴾ **بالتّاءِ والياء**.

عن رَسولِ الله ﷺ: «مَن قرَأَ سورةَ المُنافِقينَ بَرِئَ من النِّفاق».

اللفْظِ عِندَهم أحْسن، إذ لم يَظْهر في الموضِع إعْرابٌ، وما لا يظهر جَرَى مَجْرى الـمُطَّرَح المَرْفُوض(١).

قولُه: (**وأنَّ اللهَ عليمٌ بأعْمالِكم فَمُجازٍ عَلَيها؛ مِن مَنْعِ واجبٍ وغَيرِه**) رُوي عن المُصنِّف أنّه قال: ليس في الزَّجْرِ عن التَّفْريطِ في هذه الحُقوقِ أعْظَم من ذلك، فلا أحدَ يُؤخِّر ذلِك إلا ويجوزُ أنْ يأتيَه الموتُ عن قَريبٍ، فيَلزَمه التَّحرُّزُ الشَّديدُ من هذا التَّفْريطِ في كُلِّ وقتٍ، وقد أبْطَل اللهُ تعالى قَول المُجْبرة بقوله: ﴿وَأَنفِقُوا﴾ الآية. أي: إنْ كان لم يَقْدِر من قَبلِ حُضُورِ الموت على الإنْفَاق، فكيف يتمَنّى تأخِير الأجل؟ ثُمّ قال مُؤيِساً له: ﴿وَلَن يُؤَخِّرَ ٱللَّهُ نَفْسًا﴾، وأنَّ عُمُرَه مكتوبٌ لا تأخير فيه، فالواجِبُ على كُلِّ أحَدٍ أن لا يَتّكِل على وقتٍ، ويكُونَ على حَذَرٍ في جميعِ أحوالِه وأوقَاتِه، وجوابُه مَرّ مِراراً.

قولُه: (﴿تَعْمَلُونَ﴾ **بالتّاء واليَاء**) بالياء التَّحْتانيّة: أبو بكرٍ وحْدَهُ(٢).

تمّت السُّورة

بحَمدِ الله وعَوْنه.

* * *

---

(١) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٣٥٠-١٣٥١).

(٢) «التيسير في القراءات السبع» ص١٣٤.

سُوْرَةُ التَّغابُن
مختلَفٌ فيها، وهيَ ثمانَ عشْرةَ آيةً

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

[﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ لَهُ ٱلْمُلْكُ وَلَهُ ٱلْحَمْدُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ * هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَكُمْ فَمِنكُمْ كَافِرٌ وَمِنكُم مُّؤْمِنٌ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ * خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ وَصَوَّرَكُمْ فَأَحْسَنَ صُوَرَكُمْ وَإِلَيْهِ ٱلْمَصِيرُ * يَعْلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنُونَ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾ ١-٤]

قُدِّمَ الظَّرفانِ ليَدُلَّ بتَقديمِهما علىٰ مَعنىٰ اختِصاصِ المُلكِ والحَمدِ باللهِ عَزَّ وجَلَّ، وذلك لأنّ المُلكَ علىٰ الحَقيقةِ له؛ لأنهُ مُبدئُ كُلِّ شَيءٍ ومُبدعُه والقائِمُ به، والمُهيمنُ عليه؛ وكذلك الحَمدُ، لأنّ أصولَ النِّعَم وفُروعَها منه. وأمّا مُلكُ غَيرِه فتَسليطٌ منهُ واستِرعاءٌ،

سُورَةُ التَّغابُن
ثماني عَشْرة آيةً، مَكيَّة بخِلافٍ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ
وبِه ثِقَتي

قوله: (واسْتِرعَاء)، الجوهري: راعَيْته الشَّيءَ، من مُراعَاةِ الحُقوقِ، واسْتَرعَيْتُه الشَّيءَ فَرَعَاهُ، وفي المثَل: «مَن اسْتَرعَى الذِّئْبَ فَقَد ظَلَم»[1]، والرَّاعِي: الوالي.

---

(١) «مجمع الأمثال» (١: ٢٦٠).

وحَمدُه اعتدادٌ بأنَّ نِعمةَ الله جَرتْ علىٰ يَدِه. ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ فَمِنكُمْ كَافِرٌ وَمِنكُم مُّؤْمِنٌ﴾ ....

وقوله: (وحَمْدُه اعْتِدادٌ) عَطفٌ على قولِه: «مُلْكُ غَيرِه» أتى بإيرادَين على إثبات اخْتِصاصِ المُلك بالله، واخْتِصَاص الحَمْد به، ولمّا حَذف «أمّا» التَّفْصيلِيّة من المَعْطوفِ، حَذَف الفاء الّلازمة لها، وقد سبق تَقْريره في قولِه تعالى: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ﴾ [آل عمران: ٧][(١)].

وأجاب: أنَّ مُلكَ غيرِه إنْ كان ظالماً، فهو تَسْليط من الله تعالى على الخَلق ابْتِلاءً، وإنْ كان عادلاً فاسْتِرعاءٌ منه امْتِناناً.

وأمَّا حَمْدُ بعض النَّاس لبعضٍ فإنَّما كان مُعتدّاً به لأنَّه جَرت نعمةُ الله على يدِه، يعني لولا نِعمةُ الله وخَلقُه إيّاها ما جَرى ذلك الإعْطاءُ على يد العَبْد، فإذن: في الحقيقةِ الله هو المحْمُودُ، لأنَّ أُصولَ النِّعَم وفُروعَها منه، كما أنَّ خَازن المَلِكِ إذا أعْطَى الغَير فهو إنما يُحمد لأنَّه باشَر الفِعْل، وفي الحقيقة المَلِك هو المَحمُودُ لأنَّ النِّعْمة منه[(٢)]، وذهَب عنه أنَّ فِعْل الإعْطاء أيضاً في الحقيقة ليس من العبد، ثُمّ نقول: هَبْ أنَّه خَلص من هذه الوَرْطةِ بهذا العُذر، فأنّىٰ له الخَلاصُ من الحَمْد علىٰ الحمد علىٰ الأفْعَال الاخْتِياريّة؟! وقد قال في فَاتِحةِ الفاتحة: «الحَمْدُ والمَدْح أخوان، وهو الثّناءُ والنِّداءُ على الجميل من نِعْمةٍ وغيرِها». ثُمَّ قال في الحُجُرات: «وكُلُّ ذي لُبٍّ وراجعٍ إلى بَصيرةٍ وذِهْنٍ، لا يغيب عنه أنَّ الرَّجل لا يُمْدَح بفعلِ غيرِه، وحَمْلُ الآيةِ على ظَاهِرها يؤدِّي إلى أنْ يُثنىٰ عليهم بفضل الله وقد نعىٰ الله هذا على الذين أنزل فيهم ﴿وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُواْ بِمَا لَمْ يَفْعَلُواْ﴾ [آل عمران: ١٨٨]» فإذا لم يُجز أنْ يُثنى علَيهم بِفعلِ الله، لـم

---

(١) في (ح) جاءت هذه الزيادة: «يقول إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل الجنة فيدخلها»، ولعلّها مُقْحمةٌ، لأنّها جزء من حديث موجود في تعقُّبٍ لاحقٍ، ولم ترد في (ط) و(ف)، والله سبحانه وتعالىٰ أعلم.

(٢) من قوله: «كما أن خازن» إلى هنا سقط من (ح)، وأثبته من (ف) و(ط).

يَعني: فَمِنكم آتٍ بالكُفرِ وفاعِلٌ له، ومِنكُم آتٍ بالإيمانِ وفاعِلٌ له، كقَولِه تعالىٰ: ﴿وَجَعَلْنَا فِى ذُرِّيَّتِهِمَا ٱلنُّبُوَّةَ وَٱلْكِتَٰبَ ۖ فَمِنْهُم مُّهْتَدٍ ۖ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ فَٰسِقُونَ﴾ [الحديد: ٢٦] والدَّليلُ عليه قولُه تعالىٰ: ﴿وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ أيْ عالِمٌ بكُفرِكُم وإيمانِكُم اللّذَين هُما من عمَلِكم.

يَجُز أن يُثْنى على الله بفعلهم[1]، فلا يخْتَصّ الحمدُ بالله. وهذا كما ترى كالشَّجَىٰ لا يَسيغ، ولا يَسُوغ التَّكَلُّمُ في الاخْتِصاصِ إلا لمن يقول: الحمد لـمّا كان هو الوصف بالجميل، والله خالِقُ كُلّ جمالٍ وكَمالٍ، وخَالِقُ كُلّ من لَهُ الجمال والكمال، وخالقُ كُلّ ما يَسْتحقُّ الحمْدَ من الأفْعال، فله الحمد في الحقيقةِ، وإنْ أُضِيف في الظَّاهرِ إلى الغَيْر، وحِينئذٍ تَتطَابقُ القَرِيْنتان، لا إلىٰ أنهما اسمان، فكما حازَ قوله: «له المُلك»، أنواعَ المُلك، جَمعَ «له الحَمدُ» أجْناسَ الحَمْدِ، ولله الحَمْدُ على التَّوقِيفِ، وله المِنّة على التَّوفِيق.

قوله: (**فمِنْكُم آتٍ بالكُفرِ وفاعِلٌ لهُ، ومِنْكُم آتٍ بالإيمانِ وفَاعِلٌ له**) نظراً إلى اشْتِقَاق اللّفظين، لا إلى أنّهما اسمان لهذين الفريقين، وجَعْلِهما خَارجين من معنى قولِه: ﴿خَلَقَكُمْ﴾، يعني أنَّ الله تعالى خلق ذَواتِهم، وهُم الذين أحْدَثوا الإيمانَ والكُفْرَ، واسْتَدلّ على مذهَبِه بقولِه: ﴿وَجَعَلْنَا فِى ذُرِّيَّتِهِمَا ٱلنُّبُوَّةَ وَٱلْكِتَٰبَ ۖ فَمِنْهُم مُّهْتَدٍ ۖ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ فَٰسِقُونَ﴾ [الحديد: ٢٦]، فإنَّ كَونَهم فاسقين ليس الغَرَضَ في جَعْلِ الكِتاب فيهم، كذلك كَوْنُهم كافرين ليس المُرادَ في خَلْقِهم، وبقوله: ﴿وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ فإنَّه تهديدٌ ووعيدٌ على أعمالِهم.

فالحَاصِل: أنه جَعل الفاء في ﴿فَمِنكُمْ﴾ وفي ﴿فَمِنْهُم﴾ للتَّرتيب، والغَرَض على سبيلِ الاسْتِعارة، كالكَلامِ في قولِه تعالى: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨]، يَدُلُّ عليه قولُه: «والمعنى هو الّذي تَفضّل عَلَيكُم..» إلى آخِره، والّذي يَدلُّ على أنَّه

---

(١) انظر: «الكشاف» (١٤: ٤٧٤).

....

أخْرجَ ﴿فَمِنكُمْ كَافِرٌ وَمِنكُم مُّؤْمِنٌ﴾ من مَفْهوم قولِه: ﴿خَلَقَكُمْ﴾، قولُه بعد ذلك: «فما أجْهَل مَنْ يَمْزِج الكُفْرَ بالخَلْقِ ويجْعله من جُمْلتِه».

والقاضي جعل ما بعد الفاء تَفْصيلاً لقولِه ﴿خَلَقَكُمْ﴾ حيث قال: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ﴾، ثُمَّ شرع في البَيان وقال: ﴿فَمِنكُمْ كَافِرٌ﴾، أي: مُقدَّرٌ كُفْره، ﴿وَمِنكُم مُّؤْمِنٌ﴾ مُقدَّرٌ إيمانه(١).

وقلت: مِثلُه في الإجْمالِ والتَفْصيل: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ بَطْنِهِۦ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ رِجْلَيْنِ﴾ [النور:٤٥] خَلقهُم وقَدّرهم على المَشي، وما بِهِ يقْدِرون عليه، ثُمّ أسْنَدَ المشيَ إليهم، والتَّفْصيلُ إنَّما يُبيِّن ما أُجْمِل في المفصّل في المَعنى، فَعَلِم أنَّ كَونَهم كافِرين ومُؤمِنين مُرادٌ في قولِه: ﴿خَلَقَكُمْ﴾ وعليه السِّياق، فإنَّ الآياتِ كلَّها وارِدةٌ لِبيَانِ عَظَمة الله في مُلْكِه ومَلكُوتِه واستِبْدادِه فيها، وفي شُمُولِ عِلْمِه المَعْلوماتِ كلِّها، وفي إنْشائِه المُكوَّناتِ ذواتِها وأعْراضَها، ولأنَّ قولَه: ﴿خَلَقَكُمْ فَمِنكُمْ كَافِرٌ وَمِنكُم مُّؤْمِنٌ﴾ بيانٌ لقولِه: ﴿وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾.

ويَعْضُد هذا التَّأويل الأحَاديثُ الكَثيرةُ منها؛ ما رَوى البُخَاريُّ ومُسْلمٌ والتِّرْمذيُّ وأبو دَاود عن ابن مَسْعودٍ قال(٢): حدّثنا رسولُ الله ﷺ وَهوَ الصَّادِقُ المَصدُوقُ: «إنَّ خلقَ أحَدِكُم يُجمَعُ في بَطنِ أمِّه أربَعِين يوماً نُطفَة، ثُمَّ يكونُ علَقَةً مثلَ ذلك، ثُمَّ يكونُ مُضغَةً مثلَ ذلك، ثُمَّ يبعَثُ اللهُ إليه مَلَكاً بأَربَعِ كَلِمات؛ يَكتُبُ رزقَهُ وعَمَلَه وأَجَلَه، وشَقيٌّ أم سَعيدٌ، فوالَّذي لا إلهَ غَيرُهُ، إنَّ أحَدَكُم لَيَعملُ بعَمَلِ أهل الجَنَّة حَتَّى ما يكونُ بَينَهُ وبَينَها إلا ذراعٌ، فيَسبِقُ عَلَيه الكِتابُ فيَعمَلُ بعَمَل أهل النّار فيَدخُلُها، وإنَّ أحَدكُم ليَعمَلُ بعَمَل أهل النّار، حَتَّى ما يكونُ بينَهُ وبَينَها إلا ذرَاعٌ فيَعمَلُ بعَمَل أهل الجَنَّة فيَدخُلُها».

---

(١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ٣٤٤).

(٢) البُخَاريُّ في أكثر من موضع منها (٣٢٠٨) و(٣٣٣٢)، ومُسلمٌ (٢٦٤٣)، والتِّرْمذي في «الجامع» (٢١٣٧)، وأبو دَاود في «السنن» (٤٧٠٨).

والمعنىٰ: هو الذي تَفَضَّلَ عليكُم بأصْلِ النِّعَم الذي هو الخَلقُ والإيجادُ عن العَدَم، فكانَ يَجبُ أنْ تَنظُروا النَّظَرَ الصَّحيحَ، وتَكونُوا بأجْمَعِكم عِبادًا شاكِرين، فما فَعَلتُم مع تَمَكُّنِكُم، بل تَشَعَّبتُم شُعَبًا، وتفرَّقْتُم أُمَمًا؛ ﴿فَمِنكُمْ كَافِرٌ وَمِنكُم مُّؤْمِنٌ﴾، وقَدَّم الكُفرَ لأنهُ الأغلبُ عليهم والأكثرُ فيهم، وقيل: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ فَمِنكُمْ كَافِرٌ﴾ بالخَلقِ، وهمُ الدَّهريّة، ﴿وَمِنكُم مُّؤْمِنٌ﴾ به.

ومنها ما رواه مُسلم والتِّرْمذيُّ وأبو دَاودُ، عن أُبي بن كَعبٍ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «إنَّ الغُلامَ الذي قتَلَهُ الخَضِرُ طُبِعَ كافراً، ولو عاشَ لأرهَقَ أبَوَيْه طُغْياناً وكُفراً»[(١)].

قال صاحِب «التَّيسير» و«المطلع»: دلَّت الآيةُ على أنَّه لا مَنْزلة بين المَنْزِلتين.

وقال ابن عبّاس: ليس بين الجنّةِ والنّارِ منزل، وليس بين الطّاعَةِ والمَعصيةِ عملٌ، وليس بين الكُفرِ والإيمانِ اسمٌ.

وقال مُحيي السُّنَّة: إنَّ الله خَلقَ الكافِرَ وكُفْرَه فعلاً له وكسباً، وخلق المؤمنَ وإيمانَه فعلاً له وكسباً، والكُلُّ بِتَقدِيرِ الله ومشيئَتِه. فالمؤمِنُ بعد خَلْقِ الله إيَّاهُ يَختارُ الإيمانَ لأنّ اللهَ تعالى أرادَ ذلك مِنهُ، وهذا طَريقُ أَهلِ السُّنَّةِ مَن سَلكَهُ أصابَ الحقَّ وسَلِمَ مِنَ الجَبْرِ والقَدَرِ[(٢)].

قوله: (الدَّهْرِيَّة) قال حُجَّة الإسلام: الدَّهْريون طَائِفةٌ من الأقْدَمين جَحَدُوا الصَّانِعَ المُدَبِّر العَالِمَ القَادِر، وزَعَمُوا أنَّ العَالَمَ لم يَزَل موجُوداً لذلك بِنَفْسِه لا بِصَانع، ولم يَزَل الحَيْوانُ من النُّطْفةِ، والنُّطْفَةُ من الحَيْوان، كذلك كان وكذلك يكون، فهؤلاء هم الزَّنادِقةُ خَذَلَهم اللهُ وأبَادَهُم[(٣)].

---

(١) مُسلم (٢٦٦١)، والتِّرْمذيُّ في «الجامع» (٣١٥٠) وقال: حسن صحيح غريب، وأبو دَاودُ في «السنن» (٤: ٢٢٧)، (٤٧٠٥).

(٢) «معالم التنزيل» للبغوي (٥: ١٠٣).

(٣) «المنقذ من الضلال» للغزالي ص١٢٨ -١٣٣.

فإنْ قُلتَ: **نعم، إنّ العِبادَ هُم الفاعِلونَ** للكُفر، ولكن قَد سَبقَ في عِلمِ الحَكيمِ أنهُ إذا خلَقَهم لم يَفعَلوا إلّا الكُفرَ، ولم يَختاروا غيرَه، فما دَعاهُ إلىٰ خَلقِهم معَ علمِه بما يكونُ منهُم؟ وهل خَلقُ القَبيحِ وخَلقُ فاعلِ القَبيحِ إلّا واحدٌ؟ وهل مَثلُه إلّا مَثَلُ مَن وهَبَ سيفًا باترًا لِمَن شُهِرَ بقَطعِ السَّبيلِ وقَتلِ النَّفْسِ المُحَرَّمةِ فقتَلَ به مُؤمِنًا؟ أمَا يُطبِقُ العُقَلاءُ علىٰ ذَمِّ الواهبِ وتَعنيفِه، **والدَّقِّ في فَروَتِه** كما يَذُمّونَ القاتلَ؟ بل إنْحاؤُهم باللَّوائمِ علىٰ الواهِبِ أشَدّ؟

قلتُ: **قد عَلِمنا أنّ اللهَ حَكيمٌ عالمٌ** بقُبحِ القَبيحِ، عالمٌ بغِناه عنه، فقَد علِمْنا أنّ أفعالَه كلَّها حسَنةٌ، وخَلقُ فاعِلِ القَبيحِ فعلُه، فوَجبَ أنْ يكونَ حَسنًا، وأنْ يَكونَ لهُ وَجهٌ حسَن؛ ....

قوله: (**نَعم، إنَّ العِبادَ هُم الفَاعِلون**) إيجابٌ لقوله: «فمنكم آتٍ بالكُفْر وفاعلٌ له، ومُنْكِرٌ آتٍ بالإيمانِ وفاعِلٌ له» إلى آخره، وتقريرٌ له بعد الدلائل، كأنّه قيل: ظَهرَ أنَّ العِبادَ هم الفَاعِلون.

قوله: (**والدَّق في فَرْوَتِه**)، **الأساس**: لأسلخنَّ فَرْوةَ رأسِك، وضَربه على أُمِّ فَرْوتِه وهي هامتُه، فهي عبارة عن الوقوع فيه وتمزيق عِرْضِه[1].

قوله: (**قَد عَلِمْنا أنَّ اللهَ حكيمٌ عالـم**) إلى آخره، **الانتصاف**: اقتحم الزَّمَخْشَري وعرَ المسالك، وهو فيها هالك، فتحذَّق وتَشَدّق، وتفقَّه فتفيهق، هَبْ أنّه نسي أنَّ الله خالقُ كُلِّ شيءٍ، وغَفِلَ عن الأدلَّة العقليَّة، أليس قد اعترف أنَّ خَلق فَاعلَ القَبيحِ كخلق القبيح؟! زعماً منه أنّ ما قَبُح شاهداً، قَبُح غائباً، كما علّل بأنّه يجوز أنْ يكون فيها حكمة استأثر الله بها، فما الذي يمنعه أنْ يقول: أفعال العباد مخلوقة لله تعالى، وفي ذلك حكمة استأثر الله بها؟! ولا فَرق إلا التَّحكُّم واتِّباع الهوى.

---

(١) من قوله: «قوله والدّق...» إلى هنا، ساقط من (ف)، وأثبته من (ح) و(ط).

وخَفاءُ وجْهِ الحُسنِ علينا لا يَقدَحُ في حُسنِه، كما لا يَقدَحُ في حُسنِ أكثرِ مَخلوقاتِه جَهلُنا بداعي الحِكمةِ إلىٰ خَلقِها.

﴿بِٱلْحَقِّ﴾ بالغَرضِ الصَّحيحِ والحِكمةِ البالِغة، وهو أنْ جعَلَها مَقارَّ المُكلَّفينَ ليَعمَلوا فيُجازِيَهم، ﴿وَصَوَّرَكُمْ فَأَحْسَنَ صُوَرَكُمْ﴾ ـ وقُرِئَ: (صِوَرِكم) بالكسر ـ لتَشكُروا، وإليه مَصيرُكم فجَزاؤُكم **علىٰ الشُّكرِ** والتَّفريطِ فيه.

فإنْ قُلتَ: كيفَ أحسَنَ صُوَرَكم؟

قلتُ: جعَلَهم أحسنَ الحيوانِ كلِّه وأبهاه، بدَليلِ أنّ الإنسانَ لا يَتمنّىٰ أنْ تكونَ صورتُه علىٰ خِلافِ ما يَرىٰ من سائرِ الصُّوَر. ومن حُسنِ صُورتِه أنهُ خُلِق مُنتَصِبًا غيرَ مُنكَبّ، كما قال عزَّ وجَلّ: ﴿فِىٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ [التين: ٤].

فإنْ قُلتَ: فكم من دَميمٍ مُشوَّهِ الصّورةِ سَمِجِ الخِلقةِ تَقتَحمُه العيون؟

قلتُ: لا سَماجةَ ثَمّ، ولكنّ الحُسنَ كغَيرِه من المعاني علىٰ طَبقاتٍ ومَراتبَ، **فلانحِطاطِ بعضِ الصُّورِ** عن مَراتبِ ما فوقَها انحِطاطًا بيِّنًا، ....

قوله: (**وخَفَاءُ وجهِ الحُسن عَلَينا، لا يَقْدح في حُسْنِه**) قال صاحِب «الانتصاف» في البقرة: ما ذكرتموه إنْ صَلح جَواباً كان جواباً عمّا أعْرَضْتُم، فلم لم تُسلِّم الأمر إلى الله في أوّل الأمر؟!

قوله: (**على الشُّكر**) مُتعَلِّقٌ بـ«جزاؤكم»، وهو مُبتدأٌ خبَرُه محذوفٌ، والجُملةُ مَعْطوفَةٌ على جُملةِ قولِه: «وإليه مَصِيركم» يعني: جعلها مقارَّ للمكلفين ليعملوا، وصَوَّركم فأحسن لتشكروا، وإليه مصيركم[١] فعِنْده جزاؤكم[٢] على الشُّكْر والكُفْران، وقيل: «فجَزاؤكم» عَطْفٌ على «مَصيرُكم»، فكأنّه قيل: إليه مَصِيرُكم فإليه انْتَهى جزاؤكم.

قوله: (**فلانحِطَاط بَعْض الصُّوَر**) اللام فيه تَعْليلٌ لقولِه: «لا يُسْتَملَح»، والاسْتثناء

---

(١) من قوله: «يعني جعلها» إلى هنا ساقط من (ح) و(ف)، وأثبته من (ط).

(٢) من قوله: «وهو مبتدأ» إلى هنا ساقط من (ف)، وأثبته من (ح) و(ط).

وإضافتُها إلىٰ المُوفي عليها لا تُستَملَح، وإلّا فهي داخلةٌ في حَيّزِ الحُسن، غيرُ خارِجةٍ عن حَدِّه. ألا تَرىٰ أنّك قد تُعجَبُ بصورةٍ وتَستمْلحُها ولا تَرىٰ الدُّنيا بها، ثمّ تَرىٰ أملَحَ وأعلىٰ في مَراتِبِ الحُسن منها فيَنبو عن الأولىٰ طَرفُك، وتَستثقِلُ النَّظَرَ إليها بَعدَ افتِتانِك بها وتَهالُكِكَ عليها؟ وقالت الحُكماءُ: شَيئانِ لا غايةَ لهُما: الجَمالُ، والبَيان.

نبَّه بعِلمِه ما في السمٰواتِ والأرض، ثُمّ بعِلمِه ما يُسِرُّه العِبادُ ويُعلِنونَه، ثُمّ بعِلمِه ذواتِ الصُّدور، أنّ شيئًا من الكُليّاتِ والجُزئيّاتِ غيرُ خافٍ عليه ولا عازبٍ عنه، فحَقُّه أن يُتَّقىٰ ويُحذرَ ولا يُجترَأَ علىٰ شَيءٍ ممّا يُخالِفُ رِضاه. وتكريرُ العِلمِ في مَعنىٰ تكريرِ الوَعيد، **وكلُّ ما ذَكَره بعدَ قَولِه تعالىٰ: ﴿فَمِنكُمْ كَافِرٌ وَمِنكُم مُّؤْمِنٌ﴾** .

في قولِه: «وإلا فهي داخِلةٌ» في معنى الشَّرْط، والفاء علّة، أي: وإن لا يكن انحِطاطُ بعض الصُّور ولا تكن هذه الإضافة، لـما كان عدم الاستِملاحِ، ولـما اقْتَحمتْه العُيون، لأنَّ هذا البعض داخِلٌ في حَيِّزِ الحُسن، والمُراد بالمُوفي عليها: هي التي أتَمَّ الله حُسْنَها، يقال: وَفَى الشَّيءُ وُفِيّاً على فُعُول: تمَّ وكثر، والباء في قوله: «ولا ترى الدُّنيا بها» بدلية.

قوله: (**وَكلُّ ما ذَكَره بَعْد قولِه: ﴿فَمِنكُمْ كَافِرٌ وَمِنكُم مُّؤْمِنٌ﴾**) «كلّ» مُبتدأٌ، والخبرُ «في معنى الوَعِيد»، «وكما ترى» مُتعلِّقٌ بالخبر، أي: كُلُّ ما ذكَرَه وارِدٌ في معنى الوَعِيدِ وُروداً كما ترى، هذا تَمسُّكٌ بدلالةِ النَّظْم على مَطْلوبِه، وقد ذكر أنَّ الدَّليلَ على أنَّ قولَه: ﴿فَمِنكُمْ كَافِرٌ وَمِنكُم مُّؤْمِنٌ﴾ في معنى: «فمنكم آتٍ بالكُفر، ومنكم آتٍ بالإيمانِ وفاعِلٌ له» قولُهُ: ﴿وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ ثُمَّ شَـدَّ عَضُدَه بقولِه: ﴿يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ إلى قوله: ﴿وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾.

وقلت: أمّا تَقْريره النَّظم على أنَّ «الفاء» في ﴿فَمِنكُمْ كَافِرٌ﴾ تَفصيليَّة، وأنَّ الآياتِ كُلَّها وارِدةٌ لبيانِ عَظَمة الله في مُلْكِه ومَلَكُوتِه، فهو أنَّه تعالى لـمّا أثبت لِذاتِه الأقْدس التَّنْزيهَ، وأنَّ كُلَّ شَيءٍ يُنزِّهُه ويُـقدِّسُه عمّا لا يَليق بجلاله، ثُمَّ خصَّ لها صِفةَ المالِكيَّة على الإطْلاقِ، وخَصَّ

كما تَرىٰ في مَعنىٰ الوَعيدِ علىٰ الكُفرِ وإنْـكارِ أنْ يُعصىٰ الخالِق، ولا تُشكَر نِعمتُه **فما أجهَلَ مَن يَمزِجُ الكُفرَ بالخَلقِ** ويَجعلُه من جُملتِه، والخَلقُ أعظَمُ نِعمةٍ من الله علىٰ عِبادِه، والكُفرُ أعظَمُ كُفرانٍ من العِبادِ لربِّهم.

[﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبَؤُا۟ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن قَبْلُ فَذَاقُوا۟ وَبَالَ أَمْرِهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ۞ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُۥ كَانَت تَّأْتِيهِمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَقَالُوٓا۟ أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا فَكَفَرُوا۟ وَتَوَلَّوا۟ ۚ وَّٱسْتَغْنَى ٱللَّهُ ۚ وَٱللَّهُ غَنِىٌّ حَمِيدٌ﴾ ٥-٦]

أنَّ لها كُلَّ كمالٍ وجَمالٍ، ومِنهُ كُلّ نِعمةٍ وإفْضَالٍ، وهو خَالِقُ كُلِّ مُهْتدٍ وضَالٍ، ونَظَمَ دليلَ الآفاقِ مع دَليلِ الأنْفُسِ، وبيّن أنَّ إليهِ المَصِيرَ والمـآل، خَتمها بإثباتِ العِلْم الشَّامِلِ للكُلّيَّاتِ والجُزئيَّاتِ وكرَّره تكْريراً وأكَّده توكِيداً، وكان ذِكْرُ العِلمِ في قَولِه: ﴿وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ اسْتِطْراداً لِذكْر الخَلْقِ وتَفْصيلِه، ولإثْباتِ القَضَاء والقَدَر، ولمّا فَرَغ من ذِكْر بيانِ العَظَمة جاء بالتَّهديدِ والوَعِيدِ، وقال: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبَؤُا۟ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ الآية، والله أعْلَم.

قوله: (فَما أجْهَل من يَمْزِج الكُفْر بالخَلْقِ) أيْ: يقول: ﴿فَمِنكُمْ كَافِرٌ وَمِنكُم مُّؤْمِنٌ﴾ داخِلان تحت[1] قولِه: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ﴾ ومِن جُملتِه كما سَبق، ونقول: هذا قولُ من يَجْهلُ القَدَرَ، ولا يُؤمنُ بالنُّصوصِ القَاطِعة والبَراهِين السَّاطِعَة، والفَرْقِ بين الخَلْقِ والكَسْبِ، ولو لـم يكُن لِـمَزْجِ الكُفْر بالخَلق مَدخَلٌ واعْتِبارٌ، وكان تَهديداً صِرْفاً كما ذكر، لم يَكُن لِذِكْر ﴿وَمِنكُم مُّؤْمِنٌ﴾ فائِدةٌ في المتنِ، لأنّه ـ على ما قال ـ وَعِيدٌ على تَعْكيسِ أمْرِهم، حيث وَضَعُوا الكُفْران مَوضِع الشُّكر، نحوُ قوله تعالى: ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾ [الواقعة: ٨٢] وهو المَعْنِيُّ بقولِه: وكل ما ذكَره في الوَعِيد على الكُفْر وإنْكَار أنْ يُعْصى الخَالِق، ولا يَشْكُر نِعْمتَه[2]، وليس كَذلِك؛ لأنَّ قولَه ﴿وَمِنكُم مُّؤْمِنٌ﴾ يأباه.

---

(١) من قوله: «قوله: فما أجهل..» إلى هنا ساقط من (ف)، وأثبته من (ح) و(ط).

(٢) من قوله: «وكل ما..» إلى هنا ساقط من (ح)، وأثبته من (ف) و(ط).

﴿أَلَمۡ يَأۡتِكُمۡ﴾ الخِطابُ لكُفّارِ مَكّة. ﴿ذَٰلِكَ﴾ إشارةٌ إلىٰ ما ذُكِرَ من الوَبالِ الذي ذاقُوه في الدُّنيا وما أُعِدَّ لهم من العَذابِ في الآخِرة. ﴿بِأَنَّهُۥ﴾ بأنّ الشأنَ والحَديثَ ﴿كَانَت تَّأۡتِيهِمۡ رُسُلُهُم بِٱلۡبَيِّنَٰتِ فَقَالُوٓاْ أَبَشَرٞ يَهۡدُونَنَا﴾ أَنكَروا أنْ تكونَ الرُّسُلُ بَشرًا، ولم يُنكِروا أنْ يكونَ اللهُ حجرًا!! ﴿وَّٱسۡتَغۡنَى ٱللَّهُۚ﴾ أُطلِق ليتناوَلَ كُلَّ شَيءٍ، ومِن جُملَتِه إيمانُهم وطاعَتُهم.

فإنْ قُلتَ: قولُه: ﴿وَّتَوَلَّواْۖ وَّٱسۡتَغۡنَى ٱللَّهُۚ﴾: يوهِمُ وجودَ التَّوَلّي والاستِغناءِ مَعًا، واللهُ تَعالىٰ لم يَزلْ غَنيًّا.

قُلتُ: مَعناه: وظَهرَ استِغناءُ الله حَيثُ لم يُلجِئهُم إلىٰ الإيمانِ ولمْ يَضطَرَّهم إليه مع قُدرَتِه علىٰ ذلك.

[﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبۡعَثُواْۚ قُلۡ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبۡعَثُنَّ ثُمَّ لَتُنَبَّؤُنَّ بِمَا عَمِلۡتُمۡۚ وَذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٞ * فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلنُّورِ ٱلَّذِيٓ أَنزَلۡنَاۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٞ﴾ ٧-٨]

الزَّعمُ: ادِّعاءُ العِلم، ومنهُ قولُه عليهِ السّلامُ: «زَعموا مَطِيّةُ الكَذِب»، وعن شُريحٍ: لِكُلِّ شَيءٍ كُنيةٌ وكُنيةُ الكَذِب: «زَعموا»، ويَتعدّىٰ إلىٰ المَفعولين تعدّي العلم. قال:

..... وَلَـمْ أَزْعُمكِ عَنْ ذَاكِ مَعْزِلا

و﴿أَن﴾ معَ ما في حَيّزِه قائمٌ مَقامَهما. و﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾ أهلُ مكّة. و﴿بَلَىٰ﴾ إثباتٌ لِـما بَعدَ ﴿لَّن﴾، وهو البعث، ....

قوله: (زَعَمُوا مَطِيّة الكَذِب)، النهاية: معناه: أنَّ الرَّجل إذا أراد شيئاً من المَسير إلى بَلدٍ، والظَّعْن في حاجةٍ ركِب مِطيَّةً وسارَ حتّى يَقْضي أَرَبه، فَشُبِّه ما يُقدِّمه المُتكلِّم أمَام كلامِه ويُتوصّل إلى غَرضِه من قولِه: «زعمُوا كذا وكذا»، بالمَطِيَّةِ التي يتَوصّل بها إلى الحاجةِ، وإنّما يُقالُ: زعَموا في حديثٍ لا سَندَ له ولا ثَبتَ فيه، وإنَّما يُحكَى على الأَلْسُنِ على سبيلِ الإبلاغِ.

﴿وَذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾ أيْ: لا يَصرِفُه عنه صارِف، وعَنىٰ برسولِه والنّورِ: مُحَمَّدًا ﷺ والقرآن.

[﴿يَوْمَ يَجْمَعُكُمْ لِيَوْمِ ٱلْجَمْعِ ذَٰلِكَ يَوْمُ ٱلتَّغَابُنِ وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ وَيَعْمَلْ صَٰلِحًا يُكَفِّرْ عَنْهُ سَيِّـَٔاتِهِۦ وَيُدْخِلْهُ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ * وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَكَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَآ أُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ خَٰلِدِينَ فِيهَا وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ﴾ ٩-١٠]

وقُرِئَ: ﴿يَجْمَعُكُمْ﴾ و﴿يُكَفِّرْ﴾ و﴿يُدْخِلْهُ﴾، بالياءِ والنّون.

فإنْ قُلتَ: بِمَ انتصب الظّرفُ؟ قلتُ: بقَولِه: ﴿لَتُنَبَّؤُنَّ﴾ أو بـ﴿خَبِيرٌ﴾، لِما فيه من معنىٰ الوَعيد، كأنهُ قيل: واللهُ مُعاقِبُكم يومَ يَجمَعُكم أو بإضمارِ (اذكر) ﴿لِيَوْمِ ٱلْجَمْعِ﴾ ليومٍ يُجمَعُ فيه الأوَّلونَ والآخِرون. التغابُن: مُستعارٌ من: تَغابَنَ القَومُ في التِّجارة؛ .....

قوله: (وقُرِئَ: ﴿يَجْمَعُكُمْ﴾) المَشْهورة: بالياءِ، وبالنُّونِ: شاذَّةٌ[1]، و«نُكفِّر» و«نُدخِلْه» بالنُّون: نافِعٌ وابنُ عامرٍ، والباقُون: باليَاءِ[2].

قوله: (التَّغَابُن: مُستَعارٌ مِن: تَغابَن القوم في التِّجارةِ)، الرّاغِب، الغَبْنُ: أنْ تَبْخَس صاحِبَك في مُعامَلةٍ بينَك وبَينَه بِضَربٍ من الإخْفَاء، فإنْ كان ذلك في مالٍ يُقال: غُبِن فُلانٌ؛ بضمّ الغَين، وإنْ كان في رأيٍ يقال: غَبِن؛ بكسر الباء[3].

ويومُ التَّغَابُن: يومُ القِيامة، لِظُهور الغَبْنِ في المُبايَعَةِ المُشارِ إليها بقولِه: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْرِى نَفْسَهُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٠٧]، وبقولِه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱشْتَرَىٰ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ﴾ [التوبة: ١١١] وبقولِه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ ٱللَّهِ وَأَيْمَٰنِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ [آل عمران: ٧٧] فعُلِم أنّهم قد غُبِنوا فيما تَركُوا من المُبايَعَة، وفيما تَعاطُوه من ذلك جميعاً.

---

(١) قال ابن الجزري في «تحبير التيسير» ص٥٨٣: قرأ يعقوب: «نجمعكم» بالنُّون، والباقون: بالياء.
(٢) «التيسير في القراءات السبع» ص١٣٤.
(٣) «مفردات القرآن» ص٦٠٢.

وهو أنْ يَغبِنَ بعضُهم بعضًا لِنُزولِ السُّعَداءِ مَنازِلَ الأشقِياءِ التي كانوا يَنزِلونَها لوْ كانوا سُعداء، ونُزولِ الأشْقِياءِ مَنازِلَ السُّعَداءِ التي كانوا يَنزِلونَها لو كانوا أشْقِياء، وفيهِ تَهكُّمٌ بالأشْقِياء؛ لأنّ نُزولَهم ليسَ بغَبْن.

قوله: (وفيه تَهكُّمٌ بالأشْقِياءِ) يعني: صحَّ أنْ يُقال باعْتِبارِ السُّعَداء: ﴿يَوْمُ ٱلتَّغَابُنِ﴾؛ لأنَّهم يَغْبنون الأشْقياءِ بنُزولِهم في مَنازِلهم من الجَنَّة لو كانوا سُعَداء، ولكنْ لا يستقيم باعتبار الأشقياء؛ ذلك لأنَّهم لا يَغْبِنون السُّعداء بنُزولِهم في منازِلهِم من النّار، إلا بالاسْتِعارةِ التَّهكُّميَّة، وهو المُراد من قولِه: «لأنَّ نُزولَهم ليس بِغَبْنٍ».

وجعل الواحِديُّ التَّغابُن من طَرفٍ واحِدٍ للمُبالَغة حيثُ قال: ﴿يَوْمُ ٱلتَّغَابُنِ﴾: يَغْبِن فيه أهلُ الحقِّ أهلَ الباطل، وأهلُ الإيمان أهلَ الكفر، ولا غَبن أبين من هذا، هؤلاء يدخلون الجنة وهؤلاء يدخلون النار[١].

وأحسنُ منهما ما ذكَره مُحيي السُّنَّة قال: هو تَفاعُلٌ من الغَبْنِ، وهو فَوْتُ الحَظِّ، والمُرادُ بالمَغْبُون من غُبِن في أهلِه ومَنازِلِه في الجنّة، فيَظْهرُ يومَئذٍ غَبْنُ كُلِّ كافِرٍ بِتَركِ الإيمانِ، وغَبْنُ كُلِّ مُؤمنٍ بِتَقْصِيرِه في الإحْسان[٢]. وعليه قول الرَّاغب: ﴿يَوْمُ ٱلتَّغَابُنِ﴾: يومُ القِيامةِ، لِظُهورِ الغَبْن في المُبايَعةِ... إلى آخرِه[٣]، كما مَرّ آنفاً.

فالمُبايَعةُ من الشَّخْصِ ونفسِه، وكذا المُغابَنةُ على سَبيلِ التَّجْريدِ كما في قولِه تعالى: «وما يُخادعون إلا أنفُسَهم» في وجهٍ[٤]، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَمَآ أَلَتۡنَٰهُم مِّنۡ عَمَلِهِم مِّن شَيۡءٖۚ كُلُّ ٱمۡرِيِٕۭ بِمَا كَسَبَ رَهِينٞ﴾ [الطور: ٢١]، وما رُوِّينا عن الإمامِ أحمد بن حَنْبَل عن جابرٍ أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «يا كَعبُ بنَ عُجْرَة، النَّاسُ غادِيان، فمُبْتاعٌ نَفسَهُ فمُعْتِقُها، وبائعٌ نَفسَه فموبِقُها»[٥].

---

(١) «الوسيط» (٤: ٣٠٧).

(٢) «معالم التنزيل» للبغوي (٥: ١٠٤).

(٣) «مفردات القرآن» ص٦٠٢.

(٤) كما في قراءة ابن كثير ونافع وأبو عمرو، انظر: «التيسير في القراءات السبع» ص٥٩.

(٥) «مسند الإمام أحمد» (٣: ٣٢١).

وفي حَديثِ رَسولِ الله ﷺ: «ما من عَبدٍ يَدخُلُ الجنَّةَ إلّا أُرِيَ مَقعدَه من النّار لو أساءَ ليزدادَ شُكرًا، وما من عَبدٍ يَدخلُ النّارَ إلّا أُرِيَ مَقعدَه من الجنّةِ لو أَحسنَ ليَزدادَ حَسرةً».

ومعنىٰ ﴿ذَٰلِكَ يَوۡمُ ٱلتَّغَابُنِۗ﴾ ـ وقَد يَتغابَنُ النّاسُ في غَيرِ ذلك اليوم ـ: استِعظامٌ له وأنّ تَغابُنه هو التّغابُنُ في الحَقيقةِ لا التَغابُنُ في أمورِ الدُّنيا وإنْ جَلّتْ وعَظُمَت. ﴿صَٰلِحًا﴾: صفةٌ للمَصدَر، أي: عَمَلًا صالِحًا.

[﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذۡنِ ٱللَّهِۗ وَمَن يُؤۡمِنۢ بِٱللَّهِ يَهۡدِ قَلۡبَهُۥۚ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٞ﴾ ١١]

﴿إِلَّا بِإِذۡنِ ٱللَّهِ﴾: إلّا بتَقديرِه ومَشيئَتِه، **كأنه أَذِنَ للمُصيبةِ أنْ تُصيبَه**. ﴿يَهۡدِ قَلۡبَهُۥ﴾ يلطُفْ به ويَشرَحْه للازدِيادِ من الطّاعةِ والخَير. وقيل: هو الاستِرْجاع عند المُصيبة.

وعن الضَّحّاك: ﴿يَهۡدِ قَلۡبَهُۥ﴾ حتّىٰ يَعلمَ أنّ ما أصابَه لمْ يَكُن ليُخطِئَه، وما أخطَأَه لمْ يَكُن ليُصيبَه.

قوله: (**وفي حديثِ رسولِ الله ﷺ**) الحديثُ بتمـامِه رواه البُخاريُّ عن أبي هُريرة في «صحيحِه»، وأوْردَه الصَّغاني في «مَشارِق الأنْوار»(١).

قوله: (**ومَعْنى ﴿ذَٰلِكَ يَوۡمُ ٱلتَّغَابُنِۗ﴾**) مُبتدأٌ، والخبرُ «اسْتِعظامٌ له»، وما تَوسَّط بينَهما اعْتِراضٌ، وقولُه: «وأنَّ تُغابنَه هو التَّغابن» إلى آخِره، عطْفٌ على الخَبر على سبيل التَّفسير، يعني: في إيْقاعِ ﴿يَوۡمُ ٱلتَّغَابُنِۗ﴾ خبَراً لاسمِ الإشارةِ، والتَّعريف فيه للجِنس، والمشارُ إليه قريبٌ، استعظامٌ لذلك اليوم كما في قولِه تعالى: ﴿الٓمٓ ۞ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ﴾ [البقرة: ١-٢].

قوله: (**كأنَّه أَذِنَ للمُصيبةِ أنْ تُصيبَه**) وهي اسْتعارةٌ مَكْنِيّة؛ لأنَّ الإذْنَ إنَّما يُسْتعمل في تسهِيل الحِجابِ كما مرّ مِراراً.

---

(١) انظر: «مبارق الأزهار شرح مشارق الأنوار» لابن الملك (١: ٥٤٨) وانظر الحديث في «صحيح البخاري» (٦٢٠٠).

وعن مُجاهِدٍ: إن ابتُلِـيَ صَبَر، وإنْ أُعطِيَ شَكَر، وإنْ ظُلِمَ غَفَر.

وقُرِئَ: (يُهدَ قلبُه)، علىٰ البناءِ للمَفعول، والقَلبُ مَرفوعٌ أو مَنصوب، ووَجهُ النَّصب أنْ يكونَ مِثل: ﴿سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾ [البقرة: ١٣٠]، أي: يُهدَ في قَلبِه، ويَجوزُ أنْ يكونَ المعنىٰ: أنّ الكافِرَ ضالٌّ عن قَلبِه بَعيدٌ منه، والمؤمِنُ واجِدٌ له مُهتَدٍ إليه، كَقَولِه تَعالىٰ: ﴿لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ﴾ [قٓ: ٣٧]، وقُرِئَ: (نَهدِ قَلبَه)، بالنُّون، و(يَهدٍّ قلبَه)، بمعنىٰ: يَهْتد. و(يَهدأ قلبُه): يَطمَئِنّ، و(يَهدَ) و(يَهدا) علىٰ التَّخفيف. ﴿وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ يَعلَمُ ما يُؤثِّرُ فيه اللُّطفُ من القُلوبِ ممّا لا يُؤَثّرُ فيه فيَمنَحُه ويَمنَعُه.

قوله: (أنْ يكون مِثلَ ﴿سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾) قال: معناه: سَفِه في نفسِه، فَحذَف الجار كقولهم: زيدٌ ظَنِّي مُقيمٌ، أي: في ظَنِّي، وقيل: انْتِصابُ النَّفسِ على التَّمييز، نحو: غَبِنَ رأيَهُ، ويجوز تعريف المُميِّز في الشُّذوذِ.

قال ابنُ جِنِّي: قرأ عِكْرِمةُ: «يَهْدأ قَلْبُه» بالهمز، أي: يطْمئِنُّ قَلْبُه، كقولِه تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ﴾[1] [النحل: ١٠٦].

قوله: (و«يَهْدا» على التَّخْفيفِ) قال الزَّجّاج: وقُرِئت: «يَهْدَ قلبُه»، على تأويل: هَدَأَ قَلْبُه يهدأ، على طَرحِ الهمزة، ويكون في الرفع «يَهْدَا»؛ غير مَهْموزٍ، وفي الجزم: «يَهْدَ» بطرح الألف، يعني: إذا سَلَّمَ لأمر الله سَكَنَ قَلْبُه[2].

قوله: (فَيَمْنَحُه ويَمْنَعُه) نَشْرٌ لما سبق، هذا يُؤذِن أنَّ في الكلامِ إضْماراً تقديرُه: ما أصابَ من مصيبةٍ إلا بإذنِ الله، أي: بتقديرِه، فمن لم يُؤمن بالله يَخْذُله، ويجْعَل صَدْره ضَيِّقاً حَرجاً، ومن يُؤمن يَلْطُف به ويَشْرح صَدْرَه. ويُؤيِّده قولُه في الوجه الثَّاني المُشار إليه بقولِه: ويجوز أنْ يكون «يهد» مُسنداً إلى العَبدِ، لا إلى الله تعالى.

---

(١) «المحتسب» (٢: ٣٢٣).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٥: ١٨١).

[﴿ وَأَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ ۚ فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَإِنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ * ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۚ وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾ ١٢-١٣].

﴿فَإِن تَوَلَّيْتُمْ﴾ فلا عَليهِ إذا تَوَلّيتُم؛ لأنهُ لم يُكتَب عليه طاعَتكم؛ إنما كُتِبَ عليه أنْ يُبلِّغَ ويُبيِّنَ فحَسب.

المعنى: أنَّ الكَافِر ضَالٌّ عن قلبِه، بعيدٌ عنه، والمؤمن واجِدٌ له مُهتدٍ إليه، فيكون قوله: ﴿وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ تابِعاً لِقولِه: ﴿وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ﴾ على طَرْحِ قَرينَتَيْها، وأمَّا على تقرير أهلِ السُّنَّة: وأنَّ عِلمَ الله مُوافِقٌ لقَضَائِه وقَدرِه، فهو تَذْيِيلٌ لقولِه: ﴿ مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ ولـما كان معنى ﴿بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾: بِتقْديره ومَشيته، كان ﴿ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ تقريراً له وتوكِيداً، يَنصُرُه ما رواه الوَاحِديُّ عن ابنِ عبّاس: ﴿بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾: بعلْمِه وقَضائِـه، وعن مُقاتِل: ﴿يَهْدِ قَلْبَهُۥ﴾ عند المُصيبَة فَيعلم أنَّها من الله فيُسَلِّم لِقضائِه ويَسْترجع[1].

وعن محيي السنة: ﴿يَهْدِ قَلْبَهُۥ﴾: يُوَفِّقْهُ لليقين حتى يعلم أن ما أصابه لم يكن ليخطئه، وما أخطأه لم يكن ليصيبه، فيسلم لقضائه.

وقلتُ: ويَنصُر هذا التَّأويل ما رُوِّيناه عن أبي دَاود والتِّرمذيِّ عن عُبادةَ بنِ الصَّامت أنَّه قال لابنِهِ عند الموت[2]: يا بنَيَّ إنَّك لن تَجدَ طَعمَ حقِيقَة الإيمان، حتَّى تعلَمَ أنَّ ما أصابَكَ لم يَكُن لِيُخطِئَك، وأن ما أخطأكَ لم يكُن ليُصِيبَك، سمِعتُ رَسولَ الله ﷺ يقولُ: «إنَّ أوَّلَ ما خلَقَ الله القَلَم، فقالَ لهُ: اكتُب. قالَ: ربِّ وماذا أكتُبُ؟ قالَ: اكتُب مقاديرَ كلِّ شيءٍ حتَّى تَقومَ السّاعَةُ»، يا بنَيَّ إنِّي سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقولُ: «مَن ماتَ علىٰ غير هذا فلَيسَ منِّي».

وعليه كلام الضَّحَّاك، فحينئذٍ يُحتَرز أنْ يُـقال ما قالَه في سورةِ يونس عند قولِه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [يونس: ٩٦]: «تلكَ كِتابَةُ مَعْلومٍ، لا كِتابَة مُقدَّر»[3].

---

(١) «الوسيط» (٤: ٣٠٧).

(٢) أبو داود في «السنن» (٤٧٠٠)، والترمذي (٢١٥٥) و(٣٣١٩).

(٣) «الكشاف» (٧: ٥٦٩).

﴿وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ بعثٌ لِرسولِ الله صلّىٰ اللهُ تَعالىٰ عليه وآله وسلَّم علىٰ التّوكُّلِ عليه والتَّقوِّي به في أمرِه، حتّىٰ يَنصُرَه علىٰ مَن كذَّبه وتَولّىٰ عنه.

[﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّ مِنْ أَزْوَٰجِكُمْ وَأَوْلَٰدِكُمْ عَدُوًّا لَّكُمْ فَٱحْذَرُوهُمْ وَإِن تَعْفُواْ وَتَصْفَحُواْ وَتَغْفِرُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ * إِنَّمَآ أَمْوَٰلُكُمْ وَأَوْلَٰدُكُمْ فِتْنَةٌ وَٱللَّهُ عِندَهُۥٓ أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ ١٤-١٥]

إنّ من الأزواجِ أزْواجًا يُعادينَ بُعولَتَهُنّ ويُخاصِمْنَهم ويَجْلُبْنَ عليهم، ....

إنْ قُلتَ: هذا لا يَلزَمُه لأنّه ذكر في كتاب «المنهاج في الأصول»: أنَّ الحَسَنة التي هي الخِصْب والصِّحَّة، من الله، وأمَّا الطَّاعاتُ فمن العَبد، ولكنّ الله تعالى قد لطفَ بهِ في أدائِها، وبعثه عليها، والسيئة هي القَحْطُ والمَرض من الله تعالى، وهو صَوابٌ وحِكْمةٌ، وأمَّا المَعصِية فمن العَبد، والله تعالى بريءٌ منها[1].

وما نحن بصدَدِه من القَبيل الأوّل من القِسْم الثّاني وهو القَحْطُ والمرضُ، لا الكُفْر والمَعْصية، ولذلك فسَّر الآية ﴿بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ بقوله: «إلا بتقديره ومشيئته».

وقلت: الذي يقْتضيه النَّظمُ واسْتشهاد عُبادَة بالحديث أنَّ تكون المُصِيبةُ عامَّةً في جميعِ المصائِب، أمَّا في الحديث فبدلالةِ قولِه: «اكتُبْ مقَادير كُلّ شيءٍ»، وأمّا في الآية فلِوُرودِها عُقَيب بيان جَزاء المُؤمن وجزاء الكافر، وإردَافِها بقولِه: ﴿وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ﴾ وأيُّ مُصيبةٍ أعظمُ من ارْتِكاب المعاصِي والكُفر؟! فيَكُونُ قولُه: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ إشَارةً إلى الخَلْقِ، وقوله: ﴿وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ﴾ إيماءً إلى الكَسْب، وقوله: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ كالخَاتمة والفَذْلَكة للكُلّ، وكالمَخْلَص إلى مَشْرعٍ آخر، واللهُ أعْلم.

قوله: (ويَجْلُبن عَلَيْهم) من الجلبة: الصيحة، ويروى: «ويُجلبْنَ». الجوهري: جَلَبَ على

---

(١) «المنهاج في الأصول» للزمخشري ص١١.

ومن الأَوْلادِ أَوْلادًا يُعادونَ آباءَهم ويَعقّونَهم ويُجَرِّعونَهم الغُصَصَ والأذىٰ.

﴿فَٱحۡذَرُوهُمۡ﴾ الضَّميرُ للعَدُوِّ أو للأزواجِ والأَوْلادِ جَميعًا، أي: لـمّا علِمتُم أنّ هؤلاءِ لا يَخلُونَ من عَدُوّ، فكُونُوا منهُم علىٰ حَذَرٍ ولا تَأمَنوا غَوائِلَهم وشَرَّهُم. ﴿وَإِن تَعۡفُواْ﴾ عَنهُم إذا اطَّلَعْتُم مِنهُم علىٰ عَداوةٍ ولم تُقابِلوهُم بمِثلِها، فإنّ اللهَ يَغفِرُ لكُم ذُنوبَكم ويُكَفِّرُ عنكم.

وقيل: إنّ ناسًا أرادوا الهِجرةَ عن مَكّةَ، فثَبَّطَهم أَزْواجُهم وأَوْلادُهم وقالوا: تَنطَلِقونَ وتُضَيِّعونَنا فرَقُّوا لهم ووَقَفوا، فلمّا هاجَروا بعدَ ذلك ورَأَوُا الذين سَبقوهُم قد فَقِهوا في الدِّين أرادوا أنْ يُعاقِبوا أزْواجَهم وأولادَهم فزُيِّن لهم العَفو. وقيل: قالوا لهم: أينَ تَذهَبونَ وتدَعونَ بلدَكم وعَشيرتكم وأموالَكم؟ فغَضِبوا علَيهم وقالوا: لئِن جمعَنا اللهُ في دارِ الهِجرةِ لم نُصبْكُم بخَير، فلمّا هاجَروا منَعوهُمُ الخَير، فحُثّوا أنْ يَعفُوا عنهم ويَرُدّوا إليهم البِرَّ والصِّلة.

وقيل: كان عَوفُ بنُ مالكٍ الأشْجَعيُّ ذا أهلٍ ووَلدٍ، فإذا أراد أنْ يَغزُوَ تَعلَّقوا به وبَكَوْا إليه ورَقَّقُوه، فكأنهُ هَمَّ بأذاهُم، فنزَلتْ.

﴿فِتۡنَةٞ﴾ بلاءٌ ومِحنة؛ لأنّهم يوقِعون في الإثْمِ والعُقوبةِ ولا بلاءَ أعظَمُ منهُما؛ ألا تَرىٰ إلىٰ قولِه: ﴿وَٱللَّهُ عِندَهُۥٓ أَجۡرٌ عَظِيمٞ﴾؟ وفي الحديث: «يُؤتىٰ برَجُلٍ يومَ القِيامةِ فيُقال: أكَلَ عيالُه حسَناتِه»، وعن بَعضِ السَّلف: العِيال سُوسُ الطّاعات. ....

فرسِه يَجلُبُ بالضَّمِّ جَلْباً، إذا صاحَ به من خَلْفِه واستحثَّه للسَّبْقِ. وأَجْلَبَ عليه مثلُهُ.

قوله: (وقيل: إنّ ناساً أرادوا الهِجرة) الحديث رواه التِّرمذيُّ عن ابنِ عبّاس مع اختلافٍ، وهو عَطْفٌ على قولِه: «إنّ من الأزْواجِ أزْواجاً»، فعلى الأوّل الآية عامّةٌ، وكذلك قولُه: «وقيل: إذا أمْكَنَكُم الجِهَاد والهِجْرة»، وعَطَف على قولِه: «﴿فِتۡنَةٞ﴾ وبلاء ومحنة، لأنّهم يُوقِعُون في الإثم».

وعن النبي ﷺ: **أنه كانَ يخطُبُ فجاءَ الحَسنُ والحُسينُ** وعَليهِما قميصانِ أحمَرانِ يَعثُرانِ ويَقومان، فنزَلَ إليهما فأخذَهُما ووضَعَهُما في حِجرِه علىٰ المِنبَر فقال: «صَدقَ الله، ﴿إِنَّمَآ أَمْوَٰلُكُمْ وَأَوْلَٰدُكُمْ فِتْنَةٌ﴾، رأيْتُ هذين الصَّبيَّين فلَم أصْبر عنهُما» ثُمَّ أخذَ في خُطبتِه.

وقيل: إذا أمكَنكُم الجِهادُ والهِجرةُ فلا يَفتِنَنَّكُمُ الميلُ إلىٰ الأموالِ والأوْلادِ عنهُما.

[﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ وَٱسْمَعُواْ وَأَطِيعُواْ وَأَنفِقُواْ خَيْرًا لِّأَنفُسِكُمْ ۗ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ ١٦]

﴿مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾ جُهدَكُم ووُسعَكُم، أيْ: **ابذُلوا فيها** استطاعَتَكم ﴿وَٱسْمَعُواْ﴾ ما تُوعَظونَ به ﴿وَأَطِيعُواْ﴾ فيما تؤمَرون به وتُنهَوْن عنه، ﴿وَأَنفِقُواْ﴾ في الوُجوهِ التي وَجبَتْ عليْكُم النَّفَقةُ فيها، ﴿خَيْرًا لِّأَنفُسِكُمْ﴾ نُصِبَ بمَحذوفٍ تقديرُه: ائتُوا خيرًا لأنفُسِكم، وافعَلوا ما هو خَيرٌ لها وأنفَع؛ **وهذا تأكيدٌ للحَثِّ علىٰ امتِثالِ هذه الأوامِر**، وبَيانٌ لأنّ هذه الأمورَ خيرٌ لأنفُسِكم من الأموالِ والأوْلادِ وما أنتُم عاكِفونَ عليه من حُبِّ الشَّهَواتِ وزَخارِفِ الدُّنيا.

قوله: (**أنَّه كان يَخْطُب فجاءَ الحَسَنُ والحُسَين رضِيَ الله عَنْهما**) الحديث رواه التِّرْمذيُّ وأبو دَاود وابنُ ماجَه والنَّسائيُّ عن أبي بُريدَةَ مع اخْتلافٍ يسيرٍ(١).

قوله: (**ابذُلوا فيها**) أي: في التَّقْوى.

قوله: (**وهذا تأكِيدٌ للحَثِّ على امْتِثَال هَذهِ الأوامِر**) يعني قوله: «خيراً لكم»، إذ التَّقْدير: ائتوا خيراً لأنْفُسِكم، والمعنى: وافْعَلُوا ما هو خيرٌ لها، فيكون كالخَاتمة لِسائِر الأوامر السَّابقة، وكالبيانِ للتَّرجِيح على ما اعْتَقدُوا فيه الخَير من الأمْوال والأوْلاد.

---

(١) التِّرمذي في «الجامع» (٣٧٧٤)، وأبو داود في «السنن» (١١٠٩)، وابن ماجه في «السنن» (٣٦٠٠) والنسائي في «السنن» (٣: ١٠٨).

[﴿إِن تُقْرِضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يُضَاعِفْهُ لَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ وَاللَّهُ شَكُورٌ حَلِيمٌ * عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ ١٧]

﴿قَرْضًا حَسَنًا﴾ وذِكرُ القَرض: تَلَطُّفٌ في الاستدعاء. ﴿يُضَاعِفْهُ لَكُمْ﴾: يَكتُب لكم بالواحِدةِ عَشرًا، أو سَبعَ مئةٍ إلىٰ ما شاءَ من الزِّيادة. وقُرِئَ: (يُضَعِّفْهُ).

﴿شَكُورٌ﴾ مُجازٍ، أي: يَفعَل بكُم ما يَفعَلُ المُبالِغُ في الشُّكرِ من عَظيمِ الثّواب، وكذلكَ ﴿حَلِيمٌ﴾ يَفعَلُ بكُم ما يَفعَلُ مَن يَحلُمُ عن المُسيءِ، فلا يُعاجِلُكم بالعِقابِ مع كَثرةِ ذُنوبِكم.

عن رسول الله ﷺ: «مَن قرأَ سُورةَ التَّغابُن رُفِعَ عنهُ مَوتُ الفَجأةِ».

قال القاضي: ويجوزُ أنْ يكونَ ﴿خَيْرًا﴾ صفةَ مَصْدرٍ محْذوفٍ، أو خَبراً لكان مُقدَّراً، جواباً للأوامِر[1].

تمت السُّورة

بِحمدِ الله وعَوْنِه.

* * *

(١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ٣٤٧).

سورة الطلاق

مدَنيّةٌ، وهيَ إحدى عشرةَ أو اثنتا عشرةَ أو ثلاث عشرةَ آيةٍ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

[﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا طَلَّقۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ وَأَحۡصُواْ ٱلۡعِدَّةَۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ رَبَّكُمۡۖ لَا تُخۡرِجُوهُنَّ مِنۢ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخۡرُجۡنَ إِلَّآ أَن يَأۡتِينَ بِفَٰحِشَةٖ مُّبَيِّنَةٖۚ وَتِلۡكَ حُدُودُ ٱللَّهِۚ وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ ٱللَّهِ فَقَدۡ ظَلَمَ نَفۡسَهُۥۚ لَا تَدۡرِي لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحۡدِثُ بَعۡدَ ذَٰلِكَ أَمۡرٗا ۞ فَإِذَا بَلَغۡنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمۡسِكُوهُنَّ بِمَعۡرُوفٍ أَوۡ فَارِقُوهُنَّ بِمَعۡرُوفٖ وَأَشۡهِدُواْ ذَوَيۡ عَدۡلٖ مِّنكُمۡ وَأَقِيمُواْ ٱلشَّهَٰدَةَ لِلَّهِۚ ذَٰلِكُمۡ يُوعَظُ بِهِۦ مَن كَانَ يُؤۡمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجۡعَل لَّهُۥ مَخۡرَجٗا ۞ وَيَرۡزُقۡهُ مِنۡ حَيۡثُ لَا يَحۡتَسِبُۚ وَمَن يَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسۡبُهُۥٓۚ إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمۡرِهِۦۚ قَدۡ جَعَلَ ٱللَّهُ لِكُلِّ شَيۡءٖ قَدۡرٗا﴾ ١-٣]

خُصَّ النَّبيُّ ﷺ بالنِّداءِ، وعُمَّ بالخِطابِ؛ لأنَّ النَّبيَّ إمامُ أمَّتِه وقُدوَتُهم، كما يُقالُ لِرئيسِ القَومِ وكَبيرِهم: يا فُلانُ افعلوا كَيْتَ وكَيْت، ....

سورة الطلاق

مدَنيّةٌ[1]، وهيَ إحدى عشرةَ آية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

قوله: (وعُمّ بالخِطَاب)، «عُمّ»: مسندٌ إلى الجار والمجرور.

(١) في (ط): «مكية»، وهو خطأ.

إظْهارًا لتَقَدُّمِه واعتِبارًا لتَرَؤُّسِه، وأنهُ **مِدرَهُ قَومِه** ولِسانُهم، والذي يَصدُرونَ عَن رَأيِه ولا يسْتَبِدُّونَ بأمْرٍ دونَه، فكانَ هُو وَحدَه في حُكمِ كُلِّهم، وسادًّا مَسدَّ جَميعِهم.

ومَعنىٰ ﴿إِذَا طَلَّقۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾ إذا أرَدْتُم تَطليقَهُنَّ وهَمَمْتُم به، علىٰ تَنزيلِ المُقبِلِ علىٰ الأمْرِ المُشارِفِ له مَنزِلَةَ الشّارِعِ فيه: كقَولِه عليه السلامُ: «مَن قَتلَ قَتيلًا فلَهُ سَلَبه» **ومنه كانَ الماشي إلىٰ الصّلاةِ والمُنتَظِرُ لها في حُكمِ المُصَلّي**. ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾ **فطَلِّقُوهُنّ مُستَقبِلاتٍ لِعِدَّتهِنّ**، كقَولِك: أتَيتُه لِليلةٍ بَقِيت من المُحَرَّم، أيْ: مُستَقبِلًا لها. ....

قوله: (**إظهاراً لِتقَدُّمِه واعْتِباراً لِتَرؤسِه**)، ومن ثَمَّ أوثِر لفْظُ النَّبيِّ على الرَّسُولِ، كما رُوِّينا في «صحيح البُخَاريِّ» غيرَ مَرَّةٍ أنَّ البَراءَ لمّا قال في الدُّعاءِ: ورسُولِك الّذي أرْسَلتَ، قال رسولُ الله ﷺ: «لا، ونَبِيِّك الّذي أرْسَلتَ»(١).

النهاية: قيل: إنَّ «النَّبيَّ» مُشْتَقٌّ مِن النَّباوَةِ: وهو الشَّيءُ المُرتَفِعُ.

الرَّاغِب: النُّبوّة: سَفارَةٌ بين الله عزّ وجَلّ، وبين ذَوي العُقول من عِبادِه لإزاحَةِ عِلَلهم في أمرِ مَعَادِهم ومَعَاشِهم(٢).

قوله: (**مِدْرَهُ قَومِه**)، **الجَوْهَري**: المِدْرَه: زعيمُ القَومِ والمُتكلّم عنهم.

قوله: (**ومِنه كان الماشِي إلى الصَّلاة والمُنْتَظِر لها في حُكْم المُصلِّي**)، هذا إشارةٌ إلى قوله ﷺ: «إذَا أُقِيمَتِ الصَّلاةُ فَلا تَأْتُوهَا تَسْعَوْنَ، وائْتُوهَا تَمْشُونَ وعَلَيْكُمُ السَّكِينَةُ، فَإنّ أَحَدَكُمْ إذَا كَانَ يَعْمَدُ إلَى الصّلاةِ فهُوَ في صَلاةٍ»(٣).

قوله: (**فَطَلِّقُوهُنَّ مُسْتَقْبلات لِعِدَّتهِنَّ**)، قال القَاضي: ﴿لِعِدَّتِهِنَّ﴾ أي: وَقْتِها، وهو الطُّهْر، فإنَّ اللام في الأزمان وما يُشْبهها للتَّـأقِيت، ومن عَـدَّ العُـدَّة بالحيض علق اللام بمحذوف، مثل مستقبلات، وظاهرُه يدل على أنَّ العِدَّةَ بالأطهار، وأنَّ طلاق المعتدَّة بالأقراء

---

(١) البُخَارِيُّ (٢٤٧).

(٢) «مفردات القرآن» ص٧٨٩.

(٣) هذه رواية مُسلم في «صحيحه» (٦٠٢)، لكن في روايته أيضاً: «فما أَدْرَكتُمْ فَصَلُّوا وما فاتَكَمْ فَأَتِمُّوا».

وفي قِراءةِ رَسولِ الله ﷺ: (في قُبُلِ عِدَّتهن)، وإذا طُلِّقتِ المَرأةُ في الطُّهرِ المُتقدِّم للقُرْءِ الأوّلِ من أقْرائِها فقد طُلِّقتْ مُستَقبلةً لعِدَّتِها، والمُرادُ: أنْ يُطَلَّقْن في طُهْرٍ لم يُجامَعْنَ فيه،

ينبغي أن يكون في الطُّهر وأنه يحرم(١) في الحَيْض من حيثُ أنَّ الأمْر بالشَّيء يَسْتَلزِم النَّهي عن ضِدِّه، ولا يَدُلّ على عَدَمِ وُقوعه، إذ النَّهي لا يسْتَلزم الفساد، كيف وقد صحّ أنَّ ابنِ عُمر لـمّا طَلَّق امرَأتَه حائضاً أمَرَه رسولُ الله ﷺ بالرَّجْعة، وهو سَبَب نزولِه(٢).

قوله: (**وفي قِراءَة رَسُولِ الله ﷺ: «في قُبُل عِدَّتِهِنَّ»**)(٣)، يعني: هذه القِراءة تُرجِّح تَقْدير «مُسْتقبلاتٍ»، ورَوى هذه القِراءَة الأئمّة كُلُّهم.

وقال ابنُ جِنّي: هذه القِراءَة تَصْديقٌ لَمعْنى قِراءَة الجَماعة، أي: فطَلِّقوهُنَّ عِند عِدَّتِهنَّ، ومِثله قولُه تعالى: ﴿لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَ﴾ [الأعراف: ١٨٧] أي: عند وقتها(٤).

وقال صاحب «الانتصاف»: وجْه الدَّليل من القِراءَتين على أنَّ الأقْراء الأطْهَارُ، خِلافَ ما ظَنّه، أنَّ الله تعالى جعل العِدَّة، وإنْ كانت في الأصل مَصْدَراً، ظَرْفاً للطّلاق المأمور به كاستعمال المصادر ظَرْفاً، كخُفُوق النَّجم، ومَقْدمِ الحاجِّ، وزَمانُ الطَّلاق، هو الطُّهر وِفاقاً. فالتَّطهُّر: عِدَّةٌ، وتصير اللام على التّحقيق مثلها في ﴿قَدَّمْتُ لِحَيَاتِي﴾ [الفجر: ٢٤] أي: لو عملتُ عملاً في حياتي، وعلى القِراءة الأُخرى من قبل عدَّتِهنَّ تحقّق ذلك، فإن قُبُلَ الشَّيء جُزءٌ منه، فلَقَد أطلق القَولَ من غير تَحْريرٍ(٥).

قوله: (**في الطُّهر المتقدِّم للقُرْءِ الأوّل**)، أي: للَحيض الأوّل بأنْ يُطَلِّقها في طُهرٍ يُشارِف الحَيْض.

---

(١) من قوله: «بالحيض» إلى هنا سقط من (ف)، وأثبته من (ح) و(ط).

(٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ٣٤٨).

(٣) انظر: «جزء فيه قراءات النبي» لأبي عمرو الدّوري ص١٦٢، وانظر: «صحيح مُسلم» (٣٧٤٣)، و«سنن أبي داود» (٢١٨٥).

(٤) «المحتسب» (٢: ٣٢٣).

(٥) «الانتصاف» لابن المنيِّر، بحاشية «الكشاف» (٤: ٥٥٢).

ثمَّ يُخَلِّينَ حتّىٰ تَنْقضيَ عِدَّتهنّ، وهذا أحسَنُ الطّلاقِ وأدْخَلُه في السُّنّةِ، وأبعدُه من النَّدَم، ويَدُلُّ علَيه ما رُوِيَ عن إبراهيمَ النَّخَعيِّ أنّ أصحابَ رَسولِ الله ﷺ كانوا يَستَحِبُّون أنْ لا يُطَلّقوا أزواجَهم للسُّنة إلّا واحدةً، ثُمّ لا يُطَلِّقوا غيرَ ذلك حتّىٰ تَنقضيَ العِدّةُ، وكانَ أحسَنَ عِندَهم من أنْ يُطَلّقَ الرَّجُلُ ثَلاثًا في ثَلاثةِ أطْهار، وقالَ مالكُ بنُ أَنَسٍ رَضيَ اللهُ عنه: لا أعرِفُ طَلاقَ السنّةِ إلّا واحدةً، وكانَ يَكرَهُ الثّلاثَ مجَموعةً كانتْ أو مُتَفرِّقة، وأمّا أبو حَنيفةَ وأصحابُه فإنّما كَرِهوا ما زادَ علىٰ الواحِدِ في طُهرٍ واحد، فأمّا مُفرَّقًا في الأطْهارِ فلا؛ لِما رُويَ عن رَسولِ الله ﷺ **أنهُ قالَ لابنِ عُمرَ حينَ طَلّقَ امرَأتَه** وهيَ حائض: «ما هكذا أمَرَكَ الله، إنّما السُّنةُ أن تَستقبِلَ الطُّهرَ اسْتِقبالًا، وتُطَلِّقَها لِكُلِّ قُرْءٍ تَطْليقَةً». ورُوِيَ أنهُ قالَ لعُمَرَ: «مُر ابنَكَ فَلْيُراجِعْها، ثُمَّ لِيَدَعْها حتّىٰ تَحيضَ ثُمَّ تَطْهُر، ثُمّ لِيُطَلِّقْها إنْ شاء؛ فَتلكَ العِدَّةُ التي أَمَرَ اللهُ أنْ تُطَلَّقَ لها النِّساء».

وعِندَ الشّافِعيِّ رضيَ اللهُ عنه: لا بَأسَ بإرسالِ الثّلاث، وقالَ: لا أعرِفُ في عَدَدِ الطّلاقِ سُنّةً ولا بِدْعةً وهُو مُباح، فما لَك تُراعي في طَلاقِ السُّنّةِ الواحِدةَ والوَقت؛ وأبو حَنيفةَ يُراعي التَّفريقَ والوَقْتَ؛ والشّافِعيُّ يُراعي الوَقتَ وَحدَه.

قوله: (**أنّه قال لابنِ عُمر حين طَـلّق امرأته**) الحديث، رواه البُخاريُّ ومُسْلمٌ ومَالكٌ والتِّرْمذيُّ وأبو دَاود عن ابن عمر أنّه طلّق امرأته وهي حائِضٌ فذكر ذلك عُمر رضي الله عنه لرسولِ الله ﷺ فتغَيّظ فيه رسولُ الله ﷺ ثُمّ قال: «لِيُرَاجِعْهَا ويُمْسِكْهَا حَتَّى تَطْهُرَ ثُمَّ تَحِيضَ ثُمَّ تَطْهُرَ، فَإِنْ بَدَا لَهُ أَنْ يُطَلِّقَهَا فلْيُطَلِّقْهَا قَبْلَ أَنْ يَمَسَّهَا فتِلْكَ الْعِدَّةُ كَمَا أَمَرَ الله»[1]، وفي روايةٍ نحوه وفيه: «الطَّلاقُ لِلعِدَّةِ كَما أمَرَ اللهُ تَعالَىٰ» قال: وقرأ النَّبيُّ ﷺ: «يا أيُّها النَّبيُّ إذا طَلَّقْتُم النِّساءَ فَطَلِّقُوهُنَّ في قُبُلِ عِدَّتِهِنَّ».

قوله: (**وعند الشَّافِعيِّ: لا بأس بإرسَالِ الثَّلاث**)[2]، قال صاحب «التَّقريب»: يقعُ عِند

---

(١) أخرجه مالك (٢: ٥٧٦) (١١٩٦)، والبخاري (٤: ١٨٦٤) (٤٦٢٥)، ومسلم (٢: ١٠٩٣) (١٤٧١)، وأبو داود (٢: ٢٥٥)، (٢١٧٩)، والنسائي (٦: ١٣٧) (٣٣٨٩)، وابن ماجه (١: ٦٥١)، (٢٠١٩).
(٢) انظر المسألة في: «الأم» للشافعي (٥: ١٤٧-١٤٩).

....

الشَّافِعِيِّ الثَّلاثُ طَلاقَ البِدْعة مع الإثْم[1]، وعِند ابن المُسيّب وجماعةٍ من التَّابِعين: لا يقَعُ ما أوقعه في حَيضٍ أو ثلاثاً[2].

وقال مُحيي السُّنَّة في «المعالم»: ولا بِدْعة في الجَمْع بين الطَّلَقات الثَّلاث عند بعضِ أهْلِ العلم، حتّى لو طَلَّق امرأته في حَالِ الطُّهْر ثلاثاً لا يَكون بِدْعيّاً، وهو قولُ الشَّافِعيّ وأحمد، وذهَبَ بعضُهم إلى أنَّه بِدعَةٌ، وهو قَوْلُ مالك وأصحابِ الرَّأي[3].

وقال: الطَّلاق السُّنِّي: أنْ يُطلِّقَها في طُهْرٍ لم يُجامِعْها فيه، فَلو طَلّق غيرَ المَدْخُولِ بها في حال الحَيْضِ، أو طَلَّق الصَّغيرة التّي لم تَحِضْ، أو الآيِسة بعد ما جَامَعَها، أو طَلَّق الحامِلَ بعد ما جَامَعَها، أو في حالِ رُؤيةِ الدَّم، لا يكون بِدْعيّاً ولا سُنِّيّاً، ولو طَلَّق في حالِ الحَيضِ أو في طُهرٍ جامَعَهَا فيه قَصْداً، يعْصِي اللهَ، لكن يَقَعُ الطَّلاق[4].

وقال الزَّجّاجُ: عند مَالِك: إنْ أراد الزَّوجُ أنْ يُطَلِّقَ امرأته ثلاثاً أنْ يُطَلِّقَها طاهِراً من غيرِ جِماعٍ تَطْلِيقَةً واحدةً ثُمَّ يَتْرُكُها إنْ أراد المقام على فُرْقَتِها ثلاثَ حِيَضٍ، فإذا طَعَنَت في الحَيْضَةِ الثّالثة فلا يَمْلك رَجْعَتَها، ولكنْ إنْ شاءَ أنْ يُجَدِّدَ نِكاحَها كان ذلكَ لهما، لأنَّ معنى قولَه تعالى: ﴿لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَٰلِكَ أَمْرًا﴾ أي: بعدَ الطَّلاق الواحِد، فإذا طَلَّقَها ثلاثاً في وقتٍ واحِدٍ فلا يَبْقى لِقَوْلِه تعالى: ﴿لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَٰلِكَ أَمْرًا﴾[5] معنى.

وقد جَاء التَّشْديدُ فيمن تَعدَّى طَلاقَ السُّنَّةِ فقال: ﴿ذَٰلِكُمْ يُوعَظُ بِهِۦ﴾ وقال: ﴿وَمَن

---

(١) هذا خلاف مذهب الشافعي كما في الإحالة السابقة، وفي «الحاوي» للماوردي (١٠: ١١٨): فإن طلَّقَها ثلاثاً في وقتٍ واحدٍ وقعَت الثَّلاثُ ولم تكُن مُحَرَّمَةً ولا بدعَةً، والسُّنَّة والبدعَةُ في زمان الطَّلاق لا في عدده.

(٢) قال القرطبي في «الجامع لأحكام القرآن» (١٨: ١٤٢): وعن سعيد بن المسيب وجماعة من التابعين أن من خالف السنة في الطلاق فأوقعه في حيض أو ثلاث لم يقع.

(٣) «معالم التنزيل» للبغوي (٥: ١٠٨).

(٤) المصدر السابق (٥: ١٠٧-١٠٨).

(٥) من قوله: «أي بعد» إلى هنا سقط من (ح)، وأثبته من (ف) و(ط).

فإنْ قُلتَ: هَل يَقعُ الطّلاقُ المُخالفُ للسُّنّة؟

قُلتُ: نَعم، وهو آثِمٌ؛ لِما رُوِيَ عنِ النَّبيِّ ﷺ: أنّ رَجُلًا طَلّقَ امرأتَه ثلاثًا بَين يَدَيْه، فقالَ: «أتلعَبونَ بكِتابِ الله وأنا بَينَ أظهُرِكُم؟» وفي حَديثِ ابنِ عُمرَ أنهُ قال: يا رَسولَ الله، أرأيتَ لو طَلّقتُها ثَلاثًا، فقالَ له: «إذنْ عَصيتَ وبانَتْ مِنكَ امرأتُك». وعن عُمرَ رضيَ اللهُ عنه: أنهُ كانَ لا يُؤتَىٰ بِرَجُلٍ طَلّقَ امرأتَه ثَلاثًا إلّا أوْجَعَه ضَربًا، وأجازَ ذلك عليه. وعَن سَعيدِ بنِ المُسيِّب وجَماعةٍ من التّابِعين: أنّ مَن خالفَ السُّنّةَ في الطّلاقِ فأوْقعَه في حَيْضٍ أو ثلاثٍ لم يَقع، وشَبّهوهُ بمَن وَكّلَ غيرَه بطلاقِ السُّنّةِ فخالَف.

فإنْ قُلتَ: كيفَ تُطَلَّقُ للسُّنّةِ التي لا تَحيضُ لِصِغرٍ أو كِبَرٍ أو حَمْلٍ وغيرُ المَدخولِ بها؟

قلتُ: الصَّغيرةُ والآيِسةُ والحامِلُ كُلُّهنّ عندَ أبي حَنيفةَ وأبي يوسُفَ يُفرَّقُ عليهِنَّ الثلاثُ في الأشهر، وخَالفَهُما مُحَمَّدٌ وزُفَرٌ في الحامِلِ، فقالا: لا تُطَلَّقُ للسُّنّة إلّا واحدةً، وأمّا غيرُ المَدخولِ بها فلا تُطَلَّقُ للسُّنّةِ إلّا واحدةً، **ولا يُراعىٰ الوقْتُ**.

فإنْ قُلتَ: هل يُكرَه أنْ تُطلَّقَ المَدخولُ بها واحدةً بائنةً؟

قلتُ: اختلَفتِ الرِّوايةُ فيه عَن أصحابِنا، **والظاهِرُ الكَراهة**.

فإنْ قُلتَ: قولُه: ﴿إِذَا طَلَّقۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾ عامٌّ يَتناوَلُ المَدخولَ بِهِنَّ وغَيرَ المَدخولِ بِهِنَّ من ذَواتِ الأقْراءِ ....

يَتَعَدَّ حُدُودَ ٱللَّهِ فَقَدۡ ظَلَمَ نَفۡسَهُۥ﴾ يعني حُدودَ طَلاقِ السُّنَّة[1].

قوله: (**ولا يُرَاعَى الوَقْت**) إذ لا حَيْضَ لها، فلا يُتَصَوّر رِعَاية الوَقْت.

قوله: (**والظَّاهِر الكَـرَاهَة**) قيل: هذا لا يُتَصَوّر على مَذهَبِ الشَّافِعي إلا بالـخُلع مع الأجْنَبي، لأنَّه إذا طَلّق المَدْخُولَ بها طَلْقَةً واحِدةً لا تبين إنْ كان مجّاناً، وإنْ خالَعَها لا يَكون مَكْروهاً، وأمّا إنْ خالَعَ مع الأجْنَبيِّ والمرأةُ حَائِضٌ، فلا يكونُ الطَّلاقُ بِدْعِياً.

---

(١) انظر: «معاني القرآن وإعرابه» (٥: ١٨٣-١٨٤).

والآيِساتِ والصَّغائرِ والحَوامِلِ، فكيفَ صَحَّ تَخصيصُه بذَواتِ الأقْراءِ المَدخولِ بهِنّ؟

قلتُ: **لا عُمومَ ثَمّ ولا خُصوصَ**؛ ولكنّ النِّساءَ اسمُ جِنسٍ للإناثِ من الإنْسِ، وهذه الجِنسيَّةُ معنىً قائمٌ في كُلِّهِنّ وفي بَعضِهِنّ، فجازَ أنْ يُرادَ بالنِّساءِ هذا وذاك، فلمّا قيل: ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾ عُلِمَ أنهُ أُطْلِقَ علىٰ بَعضِهِنّ وهُنّ المَدخولُ بهِنّ من المُعتدّاتِ بالحَيضِ. ﴿وَأَحْصُواْ ٱلْعِدَّةَ﴾ واضْبِطوها بالحِفظِ وأكمِلوها ثلاثةَ أقْراءٍ مُستَقبَلاتٍ كوامِلَ لا نُقصانَ فيهِنّ، ﴿لَا تُخْرِجُوهُنَّ﴾ حتّىٰ تَنقَضيَ عِدَّتُهنّ، ﴿مِنۢ بُيُوتِهِنَّ﴾ من مَساكِنِهنَّ التي يَسكُنَّها قَبلَ العِدّةِ، وهيَ بُيوتُ الأزواجِ؛ وأُضيفَتْ إليهِنّ لاخْتِصاصِها بهِنَّ من حيثُ السُّكنىٰ.

فإنْ قُلتَ: ما معنىٰ الجَمعِ بَينَ إخْراجِهم أو خُروجِهنّ؟ قلتُ: معنىٰ الإخراجِ أنْ لا يُخرِجَهُنّ البُعولةُ غَضبًا عَليهِنّ، وكَراهةً لمُساكَنتِهنّ، أو لحاجةٍ لهُم إلىٰ المَساكنِ،....

قوله: (**لا عُمُومَ ثَمّ ولا خُصُوص**)، قال صاحب «التَّقْريب»: وفيه نَظَر، وقيل: قولُه: «لا عُمومَ» مُشْكِلٌ، لأنَّ اسم الجِنْس المُعرَّف باللام من صِيغ العُموم، فالأولى أنْ يُقال هو عامٌّ، ولـمّا قيل: ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾ عَلِم أنَّ المُراد به الخُصُوص، وقلتُ: السُّؤالُ والجوابُ مَبنيٌّ على أصُولِ الحَنفيّة وتوجِيه السُّؤال: أنَّ النِّساءَ جَمْعٌ مُحلّى باللّام، فيُفيدُ اسْتِغراق جميع ما يَصْلُح له.

وخُلاصَة الجوابِ: أنَّ هذا ليس من العامِّ الذي خُصَّ بِقولِه: ﴿لِعِدَّتِهِنَّ﴾ لأنَّ المُخصّص عِندَهم دليلٌ مُسْتقلٌّ بنفسِهِ كما سَبَق في البقَرة، وهَاهُنا ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾ مِن تتمة الكَلام لأنَّه جَزاءٌ للشَّرْطِ، فلا يَصْلُح للتَّخصِيص فتَعيَّن أنْ يكون قَيْداً للمُطْلَق، والنِّساءُ على هذا دَالٌّ على شَائِعٍ في جِنسِهِ مُقيَّدٍ بقيدِ ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾ وقد فَسَّره النَّبيُّ ﷺ في حَديثِ ابنِ عُمَر بِطُهْرٍ لم يُجامِعْها فيه، فيجبُ الحَمْل عليه، وإليه أشار بقولِه: «علم أنّه أُطلق على بَعْضِهنَّ، وهن المَدْخولات بِهنَّ من المُعْتَدّات بالحَيْض».

وأنْ لا يَأذنوا لهُنّ في الخُروجِ إذا طَلبْنَ ذلك، إيذانًا بأنّ إذنَهم لا أثَرَ له في رَفعِ الحظر، **ولا يَخرُجْنَ** بأنْفُسِهنّ إنْ أرَدْنَ ذلك، ﴿إِلَّآ أَن يَأۡتِينَ بِفَٰحِشَةٖ مُّبَيِّنَةٖ﴾ **قُرِئَ بفَتحِ الياءِ وكَسرِها**، قيل: هيَ الزِّنىٰ، يعْني إلّا أنْ يَزنينَ فيُخْرَجْنَ لإقامةِ الحَدِّ عَليهِنّ، وقيل: إلّا أنْ يُطَلَّقْنَ علىٰ النُّشوزِ، والنّشوزُ يُسقِطُ حَقَّهُن في السُّكنىٰ، وقيل: إلّا أنْ يَبذونَ فيَحِلَّ إخراجُهنّ لبَذائِهنّ؛ وتُؤكِّدُه قِراءةُ أُبَيٍّ: **(إلّا أنْ يَفْحَشْنَ عَليكُم)**، ....

قوله: **(وأنْ لا يَأْذَنُوا لهنَّ في الخُرُوجِ)**، عَطْفٌ على «أنْ لا يُخْرِجَهُنّ البُعُولةَ غَضْباً عَلَيْهِنَّ»، وكِلاهُما تَفْسيرٌ لِقَولِه: ﴿لَا تُخۡرِجُوهُنَّ﴾ لِكَونِه مُطْلقاً يحتمل الحالَتين، والحَاصِلُ: أنَّ الجمع بين الإخْراجِ والخُروجِ اسْتِيعابُ أقْسامِ العناية بِعدمِ الخُروجِ، وفي «المطلع»: وإنَّما جَمعَ في النَّهْي بين الإخْراجِ والخُروجِ إيذَاناً بأنْ لا أثَرَ لإذْنِ الأزْواجِ في إباحَةِ خُروجِهنَّ، لأنَّه حَقُّ الشَّرعِ فلا يَسْقُطُ بإسْقَاطِ العَبْد.

قوله: **(لا يَخرُجنَ)**، من اللّفِّ التَّقْديريِّ، أيْ: مَعْنى الإخْراجِ والخُروجِ أن لا يُخرجهن البُعُولَةُ، وأنْ لا يَخْرُجنَ بأنْفُسِهنَّ.

قوله: **(﴿مُّبَيِّنَةٖ﴾ قُرِئَ بفَتْحِ الياء وكَسْرِها)** بالفتح: ابنُ كَثير وأبو بكر؛ والباقون: بالكَسر[1].

قوله: **(إلّا أنْ يَفْحَشْنَ عَلَيكُم)**، قيل: الاسْتثناءُ عندَ الجُمْهورِ من الجُمْلةِ الأولى، وقيل: هو مُنْقطِعٌ، أي: إلّا أنْ يفْحَشْن فَيَخْرُجْن، أيْ: مَن خَرجَتْ أتَتْ بِفاحِشَةٍ، فعلى هذا يُحْتَمل أنْ يكون الاسْتِثناءُ من الجُملة الثَّانية، ويُحتَمل أنْ يكون مُتَّصِلاً، رُوي عن المُصنِّف أنَّه قال: أيْ: لا يُطْلَقُ لَهُنَّ في الخُروجِ إلا في الخُروجِ الّذي هو فَاحِشَةٌ، وقد عَلِمْنا أنّه لا يُطْلَقُ لهُنَّ فيه، فيكون ذلك مَنْعاً على أبْلَغِ وَجْهٍ من الخُروجِ.

---

(١) «التيسير في القراءات السبع» ص٧٢.

وقيلَ: **خُروجُها قَبلَ انقِضاءِ العِدّةِ فاحِشةٌ في نَفْسِه.**

الأمْرُ الذي يُحدِثُه الله: أنْ يَقلِبَ قَلبَه من بُغضِها إلىٰ محَبّتِها، ومن الرَّغبةِ عَنها إلىٰ الرَّغبةِ فيها، ومِن عَزيمةِ الطّلاقِ إلىٰ النَّدَم عليه فيُراجِعَها، والمعنىٰ: فطَلِّقوهُنّ لعِدَّتِهنَّ وأحْصُوا العِدّةَ لعَلَّكُم ترغَبونَ وتَندَمونَ فتُراجِعون، ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ﴾ وهو آخِرُ العِدّةِ **وشارَفْنَه**، فأنْتُم بالخِيار: **إنْ شِئتُم فالرَّجعةُ** والإمْساكُ بالمَعروفِ والإحْسانُ؛ وإنْ شِئتُم فتَركُ الرَّجعةِ والمُفارقةُ واتّقاءُ الضِّرار، وهو أنْ يُراجِعَها في آخِرِ عدَّتِها ثمَّ يُطلِّقَها تَطويلًا للعِدّةِ علَيها وتَعذيبًا لها ﴿وَأَشْهِدُوا﴾ يَعني عندَ الرَّجْعةِ والفُرقةِ جَميعًا، وهذا الإشْهادُ مَندوبٌ إليهِ عِندَ أبي حَنيفةَ كَقولِه: ﴿وَأَشْهِدُوٓاْ إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، وعندَ الشّافِعيِّ: هو واجبٌ في الرَّجعةِ مَندوبٌ إليهِ في الفُرقة.

وقيل: فائدةُ الإشْهادِ أنْ لا يَقعَ بينَهُما التَّجاحُدُ، وأنْ لا يُتّهَمَ في إمساكِها، ولِئلّا يَموتَ أحدُهُما فيَدّعيَ الباقي ثُبوتَ الزّوجيّةِ لِيرِثَ. ﴿مِّنكُمْ﴾ قالَ الحَسَنُ: من المُسلِمين. وعَن قَتادةَ: مِن أحْرارِكم ﴿لِلَّهِ﴾ لِوَجهِه خالِصًا، وذلك أنْ تُقيموها لا لِلمَشهودِ عليه، ولا لِغَرضٍ من الأغراضِ سِوىٰ إقامةِ الحَقِّ ودَفعِ الظُّلم، كقَولِه تعالىٰ: ﴿كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ﴾ [النساء: ١٣٥] أيْ: ﴿ذَٰلِكُمْ﴾ الحَثُّ علىٰ إقامةِ الشّهادَةِ لوَجهِ الله ولأَجْلِ القِيامِ بالقِسط ﴿يُوعَظُ بِهِۦ﴾.

قوله: (**وقيلَ: خُروجُها قَبْلَ انْقِضاءِ العِدَّةِ فَاحِشَةٌ**[1])، أي: لا تُخْرِجُوهنَّ إلا أنْ يَخْرُجن قبل انْقِضاءِ العِدَّة فإنَّه محَلُّ إخْرَاجِهنَّ لأنَّه فَاحِشة في نَفْسِهِ.

قوله: (**وشارفنه**)، عَطفٌ على قولِه: ﴿بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ﴾، على وجْهِ البيانِ، أي: البُلوغ يُراد به المُشارفَة، إذ لا يُمْكن الرَّجْعة بعد بُلوغِ الأجَلِ، أي: انْقِضاء العِدَّة.

قوله: (**إنْ شِئْتُم فالرَّجْعَة**)، أيْ: إنْ شِئْتم الرَّجْعَةَ فَلَكُم الرَّجْعة والإمْسَاكُ، وإنْ شِئْتم تركَ الرَّجْعَة فَلَكُم ذلك.

(١) من قوله: «فاحشة» إلى هنا سقط من (ح)، وأثبته من (ف) و(ط).

﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ﴾ يَجوزُ أنْ تكونَ جُملةً اعتِراضيّةً مُؤكِّدةً لِما سَبقَ من إجْراءِ أمْرِ الطّلاقِ علىٰ السُّنّة، وطَريقِهِ الأحسَنِ والأبعَدِ من النَّدَم، ويكونُ المَعنىٰ: ومَن يتّقِ الله، فطَلّقَ للسُّنّةِ ولمْ يُضارَّ المُعتَدّةَ ولمْ يُخرجْها من مَسكَنِها، واحتاطَ فأشْهَد، ﴿يَجْعَل﴾ اللهُ ﴿لَّهُۥ مَخْرَجًا﴾ ممّا في شَأنِ الأزْواجِ من الغُمومِ والوُقوعِ في المَضايقِ، ويُفرِّجْ عنه ويُنَفِّسْ ويُعطِه الخلاصَ ﴿وَيَرْزُقْهُ﴾ من وَجهٍ لا يُخطِرُه ببالِه ولا يَحتَسِبُه، إنْ أوْفىٰ المَهرَ وأدّىٰ الحُقوقَ والنَّفقاتِ وقَلَّ مالُه. وعن النبيِّ ﷺ أنه سُئِلَ عَمّن طَلّقَ ثَلاثًا أو ألفًا، هَل لَهُ من مَخرَجٍ؟ فتَلاها، وعن ابنِ عبّاسٍ أنهُ سُئِلَ عن ذلك فقال: «لمْ تتّقِ الله فلَمْ يَجعل لكَ مَخرَجًا، بانت منك بثلاثٍ، والزِّيادةُ إثمٌ في عُنُقك».

ويَجوزُ أنْ يُجاءَ بها علىٰ سَبيلِ الاسْتِطرادِ عندَ ذِكرِ قولِه: ﴿ذَٰلِكُمْ يُوعَظُ بِهِۦ﴾ يَعني: ومَن يَتّقِ اللهَ يَجعَل لهُ مَخرجًا ومُخَلَّصًا من غُمومِ الدُّنيا والآخِرة..............

قوله: (والزِّيادة إثمٌ في عُنقك)، لأنَّ التَّعرُّض للزَّائد انحرافٌ عما عيَّنه الله تعالى، وعدم مبالاةٍ بما يُجري على لسانه، نعوذ بالله من سَخَطه، ومن سَقَطِ القول، وعدم الوقوف على ما حدّه الله تعالى.

قوله: (ويجوزُ أنْ يُجاءَ بها على سَبيلِ الاسْتِطْرادِ عندَ ذِكْر قولِه: ﴿ذَٰلِكُمْ يُوعَظُ بِهِۦ﴾)، يعني: لمّا أمَر المُؤمنينَ بأمُورٍ تَتعلَّقُ بالنِّساءِ من المُجامَلةِ مَعهُنَّ في الفِراقِ والطَّلاقِ والإمْسَاكِ، وأتى باسمِ الإشَارةِ فَذْلَكةً، وأنَّ المذكُورَ تَذْكيرٌ من الله ومَوْعِظةٌ للمُتَّقين من المُؤمنين، أتى بكلام جامِعٍ مَنُوطٍ به أمُور الدِّينِ ظَاهِرهُ وباطِنهُ، وفائدةُ الإشَارة إلى أنَّ أمُورَ النِّساء من عَظَائِم الشُّؤون في الدِّينِ، لا سيّما المُفَارَقَة بعد العَلْقَةِ التَّامَّة، فَيجِبُ على المُتَّقي أنْ يكونَ على حَذَرٍ من جَانِبهِنَّ، وأن لا يُقصِّر في المُجامَلةِ مَعهُنَّ، ولـما قلنا: إنّه من الكلام الجامِع.

قال صَلواتُ الله وسَلامُه عليه: «إنِّي لأَعْلَمُ آيَةً لَوْ أَخذَ بِهَا النَّاسُ لَكَفَتْهُمْ»... الحديث بتمامه رواهُ الإمامُ أحمد بن حَنبَل عن أبي ذَرٍّ، ورواه ابن ماجه والدَّارِميُّ عنه[1]، وليس فيه:

(١) رواه أحمد في «المسند» (٥: ١٧٨) رقم (٢١٥٩١)، وابن مَاجَه في «السنن» رقم (٤٢٢٠)، والدَّارمي في «السنن» رقم (٢٧٢٥)، وهو كذلك عند النسائي في «السنن الكبرى» (٦: ٤٩٤) رقم (١١٦٠٣)، وهو أولى بالعزو من جميع من ذكر.

....

«فما زَال يقرؤها ويعيدُها» ولمّا ذكرنا أنَّ أمُورَ النِّساء من جَلائلِ الخَطْبِ وعَظَائِم الشُّؤون كرّر الأمْرَ بالتَّقْوى في هذهِ السُّورة الكَريمةِ في عِدَّة مَواضِعَ وخَتَمها بوعيدٍ شديدٍ، وتَهْديدٍ عظيمٍ، حيث قال: ﴿وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ عَتَتْ﴾ ثمّ قال: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ﴾ مُقرِّراً لذلك المعنى، وعقَّبَه بقولِه: ﴿قَدْ أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا * رَّسُولًا﴾ إلى آخرِه، امْتِناناً لمَزيد التَّوْصيةِ.

ذكر الرَّاغِب في «غُرّة التَّنْزيل»(١): إنَّما اقْترن بالطَّلاق والعِدَّة هذا الوَعْظ، لأنَّ الطَّلاق رفْضُ حالٍ مُتَمَهِّدَةٍ، وقَطْعُ آمالٍ مُتأكِّدةٍ، والعِدَّةُ باسْتِيفائِها يَخْلُصُ النَّسَبُ ويَصِحُّ للزَّوجِ الثَّاني الوَلَد، ولو لم يكن هذا الحد الّذي حدَّه الله تعالى لكان الفَسادُ يَتَّصِل إلى انْقِضاء الدُّنيا، فهو أحقُّ الأشْياءِ بالمُراعَاةِ، وتأكيدِ المَقالِ فيه والوِصَاية. وذكرَ بعد الطَّلاق: ﴿وَمَن يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَل لَّهُ مَخْرَجًا * وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ﴾ أي: من تمسّك بتقوى الله فيما يحل ويَعْقِد ويُصْدر ويُورِد، فإنَّ الله يُلقِّيه في شِدَّتِه فَرَجاً، ويجعلُ له ممّا يكرَهُه مَخْرجاً، ويُتيحُ له محبُوبه من حيث لا يُقدّر، ويُوجِّه له رِزْقه من حيثُ لا يحتسِب، وفي ضِمْنِه أنّه إذا طلّق لِكراهةِ أحدِ القَرينين لِصاحِبه، وقَارنَ ذلك تَقْوى الله، فإنَّ الله سُبحانَه يُسبِّب له القَرينة الصَّالحة، ولها القَرين الصَّالح، ويرزق أحدَهما على يدِ الآخرِ من حَيثُ لا يَبْلغه تَقْديرُه ولا يُدْرِكه حُسبانه، وهذا وَعْدٌ منه في الدُّنيا، ويَصِحُّ له مِثْلُه في الآخِرةِ، لأنّه يجعلُ للمُتَّقين مَنْجىً من عَذابِه، وأمْناً من مخافته، فيُخْرِجُهم من الغَمِّ إلى السُّرورِ، ومن الفَزَعِ إلى الأمْنِ، ويُعِدُّ لهم من كَرامَتِه ونِعْمتِهِ ما يَكْتفُون به، ولا يَحتاجُون مَعَه إلى غَيرِهِ. ويكون قولُه ﴿وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾ مُراداً به أنّه يَكِلُ أمْرَه إلى الله فيَتَّبعه راضِياً بما يُصرِّفُه فيه، كالدَّابَّة التي تَسيرُ بسير غيرِها مُنقادَةً لحُكْمِه وسيره، فإذا كان المُتوكِّل على الله بهذِه الصِّفَة فالله حَسْبه حافِظاً له ممن يُحاول ظُلْمَه، ومُنتقِماً منه إنْ رأى ذلك أنْفعَ لَه، وهو يبلغُ مُرادَه في الوقت الذي قدّره، وإذا كان قد جعل لِكلِّ شيءٍ حيناً يَقعُ عندَه، لا يَتعَجّل قبله، ولايتباطَأ بعده.

---

(١) تقدَّم الكلام في نسبة هذا الكتاب إلى الراغب، وأن الأصح نسبته إلى الخطيب الإسكافي.

وعَن النبيِّ ﷺ أنهُ قَرأَها فقال: «مَخرَجًا من شُبُهاتِ الدُّنيا، ومن غَمراتِ المَوتِ، ومن شَدائدِ يَومِ القِيامة»، وقالَ عليهِ السَّلامُ: «إنّي لأَعلَمُ آيةً لوْ أخذَ النّاسُ بها لكفَتهُم: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ﴾» فما زالَ يَقرَؤُها ويُعيدُها، ورُوِيَ: أنّ عَوفَ بنَ مالِكٍ الأشجَعِيَّ أَسرَ المُشرِكون ابنًا له يُسَمّىٰ سالِمًا، فأتىٰ رَسولَ الله فقال: أُسِرَ ابني وشَكا إليه الفاقةَ؛ فقالَ: «ما أَمسىٰ عِندَ آلِ مُحمَّدٍ إلّا مُدٌّ فاتّقِ اللهَ واصبِر، وأكثِرْ من قَولِ: لا حَولَ ولا قُوّةَ إلّا بالله»، ففعل، فبَينا هو في بَيتِه إذْ قَرعَ ابنُه البابَ ومَعهُ مئةٌ من الإبِلِ **تَغفَّلَ عَنها العَدُوَّ** فاسْتاقَها، فنَزلتْ هذه الآية. (بالغٌ أمرَهُ) أيْ يَبلُغُ ما يُريدُ لا يَفوتُه مُرادٌ ولا يُعجِزُه مَطلُوب. وقُرِئَ: ﴿بَـٰلِغُ أَمۡرِهِۦ﴾ بالإضافةِ و(بالِغٌ أمرُه) بالرَّفع، أيْ: نافِذٌ أمرُه، وقَرأَ المُفَضَّلُ: (بالِغًا أمرَه) علىٰ أنّ قولَه: ﴿قَدۡ جَعَلَ ٱللَّهُ﴾ خبرُ ﴿إِنَّ﴾، و(بالِغًا) حالٌ.

﴿قَدۡرٗا﴾ تَقديرًا وتَوقيتًا، وهذا بَيانٌ لوُجوبِ التَّوكُّلِ علىٰ الله، وتَفويضِ الأمْرِ إليه؛ لأنهُ إذا عَلِمَ أنّ كُلَّ شَيءٍ من الرِّزقِ ونَحوِه لا يَكونُ إلّا بتَقديرِه وتَوقيتِه.........

وأمّا قولُه بعد ذكر عِدَّة الحامل: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجۡعَل لَّهُۥ مِنۡ أَمۡرِهِۦ يُسۡرٗا﴾، فمعناه أنَّ من لَزِم التُّقى سهَّل الله عليه الصَّعب من أمْرِه، كما يجعل أمْرَ الوِلادة سهلاً إذا قامت الأم عن ولَدِها سرحاً، ثمّ عقَّب حال الدُّنيا بذكر ما يفعَله في الآخِرةِ من تكْفِير سيئاتِه وإعْظَام أجرِه، فكُلُّ شَرْط مِن «مَن يتقِ الله» قُرِنَ إليه من الجزاء ما لاقَ به، والأخير لـمّا كان مُقدَّماً على أحْوالٍ احتاجت إلى غاية الترغيب، وإلى المُبالغة فيه، وَعَدَ عليه أفْضَل الجزاء، وهو ما يكُون في الآخِرةِ من النَّعْماء، فتدبَّرْه تجِدْ ما ذكرتُ لك(١).

قوله: (**تَغفَّل عنها العَدوَّ**)، أي: اسْتَغْفَل ابنه عَدُوّه، تَغَفّلْتُ الرَّجُلَ عن كَذا: أخذْتُه على غَفْلةٍ.

قوله: (**وقُرِئ**: ﴿بَـٰلِغُ أَمۡرِهِۦ﴾)، بالإضَافَة، الجرُّ لحفْص، والنَّصْبُ للبَاقين(٢). والرَّفْعُ شاذٌّ.

---

(١) «درة التنزيل» للإسكافي (٣: ١١٩٩ - ١٢٠٣).

(٢) «التيسير في القراءات السبع» ص١٣٤.

لَمْ يبقَ إلّا التّسليمُ للقَدَرِ والتّوكُّل.

[﴿ وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسۡنَ مِنَ ٱلۡمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمۡ إِنِ ٱرۡتَبۡتُمۡ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشۡهُرٖ وَٱلَّٰٓـِٔي لَمۡ يَحِضۡنَۚ وَأُوْلَٰتُ ٱلۡأَحۡمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعۡنَ حَمۡلَهُنَّۚ وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجۡعَل لَّهُۥ مِنۡ أَمۡرِهِۦ يُسۡرٗا ۞ ذَٰلِكَ أَمۡرُ ٱللَّهِ أَنزَلَهُۥٓ إِلَيۡكُمۡۚ وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يُكَفِّرۡ عَنۡهُ سَيِّـَٔاتِهِۦ وَيُعۡظِمۡ لَهُۥٓ أَجۡرًا ﴾ ٤-٥]

رُوِيَ أنّ ناسًا قالوا: قَدْ عرَفْنا عِدّةَ ذَواتِ الأقْراء، فما عِدّةُ اللّائي لا يَحِضْنَ؛ فنَزلت. فمَعنى ﴿إِنِ ٱرۡتَبۡتُمۡ﴾: إنْ أشكَلَ عَليكُم حُكْمُهُنّ وجَهِلتُم كيفَ يَعتدِدْن فهذا حُكمُهُنّ، وقيل: إنِ ارتَبتُم في دَمِ البالِغاتِ مَبلغَ اليأسِ ـ وقدْ قدَّرُوه بسِتّين سَنَةً وبخَمْسٍ وخَمسين ـ **أهُوَ دمُ حَيضٍ** أو استحاضَة؟

قال الزَّجّاجُ: معنى الإضافة: أنَّ اللهَ يَبْلُغ ما يريد، ومعنى الرَّفع: أنَّ الأمْرَ يُرفَعُ، أي: الله يُبلِغ أمرَه ويُنَفّذ[1].

وقال أبو البَقَاء: وقيل: «أمْرُه» مُبتدأٌ، و«بَالِغٌ» خَبره[2]. والضَّمير المَجْرور في «أمرُه» لله تعالى، أي: أنَّ الله يُنْفِذ حُكْمَه، وأنْشد:

بتقوى الإله نجا مَن نجا وفاز وصار إلى ما رجا
ومن يتّق الله يجعلْ لَهُ كما قال من أمره مخرجا

قوله: (**لم يبقَ إلا التَّسْليمُ للقَدَرِ**)، **الانتصاف**: أين القَدَرِيُّ من التَّسليم لِلقَدر؟ وهو يَعْتقدُ أنَّ المُقدَّر أكْثرُه لا يَقعُ، وأكْثرُ الكائناتِ تتبَعُ إرادَةَ الخَلْق عندهم، وإنْ وافَقَت إرادة الله تعالى فليس لها أثرٌ في الإيجاد، ما شَاءَ الله كان، وما لم يَشَأ لم يكن[3].

قوله: (**أهُو دمُ حَيضٍ**)، قيل: «هو» مُتَعلّقٌ بقولِهِ: ﴿ٱرۡتَبۡتُمۡ﴾ وقد عُلّق عن العمل بسبب الهمزة.

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٥: ١٨٤).

(٢) «إملاء ما منّ به الرحمن» (٢: ٢٦٣).

(٣) «الانتصاف» بحاشية «الكشاف» (٤: ٥٥٦)، باختصار فيه إخلالٌ.

﴿فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشْهُرٍ﴾ وإذا كانَتْ هذه عِدّةَ المُرتابِ بها، فغَيرُ المُرتابِ بها أوْلىٰ بذلك، ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي لَمْ يَحِضْنَ﴾ هُنّ الصَّغائر، والمعنىٰ: فعِدَّتُهنَّ ثلاثةُ أشهرٍ، فحُذِفَ لدَلالةِ المَذكورِ عليه. اللَّفظُ مُطلَقٌ في «أولاتِ الأحمال»، فاشتَمَلَ علىٰ المُطلَّقاتِ والمُتوفّىٰ عنهُنّ، وكانَ ابنُ مَسعودٍ وأُبيٌّ وأبو هُرَيرةَ وغيرُهم لا يُفرِّقون. وعن عليٍّ وابنِ عباسٍ: عِدّةُ الحامِلِ المُتوفّىٰ عنها أبعَدُ الأجَلَين. وعَن عبدِ الله: مَن شاءَ لاعَنتُه أنّ سورةَ النِّساءَ القُصرىٰ نَزَلتْ بعدَ التي في «البقرة»، يَعني: أنّ هذا اللَّفظَ مُطلَقٌ في الحَوامِلِ.

قوله: (فغَيرُ المُرْتابِ بها)، وهُنَّ الحَوامِلُ والصَّغِيرةُ.

قوله: (وعَن عَبدِ الله: مَنْ شَاء لاعَنْتُه)، روى البُخَاريُّ وأبو دَاود والنَّسائي[1] عن محُمَّدِ ابن سيرين قالَ: كُنتُ في حَلقَةٍ فيها عَبدُ الرَّحمنِ بنُ أبي ليلى وكانَ أصحابُهُ يُعَظِّمونَهُ، فذَكَرَ آخرَ الأجَلَيْن، فحَدَّثتُ بحَديث سُبَيعَةَ بنت الحارث إلى قَولِه: قَال أَبو عطِيَّة: كُنّا عند عَبد الله فقال: أتجعَلونَ عَلَيهَا التَّغليظَ ولا تجعَلونَ لَهَا الرُّخصَةَ؟! لنزَلَت سُورَةُ النِّساء القُصرَى بَعدَ الطُّولى: ﴿وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾، وفي روايةِ النَّسائي عن عَلْقمةَ: أنَّ ابنَ مَسْعُودٍ قال: من شَاءَ لاعَنْتُه: ما نَزَلَتْ: ﴿وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾[2] إلا بَعْدَ آيةِ المُتوفّى عنها زَوجُها إذا وضعت المتوفى عنها زوجها فقد حَلّت. ورواه ابنُ مَاجَه[3] عن مَسْروق عنه.

لاعَنْتُه: أي باهَلْتُه، والقُصرى تأنيث الأقْصَرِ، وهي هذه السُّورة، والطولى هي البقرة[4].

قوله: (نَزَلت بَعْد التي في البقَرة)، وهي قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤]، فهذِه الآيةُ ناسِخةٌ أو مخُصِّصةٌ لتلك، عن بعضِهم: ما في البقرةِ محُمُولٌ على غيرِ الحامِلِ، إذ لو أُريدَ به الحَامِلُ لم تتَعيَّن عِدَّتُها بأرْبعَة أَشْهُرٍ وعَشْر، أو هي معينة بالنَّصِّ.

---

(١) البخاري (٤٦٢٦)، وأبو داود (٢٣٠٧)، والنَّسائي (٦: ٩٧).

(٢) من قوله: «وفي رواية النسائي» إلى هنا ساقط من (ح)، وأثبته من (ف) و(ط).

(٣) في «السنن» (٢٠٣٠).

(٤) من قوله: «لاعنته» إلى هنا ساقط من (ح) و(ف)، وأثبته من (ط).

وروتْ أمُّ سَلَمة: أنّ سُبيعةَ الأسْلَميّةَ وَلدَتْ بَعدَ وَفاةِ زَوجِها بلَيالٍ فذَكرتْ ذلك لِرَسولِ الله ﷺ فقالَ لها: «قَد حَلَلْتِ فانكِحي».

﴿يَجْعَل لَّهُۥ مِنْ أَمْرِهِۦ يُسْرًا﴾ يُيَسِّر له من أمرِه ويُحَلِّل من عُقَدِه بسببِ التَّقوىٰ ﴿ذَٰلِكَ أَمْرُ ٱللَّهِ﴾ يُريدُ ما عُلِمَ من حُكمِ هؤلاءِ المُعتدّات، والمعنىٰ: ومَن يتّقِ اللهَ في العَملِ بما أنزلَ اللهُ من هذه الأحكام وحافَظَ علىٰ الحُقوقِ الواجبةِ عليه ممّا ذُكِر من الإسكانِ وتَركِ الضِّرارِ والنَّفَقةِ علىٰ الحواملِ وإيتاء أجْرِ المُرضِعاتِ وغير ذلك استوجَبَ تكفيرَ السيِّئاتِ والأجرَ العَظيم.

[﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنتُم مِّن وُجْدِكُمْ وَلَا تُضَآرُّوهُنَّ لِتُضَيِّقُوا۟ عَلَيْهِنَّ ۚ وَإِن كُنَّ أُو۟لَٰتِ حَمْلٍ فَأَنفِقُوا۟ عَلَيْهِنَّ حَتَّىٰ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ۚ فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَـَٔاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ ۖ وَأْتَمِرُوا۟ بَيْنَكُم بِمَعْرُوفٍ ۖ وَإِن تَعَاسَرْتُمْ فَسَتُرْضِعُ لَهُۥٓ أُخْرَىٰ ۞ لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ ۖ وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُۥ فَلْيُنفِقْ مِمَّآ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ۚ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَآ ءَاتَىٰهَا ۚ سَيَجْعَلُ ٱللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا﴾ ٦-٧]

﴿أَسْكِنُوهُنَّ﴾ وما بَعدَه: بيانٌ لِما شَرطَ من التّقوىٰ في قَولِه: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ﴾ كأنهُ قيل: كيفَ نَعملُ بالتّقوىٰ في شَأنِ المُعتَدّات؟ فقيل: ﴿أَسْكِنُوهُنَّ﴾.

قوله: (ورَوَت أمُّ سَلَمَةَ: أنَّ سُبيعة)، روى البُخاريُّ عن أبي سَلَمَةَ بن عبد الرحمن قال جاء رجُلٌ إِلَى ابنِ عبّاسٍ وأبو هُريرَةَ جَالِسٌ عِندَهُ فقالَ: أفتِني في امرَأةٍ ولَدَت بَعدَ زوجها بأربَعِينَ لَيلَةً؟ فقال ابنُ عبَّاس: آخرُ الأجلَين، وقلتُ أنا: ﴿وَأُو۟لَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾؟ قال أبو هُريرَةَ: وأنا معَ ابن أخي ـ يَعني أبا سَلَمَة ـ فأَرسلَ ابنُ عبّاسٍ غُلامَهُ كُرَيباً إلى أمِّ سلمةَ فسَألها، فقالَت: قُتِلَ زَوجُ سُبيعَة الأَسلَميَّة وهي حُبلَى فوَضَعَت بعدَ مَوتِهِ بِأربعِينَ لَيلَةً فخُطِبَت، فأنكَحَها رسولُ الله ﷺ، وكان أبو السَّنابل بن بعكك فيمَن خطَبَها(١).

قوله: (قَد حَلَلتِ)، هذا يُؤيِّد قَولَ ابن مَسْعُودٍ، وهو مَذْهب الشَّافِعِيِّ رضي الله عنهما(٢).

قوله: (ويَحُلُل مِن عُقَدِه)، تَتْميمٌ لمعنى قولِه: «يُيَسِّر لَهُ مِن أمْرِه»، أفاد ذلك التَّنكير في

---

(١) البخاري (٤٦٢٦).

(٢) انظر: «الحاوي» للماوردي (١١: ٥٣٥ - ٥٢٦).

فإنْ قُلتَ: ﴿مِنْ﴾ في ﴿مِنْ حَيْثُ سَكَنتُم﴾ ما هي؟

قلتُ: هِيَ «من» التَّبعيضيّةِ **مُبَعَّضُها محذوفٌ**، معناه: أسكنوهُنّ مكانًا من حَيثُ سَكَنتُم، أي بعضَ مكانِ سُكناكُم، كقَولِه تَعالىٰ: ﴿يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَـٰرِهِمْ﴾ [النور: ٣٠] **أي: بعضِ أبصارِهم**. قال قَتادةُ: إنْ لم يَكُن إلّا بيتٌ واحِد فأسْكِنْها في بَعضِ جَوانبه.

فإنْ قُلتَ: **فقولُه** ﴿مِّن وُجْدِكُمْ﴾؟

قلتُ: هو عَطفُ بَيانٍ لِقولِه: ﴿مِنْ حَيْثُ سَكَنتُم﴾ وتَفسيرٌ له، كأنهُ قيل: أسْكِنوهُنّ مَكانًا من مَسكَنِكُم ممّا تُطيقونَه، والوُجدُ: الوُسعُ والطّاقةُ، **وقُرِئَ بالحَرَكاتِ الثّلاث**.

والسُّكنىٰ والنَّفقَة واجِبتانِ لكُلِّ مُطلَّقة. وعندَ مالكٍ والشّافِعي: ليسَ للمَبتوتةِ....

﴿يُسْرًا﴾، فإنَّه للتَّعْظيم والتكثير، والعُمومُ من قولِه: ﴿مِنْ أَمْرِهِۦ﴾ لأنَّه بمعنى الشَّأن والحال، فقولُه: ﴿يَجْعَل لَّهُۥ مِنْ أَمْرِهِۦ يُسْرًا﴾ أبْلغُ من قَولِه: ﴿سَيَجْعَلُ ٱللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا﴾ ثُمَّ لِيُتأمَّلْ في اسْتِقْرارِ كُلِّ واحدٍ من مَقامِه، وتمَكُّنِه في مَكانه.

قوله: (**مُبعَّضُها مَحْذُوف**)، يريد: أنَّ «من» إذا كانت تَبْعيضِيّةً، لا بدّ من تقدير مكانٍ هو المُبعَّض الموصوف، لتقع السكنى فيه، وهو «مكاناً»، فحُذِف المَوصُوف وأُقِيمتْ الصِّفة مَقَامه اختصاراً[1].

قوله: (﴿**يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَـٰرِهِمْ**﴾، **أي: بَعضِ أبصَارِهم**)، يعني: في بَعْضِ الأزْمِنةِ، لأنَّه لَيسَ عَلَيهِم غَضُّ البَصَرِ أبداً.

قوله: (**فَقولُه: ﴿مِّن وُجْدِكُمْ﴾؟**)، أي: إذا كان معنى ﴿مِنْ حَيْثُ سَكَنتُم﴾ ما ذَكرتَ، فقَولُه: ﴿مِّن وُجْدِكُمْ﴾ ما مَوقِعُه؟ وما مَعْناه؟ يعني في قوله تعالى: ﴿مِنْ حَيْثُ سَكَنتُم﴾ ما يُشعر بقوله: ﴿مِّن وُجْدِكُمْ﴾، فقوله: ﴿مِّن وُجْدِكُمْ﴾ كالمُسْتَدرِكِ، فأجاب المُصنِّف بأنه عَطْف بيان له[2].

قوله: (**وقرئ بالحركات الثلاث**)، أي: الوُجْد بالضَّمِّ السَّبْعةُ، والبَواقِي شَواذٌّ.

---

(١) من قوله: «قوله «مُبَعَّضُها»» إلى هنا سقط من (ف)، وأثبته من (ح) و(ط).

(٢) من قوله: «يعني في قوله»، إلى هنا ساقط من (ح) و(ف) وأثبته من (ط).

إلّا السُّكنىٰ ولا نَفقةَ لها، وعَن الحسَنِ وحَمادٍ: لا نَفقةَ لها ولا سُكنىٰ؛ **لحديثِ فاطِمةَ بنتِ قَيسٍ**: أنّ زَوجَها أبَتَّ طَلاقَها، فقالَ لها رسولُ الله ﷺ: «لا سُكنىٰ لكِ ولا نَفقَة».

وعن عُمرَ رضيَ اللهُ عنه: لا نَدَعُ كِتابَ ربِّنا وسُنَّةَ نَبيِّنا لقَولِ امرأةٍ لَعلَّها نَسِيتْ أو شُبِّه لها، سَمعتُ النَّبيَّ ﷺ: «لها السُّكْنىٰ والنَّفقةُ». ﴿وَلَا تُضَآرُّوهُنَّ﴾: ولا تَستعمِلوا مَعَهُنَّ

قوله: (لِحديثِ فَاطمةَ بِنْتِ قَيْسٍ)، روى مُسْلِمٌ وأبو دَاود والتِّرْمذيُّ والنَّسائيُّ عن عبد الله بن عُتبة أنَّ أبا عَمرو بن حَفصٍ بنِ المغيرَة خَرَجَ معَ عَليٍّ رَضِيَ الله عَنهُ إلى اليمَنِ فأَرسلَ إلى امرَأتِـهِ فاطِمَةَ بنتِ قيس بتَطليقَةٍ كانَت بَقِيَت من طَلاقها، فأمَرَ لَها الحارثَ بنَ هشَام وعَيّاشَ بنَ أَبي رَبيعَةَ بنَفَقَةٍ، فقالا لها: والله ما لَكِ من نَفقَةٍ إلا أنْ تكوني حاملاً. فأَتَتِ النَّبيَّ ﷺ فذَكَرَت لهُ قَولهما فقالَ: «لا نفَقَةَ لك». فاستَأذنَتهُ في الانتقال فأذِنَ لَها فقَالَت: أينَ يا رسولَ الله؟ قالَ:«إلى ابن أمِّ مكتوم». وكانَ أعمى تَضَعُ ثيابَها عندَهُ ولا يَراها. فأرسلَ إليها مَروانُ قبيصَةَ بنَ ذؤَيب فسأَلها عن الحَديث فحَدَّثَتهُ به، فقالَ مَروانُ: لَم يُسمَعْ هذا الحديث إلا من امرَأةٍ!! سنَأخُذُ بالعِصمَةِ التي وجدْنا النَّاس عليها. فقالتْ فاطِمَةُ رضِي اللهُ عنها حين بلغَها قولُ مروَانَ: بيْني وبَيْنكُمُ الْقُرْآنُ، قَالَ اللهُ عَزَّ وجلَّ: ﴿لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنۢ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّآ أَن يَأْتِينَ بِفَٰحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ﴾ إلى قولِه تعالى: ﴿لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَٰلِكَ أَمْرًا﴾ قالت: هذا لمن كانت له مُراجَعةٌ، فأَيّ أَمرٍ يَحْدُثُ بعْدَ الثّلاثِ؟[1].

وفي رِوايةِ أبي إسْحاق قال: كُنت مع الأَسْوَدِ بنِ يزيدَ جالِسًا في المسجد الأَعظَمِ ومعَنا الشَّعبِيّ، فَحَدَّث الشَّعبيُّ بحديثِ فَاطمَة بنت قَيْسٍ أنَّ الرَّسولَ الله ﷺ لم يَجْعل لها سُكْنى ولا نَفَقة، فأَخذَ الأَسْوَدُ كَفًّا مِنْ حَصىً فَحَصَبَهُ به ثُمَّ قال: وَيْحَكَ تُحَدِّثُ بِمِثْلِ هَذَا وقَالَ عُمرُ رَضيَ الله عنه: لا نترُكُ كتابَ الله وسُنَّةَ نبيِّنا لقولِ امرأةٍ لا نَدْري لعَلَّها حفِظَتْ أَوْ نَسِيَتْ، لَهَا السُّكْنَى والنَّفَقةُ[2]!!

---

(١) مُسلمٌ (١٤٨١)، وأبو داود (٢٢٩٠)، والتِّرمِذي في «الجامع» (١١٨١)، والنسائي في «السنن» (٦: ٦٢ - ٦٣).

(٢) انظر: مسلم في «الصحيح» (٣٧٨٣).

الضِّرارَ ﴿لِتُضَيِّقُواْ عَلَيْهِنَّ﴾ في المَسكَنِ ببَعضِ الأسباب مِن إنزالِ مَن لا يُوافِقُهنّ، أو يَشغَلُ مَكانَهُنّ أو غيرِ ذلك، حتّىٰ تَضطرّوهُنّ إلىٰ الخُروج. وقيل: هو أنْ يُراجِعَها إذا بَقِي من عِدَّتِها يومانِ ليُضيِّقَ عَليها أمرَها. وقيل: هو أنْ يُلجِئَها إلىٰ أن تفتَدِيَ منه.

فإنْ قلتَ: فإذا كانت كُلُّ مُطلَّقةٍ عندكُم تَجِبُ لها النَّفقةُ فما فائدةُ الشَّرطِ في قَولِه: ﴿وَإِن كُنَّ أُوْلَٰتِ حَمْلٍ فَأَنفِقُواْ عَلَيْهِنَّ﴾؟

قُلتُ: فائدَتُه أنّ مُدّةَ الحَملِ رُبَّما طالتْ، فظَنَّ ظانٌّ أنّ النفقةَ تَسقُطُ إذا مَضىٰ مِقدارُ عِدّةِ الحائل، فنَفىٰ ذلك الوهمَ.

فإنْ قُلتُ: فما تَقولُ في الحامِلِ المُتوفّىٰ عنها؟

قلتُ: مختلَفٌ فيها؛ **فأكثَرُهم علىٰ أنهُ لا نفقةَ لها، لوقوعِ الإجماعِ علىٰ أنّ مَن أُجبِرَ الرَّجلُ** علىٰ النَّفقةِ عليه من امرأةٍ أو ولَدٍ صغير لا يجبُ أنْ يُنفقَ عليه من مالِه بعدَ مَوتِه، فكذلك الحامل.

قال صَاحِب «الانتصاف»: لا يَخفى على المُتأمِّل أنَّ المَبْتُوتَةَ غَير الحَامِلِ لا نَفَقةَ لَها، لأنَّ الله تعالى أوْجَب السُّكْنى لِكُلِّ مُعْتَدَّة، وشَرَطَ في النَّفَقةِ أنْ يَكُنَّ أولاتِ حَملٍ، فالقولُ بوجُوبها للمَبْتوتةِ غيرِ الحامِلِ كما فَعلَ الزَّمَخْشَريُّ لنُصْرةِ مَذْهبِ أبي حَنِيفَةَ مُنافِرٌ للآيَة[1].

وقيل: إن الحاصِل أنَّ مَذْهَب أبي حَنيفَة رضي الله عنه ظَاهِرٌ في وُجُوب النَّفقَة والسُّكنى للمُعْتَدَّة البائنة، حاملاً كانت أو لا، ومذهب مالك والشافعي رضي الله عنهما أنَّ لها السَّكنى بكلِّ حالٍ، وأمَّا النفقة[2] فإنْ كانَت حَاملاً اسْتحقَّت وإلا فلا، أمّا السُّكْنى فلِقَولِه تعالى: ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنتُم﴾ وهذا مُطلَقٌ، وأمّا النَّفَقَةَ فلِقَولِه تعالى: ﴿وَإِن كُنَّ أُوْلَٰتِ حَمْلٍ فَأَنفِقُواْ عَلَيْهِنَّ حَتَّىٰ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾.

قوله: (**فأكثَرُهم على أنه لا نَفَقَةَ لها لِوُقُوعِ الإجماع على أنَّ من أُجْبِرَ الرَّجُل**) على ما لم يُسمَّ فاعلُه، والضمير في «عليه» راجع إلى «من»، و«من امرأة أو ولد» بيان «من قبل»، قيل: حَاصِلُه أنّ

---

(١) «الانتصاف» بحاشية «الكشاف» (٤: ٥٥٩).

(٢) من قوله: «والسكنى» إلى هنا ساقط من (ح) و(ف) وأثبته من (ط).

وعن عليٍّ وعبدِ الله وجماعة: أنّهم أوْجَبوا نفقتَها.

﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ﴾ يعني: هؤلاء المطلَّقات، إنْ أرضَعْن لكم ولَدًا من غيرِهنَّ أو منهُنَّ بعدَ انقِطاعِ عِصْمةِ الزَّوْجيّة ﴿فَـَٔاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾ حُكمُهنَّ في ذلك حُكمُ الأظْآر، ولا يجوزُ عند أبي حنيفةَ وأصحابِه رضيَ اللهُ عنهم الاستِئجارُ إذا كانَ الولَدُ منهنَّ ما لَم يَبِنَّ. ويجوزُ عندَ الشافِعيّ.

الائتِمارُ بمعنىٰ التآمر، كالاشْتِوار بمعنىٰ التَّشاوُر. يقال: ائتَمَر القومُ وتآمروا، إذا أمرَ بعضَهم بعضًا. والمعنىٰ: وليأمر بعضُكم بعضًا، والخِطابُ للآباء والأمّهات، ﴿بِمَعْرُوفٍ﴾ بجميلٍ وهو المُسامحة، وأن لا يُماكس الأبُ ولا تُعاسِر الأمّ؛ لأنه ولدُهما معًا، وهما شَريكان فيه وفي وُجوبِ الإشفاقِ عليه. ﴿وَإِن تَعَاسَرْتُمْ فَسَتُرْضِعُ لَهُۥٓ أُخْرَىٰ﴾ فستُوجَد ولا تُعوِز مُرْضِعةٌ غيرُ الأمِّ تُرضِعُه، وفيه طرفٌ من مُعاتَبةِ الأمِّ علىٰ المُعاسَرة، كما تقول لمَن تستقضيه حاجةً فيَتَوانىٰ: سيَقضيها غيرُك، تريد: لن تَبقىٰ غيرَ مَقْضيّةٍ وأنتَ مَلُوم.

الرَّجُل الّذي يجبُ عليه الإنْفَاق على وَلدِه أو زَوجته، فإذا مات ذلك الرَّجل، لا يجب إخْراجُ النَّفَقةِ من مالِه لأجْل الوَلدِ والزَّوج.

قال الإمامُ الرَّافِعيُّ رحمه الله: المُعْتَدَّة عن الوَفاةِ لا نَفَقةَ لها، حَائِلاً كانت أو حَاملاً[1]، أمَّا إذا كانت حَائلاً فإنَّ البائِنةَ الحائل لا نَفَقة لها على الزَّوجِ[2] في حِياتِه، فعند الموت أولى.

وأمّا إذا كانت حاملاً فإن النَّفقة للحمل والحامِل، فإنْ كانت للحمل فَنفقةُ الأقَارب تَسقُط بالموتِ، وإنْ كانت حَاملاً فبسبب اسْتِحْقاقِها الحَمْل، فإذا كانت نَفَقتُه في نفسِه بعد الانْفِصال لا يجبُ بعد الموتِ، فكذلك النَّفقة الواجِبة بِسبَبِه.

قوله: (وأنتَ مَلُومٌ)، قال[3]:

---

(١) انظر: «روضة الطالبين» (فهو مُلخَّصٌ من «شرح الرَّافعي الكبير») (٩: ٦٨) فما بعدها.

(٢) من قوله: «المعتدة عن الوفاة» إلى هنا سقط من (ح)، وأثبته من (ف) و(ط).

(٣) البيت لزهير بن أبي سلمى من معلقته الشهيرة، وانظر «ديوانه» ص١١٠ .

وقولُه: ﴿لَهُۥ﴾ أي للأب، أي: سيجِدُ الأبُ غيرَ مُعاسِرةٍ تُرضعُ له ولدَه إنْ عاسَرتْه أمُّه. ﴿لِيُنفِقْ﴾ كُلّ واحدٍ من الموسِرِ والمُعْسِرِ ما بلغَه وُسعُه، يُريد: ما أُمِر به من الإنفاق علىٰ المُطلَّقات والـمُرضِعات، كما قال: ﴿وَمَتِّعُوهُنَّ عَلَى ٱلْمُوسِعِ قَدَرُهُۥ وَعَلَى ٱلْمُقْتِرِ قَدَرُهُۥ﴾ [البقرة: ٢٣٦] وقُرئ: (لِيُنفِقَ) بالنَّصب، أي شَرَعْنا ذلك ليُنفِق. وقرأَ ابنُ أبي عَبْلة: (قُدِّر). ﴿سَيَجْعَلُ ٱللَّهُ﴾ مَوعِدٌ لفُقراءِ ذلك الوقتِ بفَتحِ أبوابِ الرِّزقِ عليهم، **أو لِفُقراءِ الأزواجِ** إنْ أنفَقُوا ما قَدَروا عليه ولم يُقصِّروا.

[﴿وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ عَتَتْ عَنْ أَمْرِ رَبِّهَا وَرُسُلِهِۦ فَحَاسَبْنَٰهَا حِسَابًا شَدِيدًا وَعَذَّبْنَٰهَا عَذَابًا نُّكْرًا ۞ فَذَاقَتْ وَبَالَ أَمْرِهَا وَكَانَ عَٰقِبَةُ أَمْرِهَا خُسْرًا ۞ أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا ۖ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ يَٰٓأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ۚ قَدْ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا ۞ رَّسُولًا يَتْلُوا۟ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ مُبَيِّنَٰتٍ لِّيُخْرِجَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ ۚ وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ وَيَعْمَلْ صَٰلِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۖ قَدْ أَحْسَنَ ٱللَّهُ لَهُۥ رِزْقًا﴾ ٨- ١١]

ومَنْ يَكُ ذا فَضْلٍ، فَيَبْخَلْ بفَضْلِهِ عـلى قَوْمِـهِ يُسْـتَغْنَ عَنْـه ويُـذْمَمِ

الانتصاف: وخُصَّ بالعِتابِ الأمّ، لأنَّ الـمطْلُوبَ منها اللبن، والأبُ غيرُ مُتموِّل، خُصوصاً على الولدِ، ولا كذلك ما يُطْلب من الأب(١).

قوله: (**أوْ لِفُقَراء الأزْوَاج**)، يعني: قولُه: ﴿سَيَجْعَلُ ٱللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا﴾ وَعْدٌ من الله تعالى للمُنْفِقِ بعد أنْ أمَرَهُ بالإنْفاقِ في قولِه: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ﴾ فإذا قَيّد مُطْلَق الأمر بما سبق، وأنَّه حديثٌ من شأنِ المُطلّقاتِ والمُرْضِعات، يُقال: إنَّه لِفُقَراءِ الأزْواجِ، وإذا تُرك على إطْلاقِه لِيكُونَ اسْتِطْراداً في الكلام، على مِنْوالِ ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا ۞ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ﴾(٢) ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مِنْ أَمْرِهِۦ يُسْرًا﴾ يقال: إنَّه موعِدٌ لِفُقراءِ ذلك الوقت، ويَـدْخُل فيه فقراءُ الأزْواجِ دُخُولاً أوّلياً، وهذا أوْفَـقُ لتأليفِ النَّظْمِ، لِيَـكُون

---

(١) «الانتصاف» بحاشية «الكشاف» (٤: ٥٥٩).

(٢) من بداية الآية إلى هنا سقط من (ح).

﴿عَتَتْ عَنْ أَمْرِ رَبِّهَا﴾ أعرضتْ عنه علىٰ وَجهِ العُتوِّ والعِناد، ﴿حِسَابًا شَدِيدًا﴾ بالاستِقْصاء والمناقشة، ﴿عَذَابًا نُّكْرًا﴾ وقُرِئَ: (نُـكُراً) مُنكرًا عظيمًا، والمُراد: حسابُ الآخِرةِ، وعذابُها: ما يَذوقونَ فيها من الوَبال ويَلقَونَ من الخُسر، وجِيءَ به علىٰ لفظِ الماضي، كقوله تعالىٰ: ﴿وَنَادَىٰٓ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ﴾، ﴿وَنَادَىٰٓ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ﴾ [الأعراف: ٤٤، ٥٠]، ونحوِ ذلك؛ لأنّ المُنتظَر من وعدِ الله ووَعيدِه مُلَقّىً في الحقيقة، وما هو كائنٌ فكأن قَدْ كان.

تَـخلُّصاً إلى قولِه: ﴿وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ عَتَتْ عَنْ أَمْرِ رَبِّهَا﴾ لأنّها كالخاتِمة للتَّحْريضِ على تَقْوى الله وحِفظِ حُدودِه والتفادي عن التَّجاوُز عنها، وإليه الإشارةُ بقولِه: «فليكُن لكم ذلك يا أولي الألبابِ من المُؤمنين، لُطفاً في تقوى الله وحَذَر عِقَابه».

قوله: (وقُرِئ: «نُكُراً»)، نافِع وابن ذَكْوان وأبو بكر[١].

قوله: (فكَأن قَدْ كان)، وفي بعض النُّسخ: «فكأن قَدِ» بلا «كان»، بلغ الوَليدَ بنَ عبد الملك أنَّ سُليمانَ بن عبد الملك تمنّى موتَه لِـمَا لَهُ من بعدِه العهدة، فكتب الوليدُ إليه يُعَاتِبه على ما بَلَغه، وكتبَ في آخِرِ الكِتابِ[٢]:

تَمَنَّـى رِجَـالٌ أَنْ أَمُـوتَ وَإِنْ أَمُـتْ ... فَتِلْكَ سَـبِيْلٌ لَسْـتُ فِيْهَـا بِأَوْحَـدِ
وَقَدْ عَلِمُوا لَوْ يَنْفَعُ العِلْـمُ عِنْـدَهُمْ ... لَئِنْ مِتُّ مَـا الـدَّاعِي عَلَيَّ بِمُخْلَـدِ
فَقُلْ لِلَّذِي يَبْغِي خِلافَ الَّذِي مَضَى ... فَهَيِّـئْ لأُخْـرَى مِثْلِهَـا فَكَـأَنْ قَـدِ

---

(١) «التيسير» ص١٠٠.

(٢) انظر: «البصائر والذخائر» للتَّوحِيدي (٨: ٦٤)، و«التَّذكرة الحَمْدونية» لابن حَمدون (٥: ٣٧) ولكن في «تاريخ دمشق» (٦٥: ٣٠٦-٣٠٧): يزيد بن عبد الملك مع هشام، وكذا في «عيون الأخبار» لابن قتيبة (٣: ١٣١)!، والأبيات لعَبيد بن الأبرص وهي في «ديوانه» ص٥٩-٦٠ الأبيات ٢٩، ٣٤، ٣٥. وقد نسبت هذه الأبيات خطأً للشَّافعي، وهناك قصةٌ أخرى مشهورةٌ حدثت للشَّافعي مع الفقيه المالكي أشْهَب حيث إنَّه كان يدعو على الشَّافِعي بالموت في سُجوده، فبلغ الشَّافِعي ذلك فتمثل بهذه الأبيات، فظن أناسٌ أنه أنشأها فنسبوها للشافعي وليست كذلك، وهي مطبوعة في «ديوانه» ص٥٩!

وقوله: ﴿أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا﴾ تكريرٌ للوَعيدِ وبيانٌ لكونِه مترَقَّبًا، كأنهُ قال: أعدَّ اللهُ لهم هذا العَذابَ فليكُن لكم ذلك، ﴿يَٰٓأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ من المُؤمِنين لُطفًا في تَقوىٰ الله وحذَرِ عِقابِه. ويجوزُ أنْ يُرادَ إحصاءُ السيِّئات واستِقصاؤها عليهم في الدُّنيا، وإثباتُها في صحائفِ الحفَظة، وما أُصيبوا به من العذابِ في العاجِل؛ وأن يكونَ ﴿عَتَتْ﴾ وما عُطِفَ عليه صفةً للقرية، و﴿أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُمْ﴾ جوابًا لـ﴿وَكَأَيِّن﴾.

﴿رَّسُولًا﴾ هو جِبريلُ صَلَواتُ الله عليه: أُبدِلَ من ﴿ذِكْرًا﴾؛ لأنه وُصِفَ بتلاوةِ آياتِ الله، فكان إنزالُه في معنىٰ إنزالِ الذِّكر؛ فصَحَّ إبدالُه منه، أو أُريدَ بـ«الذِّكر»: الشرَف، من قوله: ﴿وَإِنَّهُۥ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ﴾ [الزخرف: ٤٤] فأُبدِلَ منه، كأنه في نَفْسِه شرفٌ، إمّا لأنه شَرفٌ للمُنزَلِ عليه، وإمّا لأنه ذو مجدٍ وشَرَفٍ عند الله، كقولِه تعالىٰ: ﴿عِندَ ذِى ٱلْعَرْشِ مَكِينٍ﴾ [التكوير: ٢٠] أو جُعِل لكثرةِ ذِكرِه لله وعِبادتِه كأنه ذِكر، أو أُريد: ذا ذِكرٍ، أي: مَلَكًا مذكورًا في السماواتِ وفي الأُمَم كلِّها، أو دَلَّ قولُه: ﴿أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا﴾ علىٰ «أرسل» فكأنه قيل: أرسلَ رَسولًا؛ أو أعملَ ﴿ذِكْرًا﴾ في ﴿رَّسُولًا﴾ إعمالَ المَصدَرِ في المَفاعيل، أي: أنزَلَ اللهُ أنْ ذَكرَ «رسولًا» أو ذِكرَه «رسولًا». وقُرِئَ: (رَسولٌ)، علىٰ: هو رَسولٌ أنزَلَه.

قوله: (ويجُوز أنْ يُراد)، عَطْفٌ على قولِه: «والمُراد حِسابُ الآخِرة»، وعلىٰ هذا مَجيء «حَاسَبْنا» و«عَذّبنا» مَاضِيين على ظَاهِرهما، وقوله: «أن يكون ﴿عَتَتْ﴾ ومَا عطف عليه صِفة للقَرية» من تتِمّة هذا الوجه، و﴿أَعَدَّ ٱللَّهُ﴾ جواب لـ«كَأيِّن»، وعلى الأوّل: ﴿عَتَتْ﴾ جواب «كَأيِّن»، ﴿أَعَدَّ ٱللَّهُ﴾، تكرير وبيان، والمراد بالجواب الخبر، لأنَّ «كأيِّن» بمعنى «كم» الخبرية.

قولُه: (أو دَلَّ قولُه ﴿أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا﴾ على «أَرسلَ»)، عَطْفٌ على قولِه: «﴿رَّسُولًا﴾، أُبْدِل من ﴿ذِكْرًا﴾».

اعلم أنَّ ﴿رَّسُولًا﴾ في قولِه تعالى: ﴿قَدْ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا ۝ رَّسُولًا﴾ إمّا أنْ يكون مَعْمولاً لـ﴿أَنزَلَ﴾ على الإبْدالِ من الذِّكر، أو لا يكون مَعْمولاً له، فعلى الأوّل: المُراد بالرَّسولِ جبريلُ عليه السَّلام، لأنَّه هو الّذي أنزله الله تعالى بالرِسَالةِ إلى الأنْبياء.

﴿لِّيُخْرِجَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ بعد إنزالِه، أي: لِيَحصُل لهم ما هُم عليه السَّاعةَ من الإيمان والعملِ الصّالح؛ لأنّهم كانوا وقتَ إنزالِه غيرَ مؤمنين؛ وإنّما آمَنوا بعد الإنزالِ والتَّبلِيغ، أو لِيُخرِجَ الذين عُرِف منهم أنّهم يُؤمنون.

قُرِئَ: ﴿يُدْخِلْهُ﴾ بالياء والنون ....

ثُمَّ الذِكر: إمَّا أنْ يُرادَ به القرآنُ أو الشَّرَفُ أو الذِّكر الـمُتَعارَف، فإذا أُريد به القُرآن فَوَصْفُهُ بسببِ المُلابَسة ونُزولِه به، وإذا أُريد به الشَّرَف فالوَصْف إمّا لكونه نازلاً على خيرِ البَرِيَّةِ، أو أنَّه في نَفْسِه ذو شرَفٍ ومجدٍ، وإذا أُريد به المتعارف[1] فوصفُهُ به إمَّا للمبالغة، نحو: رجلٌ عَدْلٌ، أو أنّه ذو ذِكْرٍ، أي: مَذْكور عند الخَلْق، وعلى الثَّاني الظَّاهِر هو أنْ يُراد بقولِه ﴿رَّسُولًا﴾: محمدٌ ﷺ؛ فهو إمّا أنْ يكونَ مَعْمولاً لِفِعْلٍ مَحْذوفٍ. قال الوَاحِديُّ: أنْزَل إليكُم قرآناً، وأرسلَ رَسُولاً، وإنْزالُ الذِّكرِ، يَدُلُّ على إرْسالِ الرَّسولِ[2].

﴿يَتْلُوا۟ عَلَيْكُمْ﴾، أيْ: الرَّسُول، أو مَعْمولاً لـ﴿ذِكْرًا﴾، أيْ: أنْزَل الله أن ذكراً رسولاً، وذكْره رَسُولاً، وجوّزَ القاضي على الإبْدال وإعْمال «أنزلَ» أنْ يُرادَ بـ﴿رَّسُولًا﴾ محمّدٌ صلوات الله وسَلامه عَليه، و﴿أَنزَلَ﴾ بمعنى: أرْسَل، حيثُ قال: ﴿رَّسُولًا﴾ مُحمّدٌ صلوات الله عليه[3] أبدل عن ﴿ذِكْرًا﴾ لمواظبته على تلاوة القرآن، أو لتبليغه، وعبَّر عن إنزاله بالإرسال ترشيحاً[4].

وقلت: و﴿يَتْلُوا۟﴾، تجريدٌ للاسْتِعارَةِ.

قوله: (قرئ: ﴿يُدْخِلْهُ﴾ بالياءِ والنُّون)، نافع وابنُ عَامر: بالنُّون، والباقون: بالياء[5].

---

(١) من قوله:« فإذا أريد به» إلى هنا سقط من (ف) وأثبته من (ح) و(ط).

(٢) «الوسيط» (٤: ٣١٦).

(٣) من قوله : «أنزل بمعنى» إلى هنا سقط من (ح)، وأثبته من (ف) و(ط).

(٤) «أنوار التنزيل» (٥: ٥٥٣).

(٥) «التيسير في القراءات السبع» للدّاني ص١٣٤.

﴿قَدْ أَحْسَنَ ٱللَّهُ لَهُۥ رِزْقًا﴾ فيه مَعنىٰ التَّعجُّبِ والتّعظيم، لِمَا رُزِقَ المؤمِنُ من الثَّواب.

[﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ ٱلْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ لِتَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَىْءٍ عِلْمًۢا﴾ ١٢]

﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ﴾ مُبتَدأٌ وخَبَر، وقُرِئَ: ﴿مِثْلَهُنَّ﴾ بالنَّصْب عَطفًا علىٰ ﴿سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ﴾؛ وبالرَّفعِ علىٰ الابتِداء، وخَبرُه: ﴿مِنَ ٱلْأَرْضِ﴾.

قيل: ما في القُرآنِ آيةٌ تَدُلُّ علىٰ أنّ الأرَضِينَ سَبعٌ إلّا هذه. وقيل: بينَ كُلِّ سَماءَين مَسيرةُ خَمسِ مئةِ عام، وغِلظُ كُلِّ سَماءٍ كذلك، والأرْضُون مثلُ السَّماواتِ. ﴿يَتَنَزَّلُ ٱلْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ﴾ أي: يَجري أمرُ الله وحُكمُه بينَهُن، وملكُه يَنفُذُ فيهنّ.

وعَن قتادة: في كُلِّ سَماءٍ وفي كُلِّ أرضٍ خَلقٌ من خَلقِه وأمرٌ من أمرِه وقَضاءٌ من قَضائِه.

وقيل: هو ما يدبِّرُ فيهِنَّ من عَجائبِ تَدبيرِه.

وقُرِئَ: (يُنزِّلُ الأمرَ)، وعن ابنِ عبّاس: أنَّ نافعَ بنَ الأزرقِ سألَه: هل تَحتَ الأرضين خَلق؟ قال: نعم. قال: فما الخَلق؟ قال: إمّا ملائكةٌ أو جِنّ.

﴿لِتَعْلَمُوٓا۟﴾ قُرِئَ بالتّاءِ والياء.

قوله: (﴿قَدْ أَحْسَنَ ٱللَّهُ﴾[1]، فيه معنى التَّعجُّب)، نحوه قولُ الشَّاعِر:

... غَلَت نَابٌ كُلَيبٌ بَوَاؤُها

سَبَقَ بيانُ دَلالَتِه عليه في الفُرْقان.

قوله: (قِيل: ما في القُرآنِ آيةٌ تَدُلُّ على أنَّ الأرَضِين سَبْعٌ إلا هذِه)، رُوِّينا عن الإمَام أحمد

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفيه اختصار عما في «الكشاف».

عَن رَسولِ الله صلّىٰ اللهُ علَيه وآلِه وسَلّم: «مَن قرَأ سورةَ الطّلاقِ ماتَ علىٰ سُنّةِ رَسولِ الله ﷺ».

ابن حَنْبل والتِّرْمذي عن أبي هُريرة قال(١): بينَما نَبيُّ الله ﷺ جالِسٌ وأصحابُه، إذ قال: «هل تدْرُونَ ما فوقَكم؟» قالوا: الله ورَسُولُه أعلم، قال: «فإنَّها الرَّقيعُ: سَقفٌ مَحْفوظٌ، وموجٌ مَكفوفٌ»، ثم قال: «هل تَدْرُونَ ما بينكم وبينَها؟» قالوا: اللهُ ورسولهُ أعلم، قال: «بينكم وبينَها خَمس مئةِ عامٍ»، ثم قال: «هل تدرون ما فَوقَ ذلك؟» قالوا: اللهُ ورسولهُ أعلم، قال: «سَماءين، بُعْدُ ما بينَهما خَمْسُ مئةِ سنةٍ»، ثُمَّ قَال كذلك، حتى عَدَّ سبعَ سَمَواتٍ، ما بَيْنَ كلِّ سَماءينِ ما بين السَّماءِ والأرض، ثُمَّ قال: «هل تدرون مَا فَوقَ ذلك؟» قالوا: اللهُ ورسولُه أعلم، قال: «إنَّ فَوقَ ذلك العَرشَ، وبينه وبين السماء بُعْدُ ما بَيْنَ السَّماءينِ»، ثُمَّ قال: «هل تَدْرُون ما الّذي تَحْتكم؟» قالوا: اللهُ ورسولُه أعْلم، قال: «إنَّها الأرضُ»، ثُمَّ قال: «هل تَدْرون ما تَحْتَ ذلك؟» قالوا: اللهُ ورسولُه أعْلَم، قال: «إنَّ تَحْتَها أرْضاً أُخْرى، بينهما مَسيرةُ خَمسِ مئةِ سنةٍ»، حتى عَدَّ سَبْعَ أرضينَ، بين كُلِّ أرْضَيْن مَسيرَةُ خَمسِ مئة سنة. الحديث.

تمّت السُّورةُ

حَامِداً لله ومُصَلّياً على رَسُولِه ﷺ

* * *

---

(١) أحمد في «المسند» (٢: ٣٧٠)، والتِّرمذي في «الجامع» (٣٢٩٨)، وضعّفه بقوله: هذا حديثٌ غريبٌ من هذا الوجه.

سُورةُ التَّحريم

مدَنيّةٌ، وتُسَمّىٰ سورةَ النَّبيِّ ﷺ، وهيَ ثِنتا عشْرةَ أو ثلاثَ عشْرةَ آيةٍ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

[﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكَۖ تَبۡتَغِي مَرۡضَاتَ أَزۡوَٰجِكَۚ وَٱللَّهُ غَفُورٞ رَّحِيمٞ * قَدۡ فَرَضَ ٱللَّهُ لَكُمۡ تَحِلَّةَ أَيۡمَٰنِكُمۡۚ وَٱللَّهُ مَوۡلَىٰكُمۡۖ وَهُوَ ٱلۡعَلِيمُ ٱلۡحَكِيمُ﴾ ١-٢]

رُوِيَ أنّ رَسولَ الله ﷺ خَلا بمارِيّةَ في يَوم عائشة، وعَلِمتْ بذلك حَفصةُ فقالَ لها: «اكتُمي علَيّ، وقد حرَّمتُ ماريّةَ علىٰ نَفْسي، وأُبشِّركِ أنّ أبا بَكرٍ وعُمرَ يَملِكان بعدي أمْرَ أمّتي»، فأخبَرتْ به عائشةَ وكانَتا مُتصادِقَتين.

سُورة التَّحْريم

وهي ثنتا عشرة آيةً، مدنيةٌ بلا خِلافٍ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

وبه ثقتي

قولُه: (خَلا بِمارِيَّة في يوم عَائشةَ)، الحديثُ من روايةِ النَّسائي عن أنس أنَّ رسولَ الله ﷺ كانَ لهُ أَمَةٌ يطَؤُهَا، فلم تَزَلْ به عائشَةُ وحَفْصَةُ حتَّى حَرَّمَهَا على نَفْسِهِ، فَأَنْزَلَ اللهُ تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ﴾(١).

(١) النسائي في «السنن» (٧: ٨٣) رقم (٣٩٥٩).

وقيل: خَلا بها في يومِ حَفصة، فأرضاها بذلك واستكتَمَها فلم تكتُم، فطَلَّقَها واعتَزَلَ نساءَه؛ ومَكَثَ تِسعًا وعشرينَ ليلةً في بَيتِ ماريّة.

ورُوِيَ أنّ عُمرَ قال لها: لَو كان في آلِ الخَطّاب خيرٌ لَـمَا طَلّقك، فنَزَلَ جِبريلُ عليه السّلام وقال: راجِعْها؛ فإنّها صَوّامةٌ قَوّامَة، وإنّها لَمِن نِسائك في الجَنّة.

ورُوِيَ أنه شَرِبَ عَسلاً في بَيتِ زَينبَ بنتِ جَحش، فتَواطَأَتْ عائِشةُ وحَفصةُ فقالَتا له: إنّا نَشُمُّ منكَ ريحَ المَغَافير، ....

قولُه: (شَرِبَ عَسَلاً)، الحديث رواه البُخَاريُّ ومُسْلِمٌ وأبو دَاودَ والنَّسائيُّ عن عائشة[١] رضي الله عنها، وفيه أنَّه ﷺ شرب العسل في بيت حفصة، وأمّا القائلة فهي سَوْدَة وصَفِيَّة، وفي رواية: شَرِبَ في بيتِ زينب بنت جَحْش كما رواه المُصنِّف مع اختِلافٍ، وفيه: قالت سَوْدةُ: يا رسولَ الله، أَكَلْتَ مَغافيرَ؟ قال: «لا» قالت: فما هذه الريحُ التي أجدُ مِنك؟ قال: «سَقَتْني حَفْصَةُ شَرْبَةَ عَسَلٍ» فقالت: جَرَستْ نَحْلُهُ الْعُرْفُطَ.

وأمَّا الحديثُ الأوّل فما وجْدتُه في الكُتُبِ المَشْهُورةِ[٢]. **الجَوْهَري**: الجَرْسُ: الصَّوتُ الخَفِيّ، يُقال: سمعتُ جَرْسَ الطَّيرِ، إذا سَمِعْتَ صوتَ مَناقِيرِها على شَيءٍ تَأْكُله.

النهاية: مَغافيرَ واحِدُ مُغْفُورٍ، بالضَّمِّ، وله رِيحٌ كرِيهةٌ مُنْكَرةٌ، وهذا البِناءُ قَـليلٌ في

(١) البُخاري (٥٤٣١)، ومُسلم (١٤٧٤)، وأبو داود في «السنن» رقم: (٣٧١٥)، والنسائي في «السنن الكبرى»: (٧٥٦٢)، وهو كذلك عند التِّرْمِذي في «الجامع»: (١٨٣١).

(٢) قال ابن حجر في «الكاف الشاف» (٤: ٥٦٣) مع «الكشاف»: لم أقف في شيءٍ من الطُّرق على أنَّ ذلك كان في بيت عائشة رضي الله عنها، إلا فيما رواه ابن سعدٍ عن الوَاقِديِّ، ثُمّ ساق الرِّواية.. وقال أيضاً: وروى الطَّبراني في «عِشرة النساء» وابن مَرْدَويه في التَّفسير عنه من طريق موسى بن جعفر بن أبي كثير بن عبد الرحمن عن عمر عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال: دخل رسول الله ﷺ بمارِيّة القبطية بيت حفصة بنت عمر فوجدتها معه.

وكانَ رَسولُ الله ﷺ يكرَهُ **التّـفَل**، فحرَّم العسَل، فمَعناه: ﴿لِمَ تُحَرِّمُ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكَ﴾ من مُلكِ اليَمينِ أوِ العَسَل. و﴿تَبْتَغِي﴾ **إمّا تفسيرٌ لـ﴿تُحَرِّمُ﴾ أو حالٌ أو استئناف**، ....

العَرَبِيَّة. وفي «المطلع»: العُرْفُط: شبه الصَّمْغ ذو رائحةٍ كريهةٍ تظهر على المُغْفُور، وهو شَوْكٌ له نورٌ يأكل منه النَّحْل.

قولُه: (**التّـفَل**)، **النهاية**: هو الرِّيحُ الكَريْهةُ، ومنه الحديثُ «إذا خَرجْن تَفِلاتٍ» أيْ: تَارِكاتٍ للطِّيْبِ، يقال: رجلٌ تَفِلٌ، وامْرأةٌ تَفِلةٌ ومِتْفَالٌ.

قولُه: (**﴿تَبْتَغِي﴾؛ إمّا تَفْسيرٌ لِـ﴿تُحَرِّمُ﴾، أو حَالٌ، أواسْتِئْنافٌ**)، والفرق أنَّه على التَّفْسير: ابْتِغاءُ مَرْضَاتِهِنَّ عين التَّحْريم، ويكون هو المنكر، وإنَّما ذُكر التَّحْريمُ للإِبْهام تَفْخِيماً وتَهْويلاً، وأن ابْتِغَاءَ مَرضَاتِهِنَّ من أعْظَمِ الشُّؤون. وعلى الحَالِ: الإنْكارُ وارِدٌ على المجْمُوعِ دُفعةً واحِدةً، ويكونُ هذا التَّقييد مِثل التَّقييدِ في قولِه: ﴿لَا تَأْكُلُوا۟ ٱلرِّبَوٰٓا۟ أَضْعَـٰفًا مُّضَـٰعَفَةً﴾ [آل عمران: ١٣٠]. وعلى الاسْتِئْنافِ لا يكونُ الثَّاني عينَ الأوّل، لأنَّه سؤالٌ عن كيفيَّة التَّحْريم، فإنَّه لـمّا قيل: ﴿لِمَ تُحَرِّمُ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكَ﴾ قال: كيفَ أُحَرِّمُ؟ فأُجِيبَ: ﴿تَبْتَغِي مَرْضَاتَ أَزْوَٰجِكَ﴾ وفيه تَكْريرٌ للإنْكارِ.

والتَّفسيرُ الأوّلُ؛ أعني التَّفسيرَ هو التَّفْسيرُ لِـما جَمع بين التَّفْخيمِ والتَّهويلِ، ولذلك أردفَ بقولِه: ﴿وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ جُبراناً له، ولولا الإرْدافُ لما قام بِصَولَةِ ذلك الخِطَابِ، ونَظِيرُهُ قولُه تَعالَى: ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٤٣]، على أنَّه صلوات الله عليه ما ارْتَكَب عَظِيمةً، بل كان ذلك منه من بابِ تَرْك الأولى، والامْتِناعِ من المُباح، وإنَّما شَدَّد ذلك التَّشْديد رَفْعاً لَمحلِّهِ، ورَباً لمنْزلتِه، ألا تَرى كيف صدّر الخِطَاب بِذِكْر النَّبيِّ وقُرن بياء البَعيدِ وهاءِ التَّنْبيه، أي: تنبَّهْ لجلالةِ شَأنِك ونَبَاوةِ مَرْتَبتِك فلا تبتغ مَرضاتَ أزْوَاجِك فيما أُبيحَ لك. ويُؤيِّدُهُ قولُ المُصنِّف بعد هذا: «ولم يَثْبُت عن رسُولِ الله ﷺ أنَّه قال لِـما أحَلَّه الله: هو حَرامٌ عليَّ، وإنَّما امْتَنع عن مَاريَّة لِيمينٍ تَقَدّمت منه».

وكانَ هذا زَلّةً منه؛ لأنه ليسَ لأحَدٍ أنْ يُحرِّمَ ما أحَلَّ اللهُ؛ لأنّ اللهَ عزَّ وجَلَّ إنّما أحَلَّ ما أحَلَّ لِحِكمةٍ ومَصلحةٍ عرَّفها في إحلالِه، فإذا حُرِّمَ كان ذلك قَلبَ المـَصلحةِ مَفسَدة. ﴿وَٱللَّهُ غَفُورٌ﴾ قدْ غفرَ لكَ ما زلَلْتَ فيه، ﴿رَّحِيمٌ﴾ قد رَحِمكَ فلَم يُؤاخِذْكَ به.

﴿قَدْ فَرَضَ ٱللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَٰنِكُمْ﴾ فيه مَعْنيان، أحدُهما: قَدْ شَرعَ اللهُ لكمُ الاستِثناءَ في أيمانِكُم، من قولك: حَلّلَ فُلانٌ في يَمينِه، **إذا استَثْنىٰ فيها**، ومِنه: حِلَّا **أبيتَ اللَّعن**، ...

قولُه: (**وكان هذا زَلّةً منه، لأنه ليس لأحدٍ أنْ يُحرِّم ما أحلَّ الله**)، **الانتصاف**: افترى على رسولِ الله ﷺ[١]!! فتحْريمُ ما أحَلَّ الله باعْتِقادِ حِلِّه لا يَصْدرُ من مُؤمنٍ، وأمّا مُجَرَّدُ الامْتِناعِ من الحَلالِ ـ وقد يكون مُؤكّداً باليمين ـ فليس من ذلك في شيءٍ، ولو أنْكَر ذلك لاسْتَحالت حَقِيقةُ المُباح.

وغَايَتُه أنّه حَلَف ما يَقْرَبُ مَارِيَّة فنزلت كَفّارةً لليمينِ، ومَعَاذَ الله، وحَاش لله ممّا نَسبَه إليه! وهذهِ جُراَةٌ[٢].

وقلتُ: الطَّريقُ الّذي سلَكْناه آمَنُ ـ والحمدُ لله ـ من هذهِ المَخاوِف.

قولُه: (**إذا اسْتَثنى فِيهَا**)، **المغرب**: اسْتَثنَيتُ الشَّيءَ: زَوَيْتُهُ لِنَفْسِي، والاسْتِثناءُ في اصْطِلَاحِ النَّحْوِيِّينَ: إخراجُ الشّيْءِ ممَّا دخل فيهِ، لِأَنَّ فيهِ كفًّا وردًّا عن الدُّخولِ، والاستِثْناءُ في الْيَمِينِ أنْ يقولَ الحالِفُ: إن شَاء الله، لأَنَّ فيه رَدَّ مَا قَالَهُ بمَشِيئَةِ الله[٣].

قولُه: (**أَبيتَ اللَّعْنَ**)، **الأساس**: لَعَنَهُ أَهْلُه: طَرَدُوه وأبْعَدُوه، وهُو لَعِينٌ: طَرِيدٌ، ومن المَجاز: أَبَيْتَ اللَّعْنَ، وهي تَحِيَّةُ المُلوكِ في الجَاهِلِيَّةِ[٤]، أي: لا فَعَلْتَ مَا تَسْتَوجِب به اللَّعن.

---

(١) من قوله: «أنه قال لـها» إلى هنا سقط من (ف) وأثبته من (ح) و(ط).

(٢) «الانتصاف» بحاشية «الكشاف» (٤: ٥٦٢) بمعناه، وهذا اللفظ عند ابن هشام النحوي في «مختصر الانتصاف» ورقة ١٣٩ب.

(٣) «المغرب في ترتيب المعرب» لابن المطرّز ص٧١.

(٤) قال ابن الأثير في «النهاية» (١: ٨٣١) التحيات: كلمات مخصوصة كانت العرب تحيي بها الملوك كقولهم: أبيْت اللعن، وأنعمْ صباحاً، وأصله عند ابن قُتيبة في «غريب الحديث» (١: ١٦٨-١٦٩).

بمعنىٰ: استَثْنِ في يَمينِك **إذا أطْلَقها**؛ وذلك أنْ يَقول: (إنْ شاءَ اللهُ) عُقَيْبَها حتّىٰ لا يَحْنَث. والثاني: قدْ شرَعَ اللهُ لكم تحلَّتَها بالكفّارة. ومنه قولُه عليه السَّلام: «**لا يَموتُ لِرَجُلٍ ثَلاثةُ أوْلادٍ فتَمَسُّه** النّارُ إلّا تَحلّةَ القَسَم»، وقَولُ ذي الرِّمّة:

قولُه: (**إذا أطْلَقَها**)، أيْ: يُقال هذا إذَا أطْلَق اليمين.

قولُه: (**لايَمُوتُ لِرَجُلٍ ثَلاثةُ أولادٍ فَتَمَسّه**)، بالرَّفْعِ، وفي نسخَة بالنَّصْبِ، والرِّواية: فيَلِج، وقدّر المظْهري: فأن يلج[1]، رُوِّينا عن البُخَاريِّ ومُسْلِمٍ ومَالك والتِّرمذيِّ عن أبي هُريرة[2] أنَّ رسُول الله ﷺ قال: «لا يَمُوتُ لِـمُسلمٍ ثلاثةٌ مِن الولدِ فَيَلِجَ النَّارَ، إلا تَحِلَّة القَسَمِ».

النهاية: قيل: أراد بالقَسَمِ قولَه تعالى: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ تقول العرب: ضَربْتُه تَحليلاً وضَرَبْتُه تَعْزيراً[3]، إذا لم يُبالِغ في ضَربه، وهذا مَثَلٌ في القَليلِ المُفْرطِ في القِلّةِ، وهو أنْ يُباشِر من الفِعل الّذي يُقْسِم عليه المِقْدار الذي يَبَرُّ بِهِ قَسَمَهُ، مِثْل أنْ يَحْلِفَ على النُّزُولِ بِمكانٍ، فلو وقَعَ فيه وَقْعةً خَفيفةً أجزَأتْهُ، فتلك تَحِلَّةُ قَسمِهِ، فالمعنى: لا تَمَسُّهُ النَّارُ إلا مَسَّةً يَسِيرةً مِثْلَ قَسَمِ الحَالِفِ، ويُريدُ بِتَحِلّتِه: الوُرودَ على النَّار والاجْتِيازَ بِها، والتَّاءُ في «تَحِلَّة» زَائِدةٌ، وفي «المَطْلع»: وأصلُ تَحِلَّة تَحْلِلَة، كتَعِلَّة في تَعْلِلَة، ومعناه: التَّحْليلُ.

وقال التُّورِبشْتِيُّ: التَّحِلَّة: ما تنحل به عقدة اليمينِ، وقد ذهب كثيرٌ من أهْلِ العِلمِ إلى أنَّ معنى قولِه: إلا تَحِلَّـةَ القَسَمِ: إلّا مِقْدار ما يبرُّ اللهُ قَسَمه بالجَوازِ على النَّار، ذَهَاباً إلى قولِه:

---

(١) من قوله: «فتمسّه» إلى هنا، سقط من (ح) وأثبته من (ف) و(ط).

(٢) البُخَاريُّ (١٢٥١)، ومُسْلِمٌ (٢٦٣٢) ومَالكٌ في «الموطّأ» (٥٥٦) والتِّرْمذي في «الجامع» (١٠٦٠).

(٣) قال الأزهري في «تهذيب اللغة»: (٣: ٢٨١)) معنى قَوْله: «إِلَّا تَحِلَّة الْقسم» إِلَّا التعزير الَّذِي لَا يَنْدَاهُ مِنْهُ مَكْرُوه. وَمثله قَول الْعَرَب: ضَربته تحليلاً، ووعظته تعزيراً، أَي لم أبالغ فِي ضربه ووعظه، وانظر: «شرح المشكاة» للمصنِّف: (٤: ١٤٢٠).

قَلِيلًا كَتَحْلِيلِ الأَلْىٰ

فإنْ قُلتَ: ما حُكمُ تَحريمِ الحَلال؟

قلتُ: قدِ اختُلِفَ فيه؛ فأبو حَنيفةَ يَراهُ يَمينًا في كُلِّ شَيء، ويعتبر الانتفاعَ المقصودَ فيما يُحرِّمُه؛ فإذا حَرَّم طَعامًا فقد حَلفَ علىٰ أكلِه، أو أمةً فعلىٰ وَطئِها، ....

﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَاۚ كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا﴾ [مريم: ٧١]، وفي قولِه: ﴿حَتْمًا مَّقْضِيًّا﴾ معنى القَسَمِ(١).

وقيل: معنى تَرَتُّب الفاء في «فيلج النار» كمعنى قولِهم: ما تأتِينا فَتُحدِّثنا، في أحدِ الوجهين، أحدُهما: أنْ يكونَ الأوّلُ سبباً للثّاني، أيْ: انتفى السَّبب فينتفِي المُسبَّب، أيْ: لم يوجَد الإتْيان فكيف الحديثُ! فلذلك قيل:ما تَأتِينا فكيف تُحدِّثُنا؟!

وثانيهما: أن الفعل الثَّاني لم يحصل عقيبَ الأوَّل، فكأنّه نفى وقُوعَهُما بصفة كون الثاني عقيبَ الأوّل(٢) كما تقول: ما جاءني زيدٌ وعَمرو، أي: ما جاءا بِصِفة الاجْتِماع، فيَجُوز أنْ يكونَ أحَدُهما جاء، فلذلك يجوز أنْ يكونَ الإتْيانُ وقَع دُون الحديث، فكأنّه نفى الأوّل بصفة مُعَاقبة الثّاني له، فالحديثُ مَحْمُولٌ على هذا الوجْهِ دُونَ الأوّل، إذ لا يُقدَّر موتُ الولدِ سبباً للمسّ. وقلت: حتّى يَنْتفيَ لانتفائِه، بل الأمرُ بالعَكْسِ لأنَّ موتَ الولدِ سببُ عَدَمِ المسِّ(٣).

قولُه: (كتَحْليل الأَلىٰ)، جمعُ أُلْوة وهي الحَلْف. **الأساس**: آلى وائتلىٰ ليَفْعَلنّ، وتَألّى على الله، إذا حَلفَ لَيَغفِرنَّ اللهُ لَه، وعليّ ألِيّة في ذلك.

قولُه: (قد اخْتُلِف فيه؛ فأبو حَنِيفةَ رحمه الله تعالى)، الفاء تَفْصيليَّة، يعني: فأبو حنيفة قال

(١) انظر: «مرقاة المصابيح» لملا علي القاري (٣: ١٢٣٦).

(٢) من قوله: «فكأنه نفىٰ» إلى هنا ساقط من (ح)، وأثبته من (ف) و(ط).

(٣) من قوله: «حتى ينتفي» إلى هنا ساقط من (ح)، وأثبته من (ف) و(ط).

....

كذا والشَّافَعيُّ كذا، روى البُخَارِيُّ ومُسْلمٌ وابنُ مَاجَه، والنَّسَائيُّ عن ابنِ عبّاسَ قال(١): من حرم امرأته فليس بشيء، وقرأ: ﴿ لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾ [الأحزاب: ٢١]، وفي روايةٍ: إذا حَرَّم الرَّجُلُ امْرَأَتَه فَهيَ يَمينٌ يُكَفِّرُها(٢)، وقال: ﴿ لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾(٣)، وللنَّسَائيِّ أَنَّه أَتَاه رَجُلٌ فقال: جعلتُ امْرأَتي عليَّ حَراماً. فقال: «كَذَبتَ، لَيْسَتْ عليكَ بِحرامٍ. ثُمَّ تلا هذه الآية ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكَ﴾، عَليكَ أَغْلَظُ الكَفَّارةِ: عِتْقُ رَقَبةٍ»(٤).

قال مُحيي السُّنَّة: واخْتلَف أهْلُ العلمِ في لَفظِ التَّحْريم، فقال قومٌ: هو ليس بِيمينٍ، فإِنْ قال لزوجتِهِ: أَنتِ عليَّ حرامٌ، فإِنْ نوى بِهِ طلاقًا أو ظِهَارًا فهُو كما نواهُ، وإِنْ نوى تَحْريمَ ذَاتِها، أَو أَطْلَقَ، فعليهِ كَفَّارَةُ اليمينِ بِنَفْسِ اللَّفْظِ، وَإِنْ قال ذلكَ لجارِيتِهِ فإِنْ نوى عِتْقها عَتَقَتْ، وَإِنْ نَوَى تَحْرِيمَ ذَاتِهَا أَوْ أَطْلَقَ فَعَلَيْهِ كَفَّارَةُ اليمينِ(٥)، وإن قال لِطعَامٍ: حرَّمتُهُ على نفسِي فلا شيءَ عليْهِ، وهذا قوْلُ ابْنِ مسْعُودٍ وإِليهِ ذهبَ الشَّافِعيُّ رضي الله عنهما، وذهبَ جَماعَةٌ إِلى أَنَّهُ يمِينٌ، فإِنْ قال ذلك لزوجتِهِ أَو جاريتِهِ فلا تجبُ عليهِ الكفَّارةُ ما لم يقرَبها، وإِنْ حرَّمَ طعامًا فهُوَ كما لو حلَفَ أَنْ لَا يَأْكُلهُ، فلا كفَّارةَ عليهِ ما لم يأْكُلْ، يُرْوَى ذلك عن أَبي بكرٍ وعائِشةَ، وبِهِ قالَ الأَوْزَاعِيُّ وَأَبو حَنِيفَةَ رضي الله عنهما(٦).

---

(١) البُخاريُّ (٥٢٦٦) وابن مَاجَه في «السنن» (٢٠٧٣).

(٢) انظر: مسلم في «صحيحه» (١٤٧٣).

(٣) من قوله: «وفي رواية إذا» إلى هنا ساقط من (ح)، وأثبته من (ف) و(ط).

(٤) النَّسائي في «السنن» (٦: ١٥١)، (٣٤٢٠).

(٥) من قوله: «ذلك لجاريته» إلى هنا ساقط من (ح) وأثبته من (ف) و(ط).

(٦) «معالـم التنزيل» (٥: ١١٧)، وانظر تفصيل مذاهب العلماء في هذا القـول في «الاستذكار» لابن عبد البـر (٦: ١٥-٢٢).

أو زَوْجَةً فعلَىٰ الإيلاءِ منها إذا لَمْ يَكُن لهُ نِيّة، وإنْ نوىٰ الظِّهارَ فظِهار، وإنْ نَوىٰ الطَّلاقَ فطَلاقٌ بائِن، **وكذلك إنْ نوىٰ ثِنتينِ**، وإنْ نَوىٰ ثَلاثًا فكما نَوىٰ، **وإنْ قال: نَويتُ الكَذِبَ دُيِّن فيما بَينَه وبَينَ الله تَعالىٰ**، ولا يُدَيَّنُ في القَضاءِ بإبطالِ الإيلاء. وإنْ قال: كُلُّ حَلالٍ عَليَّ حَرامٌ فعلى الطَّعامِ والشَّرابِ إذا لَـم يَنْوِ، وإلّا فعَلىٰ ما نَوىٰ، ولا يَراهُ الشّافِعيُّ يَمينًا، ولكن سَببًا في الكَفّارةِ في النِّساءِ وَحدَهُنّ، وإنْ نَوىٰ الطَّلاقَ فهُوَ رَجعِيٌّ عندَه.

وعن أبي بَكرٍ وعُمرَ وابنِ عبّاسٍ وابنِ مَسعودٍ وزَيدٍ رضيَ اللهُ عنهم أنّ الحَرامَ يَمين، وعن عُمر: إذا نَوىٰ الطَّلاقَ فرَجعِيّ، وعَن عَليٍّ رضيَ اللهُ عنه: ثَلاث، وعن زَيد: واحِدةٌ بائِنة. وعن عثمـان: ظِهار، وكانَ مَسروقٌ لا يَراه شيئًا ويقول: ما أُبالي أحرَّمتها أم قصعةً من ثَريد، وكذلك عن الشَّعبيِّ قال: ليسَ بشَيءٍ، محتجًّا بقولِه تعالىٰ: ﴿وَلَا تَقُولُوا۟ لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ ٱلْكَذِبَ هَٰذَا حَلَٰلٌ وَهَٰذَا حَرَامٌ﴾ [النحل: ١١٦]، وقولِه تَعالىٰ: ﴿لَا تُحَرِّمُوا۟ طَيِّبَٰتِ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكُمْ﴾ [المائدة: ٨٧]، وما لَمْ يُحرِّمه اللهُ تعالىٰ فليسَ لأحَدٍ أنْ يُحرِّمَه، ولا أنْ يَصيرَ بتَحريمِه حرامًا، ولَمْ يَثبتْ عن رَسولِ الله ﷺ أنه قال لـما أَحَلّهُ الله: هو حَرامٌ عَليّ، وإنّما امتنَعَ من ماريّةَ ليَمينٍ تقدَّمَتْ منه، وهو قولُه عليه السلام: «والله لا أقرَبُها بعدَ اليَوم»، ....

قولُه: (وكذلك إنْ نَوىٰ ثنتين)، قال بعضُ الحَنفِيَّةِ: هذا عِند أبي يُوسُفَ ومُحمّد، وعِند أبي حَنيفَة: لا تَصِحُّ نيةُ الاثْنتين، وتقع واحدةً[1].

قولُه: (وإنْ قال: نَويْتُ الكَذِبَ، دُيِّن فيما بَيْنَه وبين الله)، كما لو قال: حَرَّمتُ عليَّ زَيْنَب مثلاً، هذا من حيث التَّركيبِ إخبارٌ عن إحْداثِ التَّحريم في الزَّمانِ الماضي، ومن حيثُ الاسْتِعْمـالِ إنْشاءُ تَحْريمٍ، كمـا يُقال حال انْعِقادِ أسْبابِ البَيْعِ والشِّراء: بِعْتُ واشْتريْتُ، فإذا

---

(١) وعلى هذا القول الثاني أغلب كتب الحنفية.

فقيلَ له: ﴿لِمَ تُحَرِّمُ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكَ﴾ أي: لِـمَ تمتنعُ منه بسَببِ اليمين؟ يعني: أقدِم علىٰ ما حَلفتَ عليه، وكَفِّرْ عن يَمينِك! ونحوُه قولُه تعالىٰ: ﴿وَحَرَّمْنَا عَلَيْهِ ٱلْمَرَاضِعَ﴾ [القصص: ١٢] أي؛ منعناهُ مِنها. وظاهِرُ قَولِه تَعالىٰ: ﴿قَدْ فَرَضَ ٱللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَٰنِكُمْ﴾ أنه كانتْ منه يَمين.

فإنْ قُلتَ: هل كَفَّرَ رَسولُ الله ﷺ لذلك؟

قلتُ: عن الحسَن: أنه لم يُكَفِّر؛ لأنه كان مَغفورًا له ما تقَدَّم من ذَنبه وما تَأخّر، وإنّما هو تَعليمٌ للمُؤمِنين، وعن مُقاتل: أنّ رَسولَ الله ﷺ **أعتَقَ رَقبةً في تَحريمِ مارِيّة.**

﴿وَٱللَّهُ مَوْلَىٰكُمْ﴾ سَيِّدُكم ومُتَوَلّي أمورِكم، ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِيمُ﴾ بما يُصلِحُكم فيُشَرِّعُه لكم، ﴿ٱلْحَكِيمُ﴾ فلا يأمُرُكم ولا يَنهاكُم إلّا بما توجِبُه الحكمة. وقيل: ﴿مَوْلَىٰكُمْ﴾ أولىٰ بكم من أنفُسِكم، فكانتْ نَصيحَتُه أنفَعَ لكم من نَصائِحِكم لأنفُسِكُم.

[﴿وَإِذْ أَسَرَّ ٱلنَّبِيُّ إِلَىٰ بَعْضِ أَزْوَٰجِهِۦ حَدِيثًا فَلَمَّا نَبَّأَتْ بِهِۦ وَأَظْهَرَهُ ٱللَّهُ عَلَيْهِ عَرَّفَ بَعْضَهُۥ وَأَعْرَضَ عَنۢ بَعْضٍ فَلَمَّا نَبَّأَهَا بِهِۦ قَالَتْ مَنْ أَنۢبَأَكَ هَٰذَا قَالَ نَبَّأَنِيَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْخَبِيرُ﴾ ٣]

قال: نَوَيْتُ به الإخْبارَ، لـم يقعْ ذلِكَ، فلا شَكَّ أنَّه كَذَبَ، دُيِّنَ فيما بَينَه وبين الله تعالى، ولكن لا يُدَيَّن في قَضاءِ الحاكِمِ بإبْطَال الإيلاءِ لأنَّ اللفظ إنْشاءٌ في العُرْفِ.

قولُه: (أعْتَقَ رَقَبةً في تَحْريمِ مَارِيَّة)، روى التِّرْمذيُّ وابنُ مَاجه عن عَائِشةَ رضي الله عنها قالت[1]: آلى رَسُولُ الله ﷺ من نِسائِه وحَرّم، فَجَعلَ الحَلالَ حَراماً[2]، وجَعَلَ في اليَمينِ الكَفَّارةَ.

---

(١) التِّرْمذيُّ (١٢٠١)، وابن ماجه (٢٠٧٢).

(٢) أي: بالامتناع عنه، وانظر ما تقدم قبل ٤ صفحات.

﴿بَعۡضِ أَزۡوَٰجِهِۦ﴾ حَفصَة، والحديثُ الذي أُسِرَّ إليها: حديثُ مارِيَـةَ وإمامَة الشَّيخَين، ﴿نَبَّأَتۡ بِهِۦ﴾ أفشَتْهُ إلىٰ عائِشة. وقُرِئَ: (أنبأت) به ﴿وَأَظۡهَرَهُ﴾ واطّلعَ النبيُّ عليه السَّلام ﴿عَلَيۡهِ﴾ علىٰ الحَديث، أي: علىٰ إفشائِه علىٰ لِسانِ جِبريل، وقيل: أظهرَ اللهُ الحَديثَ علىٰ النَّبيِّ ﷺ، من الظُّهور، ﴿عَرَّفَ بَعۡضَهُۥ﴾ أعلم ببَعضِ الحَديثِ تكَرُّمًا. قالَ سفيان: ما زالَ التّغافُلُ من فِعلِ الكِرام، وقُرِئَ: (عرَفَ بعضَه)، أي: جازىٰ عليه، .....

قولُه: (مِن الظُّهورِ)، أيْ: يَكون «أظْهَر» بِمعْنى الظُّهورِ، فالجَارُّ للتَّعْدية، أي: جَعَلَهُ ظَاهِراً عليه، وعلى الأوّلِ بمعنىٰ: أطْلَعَ، أيْ: مضمَّن معناه، والجَارُّ صِلَة.

قولُه: (ما زال التَّغَافل من فِعْل الكِرام)، قال[1]:

ليسَ الغَبيُّ بـسيِّدٍ في قَومِـهِ ... لكِـنَّ سَـيِّدَ قَومِـهِ المُتَغَـابِي

قولُه: (وقُرِئ: «عَرَفَ بعضَه»)، أيْ: بالتَّخفِيفِ؛ الكِسَائي، والبَاقُون: بالتَّشْديدِ[2].

قال الزَّجَّاج: من قرأ بالتَّخفيف معناه: أنَّ النَّبيَّ ﷺ، قد عَرَفَ[3] كُلّ مَا كان أسَرَّهُ، والإعْراض لا يكونُ إلّا عمّا يعرف، وتأويلُه: جَازى عليه، كما تقولُ لمن تتوعّده: علمتُ ما عَمِلتَ، وعَرفتُ ما صَنَعتُ، أيْ: فَسَأجَازيك عليه، ولا يَقْصد به المعرفة فقط[4].

وقال صاحب «الكشف»: من قال: «عَرَف» بالتَّخْفيف، فإنَّه لا يُجوِّزُ أنْ يكون بمعنىٰ: عَلِم، لأنَّه إذا أعلَمَهُ الله فقد أعْلَمه جميعه، وإنَّما معناه: جَازى عن بعضٍ ولم يُجازِ عن بعضٍ، نحو قولِه: ﴿وَمَا تَفۡعَلُواْ مِنۡ خَيۡرٖ فَإِنَّ ٱللَّهَ بِهِۦ عَلِيمٞ﴾ [البقرة: ٢١٥] أيْ: يجازِه عليه[5].

---

(١) البيت لأبي تمام، انظر: «ديوانه» ص٢٠.

(٢) «التيسير في القراءات السبع» ص١٣٤.

(٣) من قوله: «بعضه أي» إلى هنا سقط من (ف)، وأثبته من (ح) و(ط).

(٤) «معاني القرآن» للزَّجّاج (٥: ١٩٢).

(٥) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٣٦٠).

من قولِك للمُسيء: لأَعْرِفَنّ لك ذلك، وقد عَرفتُ ما صنعت. ومنه: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَعۡلَمُ ٱللَّهُ مَا فِي قُلُوبِهِمۡ﴾ [النساء: ٦٣] أولئك الذين يَعلمُ اللهُ ما في قُلوبِهم، وهو كثيرٌ في القُرآن؛ **وكان جَزاؤه تَطليقَه إيّاها.**

وقيل: المُعرَّفُ: حديثُ الإمامة، والمُعرَضُ عنه: حديثُ مارِيّة.

ورُوِيَ أنه ﷺ قالَ لها: «أَلَمْ أَقُلْ لكِ اكتُمي عَلَيّ؟»، قالت: والذي بَعثَك بالحقِّ ما مَلكتُ نَفسي؛ **فَرَحًا بالكَرامةِ** التي خَصَّ اللهُ بها أباها.

قولُه: (**وكانَ جَزاؤه تَطْلِيقَه إيَّاها**)، قال الزَّجّاجُ: قيل: إنَّ النَّبيَّ ﷺ طَلَّق حَفصة تَطْليقةً واحدةً فكان ذلك جزاءَها عِندَه، فذلِكَ تأويلُ ﴿عَرَّفَ بَعۡضَهُۥ وَأَعۡرَضَ عَنۢ بَعۡضٖ﴾ أي: جَازى على بعضِ الحديثِ، وكانت حَفْصَةُ صَوَّامةً قوَّامَةً، فأمَرهُ اللهُ تعالى أنْ يُراجِعَها فَراجَعَها[1].

وقال القَاضي: ليس في قولِه تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ﴾ ما يَدلُّ على أنَّه لم يُطلِّق حَفْصَة، وأنَّ في النِّساءِ خيراً مِنهنَّ، لأنَّ تَعليقَ طَلاقِ الكُلِّ لا يُنافي تَطْليقَ واحِدةٍ، والمُعلَّقُ بما لم يَقَعْ لا يَجِبُ وُقُوعَه[2].

وقلت: روى البُخَارِيُّ ومُسْلِمٌ والتِّرمذيُّ والنَّسَائيُّ عن ابنِ عبّاس الحديثَ الطَّويلَ عن عُمر رضي الله عنهما، وفيه: نزلت آية التخيير: ﴿عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبۡدِلَهُۥٓ أَزۡوَٰجًا خَيۡرٗا مِّنكُنَّ﴾ الآية، فكانت عائشةُ بنت أبي بكر رضي الله عنهما، وحَفْصَةُ تَظَاهَرانِ على سَائِرِ نِساء النَّبيِّ ﷺ، قلت: يا رسولَ الله، أطَلَّقْتَهُنَّ؟ قال: «لا»، قلت: يا رَسُول الله إنِّي دخلتُ المَسْجد والمسلمون يَنْكُتُون بالحَصَا ويقولون: طلّق رسول الله ﷺ، أفأنْزِل فأخْبِرَهم أنّك لم تُطَلِّقهن؟ قال: «نعم»[3]. الحديث.

قولُه: (**فَرحاً بالكَرَامَة**)، قيل: مفعولٌ له، لقوله: «قالت»، وهو فاسِدٌ، إذ ليس المعنى أنّها

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٥: ١٩٣).

(٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ٣٥٦).

(٣) البُخاري (٢٤٦٨) ومسلم (١٤٧٩)، والتِّرْمذي (٢٦٩١)، والنَّسائي في «السنن»: (٤: ١٧٦).

فإنْ قُلتَ: هلّا قيل: فلمّا نبأَتْ به بعضَهُنّ، وعَرّفَها بعضَه؟

قلتُ: ليسَ الغرضُ بَيانَ من المُذاعُ إليه ومَن المُعرَّفُ، وإنّما هو ذِكْرُ جِنايةِ حفصةَ في وُجودِ الإنباءِ به وإفْشائِه من قِبَلِها، وأنّ رسولَ الله ﷺ بكَرَمِه وحِلمِه، لم يوجَدْ منهُ إلّا الإعلامُ ببَعضِه، وهو حديثُ الإمامة. ألا تَرىٰ أنهُ لمّا كانَ المَقصودُ في قولِه: ﴿فَلَمَّا نَبَّأَهَا بِهِۦ قَالَتْ مَنْ أَنۢبَأَكَ هَٰذَا﴾ ذكَرَ المُنبأ، كيف أتىٰ بضميرِه؟!

[﴿إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ۖ وَإِن تَظَٰهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوْلَىٰهُ وَجِبْرِيلُ وَصَٰلِحُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۖ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾ ٤]

قالت هذا الكلام لِرَسُولِ الله ﷺ لأجْلِ الفَرحِ، لأنَّ مَقامَ العِتَابِ الّذي يترشَّح من قولِه: ﴿عَرَّفَ بَعْضَهُۥ﴾ أيْ: جَازى عليه، من قولِك للمُسيءِ: لأعْرِفنَّ لكَ، يأبى ذلك، بل هو تَعْليلٌ أو تَمييزٌ لِقولِها: «ما مَلَكْتُ نَفْسي فَرَحاً»، وكان القِياسُ أنْ يُقال: خَصَّ الله بها أبي، ولعلّ الرَّاوي نقل المعنى لا لفظها، أو التفتتْ.

قولُه: (هلاّ قِيل: فلمّا نَبّأتْ به بعضَهنّ)، يعني: كان القِياس أنْ يُقال: «نبّأت به بعضَهنّ» بدل ﴿فَلَمَّا نَبَّأَتْ بِهِۦ﴾ لأنَّ حَفْصَة نَبّأتْ بالحَديثِ الّذي أَسَرَّها النَّبيُّ ﷺ بعضَ أزْواجِه، يعني: عائشة، وأنْ يقال: عَرّفها بعضه، لأنّه عَرّف رسولُ الله ﷺ بعضَ الحديثِ لحَفْصَة، وهو حَديثُ الإمامة.

وأجَابَ أنَّ سِياق الكلام لَيس في شأنِ المُذاع إليه، أي: عائشة رضي الله عنها، وفي شأنِ المُعرَّف، أي: حَفْصَة رضي الله عنها ليذكُرهما، بل في مُعاتَبة النَّبيِّ ﷺ وابْتغائِه مَرْضَاتَ أزْواجِه، وفي شَأنِ جِناية حَفْصَة، ثُمَّ في حُكْم النَّبيِّ ﷺ وإعْراضِه عن بعضِ جِنايَتِها، فلمّا دلَّ قولُه ﴿فَلَمَّا نَبَّأَتْ بِهِۦ﴾ على الجِناية، وقولُه: ﴿عَرَّفَ بَعْضَهُۥ﴾ على الإعْراضِ عن البَعْض، أتى بِهما وتَرَك ذِكْرهما. ويَعْضُده إتْيان ضمير الـمُنبّأ به في قولِه: ﴿فَلَمَّا نَبَّأَهَا بِهِۦ﴾ مع الاسْتِغْناء عنه بِقَرينة الأحْوالِ لأنّه هو المقصودُ في الذِّكْرِ.

﴿إِن تَتُوبَآ﴾ خِطابٌ لحَفصةَ وعائِشةَ علىٰ طَريقةِ الالتِفات، ليَكونَ أبلغَ في مُعاتَبتِهما، وعن ابنِ عبّاس: لم أزل حَريصًا علىٰ أنْ أسأَلَ عُمرَ عنهُما حتّىٰ حَجّ وحَجَجْتُ معه، فلمّا كانَ ببعضِ الطّريقِ عدل وعدلتُ معه بالإداوة، فسكبْتُ الماءَ علىٰ يدِه فتَوضّأ، فقلتُ: مَن هما؟ فقال: عجَبًا يا ابنَ عبّاسٍ!! كأنهُ كَرِه ما سألْتُه عنه، ثمَّ قال: هما حَفصةُ وعائِشة.

﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ فقَدْ وُجِدَ منكُما ما يُوجِبُ التّوبة، وهو مَيلُ قلوبِكُما عن الواجِبِ في مُخالَصةِ رَسولِ الله ﷺ من حُبِّ ما يُحِبُّه، وكَراهةِ ما يكرَهُه. وقرأَ ابنُ مَسعود: (فقد زاغَتْ). **﴿وَإِن تَظَٰهَرَا﴾** وإنْ تَعاوَنا **﴿عَلَيْهِ﴾** بما يَسوؤُه من الإفْراطِ في الغَيرةِ وإفشاءِ سِرِّه، ....

فإن قُلتَ: فلم ترك الضَّمير في قولِه: ﴿نَبَّأَنِيَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْخَبِيرُ﴾؟

قلتُ: لكونِه جواباً عن قولِها: ﴿مَنْ أَنۢبَأَكَ هَٰذَا﴾؟وقد اعْتَمد في السُّؤالِ عن المنبِئ، وأوْقَع المُنبّأَ بِه فَضْلةً في الكلامِ، ولأنَّ في تركِه إفادةَ الشُّمُولِ والتَّفْخِيم، ولذلك أرْدَفَ بالعَليمِ الخَبيرِ، أي: العَليم بِكُلّياتِ الأحْوالِ، والخَبير بِجُزئيّاتِها، ونَظِيرُ هذا الأسْلُوبِ قولُه تعالى: ﴿ وَلَمَّا وَرَدَ مَآءَ مَدْيَنَ ﴾ إلى قوله ﴿حَتَّىٰ يُصْدِرَ ٱلرِّعَآءُ﴾ [القصص:٣٣] وقد سَبَق بيانُه.

قولُه: (**على طَريقَة الالْتِفَات**)، التَفَت من قولِه: ﴿وَإِذْ أَسَرَّ ٱلنَّبِيُّ إِلَىٰ بَعْضِ أَزْوَٰجِهِۦ﴾ إلى الخِطَاب، وأمَّا حديثُ ابنِ عبّاسٍ: لم أزَلْ حَرِيصاً على أنْ أسْأل عُمر رضي الله عنه، فقد رواه البُخاريُّ ومُسْلِمٌ وفيه طُولٌ(١).

قولُه: (**فقد وُجِدَ منكما ما يُوجِبُ التَّوبَة، وهو مَيلُ القَلْب**(٢))، يعني: أنَّ قولَه: ﴿فَقَدْ

---

(١) مرّ تخريجه قبل قليل، في الصفحة السابقة.

(٢) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «قلوبكما».

....

صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ لا يَصِحُّ أنْ يكونَ جواباً للشَّرْطِ إلا بهذا التَّأويل، قال بعضُهم: التَّقْديرُ: إنْ تَتُوبا فلتَوبَتِكما مُوجِبٌ وسَببٌ، كقولِه: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ فَإِنَّهُۥ نَزَّلَهُۥ﴾ [البقرة:٩٧]، أيْ: فَلِمُعَاداتِكم مُوجِبٌ وسَببٌ.

وقال ابنُ الحَاجِب في «الأمالي»: جوابُ الشَّرْطِ: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ من حيث الإخبار، كقولِهم: إنْ أكْرمْتَني اليومَ فقد أكْرَمْتُك أمسِ، الإكْرامُ الـمَذْكورُ شَرطٌ وسَبب للإخبار بالإكْرام الواقِعِ من المُتكلِّم، لا نَفْس الإكْرامِ منه، لأنَّ ذلكَ غيرُ مُستقيم، لوجْهين؛ أحدهما: أنَّ الإكْـرامَ الثَّـانيَ سببٌ للأوَّلِ، فلا يَـسْتقيمُ أنْ يكونَ مُسبَّباً، وثانيهما: أنَّ ما في حَيِّز الشَّرْطِ في معنى المستقبل وهذا مَاضٍ، وعلى ما ذَكَرنا يُحْمَل الجَواب في الآيةِ: ﴿إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ﴾ يكن سبباً لِذِكر هذا الخَبر، وهو قولُه: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ أيْ: وُجِد مِنكما ما يُوجِب التَّوبة.

فإنْ قلتَ: الآيةُ سِيْقت في التَّحْريضِ على التَّوبَةِ، فكَيفَ تُجعَل سبباً لِذِكْرِ الذَّنبِ؟

قلت: ذِكْر الذَّنْبِ مَتُوباً منه لا يُنافي التَّحْريض، ولا سِيّما الذَّنبُ مَشْهُور، المعنى: إنْ تتوبا إلى الله، يعلم بَراءتَكُما من إثْمِ هذا الصَّغْوِ، لأنَّ الخبر بالصَّغْوِ سببٌ لِذِكْرِه، والذِّكْر مَتُوباً عنه سببٌ للعِلْمِ ببراءَتِهم من إثْمِه، واسْتَغْنى بسببِ السَّببِ، ولو جُعل الجوابُ مَحْذُوفاً لجازَ، أيْ: إنْ تَتُوبا إلى الله يَمْحُ إثْمَكُما، ثُمّ قيل: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ جواباً لتَقْديرِ سؤالِ سائلٍ عن سببِ التَّوبَة الماحِية[1]. تم كلامه.

وقلت: الفاءُ مانعةٌ لأنْ يُقدَّرَ سؤال، لأنَّ موقِعَ الاسْتِئنافِ بين الجُملتين خُلوُّ العاطِف.

وقال أبو البَقاءِ: جواب الشَّرط مَحذوفٌ، أي: فذلك واجبٌ، ودلَّ عليه قولُه: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾، لأنَّ مَيلَ القلبِ سببٌ للذَّنبِ[2].

---

(١) «الأمالي» لابن الحاجب (١: ٢٢٤-٢٢٥).

(٢) «إملاء ما مَنَّ به الرحمن» (٢: ٢٦٤).

فلَن يَعدَم هو من يُظاهِره، وكيف يَعدم المظاهرَ مَنِ اللهُ مَولاه، أي: وليُّه وناصِرُه؛ وزيادة ﴿هُوَ﴾ إيذانٌ بأنّ نُصرتَه عَزيمةٌ من عَزائمِه، وأنهُ يتولّى ذلك بذاتِه، ﴿وَجِبۡرِيلُ﴾ رأس الكَرُّوبِيّين؛ وقَرَنَ ذِكرَه بذِكرِه، مُفرِدًا له من بَينِ الملائكةِ، تَعظيمًا له وإظْهارًا لمكانتِه عندَه، ﴿وَصَٰلِحُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ ومن صَلحَ من المؤمِنين، يعني: كُلُّ مَن آمنَ وعَمِلَ صالحًا. وعن سَعيدِ بنِ جُبَير: مَن بَرِئَ منهم من النِّفاق. وقيل: الأنبياء، وقيل: الصَّحابة، وقيل: الخُلَفاءُ منهم.

فإنْ قُلتَ: «صالِحُ المُؤمِنينَ» واحِدٌ أم جَمع؟

قلتُ: هو واحِدٌ أُريدَ به الجَمع، كقولِك: لا يَفعَل هذا الصَّالحُ من النّاس، تُريدُ الجِنس، كقَولك: لا يَفعَلُه مَن صَلُحَ منهم، ومثلُه قولُك: كُنتُ في السَّامِرِ والحاضِر.

قولُه: (عَزيمةٌ من عَزائِمه)، النهاية: العَزيمةُ: ما وكّدْت رأيك على شَيءٍ.

قولُه: (رأسُ الكَروبيين) (١)، وعن بعضِهم: في هذا اللّفظِ ثلاثُ مُبالَغاتٍ، أحدها: أنَّ كَرُبَ أبْلغُ من قَرُبَ حين وُضِع مَوْضِع كاد، يُقال: كَرُبتِ الشَّمْسُ أنْ تَغْرُب، كما تقول: كادت، والثَّانية أنّه على وزن فَعُّول، وهو للمبالغة، والثَّالثة: زيادةُ الياء فيه، وهي تُزاد للمُبالغة كأحْمَريّ.

قولُه: (في السَّامِر)، السَّامِرُ: السُّمّار، وهم الّذين يَسْمُرون، كما يُقال للحُجّاجِ: حاجٌّ، والحاضِرُ: القَبيلةُ الكبيرة الّذين يَحْضُرون الماءَ، قال الشّاعر (٢):

---

(١) لم يثبت في تسمية جبريل أو الملائكة بهذه التسمية حديثٌ صحيحٌ، لكن وردت بعض الآثار عن السَّلف في ذلك، فقال ابن حجر في «فتح الباري» (٦: ٣٠٧): وروى الطبري عن أبي العالية قال: جبريل من الكَرُّوبيين، وهم سادة الملائكة، لكنّه بعد ذلك بصفحات (٦: ٣٣٩) قال عن إبليس: وفي كتاب «ليس» لابن خَالويه: كنيته أبو الكروبيين!

(٢) البيت لحسان بن ثابت رضي الله عنه، وهو في «ديوانه» ص٢١٩.

ويجوزُ أنْ يَكونَ أصلُه: صالِحو المؤمِنين بالواو، فكُتِبَ بغَيرِ واوٍ علىٰ اللَّفظ؛ لأنَّ لَفظَ الواحِدِ والجَمع واحِدٌ فيه، كما جاءتْ أشياءُ في المُصحَفِ مَتبوعٌ فيها حُكمُ اللَّفظِ دون وَضع الخَطِّ. ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ علىٰ تكاثُرِ عددِهم، وامتِلاءِ السَّمٰواتِ من جُموعِهم، ﴿بَعْدَ ذَٰلِكَ﴾ بعدَ نُصرةِ الله وناموسِه وصالِحي المُؤمنين، ﴿ظَهِيرٌ﴾ فَوجٌ مُظاهِرٌ له، كأنهُم يَدٌ واحِدةٌ علىٰ مَن يُعاديه، فما يَبلغُ تَظاهرُ امرأتَينِ علىٰ مَنْ هؤلاء ظُهَراؤه؟

فإنْ قلتُ: قولُه: ﴿بَعْدَ ذَٰلِكَ﴾ تَعظيمٌ للمَلائكةِ ومُظاهَرتِهم، وقَد تَقدَّمتْ نُصرةُ الله وجِبريلُ وصالحُ المُؤمنين، ونُصرةُ الله تَعالىٰ أعظَمُ وأعظم.

لنـا حـاضِرٌ فَعْـمٌ وبـادٍ كأنَّـهُ قطينُ الإلـهِ عِـزَّةً وتكَرُّمـا[1]

قولُه: (كمـا جَاءَت أشْياءُ في المُصْحفِ)، من ذلك: ﴿وَيَدْعُ ٱلْإِنسَٰنُ﴾ [الإسراء: ١١]، و﴿يَدْعُ ٱلدَّاعِ﴾ [القمر: ٦]، ﴿وَهَلْ أَتَىٰكَ نَبَؤُا۟ ٱلْخَصْمِ﴾ [ص: ٢١] كُتب على لَفْظ الجَمْع نحو كَفَروا.

قولُه: (وناموسِه)، النهاية: النَّامُوس: صاحِب سِرِّ الملك، وأراد به جبريلَ عليه السَّلام، لأنّه تعالى خَصّهُ بالوَحي والغَيْب، لا يَطّلِع عليهما غيرُه.

قولُه: (كأنّهم يَدٌ واحدةٌ)، أي: أَوْقَعَ «ظَهيراً» وهو مُفردٌ خَبراً للجَمعِ، كما أَوْقَعَ «يَداً» في قولِه ﷺ: «وهُمْ يَدٌ على من سِواهُم»[2] للمُبالَغةِ في المُوافقة.

قولُه: (﴿بَعْدَ ذَٰلِكَ﴾ تَعْظيمٌ للملائكةِ)، يعني موقع ﴿بَعْدَ ذَٰلِكَ﴾ في هذا التَّركيب موقِع ﴿ثُمَّ﴾ في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [البلد: ١٧] في إعطَاء معنى التَّفاوتِ في المَرْتبةِ، نصَّ عليه في قوله تعالى: ﴿عُتُلٍّ بَعْدَ ذَٰلِكَ زَنِيمٍ﴾ [القلم: ١٣]، فيَلْزم من ذلك أنْ تكون نُصْرة الملائكةِ أعْظَمَ من نُصرة الله وهو مُحالٌ، وأجابَ بأنَّ وُجُوه نُصْرةِ الله كثيرة، وأعْظَمها نُصرتُه بالملائِكةِ.

---

(١) من قوله: «قال الشاعر» إلى هنا ساقط من (ف).

(٢) جزء من حديث رواه أبو داود في «السنن» (٤٥٣٠).

قُلتُ: مُظاهرةُ المَلائِكةِ من جُملةِ نُصرةِ الله، فكأنّه فضَّلَ نُصرتَه تعالىٰ بهم وبمُظاهَرتِهم علىٰ غَيرِها من وُجوهِ نُصرتِه تعالىٰ، لِفَضلِهم علىٰ جَميعِ خَلقِه.

أمّا تعليله بقولِه: «لِفَضْلِهم على جميعِ خَلْقِه» فلا وجه له، لأنَّه لا يخلو إمَّا أن يكون «جِبريلُ وصالِحُ المؤمنين» عَطْفاً على معنى الابْتِداء، أي: على موضِع إنّ واسمها، أو أنْ يكون مبتدأً و«الملائِكةُ» مَعْطُوفاً عليه، و﴿ظَهِيرٌ﴾ خبرُ الجميع، وهو واحِدٌ في معنى الجَمْع ذكره أبو البقاء(١)، فيَلْزم من الأوّل إمّا نَقْضُ معنى الحَصْرِ الّذي يُفيده تعريفُ الخبر وتَوسِيطُه ضَميرَ الفَصْل، لأنَّه لا يُقال: زيدٌ هو المُنْطَلق وعمرو، بل يُقال: لا غير، نصَّ عليه صاحبُ «المفتاح».

وأمّا هَدْم قاعِدتِه: فإنه قال: «وجِبريلُ رأسُ الكَرَوبِيين، وقَرَن ذِكْرهُ بِذِكْرِه مُفْرِداً له من الملائِكةِ تَعْظِيماً له»، لأنَّ اعْتِبارَ التَّعْظيمِ حِينئذٍ من اقتران المَعْطُوفِ بالمَعْطُوفِ عليه، والتَّخْصيص بالذِّكْر، فيكون صالِحُ المُؤمنين دُونَ جِبريل، والمَلائِكةُ دُونَهم، ونحوه في وَجْه قوله تعالى: ﴿وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَىْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ﴾ [الأنفال: ٤١] قال: «من حَقِّ الخُمس أنْ يكونَ مُتَقَرَّباً به إليه، ثُمَّ خَصَّ من وُجُوه القُرَبِ هذه الخمسةَ تَفْضِيلاً لها على غيرِها»، وعليه مذهب مالك والأُصولي والنَّحْوي، إنْ قالا بعد التَّرْتيب، لكنَّ صاحِبَ المَعاني يُراعِي النَّظم والتقديم، ألا تَرى كيف سأل المُصنِّف في سُورة يوسف: «لِـمَ أخرَّ الشَّمْسَ والقَمَر؟» فَظَهَرَ مِن هذا التَّرْتيبِ مَراتِبُ المَذْكورين على ما عَلَيه مَذْهبُ أهْلِ السُّنَّةِ. هذا وإنَّ الوجه هو أن يكونَ «جِبريلُ» مُبتدأً، والخبر ﴿ظَهِيرٌ﴾، و«صالِحُ المُؤمنين والمَلائِكة» عَطْفٌ عليه، وأنْ يُقالَ: إنَّما عدل من عَطْفِ المُفْردِ إلى عَطْفِ الجُملةِ لِيُؤْذِنَ بالفَرْقِ، وأنَّ نُصرةَ الله هي النُّصْرَةُ في الحَقِيقةِ، وأنّه تعالى إنَّما ضَمَّ إليها المُظاهَرةِ بجبريلَ وبِصَالحِ المُؤمنين والملائكة للتَّتميمِ، تَطْييباً لِقُلوبِ المُؤمنين، وتَوقِيراً لجانِبِ الرَّسُولِ، وإظْهاراً للآياتِ البيِّناتِ كما في يـومِ بَدْرٍ وحُنينٍ، قال الله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَهُ ٱللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ لَكُمْ وَلِتَطْمَئِنَّ

---

(١) انظر: «إملاء ما مَنَّ به الرحمن» (٢: ٢٦٤).

وقُرِئَ: (تَظّاهرا)، و(تَتظاهَرا)، و(تَظَهَّرا).

[﴿عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُۥٓ أَزْوَٰجًا خَيْرًا مِّنكُنَّ مُسْلِمَٰتٍ مُّؤْمِنَٰتٍ قَٰنِتَٰتٍ تَٰٓئِبَٰتٍ عَٰبِدَٰتٍ سَٰٓئِحَٰتٍ ثَيِّبَٰتٍ وَأَبْكَارًا﴾ ٥]

قُرِئَ: ﴿يُبْدِلَهُۥٓ﴾، بالتَّخفيفِ والتّشديد للكَثْرَة، ﴿مُسْلِمَٰتٍ مُّؤْمِنَٰتٍ﴾ مُقِرّاتٍ مُخلِصاتٍ، ﴿سَٰٓئِحَٰتٍ﴾ صائِماتٍ، وقُرِئَ: (سيِّحات)، وهي أبْلَغ.

وقيلَ للصّائم: سائِح؛ لأنَّ السّائحَ لا زادَ مَعَه، فلا يَزالُ ....

قُلُوبُكُم بِهِۦ وَمَا ٱلنَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٢٦] ونحوه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّكُم بَعْدَ ذَٰلِكَ لَمَيِّتُونَ﴾ [المؤمنون: ١٥] أيْ: ثُمَّ إنَّـكم بعد تَقَلُّبِكم في تلك الأطْوارِ التي تَخْرِقُ العُقولَ، تموتُون ويُسلَبُ منكم ذلك الكمال الّذي من حقِّه أنْ يُصانَ من النَّقْصِ، لقوله: ﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَٰلِقِينَ﴾ [المؤمنون: ١٤]، وكذا قولُه: ﴿وَيَقُولُونَ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلرَّسُولِ وَأَطَعْنَا ثُمَّ يَتَوَلَّىٰ فَرِيقٌ مِّنْهُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ﴾ [النور: ٤٧]، نعلم أن ﴿بَعْدِ ذَٰلِكَ﴾ في هذا التَّركيب ليس من قبيل «ثُمَّ» في قوله: ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [البلد: ١٧]، بل هو عَكْسه، ويُؤيِّد هذا التَّأويل ما رواه مُسْلِمٌ في «صحيحه»[1] عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنَّه قال: دخلْتُ عليهِ وأنا أَرى في وجْهِهِ الغضبَ فقُلْتُ: يا رسُولَ الله ما يَشُقُّ عليكَ منْ شأْنِ النِّساءِ؟ فإنْ كُنت طلَّقتهُنَّ فإنَّ الله معك وملائِكتَهُ وجبرِيلَ وميكائيل، وأنا وأَبو بكرٍ والـمُؤمِنُون معكَ، وقَلَّما تكلَّمتُ - وأَحمدُ الله بكلام - إلا رجَوْتُ أن يكونَ الله يصدِّقُ قولي الذي أَقُولُ، فنزَلَت.

قولُه: (وقُرِئ: «تَظّاهرا»)، الكُوفيون: بتخْفيفِ الظَّاء، والباقون: بِتَشْديدها[2].

قولُه: (قُرِئ: ﴿يُبْدِلَهُۥٓ﴾ بالتَّخْفيفِ والتَّشْديد)، نافع وابن كثير وأبو عَمْرو: بالتَّشْديد[3]، والبَاقُون: بالتَّخْفيفِ[4].

(١) برقم (١٤٧٩).

(٢) «التيسير في القراءات السبع» ص٦١.

(٣) من قوله: «نافع» إلى هنا سقط من (ف)، وأثبته من (ح) و(ط).

(٤) «التيسير في القراءات السبع» ص١٠٠.

مُمسِكًا إلىٰ أنْ يَجِدَ ما يَطعَمُه، فشُبِّه به الصّائِمُ في إمساكِه إلىٰ أنْ يَجيءَ وقتُ إفطارِه. وقيل: ﴿سَٰٓئِحَٰتٖ﴾ مُهاجِرات، وعن زَيدِ بنِ أسلم: لمْ تكُن في هذه الأمّةِ سِياحةٌ إلّا الهِجْرة.

فإنْ قُلتَ: كيفَ تكونُ المُبدَلاتُ خَيرًا مِنهُنّ، ولمْ تكُن علىٰ وَجهِ الأرْضِ نِساءٌ خَيرٌ من أمّهاتِ المُؤمِنين؟

قُلتُ: إذا طَلّقَهُنَّ رَسولُ الله لِعِصيانِهِنَّ له وإيذائِهِنَّ إيّاه، لمْ يَبقين علىٰ تلك الصِّفة، وكان غيرُهُنّ من المَـوصوفاتِ بهذه الأوْصافِ معَ الطّاعةِ لِرسولِ الله ﷺ والنُّزولِ علىٰ هَواه ورِضاه خَيرًا مِنهُنّ، وقَد عَرّضَ بذلك في قَولِه: ﴿قَٰنِتَٰتٖ﴾؛ لأنّ القُنوتَ هو القِيامُ بطاعةِ الله، وطاعةُ الله في طاعَةِ رَسولِه.

فإنْ قُلت: لمَ أُخْلِيت الصِّفاتُ كُلُّها عن العاطِفِ ووُسِّطَ بين الثَّيِّباتِ والأبْكار؟

قُلت: **لأنّهما صِفَتان مُتنافِيتان لا يَجْتَمِعنَ فيهِما** اجْتماعَهُنَّ في سائرِ الصِّفات، فلَمْ يَكُن بُدٌّ من الواو.

قولُه: (**لأنَّهما صفتان مُتَنافِيتان لا يجتمعن فيهما**)، **الانتصاف**: ذكر أبو عَمْرو بن الحاجِب أنَّ القاضي عبد الرحيم البَيْساني كان يعْتَقدُ أنَّ الواوَ [في الآية] [١] واوُ الثَّمانية، وكان يَتبجّح باسْتخراجِها[٢] زائدةً على المواضِع الثَّلاثة؛ أحدها: في التوبة ﴿ٱلتَّٰٓئِبُونَ ٱلۡعَٰبِدُونَ﴾

---

(١) زيادة يقتضيها السياق استدركتها من «الانتصاف»، والمقصود بالآية الآية التي نحن بصددها وهي قوله تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبۡدِلَهُۥٓ أَزۡوَٰجًا خَيۡرٗا مِّنكُنَّ مُسۡلِمَٰتٖ مُّؤۡمِنَٰتٖ قَٰنِتَٰتٖ تَٰٓئِبَٰتٍ عَٰبِدَٰتٖ سَٰٓئِحَٰتٖ ثَيِّبَٰتٖ وَأَبۡكَارٗا﴾، فمن قوله: ﴿مُسۡلِمَٰتٖ﴾ إلى ﴿ثَيِّبَٰتٖ﴾ عدّ سبعة أصناف والثامنة ذكرها مع الواو، لذا كان القاضي البيساني يرى أنها واو الثمانية، وفي هذا الاستدراك ردٌّ لهذا التَّوهم، وقد علّق ابن عطية في «المحرر الوجيز» (٥: ٣٠٦) على الواو في هذا الموضع: وليست هذه الواو مما يمكن أن يقال فيها: واو الثمانية لأنها هنا ضرورية ولو سقطت لاختل هذا المعنى، وهذه الواو مما اختلف قول النَّحويين في نفيها وإثباتها، ولعل ابن هشام من أشد نفاتها حتى إنه عزى القول بها إلى بعض الأدباء كالحريري وضعفه النَّحويين كابن خالويه، وبعض المفسِّرين كالثعلبي، كما في «مغني اللبيب» (٤: ٤٧٤).

(٢) ذكر ابن هشام في «مغني اللبيب» ص٤٧٦ أن الثعلبي قد سبق القاضي البيساني إلى استخراجها فقال: ذكرهَا القَاضِي الْفَاضِل وتبجح باستخراجها وَقد سبقه إِلَى ذكرها الثَّعْلَبِيّ.

[﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ وَأَهۡلِيكُمۡ نَارٗا وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلۡحِجَارَةُ عَلَيۡهَا مَلَٰٓئِكَةٌ غِلَاظٞ شِدَادٞ لَّا يَعۡصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمۡ وَيَفۡعَلُونَ مَا يُؤۡمَرُونَ * يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَا تَعۡتَذِرُواْ ٱلۡيَوۡمَۖ إِنَّمَا تُجۡزَوۡنَ مَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ﴾ ٦-٧]

﴿قُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ﴾ بتَركِ المَعاصي وفِعلِ الطّاعات، ﴿وَأَهۡلِيكُمۡ﴾ بأنْ تَأخُذوهُم بما تَأخُذون به أنفُسَكُم. وفي الحديث: «رَحِمَ اللهُ رَجُلًا قال: يا أهْلاه، صَلاتَكم، صِيامَكم، زَكاتَكم، مِسكينَكم، يَتيمَكم، جيرانَكم، ....

[التوبة: ١١٢]، والأخرى في قوله: ﴿وَثَامِنُهُمۡ كَلۡبُهُمۡ﴾ [الكهف: ٢٢] والثّالِثُ في قولِه: ﴿وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا﴾ [الزمر: ٧٣] قال ابن الحاجب: فذكَر القاضي ذلك يوماً مُسْتَحْسِناً له بحضْرةِ أبي الجُود النَّحْويِّ المُقْرئ، فبيَّن له أنَّه وَاهِمٌ في عَدِّهَا من هذا القِسْم، وذَكَر له ما ذكره الزَّمَخْشَريُّ من دُعاءِ الضَّرُورةِ إليها واسْتِحَالةِ المَعْنى بعَدَمِها، وواوُ الثَّمانِيةُ لا تَرِدُ إلا حَيثُ لا حَاجَةَ إليها إلا الإشْعَار بتمامِ عَددِ السَّبْعة، فقال: أرْشَدْتَنا يا أبا الجُود[1].

ورُوي عن المُصنِّف أنَّه قال: الواوُ تدخُل في الثَّامن كَقولِه: ﴿وَثَامِنُهُمۡ كَلۡبُهُمۡ﴾ [الكهف: ٢٢] وقوله: ﴿وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا﴾ [الزمر: ٧٣]، ويُسَمُّونَها واو الثَّمانية، وهي كذلِك ولَيس بِشيءٍ، وقد قال لنا عِند قِراءة هذا المَوْضِع: أنَسيتُم واوَ الثَّمانية عند جَوابي هذا؟ أيْ: هو جَوابٌ حَسَنٌ، وذلك خَطأٌ محضٌ ولا يجوز أنْ يؤخَذ بِه[2].

قولُه: (صَلاتَكُم وصِيامَكم[3])، قال الزَّجَّاجُ: معناه: الزَمُوا، احْفظُوا صَلاتكم، وهذه الأشْياءَ المَذْكُورة، أي: أدُّوا فَرْضَ الله فيها[4].

---

(١) «الانتصاف» بحاشية «الكشاف» (٤: ٥٦٧).

(٢) لم يذكر المُصنِّف من الذي روى هذا عن الزمخشري، ولا أين روي؟! لذا تعقبه ابن عاشور بعد أن ساق قوله فقال في «التحرير والتنوير» (٢٨: ٣٦٤): قلت: وهذا يخالف صريح كلامه في «الكشاف»، فلعل الرَّاوي لم يُحسن تحريرَ مُرادِ صاحب «الكشاف»، أو لعل صاحب «الكشاف» لم ير منافاة بين لزوم ذكر الواوين اقتضاء المقام ذكرها، بأن المعطوف بها ثامنٌ في الذِّكر، فإنَّ النُّكت لا تتزاحم، فتأمّل بتدقيق.

(٣) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «صيامكم» دون واو.

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (٥: ١٩٤).

لعلَّ اللهَ يَجمَعُهم معه في الجَنّة»، وقيل: إنّ أشَدَّ النّاسِ عَذابًا يومَ القِيامةِ مَن جَهَّلَ أهلَه. وقُرِئَ: (وأَهْلوكُم)، عَطفًا علىٰ واو ﴿قُوٓاْ﴾ وحَسُن العَطفُ للفاصِل.

فإنْ قُلت: أليسَ التَّقديرُ: قوا أنفُسَكُم، وَلْيَقِ أهلوكم أنفُسَهم؟

قلتُ: لا، ولكنّ المعطوفَ مقارنٌ في التقديرِ للواو، و﴿أَنفُسَكُمۡ﴾ واقِعٌ بعدَه، فكأنه قيل: قُوا أنتم وأهلُوكم أنفُسَكم، لـما جَمعْتَ مع المخاطَبِ الغائبَ غلَّبتَه عليه، فجَعَلْتَ ضميرَهما معًا علىٰ لفظِ المُخاطب.

قولُه: (لَعَلّ الله يَجْمَعُهم معه في الجنة)، هكذا في النُّسخِ المُعْتَمدة، ورُوي: يَجْمَعُكم مَعَهم، وليس يَثْبت، ولا يُساعِدُه المعنى إلا تَعَسُّفاً.

قولُه: (أليسَ التَّقْدير...) إلى آخِرِه، قيل: المعنى: لـمّا كان الأمْرُ للفاعِلِ المُخاطَب بالصِّيغَة، وللغائِب باللّام، كان يُخَيَّل أنَّ التَّقدير: قُوا أنْفُسَكم، وليَقِ أهْلُوكم أنْفُسَهم، فيكونَ من عَطْفِ الجُملةِ على الجُمْلة، وأجَاب بأنْ ليس التَّقْديرُ كذلك، لأنَّه لمّا أُرِيدَ أمْرُ المُخَاطَب والغَائبِ، غُلِّبَ حالُ المُخاطَب، فقيل: ﴿قُوٓاْ﴾ ثُمَّ لـمّا عُطِف[1] الغَائبُ على الضَّمِير، غُلِّبَ في المَفعولِ أيْضاً المُخَاطَبُ على الغَائبِ، للتَّطَابُقِ، وقدّم المَفْعُولُ.

وقلت: معنى جوابه أنّ «أهْلِيكُم» الّذي هو مَعْطُوفٌ على واوِ ﴿قُوٓاْ﴾ في التَّقْدير مُقارِنٌ للواوِ، و﴿أَنفُسَكُمۡ﴾ الذي هو المَفْعُول مُقَدّر بعد «أهْلوكُم»، لأنَّ أصل الكلام: قُوا أنْتم وأهْلُوكم أنْفُسَكُم وأنْفُسَهم، فلمّا وقع الفَاصِل بين الواوِ و«أهْلُوكُم» بـ ﴿أَنفُسَكُمۡ﴾، اسْتَغْنى عن «أنْتم» لِصحّة العَطْفِ على الضَّمِيرِ بِدونِ التَّأْكيد لِوُجود الفَصْل، ولـمّا غُلِّبَ في المَفْعول ـ الذي هو ﴿أَنفُسَكُمۡ﴾ ـ المُخاطَبُ على الغَائِبِ اكْتُفِيَ بـ﴿أَنفُسَكُمۡ﴾ عن «أنْفُسَهُم».

فإنْ قلتَ: لِـمَ حُظِرَ أنْ تُقَدّر: «وَلْيَقِ»؟

---

(١) من قوله: «فيكون» إلى هنا ساقط من (ح).

﴿نَارًا وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ﴾: نوعًا من النّارِ لا يَتَّقِدُ إلّا بالناسِ والحِجارة، كما يُتقَّدُ غيرُها من النّيران بالحَطَب. وعنِ ابنِ عبّاسٍ رضيَ اللهُ عنهُما: هيَ حِجارةُ الكِبريت، وهي أشدُّ الأشياءِ حرًّا إذا أُوقِد عليها. وقُرِئ: (وُقودُها) بالضَّمّ، أي: ذو وقودها، ﴿عَلَيْهَا﴾ يَلي أمرَها وتعذيبَ أهلِها، ﴿مَلَٰٓئِكَةٌ﴾ يعني الزَّبانيةَ التِّسعةَ عَشَرَ وأعوانَهم،

قلت: لتكون[1] الشَّاذَّةُ أقْرَبَ إلى مَعْنى المَشْهُورَة، ومَعْناه كما قال: «قُوا أنْفُسَكُم بِتَرْكِ المَعَاصي وفِعْلِ الطَّاعَاتِ، وأهْلِيكُم بأنْ تَأْخُذُوهم بما تَأْخُذُون به أنْفُسَكم»، وعلى تَقْدير «لِيَقِ» يَكُونون مُسْتقِلّين في الأمر اسْتِقلالاً تامّاً بِخلافِ ذلك التَّقْدير، فإنَّ عَطْفِ «أهْلُوكُم»، ـ وهو غَائبٌ ـ على الضَّمير ـ وهو حَاضِرٌ ـ لا يَصِحُّ إلا على التَّبَعيَّة، كما سَبَق في قولِه تعالى: ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥].

قال القَاضي: إنما لم يُخاطِبْها أولاً تَنْبيهاً على أنَّه المَقْصُود بالحُكْم، والمَعْطُوف تبَعٌ له[2]. وعلى هذا معنى التَّغلِيب في أنْفُسِكم.

وفي «شرح السنة»: روي عن عليٍّ رضي الله عنه قال: ﴿قُوٓاْ أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ﴾: عَلِّموهم وأدِّبوهم، وعن ابن عباس نحوه[3].

قولُه: (وعن ابنِ عبّاس: هي حِجَارةُ الكِبْرِيتِ)، مَنَعَ هذا التَّفْسير في سُورَةِ البَقَرة، وهو تَخْصيصٌ بغيرِ دَليل، وأثْبَتَه هَاهُنا.

قولُه: (وقُرئ: «وُقُودُها»)، بالضَّمِّ، قال ابنُ جِنِّي: وهي قِراءَةُ الحَسن ومُجَاهِد، وهو على حَذْفِ المُضَاف، أيْ: ذُو وُقُودِها، يعني: ما تُطْعَمُه النَّارُ من الوَقودِ[4].

---

(١) من قوله: «لم حظر» إلى هنا ساقط من (ح).

(٢) «أنوار التنزيل» (١: ٢٩٦).

(٣) «شرح السنة» (٢: ٤٠٨).

(٤) «المحتسب» (٢: ٣٢٤).

﴿غِلَاظٌ شِدَادٌ﴾ في أجْرامِهم غلظةٌ وشِدّة، أي: جَفاءٌ وقوّة. أو في أفعالِهم جفاءٌ وخُشونة، لا تأخذُهم رأفةٌ في تنفيذِ أوامرِ الله والغضَبِ له والانتقامِ من أعدائِه. ﴿مَآ أَمَرَهُمْ﴾ في محلِّ النَّصبِ علىٰ البدَل، أي: لا يَعْصونَ ما أمرَ الله. أي: أمرَه، كقوله تعالىٰ: ﴿أَفَعَصَيْتَ أَمْرِى﴾ [طه: ٩٣] أو لا يَعْصُونه فيما أمرَهم.

فإنْ قُلت: أليسَت الجُملتانِ في معنًى واحد؟

قلتُ: لا، فإنّ معنىٰ الأولىٰ أنّهم يتقبَّلون أوامرَه ويلتزمونَها ولا يأبَونها ولا يُنكِرونَها، ومعنىٰ الثانية: أنّهم يُؤدّون ما يُؤمَرون به لا يتثاقلون عنه ولا يتوانَون فيه.

فإنْ قُلت: قد خاطبَ اللهُ المشركينَ المكذِّبين بالوحي بهذا بعَينِه في قولِه تعالىٰ: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَاتَّقُواْ النَّارَ الَّتِى وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ﴾ [البقرة: ٢٤] وقال: ﴿أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٤] فجعلَها معَدَّةً للكافرين، فما معنىٰ مخاطبتِه به المؤمنين؟

قولُه: (أَلَيْستِ الجُمْلَتان في مَعْنى واحِدٍ)، يعني قوله: ﴿لَّا يَعْصُونَ اللَّهَ مَآ أَمَرَهُمْ﴾ معناه: لا يَتْرُكُون فِعلَ المَأمُورِ بهِ، ومَفْهومُه: أَنَّهم يَفْعلون مَا يُؤْمَرون به.

وأجاب: بأنَّ الأولى لبيان مُوافَقَةِ الأمْر في الباطن واعْتِقاد حقيقة الأمر والاعتراف به، والثانية لبيان موافقة الأمر في الظَّاهِر، لأنَّ المُوافَقة الإتيانُ بالمَأمُور به، فإنَّ مُوافَقة الشَّيءِ ما يُوجِبُ ثُبوتَ مُقْتَضاه، ويُمْكن أنْ يُقال: إنَّه من بابِ الطَّرْدِ والعَكْسِ، وهو كُلُّ كلامين يُقَرِّر الأوّلُ بِمَنْطُوقِه مَفْهُوم الثّاني وبالعَكْس، مُبالَغةً في أنَّهم لا تَأخُذُهم رأفَة في تَنْفيذِ أَوَامِرِ الله والغَضَبِ له.

رُوي عن المُصنِّف أنَّه قال: نَظيرُ الآيةِ قولُه تعالى: ﴿يُسَبِّحُونَ الَّيْلَ وَالنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٠] نَفَى المُعانَدةَ عن المَلائِكةِ والاسْتِكبارَ بقولِه: ﴿لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ﴾ [الأنبياء: ١٩] وأثْبَت لَهُم الكَيَاسَة، ونَفَى عَنْهم الكَسَل بقولِه: ﴿وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [النحل: ٥٠] كقولِه تعالى: ﴿وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ﴾.

قلت: **الفُسّاقُ ـ وإنْ كانت دَركاتُهم فوقَ دركاتِ الكُفّار ـ فإنّهم مُساكِنونَ الكُفّارَ في دارٍ واحدة،** فقيل للذين آمنوا: ﴿قُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ﴾ باجتنابِ الفُسوقِ مُساكَنةَ الكُفّارِ الذين أُعِدَّت لهم هذه النّار الموصوفة.

ويجوزُ أنْ يأمُرَهم بالتَّوقّي من الارتِدَاد والنَّدمِ علىٰ الدُّخولِ في الإسلام، وأنْ يكونَ خِطابًا للذين آمَنوا بألسنتِهم وهم المنافقون، ويعضُدُ ذلك قولُه تعالىٰ علىٰ إثرِه: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَا تَعۡتَذِرُواْ ٱلۡيَوۡمَۖ إِنَّمَا تُجۡزَوۡنَ مَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ﴾ أي: يُقالُ لهم ذلك عندَ دُخولِهم النّارَ: لا تعتَذِروا، لأنه لا عُذرَ لكم، أو لأنه لا ينفعُكم الاعتِذار.

[﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ تُوبُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ تَوۡبَةً نَّصُوحًا عَسَىٰ رَبُّكُمۡ أَن يُكَفِّرَ عَنكُمۡ سَيِّـَٔاتِكُمۡ وَيُدۡخِلَكُمۡ جَنَّـٰتٍ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَـٰرُ يَوۡمَ لَا يُخۡزِي ٱللَّهُ ٱلنَّبِيَّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥۖ نُورُهُمۡ يَسۡعَىٰ بَيۡنَ أَيۡدِيهِمۡ وَبِأَيۡمَـٰنِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَآ أَتۡمِمۡ لَنَا نُورَنَا وَٱغۡفِرۡ لَنَآۖ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ﴾ ٨]

﴿تَوۡبَةً نَّصُوحًا﴾ وُصِفتِ التوبةُ بالنُّصحِ علىٰ الإسنادِ المجازيّ؛ **والنُّصح: صِفةُ التائبين؛** وهو أنْ يَنصَحوا بالتَّوبةِ أنفُسَهم، فيأتوا بها علىٰ طريقِها مُتداركةً للفرطاتِ ماحيةً للسيِّئات، وذلك: أن يتُوبوا عن القبائح لقُبحِها، ....

قولُه: (**الفُسّاقُ ـ وإنْ كانت دَرَكاتُهم فَوقَ دَرَكاتِ الكُفّار ـ فَإنَّهم مُساكِنُون الكُفَّارَ في دارٍ وَاحِدةٍ**)، **الانتصاف:** جَوابُه بِناءً على اعْتِقادِه في خُلُود الفُسّاقِ، أوْرَدَ السُّؤالَ لِيَتنفَّس عن ما في نَفْسِه من هذا البَاطِلِ الّذي لا يُطِيقُ كِتمانَه، ولا يُمْتَنعُ أنْ يُحذِّرَ المُؤمِنُ من عَذابِ الكافِرِ تَثْبيتاً له على الإيمانِ كَقَولِه تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِيٓ أُعِدَّتۡ لِلۡكَـٰفِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٣١].

قولُه: (**والنُّصْحُ: صِفَةُ التَّائبين**)، **الرَّاغِب:** النُّصْحُ: تَحرِّي فِعْلٍ أو قَوْلٍ فيه صلاحٌ، قال تعالى: ﴿لَقَدۡ أَبۡلَغۡتُكُمۡ رِسَالَةَ رَبِّي وَنَصَحۡتُ لَكُمۡ﴾ [الأعراف: ٧٩]، وقال تعالى: ﴿وَقَاسَمَهُمَآ إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ ٱلنَّـٰصِحِينَ﴾ [الأعراف: ٢١]، وهو من قولِهم: نَصَحْتُ له الوُدَّ.

نادِمين عليها، مغتمّين أشدَّ الاغتمامِ لارتكابها، عازِمين علىٰ أنّهم **لا يعودون في قبيحٍ من القبائحِ** إلىٰ أنْ يعودَ اللَّبنُ في الضَّرْع، موطّنين أنفُسَهم علىٰ ذلك.

وعن عليٍّ رضيَ اللهُ تعالىٰ عنه: **أنه سَمِع أعرابيًّا يقول**: اللَّهمَّ إني أستَغفِرُك وأتوبُ إليك، فقال: يا هذا، إنّ سُرعةَ اللِّسانِ بالتَّوبةِ توبةُ الكذّابين. قال: وما التوبة؟ قال: يَجمعُها سِتّةُ أشياء: علىٰ الماضي من الذُّنوب: النَّدامة، وللفرائض: الإعادة، وردُّ المظالم، واستِحلالُ الخُصوم، وأنْ تعزِمَ علىٰ أنْ لا تعود، وأنْ تُذيبَ نفسَك في طاعةِ الله، كما ربَّيتَها في المعصية، وأنْ تُذيقَها مَرارةَ الطَّاعاتِ كما أذقْتَها حلاوةَ المعاصي.

وعن حذيفة: **بحسب الرَّجلِ** من الشَّرِّ أنْ يَتوبَ عن الذَّنبِ ثُمَّ يعودُ فيه.

أي: أَخْلَصت، ونَاصِحُ العَسَلِ: خَالِصُهُ، أو من قولهم: نَصَحْتُ الجِلْدَ: خِطْتُه، والنَّاصِحُ: الخَيَّاطُ، والنِّصَاحُ: الخَيْطُ، وقوله تعالى: ﴿تُوبُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ تَوْبَةً نَّصُوحًا﴾ [التحريم: ٨] فمِنْ أَحَدِ هذين: إِمَّا الإخلاصُ، وإِمَّا الإِحكامُ، يقال: نَصُوحٌ ونَصَّاحٌ كذَهُوب وذَهَّاب، قال:

أَحْبَبْتُ حُبّاً خَالَطَتْهُ نَصاحَةٌ(١)

قولُه: (**لا يَعُودُون في قَبِيحٍ من القَبَائِحِ**)، قيل: هذا مَذْهَبُه، لأنَّ عِندهم أنَّ التَّوبة عن بعْضِ المَعَاصِي مع الإصْرار غَيرُ صحيحٍ.

قولُه: (**أنّه سَمِعَ أعْرابياً يَقُولُ**)، ذَكَر هذا الحَديث في الشُّورَى(٢) مع تَغييرٍ يَسِيرٍ، قال: مَتْنُ التَّوبَةِ وعمُودُها الانْتِهاءِ، على ما قال تعالى: ﴿إِن يَنتَهُواْ يُغۡفَرۡ لَهُم﴾ [الأنفال: ٣٨] وجَنَاحَاها: النَّدمُ والعَزْمُ، والنَّدَم: هو الغَمُّ المُلازم للذَّنْب.

قولُه: (**بِحَسَب الرَّجُلِ**)، مُبتَدأٌ، والباءُ زائِدةٌ، والخبرُ: «أنْ يَتُوبَ».

---

(١) انظر: «مفردات القرآن» ص٨٠٨، وهذا الشطر نسبه ابن قتيبة في «غريب الحديث» (٢: ٥١٢) لذي الرُّمة، ولم أجده في «ديوانه».

(٢) «الكشاف» (١٤: ٥٥).

وعن شَهرِ بنِ حَوْشب: أن لا يعودَ ولو حُزَّ بالسَّيفِ وأُحرِقَ بالنّار. وعنِ ابنِ السَّمّاك: **أنْ تَنْصِبَ الذَّنبَ الذي أقللْتَ فيه الحياءَ** من الله أمامَ عَينِك، وتَستَعِدَّ **لُمتَظَرِك**. وقيل: توبةً لا يُتاب منها. وعن السُّدِّيّ: لا تَصحُّ التوبةُ إلّا بنَصيحةِ النَّفْسِ والمؤمنين، لأنّ مَن صَحَّت توبتُه أحَبَّ أنْ يَكونَ الناسُ مثلَه.

وقيل: ﴿نَصُوحًا﴾ **مِن نَصاحةِ الثَّوب**، أي: توبةً ترفُو خُروقَك في دينِك، وتَرُمّ خللَك. وقيل: خالصةً، من قولِهم: عسَلٌ ناصِح إذا خَلَصَ من الشَّمْع. ويجوزُ أنْ يُراد: توبةً تنصَحُ النّاس، أي: تدعوهُم إلىٰ مثلِها لظُهورِ أثرِها في صاحبِها، واستعمالِه الجِدَّ والعَزيمةَ في العَملِ علىٰ مُقتضياتِها.

وقرأ زيدُ بنُ عليّ: (تَوبًا نَصوحًا) **وقُرِئَ: (نُصوحًا) بالضمّ**، وهو مَصدَرُ «نَصَحَ».

قولُه: (**أنْ تَنصِب الذَّنب الّذي أقْلَلتَ فيه الحَياءَ**)، أقْلَلتَ: صِفَةُ الذَّنب، على مِنْوالِ قولِه:

ولقَد أمُرُّ على اللئيمِ يَسُبُّني[1]

قولُه: (**لِمُتَظَرِكَ**)، أيْ: مَوتِك،وقيل: عَاقِبَتِك.

قولُه: (**مِنْ نَصاحة الثَّوبِ**)، في «المطلع»: نَصاحَة الثَّوبِ: خِياطَتهُ، والنَّصّاحُ: الخَيّاطُ، أي: توبة تَرْفو خُرُوقَكَ في دِينِك، فهي استعارة.

قولُه: (**وقُرِئ: «نُصُوحاً» بِالضَّمِّ**)، أبو بَكْر، والبَاقُون: بالفَتْح[2].

---

(١) هذا صدرُ بيتٍ تمامُه:

فمضيتُ ثُمّت قلتُ لا يَعْنيني

وهو لشمر بن عمر الحنفي كما في «الأصمعيات» ص١٢٦.

(٢) «التيسير في القراءات السبع» ص١٣٥.

والنُّصحُ والنُّصوح، كالشُّكْر والشُّكور، والكُفْر والكُفور، أي: ذاتُ نُصوح، أو تَنصَحُ نُصوحًا، أو توبوا لنُصح أنفُسِكم علىٰ أنّه مَفعولٌ له، ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ﴾ إطماعٌ من الله لعِبادِه، وفيه وَجهان، أحدُهما: أنْ يكونَ علىٰ ما جَرَتْ به عادةُ الجبابرةِ من الإجابةِ بـ«عسىٰ» و«لعلَّ»، ووقوعِ ذلك منهم مَوقِعَ القَطْع والبَتّ. والثاني: أنْ يَجيءَ به تَعليمًا للعِبادِ **وجوبَ الترجُّح** بينَ الخوفِ والرَّجاء، والذي يَدُلُّ علىٰ المعنىٰ الأوّلِ وأنه في معنىٰ البَتّ: قراءةُ ابنِ أبي عَبْلة: (ويُدخِلْكم) بالجزم، عَطفًا علىٰ مَحَلِّ (عسىٰ أنْ يُكَفِّر)، كأنه قيل: تُوبوا يوجِبْ لكم تَكفيرَ سيِّئاتِكم ويُدخِلْكم، ﴿يَوْمَ لَا يُخْزِى ٱللَّهُ﴾ نُصِبَ بـ﴿وَيُدْخِلَكُمْ﴾، و﴿لَا يُخْزِى﴾: تعريضٌ بمَن أخزاهم اللهُ من أهل الكُفرِ والفُسوق، **واستِحْمادٌ إلىٰ المؤمنينَ علىٰ أنه عصَمَهم** من مثلِ حالِهم، ﴿نُورُهُمْ يَسْعَىٰ﴾ علىٰ الصِّراطِ.

﴿أَتْمِمْ لَنَا نُورَنَا﴾ **قال ابنُ عبّاس**: يَقولونَ ذلك إذا طُفِئَ نورُ المنافقين إشفاقًا.

قولُه: (ووجوب[1] التَّرجح)، **الأساس**: ومن المَجازِ: رجَّحَ أحَدَ قَوْلَيه على الآخر، وتَرَجَّح في القَولِ: تَمَيَّلَ فِيه، وقيل: التَّرجُّحُ: التَّرَدُّدُ، وكَونُهم دائِرِيْن بَيْنَهما، غَيرُ مُرَجِّحين أحَدَهُما على الآخَرِ.

قولُه: (**واسْتِحْمادٌ إلى المُؤمنين على أنّه عَصَمَهُم**)، **الأساس**: واسْتَحْمَدَ اللهُ إلىٰ خَلْقِهِ بإحْسَانِهِ إليهِم وإنْعَامِه عَلَيْهم. ضَمَّن «اسْتَحْمَدَ» معنى الإحْسَان، أيْ: أحسَنَ إلَيْهم طَالِباً لِلحَمْدِ مِنهُم على عِصْمَتِه إيّاهُم.

قولُه: (﴿أَتْمِمْ لَنَا نُورَنَا﴾ **قال ابنُ عبّاس**)، فَسّر ﴿أَتْمِمْ لَنَا نُورَنَا﴾ بالنَّظَرِ إلى قولِه تعالى: ﴿نُورُهُمْ يَسْعَىٰ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ﴾ بوجوهٍ أربَعةٍ؛ أحَدُها: يطْلُبون الدَّوامَ إشْفَاقاً بسببِ مَا يَنْظُرون إلى نُورِ المُنافِقِين وانْطِماسِهِ، جزاءً لـما كانوا يُخَادِعُون الله والذين آمنوا، وبه فُسِّر قولُه: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ [البقرة: ١٧] في وَجْهٍ. قال الوَاحِديُّ: ومعنى إذْهَاب الله نُورَهم: هو أنَّ الله تعالى يَسْلُبُ المنافقين ما أُعْطُوا من النُّورِ مع المُؤمنين في الآخِرةِ[2].

---

(١) كذا في الأصول ونصِّ «الكشاف» من (ط)، لكن ليست الواو في الأصل الخطي منه ولا المطبوع.
(٢) «الوسيط في تفسير القرآن المجيد» للواحدي (١: ٩٤).

وعن الحسن: الله مُتمِّمُه لهم ولكنّهم يدعون تقرُّبًا إلىٰ الله، كقولِه تعالىٰ: ﴿وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ﴾ [غافر: ٥٥] وهو مَغفورٌ له. وقيل: يقولُه أدناهم منزلةً؛ لأنّهم يُعطَون من النُّورِ قدْرَ ما يُبصِرون به مَواطِئَ أقدامِهم؛ لأنّ النُّورَ علىٰ قَدرِ الأعمال، فيَسألونَ إتمامَه تفضُّلًا. وقيل: السَّابقون إلىٰ الجنَّةِ يمرّون مِثلَ البَرقِ علىٰ الصِّراط، وبعضُهم كالرِّيح، وبعضُهم حَبوًا وزَحفًا؛ فأولئك الذين يقولون: ﴿رَبَّنَآ أَتْمِمْ لَنَا نُورَنَا﴾.

فإنْ قلتَ: **كيفَ يُشفِقون** والمؤمنون آمِنون ﴿أَم مَّن يَأْتِيٓ ءَامِنًا يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ [فصلت: ٤٠]، ﴿لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ [يونس: ٦٢]، ﴿لَا يَحْزُنُهُمُ ٱلْفَزَعُ ٱلْأَكْبَرُ﴾ [الأنبياء: ١٠٣]؟ أو كيف يتقرّبون **وليست الدّارُ دارَ تقرُّب**؟

وثانيها: يَطْلُبونَ الدَّوامَ لا خَوْفاً بل تقرُّباً.

وثَالِثها: يَطْلُبُون المَزيد لِنُقْصانِ نُورِهم مِن نُورِ غَيْرِهم.

ورَابِعُها: ذلك النُّور الّذي يَسْعَى بين أَيْديْهم هو نُورُ السَّابِقين، وهم يَطْلُبون ابْتِداءً إتمام النُّور، أيْ: هَبْ لنا نُورنا وأتِمَّه لنا، والسُّؤال الآتي مُتوجِّهٌ إلى الوَجْهين الأوَّلين.

قولُه: (**كَيفَ يُشْفِقُون؟**)، هذا الإيْرادُ على قولِ ابنِ عبّاس: يقُولون ذلك إشفاقاً، وقولُه: أو كيف يَتقرَّبون؟ هذا على قولِ الحسن: ولكنّهم يَدْعُون تَقَرُّباً إلى الله تعالى[1].

قولُه: (**ولَيْستِ الدّارُ دارَ تَقرُّبٍ**)، أيْ: الدَّارُ الآخِرةُ ليست دارَ التَّكْلِيف، فمَن لَم يَتَقرَّبْ في الدُّنيا إلى الله تعالى، لا يتَقرَّب إليه في الآخِرة، وجاء في الحديثِ ما يُخالِفُه، رُوِّينا عن الإمام أحمد بن حَنْبل والتِّرمذيِّ وأبي دَاود عن عبد الله بن عَمرٍو قال: قال رسول الله ﷺ: «يُقالُ لصاحِبِ القُرآنِ: اقْرَأْ وَارْقَ ورَتِّل كَمَا كُنتَ تُرتِّلُ في الدُّنْيا، فَإِنَّ منزلتك عند آخِرِ آية تَقْرؤها»[2]. وروى ابنُ مَاجَه عن أبي سعيدٍ نحوه[3].

---

(١) وكلا القولين نقلهما الزَّمَخْشري في تفسير هذه الآية.

(٢) أحمد في «المسند» (٢: ١٩٢)، (٦٧٩٩) الترمذي في «الجامع» (٢٩١٤)، وأبو داود في «السنن» (١٤٦٤).

(٣) ابن ماجه في «السنن» (١٢٤٢).

قلت: أمّا الإشفاقُ فيَجوزُ أنْ يَكونَ علىٰ عادةِ البَشريّةِ وإنْ كانوا مُعتقِدين الأمنَ، وأمّا التقرُّبُ فلمّا كانت حالُهم كحالِ المتقرِّبين حيثُ يَطلُبون ما هو حاصِلٌ لهم من الرَّحمة: سمّاه تقرُّبًا.

[﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ جَٰهِدِ ٱلْكُفَّارَ وَٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱغْلُظْ عَلَيْهِمْ ۚ وَمَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ ۖ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ﴾ ٩]

﴿جَٰهِدِ ٱلْكُفَّارَ﴾ بالسَّيف ﴿وَٱلْمُنَٰفِقِينَ﴾ بالاحتِجاج؛ واستَعمِلِ الغِلظةَ والخُشونةَ علىٰ الفَريقَين فيما تُجاهدُهما به من القِتالِ والـمُحاجّة.

وعن قتادة: مُجاهدةُ المُنافقينَ لإقامةِ الحُدودِ عليهم.

وعن مجاهد: بالوَعيد. وقيل: بإفشاءِ أسرارِهم.

[﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱمْرَأَتَ نُوحٍ وَٱمْرَأَتَ لُوطٍ ۖ كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَٰلِحَيْنِ فَخَانَتَاهُمَا فَلَمْ يُغْنِيَا عَنْهُمَا مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا وَقِيلَ ٱدْخُلَا ٱلنَّارَ مَعَ ٱلدَّٰخِلِينَ﴾ ١٠]

مثَّلَ اللهُ عزَّ وجلَّ حالَ الكُفّارِ في أنّهم يُعاقَبون علىٰ كُفرِهم وعَداوتِهم للمُؤمنين، **مُعاقبةَ مثلِهم** من غيرِ إبقاءٍ ولا مُحاباة، ....

ويمكن أنْ يُقال: إنَّ التَّرقي بِحسب ما ثَبت لَهُ في الدُّنيا، والتَّرقِّي في الجنَّة بالقِراءَة عَلامَة انْتِهاءِ تلك المَنْزِلة(١).

قولُه: (مُعاقبةَ مِثْلِهم)، والمِثْلُ هاهنا كما في قولِك: مِثْلك لا يبخَلُ، أي: أنت لا تبخل، يعني: من هو في صَدَدِكَ من الجُودِ والسَّخَاوَة لا يَبْخَل. أيْ: يُعاقَبُون مُعاقَبةَ مَن هُو مُبالِغٌ في الكُفْرِ والنِّفاقِ، وتلكَ المُعاقَبَة هي ما قَالَ: «مُعاقَبة مِثْلِهم من غَيرِ إبْقاءٍ ولا مُحَابَاة».

---

(١) ويمكن أن يقال أيضاً: إن هذا الترقي ليس من التكليف، بل من باب التشريف، فلا يكون فيه مخالفة للمعنى المذكور.

ولا ينفعُهم مع عداوتِهم لهم ما كانَ بَيْنَهُم وبَيْنهم من لُحمةِ نسَبٍ أو وُصلةِ صِهْر؛ لأنّ عداوتَهم لهم وكفرَهم بالله ورسولِه قَطعَ العلائِقَ وبَتَّ الوُصَلَ، وجعلَهم أبعدَ من الأجانبِ وأبْعَد، وإن كان المُؤمنُ الذي يتَّصِلُ به الكافرُ نبيًّا من أنبياءِ الله بحالِ امرأةِ نوحٍ وامرأةِ لوط لـمّا نافقتا وخانَتا الرَّسولَين لم يُغنِ الرَّسولانِ عنهما بحقٍّ ما بينَهما وبينهما من وُصلةِ الزَّواج إغناءً ما من عذابِ الله ﴿وَقِيلَ﴾ لهما عندَ موتِهما أو يومَ القِيامة: ﴿ٱدۡخُلَا ٱلنَّارَ مَعَ﴾ سائرِ ﴿ٱلدَّٰخِلِينَ﴾ الذين لا وُصلةَ بَينهم وبينَ الأنبياء، أو مع داخِليها من إخوانِكُما من قَومِ نُوحٍ وقَومِ لُوط.

ومُثِّلَ حالُ المؤمنين في أنّ وُصلةَ الكافرين لا تَضُرُّهم ولا تُنقِصُ شَيئًا من ثوابِهم وزُلفَاهم عند الله، بحالِ امرأةِ فرعونَ ومنزلتِها عند الله تعالىٰ، مع كونِها زوجة أعدىٰ أعداءِ الله الناطقِ بالكلمةِ العُظمىٰ، ومريمَ ابنةِ عِمران وما أُوتيتْ من كرامةِ الدُّنيا والآخِرةِ والاصْطِفاءِ علىٰ نساءِ العالمَين، معَ أنّ قومَها كانوا كُفّارًا.

وفي طَيِّ هذين التَّمثيلَينِ تَعريضٌ بأُمَّي المؤمنين المذكورَتينِ في أوّلِ السُّورة، وما فَرَط

قولُه: (النَّاطِقِ بالكَلِمةِ العُظْمى)، وهي: ﴿أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلۡأَعۡلَىٰ﴾ [النازعات: ٢٤]، و﴿مَا عَلِمۡتُ لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرِي﴾ [القصص: ٣٨].

قولُه: (وفي طَيِّ هذين التَّمثِيلينِ تَعرِيضٌ بأُمَّي المُؤْمنين المَذْكُورتين في أوّلِ السُّورة)، إشَارَةٌ إلى النَّظْم، وأنّه تعالى بعدما حَكى عن أُمَّي المُؤْمنين ما فَعَلتا مما حَصَلت منه الكَراهَة لحَضْرةِ الرِّسَالة من التَّظَاهُر عليه، وعَمَّ التَّوبيخ بِقولِه: ﴿عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ﴾ وهما المُرادَتان أوّلياً، وذكر أوْصَافَ المُبْدلاتِ تَقريعاً، ثُمَّ وَعَظ المُؤْمنين تَلْويحاً، وحَرَّضَهُم على التَّوبَة ورَغَّبَهُم فيها، ثُمَّ أمَر رسُولَه بالغِلْظَةِ مع المُعَانِدين من الكَافِرين والمُنَافِقين تَحريضاً، أتى بهذين التَّمْثِيلين تَذْييلاً لِذكْر المُؤْمنين والكافِرين، وتَتْميماً للتَّعـريضِ بأُمَّي المُؤْمنين، ومَن تَأمَّل في هذهِ التَّشْديداتِ لاحَ له مَنْـزِلَة حَبيب الله عِنْد الله، وحَقّق مَعْنى قَولِ أُمّ المُؤْمنين

من التَّظاهُرِ علىٰ رسولِ الله ﷺ بما كَرِهَه، وتحذيرٌ لهما علىٰ أغلَظِ وَجهٍ وأشَدِّه، لِـمَا في التَّمثيلِ من ذِكْرِ الكُفر، ونحوُه في التَّغليظِ قولُه تعالىٰ: ﴿وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [آل عمران: ٩٧]، وإشارةٌ إلىٰ أنّ من حقِّهما أنْ تكونا في الإخلاصِ والكمالِ فيه كمَثَلِ هاتَين المؤمنتين، وأنْ لا تتَّكِلا علىٰ أنّهما زوجا رسولِ الله، فإنّ ذلك الفَضلَ لا يَنفعُهما إلّا معَ كونِهما مُخلِصَتَين، والتعريضُ بحَفصةَ أرجحُ؛ لأنّ امرأةَ لوطٍ أفشَتْ عليه كما أفشَت حَفصةُ علىٰ رسولِ الله! وأسرارُ التنزيلِ ورُموزُه في كُلِّ بابٍ بالغةٌ من اللُّطفِ والخَفاءِ حَدًّا يَدقُّ عن تَفطُّنِ العالِمِ ويَزِلُّ عن تَبصُّرِه.

فإنْ قُلت: ما فائدةُ قولِه: ﴿مِنْ عِبَادِنَا﴾؟

قلتُ: لـمّا كان مَبْنىٰ التَّمثيلِ علىٰ وجودِ الصَّلاحِ في الإنسانِ كائنًا مَن كان، وأنّه وحدَه هو الذي يَبلُغُ به الفوزَ ويَنالُ ما عندَ الله: قال: ﴿عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَٰلِحَيْنِ﴾، فذَكَرَ النَّبِيَّيْن المشهورَينِ العلَمَين بأنّهما عَبدانِ **لم يكونا إلّا كسائرِ عبادِنا** من غَيرِ تفاوتٍ بينَهما وبينهم إلّا بالصَّلاحِ وحدَه؛ إظهارًا وإبانةً لأنّ عَبدًا من العِبادِ لا يرجَحُ عندَه إلّا بالصَّلاحِ لا غير، وأنّ ما سواهُ ممّا يَرجَحُ به النّاسُ عندَ الناس ليس بسَبَبٍ للرُّجْحانِ عنده.

الصِّدِّيقَة رضي الله عنها: يا رسُول الله مَا أرى ربّك إلا يُسَارِعُ في هَواكَ. الحديثُ مُتَّفق على صِحَّتِه(١).

ولله دَرّه حيث قال: «وأسْرارُ التَّنْزيلِ ورُمُوزُه في كُلِّ بابِ بالِغة من اللطفِ والخَفَاءِ حَدّاً يَدُقُّ عن تَفَطّن العَالِمِ ويَزلّ عن تَبَصُّرِه!».

قولُه: (**لم يَكُونا إلا كَسَائرِ عِبادِنا**)، لعَلّه قَصَد في تَعْميم ﴿عِبَادِنَا﴾، تَقْريرَ معنى العُمُوم الذي اعْتَبـرَه في قولِه تعالى: ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ﴾ [الزمر: ٧] اعْتِزالاً، وقد بَيّنّا هُناكَ أنَّ

---

(١) البُخَارِي (٤٧٨٨)، ومسلم (١٤٦٤).

فإنْ قُلتَ: **ما كانت خيانَتُهما؟**

قلتُ: نِفاقُهما وإبطانُهما الكُفر، وتَظاهُرُهما علىٰ الرَّسولَين، فامرأةُ نوحٍ قالتْ لقومِه: إنّه مجنون، وامرأةُ لوطٍ دلّت علىٰ ضِيفانِه، ولا يجوزُ أنْ يُرادَ بالخِيانةِ الفُجور؛ لأنهُ سَمِجٌ في الطِّباع، نقيصةٌ عندَ كُلِّ أحَد، **بخِلافِ الكُفر؛ فإنّ الكُفّارَ لا يَستَسمِجونَه** بل يَستَحسِنونَه ويُسمّونَه حَقًّا.

وعنِ ابنِ عبّاسٍ رضيَ اللهُ عنهُما: ما بغَت امرأةُ نَبيٍّ قطّ.

[﴿وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱمْرَأَتَ فِرْعَوْنَ إِذْ قَالَتْ رَبِّ ٱبْنِ لِي عِندَكَ بَيْتًا فِي ٱلْجَنَّةِ وَنَجِّنِي مِن فِرْعَوْنَ وَعَمَلِهِۦ وَنَجِّنِي مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ ١١]

عَادَةَ الله جَارِيةٌ بتَخْصِيصِ لَفْظِ العِبادِ بالمؤمنين الـمُكَرَّمين، ولا سِيّما وقد أُضِيفَ إلى ضَمِيرِ التَّعْظِيم، وأمّا فَائِدتُه هنا فتربيةُ معنى التَّعْريض في التَّمْثيلِ، كأنَّه قيل: إنَّ امْرأَةَ نُوحٍ وامْرأَةَ لُوطٍ ما نَفَعَهُما شيءٌ من صُحْبَةِ هذين النَّبيَّينِ المُكَرَّمَينِ الدَّاخِلَينِ في زُمْرةِ العُبّادِ المُخْلَصينَ. ويَدلُّ على إرَادةِ المَدْحِ تَكْرِيرُ قولِه: ﴿إِنَّهُۥ مِنْ عِبَادِنَا ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الصافات: ٨١، ١١١، ١٢٢، ١٣٢] في الصَّافات عند ذِكْرِ نُوحٍ وإبْراهِيمَ ومُوسى وهَارونَ وإلْيَاسَ عَلَيْهم السَّلام في خَاتمةِ قَصصِهِم.

الرَّاغِب: تَخْصِيصُ إضَافَةِ العَبْدِ إلى الله تَنْبيهٌ على مَدْحِهِ في كونِه مُطِيعاً له منصرفاً عن أمرِهِ، وأنَّه غير مُعَرِّج على غيرِهِ ثُمَّ إضَافَتُه بنونِ المَمْلُوكِيَّة، مُبالَغَةً في الاخْتِصَاصِ، وفي كُلِّ إضَافَةٍ إلى الله بهذا الوجْه مُبَالَغةٌ(١).

قولُه: (**ما كانت خِيانَتُهما؟**)، «ما» اسْتِفْهامِيّة، وضَمير «كانت» يَعُودُ إليها، و«خِيانَتُهما» خَبَرُه، والتَّأنيثُ باعْتِبارِ الخبر، كما في: «مَنْ كانَتْ أُمَّك؟».

قولُه: (**بخِلافِ الكُفْر، فَإنَّ الكُفَّارَ لا يَسْتَسْمِجُونَه**) فيه إيْماءٌ إلى أنَّ العَقْلَ لا يَصْلُح أنْ يَحْكُم في أمُورِ الدِّيانَة.

---

(١) «تفسير الراغب الأصبهاني» (١: ١١٦).

وامرأةُ فرعون: آسيةُ بنتُ مُزاحم. وقيل: هيَ عَمّةُ موسىٰ عليه السَّلام، آمنَتْ حينَ سَمعَتْ بتَلَقُّفِ عصا موسىٰ الإفك، فعَذَّبَها فرعون.

عن أبي هُرَيرة: أنّ فرعونَ وتَّدَ امرأتَه بأربَعَةِ أوتاد، واستقبَلَ بها الشَّمس؛ وأضْجَعَها علىٰ ظَهرِها، ووَضعَ رَحىً علىٰ صَدرِها. وقيل: أمَرَ بأنْ تُلقىٰ عليها صَخرةٌ عَظيمةٌ فدَعَتِ اللهَ فرقَىٰ بروحِها، فأُلقِيَتِ الصَّخرةُ علىٰ جَسدٍ لا روحَ فيه. وعن الحسَن: فنجّاها اللهُ أكرَمَ نَجاة؛ فرَفعَها إلىٰ الجنّةِ فهيَ تأكُلُ وتَشرَبُ وتتَنَعّمُ فيها. وقيل: لـمّا قالت: ﴿رَبِّ ٱبْنِ لِى عِندَكَ بَيْتًا فِى ٱلْجَنَّةِ﴾ أُريت بيتَها في الجنّةِ يُبنىٰ. وقيل: إنّه من دُرّة، وقيل: كانت تُعذَّبُ في الشَّمسِ فتُظِلُّها الملائكة.

فإنْ قُلتَ: ما معنىٰ الجَمعِ بينَ ﴿عِندَكَ﴾ و﴿فِى ٱلْجَنَّةِ﴾؟

قلتُ: طلبَت القُربَ من رَحمةِ الله والبُعدَ من عَذابِ أعدائِه، ثُمّ بَيّنت مكانَ القُربِ بقولِها: ﴿فِى ٱلْجَنَّةِ﴾ أو أرادَت ارتِفاعَ الدَّرجةِ في الجنّة، وأنْ تكونَ جنَّتُها من الجِنانِ التي هيَ أقربُ إلىٰ العَرْشِ وهيَ جنّاتُ المأوىٰ، فعَبّرت عن القُربِ إلىٰ العَرشِ بقولِها: ﴿عِندَكَ﴾. ﴿مِن فِرْعَوْنَ وَعَمَلِهِۦ﴾ من عَمَلِ فرعون، ....

قولُه: (ما مَعْنى الجَمْع بين ﴿عِندَكَ﴾، و﴿فِى ٱلْجَنَّةِ﴾)، أيْ: المقامُ المُعيّن عِند الله في الآخِرةِ الجنّةُ فما مَعْنى الجَمْعِ؟ وأجابَ أولاً: أنَّ ﴿فِى ٱلْجَنَّةِ﴾ غيرُ مُتعلِّقٍ بـ ﴿ٱبْنِ لِى عِندَكَ بَيْتًا﴾ بل هو بيانٌ، كأنَّها حين قالت: ﴿رَبِّ ٱبْنِ لِى عِندَكَ بَيْتًا﴾ قيل لها: أين؟ فقالت: ﴿فِى ٱلْجَنَّةِ﴾، نحوُه قولُه تعالى: ﴿وَكَانُواْ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ﴾ [يوسف: ٢٠] فإنَّ ﴿فِيهِ﴾ بيانٌ لـما زَهِدُوا فيه، أو أنَّ مُرادَها بيانُ المَقاماتِ والمَنازل، طلبت بقولِها: ﴿رَبِّ ٱبْنِ لِى عِندَكَ بَيْتًا فِى ٱلْجَنَّةِ﴾ القُربَ من رحمةِ الله، وبقولِها: ﴿وَنَجِّنِى مِن فِرْعَوْنَ وَعَمَلِهِۦ﴾ الآية، البُعدَ من أعْدائِه، ولا ارْتِيابَ أنَّ القُرْبَ له مَراتِبُ لا تَنْحصرُ، فَأدْمجَتْ بقولِها: ﴿عِندَكَ﴾، تعني: أعْلى المراتِبَ وأقْرَبها عِندَ الله، فعلى هذا قولُه: ﴿فِى ٱلْجَنَّةِ﴾ صِفةُ بَيتاً، أو ظَرْفٌ لـ ﴿ٱبْنِ﴾.

أو مِن نَفْسِ فرعونَ الخَبيثةِ وسُلطانِه الغَشوم، **وخُصوصًا من عمَلِه** وهو: الكُفر، وعبادةُ الأصنام، والظُّلم، والتَّعذيبُ بغيرِ جُرم، ﴿وَنَجِّنِي مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ من القِبطِ كلُّهم. وفيه دَليلٌ علىٰ أنّ الاستعاذةَ بالله والالتجاءَ إليه ومسألةَ الخَلاصِ منه عندَ المِحَنِ والنَّوازل من سِيَرِ الصّالِحين وسُنَنِ الأنبياءِ والمُرسَلين، ﴿فَٱفْتَحْ بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ فَتْحًا وَنَجِّنِي وَمَن مَّعِيَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء: ١١٨]، ﴿رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً لِّلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ * وَنَجِّنَا بِرَحْمَتِكَ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [يونس: ٨٦].

[﴿وَمَرْيَمَ ٱبْنَتَ عِمْرَٰنَ ٱلَّتِيٓ أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا فَنَفَخْنَا فِيهِ مِن رُّوحِنَا وَصَدَّقَتْ بِكَلِمَٰتِ رَبِّهَا وَكُتُبِهِۦ وَكَانَتْ مِنَ ٱلْقَٰنِتِينَ﴾ ١٢]

﴿فِيهِ﴾ في الفَرْج. وقرأ ابنُ مَسعود: (فيها)، كما قُرِئَ في سورة الأنبياء، والضَّميرُ للجُملة، **وقد مرَّ لي في هذا الظَّرفِ كلام**. ومن بِدَعِ التَّفاسير أنّ الفَرْجَ هو جَيبُ الدِّرع، **ومعنىٰ (أحصَنَتْه): منعته جِبريل**، وأنه جَمع في التَّمثيلِ بين التي لها زَوجٌ والتي لا زوجَ لها،

قولُه: (**وخُصوصاً من عَمَلِه**)، يريد أنَّ قولَه: ﴿مِن فِرْعَوْنَ وَعَمَلِهِۦ﴾ يجوز أنْ يكونَ من بابِ: أعْجبَني زَيْد وكَرَمُه، ويجُوز أنْ يُراد: ونَجِّني من نَفْسِ فِرْعَونَ الخَبِيثَة، ثُمَّ قِيل خُصُوصاً: «مِن عَمَلِه»، وهو قَريبٌ من عَطْفِ الخَاصِّ على العَامِّ، وفيه: أنَّ ذاتَه الخَبِيثَةَ مَعْدن كُلِّ شرٍّ، ومَا ظَهَر منه من الكُفرِ وعِبادَةِ الأصْنامِ والظُّلْم نَعْتانِ مِنْه، وهذا أَبْلَغ.

قوله: (**وقد مَرَّ لي في هذا الظَّرف كلامٌ**) أي: في سُورة الأنْبياءِ، وذلك أنَّ قولَه: ﴿فَنَفَخْنَا فِيهِ مِن رُّوحِنَا﴾ [الأنبياء: ٩١] يدلُّ على إحْياءِ مَرْيم، والمُراد إحْياء عيسى عليه السَّلام منها، والتَّقْدير: ونَفَخْنا الرُّوحَ في عيسى منها، أيْ: أحْيَيْناهُ منها.

قولُه: (**ومَعْنى «أحْصَنَتْه»: مَنعَتْه جِبْريل**)، عَطْفٌ على «أنَّ الفَرْجَ»، وكذا قَوْله: «وأنَّه جمع في التَّمثيلِ» عطف عليه، والمعنيُّ بالمَنْع قولُها: ﴿إِنِّيٓ أَعُوذُ بِٱلرَّحْمَٰنِ مِنكَ إِن كُنتَ تَقِيًّا﴾ [مريم: ١٨]. وعن الوَاحِديِّ رحمه الله تعالى: ﴿أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا﴾: حَفِظَتْ فَرْجها ومَنَعتْها عمّا

تسليةً للأراملِ وتَطييبًا لأنفُسِهنّ، ﴿وَصَدَّقَتْ﴾ قُرِئَ بالتَّشديدِ وبالتخفيف علىٰ أنّها جَعلَت الكلِماتِ والكُتبَ صادِقة، يعني: وصَفتْها بالصِّدق، وهو معنىٰ التَّصديقِ بعَينِه.

فإنْ قُلت: فما كلماتُ الله وكتبُه؟ قلتُ: يجوزُ أنْ يُرادَ بكلماتِه: صُحُفُه التي أنزلَها علىٰ إدريسَ وغيرِه، سمّاها «كلماتٍ» لقِصَرِها، ﴿وَكُتُبِهِۦ﴾: الكتب الأربَعة، وأن يُرادَ جميعُ ما كلَّم اللهُ به ملائكتَه وغيرَهم، وجميعُ ما كتَبَه في اللَّوحِ وغيرِه. وقُرِئَ: (بكَلمةِ الله وكتابِه)، أي: بعيسىٰ وبالكتابِ المُنزَلِ عليه وهو الإنجيل.

لا يحِلّ، قال الفَرّاءُ[1]: ذكَر الـمُفسِّرون أنَّه جَيْبُ دِرْعِها، وهذا مُـحْتَملٌ، لأنَّ الفَرْجَ معناه في اللغة: كُلُّ فُرْجَةٍ بين شَيئين، ومَوْضِعُ جَيْبِ دِرْعِ المَرْأةِ مَشْقُوقٌ فَهُو فَرْجٌ، وهذا أبْلَغُ في الثَّناءِ عليها لأنَّها إذا مَنعَتْ جَيْبَ دِرْعِها فهي للنَّفْسِ أمْنَعُ[2].

وقلت: هو كِنايةٌ، نحْوُ قولِهم: هو نَقِيُّ الجَيْبِ طَاهِرُ الذَّيلِ، لكنَّ العُدُول عن الظَّاهِرِ المَكْشُوف إلى الخَفِيِّ الّذي لا قَرينة له بعيد، ولِذلك قال المُصنِّفُ: «ومن بِدَعِ التَّفَاسِير».

قولُه: (قُرئ بالتَّشديدِ وبالتَّخفيفِ) «صَدّقَت» بالتَّشْديد: المشهورةُ، وبالتَّخفيفِ شَاذّةٌ[3].

قـولُه: (جَعَلَت الكَلِمات والكُـتُب صَادِقةً)، إمّا بأنْ قال: إنَّ كُـتبَ الله صَادِقـةٌ فيما جاءت به، أو صَدَّقت بِمعنَى آمَـنَتْ بِكَلِماتِ ربِّها مُصَدِّقـةً لها، وهو معنى التَّصْديق بِعَينِه، والباءُ للتَّعْدِية.

قولُه: (يَجُوز أنْ يُراد بِكَلِماتِه: صُحُفُه)، إلى قوله: (وجميعُ ما كَـتَبه في اللَّوح وغيرِه)، **الانتصاف**: هو يـجحدُ الكلامَ القَدِيمَ، فلا جَرَم كلامُه يُشْعِر بأنَّ كلمـاتِ الله مُتَـناهِيةٌ، لأنه

---

(١) انظر: «معاني القرآن» للفراء: (٢: ٢١٠).

(٢) «الوسيط» للواحدي (٣: ٢٥٠).

(٣) انظر: «الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي (١٨: ١٨٨).

فإنْ قُلت: لِمَ قيل ﴿مِنَ ٱلْقَٰنِتِينَ﴾ علىٰ التَّذكير؟

قلتُ: لأنّ القُنوتَ صِفةٌ تَشمَلُ مَن قَنتَ من القبيلَيْن، **فغُلِّبَ ذكورُه علىٰ إناثه**، و﴿مِنَ﴾ للتَّبعيض، ويجوزُ أنْ يكونَ لابتداءِ الغاية، علىٰ أنّها وُلِدت من القانِتين؛ لأنّها من أعقابِ هارونَ أخي موسىٰ صلَواتُ الله علَيهما.

وعن النَّبيِّ ﷺ: «**كَمُلَ من الرِّجالِ كثير**، ولم يَكمُل منَ النِّساءِ إلّا أربعٌ: آسيةُ بنتُ مُزاحِم امرأةُ فِرعون، ومَريمُ ابنةُ عِمران، وخَديجةُ بنتُ خُوَيلد، وفاطمةُ بنتُ مُحمَّد،

جَمَعَها في الأوّل جَمْعَ قِلّةٍ لِقِصَرِها، وفي الثّاني حَصَرها بِقَوْلِه: و«جميع»، وأين هو من قوله تعالى: ﴿قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّى﴾ [الكهف: ١٠٩] ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ﴾ [لقمان: ٢٧] وكلامُ الله صِفةٌ أزَلِيَّةٌ أبديَّةٌ غيرُ مُتَناهِيةٍ.

وقلت: ومِنْ ثَمَّ وَرَد عن مَصْدرِ النُّبوّةِ في الدُّعاءِ: «أعُوذُ بِكَلِماتِ الله التَّامَّاتِ»، وأمّا مَعْنى الجَمْعِ في ﴿بِكَلِمَٰتِ﴾ فَهُو ما ذَكَره في قَولِه تعالى: ﴿فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢] مِن أنَّ المُراد والقَصْد بها «جَماعة الثَّمرة الّتي في قَوْلِك: أدْرَكَت ثَمَرة بُسْتَانِه، تُريد ثِمارَه، ونظيره قولهم: كلمة الحُوَيْدرة؛ لقصيدته، وقولهم للقرية: المَدْرَة، وإنما هي مَدَرٌ مُتَلاحِقٌ».

قولُه: (**فَغُلِّب ذُكُورُه على إنَاثِه**)، قال القاضي: وفائِدةُ التَّغْلِيب الإشْعَارُ بأنَّ طَاعَتَها لم تَقْصُر عن طَاعَةِ الرِّجالِ الكَامِلين، حتّى عُدَّت من جُملَتِهم[1].

قولُه: (**كَمُلَ مِن الرِّجَالِ كَثيرٌ**)، الحديثُ رواه البُخَارِيُّ ومُسْلِمٌ والتِّرْمذيُّ وابنُ مَاجَه والنَّسَائيُّ عن أبي مُوسى[2]، ولَيسَ فيه حَديثُ خَدِيجة رضي الله عنها[3].

---

(١) «أنوار التنزيل» (٥: ٣٥٩).

(٢) البُخَاري (٣٢٣٠)، ومُسْلِم (٢٤٣١)، والتِّرمذيُّ في «الجامع» (١٨٣٤)، وابن مَاجَه في «السنن» (٣٢٨٠)، والنَّسائيُّ في «السنن الكبرى» (٥: ٩٣)، (٨٣٥٣).

(٣) هذه الزيادة ذكرها ابن الأثير وعزاها لرزين كما في «جامع الأصول» (٩: ١٢٤ – ١٢٥). ولها روايات أخرى في كتب السنة غير المذكورة هنا.

وفَضلُ عائِشةَ علىٰ النِّساءِ **كفَضلِ الثَّريدِ علىٰ سائرِ الطّعام**»، وأمّا ما رُوِيَ أنّ عائشةَ سألتْ رسولَ الله ﷺ كيف سَمّىٰ اللهُ المسلِمة (تعني مريم)، ولم يُسَمِّ الكافرة؟ فقال: «بغضًا لها»: قالت: وما اسمُها؟ قال: اسمُ امرأةِ نوح: واعِلة، واسمُ امرأةِ لوطٍ: واهِلَة، فحديثٌ أثرُ الصَّنعةِ عليه ظاهرٌ بَيِّن، ولقد سمّىٰ اللهُ تعالىٰ جماعةً من الكُفّار بأسمائِهم وكُناهُم، ولو كانتِ التَّسميةُ للحُبِّ وتركُها للبُغضِ لسمّىٰ آسية، وقد قرَن بينَها وبين مَريمَ في التَّمثيلِ للمُؤمِنين، وأبىٰ اللهُ إلّا أنْ يَجعلَ للمصنوعِ أمارةً تنُمُّ عليه، وكلامُ رسولِ الله ﷺ أحكمُ وأسلَمُ من ذلك.

عن رسول الله ﷺ: «من قَرَأ سورةَ التَّحريمِ آتاهُ اللهُ توبةً نصوحًا».

قولُه: (**كَفَضْلِ الثَّرِيدِ عَلى سَائِرِ الطَّعَامِ**)، قيل: إنّما مَثَّل الثَّريدَ لأنّه أفضَلُ طَعَام العَرَب ولا يَرون في الشِّبع أغنَى غَناءً منه، وقيل: إنّهم كانوا يَحمدون الثَّريدَ فيما طُبِخ بلَحمٍ، ورُوي: «سَيِّد الطَّعَام اللَّحم»[1]، فكَأنّها فُضِّلَت على النِّساءِ كَفَضل اللَّحم على سَائِر الأطعِمَة، والسِّرُّ فيه أنَّ الثَّريدَ مَع اللَّحم جَامِعٌ بينَ الغِذاءِ واللَّذة والقُوَّة وسُهُولةِ التَّناوُل، وقِلَّة المَؤونَة في المَضغ وَسُرعَةِ المُرور في المَريء، فضَرَبَ به مَثَلاً ليُؤذِن بأنّها أعطِيتُ مَع حُسن الخَلق حُسنَ الخُلُق، وحَلَاوَة المنطق، وفَصَاحَة اللَّهجَة، وجَودَة القَريحَة، ورَزَانَة الرَّأي، ورَصَانَة العَقل، والتَّحَبُّب إلى البَعل، فَهي تَصلُحُ للتَبَعُّل، والتَّحَدُّث والاستِئناس بها، والإصغاء إليها. وحَسبُك أنّها عَقَلَت عن النَّبيِّ ﷺ ما لَم تَعقِل غَيرُها منَ النِّساء، ورَوَت ما لم يروِ مثلُها مِنَ الرِّجال، وممّا يَدُلُّ على أنَّ الثَّريدَ أشهَى الأطعِمَة عندَهُم وألَذُّها قَولُ الشَّاعِر:

إذَا مَـا الخُبـزُ تَأدِمُـهُ بِلَحـمٍ فَذَاكَ ـ أَمَانَةَ الله ـ الثَّرِيـدُ[2]

تمت السورة حامداً اللهَ ومصلياً.

---

(١) رواه ابن ماجه في «السنن» (٣٣٠٥).

(٢) هذا القول كله من بداية التعليق إلى آخره، مَنقولٌ من شرح التّوربَشْتي على «المصابيح»، انظر: «تحفة الأحوذي» (١٠: ٢٦١) ولم يُصرِّح المصنف هنا بهذا مع أنَّ عادَتَه أنْ يذكر مصادره ومنها «شرح التُّورْبَشْتِي» كما مرَّ في هذه السُّورة.

سُورة المُلك

مكيّةٌ، وهي ثلاثونَ آيةً

وتسمّىٰ: الواقية، والمنجية؛ لأنها تقي وتُنجي قارئَها مِن عذابِ القَبر

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

[﴿تَبَٰرَكَ ٱلَّذِي بِيَدِهِ ٱلۡمُلۡكُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ * ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلۡمَوۡتَ وَٱلۡحَيَوٰةَ لِيَبۡلُوَكُمۡ أَيُّكُمۡ أَحۡسَنُ عَمَلٗاۚ وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡغَفُورُ * ٱلَّذِي خَلَقَ سَبۡعَ سَمَٰوَٰتٖ طِبَاقٗاۖ مَّا تَرَىٰ فِي خَلۡقِ ٱلرَّحۡمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٖۖ فَٱرۡجِعِ ٱلۡبَصَرَ هَلۡ تَرَىٰ مِن فُطُورٖ * ثُمَّ ٱرۡجِعِ ٱلۡبَصَرَ كَرَّتَيۡنِ يَنقَلِبۡ إِلَيۡكَ ٱلۡبَصَرُ خَاسِئٗا وَهُوَ حَسِيرٞ﴾ ١-٤]

﴿تَبَٰرَكَ﴾ تعالىٰ وتعاظمَ عن صفاتِ المخلوقينَ ﴿ٱلَّذِي بِيَدِهِ ٱلۡمُلۡكُ﴾ علىٰ كلِّ موجودٍ ....

سورةُ المُلْك

مكيّةٌ، وهي ثلاثونَ آيةً

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

وبه ثِقَتي

قَولُه: (﴿بِيَدِهِ ٱلۡمُلۡكُ﴾ على كلِّ موجود)، وجَعَل ﴿بِيَدِهِ ٱلۡمُلۡكُ﴾ بمعنىٰ التصرُّفِ والاستيلاء، ولذلك عَدَّاه بـ«على» في قولِه: «على كلِّ موجود»، قال الراغبُ في قَولِه: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلۡمُلۡكِ

﴿وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ﴾ ما لم يوجدْ مما يدخلُ تحتَ القدرةِ ﴿قَدِيرٌ﴾. وذِكرُ «اليدِ» مجازٌ عن الإحاطةِ بالمُلكِ والاستيلاءِ عليه. والحياةُ: ما يَصحُّ بوجودِه الإحساس، ....

تُؤْتِي ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ﴾ [آل عمران: ٢٦]: «فالمُلْكُ: ضَبطُ الشَّيءِ المُتصرَّفِ فيه بالحُكْم، والمِلْكُ كالجِنْسِ لهُ؛ فكلُّ مُلْكٍ مِلْكٌ، وليس كلُّ مِلْكٍ مُلْكاً»[1].

قَوْلُه: (﴿وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ﴾ ما لَمْ يوجَدْ مِمّا يَدْخُلُ تَحْت القُدْرةِ ﴿قَدِيرٌ﴾)، يَعْني أن «الشيءَ» عامٌّ في كلِّ ما يَصحُّ أَنْ يُخْبَرَ عنه ويُعْلَمَ بناءً على مَذْهبه[2]، فلما اقترنَ بقولِه ﴿قَدِيرٌ﴾، عُلِمَ أَنَّ المُرادَ منه المعدومُ الذي يَدْخلُ تحت القُدْرةِ دون غَيْرِه، ومَقْصُودُه رِعايةُ الطِّباقِ بِذكْرِ المَوْجودِ والمَعْدومِ بين القرينتَين، قالَ صاحبُ «التَّقْريب»: «وفيه نَظَرٌ؛ لأنّ «الشيْءَ» إما أن يَختصَّ بالمَوْجود، أو يَشْملَ الموجودَ والمعدومَ على المَذْهَبَين، فلا وَجْهَ لِتَخْصيصِه بما لم يُوجَد مع انضمامِ ﴿كُلِّ﴾ إليه، اللهمَّ إلا أنْ يُقالَ: خَصَّصَه به لِيُغايرَ ما قَبْله، إذا خَصَّصه[3] بالموجود».

قُلْنا: لَوْ عَممَ الثاني، لَـتَحقَّقَ التَّغايُرُ أَيضاً، على أن في تَخْصيصِ الأَوَّل بالمَوْجود أيضاً نَظَراً، لأنَّ اليَدَ مَجازٌ عن القُدْرة، وإنْ تَخَصَّصتِ القُدْرةُ بالمعدوم كما هو مَذْهَبُه تَخصَّصَ الأَوَّل بالمعدوم، وإِنْ لم يَتخصَّص، لم يَتَخَصَّصِ الثاني بالمعدوم. والتحقيقُ أن الأَوَّلَ مُطلقٌ، والثاني عامٌّ لِمَا وُضِعَ له تَباينُ الشيْءِ، فَقُصِدَ بيانُ أَصْلِ القُدْرة أَوّلاً، وعُمومِها ثانياً.

وقلتُ: الظّاهِرُ أن الآيةَ مِن بابِ التَّكميل، فالقرينةُ الأولى تَدُلُّ علىٰ التَّصرُّفِ التّامِّ في الموجودات، على مُقْتضىٰ إرادتِه ومَشيئتِه مِن غيرِ مُنازِعٍ ولا مُدافِعٍ، تَصرُّفَ المُلّاكِ في مُلْكِهم، لا يَتصرَّفُ فيها غَيرُه حقيقةً، ولذلك قَدَّمَ الظَّرْفَ للتَّخْصيصِ، قال الإمامُ: «هذه اللفظةُ إنما

---

(١) «مفردات القرآن» ص ٧٧٥.

(٢) يعني مذهب المعتزلة في تعريف الشيء، انظر حديث القاضي عبد الجبار عن حقيقة الموجود والمعدوم: «شرح الأصول الخمسة» له، ص ١٧٥ وما بعدها.

(٣) أي: خصّصَ الملكَ بالموجود.

وقيل: ما يوجِبُ كَونَ الشيءِ حيّاً، وهو الذي يَصحُّ منه أن يَعلَمَ ويَقدِر. والموتُ: عدمُ ذلك فيه، ومعنىٰ خَلْقِ الموتِ والحياة: إيجادُ ذلك المصحِّحِ وإعدامُه.

تُسْتعملُ لِتأكيدِ كَوْنِه تعالىٰ مَلِكاً ومالِكاً، كما يُقالُ: بِيَدِ فلانٍ الأَمْرُ والنَّهيُ، والحَلُّ والعَقْدُ»(١).

والقَرينةُ الثانيةُ دالَّةٌ على القُدْرةِ الكاملةِ الشَّاملة، ولو اقْتَصر على القَرينةِ الأُولى، لأَوْهمَ(٢) أن تَصَرُّفَه مَقْصورٌ على تَغْييرِ أَحوالِ المُلْكِ كما يُشاهَدُ مِن تَصرُّفِ المُلّاكِ المجازيّ؛ فَقُرِنت بالثانيةِ لِيؤذِنَ بأَنَّه عَزَّ سُلْطانُه قادرٌ على التصرُّفِ، وعلى إيجادِ الأَعيانِ المُتَصرَّفِ فيها، وعلى إيجاد عَوارِضِها الذّاتيَّةِ وغيرِها، ومِن ثَمَّ عَقَّبَ ذلك الوصْفَ بالوصْفِ المُتضمِّنِ للعَوارِضِ، وهو قَوْلُه: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْمَوْتَ وَٱلْحَيَوٰةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [الملك: ٢] إلى آخره. وأمّا مَسْأَلةُ أَنَّ المعدومَ شَيْءٌ فَمِمّا لا يَهُمُّنا الآنَ.

قَوْلُه: (**وقيل: ما يُوجِبُ كَوْنَ الشيْءِ حَيّاً، وهو الذي يَصِحُّ منه أَنْ يَعْلَمَ ويَقدِر**)، قالَ صاحبُ «التَّقْريب»: الحياةُ ما به الإِحساسُ، أَو ما به العِلمُ والقُدْرةُ، ولا يُفَسَّرُ بِما يُوجِبُ كَوْنَ الشيءِ حَيّاً لئلّا يَلْزمَ منه الدَّوْر(٣).

قَوْلُه: (**والموتُ عَدَمُ ذلك**)، **الانتصاف**: مَذْهَبُ القَدَريَّةِ أَنَّ الموتَ عَدَم، واعْتِقادُ أَهلِ السُّنَّةِ أَنَّه أَمرٌ وُجوديٌّ يُضادُّ الحياةَ، وكَيْف يكونُ عَدماً وقَدْ وُصِفَ بكَوْنِه مَخْلوقاً، وعَدَمُ الحوادثِ أَزليٌّ؟ ولَوْ كانَ المعدومُ مَخْلوقاً للَزِمَ وُقوعُ الحوادثِ أَزلاً، وهُوَ ظاهرُ البُطْلان(٤).

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٣٠: ٤٦) للرازي.

(٢) في (ف): «لأفهم».

(٣) الدَّوْر: هو توقّف وجود الشيء على ما يتوقف عليه وجودُه، إمّا بلا واسطة وهو الدور المصرَّح، كتوقف (أ) على (ف) وبالعكس، وإمّا بواسطة وهو الدور المُضْمَر، كتوقف (أ) على (ف) و(ف) على (ج)، و(ج) على (أ). انظر: «التعريفات» للجرجاني، ص ١٤٠.

(٤) «الانتصاف» بحاشية «الكشاف» (٤: ٥٧٥).

والمعنىٰ: خلقَ موتَكم وحياتَكم أيُّها المكلَّفون ﴿لِيَبْلُوَكُمْ﴾، ....

وقال صاحبُ «الفرائد»: «لَوْ كانَ الموتُ عَدَمَ الحياةِ اسْتَحالَ أَنْ يكونَ مَخْلوقاً»، وقد قالَ بَعْد ذلك: «مَعْنىٰ خَلْقِ الموتِ والحياةِ، إيجادُ ذلك المُصَحِّح وإِعْدامُه»، وهذا أَيضاً مَنْظورٌ فيه.

وقال الإمامُ: «الحياةُ هي الصِّفةُ التي يكونُ المَوْصوفُ بها، بحيثُ يَصِحُّ أن يَعْلَمَ ويَقْدر»[1].

واختلفوا في الموت، قيلَ: إنَّه عبارةٌ عَن عَدَمِ هذه الصِّفة، وقيلَ: صِفَةٌ وجوديّةٌ مُضادَّةٌ للحياةِ، لقَوْلِه تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْمَوْتَ﴾؛ والعَدَمُ لا يكونُ مَخْلوقاً، هذا هُوَ التَّحقيق.

قَوْلُه: (**خَلَقَ مَوْتَكم وحياتَكم أَيُّها المُكلَّفون ﴿لِيَبْلُوَكُمْ﴾**)، **الراغبُ**: «أَنواعُ المَوْتِ بحسَبِ أَنواعِ الحياة: الأوّلُ: ما [هو][2] بإزاءِ القوَّةِ الناميةِ في الإنسانِ والحيوانِ والنباتِ، نحو: ﴿ٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ يُحْىِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ [الحديد: ١٧]، ﴿وَأَحْيَيْنَا بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا﴾ [ق: ١١]. الثاني: زَوالُ القوّةِ الحاسَّة[3]، قال تعالى: ﴿يَـٰلَيْتَنِى مِتُّ قَبْلَ هَـٰذَا﴾ [مريم: ٢٣]، ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾ [الأنبياء: ٣٥]. والثالثُ: زَوالُ القُوَّةِ العاقلةِ، وهي الجَهالةُ نحو: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَـٰهُ﴾ [الأنعام: ١٢٢]. الرابعُ: الحُزْنُ المُكدِّرُ للحياة، نَحو: ﴿وَيَأْتِيهِ ٱلْمَوْتُ مِن كُلِّ مَكَانٍ وَمَا هُوَ بِمَيِّتٍ﴾ [إبراهيم: ١٧]. الخامسُ: المنامُ، فقد قيل: المنامُ مَوْتٌ خفيف، والموتُ نومٌ ثَقيل، نَحْوُ: ﴿ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَٱلَّتِى لَمْ تَمُتْ فِى مَنَامِهَا﴾ [الزمر: ٤٢]، وقَوْلُه: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ﴾ [الزمر: ٣٠]، قيل: [معناه][4] ستموتُ، تنبيهاً على أَنّه لا بُدّ لكلِّ أَحَدٍ مِن الموت، وقيلَ: فيه إشارةٌ إِلى مَا يَعْتري الإنسانَ في كلّ حالٍ مِن التحلُّلِ، وأنّ البَشَرَ ما دامَ في الدُّنيا يَموتُ جُزءاً فجزءاً. وقد عَبَّـرَ قومٌ عَن هٰذا المعنىٰ بـ«المائت»، وَرَدَّه عليُّ بنُ عبدِ العزيز[5]

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٣٠: ٤٨). ومن قوله: «قال صاحب التقريب»، إلى هنا، سقط من (ط).

(٢) زيادة من «مفردات القرآن» يقتضيها السياق.

(٣) كذا في «المفردات» وهو الصواب، وفي الأصول الخطية: «الحسّاسة».

(٤) زيادة من «المفردات» يقضيها السياق.

(٥) الجرجاني، صاحب «الوساطة» و«التعريفات».

وسمّىٰ عِلمَ الواقعِ منهم باختيارِهم «بَلْوى»، وهي الخبرةُ استعارةً من فعلِ المختبِر. ونحوُه قوله تعالىٰ: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّىٰ نَعْلَمَ ٱلْمُجَٰهِدِينَ مِنكُمْ﴾ [محمد: ٣١].

فإن قلتَ: مِن أينَ تَعلّق قولُه: ﴿أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ بفعلِ البَلْوىٰ؟

وقال: ليس في لغتنا «مائت» على حَسَبِ ما قالوا، وإنّما يُقالُ: مَوْتٌ مائِت كقولك[1]: شِعْرٌ شاعِرٌ، وسَيْلٌ سائِلٌ»[2].

قَوْلُه: (**وسَمّىٰ عِلْمَ الواقِعِ منهم باختيارِهم «بَلْوى»**) وهو مِن إضافةِ المصدرِ إلى المَفْعول، وقَوْلُه: «منهم» و«باختيارهم» مُتعلقانِ بـ«الواقع». قيلَ: إنَّه تعالىٰ يَعْلَمُ الأشياءَ قبل وُقوعها أنها سَتَقعُ لا أنّها[3] واقعةٌ، لأَنَّ ذلك لا يكونُ عِلْماً، وإذا وُجِدَ تَعلَّقَ العِلمُ بوجودِه. واللهُ تعالىٰ خلَقَ المُكلَّفينَ يَعْلَمُ[4] ما يَصْدرُ مِنهم باخْتيارهم، فسمّيَ هذا اختياراً؛ لأنه إذا خَلَقَهم ليعلمَ واقعاً ما، يَعلمُ أنه يصدرُ باختيارهم، فكأنَّه تعالىٰ اخْتبرهم بِخَلقِه وابتلاهم. المعنىٰ: لِيَعْلَمَ هذا المعنىٰ واقعاً بَعْدما عَلِمَ أنه سَيَحْصل منهم.

والفلاسفةُ خَذلَهم الله، زَعَموا أن اللهَ تعالىٰ يَعلمُ الجزئيّاتِ على وَجْهٍ كلّي لا جُزْئي[5]، والمُسْلمون يَعْتقدون أنَّه تعالىٰ يَعلمُ الجزئياتِ على وَجهٍ جُزئي، أَي عند وُجودِها يَعلمُ أنّها وُجِدَت، وعند عَدَمِها يَعْلَمُ أنَّها عُدِمت، وقَبْل ذلك يَعْلَمُ أنّها سَتوجَدُ وسَتُعْدَم، فالتغييرُ في المعلومِ لا في العِلْم.

قَوْلُه: (**استعارةً**)، نَصْبُ تَميزٍ أَو مفعولٍ له، أو حالٍ، أو مَفْعولٍ مُطْلَق، لِـمَا في قولِه: «سَمَّى»

---

(١) كذا في «المفردات» وهو الصواب، وفي الأصول الخطية: «نحو».

(٢) «مفردات القرآن»، ص ٤٧٦-٤٧٧. وانظر: «الكتاب» (٣: ٣٨٥) لسيبويه.

(٣) في (ف): «لأنها»، وهو خطأ.

(٤) في (ط)، و(ح): «ليعلم»، وما أُثبت هو الصواب، بدليل الكلام بعده.

(٥) انظر: ردّ ابن تيمية على أقوالهم في كتابه النفيس: «درء تعارض العقل والنقل» (٥: ١١٣، ٩: ٣٨٣، ٣٩٨، ١٠: ١٦٤، ١٩٥).

قلتُ: من حيثُ إنه تَضمّنَ معنىٰ العلم، فكأنه قيل: ليَعْلَمَكم أيُّكم أحسنُ عملاً؛ وإذا قلتَ: علمتُه أزيدٌ أحسنُ عملاً أم هو؟ كانت هٰذه الجملةُ واقعةً موقعَ الثاني مِن مفعولَيْه، كما تقول: علمتُه هو أحسنُ عملاً.

فإن قلتَ: أتسمِّي هٰذا تعليقاً؟

قلتُ: لا، إنما التعليقُ أن توقعَ بعده ما يسدُّ مسدَّ المفعولَيْنِ جميعاً، كقولك: علمتُ أيُّهما عمرو، وعلمتُ أزيدٌ منطلِق. ....

إلى آخره، مَعنىٰ «اسْتعارَ»، لأن الاستعارةَ تَسْمية الشيْءِ باسمِ ما شُبِّه أَو شُبِّه به، أي اسْتعارَ لِعِلْمِ الله المُتعلِّقِ بأَفْعالِ المُكلَّف، لَفْظَ الابتلاءِ المَعْنيّ به الخِبْرة، بَعْد سَبْقِ تَشْبيهِ حالِ المُكلَّفِ المُخْتارِ المُمكَّنِ مِن فِعل الطّاعةِ والمَعْصيةِ مَع تَعَلُّقِ عِلْمِ الله تعالىٰ بأفعاله، بحالِ المُخْتَبِرِ مَع المُخْتَبَر، ثُمّ اسْتُعيرَ لِعلْمِ الله الخاصِّ ما اسْتُعْمِلَ في المُشَبَّهِ به مِن لفظ «يَبْلُوكم»، فهي استعارةٌ تَبَعيَّةٌ واقعةٌ في طريق التمثيل. مِثْلُها في قَوْلِ صاحب «المفتاح»: «شُبِّهَ حالُ المكلَّفِ المُمكَّنِ مِنْ فِعْلِ الطّاعةِ والمعْصيةِ مَع الإرادةِ منه أَنْ يُطيع، بحالِ المُرْتجي المُخَيَّرِ بين أنْ يَفْعلَ وأنْ لا يَفْعَلَ، ثُمَّ اسْتُعيرَ لجانِبِ المُشَبَّـهِ «لعلَّ»، جاعلاً قَرينةَ الاستعارةِ عِلْمَ العالِمِ»[1]؛ فـ«لعلَّ» مُسْتعارٌ للإرادةِ على مذهبه، كما أَنّ ﴿لِيَبْلُوَكُمْ﴾ مُسْتعارٌ للعِلْم الخاصّ فيما نَحْن بصَدَدِه؛ فَقَوْلُه تعالىٰ: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ﴾، مُتَعلِّقٌ بـ ﴿خَلَقَ﴾، أَي: خَلَقَ الموتَ ليكونَ جَوازاً إلى دارِ الجَزاء، وخَلَقَ الحياةَ لتكونَ ذريعةً إلى فِعْلِ ما يَتَرتَّبُ عليه الجزاء في تلك الدارِ، فَمَنْ أَطاعَ وشكرَ أثابَه، ومَن كفرَ وعَصىٰ عاقَبَه.

قَوْلُه: (**لا، إنَّما التعليقُ أَنْ توقعَ بَعْده ما يَسُدُّ مَسَدَّ المفعولَيْنِ**)، قيلَ: إنَّ قَوْلنا: عَلِمتُ أَزيدٌ مُنْطلقٌ، تَعْليقٌ للفعلِ عن العَمَل، ومِنْ شَرْطِ التَّعليقِ أَنْ لا يُذْكَرَ شيءٌ مِن المفعولَيْنِ، إذْ

---

(١) انظر: «مفتاح العلوم» للسكاكي، ص٣٨٢.

....

لو قُلْتَ: عَلِمتُ القومَ أَيُّهم أَفْضَل، لم يكنْ تعليقاً، وهاهُنا ﴿لِيَبْلُوَكُمْ﴾ أَخذَ مَفْعولَه، فلا يُعَلَّقُ عليه قوله: ﴿أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾.

وقالَ صاحبُ «التَّقْريب»: «وفيه نَظَر، لأَنَّ المُضْمَرَ هو العِلْمُ، فلا يَلْزَمُ ذِكْرُ المفعولِ مَعه، بل التَّقدير: لِيَبْلوَكم فيعلَمَ أَيُّكم. وأَيضاً لا تَقَعُ[1] الجملةُ الاستفهاميَّةُ مفعولاً ثانياً لِـ«علمتُ»، وإِنَّما يَقعُ مَوْقِعَ المفعولَيْنِ في: علمتُ أَيُّهم خَرَج؟ لأَنَّ المعنىٰ: علمتُ جوابَ هذا الاستفهام، ولا يُقَدَّرُ مِثلُه في: عَلِمتُه أَيُّهم خَرَج؟ إِذْ لا معنىٰ لقولك: عَلِمتُه جوابَ هذا الاستفهام. وأَيضاً ذُكِرَ في «هود» في ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [هود: ٧]، أَنَّه تَعْليق».

وقالَ الزَّجّاجُ: «المُتعلِّق بـ ﴿أَيُّكُمْ﴾ مُضْمَر، أَي: لِيَبْلوَكم فَيعلَمُ أَيُّكم أحسنُ عملاً. وارْتفَعت «أَيّ» بالابتداء، ولا يَعملُ فيها ما قَبْلها، لأَنَّها على أَصْلِ الاسْتِفهام»[2]. والجوابُ ما يُعْلَمُ مِن كلامِ الإمامِ قالَ: «فيه وَجهان: أَحدُهما قَوْلُ الفرّاءِ والزَّجاجِ: إِنَّ المتعلِّق مُضْمَر، وثانيهما قَوْلُ صاحبِ «الكشَّاف»: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ﴾ في مَعْنىٰ لِيُعلِمَكم، أَيْ: لِيُعْلِمَكم أَيُّكم أَحْسَنُ عملاً»[3].

وقلتُ: فالمُصنِّفُ ذَهَبَ في «هود»[4] إلى مَذْهَبِ الفرّاءِ والزَّجاج، واختارَ هاهنا مَذْهباً آخَرَ، وهُوَ صَحيحٌ مِن حيثُ العربيَّة، لأَنَّ بابَ التَّضمين بابٌ واسعٌ، وإِليه الإشارةُ بقولِه: «مِنْ حيثُ إِنَّه تَضمَّنَ مَعنىٰ العِلْم، فكأَنَّه قيل: لِيَعْلَمَكم أَيُّكم أَحْسَنُ عملاً».

---

(١) زاد في (ح): «ما وقع»، وفي (ف): «واقع»، والصواب سياق (ط)، ولذا أثبتناه، بدليل ما سيأتي من ردّ الطيبي على هذا القول في آخر الصفحة.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٥: ١٩٧).

(٣) «مفاتيح الغيب» (٣٠: ٥٠)، وانظر: «معاني القرآن» (٣: ١٦٩) للفراء.

(٤) انظر: «الكشاف» (٨: ٢٠-٢٢)؛ قاله في تفسير قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [هود: ٧].

ألا ترىٰ أنه لا فَصْلَ بعد سَبقِ أحدِ المفعولَيْنِ بينَ أن يقعَ ما بعدَه مُصدَّراً بحرفِ الاستفهام وغيرَ مُصدَّرٍ به، ولو كان تعليقاً لافترقتِ الحالتانِ كما افترقتا في قولك: علمتُ أزيدٌ منطلِق، وعلمتُ زيداً منطلقاً. ﴿أَحْسَنُ عَمَلًا﴾: قيل: **أخلصُه وأصوبُه**؛ لأنه إذا كان خالصاً غيرَ صوابٍ لم يُقبل، وكذلك إذا كان صواباً غيرَ خالص؛ فالخالصُ: أن يكونَ لوجهِ الله تعالىٰ؛ والصوابُ: أن يكونَ علىٰ السُّنة.

وأَمَّا قَوْلُه: «لا تَقَعُ الجملةُ الاستفهاميَّةُ مَفْعولاً ثانياً» فَضَعيف، لأَنَّها إذا وقَعَت مَفْعولاً أَوَّلَ في قَوْلِه تعالىٰ: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾ [مريم: ٦٩]، أيْ: لَنَنْزِعَنَّ الذين يُقالُ في حَقِّهم: أيُّهم أَشَدُّ، كما هو مَذْهبُ الخليل[١]، كيف يَمْتنعُ وُقوعُها مَفعولاً ثانياً بالتأوّل، أَيْ: لِيَعْلمكم الذين يُقالُ في حَقِّهم: أَيُّهم أَحْسَنُ عملاً. وقد أَنْصَفَ صاحبُ «الانْتِصاف» حيثُ قالَ: «التَّعليقُ عَنْ أَحَدِ المفعولَيْن فيه خلافٌ، والأَصَحُّ هو الذي اختارَه الزَّمخشريُّ، وهذا النحو عُشُّه فيه يَدْرج، ويَدْري كيف يَدْخلُ ويَخْرُج»[٢].

قولُه: (**أَخْلَصُه وأَصْوَبُه**)، **الراغبُ**: «الخالصُ كالصافي، إلا أَنَّ الخالصَ هو ما زال عنه شَوْبُه بَعْد أَنْ كان فيه، وحقيقةُ الإخلاصِ التعرِّي عن كلِّ ما دون الله، والتَّبرِّي عَمّا سِوىٰ الله»[٣]. والصَّوابُ ضِدُّ الخَطأ والعُدولِ عَن الطَّريق المستقيم، ولِصُعوبته وَرَدَ في الحديث: «اسْتقيموا ولَنْ تُحْصوا»[٤].

---

(١) انظر: «الكتاب» (٢: ٣٩٩) لسيبويه، و«الكشاف» (١٠: ٧٣)؛ في سياق تفسيره الآية (٦٩) من سورة مريم.

(٢) «الانتصاف» بحاشية «الكشاف» (٤: ٥٧٥)، وفيه إشارة إلى المثل المشهور: «ليس هذا بِعُشِّكِ فادرُجي»، يضرب لمن يرفع نفسه فوق قدره. انظر: «مجمع الأمثال» (٢: ١٨١) للميداني.

(٣) «مفردات الراغب»، ص ٢٩٢.

(٤) تمامه: «واعلموا أنَّ خيرَ أعمالكم الصلاةُ، ولن يُحافظ على الوضوء إلا مؤمن». «مسند الإمام أحمد» (٢٢٣٧٨).

وعن النبي ﷺ أنه تلاها، فلما بلغ قولَه: ﴿أَيُّكُمۡ أَحۡسَنُ عَمَلٗاۚ﴾ قال: «أيُّكم أحسنُ عقلاً، وأورعُ عن محارمِ الله، وأسرعُ في طاعةِ الله»، يعني: **أيُّكم أتمُّ عقلاً عنِ الله وفهماً لأغراضِه**؛ والمرادُ: أنه أعطاكُم الحياةَ التي تَقْدِرون بها علىٰ العمل وتَسْتمكِنون منه، وسَلّط عليكمُ الموتَ الذي هو داعيكم إلىٰ اختيارِ العملِ الحسَنِ علىٰ القبيح، لأن وراءَه البعثَ والجزاءَ الذي لا بدّ منه، ....

وقلتُ: وبالنَّظَرِ إلى قَوْلِه تعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسۡتَقِيمٗا فَٱتَّبِعُوهُۖ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ﴾ [الأنعام: ١٥٣]، وقَوْلِه: ﴿قُلۡ هَٰذِهِۦ سَبِيلِيٓ أَدۡعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ﴾ [يوسف: ١٠٨]، قالَ المصنِّفُ: «والصَّوابُ أَنْ يكونَ على السُّنَّة»، وأَبى قَبولَ العملِ إلَّا بها وبالإِخْلاص. ويُفْهَم مِنْه: إذا راعىٰ المُكلَّفُ في أَعمالِه الفرائضَ والواجبَ فقط ولم يُكْملها بالسُّنَن، سَقطَ عنه الفرضُ لكنْ لَمْ يُقْبلْ منه لِتَخطِّيه الصَّواب؛ على ذلك ما رَوينا عن أبي داود عن أَبي هريرة قالَ: قالَ النبيُّ ﷺ: «مَنْ سَمِعَ المُناديَ فلَمْ يَمْنعْه من اتِّباعِه عُذْرٌ»، قالوا: وما العُذْر؟ قال: «خوفٌ أو مَرَض، لَـمْ تُقْبَلْ منه الصَّلاةُ التي صَلَّى»(١).

وفي الحديثِ دليلٌ على وُجوبِ حضورِ الجماعةِ، وأَنْ لا رُخصةَ في تَركِ الجماعةِ لأحد إلا مِن عُذْرٍ. وقالَ عطاءٌ: ليسَ لأَحدٍ مِن خَلْقِ الله في الحَضَرِ والقَرْيةِ رُخصةٌ إذا سَمِعَ النِّداءَ، في أَنْ يَدَعَ الصَّلاةَ، أَيْ: في الجماعة. وقالَ الأَوزاعيُّ: لا طاعةَ للوالدِ في تَرْكِ الجُمُعة والجماعات. وقالَ بعضُ أَصحابِ الشافعي: الجماعةُ فَرْضٌ على الكفايةِ لا على الأَعيان، ولا يَمْتنعُ العَبْدُ عن الجماعةِ بغيرِ عِلَّة. وقَد سَبَقَ في سُورة الجُمعة مُسْتوفىً تَحْقيقُه.

قَوْلُه: (**أيُّكم أَتَمُّ عَقْلاً** عن الله)، أَيْ: أَتَمُّ فَهماً لِما يَصْدرُ عَن جَنابِ الله، وأَكملُ ضَبْطاً لِما يَأْخذُ عَن خِطابه، يَدلُّ عليه عَطْفُ قَوْلِه: «وفَهْماً لِأَغْراضِه» على «عقلاً»، على سبيلِ التَّفسير.

---

(١) «سنن أبي داود» (٥٥١)، بهذا اللفظ عن ابن عباس، رَضِي الله عنهما.

وقدَّمَ الموتَ علىٰ الحياة، لأنّ أقوىٰ الناسِ داعياً إلىٰ العملِ، مَن نَصَبَ موتَه بين عينَيْه، **فقُدِّم لأنه فيما يَرْجعُ إلىٰ الغرضِ المسوقِ له الآيةُ أهم** ﴿وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ﴾: الغالبُ الذي لا يُعْجزُه مَن أساءَ العملَ ﴿ٱلْغَفُورُ﴾ لمن تابَ مِن أهلِ الإساءة. ﴿طِبَاقًا﴾: مطابقةً بعضُها فوقَ بعض، مِن طابَقَ النَّعل: إذا خَصَفها طَبَقاً علىٰ طَبَق، **وهٰذا وَصْفٌ بالمصدر،**

قَوْلُه: (**فَقُدِّم لأنه فيما يَرْجعُ إلى الغَرَضِ المسوقِ له الآيةُ أَهمُّ**)، «فيما يَرجعُ» مُتعلِّقٌ بـ«أهمّ». والظاهرُ أَنَّ قَوْلَه: «فقُدِّمَ»، قد عُطِفَ على «قَدمَ الموتَ على الحياة» على سبيلِ التَّعقيب، نحو: ﴿فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ فَٱقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤]، يعني: المرادُ مِن قَوْلِه: ﴿خَلَقَ ٱلْمَوْتَ وَٱلْحَيَوٰةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [الملك: ٢]، أنه أَعطاكم الحياةَ... إلى آخره، وقُدِّم الموت على الحياة، لأَنَّ الموتَ أَقوى الدَّواعي إلى العَمَل، فقُدِّمَ لِيَتَبيَّنَ أَنّ الذي سِيقَ له الآيةُ، البعثُ على العملِ، والإخلاصُ فيه، وتَحَرِّي الصَّوابِ له.

ولَعَمري، إنَّ مَن جَعَلَ المَوْتَ نُصْبَ عَيْنَيْه، زَهِدَ في الدّنيا ولذّاتها، وَرَغِبَ في الآخرةِ وأَنابَ إلى الجنَّة ونعيمها؛ روينا عَن التِّرمذي عَن ابنِ مَسْعودٍ رَضِي اللهُ عنه، قال: قالَ رسولُ الله ﷺ: «اسْتَحْيوا مِن الله حَقَّ الحياء»، قُلْنا: إنّا نَسْتَحي مِن الله يا رسولَ الله والحمدُ لله، قال: «ليسَ ذلك! ولكنّ الاسْتحياءَ مِن الله تعالىٰ حَقَّ الحياء، أَنْ تَحْفظَ الرأسَ وما وَعَىٰ، والبَطْنَ وما حَوىٰ، وتَذكُرَ الموتَ والبِلىٰ، ومَنْ أَرادَ الآخرة تَركَ زينةَ الدُّنيا، وآثر الآخرةَ على الأُولى؛ فَمَنْ فعَلَ ذلك فقَد اسْتَحيا مِن الله حقَّ الحياء»(١).

قَوْلُه: (**وهذا وَصْفٌ بالمصدر**)، قيلَ: هو مُشْكِل، لأنه لو كانَ صفةً لكان مجروراً صفةً للمُضافِ إليه، أَيْ: سَبْعَ سمواتٍ طباقاً، كما في قَوْلِه: ﴿سَبْعَ بَقَرَٰتٍ سِمَانٍ﴾ [يوسف: ٤٣]، لأَنَّ الصِّفةَ في الأَعدادِ تكونُ للمضافِ إليه، ولَوْ قيلَ: هو حالٌ لكانَ وجهاً، لأَنَّ ﴿سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ﴾ مَعْرفةٌ لشُمولِها كلها، وهو قريبٌ ممّا ذُكِرَ في قَوْلِه تعالى: ﴿وَجَآءَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَّعَهَا سَآئِقٌ

---

(١) «سنن الترمذي» (٢٤٥٨).

أو علىٰ ذاتِ طِباق، أو علىٰ: طوبقَتْ طباقاً. ﴿مِن تَفَٰوُتٍ﴾ وقُرِئ: «مِن تَفوُّت»، ومعنىٰ البناءين واحد، كقولهم: تَظاهروا مِن نِسائهم وتَظَهّروا، ....

وَشَهِيدٌ﴾ [ق: ٢١]، مِن أَنَّ مَحَلَّ ﴿مَّعَهَا سَآئِقٌ﴾ النَّصبُ على الحالِ من ﴿كُلُّ﴾ لِتَعرُّفِه بالإضافةِ إلى ما هو في حُكْمِ المَعْرفةِ، وذلك أَنَّ النفسَ بالإضافةِ صارتْ شاملةً لجميعِ النُّفوس.

وقُلتُ: ما خَطَرَ هناك أَنْ يُوصَفَ المضافُ به، بَل سأل عَن التفاوتِ بين أَنْ يكونَ ﴿سِمَانٍ﴾ صفةً للبقرات، وأَنْ يكونَ صفةً للسَّبع(١). ولا ارْتياب أَنَّ وَصْفَ البقراتِ بالسِّمانِ والعِجافِ أَوْلى مِنْ وَصْفِ الأَعدادِ بها، كما أَنَّ وَصْفَ الأعداد بالطِّباقِ، أَحْرىٰ مِن وَصْفِ السَّماءِ به، لِاقتضاء كلٍّ ما يناسبه. علىٰ أَنَّ قَوْلَه: «وهذا وَصْفٌ بالمصدرِ»، لا يُنافي إرادةَ الحال، نَحْوُه قَوْلُه في قولِه تعالىٰ: ﴿وَعِبَادُ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى ٱلْأَرْضِ هَوْنًا﴾ [الفرقان: ٦٣]: «﴿هَوْنًا﴾: حالٌ أو صفةٌ للمَشْي، يَعْني: هَيِّنين، أَوْ مَشْياً هَيِّناً. إلا أَنَّ في وَضْعِ المصدرِ مَوْضِعَ صِفةٍ مُبالغةً»(٢)؛ وإنَّما يكونُ مُبالَغةً إذا وُضِعَ «هَيِّناً» مَوْضِعَ «هَيِّنينَ»، لأَنَّه حينئذٍ وَصْفٌ للذاتِ بالمَصْدرِ، بخِلافِه إذا جُعِل وَصْفاً للمَصْدرِ ويُقالُ: مَشْياً هَوْناً، والوَجْهُ هو الأَوَّل. ولأَنَّ قَوْله ﴿مَّا تَرَىٰ فِى خَلْقِ ٱلرَّحْمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٍ﴾ يَشُدُّ مِن عَضُدِه، كما قالَ: «هي صِفةٌ مُشايعةٌ لِقَوْلِه: ﴿طِبَاقًا﴾»، يَعْني احْتملَ ﴿طِبَاقًا﴾ أَنْ يكون صفةً، وأَنْ يكون مَصْدراً لِمُضمَرٍ، رَجَّحَ الأَوَّلَ مجيءُ قوله ﴿مَّا تَرَىٰ﴾ الآية.

الأساسُ: «شَيَّعَ هٰذا بهٰذا: قَوّاه به». **النِّهاية**: «في حديثِ الضَّحايا: نَهىٰ عَن المُشَيَّعة» بِفَتْحِ الياءِ، أَيْ: التي تَحتاجُ إلى مَن يُشَيّعها، أَيْ: يَسوقُها لِتأَخُّرِها عن الغنم.

قَوْلُه: (وقُرِئ: «مِنْ تَفوُّتٍ»): حمزةُ والكسائيُّ، قال الزَّجّاجُ: «يُقالُ: تَفاوَتَ الشَّيْءُ تفاوتاً، وتَفَوَّتَ تَفوُّتاً، إذا اخْتَلَف»(٣).

---

(١) انظر: «الكشاف» (٨: ٣٤٥-٣٤٦).

(٢) «الكشاف» (١١: ٢٨١).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٥: ١٩٨). والقراءتانِ بمعنًى واحدٍ، لأنَّ (فاعَلَ) و(فَعَّلَ) بمعنى واحد، =

وتعاهَدتُه وتَعَهّدتُه، أي: مِن اختلافٍ واضطرابٍ في الخِلْقة ولا تَناقُض؛ إنما هي مستويةٌ مستقيمة.

وحقيقةُ التفاوت: عدمُ التناسب، كأنَّ بعضَ الشيء يفوتُ بعضاً ولا يلائمُه، ومنه قولُهم: خَلْقٌ متفاوت، وفي نقيضه: مُتناصِف.

فإن قلتَ: كيفَ موقعُ هٰذه الجملةِ مما قبلَها؟

قلتُ: هي صفةٌ مشايِعةٌ لقوله: ﴿طِبَاقًا﴾، وأصلُها: ما ترىٰ فيهنّ مِن تفاوُت، فَوُضِعَ مكانَ الضميرِ قولُه: ﴿خَلْقِ ٱلرَّحْمَٰنِ﴾ تعظيماً لخلقِهنّ، وتنبيهاً علىٰ سببِ سلامتِهنّ من التفاوُت؛ وهو أنه خَلْقُ الرحمٰن، وأنه بباهر قُدْرتِه هو الذي يَخلقُ .....

قَولُه: (وفي نَقيضِه: مُتناصِف)، الجوهريّ: «تَناصَفوا، أَيْ: أَنْصَفَ بَعْضُهم بعضاً مِن نَفْسِه، قال:

أَنّي غَرِضْتُ إلى تَناصُفِ وَجْهِها　　غَرَضَ الُمحِبِّ إلىٰ الحبيبِ الغائبِ[1]

يُقالُ: غَرِضْتُ إليه: أي اشْتَقْتُ إليه، أيْ: بَلَغَ استواءُ مَحاسِنِ وَجْهِها حَدّاً، كأنَّ بعضَ أعْضاءِ الوَجْهِ أنْصَفَ بَعْضاً في أَخْذِ القِسْطِ مِن الجمال».

قَولُه: (وأنه بباهِرِ قُدْرتِه)، أيْ: بِقُدْرتِهِ الغالبُ الكامِلُ، وذلك لأَنَّ «الرَّحْمٰنَ» مُرادِفٌ لاسْمِ الله الأعْظَمِ في قَوْلِه تعالىٰ: ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُواْ ٱلرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠]، فيكونُ حُكمُه حُكمَه، فَدَلَّ في مَقامِ القُدْرةِ والخَلْقِ على كمالِهما، فيكون في وَضْعِ

= بَيْد أَنَّ ﴿تَفَٰوُتٍ﴾ أَجْوَد، لأنك تقول: تَفاوَتَ الأمرُ، ولا تقول: تَفَوَّت. انظر: «حجّة القراءات» لابن زنجلة، ص ٧١٥.

(١) البيت للشاعر ابن هرمة، وقبله:

مَنْ ذا رسولٌ ناصحٌ فمبلِّـغٌ　　عَنّي عُلَيّةَ غيرَ قيل الكاذبِ

مثلَ ذلك الخَلْقِ المتناسب، والخطابُ في ﴿مَّا تَرَىٰ﴾ للرسولِ أو لكلِّ مخاطَب. وقولُه تعالىٰ: ﴿فَٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ﴾ متعلِّقٌ به علىٰ معنىٰ التَّسْبيب؛ أخبرَه بأنه لا تفاوتَ في خلقِهنّ، ثُم قال: ﴿فَٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ﴾ حتىٰ يَصِحَّ عندك ما أُخبِرْتَ به بالمعاينة، ولا تَبقىٰ معك شُبهةٌ فيه. ﴿هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ﴾ من صُدوعٍ وشُقوق، جَمْعُ فَطْرٍ وهو الشَّق، يقال: فَطَرَهُ فانفطر، ومنه: فَطَرَ نابُ البعير، كما يقال: شَقَّ وبَزَل، ومعناه: شَقَّ اللحمَ فطَلع. وأَمَرَه بتكريرِ البَصرِ فيهنّ مُتصفِّحاً ومتتبِّعاً يلتمسُ عيباً وخللاً ﴿يَنقَلِبْ إِلَيْكَ﴾ أي: **إنْ رَجَعْتَ البصرَ وكَـرَّرْتَ النظر، لم يرجعْ إليكَ بَصَرُك بما التمستَه مِن رؤيةِ الخللِ وإدراكِ العَيْب**، بل يَرجعُ إليك بالخُسوءِ والحُسور، أي: بالبعدِ عن إصابةِ الملتمَس، كأنه يُطْرَدُ عن ذلك طرداً بالصَّغارِ والقَماءة، وبالإعياءِ والكَلال لطولِ الإجالةِ والترديد.

﴿ٱلرَّحْمَٰنِ﴾ مَوْضِعَ الضمير، إشْعارٌ بأنْ لا يكونَ في خَلْقِه السَّمواتِ مِن نُقْصانٍ ولا تَفاوُت، ثُمَّ لا يَخْلو مِن إشارةٍ على لفظة (الله) في هٰذا المقامِ مِن نُكْتةٍ، وهي أَنَّ خَلْقَ هذه الأَجرامِ العِظامِ نِعمةٌ جليلةٌ تُوجبُ الـحَمْدَ على نَظَرِها، لأَنَّها مسارِحُ أَنظارِ المتفكِّرين، ومهابطُ أَنـوارِ ربِّ العالمين[1].

قَوْلُه: (﴿مِن فُطُورٍ﴾: مِن صدوع)، **الرَّاغبُ**: «أَصْلُ الفَطْرِ الشَّقُّ طولاً، يُقال: فَطَرَ فلانٌ كذا فَطْراً، وَأَفْطَرَ هو فُطوراً، وانْفَطَرَ انْفطاراً، قال تعالى: ﴿هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ﴾ أي: اختلالٍ وَوَهْيٍ فيه، ومِنْه الفِطْرة، وفَطْرُ الله الخَلْقَ، وهو إيجادُه وإبْداعُه على هَيْئةٍ مُتَرَشِّحةٍ لِفِعلٍ مِنَ الأَفْعال؛ فقولُه: ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا﴾ [الروم: ٣٠]، إشارةٌ منه إلى ما أَبْدَعَ وَرَكَزَ في النّـاسِ مِن مَعْرفته المشار إليه بِقَوْلِه: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ﴾ [الزخرف: ٩]. والفِطْرُ: تَرْكُ الصَّوْم»[2].

قَوْلُه: (إنْ رَجَعْتَ البصر وكَرَّرْتَ النَّظَر، لَمْ يَرْجعْ إليك البَصَرُ بما التَمَسْتَه مِن رؤية الخَلَلِ

---

(١) من قوله: «قوله: وأنّ اللهَ بباهرِ قُدْرته»، إلى هنا سقط من (ف).

(٢) «مفردات القرآن»، ص ٦٤٠.

فإن قلتَ: كيف ينقلبُ البصرُ خاسئاً حسيراً بِرَجْعه كرّتينِ اثنتين؟

قلتُ: معنىٰ التثنيةِ التكريرُ بكثرة، كقولهم: لبيكَ وسَعْديك، تريدُ إجاباتٍ كثيرةً بعضُها في أَثَرِ بعض، وقولُهم في المثل: «دُهْدُرّيْنِ سعد القَيْنِ» من ذلك، أي: باطلاً بعدَ باطل.

وإدراك العَيْب)، في كلامِه إشعارٌ بأنَّ ﴿ٱلْبَصَرُ﴾ الثاني في مَوْضِع المُضْمَر، لقولِه: «بَلْ يَرْجعُ إليك»، أَيْ: بَصَرُك[1] بها التَمَسْتَه. الانتصاف: «مَعْنىٰ وَضْعِ المُظْهَرِ مَوْضعَ المُضْمَرِ، أَنَّ الأَبْصارَ التي يُدْرِكُ بها كلُّ مَوْجودٍ تَرْجعُ خاسِئةً»[2].

قَوْلُه: (دُهْدُرَّينِ سَعْدُ القَيْنِ) مَعْنىٰ التثنيةِ هَلْ يُسْتَنْبَطُ من انضمام «سَعْدِ القَيْن» بِـ«دهدرَّين»، أو مِن التثنية في «دُرَّيْنِ»؟ والوَجْهانِ مُحتَملانِ، قال الميدانيُّ: قيل: «الأَصلُ فيه أَنَّ العَرَبَ تَعْتَقدُ أَنَّ العَجَمَ أَهْلُ مَكْرٍ وخَديعةٍ، وكانوا يُخالِطونَهم ويَتَّجرونَ في الدُّرِّ ولا يُحْسنون العربيَّة، فَوقَعَ إليهم رَجُلٌ مَعه خَرَزاتٌ سودٌ وبيضٌ وقال: دُودُر أي: نوعانِ مِن الدُّرّ، أو قال: عَشَرةٌ منه بكذا، فَفَتَّشوا عَنْه فَوجدوه كاذباً فيما زَعَمَ، فقالوا: دُه دُرَّين، ثُمّ ضَمُّوا إليه «سَعْد القَيْن» لأنَّهم عَرفوه بالكذب، حتّى قالوا: إذا سَمِعتَ بِسُرى القَيْنِ فإنَّه مُصْبح، فجعلوا اللَّفظَينِ عبارةً عَن الكذبَ، وثَنَّوا قَوْلَهم: «دُرَّيْنِ» لِمُزاوجةِ «القَيْنِ»، فإذا أَرادوا أَنْ يُعبِّروا عَن الباطل تكَلَّموا بهذا. وقال بعضُهم: أَصْلُه: دُهْ دُر، فَثَنَّوه، عبارةً عَن تَضاعُفِ مَعْنىٰ الباطلِ والمُبالغةِ فيه، كما جَمَعوا أَسماءَ الدَّواهي فقالوا: الأَقْوَرِينَ والفَتْكرِينَ، إشارةً إلى اجتماعِ الشَّرِّ فيه، وغَيَّروا أَوَّله عن الفَتْحِ إلى الضَّمِّ، لِيكونوا قَدْ تَصَرَّفوا فيه بِوَجْهٍ ما.

«ومَوْضعُ المَثَلِ نَصْبٌ بإضمارِ «أَعْني» أو «أُبْصِر»، ويَجوزُ أَنْ يكونَ رفعاً على الابتداء، أَيْ:

---

(١) في (ف): «البَصَر».

(٢) «الانتصاف» بحاشية «الكشاف» (٤: ٥٧٦).

فإن قلتَ: فما معنىٰ ﴿ثُمَّ ٱرْجِعِ﴾؟

قلتُ: أَمرَه بِرَجْع البصر، ثُم أمرَه بأن لا يَقْتنعَ بالرَّجعةِ الأولىٰ **وبالنظرةِ الحمقاء**، وأن يَتوقّفَ بعدها ....

أَنتَ صاحبُ هذه اللفظة، التقديرُ: أَنْتَ سَعْدُ القَيْنِ، وحُذِفَ التنوينُ لالتقاءِ الساكِنَيْنِ»[1].

وفي بعضِ الحواشي: القَيْنُ: الحدَّاد، ويُضْرَبُ به المثَلُ في الكَذِب، ويُقالُ: أَكْذبُ مِن قَيْن، رُوِيَ عَنِ المُصَنِّف أنَّه قال: «الدُّهْدُر، والدُّهْدُنُ: الباطل»، والمعنىٰ: جئتَ يا سَعْد القَيْنِ بباطلٍ بعد باطل، وذلك مَثَلٌ. يُقال: أَكْذبُ مِنْ قَيْن، وذلك لأنَّه سَمَّى نفسَه سَعْداً كاذباً، وكان حَدَّاداً يَطوفُ في القبائل، فإذا كَسَدَ سُوقُه كان يقول: أَذهبُ الليلةَ، فيتسارعون إلى دَفْع أَسْلِحتِهم وآلاتِهم لِيُصْلِحَها، ويُقْبلون على التِّجارة معه خوفاً، فإذا فعلوا ذلك ونَفَقَت سوقُه امْتَنَعَ عن الذَّهاب، وإنَّما يقولُ ذلك تخويفاً لهم، حتّى قيلَ: إذا سمعتَ بسُرى القين، فاعلم أنه مُصْبح. والأصلُ: سعدٌ القينُ، بالرَّفع على الوصف، والقَينُ: كُلُّ عَمَّالٍ بالحديد.

قَـوْلُه: (**وبالنظرةِ الحمقاء**)، وهي النّظرةُ الأُولى، لأنّ الرؤيةَ لا تصلُ في بَدْءِ الأَمرِ إلى الوَصْفِ إلا على الإجمال ثُمّ على التفصيل، ولهذا قيلَ: فلانٌ لَمْ يُمْعِنِ النَّظَرَ، وكذا سائر الحواسّ. وإنَّ السَّمعَ يُدْرِكُ مِن تَفاصيل الصَّوتِ في المرَّةِ الثانية، ما لَمْ يُدْرَكْها في الأُولى، قال ابن المقرّب:

إذا مـا نـساءُ الحـيِّ رُحْـنَ فإنَّهـا ... لها النَّظرةُ الأُولى عليهنَّ والعَقْبُ[2]

يقولُ: إنّها النِّهايةُ في الجمالِ، لا تَزْداد في عَينِ الرّائي إلّا حُسْناً، لأنّ أوّلَ النَّظرةِ لا يُميِّزُ بها الرائي حُسْنَ المرأةِ مِن قُبْحِها، ومَنْ أَدامَ فيها النَّظَرَ أَمِنَ مِن ذلك.

---

(١) «مجمع الأمثال» (١: ٢٦٦-٢٦٧) بتصرف. والدُّهدُر كلمة فارسية، نقلها العرب وجعلوها بمعنى الباطل. انظر: «التحرير والتنوير» (٢٩: ١٨) لابن عاشور.

(٢) البيت لابن المقرب العيوني الأَحسائي، لم أقف على «ديوانه»، وعلمتُ بأَخرة أَنَّ ثلاثة باحثين سعوديين قاموا على تحقيقه ونشره.

ويُجِمّ بصرَه، ثم يعاودَ ويُعاوِد، إلىٰ أن يُحسرَ بصرُه مِن طولِ المعاوَدة، فإنه لا يَعثرُ علىٰ شيءٍ من فُطور.

[﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِمَصَٰبِيحَ وَجَعَلْنَٰهَا رُجُومًا لِّلشَّيَٰطِينِ ۖ وَأَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابَ ٱلسَّعِيرِ﴾ ٥]

﴿ٱلدُّنْيَا﴾: القربىٰ؛ لأنها أقربُ السمواتِ إلىٰ الناس، ومَعناها: السماءُ الدنيا منكم. والمصابيحُ: السُّرُج، سُمّيت بها الكواكب، والناسُ يُزيّنون مساجدَهم ودورَهم **بأثقابِ المصابيح، فقيل: ولقد زيّنا** سَقفَ الدار التي اجتمعتُم فيها ﴿بِمَصَٰبِيحَ﴾، أَيْ: بأيِّ مصابيحَ لا تُوازيها مصابيحُكم إضاءةً، وضَممنا إلىٰ ذلك منافعَ أُخر: ....

قولُه: (**وَيُجِمّ بَصَرَه**)، يُقالُ: جَمَّ الفَرَسُ جَمّاً وَجِماماً؛ إذا ذَهَبَ إعياؤُه، ويُقال: أَجْمِمْ نفسَك يوماً أو يومَيْنِ(١).

قَوْلُه: (**بأَثقاب المصابيح**)، **الجوهريّ**: «ثَقَبَتِ النارُ تَثْقُبُ ثُقوباً وثَقابةً؛ إذا اتَّقَدَت، وشِهابٌ ثاقبٌ، أَيْ: مُضيء».

قَوْلُه: (**فقيل: ولقد زَيَّنّا**)، عطفٌ على قَوْلِه: «سُمِّيت بها الكواكِبُ»، وقَوْلُه: «والناسُ» إلى آخِرِه: اعتراض.

الرّاغبِ: أَمّا قولُه: ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِمَصَٰبِيحَ﴾ [المُلك: ٥]، وقولُه: ﴿إِنَّا زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا﴾ [الصافات: ٦]، فإشارةٌ إلى الزِّينة التي تُدْرَكُ بالبَصَر التي يَعْرِفُها الخاصَّةُ والعامَّة، يَدُلُّ عليه قوله تعالى: ﴿وَزَيَّنَّٰهَا لِلنَّٰظِرِينَ﴾ [الحجر: ١٦]. وقال: الزِّينةُ الحقيقيّةُ ما لا يَشينُ الإنسانَ في شَيْءٍ مِن أَحوالِه لا في الدُّنيا ولا في الآخرة، فأمّا ما يَزينُه في حالةٍ دون حالةٍ فَهُو مِن وَجْهٍ شَيْنٌ. والزِّينةُ بالقَوْلِ المُجْمَل ثلاثٌ: زينةٌ نفسيَّةٌ كالعِلْمِ والاعْتِقاداتِ الحَسَنةِ،

---

(١) كذا في «الصحاح» (٥: ١٨٩١ ـ جمم).

أنا جعلناها رجوماً لأعدائِكم الشياطين الذين يُخرِجونكم من النورِ إلىٰ الظلمات، وتهتدونَ بها في ظُلمات البرِّ والبحر؛ **قال قتادة: خَلَقَ اللهُ النجومَ** لثلاثٍ: زينةً للسّماء، ورجوماً للشياطين، وعلاماتٍ يُهتدىٰ بها؛ فمن تأوّلَ فيها غيرَ ذلك فقد تكلّفَ ما لا علمَ له به. وعن محمد بن كعب: والله ما لأحدٍ من أهلِ الأرضِ في السّماء نَجْم، ولكنهم يَبتغونَ الكَهانةَ ويَتخذونَ النجومَ عِلّة.

وزينةٌ بَدَنيّةٌ كالقوَّةِ وطولِ القامة، وزينةٌ خارجيّةٌ كالمالِ والجاه. وقولُه تعالى: ﴿حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ٧] مِن النفسيَّة، وقولُه تعالى: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ﴾ [الأعراف: ٣٢]، فقد حُمِلَ على الخارجيّة، لِمَا رُوي أَنَّ قوماً كانوا يَطوفونَ بالبَيْتِ عُراةً، فَنُهوا بها عنه[1]. وقيل: زينةُ الله هي الكَرَمُ المذكورُ في قولِه تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾ [الحجرات: ١٣]، وقال:

وزينةُ المَرْءِ حُسْنُ الأَدَبْ»[2].

قَوْلُه: (**قال قتادَةُ: خَلَقَ اللهُ النُّجومَ**)، وفي صحيحِ الإمامِ البُخاريِّ عَن قَتادَةَ تعليقاً، قال: «خَلَقَ اللهُ هذه النُّجومَ لثلاثٍ[3]، إلى قولِه: فَمَنْ تَأَوَّلَ فيها بغير ذلك أَخطأَ، وأَضاعَ نَصيبَه، وتَكَلَّفَ ما لا عِلْمَ له به»[4].

وفي رواية رزين: «وَتَكلَّفَ ما لا يَعْنيه، وما لا عِلْمَ له به، وما عَجَزَ عن عِلْمِه[5] الأَنبياءُ

---

(١) أي بهذه الآية عن هذا الطواف.

(٢) «مفردات القرآن» ص ٣٨٨-٣٨٩، وفيه «وزينة العاقل».

ولم أهتدِ إلى قائل هذا الشطر، وتمام الشعر في «معجم الأدباء» (١: ٢٠):

لكلِّ شيءٍ حَسَنٍ زينةٌ   وزينةُ العالمِ حُسْنُ الأدبْ
قَدْ يَشْرفُ المرءُ بآدابِهِ   فينا، وإنْ كان وضيعَ النَّسَبْ

(٣) جَعَلَها زينةً للسَّماء، ورجوماً للشياطين، وعلاماتٍ يُهْتدى بها.

(٤) انظر: «صحيح البخاري»، كتاب (٥٩)، باب (٣).

(٥) في (ف): «عَمَله».

والرُّجومُ: جَمعُ رَجْم: وهو مصدرٌ سُمي به ما يُرْجَم به. ومعنىٰ كونها مَراجمَ للشياطين: أنّ الشُّهبَ التي تَنقضُّ لرَمْيِ المُسترِقةِ منهم مُنفصلةٌ من نارِ الكواكب، لا أنهم يُرْجَمون بالكواكب أنفسِها؛ لأنها قارّةٌ في الفَلكِ علىٰ حالها، وما ذاك إلا كقبسٍ يُؤخذُ من نار، والنارُ ثابتةٌ كاملةٌ لا تَنْقص. وقيل: مِن الشياطينِ المرجومةِ مَن يَقْتلُه الشّهاب، ومنهم مَن يُخبّله. وقيل: معناه: وجعلناها **ظُنوناً ورُجوماً بالغيبِ** لشياطينِ الإنسِ وهم النّجّامون. ﴿وَأَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابَ ٱلسَّعِيرِ﴾ في الآخرة، بعد عذابِ الإحراق بالشُّهبِ في الدنيا.

[﴿وَلِلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ * إِذَآ أُلْقُوا۟ فِيهَا سَمِعُوا۟ لَهَا شَهِيقًا وَهِىَ تَفُورُ * تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ ٱلْغَيْظِ كُلَّمَآ أُلْقِىَ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَآ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ * قَالُوا۟ بَلَىٰ قَدْ جَآءَنَا نَذِيرٌ فَكَذَّبْنَا وَقُلْنَا مَا نَزَّلَ ٱللَّهُ مِن شَىْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا فِى ضَلَٰلٍ كَبِيرٍ * وَقَالُوا۟ لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِىٓ أَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ * فَٱعْتَرَفُوا۟ بِذَنۢبِهِمْ فَسُحْقًا لِّأَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ * إِنَّ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُم بِٱلْغَيْبِ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ كَبِيرٌ﴾ ٦-١٢]

والملائكةُ. وعن الرَّبيع مِثْلُه وزادَ: واللّٰـهِ ما جَعَلَ اللهُ في نَجْمٍ حياةَ أَحدٍ، ولا رِزْقَه، ولا مَوْتَه، وإنَّما يفْتَرون علىٰ الله الكذبَ، ويَتَعلَّلونَ[1] بالنُّجوم»، وأوْرَدَه صاحبُ «جامعِ الأُصول» في كتابه[2]، ولبعضهم:

لك أَلفُ مَعْبودٍ مُطاعٍ أَمْـرُهُمْ ... دونَ الإلٰـه وَتَـدَّعي التَّوحيـدا

قولُه: (ظُنوناً ورُجوماً بالغيب)، **الرّاغبُ**: «الرِّجامُ: الحِجارةُ، والرَّجْمُ: الرَّمْيُ بها، قال تعالى: ﴿وَلَوْلَا رَهْطُكَ لَرَجَمْنَٰكَ﴾ [هود: ٩١]، ويُسْتعارُ للرَّمْيِ بالظّنّ والتَّوهُّم، وللشَّتْم وللطَّرْدِ نحو: ﴿رَجْمًۢا بِٱلْغَيْبِ﴾ [الكهف: ٢٢]، ﴿لَأَرْجُمَنَّكَ وَٱهْجُرْنِى مَلِيًّا﴾ [مريم: ٤٦]، أَيْ: لأَقولَنَّ

---

(١) في (ف): «يتعلقون».

(٢) انظر: «جامع الأصول» (٩٢٠٢) لابن الأثير.

﴿وَلِلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ﴾ أي: ولكلِّ مَن كفرَ بالله من الشياطينِ وغيرهم ﴿عَذَابُ جَهَنَّمَ﴾ ليس الشياطينُ المرجومون مخصوصين بذلك. وقُرِئ: «عذابَ جهنم» **بالنصبِ عطفاً علىٰ** ﴿عَذَابَ ٱلسَّعِيرِ﴾. ﴿إِذَآ أُلْقُوا۟ فِيهَا﴾ أي: طُرحوا كما يُطرحُ الحطبُ في النار العظيمة، ويرمىٰ به، ومثلُه قولُه تعالىٰ: ﴿حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾ [الأنبياء: ٩٨]، ﴿سَمِعُوا۟ لَهَا شَهِيقًا﴾: إمّا لأهلِها ممّن تقدمَ طَرْحُهم فيها، أو مِن أنفسِهم، كقوله: ﴿لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ﴾ [هود: ١٠٦]، وإما للنارِ تشبيهاً لحسيسِها المنكر الفظيعِ بالشهيقِ ﴿وَهِىَ تَفُورُ﴾ تَغْلي بهم غليانَ المِرْجلِ بما فيه. **وجُعلت كالمغتاظةِ عليهم** لشدةِ غليانها بهم، ....

فيك ما تَـكْرَه. والشَّيطانُ الرَّجيمُ: المطرود، والمُراجَمَةُ: المُسابَّةُ الشديدةُ، استعارةٌ كالمُقاذَفة، والتَّرْجُمان: تَفْعلان، منه»[(١)].

قَوْلُه: (**بالنَّصب، عطفاً علىٰ** ﴿عَذَابَ ٱلسَّعِيرِ﴾)، قال الزَّجّاجُ: «أَيْ: أَعْتَدنا لهم عذابَ السَّعير، وللذين كفروا بربِّهم عذابَ جهَنَّم»[(٢)]. قال أبو البقاءِ: «قُرِئ: ﴿عَذَابُ﴾ بالرَّفعِ على الابْتِداء، والخبرُ «لِلَّذين»، ويُقرأُ بالنَّصْبِ عطفاً على ﴿عَذَابَ ٱلسَّعِيرِ﴾»[(٣)].

قَوْلُه: (**وجُعِلت كالمُغْتاظةِ عليهم**)، **الرَّاغبُ**: «الغَيْظُ أَشَدُّ الغَضَب، وَهُو الحرارةُ التي يَجِدُها الإنسانُ مِن ثَوَرانِ[(٤)] دَمِ قَلْبِه، قال تعالىٰ: ﴿قُلْ مُوتُوا۟ بِغَيْظِكُمْ﴾ [آل عمران: ١١٩]، فإذا وُصِفَ اللهُ تعالىٰ به، فإنَّما يُرادُ به الانتقامُ. والتَّغيُّظُ: هو إظهارُ الغَيْظ، وقَدْ يكونُ ذلك مَعَ صَوْتٍ مَسْموع، كما قال تعالىٰ: ﴿سَمِعُوا۟ لَهَا تَغَيُّظًا وَزَفِيرًا﴾ [الفرقان: ١٢]»[(٥)]، والغَضَبُ: ثَورانُ دَمِ

---

(١) «مفردات القرآن» ص ٣٤٥-٣٤٦، بتصرف.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٥: ١٩٨).

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٢٣٢).

(٤) في «المفردات»: «فوران»، وكذا في الموضع الآتي بعد أسطر.

(٥) «مفردات القرآن» ص ٦١٩.

ويقولون: فلانٌ يَـتَميَّزُ غيظاً ويتقصّفُ غضباً، وغَضبَ فطارتْ منه شِقَّةٌ في الأرض وشِقّةٌ في السماء، إذا وَصفوه بالإفراطِ فيه. ويجوزُ أن يُراد: غيظُ الزبانية. ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ﴾ توبيخٌ يزدادونَ به عذاباً إلىٰ عذابِهم وحسرةً إلىٰ حسرتِهم. وخزنتُها: مالكٌ وأعوانُه من الزبانية ﴿قَالُواْ بَلَىٰ﴾ اعترافٌ منهم بعدلِ الله، وإقرارٌ بأن اللهَ عزّ وعلا أزاحَ عِلَلَهم ببَعْثِه الرُّسلَ وإنذارِهم ما وَقعوا فيه، وأنهم لم يُؤتَوا مِن قَدَرِه كما تزعمُ المُجبِرة؛ ....

القَلْبِ إرادَةَ الانْتِقام»[1]، ولذلك جاء: «اتَّقوا الغَضَبَ فإنَّه جَمْرةٌ في قَلْبِ ابْنِ آدم، أَلَمْ تَرَ إلى انْتِفاخِ أَوْداجِه وحُمْرَةِ عَيْنَيْه»[2].

قَوْلُه: (يتميَّزُ غَيْظاً ويتقصَّفُ غضباً)، الرّاغبُ: «المَيْزُ والتَّمييز: الفَصْلُ بين المُتَشابِهات، يُقالُ: مازَه يَميزُهُ مَيْزاً ومَيَّزَهُ تَمْييزاً. والتَّمييزُ يُقالُ تارَةً لِلْفَصْلِ، وتارَةً للقُوَّةِ التي في الدِّماغ، وبها تُسْتَنْبَطُ المعاني، ومنه يُقالُ: فلانٌ لا تَمْييز له، ويُقالُ: انْمازَ وامْتاز، قال تعالىٰ: ﴿وَامْتَٰزُوا۟ ٱلْيَوْمَ أَيُّهَا ٱلْمُجْرِمُونَ﴾ [يسٓ: ٥٩]، وتَميَّـزَ كذا: انْفَصلَ وانْقَطَع، قال: ﴿تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ ٱلْغَيْظِ﴾»[3].

قَولُه: (لَمْ يُؤْتَوا مِنْ قَدَرِه كما تَزْعُمُ المُجْبِرة)، يُريدُ أنّ قولَهم: ﴿بَلَىٰ﴾ تقريرٌ للمنفيّ، و﴿قَدْ جَآءَنَا نَذِيرٌ﴾ قَوْلٌ بِالمُوجَب، يَعْني أنّ اللهَ تعالى ما أبْـقى مِن الإرْشادِ والـهدايةِ شيئاً إلّا فَعَلَ. وقَوْلُهم ﴿فَكَذَّبْنَا وَقُلْنَا مَا نَزَّلَ ٱللَّهُ مِن شَىْءٍ﴾، إقرارٌ بأن التَّكْذيبَ إنَّما نَشَأَ مِن قِبَلِ أَنْفُسِهم.

تَلْخيصُه: أَنَّهم أُتوا مِن قِبَلِ أَنْفُسِهم لا مِن قضاءِ الله وقَدَرِه.

واعْلَمْ أنّ الجوابَ والسُّؤالَ مَبْنيٌّ علىٰ ظاهِرِ الحال، وإثْباتِ الكَسْبِ لِلعَبْد. وقَوْلُهم: ﴿لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِىٓ أَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ﴾ إثباتٌ للقَدَر. قالَ الإمام: «احْتَجَّ أَصْحابُنا بهذه الآيةِ في مَسْألةِ الـهُدَى والضَّلال، قالوا: «لَوْ» تُفيدُ امتـناعِ الشَّيْء لامتناعِ غيرِه، فَدَلَّت الآيـةُ

---

(١) انظر: «مفردات القرآن» ص ٦٠٨.

(٢) انظر: «مسند الإمام أحمد» (١١١٤٣)، من حديث طويل رواه أبو سعيد الخدري، وثمّة تمام تخريجه.

(٣) «مفردات القرآن» ص ٧٨٣.

وإنما أُتوا مِن قِبَلِ أنفسِهم واختيارِهم خلافَ ما اختارَ اللهُ وأَمرَ به وأَوْعدَ علىٰ ضِدّه.

فإن قلتَ: ﴿إِنْ أَنتُمْ إِلَّا فِى ضَلَٰلٍ كَبِيرٍ﴾ مَن المخاطبونَ به؟

قلتُ: هو مِن جُملةِ قولِ الكفارِ وخطابِهم للمُنْذِرين، علىٰ أنّ النذيرَ بمعنىٰ الإنذار، والمعنىٰ: ألم يأتكم أهلُ نذير، أو وُصفَ منذرُوهم لغلوِّهم في الإنذار، كأنّهم ليسوا إلا إنذاراً؛ وكذلك ﴿قَدْ جَآءَنَا نَذِيرٌ﴾، ونَظيرُه قولُه تعالىٰ: ﴿إِنَّا رَسُولُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الشعراء: ١٦]، أي: حاملا رسالته.

علىٰ أنّه ما كانَ لَهُم سَمْعٌ ولا عَقْلٌ، ولا شَكَّ أَنَّهم كانوا ذَوي أَسْماعٍ وعُقولٍ صَحيحة، فالمرادُ أَنَّهُ ما كانَ لَهم سَمْعُ الهِدايةِ ولا عَقْلُ الهِداية»[1].

قَوْلُه: (واخْتِيارِهم خِلافَ ما اخْتارَ اللهُ وأَمَرَ به) فيه إِشارتانِ إلى مَذْهَبِه: إِحْداهما: في إِيقاعِ «خلافَ» مَفْعولَ «واخْتيارِهم» إشارةً إلىٰ أَنَّ اخْتيارَهم وإرادَتَهم غَلَبَ اخْتيارَ الله وإرادَتَه. وثانيهما: في عَطْفِ «وَأَمَرَ به وأَوْعد» على «ما اخْتارَ اللهُ» علىٰ سَبيلِ البيانِ، إِشْعارًا بأَنَّ الإرادةَ والأَمْرَ مُتَّحِدان.

قولُه: (علىٰ أَنَّ النَّذيرَ بِمَعنىٰ الإِنذار)، يعني: إِنَّما يَسْتقيمُ هذا أَنْ يكونَ مِنْ جُمْلةِ قَوْلِ الكفّار، والمُخاطَبونَ الرُّسُل، إذا جُعِلَ ﴿نَذِيرٌ﴾ في قولِه تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ﴾، وقولِه: ﴿بَلَىٰ قَدْ جَآءَنَا نَذِيرٌ﴾ بمعنىٰ الإِنْذار؛ إمَّا بتقدير مُضافٍ، أَيْ: أَهْلُ نَذير، أو مُبالغةً في أَنَّ الرُّسُلَ عَيْنُ الإِنْذار، لأَنَّ الخطابَ بقوله: ﴿أَنتُمْ﴾ لِلْجماعة. وأَمَّا إذا كانَ مِن كلامِ الخَزَنةِ للكُفّار، أَو مِن كلامِ الرُّسُلِ لهم، فَلَمْ نَحتجْ إلى هذا التأويل، ويكونُ الوَقْفُ علىٰ قَوْلِه: ﴿مِن شَىْءٍ﴾ حَسَناً، وقَوْلُه: ﴿إِنْ أَنتُمْ﴾ استئنافٌ علىٰ تَقْدير القَوْل.

قَوْلُه: (﴿إِنَّا رَسُولُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾)، الجَوْهريّ: «ولَمْ يَقُل: «رُسُل»، لأَنَّ فَعولاً وفَعيلاً يَسْتوي فيهما المُذَكَّر والمُؤَنّث، والواحِدُ والجَمْعُ».

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٣٠: ٥٧).

ويجوزُ أن يكونَ من كلامِ الخزنةِ للكفارِ علىٰ إرادةِ القول: أرادوا حكايةَ ما كانوا عليه مِن ضَلالِهِم في الدنيا، أو أرادوا بالضّلال الهلاك، أو سَمّوا عقابَ الضّلالِ باسمِه، أو من كلامِ الرسلِ لهم حَكَوه للخزنة، أي: قالوا لنا هٰذا فلم نَقبلْه.

﴿لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ﴾ الإنذارَ سماعَ طالبين للحق، أو نَعقلُه عقلَ متأمّلين. وقيل: **إنما جُمِعَ بين السمعِ والعقلِ؛ لأنّ مدارَ التكليفِ علىٰ أدلّةِ السمعِ والعقلِ.**

ومن بِدَعِ التفاسير: أنّ المرادَ: لو كنا **علىٰ مذهبِ أصحابِ الحديثِ أو علىٰ مذهبِ أصحابِ الرأي.** كأنّ هٰذه الآيةَ نزلتْ بعدَ ظهورِ هٰذيْنِ المذهبيْنِ، وكأن سائرَ أصحابِ المذاهبِ والمجتهدينَ قد أنزلَ اللهُ وعيدَهم، وكأن مَن كان مِن هؤلاءِ فهو مِن الناجينَ لا مَحالة؛ **وعِدّةُ المبشَّرينَ** مِن الصحابة عَشَرة، لم يُضمّ إليهم حادي عَشَر، وكأن مَن يجوزُ علىٰ الصراطِ أكثرُهم لم يَسْمعوا باسمِ هٰذيْن الفريقيْنِ.

قَوْلُه: (**وإِنَّما جُمِعَ بينَ السَّمْعِ والعَقْل، لأنَّ مَدارَ التكليفِ على أَدلَّة السَّمْعِ والعَـقْل**)، **الانْتِصاف**: «إنْ أرادَ أنَّ الأحكام التكليفيّة مُسْتفادةٌ مِن العَقْل، فَهُو مِن العقائِدِ الفاسدة. وإِنْ عَنىٰ أَنَّ العَقْلَ يُرشِدُ إلى[1] العقائِدِ الصَّحيحةِ، والسَّمعَ يَخُصُّ الأَحْكامَ الشَّرعيّة، فَهُو حَقٌّ»[2].

قولُه: (**علىٰ مَذهَبِ أصحابِ الحديثِ وأصحابِ الرأي**)، أَيْ: أَصْحابِ الشافعيّ وأبي حَنيفةَ رضيَ اللهُ عَنْهم[3].

قَوْلُه: (**وعِدَّةُ المُبشَّرين**)، يَعْني يَلْزمُ مِن هذا أنْ يَتَجاوَزوا النَّصَّ بالعَشَرة إلىٰ أَزْيَدَ، وفيه بَحْث، لأَنَّ عبدَ الله بن سَلام وغَيرَه مِنَ المُبَشَّرين لَيْسوا مِن العَشَرة.

---

(١) في (ط)، و(ح): «يزيد في».

(٢) «الانتصاف» بحاشية «الكشاف» (٤: ٥٧٩) بتصرف.

(٣) هذه الفقرة وردت في الأصول الخطية بعد التي تليها، وقدمناها هنا مراعاةً لترتيب «الكشاف».

﴿بِذَنۢبِهِمۡ﴾ بكفرِهم في تكذيبِهم الرسلَ. ﴿فَسُحۡقٗا﴾ **قُرِئ بالتخفيفِ والتثقيل**، أي: فبُعداً لهم، اعترفوا أو جَحدوا؛ فإنّ ذلك لا ينفعُهم.

[﴿وَأَسِرُّواْ قَوۡلَكُمۡ أَوِ ٱجۡهَرُواْ بِهِۦٓۖ إِنَّهُۥ عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ * أَلَا يَعۡلَمُ مَنۡ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلۡخَبِيرُ﴾ ١٣-١٤]

ظاهرُه الأمرُ بأحدِ الأمرَيْنِ: الإسرارِ والإجهارِ. ومعناه: لِيَسْتوِ عندكم إسرارُكم وإجهارُكم في علمِ الله بهما، **ثُم إنه علّله** بـ﴿إِنَّهُۥ عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾، أي: بضمائرِها قبل أن تُترجمَ الألسنةُ عنها، فكيف لا يَعلمُ ما تُكُلِّمَ به؟! **ثم أنـكَرَ** ....

قَـولُه: (﴿فَسُحۡقٗا﴾: **قُـرِئ بالتَّخـفيف والتَّثقـيل**)، الكسائيُّ: بِضَمِّ الحاءِ، والباقونَ: بإسْكانِها[1].

قَوْلُه: (**ظاهِرُه الأَمْرُ بأَحَدِ الأَمْرَيْنِ**)، وَهُو كقولِه تعالىٰ: ﴿ٱسۡتَغۡفِرۡ لَهُمۡ أَوۡ لَا تَسۡتَغۡفِرۡ لَهُمۡ﴾ [التوبة: ٨٠]، وقَوْلِ كُثَيِّر رَحِمَه اللهُ:

أَسيئي بنا أَوْ أَحْسِني لا ملومةً[2]

قَوْلُه: (**ثُمَّ إِنَّه عَلَّـلَه**) إلى قَوْله: (**ثُمَّ أَنْكَرَ**)، بيانُ النَّظْمِ يَعْني: قَوْلُه: ﴿إِنَّهُۥ عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾ تَعْليلٌ لكونِه عالماً بما يُسِرّونه ويَجْهرونه، وقَوْلُه: ﴿أَلَا يَعۡلَمُ مَنۡ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلۡخَبِيرُ﴾، تَعْليلٌ لإحاطةِ عِلْمِه بِجميعِ الكائناتِ جُزْئيّاً وكُلّيّاً، ظاهراً وباطناً، على الإنكار. والجُملةُ تَذْييلٌ، وقولُه: ﴿وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلۡخَبِيرُ﴾ حالٌ مُقرِّرةٌ لجهةِ الإشْكالِ، وإليه الإشارةُ أوّلاً بقولِه: «ثُمَّ أَنْكَرَ أَنْ لا يُحيطَ عِلماً بالمُضمَر»، وثانياً بقولِه: «أَلا يَعْلمُ مَخْلوقَه وهذه حالُه».

قالَ الإمامُ: «تَدُلُّ الآيةُ علىٰ أَنَّ العَبدَ غَيرُ مُوجِدٍ لِأَفعالِه، وذلك أنّه تعالىٰ لَـمّا قرّر بأنّه

---

(١) هما لغتان مثل (الرُّعْب والرُّعُب)، و(السُّحْت والسُّحُت). انظر: «حجة القراءات» لابن زنجلة، ص٧١٦.

(٢) «ديوان كثير» (١: ٣٤)، وتمام البيت:

لدنيا، ولا مَقْلِيَّةً إنْ تَقَلَّتِ

أن لا يحيطَ علماً بالمضمَرِ والـمُسَرِّ والـمُجهَر.

﴿مَنْ خَلَقَ﴾ الأشياءَ، وحالُه أنه ﴿اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾، المتوصِّلُ علمُه إلىٰ ما ظهرَ مِن خلقِه وما بَطن. ويجوزُ أن يكون ﴿مَنْ خَلَقَ﴾ منصوباً بمعنىٰ: ألا يعلمُ مخلوقَه وهٰذه حالُه؟

ورُوي أنّ المشركين كانوا يتكلّمونَ فيما بينهم بأشياء، فيُظهِرُ الله رسولَه عليها، فيقولون: أسِرّوا قولكم لئلّا يسمعَه إلهُ محمد، فنبّهَ اللهُ علىٰ جهلِهم.

عالِـمٌ بالسِّـرِّ والجَهْرِ وبكلِّ ما في الصُّدور، قالَ بعده: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ﴾. وهٰذا الكلامُ إنَّما يَتَّصلُ بِما قَبْله لو كانَ تعالىٰ خالقاً لِكلِّ ما يَفْعلونه في السِّرِّ والجَهْر، وفي القلوبِ وفي الصُّدور، فإنّه لَوْ لَمْ يَكُنْ خالقاً لها، لَمْ يَكُنْ قولُه: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ﴾ مُقْتضياً كَوْنَه تعالىٰ عالماً بتلك الأَشْياء.

فَإنْ قيلَ: لِـمَ لا يَجوزُ أن يكونَ المُرادُ ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ﴾ الأجسام، فيلزمُ منه أن يكونَ عالماً بهذه الأشياء؟ قلنا: إنه لا يَلْزَمُ مِن كَوْنِه خالقاً لِغَيرِ هذه الأشياء، كَوْنُه عالماً بها، لأن مَنْ يكونُ فاعلاً بشَيْءٍ لا يَجِبُ أن يكونَ عالماً بشيءٍ آخر، نَعَمْ يَلْزَمُ مِنْ كَوْنِه خالقاً لها كونُه عالماً بها، لأن خالقَ الشَّيْءِ يَجِبُ أَنْ يكونَ عالِماً به»[1].

وقُلْتُ: إنَّما يَلْزَمُ ذلك إنْ لـم يُقَيِّـد ﴿خَلَقَ﴾ بقولِه: ﴿وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾، فالمعنىٰ: خَلَقَ الأَجسامَ وهُوَ عالِمٌ بأَحوالِها ما ظَهَرَ منها ومَا بَطَن، وإليه أَشارَ المُصنِّفُ بقولِه: «المتَّصلُ عِلْمُه إلىٰ ما ظَهَرَ مِنْ خَلْقِه ومَا بَطَن».

والحقُّ أَنَّ قولَه: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ﴾ الآية، كما سَبَقَ، تَذْييل، ومِنْ حَقِّه أَنْ يكونَ أَعَمَّ مِن المُذَيَّلِ به وأَشْملَ منه ، فَيَدخُلُ فيه دخولاً أَوليّاً، وحينئذٍ يَجِبُ أَنْ يُقال: ألا يَعلَمُ مَنْ خَلَقَ الأَشياءَ كما قَدَّرَه المُصنِّف، لكن نُخالفُ مَذْهَبَه علىٰ ما قَرَّرَه الإمامُ أَوّلاً[2].

قولُه: (ويجوزُ أَنْ يكونَ ﴿مَنْ خَلَقَ﴾) عَطفٌ علىٰ قولِه: «مَنْ خَلَقَ الأشياء»، فـ«مَن» علىٰ الأوّل: عبارةٌ عَن الفاعِل، وعلىٰ الثاني: عَن المفعولِ به.

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٣٠: ٥٩-٦٠) بتصرف، ومنه صوّبنا ما في النسخ: «أما يلزم من كونه...».

(٢) من قوله: «قال الإمام: تدل الآية» إلىٰ هنا، سقط من (ف).

فإنْ قلتَ: قدّرتَ في ﴿أَلَا يَعۡلَمُ﴾ مفعولاً؛ علىٰ معنىٰ: ألا يعلمُ ذلك المذكورَ مما أُضمرَ في القلبِ وأُظهرَ باللسانِ ﴿مَنۡ خَلَقَ﴾، فهـلّا جعلتَه مثلَ قولِهم: هو يُعطي ويمنع؛ وهلاّ كان المعنىٰ: ألا يكونُ عالـماً مَن هو خالق؛ لأنّ الخلقَ لا يَصحُّ إلا مع العِلم؟

قلتُ: أبتْ ذلك الحالُ التي هي قولُه: ﴿وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلۡخَبِيرُ﴾، لأنك لو قلتَ: ألا يكونُ عالماً مَن هو خالقٌ وهو اللطيفُ الخبير، لم يكنْ معنىً صحيحاً؛ لأنّ ﴿أَلَا يَعۡلَمُ﴾ معتمدٌ علىٰ الحال، **والشيءُ لا يُوقّتُ بنفسِه**، فلا يقال: ألا يعلمُ وهو عالِم، ولٰكن ألا يَعلمُ كذا وهو عالمٌ بكلِّ شيء.

قولُه: (**والشَّيءُ لا يُوقَّتُ بنفسه**)، أي: المُطْلَقُ لا يُقيَّدُ بمُطْلَقٍ مِثْلِه، لأَنَّ الحالَ تَقْييدٌ للفِعْلِ المُطْلَق، قال صاحبُ «التقريب»: وفيه نَظَر، لأن ﴿ٱللَّطِيفُ ٱلۡخَبِيرُ﴾ أخص مِن العالمِ علىٰ ما فَسَّره، فيكونُ التقديرُ: ألا يكونُ له أَصْلُ العِلْمِ وهو يَنْفُذ علمُه في الظّاهر والباطن من خلقه، بل وجهُ المنعِ أنْ ليس الغرضُ إثباتَ أصل العلمِ لأنّهم لم ينكروه، بل علمه بما أسرّوه، فلا بدّ من تقدير مفعول(١)، ويدلُّ عليه سَبَبُ النُّزول.

وقُلتُ: نَظَرُ صاحبِ «التقريب» أَنَّ اللطيفَ الخبيرَ أَخصُّ مِن العالمِ على ما فَسَّره بعيدٌ، لأَنَّ قَوْلَه: «المتوصِّلُ عِلْمُه إلى ما ظَهَرَ مِن خَلْقِه وما بَطَن» شامِلٌ للمعلوماتِ كلِّها مَفْهوماً وازْدِواجاً(٢) علىٰ نَحْوِ ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، فإنَّ الخبيرَ مِثْلُ الرَّحمٰن، واللَّطيفُ مِثْلُ الرَّحيم، لأَنَّ العَلَمَ المُطْلَقَ شائعٌ في جِنْسِه، فتكونُ دِلالتُه على أَفرادِ الجِنْسِ، مِثْلَ دلالةِ لام الاستغراق، فيدخلُ فيه ما دَلَّ عليه ﴿ٱللَّطِيفُ ٱلۡخَبِيرُ﴾.

قال صاحبُ «المفتاح» في الحالةِ المُقْتَضِية في تَرْكِ المفعول: «والقَصْدُ إلى نَفْسِ الفِعْل، [بـ](٣) تنزيل المتعدي مَنْزِلَةَ اللّازِمِ ذَهاباً في نَحْو: فُلانٌ يُعْطي، إلى مَعْنىٰ: يَفْعلُ الإِعْطاء، أَي:

---

(١) من قوله: «علمه في الظاهر» إلى هنا، أثبته من (ط)، وسقط من (ح) و(ف).

(٢) في (ف): «للمعمولات كلِّها مفهوماً واندراجاً».

(٣) هكذا تستقيم عبارة المخطوط بما نقلناه عن «المفتاح».

....

يُوجِدُ(١) هذه الحقيقةَ إيهاماً لِلمبالغةِ بالطَّريقِ المذكورةِ في إفادةِ اللّامِ للاسْتِغْراق»(٢).

وقالَ حُجَّةُ الإسلامِ: «إنَّما يَسْتَحِقُّ هذا الاسمَ مَنْ يَعْلَمُ دقائقَ المَصالِحِ وغَوامِضَها، وما دَقَّ مِنْها وما لَطُف، ثُمَّ يَسْلُكُ في إيصالِها إلى المُسْتَصْلَحِ سبيلَ الرِّفْقِ دونَ العُنْف»(٣). والخبيرُ: هو الذي لا تَعْزُبُ(٤) عَنْه الأَخْبارُ الباطِنةُ، فلا يَجْري في المُلْك والمَلَكوتِ شَيءٌ، ولا تَتَحرَّكُ ذَرَّةٌ ولا تَسْكُنُ، ولا تَضْطربُ نفسٌ ولا تَطْمئنُّ، إلّا ويكون عِنده خَبَرُها. وهو بِمَعْنىٰ العليم، لكنَّ العِلْمَ إذا أُضيفَ إلى الخَفايا الباطنةِ، سُمِّي خبرةً، وسُمِّي صاحِبُها خبيراً.

وقالَ الأزهريُّ: قال اللهُ تعالىٰ: ﴿إِنَّهُۥ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [هود: ١١١]، أيْ عليم. ويُقالُ: «خَبُرْتُ الأَمْرَ أَخْبُرُه خُبْراً، أيْ: عَلِمْتُه، ومَا لي به خُبْرٌ، أي: عِلْم»(٥).

فلمّا تَقَرَّرَ اتفاقُ العِبارتَيْنِ علىٰ ذلك التقدير صَحَّ ما قالَه، على أَنَّ المَقامَ يَقْتضي إثبات مَعْلومٍ خاصٍّ، وَهُو ما دَلَّ عليه: ﴿وَأَسِرُّواْ قَوْلَكُمْ أَوِ ٱجْهَرُواْ بِهِۦٓ﴾.

الانتصاف: «هٰذه الآيةُ رَدٌّ علىٰ الزَّمَخْشريّ، فإنَّ العَبدَ لا يَخْلُق أَفْعالَ نفسِه لأنَّه لا يَعْلَمُها، وَهُو استدلالٌ بنَفْي اللازم؛ اسْتَدَلَّ بثُبوتِ الخَلْقِ له تعالىٰ على ثُبوت العِلْم؛ فَالوَجْهُ في الآية أنَّ ﴿مَنْ﴾ فاعِل، ومَفْعولُ العِلْمِ مَحْذوفٌ وهو السِرُّ والجَهْر، وضميرُ ﴿خَلَقَ﴾ مَحْذوفٌ عائِدٌ إليه، تَقْديرُه: أَلا يَعْلَمُ السِّرَّ والجَهْرَ مَنْ خلقَهما؟ وغيرُ هذا الوَجْهِ تَكَلُّف»(٦).

وقُلتُ: هٰذا نَظَرٌ دقيقٌ، يَعْني: في تَخْصيصِ ذِكْرِ الخالِقِ دونَ سائرِ الأَسماءِ في مَقامِ إثْباتِ

---

(١) في «المفتاح»: «ويوجد»، وفي (ف): «يوجّه».

(٢) انظر: «مفتاح العلوم» للسكاكي، ص ٢٢٨، ٢٢٩.

(٣) «المقصد الأسنى» للغزالي ص ٩٢.

(٤) في (ح): «تُعْرف».

(٥) انظر: «تهذيب اللغة» (٧: ٣٦٥، ٣٦٩).

(٦) «الانتصاف» بحاشية «الكشاف» (٤: ٥٧٩).

[﴿هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلۡأَرۡضَ ذَلُولًا فَٱمۡشُواْ فِى مَنَاكِبِهَا وَكُلُواْ مِن رِّزۡقِهِۦۖ وَإِلَيۡهِ ٱلنُّشُورُ﴾ ١٥]

المشيُ في مناكبِها: مَثَلٌ لفرطِ التذليلِ ومُجاوزتِه الغاية؛ لأنّ المَنْكِبيْنِ وملتقاهُما من الغاربِ أرقُّ شيءٍ من البعيرِ، وأنباهُ عن أن يطأَه الراكبُ بقدمِه ويعتمدَ عليه، فإذا جعلَها في **الذِّلّ** بحيثُ يمشِي في مناكبِها **لم يترُك**. **وقيل: مناكبُها: جبالُها**، قالَ الزَّجاج: معناه سَهّلَ لكم السلوكَ في جبالِها، فإذا أمكنَكم السلوكَ في جبالِها، فهو أبلغُ التذليل. وقيل: جوانبُها، والمعنىٰ: وإليه نشورُكم، فهو مُسائِلُكم عن شُكرِ ما أنعمَ به عليكم.

العِلْم، إِشعارٌ بأَنَّ الخالقَ يَنْبغي أَنْ يَكونَ عالِماً بِما يَخْلقُه وبتفاصيله، وفيه إِدْماجٌ لمعنىٰ أَنَّ العَبْدَ غيرُ خالقٍ لأَفْعالِه لأَنّه لا يَعْلَمُها في الأزل.

قولُه: (في الذل)، الذِّلُّ بالكَسْر: اللِّينُ وهو ضِدُّ الصُّعوبة، يُقالُ: دابَّةٌ ذَلولٌ بَيِّنَةُ الذِّل. والذِّلُّ بالكَسْرِ: مَصْدرُ الذَّلول، والذُّلُّ بالضمِّ: مَصْدرُ الذَّليل.

قَوْلُه: (لَم يترُك)، أي: لَمْ يَتْرُكْ بقيَّةً مِن التَّذْليل.

قَوْلُه: (وقيلَ: مَناكِبُها جبالُها)، فعلىٰ هٰذا: المجازُ في المناكِبِ وهي الجبالُ وَحْدَها، **الأَساسُ**: «ومِنَ المَجاز: سِرْنا في مَنْكِبٍ مِن الأَرْضِ والجبَل: في نَاحِيةٍ». فقوله: ﴿ذَلُولًا﴾ تشبيهٌ لِذِكْرِ المُشبَّهِ والمشبَّهِ به، أيْ: الأَرضُ والذَّلول. وقولُه: ﴿مَنَاكِبِهَا﴾: اسْتِعارةٌ تَمْثيليّةٌ أَوْ تَحْقيقيّة، لأَنَّ القَصْدَ الأرض، إِمَّا ناحِيتُها أَو جِبالُها؛ فَنِسْبةُ الذَّلولِ إِلَيْها تَرْشيح، ونِسْبةُ المَشْي تَجْريد.

الراغبُ: «المَنْكِبُ: مُجْتَمَعُ ما بين العَضُدِ والكَتِف. ومنه اسْتُعيرَ للأرضِ المَنْكِبُ في قَوْلِه تعالى: ﴿فَٱمۡشُواْ فِى مَنَاكِبِهَا﴾، كما اسْتُعيرَ لها الظَّهْرُ في قَوْله: ﴿وَلَوۡ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِمَا كَسَبُواْ مَا تَرَكَ عَلَىٰ ظَهۡرِهَا مِن دَآبَّةٍ﴾ [فاطر: ٤٥]، ومَنْكِبُ القومِ: رأسُ العُرَفاءِ، مُسْتعارٌ مِن الجارِحةِ اسْتِعارةَ الرأْسِ للرَّئيس، واليَدِ للنّاصر»(١).

---

(١) «مفردات الراغب» ص ٨٢٢.

[﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخۡسِفَ بِكُمُ ٱلۡأَرۡضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ ۞ أَمۡ أَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يُرۡسِلَ عَلَيۡكُمۡ حَاصِبٗاۖ فَسَتَعۡلَمُونَ كَيۡفَ نَذِيرِ ۞ وَلَقَدۡ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡ فَكَيۡفَ كَانَ نَكِيرِ ۞ أَوَلَمۡ يَرَوۡاْ إِلَى ٱلطَّيۡرِ فَوۡقَهُمۡ صَٰٓفَّٰتٖ وَيَقۡبِضۡنَۚ مَا يُمۡسِكُهُنَّ إِلَّا ٱلرَّحۡمَٰنُۚ إِنَّهُۥ بِكُلِّ شَيۡءِۢ بَصِيرٌ﴾ ١٦-١٩]

﴿مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ فيه وجهان: أحدُهما مَن ملكوتُه في السّماء؛ لأنها مسكنُ ملائكتِه، وثَمّ عرشُه وكرسيُّه واللوحُ المحفوظ، ومنها تنزلُ قضاياه وكتبُه وأوامرُه ونواهيه.

والثاني: أنهم كانوا يَعْتقدونَ التشبيه، وأنه في السماء، وأنّ الرحمةَ والعذابَ ينزلانِ منه، وكانوا يَدّعونه مِن جهتِها، فقيلَ لهم علىٰ حَسَبِ اعتقادِهم: أَأَمِنْتم مَنْ تَزْعمونَ أنه في السماء، وهو متعالٍ عن المكانِ، أن **يُعذّبَكم بخَسْفٍ أو بحاصِبٍ**؟ كما تقول لبعض المشبِّهة: أما تخافُ مَن فوق العرشِ أن يعاقبَك بما تفعل؟ إذا رأيتَه يركبُ بعضَ المعاصي! ﴿فَسَتَعۡلَمُونَ﴾ قُرِئ: بالتاء والياء.

قَوْلُه: (**أَنْ يُعَذِّبَكم بِخَسْفٍ أَو بِحاصِبٍ**)، قال الراغب في «غُرَّةِ التأويلِ»(١): لِـمَ قَدَّم التَّوعُّدَ بالخَسْفِ علىٰ التَّوعُّدِ بالحاصِبِ؟ وأُجيبُ أَنّه لَـمّا كانت الأرضُ التي مَهَدَها لَهم لاسْتِقْرارِهم، يَعْبدون عليها غيرَ خالـِقِها، فَعَبدوا الأَصْنامَ التي هي مِن شَجَرِها أَوْ مِن حَجَرِها، خُوِّفوا بِما هو أَقْرَبُ إِليهم. والتَّخْويفُ بالحاصِبِ من السَّماءِ التي هي مَصاعِدُ كَلِمِهم الطَّيِّبة، ومَعارِجُ أَعْمالِهم الصَّالحة، لأَجْلِ أَنَّهم بَدَّلوها بِسَيِّئاتِ كُفْرِهم وقَبائِحِ أَعْمالِهم»(٢).

قَوْلُه: (﴿فَسَتَعۡلَمُونَ﴾)، قُرِئ بالتاءِ وَهِي المشهورة، وبالياءِ التَّحْتانِيّة شاذّةٌ.

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وكذا نسبه المؤلف هذا الكتاب إلىٰ الراغب في مواضع كثيرة من كتابه، والأصح أنه للخطيب الإسكافي المتوفّى سنة ٤٢١ هـ.

(٢) «درَّة التنزيل» للإسكافي، ص ٢٨٣.

ومن قوله: «الراغب: المنكب مجتمع ما بين العضد والكتف» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

﴿كَيۡفَ نَذِيرِ﴾ أي: إذا رأيتُم المنذَرَ به علمتُم كيفَ إنذاري حين لا ينفعُكم العِلم.

﴿صَٰٓفَّٰتٖ﴾ باسطاتٍ أجنحَتَهنّ في الجوّ عند طيرانِها؛ لأنهن إذا بَسطْنَها صَففْنَ قوادمَها صفّاً، ﴿وَيَقۡبِضۡنَ﴾ ويَضْمُمْنَها إذا ضَربْنَ بها جُنوبَهن.

فإن قلتَ: لم قيل: ﴿وَيَقۡبِضۡنَ﴾، ولم يقل: وقابضات؟

قلتُ: لأن أصلَ الطيران هو صَفُّ الأجنحة؛ لأنّ الطيرانَ في الهواءِ كالسِّباحةِ في الماء، والأصلُ في السِّباحةِ مَدُّ الأطرافِ وبَسْطُها. وأما القَبضُ فطارئٌ على البَسْطِ للاستظهارِ به على التحرّك، **فجيء بما هو طارئٌ غيرُ أصلٍ بلفظِ الفعل**، على معنى أنهنَّ صافات، ويكون منهن القبضُ تارةً بَعْد تارةٍ كما يكون من السّابح.

﴿مَا يُمۡسِكُهُنَّ إِلَّا ٱلرَّحۡمَٰنُۚ﴾ بقدرتهِ وبما دبرَ لهنَّ **من القوادمِ والخوافي**، ....

﴿فَسَتَعۡلَمُونَ﴾ الأخيرةُ [الملك: ٢٩]: الكِسائيُّ بالياءِ التَّحْتانيّة، والباقون بالتاء[١].

قَوْلُه: (فجيءَ بِما هو طارئٌ[٢] غيرُ أَصْلٍ بلَفظِ الفِعْل)، الانتصاف: «ويلاحظه ﴿إِنَّا سَخَّرۡنَا ٱلۡجِبَالَ مَعَهُۥ يُسَبِّحۡنَ بِٱلۡعَشِيِّ وَٱلۡإِشۡرَاقِ * وَٱلطَّيۡرَ مَحۡشُورَةٗ﴾ [ص: ١٨-١٩]، حيث لَمْ يَقُل: مُسَبّحات»[٣].

قَوْلُه: (مِن القَوادِمِ والخَوافي)، قَوادِمُ الطَّيرِ: مَقاديمُ ريشِه، وهي عَشَرةٌ في كُلِّ جَناح، والخَوافي: ما دون الرِّيشاتِ العَشْرِ مِن مُقَدّم الجَناح.

---

(١) حُجَّة الكسائي أَنَّ الغيبة تقدم في قوله تعالى: ﴿فَمَن يُجِيرُ ٱلۡكَٰفِرِينَ مِنۡ عَذَابٍ أَلِيمٖ﴾ [الملك: ٢٨]، وحُجَّة الباقين الخطاب في الآية قبلها: ﴿قُلۡ أَرَءَيۡتُمۡ إِنۡ أَهۡلَكَنِيَ ٱللَّهُ﴾. انظر: «حجة القراءات» لابن زنجلة، ص ٧١٦.

(٢) في الأصول الخطية: «طارٍ»، والأصوبُ ما أثبتناه، بدليل قول الزمخشري قبله: «الأصلُ في السباحة مَدُّ الأَطراف وبَسْطُها، وأمّا القَبْضُ فطارئٌ على البَسْط ... فجيء بما هو طارئٌ».

(٣) «الانتصاف» بحاشية «الكشاف» (٤: ٥٨١).

وبنىٰ الأجسامَ علىٰ شكلٍ وخصائصَ قد تأتّىٰ منها الجريُ في الجو، ﴿إِنَّهُۥ بِكُلِّ شَيۡءٍۭ بَصِيرٌ﴾ يَعلمُ كيف يخلقُ وكيف يدبرُ العجائب.

[﴿أَمَّنۡ هَٰذَا ٱلَّذِي هُوَ جُندٞ لَّكُمۡ يَنصُرُكُم مِّن دُونِ ٱلرَّحۡمَٰنِۚ إِنِ ٱلۡكَٰفِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ * أَمَّنۡ هَٰذَا ٱلَّذِي يَرۡزُقُكُمۡ إِنۡ أَمۡسَكَ رِزۡقَهُۥۚ بَل لَّجُّواْ فِي عُتُوّٖ وَنُفُورٍ *﴾ ٢٠-٢١]

﴿أَمَّنۡ﴾ يشارُ إليه من الجموعِ ويقال: ﴿هَٰذَا ٱلَّذِي هُوَ جُندٞ لَّكُمۡ يَنصُرُكُم مِّن دُونِ﴾ الله إن أَرسلَ عليكم عذابَه ﴿أَمَّنۡ﴾ يشارُ إليه ويقال: ﴿هَٰذَا ٱلَّذِي يَرۡزُقُكُمۡ إِنۡ أَمۡسَكَ رِزۡقَهُۥ﴾، **وهٰذا علىٰ التقدير**.

قَولُه: (**وهٰذا علىٰ التَّقدير**)، أيْ: هذا التَّأويلُ على تَقْديرِ جَمْعٍ مِن الجُموعِ في الذِّهْنِ لمفهومِ ﴿جُندٞ﴾، وَجَعْلِه مُشاراً إليه، قالَ في قَوْلِه تعالىٰ: ﴿قَالَ هَٰذَا فِرَاقُ بَيۡنِي وَبَيۡنِكَ﴾ [الكهف: ٧٨]: «قَدْ تَصوَّرَ فِراقَ بَيْنِهما، فأَشارَ إِليه، وجعَلَه مُبْتدأً وأَخْبَرَ عَنْه، ويَجوزُ أَنْ يكونَ إِشارةً إلى السُّؤال الثالث»(١). وعلىٰ هٰذين الوَجْهَين يَنْبَني كلامُه هاهنا، وإلى الثاني أَشارَ بقوله: «وَيَجوزُ أَنْ يكونَ إشارةً إلى جميعِ الأَوثان»، والقَرينةُ حُضورُها بين أَيْديهم يَعْبدونَها.

والفَرْقُ بين الوَجْهَين، أَنَّ الكَفَرَةَ ما كانوا يَعْتقدون وُجودَ جَمْعٍ غَيْرِ الأَصنامِ يَنْصُرونَهم ويَرْزُقونَهم، فوَجَبَ أَنْ يُقَدَّر ويُفْرض بِخِلافِ الأَصنام، يَدُلُّ عليه قَوْلُه في الوَجْهِ الثاني: «لاعْتِقادِهم أَنَّهم يُحْفَظون مِن النَّوائب وَيُرْزَقون». هكذا يَنْبغي أَنْ يُتَصوَّر هذا المَقامُ ولا تُتَّبَعُ الأَوْهام، لأَنَّ التَّقْدير: هذا التأويلُ الذي ذَكَرْتُه مَبْنيٌّ علىٰ أَنَّ المُشارَ إليه جُنْدٌ مُقَدَّرٌ مَفروض، ويَجوزُ أَنْ يَكونَ إشارةً إلى جميعِ الأَوثان، فلا يكونُ حينئذٍ مُقَدَّراً مَفروضاً(٢).

قالَ أَبو البقاءِ وصاحبُ «الكَشْف»: «مَنْ» مُبْتدأ، و﴿هَٰذَا﴾ خَبرُه، و﴿ٱلَّذِي﴾ وَصِلَتُه

---

(١) انظر: «الكشاف» (٩: ٥٣٢).

(٢) من قوله «والفرق بين الوجهين» إلىٰ هنا سقط من (ف).

....

نَعْتُ لِـ﴿هَٰذَا﴾، و﴿يَنصُرُكُم﴾ نَعْتٌ لِـ﴿جُندٌ﴾ مَحمولٌ على اللفظ، ولَو جُمِعَ علىٰ المعنىٰ لَجاز»(١). فعلى هذا «مَنْ» اسْتِفهاميّة، فلا يَجوزُ أَنْ تكونَ «أَمْ» مُنْقطِعة، لِئَلّا يَلْزَمَ اجتماعُ اسْتِفْهامَينِ(٢)؛ فلذلك قالَ القاضي: ﴿أَمَّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى﴾، عَديلٌ لِقَوْلِه: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا﴾، علىٰ مَعْنى: أَوَ لَمْ تَنْظروا في أَمثالِ هذه الصَّنائع، ولَـمْ تَعْلموا قُدْرتَنا على تَعْذيبكم بنَحْوِ خَسْفٍ وإِرْسالِ حاصب، أَمْ لكم جُنْدٌ يَنْصُرُكم مِن دونِ الله إنْ أَرْسَلَ عليكم عذابَه؟ فهو كقوله: ﴿أَمْ لَهُمْ ءَالِهَةٌ تَمْنَعُهُم مِّن دُونِنَا﴾ [الأنبياء: ٤٣]، إلا أَنّه أُخْرِجَ مُخْرَجَ الاسْتِفهام عَنْ تَعْيين مَنْ يَنْصرُكم، إشْعاراً بأَنَّهم اعتقدوا هذا القَسَم(٣).

وقُلْتُ: الظّاهِرُ مِن كلامِ المُصنِّف أَنَّ «مَنْ» مَوْصولة، و﴿هَٰذَا ٱلَّذِى هُوَ جُندٌ لَّكُمْ﴾ صِلَتُها، علىٰ تأويلِ: «ويُقالُ: هذا الذي يَرْزُقُكم»، لأَنَّه عَطْفُ تَفْسيريٌّ لِلصِّلة، فَلَو كانت استفهاميّةً لكانت داخلةً في حَيِّز القَوْل، وكأَنَّ تَقْديرَه: يُقالُ في حَقِّه: مَنْ هٰذا الذي هُوَ جُنْدٌ لكم يَنصرُكم من دونِ الله، فحينئذ يُحْتَمَلُ أَنْ تكون «أَمْ» مُتّصلة، والقَرينةُ مَحْذوفةٌ بِشَهادةِ سياقِ الكلام، كما في قَوْلِه تعالىٰ: ﴿أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ﴾ [البقرة: ١٣٣].

ولكنّ الوَجْهَ أَنْ تكون «أَمْ» مُتّصِلة، علىٰ أَنْ يُقدَّرَ قَبْلَها مَحْذوف، كأَنّه قيلَ: أَتَدَّعون علىٰ الأَنْبياءِ اليهوديّة ﴿أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ ٱلْمَوْتُ﴾، فالمعنىٰ: آللهُ الذي لَه هذه الأَوصافُ الكاملةُ والقُدْرةُ الباهِرة، يَنْصُركم ويُنَجِّيكم مِن الخَسْفِ والحَصَبِ وغَيْرِهما إذا أَصابَتْكم، أَم الذي يُشارُ إليه ويُقالُ في حَقِّه: هذا الحَقيرُ؛ الذي تَزْعُمون أَنَّه جُنْدٌ لكم يَنْصُرُكم مِن دونِ الله؟ آللهُ الرزّاقُ ذو القُوّةِ المتينُ يَرْزُقُكم في السِّنينَ المُجْدبةِ، أم الذي يُقالُ في حَقِّه:

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٢٣٣)، و«كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٣٦٩).

(٢) لعلها في (ف): «التوأَمَيْن».

(٣) «أنوار التنزيل» (٥: ٣٦٥) للبيضاوي؛ قاله في تفسير الآية (٢٠) من سورة الملك.

ويجوزُ أن يكونَ إشارةً إلىٰ جميعِ الأوثانِ لاعتقادِهم أنهم يُحْفَظُون من النوائبِ ويُرْزَقون ببركةِ آلهتِهم، فكأنّهم الجندُ الناصرُ والرازق، **ونحوُه قولُه تعالىٰ: ﴿أَمْ لَهُمْ ءَالِهَةٌ تَمْنَعُهُم مِّن دُونِنَا﴾** [الأنبياء: ٤٣]. **﴿بَل لَّجُّواْ فِى عُتُوٍّ وَنُفُورٍ﴾** بل تمادَوا في عنادٍ وشِرادٍ عن الحقِّ لثقلِه عليهم فلم يَتّبعوه.

[**﴿أَفَمَن يَمْشِى مُكِبًّا عَلَىٰ وَجْهِهِۦٓ أَهْدَىٰٓ أَمَّن يَمْشِى سَوِيًّا عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۞ قُلْ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنشَأَكُمْ وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَٱلْأَفْـِٔدَةَ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ ۞ قُلْ هُوَ ٱلَّذِى ذَرَأَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ وَإِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾٢٢-٢٤**]

يُجْعلُ (أَكبَّ) مطاوعَ (كَبَّه)، يقال: كَبَبْتُه فأَكبَّ، من الغرائبِ والشواذّ. ونَحوُه: قَشَعَتِ الريحُ السحابَ فأَقْشَع، ....

هذا الضَّعيفُ المهينُ؛ الذي تَدَّعونَ أَنَّه يَرْزُقُكم؟ ثُمَّ أَوْقَعَ ﴿إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ﴾ اعتراضاً، وَضْعاً لِلْمُظْهَرِ مَوْضِعَ الْمُضمرِ تَسْجيلاً على غُرورهم، وتَجْهيلاً بَعْد تَجْهيل.

ويُمكِنُ أَنْ تُجْعَلَ «أَمْ» مُنْقطعةً ويُقال: قُلْ يا مُحمّد، أَلَمْ تَنْظروا في أَمثالِ هذه الصَّنائعِ العَجيبة، حتّى تَعْرِفوا أَنَّه هو وَحْدَه قادرٌ علىٰ الخَسْفِ، وإِرسالِ الحاصب، وعلى إِنْجائِكم منها؟ ثُمَّ أَضْرَبَ عَن ذلك، وقيل: بل أَمَّن هذا الذي هُو جُنْدٌ لكم يَنْصُركم من دون الرَّحْمٰن، أَيْ: لا تَسأَلْ عَن ذلك لأَنّه مَفروغٌ عنه؛ فإنَّهم كانوا إذا حَزَبَهم خَطْبٌ عَظيم، دَعَوُا اللهَ مُخْلصينَ له الدِّينَ، دون شُهدائِهم وأَصْنامِهم، بل سَلْ[1] عَنْ هذا تَقْريعاً وتَوْبيخاً.

قَوْلُه: (ونَحْوُه قَوْلُه تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ ءَالِهَةٌ تَمْنَعُهُم مِّن دُونِنَا﴾ [الأنبياء: ٤٣]، مَثَلٌ[2] لِلْوجهِ الثاني، وهو أَنْ يكونَ المشارُ إليه الأَصْنامَ.

---

(١) في (ف): «سئل».

(٢) في (ف): «مقابل».

وما هو كذلك؛ ولا شيءَ مِن بناءِ (أَفْعَلَ) مطاوعاً، ولا يُتقِنُ نحوَ هٰذا إلا حَمَلَةُ «كتابِ سيبويه»؛ وإنما (أَكبَّ) من بابِ (أنفضَ، وألامَ)، ومعناه: دخلَ في الكَبِّ، وصارَ ذا كَبٍّ؛ وكذلك أَقْشعَ السَّحاب: دخلَ في القَشْع، ومُطاوعُ كَبَّ وقَشَع: انْكبَّ وانْقشَع.

فإن قلتَ: ما معنىٰ ﴿يَمْشِى مُكِبًّا عَلَىٰ وَجْهِهِۦٓ﴾ وكيفَ قابلَ ﴿يَمْشِى سَوِيًّا عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾؟

قلتُ: معناه: يَمْشي مُعْتسِفاً في مكانٍ مُتَعادٍ غيرِ مستوٍ فيه انخفاضٌ وارْتفاعٌ، فيعثُرُ كلَّ ساعةٍ فيخرُّ علىٰ وجهِه مُنكبّاً، فحالُه نقيضُ حالِ مَن يمشي سويّاً، أي: قائماً سالماً من العُثور والخُرور، أو مستويَ الجهة قليلَ الانحراف، خلافَ المعتسفِ الذي يَنْحرفُ هكذا وهكذا علىٰ طريقٍ مستوٍ.

ويجوزُ أن يرادَ الأعمىٰ الذي لا يَهتدي إلىٰ الطريقِ فيعتسِفُ، ....

قَوْلُه: (وما هو كذلك)، رَدٌّ لِمَن يَجْعلُ «أَكَبَّ» مُطاوعَ «كَبَّه».

قَوْلُه: (مِنْ بابِ أنْفضَ وألامَ)، الجوهريّ: «أَنْفَضَ القَومُ: إذا هَلَكَت أَمْوالهم، وأَنْفضوا أيضاً ـ مِثْلُ أَرْملوا ـ: إذا فَني زادُهم، وأَلام الرَّجلُ: إذا أَتىٰ بما يُلام عليه».

قَوْلُه: (في مكانٍ مُتعاد)، الجَوْهريّ: «نِمْتُ على مكانٍ مُتعادٍ؛ إذا كان مُتفاوتاً ليس بِمُسْتوٍ، يُقالُ: هذه أَرْضٌ مُتَعادِيةٌ ذاتُ جِحَرَةٍ ولَخاقيق. الجِحَرَةُ بكَسْرِ الجيم وفَتْحِ الحاءِ: جَمْعُ جُحْر، واللُّخْقوق: شَقّ الأَرْض».

قَوْلُه: (أو مُسْتَويَ الجِهة)، عَطفٌ على قولِه: «قائماً».

قَوْلُه: (هكذا وهكذا)، بيانُ انْحِرافِه، أَيْ: يَميناً وشِمالاً، وَهُما مَنْصوبانِ علىٰ المَصْدرِ، أَو علىٰ الظَّرْف.

قَوْلُه: (ويَجوزُ أَنْ يُرادَ)، عَطفٌ على قَوْلِه: «مَعْناه: يَمْشي مُعْتَسِفاً»، يَعْني: طريقُ مُراعاةِ

فلا يزالُ ينكبُّ علىٰ وجهِه، وأنه ليسَ كالرَّجلِ السّويِّ الصحيح البصرِ الماشي في الطريقِ **المهتدي له**، وهو مَثَلٌ للمؤمنِ والكافر.

وعن قتادة: الكافرُ أَكبَّ علىٰ معاصي الله تعالىٰ فحشَرَه اللهُ يومَ القيامة علىٰ وجهِه، وعن الكلبي: عُني به أبو جهلِ بنُ هشام. وبالسّويّ: رسولُ الله ﷺ، وقيل: حمزةُ بنُ عبدِ المطلب.

[﴿وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هَٰذَا ٱلْوَعْدُ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ۞ قُلْ إِنَّمَا ٱلْعِلْمُ عِندَ ٱللَّهِ وَإِنَّمَآ أَنَا۠ نَذِيرٌ مُّبِينٌ ۞ فَلَمَّا رَأَوْهُ زُلْفَةً سِيٓـَٔتْ وُجُوهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَقِيلَ هَٰذَا ٱلَّذِى كُنتُم بِهِۦ تَدَّعُونَ﴾ ٢٥-٢٧]

﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ﴾ الضميرُ للوَعْد، والزُّلفة: القُرب، وانتصابُها علىٰ الحالِ أو الظرف، أي: رَأَوْه ذا زُلْفةٍ أو مكاناً ذا زُلفة. ﴿سِيٓـَٔتْ وُجُوهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ أي ساءتْ رؤيةُ الوعدِ وجوهَهم بأنْ عَلَتْها الكآبةُ وغشِيَها الكُسوفُ والقَترة، وكَلَحوا، ....

التَّقابُل بَيْن قَوْلِه تعالى: ﴿أَفَمَن يَمْشِى مُكِبًّا عَلَىٰ وَجْهِهِۦٓ أَهْدَىٰٓ﴾، وبَيْنَ قَوْلِه: ﴿أَمَّن يَمْشِى سَوِيًّا عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾، هو أَنَّ الماشي علىٰ الطَّريق إمَّا أَنْ يكونَ صحيحَ البَصَرِ أَو فاقِدَه. وعلىٰ الأَوَّل: الطَّريقُ إِمَّا أَنْ يكونَ مُعْتَسفاً غيرَ مُسْتوٍ، والسَّالِكُ إمّا أَنْ يكونَ غيرَ عارفٍ بالطَّريق، فيعثر كلَّ ساعةٍ فَيخِرُّ على وَجْهِهِ مُكبّاً، أَوْ يكونَ عارفاً خِرِّيتًا[1] يَمْشي في هذا الطريق قائماً سالماً مِن الخُرور والعثور. وإِمَّا أَنْ يكونَ مُتعبَّداً مُسْتويَ الجِهة، والعارِفُ يَمْشي فيها سَوِيّاً، والجاهِلُ يَنْحرِفُ فيها هكذا وهكذا. وعلىٰ الثاني ظاهِر.

واعْلَمْ أَنَّ ﴿سَوِيًّا﴾ إذا فُسِّرَ بـ«قائماً»، كانَ التقابلُ بينه وبين ﴿مُكِبًّا﴾ ظاهراً، وإذا فُسِّرَ بـ«مُسْتويَ الجِهة» أَي: جِهةً مُسْتوياً كانَ مَعْنويّاً، وكانَ ﴿عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ كالتأكيدِ له، كما أَنَّ ﴿عَلَىٰ وَجْهِهِۦٓ﴾ تأكيدٌ لِـ﴿مُكِبًّا﴾. وإذا جُعِلَ ﴿سَوِيًّا﴾ بِمَعْنى «قائماً»، كان تأكيداً مَعْنويّاً.

قَوْلُه: (**المُهتَدي له**)، اللام مُتَعلِّق بـ«المُهْتَدي»، والضَّميرُ يعودُ إلى «الطَّريق»، وهو في مُقابَلَة «لا يَهْتدي إلى الطريق»؛ فاسْتَعْمَلَ «الهُدى» تارةً بـ«إلىٰ»، وأُخْرى باللام.

---

(١) الخِرّيت: الدّليل الحاذق بالدّلالة، كأنّه ينظر في خُرْت الإبرة. «لسان العرب» (خرت).

وكما يكونُ وجهُ مَن يُقادُ إلىٰ القتلِ أو يُعْرَضُ علىٰ بعضِ العذاب. ﴿وَقِيلَ﴾ القائلون: الزبانية ﴿تَدَّعُونَ﴾ تَفْتعِلون؛ من الدعاء، أي: تَطْلبون وتَسْتعجلون به. وقيل: هو من الدَّعوىٰ، أي: كنتم بسببِه تَدَّعون أنكم لا تُبْعثون. وقُرِئ: «تَدْعون».

وعن بعضِ الزهّاد: أنه تلاها في أولِ الليلِ في صلاتِه، فبقي يُكرّرُها وهو يَبْكي إلىٰ أن نودي لصلاة الفجر، ولَعَمْري إنها لَوَقّاذةٌ لمن تَصوّرَ تلك الحالةَ وتأمّلَها.

[﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَهْلَكَنِيَ ٱللَّهُ وَمَن مَّعِيَ أَوْ رَحِمَنَا فَمَن يُجِيرُ ٱلْكَٰفِرِينَ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ ٢٨]

قوله: (أَيْ: كنتم بِسَبَبِه تَدَّعون)، يُريدُ أَنَّ ﴿بِهِۦ﴾ مُتعلّق بـ﴿تَدَّعُونَ﴾، وهو إمّا بمعنى الدُّعاءِ، والباءُ صِلتُه للتَّضمين، أو بمعنىٰ الدَّعْوىٰ والباءُ للتَّسْبيب.

قَوْلُه: (وَقُرِئ: «تَدْعون»)، قالَ ابنُ جنّي: «وَهِي قراءَةُ أَبي رَجاءٍ، والحسنِ، وقتادة[(١)] وغيرِهِم. أَيْ: هذا الذي تَدْعونَ اللهَ أَنْ يُوقِعَه بكم، كقولِه تعالىٰ: ﴿سَأَلَ سَآئِلُۢ بِعَذَابٖ وَاقِعٖ﴾ [المعارج: ١]»[(٢)].

قَوْلُه: (لَوَقّاذة)، بالذال المُعْجَمة، الجوهريّ: «وَقَذَه يَقِذُه وَقْذاً: ضَرَبَه حتّى اسْترخى وأَشْرفَ على الموت، وشاةٌ مَوْقوذةٌ: قُتِلت بالخَشَبة». وقيل: الآيةُ المَتْلوّةُ ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ﴾، قال الواحديُّ: «مَعْنى الآية: إنّا مَع إِيمانِنا بين الخوفِ والرَّجاء، فَمَن يُجيرُكم مَع كُفْرِكم مِن العذاب؟ أَيْ: أنّه لا رَجاءَ لَكُم كما لِلمُؤْمنين»[(٣)]. ولعلَّ الزّاهِدَ التاليَ في صلاتِه ذَهَبَ إلى أَنّ القائِلَ بهذا إذا كانَ رسول الله ﷺ ومَنْ مَعَه مِن الصَّحابةِ الكرامِ مَعَ جَلالتِهم، فَما بالُنا؟

---

(١) في (ح): «وأبي قتادة».

(٢) «المحتسب» (٢: ٣٢٥) لابن جني.

(٣) «الوسيط في تفسير القرآن» (٤: ٣٣١).

كان كفارُ مكةَ يَدْعون علىٰ رسولِ اللهﷺ وعلىٰ المؤمنينَ بالهلاك، فأُمِرَ بأنْ يقولَ لهم: نحنُ مؤمنونَ متربِّصونَ لإحدىٰ الحُسنييْنِ: إما أن نَهلِكَ كما تَتمنَّوَن فننقلبَ إلىٰ الجنة، أو نُرْحَم بالنصرةِ **والإدالةِ للإسلامِ** كما نَرْجو، فأنتم ما تَصْنعون؟ مَن يُجيرُكم وأنتم كافرونَ من عذابِ النار؟ لا بدّ لكم منه، يعني: إنكم تَطْلبون لنا الهلاكَ الذي هو استعجالٌ للفوزِ والسَّعادة، وأنتم في أمرٍ هو الهلاكُ الذي لا هَلاكَ بعده، وأنتم غافلونَ لا تَطْلبون الخلاصَ منه.

أو إنْ أهلَكَنا اللهُ بالموتِ فمن يُجيرُكم **بعدَ موتِ هداتِكم والآخِذينَ بِحُجَزِكم** من النار؟ وإنْ رحِمَنا بالإمهالِ والغلَبةِ عليكم وقتْلِكم فمن يُجيركم؛ ....

قَوْلُه: (**والإدالةِ للإسلام**)، **الجوهري**: «الإدالةُ: الغَلَبة، اللهمّ أَدِلْني على فلانٍ وانْصُرني عليه». واعْلَمْ أَنَّ قولَه تعالى: ﴿فَمَن يُجِيرُ﴾، جزاءٌ للشَّرطِ على سَبيلِ الاسْتِخبار مَع الإنْكار، وَذَكَرَ فيه وُجوهاً ثلاثةً، جَعَلَ في الوَجْهَين الأَخيرَيْنِ لكلٍّ مِن الإهْلاكِ والإجارة جَزاءً وشَرْطاً على حياله، وفي الأوَّلِ جَعَلَ الجزاءَ مُشْتركاً، لأنّه أَخَذَ الزُّبْدةَ مِن المعطوفِ والمعطوفِ عليه في الجَزاء، وجَعَلَهما كالشَّيْءِ الواحِد، وَهُو تَرَبُّصُ إِحدى الحُسْنيَيْنِ مُفَسَّرٌ بهما أو بالموت، ولذلك أَتى في الجوابِ بِقَوْلِه: «فأَنْتم ما تَصْنعون؟». وأَمَّا قولُه: «فَمَنْ يُجيرُكم»، فجملةٌ مستأنفةٌ مُبَيِّنةٌ للجواب.

وحاصلُ الوجوهِ الثلاثةِ راجعٌ إلى أَنَّ الهلاكَ والرَّحمةَ في الآية إمّا مؤوَّلان بالشَّهادة والنُّصْرة، لأَنَّ الحُسْنيَيْنِ في قولِه تعالى: ﴿إِحْدَى ٱلْحُسْنَيَيْنِ﴾ [التوبة: ٥٢] مُفَسَّرٌ بهما، أو بالموتِ وما يُقابِلُه مِن الإمْهال، أو بالعذابِ ومَا يُقابِلُه مِن الرَّحْمة.

قَوْلُه: (**أَوْ إِنْ أَهْلَكَنا**)، عَطفٌ على قوله: «إِمَّا أَنْ نَهْلك».

قَوْلُه: (**بَعْد مَوْتِ هُداتِكم والآخذين بِحُجَزِكم**)، الهُداةُ: جَمْعُ الهادي، والمُرادُ به النبيّ ﷺ وأَصْحابُه، وَهُو مُقْتَبَسٌ مِمّا روينا عن البُخاريّ رَحِمه اللهُ، ومُسْلمٍ والتِّرمذي، عَن أَبي هُريرةَ

فإنّ المقتولَ علىٰ أيدينا هالك؟ أو إنْ أهلَكَنا اللهُ في الآخرةِ بذنوبِنا ونحنُ مسلمون، فمن يُجيرُ الكافرينَ وهم أولىٰ بالهلاك لكُفرِهم؛ وإنْ رحمَنا بالإيمانِ فَمَنْ يُجيرُ مَن لا إيمانَ له؟

[﴿ قُلْ هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ ءَامَنَّا بِهِۦ وَعَلَيْهِ تَوَكَّلْنَا ۖ فَسَتَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾ ٢٩]

فإنْ قلتَ: لم أُخِّرَ مفعولُ ﴿ءَامَنَّا﴾ وقُدِّمَ مفعولُ ﴿تَوَكَّلْنَا﴾؟

قلتُ: لِوقوع ﴿ءَامَنَّا﴾ تعريضاً بالكافرين حينَ وَردَ عَقيبَ ذِكْرِهم، كأنه قيل: آمنا ولم نَكفرْ كما كفَرْتُم، ثم قال: ﴿وَعَلَيْهِ تَوَكَّلْنَا﴾ خصوصاً، لم نتكلْ علىٰ ما أنتم مُتّكلون عليه مِن رجالِكم وأموالكم.

أنّه سَمِعَ رسولَ الله ﷺ يقول: «إنّما مَثَلي وَمَثَلُ الناسِ كَمَثَلِ رَجُلٍ اسْتَوْقَدَ ناراً، فلمّا أَضاءَت مَا حَوْلَه، جعَلَ الفَراشُ وهذه الدَّوابُّ التي تَقعُ في النّارِ تَقَعُ فيها، فَجَعَلَ يَنزِعُهنَّ ويَغْلِبْنَه فَيَقْتحِمْنَ فيها، فأنا آخذٌ بِحُجَزِكم عن النّار، وأَنتم تَقْتحِمون فيها»[1]. الاقْتِحامُ في الشيْءِ: إلقاءُ النَّفْسِ فيه برغبةٍ، والحُجَزُ جَمعُ حُجْزَة، وَهي مَعْقِدُ الإِزار، وحُجْزَةُ السَّراويلِ مَعْروفة.

قَوْلُه: (لِوقوعِ ﴿ءَامَنَّا﴾ تَعْريضاً بالكافرين)، يَعْني: كان مِن حَقّ الظّاهِرِ أَنْ يُقال: فَمنْ يُجيرُكم، لأنَّ الشَّرطَ ﴿ قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَهْلَكَنِىَ ٱللَّهُ ﴾، فَعَدَلَ إلى المُظْهرِ إشعاراً بأَنَّ الكُفْرَ هو سَبَبُ الهلاك، وأَنَّ الإيمانَ هُو الوَسيلَةُ في النَّجاة، ثُمَّ جيءَ بقولِه: ﴿ قُلْ هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ ءَامَنَّا بِهِۦ ﴾ جواباً عَن قَوْلِه: ﴿ قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَهْلَكَنِىَ ٱللَّهُ وَمَن مَّعِىَ ﴾ على سبيلِ التّبكيت، أَيْ: هو الرَّحمٰن يجيرنا لأنا آمنا به ولَمْ نَكفُرْ كما كَفرتُم. وَلَـمّا لَـمْ يَكنِ المقصودُ في الإيرادِ نَفْيَ الشِّرْكِ وإثباتَ التَّوْحيد، لأَنَّ الكلامَ في الإِهلاكِ والإِنْجاءِ[2]، جيءَ بقوله: ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ﴾ على ظاهره.

---

(١) أخرجه البخاري (٦٤٨٣).

(٢) في (ف): «الإجلاء».

[﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَآؤُكُمْ غَوْرًا فَمَن يَأْتِيكُم بِمَآءٍ مَّعِينِۭ﴾ ٣٠]

﴿غَوْرًا﴾ غائراً ذاهباً في الأرض. وعن الكلبي: لا تنالُه الدِّلاء، وهو وَصْفٌ بالمصدرِ كعَدْلٍ ورِضا.

وعن بعضِ **الشُّطّار** أنها تُليتْ عنده فقال: تَجيءُ به الفؤوسُ والمعاوِل، فذهبَ ماءُ عينَيْه؛ نعوذُ بالله من الجَراءةِ علىٰ الله وعلىٰ آياتِه.

عن رسولِ الله ﷺ: «مَن قرأ سُورةَ الملكِ فكأنّما أحيا ليلةَ القَدْر».

وأَمّا قولُه: ﴿وَعَلَيْهِ تَوَكَّلْنَا﴾، فالتَّقديمُ لأَنَّ مَقام الخلاصِ والنَّجاةِ يَقْتضي ناجياً وناصراً، وهم كانوا مُتَّكلين على الـرِّجالِ والأَمْوال[١]، فقيل: نَحنُ لا نَـتَّـكِلُ على ما أَنتم مُتَّـكِلون[٢] عليه، بَلْ علىٰ الرَّحمٰنِ تَوكَّلنا خصوصاً، والحمدُ لله ربِّ العالمين.

قَوْلُه: (**وعَنْ بعض الشُّطّار**)، جمعُ شاطِرٍ، وهو الخبيثُ الذي عَجَّزَ[٣] أَهلَه. وفي الحَواشي: أَنّه عَنىٰ به مُحَمَّدَ بنَ زكريا الـمُتَطبّب[٤]، واللهُ تعالىٰ أَعلمُ بصحَّتِه.

تَـمّتِ السُّورة

حامِداً لله سُبحانه وتعالى ومُصَلِّياً على رسوله.

(١) في (ف): «والأموات».

(٢) في (ح): «متوكلون».

(٣) في (ف): «حجر».

(٤) هو أبو بكر محمد بن زكريا الرّازي، الطّبيب الشّهير، المتوفّى سنة ٣١١هـ.

سُورَة نٓ

مَكيّةٌ، وهي اثنتانِ وخمسونَ آيةً

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

[﴿نٓۚ وَٱلۡقَلَمِ وَمَا يَسۡطُرُونَ﴾ ١]

قُرِئ: ﴿نٓۚ وَٱلۡقَلَمِ﴾ بالبيانِ والإدغام، وبسكون النونِ وفَتْحِها وكسرِها، كما في ﴿صٓ﴾، ....

سورةُ نٓ

اثنتانِ وخمسون آيةً، مكيّة

إلا ﴿إِنَّا بَلَوۡنَٰهُمۡ﴾ إلى ﴿يَعۡلَمُونَ﴾ [١٧-٣٣] مدنيّة[١]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

وبه ثقتي

قَولُه: (قُرِئ: ﴿نٓۚ وَٱلۡقَلَمِ﴾، بالبيانِ والإدغام)، وفي «التَّيسير»: «وَرْشٌ وأَبو بكرٍ وابنُ عامرٍ والكسائي، يُدْغمون نونَ الهجاءِ في الواو، ويُبْقونَ الغُنَّة في ﴿يسٓ﴾، وكذلك في ﴿نٓۚ وَٱلۡقَلَمِ﴾. غيرَ أَنَّ عامّةَ أَهلِ الأَداءِ مِن المصريينَ، يأخذون في [﴿نٓ﴾][٢] مَذهب وَرْشٍ هناك

---

(١) من قوله: «إلا ﴿إِنَّا بَلَوۡنَٰهُمۡ﴾» إلىٰ هنا، سقط من (ط).

(٢) زيادة من «التيسير»، لم ترد في الأصول الخطية.

....

بالبيان، والباقون بالبيانِ للنّونِ في السورتين»(١). قالَ الزَّجّاج: «والمختارُ إِدغامُ النّونِ في الواوِ، كانت النُّونُ(٢) ساكنةً أَو مُتحرِّكة، لأنّ الذي جاء في التفسير يباعدها من الإسكان والتبيين(٣)، لأَنَّ مَن أَسْكنها وبيَّنَها فإِنَّما يَجْعلُها حرفَ هجاء، والذي يُدْغِمُها فجائزٌ أَنْ يُدْغمَها وهي مفتوحة. وجاءَ في التفسير أَنَّ «نُونْ»: الحوتُ الذي دُحِيت عليه سَبعُ الأَرَضينَ، وجاءَ أَيضاً أَنَّ النّونَ: الدَّواةُ، ولَمْ يَجِئْ في التفسيرِ كما فُسِّرت حروفُ الهجاء»(٤)؛ فالإِدغامُ، كانت حَرْفَ هجاءٍ أَو لم تكنْ جائز، والتَّبيينُ والإِسْكانُ لا يجوزُ أَنْ يكونَ فيه إلا حرفُ هجاء.

وقال المَهْدويُّ في «تَعْليل القراءات»(٥): «طسٓ»: مَنْ قَرأَ بإِظهارِ النونِ مِنْ هجاءِ «سين» عند الميم، فَحُجَّتُه أَنَّ السّكونَ مُقدَّرٌ في حروفِ التّهجِّي؛ فإِذا قُلتَ: « طسٓمٓ»، فالسّكون(٦) مُقدرٌ على الطّاءِ وعلى السِّينِ وعلى الميم، ولذلك لم يُعْرب. ونَظيرُ ذلك أَسماءُ الأَعدادِ في قَوْلِهم: واحد، اثنان، ثلاثة، أَرْبعة، فيُسكِّنون آخرَ كلِّ اسمٍ مِن هٰذه الأَسماء، وَهُم واصلونَ لمّا قَدَّروا(٧)

---

(١) «التيسير في القراءات السّبع» لأبي عمرو الداني، ص١٨٣.

(٢) في «معاني القرآن» للزجاج: الواو، وصوابُه ما جاء في الأصول الخطية وكتبِ القراءات. انظر: «حُجّة القراءات» لابن زنجلة، ص٧١٧.

(٣) قوله: «لأنّ الذي جاء» إلىٰ هنا، أثبتّه من (ط)، وسقط من (ح) و(ف).

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (٥: ٢٠٣). ومن لطيف ما ذكره الإمام ابن العربي، أنّ رسم حروف أوائل السور على غير التهجي، فيقال: يس، ق، ن ...، فيه حكمة بديعة، وذلك أنّ كتبة المصحف كتبوها مطلقة، لتبقى تحت حجاب الإخفاء، ولا يقع عليها بمعنى من المعاني المحتملة. انظر: «أحكام القرآن» (٤: ١٨).

(٥) هو «الموضَح في تَعْليل وجوه القراءات» للإمام أبي العباس المهدوي (ت ٤٣٠ هـ)، ولعله شرحُه على كتابه «الهداية في القراءات السبع». انظر: «غاية النهاية في طبقات القراء» (١: ٩٢) لابن الجزري. لم أقف على الكتاب، وعلمتُ أنه كان ميداناً لرسالتين علميتين في المغرب والسودان، وهو غير كتاب «الموضَّح في وجوه القراءات وعللها» للإمام ابن أبي مريم (ت ٥٦٥ هـ).

(٦) في (ف): «فالوقف».

(٧) في (ح) و(ف): «قرؤوا»، وليس بصواب.

....

الوقوفَ علىٰ كلِّ اسمٍ منها، ولذلك جازَ قَطْعُ ألفِ الوَصْلِ مِن قَوْلِهم: اثنان؛ إِذْ هي في حُكْمِ الابْتِداء.

فَعلىٰ ما قُلْنا: تكونُ «النونُ» مِن هجاءِ «سين» في حُكْمِ الانْفِصالِ مِن الميم، وكذلك القولُ[1]: والإِدغامُ لا يَصحُّ مَعَ الانْفِصال، وإِنَّما يَصِحُّ مَعَ الاتِّصال. ومَن أَدْغمَ، فإِنَّه راعىٰ اللفظ لمّا اتَّصلت النونُ الساكنةُ مِن هجاءِ «سين» بالميم، وكذلك القَوْلُ في «يس» و«نٓ».

وإذا عُلِمَ هذا، فلِمَ لا يجوزُ أَنْ يُقالَ: إنَّ حُكْمَ التَّبْيينِ في «نُونْ»، وأنَّه اسمٌ للدَّواةِ أو الحوت كما جاءَ في الأَثَر، حُكْمُ أَسماءِ الأَعدادِ في إِجراءِ الوَصْلِ مُجْرىٰ الوقف؟

وأمّا الإدغامُ فظاهِر. وأَمّا قوله: «ما أَدري أَهُو وَضعٌ لغويٌّ أَو شَرْعي؟»، فَلَعلّه يَرُدّ ما نُقِل عن حَبْرِ الأُمّة أَنَّه قال: «هو الحوتُ الذي علىٰ ظهره الأَرض»، وهو قَوْلُ مُجاهِد ومُقاتِلِ والسّدّي والكَلْبي، وقالَ الحسنُ وقَتادةُ والضَّحّاكُ: «هو الدَّواة»، رَواه مُحْيي السُّنة في «المعالم»[2]. هذا وقد مَرَّ في الفواتِح أَنَّ «صاد» و«قاف» و«نون» أَسماءٌ للسّورِ ويَتأَتّى فيها الإِعْراب[3].

وقال أَيضاً: «إِنَّ مثلَ «نُونَ»[4] نَصبٌ وليس بِفَتْح، وإِنَّما لم يَصْحَبْهُ التنوينُ لامتناعِ الصَّرْف، وانتصابُها بفعلٍ مُضْمر»[5]، أَي: اذكرْ نونَ وأُقسِم بالقلم. وقال: «الجرُّ أَيضاً جائزٌ»[6]

(١) من قوله: «فَحُجَّتُه أَنَّ السّكونَ مُقدَّرٌ في حروفِ التّهجّي» إلىٰ هنا، سقط من (ط).

(٢) انظر: «معالم التنزيل» (٨: ١٨٥، ١٨٦)، بتصرّفٍ ملحوظ.

(٣) انظر: «الكشاف» (٢: ١٤).

(٤) روي عن عيسى بن عمر الثقفي (ت ١٤٩ هـ) أنه قرأ: نُونَ والقلم. انظر: «إعراب القرآن» لابن النحاس، (٥: ٣).

(٥) «الكشاف» (٢: ١٨).

(٦) في قراءةِ مَن قرأ: «نونِ والقلم» بالجر. انظر: «إعراب القرآن» لابن النحاس (٥: ٣).

والمرادُ هٰذا الحرفُ **من حروفِ المعجم**. وأمّا قولهم: هو الدواةُ، فما أَدري أهو وَضْعٌ لغويٌّ أم شرعي؟ ولا يَخلو إذا كان اسماً للدّواةِ من أن يكون جنساً أو عَلَماً، فإنْ كانَ جنساً **فأينَ الإعرابُ** والتنوين؟ وإنّ كان عَلَماً فأينَ الإعراب؟ وأيَّهما كانَ فلا بدَّ له من موقعٍ في تأليفِ الكلام.

فإن قلتَ: هو مُقسَمٌ به، وَجَبَ إن كان جنساً أن تَـجُرَّه وتُنوِّنَه، ويكون القَسَمُ بدواةٍ منكرةٍ مجهولة، كأنه قيل: ودَواةٍ والقلَمِ. وإنْ كانَ عَلَماً أنْ تَصرِفَه وتَجرَّه، أو لا تَصْرِفَه وتَفتحَه للعلميّةِ والتأنيث. وكذلك التفسيرُ بالحوت: إما أن يُرادَ نونٌ من النِّينان، أو يُجْعلَ عَلَماً لليَهَموتِ الذي يَزْعُمون، والتفسيرُ باللوحِ من نورٍ أو ذَهبٍ، والنهرِ في الجنةِ نَحوُ ذلك. وأَقسمَ بالقلمِ: تعظيماً له، **لِما في خَلْقِه وتَسويتِهِ مِن الدلالةِ علىٰ الحكمةِ العظيمة،**

بإِضمارِ باءِ القَسَميّة[١]، لا بحذفِها»[٢]. فعلىٰ التَّبْيينِ والإِدْغامِ، لإِجراءِ الوَصْلِ مَجْرى الوَقْفِ كما مَرَّ آنفاً.

قَولُه: (**مِن حروف المُعْجم**)، قيل: المُعْجمُ هاهنا: مَصْدر، أَيْ: حروفُ الإِعْجام، يَعْني: حروفَ إِزالةِ العُجْمة، يُقالُ: أَعْجَمَ الحرفَ، أَيْ: أزال عُجْمتَه وأَبان.

قَولُه: (**فأَينَ الإِعْراب**)، قيل: هذا تقسيمٌ وليس بسؤال. والمعنىٰ بقوله: «في تأليفِ الكلام»، أَنَّ وَضْعَ الدَّواةِ مَوْضِعَ ﴿نٓ﴾، يَنْبغي أَنْ يكونَ صحيحاً فيما يَرْجعُ إلى التأليف، وليس كذلك على ما تَبيَّن. قُلتُ: قَوْلُه: «والمُراد هذا الحرفُ من حروف المُعْجم»، يَرُدُّ قولَهم: هذا تَقْسيم.

قَوْلُه: (**لِما في خَلْقِه وتَسْويتِه مِن الدِّلالةِ على الحكمةِ العظيمة**)، قال الإمامُ: «وفيه قَوْلان:

---

(١) في (ح): «أو القسمية»، وفي (ف): «باء والقسيمة».

(٢) «الكشاف» (٢: ٢٢) بتصرف.

ولِما فيه مِن المنافعِ والفوائدِ التي لا يُحيطُ بها الوَصْف. ﴿وَمَا يَسْطُرُونَ﴾ وما يَكْتبُ مَن كَتَبَ، وقيل: ما يَسْطُرُه الحَفَظةُ، و«ما» موصولةٌ أو مَصْدرية، ويجوزُ أن يُرادَ بالقلمِ أصحابُه، فيكونُ الضميرُ في ﴿يَسْطُرُونَ﴾ لهم، كأنه قيل: وأصحابِ القلمِ ومَسْطوراتِهم، أو سَطْرِهم، ويُرادُ بهم كلُّ مَنْ يَسْطُر، أو الحَفَظَة.

[﴿مَآ أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ * وَإِنَّ لَكَ لَأَجْرًا غَيْرَ مَمْنُونٍ﴾ ٢-٣]

فإنْ قلتَ: بِمَ يتعلقُ الباءُ في ﴿بِنِعْمَةِ رَبِّكَ﴾ وما محلُّه؟

قلتُ: يَتعلقُ بـ«مجنون» منفيّاً، كما يَتعلقُ بعاقلٍ مُثبَتاً في قولك: أنتَ بنعمةِ الله عاقِل، مُستوياً في ذلك الإثباتُ والنفيُ ....

أَحدُهما: أَنَّ المُقْسَم به هو هذا الجنسُ، وهو واقعٌ علىٰ كلّ قَلَمٍ يَكتبُ في السَّماءِ والأرض(١)، قالَ تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِى عَلَّمَ بِٱلْقَلَمِ * عَلَّمَ ٱلْإِنسَٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ [العلق: ٤-٥]، فَمَنَّ بِتَيْسيرِ الكتابةِ بالقَلَم، كما مَنَّ بالنُّطْقِ فقال: ﴿خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ * عَلَّمَهُ ٱلْبَيَانَ﴾ [الرحمن: ٣-٤]. وَوَجْهُ الانْتِفاعِ به أَنَّه يُـنْزِلُ الغائبَ مَنْزِلةَ الـمُخاطَب، فيتمكَّنُ الـمرءُ مِن تعريفِ البعيدِ به ما يتمكَّنُ باللسانِ مِنْ تعريف القريب(٢). والثاني: هو القلمُ المعهودُ الذي جاءَ في الخبر: «أَوّلُ ما خَلَقَ اللهُ القَلَم»(٣)(٤).

وقلتُ: ويُؤيِّدُ الأولَ قولُه: ﴿وَمَا يَسْطُرُونَ﴾، قالَ الراغب: «أَصلُ القَلْم: القَصُّ مِن الشيءِ الصُّلْب، كالظُّفْرِ وكَعْبِ الرُّمْحِ والقَصَب، ويقالُ للمقلوم: قِلْم، كما يُقال للمنقوض: نِقْض.

---

(١) وفي «مفاتيح الغيب»: «يكتب به من في السماء ومن في الأرض».

(٢) في الأصول الخطية: «البعيد».

(٣) أخرجه الترمذي (٣٣١٩) وأبو داود (٤٧٠٢)، من حديث عُبادة بن الصامتِ رضي الله عنه.

(٤) «مفاتيح الغيب» (٣٠: ٦٩).

استواءَهما في قولِك: ضَرَبَ زيدٌ عمراً، وما ضربَ زيدٌ عمراً: **تُعمِلُ الفعلَ مُثبَتاً ومنفيّاً إعمالاً واحداً**؛ ومَحلُّه النصبُ علىٰ الحال، كأنه قال: **ما أنتَ بمجنونٍ مُنعماً عليك بذلك**؛ ولم تَمنعِ الباءُ أن يَعملَ «مجنون» فيما قبلَه، لأنها زائدةٌ لتأكيدِ النفي. والمعنىٰ: استبعادُ ما كان يَنسبُه إليه كُفّارُ مَكّةَ عَداوةً وحَسداً، ....

وخصَّ ذلك بما يُكتبُ به وبالقَدَح الذي يُضْرَب به، وجَمعُه أقلام، قال تعالىٰ: ﴿نٓ وَٱلۡقَلَمِ وَمَا يَسۡطُرُونَ﴾، وقالَ تعالىٰ: ﴿يُلۡقُونَ أَقۡلَٰمَهُمۡ﴾ [آل عمران: ٤٤]، أَيْ أقداحَهم[1]. وقَوْلُه تعالىٰ: ﴿عَلَّمَ بِٱلۡقَلَمِ﴾ [العلق: ٤]، تَنْبيهٌ لِنعمتِه على الإنسانِ بما أفاده مِن الكِتابه»[2].

قولُه: (**تُعْمِلِ الفعلَ مُثْبتًا ومَنْفيًّا**)، قال الزَّجاج: ﴿أَنتَ﴾ اسمُ ﴿مَآ﴾، و﴿بِمَجۡنُونٍ﴾ الخبر، و﴿بِنِعۡمَةِ رَبِّكَ﴾ مَوْصولٌ بمعنىٰ النَّفْي. المعنىٰ: انتفىٰ عنك الجنونُ بنعمةِ ربِّك، كما تقولُ: أَنت بنعمةِ الله فَهِم، وما أَنت بنعمته بجاهِل. وهذا جوابٌ لقولهم: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِي نُزِّلَ عَلَيۡهِ ٱلذِّكۡرُ إِنَّكَ لَمَجۡنُونٞ﴾ [الحجر: ٦]»[3].

قولُه: (**ما أَنت بمجنونٍ مُنْعماً عليك بذلك**)، أَيْ: بالسَّلامة، أَيْ: **مُنْعماً** عليك بنفي الجُنون. ولَوْ جُعِل مُطْلقاً بأَنْ يُقال: ما أَنت بمجنونٍ مُنْعماً عليك بالنبوّةِ والفَهْم، وكمالِ[4] العَقْل وسائرِ ما أَنْعَمَ عليك مِن الفضائل؛ لجَاز، وهذا جوابُ القَسَم. وعلى هذا: ﴿بِنِعۡمَةِ رَبِّكَ﴾ كان صفةً لـ«مجنون»، فَقُدِّمَ وصُيِّر حالاً.

وقال مُحْيي السُّنة: «إنّك لا تكونُ مجنوناً، وقَد أنعمَ اللهُ عليك بالنُّبوّة والحِكْمة، وقيل: بِعِصْمة ربّك. وقيل: هو كما يُقالُ: وما أَنت بمجنونٍ والحمدُ لله. وقيل: معناه: ما أَنت بمجنونٍ

---

(١) في (ح): «قِداحَهم».

(٢) «مفردات القرآن» ص ٦٨٣.

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٥: ٢٠٤).

(٤) في (ح): «أو كمال».

وأنه من إنعامِ الله عليه بِحَصافةِ العقلِ والشهامةِ التي يَقْتضيها التأهيلُ للنبوّة، بمنزِل.

﴿وَإِنَّ لَكَ﴾ علىٰ احتمالِ ذلك وإساغةِ الغصّةِ فيه والصبرِ عليه ﴿لَأَجْرًا﴾ لثواباً ﴿غَيْرَ مَمْنُونٍ﴾ غيرَ مقطوع كقوله: ﴿عَطَآءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ﴾ [هود: ١٠٨]، أو غيرَ ممنونٍ عليك به، **لأنّه ثوابٌ تَسْتوجبُه علىٰ عملِك، وليسَ بتفضّلٍ ابتداءً**؛ وإنما تُمَنُّ الفواضلُ لا الأجورُ علىٰ الأعمال.

والنّعمةُ لربّك، كقولِهم: سُبْحانك اللهمَّ وبحمدك، أي: والحمدُ لك»[1]. ويمكن أَن يُقال: إنَّ الباءَ قَسَميّة، والجملة مُعْترضة.

قولُه: **(والشَّهامة)**، **الجوهريُّ**: «شَهُمَ الرجُلُ بالضَّمِّ شَهامة، فهو شَهْمٌ، أي: جَلْدٌ ذكيّ الفؤاد».

قولُه: **(لأَنّه ثوابٌ تَسْتَوجِبُه على عملك، وليس بتفضّلٍ ابتداءً)**، **الانتصاف**: «ما يَرى رسولُ الله ﷺ هذا التفسير، حيثُ قال: «لن يَدخلَ الجَنَّةَ أَحدٌ بعمله»، قالوا: يا رسولَ الله، ولا أنت؟ قال: «ولا أَنا، إلَّا أَنْ يتغمَّدني الله برحمةٍ منه وفضل»، وهذا مِن سوءِ[2] الأَدب»[3].

وقلتُ: المرادُ مِن قولِه: ﴿غَيْرَ مَمْنُونٍ﴾: غيرُ ممنونٍ عليك لأَنّي كريمٌ، ومِن شيمةِ الأكارمِ أَنْ لا يَمنُّوا على إنعامِهم: قال:

سَأشكُرُ عَمراً إِنْ تَراخت مَنِيّتي ... أَيادِيَ لم تُمْنَنْ وإِنْ هي جَلَّتِ[4]

وأَنْشَدَ المصنِّفُ رحمه اللهُ تعالىٰ لنفسه:

---

(١) «معالم التنزيل» (٨: ١٨٧).

(٢) في (ف): «حُسْن».

(٣) «الانتصاف» بحاشية «الكشاف» (٤: ٥٨٥)، والحديث سيذكره الطيبي بعد قليل، وثمة تخريجه.

(٤) يُنسَبُ لأبي الأسود الدؤلي، انظر: «ديوانه» ص ٣٨٨.

[﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴾ ٤]

اسْتَعظمَ خُلُقَه لِفَرْطِ احتمالِه المُمِضّاتِ من قومِه وحُسْنِ مخالفتِه ومداراتِه لهم. وقيل: هو الخُلُقُ الذي أمرَه اللهُ تعالىٰ به في قولِه تعالىٰ: ﴿ خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَٰهِلِينَ ﴾ [الأعراف: ١٩٩]. وعن عائشة رضي الله عنها: أن سعدَ بنَ هشام سألـها عن خُلُقِ رسولِ الله ﷺ فقالتْ: «كان خُلُقُه القرآن، ألستَ تَقرأُ القرآنَ: ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾»؟

وإِنَّ امرأً أَسْدىٰ إِليَّ صـنيعةً وذكَّرَنيهـا مَـرَّةً لَبخيـلُ(١)

وفي «نوابغ الكَلِم»(٢): «صنوانِ: مَن مَنَحَ سائلَه ومَنَّ، ومَنْ منعَ نائله وَضَنَّ». وفيها: «طَعْم الآلاء أَحلىٰ مِن المَنّ، وهو أَمَرُّ مِن الألاء مَع الـمَنّ».

وأمّا الحديثُ الذي أَورده صاحبُ «الانتصاف»، فَرويناه عن البخاري ومُسْلم، عن أَبي هريرة وجابرٍ، قالا: قال رسول الله ﷺ: «قاربوا وسَدِّدوا، واعلموا أنّه لَن يَنْجوَ منكم أَحدٌ بعمله»، قالوا: ولا أَنت؟ قال: «ولا أنا، إلاّ أَنْ يتغمّدني الله برحمته»(٣)، أي: إلا أن يَسْترني اللهُ بها؛ مأخوذٌ مِن غِمْد السَّيف.

قولُه: (المُمِضّات)، الجوهري: «أَمَضَّني الجُرْحُ إِمْضاضاً: إذا أَوْجَعك».

قولُه: (قالت: كان خُلُقُه القرآن)، الحديث مِن رواية مُسْلمٍ وأبي داود والإمامِ أحمدَ بنِ حنبلٍ والدّارميّ والنَّسائي وابنِ ماجه، عَن سعد بن هشام: قُلْتُ لعائشة رَضِي الله عنها: يا أُمَّ المؤمنين، أَنْبئيني عَن خُلُقِ رسولِ الله ﷺ؟ قالت: أَلَسْتَ تَقْرأُ القرآنَ؟ قلتُ: بلى. قالت: فإنَّ

---

(١) لـم أهْتدِ إلىٰ قائله، وليس للزمخشري كما زَعم الطِّيبي، انظر: «الكشاف» (٣: ٥١٨).

(٢) في (ح) و(ف): «توابع الكَلِم»، وهو تحريف، و«نوابغ الكلم» كتاب للزمخشري، ويُقال فيه أيضاً: «الكَلِمُ النَّوابغ». و«الآلاء» الثانية: شجر حسن المنظر، مرّ الطعم، و«الـمنّ» الأولى: العسل.

(٣) البخاري (٦٤٦٧) ومسلم (٢٨١٨).

[﴿فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ * بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ﴾ ٥-٦]

﴿ٱلْمَفْتُونُ﴾ المجنون، لأنه فُـتِن: أي مُحِنَ بالجنون. أو لأنّ العربَ يَزْعمونَ أنه مِن تخبيلِ الجنّ، ....

خُلُقَ نَبيّ الله كانَ القرآن[١]. الحديث، وليس فيه ذِكْرُ ﴿قَدْأَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [المؤمنون: ١].

قالَ شيخُنا شيخُ الإسلام في «العوارف»: «قولُها رَضِي الله عنها: «كانَ خُلقُه القرآنَ»، فيه سِرٌّ كبيرٌ غامِض؛ وذلك أَنَّ النفوسَ مَجْبولةٌ على طبائعَ وغرائزَ مِن البَهيميّة والسَّبُعِيّة والشَّيْطنة، واللهُ تعالىٰ بعظيمِ عنايتِه، نَزَعَ نَصيبَ الشيطانِ منه صلواتُ الله عليه، لقولِه تعالىٰ: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الشرح: ١]، وَلحديثِ انْشراحِ الصَّدْر، وبَعْد هذا النَّزْع، بَقِيت للنَّفسِ الزَّكيّة النَّبويّة بقايا صفاتِ البشريّةِ رحمةً للخَلْق، فاستمدَّت البقايا مِن الصّفاتِ بظهورها[٢] فيه صلوات الله عليه، بتنزيلِ الآياتِ المحكماتِ بإزائها لقَمعِها، تأديباً مِن الله رحمةً له خاصّةً وللأُمّة عامّة، مُوزِّعاً نُزولَ الآياتِ على الأَيّام والأوقاتِ عندَ ظهورِ الصِّفات، قال اللهُ تعالىٰ: ﴿لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَٰحِدَةً كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَ﴾ [الفرقان: ٣٢]، فلمّا تَـحرَّكتِ النَّفسُ الشَّريفةُ عند كَسْرِ رَباعيَـتِه وقال: «كيف يُفْلِحُ قومٌ خَضَّبوا[٣] وَجْهَ نَبيِّهم»، أَنزل اللهُ تعالىٰ: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَىْءٌ﴾ [آل عمران: ١٢٨]، فاكتسىٰ القلبُ لباسَ الاصطبارِ، فلمّا تَوزَّعتِ الآياتُ علىٰ ظهورِ الصِّفاتِ، صَفَتِ[٤] الأَخلاقُ النبويّةُ بالقرآن، ليكونَ خُلقُه القرآنَ؛ ولذا وَرَدَ: «إِنّما أُنَسّىٰ لِأَسُنَّ»[٥]، تأديباً لنفوسِ الأمّةِ وتَهْذيباً ورَحْمةً»[٦].

(١) مِن حديث طويل، أخرجه مسلم (٧٤٦)، وأبو داود (١٣٤٢)، والإمام أحمد (٢٤٢٦٩)، والدارمي (١٥١٦)، والنسائي (٤٢٤)، وابن ماجه (٢٣٣٣).
(٢) في (ح): «لظهورها».
(٣) في (ح): «حَصَبوا».
(٤) لعله جوابُ «لمّا» في الموضعين السابقين.
(٥) أخرجه الإمام مالك في «الموطأ» (٢٦٤)، وفي رواية يحيى الليثي: «إِنّي لأَنسىٰ، أو أُنَسّىٰ لِأَسُنَّ».
(٦) انظر: «عوارف المعارف» (٢: ٥٦ - ٥٨) بتصرّف.

وهم **الفُتّانُ للفُتّاكِ منهم، والباءُ مزيدة.** أو المفتونُ مصدرٌ كالمعقولِ والمَجْلود، أي: بأيِّكُمُ الجُنون، أو بأيِّ الفريقَيْنِ منكم المجنون، أبفريقِ المؤمنينَ أم بفريقِ الكافرين؟ **أي: في أيِّها يوجدُ** مَن يَسْتحقُّ هٰذا الاسم؟ وهو تعريضٌ بأبي جهلِ بنِ هشامٍ والوليدِ بنِ المغيرةِ وأضرابِهما، وهٰذا كقولِه تعالىٰ: ﴿سَيَعْلَمُونَ غَدًا مَّنِ ٱلْكَذَّابُ ٱلْأَشِرُ﴾ [القمر: ٢٦].

[﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِۦ وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ * فَلَا تُطِعِ ٱلْمُكَذِّبِينَ * وَدُّوا۟ لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾ ٧-٩]

قولُه: (**للفُتّاك منهم**)، متعلّقٌ بقولٍ مضمر، أي: المفتون المجنون، لأنَّ العربَ يَزْعمونَ أنّ الجنونَ مِن تَخْييلِ بَعْضِ الجِنّ، وَهُم الفُتّانُ، يقولون: الفُتّانُ: للفُتّاك منهم.

قولُه: (**والباءُ مَزيدة**)، قالَ الزَّجاجُ عن أبي عبيدة: «إنَّ الباءَ مزيدةٌ، أَي: أيُّكم المفتون؟ ومثلُه:

نَحنُ بنو جَعْـدةَ أَصـحابُ الفَلَـجْ ... نَضْربُ بالسَّيفِ ونَرْجو بالفَرَجْ[1]

أيْ: نَرْجو الفرَجَ، وليس كذلك؛ بل معناه: نَرجو كَشْفَ ما نحنُ فيه بالفَرج، أو نَرْجو النَّصرَ[2] بالفَرَج»[3]، ثُمَّ ذكَرَ الوجهَيْنِ الآخرين[4].

قولُه: (**أَيْ: في أيِّها يُوجَد**)، قال صاحبُ «التَّقْريب»: فالباءُ بمعنىٰ «في».

---

(١) للنابغة الجعدي، انظر: «ديوانه» (ص ٤٨)، وفيه شاهدٌ على زيادة الباء مع المفعول به، انظر: «مغني اللبيب» (ص ١٤٧)، أراد: ونرجو الفرجَ، قال ابن العربي في «أحكام القرآن» (٣: ٢٧٧): «وهذا مما لا يُحتاج اليه في سبيل العربية، لأن حَمْل المعنى على الفعل أولى من حملِه على الحرف».

(٢) في (ف): «النُّصْرة».

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٥: ٢٠٤-٢٠٥).

(٤) الأول: المفتونُ بمعنىٰ الفُتون، كما تقولُ العربُ: ليس لهذا معقول، أي عقل. والثاني: بأي الفريقين منكم المجنون، بالفرقةِ التي أنتَ فيها، أو الفرقة التي فيها أبو جهل والوليد. انظر: «معاني القرآن وإعرابه» (٥: ٢٠٥).

﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ﴾ بالمجانينِ علىٰ الحقيقة، وَهمُ الذينَ ضَلُّوا عن سبيلِه، ﴿وَهُوَ أَعْلَمُ﴾ بالعقلاءِ وَهمُ المهتدون، أو يكونُ وعيداً ووعداً، وأنه أعلمُ بجزاءِ الفريقَيْنِ.

﴿فَلَا تُطِعِ ٱلْمُكَذِّبِينَ﴾ تهييجٌ وإلهابٌ للتصميمِ علىٰ مُعاصَاتِهم، وكانوا قد أرادوه علىٰ أن يعبدَ اللهَ مُدةً، وآلهتَهم مُدةً، وَيكفُّوا عنه غوائلَهم. ﴿لَوْ تُدْهِنُ﴾ لو تَلينُ وتُصانعُ ﴿فَيُدْهِنُونَ﴾.

فإن قلتَ: لِمَ رُفعَ ﴿فَيُدْهِنُونَ﴾ ولم يُنصبْ بإضمارِ «أن» وهو جوابُ التمني؟

قلتُ: قد عُدلَ به إلىٰ طريقٍ آخر، وهو أنْ جُعلَ خبرَ مبتدأٍ محذوف، أي: فهم يُدْهنون، كقولِه تعالىٰ: ﴿فَمَن يُؤْمِنۢ بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ﴾ [الجن: ١٣] علىٰ معنىٰ: وَدّوا لو تدهنُ

قولُه: (أَوْ يكونُ وعيداً وَوَعْداً)، عَطْفٌ على قولِه: «إنَّ ربَّك هو أَعلمُ[1] بالمجانين على الحقيقة». فعلىٰ الأولِ: مُجرىً على الاسْتِدراجِ وإرْخاءِ العِنان؛ لأن قوله ﴿فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ * بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ﴾ واردٌ عليه، لأنَّ المسلمين كانوا يَعْلمون أن المفْتونين كانوا أضْدادهم، نحو قولِه تعالىٰ: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ: ٢٤]. المعنىٰ: لا أَنتم أَيُّها المؤمنون تَدْرون ولا الكَفرةُ، مَنْ ضَلَّ عَنْ سبيله ومَن اهْتدىٰ، واللهُ على الحقيقةِ هو أَعْلم. وعلىٰ الثاني: إنَّ اللهَ يَعْلمُ أَحوالَ المؤمنين وما هم عليه مِن الهُدىٰ، فيُثيبُهم بذلك، ويَعْلمُ كُفر المُعاندين وضَلالَهم فيعاقبهم عليه.

قولَه: (مُعاصاتِهم)، وهي نَقيضُ المُطاوعة. الجوهري: «يُقال: عَصاهُ يَعْصيه عصياناً ومَعْصية، وعاصاه[2] أيضاً؛ مثل: عَصاه».

قولُه: (﴿فَلَا يَخَافُ﴾)، أَيْ: فهو لا يَخاف، ولهذا لم يُجزم.

---

(١) بعدها في (ف): «بمن ضَلَّ عن سبيله»، زيادة على عبارة «الكشاف».

(٢) في (ح): «عَصاه».

فهم يُدْهنون حينئذٍ، أو وَدّوا إدْهانَك فهمُ الآن يُدْهِنون؛ لطمعِهم في إدْهانِك؛ قال سيبويه: وزَعمَ هٰارونُ أنها في بعضِ المصاحفِ: وَدّوا لو تُدهنُ فيُدْهنوا.

[﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ * هَمَّازٍ مَّشَّآءِۭ بِنَمِيمٍ * مَّنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ * عُتُلٍّۭ بَعْدَ ذَٰلِكَ زَنِيمٍ * أَن كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ * إِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ ءَايَٰتُنَا قَالَ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ * سَنَسِمُهُۥ عَلَى ٱلْخُرْطُومِ﴾ ١٠-١٦]

﴿حَلَّافٍ﴾ كثيرِ الحَلْف في الحقِّ والباطل، وكفىٰ به مَزْجرةً **لمن اعتادَ الحَلِف**، ومثلُه قولُه تعالىٰ: ﴿وَلَا تَجْعَلُوا۟ ٱللَّهَ عُرْضَةً لِّأَيْمَٰنِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٤].

﴿مَّهِينٍ﴾: من المَهانة وهي القلّةُ والحَقارة، يريدُ القلةَ في الرأي والتميـيز، أو أرادَ الكذّابَ لأنه حقيرٌ عندَ الناس. ﴿هَمَّازٍ﴾ عيّابٍ طعّان؛ وعن الحسن: يَـلْوي شِدْقيـهِ في أقفيةِ الناس. ﴿مَّشَّآءِۭ بِنَمِيمٍ﴾ **مُضرِّبٍ** نَقّالٍ للحديثِ من قومٍ إلىٰ قومٍ علىٰ وجهِ السّعايةِ والإفسادِ بينهم. ....

قولُه: (**لِمن اعتادَ الحَلِفَ**)، أَيْ: كفىٰ بكثرةِ الحَلفِ سوءَ خُلُقٍ وعَيْباً، أنَّه قَدَّمه علىٰ جميع العيوب، وفيه تَعْظيمٌ للحَلف، وبيانُ أنَّها أَقْبحُ مَعايبه وأَعْظمُها.

قوله: (**مُضَرِّبٍ**). أي: مُبالِغٍ أَوْ كثيرِ الضَّرْبِ بين الناس، مُشَتِّتٍ لِشَمْلِهم مُفَرِّقٍ[1] لجمْعِهم. **الأساس**: «ومِن المجاز: ضَربَ في الأرض، وفي سبيلِ الله، وضَرَبَ الدَّهْرُ بيننا: فَرَّقَنا، قالَ ذو الرُّمَّة:

فإِنْ تَضْرِبِ الأيَّامُ يا مَيُّ بَيْننـا … فلا ناشِرٌ[2] سِرّاً ولا مُتغـيِّرُ[1]

---

(١) في (ف): «ممزق».

(٢) في (ف): «ناشئاً».

والنميمُ والنميمةُ: السِّعاية، وأنشدني بعضُ العرب:

تَشَبَّبي تَشَبُّبَ النَّمِيمَـه   تَمشي بها زَهْرا إلىٰ تَميمَهْ

﴿مَنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ﴾ بَخيل، والخيرُ: المال. أو ﴿مَنَّاعٍ﴾ أهلَه الخيرَ وهو الإسلام، ....

وتَقول: لَحا اللهُ زماناً ضَرَبَ ضَرَبانَه، حَتّىٰ سَلَّطَ علينا ظَرِبانَه[٢]، وجاءَ فلانٌ يَضْرِبُ بِشَرّ: يُسْرِع».

قَوْلُه: (تَشَبَّبي تَشَبُّبَ النَّميمة)، يُخاطِبُ النّار، أَيْ: الْتَهِبي الْتهابَ النَّميمة. زَهْرا وتَميمة: جارتان. وهذا مِن مُلَح العرب[٣]، أَيْ: تَوَقَّدي تَوَقُّدَ النَّميمة، وهو فِعلٌ لازمٌ: شَبَّ النّارَ فتَشَبَّبت.

الراغبُ: «النَّمُّ: إظهارُ الحديثِ بالوِشاية. وأَصلُ النَّميمةِ الهمسُ والحركةُ الخفيَّة[٤]، ومنه: أَسْكَتَ الله نامَّتَه، أَيْ ما يَنِمّ عليه مِن حَرَكتِه»[٥].

قوله: (﴿مَنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ﴾: بخيلٍ)، **الراغبُ**: «الـمَنْعُ: يقالُ في ضِدّ العَطِيّة، يقالُ: رجلٌ مانعٌ ومَنّاع، أَيْ: بخيل، قال تعالىٰ: ﴿وَيَمْنَعُونَ ٱلْمَاعُونَ﴾ [الماعون: ٧]، وقال: ﴿مَنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ﴾. وقَدْ يُقالُ في الحِماية، ومنه: مكانٌ مَنيعٌ وقد مَنُعَ ، وفلانٌ ذو مَنَعَة، أَيْ عَزيزٌ مُمْتَنِعٌ علىٰ مَن يرومُه، وقَـوْلُه تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾ [الأعراف: ٧]، أَيْ ما حَماك؟[٦]

---

(١) انظر: «ديوانه» ص١٠٩.

(٢) ضَرَبَ الدهرُ ضَرَبانَه: قضى، والظَّرِبان: دُويبّة كالهرّة مُنْتنةِ الريح. انظر: «الصحاح» (ضرب ١: ١٦٨، ظرب ١: ١٧٤).

(٣) في (ف): «الحرب».

(٤) في «المفردات»: «الخفيفة».

(٥) «مفردات القرآن» ص٨٢٥.

(٦) في «المفردات» (مادة: مَنَع): حَمَلَك.

فَذُكرَ المنوعُ منه دونَ الممنوعِ، كأنه قال: مناعٍ من الخير. قيل: هُو الوليدُ بنُ المغيرةِ المخزومي، كان موسِراً، وكان له عَشَرةٌ مِن البنين، فكانَ يقولُ لهم ولِلُحْمتِه: مَن أسلمَ منكم مَنَعتُه رِفْدي، عن ابنِ عباس. وعنه: أنه أبو جَهل، وعن مجاهد: الأسودُ بنُ عبدِ يَغوث، وعن السُّديّ: الأخنسُ بنُ شَرِيق، أصلُه في ثَقيفٍ وعِدادُه في زُهْرة، ولذلك قيل: زَنيم. ﴿مُعۡتَدٍ﴾ مجاوزٍ في الظلمِ حَدَّه. ﴿أَثِيمٍ﴾ كثيرِ الآثام. ﴿عُتُلِّۢ﴾ غليظٍ جافٍ؛ من عَتَلَه إذا قادَه بعنفٍ وغِلْظة. ﴿بَعۡدَ ذَٰلِكَ﴾ بعدَ ما عُدّ لهُ مِن المثالبِ والنقائِصِ ﴿زَنِيمٍ﴾ دَعِيٍّ، قال حسان:

وأنتَ زَنيمٌ نِيطَ في آلِ هاشِمٍ ... كما نِيطَ خَلْفَ الراكِبِ القَدَحُ الفَرْدُ

وقيل: ما الذي صَدَّك وحَمَلك على تَرْكِ ذلك»[1].

قولُه: (فَذُكرَ الممنوعُ منه)، أَي: الخيرُ، (دون الممنوعِ) أي: الأهل؛ وذلك أَنَّ القَصْدَ ذَمُّه، وأَنَّه مِمَّن يَمْنعُ الخير، وليس القَصْدُ أَنَّ الممنوعَ مَنْ هو. نَحْوُ: شُتمَ الأميرُ، وقُطعَ اللّصّ. وقولُه تعالىٰ: ﴿فَعَزَّزۡنَا بِثَالِثٖ﴾ [يس: ١٤]، وقَدْ سَبَقَ بيانُه. والفَرْقُ أَنَّ المَنّاعَ في الوَجْهِ الأَوّلِ يُحِبُّ الخَيْر، أَي المال، ويَمْنعُه مِن النّاس. وفي الثاني يُبْغِضُ الخيرَ، أَيْ الإسلامَ، ويَمْنَعُ الناسَ منه.

قَوْلُه: (وأَنْتَ زَنيمٌ نِيطَ)، أَيْ: مُؤَخَّرٌ في آلِ هاشمٍ كما يُؤَخِّرُ الرّاكبُ القَدَحَ خَلْفَه.

النّهاية: «وفي الحديث: «ولا تَجْعلوني كَقَدَحِ الرّاكب»، أَيْ: لا تُؤَخِّروني في الذِّكْر، لأَنَّ الرّاكبَ يُعلّقُ[2] قَدَحَه في آخِرِ رَحْلِه عند فراغِه من تَرْحاله[3] ويَجْعله خَلْفه».

---

(١) «مفردات القرآن» ص٧٧٩.

(٢) في (ح): «يُؤخّر».

(٣) في الأصول الخطية: «رِحاله»، ولعلَّ الصّوابَ ما أَثبتُّه من «النّهاية».

وكانَ الوليدُ دَعِيّاً في قريشٍ ليسَ من سِنْخِهم، ادّعاه أبوه بعدَ ثماني عَشْرةَ مِن مَوْلده. وقيل: بَغَتْ أُمُّه ولم يُعرفْ حتىٰ نَزلتْ هٰذه الآية، جَعلَ جفاءَه ودِعوتَه أشدَّ معايبِه، لأنه إذا جَفا وغَلُظَ طبعُه قَسا قلبُه واجترأ علىٰ كلِّ معصية، ولأن الغالبَ أنّ النطفةَ إذا خَبُثَتْ خَبُثَ الناشىءُ منها، ومِن ثَمَّ قالَ رسولُ الله ﷺ: «لا يَدخلُ الجنةَ وَلدُ الزِّنىٰ ولا وَلدُه ولا وَلدُ وَلَدِه».

قولُه: (وكانَ الوليدُ دَعيّاً في قريش)، الدَّعِيُّ: الذي يُنْسَبُ إلى غَيرِ أبيه وعَشيرتِه، وقد كانوا يَفْعلونه. «سِنْخِهم»: أصلِهم.

قَوْلُه: (لا يَدْخلُ الجنَّةَ وَلَدُ الزِّنىٰ)، هٰذا أَشَدُّ وعيداً مِن لو قيل: يَدْخلُ النارَ؛ لأَنَّه يُرَجِّي منها الخَلاص، فهُو تَغْليظٌ وتَشْديدٌ علىٰ وَلَدِ الزِّنْية، تَعْريضاً للزّاني لئلّا يُورِّط في السِّفاح، فيكونُ سَبَباً لشَقاوةِ نَسَمةٍ تَزَنِّيه.

ومِمَّا يُؤْذِنُ أَنَّه تَغليظٌ وتَهْديد: ما رُوِّينا عن الدّارميّ، عن عبد الله بن عمرو، عن النبيّ ﷺ، قال: «لا يَدْخُلُ الجنَّةَ عاقٌّ ولا قَمّارٌ، ولا مَنّانٌ ولا مُدْمِنُ خَمْر»[1].

وفي روايةٍ أُخرىٰ للدارمي: «ولا وَلَدُ زِنْية»، بَدَل «قَمّار»[2]؛ حيث سَلَك وَلَدَ الزِّنْيةِ في قَرْنِ العاقِّ والمنّان، ولا ارْتيابَ أَنَّهما ليسا مِنْ زُمْرةِ مَنْ لا يَدْخلُ الجنَّةَ أبداً.

وعن ابنِ ماجه، عن مَيْمونة، أَنَّ رسولَ الله ﷺ، سُئِل عَن وَلَد الزّنا، فقال: «نَعْلانِ[3] أُجاهِدُ بهما خيرٌ مِن أَنْ أُعْتِقَ وَلَدَ الزّنا»[4]. على أَنّه يَجوزُ عِتْقُه؛ رُوِّينا عَنْ مالك، عن

---

(١) «سُنن الدّارمي» (٢٠٩٤).

(٢) المصدر السابق (٢٠٩٣).

(٣) في (ح): «نَعْلين».

(٤) «سُنن ابن ماجه» (٢٥٣١).

و﴿بَعْدَ ذَٰلِكَ﴾ نظيرُ ﴿ثُمَّ﴾ في قوله: ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [البلد: ١٧].

وقرأ الحسنُ: «عُتُلٌّ» رفعاً علىٰ الذمِّ، وهٰذه القراءةُ تقويةٌ لما يَدلُّ عليه بعد ذلك.

والزَّنيم: مِن الزَّنَمةِ وهي الـهَنَـةُ مِن جِلْد الماعِزةِ تُقطَعُ فتخلّىٰ مُعلَّقةً في حَلْقِها، لأنه زيادةٌ مُعلَّقةٌ بغيرِ أهلِه ﴿أَن كَانَ ذَا مَالٍ﴾ مُتعلّقٌ بقولِه ﴿وَلَا تُطِعْ﴾، يَعْني: ولا تُطعْه معَ هٰذهِ المثالب، لأَنْ كان ذا مال، أي: ليسارِه وحظِّه مِن الدنيا. ....

أبي هريرة، أنَّه سُئِلَ عن الرَّجلِ يكونُ عليه رَقَبةٌ، هل يُعْتِقُ فيها ابنَ زنا؟ فقال: نَعَمْ، ذلك يُجْزِئه[1].

قولُه: (و﴿بَعْدَ ذَٰلِكَ﴾ نَظيرُ ﴿ثُمَّ﴾ في قوله: ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [البلد: ١٧]). يَعْني: لفظة ﴿ذَٰلِكَ﴾ هاهنا للتَّراخي في المَرْتَبة، كـ ﴿ثُمَّ﴾ هناك، ولذلك قال: «جَعَلَ جفاءَه ودِعْوَتَه أَشَدَّ مَعايبه»[2].

قولُه: (﴿أَن كَانَ ذَا مَالٍ﴾ مُتعلِّق بقوله ﴿وَلَا تُطِعْ﴾)، قال صاحبُ «الكَشْف»: «ولا يَـجوزُ أَنْ يتعلَّـقَ بـ ﴿عُتُلٍّ﴾، لأنه قد وُصِف بقوله: ﴿زَنِيمٍ﴾»[3]، وقد قـال سيبويه: هذا ضاربٌ ظريفٌ زيداً: مُـمْتنِع[4]. فإذن، الواجبُ أَنْ تكونَ «اللام» مِن صِلَـةِ مُضْمرٍ في القِراءة بالاستفهام[5] وتَرْكه. المعنىٰ: لِأَنْ كان ذا مالٍ وبنين يَجْحدُ ويُنْكِر ويَكْفر؟!

---

(١) «الموطَّأ» (٢٢٦٤)، والفِقرةُ من قوله: «قولُه: لا يدخلُ الجنّةَ ولدُ الزّنا» إلىٰ هنا، سقطت من (ف).

(٢) نَقل الواحديّ في «الوسيط» (٤: ٣٣٦) عن ابنِ قتيبة الدّينوري: «ولا نعلمُ أنّ اللهَ وصفَ أحداً، ولا بلغ مِن ذِكرِ عيوبه، ما بلغَه مِن ذكرِ عيوبِ الوليدِ بنِ المغيرة، لأنه وَصَفَه بالحلفِ والمهانةِ والغيبةِ للناس، والمشي بالنمائم، والبخلِ والظلمِ والإثمِ والجفاءِ والدِّعوة». والدِّعوة بالكسر: ادّعاءُ الولد الدَّعيِّ غيرَ أبيه.

(٣) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٣٧٤).

(٤) انظر: «الكتاب» (٢: ٢٩). وقد خالفَ الفارسيُّ البصريين؛ إذْ أجازَ أن يتعلق بـ ﴿عُتُلٍّ﴾. انظر: «الدرّ المصون» (١٠: ٤٠٦).

(٥) تَوجيهُ القراءةِ بالاستفهام: أَأَطيعُه لأَنْ كان ذا مالٍ وبنين؟، وتوجيه القراءةِ بالخبر: لا تُطعْه لأن كان ذا مالٍ وبنين. انظر: «حُجّة القراءات» لابن زنجلة، ص٧١٧، ٧١٨.

ويجوزُ أنْ يَتعلقَ بما بعدَه علىٰ معنىٰ: لكونِه مُتموّلاً مستظهِراً بالبنينِ كذّبَ آياتِنا، **ولا يَعملُ فيه** ﴿قَالَ﴾ الذي هوَ جوابُ ﴿إِذَا﴾، لأنّ ما بعدَ الشرطِ لا يَعملُ فيما قبله، ولكنْ ما دَلّتْ عليه الجملةُ مِن معنىٰ التكذيب. **وقُرِئ: «أَأَنْ كان» علىٰ الاستفهام** علىٰ: أَلأَنْ كانَ ذا مالٍ وبنينَ كَذّب؟ أو أَتطيعُه لأَنْ كانَ ذا مال؟

ورَوىٰ الزبيريُ عن نافع: إِنْ كانَ، بالكسرِ والشرطِ للمخاطَب، أي: لا تُطعْ كلَّ حلافٍ شارطاً يَسارَه، لأنه إذا أطاعَ الكافرَ لغناهُ فكأنه اشترطَ في الطاعةِ الغنىٰ، **ونَحوُ صَرْفِ الشرطِ إلىٰ المخاطَبِ صَرْفُ الترجي إليه في قولِه تعالىٰ:** ﴿لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ﴾ [طه: ٤٤].

قَوْلُه: (ولا يَعْملُ فيه)، أَيْ: في ﴿أَن كَانَ ذَا مَالٍ﴾.

قَوْلُه: (وقُرِئ: «أَأَنْ؟»[١] علىٰ الاستفهام)، أبو بكر وحَمْزة: كذا[٢]، وابنُ عامر: بهمزةٍ ومَدَّة[٣]، والباقون سِوىٰ ابنِ ذَكْوان: بهمزةٍ واحدةٍ علىٰ الخبر.

قَوْلُه: (ونَحوُ صَرْفِ الشَّرْطِ إلى المُخاطب صَرْفُ التَّرجِّي إليه)، يَعْني: تَعْليقُ الطاعةِ بالمال هاهنا، كالتَّرجّي في قوله تعالى: ﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾ [طه: ٤٤]. ظاهِرُ اللَّفظِ التَّرجي، والتَّعليقُ للمتكلِّمِ وهو الله تعالىٰ، وفي الحقيقةِ للمخاطَب، وهو مُحَمَّدٌ وموسىٰ وهارون، صلواتُ الله عليهم. أَيْ: عامِلاه مُعاملةَ مَنْ لا يَعْلَمُ العاقبةَ يا موسىٰ وهارون، ولا تُطِعْ يا محمّدُ كلَّ حلاّفٍ يَشترطُ[٤] يسارَه. وعَنْ بعضهم: حاصلُ هذا الشَّرْطِ، أَنّه نَهْيٌ عَنْ طاعةٍ مَشْروطةٍ لا نَهْيٌ مَشْروط.

وقُلْتُ: الظّاهِرُ أَنَّ هٰذا الشَّرطَ تَعْليل، لأَنَّ مَنْ نُهِيَ أَنْ يُطاعَ، وهو الوليد، كانَ ذا مالٍ

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «أأن كان»، لعله من باب الاختصار.

(٢) أي: «أَأَنْ».

(٣) أي: «آنْ».

(٤) في (ح): «بِشَرْطِ».

﴿سَنَسِمُهُۥ عَلَى ٱلۡخُرۡطُومِ﴾ الوَجْهُ أكرمُ موضعٍ في الجسد، والأنفُ أكرمُ موضعٍ مِنَ الوَجْهِ لتقدّمِه له، ولذلك جَعلُوه مكانَ العِزِّ والحَمِية، واشتقّوا منه الأَنَفَة. وقالوا الأَنَفُ في الأَنْف، وحمىٰ أنفَه، وفلانٌ شامخُ العِرْنين. وقالوا في الذليل: جُدعَ أنفُه، ورَغِمَ أنفُه، فعُبِّـرَ بالوسْمِ علىٰ الخُرطومِ عن غايةِ الإذلالِ والإهانة، لأنّ السّمةَ علىٰ الوجهِ شَينٌ **وإذالة**، فكيفَ بها علىٰ أكرمِ مَوْضعٍ منه، ولقد وَسَمَ العباسُ أَباعِرَهُ في وجوهِها، فقالَ له رسولُ الله ﷺ: «أكرِموا الوجوه»، فوسَمَها **في جواعِرِها**، ....

وبنين، كما سَبَقَ في قوله تعالىٰ: ﴿لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمۡ أَوۡلِيَآءَ﴾ [الممتحنة: ١]؛ قال: ﴿إِن كُنتُمۡ خَرَجۡتُمۡ جِهَٰدٗا﴾ مُتعلِّقٌ بـ﴿لَا تَتَّخِذُواْ﴾[١]. وَقَدْ مَرَّ أَنَّ الشَّرْط كالتَّعليل، ولذلك جَعلَه حالاً مِن فاعِل «لا تُطِعْ» حيث قال: «شارطاً يَسارَه»، وصَرَّحَ بحرفِ التعليل في قَوْلِه: «لِغناه»؛ فَرَجَعَ معنىٰ «إِنْ» المكسورةِ إلى[٢] معنىٰ «أَنْ» المفتوحة.

قال القاضي: قُرِئ: «إِنْ كان» بالكسر، على أَنَّ شَرْطَ الغنى[٣] في [النَّهْي عن][٤] الطاعة كالتعليل بالفَقْر في النَّهي عَنْ قَتْل الأَوْلاد[٥].

قولُه: (وإذالَة)، أَيْ: إهانة[٦].

قولُه: (في جواعِرِها)، الجوهري: «الجاعِرتان: مَوْضعُ الرقمتَيْنِ مِن اسْتِ الحمار، وهو مَضْرِبُ الفَرَسِ بذَنَبه[٧] على فَخِذَيْه».

(١) انظر: «الكشاف» (١٥: ٥٣١).

(٢) قَبْل «إلى» في (ف): «جاءَ مِن النكرة»، وهي عبارةٌ قَلِقة.

(٣) في (ف): «الشّرطَ»: المعنىٰ، وليس بصواب.

(٤) زيادة مِن «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ٣٧٠)، يَقْتضيها السياق.

(٥) في قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَقۡتُلُوٓاْ أَوۡلَٰدَكُم مِّنۡ إِمۡلَٰقٖ﴾ [الأنعام: ١٥١]، وقولِه تعالىٰ: ﴿وَلَا تَقۡتُلُوٓاْ أَوۡلَٰدَكُمۡ خَشۡيَةَ إِمۡلَٰقٖ﴾ [الإسراء: ٣١].

(٦) في (ف): «إنهاء».

(٧) في (ف): «بيديه».

وفي لفظِ ﴿ٱلْخُرْطُومِ﴾ استخفافٌ به واسْتِهانة. وقيلَ معناهُ: سَنعلِّمُه يومَ القيامةِ بعلامةٍ مُشوِّهةٍ يَبِينُ بها عن سائر الكَفَرَة، كما عادىٰ رسولَ الله ﷺ عَداوةً بانَ بها عنهم.

وقيل: **خُطِمَ يومَ بدرٍ بالسيفِ** فبقيتْ سِمةً علىٰ خُرْطومِه، وقيل: سَنُشهِّرُه بهذه الشتيمةِ في الداريْنِ جميعاً، فلا تَخفىٰ، كما لا تخفىٰ السِّمةُ علىٰ الخرطوم.

وعن النضرِ بنِ شُميل: **أنّ الخرطومَ الخمرُ، وأن معناه: سَنحُدُّه علىٰ شُرْبها، وهو تَعسّف**؛ وقيلَ للخمرِ: الخُرطوم، كما قيلَ لها: السُّلافة، وهي ما سَلفَ مِن عَصيرِ العِنب، أو لأنّها تَطيرُ في الخياشيم. ....

قولُه: (**وفي لَفْظِ ﴿ٱلْخُرْطُومِ﴾ استخفافٌ به**)، لأنه لو قال: علىٰ الأَنْف لكان اسْتِهانة، فلمّا قال: على الخُرْطوم، كان أَبلَغَ[1] في الإِهانة، لأَنَّ الخُرْطومَ لا يكادُ يُسْتَعملُ إلا في أَنْفِ الفيلِ والخِنْزير من بين الدَّوابّ.

قَوْلُه: (**خُطِمَ يومَ بَدْرٍ بالسَّيف**)، قيلَ: خَطْمُ البَعير: أَنْ تَضَعَ عليه الخِطام.

قَوْلُه: (**أَنَّ الخُرْطومَ الخَمْرُ**)، رُوي عن المُصنِّف: أَنَّهم يَضَعون الرُّطَبَ بعضَه فوق بعضٍ زمانَ القِطاف، فما خَرَجَ مِن دَسْتِه بدون العَصْرِ، واتُّخِذَ منه خَمْرٌ يُسَمّونه: سُلافة؛ لخروجه أَوّلاً، وخُرْطوماً[2]، كأنّه خُرْطوم.

قَوْلُه: (**وأَنّ معناه: سَنحُدُّه على شُرْبها، وَهُو تَعَسُّف**)، **الانتصاف**: «صدقَ؛ فإِنَّ الوليدَ قَتَلَه النبيُّ ﷺ مباشرةً في بَدْر، فَلَمْ يُدْرك زَمَنَ تَحْريم الخَمْر، وَوَعْدُ الله حَقّ»[3].

---

(١) في (ف): «مِن».

(٢) سميت الخمرُ خُرطوماً، لأنها كما يقولُ الأعلم الشَّنتمري: «أَوّلُ ما تخرج مِن الدَّنّ»، فأشبهتِ الأنف، لأنه أول ما يبدو من الوجه. انظر: «الدر المصون» (١٠: ٤٠٨).

(٣) وانظر: «الإنصاف» (ق ١٤١) للعراقي.

[﴿إِنَّا بَلَوْنَٰهُمْ كَمَا بَلَوْنَآ أَصْحَٰبَ ٱلْجَنَّةِ إِذْ أَقْسَمُوا۟ لَيَصْرِمُنَّهَا مُصْبِحِينَ * وَلَا يَسْتَثْنُونَ * فَطَافَ عَلَيْهَا طَآئِفٌ مِّن رَّبِّكَ وَهُمْ نَآئِمُونَ * فَأَصْبَحَتْ كَٱلصَّرِيمِ * فَتَنَادَوْا۟ مُصْبِحِينَ * أَنِ ٱغْدُوا۟ عَلَىٰ حَرْثِكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰرِمِينَ * فَٱنطَلَقُوا۟ وَهُمْ يَتَخَٰفَتُونَ * أَن لَّا يَدْخُلَنَّهَا ٱلْيَوْمَ عَلَيْكُم مِّسْكِينٌ * وَغَدَوْا۟ عَلَىٰ حَرْدٍ قَٰدِرِينَ * فَلَمَّا رَأَوْهَا قَالُوٓا۟ إِنَّا لَضَآلُّونَ * بَلْ نَحْنُ مَحْرُومُونَ * قَالَ أَوْسَطُهُمْ أَلَمْ أَقُل لَّكُمْ لَوْلَا تُسَبِّحُونَ * قَالُوا۟ سُبْحَٰنَ رَبِّنَآ إِنَّا كُنَّا ظَٰلِمِينَ * فَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ يَتَلَٰوَمُونَ * قَالُوا۟ يَٰوَيْلَنَآ إِنَّا كُنَّا طَٰغِينَ * عَسَىٰ رَبُّنَآ أَن يُبْدِلَنَا خَيْرًا مِّنْهَآ إِنَّآ إِلَىٰ رَبِّنَا رَٰغِبُونَ * كَذَٰلِكَ ٱلْعَذَابُ ۖ وَلَعَذَابُ ٱلْءَاخِرَةِ أَكْبَرُ ۚ لَوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ﴾ ١٧-٣٣]

إنا بَلَوْنا أهلَ مكةَ بالقَحْطِ والجوعِ بدعوةِ رسولِ الله ﷺ عليهم، ﴿كَمَا بَلَوْنَآ أَصْحَٰبَ ٱلْجَنَّةِ﴾ وَهم قومٌ من أهلِ الصلاةِ كانتْ لأبيهم هٰذه الجنةُ دونَ صنعاءَ بفرسَخيْنِ، فكان يأخذُ منها قوتَ سَنتِه ويتصدَّقُ بالباقي، وكان يَتركُ للمساكينِ ما أخطأه المِنْجل، وما في أسفلِ الأكداسِ وما أَخطأَه القِطَافُ من العنب، وما بقيَ علىٰ البساطِ الذي يُبْسطُ تحتَ النخلةِ إذا صُرِمت، فكانَ يجتمعُ لهم شيءٌ كثير، ....

وَقلتُ: لَمْ يُرِدْ بالتعسُّف إلّا أَنَّ حَمْلَ ﴿سَنَسِمُهُۥ عَلَى ٱلْخُرْطُومِ﴾ علىٰ ذلك المعنىٰ بتكلّفٍ بعيدٌ عَن الذَّوْقِ.

أَمّا الوليدُ بنُ المُغيرة، فَمِنَ الخمسةِ المُسْتهزئين[١]؛ رَوىٰ ابنُ عبّاسٍ أَنَّهم ماتوا كلُّهم قَبْل بَدْرٍ، وَذَكَره المُصنِّفُ في آخرِ «الحِجْر»[٢]. وأمّا الوليدُ الذي حُدَّ علىٰ الخمرِ، فهو الوليدُ بنُ عُقْبَةَ بنِ أَبي مُعَيط، أَخو عُثمان بنِ عَفّان مِن أُمِّه، أَسْلَمَ يوم الفَتْحِ، وولاه عثمانُ الكوفةَ في وِلايتِه، ثُمّ حَدَّه في شُرْبِ الخَمْرِ[٣] وعزَلَه عنها، ذَكَره صاحبُ «جامع الأُصول»[٤].

---

(١) وهم: الوليدُ، والعاصُ بنُ وائل، والأسودُ بن عبد يغوث، والأسودُ بنُ المطلب، والحارثُ بن الطلاطلة. انظر حديث ابن عباس: «المعجم الكبير» للطبراني (١١٠٥٢)، و«دلائل النبوّة» للبيهقي (٢: ٣١٦).

(٢) انظر: «الكشاف» (٩: ٦٦).

(٣) في (ف): «شُرْبه».

(٤) انظر: «جامع الأصول» (١٢: ٤٤١).

فلَما ماتَ قالَ بَنوه: إنْ فَعَلْنا ما كانَ يَفعلُ أبونا ضاقَ علينا الأمرُ ونحنُ أولو عِيال، فَحَلَفوا ﴿لَيَصۡرِمُنَّهَا مُصۡبِحِينَ﴾ في السَّدَفِ خُفيةً عنِ المساكين، ولم يَسْتثنوا في يَمينِهم، فأَحرقَ اللهُ جَنتَهم. وقيل: كانوا من بني إسرائيل.

﴿مُصۡبِحِينَ﴾ داخلين في الصُّبح مُبكّرين ﴿وَلَا يَسۡتَثۡنُونَ﴾ ولا يقولونَ: إنْ شاءَ الله.

فإن قلتَ: لِمَ سُمّي استثناءً، وإنما هو شَرْط؟

قلتُ: **لأنه يؤدّي مُؤدىٰ الاستثناء**، من حيثُ إن معنىٰ قولِك: لأخرجَنّ إنْ شاءَ الله، ولا أخرجُ إلا أن يشاءَ الله واحد. ﴿فَطَافَ عَلَيۡهَا﴾ بَلاءٌ أو هَلاكٌ ﴿طَآئِفٞ﴾ كقولِه تعالىٰ: ﴿وَأُحِيطَ بِثَمَرِهِۦ﴾ [الكهف: ٤٢]، وقُرِئ: «طَيفٌ». ....

قولُه: (في السَّدَف)، الظُّلمةُ إذا اخْتَلَطت بالضياء فهو السَّدف.

قولُه: (**لأنه يؤدِّي مُؤدّى الاستثناء**)، قال الإمام: «قال جماعةٌ مِن المُفسِّرين: هو «إنْ شاءَ اللهُ تعالىٰ». يُقالُ: حَلَفَ فلانٌ يَميناً ليس فيها ثُنْيا ولا ثُنْوىٰ ولا ثَنِيَّةٌ ولا مَثْنَوِيَّة ولا استثناء[1]، كلُّه واحدٌ. وأَصلُها مِن الثَّني، وهو الكَفُّ والرَّدّ؛ وذلك أنَّ الحالفَ إذا قال: والله لأَفْعلَنَّ كذا إلَّا أنْ يَشاءَ اللهُ غيرَه، فَقَد رَدَّ[2] انعقادَ ذلك اليمين»[3]. وقالَ القاضي: «وإنّما سُمّي استثناءً لِـما فيه مِن الإِخْراج، غير أنَّ المخرج خلافُ المذكور»[4].

وعَنْ بعضِهم: نظيرهُ قولُك: جاءني القومُ سِوىٰ زيدٍ، وهٰذا ليس باستثناءٍ حقيقة، لكنْ لّما كان مَعْنىٰ «سوى» المكان، قال تعالىٰ: ﴿لَّا نُخۡلِفُهُۥ نَحۡنُ وَلَآ أَنتَ مَكَانٗا سُوٗى﴾ [طه: ٥٨]، صارَ المعنىٰ: جاءني القومُ مكانَ زيدٍ، فلمّا كان معناه هذا هو مَعْنىٰ الاسْتِثناء، سُمِّي استثناءً.

---

(١) في (ح) و(ف): «والاستثناء».

(٢) في (ف): «وَرَدَ».

(٣) «مفاتيح الغيب» (٣٠: ٧٧).

(٤) «أنوار التنزيل» (٥: ٣٧١).

﴿فَأَصۡبَحَتۡ كَٱلصَّرِيمِ﴾ كالمصرومةِ لهلاكِ ثَمرِها، وقيل: الصَّريمُ: الليل، أي احترقتْ فاسودّتْ، وقيل: النهار أي: يَبِستْ وذَهبتْ خُضرتُها، أو لم يبقَ فيها شيءٌ؛ مِن قولِهم: بَيّضَ الإناءَ، إذا فرّغَه، وقيل: الصَّريم: الرِّمال. ﴿صَٰرِمِينَ﴾ حاصدين.

فإن قلتَ: هلّا قيل: اغدوا إلىٰ حرثِكم؛ وما معنىٰ ﴿عَلَىٰ﴾؟

قلتُ: لَمَا كانَ الغدوُّ إليه لِيَصْرِموه ويَقْطعوه، كان غدوًّا عليه، كما تقول: غدا عليهم العدوّ. ويجوزُ أن يُضمّنَ الغدوُّ معنىٰ الإقبال، كقولهم: يُغْدىٰ عليه بالجفنةِ ويُراح، أي: فأقبِلوا علىٰ حَرْثِكم باكرين ﴿يَتَخَٰفَتُونَ﴾ يتَسارُّون فيما بينَهم. وخَفَىٰ، وخَفتَ، وخَفَد: ثلاثتُها في معنىٰ الكَتْم؛ ومنه الخُفْدودُ للخُفّاش ﴿أَن لَّا يَدۡخُلَنَّهَا﴾ أنْ: مفسِّرة.

وقرأ ابنُ مسعود بطرحِها بإضمارِ القول، أي: يَتَخافتون يقولون لا يَدْخلنّها؛ والنهيُ عن الدّخول للمسكين نَهيٌ لهم عن تمكينِه منه، أي: لا تُمكِّنوه مِن الدخولِ حتىٰ يدخل، كقولك: لا أَرَينَّك هاهنا. الحَرْدُ: مِن حارَدتِ السَّنةُ: إذا مَنعتْ خيرَها، وحارَدتِ الإبلُ: إذا مَنعتْ درَّها.

قولُه: (مِن قَوْلِهِم: بَيَّضَ الإناءَ)، الأساس: «بَيَّضَ الإناءَ: مَلأَه وفَرَّغَه. وعن بعض العرب: ما بَقِي لهم صَميلٌ إلّا بُيِّضَ، أَيْ: سِقاءٌ يابسٌ إلاّ مُلِئ».

قولُه: (مِن حارَدَتِ السَّنَةُ إذا مَنَعَتْ خَيْرَها)، الراغب: «الحَرْدُ: المنعُ[1] عَن حِدَّةٍ وغَضَب، قال تعالىٰ: ﴿وَغَدَوۡاْ عَلَىٰ حَرۡدٖ قَٰدِرِينَ﴾ [القلم: ٢٥]، أَيْ علىٰ امتناعٍ مِن أَنْ يَتناولوه قادرين علىٰ ذلك. ونَزَلَ فلانٌ حريداً، أَيْ: مُتمنِّعًا عَنْ مُخالطةِ القوم، وهو حَريدُ المَحَلّ. وحارَدَتِ السَّنَةُ: مَنَعَتْ قَطْرَها، والنّاقةُ: مَنَعَت درَّها. وحَرِدَ: غَضِبَ، وحَرَّده كذا». يُغدىٰ عليه بالجفنةِ ويُراح: مِثلُه قيلَ في حَقّ المطّلب: تَغدو[2] دِرَّتُه علىٰ السُّفهاء، وجَفْنَتُه علىٰ الحُكماء[3].

---

(١) سقط لفظ «المنع» من (ح) و(ف).

(٢) بمعنى تُقبِل، قالَ ابن عاشور في «التحرير والتنوير» (٢٩: ٧٨): «ويجوزُ أَن يُضمّنَ فعلُ الغُدوّ معنىٰ الإقبال، كما يقال: يُغدىٰ عليه بالجفنة ويراح» ثم نَقَلَ عبارة الطيبي، وفيه: «الحلماء» بدلاً من «الحكماء».

(٣) من قوله: «يُغدى عليه» إلىٰ هنا، سقط من (ط).

والمعنىٰ: **وغَدَوا قادرينَ علىٰ نكَد، لا غيرَ عاجزينَ عنِ النفع**، يَعْني أنّهم عَزَموا أن يَتنكّدوا علىٰ المساكين ويَحْرموهُم وهم قادرونَ علىٰ نَفْعِهم، فَغدوا بحالِ فَقرٍ وذهابِ مالٍ لا يَقدرونَ فيها إلا علىٰ النّكدِ والحِرْمان، وذلك أنّهم طَلبوا حِرْمانَ المساكينِ فَتعجَّلوا الحِرْمانَ والمَسْكنة. أو وَغَدوا علىٰ مُحاردةِ جَنّتِهم وذهابِ خيرِها قادرين، بَدلَ كونِهم قادرينَ علىٰ إصابةِ خيرِها ومنافعِها، أي: غَدَوا حاصلينَ علىٰ الحرمانِ مكانَ الانتفاع، أَوْ لَـمّا قالوا: اغدوا علىٰ حرثِكم وقد خَبُثَتْ نِيّتُهم، عاقَبهمُ اللهُ بأَنْ حاردتْ جَنتُهم وحُرِموا خيرَها، فلم يَغْدوا علىٰ حرثٍ وإنما غَدَوا علىٰ حَرْد، و﴿قَـٰدِرِينَ﴾ من عكسِ الكلامِ للتهكُّم، أي: قادرينَ علىٰ ما عَزموا عليه من الصِّرام وحِرمانِ المساكين،

قولُه: (**والمعنىٰ: وغَدَوا قادرين على نكَد**)، اعْلم أنَّ ﴿عَلَىٰ﴾ إمّا مُعَلَّـقٌ بـ﴿قَـٰدِرِينَ﴾ أو بـ«غَدَوا»؛ فإذا عُلِّقَ بـ﴿قَـٰدِرِينَ﴾ فالكلامُ فيه التَّخصيص، لتقديمِ المعمولِ علىٰ العامل، فلا يَخْلو حينئذ: إمّا أَنْ يُرادَ بالحَرْد مَنْعُ الخيرِ والنَّكدُ أو الغَضَب.

فعلى الأوَّل: إمّا أَنْ يتركَ الحَرْدَ مُطْلقاً، فهو المرادُ مِن قَوْله: «قادرين على نَكَدٍ لا غير عاجزين عن النَّفع»، كقولهم: فلانٌ لا يَمْلك إلّا الحِرْمان، ولا يَقْدرُ إلّا علىٰ الخَيْبة، على المُبالغة، قال:

فَأَصْبَحْتُ مِن ليلىٰ الغَداةَ كقـابضٍ　　　علىٰ الماءِ خانَتْهُ فُـروجُ الأصـابعِ[1]

أو يَجْعلَ الحَرْدَ مُقيّداً بجنّتِهم[2]، فهو المرادُ مِن قَوْلِه: «أو وَغَدوا علىٰ مُحاردةِ جَنَّتهم وذَهابِ خَيْرِها قادرين» إلىٰ آخره. و«على مُحاردة» مُتعلّق بـ«قادرين»، قُدِّم عليه.

وعلى الثاني: وهو أَنْ يُراد بالحَرْدِ الحَنَقُ والغَضَب؛ المعنى ما قال:«لـم يَقْدروا إلّا علىٰ حَنَقٍ وغَضَب»، وفيه الحَصْر.

---

(١) من الأبيات التي تنسبُ إلى قيس بن الملوح، ولم أجده في «ديوانه».

(٢) في (ح): «بخَيْبَتهم».

و﴿عَلَىٰ حَرْدٍ﴾ ليس بصلة ﴿قَـٰدِرِينَ﴾، وقيل: الحَرْدُ بمعنىٰ الحَرَد، وقُرِئ: «علىٰ حَرَدٍ»، أي: لم يقدِروا إلا علىٰ حَنَقٍ وغَضَبٍ بعضهم علىٰ بعض، كقوله تعالىٰ: ﴿يَتَلَـٰوَمُونَ﴾ [القلم: ٣٠] وقيل: الحَرْد: القَصْدُ والسُّرعة؛ يقال: حَرَدْتُ حَرْدَك، وقال:

أَقبَلَ سَيْلٌ جاءَ مِنْ أمرِ اللهْ يَحْـرِدُ حَـرْدَ الجَنَّـةِ المُغِلَّـهْ

وقَطا حِرادٌ: سِراعٌ، يعني: وغَدوا قاصدينَ إلىٰ جنّتِهم بسرعةٍ ونَشاط، قادرينَ عند أنفسِهم، يقولون: نحن نَقدِرُ علىٰ صِرامها وزَيِّ **مَنْفعتِها عن المساكين.**

وإذا عُلِّق بـ﴿وَغَدَوْا﴾، فلا يَخْلو: إمّا أَنْ يُرادَ به مَنْعُ الخيرِ والنَّكدُ أَوْ لا. فعلىٰ الأوّل: يُقدَّرُ مُتعلَّقُ ﴿قَـٰدِرِينَ﴾: ما عَزموا عليه مِن الصِّرامِ والمنع، أي: غَدَوا قادرين على نَيْلِ مُرادِهم وحصول بُغيتِهم[1]، وهُم إنَّما حَصَلوا علىٰ الخَيْبة والحِرمان، كقوله: عِتابُه السَّيف، وإليه الإشارة بقوله: «مِن عَكْسِ الكلام للتهكُّم». وعلى الثاني: فالحَرْدُ إمّا بمعنىٰ القَصْدِ والسُّرعة، ومُتعلَّقُ ﴿قَـٰدِرِينَ﴾: ما عَزَموا عليه مِن الصِّرام والمَنْع، كما قَدَّره بقوله: «وغَدوا قاصدينَ إلى جَنَّتهم بسرعة»، إلى قوله: «نَحْن نَقْدر علىٰ صرامِها»، أَوْ هو اسمٌ لجنّتِهم، ومُتعلَّق ﴿قَـٰدِرِينَ﴾ ما سبق.

وهذا المعنىٰ عُني بقوله: «غَدوا على تلك الجنّة، قادرين على صِرامها عند أَنفسِهم». ويُحْتَملُ أَنْ يُرادَ بـ﴿قَـٰدِرِينَ﴾: مُقدِّرين، وإليه الإشارةُ بقوله: «أو مُقَدِّرين أَنْ يَتمّ لهم مُرادهم». والتقسيمُ يَحتملُ أَنْ يُراد أَكثرُ مِن ذلك، لكن اقْتَصَرْنا علىٰ ما عليه الكتاب.

قولُه: (**المُغِلَّة**)، أيْ: الجنَّة التي لها الدَّخل والثّمار.

قولُه: (**زَيِّ**[2] **مَنْفَعتِها عن المساكين**)، أي: مَنْعِها عنهم علىٰ التَّضْمين، الجوهريّ: «قولُهم: زوىٰ فلانٌ المالَ عن وارثه زَيّاً».

---

(١) في (ح): «تعبهم»، وفي (ف): «نعيمهم».

(٢) في (ف): «زَوْي».

وقيل: ﴿حَرْدٍ﴾ عَلَمٌ للجنّة، أي غَدَوا علىٰ تلك الجنةِ قادرينَ علىٰ صِرامِها عند أنفسهم، أو مُقدّرينَ أن يَتمَّ لهم مرادُهم مِن الصّرامِ والحِرْمان ﴿قَالُوٓا۟﴾ في بديهةِ وُصولِهم ﴿إِنَّا لَضَآلُّونَ﴾ أي ضَلَلْنا جَنّتَنا، وما هيَ بها لِما رَأَوا مِن هَلاكِها؛ فلمّا تأمّلوا وعَرَفوا أنها هي قالوا: ﴿بَلْ نَحْنُ مَحْرُومُونَ﴾ حُرِمنا خيرَها لجنايتِنا علىٰ أنفسِنا ﴿أَوْسَطُهُمْ﴾ **أَعدَلُهم وخَيْرُهُم**، مِن قولِهم: هو مِن سِطَةِ قومِه، وأعطني من سِطاتِ مالِك، ومنه قولُه تعالىٰ: ﴿أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة: ١٤٣]. ﴿لَوْلَا تُسَبِّحُونَ﴾ لولا تَذْكرونَ اللهَ وتَتوبونَ إليه مِن خُبْثِ نيّتِكم، كأنّ أوسَطَهم قالَ لهم حينَ عَزَموا علىٰ ذلك: اذكُروا اللهَ وانتقامَه من المجرمين، وتوبوا عن هذه العزيمةِ الخبيثةِ من فَوْرِكم، وسارِعوا إلىٰ حَسْمِ شَرِّها قبلَ حُلولِ النِّـقْمة، فعَصَوْه فعَيَّـرَهم! **والدليلُ عليه** قولُهم: ﴿سُبْحَٰنَ رَبِّنَآ إِنَّا كُنَّا ظَٰلِمِينَ﴾،

قولُه: (﴿أَوْسَطُهُمْ﴾: **أَعْدَلُهم وخَيْرُهم**)، **الراغب**: «وَسَطُ الشّيء، بالتَّحْريك، ما له طرفانِ مُتساويا القَدْر. ويُقالُ ذلك في الكمّيّةِ المتّصلةِ كالجسمِ الواحدِ إذا قلتَ: وَسَطُه صُلْبٌ. وَوَسْطٌ بالسّكون، يقالُ في الكمّيّةِ المُنْفصلةِ كشيءٍ يَنفصِلُ بين جسمَيْنِ، نَحْوُ وَسْطُ القَوْمِ كذا. والوسَطُ بالتحريك، تارةً يُقالُ فيما له طرفانِ مَذْمومان، كالجود الذي بين البُخْلِ والسَّرَف، فيُستعملُ استعمالَ القَصْدِ المصونِ عن الإفراطِ والتّفريط، فيُمْدَحُ به نحوُ السَّواءِ والعَدْلِ والنَّصَفة، نحو ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة: ١٤٣]، وعلىٰ ذلك: ﴿قَالَ أَوْسَطُهُمْ أَلَمْ أَقُل لَّكُمْ لَوْلَا تُسَبِّحُونَ﴾. وتارةً يُقالُ فيما له طَرَفٌ محْمود وطَرَفٌ مَذْموم، كالخير والشّرّ، ويُكَنّىٰ به عن الرَّذلِ[1] نَحْوُ قولِهم: فلانٌ وَسَطٌ مِن الرِّجال، تَنْبيهاً علىٰ أنّه خَرَجَ مِن حَدِّ الخير».

قَولُه: (والدَّليلُ عليه)، أيْ: علىٰ أَنَّ معنىٰ ﴿لَوْلَا تُسَبِّحُونَ﴾، تَـحْريضٌ علىٰ التوبة مِن تلك

---

(١) في (ح): «الزوال».

فَتكلَّموا بمـا كانَ يَدْعوهم إلىٰ التكلّمِ به علىٰ أثرِ مُقارفةِ الخطيئة، ولكن بعد خَرابِ البصرة.

العزيمةِ الخبيثة، وحَثٌّ علىٰ التَّصُدُّقِ علىٰ المساكين، والمسارعةِ إلى قَطْع تلك العَزيمة التي هي مَحْضُ الظُّلم، تَدارُكهم[١] حين[٢] لا يَنْفعُهم بقولهم: ﴿سُبْحَٰنَ رَبِّنَآ إِنَّا كُنَّا ظَٰلِمِينَ﴾.

قولُه: (**بَعْد خَرابِ البصرة**)، وسَببُ خَرابِها علىٰ ما ذَكَره صاحبا «الكامل» و«التّذكرة»، أنّه في شَوّال سَنَةَ ستٍّ وخمسين ومِئَتَيْنِ[٣]، خَرَجَ في «البحرين» مَن ادَّعى أنّه مِن أَولادِ الحسن[٤] بنِ عليّ رَضِي الله عنهما، وتَبِعَه جماعةٌ مِن أَهْلِها، ثُمَّ انْتَقَلَ إلى الباديةِ وادَّعىٰ النُّبوّة، وزَعَمَ أَنَّ سحابةً أَظَلَّته، ونودي منها: اقْصِد[٥] البَصْرة.

ولـمّا قَصَدَها، اسْتمالَ «الزَّنْجَ» الذين يَعْملون في السِّباخ[٦] وأَطْمعهم[٧] في مَواليهم، وما زالَ يَدْعوهم ويُقْبلون إليه للخلاصِ مِن الرِّقّ، حتّى اجْتَمَع عنده جَمْعٌ كثيرٌ، فأتاه مَواليهم فأَمَرَ العَبيدَ فَضَربوا مَواليَهم، ثُمَّ خَطَبَهم وصلّى بهم، وذَكَّرهم ما كانوا عليه مِن الشَّقاءِ وسوءِ الحال، وأَنَّ اللهَ تعالىٰ أَنْقذهم مِن ذلك، وأَنّه يُريد أَنْ يَرْفَعَ أَقْدارَهم، ويُمَلِّكَهم الأموالَ والعَبيدَ، ثُمّ اسْتَوْلىٰ أَمْرُهم حتّى دخلوا «الأُبُلّة» و«عُبّادان» و«الأَهْوازَ»، فَقَتلوا فيها ونَهَبوا وأَحْرَقوا.

---

(١) الخبر، أي: الدليل عليه تداركهم.

(٢) في (ف): «حيث».

(٣) في (ف): «خمسين ومئتين».

(٤) في (ط) و(ح): «الحسين». والمدّعي هو صاحبُ الزَّنج، ادّعىٰ في البصرة أن نسبه يتصل الى الحسين، وفي البحرين الى الحسن بن علي. انظر: «الكامل» لابن الأثير (ص١٠٢١)، وهذا النّسَب ليس صحيحاً، والرجلُ حوله جدال كبير.

(٥) في (ف): «أفضل».

(٦) السِّباخ: جمعُ سَبَخَة، وهي ما لم يُحرث مِن الأرضِ ولم يُعمَّر لملوحته، والذين يعملون فيها هم العبيد.

(٧) في (ح): «أَطْعَمهم»، وفي (ف): «لَطّفهم».

وقيل: المرادُ بالتسبيح الاستثناء، لالتقائِهما في معنىٰ التعظيم لله، لأنّ الاستثناءَ تفويضٌ إليه، والتسبيحَ تنزيهٌ له؛ وكلُّ واحدٍ من التفويضِ والتنزيهِ تَعْظيم.

وعن الحسن: هُو الصّلاة، كأنّهم كانوا يَتوانَون في الصلاة؛ وإلا لَنهتْهُم عن الفحشاءِ والمنكر، **ولَكانتْ لهم لُطفاً** في أن يَسْتثنوا ولا يَحْرموا.

وفي سنة سَبْعٍ وخَمْسين دخلوا البَصْرة، وقَتلوا فيها مَقْتلةً عظيمة، لا يُحْصىٰ عَدَدُ مَن قُتلوا فيها، وأَحْرقوا الجامعَ والمدينة، ثُمّ دخلوا «واسط» ومَلَكوها، ثُمّ شَخَصَ إليهم الموفَّقُ[1] من بغداد، وجَرىٰ له معهم أُمورٌ وحُروبٌ لا يُمْكنُ وَصْفُها حتّىٰ قَهَرهم.

يُضْربُ[2] في الأَخْذِ في التّدارُكِ بعد فواتِ أَوانه.

قَولُـه: (**وقيـل: الـمُراد بالتَّسْبيح: الاستثناء**)، يَـدلُّ عليه قولُـه تعالى: ﴿إِذْ أَقْسَمُوا۟ لَيَصْرِمُنَّهَا مُصْبِحِينَ ۞ وَلَا يَسْتَثْنُونَ﴾، وكان هٰذا هو الأوْسَطَ حَرَّضَهم علىٰ القَوْلِ بـ «إنْ شاء الله» حينئذ، فَلَم يَرْفعوا له رأساً، فَذَهبَ الآن يُؤَنِّبُهم عليه. وجَوَّز التَّعبيرَ عَن الاستثناءِ بالتَّسْبيح التقاؤُهما في معنىٰ التعظيم، لأنَّ المفوِّضَ مُثْبِتٌ لِذاتِه الأَقْدسِ الحَوْلَ والقوَّة، ويَنْفيهما[3] عن غيره تَعْظيماً، والمُنَزِّهُ ينفي عنه النقائصَ تبجيلاً وتكريماً؛ قال القاضي: «سُمِّي الاستثناءُ تَسْبيحاً، لأنّه يُنَزِّهُه عن أَنْ يَجْري في مُلْكِه ما لا يريده»[4].

قولُه: (**ولكانت لهم لُطْفاً**)، يَعْني: كما أَنَّ الصلاةَ تَنْهىٰ عن الفَحْشاءِ والمنكر، كذلك سَبَبٌ لاسْتِنْزالِ لُطْفِ الله، والتَّوْفيقِ علىٰ الطّاعات، وعلىٰ ما به الفلاحُ وعدمُ الخَيْبة[5].

وفيه أَنَّ الصَّلاةَ رأسُ كُلِّ الخيراتِ، وتاركُها خائبٌ خاسِرٌ في الدُّنيا والآخرة.

---

(١) في (ف): «الواثق». والموفق هو أخو الخليفة المعتمد (٢٥٦ – ٢٧٩ هـ) وكان نفاه الخليفة المهتدي (٢٥٥–٢٥٦ هـ) إلى الحجاز، فاستنجد به المعتمد لقتال الزنج. انظر: «تاريخ الإسلام» (٣: ٢١٢).

(٢) أي: قولهم: «بعد خراب البصرة».

(٣) في (ف): «ومعناهما».

(٤) «أسرار التنزيل» (٥: ٣٧٣).

(٥) في (ف): «الخشية».

﴿سُبْحَٰنَ رَبِّنَآ﴾ سَبِّحوا اللهَ ونَـزِّهوه عن الظُّلمِ وعن كلّ قَبيح، ثم اعترفوا بظُلمِهم في مَنْعِ المعروفِ وتَرْكِ الاستثناء ﴿يَتَلَٰوَمُونَ﴾ يَلومُ بعضُهم بعضاً؛ لأنَّ منهم مَن زَيَّن، ومنهم مَن قَبِل، ومنهم مَن أَمرَ بالكَفّ وعذَّر، ومنهم مَن عَصىٰ الأمر، ومنهم مَن سَكتَ وهو راض. ﴿أَن يُبْدِلَنَا﴾ قُـرِئ بالتخفيف والتشديدِ ﴿إِلَىٰ رَبِّنَا رَٰغِبُونَ﴾ طالبونَ منه الخيرَ راجونَ لعفوِه ﴿كَذَٰلِكَ ٱلْعَذَابُ﴾ مِثلُ ذلك العذابِ الذي بَلَوْنا به أهلَ مكةَ وأصحابَ الجنةِ عَذابُ الدنيا ﴿وَلَعَذَابُ ٱلْأَخِرَةِ﴾ أشدُّ وأعظمُ منه.

قولُه: (مَنْ زَيَّن)، أَيْ: زَيَّنَ[1] الـمنعَ وحِرْمانَ المساكين، ومنهم مَن قَبِلَ النَّصيحةَ مِن أَوْسَطِهم.

قَوْلُه: (وَعَذَّرَ)[2]، الجوهري: «التَّعْذيرُ في الأَمر: التَّقْصير فيه»[3].

قولُه: (﴿أَن يُبْدِلَنَا﴾: قُرِئ بالتخفيفِ والتشديد): نافع وأبو عمرو: مُشَدَّداً، والباقون: مُخَفَّفاً.

قولُه: (مِثلُ ذلك العذابِ الذي بَلَوْنا به أَهلَ مكَّةَ وأصحابَ الجنّة: عذابُ الدّنيا)، قالَ الإمام: «المقصودُ مِن القِصَّةِ أَنّه تعالىٰ قال: ﴿أَن كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ * إِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ ءَايَٰتُنَا قَالَ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾، أَيْ: لأجلِ أَنَّ اللهَ أَعْطاه المالَ والبنين كَفر بالله. كَلّا، بل اللهُ إِنَّما أَعْطاه ذلك للابتلاء، فإذا صَرَفه إلىٰ الكُفْرِ دَمَّرَ اللهُ تعالىٰ عليه؛ لأنَّ أَصْحابَ الجنَّة لَـمّا أَتَـوا هذا القَدْرَ اليسيرَ مِن المَعْصِية، دَمَّر اللهُ علىٰ جَنَّتِهم، فكيفَ حالُ مَن عانَدَ الرسولَ وأَصرّ علىٰ الكُفْرِ والمعصية؟ أَوْ أَنَّ أَصحابَ الجنّة خَرجوا لِيَنْتفعوا بالجنّة، ويَمْنعوا الفقراءَ عنها، فَقَلَبَ اللهُ عليهم القَضيّة، فكذا أهلُ مكة، لَـمّا خرجوا إلى بَدْرٍ، وأرادوا الكَيْدَ بمحمَّدٍ وأَصحابه صلواتُ اللهُ عليه، وشَربوا الخمور، فأَخْلَفَ اللهُ ظَنَّهم فَـقُتِلوا وأُسِروا. ولـمّا خَوّفَ الكفّارَ قال مُسْتأنِـفاً:

---

(١) قوله: «أي: زَيّن»، سقط من (ط).

(٢) في (ف): «وغدوا».

(٣) في (ح): «عنه».

وسُئِلَ قتادةُ عن أصحاب الجنة: أهُم من أهلِ الجنةِ أم من أهلِ النار؟ فقال: لقد كَلَّفتني تَعباً. وعن مجاهد: تابوا فأُبدِلوا خيراً منها.

ورُوي عن ابنِ مسعودٍ رضيَ اللهُ عنه: بَلَغني أنهم أَخْلصوا وعَرَفَ اللهُ منهم الصدقَ فأبدلَهم بها جَنةً يقالُ لها: الحيوان، فيها عِنبٌ يَحملُ البغلُ منه عُنقوداً.

[﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّٰتِ ٱلنَّعِيمِ﴾ ٣٤]

﴿عِندَ رَبِّهِمْ﴾ أي في الآخرةِ ﴿جَنَّٰتِ ٱلنَّعِيمِ﴾ **ليس فيها إلا التنعمُ الخالص، لا يَشوبُه ما يُنغِّصُه كما يَشوبُ جِنانَ الدنيا.**

[﴿أَفَنَجْعَلُ ٱلْمُسْلِمِينَ كَٱلْمُجْرِمِينَ * مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ * أَمْ لَكُمْ كِتَٰبٌ فِيهِ تَدْرُسُونَ * إِنَّ لَكُمْ فِيهِ لَمَا تَخَيَّرُونَ * أَمْ لَكُمْ أَيْمَٰنٌ عَلَيْنَا بَٰلِغَةٌ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّ لَكُمْ لَمَا تَحْكُمُونَ﴾ ٣٥-٣٩]

كان صناديدُ قريشٍ يَرونَ وُفورَ حَظِّهم من الدنيا وقلّةَ حظوظِ المسلمينَ منها، فإذا سَمعوا بحديثِ الآخرةِ وما وَعدَ اللهُ المسلمين ....

﴿وَلَعَذَابُ ٱلْءَاخِرَةِ أَكْبَرُ لَوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ﴾»(١). وعَنْ بَعْضِهم: ﴿لَوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ﴾ في مَحَلّ النَّصْبِ علىٰ الحال، أيْ: أثبت مَجْهولاً عندهم.

قَوْلُه: (**لَيْس فيها إلا التنعّمُ الخالصُ، لا يَشوبُه ما يُنَغّصه كما يَشوبُ جِنانَ الدّنيا**)، فإنْ قُلتَ: مِن أَين جاءَ هٰذا التَّخْصيص؟ قُلتُ: جاءَ مِن جانبِ المقام التَّعْريضي، مِن تَقْديمِ الخبر -أَعْني ﴿لِلْمُتَّقِينَ﴾- على المبتدأ، ومَجيء الآيةِ بَعْد ذِكْرِ أَصحابِ الجنّة وأَحْوالِ قُريش، وإردافِهِ بقولِه: ﴿أَفَنَجْعَلُ ٱلْمُسْلِمِينَ كَٱلْمُجْرِمِينَ﴾.

ونَظيرُه في المَشْروب - وإنْ لَمْ يَبْلغ هٰذا المَبْلغ - قَوْلُه تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ﴾ [الصافات: ٤٧].

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٣٠: ٨٠) بتصرف.

قالوا: إنْ صَحّ أنّا نُبعَثُ كما يَزعمُ محمدٌ ومَن معه لم تكنْ حالُهم وحالُنا إلا مِثلَ ما هي في الدنيا، وإلا لم يزيدوا علينا ولم يَفْضُلونا، وأقصىٰ أمرِهم أنْ يُساوونا، فقيل: أَنحيفُ في الحُكم فنجعلُ المسلمينَ كالكافرين؟ ثُم قيلَ لهم علىٰ طريقةِ الالتفات: ﴿مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ هذا الحكمَ الأعوج؟ كأنّ أمرَ الجزاءِ مفوّضٌ إليكم حتىٰ تحكموا فيه بِما شِئْتم ﴿أَمْ لَكُمْ كِتَٰبٌ﴾ مِن السماءِ ﴿تَدْرُسُونَ﴾ في ذلك الكتابِ أنّ ما تختارونَه وتَشتهونَه لكم، كقوله تعالىٰ: ﴿أَمْ لَكُمْ سُلْطَٰنٌ مُّبِينٌ * فَأْتُوا۟ بِكِتَٰبِكُمْ﴾ [الصافات: ١٥٦-١٥٧].

والأصلُ: تدرسونَ أنّ لكم ما تَتَخيّرون، بفتح «أنّ»؛ لأنه مدروس؛ **فلَمّا جاءتِ اللامُ كُسِرت. ويجوزُ أن تكونَ حكايةً للمدروس، كما هو**، كقوله: ﴿وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ فِى ٱلْءَاخِرِينَ * سَلَٰمٌ عَلَىٰ نُوحٍ فِى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾. وتَخيّرَ الشيءَ واختارَه: أَخذَ خيرَه، ونَحوُهُ: تَنخّله وانْتخلَه إذا أخذ مَنْخولَه.

لفلان عليّ يمينٌ بكذا: إذا ضَمِنْتَه منه وحَلفتَ له علىٰ الوفاءِ به، يعني: أم ضَمِنا منكم وأَقْسمنا لكم بأَيمانٍ مُغَلّظةٍ متناهيةٍ في التوكيد.

قَوْلُه: (**فلمّا جاءَت اللامُ كُسِرت**)، قال صاحبُ «الكَشْف»: «فَلا يُوهِمنَّك كَسْرُ «إنَّ» الوقفَ علىٰ ما قَبْلها والبدايةَ بها، وهذا كَقَولِهم: عَلِمْتُ: إنَّ في الدّارِ لَـزَيداً»(١).

قَوْلُه: (**ويجوز أَنْ تكونَ حكايةً للمدروسِ كما هو**)، قال صاحبُ «التَّقريب»: «وفيه نَظَر؛ إِذْ لَفْظُ ﴿فِيهِ﴾ لا يُساعِده، يَعْني: يَصِحُّ أَنْ يُقالَ: إِنَّ لكم كتاباً تَدْرسونَ فيه أَنَّ لكم ما تَشْتَهونه. يَعْني: مُؤدّاه ومَعْناه مَسْطورٌ فيه، ولا يَجوز أَنْ يُراد: إِنَّ هٰذا اللّفظَ بعينِه مَكْتوب؛ إِذْ لَفظةُ ﴿فِيهِ﴾ زائدة». ويُمكنُ أَنْ يكونَ صورةُ المكتوبِ فيه: إِنَّ لكم ما تَخْتارونه، وقَدْ سَطَّرناه لكم في هذا الكتاب.

قولُه: (**كما هو**)، قيلَ: يجوزُ أَنْ يكونَ نَصْباً علىٰ الحال، و«ما» مَوْصولة، و«هو» خَبرُ مُبتدأٍ مَحْذوف، كأَنَّه قيلَ: كالذي هُو هُو أو كافّة، و«هو» في مَوْضِعِ الابتداء، والخَبَرُ مَحْذوف، أَيْ: حَكاهُ كما هُو عليه، وأَنْ يكون «كما هُو» نَصْباً على المصدر، أَيْ: كَحكايتِها الآن.

---

(١) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٣٧٥).

فإن قلتَ: بِمَ يتعلقُ ﴿إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾؟

قلتُ: بالمقدّرِ في الظرف، أي: هي ثابتةٌ لكم علينا إلىٰ يوم القيامةِ لا تَخرجُ عن عُهدتِها إلا يومئذٍ إذا حَكّمناكم وأعطيناكم ما تَحْكمون. ويجوزُ أن يتعلقَ بـ﴿بَٰلِغَةٌ﴾، علىٰ أنها تبلغُ ذلكم اليومَ وتَنْتهي إليه وافرةً لم تَبْطلْ منها يمينٌ إلىٰ أن يحصلَ المقسَمُ عليه مِن التحكيم. وقرأ الحسن: «بالغةً» بالنصبِ علىٰ الحالِ من الضميرِ في الظرف ﴿إِنَّ لَكُمۡ لَمَا تَحۡكُمُونَ﴾ جوابُ القَسَم؛ لأنّ معنىٰ ﴿أَمۡ لَكُمۡ أَيۡمَٰنٌ عَلَيۡنَا﴾: أم أقسمنا لكم.

قولُه: (وافِرةً لَم تَبْطُل منها يمين)، فإِنْ قُلتَ: لِمَ قال في الوَجْه الأَوَّل: «لا تَخْرُجُ عَنْ عُهْدتِها إِلّا يَوْمئذ»، وفي الثاني: «وافرةً لم تَبْطُلْ مِنها يَمين»؟ قُلتُ: لأنّه إذا عَلَّقَ ﴿إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾ بالمقدَّرِ في ﴿لَكُمۡ﴾، يَدْخل الأَجلُ في حُكْمِ الوُجوبِ المُسْتفادِ مِن نفسِ الخبر ومُتعلِّقه، أَعْني «لكم»، أَصالةً. وإذا عُلِّقَ بـ﴿بَٰلِغَةٌ﴾، وهي صفةٌ للأَيمان، يكون الكلامُ أَصالةً في الأَيْمانِ وبُلوغِها إلىٰ ذلك اليوم، بأَنْ تكونَ محفوظةً مِن النُّقْصانِ، مُؤدّاةً[1] وافيةً تامَّةً. أَلا ترى كيف أَهْمَلَ معنىٰ ﴿بَٰلِغَةٌ﴾ في الأَوَّل واعْتبَرَه في الثاني؟ فقَوْلُه: «إِذا حَكَّمْناكم» شَرْطٌ، جَزاؤُه ما دَلَّ عليه «لا تَخْرُجُ عَن عُهْدتِها إِلّا يَوْمئذٍ».

تَلْخيصُ المعنىٰ: أَمْ لكم أَيْمانٌ علينا بالغةٌ أَنْ نُحَكِّمْكم، بأَنْ تُسَوُّوا بين المُسْلمين والمُجْرمين، ولا تَخْرُجُ عَن عُهْدتِها إِلّا إِذا حَكَّمناكم يوم القيامة. أَو أَيْمانٌ وافيةٌ، فلا تُؤَدُّونها إِلّا إِذا حَكَّمناكم يوم القيامة[2].

قولُه: (وقَرَأَ الحسَنُ: «بالغةً» بالنَّصب)، قالَ ابنُ جنّي: «يجوزُ أَنْ تكونَ «بالغةً» حالاً مِن الضَّمير في ﴿لَكُمۡ﴾، لأَنّه خبرُ ﴿أَيۡمَٰنٌ﴾، ففيه ضمير. أَوْ حالاً مِن نفسِ الضَّمير في ﴿عَلَيۡنَا﴾،

---

(١) في (ف): «مرادةً».

(٢) من قوله: «فقوله: إذا حكمناكم، شرط» إلىٰ هنا، سقط من (ف).

[﴿ سَلْهُمْ أَيُّهُم بِذَٰلِكَ زَعِيمٌ * أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ فَلْيَأْتُوا بِشُرَكَائِهِمْ إِن كَانُوا صَادِقِينَ ﴾ ٤٠-٤١]

﴿أَيُّهُم بِذَٰلِكَ﴾ الحُكمِ ﴿زَعِيمٌ﴾ أي قائمٌ به وبالاحتجاج لصحتّهِ، كما يقومُ الزعيمُ المتكلِّمُ عن القومِ المتكفِّلُ بأمورهم. ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ﴾ أي **ناسٌ يشاركونَهم في هذا القولِ** ويُوافقونَهم عليه ويَذْهبون مَذْهبَهم فيه ﴿فَلْيَأْتُوا﴾ بهم ﴿إِن كَانُوا صَادِقِينَ﴾ في دَعْواهم، يعني: أنّ أحداً لا يُسلِّمُ لهم هٰذا ولا يُساعِدُهم عليه، كما أنه لا كتابَ لهم يَنْطقُ به، ولا عهدَ لهم به عندَ الله، ولا زعيمَ لهم يقومُ به.

[﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ * خَاشِعَةً أَبْصَارُهُمْ تَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ ۖ وَقَدْ كَانُوا يُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ وَهُمْ سَالِمُونَ ﴾ ٤٢-٤٣]

إذا جَعَلْتَه وصفاً للأَيمان لا مُتعلِّقاً بنفسِ الأَيمان، لأنَّه لا يكون(١) حينئذ فيه ضمير. ويجوز أَنْ يكون حالاً من نفسِ ﴿أَيْمَانٌ﴾ وإِنْ كانت نكرةً، كما أَجاز أَبو عَمرو في قَوْلِه تعالىٰ: ﴿ وَلِلْمُطَلَّقَاتِ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ ۖ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ ﴾ [البقرة: ٢٤١]، أَنْ يكون ﴿حَقًّا﴾ حالاً مِن ﴿مَتَاعٌ﴾(٢).

قَولُه: (**ناسٌ يُشارِكونهم في هٰذا القول**)، وهو: «إِنْ صَحَّ أَنَّا نُبعَثُ كما يَزْعُمُ مُحمّدٌ ومَن معه، لَمْ يَكنْ حالُهم وحالُنا، إلَّا مِثلَ ما هي في الدُّنيا...» إلى آخره. قال القاضي: «وَقَدْ نَبَّه سُبحانه وتعالىٰ في هٰذه الآيات، علىٰ نَفْي جميعِ ما يُمْكنُ أَنْ يَتَشبَّثوا به لِدَعْوتِهم، مِن عَقْلٍ(٣) أو نَقْلٍ أو وَعْدٍ أَو مَحْضِ تَقْليدٍ علىٰ الترتيب، تَنْبيهاً علىٰ مَراتبِ النَّظر، ودَفْعاً لِما لا سَنَدَ له»(٤).

---

(١) في (ح): «يكون».

(٢) «المحتسب» (٢: ٣٢٤).

(٣) في (ف): «عطف».

(٤) «أسرار التنزيل» (٥: ٣٧٤).

الكَشفُ عن الساق والإبداءُ عن الخِدام، مَثَلٌ في شدةِ الأمرِ وصعوبةِ الخَطْب، وأصلُه في الرَّوْعِ والهزيمةِ، وتَشْميرِ المُخدَّراتِ عن سُوقِهنّ في الهَرَب، وإبداءِ خِدامِهنّ عند ذلك، قالَ حاتمٌ:

أخو الحربِ إنْ عَضَّتْ بهِ الحربُ عَضَّها ... وإنْ شَمَّرَتْ عن ساقِها الحربُ شَمَّرا

وقال ابنُ الرُّقيات:

تُذهِلُ الشَّيْخَ عن بَنيهِ وتُبْدي ... عن خِدَامِ العَقِيلةِ العَذْراءِ

قلتُ: علىٰ هذا لا يَحْسُنُ أَنْ تَجْعلَ عامل الظَّرْفِ ـ أَيْ: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ﴾ ـ: ﴿فَلْيَأْتُوا﴾. بَلْ إمّا: اذْكُر، أو كان: كَيْتَ وكَيْت.

قَوْله: (أَخو الحَرْب[1]) البَيْت، إنَّما سُمّي به لِمُباشَرتِه الحَرْبَ كثيراً. والتَّشْميرُ: مَثَلٌ لِشِدَّةِ الأَمرِ وصُعوبةِ الخَطْب، تقولُ: هو مُباشرٌ لِلْحَربِ بمثل ما يُباشِره في الشِّدَّةِ والصُّعوبة ولا يَترُكُها بحال.

قَوْله: (تُذْهِلُ الشَّيْخَ) البيت[2]، الخِدامُ: جَمعُ خَدَمةٍ، وهي الخَلْخال. تُذْهِل: أَيْ: تُشْغِل، والفعلُ لِلغارةِ في قوله:

كيفَ نَوْمي علىٰ الفراشِ ولَمّا ... تَشْمَلِ الشَّامَ غارةٌ شَعْواءُ

أَيْ: غارةٌ قاسِية. وإنَّما خَصَّ «الشَّيْخَ» بالذِّكْرِ، لِوُفورِ عَقْلِه ومُمارستِه الشَّدائدَ، أَوْ لِفَرْط مَحبَّتِه للأَوْلاد. والعَقيلةُ مِن النّساء: التي عُقِلَتْ في بيتِها، أَي خُدِّرَت وحُبِست. والإبداءُ عَن الخدامِ مَثَلٌ في شِدَّةِ الأَمْرِ، والفِعلُ أَيضاً للغارة. وفي «شَعْواءُ» و«العَذْراءِ» الإِقْواءُ[3].

---

(١) في (ف): «الخريب». والبيت لجرير.
انظر: «ديوانه» ص٤٧٠.
(٢) لابنِ قيس الرقيات، انظر: «ديوانه» ص٩٥-٩٦.
(٣) الإِقواءُ: اختلافُ حركة الرويّ.

فمعنىٰ ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾ في معنىٰ: يومَ يَشتدُّ الأمرُ ويَتفاقم، **ولا كَشْفَ ثَمَّ ولا سَاق**، كما تقولُ للأقطع الشحيح: يَدُه مَغْلولة، ولا يَدَ ثَمَّ ولا غِلّ؛ وإنما هو مَثَلٌ في البُخل.

وأما مَن شَبّه فلضيقِ عَطَنِه وقلةِ نَظَرِه في عِلْم البيان، والذي غَرَّه منه **حديثُ ابنِ مسعودٍ رضيَ اللهُ عنه: «يَكْشِفُ الرحمٰن عن ساقِه**؛ فأمّا المؤمنونَ فَيَخرّون سُجّداً،

وقيلَ: الفِعلُ لِلْعَقيلة(١)، وحُذِفَ التنوينُ عن «خِدامٍ» لالتقاءِ السَّاكنَين، كقولِه:

ولا ذاكِـرَ اللهَ إلا قليـلا(٢)

والتَّقديرُ: وتُبْدي نِسْبتها، لِيرجعَ الضميرُ إلى الغارةِ المَوْصوفةِ بقولِه: تُبْدي.

قَولُه: (**ولا كَشْفَ ثَمَّ ولا ساق**)، يَعْني: هو مِن الكناية الإيمائيّة، التي تُؤخذُ فيها الزُّبْدةُ والخُلاصةُ مِن المَجْموعِ، ولا يُنْظَرُ إلىٰ مُفْرداتِ التركيبِ(٣) حقيقةً ومَجازاً، كما مَرَّ في قَوْلِه: ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزمر: ٦٧]. وعن بَعْضِهم: الكَشْفُ عن السّاق بأَسْرِه عبارةٌ عَنِ الشِّدَّة، أَمّا أَنْ يكون السّاقُ اسماً للشّدّة، فلا. وقال: ومِن الناسِ مَنْ يُفسِّرُ الساقَ بالشِّدّة، ويَدَّعيه لغةً، ولَيْس بشيءٍ.

قولُه: (**حديثُ ابنِ مَسْعود: «يَكْشِفُ الرَّحمٰن عن ساقِه»**)، الحديثُ مِن روايةِ البُخاري ومُسْلمٍ والنَّسائي، عن أبي سعيد، قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ، يقولُ: «يَكْشِفُ رَبُّنا عَنْ ساقِه،

---

(١) أي: وتُبدي العقيلةُ العذراءُ عن خدامٍ. فلا يكون في البيت إقواءٌ، ويروىٰ «العقيلةُ العذراءُ».

(٢) البيت لأبي الأسود الدؤلي، مشهورٌ سيّار، وصَدْرُه:

فـألفيتُه غـيرَ مُسْتَعْتِبٍ

ويُروىٰ الشاهد بنصب «ذاكر» وجرّها؛ فالنصبُ عطفاً على «غير»، والجرُّ عطفاً على «مُسْتعتب»، و«لا» لتوكيد النفي. انظر: «ديوانه»، ص١٢٣، وتخريجه في المصادر في «معجم شواهد العربية»، ص٣٥٨.

(٣) أقحمت في (ف) لفظة «التنكير» بين «مفردات التركيب»، وليست بشيء.

وأما المنافقونَ فتكونُ ظهورُهم طَبَقاً طَبقاً كأنّ فيها **السَّفافيد**» ومعناه: يَشتدُّ أمرُ الرحمٰن ويَتفاقمُ هَـوْلُه، وهو الفزَعُ الأكبرُ يومَ القيامة، ثُم كانَ من حَقّ الساقِ أن تُعرّفَ علىٰ ما ذهبَ إليه المشبِّه، لأنها ساقٌ مخصوصةٌ معهودةٌ عنده وهي ساقُ الرحمٰن.

فإن قلتَ: فلِمَ جاءت مُنكَّرةً في التمثيل؟

قلتُ: للدلالةِ علىٰ أنه أمرٌ مبهمٌ في الشّدةِ مُـنكَرٌ خارجٌ عن المألوف، كقوله: ﴿يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ إِلَىٰ شَىْءٍ نُّكُرٍ﴾ [القمر: ٦]، كأنه قيل: يومَ يقعُ أمرٌ فظيعٌ هائل؛ ويُحكىٰ هٰذا التشبيهُ عن مقاتل.

وعن أبي عُبيدة: خَرجَ من خراسانَ رَجلانِ، أحدهما شَبَّه حتىٰ مَثّل، وهو مقاتلُ ابنُ سليمان، والآخرُ نفىٰ حتىٰ عَطّل، وهو جَهمُ بنُ صَفْوان؛ ومَن أحسَّ بعِظَمِ مضارِّ فَقْدِ هٰذا العلمِ، عَلِمَ مقدارَ عِظَمِ منافِعه.

فَيَسْجُدُ له كلُّ مُؤْمِنٍ ومُؤمِنة، فَيَبْقىٰ[1] كلُّ مَنْ كانَ يَسْجُدُ في الدُّنيا رِياءً وسُمعةً، فَيَذْهبُ لِيَسجُدَ، فيعودُ ظهرُهُ طَبَقاً واحداً»[2].

وقلتُ: ويُمْكنُ أَنْ يكونَ الحديثُ بياناً للآية، فلا تَحتاجُ إلى التعريف المُبَيَّنِ، بل التنكيرُ أَوْلىٰ والتأويل. روىٰ مُحْيي السُّنّة في «شَرْحِ السُّنّة»، عن ابنِ عباسٍ قال: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾: يَومُ كَرْبٍ وشِدَّة. وقال مُجاهدُ: يُكشَفُ عن الأَمرِ الشّديد. والعربُ تَذْكُرُ الساقَ إذا أَخبَرت عن شِدَّةِ الأمرِ وهَوْلِه. وسُئِلَ عِكْرمةُ عنه فقال: إذا اشْتَدَّ الأَمرُ في الحرب، قيلَ: كَشفَت الحربُ عن ساق»[3].

قولُه: (**السَّفافيد**)، الجوهريّ: «السَّفُّودُ بالتشديد: الحديدةُ التي يُشْوىٰ بها اللحم».

---

(١) في الأصول الخطية: «ويبقىٰ».

(٢) «صحيح البخاري» (٤٩١٩)، و«صحيح مسلم» (١٨٣) في حديث مطوّل.

(٣) «شرح السُّنّة» (١٥: ١٣٨-١٣٩).

وقُرِئ: «يوم نَـكْشِف» بالنون، و«تكشفُ» بالتاء علىٰ البناء للفاعل والمفعول جميعاً، والفعلُ للساعةِ أو للحال، أي: يومَ تشتدُّ الحالُ أو الساعة، كما تقول: كَشفتِ الحربُ عن ساقِها، علىٰ المجاز. وقُرِئ: «تُـكْشِف» بالتاءِ المضمومةِ وكسرِ الشين، من أَكشفَ: إذا دَخلَ في الكَشْف، ومنه: أَكشف الرجلُ فهو مُـكشِف، إذا انقلبتْ شَفتُه العُليا. وناصِبُ الظرفِ: فليأتوا، أو إضمارُ (اذكرْ)، ....

قولُه: (**وقُرِئ: «يوم نَـكْشِفُ»، بالنون، و«تكشفُ»، بالتاءِ[1] علىٰ البناءِ للفاعِلِ والمفعول**)، المشهورةُ: بالياءِ للمفعول، والبواقي: شَواذّ، قالَ صاحبُ «التقريب»: في قراءة[2] التاء مع البناءِ لِلْمفعول، نَظَـرٌ[3]؛ لأنَّ فاعِلَه ﴿عَن سَاقٍ﴾، فكانَ حَقُّه التَّذْكيرَ، كَصَرْفِ «عن هِنْدٍ»، وجَعْلِ الفِعْلِ للسَّاعةِ أو للحالِ، كأنَّه علىٰ تقديرِ البناءِ للفاعل لا للمفعول؛ إِذْ ليس معناه: تُكْشَفُ الساعةُ والحالُ عن ساقٍ، بل الكَشْفُ عن السّاق عبارةٌ عن الشِّدَّة، فقيل: إنَّما أُنِّث لأَنَّ المعنىٰ: تَـكْشِفُ[4] عن ساقٍ، و«عن» زائدة، ولا يَخْلو عن حَزازة.

وقلتُ: قوله «بل الكَشْفُ عن الساقِ عبارةٌ عن الشِّدَّة» تَحْجير[5] للواسع.

نعم، وهو وَجْهٌ حَسَنٌ يُصارُ إليه كما عليه أَوَّلُ كلامِ المصنّف، فَلِمَ لا يَجوزُ أَنْ تثبتَ للساعةِ أو للحالِ الساقُ تَخْييلاً، بَعْد الاستعارة فيها علىٰ سبيلِ المكنيّة، سواءٌ جُعِلت فاعلاً أو مفعولاً؟ كما يُـقال: كَـشَفَ اللهُ الساعةَ عن ساقها، وعليه كلامُ مُجاهِدٍ كما سَبَـق، وكلامُ

---

(١) في (ب): «بالياء»، وليس بصحيح، بدليلِ قولِ صاحب «التقريب» بعد قليل.

(٢) في (ح): «قوله».

(٣) قال السمين الحلبي في «الدر المصون» (١٠: ٤١٦): «لأن التأنيث لا معنىٰ له هنا، إلّا أنْ يقال: إن المفعولَ مُسْتتر، أي: تُكْشفُ هي، أي الشدة».

(٤) في (ف): «يَكْشف».

(٥) في (ف): «تعجيل».

....

ابنِ جنّي[١] في قراءةِ ابنِ عباس: «يومَ تَكْشِفُ عن»، بالتاءِ، والتاءُ مُنتصبةٌ[٢]، ورُوي عنه: «يومَ تُكشَفُ» بالتاءِ[٣] مضمومةً، أَيْ: تُكْشَفُ الشدّةُ والحالُ الحاضرةُ عن ساقٍ. وهذا مَثَل، أَي: تأخُذُ في أَغْراضِها، ثُمّ شُبِّهت بِمن أَراد أَمراً وتَأَهَّبَ له، كيف يَكْشِفُ[٤] عن ساقه؟ قال:

كَشَفَتْ لكم عَـنْ سـاقِها وَبَدا مِن الشَّرِّ الصَّراحُ[٥]

فأَضْمَرَ الحالَ والشِّدّةِ لدلالةِ الموضع عليه. ونَظيرُه مِن[٦] إِضْمارِ الفاعلِ لدلالةِ الحالِ عليه، مسألةُ الكتاب: إِذا كان غداً فَأْتِني، أَيْ: إِذا كانَ ما نَحنُ عليه[٧] مِن البلاءِ[٨] في غدٍ فَأْتِني[٩]. وأَمّا «تُكشَفُ»[١٠] بتاءٍ مَضْمومة، فعلىٰ ذلك أيضاً، أي: تُكْشَفُ الصُّورةُ هناك عَن شِدَّة»[١١].

---

(١) بين لفظتي (ابن جني) و(في)، وردت العبارةُ الآتية في (ط) و(ف): «في قراءات ابن مسعود، قال ابنُ جنّي»، وهي عبارة مقحمةٌ؛ لأن ابن جني انصبَّ حديثه على قراءات ابن عباس لا ابن مسعود.

(٢) في (ف): «والفاءُ مُنْضمّة»، أي: تُكشَفُ، وليس بصواب.

(٣) في (ف): «بالياء»، أي: يُكشَفُ، وليس بصواب.

(٤) في (ف): «يكشفُ بالياءِ مَضمومةً»، والسياقُ لا يَحتمل ذلك.

(٥) البيت لسعدِ بنِ مالك، جدّ طرفة بنِ العبد، في قصيدةٍ مَطلَعُها:

يـا بـؤسَ للحـربِ التـي وَضَعتْ أراهطَ فاستراحوا

انظر: «شرح ديوان الحماسة» للمرزوقي (١: ٣٥٥)، و«الخصائص» لابن جنّي (٣: ١٠٦).

(٦) في (ف): «ومثاله في».

(٧) في (ح): «فيه».

(٨) في (ف): «التلاقي».

(٩) انظر: «الكتاب» لسيبويه (١: ٢٢٤).

(١٠) في (ف): «بياء»، وليس بصواب.

(١١) «المحتسب» (٢: ٣٢٤).

أو يومَ يُكشفُ عن ساقٍ كانَ كيتَ وكيتَ، فحُذفَ للتهويلِ البليغ، وأَن ثَمّ مِن الكوائنِ ما لا يوصفُ لعِظَمِه. عن ابنِ مسعودٍ رضي الله عنه: **تُعقَمُ أصلابُهم**، أي تُردُّ عِظاماً بلا مفاصلَ لا تَنثني عند الرفعِ والخفض، وفي الحديث: «وتبقىٰ أصلابُهم طبقاً واحداً»، أي: فَقارةً واحدة.

فإن قلتَ: لِمَ يُدْعَونَ إلىٰ السجودِ ولا تَـكْليف؟

قلتُ: لا يُدْعَونَ إليه تعبداً وتكليفاً، ولكن توبيخاً وتعنيفاً علىٰ تركِهِمُ السجودَ في الدنيا، معَ إعقامِ أصلابِهم والحيلولةِ بينَهم وبينَ الاستطاعةِ تَحسيراً لهم وتَنديماً علىٰ ما فَرّطوا فيه حينَ دُعوا إلىٰ السّجود، وهم سالمو الأصلابِ والمفاصلِ، مُمكّنون مُزاحو العللِ فيما تُعُبِّدوا به.

[﴿فَذَرْنِي وَمَن يُكَذِّبُ بِهَٰذَا ٱلْحَدِيثِ سَنَسْتَدْرِجُهُم مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ ۞ وَأُمْلِي لَهُمْ إِنَّ كَيْدِى مَتِينٌ﴾ ٤٤ - ٤٥]

يقال: ذَرْني وإياه، يريدونَ: كِلْه إليّ، فإني أَكفيكَه، كأنه يقول: حسبُك إيقاعاً به أن تَكِلَ أمرَه إليّ وتُخلّيَ بيني وبينَه، فإني عالمٌ بما يجبُ أن يُفعلَ به مُطيقٌ له، والمراد: حَسْبي مُجازياً لمن يكذّبُ بالقرآن، فلا تشغلْ قلبَك بشأنِه وتَوَكّلْ عليّ في الانتقامِ منه، تسليةً لرسولِ الله ﷺ وتهديداً للمكذّبين.

قولُه: (تُعْقَمُ أَصلابُهم)، النِّهايةُ: «في حديثِ ابنِ مسعودٍ: «[إنَّ اللهَ][1] يَظْهرُ للناسِ يومَ القيامةِ، فَيَخِرُّ المسلمون للسجود، وتُعْقَمُ أصلابُ المنافقين فلا يَسْجدون»، أَيْ: تَيْبَسُ مَفاصِلُهم وتَصيرُ مَشْدودةً. والمعاقِمُ: المفاصِل».

---

(١) زيادة من «النهاية» (٣: ٢٨٢) يقتضيها السياق.

اسْتدرجَه إلىٰ كذا: إذا اسْتنزلَه إليه دَرجةً فدرجةً، حتىٰ يُورِّطَه فيه، واستدراجُ الله العصاةَ: أن يرزقَهم الصّحةَ والنّعمة، فيَجْعلوا رزقَ الله ذريعةً ومُتسلَّقاً إلىٰ ازديادِ الكفرِ والمعاصي ﴿مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ﴾ أي: من الجهةِ التي لا يَشعرون أنه استدراجٌ، وهو الإنعامُ عليهم، لأنهم يَحْسبونَه إيثاراً لهم وتَفضيلاً علىٰ المؤمنين، وهو سببٌ لهلاكِهم ﴿وَأُمْلِي لَهُمْ﴾ وأُمهلُهم، كقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ لِيَزْدَادُوٓا۟ إِثْمًا﴾ [آل عمران: ١٧٨].

والصحةُ والرزقُ والمدُّ في العُمر: إحسانٌ مِن الله وإفضالٌ يوجِبُ عليهم الشكرَ والطاعة، ولكنهم يجعلونَه سبباً في الكفرِ باختيارِهم، فلما تَدرّجوا به إلىٰ الهلاكِ وُصِفَ المنعِم بالاستدراج. وقيل: «كَم مِن مُستدرَج بالإحسانِ إليه، وكم من مَفتونٍ بالثناءِ عليه، وكم من مَغرورٍ بالسِّترِ عليه».

وسَمىٰ إحسانَه وتَمكينَه كيداً كما سَمّاه استدراجاً، لكونه في صورةِ الكيدِ حيثُ كان سبباً للتورّطِ في الهَلَكة، ووَصفَه بالمتانةِ لقوّةِ أثرِ إحسانِه في التسبّبِ للهلاك.

[﴿أَمْ تَسْـَٔلُهُمْ أَجْرًا فَهُم مِّن مَّغْرَمٍ مُّثْقَلُونَ ۝ أَمْ عِندَهُمُ ٱلْغَيْبُ فَهُمْ يَكْتُبُونَ﴾ ٤٦ - ٤٧]

المَغْرم: الغرامة، أي: لـم تَطلبْ منهم علىٰ الهدايةِ والتعليمِ أجراً، فيثقلُ عليهم حَملُ الغراماتِ في أموالِهم، ....

قَوْلُه: (ومُتَسَلَّقاً)، الجوهريّ: «تَسَلَّق الجدار، أَيْ: تَسَوَّره».

قولُه: (وكم مِن مَغْرورٍ بالسِّتْر)، يُروىٰ بكَسْرِ السِّين وفَتْحِها. وعَنْ بعضِهم: السِّتْرُ: سِتْرُ الله، والسَّتْر، بالفتحِ: مَصْدرٌ: المَسْتور.

قَوْلُه: (وسَمّىٰ إحسانَه وتَـمْكينَه كيداً كما سَمّاه استِدراجاً)، قالَ الإمامُ: «الأصحابُ تَمسَّكوا بهذه الآيةِ في مَسْألةِ إرادة الكائنات»(١).

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٣٠: ٨٥).

فيثبّطهم ذلك عن الإيمان ﴿أَمْ عِندَهُمُ ٱلْغَيْبُ﴾ أي: اللوحُ ﴿فَهُمْ يَكْتُبُونَ﴾ منه ما يَحكمونَ به.

[﴿فَٱصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلَا تَكُن كَصَاحِبِ ٱلْحُوتِ إِذْ نَادَىٰ وَهُوَ مَكْظُومٌ * لَّوْلَآ أَن تَدَٰرَكَهُۥ نِعْمَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ لَنُبِذَ بِٱلْعَرَآءِ وَهُوَ مَذْمُومٌ * فَٱجْتَبَٰهُ رَبُّهُۥ فَجَعَلَهُۥ مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ ٤٨ - ٥٠]

﴿لِحُكْمِ رَبِّكَ﴾ وهو إمهالُهم وتأخيرُ نُصْرتِك عليهم ﴿وَلَا تَكُن كَصَاحِبِ ٱلْحُوتِ﴾ يعني: يونُسَ عليه السلام ﴿إِذْ نَادَىٰ﴾ في بطنِ الحوتِ ﴿وَهُوَ مَكْظُومٌ﴾ مملوءٌ غيظاً، مِن كَظَمَ السِّقاءَ: إذا مَلأه، والمعنىٰ: لا يوجدُ منك ما وُجدَ منه مِن الضَّجرِ والمغاضَبة، فتُبتلىٰ ببلائِه، حَسُنَ تذكيرُ الفعلِ لفصلِ الضميرِ في ﴿تَدَٰرَكَهُۥ﴾.

وقرأ ابنُ عباس وابنُ مسعودٍ: «تَداركَتْه»، وقرأَ الحسن: «تَدّارَكَه»، أي: تَتَدارَكه علىٰ حكايةِ الحالِ الماضية، بمعنىٰ: لولا أن كانَ يقالُ فيه «تَتدارَكه»، كما يقال: كان زيدٌ سيقومُ فمنعَه فلان، أي: كان يقالُ فيه سَيقوم. والمعنىٰ: كان مُتوقَّعاً منه القيام.

ونِعمةُ ربه: أنْ أنعمَ عليه بالتوفيقِ للتوبةِ وتابَ عليه، ....

قولُـه: (وقَـرَأَ الـحسَنُ: «تَـدَّارَكَـه»، أَيْ: تَـتَدارَكَـه)، قال ابنُ جنّي: «قَـرَأَ ابنُ هُرْمز والحَسَنُ: «تَـدَّارَكَه»، مُشـدَّدةً، رواها أبو حاتمٍ[1] عن الأَعْرج لا غير، قال: وسُئِلَ عنها أبو عَمرو، فقال: لا. قال أبو حاتم: لا يَجوزُ ذلك، لأنَّه فِعلٌ ماضٍ، وليست فيها إلّا تاءٌ واحدة، ولا يجوز: تَـتَدارَكُه. قال ابن جنّي: هذا خطأٌ، وذلك أَنَّـه يَجوزُ علىٰ حكايةِ الحالِ الـماضيةِ الـمُنْقَضية[2]، أي: لولا أَنْ كانَ يُـقالُ فيه: تَـتَداركُـه[3]، كمـا تقولُ: كان

---

(١) في (ف): «ابن حاتم»، وليس بصواب؛ فأبو حاتم هو السجستاني المشهور المتوفى سنة (٢٥٥ هـ)، وابن أبي حاتم محدث مصنف له كتاب «الجرح والتعديل» توفي سنة ٣٢٧ هـ.

(٢) في (ح): «المفيضة»، وفي (ف): «المقتضية»، وسقط اللفظ من (ط).

(٣) في (ف): «تداركه».

وقد اعتُمِدَ في جوابِ ﴿لَّوْلَآ﴾ علىٰ الحال ـ أعني قوله: ﴿وَهُوَ مَذْمُومٌ﴾ ـ يعني: أنّ حالَه كانتْ علىٰ خلافِ الذمِّ حين نُبذَ بالعراء، ولولا تَوبتُه لكانتْ حالُه علىٰ الذمّ.

روي أنها نزلتْ بأُحُدٍ حين حَلَّ برسولِ الله ﷺ ما حَلَّ به، فأرادَ أن يدعوَ علىٰ الذين انهزموا، وقيل: حينَ أرادَ أن يدعوَ علىٰ ثقيف. وقُرِئ: «رَحمةٌ من ربه».

﴿فَٱجْتَبَٰهُ رَبُّهُۥ﴾ فَجَمَعه إليه، وقَرّبه بالتوبةِ عليه، كما قال: ﴿ثُمَّ ٱجْتَبَٰهُ رَبُّهُۥ فَتَابَ عَلَيْهِ وَهَدَىٰ﴾ [طه: ١٢٢]، ﴿فَجَعَلَهُۥ مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ أي من الأنبياء. وعن ابنِ عباسٍ: رَدّ اللهُ إليه الوحيَ وشَفَّعَه في نفسِه وقومِه.

[﴿وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَٰرِهِمْ لَمَّا سَمِعُوا۟ ٱلذِّكْرَ وَيَقُولُونَ إِنَّهُۥ لَمَجْنُونٌ ۞ وَمَا هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِّلْعَٰلَمِينَ﴾ ٥١ - ٥٢]

زيدٌ سَيقومُ، أي: كان مُتَوقَّعاً منه القيام، فكذلك هذا، أي: لولا أَنْ كان يُقال فيه: تَتَداركه نِعْمةٌ مِن ربِّه لَنُبِذَ بالعَراء»[١]. أَيْ: لولا هٰذه الحالةُ المَرْجُوَّةُ له كانت مِن نِعْمةِ الله تعالىٰ، لَنُبِذَ بالعَراءِ.

قولُه: (**وقد اعتُمدَ في جوابِ ﴿لَّوْلَآ﴾ على الحال**)، يَعْني: أَوْقَعَ ﴿لَّوْلَآ ...لَنُبِذَ بِٱلْعَرَآءِ﴾ مُقَيَّداً بقولِه: ﴿وَهُوَ مَذْمُومٌ﴾. والمَقْصودُ الأَوَّلي منه الحال، ولولاه لم يَكُن لِقَوْلِه: ﴿لَنُبِذَ بِٱلْعَرَآءِ﴾ فائدة، لأنه نُبِذَ فيه. ولذلك قال: «ولولا تَوْبتُه لكانت حالُه علىٰ الذَّم». قال القاضي: «الحالُ هو الذي اعتمدَ عليه الجوابُ لأنها المنفيّةُ دون النَّبذ»[٢].

قولُه: (**يَعْني أَنَّ حاله كانت علىٰ خلافِ الذمّ**)، وعَن بعضِهم: أَيْ حالُه وَقْتَ النبذِ كانت

---

(١) «المحتسب» (٢: ٣٢٤-٣٢٦).

(٢) «أنوار التنزيل» (٥: ٣٧٦) بتصرف.

﴿إن﴾ مخففةٌ مِن الثقيلةِ، واللامُ عَلَمُها. وقُرِئ: ﴿لَيَزْلِقُونَكَ﴾ **بضمِّ الياء وفتحِها**، وزَلَقه وأَزْلقه بمعنىً، ويقال: زَلَقَ الرأسَ وأَزْلقه: حَلَقه، وقُرِئ: «ليزهِقونَك»؛ من زَهَقتْ نفسُه وأَزْهقَها، يعني: أنهم مِن شدةِ تَحْديقِهم ونظرِهم إليك شَزْراً بعيونِ العداوةِ والبغضاءِ، يكادونَ يُزِلّون قدمَك أو يُهلِكونَك، مِن قولِهم: نَظَرَ إليّ نظراً يكادُ يَصْرعُني ويكادُ يأكلُني، أي: لو أَمكنَه بنظرِه الصَّرعُ أو الأكلُ لَفعلَه، قال:

يتقارَضونَ إذا التقَوْا في مَـوْطِنٍ نَظَـراً يُـزِلُّ مَـواطِئَ الأَقْـدامِ

وقيل: كانتِ العَينُ في بني أسد، فكانَ الرّجلُ منهم يَتجوّعُ ثلاثةَ أيامٍ فلا يَمرُّ به شيءٌ، فيقول فيه: لَم أرَ كاليوم مثلَه! إلاّ عانَه، فأُريدَ بعضُ العَيّانينَ علىٰ أن يقولَ في رسولِ الله ﷺ مثلَ ذلك، فقال: لَم أرَ كاليوم رجلاً! فَعصمَه الله.

مُخالفةً حالَ الابتداء؛ فإنَّ حالَ الابتداءِ حالُ الأمة، ولذلك قيلَ فيه: ﴿وَلَا تَكُن كَصَاحِبِ ٱلْحُوتِ﴾، وفي الآخرةِ لم يُذَم، ولم يكن حالَ الأمة.

قولُه: (﴿لَيَزْلِقُونَكَ﴾ **بضمِّ الياءِ وفَتْحِها**)، بالفتحِ: نافعٌ، والباقون: بالضّمِّ[1].

قولُه: (**يَتقارَضونَ إذا التقَوا**) البيت[2]، يُقالُ: القِرْنانِ يَتقارَضانِ النّظرَ، إذا نَظَرَ كلُّ واحدٍ منهما إلىٰ صاحبه شَزْراً. وكلُّ أَمرٍ يُجازىٰ به الناسُ فهو قَـرْض، وهما يَـتقارضانِ الثناءَ، أَيْ: كُلُّ واحدٍ منهما يُثْني علىٰ صاحبه، يقول: إذا الْتَقَوا في مَوْطنٍ يَنْظُرُ كلُّ واحدٍ منهم إلىٰ الآخرِ نَظَرَ حَسَدٍ وحَنَق، حتىٰ يكاد يَصْرَعُه، وهو الإصابةُ بالعين.

وقولُه: مَواطِئَ الأَقْدامِ: أَيْ: الأقدامَ نفسَها، والمرادُ: الموطِئُ مِن الأَقْـدام، أي: تَـزِلّ الأَخامِص. وأَرادَ بالموطنِ: المعركة.

---

(١) زَلَقَ يَزْلِقُ، وأَزلقَ يُزْلِقُ: لغتانِ بمعنىٰ واحد، هو يَصرعونك. انظر: «حجة القراءات»، ص٧١٨.

(٢) لـم أهتد إلى قائله.

وعن الحسن: **دواءُ الإصابةِ بالعَين**، أنْ تقرأَ هٰذه الآية.

﴿لَمَّا سَمِعُواْ ٱلذِّكْرَ﴾ أي القرآن، لَم يملِكوا أنفسَهم حَسداً علىٰ ما أُوتيتَ مِن النبوّة، ﴿وَيَقُولُونَ إِنَّهُۥ لَمَجْنُونٌ﴾ حيرةً في أمرِه وتنفيراً عنه، وإلّا فقد عَلِموا أنه أعقلُهم، **والمعنىٰ: أنهم جَنّنوهُ لأجلِ القرآن** ﴿وَمَا هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ﴾ وموعظةٌ ﴿لِّلْعَٰلَمِينَ﴾ فكيف يُجَنَّنُ مَن جاءَ بمثله؟

عن رسولِ الله ﷺ: «مَن قرأَ سورةَ القلَمِ أَعْطاه اللهُ ثوابَ الذين حَسَّنَ اللهُ أخلاقَهم».

قولُه: (دواءُ الإصابةِ بالعين)، عن مُسْلمٍ والتِّرمذي، عن ابن عبّاسٍ أَنَّ رسولَ الله ﷺ، قال: «العَينُ حقٌّ، ولو كان شيءٌ سابَقَ القَدَرَ سَبقَتْه العَين»(١).

قولُه: (والمعنىٰ: أَنّهم جَنَّنوه لِأجلِ القرآنِ، ﴿وَمَا هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ﴾)، جوابٌ عن مُنكرٍ مُصِرٍّ أَنَّ هذا القرآن ليس بِذِكْرٍ للعالمين من ربِّ العالمين، بل هو مِن قَبيلِ الجنِّ والكَهانة، وصاحبُه مجنونٌ كاهنٌ، كقولِه تعالىٰ: ﴿وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَيْطَٰنٍ رَّجِيمٍ * فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ * إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِّلْعَٰلَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٥-٢٧]، فهو مِن بابِ إطْلاق المسبَّب على السَّبب، لأَنَّ نِسْبتَه صلواتُ الله عليه إلى الجنون، لِكَوْنِ المُلْقىٰ إِليه مِن الجِنّ بِزَعْمهم، وإلّا فهو أَعْقَلُ الناسِ عندهم، كما قال(٢): «وإلّا فقد عَلموا أنّه أَعْقَلُهم».

تمّت السّورة

حامداً لله ومصلّياً على رسوله.

* * *

---

(١) «صحيح مسلم» (٢١٨٨).

(٢) في (ف): «نقل».

سُورَة الحاقة

إحدى وخمسون آية، وهي مَكيّة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[﴿ٱلْحَآقَّةُ * مَا ٱلْحَآقَّةُ * وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْحَآقَّةُ * كَذَّبَتْ ثَمُودُ وَعَادٌۢ بِٱلْقَارِعَةِ * فَأَمَّا ثَمُودُ فَأُهْلِكُوا۟ بِٱلطَّاغِيَةِ * وَأَمَّا عَادٌ فَأُهْلِكُوا۟ بِرِيحٍ صَرْصَرٍ عَاتِيَةٍ * سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا فَتَرَى ٱلْقَوْمَ فِيهَا صَرْعَىٰ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ * فَهَلْ تَرَىٰ لَهُم مِّنۢ بَاقِيَةٍ﴾ ١-٨]

﴿ٱلْحَآقَّةُ﴾ الساعةُ الواجبةُ الوقوعِ الثابتةُ المجيء، التي هي آتيةٌ لا ريبَ فيها، أو التي فيها **حَواقُّ الأمورِ** من الحسابِ والثوابِ والعقاب، ....

سورةُ الحاقّة

اثنتان وخمسون آيةً، مكيّةٌ بلا خلاف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قَولُه: (**حَوَاقُّ الأمورِ**) يَعْني: أوْسَاطُها[١]، **الجوهريّ**: «سَقطَ فلانٌ علىٰ حاقِّ رأسِه، أي: وَسَطِ رأسِه، وجئتُه في حاقِّ الشتاءِ، أي: وَسَطِه». وقيلَ: الحاصلُ أنها إمّا مِن قَوْلِهم: حَقّ الشّيءُ

---

(١) في (ح): «أوسطها».

أو التي تَحِق فيها الأمورُ، أي: تُعرفُ علىٰ الحقيقة، من قولك: لا أحِقُّ هذا، أي: لا أعرفُ حقيقتَه. جُعلَ الفعلُ لها وهو لأهلِها، وارتفاعُها علىٰ الابتداء، وخبرُها ﴿مَا ٱلْحَآقَّةُ﴾، والأصلُ: الحاقةُ ما هي؟ أَيْ: أيُّ شيءٍ هي؟ تفخيماً لشأنِها وتعظيماً لهولِها، فَوُضعَ الظاهرُ موضعَ المضمر؛ لأنه أهولُ لها، ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ﴾ وأيُّ شيءٍ أعلمَك ما الحاقة؟ يعني: أنك لا عِلْمَ لك بكُنهِها ومدىٰ عِظمها، علىٰ أنه من العِظَم والشدّةِ بحيثُ لا يبلغُه درايةُ أحدٍ ولا وَهْمُه، وكيفما قُدّرتْ حالُها فهي أعظمُ مِن ذلك. و﴿وَمَآ﴾ في موضعِ الرفعِ علىٰ الابتداء، و﴿أَدْرَىٰكَ﴾ معلّقٌ عنه لتضمُّنِه معنىٰ الاستفهام.

«القارعة»: التي تَقرعُ الناسِ بالأفزاعِ والأهوال، والسماءَ بالانشقاقِ والانفطار، والأرضَ والجبالَ بالدّكِّ والنَّسْف، والنجومَ بالطّمسِ والانكدار. **ووضعتْ موضعَ الضميرِ** ليَدُلَّ علىٰ معنىٰ القرعِ في ﴿ٱلْحَآقَّةُ﴾، زيادةً في وَصْفِ شدَّتِها؛ ولـمّا ذَكَرها وفَخَّمها، أتبع ذِكْرَ ذلك ذِكْرَ مَن كذَّبَ بها وما حلَّ بهم بسببِ التكذيب، تذكيراً لأهلِ مكةَ وتخويفاً لهم من عاقبةِ تكذيبِهم.

يَحِقُّ، بالكَسْرِ: ثَبَت. أَو مِن قَولِهم: حَققْتُه أَحُقُّه، أَيْ: عَرفتُ حقيقتَه.

أمّا علىٰ الأوّل، فإمّا أنْ يُقال: سُمِّيت حاقَّةً، لأنها ثابتةُ الوقوعِ واجبةُ المجيء. أوْ هو علىٰ تَقْديرِ حَذْفِ المُضاف، أَيْ: ذو الحاقَّة، لأن فيها الأُمورَ الحواقَّ مِن الحسابِ والثَّوابِ والعقاب. وأمّا علىٰ الثاني، فالقيامةُ سُمِّيت حاقَّةً، بمعنىٰ عارفةً للأُمورِ علىٰ المجاز، لأنّ الخلائقَ فيها تَعرفُ الأمور، فَجُعلَ الفِعلُ للقيامة وهو لأَهلها.

قال الواحديُّ: «﴿ٱلْحَآقَّةُ﴾: القيامة، في قَولِ جميعِ المفسِّرين. وسُمِّيت بذلك، لأَنّها ذاتُ الحواقِّ مِن الأمور، وهي الصادقةُ الواجبةُ الصِّدق، وجميعُ أَحكامِ القيامةِ صادقةٌ واجبةُ الوقوع»(١).

قَولُه: (وَوُضِعت مَوْضِعَ الضمير)، أَيْ: «القارِعة» مُظْهرٌ وُضِعَ مَوْضِعَ المُضْمَرِ مِن غيرِ

---

(١) «الوسيط» (٤: ٣٤٣)، قاله في تفسير الآية (١) من سورة الحاقة.

﴿بِٱلطَّاغِيَةِ﴾ بالواقعةِ المجاوِزةِ للحدِّ في الشدة؛ واختُلِفَ فيها، فقيل: الرَّجْفة، وعنِ ابنِ عباس: الصاعِقة، وعن قَتادة: بعثَ اللهُ عليهم صيحةً فأهمدَتْهم. وقيل: الطاغيةُ مصدرٌ كالعافية، أي: بطُغْيانِهم؛ وليس بذاك لعدم الطباقِ بينَها وبين قولِه ﴿بِرِيحٍ صَرْصَرٍ﴾. والصَّرْصَر: الشديدةُ الصوتِ لها صَرْصَرَة، وقيل: الباردةُ من الصِّرّ، كأنها التي كُرِّرَ فيها البردُ وكَثُر، فهي تحرِقُ لشدةِ بردِها.

لَفظِه السابق(١). وأصْلُ المعنىٰ: كَذَّبت ثَمودُ وعادٌ بها، فَعَدَل إلى «القارعةِ» لِيَدلَّ علىٰ القَرْعِ(٢) مَزيداً للتَّهويل.

قولُه: (﴿بِٱلطَّاغِيَةِ﴾ **بالواقعةِ المجاوزةِ للحدّ في الشِّدّة**)، اعْلَمْ أنّه لَمْ يَسْلكْ باللّفظِ سبيلَ ما وُضِعَ له مِن المعنىٰ الحقيقيّ، علىٰ أنّه هو الظّاهر؛ فإنَّ «الطاغيةَ» عند أَهلِ اللّغةِ(٣): الطّغيان، فإسنادُه إليهم حقيقةٌ كما يقال: أمّا ثَمودُ، فَأُهلِكوا بِطُغيانِهم، لكن جُعِلت وَصْفاً لموصوفٍ مَحْذوفٍ وعلىٰ المجاز، أَيْ: بالواقعةِ الطّاغية، فَحُذِف لرعاية التناسُبِ بين القَرينتَيْنِ، لأنّ قَرينَتها: ﴿وَأَمَّا عَادٌ فَأُهْلِكُوا۟ بِرِيحٍ صَرْصَرٍ عَاتِيَةٍ﴾.

قال صاحب «المفتاح»: «قولُه ﴿بِرِيحٍ صَرْصَرٍ عَاتِيَةٍ﴾: العُتُوُّ، هاهنا، مُسْتعارٌ استعارة الطّغيان في المثال الأوّل»(٤). وقال الزَّجاج: «مَعْنىٰ ﴿بِٱلطَّاغِيَةِ﴾ عند أَهل اللغة: بطُغيانِهم، و«فاعِلة» قَد يأتي بمعنىٰ(٥) المصادرِ نَحو: عافية وعاقبة. والذي عليه الآيةُ أنهم أُهلكوا بالرَّجفةِ

---

(١) اللفظ السابق: الحاقة، والقارعةُ في قوله: ﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ وَعَادٌۢ بِٱلْقَارِعَةِ﴾ مِن غيرِ لفظها.

(٢) في (ف): «الوقوع».

(٣) على طريقتهم في تداخُلِ المشتقاتِ اسْتعمالاً، كقولِه: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَآؤُكُمْ غَوْرًا﴾ [الملك: ٣٠]، أي: غائراً. وقولك: قُمْ قائماً، أي: قياماً.

(٤) «مفتاح العلوم» للسكاكي، ص ٣٩١.

(٥) في (ف): «بأفعال».

﴿عَاتِيَةٍ﴾ شديدةِ العَصْفِ، والعتوُّ استعارة، **أو عَـتَتْ علىٰ عادٍ**، فما قَدروا علىٰ رَدّها بحيلة، من اسْتِتارٍ ببناء، أو لِـياذٍ بجبل، أو اختفاءٍ في حُفْرة؛ فإنها كانت تَنْزِعُهم من مكامنهم وتُهلِكُهم. وقيل: عَتتْ علىٰ خُزّانها، فخرجتْ بلا كيلٍ ولا وَزْن.

وروي عن رسولِ الله ﷺ: «ما أرسلَ اللهُ **سَفْيةً مِن ريحٍ** إلا بمكيالٍ، ولا قَطرةً مِن مطرٍ إلا بمكيالٍ، إلا يومَ عادٍ ويومَ نوحٍ؛ فإنّ الماءَ يومَ نوحٍ طغىٰ علىٰ الخُزّانِ فلم يكنْ لهم عليه سبيل»، ثُم قرأ: ﴿إِنَّا لَمَّا طَغَا ٱلْمَآءُ حَمَلْنَٰكُمْ فِى ٱلْجَارِيَةِ﴾ [الحاقة: ١١]، «وإنّ الريحَ يومَ عادٍ عَتَتْ علىٰ الـخُزّان فلم يكنْ لهم عليها سبيل»، ثُم قرأ: ﴿بِرِيحٍ صَرْصَرٍ عَاتِيَةٍ﴾،

الطاغية، كما قال: ﴿وَأَمَّا عَادٌ فَأُهْلِكُوا۟ بِرِيحٍ صَرْصَرٍ عَاتِيَةٍ﴾، فقيلَ للشّيء العظيم: عاتٍ[1] وعاتية، كقوله: ﴿إِنَّا لَمَّا طَغَا ٱلْمَآءُ﴾»[2]. وهٰذا أَصلٌ عظيمٌ تَنْبني عليه أكثر المعاني في التّنزيل، في أَنَّ رعايةَ النَّـظْمِ أولىٰ بالمصيرِ إليه مِن ظاهرِ اللفظ، ومِن ثَمّ قال: «وليس بذاك لعدمِ الطِّباق».

قولُه: **(أَوْ عَـتَتْ علىٰ عادٍ)** عَطفٌ على «عاتيةٍ شديدةِ العَصْفِ»[3]، فعلىٰ الأول: ﴿عَاتِيَةٍ﴾ مُطْلقةٍ، وعلىٰ الثاني: مُتعلِّقُها محْذوف.

قَوله: **(سَفْيةً[4] مِن ريح)** أيْ: مَرَّة، مِن سَفَت الرِّيح. **النّهاية**: «السّافي: الرِّيحُ التي تَسْفي التُّرابَ، وقيلَ للتُّرابِ الذي تَسْفيه الرِّيحُ أيضاً: سافٍ، أي: مَسْفيّ، كماءٍ دافِق».

---

(١) في (ف): «عاهٍ»، ولعلّه يَقْصد: عاةٍ، وكلاهما خطأ.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٥: ٢١٣-٢١٤) بتصرف.

(٣) في (ف): «العطف».

(٤) في بعض نسخ «الكشاف» وطبعاته: «سَفينةً»، والصواب: «سَفْية»، كما شَرَح الطيبيُّ وبيَّن، وفي (ف): «سَفْتةً»، وفي «الجامع» للقرطبي (١٨: ٢٥٩): نَسْمة.

ولعلّها عبارةٌ عن الشدةِ والإفراطِ فيها. والحُسوم: لا يَخْلو مِن أنْ يكونَ جمعَ حاسِمٍ؛ كشُهودٍ وقُعود، أو مصدراً؛ كالشُّكورِ والكُفور. فإنْ كان جمعاً، فمعنىٰ قوله: ﴿حُسُومًا﴾: نَحِساتٍ **حَسَمتْ كلَّ خيرٍ واستأصلتْ** كلَّ بَركة، **أو متتابعةً** هبوبَ الرياح، ما خَفَتتْ ساعةً **حتىٰ أتتْ عليهم** تمثيلاً لتتابُعِها بتتابعِ فِعْلِ الحاسِمِ في إعادةِ الكَيِّ علىٰ الداء، كَرَّةً بعد أخرىٰ حتىٰ يَنْحسم.

وإن كانَ مصدراً: فإما أن يَنْتصبَ بفعلِه مُضْمراً، أي: تَحْسُمُ حُسوماً، بمعنىٰ تَسْتأصلُ استئصالاً، أو يكونُ صفةً كقولِك: ذاتُ حُسوم، أو يكونُ مفعولاً له، أي: سَخَّرها للاستِئصال، وقال عبدُ العزيز بنُ زُرارة الكلابي:

قَولُه: (**ولعلَّها عبارةٌ**) أيْ: العاتيةُ علىٰ هذا التفسير كنايةٌ عن الشدَّةِ والإفراطِ فيها، لا أنّها[١] عَتَتْ علىٰ الخزَّانِ حقيقةً.

قوله: (**حَسَمتْ كلَّ خيرٍ واستأْصَلَتْ**)، **الرّاغبُ**: «الحَسْمُ: إزالةُ أَثَرِ الشَّيء، يقالُ: قَطَعَه فَحَسَمَه، أَيْ: أَزالَ مادَّتَه، وبه سُمِّي السَّيفُ حُساماً. وحَسْمُ الدّاءِ: إزالةُ أَثرِه بالكَيّ. وقيل للشُّؤمِ المُزيلِ لأَثرِ مَن نالَه: حُسومٌ، قال تعالىٰ: ﴿وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا﴾، وقيلَ: حاسِماً خَبَرَهم، وقيل: قاطعاً لِعُمُرِهم، وكُلُّ ذلك داخلٌ في عُمومه»[٢].

قولُه: (**أو مُتتابعةً**) عَطفٌ على قولِه: «نَحِساتٍ». والجمعُ في ﴿حُسُومًا﴾ علىٰ الأوَّل باعتبارِ المَحْسومِ لقولِه: «كلَّ خير»، وعلىٰ الثاني باعتبارِ نفسِها.

وعلى الأوّل يمكنُ أَنْ يَحْصلَ حَسْمُ الجميعِ مِن غيرِ التّتابع، وعلىٰ الثاني بالعكس، وقَدْ مَرَّ في سورةِ القمر عند قوْلِه: ﴿فِي يَوْمِ نَحْسٍ مُّسْتَمِرٍّ﴾ [من الآية: ١٩]، كلامٌ في هذا المعنىٰ.

قولُه: (**حتّى أَتَتْ عليهم**). أَيْ: أَهْلكتهم.

---

(١) في (ف): «لأنها»، وليس بصواب.

(٢) «مفردات القرآن» ص ٢٣٥.

ففَرَّقَ بَينَ بَيْنِهِمُ زمانٌ تَتابَعَ فيهِ أعوامٌ حُسُومُ

وقَرأ السّدي: «حَسوماً»، بالفتح حالاً من الرّيح، أي: سَخَّرها عليهم مُستأصِلةً، وقيل: هي أيامُ العَجوز؛ وذلك أن عَجوزاً مِن عادٍ تَوارثْ في سَرَب، فانتزعَتْها الريحُ في اليوم الثامنِ فأهلكَتْها. وقيل: هي أيامُ العَجُز، وهي آخِرُ الشتاء، وأساؤها: الصِّنُّ والصِّنَّبْر، والوَبْر، والآمِرُ، والمؤتَمِر، والمُعلِّل، ومُطْفىءُ الجَمْر، وقيل: مُكْفىءُ الظُّعْن.

ومعنى ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ﴾ سَلَّطَها عليهم كما شاءَ ﴿فِيهَا﴾ في مَهابِّها، أو في الليالي والأيام. وقُرِئ: «أَعجاز نَخيل» ﴿مِّنۢ بَاقِيَةٍ﴾، من بَقيّةٍ، أو من نفسٍ باقيةٍ، أو مِن بقاء، كالطاغية: بمعنىٰ الطُّغيان.

[﴿وَجَآءَ فِرْعَوْنُ وَمَن قَبْلَهُۥ وَٱلْمُؤْتَفِكَٰتُ بِٱلْخَاطِئَةِ ۞ فَعَصَوْا۟ رَسُولَ رَبِّهِمْ فَأَخَذَهُمْ أَخْذَةً رَّابِيَةً﴾ ٩-١٠]

قولُه: (ففَرَّقَ بَيْنَ بينهِمُ) البيت، «بَيْنَ» الأوَّلُ مُقْحَمٌ تأكيداً. وقيلَ: يُحتملُ أنْ يكونَ «بَيْن» الثاني بمعنىٰ الوَصْل؛ فالأوَّلُ غيرُ مُقْحَمٍ، وإنْ كانَ مُقْحَماً، فالوجهُ فَتْحُ «بين» الثاني، وإلا فالوَجْهُ الكَسْر.

قَوْلُه: (وقيلَ: هي أيامُ العَجُز، وهي آخِرُ الشتاء) قالَ ابنُ قُتيبةَ الدِّينوريُّ في «الأَنواءِ»: «وأَيامُ العجوزِ في نَوْءِ الصَّرْفة، ونَوْؤُها آخرُ أنواءِ الشتاء، وهي عندهم خمسةُ أيام: صِنٌّ، وصِنَّبْر، ووَبْر، ومُطْفِئُ الجَمْر، ومُكفِئُ الظُّعْن. والبَردُ فيها يَشْتدّ وذلك لانصرافه، وبه سُمِّيت الصَّرْفة، ويُشْبِه ذلك السِّراجُ يَشْتدُّ ضَوْؤُه، قبل أنْ يُطفأ»[(١)].

وقالَ الجوهريّ: «صَنابرُ الشّتاء: شِدَّةُ بَرْدِه، وكذلك الصِّنَّبْرُ بتَشديدِ النّونِ وكسرِ الباء، وبسُكونِها: يومٌ مِن أيّامِ العجوز، والوَبْرُ أيضاً»[(٢)]. وأمّا قولُ الشّاعِر:

---

(١) «الأَنواء» ص ١١٩.

(٢) «الصحاح» (٢: ٧٠٨، ٨٤١).

(وَمَن قِبَلَه) يريد: ومَن عِنْده مِن تُبّاعِه، وقُرِئ: ﴿وَمَن قَبْلَهُۥ﴾، أي: ومَن تَقدَّمَه، وتَعضدُ الأولىٰ قراءةُ عبدِ الله وأُبيّ: «ومَن مَعَه»، وقراءةُ أَبي موسىٰ: «ومَنْ تلقاءَه».

﴿وَٱلْمُؤْتَفِكَٰتُ﴾ قُرىٰ قومِ لوط ﴿بِٱلْخَاطِئَةِ﴾ بالخطأ، أو بالفَعْلة، أو الأفعالِ ذاتِ الخطأِ العظيم ﴿رَّابِيَةً﴾ شديدةً زائدةً في الشّدة، كما زادتْ قبائِحُهم في القُبح، يقال: رَبا الشيءُ يَرْبو: إذا زاد، ﴿لِّيَرْبُوَا۟ فِىٓ أَمْوَٰلِ ٱلنَّاسِ﴾ [الروم: ٣٩].

[﴿إِنَّا لَمَّا طَغَا ٱلْمَآءُ حَمَلْنَٰكُمْ فِى ٱلْجَارِيَةِ * لِنَجْعَلَهَا لَكُمْ تَذْكِرَةً وَتَعِيَهَآ أُذُنٌ وَٰعِيَةٌ﴾ ١١-١٢]

وَبِآمِرٍ وأَخيهِ مُؤْتَمِرٍ(١)

فهما يومانِ مِن أيامِ العجوز، كان الأَوّلُ يأمرُ الناسَ بالحذر، والآخرُ يُشاوِرُهم في الظَّعْنِ أَوِ المُقام. والمُعَلِّلُ يومٌ مِن أَيّامِ العَجوز، لأنّه يُعَلِّل الناسَ بشيءٍ مِن تَخْفيفِ البَرْد. «والكِفاءُ، بالمدّ والكَسْر، شُقّة أو شُقّتانِ تُنْصَحُ إِحداهما بالأُخرىٰ، ثُمَّ يُحمَلُ به مُؤَخَّرُ الخِباء»(٢)، تقول: منه: أَكْفأْتُ البيتَ إكفاءً.

قَوْلُه: (وقُرِئ: ﴿وَمَن قَبْلَهُۥ﴾)، أبو عمرو والكسائي: بكسرِ القافِ وفَتْحِ الباء، والباقون: بفتحِ القافِ وإِسكانِ الباء(٣).

---

(١) مِن مقطوعةٍ أنشدها الأصمعيُّ لأبي شِبْل الأعرابي، وهي:

كُسِعَ الشتاءُ بسبعةٍ غُبْرِ ... أيامِ شَهْلَتِنا مِن الشّهرِ
فإذا انقضتْ أيامُ شهلتنا ... صِنٌّ وصِنَّبْرٌ مَع الوَبْرِ
وبآمِرٍ وأخيه مُؤْتَمِرٍ ... ومُعَلِّلٍ وبمطفئ الجمرِ
ذهبَ الشتاءُ مُوَلِّياً هرباً ... وأتتكَ واقِدةٌ مِن النَّجْرِ

انظر: «اللسان» لابن منظور، مادة (كسع).

(٢) كذا في «اللسان» مادة (كفأ)، وتُنْصَحُ: تُخاط، مِن قولِك: نَصحتُ الثوبَ: إذا خِطتَه. انظر: «اللسان» مادة (نصح).

(٣) «ومَن قِبَلَه»: أي: وتُبّاعه، ﴿وَمَن قَبْلَهُۥ﴾: مَنْ تَقدَّمَه. انظر: «حُجّة القراءات» لابن زنجلة، ص ٧١٨.

﴿حَمَلۡنَٰكُمۡ﴾ حملْنا آباءَكم ﴿فِي ٱلۡجَارِيَةِ﴾ في سفينةِ نوح؛ لأنّهم إذا كانوا مِن نَسْلِ المحمولينَ الناجين، كانَ حَمْلُ آبائِهم مِنّةً عليهم، وكأنّهم همُ المحمولون، لأن نَجاتَهم سببُ ولادتِهم ﴿لِنَجۡعَلَهَا﴾ الضميرُ للفَعْلة، وهي نجاةُ المؤمنينَ وإغراقُ الكَفَرة ﴿تَذۡكِرَةٗ﴾ عِظةً وعِبرةً. ﴿أُذُنٞ وَٰعِيَةٞ﴾ مِن شأنِها أن تعيَ وتحفظَ ما سَمعتْ به ولا تُضيِّعَه بتركِ العمل، وكلُّ ما حَفِظْتَه في نفسِك فقد وَعَيْتَه، وما حَفِظتَه في غيرِ نفسِك فقد أَوْعيتَه، كقولك: أوْعيتُ الشيءَ في الظَّرف.

وعن النبيِّ ﷺ أنه قالَ لعليٍّ رضيَ اللهُ عنه عند نُزولِ هٰذه الآية: «سألتُ اللهَ أن يجعلَها أُذنَك يا عليّ»، قال عليٌّ رضي اللهُ عنه: فما نسيتُ شيئاً بعدُ، **وما كان لي أن أنسىٰ**.

فإن قلتَ: لِم قيل: ﴿أُذُنٞ وَٰعِيَةٞ﴾، علىٰ التوحيد والتنكير؟

قلتُ: للإيذانِ بأن الوُعاة فيهم قِلّة، ولتوبيخِ الناسِ بقلةِ مَن يَعي منهم؛ وللدلالةِ علىٰ أنّ الأذنَ الواحدةَ إذا وَعَتْ وعَقَلَتْ عنِ الله، فهي السّوادُ الأعظمُ عند الله، وأن ما سواها **لا يُبالي بهم بالةً** وإن ملؤوا ما بين الخافقيْنِ.

وقُرِئ: «وتَعْـيَها» بسكون العينِ للتخفيف؛ شُبّهَ «تَعِي» بـ«كَبِد».

[﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفۡخَةٞ وَٰحِدَةٞ ۞ وَحُمِلَتِ ٱلۡأَرۡضُ وَٱلۡجِبَالُ فَدُكَّتَا دَكَّةٗ وَٰحِدَةٗ ۞ فَيَوۡمَئِذٖ وَقَعَتِ ٱلۡوَاقِعَةُ ۞ وَٱنشَقَّتِ ٱلسَّمَآءُ فَهِيَ يَوۡمَئِذٖ وَاهِيَةٞ ۞ وَٱلۡمَلَكُ عَلَىٰٓ أَرۡجَآئِهَاۚ وَيَحۡمِلُ عَرۡشَ رَبِّكَ فَوۡقَهُمۡ يَوۡمَئِذٖ ثَمَٰنِيَةٞ ۞ يَوۡمَئِذٖ تُعۡرَضُونَ لَا تَخۡفَىٰ مِنكُمۡ خَافِيَةٞ﴾ ١٣-١٨]

قولُه: (**وما كانَ لي أَنْ أَنسىٰ**)، أَيْ: ولا يُمْكنني ولا يَنْبغي أَنْ أَنْسىٰ وإِنْ تَكَلَّفتُ ذلك.

قولُه: (**لا يُبالي بهم بالةً**)، **الجوهريّ**: «الأصلُ: بالية، مثل: عافاه عافية؛ حذَفوا الياءَ منها بناءً علىٰ قولِهم: لَمْ أُبَلْ، وليس مِن بابِ الطاعةِ والطّاقة». وقُلتُ: لَعلَّه يُعرِّضُ بأَهلِ السُّنّة المُسَمَّين بالسَّوادِ الأَعظم، كما طَعَنَ[1] فيهم عند قولِه تعالىٰ: ﴿وَلَوۡ أَعۡجَبَكَ كَثۡرَةُ ٱلۡخَبِيثِ﴾ [المائدة: ١٠٠].

---

(١) انظر كلامه في «الكشاف» (٥: ٤٩٨).

أُسندَ الفعلُ إلىٰ المصدر، وحَسُنَ تذكيرُه لِلفَصْل. وقرأ أبو السَّمال: «نفخةً واحدةً» بالنصب، مُسنِداً الفعل إلىٰ الجارِّ والمجرور.

فإن قلتَ: هما نفختان، فلِمَ قيل: واحدة؟ قلتُ: **معناه أنها لا تُثنّىٰ في وقتها.**

قولُه: (**معناه: أنَّها لا تُثَنّى في وقتها**) أي: تَقَعَ النفخةُ الأخرى بعدها بزمان، رُوي عن المصنِّفِ رَحِمه اللهُ أنَّه قال: «النَّفخةُ: المرَّة، ودلالتُها علىٰ النَّفْخِ اتفاقيّةٌ غيرُ مَقْصودةٍ، وحدوثُ الأمرِ العظيمِ بها وعلىٰ عَقبها، إنما[1] اسْتُعْظِم مِن حيثُ وقوعُ النَّفخِ مَرَّةً واحدةً، لا مِن حيثُ إنّه نَفْخ، فَنَبَّه علىٰ ذلك بقولِه: ﴿وَٰحِدَةٌ﴾».

فإنْ قلتَ: هٰذا مضادٌّ لِقَوْلِ ابنِ الحاجبِ في «شَرْحِه»: «إنَّ ﴿نَفۡخَةٌ﴾ لم توضَع للدَّلالة علىٰ الوحدة على حيالها، وإنَّما وُضِعت للدلالةِ علىٰ النَّفخ، والدِّلالةُ علىٰ الوحدة ضُمِّن «لا»، مَقصودٌ بوضعِ اللفظِ المركَّبِ له»[2].

قلتُ: لا مُناقضة، لأنَّ المصنِّفَ راعىٰ مُقْتضىٰ المقام، وأنَّ مثلَ ﴿نَفۡخَةٌ﴾ حاملٌ لِمَعْنيينِ: الجِنسيَّةِ[3] والعدد. ولمّا كان المعنىٰ الذي يُساقُ إليه الحديثُ، وهو حُدوثُ الأَمرِ العظيم، اقْتَضىٰ العَدد، شُفِعَ بما يُؤَكِّد، فَدُلَّ بِه على أَنَّ العنايةَ به أَتَمّ. ولو قيلَ: ونُفِخَ في الصّورِ نَفْخةٌ ولَمْ يُؤَكِّدْها، لَمْ يَحْسُن، وخُيِّل أَنّه أَثْبتَ معنىٰ النَّـفْخ[4] لا المرَّة. ذُكِرَ نَحوُه في قولِه: ﴿لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَٰهَيۡنِ ٱثۡنَيۡنِ﴾ [النَّحل: ٥١].

وابنُ الحاجبِ نَظَرَ إلى ظاهرِ اللفظِ مِن غيرِ اعتبارِ المقام، واستقلالِ النَّفْخةِ في مَعنىٰ ما وُضِعت له، وأَنَّ دلالاتها علىٰ الوَحْدةِ ضِمْنٌ. وقَوْلُه: شُفِعَ بما يُؤَكِّد، ليس بنصٍّ علىٰ أَنَّ «الواحدةَ» تأكيدٌ لا صفةٌ، لِمَجيءِ الصِّفةِ المؤكِّدةِ على هذا النَّهج.

---

(١) في الأصول الخطية: «إنها»، وصوابُه ما أَثبتناه عن الألوسي الذي نقل عبارة الطيبي بنصِّها. انظر: «روح المعاني» (١٥: ٤٩).

(٢) لم أهتدِ الى موضعه في شرح ابن الحاجب، وعبارته بنصّها في «روح المعاني» (١٥: ٤٩-٥٠).

(٣) في (ح): «الحاسية».

(٤) في (ح): «معنى النَّفخ».

فإن قلتَ: فأيُّ النفختيْنِ هي؟ قلتُ: الأولىٰ، لأن عندها فسادَ العالم، وهكذا الروايةُ عن ابنِ عباس، وقد رُوي عنه أنها الثانية.

فإن قلتَ: أما قال بعدُ: ﴿يَوْمَئِذٍ تُعْرَضُونَ﴾ والعَرْضُ إنما هو عندَ النفخةِ الثانية؟ قلتُ: جُعل اليومُ اسماً للحينِ الواسعِ الذي تقعُ فيه النفختانِ والصَّعقةُ والنشورُ والوقوفُ والحِساب، فلذلك قيل: ﴿يَوْمَئِذٍ تُعْرَضُونَ﴾كما تقول: جئتُه عامَ كذا؛ وإنما كان مجيئُك في وقتٍ واحدٍ من أوقاتِه.

﴿وَحُمِلَتِ﴾ ورُفعتْ مِن جهاتِها بريحٍ بَلغتْ من قوّةِ عَصْفِها أنها تَحملُ الأرضَ والجبال، أو بِخَلْقٍ من الملائكة، أو بقدرةِ الله من غيرِ سبب. **وقُرِئ: «وَحُمِّلتْ» بحذفِ**

قال صاحبُ «الكَشْف»: ﴿نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ كقولِـه تعالىٰ: ﴿لَا تَتَّخِذُوٓا۟ إِلَـٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ﴾ [النَّحل: ٥١]، وقَولِهم: أَمسِ الدّابرُ لا يَعود[(١)]، ولا يُنافي البيانَ كما عليه ظاهِرُ كلامِ صاحبِ «المفتاح» في قَوْلِه: ﴿إِنَّمَا هُوَ إِلَـٰهٌ وَاحِدٌ﴾ [النَّحل: ٥١]، ولا التأكيدَ أَيضاً؛ إذِ التوابعُ كالبدلِ وعَطْفِ البيانِ والصِّفةِ والتأكيدِ، بيانٌ مِن وجهٍ للمتبوعِ عند أَربابِ المعاني[(٢)].

قولُه: **(وقُرِئ: «وحُمِّلت»، بحذفِ الـمُحَمَّل)** أَيْ: بِحذفِ ما حَملها، وهو أَحدُ الثلاثةِ المذكورة، مِن الرِّيحِ أو الـملائكةِ أو القُدْرة، فَعُدِّي في القراءةِ الأُولى[(٣)] إلى المفعولِ[(٤)] بواسطة

---

(١) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٣٧٩).

(٢) انظر: «مفتاح العلوم» ص ١٩٠.

(٣) وهي القراءة المشهورةُ: «حُمِلَت»، بالبناءِ للمجهول وكسرِ الميم مِن غيرِ تضعيف، والقراءةُ الثانيةُ هي التي ذكرها الزمخشري، وهي قراءةُ الأعمشِ وابنِ أبي عبلة وابنِ مقسم، انظر: «مختصر شواذ القراءات» لابن خالويه، وتمام تخريجها في «معجم القراءات القرآنية» (٧: ٢٠٩-٢١٠).

(٤) في الأصول الخطية: المفعول الثاني، وليس بصواب، لأن التقدير في القراءة الأولى: حَمَلَتْ قُدْرتُنا الأرضَ؛ فعند البناءِ للمجهولِ تُصبح: حُمِلَتِ الأرضُ. وعلى ذلك، فصوابُه إذن: فعدّي في القراءة الأولى إلىٰ المفعول بواسطة البناء.

المُحمَّلِ وهُوَ أحدُ الثلاثة. ﴿فَدُكَّتَا﴾ فدُكّتِ الجُمْلتان: جُملةُ الأَرضين وجُملةُ الجبال، فَضُربَ بعضُها ببعضٍ حتىٰ تَنْدقَّ وتَرْجعَ كثيباً مَهيلاً وهباءً منبثاً، **والدّكُّ أبلغُ مِن الدّق**. وقيل: فَبُسِطتا بسطةً واحدة، فصارتا أرضاً لا ترىٰ فيها عِوَجاً ولا أَمْتاً، من قولك: اندكَّ السَّنام إذا انْفرَش، وبعيرٌ أَدكُّ وناقةٌ دكّاء، ومنه: الدّكّان.

﴿فَيَوْمَئِذٍ وَقَعَتِ ٱلْوَاقِعَةُ﴾ فحينئذٍ نزلتِ النازلةُ وهي القيامة ﴿وَاهِيَةٌ﴾ مسترخيةٌ ساقطةُ القوّةِ جدًّا بعد ما كانتْ مُحكَمةً مُسْتمسِكة، ﴿وَٱلْمَلَكُ عَلَىٰٓ أَرْجَآئِهَا﴾ يريد: والخَلْقُ الذي يقالُ له المَلَك، ورُدَّ إليه الضميرُ مجموعاً في قوله: ﴿فَوْقَهُمْ﴾ علىٰ المعنىٰ.

البناء، وإليه الإشارةُ بقولِه: «ورُفِعت مِن جهاتِها بريح»، وفي الثانية بالتَّضعيف[١].

قالَ ابن جنّي: «روي عن ابن عامر مشدّدة الميم، قالَ ابنُ مجاهد: ما أدري ما هذا».

وقال ابن جنّي: «وهُو صحيحٌ واضِح، وذلك أنّـه أَسْنَـدَ الفعلَ إلىٰ المفعولِ الثاني، حتّى كأنّـه في الأَصلِ: وحَمَّلنا قُدْرتَنا، أو مَلَـكاً مِن ملائكتنا، أو نَحْوَ ذلك، الأَرْضَ. ولو جئتَ بالمفعولِ الأولِ لَأَسْنَدتَ الفعلَ إليه، فَقُلتَ: وحُمِّلت قُدْرتُنا الأرضَ. فلمّا لَمْ يُذكرِ المفعولُ الأولُ، أُقيمَ الثاني مَقامَ الفاعلِ فَرُفِع، فقيل: وحُمِّلَتِ الأرضُ، ونَحوُه قَوْلُك: أَلبستُ زيداً الجبّـةَ، فَلَو أَقمتَ المفعولَ الأولَ مقام الفاعلِ، قلت: أُلبِسَ زيدٌ الـجُبَّـةَ. وإنْ حَذفتَ المفعولَ الأولَ، أَقمتَ الثاني مَقامه، فقلتَ: أُلْبِسَتِ الـجُبَّـةُ. نعم، ويجوز أَيضاً مَع استيفاءِ المفعولِ الأولِ، أَنْ يُبْنىٰ الفعلُ للمفعولِ الثاني، فتقول: أُلْبِسَتِ الـجُبَّـةُ زيداً، علىٰ طريق القلبِ للاتِّساع» تَمَّ كلامُه[٢].

قولُه: (**والدَّكُّ أَبلغُ مِن الدَّقّ**)، **الراغب**: «الدَّكُّ: الأَرْضُ اللَّيِّنةُ السَّهلة، وقَدْ دَكَّه دكًّا.

---

(١) لعلّ الصوابَ: بالبناءِ والتضعيف.

(٢) «المُحْتسَب» (٢: ٣٢٧-٣٢٨).

فإن قلتَ: ما الفرق بين قوله: ﴿وَٱلْمَلَكُ﴾، وبين أن يقالَ: «والملائكة»؟

قلتُ: **الملَك أَعمُّ من الملائكة، ألا ترىٰ أن قولك: ما مِن مَلَكٍ إلا وهو شاهِد، أعمُّ من قولك: ما مِن ملائكة؟** ﴿عَلَىٰٓ أَرْجَآئِهَا﴾ علىٰ جوانبها، الواحدُ رَجاً مقصور، ....

وقَولُه تعالىٰ: ﴿وَحُمِلَتِ ٱلْأَرْضُ وَٱلْجِبَالُ فَدُكَّتَا دَكَّةً وَٰحِدَةً﴾، أَيْ: جُعِلَتْ بمنزلةِ الأرض اللّينة، قال تعالى: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكًّا﴾ [الأعراف: ١٤٣]»(١).

قَوْلُه: (**الملَكُ أعَمُّ مِن الملائكة**) قالَ صاحبُ «التَّقريب»: «لأنَّ الجنسَ يَقعُ علىٰ الواحِدِ والكثيرِ، والجَمْعُ لا يَقَعُ إلَّا علىٰ الكثيرِ، فأَفرادُ(٢) الجنسِ أكثر؛ فكُلَّما وُجِدَ الكثيرُ وُجِدَ الجِنسُ ولا يَنْعكس»، وفيه نَظَر.

وقالَ صاحبُ «الانتصاف»: «كلٌّ مِن المفردِ والجَمْعِ مُعَرَّفٌ تعريفَ الجِنْس، فالواحدُ والجمعُ سواءٌ»(٣).

وقالَ في «الإنصاف»: «استشهادُ الزَّمخشريّ(٤) بقولِه: «ما مِنْ مَلَكٍ»، أنَّه أعَمُّ، ضعيفٌ؛ فإنّه(٥) ما حَصَلَ العموم إلَّا مِن النَّفي، وقولُه: «أعَمُّ من: ما مِن ملائكة»، لأَنَّ الأوّلَ يَنْفي عَن كلِّ واحدٍ ومثلِه، والثاني يَنْفي عَن كُلِّ جماعة، لا عَن كُلِّ واحد»(٦). ومِثلُه قولُ صاحبِ «المفتاح»: «اسْتِغراقُ المفردِ أَشْمَلُ مِن استغراقِ الجمع، ويَتَبيَّنُ ذلك بأنْ ليس يَصْدق: لا رجلَ في الدار، في نَفْيِ الجنسِ إذا كانَ فيها رجلٌ أو رجلان، ويَصْدقُ: لا رجالَ في الدّار»(٧).

---

(١) «مفردات القرآن» ص ٣١٦.

(٢) في (ف): «فأراد».

(٣) «الانتصاف» بحاشية «الكشاف» (٤: ٦٠١).

(٤) في مخطوط «الإنصاف»: «أحمد»، وليس بصواب.

(٥) قوله: «ضعيف فإنّه»، سقط من (ح) و(ف).

(٦) «الإنصاف» (ق١٤٢).

(٧) «مفتاح العلوم» ص ٢١٦.

....

وقلتُ: لا فرقَ بين المَنْفي والمُثْبت، لِمَا سَبَقَ في «البقرة»، أنَّ اسْتغراقَ الجنسِ في الواحد، بحسَبِ تناوُلِه[1] الأفرادَ فرداً فَرْداً، إلى أنْ يَنْتهي إلى الواحد[2]. وفي الجَمْعِ، يُحْتَمَلُ أنْ يكون وُحْدانُه[3] المجموعَ جمعاً جمعاً، إلى أنْ يَـنْتهي إلى الاثنينِ أو الثلاثة. ولهذا قال صاحبُ «المفتاح»: «وَمِن هٰذا يُعْرفُ لُطْفُ قَوْلِه: ﴿رَبِّ إِنِّي وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّي﴾ [مريم: ٤]، دون: وَهَنَ العظام، مِن حيث يُوصَلُ باختصارِ اللفظِ إلى الإطْناب»[4].

وقال البَزْدوي[5]: «قولك: والله لا أَتزوَّجُ النساءَ ولا أشتري[6] العبيد: إنَّ ذلك يَقَعُ علىٰ الأقل ويَحْتملُ الكُلّ، لأَنَّ هذا جَمعٌ صارَ مَجازاً عن اسمِ الجنس؛ لأنّا إذا أَبْقيناه جمعاً لُغيَ حَرفُ العَهْد[7]، وإذا جعلناه جِنساً بقي اللامُ لتعريفِ الجنسِ، وبَقِيَ مَعْنىٰ الجمعِ مِن وَجْهٍ في الجِنْس»[8].

ثمَّ يقالُ لصاحبِ «الإنصاف»: إنْ صَحَّ النَّفيُ في الاسْتشهاد كيف يَصِحّ في قولِه: ﴿وَٱلْمَلَكُ عَلَىٰٓ أَرْجَآئِهَا﴾؟ [الحاقة: ١٧]. وقال الراغبُ: «النَّحويّون جَعَلوا «الـمَلَكَ» مِن لفظ

---

(١) في (ح): «ما تناوله».

(٢) انظر: «الكشاف» (٢: ٣٤٩-٣٥٠).

(٣) الوُحْدان: جمع الواحد.

(٤) «مفتاح العلوم» ص ٢١٦.

(٥) أبو الحسن، علي بن محمد: فقيهٌ أصوليٌّ مِن أكابرِ الحنفية، له تَصانيفُ منها «كنز الوصول» في أصول الفقه، توفي سنة (٤٨٢ هـ).

(٦) في (ط) و(ف): «أُكلِّم».

(٧) أي: «ال» العهديّة، مع أنَّ هذه الأمثلة تحتملُ اللام فيها الجنسية والعهدية، قالوا في «لا أشربُ الماء»: «إن الألف واللام تكون للجنس تارة وللعهد أخرى». انظر: «البحر المحيط» (٢: ٢٩٥) للزركشي. وقال ابن هشام في قولهم «لا أتزوج النساء»: «وبعضهم يقولُ فيها: إنها لتعريف العهد، لأن الأجناسَ أمورٌ معهودة في الأذهان متميِّزٌ بعضها عن بعض». «مغني اللبيب» ص ٧٣.

(٨) «الكافي في شرح البزدوي» (١: ٣٧٥) للسِّغناقي.

يعني: أنها تَنْشقُّ، وهي مَسْكنُ الملائكة، **فيَنْضوون إلىٰ أطرافِها** وما حولَها مِن حافاتِها، ﴿ثَمَٰنِيَةٌ﴾ أي: ثمانيةٌ منهم.

وعن رسولِ الله ﷺ: «همُ اليومَ أربعةٌ، فإذا كانَ يومُ القيامةِ أيّدهُمُ اللهُ بأربعةٍ آخرينَ فيكونونَ ثمانيةً». وروي: ثمانيةُ أملاكٍ أَرْجلُهم **في تخومِ الأرضِ** السابعة، والعرشُ فوقَ رؤوسِهم، وهم مُطْرِقون مُسبِّحون. وقيل: بعضُهم علىٰ صورةِ الإنسان، ....

الملائكة، وجَعلوا الميمَ زائدة. وقالَ بعضُ المحقّقين: هو مِن المِلْك، قال: والمتولّي مِن الملائكة شيئاً مِن السياساتِ، يُقالُ له: مَلَكٌ بالفتح، ومِن البَشَر يقالُ له: مَلِكٌ بالكسر. قال: فكلُّ مَلَكٍ ملائكةٌ[١] مِن غيرِ عكس، بل الـمَلَكُ هو المشارُ إليه[٢] بقولِه تعالىٰ: ﴿فَٱلْمُدَبِّرَٰتِ أَمْرًا﴾ [النازعات: ٥]، ﴿فَٱلْمُقَسِّمَٰتِ﴾ [الذاريات: ٤]، ﴿وَٱلنَّٰزِعَٰتِ﴾ [النازعات: ١]. ومنه مَلَكُ الموت، ﴿وَٱلْمَلَكُ عَلَىٰٓ أَرْجَآئِهَا﴾»[٣].

قولُه: (**فيَنْضَوونَ إلىٰ أطرافِها**)، **الجوهري**: «ضَوَيتُ إليه، بالفَتْحِ، أَضْوي ضُوِيًّا، إذا أَويتُ إليه وانْضَمَمْتُ»[٤].

قولُه: (**في تُخومِ الأرض**)[٥]، **الجَوْهريّ**: «التَّخْمُ: مُنْتهىٰ كلِّ قَرْيةٍ أَوْ أَرْض، والجمعُ تُخوم، مثل فَلْسٍ وفُلوس. وقالَ ابنُ السِّكِّيت: سَمِعتُ أبا عمرو يقول: هي تَخومُ الأَرضِ، والجمعُ تُخُم، مثل: صَبورٍ وصُبُر».

---

(١) في (ح): «مِن الملائكة».

(٢) في (ح) و(ف): «إليهم».

(٣) «مفردات القرآن» ص ٧٧٦.

(٤) في (ف): «الجوهري: نَضوْتُ البلاد: قَطَعتُها. الأساس: الفرسُ يَنْضو الجياد اذا تقدّمها»؛ فـ«ينضوون» هنا على وزن «يَفْعلون»، والجذر: نَضو، والمثبت من (ح) و(ط) على وزن: يَنْفعلون، والجذر: ضوي. والمعنى في السياق يقتضي الجذر (ضوي) كما في (ح) و(ط).

(٥) قوله: «الرواية بفتح التاء»، سقط من (ح).

وبعضُهم علىٰ صورةِ الأسد، وبعضُهم علىٰ صورةِ الثَّور، وبعضُهم علىٰ صورةِ النَّسْر.

ورُوِي: **ثمانيةُ أملاكٍ في خَلْقِ الأوْعال**، ما بين أظلافِها إلىٰ رُكبِها مسيرةُ سبعين عاماً. وعن شَهْرِ بنِ حَوْشب: أربعةٌ منهم يقولون: سُبحانَكَ اللهمّ وبحمدِك، لك الحمدُ علىٰ عفوِك بعد قُدْرتِك، وأربعةٌ يقولون: سُبحانَكَ اللهُمّ وبحمدِك، لك الحمدُ علىٰ حِلْمِك بعدَ عِلْمك. وعن الحسن: اللهُ أعلمُ كم هم، أثمانيةٌ أم ثمانيةُ آلاف؟ وعن الضّحاك: ثمانيةُ صفوفٍ لا يعلمُ عددَهم إلا الله. ويجوزُ أن تكونَ الثمانيةُ مِن الرّوح، أو مِن خَلْقٍ آخر، فهو القادرُ علىٰ كلِّ خَلْق ﴿ سُبْحَٰنَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْأَزْوَٰجَ كُلَّهَا مِمَّا تُنۢبِتُ ٱلْأَرْضُ وَمِنْ أَنفُسِهِمْ وَمِمَّا لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [يس: ٣٦].

العَرْض: عبارةٌ عن المحاسَبةِ والمُساءَلة، شُبّه ذلك بعَرضِ السُّلطان العَسْكَر لتعرُّفِ أحوالِه. ورُوِي **أنّ في يوم القيامةِ ثلاثَ عَرَضات**: فأما عَرْضتانِ فاعتذارٌ واحتجاجٌ وتَوْبيخ، وأما الثالثةُ ففيها تُنْشرُ الكتبُ، فيأخذُ الفائزُ كتابَه بيمينِه والهالكُ كتابَه بشماله ﴿خَافِيَةٌ﴾ سَريرةٌ وحالٌ كانت تخفىٰ في الدنيا بسَتْرِ الله عليكم.

قولُه: (**ورُوِي: ثَمانيةُ أَملاكٍ في خَلْقِ الأَوْعال**) عن التِّرمذي وأبي داود وابن ماجه، عن العباس بنِ عبد المطلب في حديث: «وفوق ذلك ثمانيةُ أَوعالٍ، بين أَظْلافِهنَّ ورُكبِهنَّ ما بين سماءٍ إلىٰ سماء، ثُمَّ فوقَ ظُهورِهنَّ العَـرْشُ، بين أَسفلِه وأَعلاه مِثـلُ ما بين السَّماء إلى السَّماء»(١).

قولُه: (**أنَّ في يوم القيامةِ ثلاثَ عَرَضاتٍ**) الحديثُ مِن روايةِ أَبي هُريرةَ عن رسولِ الله ﷺ، قال: «يُعْرَضُ الناسُ يومَ القيامةِ ثلاثَ عَرَضات، فأمّا عَرْضتانِ فَجِدالٌ ومَعاذير، وأَمَّا العَـرْضَةُ الثالِثة(٢)، فعِندَ ذلك تَطيرُ الصُّحُـفُ في الأَيْدي، فآخِذٌ بيميـنِه وآخِذٌ بشمالِه».

---

(١) انظر: «سنن الترمذي» (٣٣٢٠). وقال: هذا حديث حسنٌ غريبٌ.

(٢) قوله: «وأما العَرْضة الثالثة»، سقط من الأصول الخطية.

[﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ فَيَقُولُ هَآؤُمُ ٱقْرَءُواْ كِتَٰبِيَهْ * إِنِّي ظَنَنتُ أَنِّي مُلَٰقٍ حِسَابِيَهْ * فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ * فِي جَنَّةٍ عَالِيَةٍ * قُطُوفُهَا دَانِيَةٌ * كُلُواْ وَٱشْرَبُواْ هَنِيٓـًٔا بِمَآ أَسْلَفْتُمْ فِي ٱلْأَيَّامِ ٱلْخَالِيَةِ﴾ ١٩ - ٢٤]

﴿فَأَمَّا﴾ **تفصيلٌ للعَرْض**. «ها»: صوتٌ يُصوّتُ به **فيُفهَمُ منه معنىٰ (خُذْ)** كأُفٍّ **وحَسٍّ**، وما أشبه ذلك. و﴿كِتَٰبِيَهْ﴾ منصوبٌ بـ﴿هَآؤُمُ﴾ عند الكوفيينَ، وعند البصريينَ بـ﴿ٱقْرَءُواْ﴾، لأنه أقربُ العاملَيْنِ؛ وأصله: هاؤمُ كتابي اقرؤا كتابي، فحُذِفَ الأوّلُ لدلالةِ الثاني عليه، ونَظيرُه ﴿ءَاتُونِيٓ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾ [الكهف: ٩٦]، قالوا: **ولو كانَ العاملُ الأوّلَ لقيل: اقرؤوه وأُفرِغْه**، والهاءُ للسكتِ في ﴿كِتَٰبِيَهْ﴾، وكذلك في ﴿حِسَابِيَهْ﴾ و﴿مَالِيَهْ﴾ و﴿سُلْطَٰنِيَهْ﴾، وحَقُّ هٰذه الهاءاتِ أن تُثْبَتَ في الوقفِ وتُسْقطَ في الوصل،

أَخْرَجه التِّرمِذي(١)، قال: «لا يَصحُّ هذا الحديثُ مِن قِبَلِ أَنَّ الحَسَنَ لم يَسْمعْ مِن أبي هُريرة. ورَواهُ بعضهُم عن الحسَن عن أَبي موسى».

قولُه: (﴿فَأَمَّا﴾: **تَفصيلٌ للعَرْض**)، يَعْني: يومئذٍ تُعْرضون، خِطابٌ شامِلٌ للفريقَيْنِ، وقَوْلُه: ﴿فَأَمَّا مَنْ﴾، وقَوْلُه: ﴿وَأَمَّا مَنْ﴾: تَفْصيلٌ له.

قولُه: (**فَيُفْهمُ منه مَعنىٰ: «خُذْ»**) قال الزَّجّاجُ: «هاؤُمْ: أَمرٌ للجماعةِ بمنزلةِ: هاكم. تقولُ للواحِدِ: هاءَ يا رجل، وللاثنين: هاؤُما يا رجلان، وللثّلاثَة: هاؤُمُ يا رجال، وللمرأة: هاءِ، بكَسْرِ الهمزة، والثِّنْتَيْنِ: هاؤما، ولجماعةِ النساءِ: هاؤُنَّ»(٢).

قولُه: (**وحَسٍّ**)، وهي كلمةٌ تُقالُ عند الوَجَع(٣).

قَولُه: (**ولو كانَ العامِلُ الأوّلَ لَقِيل: اقرؤوه وأُفْرِغْه**) قال اليَمَنيّ(٤): «إنَّ الفِعْلينِ إذا تَنازعا: إنْ أَعْملتَ الأولَ أَضْمرتَ الفاعلَ في الثاني؛ إِذْ لا يجوزُ حَذْفُه، وأَمّا المفعولُ فيجوزُ

---

(١) في «السنن» (٢٤٢٥).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٥: ٢١٧).

(٣) أي: حَسَّ يحِسُّ، بالكسر. وأما بالضم: يحُسُّ، فمعناه أدرك بإحدىٰ حواسِّه.

(٤) هو منصور بن فلاح، له «شرحٌ» على «كافية ابن الحاجب»، توفي سنة ٦٨٠ هـ.

وقد استُحِبَّ إيثارُ الوقفِ إيثاراً لثباتِها في المُصْحف، وقيل: لا بأسَ بالوصلِ والإسقاط. وقرأ ابنُ محيصنٍ بإسكانِ الياءِ بغيرِ هاء، **وقرأ جماعةٌ بإثباتِ الهاءِ** في الوصلِ والوقفِ جميعاً لاتّباعِ المصحف. ﴿ظَنَنتُ﴾: عَلِمتُ؛ وإنما أُجريَ الظنُّ مجرىٰ العِلم، لأنّ الظنَّ الغالبَ يُقامُ مقامَ العِلْمِ في العاداتِ والأَحْكام. ويقال: أَظنُّ ظناً كاليقينِ أنّ الأمرَ كَيْتَ وكَيْت. ﴿رَّاضِيَةٍ﴾ منسوبةٍ إلىٰ الرضا؛ كالدّارعِ والنّابل، والنِّسبةُ نسبتان: نِسْبةٌ بالحَرْفِ، ونِسْبةٌ بالصِّيغة. أو جُعلَ الفعلُ لها مجازاً وهو لصاحِبِها ﴿عَالِيَةٍ﴾ مرتفعةِ المكانِ في السّماء، أو رفيعةِ الدّرجات، أو رفيعةِ المباني والقصور والأشجار ﴿دَانِيَةٌ﴾ ينالُها القاعدُ والنائم، يقال لهم: ﴿كُلُواْ وَٱشْرَبُواْ هَنِيٓـَٔۢا﴾ أكلاً وشُرْباً هنيئاً. أو هَنِئْتُم هنيئاً علىٰ المصدر ﴿بِمَآ أَسْلَفْتُمْ﴾ بما قَدّمتم مِن الأعمـالِ الصالحة ﴿فِى ٱلْأَيَّامِ ٱلْخَالِيَةِ﴾ الماضيةِ من أيامِ الدنيا.

حَذْفُه، نَحو: ضَرَبني وضَرَبتُ زيداً. والاختيارُ أَنْ يُقالَ: ضَرَبَني وضَرَبْتُه، لأَنَّ التقدير: ضَرَبني زيدٌ وضَرَبتُه، فالهاءُ عائدةٌ إلى «زيد»، وهو فاعِلُ الأوّل[1]، ورُتْبتُه التقدُّم[2]. وأَمّا حَذْفُها، فالمفعولُ مُسْتَغْنًى عنه، وهذا دليلٌ علىٰ إعمالِ الثاني في قولِه تعالىٰ: ﴿ءَاتُونِىٓ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾ [الكهف: ٩٦]، و﴿هَآؤُمُ ٱقْرَءُواْ كِتَٰبِيَهْ﴾، لأنه لو أَعْملَ الأوَّل، لأَضمرَ المفعول في الثاني لأَنّه أَوْلىٰ، ولا يليقُ بِفصاحةِ القرآنِ تَرْكُ الأَوْلىٰ»[3].

قولُه: (**وقرأ جماعةٌ بإِثْباتِ الهاء**) وفي «التَّـيْسير»: «حَمْزة: «مالي» و«سلطاني»، بحذف الهاءَينِ في الوَصْل، والباقون: بإثباتِها في الحالَينِ»[4]، وإسْكانُ الياءِ[5] شاذٌّ.

وقال الـزَّجّاجُ: «الوجهُ أَنْ يوقَفَ علىٰ هذه الهاءات ولا يُوصَل، لأَنَّها أُدْخِلت للوقْف،

---

(١) من قوله: «يقال: ضربني»، إلىٰ هنا، مكرَّرٌ في (ف).

(٢) في (ح): «التقدّم».

(٣) انظر: «شرح الكافية في النحو» (١: ٣١٧) وما بعدها، بتصرف ملحوظ.

(٤) «التيسير في القراءات السبع» ص ٢١٤.

(٥) مِن غيرِ هاءٍ.

وعن مجاهدٍ: أيام الصّيام، أي: كُلوا واشربوا بدَلَ ما أمسكتُم عن الأكل والشُّرب لوجهِ الله. ورُوي: يقولُ اللهُ عزَّ وجل: يا أَوْليائي طالمَا نظرتُ إليكمْ في الدنيا وقد قَلَصَتْ شِفاهُكم عن الأشربة؛ وغارتْ أعينكم، وخَمَصَتْ بطونُكم، فكونوا اليومَ في نعيمِكم، و﴿كُلُوا۟ وَٱشۡرَبُوا۟ هَنِيٓـًٔا بِمَآ أَسۡلَفۡتُمۡ فِي ٱلۡأَيَّامِ ٱلۡخَالِيَةِ﴾.

[﴿ وَأَمَّا مَنۡ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِشِمَالِهِۦ فَيَقُولُ يَٰلَيۡتَنِي لَمۡ أُوتَ كِتَٰبِيَهۡ ۞ وَلَمۡ أَدۡرِ مَا حِسَابِيَهۡ ۞ يَٰلَيۡتَهَا كَانَتِ ٱلۡقَاضِيَةَ ۞ مَآ أَغۡنَىٰ عَنِّي مَالِيَهۡۜ ۞ هَلَكَ عَنِّي سُلۡطَٰنِيَهۡ﴾ ٢٥- ٢٩]

وهٰذه رؤوسُ الآيات. وقد حَذَفَها قومٌ في الوَصْل[1]، ولا أُحِبُّ مُخالفةَ المُصْحف»[2]، وإليه الإشارةُ بقولِه: «وقد استُحِبَّ إيثارُ الوقْفِ إيثاراً لِثَباتها في المُصْحَف».

قالَ صاحبُ «الانتصاف»: «تعليلُ القراءَةِ باتّباعِ المصحفِ غَلَطٌ؛ وإنّما القراءَةُ ومُعْتمَدُها النَّقلُ المتواتِر»[3]، وفيه نَظَرٌ، لأنَّ الوقفَ والابتداءَ غيرُ مَوْقوفةٍ على النَّقْل[4]. ولذلك حَدَّ[5] الكواشي السَّبْعة: «ما صَحَّ سنده، واستقامَ وجهُهُ في العربيّة، ووافَقَ لفظُه خطَّ الإمام، وما لم يوجدْ فيه مجموعُ هذه الثلاثة[6]، أو التواتُرُ وموافقةُ خط الإمامِ فهو شاذ»[7].

قولُه: (قَلَصَت)، أي: انْضمَّت وانزوت[8].

---

(١) في (ف): «الأصل».

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٥: ٢١٧) بتصرف.

(٣) «الانتصاف» بحاشية «الكشاف» (٤: ٦٠٣).

(٤) من قوله: «باتباع المصحف غلط» إلىٰ هنا، جاء في (ف) في نهاية كلام «الكواشي».

(٥) في (ح): «قال».

(٦) في (ف): «وأمّا».

(٧) قاله الكواشي في أوّل تفسيره «التبصرة»، كما في «النشر» (١: ٤٤) لابن الجزري. وانظر ذات التعريف في «الإتقان» (١: ٢٢٥) للسيوطي.

(٨) في (ح): «والصوت». ولعلّ ما أثبتناه أقرب، قال الجوهري: «قَلَصَت شَفَتُه: انْزَوَت»، وذَكَرَ الزبيدي لها معاني أخرى، منها: شَمّرت، ونَقَصت، وانْقَبضت. انظر: «الصحاح» (٢: ١٠٥٣- قلص)، ومن «تاج العروس» (١٨/ ١١٩ – قلص). ومن «قوله: قلصت» إلى هنا سقط من (ط) و(ف).

الضميرُ في ﴿يَٰلَيۡتَهَا﴾ للمَوْتة، يقول: يا ليتَ الموتةَ التي مُتُّها ﴿كَانَتِ ٱلۡقَاضِيَةَ﴾ أي: القاطعةَ لأمري، فلم أُبعثْ بعدَها؛ ولم أَلقَ ما ألقىٰ، أو للحالة، أي: ليتَ هٰذه الحالةَ كانت الموتةَ التي قَضَتْ عليّ، لأنه رأىٰ تلك الحالةَ أبشعَ وأمرَّ مما ذاقَه مِن مرارةِ الموتِ وشدّتِه؛ فتَمنّاهُ عندَها ﴿مَآ أَغۡنَىٰ﴾ نفيٌ أو استفهامٌ علىٰ وجهِ الإنكار، أَيْ: أيُّ شيءٍ أغنىٰ عنّي ما كان لي من اليَسار؟ «هَلَكَ عَنّي سُلطاني» مُلْكي وتَسَلّطي علىٰ الناس، وبَقيتُ فقيراً ذليلاً، وعن ابنِ عباسٍ: أنها نزلتْ في الأسودِ بنِ عبدِ الأشَد.

وعن فَنّاخُسْرةَ الملقّبِ بالعَضُد، أنه لما قال:

عَضُدَ الدَّوْلةِ وابنَ رُكْنِها ... مَلِكَ الأملاكِ غَلَّابَ القَدَرْ

قولُه: (عَضُدَ[1] الدَّولةِ وابنَ رُكنِها)، أي: وابنَ رُكْنِ الدَّوْلة. أَوَّلُه في «التاريخِ الكامل»:

لَيسَ شُرْبُ الكأسِ إلاّ في المَطَرْ ... وغناءٌ مِن جوارٍ في سَحَرْ
غانياتٍ سالباتٍ للنُّهىٰ ... ناغماتٍ في تَضاعيفِ الوَتَرْ
مُبْرِزاتِ الكأسِ من مَطْلَعِها ... ساقياتِ الرّاحِ مَن فاقَ البَشَرْ
عَضُدَ الدَّولةِ وابنَ رُكْنِها ... مَلِكَ الأمْلاكِ غَلّابَ القَدَرْ[2]

وقد ارْتكبَ هنا بعد الجُرْأةِ علىٰ الله في الملاهي والمناهي عَظيمتَيْن: إِحْداهُما: التَّسْميةُ بـ«مَلِكِ الأَمْلاك»، وعليه الاسْتِشهاد.

وروينا عن البخاريّ ومُسْلمٍ، عَنْ أَبي هريرة، أَنَّ رسولَ الله ﷺ، قال: «إِنَّ أَخْنَعَ اسمٍ عند الله، رجلٌ تَسمّى مَلِك الأَمْلاك»، وفي روايةٍ: «لا مالِكَ إلّا الله».

---

(١) النصب على البدل مِن الاسم الموصول «مَنْ» في البيتِ قبله.
(٢) انظر: «الكامل في التاريخ» ص ١٢٩٦.

لم يُفلحْ بعدَه وجُنّ، فكانَ لا يَنطلقُ لسانُه إلاّ بهٰذه الآية. **وقالَ ابنُ عباس: ضَلّتْ عني حُجّتي**، ومعناه: بَطُلتْ حُجّتي التي كنتُ أحتجُّ بها في الدنيا.

[﴿خُذُوهُ فَغُلُّوهُ * ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلُّوهُ * ثُمَّ فِي سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا فَاسْلُكُوهُ * إِنَّهُ كَانَ لَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ * وَلَا يَحُضُّ عَلَىٰ طَعَامِ الْمِسْكِينِ * فَلَيْسَ لَهُ الْيَوْمَ هَاهُنَا حَمِيمٌ * وَلَا طَعَامٌ إِلَّا مِنْ غِسْلِينٍ * لَا يَأْكُلُهُ إِلَّا الْخَاطِئُونَ﴾ ٣٠-٣٧]

قال: سفيانُ: مِثْلُ(١) شاهَنْ شاه. وعَن أَحمَدَ بنِ حنبلٍ: «سألتُ أبا عمرو عن أَخْنَعَ؟ قال: أَوْضَع»(٢).

وثانيتهما: التَّفوُّه بـ «غَلّابَ القَدَرْ»؛ فإنَّه غُلُوٌّ، بَلْ كادَ أَنْ يكونَ كُفراً، وعليه قَوْلُ ابنِ دُرَيْد:

وَلَوْ حمىٰ المِقْدارُ، عَنْه، مُهْجَةً ... لَرامَها(٣)، أو يَسْتبيحَ ما حَمىٰ(٤)

نعوذُ بالله مِن الخذلان.

قولُه: (**وقالَ ابن عباسٍ: ضَلَّت عَنّي حُجَّتي**) عَطْفٌ على قولِه: «هَلَكَ عنّي سلطاني: ملكي»، **الرّاغب**: «السَّلاطَةُ: التمكُّنُ مِن القَهْر، يُقال: سَلَّطْتُه فتَسلَّط، قالَ تعالىٰ: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَسَلَّطَهُمْ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٩٠]، ﴿وَلَٰكِنَّ اللَّهَ يُسَلِّطُ رُسُلَهُ عَلَىٰ مَن يَشَاءُ﴾ [الحشر: ٦]، ومنه سُمِّي السُّلطان. والسُّلْطانُ يقالُ في السَّلاطة، نَحوُ: ﴿وَمَن قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَلِيِّهِ سُلْطَانًا﴾ [الإسراء: ٣٣]، وقَدْ يُقالُ لِذي السَّلاطةِ وهو الأكثر. وسُمِّي الحجَّةُ سُلْطاناً، لِما يُلحِقُ مِن الهجومِ علىٰ القلوب، لكنّ أكثرَ تَسَلُّطِه(٥) علىٰ أَهلِ العِلْمِ والحِكْمةِ مِن المؤمنين،

---

(١) في الأصول الخطية: «قيل».

(٢) أخرجه البخاري (٦٢٠٦)، ومسلم (٢١٤٣)، ولم يَرْوِ البخاريُّ قولَ أحمد.

(٣) في (ف): «لرماها».

(٤) البيت مِن مَقْصورتِه الشهيرة، انظر: «شرح المقصورة» للخطيب التبريزي، ص ٥٣. والمقدار: القَدَر.

(٥) في (ف): «سُلْطانه».

﴿ثُمَّ ٱلْجَحِيمَ صَلُّوهُ﴾ ثُم لا تُصَلّوه إلا الجحيم، وهي النارُ العُظْمىٰ، لأنه كانَ سلطاناً يَتعظَّمُ علىٰ الناس؛ يقال: صَليَ النارَ وصَلّاهُ النارَ. سَلْكُه في السِّلسِلة: أن تُلْوىٰ علىٰ جَسدِه حتىٰ تلتفَّ عليه أثناؤُها؛ وهو فيما بينَها مُرهَقٌ مضيَّقٌ عليه لا يقدرُ علىٰ حَرَكة؛ وجَعلَها سبعينَ ذراعاً إرادةَ الوصفِ بالطول، كما قال: ﴿إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً﴾ [التوبة: ٨٠]، يريد: مراتٍ كثيرة، لأنها إذا طالتْ كان الإرهاقُ أشدّ.

والمعنىٰ في تقديم السِّلْسِلةِ علىٰ السَّلْكِ، مِثلُه في تقديمِ الجحيمِ علىٰ التَّصلية؛ أي: لا تَسْلكوه إلّا في هٰذه السِّلْسِلةِ، كأنها أفظعُ من سائرِ مواضِعِ الإرهاق في الجحيم.

قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِىٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَٰنٍ﴾ [غافر: ٣٥]، وقَوْلُه تعالىٰ: ﴿هَلَكَ عَنِّى سُلْطَٰنِيَهْ﴾، يَحْتملُ السُّلْطانينِ[١]. وسَلاطةُ النساء[٢]: القُوَّةُ علىٰ المقال، وذلك في الذَّمِّ أكثرُ استعمالاً»[٣].

قولُه: (ثُمّ لا تُصلُّوه إلا الجحيم)، هذا تَفْسيرٌ لتقديم ﴿ٱلْجَحِيمَ﴾ علىٰ عامِلِها.

قولُه: (أَثناؤها)، الجوهريّ: «أثناءُ الشَّيءِ: تَضاعيفُه، وثِنْيُ الحَبْلِ: ما ثَنَيْتَ».

قولُه: (مُرْهَقٌ)، الأَساس: «مِن المجاز: رَهِقَه الدَّين، وأَرْهقوا الصَّلاةَ: أَخَّروها حتّى كادت تَفوت». ومنه قولُه: ﴿وَلَا تُرْهِقْنِى مِنْ أَمْرِى عُسْرًا﴾ [الكهف: ٧٣].

قولُه: (كأنّها أَفْظَعُ مِن سائرِ مواضِعِ الإِرهاق) أَيْ: كأَنَّ السِّلسلةَ أَفْظَعُ من سائرِ أَدواتِ الإِرهاقِ، فَوَضَعَ مَوْضِعَها «مَواضِع» مبالغةً، لأنَّها لـمّا التفّت عليه تَضاعيفُها، صارت كأنَّها وِعاءٌ له.

---

(١) السلطان الأول: التسلّط، والثاني: الحجّة.

(٢) في «المفردات»: اللسان. ولعل صوابه ما أثبتناه من الأصول الخطية، إذْ قال بعد قوله: «وذلك في الذّمّ أكثرُ استعمالاً»: يقالُ: امرأةٌ سليطة.

(٣) «مفردات القرآن» ص ٤٢٠.

ومعنىٰ ﴿ثُمَّ﴾ الدلالةُ علىٰ تفاوتِ ما بين الغَلِّ والتَّصْليةِ بالجحيم، وما بينَها وبينَ السَّلْكِ في السِّلْسِلة، لا علىٰ تَراخي المدّةِ. ﴿إِنَّهُۥ﴾ تعليلٌ علىٰ طريقِ الاسْتئناف، وَهُو أَبْلغ؛ كأنه قيل: ما له يُعذَّبُ هٰذا العذابَ الشديد؟ فأُجيبَ بذلك.

وفي قوله: ﴿وَلَا يَحُضُّ عَلَىٰ طَعَامِ ٱلْمِسْكِينِ﴾ دليلانِ قويانِ علىٰ عِظَمِ الجُرمِ في حِرْمانِ المِسْكين، **أحدُهما: عَطفُه علىٰ الكُفر، وجَعْلُه قرينةً له**. والثاني: **ذِكرُ الحضِّ دونَ الفِعل**، لِيُعلمَ أنّ تاركَ الحضِّ بهٰذهِ المنزلة، فكيف بتاركِ الفِعل؟! وما أحسنَ قولَ القائل:

قولُه: (**أَحدُهما: عَطفُه علىٰ الكُفْرِ وجَعْلُه قَرينةً له**) نَحْوُه قَوْلُه: ﴿سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا۟ وَقَتْلَهُمُ ٱلْأَنۢبِيَآءَ بِغَيْرِ حَقٍّ﴾ [آل عمران: ١٨١]، جعل ﴿وَقَتْلَهُمُ ٱلْأَنۢبِيَآءَ﴾ قَرينةً لِقولِهم: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ﴾، إيذاناً بأَنَّهما في العِظَمِ أَخوان، وأَنَّه ليس بأوّلِ ما ركبوا مِن العظائم. كذا جَعَلَ تَرْكَ الحَضِّ[١] علىٰ طعامِ المِسْكينِ مِن صفاتِ الكُفّار، فعلىٰ المؤمِن[٢] أَنْ يَجْتَنِبَ منه. قالَ القاضي: «وفيه دليلٌ على تَكْليفِ الكفّار بالفروعِ، ولعلَّ تَخْصيصَ الأَمْرينِ بالذِّكرِ، لأَنَّ أَقْبحَ العقائدِ الكُفرُ بالله، وأَشْنعَ الرَّذائِلِ البُخلُ وقَسْوةُ القَلْب»[٣].

قولُه: (**ذِكرُ الحضِّ دونَ الفِعل**)، **الراغبُ**: «الحضُّ: التَّحْريضُ كالحَثّ، إلّا أَنَّ الحثَّ يكونُ بسَيرٍ وسَوْقٍ، والحضُّ لا يكونُ بذلك. وأَصلُه مِن الحثِّ علىٰ الحضيض[٤]، وهو قرارُ الأرض»[٥].

---

(١) من قوله: «نحوه قوله» إلى هنا سقط من (ف).

(٢) في (ح): «الأول».

(٣) «أنوار التنزيل» (٥: ٣٨٣).

(٤) في (ف): «الحضّ على التحضيض».

(٥) «مفردات القرآن» ص ٢٤١.

إذا نَزَلَ الأضيافُ كـانَ عَـذَوَّراً ... علىٰ الحَيِّ حتّىٰ تَسْتَقِلَّ مَراجِلُـهْ

يريدُ حَضَّهم علىٰ القِرىٰ واسْتَعجَلَهم وتَشاكَسَ عليهم.

وعن أبي الدرداءِ أنه كان يَحُضُّ امرأَتَه علىٰ تكثيرِ المَرَقِ لأجلِ المساكين، وكانَ يقول: خَلَعْنا نصفَ السِّلْسِلة بالإيمان، أفلا نَخلعُ نِصفَها الآخر؟ وقيل: هو مَنعُ الكفار؛ وقولُهم: ﴿أَنُطْعِمُ مَن لَّوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ أَطْعَمَهُۥ﴾ [يس: ٤٧]، والمعنىٰ علىٰ بَذْلِ طعامِ المسكين. ﴿حَمِيمٌ﴾ قريبٌ يَدفعُ عنه ويَحْزَنُ عليه، لأنهم يَتَحامونَه ويَفِرّون منه، كقوله: ﴿وَلَا يَسْـَٔلُ حَمِيمٌ حَمِيمًا﴾ [المعارج: ١٠]، والغِسْلين: غُسالةُ أهلِ النارِ وما يَسيلُ من أبدانِهم من الصَّديدِ والدَّم؛ فِعْلينٌ من الغَسْل. ﴿ٱلْخَـٰطِـُٔونَ﴾ الآثمونَ أصحابُ الخطايا، وخَطِئ الرَّجل: إذا تَعمّدَ الذّنب، وهم المشركون. عن ابن عبّاس.

قولُه: (إذا نَزَلَ الأَضْيافُ) البيت، العَذَوَّرُ: السَّيِّئُ الخُلُق. تَسْتَقِلَّ: أَيْ: تُنْصَبَ على الأَثافيِّ، المَراجِلُ: القُدورُ العَظيمة. يقولُ: «إنَّه مُطاعٌ في الحيِّ لِسيادتِه وجَلالةِ مَحَلِّه، فإذا نَزَلَ ضَيفٌ قامَ بنفسِه في إقامةِ القِرىٰ، ولا يَعْتمدُ على أحدٍ[1]، ويَعْرِضُ في خُلُقِه عَجَلةٌ، فيُشدِّدُ في الأَمْرِ والنَّهي علىٰ أَهلِ الحيّ، حتّى يَنْصِبَ المراجِلَ ويُهيِّئَ الطعامَ، فإذا نالَ مَرامَه عادَ إلىٰ خُلُقِه الأوَّل»[2].

قولُه: (﴿حَمِيمٌ﴾: قريب) قالَ صاحبُ «الكَشْفِ»: «﴿فَلَيْسَ لَهُ ٱلْيَوْمَ هَـٰهُنَا حَمِيمٌ﴾، الجارُّ والمجرورُ خبرُ «ليس» ليـصِحَّ قولُه: ﴿وَلَا طَعَامٌ﴾، ولا يكونُ[3] الخبرُ ﴿هَـٰهُنَا﴾، لأنه يَـصيرُ

---

(١) في (ح): «أهله».

(٢) انظر: «شرح ديوان الحماسة» (٢: ٧٣٣) للمرزوقي، بتصرف. والبيتُ مِن مقطوعةٍ لزينب بنت الطَّثْريّة، ترثي أخاها يزيدَ، مَطلَعُها:

أَرىٰ الأَثْلَ مِن بَطنِ العقيقِ مُجاوري ... مُقـيماً، وقـد غالـتْ يزيـدَ غَوائلُـهْ

(٣) في (ف): «لِكَوْن».

وقُرِئ: «الخاطيون»، بإبدال الهمزةِ ياءً، و«الخاطون» بطرحِها. وعن ابن عباس: ما الخاطون؟ كُلّنا يَخْطو، ورَوىٰ عنه أبو الأسود الدؤلي: ما الخاطون؟ إنما هو الخاطئون؛ ما الصّابون؟ إنما هو الصّابئون: ويجوزُ أن يُراد: الذين يَتَخطّون الحقَّ إلى الباطل، ويَتعدّوْنَ حدودَ الله.

[﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِمَا تُبْصِرُونَ * وَمَا لَا تُبْصِرُونَ * إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ * وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍۚ قَلِيلًا مَّا تُؤْمِنُونَ * وَلَا بِقَوْلِ كَاهِنٍۚ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ * تَنزِيلٌ مِّن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ ٣٨-٤٣]

التقدير[١]: ولا طعامٌ هاهنا إلّا مِن غِسْلين، وهو غيرُ جائزٍ؛ إذْ هناك طعامٌ غيرُ غِسْلين. ولا يكونُ ﴿ٱلْيَوْمَ﴾ خبراً، لأنَّ حميماً جُثّةٌ، وظَرفُ الزّمانِ لا يكونُ خبراً عن الجُثّة»[٢].

قولُه: (**وقُرِئ: «الخاطيون»، بإبدالِ الهمزةِ ياءً**) حمزةُ عند الوَقْف، قال ابنُ جنّي: «قَرَأها الزُّهريُّ والحسَنُ، وهو يَحْتملُ وَجْهين: أَحدهما: تَخْفيفُ الهمزة، لكن علىٰ مَذْهبِ أَبي الحسَنِ في قولِه تعالىٰ: ﴿يَسْتَهْزِءُونَ﴾ [الأنعام: ٥]، بإخلاصِ الهمزةِ في اللفظِ ياءً لانكسارِ ما قَبْلها، وسيبويهِ يَجْعلها بَيْنَ بَيْنَ[٣]. وثانيهما: أَنْ يكونَ قد بَقِي مِن الهمزةِ شَيءٌ علىٰ مذهبِ سيبويهِ، إلّا أنه يَلْطفُ على القُرّاء، فيقرؤون بإخلاصِ الياء».

قولُه: (**و«الخاطون» بِطَـرْحها**) أَيْ: بِطَرْحِ الهمزةِ ونَقْلِ حركتِها إلىٰ الطاءِ. عن عِكْرمة: قَرأناها عند ابنِ عباسٍ، فقال: مَهْ، كُلُّنا نَخْطو، ثُمّ قالَ: ﴿إِلَّا ٱلْخَٰطِـُٔونَ﴾؛ ذَكَره الواحديّ، ورَوىٰ عن الكَلْبي أنّه قالَ: «يَعْني: مَنْ يُخْطِئُ بالشِّرْك»[٤]. ولعلَّ ابنَ عباسٍ يُـفرّقُ بين الهمزة

---

(١) في (ف): «التقدم».

(٢) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٣٨٠).

(٣) أي: متوسّطةً بين مخرج الهمزة ومخرج الحرف الذي منه حركة الهمزة، فإذا كانت مفتوحةً، أخرجناها بين الهمزة وبين الألف، وهكذا إذا كانت مضمومة أو مكسورة، بين الهمزة والواو، والياء. انظر: «الكتاب» (٣: ٥٤١) وما بعدها، و«شرح الكتاب» (٤: ٢٧٤) للسيرافي.

(٤) انظر: «الوسيط في تفسير القرآن» (٤: ٣٤٨)، وفيه «مَهْ، كلنا نُخطئُ»، وليس بصواب.

هو إقسامٌ بالأشياءِ كلِّها علىٰ الشّمولِ والإحاطة، لأنها لا تَخرجُ من قِسْميْنِ: مُبصَرٍ وغيرِ مُبصَر. وقيل: الدّنيا والآخِرة، والأجسامُ والأرْواح، والإنسُ والجنّ، والخَلْقُ والخالِق، والنِّعمُ الظاهرةُ والباطنة، إنّ هٰذا القرآنَ ﴿لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾، أي: يقولُه ويتكلّمُ به علىٰ وجهِ الرّسالةِ مِن عندِ الله ﴿وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ﴾ ولا ﴿كَاهِنٍ﴾ كما تَدّعون، والقِلّةُ في معنىٰ العَدَم، أي: لا تُؤمنون ولا تَذَكَّرون البتَّةَ. **والمعنىٰ: ما أكفرَكم وما أَغفلَكم!** ﴿تَنزِيلٌ﴾ **هو تَنزيل، بياناً** لأنه قولُ رسولٍ نُزِّلَ عليه ﴿مِّن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ ....

في ﴿ٱلْخَٰطِـُٔونَ﴾ و﴿وَٱلصَّٰبِـِٔينَ﴾[1] [البقرة: ٦٢، الحج: ١٧] وبين[2] غيرها مِن جهة الإصلاح واللُّغة[3].

قولُه: (**والمعنىٰ: ما أكْفرَكم!**)، يَعْني: قولُه: ﴿قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾، تَتْميمٌ للمعنىٰ السابق، وفيه معنىٰ التعجّبِ كقولِ الشاعر:

وجــارةُ جــسّاسٍ أَبأْنــا بِنابِهــا ... كُلَيْباً، غَلَتْ نابُ كُلَيْبٌ بَواؤها[4]

والقِلَّةُ بمعنىٰ العدم.

قولُه: (**هُو تَنْزيلٌ، بياناً**)، «بياناً»: مَفْعولٌ له لِمَحْذوف، يُريد: ﴿تَنزِيلٌ﴾ خَبرُ مُبتدأٍ مَحذوف؛ فالجملةُ مَفْصولةٌ عن الأُولىٰ للبيان، لأَنَّ كَوْنَه قَوْلَ رسولٍ، لا يكونُ إلّا تَنْزيلاً، لأَنَّ الرّسولَ لا يتكلّمُ مِن تِلْقاءِ نَفْسه.

---

(١) في الأصول الخطية: «الصابئون».

(٢) في (ف): «ومن».

(٣) أي: ثمّة فرقٌ في المعنىٰ بين الجذرين: خَطِئَ يَخْطأُ، وخَطا يَخطو، ومثلهما: صَبأَ يَصبأ، وصَبا يَصْبو.

(٤) استشهدَ به الزمخشري في سياق تفسير قولِه تعالىٰ: ﴿وَعَتَوْ عُتُوًّا كَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٢١]، وهو لرجلٍ مِن بني بكرٍ قبيلةِ جسّاس، يَفتخرُ على بني تغلب. أبأنا: ساوينا، أي: قتلنا كُلَيْباً بناقتها المسِنّة. بَواء: مثل سَواء وزناً ومعنًى. انظر: «الكشاف» (١١: ٢٠٨-٢٠٩).

وقرأ أبو السَّمال: «تنزيلاً»، أي: نُزّلَ تنزيلاً. وقيل: «الرسولُ الكريمُ» جبريلُ عليه السلام، وقولُه: ﴿وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ﴾ **دليلٌ علىٰ أنه محمد ﷺ، لأنّ المعنىٰ علىٰ إثباتِ أنه رسولٌ، لا شاعرٌ ولا كاهن.**

[﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ * لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِٱلْيَمِينِ * ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ ٱلْوَتِينَ * فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ * وَإِنَّهُۥ لَتَذْكِرَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ * وَإِنَّا لَنَعْلَمُ أَنَّ مِنكُم مُّكَذِّبِينَ * وَإِنَّهُۥ لَحَسْرَةٌ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ * وَإِنَّهُۥ لَحَقُّ ٱلْيَقِينِ * فَسَبِّحْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلْعَظِيمِ﴾ ٤٤-٥٢]

قولُه: (﴿وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ﴾، **دليلٌ علىٰ أنّه مُحمّدٌ صلواتُ الله عليه، لأنَّ المعنىٰ علىٰ إثباتِ أنّه رسولٌ، لا شاعِرٌ ولا كاهِن**)، قال الإمام: «إنّه تعالىٰ ذَكَرَ في سورة «كُوّرت» مثل هذا الكلام[١]، والأكثرون علىٰ أنَّ المرادَ منه جبريلُ عليه السلام، وهاهنا المرادُ مُحَمَّدٌ ﷺ. قالوا: لأنّه تعالىٰ لَـمّا قال: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾، قال بعده: إنّه ليس بقولِ شاعرٍ ولا كاهن. والقومُ ما كانوا[٢] يَصِفونَ جبريلَ بالشِّعر والكَهانة، بل كانوا يَصفون رسولَ الله ﷺ، بهٰذينِ الوَصفَين»[٣]. وأمّا في سورة «كُوّرت» ، فلمّا قال: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾ [التكوير: ١٩]، قال بَعْده: ﴿وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَيْطَٰنٍ رَّجِيمٍ﴾ [التكوير: ٢٥]، كأن المعنى: إنَّه لَقولُ مَلَكٍ كريم، لا قَوْلُ شيطانٍ رجيم. وعند هذا يَتوجَّهُ سُؤال: وذلك أَنَّ القرآنَ كلامُ الله المجيد، فكيف أُسْنِدَ[٤] تارةً إلى رسولِ الله ﷺ، وأُخرىٰ إلىٰ جبريل عليه السَّلام؟ فَيقال: إنَّه يَكْفي في صِدْقِ الإضافةِ أَدْنىٰ سَبَب؛ فهو كلامُ الله المجيد، مِن حيثُ إنَّه تَـكلَّم به، وهو كلامُ جبريل، لأنّه هو الذي أَنْزلَه مِن السَّماء، وهو كلامُ محمّدٍ، صلواتُ الله عليه، لأنّه هو الذي أَظْهَرَه لِلخَلْقِ، ودعاهم إلىٰ الإيمانِ به، وجَعَلَه حُجَّةً لِنُبوّتِه.

---

(١) انظر: «مفاتيح الغيب» (٣١: ٦٧-٦٨).

(٢) في (ف): «كانوا».

(٣) «مفاتيح الغيب» (٣٠: ١٠٣).

(٤) في (ف): «أشير».

التَّقَوُّل: افتعالُ القول، لأنّ فيه تكلُّفاً من المفتعِل، **وسَمّىٰ الأقوالَ المتقوَّلةَ «أقاويلَ» تَصغيراً بها** وتحقيراً، كقولك: الأعاجيبُ والأضاحيك، كأنها جَمعُ أُفعولةٍ مِن القولِ، والمعنىٰ: ولو ادّعىٰ علينا شيئاً لم نَقُلْه **لَقَتلْناه صَبراً**، كما يفعلُ الملوكُ بمَن يَتكذّبُ عليهم مُعاجَلةً بالسَّخَطِ والانتقام، فَصُوِّرَ قتلُ الصبرِ بصورتِه ليكونَ أَهْول؛ وهو أن يُؤخَذَ بيدِه وتُضرَبَ رَقبتُه. وخُصَّ اليمينُ عن اليسارِ، لأنّ القَتّالَ إذا أرادَ أن يوقِعَ الضربَ في قَفاه أخذَ بيسارِه، وإذا أرادَ أن يوقِعَه في جِيدِه **وأن يَكْفَحَه** بالسَّيف، وهو أشدُّ علىٰ المصبورِ لِنظَرِه إلىٰ السَّيف، أَخذَ بيمينِه. ....

قَولُه: (**وسَمّىٰ الأقوالَ المُتقوَّلة «أَقاويل» تَصْغيراً بها**)، **الانتصاف**: «هو مُعتلٌّ غريبٌ عَن قياسِ التّصريف، ويُحتملُ أَنْ تكونَ «الأَقاويل» جَمْعَ جَمْعٍ كالأَناعيم، جَمْع أَقْوالٍ وأَنْعام»[1].

قولُه: (**لَقَتلناه صبراً**)، **النهاية**: «قَتلُ الصَّبْر: هو أَنْ يُؤْخذَ شَيءٌ مِن الحيوان، ثُمّ يُرْمىٰ بشيءٍ حتّى يَموت. ومنه الحديث في الذي أَمْسَكَ رجلاً وقَـتَله آخرُ، [فقال][2]: «اقتلوا[3] القاتِل، واصْبروا الصّابِرَ»، أَيْ: احْبِسوا الذي حَبَسَه[4] للموت. وكُلُّ مَن قُتِلَ في غيرِ مَعْركة، ولا حَرْبٍ ولا خطأٍ، فهو مَقْتولٌ صَبْراً».

قَوْلُه: (**وأَنْ يَكْفَحَه**)[5]، **الجوهري**: «كافحوهم: إِذا اسْتَقبلوهم في الحربِ بوجوهِهم ليس دونها تُرْسٌ[6] ولا غيرُه».

---

(١) «الانتصاف» بحاشية «الكشاف» (٤: ٦٠٧).

(٢) زيادة من «النهاية» ليتضح المعنىٰ.

(٣) في (ف): «قتل».

(٤) في (ف): «جلسه».

(٥) في (ح): «يَلْحقه»، وفي (ف): «يَكْحفه».

(٦) في (ح): «تَرْمي».

ومعنىٰ ﴿لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِٱلْيَمِينِ﴾ لأخَذْنا بيمينِه، كما أنّ قولَه. ﴿لَقَطَعْنَا مِنْهُ ٱلْوَتِينَ﴾: لَقطَعنا وَتينَه، وهٰذا بَيِّن، والوتينُ: نياطُ القلبِ وهو حَبلُ الوريد، إذا قُطعَ ماتَ صاحِبُه. وقُرِئ: «ولو تُقُوِّلَ» علىٰ البناء للمفعول.

قيل: ﴿حَـٰجِزِينَ﴾ في وَصْفِ ﴿أَحَدٍ﴾؛ لأنه في معنىٰ الجماعة، وهو اسمٌ يقعُ في النفيِ العام مستوياً فيه الواحدُ والجمعُ والمذكّرُ والمؤنّث، ومنه قولُه تعالىٰ: ﴿لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، ﴿لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ [الأحزاب: ٣٢]، والضميرُ في ﴿عَنْهُ﴾ للقتل، أي: لا يقدرُ أحدٌ منكم أن يَحْجزه عن ذلك ويَدْفعه عنه، أو لرسول الله، أي: لا تَقْدرون أنْ تَحْجزوا عنه القاتِلَ وتحولوا بينه وبينه؛ والخطابُ للناس،

قولُه: (وهٰذا بيِّنٌ) أَيْ: لَقَطعنا وَتينَه، ظاهرٌ في المقصود. والأول مُحْتمِلٌ لِما يُوهَمُ مِنْه، أَنَّ ﴿مِنْهُ﴾ صِلَةُ ﴿أَحَدٍ﴾[1]، وليس كذلك. والذي عليه التلاوةُ، فيه إجمالٌ وتَفْصيلٌ علىٰ نَحْو: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الشَّرْح: ١].

قولُه: (وقُرِئ: «وَلَوْ تُقُوِّلَ»)[2] قال ابنُ جنِّي: «وهي قراءةُ مُحمّدِ بنِ ذَكْوان[3]، وفيها تَعْريضٌ بما صَرَّحت به القراءةُ العامَّة؛ ذلك أَنَّ ﴿تَقَوَّلَ﴾ لا تُسْتعملُ إلَّا مَعَ التَّكَذُّب[4]، مِثْل تَخَرَّصَ وتَزَيَّدَ. وأمّا «يقولُ»، فَلَيْست مُخْتَصَّةً بباطلٍ دون حَقّ»[5].

---

(١) في (ط) و(ف): «آخر».

(٢) على البناءِ للمفعول؛ قالَ أبو حيان في «البحر المحيط» (٨: ٢٤٧): «حُذِفَ الفاعلُ وقام المفعولُ مقامه، وهو «بعض» إنْ كان قرئَ مرفوعاً، وإنْ كان قرئ منصوباً، فـ«علينا» قام مقام الفاعل».

(٣) ليست قراءة ابنِ ذكوان، واستشهادُ الطيبي على قولِ الزمخشري بكلامِ ابن جنّي في غير محلِّه؛ فمقصدُ الزمخشري القراءةُ على البناءِ للمفعول، وحديثُ ابنِ جنّي مَقْصده القراءةُ بالفعل المضارع: «يَقولُ»، وهي قراءة ابن ذكوان وأبيه. انظر: «البحر المحيط» (٨: ٢٤٧).

(٤) في (ط) و(ح): «في الكذب».

(٥) «المحتسب» (٢: ٣٢٨).

وكذلك في قولِه تعالىٰ: ﴿وَإِنَّا لَنَعْلَمُ أَنَّ مِنكُم مُّكَذِّبِينَ﴾، وهو إيعادٌ علىٰ التكذيب، وقيلَ: الخطابُ للمسلمين، **والمعنىٰ: أن منهم ناساً سيكفرون بالقرآن.**

﴿وَإِنَّهُۥ﴾ الضميرُ للقرآنِ ﴿لَحَسْرَةٌ﴾ علىٰ الكافرينَ به المكذِّبينَ له إذا رَأَوْا ثوابَ المصدِّقينَ به، أو للتكذيب. وإنّ القرآنَ لَلْيقينُ حقُّ اليقين، كقولك: هو العالِمُ حَقُّ العالِمِ، **وجِدُّ العالم، والمعنىٰ: لَعَيْنُ اليقين،** ومحضُ اليقين. ﴿فَسَبِّحْ﴾ اللهَ بذكرِ اسمِه العظيمِ وهو قوله: سُبحانَ الله؛ واعبدْه شكراً علىٰ ما أَهَّلَكَ له مِن إيحائِه إليك.

عن رسولِ الله ﷺ: «مَن قرأَ سُورةَ الحاقةِ حاسَبَه اللهُ حساباً يسيراً».

قولُه: (**والمعنىٰ: أَنَّ منهم ناساً سيكفرون بالقرآن**) وهم المُرْتَدّون في عَهْدِ أبي بَكْرٍ رَضِي اللهُ عنه، وبعضُ الخوارجِ في عَهْدِ عليٍّ رَضِي اللهُ عنه.

قولُه: (**وجِدُّ العالِمِ**)، قيلَ: إِنَّ معناه: مَن سِواه مِن العلماءِ، فهو بالإِضافةِ إليه هَزل. والإِضافةُ فيه وفي «حَقُّ العالِمِ»، بمعنىٰ «مِنْ»[1]. مَضىٰ تَحْقيقُه في آخر «الواقعة»[2].

قولُه: (**والمعنىٰ: لَعَيْنُ اليقين**)، قال الإمامُ: «﴿لَحَقُّ ٱلْيَقِينِ﴾، مَعْناه: أَنَّه حَقٌّ مُعَيَّنٌ لا بُطلانَ فيه، ويَقينٌ لا رَيْبَ فيه، ثُمَّ أُضيفَ أَحَدُ الوَصفينِ إلى الآخرِ للتأكيد»[3]. وقال غيرُه: اليقينُ اسمٌ لِعلْمٍ تَقَدَّمَه لَبْسٌ، وإذا لم يَتقدَّمْهُ لَبْسٌ لا يكونُ يَقيناً. مِن يَقِنَ الماءُ في الحوضِ، إذا استقرَّ فيه[4].

تمَّتِ السُّورةُ

بعونِ الله وحُسْنِ تَوْفيقِه

---

(١) الأكثر في الإضافة أن تكون بمعنى اللام، وتَجيءُ بمعنى «من» اذا كان المضافُ بعضَ المضافِ إليه، وصالحاً للإخبار به عنه، كقولك: خاتَم فِضّة. انظر: «أوضح المسالك» (٣: ٨٦) لابن هشام.

(٢) قوله: «مضىٰ تحقيقه في آخر الواقعة» مكررة في (ح)، وفي (ط)، (ف): «تَقْريرُه»، بدل: «تَحْقيقه».

(٣) «مفاتيح الغيب» (٣٠: ١٠٦)، قاله في تفسير الآية (٥١) من سورة الحاقة.

(٤) انظر: «التعريفات» للجرجاني، ص ٣٣٢.

سُورَة المعارج
مَكيّةٌ، وهي أربعٌ وأربعون آيةً

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

[﴿سَأَلَ سَآئِلُۢ بِعَذَابٖ وَاقِعٖ * لِّلۡكَٰفِرِينَ لَيۡسَ لَهُۥ دَافِعٞ * مِّنَ ٱللَّهِ ذِي ٱلۡمَعَارِجِ * تَعۡرُجُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيۡهِ فِي يَوۡمٖ كَانَ مِقۡدَارُهُۥ خَمۡسِينَ أَلۡفَ سَنَةٖ * فَٱصۡبِرۡ صَبۡرٗا جَمِيلًا * إِنَّهُمۡ يَرَوۡنَهُۥ بَعِيدٗا * وَنَرَىٰهُ قَرِيبٗا * يَوۡمَ تَكُونُ ٱلسَّمَآءُ كَٱلۡمُهۡلِ * وَتَكُونُ ٱلۡجِبَالُ كَٱلۡعِهۡنِ * وَلَا يَسۡـَٔلُ حَمِيمٌ حَمِيمٗا * يُبَصَّرُونَهُمۡۚ يَوَدُّ ٱلۡمُجۡرِمُ لَوۡ يَفۡتَدِي مِنۡ عَذَابِ يَوۡمِئِذِۢ بِبَنِيهِ * وَصَٰحِبَتِهِۦ وَأَخِيهِ * وَفَصِيلَتِهِ ٱلَّتِي تُـٔۡوِيهِ * وَمَن فِي ٱلۡأَرۡضِ جَمِيعٗا ثُمَّ يُنجِيهِ * كَلَّآۖ إِنَّهَا لَظَىٰ * نَزَّاعَةٗ لِّلشَّوَىٰ * تَدۡعُواْ مَنۡ أَدۡبَرَ وَتَوَلَّىٰ * وَجَمَعَ فَأَوۡعَىٰٓ﴾ [١-١٨]

ضُمّنَ ﴿سَأَلَ﴾ معنىٰ دعا، فَعُدّي تعديتَه، كأنه قيل: دعا داعٍ ﴿بِعَذَابٖ وَاقِعٖ﴾ .....

سورةُ المعارج
أربعٌ وأربعون آية، مكية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

وبه ثقتي

قَولُه: (ضُمِّن ﴿سَأَلَ﴾ معنىٰ «دعا»). قال الواحديّ: «الباءُ في ﴿بِعَذَابٖ﴾ زيادةٌ للتوكيدِ، كقولِه: ﴿وَهُزِّيٓ إِلَيۡكِ بِجِذۡعِ ٱلنَّخۡلَةِ﴾ [مريم: ٢٥]، والمعنىٰ: سأَلَ سائلٌ عذاباً واقعاً»[١].

(١) «الوسيط في تفسير القرآن» (٤: ٣٥٠).

مِن قولِك: دعا بكذا، إذا استدعاهُ وطلبه، ومنه قولُه تعالىٰ: ﴿يَدْعُونَ فِيهَا بِكُلِّ فَٰكِهَةٍ ءَامِنِينَ﴾ [الدّخان: ٥٥]. وعنِ ابنِ عباسٍ رضي اللهُ عنهما: هو النَّضرُ بنُ الحارث، قال: إنْ كانَ هٰذا هو الحقّ من عندِك فأمطرْ علينا حجارةً من السّماءِ أو ائتِنا بعذابٍ أليم. وقيل: هو رسولُ الله ﷺ، استعجلَ بعذابٍ للكافرين. **وقُرِئ: «سالَ سائل»** وهو علىٰ وجهيْنِ: أن يكونَ من السّؤالِ وهي لغةُ قريش، يقولون: سَلْتَ تسال، وهما يتسايلان؛ وأن يكونَ من السَّيَلان، ....

قولُه: (**وقُرِئ: «سَال سائل»**). نافعٌ وابنُ عامر: «سالَ»، بألفٍ ساكنةٍ بَدلاً مِن الهمزة، وهو مَسْموعٌ مِن العَرب[1]، والباقون: بهمزة، وحمزةُ يَجْعَلها في الوَقْفِ بين بين[2]. وقيلَ: سال سائل بالألف، أَجْوفُ يائيّ، بدليل: يَتَسايلان؛ فقولُه: «مِن السؤال» يَعْني أَنّه بمعناه، وإلّا فذاك مَهْموزٌ وهذا أَجْوف.

وبعضُهم يَقول: أَلفُ «سال» مُنْقلبةٌ عن الهمزة، نَحْوُ: «مِنْساة» في «مِنْسأة»، ولم يَذْكرِ المصنّفُ هذا القول هاهنا[3]، وَقد ذَكره في «المفصّل»[4]، لأَنَّ هذا الإِبْدال راجعٌ إلى السَّماع المَحْض، فَيتبعُ تَجْويزُه فيما سُمِع، قالَ سيبويه: «ليس ذا بقياسٍ مُتْلَئِبٍّ، وإِنّما يُحْفظ عن العرب»[5]. ولـمّا أَمْكَنَ حملُ «سالَ» علىٰ وجهٍ قياسيّ، كما نَقَلَه مِن لغةِ قُريش، لَمْ يَحْمله علىٰ ما يكونُ سَماعيًّا.

(١) قال المبرد: «مَن لم يَهْمز فعلى أحد وجهين: إما أن يأخذها مِن (سال يسيل) من السَّيل، وإمّا أن يكون مِن (سِلْتُ أسال)، كما تقول: خِفْتُ أخاف، ونمتُ أنام». انظر: «حجة القراءات» لابن زنجلة، ص ٧٢٠.

(٢) انظر: «التيسير» لأبي عمرو الداني، ص ٢١٤. وأجمع القراءُ على همز «سائل» سواءٌ كان من (سأل) أو من (سال).

(٣) في (ح): «هذا».

(٤) انظر: «المفصل في علم العربية»، ص ٣٤٩ وما بعدها.

(٥) «الكتاب» (٣: ٥٥٤) لسيبويه.

....

وقال أبو عليّ في «الحُجَّة»: «مَن قَرأَ «سالَ» غيرَ مَهْموزٍ، جَعلَ الألفَ مُنْقلبةً مِن الواو، التي هي عَيْنٌ مثل: قالَ وخافَ. وحكىٰ أبو عُثمان عن أَبي زيد، أَنَّه سَمِعَ مَن يقول: هما يتساولان»[١]. وقالَ ابنُ مالك: «ليس «سالَ» في القِراءات مُخفَّفاً مِن «سأل»، إنَّما هو مِثلُ «هابَ»»، وقولُ المصنِّفِ: «هما يتسايلان» موافقٌ لهذا القول.

وقال سيبويه: «جاءَ في بعضِ المواضِعِ جوازُ جَعْلِها بَين بين، قَبْلها حَرفُ حركةِ ما قبلها، وليس ذا بقياسٍ مُتْلَئِبٍّ. ومِن جُملةِ ذلك قَوْلُهم: مِنْساة بالألف، وكانَ مِنْسأةً بالهمزة»[٢]. ومِنْها قولُهم: «سالَ» في «سأل»[٣]، قُرِئ قولُه تعالىٰ: ﴿سَأَلَ سَآئِلُۢ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾ بالألفِ المَحْضة. ومِن أبياتِ الكتاب، قولُ حَسّانَ رَحِمه الله:

سـالَتْ هُـذيلٌ رسـولَ الله فاحـشةً ... ضَلَّتْ هُذيلٌ بما جاءت ولَم تُصِبِ[٤]

التمسَ هذيلٌ النبيَّ ﷺ، أَنْ يُبيحَ لهم الزِّنا، فقال حَسّانٌ ذلك. وقَوْلُ آخر:

سـالتانِ الطَّـلاقَ أَنْ رأتـاني ... قَلَّ مالي، قَدْ جئتُماني بنُكْرِ[٥]

وقالَ سيبويه بعد الإِنْشاد: «فهؤلاءِ ليس مِن لغتهم: سِلْتُ[٦] تَسالُ»[٧]. وقد مرَّ أنّه لغةٌ في سالت، مُعْتَلَّ العَينِ كهِبْتُ تَهاب.

---

(١) «الحجة للقراء السبعة» (٦: ٣١٧).

(٢) «الكتاب» (٣: ٥٥٤) بتصرف.

(٣) في (ف): «ساله في سائل».

(٤) ديوانه (١ : ٤٤٣)، وروايته: بما سالت، وفي (ف): «بما قالت». وانظر: «الكتاب» (٣: ٥٥٤) لسيبويه.

(٥) عزاه سيبويه في الكتاب (٣: ٥٥٥) إلى زيد بن عمرو بن نُفيل القرشي. وانظر: «خزانة الأدب» (٦: ٤١٢) للبغدادي.

(٦) في (ف): «سالت».

(٧) «الكتاب» (٣: ٥٥٥).

ويؤيده قراءةُ ابنِ عباس «سالَ سَيْلٌ»، والسَّيلُ: مصدرٌ في معنىٰ السائل، كالغَوْرِ بمعنىٰ الغائر، والمعنىٰ: اندفعَ عليهم وادي عذابٍ فذهبَ بهم وأَهلكَهم. وعن قَتادة: سأَلَ سائلٌ عن عذابِ الله علىٰ مَن يَنزلُ وبمَن يقع؟ فنزلت، و«سأَلَ» علىٰ هٰذا الوجهِ مُضمَّنٌ معنىٰ: عُني واهْتَمّ.

فإن قلتَ: بِمَ يتصلُ قوله: ﴿لِّلْكَٰفِرِينَ﴾؟

قلتُ: هو علىٰ القولِ الأوّلِ متصلٌ بعذابٍ صفةً له، أي: بعذابٍ واقعٍ كائنٍ للكافرين، أو بالفعل، أي: دعا للكافرين بعذابٍ واقع، أو بواقعٍ؛ أي: بعذابٍ نازلٍ لأجلِهم، وعلىٰ الثاني: هُو كلامٌ، مبتدأ، جوابٌ للسائل، أي: هو للكافرين. ....

قوله: (قراءَةُ ابنِ عباس: «سالَ سَيْل»)، علىٰ وَجْهٍ قياسيٍّ كما نَقَلَه مِن لغةِ قريش[1].

قال ابنُ جنّي: «السَّيْلُ هاهنا: الماءُ السائل، وأَصْلُه المصدرُ من قَوْلك: سالَ الماءُ سَيْلاً، إلّا أَنَّه أُوقِعَ علىٰ الفاعلِ كقوله تعالىٰ: ﴿إِنْ أَصْبَحَ مَآؤُكُمْ غَوْرًا﴾ [الملك: ٣٠]، أَيْ: غائراً»[2].

قوله: (انْدَفَعَ عليهم)، الجوهريّ: «انْدَفَعَ الفَرَسُ، أَيْ: أَسْرَعَ في سَيْرِه[3]، وانْدفعوا في الحديث».

قولُه: (هُو علىٰ القَوْل الأوّل). أَيْ: علىٰ أَنْ يكونَ ﴿سَأَلَ﴾ مُضمناً معنىٰ «دعا».

قولُه: (وعلى الثاني). أَيْ: قَوْلِ قَتادة، ﴿سَأَلَ﴾ مُضَمَّنٌ معنىٰ: عُنِي واهتمّ، أَيْ: اهتمّ وعُنِيَ بعذابٍ سائلاً عنه، كأَنّه قيلَ: لَمَا سأل[4] سائلٌ بعذابٍ، أي: اهتمَّ سائلٌ بعذابٍ واقعٍ، اتَّجَهَ لسائلٍ أَنْ يقولَ: لِمَن سأل بالعذاب واهتمَّ به؟ فقيل: هو للكافرين.

---

(١) قوله: «علىٰ وجه قياسي كما نقله من لغة قريش» سقط من (ط)، (ح).

(٢) «المحتسب» (٢: ٣٢٩).

(٣) في (ط) و(ف): «سيرها».

(٤) في (ف): «سئل».

فإن قلتَ: فقولُه ﴿مِّنَ ٱللَّهِ﴾ بم يَتّصل؟

قلتُ: يتصلُ بواقعٍ، أي: واقعٍ مِن عنده، أو بدافعٍ؛ بمعنىٰ: ليس له دافعٌ من جهتِه إذا جاءَ وقتُه وأَوْجبتِ الحكمةُ وقوعَه. ﴿ذِى ٱلْمَعَارِجِ﴾ **ذي المصاعد، جَمعُ مَعْرج، ثُم وَصفَ المصاعدَ وبُعدَ مداها في العُلوّ** والارتفاع فقال: ﴿تَعْرُجُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ إلىٰ عرشِه وحيثُ تَهبطُ منه أوامرُه ﴿فِى يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥ﴾ كمقدارِ مدّةِ ﴿خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ مِما يَعدُّ الناس. والرّوحُ: جبريلُ عليه السلام، أفرده لِتميّزِه بفضلِه، وقيل: الرُّوحُ خَلْقٌ هم حَفظةٌ علىٰ الملائكة، كما أنّ الملائكة حَفَظةٌ علىٰ الناس.

فإن قلتَ: بم يتعلقُ قولُه ﴿فَٱصْبِرْ﴾؟

قولُه: (﴿ذِى ٱلْمَعَارِجِ﴾»: **ذي المصاعِدِ، جَمعُ مَعْرَج**)، روىٰ مُحْيي السُّنة عن سعيدِ بن جُبير: ذي الدّرجات. وعن قَتادة: ذي الفواضل والنّعم، أو مَعارج الملائكة، وعن ابنِ عباسٍ: هي السَّمواتُ لأنّها معارجُ الملائكة. وقال القاضي: «هي الدَّرجاتُ التي يَصْعَدُ فيها الكَلِمُ الطَّيِّبُ والعملُ الصالح، أو يَرْقىٰ فيها المؤمنون في سلوكهم، أو في دارِ ثوابهم»(١).

قوله: (**ثُمّ وَصَفَ المصاعدَ وبُعْدَ مَداها في العُلُوّ**)، لَم يرد بالوصفِ المتعارف، قال القاضي: «هو استئنافٌ لبيانِ ارْتفاعِ تلك المعارجِ، وبُعْد مَداها علىٰ التمثيلِ، أَيْ: أنّها بحيثُ لَوْ قُدِّرَ قَطْعُها في زَمان، لكانَ في زَمانٍ يُقدّرُ خَمْسينَ أَلفَ سَنَةٍ مِن سِني الدُّنيا»(٢). ورَوىٰ مُحْيي السُّنّة عن عِكْرمة وقَتادة: «هو يومُ القيامة، وأَرادَ أَنَّ مَوْقِفَهم للحسابِ، حتّى يَفْصِلَ بين الناسِ خَمسون أَلفَ سَنةٍ مِن سِني الدُّنيا»(٣).

---

(١) «أنوار التنزيل» (٥: ٣٨٦-٣٨٧).

(٢) المصدر السابق (٥: ٣٨٧).

(٣) «معالم التنزيل» (٨: ٢٢٠).

قلتُ: بـ﴿سَأَلَ سَآئِلٌ﴾؛ لأنّ استعجالَ النَّضْر بالعذابِ إنما كان علىٰ وَجْهِ الاستهزاءِ برسولِ الله ﷺ والتكذيبِ بالوحي، وكانَ ذلك مما يُضجِرُ رسولَ الله ﷺ، فأُمرَ بالصبرِ عليه، **وكذلك مَن سألَ** عن العذابِ لمن هو، فإنما سألَ علىٰ طريقِ التعنّت، وكان من كفار مكة. ومَن قرأ: «سالَ سائل» أو «سَيْل»، فمعناه: جاء العذابُ لقربِ وقوعِه، فاصبِرْ فقد شارَفتَ الانتقام، وقد جُعِل ﴿فِي يَوْمٍ﴾ من صلةِ ﴿وَاقِعٍ﴾ أي: يقع في يومٍ طويلٍ مقدارُه خمسونَ ألفَ سنةٍ من سِنيكُم، وهو يومُ القيامة: إما أن يكون استطالةً له لشدّتِه علىٰ الكُفار، وإما لأنه علىٰ الحقيقة كذلك. قيل: فيه خمسونَ مَوْطناً كلُّ موطنٍ ألفُ سنة، **وما قَدْرُ ذلك علىٰ المؤمن إلّا كما بين الظّهرِ والعصر**. ....

قولُه: (**وكذلك مَن سَأَل**)، عَطفٌ علىٰ قولِه: «لأنَّ استعجالَ النّصرِ بالعذاب»، يعني: ﴿فَاصْبِرْ﴾ مُتعلّقٌ بـ ﴿سَأَلَ سَآئِلٌ﴾، لأن ﴿سَأَلَ﴾: إمّا مُضَمَّنٌ معنى «دعا» والدّاعي هو النَّضر[(١)]، وهو إنّما دعا علىٰ نفسِه استهزاءً بمحمَّدٍ، صلواتُ الله عليه، فاقتضىٰ ذلك تَسْليتَه صلواتُ الله عليه، وأنْ يَنْصرَه على أعدائه[(٢)]، ، وأَنْ يَتَصبَّرَ علىٰ أَذاه. وإمّا مُضَمَّنٌ معنىٰ «اهْتَمَّ» و«عُني» بالسؤال؛ فالسائلُ لـمّا سَمِعَ معنىٰ قولِه: اهْتَمَّ سائلٌ بعذابٍ واقعٍ، قال مُسْتهزئًا: لِمن هو؟

قولُه: (**وما قَدْرُ ذلك علىٰ المؤمنِ إلّا كما بين الظُّهرِ والعَصْر**)، رَوينا في «المُعْتمدِ» عن مُحْيي السُّنّة في «شَرْحِ السُّنّة»، عن أبي سعيد: قيلَ لرسولِ الله ﷺ: يَومٌ كان مقدارُهُ خمسين ألفَ سَنةٍ، فما أَطولَ هذا اليوم! فقال رسولُ الله ﷺ: «والذي نَفْسي بيده، إِنَّه لَيُخَفَّفُ علىٰ المؤمنِ، حتى يكونَ أَخفَّ عليه مِن صلاةٍ مَكتوبة، يُصليها في الدُّنيا»[(٣)].

(١) هو النَّضْر بن الحارث القرشي.

(٢) قوله: «وأن ينصرَه على أعدائه»، سقط من (ط).

(٣) «شرح السّنة» (١٥: ١٢٩) للبغوي، و«مُسْند الإمام أحمد» (١١٧١٧)، وقد ضَعَّفه الشيخ شعيب الأرناؤوط في تعليقه عليه، وانظر تمام تخريجه فيه (١٨: ٢٤٦).

الضميرُ في ﴿يَرَوْنَهُۥ﴾ للعذابِ الواقع، أو ليومِ القيامةِ فيمن عَلَّقَ ﴿فِى يَوْمٍ﴾ بواقع؛ أي: يَسْتبعدونَه علىٰ جهة الإحالة، ﴿وَ﴾ نحن ﴿نَرَاهُ قَرِيبًا﴾ هيناً في قُدرتِنا غيرَ بعيدٍ علينا ولا مُتعذِّر، فالمرادُ بالبعيد: البعيدُ من الإمكان، وبالقريب: القريبُ منه. نُصِبَ ﴿يَوْمَ تَكُونُ﴾ بقريباً، أي: يُمكنُ ولا يَتعذَّرُ في ذلك اليوم، أو بإضمارِ يَقَع، لدلالةِ ﴿وَاقِعٍ﴾ عليه، أو يومَ تكونُ السماءُ كالمهل، كانَ كَيْتَ وكَيْت، أو هو بدلٌ عن ﴿فِى يَوْمٍ﴾ فيمن عَلّقه بواقعٍ. ﴿كَالْمُهْلِ﴾ كَدُرْديِّ الزيت، وعن ابنِ مسعودٍ: كالفضةِ المذابةِ في تَلَوُّنِها.

قولُه: (فيمنْ عَلَّق)، أَيْ: في قولِ مَن عَلَّق ﴿فِى يَوْمٍ﴾ بـ ﴿وَاقِعٍ﴾. ويُفهمُ منه أَنَّ الضميرَ إذا كان للعذابِ لَمْ يُعلَّق به.

اعْلَمْ أَنّه ذَكَرَ في قولِه ﴿فِى يَوْمٍ﴾ وجهين: أَحدُهما: ما يَدلُّ علىٰ أَنّه مُتعلِّقٌ بـ﴿تَعْرُجُ﴾، حيث قال: ﴿تَعْرُجُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ﴾، أي: إلى عَرْشِه إلى آخره. وثانيهما: تَصْريحُه بقولِه: «وَقد جُعِلَ ﴿فِى يَوْمٍ﴾ مِن صلة ﴿وَاقِعٍ﴾»؛ فإذا عُلِّقَ بـ ﴿تَعْرُجُ﴾، فالمرادُ مِن اليومِ يومٌ مِن أيامِ الدُّنيا على تَقْديره بالمدَّة، كما قالَ: في يومٍ كان مِقْدارُه مُدَّةَ خمسينَ ألفَ سَنَةٍ مِمّا يَعُدُّ الناس. والقريبُ والبعيدُ علىٰ حقيقتِهما، لأنّ المرادَ مِن العذابِ، ما نَزَلَ بقريشٍ يوم بَدْرٍ، يَدُلُّ عليه قولُ ابنِ عباسٍ رَضِي الله عنهما: السائلُ نضرُ بنُ الحارث، قالَ: «إِنْ كانَ هذا هو الحقَّ مِن عندك فأَمطرْ علينا حجارةً مِن السَّماء»(١). وقولُه: «وقيلَ: هو رسولُ الله ﷺ، اسْتَعْجلَ بعذابٍ للكافرين»؛ فيكونُ قولُه: ﴿مِّنَ ٱللَّهِ ذِى ٱلْمَعَارِجِ﴾، إلى قولِه: ﴿خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ اسْتطراداً، تَعْظيماً لِما اسْتهزؤوا به، أَيْ: يَسْتهزئون عذابَ مَن هٰذا شأْنُه وعَظَمتُه.

وإذا عُلِّقَ بـ ﴿وَاقِعٍ﴾، فالمرادُ مِن اليومِ يومُ القيامة، والمدَّةُ علىٰ حقيقتها، والقُربُ والبُعدُ علىٰ المجاز، لقولِه: «البعيدُ مِن الإِمْكانِ والقريبُ منه». وقوله: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا﴾

---

(١) أي: قالَ اللهُ تعالىٰ على لسانه، والآية من سورة الأنفال (٣٢).

﴿كَٱلْعِهْنِ﴾ كالصّوفِ المصبوغِ ألواناً؛ لأنّ الجبالَ جُدَدٌ بيضٌ وحُمْرٌ مُختلفٌ ألوانُها وغرابيبُ سودٌ، فإذا بُسّتْ وطُيِّرتْ في الجو: أَشبهتِ العِهنَ المنفوش إذا طَيّرَتْه الريحُ. ﴿وَلَا يَسْـَٔلُ حَمِيمٌ حَمِيمًا﴾ أي: لا يسألُه بـ: «كيفَ حالُك» ولا يكلّمُه، لأنّ بكلِّ أحدٍ ما يَشغلُه عن المساءَلة. ....

استئناف، فإنّـه لَـمّا قيل: سال سائلٌ بعذابٍ واقعٍ، وكيتَ وكيتَ، أَنكره الكافِر، قيلَ: لماذا أَنكره الكفّار؟ قيل: لأنهم يَعْتقدون خُلْفَ وَعْدِ الله، أَو أَنْ لا حَشْرَ ولا نَشْرَ، ويَسْتبعدون إِمكانه، فعلىٰ الأول: ﴿يَوْمَ تَكُونُ ٱلسَّمَآءُ﴾ منصوبُ «كان كَيْتَ وكَيْت»، فَيحصلُ لهم عذابُ الدّارين. وعلىٰ الثاني: مَنْصوبٌ بـ ﴿قَرِيبًا﴾، أو بإِضمارِ «يقع»، أو هو بَدَلٌ عن ﴿فِى يَوْمٍ﴾.

قولُه: (بُسَّتْ): فُتِّتَتْ، أو سِيقَتْ.

قولُه: (أَيْ: لا يَسْأَلُه بكيف حالُك؟)، رُوِيَ عن المصنِّفِ أنّه قال: قَوْلي: بكيف حالُك، عَثَرتُ علىٰ مثله في شِعْر العرب، قال يَحْيى بنُ نَوفل الحِمْيري[1]:

ولَقَـــد أَتيـــتُ قُبــورَهمْ   كـــيما تُـخَبِّـــرَني الـــمقابِرْ
فَهتفـــتُ عنـــد قُبـــورِهمْ   يـا بـا سـعيد ويـا مهـاجرْ[2]

وقال أبو الشّعر الضَّبّي[3]:

فسائلْ بنا إِنْ كنتَ تَجْهلُ أَمْرنا   غداتئذٍ والعِلمُ يَجْلو لك الجَهلا

(١) أصله من اليمن، شاعر هجاء يكاد لا يمدح أحداً، كان في أيام الحجاج، وله أخبار مع بلال بن أبي بُرْدة أمير البصرة وقاضيها، أورد له المبرّدُ قطعةً يمدحه بها:

فَلَوْ كنتُ مُـمْتدحاً للنَّـوال   فتًى، لامتدحتُ عليه بـلالا

انظر: «الكامل» (٢: ٨٠) للمبرد، و«الأعلام» (٨: ١٧٤) للزركلي.

(٢) لم أهتدِ إلى تخريجها.

(٣) واسمُه: موسىٰ بنُ سُحَيم. عاش في زمان مَسْلمة بن عبد الملك، وكان يُهاجي الشاعر الطِّرِمّاح، له ترجمة مختصرة في «مُعْجم الشعراء» للمرزباني.

﴿يُبَصَّرُونَهُمْ﴾ أي: يُبصَّرُ الأحِمّاءُ الأحِمّاءَ، فلا يَخْفونَ عليهم، فما يمنعُهم من المساءلةِ أنّ بعضَهم لا يُبصِرُ بعضاً، وإنما يَمنعُهم التشاغُل. وقُرئ: «يُبْصِرونَهم»، وقُرئ: «ولا يُسألُ» علىٰ البناء للمفعول، أي: لا يقالُ لحميمٍ: أين حَميمُك؟ ولا يُطلبُ منه؛ لأنهم يُبصَّرونَهم فلا يحتاجونَ إلىٰ السؤالِ والطَّلب.

فإن قلتَ: ما موقع يُبصَّرونَهم؟

قلتُ: هو كلامٌ مستأنَف، كأنه لَمّا قال ﴿وَلَا يَسْـَٔلُ حَمِيمٌ حَمِيمًا﴾، قيل: لعلّه لا يُبْصِرُه، فقيل: يُبصَّرونَهم، ولكنهم لتشاغُلِهم لم يَتمكّنوا من تَساؤلِهم.

فإن قلتَ: لِمَ جُمعَ الضميرانِ في ﴿يُبَصَّرُونَهُمْ﴾ وهما للحميميْنِ؟

تُنَبّا بِكَمْ قَدْ أَيِّمُوا مِنْ نسائكمْ ... وكم قد أذاقوا مِن عجائزكِ الثّكلا[(١)]

قولُه: (الأَحِمّاء)، جَمعُ: حَميم، كأَشِداءٍ جَمعُ شَديد.

قولُه: («ولا يُسْأَلُ» علىٰ البناءِ للمفعول)، قال القاضي: «قَرَأَها ابنُ كثير»[(٢)].

قولُه: (لأنَّهم يُبَصَّرونَهم)، التَّبْصيرُ: التَّعريفُ والإِيضاح.

قولُه: (وهما للحَميمَيْنِ)، قيل: كانَ القياسُ: يُبَصَّره[(٣)]، ليكونَ الضميرُ المستتِرُ عائداً إلىٰ أَحَدِ الحميمَيْنِ، والبارزُ إلى الحميمِ الآخر. وقلتُ: هُوَ مِن قَوْلِ الواحدي: معنى: ﴿يُبَصَّرُونَهُمْ﴾: يُعَرَّفونهم، أَيْ: يُعَرَّف الحميمُ حَميمَه حتّى يَعْرِفَه، ومع ذلك لا يُسْأَلُ عن شأنه لِشُغْله بنفسه. والآيةُ علىٰ حَذْفِ الجارّ، يُقال: بَصَّرتُ زيداً بكذا إذا عَرَّفتُه[(٤)] إِيّاه، ثُمَّ يُحْذفُ الجارُّ فيقال: بَصَّرتُه إِيّاه»[(٥)].

---

(١) لم أهتد إلى تخريجها.

(٢) «أنوار التنزيل» (٥: ٣٨٨)، وانظر تمام تخريج القراءة: «معجم القراءات القرآنية» (٧: ٢٢٠-٢٢١).

(٣) سقط لفظ «يُبَصّره» من (ح) و(ف).

(٤) في (ح) و(ف): «إلّا أعرفته».

(٥) «الوسيط» (٥: ٥٥٢).

قلتُ: **المعنىٰ علىٰ العمومِ لكلِّ حميمٍ لا لحميمَيْنِ اثنين. ويجوزُ أن يكونَ ﴿يُبَصَّرُونَهُمْ﴾ صفةً،** أي: حميماً مُبصَّرين مُعرَّفين إياهم. قُرِئ: ﴿يَوْمِئِذٍ﴾ بالجرّ والفتح علىٰ البناءِ للإضافةِ إلىٰ غيرِ مُتمكّن، و«من عذابٍ يومَئذٍ»، بتنوينِ «عذابٍ» ونصبِ «يَوْمَئِذٍ». وانتصابُه بـ «عذابٍ»، لأنه في معنىٰ: تَعْذيب. و«فصيلتُه» عَشيرتُه الأدنَوْنَ الذين فُصِل عنهم «تُؤْويه» تضمُّه انتماءً إليها، أو لِياذاً بها في النوائب. ﴿يُنجِيهِ﴾ عطفٌ علىٰ ﴿يَفْتَدِى﴾، أي: يودُّ لو يَفْتدي، ثُم لو يُنْجيهِ الافتداء، أو مَن في الأرض. وثُمَّ: لاستبعادِ الإنْجاء، يعني: يَتَمنّىٰ لو كانَ هٰؤلاء جميعاً تحتَ يدهِ وبَذَلَهم في فداءِ نفسِه، ثُم يُنْجيه ذلك وَهَيْهاتَ أن يُنْجيه. ﴿كَلَّآ﴾ **ردعٌ للمجرِمِ عن الوَدادة، وتنبيهٌ علىٰ أنه لا يَنفعُه الافتداءُ ولا يُنْجيه مِن العذاب،** ....

قولُه: (**المعنىٰ علىٰ العموم**)، **الانتصاف**: «فيه دليلٌ علىٰ أَنَّ الفاعِلَ والمفعولَ الواقعينِ في سياقِ النَّفي يَعُمّ، كما التزم في قَوْلِه: والله لا أَشْرَبُ ماءً مِن إداوةٍ، أَنَّه[١] يَعُمّ في المياهِ والأَدواتِ، خلافاً لبعضهم في الإداوة»[٢].

قولُه: (**ويجوزُ أَنْ يكون ﴿يُبَصَّرُونَهُمْ﴾ صفةً**)، عَطفٌ علىٰ قولِه: «كلامٌ مُسْتأنَف». روىٰ مُحْيي السُّنّة عن السّدِّي: «يَعْرفونَهم: أَمّا المؤمِنُ فببياضِ وَجْهِه، وأما الكافرُ فبسوادِ وَجْهه»[٣].

قولُه: (﴿كَلَّآ﴾: **رَدْعٌ**[٤] **للمجرمِ عن الوَدادة وتَنْبيهٌ**)، قال الكواشيّ: ﴿كَلَّآ﴾: وَقفٌ تامٌّ، إنْ جَعلتَها رَدْعاً عن الوِدادة، وإِنْ جَعلتَها بمعنىٰ «أَلا»[٥]: اسْتِفتاحاً، وَقَفت قَبْلها. فإِنْ قلتَ: فكيفَ جَمَعَ المصنّفُ المَعْنَيَيْنِ معاً؟ قُلتُ: التنبيهُ لازمُ ذلك الرَّدْع.

(١) في (ف): «فإنّه».

(٢) «الانتصاف» بحاشية «الكشاف» (٤: ٦٠٩).

(٣) «معالم التنزيل» (٨: ٢٢٢) للبغوي.

(٤) في (ف): «دِرْعٌ».

(٥) سقط لفظ «أَلا» من (ح) و(ف).

ثُم قال: ﴿إِنَّهَا﴾ والضميرُ للنار، ولم يَجْرِ لها ذِكْر؛ لأنّ ذكرَ العذابِ دَلَّ عليها. **ويجوزُ أن يكونَ ضميراً مبهماً تَرْجمَ عنه الخبرُ، أو ضميرَ القِصة. و﴿لَظَىٰ﴾ عَلَمٌ للنار**، منقولٌ مِن اللظىٰ، بمعنىٰ اللّهب، ويجوزُ أن يرادَ اللّهب. و(نَزَّاعَةٌ): خبرٌ بعدَ خبرٍ لـ «إنّ» ؛ **أو خبرٌ لـ ﴿لَظَىٰ﴾ إن كانتِ الهاءُ ضميرَ القِصّة**، أو صفةٌ له إن أَرَدْتَ اللّهب، والتأنيثُ لأنه في معنىٰ النار، **أو رفعٌ علىٰ التهويل**، أي: هِي نزاعةٌ. وقُرِئ: نَـزّاعةً، بالنصبِ علىٰ الحالِ المؤكّدة، **أو علىٰ أنها مُتلظّيّةٌ نزاعةً**؛ أو علىٰ الاختصاص للتهويل. **والشَّوىٰ: الأطرافُ** أو جَمعُ شَواة، وهي جلدة الرأس تَنْزِعُها ....

قولُه: (و﴿لَظَىٰ﴾ عَلَمٌ للنار)، قيلَ: إنّه مَنقولٌ مِن اسمِ الجِنْسِ، وهو غيرُ مُنْصرف.

قَولُه: (أو خبرٌ لِـ ﴿لَظَىٰ﴾ إِنْ كانت الهاءُ ضميرَ القصَّة)، لأَنَّ ضميرَ القصّةِ والشأنِ، يَسْتدعي جملةً مُفسِّرةً.

قولُه: (أَوْ رَفعٌ علىٰ التهويل)، أَيْ: رَفعٌ علىٰ الاختصاصِ المفيدِ للتَّهويل.

قَولُه: (أَو علىٰ أَنّها مُتَلظِّيةٌ نَزّاعةً)، فيكونُ حالاً منتقلة، قال أبو البقاءِ: «قيلَ: هو حالٌ مِن الضمير في ﴿تَدْعُواْ﴾ مقدمة، وقيلَ: حالٌ بما دلت عليه ﴿لَظَىٰ﴾؛ أي: تتلظى نزاعةً. وقيل: هو حالٌ من الضمير في ﴿لَظَىٰ﴾، علىٰ أن تجعلَها صفةً غالبةً، مثلَ الحارثِ والعبّاس. وقيلَ: التقديرُ: أَعْني»(١).

قولُه: (والشَّوى: الأَطْراف)، الراغب: «الشّوى: الأطراف، كاليدِ والرِّجْلِ، يُقالُ: رَماه فَأَشْواه: أَصابَ شَواه، قال تعالىٰ: ﴿نَزَّاعَةً لِّلشَّوَىٰ﴾. ومنه قيلَ للأَمرِ الهيِّن: شَوىٰ، مِن حيث إنَّ الشَّوىٰ ليس بِمَقْتل».

---

(١) «التبيان في إعرابِ القرآن» (٢: ١٢٤٠).

نَزعاً فتَبْتِكُها ثُمَّ تعاد، و(تَدْعوا) مجازٌ عن إحضارهم، كأنها تَدْعوهم فتُحضرُهم، ونحوُه قولُ ذي الرُّمّة:

تَدْعُو أَنْفَهُ الرِّببُ

وقولُه:

لَيَالِيَ اللَّهْوُ يَطْبِينِي فَأَتْبَعُهُ

قولُه: (فَتَبْتِكُها)[1]، أَيْ: تَقْطعُها.

قولُه: (تَدْعو أَنْفَه الرِّبَبُ)، يَصفُ الثَّورَ الوَحْشيّ، أوّلُه:

أَمسىٰ بِوَهْبِينَ مُجْتازاً لِمَرْتعِهِ ... مِن ذي الفوارسِ تَدعو أَنْفَه الرِّبَبُ[2]

الوَهْبِينُ: اسمُ مَوْضعٍ، مُجتازاً لِمَرْتِعِه: طالباً لها الرِّبَب، جمعُ رِبَّة، وهي أوّلُ ما ينبتُ من الأرض. وذو الفوارِسِ: اسمُ موضعٍ[3] فيه رَمْل. تَدْعو أَنْفَه: تَجرُّه ليأكل. وفي «المُجْمَل»: «الرِّبَّةُ: نبات يَبْقىٰ في آخرِ الصَّيف»[4].

قولُه: (لَيالِيَ اللَّهْوُ يَطْبيني فأَتْبعُه)، تَمامُه:

كأَنَّني ضاربٌ في غَمْرةٍ لَعِبُ[5]

يَطْبيني: دعاني، طَباه يَطبوه: دعاه. الضّاربُ: السّابحُ، وأَصْلُ الضَّرْبِ الإِسْراعُ في الأَرض، يقول: يَدْعوني لياليَ اللَّهوُ فأَتبعُه، كأَنَّني سابحٌ في غَمرةٍ مِن الماءِ لَعِبٌ فيه.

---

(١) في (ف): «فينتهكها».

(٢) البيت لذي الرمّة، من قصيدته الشهيرة: ما بالُ عَيْنِك ...، انظر: «ديوانه»، ص ١٦.

(٣) من قوله: «مُجتازاً لِمَرْتِعِه» إلى هنا، سقط من (ح).

(٤) «المُجْمل في اللغة» لابن فارس، ص ٣٧١.

(٥) البيت لذي الرمّة من قصيدته السابقة، انظر: «ديوانه»، ص ١٢.

وقولُ أبي النَّجم:

تَقُولُ لِلرَّائِدِ أَعْشَبْتَ انْزِلِ

وقيل: تقولُ لهم: إليّ إليّ يا كافرُ يا منافِق، وقيل: تَدْعو المنافقينَ والكافرينَ بلسانٍ فصيحٍ ثُم تَلْتقطُهم التقاطَ الحبّ، فيجوزُ أن يَخْلُقَ اللهُ فيها كلاماً كما يَخْلُقُه في جلودِهم وأيديهم وأرجلِهم، وكما خَلَقَه في الشَّجرة، ويَجوزُ أن يكونَ دعاءَ الزبانية. وقيل: تَدْعو: تَهْلك؛ من قولِ العرب: دَعاك الله، أي: أَهْلكك، قال:

دَعَاكَ اللهُ مِنْ رَجُلٍ بِأَفْعَىٰ

قولُه: (**تَقولُ**[1] **للرائِدِ: أَعْشَبْتَ انْزِلِ**)، قَبْلَه:

مُسْتأسِدٌ ذِبّانُه في غَيْطَلِ[2]

المستأسِدُ: النباتُ الطويلُ الغَليظ، يقالُ: استأسَدَ الزَّرعُ إذا قَوِي، ويُقالُ للأَصواتِ المُخْتلطة: غَيْطَلَة. والذِّبان: جمعُ ذُباب، والرائدُ: الذي يَطلُبُ الماءَ والكَلأَ، أَعْشَبْتَ: أَيْ: وَجدتَ العُشْب، والغَيْطلة: الجَلَبة، أَيْ: صِياح القَوْم، يقالُ للأَصواتِ المُخْتلطة: غَيْطَلَة، والكلأُ إذا التفَّ وكَبِر وأَزْهَرَ كَثُر ذُبابُه، وصَوَّتْنَ: أيْ: يَقولُ: الذِّبانُ: أَصَبْتَ حاجتَك فاقْنَعْ ولا تَتَجاوز، وقيل: يقول: الأرضُ المُنْتجعُ، وَقَعْتَ في عُشْبٍ[3]، انزِلِ. مُستأسِدٌ: خبرُ مبتدأٍ محذوف، أَيْ: نباتُه مُستأسِد.

قولُه: (**دَعاكَ اللهُ مِن رَجُلٍ**[4] **بأَفْعىٰ**)، تَمامُه في «الأساس»:

إِذا نام العيونُ سَرَتْ عليكا[5]

---

(١) في «ديوان العجلي»، ص ٣٤١: «يَقُلْنَ».

(٢) مِن قصيدةٍ طويلةٍ لأبي النّجم العجلي، مُسمّاةٍ بأُمّ الرّجز؛ يمدحُ فيها هشام بن عبد الملك، مطلعها:

الحمـدُ لله العـليِّ الأَجْـلَـلِ   الواهبِ الفضلِ الوَهوبِ المُجْزِلِ

انظر: «ديوانه»، ص ٣٣٧ وما بعدها.

(٣) في (ف): «شِعْب».

(٤) في (ف): «أَجَل».

(٥) لم أهتدِ إلى قائله، وتمامه كما في حواشي الكشاف: ضئيلٍ تَنْفثُ السمَّ الذُّعافَا.

﴿مَنْ أَدْبَرَ﴾ عن الحقِّ ﴿وَتَوَلَّىٰ﴾ عنه ﴿وَجَمَعَ﴾ المالَ فجعلَه في وعاءٍ وكَنَزه ولم يؤدِّ الزكاةَ والحقوقَ الواجبةَ فيه، وتَشاغلَ به عن الدِّين؛ وزُهي باقتنائه وتَكبّر.

[﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ خُلِقَ هَلُوعًا * إِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ جَزُوعًا * وَإِذَا مَسَّهُ ٱلْخَيْرُ مَنُوعًا * إِلَّا ٱلْمُصَلِّينَ * ٱلَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ صَلَاتِهِمْ دَآئِمُونَ * وَٱلَّذِينَ فِىٓ أَمْوَٰلِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ * لِّلسَّآئِلِ وَٱلْمَحْرُومِ * وَٱلَّذِينَ يُصَدِّقُونَ بِيَوْمِ ٱلدِّينِ * وَٱلَّذِينَ هُم مِّنْ عَذَابِ رَبِّهِم مُّشْفِقُونَ * إِنَّ عَذَابَ رَبِّهِمْ غَيْرُ مَأْمُونٍ * وَٱلَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَٰفِظُونَ * إِلَّا عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ * فَمَنِ ٱبْتَغَىٰ وَرَآءَ ذَٰلِكَ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْعَادُونَ * وَٱلَّذِينَ هُمْ لِأَمَٰنَٰتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَٰعُونَ * وَٱلَّذِينَ هُم بِشَهَٰدَٰتِهِمْ قَآئِمُونَ * وَٱلَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ * أُو۟لَٰٓئِكَ فِى جَنَّٰتٍ مُّكْرَمُونَ﴾ ١٩-٣٥]

أُريدَ بالإنسانِ الناس؛ فلذلك استثنىٰ منه: ﴿إِلَّا ٱلْمُصَلِّينَ﴾. والهلَعُ: سرعةُ الجزعِ عند مَسِّ المكروه، وسُرعةُ المنعِ عند مسِّ الخير؛ مِن قولِهم: ناقةٌ هِلْواع سريعةُ السير. وعن أحمد بن يحيىٰ، قال لي محمدُ بنُ عبدِ الله بنِ طاهر: ما الهلَعُ؟ فقلتُ: قد فَسَّره الله، ولا يكون تفسيرٌ أبينَ من تفسيرِه، وهو الذي إذا نالَه شرٌّ أظهرَ شدّةَ الجزَع، وإذا نالَه خيرٌ بَخِل به ومَنَعه الناسَ. والخيرُ: المالُ والغنىٰ، والشرّ: الفقر، أو الصحة والمرض؛ إذا صَحّ الغنيُّ منعَ المعروفَ وشَحَّ بمالِه، وإذا مَرِضَ جَزِعَ وأخذَ يوصي. ....

«مِن رَجُلٍ»: مِن: تَجْريديّة.

وفي «الأساس»: «دَعاهُ اللهُ بما يَكْره: أَنْزَلَه به. وأَصابَتْهم[1] دَواعي الدَّهرِ: صُروفُه».

قولُه: (وعن أحمد بن يَحْيى)[2]، هو أبو العباسِ أحمدُ بنُ يَحْيى الشَّيبانيُّ المعروفُ بـ«ثَعْلب»، إِمامُ الكوفيين في النَّحوِ واللّغةِ في زمانه.

---

(١) في (ف): «وأصابته».

(٢) في (ح): «عن أحمد بن حنبل بن يحيىٰ».

والمعنىٰ: أن الإنسانَ لإيثارِه الجزَعَ والمنْعَ وتَمكنِهما منه ورُسوخِهما فيه، كأنه مجبولٌ عليهما مطبوعٌ، وكأنه أمرٌ خَلْقيّ وضروريٌّ غيرُ اختياري، كقولِه تعالىٰ: ﴿خُلِقَ ٱلۡإِنسَٰنُ مِنۡ عَجَلٖ﴾ [الأنبياء: ٣٧]، **والدليلُ عليه** أنه حينَ كان في البطنِ والمهدِ لم يكنْ به هَلَع، ولأنه ذُمّ واللهُ لا يُذمّ فعلُه، **والدليلُ عليه: استثناءُ المؤمنينَ** ....

قولُه: (**والدَّليلُ عليه**)، أَيْ: علىٰ أَنَّ المعنىٰ: أنّه لإيثارِه ذلك، جُعِلَ كأنّه مَجْبولٌ عليه، وليس المرادُ أنّه مَخْلوق كذلك، وإلّا فكان لازماً له غيرَ مُنْفكٍّ عنه كما ذَكر. وأيضاً، لو كان فعلُ الله، لَوَجَبَ أَنْ لا يُذَمَّ عليه.

أَمّا قولُه: (**والدليلُ عليه: استثناءُ المؤمنين**)، فهو حُجَّةٌ أُخرىٰ مِن حيث النَّقْلُ والنّصّ بعد دليل العَقل. **الانتصاف**: «يُنزِّهُ ظاهراً، ويُشْرِك باطناً؛ يُنَزِّهُ اللهَ تعالىٰ عَن خَلْقِ الهَلَع[1]، ويُشْرِكُ معه في استبداد الخَلْق. وأنتَ إذا قُلتَ: بَرَيتُ القلمَ رقيقاً، فقد نَسَبْتَ إليك البَرْيَ والرِّقَّةَ معاً. وقولُه: «اللهُ لا يُذَمّ فِعلُه»، المذموم: العبدُ بِحُجَّةِ الله، أنَّه جعَلَ فيه الاخْتيارَ، ولله الحجَّةُ البالغة»[2].

وقُلتُ: وأمَّا الجوابُ عَنْ قولِه: «إنه كانَ في البَطْنِ والمَهْدِ لم يَكُنْ به هَلَعٌ»، فما ذَكَره الراغب في «غُرَّة التنزيل»[3]: «فإنْ قيلَ: كيف يَصِحُّ أَنْ يُقال: خُلِقَ الإنسانُ هَلوعاً جَزوعاً مَنوعاً؟ هذا يُوجِبُ أَنْ يكونَ الهَلَعُ والجَزَعُ والمنعُ، مَوجودةً حالَ خَلْقِ الله له وليس كذلك، لأنه لا يَشْعرُ بذلك في حال الطُّفوليّة؟ وأُجيبُ: بأَنَّ مَعْناه: خُلِقَ حيواناً ضعيفاً لا يَصبرُ علىٰ الشدائدِ إذا دامت عليه، وإجراؤه عليه في حالِ الخَلْقِ تَوَسُّعٌ ومَجاز.

---

(١) في (ف): «البعض».

(٢) «الانتصاف» بحاشية «الكشاف» (٤: ٦١٢).

(٣) تقدّم التعليق علىٰ نسبة هذا الكتاب إلىٰ الراغب، وأن الصواب فيه أنه للخطيب الإسكافي، وأن عنوانه: «درّة التنزيل وغرة التأويل».

....

وقال: الذي أَذهب إليه، أَنَّ الهَلَعَ أَصلُه التَّسرُّعُ والقلقُ نَحْوَ الشَّيْء، والحريصُ يَهْلع، والجَزوعُ يَقْلَق، والحريصُ يَتسرَّعُ إلىٰ مُشْتهاه اتِّباعاً لِهَواه وإنْ كان فيه رَداه(١). والإنسانُ في حالِ صِغَرِه مَطبوعٌ علىٰ هذه الخِلال، لأنّه يَتَسرَّعُ إلى الثَّدْي، ويَحْرِصُ على الرّضاع، وإنْ مَسَّه أَلَمٌ جَزِعَ وبَكىٰ، وإنْ تَمَسَّكَ بثديٍ(٢) فَزوحِمَ فيه، مَنَعَ بِما في قُدْرتِه مِن اضطرابٍ وبُكاء، فلا يَزالُ يَفعلُ ذلك(٣) إلى آخِرِ عُمُرِه»(٤).

ورَوىٰ الإمامُ عن القاضي عبد الجبّار، أَنّه قالَ في قولِه: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ خُلِقَ هَلُوعًا﴾: «نَظيرُ قولِه تعالىٰ: ﴿خُلِقَ ٱلْإِنسَـٰنُ مِنْ عَجَلٍ﴾ [الأنبياء: ٣٧]، وليس المرادُ أَنّه مَخْلوقٌ علىٰ هذا الوَصْف. والدليلُ عليه أَنّه تعالىٰ ذَمَّه عليه، واللهُ تَعالىٰ لا يَذُمُّ فِعْلَه، ولأنّه تعالىٰ استثنىٰ المؤمنينَ الذين جاهَدوا أنفسَهم في تَرْكِ هذه الخَصْلةِ المَذْمومة، ولو كانت هٰذه الخصلةُ حاصلةً بِخَلقِ الله تعالىٰ، لَمَا قَدروا علىٰ تَرْكِها».

ثُمَّ قالَ الإمام: «اعلم أَنَّ الهَلَعَ لفظٌ واقعٌ علىٰ أمرينِ: أحدُهما: الحالةُ النَّفسانيّةُ التي لأجلها يُقْدِمُ الإنسانُ علىٰ إظهارِ الجَزَعِ والتَّضرّع. والثاني: تلك الأفعالُ الظاهرةُ مِن القَوْلِ والفِعلِ، الدالّـةُ علىٰ تلك الحالةِ النَّـفْسانيّة(٥)، فلا شَكَّ أَنَّها تَحْدثُ بِخَلْقِ الله تعالىٰ، لأنَّ مَنْ خُلِقت نَفسُه علىٰ تلك الحالة، لا يُمْكنُه إزالتُها عن نفسِه، لأنها حالةٌ نَفسانيّةٌ مَخْلوقةٌ فيها على سبيل الاضطرار، بِخلافِ الأفعالِ الظاهرةِ مِن القولِ والفعلِ(٦)،فإنَّما يَسْهلُ تَرْكُها

(١) في (ف): «رداؤه».

(٢) في (ط) و(ف): «بشيءٍ».

(٣) في (ح): «لذلك»، وفي (ف): «كذلك».

(٤) «درة التنزيل وغرة التأويل»، ص ٢٨٧.

(٥) زاد في «مفاتيح الغيب» هنا: «أما تلك الحالة النفسانية»، ولا شك أن إسقاطها مِن قبل الطيبي مقصود، لسعة الأفهام، وإدراك مقاصد الكلام في زمانهم.

(٦) من قوله: «الدالّة على تلك الحالة النّفسانيّة» إلى هنا، سقط من (ط).

....

والإِقدامُ عليها، لأنَّها أُمورٌ اختياريّة»[١]. أَرادَ الإمامُ أَنَّ كَوْنَ الإنسانِ مَجْبولاً علىٰ شَيْءٍ، ليس إليه التَّخلُّص منه، لكن لا يَمْنعُ مِن إِبدالِ الله إيّاه بما يُخالِفُه.

وقال الراغب: «فإنْ قيلَ: ما الحكمةُ في خَلْقِ الإنسانِ علىٰ مَساوِئِ الأخلاق؟ قلنا: الحِكمةُ في خَلْقِ الشَّهوةِ، أَنْ يُمانِعَ نفسَه إِذا نازَعَتْه نَحْوَها، ويُحارِبَ شيطانَه عند تَزْيينِه المَعْصية، فَيَستحِقُّ مِن[٢] الله مَثوبةً[٣] وجَنَّةً»[٤].

وقال القاضي: «هَلوعاً وجَزوعاً ومَنوعاً، أَحوالٌ مُقدَّرةٌ أو مُحقَّقةٌ، لأنها طبائعُ جُبِلَ الإنسانُ عليها. و﴿إِذَا﴾ الأولى ظَرفٌ لِـ ﴿جَزُوعًا﴾[٥]، والأُخرىٰ لِـ ﴿مَنُوعًا﴾، و﴿إِلَّا ٱلْمُصَلِّينَ﴾ استثناءٌ للموصوفينَ بالصِّفاتِ المذكورة، بَعْدَ ذِكرِ المطبوعينَ علىٰ الأحوالِ المذكورة، قيل: بمُضادَّةِ تلك الصِّفاتِ لهم»[٦]. وقُلتُ: ويُمكنُ أَنْ يُجْعلَ الاستثناءُ مُنْقطعاً، وتكونُ الآياتُ المذكورةُ فيها أوصافُ المؤمنينَ المُرتَّبُ عليها الثواب، مُقابِلةً لِما ذُكِرَ من[٧] أَوصافِ[٨] الكافرينَ المُستَحِقِّ بها العقاب، وَهُو قولُه: ﴿تَدْعُوا۟ مَنْ أَدْبَرَ وَتَوَلَّىٰ ۞ وَجَمَعَ فَأَوْعَىٰٓ﴾، بدليلِ خَتْمِ الآياتِ بقولِه: ﴿أُو۟لَـٰٓئِكَ فِى جَنَّـٰتٍ مُّكْرَمُونَ﴾، ويكونُ قولُه: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ خُلِقَ هَلُوعًا﴾ إلى آخِرِه، تَعْليلاً لقولِه: ﴿وَجَمَعَ فَأَوْعَىٰٓ﴾.

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٣٠: ١١٤)، قاله في تفسير الآيات (١٩-٢١) من سورة المعارج.

(٢) في (ح): «عند».

(٣) في كتاب الإسكافي: «عقوبته»، وليس بصواب.

(٤) «درة التنزيل وغرة التأويل» للخطيب الإسكافي، ص ٢٨٧.

(٥) في (ف): «لِـ: هلوعاً».

(٦) «أنوار التنزيل» (٥: ٣٨٩)، قاله في تفسير الآيات (١٩-٢١) من سورة المعارج.

(٧) في (ط) و(ف): منها.

(٨) من قوله: «المؤمنين المرتب عليها الثواب» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

الذين جاهدوا أنفسَهم وحَملوها علىٰ المكارِه **وظَلَّفوها** عن الشَّهوات، حتىٰ لم يكونوا جازِعين ولا مانِعين. وعن النبي ﷺ: «**شرُّ ما أُعطي ابنُ آدمَ شُحٌّ هالعٌ وجُبنٌ خالِع**».

وتَحريرُه أنّه تعالىٰ لمّا وَصفَ النارَ بما وَصف، ثُمّ أخْبَرَ أنّها ﴿تَدْعُواْ مَنْ أَدْبَرَ وَتَوَلَّىٰ * وَجَمَعَ فَأَوْعَىٰٓ﴾، وهي أُمُّ الرّذائل، وشَرُّ خِصالِ وعِلَلِ الأخيرينَ(١) بقولِه: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ﴾ إلى آخِرِه، بمعنىٰ: أنّ قِلَّةَ الصّبرِ، وشِدَّةَ الحِرْصِ مِن جِبلَّةِ الإنسان، وهما اللذانِ حَملاهُ علىٰ جَمْعِ المالِ، والمنعِ مِن الإنفاقِ في سبيلِ الله، ـ كما قالَ ابنُ عباسٍ: «إذا أصابَه الفَقرُ لم يَصْبِر، وإذا أصابَ المالَ لَم يُنْفق» ـ اسْتَطردَ ذِكرَ الذينَ خَصَّصهم بالفضائلِ، واسْتَخْلَصَ قلوبَهم مِن تلك الرّذائل، كقولِه تعالىٰ: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱمْتَحَنَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمْ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [الحجرات: ٣]، فوَصَفهم بِخصالٍ ثمانٍ مُضادَّةٍ لتلك الخِصالِ الأربع، لأنّها دالّةٌ علىٰ الاستغراقِ في طاعةِ الله، والشَّفقةِ علىٰ خَلْقِ الله، وعلىٰ الإيمانِ بالجزاءِ والخوفِ مِن العُقوبة، وكَسرِ الشّهواتِ، وإيثارِ الآجلِ علىٰ العاجلِ(٢)، ثُمّ حَكَمَ (٣) لهم أنهم في جَنّاتٍ مُكرمون. ثمّ فَرّعَ عليه بالفاءِ قوله: ﴿فَمَالِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ قِبَلَكَ مُهْطِعِينَ﴾، تَخْصيصاً بَعدَ تَعْميم، ورَجعاً إلىٰ بَدْءٍ، لأنهم مِن المستهزئين الذين افْتُتِحتِ السورةُ بسؤالِهم. واللهُ أعلم.

قولُه: (**وظَلَّفوها**)، **الجوهري**: «ظَلَفَ نفسَه عن الشّيءِ يَظلفُها ظَلْفاً، أَيْ: مَنَعها مِن أن تَفْعَلَه أو تأتيَه». وعَن بعضِهم: يقالُ: أَرضٌ ظَلِفة، أَيْ: خَشنةٌ تَمنعُ عن الشيء.

قولُه: (**شَرُّ ما أُعْطي ابنُ آدم**)، الحديثُ مِن روايةِ أبي داود، عن أبي هريرة: «شَرّ ما في الرَّجُلِ شُحٌّ هالِعٌ وجُبنٌ خالِع»(٤). قالَ صاحبُ «الجامع»: الشُّحّ: أشدُّ البُخل، والهَلَعُ: أشدُّ الجَزع، والمرادُ أنّ الشحيحَ يَجْزعُ جَزَعاً شديداً، ويَحزنُ علىٰ دِرهمٍ يَفوتُه ويَخرجُ عن

(١) لعلَّ صوابه: وشرُّ خصال الأخيرينَ وعللهم.

(٢) في (ح): «الآجل».

(٣) في (ف): «حكىٰ».

(٤) «سنن أبي داود» (٢٥١١).

فإن قلتَ: كيفَ قالَ: ﴿عَلَىٰ صَلَاتِهِمْ دَآئِمُونَ﴾ ثُم علىٰ صلاتِهم يُحافظون؟

قلتُ: معنىٰ دوامِهم عليها أن يُواظِبوا علىٰ أدائِها لا يُخلّون بها ولا يَشْتغلون عنها بشيءٍ من الشَّواغل، كما رُوي عن النبي ﷺ: «**أفضلُ العملِ أدومُه وإن قلّ**»، وقولُ عائشة: «**كان عملُه دِيمَةً**». ومحافظتُهم عليها أن يُراعوا إسباغَ الوضوءِ لها، ومَواقيتَها، ويُقيموا أركانَها ويُكمِلوها بسُنَنِها وآدابِها، **ويَحْفظوها مِن الإحباطِ باقترافِ المآثم**، فالدَّوامُ يرجعُ إلىٰ أنفسِ الصلواتِ، والمحافظةُ إلىٰ أحوالِها. ﴿حَقٌّ مَّعْلُومٌ﴾ هُو الزّكاة، لأنها مُقدَّرةٌ معلومة؛ أو صدقةٌ يوظِّفُها الرجلُ علىٰ نفسِه يُؤدّيها في أوقاتٍ معلومة. السائلُ: الذي يسأل ﴿وَٱلْمَحْرُومِ﴾ الذي يَتعفّفُ عن السؤال فَيُحسَبُ غنياً فَيُحرَمُ ﴿يُصَدِّقُونَ بِيَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ تصديقاً بأعمالِهم واستعدادِهم له، ويُشفقون من عذابِ ربِّهم،

يَده. وهٰذا مِن بابِ قولِهم: «ليلٌ نائمٌ ويومٌ عاصف»، أي: ينامُ فيه، وتَعْصفُ فيه الريح(١)، ويُحتملُ أن يكونَ قد قالَ: «هالعٌ» لمكانِ «خالعٍ» للازدواج. والخالعُ: الذي كأنه خُلِعَ فؤادُه، لِشدَّةِ خَوفِه وفزعِه»(٢).

قولُه: (**أفضلُ العملِ أدومُه**)، وقولُها: (**كان عملُه ديمةً**)، أخرجَ أحمدُ بنُ حنبلٍ معنىٰ الحديثِ الأول(٣)، ولفظَ الثاني في «مُسندِه»(٤).

قولُه: (**ويَحْفظوها من الإحباط باقْترافِ المآثم**)، مَذْهبُه(٥).

---

(١) سقط لفظ (الريح) مِن الأصول الخطية.

(٢) «جامع الأصول في أحاديث الرسول» (٩٣٧٨-١١/ ٧١٥) لابن الأثير.

(٣) انظر: «مسند الإمام أحمد» (٢٤٣٢٢، ٢٥٤٣١، ٢٥٤٧٣، ٢٦٠٣٨، ٢٦٣٠٧).

(٤) انظر: «مسند الإمام أحمد» (٢٤١٦٢، ٢٤٢٨٢).

(٥) يعني مذهب المعتزلة في الإحباط والتكفير. انظر: «شرح الأصول الخمسة» للقاضي عبد الجبار، ص٦٢٤ وما بعدها.

واعترَضَ بقوله: ﴿إِنَّ عَذَابَ رَبِّهِمْ غَيْرُ مَأْمُونٍ﴾ أي: لا يَنْبغي لأحدٍ وإنْ بالغَ في الطاعةِ والاجتهادِ أنْ يأمنَه، ويَنْبغي أنْ يكونَ مترجّحاً بين الخوفِ والرّجاء. قُرِئ: «بشهادتِهم»، و﴿بِشَهَٰدَٰتِهِمْ﴾، والشَّهادةُ مِن جُملةِ الأمانات، وخَصَّها مِن بينِها إبانةً لفضلِها، لأنّ في إقامتِها إحياءَ الحقوقِ وتَصْحيحَها، وفي زَيِّها: تضييعَها وإبطالَها.

[﴿فَمَالِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ قِبَلَكَ مُهْطِعِينَ * عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ عِزِينَ * أَيَطْمَعُ كُلُّ ٱمْرِيٍٕ مِّنْهُمْ أَن يُدْخَلَ جَنَّةَ نَعِيمٍ * كَلَّآ إِنَّا خَلَقْنَٰهُم مِّمَّا يَعْلَمُونَ * فَلَآ أُقْسِمُ بِرَبِّ ٱلْمَشَٰرِقِ وَٱلْمَغَٰرِبِ إِنَّا لَقَٰدِرُونَ * عَلَىٰٓ أَن نُّبَدِّلَ خَيْرًا مِّنْهُمْ وَمَا نَحْنُ بِمَسْبُوقِينَ * فَذَرْهُمْ يَخُوضُواْ وَيَلْعَبُواْ حَتَّىٰ يُلَٰقُواْ يَوْمَهُمُ ٱلَّذِى يُوعَدُونَ * يَوْمَ يَخْرُجُونَ مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ سِرَاعًا كَأَنَّهُمْ إِلَىٰ نُصُبٍ يُوفِضُونَ * خَٰشِعَةً أَبْصَٰرُهُمْ تَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ ذَٰلِكَ ٱلْيَوْمُ ٱلَّذِى كَانُواْ يُوعَدُونَ﴾ ٣٦-٤٤]

كان المشركون يَحْتفّون حولَ النبي ﷺ حَلَقاً حَلَقاً وفِرَقاً فِرَقاً، يَسْتمعونَ ويستهزئون بكلامِه، ويقولون: إنْ دخلَ هؤلاءِ الجنةَ كما يقولُ محمدٌ فلندخلَنّها قبلَهم، فنزلَتْ. ﴿مُهْطِعِينَ﴾ مُسرعين نَحوَك، مَادّي أعناقِهم إليك، ....

قولُه: («بشهادتِهم» و﴿بِشَهَٰدَٰتِهِمْ﴾)، حفصٌ: ﴿بِشَهَٰدَٰتِهِمْ﴾ على الجمع، والباقون: بغيرِ ألفٍ على التوحيد(١).

قولُه: (في زَيِّها)، أَيْ: مَنْعِها.

قولُه: (﴿مُهْطِعِينَ﴾: مُسرعينَ نَحوكَ مادِّي أَعناقِهم)، الجوهري: «هَطَعَ الرجلُ: إذا أقبلَ ببصره على الشيء لا يُقلعُ منه(٢)، يَهطَعُ هُطوعاً. وأَهْطَعَ إذا مَدّ عُنقَه وصَوّبَ(٣) رأسَه، وأَهْطعَ في عَدْوِه إذا أَسْرعَ».

---

(١) انظر: «التيسير» لأبي عمرو الداني، ص ٢١٤.

(٢) في «الصحاح»: «عنه».

(٣) في (ح): «وضرب».

مُقْبلين بأبصارِهم عليك ﴿عِزِينَ﴾ فِرَقاً شتّىٰ جَمعُ عِزَة، **وأصلُها عِزْوَة**، كأنّ كلَّ فِرْقةٍ تَعْتزي إلىٰ غيرِ مَن تَعْتزي إليه الأُخْرىٰ؛ فهم مُفترِقون، قال الكميت:

ونَحنُ وجَنْدَلٌ بَاغٍ تَركْنـا — كَتائِبَ جَنْدَلٍ شَتّىٰ عِزِينا

وقيل: كان المستهزئون خمسةَ أَرْهط.

﴿كَلَّآ﴾: رَدعٌ لهم عن طمَعِهم في دخولِ الجنة، ثم عَلّلَ ذلك بقوله: ﴿إِنَّا خَلَقْنَٰهُم مِّمَّا يَعْلَمُونَ﴾ إلىٰ آخر السورة، وهو كلامٌ دالٌ علىٰ إنكارِهم البعثَ، فكأنه قال: كَلّا إنهم مُنْكِرون للبعثِ والجزاء؛ فمن أين يَطْمعون في دخولِ الجنة؟

فإن قلتَ: مِن أيِّ وَجْهٍ دلَّ هٰذا الكلامُ علىٰ إنكارِ البعث؟

قولُه: (**وأصلُها عِزْوة**)، قالَ أبو البقاء: «﴿عِزِينَ﴾: جَمعُ عِزَة[١]، والمحذوفُ الواوُ وقيلَ: الياء؛ مِنْ عَزوتُه إلىٰ أبيهِ وعَزيتُه، لأنّ العِزَةَ الجماعة، وبعضُهم مُنْضمٌّ إلىٰ بعض، كما أنّ المنسوبَ مَضمومٌ إلىٰ المضموم إليه[٢]. و﴿عَنِ﴾ مُتعلّقٌ بـ﴿عِزِينَ﴾، أي: مُتفرّقين عنهما، ويَجوزُ أن يكونَ حالاً»[٣].

قولُه: (**ونَحنُ وجَنْدَلٌ**) البيت[٤]، أي: نحنُ تَركنا كتائبَ جَنْدلٍ مُتفرّقينَ، والحالُ أن جَندلاً باغٍ. و«جَندلٌ» مبتدأ، و«باغٍ» خبرُه، والجملةُ كالاعتراضِ، و«تَـرَكْنا» خبرُ «نحن».

---

(١) في الأصول الخطية: عزوة، وليس بصواب.

(٢) في «التبيان»: «المنسوب إليه».

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٢٤١).

(٤) من نونيّته الشهيرة التي مطلعها:

أَلم تَتَعجّبي مِن رَيْبِ دَهْـرٍ — رأيتُ ظهورَه قُلِبتْ بُطونَا

انظر: «ديوان الكميت»، ص ٤٤٨.

قلتُ: مِن حيثُ إنه احتجاجٌ عليهم بالنشأةِ الأولىٰ، كالاحتجاج بها عليهم في مواضعَ مِن التنزيل، وذلك قولُه: ﴿خَلَقْنَٰهُم مِّمَّا يَعْلَمُونَ﴾ أي: من النُّطف، **وبالقُدرةِ علىٰ أَن يُهلِكَهم** ويُبْدلَ ناساً خيراً منهم، وأنه ليسَ بِمَسْبوقٍ علىٰ ما يُريدُ تكوينَه لا يُعجزُه شيءٌ، والغرضُ أنّ مَن قدرَ علىٰ ذلك لم تُعجِزْه الإعادة.

ويجوزُ أن يُراد: إنا خَلَقْناهم مما يَعْلمون، أي: من النُّطفةِ المَذِرَة، وهي مَنْصِبُهم الذي لا مَنْصبَ أوضعُ منه، ولذلك أَبهمَ وأَخفىٰ، إشعاراً بأنه مَنْصبٌ يُسْتحيا من ذِكْره، فمن أين يَتَشرّفون ويَدّعون التقدّمَ ويقولون: لَنَدخلَنّ الجنةَ قبلَهم.

وقيل: معناه إنا خَلَقْناهم مِن نُطفةٍ كما خَلقْنا بني آدم كلَّهم، ومِن حُكْمنا أن لا يدخلَ أحدٌ منهم الجنةَ إلا بالإيمانِ والعملِ الصالح، ....

قوله: (**وبالقُدرة علىٰ أن يُهْلِكَهم**)، عَطفٌ علىٰ قولِه: بـ«النشأة الأولىٰ»، فقولُه «بالنّشأة الأولى»، إشارة إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّا خَلَقْنَٰهُم مِّمَّا يَعْلَمُونَ﴾، وقولُه: «بالقُدرة»[1] إشارةٌ إلىٰ قولِه تعالى: ﴿إِنَّا لَقَٰدِرُونَ﴾ [المعارج: ٤٠]، وهما مِن قولِه تعالىٰ: ﴿وَمَا نَحْنُ بِمَسْبُوقِينَ * عَلَىٰٓ أَن نُّبَدِّلَ أَمْثَٰلَكُمْ﴾ إلى قولِه: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلنَّشْأَةَ ٱلْأُولَىٰ فَلَوْلَا تَذَكَّرُونَ﴾[2] [الواقعة: ٦١-٦٢].

قولُه: (**وقيلَ: مَعناه إنا خَلقناهم مِن نُطفةٍ كما خَلقنا**)، يَعني: أَنّ المرادَ مِن قولِه ﴿مِّمَّا يَعْلَمُونَ﴾ النُّطفة. وذِكْرها إمّا لإثباتِ القُدرةِ علىٰ أنْ يُقال: إنّا كما قَدَرْنا علىٰ خَلْقِهم مِن ماءٍ، نَقدرُ علىٰ إعادتِهم، أو لإثباتِ الإهانة والحقارة، وأنّهم لا يَسْتحقّون تلك الكرامةَ مِن حيثُ أَنفسُهم، ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْفَضْلَ بِيَدِ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ﴾ [آل عمران: ٧٣]، أو أنّهم وسائرَ مَن خُلِقَ مِن الماءِ مُسْتوون، وإنّما التقديمُ بحسبِ العمل. قالَ القاضي: «المعنىٰ أنكم مخلوقونَ مِن نُطفةٍ مَذِرة، وهي غيرُ مناسبةٍ لِعالَمِ القُدُس، فَمَنْ لَم يَسْتكملْ بالإيمانِ والطاعة، ولَمْ يَتَخلَّقْ

---

(١) من قوله: «فقولُه: بالنشأة الأولى» إلى هنا، سقط من (ح).

(٢) من قوله: «قولُه: وبالقدرة» إلى هنا، سقط من (ف).

فَلِمَ يَطمعُ أن يدخلَها مَن ليسَ له إيمانٌ وعَمَل؟ وقُرئ: «بربِّ المَشْرِقِ والمَغْرِب»، و﴿يَخْرُجُونَ﴾، و«يُخْرَجون»، و﴿مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ سِرَاعًا﴾ **بالإظهارِ والإدغام**، و﴿نُصُبٍ﴾، و«نَصْبٍ»، وهو كلُّ ما نُصِبَ فعُبِدَ مِن دونِ الله ﴿يُوفِضُونَ﴾ يُسْرِعون إلى الداعي مُستبِقين كما كانوا يَسْتبِقون إلى أنْصابِهم.

عنْ رسولِ الله ﷺ: «مَن قرأَ سُورةَ «سألَ سائلٌ» أعطاه اللهُ ثوابَ الذينَ هم لأماناتِهم وعَهْدِهم راعون».

بالأخلاقِ الزكيّة، لم يَستعدّ لدخوله. أو أنكم مخلوقون مما تَعملون مِن أجل ما تعلمون، وهو تَكميلُ النفسِ بالعلمِ والعمل، فمن لَمْ يَستكملْها لم يَتبوّأ[1] في منازلِ الكاملين»[2].

قولُه: (**بالإظهارِ والإدغامِ، و﴿نُصُبٍ﴾**)، بالإدغام: أبو عمرو[3]، و﴿نُصُبٍ﴾ بِضمّتَينِ: ابنُ عامر وحَفْص، والباقون: بفتحِ النونِ وإسكانِ الصاد[4]. قال الزَّجاج: «فَمن قَرأَ «نَصْبٍ»، فمعناه: كأنهم يُدْعونَ إلى عَلَمٍ منصوبٍ لهم. ومَن قرأَ ﴿نُصُبٍ﴾، فمعناه إلى أصنامٍ لهم، كما قال تعالى: ﴿وَمَا ذُبِحَ عَلَى ٱلنُّصُبِ﴾»[5] [المائدة: ٣].

تمّت السّورة

---

(١) في (ح): «يثوِ».

(٢) «أنوار التنزيل» (٥: ٣٩١) بتصرف.

(٣) أدغم أبو عمرو الثاءَ في السين مِن قولِه: «الأجداث سِّراعاً».

(٤) انظر: «حجة القراءات» لابن زنجلة، ص ٧٢٤.

(٥) «معاني القرآن وإعرابه» الزجّاج (٥: ٢٢٤).

سُورَةُ نوح عليه السَّلام
مَكيّةٌ، تسعٌ أو ثمان وعشرون آيةً

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

[﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦٓ أَنْ أَنذِرْ قَوْمَكَ مِن قَبْلِ أَن يَأْتِيَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ * قَالَ يَٰقَوْمِ إِنِّى لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ * أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱتَّقُوهُ وَأَطِيعُونِ * يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّرْكُمْ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّىۚ إِنَّ أَجَلَ ٱللَّهِ إِذَا جَآءَ لَا يُؤَخَّرُۖ لَوْ كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ ١-٤]

﴿أَنْ أَنذِرْ﴾ أصلُه: بأن أَنذِر، فحُذِف الجارُّ وأُوصلَ الفعل، وهي أنْ الناصبةُ للفعل، والمعنىٰ: أَرْسلناه بأنْ قلنا له أنذِر، أي: أَرسلناه بالأمرِ بالإنذار. ....

سورةُ نوح
ثمان وعشرون آية، مكية، إجماعاً

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

قَولُه: (وهي «أَنْ» الناصبةُ للفعل)، قالَ في «يونس»: «قَدْ سَوَّغَ سيبويهِ أنْ توصَلَ أَنْ بالأمرِ والنّهي[1]، وإنْ كانَ مِن حَقِّ الصِّلةِ أَنْ تكونَ جملةً، تَحْتملُ الصّدقَ والكذب، لأنّ الغرضَ وَصْلُها بما تكونُ معه في معنىٰ المصدرِ، والأمرُ والنّهيُ دالّان علىٰ المصدر»[2].

---

(١) انظر: «الكتاب» (٣: ١٦٢) لسيبويه.

(٢) انظر: (٧: ٥٨٢)؛ في تفسير الآية (١٠٥) من سورة يونس.

ويجوزُ أن تكونَ مفسِّرة؛ لأنّ الإرسالَ فيه معنىٰ القول. وقرأ ابنُ مسعودٍ: «أَنْذِر» بغيرِ «أنْ» علىٰ إرادةِ القول. و﴿ أَنِ ٱعْبُدُواْ ﴾ نحوُ ﴿أَنْ أَنذِرْ﴾ في الوجهين.

فإن قلتَ: كيفَ قالَ ﴿وَيُؤَخِّرْكُمْ﴾ مع إخبارِه بامتناعِ تأخيرِ الأجل، وهل هٰذا إلّا تناقض؟ قلتُ: **قضىٰ اللهُ ـ مثلاً ـ أنّ قومَ نوح إنْ آمنوا عَمَّرَهم** ألفَ سنة، وإن بَقُوا علىٰ كُفرِهم أَهلكَهم علىٰ رأسِ تسعِ مئة، فقيل لهم: آمنوا يؤخرْكم إلىٰ أجلٍ مسمّىٰ، أي: إلىٰ وقتٍ سماهُ اللهُ وضربَه أمداً تَنتهون إليه لا تَتجاوزونه، وهو الوقتُ الأطولُ تمام الألف. ثمّ أخبرَ أنه إذا جاءَ ذلك الأجلُ الأمدُ لا يؤخّرُ كما يؤخَّر هٰذا الوقت، ولم تكنْ لكم حيلة، فبادروا في أوقاتِ الإمهالِ والتأخير.

[﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي دَعَوْتُ قَوْمِي لَيْلًا وَنَهَارًا * فَلَمْ يَزِدْهُمْ دُعَآءِيٓ إِلَّا فِرَارًا * وَإِنِّي كُلَّمَا دَعَوْتُهُمْ لِتَغْفِرَ لَهُمْ جَعَلُوٓاْ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِمْ وَٱسْتَغْشَوْاْ ثِيَابَهُمْ وَأَصَرُّواْ وَٱسْتَكْبَرُواْ ٱسْتِكْبَارًا * ثُمَّ إِنِّي دَعَوْتُهُمْ جِهَارًا * ثُمَّ إِنِّيٓ أَعْلَنتُ لَهُمْ وَأَسْرَرْتُ لَهُمْ إِسْرَارًا * فَقُلْتُ ٱسْتَغْفِرُواْ رَبَّكُمْ ....

قولُه: (**قضىٰ اللهُ ـ مثلاً ـ أنّ قومَ نوح عليه السلامُ إن آمنوا عَمَّرَهم**) إلىٰ آخره، ذَكَرَه الإمامُ بعينِه في «تفسيرِه»[(١)]، وقالَ الواحديُّ ومُحْيي السُّنة: «المعنىٰ: يعافيكم[(٢)] إلى مُنْتهىٰ آجالِكم فلا يُعاقبكم، ﴿إِنَّ أَجَلَ ٱللَّهِ إِذَا جَآءَ لَا يُؤَخَّرُ﴾ [نوح: ٤]، يقولُ: آمِنوا قبلَ الموتِ تَسْلموا مِن العقوبات، فإنّ أجلَ الموتِ إذا جاءَ[(٣)] لا يُؤخرُ، فلا يُمْكنُكم الإيمانُ إذا جاءَ الأجل»[(٤)]. وقَدْ مَرّ شيءٌ صالحٌ مِن هذا البحثِ في «الفاطر» عند قولِه: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ﴾ [فاطر: ١١].

(١) انظر: «مفاتيح الغيب» (٣٠: ١١٩).

(٢)في (ط) و(ح): «يعاقبكم».

(٣)في (ط) و(ح): «حَلَّ».

(٤) انظر: «الوسيط» (٤: ٣٥٦) للواحدي، و «معالم التنزيل» (٨: ٢٢٧) للبغوي.

إِنَّهُۥ كَانَ غَفَّارًا * يُرْسِلِ ٱلسَّمَآءَ عَلَيْكُم مِّدْرَارًا * وَيُمْدِدْكُم بِأَمْوَٰلٍ وَبَنِينَ وَيَجْعَل لَّكُمْ جَنَّٰتٍ وَيَجْعَل لَّكُمْ أَنْهَٰرًا * مَّا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا * وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا * أَلَمْ تَرَوْا۟ كَيْفَ خَلَقَ ٱللَّهُ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ طِبَاقًا * وَجَعَلَ ٱلْقَمَرَ فِيهِنَّ نُورًا وَجَعَلَ ٱلشَّمْسَ سِرَاجًا * وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا * ثُمَّ يُعِيدُكُمْ فِيهَا وَيُخْرِجُكُمْ إِخْرَاجًا * وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ بِسَاطًا * لِّتَسْلُكُوا۟ مِنْهَا سُبُلًا فِجَاجًا﴾ ٥-٢٠]

﴿لَيْلًا وَنَهَارًا﴾ دائباً من غيرِ فتورٍ مُستغرِقاً به الأوقاتَ كلَّها ﴿فَلَمْ يَزِدْهُمْ دُعَآءِىٓ﴾ جُعل الدعاءُ فاعلَ زيادةِ الفِرار. **والمعنىٰ علىٰ أنهم ازدادوا عندَه فِراراً**؛ لأنه سببُ الزيادة، ونحوُه: ﴿فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَىٰ رِجْسِهِمْ﴾ [التوبة: ١٢٥]، ﴿فَزَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾ [التوبة: ١٢٤].

﴿لِتَغْفِرَ لَهُمْ﴾ ليتوبوا عن كفرِهم فتغفرَ لهم، **فذكرَ المسبَّبَ الذي هو حظُّهم خالصاً** ليكونَ أقبحَ لإعراضِهم عنه. سَدّوا مسامعَهم عن استماعِ الدعوة ....

وقالَ الإمامُ: ﴿لَوْ كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾، يَعْني: كُنْتم مِن أهلِ النظرِ والعِلم، وفيه: أنّهم لانْهماكِهم في حُبّ الدّنيا، كأنّهم شاكّونَ في الموت»(١).

قولُه: (**والمعنىٰ علىٰ أنهم ازدادوا عنده فِراراً**)، يُريدُ أنّه مِن الإسنادِ المجازي.

قولُه: (**فَذَكَرَ المُسبَّبَ الذي هو حَظُّهم خالصاً**)، يَعْني: جَردَ المُسبَّبَ عن السّبب، ليكونَ أشنعَ عليهم، أَيْ: ليسَ مَقْصودي مِن دَعْوتِكم(٢) إلى الإيمانِ والطاعة، سِوىٰ المنفعةِ العائدةِ عليكم(٣)، فَما أقبحَ إِعراضَكم عمّا يَنْفعكم! قالَ الإمامُ: «إنّما دَعاهم نوحٌ عليه السلامُ إلى العبادةِ والتّقوىٰ، لأجلِ أن يَغفرَ اللهُ لهم؛ فَإِنّ المقصودَ الأوليّ هو حصولُ المغفرة، فالطاعةُ إنّما تُطلبُ للتوسّلِ بها إليها»(٤).

(١) «مفاتيح الغيب» (٣٠: ١٢٠).
(٢) في (ح): «دعواكم».
(٣) في (ط) و(ح): «إليكم».
(٤) «مفاتيح الغيب» (٣٠: ١٣١) بتصرّف.

﴿وَٱسْتَغْشَوْاْ ثِيَابَهُمْ﴾ وتَغطَّوا بها، كأنهم طَلبوا **أن تَغشاهم ثيابُهم، أو تُغشّيَهم** لئلا يُبْصروه كراهةَ النظرِ إلىٰ وَجْهِ من يَنصحُهم في دينِ الله. وقيل لئلا يَعرفَهم؛ ويَعضدُه قولُه تعالىٰ: ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ يَثْنُونَ صُدُورَهُمْ لِيَسْتَخْفُواْ مِنْهُۚ أَلَا حِينَ يَسْتَغْشُونَ ثِيَابَهُمْ﴾ [هود: ٥].

الإصرار: مِن: **أصرّ الحمار علىٰ العانةِ** إذا صَرّ أذنيْهِ وأقبلَ عليها يَكدِمُها ويَطرُدُها؛ **استعيرَ للإقبالِ علىٰ المعاصي** والإكبابِ عليها ﴿وَٱسْتَكْبَرُواْ﴾ وأخذتهمُ العزةُ مِن اتّباعِ نوحٍ وطاعتِه، وذِكرُ المصدرِ تأكيدٌ ودلالةٌ علىٰ فرطِ استقبالِهم وعُتوِّهم.

فإنْ قلتَ: ذُكرَ أنه دعاهم ليلا ونهاراً، ثُم دعاهم جهاراً، ثُم دعاهم في السرّ والعلَن؛ فيجب أن تكونَ ثلاثَ دعَواتٍ مختلفاتٍ حتىٰ يصحَّ العَطف.

قلتُ: قد فَعلَ عليه الصلاةُ والسلامُ كما يفعلُ الذي يأمرُ بالمعروفِ وينهىٰ عن المنكر، في الابتداءِ بالأهونِ والترقّي في الأشدِّ فالأشد، فافتتحَ بالمناصَحةِ في السرّ، فلما لم يَقبلوا ثَنّىٰ بالمجاهَرة، فلَما لم تؤثّرْ ثلّثَ بالجمعِ بين الإسرارِ والإعلان. ومعنى ﴿ثُمَّ﴾ الدلالةُ علىٰ تباعدِ الأحوال، لأن الجهارَ أغلظُ من الإسرار؛ والجمعُ بين الأمريْنِ، ......

قولُه: (**أنْ تَغشاهم ثيابُهم، أو تُغشّيهم**)، أَيْ: اسْتَغْشوا، إما مِن الغِشاءِ أو التَّغْشية.

قولُه: (**أَصَرّ**[1] **الحمارُ على العانة**[2])، **الجوهري**: «صَرّ الفَرَسُ أُذنيه: ضَمّهما إلى رأسِه». العانة: وهي القطيعُ مِن حُمُرِ الوَحش، والكَدْمُ: العَض.

قولُه: (**استُعيرَ للإقبالِ علىٰ المعاصي**)، قالَ رحِمَه اللهُ: لَوْ لم يكنْ في ارتكابِ المعاصي إلّا التشبيهُ[3] بالحمارِ، لكفىٰ به مَزجرة، فكيفَ والتشبيهُ في أسوأ حالٍ وأفحَشِها، وهو حالةُ الكَدْمِ، والطّردِ للسِّفاد[4]؟».

---

(١) في (ف): «أضمر».

(٢) في (ح): «الغاية»، في الموضعين.

(٣) في (ف): «التشبّه».

(٤) في (ح): «للفساد»، وفي (ف): و«الشّقاوة»، وفي (ط): «المستفاد».

أغلظُ من إفرادِ أحدهما. و﴿جِهَارًا﴾ منصوبٌ بدعوتِهم نَصْبَ المصدر، لأنّ الدعاءَ أحدُ نوعيْهِ الجِهار، فنُصبَ به نَصْبَ القُرْفصاءِ بقَعَد، لكونِها أحدَ أنواعِ القُعود، أو لأنه أرادَ بـ ﴿دَعَوْتُهم﴾: جاهَرْتُهم.

ويجوزُ أن يكونَ صفةً لمصدرِ دعا، بمعنىٰ دُعاءً جِهاراً، أي مجاهَراً به، أو مصدراً في موضعِ الحال، أيْ مجاهِراً؛ أمرَهم بالاستغفارِ الذي هو التوبةُ عن الكفرِ والمعاصي، **وقَدّمَ إليهم الموعدَ** بما هو أوقعُ في نفوسِهم وأحبُّ إليهم من المنافعِ الحاضرةِ والفوائدِ العاجلة، ترغيباً في الإيمانِ وبركاتِه والطاعةِ ونتائجِها من خيرِ الدّاريْنِ، **كما قال**: ﴿وَأُخْرَىٰ تُحِبُّونَهَا نَصْرٌ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [الصف: ١٣]، ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوْاْ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَٰتٍ﴾ [الأعراف: ٩٦]، ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُواْ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِم مِّن رَّبِّهِمْ لَأَكَلُواْ مِن فَوْقِهِمْ﴾ [المائدة: ٦٦]، ﴿وَأَلَّوِ ٱسْتَقَٰمُواْ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَٰهُم﴾ [الجن: ١٦].

قوله: (**وقَدّمَ إليهم الموعد**)، أي: ﴿يُرْسِلِ ٱلسَّمَآءَ عَلَيْكُم مِّدْرَارًا﴾ الآية. نَحْوُه قولُه تعالى: ﴿وَقَدْ قَدَّمْتُ إِلَيْكُم بِٱلْوَعِيدِ﴾ [ق: ٢٨]، أي: أوعدتكم بعذابٍ علىٰ ألسنةِ رُسُلي(١).

قولُه: (**كما قالَ**: ﴿وَأُخْرَىٰ تُحِبُّونَهَا﴾ [الصف: ١٣])، استشهادٌ لقولِه: «بما هو أوْقَعُ لنفوسِهم وأحبُّ إليهم مِن المنافعِ الحاضرة»، أي: ولكم إلى هٰذه النعمةِ المذكورةِ، نعمةٌ أخرىٰ محبوبةٌ إليكم، وهي ﴿نَصْرٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ﴾ [الصف: ١٣]، أي فتحُ مكّة. وفي ﴿تُحِبُّونَهَا﴾ شيءٌ مِن التوبيخ علىٰ مَحَبَّةِ العاجلة.

وقالَ القاضي: «كأنهم لـمّا أَمَرَهم بالعبادةِ قالوا: إنْ كُنّا علىٰ حَقٍّ فلا نَتْرُكُه، وإن كنّا علىٰ باطلٍ، فكيفَ يَقبلُنا ويَلطُفُ بنا مَن عَصَيْناه؟ فأمرَهم بما يَجُبّ معاصيَهم، ويَجْلِبُ إليهم المِنَح، ولذلك وَعدَهم عليه بما(٢) هو أوقعُ في قلوبِهم»(٣).

---

(١) من قوله: «قوله: وقدّم إليهم الموعد» إلى هنا، سقط من (ح).

(٢) في (ف): «ولذلك وَعَدَ لهم ما».

(٣) «أنوار التنزيل» (٥: ٣٩٣)؛ قاله في تفسير الآية (١٠) من سورة نوح.

وقيل: لَمّا كذّبوه بعد طولِ تكريرِ الدّعوة، حَبَسَ اللهُ عنهم القَطرَ وأَعقمَ أرحامَ نسائِهم أربعينَ سنة، ورُوي سبعين، فَوَعَدَهم أنهم إن آمنوا رَزَقَهم اللهُ تعالىٰ الخِصْبَ ودَفعَ عنهم ما كانوا فيه. وعن عمرَ رضي الله عنه، أنه خرجَ يَسْتسقي، فما زادَ علىٰ الاستغفارِ، فقيل له: ما رأيناك استسقيتَ! فقال: لقد استسقيتُ **بمجاديحِ السّماءِ** التي يُستنزَلُ بها المَطَر؛ شَبَّه الاستغفارَ بالأنواءِ الصادقةِ التي لا تُخطِىء. وعن الحسن، أنّ رجلاً شكا إليه الجَدْب، فقال: استغفرِ الله؛ وشَكا إليه آخرُ الفَقْر، وآخرُ قلةَ النسل، وآخرُ قلةَ رَيعِ أرضِه، فأمرَهم كلَّهم بالاستغفار، ....

قولُه: (**بِمَجاديحِ السَّماء**)، المَجاديحُ: واحدُها مِجْدَح، والياءُ زائدةٌ للإشباع. والقياسُ أَن يكونَ واحدُها مِجْداحًا، وأما مِجْدحُ فَجَمعُه المَجاديح. والمِجْدَحُ نَجمٌ مِن النّجوم، وقيلَ: هُو الدَّبَران. وقيلَ: هو ثلاثةُ كواكبَ كالأثافي، تَشْبيهاً بالمِجْدحِ(١) الذي له ثلاثُ شُعب. وهو عند العربِ مِن الأنواءِ الدّالّةِ علىٰ المطر(٢)، فَجُعل الاستغفارُ مُشَبّهًا بالأنواءِ مُخاطبةً بِما يَعْرفونَه، لا قولاً بالأنواء(٣).

وجاءَ بلفظِ الجَمعِ لإرادةِ الأنواء جميعِها، التي يَزْعمونَ أن مِن شأنِها المطر. وعن بعضِهم: وَقد أجرىٰ اللهُ تعالىٰ إنزالَ المطرِ عند طلوعِ ذلك، ثُمّ رأوا المطرَ منه لا مِن الله. وقيل: المِجْدَحُ كوكبٌ كان يَكثرُ المطرُ عند طلوعِه، أكثر ما يكونُ عند طلوع سائرِ الكواكب(٤).

---

(١) المِجْدَح: ما يُجْدَحُ به، وهو خَشَبةٌ ذو جوانب. «الصحاح» (١: ٣٥٨- جَدح) للجوهريّ.

(٢) انظر: «الأنواء» لابن قتيبة الدّينوري، ص ١٤-١٥.

(٣) قالَ الإمام الشافعي في «الأم» (٢: ٥٥١): «مَنْ قالَ: مُطِرْنا بنوءِ كذا وكذا، على ما كان بعضُ أهل الشرك يَعْنون مِن إضافةِ المطرِ الى أنه أمطره نَوْءُ كذا، فذلك كفرٌ؛ لأنّ النوءَ وقتٌ، والوقتُ مخلوق، لا يملكُ لنفسه ولا لغيره شيئاً، ولا يمطرُ ولا يصنع شيئاً. فأمّا مَن قالَ: مُطِرْنا بنوءِ كذا، على معنى مُطرنا بوقتِ كذا، فإنّما ذلك كقولِه: مُطِرنا في شهر كذا، ولا يكون هذا كفراً».

(٤) في حديث أبي سعيد الخدري، أنّ رسولَ الله ﷺ قال: «لَوْ أمسَكَ اللهُ القطرَ عن الناسِ سَبْعَ سنين، ثم أرسله لأَصبحت طائفةٌ به كافرين، يقولون: مُطِرْنا بِنَوْءِ المِجْدَح». «مسند الإمام أحمد» (١١٠٤٢)، وثَمَّةَ تمامُ تَخْريجه.

فقال له الربيعُ بنُ صُبَيح: أتاكَ رجالٌ يشكونَ أبواباً ويَسألون أنواعاً، فأمرتَهم كلَّهم بالاستغفار! فتلا له هٰذه الآية. والسماء: المُظِلّة؛ لأنّ المطرَ منها ينزلُ إلىٰ السحاب؛ ويجوزُ أن يرادَ السحابُ أو المطر، مِن قولِه:

إذا نَزَلَ السَّماءُ بأرضِ قَوْمٍ

والمدرارُ: الكثيرُ الدُّرور، ومِفْعالٌ مِما يَستوي فيه المذكّر والمؤنث، كقولهم: رجلٌ أو امرأةٌ معطار ومتفال. ﴿جَنَّٰتٍ﴾ بساتين. ﴿لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا﴾ لا تأملونَ له توقيراً، أي: تعظيماً، والمعنىٰ: **ما لكم لا تكونونَ علىٰ حالٍ تأملونَ فيها تعظيمَ الله إياكم في دارِ الثواب**، ....

قولُه: (**إذا نَزَلَ السّماءُ بأرضِ قومٍ**)، تَمامُه:

رَعَيناها وإنْ كانوا غِضابَا(١)

ويُروىٰ: «رَعَيناه»، علىٰ روايةِ: «إذا نبَتَ السماءُ»، أي: العُشْب.

قَولُه: (**ما لكم لا تكونونَ علىٰ حالٍ تأملونَ فيها تعظيمَ اللّٰـهِ إياكم في دارِ الثواب**)، يَعْني: حَثٌّ علىٰ رجاءِ الوقارِ لله تعالىٰ.

والمرادُ: الحَثُّ علىٰ الإيمانِ والطاعةِ الموجِبيْنِ لرجاءِ ثوابِ الله، فهو مِن الكنايةِ التلويحيّة، لأنّ مَن أرادَ رجاءَ تعظيمِ الله وتَوْقيرِه إياه، آمَنَ به وعَبَده وعَمِلَ صالحاً، ومَن عَمِلَ الصالحاتِ رجاءَ ثوابِ الله وتَعظيمِه إياه في دارِ الثواب، فهو مِن بابِ مُقدّمةِ الواجب، لأن الحثَّ علىٰ تَحْصيلِ الرجاءِ مَسْبوقٌ بالحَثِّ علىٰ تَحْصيلِ الإيمان، قالَ الإمام: «إن القومَ كانوا يُبالغون في الاسْتِخفافِ(٢) بنوحٍ عليه السلام، فأمرَهم اللهُ بتوقيرِه، أي: إنكم إذا وَقّرتم نوحاً وتَركتُم اسْتِخفافَه، كان ذلك لأجلِ الله، فما لكم لا تَرْجون لله وقارا»(٣).

---

(١) لم أهتدِ الى قائله.

(٢) في (ط): «الاستحقاق»، وبعدها: «استحقاقه»، وليس بصواب.

(٣) «مفاتيح الغيب» (٣٠: ١٢٣).

و﴿لِلَّهِ﴾ **بيانٌ للموقِّر**، ولو تأخرَ لكانَ صلةً للوَقار. وقولُه: ﴿**وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا**﴾ في موضعِ الحال، كأنه قال: ما لكم لا تؤمنون بالله والحالُ هٰذه **وهي حالٌ موجِبة للإيمانِ** به، لأنه خلقكم أطواراً، أي تاراتٍ: خَلقكم أوّلاً تراباً، ثُم خلقكم نُطَفاً، ثُم خلقكم عَلقاً، ثُم خلقكم مُضَغاً، ثُم خلقكم عِظاماً ولحماً، ثُم أنشأكم خَلْقاً آخر. أوَلا تخافونَ لله حِلماً وتَرْكَ معاجَلةٍ بالعقابِ فتؤمنوا؟ **وقيل: ما لكم لا تخافونَ لله عظمةً؟**

وعن ابن عباس: لا تَخافونَ لله عاقبةً، لأن العاقبةَ حالُ استقرارِ الأمورِ وثباتِ الثوابِ والعقاب، **من: وَقَر؛ إذا ثبتَ واستقرّ**. ....

قولُه: (**بيانٌ للموقِّر**)، بِكسرِ القاف، كأنّه لـمّا قيل: ﴿مَّا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا﴾، فقيلَ: لِمَن الوقار؟ فأُجيبَ: لله، أَيْ: لله الوقارُ فيوقّركم، ولو تأخّر كان صلةً للوقار، لأنّ صِلةَ المصدر لا تَتقدّمُ عليه. وعَن بعضِهم: البيانُ في كلامِهم قد يَتَقدَّمُ ويَتأخر، فالتقدُّمُ كقولِ الله تعالىٰ: ﴿لِلَّهِ وَقَارًا﴾، والتأخُّرُ كقولك: مَرْحباً بك، فـ «بك» بيان. ولكن إذا تَقدَّمَ هنا وَجَبَ أن يكونَ بياناً، أي: وقاراً. وإذا تأخرَ فالظّاهرُ أنه صلةٌ، ويَجوزُ أَنْ يكونَ بياناً، أَيْ: وقاراً، لمن؟ أي: لله.

قولُه: (**وهي حالٌ موجِبةٌ للإيمان**)، قال القاضي: «حالٌ مُقرِّرةٌ للإنكارِ، مِن حيثُ إنّها موجِبةٌ للرّجاء، لأن خَلْقَهم أطواراً يَقْتضي ذلك»[1].

قولُه: (**وقيلَ: ما لكم لا تَخافونَ لله عَظَمةً؟**). قالَ الفرّاءُ: «إنّما يوضعُ الرّجاءُ موضعَ الخوف، لأنّ معَ الرّجاءِ طَرَفاً مِن الخوفِ مِن الناس[2]، ومِن ثَمّ اسْتعملَ الخوفَ بمعنىٰ العِلم، كقولِه تعالىٰ: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٢٩]»[3].

قولُه: (**مِن: وَقر؛ إذا ثبتَ واستقر**)، **الجوهري**: «وَقَرَ الرَّجلُ: إذا ثبتَ، يَقِرُ وَقاراً وَقِرَةً، فهو وَقور».

---

(١) «أنوار التنزيل» (٥: ٣٩٤).

(٢) في الأصول الخطية: «اليأس»، وليس بصواب، انظر: «التحرير والتنوير» (٢٩: ١٢٨٦) لابن عاشور.

(٣) لم أهتدِ إلى موضع عبارة الفرّاء.

نَبَّههم علىٰ النظرِ في أنفسِهم أوّلاً؛ لأنها أقربُ منظورٍ فيه منهم، ثُم علىٰ النظرِ في العالَمِ وما سَوّىٰ فيه من العَجائبِ الشّاهدةِ علىٰ الصانعِ الباهرِ قدرتُه وعِلمُه مِن السّمواتِ والأرضِ والشمس والقمر ﴿ فِيهِنَّ ﴾: في السموات، وهو في السماءِ الدنيا؛ لأنّ بين السمواتِ ملابسةً من حيثُ إنها طباقٌ، فجازَ أن يقال: فيهنّ كذا وإن لم يكنْ في جميعهنّ، كما يقال: في المدينةِ كذا وهو في بعضِ نواحيها.

وعن ابنِ عباسٍ وابنِ عمرَ رضي الله عنهما: أنّ الشمسَ والقمرَ وجوهُهما مِما يلي السماءَ، وظهورُهما مما يلي الأرض. ﴿وَجَعَلَ ٱلشَّمْسَ سِرَاجًا﴾ يُبصرُ أهلُ الدنيا في ضَوئِها كما يُبصرُ أهلُ البيتِ في ضَوءِ السراج ما يحتاجون إلىٰ إبصاره، والقمرُ ليسَ كذلك، إنما هو نورٌ لم يبلغْ قوّةَ ضياءِ الشمس. ومثلُه قولُه تعالىٰ: ﴿هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلشَّمْسَ ضِيَآءً وَٱلْقَمَرَ نُورًا﴾ [يونس: ٥]، والضياءُ أقوىٰ من النور.

استعيرَ الإنباتُ للإنشاء، كما يُقال: زَرَعَكَ اللهُ للخير، وكانتْ هٰذه الاستعارةُ أدلَّ علىٰ الحدوث، لأنهم إذا كانوا نباتاً كانوا مُحدَثين لا محالةَ حدوثَ النبات، ومنه قيلَ للحَشْوية: النابتةُ والنوابت، لحدوثِ مَذْهبِهم في الإسلام من غيرِ أوّليةٍ لهم فيه، ومنه قولُهم: نَجَمَ فلانٌ لبعضِ المارقة. ....

قولُه: (أقربُ مَنْظورٍ فيه منهم)، «منهم» صلةُ «أَقْرب»، يقالُ: قَرُبَ منه. وإضافةُ «أقربُ» إلىٰ النكرة، نَحوُ: زيدٌ أفضلُ رجلٍ، أيْ إذا عَدَّدَ وفَصَّلَ كلَّ واحدٍ مِن المنظورِ فيه، واحداً واحداً، تكون أنفسُهم أقربَ إليهم مِن الجميعِ لا مَحالة.

قولُه: (لبعضِ المارِقة)، النهاية: «المارِقونَ: الخوارج، وفي الحديثِ: «يَمْرقون مِن الدِّينِ مُروقَ السَّهمِ مِن الرَّمِيّة»(١)، أَي: يَجوزونَه ويَتَعدَّونه».

---

(١) أخرجه البخاري (٤٣٥١) ومسلم (١٤٤-١٠٦٤).

والمعنىٰ: أَنبتكم فنبتُّم نباتاً. أو نُصِبَ بأنبتكم لتضمُّنِه معنىٰ نَبتم ﴿ثُمَّ يُعِيدُكُمْ فِيهَا﴾ مَقْبورين، ثمّ «يُخرِجُكم» يومَ القيامة، وأكدَه بالمصدرِ كأنه قال: يُخرِجُكم حقاً ولا محالة، جعلَها بساطاً مبسوطةً تَتقلّبون عليها كما يتقلّبُ الرّجلُ علىٰ بساطِه ﴿فِجَاجًا﴾ واسعةً مُنْفجَّة.

[﴿قَالَ نُوحٌ رَّبِّ إِنَّهُمْ عَصَوْنِي وَاتَّبَعُوا مَن لَّمْ يَزِدْهُ مَالُهُ وَوَلَدُهُ إِلَّا خَسَارًا * وَمَكَرُوا مَكْرًا كُبَّارًا * وَقَالُوا لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا * وَقَدْ أَضَلُّوا كَثِيرًا وَلَا تَزِدِ الظَّالِمِينَ إِلَّا ضَلَالًا﴾ ٢١-٢٤]

قولُه: (فنَبتُّم نباتاً)(١)، قال الزَّجّاج: «معنىٰ أَنْبتَكم: تَنْبتون. والمصدرُ علىٰ اللفظ: أَنْبتكم إنْباتاً، ونباتاً أبلغُ في المعنىٰ»(٢)، لِـما يُشعرُ بأن اللهَ أرادَ نباتَكم(٣) فَنبتّم.

الانتصاف: «هذا مِن بديعِ القرآن، لا تَرى العُدولَ مِن لفظٍ إلىٰ آخرَ إلّا لمعنىٰ، والنحويُّ يقول: أُجري المصدرُ علىٰ غيرِ فِعلِه، وصاحبُ المعاني يقول: له فائدةٌ في التحقيق وراءَ هذا، وهو التّنبيهُ علىٰ تحتّمِ القُدرةِ وسُرعةِ نفاذِ حُكمِها، حتىٰ كان إنباتُ الله تعالىٰ نفسَ النبات، فَقرَنَ أحدَهما بالآخر»(٤). وقال القاضي: «تَـقديرُه: أَنبتكم إنباتاً فَنبتُّم نباتاً، فاختُصِرَ اكتفاءً بالدلالةِ الإلزامية»(٥).

وقلتُ: نَحوُ هذه الدلالةِ ما في قولِه تعالىٰ: ﴿أَنِ اضْرِب بِّعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانبَجَسَتْ﴾ [الأعراف: ١٦٠]، أي: فَضربَ فانْبجست؛ قال: «فَجُعِلَ الانبجاسُ مُسبّباً عن الإيحاءِ

---

(١) في (ف): «فيقيم بياناً».

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٥: ٢٣٠).

(٣) في (ط) و(ح): «إنباتكم».

(٤) لم أهتدِ إلى موضعه في «الانتصاف».

(٥) «أنوار التنزيل» (٥: ٣٩٤)، وفي (ف): «بالأدلّة الالتزامية». والدليل الإلزامي: ما سلم عند الخصم، سواءٌ كان مُسْتدَلاً عند الخصم أو لا. انظر: «التعريفات» للجرجاني، ص ١٤٠.

﴿وَاتَّبَعُوا﴾ رؤوسَهم المقدَّمين أصحابَ الأموالِ والأولاد، **وارتَسموا ما رَسموا لهم** مِن التمسّك بعبادةِ الأصنام، وجَعل أموالَهم وأولادَهم التي لم تَزِدْهم إلا وجاهةً ومنفعةً في الدنيا **زائدةً** ﴿خَسَارًا﴾ في الآخرة، **وأَجرىٰ ذلك مَجرىٰ صفةٍ لازمةٍ لهم وسِمةٍ يُعرفون بها**، تحقيقاً له وتثبيتاً، وإبطالاً لِما سواه. وقُرِئ: ﴿وَوَلَدُهُۥ﴾، «**ووُلْده**» **بضمِّ الواوِ** وكسرِها. ....

بِضَربِ الحجر، للدلالةِ علىٰ أن الموحىٰ إليه، لم يَتوقّفْ عن اتّباعِ الأمر»(١)، هذا معنىٰ قَولِ صاحب «الانتصاف»: «هذا هو التّنبيهُ علىٰ تَحتّمِ القُدرة وسُرعةِ نفاذِ حُكمِها»(٢).

قولُه: (**وارْتَسموا ما رَسموا لهم**)، يقالُ: رَسمتُ له كذا فارْتَسَمَه، أي امْتَثَلَه.

قولُه: (**زائدةً** ﴿**خَسَارًا**﴾)، ﴿**خَسَارًا**﴾: مفعولُ «زائدةً»، و«زائدةً» ثاني مَفْعولَي ﴿**جَعَلَ**﴾.

قولُه: (**وأجرىٰ ذلك مجرىٰ صفةٍ لازمةٍ لهم، وَسِمةٍ يُعرَفون بها**)، يَعْني: كَنّى عن الرّؤساءِ بقولِه: ﴿مَن لَّمْ يَزِدْهُ مَالُهُۥ وَوَلَدُهُۥٓ إِلَّا خَسَارًا﴾، كما يُكنّىٰ عن الإنسانِ بقولِهِم(٣): حيٌّ مُسْتوي القامةِ عريضُ الأظفار، لأنّه صفةٌ لازمة، أي: كاشفة مُوضِّحة، فنفىٰ عنهم جميعَ وجوهِ الأرباحِ والمنافعِ، وأثبتَ لهم الخَسارَ، وإليه الإشارةُ بقولِه: «تحقيقاً له وإبطالاً لِما سِواه».

قولُه: («**وَوُلْـدُه**» **بضمِّ الواو**)، وقال الزَّجّاج: «الوَلَدُ والوُلْـدُ: بمعنًىٰ؛ مثلُ: العَرَبِ والعُرْب»(٤). قَرَأَ نافعٌ وعاصمٌ وابنُ عامر: «وَلَدُه»، بفتحِ الواوِ واللام، والباقون: بضمِّ الواوِ وإسكانِ اللام(٥). وكَسرُ الواوِ(٦): شاذّ.

---

(١) انظر: (٦: ٦٢٣)؛ في تفسير الآية (١٦٠) من سورة الأعراف.

(٢) «الانتصاف» بحاشية «الكشاف» (٢: ٣٣١)؛ قاله في التعليق على تفسير الزمخشريّ للآية (١١) من سورة يونس.

(٣) في (ف): «بقوله».

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (٥: ٢٣٠).

(٥) الوَلَدُ والوُلْدُ لغتان، مثل: الحَزَنِ والحُزْن، والرَّشَدِ والرُّشْد. والوُلْدُ بالضم جمع الوَلَد. انظر: «حجة القراءات» لابن زنجلة، ص ٧٢٦.

(٦) قراءة الحسن البصري، انظر: «إتحاف فضلاء البشر» (٢: ٥٦٤) للدمياطي.

﴿وَمَكَرُواْ﴾ معطوفٌ علىٰ ﴿لَّمْ يَزِدْهُ﴾، وجُمعَ الضميرُ وهو راجعٌ إلىٰ «مَن»؛ لأنه في معنىٰ الجمعِ. والماكرون هم الرؤساء، ومَكرُهم: احتيالُهم في الدِّين وكيدُهم لنوح، وتَحريشُ الناسِ علىٰ أذاه، وصَدُّهم عن الميلِ إليه والاستماعِ منه، وقولُهم لهم: لا تذرون آلهتكم إلىٰ عبادةِ ربِّ نوح. ﴿مَكْرًا كُبَّارًا﴾ قُرِئ بالتخفيفِ والتثقيل. والكُبَارُ أكبرُ من الكبيرِ، والكُبَّارُ أكبرُ من الكُبَار، ونَحوُه: طُوَال وطُوَّال. ﴿وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا﴾ كأنّ هٰذه المُسمَّياتِ كانتْ أكبرَ أصنامِهم وأعظمَها عندهم، فَخصُّوها بعد قولهم: ﴿لَا تَذَرُنَّ ءَالِهَتَكُمْ﴾، وقد انتقلتْ هٰذه الأصنامُ عن قومِ نوحٍ إلىٰ العرب، فكان «وَدٌّ» لِـ«كَـلْب»، وسُواعٌ لِـ«همذان»، ويَغوثُ لِـ«مِذْحِج»، ويَعوقُ لِـ«مُراد»، ونَسْرٌ لِـ «حِمْير»؛ ولذلك سَمّتِ العربُ بعبدِ وَدّ وعبدِ يَغوث، وقيل: هي أسماءُ رجالٍ صالحين، وقيل: مِن أولادِ آدمَ ماتوا، فقالَ إبليسُ لمن بَعدَهم: لو صَوّرتُم صُورَهم فكنتم تَنظرون إليهم، ففعلوا؛ فلما ماتَ أولئك قالَ لمن بعدَهم: إنهم كانوا يَعْبدونهم؛ فَعَبدوهم. وقيل: كان وَدٌّ علىٰ صورةِ رجل، وسُواعٌ علىٰ صورةِ امرأة، ويَغوثُ علىٰ صورة أسد، ويَعوقُ علىٰ صورةِ فَرس، ونَسرٌ علىٰ صورةِ نَسْر. وقُرِئ: «وُدًّا» بضمِّ الواو. ....

قولُه: (﴿كُبَارًا﴾ قُرِئ بالتخفيفِ والتثقيل)، التثقيل: المشهورة، والتَّخفيفُ[1]: شاذّ.

قولُه: (فكانَ «وَدٌّ» لـ«كلبٍ») إلى آخره، مثلُه: رواه البخاريّ عن ابنِ عباس[2] مع اختلافٍ فيه.

قولُه: (وقُرِئ: «وُدًّا»، بضمِّ الواوِ): نافعٌ، والباقون: بفتحِها[3].

---

(١) «كِبَاراً» ابن محيصن، جمعُ كبير. انظر: «إتحاف فضلاء البشر» (٢: ٥٦٤)، و«كُبَاراً»: عيسى وابن محيصن، للمبالغة. انظر: «البحر المحيط» (٨: ٢٥٨) لأبي حيان.

(٢) صارت الأوثانُ التي كانت في قومِ نوحٍ في العرب بَعْدُ، أمّا وُدٌّ لكلب بِدُومةِ الجَنْدل، وأمّا سُواعٌ كانت لهذيل ... الخ.

(٣) وهما لغتان، وهو اسمُ صنم، كانوا يقولون: عَبَدَ وَدَّ ووُدَّ. انظر: «حجة القراءات» لابن زنجلة، ص٧٢٦.

وقرأ الأعمش: «ولا يَغوثاً ويَعوقاً» بالصَّرف، وهٰذه قراءةٌ مُشكلِة، لأنهما إن كانا عربيَّيْنِ أو أَعْجَميَّيْنِ ففيهما سَبَبا مَنعِ الصَّرْف: إما التعريفُ ووَزنُ الفِعل، وإما التعريفُ والعُجْمة؛ ولعله قَصدَ الازدواجَ فصرفَهما، لمصادفَتِه أخواتِهما مُنصرفاتٍ: وَداً وسُواعاً ونَسْراً، كما قُرئ: ﴿وَضُحَنهَا﴾ بالإمالة، لوقوعِه مع المالاتِ للازدواج.

﴿وَقَدۡ أَضَلُّواْ﴾ الضميرُ للرؤساء، **ومعناه: وقد أَضلوا** ﴿كَثِيرًا﴾ قبلَ هؤلاءِ المُوَصِّينَ بأن يَتمسَّكوا بعبادةِ الأصنامِ ليسوا بأوّلَ مَن أضلّوهم. أو **وقد أضلُّوا بإضلالِهم كثيراً**، يعني أنّ هؤلاءِ المُضَلِّينَ فيهم كَثرةٌ. ويجوزُ أن يكونَ للأصنام، كقولِه تعالىٰ: ﴿إِنَّهُنَّ أَضۡلَلۡنَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ﴾ [إبراهيم: ٣٦].

فإن قلتَ: عَلامَ عَطفَ قوله ﴿وَلَا تَزِدِ ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾؟

قلتُ: علىٰ قوله: ﴿رَّبِّ إِنَّهُمۡ عَصَوۡنِي﴾، علىٰ حكايةِ كلامِ نوحٍ عليه السلامُ **بعدَ** ﴿قَالَ﴾ **وبعد الواوِ** النائبة عنه، ومعناه: قال ربِّ إنهم عَصوني، ....

قولُه: (**ومَعناه: وقد أَضَلّوا**)، مبتدأ وخبر، وقولُه: «ليسوا بأول مَن أضلّوهم»، بدلٌ أو بيان للخبر.

قوله: (**وقد أضلّوا بإضلالِهم**) أي: بإضلال المؤمنين (**كثيراً**)، وهم هم؛ فهو مِن التجريد، وكان مِن الظاهر: وقد أضلَّ الرؤساء، إيّاهم، أي الموصينَ المخاطبين بقوله: ﴿لَا تَذَرُنَّ ءَالِهَتَكُمۡ﴾، فوضع «كثيراً» موضعه على سبيل التجريد؛ فالباءُ في «بإضلالِهم» كالباءِ في: رأيتُ بك أسداً(١).

قولُه: (**بَعْدَ** ﴿قَالَ﴾ **وبَعْد الواو**)، يُريد: أَن كلامَ نوحٍ مَذكورٌ بَعْدَ ﴿قَالَ﴾ في قولِه تعالىٰ: ﴿قَالَ نُوحٌ رَّبِّ إِنَّهُمۡ عَصَوۡنِي﴾، وبَعدَ الواوِ في قولِه تعالىٰ: ﴿وَلَا تَزِدِ ٱلظَّـٰلِمِينَ إِلَّا ضَلَـٰلًا﴾،

---

(١) من قوله: «قولُه: وقد أضلوا بإضلالهم»، إلى هنا، سقط من (ح).

وقال: لا تَزِدِ الظالمين إلّا ضلالاً، أي: قال هذيْنِ القولَيْنِ، وهما في محلِّ النّصب، لأنهما مفعولاَ ﴿قَالَ﴾ كقولك: قالَ زيدٌ: نودي للصلاة وصَلِّ في المسجد؛ تَحْكي قولَيْهِ معطوفاً أحدُهما علىٰ صاحبه.

فإن قلتَ: كيف جازَ أن يريدَ لهم الضلالَ ويَدْعو اللهَ بزيادتِه؟

قلتُ: **المرادُ بالضلال: أن يُخْذَلوا** ويُمْنَعوا الألْطاف، لتصميمِهم علىٰ الكُفرِ ووقوعِ اليأس من إيمانِهم، وذلك حسنٌ جميلٌ يجوزُ الدعاءُ به، بل لا يَحْسنُ الدعاءُ بخلافِه. ويجوزُ أن يريدَ بالضلال: الضياعَ والهلاك، لقولِه تعالىٰ: ﴿وَلَا تَزِدِ ٱلظَّـٰلِمِينَ إِلَّا تَبَارًا﴾ [نوح: ٢٨].

[﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ أُغْرِقُوا۟ فَأُدْخِلُوا۟ نَارًا فَلَمْ يَجِدُوا۟ لَهُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ أَنصَارًا ۞ وَقَالَ نُوحٌ رَّبِّ لَا تَذَرْ عَلَى ٱلْأَرْضِ مِنَ ٱلْكَـٰفِرِينَ دَيَّارًا ۞ إِنَّكَ إِن تَذَرْهُمْ يُضِلُّوا۟ عِبَادَكَ وَلَا يَلِدُوٓا۟ إِلَّا فَاجِرًا كَفَّارًا﴾ ٢٥-٢٧]

فحكىٰ اللهُ تعالىٰ الكلامينِ وعَطَفَ أَحَدَهما علىٰ الآخر؛ فالواوُ في قولِه: ﴿وَلَا تَزِدِ ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾ مِن كلامِ الله لا مِن كلامِ نوح، ومِن ثَمّ فُسِّرَ المعنىٰ، وقَدَّره بقولِه: «أي: قال هٰذين القولينِ».

ولو كانَ الواوُ مِن كلامِه عليه السلام، لكانَ المقولُ واحداً، ألا ترىٰ كيفَ جَعَلَ ما بَعدَ ﴿قَالَ﴾، وهو ﴿رَّبِّ إِنَّهُمْ عَصَوْنِي﴾، وما عُطفَ عليه مِن قولِه: ﴿وَٱتَّبَعُوا۟﴾ و﴿وَمَكَرُوا۟﴾ و﴿وَقَالُوا۟﴾، قَوْلاً واحداً؟ ولعلّ قَصدَه في ذلك: أن الجملةَ الثانيةَ مُسبَّبةٌ عن الأولى، فكان حَقُّها الفاءَ، أيْ: رَبِّ إنهم عَصَوني، فلا تَزِدْهم إلّا ضلالاً، فَتُرِكَتْ لِمكانِ الاستئناف، أي: فما تُريدُ بهذا القول؟ فقال: لا تَزِدْ. ويُمكنُ أن تُجعَلَ الواوُ مِن كلامِه عليه السّلام، ويُفوّضُ الترتيبُ إلىٰ ذِهنِ السّامع.

قولُه: **(المرادُ بالضلالِ أن يُخذَلوا)، الانتصاف:** «هٰذا مِن قاعدتِه»[1] التي عُرِف فسادُها.

---

(١) «الانتصاف» بحاشية «الكشاف» (٤: ٦٢٠). وقاعدتُه التي بنىٰ عليها، تقوم على مذهب المعتزلة في أنّ الله لا يريدُ الشرَّ ولا يفعله. انظر: «شرح الأصول الخمسة» للقاضي عبد الجبار، ص ٥١٨ وما بعدها.

تَقديمُ ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمۡ﴾ لبيانِ أنْ لم يكنْ إغراقُهم بالطُّوفان، فإدخالُـهم النار، إلا مِن أجلِ خطيئاتِهم، وأُكِّد هٰذا المعنىٰ بزيادةِ «ما». وفي قراءةِ ابنِ مسعودٍ «مِن خطيئاتِهم ما أُغرقوا» **بتأخيرِ الصلة**، وكفىٰ بها مَزْجرةً لِمُرتكِب الخطايا، فإنّ كُفرَ قومِ نوحٍ كانَ واحدةً مِن خطيئاتِهم، وإن كانتْ كُبراهنّ، وقد نُعِيتْ عليهم سائرُ خطيئاتِهم كما نُعي عليهم كفرُهم، ولم يُفرَّقْ بينه وبينهن في استيجابِ العذاب، لئلا يَتّكلَ المسلمُ الخاطىءُ علىٰ إسلامِه، ويعلمَ أنّ معه ما يَستوجبُ به العذابَ وإن خَلا من الخطيئةِ الكبرىٰ. **وقُرِئ: ﴿خَطِيٓـَٔـٰتِهِمۡ﴾ بالهمزة**، ....

قولُه: (**تقديمُ ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمۡ﴾ لبيانِ أنْ لم يكنْ إغراقُهم بالطُّوفان[1]، فإدخالُـهم النارَ، إلّا مِن أجل خطيئاتِهم**). قالَ الإمامُ: «مَن قالَ مِن المنجّمين: إنّ ذلك إنّما كانَ بسببِ أنه انقضىٰ في ذلك الوقتِ نصفُ الدورِ الأعظم، كانَ مُكذِّباً[2] لصريحَ هٰذه الآية، فيجبُ تكفيرُه»[3].

قولُه: (**بتأخيرِ الصِّلةِ**[4])، أي: بتأخيرِ «ما» الزائدة عن ﴿خَطِيٓـَٔـٰتِهِمۡ﴾.

قولُه: (**وقُرِئ: خطيئاتِهم، بالهمزة**)، أبو عمرو: مِمّا خَطاياهم، علىٰ لفظِ: قَضاياهم[5]. والباقونَ بالياءِ والتاءِ والهمزة جَمعاً، والقراءتانِ الأَخيرتانِ[6] شاذّتان.

---

(١) سقط لفظ «بالطوفان» من (ح) و(ف).

(٢) في (ح): «تكذيباً».

(٣) «مفاتيح الغيب» (٣٠: ١٢٩).

(٤) قوله: «بتأخير الصّلة»، سقط من (ح) و(ف).

(٥) وحجّتُه أن الخطايا أكثر مِن الخطيئات، قال: «إنَّ قوماً كفروا ألفَ سنةٍ كانت لهم خطايا لا خطيئات»، فضلاً عن إجماع القراء في سورة البقرة: ﴿نَّغۡفِرۡ لَكُمۡ خَطَٰيَٰكُمۡ﴾ [الآية: ٥٨]. انظر: «حجة القراءات»، ص ٧٢٦.

(٦) أي: خَطِيّاتِهم، بقلب الهمزة ياءً وإدغامِها بالمجاورة، قراءة أبي رجاء. وخطيئتهم، على الإفراد مهموزاً، قرأها الجحدريّ عن أبي عمرو. انظر: «البحر المحيط» (٨: ٢٥٩) لأبي حيان.

و«خَطِيّاتِهم» بقلبِها ياءً وإدغامِها، و«خَطاياهم»، و«خَطيئَتِهم» بالتوحيدِ علىٰ إرادةِ الجنس، **ويجوزُ أن يرادَ الكُفر**.

﴿فَأُدۡخِلُواْ نَارٗا﴾: جُعلَ دخولُهم النارَ في الآخرةِ كأنه مُتعقّبٌ لإغراقِهم، لاقترابِه، ولأنه كائنٌ لا مَحالة، فكأنه قد كان. أو أُريد عذابُ القبر، **ومَن ماتَ في ماءٍ أو في نارٍ أو أَكلتْه السِّباعُ والطير، أصابه ما يُصيبُ المقبورَ من العذاب**. وعن الضحاك: كانوا يَغْرقون من جانبٍ ويُحْرقون من جانب. وتنكيرُ النارِ إمّا لتعظيمِها، أو لأنّ اللهَ أعدَّ لهم علىٰ حسبِ خطيئاتِهم نوعاً من النار. ﴿فَلَمۡ يَجِدُواْ لَهُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ أَنصَارٗا﴾ تعريضٌ باتخاذِهم آلهةً من دونِ الله، وأنها غيرُ قادرةٍ علىٰ نَصْرِهم، وتَهكّمٌ بهم، كأنه قال: فلم يَجدوا لهم من دونِ الله آلهةً يَنْصرونَهم ويَمْنعونَهم من عذابِ الله، كقوله تعالىٰ: ﴿أَمۡ لَهُمۡ ءَالِهَةٞ تَمۡنَعُهُم مِّن دُونِنَاۚ﴾ [الأنبياء: ٤٣]. ﴿دَيَّارًا﴾ من الأسماءِ المستعملةِ في النّفي العام، يقال: ما بالدّار دَيّارٌ ودَيُّور، كقَيّام وقَيّوم؛ وهو فَيْعالٌ من الدَّوْر، أو من الدار؛ أصلُه دَيْوار، فَفُعِلَ به ما فُعل بأصلِ سَيِّدٍ ومَيِّت، ولو كان فَعّالاً لكانَ دَوّاراً.

قَولُه: (**ويَجوزُ أنْ يُرادَ الكُفْر**)، يَعْني: خطيئَتِهم، على التوحيد: إمّا أنْ يُرادَ به الجنسُ، فاشْتملَ علىٰ الخطيئاتِ كلِّها، فهي كالجمع. وإمّا أنْ يُرادَ به العَهْد(١)، وهي الخطيئةُ الكُبرى، وهي ما كانوا عليه مِن الكُفْر.

قولُه: (**ومَن ماتَ في ماءٍ أو نارٍ، أو أكلَتْه السّباعُ والطّير: أصابَه ما يُصيبُ المقبورَ مِن العذاب**)، قالَ الإمام: «اعلمْ أنّ الإنسانَ هو الذي كان موجوداً مِن أولِ عُمرِه، مَع أنّه كان صغيرَ الجُثّة ثُمّ كَبِر، وإنّ أجزاءَه في التحلّل والذّوبان(٢) دائماً، فالإنسانُ عبارةٌ عن ذلك الشيءِ، الذي هو باقٍ مِن أوّلِ عُمُرِه إلىٰ آخرِه، ثُمّ إنّه نَقَلَ(٣) ذلك الشيءَ إلىٰ النارِ والعذاب»(٤).

---

(١) أي: العهد الذهني.

(٢) في الأصول الخطية: و«الدّوران».

(٣) أي: إنّ اللهَ تعالى نَقَلَ، وفي (ح): «إنه انتقل».

(٤) «مفاتيح الغيب» (٣٠: ١٢٩) بتصرف.

فإن قلتَ: بِمَ عُلِمَ أنّ أولادَهم يَكْفرون، وكيفَ وَصفَهم بالكفرِ عند الولادة؟

قلتُ: لَبِثَ فيهم ألفَ سنةٍ إلا خمسينَ عاماً، فذاقَهم وأكلَهم وعَرفَ طِباعَهم وأحوالَهم، وكانَ الرجلُ منهم يَنطلقُ بابنِه إليه، ويقول: احذر هذا، فإنه كَذّاب، وإنّ أبي حَذَّرنيه، فيموتُ الكبيرُ وينشأُ الصغيرُ علىٰ ذلك؛ وقد أخبرَه اللهُ عزّ وجل أنه لنْ يؤمنَ مِن قومِك إلا مَن قد آمن؛ ومعنىٰ ﴿وَلَا يَلِدُوٓاْ إِلَّا فَاجِرًا كَفَّارًا﴾: لا يَلدوا إلا مَن سَيَفجرُ ويَكْفر، فوصَفَهم بما يَصيرون إليه، كقوله عليه السلام: «مَن قَتلَ قتيلاً فله سَلَبُه».

[﴿رَّبِّ ٱغْفِرْ لِي وَلِوَٰلِدَيَّ وَلِمَن دَخَلَ بَيْتِيَ مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ وَلَا تَزِدِ ٱلظَّٰلِمِينَ إِلَّا تَبَارًۢا﴾ ٢٨]

﴿وَلِوَٰلِدَيَّ﴾ أبوه لَـمَكُ بنُ مُتَـوَشْلِخ، وأُمُّه شَمخا بنتُ أَنوش، كانا مؤمنين. وقيل: هما آدمُ وحواء. وقرأ الحسينُ بنُ علي: «ولوَلَديَّ»، يريد: ساماً وحاماً. ﴿بَيْتِيَ﴾ منزلي، وقيل: مَسْجدي، وقيل: سفينتي؛ خَصّ أوّلاً مَنْ يَتصلُ به؛ لأنهم أَولىٰ وأحقُّ بدعائِه، ثُم عَمَّ المؤمنينَ والمؤمنات. ﴿تَبَارًۢا﴾ هلاكاً.

فإن قلتَ: ما فَعلَ صبيانُهم حينَ أُغرقوا؟

قلتُ: غَرقوا معهم لا علىٰ وَجْهِ العقاب، ولٰكن كما يَموتون بالأنواعِ من أسباب الموت، وكَمْ منهم مَن يَموتُ بالغَرَقِ والحَرْق، ....

قولُه: (غَرِقوا معهم لا علىٰ وَجْهِ العقابِ، ولكن كما يموتون)، الانتصاف: «لمّا عَلَّلَ أحكامَ الله تعالىٰ بالمصالحِ، ورُدَّ عليه أنَّ أطفالَ قومِ نوحٍ لم يَعْملوا ما يَقْتضي العقوبة، فاجترأ[1] علىٰ إنكارِ عقوبةِ الأطفال. وأمّا أهلُ السُّنّةِ فقائلون: لا يُسألُ عمّا يَفعلُ وهم يُسألون»[2].

---

(١) في (ف): «فأخبروا».

(٢) «الانتصاف» بحاشية «الكشاف» (٤: ٦٢١) بتصرف.

وكان ذلك زيادةً في عذابِ الآباءِ والأمهاتِ إذْ أَبصروا أطفالَهم يَغْرقون. ومنه قولُه عليه السلام: «يَهْلِكون مَهْلكاً واحداً ويَصْدرون مَصادرَ شَتّى»، وعن الحَسَن: أنه سُئلَ عن ذلك، فقال: علمَ اللهُ براءتَهم فأهلكَهم بغيرِ عذاب. وقيل: أَعقمَ اللهُ أرحامَ نسائِهم، وأَيْبسَ أصلابَ آبائِهم قبل الطّوفان بأربعينَ أو سبعينَ سنة، فلم يَكنْ معهم صَبيٌّ حينَ أُغرقوا.

عن رسولِ الله ﷺ: «مَن قرأَ سورةَ نوحٍ كانَ مِن المؤمنينَ الذين تُدْركُهم دعوةُ نوحٍ عليه السَّلام».

قولُه: (ويَصْدُرون مَصادِرَ شَتّى)، يَعْني: يَعُمُّهمُ الهلاكُ، فيشملُ الصالحَ والطالح، لكن يُحشرون ويَصْدرونَ علىٰ قَدْرِ أعمـالِهم: فريقٌ هالِكون، وفريقٌ ناجون كما وَرَدَ في حديثِ خَسْفِ البَيْداء[1].

تمّت السّورة

---

(١) أخرجه مسلمٌ (٢٨٨٤)، مِن رواية عائشة رضي اللهُ عنها، أنها قالت: «عَبَث رسولُ الله ﷺ في منامِه، فقلنا: يا رسول الله، صنعتَ شيئاً في منامك لم تكن تفعله، فقال: «العَجَبُ أنّ أناساً مِن أمتي يؤمّون بالبيت برجلٍ مِن قريش، قد لجَأ بالبيت حتى اذا كانوا بالبيداءِ خُسِفَ بهم». فقلنا: يا رسولَ الله، إنّ الطريق قد يَجْمعُ الناس، قال: «نعم، فيهم المستبصرُ والمجبورُ وابنُ السبيل، يهلكون مَهْلكاً واحداً، ويَصْدرون مصادر شتّى، يَبْعثهم الله على نياتهم».

سُورَة الجِنّ

مَكيّة، وهي ثمان وعشرون آية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

[﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ فَقَالُوا إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا ۞ يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ فَآمَنَّا بِهِ ۖ وَلَن نُّشْرِكَ بِرَبِّنَا أَحَدًا ۞ وَأَنَّهُ تَعَالَىٰ جَدُّ رَبِّنَا مَا اتَّخَذَ صَاحِبَةً وَلَا وَلَدًا ۞ وَأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا عَلَى اللَّهِ شَطَطًا ۞ وَأَنَّا ظَنَنَّا أَن لَّن تَقُولَ الْإِنسُ وَالْجِنُّ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾ ١-٥]

قُرِئ: «أُحِيَ»، وأَصلُه: وُحِي؛ يقال: أَوحىٰ إليه ووَحىٰ إليه، ....

سورةُ الجِنّ

ثمان وعشرون آية، مكية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

وبه ثقتي

قَولُه: (قُرِئ: «أُحِيَ»)، قال ابنُ جنّي: «وهي قراءةُ ابنِ عائذ[1]، أُحِيَ: مِن وَحَيْتُ في وَزنِ «فُعِلَ»، يقالُ: أَوْحيتُ إليه ووَحَيتُ إليه. وأصلُه: وُحِي، فلمّا انْضمّت الواوُ ضمّاً لازماً هُمِزت كقولِه تعالىٰ: ﴿أُقِّتَتْ﴾ [المرسلات: ١١]، أي: وُقِّتت، وقالوا في «وُجوه»: أُجوه»[2].

(١) هو جُؤَيَّةُ بن عائذ الأسدي الكوفي، روىٰ عن عاصم، له اختيار في القراءة. انظر: «غاية النهاية» (١: ١٩٩) لابن الجزري.

(٢) «المحتسب» (٢: ٣٣٠).

فقلبتِ الواوُ همزةً، كما يقال: أُعِدَ، وأُزِن، ﴿وَإِذَا ٱلرُّسُلُ أُقِّتَتۡ﴾ [المرسلات: ١١]، وهو مِن القلبِ المطلق جَوازُه في كلِّ واوٍ مَضْمومة؛ وقد أَطلقَه المازنيُّ في المكسورةِ أيضاً كإِشاحٍ وإِسادة، وإِعاءِ أخيه. وقرأَ ابنُ أَبي عَبْلة: «وُحِيَ» علىٰ الأصل. ﴿أَنَّهُ ٱسۡتَمَعَ﴾ **بالفتح،** لأنه فاعلُ ﴿أُوحِىَ﴾، و﴿إِنَّا سَمِعۡنَا﴾: بالكسر؛ لأنه مبتدأٌ محكيٌّ بعد القول، ثم تُحمَلُ عليهما البواقي، فما كانَ من الوَحْيِ فُتِح، وما كانَ مِن قَولِ الجِنّ كُسِر؛ وكُلُّهنّ مِن قولِهم إلا الثنتيْنِ الأُخْرَيَيْنِ ﴿وَأَنَّ ٱلۡمَسَٰجِدَ﴾ [الجن: ١٨]، ....

قولُه: ﴿أَنَّهُ ٱسۡتَمَعَ﴾، **بالفتح**)، ابنُ عامرٍ وحَفصٌ وحمزةُ والكسائي بِفَتحِ الهمزة مِن ﴿وَأَنَّهُۥ﴾، ﴿وَأَنَّا﴾، ﴿وَأَنَّهُمۡ﴾، مِن لَدُن قولِه: ﴿وَأَنَّهُۥ تَعَٰلَىٰ جَدُّ رَبِّنَا﴾، إلى قولِه: ﴿وَأَنَّا مِنَّا ٱلۡمُسۡلِمُونَ﴾، في ابتداءِ كلِّ آية. والباقون: بكسرِها[(١)].

وقال أبو البقاء: «ما في هٰذه السورةِ مِن «إنّ»، فَبعضُه مفتوحٌ وبعضُه مكسور وفي بعضِه اختلاف، فما كان مَعطوفاً علىٰ ﴿أَنَّهُ ٱسۡتَمَعَ﴾ فهو مفتوحٌ لا غير، لأنّها مَصدريةٌ ومَوضعُها رَفعٌ بـ ﴿أُوحِىَ﴾. وما كانَ معطوفاً علىٰ ﴿إِنَّا سَمِعۡنَا﴾، فهو مكسورٌ لأنّه محكيّ بَعْدَ القولِ، وما صَحَّ أنْ يكونَ معطوفاً علىٰ الهاءِ في ﴿بِهِۦ﴾، كان مفتوحاً علىٰ قَولِ الكوفيينَ علىٰ تَقدير: وبأنّ، ولا يُجيزُه البصريّون، لأنّ حرفَ الجرّ يلزمُ إعادتُه عندهم هنا.

فأمّا قولُه: ﴿وَأَنَّ ٱلۡمَسَٰجِدَ لِلَّهِ﴾، فالفتحُ فيه علىٰ وجهين: أحدُهما: أنه مَعطوفٌ علىٰ ﴿أَنَّهُ ٱسۡتَمَعَ﴾، فيكونُ: قَدْ أُوحي. والثاني: أن يكونَ مُعلقاً بـ ﴿تَدۡعُواْ﴾، أَيْ: لا تُشركوا مع الله أحداً، لأنّ المساجدَ، أي: مواضعَ السّجود. وقيلَ: هو جمعُ مَسجد، وهو مصدر. ومَن كَسَرَ استأنفَ، وأما ﴿وَأَنَّهُۥ لَمَّا قَامَ﴾، فَيحتملُ العطفَ على ﴿أَنَّهُ ٱسۡتَمَعَ﴾، وعلىٰ ﴿إِنَّا سَمِعۡنَا﴾»[(٢)].

---

(١) انظر: «حجة القراءات»، ص ٧٢٧.

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٢٤٣).

﴿وَأَنَّهُۥ لَمَّا قَامَ﴾ [الجن: ١٩]، ومَن فتحَ كلَّهنّ فعطفاً علىٰ محلِّ الجارِّ والمجرور في ﴿فَـَٔامَنَّا بِهِۦ﴾، كأنه قيل: صَدَّقناه وصَدَّقنا ﴿وَأَنَّهُۥ تَعَـٰلَىٰ جَدُّ رَبِّنَا﴾، ﴿وَأَنَّهُۥ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا﴾، وكذلك البَواقي.

﴿نَفَرٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ﴾: جماعةٌ منهم ما بين الثلاثةِ إلىٰ العَشَرة. وقيل: كانوا من الشَّيْصَبان، وهم أكثرُ الجِنّ عدداً، وعامةُ جنودِ إبليسَ منهم. ﴿فَقَالُوٓا۟ إِنَّا سَمِعْنَا﴾ أي: قالوا لقومِهم حينَ رَجعوا إليهم، كقوله: ﴿فَلَمَّا قُضِىَ وَلَّوْا۟ إِلَىٰ قَوْمِهِم مُّنذِرِينَ ۝ قَالُوا۟ يَـٰقَوْمَنَآ إِنَّا سَمِعْنَا كِتَـٰبًا﴾ [الأحقاف: ٢٩- ٣٠]. ﴿عَجَبًا﴾ بديعاً مُبايناً لسائرِ الكتبِ في حُسْنِ نَظمِه وصِحّةِ مَعانيه، قائمةً فيه دلائلُ الإعجاز. وعَجَبٌ مصدرٌ يوضَعُ موضعَ العجيب، وفيه مبالغة؛ وهو ما خَرجَ عن حَدّ أشكالِه ونظائرِه. ﴿يَهْدِىٓ إِلَى ٱلرُّشْدِ﴾ يدعو إلىٰ الصواب، وقيل: إلىٰ التوحيد والإيمان، والضميرُ في ﴿بِهِۦ﴾ للقرآن؛ ولمّا كان الإيمانُ به إيماناً بالله وبوحدانيتِه وبراءةً مِن الشرك، **قالوا**: ﴿وَلَن نُّشْرِكَ بِرَبِّنَآ أَحَدًا﴾، أي: ولن نعودَ إلىٰ ما كنا عليه من الإشراكِ به في طاعةِ الشيطان. ويجوزُ أن يكونَ الضميرُ لله عزّ وجَل؛ لأنّ قوله: ﴿بِرَبِّنَآ﴾ يُفَسّره.

قولُه: (**فعَطفاً علىٰ مَحلِّ الجارِّ والمجرور**)، أي: فيُعطفُ عَطْفاً. وقالَ الزَّجّاج: «العطفُ علىٰ المجرورِ رَديءٌ، لأنه لا يُعطفُ علىٰ الهاءِ المخفوضةِ إلّا بإظهارِ الخافض. والوَجهُ أنْ يكونَ محمولاً على معنىٰ «آمنّا به»، لأنّ معناه: صَدَّقنا وعَلِمنا، أي: وصَدَّقنا أنّه تعالىٰ جَدُّ رَبنا»[1].

قولُه: (**قالوا: ﴿وَلَن نُّشْرِكَ﴾**)، هو جوابٌ لِما أرادوا أنّ عطفَ قولِه: ﴿وَلَن نُّشْرِكَ بِرَبِّنَآ أَحَدًا﴾، مِن بابِ عَطفِ المسبَّبِ على السّبب، وحرفُ الجمع[2] يُفوِّضُ الترتيبَ إلىٰ ذهنِ السامع، وهو أبلغُ مِن الفاء. ويُمكنُ أنْ يقالَ: إنّ مجموعَ قولِه: ﴿فَـَٔامَنَّا بِهِۦ ۖ وَلَن نُّشْرِكَ بِرَبِّنَآ أَحَدًا﴾، مُسَبَّبٌ عن مجموعِ قولِه: ﴿إِنَّا سَمِعْنَا قُرْءَانًا عَجَبًا ۝ يَهْدِىٓ إِلَى ٱلرُّشْدِ﴾؛ فكونُه قرآناً عجباً، أي: مُعجزاً بديعاً،

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٥: ٢٣٤).

(٢) أي: الواو؛ ومعناها، عاطفةً: مطلقُ الجمع. وفي (ط): «الجرّ» بدلًا من «الجمع».

﴿جَدُّ رَبِّنَا﴾: عظمتُه، مِن قولك: جَدَّ فلانٌ في عيني، أي: عَظُم. وفي حديثِ عمرَ رضي الله عنه: «كان الرجلُ مِنا إذا قرأَ البقرةَ وآلَ عمران جَدّ فينا». ورُوي: «في أعيننا».

أو مُلْكُه وسلطانُه أو غناه، استعارةً من الجَدّ الذي هو الدّولةُ والبَخْت؛ لأن الملوكَ والأغنياءَ هم المَجْدودون، والمعنىٰ: وَصفَه بالتعالي عن الصاحبةِ والولدِ لعظمتِه، أو لسلطانِه ومَلكوتِه أو لغناه. وقوله: ﴿مَا ٱتَّخَذَ صَٰحِبَةً وَلَا وَلَدًا﴾ بيانٌ لذلك. ....

يوجِبُ الإيمانَ به، وكَونُه يَهْدي إلىٰ الرُّشْد، موجِبٌ قَلْعَ الشِّرْكِ مِن سِنْخِه[1]، والدّخولَ في دينِ الله كلِّه.

قولُه: (إذا قَرَأَ البقرةَ وآلَ عمرانَ جَدَّ فينا)، الحديثُ مِن روايةِ البُخاري ومُسْلم، عن أنسٍ، «أنّ رجلاً كانَ يَكتبُ للنبيِّ ﷺ، وقَد كانَ قرأَ «البقرةَ» و«آلَ عمرانَ»، وكان الرّجلُ إذا قرأَ «البقرة» و«آلَ عمران» جَدّ فينا»[2].

قولُه: (أو مُلْكُه)، عَطفٌ على «عَظَمتُه».

قولُه: (استعارةً من الجَدّ)، أي استعارَ الملك والغنى من «الجَدّ»، وهو يحتملُ أن يكون استعارةً لفظيّة أو معنويّة؛ فاللفظيّة أنّ الجَدَّ موضوعٌ للبختِ والدّولة، وهما لا يستعملان إلّا في المحلوف، فاستعير في الله تعالى استعارةَ المرسنِ للأنف. والمعنويّة أنْ يمثل ما في الغائب، وهو عظمةُ الله وملكُه وغناه تعالى، بما في الشّاهدِ من البختِ والدّولةِ للملوك، فاستعمل في المشبّه ما كان مستعملاً في المشبّه به، من لفظ الـجّدّ والبخت، ونحوُه سيق في قوله تعالى: ﴿طَلْعُهَا كَأَنَّهُۥ رُءُوسُ ٱلشَّيَٰطِينِ﴾[3] [الصافات: ٦٥].

---

(١) السِّنْخ: الأصلُ مِن كلِّ شيء.

(٢) انظر تكملة الحديث في البخاري (٣٦١٧)، ومسلم (٢٧٨١).

(٣) من قوله: «قولُه: استعارة من الجدّ» إلى هنا، سقط من (ح) و(ف).

وقُرِئ: «جَدًّا رَبُّنا» علىٰ التميز، و«جِدُّ ربِّنا»، **بالكسر، أي: صِدقُ ربوبيتِه** وحَقُّ إلاهيّته عن اتخاذِ الصاحبةِ والوَلد، وذلك أنهم لَمَا سَمعوا القرآنَ ووُفّقوا للتوحيدِ والإيمان، تَنبهوا علىٰ الخطأِ فيما اعتقدَه كَفرةُ الجِنّ مِن تشبيهِ الله بخلقِه واتخاذِه صاحبةً وولداً، فاستعظموه ونَزّهوه عنه. سَفيهُهم: إبليسُ لَعنه اللهُ أو غيرُه من مَرَدةِ الجن. والشَّطط: مجاوزةُ الحدِّ في الظّلم وغيرِه. ومنه: **أَشطَّ في السَّوْمِ إذا أبعد فيه، أي: يقولُ قولاً هو في نفسِه شَطَط**؛ لفرطِ ما أَشطّ فيه، وهو نِسْبةُ الصاحِبةِ والولدِ إلىٰ الله، وكانَ في ظَنّنا أنّ أحداً مِن الثَّقلَيْنِ لن يَكذبَ علىٰ الله ولن يَفتريَ عليه ما ليسَ بحق، ....

قولُه: (**وقُرِئ: جَدّاً رَبُّنا، علىٰ التميز**)، قال ابنُ جنّي: «قَرأها عِكرمةُ، أَي: تعالىٰ ربُّنا جَدّاً،[١] ثُمّ قُدِّمَ المميِّزُ، نَحو قولِك: حَسُنَ وجهاً زيدٌ»[٢].

قولُه: (**«وجِدُّ رَبِّنا» بالكسر، أي: صِدقُ ربوبيتِه**)، ونَحوُه: جِدُّ العالِمِ، أيْ: ليس فيه هَزْلٌ، يَعْني أنّ عِلمَه غيرُ مشوبٍ بشيءٍ مِن الجهل، لقولِه عليه السَّلام: ﴿أَعُوذُ بِٱللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾، جواباً عن قولِهم: ﴿أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا﴾؟ [البقرة: ٦٧]. فمعنىٰ قولِه: ﴿جَدُّ رَبِّنَا﴾ في هذا المقام، مَعنىٰ قولِه: ﴿لَوْ أَرَدْنَآ أَن نَّتَّخِذَ لَهْوًا لَّٱتَّخَذْنَٰهُ مِن لَّدُنَّآ﴾ [الأنبياء: ١٧]، إذا فُسِّرَ ﴿لَهْوًا﴾ بـ﴿وَلَدًا﴾، ولهذا قال: «وحَقُّ إلٰهيتِه عن اتّخاذِ الصاحبةِ والولد».

قولُه: (**أَشَطّ في السَّوْمِ إذا أَبْعدَ فيه**)، **الجوهريّ**: «يُقال: سامتِ الماشيةُ تَسومُ سَوْماً، إذا رَعَت، فهي[٣] سائمة».

قولُه: (**أي: يقولُ قولاً هو في نفسِه شَطَط**)، أيْ: «شَططاً» صفةٌ لمصدرٍ محذوف. قال القاضي: «أي: قولاً ذا شَطَط، أو[٤]: هو شَطَطٌ لِفَرطِ ما أَشَطّ فيه[٥]».

(١) في (ح): تعالىٰ جَدُّ ربِّنا، وليس بصواب.
(٢) «المحتسب» (٢: ٣٣١).
(٣) في (ح): «فتبقى».
(٤) في (ح): «أي»، وسقط في (ف).
(٥) «أنوار التنزيل» (٥: ٣٩٨).

فكنّا نُصدّقُهم فيما أضافوا إليه من ذلك، حتىٰ تَبينَ لنا بالقرآنِ كذبُهم وافتراؤهم. ﴿كَذِبًا﴾ قولاً كذباً، أي: مكذوباً فيه. أو نُصِبَ نَصْبَ المصدرِ لأنّ الكذب نوعٌ مِن القَوْل. ومَن قرأ: «أن لن تَقَوّلَ»، وَضعَ كذِباً موضعَ تَقوُّلاً، ولم يجعلْه صفةً؛ لأنّ التقوّلَ لا يكونُ إلا كذباً.

[﴿وَأَنَّهُۥ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ ٱلْإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ ٱلْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا * وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا۟ كَمَا ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَبْعَثَ ٱللَّهُ أَحَدًا﴾ ٦-٧]

والرَّهَقُ: غِشْيانُ المحارِم، والمعنىٰ: أنّ الإنسَ باستعاذتِهم بهم زادوهم كِبراً وكُفراً؛ وذلك أنّ الرجلَ مِن العربِ كان إذا أمسىٰ في وادٍ قَفْرٍ في بعضِ مَسايرِهِ وخافَ علىٰ نفسِه قال: أعوذُ بسيدِ هٰذا الوادي من سُفهاءِ قومِهِ، يريد الجنَّ وكبيرَهم؛ فإذا سَمعوا بذلك اسْتكبروا وقالوا: سُدْنا الجنَّ والإنس؛ فذلك رَهقُهم، أو فزادَ الجنُّ الإنسَ رهقاً بإغوائِهم وإضلالِهم لاستعاذتِهم بهم. ﴿وَأَنَّهُمْ﴾ وأنّ الإنس ﴿ظَنُّوا۟ كَمَا ظَنَنتُمْ﴾ وهو من كلام الجن، يقولُه بعضُهم لبعض. وقيل: **الآيتانِ من جُملة الوحي**، والضميرُ في ﴿وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا۟﴾ للجنّ، والخطابُ في ﴿ظَنَنتُمْ﴾ لكفارِ قريش.

قولُه: (ومَن قرأَ: «أنْ لن تَقَوَّلَ»)، قال ابنُ جنّي: «قَرأها الحسنُ ويعقوب، و﴿كَذِبًا﴾ علىٰ هذا منصوبٌ علىٰ المصدرِ مِن غيرِ حَذْفِ مَوصوفٍ معه ، وذلك أنّ «تَقوّلَ» في معنىٰ «تكذِبَ»، كأنّه قيل: أنْ لَنْ يَكذبَ الإنسُ والجنُّ علىٰ الله كَذِباً. وأما مَن قَرأَ: ﴿أَن لَّن تَقُولَ﴾، فإنه وَصفُ مصدرٍ محذوف،أي: أن لَن تَقُولَ علىٰ الله قولاً كذباً، أو نَصبَه[1] نَصْبَ المفعولِ به، أي: أن لَن تقولَ كَذِباً، كقولك: قلتُ حقّاً، وقلتُ شِعراً»[2].

قَولُه: (الآيتانِ مِن جُملةِ الوحي)، يَعْني: قولُه: ﴿وَأَنَّهُۥ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ ٱلْإِنسِ﴾، وقولُهم: ﴿وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا۟﴾، مِن جُملةِ قولِه: ﴿قُلْ أُوحِىَ إِلَىَّ أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ﴾، فعلىٰ هذا، الحقُّ أن تُفتحَ ﴿أَنَّهُۥ﴾ و﴿وَأَنَّهُمْ﴾ كما مَرَّ آنِفاً.

---

(١) في (ف): «ونَصَبه».

(٢) «المحتسب» (٢: ٣٣٢).

[﴿وَأَنَّا لَمَسۡنَا ٱلسَّمَآءَ فَوَجَدۡنَٰهَا مُلِئَتۡ حَرَسٗا شَدِيدٗا وَشُهُبٗا * وَأَنَّا كُنَّا نَقۡعُدُ مِنۡهَا مَقَٰعِدَ لِلسَّمۡعِۖ فَمَن يَسۡتَمِعِ ٱلۡأٓنَ يَجِدۡ لَهُۥ شِهَابٗا رَّصَدٗا﴾ ٨-٩]

اللَّمسُ: المَسّ، فاستعيرَ للطلب؛ لأن الماسَّ طالبٌ مُتعرِّف قال:

مَسِسْنا مِنَ الآباءِ شَـيْئاً وكُلُّنـا ... إلىٰ نَسَبٍ في قَوْمِهِ غَيْرِ واضِعِ

يقال: لَمَسَه والْتَمَسه، وتَلَمّسَه، (كطَلَبه وأَطْلبه وتَطَلّبه)، ونحوُه: الجَسّ، وقولُهم: جَسّوه بأعينِهم وتَجَسَّسوه. والمعنىٰ: طلبنا بلوغَ السماءِ واستماعَ كلامِ أهلِها. والحَرَسُ: اسمٌ مفردٌ في معنىٰ الحُرّاس، كالخَدَم في معنىٰ الخُدّام؛ ولذلك وُصِف بشديد، ولو ذَهبَ إلىٰ معناه لقيل: شداداً؛ ونَحوُه:

أخشىٰ رُجَيْلاً أو رُكَيْباً غادِيـا

قولُه: (مَسِسْنا[١] مِن الآباءِ) البيت[٢]، بَعْدَه:

فَلَمّا بَلغنا الأمّهـاتِ[٣] وَجَـدتُّمُ ... بَني عَمِّكمْ كانوا كرامَ المضاجعِ

أَيْ: طَلَبنا عيباً، لأنّ الماسَّ طالبٌ مُتعرِّف، وقولُه: «غيرِ واضع» صفةُ «نَسَبٍ»، يقولُ على سبيلِ المفاخرةِ مَعَ الأقرباء: طَلَبنا مِن جانِبِ الآباءِ، هل فينا مِن ضَعَةٍ وفساد، فَوجدنا كُلًّا مِنّا يَنْتمي إلىٰ حسَبٍ شريفٍ ونسَبٍ كريمٍ يَرفعُه ولا يَضعُه، فَلمّـا بَلَغنا المفاخرةَ إلىٰ الأمهات، وَجَدتم بني عَمِّكم، والمرادُ به أنفسُهم، كِرامَ المضاجع. والمضاجعُ كنايةٌ عن الأزواج، وهٰذا مِن أحسنِ المعاريض، لأنّ المرادَ: كُنّا مِن طَرَفِ الآباءِ سَواء، وكانت أمّهاتُنا أشرفَ مِن أمهاتِكم.

---

(١) في (ف): «مَسَّنا»، وذلك يقتضي فاعلاً، فضلاً عن انكسار الوزن.

(٢) البيت من مقطوعة للشاعر يزيد بن الحكم الكلابي، انظر: «شرح ديوان الحماسة» (١: ١٦٩-١٧٠) للمرزوقي.

(٣) في (ح) و(ف): «مِن الأمهات».

لأنّ الرَّجْلَ والرَّكْبَ مفردانِ في معنىٰ الرُّجّالِ والرُّكّاب. والرَّصَد: مثل الحَرَس: اسمُ جمع للراصد، علىٰ معنىٰ: **ذَوي شِهاب** راصدين بالرَّجم، وهم الـملائكةُ الذين يَرْجمونَهم بالشُّهب، ويَمْنعونهم من الاستماع. ويجوزُ أن يكونَ صفةً للشهاب بمعنىٰ الراصِدِ، أو كقوله:

ومِعىً جِياعاً

يعني: يَجِدُ شهاباً راصداً له ولأجلِه.

فإن قلتَ: كأنّ الرَّجمَ لم يكنْ في الجاهلية، وقد قال الله تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِمَصَٰبِيحَ وَجَعَلْنَٰهَا رُجُومًا لِّلشَّيَٰطِينِ﴾ [الملك: ٥]، فذَكَرَ فائدتيْـنِ في خَلْقِ الكواكب: التزيينَ، ورَجْمَ الشياطين؟

قولُه: (ذوي شهاب) إلىٰ آخِره، قيل: حاصلُ الوجهِ الأوّل: أنّ المرادَ بقولِه: ﴿شِهَابًا﴾ الملائكة، و﴿رَّصَدًا﴾ صفتُه علىٰ الوجهِ الذي ذَكَره. والثاني: أنَّ المرادَ بالشّهابِ مَعناهُ المشهورُ مِن غيرِ حَذْفِ المضاف، والرَّصَدُ مفردٌ لا اسمُ جَمع، وهو صفةُ «شِهاب». والثالثُ: أن يكونَ المرادُ بالشهابِ اسمَ جَمع، كما في قولِه:

ومِعىً جِياعًا(١)

فإنّ المرادَ بالمِعَى الجمعُ؛ ولهذا وَصَفَه بالجمع.

وقلتُ: لعلّ الحاصلَ أن ﴿شِهَابًا رَّصَدًا﴾، لا يَخلو: إمّا أنْ يُحْمَلا علىٰ الجمع، كما يقالُ: ذوي شهابٍ راصدين. أو علىٰ الإفراد، بأن يُقال: شهاباً راصداً، أي: يَجِدُ كلُّ واحدٍ مِن المُسْتمعِ شِهاباً راصداً له ولأجلِه. أو يُحملَ ﴿شِهَابًا﴾ علىٰ الإفراد، و﴿رَّصَدًا﴾ علىٰ الجمع مُبالغة، نحو قولِه: «مِعىً جياعاً»، تَنزيلاً للواحدِ وهو الموصوف منزلة الجمع؛ فإنّ المرادَ أن

---

(١) ذكر الطيبي تمامه بعد قليل.

قلتُ: قالَ بعضُهم: حَدثَ بعد مَبْعثِ رسولِ الله ﷺ وهو إحدىٰ آياتِه، والصحيحُ أنه كانَ قبلَ المَبْعث؛ وقد جاءَ ذِكرُه في شِعْرِ أهلِ الجاهلية، قال بِشرُ بنُ أبي خازِم:

والعَيرُ يُرْهِقُهـا الغُبـارَ وجَحْـشُها ... يَنْقَضُّ خَلْفَهُما انقِضاضَ الكَوْكَبِ

كلَّ مكانٍ مِن أَمكنة[1] الأمعاءِ بمنزلةِ مِعىً واحدٍ، فكأنّه أمعاءٌ لشدَّةِ الجوع. كذلك، كلُّ واحدٍ مِن المستَمعِ بمنزلةِ جماعةٍ فيُرمىٰ بالراصدين؛ فلمّا كان الوجهانِ قرينينِ، عَقَّبَهما بقولِه: «يعني: يَجِدْ شهاباً راصداً له».

الجوهريّ: «المِعَىٰ واحدُ الأمْعاء». وفي الحديث: «المؤمنُ يأكلُ في مِعًى واحِد، والكافرُ في سبعةِ أَمْعاء»[2].

وقلتُ: الحديثُ رواه البخاريّ ومسلمٌ ومالكٌ والترمذيّ، عن أبي هريرة. وأمّا «مِعىً جياعًا»، فَتمامُه:

كأَنّ قُتودَ رَحْـلِي حيـنَ ضَـمّتْ ... حَوالبُ غُرّزاً ومِعىً جياعًا[3]

«حوالبُ» خبرُ «كأنّ»، والقَتودُ عيدانُ الرَّحْل، جَمعُ قَتَد، والحالبانِ: العِرْقانِ المُكْتَنِفانِ بالسُّرّة، والحَلوبةُ الناقةُ ذاتُ اللّبنِ تُركت[4]، والحوالبُ جَمعُها. وغَرَّزتِ الناقةُ كثُرَ لَبَنُها، وغَرَّزت إذا قَلّ لَبَنُها، فهي غارِزة، نَزَلَ الموصوفُ وهو واحدٌ مَنزلةَ الجمعِ، ووُصِفَ بالجمعِ وهو «جياعاً».

قولُه: (**والعَيرُ يُرْهِقُها**) البيت[5]، «يُرْهقُها»: يُكلِّفُها ويُغْشيها، يَعْني: العَيرُ يُكلّفُ الأتانَ

---

(١) في (ح): «الأمكنة».

(٢) أخرجه البخاري (٥٣٩٦)، ومسلم (٢٠٦٣).

(٣) سبق تخريجه في سورة (طه).

(٤) في (ط): «تُرْكب».

(٥) تمامُه من رواية «الديوان».

والعَيْرُ يُرْهِقُهـا الخَبـارَ وجَحْـشُها ... يَنْقَضُّ خلفهما انقضاضَ الكوكبِ

انظر: «ديوان بشر»، ص ٤٠. والخَبار: الأرضُ اللينةُ الرِّخوة تسوخُ فيها القوائم.

وقال أوسُ بنُ حَجَر:

وانقَضَّ كالدُّرِّيِّ يَتْبَعُه ... نَقْعٌ يَثُورُ تَخالُهُ طُنُبا

وقالَ عوفُ بنُ الخَرِع:

يَرُدُّ علينا العَيْرَ مِنْ دونِ إلْفِهِ ... أوِ الثَّوْرَ كالدُّرِّيِّ يَتْبَعُهُ الدَّمُ

ويَتبعُ أَثَرَها، ويُغْشيها بالغبار في العَدْو، والجحشُ يَعدو خلفهما، كما يَهْوي كوكبُ الرَّجْم. خازم، بالخاءِ المُعْجمة.

قولُه: (وانْقَضّ كالدُّرِّي) البيت[1]، يَصِفُ فرسَه[2]، أيْ: هوىٰ في العَدْوِ كالكوكبِ الدّرّي، يَتْبعُه نَقْعٌ، أي: غُبارٌ، تَخالُه، أي: تَحْسبُ الغُبار طُنُباً مِن امتداده، انْقضَّ الطائرُ: سَقَط، وانْقضَّ الطائر: هوىٰ في طيرانه، ومنه انْقِضاضُ الكواكب.

قولُه: (يَرُدُّ علينا العِيرَ) البيت[3]، يَصِفُ عَدْوَ فرسِه، أي: يَرُدُّ علينا الحمارَ الوحشيَّ وهو يَنْقضُّ، أي: يَسقطُ ويَهْوي في عَدْوِه.

مِن دونِ إلفِه، أي: قُرْبِ زوجِه، مَعَ أنّه إذا كانَ مَع إلفِه، كانَ أشَدَّ نِفاراً وأَحَدَّ عَدْواً.

يَتْبعُه الدَّم، أي: أنّه مَجروح. وكالدّرّي، وهو إمّا صفةٌ للثورِ أو للفَرَس، إذا فُسِّرَ الدَّم للتقرُّبِ والحُمْرة، وهي نارُ الحاجب.

وقولُه: «عَوفُ بنُ الخَرِع»، صَحّ بالخاءِ المعجمةِ والرّاءِ والعين المهملة.

---

(١) لأوس بن حجر، كما نصّ عليه الزمخشري، وهو في «ديوانه» ص٣.

(٢) في (ف): «قرينه».

(٣) لعوفِ بنِ الخَرِع، جعله ابن سلام في الطبقة الثامنة من شعراء الجاهلية. انظر: «طبقات فحول الشعراء» (١: ١٦٤).

ولكن الشياطينَ كانتْ تَسترقُ في بعضِ الأحوال، فلَما بُعثَ رسولُ الله ﷺ، كَثر الرجمُ وزادَ زيادةً ظاهرة؛ حتىٰ تَنبّه لها الإنسُ والجِن، ومُنِع الاستراقُ أصلاً.

وعن مَعْمرٍ: قلتُ للزُّهْري: أكانَ يُرْمىٰ بالنّجوم في الجاهلية؟ قالَ: نَعم. قلتُ: أرأيتَ قولَه تعالىٰ: ﴿وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ﴾؟ فقال: غُلِّظتْ وشُدّدَ أمرُها حين بُعثَ النبيُّ ﷺ. ورَوىٰ الزُّهْري عن عليِّ بنِ الحسينِ، عن ابنِ عباسٍ رضيَ الله عنهما: بينا رسولُ الله ﷺ جالسٌ في نَفرٍ من الأنصار إذ رُمي بنَجمٍ فاستنار، فقالَ: «ما كُنتم تقولونَ في مثل هٰذا في الجاهلية؟ فقالوا: كنا نَقولُ: يَموتُ عظيمٌ أو يولدُ عظيم». وفي قوله: ﴿مُلِئَتْ﴾ دليلٌ علىٰ أن الحادثَ هو المَلْءُ والكَثرةُ، وكذلك قولُه ﴿نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَٰعِدَ﴾، أي: كنا نجدُ فيها بعضَ المقاعدِ خاليةً من الحَرَسِ والشُّهُب، والآنَ مُلئتِ المقاعدُ كلُّها، وهٰذا ذِكرُ ما حَمَلهم علىٰ الضَّربِ في البلادِ حتىٰ عَثروا علىٰ رسولِ الله ﷺ واسْتَمعوا قراءتَه.

[﴿وَأَنَّا لَا نَدْرِيٓ أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِي ٱلْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا﴾ ١٠]

يقولون: لَمّا حَدثَ هٰذا الحادثُ مِن كثرةِ الرَّجمِ ومَنْعِ الاسْتِراق، قلنا: ما هٰذا إلا لأمرٍ أرادَه اللهُ بأهلِ الأرض، ولا يَخْلو مِن أن يكونَ شراً أو رَشَداً، أي: خيراً، مِن عذابٍ أو رَحمة، أو مِن خذلانٍ أو تَوفيق.

قولُه: (ولكنّ الشياطين)، مُتعلّقٌ بقولِه: «أنّه كانَ قبلَ المبعث»(١).

قولُه: (وهذا ذكرُ ما حَمَلَهم)، أي: هٰذا ذِكرُ الدّاعي الذي حَمَلَهم. والذِّكرُ المشارُ إليه ما يُفهمُ مِن مجموع: ﴿وَأَنَّا لَمَسْنَا ٱلسَّمَآءَ﴾ إلى قولِه: ﴿أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا﴾. ولهٰذا أَوقعَ «يقولون» بياناً لقولِه: «وهٰذا ذكرُ ما حَمَلَهم». و«لمّا» مع(٢) جوابه، مَقولُ «يقولون».

قولُه: (ما هذا إلّا لأمرٍ أراده الله تعالىٰ بأهلِ الأرض، ولا يَـخْلو مِن أن يكونَ شَرّاً أو رَشَداً)، الانتصاف: «ومِن عقائدهم، أي: الجن، أنّ الهُدىٰ والضلالَ جميعاً مِن خَلْقِ الله، فتأدّبوا

---

(١) في (ف): «البعثة».

(٢) في (ف): «بلغ».

[﴿وَأَنَّا مِنَّا ٱلصَّٰلِحُونَ وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَۖ كُنَّا طَرَآئِقَ قِدَدًا﴾ ١١]

﴿مِنَّا ٱلصَّٰلِحُونَ﴾ الأبرارُ المتقون، ﴿وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ﴾ ومنّا قومٌ دونَ ذلك، فَحُذفَ الموصوف، كقوله: ﴿وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ﴾ [الصافات: ١٦٤]، وهم المقتصدونَ في الصَّلاحِ غيرُ الكاملينَ فيه، أو أرادوا الطالحين. ﴿كُنَّا طَرَآئِقَ قِدَدًا﴾ بيانٌ للقسمةِ المذكورة، أي: كنا ذَوي مَذاهبَ مُتفرِّقة مختلفة، أو كنا في اختلافِ أحوالِنا مثلَ الطرائقِ المختلفة، أو كُنا في طرائقَ مختلفة، كقوله:

كما عَسَلَ الطَّرِيـقَ الثَّعْلَـبُ

بنسبةِ الرّشادِ إليه تعالىٰ، وجعلوا الشرَّ مُضمرَ الفاعِل، فَجمعوا بين حُسْنِ الاعتقادِ والأدبِ الحسَن»[1]. وقلتُ: مِثلُه قولُه تعالىٰ: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧].

قولُه: (﴿كُنَّا طَرَآئِقَ قِدَدًا﴾ بيانٌ للقسمةِ المذكورة)، قال الزّجّاج: «قِدَداً: مُتفرّقين مُسلمين وغيرَ مسلمين، وقولُه: ﴿وَأَنَّا مِنَّا ٱلْمُسْلِمُونَ وَمِنَّا ٱلْقَٰسِطُونَ﴾، تفسيرٌ لـِ ﴿طَرَآئِقَ قِدَدًا﴾»[2]. اعلم أنّ ﴿طَرَآئِقَ﴾ هو خبرُ ﴿كَانَ﴾، إمّا بحذفِ المضافِ في الخبر، وهو «ذو» تارةً، و﴿قِدَدًا﴾ صفةٌ، وهو المرادُ مِن قولِه: «كنّا ذوي مذاهبَ متفرّقة». وأُخرىٰ مثلٌ علىٰ منوالِ: زيدٌ أَسَد، وكذلك أتىٰ بأداةِ التشبيه وبين وجه الشَّبه بقولِه: «في اختلافِ أحوالنا». وإمّا على أنه ظرفٌ مُستقرٌّ يُحذفُ «في» في المؤقت[3]، وإليه الإشارةُ بقولِه: «كنّا في طرائق مختلفة». ويجوزُ أن يُتركَ علىٰ ما هو عليه، ويُقدَّرَ مضافاً في اسمِ كانَ، وهو المرادُ مِن قولِه: «أو كانت طرائِقُنا طرائقَ قِدداً».

قولُه: (كما عَسَلَ الطّريقَ الثعلبُ)، أولُه:

لَدْنٌ بِهَزِّ الكفِّ يَعْسِلُ مَتْنُه فيه ....[4]

---

(١) «الانتصاف» بحاشية «الكشاف» (٤: ٦٢٥) وانظر: «الإنصاف» (ق١٤٢) للعراقي.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٥: ٢٣٥).

(٣) في (ح) و(ف): «بحذف في الموقف».

(٤) البيت لساعدة بن جُؤَيّة الهذلي، انظر: «شرح أشعار الهذليين» (٣: ١١٢٠). وفي البيت شاهدٌ نحوي على نزع الخافض، أراد: في الطريق.

أو كانتْ طرائـقُنا طرائقَ قِدداً، علىٰ حَذفِ المضافِ الذي هو الطرائـقُ، وإقامةِ الضميرِ المضافِ إليه مقامَه؛ والقِدَّةُ مِن قَدّ، كالقِطْعة مِن قَطع، ووُصِفتِ الطرائقُ بالقِدد، لدلالتِها علىٰ معنىٰ التقطُّعِ والتفرّق.

[﴿وَأَنَّا ظَنَنَّآ أَن لَّن نُّعۡجِزَ ٱللَّهَ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَن نُّعۡجِزَهُۥ هَرَبٗا﴾ ١٢]

﴿فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ و﴿هَرَبٗا﴾: حالان، أي: لن نُعجزَه كائنينَ في الأرضِ أينما كُنا فيها، ولن نُعجزَه هاربينَ منها إلىٰ السّماء. وقيل: لن نُعجزه في الأرضِ إن أرادَ بنا أمراً، ولن نُعجزَه هَرباً إنْ طَلَبنا. والظنُّ بمعنىٰ اليقين؛ وهٰذه صفةُ أحوالِ الجِنّ وما هُم عليه مِن أحوالِهم وعقائدِهم: منهم أخيارٌ، وأشرارٌ، ومُقْتصِدون؛ وأنهم يَعْتقدونَ أنّ اللهَ عزّ وجلّ عزيزٌ غالبٌ لا يفوتُه مَطْلبٌ ولا يُنْجي عنه مَهْرب.

[﴿وَأَنَّا لَمَّا سَمِعۡنَا ٱلۡهُدَىٰٓ ءَامَنَّا بِهِۦۖ فَمَن يُؤۡمِنۢ بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ بَخۡسٗا وَلَا رَهَقٗا﴾ ١٣]

﴿لَمَّا سَمِعۡنَا ٱلۡهُدَىٰٓ﴾: هو سَماعُهم القرآنَ وإيمانُهم به ﴿فَلَا يَخَافُ﴾ فهو لا يَخاف، أي فهو غيرُ خائِف؛ ولأنّ الكلامَ في تقديرِ مبتدأٍ وخبرٍ دَخلتِ الفاء، ولولا ذاك لقيل: لا يَخفْ.

فإن قلتَ: أيُّ فائدةٍ في رفعِ الفعلِ وتَقديرِ مبتدأٍ قبلَه حتىٰ يقعَ خبراً له ووجوبِ إدخالِ الفاء، وكان ذلك كلُّه مستغنىً عنه بأن يقال: لا يَخفْ؟

قلتُ: **الفائدةُ فيه: أنه إذا فُعِلَ ذلك،** ....

رُمحٌ لَدْنٌ: أي: لَيّن، عَسَل: أي: أسرعَ، والضميرُ في «فيه» للهزّ أو «الكفّ»، أي: عَدا في الطريقِ، وفيه إشكال؛ لأنّ حُكمَ مؤقتِ المكانِ كحُكمِ غيرِ الظروفِ، فلا يُحذَفُ «في»، والبيتُ شاذٌّ. وقيل: منصوبٌ بحذفِ الجارِّ واتّصالِ الفعل.

قولُه: (**الفائدةُ فيه: أنّه إذا فُعِلَ ذلك**)، أي: الرّفعُ والتقدير. خُلاصةُ الجواب: أن العدولَ مِن الظاهرِ لفائدتينِ: إحداهُما: دلالةُ الثبوتِ والدوامِ التي تُعطيها الجملةُ الاسمية. وثانيتُهما: تقديمُ الفاعلِ المعنويِّ المفيدِ للاختصاص، وأنّه هو المختصُّ بذلك دون غيره.

فكأنه قيل: فهو لا يَخافُ، فكانَ دالاً علىٰ تحقيقِ أنّ المؤمنَ ناجٍ لا محالةَ، وأنه هو المختصُّ بذلك دونَ غيرِه. وقرأَ الأَعْمش: فلا يَخفْ، علىٰ النهي. ﴿بَخْسًا وَلَا رَهَقًا﴾: أي جزاءَ بَخْسٍ ولا رَهَق، **لأنه لم يَبْخسْ أحداً حقاً**، ولا رَهِقَ ظُلْمَ أحدٍ فلا يخافُ جزاءَهما، وفيه دلالةٌ علىٰ أن مِن حقِّ مَن آمنَ بالله أن يَجْتنبَ المظالم. ومنه قولُه عليه الصلاةُ والسلام: «المؤمنُ مَن أَمِنَه الناسُ علىٰ أنفسِهم وأموالِهم»، **ويجوزُ أن يُرادَ: فلا يَخافُ أن يُبخَسَ**؛ بل يُجزىٰ الجزاءَ الأوفىٰ، ولا أن تُرْهقَه ذِلّة، مِن قوله عز وجل: ﴿وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ﴾ [يونس: ٢٧].

[﴿وَأَنَّا مِنَّا ٱلْمُسْلِمُونَ وَمِنَّا ٱلْقَٰسِطُونَ فَمَنْ أَسْلَمَ فَأُو۟لَٰٓئِكَ تَحَرَّوْا۟ رَشَدًا * وَأَمَّا ٱلْقَٰسِطُونَ فَكَانُوا۟ لِجَهَنَّمَ حَطَبًا﴾ ١٤-١٥]

قولُه: (﴿وَلَا رَهَقًا﴾)، **الراغب**: «رَهِقَه الأمرُ، أي: غَشِيَهُ بِقَهْر»[1]. **الأساس**: «رَهِقه: دَنا منه، وأرْهَقناهمُ الخيلَ، وصبيٌّ مُراهِق: مُدانٍ للحُلُم». **النهاية**: «في حديثِ عليٍّ، رَضِي اللهُ عنه، أنه وَعظَ رجلاً في صُحْبةِ رَجلٍ رَهِق، أي: فيه خِفَّةٌ وحِدّة. ويُقال: رَجلٌ فيه رَهَقٌ، إذا كانَ يَخِفُّ إلى الشرِّ ويَغْشاه».

قولُه: (**لأنه لم يَبْخسْ أحداً حقّاً**)، يريدُ أنه مِن بابِ نَفْيِ المُسبَّبِ لانتفاءِ السَّبب، وقد وُضِعَ مَوضعَ ذلك السّببِ الإيمانُ بالله؛ ليؤذنَ بأنّ الإيمانَ هو السّببُ في الاجتناب عن البَخْسِ والظّلم؛ ولذلك اسْتشهدَ بقولِه: «المؤمنُ مَن أَمِنـه الناس». والحديثُ مِن روايـةِ التِّرمذيّ والنَّسائي، عن أبي هريرةَ قال: قالَ رسولُ الله ﷺ: «المُسلمُ مَن سَلِمَ المسلمونَ مِن لسانِه ويَدِه، والمؤمِنُ مَن أَمِنه الناسُ علىٰ دمائِهم وأموالِهم»[2].

قولُه: (**ويجوزُ أن يُرادَ: فلا يَخافُ أن يُبْخَس**)، عطفٌ علىٰ قولِه: «أَيْ: جَزاءَ بَخْسٍ ولا رَهَق».

---

(١) «مفردات القرآن»، ص ٣٦٧.

(٢) أخرجه الترمذي (٢٦٢٧)، والنسائي (٤٩٩٥).

﴿ٱلْقَٰسِطُونَ﴾ **الكافرونَ الجائرونَ عن طريقِ الحق.** وعن سعيدِ بنِ جُبيرٍ رضيَ اللهُ عنه: أنّ الحَجّاجَ قالَ له حين أرادَ قَتْلَه: ما تقولُ فيّ؟ قالَ: قاسِطٌ عادل، فقالَ القوم: ما أحسنَ ما قالَ! حَسِبوا أنه يَصفُه بالقِسْطِ والعدل؛ فقالَ الحَجّاج: يا جَهَلَة، إنه سَماني ظالماً مشركاً، وتَلا لهم قولَه تعالىٰ: ﴿وَأَمَّا ٱلْقَٰسِطُونَ﴾، وقولَه تعالىٰ: ﴿ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام: ١]، وقد زَعَمَ مَن لا يَرىٰ للجنِّ ثواباً، أنّ اللهَ تعالىٰ أَوْعدَ قاسِطيهم وما وَعدَ مُسْلميهم؛ وكفىٰ به وَعْداً أنْ قال: ﴿فَأُو۟لَٰٓئِكَ تَحَرَّوْا۟ رَشَدًا﴾، **فذَكَرَ سببَ الثوابِ وموجِبَه**، واللهُ أعدلُ مِن أن يُعاقبَ القاسِطَ ولا يُثيبَ الراشد.

والفرقُ أنّ القَصدَ في نَفْي الخوفِ علىٰ الوجهِ الأوّل[1]، كان لأجلِ انتفاءِ سَببِه، وعلىٰ الثاني لإثباتِ مَنافيه، وهي الأعمالُ الصالحة، ليترتَّبَ[2] عليها الجزاءُ الأوفىٰ . كما دَلَّ الأوّل علىٰ أنّ مِن حَقِّ المؤمنِ أنْ لا يُنقصَ حقَّ أخيه المسلم ولا يَظلِمَه، دَلَّ الثاني علىٰ أنّ مِن حقِّه أن يَعملَ الأعمالَ الصالحة، ويُفهمُ منه أيضاً، أنّ مَن لم يُؤمنْ بربِّه الذي أنعمَ عليه وأَحسنَ إليه بالنِّعمِ الظاهرةِ والباطنة، تُجعلُ أعمالُه التي حَسِبَها أعمالاً، هَباءً منثوراً.

قولُه: (﴿ٱلْقَٰسِطُونَ﴾: **الكافرون الجائرون**)، **الراغب**: «القِسْط هو النَّصيبُ كالنَّصَفِ والنَّصَفة، قالَ اللهُ تعالىٰ: ﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلْوَزْنَ بِٱلْقِسْطِ﴾ [الرحمن: ٩]. والقَسْطُ بالفتح، هو أن يأخذَ قَسطَ غيرِه، ولذلك قيل: قَسَطَ الرَّجل: إذا جارَ، وأَقْسطَ: إذا عَدَلَ، قال تعالىٰ: ﴿وَأَمَّا ٱلْقَٰسِطُونَ فَكَانُوا۟ لِجَهَنَّمَ حَطَبًا﴾ [الجن: ١٥]، وقال تعالىٰ: ﴿وَأَقْسِطُوٓا۟ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ﴾ [الحجرات: ٩]»[3].

قولُه: (فَذكَرَ سَبَبَ الثوابِ وموجِبَه)، وهو قولُه: ﴿تَحَرَّوْا۟ رَشَدًا﴾، قال: أي: قَصدوا

---

(١) وهو: لا يخافُ جزاءَ بَخْسٍ ولا رَهَق، لأنه لم يَبْخس أحداً حقّاً، ولا ظَلَمَ أحداً. والوجهُ الثاني: لا يخافُ أنْ يَبْخس، بل يقطع بأنه يُجزىٰ الجزاءَ الأوفىٰ. انظر: «مفاتيح الغيب» (٣٠: ١٤١).

(٢) في (ح): «ليترتّب».

(٣) «مفردات القرآن»، ص ٦٧٠.

[﴿وَأَلَّوِ ٱسْتَقَٰمُواْ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَٰهُم مَّآءً غَدَقًا ۞ لِّنَفْتِنَهُمْ فِيهِ ۚ وَمَن يُعْرِضْ عَن ذِكْرِ رَبِّهِۦ يَسْلُكْهُ عَذَابًا صَعَدًا﴾ ١٦-١٧]

﴿وَأَلَّوِ ٱسْتَقَٰمُواْ﴾: «أنْ» مخففةٌ مِن الثقيلة، وهو مِن جُملةِ الموحىٰ، والمعنىٰ: وأُوحي إليّ أن الشأنَ والحديثَ: لو استقامَ الجنُّ علىٰ الطريقةِ المُثلىٰ، أي: لو ثَبتَ أَبوهم الجانُّ علىٰ ما كانَ عليه مِن عبادةِ الله والطاعةِ، ولم يَستكبرْ عن السّجودِ لآدمَ ولم يَكفر، وتَبِعَه ولدُه علىٰ الإسلام، لأَنعَمنا عليهم ولَوسَّعنا رزقَهم. وذِكرُ الماءِ الغَدَقِ وهو الكثيرُ **بفَتحِ الدالِ وكَسْرِها؛ وقُرِئ بهما**، لأنه أصلُ المعاشِ وسَعةُ الرزق. ﴿لِّنَفْتِنَهُمْ فِيهِ﴾ لِنختبرَهم فيه كيفَ يَشكرون ما خُوِّلوا منه. **ويجوزُ أن يكونَ معناه**: وأن لوِ استقامَ الجنُّ الذين اسْتَمعوا علىٰ طريقتِهم التي كانوا عليها قبلَ الاستماعِ ولم يَنْتقلوا عنها إلىٰ الإسلام، لَوسَّعنا عليهمُ الرزقَ مُسْتدرِجينَ لهم، ....

طريقَ الحقّ والرَّشَد. وقيلَ: تَحَرَّوا: توخَّوا[1] وعَمدوا. والضميرُ في «به» مُبهم، يُفسِّرُه قولُه: «أنْ قال».

قولُه: (**بِفَتحِ الدالِ وكَسْرِها، وقُرِئ بهما**)، الغَدَقُ[2]، بالفتح: هي المشهورة، وبالكسرِ[3]: شاذّة.

قولُه: (**ويَجوزُ أن يكونَ معناه**)، عَطفٌ مِن حيثُ المعنىٰ علىٰ قولِه: «لَوِ استقامَ الجِنُّ علىٰ الطريقةِ المُثلىٰ». واختلافُ التَّفْسيرينِ[4] بحسبِ تَفْسيرِ ﴿لِّنَفْتِنَهُمْ فِيهِ﴾؛ فعلىٰ الأوّلِ مُؤولٌ بالاختيار، وعلىٰ الثاني بالفتنةِ والهَلَكة. ويَنصُرُ الثاني التّذييلُ بقولِه: ﴿وَمَن يُعْرِضْ عَن ذِكْرِ رَبِّهِۦ يَسْلُكْهُ عَذَابًا صَعَدًا﴾، لأنّه توكيدٌ لمضمونِ السابقِ مِن الوعيدِ، أي: لِنَسْتدرجَهم فيتَّبعوا الشهواتِ التي هي موجبةٌ للبَطَرِ والإعراضِ عَن ذِكرِ الله.

(١) في قولِ الزمخشري: «وكفىٰ به وعداً أن قال: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ تَحَرَّوْاْ رَشَدًا﴾».

(٢) في (ف): «القذف».

(٣) قراءة عاصم في رواية الأعمش، انظر: «مختصر شواذّ القراءات»، ص ١٦٣.

(٤) وهما: الاستقامة المؤدية الى الإيمانِ فسعةِ الرزق، والاستماع الذي لا يتبعه إيمان، بل سعةُ رزقٍ للاستدراج.

لِنفتنَهم فيه: لتكونَ النعمةُ سبباً في اتّباعِهم شهواتِهم، ووقوعِهم في الفتنة، وإزديادِهم إثماً؛ أو لنُعذّبَهم في كُفرانِ النِّعمة. ﴿عَن ذِكْرِ رَبِّهِۦ﴾ عن عبادتِه أو عن مَوعظتِه، أو عن وَحْيه. ﴿يَسْلُكْهُ﴾: وقُرِئ بالنونِ مَضمومةً ومفتوحةً، أي: نُدْخله ﴿عَذَابًا﴾، والأصلُ: نَسلُكْه في عذابٍ، كقوله: ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ﴾ [المدثر: ٤٢] فَعُدّي إلىٰ مفعولَيْنِ: إمّا بحذفِ الجارّ وإيصالِ الفعل، كقوله: ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ﴾ [الأعراف: ١٥٥]، وإمّا بتضمينِه معنىٰ «نُدْخِله»، يقال: سَلَكَه وأَسْلكَه، قال:

حتّىٰ إذا أسلكُوهُم في قُتائِدةٍ

والصَّعَدُ: مَصدرُ صَعِد، يُقال: صَعِدَ صَعَداً وصُعوداً، فوُصِفَ به العذاب، لأنه يَتصعَّدُ المعذَّبَ، أي: يَعْلوه ويَغْلبُه فلا يُطيقُه. ومنه قولُ عمرَ رضيَ الله عنه: **ما تَصَعَّدني شيءٌ ما تَصَعَّدَتني خِطبةُ النكاح**، يريد: ما شَقَّ عليَّ ولا غَلَبني.

قولُه: (﴿يَسْلُكْهُ﴾، وقُرِئ بالنون)، عاصمٌ وحمزةُ والكسائي: بالياءِ مفتوحةً، والباقون: بالنون(١).

قولُه: (حتّىٰ إذا أسْلكوهم في قُتائِدةٍ)، عَجزُه:

شَلًّا كما تَطرُدُ الجمّالةُ الشُّرُدا(٢)

قُتائدةٍ: ثَنيّةٌ معروفة، والشَّلّ: الطَّرد، أي: يَشلّون شَلًّا؛ يَصفُ جيشاً هَزَموهم، حتى أَدخلوهم في هذه الثَّنِية، كما تَطردُ الجمّالةُ النوقَ الشُّرُدَ النافِرة.

قولُه: (ما تَصعّدني(٣) شيءٌ ما تَصَعّدَتْني خِطبةُ النكاح)، «ما» الأولى نافية، والثانيةُ مَصدريّة.

---

(١) بالياءِ: إخبارٌ عن الله، لِقُرْبه من لفظ «ربِّه». وبالنون: الله يُخْبِرُ عن نفسِه، إجراءً للكلام على لفظِ الجمع في: ﴿لَأَسْقَيْنَٰهُم﴾، و﴿لِّنَفْتِنَهُمْ﴾. انظر: «حجّة القراءات» لابن زنجلة، ص ٧٢٩.

(٢) من شعر عبد مناف بنِ رِبْعِ الجُرَبي، انظر: «شرح أشعار الهذليين» (٢: ٦٧٥).

(٣) في (ف): «يَصُدّني .. تَصُدّني»، وليس بصواب.

[﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُواْ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا﴾ ١٨]

﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ﴾ مِن جُملة الموحىٰ. وقيل معناه: ولأنَّ المساجد ﴿لِلَّهِ فَلَا تَدْعُواْ﴾، علىٰ أنّ اللام متعلّقةٌ بـ «لا تدعوا»، أي: فلا تدعوا ﴿مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا﴾ في المساجد، لأنها لله خاصّةً ولعبادتِه. وعن الحسن: يَعني الأرضَ كلَّها؛ **لأنها جُعلتْ للنبيِّ ﷺ** مَسْجداً. وقيل: المرادُ بها المسجدُ الحرام، لأنه قِبلةُ المساجِد، ومنه قولُه تعالىٰ: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ أَن يُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ﴾ [البقرة: ١١٤]. وعن قَتادة: كان اليهودُ والنصارىٰ إذا دخلوا بِيَعَهم وكنائِسَهم أشركوا بالله، فَأُمِرْنا أن نُخْلصَ لله الدعوةَ إذا دَخلنا المساجد. وقيل: المساجدُ أعضاءُ السجودِ السَّبعة، ....

النهاية: «يقالُ: تَصَعَّده الأمرُ إذا شَقّ عليه وصَعُب، وهو مِن الصَّعودِ[1]: العَقَبة؛ وقيل: إنّما تَصْعبُ عليه لِقُربِ الوُجوهِ[2] من الوُجوه، ونَظَرِ بعضِهم إلىٰ بعضٍ، لأنهم إذا كان جالساً معهم[3] كانوا نُظراءَ وأَكْفاء، وإذا كانَ علىٰ المِنْبَرِ كانوا سُوقةً ورَعيّةً».

ورُوي عَن المصنِّفِ أنّه قال: إنّما قال عمرُ رَضِي الله عنه ذلك، لأنّه كانَ مِن عادتِهم، أنهم كانوا يَذكرون في الخِطبةِ جميعَ ما كانَ في الخاطبِ مِن الأوصافِ الموروثةِ والمُكْتسَبة، فكان يَشقُّ عليهم ارْتجالاً، أو كان يَشقُّ أنْ يقولَ الصّدقَ في وَجْهِ الخاطبِ وعَشيرتِه[4].

قولُه: (**لأنها جُعِلت للنبيِّ ﷺ**)، هو مِن قولِه صلواتُ الله عليه: «جُعِلت لي الأرضُ طَهوراً ومَسْجداً»[5]. الحديثُ رَواه البخاريُّ ومسلمٌ وغيرُهما.

---

(١) في (ح) و(ف): «صعود»، من غير ألف، مغايرٌ للمعنىٰ.

(٢) قوله: «لقرب الوجوه»، سقط من الأصول الخطية.

(٣) في الأصول الخطية: «كانوا جالسين معه».

(٤) لم أهتدِ إلى موضعه، وانظر: «الفائق في غريب الحديث» (٢: ٢٩٩) له.

(٥) أخرجه البخاري (٣٣٥)، ومسلم (٥٢١)، من حديث جابر بن عبد الله.

قالَ رسولُ الله ﷺ: «**أُمرتُ أن أسجدَ علىٰ سَبْعةِ آراب**، وهي: الجبهةُ، والأنفُ، واليدانِ، والرُّكْبتان، والقَدمان»، وقيل: هي جَمعُ مَسجَدٍ وهو السُّجود.

[﴿وَأَنَّهُۥ لَمَّا قَامَ عَبۡدُ ٱللَّهِ يَدۡعُوهُ كَادُواْ يَكُونُونَ عَلَيۡهِ لِبَدٗا﴾ ١٩]

﴿عَبۡدُ ٱللَّهِ﴾: النبيُّ ﷺ.

فإن قلتَ: هَلّا قيل: رسولُ الله أو النبيّ؟ قلتُ: لأنّ تقديرَه: وأُوحي إليَّ أنه لَمّا قامَ عبدُ الله، فلما كانَ واقعاً في كلام رسولِ الله ﷺ عن نفسِه، جيءَ به علىٰ ما يَقْتضيه التواضعُ والتذللُ، **أو لأنّ المعنىٰ** أن عبادةَ عبدِ الله لله ليستْ بأمرٍ مُستَبعدٍ عن العقلِ ولا مُستنكَر، حتىٰ يكونوا عليه لِبَداً. ....

قولُه: (**أُمِرتُ أن أَسجدَ علىٰ سبعةِ آراب**)، عن العباسِ بن عبد المطلب، أنه سمعَ رسولَ الله ﷺ يقول: «إذا سجدَ العبدُ سجدةً، سَجَدَ معه سبعةُ آراب: وَجْهه وكفّاه ورُكبتاه وقدماه»[١]، أخرجه البخاريّ[٢] و مسلمٌ وأبو داودَ والترمذيُّ والنَّسائي.

قولُه: (**أو لأنّ المعنىٰ**)، يريدُ أن قولَه: ﴿وَأَنَّ ٱلۡمَسَٰجِدَ لِلَّهِ﴾، مِن جُملةِ الموحىٰ في قولِه: ﴿قُلۡ أُوحِيَ إِلَيَّ﴾، ومعطوفٌ علىٰ قولِه: ﴿أَنَّهُ ٱسۡتَمَعَ نَفَرٞ مِّنَ ٱلۡجِنِّ﴾، فيكون مِن تَتِمّةِ كلامِه صلواتُ الله عليه، لأنه هو المأمورُ بقولِه: ﴿قُلۡ أُوحِيَ إِلَيَّ﴾، فكان الأصلُ: قُلْ أوحي إليّ أنه لَمّا قمتَ تَدْعو؛ فَوُضِعَ موضعَ الضّميرِ عند الله تَواضعاً لله تعالىٰ، وتَذَلُّلاً لجلالِه تَعْليماً من الله تعالىٰ وتأديبًا له[٣]. أو يكون نَقلاً لكلام الله تعالىٰ الموحىٰ إليه؛ فتخصيصُ ذِكْرِ العَبْدِ إدماجٌ لمعنىٰ أن العبادة مِن العبدِ غيرُ مُسْتبعدة[٤]، فلا يَنْبغي أن نتعجّبَ منه.

---

(١) أخرجه أبو داود (٨٩١)، والنسائي (١٠٩٤)، والترمذي (٢٧٢) بهذا اللفظ، وانظر: مسلم (٤٩١)، وفيه: سبعةُ أطراف، والبخاري (٨٠٩).

(٢) سقط لفظ «البخاري» من (ح) و(ف).

(٣) سقط قوله «وتأديبًا له» من (ح) و(ف).

(٤) في (ح) و(ف): «مُسْتبعد»، على معنى: ليست العبادةُ بأمرٍ مُسْتبعد. أمَا وقد استخدم «غير»، فإنَّ اللفظ يقتضي التأنيث.

ومعنىٰ «قامَ يَدْعوه»: قام يَعْبدُه، يُريد: **قيامَه لصلاةِ الفجرِ بنخلة حينَ أَتاه الجِن** فاسْتَمعوا لقراءتِه ﷺ. ﴿كَادُواْ يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا﴾ أي يَزْدحمونَ عليه مُتراكِمين تَعجّباً مِما رَأَوا مِن عبادتِه واقتداءِ أصحابِه به قائماً وراكعاً وساجداً، **وإعجاباً** بما تَلا من القرآن، لأنهم رَأَوا ما لم يَروا مثله، وسَمِعوا بما لم يَسْمعوا بنظيره.

ولعلّ هذا الثاني[1] أَوْلىٰ وأَحرىٰ لاضْمِحلالِ رَسْمِه، فِراراً في مَطاوي الفناءِ ، فكأنّه صلواتُ الله عليه يقول: أنا مُبلّغٌ كلامَ ربّي هذا.

قولُه: (**قيامَه لصلاةِ الفجرِ بنخلة حين أتاه الجن**)، روىٰ الترمذيُّ عن ابنِ عباسٍ: «كان الجِنّ يَصعدونَ إلى السماءِ يَسْتمعون الوحيَ، فإذا سَمعوا كلمةً زادوا عليه تِسْعاً، فأمّا الكلمةُ فتكونُ حقّاً، وأمّا ما زادوا فيكون باطلاً، فلمّا بُعِثَ رسولُ الله ﷺ مُنِعوا مَقاعدَهم، فَذكروا ذلك لإبليس، ولم تكنِ النّجومُ يُرْمىٰ بها قبل ذلك، فقالَ لهم إبليسُ: ما هذا إلّا من أمرٍ قد حدثَ في الأرض، فبَعثَ جنودَه فوجدوا رسولَ الله ﷺ، قائماً يُصلّي بين جَبلَينِ أُراه قال: بمكّة، فَلَقَوْه فأخبروه، فقال: هذا الحدثُ[2] الذي حَدَثَ في الأرض»[3]. وروى الإمامُ أحمدُ ابنُ حَنْبلٍ عن عكرمة: «كان رسولُ الله ﷺ، بنخلةٍ يُصلّي العِشاءَ، كادوا يكونون عليه لِبَداً»[4].

قولُه: (**وإعْجاباً**)، عَطفٌ علىٰ «تَعجّباً». يقالُ: تَعجّبتُ مِن الشيءِ، وأَعجبني هذا الشيءُ بِحُسْنِه. والإعجابُ يتعدّىٰ بنفسِه إلىٰ واحدٍ، فَعدّاه إلى اثنين بزيادةِ الباء، كأن البعضَ قالَ لِبعضٍ آخر: انْظروا إلىٰ حُسْنِ هذا القرآن، وغرابةِ نَظْمِه، وغزارةِ حُكمِه.

---

(١) أي الجواب الثاني.

(٢) من قوله: «قائمًا يصلّي» إلى هنا، سقط من (ح) و(ف).

(٣) أخرجه الترمذي (٣٣٢٤).

(٤) أخرجه الإمام أحمد (١٤٣٥).

وقيل معناه: لـمّا قامَ رسولاً يَعبدُ اللهَ وحدَه مخالفاً للمشركينَ في عبادتِهم الآلهةَ من دونه، كادَ المشركونَ لتظاهُرِهم عليه وتَعاوُنِهم علىٰ عَداوتِه، يَزْدحمونَ عليه مُتراكمين. ﴿لِبَدًا﴾: جَمعُ لِبْدَة، وهو ما تَلَبّد بعضُه علىٰ بعض، **ومنها (لِبْدةُ الأسد). وقُرِئ: «لُبَداً»**، واللُّبْدةُ في معنىٰ اللِّبْدة، ولُبَّداً: جَمعُ لابِد، كساجِدٍ وسُجَّد، ولُبُداً بضمتين: جَمعُ لَبود، كصَبورٍ وصُبُر. وعن قَتادة: تَلبَّدتِ الإنسُ والجِنُّ علىٰ هٰذا الأمرِ ليُطْفِئوه، فأبىٰ اللهُ إلا أنْ يَنْصرَه ويُظْهرَه علىٰ مَن **ناوأه. ومَن قرأ «وإنه» بالكسر**، جَعلَه مِن كلامِ الجِن، قالوه لقومِهم حين رَجعوا إليهم حاكِينَ ما رَأَوا مِن صلاتِه وازدحامِ أصحابِه عليه في ائْتِمامِهم به.

قولُه: **(وقيل: معناه: لمّا قامَ رسولاً)**[١]، ويروى أنّ رسول الله[٢]. وهو مِن بابِ سَوْقِ المعلومِ مساقَ غيرِه، فَوُضِعَ مَوضِعَ «رسولاً» «عبدُ الله»، نعياً علىٰ المشركين سوءَ صَنيعهم مِمّن يُوحّدُ اللهَ ويَعبُده وحدَه، نظيرُه قوله تعالىٰ: ﴿أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّيَ ٱللَّهُ﴾ [غافر: ٢٨]. ويُمكنُ أنْ يُحمَلَ هذا الوجهُ، علىٰ قراءةِ مَن قرأ بكسرِ الهمزةِ[٣] حكايةً لِقولِ الجن.

قولُه: **(ومنها لِبْدةُ الأسَد)، الجوهريّ**: «قيلَ لِزُبرةِ الأسَدِ: لِبْدة، وهي الشَّعرُ المتراكبُ بين كَتِفَيْه».

قولُه: **(وقُرِئ: «لُبَداً»)**، هشام[٤]: بضمِّ اللام، والباقون: بكسرِها[٥].

قولُه: **(ناوأه)**، أي: عاداه. **الجوهريّ**: «أصلُه الهمزُ، لأنه مِن النَّوءِ، وهو النُّهوض».

قولُه: **(ومَن قَرأَ: «وإنّه»، بالكسر)**، في «المعالم»: «قرأَ نافعٌ وأبو بكرٍ بكسر الهمزة،

---

(١) في (ف): «رسولُ الله ﷺ».

(٢) قوله: «ويروى أنّ رسولَ الله» سقط من (ح)، وفي (ف): رسولُ الله.

(٣) أي: «وإِنَّه لَمّا قامَ عبدُ الله يَدْعوه»، وهي قراءة نافع وعاصم من رواية أبي بكر بن عياش.

(٤) أبو الوليد هشام بن عمار السُّلمي الدمشقي، راوية ابن عامر اليَحْصبي.

(٥) في (ح) و(ف): «بفتحها»، وليس بصواب؛ قال ابن زنجلة: «قرأ هشام: لُبَداً، بضمّ اللام جمعُ لُبْدة، مثل غُرْفة وغُرف. وقرأ الباقون: لِبَداً، جمعُ لِبْدة، مثل كِسْرة وكِسَر». انظر له: «حجة القراءات»، ص ٧٢٩.

[﴿قُلْ إِنَّمَآ أَدْعُواْ رَبِّى وَلَآ أُشْرِكُ بِهِۦٓ أَحَدًا * قُلْ إِنِّى لَآ أَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا رَشَدًا * قُلْ إِنِّى لَن يُجِيرَنِى مِنَ ٱللَّهِ أَحَدٌ وَلَنْ أَجِدَ مِن دُونِهِۦ مُلْتَحَدًا * إِلَّا بَلَٰغًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِسَٰلَٰتِهِۦ ۚ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَإِنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا * حَتَّىٰٓ إِذَا رَأَوْاْ مَا يُوعَدُونَ فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ أَضْعَفُ نَاصِرًا وَأَقَلُّ عَدَدًا * قُلْ إِنْ أَدْرِىٓ أَقَرِيبٌ مَّا تُوعَدُونَ أَمْ يَجْعَلُ لَهُۥ رَبِّىٓ أَمَدًا * عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا * إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ فَإِنَّهُۥ يَسْلُكُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦ رَصَدًا * لِّيَعْلَمَ أَن قَدْ أَبْلَغُواْ رِسَٰلَٰتِ رَبِّهِمْ وَأَحَاطَ بِمَا لَدَيْهِمْ وَأَحْصَىٰ كُلَّ شَىْءٍ عَدَدًۢا﴾ ٢٠-٢٨]

«قالَ» للمتظاهرينَ عليه: ﴿إِنَّمَآ أَدْعُواْ رَبِّى﴾، يريدُ: ما أَتيتُكم بأمرٍ مُنْكر، إنما أعبدُ ربي وحدَه ﴿وَلَآ أُشْرِكُ بِهِۦٓ أَحَدًا﴾، وليسَ ذاكَ مِما يُوجِبُ إطباقكم علىٰ مَقْتي وَعَداوتي. أو قالَ للجِنِّ عند ازدحامِهم مُتعجِّبين: ليسَ ما تَرونَ مِن عبادتي اللهَ ورَفْضي الإشراكَ به بأمرٍ يُتعجَّب منه، إنما يُتعجَّبُ مِمن يَدْعو غيرَ الله ويَجْعلُ له شريكاً. أو قالَ الجنُّ لقومِهم ذلكَ حكايةً عن رسولِ الله ﷺ ﴿وَلَا رَشَدًا﴾ ولا نَفعاً، ....

والباقون بفتحِها»(١) وهو عطفٌ مِن حيثُ المعنىٰ علىٰ قولِه: «﴿عَبْدُ ٱللَّهِ﴾: النبيُّ ﷺ»، والكلامُ علىٰ ما سَبَقَ مبنيٌّ علىٰ «أنَّه» بالفتح. وقد مَرّ أنّ قراءةَ الفتحِ مَبنيّةٌ(٢) علىٰ أنه مِن جُملةِ الموحىٰ، والكسرِ علىٰ أنه مِن كلامِ الجِنّ.

قولُه: («قال»(٣) للمتظاهرين عليه)، أيْ: الضميرُ في «قالَ إنما أدعو»، لرسولِ اللّٰهِ ﷺ. والتعريفُ في «المتظاهرين»، مَعهودٌ خارجيٌّ تقديريٌّ لِما يُفهَمُ(٤) مِن قولِه السّابق: «لِتظاهرهم عليه... مُتراكمين»(٥).

قولُه: (أو قالَ الجنُّ لقومهم)، عطفٌ على قوله: «قالَ للمتظاهرين عليه»، وفي كلامه لَفٌّ

(١) «معالم التنزيل» (٨: ٢٤٢) للبغوي.

(٢) في (ط): «منبئة».

(٣) قرأ حمزة وعاصم: قُلْ، بصيغة الأمر، وقرأ الباقون: قال، على الخبر. انظر: «حجة القراءات»، ص٧٢٩.

(٤) في (ف): «يوهم».

(٥) في (ح): «متظاهرون»، وفي (ف): «متظاهرين».

أو أرادَ بالضَّر: الغَيّ، ويَدلُّ عليه قراءةُ أُبيّ: «غَيّاً ولا رَشَداً»، ....

ونَشْر. وتَقْريرُه: أنّ قولَه: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَدْعُواْ رَبِّي﴾ الآية، مِن كلام رسولِ اللّـهِ ﷺ؛ فإذا قُرِئ: ﴿أنّه لَمَّا قَامَ عَبْدُ ٱللَّهِ يَدْعُوهُ كَادُواْ يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا﴾ بالفتح، يُقدَّرُ أنّ اللهَ تعالىٰ يَحكي كلامَه صلواتُ الله عليه، وهو ﴿إِنَّمَآ أَدْعُواْ رَبِّي﴾، وهو لوجهينِ بناءً علىٰ تَفْسيرِ قولِه تعالى: ﴿كَادُواْ يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا﴾:

فإذا أُريدَ بهم المشركون كما قال: «كاد المشركون لِتظاهرِهم عليه وتَعاونِهم علىٰ عداوتِه يَزْدحمون عليه»، فالمعنىٰ: إنّما أدعو ربّي، أي: ما أتيتُكم بأمرٍ مُنْكر، إنّما أَعبدُ ربّي وَحدَه، إلى آخره. وإذا أُريدَ بهم الجنّ، كما قالَ حينَ أتاهُ الجنّ فاستمعوا لقراءتِه: ﴿كَادُواْ يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا﴾، فالمعنىٰ: ليس ما تَرونَ مِن عبادتي الله، ورَفْضي الإشراكَ به، بأمرٍ مُتعجَّبٍ منه، إلى آخره. وإذا قُرِئ: «إنّه لمّا قام» بالكسر، يكونُ الجنُّ قد حَكوا لقومهم حين قَفلوا إليهم، ما رَأوا مِن رسولِ الله ﷺ مِن قيامِه لعبادةِ الله وما سمعوا منه، مِن قولِه لهم: ﴿إِنَّمَآ أَدْعُواْ رَبِّي﴾ الآية.

قولُه: (ويَدُلُّ عليه قراءةُ أُبَيّ[١]: «غَيّاً»)، يريدُ أنّ ﴿رَشَدًا﴾ وَقعَ مقابلاً لِـ ﴿ضَرًّا﴾، وليس مِن التقابل[٢] الحقيقي؛ فإمّا أن يُؤوّلَ الثاني بما يُطابِقُ الأوّلَ أو عكسُه[٣]، ويَنْصرُ الثاني قراءةُ أُبَيّ: «غَيًّا».

وقلتُ: الأسلوبُ والنّظمُ يَقْتضيانِها معاً، لأنه صلواتُ الله عليه، لمّا ازدحم عليه الجنّ ازدحاماً عظيماً، وتَعجبوا منه تَعجّباً بليغاً، قيلَ له: قُلْ لهم: هَوّنوا علىٰ أنفسِكم ولا تَزْدحموا عليّ، لأني عَبدٌ مَبعوثٌ مُبلِّغٌ، ليس إليّ ضَرُّكم ولا نَفعُكم ولا رَشَدُكم ولا غَيُّكم، فإنّ ذلك إلىٰ الله تعالى؛ وإنّما ذهبَ إلىٰ هذا الأسلوب، وعَدَلَ مِن التقابلِ الحقيقي، ليجمعَ بين المعنيينِ،

(١) في (ف): «ابن عباس».

(٢) في (ح): «التطابق».

(٣) قال أبو حيان: «يمكن أن يكون المعنىٰ: ضَرّاً ولا نفعاً، ولا غيًّا ولا رَشَداً، فحذف مِن كلٍّ ما يَدلُّ عليه مقابِلُه». «البحر المحيط» (٨: ٢٦٧).

والمعنىٰ: لا أستطيعُ أن أضرَّكم وأن أنفعَكم، إنما الضارُّ والنافعُ الله. **أو لا أستطيعُ أن أَقْسرَكم علىٰ الغيّ والرَّشَد**، إنما القادرُ علىٰ ذلك اللهُ عز وجل، و﴿إِلَّا بَلَٰغًا﴾ **استثناءٌ منه**، أي: لا أملكُ إلا بلاغاً مِن الله. و﴿قُلْ إِنِّي لَن يُجِيرَنِي﴾ جملةٌ معترضةٌ اعتُرِض بها لتأكيدِ نفي الاستطاعةِ عن نفسِه وبيانِ عَجْزه، علىٰ معنىٰ أنّ اللهَ إنْ أرادَ به سوءاً من مَرضٍ أو مَوتٍ أو غيرِهما، لم يَصحَّ أن يُجيرَه منه أحدٌ أو يجدَ من دونِه مَلاذاً يأوي إليه. والملتحَدُ المُلتَجأ، وأصلُه المُدَّخَل، مِن اللَّحد. وقيل: مَحيصاً ومَعدِلاً. وقُرِئ: «قالَ لا أملك»، أي: قالَ عبدُ الله للمشركينَ أو للجِنّ. ويجوزُ أن يكونَ مِن حكايةِ الجنّ لقومِهم. **وقيل: ﴿بَلَٰغًا﴾ بدلٌ من ﴿مُلْتَحَدًا﴾**، ....

وقد مَرَّ في قولِه تعالىٰ في «يونس»: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ وَإِن يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَآدَّ لِفَضْلِهِۦ﴾ [يونس: ١٠٧]. فإنْ قلتَ: لِمَ ذَكَرَ المسَّ في أحدِهما والإرادةَ في الثاني؟ قلتُ: كأنه أرادَ أن يَذكرَ الأمرينِ جميعاً: الإرادةَ والإصابةَ في كلِّ واحدٍ مِن الضُّرِّ والخير.

قولُه: (**أو لا أستطيعُ أن أَقْسرَكم علىٰ الغيِّ والرَّشد**)، **الانتصاف**: «الآية لَمّا دلّت علىٰ أن اللهَ تعالىٰ هو الذي يَملكُ لعبادِه الرَّشَدَ والغيّ، فإنّه صلواتُ الله عليه، إنما سلبَهما عن نفسِه بمحّضَ إضافتَهما إلىٰ الله تعالىٰ، أعملَ الزمخشريُّ الحيلةَ، فتارةً يَحملُ الرَّشَدَ علىٰ النَّفع، وتارةً يَنظرُ إلىٰ خصوصيةِ الرَّشَد، فيضيفُ إليهِ قَيْدَ الإكراه. ومع هٰذا، فالجنُّ أَشَدُّ منهم نَظَراً لِما سَبَقَ مِن اعتقادِهمُ الحق»(١).

قولُه: (و﴿إِلَّا بَلَٰغًا﴾ **استثناءٌ منه**)، أي: مِن قولِه: ﴿لَآ أَمْلِكُ﴾، قال القاضي: «لأنّ التبليغَ إرشاد»(٢)، وقالَ أبو البقاءِ: «هو استثناءٌ مِن غيرِ جنس»(٣).

قولُه: (**وقيلَ: ﴿بَلَٰغًا﴾ بَدَلٌ مِن ﴿مُلْتَحَدًا﴾**)، فعلىٰ هذا لا يكونُ قولُه: ﴿قُلْ إِنِّي لَن يُجِيرَنِي مِنَ ٱللَّهِ أَحَدٌ﴾ اعتراضاً.

---

(١) «الانتصاف» بحاشية «الكشاف» (٤: ٦٣١).

(٢) «أنوار التنزيل» (٥: ٤٠١)؛ قاله في تفسير الآية (٢١) من سورة الجن.

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٢٤٥).

أي: لن أجدَ من دونِه مَنْجىً إلا أن أُبلّغَ عنه ما أَرْسلَني به. وقيل: ﴿إِلَّا﴾ هي (إنْ لا) ومعناه: إنْ لا أُبلّغ بلاغاً كقولك: **إنْ لا قياماً** فقعوداً. ﴿وَرِسَٰلَٰتِهِۦ﴾ عطفٌ علىٰ ﴿بَلَٰغًا﴾، كأنه قيل: لا أملكُ لكم إلا التبليغَ والرِّسالات. والمعنىٰ: إلا أن أُبلغَ عن الله فأَقول: قالَ اللهُ كذا، ناسباً لقوله إليه، **وأن أُبلغَ رسالاتِه** التي أرسلَني بها من غيرِ زيادةٍ ولا نُقْصان.

فإن قلتَ: أَلا يُقال: بَلَّغَ عنه، ومنه قولُه عليه الصلاةُ والسلامُ: «بَلّغوا عني بَلّغوا عني»؟

قلتُ: «مِنْ» ليستْ بصلةٍ للتبليغ، إنما هي بمنزلةِ «مِنْ» في قولِه: ﴿بَرَآءَةٌ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ١]، بمعنىٰ بلاغاً كائناً من الله. ....

قولُه: (**إنْ لا قياماً**)، حَذَفَ الفعلَ بعد «إنْ» الشَّرطيةِ الداخلةِ علىٰ «لا» النافية، وأقامَ المصدرَ مَقامَه، والمعنىٰ: إنّي لن يُجيرَني مِن الله، أنْ لا أُبلِّغَ بلاغاً، وأنْ لا أُبلِّغَ رسالاتِه. ومعنىٰ قولِه: إنْ لا قياماً فقعوداً: إنْ لم تَقُمْ قياماً فاقعدْ قعوداً.

قولُه: (**وأن أُبلِّغَ رسالاتِه**)، إنّما قَدَّرَ: أن أُبلغَ، لكونِه مَعطوفاً علىٰ مَصدرِ «أُبَلِّغَ» المضمر، فيدلُّ الأولُ علىٰ إيجاد التبليغ على التأكيد، ولهٰذا قال: «فأقول: قالَ اللهُ كذا، ناسباً القولَ[(١)] إليه». والثاني علىٰ تَبْليغ أشياءَ واجبةِ الإرسالِ، ومِن ثمّ قال: «أن أبلغَ رسالاتِه التي أرسلني[(٢)] بها مِن غيرِ زيادةٍ ولا نُقصان». وهذا مِن بابِ العطفِ على التقديرِ لا الانسحاب، لِما[(٣)] يلزمُ منه عطفُ المفعولِ به علىٰ المفعولِ المطلق.

---

(١) في «الكشاف» ، وفي الأصول الخطية: «لقوله»، وصوابُه ما أثبتُّه عن «مفاتيح الغيب» (٣٠: ١٤٦) للرازي، إذْ نقل عبارة الزمخشري ثَمَّة.

(٢) في (ح) و(ف): «أرسلتني».

(٣) في (ط) و(ف): «لئلا».

وقُرِئ: «فَأنَّ له نارَ جهنم» علىٰ: فجزاؤه أنّ له نارَ جهنم، كقولِه: ﴿فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ﴾ [الأنفال: ٤١]، أي: فَحُكْمُه أنّ لله خُمسَه. وقال: ﴿خَٰلِدِينَ﴾ حملًا علىٰ معنىٰ الجمعِ في «مَنْ».

فإن قلتَ: بِمَ تعلَّقَ ﴿حَتَّىٰٓ﴾، وجُعِلَ ما بعدَه غايةً له؟

قلتُ: بقوله: ﴿يَكُونُونَ عَلَيۡهِ لِبَدٗا﴾ [الجن: ١٩]، علىٰ أنهم يَتظاهرونَ عليه بالعَداوة، ويَسْتضعفونَ أنصارَه، ويَستقلون عَددَهم ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا رَأَوۡاْ مَا يُوعَدُونَ﴾ مِن يومِ بَدْرٍ وإظهارِ الله لَه عليهم، أو مِن يومِ القيامةِ، ﴿فَسَيَعۡلَمُونَ﴾ حينئذٍ أنهم ﴿أَضۡعَفُ نَاصِرٗا وَأَقَلُّ عَدَدٗا﴾.

ويجوزُ أن يَتعلقَ بمحذوفٍ دَلّت عليه الحال، مِن استضعافِ الكفارِ له واستقلالِهم لعددِه، كأنه قال: لا يَزالونَ علىٰ ما هم عليه، ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا رَأَوۡاْ مَا يُوعَدُونَ﴾، ....

قولُه: (بِقولِه: ﴿يَكُونُونَ عَلَيۡهِ لِبَدٗا﴾)، أي: ﴿حَتَّىٰٓ﴾ غايةُ قولِه: ﴿يَكُونُونَ﴾. هذا إنّما يَستقيم، إذا فُسِّرَ ﴿يَكُونُونَ عَلَيۡهِ لِبَدٗا﴾، بالتظاهرِ والتعاونِ به. وأما إذا فُسِّرَ بِتَراكمِ الجِنّ وتَزاحمِهم، فالواجبُ أن يُعلَّقَ بمحذوفٍ كما في الوجهِ الآتي. ونَظيرُه ما في «مريم»: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا رَأَوۡاْ مَا يُوعَدُونَ إِمَّا ٱلۡعَذَابَ وَإِمَّا ٱلسَّاعَةَ فَسَيَعۡلَمُونَ مَنۡ هُوَ شَرّٞ مَّكَانٗا وَأَضۡعَفُ جُندٗا﴾ [مريم: ٧٥]، قال: تَقديرُه: «قالوا: أيُّ الفريقينِ خيرٌ مقاماً وأحسنُ نَديّاً، ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا رَأَوۡاْ مَا يُوعَدُونَ﴾، أي: لا يَبْرحونَ يقولونَ هٰذا القولَ، إلىٰ أنْ يشاهدوا الموعودَ رأيَ عين»(١). وهاهنا لَـمّا سَمِعَ المشركونَ هٰذا الوعيدَ والتهديدَ الشديد، قالوا: متى يكونُ هذا الموعودُ؟ إنكاراً له. فقيلَ لرسولِ الله ﷺ: ﴿قُلۡ إِنۡ أَدۡرِيٓ أَقَرِيبٞ مَّا تُوعَدُونَ﴾. وإنّما أُعيدَ ﴿توعَدونَ﴾، لِيؤذِنَ بأنه كائنٌ لا ريبَ فيه، فقولُه: «قال المشركون» إشارةٌ إلىٰ تَقديرِ سؤالٍ يَقْتضيهِ الفصلُ بقولِه: ﴿قُلۡ إِنۡ أَدۡرِيٓ﴾.

---

(١) انظر: (١٠ : ٨٧) في تفسير الآية (٧٥) من سورة مريم.

قال المشركون: متىٰ يكونُ هٰذا الموعود؟ إنكاراً له، فقيل: ﴿قُلْ﴾ إنه كائنٌ لا ريبَ فيه، فلا تُنْكروه؛ فإنّ اللهَ قد وَعَدَ ذلك وهو لا يُخلِفُ الميعاد. وأما وقتُه فما أدري متىٰ يكون؛ لأنّ الله لم يُبيّنْه لِما رأىٰ في إخفاءِ وقتِه من المصلحة.

فإن قلتَ: ما معنىٰ قولِه: ﴿أَمْ يَجْعَلُ لَهُۥ رَبِّيٓ أَمَدًا﴾، والأمدُ يكونُ قريباً وبعيداً، ألا ترىٰ إلىٰ قولِه: ﴿تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُۥٓ أَمَدًۢا بَعِيدًا﴾ [آل عمران: ٣٠]؟

قلتُ: كان رسولُ الله ﷺ يَسْتقربُ الموعِد، فكأنه قال: ما أَدْري أَهو حالٌ متوقَّعٌ في كلِّ ساعةٍ أم مُؤجّلٌ ضُرِبتْ له غاية، أي: هو ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ﴾ فلا يُطلع، و﴿مِن رَّسُولٍ﴾ تَبيينٌ لمن ارتضىٰ، ....

قولُه: (ما معنىٰ قولِه: ﴿أَمْ يَجْعَلُ لَهُۥ رَبِّيٓ أَمَدًا﴾)، أَي أنّ الهمزةَ و«أَمْ» المعادلة يَقْتضيانِ أن يقالَ: أَقريبٌ ما توعَدونَ أم بعيدٌ؟ والأمرُ مشتركٌ بين البُعدِ والقُرب. وأجابَ أن رسولَ الله ﷺ، لمّا كان مُهتمّاً بِقُربِ الوَعدِ، صَرَّح[1] في الجزءِ الأوّلِ مِن الكلام ما كان مُقْتَضِياً إثباته[2]. وفي الجزءِ الثاني أُطلق، علىٰ أنه غيرُ مُلْبِسٍ أنّ المرادَ: أم مؤجلٌ ضُرِبت له غاية.

قولُه: (أي: هو ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ﴾)، يريدُ أن ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ﴾، خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ، والإضافةُ مَحْضة. وأنتَ تَعلمُ أنّ تَعْريفَ الخبرِ يُنبئ عن[3] التخصيص، والكلامُ وَقعَ تَعليلاً لِنفيِ الدّراية، كأنه قيل: ما أدري قُربَ ذلك الموعِد ولا بُعْده، إلّا أن يُطْلعني اللهُ عليه، لأن عِلْمَ جميعِ الغيبِ مُختصٌّ به، وهو يُطلعُ[4] علىٰ بعضِه بعضَ الخَلْق، علىٰ هذه الطريقةِ المخصوصةِ المذكورةِ في هذه الآية، و«الفاءُ» في ﴿فَلَا يُظْهِرُ﴾، لِتَعْقيبِ[5] حُكمٍ بَعْد حُكم،

---

(١) في (ح): «خرج».

(٢) في (ط): «مهتمًّا بشأنه»، وفي (ف): «مهتمّاً بشركه».

(٣) في (ف): «يبنى علىٰ».

(٤) في (ف): «يطلق».

(٥) في (ف): «لتغليب».

يعني: أنه لا يُطلِعُ علىٰ الغيبِ إلا المُرتضَىٰ الذي هو مُصْطفىً للنبوة خاصّة، لا كُلَّ مُرْتضَىً، وفي هٰذا إبطالٌ للكَرامات؛ ....

وفي ﴿فَإِنَّهُۥ يَسۡلُكُ﴾ للسّبب. قال أبو البقاء: «﴿مَنِ ٱرۡتَضَىٰ﴾ مبتدأٌ، والخبرُ: ﴿فَإِنَّهُۥ﴾، و﴿رَصَدٗا﴾ مَفعولُ ﴿يَسۡلُكُ﴾»[1]، وقيلَ: الضميرَ في «فإنّه» لِلمُرْتَضي.

قولُه: (**وفي هذا إبطالٌ للكرامات**)، قالَ الإمام: «قولُه ﴿عَلَىٰ غَيۡبِهِۦٓ﴾ لفظٌ مفردٌ ليس فيه صفةُ العموم، فيكفي أن يقالَ: إن اللهَ لا يُظهِرُ علىٰ غَيبٍ واحدٍ مِن غُيوبِه أحداً إلّا الرّسل، فَيُحملُ علىٰ وَقتِ وقوعِ يومِ القيامة، فكيفَ وقد ذَكَرَها عُقَيبَ قولِه ﴿أَقَرِيبٞ مَّا تُوعَدُونَ﴾؟[2].

وقلتُ: وهو ضعيف، لأن الرُّسُلَ أيضاً لم يُظْهروا علىٰ ذلك. أما إذا حُمِلَ ﴿مَّا تُوعَدُونَ﴾ علىٰ إظهارِ الله له صلواتُ الله عليه يومَ بدر، فيجوز ذلك.

وقالَ الإمام: «ويُحتمل[3] أن يكونَ الاستثناءُ منقطعاً، أي: لا يُظهِرُ علىٰ غَيْبِه المخصوصِ[4] أحداً. لكن، مَن ارتضىٰ مِن رسولٍ، فإنه يَسْلكُ مِن بين يَديهِ ومِن خلفِه، حَفَظةً يحْفظونه مِن مَرَدةِ الجنّ والإنس، لأن هذا الكلامَ كان جواباً لسؤالِ مُسْتهزِئٍ»[5].

وقالَ القاضي: «جوابُه تَخْصيصُ الرسولِ بالمَلَكِ والإظهارِ[6] بما يكونُ بغيرِ وسط، وكراماتُ الأولياءِ علىٰ المُغيَّبات، إنما تكونُ تَلـقِّياً عن الملائكة، كاطّلاعِنا علىٰ أحوال الآخرة بتوسّطِ الأنبياء[7]».

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٢٤٥).

(٢) «مفاتيح الغيب» (٣٠: ١٤٨) بتصرف ملحوظ.

(٣) في (ح): «ويجوز».

(٤) أي: قيام القيامة.

(٥) «مفاتيح الغيب» (٣٠: ١٤٩).

(٦) في الأصول الخطية: «والأولياء».

(٧) «أنوار التنزيل» (٥: ٤٠٢)، وسقط لفظ (الأنبياء) من (ح)، (ف).

لأنّ الذين تُضافُ إليهم وإن كانوا أولياءَ مُرتَضين، فليسوا برُسُل، وقد خصَّ اللهُ الرسل مِن بين المرتضين بالاطلاع علىٰ الغيب وإبطال الكهانة والتَّنجيم، لأنّ أصحابَهما أبعدُ شيءٍ مِن الارتضاء وأدخلُه في السَّخَط. ﴿فَإِنَّهُۥ يَسۡلُكُ مِنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ﴾ يدَي مَن ارتضىٰ للرسالة. ﴿وَمِنۡ خَلۡفِهِۦ رَصَدٗا﴾ حَفَظةٌ من الملائكة يحفظونه من الشياطين؛ يَطرُدونهم عنه ويَعصِمونه مِن وَساوسهم، حتى يُبلِّغَ ما أوحيَ به إليه............

الانتصاف: «ادّعىٰ الزّمخشريّ عامّاً واستدلّ بخاص، فالدّعوىٰ امتناعُ الكراماتِ كلِّها، فيجوز إعطاؤه[1] الكراماتِ كلَّها إلّا الاطّلاعَ علىٰ الغيب. ولعلّ شُبهةَ القَدَريّةِ في إبطالها، أنّ اللهَ تعالىٰ لا يَتّخِذَ منهم وليّاً أبداً»[2].

وقلتُ: الأقربُ تَخصيصُ الإطْلاعِ بالضعفِ والخفاء؛ فإن إطْلاعَ الله الأنبياءَ علىٰ الغيب، أمكنُ وأقوىٰ مِن إطْلاعِه الأولياء، يَدلُّ عليه حرفُ الاستعلاء في ﴿عَلَىٰ غَيۡبِهِۦٓ﴾، قالَ اللهُ تعالىٰ: ﴿أَوِ ٱلطِّفۡلِ ٱلَّذِينَ لَمۡ يَظۡهَرُواْ عَلَىٰ عَوۡرَٰتِ ٱلنِّسَآءِ﴾ [النور: ٣١]، فَضُمّنَ ﴿يُظۡهِرُ﴾ معنىٰ «يُطلِع»، أي: فلا يُطلعُ اللهُ على غَيْبِه إظهاراً تامًّا، وكَشْفاً مُرضياً جَليًّا، إلّا لمن ارتضىٰ مِن رسول، فإنّ الله تعالىٰ إذا أراد أن يُطلِعَ النبيَّ علىٰ الغيب، يُوحي إليه أو يُرسِلُ إليه المَلَك، ويَحْفظُ الموحىٰ برَصَدٍ مِن الملائكة، يَدُلُّ عليه ترتيبُ الكلام[3] في قولِه: ﴿فَإِنَّهُۥ يَسۡلُكُ مِنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ وَمِنۡ خَلۡفِهِۦ رَصَدٗا﴾، وتَعليلُه بقولِه: ﴿لِّيَعۡلَمَ أَن قَدۡ أَبۡلَغُواْ رِسَٰلَٰتِ رَبِّهِمۡ﴾.

وأمّا كراماتُ الأولياءِ، فهي مِن قَبيلِ التَّلويحاتِ واللَّمحات، أو مِن جِنْسِ إجابةِ دعوةٍ وصدقِ فِراسة؛ فإن كَشْفَ الأولياء غيرُ تامٍّ كالأنبياء، قالَ الشيخُ العارفُ أبو القاسم القُشيري

(١) أي: إعطاء الولي.

(٢) «الانتصاف» بحاشية «الكشاف» (٤: ٦٣٢).

(٣) في (ح): «الملائكة».

وعن الضَّحاكِ: ما بُعِثَ نبيٌّ إلا ومَعه ملائكةٌ يَحْرسونَه من الشياطينِ أن يَتشبهَّوا بصورةِ الملَك. ﴿لِّيَعۡلَمَ﴾ اللهُ ﴿أَن قَدۡ أَبۡلَغُواْ رِسَٰلَٰتِ رَبِّهِمۡ﴾ يعني الأنبياء؛ وَحَّدَ أولاً على اللفظِ في قولِه: ﴿مِنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ وَمِنۡ خَلۡفِهِۦ﴾، ثُم جَمعَ على المعنىٰ، كقوله: ﴿فَإِنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ﴾ [الجن: ٢٣]، والمعنىٰ: لِيبلّغوا رسالاتِ ربِّهم كما هي، محروسةً من الزيادةِ والنقصان؛ ....

رحمه اللهُ تعالىٰ: «ظهورُ الكراماتِ علىٰ الأولياءِ جائز، لأنه لا يؤدّي[1] إلىٰ رَفْعِ أصلٍ مِن الأصول، وظهورُها علامةُ صِدْقِ مَن ظَهَرَت[2] عليه في أحواله»[3]، كما أنّ ظهورَ المعجزةِ، علامةُ صدقِ مَن ادَّعىٰ النُّبوّة.

قالَ الإمامُ أبو إسحاق[4]: «الأولياءُ لهم كراماتٌ شِبْهُ إجابةِ الدعوة، وأمّا جنسُ ما هو معجزةٌ للأنبياء فلا»[5]. وقالَ الإمامُ أبو بكر بنُ فُورَك: «الفَرقُ بين المعجزاتِ والكرامات، هو أنّ الأنبياءَ صلواتُ الله عليهم مَأمورونَ بإظهارِها، والوليُّ يَجبُ عليه سَتْرُها وإخفاؤها. والنبيُّ يَدَّعي ذلك ويَقطَعُ القولَ به، والوليُّ لا يَدَّعي ولا يَقطعُ لجوازِ الاستدراج»[6].

وقلتُ: لا يَدخلُ في هذا المعنىٰ حُكمُ المنجّمِ المخذول، لأنّ ذلك تكْرِمةٌ وتَشريف، والمنجّم مَطرود مَرْجوم، قال الزجّاجُ والواحديُّ وصاحبُ «المطلع» رحمهم اللهُ: «الآيةُ توجِبُ علىٰ مَن ادّعىٰ أن النجومَ تَدلُّه علىٰ ما يكونُ مِن حياةٍ أو موتٍ أو غيرِ ذلك، فَقد كَفَرَ بما في القرآن»[7].

---

(١) في (ط): «لأنّه يؤدّي».

(٢) في الأصول الخطية: «ظهر».

(٣) «الرسالة القشيرية»، ص ٣٥٣.

(٤) الإسفراييني، الأصولي الشافعي، الملقب بركن الدين، توفي سنة (٤١٨) للهجرة.

(٥) «الرسالة القشيرية»، ص ٣٥٣.

(٦) المصدر السابق، ص ٣٥٤ بتصرف.

(٧) انظر: «معاني القرآن وإعرابه» (٥: ٢٣٧) للزجاج، و«الوسيط في تفسير القرآن» (٤: ٣٦٩) للواحدي.

وذِكْرُ العِلْمِ كذِكْرِه في قوله تعالىٰ: ﴿حَتَّىٰ نَعْلَمَ ٱلْمُجَٰهِدِينَ﴾ [محمد: ٣١]، وقُرِئ: «لِيُعلَمَ» علىٰ البناء للمفعول. ﴿وَأَحَاطَ بِمَا لَدَيْهِمْ﴾ بما عند الرُّسُلِ من الحِكَم والشَّرائع، لا يَفوتُه منها شيءٌ ولا يَنْسىٰ منها حَرْفاً، فهو مُهيمنٌ عليها حافظٌ لها، ﴿وَأَحْصَىٰ كُلَّ شَىْءٍ عَدَدًۢا﴾ مِن القَطْرِ والرَّملِ ووَرَقِ الأشجار، وزَبدِ البحار، فكيفَ لا يُحيطُ بما عندَ الرسُلِ مِن وَحْيِه وكلامِه؟ و«عَدَداً»: حال، أي: وضَبَطَ كلَّ شيءٍ معدوداً محصوراً، أو مصدرٌ في معنىٰ إحصاء.

عن رسولِ الله ﷺ: «مَن قَرأَ سورةَ الجِنّ، كانَ له بعددِ كلِّ جِنّي صَدَّقَ محمداً ﷺ وكَذَّبَ به، عِتْقُ رَقَبة».

قولُه: (وذِكرُ العِلْمِ كَذِكْرِه في قولِه تعالى: ﴿حَتَّىٰ نَعْلَمَ ٱلْمُجَٰهِدِينَ مِنكُمْ﴾)، والمعنىٰ: لِنُعلمَه علماً يَتَعلَّقُ به الجزاء، وهو أن يَعلمَه موجوداً حاصلاً.

تمَّت السّـورة

* * *

سُورَةُ المزَّمِّل
مَكيّةٌ، وهي تسعَ عَشْرةَ أو عشرون آيةً

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

[﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُزَّمِّلُ * قُمِ ٱلَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا * نِّصْفَهُۥٓ أَوِ ٱنقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا * أَوْ زِدْ عَلَيْهِ وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا﴾ ١-٤]

﴿ٱلْمُزَّمِّلُ﴾ المُتزمّل، وهو الذي تَزمَّل في ثيابِه، أي تَلفَّفَ بها، بإدغام التاء في الزاي. ونَحوُه: المُدّثرُ في المُتدثِّر، وقُرِئ: «المتزمّل» علىٰ الأصل، والمزَمِّلُ، بتخفيفِ الزاي وفتحِ الميمِ وكسرِها. علىٰ أنه اسمُ فاعلٍ أو مَفعول، مِن زَمّله، وهو الذي زَمّلَه غيرُه أو زَمّلَ نفسَه؛ وكان رسولُ الله ﷺ نائماً بالليلِ متزملاً في قَطيفهٍ، فَنُبِّه ونُودي بما يُهجِّنُ إليه الحالةُ التي كان عليها من التزمُّلِ في قطيفتِه واستعدادِه للاستثقالِ في النوم، كما يفعلُ مَن لا يُهِمّه أمرٌ ولا يَعْنيه شأن، أَلا ترىٰ إلىٰ قول ذي الرمّة:

وكائِنْ تَخطَّتْ ناقتي مِنْ مَفازةٍ ... ومِنْ نائِمٍ عن لَيْلِها مُتَزَمِّلِ

سورةُ المُزَّمِّل
عشرون آيةً، مكية[1]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

وبه ثقتي

قَولُه: (وكائِنْ تَخطّت ناقَتي) البيت[2]، «كائن»، معناها: معنىٰ كم الخبريّة، يَقول: كم مِن

(١) في (ط): «مكية، وهي ثماني عشرة آية»، وهو موافق لعَدِّ المدنيين، أما كونها تسع عشرة آية فموافق لعَدِّ المكيين والبصريين، وكونها عشرون آية فموافق لعَدِّ الكوفيين والشاميين. انظر «البيان في عَدِّ آي القرآن» للداني، ص٢٥٧.

(٢) لذي الرمة، من قصيدة طويلة يهجو فيها ويفتخر، انظر «ديوانه»، ص٢٣١.

يُريد: الكسلانَ المتقاعسَ الذي لا يَنْهض في معاظِمِ الأمورِ وكفاياتِ الخطوب، ولا يُحمِّلُ نفسَه المشاقَّ والمتاعِب، ونَحوُه:

سُهُداً إذا ما نامَ لَيْلُ الـهَوْجَلِ

وفي أمثالِهم:

أوردَها سَعْدٌ وسَعْدٌ مُشتَمِلْ ما هكذا تُورَدُ يا سَعْدُ الإبِلْ

فذمَّه بالاشتمالِ بكسائِه، وجَعلَ ذلك خلافَ الجَلَدِ والكَيْس، ....

مَفازةٍ تَخطّت ناقتي فيها، وكم مِن نائمٍ، أي: غافلٍ عن ليلِ تلك المفازة، مُتزمّلٍ في ثوبِه غيرَ مُهتمٍّ بشأنِها. وقيلَ: الضميرُ في «لَيْلها» للناقة، وأرادَ ليلَ نفسِه، وأضافَه إلى ناقته.

قولُه: (**سُهُداً إذا ما نامَ ليلُ الهَوْجلِ**)، أَوّلُه:

فَأَتَتْ به حُوشَ الفـؤادِ مُبَطَّنـاً[١]

حُوشُ الفؤاد، أي: ذكيُّ الفؤادِ حَديدُه. مُبَطّناً[٢]، أي: خميصَ البَطْن. الهَوْجَل: الثقيلُ الأَحمقُ الكسلان. يقول: أتتِ الأمُّ بهذا الولدِ مُتيقّظاً حَذِراً ذكيًّا ساهراً، إذا نامَ الكسلان.

قولُه: (**وفي أمثالهم: أَوْردَها سَعْدٌ وسَعْدٌ مُشْتمِلْ**)[٣]، قيلَ: هذا سَعدُ بنُ زيدِ مَناةَ، أخو مالكِ بنِ زيد مناة الذي يقالُ في حَقّه: آبَلُ مِن مالك، قالَ الميداني: «هو سِبطُ تميمِ بنِ مُرّة وكانَ يَتحمّق، إلّا أنه كانَ آبَلَ أهلِ زمانه، ثُمّ إنّه تَزوَّجَ وبنىٰ بامرأتِه، فأوردَ الإبلَ أخوه سَعْدٌ ولم يُحْسِنِ القيامَ عليها والرِّفقَ بها، فقالَ مالكٌ:

أَوردَهـا سَـعدٌ وسَـعدٌ مُـشْتمِلْ ما هكذا تُورَدُ يا سعدُ الإبِلْ»[٤]

---

(١) البيت لأبي كبير الهذلي.

(٢) المبطَّن: خميص البطن، ورجلٌ مِبْطانٌ اذا كان غيرَ خميصِ البطن. انظر: «شرح أشعار الهذليين» (٣: ١٠٧٣).

(٣) البيت للشاعر مالك بن زيد مناة يخاطب أخاه سعداً.

(٤) «مجمع الأمثال» (١: ٨٦)، وانظر: (٢: ٣٦٤)، ويُضربُ هذا المثل لمن قصَّر في الأمر.

وأُمِرَ بأن يَخْتارَ علىٰ الهجودِ التهجُّد، وعلىٰ التزمُّلِ التشمُّرَ والتخفّفَ للعبادةِ والمجاهَدةِ في الله، لا جَرمَ أنّ رسولَ الله ﷺ قد تَشمّرَ لذلك معَ أصحابِهِ حَقَّ التشمُّر، وأَقبلوا علىٰ إحياءِ لياليهم، ورَفضوا له الرّقادَ والدَّعة، وتَجاهدوا فيه حتىٰ انتفختْ أقدامُهم واصفرَّتْ ألوانُهم، وظَهرتِ السِّيمىٰ في وُجوهِهم وتَرامىٰ أمرُهم إلىٰ حدٍّ رَحِمَهم له ربُّهم، فخَفَّفَ عنهم.

وقيل: كانَ متزملاً في مِرْطٍ لعائشةَ يصلِّي، ....

أي: أتىٰ بها الوِرْد، والحالُ أنّه مُشتمِلٌ ليس بِمُشمّرٍ، فَذمَّه بالاشْتمال، وجَعلَ ذلك خلافَ الجَلَدِ والكَيْس. وقيل: ذَمّه بالاشتمالِ بكسائه، وادّعىٰ أنَّ الخلل كان لِمَيْله إلى الدَّعةِ، وعلامتُه الاشتمال(١).

الانتصاف: «هذا القولُ والاستشهادُ سوءُ أَدب. وجَعلتِ العلماءُ نداءَه بالمُزَّمّلِ وغيرِ ذلك مِن صفاتِه تَشْريفاً له إذْ لم يُنادِه باسمِه، واستشهادُه علىٰ ذلك بأبياتٍ قيلت ذَمّاً في جُفاةِ العرب، أَبرأُ إلى الله وأَربأُ برسولِ الله ﷺ منه»(٢).

وقلتُ: ومنه ما رَواه عن عِكْرمة: أنّه(٣) يا أيّها الذي زُمِّلَ أمراً عظيماً، أي: حُمِّلَه. وروىٰ السُّلميُّ عن ابن عطاء: «يا أيّها المُخْفي ما يُظهِرُه عليك مِن آثارِ الخصوصية، آنَ أوانُ كَشْفِه فأَظهِرْه، فقد أيّدناك بمن يَتّبعُك ويوافقُك، ولا يَخْذلُك ولا يُخالفُك، وهو أبو بكرٍ وعليّ رَضِي الله عنهما»(٤).

قولُه: (مُتزمّلاً في مِرْطٍ لعائشةَ رَضِي الله عنها)، **الانتصاف**: «هذه السورةُ مكيّةٌ، والبناءُ

---

(١) من قوله: «وقيل: ذَمّه» إلى هنا، سقط من (ف)، وفي (ح) جاء هذا القول منقولًا من «الانتصاف»، وليس بصواب، إذْ لم أقف عليه في «الانتصاف»، ولا في مخطوط «الإنصاف» للعراقي.

(٢) «الانتصاف» بحاشية «الكشاف» (٤: ٦٣٤).

(٣) أي: أنّ المعنىٰ. ومن بديع ما قاله السّهيلي في هذا الصّدد: «ليس المزمّلُ باسمٍ مِن أسمائه عليه السلام يُعرفُ به، وإنّما هو مشتقٌّ من حالته التي كان التبسَ بها حالة الخطاب، والعربُ اذا قصدت ملاطفة المخاطب وترك المعاتبة، سَمَّوه باسمٍ مشتقٍّ من حالته التي هو عليها، كقولِ النبي ﷺ لعلي كرّم الله وجهه، وقد نام ولصق بجنبه التراب: قُمْ أبا تراب، إشعاراً بأنه ملاطف له؛ فقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُزَّمِّلُ﴾ فيه تأنيسٌ وملاطفة». انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (١٩: ٣٣) للقرطبي.

(٤) «حقائق التفسير» (٢: ٣٥٥) للسلمي.

فهو علىٰ هٰذا ليسَ بتهجين، بل هو ثَناءٌ عليه وتَحْسينٌ لحالِه التي كان عليها، وأُمِرَ بأن يَدومَ علىٰ ذلك ويُواظبَ عليه. وعن عائشةَ رضي اللهُ عنها: أنها سُئلتْ: ما كان تَزْميلُه؟ قالتْ: كانَ مِرْطاً طولُه أربعَ عَشْرَةَ ذراعاً نِصفُه عليَّ وأنا نائمةٌ ونِصفُه عليه وهو يُصلّي، فسُئلتْ: ما كان؟ قالتْ: والله ما كان خَزّاً ولا قَزّاً ولا مِرْعِزّىٰ ولا إبْرَيْسَماً ولا صُوفاً؛ كان سَداه شَعْراً ولُحْمتُه وَبَراً. وقيل: دخلَ علىٰ خديجة، **وقد جُئِثَ فَرَقاً** أولَ ما أتاهُ جبريل **وبَوادِرُه** تَرعدُ، فقال: «زَمِّلوني زَمِّلوني»، **وحَسِبَ أنه عُرِضَ له**؛ ....

علىٰ عائشةَ كان بالمدينة»[١]. وفي «جامع الأصول»: «تَزوّجَها النبيُّ ﷺ في شوّالَ سنةَ عَشْرٍ مِن النبوّة، قبلَ الهجرةِ بثلاثٍ ولها ستُّ سنين، وأَعْرسَ بها في المدينةِ في شوّالَ سنةَ اثنتين مِن الهجرة، على رأسِ ثمانية عشر شهراً، ولها تِسعُ سنين»[٢].

قولُه: (**مِرْعِزّىٰ**)، **الجوهري**: «المِرْعِزّىٰ: الزَّغَبُ الذي تحت شَعْرِ العَنْز، وهو «مِفْعِلّىٰ»، لأنّ «فِعْلِلّىٰ» لم يَجِئْ؛ وإنما كَسروا الميمَ إتباعاً لكسرة العين».

قولُه: (**وقد جُئِثَ فَرَقاً**)، **النهاية**: «وفي حديث المبعث[٣]: فَجُئِثْتُ منه فَرَقاً، أي: ذُعِرْتُ وخِفت؛ يقالُ: جُئِثَ الرّجلُ، وجُئفَ، وجُثَّ، إذا فَزِع»[٤].

قولُه: (**بَوادِرُه**)، **النهاية**: «هي جَمعُ بادِرة، وهي لَحْمةٌ بين المِنكبِ والعُنُق»[٥].

قولُه: (**وحَسِبَ أنه عُرِضَ له**)، **الأساس**: «عُرِضَ لفلانٍ إذا جُنّ». روينا عن البخاريِّ ومُسلمٍ، عن عائشةَ رَضِي اللهُ عنها، قالت: «أَوّلُ ما بُدِئ به رسولُ الله ﷺ مِن الوحيِ الرُّؤيا

---

(١) «الانتصاف» بحاشية «الكشاف» (٤: ٦٣٤).

(٢) «جامع الأصول» (٨٩٤٤) لابن الأثير، والفقرة من قوله: «وفي جامع» إلى قوله «تسع سنين»، ساقطة في (ف).

(٣) في (ف): «المتعة».

(٤) انظر تمام الحديث في «صحيح مسلم» (١٦١ - ٢٥٥)، وتمام تخريجه في «مسند الإمام أحمد» (١٥٠٣٥).

(٥) «النهاية» (١: ١٠٦).

فبينا هو علىٰ ذلك إذْ ناداه جبريل: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُزَّمِّلُ﴾ ....

الصادقة، فكانَ لا يَرىٰ رؤيا إلّا جاءت مِثلَ فَلَقِ الصُّبح، ثُمّ حُبِّبَ[1] إليه الخَلاء، وكان يَخْلو بغارِ حِراء، فَيتحنَّثُ فيه ـ وهو التعبُّدُ ـ اللياليَ ذواتِ العدد قبلَ أن يَنْزِعَ إلى أهله، ويَتزوَّدُ لذلك، ثُمّ يَرجعُ إلى خديجة فَيتزوّدُ لِمثلها، حتى جاءَه الحقُّ فجاءَه المَلَكُ فقال: اقرأ، قال: ما أنا بقارئ. قال: فأخذَني فغطّني حتى بَلَغَ منّي الجَهْد ثُمّ أرسلني، كذا ثلاثاً، فقال: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ﴾، إلى قوله: ﴿مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾. فَرَجَعَ بها رسولُ الله ﷺ تَرْجفُ بَوادِرُه[2]، فَدَخَلَ علىٰ خديجةَ بنتِ خُويلدٍ، فقال: زَمِّلوني زَمِّلوني، فزَمَّلوه حتىٰ ذهبَ عنه الرَّوْع، فقالَ لِخديجةَ وأخبرَها الخبر: لقد خَشيتُ علىٰ نفسي. فقالت له خديجة: كَلّا، أَبشِرْ؛ فوالله لا يُخزيك اللهُ أبداً، إنك لَتصلُ الرَّحِم، وتَصدقُ الحديث، وتَحملُ الكَلّ، وتكْسِبُ المعدوم، وتَقْري الضيف، وتُعين علىٰ نوائبِ الحق. فانطلقت به خديجةُ حتّى أَتت به علىٰ وَرَقَةَ بنِ نَوْفل، وهو ابنُ عَمِّ خديجة، وكانَ امرءًا تَنَصَّرَ في الجاهلية، فكتبَ الإنجيلَ بالعربية ما شاءَ اللهُ أنْ يَكتب، وكانَ شَيخاً كبيراً. فقالت له خديجةُ: يا ابنَ عم، اسمعْ مِن ابن أخيك، فأخبرَه رسولُ الله ﷺ ما رأى، فقال وَرقةُ: هذا الناموسُ الذي أَنزلَ اللهُ علىٰ موسىٰ، يا ليتني فيها جَذَعاً[3]، لَيْتني أكونُ حيّاً إذْ يُخْرجُك قومك» الحديث[4].

قولُه: (إذْ ناداه جبريلُ: فقال[5]: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُزَّمِّلُ﴾)، روينا عن البخاريِّ ومُسْلم، عن جابر، عن رسولِ الله ﷺ، قال: «جاورتُ بحراءَ شهراً، فلمّا قَضيتُ جِواري هَبطتُ، فَنُوديتُ، فَنظرتُ عن يميني فلم أَرَ شيئاً، ونَظرتُ عن شمالي فلم أَرَ شيئاً، ونَظرتُ أمامي فلم أَرَ شيئًا[6]، ونظرتُ مِنْ خلفي فلم أَرَ شيئاً، فَـرفعتُ رَأسي فَرأيتُ شيئاً، وفي رواية: «فَرفعتُ

(١) في (ح) و(ف): «وحُبّب».

(٢) في (ط) و(ح): «يَرْجفُ فؤاده»، وهي إحدى روايتي البخاري (حديث رقم ٣)، وروايتي مسلم (٢٥٤-١٦٠)، وليست موضع الشاهد.

(٣) الجَذَعُ مِن الرجال: الشابُّ الحدث.

(٤) أخرجه البخاري (٣) (٦٩٨٢)، ومسلم (٢٥٢-١٦٠).

(٥) لفظ «فقال» سقط من «الكشاف».

(٦) قوله: «ونَظرتُ أمامي فلم أَرَ شيئاً» سقط من (ح) و(ف).

وعَن عِكرمة: أنّ المعنىٰ: يا أيّها الذي زُمّلَ أمراً عظيماً، أي: حُمِّله، والزِّمْلُ: الحِمْل، وازْدَمَلَه: احْتَمَلَه. وقُرِئ: «قُمُ الليل»، بضمِّ الميمِ وفتحِها. قالَ عثمانُ ابنُ جنّي: الغرضُ بهذِه الحركةِ التبلُّغُ بها هرباً من التقاءِ الساكنَيْنِ، ....

رأسي فإذا هو قاعد[١] علىٰ عَرْشٍ في الهواء، يَعْني جبريل، فَأَخذتْني رَجْفةٌ شديدة»، فَأتيتُ خديجةَ فقلتُ: دَثِّروني، فَدَثّروني، وصَبّوا عليّ ماءً، فأنزلَ اللهُ تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ * قُمْ فَأَنذِرْ * وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ * وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ﴾[٢]. فَظَهرَ من هذا هُجْنةُ ما قاله: (ونُودي بما يَهْجُن إليه[٣] الحالة التي كان عليها)، وحَسُن ما لَهَجَ به مَن قال: «يا أيّها المخفيّ ما يظهر عليك مِن آثار الخُصوصيّة».

قولُه: (وقُرِئ: «قُمُ الليلَ»)، قالَ ابنُ جِنّي: «وهي قراءةُ أبي السّمّالِ ورَوْح. وقالَ: عِلّةُ جوازِ ذلك، أنّ الغرضَ في هٰذه الحركة، إنّما هو التبليغُ بها، هرباً مِن اجتماعِ الساكنينِ، فبأيّ الحركاتِ تُحرِّكُ فقد وَقَعَ الغرض، ولَعمري إنّ الكسرَ أكثر، فأمّا أن لا يجوزَ[٤] غيره فلا. حكىٰ قُطْربُ عنهم: قُمَ الليلَ، وقُلَ الحقَّ؛ مَن كَسَرَه فعلىٰ الأصل، ومَن ضَمَّ أو كَسَرَ أيضاً أَتْبعَ، ومَن فتَحَ فَجُنوحاً إلى خِفّةِ الفتح»[٥].

وفي الحاشية: ابن جنّي: بِكَسْرٍ فسكونِ الياء، وليست بياءِ النَّسَب، ولكنّه في الأصلِ: كنّي، فَعُرِّبَ وبُنِيَ علىٰ السكون.

قولُه: (التبليغُ[٦] بها)، أي: الاكتفاءُ بها.

---

(١) في (ح): «فاعله».

(٢) أخرجه البخاري (٤٩٢٢)، ومسلم (٢٥٧-١٦١)، وانظر البخاري (٤٩٢٤).

(٣) كذا في «الكشاف»: يَهْجُن إليه، ولعلَّ صوابه ما ذكره الرازي في «مفاتيح الغيب» (٣٠: ١٥١): بما يهجن تلك الحالة، ومثله في «السراج المنير» (٤: ٢٩٩) للخطيب الشربيني.

(٤) في (ح) و(ف): «أن يجوز».

(٥) «المحتسب» (٢: ٣٣٤-٣٣٥).

(٦) كذا في الأصول الخطية، وكذا هو في نص «الكشاف» من (ط)، لكن في الأصل الخطي من «الكشاف» وفي المطبوع: «التبلُّغ».

فبأيِّ الحركاتِ تُحرِّكُ فقد وَقعَ الغَرض. ﴿نِّصْفَهُۥ﴾: بدلٌ من ﴿ٱلَّيْلَ﴾، و﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾: استثناءٌ مِن النِّصف، كأنه قال: قُمْ أقلَّ مِن نِصفِ الليل. والضميرُ في «مِنْه» و«عليه» للنّصف، والمعنىٰ التخييرُ بين أمرين؛ بينَ أن يقومَ أقلَّ مِن نصفِ الليل علىٰ البَتّ، وبين أن يختارَ أحدَ الأمريْنِ وهما النّقصانِ مِن النصفِ والزيادةُ عليه. وإنْ شِئتَ جعلتَ «نصفَه» بدلاً مِن «قليلاً»، وكانَ تخييراً بين ثلاثٍ: بين قيامِ النصفِ بتمامِه، وبين قيامِ الناقصِ منه وبين قيامِ الزائدِ عليه؛ وإنما وُصفَ النصفُ بالقلّةِ بالنسبةِ إلىٰ الكل، وإنْ شِئتَ قلتَ: لمّا كان معنى ﴿قُمِ ٱلَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا * نِّصْفَهُۥٓ﴾، إذا أَبدلتَ النصفَ من الليل: قُمْ أقلَّ مِن نصفِ الليل، رَجعَ الضميرُ في «مِنْه» و«عليه» إلىٰ الأقل من النصف، فكأنه قيل: قُم أَقلَّ من نصفِ الليل، أو: قُم أنقصَ مِن ذلك الأقلِّ أو أزيدَ منه قليلاً، فيكونُ التخييرُ فيما وراءَ النصفِ بينه وبين الثلث.

قولُه: (﴿نِّصْفَهُۥٓ﴾ بدلٌ مِن ﴿ٱلَّيْلَ﴾)، اعلَمْ أنّه جعل ﴿نِّصْفَهُۥٓ﴾ تارةً بدلاً من ﴿ٱلَّيْلَ﴾، وأخرى من ﴿قَلِيلًا﴾، وجُعِلَ كلُّ واحدٍ مِن التقديرينِ علىٰ وجهينِ.

واعترضَ صاحبُ «الفرائد» علىٰ كلّ الوجوه، قالَ على الوجهِ الأوّل: «لمّا كان الضميرُ في ﴿مِنْهُ﴾ و﴿عَلَيْهِ﴾ راجعاً إلى النصف، كانَ المعنىٰ: قُمْ أقلّ مِن نِصفِ الليل، أو انقصْ مِن نصفِ الليل(١)، أو زدْ علىٰ نصفِ الليل، كأنه قال: قُم أقلّ مِن نصفِ الليل، أو قُمْ زدْ على نصفِ الليل، وهذا ظاهرُ الفساد. وقولُه: «علىٰ البَتِّ» لا دلالةَ في الآيةِ عليه.

وقال في الوجهِ الثاني، وهو قولُه: «وإنْ شِئتَ جَعلتَ ﴿نِّصْفَهُۥٓ﴾ بدلاً مِن ﴿قَلِيلًا﴾» إلىٰ آخره: هذه هو الوَجْه. وتمامُه أن يقالَ: ذكرَ ﴿قَلِيلًا﴾ ثُم أبدلَ ﴿نِّصْفَهُۥٓ﴾ منه، إشارةً إلىٰ أن ما نامَ فيه مِن الليلِ، وإنْ كان نصفاً منه، فهو بالإضافةِ إلىٰ النصفِ القائمِ قليل(٢)، لأن النصفَ القائمَ يُضاعَفُ إلى العشرة، كقولِه تعالىٰ: ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠].

---

(١) قوله: «أو قُمْ زدْ على نصفِ الليل» سقط من (ط).

(٢) سقط لفظ «قليل» من (ح) و(ف).

....

والنصفُ النائمُ[١] لاستراحةِ النفس، وإن كانَ لا يَخلو مِن أنْ يدخلَ في العبادةِ، مِن حيثُ إنه استعدادٌ لها، ويَدلُّ عليه قولُه تعالىٰ: ﴿لَيۡلَةُ ٱلۡقَدۡرِ خَيۡرٞ مِّنۡ أَلۡفِ شَهۡرٖ﴾ [القدر: ٣].

ويُمكنُ أن يقالَ: القِلّةُ في الحقيقةِ صفةٌ للحاصلِ في النصف، ثُم اعتبرت صفةً للنِّصف[٢]، كقولهم: نهارُه صائمٌ وليلُه قائم. فعلىٰ هذا: النصفُ النائمُ قليلٌ بالإضافةِ إلى النصفِ القائم، بالنَّظرِ إلىٰ ما في كلِّ واحدٍ منهما، أي من الثواب؛ فَجُعلَ القليلُ مبدلاً منه، والنصفُ بدلاً، تَنْبيهاً علىٰ هذا المعنى الدقيق. وأمّا التخييرُ، فليُعْلم أنّ هذا ليس مِمّا لا يزيدُ ولا يَنْقص، بل مِمّا يَحْتملُ الزيادةَ والنقصان، أعني ذِكْرَ النصفِ أوّلاً. فلو اقْتصِرَ عليه، ظُنّ أنّ الزيادةَ والنقصانَ لا يتطرفانِ عليه، كركعاتِ[٣] الصلاةِ المفروضة، وكأوقاتِ الصلاة، وكالحدود، ولأنّ في تَرْكِ التّخييرِ تَعْسيراً، وفي وجوده تيسيراً.

ويجوزُ أن يكونَ ما يوجدُ مِن هٰذه الأقسام، أَعْني: النصفَ، أو الناقصَ منه، أو الزائدَ عليه، يكونَ فرضاً كالقراءةِ في الصلاة؛ فإنْ ما قَرأ المصلِّي، وإنْ كان تمامُ القراءةِ كان فرضاً وإن اقتصرَ علىٰ آيةٍ أو علىٰ ثلاثِ آياتٍ كما عرف، كان[٤] مؤدّياً للفرضِ، وكانت صلاتُه مؤدّاةً بما فُرِضَ عليه مِن القراءة.

وقالَ علىٰ الوجهِ الثالث ـ وهو قوله: «وإنْ شئتَ قلتَ: لمّا كان معنىٰ ﴿قُمِ ٱلَّيۡلَ﴾» إلىٰ آخره ـ: الاعتراضُ عليه مِن وجهينِ: أحدِهما: أن يقالَ: قولُه: قُمْ أقلَّ مِن نصفِ الليل، أو أنقصَ مِن ذلك الأقلِّ، أو أزيدَ من ذلك الأقل، بمنزلةِ أن يقالَ: قُم أقلَّ من النصف، أو قُم أقلَّ مِن النصف، أو قُم أقلَّ مِن النصف؛ لأنّه يلزمُ أن يكونَ أزيدَ من أقلِّ النّصف بالغًا

(١) في (ف): «القائم».

(٢) في (ف): «صفةَ النّصف»، وليس بصواب.

(٣) في (ف): «كرامات»، محرّفةً.

(٤) جواب: فإنْ ما قرأ المصلّي.

....

النّصف، بل يمكنُ أن يكون أقلَّ من النّصف أيضًا، فيكفي في هذا أن يقال: قم أقلَّ من النّصف[١]؛ فأيَّ مَقدارٍ قام، وهو أقلُّ مِن النصف، كانَ مؤدّياً ما أُمِرَ به. وثانيهما: أن يقالَ: الناقصُ مِن أقلَّ مِن النصف، لا يلزمُ أن يكونَ ثلثاً، حتّى يَصحَّ قولُه: «فيكونُ التخييرُ فيما وراءَ النصفِ بينه وبين الثلث».

وقال علىٰ الوجهِ الرابع ـ وهو قولُه: «ويَجوزُ إذا أبدلتَ ﴿نِّصۡفَهُۥٓ﴾ من ﴿قَلِيلًا﴾، وفَسَّرتَه به» إلى آخره ـ الاعتراضُ عليه من ثلاثةِ أوجهٍ: أحدُها: أنّ «نصفَه» غيرُ مذكورٍ في الثاني، ولو كانَ مذكوراً لَصحَّ أن يكونَ بدلاً كما في الأوّل؛ فعلىٰ هذا لَزِمَ حذفُ البدل، وهو غيرُ جائزٍ بالإجماع، ولأنّه هو المقصودُ في الكلام، فلا وجهَ لحذفِه. وثانيها: قولُه: «وتجعلَ المزيدَ علىٰ هٰذا القليل، أَعني الرّبع، نصفَ الرّبعِ كأنه قيل: أو زِدْ عليه قليلاً نصفَه»، يلزمُ منه حذفُ البدلِ والمبدلِ منه، وهذا أبعدُ مِن الأوّل[٢]. وثالثُها: قولُه: «ويجوزُ أن تَجعلَ الزيادةَ، لكونِها مطلقةً، تَتِمّةَ الثلث» مَنظورٌ فيه؛ لأنّ مِن الإطلاق كما جازَ أَنْ يكونَ تَتِمّةً جازَ أن يكونَ غيرَها؛ فالحملُ على كونِها تَتِمّةً، يلزمُ منه الترجيحُ مِن غيرِ مُرجّح، وهو باطلٌ، وبالله التوفيق.

فنقول: نحنُ لا نشتغلُ بتفاصيلِ الجوابِ، لأنّها تُؤدّي إلىٰ التَّطويلِ المُملّ، بل نفسّرُ[٣] كلام المصنّفِ ليظهرَ المقصود. أمّا الوجهُ الأوّلُ، فمن كلامِ الزجّاج، قال: «إن ﴿نِّصۡفَهُۥٓ﴾ بدلٌ مِن ﴿ٱلَّيۡلَ﴾»، كما تقولُ: ضربتُ زيداً رأسَه؛ فإنّما ذكرتَ «زيداً» لتوكيدِ الكلام، فهو أوكدُ من قولك: ضربتُ رأسَ زيد»[٤]، تَمّ كلامُه. فالمعنىٰ: قُم نصفَ الليلِ إلّا قليلاً،

---

(١) من قوله: «لأنّه يلزم» إلى هنا، سقط من (ح) و(ف).

(٢) في (ح): «البدل».

(٣) في (ف): «نشير إلى» بدلاً من «نفسّر».

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (٥: ٢٣٩).

أوِ انقصْ مِن النّصف، أو زِدْ علىٰ النّصف كثيراً، أو انقصْ منه قليلاً؛ كُرّرَ «أو انقُصْ منه قليلاً»، ليؤذنَ بأنَّ الأوّل عزيمةٌ والثانيَ رخصة، كما تقول: جالسِ الحسنَ أو ابنَ سيرين، تُريدُ أنّ مُجالسةَ الحسنِ لا بُدّ منها، فإن لَزِمتك ضرورةٌ فأنتَ بالخيارِ بين مُجالستِه ومُجالسةِ ابنِ سيرين. هذا معنىٰ قوله: «علىٰ البَتّ».

وقريبٌ منه قولُه تعالىٰ: ﴿لَأُعَذِّبَنَّهُۥ عَذَابًا شَدِيدًا أَوْ لَأَاْذْبَحَنَّهُۥٓ أَوْ لَيَأْتِيَنِّي بِسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ﴾ [النمل: ٢١]، قال: «لَيكوننّ أَحدُ الأمور، يَعني: إنْ كان الإتيانُ بالسلطانِ لم يكنْ تَعْذيبٌ ولا ذَبْح، وإن لم يكنْ كانَ أحدَهما»[١]، وفُهِمَ منه أنّ إتيانَ السُّلطانِ، لم يكنْ كأحدِ هٰذينِ العذابينِ.

وأمّا بقيةُ الوجوهِ الثلاثة، فَمبنيةٌ علىٰ تفسيرِ قولِه تعالىٰ: ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَىٰ مِن ثُلُثَيِ ٱلَّيْلِ وَنِصْفَهُۥ وَثُلُثَهُۥ﴾ [المزمل: ٢٠]، علىٰ اختلافِ القراءتين، أعني: فتحَ «نصفَه» و«ثُلثَه»، وكَسْرَهما[٢].

أمّا بيانُ كيفيةِ مُطابقةِ الوجهِ الثاني، وهو أن يكون ﴿نِّصْفَهُۥٓ﴾ بدلاً مِن ﴿قَلِيلًا﴾، ويقعُ التخيير بين الثلاث، فإنّه مَبنيٌّ علىٰ معنىٰ القراءةِ بالفتح، أَيْ: تقومُ أدنىٰ مِن ثُلثي الليل وتقومُ النصفَ وتقومُ الثلث، كما صَرَّح به في موضعِه. وأمّا الوجهُ الثالثُ، وهو أنْ يكونَ ﴿نِّصْفَهُۥٓ﴾ بدلاً مِن ﴿ٱلَّيْلَ﴾، ويكونَ الضميرُ في ﴿مِنْهُ﴾ و﴿عَلَيْهِ﴾ للأقلِّ مِن النصف، فهو مُنزَّلٌ علىٰ القراءةِ بالكسر، وهي: تقومُ أدنىٰ مِن ثُلثي الليلِ ونصفِه وثُلثِه. فقولُه: «قُم أَقلَّ مِن نصفِ الليل»، هو المرادُ مِن تقديرِ قولِه: أدنىٰ مِن نصفه. وقولُه: «أو قُم أو انقصْ مِن ذلك الأقلَ»، هو المرادُ مِن تقدير: أدنىٰ مِن ثُلثِه. وقولُه: «أو أزيدَ منه قليلاً»، هو المرادُ مِن معنىٰ: أدنىٰ مِن

(١) انظر: (١١: ٤٩٧).

(٢) بالكسر قراءةُ نافع وابن عامر وأبي عمرو، حملوه على الجارّ، أي: تقوم أدنى من نصفِه ومن ثُلُثِه، والباقون بالفتح، بوقوع الفعل، أي: تقوم نصفَه وثُلثَه. انظر: «حجة القراءات» لابن زنجلة، ص٧٣١، ٧٣٢.

ويجوزُ إذا أبدلتَ «نصفَه» مِن «قليلاً» وفسَّرتَه به، أن تَجعلَ قليلاً الثاني بمعنىٰ نِصفَ النِّصفِ: وهو الرّبع، كأنه قيل: أو انقُصْ منه قليلاً نصفَه، وتجعلَ المزيدَ علىٰ هٰذا القليلِ، أعني الرُّبع، نصفَ الرُّبع كأنه قيل: أو زِدْ عليه قليلاً نصفَه. ويجوزُ أن تجعلَ الزيادةَ لكونِها مطلقةً تتمَّةَ الثلث، فيكونُ تخييراً بينَ النّصفِ والثلثِ والرّبع.

فإن قلتَ: أكانَ القيامُ فَرضاً أم نَفلاً؟

قلتُ: عن عائشةَ رضيَ اللهُ عنها أنّ اللهَ جعلَه تطوّعاً بعد أن كانَ فريضةً، **وقيل: كانَ فرضاً** قبلَ أن تُفرضَ الصلواتُ الخَمْس، ثُم نُسخَ بهنّ إلا ما تَطوّعوا به. ....

ثلثي الليل. فيكونُ التخييرُ بينَ الأقلِّ مِن النصفِ وفيها وراءَ النصف[1]، وهو أقلُّ مِن الثلثِ وأزيدُ منه؛ فَعُلِمَ منه أنّ الضميرَ في قولِه: «بينه وبين الثلث»، راجعٌ إلى «ما وراء النصف»[2]. والظَّرفُ الثاني بدلٌ مِن الأوّل، لا كما ظنّ أنه راجعٌ إلىٰ القليل كما فسّرَ بالنصف.

وأمّا الوجهُ الرابعُ، وهو أن يكون ﴿نِّصۡفَهُۥٓ﴾ بدلاً مِن ﴿قَلِيلًا﴾، فهو مُنزَّلٌ أيضاً علىٰ القراءةِ بالكسر. وتَقريرُه أنّ القليلَ الأوّلَ كما فُسِّرَ بالنصف، يُفسّرُ الثاني بنصفِ النصفِ لاحتمالِه. ولمّا كانت المطابقةُ بين الآيتينِ مَطلوبةً: يُجعَلُ نصفُ النصفِ الرُّبع، ويُحملُ المطلقُ، وهو قوله: ﴿زِدۡ عَلَيۡهِ﴾، لأنه لا يَعلمُ كميّةَ الزيادة، علىٰ المقيّدِ وهو نصفُ النصفِ، فَيحصلُ الثُّمن، فَيضمُّ مَع الرّبع، فيصيرُ الرُّبُعُ والثمنُ، وهو الثلثُ تقريباً، فكأنّه قيل: قُم الليلَ نصفَه أو ربعَه أو ثلثَه. وإذا لم تُحمَل[3] الزيادةُ المطلقة على المقيّد، بل تُجعلُ تَتمَّةً للثلث، أي: ما يَتمُّ به الرّبعُ ثلثاً تحقيقاً، فيقعُ التخييرُ أيضاً بين النصفِ والرّبع والثلث، كما صَرّحَ به أيضاً في موضعه، فلينظر هناك. وإياكَ أن تصحّحَ هذه الوجوهَ الثلاثةَ بغيرِ ما ذُكرَ، فتقع في المتعسّف.

قولُه: (**وقيل: كانَ فرضاً**)، روىٰ مُحْيي السُّنةِ عن مُقاتلٍ وابنِ كيسان: «كانَ هذا بمكة

---

(١) قوله: «وفيها وراءَ النصف»، سقط من (ط).

(٢) لفظ «النصف» سقط من النسخ الثلاث، والزيادة من «الكشاف».

(٣) في (ح): «تَحصل».

وعن الحسن: كان قيامُ ثلثِ الليلِ فريضةً، وكانوا علىٰ ذلك سَنةً. وقيل: كان واجباً، وإنما وَقعَ التخييرُ في المِقْدار، ثُم نُسِخَ بعد عَشْرِ سنين. وعن الكلبي: كان يقومُ الرجلُ حتىٰ يُصبحَ مخافةَ أن لا يحفظَ ما بين النصفِ والثلثِ والثلثيْنِ؛ **ومنهم مَن قال: كان نَفلاً بدليلِ التخييرِ في المِقْدار، ولقولِه تعالىٰ:** ﴿وَمِنَ ٱلَّيۡلِ فَتَهَجَّدۡ بِهِۦ نَافِلَةً لَّكَ﴾ [الإسراء: ٧٩].

ترتيل القرآن: قراءتُه علىٰ تَرسُّل وتُؤَدةٍ بتبيينِ الحروفِ وإشباعِ الحركات، حتىٰ يَجيءَ المتلوُّ منه شبيهاً بالثَّغرِ المُرَتَّل، **وهو المُفْلَجُ** المُشبَّه بنَوْرِ الأُقْحوان، ....

قبلَ أن تُفرضَ الصلاة، ثُمّ نُسِخَ بالصلواتِ الخمس»[١]. ورويناه عن البخاريِّ ومسلمٍ في حديثِ جابرٍ[٢] أيضاً.

قولُه: (**ومنهم مَن قالَ: كانَ نَفلاً، بدليل التخيير في المقدار**)، قالَ الإمام: «استُدِلَّ علىٰ عدمِ الوجوب، بأنه تعالىٰ قالَ: ﴿نِّصۡفَهُۥٓ أَوِ ٱنقُصۡ مِنۡهُ قَلِيلًا ۞ أَوۡ زِدۡ عَلَيۡهِ﴾ فَفُوضَ ذلك إلى رأي المكلف. وما كانَ كذلك لا يكونُ واجباً، وهو ضعيف؛ لأنه لا يَبعدُ أن يقالَ: أَوجبتُ عليك قيامَ الليل. فأمّا تَقديرُه بالقلّةِ والكثرة، فهو مُفوّضٌ إليك»[٣]، وإليه الإشارةُ بقوله: «كانَ واجباً، وإنما وقَعَ التخييرُ في المقدار».

قولُه: (**ولقولِه**[٤]: ﴿وَمِنَ ٱلَّيۡلِ فَتَهَجَّدۡ بِهِۦ نَافِلَةً لَّكَ﴾ [الإسراء: ٧٩])، فيه نَظَر؛ لأنه فسَّرها في مَوضِعِه بقولِه: «إن التَّهجدَ زيدَ لك على الصلوات المفروضة، فريضةً عليك خاصّةً دون غيرك، لأنه تَطوّعٌ لهم»[٥].

قولُه: (**وهو المُفْلَج**)، **الجوهري**: «الفَلَجُ في الأسنان: تَباعدُ ما بين الثنايا والرَّباعيات»،

---

(١) «معالم التنزيل» (٨: ٢٥٠) للبغوي.

(٢) انظر: البخاري (٤٩٢٥)، ومسلم (٢٥٦-١٦١).

(٣) «مفاتيح الغيب» (٣٠: ١٥٢).

(٤) عطفٌ على قوله: التخيير في المقدار، أي: وإنما وقع التخيير في المقدار، ولقولِه تعالى: «ومن الليل فتهجد ...».

(٥) انظر: (٩: ٣٥٩).

وألا يَهُذَّه هَذًّا ولا يَسْرِدَه سَرْداً، كما قالَ عمرُ رضيَ الله عنهُ: شَرُّ السيرِ الحَقْحَقة، وشَرُّ القراءةِ الهَذْرَمة، حتىٰ يُشْبِهَ المتلوُّ في تَتابُعِه الثَّغرَ الألَصّ. وسُئلتْ عائشةُ رضيَ اللهُ عنها عن قراءةِ رسولِ الله ﷺ؟ فقالت: لا كَسَرْدِكم هذا، ....

و«ثَغرٌ رَتَلٌ: إذا كان مستويَ النبات». **الراغبُ**: «الرَّتَلُ: اتّساقُ الشيءِ وانتظامُه علىٰ استقامة، يقالُ: رجلٌ رَتَلُ الأسنان. والترتيلُ: إرسالُ الكلمةِ مِن الفَمِ بسهولةٍ واستقامة»(١).

قولُه: (**وألا يَهُذَّه هَذًّا**)، **الجوهري**: «الهَذُّ: الإسراعُ في القَطْعِ وفي القراءة. يقالُ: هو يَهُذُّ القرآنَ هَذًّا: يَسْرُده».

قولُه: (**الحَقْحَقة**)، **النهاية**: «في حديثِ سلمان: شَرُّ السَّيرِ الحَقْحَقة، هو المتعبُ مِن السَّير. وقيل: هو أن تُحمِلَ الدابّةُ علىٰ ما لا تُطيقُه»(٢).

قولُه: (**الهَذْرَمةُ**): «هي السرعةُ في المشيِ والكلام، ويقالُ للتَّخليط: هَذْرَمة»(٣).

قولُه: (**الألَصّ**)(٤)، **الجوهري**: «هو المتقاربُ الأضراس، وفيه لَصَص».

قولُه: (**وسُئلت عائشةُ رَضِي اللهُ عنها، عن قراءةِ رسولِ الله ﷺ؟**)، روينا عن البخاريِّ ومُسْلمٍ وأبي داودَ والتِّرمذي، قالت: «ما كان رسولُ الله ﷺ يَسْردُ سَرْدكم هذا، ولكنه كان يَتكلَّمُ بكلامٍ يُبَيِّنُه(٥)، فَصْلٌ، يَحْفظُه مَن جلس إليه»(٦).

النّهاية: «يَسْردُ سَرْداً، أي: يُتابعُه ويَسْتعجلُ فيه»(٧).

---

(١) «مفردات القرآن»، ص٣٤١.

(٢) «النهاية» (١: ٤١٢).

(٣) المصدر السابق (٥: ٢٥٦).

(٤) في (ح): «الأرض».

(٥) في (ف): «بيِّنه»، وهي موافقةٌ لِما في «سنن الترمذي» (٣٦٤٨) في طبعة العلامة المحدّث أحمد محمد شاكر رحمه الله، قال ابن العربي في «تحفة الأحوذي» (٣٥٧٢): «بَيِّنه: صفةٌ لكلام، أي: كان يتكلّم رسول الله ﷺ بكلامٍ يوضّحه. «فَصْلٌ»: صفةٌ ثانية لكلام، أي: بَيِّنٌ ظاهر، يكون بين أجزائه فَصْل».

(٦) «سنن الترمذي» (٣٦٣٩)، وثمّةَ تمامُ تخريجه.

(٧) «أنوار التنزيل» (٥: ٤٠٥).

لو أرادَ السامعُ أن يَعدَّ حروفَه لَعدَّها. و﴿تَرْتِيلًا﴾ تأكيدٌ في إيجابِ الأمرِ به، وأنه ما لا بُدَّ منه للقارىء.

[﴿إِنَّا سَنُلْقِى عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا﴾ ٥]

هٰذه الآيةُ اعتراضٌ، ويَعْني بالقولِ الثقيل: القرآنَ وما فيه من الأوامرِ والنّواهي التي هي تكاليفُ شاقةٌ ثقيلةٌ علىٰ المكلَّفين، خاصّةً علىٰ رسولِ الله ﷺ لأنه متحمّلُها بنفسِه ومُحمّلُها أمتَه؛ فهي أثقلُ عليه وأبهظُ له. وأرادَ بهذا الاعتراض: أن ما كُلّفه من قيامِ الليلِ من جُملةِ التكاليفِ الثقيلةِ الصعبةِ التي وَردَ بها القرآن، لأنّ الليلَ وقتُ السُّباتِ والراحةِ **والهدوء**، فلا بُدَّ لمن أحياه مِنْ مُضادةٍ لطَبعهِ ومُجاهدةٍ لنفسِه. وعنِ ابنِ عباسٍ رضيَ اللهُ عنه: كان إذا نَزلَ عليه الوحيُ ثَقلَ عليه وتَربَّدَ له جِلْدُه.

وعن عائشةَ رضي اللهُ عنها: رأيتُه ينزلُ عليه الوحيُ في اليومِ الشديدِ البردِ ....

قولُه: (**هٰذه الآيةُ اعتراض**)، يَعْني قولَه: ﴿إِنَّا سَنُلْقِى عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا﴾، قال القاضي: «والجملةُ اعتراضٌ لِتسهيلِ التكليفِ عليه بالتهجّد، ودالٌّ على أنّه مَشقةٌ مُضادةٌ للطبع مُخالفٌ للنفس، أو رصينٌ لرزانةِ لفظِه ومَتانةِ معناه، أو يثقلُ على المتأمّلِ فيه، لافتقارِه إلىٰ مَزيدِ تصفيةِ السّرِّ وتَجريدِ النَّظَر». وقيل: الاعتراضُ: ﴿وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا * إِنَّا سَنُلْقِى عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا﴾[(١)]، لأنّها اعترضت بين كلامينِ مُتّصلين معنًى، وهو الكلامُ في قيامِ الليل، والأظهرُ الأوّل.

قولُه: (**والهدوء**)، **الجوهري**: «هَدَأَ هَدْءاً[(٢)] وهدوءاً: سكن، وأتانا وقد هَدَأَت العيون».

قولُه: (**تَربَّدَ**)، **النهاية**: «في الحديث: كان إذا نَزَلَ عليه الوحيُ ارْبَدَّ وجهُه صلواتُ الله عليه، أي: تَغَيّرَ إلى الغُبْرة».

قولُه: (**وعن عائشةَ رَضِي اللهُ عنها: رأيتُه يَنزلُ عليه الوحي**)، الحديثُ رَواه البخاريُّ

---

(١) من قوله: «قال القاضي» إلى هنا، سقط من (ف).

(٢) في (ح): «يهدأ»، وسقطت من (ف).

فَيُفْصِم عنه، وإنّ جبينَه لَيَرْفَضُّ عَرَقاً. وعن الحسن: ثقيلٌ في الميزان، وقيل: ثقيلٌ علىٰ المنافقين، وقيل: كلامٌ له وزنٌ ورجحانٌ، **ليس بالسّفْساف**.

[﴿إِنَّ نَاشِئَةَ ٱلَّيْلِ هِيَ أَشَدُّ وَطْـًٔا وَأَقْوَمُ قِيلًا﴾ ٦]

﴿نَاشِئَةَ ٱلَّيْلِ﴾: النفسُ الناشئةُ بالليل، التي تَنْشأُ من مَضْجعِها إلىٰ العبادة، أي: تَنْهضُ وتَرْتفع؛ مِن نَشأَتِ السَّحابة إذا ارتفعتْ، ونَشأَ مِن مكانِه ونَشَز إذا نَهض، قال:

نَشَأنا إلىٰ خُوصٍ بَرَىٰ نَيَّها السُّرَىٰ وألصَقَ مِنها مُشْرِفاتِ القَمَاحِدِ

ومسلمٌ ومالكٌ والترمذيُّ والنَّسائي، عنها أنّها قالت: «ولقد رَأيتُه يَنزلُ عليه الوحيُ في اليومِ الشديدِ البردِ فَيُفْصِمُ عنه، وإن جبينَه لَيتفصَّدُ عَرقاً»[١].

النهاية: «فَيُفْصِمُ: أي يُقْلِع. وأَفْصَمَ المطرُ إذا أقْلَعَ وانكشف». وارْفَضَّ[٢] عَرقاً، أي: جَرىٰ عَرقُه.

قولُه: (**ليس بالسَّفْساف**)، **الجوهري**: «السَّفْسافُ: الرديءِ مِن كلِّ شَيءٍ».

قولُه: (**نَشأنا إلىٰ خُوصٍ**) البيت[٣]، أَيْ: نَهَضْنا وقُمنا، مِن نَشأَتِ السّحابة إذا ارتفعت، ونَشأَ مِن مكانه ونَشَزَ إذا نَـهَضَ[٤]. والخُوصُ جَمعُ خَوْصاء[٥]، وهي الناقةُ المرهَفةُ الأعلىٰ

---

(١) انظر: البخاري (٢)، ومسلم (٨٧-٢٣٣٣)، والإمام مالك (٧)، والنسائي (١٠٠٨)، والترمذي (٣٦٣٤).

(٢) ذكر الزمخشري في الحديث: لَيَرْفَضُّ عرقاً بدلاً من: لَيَتَفصَّد. ومنه في حديث البُراق، أنه اسْتَصْعَبَ على النبي ﷺ ... فارفضَّ عرقاً. انظر: «سنن الترمذي» (٣١٣١)، و«النهاية» (٢: ٥٩٨).

(٣) لم أهتدِ إلى قائله.

(٤) في (ط) و(ف): «نهش».

(٥) في (ح) و(ف): خوصانه ، وليس بصواب؛ فالخوصُ هي الإبلُ الغائرة العيون من جهد السفر، قال المرقش الأصغر: =

أو قيامُ الليل، علىٰ أن الناشئةَ مصدرٌ، مِن: نَشأَ؛ إذا قامَ ونَهض، علىٰ «فاعِلة» كالعافية، ويَدلُّ عليه ما رُوي **عن عُبيد بنِ عُمير**: قلتُ لعائشةَ: **رجلٌ قامَ** من أوّلِ الليل، أتقولينَ له قامَ ناشئةً؟ قالتْ: لا؛ إنما الناشئةُ القيامُ بعدَ النوم؛ فَفسَّرتِ الناشئةَ بالقيامِ عن المَضْجعِ، أو العبادةِ التي تَنْشأ بالليل، أي: تَحدثُ وتَرْتفع. وقيل: هي ساعاتُ الليل كلُّها؛ لأنها تَحدثُ واحدةً بعدَ أخرىٰ. وقيل: الساعاتُ الأُوَلُ منه. ....

الضخمةُ الأسفل، وقيل: الخوصُ عَوَرُ العَيْنينِ، والنَّيُّ: الشَّحم، ونَوَتِ الناقةُ نَيًّا: سَمِنت، وأَلْصقَ: أَي: طَأْطأَ ونَكّسَ. القَماحِد: جمعُ القَمَحْدُوة، بزيادةِ الميم: ما خَلْفَ الرأس[1]. يقول: قَصدنا إلى ناقةٍ مَهزولةٍ مِن السُّرىٰ، ورَحلنا.

قولُه: (**أوقيامَ الليل**)، عَطفٌ علىٰ قولِه: «النفسُ الناشئةُ»، ويُروى: «قيامَ» بالنصب، عطفًا على[2] «النفسَ الناشئةَ»، إذا رُوِيَ بالنصب.

قولُه: (**عن عُبيدِ بنِ عُمير**)، في «الجامعِ»: «هو أبو عاصم، عُبيدُ بنُ عميرِ بنِ قتادةَ بنِ سعدِ الليثيُّ الحجازيّ، قاضي أهلِ مكة، وُلِدَ في زمنِ رسولِ الله ﷺ؛ يقالُ: رآه، وهو مَعدودٌ في كبارِ التابعين، سَمِعَ عُمرَ وأبا ذَرٍّ وعبدَ الله بنَ عمرو بنِ العاصِ وعائشةَ رَضِي اللهُ عنهم»[3].

قولُه: (**رجلٌ قام**)، «رَجلٌ»: مبتدأ، و«قام» صفتُـه، و«أتقولين» خبرُه؛ أُقحمت همزةُ الاستفهامِ بين المبتدأِ والخبرِ للتأكيد، وإنّما كانَ دليلاً علىٰ أنّ المرادَ بالناشئة: القيامُ والنهوضُ من النوم، لقولها: «لا، إن الناشئةَ القيامُ مِن الليل»[4].

= رَمَتْكَ ابنةُ البكريِّ عن فَـرْعِ ضـالَةٍ ... وهُــنَّ بنــا خُــوصٌ يُخَلْـنَ نعــائِمَا

انظر: «المفضليات»، ص٢٤٤.

(١) انظر: «الصحاح» (٢: ٥٢١-٥٢٢، مادة «قحد»)، وفيه: ناقةٌ مِقْحاد: ضخمة السنام.

(٢) من قوله «النفسُ الناشئةُ» إلى هنا، سقط من (ح) و(ف).

(٣) «جامع الأصول في أحاديث الرسول» (١٢: ٦٩٦)، لابن الأثير.

(٤) من قوله: «قولُه: رجل قام» إلى هنا، سقط من (ف).

وعن عليّ بنِ الحسين رضي اللهُ عنهما، أنه كان يُصلّي بين المغربِ والعشاءِ ويقول: أما سَمعتُم قولَ الله تعالىٰ: ﴿إِنَّ نَاشِئَةَ ٱلَّيۡلِ﴾؟ هٰذه ناشئةُ الليل. ﴿هِيَ أَشَدُّ وَطۡـࣰٔا﴾ هي خاصةً دونَ ناشئةِ النهار، أشدُّ مُواطأةً يُواطِئُ قلبُها لسانَها؛ إنْ أردتَ النفس. **أو يُواطِئُ فيها قلبُ القائمِ لسانَه؛ إنْ أردتَ القيامَ أو العبادةَ أو الساعات. أو أشدُّ موافقةً** لِما يرادُ مِن الخشوعِ والإخْلاص. وعن الحسن: أشدُّ موافقةً بين السرِّ والعلانية، لانقطاعِ رؤيةِ الخلائق. **وقُرِئ: «أشدّ وَطْأً»** بالفتحِ والكسرِ، ....

قولُه: (**أو يُواطِئُ فيها قلبُ القائمِ لسانَه، إنْ أردتَ القيامَ، أو العبادةَ، أو الساعات**[1])، **الانتصاف**: «إنْ جعلتَ الناشئةَ للنفس، فالمواطأةُ فيها حقيقةٌ، وإنْ جعلتَها للساعاتِ أو المصدر فَمجاز»[2]. قلتُ: ويَجوزُ أن يكون مِن المجازِ الحُكْمي، بأن تُسنِدَ الوطءَ إلى القيامِ أو العبادةِ أو الساعات علىٰ المجازي، وإنّه لصاحبِها حقيقةً، وإليه الإشارةُ بقولِه: «أو يواطئُ فيها قَلْبُ القائم[3] لسانه»، وأن تَجعلَ لكلِّ واحدٍ منها[4] قلباً ولساناً، وتُخيِّلَ[5] له مُواطأةً به علىٰ الاستعارةِ المكنيّة.

قولُه: (**أو «أشدُّ موافقةً»**)، **عطفٌ علىٰ «أَشدُّ مواطأةً»؛ فعلىٰ هذا**: الإسنادُ في الكلِّ حقيقةٌ؛ فالحاصِلُ: «الناشئة» لا يخلو: إمّا أن يُرادَ بها النفسُ أو القيامُ مثلاً، والمواطأةُ إما أنْ يُعنىٰ بها مُواطأةُ القلبِ اللسانَ، أو موافقتُها لِما يُرادُ مِن الخشوع. فإذا عَنيتَ بها النفسَ، فإذاً المواطأةُ حقيقةٌ علىٰ التقديرين. وإذا عَنيتَ بها القيامَ ونَحوَه، فالمواطأةُ مجازٌ علىٰ التقديرِ الأول، حقيقةٌ علىٰ الثاني.

قولُه: (**وقُرِئَ: «أَشَدُّ وِطاً»**)، أبو عمرو وابنُ عامر: بكسرِ الواوِ والمدّ[6]، والباقون: بالفتحِ وإسكانِ الطاء.

---

(١) في (ط): «الطاعات».

(٢) «الانتصاف» بحاشية «الكشاف» (٤: ٦٣٨).

(٣) في (ف): «النائم».

(٤) في (ف): لكلٍّ منهما.

(٥) في (ف): «وتجعل».

(٦) وِطاءً؛ مصدرُ واطأ مُواطأةً ووِطاءً، أي: ملاءمةً وموافقة، ومنه: ليواطئوا بمعنىٰ ليوافقوا. وأمّا القراءةُ بالفتح، فمعناها: أثقل، أي: الناشئةُ أثقل على المصلّي مِن ساعات النهار. انظر: «حجة القراءات» لابن زنجلة، ص٧٣٠.

والمعنىٰ: أشدُّ ثباتَ قَدَمٍ وأبعدُ مِن الزَّلل. أو أثقلُ وأغلظُ علىٰ المصلي من صلاةِ النهار، من قولِهِ عليه السلام: «**اللهمَّ اشدُدْ وَطْأَتَك علىٰ مُضَر**».

﴿وَأَقْوَمُ قِيلًا﴾ وأَسَدُّ مقالاً وأثبتُ قراءةً لهدوءِ الأصوات. **وعن أنسٍ رضيَ اللهُ عنه أنه قرأ: «وأَصْوبُ قيلًا»**، فقيلَ له: يا أبا حَمزةَ، إنما هي: وأقومُ؛ فقال: إنّ أقومَ وأصوبَ وأهيأَ واحد. ورَوىٰ أبو زيدٍ الأنصاريُّ عن أبي سَرّارِ الغَنَويّ أنه كانَ يقرأ: فَحاسُوا، بحاءٍ غيرِ مُعْجمة، فقيلَ له: إنما هو (جاسوا) بالجيم، فقال: جَاسوا وحَاسوا واحدٌ.

[﴿إِنَّ لَكَ فِي ٱلنَّهَارِ سَبۡحًا طَوِيلًا﴾ ٧]

قولُه: (**اللهمّ اشْدُدْ وَطأَتَك علىٰ مُضَر**)، وقد أخرجناه[1] فيما سبق.

النهاية: «أَيْ: خُذهم أَخذاً شديداً، والوَطْءُ في الأصلِ: الدَّوسُ بالقَدم».

قولُه: (**وعن أنسٍ أنّه قَرأَ: وأَصوبُ**)، هٰذا، ونَحوُه ما رُوِيَ عن أبي سوار[2]: «فَحاسوا»، بالحاءِ المهملة، مِمّا لا يُلتفتُ إليه[3].

---

(١) انظر: البخاري (٨٠٤)، ومسلم [٢٩٥-(٦٧٥)].

(٢) في الأصول الخطية: «أبي سرار»، وصوابُه ما أثبتناه، وفي «المحتسب» (٢: ١٤) لابن جنّي: «فحاسوا» بالحاء: قراءة أبي السمّال. ولعلَّ الصواب كما في «البرهان في علوم القرآن» (٣: ٣٨٨) للزركشي أنه قال: «والقارئُ هو أبو السوّار الغنوي لا أبو السمال فاعلم ذلك، كذلك أسنده الحافظ أبو عمرو الداني، فقال: حدثنا المازني، قال: سألت أبا السوّار الغنوي، فقرأ: «فحاسوا» بالحاء غير الجيم، فقلت: إنما هو «فجاسوا»، قال: حاسوا وجاسوا واحد».
وفي «مختصر ابن خالويه» أنّ أبا السمال قرأ: «فحاشوا» بالحاء والشين. انظر: ص٧٥.

(٣) أورد الألوسي في «روح المعاني» (١٥: ١١٧)، أنّ رجلاً قال لأنس بن مالك: إنا نقرؤها: «وأقوم قيلًا»، فقال: إنَّ أصوبَ وأقومَ وأهيأَ وأشباه ذلك واحد»، أي: بمعنى واحد. ومثله في «المحتسب» و«البرهان»: حاسوا وجاسوا بمعنى واحد، قال ابن جنّي: «وهذا يدلّ على أنّ بعضَ القراءة يُتَخيَّر بلا رواية»، وتعقبّه الزركشي بقوله: «وهذا الذي قاله ابن جنّي غيرُ مستقيم، ولا يَحِلُّ لأحد أن يقرأ إلّا بالرواية، وقوله: «إنها بمعنىٰ واحد» لا يوجبُ القراءة بغير الرواية». «البرهان» (٣: ٢٨٨).

﴿سَبْحًا﴾ تَصرّفاً وتَقلباً في مُهمـاتِك وشَواغلك، ولا تفرغُ إلا بالليل؛ فعليك بمناجاةِ الله التي تَقْتضي فراغَ البالِ وانتفاءَ الشواغل. وأما القراءةُ بالخاءِ فاستعارةٌ مِن سَبْخِ الصُّوف، وهو نَفْشُه ونَشرُ أجزائِه؛ لانتشارِ الهمِّ وتَفرّقِ القلبِ بالشواغل؛ كَلّفه قيامَ الليل، ثُم ذَكرَ الحِكمةَ فيما كَلّفه منه، وهو أن الليلَ أعونُ علىٰ المواطأةِ وأشدُّ للقراءة، لهدوّ الرِّجْلِ وخُفوتِ الصّوت، وأنه أجمعُ للقلبِ وأضمُّ لنشرِ الهمِّ مِن النهار؛ لأنه وقتُ تفرّقِ الهمومِ وتوزّعِ الخواطرِ والتقلبِ في حَوائجِ المعاشِ والمعاد. وقيل: فراغاً وسَعَةً لنومِك وتَصرّفِك في حوائجِك، وقيل: إنْ فاتَك من الليلِ شيءٌ فَلكَ في النهارِ فراغٌ تَقدرُ علىٰ تدارُكِه فيه.

[﴿وَٱذْكُرِ ٱسْمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا * رَّبُّ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ فَٱتَّخِذْهُ وَكِيلًا * وَٱصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ وَٱهْجُرْهُمْ هَجْرًا جَمِيلًا﴾ ٨-١٠]

﴿وَٱذْكُرِ ٱسْمَ رَبِّكَ﴾ ودُمْ علىٰ ذِكْرِه في ليلِك ونهارِك، واحْرِصْ عليه، وذِكرُ الله يتناولُ كلَّ ما كانَ مِن ذِكرٍ طَيبٍ: تَسبيحٍ، وتَهليلٍ، وتكبيرٍ، وتَمجيدٍ، وتَوحيدٍ، وصَلاةٍ، وتلاوةِ قُرآن، ودِراسةِ عِلْم، وغيرِ ذلك مما كانَ رسولُ الله ﷺ يَسْتغرقُ به ساعاتِ ليلِه ونهارِه. ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ﴾ وانقطعْ إليه.

فإن قلتَ: كيفَ قيل ﴿تَبْتِيلًا﴾ مكانَ تَبتُّلاً؟

قلتُ: لأنّ معنىٰ تَبتَّـلَ بَتَلَ نفسَه، **فَجيءَ به علىٰ معناه مراعاةً لحقِّ الفَواصل**. ......

قولُه: (**فجيءَ به علىٰ معناه مُراعاةً لحقِّ الفواصل**)، لأنه قيلَ: قليلاً، طويلاً، فقيلَ: تَبْتيلاً، مراعاةً لها، قال صاحبُ «الفرائد»: «يمكنُ أن يقالَ: يَعني لَمّا كانَ معنى «تَبتّلْ إليه»: انْقطِعْ إليه، أُقيمَ التَّبْتيلُ مَقامَه، وأُكِّدَ لِيدلَّ علىٰ أنّ ذلك الانقطاعَ إلى الرَّبّ، لا يَحصلُ إلّا بتكرار التَّبتُّل؛ فالتَّبتيلُ يَدلُّ علىٰ حصول الشدّة، والتبتُّلُ علىٰ التكرار، لأن التفعيلَ لتكثيرِ الفعل».

﴿رَّبُّ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ﴾ **قرئ مرفوعاً** على المدح، ومجروراً على البدل من ﴿رَبِّكَ﴾. وعن ابن عباس: على القَسَم بإضمار حرفِ القَسَم، كقولك: اللـهِ لأفعلنّ، **وجوابُه: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾**، كما تَقول: والله لا أحدَ في الدارِ إلا زيد. وقرأ ابنُ عباسٍ: «رَبُّ المشارقِ والمغارِب». ﴿فَٱتَّخِذْهُ وَكِيلًا﴾ مُسبَّبٌ عن التهليلة؛ لأنه هو وَحدَه هو الذي يَجبُ ـ لتوحّدِه بالربوبيةِ ـ أن تُوكَلَ إليه الأمور. وقيل ﴿وَكِيلًا﴾ كفيلاً بما وَعدَك من النصرِ والإظْهار. الهَجْرُ الجَميل: أن يُجانبَهم بقلبه وهَواه، ويخالفَهم مع حُسنِ المُخالقة والمداراةِ والإغضاءِ وتَرْكِ المكافأة. وعن أبي الدرداءِ رضيَ الله عنه: **إنا لَنكْشِرُ في وُجوهِ قومٍ** ونَضحكُ إليهم،

قولُه: (﴿رَّبُّ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ﴾، **قُرِئ مَرْفوعاً**)، أبو بكر وابنُ عامرٍ وحمزةُ والكسائيُّ: «رَبِّ» بخفضِ الباء، والباقون: برفعها.

قولُه: (**وجوابُه: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾**)، أَقسمَ بما اتفقوا عليه علىٰ ما اختلفوا فيه؛ فإنّهم اعترفوا أن اللهَ ربُّ المشرقِ والمغرب، ولكنّهم أَشركوا معه الأصنامَ في العبادة، أَلا ترىٰ كيفَ أَفحمَ خليلُ الله نُمرودَ بقولِه: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ يَأْتِي بِٱلشَّمْسِ مِنَ ٱلْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ ٱلْمَغْرِبِ﴾ [البقرة: ٢٥٨]، وكليمُ الله موسىٰ فِرعونَ بقولِه: ﴿رَبُّ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ﴾(١) [الشعراء: ٢٨].

قولُه: (**إنّا لَنكشِرُ في وُجوهِ قومٍ**)، **الأساس**: «كَشَرَ الرجلُ إلى صاحبه: تَبسّمَ، وكاشَرَه»، قال المتلمّس:

إنَّ شَرَّ الناسِ مَـن يكـشِـرُ لي ... حين ألقاه، وإنْ غِبتُ شَتمْ(٢)

---

(١) في الأصول الخطية: ﴿إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ﴾، وهي من الآية (٢٤) قبل هذه، إذْ قال الله على لسان فرعون: ﴿وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، فقال على لسان موسى عليه السلام: ﴿رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ﴾ [الشعراء: ٢٣-٢٤]، واستمر الحجاج بينهما.

(٢) «ديوانه»، ص٣٢٥.

وإنّ قلوبَنا لَتقْليهم. وقيل: هو مَنسوخٌ بآيةِ السَّيف.

[﴿ وَذَرْنِي وَٱلْمُكَذِّبِينَ أُوْلِي ٱلنَّعْمَةِ وَمَهِّلْهُمْ قَلِيلًا * إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا وَجَحِيمًا * وَطَعَامًا ذَا غُصَّةٍ وَعَذَابًا أَلِيمًا * يَوْمَ تَرْجُفُ ٱلْأَرْضُ وَٱلْجِبَالُ وَكَانَتِ ٱلْجِبَالُ كَثِيبًا مَّهِيلًا ﴾ ١١-١٤]

إذا عَرفَ الرَّجلُ مِن صاحبِه أنه مُسْتهِمٌّ بخَطبٍ يريد أن يُكْفاه، أو بعدوٍّ يَشْتهي أن يُنْتقَمَ له منه وهو مُضطلِعٌ بذلك مُقتدِرٌ عليه قال: ذَرْني وإياه، أي: لا تَحتاجُ إلىٰ الظَّفرِ بمُرادِك ومُشْتهاك، إلا أن تُخلِّي بيني وبينَه بأن تَكِلَ أمرَه إليّ وتَسْتكفِينيَه، فإنّ فيَّ ما يُفرِّغُ بالَك ويُجلّي همّك، وليسَ ثَمَّ مَنعٌ حتىٰ يَطلبَ إليه أن يَذرَه وإياه ....

قولُه: (أنّه مُسْتهِمّ)، الأساس: «اهْتمَّ به، ونَزَلَ به مُهِمٌّ. وسَمعتُهم يقولون: اسْتَهمَّ لي بكذا»، فيه مبالغةٌ، كأنّه يَقصدُ قَصداً واحداً، أو يَطلبُ مَن يَهُمُّ بذلك الأمرِ ويَقصدُه.

قولُه: (وليسَ ثَمَّ مَنعٌ حتى يَطلبَ إليه أن يَذَره)، فهو مِن بابِ الكناية، قريبٌ مِن نحو قولك: لا أُرِيَنْكَ هاهنا، يَعْني: أنه تعالىٰ أَنْهىٰ إلى رسولِ الله ﷺ، أنه طَلَبَ مَنْعَه أن يُوقِعَ بالمكذّبين، وأنّه صلواتُ الله عليه ما طَلَبَ المنعَ، بَلْ شوهِدَ منه ما نَزَلَ مَنزلةَ المنعِ، مِن تَركِ الاستكفاءِ وتفويضِ الأمرِ إليه تعالىٰ. المعنىٰ: مالك لا تَسْتكفينيه، ولا تُفوّضُ أمرَكَ إليّ حتى أَسْتكفيكَه وأَنتقمَ لك منه؟

ويَجوزُ أن يكونَ مِن بابِ التهييج والالتفات[١]، وفيه أن مَن له عَدوٌّ يُضادُّه ويُناوِبُه، فاللهُ بعزّتِه وجلالِه يَجبُ أن يَكفيَ شَرَّه، والمظلومُ إذا لم يُستكفَ شَرُّه منَ الله كأنه مَنَعَه، فإذا فَعَلَ ذلك كأنّه ظَفِرَ به، وتَمكّنَ من[٢] المرادِ غايةَ التمكّن، وهو المرادُ مِن قولِه[٣]: «وفيه دليلٌ علىٰ الوثوق بأنه يَتمكّنُ مِن الوفاءِ بأقصىٰ ما تَدورُ حولَه أُمنيةُ المخاطب».

(١) في (ح): «والالتفات»، وفي (ف): «والإطناب».

(٢) في (ح): «عن»، وفي (ف): «علىٰ»، وليس بصواب.

(٣) من قوله: « وفيه أن مَن له عَدوٌّ » إلى هنا، سقط من (ط).

إلا تَرْكُ الاستِكفاءِ والتَّفويض، كأنه إذا لم يَكِلْ أمرَه إليه، فكأنه مَنعَه منه؛ فإذا وَكَلَه إليه فقد أزالَ المنعَ وتَركَه وإياه، وفيه دليلٌ علىٰ الوُثوقِ بأنه يَتمّكنُ مِن الوفاءِ بأقصىٰ ما تَدورُ حولَه أمنيةُ المخاطَب وبما يَزيد عليه. النَّعْمةُ بالفتح: التَّنعم، وبالكسرِ: الإنعام، وبالضم: المَسَرَّة؛ يقال: **نَعَم، ونُعْمةُ عَيْنٍ**، وهم صَناديدُ قريش، وكانوا أهلَ تَنعّمٍ وتُرْفهٍ.

﴿إِنَّ لَدَيْنَآ﴾ ما يُضادُّ تَنعُّمَهم: مِن أَنكال، وهي القيودُ الثِّقال؛ عن الشعبي: إذا ارتفعوا استَفَلَتْ بهم، الواحدُ: نِكْلٌ ونَـكْلٌ. ومِن جَحيم: وهي النار، الشديدةُ الحَرِّ والاتِّقاد. ومِن طعامٍ ذي غُصّة، وهو الذي يَنْشَبُ في الحُلوقِ فلا يُساغ، يَعْني: الضَّريعَ وشَجرَ الزَّقوم. ومِن عذابٍ أليم: من سائرِ العذابِ، **فلا ترىٰ مَوكولاً إليه** ....

قولُه: (**إلّا تَرْكَ الاستكفاء**)، قيلَ: الاستثناءُ مُنقطِع، والظاهرُ أنّه مِن قَبيلِ قولِه تعالىٰ: ﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ * إِلَّا مَنْ أَتَى ٱللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾ [الشعراء: ٨٨-٨٩].

قولُه: (**نَعَمْ، ونُعْمةَ عَين**)، نَعَمْ: حرفُ إيجاب، يقولُ المجيبُ للطالب: نَعَمْ، ونُعْمةَ عين، قيل: التقديرُ: أَنعمَ عينَك إنعاماً، أي: أَقرَّها. وقال: ولَم يُسمعْ هذا إلّا عندهم. الجوهري: «نُعْمةُ العينِ، بضمِّها: قُرَّتُها. ويقالُ: نُعْمَ عَين، ونُعْمةَ عَين، أَيْ: أَفعلُ ذلك كرامةً لك وإنعاماً لعينِك، وما أَشْبَهه».

قولُه: (**فلا ترىٰ مَوكولاً إليه**)، مُتّصلٌ بقولِه: ﴿ذَرْنِي﴾، لأنّ الفاءَ نَتيجةٌ لقولِه: «إنّ لدينا ما يُضادُّ تَنعُّمَهم». و«إنَّ لدينا» تَعليلٌ لقولِه: ﴿ذَرْنِي﴾، أَيْ: كِلْ إليَّ أَمرَهم وذَرْني وإياهم، فإنك لا ترىٰ أحداً موكولاً إليه [أَمرُهم](١)، ولا مَوْذوراً بينه وبينهم يَنتقمُ منهم بمثلِ ذلك الانتقام، وهو الأَنكالُ والجحيمُ والطعامُ والعذاب؛ فالضميرُ في «إليه» و«بينه»، يعودُ إلى الموصوفِ المحذوف، ولا ضميرَ في «مَوْكولاً» ولا «مَوْذوراً»، لإسنادِهما إلى «أَمرُهم» وإلى «بينَه وبينهم»، و«يَنتقمُ»(٢): صفةٌ للموصوفِ المحذوف، لا للموكولِ والموذور، لأنَّ الوصفَ لا يوصَف.

---

(١) زيادة للإيضاح.

(٢) سقط لفظ: «وينتقم»، من (ح) و(ف).

أمرُهم مَوْذوراً بينَه وبينَهم يَنتقمُ منهم بمثلِ ذلك الانتقام.

ورُوي أنّ النبيَّ ﷺ قرأَ هٰذه الآيَةَ فَصَعِق، وعن الحسن: أنه أمسىٰ صائماً، فَأُتي بطعام، فَعَرضَتْ له هٰذه الآية؛ فقال: ارفَعْه، ووُضعَ عندَه الليلةَ الثانية، فَعَرضَتْ له، فقال: ارْفعْهُ، وكذلك الليلةَ الثالثة، فأُخبرَ ثابتٌ البُنانيُّ ويَزيدُ الضَّبيُّ ويَحيىٰ البَكّاء، فجاؤوا فلمْ يَزالوا به حتىٰ شَربَ شربةً مِن سَويق.

﴿يَوْمَ تَرْجُفُ﴾ منصوبٌ بما في ﴿لَدَيْنَآ﴾. والرَّجفةُ: الزَّلزلةُ والزَّعْزعةُ الشَّديدة، والكَثيبُ: الرَّملُ المجتمعُ، مِن كثبَ الشيءَ إذا جَمعَه، كأنه فَعيلٌ بمعنىٰ مَفْعولٌ في أصلِه، ومنه **الكُثْبةُ مِن اللَّبن، قالتِ الضَّائنة: أُجزُّ جُفالاً**، وأُحْلبُ كُثَباً عِجالاً، أي: كانتْ مِثلَ رَمْلٍ مجتمعٍ هِيلَ هَيلاً، أي: نُثِرَ وأُسيل.

[﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَآ إِلَيْكُمْ رَسُولًا شَٰهِدًا عَلَيْكُمْ كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا * فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ فَأَخَذْنَٰهُ أَخْذًا وَبِيلًا﴾ ١٥-١٦]

قولُه: (**بينه وبينهم**)، أَيْ: بينَ مَن وُكِلَ أمرُه إلى القائلِ: ﴿ذَرْنِي﴾، وهو الموكولُ إليه.

قولُه: (**ومنه الكُثْبةُ مِن اللبن**)، كلُّ شيءٍ جَمعتَه مِن طعامٍ أو غيرِه بعد أن يكونَ قليلاً، فهو كُثْبة[1].

قولُه: (**قالت الضّائِنةُ: أُجزُّ جُفالاً**)، **الجوهري**: «قالت الضّائنةُ: أُوَلَّدُ رُخالاً، وأُجَزُّ جُفالاً، وأُحلَبُ كُثَباً ثِقالاً، ولم تَرَ مثلي مالاً». «الرَّخِلُ، بفتحِ الراءِ وكسرِ الخاء: الأنثىٰ مِن وَلَدِ الضأن، والجمعُ رُخال. والجُفالُ: الصوفُ الكثير، أي: أُجزُّ بِمرّةٍ واحدة، وذلك أن صوفَها لا يَسقطُ علىٰ الأرض حتّى يُجزَّ كلُّه»[2].

---

(١) كذا في «الصحاح» (١: ٢٠٩ - كثب)، والكُثْبةُ مِن اللبن: قَدْرُ حَلْبة، قال أبو زيد: مِلْءُ القَدَحِ مِن اللبن.

(٢) «الصحاح» (٤: ١٦٥٦ «جفل»، ١٧٠٨ «رخل»). والضائنة: المرأة كثر ولدها.

الخطابُ لأهلِ مكّةَ، ﴿شَٰهِدًا عَلَيۡكُمۡ﴾ يَشهدُ عليكم يومَ القيامةِ بكُفرِكم وتكذيبِكم.

فإن قلتَ: لِمَ نُكّرَ الرسولُ ثُم عُرّف؟ قلتُ: لأنه أراد: أَرْسلنا إلىٰ فرعونَ بعضَ الرُّسل، فلَما أعادَه، وهو مَعهودٌ بالذكر، أَدْخلَ لامَ التعريفِ إشارةً إلىٰ المذكورِ بعينِه. ﴿وَبِيلًا﴾ ثقيلاً غليظاً، مِن قولهم: كَلأٌ وَبيلٌ: وَخِمٌ لا يُستمرأُ لثِقَله. والوبيلُ: العصا الضَّخمةُ، ومنه الوابِلُ للمَطرِ العظيم.

[﴿فَكَيۡفَ تَتَّقُونَ إِن كَفَرۡتُمۡ يَوۡمًا يَجۡعَلُ ٱلۡوِلۡدَٰنَ شِيبًا ۞ ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرُۢ بِهِۦۚ كَانَ وَعۡدُهُۥ مَفۡعُولًا﴾ ١٧-١٨]

﴿يَوۡمًا﴾ مفعولٌ به، أي: فكيفَ تَقونَ أنفسَكم يومَ القيامةِ وهَوْلَه، إنْ بَقيتُم علىٰ الكُفر، ولم تُؤمنوا وتَعْملوا صالحاً. ويجوزُ أن يكونَ ظرفاً، أي: فكيفَ لكمْ بالتقوىٰ في يومِ القيامةِ إنْ كَفرتُم في الدنيا، ويَجوزُ أن يَنْتصبَ بـ «كَفرتُم» علىٰ تأويل جَحَدْتم، **أي: فكيفَ تَتقونَ اللهَ وتَخشوْنَه إن جَحَدتم يومَ القيامةِ** والجزاء؛ لأنّ تقوىٰ الله خوفُ عقابِه. ﴿يَجۡعَلُ ٱلۡوِلۡدَٰنَ شِيبًا﴾ مَثلٌ في الشّدة، يقالُ في اليومِ الشديد: يومٌ يُشيبُ نَواصيَ الأطفال، والأصلُ فيه ....

قولُه: (**أي: فكيفَ تتقونَ اللهَ وتَخْشونَه إن جحدتم يومَ القيامة**)، يَعني: إذا جَحدتم يومَ القيامةِ وأنكرتموه فلا تَعْتقدون العقاب، فلا يكونُ لكم خَشيةٌ ولا تَقوىٰ.

وهذا الوجهُ[1] أوفقُ للتأليف، يَعْني: حَوّقناكم بالأنكالِ والجحيم، وأرسلنا إليكم رسولاً شاهداً يومَ القيامةِ بكفرِكم وتكذيبِكم، وأَنْذرناكم بما فَعلنا بفرعونَ مِن العذابِ الوبيلِ والأَخذِ الثقيل، فَما نَجعَ فيكم ذلك كلُّه ولا اتَّقيتُمُ اللهَ، فكيف تَتّقونَه وتَخْشونَه إنْ جَحدتم يومَ القيامةِ والجزاء؟ وفيه: أنّ مِلاكَ التقوىٰ والخشيةِ الإيمانُ بيومِ القيامة.

---

(١) أي: انتصاب ﴿يَوۡمًا﴾ بـ ﴿كَفَرۡتُمۡ﴾، وانظر: «روح المعاني» (١٥: ١٢١)، إذْ نقل عبارة الطيبي ثَمّة.

أنّ الهمومَ والأحزانَ إذا تَفاقَمتْ علىٰ الإنسان أَسْرعَ فيه الشَّيب، قال أبو الطّيب:

والـهَمُّ يَختَرِمُ الجَسِيمَ نَحافـةً ويُشِيبُ ناصِيةَ الصَّبِيِّ ويُهْـرِمُ

وقد مَرّ بي في بعضِ الكُتبِ أن رَجلاً أمسىٰ فاحِمَ الشَّعرِ كحَنَكِ الغُراب، وأَصبحَ وهو أبيضُ الرأسِ واللّحيةِ **كالثَّغامة**، فقال: أُريتُ القيامةَ والجنةَ والنارِ في المنام، ورأيتُ الناسَ يُقادون في السَّلاسلِ إلىٰ النار، فمِن هَوْلِ ذلك أصبحتُ كما تُرون. **ويجوزُ أن يوصفَ اليومُ بالطول**، وأنّ الأطفالَ يَبلغونَ فيه أوانَ الشَّيخوخةِ والشَّيب. ﴿ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرُۢ بِهِۦ﴾ وصفٌ لليومِ بالشدّة أيضاً، وأنّ السماءَ علىٰ عِظَمها وإحكامِها تَنْفطرُ فيه، فما ظَنك بغيرِها من الخلائق؟ وقُرِئ: «مُنفطِرٌ ومُتَفطِّر»، **والمعنىٰ: ذاتُ انفطار**، أو علىٰ تأويلِ: «السماءُ» بالسَّقْف، أو: السماءُ شيءٌ مُنفطِر، والباءُ في «به» مِثلُها في قولِك: فَطَرتُ العودَ بالقَدُومِ فانفطرَ به، يعني: أنها تَنْفطرُ بشدةِ ذلك اليومِ وهَوْلِه، كما يَنفطرُ الشيءُ بما يُفْطَرُ به. **ويجوزُ أن يُراد: السماءُ مُثقلةٌ به** إثقالاً يؤدّي إلىٰ انفطارِها لِعظَمِه عليها وخَشيتِها من وقوعِه، كقوله: ﴿ثَقُلَتۡ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ [الأعراف: ١٨٧]. ....

قولُه: (**كالثَّغامة**)، **الجوهري**: «الثَّغامُ، بالفتح: نَبتٌ يكونُ في الجبلِ يَبْيضُّ إذا يَبِس، يُشبَّه به الشَّيب، الواحدةُ: ثَغامةٌ».

قولُه: (**ويَجوزُ أن يوصفَ اليومُ بالطول**)، يَعني: يكون قوله ﴿يَجۡعَلُ ٱلۡوِلۡدَٰنَ شِيبًا﴾، كنايةً عن طولِ اليوم.

قولُه: (**والمعنىٰ: ذاتُ انفطار**)، قال أبو البقاء: «مُنْفطرٌ، بغير تاءٍ، على النَّسب، أي: ذاتُ انفطار، وقد ذُكِرَ حَملاً علىٰ معنىٰ السقف، وقيل: السماءُ تُذكرُ وتُؤنَّث»[١].

قولُه: (**ويجوزُ أن يُراد: السماءُ مُثقلةٌ به**)، أي: جَعَلَ كونَ السماءِ مُثقلةً، لِعظمِ اليومِ عليها

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٢٤٨).

﴿وَعۡدُهُۥ﴾ من إضافةِ المصدرِ إلىٰ المفعول، والضميرُ لليوم، ويجوزُ أن يكونَ مضافاً إلىٰ الفاعلِ وهو اللهُ عزّ وعلا، ولم يَجْرِ له ذِكْرٌ لكونِه مَعلوماً.

[﴿إِنَّ هَٰذِهِۦ تَذۡكِرَةٞۖ فَمَن شَآءَ ٱتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ سَبِيلًا﴾ ١٩]

﴿إِنَّ هَٰذِهِۦ﴾ الآياتِ الناطقةَ بالوعيدِ الشديد ﴿تَذۡكِرَةٞۖ﴾ مَوْعظة ﴿فَمَن شَآءَ﴾ اتعظَ بها واتخذَ سبيلاً إلىٰ الله بالتقوىٰ والخَشْية. ومعنىٰ اتخاذِ السَّبيل إليه: التقرّبُ والتوسّلُ بالطاعة.

[﴿إِنَّ رَبَّكَ يَعۡلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدۡنَىٰ مِن ثُلُثَيِ ٱلَّيۡلِ وَنِصۡفَهُۥ وَثُلُثَهُۥ وَطَآئِفَةٞ مِّنَ ٱلَّذِينَ مَعَكَۚ وَٱللَّهُ يُقَدِّرُ ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَۚ عَلِمَ أَن لَّن تُحۡصُوهُ فَتَابَ عَلَيۡكُمۡۖ فَٱقۡرَءُواْ مَا تَيَسَّرَ مِنَ ٱلۡقُرۡءَانِۚ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرۡضَىٰ وَءَاخَرُونَ يَضۡرِبُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِ يَبۡتَغُونَ مِن فَضۡلِ ٱللَّهِ وَءَاخَرُونَ يُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِۖ فَٱقۡرَءُواْ مَا تَيَسَّرَ مِنۡهُۚ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَقۡرِضُواْ ٱللَّهَ قَرۡضًا حَسَنٗاۚ وَمَا تُقَدِّمُواْ لِأَنفُسِكُم مِّنۡ خَيۡرٖ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيۡرٗا وَأَعۡظَمَ أَجۡرٗاۚ وَٱسۡتَغۡفِرُواْ ٱللَّهَۖ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمُۢ﴾ ٢٠]

﴿أَدۡنَىٰ مِن ثُلُثَيِ ٱلَّيۡلِ﴾ أقلَّ منهما؛ وإنما استعيرَ الأدنىٰ وهو الأقربُ للأقل؛ لأن المسافةَ بين الشيئَيْنِ إذا دَنَت، قَلَّ ما بينهما مِن الأَحْياز؛ وإذا بَعُدتْ كَثُر ذلك. وقُرِئ: ﴿وَنِصۡفَهُۥ وَثُلُثَهُۥ﴾ بالنصبِ علىٰ: أنك تقومُ أقلَّ من الثلثَيْنِ، وتقومُ النصفَ والثلث، ....

وخَشيتِها من وُقوعِه، كأنها مرفوعةٌ مُنفطرةٌ به، كقوله تعالىٰ: ﴿ثَقُلَتۡ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ [الأعراف: ١٨٧]، أي: ثَقُلت الساعةُ فيها، لأنّ كلَّ شيءٍ لا يُطيقُها ولا يقومُ لها، فهي ثقيلةٌ فيها.

قولُه: (وقُرِئ: ﴿وَنِصۡفَهُۥ وَثُلُثَهُۥ﴾ بالنصب)، الكوفيّون وابنُ كثير: بنصبِهما، والباقون: بالخفض، قال أبو البقاء: «بالجرّ حملاً على ﴿ثُلُثَيِ﴾، وبالنصبِ حملاً على ﴿أَدۡنَىٰ﴾»[1].

(١) «التبيان» (٢: ١٢٤٨)، والنصبُ بوقوع الفعل، أي: تقوم أدنى من ثلثي الليل، وتقوم نصفَه، وتقوم ثلثه. انظر: «حجة القراءات»، ص٧٣٢.

وهو مطابقٌ لِما مرّ في أوّلِ السورة، من التخييرِ بين قيامِ النصفِ بتمامِه، وبين قيامِ الناقصِ منه وهو الثلثُ، وبين قيامِ الزائدِ عليه وهو الأدنىٰ من الثلثيْنِ. وقُرِئ: «ونِصْفِه وثُلثِه» بالجرّ، أي: تقومُ أقلَّ من الثلثين وأقلَّ من النصفِ والثلث، وهو مطابقٌ للتخيير بين النِّصفِ: وهو أدنىٰ من الثلثيْنِ، والثُّلُثِ: وهو أدنىٰ من النصف، والربع: وهو أدنىٰ من الثلثِ، وَهُو الوجهُ الأخير.

﴿وَطَآئِفَةٌ مِّنَ ٱلَّذِينَ مَعَكَ﴾ ويقومُ ذلك جماعةٌ من أصحابِك ﴿وَٱللَّهُ يُقَدِّرُ ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَ﴾ ولا يَقدرُ علىٰ تقديرِ الليلِ والنهارِ ومعرفةِ مقاديرِ ساعاتِهما إلا اللهُ وحدَه؛ وتقديمُ اسمِه عزَّ وجلَّ مبتدأً مبنياً عليه ﴿يُقَدِّرُ﴾: هو الدالُّ علىٰ معنىٰ الاختصاصِ بالتقدير؛ والمعنىٰ: إنكم لا تَقدرونَ عليه، والضميرُ في ﴿لَّن تُحۡصُوهُ﴾ لمصدرِ «يُقدّر»، أي: عَلِمَ أنه لا يَصِحُّ منكم ضبطُ الأوقاتِ، ولا يَتأتىٰ حسابُها بالتعديلِ والتسوية، ...

قولُه: (وهو مطابقٌ لِـما مَرَّ في أوّلِ السورة) أي: في الوجهِ الثاني مِن الوجوهِ المذكورةِ في قوله: ﴿قُمِ ٱلَّيۡلَ إِلَّا قَلِيلٗا * نِّصۡفَهُۥٓ﴾ الآية.

قولُه: (وهو مطابق) إلى قوله: (وهو الوجهُ الأخير) أي: الوجهُ الرابعُ مِن الوجوه.

قولُه: (وتقديمُ اسمِه تعالىٰ [مبتدأً][1] مبنيًّا عليه ﴿يُقَدِّرُ﴾: هو الدالُّ علىٰ [معنىٰ] الاختصاص)، هذا خلافُ رأيِ صاحبِ «المفتاح»، حيث قال: «لا يَكونُ لقولنا: زيدٌ عَرف، غيرُ احتمالِ الابتداء، اللهمّ إلّا بذلك الوجهِ البعيد، فلا يَرتكبُ عند المعرَّفِ لكونه علىٰ شَرْطِ الابتداء؛ وإنما يَرتكبُ عند المُنكَّرِ لفواتِ الشرط»[2]. وجوابُه ما سبقَ في سورة الرعد في قولِه: ﴿ٱللَّهُ يَبۡسُطُ ٱلرِّزۡقَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [الرعد: ٢٦]، أنّ إفادةَ الاختصاصِ مِن خُصوصيةِ الاسمِ الجامع

---

(١) سقط لفظ «مبتدأ» من الأصول الخطية.

(٢) «مفتاح العلوم»، ص٢٢٤.

إلا أن تأخذوا بالأوسعِ للاحتياط، وذلك شاقٌّ عليكم بالغٌ منكم. ﴿فَتَابَ عَلَيْكُمْ﴾ عبارةٌ عن الترخيصِ في تَرْكِ القيامِ المقدّر، كقوله: ﴿فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنكُمْ فَالْئَنَ بَٰشِرُوهُنَّ﴾ [البقرة: ١٨٧].

والمعنىٰ: أنه رَفَعَ التَّبِعةَ في تَرْكِه عنكم، كما يَرفعُ التبِعةَ عن التائب. وعبَّـرَ عن الصلاةِ بالقراءة لأنها بعضُ أركانِها، كما عَبَّر عنها بالقيامِ والركوعِ والسُّجود، يريد: فَصَلّوا ما تَيسّر عليكم، **ولم يَتعذّرْ من صلاةِ الليل؛ وهٰذا ناسخٌ للأوّل**. ....

مع التركيب، لِما تَجِدُ التفاوتَ بين ما عليه التلاوةُ وقَوْلِنا: يُقدّرُ اللهُ الليل، وكذا بين قولِنا: زيدٌ يَجود، وحاتمٌ يجود.

قولُه: (**ولم يَتعذّرْ مِن صلاةِ الليل**)، أي: صَلّوا ما بَعُدَ مِن صلاةِ الليل، وما لم يُنْسبوا إلىٰ التّقصيرِ فيها، كما تقول: هذا لَم يَتعذّرْ عليَّ، أي: هو سَهلٌ عندي، لأني لَم أُقصّرْ في تَحصيله. **الجوهري**: «التَّعْذيرُ في الأمر: التَّقصيرُ فيه».

قولُه: (**وهذا ناسخٌ للأوّل**[١])، روينا عن الإمامِ أحمدَ بنِ حنبلٍ ومُسلمٍ وأبي داودَ والدارمي وابنِ ماجه والنّسائي، عن سعدِ بنِ هشام، قال: قلتُ لعائشةَ رَضِي اللهُ عنها: يا أُمَّ المؤمنين، أَنْبئيني عن خُلُقِ رسولِ الله ﷺ، قالت: أَلستَ تَقرأُ القرآن؟ قلتُ: بلى، قالت: فإنّ خُلُقَ نبيِّ الله القرآن. قالَ: فَهممتُ أن أقومَ، ولا أسألَ عن شيءٍ حتى أموت. ثُمَّ بَدا لي، فقلتُ: أَنْبئيني عن قيامِ رسولِ الله ﷺ؟ فقالت: أَلستَ تقرأُ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُزَّمِّلُ﴾؟ قلتُ: بلىٰ. قالت: فإنَّ اللهَ قد افترَضَ قيامَ الليلِ في أولِ هذه السورة، فقامَ نبيُّ الله ﷺ وأصحابُه حولاً، وأَمسَكَ اللهُ خاتِمتَها اثني عَشَرَ شهراً في السماء، حتى أنزلَ اللهُ تعالىٰ في آخرِ السورة التخفيف، وصارَ قيامُ الليلِ تَطوّعاً»[٢].

---

(١) في (ط): «وهذا نافع للأقل».

(٢) أخرجه مسلم (٧٤٦)، والإمام أحمد في المسند (٢٤٢٦٩)، وأبو داود (١٣٤٢)، والدارمي (١٥١٦)، وابن ماجه (٢٣٣٣)، والنسائي (٤٢٤). وثَمة تمام تخريجه.

ثم نُسِخا جميعاً بالصلواتِ الخَمْس. وقيل: هي قراءةُ القرآنِ بعينِها؛ قيل: يَقرأُ مائةَ آيةٍ، ومَن قَرأَ مائةَ آيـةٍ في ليلةٍ لم يُحاجَّه القرآن، وقيل: مَن قـرأَ مئةَ آيـةٍ كُتبَ مِن القانتين. وقيل: خمسين آية.

وقد بَيَّنَ الحكمةَ في النَّسخ، وهي تَعذُّرُ القيام علىٰ المرضىٰ، والضاربينَ في الأرضِ للتجارة، والمَجاهدينَ في سبيلِ الله. وقيل: سَوّىٰ اللهُ بين المجاهدينَ والمسافرينَ لِكَسْبِ الحلال. وعن عبدِ الله بنِ مسعودٍ رضي الله عنه: أَيـُّما رجلٍ جَلَبَ شيئاً إلىٰ مدينةٍ من مدائِنِ المسلمينَ صابِراً مُحتسباً، فباعَه بسعرِ يَوْمِه، كانَ عندَ الله من الشهداء. ....

وعن أبي داود، عن ابنِ عباسٍ رَضِي اللهُ عنهما: في قولِه: ﴿قُمِ ٱلَّيۡلَ إِلَّا قَلِيلٗا﴾ الآية. قال: نَسَختَها الآيةُ التي فيها ﴿عَلِمَ أَن لَّن تُحۡصُوهُ فَتَابَ عَلَيۡكُمۡۖ فَٱقۡرَءُواْ مَا تَيَسَّرَ﴾ الحديث[(١)].

قولُه: (ثُمَّ نُسخا جميعاً)، أي: الرُّخصةُ والعَزيمة.

قولُه: (وقيلَ: هي قراءةُ القرآنِ بعينِها)، عَطفٌ على قولِه: «وعَبّرَ عن الصلاةِ بالقراءة». دليلُ الأوّلِ: تَرتُّبُ ﴿ فَٱقۡرَءُواْ ﴾ بالفاءِ على قولِه: ﴿عَلِمَ أَن لَّن تُحۡصُوهُ﴾. ودليلُ الثاني: عَطفُ قولِه ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ علىٰ ﴿فَٱقۡرَءُواْ مَا تَيَسَّرَ مِنۡهُ﴾. عن البخاريّ، عن سفيان، قالَ لي ابنُ شُبْرُمة: نَظرتُ كم يكفي الرَّجلَ مِن القرآن، فلم أَجدْ سورةً أقلَّ مِن ثلاثِ آيات، فقلتُ: لا يَنْبغي لأحدٍ أن يقرأَ أقلَّ مِن ثلاثِ آيات»[(٢)].

قولُه: (لَم يُحاجَّه القرآن)، النهاية: «لَم يَغْلبْه بالحُجّة. ومِنْه الحديث: «فَحَجَّ آدمُ موسى»، أي: غَلَبَه بالحُجّة»[(٣)].

قولُه: (سَوّىٰ اللـهُ بين المجاهدين والمسافرين لكسبِ الحلال)، وذلك أنّه أُعيدَ ذِكـرُ

---

(١) أخرجه أبو داود (١٣٠٤).

(٢) أخرجه البخاري (٥٠٥١).

(٣) هذه الفقرة تقدَّمت في الأصول قبل سابقتها، وأخّرناها إلىٰ هنا مراعاةً لـ«الكشاف».

وعن عبدِ الله بنِ عُمر: ما خَلقَ اللهُ موتةً أموتُها بعد القتلِ في سبيلِ الله، أحبَّ إليّ مِن أن أموتَ بين شُعْبتَي رَحْلٍ، أَضربُ في الأرضِ أبتغي مِن فضلِ الله. و﴿عَلِمَ﴾ استئنافٌ علىٰ تقديرِ السؤالِ عن وَجْهِ النسخ. ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ يعني المفروضةَ والزكاةَ الواجبةَ، وقيل: زكاةَ الفِطْر؛ لأنه لم يكنْ بمكةَ زكاة، وإنما وَجبتْ بعدَ ذلك. ومَن فَسَّرها بالزكاةِ الواجبةِ جَعلَ آخرَ السورةِ مَدنيًّا. ﴿وَأَقْرِضُواْ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ يجوزُ أن يريدَ سائر الصدقات، وأن يريد أداءَ الزكاةِ علىٰ أحسنِ وَجْهٍ: مِن إخراجِ أطيبِ المالِ وأعودِه علىٰ الفقراء، ومُراعاةِ النيةِ وابتغاءِ وَجْهِ الله، والصَّرفِ إلىٰ المُستحِق، وأن يريد كلَّ شيءٍ يُفعلُ من الخيرِ مما يَتعلّقُ بالنفسِ والمال. ﴿خَيْرًا﴾ ثاني مَفعولَيْ وَجَدَ. و﴿هُوَ﴾ فَصْلٌ، وجازَ ـ وإنْ لم يقعْ بين معرفتَيْنِ ـ لأنّ «أفعلَ مِن» ....

﴿وَءَاخَرُونَ﴾، وقُوبِلَ ﴿يَبْتَغُونَ مِن فَضْلِ ٱللَّهِ﴾ بقولِه ﴿يُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾، ثُمّ جُمعا في قولِه: ﴿فَٱقْرَءُواْ مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ﴾، لفظاً مِن حيثُ الضمير، وحُكماً في الأمرِ بالقراءةِ علىٰ سبيل التيسير[1]. وكانَ أصلُ الكلام: عَلِمَ أن سيكونُ منكم مَرْضىٰ ومسافرون، فَقَسمهم قسمينِ: المُبْتغين مِن فضلِ الله والمجاهدين، ولَم يكتفِ بذلك، بَلْ قَدَّمَ المسافرين علىٰ المجاهدين.

روينا عن أحمدَ بنِ حنبل، عن عمرو بنِ العاص، عن النبيِّ ﷺ، قالَ لي: «إنّي أُريدُ أن أبعثَك علىٰ جيشٍ فَيُسْلِمُك اللهُ ويُغنِمُك، وأَزعبُ لك من المالِ زَعْبةً[2] صالحةً»، قال: قلتُ: يا رسولَ الله، ما أسلمتُ مِن أجلِ المال، ولكنّي أَسلمتُ رغبةً في الإسلام، وأن أكونَ مَع رسولِ الله ﷺ، فقال: «يا عمرو، نِعْمَ المالُ الصالحُ للمرءِ الصالح»[3].

قولُه: (و﴿هُوَ﴾ فَصْلٌ، وجازَ ـ وإنْ لَم يَقَعْ بين معرفتينِ ـ لأنّ أَفْعل) إلى آخره، «مِنْ»

---

(١) في (ف): التفسير.

(٢) في الأصول الخطية: «أرغب ... رغبة»، وهو تصحيف، والمعنىٰ ـ كما في «النهاية» (٢: ٧٤١) ـ: أعطيك دفعة مِن المال، وأصلُ الزَّعْبِ: الدَفعُ والقَسْم.

(٣) أخرجه أحمد (١٧٧٦٣).

أَشْبَهَ في امتناعِه مِن حرفِ التعريفِ، المعرفةَ. وقرأ أبو السّمال: «هو خيرٌ وأعظمُ أجراً»، بالرفعِ علىٰ الابتداءِ والخبر.

عن رسولِ الله ﷺ: «مَن قرأ سُورةَ المزمّل، دَفعَ اللهُ عنهُ العُسْرَ في الدُّنيا والآخِرَة».

مُتعلّقٌ بـ «أفعل»[١]، أي: لَفظُه «أَفعلَ مِن» أَشْبَهَ المعرفةَ في امتناعِه مِن حرفِ التعريف، قالَ ابنُ الحاجب: «أَفْعلُ مِن كذا، مُشبِهٌ للمعرفةِ شَبَهاً قويّاً مِن حيث المعنىٰ، حتى معنىٰ قولِك: أفضلُ مِن كذا: الأفضلُ، باعتبارِ: فضيلتُه مَعهودة، ولذلك قام مقامه». وقالَ أيضاً: «ولذلك لَم يَجمعوا بينهما»[٢].

قولُه: (**وقَرأَ أبو السّمال: «هو خيرٌ وأَعظمُ أجراً»، بالرفع**)[٣]، وفي «الموضح»: عَدَّ مِن القُراءِ أبا السّمال، وأبا السّماك أيضاً[٤]. قال الزجّاج: «﴿خَيْرًا﴾: منصوبٌ، مفعولٌ ثانٍ لِـ﴿تَجِدُوهُ﴾، ودخلت ﴿هُوَ﴾ فَصْلاً. ولو كانَ في غيرِ القرآنِ لَجازَ: «تَجدوه هو خيرٌ»، والنصبُ أجودُ في العربيّة، ولا يَجوزُ غيره، أي: في القرآن»[٥].

تمّت السّورة

بحمدِ الله وعَوْنِه

---

(١) في (ط): «بأفضل».

(٢) انظر: «الإيضاح في شرح المفصّل» (٢: ٦٥٥) بمعناه لا بلفظه.

(٣) قال أبو زيد: «هي لغة بني تميم، يرفعون ما بعد الفاصلة، يقولون: كان زيدٌ هو الفاعلُ، بالرفع». «روح المعاني» (١٥: ١٢٦) للألوسي.

(٤) في «روح المعاني» (١٥: ١٢٦): «أبو السمال، باللام، العدوي، وأبو السماك، بالكاف، الغنوي». ولعل الصواب: أبو السّوار الغنوي، والله أعلم. انظر ترجمة أبي السّوار: «الفهرست» ص٩٤، و«إنباه الرواة» (٤: ١٢٨)، ولم أهتدِ إلى موضعه في «الموضَح» للمهدوي، ولا في «الموضَح» لابن أبي مريم، وقد يكون «الموضَح» كتاباً آخر غيرهما.

(٥) «معاني القرآن وإعرابه» (٥: ٢٤٤).

سُورَة المُدَّثر
مَكيّة، وهي ستٌّ وخمسون آيةً

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

[﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ * قُمْ فَأَنذِرْ * وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ * وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ * وَٱلرُّجْزَ فَٱهْجُرْ﴾ ١-٥]

﴿ٱلْمُدَّثِّرُ﴾ لابسُ الدِّثار، وهو ما فوقَ الشِّعار: وهو الثوبُ الذي يَلي الجسَدَ. ومنه قوله عليه الصلاة والسلام: «**الأنصارُ شِعارٌ والناسُ دثارٌ**».

سورةُ المدثّر
ست وخمسون آية، مكية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

وبه ثقتي

قَولُه: (الأنصارُ شِعارٌ والناسُ دِثار)(١)، **النّهاية**: «يَعني: أنتم الخاصةُ والناسُ العامّة».

الراغب: «يقالُ: دَثَرتُه فتدثّر، والدِّثارُ: ما يُتدثّرُ به، وتَدَثّرَ الفحلُ الناقة: تَسنّمَها، والرجلُ الفرسَ: وَثَبَ عليه فركبه، ورجلٌ دَثور: خاملٌ مُسْتتِر، وسيفٌ داثر: بعيدُ العهدِ بالصِّقال. ومنه قيلَ للمنزلِ الدارس: داثر، لزوالِ أعلامِه، وفلانٌ دِثْـرُ المالِ: حَسَنُ القيام به»(٢).

---

(١) أخرجه البخاري (٤٣٣٠) ومسلم (١٠٦١).

(٢) «مفردات القرآن»، ص ٣٠٨.

وقيل: هِي أوّلُ سورةٍ نَزلَتْ؛ **روىٰ جابرُ بنُ عبد الله**، عن رسولِ الله ﷺ: «كنتُ علىٰ جبلِ حِراء، فنوديتُ: يا محمدُ، إنكَ رسولُ الله، فنظرتُ عن يَميني ويساري فلم أَرَ شيئاً، فنظرتُ فوقي فرأيتُ شيئاً»، وفي روايةِ عائشة: «فنظرتُ فوقي **فإذا به قاعدٌ** علىٰ عرشٍ بينَ السماءِ والأرضِ، يعني المَلَكَ الذي ناداه، فَرُعبْتُ ورَجعتُ إلىٰ خديجة فقلت: «دَثّروني دَثّروني»، فنزلَ جبريلُ وقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ﴾».

قولُه: (**روىٰ جابرُ بنُ عبدِ الله**) الحديث، روىٰ البخاريُّ ومسلمٌ وأحمدُ والترمذيّ، عن يَحْيى بنِ أبي كثير، قال: سألتُ أبا سلمة عبدَ الرحمٰن عن أوّلِ ما نَزَلَ مِن القرآن. قال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ﴾، قلتُ: يقولون: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ﴾؟ فقال أبو سلمة: سألتُ جابراً عن ذلك، وقلتُ له مثلَ الذي قلتَ لي، فقالَ لي جابرٌ: لا أُحدِّثك إلّا ما حدّثنا رسولُ الله ﷺ، قال: جاورتُ بِحراءَ شهراً، فلمّا قَضيتُ جواري هَبطتُ فَنوديتُ، فنظرتُ عن يميني فلم أَرَ شيئاً، ونظرتُ عن شمالي فلم أَرَ شيئاً، ونظرتُ أمامي فلم أَرَ شيئاً، ونظرتُ خلفي فلم أَرَ شيئاً، فرفعتُ رأسي فرأيتُ شيئاً، فأتيتُ خديجةَ فقلتُ: دَثِّروني، فَدثَّروني وصَبّوا عليّ ماءً بارداً، فنزلتْ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ ۝ قُمْ فَأَنذِرْ ۝ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾. وفي رواية: «فإذا هو قاعدٌ علىٰ العرش بين السماءِ والأرض»(١).

قولُه: (**فإذا به قاعدٌ**)، قيل: هو مبتدأٌ وخَبر، والضميرُ في «به» لِـ «فوق»، ويمكنُ أن يُجرىٰ على التجريد، أي: حَصَلَ بسببه أو ملتبس به مَلَكٌ جليلُ القَدْرِ قاعدٌ علىٰ العرش. وهو هو. ويَجوزُ أن يكونَ الباءُ بمعنىٰ «في»، أي: استقرَّ فيه مَلَكٌ قاعدٌ كما قال:

أَفـاءتْ بنـو مـروانَ ظلـماً دماءنـا ... وفي الله إنْ لم يَعْدلوا حَكَمٌ عَدْلُ(٢)

---

(١) سبق تخريجه في سورة المزمِّل.

(٢) البيت لأبي الخطار الكلبي، انظر: «الخصائص» (٢: ٤٧٥) لابن جنّي، و«المحتسب» (١: ٤١، ١٠٥) له، و«معجم شواهد العربية»، ص ٣٦٠.

وعن الـزُّهري: أوّلُ ما نَزَلَ سورةُ ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ﴾ إلىٰ قولِه ﴿مَا لَمۡ يَعۡلَمۡ﴾، فَحَزِنَ رسولُ الله ﷺ وجَعلَ يَعْلو **شواهِقَ الجبال**، فأتاهُ جبريلُ فقال: إنكَ نبيُّ الله، فرجعَ إلىٰ خديجَة وقال: دَثّروني وَصُبّوا عليّ ماءً بارداً، فنزل: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمُدَّثِّرُ﴾.

وقيل: سَمِعَ من قريشٍ ما كَرِهَه فاغْتمَّ، فَتغطّىٰ بثوبِهِ مُفكّراً كما يَفعلُ المغموم، فَأُمرَ أن لا يدعَ إنذارَهم وإن أَسْمعوه وآذَوْه. وعن عكرمةَ أنه قَرأَ **علىٰ لفظِ اسمِ المفعول**، مِن دُثِّره. ....

أي: اللهُ حَكمٌ عدلٌ[١]؛ فالمعنىٰ مطابقٌ لِما روينا عن الأئمة: فإذا هو قاعدٌ علىٰ العرش.

قولُه: (**شَواهِقَ الجبال**)، **الجوهري**: «شَهِقَ يَشْهَقُ، أي: ارتفع. والشاهِقُ: الجبلُ المرتفع». والصحيحُ أنّ هذه الحالةَ إنّما ظَهرت عند فترةِ الوحي، على ما روينا عن البخاري، عن عائشةَ في حديثٍ طويلٍ، قال: «وفَتَرَ الوحيُ فترةً، حتى حَزِنَ النبيُّ ﷺ فيما بَلَغنا حُزناً شديداً، غدا منه مراراً حتّى يتردّىٰ مِن رؤوسِ شَواهِقِ الجبال، فكلما أوفىٰ بِذِرْوةِ جبلٍ لكي يُلْقي نفسَه منه، تَبدّى له جبريلُ فقال: يا محمدُ، إنّك لرسولُ الله حقّاً، فَيسكنُ لذلك جأشُه، وتَقَرُّ نفسُه فيرجع» الحديث[٢]. حِراءُ: مَمدود، مُنصرفٌ علىٰ التذكير، غيرُ مُنصرفٍ علىٰ التأنيث.

قولُه: (**علىٰ لفظِ اسمِ المفعول**)، أي: «المدَثَّر»، بفتحِ الثاء. قال في «المزمّل»: «قُرِئ: «المُزَمَّل»، بتخفيفِ[٣] الزاي وفتحِ الميم، مِن: زُمِّلَه، وهو الذي زَمَّلَه غيرُه»[٤]. وإليه الإشارةُ بقولِه: كما قال في «المزَّمِّل».

(١) قال ابن جنّي في «المحتسب» (١: ١٠٥): «فجرىٰ اللفظُ على أنه جُرِّد منه شيءٌ يسمّىٰ حكماً عدلاً، وهو مع التحصيل على حذف المضاف، أي: وفي عدلِ الله حكمٌ عدلٌ».

(٢) أخرجه البخاري في حديث طويل (٦٩٨٢).

(٣) في (ف): «بفتح».

(٤) انظر ما تقدم ص٧٧.

وقال: دُثِّرْتَ هٰذا الأمرَ وعُصِبَ بك، كما قالَ في المزمّل: قُمْ مِن مَضْجعِك، **أو قُمْ قيامَ عَزمٍ وتَصْميم** ﴿فَأَنذِرْ﴾ فَحذِّرْ قومَك مِن عذابِ الله إنْ لم يؤمنوا. والصحيحُ أنّ المعنىٰ: **فافعلِ الإنذارَ** من غيرِ تَخْصيصٍ له بأحد ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾ واختصَّ ربَّك بالتكبير، وهو الوصفُ بالكبرياء؛ وأن يقال: اللهُ أكبر.

ويروىٰ أنه لَمَا نَـزَلَ، قالَ رسولُ الله ﷺ: «اللهُ أكبر»، فكبَّرتْ خديجةُ وفَرِحتْ، وأَيقنتْ أنه الوحي؛ وقد يُحمَلُ علىٰ تكبيرِ الصلاة، ودَخلتِ الفاءُ لمعنىٰ الشَّرط كأنه قيل: **وما كانَ فلا تَدعْ تكبيرَه.** ﴿وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ﴾ أمرٌ بأن تكونَ ثيابُه طاهرةً من النجاسات؛ لأنّ طهارَةَ الثيابِ شرطٌ في الصلاةِ لا تَصحُّ إلا بها، وهي الأَولىٰ والأَحبُّ في غيرِ الصلاة، وقَبيحٌ بالـمؤمنِ الطيّبِ أن يَحْملَ خَبثاً. وقيل: هو أمرٌ بتقصيرِها، ومُخالفةِ العربِ في تطويلِهمُ الثيابَ وجَرِّهمُ الذّيول، وذلك ما لا يُؤمَنُ معه إصابةُ النجاسات. **وقيل: هو أمر بتطهيرِ النفسِ** مما يُسْتقذَرُ من الأفعال ويُسْتهجَنُ من العادات. يقال: فلانٌ طاهرُ الثيابِ وطاهرُ الجَيْبِ والذَّيلِ والأَرْدان، إذا وَصَفوه بالنقاءِ من المعايبِ ومَدانِسِ الأخلاق. ....

قولُه: (**أو قُمْ قيامَ عزمٍ وتَصميم**)، نَحوُه قال في «المزَّمّل»: «تَزمّلَ في قَطيفته، واستعدادِه[1] للاستثقالِ في النوم، كما يَفعلُ مَنِ لا يُهِمّه أمرٌ ولا يَعْنيه شأن»[2].

قولُه: (**فافعلِ الإنذار**)، أي: أَنذِرْ، حُذِفَ مفعولُه، وأُجري مَجرىٰ اللازم.

قولُه: (**وما كانَ فلا تَدَعْ تكبيره**)، أي: أَيُّ شيءٍ حدَثَ ووَقَعَ فلا تتركْ تكبيرَه، ونَحوُه قولُك: زيداً فاضربْه.

قولُه: (**وقيلَ: هو أمرٌ بتطهيرِ النفس**)، وأَنشدَ الراغبُ:

---

(١) عطف على «التزمّل في قطيفته»، لكن الطيبي بدأ بالفعل «تَزمّل».

(٢) انظر ما تقدم ص٧٧.

وفلانٌ دَنِسُ الثيابِ للغادِرِ؛ وذلك لأنّ الثوبَ يُلابِسُ الإنسانَ ويَشْتملُ عليه، فكُنِّيَ به عنه، ألا ترىٰ إلىٰ قولِهم: أَعجبني زيدٌ ثوبُه، ....

ثيابُ بني عَوفٍ طَهارىٰ نَقيّةٌ[١]

وقال: «أصلُ الثوبِ[٢] الرجوعُ إلىٰ الحالةِ الأولىٰ التي كانَ عليها، أو إلى الحالةِ المقدّرةِ المقصودةِ بالفكرة، وهي الحالةُ المشارُ إليها بقولِه: أوّلُ الفكرةِ آخرُ العمل[٣]، فمن الرجوعِ إلى الحالةِ الأولى: ثابَ فلانٌ إلىٰ دارِه، ومِن الرّجوعِ إلىٰ الحالةِ المقدّرةِ المقصودةِ بالفكرةِ الثَّوبُ، سُمّي بذلك لرجوعِ الغَزْلِ إلى الحالةِ التي قُدِّرَ لها، وكذا ثَوْبُ العمل.

والثوابُ: ما يَرجعُ إلىٰ الإنسانِ مِن جزاءِ أعمالِه؛ فسمّي الجزاءُ ثواباً تَصوّراً أنه هو هو، أَلا تَرى كيف جَعَلَ الجزاءَ نفسَ الفعلِ في قولِه: ﴿فَمَن يَعۡمَلۡ مِثۡقَالَ ذَرَّةٍ خَيۡرٗا يَرَهُۥ﴾ [الزلزلة: ٧]، ولم يقلْ: جزاءَه. والثوابُ يقالُ في الخيرِ والشّر، لكنِ الأكثرُ المتعارفُ في الخير، وكذلك المثوبة[٤]؛ وعلىٰ طريق الاستعارةِ، يقالُ في الشّرّ كاستعارةِ البشارةِ فيه»[٥].

قولُه: (**فكُنِّيَ به عنه**)، أي: فكنّى بالثوبِ عمّا يلابسُ الإنسانَ مِمّا يُستقذرُ من الأفعال.

---

(١) من قصيدة لامرئ القيس يمدح فيها رجلاً من بني تميم، مطلعها:

أَحنظَلَ لـو حـاميتُمُ وصَـبَرْتمُ ... لأَثنيتُ خيراً صالحاً ولأرضاني

وعجز البيت:

وأَوجُهُهُمْ عند المَشاهِدِ غُرّانُ

والبيت فيه إقواء. انظر: «ديوانه»، ص ١٦٩.

(٢) في (ف): «الثواب».

(٣) وأولُ العملِ آخرُ الفكرة... انظر في هذه المسألة: «أدب الكاتب» لابن قتيبة، ص ٨، و«شرح أدب الكاتب» للجواليقي، ص ٣٧.

(٤) في قوله تعالىٰ: ﴿هَلۡ أُنَبِّئُكُم بِشَرّٖ مِّن ذَٰلِكَ مَثُوبَةً عِندَ ٱللَّهِ﴾ [المائدة: ٦٠].

(٥) «مفردات القرآن»، ص ١٨٠.

كما يقولون: أَعجبني زيدٌ عقلُه وخُلُقه، ويقولون: **المجدُ في ثَوبِه، والكرَمُ تحتَ حُلَّتِه**؛ ولأنّ الغالبَ أنّ مَن طَهَّر باطنَه ونَقّاه، عُنِيَ بتطهيرِ الظاهرِ وتَنْقيته، وأبىٰ إلا اجتنابَ الخُبثِ وإيثارَ الطُّهرِ في كل شيء. ﴿وَٱلرُّجْزَ﴾ **قُرِئ بالكسرِ والضم**، وهو العذابُ، ومعناه: اهجُرْ ما يؤدي إليه من عبادةِ الأوثانِ وغيرِها من المآثم. والمعنىٰ: الثباتُ علىٰ هَجْرِه؛ لأنه كانَ بريئاً منه.

[﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ * وَلِرَبِّكَ فَٱصْبِرْ﴾ ٦-٧]

قرأ الحسن: «ولا تَمُنَّ»، ﴿تَسْتَكْثِرُ﴾ مرفوعٌ منصوبُ المحلِّ علىٰ الحال، أي: ولا تُعطِ مُسْتكثِراً رائياً لِما تُعْطيه كثيراً، أو طالباً للكثير؛ نهىٰ عن الاسْتِغْزار: وهو أن يَهَبَ شيئاً وهو يَطمعُ أن يَتعوَّضَ من الموهوبِ له أكثرَ مِن الموهوب، وهٰذا جائز. ومنه الحديث: «**المستغزِرُ يُثابُ من هِبته**»، وفيه وَجهانِ، أحدهما: أن يكونَ نهياً خاصاً برسولِ الله ﷺ؛

قولُه: (**المجدُ في ثوبِه، والكرَمُ تحت حُلَّتِه**)، قالَ صاحبُ «المفتاح»: «قولُهم: المجدُ بين ثوبيه، والكرمُ بين بُردَيْه: مِن الكنايةِ المطلوبِ بها تَخْصيصُ الصفةِ بالموصوف»[(١)]. أراد القائل[(٢)] أنْ لا يُصرّحَ بتخصيصِ المجدِ والكرمِ بالممدوح، فَجعلَهما بين ثوبَيهِ وبُرْديه، تَنبيهًا بذلك علىٰ أنّ مَحلَّهما الثوبانِ والبُردان، وهما مُشْتملانِ علىٰ الممدوح، فَتمّ غرضُه بذلك.

قولُه: (﴿وَٱلرُّجْزَ﴾ **قُرِئ بالضمّ والكسر**[(٣)])، بالضمّ: حَفْصٌ وحدَه[(٤)].

قولُه: (**المُسْتغزِرُ يُـثابُ مِن هِبته**)، **النهاية**: «رُوِي عن بعضِ التابعين: المُسْتَغزِر: الذي يَطلبُ أكثرَ مِـمّا يُعطي، أي: إذا أهدىٰ لك الغريبُ شيئاً، يَطلبُ أكثرَ منه، فأَعْطِه في مُقابلةِ

---

(١) «مفتاح العلوم» للسكاكي، ص ٤٠٨ بتصرف.

(٢) في (ح) و(ف): «أراد: ولقائل».

(٣) وفي «الكشاف»: «بالكسر والضم»، والأمر فيه سهل.

(٤) والباقـون: والرِّجـز، بالكسر بمعنىٰ العذاب، وبالضم بمعنى الصّنم. انظر: «حُجّة القراءات» لابن زنجلة، ص ٧٣٣.

لأنّ اللهَ تعالىٰ اختارَ له أشرفَ الآدابِ وأحسنَ الأخلاق، والثاني: أن يكونَ نَهْيَ تنزيهٍ لا تحريمٍ له ولأمتِه. وقرأ الحسنُ: «تستكثِرْ» بالسكون، وفيه ثلاثةُ أوجه: الإبدالُ مِن تمنُنْ، كأنه قيل: ولا تَمنَنْ لا تستكثِرْ؛ علىٰ أنه من المنّ في قوله عز وجل: ﴿ثُمَّ لَا يُتْبِعُونَ مَآ أَنفَقُواْ مَنًّا وَلَآ أَذًى﴾ [البقرة: ٢٦٢]؛ لأنّ مِن شأنِ المنّانِ بما يُعطي أن يَستكثِرَه، أي: يراه كثيراً ويَعْتدَّ به، وأن يُشبَّه «ثِرُوَ» بـ «عَضُد»، ....

هَديَّتِه». فـ «مِن» في «مِن هِبته»، كـ «مِن» في «ولا يَنفعُ ذا الجَدِّ منك الجِدُّ[١]»، أَي: بذلك.

قولُه: (وقَرَأَ الحَسَنُ: «تَسْتكثِرْ»[٢])، قالَ ابنُ جنّي: «يَحتملُ أن يكونَ بدلاً، كأنه قال: لا تَسْتكثر. فإنْ قيل: عِبرةُ البدلِ أنْ يَصْلحَ إقامةُ الثاني مقامَ الأوّل، نحو: ضربتُ أخاكَ زيداً، أي: ضربت زيداً. ولو قلتَ: لا تَسْتكثرْ، لم يَدلَّ إلّا علىٰ النهي عن الاستكثارِ مُرسَلاً. وإنّما المعنىٰ: ولا تَمنَنْ مَنَّ مُستكثرٍ، أي: امنُنْ مَنَّ مَن لا يريدُ عِوضاً، ولا يَطلبُ الكثيرَ عن القليل. فيقالُ: قد يكونُ البدلُ علىٰ حذفِ الأوّل، وقد يكونُ علىٰ نِيّةِ إثباتِه، كقولك: زيدٌ مَررتُ به أبي محمد، فَتبدِلُ أبا محمدٍ من الهاء. ولو قلتَ: زيدٌ مررتُ بأبي محمد، كان قبيحاً. فقولُه: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾، مِن هذا القبيل. ووَجهٌ آخر، وهو أنّ المرادَ: تَسْتكثِرُ، فأسكَنَ الراءَ لِثقَلِ الضَّمّةِ مع كثرةِ الحركات، كما حكىٰ أبو زيدٍ: ﴿بَلَىٰ وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾ [الزخرف: ٨٠]، بإسكانِ اللام»[٣].

قولُه: (وأنْ يُشبَّهَ «ثِرُوَ» بـ«عَضُد»)، أي: الخروجُ مِن كَسْرِ الثاءِ إلى ضَمّةِ الراءِ وإلى فتحة الواو في ﴿وَلِرَبِّكَ﴾ ثقيل؛ فَخُفِّفَ الراء. كما أنّ «عَضُد»[٤] ثقيلٌ، فَخُفِّفَ الضاد.

(١) من حديث معاوية، انظر: «مسند الإمام أحمد» (١٦٨٥٠).
(٢) بالسكون، انظر: «إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر» (٢: ٥٧١) للدمياطي.
(٣) «المحتسب» (٢: ٣٣٦-٣٣٧) بتصرف.
(٤) في قولِه تعالىٰ: ﴿... وَمَا كُنتُ مُتَّخِذَ ٱلْمُضِلِّينَ عَضُدًا﴾ [الكهف: ٥١]؛ قُرِئ في ﴿عَضُدًا﴾: عَضْداً، وعُضُداً، وعَضَداً، وعَضِداً. انظر: «مختصر شواذ القراءات» لابن خالويه، ص٨٠.

فيُسكّنُ تخفيفاً، وأن يُعتبرَ حال الوَقْف. **وقرأ الأعمشُ بالنصبِ بإضمارِ «أنْ»** كقوله:

ألا أيُّهذا الزَّاجِرِي أحضُرَ الوَغىٰ

وتُؤيدُه قراءةُ ابن مسعودٍ: «ولا تَمننْ أن تستكثرَ»، ويجوزُ في الرفعِ أن تُحذفَ «أن» ويُبطَلَ عَملُها، كما رُوي: «أحضرُ الوغىٰ» بالرفع. ﴿وَلِرَبِّكَ فَاصْبِرْ﴾ **ولوجهِ الله فاستعملِ الصَّبر**، وقيل: علىٰ أذىٰ المشركين، وقيل: علىٰ أداءِ الفرائض، وعن النَّخَعيّ: علىٰ عَطيتِك، كأنه وَصَله بِما قَبله، وجَعلَه صَبراً علىٰ العطاءِ من غيرِ اسْتِكثار، **والوجهُ أن يكونَ أمراً بنفسِ الفعل**، ....

قولُه: (**وقرأ الأعمشُ بالنصبِ بإضمارِ «أن»**)، قالَ ابنُ جنّي: «هو بَدَلٌ مِن قولِه: ﴿وَلَا تَمْنُن﴾ في المعنى، لأنّ معناه: لا يكن منك مَنٌّ واستكثار، أي: لا يكنْ منك مَنٌّ أنْ تَسْتكثرَ، فتُضمرُ ﴿أَنْ﴾ لتكونَ مع الفعلِ المنصوب بها بدلاً مِن المنِّ في المعنىٰ الذي دَلَّ عليه الفعل، ونَظيرُه قولُهم: لا تَشْتُمْه فَيَشْتُمَك، أي: لا يكن منك شَتمٌ له، ولا منه أنْ يَشْتمَك، وأنشد أبو زيد:

فقالوا: ما تشاءُ؟ فقلتُ: أَلْهو   إلى الإصباحِ، آثِرَ ذي أَثيرِ

فَوضعَ «أَلْهو» موضع (اللهو)»[1].

قولُه: (**ولِوَجْهِ الله، فاسْتعملِ الصبر**)، فيه تَخْصيصٌ ومبالغة؛ فالتخصيصُ مُستفادٌ مِن التقديم، والمبالغةُ مِن حَذفِ مُتعلِّقِ ﴿فَاصْبِرْ﴾ـ غيرَ[2] مُراد ـ، ولذلك قالَ بعده: «وقيل: علىٰ أذىٰ المشركين».

قولُه: (**والوجهُ أنْ يكونَ أمراً بنفسِ الفعل**)، قيل: هذا هو الوجهُ الأوّل، وليس بصواب؛ لأنّ الوجهَ الأوّلَ مُطلقٌ باقٍ علىٰ إطلاقِه، وأُطلِقَ هذا الوجهُ ليتناولَ كلَّ صَبورٍ عليه ومَصبورٍ عنه، ثُمّ كنّىٰ به عن الصبرِ علىٰ أذىٰ الكفار، على أنّ الصّبر على أذاهم[3]، هو الصبرُ علىٰ كلِّ

(١) «المحتسب» (٢: ٢٣٧).

(٢) في (ف): «عن».

(٣) في (ح): «لينبّه على أذاهم».

وأن يَتناولَ علىٰ العمومِ كلَّ مصبورٍ عليه ومصبورٍ عنه، ويُرادُ الصبرُ علىٰ أذىٰ الكفار؛ لأنه أحدُ ما يَتناولُه العامّ.

[﴿فَإِذَا نُقِرَ فِي ٱلنَّاقُورِ * فَذَٰلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ * عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ غَيْرُ يَسِيرٍ﴾ ٨-١٠]

والفاءُ في قوله: ﴿فَإِذَا نُقِرَ﴾ للتَّسْبيب، كأنه قالَ: اصبِرْ علىٰ أذاهم فبينَ أيديهم يومٌ عسيرٌ يَـلْقونَ فيه عاقبةَ أذاهم، وتَلقىٰ فيه عاقبةَ صبرِك عليه. والفـاء في ﴿فَذَٰلِكَ﴾ للجزاء.

فإن قلتَ: بم انتصبَ «إذا» ، وكيف صَحَّ أن يقع ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ ظرفاً لـ «يومٌ عسيرٌ»؟ قلتُ: انتصَب «إذا» بِما دَلَّ عليه الجزاء، لأنّ المعنىٰ: فإذا نُقِر في الناقورِ عَسُر الأمرُ علىٰ الكافرين، **والذي أجازَ وقوعَ ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ ظرفاً لـ ﴿يَوْمٌ عَسِيرٌ﴾، أنّ المعنىٰ**: فذلك وَقْتَ النقرِ وُقوعُ يومٍ عسيرٍ، لأنّ يومَ القيامةِ يأتي ويَقعُ حين يُنقرُ في الناقور، واختُلِفَ في أنها النفخةُ الأولىٰ أم الثانية. ....

مصبورٍ عليه، على ما سَبَقَ في قولِه تعالىٰ: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧]، أي: أنعمتَ عليهم بالإسلام، فأُطلِقَ ليتناولَ كلَّ مُنعَمٍ عليه[1]، ثُمَّ كنّىٰ به عن الإسلام، لأنّ مَن أَنعمَ اللهُ تعالىٰ عليه بالإسلام، لم تَبقَ نعمةٌ إلّا أصابته واشتملت عليه، ولـهذه الدقيقةِ قال: «والوجهُ» إلى آخره[2].

قولُه: (**والذي أجازَ وقوعَ ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ ظرفاً لِـ ﴿يَوْمٌ عَسِيرٌ﴾، أنَّ المعنى**). هذا جوابٌ عن السؤالِ الثاني، يريدُ: أنّ المعنىٰ هو الذي يُجيزُ التقدير، لأنّ النّقْرَ في الصُّور مِن أَماراتِ يومِ القيامة، والقيامةُ إنّما تأتي وتقعُ حين يُنقرُ في الصور.

---

(١) في (ط): «به».

(٢) هذه الفقرة سقطت من (ف).

....

قال صاحبُ «الفرائد»: «لمّا كان العَسيرُ الذي جُعِلَ صفةً لليومِ، صفةً للأمرِ الواقعِ فيه علىٰ الإسنادِ المجازي، نَحوُ[١]: نهارُه صائم، جُعِلَ وقتُ النَّقرِ ظرفاً، باعتبارِ أنَّ المرادَ منه العُسرُ علىٰ الكفار.

وقيل: لا يُمكنْ جَعلُ قولِه: «وقوعَ ﴿يَوۡمَئِذٖ﴾ [ظرفاً لِـ][٢] ﴿يَوۡمٌ عَسِيرٌ﴾»، خبراً لقولِه ﴿فَذَٰلِكَ﴾، ولا بُدّ مِن تَقدير مضاف، إذ المعنىٰ: زمانُ النقرِ يومئذٍ زمانُ وقوعِ ﴿يَوۡمٌ عَسِيرٌ﴾، لأنه لا يمكنُ جَعلُ ﴿يَوۡمَئِذٖ﴾ ظرفاً لِما بعده، لأنه يَلزمُ[٣] إعمالَ المصدرِ، الذي هو المضافُ إليه فيما قبلَ المضافِ وفيه نظر، لأنّ لفظة ﴿ذَٰلِكَ﴾ إشارةٌ إلىٰ نَقْرِ الناقور لا إلىٰ زمان النّقر، فَيصحُّ حينئذٍ وقوعُ ﴿يَوۡمٌ عَسِيرٌ﴾ خبراً لِـ ﴿ذَٰلِكَ﴾، و﴿يَوۡمَئِذٖ﴾ ظرفاً له، وإليه الإشارةُ بقولِه: «لأنَّ يومَ القيامةِ يأتي ويَقَعُ حين يُنقَرُ في الناقور».

فإنْ قيلَ: نَقرُ الناقورِ سَببٌ لوقوعِ يومِ القيامةِ، لا نفسُ وقوعه؟ قلتُ: سَببيَّتُه لا تُنافي ظَرْفيّتَه كما قالَ المصنّفُ في آخرِ سورة «الأحقاف»: «لاستواء مؤدّىٰ التعليلِ والظرفِ في قولِك: ضربتُه لإساءته، وضَربتُه إذا أساء»[٤].

قال صاحبُ «الكشف»: «﴿ذَٰلِكَ﴾: ابتداء، وهو إشارةٌ إلى المصدر، أي: فذلك النّقر، وهو العاملُ في ﴿يَوۡمَئِذٖ﴾. و﴿يَوۡمٌ عَسِيرٌ﴾ خَبَرُ المبتدأ، والمضافُ مُقدَّر، أي: فذلك النقرُ في ذلك الوقتِ نَقْرُ يومٍ عسير. و﴿عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ مُتعلِّقٌ بـ ﴿عَسِيرٌ﴾ لا بـ ﴿يَسِيرٖ﴾، لأنَّ ما يعملُ فيه المضافُ إليه، لا يتقدّمُ علىٰ المضاف، علىٰ أنهم قالوا: إنَّ «غيراً» في حُكمِ حرفِ النفي، فيجوزُ أن يعملَ ما بعده فيما قبله. وأجازوا: أنتَ زيداً غيرُ ضاربٍ، حملاً علىٰ: أنتَ زيداً لا ضاربٌ»[٥].

---

(١) في (ح): «جعل».

(٢) سقط ما بين المعكوفتين من الأصول الخطية، والزيادة من «الكشاف».

(٣) في (ح) و(ف): «لأنّه يلزم».

(٤) انظر: (١٤: ٣٠٧)؛ في تفسير الآية (٢٦) من سورة الأحقاف.

(٥) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٣٩٩).

ويجوزُ أن يكونَ ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ مبنياً مرفوعَ المحل بدلا من ﴿ذَٰلِكَ﴾، و﴿يَوْمٌ عَسِيرٌ﴾ خبر، كأنه قيل: فيومُ النقرِ يومٌ عسيرٌ.

فإن قلتَ: فما فائدةُ قولِه: ﴿غَيْرُ يَسِيرٍ﴾، و﴿عَسِيرٌ﴾ مُغنٍ عنه؟

قلتُ: لَمَا قالَ: ﴿عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ **فقصَرَ العُسرَ عليهم**، قالَ: ﴿غَيْرُ يَسِيرٍ﴾ ليؤذنَ بأن لا يكونَ عليهم كما يكونُ علىٰ المؤمنينَ يسيراً هيّناً، ليجمعَ بينَ وعيدِ الكافرينَ ....

وقال أبو البقاء: «إذا: ظرف، والعامل ما دَلَّ عليه ﴿فَذَٰلِكَ﴾، لأنه إشارةٌ إلىٰ النَّقر. و﴿يَوْمَئِذٍ﴾ بدلٌ مِن ﴿إِذَا﴾، و﴿ذَٰلِكَ﴾ مبتدأ، والخبرُ ﴿يَوْمٌ عَسِيرٌ﴾. العاملُ فيه ما دَلَّ عليه ﴿عَسِيرٌ﴾، أي: تَعْسير، ولا يعملُ فيه نفسُ ﴿عَسِيرٌ﴾، لأنّ الصفةَ لا تعملُ فيما قبلها. يخرجُ على قولِ الأخفش، وهو أن يكون ﴿إِذَا﴾ مبتدأ، والخبرُ ﴿فَذَٰلِكَ﴾، والفاءُ زائدة. وأمّا ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ فظرفٌ لـ ﴿ذَٰلِكَ﴾»[1].

وقلتُ: قد سَبَقَ غيرَ مَرَّةٍ أن الشرطَ والجزاءَ إذا اتّحدا معنًى، دَلّ علىٰ فَخامةِ الجزاء، وكان الجزاءُ متضمّناً للإخبارِ أو التوبيخ، وهاهنا المشارُ إليه بقوله: فذلك الذي هو الجزاء، نفسُ الشرطِ الذي هو وَقتُ النَّقر، وانضمّ معه تكريرُ ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ و﴿يَوْمٌ عَسِيرٌ﴾، فدلَّ على التنبيهِ على الخطبِ الجليلِ والأمرِ العظيم.

قولُه: (**ويجوزُ أن يكونَ ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ مبنياً مرفوعَ المحلّ**)، قال الزَّجّاج: «وإنما بُنِيَ ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ علىٰ الفتح، لإضافته إلى إذْ، لأنها غيرُ مُتمكّنة»[2].

قوله: (**فَقصَرَ العُسرَ عليهم**)، لَم يُرَدْ به القصرُ الاصطلاحي، بل يرادُ به تخصيصُ إيقاعِ ذِكرِ العُسْرِ عليهم. وعن بعضِهم: نظيرُه قولُه تعالىٰ: ﴿لَّا بَارِدٍ وَلَا كَرِيمٍ﴾ [الواقعة: ٤٤]، مِن

---

(١) «التبيان» (٢: ١٢٤٩) للعكبري.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٥: ٢٤٦).

وزيادةِ غَيظِهِم وبِشارةِ المؤمنينَ وتَسْليتِهم، ويجوزُ أن يرادَ **أنه عَسيرٌ لا يُرجىٰ** أن يرجعَ يسيراً، كما يُرجىٰ تَيسُّرُ العُسرِ مِن أمورِ الدنيا.

[﴿ ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا * وَجَعَلْتُ لَهُۥ مَالًا مَّمْدُودًا * وَبَنِينَ شُهُودًا * وَمَهَّدتُّ لَهُۥ تَمْهِيدًا * ثُمَّ يَطْمَعُ أَنْ أَزِيدَ * كَلَّآ إِنَّهُۥ كَانَ لِءَايَٰتِنَا عَنِيدًا * سَأُرْهِقُهُۥ صَعُودًا * إِنَّهُۥ فَكَّرَ وَقَدَّرَ * فَقُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ * ثُمَّ قُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ * ثُمَّ نَظَرَ * ثُمَّ عَبَسَ وَبَسَرَ * ثُمَّ أَدْبَرَ وَٱسْتَكْبَرَ * فَقَالَ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ يُؤْثَرُ * إِنْ هَٰذَآ إِلَّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ ﴾ ١١-٢٥]

﴿وَحِيدًا﴾ حالٌ من «الله» عزَّ وجلَّ علىٰ معنيَيْنِ، أحدُهما: ذَرْني وَحْدي معه، **فأنا أَجزيكَ في الانتقامِ منه عن كلِّ مُنتقِم**، والثاني: خَلَقتُه وَحْدي لم يَشْرَكني في خلقِه أحد. أو حالٌ من المخلوقِ علىٰ معنىٰ: خلقته وهو وحيدٌ فريدٌ لا مالَ له ولا ولد، كقوله: ﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَٰدَىٰ كَمَا خَلَقْنَٰكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [الأنعام: ٩٤].

وقيل: نزلتْ في الوليدِ بنِ المُغيرةِ المخزوميّ، وكانَ يُلقَّبُ في قومِه بالوحيد، ولعلَّه لُقِّبَ بذلك بعد نزولِ الآية؛ فإنْ كان مُلَقباً به قَبلُ، ....

حيثُ إنه تَعْريضٌ بظلِّ الجنّة، وهذا غيظٌ لهم. والفرقُ أنّ القرينةَ الثانيةَ علىٰ الأول استُجْلِبت بإثباتِ حُكمِ معنىً مغايرٍ للمذكور، وعلىٰ الثاني بإرادةِ استمرارِ الحكمِ الثابتِ تَفْريعاً.

قولُه: (**أَنه عسيرٌ لا يُرْجىٰ**)، قال أبو البقاء: «﴿عَلَى﴾ مُتعلِّقٌ بـ﴿عَسِيرٌ﴾، أو هي نعتٌ له، أو حالٌ من الضميرِ الذي فيه، أو مُتعلِّقٌ بـ﴿يَسِيرٍ﴾[1]، أو بما دَلَّ عليه»[2].

قولُه: (**فأنا أجزيك في الانتقامِ منه عن كلّ منتقم**)، إشارةٌ إلىٰ المعنىٰ الذي سَبَقَ في قولِه: ﴿ذَرْنِي وَٱلْمُكَذِّبِينَ أُو۟لِى ٱلنَّعْمَةِ﴾ [المزمل: ١١].

---

(١) في (ح): «عسير».

(٢) «التبيان» (٢: ١٢٥٠).

فهو تَهكّمٌ به وبِلَقبِه، وتَغييرٌ له عنِ الغَرَضِ الذي كانوا يَؤُمّونَه مِن مَدْحِه، والثناءِ عليه بأنه وَحيدُ قومِه لرياستِه ويَسارِه وتَقدُّمِه في الدنيا إلىٰ وَجْهِ الذمِّ والعَيْب، وهو أنه خُلقَ وحيداً لا مالَ له ولا وَلَد، فآتاهُ اللهُ ذلك، فكَفَر بنعمةِ الله وأَشركَ به واستهزأَ بدينِه.

﴿مَّمْدُودًا﴾ مَبْسوطاً كثيراً، أو مُمَدّاً بالنَّماء، مِن: مَدَّ النهرُ ومَدّه نَهرٌ آخر، قيل: كانَ له الزّرعُ والضّرعُ والتّجارة. وعن ابنِ عباسٍ: هو ما كانَ له بينَ مكةَ والطائفِ مِن صنوفِ الأموال، وقيل: كانَ له بستانٌ بالطائفِ لا تَنقطعُ ثمارُه صيفاً وشتاء، وقيل: كانَ له ألفُ مثقال، وقيل: أربعةُ آلافٍ، وقيلَ تسعةُ آلافٍ، وقيل: ألفُ ألفٍ، وعنِ ابنِ جُريج: **غَلّةُ شَهرٍ بشهر.**

﴿وَبَنِينَ شُهُودًا﴾ حضوراً معه بمكةَ لا يفارقونَه للتصرفِ في عملٍ أو تِجارة، لأنهم مَكْفيّونَ لوُفورِ نعمةِ أبيهِم واستغنائِهم عن التكسُّبِ وطَلَبِ المعاشِ بأنفسِهم، فهو مستأنسٌ بهم لا يَشتغلُ قلبُه بغيبتِهم، وخَوفِ مَعاطِبِ السّفرِ عليهم، ولا يَحزنُ لفراقِهم والاشتياقِ إليهم. ويجوزُ أن يكونَ معناه: أنهم رجالٌ يَشْهدونَ معه المَجامِعَ والمَحافل، أو تُسمعُ شهاداتُهم فيما يُتحاكَم فيه. وعن مجاهد: كانَ له عَشَرةُ بنين، وقيل: ثلاثَةَ عَشَرَ، وقيل: سَبعةٌ كلُّهم رجال: **الوليدُ بنُ الوليد، وخَالد، وعُمارة، وهِشام، والعَاص، وقَيس، وعبدُ شَمس؛ أسلم منهم ثلاثة: خَالد، وهِشام، وعُمارة.**

قولُه: (**غَلّةُ شَهرٍ بشهر**)، أي: بحلولِ شَهر. يَعني: كانَ يأخذُ غَلّةَ عَقارِه في كلِّ شهر، وقيل: التقديرُ مُسْتَقِرٌّ مع شَهر، أو شَهرٍ بعد شَهر.

قولُه: (**الوليدُ بنُ الوليد، وخالد، وعُمارة، وهشام، والعاص، وقيس، وعبدُ شمس: أَسلمَ منهم ثلاثةٌ: خالد وهشام وعمارة**)، يُفهمُ منه أنّ الوليدَ بنَ الوليدِ لم يُسلِمْ، والروايةُ بخلافه، قالَ ابنُ عبدِ البَـرِّ في «الاستيعاب»: «إنّ هشاماً مِن المُؤَلَّفة»[1]، ولم يَذْكرْ عمارةَ في

---

(١) «الاستيعاب في معرفة الأصحاب» (٤: ١٠٢) لابن عبد البر.

﴿وَمَهَّدتُّ لَهُۥ تَمۡهِيدٗا﴾ وبسطتُ له الجاهَ العريضَ والرياسةَ في قومِه، **فأتـمَمتُ عليه نعمتَيْ المالِ والجاهِ**؛ واجتماعُهما هو الكمالُ عندَ أهلِ الدنيا. ومنه قولُ الناسِ: آدام الله تأييدَك وتَمهيدَك، يريدون: زيادةَ الجاهِ والحِشْمة. ....

كتابِه أصلاً، وذَكَرَ أنَّ الوليدَ بنَ الوليدِ «أَسلَمَ وشَهِدَ مع رسولِ الله ﷺ، وخالدٌ كانَ فارّاً مِن مكّةَ، لئلا يرى رسولَ الله ﷺ. وسَمِعَ الوليدُ رسولَ الله ﷺ يقول: لَو أتانا خالدٌ لأكرمناه، ومِثلُه[1] سَقَطَ عليه الإسلامُ في عَقْلِه، فكتبَ إليه الوليدُ فَوقَعَ الإسلامُ في قَلبِ خالد، وكانَ سَبَبَ هجرتِه»[2].

وذَكَـرَ البلاذريّ في «أَنساب الأَشراف»، أن أولادَ الوليدِ بنِ المغيرةِ أربعةٌ: خالداً، وهشاماً، وعمارة، ووليداً. وقالَ: وأمّا الوليدُ بنُ الوليد، فكانَ مِن المُسْتضعفينَ المؤمنين، وهاجَرَ إلى النبيّ ﷺ ماشياً. وأمّا هشام فأسلمَ وحَسُنَ إسلامُه، وهو الذي بَعَثَه عمرُ رَضِيَ اللهُ عنه إلى الكوفة. وأمّا عمارةُ، فكانَ فتىٰ قريشٍ جمالاً، وشَخَصَ مع عمرو بنِ العاصِ إلى الحبشة، فَعَشقَتْه امرأةُ النّجاشي، فَدَعتْه فَجعلَ يَختلفُ إليها، وحَدّث عمراً بذلك وكان بينهما ضِغنٌ وحِقدٌ، فقال: إنْ صَدَقْتَني فأْتِني بدُهنٍ من دُهنِ النجاشي، فجاء به ، فأتىٰ عمرو النجاشي، وحَدّثه الحديث، فأَخذَه النجاشي وقَطّعه إِرْباً إرْباً، فَعُلِمَ مِن ذلك أنه قُـتِلَ مُشركاً، والله أعلم»[3].

قولُه: (**فأتـمَمتُ عليه نِعْمتَيْ المالِ والجاه**)، يريدُ أن قولَه: ﴿وَمَهَّدتُّ لَهُۥ تَمۡهِيدٗا﴾، تكميلٌ، فَعُلِمَ من الأوّلِ أنه أُوتيَ المالَ والولَد، وقد لا يَحْصلُ بهما الجاه، فتمَّمَ وكَمّلَ بقولِه: ﴿وَمَهَّدتُّ لَهُۥ تَمۡهِيدٗا﴾، وإليه الإشارةُ بقولِه: «واجتماعُهما هو الكمالُ عند أهلِ الدّنيا»، وقولُه: «عند أهلِ

---

(١) في الأصول الخطية: «وما مثله»، وليس بصواب.

(٢) «الاستيعاب» (٤: ١١٨، ١١٩) بتصرف.

(٣) انظر: «أنساب الأشراف» (١٠: ٢٠٤، ٢٠٦، ٢٠٧).

وكان الوليدُ مِن وُجهاءِ قريشٍ وصناديدِهم؛ ولذلك لُقّبَ «الوحيدَ» و«رَيْحانةَ **قريش**».
﴿ثُمَّ يَطْمَعُ﴾ استبعادٌ واستنكارٌ لطمعِه وحرصِه، يَعْني أنه لا مَزيدَ علىٰ ما أوتي سعةً وكثرةً، وقيل: إنه كانَ يقول: إنْ كانَ محمدٌ صادقاً، فما خُلِقتِ الجنةُ إلّا لي.

﴿كَلَّآ﴾ رَدعٌ له وقَطعٌ لرجائِه وطمعِه ﴿إِنَّهُۥ كَانَ لِءَايَٰتِنَا عَنِيدًا﴾ تعليلٌ للرَّدعِ علىٰ وجهِ الاستئناف، كأنّ قائلاً قال: لِمَ لا يُزاد؟ فقيل: إنه عانَدَ آياتِ المنعمِ وكفرَ بذلك نعمتَه، والكافرُ لا يَستحقُّ المزيد. ويُروىٰ أنه ما زالَ بعدَ نزولِ هٰذه الآيةِ في نُقْصانٍ من مالِه حتىٰ هَلَكَ. ﴿سَأُرْهِقُهُۥ صَعُودًا﴾ سأُغْشيهِ عَقَبةً شاقةَ المَصْعد، وهو مَثَلٌ لِما يُلَقّىٰ من العذابِ الشاقِّ الصَّعْبِ الذي لا يُطاق، وعن النبي ﷺ: «يُكلَّفُ أن يَصْعدَ عقبةً في النارِ كلّما وَضعَ عليها يدَه ذابت، فإذا رَفَعها عادت، وإذا وَضعَ رِجلَه ذابت، فإذا رَفَعها عادت»، وعنه عليه السلام: «الصَّعودُ جبلٌ من نارٍ ....

الدنيا» تَتْميمٌ للصّيانة، لأنّ عند أهلِ الآخرةِ نقصان[1] الفاء مثلها في قولِه تعالىٰ: ﴿فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ فَٱقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤].

التَّمهيدُ مأخوذٌ مِن: مَهَد الفراش[2]. **الأساس**: «مَهَّدَ المَهْدَ والمُهُدَ والمِهاد، ومَضْجُعٌ مَمْهودٌ ومُـمَهّد، ومَهَّدَ الفراش فامْتَـهَـدَ[3] وتَمَهَّدَ. ومِن المجازِ: مَهَّدَ الأمر: وَطّأَه وسواه، ومَهّدتُ العُذرَ تمهيداً».

قولُه: (**ورَيْحانةَ قريش**)، **النهاية**: «الرَّيْحانُ يُطلقُ علىٰ الرَّحمةِ والرّزقِ والراحة، فبالرِّزقِ سُمِّيَ الولدُ رَيْحاناً».

---

(١) العبارة قلقة؛ فلعلّ نقصاً اعتورها.

(٢) في (ف): «الفرش»، وسقطت من (ح).

(٣) في الأصول الخطية: فمهد.

يَصْعدُ فيه سبعينَ خريفاً ثم يَهْوي فيه كذلك أبداً». ﴿إِنَّهُۥ فَكَّرَ﴾ تعليلٌ للوعيد، كأنّ اللهَ تعالىٰ عاجَلَه بالفقرِ بعدَ الغنىٰ، والذلِّ بعدَ العزِّ في الدّنيا بعِنادِه، ويُعاقَبُ في الآخرةِ بأشدِّ العذابِ وأفظعِه لبلوغِه بالعنادِ غايتَه وأَقْصاه في تفكيرِه، وتَسْميتِه القرآنَ سِحْراً. ويجوزُ أن تكونَ كلمةُ الرّدع متبوعةً بقوله: ﴿سَأُرْهِقُهُۥ صَعُودًا﴾ ردّاً لزعْمِه أن الجنةَ لم تُخلَقْ إلّا له؛ وإخباراً بأنه مِن أشدِّ أهلِ النارِ عذاباً، ويُعلَّلُ ذلك بعنادِه، ويكونُ قوله: ﴿إِنَّهُۥ فَكَّرَ﴾ بدلاً من قولِه: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ لِآيَٰتِنَا عَنِيدًا﴾ بياناً لِكُنْهِ عِناده، ومعناه: فكَّرَ ماذا يقولُ في القرآن ﴿وَقَدَّرَ﴾ في نفسِه ما يقولُهُ وهيّأَه ﴿فَقُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ﴾ تَعجيبٌ مِن تقديرِه وإصابتِهِ فيه المحَزَّ، ورَميِهِ الغرضَ الذي كان تَنْتحيه قريش، ....

قولُه: (سبعينَ خريفاً)، عن بعضهم: سبعينَ عامّاً، لأنّ الخريفَ آخرُ السَّنة، لأنّ فيه تُدْرَكُ جميعُ الثمار، وكذلك الإنسانُ إذا بَلَغَ آخرَ عُمُرِه قد يَخرَف.

قولُه: (﴿إِنَّهُۥ فَكَّرَ﴾ تَعليلٌ للوعيد)، يُريدُ أنّ قوله: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ لِآيَٰتِنَا عَنِيدًا﴾، تَعْليلٌ لِقَطعِ المزيدِ المعني بقولِه: ﴿ثُمَّ يَطْمَعُ أَنْ أَزِيدَ * كَلَّآ﴾. وقولُه: ﴿إِنَّهُۥ فَكَّرَ وَقَدَّرَ﴾، تعليلٌ للوعيدِ المعني بقولِه: ﴿سَأُرْهِقُهُۥ صَعُودًا﴾، فَجَمَعَ له عذابَ الدّارينِ.

قولُه: (ويجوزُ أن تكونَ كلمةُ الرَّدعِ متبوعةً بقولِه ﴿سَأُرْهِقُهُۥ صَعُودًا﴾)، عَطفٌ على قولِه: «تَعليلٌ للرّدعِ على وجهِ الاستئناف»، أي: حَقّاً إنه كاذبٌ في [قوله][1]: إنّ الجنّةَ ما خُلقت إلّا لي، وأَتىٰ ﴿سَأُرْهِقُهُۥ صَعُودًا﴾[2] لأنّه ﴿كَانَ لِآيَٰتِنَا عَنِيدًا﴾، وذلك بأنّه فَكّرَ وقَدَّر. وفي الكواشي: «يَقِفُ عند قولِه: ﴿أَنْ أَزِيدَ﴾، إنْ جُعلتْ ﴿كَلَّآ﴾ بمعنىٰ «ألا» استفتاحاً. ويُتمُّ هنا إنْ جَعلتَها رَدْعاً، وهو أولىٰ، ويَبْتدئ ﴿إِنَّهُۥ كَانَ لِآيَٰتِنَا عَنِيدًا﴾»[3].

---

(١) زيادة من «الكشاف».

(٢) من قوله: «فَجَمَعَ له عذابَ الدّارينِ» إلى هنا، سقط من (ط).

(٣) لم أهتدِ إلى تفسيره الذي جوّد فيه الإعراب وحرّر أنواع الوقوف على حدّ تعبير السيوطي في «بغية الوعاة» (١: ٤٠١).

....

وقال الزّجّاج: «كلّا: رَدعٌ وتَنبيهٌ، فيقول: كلّا، لمن قالَ لك شيئاً تُنكرُه، أي: ارتدعْ عن هذا وتنبَّهْ على الخطأ فيه»[١].

وقال ابن الحاجب: وقد تكونُ بمعنىٰ: حقًّا، وعليه حُمِلَ مواضِعُ مِن القرآن»[٢]. وفي كتاب «المُرْشد»: «قال الخليلُ وسيبويهِ والأخفشُ: كَلّا: رَدْعٌ وزَجرٌ. روىٰ الخليلُ عن مقاتلِ ابنِ سليمان: كلُّ شيءٍ في القرآنِ من ﴿كَلَّآ﴾، فهو رَدٌّ علىٰ الكلامِ الأوّلِ إلّا بعضه.

روىٰ ابنُ الأنباري عن المفسرين، مَعناها: حقًّا، وحُكي عن الكسائي أيضاً. وعن الفرّاء: هي حَرفُ رَدٍّ بمنزلةِ «نَعَمْ» و«لا» في الاكتفاء، وإن جَعلتَها صلةً لِما بعدها لَمْ تَـقِفْ عليها كقولك: كَلّا وربِّ الكعبة، لأنها بمنزلةِ قولك: إيْ ورَبِّ الكعبة، قالَ اللهُ تعالى: ﴿كَلَّا وَٱلْقَمَرِ﴾ [المدثر: ٣٢]. قال أبو حاتم: وهي على وجهين: أحدهما بمعنىٰ «لا» ردًّا للأوّل. والثاني بمعنى أَلَا، التي هي للتنبيه يُستفتحُ بها الكلام، قال الأعشى:

كَـلّا زَعمـتُمْ بأنّـا لا نُقـاتِلُكمْ ... إنّا لأمثالِكُمْ ـ يا قومَنا ـ قُتُـلُ[٣]

كأنّه قال: أَلا زَعَمْتم. فقيل: يُحتملُ أنّ الشاعرَ قد رَدَّ بها زَعْمَ القوم»[٤].

وأجابَ صاحبُ «المرشد»: «إذا صَحَّ لأبي حاتم أن يقول: ﴿كَلَّآ﴾ في قولِه تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ﴾ [العلق: ٦] بمعنىٰ: أَلا، لَمْ يَمتنعْ أنْ يُحملَ البيتُ عليه. وقيل: ذَهبَ ابنُ الأنباري أنّ ﴿كَلَّآ﴾ في الآية بمعنىٰ: حَقًّا. وأُجيبُ: إنّ هذا ايضاً جائزٌ، علىٰ أنّ كثيراً مِن أهلِ العلمِ[٥] يأباه، لأنَّ ﴿كَلَّآ﴾ حرفٌ، و«حَقًّا» مصدرٌ.

---

(١) انظر: «المفصّل» للزمخشري، ص ٣٢٥.
(٢) «الإيضاح في شرح المفصل» (٢: ٢٦٧) لابن الحاجب.
(٣) «ديوانه»، ص ٦١.
(٤) «المرشد في الوقوف على مذاهب القراء السبعة» (١: ١٠٣-١٠٥) للعُماني بتصرف. وانظر: «إيضاح الوقف والابتداء» (١: ٤٢١-٤٢٢) لابن الأنباري.
(٥) في (ف): «البيان».

أو ثناءٌ عليه علىٰ طريقةِ الاستهزاءِ به، أو هي **حكايةٌ لِما كرّروه** مِن قولِهم: قُتلَ كيفَ قدّر، تهكّماً بهم وبإعجابِهم بتقديرِه، واستعظامِهم لقولِه. ومعنىٰ قولِ القائل: قَتلَه اللهُ ما أشجعَه، وأخزاه اللهُ ما أشعرَه: الإشعارُ بأنه قد بَلغَ المبلغَ الذي هو حقيقٌ بأن يُحسدَ ويَدْعو عليه حاسِدُه بذلك. ....

وأمّا الوقفُ عليها، فهي مختلفةُ الأحوال؛ فمنها ما يوقفُ عليه، ومنها ما يُبتدأُ به، ومنها ما يَصلحُ فيه الأمران، ومنها ما لا يَحْسنُ الوقفُ عليه ولا الابتداءُ به»[١]، تَمّ كلامُه.

وقلتُ: ضَعّفَ قولَ مَن زَعَمَ أنّ ﴿كَلَّآ﴾ لا يكون بمعنى «حَقًّا» لكونِه حرفاً وذلك اسمٌ، لأنّ مَن قالَ به، ذهبَ إلىٰ أنها مُعبِّرةٌ عن مُتعلّقِ معناه، كما تقول: «مِن» مَعناها ابتداءُ الغاية، و«إلىٰ» معناها انتهاءُ الغاية، إلى غيرِ ذلك. وقد سَبقَ في أول «البقرة» عند قوله: ﴿فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢].

قولُه: (حكايةٌ لِما كرّروه)، أي: لِما كَرّره قريشٌ من قولهم: قُتِلَ كيف قَدَّر، في حقِّ الوليد تَعْجيباً، حكاه اللهُ تعالىٰ عنهم. ويجوزُ أن يكونَ من كلامِ الله، دعا عليه، ولا يكونُ تعجيباً ولا تكريراً مُجرداً، كما قال الراغب في «غُرّة التنزيل»[٢]: «كان الوليدُ بنُ المغيرةِ لمّا سُئلَ عن النبيّ ﷺ: قَدِّرْ ما أَتىٰ به مِن القرآن. فقال: إنْ قلنا: شاعرٌ، كَذّبتنا العربُ إذا قَدَّرتْ ما أَتىٰ به علىٰ الشعر، وكانَ يَقصدُ بهذا التقديرِ تكذيبَ الرسولِ ﷺ بضربٍ من الاحتيالِ، فلذلك كانَ كلُّ تَقديرٍ مُستحِقّاً لعقوبةٍ من الله تعالىٰ، هي كالقتلِ إهلاكاً له، أي: هَلَكَ هلاكَ المقتولِ كيف قَدَّر.

وقولُه: ﴿ثُمَّ قُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ﴾، أي أنه قال: إنه ليس ما أَتىٰ به مِن كلامِ الكَهَنة، فإنِ ادَّعينا ذلك عليه، كَذّبتنا العربُ إذْ رَأَوا هذا الكلامَ مخالفاً لكلامِ الكُهان، فهو في تَقْديرِه له علىٰ كلامِ الكَهَنة، مُستحِقٌّ مِن العقوبة لِما هو كالقتلِ إهْلاكاً له؛ فهو في نَفْيِهِ عن القرآنِ الأقسامَ

---

(١) «المرشد» (١: ١٠٥-١٠٦) للعُماني بتصرف.

(٢) تقدم التعليق على نسبة هذا الكتاب للراغب، وأن الأصح نسبته للخطيب الإسكافي.

رُوي أنّ الوليدَ قالَ لبني مَخْزوم: والله **لقد سمعتُ مِن محمدٍ آنفاً كلاماً** ما هو مِن كلامِ الإنسِ ولا مِن كلامِ الجِنّ، إنّ له لحلاوةً، **وإنّ عليه لطَلاوةً**، وإنّ أعلاه لَـمُثمر، وإنّ أسفلَه لمغدِق، وإنّه يَعلو وما يُعلىٰ؛ ....

الفاسدة، قاصدٌ إلى إبطالِه، وإلى إثباتِ قِسْمٍ [لا][1] يَصِحّ إثباتُه، وهو قولُه: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ يُؤْثَرُ * إِنْ هَٰذَآ إِلَّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ﴾ [المدثر: ٢٤- ٢٥]؛ وإذا كان كذلك، لم[2] يكن في إعادةِ ﴿قَدَّرَ﴾ تكرار[3]، بل عُلِّقَ به في الثاني مُقدَّرٌ غيرُ الأوّل، لفائدةٍ جديدة»[4].

قولُه: (**لقد سَمعتُ مِن محمدٍ آنفاً كلاماً**)، قال مُحيي السُّنة: «إنّ اللهَ تعالىٰ لمّا أَنزلَ علىٰ النبيّ ﷺ: ﴿حمٓ * تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ﴾، إلى قوله: ﴿ٱلْمَصِيرُ﴾ [غافر: ١-٣]، قام النبيُّ ﷺ في المسجد، والوليدُ بنُ المغيرةِ قريبٌ منه يَسمعُ قراءَته، فلمّا فطنَ النبيُّ ﷺ لاستماعِه أعادَ القراءة، فانطلقَ الوليدُ إلىٰ مجلسِ قومِه بني مَخْزوم، وقال: واللّـهِ لقد سَمعتُ مِن مُحمدٍ آنفاً كلاماً»[5]، إلىٰ آخرِ القصّة.

قولُه: (**وإنّ عليه لَطَلاوة**)، **النهاية**: «رَوْنقاً وحُسْناً، وقد تُفتحُ الطاء». و«الغَدَق، بالغين المعجمة وفتحِ الدال: المطرُ الكِبارُ القَطْر، والمُغْدِقُ: مُفْعِلٌ منه». **الجوهري**: «الماءُ الغَدَقُ: الكثير، وقد غَدِقتْ عينُ الماءِ بالكسر، أي: غَزُرتْ».

وقلتُ: لعلّ هذا التّشبيهَ يُنظرُ [فيه][6] إلىٰ قولِه تعالىٰ: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً

---

(١) لفظ «لا» سقط في الأصول الخطية، والزيادة من «درة التنزيل» كي يستقيم المعنىٰ.

(٢) في (ح) و(ف): «فلم».

(٣) في (ح): «يكون» بدل «تكرار»، وفي(ف): «بكذا زيد»، وسقط «بل». وأظنها: «تكرار بل»، كما في «درة التنزيل»، فيستقيم الكلام.

(٤) «درّة التنزيل وغرة التأويل» للإسكافي، ص ٢٨٩ بتصرف.

(٥) «معالم التنزيل» (٨: ٢٦٨)؛ قاله في تفسير الآية (١٨) من سورة المدثر.

(٦) زيادة يقتضيها السياق.

فقالت قريش: **صَبأَ ـ والله ـ الوليدُ**، والله لَتصبأَنَّ قريشٌ كلُّهم؛ فقالَ أبو جَهل: أنا أَكفيكُموه، فقعدَ إليه حزيناً وكلَّمَه بها أَحماه، فقام فأتاهم فقالَ: تَزْعمونَ أن محمداً مجْنون، **فهلْ رَأيتُموه يُخْنق**؟ وتقولونَ إنه كاهنٌ، فهلْ رأيتُموه قَطُّ يَتكهَّن؟ وتَزْعمون أنه شاعِر، فهل رَأيتُموه يَتعاطىٰ شِعراً قطّ؟ وتَزْعمون أنه كذّاب، فهل جَرَّبتم عليه شيئاً مِن الكَذِب؟ ....

﴿كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي ٱلسَّمَآءِ * تُؤْتِيٓ أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍۭ بِإِذْنِ رَبِّهَا﴾ [إبراهيم: ٢٤]؛ استعارَ الوليدُ الشجرةَ للقرآنِ علىٰ التمثيلية أو المكنيّة ، فجعلَ له الأعلىٰ الذي هو الفَرع، ورَشَّحه بقولِه: لُمثْمِر، وأَنْبتَ له الأسفلَ الذي هو الأصل، ورَشَّحَه بقولِه: لُمغْدِق، وكَنّى بقولِه: «لُمغدِق» عن كونِها ثابتاً أصلُها رَيّانَ فَرعُها. وتَمّمَ معنىٰ تَرْشيحِ المثمرِ بقولِه: لَحَلاوة، وتَـمّمَ تَـرْشيحَ المُغدِقِ بقوله: لَطَلاوة؛ فقولُه: «إنّ له لَحَلاوة، وإنّ عليه لَطَلاوة» كالتمهيدِ للاستعارة وتَرْشيحِها، وقولُه: «وإنه يَعْلو وما يُعلىٰ» كالخاتمةِ للمجموع، والزُّبدةُ والغايةُ: ما أَفصحَ هذا الكلامَ! ولم يكن كذلك إلّا لأنه مَدحٌ لأحسنِ الكلام.

قولُه: (**صَبأَ والله الوليد**)، **النهاية**: «يقالُ: صَبأَ فلانٌ إذا خرجَ مِن دِينٍ إلىٰ دينٍ غيره، وكانوا يُسمّونَ مَن يدخلُ في الإسلامِ: مَصْبوًّا[(١)]، لأنهم كانوا لا يَهمزون، فَأبدلوا مِن الهمزةِ واواً، ويُسمّون المسلمين الصُّباة بغيرِ هَمْز، كأنه جَمعُ الصّابي غيرَ مَهموز، كقاضٍ وقُضاة، وغازٍ وغُزاة».

قولُه: (**فَهل رَأيتموهُ يُخْنَق**)، كانوا يَعْتقدون أنّ الجنَّ تَخْنُقُ المجنون وتَتخبَّطُه. في «المُغرِب»: «الخَنِق، بكسرِ النون: مَصدرُ «خَنقه»؛ إذا عَصَرَ حَلْقَه. يُقال: خَنَقَتْه العَبْرة، يَعني: غَصَّ بالبكاءِ حتّى كأنّ الدموعَ أخذت بمُخنَّقِه»[(٢)].

---

(١) في (ح): «مَصْبيًّا».

(٢) «المُغرب في ترتيب المعرب» (١: ٢٧٣) للمطرِّزي.

فقالوا في كلِّ ذلك: **اللهمّ لا**، ثُمّ قالوا: فمـا هو؟ فَـفكَّر فقالَ: ما هو إلا ساحِر؛ أما رَأيتُموه يفرّقُ بين الرَّجلِ وأهلِه وولدِه ومَواليه، وما الذي يقولُه إلا سِحرٌ **يأْثُره** عن مُسَيلمةَ وعن أهلِ بابِل، **فارتَجَّ** النادي فرحاً، ....

قولُه: (**اللهمّ لا**)، قال المُطرِّزي: «اللهمّ: كلمةٌ تُستعملُ في الدّعاء، بمعنىٰ: يا الله، والميمُ فيها عوضٌ مِن حرفِ النّداء، ولذلك لا يُجمعُ بينهما. وقد يَجيءُ في جوابِ الاستفهامِ قبل «لا» و«نَعم» كثيراً، مِن ذلك ما قرأتُ في حديثِ عُميرِ بنِ سعد[1]، وقد أتاه رسولُ عُمرَ رَضِي اللهُ عنه، وقالَ له: كيف تَركتَ أميرَ المؤمنين؟ فقال: صالحاً، وهو يُقرِئُك السّلام. فقال له: وَيْحك، لعلّه استأثر نفسَه، قال: اللهمَّ لا. فقال: لعلَّه فَعَلَ كذا، قال: اللهمّ لا» في حديث طويل.

وكانَ المتكلِّمُ قَصَدَ إثباتَ الجوابِ مَشْفوعاً بذكرِ الله، ليكونَ أبلغَ وأوقعَ، وفي نفسِ السامعِ أَنْجعَ، ولِيَعْلمَ أنه علىٰ يقينٍ من إيرادِه وبَصيرةٍ في إثباته، قد جَعلَ نفسَه في مَعرضِ مَن أقبلَ علىٰ الله تعالىٰ ليُجيبَ فيما سألَه مثلاً. ولا شكّ أن مَن كانت[2] هذه حالَه لا يَتكلَّمُ إلّا بما هو صِدقٌ ويقينٌ وحقٌّ مبين. وقد يُؤتىٰ بها قبل «إلّا»، إذا كان المستثنىٰ عزيزاً نادراً، وكان قَصدُهم بذلك الاستظهارَ بمشيئةِ الله في إثباتِ كونِه ووجودِه، إيذاناً بأنّه بلغَ في النُّدْرةِ حدَّ الشذوذ، وهذا كثيرٌ في كلامِ الفصحاء»[3].

قولُه: (**يأْثُره**)، هو مِن قولِك: «أَثَرْتُ الحديثَ آثُره، إذا ذكرتَه مِن غيرِك» ذكره الجوهري.

قولُه: (**فَارْتَجَّ**)، أي: اضْطَرَبَ. **المُغْرب**: «ارْتَجَّ الظلامُ إذا تَراكبَ والتبَسَ وقيلَ: ارتُجَّ: وَقَعَ في رَجَّة[4]، وهي الاختلاط»[5]. **الجوهري**: «ارْتَجَّ البحرُ[6]: اضطرَب»[7].

(١) الأنصاري، والي أمير المؤمنين عمر بن الخطاب على حمص. ينظر في ترجمته: «الاستيعاب» (٣: ٢٦٩)، و«الإصابة» (٤: ٧١٨) لابن حجر.
(٢) في الأصول الخطية: «كان».
(٣) «الإيضاح في شرح مقامات الحريري» للمطرِّزي، ص (١٦٨-١٧٠) بتصرف.
(٤) في (ف): «زحمة»، ورَجَّةُ القوم: اختلاط أصواتهم.
(٥) «المغرب» (١: ٣١٩-٣٢٠) للمطرِّزي بتصرف.
(٦) في (ف): «الظلام» بدل «البحر».
(٧) «الصحاح» (١: ٣١٧ - رجج)؛ وارتَجّ هنا على وزن: افْتَعَلَ لا افْعَلَّ.

وتفرّقوا مُعْجبين بقولِه مُتعجِّبين منه ﴿ثُمَّ نَظَرَ﴾ في وجوهِ الناس، ثُم قَطَّب وَجْهه، ثُم زَحفَ مُدْبراً، وتَشاوَس مُستكبِراً، لَمَا خطَرتْ ببالِه الكلمةُ الشَّنْعاء، وَهَمّ بأن يَرْميَ بها، وَصَفَ أشكالَه التي تَشكّلَ بها حتىٰ استنبطَ ما استنبطَ، استهزاءً به. وقيل: قَدّرَ ما يقولُه، ثُم نَظَرَ فيه، ثُم عَبَسَ لَمَا ضاقتْ عليه الحِيَل ولم يَدْرِ ما يقول. وقيل: قَطّب في وَجْهِ رسولِ الله ﷺ ﴿ثُمَّ أَدْبَرَ﴾ عن الحقّ ﴿وَٱسْتَكْبَرَ﴾ عنه فقالَ ما قال. و﴿ثُمَّ نَظَرَ﴾ عَطفٌ على ﴿فَكَّرَ وَقَدَّرَ﴾ والدعاءُ اعتراضٌ بينهما.

قولُه: (وتَشاوَسَ)، الجوهري: «الشَّوَسُ، بالتحريك: النَّظرُ بمؤخَّرِ العينِ تكبّراً أو تغيُّظاً».

قولُه: (وَصفَ أشكالَه)، أي: وَصَفَ اللهُ تعالىٰ أشكالَ الوليدِ وهَيأَته، وهي: ﴿ثُمَّ نَظَرَ * ثُمَّ عَبَسَ وَبَسَرَ * ثُمَّ أَدْبَرَ وَٱسْتَكْبَرَ﴾.

قولُه: (والدُّعاءُ: اعتراضٌ)، أي: قولُه: ﴿فَقُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ * ثُمَّ قُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ﴾. وليس هذا الاعتراضُ مِن قَبيلِ الاعتراضِ المتعارَف، الذي يتَخلَّلُ تَزيينَ الكلام.

وتَقْريرُه: لأنّ الفاءَ مانعةٌ مِن[1] ذلك، بَلْ هو مِن كلامِ الغيرِ، ووقعَ الفاءُ في تَضاعيفِ كلامه، فأُدخِلَ بين الكلامينِ المتصلينِ علىٰ سبيلِ الحكاية، وهو مُتعسِّف، وإنّما سَلَكَه لأنه جَعلَ الدّعاءينِ مِن كلامِ الغير. وأمّا إذا جُعِلا مِن كلامِ الله تعالى استهزاءً كما ذكره، أو دعاءً عليه كما ذهبَ إليه الراغب، وعليه تفسيرُ الواحديّ على ما قال ونَـقَلَ عن صاحبِ النّظم[2]: ﴿فَقُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ﴾: «أي: عُذِّبَ ولُعِنَ كيف قَدّر، كما يقالُ: لأَضربنّه كيف صَنَع، أي: علىٰ أيّ حالٍ كانت منه»[3]، لتكونَ الأفعالُ كلُّها مُتناسقةً مُرتّبة، علىٰ التفاوتِ في التعقيبِ والتراخي زماناً ورُتْبةً كما يَقْتضيه المقام كان أحسن.

---

(١) في (ف): «بين».

(٢) أي: كتاب «نظم القرآن»، للقاضي أبي علي الحسن بن يحيى بن نصر الجرجاني، المتوفى في القرن الرابع الهجري، ولمكي القيسي عليه كتاب بعنوان «انتخابُ نَظْم القرآنِ للجرجاني وإصلاحُ غَلَطه». انظر: «مكي وتفسير القرآن» لأحمد حسن فرحات، ص ١٣٣، و«الأنساب» (٣: ٢٨٩) للسَّمعاني.

(٣) «الوسيط» (٤: ٣٨٣) للواحدي.

فإن قلتَ: ما معنىٰ ﴿ثُمَّ﴾ الداخلةِ في تكْريرِ الدعاء؟

قلتُ: الدلالةُ علىٰ أن الكَرَّةَ الثانيةَ أبلغُ مِن الأولىٰ، ونَحوُه قولُه:

ألا يا اسْلَمي ثُمَّ اسْلَمي ثُمَّتَ اسْلَمي

وجاءَ النظمُ على السننِ المألوفِ من التنزيل، وذلك أنه تعالىٰ لمّا حَسَمَ[1] طَمعَ الوليدِ بقولِه: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ لِآيَٰتِنَا عَنِيدًا﴾، وبَيّنَ عِنادَه بقولِه: ﴿إِنَّهُۥ فَكَّرَ وَقَدَّرَ﴾، دعا عليه بالدعاءَين بتقديرِه مَرّتينِ، كما ذَكَرَه الراغب[2]: قَدَّرَ أولاً أنه شاعرٌ ثُمّ نَفاهُ حِيلة، وقَدّرَ ثانياً أنه كاهن كذلك، ثُمّ بعد ذلك نَظَرَ في طَلَبِ ما يَدفعُ به ويَردُّه، ثُم عَبَسَ وبَسَرَ كالمُهتمِّ المُتفكِّرِ في شيءٍ، ثم أَدبرَ عن الحقِ واستكبرَ عن اتباعه، فقال: ما هذا الذي يَقرؤه مُحمّد، إلّا سِحْرٌ يُؤثَر. واللهُ أعلم.

قولُه: (**أَلا يا اسْلمي ثمّ اسلمي ثُمَّتَ اسلمي**)، عَجُزه:

ثَلاثُ تَحيّاتٍ وإنْ لم تَكَلَّمي[3]

وفي بعضِ النسخ، العجزُ مِن المَتْن، أي: تَبالغي في السلام، ثُم تبالغي. وقيل: أي كوني سالمة، يُخاطبُ الرَّبعَ والدّار، والتقدير: أُحَيي ثلاثَ تَحيّات. قَبله:

ومــا لِيَ مِــن ذَنــبٍ إلــيهمْ عَلِمْتُــه ... سِوىٰ أَنّني قَدْ قلتُ: يا سَرْحةُ، اسـلمي

أي: مالي مِن ذنبٍ أهتدي إليهم، سوىٰ قَولي: يا سَرْحةُ، أدامَ اللهُ سلامَك. وسَرْحة: شجرة، عَرّضَ بها باسم امرأة فيهم؛ وإنما كَرَّرَ ليُغايظَهم ويناكِدَهم.

---

(١) في (ف): «ختم».

(٢) انظر: «دُرّة التنزيل» للإسكافي، ص ٢٨٩. وتقدَّم الكلام في نسبة هذا الكتاب للراغب، وأن الأصح كونه للإسكافي.

(٣) البيت للشاعر حُميد بن ثور، انظر: «ديوانه»، ص ١٣٣، و«شرح ديوان الحماسة» (٣: ٩٦٢) للمرزوقي.

فإنْ قلتَ: فما معنىٰ المتوسطةِ بينَ الأفعالِ التي بعدها؟ قلتُ: الدلالةُ علىٰ أنه قد تَأنّىٰ في التأمّلِ وتمَهّلَ، وكان بين الأفعال المتناسقة تَراخٍ وتَباعُد.

فإنْ قلتَ: فلِمَ قيل: ﴿فَقَالَ إِنْ هَٰذَآ﴾ بالفاءِ بعد عَطْفِ ما قبله بـ «ثُمَّ»؟ قلتُ: لأن الكلمةَ لَمّا خطرتْ ببالِه بعد التَّطلُّب، لم يتمالكْ أن نَطَقَ بها من غيرِ تَلبُّث.

فإنْ قلتَ: فلِمَ لم يُوسَّطْ حرفُ العطفِ بين الجملتيْنِ؟ قلتُ: لأن الأخرىٰ جَرت مِن الأولىٰ مجرىٰ التوكيد من المؤكَّد.

[﴿سَأُصْلِيهِ سَقَرَ * وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا سَقَرُ * لَا تُبْقِي وَلَا تَذَرُ * لَوَّاحَةٌ لِّلْبَشَرِ * عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ * وَمَا جَعَلْنَآ أَصْحَٰبَ ٱلنَّارِ إِلَّا مَلَٰٓئِكَةً ۙ وَمَا جَعَلْنَا عِدَّتَهُمْ إِلَّا فِتْنَةً لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِيَسْتَيْقِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ وَيَزْدَادَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِيمَٰنًا ۙ وَلَا يَرْتَابَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ۙ وَلِيَقُولَ ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَٱلْكَٰفِرُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا ۚ كَذَٰلِكَ يُضِلُّ ٱللَّهُ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِي مَن يَشَآءُ ۚ وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ ۚ وَمَا هِيَ إِلَّا ذِكْرَىٰ لِلْبَشَرِ﴾ ٢٦-٣١]

﴿سَأُصْلِيهِ سَقَرَ﴾ بدلٌ من ﴿سَأُرْهِقُهُۥ صَعُودًا﴾، ﴿لَا تُبْقِي﴾ شيئاً يُلقىٰ فيها إلا أَهْلكته؛ وإذا هَلكَ لم تَذَرْه هالكاً حتىٰ يُعاد، ....

قولُه: (بين الجملتين)، يَعْني قولَه تعالىٰ: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ يُؤْثَرُ﴾، وقولَه: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ﴾، وذلك أن مُرادَه أنه ليس مِن عندِ الله، وأنه مِن عندِ البشر؛ فكونُه سِحراً لا يكونُ مِن عندِ الله، بل يكونُ مِن عندِ البشر، فكان قولُه: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ﴾، مِن هذا الوجهِ توكيداً لمتبوعِه، ولذلك قال: «أُجري مجرىٰ التوكيد».

قولُه: (﴿سَأُصْلِيهِ سَقَرَ﴾ بدلٌ مِن ﴿سَأُرْهِقُهُۥ صَعُودًا﴾)، هذا إنما يَستقيمُ، إذا جُعِلَ مثلاً لِما يلقىٰ مِن العذابِ الشاق، وإذا قيلَ: إنه يكلّفُ أن يَصْعدَ عَقبةً في النار، فلا؛ لقولِه: ﴿لَا تُبْقِي وَلَا تَذَرُ﴾ [المدثر: ٢٨].

أو لا تُبقي علىٰ شيء ولا تَدَعه مِن الهلاك، بل كلُّ ما يُطرَحُ فيها هالكٌ لا مَحالة. ﴿لَوَّاحَةٌ﴾ مِن لَوْحِ الهَجير، قال:

تَقولُ: ما لاحَكَ يـا مُـسافِرُ؟ يا ابنةَ عَمِّيَ لاحَني الـهَواجِرُ

قيل: تَلفحُ الجِلدَ لفحةً فتَدعهُ أشدَّ سواداً من الليل، والبَشَر: أَعالي الجُلود. وعن الحسن: تَلوحُ للناس، كقوله: ﴿ ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا عَيْنَ ٱلْيَقِينِ ﴾ [التكاثر: ٧]. وقُرِئ: «لَوّاحَةً» نصباً علىٰ الاختصاصِ للتهويل.

﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾ أي يَلي أمرَها ويَتَسلّطُ علىٰ أهلِها تسعةَ عشرَ مَلَكاً، وقيل: صِنفاً من الملائكة، وقيل: صَفاً، وقيل: نقيباً. وقُرِئ: «تِسْعَةَ عْشَرَ» بسكونِ العينِ لتوالي الحركاتِ في ما هُو في حُكمِ اسمٍ واحد، وقُرِئ: «تِسْعةُ أَعْشُرٍ» جَمعُ عشير، مثل: يَمين وأَيْمُن، جَعلَهم ملائكةً لأنهم خلافُ جنسِ المعذَّبينَ من الجِن والإنْس، فلا يأخذُهم ما يأخذُ المجانِسَ من الرأفةِ والرِّقة، ولا يَستروحونَ إليهم، ولأنهم أقومُ خَلْقِ الله بحقِّ الله وبالغضَبِ له، ....

قولُه: (مِن لَوْحِ الهجير)، أي: تَغْييرُه وتَسْويدُه. الأساس: «لاحَتْه النارُ والسَّمومُ ولَوَّحَتْه: غَيّرتْه وسَفَعتْ وَجْهه».

قولُه: (تَلوحُ للناس، كقولِه: ﴿ ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا﴾ [التكاثر: ٧])، الأساس: «لاحَ البرقُ والنجمُ وغيرُهما وأَلاح. ومِن المجازِ: أَلاحَ بسيفِه وبثوبه، ولَوَّح به: لَمَعَ به».

قولُه: (وقُرِئ: «تِسْعةَ عْشَرَ» بسكونِ العين)، قالَ ابنُ جنّي: «وهي قراءةُ أبي جعفر يزيدَ وطلحةَ. وقرأَ أنسُ بنُ مالك: تِسْعةُ أَعْشُرَ[١]».

---

(١) قال أبو حيان في «البحر المحيط» (٨: ٢٨٣): «وقرأ أنس أيضاً:« تِسْعةُ» بالضم، «أَعْشُرَ» بالفتح».

فتؤمَنُ هوادَتُهم، ولأنهم أشدُّ الخلقِ بأساً وأقْواهم بطشاً. عن عمرو بن دينار: واحدٌ منهم يَدفعُ بالدّفعةِ الواحدةِ في جهنّمَ أكثرَ من رَبيعةَ ومُضر، وعن النبيّ ﷺ: «كأنّ أعينَهم البَرْق، وكأنّ أفواهَهم الصَّياصِي يَجرّون أشعارَهم، لأحدِهم مِثلُ قُوّةِ الثقلَيْنِ، يَسوق أحدُهم الأمةَ وعلىٰ رقبتِه جَبلٌ فيَرْمي بهم في النارِ ويَرْمي بالجبلِ عليهم». ورُوي أنه لما نَزلتْ ﴿عَلَيۡهَا تِسۡعَةَ عَشَرَ﴾، ....

أمّا القراءةُ بسكونِ العين، فلأجلِ كَثرةِ الحركات؛ فإنّ الاسمينِ جُعلا كالاسمِ الواحد، فلم يوقفْ علىٰ الأوّل فيُحتاجَ إلى الابتداءِ بالثاني، فلمّا أُمِنَ ذلك أُسكِنَ تخفيفاً، وجُعِلَ ذلك أمارةً لقوةِ الاتصال، ولا يجوزُ ذلك مع اثنا عَشَرَ. وقال أبو جعفر[1]: تِسْعةُ أَعْشُرَ لا وجهَ له، إلّا أن يُعنىٰ تِسعةَ أَعْشُرٍ، جَمعَ العشير»[2]، وهم الأصدقاء. ورُوِيَ عن المصنِّفِ أنه قالَ: «أي: تسعةٌ مِن الملائكة، كلُّ واحدٍ منهم عَشيرٌ لِتِسْعةٍ[3]، فهم مَعَ أَتباعِهم تِسْعون، والعَشير العُشْرُ، أي: النُّقباءُ تسعةٌ»[4].

قولُه: (فَتؤمنُ هوادتُهم)، الأساس: «ما في فلانٍ هَوادةُ رِفقٍ ولين».

قولُه: (وكأنّ أَفواهَهم الصياصي)، أي: أنيابَهم[5]، كذا في «المعالم» و«الوسيط»[6].

الأساس: «صِئْصِئَةُ الدِّيك: مِخْلبُه في ساقِه. وأسنّةٌ كَصياصِي البقر وهي قرونُها، والصّياصي: الحصون».

---

(١) في «المحتسب» (٢: ٣٣٨): أبو حاتم، وصوابُه أبو جعفر، قال في «معاني القرآن وإعرابه» (٥: ٢٤٨): «وفيها وَجهٌ آخر: «تِسْعةُ أَعْشُرَ» وهي شاذةٌ، كأنها على جمع فعيل وأَفْعل، مثل يمين وأَيْمُن».

(٢) «المحتسب» (٢: ٣٣٨).

(٣) في (ف): «عَشيرُ تسعةٍ».

(٤) لم أهتدِ إلى موضعه.

(٥) في (ف): «أتباعهم».

(٦) انظر: «الوسيط» (٤: ٣٨٤) للواحدي، و«معالم التنزيل» (٨: ٢٧٠).

قالَ أبو جهلٍ لقريش: ثَكِلتكُم أمهاتُكم، أَسمعُ ابنَ أبي كَبْشةَ يُخبرُكم أنّ خزَنة النارِ تِسعةَ عَشرَ وأنتمُ الدَّهْم، أَيعجزُ كلُّ عَشَرةٍ منكم أن يَبْطشوا برجل منهم، فقال أبو الأَشَدِّ بنُ أسيدِ بنِ كَلَدَةَ الجُمَحيّ وكانَ شديدَ البطش: أنا أكفيكم سبعةَ عَشرَ، فاكفوني أنتم اثنين، فأنزل الله: ﴿وَمَا جَعَلْنَآ أَصْحَٰبَ ٱلنَّارِ إِلَّا مَلَٰٓئِكَةً﴾، أي: ما جَعلناهُم رجالاً مِن جِنسكم يُطاقون.

فإنْ قلتَ: قد جُعلَ افتتانُ الكافرينَ بعدّةِ الزبانيةِ سبباً لاستيقانِ أهلِ الكتاب، وزيادةِ إيمانِ المؤمنينَ واستهزاءِ الكافرينَ والمنافقين، فما وَجْهُ صحةِ ذلك؟

قلتُ: ما جُعلَ افتتانُهم بالعدّةِ سبباً لذلك، وإنما العدةُ نفسُها هي التي جُعلتْ سبباً، وذلك أن المرادَ بقوله ﴿وَمَا جَعَلْنَا عِدَّتَهُمْ إِلَّا فِتْنَةً لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾: وما جَعلنا عدَّتَهم إلا تسعةَ عشرَ، فوُضعَ ﴿فِتْنَةً لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ مَوْضعَ ﴿تِسْعَةَ عَشَرَ﴾، ....

قولُه: (ابنَ أبي كَبْشة)، النهاية: «هو رجلٌ مِن خُزاعة، خالفَ قريشاً في عبادةِ الأوثان، وعَبدَ الشِّعْرىٰ العَبورَ[1]، فلمّا خالفَهم النبيُّ ﷺ في عبادةِ الأوثان، شَبّهوه[2] به».

قولُه: (فوضعَ ﴿فِتْنَةً لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ موضعَ ﴿تِسْعَةَ عَشَرَ﴾)، وكانَ أصلُ الكلام: عليها تِسْعةَ عَشَرَ، وما جعلنا عِدّةَ أصحابِ النار، إلّا هذا العددَ المخصوصَ الذي هو سببُ فتنةِ الكفار، فوضعَ المسبَّبَ موضعَ السبب ليؤذن بأن هذا العدد المخصوص ليس إلّا، للابتلاء.

قال القاضي: «وما جَعلنا عِدّتَهم إلّا العددَ الذي اقتضىٰ فِتْنَتَهم، وهو التسعةَ عَشَرَ، فَعبّرَ بالأثرِ عن المؤثِّر، تَنبيهاً علىٰ أنه لا يَنفكُّ منه. وافتتانُهم به: استقلالُهم له واستهزاؤهم به، واستبعادُهم أن يتولىٰ هذا العددُ القليلُ تَعذيبَ أكثرِ الثقلين.

ولعلّ المرادَ بالجعلِ: القولُ[3]؛ لِيَحْسنَ تَعْليلُه بقولِه: ﴿لِيَسْتَيْقِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ﴾. أي: ما قلنا: إنّ عِدَّتَهم كذا، إلّا ليكتسبوا اليقينَ بنبوّةِ مُحمّدٍ وصِدْقِ القرآن، لمّا رَأَوا ذلك موافقاً لِما في كتابِهم»[4].

---

(١) في (ف): «العيوق»، وذلك تصحيف. انظر: «الأنواء» لابن قتيبة، ص ٤٦.

(٢) في (ف): «شتموه».

(٣) في «الأنوار» للبيضاوي: «ولعلّ المراد الجعل بالقول»، وليس بصواب.

(٤) «أنوار التنزيل» (٥: ٤١٥-٤١٦) للبيضاوي؛ قاله في تفسير الآية (٣١) من سورة المدثر.

لأَنَّ حالَ هٰذه العِدَّةِ الناقصةِ واحداً مِن عقدِ العشرين، أن يَفْتِنَ بها مَنْ لا يُؤمِنُ بالله وبِحكمتِه، ويعترِضَ ويَسْتهزِئَ، ولا يذعنَ إذعانَ المؤمِنِ، وإن خَفِيَ عليه وَجْهُ الحِكمة، كأنه قيل: ولقد جَعلْنا عدّتَهم عدّةً مِن شأنها أن يُفْتنَ بها، لأجلِ استيقانِ المؤمنينَ وحَيرةِ الكافرينَ واستيقانِ أهلِ الكتاب، لأن عدتَهم تسعةَ عَشرَ في الكتابيْنِ، فإذا سَمعوا بمثلِها في القرآنِ أَيقنوا أنه مُنزَلٌ مِن الله، وازديادُ المؤمنينَ إيماناً لتصديقِهم بذلك كما صَدّقوا سائرَ ما أُنزل، ولِما رَأَوا مِن تَسليمِ أهلِ الكتابِ وتَصْديقِهم أنه كذلك.

فإنْ قلتَ: لِمَ قال: ﴿وَلَا يَرْتَابَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْمُؤْمِنُونَ﴾، والاستيقان وازدياد الإيمان دَلّا علىٰ انتفاءِ الارتياب؟ قلتُ: **لأنه إذا جَمعَ لهم إثباتَ اليقينِ ونَفيَ الشك**، ....

وقال صاحبُ «الانتصاف»: «السؤالُ أنّ الفتنةَ التي هي في تقديرِ الصفة؛ إذْ معنىٰ الكلامِ ذاتُ فِتْنة، جُعلتْ سَبباً لِما بعدها. والمجيبُ جَعلَ العِدّةَ التي عَرضت لها هذه الصفة، سبباً لا باعتبارِ عُروضِ الصّفة. ويجوزُ أن يَرجعَ قولُه: ﴿لِيَسْتَيْقِنَ﴾ إلىٰ ما قبلَ الاستثناء، أي: جَعلْنا عِدَّتَهم سبباً لِفتنةِ الكفارِ ويقينِ المؤمنين، وهو أقرب. وما أَلجأَ الزمخشريَّ إلى خلافِه، إلّا اعتقادُ أنَّ اللهَ ما فتَنَهم»[١].

وقلتُ: ما ألجأه إليه إلّا أنَّ استيقانَ أهلِ الكتاب، وازديادَ إيمانِ المؤمنين، واستهزاءِ الكافرين والمنافقين، ليس مُسبّباً عن جَعلِ العددِ فتنةً، بل نفسُ العددِ هو السَّبب، لأنّ المكتوبَ في الكتابين هذا العددُ المخصوص لا جَعْلُه فتنةً؛ فلموافقتِه لِـما في الكتابينِ، صارَ سبباً لاستيقانِ أهلِ الكتاب، ولـمّا كان من شأنه أن يُفْتتنَ[٢] به، صارَ سبباً لحيرةِ الكافِرين، بل الحقُّ في هذا المقامِ ما قاله القاضي، لأنّ نفسَ جعلِ العدّة الموصوفة[٣] ليس سبباً، بل القولُ به هو السّبب.

قولُه: (**لأنه إذا جَمعَ لهم إثباتَ اليقين**). أرادَ أن الأسلوبَ من بابِ الطردِ والعكس، لقولِه تعالىٰ: ﴿لَّا يَعْصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [التحريم: ٦].

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٤: ٦٥١).

(٢) في (ف): «يُتيقّن».

(٣) في (ح) و(ف): «جعلِ العددِ الموصوف».

كانَ آكدَ وأبلغَ لوصفِهم بسكونِ النفسِ وثَلَجِ الصَّدْر، ولأن فيه تعريضاً بحالِ مَن عداهم، كأنه قال: ولتخالِفَ حالُهم حالَ الشاكّينَ المُرْتابين مِن أهلِ النفاقِ والكُفر.

فإنْ قلتَ: كيفَ ذُكِرَ الذين في قلوبهم مَرَضٌ وهم المنافقون، والسُّورةُ مكية، ولم يكنْ بمكةَ نِفاق، وإنما نَجَمَ بالمدينة؟ قلتُ: معناه وليقولَ المنافقونَ الذين يَنْجمون في مستقبلِ الزمانِ بالمدينةِ بعدَ الهِجْرة ﴿وَٱلْكَٰفِرُونَ﴾ بمكةَ: ﴿مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا﴾؟ وليسَ في ذلك إلا إخبارٌ بما سيكونُ كسائرِ الإخباراتِ بالغُيوب، وذلك لا يخالفُ كَونَ السورةِ مَكيّة. ويجوزُ أن يرادَ بالمرضِ: الشّكُّ والارتياب، لأن أهلَ مكةَ كانَ أكثرُهم شاكّينَ وبعضُهم قاطعينَ بالكذب.

فإن قلتَ: قد عُلّلَ جَعْلُهم تسعةَ عَشرَ بالاستيقانِ وانتفاءِ الارتيابِ وقَوْلِ المنافقينَ والكافرين ما قالوا، فهَبْ أنّ الاستيقانَ وانتفاءَ الارتياب **يصحّ أن يكونا غرضينِ**، فكيفَ صحّ أن يكونَ قولُ المنافقينَ والكافرينَ غرضاً؟

قلتُ: أفادتِ اللامُ معنىٰ العلةِ والسَّبب، ولا يَجبُ في العلةِ أن تكونَ غَرَضاً، ألا ترىٰ إلىٰ قولِك: خرجتُ من البلدِ لمخافةِ الشر، فقد جَعلتَ المخافةَ علةً لخروجِك وما هي بغرضِك. ﴿مَثَلًا﴾ تمييزٌ لهذا، أو حالٌ منه، كقوله: ﴿هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً﴾ [هود: ٦٤].

فإن قلتَ: لِمَ سَمّوه مثلاً؟

قلتُ: هو استعارةٌ من المثلِ المَضْروب، لأنه مِما غَرُبَ مِن الكلامِ وبَدُع، ....

قولُه: (**يَصحُّ أن يكونا غرضينِ**)، **الانتصاف**: «لا يُطلقُ الغرضُ علىٰ الإرادةِ مِن اللّٰـهِ وأصلُ السؤالِ علىٰ قاعدتِه، فأَرِحْ فكرَكَ عن سؤالِه، فاللهُ يُضلُّ مَن يشاء ويَهْدي مَن يشاء»[1].

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٤: ٦٥٢).

استغراباً منهم لهذا العددِ واستبداعاً له. والمعنىٰ: أيُّ شيءٍ أرادَ اللهُ بهذا العددِ العجيب، وأيُّ غرضٍ قَصدَ في أن جَعلَ الملائكةَ تسعةَ عشرَ لا عشرين سَواء، ومُرادُهم إنكارُه مِن أصلِه، وأنه ليسَ مِن عندِ الله، وأنه لو كانَ مِن عندِ الله لَمَا جاءَ بهذا العددِ الناقص.

الكافُ في ﴿كَذَٰلِكَ﴾ نَصب، وذلك: إشارةٌ إلىٰ ما قبلَه مِن معنىٰ الإضلالِ والهُدىٰ، أي: مِثلُ ذلك المذكورِ من الإضلالِ والهُدىٰ يُضِلّ الكافرينَ ويَهْدي المؤمنين، يعني: يَفعلُ فِعلاً حَسناً مبنياً علىٰ الحِكمةِ والصَّواب، فيراه المؤمنونَ حكمةً ويُذْعِنون له لاعتقادِهم أنّ أفعالَ الله كلَّها حَسنةٌ وحِكمةٌ فيزيدُهم إيماناً، ويُنْكره الكافرونَ ويَشُكّون فيه فيزيدُهم كُفراً وضَلالاً. ﴿وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ﴾ وما عليه كلُّ جُنْدٍ من العددِ الخاصِ، مِن كَونِ بعضِها علىٰ عِقدٍ كاملٍ وبعضِها علىٰ عددٍ ناقص، **وما في اختصاصِ كلِّ جند** بعددِه مِن الحِكمة ﴿إِلَّا هُوَ﴾ ولا سبيلَ لأحدٍ إلىٰ معرفةِ ذلك، ....

قولُه: (**استغراباً**)، قيل: هو مُـتعلِّق بقولِه: «استعارةٌ»، فكأنه قال: استعاروه مِن المثلِ لاستغرابِهم هذا العدد.

قولُه: (**وما في اختصاصِ كلِّ جُنْدٍ**)، عطفٌ تفسيريٌّ على قولِه: «وما عليه كلُّ جند». وأمّا قولُه: «وما يَعلمُ جنودَ ربّك لفرطِ كثرتِها إلّا هو»، فَعطفٌ علىٰ «وما يعلمُ جنودَ ربّك، وما عليه كلُّ جندٍ» إلى آخره لمغايرتِه له، وكذلك قوله: «وقيل: هو جوابٌ لقولِ أبي جهل»، قالَ مُحيي السُّنّة: «وهو قولُ مُقاتِل»[1].

ويمكنُ أن يُقررَ هذا القولُ بأنْ يقال: إنّه تعالىٰ لَمّا ذكرَ العددَ الذي اقتضىٰ فتنةَ الكفار، وطَعنَ[2] أبو جهلٍ فيه تارةً بقوله: أمَا لِربِّ مُحمّدٍ أعوانٌ إلّا تِسْعةَ عَشَر؟، وأخرىٰ بقولِه لِقُريش: ثَـكِلَتْـكُم أمهاتُكم، أسمعُ ابنَ أبي كَبْشة يُخْبركم أن خَزَنَةَ النارِ تسعةَ عَشَر وأنتم الدَّهْم، أَيَعجزُ كلُّ عَشَـرَةٍ منكم أن يَبْطشوا برجلٍ منهم؟ كما سبقَ في «الكشاف» ، فأُجيبَ

---

(١) «معالم التنزيل» (٨: ٢٧١) للبغوي.

(٢) في (ح): «طعن»، بدون الواو.

كما لا يَعرفُ الحكمةَ في أعدادِ السمواتِ والأرَضينَ وأيامِ السَّنةِ والشّهور والبروج والكواكبِ وأعدادِ النُّصُبِ والحدودِ والكفاراتِ والصلواتِ في الشريعة، أو: وما يعلمُ جنودَ ربِّك لفرطِ كثرتِها إلا هو، فلا يَعزُّ عليه تَتْميمُ الخَزَنةِ عشرين، ولٰكنَّ له في هٰذا العددِ الخاص حكمةً لا تَعْلمونَها وهو يَعلمُها. وقيل: هو جوابٌ لقولِ أبي جهل: أما لِرَبِّ محمدٍ أعوانٌ إلا تِسعةَ عَشر؟ ﴿وَمَا جَعَلْنَآ أَصْحَٰبَ ٱلنَّارِ﴾ إلىٰ قوله: ﴿إِلَّا هُوَ﴾ **اعتراضٌ**. وقولُه: ﴿وَمَا هِىَ إِلَّا ذِكْرَىٰ﴾ متصلٌ بوصْفِ ﴿سَقَرَ﴾ و﴿هِىَ﴾ ضميرُها، أي: وما سَقَرُ وصفتُها إلا تَذكرةً ﴿لِلْبَشَرِ﴾، أو ضميرُ الآياتِ التي ذُكرتْ فيها.

[﴿كَلَّا وَٱلْقَمَرِ * وَٱلَّيْلِ إِذْ أَدْبَرَ * وَٱلصُّبْحِ إِذَآ أَسْفَرَ * إِنَّهَا لَإِحْدَى ٱلْكُبَرِ * نَذِيرًا لِّلْبَشَرِ * لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَتَقَدَّمَ أَوْ يَتَأَخَّرَ﴾ ٣٢-٣٧]

﴿كَلَّا﴾ إنكارٌ بعد أن جَعلَها ذكرىٰ، أن تكونَ لهم ذكرىٰ، لأنهم لا يَتذكّرون، أو رَدْعٌ لمن يُنْكرُ أن تكونَ إحدىٰ الكُبر نذيراً. و«دَبَر» بمعنىٰ أَدْبَـرَ، كقَبَلَ بمعنىٰ أَقْبلَ، ومنه صاروا **كأمسِ الدّابر**. ....

بقولِه: ﴿وَمَا جَعَلْنَآ أَصْحَٰبَ ٱلنَّارِ إِلَّا مَلَٰٓئِكَةً﴾، أي: ما جعلناهم رجالاً مِن جنسِكم يُطاقون، عقّبه[1] بقولِه: ﴿وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ﴾، أي: ما يَعلمُ بقوةِ بَطشِ الملائكةِ إلّا هو، لأنهم جنودُ الله يُسلِّطُهم علىٰ أعدائه، وجبريلُ عليه السلامُ منهم، قَلَعَ مدائنَ قومِ لوطٍ بريشةٍ من جناحِه.

قولُه: (﴿وَمَا جَعَلْنَآ أَصْحَٰبَ ٱلنَّارِ﴾ **إلى قولِه:** ﴿إِلَّا هُوَ﴾ **اعتراضٌ**). يَعني: قولُه: ﴿وَمَا هِىَ إِلَّا ذِكْرَىٰ لِلْبَشَرِ﴾، معطوفٌ على قولِه: ﴿سَأُصْلِيهِ سَقَرَ﴾ وما يَتّصلُ بها. وقولُه: ﴿وَمَا جَعَلْنَآ﴾، إلى قولِه: ﴿إِلَّا هُوَ﴾: استطرادٌ، ردًّا لِطَعْنِ الكفار، اعترضَ بين الكلامينِ المتصلينِ اهتماماً.

قولُه: (**كأمسِ الدّابرِ**)، أمسِ: هو عند بعضِهم مبنيٌّ، وعند بعضهم غيرُ مُنْصرف.

---

(١) جواب: «إنه تعالى لمّا ذكر ..» أوّل الفقرة.

وقيل: هو من دَبَـرَ الليلُ النهارَ إذا خَلَفَه. وقُرِئَ: ﴿إِذْ أَدْبَرَ﴾.

﴿إِنَّهَا لَإِحْدَى ٱلْكُبَرِ﴾ جوابُ القَسَم أو تعليلٌ لـ ﴿كَلَّا﴾، والقَسَمُ معترضٌ للتوكيد. و«الكُبَر»: جَمعُ الكُبرىٰ، جُعلتْ ألفُ التأنيثِ كتائِها، فلَما جُمعتْ فُعْلَةُ علىٰ فُعَل، جُمِعتْ فُعْلىٰ عليها، ونَظيرُ ذلك: السَّوافي في جَمعِ السَّافياء، ....

قولُه: (﴿إِنَّهَا لَإِحْدَى ٱلْكُبَرِ﴾ جوابُ القَسَم)، هذا إذا جُعِلَ ﴿كَلَّآ﴾ إنكاراً للكلامِ السابق، فعلىٰ هٰذا يقفُ القارئ عند ﴿كَلَّآ﴾ ويَبْتدئ بالقَسَم.

وقولُه: (أو تَعليلٌ لـ ﴿كَلَّآ﴾)، هذا إذا جُعِلَ رَدْعاً لِمَن يُنكرُ أن يكونَ ﴿لَإِحْدَى ٱلْكُبَرِ﴾ نذيراً. أي: حَقُّها إنّها لَإحدىٰ الكُبر، والقَسَمُ مُعترضٌ وجوابُه محذوف، فَيقفُ القارِئُ عند قولِه: ﴿وَمَا هِىَ إِلَّا ذِكْرَىٰ لِلْبَشَرِ﴾.

قالَ صاحبُ «المُرْشِد»: «هذا وقفٌ تامٌّ، ويُستأنف: كلّا والقمرِ، بمعنىٰ: ألا والقمر. والوقفُ هاهنا علىٰ ﴿كَلَّآ﴾، ليس بِحسنٍ وإنْ كان قد جَوَّزَه بعضُهم»[1].

وقلتُ: وفيه معنىٰ الترقّي، كأنّه قيل: ما هي ذكرىٰ للجاحدِ ارْتدعَ وتَنبّهَ علىٰ[2] الخطأ، بل هي إحدىٰ[3] البلايا والدواهي والعظائمِ علىٰ الجاحد مِن جهةِ الإنذار.

قولُه: (وقُرِئَ: ﴿إِذْ أَدْبَرَ﴾)، نافعٌ وحمزةُ وحفصٌ: بالهمزِ وبإسكانِ الذال. والباقونَ: بلا همزٍ وبفتحِ الذال[4].

قولُه: (السّوافي)، الأساس: «الـرِّيحُ تَسْفي الترابَ، وسَفَتْ عليه الرياح، ولعبت به السّوافي».

---

(١) «المرشد في الوقف والابتداء» (٤: ٨٢٠-٨٢١) للعُماني.

(٢) في (ح): «عن».

(٣) في (ف): «أخطاء».

(٤) دَبَـرَ وأَدْبَـرَ لغتان، يقال: دَبَـرَ الليلُ وأَدْبَـرَ، ومثله: قَبَلَ الليلُ وأَقْبلَ؛ والقراءةُ «اذا دَبَـرَ» لموافقة ما بعده: ﴿وَٱلصُّبْحِ إِذَآ أَسْفَرَ﴾. انظر: «حجة القراءات» لابن زنجلة، ص ٧٣٣، ٧٣٤. . وهذه الفقرة سقطت من (ط).

والقَواصعُ في جَمعِ القاصعاء، كأنها جَمعُ فاعِلة، أي: لَإحدىٰ البلايا أو الدَّواهي الكُبر، ومعنىٰ كَوْنِها إحداهنّ: أنها من بينِهنّ واحدةٌ في العِظَم لا نَظيرةَ لها. كما تقول: هو أَحدُ الرِّجال، وهي إحدىٰ النّساء. و﴿نَذِيرًا﴾ تمييزٌ مِن إحدىٰ، علىٰ معنىٰ: إنها لإحدىٰ الدَّواهي إنذاراً، كما تقول: هي إحدىٰ النساء عَفافاً. **وقيل: هي حال**، وقيل: هو متصلٌ بأوّلِ السورة، **يعني: قُم نذيراً، وهو من بِدَع التفاسير**. وفي قراءة أُبيّ: «نذيرٌ» بالرفعِ خبرٌ بعدَ خبر لـ«إنّ»، أو بحذف المبتدأ.

﴿أَن يَتَقَدَّمَ﴾ في موضعِ الرفعِ بالابتداء، و«لمن شاءَ»: خبرٌ مقدّمٌ عليه، كقولك: لِمَنْ تَوضّأَ أنْ يُصلِّي؛ ومَعناهُ **مطلقٌ: لمن شاءَ التقدّمَ أو التأخرَ أنْ يَتقدّمَ أو يَتأخرَ**، والمرادُ بالتقدّم والتأخُّر: السَّبقُ إلىٰ الخيرِ والتخلُّفُ عنه، وهو كقوله: ﴿فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ﴾ [الكهف: ٢٩]، ....

قولُه: (**وقيلَ: هي حال**)، قالَ القاضي: «هو حالٌ مـمّا دَلّت عليه الكُبرى، أي: كَبرتْ مُنْذرَةً»(١).

قولُه: (**يعني: قُم نذيراً، وهو مِن بِدَعِ التَّفاسير**)، قال مُحيي السُّنة: «قيلَ: ﴿نَذِيرًا﴾ صفةُ محمدٍ صلواتُ الله عليه، ومَعناه: يا أيُّها المدّثّر، قُم نذيراً للبشر فأَنْـذِرْ، هٰذا معنىٰ قولِ ابنِ زيد»(٢)، ولمّا لزمَ منه خرمُ النظمِ، قال: وهو مِن بدعِ التفاسير.

قولُه: (**مطلقٌ لِمَن شاءَ التقدّمَ أو التأخّرَ أن يتقدمَ أو يتأخر**)، يريدُ أنّ مُتعلّق «أنْ يتَقَدّمَ ويتأخّر»(٣) غيرُ مَنويّ، ومعناه: أَنْ لا إلجاءٌ ولا قَسْرٌ(٤)، والمكلَّفُ مختارٌ في كلِّ ما يريدُ أن يأتيَ ويَذَر.

---

(١) «أنوار التنزيل» (٥: ٤١٧).
(٢) «معالم التنزيل» (٨: ٢٧٢).
(٣) في (ح) و(ف): «متعلّق تقدّم».
(٤) في (ف): «يسر».

ويجوزُ أن يكونَ ﴿لِمَن شَآءَ﴾ بدلاً مِن ﴿لِّلْبَشَرِ﴾ علىٰ أنها مُنْذِرةٌ للمكلَّفينَ المُمَكَّنين: الذين إن شاؤوا تَقدّموا ففازوا، وإن شاؤوا تأخَّروا فهَلَكوا.

[﴿كُلُّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ * إِلَّآ أَصْحَٰبَ ٱلْيَمِينِ * فِى جَنَّٰتٍ يَتَسَآءَلُونَ * عَنِ ٱلْمُجْرِمِينَ * مَا سَلَكَكُمْ فِى سَقَرَ * قَالُوا۟ لَمْ نَكُ مِنَ ٱلْمُصَلِّينَ * وَلَمْ نَكُ نُطْعِمُ ٱلْمِسْكِينَ * وَكُنَّا نَخُوضُ مَعَ ٱلْخَآئِضِينَ * وَكُنَّا نُكَذِّبُ بِيَوْمِ ٱلدِّينِ * حَتَّىٰٓ أَتَىٰنَا ٱلْيَقِينُ * فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ﴾ ٣٨-٤٨]

﴿رَهِينَةٌ﴾ ليستْ بتأنيثِ «رَهين» في قوله: ﴿كُلُّ ٱمْرِئٍۭ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ﴾ [الطور: ٢١]، لتأنيث النفس؛ لأنه لو قُصِدت الصِّفة لقيل: رَهين؛ ....

قالَ الإمام: «احتجّتِ المعتزلةُ بالآيةِ علىٰ كَوْنِ العَبْد مُتمكِّناً مِن الفعلِ غيرَ مَجْبورٍ عليه. وجوابُه: أنّ الآيةَ دَلّتْ علىٰ أنَّ فِعلَ العَبْدِ مُعلَّقٌ علىٰ مَشيئته، ولكنّ مَشيئةَ العبدِ مُعلّقةٌ علىٰ مَشيئةِ الله تعالىٰ، لقولِه تعالىٰ: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الإنسان: ٣٠]» (١).

قولُه: (ويجوزُ أن يكونَ في ﴿لِمَن شَآءَ﴾ بدلاً مِن ﴿لِّلْبَشَرِ﴾(٢)) وهو علىٰ تكريرِ العامل، كقولِه: ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ﴾(٣) [الأعراف: ٧٥]. فإنْ قلتَ: مَفعول ﴿شَآءَ﴾ و﴿أَرَادَ﴾ يُحذفُ في الكلامِ الفصيح(٤)، اللهمّ إلّا أن تكونَ فيه غَرابة، فأيُّ غرابةٍ فيه حتى ذُكِرَ في هذا الوجهِ دونَ الأول؟ قلتُ: غرابتُه أن التقدير: والله إنها لَإحدىٰ الكُبر، نذيراً للمكلَّفينَ المختارينَ المتمكِّنينَ مِن فِعْلِ الطاعةِ والمعصية، فكَنّىٰ عن ذلك بقولِه: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَتَقَدَّمَ أَوْ يَتَأَخَّرَ﴾، وقولُه: ﴿كُلُّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾ أحسنُ انتظاماً بهٰذا الوجهِ لِما في الوجهِ الأوّلِ شائبةُ تهديدٍ ووعيد، ونَظيرُه قولِه: ﴿فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ﴾ [الكهف: ٢٩] شاهدٌ عليه.

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٣٠: ١٨٤-١٨٥).

(٢) في (ح) و(ف): «البشر»، وذلك مناقض لقوله بعد ذلك: «وهو على تكرير العامل»، أي حرف الجر.

(٣) في (ح) و(ف): «وقال الذين كفروا للذين استضعفوا لمن آمن منهم».

(٤) في (ف): «الصحيح».

لأنّ فَعيلاً بمعنىٰ مَفْعولٍ يَسْتوي فيه المذكَّر والمؤنّثُ، وإنما هي اسمٌ بمعنىٰ الرَّهْن، كالشَّتيمةِ بمعنىٰ الشَّتم، كأنه قيل: كلُّ نفسٍ بما كَسَبتْ رَهْنٌ، ومنه بيت الحماسة:

أبعدَ الذي بالنَّعْفِ نَعْفِ كُوَيكِبٍ رَهِينةِ رَمْس ذي تُـرابٍ وجَنْـدَلِ

كأنه قال: رَهْنِ رَمْسٍ. والمعنىٰ: كلُّ نفسٍ رَهْنٌ بكَسْبِها عندَ الله غيرُ مفكوك ﴿إِلَّآ أَصۡحَٰبَ ٱلۡيَمِينِ﴾، فإنَّهم فَكّوا عنه رقابَهم بما أطابوه من كَسْبهم، كما يُخلِّصُ الراهنُ رَهْنَه بأداءِ الحق. وعن عليّ رضي اللهُ عنه، أنه فَسَّرَ أصحابَ اليمينِ بالأطفال، لأنّهم لا أعمـالَ لهم يُرْتهنونَ بها. وعن ابنِ عباسٍ رضيَ الله عنه: هُم الملائكةُ. ﴿فِي جَنَّٰتٖ﴾ أي هُم في جناتٍ لا يُكْتَنَه وَصفُها ﴿يَتَسَآءَلُونَ * عَنِ ٱلۡمُجۡرِمِينَ﴾ يسألُ بعضُهم بعضاً عنهم، أو يَتَساءلون غيرَهم عنهم، كقولك: **دَعَوْته وتَداعيناه.**

قولُه: (**أَبَعْدَ الذي بالنَّعْفِ**) البيت، النَّعْفُ: اسمُ جَبل، وقيلَ: مكانٌ مُرتفع. ورَهينةٌ بمعنىٰ رَهْن، مجرورٌ، بَدلٌ من «الذي»، والرَّمسُ: القبر، وألفُ الاستفهامِ للإنكار، وبَعْده:

أُذَكَّرُ بالبُقْيا[١] علىٰ مَـن أصـابَني وبُقيـايَ أَنّي جاهـدٌ غـيرُ مُؤْتَـلِ

وهمزةُ الإنكارِ تَتناولُ الفعلَ الذي في صَدْرِ البيتِ الثاني، والمعنى: أَبَعْدَ الذي دُفِنَ بِنَعْفٍ أُذكَّرُ بالبُقيا؟ أي: أأُسامُ الإبقاء علىٰ مَن وَتَرني عليه؟ أي: أجتهدُ في قَتْله ولا أُقصّر. والبُقيا مِن الإبقاء. قائلُه: عبد الرحمٰن بن زيد[٢]، قُتلَ أبوه، وعُرِض[٣] عليه سبعُ دِياتٍ، فأبىٰ أن يأخذَها، وقال هذا.

قولُه: (**دَعَوتُه وتَداعَيْناه**)، أي: دَعَوْتُه أنا وتَداعيناهُ نحن،كقولك: رَأيتُه أنا وتَراأَيْناه نحن، يَعْني: إذا كانَ المتكلّمُ مُنفرداً بقوله: دَعَوْتُه، وإذا كانَ جماعةً يقول: تَداعَيْناه. ونظيرُه: رَمَيْتُه

---

(١) في (ح) و(ف): «بالثنيا».

(٢) في «الحماسة» (١ : ١٧٩) منسوبٌ الى مِسْور بن زيادة الحارثي.

(٣) في(ح) و(ف): «وقيل: أبوه».

فإنْ قلتَ: **كيفَ طابَقَ قولُه:** ﴿مَا سَلَكَكُمْ﴾ ـ وهو سؤالٌ للمُجرمين ـ قولَه: ﴿يَتَسَآءَلُونَ ۝ عَنِ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾ وهو سؤالٌ عنهم؟ وإنما كانَ يَتَطابقُ ذلك لو قيل: يَتساءلون المُجْرمينَ: ما سلككم؟

قلتُ: ﴿مَا سَلَكَكُمْ﴾ ليسَ ببيانٍ للتساؤلِ عنهم، **وإنما هو حكايةُ قولِ المسؤولينَ عنهم**؛ لأنّ المسؤولينَ يُلْقون إلىٰ السائلين ما جرىٰ بينَهم وبينَ المجرمين، ....

وتَرامَيْناه، ورأيتُ الهلالَ وَتَراأَيْناه. وهذا التفاعلُ هنا لا يكونُ مِن الجانبينِ، فعلىٰ هذا: يَتساءلونَ بمعنىٰ: يَسْأَلون.

قولُه: (**كيف طابقَ قولَه:** ﴿مَا سَلَكَكُمْ﴾)، تَوْجيهُه: أنّ قولَه: ﴿مَا سَلَكَكُمْ﴾، الظاهرُ أنه بيانٌ لقوله: ﴿يَتَسَآءَلُونَ ۝ عَنِ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾، أي: يَسأَلُ بعضُهم بعضاً عن أحوالِ أصحاب المجرمين، أو يَتساءلونَ غيرَهم عنهم، فَحينئذٍ لا يُطابقُ: ﴿مَا سَلَكَكُمْ﴾، إذْ لو قيل: ما سَلَكَهم[1]؟ أو قيلَ: يسألونَ المجرمين، أو يَسألونَهم عن أحوالهم، فقيل: ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِى سَقَرَ﴾، لَصَحَّ كونُه بياناً له.

قولُه: (**وإنمـا هو حكايةُ قولِ المسؤولينَ عنهم**)، يَعْني: لمّا سألوا أصحابَهم عن أحوالِ المجرمين، أجابوا بأنا سَألناهم عن أحوالِهم، وقُلنا لهم: ما سَلككم في سَقَر؟ قالوا: لمْ نَكُ مِن المصلّين، وجيءَ بالكلامِ علىٰ الحذفِ. وقريبٌ منه قولُه تعالىٰ حكايةً عن جبريلَ أنه قال: ﴿لِأَهَبَ لَكِ﴾[2]، وليسَ هو الواهب، وإنما الواهبُ هو اللهُ عزّ وجلّ، إلّا أنّ جبريلَ عليه السلامُ قال: لِأَهَبَ لكِ، على أنّ اللهَ تعالىٰ أرسلَني إليكِ، وقالَ لي: قُلْ لها: إنّ اللهَ تعالىٰ قال: أَهَبُ لكِ.

---

(١) في (ط) و(ف): «ما سلككم».

(٢) من الآية (١٩) من سورة مريم: ﴿قَالَ إِنَّمَآ أَنَا۠ رَسُولُ رَبِّكِ لِأَهَبَ لَكِ غُلَٰمًا زَكِيًّا﴾؛ وإسنادُ الهبة الى جبريل عليه السلام مجاز، إذْ يمكن أن يتعلّق ﴿لِأَهَبَ لَكِ﴾ بقولٍ محذوف، فيكون ضمير ﴿لِأَهَبَ﴾ عائداً على ربِّ العزة سبحانه.

فيقولون: قُلنا لهم: ما سَلككم ﴿فِى سَقَرَ قَالُوا۟ لَمْ نَكُ مِنَ ٱلْمُصَلِّينَ﴾ إلا أنّ الكلامَ جيءَ به علىٰ الحذْفِ والاختصار، كما هو نَهجُ التنزيل في غَرابةِ نَظْمِه. **الخَوْضُ: الشروعُ في الباطلِ** وما لا ينبغي.

فإنْ قلتَ: لِمَ يَسأَلونَهم وهم عالمون بذلك؟ قلتُ: توبيخاً لهم وتَحسيراً، ولتكونَ حكايةُ الله ذلك في كتابِهِ تذكرةً للسّامعينَ. **وقد عَضَدَ بعضُهم** تفسيرَ أصحابِ اليمينِ بالأطفال، أنَّهم إنما سَأَلوهم لأنّهم وِلْدانٌ لا يَعْرفون مُوجِبَ دخولِ النار. ....

قولُه: (**الخَوْضُ: الشّروعُ في الباطل**)، عن بعضِهم: الخَوضُ اسمٌ غالبٌ في الشّر، كالخلودِ في إقامةٍ[1] لا انقطاعَ لها، وكذلك قولُهم: «يَذْكُرُك» غالبٌ في الشّر، وعليه قولُه تعالىٰ: ﴿فَتًى يَذْكُرُهُمْ﴾ [الأنبياء: ٦٠]، وهذا مِن الأسماءِ الغالبةِ[2]، كـ[الصفات الغالبة والمعاني][3] الغالبة.

قولُه: (**وقد عَضَدَ بعضُهم**)، هذا وجهٌ ثالثٌ في الجوابِ عن السؤال، و«أَنّهم» مُتَعلّق بـ«عَضَدَ»، أي: بأنّهم. يَعْني: بَعضُ[4] مَن قالَ: إنّ المرادَ بقولِه: ﴿إِلَّآ أَصْحَٰبَ ٱلْيَمِينِ﴾ [المدثر: ٣٩]: [الأطفال][5]، وهو قولُ عليٍّ رَضِيَ اللهُ عنه، أَنّ هذا السؤالَ إنما يَحْسنُ مِمّن لا يَعرفُ مُوجبَ دخول النار[6].

---

(١) في (ف): «العامة» بدل «إقامة».

(٢) الغلبةُ: أن يكون اللفظ في أصل الوضع عامّاً في أشياء، ثم يصير بكثرة الاستعمال في أحدها أشهر، بحيث لا يحتاج ذلك الشيء إلى قرينة؛ فالغلبة في الأسماء، كالبيت على الكعبة، والدّابة على الفرس، والمال على الإبل، وفي الصفات كالرحمٰن غير مضاف، وفي المعاني كالخوض على الشروع في الباطل خاصة. انظر: «الكليات» لأبي البقاء الكفوي، ص ٦٦٧.

(٣) زيادة يقتضيها السياق، لإتمامِ المعنىٰ.

(٤) أي: عَضَدَ بعضُ.

(٥) زيادة يقضتيها السياق.

(٦) في (ح): «الباء» بدل «النار».

فإنْ قلتَ: أيريدون أنّ كلَّ واحدٍ منهم بمجموعِ هٰذه الأربعِ دَخلَ النار، أم دَخلَها بعضُهم بهذه وبعضُهم بهذه؟ قلتُ: يَحتملُ الأمريْنِ جميعاً.

فإنْ قلتَ: لِمَ أَخَّرَ التكذيبَ وهو أعظمُها؟ قلتُ: أرادوا أنّهم بعد ذلك كلّه كانوا مُكذِّبين بيومِ الدينِ تَعْظيماً للتكذيب، كقوله ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [البلد: ١٧]، و﴿ٱلْيَقِينُ﴾ الموتُ ومُقدّماتُه، أي: لو شَفَعَ لهم الشّافِعونَ جميعاً من الملائكةِ والنبيينَ وغيرِهم؛ لم تَنفعْهم شفاعَتُهم؛ لأنّ الشفاعةَ لمن ارتضاهُ اللهُ وهمْ مَسْخوطٌ عليهم، وفيه دليلٌ علىٰ أنّ الشفاعةَ تَنفعُ يومئذٍ؛ لأنها تَزيدُ في درجات المُرتضَيْنَ.

[﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ ٱلتَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ * كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُّسْتَنفِرَةٌ * فَرَّتْ مِن قَسْوَرَةٍ * بَلْ يُرِيدُ كُلُّ ٱمْرِيٍٕ مِّنْهُمْ أَن يُؤْتَىٰ صُحُفًا مُّنَشَّرَةً * كَلَّا بَل لَّا يَخَافُونَ ٱلْآخِرَةَ * كَلَّآ إِنَّهُۥ تَذْكِرَةٌ * فَمَن شَآءَ ذَكَرَهُۥ * وَمَا يَذْكُرُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ هُوَ أَهْلُ ٱلتَّقْوَىٰ وَأَهْلُ ٱلْمَغْفِرَةِ﴾ ٤٩-٥٦]

﴿عَنِ ٱلتَّذْكِرَةِ﴾ عنِ التذكيرِ وهو العِظة، يريد: القرآنَ أو غيرَه من المواعِظ، و﴿مُعْرِضِينَ﴾ نصبٌ علىٰ الحال، ....

قولُه: (يَحْتملُ الأمرينِ جميعاً)، أي: يَدْخلُ بعضُهم النارَ بمجموعِ ذلك، وهو: تَركُ الصلاة، وتَـرْكُ الإطعام، والخوضُ في الباطلِ مع الخائضين فيه، والتكذيبُ بيومِ القيامة. وبعضُهم بمجرّدِ تَرْكِ الصلاةِ، أو تَرْكِ الإطعام. **الانتصاف**: «هٰذا تَخْييلٌ منه علىٰ أنّ تاركَ الصلاةِ يَخلدُ في النار. والصحيحُ أنّ الآيةَ في الكفّار، أي: لم يكنْ مِن أهلِ الصلاة، وكذلك إلى آخرِها، ولا تَصحُّ منهم هٰذه الطاعات، وإنما يَتأسّفونَ[1] علىٰ فَواتِ ما يَنفع»[2]. وقال القاضي: «وفيه دليلٌ علىٰ أنّ الكفارَ مخاطبون بالفروع»[3].

(١) في (ف): «يناقشون».

(٢) «الانتصاف» بحاشية «الكشاف» (٤: ٦٥٥).

(٣) «أنوار التنزيل» (٥: ٤١٧)؛ قاله في تفسير الآية (٤٤) من سورة المدثر.

كقولك: مالَكَ قائماً؟ والمستنفِرةُ الشَّديدةُ النّفار كأنها تَطلبُ النفارَ من نفوسِها **في جَمعِها له وحَمْلها عليه. وقُرئ بالفتح**: وهي المنفَّرَة المحمولةُ علىٰ النفار. والقَسْورةُ: جماعةُ الرُّماةِ الذين يَتَصيَّدونها، وقيل: الأَسَد، يقال: لُيوثٌ قَساوِرُ، وهي فَعْوَلَة مِن القَسْر، وهو القَهرُ والغَلَبة، **وفي وَزْنِهِ (الحَيْدَرَة)** مِن أسماءِ الأسد. ....

قولُه: (**كقولك: مالك قائماً**)، قالَ صاحبُ «الكشف»: «﴿مَآ﴾ رَفعٌ بالابتداء، والخبرُ الجارُّ والمجرور، ﴿مُعۡرِضِينَ﴾: حالٌ من المجرور، أَيْ: أيُّ شيءٍ ثابتٌ لهم مُعْرضينَ عن التذكرة، و﴿كَأَنَّهُمۡ حُمُرٌ﴾ حال بعد حال، أي: مُشابهينَ حُمُراً»[(١)].

قولُه: (**في جَمعِها له وحَمْلِها عليه**)، أي: جَمعِ النفوسِ للنِّفارِ، وحَمْلِها علىٰ النِّفار. **الأساس**: «فلانٌ جَماعٌ لبني فُلان، يأوون إليه ويَجْتمعونَ عنده. ويقالُ: جَمعوا لبني فلانٍ إذا حَشَدوا لقتالِهم». وفي كلامِ المصنِّفِ شائبةُ[(٢)] تَجْريد.

قولُه: (**وقُرئ بالفتح**)، أي: «مُسْتنفَرة»، بفتحِ الفاءِ: نافعٌ وابنُ عامر، والباقونَ: بكسرِها[(٣)]. قال صاحبُ «الكشف»: «القراءتانِ مَبنيّتانِ على أَنّ ﴿مُّسۡتَنفِرَةٞ﴾، جاءتْ متعديّةً ولازمة»[(٤)].

قولُه: (**وفي وزنِه**[(٥)]**: الحَيْدرة**)، عن بعضِهم: إنّ ﴿قَسۡوَرَةِۭ﴾ فَعْولَة، وحَيْدَرة: فَيْعلَة[(٦)]،

---

(١) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٤٠٠-١٤٠١).

(٢) في(ف): «شامَه».

(٣) بالفتح بمعنى: مذعورة، أي: فُعِلَ ذلك بها. وبالكسر بمعنىٰ نفرت، فهما بمعنى واحد. انظر: «حجة القراءات»، ص ٧٣٤.

(٤) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٤٠١).

(٥) في (ف): «رواية».

(٦) في (ف): «فَعْيلة». والحيدرةُ: الأسد، قال ابنُ الأعرابي: الحيدرة في الأسد مثلُ الملك في الناس، لغلظ عُنُقه وقوة ساعديه، وقال الإمام علي بن أبي طالب:

أنا الذي سَمّتنى أُمّـى حَيْـدرهْ
كليثِ غاباتٍ غلـيظِ القَـصَـرهْ
أَضْربُ بالسيفِ رقابَ الكفرهْ

انظر: «تاج العروس» (١٠/ ٥٥٧ - حدر).

وعن ابنِ عباسٍ: رِكْزُ الناسِ وأصواتُهم، وعن عِكْرِمة: ظُلمةُ الليل، شَبَّههم في إعراضِهم عن القرآنِ واستماعِ الذكرِ والموعظةِ وشرادِهم عنه، بِحُمُرٍ جَدَّتْ في نِفارها مِما أَفْزعها. وفي تَشبيهِهِم بالحُمُرِ مَذمّةٌ ظاهرةٌ وتَهْجينٌ لحالِهم بَيِّنٌ، كما في قوله: ﴿كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾ [الجمعة: ٥]، وشَهادةٌ عليهم بالبَلَهِ وقلَّةِ العقل. ولا ترىٰ مثلَ نِفارِ حَميرِ الوَحْش واطِّرادِها في العَدْوِ إذا رابها رائب؛ ولذلك كانَ أكثرُ تشبيهاتِ العربِ في وَصْفِ الإبلِ وشِدّةِ سَيْرِها بالحُمُر، وعَدْوِها إذا وَرَدتْ ماءً فأحسَّتْ عليه بقانِص.

﴿صُحُفًا مُّنَشَّرَةً﴾ قراطيسَ تُنْشرُ وتُقرأُ كالكتبِ التي يُتكاتَبُ بها، أو كُتباً كُتبتْ في السّماءِ ونَزلتْ بها الملائكةُ ساعةَ كُتبتْ مُنشَّرةً علىٰ أيديها غَضّةً رَطْبةً لم تُطْوَ بعد؛ وذلك أنهم قالوا لرسولِ الله ﷺ: لن نَتّبعَك حتىٰ تأتيَ كلَّ واحدٍ منا بكتُبٍ من السماء عنوانُها: مِن ربِّ العالمين إلىٰ فلانِ بنِ فلان، نُؤمَرُ فيها باتّباعِك، ونَحوُه قولُه: ﴿وَلَن نُّؤْمِنَ لِرُقِيِّكَ حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَٰبًا نَّقْرَؤُهُۥ﴾ [الإسراء: ٩٣]، وقال: ﴿وَلَوْ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ كِتَٰبًا فِى قِرْطَاسٍ فَلَمَسُوهُ بِأَيْدِيهِمْ﴾ الآية [الأنعام: ٧]. وقيل: قالوا إنْ كانَ محمدٌ صادقاً فليُصبِحْ عندَ رأسِ كلِّ رجلٍ منا صَحيفةٌ فيها بَراءتهُ وأَمنُه مِن النار. وقيل: كانوا يقولون: بَلَغَنا أنّ الرجلَ مِن بني إسرائيلَ كانَ يُصبحُ مكتوباً علىٰ رأسِه ذَنْبُه وكَفارتُه، فأتِنا بمثلِ ذلك؛ وهٰذا من **الصُّحف المنشَّرةِ بمَعْزل**؛ إلا أن يُرادَ بالصّحفِ المنشّرة الكتاباتُ الظاهرةُ المَكشوفة. وقرأَ سعيدُ بنُ جُبير: «صُحْفاً مُنْشَرَةً» بتخفيفِهما، علىٰ أنَّ «أَنْشَرَ» الصُّحفَ و«نَشَّرَها» واحدٌ، كأَنْزله ونَزَّله. ....

إلّا أنهما مُلحقانِ بـ«فَعْلَلة»، فلهذا قال: وفي وَزْنه(١).

قولُه: (**وهٰذا مِن الصُّحفِ المُنشَّرة بمعزل**)، أي هذا التأويل الأخير.

(١) في(ف): «روايته».

رَدَعَهم بقولِه ﴿كَلَّا﴾ عن تلك الإرادة، وزَجَرَهم عن اقْتراحِ الآيات، ثُم قال: ﴿بَل لَّا يَخَافُونَ ٱلْآخِرَةَ﴾، فلذلك أَعْرضوا عن التذكرةِ لا لامتناع إيتاءِ الصُّحف، ثُم رَدَعَهم عن إعراضِهم عن التذكرة وقال: ﴿إِنَّهُۥ تَذْكِرَةٌ﴾ يعني: تذكرةٌ بليغةٌ كافية، مُبهمٌ أمرُها في الكفاية ﴿فَمَن شَآءَ﴾ أن يَذْكرَه ولا يَنْساه ويَجْعلَه نُصْبَ عينِه فعَل، فإنّ نفْعَ ذلك راجعٌ إليه. والضميرُ في ﴿إِنَّهُۥ﴾ و﴿ذَكَرَهُۥ﴾ للتذكرةِ في قولِه ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ ٱلتَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ﴾ [المدثر: ٤٩]؛ وإنّما ذُكِّرَ لأنها في معنىٰ الذِّكْرِ أو القُرآن.

﴿وَمَا يَذْكُرُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ يعني إلّا أن يَقْسِرَهم علىٰ الذّكر ويُلْجئَهم إليه، لأنهم مَطبوعٌ علىٰ قلوبهم، مَعلومٌ أنهم لا يُؤمنونَ اختياراً. ﴿هُوَ أَهْلُ ٱلتَّقْوَىٰ وَأَهْلُ ٱلْمَغْفِرَةِ﴾ هو حقيقٌ بأن يَتّقيَه عبادُه، ويَخافوا عقابَه، فيُؤمنوا ويُطيعوا، وحقيقٌ بأن يَغفرَ لهم إذا آمنوا وأطاعوا. ....

قولُه: (رَدَعَهم بقولِه ﴿كَلَّا﴾ عَنْ تلكَ الإرادة). في الكواشي: «﴿صُحُفًا مُّنَشَّرَةً﴾، عنده وقفٌ تامٌّ إنْ جعلتَ ﴿كَلَّا﴾ بمعنىٰ «ألا»، وعند ﴿كَلَّا﴾ إنْ جعلتها رَدْعاً، ثُمّ تَبْتدِئُ: ﴿بَل لَّا يَخَافُونَ ٱلْآخِرَةَ﴾، وتَقفُ عند ﴿ٱلْآخِرَةَ﴾، إنْ لم تَجعلْ ﴿كَلَّا﴾ رَدْعاً، وعند ﴿كَلَّا﴾ إنْ جَعلتَها رَدْعاً، وتَبْتدِئ: ﴿إِنَّهُۥ تَذْكِرَةٌ﴾». والمصنّفُ جَعلَهما رَدْعينِ للكلامينِ السابقينِ، وابتدأ بما بعدهما.

قولُه: (﴿إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ يَعْني: إلا أنْ يَقْسِرَهم علىٰ الذّكر)، قالَ الإمام: «إنّه تعالىٰ نفىٰ الذكرَ مُطلقاً، واستثنىٰ عنه حالَ المشيئة المُطْلقة، فيلزمُ أنّه مَتىٰ حَصلتِ المشيئةُ يَحصلُ الذِّكر، فَحيثُ لم يَحصلِ الذّكر، عَلمنا أنه لم تَحصلِ المشيئة. وتَخْصيصُ المشيئةِ بالمشيئةِ القَسْريّة، تَرْكٌ للظاهر»(١). وقال القاضي: «وهو تَصريحٌ بأنَّ فِعلَ العبدِ بمشيئةِ الله»(٢).

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٣٠: ١٨٧-١٨٨) للرازي؛ قاله في الآية (٥٦) من سورة المدثر.

(٢) «أنوار التنزيل» (٥: ٤١٨).

ورَوىٰ أنسٌ عن رسولِ الله ﷺ: «هو أهلُ أن يُتَّقىٰ، وأهلٌ أن يَغْفرَ لمن اتَّقاه». وقُرِئ: ﴿يَذكُرُونَ﴾ بالياءِ والتاءِ مُخفّفاً ومُشدّداً.

عن رسولِ الله ﷺ: «مَن قرأ سُورةَ المدّثرِ، أعطاهُ اللهُ عشرَ حسناتٍ بعددِ مَن صدّقَ بمحمّدٍ وكَذّبَ به بمكّة».

قولُه: (هُو أهلٌ أن يُتّقىٰ)، روىٰ التِّرمذيُّ وابنُ ماجه والدارميّ، عن أنسٍ أنّ رسولَ الله ﷺ، قالَ في هذه الآية: «قالَ اللهُ تعالى: أنا أهلٌ أن أُتّقىٰ؛ فَمنِ اتّقاني فلم يَجْعلْ معي إلٰهاً، فأنا أهلٌ أنْ أغفرَ له»[١].

قولُه: (وقُرِئَ: ﴿يَذكُرُونَ﴾)، نافعٌ: بالتاءِ الفوقانيّة، والباقونَ: بالياءِ مُخفّفاً[٢]، والتشديدُ: شاذٌّ[٣].

تمّت السّورة

بعون الله حامداً له

* * *

---

(١) أخرجه الترمذي (٣٣٢٨)، وابن ماجه (٤٢٩٩)، والدارمي (٢٧٢٤).

(٢) أي: «وما تذْكرون» بالتاء؛ على الخطاب، وبالياء؛ رَدّاً على ما قبله. انظر: «حجة القراءات»، ص ٧٣٥.

(٣) أي: «يَذّكّرون»؛ قراءةُ أبي حَيْوة. و«تَذّكّرون» قراءةُ أبي جعفر المدني. انظر: «البحر المحيط» (٨: ٢٨٧) لأبي حيان الأندلسي.

سُورَة القيامَة

مَكيّةٌ، وهي تسعٌ وثلاثونَ آيةً

بسم الله الرحمن الرحيم

[﴿لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ * وَلَآ أُقۡسِمُ بِٱلنَّفۡسِ ٱللَّوَّامَةِ * أَيَحۡسَبُ ٱلۡإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجۡمَعَ عِظَامَهُۥ * بَلَىٰ قَٰدِرِينَ عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُۥ * بَلۡ يُرِيدُ ٱلۡإِنسَٰنُ لِيَفۡجُرَ أَمَامَهُۥ * يَسۡـَٔلُ أَيَّانَ يَوۡمُ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾ ١-٦]

إدخالُ «لا» النافيةِ علىٰ فعلِ القَسَم مُستفيضٌ في كلامِهم وأشعارِهم، ....

سورةُ القيامة

أربعون آية، مكية إجماعاً

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه ثقتي

قوله: (**إدخالُ «لا» النافيةِ علىٰ فِعلِ القَسَم مُسْتفيض**)، في «اللّباب»: «فيه خمسةُ أقوال: **الأولُ**: قولُ الجمهور: إنّ «لا» صلةٌ كقولِه: ﴿لِئَلَّا يَعۡلَمَ﴾ [الحديد: ٢٩]. **الثاني**: قولُ المبرّد: «لا» تأكيدٌ للقسَم، وأنشدَ:

فلا[1] وأَبيكِ ابنةَ العامِريِّ

البيت

---

(١) في الأصول الخطية: «لا»، في الموضعين، ورواية «الديوان»: «فلا».

قالَ امرُؤ القَيْس:

فلا وأبيكِ ابنـةَ العـامِريْ ... يِ لا يَدَّعي القَوْمُ أنّي أفِرّ

وقال غُوَيَّةُ بنُ سُلْمىٰ:

ألا نادَتْ أُمامـةُ بـاحتمالِ ... لِتَحْزُنَني فلا بكِ ما أُبالي

الثالثُ: قولُ الفرّاء: «لا» رَدٌّ لإنكارِ المشركينَ البعث. الرابع: أصلُه: لَأُقْسِمُ، اعتباراً بقراءةِ ابن كثير، ثُمّ أُشْبعَ فظهرَ مِن الإشباعِ ألفٌ. وهذا اللامُ تَصْحبُه نونُ التوكيدِ في الأغلبِ، وقد تُفارِقُه. الخامس: «لا» نَفيٌ للإقسام، لأنّ الناسَ يؤكّدونَ أخبارَهم بنفيِ القَسَم، كما يؤكّدونَها بالقسَم؛ فإنّ ذِكرَ تَرْكِ القَسَمِ، يقومُ مَقام المقْسَم»[١].

قوله: (**فلا وأبيكِ ابنةَ العامري**) البيت، بَعده:

تَمـيمُ بـنُ مُـرٍّ وأَشْـياعُها ... وكِنْدةُ حَولي جميعاً صُبُرْ[٢]

تَميم: بدلٌ من «القوم»، أي: لا يَدّعي القومُ تميمٌ أني أَفِرُّ وكندةُ حولي. والواوُ للحال، والفاءُ هي التي رِدْفُ القافيةِ مكسورةً، مقابلةٌ للباءِ في البيتِ الثاني مضمومةً، وهو عيبٌ ويسمّىٰ الإجازة[٣].

قوله: (**ألا نادتْ أُمامةُ باحتمالِ**)[٤]، قيلَ: «ما أُبالي» جوابُ القَسَم، وقيلَ: «لا» زائدة، والتقدير: فَبِكِ لا أُبالي. أُمامةُ: امرأة، والاحتمالُ: الارتحال، ما أُبالي: ما أَكْتَرِثُ ولا أَحتفل،

---

(١) انظر: «لباب التأويل في معاني التنزيل» (٤: ٣٦٩) للخازن بتصرف ملحوظ. وانظر: «معاني القرآن» (٣: ٢٠٧) للفراء.

(٢) البيتان لامرئ القيس، من قصيدة يصف فيها فرسه وخروجه الى الصيد، مطلعها:

أحارِ بنَ عمرٍو كأنّي خَمِرْ ... ويَعْدو على المرءِ ما يَأتَمِرْ

انظر: «ديوانه»، ص ١٠٩.

(٣) انظر: «الكافي في العروض والقوافي» للتبريزي، ص ١٥٣، ١٦٧.

(٤) من مقطوعة للشاعر غُوية بن سلمى الضَّبّي، انظر: «شرح ديوان الحماسة» (٢: ٧٠٧) للمرزوقي.

وفائدتُها توكيدُ القَسَم، وقالوا: إنها صِلَة، مِثلُها في ﴿لِّئَلَّا يَعۡلَمَ أَهۡلُ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ [الحديد: ٢٩]، وفي قولِه:

في بئرِ لا حُورٍ سَرَىٰ وما شَعَر

واعترضوا عليه بأنها إنما تُزادُ في وَسَطِ الكَلام لا في أوّلِه، **وأجابوا بأنّ القرآنَ في حُكْمِ سورةٍ واحدةٍ** مُتصلٌ بعضُه ببعض، والاعتراضُ صَحيح؛ لأنها لم تقعْ مَزيدةً إلا في وَسَطِ الكلام، ولكنّ الجوابَ غيرُ سديد؛ ....

و«لا» زائدة، أي: فَبِحقِّكِ ما أُبالي. يَعْني: أَظهرتْ هذه المرأةُ مِن نفسِها ارتحالاً عنّي لتجلبَ عليّ حزناً. وفي هذه اليمينِ تهكُّم، وقيلَ: تمثّلَ بهذا البيتِ في موتِ الظالم.

قوله: (**في بِئرِ لا حُورٍ سَرىٰ وما شَعَرْ**)[1]، قالَ أبو عُبيدة[2]: في بِئْرِ حُورٍ. و«لا» زائدة[3]، والحُور: الهَلَكة.

قوله: (**وأَجابوا بأنّ القرآنَ في حُكمِ سورةٍ واحدة**)، قال الإمام[4]: قالوا: إنّ القرآنَ كلَّه في حُكمِ سورةٍ واحدة؛ بأنّه قد يُذكرُ الشيءُ في سورة، ويَجيءُ جوابُه في أخرىٰ، كقولِه تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا

---

(١) من أرجوزة طويلة للعجاج، مَدَح بها عمر بن عبيد الله الذي وَجَّهه عبد الملك بن مروان لقتال أبي فُديك الحروري، ومطلعها:

قَدْ جَبَرَ الـدِّينَ الإلـهُ فَجَـبَرْ   وَعَوَّر الرحمٰنُ مَن ولَّى العَـوَرْ

انظر: «مجموع أشعار العرب -٢» العجاج، ص ١٥، و«خزانة الأدب» (٤: ٥١) للبغدادي.

(٢) في الأصول الخطية: «أبو عبيد»، وليس بصواب. انظر: «مجاز القرآن» (١: ٢٥-٢٦) لأبي عبيدة.

(٣) جعل الفراء في «معاني القرآن» (١: ٨) «لا» في قول الشاعر قائمةً غير زائدة، لأن المعنى عنده: في بئرِ ماءٍ لا يُحيرُ عليه شيئاً، ومثله قالت العرب: طحنت الطاحنةُ فما أحارت شيئاً؛ أي: لم يتبين لها أثر عمل. واشترط زيادتها اذا اتصلت بجحد قبلها، كقول جرير:

ما كان يَرْضىٰ رسولُ الله دينَهُمُ   والطّيّبـان أبـو بكـرٍ ولا عمـرُ

انظر: «ديوانه»، ص ١٥٩.

(٤) سقط قوله: «قال الإمام» من (ح) و(ف).

....

﴿ٱلَّذِى نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾ [الحجر: ٦]، وجوابُه في سورةٍ أخرىٰ، وهو قولُه: ﴿مَآ أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾ [القلم: ٢]. والجوابُ أنّ المرادَ بقولهم: إنّ القرآنَ كالسورةِ الواحدة، في عدمِ التناقض؛ فأمّا أنْ يُقرنَ بكلِّ آيةٍ ما يُقرنُ بالأخرىٰ، فذلك غيرُ جائز، لأنّه يلزمُ جوازَ أن يُقرنَ بكلِّ إثباتٍ حرفُ النفيِ الواردِ في سائرِ الآياتِ، فينقلبُ كلُّ إثباتٍ نفياً، وعكسُه(١).

وقلتُ: قال حمزةُ وسعيدُ بنُ المسيَّب: إنّ البسملةَ آيةٌ مِن الفاتحةِ ليسَ إلّا، والقرآنُ جميعُه بمنزلةِ سورةٍ واحدة، كذا في «الشُّعْلة»(٢).

وليس فيه جوازُ ضربِ بعضِ السورِ ببعض، وتخليطِ ألفاظِ سورةٍ بسورة، كما يَفعلُه بعضُ وُعّاظِ زماننا(٣). نَعم، فيه جوازُ القولِ بتعلُّقِ صَدْرِ السورةِ التالية بخاتمةِ السابقة لفظاً، وجوازُ القولِ بتعلُّقِ بعضِ السورِ ببعضٍ معنًى، كما جاءَ ﴿فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَّأْكُولٍ﴾ [الفيل: ٥]، ﴿لِإِيلَـٰفِ قُرَيْشٍ﴾ [قريش: ١].

وفي الكواشي: «لمّا ختمَ سورةَ النساءِ آمراً بالتوحيدِ والعدلِ بين العباد، أكَّدَ ذلك بقولِه: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَوْفُواْ بِٱلْعُقُودِ﴾ [المائدة: ١]».

وفي الحديثِ الذي جاءَ عن عثمانَ في اتصالِ «الأنفال» بـ«براءة»(٤)، شاهدُ صدقٍ علىٰ ذلك(٥). ومَنْ قالَ باتصالِ النفيِ بما قبلَ السورة، لَعلَّه ذهبَ إلى أنه رَدٌّ لقولِه: ﴿بَلْ يُرِيدُ كُلُّ ٱمْرِيٍٕ

(١) انظر: «مفاتيح الغيب» (٣٠: ١٨٩، ١٩٠) بتصرّف.

(٢) أي: «شرح شُعْلة على الشاطبية»، المسمّىٰ «كَنْزُ المعاني شرحُ حِرْز الأماني»، وشُعْلةُ هو أبو عبد الله محمد ابن أحمد الموصلي، المتوفّى سنة (٦٥٦ هـ). انظر: شرحه، ص ٤٤.

(٣) في (ف): كما يعظه وُعّاظُ زمانه.

(٤) في (ح): «بالمبرّئة». ولسورة «التوبة» أسماء كثيرة، منها: براءة والفاضحة، والمبعثرة، والمشرّدة وسورة العذاب، والمقشقشة أي: المبرئة مِن النفاق، مِن تَقَشْقَشَت قروحُه، إذا تَقَشّرت للبُرْءِ. انظر: «نظم الدرر» (٣: ٢٥٥) للبقاعي.

(٥) الحديث أخرجه الإمام أحمد (٣٩٩) والترمذي (٣٠٨٦) وأبو داود (٧٨٦) عن ابن عباس رضي الله عنهما.

ألا ترىٰ إلىٰ امرئ القَيْسِ كيفَ زادَها في مُستهلِّ قصيدتِه؟ **والوَجْهُ أن يقال: هي للنفي**، والمعنىٰ في ذلك أنه لا يُقْسَم بالشيءِ إلا إعظاماً له، يَدلُّك عليه قولُه تعالىٰ: ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ * وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ [الواقعة: ٧٥-٧٦]، فكأنه بإدخالِ حَرْفِ النفي يقول: إنّ إِعظامي له بإِقْسامي به كَلاَ إِعْظام؛ يعني أنه يَسْتأهِلُ فوقَ ذلك.

وقيل: **إنَّ ﴿لَآ﴾ نَفيٌ لكلام ورَدٌّ له** قبل القَسَم، كأنهم أنكروا البعثَ فقيل: لا، أي ليسَ الأمرُ كما ذكرتُم، ثُم قيل: أُقسمُ بيومِ القيامة.

مِّنْهُمْ أَن يُؤْتَىٰ صُحُفًا مُّنَشَّرَةً﴾ [المدثر: ٥٢]، كما أنّ قولَه: ﴿كَلَّا بَل لَّا يَخَافُونَ ٱلْآخِرَةَ﴾ [المدثر: ٥٣] رَدْعٌ له، كأنه قيل: ليسَ كما أراد، أُقسِمُ بيومِ القيامة، إنّه لا يصلُ إلىٰ مُرادِه. وقولُه: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ﴾، لقولِه(١): ﴿لَّا يَخَافُونَ ٱلْآخِرَةَ﴾، أي: لا يَعتقدون الآخرةَ فيخافوا عقابَها، واللهُ أعلم.

قولُه: (**والوجهُ أن يُقال: هي للنّفي**)، قالَ الإمام: «وعلىٰ هذا القولِ وَقَعَ اختيارُ أبي مسلم، وهو الأصح. ويمكنُ تقديرُه بأن يُقال: كأنه تعالىٰ يقول: لا أُقسمُ بهٰذه الأشياءِ على إثباتِ هذا المطلوب، فإنه أعظمُ وأجلُّ مِن أنْ يُقسمَ عليه بهذه الأشياء(٢)، والغرضُ تعظيمُ المقسمِ عليه. أو يقالُ: لا أقسمُ بهذه الأشياء علىٰ إثباتِ هذا المطلوب، فإنّه أَظهرُ وأجلىٰ أن تحاولَ إثباتَه بمثلِ هذا القَسَم»، وهٰذانِ القولانِ أحسنُ مِن قَولِ المصنّف.

قولُه: (**إنّ ﴿لَآ﴾ نفيٌ لكلامٍ وردٌّ له**). قال أبو البقاء: «﴿لَآ﴾: رَدٌّ لكلامٍ مُقدّرٍ، لأنهم قالوا: أنت مُفْترٍ علىٰ الله في قولك: نُبْعَث، فقالَ: ﴿لَآ﴾، ثم ابتدأ فقال: ﴿أُقْسِمُ﴾، وهذا كثيرٌ في الشعر؛ فإنَّ واوَ العطفِ تأتي في مبادئ القصائدِ كثيراً، يُقدَّرُ هناك كلامٌ يُعطفُ عليه»(٣).

---

(١) أي: قولُه: ﴿أَيَحْسَبُ﴾ ردٌّ لقولِه: ﴿لَّا يَخَافُونَ﴾.

(٢) من قوله: «على إثبات» إلى هنا، سقط من (ح) و(ف).

(٣) «التبيان» (٢: ١٢٥٣) للعكبري.

فإن قلتَ: قوله تعالىٰ ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [النساء: ٦٥] والأبياتُ التي أنشدتَها، المقسَمُ عليه فيها مَنْفي، فهلّا زعمتَ أنّ «لا» التي قبلَ القَسَم زِيدَتْ مُوطِّئةً للنفي بعدَه ومُؤكِّدة له، وقَدَّرتَ المقسَمَ عليه المحذوفَ هاهنا منفياً، كقولك: ﴿لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾، لا تُتْركونَ سُدىً؟

قلتُ: لو قُصِرَ الأمرُ علىٰ النفي دونَ الإثباتِ، لكانَ لهذا القولِ مَساغٌ، ولكنه لم يُقْصر، أَلا تَرىٰ كيفَ لُقِّيَ ﴿لَآ أُقْسِمُ بِهَٰذَا ٱلْبَلَدِ﴾ [البلد: ١] بقوله: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ﴾ [التين: ٤]، وكذلك ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ﴾ [الواقعة: ٧٥]، بقوله: ﴿إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ﴾ [الواقعة: ٧٧]؟

وقالَ الإمامُ: «وفيه إشكال، لأنّ إعادةَ حرفِ النفي مرةً أخرىٰ في قولِه: ﴿وَلَآ أُقْسِمُ بِٱلنَّفْسِ ٱللَّوَّامَةِ﴾، يَقدحُ فيه»(١).

قولُه: (﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [النساء: ٦٥])، قالَ في تَفْسيره: «مَعناه: فوربِّك، و«لا» مزيدةٌ لتأكيدِ معنىٰ القَسَم، كما زيدت في ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ﴾ [الحديد: ٢٩] لتأكيدِ وجودِ(٢) العِلْم. و﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ جوابُ القَسَم.

فإنْ قلتَ: هَلّا زَعمتَ أنها زيدتْ لِتُظاهِرَ ﴿لَا﴾ في ﴿ لَا يُؤْمِنُونَ﴾؟ قلت: يأبىٰ ذلك استواءُ النفيِ والإثباتِ فيه، وذلك قولُه: ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِمَا تُبْصِرُونَ * وَمَا لَا تُبْصِرُونَ * إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾ [الحاقة: ٣٩-٤٠]»(٣)، وإليه الإشارةُ هاهنا بقولِه: «لو قَصروا الأمرَ علىٰ النفي(٤) دونَ الإثبات، لكانَ لهذا القولِ مساغ». وقد ذَكرنا نَظَرَ صاحبِ «التقريب» فيه، حيثُ قال: «إنّه تأكيدُ النفيِ في المنفي فقط» إلى آخره. وذَكرنا كلامَ صاحبِ «الانتصاف» عليه، فَلْيُنظَرْ هناك(٥).

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٣٠: ١٩٠).

(٢) في (ح) و(ف): «وجوب».

(٣) انظر: «الكشاف» (٥: ٤٨) بتصرف.

(٤) في (ح): «قصروا النفي على الأمر»، وليس بصواب.

(٥) انظر: «الانتصاف» بحاشية «الكشاف» (١: ٥٢٨)؛ قاله في تفسير الآية (٦٥) من سورة النساء.

وقُرِئ: «لَأُقسِمُ»، علىٰ أنّ اللامَ للابتداء، وأُقسمُ خبرُ مبتدأٍ محذوف، معناه: لأنا أُقْسم. قالوا: ويَعْضُده أنه في الإمامِ بغيرِ ألفٍ ﴿بِٱلنَّفْسِ ٱللَّوَّامَةِ﴾ بالنفسِ المتقيةِ التي تَلومُ النفوسَ فيه، أي في يومِ القيامة، علىٰ تقصيرِهنّ في التقوىٰ، ....

قولُه: (**وقرئ: «لَأُقْسِم»**)، قَرَأها قُنْبل، ورواها[١] النقاشُ عن أبي ربيعةَ عن البزّي، والباقونَ: بالألف[٢]. قالَ الإمام: «تقديرُه: إنّي لأُقسِمُ[٣] بيومِ القيامةِ لشرفِها، ولا أقسمُ بالنفسِ اللوامةِ لخسَّتِها»[٤]. وقالَ ابنُ جنّي: «وهي قراءةُ الحَسَن، ورُوِيَ عنه بغيرِ ألفٍ فيهما أيضاً. وهذه اللامُ لامُ الابتداء، أي: لَأنا أُقسِمُ بيومِ القيامة، وحُذِفَ المبتدأُ للعلمِ به»[٥].

قالَ الإمام: «وطَعَنَ أبو عبيدةَ في هٰذه القراءة، وقال: لو كانَ المرادُ هذا، لَقالَ: لَأُقْسِمنَّ، لا يُقالُ: لَأَفْعلُ كذا، بل لَأَفْعلنَّ. وروىٰ الواحديُّ جوازَه عن سيبويه»[٦].

وقالَ أبو البقاء: «ولَمْ تَصحبْها النونُ[٧] اعتماداً علىٰ المعنىٰ، ولأنّ خبَرَ الله صدقٌ، فجازَ أنْ يأتي مِن غيرِ توكيد. وقيلَ: شُبِّهتِ الجملةُ الفعليةُ بالجملةِ الاسمية[٨]، كقولِه تعالىٰ: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِى سَكْرَتِهِمْ﴾ [الحجر: ٧٢]. أو اللامُ لامُ توكيدٍ لا لامُ قَسَم، دَخلتْ علىٰ الفعلِ المضارعِ كقولِه تعالىٰ: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ [النحل: ١٦٤]»[٩].

قولُه: (**بالنفسِ المتقيةِ التي تلومُ النفوسَ فيه**)، **الراغب**: «اللومُ: عَذْلُ الإنسانِ بنسبتِه إلى ما

---

(١) في (ط) و(ح): «وروى»، وفي (ف): «وقرأ». ولعلّ صوابه ما أثبتناه لئلا يلتبس النصُّ بقراءة أخرى.

(٢) قال الحسن في القراءة بغير ألف: «إنّ الله تعالىٰ أقسم بيوم القيامة ولم يقسم بالنفس اللوامة». انظر: «حجة القراءات»، ص ٧٣٥.

(٣) في (ح) و(ف): «لا أقسم»، وليس بصواب.

(٤) «مفاتيح الغيب» (٣٠: ١٩٠) للرازي.

(٥) «المحتسب» (٢: ٣٤٠) بتصرف.

(٦) «مفاتيح الغيب» (٣٠: ١٩٠)، وانظر: «الكتاب» (٣: ١٠٤-١٠٥)، و«البسيط» (٢٢: ٤٧٤) للواحدي.

(٧) في (ح): «النور».

(٨) في (ح): «القسمية».

(٩) «التبيان» (٢: ١٢٥٣) بتصرف.

أو بالتي لا تَزالُ تلومُ نفسَها وإنِ اجتهدتْ في الإِحْسان. وعن الحسن: إنّ المؤمنَ لا تراه إلا لائماً نفسَه، **وإنّ الكافرَ يَمْضي قُدُماً** لا يُعاتبُ نفسَه. وقيل: هي التي تَتلوّمُ يومئذٍ علىٰ تَرْكِ الازديادِ إنْ كانتْ مُحْسِنة، **وعلىٰ التفريطِ إنْ كانتْ مُسيئة**. وقيل: هي نفسُ آدم، لم تَزَلْ تَتلوّمُ علىٰ فِعْلِها الذي خَرجَتْ به من الجنة. وجوابُ القَسَمِ ما دَلَّ عليه قولُهُ ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ﴾، وهو: لَتُبْعَثُنَّ.

فيه لَوْم[1]، قال تعالىٰ: ﴿وَلَآ أُقْسِمُ بِٱلنَّفْسِ ٱللَّوَّامَةِ﴾ [القيامة: ٢]، فقد قيلَ: هي النفسُ التي اكتسبتْ بعضَ الفضيلة، فتلومُ صاحبَها إذا ارتكبَ مكروهاً، فهي دون النفسِ المطمئنة، وقيل: بل هي النفسُ التي اطمأنّت في ذاتِها، وتَرشَّحتْ لتأديبِ غيرِها؛ فهي فوق النفس المُطْمئنّة»[2].

قولُه: (**وإنَّ الكافرَ يمضي قُدُماً**)، **النّهاية**: «ومضىٰ قُدُماً، أي: لم يُعرِّج. وفي حديثِ عليّ: نَظَرَ قُدُماً أَمامه، أي: لم يُعرِّجْ ولم يَنْثنِ. وقد تُسكَّنُ الدالُ، يُقال: قَدَمَ بالفتحِ يَقْدُمُ قُدْماً: أي: تَقدَّم». وعن بعضهم: قُدُماً: أي: قُدّاماً، كما يقال: مضىٰ أُخُرًا؛ أي: مُستأخراً، وهو كقولِه: ﴿فَإِذَا هُم مُّبْصِرُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠١]؛ فإنَّ المؤمنَ يَمْتنعُ ويَقف، بِخلافِ الكافرِ فإنه يُريدُ لِيَفْجرَ أَمامه.

قولُه: (**علىٰ التَّفريط إنْ كانت مُسيئة**)، روىٰ السُّلميُّ عن سَهلٍ: «النفسُ اللوامةُ: هي النفسُ الأمارةُ بالسوء، وهي قرينةُ الحرص والأمل. وعن أبي بكرٍ الورّاق: النفسُ كافرةٌ في وقت، منافقةٌ في وقت، مرائيةٌ في وقت[3]، وعلىٰ الأحوالِ كلِّها هي كافرةٌ، لأنها لا تألفُ الحقَّ أبداً، وهي مُنافِقةٌ لأنها لا تفي بالوعد، وهي مُرائيةٌ لأنها لا تحبُّ أن تَعملَ عملاً، ولا تَخْطو خطوةً إلّا لرؤيةِ الخلق[4]؛ فمن كانَ هذه صفاته، فهي حقيقةٌ بدوامِ الملامةِ لها»[5].

---

(١) في (ط) و(ف): «عيب».

(٢) «مفردات القرآن»، ص ٧٥١.

(٣) في الأصول الخطية: «كافرة في وقت نفاقها، وفي وقت مُراءاتها»، ولعل الصواب ما أثبتناه من «تفسير السُّلمي» نفسه، حتى يستقيم آخر الكلام مع أوله.

(٤) في «تفسير السلمي»: «الحق».

(٥) «حقائق التفسير» (٢: ٣٦١) للسُّلمي.

وقرأ قَتادة: «أن لن تُجمَعَ عظامُه» علىٰ البناء للمفعول، والمعنىٰ: نَجْمعها بعد تَفرّقِها ورجوعها رميماً ورُفاتاً مختلِطاً بالتّراب، وبعدما سَفَتْها الرياحُ وطَيّرتها في أباعِدِ الأرض. وقيل: إنّ عَدِيّ بن أبي ربيعة خَتَنَ الأَخْنسِ بنِ شَريق، وهما اللذانِ كان رسولُ الله ﷺ يقولُ فيهما: «اللهم اكْفِني جارَي السُّوء»، قالَ لرسولِ الله ﷺ: يا محمدُ، حَدِّثْني عن يوم القيامةِ متىٰ يكونُ وكيفَ أمرُه؟ فأخبرَه رسولُ الله ﷺ؛ فقال: لو عاينتُ ذلك اليومَ لم أصدقْكَ يا محمدُ ولم أُومنْ به، أَوَ يَجْمَعُ اللهُ العظام؟ فنزلت.

﴿بَلَىٰ﴾ **أَوْجَبتْ ما بعد النفيِ وهو الجَمْع**، فكأنه قيل: ﴿بَلَىٰ﴾ نَجْمعها، و﴿قَٰدِرِينَ﴾ **حالٌ مِن الضميرِ في** ﴿نَّجْمَعَ﴾، أي: نَجمعُ العظامَ قادرينَ علىٰ تأليفِ جَميعها وإعادتِها إلىٰ التركيبِ الأولِ إلىٰ أن نُسوّي بَنانَه، أي: أَصابِعَه التي هي أَطْرافُه، وآخِرُ ما يَتمُّ به خَلْقُه، أو علىٰ أن نُسوّيَ بنانَه، ونَضمَّ **سُلامياتِه** علىٰ صِغَرِها ولَطافتِها بعضِها إلىٰ بعض، كما كانتْ أولاً مِن غيرِ نُقْصانٍ ولا تَفاوُت، فكيفَ بكبارِ العِظام؟ ....

قولُه: (﴿بَلَىٰ﴾: **أَوْجَبَتْ ما بعد النفي، وهو الجمع**)، لأنّ ﴿بَلَىٰ﴾ وقعت موقعَ الفعلِ المحذوف.

قولُه: (و﴿ قَٰدِرِينَ﴾: **حالٌ مِن الضميرِ في** ﴿نَّجْمَعَ﴾)، وهي حالٌ مُقرّرةٌ لِما أُوجبَ بعدَ النفي: إمّا مُكمّلةٌ له علىٰ سبيلِ الترقّي كما قال: (قادرينَ علىٰ تأليفِ جَمْعِها)، إلى قوله: «علىٰ أنْ نُسَوّيَ بنانَه»، أو واردةٌ مُبالغةً كما قال: «فكيفَ بكبارِ العظام؟»، أو مُوبِّخةٌ كما قال: «أي نَجعلُها مُستويةً كخُفِّ البعيرِ وحافرِ الحمار»، علىٰ أسلوبِ قولِه تعالىٰ: ﴿قُلْ نَعَمْ وَأَنتُمْ دَٰخِرُونَ﴾ [الصافات: ١٨]، في جوابِ قولِه: ﴿أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا﴾ [الصافات: ١٦] الآية.

قولُه: (**سُلامَياتِه**)، **النّهاية**: «السُّلامىٰ[١]: هي الأُنْمُلة، مِن أناملِ الأصابع. وقيلَ: واحدُهُ وجَمْعُه سواء، ويُجْمعُ علىٰ: سُلامَيات، وهي التي بين كلِّ مِفْصلينِ مِن أصابعِ الإنسان».

---

(١) في الأصول الخطية: «السّلامة»، والسُّلامىٰ: جمعُ سُلامِيَة.

وقيل: مَعناه: بلىٰ نَجْمعُها ونحنُ قادرونَ علىٰ أن نسوّيَ أصابعَ يديْهِ ورِجْليه، أي نَجْعلُها مستويةً شيئاً واحداً كخُفِّ البعيرِ وحافرِ الحمار لا تَفرّقَ بينها، فلا يُمكنُه أن يَعملَ بها شيئاً مما يعملُ بأصابعِه المفرّقةِ ذاتِ المفاصِلِ والأناملِ من فنونِ الأعمال، والبَسطِ والقَبضِ، والتأنّي لما يُريدُ مِن الحوائج. وقُرِئ: «قادرون»، أي: نحن قادرون. ﴿بَلْ يُرِيدُ﴾ عطفٌ علىٰ ﴿أَيَحْسَبُ﴾، فيجوزُ أن يكونَ مثلَه استفهاماً، وأن يكونَ إيجاباً علىٰ أن يُضرَبَ عن مُستفهَمٍ عنه إلىٰ آخر. أو يُضربَ عن مُستفهَمٍ عنه إلىٰ مُوجَب ﴿لِيَفْجُرَ أَمَامَهُۥ﴾ ليدومَ علىٰ فجورِه فيما بين يَدَيْهِ من الأوقاتِ وفيما يَستقبلُه من الزمان لا يَنزِعُ عنه.

قولُه: (﴿بَلْ يُرِيدُ﴾)، عَطفٌ علىٰ ﴿أَيَحْسَبُ﴾. قيلَ: يَجوزُ أنْ يكونَ عطفاً: إمّا على ﴿أَيَحْسَبُ﴾ بالهمزةِ، فلا يكونُ استفهاماً علىٰ سبيل التقرير، بل يكونُ إيجاباً. أو علىٰ «يَحْسَبُ» بدون الهمزة، فيكونُ مِثله استفهاماً. وقلتُ: معنىٰ قولِه: «وأنْ يكون إيجاباً»، أي: لا يكون استفهاماً مِثله، للإنكارِ المفيدِ للنفي؛ وهو إما أن يكون استفهاماً على سبيل التقرير فيكونُ مُوجَباً، أو لا يكونُ استفهاماً، بل يكونُ جُملةً خبريّةً مُوجَبة.

والمعنىٰ علىٰ الأوّل: ليسَ الأمرُ كما ظنّ وحَسِب، بَلْ ليسَ كما أرادَ واشتهىٰ. وعلىٰ الثاني: أَحَسِبَ ذلك؟ بل يريدُ هذا. أَيْ: يَدَعُ ذلك الحُسْبانَ[1] الباطِلَ، بَلِ ارتكبَ أمراً أعظمَ مِن ذلك. يَعْني: ليست إرادتُه في ذلك الحُسْبانِ مُجرَّدَ إنكارِ البَعْث، بَلْ غَرَضُه الاشتغالُ بالشهواتِ والانْهماكُ في الخلاعةِ والفُجورِ دائماً. وفيه أنّه عالِمٌ بوقوعِ الحَشْر لكنّه مُتغابٍ. وسَنبينُ إنْ شاءَ اللهُ تعالىٰ أنَّ هذا هو الوجهُ في الآية.

قولُه: (﴿لِيَفْجُرَ أَمَامَهُۥ﴾: ليدومَ علىٰ فُجورِه)، وإفادةُ ﴿لِيَفْجُرَ﴾، وهو مُستقبلٌ، لِمعنىٰ الدّوامِ والاستمرار: لاقْترانِه معَ الإنسانِ، وأنه للجنسِ يَعْني: مِن شأنِه ذلك وجِبلّتِه يَقْتضي حُبَّ الشهواتِ إلّا مَن عَصمَه اللهُ، لقولِه تعالىٰ: ﴿زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ ٱلشَّهَوَٰتِ مِنَ ٱلنِّسَآءِ وَٱلْبَنِينَ وَٱلْقَنَٰطِيرِ ٱلْمُقَنطَرَةِ﴾ [آل عمران: ١٤] الآية؛ ولذلك كَرَّرَ لفظَ ﴿ٱلْإِنسَٰنُ﴾ وصَرَّحَ به.

---

(١) في (ف): «الحساب»، في الموضعين.

وعن سعيدِ بنِ جبيرٍ رضيَ اللهُ عنه: يُقدِّمُ الذنبَ ويؤخِّرُ التوبة، يقول: سَوفَ أَتوب، سَوفَ أَتوب، حتىٰ يأتيَه الموتُ علىٰ شرِّ أحواله وأسوأ أعمالِه. ﴿يَسْـَٔلُ﴾ سؤالَ مُتعنِّتٍ مُستبْعِدٍ لقيامِ الساعةِ في قولِه ﴿أَيَّانَ يَوْمُ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾، ونَحوُه: ﴿وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هَٰذَا ٱلْوَعْدُ﴾ [يونس: ٤٨].

[﴿فَإِذَا بَرِقَ ٱلْبَصَرُ * وَخَسَفَ ٱلْقَمَرُ * وَجُمِعَ ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ * يَقُولُ ٱلْإِنسَٰنُ يَوْمَئِذٍ أَيْنَ ٱلْمَفَرُّ * كَلَّا لَا وَزَرَ * إِلَىٰ رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ ٱلْمُسْتَقَرُّ * يُنَبَّؤُا۟ ٱلْإِنسَٰنُ يَوْمَئِذٍۭ بِمَا قَدَّمَ وَأَخَّرَ * بَلِ ٱلْإِنسَٰنُ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ بَصِيرَةٌ * وَلَوْ أَلْقَىٰ مَعَاذِيرَهُۥ﴾ ٧-١٥]

﴿بَرِقَ ٱلْبَصَرُ﴾ تَحيَّرَ فزَعاً؛ وأصلُه من بَرِقَ الرَّجلُ إذا نَظرَ إلىٰ البَرْق فَدُهِش بَصرُه. وقُرِئ: «بَرَقَ» من البريق، أي لَمَعَ من شِدةِ شُخوصه. وقرأ أبو السَّمال: «بَلَقَ» إذا انفتحَ وانفرج. يقال: بَلَقَ البابُ وأَبلَقتُه وبَلَقتُه: فتحته ﴿وَخَسَفَ ٱلْقَمَرُ﴾ وذَهبَ ضوؤُه، أو ذَهب بنفسِه. وقُرِئ: «وخُسِفَ» علىٰ البناءِ للمفعول ﴿وَجُمِعَ ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ﴾ حيثُ يُطْلِعُهما اللهُ من المغرب. ....

قولُه: (وقُرِئ: «بَرَقَ»، مِن البريق)، قرأ نافعٌ: بفتحِ الراءِ، والباقونَ: بكسرِها[1].

قولُه: (بَرِقَ الرجلُ: إذا نَظَرَ إلىٰ البرق)، نَظيرُه: قَمِرَ الرجلُ، إذا نَظَرَ إلى القَمرِ فَدَهِش بَصرُه وكذلك: ذَهِبَ وبَقِرَ، إذا نَظَرَ إلى الذّهبِ والبَقَر.

الراغب: «البَرْقُ: لَمعانُ السّحاب، ويقالُ: بَرِقَ وأَبْرَقَ، وبَرَقَ: يقالُ في كلِّ ما يَلمعُ كَسَيْفٍ بارِق، وبَرِق: يقالُ في العينِ إذا اضْطربتْ وجالتْ مِن خَوف، قال تعالىٰ: ﴿فَإِذَا بَرِقَ ٱلْبَصَرُ﴾، وقُرِئ: بَرَقَ، وتُصُوِّرَ منه تارةً: اختلافُ اللونِ فقيلَ: البُرْقة، لأرضٍ ذاتِ أَحجارٍ مختلفةِ الألوان. وأُخْرىٰ: ما يَظهرُ مِن تَجْويفِه، فقيلَ: بَرَقَ فلانٌ وأبرقَ، إذا تهَدَّد»[2].

---

(١) بالفتح بمعنى: شَخَص، اذا فتح عينيه عند الموت. وبالكسر بمعنى: تَحيّر وفزع. انظر: «حجّة القراءات»، ص ٧٣٦.

(٢) «مفردات القرآن»، ص ١١٨، ١١٩.

وقيل: وجُمعا في ذهابِ الضَّوء، وقيل: يُجمعانِ أسودَيْنِ مُكوَّرَيْنِ كأنهما ثَوْرانِ عَقيرانِ في النار. وقيل: يُجمعانِ ثُم يُقْذفانِ في البحر، فيكونُ نارَ الله الكُبْرىٰ ﴿ٱلْمَفَرُّ﴾ بالفتحِ: المَصْدر؛ وبالكسر: المكان. ويَجوزُ أن يكونَ مصدراً كالمَرْجِع، وقُرِئَ بهما. ....

قولُه: (**كأنّهما ثَورانِ عَقيران**)، **النهاية**: «وفي حديثِ كَعْبٍ: أنَّ الشمسَ والقمرَ ثَورانِ[1] عقيرانِ في النار. قيلَ: لمّا وَصَفَهما اللهُ تعالىٰ بالسِّباحةِ في قولِه عزّ وجَلّ: ﴿كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٣، يس: ٤٠]، ثُمّ أَخْبَرَ أنّه يَجْعلُهما في النارِ يُعذِّبُ بهما أهلَها، بحيث لا يَبْرحانِها، صارا[2] كأنّهما زَمِنانِ[3] عقيران». وقيلَ: إنّما شُبّها بالثَّورِ للذّل، ثُم إذا عُقِرَ ازداد الذّل.

قولُه: (**فيكونُ نارَ الله الكبرىٰ**)، أي: البَحْر، قالَ في قولِه: ﴿وَٱلْبَحْرِ ٱلْمَسْجُورِ﴾ [الطور: ٦]: «رُوِي أنّ اللهَ تعالىٰ يَجْعلُ في يومِ القيامةِ البحارَ كلَّها ناراً[4] تُسْجرُ بها نارُ جهنم»[5].

قولُه: (﴿ٱلْمَفَرُّ﴾ **بالفتح المصدر، وبالكسرِ المكان**)، قالَ ابنُ جنّي: «بالكسرِ قراءةُ ابنِ عباسٍ وعكرمةَ والحسن»[6]. وقالَ الزجّاج: «المَفْعَل، مِن مِثْلِ جَلَسْتُ بفتحِ العين: المصدر؛ يقالُ: جَلَستُ مَجْلَساً بفتحِ اللام، بمعنى جلوساً. فإذا قلتَ: جَلستُ مَجْلِساً، فأنتَ تريدُ به المكان»[7]. فَمنْ فَتَحَ فهو بمعنىٰ: أينَ الفِرار؟ ومَن كَسَرَ فعلىٰ: أينَ مكانُ الفِرار.

(١) في «النهاية»: نوران، وليس بصواب؛ جاء في «مُسْند الطيالسي» (٢٢١٧)، عن أنسٍ مرفوعاً الى النبيّ ﷺ، قال: قال النبيُّ ﷺ: «إنّ الشمسَ والقمرَ ثورانِ عقيران في النار». وانظر: «مسند أبي يعلى» (٤١١٦)، و«شرح مشكل الآثار» (١٨٣، ١٨٤) للطحاوي.

(٢) سقط لفظ «صارا» من الأصول الخطية.

(٣) الزَّمِن: وصفٌ من الزَّمانة، بمعنىٰ الضعف والفتور. وعقيران: معقوران، أي: مذبوحان.

(٤) انظر: (١٥: ٤٣)؛ في تفسير الآية (٦) من سورة الطور.

(٥) «المحتسب» (٢: ٣٤٠)، والقراءة بالكسر: المَفِر، أي: موضع الفرار. وثَمّة: المِفَر، قراءة الحسن الثانية والزهري، بمعنى: الجيّد الفِرار، ونظيره قول امرئ القيس في المعلقة: مِكَرٍّ مِفر. انظر: «البحر المحيط» (٨: ٢٩٠) لأبي حيان.

(٦) «معاني القرآن وإعرابه» (٥: ٢٥٢).

(٧) «التبيان» (٢: ١٢٥٤).

﴿كَلَّا﴾ رَدعٌ عن طلبِ المفرّ ﴿لَا وَزَرَ﴾ لا مَلْجأ، وكلُّ ما التجأتَ إليه مِن جبلٍ أو غيرِه وتَخلّصتَ به فهو وَزَرُك ﴿إِلَىٰ رَبِّكَ﴾ خاصةً ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ مُستقرُّ العباد، أي اسْتقرارُهم. يعني: أنهم لا يقدرون أن يَسْتقِرّوا إلىٰ غيرِه ويَنْصبّوا إليه، أو إلىٰ حُكمِه تَرجعُ أمورُ العباد، لا يَحكمُ فيها غيرُه، كقوله: ﴿لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ﴾ [غافر: ١٦]، أو إلىٰ ربك مُستقرُّهم، أي: مَوضعُ قَرارِهم من جنةٍ أو نار، أي: مُفوّضٌ ذلك إلىٰ مَشيئتِه، مَن شاءَ أَدخَله الجنةَ ومَن شاءَ أَدخلَه النار ﴿بِمَا قَدَّمَ﴾ مِن عَملِ عَملَه ﴿وَ﴾ بما ﴿أَخَّرَ﴾ منه لم يَعملْه، أو بما قَدّم من مالِه فتصدقَ به، أو بما أَخّره فَخَلَّفه. أَوْ بما قدّمَ من عملِ الخيرِ والشّر، وبما أَخّر من سُنةٍ حسنةٍ أو سيئةٍ فَعُملَ بها بعدَه. وعن مجاهد: بأوّلِ عَملِه وآخرِه، ونَحوُه: ﴿فَيُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوٓا۟ أَحْصَىٰهُ ٱللَّهُ وَنَسُوهُ﴾. ﴿بَصِيرَةٌ﴾ حجّةٌ بَيِّنَةٌ، **وُصِفتْ بالبصارةِ علىٰ المجاز**، كما وُصفتِ الآياتُ بالإبْصار في قوله ﴿فَلَمَّا جَآءَتْهُمْ ءَايَٰتُنَا مُبْصِرَةً﴾ [النمل: ١٣]، **أو عَينٌ بَصيرة**. ....

قولُه: (**وُصِفت بالبصارةِ علىٰ المجاز**)، هذا يَحتملُ أن يكونَ مِن الإسنادِ المجازي، أو استعارةٌ مكنيّةٌ، كما في الآيةَ المُسْتَشهَدِ بها. قالَ أبو البقاء: «﴿ٱلْإِنسَٰنُ﴾: مبتدأٌ، و﴿بَصِيرَةٌ﴾ خَبرُه، و﴿عَلَىٰ﴾ مُتعلّقةٌ بالخبر. والتأنيثُ للمبالغة، أي: بَصيرٌ علىٰ نفسه، أو علىٰ المعنىٰ، أي: حُجَّةٌ بَصيرةٌ علىٰ نفسِه، ونُسبَ الإبصارُ إلى الحجّةِ علىٰ أنّها دالة. وقيل: بَصيرةٌ هنا مَصدر، أي: ذو بَصيرة، ولا يَصحُّ إلّا علىٰ التَّبْيين»(١).

قولُه: (**أو عينٌ بَصيرةٌ**)، وفي الأول: ﴿بَصِيرَةٌ﴾ خبرٌ عن ﴿ٱلْإِنسَٰنُ﴾، وعلى الثاني: يُحْتملُ أن تكون ﴿بَصِيرَةٌ﴾ مبتدأ، وخبرُه ﴿عَلَىٰ نَفْسِهِۦ﴾، والجملةُ خبر، كقولِه: زيدٌ علىٰ رأسِه عِمامة. والبصيرةُ علىٰ هذا الوَجْهِ: الملَكُ الموكَّلُ، أو جوارِحُه. ويُحتملُ أن تكون «عينٌ بَصيرةٌ» خبراً، ويَتعلّق قولُه: «والمعنىٰ» بالوجهينِ. وفي قوله: «عينٌ بصيرةٌ» تَجْريد؛ جُرِّدَ مِن الإنسانِ عينٌ، أي: جاسوسٌ ذو بصيرة، وإليه الإشارةُ بقولِه: «ففيه ما يُجْزِئُ عن الإنْباء». والضميرُ في «عليها» للنفسِ وإنْ لم يَجْرِ لها ذِكرٌ، ولذلك قالَ: «بما عملت».

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٢٥٤) للعكبري.

والمعنىٰ أنه يُنبَّأُ بأعماله وإن لم يُنبأ، ففيه ما يُجزِئُ عن الإِنْباء؛ لأنه شاهدٌ عليها بما عَمِلت؛ لأنّ جوارحَه تَنطقُ بذلك ﴿يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [النور: ٢٤]. ﴿وَلَوْ أَلْقَىٰ مَعَاذِيرَهُۥ﴾ ولو جاءَ بكلِّ مَعذرةٍ يَعتذرُ بها عن نفسِه ويُجادلُ عنها. وعن الضَّحاك: ولو أرخىٰ سُتورَه، وقال: المعاذيرُ: السُّتور، واحِدُها مِعْذار، **فإنْ صَحَّ فلأنه يَمنعُ رؤيةَ المُحتجِب**، كما تَمنعُ المعذرةُ عقوبةَ المذنب.

فإن قلتَ: أليسَ قياسُ المعذرةِ أن تُجمعَ مَعاذِرَ لا مَعاذير؟ قلتُ: **المعاذيرُ ليسَ بجمعِ مَعْذرة**، إنما هو اسمُ جمعٍ لها، ونَحوُه: المَناكيرُ في المُنْكر.

[﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ * إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ * فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ * ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ * كَلَّا بَلْ تُحِبُّونَ ٱلْعَاجِلَةَ * وَتَذَرُونَ ٱلْءَاخِرَةَ * وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ * إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ * وَوُجُوهٌ يَوْمَئِذٍۭ بَاسِرَةٌ * تَظُنُّ أَن يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ﴾ ١٦-٢٥]

والضميرُ في ﴿بِهِۦٓ﴾ للقرآن. وكانَ رسولُ الله ﷺ **إذا لُقِّنَ الوحيَ نازعَ جبريلَ** القِراءة، ولم يَصبرْ إلىٰ أن يُتمَّها، مسارعةً إلىٰ الحفظِ وخوفاً من أن يتفلّتَ منه، ....

قولُه: (**فإنْ صَحَّ، فلأنّه يَمنعُ رؤيةَ المُحْتجِب**)، قالَ مُحْيي السُّنّة: «هو قَولُ الضّحاكِ والسُّديِّ. وأهلُ اليمنِ يُسمّونَ السِّتْرَ مِعْذاراً، أي: إنْ أَسْبلَ السِّترَ وأغلَقَ البابَ لِيُخْفيَ ما يعمل، فإنّ نفسَه شاهدةٌ عليه»(١).

قولُه: (**المعاذيرُ ليس بِجَمْعِ مَعْذِرة**)، قالَ صاحبُ «الفرائد»: «يمكنُ أنْ يقالَ: الأصلُ فيه مَعاذِر، فَحصلتِ الياءُ بإشباعِ الكسر، وكذا المناكير».

قولُه: (**إذا لُقِّنَ الوحيَ نازعَ جبريل**)، روينا عن البخاريِّ ومسلمٍ والتِّرمذيِّ والنَّسائي، عن ابنِ عباسٍ، في الآية، قال: «كانَ النبيُّ ﷺ يُعالِجُ من التنزيلِ شِدّةً، وكان مِمّا يُحرّكُ به شَفتيْه، فأنزلَ اللهُ تعالىٰ: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ * إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ﴾. قال: جَمْعُه في صدرك،

---

(١) «معالم التنزيل» (٨: ٢٨٣)؛ قاله في تفسير الآية (١٥) من سورة المدثر.

فأُمرَ بأن يَسْتنصتَ له مُلقياً إليه بقلبِه وسَمعِه، حتّى يَقْضيَ إليه وَحْيَه، ثم يُقَفّيه بالدراسةِ إلىٰ أن يَرْسَخَ فيه. والمعنىٰ: لا تحرّكْ لسانَك بقراءةِ الوحيِ ما دامَ جبريلُ صلواتُ الله عليهِ يقرأ. ﴿لِتَعۡجَلَ بِهِۦٓ﴾ لتأخذَه علىٰ عَجلَة، ولئلّا يَتَفلّت منك. ثُم علَّـلَ النهيَ عن العَجلةِ بقوله: ﴿إِنَّ عَلَيۡنَا جَمۡعَهُۥ﴾ في صَدْرِك، وإثباتَ قراءتِه في لسانِـك ﴿فَإِذَا قَرَأۡنَٰهُ﴾ جعلَ قراءةَ جبريلَ قراءتَه؛ **والقرآنُ: القراءةُ**، ﴿فَٱتَّبِعۡ قُرۡءَانَهُۥ﴾ فكنْ مُقَفّياً له فيه **ولا تُراسِلْه**، ....

ثُمّ تَقرؤه، ﴿فَإِذَا قَرَأۡنَٰهُ فَٱتَّبِعۡ قُرۡءَانَهُۥ﴾. قالَ: فاستمعْ وأنْصِتْ، ثم إنّ علينا أنْ تَقْرأه، قال: فكانَ رسولُ الله ﷺ، إذا أتاه جبريلُ عليه السلامُ بعد ذلك اسْتَمَع، فإذا انْطلقَ قَرأَه كما أَقْرأه»[١]. وفي رواية: كما وَعَدَه اللهُ عزَّ وجَلَّ.

قولُه: (**والقرآنُ: القِراءة**)، **الراغب**: «القرآنُ في الأصلِ مصدرٌ كرُجْحان، قالَ تعالىٰ: ﴿إِنَّ عَلَيۡنَا جَمۡعَهُۥ وَقُرۡءَانَهُۥ * فَإِذَا قَرَأۡنَٰهُ فَٱتَّبِعۡ قُرۡءَانَهُۥ﴾[٢]، قالَ ابنُ عباس: إذا جَمعناه وأثْبتناه في صدرِك فاعملْ به. وقد خُصّ بالكتابِ المُنزّلِ علىٰ محمدٍ صلواتُ الله عليه وسلامُه، وصارَ له كالعَلَم. قالَ بعضُ العلماء: تَسْميةُ هذا الكتابِ قُرآناً مِن بينِ كُتبِ الله عزّ وجَلّ، لكونِه جامعاً لثمرةِ كُتُبه، بَلْ لجمعِه ثَمرةَ جميعِ العلوم، كما أشارَ إليه تعالىٰ بقولِه: ﴿وَتَفۡصِيلَ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [يوسف: ١١١]، وقولِه: ﴿تِبۡيَٰنٗا لِّكُلِّ شَيۡءٖ﴾ [النحل: ٨٩]، وقولِه: ﴿وَلَقَدۡ ضَرَبۡنَا لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانِ مِن كُلِّ مَثَلٖ لَّعَلَّهُمۡ يَتَذَكَّرُونَ﴾ [الزمر: ٢٧]»[٣].

قولُه: (**ولا تُراسِلْه**)، أي: لا تكنْ رَسيلاً له. **الأساس**: «هو رَسِيلُه في الغناء، أي: يُباريه في إرسالِه. قيلَ: رَسيلُ الرّجلِ: الذي يُراسِلُه في نضالٍ أو غيرِه».

---

(١) أخرجه البخاري (٥)، ومسلم (٤٤٨)، والترمذي (٣٣٢٩)، والنسائي (٩٣٥).

(٢) الآيتان (١٧-١٨) من سورة القيامة، وبعدهما في (ف): «قال: فاستمعْ وأنصتْ، ثمّ إنّ علينا أن نقرأه»، وليس في «مفردات القرآن».

(٣) «مفردات القرآن»، ص ٦٦٨، ٦٦٩.

وطَأْمِن نفسَك أنه لا يَبقىٰ غيرَ محفوظ، فنحنُ في ضَمانِ تَحْفيظِه ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ﴾ إذا أَشكَلَ عليك شيءٌ مِن مَعانيه، كأنه كانَ يَعْجلُ في الحِفظِ والسّؤال عن المعنىٰ جميعاً، كما ترىٰ بعضَ الحِراصِ علىٰ العِلْم؛ ونَحوُه ﴿وَلَا تَعْجَلْ بِٱلْقُرْءَانِ مِن قَبْلِ أَن يُقْضَىٰٓ إِلَيْكَ وَحْيُهُۥ﴾ [طه: ١١٤]، ﴿كَلَّا﴾ رَدعٌ لرسولِ الله ﷺ عن عادةِ العَجَلَة وإنكارٌ لها عليه، وحَثٌّ علىٰ الأناةِ والتُّؤَدة، وقد بالغَ في ذلك بإتْباعِه قولَه: ﴿بَلْ تُحِبُّونَ ٱلْعَاجِلَةَ﴾ كأنه قال: بلْ أنتم يا بني آدم، لأنكم خُلقتم مِن عَجَلٍ وطُبِعْتم عليه تَعْجلون في كلِّ شيء، ومِن ثَمَّ تُحبّون العاجلَة ﴿وَتَذَرُونَ ٱلْآخِرَةَ﴾، وقُرِئ بالياءِ وهُوَ أَبلغ.

فإن قلتَ: كيفَ اتصلَ قولُه ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ﴾ [القيامة: ١٦] إلىٰ آخره، بذِكْرِ القيامة؟

قلتُ: **اتصالُه به مِن جهةِ هٰذا للتخلُّصِ منه إلىٰ التوبيخ بحُبِّ العاجلَة، وتَركِ الاهتمامِ بالآخرة**. الوَجْه: عبارةٌ عن الجُمْلة، والناضِرةُ: من نَضْرةِ النعيم ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ تَنظرُ إلىٰ ربها خاصةً لا تنظرُ إلىٰ غيره، وهٰذا معنىٰ تقديمِ المفعول، ....

قولُه: **(وطَأْمِن نفسَك)، الجوهري**: «طَأْمَنْتُ منه: سَكَّنْتُ».

قولُه: **(وقُرِئ بالياء)**، نافعٌ والكوفيون: تُحبّون وتَذَرون، فيهما بالتاءِ الفَوقانية، والباقون بالياءِ. وكونُه أبلغَ، للالتفاتِ بعدَ تَعْميمِ الخِطاب؛ قال: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ﴾، ثُمّ عَمّ وقال: ﴿بَلْ تُحِبُّونَ ٱلْعَاجِلَةَ﴾، وعلىٰ الغيبة: يُغْني مِن شأنِ بني آدمَ العَجلة.

قولُه: **(اتّصالُه به مِن جهةِ هٰذا للتخلص[1] منه، إلى التوبيخ بحُبِّ العاجلةِ وتَرْكِ الاهتمامِ بالآخرة)**، فإنْ قلتَ: جوابُه غيرُ مطابقٍ للسؤال: سألَ عن كيفيّةِ اتصالِ ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ﴾ بذكرِ القيامة، وأَجابَ عن سَبَبِ اتّصالهما حيث قال: اتصالُه به مِن جهةِ هذا للتخلّصِ[2] منه.

---

(١) في (ح) و(ف): «التخلّص»، وسقط من (ط).

(٢) في الأصول الخطية: «التخلّص».

....

قلتُ: الجوابُ مِن بليغِ الكلامِ وفَصيحِه، لأنه مُنطبقٌ علىٰ الجوابِ مع فوائدَ أخرىٰ، وهو علىٰ أسلوبِ سُؤالِ الكفرةِ لِمُؤمني قومِ صالحٍ عليه السلام: ﴿أَتَعۡلَمُونَ أَنَّ صَٰلِحٗا مُّرۡسَلٞ مِّن رَّبِّهِۦۚ قَالُوٓاْ إِنَّا بِمَآ أُرۡسِلَ بِهِۦ مُؤۡمِنُونَ﴾ [الأعراف: ٧٥]. أي: إرسالُه أمرٌ معلومٌ مكشوفٌ لا كلامَ فيه، وإنّما الكلامُ في وُجوبِ الإيمانِ به. يعني: اتّصالُه به أمرٌ ظاهرٌ، إنّما السؤالُ عن اتّصالِ هذا التوبيخِ، وهو ﴿كَلَّا بَلۡ تُحِبُّونَ ٱلۡعَاجِلَةَ﴾، بحديثِ يومِ القيامةِ.

وخُلاصةُ الجواب، أنّ اتّصالَ الثاني بالأوّلِ مِن جِهةِ أنْ يَتَخلصَ منه إلىٰ الكلامِ الثالث. والتخلّصُ هو الانتقالُ مِن نوعِ كلامٍ إلىٰ آخرَ برابطةٍ مناسبةٍ لهما، ولَوْ لم تكنِ الرابطةُ مشتملةً علىٰ معنىٰ الكلامينِ لم تَصْلحْ للرَّبط. والذي يَشْتملُ عليه الكلامُ الأولُ والثاني والثالثُ مِن المعنىٰ، هو الاهتمامُ بعاجلِ الأمرِ دونَ الآجلِ منه، وهذا المعنىٰ في الكلامِ الثالث ظاهر.

أمّا في الأول[1]، فكما سَبَقَ في تَفسيرِ قولِه: ﴿بَلۡ يُرِيدُ ٱلۡإِنسَٰنُ لِيَفۡجُرَ أَمَامَهُۥ﴾، علىٰ أنْ يكونَ إضراباً لِما سَبق إلى موجِب؛ لأنّ مَن اشتغلَ بِلذّاتِ هٰذا الأدنىٰ، لا يريدُ الآجلَ ولا يُؤثِرُه عليها[2]، كأنّه قيل: انظرْ إلى هؤلاءِ وعظيمِ ما ارتكبوه، حيثُ آثروا الحياةَ الدنيا علىٰ نعيمِ العُقْبىٰ، واعتبرْ مِن حالِهم، ولا تَقْتفِ[3] آثارَهم، بأنْ تَهْتمّ بعاجلِ الحالِ، وتَسْتعجلَ في أَخْذِ القُرآن، وتُنازِعَ جبريلَ في القراءة خوفاً مِن فَواتِها، ولا تَنْظرَ إلىٰ آجلِها، لأنّا ضَمِنّا أنْ نَحْفظَه عليك: ﴿إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا ٱلذِّكۡرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]، وتَكلَّفنا جَمعَه وقُرآنَه، ثُمّ عَمّ الخطابَ بقولِه: ﴿كَلَّا بَلۡ تُحِبُّونَ ٱلۡعَاجِلَةَ﴾، أي: بَلْ أنتم يا بني آدمَ، لأنّكم خُلِقتم مِن عَجَلٍ تَعْجلون في كلّ شيء، ومِن ثَمّ تُحِبون العاجلةَ وتَذَرونَ الآخرة.

---

(١) في (ف): «الأول والثاني والثالث».

(٢) الضمير يعود على «اللذات».

(٣) في (ح): «ولا تَقْف».

....

وأمّا كيفيةُ التخلّصِ، فهو أنّه عزّ وجلّ، لمّا ساقَ حديثَ القيامة، وكانَ حديثاً مُتضمِّناً للمعنىٰ المذكورِ، عَنَّ بجنابِه الأقْدَس[١] حديثٌ آخرُ لِنبيِّه صلواتُ الله عليه، وهو عادتُه من العَجَلة، فأرادَ أنْ يَرْدَعه ويُنْكِرَ علىٰ وَجْهٍ لا يُوحشُه ولا ينفِّرُه، قال: ﴿كَلَّا بَلْ تُحِبُّونَ ٱلْعَاجِلَةَ﴾، وإليهِ الإشارةُ بقولِه: (﴿كَلَّا﴾ رَدْعٌ لرسولِ الله ﷺ عَنْ عادةِ[٢] العَجلة، وإنكارٌ لها عليه). ولا يَبْعدُ ذلك، لأنّ تنزيلَ الآياتِ مُوزّعاً علىٰ الأوقات، لِقَمعِ صفاتِ البشريةِ عنه حالاً غِبَّ حالٍ، تأديبٌ مِن الله لِحَبيبِه، رحمةً خاصّةً له وعامّةً لأُمّتِه، ليكونَ خُلقُه القرآنَ؛ فوَسَّطَ بين الكلامينِ حديثَ عَجلتِه، وقِلَّةَ أناتِه عند نُزولِ القرآن، ليكونَ كالتَّمهيدِ[٣] لهذا الرَّدْعِ الفظيعِ والإنكارِ الهائلِ؛ لله دَرُّ المصنِّفِ ولَطيفِ عباراتِه ودقيقِ إشاراته!

وقريبٌ مِمّا ذكرنا قَوْلُ الإمام: «إنّه تعالىٰ نَقَلَ عن الكفّارِ أنّهم يُحِبّونَ السعادةَ العاجِلة، وذلك قولُه تعالىٰ: ﴿بَلْ يُرِيدُ ٱلْإِنسَٰنُ لِيَفْجُرَ أَمَامَهُۥ﴾، وبَيّنَ أنّ التعجيلَ مَذمومٌ مُطلقاً، حتّى التعجيلُ في أمورِ الدِّين، فقال: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ﴾، وقالَ في آخرِ الآية: ﴿كَلَّا بَلْ تُحِبُّونَ ٱلْعَاجِلَةَ﴾»[٤].

أقولُ قولاً إنْ أصابَ فمن لُطفِ الله تعالى وفيضِ كرمِه، وإلّا فأنا أستغفرُ اللهَ من ذلك: إنّ قوله: ﴿كَلَّا بَلْ تُحِبُّونَ ٱلْعَاجِلَةَ﴾، متّصلٌ بقوله: ﴿وَلَوْ أَلْقَىٰ مَعَاذِيرَهُۥ﴾، أي: يقالُ للإنسانِ عند إلقاءِ معاذيره: كلّا، إنّ أعذارَك غيرُ مسموعة، لأنّك فجرتَ وفسقتَ، وظننت أنّك تدوم على فجورك، وأنْ لا حشرَ ولا عقاب، وذلك من حبّك العاجلةَ والإعراضِ عن الآخرة، وكان من عادته صلواتُ الله عليه، إذا لُقّن الوحيَ، أنْ ينازعَ جبريلَ القراءةَ ويتعجّلَ فيها، وقد اتّفق عند التلقينِ بالآياتِ السّابقة، ما جَرَتْ به عادتُه من العَجَلة، فلمّا وصلَ إلى قوله: ﴿أَلْقَىٰ مَعَاذِيرَهُۥ﴾، أوحى اللهُ تعالى إلى جبريلَ عليه السّلام، بتأديبه في أخذِ القراءة، وألقى إليه تلك

---

(١) في (ح) و(ف): «عن الجناب الأقدس».

(٢) في (ح) و(ف): «عادته».

(٣) في (ف): «كالتهديد».

(٤) «مفاتيح الغيب» (٣٠: ١٩٦، ١٩٧)؛ قاله في تفسير الآية (١٦) من سورة القيامة.

ألا ترىٰ إلىٰ قوله: ﴿إِلَىٰ رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ ٱلْمُسْتَقَرُّ﴾ [القيامة: ١٢]، ﴿إِلَىٰ رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ ٱلْمَسَاقُ﴾ [القيامة:٣٠]، ﴿إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلْأُمُورُ﴾ [الشورىٰ: ٥٣]، ﴿وَإِلَى ٱللَّهِ ٱلْمَصِيرُ﴾ [آل عمران: ٢٨]، ﴿وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [البقرة: ٢٤٥]، ﴿عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [هود: ٨٨]، كيفَ دَلَّ فيها التقديمُ علىٰ معنىٰ الاختصاص؟! ومَعلومٌ أنهم يَنظرونَ إلىٰ أشياءَ لا يُحيطُ بها الحَصْر، ولا تَدخلُ تحتَ العددِ في مَحْشرٍ يَجتمعُ فيه الخلائقُ كلُّهم، فإنّ المؤمنين نَظارةُ ذلك اليومِ لأنهم الآمِنونَ الذين لا خَوفٌ عليهم ولا هم يَحْزنون، فاختصاصُه بنظرِهم إليه لو كانَ منظوراً إليه مُحال، فَوجبَ حَملُه علىٰ معنىً يصحُّ معه الاختصاص، ....

الكلمات، ثمّ عاد إلى إتمامِ ما بُدئ به بقوله: ﴿كَلَّا بَلْ تُحِبُّونَ ٱلْعَاجِلَةَ﴾. مثالُه الشّيخ إذا لقّنَ درسًا تلميذَه وألقى فصلاً، ويراه[١] في أثناء ذلك يَسْتعجلُ ويَضْطرب، فيقول له: لا تَعْجلْ، فإنّي إذا فرغتُ إنْ كان لك إشكالٌ أزيلُه، أو تخافُ فوتًا فإنّي أكرّرُ لك حتّى أُحفظكَه، ثمّ يأخذُ الشّيخُ في كلامه ويُتمّه. وقراءةُ «يحبُّون» بالياء، صريحٌ في أنّ الكلامَ مع الإنسان، ولا يتعدّى إلى غيره[٢].

وقالَ القاضي: «قولُه: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ﴾ اعتراض، بما يؤكِّدُ التوبيخَ على حُبِّ العاجِلة، لأنَّ العجلةَ إذا كانت مَذمومةً فيما[٣] هو أَهمُّ الأمورِ وأصلُ الدِّين، فكيفَ بها في غيرِه؟ وقولُه: ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ﴾، أي:بيانَ ما أُشكِلَ عليك مِن معانيه، دليلٌ علىٰ جوازِ تأخيرِ البيانِ مِن وقتِ الخطاب»[٤].

قولُه: (مُحال). خَبرٌ لقولِه: «اختصاصُه بنظرهم إليه»، وقولُه: «لو كانَ منظوراً إليه» جُملةٌ معترضة، وقولُه: «فَوجبَ حَملُه» جَزاءُ شَرْطٍ محذوف، يَعْني أنا لو فَرضنا أنه تعالىٰ منظورٌ إليه مع أنّ العقلَ يأباه، فإنّ اللفظَ أيضاً لا يساعدُ عليه.يَعْني: دَلّ تقديمُ قولِه: ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا﴾ على

(١) في (ط): «يرى»، ولعلّ صوابه ما أثبتناه.

(٢) من قوله: «أقولُ قولاً إنْ أصاب فمن لُطفِ الله» إلى هنا، أثبتّه من (ط)، وسقط من (ح) و(ف).

(٣) في (ف): «فيها».

(٤) «أنوار التنزيل» (٥: ٤٢٢) للبيضاوي.

....

قولِه: ﴿نَاظِرَةٌ﴾ علىٰ الاختصاص، ولا بُدَّ مِن حَمْلِه علىٰ معنىً يَصحُّ معه الاختصاص، فإذا حَملناهُ علىٰ الحقيقة، وهي النَّظرُ إلى وَجْهِه الكريم، لا يَسْتقيم المعنىٰ؛ لأنَّ المنظورَ إليه حينئذٍ أشياءُ لا يُحيطُ بها الوصف، فإذا كانَ كذلك يَجبُ أنْ يُحملَ علىٰ المجاز، وهو التوقّعُ والرّجاءُ وهو صحيح، لأنّهم لا يَتوقَّعونَ النعمةَ والكرامةَ حينئذٍ مِن غيرِه.

وأجابَ صاحبُ «التقريب»: «إنّما خُصَّ به[1] مع أنهم ناظرونَ إلى أشياء، لأنَّ نَظرَهم إلى وجهِهِ الكريم يُباينُ النظر، فذلك النَّظرُ يَختصُّ به».

وقال صاحبُ «الفَرائد»[2]: «استدلالُه ضعيفٌ، لاحتمالِ أنْ يكونَ المرادُ: أنّ رُؤيتَك نعمةٌ زائدةٌ علىٰ النعمةِ منك، ولا يَلزمُ مِن الاختصاصِ اللازمِ مِن التقديم، أن لا يَنْظروا يومئذٍ إلّا إلىٰ الله، بَلْ يلزمُ أنْ لا ينظروا يومئذٍ إذا رأوا اللهَ عزّ وجلّ في ذلك اليوم إلى شيءٍ غيرِه، ولأنَّ التوقّع الذي ذُكرَ لا يَختصُّ[3] بذلك اليوم، ولأنَّ المقامَ مقامُ الوعدِ[4] والجزاءِ الحسَن، فلا يَليقُ ما ذَكر. وكيف وقد نُقِلَ عن النبيّ ﷺ، أنّه قال: «إذا دَخَلَ أهلُ الجنّةِ الجنّةَ، يقولُ اللهُ عزّ وجل: تُريدونَ شيئاً أَزيدُكم؟ فيقولونَ: أَلَمْ تُبيّضْ وُجوهَنا؟ أَلَمْ تُدْخلْنا الجنّةَ وتُنَجِّنا مِن النار؟ قالَ: فيُكشفُ الحجاب، فما أُعْطوا شيئاً أَحَبَّ إليهم مِن النَّظر إلى ربِّهم»»[5].

وقلتُ: الحديثُ أخرجَه مسلمٌ والتِّرمذيُّ عن صهيب. وكيفَ يُستبعدُ هذا، والعارفون[6] في الدّنيا ربّما استغرقوا في بحارِ الحبّ، بحيثُ لم يَلْتفتوا إلى الكون؟ وذلك في مَقامِ[7] الغَرق،

---

(١) في (ف): «حصل» بدل «خُصّ به».

(٢) في (ح): «التقريب».

(٣) في (ط): «يختصُّ».

(٤) في (ف): «الوعيد».

(٥) أخرجه مسلم (١٨١)، والترمذي (٢٥٥٢).

(٦) في (ح): «والغارقون».

(٧) في (ف): «مكان».

....

وهو انْسدادُ مسالكِ الالتفاتِ مِن القلب، باستيلاءِ أنوارِ الكشفِ عليه قَد شَغفَها حُبًّا، قال:

فلمّا استبانَ الصّبحُ أدرجَ ضَوْؤهُ بإسفارِه أنوارَ ضَوْءِ الكواكبِ
تجرَّعَهم كأساً لو ابتلي اللظىٰ بِتَجْريعِه، طارتْ كأسرعِ ذاهبِ

أَنشدَهما صاحبُ «الرسالة»[١].

وقالَ الإمام: «لا يمكنُ حملُ النظرِ علىٰ الانتظارِ، لأنَّ لذَّةَ الانتظارِ مع يقينِ الوقوعِ حاصلةٌ في الدّنيا، ولا بُدّ أنْ يحصلَ في الآخرةِ شيءٌ أزْيدَ منه في مَعرضِ الترغيبِ في الآخرة، وليس ذلك إلّا النَّظَرَ إلىٰ وجهِه الكريم»[٢].

وقلتُ: استدلالُه بالتقديمِ ضعيف، إذْ ليس كلُّ تقديمٍ مفيداً للاختصاص، بل يكونُ لمجرّدِ الاهتمام، مَع أنّ الحديثَ الذي رَويناه مُؤذنٌ به، وهو قولُه: «فما أُعطوا شيئاً أحبَّ إليهم مِن النظرِ إلى ربِّهم»، وحديثُ جابرٍ «فنظرَ إليهم، وينظرون إليه، فلا يلتفتون إلى شيءٍ من النّعيم ما داموا ينظرون إليه، حتى يحتجبَ عنهم»، رواه ابن ماجه[٣]، أو لرعايةِ الفواصل، والفاصلةُ: ناضِرة، باسِرة، فاقِرة، مع أنّ النظمَ لا يُساعِدُ إلّا علىٰ الرؤية. قال أبو البقاء: ﴿وُجُوهٌ﴾: مبتدأ، و﴿نَّاضِرَةٌ﴾ خبرُه. وجازَ الابتداءُ بالنكرةِ لحصولِ الفائدة، و﴿يَوْمَئِذٍ﴾ ظرفٌ للخبر. ويجوزُ أن يكونَ الخبرُ محذوفاً، أي: ثَمَّ وجوهٌ، و﴿نَّاضِرَةٌ﴾ صفة»[٤]. يعني: كيف يَلَذُّ العيشُ في الدنيا، و وثَمّ ما ذكر.

وتَحْريرُه: أنّه تعالىٰ لمّا ذكر رَدْعَهم بقولِه: ﴿كَلَّا بَلْ تُحِبُّونَ الْعَاجِلَةَ * وَتَذَرُونَ الْآخِرَةَ﴾، عَقَّبَ ذلك بيانَ حُسْنِ عاقبةِ حُبِّ الآخرة، وسوءِ مَغَبّةِ حُبِّ العاجلة. يعني: كيفَ يَذَرُ العاقلُ مثلَ تلك

---

(١) انظر: «الرسالة القشيرية» للقشيري، ص ٧٦. ولم أهتدِ إلى قائلهما.
(٢) «مفاتيح الغيب» (٣٠: ٢٠٢، ٢٠٣)؛ قاله في تفسير الآية (٢٣) من سورة القيامة.
(٣) في السّنن (١٨٤)، ومن قوله «وحديث جابر» إلى هنا، أثبته من (ط)، وسقط من (ح)، (ف).
(٤) «التبيان» (٢: ١٢٥٤).

والذي يَصحُّ معه أن يكونَ من قولِ الناس: أنا إلىٰ فلانٍ ناظرٌ ما يَصنعُ بي، تريدُ معنىٰ التوقّعِ والرَّجاء، ومنه قولُ القائل:

وإذا نَظَرْتُ إليكَ مِنْ مَلِكٍ   والبَحْرُ دُونَكَ زِدْتَنـي نِعَـما

المسرَّةِ التي ليس دونها شيءٌ، بدلاً مِن هذه اللّذّةِ الخسيسةِ الدَّنيئة؟ أم كيفَ يُنَضِّرُ وَجْهَه بهذا السرور، ووراءه ذلك البُسور؟ وأمّا الانتظارُ الذي ذَكَرَه، فهو معدودٌ مِن جُملةِ قولِهم: الانتظارُ موتٌ أحْمر.

ومِمّا يَنْصرُ مذهبَ أهلِ السنّةِ تفسيرُ أعلمِ البريّة، علىٰ ما رويناه عن الإمامِ أحمدَ بن حنبل والتِّرمذي، عن ابنِ عمرَ رَضِي اللهُ عنه، أنّ رسولَ الله ﷺ، قال: «إنَّ أدنىٰ أهلِ الجنّةِ منزلةً، لَـمَن ينظرُ إلىٰ جنانِه وأزواجِه ونَعيمِه وخَدمِه وسُرورِه مَسيرةَ ألفِ سنة، وأكرمَهم علىٰ الله مَن يَنظرُ إلىٰ وجهِه غُدوةً وعَشيّةً، ثُمّ قَرأ رسولُ الله ﷺ: ﴿وُجُوهٌ يَوۡمَئِذٖ نَّاضِرَةٌ * إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٞ﴾»[(١)].

ورُوِيَ أنه سُئِلَ مالكٌ عن مَن قال: إلى ثوابِ ربِّها ناظرة؟ فقال: كَذَبَ[(٢)]، لو كانَ هذا صحيحاً لَمَا أغاظَ الكفارَ بقولِه: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمۡ عَن رَّبِّهِمۡ يَوۡمَئِذٖ لَّمَحۡجُوبُونَ﴾ [المطففين: ١٥]. وروىٰ السُّلميّ عن أبي سليمانَ الداراني: «لَو لَم يكنْ لأهلِ المعرفةِ[(٣)] سُرورٌ، إلّا قولَه تعالىٰ: ﴿وُجُوهٞ يَوۡمَئِذٖ نَّاضِرَةٌ * إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٞ﴾، لاكتفوا به. وأيُّ سُرورٍ أتمُّ مِن وصولِ المحبِّ إلى حَبيبِه، والعارفِ إلى معروفِه؟»[(٤)].

قولُه: (وإذا نظرتُ إليك) البيت[(٥)]، «مِنْ» ـ في قولِه: «مِن مَلِكٍ» ـ: تَجْريديّة. قَولُه: «والبحرُ دونَك»: مُعْترضة، يَحْتملُ وَجْهينِ: أحدهما: البحرُ بيني وبينك، وثانيهما: أنّ البحرَ

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٥٣١٧)، والترمذي (٢٥٥٣).

(٢) انظر: «الكاشف عن حقائق السّنن» (٥٦٦٣ -١١/ ٣٥٨٤-٣٥٨٥) للإمام الطيبي.

(٣) في (ط): «المغفرة».

(٤) «حقائق التفسير» (٢: ٣٦٢) للسُّلمي.

(٥) ينسب الى جميل بن معمر، ولم أقف عليه في «ديوانه».

وسَمِعتُ **سَرْويةً مُسْتجدِيةً** بمكةَ وقتَ الظهرِ حينَ يُغلقُ الناسُ أبوابَهم، ويَأوونَ إلىٰ مَقائِلِهم، تَقول: عُيَيْنِتي نُوَيظِرة إلىٰ الله وإليكم، والمعنىٰ: أنهم لا يَتوقَّعونَ النِّعمةَ والكرامةَ إلا مِن رَبِّهم، كما كانوا في الدنيا لا يَخْشونَ ولا يَرْجون إلا إياه. والباسِرُ: الشديدُ العُبوس، والباسِلُ: أَشَدُّ منه، ولكنه غَلَبَ في الشُّجاعِ إذا اشتدَّ كُلوحُه. ﴿تَظُنُّ﴾ تَتوّقعُ أن يُفعلَ بها فِعلٌ هو في شِدّتِه وفَظاعتِه ﴿فَاقِرَةٌ﴾ داهيةٌ تَقْصمُ فَقارَ الظَّهر، **كما تَوقّعتِ الوجوهُ الناضرةُ أن يُفعل بها كلُّ خير.**

[﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِىَ * وَقِيلَ مَنْۜ رَاقٍ * وَظَنَّ أَنَّهُ ٱلْفِرَاقُ * وَٱلْتَفَّتِ ٱلسَّاقُ بِٱلسَّاقِ * إِلَىٰ رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ ٱلْمَسَاقُ﴾ ٢٦-٣٠]

أقلُّ منك في الجود، وحينئذٍ لا يَصلحُ للاستشهاد، وهذا أَرْجح، قال السَّجاوندي: «ولا حُجّةَ لهم في الشّعر، لأنّ النّظَرَ بمعنىٰ التأمّل، لا يَطّلعُ عليه مَخْلوق، ولذلك قال: زِدْتني نِعَما».

وقال القاضي: «النّظرُ في البيتِ بمعنىٰ السؤال، فإنّ الانتظارَ لا يَسْتوجِبُ العطاءَ، ولأنَّ النَّظرَ بمعنىٰ الانتظارِ لا يُعدّىٰ بـ«إلىٰ»، علىٰ أنّ الانتظارَ لا يُسْندُ إلىٰ الوَجْه»(١).

قولُه: (**سَمِعتُ**(٢) **سَرْويّة**)(٣)، **النّهاية**: «السَّرْوُ مَحلّةٌ في حِمْير». مُسْتَجْدية: مُسْتعطية، سائلة.

قولُه: (**كَما تَوقَّعت الوجوهُ الناضرةُ أنْ يُفعلَ بها كلُّ خير**)، يُريدُ: دَلَّ معنىٰ التقابلِ بينَ الفِقْرتينِ، يَعْني: ناظِرة وتَظن، علىٰ معنىٰ التوقّع، وحُمِلَ النَّظرُ عليه. وقلتُ: الظنُّ هاهنا بمعنىٰ اليقين، لأنّ الكافرَ لا يتوقّعُ الشرَّ حينئذٍ، بَلْ يَتيقّنه عينَ اليقين، ولأنَّ الفاقرةَ هي الداهية، فلا تُقابلُ إلّا بما يَنْتهي غايةَ النِّعمة، وليس وراءَ النظرِ نعمةٌ، رَزقنا اللهُ عزَّ وجلّ ما نَرْجوه الآنَ بفضلِه وكرمِه.

---

(١) «أنوار التنزيل» (٥: ٤٢٣) بتصرف.

(٢) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «وسمعت»، ولعله من باب الاختصار.

(٣) في (ح): «سرور»، وفي الموضع الثاني: «السرور».

﴿كَلَّآ﴾ رَدعٌ عن إيثارِ الدنيا علىٰ الآخرة، كأنه قيل: ارْتدِعوا عن ذلك، وتَنبَّهوا علىٰ ما بين أيديكم من الموتِ الذي عنده تَنْقطعُ العاجلةُ عنكم، وتَنْتقلونَ إلىٰ الآجلةِ التي تَبْقون فيها مُخلَّدين. والضميرُ في ﴿بَلَغَتِ﴾ للنفسِ وإن لم يَجْرِ لها ذِكْر، لأنّ الكلامَ الذي وَقعتْ فيه يَدلُّ عليها، كما قالَ حاتم:

أماوِيَّ ما يُغني الثَّراءُ عنِ الفتىٰ ... إذا حَشرَجَتْ يَوماً وضاقَ بها الصَّدْرُ

وتقولُ العربُ: أرسَلَتْ، يُريدون: جاءَ المطر، ولا تكادُ تَسمعُهم يَذْكرون السَّماء. ﴿ٱلتَّرَاقِيَ﴾ العظامَ المكتنفةَ **لثغرةِ النَّحرِ** عن يمينٍ وشمال؛ ذَكَّرهم صعوبةَ الموتِ الذي هو أولُ مراحلِ الآخرةِ حينَ تَبلغُ الروحُ التراقي، ودنا زُهوقُها، **وقالَ حاضرو صاحبِها** وهو المحتضَرُ بعضُهم لبعض: ﴿مَنْ رَاقٍ﴾ أيُّكم يَرْقيه مما به؟ ....

قولُه: (**أماويَّ ما يُغْني**) البيت[١]، ماوي: اسمُ امرأةٍ، شُبّهتْ بالماءِ لصفائها، والنِّسبةُ إلى الماء: ماويّ ومائيّ، كما يُقال: كساوِيّ وكسائي. وهي ماويَّةُ بنتُ عَفْزر، وكانت ملكةً وهي تحتَ حاتم. الحَشْرجة: الغَرْغرةُ عند الموت، والثراءُ[٢]: الغنىٰ والثروة، والضميرُ في «حَشْرجت» للنفس.

قولُه: (**لِثُغْرة النَّحر**)، **الجوهري**: «الثُّغْرةُ بالضمّ: نُقْرةُ[٣] النَّحْرِ التي بين التَّرْقُوتين».

قولُه: (**وقالَ حاضرو صاحبِها**)، تَفسيرٌ لقولِه تعالىٰ: ﴿وَقِيلَ مَنْ رَاقٍ﴾، أَيْ: القائلونَ هُم الذين حَضروا صاحبَ الرّوحِ التي تُزْهَق، يقولُ بعضُهم لبعض: مَن راقٍ؟ أي: أيُّكم يَرْقيه رُقْيةً مِمّا به؟ فقولُه: «بَعضُهم لبعض» بدلٌ مِن «حاضرو صاحبِها»، وقولُه: «وهو المُحتضَر» اعتراضٌ بين البدلِ والمُبْدل، تفسيرٌ لِـ«صاحبِها»، و﴿مَنْ رَاقٍ﴾ مَقولٌ لقولِه «قال».

---

(١) من قصيدة للشاعر حاتم الطائي مطلعها:

أماويَّ قد طالَ التجنّبُ والهجرُ ... وقد عَذَرتني مِن طلابكُمُ العُذْرُ

انظر: «ديوانه»، ص ٥٠.

(٢) في (ف): «والثرىٰ».

(٣) في (ف): «ثغرة».

وقيل: هو مِن كلامِ ملائكةِ الموت: أيُّكم يَرْقىٰ بروحه؟ ملائكةُ الرحمةِ أم ملائكةُ العذاب؟ ﴿وَظَنَّ﴾ المحتضَرُ ﴿أَنَّهُ ٱلْفِرَاقُ﴾ أنّ هٰذا الذي نَزلَ به هو فِراقُ الدنيا المحبوبة ﴿وَٱلْتَفَّتِ﴾ ساقُه بساقِه والتوتْ عليها عند **عَلَزِ الموت**. وعن قَتادة: أي: ماتتْ رِجلاه فلا تَحْملانِه، وقد كان عليهما جَوّالاً. وقيل: شدّةُ فراقِ الدنيا بشدّةِ إقبالِ الآخرة، **علىٰ أن الساقَ مَثَلٌ في الشدّة**. وعن سعيد بن المسيب: هما ساقاه حين تُلفانِ في أكفانِه ﴿ٱلْمَسَاقُ﴾ أي: يُساقُ إلىٰ الله وإلىٰ حُكْمِه.

[﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ * وَلَٰكِن كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ * ثُمَّ ذَهَبَ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ يَتَمَطَّىٰٓ * أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ * ثُمَّ أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰٓ﴾ ٣١-٣٥]

﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ﴾ **يعني: الإنسانَ** في قوله: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ﴾ [القيامة: ٣]، ألا ترىٰ إلىٰ قولِه ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَن يُتْرَكَ سُدًى﴾ [القيامة: ٣٦]، ....

قولُه: (**عَلَزِ الموت**)، الجوهري: «العَلَزُ: قلقٌ وخِفّةٌ وهَلَعٌ يُصيبُ الإنسان».

قولُه: (**علىٰ أنَّ الساقَ مثلٌ في الشِّدّة**)، أي: قيلَ هذا القولُ بناءً علىٰ أنّ الساقَ عبارةٌ عن الشدّة.

الراغب: «قيلَ: أرادَ التفافَ البَليَّةِ بالبَليّة، نَحْو: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾ [القلم: ٤٢]، مِن قَوْلِهم: كَشَفتِ الحربُ عن ساقِها. وقالَ بعضُهم: هو إشارةٌ إلىٰ الشدّة، وهو أنْ يموتَ الولدُ في بَطنِ الناقة، فيُدخِلَ المذَمِّرُ[1] يَدَه في رَحِمِها، فيأخذَ بساقِه، فيُخْرِجَه. ثُمّ جُعِلَ لِكلِّ أمرٍ فَظيع»[2].

قولُه: (﴿فَلَا صَدَّقَ﴾، **يَعْني: الإنسان**)، يريدُ أنّ فاعلَ ﴿فَلَا صَدَّقَ﴾، هو الإنسانُ المذكورُ

---

(١) التذمير: أن يدخل الرجلُ يده في حياءِ الناقة لينظر أذكرٌ جنينها أم أنثى. انظر: «الصحاح» (٢: ٦٦٥/ ذمر).

(٢) «مفردات القرآن»، ص ٤٣٦.

وهو مَعطوفٌ علىٰ ﴿يَسْـَٔلُ أَيَّانَ يَوْمُ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ [القيامة: ٦]، أي: لا يُؤمنُ بالبعث، فلا صَدق بالرسول والقرآن ولا صَلّى، ويَجوزُ أن يُراد: فلا صَدَّقَ مالَه، بمعنىٰ: فلا زَكّاه. وقيل: نَزلتْ في أبي جهلٍ. ﴿يَتَمَطَّىٰٓ﴾ يَتبختر، وأصلُه: يَتمطّط، أي: يَتمدّد، لأن المُتبختِرَ يَمدُّ خُطاه. وقيل: هُو مِن المَطَا وهو الظَّهْر، لأنه يَلْويه. وفي الحديث: «**إذا مَشَتْ أمتي المُطَيْطاءَ** وخَدَمتهُم فارُس والرُّومُ، فقد جُعلَ بأسُهم بينَهم» يعني: كَذّبَ برسولِ الله ﷺ وتَولّىٰ عنه وأَعْرض، ....

في أوّلِ السورةِ عند قولِه: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَـٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ﴾، بدليلِ قولِه: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَـٰنُ أَن يُتْرَكَ سُدًى﴾ [القيامة: ٣٦]، لأنّه تكريرٌ للمعنىٰ بعد طولِ الكلام. فعلىٰ هذا، الفاءُ عَطَفت هٰذه الجملةَ علىٰ جُملةِ قولِه: ﴿يَسْـَٔلُ أَيَّانَ يَوْمُ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾، تَعجُّباً مِن حالِ الإنسان. يَعْني: سألَ أيّانَ يومُ القيامةِ، ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ * وَلَـٰكِن كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ﴾، أي: يَسأل، وما استعدَّ له إلّا ما يوجِبُ دَمارَه وهَلاكَه. وأمّا قولُه: ﴿فَإِذَا بَرِقَ ٱلْبَصَرُ﴾، فَجوابٌ عن السّؤال، وقولُه: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ﴾ يَخْلصُ إلىٰ ما استطردَ مِن أحوالِ النبيّ ﷺ؛ أُقحِمَ الجوابُ بين المعطوفِ والمعطوفِ عليه لِشدَّةِ الاهْتِمام.

قولُه: (**إذا مَشَت أُمّتي المُطَيْطاءَ**) الحديث، أخرجَه التِّرمذي عن ابنِ عُمر، وفي آخره: «سُلِّطَ شِرارُها علىٰ خيارِها»(١).

النهاية: «المُطَيْطاء، بالمدّ والقَصر: مِشْيةٌ فيها تَبخترٌ ومَدُّ اليدين، يُقال: مَطَوْتُ ومَطَطتُ بمعنىٰ مَدَدت، وهي مِن المُصغَّراتِ التي لم يُسْتعملْ لها مُكبَّر».

وقيل: هذا الحديثُ مِن دلائلِ النُّبوّة، لأنّه إِخبارٌ بالغيبِ وقد وافَقَ الواقِع؛ فإنّهم لمّا فَتحوا بلادَ فارسَ والروم، أَخذوا أموالَهم وسَبَوا ذَراريهم فاسْتخدموهم، فَسلَّطَ اللهُ قَتلةَ عثمانَ رَضِي اللهُ عنه حتّى قَتلوه، ثُمّ سَلَّطَ بني أُميّةَ علىٰ بني هاشم.

---

(١) روى الترمذي عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا مشت أمتي بالمطيطاء، وخَدَمها أبناءُ الملوك، أبناءُ فارسَ والروم، سُلّط شرارُها على خيارِها». انظر: «سنن الترمذي» (٢٢٦١)، وثمّة تمامُ تخريجه.

ثم ذَهبَ إلىٰ قومِه يَتبَخترُ افتخاراً بذلك ﴿أَوْلَىٰ لَكَ﴾ بمعنىٰ: وَيلٌ لك، وهو دُعاءٌ عليه بأن يليَه ما يَكره.

[﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَن يُتْرَكَ سُدًى * أَلَمْ يَكُ نُطْفَةً مِّن مَّنِيٍّ يُمْنَىٰ * ثُمَّ كَانَ عَلَقَةً فَخَلَقَ فَسَوَّىٰ * فَجَعَلَ مِنْهُ ٱلزَّوْجَيْنِ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰٓ * أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْـِۧىَ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ ٣٦-٤٠]

قولُه: (﴿أَوْلَىٰ لَكَ﴾، بمعنىٰ: وَيْلٌ لك)، وقالَ القاضي: «قيل: هو أفعلُ، مِن الويلِ بعد القلبِ كأدنىٰ مِن أدونَ. وقيل: أصلُه: أولاكَ اللهُ ما تَكرهُه، واللامُ مزيدةٌ كما في ﴿رَدِفَ لَكُم﴾ [النمل: ٧٢]»[(١)]. قالَ الواحديّ: «هذا تَهديدٌ مِن الله لأبي جَهل، والمعنىٰ: وَليكَ المكروهُ يا أبا جهلٍ وقَرُبَ منك»[(٢)]. وقالَ مُحْيي السُّنة: «وقيلَ: معناه أنّك أجْدرُ بهذا العذابِ وأحقُّ وأولىٰ به، وقيل: هو أَفعلُ، مِن الولي وهو القُرب»[(٣)]. قالَ الأصمعيّ: مَعناه: قاربَه ما يُهلِكُه، قالَ ثعلب: «لَم يقلْ أحدٌ في ﴿أَوْلَىٰ﴾ أحسنَ وأصحَّ مِمّا قالَه الأصمعيّ».

الراغب: «﴿أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ﴾: كلمةُ تَهْديدٍ وتَخْويف[(٤)]، يُخاطبُ بها[(٥)] مَن أَشرفَ علىٰ هلاك، فَيحثُّ بها علىٰ التحرّز، أو يُخاطبْ بها مَنْ نَجا ذليلاً منه فَينهىٰ عن مثلِه ثانياً، وأكثرُ ما يُستعملُ مُكرّراً، وكأنّه حَثٌّ علىٰ تأمُّلِ ما يؤولُ إليه أمرُه[(٦)]، لِيتَنبَّه للتحرُّزِ منه»[(٧)]. وقالَ في «غُرَّة التنزيل»: «اللفظةُ مُشتقةٌ مِن: وَلِيَ يَلي، إذا قَرُبَ منه قُرْبَ مُجاور، فكأنّه قال[(٨)]: الهلاكُ

---

(١) «أنوار التنزيل» (٥: ٤٢٤) للبيضاوي.

(٢) «الوسيط» (٤: ٣٩٦) للواحدي.

(٣) «معالم التنزيل» (٨: ٢٨٦) للبغوي.

(٤) في (ح) و(ف): «تخوّف»، وفي (ط): «تهدّد وتخوّف».

(٥) في الأصول الخطية: «به»، في المواضع الثلاثة.

(٦) سقط لفظ «أمره» في (ح) و(ف).

(٧) «مفردات القرآن»، ص ١٠٠.

(٨) في (ح): «على»، وفي (ط) و(ف): «قيل».

﴿فَخَلَقَ﴾ فقدّر ﴿فَسَوَّىٰ﴾ فعدّل ﴿مِنْهُ﴾ من الإنسان ﴿ٱلزَّوْجَيْنِ﴾ الصِّنفيْنِ ﴿أَلَيْسَ ذَٰلِكَ﴾ الذي أنشأَ هٰذا الإنشاء ﴿بِقَٰدِرٍ﴾ علىٰ الإعادة. ورُوي أنّ رسولَ الله ﷺ **كانَ إذا قرأها قال: «سبحانك بلى»**.

عن رسولِ الله ﷺ: «مَنْ قرأَ سُورةَ القيامةِ، شَهِدتُ له أنا وجبريلُ يومَ القيامة أنه كانَ مُؤمناً بيومِ القيامة».

قريبٌ منك قُربَ مُجاوِرٍ[1] لك، بَلْ هو أَولىٰ وأقرب. وأمّا تكريرُ اللفظِ[2]، فالأولُ يُرادُ به الهلاكُ في الدّنيا، والثاني في الأخرىٰ، وعلىٰ هذا يَخْرجُ عن التّكريراتِ [المَعيبة][3]، فاعرفْه»[4].

قولُه: (**كان إذا قَرأها قال: «سُبحانك بلىٰ»**)، عن أبي داودَ، عن موسىٰ بنِ أبي عائشة، عن[5] رسولِ الله ﷺ[6].

تمَّتِ السّورة

بحمدِ الله وعَوْنه

* * *

---

(١) في (ح) و(ف): «مجارٍ».

(٢) سقط لفظ «المعيبة» من الأصول الخطية وزيادتها ضروريّة لإيضاح المعنى.

(٣) فهو غيرُ معيب اذا لم يتكرَّر لمعنىً.

(٤) «درة التنزيل وغُرّة التأويل» للإسكافي، ص ٢٩١. وتقدم الكلام في نسبة هذا الكتاب للراغب.

(٥) في (ح): «أنّ».

(٦) انظر: «سنن أبي داود» (٨٨٤).

سُورَة الإنسان

مَدنيةٌ، وهي إحدىٰ وثلاثون آيةً

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

[﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا﴾ ١]

﴿هَلْ﴾ بمعنىٰ «قد» في الاستفهام خاصةً، والأصل: أَهَلْ، ....

سورةُ الإنسان(١)

إحدى وثلاثون آية، مكية، وقيل: مدنية(٢)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

وبه ثقتي

قَولُه: (﴿هَلْ﴾ بمعنىٰ «قَـدْ» في الاستفهام خاصّة)، أي: «هل» تُستعملُ في الاستفهامِ خاصة، وهو بمعنىٰ «قد»، قال في «المفصّل»: «عند سيبويه أنَّ «هل» بمعنىٰ «قد»، إلَّا أنّهم قد تَركوا الألفَ قبلها، لأنّها لا تَقعُ إلّا في الاستفهام»(٣). قالَ في «الإقْليد»: «هَلْ: ضعيفةٌ في الاستفهام، ألا تَراها تَجيءُ بمعنى «قَدْ» كقوله:

أَهلْ رَأَوْنا

---

(١) في(ط): «سورة الدهر».

(٢) قوله: «وقيل مدنية» سقط من (ط).

(٣) «المفصّل» للزمخشري، ص ٣١٩، وانظر: «الكتاب» (٣: ١٨٩) لسيبويه.

بدليل قوله:

أَهَلْ رَأَوْنا بسَفْحِ القاعِ ذي الأكمِ

فالمعنىٰ: أَقد أتى؟ علىٰ التقرير والتقريبِ جميعاً، أي: أتىٰ علىٰ الإنسانِ قبلَ زمانٍ قريب ﴿حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهۡرِ لَمۡ يَكُن﴾ فيه ﴿شَيۡـٔٗا مَّذۡكُورًا﴾، ....

فلو كانَ للاستفهام، لَلزِمَ الجمعُ بين حرفينِ، وهما الهمزةُ وهَلْ، وهو مُمْتَنِع».

وقال ابنُ الحاجب: «أصلُها أنْ يكونَ بمعنىٰ «قد»، فاقْتضت وُقوعَ الفعل؛ فكما لا يقالُ: قَدْ زيداً ضَربت، لا يُقال: هَلْ زيداً ضَربت؟»[(١)].

قولُه: (أَهَلْ رَأَوْنا بسفحِ القاعِ ذي الأَكَمِ)، أوّلُه:

سائلْ فوارسَ يَرْبوعٍ بِشَدَّتِنا[(٢)]

يُقال: سأَلَ بشيءٍ وعن شيءٍ بمعنىً، وهما مِن صِلاته. بِشَدَّتِنا، بفتحِ الشين: بِحملتِنا، والأَوْلىٰ بكسرِها، أي: بقوّتنا. يَقول: سائلْ هٰذه القبيلةَ حين جُزْنا[(٣)] بجانبِ القاعِ ذي الرّوابي، أي: هل رَأَوا مِنّا جُبْناً[(٤)] وضعفاً؟ البيتُ شاذّ[(٥)].

قولُه: (أَقَدْ أَتىٰ؟ على التقرير)، قالَ الواحديّ: «﴿هَلۡ﴾ هاهنا خبرٌ وليس باستفهام»[(٦)]،

---

(١) «الإيضاح في شرح المفصل» (٢: ٢٣٩) لابن الحاجب.

(٢) البيت لزيد الخيل الطائي، من مقطوعة يَذْكر فيها وقائعه في بني تميم. انظر: «شعر زيد الخيل الطائي»، ص ١٥٥، و«الكشاف» (١١: ٤٤١) للزمخشري.

(٣) في (ح): «حَرْبنا».

(٤) في (ف): «خناً».

(٥) قال ابن هشام: «الحرف لا يدخل على مثله في المعنىٰ، وقد رأيتُ عن السيرافي أن الرواية الصحيحة: أم هل، وأم هذه منقطعة بمعنىٰ «بل»؛ فلا دليل، وبتقدير ثبوت تلك الرواية فالبيتُ شاذ». «مغني اللبيب» ص ٤٦٢، وانظر: «شرح كتاب سيبويه» (٣: ٤٥٣) للسيرافي.

(٦) «الوسيط» (٤: ٣٩٨) للواحدي.

أي: كان شيئاً مَنسياً غيرَ مذكورٍ نُطفةً في الأصلاب، والمرادُ بالإنسان: جِنسُ بني آدم، **بدليلِ قولِه** ﴿إِنَّا خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن نُّطْفَةٍ﴾ [الإنسان: ٢]؟ ....

قالَ أبو عبيدة: «مجازُها: «قَد أتىٰ على الإنسانِ» وليس باستفهام[١].

قولُه: (**بدليلِ قولِه**: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن نُّطْفَةٍ﴾)، يَعْني: تَـقرَّر أنَّ الاسمَ المعرَّفَ باللام، إذا أعيدَ كانَ الثاني عينَ الأول، فَحينَ أُعيدَ ﴿ٱلْإِنسَٰنَ﴾ وبَيَّنَ بأنّ المرادَ بالإنسانِ الجنس[٢]، لقولِه: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن نُّطْفَةٍ﴾، عُلِمَ أن السابقَ كذلك. وإنّما أراد بذلك الردَّ علىٰ مَن ذهبَ إلىٰ أنّ المرادَ بالإنسان آدمُ عليه السلام، كالواحدي وغيرِه[٣]. ولعلَّ نَظَرَهم إلىٰ قولِه: ﴿مِن نُّطْفَةٍ﴾؛ فإنّ آدمَ لم يُخلقْ منها.

والجوابُ أنه مِن بابِ التغليب، أو هو مِن قولِه: ﴿وَيَقُولُ ٱلْإِنسَٰنُ أَءِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا ۝ أَوَلَا يَذْكُرُ ٱلْإِنسَٰنُ أَنَّا خَلَقْنَٰهُ مِن قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْـًٔا﴾ [مريم: ٦٦-٦٧]. قال: «فإنْ قلتَ: لِمَ جازَتْ[٤] إرادةُ الأناسيّ كُلِّهم، وكُلُّهم غيرُ قائلين ذلك؟ قلتُ: لمّا كانت هذه المقالةُ موجودةً فيمن هو مِن جنْسِهم، صَحّ إسنادُه إلى جميعِهم»[٥]. وعليه النَّظم؛ فإنَّ ﴿ٱلْإِنسَٰنَ﴾ الثاني مُظهرٌ وُضِعَ مَوْضِعَ المُضْمرِ لإفادةِ الترقي، أي كان كالشيء المنسيّ الذي لا يُلْتَفتُ إليه ولا يُذكر، فإنّا قَلبناهُ في الأطوارِ المتباينةِ والأحوالِ المُتخالفة، وجعلناه مِـمّا يُذكرُ فيه ويُعْتبَر، حيثُ

(١) «مجاز القرآن» (٢: ٢٧٩) لأبي عبيدة.

(٢) أي: جنس بني آدم، وفي (ف): «آدم عليه السلام الجنس».

(٣) قال بذلك: جماعةٌ من المفسرين، منهم: قتادة، وسفيان الثوري، والسدّي، وعكرمة، انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (١٩: ١١٩) للقرطبي، و«معالم التنزيل» (٨: ٢٨٩) للبغوي، و«زاد المسير» (٤: ٣٧٤) لابن الجوزي، و«الكشف والبيان» (١٠: ٩٣) للثعلبي.

(٤) في (ف): «جاوزت».

(٥) في تفسير الآيتين (٦٦، ٦٧) من سورة مريم، انظر: «الكشاف» (١٠: ٦٣).

﴿حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ﴾ طائفةٌ مِن الزَّمنِ الطويلِ المُمْتد.

فإنْ قلتَ: ما محَلُّ ﴿لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا﴾؟ قلتُ: محلُّه النصبُ علىٰ الحالِ من الإنسان، كأنه قيل: هل أتىٰ عليه حينٌ من الدهرِ غيرَ مَذْكور. أو الرفعُ علىٰ الوَصْفِ لـ﴿حِينٌ﴾، كقوله: ﴿يَوْمًا لَّا يَجْزِى وَالِدٌ عَن وَلَدِهِۦ﴾ [لقمان: ٣٣]، ....

جَعلناه محَلًّا للمعرفةِ والعبادة، ﴿سَمِيعًا بَصِيرًا﴾. ثُمّ فَصَّله بقولِه: ﴿إِنَّا هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾، وبيّن افتراقَهم بقولِه: ﴿إِنَّآ أَعْتَدْنَا لِلْكَٰفِرِينَ﴾، وقولِه: ﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ يَشْرَبُونَ﴾، ففيه جمعٌ وتَقسيمٌ وتَفريق.

قولُه: (﴿حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ﴾: طائفةٌ من الزمنِ الطويلِ الممتد)، الراغب: الدّهرُ في الأصلِ اسمٌ لِمدّة العالَمِ مِن مَبدأ وجودِه إلى انقضائِه، وعلىٰ ذلك قولُه عزّ وجلّ: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ﴾، ثُمّ يُعبَّرُ به عن كلِّ مُدّة، وهو خلافُ الزمان، فإنه يَقعُ على [المدّة][1] القليلةِ والكثيرة. ودَهرُ فلانٍ: مُدَّة حياتِه. وما رُوِي في الحديث: «لا تَسبّوا الدّهرَ فإنّ اللهَ هو الدّهر»[2]، قيلَ: مَعناه أن اللهَ فاعلُ ما يُضافُ إلىٰ الدّهر، فإذا سَبَبتُم الذي تَعتقدون أنه فاعلُ ذلك فقد سَبَبتُموه. وقيلَ: الدّهرُ الثاني في الخبرِ غيرُ[3] الأول، وإنما هو مصدرٌ بمعنىٰ الفاعل، أي أن اللهَ هو الدّاهِر، أي المصرّفُ المدبّرُ والمقيّضُ لِما يَحْدث، والأولُ أظهر»[4].

قولُه: (أو الرفعُ علىٰ الوصفِ لـ ﴿حِينٌ﴾)، والرّاجعُ محذوفٌ، أي: لم يكنْ فيه شيئًا، كما أن تقديرَ الآية[5]: لا يَجْزي فيه.

---

(١) لفظ «المدة» سقط في (ح) و(ف).

(٢) أخرجه مسلم (٢٢٤٦) بهذا اللفظ عن أبي هريرة، وانظر: «صحيح البخاري» (٦١٨١).

(٣) في (ف): «خبر»، وهو تحريف.

(٤) «مفردات القرآن»، ص ٣١٩، ٣٢٠.

(٥) وهي قوله تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمْ وَٱخْشَوْا۟ يَوْمًا لَّا يَجْزِى وَالِدٌ عَن وَلَدِهِۦ﴾ [لقمان: ٣٣].

وعن بعضهم: أنها تُليتْ عنده فقال: ليتَها تمّت، أراد: ليتَ تلكَ الحالةَ تمّت، وهي كَونُه شيئاً غيرَ مذكورٍ، ولم يُخلَقْ ولم يُكلَّفْ.

[﴿إِنَّا خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَّبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَٰهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾ ٢]

﴿نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ﴾ كـبُرمةٍ أَعْشارٍ، وبُـرْدٍ أَكْياش، وهي ألفاظٌ مفردةٌ غيرُ جموع، ولذلك وَقعتْ صفاتٍ للأفراد. ويُقال أيضاً: نُطفةٌ مَشِجٌ، قال الشماخ:

طَوَتْ أَحْشاءُ مُرْتَجةٍ لِوَقْتٍ ... علىٰ مَشَجٍ سُلالَتُهُ مَهِينِ

قولُه: (وعَن بعضِهم: أنها تُلِيَتْ عنده، فقال: ليتها تَمّتْ)، قيل: هو أبو بكرٍ رَضِي اللهُ عنه. وفي «الوسيط»: «سَمِعَ عمرُ بن الخطاب [1] رَضِي اللهُ تعالىٰ عنه رجلاً يقرأُ هذه الآية، فقال: ليتَ ذلك تَمّ [2]، يَعْني: لَيتَه بَقِيَ علىٰ ما كان، فكانَ لا يَلِدُ، ولا يُبْتلىٰ أولاده» [3].

قولُه: (كبُرْمةٍ أَعْشار)، الجوهري: «البُرْمةُ: القِدْر، وبُرْمةٌ أعشارٌ: إذا انكسرت قطعاً».

قولُه: (وبُرْدٍ أكياشٍ)، في الحاشية: الأكياش: ثوبٌ يُغزلُ غَزْلُه مرتينِ، وهو مِن بُرود اليمن.

قولُه: (طَوَتْ أحشاءُ مُرْتَجةٍ) البيت [4]، أَرْتجَتِ الناقة: إذا أغلقت رَحِمَها علىٰ الماء، يُقال: أُرْتِجَ عليه، إذا اسْتغلقَ عليه الكلام. والمُرْتَجة المُطْبقة، أي: أحشاءَ ناقةٍ مُرْتجة، أي: طَوَتْ أحشاءَ نفسِها.

---

(١) قوله «عمرُ بن الخطاب» سقط من الأصول الخطية.

(٢) في الأصول الخطية: «لم يتم»، وليس بصواب، انظر: «معالم التنزيل» (٨: ٢٨٩) للبغوي.

(٣) «الوسيط» (٤: ٣٩٨) للواحدي. وقال أبو بكر لمّا قرأ هذه الآية: «ليتها تمّت فلا نُبتلىٰ»، أي: ليت المدة التي أتت على آدم لم تكن شيئاً مذكوراً، تمت على ذلك. انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (١٩: ١٢٠) للقرطبي.

(٤) البيت للشماخ بن ضرار الذبياني، مطلعها:

كِلا يَوْمَيْ طُوالةَ وَصْلُ أروىٰ ... ظَنُونٌ آن مَطَّرَحُ الظَّنُونِ

انظر: «ديوانه»، ص ٣٢٨.

ولا يصحّ ﴿أَمۡشَاجٍ﴾ أن يكونَ تكسيراً له، بل هما مِثْلانِ في الإفراد، لِوصْفِ المفردِ بهما. وَمَشَجَه وَمَزَجَه بمعنىً. والمعنىٰ:من نُطفةٍ قد امتزجَ فيها الماءان. وعن ابنِ مسعودٍ: **هي عُروقُ النطفة**. وعن قَتادة: «أَمشاجٍ»: ألوانٌ وأَطْوار، يريد: أنها تكونُ نُطفةً، ثم عَلَقة، ثم مُضْغة ﴿نَّبۡتَلِيهِ﴾ في موضعِ الحال، أي: خَلقناه مُبتلين له، بمعنىٰ: مُريدين ابتلاءَه، كقولك: **مَررتُ برجلٍ معه صَقرٌ صائداً به غداً**، تريد: قاصداً به الصّيدَ غداً. ....

«سُلالتُه» مَرفوعٌ بـ «مُرْتَجة»، أي: مُرْتَجةٍ سُلالتُه. «علىٰ مَشَجٍ»: المَشَجُ: المختلطُ حُمرةً في بياض، وكلُّ لونٍ من ذلك مَشَج، والجمعُ أمشاج، وهو شَبَهُ ماءِ الرجلِ في بياضِه، وماءِ المرأةِ في رِقَّته واصفرارِه. والسّلالةُ: ما يَنْسلّ مِن بينِ الأصابعِ مِن الطين، ومِن النُّطفةِ ما يَنْسلّ ويَنْدفقُ منها. مهين: [حقير][1] يَصِفُ أُنثىٰ قَبِلتْ[2] ماءَ الفَحْلِ وحَملتْ منه، يقول: طَوتْ أحشاءَ أمعاءٍ كأثوابٍ مُرْتَجةٍ لوقتِ الولادة، علىٰ نُطفةٍ مُختلطةٍ حقيرة. علىٰ مَشَج: صِلةُ «طَوتْ»، أو صِلةُ: «مُرْتَجة»، أي أغلقتِ الناقةُ الرّحمَ بالولد. ويُروىٰ: «مُرْتِجة»، على لفظِ الفاعل، و«مَهينٌ» بالرَّفع؛ فعلىٰ هذا: «سُلالته» مبتدأ، و«مهينٌ» خبرُه.

قولُه: (**هي عُروقُ النُّطفة**) في «المطلع»، عن ابنِ مسعود: «عُروقُ العلَقِ تَبدو في النّطفة».

قولُه: (**مررتُ برجلٍ معه صقرٌ صائداً به غداً**)، اعلمْ أن قولَه: ﴿نَّبۡتَلِيهِ﴾ هو حالٌ مِن فاعلِ ﴿خَلَقۡنَا﴾، وهو علىٰ ظاهرِه مُشْكِل، لأنّ قولَه: ﴿فَجَعَلۡنَٰهُ﴾ عطفٌ على ﴿خَلَقۡنَا﴾ بالفاء.

والابتلاءُ إنما يَسْتقيمُ إذا حصلَ للمكلّفِ السمعُ والبصر، وتأويلُه علىٰ وجوه:

أَحدها: أنه مِن الحالِ المقدرة، أي خَلَقْنا الإنسانَ مُقدّرين له الابتلاء، فجعلناه سميعاً بصيراً، ليترتب عليه ما قَدّرنا له من الابتلاءِ، وإليه ينظر قول القاضي: «نَبْتليه: في موضع

---

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) في (ح): «قتلت ماءَ الفحل وسلمت منه».

ويَجوزُ أن يراد: ناقلينَ له من حالٍ إلىٰ حال، فسمّي ذلك ابتلاءً علىٰ طريقِ الاستعارة. وعن ابن عباسٍ: نَصْرفُه في بطنِ أمّهِ نطفةً ثم عَلَقة. وقيل: هو في تقديرِ التأخير، يعني: فَجعلناه سميعاً بصيراً لنبتليَه، وهو من التَّعسّف.

الحال، أي: خلقنا الإنسان مُبتلين له، بمعنىٰ: مُريدينَ اختبارَه، فَجعلْناه سميعاً بَصيراً، ليتمكَّنَ مِن مُشاهدةِ الدلائلِ واستماعِ الآيات، فهو كالمسبَّبِ مِن إرادةِ الابتلاء. ولذلك، عُطِفَ بالفاءِ علىٰ الفعلِ المقيَّدِ به، ورُتِّبَ عليه قولُه: ﴿إِنَّا هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ﴾، بنصبِ الدّلائلِ وإنزالِ الآيات»(١).

وثانيها: أن يكونَ الابتلاءُ استعارةً للانتقالِ، استعارةَ الجحفلةِ وهي للفرس لشفةِ الإنسان(٢)، على ما سبق في قوله تعالىٰ: ﴿طَلْعُهَا كَأَنَّهُۥ رُءُوسُ ٱلشَّيَٰطِينِ﴾ [الصافات: ٦٥]؛ استعارَ الابتلاءَ للنقلِ لاستلزامِ كلٍّ منهما ظهور حالٍ غِبَّ حال، ثُمّ سَرىٰ منه إلى الفعلِ على التبعيّة، فحينئذٍ يَحْسنُ تَرتيبُ ما بَعد الفاءِ علىٰ ﴿نَّبْتَلِيهِ﴾. المعنىٰ: خلقنا الإنسانَ مِن نُطفةٍ أمشاجٍ ناقلين له مِن النُّطفةِ إلىٰ العَلَقة ثُمّ إلى المُضغة، وهَلمّ جرّاً، إلى أنْ جعلناه سَميعاً بصيراً.

وثالثها: أن يكونَ الكلامُ على التقديمِ والتأخير، أي: خلقناه مِن نطفةٍ أمشاجٍ، فجعلناه سميعاً بصيراً لنبتليه.

قولُه: (**هو في تقدير التأخير**)، رَوىٰ الواحديُّ عنِ الفراءِ أنّه قال: «المعنىٰ: جعلناه سميعاً بصيراً لِنَـبْتليَه. ذكرَ أنه أعطاه ما يَصحُّ معه الابتلاءُ، وهو السّمعُ والبصر»(٣). وعلى هذا

---

(١) «أنوار التنزيل» (٥: ٤٢٥-٤٢٦) بتصرف.

(٢) وعلى ذلك قولُ النابغة يهجو لبيد بن ربيعة:

أَلا مَـن مُبْلـغٌ عنّـي لبيـداً ... أبا الدّرداءِ جَحْفلةَ الأتـانِ

فقـد أزجـىٰ مطيّتـه إلينـا ... بمنطقِ جاهلٍ خَطِلِ اللسانِ

انظر: «ديوانه»، ص ١٢٠.

وقال الجوهري: «الجحفلةُ للحافر، كالشَّفةِ للإنسان». انظر: «الصحاح» (٤: ١٦٥٢/ مادة «جحفل»).

(٣) «الوسيط» (٤: ٣٩٨) للواحدي، وانظر: «معاني القرآن» (٣: ٢١٤) للفراء.

[﴿إِنَّا هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ ٣]

شَاكراً وكَفوراً: حالانِ من الهاءِ في هَدَيناه، **أي: مَكّناه وأَقْدرناه في حالتَيْهِ جميعاً. أو دَعوناه إلىٰ الإسلامِ بأدلةِ العقلِ والسَّمع**: كانَ معلوماً منه أنه يؤمِنُ أو يَكفرُ لإلزامِ الحُجَّة. ويَجوزُ أن يكونا حاليْنِ من السَّبيل، أي: عَرَّفناه السَّبيلَ إمّا سَبيلاً شاكراً وإمّا سَبيلاً كفوراً، كقوله: ﴿وَهَدَيْنَٰهُ ٱلنَّجْدَيْنِ﴾ [البلد: ١٠]، وَوَصْفُ السَّبيلِ بالشُّكرِ والكُفرِ مَجاز. وقَرأ أبو السَّمال بفتحِ الهمزةِ في ﴿إمَّا﴾، وهي قراءةٌ حَسنةٌ، **والمعنىٰ: أما شاكراً فبتوفيقِنا، وأما كَفوراً فبسوءِ اختيارِه.**

يكونُ فيه قلبٌ وكثرةُ حذف، لأنّ الأصلَ: لِأَن نَبْتليه، فحُذفَ حرفُ الجرّ، ثُمّ حُذفَ «أن» ورُفِعَ الفعل؛ فللزومِ كثرةِ الحذفِ والقلب، قال: «وهو مِن التعسّف».

قولُه: (**أي: مَكّنّاه وأقدرناه في حالتيه جميعاً**)، فعلىٰ هذا، الهُدىٰ هو الدّلالةُ الموصِلةُ إلىٰ البُغية. قال صاحبُ «الانتصاف»: «هٰذا مِن تَحْريفِه، والآيةُ علىٰ ظاهرِها»[١].

قولُه: (**أو دَعوناه إلىٰ الإسلام بأدلّة العقلِ والسمع**)، فعلىٰ هذا: الهُدىٰ: مُجرّدُ الدلالة، قالَ أبو البقاء: «﴿إِمَّا﴾ هاهنا لتفصيلِ الأحوال، أي: بَيّنّا له في كِلتَيْ حالتَيْه»[٢].

قولُه: (**والمعنىٰ: أَمّا شاكراً فبتوفيقنا، وأمّا كفوراً فبسوءِ اختيارِه**)، وعن بعضِهم: هذا الوجهُ أقربُ إلىٰ التعسّفِ ممّا ذَكره قُبيلَ هذا في ﴿نَّبْتَلِيهِ﴾، لأنّ ذاك تقديمٌ وتأخير، وهو كثيرٌ في الكلام. وفي هذا حَذفُ ذي الحالِ والعاملِ وخبرِ المبتدأ والفاء، إنْ قُدِّر: أمّا إقْدارُنا إياه فَبتوفيقِنا، وهو الظاهرُ في إعرابِه. وتَعدُّدُ المحذوفاتِ سَببٌ ظاهرٌ في التعسّف.

الانتصاف: «اختيارُه هٰذه القراءةَ[٣] لأجلِ التقسيمِ لا يُفيده، فيجوزُ أنْ يكونَ المرادُ: أمّا

---

(١) «الانتصاف» بحاشية «الكشاف» (٤: ٦٦٦).

(٢) «التبيان» (٢: ١٢٥٧) للعكبري.

(٣) أي: قراءة أبي السمال، بفتح همزة «أما» في الموضعين.

[﴿إِنَّآ أَعۡتَدۡنَا لِلۡكَٰفِرِينَ سَلَٰسِلَاْ وَأَغۡلَٰلٗا وَسَعِيرًا﴾ ٤]

ولـمّا ذَكَرَ الفريقَيْنِ أَتْبعهما الوعيدَ والوَعْد. **وقُرِئ: ﴿سَلَٰسِلَاْ﴾ غير مُنونٍ، «وسلاسلاً»، بالتنوين،** ....

شاكراً فمثابٌ، وأمّا كفوراً فمعاقب»(١). وقالَ الإمام: «هذه القراءةُ تُقوّي تأويلَ أهلِ السُّنّة، المعنىٰ: إنا هديناه السبيلَ، ثُمّ جَعلْناه تارةً شاكراً وتارةً كفوراً، كما في قولِه تعالىٰ: ﴿إِمَّا يُعَذِّبُهُمۡ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيۡهِمۡ﴾ [التوبة: ١٠٦]»(٢).

وقلتُ: الآية كما سَبَقَ، مِن بابِ الجمعِ مع التقسيمِ والتفريق، فمعنىٰ ﴿إِنَّا هَدَيۡنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ﴾: إنّا دَلَلْناهُ على طريقي الخيرِ والشر، بإرسالِ الرّسلِ وإنزالِ الكتبِ ونَصْبِ الأدلّة، ليمتازَ السعيدُ مِن الشَّقي والشاكرُ مِن الكفور: أَمّا شاكراً، فبما خَلَقْناه سعيداً، وأَمّا كفوراً، فبإقدارنا إيّاه شقيًّا. ثُمّ فَرقَ بينهما بقولِه: ﴿إِنَّآ أَعۡتَدۡنَا لِلۡكَٰفِرِينَ سَلَٰسِلَاْ وَأَغۡلَٰلٗا﴾، وقولِه: ﴿إِنَّ ٱلۡأَبۡرَارَ يَشۡرَبُونَ﴾.

قولُه: **(وقُرِئ: ﴿سَلَٰسِلَاْ﴾ غير منوّن، و«سلاسلاً»، بالتنوين)**، نافعٌ والكسائيُّ وهشامٌ وأبو بكرٍ، والباقونَ: بغيرِ تنوين. قالَ الزّجّاج: «الأجودُ أنْ لا يُصرف، ولكن لمّا جُعلتْ رأسَ آيةٍ صُرفتْ، ليكونَ آخرُ الآيِ علىٰ لفظٍ واحد»(٣).

وفي الكواشي: «القراءةُ: «سلاسلاً» مُنوّناً مَصروفاً وإنْ كان جَمعاً ليس علىٰ وِزانِه مُفرد، لأن الأصلَ الصّرف. ولذلك طائفةٌ مِن العربِ يَصرفونَ كلَّ ما لا يَنْصرف، إلّا أَفعلَ منك،

---

(١) «الانتصاف» (٤: ٦٦٦).

(٢) «مفاتيح الغيب» (٣٠: ٢١١).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٥: ٢٥٨)، ولم يعدّ الفراءُ صرفَ الممنوع من الصرف خطأً، لأن العرب تُجري ما لا يُجرىٰ في الشعر، فلو كان خطأً ما أدخلوه في أشعارهم. انظر: «معاني القرآن» (٣: ٢١٨)، و«حجة القراءات» لابن زنجلة، ص ٧٣٧، ٧٣٨.

وفيه وَجْهان: **أحدُهما** أن تكونَ هٰذه النونُ **بدلاً مِن حرفِ الإطلاق**، ويَجْري الوصلُ مجرىٰ الوقف، **والثاني: أن يكونَ صاحبُ القراءةِ به مِمّن ضَرِي بروايةِ الشعرِ** ومَرَنَ لسانُه علىٰ صَرفِ غيرِ المُنْصرف.

وطائفةٌ يَصرفونه أيضاً. وقد يُجمعُ في الحديث: «إنكنّ أنتنّ صواحباتُ يوسف»[1]، وقد جاءَ: مَواليات. وقَولُ مَن قال: إنها صُرفت ليكون أواخرُ الآيِ علىٰ لفظٍ واحدٍ فاسدٌ، لأن ذلك إنما يجوزُ في محَلّ الضَّرورات، وكذلك قولُ مَن قالَ: إن النونَ بدلٌ مِن حرفِ الإطلاق، فجرىٰ الوصلُ مَجْرىٰ الوقف».

وقالَ صاحبُ «المطلع»: «إن هذا الجمعَ أَشبهَ الآحادَ حتى جُمِعَ مَرةً فقيل: صَواحباتُ يوسف، ومَوالياتُ فلان، في جمعِ الصّواحبِ والمَوالي؛ فمن حيثُ جَمعوه جَمْعَ الآحادِ المنصرفة، جَعلوه في حُكمِها فَصَرَفوه»[2].

قولُه: (بدلاً مِن حرفِ الإطلاق)، عن بعضِهم: حرفُ الإطلاقِ هو ألفُ ﴿سَلَٰسِلَاْ﴾ يُطلَقُ لسانُه، فإذا زيدتِ النونُ عند الوصْلِ، صارت النونُ كالإطلاقِ عند الوقف. قيلَ: قولُه: «أن يكونَ صاحبُ القراءة» إلى آخره، هٰذا تعليلُ أبي عليّ[3]، وهذا دليلٌ علىٰ أنه كان يرىٰ الإطلاقَ لهم زيادةً غيرَ موقوفةٍ علىٰ النقل المتواتر، وجعل التواترَ مِن جملةِ غلطِ اللسان، أي: في[4] القراءة، والأولُ هو الصّحيح.

قولُه: **(أن يكونَ صاحبُ القراءةِ به مِمّن ضَرِيَ برواية الشعر)، الانتصاف:** «هو يرىٰ أن القراءاتِ المُسْتفيضةَ غيرُ مَوقوفةٍ علىٰ النقل المتواتر، وجَعلَ التواتـرَ مِن جُملةِ غلطِ اللسان.

---

(١) انظر: «سنن الترمذي» (٣٦٧٢)، وفيه حديث عائشة رضي الله عنها: «مُروا أبا بكرٍ فليصلِّ بالناس».

(٢) لم أقف على كتاب «مطلع المعاني» للسمرقندي، ومثل هذا مقيّدٌ في «الحجة للقراء السبعة» (٦: ٣٤٩) لأبي علي الفارسي.

(٣) في كتابه «الحجة للقراء السبعة» (٦: ٣٤٩ وما بعدها).

(٤) من قوله «زيادة غيرَ موقوفة» إلى هنا، سقط من (ط).

[﴿إِنَّ ٱلۡأَبۡرَارَ يَشۡرَبُونَ مِن كَأۡسٖ كَانَ مِزَاجُهَا كَافُورًا * عَيۡنٗا يَشۡرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفۡجِيرٗا * يُوفُونَ بِٱلنَّذۡرِ وَيَخَافُونَ يَوۡمٗا كَانَ شَرُّهُۥ مُسۡتَطِيرٗا * وَيُطۡعِمُونَ ٱلطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ مِسۡكِينٗا وَيَتِيمٗا وَأَسِيرًا * إِنَّمَا نُطۡعِمُكُمۡ لِوَجۡهِ ٱللَّهِ لَا نُرِيدُ مِنكُمۡ جَزَآءٗ وَلَا شُكُورًا * إِنَّا نَخَافُ مِن رَّبِّنَا يَوۡمًا عَبُوسٗا قَمۡطَرِيرٗا﴾ ٥-١٠]

﴿ٱلۡأَبۡرَارَ﴾ جَمعُ بَرّ أو بارّ، كَـرَبٍّ وأَرْباب، وشاهِدٍ وأَشْهاد. وعن الحسن: هم الذين لا يُؤذونَ الذَّرّ. **والكأسُ: الزجاجةُ إذا كانتْ فيها خَمر**، وتُسمّىٰ الخمرُ نفسُها كأساً. ﴿مِزَاجُهَا﴾ ما تُمزجُ به ﴿كَافُورًا﴾ ماءَ كافور، وهو اسمُ عينٍ في الجنةِ ماؤُها في بياضِ الكافورِ ورائحتِه وبَردِه، و﴿عَيۡنٗا﴾ بدلٌ منه. وعن قَتادة: تُمزجُ لهم بالكافور وتُختمُ لهم بالمِسْك. ....

والحقُّ أنها مُتواترةٌ عن النبيِّ ﷺ، وهي لغةُ مَن صَرَفَ في منثورِ الكلامِ جميعَ ما لا يَنْصرف إلّا «أَفعل». والقراءاتُ تشتملُ علىٰ اللغاتِ المختلفة». وقيلَ: قَولُ مَن قالَ: إنّ القراءاتِ السبعَ متواترة في ما ليس مِن قبيلِ الأداء، كالمدِّ والإمالةِ وتخفيفِ الهمزة[١]، برُخصِ الزيادةِ والنّقصانِ في المذكورات.

قولُه: (**والكأسُ: الزّجاجةُ إذا كانت فيها خَمْر**)، قالَ الزّجّاج: «الكأسُ: الإناءُ إذا كانَ فيه الشّراب، فإذا لم يكن لَم يُسمَّ كَأساً»[٢]، قال التغلبي:

صَدَدتِ الكأسَ عنّـا أُمَّ عمـرٍو ... وكانَ الكأسُ مَجراها اليمينـا[٣]

(١) يعني فإنها ليست متواترة، وهذا ضعيف كما يرى الزركشي قال: «الحقُّ أنّ المدّ والإمالة لا شك في تواتر المشترك بينهما، وهو المدُّ من حيث هو مدّ، والإمالةُ من حيث إنها إمالة، ولكن اختلف القراء في تقدير المدّ ...». «البرهان في علوم القرآن» (١: ٣١٩).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٥: ٢٥٨).

(٣) البيت من معلقة عمرو بن كلثوم، انظر: «ديوانه»، ص ٦٥.

وقيل: تُخلقُ فها رائحةُ الكافورِ وبَياضُه وبَردُه، فكأنها مُزجتْ بالكافور. و﴿عَيْنًا﴾ علىٰ هٰذيْنِ القوليْنِ: بدلٌ مِن محَلِّ ﴿مِن كَأْسٍ﴾ علىٰ تقديرِ حذفِ مضاف، كأنه قيل: يَشْربون فيها خمراً خمرَ عَينٍ، أو نَصبٌ علىٰ الاختصاص.

فإن قلتَ: لِمَ وُصِلَ فعلُ الشّربِ بحرفِ الابتداءِ أوّلاً، وبحرفِ الإلصاقِ آخراً؟

قلتُ: لأنّ الكأسَ مَبدأُ شُرْبِهم وأوّلُ غايتِه؛ وأما العينُ فَبِها يَمْزجونَ شرابَهم، فكأنّ المعنىٰ: يَشربُ عبادُ الله بها الخَمر، كما تَقولُ: شربتُ الماءَ بالعَسل. ﴿يُفَجِّرُونَهَا﴾ يُجْرونَها حيثُ شاؤوا من منازِلهم ﴿تَفْجِيرًا﴾ سَهلاً لا يَمْتنعُ عليهم. ﴿يُوفُونَ﴾ جوابُ مَنْ عَسىٰ يقول: ما لهم يُرزقونَ ذلك؟ ....

الراغب: «الكأسُ: الإناءُ بما فيه مِن الشّراب، يُسمّىٰ كلُّ واحدٍ منهما بانفرادِه: كأساً. يُقال: كأس خالٍ، ويقال: شَربتُ كأساً، وكأسٌ طيّبة يعني بها الشراب، قال تعالىٰ: ﴿وَكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ﴾ [الواقعة: ١٨]»(١).

قولُه: (و﴿عَيْنًا﴾ علىٰ هٰذينِ القولين)، أي: على أن لا يكونَ ﴿كَافُورًا﴾ اسمَ عين، بل تكونُ الخمرُ قد مُزجتْ بالكافور، أو خُلقَ في الخمرِ رائحتُه.

فإن قلتَ: فما الفرقُ بين الإبدالين؟ قلتُ: علىٰ الأول: ﴿كَافُورًا﴾ عَلَمٌ للعين، فلا يُعتبَرُ فيه معنىٰ هذا الطّيبِ المخصوص، فَيصحُّ إبدالُ ﴿عَيْنًا﴾ مِن ﴿كَافُورًا﴾. وعلى الثاني: هذا الطّيبُ مَنظور فيه، فلا يَصحُّ إبدالُه منه، بل مِن محلّ ﴿مِن كَأْسٍ﴾، ولمّا كانَ المرادُ بالكأسِ الخمرَ، وَجَبَ أن يُقدَّرَ في البدل مُضاف، بأن يُقال: خَمْرَ عينٍ، ليصحَّ الإبدال.

قولُه: (لأنّ الكأسَ مبدأُ شُربهم)، الانتصاف: «هذا علىٰ القولِ الأوّلِ مُستقيم. أمّا علىٰ أن العينَ بدلٌ مِن الكأسِ، إمّا لاشتمالِها علىٰ أوصافِه، وهو الكافورُ المعهود، فلا يَتمّ الجوابُ بذلك»(٢). يريدُ أن «كأساً» ﴿عَيْنًا﴾ هما مُتحدانِ حينئذ، فلا يَصدقُ قولُه: «لأن الكأسَ مبدأُ

---

(١) «مفردات القرآن»، ص ٧٢٩.

(٢) «الانتصاف» بحاشية «الكشاف» (٤: ٦٦٨).

والوفاءُ بالنذرِ مبالغةٌ في وَصْفِهم بالتوفّرِ علىٰ أداءِ الواجبات؛ لأنّ مَن وفىٰ بما أَوْجبَه هو علىٰ نفسِه لوجهِ الله، كانَ بِما أوجبَه اللهُ عليه أَوفىٰ. ﴿مُسْتَطِيرًا﴾ فاشياً منتشراً بالغاً أقصىٰ المَبالغ، مِن استطارَ الحَريق، واستطارَ الفَجْر. **وهو مِن: طارَ، بمنزلةِ «اسْتنفرَ» مِن: نَفَر،** ﴿عَلَىٰ حُبِّهِۦ﴾ الضميرُ للطعام، أي: **معَ اشتهائِه والحاجةِ إليه،** ونَحوُه ﴿وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ﴾ [البقرة: ١٧٧]، ﴿لَن تَنَالُوا۟ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُوا۟ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: ٩٢]، وعن الفُضيلِ بنِ عِياض: علىٰ حُبِّ الله.

شُرْبِهم، وأمّا العينُ فيها يَمْزجون»، لأنّ هذه العبارةَ مُشعِرةٌ بالتغايُرِ بين الكأسِ والعين. «بل الجوابُ: أنّه لمّا ذَكَرَ الشُّربَ أوّلاً باعتبارِ الوقوعِ في الوجود، ذَكره ثانياً مُضمّناً للاستدامةِ، كأنه قال: يَشْربون منها فَيلتذّون بها، كذا قال أبو عبيدة»(١).

قالَ أبو البقاء: «﴿يَشْرَبُ بِهَا﴾ حالٌ مِن ﴿يَشْرَبُونَ﴾؛ أي: يَشربون ممزوجاً بها. والأَولىٰ أن يكونَ محمولاً علىٰ المعنىٰ؛ أي: يَلْتذونَ بها»(٢). وقالَ صاحبُ «الكشف»: «الباءُ زائدةٌ، أي: يَشْربُها، أي: ماءَها»(٣).

قولُه: (**وهو مِن: طارَ، بمنزلةِ «اسْتنفرَ» مِن: نَفَرَ**)، أي: اسْتطارَ مِن(٤) طارَ، لكن في «اسْتطارَ» مبالغة، واسْتَنْفرَ ونَفَرَ كذلك، لقولِه تعالى: ﴿حُمُرٌ مُّسْتَنفِرَةٌ﴾ [المدثر: ٥٠].

قولُه: (**مع اشْتهائِه والحاجةِ إليه**)، فيكونُ مِن بابِ التَّعميم(٥)، وقولُه: «علىٰ حُبِّ الله» هو مِن بابِ التكميل، وَصَفَهم أولاً بالجودِ والبَذْل، وكمّلَه بأن ذلك عن إخلاصٍ لا رياءَ فيه.

---

(١) «الانتصاف» بحاشية «الكشاف» (٤: ٦٦٨).

(٢) «التبيان» (٢: ١٢٥٨) للعكبري.

(٣) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٤١٢).

(٤) في (ط) و(ف): «بمعنىٰ»، بدلاً من «مِن»، وليس بصواب.

(٥) في (ح): «التّتميم».

﴿وَأَسِيرًا﴾ عن الحسن: كان رسولُ الله صلىٰ اللهُ تعالىٰ عليه وعلىٰ آله وسلّم يُؤتىٰ بالأسيرِ فيدفعُه إلىٰ بعضِ المسلمين، فيقول: أحسِنْ إليه؛ فيكونُ عندَه اليومَيْنِ والثلاثة، فيؤثِرُه علىٰ نفسِه. **وعندَ عامةِ العلماء: يجوزُ الإحسانُ إلىٰ الكفارِ** في دارِ الإسلامِ ولا تُصرفُ إليهم الواجبات. وعن قَتادة: كان أسيرُهم يومئذٍ المُشْرك، وأخوك المسلمُ أحقُّ أن تُطعمَه. وعن سعيدِ بنِ جُبيرٍ وعطاءٍ: **هو الأسيرُ من أهلِ القِبْلة**، وعن أبي سعيدٍ الخدري: هو المملوكُ والمسجون. وسَمّىٰ رسولُ الله صلىٰ الله تعالىٰ عليه وآلِهِ وسلّم الغريمَ أسيراً، فقال: «غَريمُك أسيرُك فأحسِنْ إلىٰ أسيرِك». ﴿إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ﴾ علىٰ إرادةِ القول. ويجوزُ أن يكونَ قولاً باللسانِ منعاً لهم عنِ المُجازاةِ بمثلِه أو بالشّكر؛ لأن إحسانَهم مفعولٌ لوجهِ الله؛ فلا معنىٰ لمكافأةِ الخَلْق. وأن يكونَ قولُهم لهم لطفاً وتَفقيهاً وتَنْبيهاً، علىٰ ما ينبغي أن يكونَ عليه مَن أخلصَ لله.

وعن عائشةَ رضيَ اللهُ عنها أنها كانت تَبْعثُ بالصدقةِ إلىٰ أهلِ بيتٍ، ثُم تسألُ الرَّسولَ: ما قالوا؟ فإذا ذَكرَ دعاءً دَعتْ لهم بمثلِه ليبقىٰ ثوابُ الصدقةِ لها خالصاً عند الله. ....

قولُه: (**وعند عامّةِ العلماءِ يجوزُ الإحسانُ إلى الكفار**)، قالَ الزّجاج: «الأسيرُ في ذلك الوقتِ كانَ مِن الكفار. وقد مَدَح اللهُ مَن يُطعمُ الأسيرَ، وهٰذا يدلُّ علىٰ أنَّ في إطعامِ أهلِ الحبوسِ ثواباً جَزيلاً. وأهلُ الحبوس: الأُسَراء»[1]. روىٰ مُحْيي السُّنّةِ عن مُجاهدٍ وسعيدِ بنِ جُبيرٍ وعطاء: «هو المسجونُ مِن أهلِ القبلة، وقالَ الحسنُ وقَتادة: وفيه دليلٌ علىٰ أنَّ إطعامَ الأسارىٰ وإنْ كانوا مِن أهلِ الشركِ حَسَن، ويُرجىٰ ثوابه»[2].

قولُه: (**هو الأسيرُ مِن أهلِ القبلة**)، هذا إنما يستقيمُ إذا أُنفِقَ الإطعامُ[3] في دارِ الحربِ مِن السلمِ لأسيرٍ في أيديهم.

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٥: ٢٥٩)، وفي (ف): «الأسرىٰ».

(٢) «معالم التنزيل» (٨: ٢٩٤-٢٩٥) بتصرف.

(٣) في (ف): «الطعام».

ويجوزُ أن يكونَ ذلك بياناً وكشفاً عن اعتقادِهم وصحةِ نيَّتِهم وإنْ لم يقولوا شيئاً. وعن مجاهد: أَما إنهم ما تكلّموا به، ولٰكنْ عَلِمَه اللهُ منهم فأثنىٰ عليهم. والشُّكورُ والكُفور: مَصْدران كالشُّكر والكُفر. ﴿إِنَّا نَخَافُ﴾ يَحتملُ: إنّ إحسانَنا إليكم للخوفِ من شدةِ ذلك اليوم، لا لإرادةِ مُكافأتِكم؛ وإنا لا نريدُ منكمُ المكافأةَ لخوفِ عقابِ الله تعالىٰ علىٰ طلبِ المكافأةِ بالصَّدقة. وَوَصْفُ اليوم بالعَبوس مجازٌ علىٰ طريقَيْنِ: أَنْ يُوصَفَ بصفةِ أهلِه من الأشقياء، كقولِهم: نهارُكَ صائمٌ؛ رُوي أن الكافرَ يَعبِسُ يومئذ حتىٰ يسيلَ مِن بينِ عَينيه عَرقٌ مِثلُ القَطِران، **وأَنْ يُشبَّهَ في شِدّتِه وضَررِه بالأسد العَبوس** أو بالشجاعِ الباسِل. والقَمطريرُ: الشديدُ العُبوس الذي يَجْمعُ ما بين عَيْنيه، ....

قولُه: (**ويَجوزُ أن يكونَ بياناً وكشفاً عن اعتقادِهم**)، عَطفٌ علىٰ قولِه: «ويجوزُ أن يكونَ قولاً باللّسان»، يَعْني: قولُه: ﴿إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ﴾ واردٌ علىٰ إرادةِ القول، وهذا القولُ يجوزُ أن يكونَ بلسانِ القال، وأن يكون بلسانِ الحال، والأولُ علىٰ وجهين: أحدُهما: يقولونَ ذلك لئلّا يُجازيهم المُسْتجدي بالشكر أو بمثله. وثانيهما: يقولونَ لِيُنبّهوهم علىٰ ما يَنْبغي مِن الإخلاص، قالَ الزّجاج: «وجائزٌ أن يكونوا[1] يُطعمون ولا يَنْطقون بهذا، ولكنّ قَصْدَهم في إطعامِهم هذا، فَتُرجمَ عمّا في قلوبِهم، وكذلك: ﴿إِنَّا نَخَافُ مِن رَّبِّنَا﴾»[2]. روىٰ مُحيي السُّنّةِ عن مجاهدٍ وسعيدِ بنِ جُبير: «إنهم لم يتكلّموا به، ولكن عَلِمَ اللهُ ذلك مِن قلوبِهم فأثنىٰ عليهم»[3]. وقلتُ: دَلّ هٰذا علىٰ إثباتِ الكلامِ النفسي.

قولُه: (**وأن يُشبّهَ في شِدّتِه وضَرَرِه بالأسدِ العَبوس**)، وعلىٰ الأوّلِ مِن الإسنادِ المجازي، وعلىٰ هذا مِن الاستعارةِ المكنية.

(١) في الأصول الخطية: «يكون».

(٢) «معالم القرآن وإعرابه» (٥: ٢٥٩).

(٣) «معالم التنزيل» (٨: ٢٩٥)؛ قاله في تفسير الآية (٩) من سورة الإنسان.

قال الزجاج: يُقال: اقمطرَّتِ النّاقة إذا رَفَعتْ ذَنَبها وجمعتْ قُطْرَيْها وزَمَّتْ بأنفِها؛ فاشتقَّه مِن القَطْرِ وجَعلَ الميمَ مزيدة، قالَ أسدُ بنُ ناعِصة:

واصطَلَيتُ الحُروبَ في كُلِّ يَوْمٍ ... باسِلَ الشَّرِّ قَمْطَرِيرَ الصَّباحِ

[﴿فَوَقَىٰهُمُ ٱللَّهُ شَرَّ ذَٰلِكَ ٱلْيَوْمِ وَلَقَّىٰهُمْ نَضْرَةً وَسُرُورًا * وَجَزَىٰهُم بِمَا صَبَرُوا۟ جَنَّةً وَحَرِيرًا * مُّتَّكِـِٔينَ فِيهَا عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ لَا يَرَوْنَ فِيهَا شَمْسًا وَلَا زَمْهَرِيرًا * وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَٰلُهَا وَذُلِّلَتْ قُطُوفُهَا تَذْلِيلًا * وَيُطَافُ عَلَيْهِم بِـَٔانِيَةٍ مِّن فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرَا۠ * قَوَارِيرَا۟ مِن فِضَّةٍ قَدَّرُوهَا تَقْدِيرًا * وَيُسْقَوْنَ فِيهَا كَأْسًا كَانَ مِزَاجُهَا زَنجَبِيلًا * عَيْنًا فِيهَا تُسَمَّىٰ سَلْسَبِيلًا * وَيَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَٰنٌ مُّخَلَّدُونَ إِذَا رَأَيْتَهُمْ حَسِبْتَهُمْ لُؤْلُؤًا مَّنثُورًا * وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا * عَٰلِيَهُمْ ثِيَابُ سُندُسٍ خُضْرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ وَحُلُّوٓا۟ أَسَاوِرَ مِن فِضَّةٍ وَسَقَىٰهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا * إِنَّ هَٰذَا كَانَ لَكُمْ جَزَآءً وَكَانَ سَعْيُكُم مَّشْكُورًا﴾ ١١-٢٢]

قولُه: (وَجمعتْ قُطريها)، الأساس: «يُقال: جَمعَ فلانٌ قُطرَيْه إذا تَغيّر مُغضباً، وأصلُه في الناقة إذا لقِحتْ فَزمّت برأسِها وشالتْ بذنبِها كِبْراً. يقال: زَمّ بأنفه: رَفَعَ رأسَه كِبْراً، ورأيتُه زامًّا: شامخاً لا يَتكلّم».

قولُه: (واصْطليتُ الحروبَ) البيت[1]، اصطلىٰ بهذا الأمر: إذا قاسىٰ حَرّه وشِدّتَه، يومٌ باسِلٌ[2]: شديد، ويومٌ قَماطِرٌ وقَمْطريرٌ: شديد، واقْمطرَّ يومُنا: أي: اشتدّ، والباسلُ: الشجاعُ الذي اشتدّ كُلوحُه، وقولُه: باسلَ الشرّ، كقولِ الحماسيّ[3]:

قَومٌ إذا الشرُّ أبدىٰ ناجِذَيه لهمْ ... طاروا إليه زَرافاتٍ ووُحدانَا

---

(١) للشاعر الجاهلي أسد بن ناعصة التنوخي، له ترجمة في «المؤتلف والمختلف» للآمدي، ص ٢٥٦-٢٥٧، و«الأعلام» (١: ٢٩٨) للزركلي.

(٢) في (ف): «بأسه».

(٣) لم يعيّنه المرزوقي في «شرحه»، وفي «شرح التبريزي»: الحماسي هو الشاعر الجاهلي قُريط بن أنيف. انظر: «شرح ديوان الحماسة» (١: ٢٠) للمرزوقي، و(١: ٥) للتبريزي.

﴿وَلَقَّىٰهُمْ نَضْرَةً وَسُرُورًا﴾ أي: أعطاهم بدلَ عُبوس الفُجّار وحُزْنِهم نَضْرةً في الوجوهِ وسُروراً في القُلوب، وهٰذا يَدلُّ علىٰ أنّ اليومَ موصوفٌ بعُبوسِ أهلِه ﴿بِمَا صَبَرُوا﴾ بصبرِهم علىٰ الإيثار. وعن ابنِ عباسٍ رضيَ اللهُ عنه: أنّ الحسَنَ والحُسينَ مَرِضا، فعادَهما رسولُ الله ﷺ في ناسٍ معه؛ فقالوا: يا أبا الحسن، لو نَذَرْتَ علىٰ ولدِك، فنذرَ عليٌّ وفاطمةُ وفضةُ جاريةٌ لهما إنْ بَرَءا مِما بهما، أن يَصوموا ثلاثةَ أيام، فَشُفيا وما معهم شيء، فاستقرضَ عليٌّ مِن شمعون الخَيْبَريّ اليهودي ثلاثةَ أَصْوُعٍ مِن شعير، فَطَحنتْ فاطمةُ صاعاً واختبزتْ خمسةَ أقراصٍ علىٰ عددِهم، فوَضعوها بين أيديهم ليفطروا، فوقفَ عليهم سائـلٌ فقال: السلامُ عليكم أهلَ بيتِ محمد، مسكينٌ مِن مساكينِ المسلمين، أَطعموني أَطعمَكم اللهُ مِن موائدِ الجنة، فآثروه وباتوا لم يَذوقوا إلا الماء، وأَصْبحوا صُيّاماً؛ فلما أَمسَوا ووَضَعوا الطعامَ بين أيديهم وَقفَ عليهم يَتيمٌ، فآثروه؛ ووقفَ عليهم أسيرٌ في الثالثة، ففعلوا مثلَ ذلك؛ فلَما أصبحوا أَخَذَ عليٌّ رضي الله عنه بيدِ الحسنِ والحسينِ وأقبلوا إلىٰ رسولِ الله ﷺ، فلما أبصرَهم وهم يَرْتعشون كالفِراخِ من شِدّةِ الجوعِ، قال: ما أشدَّ ما يسوؤُني ما أرىٰ بكم! وقامَ فانطلق معهم، فرأىٰ فاطمةَ في مِحْرابها قد التصقَ ظهرُها ببطنِها وغارَتْ عيناها، فساءه ذلك، فنزلَ جبريلُ وقال: خُذْها يا محمدُ، هَنّأكَ الله في أهلِ بيتِك فأَقرأَهُ السّورة.

قولُه: (أي: أعطاهم بَدَلَ عُبوسِ الفُجّار نَضرةً في الوجوه)، الراغب: «يُقال: لَقيتُه بكذا إذا اسْتَقْبلتُه به، قالَ تعالىٰ: ﴿وَيُلَقَّوْنَ فِيهَا تَحِيَّةً وَسَلَامًا﴾ [الفرقان: ٧٥]، ﴿وَلَقَّىٰهُمْ نَضْرَةً وَسُرُورًا﴾، وتَـلقّاهُ كذا، ﴿وَإِنَّكَ لَتُلَقَّى ٱلْقُرْءَانَ﴾ [النمل: ٦]، ﴿وَتَتَلَقَّىٰهُمُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ﴾ [الأنبياء: ١٠٣]»(١).

---

(١) «مفردات القرآن»، ص ٧٤٥.

فإن قلتَ: ما معنىٰ ذِكْر الحريرِ مع الجنة؟ قلتُ: المعنىٰ: وجَزاهُم بصبرِهم علىٰ الإيثارِ وما يُؤدّي إليه من الجوع والعُرْيِ بُستاناً فيه مأكلٌ هنيّ، وحريراً فيه ملبسٌ بَهِيّ. يعني: أن هواءَها معتدلٌ، لا حَرَّ شمسٍ يَحْمي ولا شدّةَ بردٍ تُؤذي. وفي الحديث: هواءُ الجنةِ سَجْسَجٌ، لا حَرَّ فيه ولا قَرّ. وقيل: الزمهريرُ القَمر، وعن ثعلب: أنه في لغةِ طيئ، وأنشد:

ولَيْلةٍ ظَلامُهـا قـدِ اعتكَـرْ قَطَعْتُها والزَّمْهَرِيرُ ما زَهَرْ

والمعنىٰ: أنّ الجنَةَ ضياءٌ فلا يُحتاجُ فيها إلىٰ شمسٍ وقمر.

فإن قلتَ: ﴿وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَٰلُهَا﴾،عَلامَ عُطفتْ؟ قلتُ: علىٰ الجملةِ التي قَبْلها؛ لأنها في موضعِ الحالِ مِن المَجْزيين؛ وهٰذه حالٌ مِثلُها عنهم، لرجوعِ الضميرِ منها إليهم في «عليهم»، إلا أنها اسمٌ مفرد، وتلك جملةٌ في حُكمِ مفردٍ، تقديره: غيرَ رائينَ فيها شمساً ولا زمهريراً، ودانيةً عليهم ظلالُها؛ ودخلت الواوُ للدلالةِ علىٰ أن الأمريْنِ مجتمعانِ لهم، كأنه قيل: وجزاهم جنةً جامعينَ فيها بينَ البُعدِ عن الحَرِّ والقَرِّ ودُنوِّ الظلالِ عليهم. وقُرِئَ: «ودانيةٌ» بالرفع، علىٰ أنّ «ظلالُها» مُبتدأٌ، و«دانيةٌ» خَبرُه، والجملةُ في موضعِ الحال؛ والمعنىٰ: **لا يَرونَ فيها شمساً ولا زمهريراً، والحالُ أن ظلالَها دانيةٌ عليهم**؛ ......

قولُه: (**ولَيلةٍ ظلامُها**) البيت[1]، اعْتكَرَ الظّلام: اختلطَ كأنه تَراكمَ بعضُه علىٰ بعض مِن بُطءِ انجلائه، وزَهَرتِ النار زهوراً: أضاءت، وأزهرتُها أنا. يقول: رُبَّ ليلةٍ شديدةِ الظّلمة قَطَعتُها بالسُّرىٰ، والحالُ أن القمرَ ما طلعَ وما أضاء.

قولُه: (**والمعنىٰ: لا يَرونَ فيها شَمساً ولا زَمْهريرا، والحالُ أنّ ظلالَها دانيةٌ**)، يُريدُ: أن «دانية»، إذا قُرِئتْ بالنّصبِ[2] يكونُ **الحالُ** مُفرداً؛ فالواوُ للعطفِ علىٰ الحالِ المتقدّمة. وإذا

(١) لم أهتدِ إلى قائله.

(٢) وهي قراءة الجمهور.

ويجوزُ أن تُجعلَ ﴿مُتَّكِـِٔينَ﴾ و﴿لَا يَرَوۡنَ﴾ و﴿وَدَانِيَةً﴾ كلُّها صفاتٍ لِـ﴿جَنَّةً﴾. ويجوزُ أن يكونَ ﴿وَدَانِيَةً﴾ معطوفةً علىٰ ﴿جَنَّةً﴾، أي: وجَنةً أخرىٰ دانيةً عليهم ظلالُها، علىٰ أنهم وُعِدوا جنتيْنِ، كقوله ﴿وَلِمَنۡ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ جَنَّتَانِ﴾ [الرحمٰن: ٤٦]، لأنّهم وُصِفوا بالخوف: ﴿إِنَّا نَخَافُ مِن رَّبِّنَا﴾ [الإنسان: ١٠].

فإن قلتَ: فعلامَ عُطفَ ﴿وَذُلِّلَتۡ﴾؟ قلتُ: هي، إذا رَفعتَ ﴿وَدَانِيَةً﴾، **جملةٌ فعليةٌ معطوفةٌ علىٰ جملةٍ ابتدائية**، وإذا نَصبتَها علىٰ الحال، فهي حالٌ مِن «دانيةً»، أي: تَدْنو ظلالُها عليهم في حالِ تَذْليلِ قطوفِها لهم، أو معطوفةٌ عليها علىٰ: ودانيةً عليهم ظلالُها، ومُذلَّلةً قطوفُها؛ وإذا نَصبتَ ﴿وَدَانِيَةً﴾ علىٰ الوَصْف، فهي صفةٌ مثلها؛ ألا ترىٰ أنك لو قلتَ: جنةً ذُللتْ قطوفُها كان صحيحاً. ....

قُرِئت بالرفعِ[١] تكونُ الجملةُ الاسميةُ حالاً؛ فالواو للحالِ لا للعطف، وذو الحالِ الضميرُ في ﴿لَا يَرَوۡنَ﴾، والحالُ متداخلةٌ لأنّ ﴿مُتَّكِـِٔينَ﴾ قيل: حالٌ مِن مفعولِ ﴿وَجَزَىٰهُم﴾، و﴿لَا يَرَوۡنَ﴾ مِن ضميرِ ﴿مُتَّكِـِٔينَ﴾[٢]. وإنّما قيلَ: ﴿وَدَانِيَةً عَلَيۡهِمۡ﴾، ولم يَقُلْ: منهم، لأنّ الظلالَ عاليةٌ عليهم.

قولُه: (أن تُجعَلَ ﴿مُتَّكِـِٔينَ﴾ و﴿لَا يَرَوۡنَ﴾)، قيلَ: في جَعْلِ ﴿مُتَّكِـِٔينَ﴾ صفةً ضعفٌ، لأنه حينئذٍ جارٍ علىٰ غيرِ مَن هُوَ له، فكانَ يجبُ إبرازُ الضّمير.

قولُه: (جملةٌ فعليّة معطوفةٌ علىٰ جملةٍ ابتدائية)، فيه لَطيفةٌ، وهي أنّ استدامةَ الظلِّ مطلوبةٌ هناك. وأمّا التذليلُ[٣] للقَطْف، فهو علىٰ التجدّدِ شيئاً غِبَّ شيء[٤]، قالَ الزجّاج: «كلّما أرادوا أن يَقْطعوا شيئاً منها ذُلِّـلَ لهم ودَنا منهم، قعوداً كانوا أو مُضْطجعين أو قياماً»[٥].

---

(١) وهي قراءة أبي حيوة، كذا في «البحر المحيط» (٨: ٢٩٨) لأبي حيان.

(٢) انظر: «التبيان» (٢: ١٢٥٩) للعكبري.

(٣) في (ف): «التذييل»، وهو تحريف.

(٤) في (ط): «شيئًا بعد شيء» وفي (ف): «شيئاً فشيئاً».

(٥) «معاني القرآن وإعرابه» (٥: ٢٦٠).

وتذليلُ القُطوف: أن تُجعل ذُللاً لا تَمْتنعُ علىٰ قُطافِها كيف شاؤوا! **أو تُجعلَ ذليلةً** لهم خاضعةً مُتقاصِرة، من قولِهم: حائطٌ ذليلٌ، إذا كان قصيراً. ﴿قَوَارِيرَاْ * قَوَارِيرَاْ﴾: **قُرئا غيرَ منونيْنِ، وبتنوين الأول، وبتنوينهما**. وهٰذا التنوينُ بدلٌ من ألفِ الإطلاق، لأنه فاصلة؛ وفي الثاني لإتباعِه الأوّل، ومعنىٰ ﴿قَوَارِيرَاْ مِن فِضَّةٍ﴾ أنها مخلوقةٌ من فضة، وهي معَ بياضِ الفضةِ وحُسْنِها في صفاءِ القواريرِ وشَفيفِها. ....

قولُه: (**أو تُجعَلَ ذليلةً**)، قالَ: الأوّلُ: مِن الذِّلِّ، والثاني: من الذُّلِّ؛ بالضمّ. قالَ ابنُ جنّي في قولِه تعالىٰ: ﴿وَٱخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ﴾ [الإسراء: ٢٤] بالضَّمِّ والكسرِ في «الذّل»: «الذِّلُّ بالكسرِ: في الدّابةِ؛ ضِدُّ الصعوبة، وبالضمِّ: للإنسان وهو ضدُّ العِزّ؛ كأنّهم فرّقوا، لأنّ ما يَلحقُ الإنسانَ أكبرُ قَدْراً مِمّا يلحقُ الدّابة، فاختاروا الضمّة لِقُوتِها للإنسان، والكسرةَ لضعفِها للدابة، ولا تَسْتنكرْ مثل هذا»[(١)].

قولُه: (**قُرئا غيرَ مُنونينِ، وبتنوينِ الأولِ، وبتنوينهما**)، «نافعٌ والكسائيُّ وأبو بكرٍ: بتنوينهما، ووقفوا عليهما بالألف. وابنُ كثيرٍ: في الأولِ بالتنوينِ ووقفَ عليه بالألف، والثاني بغيرِ تنوينٍ ووقفَ عليه بغيرِ ألف، والباقونَ: بغيرِ تنوينٍ فيهما، ووقفَ حمزةُ عليهما بغيرِ ألف، ووقفَ هشامٌ عليهما بالألفِ صِلةً للفتحة، ووقفَ الباقون ـ وهم أبو عمرو وحفصٌ وابنُ ذكوانَ ـ على الأولِ بالألف، وعلى الثاني بغيرِ ألف»، قالَه صاحبُ «التيسير»[(٢)].

وقالَ الزّجاج: «مَن صَرفَ الأولَ فلأنّه رأسُ آية، ومَن صَرَفَ الثاني أَتبعَ اللفظَ اللفظَ، لأنّ العربَ رُبّما قَلَبتْ إعرابَ الشيْءِ لِيتبعَ اللفظُ اللفظَ، فيقولون: هذا جُحرُ ضَبٍّ خَرِبٍ؛ وإنّما الخَربُ مِن نعت الجُحْر»[(٣)].

---

(١) «المحتسب» (٢: ١٧) لابن جنّي.

(٢) انظر: «التيسير في القراءات السبع» للداني، ص ٢١٧-٢١٨.

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٥: ٢٦٠).

فإنْ قلتَ: ما معنىٰ «كانت»؟ قلتُ: هو مِن «يكون» في قوله ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ [البقرة: ١١٧]، **أي: تكوّنتْ قوارير**، بتكوينِ الله تفخيماً لتلك الخِلْقةِ العَجيبةِ الشأن، الجامعةِ بين صفتَيْ الجوهريْنِ المتباينيْنِ. ومنه «كان» في قوله: ﴿كَانَ مِزَاجُهَا زَنجَبِيلًا﴾، وقُرِئ «قواريرُ مِن فضةٍ» بالرفع علىٰ: هي قوارير ﴿قَدَّرُوهَا﴾: صفةٌ لـ «قواريرَ مِن فضة»؛ ومعنىٰ تقديرِهم لها: أنهم قَدَّروها في أنفسِهم أن تكونَ علىٰ مقاديرَ وأشكالٍ علىٰ حَسبِ شهواتِهم، فجاءتْ كما قدّروا. **وقيل: الضميرُ للطائفينَ** بها، دلَّ عليهم قوله ﴿وَيُطَافُ عَلَيْهِم﴾ [الإنسان: ١٥]، علىٰ أنهم قَدَّروا شرابَها علىٰ قَدْرِ الرّي، وهو ألذُّ للشاربِ لكونه علىٰ مقدارِ حاجتِه لا يَفضلُ عنها ولا يَعْجز. وعن مجاهد: لا تفيضُ ولا تَغيض. وقُرِئ: «قُدِّروها» علىٰ البناء للمفعول، **ووجهُه أن يكونَ من: قُدِّر، منقولاً من: قَدّر**، تقول: قَدّرتُ الشيءَ وقَدَّرنيه فلان؛ إذا جَعلكَ قادراً له. ومعناه: جُعلوا قادرينَ لها كما شاؤوا.

قولُه: (**أي: تكوَّنت**[1] **قورايرَ**)، «قواريرَ»: حالٌ، كما يُقال: خُلِقَتْ قوارير[2].

قولُه: (**وقيلَ: الضميرُ للطائفين**)، أي: الواو في ﴿قَدَّرُوهَا﴾[3]، وفي مَعناه أَنشدَ المصنّفُ لأبي تَمام:

فَلو صَوَّرْتَ نفسَك لَم تَزِدْها علىٰ ما فيك مِن كَـرمِ الطبـاعِ[4]

قولُه: (**ووَجْهُه أن يكونَ مِن قُدِّرَ، مَنقولاً مِن قَدَّر**)، قالَ صاحبُ «الكشف»: «أو هُو مِن المقلوب، علىٰ تَقْدير: قَدِرتُ عليهم، أي: علىٰ ربِّهم، كما قالوا: إذا طَلَعتِ الجوزاءُ انتصبَ العودُ علىٰ الحِرْباء، أي: انتصبَ الحِرْباءُ علىٰ العود»[5].

---

(١) في (ف): «تكرّرت».

(٢) وهو إشارةٌ إلى أنَّ «كان» تامة.

(٣) في الأصول الخطية: «وقدروا».

(٤) «ديوان أبي تمام بشرح التبريزي» (٢: ٩٢).

(٥) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٤١٠).

وأطلق لهم أن يُقدّروا علىٰ حَسبِ ما اشْتهَوا، سُميتِ العينُ زنجبيلاً لطعمِ الزَّنْجبيلِ فيها، والعَربُ تَستلذُّه وتَسْتطيبُه. قالَ الأعشىٰ:

كأنَّ القَرَنْفُلَ والزَّنْجَبيـــــلَ باتا بفِيها وأَرْياً مَشُورا

وقال المسيّبُ بنُ عَلَس:

وكأنَّ طَعْمَ الزَّنْجَبيلِ بـهِ إذْ ذُقْتُـهُ وسُـلافةَ الخَمْـرِ

و﴿سَلۡسَبِيلًا﴾ لسلاسةِ انحدارِها في الحلْـقِ وسهولةِ مَساغِها، يعني أنها في طعمِ الزَّنجبيلِ وليسَ فيها لذعَه، ولٰكن نقيضُ اللذعِ وهو السَّلاسة. ....

قولُه: (وأَرْياً مَشُورَا)، أي: عَسَلاً مُستَخْرَجاً مِن بيتِ النحل.

قولُه: (وقالَ المسيَّبُ بن عَلَس)، قيل: اسمُه عمرو[1]؛ وإنّما لُقِّبَ بالمُسيِّب، لأنَّ أباه أعطاه إبلاً يَرْعاها، فَأَبْهَلَ أَصِرَّتَها، فقالَ له: أحقُّ أسمائك المسيَّب. الأَصِرّةُ: جَمعُ صِرار، وهو ما يُصَرُّ به الضَّرْعُ، ومعنىٰ أَبْهَلَ أَصِرَّتِها: عَطَّلَ الحبالَ التي يُصَرُّ بها ضَرْعُ الناقة. والضميرُ في «به» في قوله:

وكأنَّ طعمَ الزَّنجبيل بـهِ

للفم، يَصِفُ فَمَ امرأة.

قولُه: (وسُلافـةَ الخَمْرِ)، السُّلافُ: السائلُ مِن عصيرِ العنبِ قبلَ أنْ يُعْصر. وقيل: السُّلافةُ أوّلُ ولكلّ شيءٍ عَصَرْتَه[2].

قولُه: (وليس فيها لَذْعة)، اللذعُ ـ بالذالِ المعجمةِ والعينِ المهملة ـ: هو الإحراق.

(١) وقيل: اسمه زهير، شاعر جاهلي، كان أحد المقلّين المفضَّلين في الجاهلية. انظر: «الأعلام» (٧: ٢٢٥) للزركلي.

(٢) انظر: «الصحاح» (٤: ١٣٧٧ ـ مادة سلف) للجوهري.

يقال: شراب سَلْسلٌ وسَلْسالٌ وسَلْسبيل، وقد زيدت الباءُ في التركيبِ حتىٰ صارتِ الكلمةُ خُماسية، ودلّت علىٰ غايةِ السَّلاسة، قال الزّجاج: السلسبيلُ في اللغةِ صفةٌ لِما كانَ في غايةِ السّلاسَة. وقُرِئ: «سلسبيلَ» علىٰ منع الصَّرف، لاجتماع العَلَميةِ والتأنيث، **وقد عَزَوا إلىٰ عليِّ بنِ أبي طالبٍ رضيَ اللهُ عنه** أنّ معناه: سَلْ سَبيلاً إليها، وهٰذا غيرُ مستقيمٍ علىٰ ظاهرِه، إلا أن يرادَ أن جُملةَ قولِ القائل: سَلْ سَبيلاً، جُعلتْ عَلَماً للعين، كما قيل: تأبط شراً؛ وذَرّىٰ حباً؛ وسُميت بذلك لأنه لا يَشربُ منها ....

قولُه: (**وقد عـزَوا إلى عليّ رَضِي اللهُ تعالىٰ عنه**) إلى آخره، روىٰ مُحْيي السُّنةِ عن مُقاتلِ بن حَيّان: «سُمّيت سَلْسبيلاً لأنها تَسيلُ عليهم في الطّرقِ وفي مَنازِلهم، تَنْبعُ مِن أصلِ العرشِ مِن جَنّةِ عَدْنٍ إلى أهلِ الجِنان، ويُؤيِّدُ ذلك قولُه: ﴿تُسَمَّىٰ﴾. وأمّا إذا جُعلتْ صفةً كما قالَ الزّجاج، فمعنىٰ ﴿تُسَمَّىٰ﴾: تُوصَف»[١]. **الراغب**: «سَلُّ الشيءِ مِن الشيءِ نَزْعُه، كسَلِّ السيفِ مِن الغِمد. وتَسَلْسلَ الشيءُ: اضطرب، كأنّه تُصُوِّرَ منه تَسَلُّـلٌ مُترَدِّدٌ، فردّدَ لفظَه تَنْبيهاً علىٰ تَردُّدِ معناه، ومنه السِّلْسِلة. وماءٌ سَلْسَلٌ: مُترددٌ في مَقرّه[٢] حتى صَفا، قال:

أَشْهىٰ إليَّ مِن الرَّحيقِ السَّلْسَلِ[٣]

وقولُه: ﴿سَلۡسَبِيلًا﴾، أي: سَهلاً لذيذاً سَلِساً، وقيل: هو مُركّبٌ مِن سَلْ سبيلاً كالبسملة، وقيل: اسمٌ لكلِّ عينٍ سريعُ الجَرْية. وأَسَلةُ اللسانِ: طَرَفُه»[٤].

---

(١) «معالم التنزيل» (٨: ٢٩٧) للبغوي، وانظر: «معاني القرآن وإعرابه» (٥: ٢٦١).

(٢) في (ف): «مُقوّره».

(٣) عجز بيت لأبي كبير الهذلي، وصدره:

أمْ لا سبيلَ إلى الشباب، وذكرُهُ

انظر: «شرح أشعار الهذليين» (٣: ١٠٦٩).

(٤) «مفردات القرآن»، ص ٤١٨، ٤١٩.

إلا مَن سألَ إليها سبيلاً بالعملِ الصالح، وهو مَعَ استقامتِه في العربيةِ تَكلّفٌ وابتداع؛ وعَزْوُهُ إلىٰ مثلِ عليٍّ رضيَ اللهُ عنه أَبدع، وفي شعرِ بعضِ الـمُحدَثين:

سَلْ سَبيلاً فيها إلىٰ راحةِ النفـ ـــسِ بـراحٍ كأنَّهـا سَلْـسَبيلُ

و﴿عَيْنًا﴾ بدلٌ من ﴿زَنجَبِيلًا﴾، وقيل: تُمزج كأسُهم بالزنجبيلِ بعينِه. أو يَخلقُ اللهُ طعمَه فيها، و﴿عَيْنًا﴾ علىٰ هٰذا القول مبدلةٌ من ﴿كَأْسًا﴾ كأنه قيل: ويُسقونَ فيها كأساً كأسَ عين، أو منصوبةٌ علىٰ الاختصاص؛ شُبّهوا في حُسنِهم وصفاءِ ألوانِهم وانبثاثِهم في مجالسِهم ومنازلِهم باللؤلؤِ المنثورِ. وعن المأمونِ: أنه ليلةَ زُفتْ إليه بُورانُ بنتُ الحسنِ بنِ سَهلٍ وهو علىٰ بساطٍ مَنسوجٍ من ذهبٍ وقد نَثرتْ عليه نساءُ دارِ الخلافةِ اللؤلؤ، فنظرَ إليه مَنثوراً علىٰ ذلك البِساط، فاستحسنَ المنظر وقال: لله درّ أبي نُواس، كأنه أَبْصرَ هٰذا حيثُ يقول:

كأنَّ صُغْرىٰ وكُبْرىٰ مِـنْ فَواقِعِهـا حَصْباءُ دُرٍّ علىٰ أرضٍ مِنَ الذَّهَبِ

قولُه: (وفي شعرِ بعضِ الـمُحدَثين)، ذَكَرَ في «اليتيمةِ» أنه لحسنِ[1] بنِ مطران الشاشي[2].

قولُه: (و﴿عَيْنًا﴾ بدلٌ مِن ﴿زَنجَبِيلًا﴾)، وقد مَضىٰ مثلُ هذا الإبدالِ في قولِه تعالى: ﴿مِن كَأْسٍ كَانَ مِزَاجُهَا كَافُورًا﴾ [الإنسان: ٥].

قولُه: (كأنَّ صُغرىٰ وكُبرىٰ مِن فَواقِعِها[3])، «فواقعُها»: جَمعُ فاقعةٍ، وهي الحُبابةُ علىٰ وَجْهِ الخمرِ والماءِ، والضميرُ في «فواقِعِها» يعودُ إلىٰ الخَمْر، قالَ ابنُ الأثيرِ: «صُغرىٰ وكُبرىٰ غيرُ جائزٍ؛ فإنّ «فُعْلىٰ» أَفْعَل لا يجوزُ نزعُ اللامِ منها، وإنما يجوزُ مِن «فُعْلىٰ» التي لا «أَفْعَل» لها

---

(١) في الأصول الخطية: «لحسين».

(٢) انظر: «يتيمة الدّهر في محاسن أهل العصر» (٤: ١٣٤) للثعالبي.

(٣) البيت لأبي نواس، انظر: «ديوانه»، ص ٢٤٣.

....

نحو حُبْلىٰ، إلّا أن تكونَ «فُعْلىٰ» أَفْعل مضافةً، وهاهنا قد عَرِيَتْ عن اللامِ والإضافة»(١).

وأجابَ صاحبُ «الفلك الدائر»: «إنّا وَجَدْنا «فُعْلىٰ» أفْعل في غيرِ مَوضعٍ، واردةً بغيرِ لامٍ ولا إضافة، قالَ الراجز:

في سَعْيِ دُنيا طالَمَا قـد مُـدَّتِ(٢)

وقال الآخر:

لا تَبْخلَنّ بِدُنيا وهـي مُقْبلـةٌ(٣)

والآخر:

وإنْ دَعوتِ إلىٰ جُلّى ومَكرُمةٍ(٤)

---

(١) «المثل السائر» (١: ٤٧) لابن الأثير.

(٢) الراجز العجّاج، وقبله:

مِن نُزُلٍ إذا الأمورُ غَبّتِ

انظر: «ديوانه»، ص ٥. وقد استشهد به الزمخشري عند تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا صَنَعُواْ كَيْدُ سَٰحِرٍ﴾ [طه: ٦٩].
انظر: «الكشاف» (١٠: ٢٠٧).

(٣) عجزه:

فليس يُنْقِصُها التَّبْذيرُ والسَّرَفُ

وبعده:

فإنْ تَوَلَّتْ فأَحرىٰ أنْ تجـودَ بهـا فالحمدُ منها إذا ما أَدْبرتْ خَلَفُ

لم أهتدِ إلى قائلهما، وقد أنشدهما حجةُ الإسلام في «الإحياء» (٣: ٣٣٧) في حديث له عن فضيلة السّخاء، وفي معناهما قولُ الإمام علي: «إذا أقبلتْ عليك الدنيا فأنفق منها فإنها لا تفنىٰ، وإذا أدبرت عنك فأنفق منها فإنها لا تبقىٰ»، وكأنَّ الكلمتين من وحي كلمة الإمام كرم الله وجهه.

(٤) عجزه:

يوماً سراةَ كرامِ الناسِ فادعينا =

وقيل: شُبِّهوا باللؤلؤِ الرَّطبِ إذا نُثر مِن صَدَفه، لأنه أحسنُ وأكثرُ ماء ﴿رَأَيْتَ﴾ ليس له مفعولٌ ظاهرٌ ولا مقدّرٌ ليشيعَ ويَعم، كأنه قيل: وإذا أوجدتَ الرؤيةَ ثَمّ، ومعناه: أنّ بصرَ الرائي أينما وقعَ لم يتعلقْ إدراكُه إلا بنعيمٍ كثيرٍ ومُلكٍ كبير، و﴿ثَمَّ﴾ في موضعِ النصبِ على الظرف، معناه: في الجنة. ومَن قالَ: معناه: «ما ثَمّ» فقد أخطأ، لأن ﴿ثَمَّ﴾ صلةٌ لِـ «ما»، ولا يجوزُ إسقاطُ الموصولِ وتركُ الصّلة. ....

وقالوا: طُوبىٰ لك. وفي البيتِ وَجْهٌ آخرُ، وهو أن يُجْعَلَ «مِنْ» في قوله: مِن فَواقِعها، زائدةً علىٰ مذهبِ الأخفشِ في الواجب، كقولِه تعالىٰ: ﴿فِيهَا مِنۢ بَرَدٍ﴾ [النور: ٤٣]، فعلىٰ هذا هي مضافةٌ في البيت»(١).

قولُه: (وقيل: شُبِّهوا باللؤْلؤِ الرَّطبِ إذا نُثر مِن صَدَفِهِ)، وعلىٰ هذا: التشبيهُ في حكمِ المفردِ لأنهم شُبِّهوا باللؤلؤ، المخصوص(٢). روىٰ مُحْيي السُّنّة عَن عَطاء: «يُريدُ في بياضِ اللؤلؤِ وحُسْنِه، واللؤلؤُ إذا نُثِرَ مِن الخيطِ علىٰ البساطِ، كانَ أحسنَ منه منظوماً»(٣). وعلىٰ الأوّلِ مُركَّبٌ، والوجهُ مُتعدّدٌ؛ لأنّ الانْبثاثَ(٤) علىٰ الثاني غيرُ مَنْظورٍ إليه. ويجوزُ أن يكونَ مُركباً لِتصوُّرِ النثرِ مِن الصَّدَفِ مَع تَصوُّرِه، ومنه قولُ البُحْتري:

إذا نَضَوْنَ شُفوفَ الرَّيْطِ آونةً ... قَشَرْنَ عن لُؤْلؤِ البَحْرينِ أَصْدافَا(٥)

شَبَّهَ أَجْسادَهنّ إذا خَلَعْنَ ثيابَهنّ، بلؤلؤٍ قُشِّرَ عنه الصَّدَف.

= من قصيدة لبعض بني قيس بن ثعلبة، مطلعها:

إنـا مُحيـوكِ يـا سـلمىٰ فحيينـا ... وإنْ سقيتِ كرامَ الناسِ فاسقينا

انظر: «شرح الحماسة» (١: ٧٥) للمرزوقي.

(١) «الفلك الدائر على المثل السائر» (٤: ٤٣) لابن أبي الحديد، ضميمة «المثل السائر».

(٢) في (ح) و(ف): «باللؤلؤ هذا هي مضافة في البيت المخصوص»، وفيه خلل ظاهر.

(٣) «معالم التنزيل» (٨: ٢٩٧).

(٤) في (ف): «الانتثار».

(٥) «ديوانه» (٣: ١٣٨٠).

﴿كَبِيرًا﴾ واسعاً وهنيئاً.

يروىٰ: «إن أدنىٰ أهل الجنةِ منزلةً يَنظرُ في مُلْكِه مسيرةَ ألفِ عام، يرىٰ أقصاه كما يرىٰ أدناه». وقيل: لا زوالَ له، وقيل: إذا أرادوا شيئاً كان. وقيل: تُسلِّمُ عليهم الملائكةُ ويَسْتأذنونَ عليهم. قُرِئ: «عالِيْهم» بالسكون، علىٰ أنه مبتدأٌ خبرُه ﴿ثِيَابُ سُندُسٍ﴾، أي: ما يَعلوهم من لباسِهم ثيابُ سندسٍ. و«عاليَهم» بالنصب، علىٰ أنه حالٌ من الضميرِ في ﴿وَيَطُوفُ عَلَيْهِمْ﴾ أو في ﴿حَسِبْتَهُمْ﴾، ....

قولُه: (﴿كَبِيرًا﴾: واسعاً وهنيئاً)، قيلَ: الـمُرادُ بالواسعِ امتدادُه في الطّولِ والعَـرْض، وبالهنيءِ سَلامتُه عمّا يُنغِّص. ثُمّ حَقّقَ الأوّلَ بقولِه: «يُروىٰ: أنّ أدنىٰ » إلى آخره، والثانيَ بقولِه: «لا زَوالَ له»؛ وذلك أنّ النّعمةَ إذا كانتْ في مَعرِضِ الزّوال، لا يَتَلذَّذُ به صاحبُه، ولا يَسْتبشرُ به الاسْتِبشارَ التام، قالَ:

أَشدُّ الغَـمِّ عِنْـدي في سرورٍ تيَقّنَ عنه صاحبُه انْتِقـالا[١]

وإنّما فُسِّر الكبيرُ بالواسعِ الهَنيءِ لإطلاقِه، فَاعْتبرَه مِن جهةِ اللفظِ والمعنىٰ.

وأمّا روايةُ قولِه: «إنّ أدنىٰ أهلِ الجنّةِ مَنْزلةً»، [فقد][٢] مَضىٰ تَخريجُه في تَفْسيرِ قولِه تعالىٰ: ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٣]، قالَ القاضي: «وللعارفِ أكبرُ مِن ذلك، وهو أَنْ تَنْتقِشَ نفسُه بِجَلايا المُلكِ وخَفايا الملكوت، فَيَسْتضيءُ بأنوارِ قُدسِ الجَبَروت»[٣].

قولُه: (قُرِئ: «عالِيْهم» بالسكون)، نافعٌ وحمزةُ: «عالِيْهم»، بإسكانِ الياءِ وكسرِ الهاء، والباقون: بفتحِ الياءِ وضَمِّ الهاء[٤].

---

(١) البيت للمتنبي، انظر: «العرف الطيّب» (١: ٢٩١).

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) «أنوار التنزيل» (٥: ٤٢٩)؛ قاله في تفسير الآية (٢٠) من سورة الإنسان.

(٤) بإسكان الياء، على الابتداء وخبره ﴿ثِيَابُ سُندُسٍ﴾، وبفتح الياء على الحال. انظر: «حجة القراءات» لابن زنجلة، ص٧٤٠.

أي: يطوفُ عليهم وِلدانٌ عالياً للمَطوفِ عليهم ثيابٌ، **أو حَسِبْتَهم لؤلؤاً عالياً لهم ثياب** سُنْدس. ويَجوزُ أن يراد: رأيتَ أهلَ نعيمٍ ومُلكٍ عاليَهم ثيابٌ. **و«عاليتُهم»: بالرفعِ والنصبِ علىٰ ذلك.** و«**عَلَيْهم**». و﴿خُضْرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ﴾ **بالرفع، حملاً علىٰ الثيابِ، بالجر علىٰ** السُّندس. وقُرِئ: «وإستبرقَ» نصباً في موضعِ الجرِ علىٰ مَنعِ الصرفِ لأنه أعجمي، وهو غلطٌ لأنه نكرةٌ يدخلُه حرفُ التعريف؛ تقول: الإِسْتبرق، إلا أنْ يَزعمَ ابنُ محيصنٍ أنه قد يُجعلُ عَلَماً لهذا الضَّربِ من الثياب. ....

قولُه: (**أَوْ حَسِبْتَهم لؤلؤاً عالياً لهم ثيابٌ**)، عَطفٌ علىٰ ﴿وَيَطُوفُ عَلَيْهِمْ﴾، وَهُما لَفٌّ ونَشْرٌ لِما لَفَّ أوّلاً في الحالينِ. والفرقُ أنه إذا كانَ حالاً مِن ضميرِ ﴿عَلَيْهِمْ﴾، وَهُم المؤمنون، كانَ للمؤمنينَ ثيابٌ، وهو المرادُ مِن قولِه: «لِـلْمطوفِ عليهم ثيابٌ». وإذا كان مِن ضميرِ ﴿حَسِبْتَهُمْ﴾، كان علىٰ الغِلمانِ ثيابٌ، وإليه أشارَ بقولِه: «لهم ثياب»، على الابتداءِ والخبر.

«الانتصاف»: «في هذا نَظَرٌ، لأنه جَعَلَه داخلاً في مضمونِ الحسبان، وكيف هذا وهم لابسونَ السُّندسَ حقيقةً، بخلافِ كونِهم لؤلؤاً، فإنّه تَشْبيهٌ وتَمثيل»[١].

قولُه: (و«**عاليتُهم**»: **بالرفعِ والنصبِ على ذلك**)، أي: علىٰ المذكورِ مِن وَجْهِ الـرَّفعِ[٢] والنَّصبِ[٣].

قولُه: (و«**عليهم**»)، أي: وَقُرِئ: «عليهِم»[٤]، مكان: «عاليْهِم».

قولُه: (و﴿خُضْرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ﴾، **بالـرَّفع**)، حَفصٌ: برفعِهمـا، وابنُ كثيرٍ وأبو بكرٍ: بخفضِ

---

(١) «الانتصاف» بحاشية «الكشاف» (٤: ٦٧٣).

(٢) بالرفع قراءةُ ابن مسعود، قال الفراء: «وهي حجّةٌ لمن أرسلَ الياء وسكّنها» «معاني القرآن» (٣: ٢١٩)، وانظر: «إعراب القرآن» (٥: ٦٧) لابن النحاس.

(٣) بالنصب قراءة الأعمش، وهي بمنزلة قراءة مَن قرأ: ﴿خاشعًا أَبصارُهم﴾ و﴿خَٰشِعَةً أَبۡصَٰرُهُمۡ﴾ [القلم: ٤٣، المعارج: ٤٤]. انظر: «الحجة للقراء السبعة» (٦: ٣٥٥) لأبي علي الفارسي.

(٤) قراءة مجاهد وابن سيرين، انظر: «إعراب النحاس» (٥: ٦٧) لابن النحاس، و«البحر المحيط» (٨: ٣٠٠) لأبي حيان.

وقُرِئ «وَاسْتبرقَ»، بوصلِ الهمزةِ والفتح، علىٰ أنه مسمًّى باسْتفعلَ من البريق، وليسَ بصحيحٍ أيضاً، لأنه مُعرَّبٌ مشهورٌ تَعْريبه، وأنّ أصله: اسْتَبره. ﴿وَحُلُّوٓاْ﴾ عطف علىٰ ﴿وَيَطُوفُ عَلَيۡهِمۡ﴾ [الإنسان: ١٥].

فإن قلتَ: ذُكِرَ هاهنا أنّ أساورَهم من فضّة، وفي موضعٍ آخرَ أنها مِن ذَهب.

قلتُ: هَبْ أنه قيل وحُلّوا أساورَ من ذهبٍ ومن فِضّة، وهٰذا صحيحٌ لا إشكالَ فيه، علىٰ أنهم يُسوّرون بالجنسيْنِ: إما علىٰ المعاقبةِ، وإما علىٰ الجَمْع، **كما تُزاوِجُ** نساءُ الدنيا بين أنواعِ الحَلْي وتَجمع بينها، وما أحسنَ بالمعصمِ أن يكونَ فيه سِواران: سوارٌ من ذَهب، وسوارٌ من فِضّة! ﴿شَرَابٗا طَهُورًا﴾ ليسَ برجْسٍ كخمرِ الدنيا؛ لأنّ كونَها رجساً **بالشَّرع لا بالعقل**، وليستِ الدارُ دارَ تكليف. ....

الأولِ ورَفْعِ الثاني، وابنُ عامرٍ وأبو عَمرو: برفعِ الأولِ وخَفضِ الثاني، وحمزةُ والكسائيُّ: بِخَفْضهما[1].

قولُه: (**كما تُزاوِجُ**)، بالتاءِ والزّاي والجيم، ويُروىٰ: «تُراوِح»، بالراءِ والحاء.

الجوهري: «المُراوحةُ في العملينِ: أن يعملَ هذا مَرّةً وهذا مَرّة». «كما تُزاوجُ» نَشرٌ لقولِه: «علىٰ المعاقبة»، وتَجْميعٌ لقولِه: «علىٰ الجمع».

قولُه: (**بالشَّرْعِ لا بالعقل**)، خبرٌ لِـ «أَنَّ»، يُريدُ أنّ كَوْنَ الخمرِ رِجْساً ثابتٌ بِحُكمِ الشَّرعِ ابتلاء، لأنَّ[2] فيها ما يُنجّسُه العقلُ مِن القاذورات. والآخرةُ ليست دارَ ابتلاءٍ واختبار، بَلْ فيها ما تَشْتهي الأنفسُ وتَلَذُّ الأَعين، فعلىٰ هذا: مَعنىٰ ﴿طَهُورًا﴾ رَفعَ المانعَ الشَّرعي.

---

(١) انظر حجّتهم في هذه الوجوه: «حجة القراءات» لابن زنجلة، ص ٧٤٠-٧٤١، و«الحجة للقراء السبعة» (٦: ٣٥٧-٣٦١) لأبي علي الفارسي.

(٢) في (ح): «لا أنَّ»، وليس بصواب.

أو لأنه لم يُعصرْ فتمسَّه الأيدي الوَضِرَة، وتدوسُه الأقدامُ الدّنِسة، ولم يُجعلْ في الدّنانِ والأباريقِ التي لم يُعنَ بتنظيفِها. أو لأنه لا يَؤولُ إلىٰ النجاسةِ لأنه يَرشحُ عرقاً من أبدانِهم له ريحٌ كريحِ المسك. أي: يقالُ لأهلِ الجنة ﴿إِنَّ هَٰذَا﴾ وهٰذا إشارةٌ إلىٰ ما تَقدّمَ من عطاءِ الله لهم: ما جُوزيتم به علىٰ أعمالِكم وشُكر به سَعيُكم، والشكرُ مجاز.

[﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ تَنزِيلًا * فَٱصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا * وَٱذْكُرِ ٱسْمَ رَبِّكَ بُكْرَةً وَأَصِيلًا * وَمِنَ ٱلَّيْلِ فَٱسْجُدْ لَهُۥ وَسَبِّحْهُ لَيْلًا طَوِيلًا﴾ ٢٣-٢٦]

تَـكريرُ الضميرِ بعد إيقاعِه اسماً لـ «إنّ»: تأكيدٌ علىٰ تأكيدٍ لمعنىٰ اختصاصِ الله بالتنزيل، ليتقرّرَ في نفسِ رسولِ الله ﷺ أنه إذا كان هو المُنزِّلُ. ....

قالَ القاضي: «شراباً طَهوراً: يريدُ به نوعاً آخرَ تَفوّقَ علىٰ النّوعينِ المُتقدّمين، ولذلك أَسْندَ سَقْيَه إلىٰ الله سبحانَه وتعالىٰ، وَوَصَفَه بالطَّهوريّة؛ فإنّه يُطهِّرُ شاربَه عن الميلِ إلى اللذاتِ الحِسيّة[١]، والرّكونِ إلىٰ ما سِوىٰ الحق، فيتجرّدُ لِمُطالعةِ جَمالِه، مُلتذًّا بلقائِه، باقياً ببقائِه، وهي مُنتهىٰ درجاتِ الصّدّيقينَ، ولذلك خَتَمَ به علىٰ ثوابِ الأبرار»[٢].

قولُه: (**الأَيْدي الوَضِرة**)[٣]، **الجوهري**: «الوَضَر: الدَّرَنُ والدَّسَم»، قال:

أَباريقُ لم يَعْلَـقْ بهـا وَضَرُ الزُّبْـدِ[٤]

---

(١) في(ح) و(ف) : «الحسنة».

(٢) «أنوار التنزيل» (٥: ٤٣٠) للبيضاوي؛ قاله في تفسير الآية (٢١) من سورة الإنسان.

(٣) في (ف): الناضرة.

(٤) البيت للشاعر أبي الهندي، وصَدْره:

سَيُغني أبا الهندي عن وَطْبِ سالمٍ

انظر بعضاً من أبيات القصيدة، ونتفاً من أخباره: «طبقات الشعراء» لابن المعتز، ص ١٣٦-١٤٣.

لم يكنْ تَنزيلُه علىٰ أيِّ وجهٍ نُزلَ إلا حِكمةً وصَواباً، كأنه قيل: **ما نَزّلَ عليكَ القرآنَ تنزيلاً مُفرَّقاً مُنجّماً إلا أنا لا غيري، وقد عَرَفْتني حَكيماً** فاعِلاً لكلِّ ما أفعلُه بدواعي الحِكْمة؛ ولقد دَعَتْني حكمةٌ بالغةٌ إلىٰ أن أُنزلَ عليك الأمرَ **بالمُكافّة** والمُصَابَرة، وسأنزلُ **عليك** الأمرَ بالقتالِ والانتقامِ بعد حين ﴿فَٱصۡبِرۡ لِحُكۡمِ رَبِّكَ﴾ **الصادرِ عن الحكمةِ** وتعليقِه الأمورَ بالمصالح، وتأخيرِه نُصرتَك علىٰ أعدائِك مِن أهلِ مكة؛ ولا تُطعْ منهم أحداً قلةَ صبرٍ منك علىٰ أذاهم وضَجراً مِن تأخّرِ الظَّفَر، وكانوا مع إفراطِهم في العداوةِ والإيذاءِ له ولمن معه يَدْعونَه إلىٰ أن يرجعَ عن أمرِه، **ويَبذلونَ له أموالَهم** وتَزويجَ أكرمِ بناتِهم إن أجابَهم.

قولُه: (**ما نَزَّلَ عليك القرآنَ تنزيلاً مُفرَّقاً مُنجَّماً إلا أنا لا غيري**)، هو نَحوُ قَوْلِك: ما يقومُ إلّا زيدٌ لا(١) عَمرو، وقد مَنَعه صاحبُ «المفتاح»(٢).

قولُه: (**وقَدْ عَرَفْتني حكيماً**)، حالٌ مِن فاعِلِ «نَزَّلَ»، وإنّما اعتُبِرَ في الآيةِ مَعنىٰ الحكمة، ليترتَّبَ عليه قولُه: ﴿فَٱصۡبِرۡ لِحُكۡمِ رَبِّكَ﴾.

قولُه: (**بالـمُكافّة**)، أي: كَفِّ الحربِ مِن الطَّرفينِ. **الأساس**: «صافُّوهم ولافُّوهم ثُمّ كافُّوهم، أي: حاجَروهم، وتَكافُّوا: تَحاجَروا».

قولُه: (﴿فَٱصۡبِرۡ لِحُكۡمِ رَبِّكَ﴾ **الصادرِ عن الحِكْمة**)، أي: نحنُ نَزَّلنا الأمرَ بالمكافّةِ والمُصابَرة، فلا تَطْلبْ وَجْهَ حكمةٍ في تَرْكِ القتال(٣).

قولُه: (**ويَبْذلونَ له أموالَهم**)، روىٰ مُحْيي السُّنّةِ عَن مُقاتِل: أرادَ بـ«الآثِم» عُتبةَ بن ربيعة، وبـ«الكَفورِ» الوليدَ بنَ المغيرة، قالا للنبيّ ﷺ: إنْ كُنتَ صَنعتَ ما صنعتَ لأجلِ النساءِ والمال،

---

(١) في (ف): «إلّا».

(٢) انظر: «مفتاح العلوم» للسّكاكي، ص ٢٩٣.

(٣) من قوله «قولُه: بالمكافّة» إلى هنا سقط من (ف).

فإن قلتَ: كانوا كلُّهم كَفَرة، فما معنىٰ القسمةِ في قولِه ﴿ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾؟

قلتُ: معناه **ولا تُطعْ منهم راكباً لِما هو إثمٌ داعياً لك إليه، أو فاعلاً لِما هو كُفرٌ داعياً لك إليه**؛ لأنهم إما أن يَدْعوه إلىٰ مساعدتِهم علىٰ فعلٍ هو إثمٌ أو كُفر، أو غيرُ إثمٍ ولا كُفْر، فنُهي أن يساعدَهم علىٰ الاثنيْنِ دونَ الثالث. وقيل: الآثِمُ عُتبة؛ والكَفورُ: الوليد؛ لأنّ عتبةَ كان رَكّاباً للمآثم، مُتعاطياً لأنواعِ الفُسوق؛ وكان الوليدُ غالياً في الكُفْر شديدَ الشَّكيمة في العُتوّ.

فإن قلتَ: معنىٰ «أَوْ»: ولا تطعْ أحدَهما، فهَلّا جيءَ بالواوِ ليكون نهياً عن طاعتِهما جميعاً؟

قلتُ: لو قيلَ: ولا تُطعْهما، لجازَ أن يطيعَ أحدَهما؛ **وإذا قيل: لا تُطعْ أحدَهما، عُلمَ أنَّ الناهيَ عن طاعةِ أحدِهما، عن طاعتِهما جميعاً أنهىٰ**. ....

فارجعْ عن هذا الأمر؛ قالَ عُتبةُ: فأنا أُزوّجُك ابنتي وأسوقُها إليكَ بغيرِ مَهْر، وقالَ الوليدُ: أنا أُعطيكَ مِن المالِ حتى تَرْضىٰ، فارجعْ عن هذا الأمر، فأنزلَ الله[1] هذه الآية»[2].

قولُه: (**معناه: ولا تُطعْ منهم راكباً لِما هو إثمٌ داعياً لك إليه، أو فاعلاً لِما هو كُفرٌ داعياً لك إليه**)، قالَ القاضي: «التَّقسيمُ باعتبارِ ما يَدْعونَه إليه؛ فإنّ ترتُّبَ النَّهي علىٰ الوَصْفينِ مُشعرٌ بأنّه لأجلِهما، وذلك يَسْتدعي أن تكونَ المطاوعةُ في الإثمِ والكفرِ محظوراً[3]؛ فإنَّ مُطاوعتَهما فيما ليس بإثمٍ ولا كُفْرٍ غيرُ مَحْظور»[4].

قولُه: (**وإذا قيلَ: لا تُطعْ أحدَهما، عُلِمَ أنّ الناهيَ عن طاعةِ أحدِهما: عن طاعتِهما جميعاً أَنْهىٰ**)، قيلَ: جوابُه فاسِدٌ، لاحتمالِ أن يكونَ المطلوبُ تَرْكَ واحدٍ منهما، أيَّ واحدٍ كانَ، لا

---

(١) سقط لفظ الجلالة «الله» من الأصول الخطية.

(٢) «معالم التنزيل» (٨: ٢٩٩)؛ قاله في تفسير الآية (٢٤) من سورة الإنسان.

(٣) سقط لفظ «محظوراً» من تفسير البيضاوي «أنوار التنزيل».

(٤) «أنوار التنزيل» (٥: ٤٣٠).

....

تَرْكَ كلِّ واحد. ويجوزُ له الإتيانُ بواحدٍ منهما، أيّ واحدٍ كان، بشرط تَرْكِ الآخرِ، أَيَّ آخرَ كان. والجوابُ الصحيحُ أنَّ «أَوْ» في الإثباتِ تُفيدُ أَحَدَ الأمرينِ، وفي النّفي تُفيدُ نَفْيَ كلا الأمرينِ جميعاً.

وقلتُ: هذا السؤالَ مَبنيٌّ على أنّ «أَوْ» للتَّخيير، وهو عينُ السؤالِ الذي أَورَدَه المصنّف، حيثُ قال: «مَعْنىٰ ﴿أَوْ﴾: ولا تُطعْ أحدَهما، فَهلّا جيءَ بالواو» إلى آخره.

واعلمْ أنّ جوابَ المصنّفِ إنّما يَتمشّى إذا حَقّقنا القولَ في هذا المقام، وذلك أنَّ السؤالَ الأوّلَ واردٌ على إرادةِ العُمومِ في قولِه: ﴿ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾، لقولِه: «كانوا كلُّهم كَفَرة». و﴿أَوْ﴾ للتنويعِ لقوله: «فما معنىٰ القِسمة؟»، وكانَ الوصفُ بالكَفورِ والآثِمِ عِلَّةً للنّهي كما سبق.

والسؤالُ الثاني واردٌ علىٰ أنّ المرادَ بالآثِم عُتبةُ بِعَيْنِه، وبالكَفورِ الوليدُ نفسُه. والمرادُ بالوصفينِ الذَّم، فَيَرِدُ حينئذٍ السؤالُ الذي أورده، وتَقْريرُه أنّ «أَوْ» يُوهِمُ أنّ المنهيَّ عنه طاعةُ أَحدِهما لا علىٰ التَّعيين، والحالُ أنّ كليهما مُسْتحقانِ لِأَن لا يُطاعا لِما عُلِمَ مِن حالِهما، ولَوْ جيءَ بالواوِ لَأُزيلَ الوَهْم، ودَلَّ علىٰ أنّ السّؤالينِ مُتفرّعانِ علىٰ القولينِ الفاسدينِ[1] فيهما.

وتَقْريرُ هذا الجوابِ: أنّ ﴿أَوْ﴾ حينئذٍ ليست للتَّخييرِ حتى يَلْزَمَنا ذلك، وإنّما هي للإباحة، لِما عُلِمَ أنَّ طاعةَ كلِّ واحدٍ منهما مُحْتَرَزٌ عنهما، لِما فيهما مِن تَعاطي الإثْمِ المبالِغِ والكُفْرِ الغالي. والمقامُ يَقْتضي المبالغةَ في النَّهيِ عن طاعتهما[2] مُنفردينِ ومُجْتمعينِ، ولَوْ قيلَ: لا تُطِعْهما، لَدَلَّ المنطوقُ علىٰ النَّهيِ عن طاعتِهما مُجْتمعينِ، وأَوهمَ المفهومُ جوازَ طاعةِ أحدِهما فقيل: لا تُطعْ أحدهما، ليدلَّ المنطوقُ على النهي عن طاعةِ أحدِهما لا علىٰ التَّعيين، لأنّ كليهما مُسْتحقّانِ لأَنْ لا يُطاعا لِما عُلِمَ مِن حالِهما، ولَوْ جيءَ بالواوِ لَأزيلَ الوَهْم ودَلَّ علىٰ الفَحْوىٰ بمساعدةِ مُقْتضىٰ المقامِ علىٰ النَّهيِ عن طاعتِهما جميعاً بالطريقِ الأَوْلىٰ.

---

(١) في (ط) و(ح): «الفاسدان»، وساقط في (ف).

(٢) في (ح): «تعاطيهما».

....

قالَ الزّجاج: «﴿أَوْ﴾ هاهنا أوكدُ مِن الواو، لأنك إذا قلتَ: لا تُطعْ زيداً وعَمراً، فأطاعَ أحدهما كانَ غيرَ عاصٍ. فإذا أَبْدلتَها بـ «أَوْ»، فَقد دَلَلْتَ علىٰ أنّ كلَّ واحدٍ منهما أَهلٌ لأنْ يُعْصىٰ»(١). ويُعْلَمُ مِن هذا التقرير أنَّ «أَوْ» التي للإباحة، إذا دَخلتْ علىٰ الإثباتِ، كانَ سبيلُها هذا السبيل. فإذا قلتَ: جالسِ الحسنَ أو ابنَ سيرين، عُلِمَ أنّ الأمرَ واردٌ علىٰ استحقاقِ كلِّ واحدٍ منهما المجالسةَ، لِما فيهما مِن الفضلِ والمزيّة.

ودَلَّ علىٰ الفحوىٰ علىٰ استحقاقِهما المجالسةَ مجتمعينِ بالطريقِ الأَوْلىٰ؛ فالإباحةُ إنّما نشأَتْ من أمرٍ خارجٍ لا مِن اللفظ، كما أنّ حَظْرَ(٢) الإباحةِ عن طاعةِ عُتْبَةَ والوليد، إنما نَشأَ مِن أمرٍ خارجٍ، وهو ما فيهما مِن الإثمِ والكُفْرِ الغالي. ويُوافقُه قولُ ابنِ الحاجبِ: «إنّ وَضْعَ «أَوْ» لإثباتِ الحُكمِ لأحدِ الأمرينِ، إلّا أنه إنْ حَصَلتْ قرينةٌ يُفهمُ مَعها أنّ الأمرَ غيرُ حاجزٍ عن الآخرِ، مثل قولك: جالسِ الحسنَ أو ابنَ سيرين، سُمِّي إباحةً، وإنْ حَجزَ فهو لأحدِ الأمرينِ، وإنّما أُخِذَ نَفْيُ الحَجْزِ عن الآخرِ مِن أمرٍ خارج»(٣).

وأما قولُه: «وقد اسْتشكلَ بَعضُهم وقوعَ ﴿أَوْ﴾ في النَّهي، في مثل قوله: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾، وهاهنا لو انتهىٰ عن أحدِهما لَـم يَمتثلْ، ولا يُعدُّ مُمْتثِلاً إلّا بالانتهاء عنهما جميعاً، ومِن ثَمّ حَملَها بعضُهم علىٰ أنها بمعنىٰ الواو، والأَوْلىٰ أنْ تَبقىٰ علىٰ بابها. وإنّما جاءَ التعميمُ فيهما مِن أمرٍ وراءَ ذلك، وهو النَّهيُ الذي فيه معنىٰ النفي، لأنّ المعنىٰ قبل وُجودِ النّهي: تُطِيعُ آثِماً أو كفوراً، أي: واحداً منهما. فإذا جاءَ النّهيُ، وَرَدَ علىٰ ما كانَ ثابتاً في المعنىٰ، فيَصيرُ المعنىٰ: ولا تُطعْ واحداً منهما، فيجيءُ التعميمُ فيهما مِن جهةِ النهي، وهي علىٰ بابِها فيما

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٥: ٢٦٣).

(٢) في (ف): «خطر».

(٣) «الإيضاح في شرح المفصّل» (٢: ٢١١) لابن الحاجب.

كما إذا نهىٰ أن يقولَ لأبويه: أُفٍّ، عُلِمَ أنه مَنهيٌّ عن ضربِهما علىٰ طريقِ الأولىٰ. ﴿وَٱذْكُرِ ٱسْمَ رَبِّكَ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ **ودُمْ علىٰ صلاةِ الفَجرِ والعَصر** ﴿وَمِنَ ٱلَّيْلِ فَٱسْجُدْ لَهُۥ﴾ **وبعضِ الليلِ فصلِّ له، يعني: صلاةَ المغربِ والعشاء، وأُدخلَ «مِنْ» علىٰ الظرفِ للتبعيض، كما**

ذَكرناه، لأنه لا يحصلُ الانتهاءُ عن[١] أحدِهما حتّى يَنتهي عنهما بخلافِ الإثبات، فإنّه قد يَفعَلُ أحدَهما دونَ الآخر»[٢]، فليس بطائل[٣]، والقولُ ما قالتْ حَذامِ[٤].

وتَلخيصُه: أنّ ﴿ءَاثِمًا﴾ أو ﴿كَفُورًا﴾، إذا أُريدَ بهما الجنسُ كان الوصفُ عِلّةً للنّهي، مِن حيثُ هو هو لا مِن حيثُ الذات، ولذلك جازت الإطاعةُ إذا فَقَد. وإذا عُنِيَ بهما العَهْد، كانَ النَّهيُ عن إطاعةِ الشَّخصينِ المعيَّنينِ لِما فيهما مِن الخلالِ[٥] الذميمة، فلا يُعْملُ بالمفهومِ؛ ولا يجوزُ طاعتُهما علىٰ أي حالٍ كان؛ فإذن لا مَدْخَلَ للنَّهيِ في العموم.

قولُه: (**ودُمْ علىٰ صلاةِ الفَجرِ والعصرِ،** ﴿وَمِنَ ٱلَّيْلِ﴾ **وبعضِ الليل فَصَلِّ له، يعني صلاةَ المغربِ والعشاء**)، قيلَ: الليلُ اسمٌ لِسَوادٍ مُمْتَد، والليلةُ اسم لكلّ الليل، وأتىٰ بصلاتي النّهار وصلاتي الليلِ[٦] ولم يَظْفر بصلاةِ[٧] الظهر. والأقربُ مِن حيثُ النّظمُ: أنه تعالىٰ لـمّا نهىٰ

---

(١) في (ف): «على»، وفي «الإيضاح»: مِنْ.

(٢) «الإيضاح في شرح المفصل» (٢: ٢١١-٢١٢).

(٣) جوابُ: وأمّا قولُه، وفي (ح): «طائل»، وفي (ف): «وطاء لك»، وقوله: «فليس بطائل» سقط من (ط).

(٤) فيه إشارةٌ الى بيت الشاعر الجاهلي:

إذا قالتْ حذامِ فصدِّقوها ... فإنّ القولَ ما قالتْ حذامِ

وجرىٰ هذا البيتُ مجرىٰ المثل، وصار يُضربُ لكلّ مُعْتدٍّ بكلامِه.

(٥) في (ف): « الخصال».

(٦) في (ح): «أتى بصلاتي الليل»، و(ف): «أتى بصلاة النهار وصلاة الليل». وصلاتا النهار هما: الفجر والعصر، وصلاتا الليل هما: المغرب والعشاء.

(٧) في (ف): «يظهر لصلاة».

دَخلَ علىٰ المفعولِ في قوله ﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾ [نوح: ٤]. ﴿وَسَبِّحْهُ لَيْلًا طَوِيلًا﴾ وتَهجدْ له **هزيعاً طويلاً** من الليل: ثُلثيْهِ، أو نصفَه، أو ثلثَه.

[﴿إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ يُحِبُّونَ ٱلْعَاجِلَةَ وَيَذَرُونَ وَرَآءَهُمْ يَوْمًا ثَقِيلًا ۞ نَّحْنُ خَلَقْنَٰهُمْ وَشَدَدْنَآ أَسْرَهُمْ ۖ وَإِذَا شِئْنَا بَدَّلْنَآ أَمْثَٰلَهُمْ تَبْدِيلًا﴾ ٢٧-٢٨]

﴿إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ الكفرةَ ﴿يُحِبُّونَ ٱلْعَاجِلَةَ﴾ يُؤْثرونَها علىٰ الآخرة، كقوله: ﴿بَلْ تُؤْثِرُونَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا﴾ [الأعلىٰ: ١٦]. ﴿وَرَآءَهُمْ﴾ قُدّامَهم أو خَلفَ ظهورِهم لا يَعْبؤون به ﴿يَوْمًا ثَقِيلًا﴾ استُعيرَ الثقيلُ لشدّتِه وهَوْلِه، من الشيءِ الثقيلِ الباهظِ لحامِله. ونَحوُه: ﴿ثَقُلَتْ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الأعراف: ١٨٧]. الأَسْرُ: الربطُ والتوثيق، ومنه: أُسِرَ الرجلُ إذا أُوثِقَ بالقِدّ وهو الإِسار، وفَرسٌ مَأسورُ الخَلْق، وتُرسٌ مَأسورٌ بالعَقَب. والمعنىٰ: شَدَدنا توصيلَ عظامِهم بعضِها ببعض، وتوثيقَ مفاصلِهم بالأعصاب، ومثله قولُهم: جارية مَعْصوبةُ الخَلْق، **ومَجْدولتُه**.

حبيبَه صلواتُ الله عليه، عن طاعةِ الآثِمِ والكَفور، وحَثّه علىٰ الصبرِ علىٰ[1] أذاهم وإفراطِهم في العداوة، وأرادَ أن يُرشِدَه الىٰ مُشارَكتِهم، عَقّبَ ذلك الأمرَ باستغراقِ أوقاتِه بالاشتغالِ بالعبادةِ ليلاً ونهاراً، بالصَّلواتِ كلِّها مِن غيرِ تَخْصيص، وبالتّسبيحِ لِما يُطيقُ عليه، لقولِه تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّكَ يَضِيقُ صَدْرُكَ بِمَا يَقُولُونَ ۞ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَكُن مِّنَ ٱلسَّٰجِدِينَ﴾ [الحجر: ٩٧-٩٨].

قولُه: (هَزيعاً طويلاً)، الجوهري: «مضىٰ هزيعٌ مِن الليل، أي: طائفة، وهو نَحوٌ مِن ثُلُثِه أو رُبْعِه».

قولُه: (ومَجْدولَتُه)، الجوهري: «جَدَلْتُ الحبْلَ أَجْدُلُه جَدْلاً: فتَلتُه فَتْلاً مُحكماً، ومنه: جاريةٌ مَجْدولةُ الخَلْقِ: حَسَنةُ الجَدْل»[2].

---

(١) في (ح): «عن».

(٢) في (ح): «الخلق» بدل «الجدل».

﴿وَإِذَا شِئْنَا﴾ أهلكناهم و﴿بَدَّلْنَآ أَمْثَـٰلَهُمْ﴾ في شدّةِ الأَسْر، يعني: النشأةَ الأخرىٰ. وقيل: معناه: بدّلنا غيرَهم مِمّن يُطيع. وحقُّه أن يجيءَ بـ «إنْ» لا بـ «إذا»، كقولِه: ﴿وَإِن تَتَوَلَّوْا۟ يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ﴾ [محمد: ٣٨]، ﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾ [النساء: ١٣٣].

قولُه: (وحَقُّه أن يجيءَ بـ «إنْ» لا بـ «إذا»)، قالَ المصنِّف: «إذا: تَدخلُ علىٰ الكائنِ(١) كقولِه تعالىٰ: ﴿إِذَا ٱلشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾ [التكوير: ١]، و«إنْ» تَدخلُ(٢) علىٰ المقدَّرِ كقولِه تعالىٰ: ﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَأْتِ بِخَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [إبراهيم: ١٩]»(٣).

هذا رَدٌّ للوَجْهِ الآخر، لأنّ تَبْديلَ أمثالهم العاصينَ بالمُطيعين في الدّنيا مَشكوكٌ فيه، فَحقُّه بأنْ يُجاءَ بـ «إنْ»، لِيُفرضَ كما يُفْرضُ ما لا تَحقُّقَ له.

وأمّا التبديلُ بالمعنىٰ السابق، وهو تَبْديلُ أمثالِهم في شِدَّةِ الأَسْرِ في النشأةِ الأخرىٰ فمُحقَّقٌ لا بُدَّ منه، فَحقُّه أن يُجاءَ بـ «إذا».

والتبديلُ علىٰ الوَجْهِ الأوّلِ التَّغييرُ في الصِّفات، ولذا قالَ: في شِدَّةِ الأَسْر، لأنّ الذاتَ المحشورةَ هي هذه الذات.

وعلىٰ الوَجْهِ الثاني بمعنىٰ التغيير في الذات، ولذلك بَدَّلَ(٤) قوله: «غيرَهم» بقولِه: «مِمَّن يُطيع».

---

(١) في (ح): «الكافرين»، وهو تحريف.

(٢) في (ف): «تصدر».

(٣) لم أهتدِ إلى موضعه. وقال أبو بكر الحدّادي اليمني في «الجوهرة النيّرة» (١: ٣): «إذا: تدخل على أمرٍ كائن أو منتظرٍ لا محالة، و«إنْ»: تدخلُ على أمرٍ ربما كان وربما لا يكون»، قاله في كتاب الطهارة في معرض حديثه عن الآية: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُوا۟ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ ۚ وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا﴾ [المائدة: ٦].

(٤) في الأصول الخطية: «بين» بدل «بدّل»، وليس بصواب.

[﴿إِنَّ هَٰذِهِۦ تَذْكِرَةٌۖ فَمَن شَآءَ ٱتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ سَبِيلًا * وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا * يُدْخِلُ مَن يَشَآءُ فِى رَحْمَتِهِۦۚ وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًۢا﴾ ٢٩-٣١]

﴿هَٰذِهِۦ﴾ إشارةٌ إلىٰ السّورةِ أو إلىٰ الآياتِ القريبة ﴿فَمَن شَآءَ﴾ فمَن اختارَ الخيرَ لنفسِه؛ وحُسْنُ العاقبةِ. واتخاذُ السبيلِ إلىٰ الله عبارةٌ عن التقرّبِ إليه والتوسّل بالطاعة (وما يَشاؤُونَ) الطاعةَ ﴿إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ بقسرِهم عليها ....

والوجْهُ هو الأول، لأنّ الآيةَ واردةٌ عَقِبَ قولِه : ﴿إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ يُحِبُّونَ ٱلْعَاجِلَةَ وَيَذَرُونَ وَرَآءَهُمْ يَوْمًا ثَقِيلًا﴾. أنكرَ عليهم رُكونَهم إلىٰ هٰذه العاجلةِ التي هي لا طائل تَحْتها، بحيثُ بلغَ إلىٰ المحبّةِ الذاتية، وذُهولَهم عمّا هو مَصيرُهم إليه مِن الأمرِ المَهولِ، بحيث بَلَغَ إلىٰ أنْ جَعلوه كالشيءِ المتروكِ المَنْسي، ثُمَّ قال: نَحنُ خَلَقْناهم وشَدَدْنا تَوْصيلَ أَعْصابِهم[1]، ليشتغلوا بعبادتِنا عن الالتفاتِ إلى الغَيْرِ ويَشكروا تلك النعمة. ولا بُدَّ أن يُفكِّكَ[2] هذا التركيب[3]، ويُحَلِّل هذا التوثيق، ثُمّ يُعيدُه كما هو الآنَ في شِدَّةِ الأَسْرِ، للمجازاةِ علىٰ ذلك، وحَقّق ذلك بقولِه: ﴿إِنَّ هَٰذِهِۦ تَذْكِرَةٌۖ فَمَن شَآءَ ٱتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ سَبِيلًا﴾.

قولُه: («وما يَشاؤُونَ» الطاعة ﴿إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ بِقَسْرِهم عليها)، **الإنصاف**[4]: «حَرَّفَ النصَّ، والآيةُ حاضرةٌ بالنّفي والإثباتِ، ككلمة [5] لا إلٰه إلّا الله، وما ذَكَرَه مُضادٌّ للآيةِ بِزَعْمِه، فالمعنىٰ عنده أنّ مَشيئةَ العبدِ الفعل، لا يكونُ إلّا إذا قسره اللهُ عليه، والقَسْرُ ينافي المشيئة، فَحاصلُه أنَّ مَشيئةَ العبدِ لا توجدُ إلّا إذا انْتَفَتْ، فأرادَ إثباتَ المشيئةِ مُطلقاً، فنفاها

---

(١) في (ف): «أغصانهم».

(٢) في (ح): «يشكك».

(٣) في (ف): «الترتيب».

(٤) في (ط) و(ف): «الانتصاف»، وساقطة في(ح)، والنقل عن «الإنصاف».

(٥) في (ف): «كلمة».

﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا﴾ بأحوالِهم وما يكونُ منهم ﴿حَكِيمًا﴾ حيثُ خلقَهم مَع علمِه بهم. وقُرِئ: ﴿تَشَآءُونَ﴾ بالتاء.

رأساً»[1]. وقالَ الإمام: «هذه الآياتُ من جُملةِ الآياتِ، التي تَلاطَمَتْ فيها أمواجُ القَدَر والجَبْر؛ فالقَدَريُّ يَتمسّكُ بقولِه: ﴿فَمَن شَآءَ ٱتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ سَبِيلًا﴾[2] خاتمةً للسورة، والجَبْريُّ يقولُ: مَن ضَمّ معها قولَه: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾، خَرَجَ منه صريحُ مَذْهبنا»[3].

وقلتُ: وفي إيقاعِ ﴿إِنَّ هَٰذِهِۦ تَذْكِرَةٌ فَمَن شَآءَ ٱتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ سَبِيلًا﴾ [4] خاتمةً للسّورة، إيذانٌ بإثباتِ الكَسْبِ للمُكلَّفين، وأنّهم به يَسْلكونَ سُبُلَ النجاة، وبه يَتَذكّرون، ويَنْتفعونَ بإنزالِ الكُتُبِ وإرسالِ الرُّسل. ثُمَّ في تَعْقيبِها بقولِه: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾، إعلامٌ[5] بأنّهم غيرُ مُسْتقلين فيه، وأنَّ ذلك الكسبَ أيضاً بمشيئةِ الله وإرادتِه، ليكونَ اعتمادُهم عليه، وتَفْويضُهم للأمورِ إليه، وعَلَّلَ ذلك بقولِه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾. والاستثناءُ مُفرَّغٌ، قالَ أبو البقاء: «وما تشاؤونَ إلّا وقتَ مَشيئةِ الله تعالىٰ، أو إلّا في حالِ مَشيئةِ الله تعالىٰ»[6].

قولُه: (وقُرِئ: ﴿تَشَآءُونَ﴾)، نافعٌ وعاصمٌ وحمزةُ والكسائي: بالتاءِ الفوقانية، والباقون: بالياء[7].

---

(١) «الإنصاف من الانتصاف» (ق ١٤٥) لعلم الدين العراقي، وانظر: «الانتصاف» بحاشية «الكشاف» (٤: ٦٧٦).

(٢) من قوله: «وما تشاؤون الطاعة» إلى هنا سقط من (ح)، وقوله «خاتمة للسّورة» سقط من (ط).

(٣) «مفاتيح الغيب» (٣٠: ٢٣٠)؛ قاله في تفسير الآيتين (٢٩-٣٠) من سورة الإنسان.

(٤) من قوله: «وما يشاؤون الطاعة» إلى هنا سقط من (ح).

(٥) في (ف): « إعلامهم».

(٦) «التبيان» (٢: ١٢٦١) للعكبري.

(٧) بالياء ردّاً على قوله: ﴿وَيَذَرُونَ وَرَآءَهُمْ﴾ [الإنسان: ٢٧]، و﴿نَّحْنُ خَلَقْنَٰهُمْ وَشَدَدْنَآ أَسْرَهُمْ﴾ [الإنسان: ٢٨]. وبالتاءِ على الخطاب، لأنه يدخل فيه معنىٰ الخبر. انظر: «حجة القراءات» لابن زنجلة، ص٧٤١، ٧٤٢.

فإنْ قلتَ: ما محل ﴿أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾؟ قلتُ: النصبُ علىٰ الظرف، وأصلُه: إلّا وقتَ مشيئةِ الله، وكذلك قراءةُ ابنِ مَسعود: إلا ما يَشاءُ الله؛ لأنَّ «ما» معَ الفعلِ كـ«أَنْ» مَعه. ﴿يُدْخِلُ مَن يَشَآءُ﴾ هُم المؤمنون، ونَصبُ «الظَّالِمِينَ» بفعلٍ يُفسِّرُه. أَعَدَّ لهم، نَحوُ: أَوْعدَ وكَافأَ، وما أَشْبهَ ذلك. قَرأَ ابنُ مسعودٍ: و«لِلظّالمين»، علىٰ: وأَعدَّ للظالمين، وقرأَ ابنُ الزّبير: و«الظَّالمون»، علىٰ الابتداء، **وغيرُها أولىٰ لذهابِ الطباقِ** بين الجملةِ المعطوفةِ والمعطوفِ عليها فيها، مع مخالفتِها للمُصْحف.

عن رسولِ الله ﷺ: «مَنْ قرأَ سُورةَ ﴿هَلْ أَتَىٰ﴾ كانَ جزاؤُه علىٰ الله جنةً وحَريراً».

قولُه: (**وغيرُها أولىٰ لِذهابِ الطّباق**)، يعني: النَّصبُ والجرُّ أولىٰ مِن الرَّفع، لِما[1] يَلزمُ مِن الرَّفعِ المخالفةُ بين الجُملتينِ، فإنَّ قولَه: ﴿يُدْخِلُ مَن يَشَآءُ﴾ فعليّة، و«الظالمون»[2] اسميّةٌ، قالَ الزّجاج: «الاختيارُ النَّصب، لأنّهم يقولون: أَعطيتُ زيداً وعَمراً أعددتُ له بُرّاً، فَيختارون النصبَ علىٰ معنىٰ: وبَررتُ عَمراً: أعددتُ له بُرّاً، فلا يَختارون للقرآنِ إلّا أجودَ الوجوهِ مع موافقةِ المصحف»[3].

ومِن دُعاءِ المصنِّف: «اللهمّ ارزقنا جَنّةً وحريراً، وحَرِّرْنا مِن النارِ تَحْريراً تَحْريرا».

تمّتِ السُّورة

بحمد الله وعَوْنِه

وحُسْنِ توفيقه

* * *

---

(١) في (ح): «لا».

(٢) «والظالمون أَعدّ ...» قراءةُ ابن الزبير، وأبان بن عثمان، قال الفراء: «ولو كانت رفعاً كان صواباً». انظر: «معاني القرآن» (٣: ٢٢٠)، و«البحر المحيط» (٨: ٣٠١) لأبي حيان، و«مغني اللبيب» لابن هشام، ص ٥٨٢.

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٥: ٢٦٤).

سُورَةُ المُرسَلات
مَكيّةٌ، وهي خمسونَ آيةً

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

[﴿وَٱلْمُرْسَلَٰتِ عُرْفًا * فَٱلْعَٰصِفَٰتِ عَصْفًا * وَٱلنَّٰشِرَٰتِ نَشْرًا * فَٱلْفَٰرِقَٰتِ فَرْقًا * فَٱلْمُلْقِيَٰتِ ذِكْرًا * عُذْرًا أَوْ نُذْرًا﴾ ١-٦]

أَقسمَ سبحانَه بطوائفَ من الملائِكة، أَرْسلهنَّ بأوامرِه فعَصفْنَ في مُضيِّهن ....

سُورةُ المُرْسَلات
خمسون آية، مكيّةٌ إجماعًا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

وبه ثقتي

قَولُه: (**أقسمَ سُبحانه وتعالىٰ بطوائف**)، قيلَ: إنّما قالَ: بطوائفَ دونَ طائفة، ليؤذِنَ بأنّ «المُرْسَلات» جَمعُ المُرْسَلة، نَحوُ: الملائكةُ المرسَلة.

قولُه: (**فَعَصَفْنَ في مُضِيِّهنّ**)، جَعَلَ الفاءَ عاطفةً داخلةً بين الصِّفتين، نحو قَوْلِ الشاعر:

يا لَـهْفَ زَيّابةَ للحارثِ الصْـ صَابحِ فالغانمِ فالآيبِ(١)

---

(١) البيت لابن زيابة سلمة بن ذهل الجاهلي، انظر: «معجم الشعراء» للمرزباني، ضميمة «المؤتلف والمختلف» للآمدي، ص٢٠٨.

كما تَعْصِفُ الرّياح، تَخففاً في امتثالِ أمرِه، وبطوائفَ منهم نَشَرْنَ أجنحَتهنّ في الجوِّ عندَ انحطاطِهن بالوَحي، أو نَشَرْنَ الشرائعَ في الأرض، أو نَشَرْنَ النفوسَ الموتىٰ بالكُفرِ والجهلِ بما أَوْحين، فَفرّقنَ بين الحقِّ والباطل، فأَلقينَ ذكراً إلىٰ الأنبياء ﴿عُذْرًا﴾ للمُحقِّين ﴿أَوْنُذْرًا﴾ للمُبْطلين.

أو أقسمَ برياحِ عذابٍ أَرْسلهنَّ فَعصفْنَ، وبرياحِ رَحْمةٍ نَشرنَ السَّحابَ في الجوّ ففرّقنَ بينَه، كقولِه: ﴿وَيَجْعَلُهُۥ كِسَفًا﴾ [الروم: ٤٨]، ....

أي: الذي صَبحَ فغنِمَ فآبَ، والفاءُ تَدلُّ علىٰ تَرْتيبِ معانيها في الوجود.

قولُه: (بِما أَوْحَيْنَ)، تَنازعَ فيه الفعلان، وكانَ الترتيبُ: فَأَلقينَ ذِكراً إلىٰ الأنبياء، ففرَّقْنَ بين الحقِّ والباطل، لكنه على منوالِ: ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ ﴾ [الأعراف: ٢٠٠]، أي: أَردْنَ أنْ يُفرِّقْنَ بين الحقِّ والباطلِ، فَأَلقينَ ذِكراً. وفي قوله: بطوائفَ منهم، إشارةٌ إلى أنّ هذه الطوائفَ، غيرُ تلك الطوائف، والواوُ عَطَفت هٰذه الطوائفَ على تلك، قالَ أبو البقاء: «الواوُ الأولىٰ للقسَم وما بَعْدها للعَطْف، ولذلك جاءتِ الفاء»[1].

وقالَ القاضي: «أو أَقسمَ بالنفوسِ الكاملةِ المُرْسَلةِ إلىٰ الأبدان[2] لاستكمالها، فَعصفْنَ ما سوىٰ الحقّ، ونَشَرْنَ أَثَرَ ذلك في جميعِ الأعضاء، ففرَّقْنَ بين الحقِّ بذاتِه والباطلِ في نفسِه، فَرأوا كلَّ شيءٍ هالكاً إلّا وَجْهه، وأَلْقينَ ذكراً بحيثُ لا يكونُ في القلوبِ والألسنةِ إلّا ذِكرُ الله»[3].

قولُه: (فَفرَّقْنَ بَيْنه)، الضميرُ عائدٌ إلىٰ السحاب، أي: الرّياحِ الفارقاتِ نَشَرْنَ السَّحابَ الواحدَ في الجوّ، فَجعلَتْه قَزعةً قَزعة، وإليه أشارَ بقولِه: ﴿وَيَجْعَلُهُۥ كِسَفًا﴾ [الروم: ٤٨].

(١) «التبيان» (٢: ١٢٦٢) للعكبري.

(٢) في (ف):« الإنذار».

(٣) «أنوار التنزيل» (٥: ٤٣٢)؛ قاله في تفسير الآيات (١-٥) من سورة المرسلات.

أو بسحائبَ نَشَرْنَ المَوات، ففرّقنَ بين مَن يشكرُ للهَ تعالىٰ وبينَ مَن يَكْفر، كقوله: ﴿لَأَسْقَيْنَٰهُم مَّآءً غَدَقًا * لِّنَفْتِنَهُمْ فِيهِ﴾ [الجن: ١٦]، فألقين ذكراً: **إمّا عُذراً للذين يَعْتذرونَ** إلىٰ الله بتوبتِهم واستغفارِهم إذا رَأَوْا نعمةَ الله في الغيثِ ويَشْكرونها، **وإمّا إنذاراً للذين يُغْفلونَ** الشكرَ لله ويَنْسبونَ ذلك إلىٰ الأنْواء، **وجُعِلنَ ملقياتٍ للذكرِ** لكونهنّ سبباً في حصولِه إذا شُكرتِ النعمةُ فيهن أو كُفرتْ.

قولُه: (**نَشَرْنَ المواتَ**)، المواتُ: الأرض. **الراغب**: «المَوَتانُ[1] بإزاءِ الحيوان، وهي الأرضُ التي لم تَحْيَ للزّرع، وأرضٌ مَوات[2]»[3].

قولُه: (**إمّا عُذْراً للذين يَعْتذرونَ**) إلى قوله: (**وإمّا إنذاراً للذين يُغْفلونَ**)، يُشْعرُ بأنّ «أَوْ» للتنويع، ومِن ثمّ قالَ الدِّينوريُّ في «مُشْكل القرآن»: «إنّ «أو» بمعنىٰ الواو»[4].

قولُه: (**للذين يُغْفلون**)، أي: يَتْركون، يُقال: أَغفلتُ الشيءَ، أي: تَركتُه علىٰ ذُكْرٍ منك.

قولُه: (**وجُعِلْنَ مُلْقياتٍ للذِّكر**)، أي: وجُعلتِ السَّحائبُ مُلْقياتٍ للذِّكر. والذِّكْرُ: التَّذْكير، أي: سَبباً للتذكيرِ مِن حيثُ إنّها كانت سبباً للنّعمة، والنّعمةُ مُسْتلزِمةٌ للشكرِ والكُفْران، فكأنّها أُلقيت للتَّذْكير، وقالتْ للمكلَّف: إنْ عَرفتَ شُكرَ المُنْعمِ بي، فأنتَ مَعْذور، وإنْ أَنْكرتَه فأنتَ مُعذَّب. وحاصلُ الوجوهِ أنّ الصفاتِ الخمسَ، إمّا مُجْراةٌ علىٰ الملائكةِ، أو علىٰ الرِّياحِ أو السَّحاب.

---

(١) في «مصنف ابن أبي شيبة» (٢٢٨٢٦): «مَنْ أحيا شيئاً مِن مَوَتانِ الأرض فله رَقَبتُها»، وانظر: «السنن الكبرى» (٦: ١٤٣) للبيهقي.

والموتانُ فيه لغتان: سكون الواو وفتحها مع فتح الميم: مَوْتان ومَوَتان. انظر: «النهاية» (٤: ٣٧٠-٣٧١) لابن الأثير.

(٢) الأرض الموات: التي لم تُزْرع ولم تُعْمر، وفي الحديث: «مَنْ أحيا مواتاً من الأرض فهو أحقُّ به»، انظر: «السنن الكبرى» (٦: ١٤٧) للبيهقي.

(٣) «مفردات القرآن»، ص٧٨٢.

(٤) «تأويل مشكل القرآن» لابن قتيبة، ص٥٤٣.

فإن قلتَ: ما معنىٰ عُرْفاً؟

قلتُ: **متتابعةً كشَعرِ العُرْف**، يُقال: جاؤوا عُرْفاً واحداً؛ وَهُمْ عليه كعُرُفِ الضَّبع إذا تَألّبوا عليه، ويكونُ بمعنىٰ العُرْفِ الذي هو نَقيُض النُّكر؛ وانتصابُه علىٰ أنه مفعولٌ له، أي: أُرْسلنَ للإحسانِ والمعروف؛ **والأولُ علىٰ الحال**. وقُرِئ: «عُرُفاً» علىٰ التثقيل، نَحوُ «نُكُرٌ» في «نُكْر».

فإن قلتَ: **قد فُسّرتِ «المرسَلاتُ» بملائكةِ العذاب**، ....

ومَعنىٰ ﴿وَٱلنَّٰشِرَٰتِ﴾ علىٰ الأول: إمّا نَشْرُ الجناحِ، أو الشّرائع، أو النفوس. ومعنىٰ ﴿فَٱلْفَٰرِقَٰتِ﴾، مُزاولةُ التّمييزِ بين الحقِّ والباطل، ويكونُ إسنادُ إلقاءِ الذِّكرِ إسناداً إلىٰ الفاعلِ الحقيقي. وعلىٰ الثاني، إمّا نَشْرُ الرِّياحِ السَّحابَ، ومعنىٰ الفارقاتِ مُحاولةُ الافتراقِ بين أجزاءِ السَّحاب، أو نَشْرُ السَّحابِ الأرضَ[1]، والفارقاتُ إظهارُ الفرقِ بين الشاكرِ وغيرِ الشاكر. وأمّا إلقاءُ الذّكرِ علىٰ التَّقديرينِ الأخيرينِ، فعلىٰ الإسنادِ المجازي، واللهُ أعلم.

قولُه: (**مُتابعةً كشَعْرِ العُرْف**)، قيل: أصلُه: متابعةً كَتتابُعِ شَعْرِ العُرْف، فَحُذِفَ «متابعةً»، فبقي[2] «كَتتابُعِ»، ثُمَّ حُذِفَ المثلُ، فبقي: تَتابُعِ شَعْرِ العُرْف، ثُمّ حُذِفَ «التتابعُ»، ثُم «الشَّعرُ»، فبقي «عُرْفاً».

قولُه: (**والأولُ علىٰ الحال**)، قالَ القاضي: «عُرْفاً: إمّا نقيضُ النُّكرِ، وانْتِصابُه علىٰ العِلّة، أي: أُرْسلنَ للإحسانِ والمعروف. أو بمعنىٰ: المتابعة، وانتصابُه علىٰ الحال»[3].

قولُه: (**قَدْ فُسِّرت «المُرسَلاتُ» بملائكةِ العذاب**)، ولو قالَ: برياحِ عذابٍ أَرْسلهنّ كانَ أصوب، لأنه ما سَبقَ وَجهٌ[4] يَدلُّ علىٰ هذا التفسير صريحاً.

---

(١) أي: إحياؤها بعد مَوْتها.

(٢) في الأصول الخطية: «بقي»، وكذا «بقي» بعدها.

(٣) «أنوار التنزيل» (٥: ٤٣٢).

(٤) في (ط): «لأنّ ما سبقَ وجهٌ،» فـ «ما» بمعنى «الذي»، وبذلك يختل المعنى.

فكيف يكون إرسالُهم معروفاً؟ قلتُ: إن لم يكنْ مَعروفاً للكفار فإنه معروفٌ للأنبياءِ والمؤمنينَ الذينَ انتقمَ اللهُ لهم منهم.

فإن قلتَ: ما «العذرُ» و«النذرُ»، وبما انتصبا؟

قلتُ: هما مَصْدرانِ: من:عَذَرَ؛ إذا محا الإساءَة، ومِن: أَنْذَرَ؛ إذا خَوَّفَ علىٰ فِعْلٍ، كالكُفرِ والشُّكر، ويجوزُ أن يكونَ جمعَ عَذير، بمعنىٰ المَعْذرة؛ وجمعَ نذيرٍ بمعنىٰ الإِنْذار، أو بمعنىٰ العاذِرِ والمُنْذِر. وأما انتصابُهما فعلىٰ البدلِ من «ذِكْراً» علىٰ الوجهيْنِ الأوّليْنِ، أو علىٰ المفعولِ له. **وأما علىٰ الوجهِ الثالثِ، فعلىٰ الحالِ** بمعنىٰ عاذِرينَ أو مُنذِرين. **وقُرئا: مُخفَّفَينِ ومُثقَّلينِ.**

[﴿إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَوَٰقِعٌ * فَإِذَا ٱلنُّجُومُ طُمِسَتْ * وَإِذَا ٱلسَّمَآءُ فُرِجَتْ * وَإِذَا ٱلْجِبَالُ نُسِفَتْ * وَإِذَا ٱلرُّسُلُ أُقِّتَتْ * لِأَىِّ يَوْمٍ أُجِّلَتْ * لِيَوْمِ ٱلْفَصْلِ * وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلْفَصْلِ * وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ﴾ ٧- ١٥]

قولُه: (**وأمّا على الوجهِ الثالثِ فعلىٰ الحال**)، أي: علىٰ أنْ يكونا[١] بمعنىٰ العاذِرِ والمُنْذِر، قالَ أبو البقاء: «علىٰ أنْ يكونا جمعَ عَذيرٍ ونَذير، حالانِ مِن الضميرِ في ﴿فَٱلْمُلْقِيَٰتِ﴾؛ أي مُعْذرين ومُنْذرين»[٢].

قولُه: (**وقُرئا مُخَفَّفينِ ومُثقَّلينِ**)، ﴿عُذْرًا﴾، بالتخفيفِ: هي المشهورة، وبالتثقيلِ: شاذّة. وأمّا ﴿نُذْرًا﴾ فبالتخفيفِ: ابنُ كثيرٍ وأبو عمرو وحمزةُ والكسائيُّ وهشامٌ وحَفْص، والباقون: بالتثقيل[٣].

---

(١) في (ح)،(ف): «يكون»، ولعلّ الطيبي أعاد الضمير في «يكون» على الوجه الثالث.

(٢) «التبيان» (٢: ١٢٦٢) للعكبري.

(٣) قال الزجاج: «قرئت: «عُذُراً أو نُذُراً»، فمعناهما المصدر، والعُذْرُ والعُذُرُ بمعنى واحد». انظر: «معاني القرآن وإعرابه» (٥: ٢٦٦)، و«حجة القراءات» لابن زنجلة، ص٧٤٢.

إنَّ الذي تُوعَدونَه مِن مجيء يومِ القيامةِ لكائنٌ نازلٌ لا ريبَ فيه، **وهو جوابُ القَسَم**، وعن بعضهم أنّ المعنىٰ: وربِّ المرسَلات ﴿طُمِسَتْ﴾ مُحِيتْ ومُحِقتْ، وقيل: ذُهبَ بنورِها **ومُحِقَ ذواتها**، موافقٌ لقولِه ﴿ٱنكَدَرَتْ﴾ و﴿ٱنتَثَرَتْ﴾. ويَجوزُ أن يُمحق نورُها ثم تُنتثرَ مَمحوقةَ النور ﴿فُرِجَتْ﴾ فُتحتْ فكانتْ أبواباً، قال:

الفارجي بابِ الأميرِ المُبْهَمِ

﴿نُسِفَتْ﴾ كالحَبِّ إذا نُسِفَ **بالمِنسف**؛ ....

قولُه: (**وهو جوابُ القَسَم**)، أيْ: قولُه ﴿إِنَّمَا تُوعَدُونَ﴾. قالَ مُحْيي السُّنّة: «إلى هنا أَقْسامٌ، وذكرها علىٰ قوله: ﴿إِنَّمَا تُوعَدُونَ﴾، أي: مِن أمرِ الساعةِ والبعث، ﴿لَوَٰقِعٌ﴾: لكائنٍ، ثُمّ ذَكَرَ مَتىٰ يقع، فقال: ﴿فَإِذَا ٱلنُّجُومُ طُمِسَتْ﴾»(١).

قولُه: (**ومُحِقَ ذواتُها**)، **الراغب**: «المَحْقُ النُّقْصان، ومنه المِحَاقُ في آخرِ الشهر إذا مُحِقَ الهلال، يُقال: مَحَقَه إذا نَقصَه وأذهبَ بَركتَه، قالَ تعالىٰ: ﴿يَمْحَقُ ٱللَّهُ ٱلرِّبَوٰاْ وَيُرْبِى ٱلصَّدَقَٰتِ﴾ [البقرة: ٢٧٦]، وقال: ﴿وَيَمْحَقَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤١]»(٢).

قولُه: (**الفارجي بابِ الأميرِ المُبْهمِ**)، ذُكرَ في «الأَساسِ» أنّ سيبويهِ أَنْشدَه(٣).

فَرَجَ البابَ: أيْ: فَتحَه. هو كقولِه تعالىٰ: ﴿وَٱلْمُقِيمِى ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [الحج: ٣٥]، ووقعت النونُ للإضافة. يَصفُ القومَ بالخطر والجاه، وأنهم إذا أَتَوا بابَ الأميرِ يُفتحُ لهم، وأَبْهمتُ البابَ: أغلقتُه، وأمرٌ مبهمٌ: لا مَأتىٰ له.

قولُه: (**بالمِنْسَف**)، **الجوهري**: «هو ما نُسِفَ به الطعام، وهو شيءٌ طويلٌ مَنصوبُ الصَّدْرِ، أعلاه مُرْتفع».

---

(١) «معالم التنزيل» (٨: ٣٠٤)؛ قاله في تفسير الآية (٧) من سورة المرسلات.

(٢) «مفردات القرآن» للراغب، ص٧٦١.

(٣) لرجلٍ من بني ضبّة، انظر: «الكتاب» (١: ١٨٥) لسيبويه. وصدره:

العاكفين على مُنيفٍ جنابه

انظر: «تنزيل الآيات على الشواهد مِن الأبيات ـ شرح شواهد الكشاف» لمحب الدين أفندي، ص١٤٢.

ونَحوُه ﴿وَبُسَّتِ ٱلْجِبَالُ بَسًّا﴾ [الواقعة: ٥]، ﴿وَكَانَتِ ٱلْجِبَالُ كَثِيبًا مَّهِيلًا﴾ [المزمل: ١٤]. وقيل: أُخِذتْ بسرعةٍ من أماكنِها، من: انْتسَفْتُ الشيءَ إذا اخْتَطفتُه، وقُرئتْ: «طُمِّستْ» و«فُرِّجتْ» و«نُسِّفتْ» مشدّدة.

قُرِئ: ﴿أُقِّتَتْ﴾ و«وُقتتْ»، بالتشديدِ والتخفيفِ فيهما. والأصلُ: الواوُ، **ومعنىٰ تَوْقيتِ الرُّسل**: تَبيينُ وقتِها الذي يَحْضرونَ فيه للشهادةِ علىٰ أُممِهم. والتأجيلُ: مِن الأَجل، كالتوقيتِ: مِن الوقت. ﴿لِأَيِّ يَوْمٍ أُجِّلَتْ﴾ تَعظيمٌ لليوم، وتَعجيبٌ من هَوْلِه ﴿لِيَوْمِ ٱلْفَصْلِ﴾ بيانٌ ليوم التأجيل، وهو اليومُ الذي يُفصَلُ فيه بينَ الخلائِق. **والوجهُ أن يكونَ معنىٰ (وُقّتت): بُلِّغتْ** ميقاتَها الذي كانتْ تَنْتظرُه، وهو يوم القيامة، وأُجّلتْ: أُخّرتْ.

قولُه: (قُرِئ: ﴿أُقِّتَتْ﴾، و«وُقِّتتْ»)،أبو عمرو: بالواو، والباقونَ: بالهَمْز. قالَ الزّجاج: «فَمن قَرأَ بالهمز، فإنّه أَبْدلها مِن الواو لانْضِمامِها، وكُلّ واوٍ انضمّتْ وكانتْ ضَمَّتُها لازمةً، جازَ إبدالُها بالهمزة»(١).

قولُه: (ومَعنىٰ تَوْقيتِ الرُّسل: تَبْيين وَقْتها(٢))، قالَ القاضي: «مَعناه: عُيِّنَ لها وَقتُها الذي(٣) يَحْضرون فيه للشهادةِ علىٰ الأممِ بِحُصولِه، فإنّه لا يَتعيّنُ لهم قَبْله»(٤).

قولُه: (والوجهُ أن يكونَ معنىٰ «وُقّتتْ»: بُلِّغتْ)، أي: بُلِّغتِ الرُّسلُ ميقاتَها، قال في «الأساس»: «شيءٌ مَوقوتٌ ومُوقّتٌ: مَحْدود، وجاؤوا للميقاتِ وبَلغوا الميقات». وإنّما كانَ هذا هو الوَجْه، لأنّ قولَه تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَوَٰقِعٌ﴾ مُجْملٌ يَشْتملُ علىٰ أمرِ القيامةِ وأماراتِها؛ فقولُه: ﴿فَإِذَا ٱلنُّجُومُ طُمِسَتْ﴾ إلى قولِه ﴿لِيَوْمِ ٱلْفَصْلِ﴾، تَفْصيلُه، ويَنْصرُه ما نَقلْناه عن مُحْيي السُّنة: «ثُمّ ذكَرَ متىٰ يقع؟ فقال: ﴿فَإِذَا ٱلنُّجُومُ طُمِسَتْ﴾»(٥).

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٥: ٢٦٦)، وانظر: «حجّة القراءات»، ص٧٤٢، ٧٤٣.

(٢) في (ح): «أمرها».

(٣) في (ح)، (ف): «الذين».

(٤) «أنوار التنزيل» (٥: ٤٣٣).

(٥) «معالم التنزيل» (٨: ٣٠٤).

فإن قلتَ: كيفَ وَقعَ النكرةُ مبتدأً في قولِه: ﴿وَيۡلٞ يَوۡمَئِذٖ لِّلۡمُكَذِّبِينَ﴾؟ قلتُ: هو في أصلِه مَصدرٌ منصوبٌ سادٌّ مَسدَّ فِعْلِه، ولكنّه عَدلَ به إلىٰ الرفعِ للدّلالةِ علىٰ معنىٰ ثباتِ الهلاكِ ودوامِه للمَدعوِّ عليه، ونَحوُه ﴿سَلَٰمٌ عَلَيۡكُمۡ﴾ [الأنعام: ٥٤]، ويجوزُ: وَيْلاً، بالنَّصْبِ؛ ولكنه لم يُقْرأْ به، يُقال: وَيلاً له وَيلاً كَيلاً.

[﴿أَلَمۡ نُهۡلِكِ ٱلۡأَوَّلِينَ * ثُمَّ نُتۡبِعُهُمُ ٱلۡأٓخِرِينَ * كَذَٰلِكَ نَفۡعَلُ بِٱلۡمُجۡرِمِينَ * وَيۡلٞ يَوۡمَئِذٖ لِّلۡمُكَذِّبِينَ﴾ ١٦-١٩]

قَرأَ قَتادة: «نَهْلك»، بفتحِ النون، مِن هَلكه بمعنىٰ أَهْلكه، قالَ العَجّاج:

ومَهْمَهٍ هالِكِ مَنْ تَعرَّجا

ولا ارتيابَ أنه سُبحانه وتعالىٰ مُخْبِرٌ عن وُقوعِها وبُلوغِ ميقاتِها، وحُضورِ الرُّسلِ والشُّهداءِ حينئذٍ فيها، وليسَ الكلامُ في تَعْيينِ وَقْتِها للرُّسلِ، وإنّما فُسِّرَ ﴿أُجِّلَتۡ﴾ في هذا الوجْهِ بأُخّرتْ ليناسِبَ بُلوغَ الميقات، وذُكرَ في الأولِ أنّ التأجيلَ مِن الأَجلَ كالتأقيتِ مِن الوقت، ليناسِبَ ﴿أُقِّتَتۡ﴾ في كونِها لبيانِ الوقت، قالَ الجوهري: «التوقيتُ تَحْديدُ الأوقات، يُقال: وَقَّتَه ليومِ كذا، مثلُ أَجَّلْتُه»، واللامُ للتأريخ(١).

قولُه: (وَيْلاً كَيْلاً)، أي: يُكالُ له الهلاكُ كَيلاً.

قولُه: (ومَهْمَهٍ هالِكِ مَنْ تَعرَّجا)(٢)، إنْ رُوِيَ: «هالكُ» مَرْفوعاً، فَهو خبرُ مُبتدأٍ محذوف، والجملةُ صِفةُ «مَهْمَهٍ»، وقيلَ: تَعرَّجَ: مالَ. وفي «ديوانِ الأدب»: «تَعرَّجَ عليه: أي تَحبّسَ»(٣)، وقيل: «التَّعريجُ على الشيء: الإقامةُ عليه»(٤).

---

(١) كما تقول: كتبتُ لثلاثٍ خَلَوْنَ، انظر: «غرائب القرآن ورغائب الفرقان» (٤: ١٣٧) لنظام الدين النيسابوري.

(٢) للعجاج، انظر: «ديوانه»، ص١٠.

(٣) «الصحاح» (١: ٣٢٨ ـ عرج) للجوهري.

(٤) «ديوان الأدب» (٢: ٤٤٠) للفارابي.

﴿ثُمَّ نُتْبِعُهُمُ﴾ **بالرفعِ علىٰ الاستئناف**، وهو وعيدٌ لأهلِ مكة، يريد: ثُم نَفعلُ بأمثالِهِم من الآخِرينَ مثلَ ما فَعلنا بالأولين، ونَسلكُ بهم سبيلَهم لأنهم كَذّبوا مثلَ تكذيبِهم، **ويُقوّيها قراءةُ ابنِ مسعود**: «ثُم سَنُتبِعُهم»، **وقُرِئ بالجزمِ عطفاً علىٰ** ﴿نُهْلِكِ﴾. ....

قولُه: (﴿ثُمَّ نُتْبِعُهُمُ﴾ **بالرَّفعِ علىٰ الاستئناف**)، أي: هو معطوفٌ من حيث الحمليّة كما مرّ في قوله تعالى ﴿تُقَٰتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ﴾ [الفتح: ١٦]، أي هم يُسلمون(١). قالَ أبو البقاء: «أي: ثُمّ نَحنُ نُتبِعُهم، وليسَ بمعطوفٍ؛ لأنَّ العطفَ يوجِبُ أن يكونَ المعنىٰ: أَهْلكنا المجرمينَ ثُمَّ أَتْبعناهم الآخَرين في الهلاك، وليسَ كذلك؛ لأنَّ إهلاكَ الآخرين لم يَقعْ بَعْد»(٢)، ولهذا قالَ المصنّف: «ثُمَّ أَتْبعَهم الآخرين مِن قومِ شُعيب».

قولُه: (**ويُقوّيها قراءةُ ابنِ مسعود**)، أي: يُقوّي هذه القراءةَ، لأنَّ معناها التهديدُ والوعيدُ لأهلِ مكة، بِخلافِ القراءةِ بالجزم، لأنّه إخبارٌ عن أتباعِ قومِ لوطٍ وشُعيبٍ وموسىٰ قومَ نوحٍ وعادٍ وثمود في الإهلاك، و﴿كَذَٰلِكَ نَفْعَلُ بِٱلْمُجْرِمِينَ﴾ تَذْييل.

قولُه: (**وقُرئ بالجزمِ للعطفِ(٣) على** ﴿نُهْلِكِ﴾)، قالَ ابنُ جنّي: «وهي قراءةُ الأعرجِ وتَحْتملُ أمرينِ: أحدهما: أن يُرادَ بها معنىٰ قراءةِ الجماعةِ «نُتْبِعُهم» بالرّفع، فأَسكنَ العينَ استثقالاً لتوالي الحركات. والآخر: أن يُجزمَ عطفاً علىٰ «نُهلك»، فَيجري مَجْرىٰ قولِك: أَلَمْ تَزُرْني ثُمَّ أُعْطك؟ كقولِك: فَأُعطك؛ يُريدُ أن قوماً أَهلكَهم اللهُ عزّ وجلّ بَعْد قوم قَبْلهم، علىٰ اختلافِ أوقاتِ المرسَلين إليهم(٤) شيئاً بَعْد شيء، ﴿كَذَٰلِكَ نَفْعَلُ بِٱلْمُجْرِمِينَ﴾؛ المُجْرمونَ مَن يُهْلكُهم مِن بَعْدُ، ويَجوزُ مَن مضىٰ»(٥).

---

(١) من قوله: «أي هو معطوف» إلى هنا، سقط من (ح)، (ف).

(٢) «التبيان» (٢: ١٢٦٣-١٢٦٤).

(٣) كذا في الأصول الخطية، وكذا هو في نص «الكشاف» من (ط)، لكن في الأصل الخطي من «الكشاف» وفي المطبوع: «عطفاً»، والمعنى واحد.

(٤) سقط لفظ «إليهم» من (ح)، (ف).

(٥) «المحتسب» (٢: ٣٤٥) لابن جنّي.

ومعناه: أنه أهلكَ الأولينَ مِن قومِ نوحٍ وعادٍ وثمود، ثم أَتبعَهم الآخرينَ مِن قومِ شُعيبٍ ولوطٍ وموسىٰ ﴿كَذَٰلِكَ﴾ مثلَ ذلكَ الفعلِ الشنيعِ ﴿نَفْعَلُ﴾ بكلِّ مَن أَجْرَمَ إنذاراً وتحذيراً مِن عاقبةِ الجُرمِ وسوءِ أثرِه.

[﴿أَلَمْ نَخْلُقكُّم مِّن مَّآءٍ مَّهِينٍ *فَجَعَلْنَٰهُ فِى قَرَارٍ مَّكِينٍ *إِلَىٰ قَدَرٍ مَّعْلُومٍ *فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ ٱلْقَٰدِرُونَ *وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ﴾ ٢٠-٢٤]

﴿إِلَىٰ قَدَرٍ مَّعْلُومٍ﴾ إلىٰ مقدارٍ من الوقتِ معلومٍ قد عَلِمَه اللهُ وحَكَم به، وهو تسعةُ أشهر، أو ما دونَها، أو ما فوقَها ﴿فَقَدَرْنَا﴾ فقدّرنا ذلك تقديراً ﴿فَنِعْمَ ٱلْقَٰدِرُونَ﴾ فنعم المُقدِّرون له نَحن، أو فَقَدَرْنا علىٰ ذلكَ فنِعمَ القادرونَ عليه نحن؛ **والأوّل أولىٰ** لقراءةِ مَن **قَرأَ «فقدّرنا» بالتشديد**، ولقوله ﴿مِن نُّطْفَةٍ خَلَقَهُۥ فَقَدَّرَهُۥ﴾ [عبس: ١٩].

قولُه: (**والأوّلُ أولىٰ**)، أي: تَفْسيرُ «قَدَرْنا» بـ«قَدَّرْنا» بمعنىٰ التَّقدير، أولىٰ مِن تَفْسيرِه بِقَدَرْنا مِن القُدْرة، بدليلِ قراءةِ مَنْ قَرأَ بالتشديد، وبمجيئِه في آيةٍ أُخرىٰ: ﴿مِن نُّطْفَةٍ خَلَقَهُۥ فَقَدَّرَهُۥ﴾ [عبس: ١٩].

وقلتُ: يُمكنُ أن يقالَ: إن معنىٰ القُدْرةِ لازمٌ لمعنىٰ التَّقدير، وإبرازُه في مَعْرِضِ المدحِ ظاهرٌ، أو لَم يَضْطرَّ إلىٰ تأويلِ ﴿قَٰدِرُونَ﴾ بـ «المقدّرون»، ولأنّ إثباتَ القُدْرةِ أولىٰ، لأنّ الكلامَ معَ المُنكرين بخلافِ ذلك. قال أبو البقاء: «قَدَرْنا، بالتخفيفِ، أجودُ؛ لقولِه: ﴿فَنِعْمَ ٱلْقَٰدِرُونَ﴾، ولم يَقُلْ: المقدّرون. ومَن شَدّدَ نَبّهَ علىٰ التكثيرِ واستغنى عن التكثيرِ بتشديدِ الاسم، والمخصوصُ بالمدحِ محذوف، أي: فنِعْمَ القادرونَ نحن»[1].

قولُه: (**مَنْ قَرأَ: «فقدَّرنا» بالتَّشْديد**). نافعٌ والكسائي، والباقونَ: بالتخفيف[2].

---

(١) «التبيان» (٢: ١٢٦٤).

(٢) مَنْ خَفّفَ أجرى على لفظ ما جاوره، ومن شَدّدَ أجرى على معنيين كلُّ واحدٍ منهما بخلافِ الآخر. انظر: «حجّة القراءات» لابن زنجلة، ص٧٤٣.

[﴿أَلَمْ نَجْعَلِ ٱلْأَرْضَ كِفَاتًا ۝ أَحْيَآءً وَأَمْوَٰتًا ۝ وَجَعَلْنَا فِيهَا رَوَٰسِىَ شَٰمِخَٰتٍ وَأَسْقَيْنَٰكُم مَّآءً فُرَاتًا ۝ وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ﴾ ٢٥-٢٨]

الكِفاتُ: مِن كَفَتَ الشيءَ إذا ضَمَّه وجَمَعَه، وهو اسمُ ما يُكْفت، كقولِهم: الضِّمامُ والجِماعُ لما يُضمُّ ويُجْمع، يُقال: هٰذا البابُ جِماعُ الأبواب، وبه انتصبَ ﴿أَحْيَآءً وَأَمْوَٰتًا﴾ كأنه قيل: كافتةً أحياءً وأمواتاً. أو بفعلٍ مُضْمرٍ يَدلُّ عليه، وهو: تَكْفِت. والمعنىٰ: **تكفتُ أحياءً علىٰ ظهرِها**، وأمواتاً في بطنِها. وقد استدلَّ بعضُ أصحابِ الشافعيِّ رحمهُ اللهُ علىٰ قَطْعِ النَّباشِ، بأنّ اللهَ تعالىٰ جَعلَ الأرضَ كِفاتاً للأموات، فكانَ بطنُها حِرْزاً لهم؛ فالنَّباشُ سارقٌ من الحِرز.

فإن قلتَ: لِمَ قِيلَ أحياءً وأمواتاً علىٰ التنكير، وهي كفاتُ الأحياءِ والأمواتِ جميعاً؟

قلتُ: هو من تنكيرِ التفخيم، كأنه قيل: تَكفتُ أحياءً لا يُعدونَ وأمواتاً لا يُحْصرون، علىٰ أنّ أحياءَ الإنسِ وأمواتَهم ليسوا بجميعِ الأحياءِ والأموات. **ويَجوزُ أن يكونَ المعنىٰ: تكْفتُكم** أحياءً وأمواتاً، فينتصبا علىٰ الحالِ من الضمير؛ لأنه قد عُلمَ أنها كِفاتُ الإنس.

قولُه: (**تَكفِتُ أحياءً علىٰ ظَهْرِها**)، روىٰ الواحديُّ عن الفرّاءِ أنّه قال: «تَكْفِتُهم أحياءً علىٰ ظهرِها في دورِهم ومنازِلهم، وتَكْفتُهم أمواتاً: تَحُوزُهم»(١)، وهذا قولُ جماعةِ المفسّرين.

قولُه: (**وَيجوزُ أن يكونَ المعنىٰ: تكفِتُكم**(٢))، قيل: هو عطفٌ علىٰ قولِه: «وبه انتصبَ ﴿أَحْيَآءً﴾»، والظاهرُ أنه عطفٌ [على](٣) قولِه: «كافتةً أحياءً وأمواتاً»، لأنه علىٰ الأوّلِ

(١) «معاني القرآن» (٣: ٢٢٤) للفراء، وانظر: «الوسيط» (٤: ٤٠٨) للواحدي.

(٢) في (ف): «تَـكْفتهم».

(٣) زيادة لفظ «على» يقتضيها السياق.

فإن قلتَ: فالتنكيرُ في ﴿رَوَٰسِيَ شَٰمِخَٰتٖ﴾ و﴿مَّآءٗ فُرَاتٗا﴾؟

قلتُ: يحتملُ إفادةَ التبعيض؛ لأنّ في السماءِ جبالاً، قالَ اللهُ تعالىٰ: ﴿وَيُنَزِّلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن جِبَالٖ فِيهَا مِنۢ بَرَدٖ﴾ [النور: ٤٣]، وفيها ماءٌ فُراتٌ أيضاً، بل هي مَعدنُه ومَصبُّه، وأن يكونَ للتفخيم.

[﴿ٱنطَلِقُوٓاْ إِلَىٰ مَا كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ * ٱنطَلِقُوٓاْ إِلَىٰ ظِلّٖ ذِي ثَلَٰثِ شُعَبٖ * لَّا ظَلِيلٖ وَلَا يُغۡنِي مِنَ ٱللَّهَبِ * إِنَّهَا تَرۡمِي بِشَرَرٖ كَٱلۡقَصۡرِ * كَأَنَّهُۥ جِمَٰلَتٞ صُفۡرٞ * وَيۡلٞ يَوۡمَئِذٖ لِّلۡمُكَذِّبِينَ * هَٰذَا يَوۡمُ لَا يَنطِقُونَ * وَلَا يُؤۡذَنُ لَهُمۡ فَيَعۡتَذِرُونَ * وَيۡلٞ يَوۡمَئِذٖ لِّلۡمُكَذِّبِينَ﴾ ٢٩-٣٧]

أي يُقال لهم: انطلقوا إلىٰ ما كَذَّبتم به مِن العذاب، و«انْطَلِقوا» الثاني تكْرير.

مُنْتصبٌ به علىٰ المفعوليّة، وعلىٰ الثاني علىٰ الحاليّةِ مِن «كُمْ» في «تكْفِتُكم»؛ وإنّما لم يذكر لأنّ ﴿كِفَاتًا﴾ دالٌّ عليه، وإليه الإشارةُ بقولِه: «لأنه قد عُلِمَ أنّها، أي: الأرضَ، كِفاتُ الإنس». وعلى هذا، لا يُرادُ السؤالُ وهو قولُه: لِمَ قيلَ: أحياءً؟ لأنَّ المرادَ بالتنكير بعضُ الأحياءِ وهم الإنس، ومن ثمّ قَرَّبه[1] بقولِه: «على أنّ أحياءَ الإنس وأمواتَهم لَيْسوا بجميعِ الأحياء».

قالَ أبو البقاء: «﴿أَحۡيَآءٗ﴾: مفعولُ ﴿كِفَاتًا﴾، أو المفعولُ الثاني لِـ «جَعَلَ»، أي: جَعَلْنا بعضَ الأرضِ أحياءً بالنبات، و«كِفاتاً» علىٰ هذا: حال»[2]، قال القاضي: «المعنىٰ بالأحياء: ما يَنْبت، وبالأمواتِ: ما لا يَنْبُت»[3]، وقال صاحبُ «الكَشف»: «جازَ أن يكونَ ﴿أَحۡيَآءٗ وَأَمۡوَٰتٗا﴾، بَدَلينِ مِن ﴿كِفَاتًا﴾»[4].

قولُه: (فالتَّنْكير)، الفاءُ مُتفرّعٌ علىٰ الجوابِ عن السؤالِ الأوّل، أي: عُلِمَ معنىٰ التنكيرِ فيهما بما ذُكِرَ[5]، فما معنىٰ التنكيرِ في هذين؟

---

(١) في (ح)، (ف): «قَرَنه».

(٢) «التبيان» (٢: ١٢٦٤).

(٣) «أنوار التنزيل» (٥: ٤٣٤).

(٤) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٤١٩).

(٥) في (ط): «بما ذكرت».

وقُرِئ: «انْطَلَقوا» علىٰ لفظِ الماضي إخباراً بعد الأمرِ عن عملِهم بموجبِه، لأنهم مُضطرّون إليه لا يَسْتطيعون امتناعاً منه ﴿إِلَىٰ ظِلٍّ﴾ يعني دُخانَ جهنّم، كقولِه: ﴿وَظِلٍّ مِّن يَحْمُومٍ﴾ [الواقعة: ٤٣]. ﴿ذِى ثَلَٰثِ شُعَبٍ﴾ يَتَشعَّب لعِظَمِه ثلاثَ شُعب، وهكذا الدُّخانُ العظيمُ تراه يَتفرقُ ذوائب. وقيل: يخرجُ لسانٌ من النارِ فيحيطُ بالكفارِ كالسُّرادق، ويَتَشعّبُ من دُخانِها ثلاثُ شُعب، فتُظلُّهم حتىٰ يُفرغَ من حسابِهم؛ والمؤمنونَ في ظلِّ العَرش ﴿لَّا ظَلِيلٍ﴾ **تهكمٌ بهم وتعريضٌ بأن ظلَّهم غيرُ ظلِّ المؤمنين** ﴿وَلَا يُغْنِى﴾ في محلِّ الجر، **أي: وغيرِ مُغنٍ عنهم** مِن حرِّ اللهبِ شيئاً. ﴿بِشَرَرٍ﴾، وقُرئ: «بِشَرار» ﴿كَٱلْقَصْرِ﴾ أي: كلُّ شَرَرةٍ كالقصرِ من القصورِ في عِظَمها. وقيل: هو الغليظُ مِن الشَّجر، الواحدةُ قَصْرة، نَحوُ: جَمْرةٌ وجَمْر. وقُرِئ: «كالقَصَر» بفتحتين: **وهي أعناقُ الإبلِ، أو أعناقُ النخل،** ....

قولُه: (تهكُّمٌ بهم وتَعْريضٌ بأنَّ ظِلَّهم غيرُ ظلِّ المؤمنين)، يعني: أدمجَ في معنىٰ ﴿لَّا ظَلِيلٍ﴾ مَعْنيينِ: أحدهما: التهكُّم بهم، لأنّ مفهومَ الظلِّ للاسْتِرواحِ وهاهنا عَكسُه، كما في قولِه: ﴿وَظِلٍّ مِّن يَحْمُومٍ * لَّا بَارِدٍ وَلَا كَرِيمٍ﴾ [الواقعة: ٤٣-٤٤]. وثانيهما: تَعْريضٌ بأن للمؤمنينَ ظِلًّا علىٰ خلافِه، ليزيدَ في تحسُّرِهم وتَشْويرِهم، ومِن ثَمّ قال: «فتُظلُّهم حتى يَفْرغَ مِن حسابِهم، والمؤمنونَ في ظِلِّ العَرْش».

قولُه: (أَيْ: وغَيرُ مُغْنٍ عنهم)، قيلَ: هو مِن قولِهم: أَغْنِ عَنّي وَجهَك، أي: أَبْعِدْه، ويُقال: ما يُغْني عنك هذا، أي: ما يُجْزِئُ عنك ولا يَنْفعك، لأنّ الغنيَّ عن الشيءِ يُباعِدُه، كما أن المحتاجَ إليه يُقاربُه؛ وإنّما عُدِّيَ بـ «عَنْ» ليُضمِّنَه معنىٰ «مُبْعِد».

قولُه: (وهي أعناقُ الإبلِ، أو أعناقُ النَّخل)، وإنّما كَرَّرَ الأعناق، ليؤذِنَ بأنَّ الأولَ غيرُ الثاني. **الأساس**: «ومِن المجازِ: أتاني عُنُقٌ مِن الناس، وأَقْبلتْ أعناقُ الرِّجال[1]»، قالَ العجّاج[2]:

حتّى بَدَتْ أعناقُ صُبْحٍ أَبْلجَا[3]

---

(١) في (ف): «أعناق الرّياح».

(٢) في (ف): «الزجاج».

(٣) انظر: «ديوانه»، ص٩. ومن قوله: «قولُه: وهي أعناقُ الإبلِ» إلى هنا، سقط من (ح).

نَحوُ: شَجَرةٌ وشَجَر. وقرأَ ابنُ مسعود: كـ «القُصُر» بمعنىٰ القُصور، كرَهْنٍ ورُهُن. وقرأ سعيدُ بنُ جبيرٍ: «كالقِصَر» في جَمعِ قَصَرَة، **كحاجةٍ وحِوَج** ﴿جِمَٰلَتٌ﴾ جمعُ جِمال، أو جِمالةٌ جمعُ جَمل؛ شُبِّهتْ بالقصورِ، **ثُم بالجِمال لبيان التشبيه؛** ....

قولُه: (**كحاجَةٍ وحِوَج**)، وفيه بحثٌ، لأنه لا يجيءُ مِثلُ هذا الجمعِ إلّا وتُقلبُ واوُه ياءً، قالَ في «المُفصَّل» في إعلالِ العين: «قالوا: تِيَرٌ ودِيَم لإعلالِ الواحدِ والكَسْرة»[1]. وجاءَ في «الصِّحاح»: «الحاجَةُ تُجمعُ علىٰ حاجٍ وحاجاتٍ وحِوَجٍ وحَوائج». وقيلَ: لا يَبْعدُ أن يقالَ: هذا الإعلالُ مَشْروطٌ بأن يكونَ هذا الألفُ في الجمعِ وإن لم يُذكرْ في «المفصّل»، يَدلُّ عليه قَولُ الجوهري: «أصلُ تِيَر: تِيار»[2].

قولُه: (**ثُمَّ بالـجِمالِ لبيانِ التَّشبيه**)، فالضميرُ في ﴿كَأَنَّهُۥ﴾ راجعٌ إلىٰ الشَّررِ[3] باعتبارِ اللفظ، وكذا عن مُحْيي السُّنّة[4]. أيْ: شُبِّهتِ الشَّررُ بالقُصور، ثُمّ شُبِّهت بالجِمالِ، ليبيِّنَ أن المرادَ مِن التشبيهِ الأوّلِ هو العِظَمُ معَ اللون؛ فالجِمالُ والقَصرُ سِيّانِ باعتبارِ العِظَم، ثُمّ ضَمَّ معه ﴿صُفْرٌ﴾، فيكونُ التشبيهُ الثاني مع الأوّلِ، كَبَدلِ الاشتمالِ في نَحْو: أَعجبني زيدٌ كرمُه. وعن بعضِهم: المرادُ بقولِه لبيانِ التَّشْبيهِ تَعْيينُ التَّشْبيهِ وتأكيدُه، وقالَ أيضاً: ﴿كَأَنَّهُۥ جِمَٰلَتٌ صُفْرٌ﴾ بيانٌ للتَّشْبيهِ الأول، ولَوْ لَمْ يكنْ بياناً لكانَ بَدَلاً[5]، وهو لا يجوز.

---

(١) «المفصل» للزمخشري، ص ٣٨١، وقال الخوارزمي في «التخمير» (٤: ٤٠٥): «تِيَر: جمعُ تارة، والعين فيها واوٌ لقولهم: تاورتُه، من المتاورة، وهما يتتاوران، وكذلك «ديم» واويّ، لأنه جمع ديمة، وهي المطر يدوم أياماً».

(٢) «الصحاح» (٢: ٦٠٣ (تير))، قال: «فعل ذلك تارةً بعد تارة، أي: مرّةً بعد مرّة، والجمع: تاراتٌ وتير، وهو مقصور مِن تيار، كما قالوا: قامات وقيم».

(٣) في (ح): «الشّر».

(٤) انظر: «معالم التنزيل» (٨: ٣٠٧) للبغوي.

(٥) في (ح): «بُداءً».

ألا تَراهم يُشبّهونَ الإبِلَ بالأفدانِ ....

قولُه: (**أَلا تراهم**[١] **يُشبِّهونَ الإبِـلَ بالأَفْدان**)، تَعْليلٌ لادِّعاءِ المساواةِ بين الجَمَلِ والقَصْر[٢]؛ فإنَّ الجَمَلَ مَثَلٌ في العِظَم، قال:

جِسْمُ الجِمالِ وأَحلامُ العصافيرِ[٣]

ولَمّا أنّ التشبيهَ الأوّلَ كالتوطئةِ والتَّمهيدِ للثاني، قال: «وقد عَمِيَ[٤] عن قولِه: ﴿كَأَنَّهُۥ جِمَٰلَتٌ صُفْرٌ﴾؛ فإنَّه[٥] بمنزلةِ قولِه: كَبَيْتٍ أَحمر»، يَعْني: كَطِراف. يَعْني: نَظَرَ أبو العلاءِ إلىٰ التشبيهِ الأولِ الذي هو كالتَّوطئة، وتَبَجَّحَ أن تَشْبيهه[٦] أجمع، ولم يَنْظُرْ إلى التشبيهِ الثاني الذي هو المقصودُ بالذّكر. قالَ الإمام: «شَبَّهَ الشَّرَرَ في العِظَمِ بالقَصْر، وفي اللونِ والكثرةِ والتتابعِ وسُرْعةِ الحركة بالجِمالاتِ الصُّفْر»[٧]، ثُمَّ قالَ: «هذا أولىٰ مِن قَوْلِ أبي العلاء، لأنّ القَصْرَ في المقدارِ أَعظمُ مِن «الطِّراف»، فيلزمُ منه أنَّ النّارَ التي شَرارتُها القَصْرُ، لا تكونُ إلّا مِمّا لا يُوصفُ كُنْهُها، والجِمالاتُ أكثرُ في العدد منه، وفيها تَصويرُ الحركةِ أيضاً»[٨].

وقلتُ: مُرادُهم أن ما في التنزيلِ مِن التَّشْبيه، أَكثرُ تَفْصيلاً مِمّا في بيتِ أبي العلاء، فيكونُ أدخلَ في القَبول كما نَصَّ عليه صاحبُ «المفتاح»[٩]. ومِن المُمكنِ أن يقالَ: إن الضميرَ في

---

(١) في (ف): «ترونهم».

(٢) في (ف): «والصّفر».

(٣) الشاعر حسان بن ثابت، من قصيدة يهجو بها الحارث بن كعب المجاشعي، وصدر البيت:

لا عَيْبَ بالقومِ مِن طولٍ ولا عِظَمٍ

انظر: «ديوانه»، (١: ٢١٩).

(٤) أي: أبو العلاء المعرّي.

(٥) في (ح) و(ف): «وإنه».

(٦) في (ح) و(ف): «يشبه»، ولعلّ ما أثبتناه هو الصواب.

(٧) «مفاتيح الغيب» (٣٠: ٢٤٣)؛ قاله في تفسير الآية (٣٢) من سورة المرسلات.

(٨) المصدر السابق (٣٠: ٢٤٤) بتصرف.

(٩) انظر: «مفتاح العلوم» للسكاكي، ص٣٩.

والمَجادِل؟ وقُرِئ: «جُمالاتٌ» بالضم، وهي قُلوسُ الجُسور، وقيل: **قُلوسُ سُفنِ البَحْر**، الواحدةُ جُـمالة، **وقُرِئ**: ﴿جِمَٰلَتٌ﴾ بالكسر، بمعنىٰ: جِمالٌ، و«جُمالةٌ» بالضمّ: وهي القُلُس. **وقيل**: ﴿صُفْرٌ﴾ لإرادةِ الجنس، وقيل: ﴿صُفْرٌ﴾: سود تَضْربُ إلىٰ الصُّفرة،

قولِه تعالىٰ: ﴿كَأَنَّهُۥ جِمَٰلَتٌ﴾ عائدٌ إلى «القَصْر»، فيذهبُ به إلىٰ تَصويرٍ عجيبٍ وتَخْييلٍ غريب؛ شُبِّهتِ الشَّرارةُ حين تُنْقصُ مِن النار في عِظَمها[1] بالقَصْر. ثُمَّ شُبِّه القَصرُ المُشبَّهُ به حينَ يأخذُ في الارتفاعِ والانْبِساط، فإنه حينئذٍ يَنْشقُّ عن أعدادٍ لا نهايةَ لها، بالجِمالاتِ المُتكاثرة، فيُتَصوَّرُ منها حينئذٍ العِظَمُ أوّلاً، والاتساقُ[2] معَ الكثرةِ والصُّفْرةِ والحركةِ المخصوصةِ ثانياً، فيبلغُ بالتشبيهِ إلىٰ الذّروةِ العليا.

قولُه: (**بالأفدانِ والمَجادِل**)، الفَدَنُ والمِجْدَلُ: القَصْر، وليس منه مَجْدَلٌ بالفتح.

قولُه: (**قُلُوس**[3])، هو جمعُ قَلْسٍ، وهو حَبلٌ تُشَدُّ به الجسورُ أو سُفُنُ البِحار.

قولُه: (**وقُرِئ**: ﴿جِمَٰلَتٌ﴾) ، بالكسر والتّوحيدِ: حَفصٌ وحمزةُ والكسائي، والباقونَ: بالألفِ على الجمع[4].

قولُه: (**وقيلَ**: ﴿صُفْرٌ﴾)، يريدُ علىٰ القراءةِ بضمِّ الجيم، فإنّها لـمّا كانت مُفردةً[5] كانَ المناسبُ: صَفْراء، لكن جُمِعَ بالنَّظَرِ إلىٰ إرادةِ الجنس.

---

(١) في الأصول الخطية: «عظمه».

(٢) في (ح): «والإنسان»، وفي (ف): «والانشقاق».

(٣) في (ف): «قيوس»، وهو تحريف.

(٤) جِمالة: جمع جَمَل، تقول: جَمَل وجمال وجمالة، وإنّما تدخل التاء توكيداً لتأنيث الجمع. وجمالاتٌ جمعُ الجمع. انظر: «حجة القراءات»، ص٧٤٤.

(٥) على قراءة مَن قرأ: «جُمالةٌ صُفْرٌ»، بالضم والإفراد، وهي قراءة رُويس عن يعقوب الحضرمي. انظر: «النشر في القراءات العشر» (٢: ٣٩٧) لابن الجزري.

وفي شعرِ عمرانَ بنِ حَطّانٍ الخارجيّ:

دَعَـتْهُمْ بـأعلىٰ صَـوْتِهَا ورَمَـتْهُمُ بمِثْلِ الجِمالِ الصُّفْرِ نَزاعةُ الشَّوَىٰ

وقال أبو العلاء:

حَمْراءَ ساطِعةَ الذَّوائِبِ في الدُّجَىٰ تَرْمِـي بكُـلِّ شَرَارةٍ كطِـرَافِ

فَشبَّهها بالطِّرافِ وهو بيتُ الأَدَمِ في العِظَمِ والحُمْرة، وكأنه **قَصَدَ بخُبْثِه أن يزيدَ علىٰ تشبيهِ القرآن،** ....

قولُه: (**دَعَتْهم بأعلىٰ صَوْتِها**) البيت، يَصِفُ جهنّم ودُعاءَها الكفارَ إلىٰ نفسِها، مُقْتبسٌ مِن قولِه تعالىٰ: ﴿كَلَّآ إِنَّهَا لَظَىٰ * نَزَّاعَةً لِّلشَّوَىٰ * تَدْعُواْ مَنْ أَدْبَرَ وَتَوَلَّىٰ﴾ [المعارج: ١٥-١٧]، قالَ ابنُ عباس: تَدعو الكافرينَ والمنافقينَ بأسمائهم بلسانٍ فصيح، وتقول: إليَّ إليّ، ثُمَّ تَلْتقطُهم كما يَلْتقطُ الطَّيرُ الحبَّ.

الشَّوىٰ: الأطراف، وهي القَوائمُ والجُلود. وقيل: الشَّوىٰ: جمعُ شَواة، وهي مِن جَوارحِ الإنسانِ ما لم يكُنْ مَقْتلاً، يُقال: رَماهُ فَأشواه إذا لمْ يُصِبْ مَقْتلاً، أي: دَعَتْهم نَزّاعةُ الشَّوىٰ، وهي لظى، بأعلىٰ صوتِها، ورَمَتْهم بِشَرَرٍ كالقَصْر، كأنّه جِمالاتٌ صُفرٌ.

قولُه: (**حَمْراءَ ساطعةَ**) البيت، قَبْله:

الموقدي نارَ القِـرىٰ الآصـالَ والْـ أَسْحارَ بالأَهْـضامِ والأشـعافِ(١)

الهِضْمُ، بالكسر: المُطْمئنُّ مِن الأرض، والجمعُ أهضامٌ وهُضوم، والشَّعَفةُ، بالتحريك: رأسُ الجَبَل، والجمعُ شَعَفٌ وشِعَاف. وقولُه «حمراءَ»: بدلٌ مِن «نارَ القِرى»، والطِّرافُ فيها مِن الأَدَم. والمعنىٰ: أنّهم يوقِدونَ للأضيافِ(٢) نيراناً عظيمةً شرارُها، مِقْدارُ عِظَمِها مِقْدارُ عِظَم «الطِّراف».

قولُه: (**قَصَدَ بخُبْثه أن يزيدَ علىٰ تَشْبيه القرآن**)، زَعَمَ أنّه طغى بتَشْبيهِه علىٰ اللونِ والعِظَم،

(١) انظر: «ديوان سقط الزند»، ص٨٤.

(٢) في (ف): «للإنسان».

ولِتبجُّحِه بها سُوّلَ له مِن تَوهّمِ الزيادةِ، جاءَ في صدرِ بيتِه بقولِه (حمراءَ)، توطئةً لها ومناداةً عليها، وتنبيهاً للسامعينَ علىٰ مكانِها، ولقد عَمِي، جمعَ اللهُ له عَمىٰ الدارَيْنِ، عن قولِه عز وعلا: ﴿كَأَنَّهُۥ جِمَٰلَتٌ صُفْرٌ﴾؛ فإنّه بمنزلةِ قولِه: كبيتٍ أحمر؛ وعلىٰ أن في التشبيهِ بالقَصْرِ وهو الحِصْنُ تشبيهاً من جهتَيْنِ: من جهةِ العِظَم، ومن جهةِ الطُّولِ في الهواء، وفي التشبيهِ بالجِمالات وهي القُلُوس، تَشبيهٌ من ثلاثِ جهات: من جهةِ العِظَمِ والطُّولِ والصُّفْرة، فأبعدَ اللهُ إغرابَه في طِرَافِه، وما نَفخَ شِدْقَيْهِ من استطرافِه.

قُرِئ بنصبِ «اليوم»، ونَصَبه الأَعْمش، أي: هٰذا الذي قُصَّ عليكم واقعٌ يومئذٍ، ويَومُ القيامةِ طويلٌ ذو مَواطِنَ ومَواقيت: يَنْطقونَ في وقتٍ ولا يَنْطقونَ في وقت؛ ولذلك وردَ الأمرانِ في القرآن. أو جُعلَ نطقُهم كلا نُطقٍ؛ لأنه لا يَنفعُ ولا يَسْمع. ﴿فَيَعْتَذِرُونَ﴾ **عطفٌ على** ﴿يُؤْذَنُ﴾ **مُنْخرطٌ في سِلكِ النفي**، والمعنىٰ: ولا يكونُ لهم إذنٌ واعتذارٌ متعقّبٌ له، من غير أن يُجعلَ الاعتذارُ مُسبّباً عن الإذن؛ ولو نُصبَ لكان مُسبّباً عنه لا مَحالة.

وزادَ علىٰ ما في التنزيلِ وليسَ بذلك، لأنه لا يَخفىٰ على مِثْلِ المعرِّي أنّ الكلامَ بآخرِه[1]، لأنَّ اللهَ تعالىٰ شَبَّهَ الشَّرارةَ أوّلاً حين تُنْقضُ من النارِ بالقَصْرِ في العِظَم، وثانياً حين تأخذُ بالارتفاعِ والانبساط فتَنْشقُّ عن أعدادٍ لا نهايةَ لها، بالجِمالاتِ في التفرُّقِ واللونِ والعِظَم والثِّقَل، ونَظَرَ في ذلك إلىٰ الحيوانِ وأن تلك الحركاتِ اختيارية، وكلُّ ذلك مَفقودٌ[2] في نيَّته، قالَ الإمام: «كانَ الأولىٰ لصاحبِ «الكشاف» أن لا يذكرَ أنه ذَكَرَه معارضةً للقرآن»[3].

قولُه: (﴿فَيَعْتَذِرُونَ﴾ **عطفٌ علىٰ** ﴿يُؤْذَنُ﴾ **مُنْخرطٌ في سِلْكِ النَّفْي**)، قالَ في قولِه: ﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ ٱلظَّٰلِمِينَ مَعْذِرَتُهُمْ﴾ [غافر: ٥٢]: «يُحتملُ أنّهم يَعْتذرونَ بمعذرةٍ ولكنّها لا تَنفعُ لأنها باطِلة، وأنّهم لو جاؤوا بمعذرةٍ لم تكن مَقبولةً، لقولِه تعالى: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾»[4].

---

(١) في (ف): «بالآخرة».

(٢) في(ف): «مقصود».

(٣) «مفاتيح الغيب» (٣٠: ٢٤٣)؛ قاله في تفسير الآية (٣٣) من سورة المرسلات.

(٤) انظر: (١٣: ٥٢٦)؛ في تفسير الآية (٥٢) من سورة غافر.

[﴿هَٰذَا يَوْمُ ٱلْفَصْلِ جَمَعْنَٰكُمْ وَٱلْأَوَّلِينَ * فَإِن كَانَ لَكُمْ كَيْدٌ فَكِيدُونِ * وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ * إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى ظِلَٰلٍ وَعُيُونٍ * وَفَوَٰكِهَ مِمَّا يَشْتَهُونَ * كُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ هَنِيٓـًٔۢا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ * إِنَّا كَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُحْسِنِينَ * وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ﴾ ٣٨-٤٥]

﴿جَمَعْنَٰكُمْ وَٱلْأَوَّلِينَ﴾ كلامٌ موضّحٌ لقوله: ﴿هَٰذَا يَوْمُ ٱلْفَصْلِ﴾، لأنه إذا كانَ يومُ الفصلِ بين السُّعداءِ والأشقياءِ وبينَ الأنبياءِ وأُممِهم، فلا بدّ مِن جَمْعِ الأولينَ والآخِرين، حتىٰ يقعَ ذلكَ الفصلُ بينَهم ﴿فَإِن كَانَ لَكُمْ كَيْدٌ فَكِيدُونِ﴾ تَقريعٌ لهم علىٰ كيدِهم لِدينِ الله وذَويه، وتَسجيلٌ عليهم بالعَجزِ والاسْتكانةِ ﴿كُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟﴾ في موضعِ الحالِ من ضميرِ «المتقين»، في الظَّرفِ الذي هو في ظلال، أي: هُم مُستقرّون في ظلالٍ، مَقولاً لهم ذلك.

[﴿كُلُوا۟ وَتَمَتَّعُوا۟ قَلِيلًا إِنَّكُم مُّجْرِمُونَ * وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ * وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱرْكَعُوا۟ لَا يَرْكَعُونَ * وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ * فَبِأَىِّ حَدِيثٍۭ بَعْدَهُۥ يُؤْمِنُونَ﴾ ٤٦-٥٠]

﴿كُلُوا۟ وَتَمَتَّعُوا۟﴾ حالٌ من المكذِّبينَ؛ أي: الويلُ ثابتٌ لهم في حالِ ما يقالُ لهم: كُلوا وتَمتّعوا.

فإن قلتَ: **كيفَ يَصحُّ أن يقالَ لهم ذلك في الآخرة؟** ....

قالَ صاحبُ «الكَشْف»: «التقديرُ: هذا يومُ[1] لا يَنْطقونَ بنطقٍ يَنْفعُهم، ولا يَعْتذرون بعذرٍ يَنْفعُهم، فـ «يَعْتذرون» داخلٌ في النفي، ولو حَمَلْتَه على الظاهرِ ناقض، لأنّه يَصير: هذا يومُ لا يَنْطقون فَيَعتذرون، لأنّ الاعتذارَ نُطقٌ أيضاً»[2].

وقالَ أبو البقاء: «ويَجوزُ أن يكونَ مُستأنَفاً، أي: فَهُم يَعْتذرون، أي: أنهم لا يَنْطقون في بعضِ المواقفِ، ويَنْطقون في بعضِها، وليسَ بجوابِ النَّفْيِ، إذْ لو كانَ جواباً لحُذِفَ النون»[3].

قولُه: (**كيفَ يَصِحُّ أن يقالَ لهم ذلك في الآخرة؟**)، لأنّ قولَه: ﴿كُلوا وتَمتّعوا قليلاً﴾، مِمّا يقالُ في حَقّ الكُفّارِ في الدّنيا لا في الآخرة، لأنّهم مُتمتّعون فيها أيّاماً قلائل[4].

---

(١) في (ف): «لا ينفع».

(٢) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٤٢١).

(٣) «التبيان» (٢: ١٢٦٥).

(٤) في (ف): «فلا بد»، وهو ظاهر التحريف.

قلتُ: يُقالُ لهم ذلك في الآخرةِ إيذاناً بأنّهم كانوا في الدنيا أحقّاءَ بأن يقالَ لهم، وكانوا مِن أهلِه تذكيراً بحالهم السَّمجة، وبِما جَنَوا علىٰ أنفسِهم من إيثارِ المتاعِ القليلِ علىٰ النعيمِ والمُلْكِ الخالد. وفي طريقتِه قولُه:

إخوَتي لا تَبْعَدُوا أبـداً ... وبَلىٰ واللهِ قد بَعِدُوا

وتَلْخيصُ الجواب، أنّ هذا القولَ كالوَسْمِ عليهم، وأيُّما ساعةٍ وأيُّما شخصٍ وَقَعَ نَظرُه إليهم قالَ ذلك في حَقّهم، لِتهالكِهم في مُشْتهياتِ العاجلةِ والذّهولِ عن تَبعاتِها في الآجِلة. وفائدةُ ذِكرِه في الآخرة، تَذْكيرُ[1] سوءِ اختيارِهم، وهو إيثارُ المتاعِ القليلِ على النعيمِ المُقيم، ونَحوُه قولُه تعالىٰ: ﴿وَنَادَىٰٓ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ أَصْحَٰبَ ٱلنَّارِ أَن قَدْ وَجَدْنَا مَا وَعَدَنَا رَبُّنَا حَقًّا فَهَلْ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُوا۟ نَعَمْ فَأَذَّنَ مُؤَذِّنٌۢ بَيْنَهُمْ أَن لَّعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ * ٱلَّذِينَ يَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا وَهُم بِٱلْءَاخِرَةِ كَٰفِرُونَ﴾ [الأعراف: ٤٤-٤٥].

رُوِيَ عن المصنّفِ أنّه قال: «اتّصالُ قولِه: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ﴾ بقوله: ﴿لِّلْمُكَذِّبِينَ﴾، كأنّه قيل: وَيْلٌ يومئذ للمكذّبين الذين كَذّبوا، وإذا قيلَ لهم: اركعوا، لا يَرْكعون. ويَجوزُ أن يكونَ اتّصالُه بقولِه: ﴿إِنَّكُم مُّجْرِمُونَ﴾ علىٰ طريقةِ الالتفات، كأنه قيلَ: هم أَحِقّاءُ بأن يقالَ لهم: كُلوا وتَمتّعوا، ثُمَّ عَلَّلَ ذلك بكونِهم مُجْرمين، وبكونِهم إذا قيلَ لهم: صَلّوا، لا يُصَلّون»[2].

قولُه: (إخوتي لا تَبْعَدوا)، ليسَ فيـه نَـهْيٌ ولا طلبٌ، لأنّهم هَلكوا وبَعِدوا وأبادوا. ثُمَّ قولُه:

وَبَلىٰ واللهِ قَدْ بَعِدوا[3]

تَناهي تَحسُّرٍ وتَوَجّع، يَعْني: أَحِقّاءُ[4] بأنْ يقالَ لكم في أيّامِ حياتكم: لا تَبْعَدوا أبداً،

---

(١) في (ف): «بذكر».

(٢) لـم أهتد إلى موضعه.

(٣) البيت لفاطمة الخزاعية، واستشهد به الزمخشري كذلك عند تفسير الآية (٦٠) من سورة هود. انظر: (٨: ١١٦).

(٤) في (ف): «أحياء».

يُريد: كنتم أحقّاءَ في حياتِكم بأن يُدْعىٰ لكم بذلك، وعَلّل ذلك بكونِهم مُجرمينَ دلالةً علىٰ أن كلَّ مجرمٍ ما له إلا الأكلُ والتمتعُ أياماً قلائل، ثُم البقاءُ في الهلاكِ أبداً. **ويجوزُ أن يكونَ** ﴿كُلُواْ وَتَمَتَّعُواْ﴾ [المرسلات: ٤٦] **كلاماً مُستأنَفاً خطاباً للمكذّبين في الدنيا** ﴿ٱرْكَعُواْ﴾ اخشعوا لله وتَواضعوا له بقَبولِ وَحْيه واتّباع دينِه، واطرَحوا هٰذا الاستكبارَ والنّخوة، لا يَخْشعون ولا يَقْبلون ذلك، ويُصرّون علىٰ استكبارِهم. **وقيل: ما كانَ علىٰ العربِ أشدُّ من الركوعِ والسُّجود: وقيل: نزلتْ في ثَقيفٍ.**

وقَدْ وَقَعَ خِلافُ ما كنتم تَستحقّونه. وكذا معنىٰ الآية: كنتم في حياتِكم الدنيا وتَمتّعتم بملاذِّها، بحيثُ وَجَبَ لكلِّ ناظرٍ أنْ يقولَ في حقِّكم: كلوا وتَمتَّعوا قليلاً، فإنّ الذي وَقَعْتم فيه مُنْقض، وتَبِعتُه لاحقةٌ بكم[1]، والآن وَقَعَ ما كنتم تَسْتحقّونه.

قولُه: (**ويجوزُ أن يكون** ﴿كُلُواْ وَتَمَتَّعُواْ﴾ **كلاماً** مُستأنفاً)، هذا يعدّ مِن التعسُّفِ وأَوْفقُ لتأليفِ النّظْم، لأنه مَذْكورٌ بَعْد ذِكرِ التّرجيع[2]، وبَعْده ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱرْكَعُواْ لَا يَرْكَعُونَ﴾.

قولُه: (**وقيل: ما كانَ علىٰ العربِ أَشدُّ مِن الرّكوع والسجود**)، قالَ القاضي في قولِه: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱرْكَعُواْ لَا يَرْكَعُونَ﴾: «واستدلَّ به علىٰ أنّ الأمرَ للوجوبِ، وأنّ الكفارَ مُخاطبونَ بالفروع»[3].

قولُه: (**وقيل: نَزَلتْ في ثقيف**) إلى آخره، مَضىٰ بيانُه في قولِه تعالىٰ: ﴿لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْـًٔا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٤].

النهاية: «أَصلُ التَّجْبِيةِ[4] أن يقومَ الإنسانُ قيامَ الراكع، وقيل: هو أن يَضعَ يَدَيْهِ علىٰ رُكْبَتيه وهو قائم».

---

(١) في (ح): «لإخوانكم» بدل «لاحقة بكم».
(٢) وهو الآية ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ﴾، إذْ ورد تكرارها في السورة عشر مرات.
(٣) «أنوار التنزيل» (٥: ٤٣٧).
(٤) في (ح)، (ف): «التحيّة».

حين أمرَهم رسولُ الله ﷺ بالصَّلاة، فقالوا: لا نَجْبي فإنها مَسبَّةٌ علينا، فقالَ رسولُ الله ﷺ: «لا خيرَ في دينٍ ليسَ فيه ركوعٌ ولا سُجود» ﴿بَعۡدَهُۥ﴾ بعدَ القرآن، **يعني أنّ القرآنَ مِن بينِ الكُتبِ المُنزلةِ آيةٌ مُبصرةٌ** ومعجزةٌ باهرة، فحينَ لم يؤمنوا به فبأيِّ كتابٍ بعده ﴿يُؤۡمِنُونَ﴾، وقُرِئ: «تؤمنون» بالتاء.

عن رسولِ الله ﷺ: «مَن قرأ سُورةَ ﴿وَٱلۡمُرۡسَلَٰتِ﴾ كُتبَ له أنه ليسَ مِن المُشْركين».

قولُه: (**يَعْني أنّ القرآنَ مِن بينِ سائرِ**[1] **الكتبِ المنزلةِ آيةٌ مُبْصرة**)، وقد سَبَقَ في قولِه تعالى: ﴿عُتُلِّۭ بَعۡدَ ذَٰلِكَ زَنِيمٍ﴾ [القلم: ١٣]، أنّ لفظة[2] «بَعْد» مِثلُ «ثُمّ» في إعطاءِ معنىٰ التَّراخي في الرُّتْبة. ولمّا قرّر اللهُ سبحانه وتعالىٰ في هٰذه السورةِ الكريمةِ مِن الآيات، ولم يَكُنْ في سائرِ الكتبِ المنزلةِ مِثلُ هذه البياناتِ الشافية، خَتَمها بهذه الخاتمةِ مُصدَّرةً بالفاءِ، مُفيدةً ما قرّره المصنّف.

وقالَ في أُختِها في «الأعراف»[3]: «كأنه قيل: لعلّ أجلَهم قد اقتربَ، فما لهم[4] لا يُبادرونَ [إلى] [5] الإيمانَ بالقرآنِ قبلَ الفوْت؟ وماذا يَنْتظرون[6] بعد وُضوحِ الحقّ؟ وبأيِّ حديثٍ أحقُّ منه يريدون أن يؤمنوا»[7]؛ لأنّ ما قَبْلها مِن حديثِ الأجل، وهاهنا الحديثُ بالوَعْدِ والوعيد الذي تُلِيَ عليهم في هٰذه الآيات.

تمّت السورة بعونِ الله تعالىٰ

---

(١) لفظة «سائر» ليست في «الكشاف».

(٢) في (ف): «قوله».

(٣) قال تعالى ﴿أَوَلَمۡ يَنظُرُواْ فِي مَلَكُوتِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَمَا خَلَقَ ٱللَّهُ مِن شَيۡءٖ وَأَنۡ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقۡتَرَبَ أَجَلُهُمۡۖ فَبِأَيِّ حَدِيثِۭ بَعۡدَهُۥ يُؤۡمِنُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٥].

(٤) في (ف): «فهم» بدلاً من «فما لهم».

(٥) زيادة من «الكشاف».

(٦) في (ح): «ينظرون».

(٧) انظر: (٦: ٦٨٧).

سورة ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾
مكّية، وتسمّىٰ سورةَ النبأ
وهيَ أربعون آيةً أو إحدى وأربعون

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

[﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ * عَنِ ٱلنَّبَإِ ٱلْعَظِيمِ * ٱلَّذِى هُمْ فِيهِ مُخْتَلِفُونَ﴾ ١-٣].

﴿عَمَّ﴾ أصلُه عمّا، على أنه حرفُ جرٍ دخلَ على ما الاستفهاميةِ وهو في قراءةِ عكرمةَ وعيسىٰ بنِ عمر. قال حسانُ رضي الله عنه:

عَلَىٰ مَا قَامَ يَشْتُمُنِي لَئِيم ... كَخِنْزِيرٍ تَمَرَّغَ فِي رَمَادِ

سورة النبأ
مكّية، وهيَ أربعون آيةً

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

قولُه: (وهُو في قراءة عكرِمةَ وعيسىٰ بن عُمَر)، قال ابنُ جِنّي: «إثباتُ الألفِ أضعفُ اللّغَتيْن»[1]، قال الجُرْجَانيُّ: «(ما) الاستفهاميّةُ تُحذَفُ ألفُها تفرقةً بيْنَها وبيْنَ كونِها خبراً، وقيل: حُذِفتِ الألفُ بحرفِ الجرِّ لتُؤْذِنَ بشِدّةِ الاتّصال، وقيل: حُذِفت لكثرةِ الدّوَران»[2].

قولُه: (تَمرّغَ في رَمادِ)[3]، مَرَغْتُهُ في التّراب: قَلَبْتُه فيه، وتـمَـرّغَ، ومَرَاغُ الدابّة: ممرغُها.

---

(١) «المحتسب» (٢: ٣٤٧).

(٢) انظر: «البسيط» (٢٣: ١٠٩) للواحدي. ولم أقف علىٰ كتاب «النظم» للجرجاني.

(٣) انظر: «ديوان حسان» (١: ٢٥٨).

والاستعمالُ الكثيرُ على الحذف، والأصل: قليل. ومعنىٰ هذا الاستفهام: تفخيمُ الشأن، كأنه قال: عن أيِّ شأنٍ يتساءلون؟ ونحوُه ما في قولِك: **زيدٌ ما زيد؟ جعلته ـ لانقطاعِ قرينِه وعدمِ نظيره ـ كأنه شيءٌ خَفِي عليك جنسُه، فأنتَ تسألُ عن جنسِه** وتفحصُ عن جوهرِه، كما تقول: ما الغولُ وما العنقاء؟ تريد: أيُّ شيءٍ هو من الأشياءِ هذا أصلُه؟ ثمّ جردَ العبارةَ عن التفخيم، حتىٰ وقعَ في كلامِ مَن لا تخفىٰ عليه خافية. ﴿يَتَسَآءَلُونَ﴾ يسألُ بعضُهم بعضاً. أو يتساءلون غيرَهم من رسولِ الله ﷺ والمؤمنين نحو: يتداعونَهم ويتراءونهم. والضميرُ لأهلِ مكة: كانوا يتساءلون فيما بينهم عن البعث، ويتساءلون غيرَهم عنه على طريقِ الاستهزاء. ﴿عَنِ ٱلنَّبَإِ ٱلْعَظِيمِ﴾ **بيانٌ للشأنِ المفخّم**. وعن ابنِ كثيرٍ قرأ (عَمّهْ) بهاءِ السكت، ولا يخلو: إما أن يُجريَ الوصلَ مجرىٰ الوقف، وإما أن يقفَ ويبتدىء ﴿يَتَسَآءَلُونَ﴾ على أن يضمرَ ﴿يَتَسَآءَلُونَ﴾ لأنّ ما بعدَه يفسّره، كشيء يُبهَمُ ثم يفسَّر.

قولُه: («ما» في قولِك: **زيدٌ ما زيد؟ جعلتَه، لانقطاعِ قرينِه وعَدَم نظيرِه، كأنهُ شيءٌ خفِيَ عليك جِنسُه، فأنت تسألُ عن جنسِه**)، ومنه حديثُ عائشةَ، رَواهُ البخاريُّ في «صَحيحِه»: قالتِ الحاديةَ عشْرةَ: «زوجي أبو زَرْع فما أبو زَرْع؟ أَنَاسَ مِن حُلِي أُذُنيَّ، وملأَ مِن شحم عَضُديَّ. أُمُّ أبي زَرْع فما أُمُّ أبي زَرْع؟ عُكومُها رَداح، وبيتُها فَساح. ابنُ أبي زَرْع فما ابنُ أبي زرع؟ مضجعُه كَمَسَلِّ شَطْبة، و يُشبِعُه ذراعُ الجَفْرة. بنتُ أبي زَرْع فما بنتُ أبي زَرْع؟ طَوْعُ أبيها، وطوعُ أُمِّها، ومِلاءُ كسائها، وغَيْظُ جارتِها»[1]. النَّوْسُ: تحرّكُ الشيءِ متدلياً، أي: أَناسَ أُذُنيَّ مما حلّاهما منَ الشُّنوفِ والقرطة، والعكومُ: جَمْعُ عِكْم، وهُو العِدْلُ إذا كان فيه متاع، والرَّداحُ: العظيمةُ الثّقيلة، والمَسلُّ: مصدرٌ بمعنىٰ السَّل، والشَّطبةُ: السَّيف، أي: كما سُلَّ السّيفُ مِن غِمدِه، والجفرةُ: الأُنثىٰ مِن وَلَد المعز.

قولُه: (﴿عَنِ ٱلنَّبَإِ ٱلْعَظِيمِ﴾: **بيانٌ للشّأنِ المُفخَّم**)، يريدُ أنّ قولَه: ﴿عَنِ ٱلنَّبَإِ ٱلْعَظِيمِ﴾ ليس

---

(١) «صحيح البخاري» (٥١٨٩) في حديثٍ طويل.

فإنْ قلتَ: قد زعمتَ أنّ الضميرَ في يتساءلون للكفار. فما تصنعُ بقوله ﴿ٱلَّذِى هُمْ فِيهِ مُخْتَلِفُونَ﴾؟

قلتُ: كانَ فيهم من يقطعُ القومَ بإنكارِ البعث، ومنهم مَن يَشك. وقيل: الضميرُ للمسلمين والكافرين جميعاً، وكانوا جميعاً يسألون عنه. أما المسلمُ فليزدادَ خشيةً واستعداداً، وأما الكافرُ فليزدادَ استهزاء. وقيل: المتساءَلُ عنه القرآن. وقيل: نبوّةُ محمدٍ ﷺ. وقرئ: (يَسّاءلون) بالإدغام، وستعلمون بالتاء.

[﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ * ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾ ٤-٥].

﴿كَلَّا﴾ ردعٌ للمتسائلين هزؤا. و﴿سَيَعْلَمُونَ﴾ وعيدٌ لهم بأنهم سوف يعلمون أنّ ما يَتساءلون عنه ويَضحكون منه حق؛ لأنه واقعٌ لا ريبَ فيه. وتكريرُ الردعِ مع الوعيدِ تشديدٌ في ذلك، ومعنىٰ ﴿ثُمَّ﴾ الإشعارُ بأنّ الوعيدَ الثاني أبلغُ من الأوّلِ وأشد.

[﴿أَلَمْ نَجْعَلِ ٱلْأَرْضَ مِهَٰدًا * وَٱلْجِبَالَ أَوْتَادًا * وَخَلَقْنَٰكُمْ أَزْوَٰجًا * وَجَعَلْنَا نَوْمَكُمْ سُبَاتًا * وَجَعَلْنَا ٱلَّيْلَ لِبَاسًا * وَجَعَلْنَا ٱلنَّهَارَ مَعَاشًا * وَبَنَيْنَا فَوْقَكُمْ سَبْعًا شِدَادًا * وَجَعَلْنَا سِرَاجًا وَهَّاجًا * وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلْمُعْصِرَٰتِ مَآءً ثَجَّاجًا * لِّنُخْرِجَ بِهِۦ حَبًّا وَنَبَاتًا * وَجَنَّٰتٍ أَلْفَافًا﴾ ٦-١٦]

فإنْ قلتَ: كيفَ اتصلَ به قولُه: ﴿أَلَمْ نَجْعَلِ ٱلْأَرْضَ مِهَٰدًا﴾.

بصِلةِ ﴿يَتَسَآءَلُونَ﴾؛ لأنهُ أخذَ صِلتَه وهِي ﴿عَمَّ﴾، بل هُو صلةٌ محذوف، علىٰ طريقةِ الاستئناف، للبيان، فإنهُ لمّا قيل: عن أيِّ شيءٍ عظيم يتساءلونَ وما ذلك الشيءُ العظيمُ الذي يتساءلونَ عنه؟ فقيل: ﴿عَنِ ٱلنَّبَإِ ٱلْعَظِيمِ﴾، الذي هو البعث، وإذا وُقِفَ علىٰ «عَمَّهْ» يكونُ صلةً للمذكورِ، ويقدّرُ مثله: لعَمّه، قالَ صاحبُ «الكشْف»: ﴿عَنِ ٱلنَّبَإِ﴾ لا يجوزُ أن يكونَ بدلاً من قولِه: عَمّه بَتّةً، لأنهُ لو كان بدلاً لَوَجَبَ تكرارُ حرفِ الاستفهام؛ لأنّ الجارَّ المتّصلَ بحرفِ الاستفهام إذا أُعيدَ أُعيدَ معَ الحرفِ المستفهَم به، كقولِك: بكم ثوبُك؟ أبِعشرينَ أم بثلاثين؟ ولا يجوزُ: بعشرينَ، بغيرِ همزة، فيكونُ متعلّقاً بفعل آخَرَ دونَ هذا الظاهر[1]. وقال أبو البقاء: «يجوزُ

---

(١) «كشف المشكلات» للباقولي (١: ١٤٢٢).

قلتُ: لـما أنكروا البعثَ قيل لهم: ألم يَخلقْ مَن يضافُ إليه البعثُ هذه الخلائقَ العجيبةَ الدالةَ علىٰ كمالِ القدرة، فما وجهُ إنكارِ قدرتِه علىٰ البعث، وما هو إلا اختراعٌ كهذه الاختراعات؟ أو قيل لهم: ألم يفعلْ هذه الأفعالَ المتكاثرة. والحكيمُ لا يفعلُ فعلاً عبثاً، وما تنكرونَه من البعثِ والجزاءِ مؤدّ إلىٰ أنه عابثٌ في كلِّ ما فعل؟ ﴿مِهَـٰدًا﴾ فراشاً. وقُرئ: (مهداً) ومعناه: أنها لهم كالمَهْدِ للصبي: وهو ما يُمهدُ له فينوّمُ عليه، تسميةً للمَمْهودِ بالمصدر، كضَرْبِ الأمير أو وُصفت بالمصدر. أو بمعنى: ذاتَ مَهْدٍ، أي أرسيناها: بالجبال كما يُرسىٰ البيتُ بالأوتاد. ﴿سُبَاتًا﴾ موتاً. والمسبوتُ: الميت، من السَّبت وهو القَطْع؛ لأنه مقطوعٌ عن الحركة. **والنومُ: أحدُ التوفين،** ....

أن يكونَ بدلاً، وألفُ الاستفهام، التي ينبغي أن تُعاد، محذوفةٌ»[(١)].

الراغب: «عَظُمَ الشيءُ: أصلُه كَبُرَ عَظْمُه، ثُم استُعيرَ لكلِّ كبير، فأُجريَ مَجْراهُ، محسُوساً كان أو معقولاً[(٢)]، عَيْناً كان أو معنىً، قال تعالىٰ: ﴿عَذَابَ يَوۡمٍ عَظِيمٍ﴾ [الأنعام:١٥]، ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ * عَنِ ٱلنَّبَإِ ٱلۡعَظِيمِ﴾، والعظيمُ إذا استُعملَ في الأعيانِ فأصلُهُ أن يُقالَ في الأجزاءِ المتّصلة، والكبيرُ يقالُ في المنفصلة، ثُم قد يُقالُ في المنفصل: عظيمٌ، نحوَ، جيشٌ عظيمٌ ومالٌ عظيم، وذلك في معنىٰ الكبير. والعظيمةُ: النازِلة»[(٣)].

وعن بعضِهم: الضّميرُ في ﴿هُمۡ فِيهِ مُخۡتَلِفُونَ﴾ تأكيدٌ، وفيه معنىٰ الاختصاص، ولم يكنْ لقُريشٍ اختصاصٌ بالاختلاف، لكنْ لمّا كان خَوْضُهم فيه أكثرَ وتعنّتُهم له أظهر، جُعِلوا كأنّهم مخصُوصونَ به.

قولُه: (والنَّومُ أحدُ التَّوفّيْن)، مُقتبَسٌ مِن قولِه تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلۡأَنفُسَ حِينَ مَوۡتِهَا وَٱلَّتِي لَمۡ تَمُتۡ فِي مَنَامِهَا﴾ [الزمر: ٤٢].

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٢٦٦).

(٢) في (ح)، (ف): «مفعولًا»، وليس بصواب.

(٣) «مفردات القرآن»، ص٥٧٣.

وهو علىٰ بناءِ الأدواء. ولـمّا جَعلَ النومَ موتاً، جَعلَ اليقظةَ معاشاً، أي: حياةً في قوله: ﴿وَجَعَلْنَا ٱلنَّهَارَ مَعَاشًا﴾، أي: وقتَ معاشٍ تستيقظون فيه وتتقلبون في حوائجِكم ومكاسبِكم. وقيل: السّباتُ الراحة. ....

قولُه: (**علىٰ بناءِ الأدواء**)، يعني: كالسُّعالِ والزُّكام والجُذَام.

قولُه: (**ولمّا جُعِلَ النّومُ موتاً، جُعِلَ اليَقَظةُ مَعاشاً، أي: حياةً في قولِه تعالىٰ: ﴿وَجَعَلْنَا ٱلنَّهَارَ مَعَاشًا﴾**)، راعَىٰ المطابقةَ بيْنَ قولِه: ﴿وَجَعَلْنَا نَوْمَكُمْ سُبَاتًا﴾ وبيْنَ قولِه: ﴿وَجَعَلْنَا ٱلنَّهَارَ مَعَاشًا﴾، والمطابقةُ الحقيقيّةُ: وجَعلْنا يَقظَتَكم حياةً، فَوضَعَ موضعَ اليَقظة النّهار؛ لأنّها تقَعُ فيه غالباً، وموضعَ حياةً: معاشاً، فبقيَ قولُه: ﴿وَجَعَلْنَا ٱلَّيْلَ لِبَاسًا﴾ جُملةً مُستطرَدةً بيْنَ القَرينتيْنِ لذِكرِ النّوم في القرينةِ الأُولىٰ. هذا إذا جُعِلَ السُّباتُ بمعنىٰ الموت، وأما إذا جُعل بمعنىٰ الراحة، وهُو قولُ الزجّاج: السُّباتُ: «أن تَنقطعَ الحركةُ مِن بَدَنِهِ بالنّوم»[1]، أي: جعَلْنا نومَكم راحةً، يكونُ قولُه: ﴿وَخَلَقْنَٰكُمْ أَزْوَٰجًا﴾، قرينةً لقولِه: ﴿وَجَعَلْنَا نَوْمَكُمْ سُبَاتًا﴾، فيَصحُّ الطِّباقُ بيْنَ القَرينتَيْنِ الأوليَيْن؛ لأنّ جُلَّ الاستمتاع بيْنَ الزَّوجَيْنِ في حالةِ النّوم والراحة.

وقال في قولِه: ﴿وَأَحْسَنُ مَقِيلًا﴾ [الفرقان: ٢٤]: «المَقيلُ: المكانُ الذي يَأوونَ إليه للاسترواحِ إلىٰ أزواجِهم والتمتّع بمُغازَلتهنّ ومُلامستِهنّ»[2]، ومنه قولُه تعالىٰ: ﴿هُمْ وَأَزْوَٰجُهُمْ فِى ظِلَٰلٍ عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ مُتَّكِـُٔونَ﴾ [يس: ٥٦]، وبيْنَ القَرينتَيْن التاليتَيْن، وهما: ﴿وَجَعَلْنَا ٱلَّيْلَ لِبَاسًا * وَجَعَلْنَا ٱلنَّهَارَ مَعَاشًا﴾؛ لأنّهما نحوُ قولِه: ﴿وَمِن رَّحْمَتِهِۦ جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا۟ فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِهِۦ﴾ [القصص: ٧٣]، ويؤيّدُه قولُ الزجّاج: ﴿وَجَعَلْنَا ٱلَّيْلَ لِبَاسًا﴾ أي: لتسكُنوا فيه[3].

قولُه: (**أي وقتَ مَعاش**)، قيل: المَعاشُ: مصدر، يقال: «عاشَ يعيشُ عَيْشاً ومَعاشاً ومعيشةً وعَيْشة»[4].

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٥: ٢٧٢).

(٢) انظر: (١١: ٢١٥) في تفسيرِ الآية (٢٤) من سورة الفرقان.

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٥: ٢٧٢).

(٤) كذا نقلًا عن «البسيط» (٢٣: ١١٧) للواحدي.

﴿لِبَاسًا﴾ يَستُرُكم عن العيون إذا أردتم هرباً من عدوّ، أو بياتاً له. أو إخفاءَ ما لا تحبون الاطلاعَ عليه من كثيرٍ من الأمور.

وَكَمْ لِظَلَامِ اللَّيْلِ عِنْدَكَ مِنْ يَدٍ   تُخَبِّرُ أَنَّ الْمَانَوِيَّةَ تَكْذِبُ

﴿سَبْعًا﴾ سبعَ سموات ﴿شِدَادًا﴾ جمعُ شديدة، يعني: مُحْكمةً قويةَ الخلقِ لا يؤثرُ فيها مرورُ الأزمان. ﴿وَهَّاجًا﴾ متلألئًا وقاداً، يعني: الشمس: وتوهجتِ النار: إذا تَلمَّظت فتوهجتْ بضوئِها وحَرِّها. «المعصرات»: السّحائبُ إذا أُعصرت، أي: شارفتْ أن تعصرَها الرياحُ فتمطر، كقولك: أَجزِ الزرع، ....

قولُه: (وكم لظلام اللّيلِ عندَكَ مِن يدٍ) البيت[1]، قال الواحديّ: المانويّةُ: أصحابُ ماني، وهُو يقولُ بالنّورِ والظّلمة، يقولون: الخيرُ كلّه في النّور، والشّرّ كلّه في الظّلمة. ورَدّ عليهمُ المتنبّي فقال: كم مِن نعمةٍ في الظلام تُبينُ أنّ هؤلاءِ الذين نَسَبوا إليه الشرّ كلَّه كاذبون، ثُم بيّنَ تلك النِّعمةَ بقولِه:

وقاكَ رَدَىٰ الأعداءِ تَسري عليهمُ   وزارَك فيهم ذو الدلالِ المُحَجَّبُ

وذَكَر سرَّ النُّورِ بقولِه:

ويومٍ كليلِ العاشِقين كَمنْتُه   أُراقبُ فيه الشمسَ أيان تَغرُبُ[2]

قولُه: (﴿وَهَّاجًا﴾: متلألئًا)، الراغب: «الوهَجُ: حصولُ الضوءِ والحَرِّ من النّار، والوَهجانُ كذلك، وقولُه تعالىٰ: ﴿سِرَاجًا وَهَّاجًا﴾، أي: مضيئًا. وقد وَهجتِ النارُ تَوْهجُ، ووَهَجَ يهِجُ، وتوهّجَ اللؤلؤ: تلألأ»[3].

(١) لأبي الطيب من قصيدته الشهيرة في مدح كافور، ومطلعها:

أغالبُ فيكَ الشوقَ والشوقُ أغلبُ   وأعجبُ من ذا الهجرِ والوصلِ أعجبُ

(٢) انظر: «العَرف الطيب» (٢: ٣٣٦)، و«شرح ديوان المتنبّي» (١: ٣٢٨) للواحدي.

(٣) «مفردات القرآن» للراغب، ص٨٨٥.

إذا حان له أن يُـجَز. ومنه: أَعْصرتِ الـجارية إذا دَنتْ أن تَـحيض. **وقرأ عكرمة: (بالمُعصِرات)**، وفيه وجهان: أن ترادَ الرياحُ التي حانَ لها أن تعصرَ السحاب، وأن ترادَ السحائب؛ لأنه إذا كان الإنزالُ منها فهو بها، كما تقول: أعطىٰ من يده درهماً، وأعطىٰ بيده، وعن مجاهد: المعصراتُ الرياحُ ذواتُ الأعاصير. وعن الحسنِ وقتادة: هي السَّموات. وتأويلُه: أن الماءَ ينزلُ من السماءِ إلى السحاب، فكأنّ السمواتِ يُعصرن، **أي: يُحملنَ على العصرِ** ويُمكَّنّ منه.

فإنْ قلتَ: فما وجهُ مَن قرأ: ﴿مِنَ ٱلۡمُعۡصِرَٰتِ﴾ وفسرها بالرياحِ **ذواتِ الأعاصير**، والمطرُ لا ينزل من الرياح؟

قولُه: (**وقرأ عكرمةُ: «بالمُعصِرات»**)، قال ابنُ جِنّي: «وهي قراءةُ ابنِ الزّبَيْر وابنِ عبّاس وغيرِهما، ولم يَذكُرْ عكرمةَ، وقال: إذا نَزَل الماءُ منها فقد أُنزِلَ بها، كقولِهم: أعطَيْتُه مِن يدي درهمًا وبيدي درهمًا، المعنىٰ: واحدٌ، وليس «من» هاهنا مثلُها في قولِهم: أعطيْتُه منَ الدّراهم؛ لأنّ «مِن» فيه تبعيضيّةٌ، وليس المرادُ أنّ الدراهمَ بعضُ اليدِ، لكنّ المرادَ أنّ ابتداءَ العَطيّةِ منَ اليد»[1]، فقولُ المصنِّف: «إذا كان الإنزالُ منها فهَو بها»، إيذانٌ بأنّ «مِن» الابتدائيّةَ فيها معنىٰ السّبَبيّة، كما مَرَّ في قولِه: ﴿أَعۡيُنَهُمۡ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمۡعِ﴾ [المائدة: ٨٣] أي: مِن أجْلِه وبسببِه، فإذَنْ هِي والباءُ مِن وادٍ واحد.

قولُه: (**أي: يُحمَلْنَ علىٰ العَصْر**)، يعني: أنّ المُعصِراتِ علىٰ الحقيقة هِي الرِّياح؛ لأنها تَعصِرُ السَّحابَ لتُمطِرَ، وسُمّيتِ السماءُ بالمُعصِرات، لِـما أنّ الماءَ إنما يَنزلُ منها إلىٰ السّحابِ، فيتمكَّنُ الرِّياحُ حينَئذٍ منَ **العَصْر**، ولولاها لم يتمكَّنْ منه، فأُسنِدَ إليه، فالهمزةُ في الإعصارِ: للتّعدِية.

قولُه: (**ذَوات الأعاصير**)، **الجَوهري**: «الإعصارُ: ريحٌ تُثيرُ الغبارَ، فيرتفعُ إلىٰ السماء كأنهُ عَمُود، ويقال: هِي ريحٌ تُثيرُ سَحاباً ذاتُ رَعْدٍ وبَرْق وتَعصِر»[2].

---

(١) «المحتسب» (٢: ٣٤٧).

(٢) قولُه: وتَعْصِـر، هي كما في «الصحاح» (٢: ٧٥٠): «ويعصِرُ وأعصرُ: اسم رجلٍ لا ينصرف»، لكن لـمّا كان العصرُ من صفةِ الرّياح، قال: وتَعصِر، كما في الفقرةِ السابقة.

قلتُ: الرياحُ هي التي تنشيءُ السحابَ وتدرّ أخلافه فصحّ أن تجعلَ مبدأ للإنزال؛ وقد جاء أنّ الله تعالى يبعثُ الرياحَ فتحملُ الماءَ من السماء إلى السحاب، فإنْ صحّ ذلك فالإنزالُ منها ظاهر.

فإنْ قلتَ: ذكر ابنُ كيسانَ أنه جعلَ المعصراتِ **بمعنىٰ المُغيثات**، والعاصرُ هو المُغيثُ لا المُعْصر. يقال: عَصره فاعتصر.

قلتُ: وجهُه أن يريدَ **اللاتي أَعصَرْنَ**، أي حانَ أن تُعصِر، أي: تُغيث، ﴿ثَجَّاجًا﴾ منصباً بكثرة يقال: ثَجَّه وثَجَّ نفسه، وفي الحديث: (أفضلُ الحج: العَجُّ والثجّ) أي رَفْعُ الصوتِ بالتلبية، وصَبُّ دماءِ الهَدْي. وكان ابنُ عباسٍ مِثَجًّا يسيلُ غرباً، يعني يثجُّ الكلامَ ثجاً في خطبتِه. وقرأ الأعرج: (ثَجّاحاً)[1]، ومَثاجحُ الماء: مَصابُّه، والماءُ ينثجحُ في الوادي. ....

قولُه: (**بمعنىٰ المُغيثات**)، **الراغب**: «الغَيْثُ: يقالُ في المطر، والغَوْثُ: في النُّصرة، واستَغَثْتُه: طلبْتُ الغَيْثَ منه والغَوْثَ، فأغاثَني: منَ الغَوْث، وغاثَني: منَ الغَيْث»[2].

قولُه: (**اللاتي أعصَرْنَ**)، فيكونُ «أَعصَرَ» علىٰ هذا غيرَ الأوّل، إذِ «المُعصِراتُ» يُرادُ بها الرِّياحُ التي حانَ لها أن تَعصِرَ السّحاب، فالهمزةُ للحَيْنُونة لا للتّعدِية[3]، وعن بعضِهم: القَبولُ والصَّبَا بمعنًىٰ واحد، وهِي منَ المشرق، وهي تجمَعُ السّحابَ، والجَنُوبُ تَعصِرُها وتَحلُبُها، وهِي منَ القِبلة، والدَّبُورُ منَ المغرِب، وهِي مُعاونةُ القَبول، والشّمالُ تُفرِّقُها. والعصرُ والحَلْبُ ها هنا: الاعتماد.

---

(١) في الأصل الخطي، وفي نصِّ «الكشاف» من (ط)، وفيما وقفتُ عليه من النسخ المطبوعة: «ثجّاجاً»، وهو خطأ. انظر: «البحر المحيط» (٨ : ٣٠٩)، و«الدر المصون» (١٠ : ٦٥٢). ووقع مثل هذا التحريف أيضاً ـ في المخطوط والمطبوع ـ في كلمتي: «ومثاجح» و«ينثجح» الآتيتَين بعده.

(٢) «مفردات القرآن»، ص٦١٧.

(٣) في (ف): «فالهمزة مؤذنة للتعدية».

﴿حَبًّا وَنَبَاتًا﴾ **يريد ما يُتقوّتُ** من الحنطةِ والشعيرِ وما يُعلفُ من التبنِ والحشيش، كما قال: ﴿كُلُوا۟ وَٱرْعَوْا۟ أَنْعَـٰمَكُمْ﴾ [طه: ٥٤]، و﴿وَٱلْحَبُّ ذُو ٱلْعَصْفِ وَٱلرَّيْحَانُ﴾ [الرحمن: ١٢]. ﴿أَلْفَافًا﴾ ملتفةً ولا واحدَ له، **كالأوزاعِ والأخياف**. وقيل: الواحدُ لِفّ. وقال صاحبُ الإقليد: أنشدني الحسنُ بنُ علي الطوسي:

جَنَّةٌ لِفٌّ وَعَـيْشٌ مُغْـدِق ... ونَدَامَى كُلُّهُمْ بِيضٌ زُهُـرْ

وزعمَ ابنُ قتيبةَ أنه لَفّاء ولِفّ، ثم أَلفاف: وما أظنّه واجداً له نظيراً من نحوِ خُضرٍ وأَخضارٍ وحُمرٍ وأحمار، ولو قيل: هو جمعُ ملتفةٍ بتقديرِ حذفِ الزوائد، لكان قولاً وجيها.

[﴿إِنَّ يَوْمَ ٱلْفَصْلِ كَانَ مِيقَـٰتًا * يَوْمَ يُنفَخُ فِى ٱلصُّورِ فَتَأْتُونَ أَفْوَاجًا * وَفُتِحَتِ ٱلسَّمَآءُ فَكَانَتْ أَبْوَٰبًا * وَسُيِّرَتِ ٱلْجِبَالُ فَكَانَتْ سَرَابًا﴾ ١٧-٢٠].

﴿كَانَ مِيقَـٰتًا﴾ كانَ: في تقديرِ الله وحكمِه **حدّاً توقتُ به الدنيا وتَنْتهي عنده**؛....

قولُه: (﴿وَنَبَاتًا﴾ **يريدُ ما يُتقوّتُ**)، النَّباتُ: مصدرٌ أُريدَ به النابتُ. رُوِي عن المصنِّفِ: الاستعارةُ علىٰ ضربَيْنِ: تارةً لمعنىٰ وتارةً لغيرِ معنىٰ، فلا يُطلَبُ هاهنا معنىٰ في النَّبات.

قولُه: (**كالأوزاع والأَخْياف**)، **الجَوهري**: «الأوزاعُ منَ الناس: الجماعات، والأَخْيافُ: المختلفُ منَ الناس، وإخوةٌ أَخْياف: إذا كانت أُمّهم واحدةً والآباءُ شَتّىٰ».

قولُه: (**جَنَّةٌ لِفٌّ**)، البيت[1]، لِفٌّ: واحدُ الألفاف، وعَيْشٌ مُغْدِقٌ أي: ناعم. والغدقُ: الماءُ الكثير، والنّدامَىٰ: جَمْعُ النَّدمان، يقالُ: نادَمَني فلانٌ فهُو نَديمي ونَدماني. وبيضٌ: حِسَان، ورجُلٌ أزهرُ أي: أبيضُ مُشرِقُ الوَجْه؛ يَصِفُ طِيبَ الزّمانِ والمكان وكرَمَ الإخوان.

قولُه: (**حَدًّا تُوَقَّتُ به الدُّنيا وتنتهي عندَه**)، **الراغب**: «الوقتُ: نهايةُ الزّمانِ المفروض للعمل، ولهذا لا يكادُ يقالُ إلا مُقَيّداً، كقولِهم: وقَّتُّ كذا: جعَلْتُ لهُ وقتاً، قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ

---

(١) لم أهتدِ إلىٰ قائله، وقالَ ابن عاشور في «التحرير والتنوير» عن الحسن بن علي هذا الذي أنشد البيت (٣٠: ٢٨): «لعله الوزير الملقب نظام الملك».

أو حَداً للخلائقِ ينتهون إليه. ﴿يَوْمَ يُنفَخُ﴾ بدلٌ من يومِ الفَصْل، أو عطفُ بيانٍ، ﴿فَتَأْتُونَ أَفْوَاجًا﴾ من القبورِ إلى الموقفِ أُمماً، كلُّ أمةٍ مع إمامهم. وقيل: جماعاتٍ مختلفة. وعن معاذٍ رضي اللهُ عنه أنه سأَلَ عنه رسولَ الله ﷺ فقال: يا معاذ، سألتَ عن أمرٍ عظيمٍ من الأمور، ثم أرسلَ عينيه وقال: تُحشرُ عشرةُ أصنافٍ من أمّتي: بعضُهم على صورةِ القِرَدة، وبعضُهم على صورةِ الخنازير، وبعضُهم مُنكَّسون: أرجلُهم فوقَ وجوهِهم يُسْحبون عليها، وبعضُهم عُمْياً، وبعضُهم صُماً بُكماً، وبعضُهم يَمْضغون ألسنتَهم فهي مُدَلّاةٌ على صدورِهم: يسيلُ القيحُ من أفواهِهم يَتقذَّرُهم أهلُ الجمع، وبعضُهم مقطعةً أيديهم وأرجلُهم، وبعضُهم مُصلَّبون على جذوعٍ من نار، وبعضُهم أشدُّ نتناً من الجِيف، وبعضُهم ملبَّسون جباباً سابغةً من قَطِرانٍ لازقةً بجلودِهم؛ فأما الذين على صورةِ القردةِ فالقُتّاتُ من الناس. وأما الذين على صورةِ الخنازير: فأهلُ السُّحت. وأما المنكَّسون على وجوهِهم فأَكلةُ الربا، وأما العُمْيُ فالذين يجورون في الحكم، وأما الصُّمُّ البُكمُ فالمعجَبون بأعمالِهم، وأما الذين يَمْضغون ألسنتَهم فالعلماءُ والقُصّاصُ الذين خالفَ قولُهم أعمالَهم، وأما الذين قُطعت أيديهم وأرجلُهم فهم الذين يؤذون الجيران، وأما المُصلَّبون على جذوعٍ من نارٍ، فالسُّعاةُ بالناسِ إلى السُّلطان، وأما الذين هم أشدُّ نتناً من الجِيَف فالذين يَتّبعون الشهواتِ واللذاتِ ومَنعوا حقَّ الله في أموالِهم، وأما الذين يلبسون الجباب فأهلُ الكِبْر والفَخْر والخُيلاء. ....

ٱلصَّلَوٰةَ كَانَتْ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ كِتَـٰبًا مَّوْقُوتًا﴾ [النساء: ١٠٣]، والمِيقاتُ: الوقتُ المضروبُ للشيء، والوعدُ الذي جُعِلَ لهُ وقتٌ، قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ يَوْمَ ٱلْفَصْلِ كَانَ مِيقَـٰتًا﴾، وقد يقالُ: المِيقاتُ: للمكان الذي يُجعَلُ وقتًا للشيء، كمِيقاتِ الحَجّ»[1]، وعن بعضِهم: الميقاتُ: عَلَمٌ للحَدِّ، كالمِيعاد: عَلَمٌ للوعد، والميلادُ: عَلَمُ وقتِ الولادة.

قولُه: (أرسَلَ عينَيْه)، أي: أرسَلَ دَمْعَ عينَيْه.

---

(١) «مفردات القرآن»، ص٨٧٩.

وقرئ: ﴿وَفُتِحَتِ﴾ **بالتخفيف والتشديد**، والمعنىٰ: كثرةُ أبوابِها المفتَّحةِ لنزولِ الملائكة، كأنها ليستْ إلا أبواباً مفتَّحة، كقوله: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القمر: ١٢]، كأن كلّها عيونٌ تتفجّر. وقيل: الأبوابُ الطرقُ والمسالك، أي: تُكشطُ فينفتحُ مكانُها وتصيرُ طرُقاً يسدّها شيء. ﴿فَكَانَتْ سَرَابًا﴾، كقوله: ﴿فَكَانَتْ هَبَآءً مُّنۢبَثًّا﴾ [الواقعة: ٦]. يعني أنها تصيرُ شيئاً كلا شيء، لتفرُّقِ أجزائِها وانبثاثِ جواهرِها.

[﴿إِنَّ جَهَنَّمَ كَانَتْ مِرْصَادًا ۞ لِّلطَّٰغِينَ مَـَٔابًا ۞ لَّٰبِثِينَ فِيهَآ أَحْقَابًا ۞ لَّا يَذُوقُونَ فِيهَا بَرْدًا وَلَا شَرَابًا ۞ إِلَّا حَمِيمًا وَغَسَّاقًا ۞ جَزَآءً وِفَاقًا ۞ إِنَّهُمْ كَانُوا۟ لَا يَرْجُونَ حِسَابًا ۞ وَكَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا كِذَّابًا ۞ وَكُلَّ شَىْءٍ أَحْصَيْنَٰهُ كِتَٰبًا ۞ فَذُوقُوا۟ فَلَن نَّزِيدَكُمْ إِلَّا عَذَابًا﴾ ٢١-٣٠]

المرصاد: الحدُّ الذي يكون فيه **الرَّصَد**. ....

قولُه: (﴿وَفُتِحَتِ﴾، **بالتخفيف والتشديد**)، بالتخفيف: حمزةُ والكسائيُّ وعاصمٌ، والباقونَ: بالتشديد(١). وعن بعضِهم ﴿وَفُتِحَتِ﴾ معطوفٌ علىٰ ﴿فَتَأْتُونَ﴾، وليس بشَرْطٍ أن يتَوافقا في الزّمانِ كما يَظُنُّ مَن ليس واقفاً علىٰ هذا النوع. وقلتُ: هما مُتوافِقانِ معنىً عندَ مَن تدَرَّبَ في هذا النوع، فإنّ كلًّا منَ المعطوفَيْنِ يَكتسبُ مِن معنىٰ الآخر؛ فإنّ في عَطْفِ الماضي علىٰ المضارع، الدِّلالةَ علىٰ أنهما واقعانِ ألبَتَّة؛ لأنّ المُخبِرَ صادق، وكونُ المعطوفِ عليه مضارعاً، مُشعِرٌ بأنّهما حكايتانِ للحال الآتيةِ، تصويراً لتَيْنِكَ الحالتَيْنَ الفظيعتَيْنِ في مشاهدةِ السّامع، كما في قولِه: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا۟ رُءُوسِهِمْ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ [السجدة: ١٢] واللهُ أعلم.

قولُه: (**الرّصَد**)، جَمْعُ راصد، وهمُ الحُرّاسُ. **الجوهري**: «الرّصَدُ: القومُ يَرصُدونَ كالحَرَس، يَستوي فيه الواحدُ والجَمْع».

---

(١) حجّةُ من قرأ بالتشديد قولُه: ﴿فَكَانَتْ أَبْوَٰبًا﴾، ويُقوّيه قولُه: ﴿مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلْأَبْوَٰبُ﴾ [ص: ٥٠]، والتشديدُ للتكثير. ومَن قرأ بالتخفيف، فلكونه يَصْلحُ للقليل والكثير. انظر: «حجة القراءات» لابن زنجلة، ص٧٤٥.

والمعنىٰ: أن جهنَم هي حدُّ الطاغين الذي يُرصدون فيه للعذاب وهي مَآبهم. أو هي مرصادٌ لأهلِ الجنةِ تَرْصدهمُ الملائكةُ الذين يَستقبلونَهم عندها، لأن مجازَهم عليها، وهي مآبٌ للطاغين. وعن الحسنِ وقتادةَ نحوه، قالا: طريقاً وممرّاً لأهلِ الجنة. وقرأ ابنُ يَعْمر (أنّ جهنم) بفتحِ الهمزةِ على تعليلِ قيامِ الساعةِ بأنّ جهنمَ كانت مرصاداً للطاغين، كأنه قيل: كان ذلك لإقامةِ الجزاء. قرئ: ﴿لَّبِثِينَ﴾ و(لَبِثين)، واللَّبِثُ أقوىٰ، لأنّ اللابثَ من وُجدَ منه اللّبث، ولا يقال: لَبِث؛ إلا لمن شأنُه اللَّبث، كالذي يجثِمُ بالمكان لا يكادُ ينفكُّ منه، ﴿أَحْقَابًا﴾ حُقُباً بعد حُقب، كلما مضىٰ حُقُبٌ تبعه آخرُ إلى غيرِ نهاية، ولا يكادُ يُستعملُ الحُقُبُ والحُقْبة إلا حيثُ يرادُ تتابعُ الأزمنةِ وتَواليها، والاشتقاقُ يشهدُ لذلك. ......

قولُه: (يُرصَدونَ فيه للعذاب)، الجوهري: «الراصدُ للشيءِ: الراقبُ له، والمَرصَدُ: موضعُ الرّصْد. الأصمَعيّ: رصَدتُه أرصُدُه: ترقَّبتُه، وأرصَدتُ لهُ: أعدَدْتُ له، والمِرصادُ: الطريق».

قولُه: (قُرئَ: ﴿لَّبِثِينَ﴾ و «لَبِثِينَ»)، «لَبِثِينَ»: حمزةُ وحدَه، قال الزجّاجُ: «لبِثَ الرجُلُ فهُو لابِث، ويقال: هُو لبِثٌ بمكان كذا، أي: صار اللَّبْثُ شأنَه»[1]. قال صاحبُ «الكشْفِ»: فيه جَوازُ أن يُقال: حَذِراً أُموراً، ألا تَراهُ قال: ﴿لَّبِثِينَ فِيهَآ أَحْقَابًا﴾؟»[2].

قولُه: (كلَّما مضىٰ حُقبٌ تَبعَه آخَرُ)، قال صاحبُ «الكشْف»: «ذكرَ ﴿أَحْقَابًا﴾ للكثرةِ لا لتحديدِ اللَّبْث، ألا تراكَ تقولُ: لبثتُ فيها سنين وأعواماً، وأنت لا تريدُ أنك لم تُقِمْ غيرَها؟»[3].

الراغب: «﴿أَحْقَابًا﴾ قيل: جَمْعُ الحُـقُب، أي: الدهر، والحِقبةُ: ثمانونَ عاماً، وجَمْعُها حِقَب، والصّحيحُ أنّ الحِقبَة: مدّةٌ منَ الزّمان مُبهَمة، والاحتقابُ: شَدُّ الحقيبة مِن خَلْفِ

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٥: ٢٧٣). وحُجّة حمزة أن جعلَ اسمَ الفاعل (فَعِلًا)، وله نظائر كقولهم: رجلٌ طامعٌ وطَمِع، وآثِمٌ وأَثِم، ومثلهما: لابثٌ ولَبِث. انظر: «حجّة القراءات»، ص٧٤٦.

(٢) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٤٢٣).

(٣) المصدر السابق (٢: ١٤٢٤).

ألا ترىٰ إلىٰ حقيبةِ الراكب، **والحَقَب الذي وراء التصدير**، وقيل: الحُقْبُ ثمانون سنة، ويجوزُ أن يراد: لابثين فيها **أحقاباً غيرَ ذائقين** فيها برداً ولا شراباً إلا حميماً وغساقاً، **ثم يُبدّلون** بعدَ الأحقابِ غيرَ الحميمِ والغساقِ من جنسٍ آخرَ من العذاب. وفيه وجهٌ آخر: وهو أن يكونَ من: حَقِبَ عامُنا؛ إذا قلَّ مطرُه وخيرُه، وحَقِبَ فلان: إذا أخطأه الرزق، فهو حَقِب، وجمعُه أحقاب، فينتصبُ حالاً عنهم، يعني لابثين فيها حقبين **جَحِدين**. ....

الراكب، وقيل: احتقَبَهُ واستَحْقَبَه»[1]، وقال غيرُه: ﴿لَّبِثِينَ﴾: حالٌ مقدّرة، أي: عاملينَ اللَّبثَ معتقدينَ لهُ، و﴿لَّا يَذُوقُونَ﴾: حالٌ أخرىٰ مُترادفةٌ أو مُتداخلة، أو استئناف[2].

قولُه: (**والحَقَبُ الذي وراءَ التصدير**)، **الجَوهري**: «الحَقَبُ، بالتحريك: حَبْلٌ يُشَدُّ به الرَّحْلُ إلىٰ بطنِ البعيرِ كيلا يجتذبَه التصدير، وهُو الحَبْلُ الذي يكونُ علىٰ الصَّدْر».

قولُه: (**أحقاباً: غيرَ ذائقين**)، قيل: علىٰ هذا قولُه: ﴿لَّا يَذُوقُونَ﴾ حالٌ منَ الضّميرِ في ﴿لَّبِثِينَ﴾، ولا يجوزُ أن يكونَ صفةَ ﴿أَحْقَابًا﴾؛ لأنه جارٍ علىٰ غير مَن هُو له، فكان يجبُ إبرازُ الضّميرِ. وعن بعضِهم: ﴿لَّبِثِينَ﴾: حالٌ مقدّرةٌ، أي: عاملينَ اللَّبثَ مقدِّرينَ لهُ، كقوله: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَآ﴾ أي: مُقدِّرينَ الخُلودَ.

قولُه: (**ثم يُبدَّلونَ**)، عطفٌ مِن حيثُ المعنىٰ علىٰ قولِه: «لابِثينَ» إلىٰ آخِرِه. والحاصلُ أنهم يُعَذَّبونَ في تلك الأحقاب بالحَميم والغَسّاق، ثُم يُعذَّبون بعدَ تلك الأحقابِ بأنواعٍ أُخَرَ منَ العذاب. قال القاضي: «وإن كان مِن قَبيلِ المفهوم يَدُلُّ علىٰ التّناهي ، فلا يُعارِضُ المنطوقَ الدالَّ علىٰ خُلودِ الكُفّار»[3]، وفي هذا الاستثناءِ تهكّمٌ.

قولُه: (**جَحِدين**)، **الجَوهري**: «الجَحْدُ، بفَتْح الجيم وضمِّها وسكونِ الحاءِ، وبفَتْحِ الجيم والحاءِ أيضاً: قلّةُ الخير، وجَحِدَ الرجُلُ، بالكسر، جَحْداً فهُو جَحِد: إذا كان ضيِّقاً قليلَ الخير».

---

(١) «مفردات القرآن»، ص٢٤٨.

(٢) من قوله: «وقال غيره» إلى هنا، سقط من (ط).

(٣) «أنوار التنزيل» (٥: ٤٤١).

وقوله: ﴿لَّا يَذُوقُونَ فِيهَا بَرْدًا وَلَا شَرَابًا﴾ تفسيراً له، والاستثناء منقطع، يعني: لا يذوقون فيها بَرْداً ورَوْحاً يُنفِّسُ عنهم حَرَّ النار، ولا شراباً يُسكِّنُ من عَطَشِهم، ولكن يَذوقون فيها حميماً وغساقاً وقيل: البردُ: النوم، وأنشد:

فَلَوْ شِئْتِ حَرَّمْتُ النِّسَاءَ سِوَاكُمُ وَإنْ شِئْتِ لَمْ أَطْعَمْ نَقاخاً وَلاَ بَرْدَا

وعن بعضِ العرب: منعَ البردُ البردَ. وقُرِئ: (غساقاً) بالتخفيف والتشديد؛ وهو ما يغسقُ، أي: يسيلُ من صديدِهم. ﴿وِفَاقًا﴾ وصفٌ بالمصدر، أو ذا وفاق. وقرأ أبو حَيْوة: (وِفَّاقاً) فِعّالٌ من وَفَّقه كذا. ﴿كِذَّابًا﴾ تكذيباً؛ و(فِعّالٌ) في باب (فَعَّل) كلُّه فاشٍ ....

قولُه: (سواكمُ) نزّلَها منزلةَ الجماعة تعظيمًا لها واحتراماً[1]، «نَقَاخًا»: النَّقاخُ: الماءُ العَذْب.

قولُه: (وقُرئَ: «غَساقاً»)، بالتشديدِ: حمزةُ وحفصٌ والكسائي، والباقونَ: بالتخفيف[2].

قولُه: (﴿وِفَاقًا﴾: وَصْفٌ بالمصدر)، أي: جُزُوا جزاءً وِفاقاً في عمل. الراغب: «الوِفْقُ: المطابقةُ بيْنَ الشيئَيْن، قال تعالىٰ: ﴿جَزَآءً وِفَاقًا﴾، يقال: وافَقتُ فلاناً ووافَقْتُ الأمرَ: صادفتُه، والاتفاقُ: مطابقةُ فعلِ الإنسانِ القدر، ويقالُ ذلك في الخيرِ والشّر، والتوفيقُ نحوُه لكنّه مختصٌ في التعارفِ بالخيرِ دونَ الشّر، قال تعالىٰ: ﴿وَمَا تَوْفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِ﴾ [هود: ٨٨]»[3].

قولُه: (و«فِعّالٌ» في بابِ «فَعَّلَ» كلُّه فاشٍ)، قال الزجّاجُ: «و﴿كِذَّابًا﴾ بالتشديدِ أكثر، وهِي في مصادرِ فَعَّلْتُ أجودُ مِن: فِعَال، ومِثلُ «كِذَاباً» بالتخفيفِ قولُ الأعشىٰ:

فصَدَقْتُها وكَذَبْتُها والمَرْء ينفَعُهُ كِذَابُهْ»[4]

وقال ابنُ جِنّي: «قال قُطرُبٌ: قالوا: رجلٌ كِذّابٌ: صاحبُ كذِب»[5].

---

(١) والبيت للعَرْجي، واستشهدَ به الزمخشريّ قبلُ عند تفسيره الآية (٢٤٩) من سورة البقرة. انظر: «الكشاف» (١: ٢٩٤).

(٢) حجّة من قرأ بالتخفيف، أنه اسمٌ موضوعٌ علىٰ هذا الوزن، مثل: عذاب، وشراب، وفي التفسير: الشديد البرد. انظر: «حجة القراءات»، ص٦١٥.

(٣) «مفردات القرآن»، ص٨٧٨.

(٤) انظر: «معاني القرآن وإعرابه» (٥: ٢٧٤)، و«ديوان الأعشىٰ»، ص٢٨٥.

(٥) «المحتسب» (٢: ٣٤٧).

في كلامِ فصحاءَ من العربِ لا يقولون غيره؛ وسمعني بعضُهم أفسرُ آيةً، فقال: لقد فَسَّرتَها فِسّاراً ما سُمعَ بمثلِه. وقرئ: بالتخفيف، وهو مصدرُ كَذَبَ، بدليلِ قوله:

فَصَدَقْتُها وكَذَبْتُها وَالمَرْءُ يَنْفَعُهُ كِذابُهْ

وهو مثلُ قوله: ﴿أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ [نوح: ١٧] يعني: وكَذَبوا بآياتِنا فكذَّبوا كِذّاباً. **أو تنصبه بكَذَّبوا**، لأنه يتضمنُ معنىٰ كَذَّبوا؛ لأنّ كلَّ مكذِّبٍ بالحقِ كاذب، **وإن جعلتَه بمعنىٰ المكاذَبة** فمعناه: وكَذَبوا بآياتنا، فكاذبوا مُكاذبة. أو كَذَبوا بها مكاذبين؛ لأنهم إذا كانوا عند المسلمين كاذبين، وكان المسلمون عندهم كاذبين فبينهم مُكاذبة، أو لأنهم يتكلمون بما هو إفراطٌ في الكَذبِ **فعْلَ مَن يُغالِبُ في أمر**، فيبلغ فيه أقصىٰ جهدِه. **وقرئ: (كُذَّاباً)** وهو جمعُ كاذب، ....

قولُه: (**أو تَنْصِبُه بـ«كَذَّبوا»**)، أي: يكونُ مفعولاً مطلقًا مِن غيرِ تقدير، لكنْ يُجعَلُ المُثَقَّلُ بمعنىٰ المخفَّفِ بطريقِ اللُّزوم. قال أبو البقاء: «(كِذَاباً) بالتخفيف: مصدرُ «كَذَّبَ» بالتشديد: إذا تَكرّرَ منهُ الكذِب، وهُو في المعنىٰ قريبٌ مِن: كَذَب»(١).

قولُه: (**وإن جعلتَه بمعنىٰ المُكاذَبة**)، أي: إنْ جعلْتَ كِذَاباً مِن بابِ المفاعَلة نحوَ: مارَيْتُهُ مِرَاءً وقاتلتُه قتالاً، ثُم المفاعلةُ إمّا علىٰ حقيقتِه وهُو المرادُ مِن قوله: «فكاذَبوا مُكاذَبةً»، وتفسيرُه أنّهم كانوا عندَ المسلمينَ كاذبينَ، وكان المسلمونَ عندَهم كاذبين، فبينَهم مُكاذَبةٌ، وإمّا علىٰ المجازِ والمبالغة، وهُو المرادُ مِن قولِه: أو كَذَّبوا بها مُكاذِبين، وتفسيرُه أنّهم يتكلَّمونَ بما هُو إفراطٌ في الكذبِ، ففي الكلام لَفٌّ ونَشْر.

قولُه: (**فِعْلَ مَن يُغالِبُ في أمر**): مفعولٌ مطلقٌ لمعنىٰ يَتكلَّمونَ بما هُو إفراطٌ في الكذب.

قولُه: (**وقُرِئَ: «كُذَّاباً»**)، قال ابنُ جِنّي: «قَرأَ عبدُ الله بنُ عُمرَ رضيَ اللهُ عنهما: «كُذَّاباً»

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٢٦٧).

أي: كَذّبوا بآياتنا كاذبين؛ وقد يكون الكُذَّابُ بمعنىٰ الواحدِ البليغِ في الكذب، يقال: رجل كُذّاب، كقولك: حُسّان، وبُخّال؛ فيجعلُ صفةً لمصدرِ كَذّبوا، أي: تكذيباً كُذّاباً مُفرِطاً كَذِبُه، وقرأ أبو السَّمال: وكلُّ شيءٍ أحصيناه، بالرفعِ على الابتداء. ﴿كِتَـٰبًا﴾ مصدرٌ في موضعِ إحصاءٍ، وأحصينا في معنىٰ كَتبنا، لالتقاء الإحصاء، والكَتَبَةُ في معنىٰ الضَّبطِ والتحصيل. أو يكون حالاً في معنىٰ: مكتوباً في اللوحِ وفي صُحُفِ الحَفَظَة. والمعنىٰ: إحصاءُ معاصيهم، كقوله: ﴿أَحْصَىٰهُ ٱللَّهُ وَنَسُوهُ﴾ [المجادلة: ٦] وهو اعتراض. وقوله: ﴿فَذُوقُواْ﴾ مسبَّبٌ عن كفرهم بالحسابِ وتكذيبِهم بالآيات، وهي آيةٌ في غايةِ الشدّة، وناهيك بـ«لن نزيدكم»، وبدلالتِه على أنّ تركَ الزيادةِ كالمحالِ الذي لا يدخلُ تحت الصِّحة. **وبمجيئها علىٰ طريقة الالتفاتِ شاهداً علىٰ أنّ الغضبَ قد تَبالغ**، وعن النبي ﷺ: «هذه الآيةُ أشدُّ ما في القرآن على أهل النار».

بضمِّ الكافِ وتشديدِ الذّال؛ جَمْعَ كاذبٍ، منصوبٌ علىٰ الحال، أي: كَذَّبوا بآياتِنا في حالِ كذبِهم، وقال طَرفةُ:

إذا جاء ما لا بُدَّ منهُ، فمرحباً   به حينَ يأتي لا كِذَابٌ ولا عِلَلْ[1]

وقد يجوزُ أن يكونَ وَصْفاً للمصدر، أي: كذَّبوا بآياتِنا كِذّابًا كُذّابا، أي: كِذّاباً مُتناهياً في معناه، فكُذَّاباً حينئذٍ واحدٌ لا جَمْعٌ كرجُلٍ حُسّان ووُضّاء. ويجوزُ أن يكونَ جَمْعَ كَذِب؛ لأنه جعَلَه نوعاً ووَصَفَه بالكذِب، أي: كَذِباً كاذباً، فصار كِذّاباً كُذَّاباً، فافهَمْ ذلك»[2].

قولُه: (**وبمجيئها علىٰ طريقةِ الالتفاتِ شاهداً علىٰ أنّ الغضَبَ قد تَبالَغَ**)، وذلك أنهُ تعالىٰ لمّا حَكَىٰ مَآبَ الطّاغينَ واستمرارَ لَبْثِهم في جهنّم، وأنْ لا ذَوْقَ لهم فيها سوىٰ الحميم والغَسّاق، وعَلَّلَ ذلك علىٰ سَبيل الشِّكايةِ إلىٰ الغيرِ بقولِه: ﴿إِنَّهُمْ كَانُواْ لَا يَرْجُونَ حِسَابًا﴾،

---

(١) انظر: «ديوانه»؛ تحقيق المصطاوي، ص٧٠.

(٢) «المحتسب» (٢: ٣٤٧، ٣٤٨) بتصرّف.

[﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا * حَدَآئِقَ وَأَعْنَٰبًا * وَكَوَاعِبَ أَتْرَابًا * وَكَأْسًا دِهَاقًا * لَّا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا كِذَّٰبًا * جَزَآءً مِّن رَّبِّكَ عَطَآءً حِسَابًا﴾ ٣١-٣٦].

﴿مفازًا﴾ فوزاً وظَفَراً بالبُغْية. أو موضعُ فَوْز. وقيل: نَجاةٌ مما فيه أولئك. أو موضعُ نجاة. وفسِّرَ المفازُ بما بعده. و«الحدائق»: البساتينُ فيها أنواعُ الشجرِ المثمر. و«الأعنابُ»: الكروم. و«الكواعبُ»: اللاتي **فَلَّكَت ثُدِيُّهن**، وهُنَّ النَّواهد. و«**الأتراب**»: **اللِّدات**. «الدِّهاق»: المُتْرعة. وأدهقَ الحوضَ: ملأَه **حتىٰ قالَ: قَطْني**. ....

أي: لا يَخافونَ أن يُحاسَبوا، كنايةً عن أنّهم كانوا يُنكِرونَ البعثَ إنكاراً بليغاً، ثُم عَظّمَ شأنَ تكذيبِهم رُسُلَ الله ووَحيَه بصيغةِ التعظيم وأكّدهُ بقولِه: كِذّاباً، التفتَ[1] إليهم قائلاً: فذُوقوا أيّها الجاحِدونَ المُكذِّبونَ ذلكمُ الغَسّاقَ والحميمَ، وليس لكم عندي سوىٰ المزيدِ مِن أنواع العذاب، هذا كما تَشكو إلىٰ الناس جانباً، ثُم تُقبِلُ عليهم إذا حَمَّيْتَ في الشِّكايةِ مُواجِهًا بالتوبيخ والذم وإلزام الحُجّة. وأمّا فائدةُ الاعتراض بقولِه: ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَٰهُ كِتَٰبًا﴾ فللإشعارِ بأنّ تكذيبَهُم البعثَ والرّسُلَ والكُتبَ، إنّما نشأَ منَ اعتقادِهم أنهُ تعالىٰ لا يَعلَمُ جُزْئيّاتِ أعمالِهم وأعمالِ الرّسُل، فلا حسابَ ولا بَعْثَةَ ولا كتاب.

قولُه: (**فَلَّكتْ ثُدِيُّهنّ**)، **الجوهري**: «فَلَّكَ ثَدْيُ الجارية تفليكاً، وتَفَلّكَ: استدار».

قولُه: (**والأترابُ: اللِّداتُ**)، **الجوهري**: «لِدَةُ الرجُل: تِرْبُه، والهاءُ عِوَضٌ منَ الواوِ الذاهبة مِن أوّلِه؛ لأنه منَ الولادة».

قولُه: (**حتّىٰ قال: قَطْني**)، أنشَدَ الزجّاجُ:

امـتلأ الحـوضُ وقـال قَطْنـي ... مهلاً رُوَيْداً قد ملأتَ بَطْني[2]

قَطْكَ هذا الشيء، أي: حَسْبُك، وقَطْني وقَطّي، وإنّما دَخلَتِ النّونُ ليَسلَمَ السّكونُ الذي بُني الاسمُ عليه، وهذه النّونُ إنّما تَدخُلُ الفعلَ الماضيَ إذا دخَلت ياءُ المتكلِّم، نحوَ: ضَرَبني،

---

(١) جوابُ «لَـمّا» بداية الفقرة.

(٢) لم أهتدِ إلىٰ قائله، قال ابن عاشور في «التحرير» (٢٥: ٢١): «الراجز الذي لا يعرف تعيينه».

وقرئ: ﴿وَلَا كِذَّٰبًا﴾ بالتشديد والتخفيف، أي: لا يكذِّبُ بعضُه بعضاً ولا يَكْذِبه. أو لا يُكاذبه. وعن عليٍّ رضي الله عنه أنه قرأ **بتخفيفِ الاثنين. ﴿جَزَآءً﴾ مصدرٌ مؤكَّدٌ** منصوبٌ بمعنىٰ قوله: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا﴾ كأنه قال: جازىٰ المتقين بمفاز. و﴿عَطَآءً﴾ نُصبَ بـ﴿جَزَآءً﴾ نَصبَ المفعولِ به. أي: جَزاهم عطاء. و﴿حِسَابًا﴾ صفةٌ بمعنىٰ: كافياً،

لتَسلَمَ فتحةُ الياءِ ولِوقاية الفعلِ منَ الجرِّ، وقد أدخلوها في أسماءٍ مخصُوصةٍ نحوَ: قَدْني وقَطْني وعنِّي ولَدُنِّي، ولا يُقاسُ عليها في الصِّحاح.

قولُه: (**وقُرئَ: ﴿وَلَا كِذَّٰبًا﴾ بالتشديدِ والتخفيف**)، الكسائيّ: بالتخفيف، والباقون: بالتشديد، قيل: ذُكِرَ للتشديدِ معنىٰ، وللتخفيفِ معنيان، أحدُهما: أن يكونَ مصدرَ «فعَّل»، وثانيهما: مصدرَ «فاعَلَ».

قولُه: (**بتخفيفِ الآيتين**)، أي: بتخفيفِ: «كذَّبوا» و«كِذّابا»، وفي نسخة: «الاثنين»، أي: ﴿كِذَّٰبًا﴾ في الآيتين.

قولُه: (**﴿جَزَآءً﴾: مصدرٌ مؤكَّد**)، إلىٰ قولِه: (**﴿عَطَآءً﴾ نُصِبَ بـ﴿جَزَآءً﴾ نصبَ المفعولِ به**). قال الزجّاجُ: «﴿جَزَآءً﴾: منصوبٌ بمعنىٰ ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ۞ حَدَآئِقَ وَأَعْنَٰبًا﴾، أي: جازاهم بذلك جزاءً، وكذلك ﴿عَطَآءً﴾؛ لأنّ معنىٰ أعطاهم وجازاهم واحدٌ[1]». وبيَّنَه أبو البقاءِ حيث قال: ﴿عَطَآءً﴾: اسمٌ للمصدر، وهُو بدَلٌ مِن ﴿جَزَآءً﴾[2].

وأورَدَ صاحبُ «الفرائدِ» علىٰ قولِ المصنِّف: المصدرُ إنّما يَعمَلُ إذا كان مُنزَلاً منزلةَ «أن» مع الفعل، والمنصوب علىٰ المصدر لم يكن واقعاً موقعَه، وكذا في «اللّباب»، قال: «ويَعمَلُ عمَلَ فعلِه ماضياً كان أو غيرَه إذا لم يكنْ مفعولاً مطلقاً». وقال شارحُه: «لأنه إذا كان مفعولاً نحوَ: ضَرَبْتَ ضَرْباً زَيْداً، فإنّ العمَلَ للفعلِ لا للمصدرِ لوجهَيْن، **أحدُهما**: أنّ الفعلَ هُو الأصل، فلا يُعدَلُ عنهُ إلىٰ الفَرْعِ بلا موجِب، والثاني: أنّ المصدرَ إنّما يَعمَلُ لكونِه مصدراً

---

(١) انظر: «معاني القرآن وإعرابه» (٥: ٢٧٥).

(٢) انظر: «التبيان» (٢: ١٢٦٧) للعكبري.

مِن: أَحْسَبه الشيءُ؛ إذا كَفاه حتىٰ قال: حَسْبي. وقيل: علىٰ حسبِ أعمالهم. وقرأ ابنُ قُطيب (حَسَّاباً) بالتشديد، علىٰ أنّ الحَسَّابَ بمعنىٰ المُحْسِب، كالدَّرّاكِ بمعنىٰ المُدْرِك.

[﴿رَّبِّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَمَا بَيۡنَهُمَا ٱلرَّحۡمَٰنِۖ لَا يَمۡلِكُونَ مِنۡهُ خِطَابٗا ۝ يَوۡمَ يَقُومُ ٱلرُّوحُ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ صَفّٗاۖ لَّا يَتَكَلَّمُونَ إِلَّا مَنۡ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحۡمَٰنُ وَقَالَ صَوَابٗا ۝ ذَٰلِكَ ٱلۡيَوۡمُ ٱلۡحَقُّۖ فَمَن شَآءَ ٱتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ مَـَٔابًا﴾ ٣٧-٣٩].

قرئَ: (ربُّ السموات) و(الرحمٰنُ) بالرفع، على: هو ربُّ السمواتِ الرحمٰنُ. أو (ربُّ السمواتِ) مبتدأ، و(الرحمٰنُ) صفة، و﴿لَا يَمۡلِكُونَ﴾: خبرٌ، أو هما خبران. وبالجرِّ على البدلِ من ﴿رَّبِّكَ﴾، بجرِ الأوّلِ ورفع الثاني على أنه مبتدأٌ خبرُه ﴿لَا يَمۡلِكُونَ﴾، أو هو الرحمٰنُ لا يملكون، والضمير في ﴿لَا يَمۡلِكُونَ﴾ لأهلِ السمواتِ والأرض، أي: **ليس في أيديهم مما يخاطبُ به اللهُ** ويأمُر به في أمرِ الثوابِ والعقابِ **خطابٌ واحدٌ**، ....

بمعنىٰ «أنْ» والفعل نحوَ: أعجبَني ضَرْبُ زيدٍ عَمْراً، أي: أنْ ضَرَبَ زيدٌ عَمْراً، ولا يمكنُ إذا وقَعَ مفعولاً مطلقاً ذلك، إذ لا يُقالُ: ضَرَبْتُ أنْ ضَرَبَ زيدٌ عمراً، إذ لا يؤكَّدُ الفعلُ بأَنْ بل بالمصدرِ صريحاً، وإنّما يُقدَّرُ بالمصدرِ بـ«أَنْ» والفعل؛ لأنّ الاسمَ حقُّه أن لا يَعمَلَ، وأصلُ العملِ للفعل»، والعجَبُ أنّ الشارحَ تبعَ صاحبَ «الكشّاف» في التقريبِ معَ قولِه هذا.

قولُه: (**حتّىٰ قال: حَسْبي**)، في «الكواشي»: أعطاني فأحسَبَني، أي: أكثَرَ عليّ، أي: أكثَرَ عليَّ حتىٰ قلتُ: حَسْبي.

قولُه: (**قُرِئَ: «ربُّ السماوات» و«الرحمنُ» بالرَّفع**)، الكوفيُّون وابنُ عامر: ﴿رَّبِّ﴾ بالخَفْض، وعاصمٌ وابنُ عامر: ﴿وَمَا بَيۡنَهُمَا ٱلرَّحۡمَٰنِ﴾ بالخَفْضِ أيضاً، والباقونَ: بَرفْعِ الاسمَيْن.

قولُه: (**ليس في أيديهم ممّا يُخاطِبُ به الله**) إلىٰ قولِه: (**خطابٌ واحد**)، يريدُ أنّ التنكيرَ في ﴿خِطَابٗا﴾ للتقليل، ومِن: بيانٌ، والظَّرفُ: حالٌ مِن ﴿خِطَابٗا﴾. المعنىٰ: ليس في أيديهم خطابٌ كائنٌ مِن عندِ الله في أمرِ الشَّفاعةِ قَطُّ، أي: ليس لهم مُمْسَكٌ ونَصٌّ يتَصرّفونَ به في أمرِ الشّفاعة.

يتصرفون فيه تَصرُّفَ الملاك، فَيَزيدون فيه أو يَنْقصون منه. **أو لا يَمْكلون أن يخاطبوه** بشيءٍ من نقصِ العذابِ أو زيادةٍ في الثواب، إلا أن يَهَبَ لهم ذلك ويأذنَ لهم فيه. و﴿يَوْمَ يَقُومُ﴾ متعلقٌ بلا يملكون، أو بلا يتكلمون. والمعنىٰ: إنّ الذين هم أفضلُ الخلائق وأشرفُهم وأكثرُهم طاعةً وأقربُهم منه، وهم الروحُ والملائكةُ لا يملكون التكلمَ بين يديه، فما ظنُّك بمن عَدَاهم من أهلِ السموات والأرض؟ والرُّوحُ: أعظمُ خلقاً من الملائكةِ، وأشرفُ منهم، وأقربُ من ربِّ العالمين. وقيل: هو مَلَكٌ عظيمٌ ما خلقَ اللهُ بعد العرشِ خلقاً أعظمَ منه. وقيل: ليسوا بالملائكة، وهم يأكلون. وقيل: جبريل. هما شريطتان: أن يكونَ المتكلم مأذوناً له في الكلام. وأن يتكلمَ بالصوابِ **فلا يشفعُ لغيرِ مرتضىٰ**، لقوله تعالىٰ: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ﴾ [الأنبياء: ٢٨].

[﴿إِنَّآ أَنذَرْنَٰكُمْ عَذَابًا قَرِيبًا يَوْمَ يَنظُرُ ٱلْمَرْءُ مَا قَدَّمَتْ يَدَاهُ وَيَقُولُ ٱلْكَافِرُ يَٰلَيْتَنِى كُنتُ تُرَٰبًۢا﴾ ٤٠].

قولُه: (**أَوْ لا يملكونَ أن يُخاطِبوه**)، فالتنكيرُ علىٰ هذا للنوع؛ ولأنّ قولَه: «أن يُخاطبوهُ بشيءٍ مِن نَقْصِ العذاب أو زيادةٍ في الثواب» عبارةٌ عنِ الشّفاعة، ومِن: ابتدائيّةٌ صلةُ «لا يَملكونَ»، أي: لا يَقدِرونَ أن يُخاطِبوا اللهَ في الشّفاعة، إذ ليس لهم مِن جهتِه إذنٌ فيها. رَوَىٰ الواحديُّ عن مُقاتلٍ: «المعنىٰ: لا يَقدِرُ الخَلْقُ علىٰ أن يُكلِّموا الربَّ إلا بإذْنِه»(١).

قولُه: (**فلا يَشفَعُ لغيرِ مَرتضىٰ**)، **الانتصاف**: هُو تعريضٌ أنّ الشفاعةَ لا تكونُ لأربابِ الكبائر. والجوابُ أنّ المؤمنينَ مُرتَضوْنَ، لقولِه: ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ وَإِن تَشْكُرُواْ يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ [الزمر: ٧] فجعَلَ الشّكرَ بمعنىٰ الإيمانِ المقابلِ للكُفر. وقلت: المُرتَضىٰ هاهنا كالمصطفىٰ في قولِه تعالىٰ: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ﴾ [فاطر: ٣٢].

وقال الإمامُ: فإنْ قيلَ لـمّا أَذِنَ لهُ الرّحمنُ في التكلُّم، عُلم أنهُ حقٌّ وصَواب، فما الفائدةُ في قولِه: ﴿وَقَالَ صَوَابًا﴾؟ الجوابُ مِن وجهَيْنِ، أحدُهما: أنّ التقديرَ: لا يَنطِقونَ إلّا بعدَ

---

(١) «الوسيط» (٤: ٤١٧) للواحدي.

﴿ٱلْمَرْءُ﴾ هو الكافرُ لقولِه تعالى: ﴿إِنَّآ أَنذَرْنَٰكُمْ عَذَابًا قَرِيبًا﴾، والكافر: ظاهرٌ وضعَ موضعَ الضميرِ لزيادةِ الذم، ويعني ﴿مَا قَدَّمَتْ يَدَاهُ﴾ من الشر، كقوله: ﴿وَذُوقُوا۟ عَذَابَ ٱلْحَرِيقِ * ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [الأنفال: ٥٠- ٥١]، ﴿وَنُذِيقُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ عَذَابَ ٱلْحَرِيقِ * ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ يَدَاكَ﴾ [الحج: ٩-١٠]، ﴿بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [البقرة: ٩٥]، و(ما) يجوزُ أن تكونَ استفهاميةً منصوبةً بقدّمت، أي يَنظرُ أيَّ شيءٍ قدّمتْ يداه، وموصولةً منصوبةً بـ«ينظر»، يقال: نَظرتُه بمعنى نظرتُ إليه، والراجعُ من الصلةِ محذوف، وقيل: المرءُ عام، **وخُصِّصَ منه الكافر**.

ورودِ الإذْنِ ثُم يَجتهدونَ في أنْ لا يتكلَّموا إلّا بالحقِّ والصّواب، هذا مبالغةٌ في وَصْفِهم بالطاعة، وثانيهما: أنّ التقديرَ: لا يَتكلَّمونَ إلا في شخصٍ أذِنَ لهُ الرّحمنُ في شفاعتِه، والمشفوعُ لهُ مِمّن قال صَواباً، وهُو قولُ من قال: لا إلهَ إلّا الله؛ لأنّ قولَه: ﴿صَوَابًا﴾ يكفي في صدقِه أن يَتكلَّم بالصّوابِ الواحد، فكيفَ بمَن تكلَّمَ طُولَ عمُرِه بأشرفِ الكلمات؟[١].

قولُه: (**وخُصِّصَ منهُ الكافر**)، يَحتملُ وجهَيْن، أحدُهما: أنّ المرءَ عامٌّ وخصَّصَ منهُ الكافرَ بقولِه: ﴿وَيَقُولُ ٱلْكَافِرُ﴾، أو عامٌّ متناولٌ للمؤمنِ والكافر، وخُصِّصَ منهُ بالذكرِ الكافرَ، وعلىٰ هذا الاحتمالِ وَرَدَ عن الواحديّ ومُحيي السُّنةِ قالا: «ومعنىٰ ﴿يَوْمَ يَنظُرُ ٱلْمَرْءُ مَا قَدَّمَتْ يَدَاهُ﴾ أنّ كلَّ واحدٍ يرىٰ عمَلَه في ذلك اليوم، ما قَدّم مِن خيرٍ وشَرّ مُثبتاً عليه في صحيفتِه، فيرجو ثوابَ الله علىٰ صالح عَملِه، ويَخافُ العقابَ علىٰ سوءِ عمَلِه»[٢]. وقلتُ: النّظمُ يساعدُ العمومَ، وذلك أنهُ تعالىٰ ذَكَرَ في فاتحةِ هذه السّورةِ، أنّ الميقاتَ المضروبَ هُو يومُ الفَصْل، ووَصَفَ اليومَ بصفاتٍ متعدِّدةٍ، ومِن أوصَافِه قولُه: ﴿إِنَّ جَهَنَّمَ كَانَتْ مِرْصَادًا * لِّلطَّٰغِينَ مَـَٔابًا﴾ وقولُه: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا﴾. ولَمّا فَرَغَ مِن بيانِ جزاءِ الفريقَيْنِ، أراد أن يَرجِعَ إلىٰ ذكْرِ ذلك اليوم ويَصِفَه بصفاتٍ أخرىٰ، فجَعَلَ التخلّصَ إلىٰ ذكْرِها إبدالَ ربِّ السمواتِ

(١) «مفاتيح الغيب» (٣١: ٢٣).

(٢) «الوسيط» (٤: ٤١٧)، و«معالم التنزيل» (٨: ٣١٨)، واللفظ للواحدي في البسيط.

وعن قتادة: هو المؤمن. ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ تُرَٰبَۢا﴾ في الدنيا؛ فلم أُخلقْ ولم أُكلَّف. أو ليتني كنت تراباً في هذا اليومِ فلم أُبعث.

مِن ربِّك، ووَصَفَ ذاتَه بالجَبَروتِ والكِبرياءِ، وأنّ أحداً لا يَملِكُ منهُ خطاباً، وجعَلَه ذَريعةً إلىٰ ذكْرِ اليوم، وأنّ الملائكةَ والرّوحَ لا يَشفَعونَ فيه للمُرتَضَىٰ إلّا بالإذْن، ثُم ذكَرَ أنهُ يومُ الحق، أي الكائنُ الواقع، أو يحكم اللهُ فيه بينَ عِبادِه بالحقّ، كقوله تعالىٰ: ﴿وَقُضِيَ بَيۡنَهُم بِٱلۡحَقِّ﴾ [الزمر: ٦٩]، وهذا أوْلَىٰ لِما سَبَقَ مِن ذكْرِ المتّقينَ والطّاغينَ، وبيانِ مَفازِ أولئك ومآبِ هؤلاء، ولذلك رَتّبَ عليه قولَه: ﴿فَمَن شَآءَ ٱتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ سَبِيلًا﴾ [المزمل: ١٩]، أي: بَيَّنا السّبيلَيْنِ للفريقَيْن، فمَن سَلَكَ سَبيلَ المتّقينَ واتّخذَ إلىٰ ربِّه مآباً، فازَ وأفلَحَ، ومنِ اختارَ سَبيلَ الطاغينَ خابَ وخَسِر، فقد أزَحْنا العِلَلَ لأنـّا أنذرناكم عذاباً قريباً، وجُعِلَ تخَلّصاً إلىٰ ذكْرِ الاختتام بها افتُتِحتِ السّورةُ به؛ لأنّ الظّرفَ صفةٌ لـ «عذابًا»، أي: أنذرناكم عذاباً كائناً هذا شأنُه، وهُو «يومَ يَنظُرُ المرءُ ما قَدّمت يَداهُ»، مِثلُه في الاختتام: ﴿فَمَن يَعۡمَلۡ مِثۡقَالَ ذَرَّةٍ خَيۡرٗا يَرَهُۥ * وَمَن يَعۡمَلۡ مِثۡقَالَ ذَرَّةٖ شَرّٗا يَرَهُۥ﴾ [الزلزلة: ٧-٨]. وقال الإمامُ: «الأظهرُ أنّ المرءَ عامّ؛ لأنّ المكلّفَ إنِ اتّقَىٰ اللهَ فليس لهُ إلا الثوابُ، وإن كفَرَ بالله فليس لهُ إلا العذابُ، فلا حالَ للمكلّفينَ حينَئذٍ سوىٰ هذَيْنِ؛ فطوبىٰ له إنْ قَدَّمَ عمَلَ الأبرار، وويْلٌ لهُ إنْ قَدّمَ عمَلَ الفُجّار»[1].

فإن قلتَ: لِمَ خَصّ قولَ الكافرينَ دونَ المؤمنين؟ قلتُ: دَلّ قولُ الكافرينَ علىٰ غايةِ الخَيْبَةِ ونهايةِ التحَسّر، ودَلَّ حَذْفُ قولِ المؤمنِ علىٰ غايةِ التبجّح ونهايةِ الفرح ممّا لا يُحيطُ به الوَصْفُ.

قولُه: (وعن قَتادةَ: هُو المؤمنُ)، قال الامامُ: «دَلَّ عليه قولُ الكافر: ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ تُرَٰبَۢا﴾، فلمّا كان هذا بياناً لحالِ الكافرِ وَجَبَ أن يكونَ بياناً لحالِ المؤمن»[2].

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٣١: ٢٤)

(٢) المصدر السابق (٣١: ٢٤).

وقيل: يَحشرُ الله الحيوانَ غيرَ المكلَّفِ **حتى يَقْتَصَّ للجَمّاءِ من القَرْناء**، ثم يَردُّه تراباً، فيودُّ الكافرُ حالَه وقيل: الكافرُ إبليس، يرىٰ آدمَ وولدَه وثوابَهم، فيتمنىٰ أن يكونَ الشيءَ الذي احتقرَه حين قال ﴿خَلَقْتَنِي مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ﴾ [الأعراف: ١٢].

عن رسول الله ﷺ: «مَن قرأ سورةَ ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾، سَقاه اللهُ بردَ الشرابِ يومَ القيامة».

قولُه: (**حتىٰ يَقتَصَّ للجَمّاءِ منَ القَرْناء**)، رَوَيْنا عن مسلم والتِّرمذيّ، عن أبي هريرةَ، في قولِه تعالىٰ: ﴿وَإِذَا ٱلْوُحُوشُ حُشِرَتْ﴾ [التكوير: ٥] قال: قال النبيُّ ﷺ: «لَتُؤدُّنَّ الحقوقَ إلىٰ أهلِها يومَ القيامة، حتىٰ يُقادَ للشاةِ الجَلْحاءِ منَ الشاةِ القَرْناء»[1]. الجَلْحاءُ: التي لا قَرْنَ لها.

تمَّتِ السُّورَة

---

(١) أخرجه مسلمٌ (٢٥٧٨)، والترمذيّ (٢٤٢٠).

سورة النازعات
مكّية، وهيَ خمسٌ أو ستٌّ وأربعون آيةً

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

[﴿وَٱلنَّـٰزِعَـٰتِ غَرْقًا * وَٱلنَّـٰشِطَـٰتِ نَشْطًا * وَٱلسَّـٰبِحَـٰتِ سَبْحًا * فَٱلسَّـٰبِقَـٰتِ سَبْقًا * فَٱلْمُدَبِّرَٰتِ أَمْرًا * يَوْمَ تَرْجُفُ ٱلرَّاجِفَةُ * تَتْبَعُهَا ٱلرَّادِفَةُ * قُلُوبٌ يَوْمَئِذٍ وَاجِفَةٌ * أَبْصَـٰرُهَا خَـٰشِعَةٌ * يَقُولُونَ أَءِنَّا لَمَرْدُودُونَ فِى ٱلْحَافِرَةِ * أَءِذَا كُنَّا عِظَـٰمًا نَّخِرَةً * قَالُوا۟ تِلْكَ إِذًا كَرَّةٌ خَاسِرَةٌ * فَإِنَّمَا هِىَ زَجْرَةٌ وَٰحِدَةٌ * فَإِذَا هُم بِٱلسَّاهِرَةِ﴾ ١-١٤].

أقسمَ سبحانه بطوائفِ الملائكةِ **التي تنزعُ الأرواحَ من الأجساد**، ....

سورة النازعات
مكّية، وهيَ خمسٌ وأربعون آيةً

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

قولُه: (التي تَنزِعُ الأرواحَ منَ الأجساد)، الراغب: «نَزَعَ الشيءَ: جَذَبَهُ عن مَقرِّه، كَنَزْعِ القوسِ عن كبِدِه، ويُستعمَلُ ذلك في الأعراض، ومنهُ نَزْعُ العداوةِ والمحبّةِ منَ القلب، ونُزِعَ فلانٌ كذا، أي: سُلِبَ، ، قال تعالىٰ: ﴿وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ﴾ [آل عمران: ٢٦]. والتنازُعُ والمُنازعةُ: المُجاذَبة، ويُعبَّرُ بهما عن المُخاصَمةِ والمُجادلة، قال تعالىٰ: ﴿فَإِن تَنَـٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ

وبالطوائفِ التي تنشطُها؛ أي: تخرجُها؛ من نَشطَ الدلوَ من البئرِ إذا أَخْرجها، وبالطوائفِ التي تَسْبحُ في مُضِيّها، أي: تُسرعُ فتسبقُ إلى ما أُمروا به، فتدبرُ أمراً من أمورِ العبادِ مما يُصْلحُهم في دينِهم أو دنياهم كما رَسمَ لهم، ﴿غَرْقًا﴾ إغراقاً في النزع، ....

﴿فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩]. والنَّزعُ عنِ الشيء: الكفّ عنهُ، والنُّزوعُ: الاشتياق، وذلك هُو المعبَّرُ عنهُ بارتحالِ النفس معَ الحبيب»(١).

قولُه: (تنشطُها؛ أي: تُخرجُها، مِن: نَشَطَ الدَّلوَ منَ البئر)، **الأساس**: «بئرُ أنشاط: يخرُجُ دَلْوُها بجَذْبةٍ واحدة»، وفي «الصّحاح»: «نَشَطَ الدّلوَ منَ البئر: نَزَعها مِن غيرِ بَكَرة». قال مُحيي السُّنّة: «الناشِطاتُ: الملائكةُ تنشُط نفْسَ المؤمن، أي: تَحُلُّ حَلاًّ رفيقاً فتقبضُها كما ينشطُ العِقالُ منَ البعير، أي: يُحُلُّ برِفق»(٢). حكىٰ هذا القولَ الفرّاءُ، ثُم قال: « والذي سَمِعتُ منَ العربِ أنْ يقولوا: أنشطتُ العِقالَ: إذا حللتُه، ونشطتُه: إذا عَقدتُه بأُنشُوطة»(٣)، وفي الحديث: «كأنّما نُشطَ مِن عِقال»(٤).

قال الإمامُ: «وهي الملائكةُ التي تنشطُ رُوحَ المؤمنِ فتَقبِضُها. فالمناسبُ أن يُخَصّصَ هذا بالمؤمن، والأولُ بالكافر، لِما بيْنَ النَّزْع والنَّشْطِ منَ الفَرْق، فإنّ النّزعَ: جَذْبٌ بشدّة، والنشطُ: جَذْبٌ برفقٍ ولين»(٥).

قولُه: (كما رَسَمَ لهم)، **الجَوهري**: «رَسَمتُ لهُ كذا فارْتَسَمَه، أي: امتَثَلَه».

قولُه: (﴿غَرْقًا﴾ إغراقاً في النَّزع)، قيل: ﴿غَرْقًا﴾: اسمٌ موضوعٌ للإغراق، كالسلامِ للتسليم. وعن بعضهم: الإغراقُ نوعٌ من النَّزع، والنَّزعُ جنسٌ(٦). **الأساس**: «ومنَ المجازِ: أغرَقَ

(١) «مفردات القرآن»، ص٧٩٨ بتصرف.

(٢) «معالم التنزيل» (٨: ٣٢٤).

(٣) «معاني القرآن» (٣: ٢٣٠).

(٤) أخرجه البخاريُّ (٥٧٤٩) من حديث أبي سعيد الخدريّ، في السيّد الذي لُدغ فَرقِيَ.

(٥) «مفاتيح الغيب» (٣١: ٢٦).

(٦) من قوله: «وعن بعضهم: الإغراق» إلى هنا أثبتّه من (ط).

أي: تَنزعُها من أقاصي الأجسادِ من أنامِلها وأظفارِها، أو أقسمَ بخيلِ الغُزاةِ التي تَنزعُ في أعنتِها نزعاً تغرقُ فيه الأعنةُ لطولِ أعناقِها؛ لأنها عِراب. والتي تخرجُ من دارِ الإسلامِ

الرامي النّزعَ، ومنهُ الإغراقُ في القولِ وغيرِه، وهُو المبالغةُ والإطناب، وأغرَقَ الكأسَ: ملأَها»، وإلىٰ المبالغةِ أشار بقولِه: «يَنزِعُها مِن أقاصي الأجسادِ مِن أنامِلها وأظفارِها»، أي: موضعِ أظفارِها.

قولُه: (**نزعًا تَغرَقُ فيه الأعِنَّة**)، **الأساس**: نَزَعَ الدَّلوَ منَ البئر، ونَزَع في قوسِه، والخيلُ تنزِعُ في أعنّتِها، قال:

والخيــلُ تنــزعُ غَرْقــاً في أعنّتِهــا كالطيرِ يَنْجو منَ الشُّؤبوبِ ذي البَرَدِ(١)

الشُّؤبوبُ: الدَّفعةُ منَ المطرِ وغيرِه، وجَمْعُه: الشّآبيبُ، وفي«في أعنّتِها» مِثلُها في قولِه:

يَجْـرحْ في عراقيبِهـا نَصْـلي(٢)

وقولِه تعالىٰ: ﴿وَأَصۡلِحۡ لِي فِي ذُرِّيَّتِيٓ﴾ [الأحقاف: ١٥]؛ جَعَلَ النّزعَ بمنزلةِ اللازم، ثُم عَدّاهُ بـ«في» مبالغةً، تنبيهًا علىٰ أنّ الأعِنّة: مكانٌ وظرفٌ للنَّزع، وبهذا الاعتبارِ كان غَرْقاً: مفعولاً مطلقاً بمعنىٰ نَزْعاً تغرَقُ فيه الأعِنّةُ، قال أبو البقاء: «غَرْقاً: مصدرٌ علىٰ المعنىٰ؛ لأنّ النازعَ هُو المُغرِقُ في نَزْعِ السّهم، وهُو مصدرٌ محذوفُ الزيادة، أي: إغراقاً»(٣).

---

(١) البيت للنابغة الذبياني، من قصيدته الشهيرةِ التي مطلعها:

يـا دارَ ميّةَ بالعـلياءِ فالسَّنَـدِ أقوتْ، وطالَ عليها سالفُ الأبدِ

انظر: «ديوانه»، ص٣٦.

(٢) البيت لذي الرُّمّة، وتمامُه:

وإنْ تعتذرْ بالمَحْلِ عن ذي ضروعِها إلىٰ الضيفِ، يَجْرحْ في عراقيبها نَصْلي

انظر: «ديوانه»، ص٢١٩، بتحقيق المصطاوي.

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٢٦٩) للعكبري.

إلى دارِ الحرب؛ من قولك: (ثَورٌ ناشِط) إذا خرجَ من بلدٍ إلى بلد، والتي تَسبحُ في جريِها فتسبقُ إلى الغاية فتدبِّرُ أمرَ الغلبةِ والظَّفر، وإسناد التدبير إليها؛ لأنها من أسبابه. أو أقسمَ بالنجومِ التي تنزعُ من المشرقِ إلى المغرب. وإغراقُها في النزع: أن تقطعَ الفلكَ كلَّه حتى تنحطَّ في أقصىٰ الغرب، والتي تخرج من بُرجٍ إلى برج، والتي تَسبحُ

قولُه: (**حتّىٰ تَنحَطَّ في أقصَىٰ الغَرْب**)، **الأساس**: «ومنَ المجاز: ناقةٌ حَطُوطٌ: سريعةُ السَّير، وحَطَّت في سَيْرِها وانحَطَّتْ، وحَطَّ في عِرْضِ فلان: إذا اندفعَ في شَتْمِه وانحَطَّ فيه».

قولُه: (**والتي تَخرُجُ مِن بُرج إلىٰ بُرج**)، وهُو تفسيرٌ لقولِه: ﴿وَٱلنَّٰشِطَٰتِ نَشۡطًا﴾، وهُو مأخوذٌ مِن قولِه: ثورٌ ناشطٌ: إذا خرَجَ مِن بلدٍ إلىٰ بلد. قال الإمامُ: «دَلَّ قولُه: ﴿وَٱلنَّٰزِعَٰتِ غَرۡقًا﴾ علىٰ حركتِها المخصُوصةِ بها في أفلاكِها الخاصّة، وهُو مناسبٌ؛ لأنّ حركاتِها اليوميّةَ قَسْريّةٌ، فيُناسِبُ النَّزعُ، وحركاتُها مِن بُرج إلىٰ بُرج إراديّةٌ، فيُناسِبُ النّشطُ»[1].

وقلتُ: فمدخولُ الفاءِ في ﴿فَٱلسَّٰبِقَٰتِ﴾ مسبّبٌ عن كونِها سابِحات، وفي ﴿فَٱلۡمُدَبِّرَٰتِ﴾ عن كونِها سابقات؛ لأنّ السَّبحَ في الفَلَكِ: لِـما كان سَيْراً مخصُوصاً، والسيّارةُ معلومةُ الاختلافِ في السَّيرِ بتقديرِ العزيزِ العليم، فيَحصُلُ وجودُ سَيْر بطيءٍ وآخَرَ سريع، وذلك هُو السَّبقُ، وبحَسبِ السَّبقِ يَتفاوتُ التدبير، فمِن سَيْر الشمسِ يُعلَمُ حسابُ السّنة، وتَحصُلُ الفصُولُ الأربعة، ومِن سَيْر القمرِ يُعلَمُ حسابُ الشهرِ والأيّام، وهُو المرادُ مِن قولِه: «وتُدبِّرُ أمراً مِن علم الحساب»، والوجوهُ رَواها محُيي السُّنةِ في «المَعالم»، وليس في كلامِه أنّ المُدبِّراتِ هِي النّجوم[2].

وقال الزجّاجُ: ﴿وَٱلنَّٰزِعَٰتِ غَرۡقًا﴾: النُّجومُ، إلىٰ قولِه: ﴿فَٱلسَّٰبِقَٰتِ سَبۡقًا ۞ فَٱلۡمُدَبِّرَٰتِ أَمۡرًا﴾: الملائكة[3].

وقال الإمام: «اعلمْ أنّ الوجوهَ المنقولةَ منَ المفسِّرينَ، ليست نَصًّا عن سيِّدِ المرسَلينَ صَلَواتُ الله عليه حتّىٰ لا يُمكنُ الزيادةُ عليها، وما ذَكَروها إنما ذَكَروها لكوْنِ اللّفظِ محتملاً لها،

(١) «مفاتيح الغيب» (٣١: ٢٨-٢٩) بتصرّف.
(٢) انظر: «معالم التنزيل» (٨: ٣٢٥).
(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٥: ٢٧٧).

في الفلكِ من السَّيارةِ فتسبقُ فتدبرُ أمراً من علمِ الحساب. ....

فنحن إن وَجَدْنا بيْنَ المعاني مفهوماً مشتركاً، حَمَلْنا اللّفظَ علىٰ ما يَندرجُ تحتَه، ولكنْ لا نقولُ: إنّ مرادَ اللّٰـهِ هذا علىٰ الجَزْم، فيُمكنُ حَمْلُ هذه الآياتِ علىٰ المراتبِ الواقعةِ في رجوعِ القلبِ مِن غيرِ اللّٰـهِ إلىٰ اللّٰـه، أقسَمَ بالأرواحِ التي تَنزِعُ إلىٰ اعتلاقِ العُروةِ الوُثقىٰ، وتَنزِعُ غَرْقاً مِن تعلُّقِ هذا الأدنَىٰ، ثُم تنشطُ وتأخُذُ في السّلوكِ في الأحوالِ والمقاماتِ إلىٰ مُستقَرِّه الأصليِّ: ﴿يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ ٱلْمُطْمَئِنَّةُ * ٱرْجِعِىٓ إِلَىٰ رَبِّكِ﴾ [الفجر: ٢٧-٢٨]، ثُم تَسبحُ في بحارِ الصِّفات، فتَمحو فيها مِن صفاتِها وتَفْنَىٰ في التوحيد، ثُم تَسبِقُ بعدَ الفناءِ إلىٰ البقاءِ بالله، ثُم تعزِمُ علىٰ الرّجوع إلىٰ تكميلِ الغير، فتُدبِّرُ أمرَ الدّعوةِ، إلىٰ الله»(١).

وقال القاضي: «هذه صفاتُ النفوس وحالُ سُلوكِها، فإنّها تَنزِعُ منَ الشّهواتِ، فتنشطُ إلىٰ عالمِ القُدُس، فتَسبحُ في مراتبِ الارتقاءِ، فتَسبقُ إلىٰ الكمالاتِ حتّىٰ تصيرَ منَ المُكمَّلات»(٢).

قولُه: (**فتُدبِّرُ أمراً مِن عِلم الحساب**)، مُقتبَسٌ مِن قولِه تعالىٰ: ﴿لِتَعْلَمُوا۟ عَدَدَ ٱلسِّنِينَ وَٱلْحِسَابَ﴾ [يونس: ٥]، وإبطالٌ لزَعْمِ المُنجّمينَ أنها مُدبِّرةٌ لهذا العالَمِ بالكون والفساد، ويَعضُدُه ما رَوَىٰ البخاريّ، عن قَتادةَ: «خَلَقَ اللهُ هذه النّجومَ لثلاث: جَعَلَها زينةً للسماءِ، ورجومًا للشّياطينِ، وعلاماتٍ يُهتَدَىٰ بها، فمَن تَأوَّلَها بغيرِ ذلك فقد أخطأَ وأضاعَ نصيبَه وتكلَّفَ ما لا يَعلَمُ»(٣). وزادَ رَزِينٌ: «وما لا عِلمَ لهُ به، وما عَجَزَ عن عِلمِه الأنبياءُ والملائكة».

وعنِ الرَّبيع مِثلُه، وزادَ: واللهِ، ما جَعَلَ اللهُ في نَجمٍ حياةَ أحدٍ ولا رِزقَه ولا موتَه، وإنّما يَفتَرونَ علىٰ اللهِ الكذبَ ويتَعلَّلونَ بالنُّجوم. ذَكَرَه صاحبُ «جامع الأصُول»(٤).

واعلَمْ أنّ الشّيخَ أبا القاسم عبدَ الكريم بنَ هَوازِنَ القُشَيْريّ رحمَه اللهُ، عَقَدَ باباً في كتابِه المسَمّىٰ بـ«مفاتيح الحجَج» في إبطالِ مذاهبِ المُنجّمينَ وأطنَبَ فيه، وذَكَرَ أقوالَهم، قال: «وأَقْـربُها

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٣١: ٣٠).

(٢) «أنوار التنزيل» (٥: ٤٤٥).

(٣) «صحيح البخاري»، كتابُ بدءِ الخلق، باب في النجوم، ص٣٦١.

(٤) انظر: «جامع الأصول» (٢٠٠٤)، (٤: ٢٩).

....

قولُ مَن قال: هذه الحوادثُ يُحدِثُها اللهُ تعالىٰ ابتداءً بقُدرتِه واختيارِه، ولكنْ أجرىٰ العادةَ بأنهُ إنّما يَخلُقُها عندَ كونِ هذه الكواكبِ في البُروج المخصُوصة، وتختلفُ باختلافِ سَيْرِها واتّصالِها ومَطارح أشعّتِها، علىٰ جهة العادةِ منَ الله سبحانَه وتعالىٰ، كما أجرَىٰ العادةَ بخَلْقِ الوَلَدِ عَقِيبَ الوَطْءِ، وخَلْقِ الشّبَع عَقيبَ الطّعام، ثُم قال: هذا في القُدرةِ جائزٌ لكنْ ليس عليه دليل ولا إلىٰ القطع سبيل؛ لأنّ ما كان علىٰ جهةِ العادةِ يجبُ أن يكونَ الطريقُ فيه مُستمرّاً، وأقلُّ ما فيه أن يَحصُلَ التّكرارُ، وعندَهم لا يَحصُلُ وقتٌ في العالَم مكرّرٌ علىٰ وَجْهٍ واحد؛ لأنهُ إذا كان في سَنَةِ الشّمس مثلاً في درجةٍ مِن بُرج، فإذا عادَتْ إليها في السَّنة الأُخرىٰ، فالكواكبُ لا يَتّفقُ كونُها في بُروجِها كما كانت في السَّنةِ الماضية، والأحكامُ تختلفُ بالقِراناتِ والمُقابَلات ونَظَرِ الكواكبِ بعضِها إلىٰ بعض، فلا يَحصُلُ شيءٌ مِن ذلك مكرّراً. واتّفقوا علىٰ أنه لا سبيلَ إلىٰ الوقوفِ علىٰ الأحكام، ولا يجوزُ القَطْعُ علىٰ البَتّ لتَعذُّرِ الإحاطةِ بها علىٰ التفصيل. ومما يَدُلُّ علىٰ أنهُ لا حُجّةَ في قولِهم أنّهُمُ اختَلَفوا فيما بينَهم في حُكم الزِّنْج، فلأهلِ السِّندِ والهندِ طريقٌ تُخالفُ طريقَ أربابِ الزِّنْج المُمتحَن».

وفَصّل الشيخُ في الاختلافاتِ بينَهم تفصيلاً ثُم قال: «ومِمّا يَدُلُّ علىٰ فسادِ قولِهم أنْ يقالَ لهم: أخبِرونا عن مولودَيْنِ وُلِدا في وقتٍ واحدٍ، ليس يجبُ تساويهما في كلِّ وجهٍ، لا تميّـزَ بينَهما في الصّورةِ والقَدّ والمنظر، وحتّىٰ لا تُصيبَ أحدَهما نكبةٌ إلا أصابَ الآخَرَ، وحتىٰ لا يفعَلَ هذا شيئاً إلا والآخَرُ يفعَلُ مِثلَه، وليس في العالَمِ اثنانِ هذه صفتُهما؟ قالوا: ومنَ المُحالِ أن يوجَدَ مولودانِ في العالَمِ في وقتٍ واحد، ولا بُدّ أن يتَقدّمَ أحدُهما علىٰ الآخَرَ، فيقال: أمُحالٌ ذلك في العقلِ والتقديرِ أم في الوجود؟ فإن قالوا بالأول: بَانَ فسادُ قولِهم، وإن قالوا بالثاني، قيل: وما يؤمّنُكم منه؟ فإنْ قالوا: ليس أمرُ الكُسُوفَيْنِ بصِدق، قُلنا: ليس أمرُ الكسُوفَيْنِ منَ الأحكام، وإنّما هُو مِن طريقِ الحساب، وذلك غيرُ مُنكَر، ويجوزُ أن يكونَ أمرُ سَيْرِ الكواكبِ علىٰ ما قالوه. وقد وَرَدَ في الشريعةِ في أمرِ الكسُوفَيْنِ

....

بأنهُ آيةٌ مِن آياتِ الله تعالىٰ. فإن قالوا: فما قولُكم في المُنجّمينَ أنّهم مُخطئونَ في جميع ما يَحكُمونَ مُكابِرونَ للعقول؟ قلنا: إنّا نقولُ: إنّهم مُخطئونَ في أصُولِهم عن شُبَهٍ وقَعَت لهم، فلا يَعرفونَ بُطلانَ قولِهم مُكابرةً للعقول، ولا بالضّرورة، بل جَرّبوا علىٰ مُقتضىٰ قواعدَ بنَوْها علىٰ أصُولٍ فاسدةٍ وقَعَت الشُّبَهُ لسَلَفِهم في أصُولِ قواعدِهم، فربَّما يُصيبُونَ في تركيبِ الفروعِ علىٰ تلك الأصُول، فمنزِلتُهم في الأحكام كمنزلةِ أصحابِ الحَدْسِ والتّخمينِ، وأصحابِ الزَّوجِ والفَرْد، فربّما يُصيبونَ اتفاقاً لا عن ضرورة، وربّما يُخطئون. وكثيراً ما نَجدُ منَ الحَرّاثينَ والمَلاحينَ، يَعتبِرونَ نوعَ ما اعتَادوا مِن توقُّعِ المطرِ وهبوبِ الرّياح في أوقاتٍ راعَوْها بدِلالاتٍ ادَّعَوا أنّهم جَرّبوها في السماءِ والهواء وغيرِ ذلك، فتحصُلُ بعضُ أحكامِهمُ اتّفاقاً لا تحقيقًا».

وقلت: ومنهُ ما رَوَىٰ ابنُ جِنّي في «المحتسَب»، أنّ ابنةَ مُعفَّر بن حمادٍ البارِقيّ شامَتْ بَرْقًا فقالت: يا أبه، جاءتْك السماءُ، فقال: كيفَ ترَيْنَها؟ فقالت: كأنّها عَيْنُ جَمَلٍ طريف، فقال: ارعيْ غُنَيْماتِك، فَرَعتْ مَلِيًّا ثُم جاءتْه فقالت: يا أبه، جاءتْكَ السماءُ، فقال: كيف ترَيْنَها؟ فقالت: كأنّها فَرَسٌ دَهْماءُ تَجُرُّ جلالها، ، فقال: ارعَيْ غُنَيْماتِك، فرَعَتْ مَلِيًّا، ثُم جاءتْه فقالت: يا أبه، جاءتْكَ السماء، فقال: كيف تَريْنَها؟ قالت: سَطَّحَتْ وابيَضّت، فقال: أدخِلي غُنَيْماتِك، فجاءتِ السماءُ بشيءٍ شَطَأَ لهُ الزَّرع[١]. والشَّطْءُ: فراخُ الزَّرع.

وصَنّفَ ابنُ دُرَيْدٍ كتاباً في هذا المعنىٰ[٢] وفيه هذه القصةُ، وروايتُه: كان أعرابيٌّ ضريرٌ[٣] تَقودُه ابنتُه وهِي تَرْعَىٰ غُنَيْماتٍ لها، فَرأَت سَحاباً فقالت: يا أبه، إلخ، وفيه: قال: أخبرَنا أبو حاتم، عن أبي عُبيدَةَ، قلتُ لأعرابيٍّ: ما أسَحُّ الغيث؟ فقال: ما لَقَحَتْه الجَنوب ومَرَتْه

(١) انظر: «المحتسب» (٢: ٢٧٦).

(٢) وهو كتاب «وصف المطر والسحاب وما نعتته العرب الرواد من البقاع» وهو مطبوع، والقول كذلك في «مجالس ثعلب» وفيهما: «ما يرىٰ».

(٣) في (ط): «كان أعرابيّ ضريرًا»، وليس بصواب، لأنّ «كان» ههنا تامّة.

وقيل: النازعاتِ أيدي الغُزاة، أو أنفسُهم تنزعُ القِسيَّ بإغراقِ السِّهام، والتي تنشطُ **الأوهاقَ** والمقسمُ عليه محذوف، وهو (لَتبعثنَّ) لدلالةِ ما بعدَه عليه من ذكرِ القيامة. و﴿يَوۡمَ تَرۡجُفُ﴾ منصوبٌ بها المضمر. و﴿ٱلرَّاجِفَةُ﴾ الواقعةُ التي ترجفُ عندها الأرضُ والجبال، وهي النفخةُ الأولى: **وصفت بما يحدث بحدوثها.** ....

الصَّبا ونَتجتْه الشَّمال[1]، ثُم قال: أهلَكَ واللّيل، وما نَرىٰ إلا أنهُ قد أخَذَه المطر.

ولنختِم الكلامَ بما رَوَيْنا عن أبي داودَ، عن ابنِ عبّاس، أنّ رسُولَ الله ﷺ قال: «منِ اقتبَسَ بابًا مِن عِلم النّجوم لغيرِ ما ذكرَ الله، فقدِ اقتبَسَ شُعبةً منَ السِّحر، المُنجِّمُ كاهن، والكاهنُ ساحر، والساحرُ كافر»، وفي رواية: «منِ اقتبَسَ علماً منَ النّجوم اقتبَس شُعبةً منَ السِّحر زادَ ما زاد». أخرجَ الثانيةَ الإمامُ أحمدُ وأبو داود، والأولىٰ ذكَرَها رَزِين[2].

قولُه: **(الأَوْهاق)**، **الجَوهري**: «الوَهَقُ بالتحريك: حبْلٌ كالطِّوَل، وقد يُسكَّن نحوَ: نَهْر».

وقولُه: والتي تنشطُ، معناه أيدي الغُزَاةِ التي تنشط، وأنفُسُهم التي تنشط، أي: تعقِدُ الحَبْلَ الذي يَطُولُ للخَيْل ترعَىٰ فيه.

قولُه: **(وُصِفَتْ بما يَحدُثُ بحدوثِها)**، أي: أسنَدَ ﴿تَرۡجُفُ﴾ إلىٰ ﴿ٱلرَّاجِفَةُ﴾ وهُو يَحدُثُ بحدوثِها، فالإسنادُ مجازيٌّ نحوَ: جَدَّ جَدُّه، والأصلُ، تَرجُفُ الأرضُ بسببِ حدوثِ الرّاجِفة، أي: الواقعةِ الهائلة، فأُسنِدَ إلىٰ السببِ مبالغةً. قال في قولِه تعالىٰ: ﴿إِنَّا كُنَّا مُرۡسِلِينَ * رَحۡمَةً مِّن رَّبِّكَ﴾ [الدخان: ٥-٦]: «مفعولٌ به، وقد وَصَفَ الرّحمةَ بالإرسال كما وصفَها به في قولِه: ﴿وَمَا يُمۡسِكۡ فَلَا مُرۡسِلَ لَهُۥ مِنۢ بَعۡدِهِۦ﴾ [فاطر: ٢]»[3]، عَبّرَ عنِ النِّسبةِ وعن التعلُّقِ بالوَصْف.

---

(١) في (ط): «ألحقته الجَنوب ومَرَتْه الصَّبا ومَخَتْه الشَّمال».

(٢) انظر: «جامع الأصول» (٩١٩٧) (١١: ٥٧٦) لابن الأثير، و«سنن أبي داود» (٣٩٠٥)، و«مسند الإمام أحمد» (٢٨٤٠).

(٣) انظر: (١٤: ١٩٦-١٩٧).

﴿تَتْبَعُهَا ٱلرَّادِفَةُ﴾ أي الواقعةُ التي تردفُ الأولى، وهي النفخةُ الثانية. ويجوزُ أن تكونَ الرادفةُ مِن قوله تعالى: ﴿قُلْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم بَعْضُ ٱلَّذِى تَسْتَعْجِلُونَ﴾ [النمل: ٧٢]، أي: القيامةُ التي يَستعجلُها الكَفرَةُ استبعاداً لها، وهي رادفةٌ لهم لاقترابِها. وقيل ﴿ٱلرَّاجِفَةُ﴾ الأرضُ والجبال، من قوله: ﴿يَوْمَ تَرْجُفُ ٱلْأَرْضُ وَٱلْجِبَالُ﴾ [المزمل: ١٤] و«الرادفةُ»: السماءُ والكواكب؛ لأنها تنشقُّ وتنتثرُ كواكبُها على أثرِ ذلك.

فإن قلتَ: ما محلُّ تتبعها؟

قلتُ: الحال، أي: **ترجفُ تابعتَها الرادفة.**

فإنْ قلتَ: كيف جعلتَ ﴿يَوْمَ تَرْجُفُ﴾ ظرفاً للمضمر الذي هو لَتبعثنَّ، ولا يبعثون عند النفخة الأولى؟

قلت: المعنىٰ لتبعثنّ في الوقتِ الواسعِ الذي يقعُ فيه النفختان، وهم يُبعثون في بعضِ ذلك الوقتِ الواسع، وهو وقتُ النفخةِ الأخرى. **ودلّ علىٰ ذلك** أنّ قوله: ﴿تَتْبَعُهَا ٱلرَّادِفَةُ﴾ جُعلَ حالاً عن الراجفة. ويجوزُ أن يَنتصبَ ﴿يَوْمَ تَرْجُفُ﴾ بما دلَّ عليه ﴿قُلُوبٌ يَوْمَئِذٍ وَاجِفَةٌ﴾، أي: يومَ ترجفُ وَجفتِ القلوب ﴿وَاجِفَةٌ﴾ شديدةُ الاضطراب، والوجيبُ والوجيفُ: أخوان. ﴿خَٰشِعَةٌ﴾ ذليلة.

قولُه: (**أي: تَرجُفُ تابعتَها الرّادفةُ**)، تابعتَها، بنَصْبِ التاءِ وضمِّها في الرّادفة، وهي فاعلُ «تابعتَها»، والإضافةُ غيرُ محْضة، والأصلُ: تابعةٌ لها الرّادفةُ، أي: تَرجُفُ الأرضُ والجبالُ، أي حالَ كونِ السماءِ والكواكبِ تابعتَها في الانشقاق والانتثار، وهِي الرادفة، وأمّا تقديرُه علىٰ الوَجْهِ الأوّل فأنْ يقالَ: يومَ تَحدُثُ الحادثةُ الكبرىٰ، أي: النّفخةُ الأُولىٰ حالَ كونِ النّفخةِ الثانيةِ تابعتَها، وهِي الرّادفةُ.

قولُه: (**ودَلَّ علىٰ ذلك**)، أي: علىٰ أنّ المرادَ باليوم: الوقتُ الواسعُ الذي تقَعُ فيه النّفخَتان، أنّ فعلَ الراجِفة مقيّدٌ بفعلِ النّفخةِ الثانية.

فإنْ قلتُ: كيف جازَ الابتداءُ بالنكرة؟

قلتُ: ﴿قُلُوبٌ﴾ مرفوعةٌ بالابتداء و﴿وَاجِفَةٌ﴾ صفتُها، و﴿أَبْصَـٰرُهَا خَـٰشِعَةٌ﴾ خبرُها فهو كقوله: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾ [البقرة: ٢٢١].

فإنْ قلتَ: كيف صَحَّ إضافةُ الأبصارِ إلى القلوب؟

قلتُ: معناه أبصارُ أصحابِها، بدليلِ قوله: ﴿يَقُولُونَ﴾ ﴿فِى ٱلْحَافِرَةِ﴾ في الحالةِ الأولى، يعنون: الحياةَ بعد الموت.

فإنْ قلتَ: ما حقيقةُ هذه الكلمة؟

قلتُ: يقال: رجعَ فلانٌ في حافرتِه، أي: في طريقِه التي جاءَ فيها فحفرَها، أي: أثّرَ فيها بمشيِه فيها: جعلَ أثرَ قدميه حفراً، كما قيل: حُفرتْ أسنانُه حفراً: إذا أثّرَ الآكال في أسناخِها. والخط المحفور في الصخر. وقيل: حافرة، كما قيل: عيشةٌ راضية، أي: منسوبةٌ إلى الحَفْر والرضا، أو كقولهم: نهارُك صائم، ثم قيل لمن كانَ في أمرٍ فخرجَ منه ثم عاد إليه: رجع إلى حافرتِه، أي: طريقتِه وحالتِه الأولى. ....

قولُه: (﴿قُلُوبٌ﴾ مرفوعةٌ بالابتداءِ، و﴿وَاجِفَةٌ﴾ صفتُها)، وعن بعضِهم: لا يجوزُ أن يكونَ ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ صفةً مخصِّصةً للقلوب؛ لأنهُ جُثَّة، كما لا يجوزُ أن يكونَ خبَراً عن الجُثّة.

قولُه: (في أسناخِها)، الجَوهري: «أسناخُ الأسنانِ: أصُولُها». قال ابنُ جِنِّي: «قالوا: حُفِرَتْ أسنانُها[1]: إذا ركِبَها الوسَخُ مِن ظاهِرها ومِن باطِنِها»[2].

قولُه: (والخَطُّ المحفورُ)، عطفٌ علىٰ «حُفِرَتْ أسنانُه».

قولُه: (وقيل: حافرة، كما قيل: عيشةٌ راضية)، رَدٌّ إلىٰ قولِه: «رَجَعَ فلانٌ في حافرتِه، أي: في طريقتِه»، أي: قيل: حافرةٌ، وأريدَ طريقةٌ منسوبةٌ إلىٰ الحَفْر، أو طريقةٌ حافرة، أي: صاحبُها حافرٌ مؤثِّرٌ في طريقتِه، فأسنِدَ إليها مجازاً.

(١) في (ط)، (ف): «أسنانُها».

(٢) لم أهتدِ إلىٰ موضعه.

قال:

أَحَافِرَةٌ عَلَى صَلَعٍ وَشَيْبٍ؟ مَعَاذَ اللهِ مِنْ سَفَهٍ وَعَارِ

يريد: أرجوعاً إلى حافرة. وقيل: **النقدُ عند الحافرة**، يريدون عند الحالةِ الأولى: وهي الصفقة. وقرأ أبو حيوة (في الحَفِرة) والحَفِرة بمعنىٰ: المَحْفورة. يقال: حَفِرتْ أسنَانُه فحُفرتْ حفراً، وهي حَفِرة؛ وهذه القراءةُ دليلٌ على أن الحافرةَ في أصلِ الكلمة بمعنىٰ المَحْفورة. يقال: (نَخَرَ) العظمُ فهو نَخِرٌ وناخر، كقولك طَمِعَ فهو طَمِعٌ وطامع؛ وفَعِلٌ أبلغُ من فاعل؛ **وقد قُرئ بهما**: وهو البالي الأجوفُ الذي تمرُّ فيه الريحُ فيسمعُ له نخير....

قولُه: (**أحافِرةٌ علىٰ صلع**) البيت[1]،أي: أرجعُ إلىٰ ما كنتُ عليه في شبابي منَ الغزل والصِّبا بعدَ أن شِبْتُ وصَلَعْتُ؟ ثُم قال: معاذَ الله، هذا سَفَهٌ طائرٌ[2] وعارٌ شديد.

قولُه: (**النَّقدُ عندَ الحافرة**)، رَوَىٰ الميدانيُّ عن ابن الأنباريِّ: قال ثَعْلَبٌ: «معناهُ: النّقدُ عندَ السَّبق، وذلك أنّ الفَرَسَ إذا سَبَقَ أخذَ الرّهنَ، والحافرةُ: الأرضُ التي حَفَرها الفرسُ بقوائمه، فاعلةٌ بمعنىٰ مفعولة، وقال الفرّاءُ: سَمِعتُ بعضَ العربِ يقولُ: النّقدُ عندَ الحافرِ معناه عندَ حافرِ الفَرَس، وأصلُ المَثل في الخَيْلِ ثُم استُعمِلَ في غيرِها، وقال غيرُه: النّقدُ عندَ الحافرةِ معناهُ: عند أوّلِ كلمة، يقال: رَجَعَ فلانٌ في حافرتِه أي: في أوّلِ الأمر»[3]، **الراغبُ**: النَّقدُ عندَ الحافرةِ: يقالُ لِما يُباعُ نَقْداً، وأصلُه في الفرَس فيقالُ: لا يَزُولُ حافرُه أو يُنقَدَ ثمَنُه»[4].

قولُه: (**وقد قُرئَ بهما**)، أبو بكرٍ وحمزةُ والكسائيّ: «ناخِرةً» بالألف، والباقونَ: بغيرِ

---

(١) لم أهتدِ إلىٰ قائلِه، وقال ابنُ عاشور: «الشاعر هو عمران بنُ حطان حسبما ظنّ ابنُ السيّد البطليوسي في شرح «أدب الكتاب»». انظر: «التحرير والتنوير» (٣٠: ٦٣)، و«الاقتضاب في شرح أدب الكتاب» (٣: ٢٥٧)، ولم أقف علىٰ «ديوان» لابن حطان.

(٢) في (ح)، (ف): «زائد».

(٣) «مجمع الأمثال» (٢: ٣٣٧).

(٤) «مفردات القرآن»، ص٢٤٤.

و(إذاً) منصوبٌ بمحذوف، تقديرُه: أئذا كنا عظاماً نردُّ ونُبعث ﴿كَرَّةٌ خَاسِرَةٌ﴾ **منسوبةٌ إلى الخسران**، أو خاسرٌ أصحابها. والمعنىٰ: أنها إن صَحَّتْ فنحن إذاً خاسرون لتكذيبنا بها، وهذا استهزاءٌ منهم.

فإنْ قلتَ: بمَ تعلَّق قوله: ﴿فَإِنَّمَا هِىَ زَجْرَةٌ وَاحِدَةٌ﴾؟

قلتُ: بمحذوف، معناه: لا تَسْتصعبوها، فإنما هي زجرةٌ واحدة؛ يعني: لا تحسبوا تلك الكرّةَ صعبةً على الله عز وجل، **فإنها سهلةٌ هينةٌ في قدرته**، ما هي إلا صيحةٌ واحدة، يريد النفخةَ الثانية. ﴿فَإِذَا هُم﴾ أحياءٌ على وجهِ الأرضِ بعد ما كانوا أمواتاً في جَوْفها؛ مِن قولهم: زَجَرَ البعير، إذا صاحَ عليه. و﴿بِٱلسَّاهِرَةِ﴾: الأرضُ البيضاءُ المستوية، سُميت بذلك لأنّ السرابَ يجري فيها، مِن قولهم: عينٌ ساهرةٌ جاريةُ الماء، وفي ضِدِّها: نائمة. قالَ الأشعثُ بنُ قيس:

وَسَاهِرَةٍ يُضْحِي السَّرابُ مُجَلِّلاً لأَقْطَارِهَا قَدْ جُبْتُهَا مُتَلَثِّمَا

ألف. قال الزجّاجُ: «(ناخرةً) أجودُ وأكثرُ شِبْهاً للفواصل، و﴿نَخِرَةً﴾ جيّد أيضًا، يقالُ: نَخِرَ العَظْمُ ينخَرُ فهُو نَخِرٌ، مثل: عفِنَ يعفَنُ فهو عَفِن، و«ناخرةً» معناهُ: عظاماً يجيءُ فيها مِن هبوبِ الرِّياح كالنَّخير، ويجوزُ ناخرةً نحوَ: بليَتِ العظامُ [فهي](١) باليةٌ»(٢).

قولُه: (﴿كَرَّةٌ خَاسِرَةٌ﴾: **منسوبةٌ إلىٰ الخُسران**)، قيل: كرّةٌ: خبرٌ لـ﴿تِلْكَ﴾، وهُو مُبيِّنٌ لاسم الإشارة كما أنّ الصّفةَ مبيِّنةٌ، ولا بدَّ في الترجمةِ مِن ذكْرِ الصِّفة، المعنىٰ: تلك الكرَّةُ كرَّةٌ خاسرة.

قولُه: (**فإنّها سَهْلةٌ هيِّنةٌ في قُدرتِه**)، **الانتصاف**: «ما أحسَنَ تسهيلَ أمرِ الإعادةِ بقولِه: ﴿زَجْرَةٌ﴾ فهي أخفُّ مِن صَيْحة، وبقولِه: ﴿وَاحِدَةٌ﴾ أي: غير محتاجة إلىٰ مثنوية»(٣).

قولُه: (**وساهِرةٍ يُضحِي السَّرابُ**) البيت، مُجَلِّلاً: مُعطياً وساتراً، لأقطارِها: لجوانبها،

---

(١) سقط اللفظ «فهي» من الأصول الخطية.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٥: ٢٧٨-٢٧٩).

(٣) «الانتصاف» بحاشية «الكشاف» (٤: ٦٩٤).

أو لأنّ سالكها لا ينام خوف الهلكة. وعن قتادة: فإذا هم في جهنم.

[﴿هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ مُوسَىٰٓ * إِذْ نَادَىٰهُ رَبُّهُۥ بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ طُوًى * ٱذْهَبْ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُۥ طَغَىٰ * فَقُلْ هَل لَّكَ إِلَىٰٓ أَن تَزَكَّىٰ * وَأَهْدِيَكَ إِلَىٰ رَبِّكَ فَتَخْشَىٰ * فَأَرَىٰهُ ٱلْءَايَةَ ٱلْكُبْرَىٰ * فَكَذَّبَ وَعَصَىٰ * ثُمَّ أَدْبَرَ يَسْعَىٰ * فَحَشَرَ فَنَادَىٰ * فَقَالَ أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلْأَعْلَىٰ * فَأَخَذَهُ ٱللَّهُ نَكَالَ ٱلْءَاخِرَةِ وَٱلْأُولَىٰٓ * إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّمَن يَخْشَىٰٓ﴾ ١٥-٢٦].

﴿ٱذْهَبْ﴾ على إرادةِ القول. وفي قراءةِ عبدِ الله: (أن اذهب)؛ لأنّ في النداءِ معنىٰ القول: **هل لك في كذا، وهل لك إلى كذا**؛ كما تقول: هل ترغبُ فيه، وهل ترغبُ إليه.

قطَعتُها مُتلثِّماً: مُشدِّداً للِّثام مِن خوفِ هُبوبِ السَّموم والحَرِّ القاتل. وقيل: متلثِّماً: واطئاً الأرضَ بخُفِّ البعير.

قولُه: (**هل لكَ في كذا، وهل لك إلىٰ كذا؟**)، قال ابنُ جِنّي: «متىٰ كان فعلٌ منَ الأفعالِ في معنىٰ فعلٍ آخَر، فكثيراً ما يُجرىٰ أحدُهما مُجرىٰ صاحبِه، فيُعدَلُ في الاستعمالِ إليه، ويُحتَذىٰ به في تصرّفِه حَذْوَ صاحبِه، وإن كان طريقُ الاستعمال والعُرفِ ضدَّ مأخَذِه، ألا تَرىٰ إلىٰ قولِ الله تعالىٰ: ﴿هَل لَّكَ إِلَىٰٓ أَن تَزَكَّىٰ﴾ وأنت إنّما تقولُ: هل لكَ في كذا؟ لكنّه لمّا دَخلَه معنىٰ: أجذبُك إلىٰ كذا، أو أدعوكَ إليه، قال: ﴿هَل لَّكَ إِلَىٰٓ أَن تَزَكَّىٰ﴾، وعليه قولُه تعالىٰ: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧]، في معنىٰ الإفضاءِ إلىٰ نسائكم؛ لا يقالُ: رفَثْتُ إلىٰ المرأة، وإنّما: رفَثْتُ بها، ومعَها، لكنَه لمّا كان الرّفثُ بمعنىٰ الإفضاءِ عُدّيَ بـ«إلىٰ»، وهذا مِن أسدِّ مذاهبِ العربيّة؛ لأنهُ موضعٌ يَملِكُ فيه المعنىٰ عِنانَ الكلام فيأخُذُه إليه»[1].

وقلت: الظاهرُ أنّ هذا ليسَ مِن بابِ التضمين، بل مِن بابِ المَجازِ والقرينةِ الجادّة. وقال صاحبُ «الكشفِ»: هل لك في كذا؟ محمولٌ علىٰ: أدعوكَ، فكأنّهُ قال أدعوكَ إلىٰ التّزكّي فهل ترغَبُ فيه[2]؟ وقال الواحديّ: المبتدأُ محذوفٌ، أي: هل لكَ إلىٰ أنْ تزَكّىٰ

---

(١) «المحتسب» (١: ٥١).

(٢) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٤٢٧).

﴿إِلَىٰٓ أَن تَزَكَّىٰ﴾ إلى أن تتطهرَ من الشرك، **وقرأ أهلُ المدينة: (تَزَّكّى)** بالإدغام. ﴿وَأَهْدِيَكَ إِلَىٰ رَبِّكَ﴾ وأُرشدَكَ إلى معرفةِ الله أنبهَك عليه فتعرفَه، ﴿فَتَخْشَىٰ﴾ **لأن الخشيةَ لا تكونُ إلا بالمعرفة.** قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾ [فاطر: ٢٨] أي العلماءُ به؛ وذَكرَ الخشيةَ **لأنها ملاكُ الأمر**، مَنْ خشي الله: أتىٰ منه كلُّ خير. ....

حاجةٌ أو أَرَبٌ؟[(١)] وعن بعضِهم: يقالُ: هل لكَ في كذا؟ فتقولُ في الجوابِ: أشدُّ الهَلِّ. وأوحَىٰ، أي: أسرَعُ[(٢)].

قولُه: (**وقرَأَ أهلُ المدينة: «تَزَّكَّىٰ»**)، الحَرَميّانِ: «أنْ تَزَّكَّىٰ» بتشديدِ الزاي، والباقونَ: بتخفيفِها[(٣)].

قولُه: (**لأنّ الخَشْيَةَ لا تكونُ إلا بالمعرفة**)، رَوىٰ السّلميُّ عن ابن عطاءٍ: الخَشْيةُ أتمُّ من الخوفِ؛ لأنّها صفةُ العلماء، لقولِه: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾ [فاطر: ٢٨][(٤)]. وعن الواسطيّ: «أوائلُ العلم الخَشْيةُ، ثُم الإجلالُ، ثُم التعظيمُ، ثُم الهَيْبةُ، ثُم الفَناء»[(٥)]. وعن بعضِهم: مَن خافَ مقامَ ربّه عَلِم قيامَ الله بأسبابِه في دارِ الدّنيا، وخافَ مِن وقوفِه في القيامةِ بيْنَ يَديْه، وقال: من تحقّقَ الخوفَ ألهاهُ خوفُه عن كلّ مفروح به، وألزَمَهُ الكمَدَ إلىٰ أنْ يَظهَرَ لهُ الأمنُ مِن خوفِه. ورُوي عن بُزُرْجُمِهرَ: اعرِفوا الله، فمَن عرَفَه لم يَقدِرْ أن يَعصيَه طَرْفةَ عين.

قولُه: (**لأنّها مِلاكُ الأمر**)، **الأساس**: ومنَ المجاز: هذا مِلاكُ الأمر، أي: قِوامُه وما يُملَكُ به، والقلبُ مِلاكُ الجسَد، وركَبَ مِلاكَ الطريق: وسَطَه.

---

(١) «البسيط» (٢٣: ١٨٦).

(٢) وفيه جاء المثل: «أوحىٰ من عقوبةِ الفجاءة»، أي: أسرعُ وأعجل. انظر: «مجمع الأمثال» (٢: ٣٨٠).

(٣) وأصلُ التشديد: تتزكّىٰ، فأدغمت التاءُ في الزاء. ومَن خفّفَ حذف إحدىٰ التاءَين. انظر: «حجّة القراءات» لابن زنجلة، ص٧٤٩.

(٤) «حقائق التفسير» (٢: ١٦٠) للسلمي؛ قاله في تفسير الآية (٢٨) من سورة فاطر.

(٥) لم أهتدِ إلىٰ موضعِه.

ومن أَمِن: اجترأ على كلِّ شرّ. ومنه قوله عليه السلام: «**من خافَ أَدْلج**، ومن أَدْلجَ بلغَ المنزل». بدأ مخاطبتَه بالاستفهامِ الذي معناه العَرْض، كما يقولُ الرجل لضيفِه: هل لك أَنْ تنزلَ بنا، وأردفَه الكلامَ الرقيقَ ليستدعيَه بالتلطّفِ في القول، **ويستنزله بالمداراةِ** من عُتوِّه، كما أُمر بذلك في قوله: ﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوۡلٗا لَّيِّنٗا﴾ [طه: ٤٤]، ﴿ٱلۡأٓيَةَ ٱلۡكُبۡرَىٰ﴾ قلبَ العصا حيةً؛ لأنها كانت المقدَّمةَ والأصل، والأخرىٰ كالتَّبع لها؛ لأنه كان يتقيها بيده، فقيل له: أَدخل يدَكَ في جيبِك، **أو أرادهما جميعاً**، ....

قولُه: (**مَن خافَ أدْلَجَ**)، الحديثُ مِن روايةِ التِّرمذيِّ، عن أبي هريرةَ، قال: سَمِعتُ رسُولَ الله ﷺ يقولُ: «من خافَ أدْلَجَ ومَن أدلَجَ بَلَغَ المنزل، ألا إنّ سلعةَ الله غالية»[1]، **النّهاية**: «الإدلاجُ مخفَّفاً: السَّيرُ مِن أوّلِ اللّيل، ومُثقَّلاً: السّيرُ مِن آخِره»[2]، والمرادُ ها هنا: التشميرُ في أولِ اللَّيل، فإنّ مَن سارَ مِن أوّلِ اللّيل كان جديرًا ببلوغ المنزل، والسِّلعة: المَتَاع.

قولُه: (**يَستنزِلُه بالمُداراة**) عن بعضهم: المداراة، بغيرِ الهمز: منَ الدَّري، وهُو الخَتْل، وبالهمزِ: منَ الدُّروء، وهُو الدّفعُ.

قولُه: (**أو أرادَهما جميعاً**)، يريدُ: أنّ الآيةَ الكبرىٰ هِي قَلْبُ العَصَا حيّةً، فالصّغرىٰ يُرادُ بِها اليدُ البيضاءُ لأنّها متمِّمةٌ لها؛ لأنهُ عليه الصَّلاةُ والسلامُ لمّا قَصَدَ أنْ تبقَىٰ الحيّةُ بيدِه قيل لهُ: ﴿وَٱضۡمُمۡ يَدَكَ إِلَىٰ جَنَاحِكَ تَخۡرُجۡ بَيۡضَآءَ مِنۡ غَيۡرِ سُوٓءٍ ءَايَةً أُخۡرَىٰ﴾ [طه: ٢٢] سَبَقَ بيانُه في «القَصَص». أو أنّ كلتَيْهما آيةٌ واحدةٌ لتلك العِلّة، والصّغرىٰ غيرُهما. قال بعضُهم: قولُه: ﴿فَأَرَىٰهُ ٱلۡأٓيَةَ ٱلۡكُبۡرَىٰ﴾ معطوفٌ علىٰ فعلٍ محذوفٍ، يَدُلُّ عليه قولُه: ﴿ٱذۡهَبۡ﴾، أي: فذَهَبَ فأراه؛ لأنهُ إذا كان الآمرُ هُو الله تعالىٰ والمأمورُ موسىٰ، وُجِدَ الفَوْرُ، وهذا مِمّا يَعضُدُ

---

(١) سنن الترمذيّ (٢٤٥٠).

(٢) مُثقّلًا، أي: ادَّلجَ.

إلا أنه جعلَها واحدة؛ لأن الثانيةَ كأنها من جملةِ الأولى لكونها تابعةً لها. ﴿فَكَذَّبَ﴾ بموسىٰ والآية الكبرى، وسماهما ساحراً وسحراً ﴿وَعَصَىٰ﴾ اللهَ تعالى بعد ما علمَ صحةَ الأمر، وأنّ الطاعة قد وَجبتْ عليه. ﴿ثُمَّ أَدْبَرَ يَسْعَىٰ﴾ أي: لما رأىٰ الثعبان أدبرَ مرعوباً، يسعىٰ: يسرعُ في مِشْيته. قال الحسن: كانَ رجلاً طياشاً خفيفاً. أو تولىٰ عن موسىٰ يسعىٰ ويجتهدُ في مكايدتِه، وأريد: ثم أقبل يسعىٰ، كما تقول: أقبلَ فلانٌ يفعلُ كذا، بمعنىٰ: أَنشأَ يفعل، **فوضَع** ﴿أَدْبَرَ﴾ **موضعَ: أقبل**؛ لئلا يوصفَ بالإقبال. ﴿فَحَشَرَ﴾ فجمعَ السَّحَرَة، كقوله: ﴿فَأَرْسَلَ فِرْعَوْنُ فِي ٱلْمَدَآئِنِ حَٰشِرِينَ﴾ [الشعراء: ٥٣]. ﴿فَنَادَىٰ﴾ في المقامِ الذي اجتمعوا فيه معه، أو أَمرَ منادياً في الناس بذلك. وقيل قامَ فيهم خطيباً فقالَ تلك العظيمة. وعن ابنِ عباس: كلمتُه الأولى: ﴿مَا عَلِمْتُ لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرِى﴾ [القصص: ٣٨] والآخرة: ﴿أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النازعات: ٣٤]. ﴿نَكَالَ﴾ هو مصدرٌ مؤكد، كَوَعْدِ الله، وصِبْغةِ الله؛ كأنه قيل: نكلَ اللهُ به نكالَ الآخرةِ والأولى، والنَّكالُ بمعنىٰ التنكيل، كالسَّلامِ بمعنىٰ التسليم. ....

مذهبَ أبي حنيفةَ رحمَه اللهُ، أنّ الأمرَ للفَوْر[1]، ونَظيرُه قولُه تعالىٰ: ﴿أَنِ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ ۖ فَٱنۢبَجَسَتْ﴾ [الأعراف: ١٦٠]، وأنشَدَ للمتنبِّي:

إنْ تَدْعُ يا سيفُ لتستعينَهُ　　　يُجِبْكَ قبْل أن تُتمَّ سِينَهُ[2]

قولُه: (**فوَضَعَ** ﴿أَدْبَرَ﴾ **موضعَ «أَقْبَلَ»**؟)، **الانتصاف**: «وهُو وجهٌ حسَن، وأدبرَ علىٰ هذا مِن أفعالِ المقاربة»[3]. وقلتُ: ويمكنُ أن يُقالَ: إنّ ﴿أَدْبَرَ﴾ استُعيرَ لأَقْبَلَ علىٰ التلميحيَّة؛ لأنّ سَعْيَه كان دابِراً عليه.

---

(١) انظر: «شرح مختصر الروضة» (٢: ٣٨٧) للطّوفي.

(٢) «العرف الطيب» (٢: ١٧٨) لليازجي.

(٣) «الانتصاف» بحاشية «الكشاف» (٤: ٦٩٦).

يعني: **الإغراقَ في الدنيا والإحراقَ في الآخرة**. وعن ابنِ عباس: نكالَ كلمَتيْهِ: الآخرة وهي قوله: ﴿أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾، والأولى وهي قوله: ﴿مَا عَلِمْتُ لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرِى﴾ [القصص: ٣٨]، وقيل: كان بين الكلمتين أربعون سنة، وقيل عشرون.

[﴿ءَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُ ۚ بَنَىٰهَا * رَفَعَ سَمْكَهَا فَسَوَّىٰهَا * وَأَغْطَشَ لَيْلَهَا وَأَخْرَجَ ضُحَىٰهَا * وَٱلْأَرْضَ بَعْدَ ذَٰلِكَ دَحَىٰهَآ * أَخْرَجَ مِنْهَا مَآءَهَا وَمَرْعَىٰهَا * وَٱلْجِبَالَ أَرْسَىٰهَا * مَتَٰعًا لَّكُمْ وَلِأَنْعَٰمِكُمْ﴾ ٢٧-٣٣]

الخطابُ لمنكري البعث، يعني: ﴿ءَأَنتُمْ﴾ أصعبُ ﴿خَلْقًا﴾ وإنشاءً ﴿أَمِ ٱلسَّمَآءُ﴾ **ثم بَيَّنَ كيف خلقَها فقال**: ﴿بَنَىٰهَا﴾ ثم بَيَّنَ البناءَ فقال: ﴿رَفَعَ سَمْكَهَا﴾ ....

قولُه: (**يعني: الإغراقَ في الدُّنيا والإحراقَ في الآخرة**)، فيكونُ التقديرُ: أخذَه اللهُ نَكالَ الدار الآخِرة ونَكالَ الدارِ الأولىٰ، أوِ التقديرُ: أخذَهُ اللهُ نكالَ الكلمةِ الآخرةِ ونَكالَ الكلمةِ الأولىٰ، وفي تقديرِ المصنِّفِ تكريرٌ؛ لأنه كرَّرَ الرِّوايةَ عنِ ابنِ عبّاس.

قولُه: (**الخطاب لمُنكري البَعْث**)، إشارةٌ إلىٰ أنّ قولَه: ﴿ءَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا﴾ مردودٌ إلىٰ فاتحةِ السُّورة، وذلك أنهُ تعالىٰ لمّا أقسَمَ علىٰ إثباتِ الحَشْرِ بما أقسَمَ وبالَغَ فيه، وكان خطاباً لِمُنكري البَعْث، ومِن ثَم قُدِّرَ جوابُ القسَم: «لتبعثنّ» لقرينةِ قولِه: ﴿أَءِنَّا لَمَرْدُودُونَ فِى ٱلْحَافِرَةِ﴾ إنكاراً، وقولِهم: ﴿تِلْكَ إِذًا كَرَّةٌ خَاسِرَةٌ﴾ استهزاءً، وأجابَهُم اللهُ بقولِه: ﴿فَإِنَّمَا هِىَ زَجْرَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾، أي: لا تَستصعِبوها فإنّما هِي سهلةٌ هيِّنةٌ في قُدرتِه، بَيَّنَ السهولة بقولِه: ﴿ءَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا﴾، وحين كان الجوابُ تسَلِّياً لرسُولِ الله ﷺ منَ استهزائهم، وتهديداً للكافرينَ لإنكارِهم، أوقَعَ(١) قصّةَ موسىٰ وفرعونَ مُجمِلاً في البَيْن ومَزيداً للتهديد، ومِن ثَمّ وُسِّطتِ القصّةُ بحديثِ الخَشْية، حيثُ قيل: ﴿وَأَهْدِيَكَ إِلَىٰ رَبِّكَ فَتَخْشَىٰ﴾ وخُتِمت به قائلاً: ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّمَن يَخْشَىٰٓ﴾.

قولُه: (**ثم بَيَّنَ كيفَ خَلقَها فقال: ﴿بَنَىٰهَا﴾**)، أي: استئنافٌ علىٰ سبيل البيان، قال الكسائيُّ

---

(١) لعلَّ الصواب: أن «بَيَّنَ السهولة» هو جواب قوله: «لما أقسم». أمّا «أوقع» فهو جواب: «وحين كان الجواب».

أي: جعلَ مقدارَ ذهابِها في سَمْتِ العلوِّ مديداً رفيعاً مسيرةَ خمسِ مئةِ عام ﴿فَسَوَّىٰهَا﴾: فعدَّلها مستويةً ملساء، ليس فيها تفاوتٌ ولا فُطور. **أو فتمَّمها بما علِمَ أنها تتمُّ به** وأصلحَها، من قولك: سَوىٰ فلانٌ أمرَ فلان. غَطَشَ الليلَ وأغطشَه الله، كقولك: ظَلَمَ وأظلَمه. ويقال أيضاً: أغطشَ الليلَ، كما يقال أظلمَ ﴿وَأَخْرَجَ ضُحَىٰهَا﴾ وأبرزَ ضوءَ شمسِها، يدلُّ عليه قولُه تعالى: ﴿وَٱلشَّمْسِ وَضُحَىٰهَا﴾ [الشمس: ١]، يريد: وضَوْئِها. وقولُهم: وقتُ الضحىٰ، للوقتِ الذي تشرقُ فيه الشمسُ ويقوم سلطانُها؛ **وأضيفَ الليلُ والشمسُ إلى السماء**، ....

والفَرّاءُ: تَمَّ الكلامُ عندَ قولِه: ﴿ءَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُ﴾، وابتَدأَ مِن قولِه: ﴿بَنَىٰهَا﴾، الكواشي: ﴿أَمِ ٱلسَّمَآءُ﴾ مبتدأٌ محذوفُ الخبرِ، أي: أم السّماءُ أشدّ؟ وعندَه وقفٌ تامٌّ إنِ استَأنفْتَ ولم تنصِبْ ﴿بَنَىٰهَا﴾ حالاً منَ الخبرِ المحذوف. وقلتُ: إذا قَطَعَ ﴿بَنَىٰهَا﴾ تكونُ «أمْ» متّصلةً، وإذا وصَلَ تكونُ مُنقطِعةً، ويكونُ في الكلامِ تَرقٍّ منَ الأهونِ إلىٰ الأغلظ.

قولُه: (**أو فتمّمَها بما عَلِم أنّها تَتمُّ به**)، فعلىٰ الأوّل: التسويةُ عبارةٌ عن تعديلِ ذَواتِ السّماوات، وعلىٰ الثاني: عبارةٌ عن إصلاحِها بزوائدَ خارجيّةٍ، مِن كونِها جُعِلت مقرًّا للملائكةِ المقرَّبين المُسبِّحينَ، ومسارحَ نَظَرِ المعتبِرين، وجُعِلت مزيّنةً بزينةِ الكواكبِ ومُنزَّلاً منها البَركاتُ في الأرض وأحكامُ الدِّين، لقولِه تعالىٰ: ﴿وَفِى ٱلسَّمَآءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ﴾ [الذاريات: ٢٢].

قولُه: (**وأضيفَ اللّيلُ والضُّحىٰ** ـ ويُروَىٰ: اللّيلُ والشّمسُ ـ إلىٰ السماء)، يُريدُ أنّ السماءَ جُعِلت كالقُبّةِ المضروبةِ والرّوَاقِ الممدود، وكالبيتِ المُظلم ليس فيه سِراجٌ، والشمسُ هِي السِّراجُ المثقبُ في جوِّها، فإنْ قيلَ: إنّ اللّيلَ ظِلُّ الأرض، فيُجاب: كم لمَرأىٰ الناظرِ من اعتبار؟ ألا تَرىٰ إلىٰ قولِه تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِمَصَٰبِيحَ﴾ [الملك: ٥] أي: مُزيّنةٌ في مَرْأىٰ النّظَرِ بالكواكبِ المضيئة، وبه فُسِّرَ قولُ المَعري:

صِغارُ الشُّهبِ أسرَعُها انتقالا[١]

---

(١) صدره:

فقدْ أكثرتِ نُقْلتَنا، وكانتْ

انظر: «ديوان سقط الزند»، ص٩٩.

لأن الليلَ ظِلُّها والشمسُ هي السراجُ المثقبُ في جوِّها. ﴿مَآءَهَا﴾ عيونَها المتفجرةَ بالماء، ﴿وَمَرْعَىٰهَا﴾ **ورِعْيَها**، وهو في الأصلِ موضعُ الرَّعْي. ونصبَ الأرضَ والجبالَ بإضمارِ (دَحا) و(أرسىٰ)، وهو الإضمارُ على شريطةِ التفسير. **وقرأهما الحسنُ مرفوعَيْنِ** على الابتداء.

فإن قلتَ: هلا أدخلَ حرفَ العطفِ على أخرج؟

قلتُ: فيه وجهان، **أحدُهما**: أن يكونَ معنىٰ ﴿دَحَىٰهَآ﴾ بَسَطَها ومَهَدَها للسُّكنىٰ، **ثم فَسر التمهيدَ بما لا بدّ منه في تَأَتِّي سُكناها**، من تسويةِ أمرِ المأكلِ والمَشْرب؛ وإمكانِ القرارِ عليها، والسُّكونِ بإخراجِ الماءِ والمرعى، وإرساءِ الجبالِ وإثباتِها أوتاداً لها حتى تَستقرَّ ويُستقر عليها. ....

وقال الإمام: «إنّما أضافَ اللَّيلَ والنهارَ، لأنّ اللّيلَ والنّهارَ إنّما يَحدُثانِ بسببِ غروبِ الشّمسِ وطُلوعِها، وهما إنّما يَحصُلانِ بسببِ حركةِ الفَلَك»(١).

قولُه: (**ورِعْيها**)، **الجَوهري**: «الرِّعيُ بالكسرِ: الكلأ، وبالفتح: المصدرُ، والمَرْعَىٰ: الرَّعيُ والموضع».

قولُه: (**وقَرَأهما الحسَنُ مرفوعَيْنِ**)، أي: الأرضَ والجبال. قال الزجّاج: «القراءةُ بنَصْبِ الأرضِ علىٰ معنىٰ: وَدَحَا الأرضَ بعدَ ذلك، وفَسَّر هذا المُضمَرَ فقال: ﴿دَحَىٰهَآ﴾، وهُو أجودُ منَ الرّفع؛ لأنّك أنْ تعطِفَ بفعلٍ علىٰ فعل أحسَن»(٢).

قولُه: (**ثُمَّ فَسّرَ التمهيدَ بما لا بُدَّ منهُ في تأَتِّي سُكْناها**)، وفي تفسيرِه لفٌّ ونَشْر، **الانتصاف**: «هذا الجوابُ أحسَنُ منَ الثاني؛ لأنهُ مناسبٌ لقولِه: ﴿أَمِ ٱلسَّمَآءُ بَنَىٰهَا ۞ رَفَعَ سَمْكَهَا﴾.

(١) «مفاتيح الغيب» (٣١: ٤٤).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٥: ٢٨٠).

والثاني: أن يكونَ ﴿أَخْرَجَ﴾ حالاً بإضمار (قد) كقوله: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠] وأرادَ بـ﴿وَمَرْعَنٰهَا﴾: ما يأكلُ الناسُ والأنعام. **واستعيرَ الرعيُ للإنسانِ** كما استعير الرَّتْعُ في قوله: ﴿يَرْتَعْ وَيَلْعَبْ﴾ [يوسف: ١٢]. والظاهرُ أنّه تغليبٌ، لأنّ قوله ﴿مَتَٰعًا لَّكُمْ وَلِأَنْعَٰمِكُمْ﴾ واردٌ عليه، ومن حقّه أنْ يغلِّب ذوي العقولِ على الأنعام، فعُكسَ تجهيلاً[١]؛ **وقرئ**: (**نرتع**)، من الرَّعْي؛ ولهذا قيل: دلّ اللهُ سبحانه بذكرِ الماءِ والمرعى على عامةِ ما يُرتفقُ به ويُتمتعُ مما يخرجُ من الأرضِ حتى الملح؛ لأنه من الماء. ﴿مَتَٰعًا لَّكُمْ﴾ فَعلَ ذلك تمتيعاً لكم، ﴿وَلِأَنْعَٰمِكُمْ﴾؛ لأن منفعةَ ذلك التمهيدِ واصلةٌ إليهم وإلى أنعامِهم.

[﴿فَإِذَا جَآءَتِ ٱلطَّآمَّةُ ٱلْكُبْرَىٰ * يَوْمَ يَتَذَكَّرُ ٱلْإِنسَٰنُ مَا سَعَىٰ * وَبُرِّزَتِ ٱلْجَحِيمُ لِمَن يَرَىٰ﴾ ٣٤-٣٦].

﴿ٱلطَّآمَّةُ﴾ الداهيةُ التي تطمُّ على الدواهي، أي: تَعلو وتَغلب. وفي أمثالهم: **جرى الوادي فطمَّ على القَرِيِّ**، وهي القيامةُ لطمومِها على كلِّ هائلة. ....

قولُه: (**واستُعيرَ الرّعيُ للإنسان**)، يعني: استُعيرَ الرّعيُ والرَّتْعُ لتناوُلِ الإنسانِ الطّعامَ، كما يُستعارُ المرسَنُ للأنف، والمِشفَرُ للشَّفَة. عن بعضِهم: ﴿مَآءَهَا وَمَرْعَىٰهَا﴾ عبارةٌ عن الأرزاق، جمَعَ اللهُ تعالى جميعَ ما يُتمتّعُ به في هاتَيْنِ الكلمتَيْن. ويجوزُ أن يكونَ استعارةً معنَويّةً. لأنّ الكلامَ معَ مُنكري الحَشْر بشهادةِ قولِه: ﴿ءَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا﴾ كما مَرّ قبْلُ أيُّها المُعانِدونَ الداخِلونَ في زُمرةِ البهائم الملزوزونَ في قَرْنِها في تمتّعِكم بالدّنيا، وذُهولِكم عن الأخرى.

قولُه: (**وقُرِئ: «نَرْتَعِ»**)، أي: بكسرِ العَيْن، منَ الارتعاءِ، افتعالٌ منَ الرّعي.

قولُه: (**جَرَىٰ الوادي فطَمَّ علىٰ القَرِيّ**)، قال المَيْدانيّ: «أي: جَرىٰ سبيلُ الوادي فطَمّ، أي: دَفَنَ، يُقالُ: طَمَّ السّيلُ الرَّكيّة، أي: دفنَها. والقَرِيُّ: مجرىٰ الماءِ في الرّوضة والجَمْعُ: أَقْرِيةٌ، وقِرْيَان، يعني: أتىٰ على القَرِيّ أي: أهلكَه بأنْ دَفَنَه، يُضرَبُ عندَ تجاوُزِ الشرِّ حَدَّه»[٢].

---

(١) من قوله: «والظاهر أنّه» إلى هنا، أثبتّه من (ط)، وسقط من (ح)، (ف).

(٢) «مجمع الأمثال» (١: ١٥٩).

وقيل: هي النفخةُ الثانية. وقيل: الساعةُ التي يساقُ فيها أهلُ الجنةِ إلى الجنة وأهلُ النار إلى النار. ﴿يَوْمَ يَتَذَكَّرُ﴾ بدلٌ من إذا جاءت، يعني: إذا رأى أعمالَه مدونةً في كتابِه تذكَّرها وكان قد نَسِيها، كقوله: ﴿أَحْصَىٰهُ ٱللَّهُ وَنَسُوهُ﴾ [المجادلة: ٦]، و «مَا» في ﴿مَا سَعَىٰ﴾ موصولة، أو مصدرية. ﴿وَبُرِّزَتِ﴾: أُظهرت. وقرأ أبو نهيك: (وبُرِزَت). ﴿لِمَن يَرَىٰ﴾ للرائين جميعاً، أي: لكلِّ أحد، يعني: أنها تَظهرُ إظهاراً بيناً مكشوفاً، يراها أهلُ الساهرةِ كلّهم، كقوله:

قد بَيَّنَ الصبحُ لذي عينين

يريد: لكلِّ من له بَصَر؛ وهو مَثَلٌ في الأمرِ المنكشفِ الذي لا يَخفىٰ على أحد. وقرأ ابنُ مسعود: (لمن رَأى)، وقرأ عكرمة: (لمن تَرىٰ) والضميرُ للجحيم، كقوله: ﴿إِذَا رَأَتْهُم مِّن مَّكَانٍ بَعِيدٍ﴾ [الفرقان: ١٢] وقيل: لمن تَرىٰ يا محمد.

[﴿فَأَمَّا مَن طَغَىٰ ۝ وَءَاثَرَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا ۝ فَإِنَّ ٱلْجَحِيمَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ﴾ ٣٧-٣٩]

﴿فَأَمَّا﴾ جواب ﴿فَإِذَا﴾ أي: فإذا جاءت الطامَّةُ فإنّ الأمرَ كذلك ....

عن بعضِهم: يقالُ: طَمَّ شعره، أي: جَزَّه، ويقالُ: جاء السّيلُ فطَمَّ الرَّكِيَّة، أي: دَفَنَها فسَوّاها، وكلُّ شيءٍ كثُرَ حتّىٰ يعلوَ فقد طَمّ؛ ذِكرُه في بابِ فَعَلَ يفعَلَ بفتح العَيْن، وذُكِرَ في بابِ فعَلَ يفعِلُ بكسرِها يطِمُّ طَميماً، أي: يعدو عَدْواً سَهْلاً.

قولُه: (﴿لِمَن يَرَىٰ﴾: للرّائينَ جميعاً)، الانتصاف: «أي: هُو أمرٌ ظاهرٌ لا يتوقَّفُ إلاّ علىٰ وجودِ الحاسّةِ لا غيرُ، ولا مانعَ منَ الرُّؤيةِ ولا حاجبَ عنها»[(١)].

قولُه: (قد بَيَّنَ الصُّبحُ لذي عينَيْن)، قال المَيْدانيُّ: «بَيَّنَ هاهُنا بمعنىٰ: تَبيَّنَ، يُضرَبُ للأمرِ الذي يَظهَرُ كلَّ الظُّهور»[(٢)].

قولُه: (﴿فَأَمَّا﴾ جوابُ ﴿فَإِذَا﴾)، وفي «المطلع»: المقَدّرُ شيءٌ آخر، أي: فإذا جاءتِ الطامّةُ، وقَعَ ما لا يَدخُلُ تحتَ الوَصْف، وقولُه: ﴿فَأَمَّا﴾ تفصيلٌ لذلك المقدّر.

---

(١) «الانتصاف» بحاشية «الكشاف» (٤: ٦٩٨).

(٢) «مجمع الأمثال» (٢: ٩٩).

والمعنىٰ: فإنّ الجحيم مأواه، كما تقول للرجل: غُضَّ الطَّرْفَ، تريد: طَرْفَك، **وليس الألفُ واللامُ بدلاً من الإضافة**، ولكن لما عُلم أنّ الطاغيَ هو صاحبُ المأوىٰ، وأنه لا يغضُّ الرجلُ طرفَ غيره: تُركتِ الإضافة؛ **ودخولُ حرفِ التعريفِ في المأوىٰ والطرفِ: للتعريف؛ لأنهما معروفان**، و﴿هِيَ﴾ فَصْلٌ أو مبتدأ.

[﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ * فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ﴾ ٤٠ - ٤١]

﴿وَنَهَى ٱلنَّفْسَ﴾ الأمارةَ بالسوء ﴿عَنِ ٱلْهَوَىٰ﴾ المُرْدي، وهو اتباعُ الشهواتِ، **وزَجَرَها عنه** وضَبَطَها بالصبرِ والتوطينِ علىٰ إيثارِ الخير. ....

قولُه: (**وليس الألفُ واللامُ بَدلاً منَ الإضافة**)، قال صاحبُ «الكشف»: قال الكوفيُّ: بلِ التقديرُ: مَأْواهُ، فقامَ الألفُ مقامَ الضمير[1].

قولُه: (**ودخولُ حرفِ التعريفِ في المَأْوَىٰ والطَّرْف: للتعريف؛ لأنّهما معروفانِ**)، قال الزجّاجُ: ليس الألفُ واللامُ بَدلاً منَ الكافِ في الطَّرْفِ وإن كان المعنىٰ: غُضَّ طَرْفَك؛ لأنّ المخاطَبَ يَعلَمُ أنك لا تأمُرُه بغَضِّ طَرْفِ غيرِه[2]، قال:

فغُضَّ الطَّرْفَ إنَّكَ مِن نُمَيرٍ   فلا كعباً بلغْتَ ولا كِلابا[3]

قولُه: (**وزَجَرَها عنهُ**)، عطفٌ تفسيريٌّ علىٰ ﴿وَنَهَى ٱلنَّفْسَ﴾، وقولُه: «وضبَطَها بالصَّبر»، تفسيرٌ هكذا لـ«زَجرِها». **الراغب**: «النَّهيُ: الزَّجْرُ عن الشيء، وهُو مِن حيثُ المعنىٰ لا فَرْقَ بيْنَ أن يكونَ بالقولِ أو بغيرِه، وما كان بالقولِ لا فَرْقَ بَيْنَ أن يكونَ بلفظةِ افعَلْ، نحوَ: اجتنِب كذا، وبلفظةِ لا تفعَلْ، ومن حيثُ اللَّفظُ هو قولُهم: لا تفعَلْ كذا، فإذا قيل: لا تفعَلْ فهُو نَهْيٌ مِن حيثُ اللَّفظُ والمعنىٰ جميعاً، نحوَ: ﴿وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ﴾ [البقرة: ٣٥] وقولُه: ﴿وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ﴾ لم يَعْنِ به أن يقولَ لنفْسِه: لا تفعَلْ، بل أراد قَمْعَها عن شهوتِها،

---

(١) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٤٢٨)

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٥: ٢٨١).

(٣) البيت لجرير، من قصيدةٍ طويلةٍ يهجو بها الراعي النميري وقبيلته. انظر: «ديوانه»، ص٨٢١.

وقيل: الآيتان نزلتا في أبي عزيز بنِ عميرٍ ومصعبِ بن عمير، وقد قتَلَ مصعبٌ أخاه أبا عزيزٍ يومَ أُحُد، ووقىٰ رسولَ الله ﷺ بنفسِه حتىٰ نَفذَت المشاقصُ في جوفِه.

[﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا ۞ فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَىٰهَآ ۞ إِلَىٰ رَبِّكَ مُنتَهَىٰهَآ ۞ إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرُ مَن يَخْشَىٰهَا ۞ كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَهَا لَمْ يَلْبَثُوٓاْ إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحَىٰهَا﴾ ٤٢ – ٤٦].

﴿أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا﴾ متىٰ إرساؤُها، أي إقامتُها، أرادوا: متى يقيمُها اللهُ ويُثْبتها ويكوّنُها؟ وقيل أيانَ منتهاها ومستقرُّها، كما أنّ مَرسىٰ السفينةِ مُستقرُّها، حيثُ تنتهي إليه. ....

ودَفْعَها عمّا نَزَعت إليه وهَمّت به، وكذا النّهيُ عن المنكرِ يكونُ تارةً باليدِ وتارةً باللّسانِ وتارةً بالقلب. وقال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَـٰنِ وَإِيتَآئِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ﴾ [النحل: ٩٠] أي: يَحُثُّ علىٰ فعلِ الخير ويَذُبُّ عن الشّرّ، وذلك بعضُه بالعقلِ الذي رَكَّبَه فينا، وبعضُه بالشّرعِ الذي شَرَعَه لنا. والإنهاءُ في الأصل: إبلاغُ النّهي، ثُم صار مُتعارَفاً في كلِّ إبلاغ، فقيل: أنْهيْتُ إلىٰ فلانٍ خبرَ كذا، أي: بَلغْتُ به النّهايةَ، ورجلٌ ناهيكَ كقولِك: حَسْبُك، ومعناهُ أنهُ غايةٌ فيما تَطْلبُهُ، وينْهاكَ عن تطَلُّبِ غيرِه، وناقةٌ نِهْيَةٌ: تناهَتْ سِمَناً»[1].

قولُه: (في أبي عُزَيز بنِ عُمير ومُصعب بنِ عُمَير)، أما أبو عُزَيز بضمِّ العين، مُصغَّر «عَزيز»، فليس لهُ ذكْرٌ في «الجامع»، وأمّا مُصعبُ بنُ عُمَيْر، فذَكَر أنهُ مُصعبُ بنُ عُمَيْر بن هاشم بن عبدِ مَنافٍ القُرشيّ، مِن أَجلّةِ الصّحابةِ وفُضَلائهم، قُتلَ يومَ أُحُد، وفيه نزَلَ: ﴿رِجَالٌ صَدَقُواْ مَا عَـٰهَدُواْ ٱللَّهَ عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب: ٢٣][2]. وعن بعضِهم: صَحَّ «أبو عَزِيز» بفَتْح العَيْن وتكريرِ الزّاي، ذكَره المصنِّفُ في كتابِ «متشابهِ الأسماء».

قولُه: (المَشاقصُ)، الجوهري: «المِشقَصُ منَ النِّصَال: ما طالَ وعَرُض».

قولُه: (كما أنّ مَرسَىٰ السفينة: مستقَرُّها)، الانتصاف: «فيه إشعارٌ بثِقلِ اليوم، كقولِه

---

(١) «مفردات القرآن»، ص٨٢٦-٨٢٧.

(٢) «جامع الأصول» (١٢: ٨٥١) لابن الأثير.

﴿فِيمَ أَنتَ﴾ في أي شيءٍ أنت من أن تذكرَ وقتها لهم وتُعْلِمَهم به، يعني: ما أنتَ من ذكرِها لهم وتبيينِ وقتِها في شيء. وعن عائشةَ رضي الله عنها: لم يزلْ رسولُ الله ﷺ يذكرُ الساعةَ يسألُ عنها حتى نزلت، فهو علىٰ هذا **تعجّبٌ من كثرةِ ذكرِه لها**، كأنه قيل: **في أيِّ شغلٍ واهتمامٍ أنتَ من ذكرِها والسؤالِ عنها**. والمعنىٰ: أنهم يسألونك عنها، فلحرصِك علىٰ جوابِهم لا تزالُ تذكرُها وتسألُ عنها، ثم قال: ﴿إِلَىٰ رَبِّكَ مُنتَهَاهَآ﴾ أي: منتهىٰ علمِها؛ لم يؤتِ علمَها أحداً من خَلْقه. وقيل: ﴿فِيمَ﴾ إنكار لسؤالهم، أي فيمَ هذا السؤال، **ثم قيل**: ﴿أَنتَ مِن ذِكْرَىٰهَآ﴾، أي: إرسالُك وأنتَ خاتَمُ الأنبياءِ وآخرُ الرسل المبعوثُ **في نَسَمِ الساعة**، **ذِكرٌ** من ذكرِها وعلامةٌ من علاماتِها، ....

تعالىٰ: ﴿وَيَذَرُونَ وَرَآءَهُمْ يَوْمًا ثَقِيلًا﴾ [الإنسان: ٢٧]؛ فلم يُطلَقِ الإرساءُ إلا علىٰ ما فيه ثِقْلٌ كالجبالِ والسّفينة»[١].

قولُه: (**تَعجّبٌ مِن كثرةِ ذكْرِه لها، أي: في أيِّ شُغُلٍ أنت منَ ذكراها**[٢])، الانتصاف: «وفيه ضعفٌ؛ لأنّ قولَه: ﴿كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا﴾ [الأعراف: ١٨٧] يَرُدُّه»[٣].

قلتُ: صَدَقَ، قال المصنِّف: ﴿كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا﴾: كأنّك بليغٌ في السّؤالِ عنها[٤]، يعني: يسألونك عنها، لأنهم يزعمون أنك بليغٌ في السؤال عنها، وليس كما يَزعُمون.

قولُه: (**ثُم قيل**: ﴿أَنتَ مِن ذِكْرَىٰهَآ﴾)، **الانتصاف**: «فعلىٰ هذا يوقَفُ علىٰ قولِه: ﴿فِيمَ﴾ ليُفصَلَ بيْنَ الكلامَيْن»[٥].

قولُه: (**في نَسَمِ السّاعة**)، الجَوهَري: «نَسَمُ السّاعة: حينَ ابتَدأَتْ وأقبلَتْ أوائلُها، ونَسيمُ الرِّيح: أولُها حينَ تُقبِل».

---

(١) «الانتصاف» بحاشية «الكشاف» (٤: ٦٩٩).

(٢) كذا في (ط)، وفي (ح) و(ف): «أي: في شغل أنت من الاهتمام بالسؤال عنها»، وكلاهما فيه مخالفة لما في «الكشاف»، ولعله من باب الاختصار.

(٣) «الانتصاف» بحاشية «الكشاف» (٤: ٦٩٩).

(٤) انظر: (٦: ٦٩٤).

(٥) «الانتصاف» بحاشية «الكشاف» (٤: ٦٩٩).

فكفاهم بذلك دليلاً على دُنوّها ومُشارفتِها ووجوبِ الاستعدادِ لها، ولا معنىٰ لسؤالهم عنها. ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرُ مَن يَخۡشَىٰهَا﴾ أي: لم تُبعثْ لِتُعْلمَهم بوقتِ الساعةِ الذي لا فائدةَ لهم في عِلْمه، وإنما بُعثتَ لتنذرَ مِن أهوالِها مَن يكونُ مِن إنذارُك لطفاً له في الخشيةِ منها. وقرئ: (منذرٌ) بالتنوين، وهو الأصل؛ والإضافةُ تخفيفٌ، وكلاهما يَصلحُ للحالِ والاستقبال؛ فإذا أريدَ الماضي فليس إلا الإضافة؛ كقولك: هو منذرُ زيدٍ أمسِ، أي: كأنهم لم يَلبثوا في الدنيا، وقيل: في القبور ﴿إِلَّا عَشِيَّةً أَوۡ ضُحَىٰهَا﴾.

فإنْ قلتَ: كيف صَحّتْ إضافةُ الضحىٰ إلى العشية؟

قلتُ: لِما بينهما من الملابسةِ لاجتماعِهما في نهارٍ واحد.

فإنْ قلتَ: فهلا قيل: إلا عَشِيَّةً أو ضُحىً وما فائدة الإضافة؟

قلتُ: الدلالةُ علىٰ أن مدّةَ لبثِهم كأنها لم تبلغْ يوماً كاملاً، ولكن ساعةً منه عشيتَه أو ضحاه؛ فلما تَركَ اليومَ أضافَه إلىٰ عشيته، فهو كقوله: ﴿لَمۡ يَلۡبَثُوٓاْ إِلَّا سَاعَةً مِّن نَّهَارٍۭ﴾ [الأحقاف: ٣٥].

عن رسول الله ﷺ: «مَن قرأ سورةَ ﴿وَٱلنَّٰزِعَٰتِ﴾ كان مِمّن حَبَسه اللهُ في القبرِ والقيامة حتىٰ يدخلَ الجنةَ قدرَ صلاةِ المكتوبة».

قولُه: (وقُرِئَ: «مُنذِرٌ» بالتّنوين)، وهي شاذّة. قال الزجّاج: «المعنىٰ: إنّما أنت في حالِ إنذارِ مَن يَخْشاها وفيما يُستقبَلُ أيضاً، ومُفعِلٌ وفاعلٌ إذا كانا بمعنىٰ الحالِ والاستقبال نُوِّنا؛ لأنه حينَئذٍ بَدلٌ منَ الفعل، والفعلُ نكِرةٌ، وقد يجوزُ حَذْفُ التّنوينِ علىٰ الاستخفافِ، والمعنىٰ علىٰ ثبوتِ التنوين، فإذا كان لِما مضَىٰ فهُو غيرُ منوّنٍ ألبتَّة»(١).

قولُه: (فهُو كقولِه: ﴿لَمۡ يَلۡبَثُوٓاْ إِلَّا سَاعَةً مِّن نَّهَارٍۭ﴾ [الأحقاف: ٣٥])، رُويَ عن المصنِّفِ أنه قال: لهذا الكلام أصلٌ، وهُو قولُه: لم يَلبَثوا إلاّ ساعةً مِن نهارٍ عَشِيّتِهِ أو ضُحاه، فَوَضَعَ

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٥: ٢٨٢).

....

هذا المُختصَرَ مكانَه[١]. وقلت: الظاهرُ أنّ نسبةَ ﴿مِّن نَّهَارٍ﴾ إلىٰ ﴿سَاعَةً﴾، وإضافةَ «ضُحَى» إلىٰ «عَشِيَّة»: للبيان، ولكنّ المرادَ التوكيدُ، وتحقيقُها، نحوَ: أخذتُ بيدي ورأيتُ بعَيْني؛ لأنه منَ الإمكان أن يُرادَ بضُحًى وساعةٍ: النهارُ كلُّه مجازاً، وإليه الإشارةُ بقولِه: «كأنْ لم يَبلُغْ يوماً كاملاً ولكنْ ساعةً منهُ».

تمَّتِ السُّورة بعونِ الله وحَمْده

وصلّى الله علىٰ مُحمّد

* * *

(١) لـم أهتدِ إلىٰ موضعه.

سورة عبس

مكّية، وهيَ إحدى وأربعون آيةً

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

[﴿عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ * أَن جَآءَهُ ٱلْأَعْمَىٰ * وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ * أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ ٱلذِّكْرَىٰٓ * أَمَّا مَنِ ٱسْتَغْنَىٰ * فَأَنتَ لَهُۥ تَصَدَّىٰ * وَمَا عَلَيْكَ أَلَّا يَزَّكَّىٰ * وَأَمَّا مَن جَآءَكَ يَسْعَىٰ * وَهُوَ يَخْشَىٰ * فَأَنتَ عَنْهُ تَلَهَّىٰ﴾ ١-١٠].

أتىٰ رسولَ الله ﷺ ابنُ أمِّ مكتوم؛ وأمُّ مكتومٍ أمُّ أبيه، ....

سورة عبس

مكّية، وهيَ أربعون آيةً(١)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

قولُه: (**أتىٰ رسُولَ الله ﷺ ابنُ أُمِّ مكتوم**)، الحديثُ عن مالكِ بنِ أنسٍ في «الموطّأ»، والتِّرمذيّ، عن عائشةَ رضيَ اللهُ عنها، قالت: نزَلَت ﴿عَبَسَ﴾ في ابنِ أُمِّ مكتومِ الأعمىٰ أتىٰ رسُولَ الله ﷺ فجعَلَ يقولُ: يا رسُولَ الله، أرشِدْني، وعندَ رسُولِ الله ﷺ رجلٌ مِن عُظماءِ المشركين، فجعَلَ رسُولُ الله ﷺ يُعرضُ عنه ويُقبلُ علىٰ الآخرِ ويقولُ: «أترىٰ بما أقولُ بأساً؟» فيقول: لا، ففيه أُنزِلَ هذا(٢). والضّميرُ في «ترىٰ»: لابنِ أُمِّ مكتوم.

---

(١) في (ف): «اثنتان وأربعون»، ولا شيء في (ح). وهي في عَدِّ الشاميين أربعون آية، وفي عَدِّ البصريين إحدى وأربعون، وفي عَدِّ غيرهم: اثنتان وأربعون. انظر: «البيان» للداني ص٢٦٤.

(٢) «سنن الترمذي» (٣٣٣١) واللفظ له، و«الموطأ» (٤٧٦).

واسمُه عبدُ الله بنُ شُريحِ بنِ مالكِ بنِ ربيعةَ الفِهْري، من بني عامرِ بنِ لؤي، وعنده صناديدُ قريش: عتبةُ وشيبةُ ابنا ربيعة، وأبو جهل بنُ هشام، والعباسُ بنُ عبد المطلب، وأميةُ بنُ خلف، والوليدُ بنُ المغيرة، يدعوهم إلى الإسلامِ رجاءَ أن يسلمَ بإسلامِهم غيرُهم. فقال: يا رسولَ اللهَّ، أَقرِئْني وعلِّمْني مما علَّمك الله، وكررَ ذلك وهو لا يعلمُ تشاغلَه بالقوم، فكرِهَ رسولُ الله ﷺ قَطْعَه لكلامِه، وعبسَ وأعرضَ عنه، فنزلتْ. فكانَ رسولُ الله ﷺ يُكرمُه ويقولُ إذا رآه: مرحباً بمن عاتبَني فيه ربي، ويقولُ له: هل لك من حاجة؟ واستخلفَه علىٰ المدينةِ مرتين؛ وقالَ أنس: رأيتُه يومَ القادسيةِ وعليه درعٌ وله رايةٌ سوداء. وقرئ: (عَبَّسَ) بالتشديدِ للمبالغة؛ **ونحوُه: كَلَّحَ في كَلَحَ.** ﴿أَن جَآءَهُ﴾ منصوبٌ بتولَّى، أو بعَبَسَ، **علىٰ اختلافِ المذهبين**. ....

قولُه: (**واسمُه: عبدُ الله بنُ شُرَيْح**)، وفي «جامع الأصُول»: «هو عَمْرُو بنُ قَيْس بن زائدة ابن الأصمِّ، والأصمُّ هو جُنْدُبُ بنُ هَرِم بنِ رَوَاحةَ بنِ حجرِ بنِ معيصِ بنِ عامرِ بنِ لؤيٍّ القُرشيُّ. وقيل: اسمُه عبدُ الله بن عَمْرو، والأوّلُ أكثرُ وأشهر. وهُو ابنُ أُمِّ مكتوم، واسمُها: عاتكةُ بنتُ عبد الله المَخْزُوميّةُ، أسلَمَ قديماً بمكّة، استَخْلَفَه رسُولُ الله ﷺ ثلاثَ عشْرَةَ مرّةً في غَزَواتِه علىٰ المدينة، وكان ضَريراً، ماتَ بالمدينة، وقيل: قُتِلَ شهيداً بالقادسيّة»[(١)]، يومَ فتحِ المدائنِ أيامَ عُمرَ. والقادسيّةُ: موضعٌ بينَه وبينَ الكوفةِ خمسةَ عشَرَ ميلاً. وأمّا قولُ المصنِّف: وأُمّ مكتوم أُمّ أبيه، أي: جَدّتُه، فهو وَهْمٌ، كما سَبَقَ. ونَصّ ابنُ عبدِ البَرِّ في «الاستيعاب»[(٢)] أنّها أُمّه[(٣)].

قولُه: (**علىٰ اختلافِ المذهبَيْن**)، أي: في تنازُع الفعلَيْن، وحَذْفُ الأمرِ مِن ﴿أَن جَآءَهُ﴾ للقياسِ المستمرّ، لا لكونِه مفعولاً له؛ لأنهُ ليس فعلاً لفاعلِ الفعل المعلَّل.

قولُه: (**نحوُه كَلَّحَ وكَلَحَ**)، وفي نسخةٍ: «كَلَّحَ في كَلَحَ».

---

(١) «جامع الأصول» (٢: ٦١٧) لابن الأثير.

(٢) «الاستيعاب» (٣: ١١٩) لابن عبد البر.

(٣) من قوله: «وأما قولُ المصنّف» إلى هنا، سقط من (ف).

ومعناه: عَبس؛ لأن جاءَه الأعمىٰ. أو أعرضَ لذلك. **وقُرئ: (أآن جاءه) بهمزتين وبألف بينهما**، وَوُقفَ علىٰ ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ﴾ ثم ابتُدئ، علىٰ معنىٰ: ألآن جاءَه الأعمىٰ فعلَ ذلك إنكاراً عليه؟ ورُويَ أنه ما عَبَسَ بعدها في وجهِ فقير قط، ولا تَصدَّىٰ لغني. وفي الإخبارِ عما فَرَطَ منه، ثم الإقبالِ عليه بالخطاب: دليلٌ علىٰ زيادةِ الإنكار، كَمَن يشكو إلىٰ الناسِ جانياً جنىٰ عليه، ثم يقبلُ علىٰ الجاني إذا حَمَّىٰ في الشكايةِ مواجهاً له بالتوبيخ وإلزامِ الحجة. **وفي ذكرِ الأعمىٰ نحوٌ من ذلك**، ....

قولُه: (**وقُرِىء: «أآنْ جاءَهُ»، بهمزَتَيْنِ وألفٍ بينَهما**)، قال ابنُ جِنّي: «قرَأَها الحسَنُ: وأنْ، مُعلَّقة بمحذوفٍ دَلَّ عليه ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ﴾، أي أآن جاءَهُ الأعمىٰ أعرَضَ عنهُ وتوَلّىٰ بوجْهِه؟ فالوَقْفُ إذَنْ علىٰ توَلّىٰ، والاستئنافُ بالاستفهامِ للإنكار. وأمّا ﴿أَن﴾ علىٰ القراءةِ العامّةِ فمنصوبةٌ بتولّىٰ؛ لأنهُ الأقربُ، ومَن أعمَلَ الأوّل نَصَبَها بعَبَسَ وقال: عَبَسَ أنْ جاءهُ الأعمىٰ وتوَلّىٰ لذلك، والوجْهُ: إعمالُ الثاني لقُربِه. وأمّا أنْ تنصِبَه بمجموعِ الفعلَيْن فلا»[١].

وقلتُ: المصنِّفُ ذهَبَ إلىٰ إعمالِ الأوّل بناءً علىٰ مذهبِ الكوفيّين، حيثُ قال: عَبَسَ لأنْ جاءَهُ الأعمىٰ وأعرَضَ لذلك؛ لأنّ لُطفَ المعنىٰ معَه، فإنّ الواوَ إنْ لم تَدُلَّ علىٰ الترتيبِ لكنّ النّظمَ يقتضيه، فلا يُناسِبُ أن يُقالَ: توَلّىٰ لأنْ جاءَه الأعمىٰ وعَبَسَ لذلك؛ لأنّ التّولّيَ بعدَ العُبوسِ كما يَشهَدُ لهُ الحالُ.

قولُه: (**وفي ذكْرِ الأعمىٰ نحوٌ مِن ذلك**)، يعني: العدولُ من اسم العَلَم إلىٰ الوَصْف مزيدٌ للإنكار وإلزامُ الحُجّة، مثل ما في العدولِ منَ الغَيْبةِ إلىٰ الخطاب، وبيانُه: قولُه: كأنهُ يقولُ: قدِ استحَقَّ عندَه العبُوسُ، إلىٰ آخرِه، أي: أهذا حقُّ الأعمىٰ أهذا حقُّ الضّعيف؟ [إلىٰ][٢] آخره؟ وتحريرُهُ: أنّ في إسنادِ عَبَسَ وتولّىٰ إلىٰ ضميرِ الرسُولِ ﷺ في حالِ الغَيْبة، إشعاراً بأنّ ذلك مِمّا لا يَليقُ بمنزلةِ مَن في صدَدِ الرِّسالة، لا سيّما أنهُ ما أُرسِلَ إلّا رحمةً

---

(١) «المحتسب» (٢: ٣٥١).

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

كأنه يقول: قد استحقَّ عنده العبوسُ والإعراضُ لأنه أعمىٰ، وكان يجبُ أن يزيدَه لعماه تعطفاً وترؤفاً وتقريباً وترحيباً، ولقد تأدّب الناسُ بأدبِ الله في هذا تأدباً حسناً؛ فقد روي عن سفيانَ الثوري رحمَه اللهُ أنّ الفقراءَ كانوا في مجلسِه أمراءَ. ﴿وَمَا يُدْرِيكَ﴾ وأيُّ شيءٍ يجعلُك دارياً بحالِ هذا الأعمىٰ؟ ﴿لَعَلَّهُ يَزَّكَّىٰ﴾ أي يتطهَّرُ بما يتلقنُ من الشرائعِ من بعضِ أوضارِ الإثم. ﴿أَوْ يَذَّكَّرُ﴾ أو يتعظُ، ﴿فَتَنفَعَهُ﴾ ذكراك، أي: موعظتُك؛ وتكونُ له لطفاً في بعضِ الطاعات. والمعنىٰ: أنك لا تدري ما هو مترقَّب منه، مِن تزكٍّ أو تذكُّرٍ، ولو دَرَيْتَ لَمَا فَرطَ ذلك منك. وقيل: **الضميرُ في ﴿لَعَلَّهُ﴾ للكافر**، ....

للعالَمين، وأنه لعلىٰ خُلُقٍ عظيم؛ فكأنّ العابسَ والمتوليَ غيرُه، ثُم التَفَتَ يُخاطبُه قائلاً: وما يُدريك؟ تأنيباً، أي: مِثلُك بتلك المنزلةِ لا ينبغي أن يتَصدَّىٰ لغَنيٍّ ويتَلهّىٰ عن فقير. وكذلك في صفةِ الأعمىٰ؛ مِن حيثُ اعتبارُ الجِبلّةِ النَّفْسانيّة مَنْقَصةً توجبُ الإعراضَ والتوليَ عَمّن هو متصفٌ بها، ومن حيثُ مرتبتك من الخلقِ العظيمِ، قمعَ النفسِ، والعملَ بمقتضىٰ الخُلُق العظيم لا بمُقتضَىٰ شهوةِ النّفْس، أو في تلك الصِّفةِ إشعارٌ باستعمالِ التعطّف والتّرؤّف، والتقريب والترحيب، لا سيّما مِن مِثلكَ، وقد وَصفَك اللهُ بالخُلُق العظيم، أو في تلك الصّفةِ مِن تمهيدِ العُذْر، وأنه أعمىٰ لم يَهتَدِ إلىٰ عدم الإقدام بيْنَ يَديْكَ، وقَطْعِ كلامِك عن كلام القوم؛ اعتذارٌ عندَ الكرام، خصُوصاً عندَ مثْلِك وكنتَ للعالَمِينَ بشيراً ونذيراً، وداعيًا إلىٰ الله بإذنه وسِراجاً مُنيراً. وهذه الآياتُ أيضاً من خُلُقِه صَلَواتُ الله عليه؛ لأنّها تأديبٌ لهُ، وكان خُلُقُه القرآنَ، ثُم في معنىٰ التَرجّي الذي يُعطيه ﴿لَعَلَّهُ﴾ تمهيدُ عُذرٍ لهُ صَلَواتُ الله عليه، جَبْراً لذلك الخطابِ المشتمل علىٰ التوبيخ، يعني: أعذَرْناكَ لأنّك حريصٌ علىٰ إسلام القوم، فأدّىٰ اجتهادُك إلىٰ أنْ تُقبِلَ عليهم وتُعرِضَ عنِ الأعمىٰ، ولو دَرَيْت ذلك ما فرطت ذلك، أي: وإنْ كان خَفيًّا عليك يا رسُولَ الله، كأنّ اللهَ تعالىٰ يعتذرُ من رسُولِه ﷺ. لله دَرّ المصنِّف ودَرْكُهُ أمثالَ هذه الرُّموزِ الجليلة!

قولُه: (**الضّميرُ في ﴿لَعَلَّهُ﴾ للكافر**)، فعلىٰ هذا ﴿لَعَلَّ﴾ راجعٌ إلىٰ رسُولِ الله ﷺ،

يعني أنك طمعت في أن يتزكىٰ بالإسلام، أو يتذكرَ فتقرّبَه الذكرىٰ إلى قَبول الحق؛ وما يدريك أن ما طمعتَ فيه كائن. **وقرئ: (فتنفعُه) بالرفعِ عطفاً على** ﴿يَذَّكَّرُ﴾، وبالنصبِ جواباً لـ«لعلّ»، كقوله: ﴿فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ﴾ [غافر: ٣٧]، ﴿تَصَدَّىٰ﴾ **تتعرضُ بالإقبالِ عليه،** ....

ولذلك قال: «طمِعْتَ في أن يتزكّىٰ»، وإنّ ما طمِعتَ فيه كائنٌ، وعلى الأوّلِ راجعٌ إلىٰ الله تعالىٰ، إمّا مجازاً علىٰ سبيل الرمز للقَطْع؛ لأنّ ﴿لَعَلَّ﴾ مِن مثْل كلام الجبابرةِ قَطْعٌ في حصُول المطموع فيه، أو تمثيلاً وأنهُ تعالىٰ يُعامَلُ معاملة مَن يَطمَعُ ويرجو، وإلىٰ الأخير الإشارةُ بقولِه: ﴿لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ﴾، أي: يتطهّرُ بما يتلقَّنُ منَ الشّرائع مِن بعضِ أوضارِ الإثم، وإدخالُ لفظِ «بعض» في الموضعَيْنِ، للهَضْم مِن حقِّه، والإيذانِ بِأنّ المطلوبَ التطهّرُ أو الطاعةُ وإن حَصَلَ البعضُ منهما، والتّفادي عن فَواتِهما وإن كان عن البعضِ، واللهُ أعلم.

قولُه: (**وقُرِىءَ: «فتنفعُه» بالرَّفع**)، عاصمٌ: بالنَّصب، والباقونَ: برفْعِها[١].

قولُه: (﴿فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ﴾)، قال صاحبُ «المفتاح»: «وسببُ توليدِ[٢] ﴿لَعَلَّ﴾ معنىٰ التمنّي في قولِهم: لعلّي سأحُجّ فأزورَك بالنَّصب، هُو بُعدُ المَرجوِّ عن الحصُول»[٣]. وهذه القراءةُ تُقوّي مذهبَ مَن قال: إنّ الضّميرَ في ﴿لَعَلَّهُۥ﴾ للكافر؛ لأنّ المعنىٰ: ما يُدريكَ أنّ ما طمِعتَ فيه وتمنّيتَ مِن إسلام القوم[٤] كائنٌ؟ لأنهُ ممّا لا يمكن حصوله، وليس ذلك إلّا طمعٌ فارغ، ويَنصُرُه التفصيلُ بعدَه، وهُو: ﴿أَمَّا مَنِ ٱسْتَغْنَىٰ﴾، ﴿وَأَمَّا مَن جَآءَكَ يَسْعَىٰ﴾؛ لأنهُ يقتضي أن يكونَ للكافرِ أيضاً ذكْرٌ في المُجمَل.

قولُه: (﴿تَصَدَّىٰ﴾: **تتعرضُ بالإقبال**)، في «المطلع»: أي: تقبلُ عليه بوجهِك وتَميلُ إليه.

---

(١) بالنصبِ علىٰ جواب «لعلّ»، بالرفع عطفًا علىٰ «يَزَّكىٰ». انظر: «حجة القراءات» ص ٧٤٩.

(٢) في (ف): «توكيد»، وليس بصواب.

(٣) «مفتاح العلوم» للسكاكي ص ٣٠٤، ٣٠٥.

(٤) في (ط): «إعلام القوم»، و في (ف): «إسلام القلوب».

والمصاداةُ: المعارضة؛ وقرئ: (تَصَّدَّى) بالتشديد، بإدغام التاءِ في الصاد. وقرأَ أبو جعفر: (تُصَدّى)، بضمِ التاء، أي: تُعرّض. ومعناه: يدعوكَ داعٍ إلى التصدي له، من الحرصِ والتهالكِ علىٰ إسلامِه، **وليس عليك بأسٌ في أن لا يتزكىٰ بالإسلام** ﴿إِنۡ عَلَيۡكَ إِلَّا ٱلۡبَلَٰغُۗ﴾ [الشورى: ٤٨]، ﴿يَسۡعَىٰ﴾ يسرعُ في طلبِ الخير ﴿وَهُوَ يَخۡشَىٰ﴾ الله أو يخشىٰ الكفار، وأذاهم في إتيانك. وقيل: جاءَ وليسَ معه قائد، فهو يخشىٰ الكَبْوة. ﴿تَلَهَّىٰ﴾ **تتشاغل، من: لَهِيَ عنه،**

قولُه: (**والمصَاداةُ: المعارضةُ**)، **الراغبُ**: الصّدَىٰ: صوتٌ يَرجعُ مِن مكانٍ صَقيل. والتّصديةُ: كلُّ صوتٍ يَجري مجْرَىٰ الصّدىٰ في أن لا غِناءَ فيه. وقولُه: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمۡ عِندَ ٱلۡبَيۡتِ إِلَّا مُكَآءٗ وَتَصۡدِيَةٗۚ﴾ [الأنفال: ٣٥] أي: غِناءً، ما يُوردونَه غناءُ التَّصَدّي ومُكاءُ الطّير. والتَّصَدّي: أنْ يُقابَلَ الشيءُ مقابلةَ الصّدَىٰ، أي: الصّوتِ الراجعِ منَ الجَبَل، قال تعالىٰ: ﴿أَمَّا مَنِ ٱسۡتَغۡنَىٰ * فَأَنتَ لَهُۥ تَصَدَّىٰ﴾[(١)].

قولُه: (**وقُرِىءَ: «تَصَّدَّىٰ»، بالتشديد**)، الحَرَميّانِ، والباقونَ: بالتخفيف. قال الزجّاجُ: «الأصلُ في التخفيف: تتَصَدّىٰ، حُذِفتِ الثانيةُ لاجتماعِ تاءَيْن. وفي التشديدِ أيضاً: تتَصدّىٰ، فالتاءُ أيضاً أُدغِمت في الصّادِ لقُربِ المَخْرَجَيْن»[(٢)].

قولُه: (**وليس عليك بأسٌ في أن لا يتَزكّىٰ بالإسلام**)، وجَعَلَ ما نافيةً، والجُملةُ: حالٌ مُقرِّرةٌ لجهةِ الإشكال، وجعَلَها الزّجّاجُ استفهاميّةً، أي: أيُّ شيء عليك في أنْ لا يُسلِمَ مَن تَدعوهُ إلىٰ الإسلام؟[(٣)].

قولُه: (﴿تَلَهَّىٰ﴾: **تتَشاغلُ، مِن: لَهِيَ عنهُ**)، الراغب: «اللَّهوُ: ما يَشغَلُ الإنسانَ عمّا يَعنيه ويُهمُّه، يقالُ: لَهَوْتُ بكذا ولَهَيْتُ عن كذا: اشتغلتُ عنه بلَهوٍ، ويُعبَّرُ عن كلِّ ما به استمتاعٌ: باللَّهو»[(٤)].

---

(١) «مفردات القرآن» ص ٤٨١.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٥: ٢٨٣-٢٨٤).

(٣) انظر: «معاني القرآن وإعرابه» (٥: ٢٨٤).

(٤) «مفردات القرآن» ص ٧٤٨.

والتهىٰ، وتَلَهّىٰ. وقرأ طلحةُ بنُ مصرف: (تتلهّى)، وقرأ أبو جعفر: (تُلَهّى) أي: يُلهيك شأنُ الصناديد.

فإنْ قلتَ: قوله: ﴿فَأَنتَ لَهُۥ تَصَدَّىٰ﴾، ﴿فَأَنتَ عَنۡهُ تَلَهَّىٰ﴾ كأن فيه اختصاصاً.

قلتُ: نعم، ومعناه: إنكارُ التصدِّي والتلهِّي عليه، أي: مثلُك خصوصاً لا ينبغي له أن يَتَصدّىٰ للغنيّ ويَتلهّىٰ عن الفقير.

[﴿كَلَّآ إِنَّهَا تَذۡكِرَةٞ * فَمَن شَآءَ ذَكَرَهُۥ * فِي صُحُفٖ مُّكَرَّمَةٖ * مَّرۡفُوعَةٖ مُّطَهَّرَةِۭ * بِأَيۡدِي سَفَرَةٖ * كِرَامِۭ بَرَرَةٖ﴾ ١١-١٦].

قولُه: (وقَرَأَ أبو جعْفر: «تُلَهَّىٰ»)، قال ابنُ جِنّي: «وكذلك قرَأَ: «تُصَدّىٰ» بضمِّ التاءِ وفتح الصّاد. المعنىٰ: يدعوكَ داعٍ من زينةِ الدّنيا وشارتِها إلىٰ التصدِّي لهُ والإقبالِ عليه، وعلىٰ ذلك تُلهّىٰ، أي: تُصرفَ عنهُ ويُزوىٰ وجهُكَ دونَه؛ لأنهُ لا غنىٰ عندَه ولا ظاهرَ معَه، فخرَجَ مخرَجَ التنبيهِ للنبيِّ ﷺ»(١).

وفي «المطلع»: تُلهَّىٰ علىٰ بناءِ المفعول منَ التّلهية. الجوهري: «لَهّاه به تلهيةً، أي: عَلَّلَهُ كما يتعلَّلُ الصّبيُّ بشيءٍ منَ الطّعام يُتجزّىٰ به عن اللَّبَن».

قوله: (نعَمْ، ومعناه: إنكارُ التَّصدّي)، اعلَمْ أنّ نحوَ: «أنا عرَفْتُ» يحتملُ التخصيصَ وتُقوّي الحُكمَ، وإذا أُريد التخصيصُ يُقدّرُ تقديمُ الفاعل المعنويِّ علىٰ عاملِه، ولا بدّ مِن قيام قرينةٍ تُرجِّحُ أحدَ الاحتمالَيْن. وقرينةُ الاختصاص هاهُنا إضمارُ حرفِ الإنكارِ قبْلَ الضّمير المُؤْذِن بأنّ الكلامَ في الفاعلِ لا في الفعل، وإليه الإشارةُ بقولِه: إنكارُ التّصدّي والتّلهّي عليه، ولِما بيْنَ لفظةِ «أنتَ» و«مِثْلُ» في مثلِ هذا التركيبِ منَ الملازمة، جَعَلَ «أنت» كنايةً عن المِثْل في قولِه: «مِثْلُك خصُوصاً لا ينبغي أن يتَصدّىٰ للغنيِّ ويتَلهّىٰ عن الفقير».

---

(١) «المحتسب» (٢: ٣٥١-٣٥٢).

﴿كَلَّآ﴾ ردعٌ عن المعاتَبِ عليه، وعن معاودةِ مثلِه، ﴿إِنَّهَا تَذْكِرَةٌ﴾ أي: موعظةٌ يجبُ الاتعاظُ والعملُ بموجبِها. ﴿فَمَن شَآءَ ذَكَرَهُۥ﴾ أي: كان حافظاً له غيرَ ناسٍ، وذُكر الضميرُ؛ لأنّ التذكرةَ في معنىٰ الذِّكرِ والوَعْظ. ﴿فِى صُحُفٍ﴾ صفةٌ لتَذْكِرة، يعني: أنها مُثبَتةٌ في صحفٍ مُنْتسخَةٍ من اللوحِ، ﴿مُّكَرَّمَةٍ﴾ عندَ الله ﴿مَّرْفُوعَةٍ﴾ في السماء. أو مرفوعةِ المقدار، ﴿مُّطَهَّرَةٍ﴾ منزهَّةٍ عن أيدي الشياطين، لا يَمسُّها إلا أيدي ملائكةٍ مُطهَّرين. ﴿سَفَرَةٍ﴾ كَتَبةٍ يَنْتسخون الكُتُبَ من اللوح. ﴿بَرَرَةٍ﴾ أتقياء. وقيل: هي صحفُ الأنبياءِ كقوله: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَفِى ٱلصُّحُفِ ٱلْأُولَىٰ﴾ [الأعلى: ١٨] وقيل السَّفرةُ: القرّاء، وقيل: أصحابُ رسولِ الله ﷺ.

قولُه: (﴿فِى صُحُفٍ﴾: صفةٌ لِتذكِرة)، قيل للمصنِّف: قولُه تعالىٰ: ﴿فَمَن شَآءَ ذَكَرَهُۥ﴾ اعتراضٌ؟ قال: لا؛ لأنّ مِن شرطِ الاعتراضِ أن يكونَ بواوٍ وبدونِ واو، فأمّا بالفاءِ فلا، ولكنهُ حَثٌّ علىٰ الذِّكرِ والتّذكِرة، أي: فتَذكَّرها، وعلىٰ كلِّ مسلم أيضاً يجبُ ذلك.

وقلتُ: أرادَ أنه استطرادٌ، وبيانُه: أنه لمّا خوطبَ النبيُّ ﷺ بذلك الخطابِ الهائل قيل: ﴿كَلَّآ إِنَّهَا تَذْكِرَةٌ﴾، أي: أنّ تلك المعاتبةَ موعظةٌ للسّامعين؛ فإنّ النبيَّ ﷺ بجلالتِه إذا عوتِب بذلك الخطابِ الفظيعِ لذلك التّصدّي والتلهّي، فما بالُ غيره؟ وإذا كان كذلك، فتذكّرها أيها السّامع. وكان من الظّاهر أن يؤخّرَ قوله: ﴿فَمَن شَآءَ ذَكَرَهُۥ﴾ عن وصفِ التّذكرة، فقُدّم لشدّة العناية بها، ولِعِظَمِ الحادثةِ عِظَمَ الكتبِ ووصفِها بتلك الأوصاف العظيمة، ثمّ قيل: ﴿قُتِلَ ٱلْإِنسَٰنُ مَآ أَكْفَرَهُۥ﴾، فجمع في ألفاظٍ قليلة معانيَ كثيرة، ثمّ فصّلَ بقوله: ﴿مِنْ أَىِّ شَىْءٍ خَلَقَهُۥ﴾، إلى آخره(١).

قولُه: (﴿بَرَرَةٍ﴾: أتقياءُ)، وعن بعضِهم: قيل: ﴿كِرَامٍۭ بَرَرَةٍ﴾، لأنهُ لو لم يكنْ لهم منَ الكرَم إلّا هذه الواحدةُ لكَفَتْ به، وهِيَ أنّهم معَ غُنْيتِهم وأنّهم في أعلىٰ عِلِّيينَ، يستغفرونَ للمؤمنين ويذكرون خيرَهم ، وأنت لا تَذكُرُ أخاكَ إلّا بالسوءِ والقُبْح.

---

(١) من قوله: « أي: أنّ تلك المعاتبةَ موعظةٌ للسّامعين » إلى هنا، أثبتّه من (ط)، وسقط من (ح) و(ف).

[﴿قُتِلَ ٱلْإِنسَٰنُ مَآ أَكْفَرَهُۥ ۞ مِنْ أَيِّ شَيْءٍ خَلَقَهُۥ ۞ مِن نُّطْفَةٍ خَلَقَهُۥ فَقَدَّرَهُۥ ۞ ثُمَّ ٱلسَّبِيلَ يَسَّرَهُۥ ۞ ثُمَّ أَمَاتَهُۥ فَأَقْبَرَهُۥ ۞ ثُمَّ إِذَا شَآءَ أَنشَرَهُۥ ۞ كَلَّا لَمَّا يَقْضِ مَآ أَمَرَهُۥ﴾ ١٧ – ٢٣]

﴿قُتِلَ ٱلْإِنسَٰنُ﴾ دعاءٌ عليه، وهي من أشنع دَعَواتِهم؛ لأنّ القتلَ قُصارىٰ شدائدِ الدنيا وفَظائعِها. و﴿مَآ أَكْفَرَهُۥ﴾ تعجبٌ من إفراطِه في كُفرانِ نعمةِ الله، ولا ترىٰ أسلوباً أغلظَ منه، ولا أخشنَ مسّاً، ولا أدلَّ علىٰ سخط، ولا أبعدَ شوطاً في المذمة، مع تقاربِ طَرفَيْه، **ولا أجمعَ لِلّائمةِ علىٰ قِصرِ** متنه، ثم أخذَ في وَصْفِ حالِه من ابتداءِ حُدوثه إلى أن انتهىٰ، وما هو مغمورٌ فيه من أصولِ النعمِ وفروعِها، وما هو **غارزٌ فيه رأسَه** من الكُفرانِ والغَمْط، وقلةِ الالتفات، إلىٰ ما يتقلبُ فيه وإلىٰ ما يجبُ عليه من القيامِ بالشكرِ. ﴿مِنْ أَيِّ شَيْءٍ خَلَقَهُۥ﴾ من أيِّ شيءٍ حقيرٍ مَهينٍ خلقه؟ ثم بيَّن ذلك الشيءَ بقوله: ﴿مِن نُّطْفَةٍ خَلَقَهُۥ فَقَدَّرَهُۥ﴾ فهيّأَه لما يصلحُ له ويَخْتصُّ به. **ونحو** ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا﴾ [الفرقان: ٢]. ....

قولُه: (**ولا أجمعَ للّائمةِ علىٰ قصرِ متْنِه**)، اللائمةُ: الملامةُ. قال الإمام: ﴿قُتِلَ ٱلْإِنسَٰنُ﴾: تنبيهٌ علىٰ أنّهُم استحقّوا أعظمَ أنواع العقابِ عُرْفاً، وقولُه: ﴿مَآ أَكْفَرَهُۥ﴾ تنبيهٌ علىٰ أنّهم اتّصفوا بأعظم أنواع القبائح والمُنكَراتِ شَرْعاً[1].

قولُه: (**غارزٌ فيه رأسَه**)، كنايةٌ عنِ الانهماكِ في الشّيءِ والذهابِ عمّا عليه. **الأساس**: «فلانٌ غارزٌ رأسَه في سِنة[2]، وما طَلَعَ السِّماكُ إلا غارِزاً ذَنَبَه في بَرْد، وهُو الأعزَل، يَطلُعُ لخمس خَلَتْ مِن تشرينَ الأوّل».

قولُه: (ونحوُه: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا﴾)، يعني: مِثلُه في عطفِ ﴿فَقَدَّرَهُۥ﴾ علىٰ ﴿وَخَلَقَ﴾، والخَلْقُ والتقديرُ شيءٌ واحد، لكنّ المرادَ منَ التقديرِ هاهُنا التهيُّؤ والاستعداد، قال المعنىٰ: أنهُ أحدَثَ كلَّ شيءٍ إحداثاً مُراعًىٰ فيه التقديرُ والتّسوِية، فقَدّرَهُ وهيّأَهُ لِما

(١) انظر: «مفاتيح الغيب» (٣١: ٥٥).

(٢) في (ط): «شرّه»، وفي (ح): «سرّه»، وفي (ف): «كشفه». والمثبت من «أساس البلاغة».

نصبَ «السَّبيلَ» بإضمارِ (يسَّرَ)، وفَسَّره بـ(يسَّرَ)، والمعنىٰ: ثم سَهَّلَ سبيلَه وهو مخرجُه من بطنِ أمّه، أو السبيلَ الذي يختارُ سلوكَه من طريقي الخيرِ والشرِ بإقدارِه وتمكينه، كقوله: ﴿إِنَّا هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ﴾ [الإنسان: ٣]، وعن ابنِ عباسٍ رضي اللهُ عنهما: بَيّن له سبيلَ الخيرِ والشر. ﴿فَأَقْبَرَهُۥ﴾ فجعلَه ذا قبرٍ يُوارىٰ فيه تكرمةً له، ولم يجعلْه مطروحاً علىٰ وجهِ الأرض **جزراً للسِّباعِ** والطيرِ كسائرِ الحيوان. يقال: قَبَرَ الميتَ إذا دَفَنه، وأقبرَه الميت: إذا أمره أن يَقْبرَه ومَكَّنه منه. ومنه قولُ مَن قالَ للحَجَّاج: **أَقْبِرنا صالحاً**، ﴿أَنشَرَهُۥ﴾ أنشأَه النشأةَ الأُخرى، وقُرِئ: (نَشَرَه). ﴿كَلَّا﴾ ردعٌ للإنسانِ عما هو عليه، ﴿لَمَّا يَقْضِ﴾ لم يَقْضِ بَعْد، مع تطاولِ الزمانِ **وامتدادِه مِن لدن آدمَ إلى هذه الغاية**، ....

يَصلُحُ له، مثالُه: أنهُ خَلَقَ الإنسانَ علىٰ هذا الشّكل المقدّر المُستوي الذي تَراهُ، فقَدّرَه للتكاليفِ والمصَالح المَنُوطةِ به في بابَي الدِّين والدّنيا. وينطبقُ علىٰ هذا قولُه: ﴿ثُمَّ ٱلسَّبِيلَ يَسَّرَهُۥ﴾، علىٰ تأويلِ ابنِ عبّاس: ثُم بيّنَ لهُ سَبيلَ الخير والشَّر، كما قال: ﴿إِنَّا هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٣]. ويُشكِلُ إذا قيلَ: السّبيلُ: مخرَجُه مِن بطنِ أُمِّه من حيثُ النّظم.

قولُه: (**جَزَراً للسِّباع**)، **الجوهريّ**: «جَزَرُ السِّباع: اللّحمُ الذي تأكلُه، يقال: تَركوهم جَزَراً، بالتحريك: إذا قَتَلوهم».

قولُه: (**أَقْبِرْنا صَالحاً**)، **الجوهري**: «أقبَرْتُه، أي: أمرتُ بأنْ يُقبَرَ. قال تميمٌ للحجّاج: أقبِرْنا صَالحاً، وكان قد قتلَه وصَلَبَه، أي: ائذَنْ لنا في أن نَقبُرَه، فقال لهم: دونَكُموهُ. قال ابنُ السِّكّيت: أقبَرْتُه، أي: صيّرْتُ لهُ قَبْراً يُدفَنُ فيه». وقيل: هوَ القابرُ، وأنشَدَ للأعشىٰ:

لو أَسنَدتْ مَيْتاً إلىٰ نَحْرِها　　　عاشَ ولم يُنقَلْ إلىٰ قابرِ[1]

قولُه: (**وامتدادِه مِن لدُنْ آدمَ إلىٰ هذه الغاية**)، هذا معنىٰ التوقُّع في لفظِ «لمّا»؛ رَوَيْناهُ

(١) «ديوانه» ص ١٣٩.

﴿مَآ أَمَرَهُۥ﴾ اللهُ حتى يخرجَ عن جميعِ أوامِره، يعني: أنّ إنساناً لم يخلُ من تقصيرٍ قطّ.

[﴿فَلْيَنظُرِ ٱلْإِنسَٰنُ إِلَىٰ طَعَامِهِۦٓ * أَنَّا صَبَبْنَا ٱلْمَآءَ صَبًّا * ثُمَّ شَقَقْنَا ٱلْأَرْضَ شَقًّا * فَأَنۢبَتْنَا فِيهَا حَبًّا * وَعِنَبًا وَقَضْبًا * وَزَيْتُونًا وَنَخْلًا * وَحَدَآئِقَ غُلْبًا * وَفَٰكِهَةً وَأَبًّا * مَّتَٰعًا لَّكُمْ وَلِأَنْعَٰمِكُمْ﴾ ٢٤-٣٢].

ولـمّا عَدّد النعمَ في نفسِه، أتبَعه ذكر النعمِ فيما يحتاجُ إليه، فقال: ﴿فَلْيَنظُرِ ٱلْإِنسَٰنُ إِلَىٰ طَعَامِهِۦٓ﴾ إلى مَطعمِه الذي يعيشُ به كيف دَبّرنا أمرَه، ﴿أَنَّا صَبَبْنَا ٱلْمَآءَ﴾ يعني الغيثَ. **قرئ بالكسرِ على الاستئناف**، وبالفتحِ على البدلِ من الطَّعام، وقرأ الحسينُ ابنُ علي رضي اللهَّ عنهما: (أنىٰ صببنا) بالإمالة على معنىٰ: فلينظرِ الإنسانُ كيفَ صَببنا الماء. و﴿شَقَقْنَا﴾: مِن شقّ الأرضَ بالنبات، ويجوزُ أن يكونَ مِن شَقِّها بالكِرَابِ على البقر؛ **وأسند الشَّقَّ إلى نفسِه إسنادَ الفعل إلى السَّبب**. ....

في «صحيح البخاريِّ» عن مُجاهدٍ: «لا يقضي أحدٌ ما أُمِرَ به»(١)، أي: لم يَقْضِ أحدٌ جميعَ ما كان مفروضاً عليه؛ لأنّ الإنسانَ لا ينفَكُّ عن التقصير.

قولُه: (﴿مَآ أَمَرَهُۥ﴾ اللهُ)، قال صاحبُ «الكشفِ»: «الأصلُ: ما أمرَهُ الله فحذَفَ الباءَ ثُم حذَفَ الهاءَ الأُولىٰ، فصار: ما أمرَهُ، فالهاءُ الباقيةُ للموصُولة، والمحذوفةُ للإنسان»(٢).

قولُه: (**قُرِىءَ بالكسرِ علىٰ الاستئناف**)، الكوفيّون: ﴿أَنَّا صَبَبْنَا﴾ بفتح الهمزة(٣)، والباقون: بكسرِها.

قولُه: (**وأسنَدَ الشَّقَّ إلىٰ نفسِه إسنادَ الفعل إلىٰ السبب**)، **الانتصاف**: ما رأيتُ كاليوم عبداً يُنازعُ ربَّه بقولِه: ﴿ثُمَّ شَقَقْنَا﴾ حقيقةً، يجعلُه مجازاً! ويُضيفها(٤) إلىٰ الحرّاثِ حقيقةً.

---

(١) «صحيح البخاري»، كتاب التفسير، سورة «عبس» ص٥٧٥.

(٢) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٤٣٠).

(٣) وَجهُ قراءةِ الفتح أنها علىٰ البدلِ من الطعام، و «أنّا» في موضعِ الجر، والمعنىٰ: ﴿فَلْيَنظُرِ ٱلْإِنسَٰنُ إِلَىٰ طَعَامِهِۦٓ * أَنَّا صَبَبْنَا ٱلْمَآءَ صَبًّا﴾. وقوله: ﴿إِلَىٰ طَعَامِهِۦٓ﴾. هو موضعُ الاعتبار، بمعنىٰ: علىٰ كونه وحدوثه. انظر: «حجّة القراءات» ص ٧٥٠.

(٤) أي: إضافة الشّقّ.

و«الـحَبُّ»: كلُّ ما حُصدَ من نحوِ الحِنْطةِ والشعيرِ وغيرهما. و«القَضْبُ»: الرَّطْبة، والمِقْضابُ: أَرْضُه، سُمي بمصدرِ قَضَبَه إذا قَطَعَه؛ لأنه يقضبُ مرَّة بعد مرّة ﴿وَحَدَآيِقَ غُلْبًا﴾ يُحتملُ أن يجعلَ كلَّ حديقةٍ غَلْباء، فيريدُ تَكاثفَها وكثرةَ أشجارِها وعِظَمَها، كما تقول: حديقةٌ ضَخْمة، وأن يُجعلَ شجرُها غُلْباً، أي: عِظاماً غِلاظاً. **والأصل في الوصف بالغُلْب: الرِّقاب؛ فاستعير**؛ قالَ عمرو بنُ معد يكرب:

يَمْشي بِهَا غُلْبُ الرِّقَابِ كَأَنَّهُم بُزْلٌ كُسِينَ مِنَ الْكُحَيْـلِ جِـلاَلا

والأَبُّ: المرعىٰ؛ لأنه يَؤبُّ أي يَؤمُّ وينتجع. ....

قولُه: (**مِن نحوِ الحِنطةِ والشّعير**)، **الراغبُ**: «الحَبّ والحَبّةُ: في الحِنْطةِ والشّعيرِ ونحوِهما منَ المطعومات، والحِبُّ والحِبّةُ: في بُزورِ الرّياحين»[1].

قولُه: (**والأصلُ في الوَصْفِ بالغُلْبِ: الرِّقابُ، فاستعير**)، وهُو منَ استعارةِ المَرْسَن لأنْفِ الإنسان.

قولُه: (**يمشي بها غُلْبُ الرِّقابِ**) البيت[2]، الضَّميرُ في «بها»: عائدٌ إلىٰ الخَيْلِ أو الكتيبةُ غُلْبُ الرِّقاب، أي غِلاظُ الأعناق. والبُزْلُ: جمعُ البازل، وهُو يُطلَقُ علىٰ الذّكورِ والإناثِ منَ الإبِلِ إذا فُطِرَ نابُه، إذا جُعلَ الضّميرُ للكتيبةِ كانتِ الباءُ تجريديّةً، وقيل: يَصِفُ أرضاً مَأْسَدةً، يقولُ: يمشي بهذه الأرضِ أُسودٌ غِلاظُ العُنُقِ، كأنّها نُوقٌ كُسِينَ جِلالاً منَ القَطِران.

قولُه: (**والأبُّ: المَرْعىٰ**)، **الراغبُ**: «الأَبُّ: المرعىٰ المُتهيِّءُ للرّعي، مِن قولِهِم: أبَّ لكذا: إذا تَهيّأَ، وأَبَّ إلىٰ وطنِه: إذا نزَعَ إليه نُزوعاً: تَهيّأَ لقَصْدِه. وإبّانُ ذلك: فِعلانٌ منه، وهُو الزّمانُ المُهيَّأُ لفعلِه ومجيئه»[3].

---

(١) «مفردات القرآن» ص ٢١٤.

(٢) لعمرو بن معد يكرب، انظر: «ديوانه» ص ١٥٣.

(٣) «مفردات القرآن» ص ٥٩.

والأَبّ والأَمّ أَخَوان قال:

جِـذْمُنا قَـيْسٌ ونَجْـدٌ دارُنـا ولنـا الأَبُّ بـهِ وَالمَكْـرَعُ

وعن أبي بكرٍ الصديق رضي اللهُ عنه أنه سئلَ عن الأبِّ فقال: أيُّ سماءٍ تُظلُّني، وأيُّ أرضٍ تُقلُّني إذا قلتُ في كتابِ الله ما لا علمَ لي به. **وعن عمرَ رضي الله عنه: أنه قرأَ هذه الآيةَ** فقال: **كلُّ هذا** قد عرفنا، فما الأبُّ؟ ثم رفضَ عصاً كانت بيدِه وقال: هذا لعمرُ الله التكلُّف، وما عليكَ يا ابنَ أمِّ عمرَ أن لا تدري ما الأبُّ، ثم قال: اتَّبعوا ما تَبيَّنَ لكم من هذا الكتاب، وما لا فدعوه.

فإنْ قلتَ: فهذا يشبهُ النَّهي عن تتبعِ معاني القرآنِ والبحثِ عن مشكلاتِه.

قولُه: (**والأَبُّ والأَمُّ**) بفتح الهمزةِ فيهما (**أخوانِ**)، أي: مِثلانِ في معنى القَصْد.

قولُه: (**جِذْمُنا قَيْسٌ**) البيت[1]، الجِذم: الأصل، والمكرَعُ: المَنْهَل. يُقال: كَرَعوا فيها أي: تناولوا الماءَ بأفواهِهم، رُوي عن المصنِّف: كَرعتِ الإبل: غيبت أكارعَها، يقول: أصلُنا من قبيلةِ قَيْس، ومَنْهَلُنا ومَرْعَانا نَجْدٌ.

قولُه: (**وعن عُمرَ رضيَ اللهُ عنه، أنهُ قرأَ هذه الآيةَ**)، رَوَيْنا في «صحيح البخاريّ»، عن أنسٍ أنّ عُمرَ قرأ: ﴿وَفَٰكِهَةً وَأَبًّا﴾، قال: فما الأَبُّ؟ ثُم قال: ما كُلِّفنا ـ أو قال: ما أُمِرنا ـ بهذا[2].

قولُه: (**كلُّ هذا**)، أي: منَ الحَبِّ والعنبِ والقَضْبِ والزَّيتونِ والنَّخْل، ثُم رَفَضَ[3] عَصَاهُ، أشار برَفْض عصَاهُ إلى: أنِ ارفُضوا هذا.

---

(١) ممّا ينسبُ إلى الأعشى، ولم أهتدِ إليه في «ديوانه». وله قولُه شاهدًا على «الأبّ»:

صَرمتُ ولم أَصرمكُمُ وكصارمٍ أَخٌ قد طوى كشحًا وأَبَّ ليذهبا

أَبَّ بمعنى: تهيّأ. انظر: «ديوانه» ص ١١٥.

(٢) أخرجه البخاري (٧٢٩٣) عن أنس قال: «كنا عند عمر فقال: نهينا عن التكلّف». والحاكم في «المستدرك» (٣٨٩٧)، وقال: «هذا حديث صحيحٌ على شرط الشيخين ولم يُخرّجاه».

(٣) في «المستدرك»: «ثم نَقَضَ عصًا كانت في يده».

قلتُ: لم يُذهبْ إلى ذلك، ولكنَّ القومَ كانتْ أكبرُ هِمَّتِهم عاكفةً على العمل، وكان التشاغلُ بشيءٍ من العلمِ لا يُعملُ به تكلفاً عندهم؛ فأراد أنّ الآيةَ مسوقةٌ في الامتنانِ على الإنسانِ بمَطْعمِه واستدعاءِ شُكْره، وقد عُلمَ من فحوىٰ الآيةِ أنّ الأبَّ بعضُ ما أنبته اللهُ للإنسانِ متاعاً له أو لأَنعامه؛ فعليك بما هو أَهمُّ من النُّهوضِ بالشكرِ لله على ما تَبيَّنَ لك ولم يشكلْ مما عدّدَ من نِعَمه، ولا تَتشاغلْ عنه بطلبِ معنىٰ الأبِّ ومعرفةِ النباتِ الخاصِّ الذي هو اسمٌ له، واكْتفِ بالمعرفةِ الجميلةِ إلى أن يَتبيَّنَ لك في غيرِ هذا الوقت، ثم وَصّىٰ الناسَ بأن يَجْروا على هذا السَّننِ فيما أشبهَ ذلك من مُشكلاتِ القرآن.

[﴿فَإِذَا جَآءَتِ ٱلصَّآخَّةُ * يَوْمَ يَفِرُّ ٱلْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ * وَأُمِّهِۦ وَأَبِيهِ * وَصَـٰحِبَتِهِۦ وَبَنِيهِ * لِكُلِّ ٱمْرِئٍ مِّنْهُمْ يَوْمَئِذٍ شَأْنٌ يُغْنِيهِ * وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ مُّسْفِرَةٌ * ضَاحِكَةٌ مُّسْتَبْشِرَةٌ * وَوُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ عَلَيْهَا غَبَرَةٌ * تَرْهَقُهَا قَتَرَةٌ * أُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَفَرَةُ ٱلْفَجَرَةُ﴾ ٣٣-٤٢].

يقال: صَخّ لحديثِه، مثلُ: أَصاخَ له، **فَوُصفتِ النفخةُ بالصَّاخَّة مجازاً**؛..........

قولُه: (**فوُصفت**[١] **النّفخة بالصّاخّةِ مجازاً**)، **الراغب**: «الصّاخةُ: شدّةُ صوتِ ذي النّطق، يقالُ: صَخَّ يصِخُّ فهو صَاخّ، قال تعالىٰ: ﴿فَإِذَا جَآءَتِ ٱلصَّآخَّةُ﴾: عبارةٌ عن القيامة»[٢]، وقال الزجّاجُ: «الصّاخّةُ هي الصَّخّةُ[٣] التي تكونُ عندَها القيامةُ، تُصِخُ الأسماعَ، أي: تُصِمّها فلا تَسمَعُ إلّا ما تُدعَىٰ به لأحيائها. ثم فُسّر في أيِّ وقتٍ تجيءُ فقال: ﴿يَوْمَ يَفِرُّ ٱلْمَرْءُ﴾، ثُم وَصَفَ أحوالَ المؤمنينَ والكافرينَ بقولِه: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ مُّسْفِرَةٌ﴾ الآية»[٤]. وقال أبو البقاء: ﴿فَإِذَا جَآءَتِ﴾: العاملُ فيها جوابُها، وهو معنىٰ قوله: ﴿يَوْمَ يَفِرُّ ٱلْمَرْءُ﴾[٥]، وقال المصنفُ في

---

(١) في (ح) و(ف): «فوصف».

(٢) «مفردات القرآن» ص٤٧٦.

(٣) في (ف): «الصيحة»، وهي ساقطة عند الزجاج.

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (٥: ٢٨٧).

(٥) انظر: «التبيان» (٢: ١٢٧٠، ١٢٧٢).

لأن الناسَ يَصخُّون لها، يَفِرُّ منهم لاشتغالِه بما هو مدفوعٌ إليه، ولعلمِه أنهم لا يُغْنون عنه شيئاً؛ وبدأ بالأخ، ثم بالأبويْنِ؛ لأنهما أقربُ منه، ثم بالصَّاحبةِ والبنينَ؛ لأنهم أقربُ وأحبُّ؛ كأنه قال: يَفِرُّ من أخيه، بلْ من أبويْهِ، بل من صاحبتِه وبَنيه. وقيل: يَفِرُّ منهم حَذَراً من مُطالبتِهم بالتَّبِعات. يقولُ الأخُ: لم تُواسِني بمالِك، والأبوان: قَصَّرْتَ في بِرِّنا، والصَّاحبة: أَطْعمتَني الحرامَ وفَعلْتَ وصَنَعْتَ، والبنونَ: لم تعلِّمْنا ولم تُرْشدنا، وقيل: أوّلُ من يَفِرُّ من أخيه: هابيل؛ ومن أبويْهِ: إبراهيمُ، ومن صاحبتِه: نوحٌ ولوط؛ ومن ابنِه نوح، ﴿يُغۡنِيهِ﴾ يَكفيه في الاهتمامِ به. وقُرِئَ: (يَعْنيه)، أي: يَهُمُّه، ﴿مُّسۡفِرَةٞ﴾ مضيئةٌ متهلِّلة، مِن أَسْفر الصُّبح: إذا أَضاء. وعن ابنِ عباسٍ رضيَ اللهُ عنهما: مِن قيام الليل؛ لِما رُويَ في الحديث: «من كَثُرتْ صلاتُه بالليلِ حَسُنَ وجهُه بالنهار»، وعن الضَّحّاك: مِن آثارِ الوضوء، وقيل: مِن طولِ ما اغبرَّتْ في سبيل الله ﴿غَبَرَةٞ﴾ غبارٌ يعلوها، ﴿قَتَرَةٌ﴾ سوادٌ كالدُّخان؛ ولا ترى أوحشَ من اجتماعِ الغَبَرةِ والسَّوادِ في الوَجْه، كما ترىٰ من وجوهِ الزُّنوج إذا اغبرَّتْ؛ وكأنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ يجمعُ إلىٰ سوادِ وجوهِهم الغَبرة، كما جمعوا الفجورَ إلى الكُفْر.

عن رسولِ الله ﷺ: «مَن قرأَ سورةَ ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ﴾، جاءَ يومَ القيامةِ ووجهُه ضاحكٌ مُسْتبشر».

قوله: ﴿فَإِذَا جَآءَتِ ٱلطَّآمَّةُ ٱلۡكُبۡرَىٰ * يَوۡمَ يَتَذَكَّرُ﴾ [النازعات: ٣٤]: [﴿يَوۡمَ يَتَذَكَّرُ﴾][1]: بدلٌ من «إذا جاءت»، يعني: إذا رأىٰ أعمالَه مُدوّنةً في كتابِه تَذكَّرها وكان قد نَسِيَها[2]، فالمعنىٰ: فإذا جاءت الصّاخةُ يَفِرُّ المرءُ مِن أخيه.

قولُه: (بما هو مدفوعٌ إليه)، أي: منَ الأمورِ القادحةِ التي تُثْقلُه كقولِه تعالىٰ: ﴿وَإِن تَدۡعُ مُثۡقَلَةٌ إِلَىٰ حِمۡلِهَا لَا يُحۡمَلۡ مِنۡهُ شَيۡءٞ وَلَوۡ كَانَ ذَا قُرۡبَىٰٓ﴾ [فاطر: ١٨]. **الأساس**: دُفِعتُ إلىٰ أمرِ كذا، وأنا مدفوعٌ إليه: مضطرّ.

تمّتِ السّورة

---

(١) زيادة ﴿يَوۡمَ يَتَذَكَّرُ﴾ للإيضاح.

(٢) انظر ما تقدم ص٢٨٣.

سورة التكوير

مكّية، وهيَ تسع وعشرون آية

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

[﴿إِذَا ٱلشَّمۡسُ كُوِّرَتۡ * وَإِذَا ٱلنُّجُومُ ٱنكَدَرَتۡ * وَإِذَا ٱلۡجِبَالُ سُيِّرَتۡ * وَإِذَا ٱلۡعِشَارُ عُطِّلَتۡ * وَإِذَا ٱلۡوُحُوشُ حُشِرَتۡ * وَإِذَا ٱلۡبِحَارُ سُجِّرَتۡ * وَإِذَا ٱلنُّفُوسُ زُوِّجَتۡ * وَإِذَا ٱلۡمَوۡءُۥدَةُ سُئِلَتۡ * بِأَيِّ ذَنۢبٖ قُتِلَتۡ * وَإِذَا ٱلصُّحُفُ نُشِرَتۡ * وَإِذَا ٱلسَّمَآءُ كُشِطَتۡ * وَإِذَا ٱلۡجَحِيمُ سُعِّرَتۡ * وَإِذَا ٱلۡجَنَّةُ أُزۡلِفَتۡ * عَلِمَتۡ نَفۡسٞ مَّآ أَحۡضَرَتۡ﴾ ١-١٤].

في التكويرِ وجهان: أن يكونَ مِن كَوّرتُ العِمامةَ إذا لَفَفْتَها، أي: يلفُّ ضوءَها لفاً فيذهبُ انبساطُه وانتشارُه في الآفاق، وهو عبارةٌ عن إزالتِها والذهابِ بها؛ لأنها ما دامتْ باقيةً كان ضياؤها منبسطاً غيرَ ملفوف. **أو يكونُ لَفُّها** عبارةً عن رَفْعها وسَتْرِها؛ ....

سورة التكوير(١)

مكّية، وهيَ تسع وعشرون آية

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

قولُه: (**أو يكونُ لَفّها**)، عطفٌ علىٰ قولِه: أي: يَلُفُّ ضوءَها لفًّا، وقولُه: «وأن يكونَ مِنْ: طَعَنَه»، عطفٌ علىٰ قوله: «أن يكونَ مِن كُوِّرتِ العِمامةُ»، وهُو الوجْهُ الثاني، وكلا

(١) في (ط): «سورة ﴿كُوِّرَتۡ﴾».

لأنّ الثوبَ إذا أُريدَ رفعُه لُفَّ وطُوِي؛ ونحوُه قولُه: ﴿يَوْمَ نَطْوِي ٱلسَّمَآءَ﴾ [الأنبياء: ١٠٤] وأن يكونَ من طَعَنَه فجوَّرَه وكَوَّره: إذا ألقاه، أي: تُلْقىٰ وتُطْرَحُ عن فَلَكِها، كما وُصفتِ النجومُ بالانكدار.

فإنْ قلتَ: ارتفاعُ الشَّمسِ على الابتداءِ أو الفاعلية؟

قلتُ: بلْ علىٰ الفاعليةِ، رافعُها فعلٌ مضمرٌ يفسِّره كُوِّرت؛ لأنّ (إذا) يَطلبُ الفعلَ لِما فيه مِن معنىٰ الشَّرط ﴿ٱنكَدَرَتۡ﴾ انقضتْ، قال:

أَبْصَــرَ خِرْبَــانَ فَضَــاءٍ فَانْكَــدَرْ

الوجهينِ كناية. **الراغب**: «كَوْرُ الشيء: إدارتُه وضَمُّ بعضِه إلىٰ بعض، ككَوْرِ العِمامة. وطعَنَه فكوَّرَه: إذا ألقاهُ مُجتمِعاً»(١).

قوله: (**فجَوَّرَه**)، بالجيم، **الجوهريّ**: «ضَرَبه فجوّره، أي: صرَعَه، مثلَ: كوَّرَه، فتجوَّرَ».

قولُه: (﴿ٱنكَدَرَتۡ﴾: **انقَضَّت**)، **الراغب**: «الكدَرُ: ضدُّ الصَّفاء، يقالُ: عَيْشٌ كَدِرٌ، والكُدْرةُ: في اللّونِ خاصّةً، والكدورةُ في الماءِ والعَيْش، والانكدارُ: تغيُّرٌ من انتشارِ الشيء، قال تعالىٰ: ﴿وَإِذَا ٱلنُّجُومُ ٱنكَدَرَتۡ﴾. وانكدرَ القومُ علىٰ كذا: إذا قَصَدوا مُتناثرينَ عليه»(٢).

قولُه: (**أبصَرَ خِرْبانَ فضاءٍ فانكدَرْ**)، قبلَه في «المطلع»:

تَقَضِّيَ البازي إذا البازي كَسرْ   دانَىٰ جناحَيْه منَ الطُّور فمَرّ(٣)

انقَضّتْ: هوَتْ. خِرْبانٌ: جمعُ خَرْب، وهُو ذكَرُ الحُبارىٰ، فانكدَر، أي أبصرَ البازي الحُبارى فانقَضّ وسَقَط عليه. والشِّعرُ للعجاجّ يمدَحُ عمر بن مَعْمَر.

---

(١) «مفردات القرآن»، ص ٧٢٩.

(٢) المصدر السابق، ص ٧٠٤.

(٣) انظر: «مجمع أشعار العرب»، ص ١٧.

ويروىٰ في الشمسِ والنجوم: أنها تُطرحُ في جهنمَ ليراها مَن عبَدَها كما قال: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾ [الأنبياء: ٩٨]، ﴿سُيِّرَتْ﴾ أي علىٰ وجهِ الأرضِ وأُبْعدت، أو سُيرتْ في الجوّ تسييرَ السَّحابِ كقوله ﴿وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ﴾ [النمل: ٨٨]. والعِشارُ في جمعِ عُشَرَاء، كالنّفاسِ في جمعِ نُفَساء: وهي التي أتىٰ على حَمْلها عشرةُ أشهر، ثم هو اسمُها إلى أن تضعَ لتمامِ السنة، وهي أَنفسُ ما تكونُ عند أهلِها وأعزِّها. ﴿عُطِّلَتْ﴾ تُركتْ مُسيَّبةً مُهْملة. وقيل: عَطَّلها أهلُها عن الحَلْبِ والصّر، لاشتغالِهم بأنفسِهم. وقُرِئ: (عُطِلَت) بالتّخفيف. ﴿حُشِرَتْ﴾ جُمعتْ من كلِّ ناحية؛ قال قتادة: **يُحشَرُ كلُّ شيءٍ حتى الذبابُ** للقِصاص. وقيل: إذا قُضيَ بينها رُدّتْ تراباً فلا يبقىٰ منها إلا ما فيه سرورٌ لبني آدم وإعجابٌ بصورته، كالطاووس ونحوه. وعن ابنِ عباسٍ رضي الله عنهما: حَشْرُها مَوْتها. يقال: **إذا أجحفتِ السَّنةُ** بالناسِ وأموالِهم حَشَرتْهم السَّنة. ....

قولُه: (﴿عُطِّلَتْ﴾: تُركت مُسيَّبةً)، **الراغب**: «العَطَلُ: فُقدانُ الزِّينةِ والشّغل، يقال: عَطِلَتِ المرأةُ فهي عَطِل وعاطل، وعَطّلتْه من الحليِّ ومن العملِ فتعطّل، قال تعالىٰ: ﴿وَبِئْرٍ مُّعَطَّلَةٍ﴾ [الحج: ٤٥]، ويقال لمن يجعلُ العالمَ بجهلِه وبزعمِه فارغًا عن صانعٍ أتقنَه وزَيّنة: معطِّل، وَعطّلَ الدارَ عن ساكِنيها والإبلَ عن راعيها»(١).

قولُه: (**يُحشَرُ كلُّ شيءٍ حتّىٰ الذُّبابُ**)، عن مسلم والتّرمذيّ، عن أبي هريرةَ في قولِه تعالىٰ: ﴿وَإِذَا ٱلْوُحُوشُ حُشِرَتْ﴾ قال: قال النبيُّ ﷺ: «لتؤدُّنَّ الحقوقَ إلىٰ أهلِها يومَ القيامة، حتّىٰ يُقادَ للشّاةِ الجَلْحاءِ منَ الشاةِ القَرْناء» وزاد أحمدُ بنُ حَنْبل: وحتّىٰ الذّرةُ منَ الذّرة»(٢).

قولُه: (**إذا أَجْحَفَتِ السَّنةُ**)، بالجيمِ والحاءُ المهملة. **الأساس**: «أَجْحَفَ بهمُ الدَّهرُ: استأْصَلَهم، وأجحَفَهم فلانٌ: كلَّفَهم ما لا يُطاق، وسَنَةٌ مُجحِفةٌ».

---

(١) «مفردات القرآن»، ص ٥٧٢.

(٢) سبق تخريجه في «النبأ»، ومن قوله «يحشرُ كلُّ شيءٍ» إلى قوله: «من الذّرّة» سقط من (ف).

وقرئ (حُشِّرتْ) بالتشديد. ﴿سُجِرَتْ﴾ **قرئ بالتخفيف والتشديد**، من سَجَرَ التنورَ: إذا ملأَه بالحطب، أي: مُلئتْ وفُجرَ بعضُها إلى بعضٍ حتى تعودَ بحراً واحداً. وقيل: ملئتْ نيراناً تضطرمُ لتعذيبِ أهلِ النار. وعن الحسن: يذهبُ ماؤُها فلا تبقىٰ فيها قَطْرة. ﴿زُوِّجَتْ﴾ **قُرِنت كلُّ نفسٍ بشَكْلِها**، وقيل: قُرنتِ الأرواحُ بالأجساد. وقيل بكُتُبِها وأعمالِها. **وعن الحسن هو كقوله**: ﴿وَكُنتُمْ أَزْوَٰجًا ثَلَٰثَةً﴾ [الواقعة: ٧] وقيل: نفوسُ المؤمنين بالحُور، ونفوسُ الكافرين بالشياطين. وَأَدَ يئدُ مقلوبٌ من آدَ يَؤود: إذا أثقل. قالَ الله تعالى: ﴿وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفْظُهُمَا﴾ [البقرة: ٢٥٥]؛ لأنه إثقالٌ بالتراب: كانَ الرجلُ إذا وُلدتْ له بنتٌ **فأرادَ أن يَستحييَها**: ألبسَها جُبةً من صُوفٍ أو شَعْرٍ ترعىٰ له الإبلَ والغنمَ في البادية؛ وإن أراد قَتْلَها تَركَها، حتىٰ إذا كانتْ **سُداسيةً** فيقولُ لأمِّها: طَيِّبيها وزَيِّنيها، حتى أَذهبَ بها إلى أَحمائِها، ....

قولُه: (﴿سُجِرَتْ﴾ **قُرِىءَ بالتخفيفِ والتشديد**)، ابنُ كثيرٍ وأبو عَمْرٍو: بالتخفيف، والباقونَ: بالتشديد[1].

قولُه: (**قُرنت كلُّ نفس بشكلِها**)، في «الكواشي»: يُقرَنُ الصّالحُ بالصّالح في الجنّة، ويُقرنُ الطّالحُ بالطالح في النّار.

قولُه: (**وعن الحسَن: هُو كقولِه**: ﴿وَكُنتُمْ أَزْوَٰجًا ثَلَٰثَةً﴾)، فالأزواجُ علىٰ هذا: الأصنافُ، قال: يقالُ للأصنافِ التي بعضُها معَ بعض أو يُذكَرُ بعضُها معَ بعض: أزواجٌ، ومنهُ قولُه تعالىٰ: ﴿وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِۦٓ أَزْوَٰجًا﴾ [طه: ١٣١].

قولُه: (**فأراد أن يَستحييَها**)، هُو مِن قولِه تعالىٰ: ﴿وَيَسْتَحْيُونَ نِسَآءَكُمْ﴾ [البقرة: ٤٩].

قولُه: (**سُداسيّة**)، أي: بَلَغتْ قامتُها ستةَ أشبار، وعُمرُها ستّ سنين.

الأساس: «إزارٌ سَديسٌ وسُداسيّ: ستُّ أذْرُع، وأسْدَسَ البعيرُ: ألقَىٰ سَديسَه».

(١) حجة من قرأ بالتشديد قولُه: ﴿وَإِذَا ٱلْبِحَارُ﴾، ولو كان واحدًا لكان تحقيقًا لقوله: ﴿وَٱلْبَحْرِ ٱلْمَسْجُورِ﴾ [الطور: ٦]، والعربُ تقول: سَجَرْتُ التنور، وسَجَّرْتُ التنانير. وأما القراءة بالتخفيف، فتقع علىٰ القليل والكثير كقوله: ﴿قُتِلَ ٱلْخَرَّٰصُونَ﴾ [الذاريات: ١٠]. انظر: «حجّة القراءات»، لابن زنجلة، ص٧٥٠، ٧٥١.

وقد حَفَرَ لها بئراً في الصحراء فيبلغُ بها البئرَ فيقول لها: انظري فيها، ثم يَدْفعُها من خلفِها ويَهيلُ عليها التراب، حتى تستويَ البئرُ بالأرض. وقيل: كانتِ الحاملُ إذا أقربت حَفَرتْ حُفرةً فتمخَّضتْ على رأسِ الحفرة؛ فإذا وَلَدتْ بنتاً رَمَتْ بها في الحفرة، وإن وَلَدتْ ابناً حَبَسته.

فإنْ قلتَ: ما حَمَلَهم على وَأْدِ البنات؟

قلتُ: الخوفُ من لُحوقِ العارِ بهم من أَجْلهنّ، أو الخوفُ من الإمْلاق، كما قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَٰقٍ﴾ [الإسراء: ٣١]، وكانوا يقولون: إن الملائكةَ بناتُ الله، فألحقوا البناتِ به، فهو أَحقُّ بهنّ. وصَعْصعةُ بنُ ناجيةَ مِمّن منعَ الوأد؛ فيه افتخرَ الفرزدقُ في قوله:

ومِنَّا الذي مَنَـعَ الوائِـدات فأَحْيا الوَئيدَ فلَـمْ تُـوأَدِ

قولُه: (**ومنّـا الذي**) البيت(١)، وفي رواية:

وجَـدِّي الذي

الوئيدُ: فَعيلٌ بمعنىٰ مفعول، فلذا لم يؤنَّثْ. رُويَ أنّ صَعْصَعةَ جَدَّ الفرزْدَقِ قَدِمَ علىٰ رسُولِ الله ﷺ، فعَرَضَ عليه الإسلامَ، فقال له: يا رسُولَ الله، عمِلتُ أعمالاً في الجاهليّة، فهلْ لي فيها أجرٌ؟ أحيَيْتُ ثلاثَ مئةٍ وستينَ منَ الموءودة، واشتريْتُ كلَّ واحدةٍ منها بناقتَيْنِ عشراوَيْنِ وجمَل، قال رسُولُ الله ﷺ: «هذا بابُ من البِرِّ ولك أجرُه إذْ مَنَّ اللهُ عليك بالإسلام»(٢)، وبه افتخَرَ الفَرزْدَق، واللهُ أعلمُ بصحّتِه.

وعَدَّ صاحبُ «الاستيعاب» صَعْصَعةَ جدَّ الفرزْدق في الصّحابة، وقال: رَوَىٰ عنه

---

(١) للفرزدق، انظر: «ديوانه»، ص ١٥٥.

(٢) أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٦٥٦٢)، والطبراني في «الكبير» (٧٢٨٢).

فإنْ قلتَ: فما معنىٰ سؤالِ الموءودة عن ذَنْبِها الذي قُتِلَت به؛ وهَلّا سُئل الوائدُ عن موجبِ قَتْلِه لها؟

قلتُ: سؤالُها وجوابُها تبكيتٌ لقاتِلِها، نحوُ التبكيتِ في قولِه تعالى لعيسىٰ: ﴿ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي﴾ إلى قوله: ﴿سُبْحَـٰنَكَ مَا يَكُونُ لِيٓ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ﴾ [المائدة: ١١٦]. وقُرِئ: (سَأَلتْ)، أي: خاصَمتْ عن نفسِها، وسألتِ اللهَ أوقاتِلَها؛ وإنما قيل (قُتِلَتْ) بناءً على أن الكلامَ إخبارٌ عنها؛ ولو حكىٰ ما خوطبتْ به حين سُئلت. فقيل: قتلت أو كلاهما حين سئلت لقيل: قتلت. وقرأ ابنُ عباسٍ رضي عنهما: (قُتِلْتُ)، على الحكاية، وقرئ: (قُتِّلت) بالتشديد، ....

طُفَيْلُ بنُ عَمْرٍو، وابنُه عِقالُ بنُ صَعصَعةَ، ورَوَىٰ عنهُ الحسَن، وكان مِن أشرافِ بني تميم وكان في الجاهليّة يفتدي الموءوداتِ من بني تميم[١]، وقال الفرزْدَقُ فيه:

وجَدِّي الذي مَنَعَ الوائداتِ ... وأحيـا الوَئيـدَ فلـم تُـوأَدِ

قولُه: (فما معنىٰ سُؤالِ الموءودة؟) الفاءُ دَلَّت علىٰ إنكارٍ علىٰ كلامِه السابق، أي: ذكرتَ أن موجِبَ الوأدِ؛ إمّا خوفُ العار أوِ الإملاقُ، لا مِن ذنبٍ صَدَرَ عنها، فما مَعنىٰ سؤالِ الموءودة، إلىٰ آخِره؟

قولُه: (تبكيتٌ لقاتِلها)، الأساس: «بَكَتَهُ بالحُجّة وبَكَّتَه: غَلَبَه، يقالُ: بَكَّتَه حتّىٰ أسكتَه». وتقريرُه أنّ المَجْنِيّ عليه إذا سُئل بمحْضَرٍ منَ الجاني ونُسِبَ إليه الجنايةُ دونَ الجاني، كان ذلك بَعْثاً للجاني علىٰ التفكّرِ في حالِ نفْسِه وحالِ المَجنيّ عليه، فيَعثُرُ علىٰ براءةِ ساحةِ صاحِبه، وعلىٰ أنهُ هُو المُستحقُّ لكلِّ نَكالٍ فيفحم، وهذا نوعٌ منَ الاستدراج واقِعٌ علىٰ طريقِ التعريضِ[٢].

---

(١) انظر: «الاستيعاب» ترجمة (١٢١٨) (٢: ٢٧٤).

(٢) من قوله: «قولُه: فما معنىٰ سُؤالِ الموءودة؟» إلىٰ هنا، سقط من (ف).

وفيه دليلٌ بيِّنٌ على أن أطفالَ المشركين لا يُعذَّبون، وعلى أن التعذيبَ لا يُستحقُّ إلا بالذنب، وإذا بَكَّتَ اللهُ الكافرَ ببراءةِ الموؤودة من الذنب: فما أقبحَ به، وهو الذي لا يَظلمُ مثقالَ ذرّةٍ، أن يكرَّ عليها بعد هذا التبكيتِ فيفعلُ بها ما تنسىٰ عنده فعلَ المبكّتِ من العذابِ الشديدِ السَّرْمد! وعن ابنِ عباسٍ رضي اللهُ عنهما أنه سُئلَ عن ذلك، فاحتجّ بهذه الآية. ﴿نُشِرَتْ﴾ **قرئ بالتخفيف** والتشديد، يريد: صُحُفَ الأعمال؛ تُطوىٰ صحيفةُ الإنسانِ عند موتِه، ثم تُنْشَرُ إذا حُوسب. عن قتادة: صَحيفتُك يا ابنَ آدمَ تُطوىٰ على عملِك، ثم تُنْشرُ يومَ القيامة، ....

قولُه: (**وفيهِ دليلٌ بَيِّنٌ علىٰ أنّ أطفالَ المشركينَ لا يُعذَّبُونَ**)، ودليلُه أنه إذا بَكَّتَ اللهُ الكافرينَ ببراءةِ الموءودة منَ الذَّنب، فما أقبحَ به، وهُو الذي لا يَظلمُ مِثقالَ ذَرّة، أن يَكرَّ عليها بعدَ ذلك هذا التبكيتِ! وهُو مَبْنيٌّ علىٰ مسألةِ الحسنِ والقُبْحِ العَقْليّ. ورَوْينا خلافَه عن البخاريِّ ومسلمٍ وأبي داودَ والنَّسائيّ، عن ابنِ عبّاسٍ قال: سُئلَ رسُولُ الله ﷺ عن أولادِ المشركين، فقال: «اللهُ إذْ خَلَقَهم أعلمُ بما كانوا عاملين»[(١)]. تفسيرُه ما رَوىٰ أبو داودَ، عن عائشةَ رضيَ اللهُ عنها، قلتُ: يا رسُولَ الله، ذَراري المؤمنين؟ فقال: «مِن آبائهم»، فقلتُ: يا رسُولَ الله، بلا عمل؟ قال: اللهُ أعلمُ بما كانوا عاملين. قلت: يا رسولَ الله، فذَراري المشركين؟ فقال: «مِن آبائهم»[(٢)]، أي: متّصلينَ بهم، كقولِه تعالىٰ: ﴿ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتُ بَعْضُهُم مِّنۢ بَعْضٍ﴾ [الأنفال: ٦٨]. وفي «مُسنَد» الإمام أحمدَ بن حَنْبل: سألَتْ خديجةُ عن ولدَيْنِ ماتا لها في الجاهليّة، فقال رسُولُ الله ﷺ: «هما في النّار»[(٣)].

قولُه: (﴿نُشِرَتْ﴾ **قرئَ بالتخفيف**)، نافعٌ وعاصمٌ وابنُ عامر، والباقونَ: بتشديدِها[(٤)].

---

(١) أخرجه البخاري (١٣٨٣)، ومسلم (٢٦٦٠).

(٢) انظر: «سنن أبي داود» (٤٧١٢).

(٣) انظر: «مسند الإمام أحمد» (١١٣١) عن علي رضي الله عنه.

(٤) حجةُ من قرأ بالتخفيف قولُه تعالىٰ: ﴿فِى رَقٍّ مَّنشُورٍ﴾ [الطور: ٣]، وحجة القراءة بالتشديد قولُه تعالىٰ: ﴿صُحُفًا مُّنَشَّرَةً﴾ [المدثر: ٥٢]، ولم يقل: منشورة. انظر: «حجّة القراءات» لابن زنجلة، ص ٧٥١.

فلينظرْ رجلٌ ما يُمْلي في صحيفته. وعن عمرَ رضي الله عنه أنه كان إذا قرأها قال: إليكَ يساقُ الأمرُ يا ابنَ آدم. وعن النبي ﷺ أنه قال: «**يُحشرُ الناسُ عراةً حفاةً**»، فقالت أمُّ سلمة: كيف بالنساء؟ فقال: شُغلَ الناسُ يا أمَّ سلمة. قالت: وما شُغْلُهم؟ قال: «نَشْرُ الصحفِ فيها مثاقيلُ الذرِّ ومثاقيلُ الخَرْدل». ويجوز أن يراد: نُشِرتْ بين أصحابِها، أي فُرِّقتْ بينهم. وعن مَرثدِ بنِ وَداعة: إذا كان يومُ القيامةِ تَطايرتِ الصُّحفُ من تحتِ العَرْش، فتقعُ صحيفةُ المؤمنِ في يده في جنةٍ عالية، وتقعُ صحيفةُ الكافرِ في يده في سَمومٍ وحَميم، أي مكتوبٌ فيها ذلك، وهي صحفٌ غيرُ صحفِ الأعمال. ﴿كُشِطَتۡ﴾ كُشفتْ وأُزيلتْ، كما يُكشطُ الإهابُ عن الذبيحة، والغطاءُ عن الشيء. وقرأ ابنُ مسعودٍ (قُشِطَت) واعتقابُ الكافِ والقافِ كثير. يقال: **لَبَكْتُ الثريدَ ولَبَقْتُه**، والكافور والقافور. ﴿سُعِّرَتۡ﴾ أُوقِدتْ إيقاداً شديداً، **وقرئ: ﴿سُعِّرَتۡ﴾ بالتشديدِ** للمبالغة. ....

قولُه: (**يُحشَرُ الناسُ عُراةً**)، الحديثُ مِن روايةِ التِّرمذي، عن ابنِ عبّاس، أنّ النبيَّ ﷺ قال: «تُحشَرونَ حُفَاةً عُرَاةً غُرْلاً». فقالتِ امرأةٌ: أيُبصرُ أو يَرىٰ بعضُنا عورةَ بعض؟ قال: «يا فلانةُ، لكلِّ امرئٍ منهم يومئذٍ شأنٌ يغنيه»[١]. وعن البخاريّ ومسلم، عن عائشةَ رضيَ اللهُ عنها، قلتُ: الرّجالُ والنّساءُ جميعاً يَنظُرُ بعضُهم إلىٰ بعض؟ قال: «الأمرُ أشدُّ مِن أن يُهمَّهم ذلك»[٢].

قولُه: (**لَبَكْت الثريدَ ولَبَقْته**)، **الأساس**: «لبَّق طعامَه ولبَقَه، يَلبُقُه، مثلَ: لَبَكَه: إذا خَلَطَه وليَّنَه، ومنه: رجلٌ لَبِقٌ ولَبيقٌ: [لَيِّنُ][٣] الأخلاقِ لطيفٌ ظريف».

قولُه: (**وقُرئَ ﴿سُعِّرَتۡ﴾ بالتشديد**)، نافعٌ وحَفْصٌ وابنُ ذكْوان، والباقونَ: بالتخفيف[٤].

(١) «سنن الترمذي» (٣١٦٧) وغُرلًا: غيرُ مختونين، والغُرْلةُ: القُلْفة..

(٢) انظر: «صحيح البخاري» (٦٥٢٧) ومسلم (٢٨٥٩).

(٣) سقط لفظ «لَيّن» من الأصول الخطية.

(٤) حجةُ من قرأ بالتشديد قولُه تعالىٰ: ﴿كُلَّمَا خَبَتۡ زِدۡنَٰهُمۡ سَعِيرٗا﴾ [الإسراء: ٩٧]، وحجّة القراءةِ بالتخفيف قولُه تعالىٰ: ﴿وَكَفَىٰ بِجَهَنَّمَ سَعِيرًا﴾ [النساء: ٥٥]. انظر: «حجة القراءات» لابن زنجلة، ص ٧٥١.

قيل: سَعَّرها غضبُ الله تعالى وخَطايا بني آدم، ﴿أُزْلِفَتْ﴾ أُدْنيت من المتقين، كقوله تعالى: ﴿وَأُزْلِفَتِ ٱلْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ﴾ [ق: ٣١]، قيل: هذه اثنتا عَشْرَة خَصْلة؛ ستٌّ منها في الدنيا، وستٌّ في الآخرة.

و﴿عَلِمَتْ﴾ هو عاملُ النصبِ في ﴿إِذَا ٱلشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾ وفيما عُطفَ عليه.

فإنْ قلتَ: كلُّ نفسٍ تعلمُ ما أَحْضرت، كقوله: ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا﴾ [آل عمران: ٣٠] ....

قولُه: (ستٌّ منها في الدّنيا)، وهي مِن قولِه: ﴿إِذَا ٱلشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾ إلىٰ قوله: ﴿وَإِذَا ٱلْبِحَارُ سُجِّرَتْ﴾، (وستٌّ في الآخرة)، وهي مِن قولِه: ﴿وَإِذَا ٱلنُّفُوسُ زُوِّجَتْ﴾ إلىٰ قوله: ﴿وَإِذَا ٱلْجَنَّةُ أُزْلِفَتْ﴾.

قولُه: (و﴿عَلِمَتْ﴾ هو عاملُ النَّصب في ﴿إِذَا ٱلشَّمْسُ﴾)، قال الزجّاجُ: «التقديرُ: إذا كانت هذه الأشياءُ، عَلِمتْ كلُّ نفسْ ما أحضَرتْ مِن خيرٍ أو شرّ تُجزَىٰ به»[١]. وقال صاحبُ «الكشف»: «هذه اثنتا عشرةَ خصالاً: مِن قولِه: ﴿إِذَا ٱلشَّمْسُ﴾ إلىٰ: ﴿وَإِذَا ٱلْجَنَّةُ﴾، كلُّها مضافةٌ إلىٰ الجمَل، لم يَتمَّ بها الكلامُ، وإنّما إتمامُه بما عَمِلَ فيها مِن قولِه: ﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّآ أَحْضَرَتْ﴾، فهي جُملةٌ مِن فعلٍ وفاعل، ثُم ابتَدأ فأقسَمَ، فقال: ﴿فَلَآ أُقْسِمُ﴾، وتمامُه آخرُ السّورة؛ لأنّ قولَه: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾ جوابُ القَسَم»[٢].

قولُه: (كقولِه: ﴿مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا﴾ [آل عمران: ٣٠])، الراغبُ: «الحَضَرُ: خلافُ البَدْوِ، والحَضارةُ والحِضارةُ: السكونُ بالحَضَر، كالبَداوة والبِداوة، ثُم جُعلَ ذلك [اسمًا] [٣] لشهادةِ مكانٍ أو إنسانٍ أو غيرِه. ﴿وَإِذَا حَضَرَ ٱلْقِسْمَةَ﴾ [النساء: ٨]، ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ﴾ [البقرة: ١٨٠]، نحوَ: جاء أحدَكمُ الموتُ، ﴿وَأَعُوذُ بِكَ

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٥: ٢٩١).

(٢) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٤٣٢).

(٣) سقط لفظ «اسمًا» من الأصول الخطية.

لا نفسٌ واحدةٌ، فما معنى قوله: (عَلِمَتْ نَفْسٌ)؟

قلتُ: هو من عكسِ كلامِهم الذي يَقْصدون به الإفراطَ فيما يُعْكَسُ عنه. ....

رَبِّ أَن يَحْضُرُونِ ﴾ [المؤمنون: ٩٨]، فذلك من بابِ الكناية، أي: أن يَحْضُرَني الجنّ[1]، وكُنّيَ عن المجنونِ بالمُحتضَر وعمّن حضَرَه الموتُ بذلك»[2].

قولُه: ﴿مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا ﴾، أي: مُشاهَداً مُعايَناً عندَه.

قولُه: (**لا نفسٌ واحدة**)، يعني: نفسٌ في قوله: ﴿ عَلِمَتْ نَفْسٌ ﴾ نكرةٌ في سياقِ الإثبات، فلا يُفيدُ العمومَ والمقامُ يقتضيه. وأجاب الإمامُ بجوابَيْنَ، **أحدُهما**: ما ذَكَره المصنف ثُم قال: «وهذا كمن يَسألُ عالماً عن مسألةٍ ظاهرةٍ ويقولُ له: هل عندَك شيءٌ فيها؟ فيقولُ ربّما حَضَرَ شيءٌ، وغَرَضُه الإشارةُ إلىٰ أنّ ما عندَه في تلك المسألةِ، ما لا يقومُ به غيرُه، **وثانيهما**: لعلّ الكفّارَ كانوا يُتعِبونَ أنفُسَهم في الدّنيا فيما يعتقدونَه طاعاتٍ، ثُم بدا لهم يومَ القيامةِ خلافُ ذلك»[3].

وقلتُ: والتنوينُ في ﴿نَفْسٌ﴾ إذَنْ: للنّوع، أي: عَلمتْ نفْسٌ كافرةٌ أنّ ما حَسبَتْه طاعةً كان وَبَالاً عليها، ويؤيّدُه قولُه: ﴿وَإِذَا ٱلْمَوْءُۥدَةُ سُئِلَتْ﴾. وأمّا الواحديّ ومُحيي السّنة فقد قالا: «عَلِمتْ كلُّ نفْسٍ ما أحضَرتْ مِن خيرٍ أو شَرّ»[4]، وقال القاضي: «نفْسٌ في معنىٰ العموم، كقولهم: تمرةٌ خيرٌ مِن جَرادة»[5].

قولُه: (**يقصدون به الإفراطَ فيما يُعْكَسُ عنه**)، أي: يقصدون الإفراط في الشيء الذي يجعل الكلامَ معكوسًا عنه، مثالُه: ﴿نَفْسٌ﴾ فيما نحن بصدده، فإنها تُفيدُ القلّةَ وضعت موضع الكثرةِ تعكيسًا، لإرادةِ الإفراط في الكثرة[6].

---

(١) في (ط): يحضروني الجنُّ، على لغة «أكلوني البراغيث».

(٢) «مفردات القرآن» ص ٢٤١.

(٣) «مفاتيح الغيب» (٣١: ٦٥).

(٤) انظر: «الوسيط» (٤: ٤٣٠) للواحدي، و «معالم التنزيل» (٨: ٣٤٩) للبغوي.

(٥) «أنوار التنزيل» (٥: ٤٥٧) للبيضاوي.

(٦) من قوله: «قولُه: يقصدون به» إلى هنا، سقط من (ح).

ومنه قولُه عز وجل: ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ ﴾ [الحجر: ٢] ومعناه: معنىٰ كَمْ، وأبلغُ منه قولُ القائل:

قـد أتـرُكُ القِـرْنَ مُصْـفَرًّا أنامِلُـهُ

وتقول لبعضِ قوّادِ العساكر: كم عندك من الفرسان؟ فيقول: رُبَّ فارسٍ عندي. أو لا تَعدمُ عندي فارساً، وعنده **المقانِبُ**: وقَصْدُه بذلك التمادي في تكثيرِ فُرْسانِه. ولكنه أراد إظهارَ براءتِه من التزيّد، وأنه ممن يقلِّلُ كثيرَ ما عنده، فضلاً أن يتزيَّد، فجاء بلفظِ التقليل، **ففُهم منه معنىٰ الكثرةِ على الصِّحةِ واليقين**. ....

قولُه: (**قد أتْرُكُ القِرنَ مُصفَرّاً أناملُهُ**)، تمامُه:

كأنّ أثوابَهُ مُجَّتْ بِفرصَادِ (١)

القِرْنُ: مثلُك في الشّجاعة. مُصفَرّاً أناملُه: كنايةٌ عن القَتْل. ومَجَّ الماءَ مِن فيه: رمَىٰ به، الفِرصادُ: التُّوت. يقولُ: أتْرُكُ قَرْني في المعركةِ مقتولاً مُلطَّخَ الثّوبِ بالدم. أراد بالتقليل في قولِه: «قد أتركُ القِرنَ»، التكثيرَ لمقامِ المَدْح.

قولُه: (**المَقانب**)، **الجَوهري**: «المِقْنَبُ: ما بيْنَ الثلاثينَ إلىٰ الأربعينَ من الخَيْل».

قولُه: (**ففُهِمَ منهُ معنىٰ الكثرةِ علىٰ الصِّحةِ واليقين**)، وذلك أنّ العكسَ في الكلام إنّما يُصارُ إليه للمبالغة، والمتكلّمُ إنّما يتمكّنُ منه إذا لم يُنازَعْ فيما عكَسَ فيه، وأنه كالمجمَع عليه بقرائنِ الأحوال، ولذلك قال: وتقولُ لبعض قُوّادِ العساكر، وعليه قولُه تعالىٰ: ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ ﴾ [الحجر: ٢].

---

(١) البيت لعبيد بن الأبرص، انظر: «ديوانه»، ص ٥٦. وقد استشهد به الزمخشري قبلُ، عند تفسيره الآية (١٤٤) من سورة البقرة. انظر: «الكشاف» (٣: ١٤١). والفِرصاد: صبغةٌ حمراء تشبه الدّمَ القاني، لذلك قال في معناه: التّوت.

وعن ابنِ مسعودٍ رضي اللهُ عنه، أنّ قارئاً قرأها عنده، فلّما بلغَ ﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّآ أَحْضَرَتْ﴾ قال: وانقطاع ظَهْرياه!

[﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِٱلْخُنَّسِ * ٱلْجَوَارِ ٱلْكُنَّسِ * وَٱلَّيْلِ إِذَا عَسْعَسَ * وَٱلصُّبْحِ إِذَا تَنَفَّسَ﴾ ١٥-١٨].

﴿بِٱلْخُنَّسِ﴾ الرَّواجع، بينا ترىٰ النجم في آخرِ البرج إذ كرَّ راجعاً إلى أوله، و﴿ٱلْجَوَارِ﴾ السَّيارة. و﴿ٱلْكُنَّسِ﴾ الغُيَّب، من كَنَسَ الوَحْشيُّ: إذا دخلَ كِناسَه. قيل: هي الدّراريُّ الخمسة: بَهرام، وزُحَل، وعُطارد، والزُّهرة، والمشتري، تجري مع الشمسِ والقمر، وتَرجعُ حتى تخفىٰ تحت ضَوْءِ الشمس؛ فخُنوسُها: رجوعُها، وكُنوسُها: اختفاؤها تحت ضوءِ الشمس. وقيل: هي جميعُ الكواكب، تَخْنُسُ بالنهارِ فتغيبُ عن العيون، وتكنسُ بالليل: أي تطلعُ في أماكنِها، كالوُحْشِ في كُنُسِها، عَسْعسَ الليلُ وسَعْسعَ: إذا أَدْبر. قال العجاج:

حَتّى إذا الصُّبْحُ لها تَنَفَّسا ... وانجابَ عنها لَيْلُها وعَسْعَسا

وقيل: ﴿عَسْعَسَ﴾: إذا أقبلَ ظلامُه.

قولُه: (وعُطارِد والزُّهْرة)، عن بعضِهم: صَحَّ الزُّهَرةُ، بفتح الهاء.

قوله: (حتّىٰ إذا الصُّبحُ لها تنفَّسا) البيت، الضّميرُ في «عنها» و«لها» و«ليلُها»: للمَفازةِ. وانجابَ: انكشفَ، وانجابَت السَّحابة: انكشفَت.

قولُه: (وقيل: ﴿عَسْعَسَ﴾: إذا أقْبلَ ظلامُه)، قال الواحديّ: «﴿عَسْعَسَ﴾: أدْبَرَ وذهبَ، وقال الحسَنُ: أقْبلَ بظلامِه، وهُو منَ الأضْداد. ويَدُلُّ علىٰ أنّ المرادَ هاهُنا أدْبرَ قولُه: ﴿وَٱلصُّبْحِ إِذَا تَنَفَّسَ﴾، أي: امتدَّ ضَوْؤه حتّىٰ يصيرَ نهاراً»[1]، ولمن يقولُ بالأوّل أن يقولَ: إنّ التقابُلَ لا يحصُلُ إلّا إذا فُسِّر بأقْبلَ. وعن بعضِهم: ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا عَسْعَسَ﴾ أي: أَقْبلَ وأدبرَ، وذلك في مبدأ اللّيلِ ومَنتهاهُ، فالعَسْعسةُ والعِساسُ: رقّةُ الظّلام، وذلك في طرفَي اللّيل، والعَسُّ والعَسَسُ: نَفْضُ اللّيلِ عن أهلِ الرِّيبة، فجُعِلَ ذلك نَفَسًا[2] لهُ علىٰ المجازِ بأدنىٰ مُلابسة. وقال الإمامُ: «ويجوزُ

---

(١) «الوسيط» (٤: ٤٣٠، ٤٣١).

(٢) في (ح) و(ف): «نفس»، وليس بصواب.

فإنْ قلتَ: ما معنى تنفسَ الصُّبح؟

قلتُ: إذا أقبل الصُّبح: أقبل بإقباله روحٌ ونسيم، فجُعلَ ذلك نَفَساً له على المجاز وقيل: تَنفَّسَ الصُّبح.

[﴿إِنَّهُۥ لَقَوۡلُ رَسُولٖ كَرِيمٖ * ذِي قُوَّةٍ عِندَ ذِي ٱلۡعَرۡشِ مَكِينٖ * مُّطَاعٖ ثَمَّ أَمِينٖ﴾ ١٩-٢١].

﴿إِنَّهُۥ﴾ الضميرُ للقرآن، ﴿لَقَوۡلُ رَسُولٖ كَرِيمٖ﴾ هو جبريلُ صلواتُ الله عليه، ﴿ذِي قُوَّةٍ﴾ كقوله تعالى: ﴿شَدِيدُ ٱلۡقُوَىٰ * ذُو مِرَّةٖ﴾ [النجم: ٥-٦]؛ **لَمَّا كانتْ حالُ المكانةِ علىٰ حسبِ حالِ المُمْكن**، قال: ﴿عِندَ ذِي ٱلۡعَرۡشِ﴾ ليدلَّ على عِظَم منزلتِه ومكانتِه ﴿ثَمَّ﴾ إشارةٌ إلى الظرفِ المذكور، أعني: عند ذي العرش، على أنه عندَ الله مطاعٌ في ملائكتِه المقرَّبين يَصْدرون عن أمرِه ويَرْجعون إلى رأيه. وقرئ: (ثُمَّ) تعظيماً للأمانة، وبياناً **لأنها أفضلُ صفاتِه** المعدودة.

أن يُشبَّهَ النهارُ الذي غشِيَهُ اللّيلُ المظلمُ بالمكروبِ المحزونِ الذي يَخنسُ، وإذا تنفّسَ يجِدُ راحةً، فالصُّبحُ لمّا تخلَّصَ منَ الظّلام، كأنه تخلّصَ مِن كرْبِه، وهُو استعارةٌ لطيفة»(١).

قولُه: (**لمّا كانت حالُ المكانةِ علىٰ حسَبِ حالِ الممكن**)، يعني: وَصَفَ جبريلَ بقوله: ﴿مَكِينٖ﴾، وخصّ مِن أوصافِ الله ﴿ذِي ٱلۡعَرۡشِ﴾، ليَدُلَّ علىٰ عِظَم منزلةِ جبريلَ عندَ الله ومكانتِه؛ لأنّ حالَ الشّخص يتفاوتُ بتفاوُتِ حال مَن لهُ عندَه المنزلةُ، فمرتبةُ مَن يُلازمُ السُّلطانَ عندَ سريرِ المُلْك، مُباينٌ لمرتبةِ مَن يُلازمُه عندَ الوضوء. قال القاضي: «معنىٰ قولِه: ﴿عِندَ ذِي ٱلۡعَرۡشِ مَكِينٖ﴾: عندَ الله ذي مكانة»(٢).

قال الإمامُ: معنىٰ ﴿مَكِينٖ﴾: ذي الجاه الذي يُعطَىٰ ما سأل، يقال: مكُنَ فلانٌ، بالضمّ، عندَ فلانٍ، مكانةً(٣).

قولُه: (**بياناً لأنّها أفضلُ صفاتِه**)؛ لأنّ ثُم للتّراخي في المرتبةِ هاهُنا.

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٣١: ٦٧) بتصرف.

(٢) «أنوار التنزيل» (٥: ٤٥٨).

(٣) انظر: «مفاتيح الغيب» (٣١: ٦٨).

[﴿وَمَا صَاحِبُكُم بِمَجۡنُونٖ﴾ ٢٢]

﴿وَمَا صَاحِبُكُم﴾ يعني: محمداً ﷺ ﴿بِمَجۡنُونٖ﴾ كما تَبْهتُه الكَفرة، **وناهيك بهذا دليلاً على جلالةِ مكانِ جبريلَ** عليه السَّلامُ وفضلِه على الملائكة، **ومُباينةِ منزلتِه أفضلَ الإنسِ** محمد ﷺ، إذا وازنتَ بين الذِّكْرَيْنِ حين قُرِنَ بينهما، وقايستَ بين قوله: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوۡلُ رَسُولٖ كَرِيمٖ * ذِي قُوَّةٍ عِندَ ذِي ٱلۡعَرۡشِ مَكِينٖ * مُّطَاعٖ ثَمَّ أَمِينٖ﴾، وبين قوله: ﴿وَمَا صَاحِبُكُم بِمَجۡنُونٖ﴾.

قولُه: (**وناهيكَ بهذا دليلاً علىٰ جلالةِ مكانِ جبريلَ... ومُباينةِ منزلتِه لمنزلةِ أفضلِ الإنس**)، **الانتصاف**: «ما يَرضَىٰ لهُ جبريلُ هذا التفسيرَ المقتضيَ لتنقيصِ البشيرِ النذير، السِّراج المُنير، وقد قيل: الرسُولُ الكريمُ محمدٌ صَلَواتُ الله عليه، ولو كان جبريلَ، وقيلَ بتفضيل الملائكةِ مثلاً، لَمَا جازَ أيضاً؛ لأنّهمُ اتّفَقوا علىٰ أنهُ لا يجوزُ تنقيصُ أحدٍ منهم بتعيينِ مَن يَفضُلُ عليه بعَيْنِه، وفي معناه: «لا تُفَضِّلُوني علىٰ يونُسَ بنِ متّىٰ»(١)، فلو قلتَ: زيدٌ أفضلُ أهلِ عصرِه لما شَقّ [علىٰ أحد، بخلاف](٢) ما إذا قلتَ: هو أفضلُ منكَ أيّها المخاطب. وهذه الصِّفاتُ إذا سُلِّمتْ لجبريلَ فقد جاءت في حقِّ نبيِّنا في آخِر الحاقّة: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوۡلُ رَسُولٖ كَرِيمٖ﴾ [الآية: ٤٠]».

وإن قيل: هو جبريلُ: رُدّ بقولِه: ﴿وَمَا هُوَ بِقَوۡلِ شَاعِرٖ﴾ [الحاقة: ٤١]. والزمخشريُّ وافقَ هناك(٣). وقولُه: ﴿ذِي قُوَّةٍ﴾، لا نزاعَ أنّ جبريلَ أقوىٰ، وقولُه: ﴿مُّطَاعٖ﴾، فطاعةُ الملائكةِ لنبيِّنا ظاهرةٌ، فقال لهُ ملَكُ الجبال: إن اللهَ أمرَني أن أُطيعَك، فإنْ أمَرْتَني أن أُطبقَ عليهمُ الأخشَبَيْنِ فعلْتُ. ولهُ الشَّفاعةُ: العامّةُ والخاصّة. وأمّا أنهُ أمينٌ فقولهُ صَلَواتُ الله عليه: «إنّي أمينٌ في السماء أمينٌ في الأرض»(٤).

---

(١) «معاني الأخبار» للكلاباذي، ص ٨٠. وفي البخاري (٣٤١٦) بلفظ: «لا ينبغي لعبدٍ أن يقول: أنا خيرٌ من يونس بن متّىٰ»، عن أبي هريرة. ويدخل هذا في باب تواضعه ﷺ، ومنه قوله ﷺ، كما في البخاري (٤٥٣٧): «أنا أحقُّ بالشك من إبراهيم».

(٢) ما بين المعقوفتين سقط من الأصول الخطية، وأثبتُّه من «الإنصاف» (ق ١٤٧) للعراقي.

(٣) انظر: «الكشاف» (١٥: ٦٣١).

(٤) «الانتصاف» بحاشية «الكشاف» (٤: ٧١١-٧١٢) بتصرف. وانظر: «الإنصاف» (ق ١٤٧). والحديث أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (١٤٠٩١) عن زيد بن أسلم.

....

وقال الإمامُ ما معناهُ: «كما أنّهُ سبحانَه وتعالىٰ أجْرَىٰ علىٰ جبريلَ هذه الصِّفاتِ هاهُنا، أجْرَىٰ علىٰ نبيِّنا صَلَواتُ الله عليه وسلم في قولِه تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِنَّآ أَرۡسَلۡنَٰكَ شَٰهِدٗا وَمُبَشِّرٗا وَنَذِيرٗا * وَدَاعِيًا إِلَى ٱللَّهِ بِإِذۡنِهِۦ وَسِرَاجٗا مُّنِيرٗا﴾ [الأحزاب: ٤٥-٤٦]، فإفرادُ أحدِ الشّخصَيْن بالذكر وإجراءُ صفاتِه عليه، لا يَدُلُّ علىٰ انتفاءِ تلك الصفاتِ عن الآخر»(١).

وقال القاضي: «استدلالهُ ضعيفٌ، إذِ المقصودُ من ذلك رَدُّ قولِهم: ﴿إِنَّمَا يُعَلِّمُهُۥ بَشَرٞ﴾ [النحل: ١٠٣]، ﴿أَفۡتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَم بِهِۦ جِنَّةُۢ﴾ [سبأ:٨]، لا تَعدادُ فَضْلِهما والموازَنةُ بينَهما»(٢).

وقلتُ: سيقتِ الآياتُ لبيانِ شأْنِ الكتاب، حيث جُعلَ ﴿إِنَّهُۥ لَقَوۡلُ رَسُولٖ كَرِيمٖ﴾ مقسمًا عليه بالأقسام السابقة، فذُكِر محمدٌ صَلَواتُ الله عليه، وجبريل عليه السّلامُ تابعٌ لذكْرِه، ونحوُه قولُه تعالىٰ: ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَا تُبۡصِرُونَ * وَمَا لَا تُبۡصِرُونَ * إِنَّهُۥ لَقَوۡلُ رَسُولٖ كَرِيمٖ * وَمَا هُوَ بِقَوۡلِ شَاعِرٖۚ قَلِيلٗا مَّا تُؤۡمِنُونَ * وَلَا بِقَوۡلِ كَاهِنٖۚ قَلِيلٗا مَّا تَذَكَّرُونَ * تَنزِيلٞ مِّن رَّبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الحاقة: ٣٨-٤٣]؛ لأنّهم كانوا يقولونَ تارَةً: إنهُ مجنونٌ، وأخرىٰ: إنهُ كاهنٌ، وشاعرٌ، فرَدَّ اللهُ عليهم بهذه الآيات، يعني: أنهُ صَلَواتُ الله عليه يَتَلَقّىٰ هذا القرآنَ مِن لدُنْ حكيم عليم، بواسطةِ مَلَكٍ مقرّب، ومِن صفاتِه أنهُ كيْتَ وكَيْت، لا مِن جِنّيٍّ متمرّدٍ رجيم كما يَفْترونَه، ولذا فالمُوازنةُ إذن بيْنَ الجِنّيِّ والمَلَك، لا بيْنَ محمدٍ صَلَواتُ الله عليه والمَلَك.

وأمّا تسميتُه مجنوناً في قولِه: ﴿وَمَا صَاحِبُكُم بِمَجۡنُونٖ﴾، فعلىٰ المُشاكلةِ وإطباقِ الجوابِ علىٰ ما سُمِعَ منهم، ويؤيِّدُه قولُ الزجّاج: ﴿وَمَا صَاحِبُكُم بِمَجۡنُونٖ﴾ جوابُ القَسَم، أي: أقسمُ بهذه الأشياءِ أنّ القرآنَ نزَلَ به جبريلُ وأنّ صاحبَكم ليس بمجنون؛ لأنهم قالوا: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِي نُزِّلَ عَلَيۡهِ ٱلذِّكۡرُ إِنَّكَ لَمَجۡنُونٞ﴾ [الحجر: ٦]. تَمّ كلامُه(٣).

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢: ٢٠٨)؛ قاله في تفسير الآية (٢٨٥) من سورة البقرة.

(٢) «أنوار التنزيل» (٥: ٤٥٨)، ويقصد بالاستدلالِ هنا، الاستدلالُ علىٰ فضلِ جبريلَ عليه السلام علىٰ محمد ﷺ.

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٥: ٢٩٢، ٢٩٣).

[﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ بِٱلْأُفُقِ ٱلْمُبِينِ * وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِضَنِينٍ * وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَيْطَٰنٍ رَّجِيمٍ﴾ ٢٣-٢٥].

﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ﴾ ولقد رأىٰ رسولُ الله ﷺ جبريلَ، ﴿بِٱلْأُفُقِ ٱلْمُبِينِ﴾ بمَطْلعِ الشمس الأعلىٰ، ﴿وَمَا هُوَ﴾ وما محمدٌ علىٰ ما يُخْبَرُ به من الغيبِ، من رؤيةِ جبريلَ والوحيِ إليه وغيرِ ذلك، (بظنين) بمتَّهمٍ من الظِنَّة وهي التُّهَمَة. وقرئ: ﴿بِضَنِينٍ﴾، من الضَّنِّ وهو البُخل أي: لا يَبخلُ بالوحي فيزوي بعضَه غيرَ مبلغه؛ أو يسألُ تعليمَه فلا يعلمُه؛ وهو في مُصحفِ عبدِ الله بالظاء، وفي مُصحفِ أُبيّ بالضاد، وكانَ رسولُ الله ﷺ يقرأُ بهما. وإتقانُ الفصلِ بين الضادِ والظاء واجب، ومعرفةُ مخرجَيْهما مما لا بدَّ منه للقارئ؛ فإنّ أكثرَ العجمِ لا يُفرّقون بين الحرفين، وإن فَرقوا ففرقاً غيرَ صواب، وبينهما بَوْنٌ بعيد؛ فإنَّ مخرجَ الضادِ من أصلِ حافةِ اللِّسان، ....

ثُم إنّك إن أمعَنْتَ النظَرَ، وقَفْتَ علىٰ أنّ في إجراءِ تلك الصِفاتِ علىٰ جبريلَ في هذا المقام إدماجاً لتعظيم الرسُولِ ﷺ، وأنه بَلَغَ منَ المكانةِ وعلُوِّ المنزلة عندَ ذي العَرْش، بأنْ جعَلَ السّفيرَ بينه وبينَهُ، مثْلَ هذا المَلَك المُقرّبِ المُطاع الأمين، فالقولُ في هذه الصِّفاتِ بالنّسبة إلىٰ رسُولِ الله ﷺ رفعةُ منزلته، كالقولِ في قولِه: ﴿ذِى ٱلْعَرْشِ﴾ بالنّسبة إلىٰ رِفعةِ منزلةِ جبريلَ كما سَبَقَ واللهُ أعلم[1].

قولُه: (هُو في مصحفِ عبدِ الله بالظاء)، ابنُ كثيرٍ وأبو عَمْرٍو والكسائيّ: بالظاء، والباقونَ: بالضّاد[2].

---

(١) كُتب بحاشية النسخة الخطية (ح)، بخطٍّ مغاير بإزاء هذه الفقرة، ما نصُّه: «ومن البراهينِ الساطعةِ الدالةِ علىٰ أن اللهَ سبحانه وتعالىٰ، لم يرد الموازنة بين [النبي] ﷺ وبين جبريلَ عليه السلام، أنه تعالىٰ ذكر شيئًا ليس فيه ما يدلُّ علىٰ صفاتِ الفضيلة، حيثُ قال: «وما صاحبكم بمجنون»، وتلك الصفات التي ذكرها في جبريلَ عليه السلام، كلُّها صفاتُ الملائكة».

(٢) بالظاءِ، من التهمة، أي: ما هو بمتهم علىٰ الوحي أنه من الله. وبالضاد، من البخل، أي: لا يبخل محمدٌ ﷺ بما آتاه الله من العلم والقرآن، بل يرشد ويعلم ويؤدّي عن الله تعالىٰ. انظر: «حجة القراءات» لابن زنجلة، ص ٧٥٢.

وما يليها من الأضراسِ من يمينِ اللِّسان أو يسارِه، وكانَ عمرُ بنُ الخطابِ رضي الله عنه أضبطَ، يعملُ بكلتا يديه، وكان يُخرِجُ الضادَ من جانبَيْ لسانه، وهي **أحدُ الأحرف الشّجْرية** أختُ الجيمِ والشين. وأما الظاءُ فمخرجُها من طَرَفِ اللِّسانِ وأصولِ الثنايا العليا، وهي أحدُ الأحرفِ الذَّوْلقية أختُ الذالِ والثاء. ولو استوىٰ الحرفانِ لَمَا ثَبتتْ في هذه الكلمةِ قراءتان اثنتان، **واختلافٌ بين جبلَيْنِ من جبالِ العلمِ والقراءة**، ولما اختلفَ المعنىٰ **والاشتقاقُ والتركيب.**

فإنْ قلتَ: فإنْ وَضعَ المصلّي أحدَ الحرفين مكانَ صاحبه؟

قلتُ: **هو كواضعِ الذالِ مكانَ الجيم،**..........................

قولُه: (**أحدُ الأحرُف الشّجْرية**)، **الجوهريّ**: الشَّجْرُ: ما بيْنَ اللَّحيَيْن، وذَلْقُ اللِّسان: طرَفُه. وقال الخليلُ: إنّ الذَّلاقةَ في المنطقِ إنّما هِي بطرَفِ أَسَلَةِ اللّسان، وهِي مُستَدَقُّه.

قولُه: (**واختلاف بيْنَ جبلَيْنِ مِن جبالِ العِلم والقراءة**)، يعني: عبدَ الله بنَ مسعود وأُبيَّ ابنَ كعب. تشبيهُهما بجبَلَيْنِ، إشارةٌ إلىٰ رسوخِهما في العلم، قال تعالىٰ: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ٧].

قولُه: (**والاشتقاق والتركيب**)، التركيبُ من حيثُ إنّ الظَّنِينَ: فَعيلٌ بمعنىٰ مفعول، والضَّنِينُ: اسمُ فاعل. نسبتُهما بجبَلَيْنِ، إشارةً إلىٰ رسوخِهما في العلم، قال تعالىٰ: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ٧].

قولُه: (**هو كواضع الذّالِ مكان الجيم**)، كنّىٰ بهذا بطلانَ صَلاةِ مَن بَدَّلَ الظاءِ بالضّاد، وهُو الظاهرُ من مذهبِ الشافعيِّ[١]، وجاءَ في كتابِ «الرَّوضة» جوازُ الإبدال[٢]، وقال الإمامُ: «والمختارُ الجَوازُ لعُسْرِ التمييزِ وشدّةِ الاشتباه؛ لأنّهما مِنَ المجهورة ومِنَ الرِّخوة ومن

---

(١) انظر: «منهاج الطالبين وعمدة المفتين» للنووي، ص ١٣.

(٢) انظر: «روضة الطالبين» (١: ٢٤٢) للنووي.

والثاءِ مكانَ الشين، لأن التفاوتَ بين الضادِ والظاء **كالتفاوتِ بين أخواتهما**. ﴿وَمَا هُوَ﴾ وما القرآن، ﴿بِقَوْلِ شَيْطَٰنٍ رَّجِيمٍ﴾ أي: بقولِ بعضِ المُسْترقةِ للسَّمعِ، وبوحيِهم إلى أوليائِهم من الكَهَنة.

[﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ * إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِّلْعَالَمِينَ * لِمَن شَاءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ * وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ ٢٦-٢٩].

﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾ استضلالٌ لهم كما يقالُ لتاركِ الجادّةِ اعتسافاً أو ذهاباً **في بُنَيَّاتِ الطريق**: أين تذهب؟ مُثّلتْ حالُهم بحالِه في تَرْكِهم الحقَّ وعُدولِهم عنه إلى الباطل ﴿لِمَن شَاءَ مِنكُمْ﴾ بَدلٌ من ﴿لِّلْعَالَمِينَ﴾، ....

المُطْبَقةِ، ولأنّ النّطقَ بالضّادِ مخصُوصٌ بالعرب، لِما رُويَ: «أنا أفصحُ مَن نَطَقَ بالضّاد»[(١)]، فلوِ اعتُبِرِ الفَرْقُ بينهما لَوقعَ السّؤالُ عنهُ في زمنِ الرسُولِ ﷺ وزمنِ الصّحابة، لا سيّما عندَ دخُول العجَم في الإسلام، ولو وقَعَ لَنُقِل، فلمّا لم يُنقَلْ عُلِمَ أنّ التمييزَ ليسَ في محلِّ التكليف»[(٢)].

قولُه: (**كالتفاوتِ بين أخواتهما**)، قال: ذكَرت العرَبُ ثلاثَ لُغاتٍ في حُظظ بظاءَيْن، وحُضُض بضَادَيْنِ، وحُضَظَ بضادٍ بعدَها ظاءٌ[(٣)]، فلوِ اتّحَدَ الحرفانِ لَما كان لروايتِهم فيها ثلاثُ لغاتٍ معنىً، ويُناديٰ عليه: الحَوْلان الحَوْلان؛ لأنهُ يُجلَبُ من بلادِ خَوْلان، وهُو دواءٌ للعَيْن تُطلىٰ به الأجفانُ ولا يُدخَلُ في العَيْن.

قولُه: (**في بُنَيّاتِ الطريق**)، **الجوهري**: «هيَ الطرقُ الصِّغارُ تتشعَّبُ منَ الجادّة».

---

(١) الحديث معناه صحيح، ولا أصل له في مبناه. انظر: «الموضوعات الكبرىٰ» لمُلّا علي القاري، ص ١١٦، ١١٧.

(٢) «مفاتيح الغيب» (١: ٦٠) بتصرف.

(٣) الكلمات الثلاثُ بضمِّ الحاءِ وفتحِ ما بعد الحاء وضمّها: لغاتٌ في كلمةٍ ذاتِ معنىً واحدٍ، هو اسمُ صمغٍ يقال له: خولان، أو هو الكُحلُ الذي يقالُ له خولان، قال الرّاجز:

أَرْقَشُ ظَمآنُ إذا عُصِرَ لَفَظْ ... أَمَرَّ مِن صَبْرٍ ومَقْرٍ وحُظَظْ

انظر: «لسان العرب» (حضض) لابن منظور، و«التحرير والتنوير» (٣٠: ١٤٣) لابن عاشور.

وإنما أُبدلوا منهم لأنّ الذين شاؤا الاستقامةَ بالدخولِ في الإسلام هم المنتفعون بالذِّكْر، فكأنه لم يوعَظ به غيرُهم وإن كانوا مُوعَظين جميعاً ﴿وَمَا تَشَآءُونَ﴾ الاستقامة يا مَنْ يشاؤها إلا بتوفيقِ الله ولُطْفه. أو: **وما تشاؤونها أنتم** يامَنْ لا يشاؤها إلا بقَسْرِ الله وإلجائِه.

عن رسولِ الله ﷺ: «مَنْ قرأَ سورةَ «إذا الشَّمسُ كُوِّرت»، أعاذه اللهُ أن يفضحَه حين تُنْشر صحيفتُه».

قولُه: (**أو: وما تشاءونَها أنتم**)، وإنّما غيَّرَ العبارةَ، بأنْ زادَ في الثاني كلمةَ النَّفْي في (مَن لا يشاؤها)، ولفظة ﴿أَنتُمْ﴾؛ لأنّ الخطابَ في قولِه تعالىٰ: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمْ﴾ إمّا عامٌّ وعليه الوَجْهُ الأوّل، وإمّا خاصٌّ والمخاطَبونَ همُ المارُّ ذكْرُهم في قولِه: ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾، وعليه الوجهُ الثاني، ولذلك سَجَّلَ علىٰ عنادِهم بقوله: «يا مَن لا يشاؤُها إلّا بقَسْر الله وإلجائه».

قال الإمامُ: «إنّ مشيئةَ الاستقامةِ موقوفةٌ علىٰ مشيئةِ الله؛ لأنّ مشيئةَ العبدِ مُحدَثةٌ، فلا بُدّ لحدوثِها مِن مشيئةٍ أُخرىٰ، فأفعالُ العبادِ في طرفَيْ ثُبوتِها وانتفائها موقوفةٌ علىٰ مشيئةِ الله، وقولُ المعتزلة: إنّ هذه المشيئةَ مخصُوصةٌ بمشيئةِ القَسْرِ والإلجاء ضعيفٌ؛ لأنّا بيّنّا أنّ المشيئةَ الاختياريّةَ حادثةٌ، ولا بدّ مِن مُحدِثٍ يُحدِثُها واللهُ أعلم»(١).

تمّتِ السُّورة

بعون الله وحُسْن توفيقه

وصلىٰ الله علىٰ محمد

❋ ❋ ❋

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٣١: ٦٩) بتصرف.

سورة ﴿ٱنفَطَرَتۡ﴾

مكّية، وهيَ تسع عشرة آية

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

[﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتۡ * وَإِذَا ٱلۡكَوَاكِبُ ٱنتَثَرَتۡ * وَإِذَا ٱلۡبِحَارُ فُجِّرَتۡ * وَإِذَا ٱلۡقُبُورُ بُعۡثِرَتۡ * عَلِمَتۡ نَفۡسٞ مَّا قَدَّمَتۡ وَأَخَّرَتۡ﴾ ١ – ٥].

﴿ٱنفَطَرَتۡ﴾ انشقت، ﴿ٱلۡبِحَارُ فُجِّرَتۡ﴾ فُتح بعضُها إلى بعض، فاختلطَ العذبُ بالمالح، وزالَ البرزخُ الذي بينهما، وصارتِ البحارُ بحراً واحداً. وروي أنّ الأرضَ تُنْشِفُ الماءَ بعد امتلاءِ البحار، فتصيرُ مستوية، وهو معنىٰ التسجيرِ عند الحسن. وقرئ: (فُجِرَت) بالتخفيف، وقرأ مجاهد: فَجَرَتْ على البناء للفاعل والتخفيف، بمعنىٰ: بَغَتْ لزوالِ البرزخِ نظراً إلى قوله تعالى: ﴿لَّا يَبۡغِيَانِ﴾ [الرحمن: ٢٠] لأنّ البغيَ والفجورَ أخوان. بُعْثر وبُحْثر بمعنىٰ، وهما مركبان من البعثِ والبَحْثِ مع راءٍ مضمومةٍ إليهما. والمعنىٰ: بُحثتْ وأُخرجَ موتاها. وقيل: لبراءة المبعثِرة ؛لأنها بَعْثرتْ أسرارَ المنافقين.

[﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡإِنسَٰنُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ ٱلۡكَرِيمِ * ٱلَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّىٰكَ فَعَدَلَكَ * فِيٓ أَيِّ صُورَةٖ مَّا شَآءَ رَكَّبَكَ﴾ ٦–٨]

فإنْ قلتَ: ما معنىٰ قوله: ﴿مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ ٱلۡكَرِيمِ﴾؟ وكيف طابقَ الوصفُ بالكرمِ إنكارَ الاغترارِ به، ....

سورة ﴿ٱنفَطَرَتۡ﴾

مكّية، وهيَ تسع عشرة آية

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

قولُه: (وكيفَ طابَقَ الوَصْفُ بالكرم إنكارَ الاغترارِ به؟)، يعني: أنّ قوله: ﴿مَا غَرَّكَ﴾: إنكارُ

....

الغرور، ووجودُ الغُرور حُكمٌ يَصحُّ تَرتّبُه علىٰ وَصْفِ الكرم؛ لأنهُ مناسِبٌ، فكيف أنكرَه؟ يَدُلُّ علىٰ المناسبةِ حديثُ عليٍّ رضيَ اللهُ عنه معَ غلامه. وأجابَ أنّ وَصْفَ الكرم في الآية مُقيَّدٌ مقرونٌ بقولِه: ﴿خَلَقَكَ فَسَوَّىٰكَ فَعَدَلَكَ﴾، ومعناهُ: أنهُ تكرّمَ علىٰ الإنسانِ بأنْ أخرَجَه منَ العَدَم إلىٰ الوجودِ أوّلاً، ثُم تفضّلَ عليه ثانياً بأنْ مَكّنهُ منَ العمل، وعرّضَه للثّواب والعِقاب، ليعرِفَ حقَّ تلك النعمةِ ويَشكُرَ ربَّه، فلمّا قَصّرَ فيه وغَفَلَ عنه أنكرَ عليه بقولِه: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَـٰنُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ ٱلْكَرِيمِ ۝ ٱلَّذِى خَلَقَكَ﴾، يعني: مِن حقِّ الإنسانِ أنْ لا يَغْترَّ بهذا الكرم، بل يجتهدُ في العمل ويقابلُ تلك النّعمةَ بالشّكرِ ولا يقول: قد أحسَنَ اللهُ إليّ حيثُ أوجَدَني منَ العَدَم، كذلك يُحسِنُ إليَّ إذا أنا مِتُّ فيغفرُ لي، وهُو المرادُ مِن قولِه: «اغتراراً بالتفضّلِ الأوّل».

وحاصلُهُ: أنهُ تعييرٌ وتوبيخ، وليس بإطماع، فقولُه: «وبتفضّلِه» عطْفٌ علىٰ «بتكرُّمِ الله»، و«حتىٰ»: غايةُ «أنْ لا يغترّ». وقولُه: «أنْ يتفضّلَ»: مفعولُ «يطمَعَ»، و«اغترارًا»: علةٌ لقولِه: «حتّىٰ يطمعَ أن يتفضّلَ عليه بالثواب». وقولُه: «فإنهُ مُنكَرٌ»، مسبّبٌ عن قولِه: «إنّ حقّ الإنسانِ أن لا يغترّ»، إلىٰ آخرِه. وقوله: «وقيل: للفُضَيْل» جوابٌ عن سؤالٍ مقدَّر، يعني: إذا كان القَيْدُ ما ذَكَرْتَ، فكيف قيَّدَه فُضَيْلٌ بالسّتورِ المُرخاة. وأجَاب: أنّ كلامَه مبنيٌّ علىٰ الاعترافِ بالقصُورِ لا علىٰ الاعتذار؛ لأنّ فُضَيْلاً كان يغلِبُ عليه الخوفُ، وأنشَدَ صاحبُ «المطلع» لمحمد بن السّماكِ في المعنىٰ:

يا كاتِمَ الـذنبِ أمَـا تستحي ... [و][1] اللهُ في الخَلوةِ ثانيكا[2]
غَـرّكَ مِـن ربِّـكَ إمهالُـهُ ... وسِـترُه طُـولَ مَسـاويكا

قال صاحبُ «الانتصاف»: «هذه جعجعةٌ فارغة، فالآيةُ في الكفّار لقولِه: ﴿كَلَّا بَلْ

(١) سقط حرف «الواو» من الأصول الخطية.
(٢) في (ح): «يأتيكا».

....

تُكَذِّبُونَ بِٱلدِّينِ﴾، وتخليدُهم حقٌّ ولكنْ ليس واجباً علىٰ الله، ويجوزُ عقلاً أنْ لا يُخلِّدَ الكافرَ وأن يُدخِلَه الجنّةَ لولا ورودُ السَّمع، فاللهُ يفعَلُ ما يشاءُ، ويَحكُمُ ما يُريد»(١).

وقلتُ: الحقُّ العمومُ في الآية كما ذهَبَ إليه المصنِّف. وقال الإمامُ: «في الإنسانِ قولانِ، أحدُهما: أنهُ الكافرُ، لقولِه: ﴿كَلَّا بَلْ تُكَذِّبُونَ بِٱلدِّينِ﴾، والثاني: أنه متناوِلٌ لجميع العُصَاة، وهُو الأقربُ؛ لأنّ خصُوصَ السببِ لا يقدَحُ في عموم اللفظ»(٢).

وقلتُ: والنّظمُ يُساعدُ عليه، وذلك أنّ قولَه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ﴾ إلىٰ قولِه: ﴿يَعْلَمُونَ مَا تَفْعَلُونَ﴾، كالاعتراضِ بيْنَ قرينتَي الجمع والتقسيم. فإنّ قولَه: ﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ وَأَخَّرَتْ﴾، عامٌّ اشتملَ علىٰ الفُجّارِ والأبرار، وقولُه: ﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ * وَإِنَّ ٱلْفُجَّارَ لَفِى جَحِيمٍ﴾، تقسيمٌ تضمَّنَ معنىٰ التفريق، فإنهُ تعالىٰ لَـمّا بيَّنَ أحوالَ القيامةِ بانفطارِ السّماءِ وانتثارِ الكواكبِ وانفجارِ الأبحر والبعثِ عن القبور، ثُم إطْلاعِ كلِّ نفْسٍ: بَرِّها وفاجِرِها(٣) علىٰ عملِها، خيرِها وشرِّها، نَبّهَ جِنسَ الإنسانِ عن رَقْدةِ الغَفْلة وسِنَةِ الجهالةِ بقولِه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ مَا غَرَّكَ﴾، يعني: أيُّها الغافلُ، ووراءَكَ هذا الخَطْبُ الجسيم والخَطَرُ العظيم، وأنت قدِ اغترَرْتَ بما تكرّمَ عليك ربُّكَ حيث خَلَقَك فسَوّاكَ فعدَلَك، في أيِّ صُورةٍ ما شاء ركّبَك، فاشتَغَلْتَ بذلك عن التزوّدِ لدارِ القرار، وأخلَدْتَ إلىٰ دارِ الغرور، ولَمّا كانَ مؤدّىٰ هذه الغفلةِ، الاغترارَ إلىٰ الذُّهولِ عن المستقرِّ الأصلي، نَزّلَه منزلةَ التكذيبِ بيوم الدِّين، حتّىٰ أضْرَبَ عنهُ بقولِه: ﴿كَلَّا بَلْ تُكَذِّبُونَ بِٱلدِّينِ﴾، وهذا كما ترىٰ مِن حالِ المتمادي في أمورِ الدّنيا منَ المتَسمِّينَ بالإسلام، إذا سمعَ شيئاً مِن أمرِ الآخِرة تقبّضَ واشمأزّ لغايةِ انهماكِه في لَذّاتِ العاجلة. ونَظيرُهُ في تهديدِ المُطففِّينَ: ﴿أَلَا يَظُنُّ أُوْلَٰٓئِكَ أَنَّهُم مَّبْعُوثُونَ﴾ [المطففين: ٤]، جعلَهم

---

(١) «الانتصاف» بحاشية «الكشاف» (٤: ٧١٥)، وانظر: «الإنصاف» (ق: ١٤٧) للعراقي.

(٢) «مفاتيح الغيب» (٣١: ٧٢، ٧٣).

(٣) في (ف): «بَرَأها فأجبرَها!».

وإنما يُغترُّ بالكريم، كما يُروىٰ عن عليٍّ رضي اللهَّ عنه أنه صاحَ بغلام له كرّاتٍ فلم يُلبِّه، فنظرَ فإذا هو بالباب، فقال له: ما لك لم تجبني؟ قال: لثقتي بحِلْمك وأَمْني من عقوبتك، فاستحسنَ جوابَه وأَعْتقه. وقالوا: من كرمِ الرجلِ سوءُ أدبِ غِلْمانه.

قلتُ: معناه أنّ حقَّ الإنسانِ أن لا يغترَّ بتكرّمِ الله عليه، حيثُ خلقَه حياً لينفعَه، وبتفضُّلِه عليه بذلك حتى يطمعَ بعدما مَكَّنه وكَلَّفه فعصىٰ وكَفرَ النعمةَ المتفضَّلَ بها، أن يتفضلَ عليه بالثوابِ وطَرْح العقاب، اغتراراً بالتفضُّلِ الأوّل، فإنه منكرٌ خارجٌ من حدِّ الحكمة، ولهذا قال رسول الله ﷺ لما تلاها: «غرّه جهلُه»، وقال عمر رضي الله عنه: غرّه حُمقه وجهلُه، وقال الحسن: غرَّه والله شيطانُه الخبيث، أي: زَيَّن له المعاصي وقال له: افعل ما شئت، فربُّك الكريمُ الذي تفضّلَ عليك بما تفضّلَ به أوّلاً وهو متفضلٌ عليك آخراً حتى ورَّطه، وقيل للفضيلِ بنِ عياض: إنْ أقامك اللهُ يومَ القيامةِ وقال لك: «مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ» ماذا تقول؟ قال أقول: غرَّتْني ستورُكَ المرخاة. وهذا على سبيلِ الاعترافِ بالخطأ في الاغترارِ بالسّتر، وليس باعتذارٍ **كما يَظنه الطَّماع**،..................

أسوأَ حالاً منَ الكفّار؛ لأنهُ تعالىٰ أثبتَ للكفّارِ ظنّاً في قولِه: ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ﴾ [الجاثية: ٣٢] ونَفاهُ عنهُم. قال القاضي: «﴿مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ ٱلْكَرِيمِ﴾ أي: أيُّ شيءٍ خدَعَكَ وجَرَّأَكَ علىٰ عصيانِه؟ وذكَرَ ﴿ٱلْكَرِيمِ﴾ للمبالغةِ في المَنْع عن الاغترار، فإنّ مَحْضَ الكرَم لا يقتضي إهمالَ الظالم[1]، وتسويةَ المُوالي والمُعادي والمطيع والعاصي، فكيف إذا انضمَّ إليه صفةُ القهرِ والانتقام؟ وعَن الاشتغال بما به يَغُرُّه الشيطانُ، ويقولُ: افعَلْ ما شئتَ، فرَبُّكَ كريمٌ لا يُعذِّبُ أحداً ولا يُعاجلُ بالعقوبة. وللدِّلالةِ علىٰ أنّ كثرة كرمِه، تستدعي الجِدَّ في الطاعةِ لا الانهماكَ في المعصيةِ اغتراراً بكرمِه. وقولُه: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَكَ فَسَوَّىٰكَ﴾، صفةٌ ثانيةٌ مقرِّرةٌ للرُّبوبيّة، مبيِّنةٌ للكرم، مُنبِّهةٌ علىٰ أنّ مَن قَدرَ علىٰ ذلك أوّلاً، قَدرَ عليه ثانياً»[2].

قولُه: (**كما يَظنُّه الطماع**)، قيل: «ما»: مَصْدريّة، والضّميرُ في «يَظُنّه» يعودُ إلىٰ الظنِّ،

(١) في (ف): «إمهال».

(٢) «أنوار التنزيل» (٥: ٤٥٩، ٤٦٠).

ويظن به قُصاصُ الحَشْويةِ ويَرْوون عن أئمتِهم: إنما قال: ﴿بِرَبِّكَ ٱلْكَرِيمِ﴾ دونَ سائرِ صفاته، ليلقّنَ عبدَه الجوابَ حتى يقول: غرّني كرمُ الكريم. وقرأ سعيد بن جبير: (ما أغرّك) إما على التعجب، وإما على الاستفهام؛ من قولك: غَرَّ الرجلُ فهو غارّ: إذا غفل، من قولك: بَيَّتَهم العدوُّ وهم غارّون، وأغرّه غيرُه: جعلَه غاراً. ﴿فَسَوَّىٰكَ﴾ فجعلَك سويّاً سالمَ الأعضاء، ﴿فَعَدَّلَكَ﴾ فَصيَّرك معتدلاً متناسبَ الخلقِ من غيرِ تفاوتٍ فيه، فلم يجعلْ إحدىٰ اليدين أطول، ولا إحدىٰ العينين أوسع، ولا بعضَ الأعضاءِ أبيضَ وبعضَها أسودَ، ولا بعضَ الشعرِ فاحماً وبعضَه أشقر. أو جعلَك معتدلَ الخلقِ تمشي قائماً لا كالبهائم. **وقرئ: ﴿فَعَدَلَكَ﴾ بالتخفيف**، وفيه وجهان، أحدهما: أن يكونَ بمعنىٰ المشدّد، أي: عَدَّلَ بعضَ أعضائِك ببعضٍ حتى اعتدلت. والثاني: (فَعَدَلَكَ) فَصَرَفَك؛ يقال: عَدَلَه عن الطريق يعني: فَعَدَلَك عن خِلْقةِ غيرِك وخلقَكَ خِلْقةً حسنةً مفارِقةً لسائرِ الخلق. أو فَعَدَلَك إلى بعضِ الأشكالِ والهيئات. ....

أي: ليس باعتذارٍ مثلَ ظنِّ الطمّاع ذلك الظنَّ، كما في قولِك: عبدُ الله أظُنُّه منطلقٌ، أي: أظنُّ الظنَّ، منطلقٌ. ولا يجوزُ أن تكونَ موصُولةً، والعائدُ الضّميرُ؛ لأنهُ يلزَمُ اقتصارَ الظنِّ علىٰ أحدِ مفعولَيْه، وهُو غيرُ جائز. وأمّا ما ذُكر في مواضعَ مِن هذا الكتابِ أنّ أحدَ مفعولَيْ حسِبَ محذوفٌ، فهُو فيما إذا كان الفاعلُ والمفعولُ شيئاً واحداً في المعنىٰ، كقولِه تعالىٰ: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مُعْجِزِينَ﴾ [النور: ٥٧]، وقد صرّحَ بهذا الشّرطِ في كتابِه، حيثُ قال: «الأصلُ: لا تحسَبَنّهُم الذين كفَروا مُعجِزينَ، ثُم حَذَفَ الضميرَ الذي هُو المفعول الأول، وكان الذي سَوَّغ ذلك، أن الفاعلَ[1] والمفعولين لمّا كانت لشيءٍ واحد، اقتنع بذكْرِ الاثنَيْنِ عن ذكْرِ الثالث»[2].

قولُه: (**وقُرئَ: ﴿فَعَدَلَكَ﴾ بالتخفيف**)، الكوفيّونَ، والباقونَ: بالتشديد[3].

(١) قوله: «المفعول الأول وكان الذي سوغ ذلك أن الفاعل» سقط من (ح) و(ف).

(٢) انظر: (١١: ١٣٩).

(٣) قراءة التشديد بمعنىٰ: قَوَّمك، وحُجّتهم قولُه تعالىٰ: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِىٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ [التين: ٤]، أو بمعنىٰ حسَّنكَ وجمَّلك. انظر: «حجة القراءات»، ص ٧٥٣.

(مَّا) في ﴿مَا شَآءَ﴾ مزيدة، أي: رَكَّبك في أيّ صورةٍ اقتضتْها مشيئتُه وحكمتُه من الصورِ المختلقـةِ في الحُسْنِ والـقُبحِ والطُّولِ والقِصَـر، والذّكورةِ والأنوثة، والشَّبهِ ببعضِ الأقاربِ وخلافِ الشَّبهِ.

فإنْ قلتَ: **هَلّا عُطِفَتْ هذه الجملةُ** كما عُطفَ ما قبلها؟

قلتُ: لأنها بيانٌ لعدلِك.

فإنْ قلتَ: بم يتعلقُ الجار؟

قلتُ: يجوزُ أن يتعلقَ بِرَكَّبك على معنى: وَضَعَك في بعضِ الصُّورِ ومَكَّنك فيه، وبمحذوفٍ أي: رَكَّبك حاصلاً في بعضِ الصور؛ ومَحلُّه النصبُ على الحالِ إن عُلق بمحذوف، **ويجوزُ أن يتعلقَ بعدلك**، ويكون في (أيّ) معنىٰ التعجب، أي: فعَدلك في صورةٍ عجيبة، ثم قال: ما شاءَ ركَّبك. أي رَكَّبك ما شاء من التراكيب، يعني تركيباً حسناً.

قولُه: (**هلّا عُطِفت هذه الجُملة؟**)، أي: قولُه: ﴿فِىٓ أَىِّ صُورَةٍ مَّا شَآءَ رَكَّبَكَ﴾، أي: لِمَ لَمْ يقُلْ: ففي أيِّ صُورة، أو: فركَّبَكَ في أيِّ صُورة؟ كما عُطِفَ ما قبلَها، أي: قولُه: ﴿فَسَوَّىٰكَ فَعَدَلَكَ﴾.

قولُه: (**ويجوزُ أن يَتعلَّقَ بعَدَلَك**)، عطفٌ علىٰ قولِه: «يجوزُ أن يتعلَّق بـ﴿رَكَّبَكَ﴾»، وعلىٰ الأوّلِ إمّا صلةٌ له وضُمِّنَ «ركَّبَ» معنىٰ «وَضَعَ»، أو حالٌ منَ المنصُوبِ فيه، وعلىٰ التقديرَيْنِ الجملةُ بيانٌ للجُملةِ الأُولىٰ، وعلىٰ الوَجْهِ الثاني ﴿مَّا شَآءَ رَكَّبَكَ﴾ بيانٌ، فإنهُ لمّا قيل: ﴿فَعَدَلَكَ فِىٓ أَىِّ صُورَةٍ﴾ علىٰ التعجّب، والتنكيرُ للتفخيم، قيل: ما **ذلك** التعديلُ المُفخّمُ العجيبُ الشأن؟ وأُجيبَ: لا يحيطُ الوَصْفُ بذلك، فإنهُ كما شاء الله ركَّبَك، ولا يَعلَمُ ذلك إلا هُو.

قال صاحبُ «الكشفِ»: ﴿مَّا﴾ صلةٌ زائدة، و﴿شَآءَ﴾: في موضع الجرِّ صفةٌ لـ﴿صُورَةٍ﴾، و﴿فِىٓ أَىِّ صُورَةٍ﴾: صلةُ ﴿رَكَّبَكَ﴾، أي: عَدَلَك وركَّبك في أيِّ صُورةٍ شاء، فحُذِفَ لكونِ

[﴿كَلَّا بَلْ تُكَذِّبُونَ بِالدِّينِ * وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ * كِرَامًا كَاتِبِينَ * يَعْلَمُونَ مَا تَفْعَلُونَ﴾ ٩-١٢].

﴿كَلَّا﴾ **ارتدِعوا عن الاغترارِ بكرمِ الله** والتسلُّق به، وهو موجبُ الشكرِ والطاعة، إلى عكسِهما الذي هو الكفرُ والمعصية. ثم قال: (بَلْ تُكَذِّبُونَ بِالدِّينِ) أصلاً وهو الجزاء، أو دينُ الإسلام. فلا تصدّقون ثواباً ولا عقاباً **وهو شرٌّ من الطمعِ المنكر**. ....

الجُملةِ الثانية بياناً للأُولىٰ. وقال: وقيل: ما: شَرْطيّة، وشاء: في موضع الجَزْم، وركَّبك: جوابُ الشَّرط، ولا يكونُ الجارُّ علىٰ هذا صلةَ ﴿رَكَّبَكَ﴾؛ لأنهُ يقالُ: إنْ تَضرِبْ زيداً أضربْ عمرًا، لا يجوزُ تقديمُ «عَمْراً» علىٰ إنْ، فوَجَبَ أن تكونَ ﴿فِىٓ أَىِّ صُورَةٍ﴾: صلةَ مُضمرَ، ولا تكونُ مِن صلةِ «عَدَلك»؛ لأنهُ استفهامٌ، والاستفهامُ لا يَعمَلُ فيه ما قبلَه[(١)].

فعلىٰ هذا، في كلام المصنِّف إشكالٌ؛ لأنه جعلَه مِن صلةِ عَدَلَكَ في الوجه الأخير. والجوابُ: التقديرُ: فَعَدَلكَ فيما يقالُ في حقِّه: أي صورةٍ ما شاءَ رَكَّبَك.

قولُه: (﴿كَلَّا﴾ **ارتَدعوا عنِ الاغترارِ بكرم الله**)، يعني: ﴿كَلَّا﴾: رَدْعٌ، لِما دَلَّ عليه قولُه: ﴿مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ ٱلْكَرِيمِ﴾. وقولُه: إلىٰ عكسِهما، متعلِّقٌ بقولِه: «والتسلق به». وقوله: «وهو موجبُ الشكر والطاعة»، حال، أي: انتهوا عن الاغترارِ بكرمِ الله والتّسلُّق به إلىٰ الكُفْرانِ والمعصية، والحالُ أنّ التّسلّقَ بكرم الله عَزَّ وجَلَّ موجبُ الشُّكر والطاعة.

قولُه: (**وهُو شرٌّ منَ الطمع المُنكَر**)، يعني: في قولِه: ﴿مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ ٱلْكَرِيمِ﴾ كما سَبَقَ، ففيه ترَقٍّ منَ الأهونِ إلىٰ الأغلظ. قال القاضي: ﴿بَلْ تُكَذِّبُونَ بِالدِّينِ﴾: «إضرابٌ إلىٰ بيانِ ما هو السببُ الأصليُّ في اغترارِهم»[(٢)].

الراغبُ: «بل هاهنا لتصحيح الثاني وإبطالِ الأوّل، كأنهُ قيل: ليسَ هنا ما يقتضي أن يَغُرَّهم به تعالىٰ، ولكنَّ تكذيبَهم هُو الذي حمَلَهم علىٰ ما ارتكبوه»[(٣)].

---

(١) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٤٣٥).

(٢) في (ط): «إنما يكتبون».

(٣) «مفردات القرآن» ص ١٤١، ١٤٢ بتصرف.

﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ﴾ **تحقيقٌ لِما يكذّبون به من الجزاء**، يعني أنكم تُكذّبون بالجزاءِ والكاتبون يَكتبون عليكم أعمالَكم لِتُجازَوا بها. وفي تعظيمِ الكَتَبَةِ بالثناءِ عليهم تعظيمٌ لأمرِ الجزاء، وأنه عند الله من جلائلِ الأمور؛ ولولا ذلك لَمَا وَكَلَ بضبطِ ما يحاسِبُ عليه، ويجازي به الملائكةَ الكرامَ الحَفَظَةَ الكَتَبة. وفيه إنذارٌ وتهويلٌ **وتشويرٌ للعُصاةِ** ولُطفٌ للمؤمنين. وعن الفضيلِ أنه كان إذا قرأها قال: ما أشدَّها من آيةٍ على الغافلين!

[﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ * وَإِنَّ ٱلْفُجَّارَ لَفِى جَحِيمٍ * يَصْلَوْنَهَا يَوْمَ ٱلدِّينِ * وَمَا هُمْ عَنْهَا بِغَآئِبِينَ﴾ ١٣-١٦].

﴿وَمَا هُمْ عَنْهَا بِغَآئِبِينَ﴾ **كقوله**: ﴿وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنْهَا﴾ [المائدة: ٣٧]، ويجوزُ أن يراد: يَصْلونَ النارَ يومَ الدينِ وما يُغيَّبون عنها قبلَ ذلك، ....

قولُه: (**تحقيقٌ لِما يُكذِّبونَ به منَ الجزاء**)، بيانُ «ما»، أي أن قوله: ﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ﴾، يقرِّرُ أن المرادَ بالدِّينِ هو الجزاءُ لا دينُ الإسلام، لأن الحفظةَ لا يكتبون الجزاء، فيكونُ قولُه: ﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ﴾: حالاً مُقرِّرة لجهةِ الإشكال، وإليه الإشارةُ بقولِه: إنّكم تُكذِّبونَ بالجزاء، والكاتبونَ يَكتُبونَ عليكم أعمالَكم.

قولُه: (**وتشويرٌ للعُصَاة**)، **الجوهري**: «شَوَّرتُ الرجُلَ فتَشوَّرَ، أي: أخجَلته فخَجِلَ».

قولُه: (﴿وَمَا هُمْ عَنْهَا بِغَآئِبِينَ﴾ **كقولِه**: ﴿وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنْهَا﴾ [المائدة: ٣٧])، قال في تفسيرِه: «﴿هُم﴾ دلَّتْ علىٰ قوّةِ أمرِهم فيما أُسنِدَ إليهم، لا علىٰ الاختصاصِ»(١) بناءً علىٰ مذْهبِه. والوجهانِ اللّذانِ ذكَرَهما هاهنا، ذكَرَهما فِراراً من معنىٰ الاختصاصِ الذي يؤدّي إليه مَذهبُ أهلِ الحقِّ ولا مَحيدَ لهُ عنهُ؛ لأنّ إيلاءَ الضّميرِ حرْفَ النّفي يدُلُّ علىٰ أنّ الكلامَ في الفاعلِ، لا في الفعلِ، والمسألةُ متّفقٌ عليها، وقدِ استقصَيْناها في البقرة.

---

(١) انظر: (٣: ١٨٦-١٨٧)؛ في تفسير الآية (١٦٧) من سورة البقرة؛ قال تعالىٰ: ﴿وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنَ ٱلنَّارِ﴾، مع أن استدلال الزمخشري كان بقوله: ﴿وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنْهَا﴾ في المائدة.

يعني: في قبورِهم، وقيل: أخبرَ اللهُ في هذه السورةِ أنّ لابنِ آدمَ ثلاثَ حالاتٍ: حالَ الحياةِ التي يحفظُ فيها عملَه، وحالَ الآخرةِ التي يُجازىٰ فيها، وحالَ البرزخ وهو قوله: ﴿وَمَا هُمْ عَنْهَا بِغَآئِبِينَ﴾.

[﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ * ثُمَّ مَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ * يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِّنَفْسٍ شَيْـًٔا وَٱلْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِّلَّهِ﴾ ١٧-١٩].

يعني أن أمرَ يوم الدينِ بحيث لا تُدرِكُ درايةُ دارٍ كُنهَهُ في الهولِ والشدّةِ، وكيفما تَصوَّرتَه فهو فوق ذلك وعلى أَضْعافِه، والتكريرُ لزيادةِ التهويل، ثم أجملَ القولَ في وصفِه فقال: ﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِّنَفْسٍ شَيْـًٔا﴾ أي: **لا تستطيعُ دفعاً عنها ولا نفعاً لها بوجه، ولا أَمْرَ إلا لله وحدَه. مَن رفعَ فعلىٰ البدلِ** من ﴿يَوْمُ ٱلدِّينِ﴾، ....

قولُه: (**يعني: في قُبورِهم**)، والواوُ علىٰ هذا: للعَطْف، فيقتضي المُغايَرةَ بيْنَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه، أي: إنّهمُ الآنَ ليسوا بغائبينَ عنِ الجحيم، كما قال تعالىٰ: ﴿ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدْخِلُوٓا۟ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ﴾ [غافر: ٤٦]، وعلىٰ الأول: للحال.

قولُه: (**إنّ أمرَ يوم الدِّين بحيثُ لا تُدركُ درايةُ دارٍ**)، وعن بعضِهم: ﴿ثُمَّ﴾ هاهنا للاستبعادِ، والاستفهامُ في «ما» للاستنكار، وجُعِل ذلك مُستبعداً مُستنكَراً.

قولُه: (**ولا أَمْرَ إلا لله وحدَه**)، الأمرُ: واحدُ الأُمور، لا واحدُ الأوامر، قال الواحديُّ عن قَتادَةَ: «ليسَ أحدٌ يَقضي شيئاً أو يضَعُ شيئاً إلا اللهُ ربُّ العالمين»(١)، ولذلك عَقَّبَ المصنِّفُ قولَه: ولا أَمْرَ إلا لله وحدَه، قولَه: أي: لا يستطيعُ دَفْعاً عنها ولا نَفْعاً لها بوَجْه.

قولُه: (**مَن رفَعَ فعلىٰ البدَل**)، ابنُ كثيرٍ وأبو عَمْرو، والباقونَ: بنَصْبِها(٢).

---

(١) «الوسيط» (٤: ٤٣٩) للواحدي.

(٢) «يوم» بالرفع: إمّا صفةٌ لقوله: ﴿يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾، أو خبرٌ لمبتدأ محذوف. وبالنصب، علىٰ معنىٰ: هذه الأشياءُ المذكورةُ تكونُ ﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِّنَفْسٍ شَيْـًٔا﴾. انظر: «حجة القراءات»، ص ٧٥٣، ٧٥٤.

أو على: هو يومُ لا تملك. ومَن نصبَ فبإضمارِ يدانون؛ لأنّ الدّينَ يدلُّ عليه، أو بإضمارِ اذكر. ويجوزُ أن يفتحَ **لإضافتِه إلى غيرِ متمكّنٍ** وهو في محلِّ الرفع.

عن رسول الله ﷺ: «مَن قرأ «إذا السماءُ انفطرت»، كتبَ اللهُ له بعددِ كلِّ قطرةٍ من السماءِ حسنةً وبعددِ كلِّ قبرٍ حسنةً».

قولُه: (**لإضافتِهِ إلىٰ غيرِ متمكِّن**)، قال الزجّاجُ: «هُو مَبْنيٌّ علىٰ الفتح لإضافتِه إلىٰ قولِه: ﴿لا تملك﴾؛ لأنّ ما يُضافُ إلىٰ غيرِ المتمكّنِ قد يُبنَىٰ علىٰ الفتح وإن كان في موضع رَفْع أو جَرّ»[1]، واللهُ تعالىٰ أعلم.

تمّتِ السّورة

بعون الله وتوفيقه

والحمد لله رب العاملين

* * *

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٥: ٢٩٦).

سورة المطففين

مختلف فيها، وهيَ ست وثلاثون آية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

[﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ * ٱلَّذِينَ إِذَا ٱكْتَالُواْ عَلَى ٱلنَّاسِ يَسْتَوْفُونَ * وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ * أَلَا يَظُنُّ أُوْلَٰٓئِكَ أَنَّهُم مَّبْعُوثُونَ * لِيَوْمٍ عَظِيمٍ * يَوْمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ ١-٦].

التطفيفُ: البخسُ في الكيلِ والوزن، **لأنّ ما يُبْخسُ شيءٌ طفيفٌ حقير**. ....

سورة المطففين

ست وثلاثون آية، مكية بخلاف[(١)]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

قولُه: (**لأنّ ما يُبخَسُ شيءٌ طفيفٌ حقير**)، تعليلٌ للتّسميةِ، وكان منَ الظاهرِ أنْ يقالَ: لأنّ كلَّ ما يُطفَّفُ يُبخَس، قال الزّجّاجُ: «إنّما قيلَ للفاعل: مُطفِّفٌ لأنهُ لا يكادُ ي يُسرِفُ[(٢)] في المِكْيالِ والميزانِ إلا الشيءَ الحقيرَ الطّفيف، وأُخِذَ مِن طَفِّ الشيء، وهو جانبه»[(٣)].

---

(١) في (ط): «سورة التطفيف، مدنية، وهي تسع عشرة آية»، وكونها ١٩ آية خطأ، فهي ٣٦ آية بلا خلاف، كما في «البيان» للداني، ص٢٦٧.

(٢) في (ح)، (ف): «يسرق».

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٥: ٢٩٧).

ورُوي أن رسولَ الله ﷺ قَدِمَ المدينةَ **وكانوا من أخبثِ الناسِ كيلاً**، فنزلت، فأَحْسَنوا الكيل. وقيل: قَدِمَها وبها رجلٌ يعرفُ بأبي جهينةَ ومعه صاعان: يكيلُ بأحدِهما ويكتالُ بالآخر. وقيل: كان أهلُ المدينةِ تجاراً يُطفّفون، وكانت بِياعاتُهم **المنابذةَ والملامسةَ والمخاطرةَ**، فنزلت. فخرجَ رسولُ الله ﷺ فقرأَها عليهم، وقال: «خمسٌ بخمسٍ» قيل: يا رسولَ الله، وما خمسٌ بخمسٍ؟ قال: «ما نقض قومٌ العهدَ إلا سَلَّطَ الله عليهم عَدوَّهم، وما حَكَموا بغير ما أنزلَ اللهُ إلا فَشا فيهم الفقر، وما ظَهرتْ فيهم الفاحشةُ إلا فشا فيهم الموت، ولا طَفَّفوا الكيلَ إلا مُنِعوا النباتَ وأُخِذوا بالسِّنين، ....

الراغب: «الطفيف: الشيءُ النزر، ومنه الطّفافةُ: لِما لا يُعتَدُّ به، وطفَّفَ الكيْلَ: قَلَّلَ نصيبَ المَكِيل لهُ في إيفائه واستيفائه»(١).

قولُه: (**وكانوا مِن أخبثِ الناس كيْلاً**)، رَوَىٰ ابنُ ماجه، عن ابنِ عبّاس، أنّ رسُولَ الله ﷺ لمّا قَدِمَ المدينةَ كانوا من أخبثِ الناسِ كيْلاً، فأنزَلَ اللهُ تعالىٰ: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾، فأحسَنوا الكيْلَ بعدَ ذلك(٢).

قولُه: (**المُنابَذة والمُلامسة والمُخاطرة**)، **النّهاية**: المُنابذةُ في البَيْع هُو أن يقولَ الرجُلُ لصاحبه: انبِذْ إليَّ الثّوبَ، أو أَنبِذُه إليك، ليجبَ البيعُ. وقيل: هُو أن يقولَ: إذا انتبَذْتُ إليك الحَصَاةَ وَجَبَ البيعُ، فيكونُ البيعُ مُعاطاةً مِن غيرِ عَقْد، ولا يصحُّ أنْ يقال: نبَذْتُ الشيءَ أنبِذُه نَبْذاً فهو مَنْبوذٌ: إذا رميْتَه. وبَيْعُ الملامسة هُو أن يقولَ: إذا لَمَسْتَ ثوبي أو لمستُ ثوبَك(٣) فقد وجَبَ البيعُ. وقال: والخَطَرُ، بالتحريك، في الأصل: الرَّهنُ، وما يُخاطَرُ عليه، ولا يقالُ إلا في الشيءِ الذي له قَدْرٌ ومنزلة. وقيل: المخاطَرةُ: بيعُ الغَرَر، مثلَ بيْع الطّيرِ في الهواء والسّمكِ في الماء.

---

(١) «مفردات القرآن»، ص ٥٢١.

(٢) أخرجه ابن ماجه (٢٢٢٣).

(٣) سقط قوله: «أو لمستُ ثوبك»، من (ح)، (ف).

ولا مَنَعوا الزكاةَ إلا حُبِسَ عنهم القَطْر». وعن عليٍّ رضي الله عنه: أنه مَرَّ برجلٍ يَزِنُ الزعفرانَ وقد أَرْجحَ فقال له: أَقِمِ الوزنَ بالقِسْط، ثم أَرْجِحْ بعد ذلك ما شِئْت. كأنه أَمَرَه بالتسويةِ أولاً ليعتادَها **ويفصلَ الواجبَ من النَّفْل**. وعن ابن عباس: إنكم معشرَ الأعاجمِ وُلِّيتم أمرين، بهما هَلَكَ مَن كان قبلَكم: المِكْيالَ والميزان؛ وخُصَّ الأعاجمُ؛ لأنهم يَجْمعون الكيلَ والوزنَ جميعاً، وكانا مفرّقَيْنِ في الحرمَيْن: كان أهلُ مكةَ يزنون وأهلُ المدينةِ يكيلون، وعن ابنِ عمرَ أنه كان يَمرُّ بالبائعِ فيقول له: اتقِ اللهَ وأوفِ الكيل، فإنّ المطفِّفين يوقفون يومَ القيامةِ لعظمةِ الرحمٰنِ حتىٰ إنّ العرقَ **ليلجِمُهم**. وعن عكرمة: أشهدُ أنّ كلَّ كيّالٍ ووَزّانٍ في النار. فقيل له: إنّ ابنَك كيالٌ أو وَزّان؛ فقال: أشهدُ أنه في النار. وعن أُبيّ رضي الله عنه: لا تُلْتمسُ الحوائجُ ممن رِزْقُه في رؤوسِ المكاييلِ وأَلْسُنِ الموازين، لمّا كان اكتيالُهم من الناسِ اكتيالاً يَضرُّهم **ويُتحاملُ فيه عليهم**: أَبدلَ (علىٰ) مكانَ (مِن) للدلالة على ذلك. ويجوز أن يتعلقَ (علىٰ) بـ(يستوفون)، ويُقدمَ المفعولُ على الفعلِ لإفادةِ الخصوصية، أي: يَسْتوفون على الناس خاصة؛ فأما أنفُسهم فيستوفون لها؛ وقال الفراء (مِن) و(علىٰ) يَعْتقبان في هذا الموضع؛ ....

قولُه: (**ويَفْصِلَ الواجبَ من النَّفل**)، أي: يُميِّزه منه، ويُفرِّقَ بينهما.

قولُه: (**ليُلجِمَهم**)، **النّهاية**: «يَبلُغُ العرَقُ منهم ما يُلجِمهُم، أي: يصلُ إلىٰ أفواهِهم، فيصيرُ لهم بمنزلةِ اللّجام يمنعُهم عنِ الكَلام».

قولُه: (**ويتحاملُ فيه عليهم**)، **الأساس**: «تحامَلْتُ الشيءَ: حَمَلتُه[1] علىٰ مشَقّة، وتَحامَلَ عليَّ فلانٌ: لم يَعدِلْ»، يريدُ أنّ ﴿ٱكۡتَالُواْ﴾ مما يُعدَّىٰ بِمِن، فلمّا ضُمِّنَ معنىٰ التحامل، كقولِك: تَحامَلَ عليَّ فلانٌ، عُدِّيَ بعَلَىٰ. وفي «المطلع»: كانوا متمكِّنينَ منَ الاحتيالِ في الأخْذِ مُستوفىٰ في الكيْل بزعزةِ المِكْيالَ ومَيْله بقوّةٍ وضَغْط.

---

(١) في «أساس البلاغة»، مادة (حمل): «احتملته».

لأنه حق عليه؛ فإذا قال اكتلتُ عليك، فكأنه قال: أخذت ما عليك؛ وإذا قال: اكتلتُ منك، فكقوله: استوفيتُ منك. والضمير في ﴿كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ﴾ ضميرٌ منصوبٌ راجعٌ إلى الناس، وفيه وجهان: **أن يرادَ كالوا لهم** أو وزنوا لهم؛ فحذف الجار وأُوصِلَ الفعل، كما قال:

ولقد جَنَيْتُكَ أَكْمُـؤاً وعَسَـاقِلاً ولقد نَهَيتُكَ عن بَنـاتِ الأَوْبَـرِ

والحريصُ يصيدُك لا الجواد، ....

قولُه: (**أنْ يُرادَ: كالوا لهم**)، يقالُ: كِلتُ الطعامَ، ويقالُ: كالَكَ أي: كالَ لك، وكالَ المُعطي واكتالَ الآخِذُ.

قولُه: (**ولقد جَنَيْتُك أكْمُؤاً وعَسَاقلاً**)، البيت[1]. أكْمُؤاً: جمعُ كَمْأَة على غير قياس[2]، وفي «المُجْمَل»: العسَاقلُ: ضَرْبٌ منَ الكَمْأة، الواحدُ عُسْقُولٌ[3]، وبناتُ الأَوْبَر: كمأةٌ صِغَارٌ على لونِ التّراب رديء، قيل: يُضرَبُ المثَلُ بها، فيقال: إنّ بني فلانٍ [مثلُ][4] بنات أَوْبَر، يُظَنّ أنّ فيهم خيراً ولا خيرَ فيهم.

قولُه: (**والحريصُ يَصيدُكَ لا الجوادُ**)، قيل: المعنى: الحريصُ يصيدُ لكَ لا الفَرَسُ الجواد، أي: إنّما تَحصُلُ الأشياءُ بالحرصِ والجِدِّ لا بمجرَّدِ الاستعداد. وقال الميداني: «أرادَ أنّ الذي له هوىً وحرصٌ على شأنِك هُو الذي يقومُ به، لا القويُّ عليه ولا هوىً له فيك، يُضرَبُ لِمَن يَستغني عن الوصيّة لشدّةِ عنايتِه بك»[5].

---

(١) لم أهتد إلى قائله.

(٢) عَرَضَ الشيخُ المحققُ محمد محيي الدين عبد الحميد لهذا البيت، قال: أَكْمؤًا: جمعُ كَمْءٍ، بزنة «فَلْس»، ويجمعُ الكَمْءُ على كَمأةٍ أيضًا، فيكون المفردُ خاليًا من التاءِ وهي في جمعه، على عكس تمرةٍ وتمر، وهذا من نوادر اللغة. انظر: حاشيته على «شرح ابن عقيل» (١: ١٨١).

(٣) «مجمل اللغة» لابن فارس، ص ٦٧٦.

(٤) زيادة يقتضيها السياق، انظر: «لسان العرب» (وبر).

(٥) «مجمع الأمثال» (١: ٢٠٧).

بمعنىٰ: جنيتُ لك، ويَصيدُ لك، وأن يكونَ على حذفِ المضافِ وإقامةِ المضافِ إليه مقامَه، **والمضافُ هو المكيلُ أو الموزون**، ولا يصحُّ أن يكون ضميراً مرفوعاً للمطفِّفين؛ لأنّ الكلامَ يخرجُ به إلى نَظْمٍ فاسد؛ وذلك أنّ المعنىٰ: إذا أَخَذوا من الناس استوفَوْا، وإذا أَعْطوهم أَخْسروا؛ وإن جعلتَ الضميرَ للمطفِّفين انقلبَ إلى قولك: إذا أَخذوا من الناسِ استوفَوْا، وإذا تَولَّوا الكيلَ أو الوزنَ هم على الخصوص أَخسروا، **وهو كلامٌ متنافرٌ، لأنّ الحديثَ واقعٌ في الفعلِ لا في المباشر**، ....

قولُه: (**والمضافُ هُو المَكِيلُ أو الموزونُ**)، أي: كالوا مَكِيلَهم أو وَزَنوا موزونَهم.

قولُه: (**وهُو كلامٌ مُتنافِر؛ لأنّ الحديثَ واقعٌ في الفعل لا في المباشِر**)، أي: الحديثُ في أنّ هذا الفعلَ، وهُو الإخسار[1]، يصدُرُ منهم، لا أنّ غيرَهم لا يُخسِرونَ.

الانتصاف: «لا تنافرَ فيه، ولا يُجعَلُ هذا العاملُ في الضّمير ليكونَ[2] دالاً علىٰ المباشرة، بلِ المعنىٰ: إذا كان الكيْلُ مِن جهةِ غيرِهمُ استَوْفَوْه، وإذا كان مِن جهتِهم خاصّةً أخسَروه، سواءٌ باشَروهُ أم لا. ويَدلُّ علىٰ أنّ الضّميرَ لا يُعطي المباشَرة أنّك تقولُ: الأُمراءُ همُ الذين يُقيمونَ الحدودَ لا السُّوقةُ، وإن كانوا لا يَباشرونَه».

وقلتُ: هذا بمعزِلٍ عن مَقْصدِ المصنِّف؛ لأنهُ يريدُ أنّ الضّميرَ إذا جُعلَ للمطفِّفين أفاد التركيبُ معنىٰ الحَصْر، لِما يؤدّي تقديمُ الفاعل المعنَويِّ علىٰ عامله في قولِه: هم يُخسِرونَ إلىٰ معنىٰ الاختصَاص وأنّ الخُسْرانَ واقعٌ، وإنّما الكلامُ في فاعلِه ومباشِره أنه: هم أو غيرُهم، فقيل: ﴿يُخۡسِرُونَ﴾ ليفيدَ ما قال: هم علىٰ الخصُوص أخسَروا دونَ غيرِهم، وليسَ الكلامُ إلا في الإخبارِ عنهم أنّهم يُخسرون، فلو أُريدَ ذلك لخَرَجَ الكلامُ عن مقابلةِ ما قبلَه، إذِ المقصُودُ بيانُ اختلافِ حالِهم في الأخْذِ والدّفع لا في الاختصَاص، هذا هُو المرادُ، فظَنَّ صاحبُ

---

(١) في (ط): «الاختيار».

(٢) من قوله: «أو وزنوا موزونهم» إلى هنا، سقط من (ف).

والتعلُّقُ في إبطاله بخط المصحف، وأنّ الألفَ التي تُكتبُ بعدَ واوِ الجمعِ غيرُ ثابتة فيه: ركيكٌ؛ لأنّ خطَّ المصحفِ لم يراعَ في كثيرٍ منه حدَّ المصطلحِ عليه في عِلْمِ الخط، على أني رأيتُ في الكتبِ المخطوطةِ بأيدي الأئمةِ المتقنين هذه الألفَ مرفوضةً لكونها غيرَ ثابتةٍ في اللفظِ والمعنىٰ جميعاً؛ لأن الواوَ وحدَها معطيةٌ معنىٰ الجمع، وإنما كُتبتْ هذه الألفُ تفرقةً بين واوِ الجمعِ وغيرِها في نحوِ قولك: هم لم يَدْعوا، وهو يَدْعو؛ ....

«الانتصافِ» أنّ غرَضَ المصنِّف أنّ الإتْيانَ بالضّمير حينَئذٍ لدَفْع الإسنادِ المَجازيّ، وإسنادِ الفعل إلىٰ غيرِ المباشِر. لكنّ الجوابَ: أنْ ليس بواجبٍ حينَئذٍ أن يُجعَلَ التركيبُ مِن بابِ التقديمِ ليُفيدَ التخصيصَ، لاحتمالِ أن يكونَ من بابِ تقَوّي الحُكم، والتقديرُ أنّهم إذا أخَذوا منَ الناس استَوْفَوا وإذا أَعطَوْهم أخسَروا ألبَتّةَ، فأفادَ أنّ اهتمامَهم بالإخسارِ بالدَّفْع أتَمُّ من اهتمامِهم في الاستيفاءِ عندَ الأخْذ؛ لأنّ به يَظهرُ أثرُ الرِّبح، وعليه قولُه تعالىٰ: ﴿رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَٰرَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ [النور: ٣٧]، حيثُ خَصَّ البيْعَ دونَ الشراء علىٰ أحدِ الوجوه. ثُم يقال: إنّ معنىٰ التخصيص مِن قولِه: ﴿وَمَا هُمْ عَنْهَا بِغَآئِبِينَ﴾ [الانفطار: ١٦] في السّورةِ السابقة قَطْعيّ، لإيلاءِ حرفِ النّفْي الفاعلَ المعنَويّ، ولمّا كان مُخالفاً لمذهبِه ذهَبَ إلىٰ أنهُ مثْلُ ﴿وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ﴾، في قوّةِ أمرِهم فيما أُسنِدَ إليهم، لا في الاختصاص، وهاهنا احتَملَ الأمرَيْنِ، فقام مقامَ قرينةِ إرادةِ تقَوِّي الحُكم، فينبغي أن يُرجَّحَ جانبُها.

قولُه: (**والتعلُّقُ في إبطالِه**) وهُو مبتدأٌ، وقولُه: «ركيك» خبرُه، أي: التعلُّقُ في إبطالِ كونِ الضّميرِ منصُوباً عائدًا إلىٰ الناس بخطِّ المصحف ركيكٌ، والجملةُ عطفٌ مِن حيثُ المعنىٰ علىٰ جُملةِ قولِه: «لأنّ الكلامَ يَخرُجُ به إلىٰ نَظْم فاسد»، إلىٰ آخِره، عَنَىٰ به قولَ الزّجاج حيثُ قال: «الاختيارُ أن يكونَ ﴿هُمْ﴾ في مَوْضِع نَصْب، بمعنىٰ: كالوا هم[1]، ولو كانت علىٰ معنىٰ كالوا، ثُم جاءت ﴿هُمْ﴾ تأكيداً، لكان في المصحفِ الألفُ مُثْبتةً»[2].

(١) في الأصول الخطية: «كالوهم».

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٥: ٢٩٨).

فمن لـم يُثبتْها قال: المعنىٰ كافٍ في التفرقة بينهما. وعن عيسىٰ بنِ عمرَ وحمزةَ: أنهما كانا يرتكبان ذلك، أي يـجعلان الضميرين للمطفِّفين، ويقفانِ عند الواويْنِ وُقَيْفةً يبينان بها ما أرادا.

فإنْ قلتَ: هلا قيل: أو اتَّزنوا، كما قيل: ﴿أَو وَّزَنُوهُمْ﴾؟

قولُه: (الضّميرَيْنِ للمُطفِّفينَ ويَقِفانِ عندَ الواوَيْنِ وُقَيْفةً)، هذا يدُلُّ علىٰ أنّهما جَعَلاهم في الموضِعَيْن مبتدأً، فالوجهُ أن يكونَ الخبرُ مِن أحدِهما محذوفاً، أي: إذا كالُوهم يُخسِرون، وإذا وزَنُوهم يُخسِرون. قال الزجّاج: «منهُم مَن يَجعَلُ ﴿هُمْ﴾ تأكِيداً لِما في كالُوا، فيجوزُ أن يقفَ على: كالُوا»[1]، وكذا في «الكواشي». وقال أبو البقاء: «إنهُ ضميرٌ منفصلٌ مؤكِّدٌ لضمير الفاعل، فعلىٰ هذا يُكتَبانِ بالألف»[2].

قولُه: (هلا قيل: أوِ اتَّزَنوا، كما قيل: ﴿أَو وَّزَنُوهُمْ﴾؟)، أي لِمَ لَمْ يُوازِنْ بيْنَ القرينتَيْنِ؟ بأن يقال: إذا اكتَالوا علىٰ الناس، أوِ اتَّزَنوا عليهم يَستوفُونَ، لمكانِ قولِه: وإذا كالُوهم أو وَزَنُوهم يُخسِرون؟ أجاب: أنهُ أَتَىٰ علىٰ ما كانوا عليه، وتُعُورفَ مِن أحوالِهم؛ لأنّهم كانوا لا يَأخُذونَ ما يُكالُ ويُوزَنُ إلا بالمكاييل دونَ المَوازين. قال الزجّاج: «المعنىٰ: إذا اكتَالوا مِنَ الناس استوفَوْا عليهمُ الكيْلَ، وكذلك إذا اتَّزَنوا استوفَوُا الوَزْنَ، ولم يَذكُرْ إذا اتَّزَنوا، لأنّ الكيْلَ والوزْنَ بهما الشِّراءُ والبيعُ فيما يُكالُ ويوزَنُ»[3].

يريدُ أنهُ استَغنَىٰ عن ذكرِ إحدىٰ القرينتَيْنِ بالأُخرىٰ بِدلالةِ القرينة الآتية عليها. وقلتُ: الذين إذا اكتالوا إمّا أن يكونَ صفةً مخصِّصةً أو كاشفةً أو جاريةً علىٰ الذّمّ، فعلىٰ الأوّل لا ينبغي ذكْرُ الوَزْن؛ لأنّ سبَب النّزول ـ كما سَبَقَ ـ في قوم مخصُوصينَ وفي فعلٍ مخصُوص وهُو الكَيْل، وعلىٰ الثاني: كلامُ الزجّاج؛ لأنّ معنىٰ التطفيف: البَخْسُ في الكَيْل

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٥: ٢٩٧-٢٩٨).

(٢) «التبيان» (٢: ١٢٧٦).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٥: ٢٩٧).

قلتُ: كأنَ المطفِّفين كانوا لا يأخذون ما يُكالُ ويوزنُ إلا بالمكاييلِ دونَ الموازينِ لتمكُّنِهم بالاكتيالِ من الاستيفاءِ والسَّرقة؛ لأنهم **يُدَعْدِعون** ويَحْتالون في المَلْءِ، وإذا أعطوا كالوا أو وزنوا لتمكُّنِهم من البَخْس في النوعين جميعاً. ﴿يُخْسِرُونَ﴾ يُنْقِصون، يقال: خَسَرَ الميزانَ وأَخْسره، ﴿أَلَا يَظُنُّ﴾ إنكارٌ وتعجيبٌ عظيمٌ من حالِهم في الاجتراءِ على التطفيف، كأنهم لا يخطرون ببالِهم ولا يخمّنون تخميناً ﴿أَنَّهُم مَّبْعُوثُونَ﴾ ومحاسَبون على مقدارِ الذرّةِ والخَرْدلة. وعن قتادة: أوفِ يا ابنَ آدمَ كما تحبُّ أن يوفىٰ لك، واعدلْ كما تحبُّ أن يعدلَ لك. وعن الفضيل: بَخْسُ الميزانِ سوادُ الوجهِ يومَ القيامة. وعن عبد الملكِ بنِ مروان: أن أعرابياً قال له: قد سمعتَ ما قالَ اللهُ في المطفِّفين: أراد بذلك أن المطفِّفَ قد تَوجّهَ عليه الوعيدُ العظيمُ الذي سمعتَ به، فما ظنُّك بنفسِك وأنتَ تأخذُ أموال المسلمين بلا كيلٍ ولا وَزْن. **وفي هذا الإنكارِ والتعجيبِ** وكلمةِ الظن، ووصفِ اليومِ بالعِظَم، وقيامِ الناسِ فيه لله خاضعين، ....

والوَزْن، فيَدخُلُ في هذا العامِّ مَن نزَلَت فيهمُ الآيةُ دخولاً أوّليّاً، وعلىٰ الثالثِ: يكونُ ذكْرُ الوزن لمزيدِ الذّم، يعني: إذا اتّفقَ أحيانًا لهم وَزْنٌ بما هو قانونُ العَدْل، لقولِه تعالىٰ: ﴿وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْمِيزَانَ﴾، يُخسِرونَ أيضاً.

قولُه: (**ويُزَعزِعُونَ**)، ويُروىٰ: ويُدَعدِعُونَ. **الجوهريّ**: «الدَّعدعةُ: تحريكُ المِكيالِ ونحوِه ليَسَعَهُ الشيءُ، ودَعْدَعتُ الشيءَ: ملأتُه».

قولُه: (**وفي هذا الإنكار والتعجيب**)، يعني: الهمزةُ الداخلةُ علىٰ النّافية: للإنكارِ والتعجيب. قال أبو البقاء: ﴿أَلَا﴾ ليست للتّنبيه؛ لأنّ ما بعدَ حرْفِ التنبيهِ مُثبَتٌ، وهاهنا نَفْيٌ[1]، فدَلَّ كلمةُ الظَّنِّ علىٰ التجهيل، واسمُ الإشارةِ علىٰ التبعيد، ووَصْفُ القيامةِ بيوم عظيم، ثُم إبدالُه بقوله: ﴿يَوْمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ علىٰ استعظام ما يَستحقرونَه وأنّ الحِكمةَ اقتضَتْ أنْ لا يُهملَ ذَرّةً ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ * وَمَن يَعْمَلْ

---

(١) «التبيان» (٢: ١٢٧٦).

ووصفِه ذاتَه بربِ العالمين: بيانٌ بليغٌ لعظمِ الذنبِ وتفاقمِ الإثمِ في التطفيف، وفيما كان في مثلِ حالِه من الحيفِ وتركِ القيامِ بالقسط، والعملِ على السّويةِ والعدلِ في كلِّ أَخْذٍ وإعطاء، بل في كلِّ قولٍ وعمل، **وقيل: الظنّ بمعنىٰ اليقين، والوجهُ ما ذُكِر؛** ....

﴿مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ﴾ [الزلزلة: ٧-٨]، وفي تخصيصِ ربِّ العالمينَ من بيْن سائرِ الصِّفاتِ إشعارٌ بالمالكيّةِ والتربية(١)، فلا يَمتنعُ عليه الظالمُ القويّ، ولا يَترُكُ حقَّ المظلوم الضّعيف. وليس ذلك كلُّه لأجْل التطفيف من حيثُ هو التطفيف، بل من حيثُ إن الميزانَ قانونُ العدلِ والاستقامة، وهو الحكمةُ في الخلقِ والتكليفِ والحشرِ والنشر، ومَن تَطفَّفَ حاول إبطالَ حكمةِ الله في الدارَيْن. قال الإمامُ: «اعلَمْ أنّ أمرَ المكيالِ والميزانِ عظيم، وبه قامتِ السّمواتُ والأرض، قال الله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ ٱلْمِيزَانَ أَلَّا تَطْغَوْاْ فِى ٱلْمِيزَانِ وَأَقِيمُواْ ٱلْوَزْنَ بِٱلْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُواْ ٱلْمِيزَانَ﴾ [الرحمن: ٧-٩]، وقال اللهُ تعالىٰ: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْمِيزَانَ لِيَقُومَ ٱلنَّاسُ بِٱلْقِسْطِ﴾ [الحديد: ٢٥]»(٢).

وعن بعضِهم: الغَرضُ مِن هذه التعظيماتِ كلِّها، تعظيمُ التطفيف من حيثُ إنّ الميزانَ قانونُ العَدْلِ،كما إذا قال الحالفُ: والله الطالبِ الغالبِ الحيِّ القيّوم الذي لا يَخفَىٰ عليه شيءٌ لا أفعلُ. هذا تعظيمٌ للمقسَم عليه لا تعظيمٌ للمقسَم به.

قولُه: (**وقيل: الظَّنُّ بمعنىٰ اليقين، والوجهُ ما ذكر**)، مِن أنّ المرادَ الإنكارُ والتعجيبُ، وأنّ المعنىٰ أنّهم لا يُخطِرونَ ببالِهم ولا يُخمِّنُونَ تخميناً أنّهم مبعوثونَ ومحاسَبونَ علىٰ مقدارِ الذّرّة، فإذاً لا يَدخُلُ اليقينُ في المعنىٰ. وعن بعضِهم: أُلحِقَ باخسُ حقوقِ النّاس بالكفّار بقولِه: ﴿أَلَا يَظُنُّ﴾، كقولِه تعالىٰ حكايةً عن ظنِّهم: ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ﴾ [الجاثية: ٣٢]، بل جعَلَهم أسوأَ حالاً منَ الكفّار؛ لأنهُ أثبتَ للكفّار ظَنّاً ولم يُثْبِتْ لهؤلاء. وفي اسم الإشارةِ إشارةٌ إلىٰ الشّتيمة.

---

(١) لعلّ الصّواب: الرَّبِّيَّة.

(٢) «مفاتيح الغيب» (٣١: ٨٢).

ونُصبَ ﴿يَوۡمَ يَقُومُ﴾ بـ﴿مَّبۡعُوثُونَ﴾. وقرئَ: بالجرِ بدلاً من (يوم عظيم). وعن ابنِ عمرَ أنه قرأ هذه السورةَ فلمّا بلغ قوله: ﴿يَوۡمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ لِرَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾، بكىٰ نحيباً وامتنعَ مِن قراءةِ ما بعده.

[﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلۡفُجَّارِ لَفِي سِجِّينٖ ۞ وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا سِجِّينٞ ۞ كِتَٰبٞ مَّرۡقُومٞ﴾ ٧-٩].

﴿كَلَّآ﴾ رَدَعَهم عما كانوا عليه من التطفيفِ والغفلةِ عن ذكرِ البعثِ والحساب، ونَـبَّهَهم على أنه مما يجبُ أن يُتابَ عنه ويندمَ عليه، ثم أتبعَه وعيدَ الفجارِ على العموم. وكتابُ الفجار: ما يكتبُ من أعمالهم.

فإنْ قلتَ: قد أخبرَ اللهُ عن كتابِ الفجارِ بأنه في سِجّين، وفُسِّر سجيناً بكتابٍ مرقوم؛ فكأنه قيل: إن كتابَهم في كتابٍ مرقوم. فما معناه؟

قلتُ: ﴿سِجِّينٖ﴾ كتابٌ جامعٌ هو ديوانُ الشــر، ....

قولُه: (﴿سِجِّينٖ﴾: كتابٌ جامع)، تلخيصُه ما قال الإمامُ: «وأيُّ استبعادٍ في كونِ أحدِ الكتابَيْنِ في الآخَر، إمّا بأنْ يوضَعَ كتابُ الفُجّار في الكتابِ الذي هُو الأصلُ المرجوعُ إليه في تفصيلِ أحوالِ الأشقياء، أو بأنْ يُنقلَ ما في كتابِ الفُجّار إلىٰ ذلك الكتابِ المسمّىٰ بالسِّجّين، قالَ القفّال: «كتابٌ مرقوم»: ليسَ غيرَ السجين، والتقدير: كتابُ الفجارِ لفي سجين، وإن كتابَ الفجارِ كتابٌ مرقوم، وقد وَصَفَ كتابَ الفُجّار بوصفَيْن، ويكونُ قولُه: ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا سِجِّينٞ﴾ اعتراضاً»[1].

وقال الإمامُ: «وفيه وَجْهٌ آخرُ، وهُو أن يكونَ المرادُ منَ الكتابِ الكتابةَ، والمعنىٰ: أنّ كتابةَ الفُجّار، أي، كتابةُ أعمالِهم في سِجّين، ثُم وَصَفَ السِّجّينَ بأنه كتابٌ مرقومٌ فيه[2] جميعُ أعمالِ الفُجّار»[3].

(١) «مفاتيح الغيب» (٣١: ٨٥).
(٢) سقط قوله: «مرقوم فيه» من (ح)، (ف).
(٣) «مفاتيح الغيب» (٣١: ٨٥). وقوله: «بوصفين، ويكون»، إلى «جميعُ أعمال الفجّار»، سقط من (ط).

دوّنَ اللهُ فيه أعمالَ الشياطينِ وأعمالَ الكفرةِ والفسقةِ من الجنِ والإنس، وهو كتابٌ مرقومٌ مسطورٌ بينِ الكتابة، أو معلمٌ يعلمُ مَن رآه أنه لا خيرَ فيه، فالمعنىٰ أن ما كُتبَ من أعمالِ الفجارِ مثبتٌ في ذلك الديوان، وسُمّي سجيناً: فِعِّيلاً من السَّجْن، وهو الحبسُ والتضييق، لأنه سببُ الحبسِ والتضييقِ في جهنم، **أو لأنه مطروحٌ** ....

ورَوَىٰ صاحبُ «الكشفِ» عن أبي عليٍّ أنهُ قال في هاتَيْنِ الآيتَيْن: إنّ قولَه: ﴿كِتَٰبٌ مَّرۡقُومٌ﴾: خبرُ مبتدأ مُضمَر، أي: وما أدراك ما سِجّينٌ؟ كتابٌ، أي: هو كتابٌ، أي: موضعُ كتاب، وكذا «عِلّيّونَ»، هو موضعُ كتابٍ، فحُذِفَ المبتدأُ والمضافُ جميعاً، ولا بدَّ منه؛ لأنهُ ثَبَتَ بالدّليلِ أنّ «عِلّيين» مكانٌ.

رَوَيْنا عنِ التّرمذيِّ وأبي داودَ، عن أبي سعيدٍ الخُدْري، أنّ رسُولَ الله ﷺ قال: «إنّ أهلَ الدّرجاتِ العُلىٰ لَيَراهُم مَن تحتَهم كما ترَوْنَ النّجمَ الطالعَ مِن أُفُقِ السّماء، وإنّ أبا بكرٍ وعُمَر منهم وأنْعَما»[١]. وفي لفظِ أبي داودَ: «إنّ الرجُلَ مِن أهلِ عِلِّيِّينَ لَيُشرفُ علىٰ أهل الجنّةِ فتضيءُ الجنةُ بِوَجْهِه كأنهُ كوكبٌ دُرِّيّ»[٢].

قال صاحبُ «الجامع»: «أنْعَمَ فلانٌ النّظرَ في الأمر: إذا بالَغَ في تدَبُّرِه والتفكُّرِ فيه وزادَ فيه، وأحسَنَ فلانٌ إليّ وأنعَمَ، أي: أفضَلَ وزادَ في الإحسان، أي: هُما منهم وزَادا في هذا الأمرِ وتَناهيَا فيه إلىٰ غايتِه. والكوكبَ الدّريُّ هُو الكبيرُ المضيءُ، كأنهُ نُسِبَ إلىٰ الدّرِّ تشبيهاً»[٣].

قولُه: (**أو لأنهُ مطروحٌ**)، وجهٌ آخرُ في تعليل التّسمية، يعني: سُمِّي كتابُ الفُجّار سِجّينًا تسميةً للسببِ باسم المسبَّب، أو تسميةً للحالِّ باسم المحَلّ. رَوَىٰ الواحديُّ بإسنادِه، أنّ الفَلَقَ: جُبٌّ في جهنّم مُغَطّىٰ، وسِجّينٌ: جُبٌّ في جهنّم مفتوح[٤].

---

(١) «سنن الترمذي» (٣٦٥٨)، وانظر: «جامع الأصول» (٦٤٥٦).

(٢) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٤٣٩)، والحديث في «سنن أبي داود» (٣٩٨٧)، وانظر: «جامع الأصول» (٦٤٥٦).

(٣) «جامع الأصول» (٦٤٥٦) (٨: ٦٢٧).

(٤) انظر: «البسيط» (٢٣: ٣١٦، ٢٤: ٤٥٦) للواحدي.

كما روي تحتَ الأرضِ السابعةِ في مكانٍ وحشٍ مظلم، وهو مسكنُ إبليسَ وذرّيتِهِ **استهانةً به وإذالة، وليشهدَه الشياطينُ المدحورون**، كما يشهدُ ديوانَ الخيرِ الملائكةُ المقرّبون.

فإنْ قلتَ: فما «سِجّينٌ»، أصفةٌ هو أم اسم؟

قلتُ: بل هو اسمُ عَلَمٍ منقولٍ من وصفٍ كحاتم. وهو منصرفٌ لأنه ليس فيه إلا سببٌ واحدٌ وهو التعريف.

[﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ * ٱلَّذِينَ يُكَذِّبُونَ بِيَوْمِ ٱلدِّينِ * وَمَا يُكَذِّبُ بِهِۦٓ إِلَّا كُلُّ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ * إِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ ءَايَٰتُنَا قَالَ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ * كَلَّا ۖ بَلْ ۜ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم مَّا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ * كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ * ثُمَّ إِنَّهُمْ لَصَالُوا۟ ٱلْجَحِيمِ * ثُمَّ يُقَالُ هَٰذَا ٱلَّذِى كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ﴾ ١٠-١٧]

﴿ٱلَّذِينَ يُكَذِّبُونَ﴾ مما وصفَ به للذمِّ لا للبيان، ....

قولُه: (**استهانةً به وإذالةً وليشهدَه الشّياطينُ**)، كلُّها مفعولٌ لهُ لقولِه: مطروحٌ، أَتىٰ باللام في الثالثِ[1]، لأنهُ ليس فعلاً لفاعل الفعل المعلّل. وقولُه: «كما رُوي» مُعترِضٌ بيْنَ الظّرفِ وعاملِه، وهُو قولُه: «تحتَ الأرض». والإذالةُ: الإهانة، وفي الحديثِ: نَهَىٰ عن إذالةِ الخَيْل[2]، وهِي امتهانُها بالعملِ والحَمْلُ عليها.

قولُه: (**المدحورونَ**)، أي: المُبعَدونَ والمطرودونَ. الجوهريّ: «الدُّحورُ: الطّردُ والإبعاد».

قولُه: (**﴿ٱلَّذِينَ يُكَذِّبُونَ﴾ مِمّا وُصِفَ به للذمّ لا للبيان**)، يعني: ليس قولُه: ﴿الذين يكذبون﴾ صفةً كاشفةً للمكذِّبينَ لكونِهم معلومينَ، ولا هي فارقةٌ؛ لأنهُ لم يُرِدْ تَميُّزهم عن غيرِهم. بل هُو مرفوعٌ أو منصوبٌ علىٰ الذّمّ. ويجوزُ أن يُبدَلَ ليُناطَ به قولُه: ﴿وَمَا يُكَذِّبُ بِهِۦٓ إِلَّا كُلُّ مُعْتَدٍ﴾، أي: متجاوِزٍ عن النّظر. قال في «التقليد»: حينَ استَقْصَرَ قُدرةَ الله فأعلمه، فاستحالَ الإعادةَ. أثيمٌ: مُنهمِكٌ في الشّهَواتِ الخادعة، بحيثُ أشغَلتْه عمّا وراءَها وحمَلَتْه علىٰ الارتكابِ لِما عَداها. و﴿إِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ ءَايَٰتُنَا قَالَ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾: مِن فَرْطِ جَهْلِه وإعراضِه عن الحقّ، فلا تنفعُه شواهدُ النّقْل كما لا تنفعُه دلائلُ العقل.

---

(١) وهو قوله: «وليشهده».

(٢) انظر: «الموطأ» (١٣٤٤) للإمام مالك.

كقولك: فعلَ ذلك فلانٌ الفاسقُ الخبيث. ﴿كَلَّا﴾ ردعٌ **للمعتدي الأثيم عن قوله**: ﴿رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم﴾ رَكِبها كما يَرْكبُ الصدأُ وغلبَ عليها: وهو أن يُصرَّ على الكبائرِ ويسوِّفَ التوبةَ حتى يطبعَ على قلبه، فلا يقبلُ الخيرَ ولا يميلُ إليه. وعن الحسن: **الذنبُ بعد الذنبِ حتى يسودَّ القلب**. يقال: رانَ عليه الذنبُ وغانَ عليه، ريناً وغيناً، والغينُ: الغيم، ويقال: رانَ فيه النومُ رسخ فيه، ورانتْ به الخمرُ: ذهبتْ به. **وقرئ: بإدغامِ اللامِ في الراءِ** وبالإظهار، والإدغامُ أجود، وأُميلت الألف وفُخّمت. ﴿كَلَّا﴾ ردعٌ عن الكسبِ الرائنِ على قلوبِهم. **وكونُهم محجوبين عنه: تمثيلٌ للاستخفافِ بهم** وإهانتِهم، ....

قولُه: (**ردعٌ للمعتدي الأثيم عن قوله**)، أي: قوله: ﴿أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾، قال الإمام: «ليس الأمر كما يقولُ من أن ذلك أساطير الأولين، بل أفعالُهم الماضيةُ صارتْ سبباً لحُصولِ الدِّين في قلوبهم»(١).

قولُه: (**الذَّنبُ بعدَ الذَّنب حتىٰ يَسْوَدَّ القلب**)، رَوَينا عن الإمام أحمدَ بن حَنْبل والتِّرمذيِّ وابنِ ماجه، عن أبي هريرةَ أنَّ رسُولَ الله ﷺ قال: «إنّ العبدَ إذا أخطأَ خطيئةً نُكِتتْ في قلبِه نُكتةٌ سوداء، فإذا هو نَزَعَ واستَغفَرَ وتابَ صُقِلَ قلبُه، وإن عاد زيدَ فيها حتّىٰ تعلوَ قلبَه، وهُو الرّانُ الذي ذكَرَه اللهُ تعالىٰ في كتابِه: ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم﴾»(٢).

قولُه: (**وقُرئ بإدغام اللام في الراءِ**)، أبو بكرٍ وحمزةُ والكسائيُّ: ﴿بَلْ رَانَ﴾، بإمالةِ فتحةِ الراء، والباقونَ: بتفخيمها، وحفصٌ: يَسكُتُ علىٰ اللام من ﴿بَلْ﴾. قال الزجّاج: «والإدغام في الراءِ أجوَدُ، لقُرب مَخرَج اللام من الرّاء، ولغَلَبةِ الراءِ علىٰ اللام، وإظهارُ اللام جائزٌ؛ لأنّ اللامَ مِن كلمةٍ والراءَ مِن أُخرىٰ»(٣).

قولُه: (**وكونُهم محجوبينَ عن ربِّهم**(٤)**: تمثيلٌ للاستخفافِ بهم**)، أي: مُثِّلتْ حالُهم في إهانتِهم

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٣١: ٨٦).

(٢) أخرجه الترمذي (٣٣٣٤)، وابن ماجه (٤٢٤٤)، والإمام أحمد (٧٩٥٢).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢٩٩).

(٤) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «عنه».

لأنه لا يُؤذَنُ على الملوكِ إلا للوجهاءِ المكرمين لديهم، ولا يُحجبُ عنهم إلا الأدنياءُ المهانون عندهم. قال:

إذَا اعْتَرَوْا بَابَ ذِي عُبِّيَّةٍ رُجِبُوا ... وَالنَّاسُ مِنْ بَيْنِ مَرْجُوبٍ وَمَحْجُوبِ

عندَ الله وإنزالِ السُّخط عليهم بحالِ مَن يُحجَبُ عن بعضِ السّلاطينِ لذلك. «الانتصاف»: «هِي عندَ أهلِ السُّنة علىٰ حقيقتِها، وهِي مِن أدلّةِ الرُّؤية. لمّا خَصَّ اللهُ الكفّارَ بالحجاب، دَلَّ علىٰ أنهُ مرفوعٌ عن الأبرار، ولا معنىٰ لرَفع الحجابِ إلا الإدراك، فماذا بعدَ الحقِّ إلا الضّلال؟»[١].

وقلتُ ـ والعلمُ عندَ الله ـ: ويُساعدُه النَّظْمُ؛ لأنّ قولَه: ﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلۡأَبۡرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ﴾، مقابلٌ لقولِه: ﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلۡفُجَّارِ لَفِي سِجِّينٖ﴾، والسِّجينُ ـ كما فَسّرَه المصنِّفُ، وعليه أكثرُ المُفسِّرين ـ: هُو تحتَ الأرض السابعة، وهُو مَسكَنُ إبليسَ وذُرِّيتِه، ولذلك قوبلَ بقولِه: ﴿يَشۡهَدُهُ ٱلۡمُقَرَّبُونَ﴾، فيكونُ قولُه: ﴿إِنَّ ٱلۡأَبۡرَارَ لَفِي نَعِيمٍ * عَلَى ٱلۡأَرَآئِكِ يَنظُرُونَ﴾ مقابلاً لقولِه: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمۡ عَن رَّبِّهِمۡ يَوۡمَئِذٖ لَّمَحۡجُوبُونَ * ثُمَّ إِنَّهُمۡ لَصَالُواْ ٱلۡجَحِيمِ﴾. وقولُه: ﴿يَنظُرُونَ﴾ مطلقٌ، ليس فيه أنّهم يَنظُرونَ إلىٰ ماذا، فدَلَّ قولُه: محجوبونَ عن ربِّهم، علىٰ أنّهم غيرُ محجوبينَ عنهُ. ويؤيِّدُه قولُه عزَّ وجَلَّ: ﴿تَعۡرِفُ فِي وُجُوهِهِمۡ نَضۡرَةَ ٱلنَّعِيمِ﴾؛ لأنه في معنىٰ قولِه تعالىٰ: ﴿تَعۡرِفُ فِي وُجُوهِهِمۡ نَضۡرَةَ ٱلنَّعِيمِ﴾ [القيامة: ٢٢-٢٣]، ﴿وُجُوهٞ يَوۡمَئِذٖ نَّاضِرَةٌ * إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٞ﴾ وقولُه: ﴿يُسۡقَوۡنَ مِن رَّحِيقٖ مَّخۡتُومٍ﴾ إلىٰ قولِه: ﴿عَيۡنٗا يَشۡرَبُ بِهَا ٱلۡمُقَرَّبُونَ﴾؛ لأنهُ في معنىٰ قولِه: ﴿وَسَقَىٰهُمۡ رَبُّهُمۡ شَرَابٗا طَهُورًا﴾ [الإنسان: ٢١]. ورَوَىٰ مُحيي السّنةِ أنهُ سُئل مالكٌ عن هذه الآية، قال: «لمّا حُجبَ أعداؤه فلم يَرَوْهُ تَجلّىٰ لأوليائه حتىٰ رأَوْه. وقال الشافعيّ: فيها دِلالةٌ علىٰ أنّ أولياءَ الله يرَوْنَ الله، وقال الحسَن: لو عَلِمَ الزاهدونَ والعابدونَ أنّهم لا يرَوْنَ ربَّهم في المَعادِ لزَهقت أنفُسُهم في الدُّنيا»[٢].

قولُه: (إذا اعتَرَوا بابَ ذي عُبِّيّةٍ) البيت[٣]، ذي عُبِّيّة، أي: ذي كِبْرٍ ونحوِه، فُعْلِيّة مِنَ

---

(١) «الانتصاف» بحاشية «الكشاف» (٤: ٧٢٢)، و«الإنصاف» (ق ١٤٧) للعراقي.

(٢) «معالم التنزيل» (٨: ٣٦٦).

(٣) لم أهتدِ إلىٰ قائله.

عن ابن عباسٍ وقتادةَ وابنِ أبي مليكة: محجوبين عن رحمته، وعن ابن كيسان: عن كرامته.

[﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلۡأَبۡرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ * وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا عِلِّيُّونَ * كِتَٰبٞ مَّرۡقُومٞ * يَشۡهَدُهُ ٱلۡمُقَرَّبُونَ﴾ ١٨-٢١]

﴿كَلَّآ﴾ ردعٌ عن التكذيب. وكتابُ الأبرار: ما كتبَ من أعمالهم. وعِلِّيون: عَلَمٌ لديوانِ الخيرِ الذي دُوِّنَ فيه كلُّ ما عَمِلته الملائكةُ وصلحاءُ الثَّقَلين، منقولٌ من جمعِ (عِلِّي) فِعِّيلٌ من العُلوِّ، كسِجِّين من السَّجْن، سُمي بذلك إمّا لأنه سببُ الارتفاعِ إلى أعالي الدرجاتِ في الجنة، وإمّا لأنه مرفوعٌ في السماءِ السابعةِ حيث يسكنُ الكَروبيُّون، تكريماً له وتعظيماً. رُوي: «إن الملائكةَ لتصعدُ بعملِ العبدِ فيستقلُّونه، فإذا انتهَوْا به إلى ما شاءَ اللهُ من سلطانه أوحىٰ إليهم: إنكم الحَفَظَةُ على عَبْدي وأنا الرقيبُ علىٰ ما في قلبه، وأنه أخلصَ عملَه فاجعلوه في عِلِّيين،..........................

العُبَاب، وهُو الارتفاع، أي: ذي تكبّر، مِن قولِه: صَلَواتُ الله عليه: «يا أيُّها الناس، إنّ اللهَ قد أذهَبَ عنكم عُبِّيَّةَ الجاهليّة وتَعاظُمَها». رَواهُ التِّرمذيُّ عن ابنِ عُمر(١)، يقالُ: فلانٌ تَعرُوهُ الأضْيافُ وتَعتريه، أي: تَغْشاه، ويقال: رَجِبتُهُ، بالكسر، أي: هِبتُه وعظّمتُه فهو مرجوبٌ بالجيم، وبه سُمِّي رَجَبٌ؛ لأنّهم كانوا يُعْظمونَه. ومعنىٰ قولِه: «الناسُ مِن بيْنِ مرجوبٍ ومحجوب»، أي: يُؤْذَنُ علىٰ الملوكِ الوُجهاءِ المُكرَمونَ، ويُحجَبُ عنهمُ الأدنياءُ المُهانُون.

قولُه: (وإما لأنه مرفوع في السماء السابعة)، الراغب: «قيل: عِلِّيّونَ: اسمُ أشرفِ الجِنان، كما أنّ سِجِّينَ: اسمُ شرِّ النِّيران. وقيل: بل ذلك في الحقيقة اسمُ سُكّانِها، وهذا أقربُ في العربيّةِ إذْ كان هذا الجمعُ يَختَصُّ بالناطقين. قال: والواحدُ عِلِّيٌّ نحوَ بِطِّيخ، ومعناه: فإنّ الأبرارَ في جُملةِ هؤلاء، فيكونُ ذلك كقولِه تعالىٰ: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [النساء: ٦٩]»(٢).

---

(١) انظر: «سنن الترمذي» (٣٩٥٥).

(٢) «مفردات القرآن»، ص ٥٨٣، ٥٨٤.

فقد غفرتُ له؛ وإنها لتصعدُ بعملِ العبدِ فيزكُّونه، فإذا انتهَوْا به إلى ما شاءَ اللهُ أوحي إليهم: أنتم الحفظةُ علىٰ عبدي وأنا الرقيبُ علىٰ ما في قلبِه، وإنه لم يُخلصْ لي عملَه فاجعلوه في سِجِّين».

[﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ * عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ يَنظُرُونَ * تَعْرِفُ فِى وُجُوهِهِمْ نَضْرَةَ ٱلنَّعِيمِ * يُسْقَوْنَ مِن رَّحِيقٍ مَّخْتُومٍ * خِتَٰمُهُۥ مِسْكٌ ۚ وَفِى ذَٰلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ ٱلْمُتَنَٰفِسُونَ * وَمِزَاجُهُۥ مِن تَسْنِيمٍ * عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا ٱلْمُقَرَّبُونَ﴾ ٢٢-٢٨].

﴿ٱلْأَرَآئِكِ﴾ **الأَسِرّةُ في الحِجال**، ﴿يَنظُرُونَ﴾ إلى ما شاؤوا مَدَّ أعينِهم إليه من مناظرِ الجنة، وإلى ما أولاهُمُ اللهُ من النعمةِ والكرامة، وإلى أعدائِهم يُعذَّبون في النار، **وما تحجبُ الحجالُ أبصارَهم** عن الإدراك، ﴿نَضْرَةَ ٱلنَّعِيمِ﴾ بهجةَ التنعُّمِ وماءَه ورَوْنقه، ....

قولُه: (**الأَسِرّةُ**[1] **في الحِجَال**)، الجوهري: «الحَجَلةُ، بالتحريك: واحدُ حِجَالِ العروس، وهُو بيتٌ يُزَيَّنُ بالثِّيابِ والأسِرّةِ والسُّتُور». وعن بعضِهم: لا يقالُ: أريكةٌ إلا للسَّرير الذي يكونُ في الكِلَّة، أو شيءٌ يكونُ في الكِلَّة، والكِلّةُ: السِّترُ الرَّقيق.

قولُه: (**وما تحجُبُ الحِجالُ أبصارَهم**)، يُنظَرُ إلىٰ معنىٰ ما سَبَقَ في مَن يُضادُّهم: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾، فيقالُ: إذا لم يَمنَع الحِجَالُ أبصارَهم عمّا يُستبعَدُ في المَشاهِدِ بل يستحيلُ، وهُو أنْ يَنظُروا إلىٰ جميع ما أَوْلاهُم اللهُ منَ النّعمةِ والكرامة مِن مسافة في غايةِ البُعد معَ مانع الحِجَاب، وإلىٰ أعدائهم يُعذَّبونَ في النّار، فأيُّ بُعدٍ في أن يَنظُروا إلىٰ ما هُو المقصِدُ الأسنىٰ؟

رَوَينا عن الإمام أحمدَ بنِ حَنْبلٍ والتِّرمذي، عن ابن عُمرَ رضيَ اللهُ عنهما، أنّ رسُولَ الله ﷺ قال: «إنّ أدنَىٰ أهلِ الجنّة منزِلةً لَمَن يَنظُرُ إلىٰ جِنانِه وأزواجِه ونعيمِه وخَدَمِه وسُرُره مسيرةَ ألفِ سنة، وأكرَمُهم علىٰ الله مَن يَنظُرُ إلىٰ وجهِه غُدوةً وعَشيّةً»[2]، ثُم قرأَ ﷺ: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ * إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢-٢٣].

(١) في (ف): «الأسترة».

(٢) انظر: «سنن الترمذي» (٣٣٣٠)، و«مسند» الإمام أحمد (٥٣١٧).

كما ترىٰ في وجوهِ الأغنياءِ وأهلِ التَّرفُّه، وقرئ: (تُعرفُ) على البناء للمفعول، (ونَضْرةُ النعيم) بالرفع. «الرحيق»: الشَّرابُ الخالصُ الذي لا غِشَّ فيه ﴿مَّخْتُومٍ﴾ تُختمُ أوانيه من الأكوابِ والأباريقِ بمسكٍ مكانَ الطينة. وقيل ﴿خِتَٰمُهُۥ مِسْكٌ﴾ مقطعُه رائحةُ مسكٍ إذا شُرب. وقيل: يمزجُ بالكافور، ويُختمُ مزاجُه بالمسك. **وقرئ: (خاتَمُهُ)**، ....

ورَوىٰ السّلَميُّ عن ابنِ عطاءٍ: «علىٰ أرائكِ المعرفةِ يَنظُرونَ إلىٰ المعروفَ، وعلىٰ أرائكِ القُرْبة يَنظُرونَ إلىٰ الرّءوف. وقال جعفرٌ في قولِه: ﴿تَعْرِفُ فِي وُجُوهِهِمْ نَضْرَةَ ٱلنَّعِيمِ﴾: تبقىٰ لَذّةُ النّظرِ تتلألأُ مثْلَ الشمسِ في وجوهِهم. وقال الجريري في ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا ٱلْمُقَرَّبُونَ﴾: يشربونَ صِرْفاً علىٰ بِساطِ القُربَ في مجلِس الأُنس، وفي رياضِ القُدْس، بكأسِ الرضا علىٰ مُشاهدةِ الحقّ»[1].

قولُه: **(وقُرئ: «خاتَـمُهُ»)**، الكسائيّ، والباقونَ: ﴿خِتَٰمُهُۥ﴾، وقراءةُ الكسائيِّ تؤيِّدُ تفسيرَ القَفّالِ علىٰ ما رَواهُ الإمامُ عنهُ، أنه قال: «يَحتملُ أنّ هؤلاءِ يُسقَوْنَ مِن شرابٍ مختوم، قد خُتِمَ عليه تكريماً لهُ بالصيانة علىٰ ما جَرَتْ به العادةُ مِن خَتْمِ ما يُكرَمُ ويُصَان. ويُفهَمُ منهُ أنّ هناك خمراً تَجري منها أنهارٌ كما قال: ﴿وَأَنْهَٰرٌ مِّنْ خَمْرٍ لَّذَّةٍ لِّلشَّٰرِبِينَ﴾ [محمد: ١٥]، إلّا أنّ هذا المختومَ أشرَفُ منَ الجاري»[2].

وقلت: ويؤيِّدُه قولُه تعالىٰ: ﴿وَسَقَىٰهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا﴾ [الإنسان: ٢١]، وأنّ الساقيَ إذا كان مَلَكاً كان الشرابُ مَصُوناً مختوماً، ﴿وَفِي ذَٰلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ ٱلْمُتَنَٰفِسُونَ﴾. ويمكنُ أن يقالَ: إنّ قولَه: ﴿وَمِزَاجُهُۥ مِن تَسْنِيمٍ﴾، عطفٌ علىٰ قولِه: ﴿خِتَٰمُهُۥ مِسْكٌ﴾. والتسنيمُ هُو المَعْنيُّ بالشّرابِ الذي هو أرفعُ شرابٍ في الجنّة. وقولُه: ﴿وَفِي ذَٰلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ ٱلْمُتَنَٰفِسُونَ﴾ في حُكم المتأخِّر، قُدِّم لمكانِ العناية بشأنِه. قال في قولِه تعالىٰ: ﴿فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَن لَّمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُۥ مِنِّيٓ إِلَّا مَنِ ٱغْتَرَفَ غُرْفَةًۢ﴾ [البقرة: ٢٤٩]: مستثنىً مِن قولِه: ﴿فَمَن شَرِبَ

---

(١) انظر: «حقائق التفسير» (٢: ٣٨١-٣٨٢) بتصرف.

(٢) «مفاتيح الغيب» (٣١: ٩٠).

بفتحِ التاءِ وكسرِها، أي: ما يُختمُ به ويُقْطع ﴿فَلْيَتَنَافَسِ ٱلْمُتَنَٰفِسُونَ﴾ فليرتغبِ المُرْتغبون. ﴿تَسْنِيمٍ﴾ عَلَمٌ لعَيْنٍ بعينها: سُمِّيت بالتسنيمِ الذي هو مصدرُ سَنَّمه إذا رَفَعه: إمّا لأنها أرفعُ شرابٍ في الجنة، وإمّا لأنها تأتيهم من فوق، علىٰ ما رُوي أنها تجري في الهواء مُتسنمةً فتنصَبُّ في أوانيهم. و﴿عَيْنًا﴾ نُصبَ على المدح. وقالَ الزجَّاج: **نُصبَ على الحال**، وقيل: هي للمقرَّبين، يَشْربونها صِرْفاً، وتُمزَجُ لسائرِ أهل الجنة.

مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَن لَّمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُۥ مِنِّيٓ﴾، والجملةُ الثانيةُ في حُكم المتأخِّرةِ، إلّا أنّها قُدِّمت للعناية، كما قُدِّم ﴿وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ في قولِه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ﴾ [المائدة: ٦٩][1]، وإنّما قُلنا: إنهُ في حُكم المتأخِّر؛ لأنّ المشارَ إليه بذلك جميعُ ما سَبَقَ مِن قولِه: ﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ * عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ يَنظُرُونَ﴾ إلىٰ آخِرِه.

وفائدةُ التقديم: الترغيبُ والحثُّ علىٰ التَّحرّي والاجتهاد وإيثارِ[2] ذلك علىٰ طلبِ العاجِلة والمسابقةِ فيه، ولذلك قُدِّمَ الظّرف، أي: وفي ذلك وخُصَّ التنافُسِ معَ بناءِ التفاعُل.

النِّهاية: «التنافُسُ منَ المنافسة، وهي الرّغبةُ في الشيء والانفرادُ به، وهُو منَ الشّيءِ النَّفيس الجيِّدِ في نفسِه، ونافسْتَ في الشيءِ منافسةً ونِفاساً: إذا رغِبتَ فيه». وقال بعضُهم: ارتَغَبَ وتَراغَبَ بمعنىً إلّا أنّ ارتَغَبَ أكثر. وقلتُ: الفاءُ في ﴿فَلْيَتَنَافَسِ﴾ جوابُ شَرْطٍ محذوف، أي: وما كان فلْيَتنافسِ المُتنافسُونَ في ذلك، فقُدِّمَ الظّرفُ للاهتمام، ويجوزُ أن يُقدَّرَ: وفي ذلكَ: لِيتَنافسِ فلْيتَنافَسْ، وعلىٰ الأوّل وَرَدَ قولُه: ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ * إِۦلَٰفِهِمْ رِحْلَةَ ٱلشِّتَآءِ وَٱلصَّيْفِ * فَلْيَعْبُدُواْ﴾ [قريش: ١-٣]، وعلىٰ الثاني قولُه: ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ﴾ [يونس: ٥٨].

قولُه: (**نصب علىٰ الحال**)، أي: جارياً، وذو الحال: تسنيمٌ، وهُو عَلَمٌ للماء . وقيل: يَشرَبُ بها، الباء: زائدةٌ، وقيل: ظرفٌ، وقيل: بمعنىٰ «مِن».

---

(١) انظر: (٣: ٤٦٧)؛ في تفسير الآية (٢٤٩) من سورة البقرة.

(٢) في (ف): «وإتيان».

[﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ أَجۡرَمُواْ كَانُواْ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يَضۡحَكُونَ * وَإِذَا مَرُّواْ بِهِمۡ يَتَغَامَزُونَ * وَإِذَا ٱنقَلَبُوٓاْ إِلَىٰٓ أَهۡلِهِمُ ٱنقَلَبُواْ فَكِهِينَ * وَإِذَا رَأَوۡهُمۡ قَالُوٓاْ إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ لَضَآلُّونَ * وَمَآ أُرۡسِلُواْ عَلَيۡهِمۡ حَٰفِظِينَ﴾ ٢٩-٣٣].

هم مشركو مكة: أبو جهلٍ والوليدُ بنُ المغيرةِ والعاصُ بنُ وائلٍ وأشياعُهم، كانوا يضحكون من عمارٍ وصهيبٍ وخَبَّابٍ وبلالٍ وغيرِهم من فقراءِ المؤمنين ويستهزؤن بهم. وقيل: جاء عليٌّ بن أبي طالبٍ رضي الله عنه في نفرٍ من المسلمين فسخِرَ منهم المنافقون وضحكوا وتغامزوا، ثم رَجعوا إلى أصحابهم فقالوا: **رأينا اليومَ الأصلعَ** فضحكوا منه، فنزلتْ قبل أن يَصِلَ عليٌّ إلى رسولِ الله ﷺ. ﴿يَتَغَامَزُونَ﴾ يغمزُ بعضُهم بعضاً، ويشيرون بأعينِهم. ﴿فَكِهِينَ﴾ ملتذّين بذكرِهم والسخريةِ منهم، **أي: ينسبون المسلمين إلى الضلال**. ﴿وَمَآ أُرۡسِلُواْ﴾ على المسلمين، ....

قولُه: (**رأينا اليومَ الأصلعَ**)، وفي النُّسخ المعتمَدة: ربُّنا اليوم، أي: رأسُنا[1] اليومَ الأصلعُ، مرفوعاً.

قولُه: (﴿فَكِهِينَ﴾) قراءةُ حَفْص، والباقونَ: فاكهين[2].

قولُه: (**أي: يَنسُبُونَ المسلمينَ إلىٰ الضّلال**)، قال الإمامُ: «أي: هم علىٰ ضلالٍ في تَرْكِ التَّنعّم الحاضِر بسببِ طلبِ ثوابٍ لا يُدرىٰ هل له وجودٌ أم لا. ومعنىٰ ﴿وَمَآ أُرۡسِلُواْ عَلَيۡهِمۡ حَٰفِظِينَ﴾: أنّ اللهَ لم يبعَثِ الكفّارَ رُقباءَ علىٰ المؤمنينَ يحفَظونَ عملَهم عليهم، ويتَفقَّدون ما يصنَعونه فيعيبون عليهم ما يعتقدونَه ويُسمُّونَهم. ضُلّالاً. ويَعضُدُه قولُه تعالىٰ: ﴿فَٱلۡيَوۡمَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنَ ٱلۡكُفَّارِ يَضۡحَكُونَ * عَلَى ٱلۡأَرَآئِكِ يَنظُرُونَ﴾، أي: ينظُرون إلىٰ جميع ما أوْلاهمُ اللهُ من

---

(١) في (ط)، (ف): «بأسنا»، و«رَبُّنا» ـ كما في «روح المعاني» (١٥: ٢٨٤) ـ بمعنىٰ: سيدنا؛ يَعْنون عليًّا كرمَ اللهُ وجهه؛ وإنما قالوه استهزاءً.

(٢) هما لغتان مثل: طامعين وطمعين، وباخلين وبخلين. ومعنىٰ «فاكهين»: معجبين بما هم فيه، يتفكّهون بذكر أصحابِ محمد ﷺ. انظر «حجة القراءات»، ص ٧٥٥.

﴿حَٰفِظِينَ﴾ موكَّلين بهم يَحْفظون عليهم أحوالَهم، ويَهيمنون على أعمالِهم، ويَشْهدون برشدِهم وضلالِهم؛ وهذا تهكم بهم. أو هو من جملةِ قولِ الكفار، وإنهم إذا رأوا المسلمين قالوا: إنّ هؤلاء لضالون؛ وإنهم لم يرسلوا عليهم حافظين إنكاراً لصدّهم إياهم عن الشرك، ودعائهم إلى الإسلام وجدّهم في ذلك.

[﴿فَٱلْيَوْمَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنَ ٱلْكُفَّارِ يَضْحَكُونَ * عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ يَنظُرُونَ * هَلْ ثُوِّبَ ٱلْكُفَّارُ مَا كَانُوا۟ يَفْعَلُونَ﴾ ٣٤ – ٣٦]

﴿عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ يَنظُرُونَ﴾ حالُ من ﴿يَضْحَكُونَ﴾ أي: يَضْحكون منهم ناظرين إليهم وإلى ما هم فيه من الهَوانِ والصَّغارِ بعد العِزَّةِ والكِبْرِ، ومن ألوانِ العذابِ بعد النعيمِ والتَّرفُّه وهم على الأرائك آمنون. وقيل: يُفتحُ للكفارِ بابٌ إلى الجنةِ فيقال لهم: اخرجوا إليها؛ فإذا وَصَلوا إليها أُغلقَ دونَهم، يُفْعلُ ذلك بهم مراراً، فيضحكُ المؤمنون منهم. **(ثَوّبه) و(أثابه) بمعنىً،** ....

النِّعمةِ والكرامةِ الأبَديّة، وينظرونَ إلىٰ أعدائهم يُعذَّبونَ في النّار، وإلىٰ ما أورَثَهمُ اللهُ التُّرفَةَ[1] والتَّنعّمَ بتلك النِّعم منَ العقابِ السّرمَديّة، ويقالُ للمؤمنينَ: هل جازَيْنا هؤلاءِ الكفّارَ علىٰ عملِهم، لا سيّما علىٰ ما كانوا يَضحكون منكم ويَستهزئونَ بطريقتِكم، كما جازَيْناكم علىٰ أعمالِكمُ الصّالحةِ مَزيداً لسُرورِهم وتبجُّحهم، وتشويراً لأعدائِهم وتشميتاً بهم؟[2]

قولُه: (**«ثَوّبَه»** و**«أثابَهُ»** بمعنىً)، عن المبرِّد: ثَوَّبَ: فَعَّلَ، منَ الثَّواب، أي: رجَعَ إلىٰ فاعلِه جزاءُ ما عمِلَه مِن خيرٍ أو شرّ. والثواب قد يُستعمَلُ في المُكافأةِ مطلقاً. قال الإمامُ: والأَوْلىٰ أن يُحمَلَ علىٰ التهكُّم[3].

---

(١) في (ط): «الشّرف».

(٢) «مفاتيح الغيب» (٣١: ٩٢-٩٣) بتصرف.

(٣) المصدر السابق (٣١: ٩٣).

إذا جازاه قال أوس:

سَأَجزيكِ أَوْ يَجْزيكِ عَنّـي مُثَـوِّبٌ ... وَحَسْبُكِ أَنْ يُثْنَىٰ عَلَيْـكِ وَتُحْمَـدِي

وقرئ بإدغام اللام في الثاء.

عن رسول الله ﷺ: «مَن قرأ سورة «المطففين» سَقاهُ اللهُ من الرَّحيقِ المختوم يومَ القيامة».

قولُه: (سَأَجزيكِ) البيت[1]، يُخاطِبُ الشاعرُ محبوبتَه، وهي سليمةُ بنتُ فَضَالَةَ.

قولُه: (بإدغام اللام في الثاء)، حمزةُ والكسائيُّ وهشامٌ[2].

تمَّتِ السُّورة

* * *

---

(١) لأوس بن حجر، انظر: «ديوانه»، ص ٢٧.

(٢) قال أبو علي: إدغامُ اللامِ في الثاءِ في الآية: ﴿هَلْ ثُوِّبَ﴾ حَسَن، وإن كان دونَ إدغامِ اللامِ في الرّاءِ في الحُسْنِ لتقاربهما؛ وإنما جاز إدغامها فيها، لأنها قد أدغمت في الشين في قول الشاعر: «هَشَّيءٌ بكفيكَ لائقُ»، والشينُ أشدُّ تراخيًا عنها من الثاء. انظر: «الحجّة للقراء السبّعة» (٦: ٣٨٩)، و «الكتاب» (٤: ٤٥٩) لسيبويه.

سورة ﴿ٱنشَقَّتْ﴾

مكية، وهيَ خمس وعشرون آية

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

[﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ * وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ * وَإِذَا ٱلْأَرْضُ مُدَّتْ * وَأَلْقَتْ مَا فِيهَا وَتَخَلَّتْ * وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ﴾ ١-٥]

حُذفَ جوابُ (إذا) ليذهبَ المقدرُ كلَّ مذهب، أو اكتفاءً بما عُلمَ في مثلِها من سورتي التكويرِ والانفطار. وقيل: جوابُها ما دلَّ عليه ﴿فَمُلَٰقِيهِ﴾. ....

سورة الانشقاق

خمس وعشرون آية، مكية[1]

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

قولُه: (جوابُها ما دَلَّ عليه ﴿فَمُلَٰقِيهِ﴾)، قال الإمام: «فعلىٰ هذا قوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ﴾ مُعترِضٌ، وهُو كقولِ القائل: إذا كان كذا وكذا يا أيُّها الإنسان ، ترىٰ عندَ ذلك ما عمِلتَ من خيرٍ وشرّ، أي: إذا كان يومُ القيامة لقِيَ الإنسانُ عمَلَه»[2].

---

(١) في (ط): «سورة ﴿ٱنشَقَّتْ﴾، مكية، وهي ثلاث وعشرون آية»، والأول على عَدِّ المكيين والمدنيين والكوفيين، وهذا علىٰ عَدِّ البصريين والشاميين. انظر: «البيان» للداني ص٢٦٨.

(٢) «مفاتيح الغيب» (٣١: ٩٥).

أي إذا السماءُ انشقت لاقىٰ الإنسانُ كَدْحَه. **ومعناه: إذا انشقتْ بالغَمام**، كقوله تعالىٰ: ﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلْغَمَٰمِ﴾ [الفرقان: ٢٥]، وعن عليٍّ رضي الله عنه: **تنشق من المجرّة. أَذِن** له: استمعَ له. ومنه قولُه عليه السلام: «**ما أَذِنَ اللهُ لشيءٍ** كإذنِه لنبيّ يتغنىٰ بالقرآن»، وقولُ حجافِ بنِ حكيم:

أَذِنْتُ لَكُمْ لَمَّا سَمِعْتُ هَرِيرَكُمْ

والمعنىٰ: أنها فعلَت في انقيادِها لله حين أرادَ انشقاقَها فعلَ المِطْواع، ....

قولُه: (**ومعناه: إذا انشَقَّت بالغَمام**)، عن بعضِهم: نظيرُه: انشَقَّ الأرضُ بالنّبات، والباءُ للدّلالة، ويكونُ في ذلك الغمام ملائكةُ العذاب، وكانَ ذلك أَشَدَّ وأفظعَ، حيثُ جاء العذابُ من موضع الخير، وقلت: والأظهرُ أنْ يُرادَ أنّ الملائكةَ ينزِلونَ وبأيديهم صحائفُ الأعمال، لقولِه تعالىٰ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِىَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ﴾.

قولُه: (**تنشَقُّ منَ المَجرّة**)، **الجوهري**: «المَجَرَّةُ: التي في السّماء، سُمِّيتْ بذلك لأنها كأثرِ المجرّ». قال ابنُ قُتَيبةَ في كتابِ «الأنواء»: «المجَرَّةُ: شُرُجُ السّماء كشرجِ القُبّة، وهي: ما يُرىٰ في الشّتاءِ أوّلَ الليلِ في ناحيةِ السّماء، وفي الصّيفِ في أوّلِ الليلِ في وسَطِ السماءِ، تنتقلُ في آخِرِ الليلِ في غيرِ موضِعِها، ويقالُ إنّ النجومَ تقارَبَتْ في المَجَرَّةِ فطُمِسَ بعضهم، فصارت كأنّها سحائب»[1].

قولُه: (**ما أذِنَ اللهُ لنبيّ**[2])، الحديث. رواه الشّيخانِ وأبو داودَ والدّارميُّ والنَّسائي[3]، عن أبي هريرةَ رضيَ اللهُ عنه. ومعناه: ما استمَعَ إلىٰ شيءٍ كاستماعِه إلىٰ صوتِ نبيٍّ قرأَ الكتابَ المنَزَّلَ عليه، أي: لا يَعتدُّ لشيءٍ كاعتداده إلىٰ هذا.

قولُه: (**والمعنىٰ: أنّها فعلَتْ في انقيادِها**)، يريدُ: أنّ إذْنَ السّماء للانشقاقِ تمثيلٌ، علىٰ

---

(١) «الأنواء» لابن قتيبة، ص ١٢٣، ١٢٤ بتصرف.

(٢) كذا في الأصول الخطية، وفي الحديث: «لشيء»، وكذا هو في «الكشاف».

(٣) البخاري (٧٤٨٢) ومسلم (٧٩٢). وانظر: «سنن النسائي» (١٠١٧)، وأبي داود (١٤٧٣)، والدارمي (٣٤٩٧).

الذي إذا وردَ عليه الأمرُ من جهةِ المطاعِ أَنصتَ له وأَذعنَ ولم يأبَ ولم يَمْتنع، كقوله: ﴿أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾ [فصلت: ١١]. ﴿وَحُقَّتْ﴾ من قولك هو محقوقٌ بكذا وحَقيقٌ به، يعني: وهي حقيقةٌ بأن تنقادَ ولا تمتنع، ومعناه الإيذانُ بأنّ **القادرَ الذاتَ** يجبُ أن يتأتىٰ له كلُّ مقدورٍ ويَحِقُّ ذلك. ﴿مُدَّتْ﴾ مِن مَدَّ الشيءَ فامتدّ: وهو أن تزالَ جبالُها وآكامها **وكلُّ أَمْتٍ** فيها، حتى تمتدَّ وتنبسطَ ويستويَ ظهرُها، كما قال تعالى: ﴿قَاعًا صَفْصَفًا * لَّا تَرَىٰ فِيهَا عِوَجًا وَلَآ أَمْتًا﴾ [طه: ١٠٦- ١٠٧]، وعن ابنِ عباسٍ رضي الله عنهما: مُدّتْ مَدَّ الأديمِ **العُكاظِي**؛ لأن الأديمَ إذا مُدَّ زالَ انثناءٌ فيه وأَمْتٌ واستوىٰ، أو من مَدَّه بمعنىٰ أَمدّه، أي: زيدتْ سعةً وبَسْطة. ﴿وَأَلْقَتْ مَا فِيهَا﴾ ورَمَتْ بها في جوفِها مما دُفنَ فيها من الموتىٰ والكُنوز، ﴿وَتَخَلَّتْ﴾ وخلتْ غايةَ الخلوِّ حتى لم يبقَ شيءٌ في باطِنها، ....

مِنوالِ قولِه: ﴿قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾ [فصلت: ١١]. قال الإمامُ: «المعنىٰ: لم يوجَدْ في جِرْم السّماءِ ما يَمنعُ مِن تأثيرِ قُدرةِ الله في شَقِّها وتفريقِ أجزائها، فكانت في قَبُولِ ذلك التأثير كالعبدِ الطائع؛ إذا وَرَدَ عليه الأمرُ مِن جهةِ مالكِه أذْعَنَ ولم يمتَنعْ لذلك»[1]. قولُه: ﴿وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا﴾، يدُلُّ علىٰ نفوذِ القُدرةِ في التفريقِ والإعدامِ والإفناءِ من غيرِ ممانعةٍ أصلاً.

قولُه: (**بأنّ القادرَ الذات**)، **الانتصاف**: «ما بالُه لا يقولُ: الذي عمَّت قُدرتُه الكائنات، فيُثبِتُ لله تعالىٰ صفةَ الكمال؟ وإنّما قولُه: القادرُ الذّات مَيْلٌ إلىٰ البدعة»[2].

قولُه: (**وكلّ أمْتٍ**)، **الجوهَري**: «الأَمْتُ: المكانُ المرتفع. والأَمْتُ التِّلالُ الصِّغار».

قولُه: (**العُكَاظيّ**)، **النِّهاية**: «العُكاظ[3]: موضعٌ بقُربِ مكّةَ كانت تُقامُ بها في الجاهليّةِ سُوقٌ يُقيمونَ فيها أيّاماً».

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٣: ٩٤).

(٢) «الانتصاف» بحاشية «الكشاف» (٤: ٧٢٥)، وانظر: «الإنصاف» (ق ١٤٧) للعراقي، وفيه كذلك: «ميلٌ إلىٰ البدعة والمعتزلة والاعتزال».

(٣) سقط لفظ «العكاظ» من (ح)، (ف).

كأنها تكلّفتْ أقصىٰ جهدِها في الخُلو، كما يقال: تكرّمَ الكريم، وتَرحَّم الرحيم: إذا بلغا جهدَهما في الكرمِ والرَّحمة، وتكلَّفا فوق ما في طَبْعِهما. ﴿وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا﴾ في إلقاءِ ما في بطنِها وتخلِّيها.

[﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلَٰقِيهِ * فَأَمَّا مَنْ أُوتِىَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ * فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا * وَيَنقَلِبُ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ مَسْرُورًا * وَأَمَّا مَنْ أُوتِىَ كِتَٰبَهُۥ وَرَآءَ ظَهْرِهِۦ * فَسَوْفَ يَدْعُوا۟ ثُبُورًا * وَيَصْلَىٰ سَعِيرًا * إِنَّهُۥ كَانَ فِىٓ أَهْلِهِۦ مَسْرُورًا * إِنَّهُۥ ظَنَّ أَن لَّن يَحُورَ * بَلَىٰٓ إِنَّ رَبَّهُۥ كَانَ بِهِۦ بَصِيرًا﴾ ٦-١٥]

الكدحُ: جهدُ النفسِ في العملِ والكدُّ فيه حتى يؤثّرَ فيها، من كَدحَ جلدَه: إذا خَدَشَه ومعنىٰ: ﴿كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ﴾ جاهدٌ إلى لقاءِ ربك، وهو الموتُ وما بعده **من الحالِ الممثلةِ باللقاءِ** ﴿فَمُلَٰقِيهِ﴾ فملاقٍ له لا محالةَ لا مفرَّ لك منه، **وقيل: الضميرُ في (ملاقيه) للكدح** (يَسِيراً)، سهلاً هيناً لا يُناقشُ فيه ولا يُعترضُ بما يسوؤه ويشق عليه، ....

قولُه: (**الكَدْح: جَهْدُ النَّفْس في العمل**)، الراغب: «الكَدْحُ: السَّعيُ والعناءُ[1]، قد يُستعمَلُ استعمالَ الكَدْم في الأسنان. قال الخليل: الكدحُ دونَ الكدم »[2].

قولُه: (**منَ الحالِ الممثَّلةِ باللِّقاء**)، قال في العنكبوت: «لقاءُ الله مَثَلٌ للوصُولِ إلىٰ العاقبةِ، مِن تلقِّي ملَكِ الموتِ والبَعْثِ والحسابِ والجزاء. مُثِّلتْ تلك الحالُ، بحالِ عبدٍ قدِمَ علىٰ سيِّدِه بعدَ عهدٍ طويل، وقد اطّلَعَ مَوْلاهُ علىٰ ما كان يأتي ويَذَرُ، فإمّا أنْ يَلقاه ببِشرٍ وترحيبٍ لِما رضيَ مِن أفعالِه، أو بضدِّ ذلك لِما سَخِطَ منها»[3].

قولُه: (**وقيل: الضّميرُ في «مُلاقيه» للكدح**)، وهُو علىٰ تقديرِ حَذْفِ مُضاف، أي: فمُلاقٍ جزاءَ كدْحِك مِن خيرٍ وشرّ، وعلىٰ هذا قولُه: ﴿وَأَمَّا مَنْ أُوتِىَ كِتَٰبَهُۥ﴾ إلىٰ آخرِه تفصيلٌ لهُ،

---

(١) في (ط): «الفناء».

(٢) «مفردات القرآن» للراغب، ص ٧٠٤.

(٣) انظر: (١٢: ١٣٦-١٣٧)؛ في تفسير الآية (٥) من سورة العنكبوت.

كما يُناقشُ أصحابُ الشمال. وعن عائشة رضي الله عنها: هو أن يُعرَّفَ ذنوبَه، ثم يُتَجاوزَ عنه. وعن النبي ﷺ أنه قال: «من يُحاسبْ يعذَّبْ، فقيل يا رسولَ الله: ﴿فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾. قال ذلكم العَرْض، مَن نوقشَ في الحسابِ عُذِّب». ﴿إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ﴾ إلى عشيرتهِ إن كانوا مؤمنين، أو إلى فريقِ المؤمنين، أو إلى أهلِه في الجنةِ من الحُورِ العين. ﴿وَرَآءَ ظَهْرِهِۦ﴾ قيل: تُغلُّ يمناه إلى عُنُقِه، وتجعلُ شمالُه وراءَ ظهره، فيؤتىٰ كتابَه بشمالِه من وراء ظهره. وقيل تُخلعُ يدُه اليسرىٰ من وراءِ ظهره، ﴿يَدْعُواْ ثُبُورًا﴾ يقول: يا ثبوراه. والثُّبور: الهلاك. ....

كقولِه تعالىٰ: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى فَمَن تَبِعَ هُدَاىَ﴾ [البقرة: ٣٨] إلىٰ آخِره. وعلىٰ الأوّلِ الضّميرُ: لله عَزَّ وجَل، أي: إنّك عاملٌ باجتهادٍ إلىٰ وقتِ الموتِ فمُلاقٍ ربَّك. قال الإمامُ: «وفي الآيةِ نُكتةٌ لطيفة، وهِي أنّها تدُلُّ علىٰ وجوبِ انتهاءِ الكدحِ والتعبِ للمؤمنِ بانتهاءِ هذه الحياةِ الدّنيويّة، ويَحصُلُ بعدَ ذلك مَحْضُ سعادةِ الأبديّة»(١).

وقلتُ: ومِن ثَم قالوا: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَذْهَبَ عَنَّا ٱلْحَزَنَ ۖ إِنَّ رَبَّنَا لَغَفُورٌ شَكُورٌ * ٱلَّذِىٓ أَحَلَّنَا دَارَ ٱلْمُقَامَةِ مِن فَضْلِهِۦ لَا يَمَسُّنَا فِيهَا نَصَبٌ وَلَا يَمَسُّنَا فِيهَا لُغُوبٌ﴾ [فاطر: ٣٤-٣٥].

قولُه: (مَن يحاسَبْ يُعذَّبْ)، الحديث مِن روايةِ الشّيخَيْنِ والتّرمذيِّ وأبي داودَ، عن عائشةَ رضيَ اللهُ عنها، أنّ النبيَّ ﷺ قال: «ليس أحدٌ يُحاسَبُ إلّا هلَكَ»، قلت: يا رسُولَ الله، جعلَني اللهُ فِداءَك، أليس اللهُ يقول: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِىَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ * فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾؟ قال: «ذلك العَرْضُ يُعرَضُون، ومَن نُوقشَ الحسابَ هلَكَ»(٢).

النهاية: «نوقشَ، أي: مِن استُقصِيَ في محاسبتِه وحوقِقَ. وأصلُ المناقشةِ من نَقَش الشَّوكة إذا استَخرَجَها مِن جسمِه، وقد نقَشَها وانتقَشَها».

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٣١: ٩٦).

(٢) أخرجه البخاري (٤٩٣٩)، ومسلم (٢٨٧٦)، والترمذي (٣٣٣٧)، وأبو داود (٣٠٩٣).

وقرئ: (ويُصلّى سعيرًا)، كقوله: ﴿وَتَصۡلِيَةُ جَحِيمٍ﴾ [الواقعة: ٩٤]، ويُصْلَى: بضم الياء والتخفيف، كقوله: ﴿وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَ﴾ [النساء: ١١٥]، ﴿فِيٓ أَهۡلِهِۦ﴾ فيما بين ظهرانيهم، أو معهم، على أنهم كانوا جميعاً مسرورين، يعني: أنه كان في الدنيا مترفاً بطِراً مستبشراً كعادة الفجّارِ الذين لا يهمُّهم أمرُ الآخرةِ ولا يُفكِّرون في العواقب. ولم يكن كئيباً حزيناً متفكراً كعادةِ الصُّلحاءِ والمتقين وحكايةِ الله عنهم ﴿إِنَّا كُنَّا قَبۡلُ فِيٓ أَهۡلِنَا مُشۡفِقِينَ﴾ [الطور: ٢٦]. ﴿ظَنَّ أَن لَّن يَحُورَ﴾ لن يرجعَ إلى الله تعالىٰ تكذيباً بالمعاد. يقال: لا يَحُورُ ولا يَحول، أي: لا يَرجعُ ولا يَتغير. قال لبيد:

يَحُورُ رَمَاداً بَعْدَ إذْ هُـوَ سَـاطِعُ

قولُه: (وقُرىء: «ويُصَلَّىٰ سَعيراً»)، أبو عَمْرٍو وعاصمٌ وحمزةُ: بفتح الياءِ وإسكان الصّاد مخفَّفاً، والباقونَ: بضمِّ الياءِ وفتحِ الصّادِ وتشديدِ اللام[(١)].

قولُه: (مُترَفاً)، الجوهريّ: «أتْرفَتْه النِّعمةُ: أطغَتْهُ».

قولُه: (وحكايةِ الله)، بالجرّ: عطفٌ علىٰ عادةِ الصُّلَحاء، أي: ولم يكنْ كئيباً حزيناً كما حَكَىٰ اللهُ عنهم، أي[(٢)]: عنِ المتّقينَ.

قولُه: (يَحُورُ رمَاداً بعدَ إذْ هُو ساطعُ)، أولُه:

وما المـرءُ إلّا كالشِّـهابِ وضَـوْئِهِ[(٣)]

---

(١) حجةُ من قرأ بالتخفيفِ، إجماعُهم علىٰ قوله: ﴿يَصۡلَى ٱلنَّارَ ٱلۡكُبۡرَىٰ﴾ [الأعلىٰ: ٢١]، و﴿إِلَّا مَنۡ هُوَ صَالِ ٱلۡجَحِيمِ﴾ [الصافات: ١٦٣]؛ فردُّ ما اختلفوا فيه علىٰ ما أجمعوا عليه أولىٰ. وحجّةُ القراءةِ بالتشديد، قوله: ﴿ثُمَّ ٱلۡجَحِيمَ صَلُّوهُ﴾ [الحاقة: ٣١]. ومعنىٰ: «يَصْلىٰ»: يصيرُ إلىٰ النار، ومعنىٰ «يُصلَّىٰ»: الملائكة يُصلّونه بحرِّ النار.

انظر: «حجة القراءات» لابن زنجلة، ص ٧٥٥، ٧٥٦.

(٢) من قوله: «وحكايةِ الله بالجرّ» إلى هنا، سقط (ف).

(٣) البيت للبيد من قصيدة مطلعها:

بَلينا وما تَبْلىٰ النّجومُ الطّوالعُ ... وتبقىٰ الجبالُ بعدنا والمصانعُ

انظر: «ديوانه» ص ١٦٩.

وعن ابنِ عباسٍ: ما كنتُ أدري ما معنى يَحور حتى سمعتُ أعرابيةً تقول لبُنيّة لها: حُوري، أي: ارجعي. ﴿بَلَىٰٓ﴾ إيجابٌ لما بعد النفي في ﴿لَّن يَحُورَ﴾ أي: بلى لَيَحورنّ، ﴿إِنَّ رَبَّهُۥ كَانَ بِهِۦ بَصِيرًا﴾ وبأعمالِه لا يَنْساها ولا تخفىٰ عليه، فلا بدّ أن يُرْجعَه ويُجازيه عليها. وقيل: نزلتِ الآيتانِ في أبي سلمةَ بنِ عبد الأشدّ وأخيه الأسود بن عبد الأشد.

[﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِٱلشَّفَقِ * وَٱلَّيۡلِ وَمَا وَسَقَ * وَٱلۡقَمَرِ إِذَا ٱتَّسَقَ * لَتَرۡكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٖ﴾ ١٦-١٩]

الشَّفق: الحُمْرةُ التي تُرىٰ في المغربِ بعد سقوطِ الشَّمس، وبسقوطِه يخرجُ وقتُ المغربِ ويدخلُ وقتُ العَتْمةِ عند عامةِ العلماء، إلا ما يُروىٰ عن أبي حنيفةَ رضي الله عنه في إحدى الروايتين: أنه البياض. ورَوىٰ أسدُ بنُ عمرو: أنه رَجَع عنه، سُمّي لرقَّتِه، ومنه الشَّفقةُ على الإنسان: رقةُ القلبِ عليه، ﴿وَمَا وَسَقَ﴾ وما جَمعَ وضَمّ، ....

يقال: شهابٌ ساطع، أي: مرتفعٌ مُلتهب.

قوله: (في أبي سَلَمَةَ بن عبدِ الأشدّ)، في «الكشّاف»: الأشدُّ بالشِّينِ المعجَمة. وفي «جامع الأصُول»: بالسِّين المهمَلة. «هُو أبو سَلَمَةَ عبدُ الله بنُ [عبد][1] الأسدِ بن هلالِ بن عبدِ الله بنِ عُمَرَ بن مخزوم القُرَشيّ، ابنُ عمّةِ النبيِّ ﷺ، وكان زَوْجَ أُمِّ سَلَمَةَ قبْلَ النبيِّ ﷺ»[2].

قولُه: (﴿وَمَا وَسَقَ﴾: وما جَمَعَ)، الراغب: « الوَسْقُ: جمعُ المتفرّق، وسُمّي قَدْرٌ معلومٌ من الحملِ كحِمْلِ البعير: وَسْقًا، وقيل: هو ستون صاعًا. قوله: ﴿وَٱلَّيۡلِ وَمَا وَسَقَ﴾، قيل: وما جمعَ منَ الظّلام، وقيل: عبارةٌ عن طَوارقِ الليل. والوَسِيقةُ: الإبِلُ المجموعةُ، والاتّساقُ: الاجتماعُ والاطّراد»[3].

---

(١) سقط لفظ «عبد» من (ح)، (ف).

(٢) «جامع الأصول» (١٢: ٥٧٨).

(٣) «مفردات القرآن» للراغب، ص ٨٧١.

يقال: وَسَقَه فاتَّسَقَ واستوسق. قال:

مُسْتَوْسِقَاتٍ لَوْ يَجِدْنَ سَائِقَا

ونظيره في وقوعِ افتعلَ واستفعلَ مطاوعَيْنِ: اتَّسعَ واسْتَوْسعَ. ومعناه: وما جَمعه وسَتَره وآوىٰ إليه من الدوابِّ وغيرِها. ﴿إِذَا ٱتَّسَقَ﴾ إذا اجتمعَ واستوىٰ ليلةَ أربعَ عَشْرة. قرئ: (لَتَرْكبَنَّ) على خطاب الإنسان في ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡإِنسَٰنُ﴾، و﴿لَتَرۡكَبُنَّ﴾، بالضمِّ على خطابِ الجنس، ....

قولُه: (مُستوسِقاتٍ لو يَجِدْنَ سائقاً)، أوّلُ الرَجز في «المطلع»:

إنّ لنا قلائصاً نَقانِقَا[1]

النَّقْنِق: الظَّليم، وهُو ذكرُ النَّعام.

قولُه: (و﴿لَتَرۡكَبُنَّ﴾، بالضمّ: علىٰ خطابِ الجنس)، الكسائيُّ وابنُ كثير وحمزةُ: علىٰ الخطاب، والباقونَ: بضمِّ الباءِ الموحَّدةِ، وبكسرِ الباء: شاذٌّ، قال مُحيي السُّنة: «لتَركَبَنَّ بفَتْح الباءِ: خطابٌ لرسُولِ الله ﷺ. قال الشَّعبيُّ رحمَه اللهُ ومجاهدٌ: سماءً بعدَ سماء. قال الكَلْبيّ: يعني تَصعَدُ فيها ويَجُوزُ درجةً بعدَ درجة ورُتبةً بعدَ رُتْبةٍ في القُربِ منَ الله والرِّفعة»[2]. وقال صاحبُ «الكشف»: «عن» بمعنىٰ «بعد»، كقولِهم: سادُوك كابراً عن كابِر، أي: بعدَ كابر، قال الذّبياني:

بقيّةُ قِدْرٍ مِن قدورٍ تُوُرِّثتْ ... لآلِ الجلاحِ كابراً بعدَ كابرِ[3][4]

---

(١) البيت من الرجز، وهو ممّا ينسبُ إلىٰ العجّاج، انظر: «مجموع أشعار العرب» (٢: ٨٤)، و «لسان العرب» (مادة: وسق).

(٢) «معالم التنزيل» (٨: ٣٧٥).

(٣) انظر: «ديوانه»، بشرح عباس عبد الساتر، ص ٤٣.

(٤) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٤٤٤).

لأن النداء للجنس؛ ولتركبِنَّ بالكسرِ على خطابِ النفس، ولَيَرْكَبَنَّ بالياء على: لَيرْكَبنَّ الإنسان. **والطَّبق: ما طابقَ غيرَه.** يقال: ما هذا بطبقٍ لذا، أي: لا يُطابقُه، ومنه قيل للغِطاء الطَّبق. وإطباقُ الثرىٰ: ما تطابقَ منه، ثم قيلَ للحالِ المطابقةِ لغيرِها: طَبَق.

وفي «التيسير»: عن ابنِ عبّاسٍ وابنِ مسعود: أي: لتَركبَنَّ يا محمدُ أطباقَ السماءِ ليلةَ الإسراء، وهِي بِشارةٌ بالمعراج. وقال الإمام: وذلك بشارةٌ لرسُولِ الله ﷺ بصعودِه إلىٰ السمواتِ لمشاهدةِ مَلكوتِها وإجلالِ الملائكةِ إيّاه فيها، قال اللهُ تعالىٰ: ﴿سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ طِبَاقًا﴾ [الملك: ٣، نوح: ١٥]، وهو مَرويٌّ عن ابنِ عباسٍ وابنِ مسعود؛ فقولُه: «عن طَبَق»، أي: «بعدَ طَبَق»[(١)]، قال:

ما زلتُ أقطعُ مَنهلاً عن مَنهلٍ حتىٰ أَنَخْتُ ببابِ عبدِ الواحدِ[(٢)]

وقلتُ: ويؤيدُ هذا الوجْهَ التوكيدُ بالجملةِ القَسَميّة، والتعقيبُ بالإنكاريّةِ بقولِه ﴿فَمَا لَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾؟، وقولِه: ﴿وَإِذَا قُرِئَ عَلَيْهِمُ ٱلْقُرْءَانُ لَا يَسْجُدُونَ﴾.

قولُه: (**والطّبَقُ: ما طابَقَ غيرَه**)، **الراغبُ**: «المطابَقةُ مِن الأسماء المُتضايفةِ، وهو أنْ تجعلَ الشيءَ فوقَ آخرَ بقَدَرِه، ومنه: طابقتُ النَّعل. ثُم يستعملُ الطّباقُ فيما يكونُ فوقَ الآخرِ تارةً، وفيما يوافقُ غيرَه تارةً، كسائرِ الأشياءِ الموضوعةِ لمعنييْنِ، ثمّ يستعملُ لأحدِهما بدون الآخر كالكأس والرّاوية ونحوِهما، قال تعالى: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ طِبَاقًا﴾ [الملك: ٣]، و[(٣)] قال تعالىٰ: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾، أي: يَترقّىٰ منزلًا عن منزلٍ، وذلك إشارةٌ إلىٰ أحوالِ الإنسانِ مِن تَرقّيهِ في أحوالٍ شتّىٰ في الدّنيا، نحو ما أشارَ إليه بقولِه: ﴿خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ﴾ [فاطر: ١١]، وأحوالٍ شَتّىٰ في الآخرةِ مِن النشورِ والبعثِ والحسابِ وجَوازِ الصّراطِ، إلىٰ حين المُستقرِّ إلىٰ أحد الدّاريْنِ».

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٣١: ١٠١) بتصرف.

(٢) لم أهتدِ إلىٰ قائله.

(٣) من قوله «ثمّ يستعمل لأحدهما» إلى هنا، أثبتّه من (ط)، وسقط من (ح)، (ف).

ومنه قولُه عزَّ وعلا: ﴿طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾ أي حالاً بعد حال: كلُّ واحدةٍ مطابقةٌ لأختِها في الشدّةِ والهَوْل، ويجوزُ أن يكونَ جمعَ طبقةٍ وهي المرتبة، مِن قولهم: هو على طَبَقات، ومنه: طَبَقُ الظهرِ لفقَاره. الواحدة: طَبَقة، على معنى: لتركبنَّ أحوالاً بعد أحوالٍ، هي طبقاتٌ في الشدّةِ بعضُها أرفعُ من بعضٍ، **وهي الموتُ وما بعدَه** من مواطِنِ القيامة وأهوالِها.

فإنْ قلتَ: ما محلُّ عن طبق؟

قلتُ: النصبُ على أنه صفةٌ لـ (طبقاً)، أي: طبقاً مجاوزاً لطبقٍ، أو حالٌ من الضميرِ في لتركَبُنّ، أي: لتركَبُنَّ طبقاً مجاوزين لِطَبَق أو مجاوزاً أو مجاوزة، **على حَسَبِ القراءة**. وعن مكحول: كلّ عشرين عاماً **تجدون أمراً لم تكونوا عليه**.

[﴿فَمَا لَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ * وَإِذَا قُرِئَ عَلَيْهِمُ ٱلْقُرْءَانُ لَا يَسْجُدُونَ * بَلِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ يُكَذِّبُونَ * وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُوعُونَ * فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ * إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ﴾ ٢٠-٢٥]

قولُه: (**وهي الموتُ وما بعدَه**)، هذا هو الذي يَقْتضيه النَّظمُ وتَرتُّبُ الفاءِ في ﴿فَلَآ أُقْسِمُ﴾ علىٰ قولِه: ﴿بَلَىٰٓ إِنَّ رَبَّهُۥ كَانَ بِهِۦ بَصِيرًا﴾ [الانشقاق: ١٥].

قولُه: (**علىٰ حَسَبِ القراءة**)، يَعْني في ﴿لَتَرْكَبُنَّ﴾ من الضمِّ والفتحِ والكَسْر، فقولُه: ﴿مُجاوزين﴾ علىٰ قراءةِ الضمِّ، والخطابُ للجنس، وقولُه: «مُجاوزًا» علىٰ قراءةِ الباءِ بالفتح؛ علىٰ أنّ الخطابَ للرّسولِ ﷺ، و(لَيَركبَنّ) بالياءِ كذلك، وقولُه: (مُجاوِزةً) بكسْرِ الواو، علىٰ أنَّ (لَتَركبِنّ) بكسْرِ الباءِ، والخطابُ للنفس[(١)].

قولُه: (**تجِدُون أمرًا لم تكونوا عليه**)، يَجِدُون: بفتحِ الياءِ وكسْرِ الجيمِ والدّالُ مخفّفةٌ، ويُرْوىٰ: «تُجِدّونَ»، بضمِّ التاءِ الفوقانية وكَسْرِ الجيمِ والدّالُ مُشدّدةٌ، مِن: أَجَدّه، أيْ: جَعلَه جديدًا. **الجَوْهري**: «تَجدّدَ الشيءُ صارَ جديدًا، وأَجَدّه وجَدّده واسْتَجَدّه: صَيَّره جديدًا».

---

(١) «مفردات القرآن»، ص ٥١٦.

﴿لَا يَسْجُدُونَ﴾ لا يَسْتكينون ولا يَخْضعون. وقيل: قرأَ رسولُ الله ﷺ ذاتَ يوم ﴿وَاسْجُدْ وَاقْتَرِب﴾ [العلق: ١٩]، فسجدَ هو ومن معه من المؤمنين وقريش تُصفِّقُ فوق رؤوسهم وتُصفِّر، فنزلتْ. وبه احتجَّ أبو حنيفةَ رضي اللهُ عنه علىٰ وجوبِ السَّجدة، وعن ابنِ عباسٍ: **ليس في المفصَّلِ** سَجْدة. **وعن أبي هريرةَ رضي الله عنه: أنه سَجَدَ فيها** وقال: والله ما سجدتُ فيها إلا بعد أن رأيتُ رسولَ الله ﷺ يسجدُ فيها. وعن أنسٍ: صليتُ خلفَ أبي بكر وعمرَ وعثمانَ فسجدوا. وعن الحسن: هي غيرُ واجبة. ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ إشارةٌ إلى المذكورين. ﴿بِمَا يُوعُونَ﴾ بما يَجْمعون في صدورِهم ويُضْمرون من الكُفْرِ والحَسَدِ والبَغْي والبَغْضاء، أو بما يَجْمعون في صُحُفِهم من أعمالِ السوءِ ويَدَّخرون لأنفسِهم من أنواعِ العذاب. ....

قولُه: (**ليسَ في المفصّل**)، عن بعضِهم: قيلَ اسمٌ للسابعِ[1] في أكثرِ الأحوال، وقيل: مِن: ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا﴾ [محمّد: ١].

قولُه: (**وعن أبي هريرةَ أنّه سَجَد فيها**)، روينا عن الشَّيخيْنِ وأبي داود والنّسائي، عن أبي سَلَمة: «رأيتُ أبا هريرةَ قرأَ ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ فسجدَ فيها، وقال: لَوْ لَمْ أَرَ النبيَّ ﷺ، سَجدَ، لَمْ أَسجُد»[2].

وفي روايةٍ: سجدَ أبو بكرٍ وعمرُ في ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾، و ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ [العلق: ١]، ومَنْ هو خيرٌ منهما[3]. وهو سُنّةٌ عند الشافعيّ في المفصّل، علىٰ الجديد[4].

(١) يقسم القرآن بحسب سوره أربعة أقسام: الطوال ، والمئون، والمثاني، والمفصّل. وفي أوّلِ «المفصَّل» اثنا عشر قولًا، منها القولُ السابع الذي يبدأ فيه المفصلُ من سورة (تبارك)، والقول الثاني الذي يبدأ فيه من سورة محمد ﷺ، وهما القولان اللذان أشار إليهما الطيبي؛ قال الزركشي: «والصحيح عند أهل الأثرِ أنَّ أوّله (ق)»، وهو القولُ الرابعُ. انظر: «البرهان في علوم القرآن» (١: ٢٤٤-٢٤٦)، بتصرف.

(٢) أخرجه البخاري (١٠٧٤) ومسلم (٥٧٨).

(٣) أخرجه النسائي (٩٦٦)، وانظر: «سنن أبي داود» (١٤٠٧).

(٤) انظر: «المجموع» (٤: ٥٩) للإمام النووي.

﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ استثناءٌ منقطع.

عن رسول الله ﷺ: «مَن قرأ سورةَ «انشقت» أعاذَه اللهُ أن يعطيَه كتابَه وراءَ ظهرِه».

قولُه: (﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾: استثناءٌ مُنْقطع)، وقال أبو البقاء: «ويجوزُ أن يكونَ متصلاً، وأن يكونَ منقطعًا»[1]. وقيل: التقديرُ: فَبشِّرِ الناس. وقلتُ: ليس بذاك، لأنّ الضميرَ راجعٌ إلىٰ ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾، و﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ وُضع موضعَ المُظهرِ، للإشعارِ بأنّهم لا يؤمنون ولا يسجدون عند قراءةِ القرآنِ عليهم، لأنّهم كافرون مكذّبون.

تمّتِ السُّورة

حَامِدًا لله ومُصَلّيًا

---

(١) «التبيان» (٢: ١٢٧٩) للعكبري.

سورة البروج

مكية، وهيَ ثنتان وعشرون آية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

[﴿وَٱلسَّمَآءِ ذَاتِ ٱلْبُرُوجِ * وَٱلْيَوْمِ ٱلْمَوْعُودِ * وَشَاهِدٍ وَمَشْهُودٍ﴾ ١-٣]

هي البروجُ الاثنا عشر، وهي قصورُ السماءِ **على التشبيه**. ....

سورة البروج

مكية، وهيَ ثنتان وعشرون آية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

قولُه: (**علىٰ التَّشْبيه**)، أي: تَشبيهِ السماءِ بسُورِ المدينةِ؛ فإنّه ذو أبراج، **الأساس**: «لها وَجهٌ مُسَرَّجٌ، وعليها ثوبٌ مُبَرَّج، وهو الذي عليه تَصاويرُ كبروجِ السّور».

الراغب: «البروجُ: القصور. وسُمّيَ بروجُ النجومِ بها لمنازلِها المختصّةِ بها، قال تعالىٰ: ﴿وَٱلسَّمَآءِ ذَاتِ ٱلْبُرُوجِ﴾، وثَوبٌ مُبرَّجٌ: صُوِّر عليه بروجٌ، واعتبر حُسْنُه، فقيل: تَبرَّجتِ المرأة، أي: تَشَبَّهتْ به في إظهارِ المحاسن. وقيل: ظَهرتْ مِن بُرْجها، ويَدلُّ عليه قولُه تعالىٰ: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ ٱلْأُولَىٰ﴾ [الأحزاب: ٣٣]»[1].

---

(١) «مفردات القرآن» ص ١١٥ بتصرف.

وقيل: **البروجُ: النجومُ التي هي مَنازلُ القمر**. وقيل: عِظامُ الكواكب، **سميتْ بروجاً لظهورها**. وقيل: أبوابُ السماء. ﴿وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡمَوۡعُودِ﴾ يومُ القيامة. ﴿وَشَاهِدٖ وَمَشۡهُودٖ﴾ يعني: وشاهدٍ في ذلك اليومِ ومشهودٍ فيه. والمرادُ بالشاهد: مَن يشهدُ فيه من الخلائق كلِّهم؛ وبالمشهود: ما في ذلك اليومِ من عجائبِه. وطريقُ تنكيرِهما: إما ما ذكرتُه في قولِه: ﴿عَلِمَتۡ نَفۡسٞ مَّآ أَحۡضَرَتۡ﴾ [التكوير: ١٤] كأنه قيل: وما أَفرطتْ كثرتُه من شاهدٍ ومشهودٍ. وإما الإبهامُ في الوَصْف، كأنه قيل: وشاهدٍ ومشهودٍ لا يُكْتَنه وصفُهما. **وقد اضطربتْ أقاويلُ المفسرين فيهما**؛ فقيل: الشاهدُ والمشهودُ: محمدٌ ﷺ، ويومُ القيامة. وقيل: عيسىٰ وأمّته، لقوله: ﴿وَكُنتُ عَلَيۡهِمۡ شَهِيدٗا مَّا دُمۡتُ فِيهِمۡ﴾ [المائدة: ١١٧]، وقيل: أمّةُ محمد، وسائرُ الأمم. وقيل: يومُ التروية، ويومُ عرفة، وقيل: يومُ عرفة، ويومُ الجمعة. وقيل: الحجرُ الأسودُ والحجيج، وقيل: الأيامُ واللّيالي وبنو آدم. وعن الحسن: ما مِن يوم إلا وينادي: إني يومٌ جديدٌ وإني على ما يُعملُ فيّ شهيد؛ فاغتنمني، فلو غابتْ شمسٌ لم تدركني إلى يومِ القيامة؛ وقيل: الحفظةُ وبنو آدم. وقيل: الأنبياءُ ومحمدٌ عليه السلام.

قال الإمامُ وصاحبُ «التيسير» والقاضي: «وهي البروجُ الاثنا عَشَر، تسيرُ الشمسُ فيها في سَنَة، والقَمرُ في شهر، وقد تَعلّقتْ بها مصالحُ ومنافع، فأَقسمَ بها إظهارًا لِقَدْرِها»[1].

وأمّا قولُه: (**البروجُ: النجوم التي هي منازلُ القمر**)، فيرجعُ إلىٰ المعنىٰ الأول، لأنّ البروجَ الاثني عَشَر مُنقسمةٌ إلىٰ ثمانٍ وعشرين مَنْزلًا. وقال الواحديّ: «**البروجُ**: النجومُ، أو منازلُها»[2].

قولُه: (**سُمّيت بروجًا لظهورها**)، مأخوذٌ مِن التبرّج، وهو إظهارُ المرأةِ زينتَها ومحاسنَها للرجال.

قولُه: (**وقد اضطربتْ أقاويلُ المفسّرين فيهما**)، والضابطُ أنّ الشاهدَ قد يُحملُ علىٰ الذي يَشهدُ للمدَّعي علىٰ المدَّعىٰ عليه، أو علىٰ الحاضر نحو: فلانٌ شاهدُ مجلسِ فلان، ضدُّ غائب.

---

(١) انظر: «مفاتيح الغيب» (٣١: ١٠٤) للرازي، و «أنوار التنزيل» (٥: ٤٧٢) للبيضاوي، ولم أقف علىٰ كتاب «التيسير».

(٢) «الوسيط» (٤: ٤٥٧) للواحدي.

....

والمشهودُ أيضًا قد يُحملُ علىٰ المشهودِ عليه، أو علىٰ المشهودِ فيه. وكلٌّ واحدٍ منهما إمّا حقيقيٌّ أو مجازي، وفيه وجوه:

أ ـ أنّ الشاهدَ محمدٌ ﷺ، والمشهودُ يومُ القيامة. روىٰ محيي السنّة عن يوسفَ بنِ مهران، عن ابنِ عباس، قال: الشاهدُ محمدٌ ﷺ، والمشهودُ يومُ القيامة[١]، ثُمّ تلا: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٤١].

ب ـ الشاهدُ عيسىٰ عليه السلام، والمشهودُ أُمتُه، وهو مِن قولِه: ﴿وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ﴾ [المائدة: ١١٧].

ج ـ الشاهدُ أمةُ محمدٍ ﷺ، والمشهودُ سائرُ الأمم، وهو مِن قولِه تعالىٰ: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة: ١٤٣].

د ـ الشاهدُ يومُ التروية، والمشهودُ يومُ عرفة، رواه مُحْيي السُّنة عن سعيدِ بنِ المسيّب[٢]. وعن بعضهم: وُصفَ يومُ الترويةِ بصفةِ أهلِه، لأنه مشهودٌ فيه.

هـ ـ الشاهدُ يومُ عرفة، والمشهودُ يومُ الجمعة، رواه الإمامُ عن سعيد بنِ المسيّب مُرْسلًا[٣].

و ـ الشاهدُ الحَجَر والمشهود الحجيج[٤]، لعلّه أُخِذ ممّا رُوي أنّ الحجرَ الأسودَ يشهدُ لمن استلمه يومَ القيامة[٥].

ز ـ الشاهدُ الأيامُ والليالي، والمشهودُ بنو آدم، وهو مِن قولِ الحسن كما رواه[٦].

---

(١) انظر: «معالم التنزيل» (٨: ٣٨٢) للبغوي.
(٢) المصدر السابق.
(٣) انظر: «مفاتيح الغيب» (٣١: ١٠٥).
(٤) في (ف): «الحجر».
(٥) انظر: «المسند» (٢٢١٥) للإمام أحمد، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: «يأتي هذا الحجر يومَ القيامةِ له عينانِ يبصرُ بهما، ولسانٌ ينطقُ به، يشهدُ لمن استلمه بحق».
(٦) أي: رواه الزمخشري.

[﴿قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ * ٱلنَّارِ ذَاتِ ٱلْوَقُودِ * إِذْ هُمْ عَلَيْهَا قُعُودٌ * وَهُمْ عَلَىٰ مَا يَفْعَلُونَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ شُهُودٌ * وَمَا نَقَمُوا۟ مِنْهُمْ إِلَّآ أَن يُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ * ٱلَّذِى لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ﴾ ٤-٩]

فإنْ قلتَ: أين جوابُ القسم؟

قلتُ: محذوف يدلُّ عليه قوله: ﴿قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ﴾ كأنه قيل: أقسم بهذه الأشياءِ أنهم ملعونون، يعني كفارَ قريشٍ كما لُعن أصحابُ الأخدود؛ وذلك أن السورةَ وردت في تَثْبيتِ المؤمنين وتَصْبيرهم علىٰ أذىٰ أهلِ مكة، وتذكيرِهم بما جرىٰ علىٰ من تَقَدَّمهم من التعذيبِ علىٰ الإيمان، وإلحاقِ أنواعِ الأذىٰ، وصبرِهم وثباتِهم، حتىٰ يأنسوا بهم ويَصْبروا علىٰ ما كانوا يَلْقون من قومِهم، ويَعْلموا أن كفارَهم عند الله بمنزلةِ أولئك المعذَّبين المحرَّقين بالنار، ملعونون أحقاءُ بأن يقال فيهم: قُتلتْ قريش، كما قيل: قُتلَ أصحابُ الأخدود، وقُتِلَ: دعاءٌ عليهم، كقوله: ﴿قُتِلَ ٱلْإِنسَٰنُ مَآ أَكْفَرَهُۥ﴾ [عبس: ١٧]، وقرئ: (قُتِّل) بالتشديد.

قولُه: (محذوف)، أي: جوابُ القَسَم أنهم ملعونون. فعلىٰ هذا، ﴿قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ﴾ لا يكونُ دعاءً عليهم، بَلْ هي كلمةُ تعجّبٍ، يُعجِّبُ الناسَ مِن عنادِهم وشدّةِ شَكيمتهم ومبالغتهم في تعذيبِ المؤمنين، فيكونُ كنايةً عن كونِهم مَلعونين، كما يقولُ قائله: لله ما أَشْجعَه! يَدلُّ عليه قولُه: «و﴿قُتِلَ﴾: دعاءٌ عليه». قال الإمام: «كانَ مشركو قريشٍ يؤذون المؤمنين علىٰ حسب ما اشتهرتْ به الأخبارُ عن مبالغتِهم في إيذاءِ عمّارٍ وبلال»[1].

وروىٰ الإمام عن الزجّاج والأخفشِ، «أنّ جوابَ القَسَم: ﴿قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ﴾، واللامُ مضمرةٌ كما قال: ﴿وَٱلشَّمْسِ وَضُحَىٰهَا... قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا﴾ [الشمس: ١، ٩]، أي: لقد أفلحَ. وقيل: الجوابُ: ﴿إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ﴾، وقيل: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُوا۟ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾، وقيل: الجوابُ محذوفٌ، والتقديرُ: إنَّ الأمرَ حقٌّ في الجزاء»[2].

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٣١: ١٠٨).

(٢) المصدر السابق (٣١: ١٠٧)، وانظر: «معاني القرآن وإعرابه» (٥: ٣٠٧) للزجاج، و «معاني القرآن» (٢: ٥٣٥) للأخفش.

والأخدود: الخدُّ في الأرضِ وهو الشَّق، ونحوُهما بناءً ومعنىً: الخَقُّ والأُخقوق، ومنه **فساختْ قوائمُه في أَخاقيق جُرْذان**. رُوي **عن النبي ﷺ أنه قال: كانَ لبعضِ الملوكِ** ساحر، فلما كَبِرَ ضَمَّ إليه غلاماً ليعلِّمَه السِّحر، وكان في طريقِ الغلامِ راهب، فسمعَ منه، فرأىٰ في طريقِه ذاتَ يومٍ دابةً قد حَبَستِ الناس، فأخذَ حجراً فقال: اللهم إن كانَ الراهبُ أحبَّ إليك من الساحِرِ فاقتلها؛ فكانَ الغلامُ بعد ذلك يبرئُ الأكمهَ والأبرص، ويشفي من الأدواء، وعَمِي جليسٌ للملكِ فأبرأَه فأبصره الملكُ فسأله فقال: مَن ردّ عليك بصرَك؟ فقال: ربي، فغضبَ فعذَّبه، فدَلَّ علىٰ الغلام فعذَّبه، فدلَّ على الراهب، فلم يرجعِ الراهبُ عن دينه، فَقُدَّ بالمنشار وأبىٰ الغلامُ، فذُهِبَ به إلى جبلٍ ليُطرحَ من ذِرْوته، فدعا فرجفَ بالقوم، فطاحوا ونَجا، فذُهِبَ به **إلىٰ قُرْقورٍ فلجَّجوا** به ليغرقوه، فدعا فانكفأتْ بهم السفينة، فغرقوا ونَجا، ....

قولُه: (**فساختْ قوائمُه في أخاقيقِ جُرْذان**)، عن بعضِهم: أي: غابتْ ودخلتْ قوائمُ فرسِ سُراقةَ بنِ جَعْشم، حين تَبعَ رسولَ الله ﷺ حين خرجَ من الغار.

النهاية: «وفي حديث المُحرِم: «فوقصتْ به ناقتُه في أخاقيقِ جُرذان فمات». الوَقْص: كَسرُ العُنُق، والباءُ في «به» كقولك: خُذِ الخِطامَ وخُذْ بالخِطام. ولا يقالُ: وَقَصتِ العُنُقُ نفسُها، ولكنْ: وُقِصَ الرجلُ فهو مَوْقوص. والأَخاقيقُ: شقوقٌ في الأرضِ كالأخاديد، وأحدُها أُخقوق، يقال: خَقَّ في الأرضِ، صَحَّحَه الأزهري»[1].

قولُه: (**عن النبيّ ﷺ: كان لبعضِ الملوك**)، هذا حديثٌ طويلٌ، أخرجه الإمامُ أحمدُ بنُ حنبل، ومسلمٌ، والترمذي عن صُهيبٍ، مع زياداتٍ واختلافاتٍ، يَطولُ ذِكرُه[2].

قولُه: (**إلىٰ قُرْقور فَلجّجوه**[3])، **النهاية**: «القُرْقور: هو السفينةُ العظيمةُ، وجمعُها قَراقير».

(١) «النهاية» (٢: ٥٧، ٥: ٢١٤) لابن الأثير.

(٢) انظر: «سنن الترمذي» (٣٣٤٠)، و«صحيح مسلم» (٣٠٠٥) و«مسند الإمام أحمد» (٢٣٩٣١).

(٣) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «فلجحوا به».

فقال للملك: لستَ بقاتلي حتىٰ تجعلَ الناسَ في صعيدٍ وتَصْلبَني على جذعٍ وتأخذَ سهماً من كنانتي وتقولَ: بسم الله ربِّ الغلام، ثم ترميَني به، فرماه فوقع في صُدْغِه فوضعَ يدَه عليه ومات؛ فقال الناس: آمنا بربِّ الغلام؛ فقيل للملك: نَزَلَ بك ما كنتَ تحذر؛ فأَمَر بأخاديدَ في أفواهِ السِّككِ وأُوقدتْ فيها النِّيران، فمن لم يرجعْ منهم طَرَحَه فيها حتىٰ جاءتِ امرأةٌ معها صبيٌّ فتقاعستْ أن تقعَ فيها، فقال الصبي: يا أماه، اصبري فإنكِ علىٰ الحق؛ **فاقتحمت**. وقيل: قال لها: **قعي** ولا تنافقي. وقيل: قال لها: **ما هي إلا غُمَيْضةٌ** فصبرت.

وعن عليٍّ رضي الله عنه: إنهم حين اختلفوا في أحكامِ المجوس قال: هم أهلُ كتابٍ وكانوا متمسكين بكتابهم، وكانتِ الخمرُ قد أُحلَّت لهم، فتناولَها بعضُ ملوكِهم فسَكِرَ، فوقعَ علىٰ أختِه فلما صَحا ندمَ وطلبَ المخرج، فقالت له: المخرجُ أن تخطبَ الناسَ فتقول: يا أيها الناس، إنّ اللهَ أحلَّ نكاحَ الأخوات، ثم تخطبَهم بعد ذلك فتقول: إن اللهَ حرّمه؛ فخطَب فلم يقبلوا منه فقالتْ له: ابسُطْ فيهم السَّوط؛ ....

فلجّجوه: أي أدخلوه في لُجَّة البحر. ورُوي عن المصنّفِ أنه قال: هو سفينةٌ صغيرة، وأهلُ جدّةَ يقولون: سَنْبوك، وجمعُه سَنابيك[1].

قولُه: (**فاقْتحمتْ**)، أي: رَمَتْ نفسَها مِن غيرِ رَويّة.

قولُه: (**قفي**)، ويُرْوىٰ: «قعي».

قولُه: (وما[2] **هي إلّا غُميضةٌ**)، يقال: أغمضَ عَيْنها وغَمضَها: إذا أطبقَ أجفانها، والضميرُ أي: هي، قيل: يعودُ إلىٰ النار، يعني: ليسَ العذابُ بتلك النارِ إلّا زمانًا قليلًا قَدْرَ إطباقِ أجفانِ العين، ويمكنُ أن يقالَ: إنَّ الضميرَ للقصة، أي: ليس الأمرُ إلّا قَدْرَ إطباق العين.

---

(١) لم أهتد إلىٰ موضعه.

(٢) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «ما» دون واو.

فلم يقبلوا؛ فقالتْ له: ابسط فيهم السَّيف، فلم يقبلوا؛ فأمرَته بالأخاديدِ وإيقادِ النيرانِ وطَرْحِ من أبىٰ فيها؛ فهُم الذين أرادَهم اللهُ بقوله: ﴿قُتِلَ أَصۡحَٰبُ ٱلۡأُخۡدُودِ﴾.

وقيل: وقعَ إلى نجرانَ رجلٌ ممن كان علىٰ دينِ عيسىٰ عليه السلام، فدعاهم فأجابوه فسارَ إليهم ذو نُواسٍ اليهوديُّ بجنودٍ من حِمْير، فخيَّرهم بين النارِ واليهوديةِ فأبَوْا، فأَحرقَ منهم اثنيْ عَشَرَ ألفاً في الأخاديد، وقيل: سبعين ألفاً؛ وذُكِرَ أنّ طولَ الأخدود، أربعون ذراعاً وعَرْضُه اثنا عشر ذراعاً. وعن النبي ﷺ: أنه كان إذا ذَكَرَ أصحابَ الأخدودِ تعوّذَ من جهدِ البلاء. ﴿ٱلنَّارِ﴾ بدلُ اشتمالٍ من الأخدود، ﴿ذَاتِ ٱلۡوَقُودِ﴾ وَصفٌ لها بأنها نارٌ عظيمةٌ لها ما يرتفعُ به لهبُها من الحطَبِ الكثيرِ وأبدانِ الناس، وقرئ: (الوُقود) بالضم (إِذْ) ظرفٌ لقُتِلَ، أي لُعِنوا حين أَحْدقوا بالنارِ قاعدين حولها. ومعنىٰ ﴿عَلَيۡهَا﴾ على ما يدنو منها من حافاتِ الأخدود، كقوله:

وباتَ على النارِ النَّـدَى والـمُحَلِّقُ

وكما تقول: مرَّت عليه، تريد: مستعلياً لمكانٍ يدنو منه، ومعنىٰ شهادتِهم على إحراقِ المؤمنين: أنهم وُكِّلوا بذلك وجُعِلوا شهوداً يشهدُ بعضُهم لبعضٍ عند الملكِ أنّ أحداً منهم لم يفرِّطْ فيما أُمِرَ به وفُوِّضَ إليه من التعذيب. ....

قولُه: (مِن جَهْدِ البلاءِ)، أي: مِن شدّةِ البلاءِ والتكليفِ فوقَ الطاقة.

قولُه: (وباتَ على النارِ النَّدىٰ والمحلِّقُ)، أولُه:

تُشَبُّ لِمَقْرورَيْن يَصطليانها[1]

تُشَبُّ: تُوقَد، المقرور: مَن أصابه البرد، والمحلّق: اسمُ رجلٍ مضىٰ شَرْحه غير مرّة[2].

---

(١) البيت للأعشىٰ من قصيدةٍ طويلة مدح فيها المحلّقَ بن خَنْتَم أبا البنات العشر، ومطلعها:

أَرِقْتُ وما هذا السُّهادُ المؤرِّقُ ... وما بي مِـن سُـقْمٍ ومـا بي معشَـقُ

انظر: «ديوانه»، ص ٢٢٥.

(٢) واستشهد بهذا البيت الزمخشري عند تفسيره الآية (١٠) من سورة طه. انظر «الكشاف» (١٠ : ١٣٧).

ويجوزُ أن يراد: أنهم شهودٌ على ما يفعلون بالمؤمنين، يؤدّون شهادتَهم يومَ القيامة ﴿يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [النور: ٢٤]، ﴿وَمَا نَقَمُوا۟ مِنْهُمْ﴾ وما عابوا منهم، وما أنكروا إلا الإيمانَ كقوله:

ولا عَيْبَ فِيهِم غَيْرَ أنّ سُيُوفَهُم

قال ابن الرقيات:

ما نَقَمُوا مِنْ بَنِي أُمَيَّةَ إلا أَنَّهُم يَحْلُمُونَ إنْ غَضِبُوا

وقرأ أبو حيوة: (نَقِموا) بالكسر، والفصيحُ هو الفتح. وذَكَرَ الأوصافَ التي يستحقُّ بها أن يؤمَنَ به ويُعْبد، وهو كونُه عزيزاً غالباً قادراً يُخْشىٰ عقابُه حميداً منْعِماً، يجبُ له الحمدُ على نعمتِه ويرجىٰ ثوابه، ﴿لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ فكلُّ من فيهما تحقُّ عليه عبادتُه والخشوعُ له تقريراً؛ لأن ﴿مَا نَقَمُوا۟ مِنْهُمْ﴾ ....

قولُه: (ولا عَيْبَ فيهم غيرَ أنَّ سيوفَهم)، تمامُه:

بِهِنّ فُلولٌ مِن قراعِ الكتائب[1]

مضىٰ شَرْحُه.

قولُه: (ما نَقَموا) البيت[2]، أي: ما أنكروا من بني أمية إلّا ما هو أصلُ الشرفِ والسيادةِ، وهو الحِلْمُ عند الغضبِ، وكظمُ الغيظ.

قولُه: (تقريرًا، لأنّ ﴿ما نَقَمُوا۟﴾)، «لأنّ» صلةَ «تقريرًا»، وهو مفعولٌ له، لقوله: «وذكَرَ

---

(١) البيت للنابغة الذبياني، من قصيدته الشهيرة التي مطلعها:

كليني لِـهَمٍّ يا أُميمـةُ، ناصـبِ وليل أُقاسيهِ بطـيءِ الكواكـبِ

انظر: «ديوانه»، ص ١٣. واستشهد به الزمخشري عند تفسير الآية (١٢٦) من سورة الأعراف. انظر: (٦: ٥١٥).

(٢) لابن قيس الرُّقيات، انظر: «ديوانه»، ص ٤.

هو الحقُّ الذي لا ينقمُه إلا مبطلٌ منهمكٌ في الغيّ، وإن الناقمين أهلٌ لانتقامِ الله منهم بعذابٍ لا يعدِلُه عذاب، ﴿وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ شَهِيدٌ﴾ وعيدٌ لهم، يعني أنه عَلِمَ ما فعلوا، وهو مجازيهم عليه.

[﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُواْ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ ثُمَّ لَمۡ يَتُوبُواْ فَلَهُمۡ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَلَهُمۡ عَذَابُ ٱلۡحَرِيقِ * إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُمۡ جَنَّٰتٞ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُۚ ذَٰلِكَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡكَبِيرُ﴾ ١٠-١١]

ويجوزُ أن يريد بالذين فتنوا: أصحابَ الأخدودِ خاصة، وبالذين آمنوا: المطروحينَ في الأخدود. ومعنىٰ فَتنوهم عَذَّبوهم بالنار وأَحْرقوهم، ﴿فَلَهُمۡ﴾ في الآخرةِ، ﴿عَذَابُ جَهَنَّمَ﴾ بكُفْرِهم، ﴿وَلَهُمۡ عَذَابُ ٱلۡحَرِيقِ﴾ وهي نارٌ أخرىٰ عظيمةٌ تتسعُ كما يتسعُ الحريقُ بإحراقِهم المؤمنين. أو لهم عذابُ جهنمَ في الآخرة، ....

الأوصاف»، يعني: إنما لم يكتفِ بقولِه ﴿إِلَّآ أَن يُؤۡمِنُواْ﴾، وذكَرَ اسمَ اللّٰـهِ وأجرىٰ عليه تلك الأوصافَ العظيمة، ليقرّر أنّ وَصْفَ الإيمانِ الذي عابوا منهم، وصفٌ عظيمٌ له جلالُه، وأنّ مَن قصدَ صاحبه بالانتقامِ والعيبِ كان مبطِلًا مبالِغًا في الغَيّ، فإنّ مَن يضاد الحقَّ الأبلجَ، يَستحقُّ أن يُنتقمَ منه بعذابٍ لا يَعْدِلُه عذاب.

قولُه: (كما يتّسعُ الحريقُ بإحراقِهم)، **الأساس**: «أحرقَه بالنار وحَرَّقَه، واحترقَ ووقعَ الحريقُ في دارِه».

يريدُ أن عطْفَ ﴿وَلَهُمۡ عَذَابُ ٱلۡحَرِيقِ﴾ علىٰ ﴿وَلَهُمۡ عَذَابُ جَهَنَّمَ﴾ يَقْتضي المغايرة، فيُحملُ الأولُ علىٰ أنهم استحقّوه لكفرِهم، والثاني علىٰ أنهم كما أحرقوا المؤمنين يُحْرقون بنارٍ تُشبهُ الحريقَ المشاهدَ في الاتّساع، وأخّرَ عذابَ الدنيا[١] عن عذاب الآخرة مراعاةً للفواصل؛ قالَ الإمامُ في الوجه الأول: «لمّا كانَ عذابُ جهنّمَ بالنسبةِ إلىٰ عذابِ الحريقِ كَلَا عذابٍ، لأنه قد اجتمعَ فيه أنواعُ الإحراق، قيل له: عذابُ الحريق»[٢].

---

(١) في (ف): «النار»، وعذاب الدنيا هو المقصود من قوله: ﴿وَلَهُمۡ عَذَابُ ٱلۡحَرِيقِ﴾.
(٢) «مفاتيح الغيب» (٣١: ١١١) بتصرف.

ولهم عذابُ الحريقِ في الدنيا، لِما رُوي أن النارَ انقلبتْ عليهم فأحرقَتْهم. **ويجوزُ أن يريدَ: الذين فتنوا المؤمنين، أي: بَلْوُهم بالأذىٰ على العموم**؛ والمؤمنين: المفتونين؛ وأن للفاتنين عذابيْنِ في الآخرة: لكفرِهم، ولفتنتِهم.

[﴿إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ * إِنَّهُۥ هُوَ يُبْدِئُ وَيُعِيدُ * وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ * ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ * فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ ١٢-١٦]

البطشُ: الأخذُ بالعُنْف؛ فإذا وُصِفَ بالشدةِ فقد تَضَاعفَ وتَفاقم: وهو بطشُه بالجبابرةِ والظَّلَمَة، وأَخْذُهم بالعذابِ والانتقام، ﴿إِنَّهُۥ هُوَ يُبْدِئُ وَيُعِيدُ﴾ أي يبدئُ البطشَ ويعيدُه. يعني: يبطشُ بهم في الدنيا وفي الآخرة، **أو دَلَّ باقتدارِه على الإبداءِ** والإِعادةِ على شدةِ بطشِه، وأوعدَ الكَفَرَةَ بأنه يعيدُهم كما أَبدأَهم ليبطشَ بهم، ......

قولُه: (**ويجوزُ أن يريدَ: الذين فَتنوا المؤمنين، أي: بَلْوهم بالأذىٰ علىٰ العموم**)، معنىٰ الآية تَذْييلٌ للكلامِ السابق، وتوكيدٌ لمعنىٰ قولِه: ﴿قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ﴾. وعلىٰ الوجهِ السابق وهو أنْ يرادَ: بـ ﴿ٱلَّذِينَ فَتَنُوا۟﴾ أصحابَ الأخدود خاصّةً، وبـ ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ المطروحين، يكونُ تتميمًا لمجرّدِ معنىٰ ﴿قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ﴾، مِن بابِ المظهر الذي وضعَ أقيمَ موضع المضمر.

قولُه: (**أو دَلَّ باقتداره علىٰ الإِبْداء**)، يريدُ أنّ قولَه: ﴿إِنَّهُۥ هُوَ يُبْدِئُ وَيُعِيدُ﴾، استئنافٌ على بيانِ موجبِ شدّةِ البطش، ولَـما كانَ ﴿يُبْدِئُ وَيُعِيدُ﴾ مُطلقيْن، تركهما في هذا الوجهِ علىٰ إطلاقِهما، لإفادة أنه يُبدئُ المخلوقاتِ كُلَّها ويُعيدها بأسْرِها، كقولِه تعالىٰ: ﴿إِنَّهُۥ يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ﴾ [يونس: ٤]. فَمنْ كانَ كذلك كان قادرًا علىٰ الإطلاق، وكان بطشُه شديدًا لاقتداره العظيم. وصَرّح بالمفعولِ في الوجهين: أما في الأول، فالمفعولُ البطشُ لدلالةِ ﴿إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ﴾، وأمّا في الثاني[1] فضميرُ الكَفَرةِ المارِّ ذِكرُهم، ليؤذنَ بضربٍ مِن الوعيد كما قال.

(١) في الأصول الخطية: «الثالث»، ولعلّ صوابه ما أثبتناه.

إذْ لم يشكروا نعمةَ الإِبداء وكذَّبوا بالإِعادة، وقرئ: (يَبْدأ). ﴿ٱلْوَدُودُ﴾ الفاعلُ بأهلِ طاعتِه ما يفعلُه الودود: من إِعْطائهم ما أرادوا. وقرئ: (ذي العَرْش) صفةً لربِّك، وقرئ: (المجيدِ) بالجرِّ صفةً للعَرْش. ومَجْدُ الله عَظمتُه ومجدُ العَرْش: عُلُوُّه وعظمتُه. ﴿فَعَّالٌ﴾ خبرُ مبتدأ محذوف. وإنما قيل: فَعَّال؛ لأنّ ما يريدُ ويفعلُ في غايةِ الكثرة.

قولُه: (**الفاعلُ بأهلِ طاعتِه ما يفعلُه الودود**)، أي: استعارَ لذاتِه صفةَ الوَدادةِ علىٰ سبيلِ التمثيل، قالَ الإمامُ: «الودودُ: المحبُّ، وهو قولُ أكثرِ المفسّرين، قالَ الكلبي: الودودُ: المتودّدُ إلىٰ أوليائه بالمغفرة والجزاء. وقالَ الأزهري: يجوزُ أن يكونَ الودودُ فعولًا بمعنىٰ مفعولًا، كرَكوبٍ وحَلوب، يعني أنّ عبادَه الصالحين يُحبّونه لِما عرفوا مِن كمالِه في ذاتِه وصفاتِه وأفعالِه، وكلتا الصفتينِ مَدحٌ، لأنه تعالىٰ إذا أحبَّ عبادَه المخلصين فَلإفْضاله، وإنْ أحبّوه فلجزيلِ إحسانِه»[(١)].

قولُه: (**وقُرئ: «المجيدِ» بالجرّ**)، حمزةُ والكسائي، والباقون: بالرفع[(٢)].

قولُه: (**خبرُ مبتدأ محذوف**)، وعن بعضِهم: كأنه فصلَه لفصلِ المجرورين والتنكير، وقلتُ: إنّما فصلَه لأنه كالفذلكةِ للأوصافِ السابقة والخاتمة لها، ونُكّرتْ لضربٍ من التعظيم، يتلاشىٰ عنده الأوهامُ والعقول.

قولُه: (**وإنما قيل: فَعالٌ، لأن ما يريدُ ويفعلُ في غايةِ الكثرة**)، «الانتْصاف»: «لا فاعلَ إلّا هو، وبهذا تنتظمُ الآية، فإن أكثرَ ما أرادَ اللهُ تعالىٰ عند المعتزلة لم يكنْ تعالىٰ اللهُ عن ذلك، وهَبْ أنا أعرضنا عن أدلّتِنا، أليسَ قولُه تعالىٰ: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ يقتضي العموم، وأنه تعالىٰ يفعلُ ما يريد؟»[(٣)].

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٣١: ١١٢)، وانظر: «الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي» للأزهري، ص٣٦.

(٢) مَن رفع أسند المجد إلىٰ الله، إذْ كان أولىٰ أن يكون من أوصافه. ومن خفض جعله صفة للعرش، كقوله: ﴿رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْكَرِيمِ﴾ [المؤمنون: ١١٦].

(٣) «الانتصاف» بحاشية «الكشاف» (٤: ٧٣٣)، وانظر: «الإنصاف» (ق ١٤٨) للعراقي.

[﴿هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ٱلْجُنُودِ * فِرْعَوْنَ وَثَمُودَ * بَلِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فِى تَكْذِيبٍ * وَٱللَّهُ مِن وَرَآئِهِم مُّحِيطٌۢ * بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ * فِى لَوْحٍ مَّحْفُوظٍۭ﴾ ١٧-٢٢]

﴿فِرْعَوْنَ وَثَمُودَ﴾ بدلٌ من الجنودِ، وأرادَ بفرعونَ إياه وآلِه، كما في قوله: ﴿مِّن فِرْعَوْنَ وَمَلَإِي۟هِمْ﴾ [يونس: ٨٣]، والمعنىٰ: **قد عرفتَ تكذيبَ تلك الجنودِ** الرُّسلَ وما نزلَ بهم لتكذيبهم. ﴿بَلِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ من قومِك ﴿فِى تَكْذِيبٍ﴾ أيّ: تكذيبٍ واستيجابٍ للعذاب، واللهُ عالمٌ بأحوالِهم وقادرٌ عليهم وهم لا يُعْجِزونَه. ....

إنّ اقتضاءَ مذهبِه يخالفُ تفسيرَه؛ فإنهم يقولون: اللهُ يريدُ من العبادِ الإيمانَ والطاعة، ولا يريدُ الكفرَ والمعصية، ولا شكّ أنّ الثاني أكثرُ وقوعًا. وأيضًا إنّ العبادَ إذا كانوا فاعلين لأفعالِهم مستقلّين في خلقِها، فكأنّ الكثرةَ فيها.

وقال الإمام: «احتجّ أصحابُنا بهذه الآية في مسألةِ خلْقِ الأعمال، قالوا: لا خلافَ في أنه يريدُ الإيمانَ من المكلّف، فوجبَ أن يكون فاعلًا له، وإذا كان فاعلًا للإيمان، وَجَبَ أن يكون فاعلًا للكفرِ ضرورةً، لأنه لا قائل بالفرق. وقالَ القَفّال: الفعّالُ لِما يريد: يفعلُ ما يريدُ علىٰ ما يراه، ولا اعتراضَ عليه، ولا يغلبُه غالبٌ، فيُدخلُ مَن يشاءُ الجنّةَ لا يمنعُه مانع، ويُدخلُ أعداءَه النار لا يَنْصُرهم منه ناصر»(١).

قولُه: (**قد عرفتَ تكذيبَ تلك الجنود**)، تفسيرٌ لقولِه ﴿هَلْ أَتَىٰكَ﴾، وفيه أن ﴿هَلْ﴾ هاهنا بمعنىٰ ﴿قَدْ﴾، وضُمّن معنىٰ التعجّبِ بدلالةِ ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فِى تَكْذِيبٍ﴾، ليفيدَ الترقّي مِن التعجيبِ إلىٰ التعجّبِ في الإضرابِ الأول، والترقي من التكذيبِ إلىٰ التكذيبِ في الإضرابِ الثاني. بيانُ ذلك قوله: «إنّ أَمْرَهم أعجبُ مِن أمرِ أولئك، لأنهم سمعوا بقصَصِهم»، إلىٰ قولِه: «وكذّبوا أشدّ مِن تكذيبهم».

والمبالغةُ في الثاني تُفهمُ مِن التنكيرِ في قولِه ﴿فِى تَكْذِيبٍ﴾، ثُم ترقىٰ وقال: دَعْ تكذيبهم بذلك، فإن هاهنا ما هو أَطَمّ منه، وهو تكذيبُهم بهذا القرآنِ المجيدِ المثبتِ في اللوحِ المحفوظ.

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٣١: ١١٣).

والإحاطةُ بهم من ورائهم: مَثَلٌ لأنهم لا يَفُوتونَه، كما لا يفوتُ فائتٌ الشيءَ المحيطَ به. ومعنىٰ الإضراب: أنَّ أمرَهم أعجبُ من أمرِ أولئك؛ لأنهم سمعوا بقصصِهم وبما جرىٰ عليهم، ورأوا آثارَ هلاكِهم ولم يَعْتبروا، وكَذَّبوا أشدَّ من تكذيبهم. ﴿بَلْ هُوَ﴾ أي: بل هذا الذي كَذَّبوا به ﴿قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ﴾ شريفٌ عالي الطَّبَقةِ في الكُتُبِ وفي نَظْمِه وإعجازه. وقرئ: (قرآنُ مجيدٍ) بالإضافة، أي: قرآنُ ربٍّ مجيدٍ. وقرأَ يحيىٰ بنُ يعمر: (في لُوْحٍ) واللُّوْحُ: الهواء، يعني: اللَّوحُ فوق السماءِ السابعةِ الذي فيه اللَّوْح ﴿مَّحْفُوظٍ﴾ من وصولِ الشياطين إليه، **وقرئ: (محفوظٌ) بالرفعِ** صفةَ القرآن.

عن رسول الله ﷺ: «مَن قرأَ سورةَ «البروج»، أعطاه اللهُ بعددِ كلِّ يومِ جمعةٍ **وكلِّ يومِ عرفَةَ** يكونُ في الدنيا عَشْرَ حَسنَاتٍ».

قولُه: (**لأنهم لا يفوتونه**)، اللامُ صلةُ «مَثل»، وليستْ للتعليل، أي: مَثَلٌ لعدمِ الفَوات.

قولُه: (**وقُرِئ: «محفوظٌ» بالرَّفع**)، قرأها نافع(١).

قولُه: (**وكُلِّ يوم عَرَفةٍ**)، عَرفةُ: عَلَمٌ للموقف. عن بعضهم: إنّما صُرفتْ هاهنا لأنه أرادَ تنكيرَ اليومِ، ولا طريقَ إليه إلّا بتنكيرِ المضافِ إليه.

تـمَّتِ السُّورَة

---

(١) وتوجيه القراءة أنه جعله نعتًا للقرآن، فيكون معنىٰ حفظ القرآن: أنه يؤمنُ من تحريفه وتبديله وتغييره، فلا يلحقه شيءٌ من ذلك. انظر: «حجّة القراءات»، ص ٧٥٧.

سورة الطارق

مكية، وهيَ سبع عشرة آية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

[﴿وَالسَّمَاءِ وَالطَّارِقِ * وَمَا أَدْرَاكَ مَا الطَّارِقُ * النَّجْمُ الثَّاقِبُ﴾ ١ - ٣]

﴿النَّجْمُ الثَّاقِبُ﴾ المضيء، كأنه يثقبُ الظلامَ بضوئِه فينفذُ فيه، كما قيل: درّيء؛ لأنه يَدْرؤُه، أي: يَدْفعه. وَوُصفَ بالطارق؛ لأنه يَبْدو بالليل، كما يقالُ **للآتي ليلاً**: طارِق: **أو لأنه يطرقُ الجنّي، أي يَصكُّه**. والمراد: جنسُ النجوم، أو جنسُ الشُّهُبِ التي يُرْجم بها.

سورة الطارق

سبع عشرة آية، مكية(١)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

قولُه: (**للآتي ليلًا**)، أي: كما يقالُ لمن يأتي في الليل: طارق، كذلك يقال للنّجمِ الطالع في الليل: طارق.

قولُه: (**أو لأنّه يطرق الجنّي، أي: يصكُّه**)، أي: يضربُه. **الراغب**: «الطَّرقُ في الأصل الضَّرْب، إلَّا أنه أخص، لأنه ضَرْبُ توقّعٍ كطرقِ الحديدِ بالمِطرقة، ويتوسّعُ فيه توسّعَهم في

---

(١) في (ط): «مكية، وهي ست عشر آية»، وهو موافق لعَدِّ المدنيين، والمثبت موافق لعَدِّ غيرهم. انظر: «البيان» للداني ص٢٧٠.

فإنْ قلتَ: ما يشبهُ قولَه: ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا ٱلطَّارِقُ * ٱلنَّجۡمُ ٱلثَّاقِبُ﴾ إلا ترجمةُ كلمةٍ بأخرىٰ، فبيِّنْ لي أيَّ فائدةٍ تحته؟

قلتُ: أرادَ اللهُ عزَّ مِن قائل: أن يُقْسمَ بالنجمِ الثاقبِ تعظيماً له، لِما عُرِفَ فيه من عجيبِ القدرةِ ولطيفِ الحكمة، وأن ينبهَ علىٰ ذلك فجاء بما هو صفةٌ مشتركةٌ بينه وبين غيره، وهو الطارق، ثم قال: ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا ٱلطَّارِقُ﴾، ثم فَسَّره بقوله: ﴿ٱلنَّجۡمُ ٱلثَّاقِبُ﴾ كلُّ هذا إظهارٌ لفخامةِ شأنِه، كما قال: ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ * وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوۡ تَعۡلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ [الواقعة: ٧٥-٧٦] رُوي: أنّ أبا طالبٍ كانَ عند رسولِ الله ﷺ، **فانحطَّ نَجْم**، فامتلأَ ماءً ثُمَّ نوراً، فجزعَ أبو طالب وقال: أيُّ شيء هذا؟ فقال عليه السلام: «هذا نجمٌ رُمي به، وهو آيةٌ من آياتِ الله»، فعجبَ أبو طالب، فنزلتْ.

[﴿إِن كُلُّ نَفۡسٍ لَّمَّا عَلَيۡهَا حَافِظٌ﴾ ٤]

فإنْ قلتَ: ما جوابُ القَسَم؟

قلتُ: ﴿إِن كُلُّ نَفۡسٍ لَّمَّا عَلَيۡهَا حَافِظٌ﴾؛ لأنّ ﴿إِن﴾ **لا تخلو فيمن قرأ: ﴿لَّمَّا﴾ مشددةً**، بمعنىٰ: إلّا أنْ تكونَ نافية. وفيمن قرأَها مخففةً ـ علىٰ أن (ما) صلةٌ ـ تكونُ مخففةً من الثقيلة،

الضَرب. وسمّي الماءُ الكدرُ طَرْقًا لطرقِه الدّوابّ بالرِّجل، والطارقُ السالكُ للطريق، لكن في المتعارفَ خُصّ بالآتي ليلًا، وعُبّر عن النجم بالطارق لاختصاصِ ظهوره بالليل، وعن الحوادثِ التي تأتي بالليل بالطّوارق»[1].

قولُه: (**فانحطّ نجمٌ**)، **الأساس**: «ناقةٌ حَطوط: سريعةُ السير، وحطّت في سَيْرها وانحطّت».

قولُه: (**لا تخلو فيمن قرأ: ﴿لَّمَّا﴾ مشدّدة**)، قرأ عاصمٌ وابنُ عامرٍ وحمزةُ: مشدّدةً، والباقون: مخفّفةً؛ فإذا قُرئ «لـمّا» مشدّدة، يكون «إنْ» في قولِه ﴿إِن كُلُّ نَفۡسٍ﴾ نافيةً علىٰ تقدير: ما كلُّ نفسٍ

---

(١) «مفردات القرآن»، ص ٥١٨.

وأيّتهما كانتْ فهي مما يُتلقّىٰ به القَسَم، حافظٌ مهيمنٌ عليها رقيب، وهو اللهُ عزّ وجل ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ رَّقِيبًا﴾ [الأحزاب: ٥٢]، ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ مُّقِيتًا﴾ [النساء: ٨٥]، وقيل: ملكٌ يحفظُ عملَها ويُحصي عليها ما تكسبُ من خيرٍ وشر. ورُوي عن النبي ﷺ: «وُكِلَ بالمؤمنِ مائةٌ وستون مَلَكاً يَذبُّون عنه كما يُذَبُّ عن قَصْعةِ العَسَل الذُّباب، ولو وُكِلَ العبدُ إلىٰ نفسه طَرْفةَ عينٍ لاختطفته الشياطين».

[﴿فَلْيَنظُرِ ٱلْإِنسَٰنُ مِمَّ خُلِقَ * خُلِقَ مِن مَّآءٍ دَافِقٍ * يَخْرُجُ مِنۢ بَيْنِ ٱلصُّلْبِ وَٱلتَّرَآئِبِ﴾ ٥-٧]

فإنْ قلتَ: ما وجهُ اتصالِ قولِه ﴿فَلْيَنظُرِ﴾ بما قبله؟

قلت: وجهُ اتصاله به، أنه لما ذكرَ أن علىٰ كلِّ نفسٍ حافظاً، ....

إلّا عليها حافظ. وإذا قُرئَ مخفّفةً تكونُ «إنْ» مخففةً مِن الثقيلة، و«ما» في «لَمَا» صلة، أي: إنْ كلَّ نفسٍ لعليها حافظ، وأيتَهما كانتْ، فهي ممّا يتلقّىٰ به القسم. قالَ الزجاج: «استعملتْ «لـمّا» في موضعِ «إلّا» في موضعين، أحدهما هذا، والآخرُ في بابِ القسَم، تقول: سألتك لمّا فعلْتَ، بمعنىٰ: إلّا فعلْتَ»(١).

قولُه: (وجهُ اتصالِه [به] أنه لمّا ذكر)، وتحريرُه أنه تعالىٰ لمّا أثبتَ أنّ علىٰ كلّ نفسٍ حافظًا، يكتبُ أعمالَها دقيقَها وجليلَها، خيرَها وشرَّها علىٰ التوكيدِ القَسَمي، عُلمَ أنه تعالىٰ ما خلقَ الخلقَ سُدًىٰ وعبثًا، بل خلقَهم لأمرٍ خطيرٍ وخطبٍ عظيم، وما ذاك إلّا ليعرفوا مالكَهم وخالقَهم، ويعبدوه ولا يشركوا به شيئا، وعُلمَ منه أنه لا بدّ من ثوابِ المطيعِ وعقابِ العاصي، ومِن الرجوعِ إلىٰ المالكِ العادلِ للوصولِ إلىٰ ما لكلٍّ منهما، قالَ اللهُ تعالىٰ: ﴿لِيَجْزِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ بِٱلْقِسْطِ ۚ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَهُمْ شَرَابٌ مِّنْ حَمِيمٍ﴾ [يونس: ٤].

فمن أنكرَ ذلك، فلينظرْ إلىٰ نفسِه ﴿مِمَّ خُلِقَ﴾ إلىٰ قولِه ﴿إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجْعِهِۦ لَقَادِرٌ﴾، وهو المرادُ مِن قولِه: «أتبعَه توصيةَ الإنسانِ بالنظرِ في أولِ أمرِه»، إلىٰ قولِه «ولا يُملي علىٰ حافظِه مِن الأعمالِ إلّا ما يَسُرُّه في عاقبتِه».

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٥: ٣١١).

أتبَعه توصيةَ الإنسانِ بالنظرِ في أوّلِ أمرِه ونشأتِه الأولى، حتى يعلمَ أنّ من أنشأَه قادرٌ على إعادتِه وجزائِه، فيعملُ ليوم الإعادةِ والجزاء، ولا يملي على حافظِه إلا ما يَسرُّه في عاقبته؛ و﴿مِمَّ خُلِقَ﴾ استفهامٌ جوابُه ﴿خُلِقَ مِن مَّآءٍ دَافِقٍ﴾ **والدَّفْقُ: صبٌّ فيه دفعٌ**. ومعنىٰ دافق: النسبةُ إلى الدَّفْقِ الذي هو مصدرُ دَفَقَ، كاللَّابنِ والتَّامِر، أو الإسنادُ المجازي. والدَّفْقُ في الحقيقة لصاحبه، ولم يقلْ ماءين لامتزاجهما في الرَّحِم، واتحادِهما حين ابتُدِئَ في خلقِه، ﴿مِنۢ بَيۡنِ ٱلصُّلۡبِ وَٱلتَّرَآئِبِ﴾ من بين صُلْبِ الرجلِ **وترائبِ المرأة، وهي عظامُ الصَّدْرِ** حيثُ تكونُ القِلادة. ....

فظهرَ مِن هذا التقدير أن الفاءَ في ﴿فَلۡيَنظُرِ﴾ فصيحةٌ تُفصحُ عن هذه المقدرات، مثلُها في قولِه تعالىٰ: ﴿سُبۡحَٰنَكَ فَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ﴾، بعد قولِه: ﴿وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلۡقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ رَبَّنَا مَا خَلَقۡتَ هَٰذَا بَٰطِلٗا﴾ [آل عمران: ١٩١].

قولُه: (**الدَّفقُ: صَبٌّ فيه دَفْع**)، عن بعضِهم: ﴿مِن مَّآءٖ دَافِقٖ﴾، أي: سائلٍ بسرعة، ومنه استُعيرَ: جاؤوا دُفْقَةً، وبعير أدْفق، أي: سريع[١].

قولُه[٢]: (**وتَرائبُ المرأة، وهي عظامُ الصَّدْر**)، قالَ الإمام: «طعنَ [في هذه الآيةِ][٣] المُلْحدةُ، خَذَلهم اللهُ وأبادَهم، وقالوا: إن المَنيَّ إنما يتولّدُ مِن فَضلةِ الهضم الرابع[٤]، وينفصلُ مِن جميعِ أجزاءِ البدن، فيأخذُ مِن كلِّ عضوٍ طبيعتَه وخاصيتَه، مستعدًّا لأن يتولَّدَ منه مثلُ تلك الأعضاء. فإن كان المرادُ أنّ معظمَ أجزاءِ المنيِّ يتولد هناك فهو ضعيف، لأنّ معظمه

(١) انظر: «مفردات القرآن»، ص ٣١٦.

(٢) هذه الفقرة إلى آخرها ـ أي: إلى قوله: «ولا من خلفه» ـ سقطت من (ف).

(٣) سَقط ما بين المعكوفتين من الأصول الخطية.

(٤) تمر عملية الهضم بأربع مراحل: هضمٌ أول ويجري في المعدة، وهضمٌ ثانٍ يجري في الكبد، وهضم ثالث يجري في المعىٰ الغليظة (القولون)، وهضم رابعٌ يجري في الأعضاء، فيرشحُ منه المنيّ. انظر: «مفاتيح الغيب» (١٩: ١٧٩)، عند تفسيره الآية (٤) من سورة النحل.

وقرئ: (الصَّلَب) بفتحتين، و(الصُّلُب) بضمتين. وفيه أربع لغات: صُلْب، وصَلَب، وصُلُب وصَالِب. قال العجّاج:

في صُلُبٍ مِثْلِ الْعِنَـانِ الْمُـؤْدَمِ

وقيل: العظمُ والعَصَبُ من الرَّجل، واللَّحمُ والدَّمُ من المرأة.

[﴿إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجْعِهِۦ لَقَادِرٌ ۞ يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ ۞ فَمَا لَهُۥ مِن قُوَّةٍ وَلَا نَاصِرٍ﴾ ٨-١٠]

﴿إِنَّهُۥ﴾ الضميرُ للخالق، لدلالة خُلِقَ عليه..............................

إنّما يتولّدُ من[1] الدّماغ. وإن كانَ المرادُ أن مُستقرَّ المنيِّ هناك فضعيفٌ أيضًا، لأن مُستقرَّه أوعيةُ المني، وهي عروقٌ تلتفُّ بعضُها ببعضٍ عند البَيْضتيْنِ»[2].

وأجابَ أنْ «لا شكَّ أن أعظمَ الأعضاءِ معونةً الدّماغ، ومنه النخاعُ في الصّلب، وشعبٌ نازلةٌ إلىٰ مقدّمِ البدَن وهي التَّريبة؛ علىٰ أن كلامَهم مَحْضُ الوهم والظنِّ الضعيف، وكلامُ الله المجيد، لا يأتيه الباطلُ مِن بينِ يديه ولا مِن خلفِه»[3].

قولُه: (وقُرئ: «الصَّلَب» بفتحتيْنِ)، ﴿ٱلصُّلْبِ﴾: بضمِّ الصادِ وسكونِ اللام: هي المشهورةُ، والبواقي: شواذّ.

قولُه: (في صُلُبٍ مِثْلِ العِنانِ المُؤْدَمِ)، أولُه:

رَيّا العظامِ فَخْمةُ المخدَّمِ[4]

يصفُ صلبَ امرأةٍ باللين. فَخْمةُ المخدَّمِ: عظيمةُ الساق، والعِنانُ: السيرُ[5] الذي يأخذُه

---

(١) من قوله: «فإنْ كان المراد» إلى هنا، سقط من (ح).

(٢) «مفاتيح الغيب» (٣١: ١١٨).

(٣) المصدر السابق بتصرف.

(٤) الرجز للعجاج، انظر: «مجموع أشعار العرب» (٢: ٥٩).

(٥) السير: ما يُقدُّ من الجلد، والجمع: السُّيور. انظر: «الصحاح» (٢: ٦٩٢ـ سير) للجوهري.

ومعناه: إنّ ذلك الذي خَلَقَ الإنسانَ ابتداءً من نُطْفةٍ ﴿عَلَىٰ رَجْعِهِۦ﴾ علىٰ إعادتِه خصوصاً ﴿لَقَادِرٌ﴾ لبيِّنُ القدرة لا يَلْتاثُ عليه ولا يَعْجزُ عنه. كقوله:

إنّنِـي لَفَقـيرُ

الراكبُ بيده. المُؤْدم: أي المتّخَذُ مِن الأديم. وعن بعضِهم: جاءَ الصُّلُبُ، بضمتيْنِ، وقد قُرِئ به، واستشهد بقول الشاعر.

قولُه: (**ومعناه: إن ذلك الذي خلقَ الإنسان**)، يعني: إن في مَجيءِ الفعْلِ مجهولًا أولًا، والإضمارِ قبلَ الذّكر ثانيًا، الدلالةَ علىٰ أن الكلامَ مِن بابِ إرخاءِ العنان. أي: ما أقولُ: إنني أنا المبدئُ والمعيد، بل أقولُ: إنّ **ذلك** الذي تُعورِفَ عندكم واشتهر وتُقرّونَ أنّه الخالق، هو القادرُ علىٰ الإعادةِ؛ فجيءَ بإنَّ واللامِ وتنكيرِ الخبر، ليدلّ علىٰ ردٍّ بليغٍ، وعلىٰ إنكارٍ مبالَغٍ عنهم، بأنّه لا حشرَ ولا نشرَ، بل إمّا تعطيلٌ أو أمرٌ آخرُ كما اختلفَ فيه المُبْطلون.

يعني: لا تتعلّقُ القدرةُ بشيءٍ مِن الأشياء، إلّا بإعادةِ الأرواحِ إلىٰ الأجساد، ومِن ثَمّ نصّ علىٰ قولِه: «علىٰ إعادته خصوصًا ﴿لَقَادِرٌ﴾»؛ قالَ الإمام: «الضميرُ في ﴿إِنَّهُۥ﴾ للخالق، مع أنه لم يتقدّمْ ذكرُه، لأنه قد تقرّرَ في بَدَائهِ العقولِ، أن القادرَ علىٰ هذه التصرّفات هو الله تعالىٰ، ولذلك كانَ كالمذكور»[١].

قولُه: (**لا يَلْتاثُ عليه**)، **الجوهري**: «الالْتِياثُ: الاختلاطُ والالتفات، يُقال: التاثَتِ الخُطوب والتاثتْ برأسِ القلمِ شَعرةٌ». يعني: دَلَّ التنكيرُ في ﴿لَقَادِرٌ﴾ علىٰ كمالِ القُدْرة، كما التنكيرُ في قولِ الشاعر:

لَئنْ كانْ يُهدىٰ بَرْدُ أنيابِه العُلَا ... لأفقـرَ مِنّـي، إنّنـي لَفقـيرُ[٢]

يريدُ: بليغ الفَقْرِ جدًّا، ومضىٰ شَرحُه في «البقرة».

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٣١: ١١٩).

(٢) البيت لكثيّر عزّة كما عزاه الزمخشري في «الكشاف» (١٣: ٧٥)، عند تفسير الآية (٦١) من سورة يس. وقيل: لمجنون ليلىٰ كما في «الأغاني» (٢: ٤٤)، ولم أهتدِ إليه في ديوانيهما.

﴿يَوۡمَ تُبۡلَى﴾ منصوبٌ بـ﴿رَجۡعِهِۦ﴾؛ ومَن جَعَلَ الضميرَ في ﴿رَجۡعِهِۦ﴾ للماء وفسَّرَه برجعِهِ إلى مَخْرجِهِ من الصُّلْب والترائبِ أو الإحْليل، أو إلى الحالةِ الأولى **نَصَبَ الظرفَ بمضمرٍ** ﴿تُبۡلَى ٱلسَّرَآئِرُ﴾ ما أُسِرّ في القلوبِ من العقائدِ والنياتِ وغيرِها، وما أُخفي من الأعمال. وبلاؤها: تَعرُّفها وتَصفُّحها، والتمييزُ بين ما طابَ منها وما خبث، ....

قولُه: (**﴿يَوۡمَ تُبۡلَى﴾ منصوبٌ بـ ﴿رَجۡعِهِۦ﴾**)، قالَ صاحبُ «الكشف»: «لا يجوزُ أن ينتصبَ به، للفصلِ بين الصلةِ والموصولِ بقولِه ﴿لَقَادِرٌ﴾، ولا ينتصبُ أيضًا بقوله ﴿قَادِرٌ﴾» لأنه تعالىٰ قادرٌ في كلّ الأوقات؛ فإذنْ يَنتصبُ بمُضْمر دَلَّ عليه قولُه ﴿رَجۡعِهِۦ﴾، أي: بَعْثه يومَ تبلىٰ السرائر. وإن شئتَ بمضمرٍ دلّ عليه قوله: ﴿فَمَا لَهُۥ مِن قُوَّةٖ وَلَا نَاصِرٖ﴾[1]. ومنعَ أبو البقاء أن يكونَ منصوبًا بـ﴿رَجۡعِهِۦ﴾ للعلّةِ المذكورة، وأجازَ أن يكونَ منصوبًا بـ ﴿قَادِرٌ﴾[2]. ويمكنُ أن يقالَ: إنّ الفصلَ غيرُ مانعٍ لأنه في تقديرِ التأخير، قُدّم مُراعاةً للفواصل، علىٰ أن الظرفَ اتّسعوا فيه ما لم يتّسعوا في غيرِه.

قولُه: (**ومَن جعلَ الضميرَ في ﴿رَجۡعِهِۦ﴾ للماءِ، وفسَّره برجعِه إلىٰ مخرجِه**) إلىٰ قولِه (**نَصَبَ الظرفَ بمضمرٍ**)، وفي «معالم التنزيل»، قال مجاهد: علىٰ رَجْعه: علىٰ رَدِّ النّطفةِ في الإحْليل. وقالَ عكرمة: علىٰ ردّ الماءِ إلىٰ الصُّلْبِ الذي خرجَ منه، وقال الضحاك: إنه علىٰ ردِّ الإنسانِ ماءً كما كانَ مِن قبلُ لقادرٌ، وقالَ قتادةُ: إن اللهَ علىٰ بعْثِ الإنسانِ وإعادتِه بعدَ الموتِ قادرٌ، وهذا أولىٰ الأقاويلِ لقولِه: ﴿يَوۡمَ تُبۡلَى ٱلسَّرَآئِرُ﴾، وذلك يومُ القيامة[3]، لأنه مردودٌ إلىٰ قولِه: ﴿إِن كُلُّ نَفۡسٖ لَّمَّا عَلَيۡهَا حَافِظٞ﴾، أي: يومَ تبلىٰ ما كَتبَ عليه المَلَكُ مِن أعمالِ الخيرِ والشر، وكانت خفيّةً عليه وعلىٰ الناس، فحينئذٍ لا يقدرُ علىٰ دَفعِ ذلك بنفسِه، ولا له ناصرٌ يدفعُ عنه غيرُ الله.

قولُه: (**نَصَبَ الظرفَ بمضمر**)، أي: بـ«اذكُرْ» قبلَه، أو بقولِه: «كانَ كيتَ وكيتَ» بعدَه.

---

(١) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٤٤٨).

(٢) انظر: «التبيان» (٢: ١٢٨١) للعكبري.

(٣) انظر: «معالم التنزيل» (٨: ٣٩٤) للبغوي.

وعن الحسنِ أنه سَمعَ رجلاً ينشد:

سيَبْقَى لها في مُضْمَرِ القَلْبِ والحَشَا ... سَريرةُ وُدٍّ يومَ تُبْلى السَّرائِرُ

فقال: ما أغفلَه عما في ﴿وَٱلسَّمَآءِ وَٱلطَّارِقِ﴾! ﴿فَمَا لَهُۥ﴾ فما للإنسانِ، ﴿مِن قُوَّةٍ﴾ من مَنَعَة في نفسِه يَمْتنعُ بها ﴿وَلَا نَاصِرٍ﴾ ولا مانع يَمْنعه.

[﴿وَٱلسَّمَآءِ ذَاتِ ٱلرَّجْعِ * وَٱلْأَرْضِ ذَاتِ ٱلصَّدْعِ * إِنَّهُۥ لَقَوْلٌ فَصْلٌ * وَمَا هُوَ بِٱلْهَزْلِ﴾ ١١ – ١٤]

سُمي المطر رجعاً، كما سمي أَوْباً قال:

رَبَّاءُ شَمَّاءُ لا يَأْوِي لِقُلّتِها ... إلّا السَّحابُ وإلّا الأوْبُ والسَّبَلُ

تسميةً بمصدَرَيْ: رَجَعَ، وآبَ؛ وذلك أنّ العربَ **كانوا يَزْعمون أنّ السحابَ يحملُ الماءَ من بحارِ الأرض**، ثم يُرْجعُه إلى الأرض. ....

قولُه: (**فقالَ: ما أَغفلَه عمّا في** ﴿وَٱلسَّمَآءِ وَٱلطَّارِقِ﴾)، يعني: يشتغلُ بالشدائدِ ولا يتفطّنُ لها، إذْ لو عقلَ قولَه تعالىٰ: ﴿يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ * فَمَا لَهُۥ مِن قُوَّةٍ وَلَا نَاصِرٍ﴾، شَغلَه عن هذه المحبّة، لكنّه ذُهِل عن تلك الشؤون حتىٰ تكلّم بهذا. رُوي عن ابنِ عمرَ رضي اللهُ عنهما: «يُبْدي اللهُ تعالىٰ يوم القيامةِ كلَّ خيرٍ وسِرّ، فيكونُ إمّا زيناً في الوجوهِ أو شيناً فيها». يعني: مَن حفظها كان وجهُه مشرقًا، ومَن ضيّعها كانَ وجهُه أغبر.

قولُه: (**رَبّاءُ شَمّاءَ**) البيت[1]، وفي «المطلع»: زَنّاء، بالزاي والنونِ المشدّدة، مِن: زَنأَ في الجبل: إذا صعِدَ فيه. ويُروىٰ: «رَبّاء»، بالرّاءِ والباءِ الموحدةِ من تحت، يُقالُ مِن: ربأ: الرَّبيئَة: الدَّيْدَبان، إذا صعِدَ المَرْبأ وهو المَرْقب. تَمّ كلامه.

الشّمَم: ارتفاعُ الأنف، والنّعتُ منه الأشَمّ. وقيل: شمّاءَ مضاف إليه، والسَّبَلُ: المطرُ الجود. يصفُ الهضبةَ بالارتفاع، والمعنىٰ: هذا الرجل رَبّاءُ قلعةٍ شماءَ.

قولُه: (**كانوا يزعمون أن السحابَ يحملُ الماءَ من بحار الأرض**)، لعلّ هذه الوجهَ غيرُ مَرْضيّ، لأن هذا الزّعمَ باطلٌ، وقد مَرَّ بطلانُه في «البقرة»، ولم يَذكرْهُ الإمامُ ولا المفسّرون.

---

(١) البيت للمتنخل الهذلي، انظر: «شرح أشعار الهذليين» (٣: ١٢٨٥).

أو أرادوا التفاؤلَ فسَمَّوْه رجعاً، وأَوْباً ليرجعَ ويؤوب. وقيل: لأنّ اللهَ يُرْجعُه وقتاً فوقتاً. قالت الخنساء:

كالرَّجْعِ في المُدْجِنَـةِ السَّـاريهْ

والصَّدْعُ: ما يُتصدّعُ عنه الأرضُ من النبات ﴿إِنَّهُۥ﴾ **الضميرُ للقرآن**، ﴿فَصۡلٌ﴾ فاصلٌ بين الحقِّ والباطل، كما قيل له فرقان ﴿وَمَا هُوَ بِٱلۡهَزۡلِ﴾ يعني: أنه جِدٌّ كلُّه **لا هَوادة فيه. ومن حقِّه** وقد وَصَفَه اللهُ بذلك أن يكون مَهيباً في الصُّدور،..................

قولُه: (**كالرّجعِ في المُدْجِنَةِ السّاريهْ**)، أولُه:

يومَ الوداعِ ترىٰ دموعًا جاريهْ[1]

المُدْجِنة: السَّحابةُ المظلمة، والساريةُ من السَّحاب: ما بين الغادية والرائحة.

قولُه: (﴿إِنَّهُۥ﴾: **الضمير للقرآن**)، روىٰ الإمامُ عن القفّالِ أنه قال: «إنّ المعنىٰ أن ما أخبرتُكم به مِن قُدرتي علىٰ إحيائكم يومَ تُبلىٰ فيه سرائرُكم ، قولٌ حقٌّ وكلامٌ فصل»، ثُم قالَ الإمام: «هذا أولىٰ، لأنّ عَوْدَ الضمير إلىٰ المذكورِ السالفِ أحرىٰ»[2].

وقلتُ: ويؤيّده قضيةُ النظم، وهو أنه تعالىٰ لمّا بدأَ في مُفتتحِ السورة بما دلَّ علىٰ إثباتِ الحشر، وأكّدَه بالإقسامَ بالنجم الثاقب، ثنّىٰ بالإقسامِ بقولِه: ﴿وَٱلسَّمَآءِ ذَاتِ ٱلرَّجۡعِ﴾، لإثباتِ ذلك المطلوبِ تشديدًا وتقريرًا، ولذلك نفىٰ الهَزْل، وعبّرَ عن إنكارِهم بالكيدِ والحيلةِ والتلبيسِ علىٰ العوام، قالَ الإمام: «الكيدُ: هو إلقاءُ الشبهات، كقولهم: ﴿إِنۡ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنۡيَا﴾ [الأنعام: ٢٩]، قال: ﴿مَن يُحۡيِ ٱلۡعِظَٰمَ وَهِيَ رَمِيمٞ﴾ [يس: ٧٨]»[3].

قولُه: (**لا هَوادَةَ فيه**)، **الأساس**: «بينهم مُهاودةٌ وهَوادةٌ، وما في فلانٍ هوادةٌ: رفق ولين».

قولُه: (**ومِنْ حَقّه**)، وهو خبرٌ، والمبتدأُ: «أن يكونَ مهيبًا»، «وقد وصفَه اللهُ تعالىٰ بذلك»:

(١) البيت للخنساء، ولم أهتدِ إلىٰ أوله في «ديوانها». انظر: «ديوانها»، ص ٤٠٥.

(٢) «مفاتيح الغيب» (٣١: ١٢١).

(٣) المصدر السابق.

معظَّماً في القلوب، **يَترفَّعُ به قارئُه** وسامِعُه، **أن يُلِمَّ** بهزْلٍ أو يَتفكَّهَ بمُزاح، **وأن يُلْقيَ ذهنَه** إلى أنّ جبَّارَ السموات يخاطبُه فيأمرُه وينهاه، ويَعِدُه ويوعدُه، حتى إنْ لم يَسْتفزَّه الخوفُ ولم تَتَبالغْ فيه الخشية، فأدنىٰ أمرِه أن يكونَ جادّاً غيرَ هازل، فقد نعىٰ اللهُ ذلك على المشركين في قوله: ﴿وَتَضْحَكُونَ وَلَا تَبْكُونَ * وَأَنتُمْ سَامِدُونَ﴾ [النجم: ٦٠- ٦١]، ﴿وَالْغَوْا فِيهِ﴾ [فصلت: ٢٦].

[﴿إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْدًا * وَأَكِيدُ كَيْدًا * فَمَهِّلِ الْكَافِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًا﴾ ١٥-١٧].

﴿إِنَّهُمْ﴾ يعني أهلَ مكةَ يعملون المكايدَ في إبطالِ أمرِ الله وإطفاءِ نورِ الحق، وأنا أقابلُهم بكَيْدي: من استدراجي لهم وانتظارِي بهم الميقاتَ الذي وَقَّتَه للانتصارِ منهم، ﴿فَمَهِّلِ الْكَافِرِينَ﴾ يعني: لا تَدْعُ بهلاكِهم ولا تستعجلْ به، ....

حالٌ من الضميرِ المجرورِ في «حَقِّه»، يريدُ أنه من المعلومِ أن القرآنَ كلَّه جِدٌّ وليسَ بهزْلٍ؛ وإنما وصفَه اللهُ تعالىٰ بذلك، ليكونَ مهيبًا في الصّدور، معظمًا في القلوب. روينا عن الترمذي والدارمي، عن الحارثِ الأعور، عن عليٍّ رضي اللهُ عنه، قال: «سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: إنها ستكونُ فتنةٌ. قلتُ: فما المخرجُ منها يا رسولَ الله؟ قال: كتابُ الله، فيه نَبأُ مَن قبلَكم، وخبرُ ما بعدَكم، وحُكمُ ما بينكم، هو الفصلُ ليس بالهزْل، مَن تركَه مِن جبّارٍ قصمَه الله، ومَن ابتغىٰ الهدىٰ في غيرِه أضلَّه الله». الحديث(١).

قولُه: (**يترفّعُ به قارئه**)، أي: يُعظّمُه بأن لا يشتغلَ بما يخالفُ تعظيمه، من الإلمامِ بالهزل، والتفكه بالمزاح. «**الأساس**»: «دَخلتُ عليه فلم يرفع لي رأسًا، ورُفعتْ له غايةٌ فَسَما إليها».

قولُه: (**أن يُلمَّ**)، أي: أنْ ينزل. **الجوهري**: «قد أَلَمَّ به، أي: نَزَل به».

قولُه: (**وأن يُلقي ذهنه**)، عطفٌ علىٰ قولِه: «أن يكونَ مَهيبًا» علىٰ سبيلِ البيان، يدلُّ عليه قولُه: «أنّ جبّارَ السمٰواتِ يخاطبُه»، أي: به، لا علىٰ قولِه: «أن يلمّ» لفسادِ المعنىٰ.

---

(١) أخرجه الترمذي (٢٩٠٦)، والدارمي (٣٣٣١).

﴿أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًا﴾ أي إمهالاً يسيراً؛ وكرّرَ وخالفَ بين اللفظين لزيادةِ التسكينِ منه والتصبير.

عن رسول الله ﷺ: «مَنْ قرأَ سورةَ «الطارق»، أعطاه اللهُ بعددِ كلِّ نجمٍ في السَّماءِ عَشْرَ حَسَنات».

قولُه: (أي: إمهالًا يسيرًا)، جعلَه صفةَ مصدرٍ محذوف، ومنه قوله: ضَعْه رويدًا، أي: وضعًا رويدًا[١]؛ قالَ الإمام: «واعلمْ أن رُوَيْدَ»: إما اسمٌ للأمرِ كقولك: رُويدَ زيدًا، أي: خلِّه ودَعْه وارفقْ به، ولا تَنْصرفُ فيه حينئذٍ لأنه غيرُ متمكِّن. أو يكونُ بمنزلةِ سائرِ المصادر، تقول: رُوَيْدَ زيدٍ، كما تقول: ضَرْبَ زيد. أو يكونُ نعتًا منصوبًا، أي: إمهالًا يسيرًا، أو يكونُ حالًا، أي: أمهلهم غيرَ مستعجل، قالَ أبو عبيدةَ: تكبيرُه: رُود، وأنشدَ:

يمشي ولا تَكْلِمُ البطحاءَ مِشيتُه ... كأنه ثَمِلٌ يمشــي علىٰ رودِ[٢]

أي: علىٰ مَهَلٍ ورفقٍ وتُؤَدة. وذكرَ أبو علي في بابِ أسماءِ الأفعال: «رُويدَ زيدًا، يريدُ: أَرْوِد زيدًا، وأمهلْه، وأرفق به».

قولُه: (وكرّرَ وخالفَ بين اللفظين)، يعني: مَهِّلْ وأَمْهِلْ، ومعناهما واحدٌ والبابُ مختلف. ولمّا كان الأصلُ في التكرارِ الموافقة، فلمّا خولفَ آذنَ أنه لأمرٍ ما؛ فقولُه: «لزيادةِ التسكين»، يتعلّق بكلّ واحدٍ مِن التكريرِ والمخالفة، فكأنه قيل: كرّرَ وخالفَ لمزيدِ، مزيدِ التسكينِ منه.

تمّتِ السُّورةُ

بعونِ الله

* * *

---

(١) قولُه: «ومنه قوله: ضَعْه رويدًا، أي: وضعًا رويدًا»، سقط من (ح)، (ف).

(٢) البيت للجموح الظفري كما في «اللسان» (٣: ١٨٩ - رود)، وانظر: «شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات» لأبي بكر الأنباري، ص ٤٠٣. وقال الفراء: «رُويدَ: تصغير (رود)، والرّود: المهل، يقال: فلانٌ يمشي علىٰ رودٍ، أي: علىٰ مهل». انظر: «شرح المفصل» (٤: ٢٩) لابن يعيش.

سورة الأعلى

مكية، وهيَ تسع عشرة آية

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى * ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ * وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ * وَٱلَّذِىٓ أَخْرَجَ ٱلْمَرْعَىٰ * فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً أَحْوَىٰ﴾ ١-٥]

تسبيحُ اسمِه عزَّ وعلا: تنزيهُه عما لا يَصحُّ فيه من المعاني التي هي إلحادٌ في أسمائه، كالجَبْرِ والتَّشْبيه ونحوِ ذلك، مثل أن يفسَّرَ ﴿ٱلْأَعْلَى﴾ بمعنىٰ العُلو الذي هو القَهرُ والاقْتِدار، لا بمعنىٰ العُلوِّ في المكانِ والاستواءِ علىٰ العَرْشِ حقيقةً؛..........

سورة الأعلى

مكية، وهيَ تسع عشرة آية

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قولُه: (مِثل أن يُفسَّرَ ﴿ٱلْأَعْلَى﴾)، متصلٌ بقوله: «تَنْزيهُهُ»، أي: تَسْبيحُ اسمِه: تنزيهُه عما لا يصحُّ فيه، مثلُ أن يفسَّرَ ﴿ٱلْأَعْلَى﴾ بمعنىٰ العُلوِّ الذي هو القهر والاقتدارِ، لا بمعنىٰ العلوِّ في المكان.

الراغب: «العلوُّ ضدُّ السُّفل، والعلوُّ: الارتفاع، وقد عَلَا يَعْلو علوًّا، وعَلِيَ يَعْلىٰ علاءً فهو عَليٌّ؛ فـ«عَلا» بالفتح: في الأمكنةِ والأجسام أكثر، والعَليُّ هو الرفيعُ القَدْر، مِن: عَلِيَ، وإذا

وأن يصانَ عن الابتذالِ والذِّكْر، لا علىٰ وَجْهِ الخشوعِ والتعظيم.................

وُصفَ اللـهُ تعالىٰ به، فمعناه أنه يعلو أن يحيطَ به وصفُ الواصفين، بل عِلْمُ العارفين، وعلىٰ ذلك يقال: تعالىٰ، نحو: ﴿تَعَـٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [النحل: ٣]. وتخصيصُ لفظِ التفاعلِ مبالغةُ ذلك، لا علىٰ سبيلِ التكليفِ كما يكونُ من البشر. وقولُه: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾، أي: أعلىٰ مِن أن يقاسَ به أو يعتبرَ بغيره»[1].

قولُه: (وأن يصانَ عن الابتذال)، عطفٌ على قوله: «تنزيهُه»، أي: تسبيحُ اسمِه: تنزيهُ ذاتِه عمّا لا يصحُّ فيه من المعاني، وأن يُصانَ اسمُه مِن أن يُبتذَلَ، وأن يُذْكَرَ إلّا علىٰ وجْهِ التعظيم. ويجوزُ أن يُعطفَ على (أن يُفسَّر)، علىٰ أن يجعلَ مِن اللفِّ التقديري، بأن يقال: تسبيحُ اسمِه: تنزيهُهُ عمّا لا يصحُّ فيه مِن المعاني، وعمّا لا يليقُ باسمِه مِن خلافِ التعظيم، فالاسمُ على الأولِ مُقحَمٌ كما في قولِ القائل:

إلىٰ الحَوْلِ، ثُمَّ اسمُ السّلامِ عليكما[2]

وإلى المعنىٰ الأولِ ينظرُ قولُ محيي السنّة: «قالَ قومٌ: نَزِّه ربَّك عمّا يصفُه الملحدون، جعلوا الاسمَ صلةً[3]؛ يَحتجُّ بهذا مَن يجعلُ الاسمَ والمسمّىٰ واحداً، لأنّ أحداً لا يقول: سبحانَ اسمِ الله، بلْ: سبحانَ الله»[4]. وإلى المعنىٰ الثاني، يُلمَحُ قوله: «وقالَ الآخرون: نَزِّهْ تسميةَ ربِّك، بأن تَذكرَه وأنتَ له معظِّمٌ ولِذِكْرِه محترِم، جعلوا الاسمَ بمعنىٰ التسمية»[5].

---

(١) «مفردات القرآن» للراغب، ص٥٨٢-٥٨٣ بتصرف.

(٢) البيت للشاعر لبيد بنِ ربيعة، وعجزه:

ومَنْ يَبْكِ حولاً كاملاً فقد اعتذرْ

انظر: «ديوانه»، ص٢١٤.

(٣) في (ح): «صفةً».

(٤) «معالم التنزيل» (٨: ٣٩٩).

(٥) المصدر السابق (٨: ٤٠٠).

....

وقالَ الإمامُ: «إنه كما يجبُ تنزيهُ ذاتِه وصفاتِه عن النقائص، يجبُ تنزيهُ الألفاظِ الموضوعةِ لها عن الرّفثِ وسوءِ الأدب»(١).

وقال القاضي في «شرح المصابيح»: «قالَ مشايخُنا: التسميةُ هو اللفظُ الدالُّ على المسمىٰ، والاسمُ هو المعنىٰ المسمّىٰ به»، كما أن الوصفَ قد يطلقُ ويرادُ به اللفظ، كذلك الاسمُ يطلقُ ويرادُ به المسمّىٰ، إطلاقاً لاسمِ الدالِّ على المدلولِ، وعليه اصطلحتِ النحاة. ويَدلُّ على أنه للمعنىٰ دونَ اللفظِ قولُه تعالى: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ﴾، و﴿تَبَٰرَكَ ٱسْمُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ٧٨]، وقولُه: ﴿مَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ أَسْمَآءً سَمَّيْتُمُوهَآ﴾ [يوسف: ٤٠]؛ فإن مِن المعلومِ أنَّ عَبَدَةَ الأصنامِ ما عَبدوا اللفظ وإنما عبدوا المسمّىٰ.

وقالتِ المعتزلةُ: الاسمُ هو التسميةُ دون المسمّىٰ(٢). وقالَ حجةُ الإسلام: «الاسمُ هو اللفظُ الدالُّ على المعنىٰ بالوضعِ لغة، والمسمّىٰ هو المعنىٰ الموضوعُ له، والتسميةُ: وضعُ اللفظِ وإطلاقُه»(٣).

وقالَ الراغب: «ما ذُكِرَ مِن الخلافِ في أنَّ الاسمَ، هل هو المسمّىٰ أو هو غيرُه؟ كلاهما صحيح؛ فإنّ من قالَ: إنَّ الاسمَ وهو زيدٌ أو عمرو هو المسمّىٰ، نظرَ إلى قولهم: رأيتُ زيداً، وزيدٌ رجلٌ صالح، فإنّ زيداً هاهنا عبارةٌ عن المسمّىٰ، والرؤية به تعلّقت. ومَن قال: هو غيرُ المسمّىٰ، نَظرَ إلى نحوِ قولهم: سمّيتُ ابني زيداً، وزيدٌ اسمٌ حسن، فإنه عنىٰ أني سمّيتُ ابني بهذا اللفظ، وأنّ هذا اللفظ محكومٌ عليه بالحُسْن. فإذنْ، قولك: زيدٌ حسن، لفظٌ مشترك يصحّ أنْ يعنىٰ به أنّ هذا اللفظَ حسنٌ، وأنْ يُعنىٰ به أنّ المسمّىٰ حسن. وأما تصوّرُ مَن قالَ: لو كان الاسمُ هو المسمّىٰ، لكان مَن قال: النار أحرقتْ فمَه، فهو بعيد، لأن عاقلاً لا يقول: إن زيداً الذي هو زايٌ، وياءٌ، ودالٌ، هو الشخص»(٤).

(١) «مفاتيح الغيب» (١: ٩٦-٩٧)؛ قاله في تفسير الآية (١) من سورة الفاتحة.

(٢) انظر: «المواقف» (٣: ٣٠٣) للإيجي.

(٣) «المقصد الأسنى» للغزالي، ص٣٠.

(٤) «مقدمة جامع التفاسير مع تفسير الفاتحة ومطالع البقرة» للراغب، ص١١١ بتصرف.

ويجوزُ أن يكونَ ﴿ٱلۡأَعۡلَى﴾ صفةً للرب، والاسم؛ وقرأَ عليٌّ رضيَ اللهُ عنه: سبحانَ ربِّيَ الأعلى. وفي الحديث: لـمّا نزلتْ: ﴿فَسَبِّحۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلۡعَظِيمِ﴾، قالَ رسولُ الله ﷺ: «اجْعلُوها في رُكوعِكم»، فلمّا نزلَ سبحِ اسمَ ربِّك الأعلى قال: «اجعلوها في سُجودِكم»، وكانوا يقولون في الرُّكوع: اللهم لكَ رَكَعْت، وفي السُّجود: اللهم لكَ سَجَدت. ﴿خَلَقَ فَسَوَّىٰ﴾ أي خلقَ كلَّ شيء فسوّىٰ خَلْقَه تَسْوِية، ولم يأتِ به متفاوتاً غيرَ ملتئم، ولكن على إحْكامٍ واتِّساق، ودلالةً علىٰ أنه صادرٌ عن عالم، وأنه صَنْعةُ حكيم، ﴿قَدَّرَ فَهَدَىٰ﴾ قدّر لكلِّ حيوانٍ ما يُصْلحُه، فهداه إليه وعَرَّفَه وَجْه الانتفاعِ به؛ يُحكىٰ أنّ الأفعىٰ إذا أتتْ عليها ألفُ سنةٍ عَمِيتْ، ....

واعلم أن المصنفَ قالَ في تفسيرِ قولِه تعالىٰ: ﴿وَذَرُواْ ٱلَّذِينَ يُلۡحِدُونَ فِيٓ أَسۡمَٰٓئِهِۦ﴾ [الأعراف: ١٨٠]: «ولله الأوصافُ الحسنىٰ، وهي الوصفُ بالعدلِ والإحسانِ وانتفاءِ الشَّبَهِ بالخلق. وذَروا الذين يُلحدون في أوصافه، فيصفونه بمشيئةِ القبائح، وخلْقِ الفحشاءِ والمنكر، وبما يدخلُ في التشبيهِ كالرؤيةِ ونحوِها»(١). وأخفىٰ هذه المعاني في قوله: «هي إلحادٌ في أسمائه كالجَبْرِ والتشبيه ونحو ذلك» هاهنا(٢).

ونحنُ معاشرَ أهلِ السنة، ننزّهُ أسماءَه بأن نمجّدَه بأسمائه الحسنىٰ الواردةِ في النقلِ الصحيح، وننزّهَ صفاتِه بأن لا نخوضَ فيها مِن تلقاءِ أنفسِنا، بل نصفُه بما جاءَ في الكتابِ والسّنةِ، بعد أن نعتقدَ أنه تعالىٰ ليس كمثله شيء.

قوله: (عن الابتذال)، الجوهري: «ابتذال الثوب وغيرُه: امتهانه، والتبذّل: تَرْك التّصاوُن».

قولُه: (وفي الحديث: لـمّا نزلتْ: ﴿فَسَبِّحۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلۡعَظِيمِ﴾ [الواقعة: ٧٤])، الحديثُ رواه أبو داودَ وابنُ ماجه والدّارميُّ، عن عُقبةَ بنِ عامرٍ، وليسَ فيه: «وكانوا يقولون» إلىٰ آخره(٣).

---

(١) انظر: (٦: ٦٧٦).

(٢) انظر ما تقدم ص٣٩٠.

(٣) الحديثُ أخرجه أبو داود (٨٦٩)، وابنُ ماجه (٨٨٧)، والدّارمي (١٣٠٥).

وقد أَلْهمها اللهُ أنّ مَسْحَ العينِ بورقِ الرَّازِيانج الغضِّ يردُّ إليها بصرَها، فربما كانت في بَرِّيةٍ بينها وبين الرِّيفِ مسيرةُ أيام فتَطْوي تلك المسافةَ على طولِها وعلى عَماها حتى تهجمَ في بعضِ البساتينِ على شجرةِ الرَّازِيانج لا تُخْطئها، فتحكُّ بها عَيْنيها وترجعُ باصرةً بإذن الله. وهداياتُ الله للإنسانِ إلىٰ ما لا يُحدُّ مِن مصالحِه وما لا يُحْصرُ من حوائجِه في أغذيته وأدويتِه، وفي أبوابِ دنياه ودينِه، وإلهاماتُ البهائمِ والطيورِ وهَوامِّ الأرض: بابٌ واسعٌ، وشَوْطٌ بَطين، لا يحيطُ به وصفُ واصفٍ؛ فسبحانَ ربي الأعلى. **وقرئ: (قَدَرَ) بالتخفيف.** ﴿أَحْوَىٰ﴾ صفةٌ لِـ«غُثاء»، أي: ﴿أَخْرَجَ ٱلْمَرْعَىٰ﴾ أَنْبته. ﴿فَجَعَلَهُۥ﴾ بعدَ خُضرتِه **ورفيفِه،** ﴿غُثَآءً أَحْوَىٰ﴾ **دريناً أسودَ. ويجوزُ أن يكونَ** ﴿أَحْوَىٰ﴾ **حالاً من** ﴿ٱلْمَرْعَىٰ﴾، ....

قولُه: (**وشَوْطٌ بطين**)، **الأساس**: «ومِن المجازِ: شأوٌ بطين، أي: بعيد، قالَ كعبُ بنُ زهير[(١)]:

فَبَصْبصْنَ بينَ أداني الغَضَا ... وبينَ عُنيزةَ شأواً بطينَا

وتباطَنَ المكان: تَباعَد. بَصْبصَ الكلبُ وتَبَصبصَ: حرّكَ ذنبَه، والتَّبصبُصُ: التملُّق.

قولُه: (**وقُرئ: «قَدَرَ» بالتخفيف**)، الكسائي، والباقون: بالتشديد[(٢)].

قولُه: (**ورفيفِه**)، **الجوهري**: «رَفَّ لونُه يَرِفُّ ـ بالكسرِ ـ رفًّا ورفيفاً، أي: بَرَقَ وتلألأَ. ثوبٌ وشجرٌ رفيفٌ: إذا تَندّتْ».

قولُه: (**دَريناً أسود**)، **الجوهري**: «الدَّرِين: حطامُ المرعىٰ إذا قَدِم، وهو ما يَلِيَ مِن الحشيش، قَلَّ ما ينتفعُ به الإبل».

قولُه: (**ويجوزُ أن يكونَ** ﴿أَحْوَىٰ﴾ **حالاً مِن** ﴿ٱلْمَرْعَىٰ﴾)، قال صاحبُ «الكشف»: ﴿أَحْوَىٰ﴾ فَسَّروه على وجهين: أحدهما: أسودَ يابساً، والثاني: أخضرَ يضربُ إلى السوادِ لشدّةِ الرّي.

---

(١) في الأصول الخطية: «زهير»، وليس بصواب. انظر: «شرح ديوان كعب بن زهير»، ص١٠٢.

(٢) حجة من قرأ بالتشديد إجماعُ القراءِ عليه في قوله تعالى: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا﴾ [الفرقان: ٢]؛ فردُّ ما اختلفوا فيه إلى ما أجمعوا عليه أولىٰ. انظر: «حجة القراءات» لابن زنجلة، ص٧٥٩.

أي: أخرجَه أحوىٰ أسودَ من شدّةِ الخضرةِ والريِّ، ﴿فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً﴾ بعد حُوَّته.

[﴿سَنُقۡرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰٓ * إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُۚ إِنَّهُۥ يَعۡلَمُ ٱلۡجَهۡرَ وَمَا يَخۡفَىٰ﴾ ٦-٧]

بَشَّره اللهُ بإعطاءِ آيةٍ بيِّنةٍ، وهي: أن يقرأَ عليه جبريلُ ما يقرأُ عليه من الوحيِ وهو أميٌّ لا يكتبُ ولا يقرأ، **فيحفظُه ولا ينساه**، ﴿إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ﴾ فذهبَ به عن حِفْظِه برفعِ حُكْمِه وتلاوتِه، كقوله: ﴿أَوۡ نُنسِهَا﴾ [البقرة: ١٠٦] وقيل: كان يَعْجلُ بالقراءةِ إذا لَقَّنه جبريل، فقيل: لا تَعْجلْ، فإنّ جبريلَ مأمورٌ بأن يقرأَه عليك قراءةً مكررةً إلى أن تحفظَه؛ ثم لا تنساه إلا ما شاءَ الله، ثم تَذْكرَه بعد النسيان. ....

فعلىٰ الثاني: في الكلامِ تقديمٌ وتأخير؛ إذِ التقديرُ: الذي أخرجَ المرعىٰ أحوىٰ، أي: أخضرَ، فجعلَه غثاءً، ولا يكونُ ﴿فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً﴾ فصلاً بين الصلةِ ومتعلّقِه، لأن قولَه: ﴿فَجَعَلَهُۥ﴾ أيضاً في الصلة، والفصلُ بين الصلةِ وبعضِها جائز[1].

هذا هو المرادُ مِن قولِ أبي البقاءِ: «قيلَ: ﴿أَحۡوَىٰ﴾ حالٌ مِن ﴿ٱلۡمَرۡعَىٰ﴾، أي: أخرجَ المرعىٰ أخضرَ، ثُمّ صيّره غثاءً؛ فقدّمَ بعضَ الصلة»[2]، ومِن ثَمّ قَدّرَ المصنف: فجعلَه غثاءً بعد حوَّته.

قولُه: (**فيحفظُه ولا ينساه** ﴿إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ﴾)، اعلم أنه أجرىٰ ﴿مَا شَآءَ ٱللَّهُ﴾ تارةً علىٰ حقيقيةِ الاستثناء، وأخرىٰ على المجاز. أمّا الأولُ فعلىٰ وجوه:

أحدها: قولُه: «فيحفظُه ولا ينساه ﴿إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ﴾». والمرادُ بالنسيانِ علىٰ هذا ما هو قسيمُ النسخِ، مِن رَفْعِ الحكمِ والتلاوة، كما قالَ تعالىٰ: ﴿مَا نَنسَخۡ مِنۡ ءَايَةٍ أَوۡ نُنسِهَا﴾ [البقرة: ١٠٦]. ويَلحقُ بهذا الوجهِ الوجهُ الأخير، وهو قولُه: «﴿فَلَا تَنسَىٰٓ﴾، على النهي»، كقوله: «إلّا ما شاءَ اللهُ أنْ ينسيكهَه برفْعِ تلاوتِه للمصلحة».

وثانيها: قولُه: «أن تحفظَه ثمّ لا تنساه إلّا ما شاءَ الله»، فإنّ النسيانَ علىٰ هذا هو المتعارفُ، ولـمّا كانَ المرادُ منه: لا ينساه نسياناً كليًّا كما قالَ في الوجهِ الأول.

---

(١) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٤٤٩).

(٢) «التبيان» (٢: ١٢٨٣) للعكبري.

أو قال: إلا ما شاءَ الله، يعني: القلّةَ والنُّدرة، كما رُوي أنه أسقطَ آيةً في قراءتِه في الصَّلاة، فحسبَ أُبيٌّ أنها نُسِختْ، فسأله فقال: نَسيتُها أو قال: إلا ما شاءَ اللهُ، الغرضُ نفيُ النسيانِ رأساً، كما يقول الرجلُ لصاحبِه: أنتَ سهيمي فيما أملكُ إلا فيما شاءَ الله، ولا يقصدُ استثناءَ شيء، **وهو استعمالُ القلةِ في معنىٰ النفي**. ....

والفرقُ بين الوجهِ الأوّل والثاني، هو أنّ الإقراءَ على الأول محمولٌ على رعايةِ مصالحِ الدّين، فالأنسبُ أنّ الإنساءَ يُحملُ على ما يجبُ أنْ يُنسى كالنّسخ. وعلى الثاني كان الإقراءُ الحفظَ، فاحتيج إلى التكرار؛ وإنّما تكرّر لأن يستقرّ ولا يُنسى فيتذكّر، وإليه أشار بقوله[1]: «ثُم تَذْكرُه بعد النسيان».

وثالثُها: قولُه: «قال: إلّا ما شاءَ الله، يعني: القلةَ والنُّدرة»، أي: أصلَ الحكم، أي لا ينساه ألبتّة، لأنّ النسيانَ غيرُ مطلوبٍ أصالةً، قالَ الإمام: «ويشترطُ أن لا يكونَ ذلك القليلُ من واجباتِ الشرعِ، بل من الآدابِ والسّنن، لأنه لو نسي شيئاً مِن الواجباتِ لاختلّ أمرُ الشرع»[2].

وأما الثاني، فقولُه: «قال: ﴿إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ﴾، والغرضُ نَفيُ النسيان»، وذلك على سبيلِ المبالغة، أي أنه تعالىٰ لم يشأ النسيانَ، فلا يقعُ على مذهبِه لقولِه تعالىٰ: **﴿وَمَا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّعُودَ فِيهَآ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّنَا﴾** [الأعراف: ٨٩]، قالَ المصنّف: «عَوْدُهم في ملَّتِهم مما لن يشاءَه الله»[3]، وقولِه تعالىٰ: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا * إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الكهف: ٢٣-٢٤]، قال: «﴿إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ في معنىٰ كلمةِ: تأبيد، كأنّه قيل: لا تقولنّه أبداً»[4].

قولُه: (**وهو من استعمالِ القلةِ في معنىٰ النفي**)، مثالُه: قَلَّ رجلٌ يقولُ كذا، أي: ما رجلٌ يقول كذا.

---

(١) من قوله: «والفرق بين الوجه الأول» إلى هنا، أثبتّه من (ط)، وسقط من (ح)، (ف).

(٢) «مفاتيح الغيب» (٣١: ١٢٩).

(٣) انظر: (٩: ٤٤٩)؛ في تفسير الآية (٢٤) من سورة الكهف.

(٤) انظر: (٩: ٤٤٩). وانظر: «شرح الأصول الخمسة» للقاضي عبد الجبار، ص١٦٠.

وقيل: قوله ﴿فَلَا تَنسَىٰٓ﴾ علىٰ النهي، والألفُ مزيدةٌ للفاصلة، كقوله: ﴿ٱلسَّبِيلَا۠﴾ [الأحزاب: ٦٧]، يعني: فلا تُغفلْ قراءتَه وتكريرَه فتنساه، إلا ما شاء الله أن يُنسيكَه برفع تلاوتِه للمَصْلحة، ﴿إِنَّهُۥ يَعْلَمُ ٱلْجَهْرَ﴾ يعني: أنك تجهرُ بالقراءةِ مع قراءةِ جبريلَ عليه السلامُ مخافةَ التفلُّت، واللهُ يعلمُ جهرَك معه وما في نفسِك مما يَدْعوك إلى الجهر، فلا تَفْعلْ، فأنا أكفيك ما تخافُه. أو يعلمُ ما أَسْررتم وما أَعْلنتم من أقوالِكم وأفعالِكم، وما ظَهَرَ وبَطَنَ من أحوالِكم، وما هو مصلحةٌ لكم في دينِكم ومفسدةٌ فيه، فيَنسىٰ من الوحي ما يشاء؛ ويَتركُ محفوظاً ما يشاء.

[﴿وَنُيَسِّرُكَ لِلْيُسْرَىٰ * فَذَكِّرْ إِن نَّفَعَتِ ٱلذِّكْرَىٰ * سَيَذَّكَّرُ مَن يَخْشَىٰ * وَيَتَجَنَّبُهَا ٱلْأَشْقَى * ٱلَّذِى يَصْلَى ٱلنَّارَ ٱلْكُبْرَىٰ * ثُمَّ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَىٰ﴾ ٨-١٣]

﴿وَنُيَسِّرُكَ لِلْيُسْرَىٰ﴾ معطوفٌ على ﴿سَنُقْرِئُكَ﴾، وقوله: ﴿إِنَّهُۥ يَعْلَمُ ٱلْجَهْرَ وَمَا يَخْفَىٰ﴾ اعتراضٌ، ومعناه: ونوفقُك للطريقةِ التي هي أيسرُ وأَسْهل، ....

قولُه: (وقيل: قوله ﴿فَلَا تَنسَىٰٓ﴾ على النهي، والألف مزيدة)، قال أبو علي: «نهاه عن التشاغلِ والإهمالِ المؤدّيَيْنِ إلى نسيانِ ما يقرأ، لأنّ[١] النسيانَ ليس بفعلِ الناسي فيُنْهىٰ عنه لأنه مِن فعلِ الله، فيُحْدِثه عند إهمالِ تكريرِه وتَرْكِ مراعاته»[٢]. وقلتُ: ونحوُه قولُه تعالىٰ: ﴿فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [البقرة: ١٣٢]، وقولُهم: لا أُرِينّك هاهنا، وإليه الإشارةُ بقوله: «فلا تُغفلْ قراءتَه وتكريرَه فتنساه».

قولُه: (﴿إِنَّهُۥ يَعْلَمُ ٱلْجَهْرَ وَمَا يَخْفَىٰ﴾ اعتراض)، فعلىٰ الوجهِ الأولِ: هو كالتعليلِ لِـما وردَ عليه قولُه: ﴿سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰٓ﴾، وإليه الإشارةُ بقولِه: «إنك تجهرُ بالقراءة» إلى قوله: «فلا تَغفلْ، فأنا أكفيك ما تخافُه». وعلى الثاني: توكيدٌ لمضمونِ الكلامِ السابقِ مِن مُفتتحِ السورة واللاحقِ إلى مختتمِها، لأنها محتويةٌ[٣] على الأمورِ الدنيويةِ والأخروية، ولذلك عمّمَ المعنىٰ

---

(١) في (ف): «إلّا أنّ».

(٢) لم أهتدِ إليه.

(٣) في (ح): «مجبولة»، وفي (ف): «مختومة».

يعني: حفظَ الوحي. وقيل للشريعةِ السمحةِ التي هي أَيسرُ الشرائعِ وأسهلُها مأخذاً. وقيل: نوفقُك لعمل الجنة.

فإنْ قلتَ: كان الرسولُ ﷺ مأموراً بالذكرىٰ نفعتْ أو لم تنفعْ، فما معنىٰ اشتراطِ النَّفْع؟

قلتُ: هو علىٰ وجهين، أحدهما: أنّ رسولَ الله ﷺ قد استفرغَ مجهودَه في تذكيرِهم، وما كانوا يزيدون على زيادةِ الذكرىٰ إلا عُتوّاً وطُغْياناً، وكان النبيُّ ﷺ يتلظّىٰ حسرةً وتلهفاً ويزدادُ جداً في تذكيرِهم وحرصاً عليه، فقيل له: ﴿وَمَآ أَنتَ عَلَيْهِم بِجَبَّارٍۖ فَذَكِّرْ بِٱلْقُرْءَانِ مَن يَخَافُ وَعِيدِ﴾ [ق: ٤٥]، **فأعرِضْ عنهم وقُلْ: سلام،** ....

وقال: «يعلمُ ما أسررتم وما أعلنتم من أقوالكم وأفعالِكم» إلى آخره، فيكونُ الخطابُ في ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ﴾ لكلِّ أحد، ويُقويه ما رَوينا مِن حديثِ عقبةَ بنِ عامر: «لـمّا نزلتْ ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾، قال: اجعلوها في سجودِكم»(١).

والوجهُ الأول، وهو أن يختصَّ الخطابُ برسولِ اللـه ﷺ، أظهرُ وأوفقُ لتأليفِ النظم، لِـما ذُكرَ أن نبيَّ اللـه ﷺ، كان يَعجلُ بالقراءةِ إذا لَقَّنه جبريلُ عليه السلام، فقيل له: لا تعجلْ، وسبحْ باسمِ ربّك الأعلىٰ الذي له تلك القدرةُ الكاملةُ مِن الخَلْقِ والتسويةِ وكيْتَ وكيْتَ، وله ذلك العلمُ الشاملُ مِن الإحاطةِ بالسرِّ وأخفىٰ. ثُم عقّبَ الأمرَ بقوله بالتسبيحِ ما كان مهتمّاً بشأنِه مِن الخلق مِن قولِه: ﴿سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰٓ﴾، ﴿وَنُيَسِّرُكَ لِلْيُسْرَىٰ﴾، جزاءً لالتجائِه إلى القادرِ علىٰ كلِّ مقدورٍ والعالمِ بكلِّ معلوم، ووسّطَ أحدَ الوصفيْنِ، أعني العلمَ، بين المعطوفيْنِ، لكونِه أقربَ من الآخرِ إلى المقصودِ، وإليه الإشارةُ بقولِه: «واللـهُ يعلمُ جهرَك معه، وما في نفسِك ممّا يَدْعوك إلى الجهر»، ثُم أتبعَ ذلك ما هو مبعوثٌ به ومرسَلٌ إلى الخلقِ لأجلِه من قوله: «فذكِّر».

قوله: (﴿فَذَكِّرْ بِٱلْقُرْءَانِ مَن يَخَافُ وَعِيدِ﴾ [ق: ٤٥]، **فأعرِضْ عنهم وقُل: سلام**)، أي: أعرض عن هؤلاءِ الذين كرّرتَ التذكيرَ معهم، وألزمتَ الحجّةَ عليهم، وذكّر لمن ينفعُ التذكيرَ

---

(١) سبق تخريجه.

﴿فَذَكِّرْ إِن نَّفَعَتِ ٱلذِّكْرَىٰ﴾ وذلك بعد إلزام الحجةِ بتكريرِ التذكيرِ. والثاني: أن يكونَ ظاهرُهُ شرطاً، ومعناه ذمّا للمذكَّرين، وإخباراً عن حالِهم، واستبعاداً لتأثيرِ الذكرىٰ فيهم، وتسجيلاً عليهم بالطبعِ علىٰ قلوبهم، كما تقول للواعظ: عِظِ المكَّاسين إن سَمعوا منك. قاصداً بهذا الشرطِ استبعادَ ذلك، وأنه لن يكون، ....

معهم مِمّن يخافُ وعيدَ الله، فيطابقُه قولُه: ﴿وَمَآ أَنتَ عَلَيۡهِم بِجَبَّارٖۖ فَذَكِّرۡ بِٱلۡقُرۡءَانِ مَن يَخَافُ وَعِيدِ﴾ [ق: ٤٥].

وقلتُ: النظمُ يساعدُ قولَ الواحدي ومحيي السنة، قالا: «عِظْ يا محمدُ أهلَ مكةَ إنْ نفعَ التذكيرُ أو لم ينفع، لأنه صلواتُ الله عليه بُعث مبلغاً للإنذار، فعليه التذكير في كلّ حالٍ نفعَ أو لم ينفع، تأكيداً للحجّةِ واكتساباً للمثوبة، ولم يذكرِ الحالةَ الثانيةَ كقولِه تعالى: ﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلۡحَرَّ﴾ [النحل: ٨١]، ليوافقَ قولَه: ﴿سَيَذَّكَّرُ مَن يَخۡشَىٰ * وَيَتَجَنَّبُهَا ٱلۡأَشۡقَى * ٱلَّذِي يَصۡلَى ٱلنَّارَ ٱلۡكُبۡرَىٰ﴾ [الأعلى: ١٠-١٢]»[1].

قولُه: ﴿فَذَكِّرۡ﴾، يعني: منك التذكيرُ، ومنهم الإقبالُ والقَبولُ أو الاجتنابُ والإباء، وللأولين الفلاحُ والنجاحُ، وللآخرين الصَّلْيُ بالنارِ الكبرىٰ. «واعلمْ أنّ الناسَ في أمرِ المعادِ علىٰ ثلاثةِ أقسام: منهم مَن قطعَ بصحّتِه، ومنهم مَن جوّزَ وجودَه، ولكنه غيرُ قاطعٍ فيه لا بالنفيِ ولا بالإثبات، ومنهم مَن أصرَّ علىٰ إنكارِه. والقسمانِ الأولانِ ينتفعون بالتذكيرِ بخلافِ الثالث، ولذلك قال: ﴿سَيَذَّكَّرُ مَن يَخۡشَىٰ * وَيَتَجَنَّبُهَا ٱلۡأَشۡقَى﴾. ولـمّا كانَ الانتفاعُ بالذكرىٰ مبنيًّا علىٰ حصولِ الخشيةِ في القلب، وصفاتُ القلوبِ ممّا لا اطّلاعَ لأحدٍ عليها، وَجبَ على الرسولِ تعميمُ الدعوةِ تحصيلاً للمقصودِ، لأنّ المقصودَ تَذْكيرُ مَن ينتفعُ بالتذكير، ولا سبيلَ إليه إلّا بتعميمِ التذكيرِ»[2]، هذا تلخيصُ كلامِ الإمام.

قولُه: (المكّاسين)، أي: العَشّارين، الجوهري: «المكّاس: العَشّار، والـمَكْسُ: ما يأخذه العَشّار».

---

(١) «الوسيط» (٤: ٤٧٠-٤٧١) للواحدي، وانظر: «معالم التنزيل» (٨: ٤٠١) للبغوي.

(٢) انظر: «مفاتيح الغيب» (٣١: ١٣١-١٣٢) بتصرف.

﴿سَيَذَّكَّرُ﴾ فيقبلُ التذكرةَ وينتفعُ بها، ﴿مَن يَخْشَىٰ﴾ اللهَ وسوءَ العاقبة، فينظرُ ويفكرُ حتىٰ يقودَه النظرُ إلى اتباعِ الحق: فأمّا هؤلاءِ فغيرُ خاشين ولا ناظرين، فلا تأملْ أن يقبلوا منك. ﴿وَيَتَجَنَّبُهَا﴾ ويتجنبُ الذكرىٰ ويتحاماها، ﴿ٱلْأَشْقَى﴾ الكافر؛ لأنه أشقىٰ من الفاسق. أو الذي هو أشقىٰ الكَفَرةِ لتوغّلِه في عداوةِ رسولِ الله ﷺ. وقيل: نزلتْ في الوليدِ بن المغيرةِ وعتبة بنِ ربيعة. ﴿ٱلنَّارَ ٱلْكُبْرَىٰ﴾ السُّفلىٰ من أطباقِ النار، وقيل: ﴿ٱلْكُبْرَىٰ﴾ نارَ جهنم، والصغرىٰ: نارَ الدنيا. وقيل: ﴿ثُمَّ﴾ **لأنّ الترجّح** بين الحياةِ والموتِ أفظعُ من الصَّلْي، فهو متراخٍ عنه في مراتبِ الشدّة؛ والمعنى: لا يموتُ فيستريح، ولا يحيىٰ حياةً تنفعُه.

[﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ * وَذَكَرَ ٱسْمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ * بَلْ تُؤْثِرُونَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا * وَٱلْءَاخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰٓ﴾ ١٤-١٧]

﴿تَزَكَّىٰ﴾ **تطهَّرَ من الشِّركِ والمعاصي**، أو تطهَّرَ للصَّلاة، **أو تكثَّرَ من التقوى، من الزكاء** وهو النماء. أو تفعَّلَ من الزكاة، كتَصَدَّقَ من الصَّدقة. ....

قولُه: (**لأن الترجّح**)، الترجُّح: التردّد، **الأساس**: «تَرجّحَ في القولِ: تميّلَ فيه»، قال الزجاجُ: «لا يموتُ موتاً يستريحُ به مِن العذاب، ولا يَـحْيىٰ حياةً يجدُ معها روحَ الحياة»(١).

قولُه: (﴿تَزَكَّىٰ﴾: **تطهَّرَ مِن الشركِ والمعاصي**)، قالَ الإمام: «هذا التفسيرُ متعيّن، لأن مراتبَ أعمالِ المكلَّفِ ثلاث: أولُها: إزالةُ العقائدِ الفاسدةِ عن القلب، وإليه الإشارةُ بقوله: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ﴾. وثانيها: استحضارُ معرفةِ اللـه وصفاتِه وأسمائه، وهو المرادُ مِن قولِه: ﴿وَذَكَرَ ٱسْمَ رَبِّهِۦ﴾. وثالثُها: الاشتغالُ بخدمةِ اللـه عزَّ وجلّ، وإليه الإشارةُ بقوله: ﴿فَصَلَّىٰ﴾، لأنَّ مَن تخلّى عن الرذائلِ وتحلّىٰ بالفضائل، لا بُدّ أن يظهرَ في جوارحِه نورُ ذلك بالخضوعِ والخشوع»(٢).

قولُه: (**أو تكثَّر مِن التقوىٰ: من الزَّكاء**)، قالَ الزجاج: «ومعنىٰ ﴿تَزَكَّىٰ﴾: تكثَّرَ مِن تقوىٰ الله، ومعنىٰ الزّاكي: النامي الكثير»(٣).

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٥: ٣١٦).

(٢) «مفاتيح الغيب» (٣١: ١٣٤).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٥: ٣١٦).

﴿فَصَلَّىٰ﴾ أي: الصلواتِ الخمس، **نحو قوله**: ﴿وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [البقرة: ١٧٧]، وعن ابنِ مسعود: رحمَ الله امرءاً تصدَّقَ وصَلّى. وعن عليٍّ رضي الله عنه أنه التصدقُ بصدقةِ الفِطْر وقال: لا أبالي أن لا أجدَ في كتابي غيرَها، لقوله: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ﴾ **أي: أعطىٰ زكاةَ الفِطْر، فتوجَّهَ إلى المُصَلّىٰ**، فصلّىٰ صلاةَ العيد، وذكرَ اسمَ ربِّه فكبَّرَ تكبيرةَ الافتتاح. **وبه يُحتجُّ على وجوبِ تكبيرةِ الافتتاح، وعلى أنها ليستْ من الصلاةِ، لأن الصلاةَ معطوفةٌ عليها**، وعلى أن الافتتاحَ جائزٌ بكلِّ اسمٍ من أسمائه عزَّ وجل. وعن ابنِ عباسٍ رضي الله عنه: ذَكَرَ مَعادَه وموقفَه بين يدي ربِّه فصلّىٰ له. ......

قولُه: (**نحو قولِه**: ﴿وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [البقرة: ١٧٧])، قالَ الإمام: «وفيه إشكال، لأن عادةَ اللـه تقديمُ الصلاةِ علىٰ الزكاة، والأولىٰ: تزكّىٰ مِن الشركِ والمعاصي ثُم صلَّىٰ، أو تطهّرَ للصلاةِ ثُم صلَّى»[١].

قولُه: (**أي: أعطىٰ زكاةَ الفطرِ، فتوجَّهَ إلىٰ المصلَّىٰ**)، قال الإمام: «وفيه إشكالٌ لأن السورةَ مكيةٌ بالإجماع، ولم يكن حينئذٍ عيدٌ ولا فِطْر»[٢]. وفي «البسيط»[٣]: «لا يمتنعُ أن يقال: إنّ اللـهَ تعالىٰ أخبرَ عمّا سيكون».

قوله: (**وبه يُـحْتجّ على وجوبِ تكبيرةِ الافتتاح، وعلىٰ أنها ليست من الصلاة، لأن الصلاةَ معطوفةٌ عليها**)، قالَ الإمام: «إن الآيةَ دلَّتْ على مَدحِ مَن ذَكرَ اسمَ اللـه فصلّى عقيبَه، وليسَ فيها أنها تكبيرةُ الإحرام، ولعلّ المرادَ: ذَكَرَ اللـهَ بقلبِه وذَكَرَ ثوابَه وعقابَه، فدعاه ذلك إلى فعلِ الصلاة»[٤].

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٣١: ١٣٤) بتصرف.

(٢) المصدر السابق (٣١: ١٣٤).

(٣) في الأصول الخطية: «الوسيط»، وليس بصواب؛ وصوابه: «البسيط»، لأن الرأي المنقول عن الواحدي في الثاني له، لا في الأول. انظر: «البسيط» (٢٣: ٤٤٨) للواحدي بتصرف.

(٤) «مفاتيح الغيب» (٣١: ١٣٤).

وعن الضحاك: وذكرَ اسمَ ربِّه في طريقِ المُصلّىٰ فصلّىٰ صلاةَ العيد ﴿بَلْ تُؤْثِرُونَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا﴾ فلا تَفعلون ما تُفْلحون به. وقرئ: **(يؤثرون) على الغيبة**. ويعضد الأولى قراءةُ ابن مسعود: بل أنتم تؤثرون. ﴿خَيْرٌ وَأَبْقَىٰٓ﴾ أفضلُ في نفسِها وأنعمُ وأدوم. وعن عمرَ رضي الله عنه: ما الدنيا في الآخرةِ **إلا كَنَفْجةِ أرنب**.

[﴿إِنَّ هَٰذَا لَفِى ٱلصُّحُفِ ٱلْأُولَىٰ * صُحُفِ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ﴾ ١٨ — ١٩]

﴿هَٰذَا﴾ إشارةٌ إلى قوله: ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ إلى ﴿وَأَبْقَىٰٓ﴾ يعني أنّ معنىٰ هذا الكلامِ واردٌ في تلك الصُّحف. وقيل: إلى ما في السُّورة كلِّها. وروي: عن أبي ذرٍّ رضي الله عنه أنه سأل رسولَ الله ﷺ: كم أنزلَ اللهُ من كتاب؟ فقال: مئةً وأربعةَ كتب، منها على آدم: عَشْرُ صُحُف، وعلىٰ شيث: خمسون صحيفةً، وعلىٰ أخنوخ وهو إدريس: ثلاثون صحيفةً، وعلىٰ إبراهيم: عشرُ صحائفَ والتوراةُ، والإنجيلُ، والزَّبورُ، والفرقان. وقيل: إنّ في صحف إبراهيمَ ينبغي للعاقلِ أن يكونَ حافظاً للسانِه، عارفاً بزمانِه، مقبلاً على شأنه.

قولُه: (**«يؤثرون» علىٰ الغيبة**)، أبو عمرو: بالياءِ التحتانية، والباقون: بالتاءِ. وعلىٰ الغيبةِ الضميرُ لأهل مكة، أُمِرَ رسولُ اللـه ﷺ بالتذكير نفعَ أم لم ينفع، ثُم أضربَ عنه بقوله: ﴿بَلْ تُؤْثِرُونَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا﴾، ولذلك لا ينجعُ فيهم الترغيبُ والترهيب.

وعلىٰ الخطابِ عامٌّ لكلِّ أحد، والمضروبُ عنه ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ﴾، أي: أنتم، يا بني آدمَ، تؤثرون الحياةَ الدنيا، لأنه من جِبِلَّتكم كما قال: ﴿كَلَّا بَلْ تُحِبُّونَ ٱلْعَاجِلَةَ * وَتَذَرُونَ ٱلْآخِرَةَ﴾ [القيامة: ٢٠-٢١]، فلا تفعلون ما تفلحون به.

قولُه: (**إلّا كنَفْجةِ أرنب**)، **النهاية**: «وفي الحديث: «ما الأُولىٰ عند الآخرةِ إلّا كنَفْجةِ أرنب»، أي: كوَثْبتِه مِن مَجْثِمِه، يريدُ تقليلَ مُدّتها».

عن رسول الله ﷺ: «مَن قرأَ سورةَ الأعلى، أعطاه اللهُ عَشْرَ حسناتٍ بعددِ كلِّ حرفٍ أنزله الله على إبراهيم وموسىٰ ومحمد».

وكان إذا قرأها قال: سبحان ربي الأعلى، وكان عليٌّ وابنُ عباسٍ يقولان ذلك. **وكان يحبُّها** وقال: أوّلُ من قالَ (سبحانَ ربيَ الأعلى): مكيائيل عليه السلام.

قولُه: (**وكان يحبُّها**)، أي: الرسولُ ﷺ.

تمّتِ السُّورة

* * *

سورة الغاشية

مكية، وهيَ ست وعشرون آية

بسم الله الرحمن الرحيم

[﴿هَلۡ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ٱلۡغَٰشِيَةِ * وُجُوهٞ يَوۡمَئِذٍ خَٰشِعَةٌ * عَامِلَةٞ نَّاصِبَةٞ * تَصۡلَىٰ نَارًا حَامِيَةٗ * تُسۡقَىٰ مِنۡ عَيۡنٍ ءَانِيَةٖ * لَّيۡسَ لَهُمۡ طَعَامٌ إِلَّا مِن ضَرِيعٖ * لَّا يُسۡمِنُ وَلَا يُغۡنِي مِن جُوعٖ﴾ ١-٧]

﴿ٱلۡغَٰشِيَةِ﴾ الداهيةِ التي تغشىٰ الناسَ بشدائدِها وتُلْبسُهم أهوالَها. يعني القيامة، مِن قوله: ﴿يَوۡمَ يَغۡشَىٰهُمُ ٱلۡعَذَابُ﴾ [العنكبوت: ٥٥]، وقيل: النار، مِن قوله: ﴿وَتَغۡشَىٰ وُجُوهَهُمُ ٱلنَّارُ﴾ [إبراهيم: ٥٠]، ﴿وَمِن فَوۡقِهِمۡ غَوَاشٖ﴾ [الأعراف: ٤١]، ﴿يَوۡمَئِذٍ﴾ يومَ إذْ غَشيتْ، ﴿خَٰشِعَةٌ﴾ ذليلة. ﴿عَامِلَةٞ نَّاصِبَةٞ﴾ تعملُ في النارِ عملاً تتعبُ فيه، ......

سورة الغاشية

مكية، وهيَ ست وعشرون آية

بسم الله الرحمن الرحيم

قولُه: (تَعملُ في النار عملاً)، ذكرَ في قولِه: ﴿عَامِلَةٞ نَّاصِبَةٞ﴾ وجوهاً ثلاثةً: الأولُ مبنيٌّ علىٰ أن العملَ والتعبَ كلاهما في الآخرة، والثاني أن العملَ في الدنيا والنصبَ في الآخرة، والثالث أن العملَ والنصبَ كلاهما في الآخرة. وفي أن يكون العملُ والنصبُ في الدنيا إشكال، لأن ﴿خَٰشِعَةٌ * عَامِلَةٞ نَّاصِبَةٞ﴾ أخبارٌ لـ﴿وُجُوهٞ﴾، وقد قُيِّدتْ بقولِه ﴿يَوۡمَئِذٍ﴾؛

وهو جَرُّها السلاسلَ والأغلالَ، وخوضُها في النار كما تخوضُ الإبل في الوَحْل، وارتقاؤُها دائبَةً في صعودٍ من نار، وهبوطُها في حدورٍ منها. وقيل: عملتْ في الدنيا أعمالَ السوء والتذَّتْ بها وتَنعَّمت، فهي في نَصَبٍ منها في الآخرة، وقيل: عَملتْ ونَصَبتْ في أعمالٍ لا تجْدي عليها في الآخرة. من قوله: ﴿وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُواْ مِنْ عَمَلٍ﴾ [الفرقان: ٢٣]. ﴿وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾ [الكهف: ١٠٤]، ﴿أُوْلَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ حَبِطَتْ أَعْمَـٰلُهُمْ﴾ [آل عمران: ٢٢]، وقيل: هم أصحابُ الصَّوامع، ومعناه: أنها خشعتْ لله وعملتْ ونَصَبتْ في أعمالِها من الصَّومِ الدائب، والتهجدِ الواصب. وقرئ: (عاملةً ناصبةً) علىٰ الشَّتم. وقرئ: ﴿تَصْلَىٰ﴾ بفتح التاء و(تُصْلىٰ) بضمِّها. و(تُصَلَّىٰ) بالتشديد. ....

فالوجهُ أن يُجعلا خبريْنِ لمبتدأ محذوف، حكايةً عن الحالِ الماضيةِ كقولِه تعالىٰ: ﴿وَكَلْبُهُم بَـٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ﴾ [الكهف: ١٨]، كأنه تعالىٰ يخبرُ عن أحوالهم في القيامةِ على سبيلِ الحكايةِ عن الحالِ الماضية.

قولُه: (دائبةً)، الجوهري: «دأبَ في عملِه، أي: جَدَّ وتعبَ، دَأْباً ودؤوباً فهو دائب، والدائبانِ: الليلُ والنهار».

قولُه: (وهبوطُها)، عطفٌ على «ارتقاؤها»، و«في صعود» خبرُه. كما أنّ «في حدودٍ منها» خبرُ «هبوطُها»، و«دائبةً» حالٌ من الضمير في الجارّ والمجرور. والجملتانِ مُبيِّنتانِ لتشبيهِ العاملِ بخوضِ الإبل في الوَحْل.

قولُه: (الواصب)، الجوهري: «وَصَبَ الشيءُ يَصِبُ وصوباً: إذا دام»، أي: ما نفعَها هذه الأفعالُ لأنها لم تكن مع الإيمان.

قولُه: (وقرئ: ﴿تَصْلَىٰ﴾، بفتح التاء)، أبو عمرو وأبو بكرٍ: بضمّ التاءِ، والباقون: بفتحها، وبالتشديد: شاذ[1].

(١) أي: تُصلَّى، على المبالغة؛ قرأها أبو عمرو من طريقٍ ثانية. انظر: «البحر المحيط» (٨: ٣٤٧) لأبي حيان.

وقيل: **المَصْلَى عند العرب: أن يَحْفروا حفيراً** فيجمعوا فيه جمراً كثيراً، ثم يَعْمدوا إلى شاةٍ فَيَدسّوها وَسَطَه، فأما ما يُشوىٰ فوقَ الجمرِ أو علىٰ المَقْلىٰ أو في التنور، فلا يُسمّىٰ مَصْلياً. ﴿ءَانِيَةٍ﴾ متناهيةٍ في الحرّ، كقوله: ﴿وَبَيْنَ حَمِيمٍ ءَانٍ﴾ [الرحمن: ٤٤]. الضَّريع: يَبِيسُ الشِّبرق، وهو جنسٌ من الشوكِ ترعاه الإبلُ ما دام رَطْباً، فإذا يَبِسَ تَحامتْه الإبلُ، وهو سُمٌّ قاتل، قال أبو ذؤيب:

رَعَى الشِّبْرِقَ الرَّيَّـانَ حتَّـى إذا ذَوَى ... وعادَ ضَرِيعاً بانَ عنـهُ النَّحَـائصُ

وقال:

وحُبِسْنَ في هَزْمِ الضِّـرِيعِ فكُلُّها ... حَدْباءُ دَامِيةُ اليَـدَيْنِ حَـرُودُ

قولُه: (**وقيل: الـمصلى عند العرب أن يحفروا حفيراً**)، قيل علىٰ هذا: معنىٰ الآيةِ معنىٰ قولِه تعالىٰ: ﴿لَهُم مِّن جَهَنَّمَ مِهَادٌ وَمِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ﴾ [الأعراف: ٤١]، ﴿يَوْمَ يَغْشَىٰهُمُ ٱلْعَذَابُ مِن فَوْقِهِمْ وَمِن تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ﴾ [العنكبوت: ٥٥]، ﴿لَهُم مِّن فَوْقِهِمْ ظُلَلٌ مِّنَ ٱلنَّارِ وَمِن تَحْتِهِمْ ظُلَلٌ﴾ [الزمر: ١٦].

قولُه: (**رعىٰ الشِّبْرِقَ**) البيت[١]، إذا ذوىٰ: أي ذبل. النَّحوص: الأتان الحائل.

قولُه: (**وحُبِسْنَ**) البيت[٢]، الـهَزِم: ما يبِسَ وتكسّرَ مِن الضريع. وناقةٌ حدباء: إذا بدا عظمُ وَرِكها، والـحَرود: قليلةُ اللبن؛ يصفُ نوقاً حُبِسنَ في مَرْعىٰ سوءٍ غير ناجع، وهزلنَ، وكلُّهن دامياتُ الأيدي من وضْعِها علىٰ الضريعِ ذي الشوك، عُصِبْنَ[٣] من سوءِ الحالِ، أو قليلةُ اللبن.

---

(١) لم أقف على البيت في «شرح أشعار الهذليين»، وهو مما ينسبُ لأبي ذؤيب. انظر إشارة المحقق إلى ذلك المصدر نفسه (٣: ١٣٠٩).

(٢) البيت لقيس بن العيزارة الهذلي، انظر: «شرح أشعار الهذليين» (٢: ٥٩٨).

(٣) في (ط): «وغضبى». الناقة العَصوب: هي التي لا تُدِرُّ حتى تُعْصَب. انظر: «فقه اللغة» للثعالبي، ص١٩٤.

فإنْ قلتَ: كيف قيل ﴿لَّيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلَّا مِن ضَرِيعٍ﴾ وفي الحاقة ﴿وَلَا طَعَامٌ إِلَّا مِنْ غِسْلِينٍ﴾ [الحاقة: ٣٦]. قلتُ: العذابُ ألوان، والمعذَّبون طبقات؛ فمنهم أَكَلَةُ الزَّقوم، ومنهم أَكَلَةُ الغِسْلين، ومنهم أَكَلَةُ الضَّريع: ﴿لِكُلِّ بَابٍ مِّنْهُمْ جُزْءٌ مَّقْسُومٌ﴾. ﴿لَّا يُسْمِنُ﴾ مرفوعُ المحلِّ أو مجرورُه على وصفِ طعامٌ، أو ضَريعٍ، يعني: أنّ طعامَهم من شيءٍ ليس من مَطاعمِ الإنس، وإنما هو شوكٌ، والشَّوكُ مما تَرعاه الإبلُ وتَتولَّعُ به. وهذا نوعٌ منه تنفرُ عنه ولا تَقْرَبُه. ومَنْفعتا الغذاءِ منتفيتان عنه: وهما إماطةُ الجوع، وإفادةُ القوّةِ والسِّمنُ في البَدَن. أو أريد: أن لا طعامَ لهم أصلاً: لأنَّ الضريعَ ليس بطعامٍ للبهائمِ فضلاً عن الإنس؛ لأن الطعامَ ما أَشْبعَ أو أَسْمنَ، وهو منهما بمعزلٍ، كما تقول: ليس لفلانٍ ظلٌّ إلا الشمس، تريد: نفيَ الظلِّ على التوكيد. وقيل: قالتْ كفارُ قريش: إن الضَّريعَ لَتَسمنُ عليه إبِلُنا فنزلتْ ﴿لَّا يُسْمِنُ﴾ **فلا يخلو: إما أن يَتكذَّبوا ويَتعنَّتوا بذلك** وهو الظاهر، فيردُّ قولُهم بنفي السِّمن والشبع، وإما أن يصدِّقوا فيكون المعنىٰ: أن طعامَهم من ضريعٍ ليس من جنسِ ضريعِكم، إنما هو من ضريعٍ غيرِ مُسْمنٍ ولا مُغْنٍ من جوع.

[﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاعِمَةٌ * لِّسَعْيِهَا رَاضِيَةٌ * فِي جَنَّةٍ عَالِيَةٍ * لَّا تَسْمَعُ فِيهَا لَاغِيَةً * فِيهَا عَيْنٌ جَارِيَةٌ * فِيهَا سُرُرٌ مَّرْفُوعَةٌ * وَأَكْوَابٌ مَّوْضُوعَةٌ * وَنَمَارِقُ مَصْفُوفَةٌ * وَزَرَابِيُّ مَبْثُوثَةٌ﴾ ٨-١٦]

﴿نَّاعِمَةٌ﴾ ذاتُ بهجةٍ وحُسْن، كقوله: ﴿تَعْرِفُ فِي وُجُوهِهِمْ نَضْرَةَ النَّعِيمِ﴾ [المطففين: ٢٤]، أو مُتنعمةٌ. ﴿لِّسَعْيِهَا رَاضِيَةٌ﴾ رضيتْ بعملِها لَـمّا رأتْ ما أدّاهم إليه من الكرامةِ والثواب. ﴿عَالِيَةٍ﴾ مِن علوِّ المكانِ أو المقدار. ....

قولُه: (**فلا يخلو إمّا أن يتكذّبوا ويَتعنَّتوا بذلك**) إلى آخره، **الانتصاف**: «فعلىٰ الأولِ يكون صفةً لازمةً شارحةً لحقيقةِ الضريع، وعلىٰ الثاني صفةً مخصّصة»[1].

(١) «الانتصاف» بحاشية «الكشاف» (٤: ٧٤٢)، وانظر: «الإنصاف» (ق ١٤٨) للعراقي.

﴿لَّا تَسْمَعُ﴾ يا مخاطبُ، أو الوجوهُ، ﴿لَٰغِيَةً﴾ أي: لَغْواً، أو كلمةً ذاتَ لَغْوٍ، أو نفساً تلغو، لا يتكلمُ أهلُ الجنةِ إلا بالحكمةِ وحمدِ الله على ما رَزَقَهم من النعيمِ الدائم. ....

قولُه: (**﴿لَّا تَسْمَعُ﴾ يا مخاطب**)، أي: هو من الخطابِ العام، كقوله:

إذا أنتَ أكرمتَ الكريمَ ملكتَه[1]

قولُه: (**أو كلمةً ذاتَ لغو**)، قيل: يريدُ أن لغواً يجوزُ أن يكونَ مصدراً أو صفةً، فإنْ كانَ صفةً؛ فإمّا صفةُ «كلمةً»، أي: كلمةً ذاتَ لَغْوٍ، وإمّا صفةُ «نفس» وهو ظاهر، قالَ صاحبُ «الكشف»: «لاغيةً: لغواً، كالعافيةِ والعاقبة»[2].

قولُه: (**لا يتكلّمُ أهلُ الجنةِ إلّا بالحكمة**)، قالَ الإمامُ: وهو قولُ الزجّاج[3]، وقال القَفّال: «أهلُ الجنةِ مُنزّهونَ عن اللغوِ لأنها منزلُ جيرانِ الله، وهكذا كلُّ مجلسٍ في الدنيا شريفٍ مكرّمٍ يكونُ مبرءاً عن اللغو»[4]. وقلتُ: ومن ثَم وصفَ عليُّ بنُ أبي طالبٍ رضي اللـهُ عنه، مجلسَ رسولِ اللـه ﷺ بقولِه: «لا تُنْثىٰ فَلَتاتُه»[5]، أي: لا فَلَتاتِ ولا إنثاء[6].

---

(١) البيت لأبي الطيب، وعجزه:

وإنْ أنتَ أكرمتَ اللئيم تَـمردَا

وهو ذائع الصيت، انظر: «العرف الطيب» (٢: ١٨٣).

(٢) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٤٥٠).

(٣) أي: «لا يتكلَّمُ أهلُ الجنةِ إلّا بالحكمةِ» قولُ الزجاج، انظر: «معاني القرآن وإعرابه» (٥: ٣١٨).

(٤) «مفاتيح الغيب» (٣١: ١٤١).

(٥) من حديثٍ طويلٍ للحَسن والحسين سِبْطَي رسولِ الله ﷺ، ومنه أنّ الحسينَ رضي الله عنه سألَ أباه عن مجلسِ رسولِ الله ﷺ، فأجابَه: «مَجلِسهُ مَجلِسُ حِلم وحَياء، وصَبر وأمانة، لا تُرْفعُ فيهِ الأصْوات، ولا تُؤْبنُ فيهِ الحُرُم، ولا تُنْثى فَلَتاتُه، مُتَعَادِلين يَتَفَاضَلونَ فيهِ بِالتَّقْوَى، مُتَواضِعِينَ يُوقِّرونَ الْكَبِير، ويَرْحَمونَ الصَّغِير، ويُؤْثِرونَ ذَوِي الحاجَة، ويَحْفَظونَ الْغَرِيب». انظر: «المعجم الكبير» (١٧٨٦٨) للطَّبراني، و«دلائل النبوّة» (١: ٢٨٦ وما بعدها) للبَيْهَقي. والْفَلَتات: السَّقَطات، والمعنى هنا: لَمْ يَكُنْ لِمَجْلِسِهِ ﷺ فَلَتاتٌ يَحْتَاجُ أَحَدٌ أَنْ يَحْكِيها. وانظر: «المثل السائر» (٢: ٢٤٨) لابن الأثير.

(٦) في (ط): «لا تُنثى فَلَتاتُه»، أي: لا فَلَتاتِ ولا انثناء.

وقرئ: (لا تُسمَعُ) على البناءِ للمفعولِ بالتاءِ والياء. ﴿فِيهَا عَيْنٌ جَارِيَةٌ﴾ يريدُ عيوناً في غايةِ الكثرةِ، كقوله: ﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ﴾ [التكوير: ١٤]، ﴿مَّرْفُوعَةٌ﴾ من رِفعةِ المقدارِ أو السمك، ليرىٰ المؤمنُ بجلوسِه عليه جميعَ ما خوّلَه ربُّه من الملكِ والنعيم. وقيل: مخبوءةٌ لهم، مِن رَفعَ الشيءَ إذا خَبأَه. ....

قولُه: (وقرئ: «لا تُسمع» على البناءِ للمفعول)، ابن كثير وأبو عمرو: بالياءِ التحتانيّة. و«لاغيةٌ» بالرفع، ونافعٌ: كذلك إلا بالتاءِ[1]. والباقون: بالتاءِ المفتوحةِ، و﴿لَٰغِيَةً﴾ بالنصب.

قولُه: (يريدُ عيوناً في غايةِ الكثرة كقولِه ﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ﴾ [التكوير: ١٤])، قالَ في قولِه: ﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ﴾ [التكوير: ١٤]: «هو مِن عكسِ كلامِهم الذي يقصدون به الإفراطَ فيما يعكسُ عنه»[2]. وقلتُ: هذا التعكيسُ يجيءُ: تارةً علىٰ التهكّم نحو قولِه: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [الحجر: ٢]، وأخرىٰ علىٰ التّمليحِ كما نحن بصددِه، وقولِ الشاعر:

قد أتركُ القِرْنَ مُصفرًّا أنامِلُهُ[3]

وقولِه تعالىٰ: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: ١٤٤].

(١) أي: قرأ بالتاء: لا تُسمعُ لاغيةٌ. وحجةُ ابنِ كثيرٍ وأبي عمرو أنها موافقةٌ لإعراب رؤوسِ الآي قبلها وبعدها، ولأن الخطاب ليس مصروفاً إلى واحد. وجاءت «لا تُسمعُ» على لفظ اللاغية دون المعنىٰ؛ الذي هو «اللغو». انظر: «حجة القراءات»، ص٧٦٠.

(٢) انظر ما تقدم ص٣١٣.

(٣) البيت للخنساء، وعجزه:

كأنّ في ريطتَيْهِ نَضع رمّانِ

انظر: «ديوانها» بشرح ثعلب، ص٤١٤. وقد ورد صدرُ البيت نصاً عند ذي الرّمة، قال:

والتـاركَ القِـرْنَ مصـفرًّا أناملُـه ... في صَدْرِه قِصْدةٌ من عامـلٍ صرِدِ

انظر: «ديوانه»، ص٧٢.

﴿مَّوْضُوعَةٌ﴾ كلما أرادوها وَجَدوها موضوعةً بين أيديهم، عتيدةً حاضرة، لا يحتاجون إلى أن يدعوا بها. أو موضوعةٌ على حافاتِ العيونِ معدّةٌ للشُّرب. ويجوزُ أن يرادَ: موضوعةٌ عن حدِّ الكبار، أوساطٌ بين الصِّغرِ والكِبَر، كقوله: ﴿قَدَّرُوهَا تَقْدِيرًا﴾ [الإنسان: ١٦]. ﴿مَصْفُوفَةٌ﴾ بعضُها إلى جنبِ بعض، مساندَ ومطارحَ، أينما أرادَ أن يجلس جَلَسَ على مِسْورةٍ واستندَ إلى أخرى. ﴿وَزَرَابِيُّ﴾ وبُسُطٌ عِراضٌ فاخرة. وقيل: هي الطنافسُ التي لها خَمْلٌ رقيق. جمع زِرْبِيَّة، ﴿مَبْثُوثَةٌ﴾ مبسوطةٌ أو مفرقةٌ في المجالس.

[﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ * وَإِلَى ٱلسَّمَآءِ كَيْفَ رُفِعَتْ * وَإِلَى ٱلْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ * وَإِلَى ٱلْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ * فَذَكِّرْ إِنَّمَآ أَنتَ مُذَكِّرٌ * لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ * إِلَّا مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ * فَيُعَذِّبُهُ ٱللَّهُ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَكْبَرَ * إِنَّ إِلَيْنَآ إِيَابَهُمْ * ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُم﴾ ١٧-٢٦]

﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ﴾ نظرَ اعتبارٍ، ﴿كَيْفَ خُلِقَتْ﴾ خلقاً عجيباً، دالاً على تقديرِ مقدِّر، شاهداً بتدبيرِ مدبِّر، حيث خلقَها للنهوضِ بالأثقالِ وجَرِّها إلى البلادِ الشاحطةِ فجعلها تَبركُ حتى تحملَ عن قُرْبٍ ويُسر، ثم تنهضَ بما حَملتْ، وسَخَّرها منقادةً لكلِّ من اقتادَها بأَزِمّتها: لا تُعازُّ ضعيفاً ولا تُمانع صغيراً، ....

قولُه: (جلسَ على مِسْورة)، جزاءٌ للشرط، أي: النمارقُ بعضُها مساندُ وبعضها مطارح، أي: مفارش، أينما أرادَ أن يجلسَ جلسَ علىٰ وِسادةٍ مثل الفراش، وأُسندَ إلى وسادةٍ لأنّ النمارقَ الوسائدُ مطلقاً، قالَ الواحدي: «نمارقُ: وسائد، علىٰ قولِ الجميع، واحدُها نُـمْرُقة بضمّ النون، وعن الفراء: نِـمْرِقة، بكسر النون»(١).

قولُـه: (علـىٰ مِـسْورة)، الأساس: «جلسَ علـى الـمِسورة وجلسوا علـىٰ المساور، وهي الوسائد».

---

(١) «الوسيط» (٤: ٤٧٥) للواحدي، وانظر: «معاني القرآن» (٣: ٢٥٨) للفراء.

وبَرَأَها طِوالَ الأعناقِ لتنوءَ بالأَوْقار. وعن بعضِ الحكماء، أنه حدَّثَ عن البعيرِ وبديعِ خَلْقه، وقد نشأ في بلادٍ لا إبلَ بها، ففكَّر ثم قال: يوشكُ أن تكونَ طِوالَ الأعناق، وحينَ أرادَ بها أن تكونَ سفائِنَ البَرِّ صَبَّرَها على احتمالِ العَطَش؛ حتى إن أظماءَها لترتفعُ إلى العِشْر فصاعداً، وجعلَها ترعىٰ كلَّ شيءٍ نابتٍ في البراري والمفاوزِ مما لا يرعاه سائرُ البهائم. وعن سعيد بن جبير قال: لقيتُ شُريحاً القاضي فقلت: أين تريد؟ قال: أريد الكُناسَة: قلتُ: وما تصنعُ بها؟ قال: أَنظرُ إلى الإبلِ كيف خُلِقت.

فإنْ قلتَ: كيفَ حَسُنَ ذِكرُ الإبلِ مع السماءِ والجبالِ والأرضِ ولا مناسبة؟

قولُه: (بَرَأها)، أي: خلقَها. الجوهري: «بَرَأَ اللـهُ الخلقَ بَرْءًا، والبَرِيّةُ: الخَلْق». قالَ المصنف: «البارئ: هو الذي خلقَ الخلقَ بريئاً من التفاوت»[(١)].

قولُه: (لتنوءُ بالأثقال[(٢)])، الجوهري: «ناءَ بالحِمْل: إذا نهضَ به مُثْقلاً، وناءَ به الحِملُ إذا أثقلَه». يعني: الحكمةُ في خَلْقِ طولِ أعناقِها، اقتدارُها على النهوض بالأحمالِ الثقيلة؛ فإنّ الأعناقَ وعليها الرّؤوسُ مع تلك الأثقالِ، كالقَرَسْطون[(٣)] تُجعلُ فيه القناطيرُ، ويجعلُ في أقصاه مقدارٌ يسير، فيوازي ذلك الثقيلَ باستعانةِ الطولِ فيه.

قولُه: (لَترتفعُ إلى العِشْر)، الجوهري: «العِشْرُ بالكسر: ما بين الوِرْدَيْنِ، وهو ثمانيةُ أيام، لأنها تردُ اليومَ العاشر. وكذلك الأظماءُ كلُّها بالكسر. وليس لها بعد العِشْرِ اسمٌ إلّا في العشرين، فإذا وَردتْ يومَ العشرين قيل: ظِمْؤُها عِشْران، وهو ثمانيةَ عشرَ يوماً. فإذا جاوزتِ العشرين فليسَ لها تسميةٌ، فإنما هي حَوازيّ بالحاءِ والزاي. حَوّزَ الإبلَ: ساقَها إلى الماء».

قولُه: (الكُناسة)، الجوهري: «هي القُمامة، وهي اسمُ موضعٍ في الكوفة».

---

(١) انظر: (٢: ٤٩٠)؛ في تفسير الآية (٥٤) من سورة البقرة.

(٢) في «الكشاف»: بالأوقار، وهما بمعنى واحد.

(٣) القَرَسْطون: هو القَبّان بلغة أهل الشام كما قال الأزهري. انظر: «تهذيب اللغة» (٩: ٢٩٠) (مادة: قسطس)، و«روح المعاني» (٨: ٧٠).

قلتُ: قد انتظمَ هذه الأشياءَ نَظَرُ العربِ في أوديتِهم وبواديهم؛ فانتظمَها الذِّكرُ على حَسَبِ ما انتظمها نَظَرُهم، ولم يَدْعُ من زعمَ أن الإبلَ السَّحابُ إلى قوله **إلا طلبُ المناسبة**، ولعله لم يردْ أن الإبلَ من أسماءِ السَّحاب، كالغَمامِ والمُزْنِ والرَّبابِ والغَيمِ والغَيْن، وغيرِ ذلك، وإنما رأىٰ السَّحابَ مُشبَّهاً بالإبلِ كثيراً في أشعارِهم، فجوَّزَ أن يرادَ بها السحابُ **على طريقِ التشبيهِ والمجاز**. ﴿كَيْفَ رُفِعَتْ﴾ رفعاً بعيدَ المدىٰ **بلا مِساكٍ** وبغيرِ عَمَد. ﴿كَيْفَ نُصِبَتْ﴾ نصباً ثابتاً، فهي راسخةٌ لا تميلُ ولا تزول، و﴿كَيْفَ سُطِحَتْ﴾ سطحاً بتمهيدٍ وتوطئة، فهي مِهادٌ للمتقلِّبِ عليها. وقرأ عليُّ بنُ أبي طالب رضي الله عنه: خَلقتُ، ورَفعتُ، ونَصبتُ، وسَطحتُ، على البناءِ للفاعلِ وتاءِ الضمير، والتقدير: فَعلتُها، فحذفَ المفعول. وعن هارونِ الرشيد أنه قرأ: **(سُطِّحت) بالتشديد** ....

قولُه: (**إلا طلبُ المناسبة**)، استثناءٌ مفرّغ، أي: لم يَدْعُه شيءٌ إلا طلبُ المناسبة.

قولُه: (**علىٰ طريقِ التشبيهِ والمجاز**)، والمجاز عطفٌ علىٰ طريقِ البيان، أي المجازُ الذي يقع على طريق التشبيه، وهو الاستعارة، أي: استعار الإبل للسّحاب بعد[1] التشبيه به، والقرينةُ انضمامُه مع السماءِ والجبال[2].

قولُه: (**بلا مِساك**)، **الجوهري**: «يقالُ فيه: إمساكٌ ومَساكٌ ومَساكة، أي: بُخْل».

قولُه: (**«سُطِّحَتْ» بالتشديد**)، قالَ ابنُ جني: «وإنما جازَ التضعيفُ بالتكرير، من قِبَلِ أن الأرضَ بسيطةٌ فسيحة، فالعملُ فيها مكرّرٌ على قدرِ سعتِها، كقولك: قُطِّعتِ الشاة، لأنها أعضاءٌ يختصُّ بكلِّ عضوٍ منها عمل»[3].

---

(١) من قوله: «البيان، أي المجاز» إلى هنا، سقط من (ح)، (ف).

(٢) قال الإمام في المناسبة بينها: «التناسبُ فيها أن الكلامَ مع العرب وهم أهلُ أسفارٍ على الإبل في البراري، فربما انفردوا فيها، والمنفردُ يتفكّرُ لعدمِ رفيقٍ يحادثه وشاغلٍ يشغله، فيتفكرُ فيما يقع عليه طرفه؛ فإذا نظر لِـما معه رأى الإبل، وإذا نظر لِما فوقه رأى السماء، وإذا نظرَ يميناً وشمالاً رأى الجبال، وإذا نظر لأسفل رأى الأرض، فأمر بالنظر في خلوته لما يتعلق به النظر من هذه الأمور، فبينها مناسبة بهذا الاعتبار». «مفاتيح الغيب» (٣١: ١٤٤) بتصرف.

(٣) «المحتسب» (٢: ٣٥٥-٣٥٦).

والمعنىٰ: **أفلا ينظرون إلىٰ هذه المخلوقاتِ الشاهدةِ علىٰ قدرةِ الخالق، حتىٰ لا ينكروا اقتدارَه على البعثِ** فيسمعوا إنذارَ الرسولِ ﷺ ويؤمنوا به ويستعدوا للقائِه. أي: لا ينظرون، فذكِّرْهم ولا تُلحَّ عليهم، ولا يُهمنَّك أنهم لا يَنْظرون ولا يَذَّكّرون، ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُذَكِّرٌ﴾ كقوله: ﴿إِنْ عَلَيْكَ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ﴾ [الشورى: ٤٨]. ﴿لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ﴾ **بمتسلِّط**، ....

قوله: (**أفلا ينظرون إلى هذه المخلوقاتِ الشاهدةِ على قدرةِ الخالق، حتى لا ينكروا اقتدارَه على البعث**)، بيانٌ لتوافُقِ نَظْمِ الآياتِ بفاتحةِ السورة، وأنّ الخطابَ بقولِه: ﴿هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ٱلْغَٰشِيَةِ﴾ مع العرب، وأنَّ هذه الأشياءَ المذكورةَ منتظمةٌ علىٰ حسَبِ عُرْفِهم، وما ثبتَ في متخيّلاتهم في أوديتهم وبواديهم، نبّهتهم أولاً بقولِه ﴿هَلْ أَتَىٰكَ﴾، وفخّمَ المستفهَم منه وعظّمَه؛ إذِ المعنىٰ: تَنبّهوا لهذا الأمرِ الخطيرِ والخَطْبِ الجسيم، وهُبّوا من رقدةِ الغفلة، فخوَّفَهم بالصَّلْي في النارِ وبإطعامِ الضريع، ولما كانَ حديثاً مناسباً للإبل كما قال، وهو جنسٌ من الشوكِ ترعاه الإبلُ ما دام رطباً، وأرادَ أن يقرّر ذلك، أتىٰ بتنبيهٍ آخرَ علىٰ سبيلِ النظر[1]، ليضمّ شاهدَ العقلِ مع شاهدِ النصّ، وأسّسَ الدَّلائلَ والشواهدَ على حسبِ ما أَلِفوه في بواديهم وأوديتهم، وعَدلَ من الخطابِ إلى الغيبة توبيخاً لهم وتنبيهاً على مظانّ الافتكار، فقال: ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾ إلى آخره. قالَ الإمام: «لعلَّ الحكمةَ في ذكْرِ هذه الأشياءِ المتباينة، التنبيهُ على أنَّ هذا الوجهَ من الاستدلال، غيرُ مختصٍّ بنوعٍ دون نوع، بل هو عامٌّ في الكلّ كقوله تعالىٰ: ﴿وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِۦ﴾ [الإسراء: ٤٤]، ولو ذكرَ نوعاً أو نوعين وراعىٰ بينهما المناسبةَ لم يكن كذلك، بل ذكرَ أموراً متباعدةً جداً، ليؤذنَ بأن الأجرامَ العلويةَ والسفليةَ، عظيمَها وحقيرَها، صغيرَها وكبيرَها، متساويةٌ في الدلالةِ على الصانع الحكيم. وهذا وجهٌ حسنٌ مقبولٌ وعليه الاعتماد»[2].

قولُه: (﴿بِمُصَيْطِرٍ﴾: **بمتسلّط**)، **الجوهري**: «المصيطِرُ والمسيطِرُ: المسلَّطُ على الشيء

---

(١) في (ف):« النظم».

(٢) «مفاتيح الغيب» (٣١: ١٤٣).

كقوله: ﴿وَمَآ أَنتَ عَلَيۡهِم بِجَبَّارٍ﴾ [ق: ٤٥]، وقيل: هو في لغةِ تميمٍ مفتوحُ الطاء؛ على أن (سَيْطَر) متعدٍّ عندهم وقولُهم: **تُسيطر** يدلُّ عليه. ﴿مَن تَوَلَّىٰ﴾ استثناءٌ منقطع، أي: لستَ بمستولٍ عليهم، ولكن مَن تولّى ﴿وَكَفَرَ﴾ منهم؛ فإنّ لله الولايةَ والقَهْر. فهو يعذبُه ﴿ٱلۡعَذَابَ ٱلۡأَكۡبَرَ﴾ الذي هو عذابُ جهنم. **وقيل: هو استثناءٌ مِن قوله:** ﴿فَذَكِّرۡ﴾ أي: فذكِّرْ إلا مَن انقطعَ طمعُك من إيمانِه وتولّى، فاستحقَّ العذابَ الأكبرَ وما بينهما اعتراض. **وقرئ: (أَلَا مَن تَوَلّى)** على التنبيه. وفي قراءة ابن مسعود: (فإنَّه يعذِّبُه). ....

ليشرف عليه ويتعهدَ أحوالَه ويكتبَ عملَه. وأصلُه من السَّطْر، لأن الكتابَ مُسطَّرٌ، والذي يفعلُه مسطِّرٌ ومسيطِر، يقال: سيطرتَ[1] علينا».

قولُه: (**وقولُهم: تُسيطر**)، قيل: لـمّا جاء «تُسيطِر» بمعنى: تسلّط، دلّ على أن «مسيطر» متعدٍّ، كما قالوا: دَحْرجَ وتَدحرجَ.

قولُه: (**وقيل: هو استثناءٌ من قوله: ﴿فَذَكِّرۡ﴾**)، **الكواشي**: «هو استثناءٌ متصلٌ، أي: فذكرْ إلا مَن لا مطمعَ لك في إيمانِه»، وقالَ القاضي: «الاستثناءُ متصل؛ فإنّ جهادَ الكفارِ وقتلَهم تسلّط، وكأنه أوعدَهم بالجهادِ في الدنيا، وما بينهما اعتراض»[2].

وقلتُ: كأنه قيل: لستَ عليهم بمسيطر، أي بمتسلطٍ بالقتلِ والجهاد إلّا مَن تولّى وكفر. وقالَ القاضي: «وما يدلُّ على ترجّحِ الاستثناء المنقطع، قراءةُ مَن قرأ: أَلَا، على التنبيه»[3].

قولُه: (**وقرئ: «أَلَا مَن تولّى»**)، قالَ ابن جني: «قرأ ابنُ عباس وزيدُ بن أسلم وقتادة وزيدُ ابنُ علي: أَلَا، بالتخفيف، وهو افتتاحُ كلام، و«مَنْ» شرطٌ وجوابُه «فيعذّبُه الله»، كقولهم: مَن قامَ فيضربُه زيدٌ، أي: فهو يضربُه زيدٌ، أي: مَن يتولَّ ويكفرْ به فهو يعذبُه الله»[4].

---

(١) في «الصّحاح»: «سيطرت»، ولعلّ صوابه ما أثبتناه من شرح الإمام الطّيبي.

(٢) «أنوار التنزيل» (٥: ٤٨٥).

(٣) المصدر السابق.

(٤) «المحتسب» (٢: ٣٥٦).

وقرأ أبو جعفر المدني (إِيَّابهم) بالتشديد. ووجهه أن يكون (فِيْعالاً) مصدر (أَيَّبَ) فَيْعَلَ من الإياب. أو أن يكون أصله إِوّاباً: فِعّالاً من أَوَّبَ، ثم قيل: إيواباً كديوان في دِوّان، ثم فُعلَ به ما فُعلَ بأصلِ: سَيِّدٍ ومَيِّت.

فإنْ قلتَ: ما معنىٰ تقديمِ الظرف؟

قلتُ: معناه **التشديدُ في الوعيد**، وأن إيابَهم ليس إلا إلىٰ الجبارِ المقتدرِ علىٰ الانتقام، وأن حسابَهم ليس بواجبٍ إلا عليه، وهو الذي يحاسِبُ علىٰ النقيرِ والقِطْمير. **ومعنىٰ الوجوبِ: الوجوبُ في الحِكْمة**.

عن رسولِ الله ﷺ: «مَن قرأ سورةَ «الغاشية»، حاسَبه الله حساباً يسيراً».

قولُه: (**ما فُعل بأصلِ سيّد**)، أي سَيْوِد، جُعل الواوُ ياءً لكسرةِ ما قبله وأُدغمَ في الياءِ، كذا جُعل الواوُ في إيْواب ياءً وأدغم، قالَ الزجاج: «أُدغمتِ الياءُ في الواو، وانقلبت الواوُ ياءً لأنها سُبقت بسكون»(١).

قولُه: (**التشديدُ في الوعيد**)، وذلك أنه تعالىٰ علّلَ قولَه: ﴿فَيُعَذِّبُهُ ٱللَّهُ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَكْبَرَ﴾ بقولِه ﴿إِنَّ إِلَيْنَآ إِيَابَهُمْ﴾، والتفتَ فيه من الغيبةِ إلى الحكاية، ومن الاسمِ الجامعِ إلى صيغةِ الكبرياءِ والجبروت، وقدّمَ الظرفينِ على عامليهما، وإليه الإشارةُ بقولِه: «ليس إلّا إلىٰ الجبار المقتدر».

الانتصاف: «وفي «ثُمّ» الدلالةُ علىٰ أن الحسابَ أشدُّ من الإياب، لأنه موجِبُ العذاب وبَدْوه»(٢).

قولُه: (**ومعنىٰ الوجوبِ الوجوبُ في الحكمة**)، **الانتصاف**: «أخطأ على عادتِه في قاعدتِه،

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٥: ٣١٩).

(٢) «الانتصاف» بحاشية «الكشاف» (٤: ٧٤٥)، وانظر: «الإنصاف» (ق١٤٨) للعراقي.

ولا يجبُ علىٰ اللـه شيءٌ»(١).

وقالَ الإمام: «محاسبةُ الكفارِ إنّما تكونُ لإيصالِ العقابِ إليهم، وذلك حَقٌّ علىٰ الله، ولا يجبُ على المالكِ أن يستوفيَ حقَّ نفسِه. ومعنىٰ الوجوبِ: امتناعُ وقوعِ الخلفِ من اللـه تعالىٰ بحكمِ الوَعْد »(٢).

تمّتِ السُّورة

بحمد الله

(١) لم أقف على قول ابن المنيّر في حواشيه على «الكشاف»، وكلامه بنصّه في «الإنصاف» (ق١٤٨) للعراقي. وأشير هنا إلى أن نُقولَ الطيبي عن ابن المنير، هي بواسطة «الإنصاف» لا من«الانتصاف» مباشرة.

(٢) «مفاتيح الغيب» (٣١: ١٤٦).

سورة الفجر

مكية، وهيَ تسع وعشرون آية

بسم الله الرحمن الرحيم

[﴿وَالْفَجْرِ * وَلَيَالٍ عَشْرٍ * وَالشَّفْعِ وَالْوَتْرِ * وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ * هَلْ فِي ذَلِكَ قَسَمٌ لِذِي حِجْرٍ﴾ ١-٥].

أقسمَ بالفجرِ كما أقسمَ بالصُّبحِ في قوله: ﴿وَالصُّبْحِ إِذَا أَسْفَرَ﴾ [المدثر: ٣٤]، ﴿وَالصُّبْحِ إِذَا تَنَفَّسَ﴾ [التكوير: ١٨]، وقيل: بصلاةِ الفجر. أراد باللَّيالي العَشْر: عَشرَ ذي الحجة.

فإنْ قلتَ: فما بالُها منكّرةً من بينِ ما أَقسمَ به؟

قلتُ: لأنها ليالٍ مخصوصةٌ من بين جنسِ الليالي: العشرُ بعضٌ منها. **أو مخصوصةٌ بفضيلةٍ ليستْ لغيرها.**

سورة الفجر

مكية، وهيَ تسع وعشرون آية

بسم الله الرحمن الرحيم

قولُه: (**أو مخصوصةٌ بفضيلةٍ ليستْ لغيرِها**)، يريدُ أن التنكيرَ للتفخيمِ والتهويلِ، وعلى الأولِ للتقليل؛ فقولُه: «بعضٌ منها» بدلٌ من «ليالٍ» إلى آخره، فقسّمَ الأزمانَ عشراً عشراً وجعلَه جنساً، وأرادَ بها بعضاً منها.

فإنْ قلتَ: فهلّا عُرِّفتْ بلامِ العَهْد، لأنها ليالٍ معلومةٌ معهودة؟

قلتُ: **لو فُعلَ ذلك لم تستقلَّ بمعنىٰ الفضيلةِ** الذي في التنكير؛ ولأن الأحسنَ أن تكونَ اللاماتُ متجانِسة، ليكونَ الكلامُ أبعدَ من الألغازِ والتَّعْمية. **وبالشَّفْعِ** والوِتْر: إما الأشياءَ كلّها شَفْعَها وَوِتْرَها، وإما شَفْعَ هذه الليالي وَوِتْرَها. ويجوزُ أنْ يكونَ شفعُها يومَ النَّحر، وَوِتْرُها يومَ عرفة، لأنه تاسعُ أيامِها وذاك عاشرُها، وقد رُوي عن النبي ﷺ **أنه فسَّرَهما بذلك**. ....

قولُه: (**لو فُعلَ ذلك لم تستقلَّ بمعنىٰ الفضيلة**)، يعني: لو عُرِّفتِ الليالي احتجتَ لِـما يرادُ من اختصاصِها بالفضيلة إلى مزيدِ انضمامِ قرينةٍ خارجية بخلافِ التنكير؛ فإنّ دلالَته علىٰ الفضيلةِ بنفسِه؛ لأنه موضوعٌ له مستقلٌّ به؛ ولأنها لو عُرِّفت لم تَتميزْ عن المذكوراتِ فيما قُصدَ منها وانخرطتْ في سلكِها، ولو خُصصّتْ منها بشيءٍ من غير تغيير، لدخلَ في حدِّ اللُّغز، وهو المرادُ من قولِه: «الأحسنُ أن تكونَ اللاماتُ متجانسةً ليكونَ الكلامُ أبعدَ من الألغازِ والتعمية».

قولُه: (**وبالشّفع**)، معطوفٌ على قوله: (بالليالي العشر).

قولُه: (**أنه فسّرَهما بذلك**)، روينا عن الإمام أحمدَ بنِ حنبلٍ، عن النبيّ ﷺ، قال: «إنّ العشرَ هي عَشرُ الأضحىٰ، والوِترُ يومُ عرفة، والشّفعُ يومُ النحر»[1]. وروىٰ الإمامُ أحمدُ والترمذي، عن عمرانَ بنِ حصين، أن رسولَ اللـه ﷺ سُئلَ عن الشّفعِ والوَترِ، قال: «الصلاةُ بعضُها شفعٌ وبعضُها وَتْر»[2].

وقلتُ: هذا هو التفسيرُ الذي لا مَحيدَ عنه، وجملةُ القولِ ما قالَه القاضي: «فلعلّه تعالىٰ أفردَهما بالذكرِ من أنواعِ المدلول، لـمّا رآهما أظهرَ مَدْخلاً في الدّين، أو مناسبةً لما قبلهما، أو أكثرَ منفعةً موجبةً للشكر، أو أبينَ دلالةً على التوحيد»[3].

---

(١) أخرجه الإمام أحمد (١٤٥١١) عن جابر.

(٢) أخرجه الإمام أحمد (١٩٩١٩)، والترمذي (٣٣٤٢).

(٣) «أنوار التنزيل» (٥: ٤٨٦-٤٨٧).

وقد أكثروا في الشَّفْعِ والوِتْرِ حتى كادوا يستوعبون أجناسَ ما يقعانِ فيه، وذلك **قليلُ الطائل، جديرٌ بالتلهِّي عنه**، وبعد ما أقسمَ بالليالي المخصوصةِ أقسم بالليلِ على العموم. ﴿إِذَا يَسْرِ﴾ **إذا يَمْضي؛ كقوله:** ﴿وَٱلَّيْلِ إِذْ أَدْبَرَ﴾ [المدثر: ٣٣]، ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا عَسْعَسَ﴾ [التكوير: ١٧]، وقرئ: ﴿وَٱلْوَتْرِ﴾ **بفتح الواو،** ....

الراغب: «الشفعُ ضمُّ الشيءِ إلى مثله، ويقالُ للمشفوعِ شَفْعٌ، ﴿وَٱلشَّفْعِ وَٱلْوَتْرِ﴾: قيلَ: الشفعُ المخلوقاتُ مِن حيثُ إنها مركبات، كما قال عزّ وجلّ: ﴿وَمِن كُلِّ شَىْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ﴾ [الذاريات: ٤٩]، والوترُ: هو اللـهُ تعالىٰ من حيثُ إنّ له الوحدةَ من كلّ وجه، والشفاعةُ: الانضمامُ إلى آخرَ ناصراً له وسائلاً عنه، وأكثرُ ما يستعملُ في انضمامِ مَن هو أعلى مرتبةً إلى مَن هو أدنىٰ منه»[(١)].

قولُه: (**قليلُ الطائل**)، **الأساس:** «وما حَليتُ[(٢)] بطائل: بفائدة، وهذا أمرٌ غيرُ طائل، للدّونِ من الأمر».

قولُه: (**بالتلهّي عنه**)، **الأساس:** «لَـهِيتُ عنه وتَلهَّيتُ والْتهيتُ: شُغلتُ وأعرضت».

قولُه: (**إذا يمضي، كقوله:** ﴿وَٱلَّيْلِ إِذْ أَدْبَرَ﴾ [المدثر: ٣٣]، ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا عَسْعَسَ﴾ [التكوير: ١٧])، قال القاضي: «التقييدُ بذلك[(٣)] لِـما في التفاوتِ من قوةِ الدلالةِ علىٰ كمالِ القُدرة، ووُفورِ النعمة. أو يَسْري فيه: مِن قولهم: صلّىٰ المقام»[(٤)]. وقلتُ: وخلاصةُ التقييدِ أنه تَتْميمٌ لمعنىٰ القدرة أو النعمة.

قولُه: (﴿وَٱلْوَتْرِ﴾ **بفتحِ الواو**)، حمزة والكسائي: بالكسر، والباقون: بفتحِها. قالَ صاحبُ

---

(١) «مفردات القرآن» ص٤٥٧–٤٥٨.

(٢) في (ط): «حصلتُ». ومن أقوالهم: ما حَليَ بطائل، ولا حَظِي بنائل. «الأساس: حظي».

(٣) سقط لفظ «بذلك» من (ح)،(ف).

(٤) «أنوار التنزيل» (٥: ٤٨٧).

وهما لغتان كالحَبْرِ والحِبْرِ في العدد، وفي التِّرة: الكسرُ وَحْدَه. وقرئ: (الوَتِر) بفتح الواو وكسر التاء، رواها يونسُ عن أبي عمرو، وقرئ: (والفَجْرٍ) و(الوَتْرٍ)، و(يَسْرٍ)؛ بالتنوين، وهو التنوينُ الذي يقعُ بدلاً من حرفِ الإطلاق. وعن ابنِ عباسٍ: وليالِ عَشْرٍ بالإضافة، يريد: وليالِ أيامِ عَشْرٍ. وياء ﴿يَسۡرِ﴾ تُحذفُ في الدرج، **اكتفاءً عنها بالكسرة، وأما في الوقف فتحذفُ مع الكسرة، وقيل: معنىٰ ﴿يَسۡرِ﴾ يُسْرىٰ فيه.** ......

«المطلع»: «هما لغتان في العدد[١]، والفتحُ لغةُ أهلِ الحجاز. وأما الوِتْرُ بمعنىٰ التِّرَة، فبالكسرِ لا غير». **النهاية**: «التِّرَةُ: النقصُ، وقيل: التَّبِعة، والتاءُ فيه عِوَضٌ مِن الواوِ المحذوفةِ[٢]، مثل: وَعدتُه عِدَةً».

قولُه: (**اكتفاءً عنها بالكسرة**)، قالَ الزجاج: «حذفُ الياءِ أحبُّ إليَّ مِن إثباتِها، لأنَّ القراءةَ بذلك أكثر، والفواصلُ تحذفُ معها الياءات، ويدلُّ عليها الكسرات»[٣]. وقال محيي السنة: «مَن أثبتَ الياءَ فلأنها لامُ الفعل، والفعلُ لا تُحذفُ منه في الوقف، نحو: هو يقضي، وأنا أقضي»[٤]. وقالَ أبو علي: «إن الفواصلَ والقوافي من مظنةِ الوقف، والوقفُ موضعُ تغييرٍ تُغيّرُ فيه الحروفُ الصحيحةُ بالتضعيفِ والإسكانِ والإشمامِ والرَّوْم، فغيرُ هذه الحروفِ المشابهةِ بالزيادة، أولىٰ بالحذف»[٥].

قولُه: (**وقيل: معنىٰ ﴿يَسۡرِ﴾: يُسْرىٰ فيه**)، روىٰ محيي السنةِ أن الأخفشَ سئلَ عن العلةِ

(١) في (ف): العقد، وليس بصواب. وفي «البسيط» (٢٣: ٤٨٧-٤٨٨) للواحدي: «أهلُ العالية يقولون: الوَتْرُ في العدد، والوِتْرُ في الذَّحْل، وتميم تقول: وَتْرٌ في العدد والذَّحْلِ سواء». والذَّحْلُ: الثأر، وطلبُ المكافأةِ بجنايةٍ جنيت عليه من قتل أو جرح ونحو ذلك. انظر: «اللسان» (مادة: ذحل).

(٢) في (ط): «الياء المحذوفة»، وليس بصواب.

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٥: ٣٢١).

(٤) «معالم التنزيل» (٨: ٤١٧).

(٥) «الحجّة للقراء السبعة» (٦: ٤٠٥).

﴿هَلۡ فِي ذَٰلِكَ﴾ أي فيما أقسمتُ به من هذه الأشياء (قَسَمٌ) أي مُقسَمٌ به، (لِّذِي حِجۡرٍ) يريد: هل يحقُّ عنده أن تعظَّمَ بالإقسام بها. أو: هل في إقسامي بها إقسامٌ لذي حجر، أي: هل هو قَسمٌ عظيمٌ يؤكد بمثله المقسمُ عليه. والحِجْر: العقل؛ لأنه يحجرُ عن التهافتِ فيما لا ينبغي، كما سُمِّيَ عقلاً ونُهْيَةً؛ لأنه يعقلُ وينْهىٰ. وحَصَاةً: من الإحصاءِ وهو الضبطُ وقال الفراء: يقال: إنه لذو حِجْر، إذا كان قاهراً لنفسِه ضابطاً لها؛ والمقسَمُ عليه محذوف وهو (لَيُعذَّبُنَّ) يدلُّ عليه قولُه: ﴿أَلَمۡ تَرَ﴾ [الفجر:٦]، إلى قوله: ﴿فَصَبَّ عَلَيۡهِمۡ رَبُّكَ سَوۡطَ عَذَابٍ﴾ [الفجر: ١٣].

[﴿أَلَمۡ تَرَ كَيۡفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ * إِرَمَ ذَاتِ ٱلۡعِمَادِ * ٱلَّتِي لَمۡ يُخۡلَقۡ مِثۡلُهَا فِي ٱلۡبِلَٰدِ * وَثَمُودَ ٱلَّذِينَ جَابُواْ ٱلصَّخۡرَ بِٱلۡوَادِ * وَفِرۡعَوۡنَ ذِي ٱلۡأَوۡتَادِ * ٱلَّذِينَ طَغَوۡاْ فِي ٱلۡبِلَٰدِ * فَأَكۡثَرُواْ فِيهَا ٱلۡفَسَادَ * فَصَبَّ عَلَيۡهِمۡ رَبُّكَ سَوۡطَ عَذَابٍ * إِنَّ رَبَّكَ لَبِٱلۡمِرۡصَادِ﴾ ٦-١٤]

قيلَ لعقبِ عادِ بنِ عوصَ بنِ إرمَ بنِ سامِ بنِ نوحٍ: عادٌ، كما يقال لبني هاشم: هاشم. ثم قيل للأوّلين منهم عادٌ الأولى وإرمُ، تسميةً لهم باسمِ جَدِّهم، ....

في سقوط الياء، قال: الليلُ لا يَسْري، ولكن يُسْرىٰ فيه، فهو مصروف؛ فلمّا صرفَه بخسَه حظَّه من الإعراب، كقوله: ﴿وَمَا كَانَتۡ أُمُّكِ بَغِيّٗا﴾ [مريم: ٢٨]، ولم يقلْ: بغيّة؛ لأنه صرفَه من: باغية»[١].

قولُه: (أي: هل هو قسمٌ عظيمٌ يؤكَّدُ بمثله المقسَمُ عليه)، في ذِكرِ مثلِه أيضاً تعظيمٌ، لأنه نحوُ قولك: مثلُك يجود، والمعنىٰ: قَسَمٌ عظيمٌ مُكْفٍ ومَقنعٍ في القسَم، قالَ الإمام: «دَلَّ الاستفهامُ علىٰ التأكيدِ كمن ذَكرَ حجّةً بالغةً، ثُم قال: هل فيما ذكرتُه حجّة؟ والمعنىٰ: مَن كانَ ذا لُبٍّ، علمَ أن ما أقسمَ الله به من هذه الأشياءِ، فيه عجائبُ ودلائلُ علىٰ التوحيدِ والرّبوبية، فهو حقيقٌ بأنْ يقسَم به لدلالتِه علىٰ خالقِه»[٢].

(١) «معالم التنزيل» (٨: ٤١٧).

(٢) «مفاتيح الغيب» (٣١: ١٥٠).

ولمن بعدهم: عادٌ الأخيرة. قال ابن الرقيات:

مَجْـــداً تَلِيـــداً بَنَـــاهُ أَوَّلُـــه أَدْرَكَ عَـــاداً وَقَبْلَهَـــا إِرَمَـــا

فإرمُ في قوله: ﴿إِرَمَ﴾ عطفُ بيانٍ لعادٍ، وإيذانٌ بأنهم عادٌ الأولىٰ القديمة. وقيل: ﴿إِرَمَ﴾ بلدتُهم وأرضُهم التي كانوا فيها، ويدلُّ عليه قراءةُ ابنِ الزبير (بعادِ إرمَ) على الإضافةِ وتقديره: بعادِ أهلِ إرمَ، كقوله: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢]، ولم تنصرفْ قبيلة كانتْ أو أرضاً للتعريفِ والتأنيث. وقرأ الحسن: (بعادَ إِرَمَ)، مفتوحتين. وقرئ: (بعادٍ أَرْمَ) بسكونِ الراءِ على التخفيف، كما قرئ: (بوَرْقِكم). وقرئ: (بعادٍ إرمِ ذاتِ العمادِ) بإضافةِ إرمَ إلى ذاتِ العماد. والإرَمُ: العَلَم، يعني: بعادٍ أهلِ أعلامِ ذاتِ العماد. و﴿ذَاتِ ٱلْعِمَادِ﴾ اسمُ المدينة، ....

قولُه: (مَـجْداً تليداً) البيت[1]، «أولُه» مبتدأ، و«أدركَ» الخبر؛ أي: حازَ مجداً قديماً. والتَّالِدُ والتِّلادُ ما ورثَ الرجلُ مِن آبائه، بناه أولُه، أي: أبوه أدركَ عاداً، أي: أدركَ المجدُ عاداً، أرادَ قِدَم مجدِه.

قولُه: («أَرْمَ»، بسكونِ الراء)، الأَرْمُ: لغةٌ في الأَرَمِ بمعنىٰ العَلَم، فمنْ قرأَ بسكونِ الراءِ، فهو تخفيفُ أَرِم بكسر الراءِ، والإيرمُ أيضاً عَلَم.

قولُه: (أهلِ أعلامِ ذاتِ العماد)، قال الإمام: «قيل: ذاتُ العماد، لأنهم كانوا أهلَ البناءِ الرفيعِ، وكانوا يعالجونَ الأعمدةَ فينصبونها، ويبنون فوقَها القصور، قالَ تعالىٰ في وَصْفِهم: ﴿أَتَبْنُونَ بِكُلِّ رِيعٍ ءَايَةً﴾ [الشعراء: ١٢٨]، أي: علامةً وبناءً رفيعاً»[2].

الراغب: «الإرَمُ: عَلَمٌ يُبنىٰ من الحجارةِ، وجمعُه آرام، وقيلَ للحجارةِ: أُرَّمٌ، ومنه قيلَ للمتغيّظ: يحرقُ الأُرَّم. وقولُه تعالىٰ: ﴿إِرَمَ ذَاتِ ٱلْعِمَادِ﴾، إشارةٌ إلىٰ أعلامِها المرفوعةِ المزخرفة،

(١) لابن قيس الرّقيات، انظر: «ديوانه»، ص١٥٥.

(٢) «مفاتيح الغيب» (٣١: ١٥٢).

وقرئ: (بعاد أَرَمَّ ذاتَ العِماد) أي جعلَ اللهُ ذاتَ العمادِ رميماً بدلاً من فَعَلَ ربُّك؛ وذاتُ العمادِ إذا كانتْ صفةً للقبيلة، فالمعنىٰ: أنهم كانوا بدويّين أهلَ عَمَدٍ، أو طِوالَ الأجسامِ على تشبيهِ قُدودِهم بالأعمدة، ومنه قولُهم: رجلٌ مُعَمَّدٌ وعُمُدّانٌ: إذا كان طويلاً. وقيل: ذاتُ البناءِ الرفيع، وإن كانت صفةً للبلدةِ فالمعنىٰ: أنها ذاتُ أساطين. وروي أنه كان لعادٍ ابنان: شَدّادٌ وشَديد؛ فَمَلَكا وقَهَرا، ثم ماتَ شديدٌ وخلصَ الأمرُ لشَدَّاد، فملكَ الدنيا ودانتْ له ملوكُها، فسمعَ بذكرِ الجنةِ فقال أبني مثلَها، فبنىٰ إرمَ في بعضِ صَحاري عَدَن في ثلاث مِئة سنة، وكان عمرُه تسعَ مئةِ سنة، وهي مدينةٌ عظيمةٌ قصورُها من الذهبِ والفضة، وأساطينُها من الزبرجدِ والياقوت، وفيها أصنافُ الأشجارِ والأنهارِ المُطَّرِدة؛ ولما تَمَّ بناؤُها سارَ إليها بأهلِ مملكتِه؛ فلما كان منها على مسيرةِ يومٍ وليلةٍ بعثَ اللهُ عليهم صيحةً من السماءِ فهلكوا. وعن عبدِ الله بنِ قلابة: أنه خرجَ في طلبِ إبلٍ له، فوقعَ عليها، فحملَ ما قدرَ عليه مما ثَمَّ، وبلغ خبرُه معاويةَ فاستحضرَه، فقصَّ عليه، فبعثَ إلى كعبٍ فسألَه فقال: هي إرمُ ذاتُ العماد، وسيدخلُها رجلٌ من المسلمين في زمانِك، أحمرُ أشقرُ قصيرٌ، على حاجبِه خالٌ وعلى عقبِه خالٌ، يخرجُ في طلبِ إبلٍ له؛ ثم التفتَ فأبصرَ ابنَ قلابةَ فقال: هذا والله ذلك الرَّجل. ﴿لَمْ يُخْلَقْ مِثْلُهَا﴾ مثلُ عادٍ، ﴿فِى ٱلْبِلَـٰدِ﴾ عِظَمَ أجرامٍ وقوّةً، كان طولُ الرجلِ منهم أربَع مئةِ ذراع، ....

وما بها أَرِمٌ وأَريم، أي: أَحَد. وأصلُه اللّازمُ للّازمِ، وخُصَّ به النَّفيُ كقولِهم: ما بها ديّار، وأصلُه للمقيمِ في الدار»(١).

قولُه: (بعادَ أَرَمَّ ذاتَ العماد)، المشهورةُ: بتنوينِ «عادٍ»، وفتحِ الميمِ في ﴿ إِرَمَ ﴾، والبواقي: شواذّ(٢).

---

(١) «مفردات القرآن» ص٧٤.

(٢) انظر: «معجم القراءات القرآنية» (٨: ١٣٩-١٤٠).

وكان يأتي الصَّخرةَ العظيمةَ فيحملُها فيلقيها على الحيِّ فيهلكُهم، أو لم يخلقْ مثلُ مدينةِ شدّادٍ في جميعِ بلادِ الدنيا. وقرأ ابنُ الزبير: (لم يَخْلُقْ مثلَها)، أي: لم يخلقِ اللهُ مثلَها. ﴿جَابُوا۟ ٱلصَّخْرَ﴾ قَطَّعوا صخرَ الجبالِ واتخذوا فيها بيوتاً، كقوله: ﴿وَتَنْحِتُونَ مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا﴾ [الشعراء: ١٤٩] قيل: أولُ من نَحَتَ الجبالَ والصخورَ والرُّخام: ثمودُ، وبنوا ألفاً وسبعَ مئةِ مدينةٍ كلُّها من الحجارة. قيل له: ذو الأوتاد، لكثرةِ جنودِه **ومضاربِهم التي كانوا يَضْربونَها** إذا نزلوا، أو لتعذيبِهِ بالأوتاد، كما فَعَل بماشطة بنتِه وبآسية. ﴿ٱلَّذِينَ طَغَوْا۟﴾ أحسنُ الوجوهِ فيه أن يكونَ في محلِّ النصبِ على الذم، ويجوزُ أن يكونَ مرفوعاً على: همُ الذين طَغَوا، أو مجروراً على وصفِ المذكورين عادٍ وثمودَ وفرعونَ يقال: **صَبَّ عليه السَّوطَ وغَشّاه وقَنَّعه**، وذِكرُ السَّوط: إشارةٌ إلى أن ما أَحَلَّه بهم في الدنيا من العذابِ العظيمِ بالقياسِ إلى ما أعدّ لهم في الآخرة، كالسَّوطِ إذا قيسَ إلى سائرِ ما يُعذَّب به. ....

قولُه: (**ومضارِبهم التي كانوا يضربونها**)، **المُغْرب**: «وضَرَبَ الخيمة، وهو المَضرِبُ للقُبَّةِ؛ بفتحِ الميمِ وكسرِ الراء، ومنه: كانتْ مضاربُ رسولِ الله في الحِلّ ومُصلّاه في الحرم»(١).

قولُه: (**صبَّ عليه السوطَ وغشّاه وقَنّعه**)، نقلَ الإمامُ عن القاضي: «شبَّهَ عذابَه بصَبِّ السوطِ الذي يتواترُ علىٰ المضروبِ فيهلكُه»(٢). وقالَ الواحديّ: «وأجادَ الزجاجُ في تفسيرِ هذه الآية، فقال: جَعلَ سوطَه الذي ضربَهم العذابَ»(٣).

الأساس: «ومِن المجاز: قَنّعتُ رأسَه بالعصا وبالسّوط».

---

(١) «المغرب في ترتيب المعرب» (٢: ٦) للمطرّزي.

(٢) «مفاتيح الغيب» (٣١: ١٥٣)، والقاضي هو عبد الجبار المعتزلي المتوفى سنة (٤١٥هـ).

(٣) «الوسيط» (٤: ٤٨٢) للواحدي، وانظر: «معاني القرآن وإعرابه» (٥: ٣٢٢).

وعن عَمرو بن عبيد: كان الحسنُ إذا أتىٰ على هذه الآية قال: إن عندَ الله أسواطاً كثيرة، فأخذَهم بسوطٍ منها. **المرصاد: المكانُ الذي ترقبُ فيه الرَّصْد**، مِفْعال من: رَصَدَه، كالميقات من: وَقَّتَه. **وهذا مثل لإرصادِه العصاةَ بالعقابِ وأنهم لا يَفوتونَه.** وعن بعض العرب أنه قيل له: أين ربُّك؟ فقال: بالمرصاد. وعن عَمرو بنِ عبيد رحمه الله أنه قرأ هذه السورةَ عند بعض الظَّلَمَةِ حتى بلغَ هذه الآية فقال: إنّ ربكَ لبالمرصادِ يا فلان، عرّضَ له في هذا النداء بأنه بعضُ من تُوُعِّدَ بذلك من الجبابرة، فلله درُّه **أيُّ أسدٍ فَرّاسٍ كان بين ثوبيه**، ....

قولُه: (**المِرْصاد: المكانُ الذي ترقبُ فيه**)، **الراغب**: «الرّصَدُ: الاستعدادُ للترقّب، يقال: رَصدَ له، وترصّدَ وأرصدتُه له، قالَ تعالىٰ: ﴿وَإِرْصَادًا لِّمَنْ حَارَبَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ [التوبة: ١٠٧]»(١).

قولُه: (**وهذا مثلٌ لإرصادِه العُصاةَ بالعقابِ وأنهم لا يفوتونه**)، يعني أن قولَه: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبِٱلْمِرْصَادِ﴾ استعارةٌ تمثيلية؛ شبَّهَ حالةَ كونِه تعالىٰ حفيظاً لأعمالِ العباد، ومترقباً لها ومجازياً عليها علىٰ النقيرِ والقِطْمير، ولا مَحيدَ للعبادِ عن أن لا يكونَ مصيرُهم إلّا إليه، بحالةِ مَن قَعَدَ علىٰ طريقِ السائلةِ يترصّد، ولا غَناءَ لهم عن عبور البهائم، ثم استعملَ هنا ما كانَ مستعملاً هناك. وروىٰ الواحديُّ عن الكلبي أنه قال: «لا يفوتُه شيءٌ من أعمالِ العباد، كما لا يفوتُ مَن بالمرصادِ شيءٌ»(٢).

قولُه: (**أيُّ أسدٍ فرّاسٍ كانَ بين ثوبيه**)(٣)، فيه مبالغاتٌ ولها مراتب؛ ففي الدرجةِ الرابعة: هو أسدٌ، علىٰ ما تقرّرَ في مراتبِ التشبيه. ثُم فيه أسدٌ علىٰ التجريد، كقولك: رأيتُ فيك أسداً. ثُم أسدٌ بين ثوبَيْهِ على الكناية، كما تقول: المجدُ بين ثوبَيْه. ثُم أيُّ أسدٍ علىٰ التفخيم

---

(١) «مفردات القرآن» ص٣٥٥.

(٢) «الوسيط» (٤: ٤٨٢).

(٣) في (ح): يديه، وسقط من (ف).

يَدُقُّ الظلمةَ بإنكارِه، **ويَقصعُ** أهلَ الأهواءِ والبدعِ باحتجاجِه.

[﴿فَأَمَّا ٱلْإِنسَٰنُ إِذَا مَا ٱبْتَلَىٰهُ رَبُّهُۥ فَأَكْرَمَهُۥ وَنَعَّمَهُۥ فَيَقُولُ رَبِّىٓ أَكْرَمَنِ * وَأَمَّآ إِذَا مَا ٱبْتَلَىٰهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُۥ فَيَقُولُ رَبِّىٓ أَهَٰنَنِ﴾ ١٥-١٦]

فإنْ قلتَ: بِمَ اتصلَ قولُه: ﴿فَأَمَّا ٱلْإِنسَٰنُ﴾؟

قلتُ: بقوله: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبِٱلْمِرْصَادِ﴾ **كأنه قيل: إن اللهَ لا يريدُ من الإنسانِ إلا الطاعةَ** والسعيَ للعاقبة، وهو مُرْصِدٌ بالعقوبةِ للعاصي؛ فأما الإنسانُ فلا يريدُ ذلك ولا يُهِمُّه إلا العاجلةُ وما يُلِذُّه ويُنَعِّمُه فيها.

والتعظيم. ثُم وصفَه بفرّاسٍ وفيه مبالغتان: البناء ومعنىٰ التتميم، لأنه كالترشيح للتشبيه. ثُم إقحامُ «كان» للدلالةِ علىٰ أن هذا الوصفَ لازم، كالخلقي لقوله: ﴿وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ عَجُولًا﴾ [الإسراء: ١١]. وعمرو هذا كانَ معتزليّاً، طعنَ فيه مسلمٌ في «صحيحه»(١)، وقد ذكرنا نبذاً من أخبارِه في سورة الكهف.

قولُه: (**ويَقْصعُ**)، «قَصَعتُ الرجلَ قصعاً: صغّرتُه وحقّرتُه، وقَصَعتُ هامتَه إذا ضربتها ببُسْطِ كفّك»(٢).

قولُه: (**كأنه قيل: إن اللـهَ لا يريدُ من الإنسانِ إلّا الطاعة**)، **الانتصاف**: «هذا من فاسدِ الاعتقاد، ويُغيَّرُ بأن يقال: لا يطلبُ ولا يأمرُ عبادَه إلّا بالطاعة»(٣). وقلتُ: خلاصةُ الجوابِ أنّ الفاءَ في ﴿فَأَمَّا ٱلْإِنسَٰنُ﴾، رابطةٌ بين الكلامين، ومؤذنةٌ بالبونِ بين الأمريْنِ المتنافييْنِ، وذلك أنه تعالىٰ يطلبُ من العبادِ الطاعةَ والعبادة، وهو بالمرصادِ كالمترقّبِ الذي لا يفوتُه شيءٌ من أعمالِ عبادِه، فيحاسبُهم علىٰ النقيرِ والقِطْميرِ ويجازيهم عليها، والإنسانُ غافلٌ مولَعٌ بالتلهّي، ومنغمسٌ في أمورِ العاجلة، إن أصابَه نصيبٌ من الدنيا اطمأن إليه، وإن جاوزه حظٌّ منها ضجرَ وقنَط.

---

(١) انظر: مقدمة مسلم في «صحيحه»، باب أن الإسناد من الدّين، ص٢٨.

(٢) كذا في «الصحاح» (٣: ١٢٦٦ ـ قصع) للجوهري، على عادة الطيبي في النقل عنه، والتصريح باسمه.

(٣) «الانتصاف» بحاشية «الكشاف» (٤: ٧٧٩)، وانظر: «الإنصاف» (ق١٤٨) للعراقي.

فإنْ قلتَ: فكيف تَوازنَ قولُه، ﴿فَأَمَّا ٱلْإِنسَٰنُ إِذَا مَا ٱبْتَلَىٰهُ رَبُّهُۥ﴾ وقوله: ﴿وَأَمَّآ إِذَا مَا ٱبْتَلَىٰهُ﴾، وحَقُّ التوازنِ أن يتقابلَ الواقعانِ بعد أَمّا وأَمّا، تقول: أما الإنسانُ فكفورٌ، وأما الـمَلَكُ فَشَكور. أما إذا أحسنتَ إلى زيدٍ فهو محسنٌ إليك؛ وأما إذا أسأتَ إليه فهو مسيءٌ إليك؟

قلتُ: هما متوازنان مِن حيثُ إنّ التقدير: وأما هو إذا ما ابتلاه ربه؛ وذلك أن قوله: ﴿فَيَقُولُ رَبِّىٓ أَكْرَمَنِ﴾ خبرُ المبتدأ الذي هو الإنسان، ودخولُ الفاءِ لِـمَا في (أَمّا) مِن معنىٰ الشرط، والظرفُ المتوسطُ بين المبتدأ والخبرِ في تقديرِ التأخير، كأنه قيل: فأما الإنسانُ فقائلٌ ربي أكرمن وقتَ الابتلاء، فوجبَ أن يكونَ ﴿فَيَقُولُ﴾ الثاني خبراً لمبتدأٍ واجبٍ تقديرُهُ.

فإنْ قلتَ: كيف سَمّىٰ كلا الأمريْنِ من بَسْطِ الرزقِ وتقديرِه ابتلاءً؟

قولُه: (فكيفَ تَوازنَ قولُه ﴿فَأَمَّا ٱلْإِنسَٰنُ﴾)، تقريرُ السؤالِ أنّ «أمّا» كلمةُ تفصيل، ولا يجيءُ إلّا متعدداً، ومِنْ شرطِ مدخولِها التوازنُ بين الفقرتين[(١)]، والتقابلُ بينهما؛ فإن كانَ بعد الأولىٰ اسماً[(٢)]، فالواجبُ بعد الثانيةِ الاسمُ نحو قولك: أما الكافرُ فكفور، وأما المؤمنُ فشكور. وإنْ كان شرطاً فشرطاً نحوُ قولك: أما إذا أحسنتَ إلىٰ زيدٍ فهو محسنٌ إليك، وأما إذا أسأتَ إليه فهو مسيءٌ إليك. وأما الاسمُ بعد الأولىٰ والشرطُ بعد الثانية، فلا توازنَ بينهما كما في الآية. وأجابَ أن الموازنةَ حاصلةٌ، لأن «أما» التفصيليةَ تقتضي أن يكونَ مدخولُها مبتدأً وخبرُه مقيدٌ بالفاء. و«إذا» هاهنا ليستْ بشرط، بل هي ظرف، و﴿فَيَقُولُ﴾ خبرُ المبتدأ، ودخولُ الفاءِ لتضمّنِ «أمّا» معنىٰ الشرط، وعلىٰ هذا قولُه: ﴿وَأَمَّآ إِذَا مَا ٱبْتَلَىٰهُ﴾، فينبغي أن يُقدرَ مبتدأ وهو ضميرُ «الإنسان»، وإليه الإشارةُ بقوله: «فوجبَ أن يكونَ ﴿فَيَقُولُ﴾ الثاني خبراً لمبتدأٍ واجبٍ تقديرُه».

---

(١) في (ف): «القرينتين».

(٢) كذا في الأصول الخطية، وتقديره: «فإن كان الذي بعد الأولى اسماً».

قلتُ: لأنّ كلَّ واحدٍ منهما اختبارٌ للعبد، فإذا بُسِطَ له فقد اختُبِرَ حالُه أَيشكرُ أو يكفر؟ وإذا قُدِرَ عليه فقد اختُبِرَ حالُه أَيصبرُ أم يجزع؟ فالحكمةُ فيهما واحد، ونحوُه قولُه تعالى: ﴿وَنَبْلُوكُم بِٱلشَّرِّ وَٱلْخَيْرِ فِتْنَةً﴾ [الأنبياء: ٣٥].

فإنْ قلتَ: **هلَّا قال: فأهانَه وقَدَرَ عليه رزقَه**، كما قال فأكرمَه ونَعَّمه؟

قولُه: (**هلّا قالَ: فأهانَه وقَدَرَ عليه رزقَه**)، يعني: وجْهُ التوافقِ بين القرينتينِ أن يقال: فأما الإنسانُ إذا ما ابتلاه ربُّه فأكرَمَه ونعَّمه، فيقولُ: ربي أكرمني. وأما إذا ما ابتلاه ربُّه فأهانَه وقَدَرَ عليه رزقَه، فيقولُ: ربي أهانني. فلِمَ تركَ مردوفَ ﴿قَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُۥ﴾، وهو «فأهانه»؟

وخلاصةُ الجواب: أن سعةَ الرزقِ، إنْ عُدَّ إكراماً، لكن تضييقَه ليس بإهانة. وقلتُ: الأمرُ عند العارفين والمحققين بالعكس، قالَ الزجاج: «هذا يُعنىٰ به الكافر، تكونُ الكرامةُ والهوانُ عنده بكثرةِ حظوظِ الدنيا وقلته. وصفةُ المؤمنِ أن الإكرامَ عنده توفيقُ اللهِ إلى ما يؤدّيه إلىٰ حظ الآخرة»(١). فإذنْ: التقديرُ ما ذكرَه محيي السنة: «فأما الإنسانُ إذا ما ابتلاه ربُّه بالنعمةِ، فأكرمَه بالمالِ ووسّعَ عليه، فيقولُ: ربي أكرمني بما أعطاني. وأما إذا ما ابتلاه بالفقرِ، فقدرَ عليه رزقَه، أي: أعطاه ما يكفيه أو ضيّقَ عليه، فيقول: ربي أذلّني بالفقر»(٢). ويعضدُه ما رويناه عن سيّدِ الخلقِ أنه قال: «عَرضَ عليَّ ربي بطحاءَ مكةَ ذهباً، فقلت: لا يا رب، أشبعُ يوماً وأجوعُ يوماً، فإذا جعْتُ تَضرّعتُ إليك، وإذا شبعتُ حمدتُك وشكرتُك». أخرجَه الترمذيّ عن أبي أُمامة(٣).

قالَ حجةُ الإسلام: «بلغَنَا أنهم كانوا إذا سُلكَ بهم سبيلُ الرخاءِ حزنوا وأشفقوا، وقالوا: ما لنا والدنيا؟ وما يرادُ بنا؟ فكأنهم كانوا على جناحِ خوفٍ. وإذا سُلكَ بهم سبيلُ

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٥: ٣٢٣).

(٢) «معالم التنزيل» (٨: ٤٢١).

(٣) انظر: «سنن الترمذي» (٢٣٤٧).

قلتُ: لأن البَسْطَ إكرامٌ من الله لعبدِه بإنعامِه عليه متفضِّلاً من غيرِ سابقة، وأما التقديرُ فليسَ بإهانةٍ له؛ لأنّ الإخلالَ بالتفضُّلِ لا يكونُ إهانةً، ولكنْ تركاً للكرامة، وقد يكونُ المولىٰ مُكرِماً لعبدِه ومُهيناً له، وغيرَ مكرمٍ ولا مُهين؛ وإذا أهدىٰ لك زيدٌ هديةً قلتَ: أكرمني بالهدية، ولا تقول: أهانني ولا أكرمني إذا لم يُهْدِ لك.

فإنْ قلتَ: فقد قال: ﴿فَأَكۡرَمَهُۥ﴾ فصحَّحَ إكرامَه وأثبتَه، ثم أنكر قولَه: ﴿رَبِّيٓ أَكۡرَمَنِ﴾ وذمّه عليه، كما أنكر قوله: ﴿أَهَٰنَنِ﴾ وذمّه عليه.

قلتُ: **فيه جوابان**، أحدُهما: أنه إنما أنكرَ قولَه ربي أكرمن وذَمَّه عليه؛ ....

البلاءِ فرحوا واستبشروا وقالوا: الآنَ يَتَعاهَدَنا ربّنا»[1]. ويؤيّدُ هذا التأويلَ كلمةُ الردعِ في قولِه: ﴿كَلَّاۖ بَل لَّا تُكۡرِمُونَ ٱلۡيَتِيمَ﴾.

قالَ محيي السنة: «ردّ اللـهُ علىٰ مَن ظنّ أن سعةَ الرزقِ إكرامٌ وأن الفقرَ إهانة. المعنىٰ أن الإكرامَ والإهانةَ لا يدورانِ علىٰ المالِ والسعة، لأنه تعالىٰ يوسعُ على الكافرِ لا لكرامته، ويقدر علىٰ المؤمنِ لا لهوانِه، وإنما يكرمُ المرءَ بطاعتِه، ويهينُه بمعصيته»[2] ثُم أضربَ إلى ذمِّ ما أورثَهم غناهم وسعتُهم من محبّةِ المالِ والتمتّع بألوانِ المشتهيات من الأطعمةِ والأشربة ومنعِ الحقوقِ عن المستحقين بقوله: ﴿كَلَّاۖ بَل لَّا تُكۡرِمُونَ ٱلۡيَتِيمَ ۞ وَلَا تَحَٰٓضُّونَ عَلَىٰ طَعَامِ ٱلۡمِسۡكِينِ ۞ وَتَأۡكُلُونَ ٱلتُّرَاثَ أَكۡلٗا لَّمّٗا ۞ وَتُحِبُّونَ ٱلۡمَالَ حُبّٗا جَمّٗا﴾، أي: دَعْ ذلك القولَ وانظرْ إلىٰ هذا الفعل. **الانتصاف**: «في تخصيصِه البَسْطَ أنه إكرامٌ من اللـه من غيرِ سابقةٍ، بناءً علىٰ أصله الفاسد؛ لأن كلَّ نعمةٍ من الله كذلك»[3].

قولُه: (**فيه جوابان**)، أما الجوابُ الأولُ فتلخيصُه: أن انصبابَ قولِه: ﴿فَأَكۡرَمَهُۥ﴾ غيرُ انصبابِ ﴿رَبِّيٓ أَكۡرَمَنِ﴾؛ لأن المعنىٰ بقولِه: ﴿فَأَكۡرَمَهُۥ﴾، أن اللـهَ أعطاه ما أعطاه علىٰ

---

(١) «إحياء علوم الدين» (٣: ٣٦٥) للغزالي.

(٢) «معالم التنزيل» (٨: ٤٢١).

(٣) «الانتصاف» بحاشية «الكشاف» (٤: ٧٤٩)، وانظر: «الإنصاف» (ق١٤٨) للعراقي.

لأنه قاله على قصدٍ خلافَ ما صَحَّحه اللهُ عليه وأثبته، وهو قصدُه إلى أنّ اللهَ أعطاه ما أعطاه إكراماً له مُستَحقاً مُسْتوجباً على عادةِ افتخارِهم وجلالةِ أقدارِهم عندهم، كقوله: ﴿إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلۡمٍ عِندِيٓ﴾ [القصص: ٧٨]، ....

وجْهِ التفضّلِ ابتداءً، من غيرِ أن يستوجبَه بالتقوىٰ بناءً على مذهبه. وبقولِه «أكرمني»، أن اللـهَ أعطاني ما أعطاني لا علىٰ وجْهِ التفضّلِ باستحقاقِ نَسَبي وحَسَبي. والثاني أنهما متوافقان، وأن الثاني تقريرٌ للأول، لكنّ المُنكرَ[1] قولُه: ﴿رَبِّيٓ أَهَٰنَنِ﴾.

الانتصاف: «في الإضرابِ بقولِه: ﴿كَلَّاۖ بَل لَّا تُكۡرِمُونَ ٱلۡيَتِيمَ﴾ إلى قوله ﴿وَتُحِبُّونَ ٱلۡمَالَ حُبّٗا جَمّٗا﴾، إشعارٌ بإبطالِ الجوابِ الثاني، لأنه ذهبَ إلى أن قولَه «ربي أكرمني» غيرُ مذموم، لأن معنىٰ قولِه ﴿لَا تُكۡرِمُونَ ٱلۡيَتِيمَ﴾ الآية، أن للغني المكرمِ بِبَسْطِ الرزقِ حالتين: إحداهما اعتقادُه أن إكرامَ اللـه له عن استحقاق، والثانيةُ، وهي أشدُّ، وهو أن لا يعرفَ بها الإكرامَ أصلاً، فيكونُ جاحداً لا يؤدّي حقّ اللـه فيها»[2].

قولُه: (مستحِقًّا ومستوجِباً)، بكسرِ الحاءِ والجيم، ويُروىٰ بفتحِهما. قيلَ: هو إما حالٌ من مفعولِ «أعطاه»، أو من الضميرِ في «له» لأنه مفعولُ «إكراماً»، وقولُه: «علىٰ عادةِ افتخارِهم»، بدلٌ من قوله: «على قصدٍ خلاف ما صحّحه الله تعالى عليه»، أي: قاله على عادة افتخارهم. وقولُه: «وإنما أعطاه الله» حالٌ من الضميرِ في «قالَه». وقوله: «ممّا لا يَعتدُّ اللـهُ» بيانُ سابقة، أي: أعطاه اللـهُ علىٰ وجْهِ التفضّل من غيرِ أن يسبقَ منه ما لا يدخلُ في الاعتدادِ من الكرامةِ إلّا بذلك وهو التقوىٰ. هذا المعنىٰ مقتبسٌ من قوله: ﴿وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡ﴾ [الحجرات: ١٣]، ولذلك قال: «دون الأنسابِ والأحساب»، أي: لم يُسبقْ منه تقوىٰ يستحقُّ به المعطىٰ مما أعطاه الله. وأما الأنسابُ والأحسابُ فلا مدخلَ له في الاستحقاق.

الانتصاف: «القَدريةُ أيضاً يروْنَ أن التعظيم الأعظم في الآخرةِ حقٌّ مستحَق»[3].

(١) في (ح): «المتكرر».

(٢) «الانتصاف» بحاشية «الكشاف» (٤: ٧٥٠)، وانظر: «الإنصاف» (ق١٤٨، ١٤٩) للعراقي.

(٣) «الانتصاف» بحاشية «الكشاف» (٤: ٧٥٠)، وانظر: «الإنصاف» (ق١٤٨).

وإنما أعطاه اللهُ على وجهِ التفضُّلِ من غيرِ استيجابٍ منه له ولا سابقةٍ مِمّا لا يَعتدّ اللهُ إلا به، وهو التّقوي دون الأنسابِ والأحسابِ التي كانوا يفتخرون بها ويرون استحقاقَ الكرامةِ من أجلِها. والثاني: أن ينساقَ الإنكارُ والذمُّ إلى قوله: ﴿رَبِّيٓ أَهَٰنَنِ﴾، يعني أنه إذا تُفُضِّلَ عليه بالخيرِ وأُكرِمَ به اعترفَ بتفضُّلِ الله وإكرامِه، وإذا لم يُتفضَّلْ عليه سُمِّي تركُ التفضُّلِ هواناً وليسَ بهوان، **ويعضدُ هذا الوجهَ ذِكرُ الإكرامِ في قوله: ﴿فَأَكۡرَمَهُۥ﴾**. وقرئ: ﴿فَقَدَرَ﴾ **بالتخفيف والتشديد**، وأَكرمن، وأَهانن: بسكون النون في الوقف، فيمن ترك الياء في الدرج مكتفياً منها بالكسرة.

[﴿كَلَّاۖ بَل لَّا تُكۡرِمُونَ ٱلۡيَتِيمَ * وَلَا تَحَٰٓضُّونَ عَلَىٰ طَعَامِ ٱلۡمِسۡكِينِ * وَتَأۡكُلُونَ ٱلتُّرَاثَ أَكۡلٗا لَّمّٗا * وَتُحِبُّونَ ٱلۡمَالَ حُبّٗا جَمّٗا﴾ ١٧-٢٠]

﴿كَلَّا﴾ ردعٌ للإنسانِ عن قوله. ثم قال: بل هناك شرٌّ مِن القول. وهو: أنّ الله يكرمُهم بكثرةِ المال، فلا يُؤدّون ما يَلْزمُهم فيه من إكرامِ اليتيمِ بالتفقدِ والمبرّة، وحضِّ أهلِه على طعامِ المسكين، ويأكلونه أكلَ الأنعام، ويُحبونه فَيَشُحُّون به. وقرئ: **(يُكْرِمون) وما بعده بالياءِ والتاء**. ....

قولُه: (**ويعضدُ هذا الوجهَ ذكرُ الإكرامِ في قولِه: ﴿فَأَكۡرَمَهُۥ﴾**)، يعني: أن اللـهَ تعالىٰ أثبتَ له الإكرامَ؛ فقولِه ﴿أَكۡرَمَنِ﴾ تقريرٌ لذلك، فلا يكونُ منكراً ولم تثبتْ له الإهانة، ولم يقلْ: فأهانَه، فيكونُ قولُه: ﴿رَبِّيٓ أَهَٰنَنِ﴾ منكَراً.

قولُه: (**وقرئ: ﴿فَقَدَرَ﴾، بالتخفيف والتشديد**)، ابن عامر: بالتشديد، والباقون: بالتخفيف[1].

قولُه: (**«يُكْرِمون» وما بعده بالياء والتاء**)، أبو عمرو: بالياءِ التحتانيةِ فيها، والباقون: بالتاء[2].

---

(١) هما لغتان، والمعنىٰ: ضيّقَ عليه رزقه ولم يوسعه له. انظر: «حجة القراءات»، ص٧٦١.

(٢) وحجّةُ قراءة أبي عمرو، أنه لـمّا تقدّم ذكرُ الإنسان ويرادُ به الجنس والكثرة، وعلى لفظ الغيبة، جُعل «يكرمون» عليه. انظر: «الحجّة للقراء السبعة» (٦: ٤٠٩) للفارسي.

وقرئ: ﴿تَحَاضُّونَ﴾ أي: يَحُضُّ بعضُكم بعضاً، وفي قراءةِ ابنِ مسعود: (ولا تُحاضُّون) بضمِ التاء، من المُحاضَّة. ﴿أَكْلًا لَّمًّا﴾ ذا لَمٍّ وهو الجمعُ بين الحلالِ والحرام. قال الحطيئة:

إذا كـانَ لَـمًّا يَتْبَـعُ الـذَّمُّ رَبَّـه ... فلا قَدَّسَ الرَّحمنُ تِلكَ الطَّوَاحِنا

يعني: أنهم يجمعون في أكلِهم بين نصيبِهم من الميراثِ ونصيبِ غيرِهم. وقيل كانوا لا يورّثون النساءَ ولا الصبيان، ويأكلون تراثَهم مع تراثِهم. وقيل: يأكلون ما جمعَه الميتُ من **الظَّلَمَة**، وهو عالم بذلك فيَلُمُّ في الأكل بين حلالِه وحرامِه. ويجوزُ أن يذمَّ الوارثَ الذي ظفرَ بالمالِ سَهْلاً **مَهْلاً**، من غير أن يَعْرقَ فيه جبينُه، **فيسرفُ** في إنفاقِه، ....

قولُه: (**وقرئ**: ﴿تَحَاضُّونَ﴾)، بفتحِ التاءِ: الكوفيون، أي: تَتَحاضّون، بحذفِ إحدىٰ التاءين. والباقون: بغيرِ ألف[1].

قولُه: (**إذا كانَ لَـمًّا**) البيت[2]، فلا قدّسَ: فلا طَهّر، والطواحنُ من الأضراسِ التي تسمّى الأَرْحاء، تقولُ إذا كانَ الأكلُ اللّمّ، أي: كأكلِ الأنعامِ من غيرِ تمييزٍ بين الحلالِ والحرام: يتبعُ صاحبَه ذمُّ الناس، فلا طهّرَ تلك الأسنانَ التي تطحنُ ذلك المأكول.

قولُه: (من **الظَّلَمَة**)، قيل: أرادَ بها الميتَ الظالمَ، أي: الذي من الظلمة، وفي نسخةٍ: المظلمة.

قولُه: (**مَهلاً**)، تابعٌ لـ«سهلاً»، نُصبَ حالاً، أي: حالَ الرّفق والسُّهولة.

قولُه: (**فيسرفُ**)، عطفٌ علىٰ قوله «ظفرَ»، أي: الذي ظفرَ بالمال فهو يسرف، كقولك: الذي جاءني فيسرع.

---

(١) تَحاضّون بالألف، أي: لا يحضُّ بعضهم على ذلك بعضاً، وحجَّتهم قوله تعالى: ﴿وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ وَتَوَاصَوْا بِالْمَرْحَمَةِ﴾ [البلد: ١٧]. وبغير الألف والتاء، أي: لا تأمرون بإطعام المسكين، وحجتهم قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحُضُّ عَلَىٰ طَعَامِ الْمِسْكِينِ﴾ [الحاقة: ٣٤]. انظر: «حجة القراءات»، ص٧٦٢-٧٦٣.

(٢) لم أقف عليه في «ديوان الحطيئة» بشرح ابن السِّكيت.

ويأكلُه أكلاً واسعاً جامعاً بينَ ألوان المشتهَياتِ من الأطعمةِ والأشربةِ والفواكه، كما يفعلُ الوُرّاثُ البطّالون. ﴿حُبًّا جَمًّا﴾ كثيراً شديداً مع الحِرْصِ والشَّرَهِ ومنعِ الحُقوق.

[﴿كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا * وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا * وَجِاْىٓءَ يَوْمَئِذٍۭ بِجَهَنَّمَ ۚ يَوْمَئِذٍ يَتَذَكَّرُ ٱلْإِنسَٰنُ وَأَنَّىٰ لَهُ ٱلذِّكْرَىٰ * يَقُولُ يَٰلَيْتَنِى قَدَّمْتُ لِحَيَاتِى * فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُعَذِّبُ عَذَابَهُۥٓ أَحَدٌ * وَلَا يُوثِقُ وَثَاقَهُۥٓ أَحَدٌ﴾ ٢١-٢٦].

﴿كَلَّآ﴾ ردعٌ لهم عن ذلك وإنكارٌ لفعلِهم. ثم أتىٰ بالوعيدِ وذَكَرَ تحسُّرَهم على ما فرّطوا فيه حين لا تنفعُ الحسرة؛ ويومئذ بدلٌ من ﴿إِذَا دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ﴾ وعاملُ النصبِ فيهما ﴿يَتَذَكَّرُ﴾. ﴿دَكًّا دَكًّا﴾ دكّاً بعدَ دك. كقوله: حَسَبتُه باباً باباً، أي: كَرّرَ عليها الدكَّ حتى عادتْ هباءً منبثاً.

فإنْ قلتَ: ما معنىٰ إسنادِ المجيءِ إلىٰ الله، والحركةُ والانتقالُ إنما يجوزانِ علىٰ مَن كانَ في جهة؟

قلتُ: هو تمثيلٌ لظهورِ آياتِ اقتدارِه وتَبيُّنِ آثار قهرِه وسلطانِه: مُثِّلتْ حالُه في ذلك بحالِ الملكِ إذا حضرَ بنفسِه ظهرَ بحضورِه من آثارِ الهيبةِ والسياسةِ، ما لا يظهرُ بحضورِ عساكرِه كلِّها ووزرائِه وخواصِّه عن بكرةِ أبيهم، ....

قولُه: (دكّاً بعد دَكّ، كقوله: حسبتُه باباً باباً)، أي: التكريرُ للاستيعاب، قالَ ابنُ الحاجب: «يثبتُ له حسابُه باباً باباً، أي مفصّلاً. والعربُ تكرّرُ الشيءَ مرتين، فتستوعبُ تفصيلَ جميعِ جنسِه باعتبارِ المعنىٰ الذي دَلّ عليه اللفظُ المكرّر، فإذا قلتَ: بيّنتُ له الكتابَ باباً باباً، فمعناه: بينتُ له مفصلاً باعتبارِ أبوابِهِ»[1]، وإليه الإشارةُ بقوله: «حتى عادت هباءً منبثّاً».

قولُه: (عن بَكرةِ أبيهم)، عن بعضهم: كان لزبّانَ عشرةُ بنين يُغيرون ويَصيدون، فخرجوا يوماً فأناخوا في بعضِ المراعي، فهجمَ عليهم العدوُّ فقتلَهم وجعلَ رؤوسَهم في

---

(١) «الإيضاح شرح المفصّل» (١: ٣٤٠) لابن الحاجب.

﴿صَفًّا صَفًّا﴾ ينزلُ ملائكةُ كلِّ سماءٍ فيصطفُّون صفاً بعد صفٍّ مُحْدِقين بالجنِّ والإنس. ﴿وَجِاْيٓءَ يَوْمَئِذٍۭ بِجَهَنَّمَ﴾ كقوله: ﴿وَبُرِّزَتِ ٱلْجَحِيمُ﴾ [النازعات: ٣٦] وروي: أنها لما نزلتْ تَغيَّرَ وجهُ رسولِ الله ﷺ وعُرِفَ في وجههِ حتى اشتدَّ علىٰ أصحابِه، فأخبروا علياً رضي الله عنه، فجاء فاحتضَنَه من خلفِه وقبَّله بين عاتِقَيْه؛ ثم قال: يا نبيَّ الله، **بأبي أنتَ وأمي** ما الذي حدثَ اليوم، ما الذي غيَّرك؟ فتلا عليه الآية. فقال عليٌّ: كيف يُجاء بها؟ قال: يَجيءُ بها سبعون ألفَ مَلَكٍ يقودونها بسبعين ألفَ زِمام، فَتَشْرُدُ شَرْدةً لو تُركتْ لأحرقتْ أهلَ الجمع.

[﴿يَوْمَئِذٍ يَتَذَكَّرُ ٱلْإِنسَٰنُ﴾] أي: يَتذكرُ ما فرّطَ فيه، أو يَتَّعظ، ﴿وَأَنَّىٰ لَهُ ٱلذِّكْرَىٰ﴾ ومِن أين له منفعةُ الذكرى، لا بد من تقديرِ حذفِ المضاف، وإلا **فبين: يومَ** ﴿يَتَذَكَّرُ﴾، **وبين** ﴿وَأَنَّىٰ لَهُ ٱلذِّكْرَىٰ﴾ **تنافٍ وتناقضٌ.**

مِـخْلاة(١)، فحملَتْها ناقةٌ لزبّانَ تُدعىٰ الدُّهَيْم، فجاءتْ إلىٰ بيتِ زبّان، فلمّا رأىٰ الـمِخْلاةَ قالَ: أصابَ بَنيَّ بيضُ النّعام، فضربَ بيدِه فيها فأخرج رأساً منها، فقال: آخِرُ البزِّ علىٰ القَلوص(٢)، يعني: لا تُصيبونَ بَزّاً آخر، فذهبَ مثلاً. وقال الناس: جاؤوا على بكرة أبيهم، أي: ناقة أبيهم. **الجوهري**: «جاؤوا علىٰ بَكرة أبيهم: يُضربُ للجماعةِ إذا جاؤوا معاً، ولم يَتخلّفْ منهم أحد، وليس هناك بَكرةٌ في الحقيقة».

قولُه: (**بأبي أنت وأمّي**)، **النهاية**: «الباءُ في«بأبي» متعلّقةٌ بمحذوف، قيل: هو اسمٌ، فيكونُ ما بعدَه مرفوعاً تقديرُه: أنتَ مُفدّى بأبي وأمي. وقيل: هو فعلٌ وما بعده منصوب، أي: فديتُك بأبي وأمي، وحُذفَ هذا المقدّرُ لكثرةِ الاستعمالِ وعلْمِ المخاطَبِ به».

قولُه: (**فبين [يوم]** ﴿يَتَذَكَّرُ﴾ **وبين** ﴿وَأَنَّىٰ لَهُ ٱلذِّكْرَىٰ﴾ **تنافٍ وتناقض**)، لأنه تعالىٰ

---

(١) الـمِخْلاة: ما يجعلُ فيه الخَلىٰ، والخَلىٰ: الرَّطبُ من الحشيش، واحده: خَلاة. انظر: «الصحاح» (٦: ٢٣٣١ ـ خلا).

(٢) انظر: «مجمع الأمثال» (١: ٧٨، ٣٧٧-٣٧٩).

﴿قَدَّمۡتُ لِحَيَاتِي﴾ هذه، وهي حياةُ الآخرة، أو وقتُ حياتي في الدنيا، كقولك: جئتُه لعشرِ ليالٍ خلوْنَ من رجب؛ **وهذا أبينُ دليلٍ على أن الاختيارَ كان في أيديهم ومعلقاً بقصدِهم** وإرادتِهم، وأنهم لم يكونوا مُحْجوبين عن الطاعات مُجْبَرين على المعاصي، كمذهبِ أهل الأهواءِ والبِدع، وإلا فما معنىٰ التحسُّر؟ **قرئ بالفتح: (يعذَّبُ ويوثَقُ)**، وهي قراءةُ رسولِ الله ﷺ. وعن أبي عمرو أنه رَجَعَ إليها في آخرِ عمره. **والضميرُ للإنسانِ الموصوف**. وقيل: هو أبيّ بنُ خلف أي: لا يعذَّبُ أحدٌ مثلَ عذابِه، ....

أثبتَ له التذكيرَ أولاً، ثم نَفاهُ عنه آخراً في آنٍ واحد، نحوُ قولِه: ﴿وَمَا رَمَيۡتَ إِذۡ رَمَيۡتَ﴾ [الأنفال: ١٧]. قالَ الزجاجُ وروَاه محيي السُّنة: «يومئذٍ يُظْهِرُ الإنسانُ التوبةَ، ومن أين له التوبة؟»(١).

قولُه: (**وهذا أبينُ دليلٍ على أن الاختيارَ كانَ في أيديهم ومعلقاً بقصدِهم**)، قال الإمام: «هذا التحسُّرُ علىٰ فعلِهم الذي كانَ مسنداً إليهم ظاهراً، وتحقيقُه: ليتَ اللـهَ وفقني علىٰ فعلِ الطاعة»(٢).

قولُه: (**قرئ بالفتح: «يعذَّبُ» و«يوثَقُ»**)، الكسائي، والباقون: بكسرِهما(٣).

قولُه: (**والضميرُ للإنسانِ الموصوف**)، قالَ أبو علي: «وَضعَ العذابَ موضعَ التعذيب في هذا القول، كما وضعَ العطاءَ موضعَ الإعطاء في قولِ القائل:

وبعدَ عطائِـك المئـةَ(٤)

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٥: ٣٢٤)، وانظر: «معالم التنزيل» (٨: ٤٢٢) للبغوي.

(٢) «مفاتيح الغيب» (٣١: ١٥٩) بتصرف.

(٣) المعنى بالفتح فيهما: لا يُعذَّبُ أحدٌ يوم القيامة كما يعذَّبُ الكافر، وبالكسر: لا يعذِّبُ أحدٌ في الدنيا مثل عذاب الله في الآخرة. انظر: «حجة القراءات»، ص٧٦٣.

(٤) البيت للقطامي، وتمامُه:

أكفراً بعد رَدِّ المـوتِ عنِّـي ... وبعد عطائـك المئـةَ الرِّتاعـا

انظر: «ديوانه»، ص٣٧.

....

فالمصدرُ الذي هو عذابٌ مضافٌ إلىٰ المفعولِ به. والوثاقَ أيضاً في موضعِ الإيثاقِ»(١).

وقال ابنُ الحاجبِ في «الأمالي»: «العاملُ في الظرفِ «يعذّبُ»، وقد جاءَ ما بعد النفيِ عاملاً في الظرف في مواضع، والضميرُ في «عذابَه» في قراءةِ الكسرِ(٢) للإنسانِ المتقدّمِ ذكرُه، ولا يحسُنُ أن يكونَ لله، لأنّ المعنىٰ: لا يعذّبُ يومَ القيامةِ عذابَ اللـه أحدٌ، فلا يقوىٰ المعنىٰ لِـما سيقَ له، وهو تعظيمُ عذابِ اللـه لهذا الإنسانِ أكثرَ مِن عذابِ غيرِه»(٣).

وقلتُ: ويوافقُه أيضاً معنىٰ القراءةِ بالفتح ويساعدُه النّظم؛ فإنّ المعنىٰ: كلُّ واحدٍ من الزبانيةِ يعذّبُ أهلَ النارِ أنواعاً من الأعذبة، لكنْ لا يعذّبُ أحدٌ منهم أحداً عذاباً مثلَ عذابِ هذا الإنسان، الذي طغىٰ وتكبّرَ وتجبّر، وقابلَ إكرامَ اللـه إياه وإفضالَه بالكُفران، ومَنَعَ مِن إكرامِ اليتيمِ والحضِّ علىٰ طعامِ المسكين، بل أكلَ نصيبَه ونصيبَ الأيتامِ من الميراثِ أكلاً لَـمّاً كالأنعام، وأحبَّ المالَ حُبّاً جَـمّاً شديداً مع الشَّرَهِ والحرص، فكما جَمعَ بين هذه الرذائل، يُجمعُ له بين ما لا نهايةَ له من التنكيل(٤).

ويمكنُ أن يقالَ: إن المرادَ بالإنسانِ أُميّةُ بنُ خلفٍ وذووه لِـما قال، وقيل: هو أميةُ بنُ خلف، وكما قال: إنّ قولَه ﴿فَأَمَّا ٱلْإِنسَٰنُ﴾، متصلٌ بقولِه: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبِٱلْمِرْصَادِ﴾. وتحريرُه أنه تعالىٰ لـمّا بين ما فَعلَ بأولئك الطغاةِ من قومِ عادٍ وثمودَ وفرعون، حيث صبَّ عليهم سوطَ عذاب، أتبعَه قولَه: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبِٱلْمِرْصَادِ﴾ تخلّصاً. أي: فعلَ بأولئك ما فعلَ، وهو تَرصدُ هؤلاءِ الكفارِ الذين طغوا على أفضلِ البشرِ وسيّدِ الرسل، وامتنعوا ممّا جاءَ به من الأمرِ بمكارمِ الأخلاقِ ومعالي الأمور، والنهيِ عن سَفْسافها ورذائلها، فيصبُّ عليهم في الدنيا سوطَ عذاب، ويعذبُهم في الآخرةِ عذاباً فوقَ كلِّ عذاب، وإليه لـمّحَ بقوله: «لتناهيهِ في كفرِه وعنادِه».

---

(١) «الحجة للقراء السبعة» (٦: ٤١١) للفارسي.

(٢) أي: يعذِّبُ عذابه.

(٣) «الأمالي النحوية» (١: ٣١) لابن الحاجب.

(٤) في (ح): «التسهيل».

ولا يوثَقُ بالسلاسلِ والأغلالِ مثل وَثاقِه؛ لتناهيه في كُفْرِه وعناده، أو لا يحملُ عذابَ الإنسانِ أحد، كقوله: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [الإسراء: ١٥]. وقرئ: بالكسرِ، والضميرُ لله تعالى؛ أي: لا يتولىٰ عذابَ اللّـهِ أحدٌ؛ لأنّ الأمرَ لله وحدَه في ذلك اليوم، أو للإنسان؛ أي: لا يعذِّبُ أحدٌ من الزبانية مثلَ ما يعذِّبونه.

[﴿يَـٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ ٱلْمُطْمَئِنَّةُ * ٱرْجِعِىٓ إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً * فَٱدْخُلِى فِى عِبَـٰدِى * وَٱدْخُلِى جَنَّتِى﴾ ٢٧ - ٣٠].

﴿يَـٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ﴾ على إرادةِ القولِ، أي: يقولُ اللهُ للمؤمن: ﴿يَـٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ﴾ إمّا أنْ يكلمَه إكراماً له كما كلَّمَ موسىٰ صلواتُ الله عليه، أو على لسانِ مَلَكٍ. و﴿ٱلْمُطْمَئِنَّةُ﴾ الآمنةُ التي لا يَسْتفزُّها خوفٌ ولا حُزْن، وهي النفسُ المؤمنةُ أو المطمئنةُ إلى الحق التي سَكَنها **ثَلَجُ اليقين** فلا يُخالجُها شك، **ويشهدُ للتفسير الأوّل، قراءةُ أُبيّ ابنِ كَعْب**: (يا أيتها النفسُ الآمنةُ المطمئنة).

قولُه: (**ثَلَجُ اليقين**)، **الأساس**: «ومن المجاز: ثُلِجَ فؤادُه وثَلَّجْتُ فؤادَه بالخير، والحمدُ لله علىٰ بَلَجِ الحقِ وثَلَجِ اليقين». يريدُ: أن في قلقِ الشكِّ واضطرابِ القلبِ سُخونة، وفي ضدّه برودة.

قولُه: (**ويشهدُ للتفسيرِ الأولِ قراءةُ أُبي بنِ كعب**)، وقلتُ: النظمُ أيضاً يساعدُ عليه، لأن في قولِه ﴿يَوْمَئِذٍ يَتَذَكَّرُ ٱلْإِنسَـٰنُ وَأَنَّىٰ لَهُ ٱلذِّكْرَىٰ﴾، إشعاراً بأن النفسَ الأمارةَ بالسوءِ، تصيرُ حينئذٍ لوامةً، لقوله: ﴿يَـٰلَيْتَنِى قَدَّمْتُ لِحَيَاتِى﴾، قال:

وجادتْ بوصْلٍ حين لا ينفعُ الوصلُ[1]

فحكمُه أن لا يعذبَ عذابَه أحدٌ، ولا يوثِقُ وثاقَه أحد، وحكمُ النفسِ المطمئنةِ حينئذٍ

---

(١) البيت لبشر بن حضرم الكالاعي، وصدره:

أَتَتْ وحِياضُ الموتِ بيني وبينها

فإنْ قلتَ: متى يقالُ لها ذلك؟ قلت: إمّا عند الموت، وإمّا عند البعث، وإمّا عند دخولِ الجنة. علىٰ معنىٰ: ارجعي إلى موعدِ ربك ﴿رَاضِيَةً﴾ بما أُوتيتِ، ﴿مَّرْضِيَّةً﴾ عندَ الله، ﴿فَٱدْخُلِى فِى عِبَٰدِى﴾ في جملةِ عبادي الصالحين، وانتظمي في سلكِهم، ﴿وَٱدْخُلِى جَنَّتِى﴾ معهم، وقيل: النفسُ الرُّوح. ومعناه: فادخلي في أجسادِ عبادي. وقرأ ابنُ عباسٍ: (فادخلي في عَبْدي)، وقرأ ابنُ مسعود: (في جَسَدِ عبدي). وقرأ أبيّ: (ائتي ربَّكِ راضيةً مرضيةً، ادخلي في عَبْدي) وقيل: نزلتْ في حمزةَ بنِ عبدِ المطلب. ....

أن يقالَ لها: ارجعي إلىٰ ربِّك راضية مرضيّةً، فادخلي في عبادي وادخلي جنّتي. والذي عليه ظاهرُ كلامِ الإمامِ إيثارُ المعنىٰ الثاني لقولِه تعالىٰ: ﴿أَلَا بِذِكْرِ ٱللَّهِ تَطْمَئِنُّ ٱلْقُلُوبُ﴾ [الرعد: ٢٨]، لأن النفسَ الزكيّةَ إذا أخذت في الترقي في سلسلةِ الأسبابِ والمسببات، لا تقفُ إلا عند مقطعِ[1] الحاجات، ولا تطمئنُّ إلّا إليه[2].

قالَ ابنُ عطاء: «النفسُ المطمئنةُ هي العارفةُ بالله الذي لا تصبرُ عن الله طرفةَ عين»، وقالَ القاسم: «يا أيها الروحُ المتصلةُ بالحق، اطمأننتِ ورضيتِ بما قُضي لك وعليك، ارجعي إلىٰ الذي زَيّنك بهذه الزينةِ العظيمة، حتى يُصلحَكِ للرجوع منه إليه»[3].

قولُه: (﴿فَٱدْخُلِى [فِى عِبَٰدِى]﴾ في جملةِ عبادي الصالحين)، قالَ الإمامُ: «هذه حالةٌ شريفةٌ، لأن الأرواحَ القدسيّةَ تكونُ كالمرايا المصقولة، فإذا انضمّ بعضُها إلى بعضٍ تنعكسُ الأشعة، فيظهرُ في كلٍّ منها ما لكلِّها، فتكونُ سبباً لتكاملِ السعاداتِ وتعاظمِ الدّرجات، وذلك هو السّعادةُ الروحانية»[4]. وقلتُ: ومن ثَم جيءَ علىٰ وجهِ التتميمِ بالسعادةِ الجسمانية، وقيل: وادخلي جنتي.

---

(١) في (ف): مهطع.

(٢) انظر: «مفاتيح الغيب» (٣١: ١٦١) للرازي، بتصرف.

(٣) انظر: «حقائق التفسير» (٢: ٣٩٤) للسُّلمي.

(٤) «مفاتيح الغيب» (٣١: ١٦٢) بتصرف.

وقيل: في خُبيبِ بنِ عَديٍّ الذي صلبَه أهلُ مكةَ وجعلوا وجهَه إلى المدينة، فقال: اللهم إن كانَ لي عندك خيرٌ فحوِّلْ وجهي نحوَ قبلتِك، فحوَّلَ اللهُ وجهَه نحوَها، فلم يستطعْ أحدٌ أن يحوِّله، والظاهرُ العموم.

عن رسول الله ﷺ: «مَنْ قرأ سورةَ «الفجر» في الليالي العَشْر غُفِرَ له، ومَن قرأها في سائرِ الأيام، كانتْ له نوراً يومَ القيامة».

قولُه: (في خُبيب بنِ عدي)، في «جامع الأصول»: «هو أنصاريٌّ أوسيٌّ شهدَ بدراً، وأُسرَ في غزوةِ الرّجيع، فانطلقوا به إلىٰ مكةَ فاشتراه بنو الحارثِ بنِ نوفل، وكانَ قد قَتلَ الحارثَ يومَ بدرٍ كافراً، فأقام عندهم أسيراً، ثُم صَلَبوه في التنعيم»[١]. ورَوينا في صحيحِ البخاري عن أبي هريرةَ حديثاً طويلاً فيه[٢].

تمّت السُّورَة

بعَوْنِ الله وبحَمْدِه

(١) «جامع الأصول» (١٢: ٣٤٤) لابن الأثير.

(٢) انظر: «صحيح البخاري» (٣٠٤٥).

سورة البلد

مكية، وهيَ عشرون آية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

[﴿لَآ أُقۡسِمُ بِهَٰذَا ٱلۡبَلَدِ * وَأَنتَ حِلُّۢ بِهَٰذَا ٱلۡبَلَدِ * وَوَالِدٖ وَمَا وَلَدَ * لَقَدۡ خَلَقۡنَا ٱلۡإِنسَٰنَ فِي كَبَدٍ * أَيَحۡسَبُ أَن لَّن يَقۡدِرَ عَلَيۡهِ أَحَدٞ * يَقُولُ أَهۡلَكۡتُ مَالٗا لُّبَدًا * أَيَحۡسَبُ أَن لَّمۡ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ﴾ ١ ـ ٧]

أقسمَ سبحانه بالبلدِ الحرامِ وما بعده على أن الإنسانَ خلقَ مغموراً في مكابدةِ المشاقِ والشدائد؛ واعترضَ بينَ القسمِ والمقسمِ عليه بقوله: ﴿وَأَنتَ حِلُّۢ بِهَٰذَا ٱلۡبَلَدِ﴾ يعني: ومن المكابدةِ أن مثلكَ على عِظمِ حرمتِك يستحلُّ بهذا البلدِ الحرام كما يُستحلُّ الصيدُ في غيرِ الحرم. عن شُرَحْبيل: يحرّمون أن يقتلوا بها صيداً ويَعضُدوا بها شجرةً، ويستحلون إخراجَك وقتلَك وفيه تثبيتٌ من رسولِ الله ﷺ، وبعثٌ علىٰ احتمالِ ما كان يكابدُ من أهلِ مكة، وتعجيبٌ من حالِهم في عداوتِه، **أو سَلّىٰ رسولَ الله صلّى اللهُ تعالىٰ عليه وآلِه وسلّمَ** بالقسمِ ببلدِه، ....

سورة البلد

مكية، وهيَ عشرون آية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

قولُه: (**أو سَلَّىٰ رسولَ الله ﷺ**)، عطفٌ علىٰ قوله: «أقسمَ سبحانه وتعالىٰ بالبلدِ الحرام»، وفائدةُ القسَمِ علىٰ الأولِ راجعةٌ إلىٰ تعظيمِ مُكابدةِ الإنسانِ المشاقَّ والشدائد، ثُم اعترضَ بين القسَم والمقسم عليه مكابدةُ النبي ﷺ، توكيدًا لتلك المكابدةِ ولإرادةِ ذلك التعظيم.

علىٰ أنّ الإنسانَ لا يخلو من مقاساةِ الشدائد؛ واعترض بأنْ وَعَدَه فتحَ مكةَ تتميماً للتسليةِ والتنفيسِ عنه. فقال: وأنت حِلٌّ بهذا البلد، يعني: وأنتَ حلّ به في المستقبلِ تصنعُ فيه ما تريدُ من القتلِ والأسر. وذلك أنّ اللهَ فتحَ عليه مكةَ وأحلَّها له، وما فُتحتْ على أحدٍ قبله ولا أُحلّتْ له فأحلَّ ما شاءَ وحرّمَ ما شاء؛ قتلَ ابنَ خطلٍ وهو متعلّقٌ بأستارِ الكعبة، ومِقْبسَ بنَ صُبابةَ وغيرَهما، وحرّمَ دارَ أبي سفيان، ثم قال: «إنّ الله حرمَ مكةَ يومَ خلقَ السماواتِ والأرضَ فهي حرامٌ إلى أن تقومَ الساعة، لم تحلَّ لأحدٍ قبلي ولن تحلَّ لأحدٍ بعدي، ولم تحلَّ لي إلّا ساعةً من نهار، **فلا يعضدُ شجرُها**، ....

فَسّرَ «وأنتَ حِلٌّ» بقولِه: «إن مثلَك علىٰ عِظَمِ حُرمتِك»، وجعلَه من بابِ: أنتَ تجود، وقد مَرّ غيرَ مَرّةٍ أنّ «أنتَ»، إذا بُني عليه الخبرُ في مقامِ التعظيم، نظيرُ «مِثْل» في: مثلُك يجود. وفائدةُ الاعتراضِ إرادةُ التثبيتِ من الرسولِ ﷺ، لجعلِ حالِه مؤكدةً للحكم العامِ الذي عليه جبلّةُ جنس الإنسان، وتَعجيبٌ من حالِ كفارِ مكةَ حيثُ صلحتْ أن يُستشهدَ بها لذلك. وعلىٰ الثاني راجعةٌ إلىٰ تعظيمِ المقسَمِ به، ثُم إلىٰ تعظيمِ الرسولِ ﷺ تَسْليةً، ولذلك أتىٰ بلفظةِ «هذا» دلالةً علىٰ كمالِ التمييز كقولِه:

هذا أبو الصَّقْرِ فردًا مِن محاسنِهِ(١)

ولا شكَّ أن تَرْكَ استحلالِ البلدِ تعظيمٌ لشأنه، ثُم أكدَ تلك الحُرمةَ بقولِه: ﴿وَأَنتَ حِلُّۢ بِهَٰذَا ٱلۡبَلَدِ﴾، أي: أنت علىٰ الخصوصِ تَستحلّه دونَ غيرِك لجلالةِ شأنِك، كما جاء: «لم تَحِلَّ لأحدٍ قبلي ولا لأحدٍ بعدي»(٢)، و«أنت» علىٰ هذا من بابِ التقديمِ للاختصاص، نحو: أنا عرفت، ولذلك كانت المعترضةُ تتميمًا للتسلية، قال الواحدي: «إن الله تعالىٰ لمّا ذكر القسم بمكةَ، دل ذلك علىٰ عظم قدرها مع كونها حرامًا، فوعد نبيه ﷺ أن يُحلَّها له يقاتلُ فيها، وأن يَفْتحَها علىٰ يدِه ويكونُ بها حِلًّا»(٣).

قولُه: (**فلا يُعْضَدُ شجرُها**)، **النهاية**: «يُعضَد: يُقطع، يقال: عَضدتُ الشجرَ أعضِدُه

---

(١) البيت لابن الرومي في «ديوانه» (٣: ٣٥٤)، وعجزه:
وهو ابنُ شيبانَ بين الطَّلْحِ والسَّلَمِ
(٢) عن أبي هريرة في حديث تحريم مكة، انظر: «صحيح البخاري» (٤٣١٣).
(٣) «الوسيط» (٤: ٤٨٨) للواحدي.

ولا يُختلىٰ خَلاها، ولا يُنفَّرُ صيدُها ولا تَحِلُّ لُقَطَتُها **إلّا لمنشد**. فقال العباس: يا رسولَ الله، إلا الإذخرَ فإنه لقُيُونِنا وقُبورِنا وبيوتِنا؛ فقال ﷺ: «إلّا الإذخر».

فإنْ قلتَ: أين نظيرُ قوله: ﴿وَأَنتَ حِلٌّ﴾ في معنىٰ الاستقبال؟

قلتُ: قولُه عزّ وجل: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ﴾ [الزمر: ٣٠] ومثلُه واسعٌ في كلامِ العباد، تقول لمن تَعِدُه الإكرامَ والحباء: أنت مُكرمٌ محَبْوٌّ، وهو في كلامِ الله أوسع؛ لأن الأحوالَ المستقبلةَ عنده كالحاضرةِ المشاهدَة. وكفاكَ دليلاً قاطعاً علىٰ أنه للاستقبال، وأنّ تفسيرَه بالحالِ محال: أن السورةَ بالاتفاق مكية، وأين الهجرةُ **عن وقتِ نزولِها**، فما بالُ الفتح؟

عَضدًا. والخَلا مقصورٌ: النباتُ الرقيقُ ما دامَ رطبًا، واختلاؤه: قَطعُه، وأخْلتِ الأرضُ: كثُر خَلاها، فإذا يبسَ فهو حشيش. القَيْنُ: الحدّاد».

قولُه: (**إلّا لِـمُنْشد**)، المنشِدُ: المعرِّف. عن بعضِهم: تأويلُ الحديثِ علىٰ قولِ أبي حنيفة رضي اللهُ عنه، تأكيدٌ لئلّا يُظنّ أن حكمَ لُقَطَةِ مكةَ بخلافِه في سائرِ البلدان. وعلىٰ قولِ الشافعي رضي اللهُ عنه، تخصيصُ مكةَ بهذا الحكم، وهو أنه لا يجوز لأحدٍ أخذُ اللُّقَطَةِ إلّا لمنشدٍ، بخلافِ سائرِ البلدان [1]. القَيْنُ: الحدّاد.

قولُه: (**عن وقتِ نزولها**)، قيل: هو متعلّقٌ بقوله «أين» من حيثُ المعنىٰ، لأنه استفهامُ إنكارٍ عن مقاربةِ الهجرةِ وقتَ نزولِ الآية، فكأنه قيل: بعدتِ الهجرةُ عن وقتِ نزولها بُعدًا، وإنْ كانتِ الهجرةُ بعيدةً فكيفَ بالفتح؟ وإذا ثبتَ أن وقتَ نزولِ الآيةِ بعيدٌ عن الفتح، فلا يكونُ قولُه ﴿وَأَنتَ حِلٌّ﴾ بمعنىٰ الحال، ويجوزُ أن يكونَ حالًا مقدرةً وإن كانت جملةً، وقد مَرَّ في سورة هود عند قولِه ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ مَجْر۪ىٰهَا وَمُرْسَىٰهَآ﴾ [هود: ٤١]، اعتراضٌ وجواب.

---

(١) وذلك أن حَرَمَ مكّةَ شرَّفه الله تعالىٰ، «مثابةٌ للناس يعودون إليه المرّةَ بعد الأخرىٰ، فربما يعودُ مالكها من أجلها، أو يبعثُ في طلبها، فكأنه جعل ما له به محفوظًا عليه». انظر: «الفقه الإسلامي وأدلته» (٦: ٦٢٩) للزُّحيلي.

فإنْ قلتَ: ما المرادُ بوالدٍ وما ولد؟

قلتُ: رسولُ الله صلّى اللهُ عليه وآله وسلم ومَن وَلَدَه، أقسمَ ببلدِه الذي **هو مَسقِطُ رأسِه** وحرمُ أبيه إبراهيم ومنشأُ أبيه إسماعيل، **وبمَن وَلَدَه وبه**.

فإنْ قلتَ: لِـمَ نُكِّر؟

قلتُ: للإبهام المستقلِ بالمدح والتعجب.

فإنْ قلتَ: هلَّا قيل ومَن وَلَدَ؟

قلت: **فيه ما في قوله: ﴿وَٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِمَا وَضَعَتۡ﴾ [آل عمران: ٣٦]** أي: بأيِّ شيءٍ وَضَعت، يعني موضوعاً عجيبَ الشأن. وقيل: هما آدم وولدُه. وقيل: كلُّ والدٍ وولَد.

والكَبَدُ: أصلُه من قولِك: كَبِدَ الرجلُ كَبَداً، فهو أَكْبدُ: إذا وَجِعَت كَبِدُه وانتفخَت، فاتُّسِعَ فيه حتى استُعملَ في كلِّ تعبٍ ومشقَّة. ومنه اشتُقَّتِ المكابدة، كما قيل: كَبَتَه بمعنىٰ أهْلكه. وأصله: كَبَدَه، إذا أصابَ كَبدَه. ....

قولُه: (**هو مسقطُ رأسِه**)، **الأساس**: «ومن المجازِ: هذا البلدُ مسقطُ رأسي، وفلانٌ يحِنُّ إلىٰ مسقطِه»، قالَ:

خَرجنا جميعًا من مَساقطِ رُؤْسنا ... علىٰ ثقةٍ منّا بجودِ ابـنِ عـامرِ(١)

قوله: (**وبمن وَلَدَه وبه**)، أي: بمَن ولَدَه، أي: بإسماعيلَ وبه، أي: بالرسولِ ﷺ.

قولُه: (**فيه ما في قولِه ﴿وَٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِمَا وَضَعَتۡ﴾ [آل عمران: ٣٦]**)، يعني: أوثرَ «ما» علىٰ «مَن» لإرادةِ الوصفِ، ليفيدَ في مقامِ المدحِ ما لا يكتنهُ كُنهه مِن التعظيم.

---

(١) من مقطوعة قالها رجلٌ من ثقيف، وفدَ مع رجلٍ أنصاريٍّ علىٰ والي عثمان بن عفان علىٰ البصرة عبد الله ابن عامر، مطلعها:

أُمامةُ ما سَـعْيُ الحـريصِ بزائـدٍ ... فتيلًا، ولا عجزُ الضعيفِ بضائرِ

قال لبيد:

يَـا عَـيْنُ هَـلَّا بكيـتِ أَرْبَـدَ إذْ   قُمْنَـا وَقَـامَ الْخُصُـومُ فِي كَبَـدِ

أي: في شدةِ الأمرِ وصعوبةِ الخطب. والضميرُ في ﴿أَيَحْسَبُ﴾ لبعضِ صناديدِ قريشٍ الذين كان رسولُ الله ﷺ يكابدُ منهم ما يُكابد. والمعنىٰ: أيظنُّ **هذا الصِّنديدُ** القويُّ في قومِه المتضعّفُ للمؤمنين: أن لنْ تقومَ قيامةٌ، ولن يُقْدرَ على الانتقام منه وعلى مكافأتِه بما هو عليه، ثم ذكرَ ما يقولُه في ذلك اليوم، أنه يقول: ﴿أَهْلَكْتُ مَالًا لُّبَدًا﴾ يريدُ كثرةَ ما أنفقَه فيما كانَ أهلُ الجاهليةِ يسمونَها مكارمَ، ويَدْعونها معاليَ ومفاخرَ، ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ﴾ حين كان ينفقُ ما ينفقُ رئاءَ الناسِ وافتخاراً بينهم، يعني: أن اللهَ كانَ يراه وكان عليه رقيباً. **ويجوزُ أن يكونَ الضميرُ للإنسان**، ....

قولُه: (**يا عينُ هَلّا بكيْتِ**) البيت، قبلَه:

ما إنْ تُعرِّي المنونُ من أحدِ   لا والدٍ مُشْفقٍ ولا وَلَدِ [1]

يرثي لبيدٌ أخاه أَرْبدَ بنَ ربيعةَ، وهو الذي جاءَ النبيَّ ﷺ مع عامرِ بنِ الطفيل، فدعا رسولُ الله ﷺ عليهما[2]، فأربَدُ أصابتْه صاعقةٌ، وأصابَ عامرًا طاعونٌ، فقال: أَغُدّةٌ كغُدّةِ البعير، والموتُ في بيتِ سلوليّة؟!

قولُه: (**هذا الصّنديد**)، **النهاية**: «كلُّ عظيم غالبٍ صِنْديدٌ، والجمعُ: الصناديد، وهم عظماءُ القومِ ورؤوسُهم».

قولُه: (**ويجوزُ أن يكونَ الضميرُ للإنسان**)، عطفٌ علىٰ قولِه: «والضميرُ في﴿أَيَحْسَبُ﴾ لبعضِ صناديدِ قريش»، ولمّا دَلَّ اختلافُ مرجعِ الضميريْنِ علىٰ اختلافِ المعنىٰ، قال: «علىٰ أن يكونَ المعنىٰ: أقسمُ بهذا البلد»، إلىٰ آخره. فحصلَ من هذا الاختلافِ إشكالٌ، وهو أنه حين جُعلَ الضميرُ للصناديد، لِمَ فرّعَه علىٰ المعنيين السابقينِ في أولِ السورة؟ وحين جُعلَ

(١) انظر: «ديوان لبيد» ص ٤٩، ٥٠.

(٢) انظر: حديثهما مطوّلًا في «المعجم الأوسط» (٩١٢٧) للطبراني.

على أن يكونَ المعنىٰ: أُقسِمُ بهذا البلدِ الشريف، ومِن شرفِه أنك حِلٌّ به مما يقترفُه أهلُه من المآثِم متحرّجٌ بريءٌ، فهو حقيقٌ بأن أُعظِّمَه بقسَمي به ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِى كَبَدٍ﴾ أي: في مَرَض، وهو مرضُ القلبِ وفسادِ الباطنِ، يريد: الذين عَلِمَ اللهُ منهم حين خلقَهم أنهم لا يؤمنون ولا يَعْملون الصالحات. وقيل: الذي يَحْسَبُ أن لن يقدرَ عليه أحد هو أبو الأشد، وكان قوياً يُبسطُ له الأديمُ العُكاظيُّ فيقومُ عليه ويقول: من أَزالني عنه فله كذا، فلا يُنزَعُ إلّا قِطَعاً ويَبْقىٰ موضعَ قدميه. وقيل: الوليدُ بنُ المغيرة. (لُبدا) قرئَ: بالضم والكسر: جمع لُبْدةٍ ولِبْدَة، وهو ما تَلبَّدَ يريد الكثرة: وقرئ: (لُبُداً) بضمتين: جمع لَبود. ولُبَّداً: بالتشديد جمع لابِد.

الضميرُ للإنسانِ لِمَ كانَ المعنىٰ ما ذكرَه وما وقعَ الاستفهامُ في ﴿أَيَحْسَبُ﴾ علىٰ التقديرين؟ ولِمَ خَصّ قولَه: ﴿وَأَنتَ حِلٌّۢ﴾ علىٰ هذا بما خصَّه؟ ويمكنُ أن يقال: إن الكبدَ إذا فسّرَ بالمشاقّ والشدائد رجعَ المعنىٰ إلىٰ مقاساةِ الرسولِ ﷺ من القومِ المكابد؛ فحينئذ يكونُ ﴿أَيَحْسَبُ﴾ واردًا علىٰ توبيخِ القوم، فيجبُ أن يكونوا أقوامًا مخصوصين. وإذا فُسّرت المكابدةُ بمرضِ القلبِ والعقائدِ الفاسدة، فالواجبُ أن يرادَ من جنس الإنسان الموصوف به. والمناسبُ علىٰ هذا أن يجعلَ ﴿وَأَنتَ حِلٌّۢ بِهَٰذَا ٱلْبَلَدِ﴾، توكيدًا لبراءةِ ساحتِه صلواتُ الله عليه من هذه المكابدة، وممّا اقترفوه من المآثمِ وأمراضِ القلب، وكالتعليلِ لتعظيمِ المقسَمِ به. ولذلك قال: «ومن شَرَفِه أنك حِلٌّ به ممّا يقترفُه أهلُه من المآثم».

قوله: (من المآثم)، الأساس: «وتَحرَّجَ من كذا: تَأثَّم، ووقَع في الحرج وهو ضيقُ المأثم»؛ فقولُه: (حلٌّ به متحرِّجٌ بريءٌ)، أخبارٌ مترادفة.

قولُه: (وقيل: الذي يَحْسَبُ)، مردودٌ إلىٰ قوله: «والضميرُ في «يَحْسبُ» لبعضِ صناديدِ قريش»، وتَعْيينٌ للمُبْهم.

قولُه: (ولُـبَّداً، بالتشديد، جمعُ لابِـدٍ)، قال ابن جني: «هي قراءةُ أبي جعفر، ويجوزُ أن

[﴿أَلَمْ نَجْعَل لَّهُۥ عَيْنَيْنِ * وَلِسَانًا وَشَفَتَيْنِ * وَهَدَيْنَٰهُ ٱلنَّجْدَيْنِ * فَلَا ٱقْتَحَمَ ٱلْعَقَبَةَ * وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْعَقَبَةُ * فَكُّ رَقَبَةٍ * أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ * يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ * أَوْ مِسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ﴾ ٨-١٦]

﴿أَلَمْ نَجْعَل لَّهُۥ عَيْنَيْنِ﴾ يبصرُ بهما المرئياتِ، ﴿وَلِسَانًا﴾ يُترجِمُ به عن ضمائرِه، ﴿وَشَفَتَيْنِ﴾ يطبقُهما علىٰ فيه ويستعينُ بهما علىٰ النطقِ والأكلِ والشُّربِ والنفخ وغيرِ ذلك، ﴿وَهَدَيْنَٰهُ ٱلنَّجْدَيْنِ﴾ أي: طريقَي الخيرِ والشر. وقيل: الثديين. ﴿فَلَا ٱقْتَحَمَ ٱلْعَقَبَةَ﴾ يعني: فلم يشكرْ تلك الأياديَ والنعمَ بالأعمالِ الصالحة: من فكِّ الرقابِ وإطعامِ اليتامىٰ والمساكين، ....

يكونَ بلفظِ واحد، مثلُ: زُمّلٍ، وجُبّاءٍ. وبلفظِ جمعٍ نحوُ قائمٍ وقُوَّم، وصائمٍ وصُوَّم»[1].

الزمّلُ بالزاي: الجبانُ الضعيف.

قولُه: (﴿ٱلنَّجْدَيْنِ﴾: أي: طريقي الخيرِ والشر)، قالَ الزجاج: «﴿ٱلنَّجْدَيْنِ﴾: الطريقينِ الواضحين، والنَّجْدُ: المرتفعُ من الأرض. المعنىٰ: أَلَمْ نبينْ له طريقي الخيرِ والشر بيانًا كبيان الطريقين العاليتين»[2].

قولُه: (وقيل: الثديَيْنِ)، في «المَطْلع»: «الثديَيْنِ مما تُقسمُ به العرب، فتقول: أَمَا ونَجْدَيْها ما فعلت، تريد: وثَدْيَيِ الأم، لأنهما كالنجدَيْنِ للبطن، وهو كالغور».

قولُه: (﴿فَلَا ٱقْتَحَمَ ٱلْعَقَبَةَ﴾، يعني: فلم يشكرْ تلك الأيادي والأنعامَ بمعاجلةِ الأعمالِ[3] الصالحة)، قال محيي السّنة: «ذِكْرُ العقبةِ هاهنا مَثَلٌ ضربَه اللهُ لمجاهدةِ النفسِ والهوىٰ والشيطانِ في أعمالِ البر، فجعلَه كالذي يتكلّفُ صعودَ العقبة»[4]، وإليه الإشارةُ بقولِه: «جعلَ الصالحةَ:

---

(١) «المحتسب» (٢: ٣٦١).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٥: ٣٢٩).

(٣) كذا في (ح) و(ف)، وفيه مخالفة للفظ «الكشاف»، أما في (ط) فلم يتم العبارة بل قال: «(﴿فَلَا ٱقْتَحَمَ ٱلْعَقَبَةَ﴾ يعني: فلم يشكره) إلى آخره»، ونصُّ «الكشاف» في (ط) كالمثبت في المتن.

(٤) «معالم التنزيل» (٨: ٤٣١).

ثم بالإيمانِ الذي هو أصلُ كلِّ طاعة، وأساسُ كلِّ خير؛ بل غَمِطَ النعمَ وكَفَرَ بالمُنْعم. والمعنىٰ: أن الإنفاقَ على هذا الوجهِ هو الإنفاقُ المرضيُّ النافعُ عند الله، لا أن يُهلكَ مالاً لبداً في الرياءِ والفخار، فيكون مَثلُه ﴿كَمَثَلِ رِيحٍ فِيهَا صِرٌّ أَصَابَتْ حَرْثَ قَوْمٍ﴾ [آل عمران: ١١٧] الآية.

فإنْ قلتَ: قلَّ ما تقعُ (لا) الداخلةُ على الماضي إلّا مكررة، ونحوُ قولِه:

فـــأيُّ أَمْـــرٍ سَـــيِّئٍ لا فَعَلَـــه

لا يكادُ يقع، فما لها لم تكررْ في الكلامِ الأفصح؟

عقبةً، وعملَها: اقتحامًا لها»، قالَ صاحبُ «الفرائد»: «هذا تَنْبيهٌ علىٰ أن النفسَ لا توافقُ صاحبَها في الإنفاقِ لوجهِ الله ألبتة، فلا بُدّ من التكلّفِ وحَمْلِ المَشقةِ علىٰ النفس. والذي تُوافقُه النفسُ هو الافتخارُ والمُراءاة، فكأنه تعالىٰ ذكرَ هذا المثَل بإزاءِ ما قالَ: ﴿أَهْلَكْتُ مَالًا لُّبَدًا﴾، والمرادُ بيانُ الإنفاقِ المفيد، وإنّ ذلك الإنفاقَ مُضر». وقلت: في التمثيل بالعقبة بعد ذكر النجدين ترشيحٌ، ثم التقريع عليه بالاقتحام تربيةٌ لتلك المبالغةُ.

قولُه: (قَلَّ ما تقعُ «لا» الداخلةُ علىٰ الماضي إلّا مكرّرة)، الراغب: «(لا): يستعملُ في العَدَمِ المحض، نحوُ: زيدٌ لا عالمٌ وهو يدلُّ علىٰ كونه جاهلًا، وذلك يكونُ للنفي. و(لا): ويستعملُ في الأزمنةِ الثلاثةِ، ومع الاسمِ والفعل، غير أنه إذا نُفي به الماضي، فإما أن لا يؤتىٰ بعدَه بالفعل، نحوُ أن يقالَ لك: هل خرجتَ؟ فتقول: لا، أي: لا خرجت. ولكنْ قلَّ ما يُذكرُ بعدَه الماضي، إلا إذا فُصل بينهما بشيءٍ نحوُ: لا رجلَ ضربتُ ولا امرأة، أو يكونُ عطفًا نحو: ما خرجتُ ولا ركبت، أو عند تكريرِه نحو: ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ﴾ [القيامة: ٣١]، وعند الدّعاءِ نحو: لا كانَ ولا أفلح، ونحو ذلك. وممّا نُفي به المستقبلُ قولُه تعالىٰ: ﴿لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ﴾ [سبأ: ٣]، وقد حُمِلَ علىٰ ذلك قولُه تعالىٰ: ﴿لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [القيامة: ١]. وقولُه: ﴿وَمَا

قلتُ: هي متكرّرةٌ في المعنى؛ لأن معنىٰ ﴿فَلَا ٱقْتَحَمَ ٱلْعَقَبَةَ﴾ فلا فَكَّ رقبةً، ولا أَطعمَ مسكيناً. ألا ترى أنه فَسَّرَ اقتحامَ العقبةِ بذلك. وقالَ الزجاجُ قوله: ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ يدلُّ علىٰ معنىٰ: ﴿فَلَا ٱقْتَحَمَ ٱلْعَقَبَةَ﴾، ولا آمن. ....

لَكُمْ لَا تُقَٰتِلُونَ﴾ [النساء: ٧٥]، يَصحُّ أن يكونَ في موضعِ الحال، أي: ما لكم غيرَ مقاتلين. وقد يكرّرُ ﴿لَآ﴾ في المتضادينِ ويرادُ إثباتُ الأمرِ فيهما جميعًا، نحو: زيدٌ ليس بمقيمٍ ولا ظاعنٍ، أي: يكونُ تارةً كذا وتارةً كذا. وقد يقالُ ذلك ويرادُ إثباتُ حالةٍ بينهما، نحو أن يقال: ليسَ بأبيضَ ولا أسود، وقولِه تعالىٰ: ﴿لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ﴾ [النور: ٣٥]، فقد قيل: معناه: إنها شرقيةٌ وغربيةٌ، وقيل: معناه: مَصونةٌ عن الإفراطِ والتفريط»[١].

قولُه: (**ألا ترىٰ أنه فَسّر اقتحامَ العقبةِ بذلك**)، يريدُ أن المفسِّرَ والمفسَّر واحدٌ؛ فإنّ قولَه: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْعَقَبَةُ﴾ منفيٌّ عن تلك العقبة، لأن المعرَّفَ باللامِ إذا أعيدَ معرّفًا كان الثاني عينَ الأول، فتكونُ الجملةُ معترضةً مُقْحمةً لبيانِ العقبة، مقرِّرةً لبيانِ معنىٰ الإبهام والتفسير؛ فإنّ ﴿فَلَا ٱقْتَحَمَ ٱلْعَقَبَةَ﴾ مفسَّرٌ بقولِه ﴿فَكُّ رَقَبَةٍ * أَوْ إِطْعَٰمٌ﴾، والمفسَّرُ منفيٌّ، والمفسِّرُ كذلك لاتحادِهما في الاعتبار، وكأنه قيل: فلا فَكَّ رقبةً، ولا أطعمَ مسكينًا[٢].

قولُه: (**وقال الزجاج: قولُه ﴿ثُمَّ كَانَ﴾**)، هذا وجهٌ آخرُ، وصورةُ كلامِه أنه قال: «قلّما يتكلّمُ العربُ في مثلِ هذا المكان إلّا بـ (لا) مرتينِ أو أكثر، فلا تقول: لا جئتني، تريد: ما جئتني. وإن قلتَ: لا جئتني ولا زُرْتني صلح. وهذا التكريرُ هاهنا موجود، لأن قولَه: ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ يَدلُّ عليه، كأنه قال: فلا اقتحمَ العقبةَ ولا آمن»[٣]. وقلتُ: فعلىٰ هذا يكونُ من اللفِّ التقديري، لأن الضميرَ في ﴿كَانَ﴾ للمذكور، ولا يكونُ الإيمانُ داخلًا

---

(١) «مفردات القرآن» للراغب، ص ٧٥٣، ٧٥٤.

(٢) في (ح): «الكلام».

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٥: ٣٢٩).

والاقتحامُ: الدخولُ والمجاوزةُ بشدّةٍ ومشقةٍ. والقُحْمةُ: الشِّدة، وجعل الصالحةَ: عقبةً، وعملَها: اقتحاماً لها، لِما في ذلك من معاناةِ المشقةِ ومجاهدةِ النفس. وعن الحسن: عَقبةٌ واللهِ شديدةٌ، مجاهدةُ الإنسانِ نفسَه وهواه وعدوَّه الشيطان. وفكُّ الرقبةِ: تخليصُها من رِقٍّ أو غيرِه. وفي الحديث: أن رجلاً قالَ لرسولِ الله ﷺ: دُلَّني على عملٍ يدخلني الجنة. فقال: تُعتقُ النَّسَمَةَ وتفكُّ الرَّقَبة. قال: أو ليسا سواء؟ قال: لا، إعتاقُها أن تنفردَ بعتقِها. وفكُّها: أن تعينَ في تخليصِها من قَوَدٍ أو غُرْم، والعِتقُ والصَّدقةُ من أفاضلِ الأعمال. وعن أبي حنيفةَ رضي الله عنه: أن العِتقَ أفضلُ من الصَّدقة، وعند صاحبيه الصدقةُ أفضل، والآيةُ أَدَلُّ على قولِ أبي حنيفةَ لتقديمِ العتقِ على الصدقة. وعن الشعبي في رجلٍ عنده فضلُ نفقة: أيضعُه في ذي قرابة، أو يعتقُ رقبة؟ قال: الرقبةُ أفضل، لأن النبيَّ ﷺ قال: «مَن فكَّ رقبةً فكَّ اللهُ بكلِّ عضوٍ منها عضواً منه من النار». ....

تحتَ مفهومِ العقبةِ المعبرةِ عن الأعمالِ الصالحة، وعلىٰ الأولِ داخلٌ تحتَها جزءٌ منها، لكنه أشرفُها. ونُقل عن أبي علي الفارسي أنه رَدّ قولَ الزجاج، وقال: «إذا كانت «لا» بمعنىٰ «لم»، كانَ التكريرُ غيرَ واجب، وإن تكررت في موضعٍ نحو ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ﴾، فهو كتكرير ﴿وَلَمْ﴾ نحو: ﴿لَمْ يُسْرِفُوا۟ وَلَمْ يَقْتُرُوا۟﴾ [الفرقان: ٦٧]»(١).

قولُه: (وفي الحديثِ أن رجلًا قال)، الحديثُ رواه محيي السُّنةِ في «شرح السّنة»، عن البراءِ بن عازب(٢).

قولُه: (مَن فَكَّ رقبةً)، الحديثُ من روايةِ البخاري ومسلم، عن أبي هريرة، قال النبي ﷺ: «مَن أعتقَ رقبةً مسلمةً، أعتقَ اللهُ بكلِّ عضوٍ منه عضوًا من النارِ، حتىٰ فَرْجَه بِفَرْجِه»(٣).

---

(١) «الحجّة للقراء السبعة» (٦: ٤١٤-٤١٥).

(٢) «شرح السُّنّة» (٢٤١٩) (٩: ٣٥٤) للبغوي، وانظر: «الأدب المفرد» للبخاري (٦٩).

(٣) أخرجه البخاري (٦٧١٥) ومسلم (٢٢-١٥٠٩).

قرئ: (فكُّ رقبةٍ أو إطعامٌ) على: هي فكُّ رقبة، أو إطعامٌ. **وقرئ: (فكَّ رقبةً) أو أَطعمَ،** على الإبدالِ من اقتحمَ العقبةَ. وقوله: ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا ٱلۡعَقَبَةُ﴾ اعتراضٌ، ومعناه: أنك لم تَدْرِ كُنْهَ صعوبتِها على النفسِ وكُنْهَ ثوابِها عند الله. والمسغبةُ، والمقربةُ، والمتربة مَفْعلاتٌ، من سَغِبَ إذا جاع وقَرُبَ في النسب، **يقال: فلان ذو قرابتي، وذو مَقْربتي.** وتَرِبَ: إذا افتقر، ومعناه: التصقَ بالتراب. وأما أَتربَ فاستغنىٰ، أي: صارَ ذا مالٍ كالترابِ في الكثرة، كما قيل: أثرى. ....

قولُه: (**وقُرئَ: «فَكَّ رَقبةً»**)، ابنُ كثيرٍ وأبو عمرو والكسائيُّ: «فَكَّ»، بفتحِ الكاف، «رقبةً»: بالنصب، «أو أَطعمَ»: بفتحِ الهمزةِ وحذفِ الألف. والباقونَ: برفعِ الكافِ والخفضِ وكسرِ الهمزةِ وألفٍ بعد العين(١).

قالَ أبو البقاء: «﴿مَا ٱلۡعَقَبَةُ﴾: ما اقتحامُ العقبةِ؟ لأنه فَسرَه بقوله: ﴿فَكُّ رَقَبَةٍ﴾؛ وهو فعلٌ، سواءٌ كانَ بلفظِ الفعلِ، أو بلفظِ المصدر. والعقبةُ: عين، فلا يفسَّرُ بالفعل، فمن قرأَ: «فَكَّ ... أو أَطعمَ»، فسّرَ المصدرَ بالجملةِ الفعلية لدلالتها عليه. ومَن قرأَ: ﴿فَكُّ رَقَبَةٍ ۝ أَوۡ إِطۡعَٰمٞ﴾، كانَ التقديرُ: هو فَكُّ رقبةٍ، والمصدرُ مضافٌ إلىٰ المفعول، و﴿إِطۡعَٰمٞ﴾ غيرُ مضافٍ إلىٰ المفعول، ولا ضميرَ فيها، لأن المصدرَ لا يتحمّلُ الضمير. وذهبَ بعضُ البصريين إلىٰ أن المصدرَ إذا عملَ في المفعولِ، كانَ فيه ضميرٌ كالضميرِ في اسمِ الفاعل. و﴿يَتِيمٗا﴾: مفعولُ (إطعامٌ)»(٢). والمصنفُ أيضًا أشارَ إلىٰ هذا حيثُ قال: «لأن معنىٰ ﴿فَلَا ٱقۡتَحَمَ ٱلۡعَقَبَةَ﴾: فلا فَكَّ رقبةً ولا أطعمَ مسكينًا».

قولُه: (**يقال: فلانٌ ذو قرابتي، وذو مَقْربتي**)، قالَ الزجاج: «وزيدٌ قَرابتي قبيح، لأن

(١) حجّةُ من قرأَ بالفعل قولُه ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾؛ فلما كان ﴿فَكُّ رَقَبَةٍ﴾ فعلًا، وجبَ أن يكون المعطوف عليه مثله، أي: فهلّا فكَّ رقبةً أو أطعمَ فكان من الذين آمنوا. وحجة من قرأ بالرفع أنها تفسير لقوله: ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا ٱلۡعَقَبَةُ﴾ كقوله: ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا هِيَهۡ﴾ [القارعة: ١٠]، وكذلك ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا ٱلۡحُطَمَةُ﴾ [الهمزة: ٥]، إذ الجواب: فكُّ رقبة، ونارٌ حامية، ونار الله الموقدة، علىٰ الترتيب. انظر: «حجّة القراءات» ص ٧٦٤، ٧٦٥.

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٢٨٨-١٢٨٩).

وعن النبيِّ ﷺ في قوله: ﴿ذَا مَتْرَبَةٍ﴾ الذي مأواه المزابل، **ووصْفُ اليومِ بذي مَسْغبةٍ** نحوُ ما يقولُ النحويون في قولهم: هَمٌّ ناصب: ذو نَصَب. وقرأ الحسن: (ذا مَسْغبة) نصبَه بإطعام. ومعناه: أو إطعامٌ في يومٍ من الأيام ذا مَسْغبة.

[﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلصَّبْرِ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلْمَرْحَمَةِ * أُو۟لَـٰٓئِكَ أَصْحَـٰبُ ٱلْمَيْمَنَةِ * وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا هُمْ أَصْحَـٰبُ ٱلْمَشْـَٔمَةِ * عَلَيْهِمْ نَارٌ مُّؤْصَدَةٌۢ﴾ ١٧ – ٢٠]

﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ جاء بـ﴿ثُمَّ﴾ لتراخي الإيمان وتباعُدِه في الرتبةِ والفضيلة عن العتقِ والصَّدقة، لا في الوقت؛ لأن الإيمانَ هو السابقُ المقدَّمُ على غيرِه، ....

القرابةَ مصدر»(١)، قال:

يَبْكي الغريبُ عليه ليس يَعْرِفُه ... وذو قرابتِه في الحيِّ مسرورُ(٢)

قولُه: (**ووصفُ اليومِ بذي مَسْغبة**)، أي: على النسبة، قيل: معناه أنه ثابتٌ له وحاصلٌ. روى الإمامُ عن الحسنِ أنه قالَ: «يومٌ يُحرصُ فيه [على] الإطعام، وقالَ أبو علي: معناه ما قالوا في قولهم: ليلُه نائمٌ ونهارُه صائمٌ، أي: ذو نوم، وذو صوم»(٣).

قولُه: (**جاء بـ﴿ثُمَّ﴾ لتراخي الإيمانِ وتَباعدِه في الرُّتبةِ والفضيلةِ عن العِتقِ والصَّدقة، لا في الوقت**)، ويجوزُ أن تُجرى على حقيقتها، قالَ صاحبُ «الكشف»: «يجوزُ أن يكونَ

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٥: ٣٢٩).

(٢) البيت من مقطوعة اختلف في نسبتها إلى قائلها، ففي «مجالس ثعلب» (١: ٢٢٠-٢٢١).

تأتي أمورٌ فلا تدري: أعاجلُها ... خيرٌ لنفسِك أم ما فيه تأخيرُ
فاستقدرِ اللهَ خيرًا وارضينَّ به ... فبينما العسرُ إذْ دارتْ مياسيرُ
وبينما المرءُ في الأحياءِ مغتبطًا ... إذْ صار في الرَّمسِ تعفوه الأعاصيرُ
يبكي عليه غريبٌ ليس يعرفُه ... وذو قرابته في الحيِّ مسرورُ
حتى إذا لم يكن إلّا تَذَكُّره ... والدَّهرُ أيَّتما حالٍ دهاريرُ

وثمَّة تخريجها كاملًا.

(٣) «مفاتيح الغيب» (٣١: ١٦٩)، وانظر: «الحجة للقراء السبعة» (٦: ٤١٥) لأبي علي الفارسي.

ولا يثبتُ عملٌ صالحٌ إلّا به. والمرحمةُ: الرحمة، **أي: أوصىٰ بعضُهم بعضاً بالصبرِ على الإيمانِ والثباتِ عليه**. أو بالصبرِ عن المعاصي وعلىٰ الطاعاتِ والمِحَنِ التي يُبتلىٰ بها المؤمن، وبأن يكونوا متراحمين متعاطفين، أو بما يؤدي إلى رحمةِ الله. الميمنةُ والمشأمة: اليمينُ والشمال، أو اليُمنُ والشُّؤم، أي: الميامينُ على أنفسِهم والمشائيمُ عليهنّ. قرئ: ﴿مُؤْصَدَةٌ﴾ بالواو والهمزة، من: وَصَدتُ البابَ وآصدتُه: إذا أطبقتُه وأغلقتُه. وعن أبي بكرِ بنِ عياش: لنا إمامٌ يهمزُ ....

لترتيبِ خبرٍ علىٰ خبر، كقوله: ﴿خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [آل عمران: ٥٩][(١)]، قالَ الإمامُ في وجْهٍ: إن مَن أتىٰ بهذه القربةِ تَقرّبًا إلىٰ الله تعالىٰ، قبل إيمانِه بمحمّدٍ صلواتُ الله عليه، ثم آمنَ به يُثابُ عليه»[(٢)].

وقلتُ: علىٰ هذا، «كان» بمعنىٰ «صار»، ويؤيّده ما روينا عن البخاري عن حكيمِ بن حزام، أنه قال: «يا رسولَ الله، أرأيتَ أمورًا كنتُ أتحنّثُ بها في الجاهلية، من صلةٍ وعَتاقةٍ وصدقة، هل لي فيها أجر؟ قال حكيم: قالَ رسولُ الله ﷺ: أسلمتَ علىٰ ما سَلَفَ من خير»[(٣)].

قولُه: (**أي: أوصىٰ بعضُهم بعضًا بالصبر علىٰ الإيمان والثبات عليه**)، قالَ الإمامُ: «هذا يدلُّ علىٰ أنه يجبُ علىٰ المؤمنِ، أن يدلَّ الناسَ علىٰ طريقِ الحقِّ، ويمنعَهم من سلوكِ طريقِ الباطل؛ وأنّ الأصلَ في التصوّفِ[(٤)] أمران: صِدقٌ مع الحق، وخُلقٌ مع الخَلْق»[(٥)].

وقلتُ: وفيه تحريضٌ علىٰ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

---

(١) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٤٥٦).

(٢) «مفاتيح الغيب» (٣١: ١٦٩).

(٣) أخرجه البخاري (٢٢٢٠).

(٤) في (ف): «التصدّق».

(٥) «مفاتيح الغيب» (٣١: ١٧٠) بتصرف.

﴿مُّؤْصَدَةٌۢ﴾؛ فأَشتهي أن أَسُدّ أُذْني إذا سَمِعْته.

عن رسولِ الله ﷺ: «مَنْ قرأَ «لا أُقسِمُ بهذا البلد» أعطاهُ اللهُ الأمانَ مِن غضبِه يومَ القيامة».

قولُه: (﴿مُّؤْصَدَةٌۢ﴾)، حمزةُ وحفصٌ وأبو عمرو: بالهمزة، وحمزةُ إذا وقفَ أبدلَها واوًا. والباقون: بغيرِ همز. في «الكواشي»: «من هَمزَ جُعل من: آصَدْتُ البابَ: أطبقتُه. ومَن لم يَهمزْ جُعلَ مخفّفَ: آصدتُ، أبدلَ الهمزةَ واوًا للضمّةِ قبلها، أو مِن أَوْصدتُ بمعنىٰ آصدتُ؛ ففاءُ الفعلِ واوٌ، فلا يُهمزُ اسمُ المفعولِ، إذْ لا أصلَ له في الهمزة»[1].

تمَّتِ السُّورة

بعون الله

* * *

---

(١) و«موصدة» علىٰ وزن «مُفْعَلَة» على الأصل، و«مُوعَلَة» من غير همز، ولا سبيل إلىٰ همزها إلّا علىٰ قولِ مَن قال:

لَـحُبُّ المؤقدانِ إليَّ مُؤْسىٰ وجَعْدةُ إذْ أضاءَهما الوقـودُ

انظر: «ديوان جرير» (٢: ٢٨٨).

سورة الشمس

مكية، وهيَ خمس عشرة آية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

[﴿وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا * وَالْقَمَرِ إِذَا تَلَاهَا * وَالنَّهَارِ إِذَا جَلَّاهَا * وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَاهَا * وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا * وَالْأَرْضِ وَمَا طَحَاهَا * وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا * فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا * قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا * وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا﴾ ١-١٠]

ضُحاها: ضوؤُها **إذا أشرقتْ** وقامَ سلطانُها؛ **ولذلك** قيل: وقتُ الضحىٰ، كأن وجهَه شمسُ الضحىٰ. وقيل: الضَّحوةُ ارتفاعُ النهار، ....

سورة الشمس

مكية، وهيَ خمس عشرة آية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

قولُه: (**ضُحاها: ضوؤُها إذا أشرقت**)، في «المطلع»: «عن مجاهدٍ والكلبي: وضحاها: ضوؤها إذا أشرقتْ وارتفعتْ، والإشراق بعد الشروق، لأن الشروقَ الطلوع، ثُم الضَّحْوة، ولذلك قيل: كأنَّ وجهه شمس الضّحىٰ».

قولُه: (**ولذلك**)، أي: ولأجلِ أن المرادَ بضُحاها ضَوؤُها وإشراقُها، أضيف الوقتُ إليه، فقيل: وقت الضحىٰ، كما يقالُ: وقتُ الإشراق.

والضحىٰ فوق ذلك. والضَّحاءُ بالفتحِ والمدِ: إذا امتدَّ النهارُ وقربَ أن ينتصف، ﴿إِذَا تَلَـٰهَا﴾ طالعاً عند غروبِها آخذاً من نورِها؛ **وذلك في النصفِ الأوّل من الشهر**. وقيل: إذا استدارَ فتلاها في الضياءِ والنور. ﴿إِذَا جَلَّـٰهَا﴾ **عند انتفاخِ النهارِ** وانبساطِه، لأن الشمسَ تَنْجلي في ذلك الوقتِ تمامَ الانجلاء. وقيل: الضميرُ للظُّلْمة، أو للدنيا، أو للأرض، وإن لم يجرِ لها ذِكْر، كقولهم: أصبحتْ باردةً؛ يريدون الغداة، وأَرْسلتْ: يريدون السماءَ. **إذا يغشاها، فتغيبُ وتظلمُ الآفاق**.

قولُه: (**آخِذًا مِن نورها؛ وذلك في النصفِ الأولِ من الشهر**)، قالَ الفراء: «إن القمرَ يأخذُ الضوءَ من الشمس، يقال: فلانٌ يتبعُ فلانًا في كذا، أي: يأخذُ منه»[(١)]. وفي «الوسيط»: ﴿وَٱلْقَمَرِ إِذَا تَلَـٰهَا﴾: تبعَها؛ يقال: تلا يتلو تُلُوًّا، إذا تَبع[(٢)]. قالَ المفسرون: وذلك في النصفِ الأولِ من الشهر، إذا غربتِ الشمسُ تلاها القمرُ في الإضاءة وخَلَفَها في النور. وقالَ الإمام: «تلاها في الضياء، أي صارَ كالقائمِ مقامَ الشمسِ في الإنارة، وذلك في الليالي البيض»[(٣)].

الراغب: «تلاه: تبعَه متابعةً ليسَ بينهما ما ليسَ منهما، وذلك تارةً يكونُ بالجسمِ وتارةً بالاقتداءِ في الحُكْم، ومصدرُه تِلْوٌ وتُلُوٌّ. وتارةً بالقراءةِ وتَدبُّرِ المعنىٰ ومصدرُه تلاوة، قال تعالىٰ: ﴿وَٱلْقَمَرِ إِذَا تَلَـٰهَا﴾؛ فإنّما يرادُ به هاهنا الاقتداءُ والمرتبة، وذلك أنه فيما يقال: إن القمرَ يقتبسُ النورَ من الشمس، وهُوَ لَها بمنزلةِ الخليفة»[(٤)].

قولُه: (**عند انتفاخِ النهار**)، **الأساس**: «ومن المجازِ: انتفخَ النهارُ: عَلا».

قولُه: (**إذا يغشاها، فتغيبُ وتظلمُ الآفاق**)، قالَ الإمام: «يغشىٰ الليلُ فيُزيلُ ضوءَها، وذلك يقوّي القولَ: إن الضميرَ في ﴿جَلَّـٰهَا﴾ للشمس، لتتفقَ الفواصل، وليُطابقَ بين قوله

---

(١) لم أهتدِ إلىٰ موضعه.

(٢) «الوسيط» (٤: ٤٩٤) للواحدي.

(٣) «مفاتيح الغيب» (٣١: ١٧٢).

(٤) «مفردات القرآن»، ص ١٦٧.

فإنْ قلتَ: الأمرُ في نصبِ (إذا) مُعضِل: لأنك لا تخلو إما أن تجعلَ الواواتِ عاطفةً فتنصبَ بها وتجرَّ، فتقعُ في العطفِ على عاملين في نحوِ قولك: **مررتُ أمسِ بزيد**، واليومَ عمرو. وإما أن تجعلَهُنّ للقسَم، فتقع فيما اتفقَ الخليلُ وسيبويهِ **على استكراهِه**.

قلتُ: الجوابُ فيه أن **واوَ القسَم مُطَّرَحٌ معها إبرازُ الفعلِ** اطِّراحاً كلياً، فكان لها شأنٌ خلافَ شأنِ الباء، حيث أبرزَ معها الفعلَ وأضمر، فكانت الواوُ قائمةً مقامَ الفعلِ والباءُ سادّةً مسدَّهما معاً، والواواتُ العواطفُ نوائبُ عن هذه الواو، فَحُقِقْنَ أن يكنَّ عواملَ على الفعلِ والجارِّ جميعاً، كما تقول: ضربَ زيدٌ عمراً، وبكرٌ خالداً؛ فترفعُ بالواوِ وتنصبُ لقيامِها مقامَ ضَرَبَ الذي هو عاملُها. ....

﴿وَٱلنَّهَارِ إِذَا جَلَّىٰهَا﴾، وبين قولِه: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰهَا﴾، فلمّا حسُنَ جَعْلُ الليلِ يغشىٰ الشمس، يحسنُ أن النهار يجلّيها. وقالَ القَفّال: وهذه الأقسامُ الأربعةُ دائرةٌ مع الشمسِ بحسبِ أوصافِها»[(١)].

قولُه: (**مررتُ أمسِ بزيدٍ**)، أمسِ: منصوبٌ بـ«مررتُ»، وزيد: مجرورٌ بالباء؛ فإذا قلتَ: واليومَ عمرو، فقد نصبتَ اليومَ، وجررتَ عمرًا بالواو، وقد جُعلتْ هذه الواوُ نائبةً عن «مررتُ» وعن الباء. ولا يجوزُ جعلُ الضعيفِ نائبًا عن قويّيْنِ.

قولُه: (**علىٰ استكراهه**)، قالَ صاحبُ «المطلع»: «يعني أن الخليلَ وسيبويهِ[(٢)] استقرءا كلامَ العرب، فعلِما أن لا بدّ لكلِّ قَسَمٍ من مُقسَمٍ عليه، لأنه هو المطلوبُ بالقسَم؛ فلو زعمتَ أن الكلَّ قَسَم، فقد جئتَ بأقسامٍ كثيرة ليسَ لكلِّ واحدٍ مقسمٌ عليه علىٰ حدة. وقد سبقَ القولُ فيه في فواتحِ البقرةِ مشبعًا».

قولُه: (**أن واوَ القسَم مطّرحٌ معها إبرازُ الفعل**)، وعن بعضهم: الأصل: أقسمتُ بالله؛ فهاهنا تصيرُ الواوُ نائبًا عن الفعلِ المضمرِ في «إذا»، ونائبًا عن الباءِ في «الليل»، وإنما لم يجزْ إظهارُ الفعلِ مع الواو، لأن الباءَ تلصق كلَّ شيء، والواوُ لا تلصق إلّا فعلَ القسَم، فطلبًا

(١) «مفاتيح الغيب» (٣١: ١٧٣) بتصرف.

(٢) انظر: «الكتاب» (٣: ٥٠١) لسيبويه.

....

للاختصاصِ أُضمرَ الفعلُ معها، لأن الواوَ فرعٌ عن الباء. وقالَ ابنُ الحاجب: «يلزمُ من مجيءِ الواوِ حذفُ الفعل، كأنهم جعلوها عِوضًا من الباءِ والفعلِ معًا، ومن ثم أجيبُ: لمّا استدلّ علىٰ جواز العطفِ علىٰ عاملينِ بقولِه تعالىٰ: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ * وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ﴾ [الليل: ١-٢]، بأنّ واوَ القسَم جرتْ مجرىٰ الباءِ والفعلِ معًا، فصحَ إعمالُها بالاعتبارين، وكانت كأنها عاملٌ واحد، أي: عاملٌ واحدٌ له معمولان، نحو: ضربَ زيدٌ عمرًا وبكرٌ خالدًا، ولا خلافَ في جواز ذلك»[١].

وقالَ صاحبُ «اللُّباب»: «ما ذكرَه صاحبُ «الكشاف» لطيف، ولكن يَردُّ عليه مثلُ قولِه: ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِٱلۡخُنَّسِ * ٱلۡجَوَارِ ٱلۡكُنَّسِ * وَٱلَّيۡلِ إِذَا عَسۡعَسَ * وَٱلصُّبۡحِ إِذَا تَنَفَّسَ﴾ [التكوير: ١٥-١٨]، حيث صرّحَ بالعامليْنِ وليسَ هناك شيءٌ نابَ عنهما وعملَ عملهما، والأحسنُ عندي أن «إذا» هاهنا قد انسلخ [٢] للظرفية، ويكونُ منصوبَ المحلّ بدلًا من الليل، كأنه قيل: والليلِ وقتَ غشيانه، قالَ:

وبعدَ غدٍ يا لهفَ نفسي مـن غـدٍ ... إذا راحَ أصحابي ولسـتُ بـرائحِ[٣]

حيثُ أبدلَ «إذا» من «غدٍ»، أو علىٰ حذفِ مضافٍ نحو: وغشيانِ الليلِ إذا يغشىٰ، و«إذا» ظرفٌ لهذا المضاف، ولا يحسنُ إعمالُ فعلِ القسَم فيه إذِ القسَمُ مطلق وليسَ بمقيدٍ بوقتٍ من الأوقات، لصحةِ الكلامِ واستقامته في النهار».

وقالَ صاحبُ «الانتصاف»: «أجازَ ابنُ الحاجبِ العطفَ علىٰ عاملين، وجعلَ هذه الآيَةَ حجّتَه في مخالفةِ سيبويه، وردّ جوابَ الزمخشري في ﴿وَٱلشَّمۡسِ وَضُحَىٰهَا﴾ [الشمس: ١] بأنه لم يستمرَّ في التكوير، وكانَ يَسْتحسنُ من نفسِه هذا الاستنباط. ويمكنُ أن يقال: إن الواوَ

---

(١) «الايضاح شرح المفصل» (٢: ١٥٣، ١٥٤) بتصرف.

(٢) في (ف): «تصلح»، وليس المراد.

(٣) البيت لهدبة بن الخشرم من مقطوعة مطلعها:

أَلا عَلِّلاني قبـل نَـوْحِ النـوائحِ ... وقبل اطلاعِ النفسِ بين الجوانحِ

انظر: «ديوانه»، ص ٨٩.

....

في قوله: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا عَسۡعَسَ﴾ [التكوير: ١٧] واوُ القسَم، وفي ﴿وَٱلصُّبۡحِ﴾ [التكوير: ١٨] عاطفةٌ، فيطردُ ما قال الزمخشري». فإن قيل: خالفتم سيبويهِ؛ فإنه لا يرىٰ الواوَ المتعقبةَ للقسَمِ ابتداءَ قسَمٍ، بل عاطفة، وقد جعلتم الواوَ الأولىٰ المتعقبةَ لباءِ القسَمِ، وهي في ﴿بِٱلۡخُنَّسِ﴾، قسمًا. قلنا: إنما تكلّمَ سيبويهِ في واوٍ تعقبتْ قَسَمًا بالواو، فأما إذا جاءتِ الواوُ بعد الباءِ فلم يَذكرْه؛ فإن الذي ذكرَه سيبويهِ فيه تكرارُ الواوِ في معنىٰ واحد، وهو مُسْتكرهٌ بخلافِ هذا، ألا ترىٰ أنه لو صدرَ القسَمُ بالواوِ ثُم تلاه قسَمٌ بالباء، لتحتَّمَ كونُهما قَسَمَيْنِ. وأيضًا فكان المانعُ لسيبويهِ من جَعْلِ الواوِ الثانيةِ قسمًا مستقلًا، مجيءَ الجوابِ واحدًا، واحتياجَ الواوُ الأولىٰ إلىٰ محذوف؛ فالعطفُ يغني عن تقدير محذوف، فلا يلزمُ اطّرادُه في الباء التي هي أصلٌ للقسَم، لا سيما مع التصريحِ بفعلِ القسَم وتأكيدِه بزيادةِ «لا»؛ ففي مجموعِ ذلك ما يغني عن إفرادِه بجواب، ولا كذلك الواو، فإنها ضعيفةُ المكنةِ في القَسَمِ بالنسبةِ إلىٰ الباء، فلا يلزمُ من حذفِ جوابٍ، ويَصحّ الدلالةُ عليه حذفُ جوابٍ دونه في الوضوح. فهنا نكتةٌ خصّتْ إيرادَ السؤالِ بالواوِ الثانيةِ في قولِه: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا عَسۡعَسَ﴾ [التكوير: ١٧] دون الثالثة، لأنه لا يلزمُ منها العطفُ علىٰ عاملين؛ لأنا نجعلها نائبةً عن الباء، ونجعلُ «إذا» فيها منصوبة بالفعلِ مباشرة، إذْ لم يتقدمْ في جملةِ الفعلِ ظرفٌ يُعطفُ عليه «إذا»، فهو كقولك: مررتُ بزيدٍ وعمرو اليوم، فاليومَ منصوبٌ بالفعلِ مباشرة؛ فمرورُك بزيدٍ مطلقٌ غيرُ مقيدٍ بظرف، فالمقيدُ به عمرو خاصة، فالظرفُ وإن عملَ فيه الفعلُ مباشرة، فهو مقيدٌ للقَسَمِ بالليلِ لا للقسَم بالخُنَّس»[1].

قالَ الدارُ الحديثي: «إن الواو في قولِه: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا عَسۡعَسَ * وَٱلصُّبۡحِ إِذَا تَنَفَّسَ﴾ [التكوير: ١٧-١٨]، وقوله: ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِٱلشَّفَقِ * وَٱلَّيۡلِ وَمَا وَسَقَ * وَٱلۡقَمَرِ إِذَا ٱتَّسَقَ﴾ [الانشقاق: ١٦-١٨]، للقَسَم لا للعطف، وجوابُ أحدِ القسمين محذوف، وهو أسهل تحملًا من ارتكابِ العطفِ علىٰ عاملين».

---

(١) «الانتصاف» بحاشية «الكشاف» (٤: ٧١٠)، وانظر «الإنصاف» (ق ١٤٦-١٤٧) للعراقي.

جُعِلتْ (ما) مصدريةً في قوله: ﴿وَمَا بَنَىٰهَا﴾ ﴿وَمَا طَحَىٰهَا﴾ ﴿وَمَا سَوَّىٰهَا﴾، وليس بالوجهِ لقوله: ﴿فَأَلْهَمَهَا﴾ **وما يؤدي إليه من فسادِ النَّظْم**، والوجهُ أن تكونَ موصولةً، ....

قولُه: (**جعلتْ (ما) مصدرية في قوله ﴿وَمَا بَنَىٰهَا﴾**)، روىٰ الواحدي عن عطاء: «والذي بناها، والكلبي: ومَن بناها. وقالَ الفراءُ والزجاج: (ما): بمعنىٰ المصدر»[(١)]. **الراغبُ**: «تَسْويةُ الشيءِ: جعلهُ سواء، إما في الرِّفعةِ أو الضَّعَة. قولُه تعالىٰ ﴿ٱلَّذِى خَلَقَكَ فَسَوَّىٰكَ﴾ [الانفطار: ٧]، أي: جعلَ خلقَك علىٰ ما اقتضتِ الحكمة، وقولُه: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا﴾، فإشارةٌ إلىٰ القوىٰ التي جعلَها مقوّمةً للنفس، فنُسبَ الفعلُ إليها، لأن الفعلَ كما يصحّ أن يُنسب إلىٰ الفاعل، يصحُّ أن يُنسبَ إلىٰ الآلة، نحو: سيفٌ قاطع، وهذا أولىٰ من قول مَن قالَ: أراد ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا﴾، يعني: الله، لأن «ما» لا يُعبّرُ به عن الله، إذْ هو موضوع للجنس، ولم يرد [به] سمع يَصحّ»[(٢)].

قولُه: (**وما يؤدي إليه من فسادِ النظم**)[(٣)]، وذلك أن ضميرَ الفاعلِ في قولِه: ﴿فَأَلْهَمَهَا﴾ لله تعالىٰ، والفاءُ فيه للترتيب؛ فلا يجوز: ونفسٍ وتسويتها فألهمها الله، فلا بدّ من ذلك التقدير، فإذن يوجِبُ النظمُ السَّري الموافقةَ بين سائرِ القرائن.

قال الإمام: «أورد القاضي عبدُ الجبارِ هذا القولَ وأبىٰ إلّا أن يكون مصدرًا، لِما يلزمُ من تقديم الأقسامِ بغيرِ الله علىٰ أقسامِه بنفسه عزّ وجل»[(٤)].

وأجابَ الإمامُ عنه «بأن أعظمَ المحسوساتِ الشمس، فذكرَها اللهُ تعالىٰ مع أوصافِها الأربعةِ الدالةِ علىٰ عِظمِها، ثم ذكرَ ذاتَه المقدسةَ ووصفَها بصفاتٍ ثلاث، ليَحْظىٰ العقلُ بإدراكِ جلالِ الله وعظمتِه كما يليقُ به، والحسُّ لا ينازعُه، فكان ذلك طريقًا إلىٰ جذبِ العقلِ من حضيضِ عالمِ المحسوسات، إلىٰ بَيْداءِ أوجِ كبريائه»[(٥)].

(١) «الوسيط» (٤: ٤٩٥) للواحدي، وانظر: «معاني القرآن وإعرابه» (٥: ٣٣٢) للزجاج.

(٢) «مفردات القرآن»، ص ٤٤٠.

(٣) في «ف»: «الضَّمّ»!.

(٤) «مفاتيح الغيب» (٣١: ١٧١) بتصرف.

(٥) المصدر السابق.

وإنما أُوثرتْ على مَنْ **لإرادةِ معنىٰ الوصفية**، كأنه قيل: والسماءِ، والقادرِ العظيمِ الذي بناها، ونفسٍ، والحكيمِ **الباهرِ الحكمةِ الذي سَوّاها**، وفي كلامِهم: **سبحانَ ما سَخَّرَكنَّ لنا**.

فإنْ قلتَ: لِمَ نكِّرتِ النفس؟

قلتُ: فيه وجهان، أحدُهما: أن يريدَ نفساً خاصةً من بين النفوسِ وهي نفسُ آدم، كأنه قال: وواحدةٍ من النفوس. والثاني: أن يريدَ كلَّ نفسٍ **وينكِّرَ للتكثيرِ على الطريقةِ المذكورة** في قوله: ﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ﴾ [التكوير: ١٤]. ....

قولُه: (**لإرادةِ معنىٰ الوصفية**)، لأن (ما) يستعملُ في الصفات، إذا أردتَ أن تسألَ عن صفةِ زيد، فقلت: ما زيدٌ؟ والجوابُ عنه: فقيهٌ أم طبيب. وإذا سألتَ عن ذاتِه فقل: مَن هو؟ والجوابُ عنه: إنه زيد.

قولُه: (**الباهر الحكمةِ الذي سواها**)، قالَ الإمام: «تسويتُها: تعديلُ أعضائها علىٰ ما يشهدُ به علمُ التشريح، وإعطاؤها القوةَ السامعةَ والباصرةَ والمخيّلةَ والمفكرةَ والمذكّرة، علىٰ ما يشهدُ به علم النَّفْس»(١). وبهٰذه الدقيقةِ خصّ المصنفُ تفسير «ما» في ﴿نَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا﴾ بصفةِ الحكمة.

قولُه: (**سُبحانَ ما سَخّركنّ لنا**)، يخاطبُ النساء، وفي «سبحان» ما في معنىٰ التعجّب؛ يتعجبُ من كونهنّ مسخراتٍ للرجال، قال الزجاج: «قيل: «ما» هاهنا بمعنىٰ «مَن»، وحُكي عن أهلِ الحجاز: سبحانَ ما سبحتُ له»(٢).

قولُه: (**ويُنكّرُ للتكثيرِ علىٰ الطريقةِ المذكورة**)، وهي أنه من عكس كلامهم الذي يَقْصدون به الإفراطَ فيما يعكس عنه. ويجوز أن يكون التنكيرُ فيه للتعظيمِ والتفخيم، قالَ الإمام: «يريدُ

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٣١: ١٧٤).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٥: ٣٣٢).

ومعنىٰ إلهام الفجورِ والتقوى: إفهامُهما وإعقالُهما، وأنّ أحدَهما حسنٌ والآخرُ قبيح، وتَمكينُه من اختيارِ ما شاءَ منهما **بدليلِ قوله: ﴿قَدۡ أَفۡلَحَ مَن زَكَّىٰهَا * وَقَدۡ خَابَ مَن دَسَّىٰهَا﴾** فجعله فاعلَ التزكيةِ والتَّدْسيةِ ومتولِّيهما، ....

نفسًا خاصةً من بين النفوس، وهي النفس القدسيةُ النبويةُ، وذلك أن كلَّ كثرةٍ لا بدّ لها من وحدةٍ تكون هي الرئيس؛ فالمركباتُ جنسٌ تحته أنواع، ورئيسُها الحيوان، والحيوانُ جنسٌ تحته أنواع، ورئيسُها الإنسان، والإنسانُ أصنافٌ ورئيسُهم النبيّ، والأنبياءُ كثيرون، ورئيسُهم المصطفىٰ صلواتُ الله عليه»[1].

قولُه: (**بدليل قوله: ﴿قَدۡ أَفۡلَحَ مَن زَكَّىٰهَا * وَقَدۡ خَابَ مَن دَسَّىٰهَا﴾**)، يريدُ أنه لمّا أَسندَ التزكيةَ والتَّدْسيةَ إلىٰ ذي النفس، عُلم أنه متمكنٌ من اختيارِ ما شاءَ من الفجورِ والتقوىٰ، وعُلم أن المرادَ من إلهامِ الفجورِ والتقوىٰ، إفهامُ الله لا خلقُهما.

الانتصاف: «دَسَّ في كلامِه نوعينِ من الباطل:

أحدهما: تفسيرُ «أَلْهَمها» بقوله: «أفهمَها الفجورَ والتقوىٰ، وأن أحدهما حسنٌ والآخرُ قبيح». وظنّ الحسَنَ والقبيحَ مُدركين للأحكام، إلّا أنا لا ننكرُ أن العقلَ يدركُ الأحكامَ الشرعية، بل لا بدَّ في كلِّ حُكمٍ شرعي من مقدمةٍ عقليةٍ موصلةٍ إلىٰ العقيدة، وسمعيةٍ دالّةٍ علىٰ خصوصِ الحكم.

وثانيهما: وهي[2] التي كشفَ القناعَ عنها، وهي أن التزكيةَ والتدسيةَ ليستا مخلوقتين لله تعالىٰ، وذكرَ فيها مجردَ دَعوىً مقرونةٍ بسَفاهة. فنقولُ: لا شكَّ أن الضميرَ يمكنُ عودُه إلىٰ الله تعالىٰ وإلىٰ ذي النفس، لكن عودَه إلىٰ الله تعالىٰ أولىٰ لوجهين:

أحدهما: أن الجملَ سيقتْ سياقةً واحدةً من قوله: ﴿وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا﴾، وضمائرها

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٣١: ١٧٤) بتصرف.

(٢) أي: النزعة الثانية كما في «الانتصاف»، أي: الباطل الثاني.

والتزكية: الإنماءُ والإعلاءُ بالتقوىٰ، والتدسيةُ: النقصُ والإِخْفاء بالفُجور.

كلُّها تعودُ إلىٰ الله تعالىٰ بالاتفاق، ولم يجرِ لغيرِ الله تعالىٰ ذِكر. ومَن ادّعىٰ عَودَ الضميرِ إلىٰ ذي النفس، فإنما يتمحّلُه من حيثُ المعنىٰ، وعَودُ الضميرِ إلىٰ ما جرىٰ نطقًا أولىٰ.

والثاني: أن الفعلَ في الآيةِ التي استشهدَ بها، وهي قولُه: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ﴾ [الأعلىٰ: ١٤]، مطاوعُ «زَكّى»، فهذا أولىٰ أن يدلَّ لنا، وأن المعنىٰ: قد أفلحَ مَن زكّاهُ الله فتزكّىٰ، وعنده الفاعلُ في الآيتينِ واحدٌ، وأضافَ إليه الفعلين المختلفين، ويُحتاجُ في تصحيحِه تعدّدُ اعتبارٍ ونحن عنه في غنًى، ونحنُ لا ننكرُ أن تُضافَ التزكيةُ والتَّدْسيةُ إلىٰ العبدِ لأنه فاعلُهما، كما يضافُ إليه طاعتُه ومعصيتُه؛ لأن له عندنا قدرةً مقارنة، بل ننفي أن تكون قدرةُ العبدِ مؤثرةً خالقة»(١).

قولُه: (**والتزكية: الإنماءُ والإعلاءُ بالتقوىٰ، والتّدسيةُ: النقصُ والإخفاءُ بالفجور**)، راعىٰ في التقدير معنىٰ اللفِّ والنَّشرِ مع الطباقِ المعنوي، ونبّه به علىٰ التقابلِ(٢) المعنوي بين قوله: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا﴾، وقوله: ﴿وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّىٰهَا﴾، وأنهما متفرّعانِ علىٰ قولِه: ﴿فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا﴾، وقد لُمح مِن القرينتيْنِ معنىٰ قولِه ﷺ: «الكيّسُ مَن دانَ نفسَه وعملَ لِما بعدَ الموت، والعاجزُ مَن أتبعَ نفسَه هواها، وتمنىٰ علىٰ الله». أخرجَه الترمذي عن شَدّادِ بن أوس(٣)، لأن الكياسةَ تقتضي الفلاح، وأن يفوزَ صاحبُها ببُغيته، ومَن أتبعَ نفسَه هواها خابَ وخسر. وإنما قلنا: إن قولَه: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا * وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّىٰهَا﴾، متفرّعٌ علىٰ قولِه: ﴿فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا﴾، لأن الأفعالَ الاختياريةَ موقوفةٌ علىٰ حصولِ داعيةٍ مخلوقةٍ لله تعالىٰ، فليجرّبِ العاقلُ نفسَه، فإنه ربّما يكونُ ذاهلاً عن شيءٍ، فتقعُ صورتهُ في قلبِه، ويَنبعثُ منه مَيْل، ويترتّبُ علىٰ الميْلِ حركةُ الأعضاء، فيصدرُ منه الفعل.

---

(١) «الانتصاف» بحاشية «الكشاف» (٤: ٧٥٩)، وانظر: «الإنصاف» (ق ١٤٩) للعراقي.

(٢) في (ط): «الفاعل»، وفي (ف): «التعاقب».

(٣) في (ح)، (ف): «مِن».

وأصلُ دَسّىٰ: دَسَّسَ، كما قيل في تَقَضَّضَ: تَقَضّىٰ. وسئلَ ابنُ عباسٍ عنه فقال: أتقرأُ: ﴿قَدۡ أَفۡلَحَ مَن تَزَكَّىٰ﴾ [الأعلى: ١٤] ﴿وَقَدۡ خَابَ مَنۡ حَمَلَ ظُلۡمٗا﴾ [طه: ١١١]. ......

قال الواحدي وصاحبُ «المطلع»: «الإلهامُ أن يوقِعَ في القلبِ التوفيقَ والخذلان؛ فإذا أَوقعَ في قلبِ عبدٍ شيئًا، فقد أَلزمَه ذلك الشيءَ»(١)، رَوينا عن البخاري ومسلمٍ وأبي داود، عن عمرانَ بنِ حصين، أن رجليْنِ من مُزَينةَ أتيا رسولَ الله ﷺ، فقالا: يا رسولَ الله، أَرأيت ما يعملُ الناسُ ويَكْدحون فيه، أشيءٌ قُضي عليهم ومضىٰ فيهم، مِن قَدرٍ قد سَبقَ، أو فيما يُسْتقبَلون به ممّا أتاهم به نبيّهم، وثَبتَتِ الحجّةُ عليهم؟ فقال: لا بَلْ شيءٌ قُضيَ عليهم ومضىٰ فيهم، وتصديقُ ذلك في كتابِ الله: ﴿وَنَفۡسٖ وَمَا سَوَّىٰهَا ۞ فَأَلۡهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقۡوَىٰهَا﴾(٢).

قولُه: (وسئل ابنُ عباسٍ عنه)، أي: عن فاعلِ زَكّىٰ ودَسّىٰ. وأجاب: أن فاعلَ ﴿قَدۡ أَفۡلَحَ مَن تَزَكَّىٰ﴾ [الأعلىٰ: ١٤]، وفاعلَ ﴿قَدۡ أَفۡلَحَ مَن زَكَّىٰهَا﴾، وفاعلَ ﴿وَقَدۡ خَابَ مَنۡ حَمَلَ ظُلۡمٗا﴾ [طه: ١١١]، وفاعلَ ﴿وَقَدۡ خَابَ مَن دَسَّىٰهَا﴾ سواء، أي: الضميرُ المستترُ في ﴿زَكَّىٰهَا﴾، عائدٌ إلىٰ «مَنْ»، والبارزُ إلىٰ النفس، وكذا في ﴿دَسَّىٰهَا﴾. ولمّا كان ظاهرُ هذا التأويلِ موافقًا لمذهبِه، قال: «وأما قولُ مَن زعمَ أن الضميرَ في «زَكّى» و«دسَّى» لله، فمن تَعْكيسِ القَدَريّة»، وهو كلامٌ خارجٌ عن جراءةٍ عظيمة، لِما رَوينا عن مسلمٍ والنسائي، عن زيدِ بنِ أرقم، أن رسولَ الله ﷺ، قال: «اللهمّ آتِ نفسي تقواها، وزكِّها أنتَ خيرُ مَن زَكّاها، أنتَ وليُّها ومَوْلاها»(٣).

وروىٰ الواحديّ عن ابنِ عباس أنه قال: «قد أفلحتْ نفسٌ زكّاها اللهُ تعالىٰ، وأصلحَها وطَهّرها ووفّقَها للطاعة، وخابتْ وخسرتْ نفسٌ أضلَّها اللهُ وأغواها»(٤)، ونحوٌ منه في «معالم التنزيل»(٥). وقد تقرّرَ عند صاحب «الانتصاف»، أن النظمَ لا يساعدُ إلّا هذا التأويل.

---

(١) انظر: «الوسيط» (٤: ٤٩٥) للواحدي.

(٢) أخرجه مسلم (٢٦٥٠) واللفظ له.

(٣) أخرجه مسلم (٢٧٢٢) والنسائي (٥٥٣٨).

(٤) «الوسيط» (٤: ٤٩٧).

(٥) (٨: ٤٣٩).

وأما قولُ من زعمَ أنّ الضميرَ في زَكّىٰ ودَسّىٰ لله تعالىٰ، وأنّ تأنيثَ الراجعِ إلى مَن؛ لأنه في معنىٰ النفس: فمِنْ تعكيسِ القَدَريَّة الذين يُورِّكون علىٰ الله قدراً هو بريءٌ منه ومتعالٍ عنه، ويُحْيون لياليَهم في تَمَحُّلِ فاحشةٍ يَنْسبونَها إليه.

فإنْ قلتَ: فأينَ جوابُ القسَم؟

قلتُ: هو محذوفٌ تقديره: لَيُدمدِمَنَّ اللهُ عليهم، أي: علىٰ أهلِ مكةَ لتكذيبِهم رسولَ الله ﷺ، كما دَمْدمَ على ثمودَ؛ لأنهم كذَّبوا صالحاً. وأما ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا﴾ فكلامٌ تابع لقوله: ﴿فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا﴾ علىٰ سبيل الاستطراد، وليس من جوابِ القسَم في شيء.

الراغب: «تزكيةُ الإنسانِ نفسَه ضربان: أحدهما بالفعلِ وهو محمود، وإليه قصدَ بقوله: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا﴾، وقولِه: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ﴾ [الأعلىٰ: ١٤]. والثاني بالقول، وأما قولُ كتزكيةِ العَدْلِ غيرَه، وهو مذمومٌ أن يفعلَ الإنسانُ بنفسِه، قالَ تعالىٰ: ﴿فَلَا تُزَكُّوٓا۟ أَنفُسَكُمْ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ ٱتَّقَىٰٓ﴾ [النجم: ٣٢]. ونَهيُه عن ذلك تأديبٌ لِقُبحِ مدحِ الإنسانِ نفسَه عقلاً وشرعًا، ولذلك قيل لحكيمٍ: ما الذي لا يَحْسنُ وإن كان حقًّا؟ قال: مدحُ الرجلِ نفسَه»[1]. وقالَ أيضًا: «الخَيْبَةُ: فَوْتُ المطلوب، قالَ تعالىٰ: ﴿وَخَابَ كُلُّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ﴾ [إبراهيم: ١٥]، ﴿وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّىٰهَا﴾»[2].

قولُه: (يُورّكون)، أي: يَنْسبون ويُضيفون إليه. الجوهري: «ورّكَ فلانٌ ذَنْبَه علىٰ غيرِه: أي: قَرَفَه به».

قولُه: (تقديرُه: لَيُدَمدِمَنّ اللهُ عليهم)، قالَ الزجاج: «الجوابُ: قد أفلح، أي: لقد أفلحَ؛ حذفتِ اللامُ لطولِ الكلام»[3]، وتبعَه القاضي ثُم قال: «كأنه لمّا أرادَ به الحثّ علىٰ تكميلِ

---

(١) «مفردات القرآن»، ص ٣٨١.

(٢) المصدر السابق، ص ٣٠٠.

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٥: ٣٣١).

[﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ بِطَغْوَىٰهَآ * إِذِ ٱنۢبَعَثَ أَشْقَىٰهَا * فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ ٱللَّهِ نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقْيَٰهَا * فَكَذَّبُوهُ فَعَقَرُوهَا فَدَمْدَمَ عَلَيْهِمْ رَبُّهُم بِذَنۢبِهِمْ فَسَوَّىٰهَا * وَلَا يَخَافُ عُقْبَٰهَا﴾ ١١-١٥]

الباءُ في ﴿بِطَغْوَىٰهَآ﴾ مثلُها في: كتبتُ بالقلم. والطَّغوىٰ من الطُّغيان: فَصَلوا بين الاسم والصِّفةِ في فَعْلىٰ من بناتِ الياء، بأنْ قلبوا الياءَ واواً في الاسم، وتركوا القلبَ في الصِّفة، فقالوا: امرأة خَزْيا وصَدْيا، يعني: فعلت التكذيبَ بِطُغيانها، كما تقول: ظلمني بجرأته علىٰ الله. وقيل: كذبتْ بما أُوعِدَتْ به من عذابِها ذي الطَّغوىٰ كقوله: ﴿فَأُهْلِكُواْ بِٱلطَّاغِيَةِ﴾ [الحاقة: ٥]، ....

النفسِ والمبالغةِ فيه، أقسمَ عليه بما يَدلُّهم علىٰ العلمِ بوجودِ الصانعِ، ووجوبِ ذاته وكمالِ صفاته، الذي هو أقصىٰ درجاتِ القوة النظرية، ويذكِّرُهم عظائمَ آلائه، ليَحْملَهم علىٰ الاستغراقِ في شكرِ نعمائه، الذي هو منتهىٰ كمالاتِ القوةِ العملية. وقيل: استطردَ بذكرِ بعضِ أحوالِ النفس، والجوابُ محذوفٌ تقديره: لَيُدمْدمنّ الله»[1]، إلىٰ آخره. كأنه رجّحَ قولَ الزجاجِ علىٰ قولِ المصنّف. فعلىٰ هذا: يكونُ قولُه: ﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ بِطَغْوَىٰهَآ﴾ [الشمس: ١١]، كلاماً تابعاً[2] علىٰ سبيلِ الاستطرادِ لقوله: ﴿وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّىٰهَا﴾؛ فإنّ الطغيانَ أعظمُ أنواعِ التَّدْسية، وعلىٰ تأويلِ المصنِّفِ: استطرادٌ لجوابِ القسَمِ علىٰ طريقِ التشبيه.

قولُه: (خَزْيَا وصَدْيَا)، «خَزْيا» مِن: خَزِي الرجلُ؛ إذا استحيا، والصَّدَىٰ: العطش، يقال: رجلٌ صَدٍ وامرأةٌ صَدْيا.

قولُه: (وقيل: كَذّبتْ بما أوعدتْ به)، عطفٌ علىٰ قوله: «الباءُ في ﴿بِطَغْوَىٰهَآ﴾: مثلُها في قوله: كتبتُ بالقلم» فالباءُ صلةٌ مثلُ قولِه: ﴿وَكَذَّبَ بِهِۦ قَوْمُكَ﴾ [الأنعام: ٦٦]، ويؤيدُ الأولَ قوله تعالىٰ: ﴿فَكَذَّبُوهُ فَعَقَرُوهَا﴾.

---

(١) «أنوار التنزيل» (٥: ٤٩٦).

(٢) كذا في الأصول الخطية: «كلام تابع»!

وقرأ الحسن: (بطُغْواها) بضم الطاء كالحُسْنىٰ والرُّجعىٰ في المصادر. ﴿إِذِ ٱنۢبَعَثَ﴾ منصوبٌ بكَذَّبتْ، أو بالطَّغوىٰ. و﴿أَشْقَىٰهَا﴾ قُدارُ بنُ سالف. ويجوزُ أن يكونوا جماعة، **والتوحيدُ لتسويتك في أفعلَ التفضيلِ إذا أضفتَه.** بين الواحدِ والجمعِ والمذكرِ والمؤنث، وكان يجوزُ أن يقال: أَشْقَوْها، كما تقول: أفاضلُهم. والضميرُ في (لهم) يجوزُ أن يكونَ للأَشْقَيْنَ والتفضيلُ في الشقاوة، لأنّ مَن تَولّى الفقرَ وباشَرَه كانت شَقاوتُه أظهرَ وأبلغ. و﴿نَاقَةَ ٱللَّهِ﴾ **نصبٌ على التحذير**، كقولك الأسدَ الأسدَ، والصبيَّ الصبيَّ، بإضمارِ: ذَروا أو احذروا عَقْرَها، ﴿وَسُقْيَٰهَا﴾ فلا تَزْوُوها عنها، **ولا تَسْتأثروا بها** عليها، ﴿فَكَذَّبُوهُ﴾ فيما حَذَّرَهم منه من نزولِ العذابِ إن فعلوا ﴿فَدَمْدَمَ عَلَيْهِمْ﴾ **فأَطبق عليهم العذابَ**، وهو مِن تكريرِ قولهم: ناقةٌ مَدْمومة: إذا ألبسها الشَّحْمُ، ﴿بِذَنۢبِهِمْ﴾ بسببِ ذنبِهم. وفيه إنذارٌ عظيمٌ بعاقبةِ الذنبِ، فعلى كلِّ مذنبٍ أن يعتبرَ ويَحْذرَ، ....

قولُه: (**والتوحيدُ لِتَسْويتك في أفعلَ التفضيلِ إذا أضفتَه**)، تقولُ: هذانِ أفضلُ الناسِ، وهؤلاءِ أفضلُهم.

قولُه: (**نصبٌ علىٰ التحذير**)، أي: اتركوا العَقْرَ والسُّقيا؛ يقال: سَقيتُه وأسقيتُه، والاسمُ: السُّقيا، أي: احذروا سُقيا الناقة، فلا تمنعوا سقياها.

قولُه: (**ولا تَسْتأثروا بها**)، أي: بسُقياها علىٰ الناقة؛ يقال: استأثَرَ بالشيءِ، أي: استبدَّ به.

قولُه: (﴿فَدَمْدَمَ عَلَيْهِمْ﴾: **فأطبقَ عليهم**)، **الراغب**: «دمدمَ عليهم ربُّهم: أهلكَهم وأزعجَهم، وقيل: الدَّمْدمةُ حكايةُ صوتِ الهرّة، ومنه: دَمدمَ فلانٌ في كلامه، والدِّمَامُ: يُطلىٰ به[1]، وبعيرٌ مُدَمدمٌ بالشَّحْم»[2].

---

(١) الدِّمام: دواءٌ تُطلىٰ به جبهةُ الصبي وظاهرُ عينيه، وكلُّ شيءٍ طُلي به فهو دِمام. «الصحاح» (٥: ١٩٢١- دمم).

(٢) «مفردات القرآن»، ص ٣١٧، ٣١٨.

﴿فَسَوَّىٰهَا﴾ الضميرُ للدَّمْدمة، أي: فسوّاها بينهم لم يُفْلتْ منها صغيرُهم ولا كبيرُهم. ﴿وَلَا يَخَافُ عُقْبَٰهَا﴾ أي: عاقبتَها وتَبِعتَها؛ كما يخافُ كلُّ معاقِبٍ من الملوكِ فيبقىٰ بعضَ الإبقاء. ويجوزُ أن يكونَ الضميرُ لثمودَ علىٰ معنىٰ: فَسوّاها بالأرضِ، أو في الهلاكِ، ولا يخافُ عقبىٰ هلاكِها. وفي مصاحفِ أهلِ المدينةِ والشام: فلا يخاف. وفي قراءةِ النبيِّ صلّى اللهُ عليه وآله وسلم: ولم يَخفْ.

عن رسول الله ﷺ: «مَنْ قرأ سورةَ «الشمس»، فكأنما تَصدّقَ بكلِّ شيءٍ طلعتْ عليه الشَّمسُ والقَمر».

قولُه: (في مصاحفِ أهلِ المدينة والشام)، أهل المدينة: نافع، (والشام): ابنُ عامرٍ. واللهُ أعلم.

تَـمَّتِ السُّورَة

سورة الليل

مكية، وهيَ إحدىٰ وعشرون آية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

[﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ * وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ * وَمَا خَلَقَ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰٓ * إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّىٰ﴾ ١ - ٤].

المَغشيُّ: إما الشمسُ من قوله: ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰهَا﴾ [الشمس: ٤] وإما النهارُ من قوله: ﴿يُغْشِى ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَارَ﴾ [الرعد: ٣] وإما كلُّ شيءٍ يواريه بظلامِه من قوله: ﴿إِذَا وَقَبَ﴾ [الفلق: ٣]. ﴿تَجَلَّىٰ﴾ ظهرَ بزوالِ ظلمةِ الليل، أو تَبيّنَ وتكشّفَ بطلوعِ الشمس، ﴿وَمَا خَلَقَ﴾ والقادرِ العظيمِ القدرةِ الذي قدرَ على خلقِ الذكرِ والأنثىٰ من ماءٍ واحد، وقيل: هما آدمُ عليه السلامُ وحوّاء. وفي قراءةِ النبي ﷺ: (والذَّكرِ والأنثىٰ). ....

سورة الليل

مكية، وهيَ إحدىٰ وعشرون آية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

قولُه: (مِن قولِه: ﴿إِذَا وَقَبَ﴾)، الجوهري: «وقبَ الظلام: دخلَ علىٰ الناس، ومنه قولُه تعالىٰ: ﴿وَمِن شَرِّ غَاسِقٍ إِذَا وَقَبَ﴾ [الفلق: ٣]».

قولُه: (وفي قراءةِ النبيّ ﷺ)، رواها البخاريُّ ومسلمٌ والترمذيُّ، عن عبدِ الله بنِ مسعود وعن أبي الدّرداء عن النبيّ ﷺ[1]. قال ابنُ جني: «﴿والذكرِ والأنثى﴾ بغيرِ ﴿وَمَا

---

(١) انظر: البخاري (٣٧٤٢) ومسلم (٢٨٢-٨٢٤) والترمذي (٢٩٣٩).

وقرأ ابنُ مسعود: (والذي خَلَقَ الذكرَ والأنثىٰ). وعن الكسائي: (وما خَلَقَ الذكرِ والأنثىٰ) بالجرّ علىٰ أنه بدلٌ من محلِّ «ما خَلَقَ»، بمعنىٰ: وما خَلَقَه الله، أي: ومخلوقِ الله الذَّكرِ والأنثىٰ. وجاز إضمارُ اسمِ الله؛ لأنه معلومٌ لانفرادِه بالخلق، إذْ لا خالقَ سواه. وقيل: إنَّ اللهَ لم يَخلقْ خلقاً من ذوي الأرواحِ ليس بذكرٍ ولا أنثىٰ. والخُنْثىٰ، وإن أشكلَ أَمرُه عندنا فهو عندَ الله غيرُ مُشكلٍ، معلومٌ بالذكورةِ أو الأنوثة؛ فلو حلفَ بالطلاقِ أنه لم يلقَ يومَه ذكراً ولا أنثىٰ، وقد لُقِّي خُنْثىٰ مشكلاً: كان حانثاً؛ لأنه في الحقيقةِ إمّا ذكراً أو أنثىٰ، وإن كان مشكلاً عندنا. «شَتَّىٰ» جمعُ شتيتٍ، أي: إنَّ مساعيَكم أشتاتٌ مختلفة، وبيان اختلافِهما فيما فصَّل علىٰ أثره.

[﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ * وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ * فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَىٰ﴾ ٥-٧].

﴿أَعْطَىٰ﴾ يعني حقوقَ ماله، ﴿وَاتَّقَىٰ﴾ اللهَ فلم يَعْصه. ﴿وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ﴾ بالخصلةِ الحُسْنى، وهي الإيمان. أو بالمِلَّةِ الحُسْنىٰ، وهي ملَّةُ الإسلام، أو بالمثوبةِ الحسنىٰ: وهي الجنة. ﴿فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَىٰ﴾ **فَسَنُهيِّئُهُ لها** من يَسَّرَ الفرسَ للركوبِ إذا أَسْرجها وأَلْجمها. ومنه قولُه عليه السلام: «**كلٌّ مُيسَّرٌ لما خُلِقَ له**». ....

خَلَقَ﴾: قراءةُ النبيِّ ﷺ، وعليٍّ وابنِ مسعود وابنِ عباسٍ وأبي الدّرداء، وهي شاهدةٌ لقراءةِ مَن قرأ: ﴿وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَىٰ﴾، بجرِّ ﴿الذّكرِ﴾ لكونهِ بدلًا مِن ﴿مَا﴾»(١).

قولُه: (**فَسَنُهيِّئُه لها**)، عن بعضِهم: تَيَسّر، كذا. واسْتَيْسرَ: أي: تَسهّل وتَهيأ، وقوله تعالىٰ: ﴿فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ﴾ [المزمل: ٢٠]، ويَسّرتُ كذا، أي: سهلتُه وهيّأته، قال تعالىٰ: ﴿فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَىٰ﴾.

قولُه: (**كلٌّ ميسرٌ لِما خُلِقَ له**)، الحديث من روايةِ البخاري ومسلمٍ وأحمدَ والترمذي وأبي داود وابن ماجه، عن عليٍّ رضي اللهُ عنه، قال: قالَ رسولُ الله ﷺ: «ما منكم من أحدٍ إلّا وكُتبَ مقعدُه مِن النارِ ومقعدُه من الجنة، قالوا: يا رسولَ الله، أفلا نتكلُ علىٰ كتابنا؟ فقال: اعملوا،

---

(١) «المحتسب» (٢: ٣٦٤)، وانظر: «البحر المحيط» (٨: ٣٦٢) لأبي حيان.

والمعنىٰ فسنلطفُ به ونوفّقهُ حتى تكونَ الطاعةُ أيسرَ الأمورِ عليه وأهونَها، من قوله: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهۡدِيَهُۥ يَشۡرَحۡ صَدۡرَهُۥ لِلۡإِسۡلَٰمِ﴾ [الأنعام: ١٢٥].

فكلٌّ ميسرٌ لِما خُلِقَ له». أما مَن كان من أهلِ السعادة، فسيصيرُ لعملِ السعادة، وأما مَن كان من أهلِ الشقاوة، فسيصيرُ لعملِ الشقاء، ثم قرأ: ﴿فَأَمَّا مَنۡ أَعۡطَىٰ وَٱتَّقَىٰ﴾، الآيتيْن(١). وما أدري كيف أوردَ هذا الحديث هاهنا، وهو يهدمُ قاعدةَ مذهبه(٢).

الانتصاف: «هلّا أطالَ لسانَه في هذا المقام، لكن قصره الحق، فتراه يتأولُ الكلامَ بخلق اللُّطف والخذلان، ويَحْملُه علىٰ ما لا يحتملُه»(٣).

روىٰ محيي السنّة عن الخطابي أنه قال: «قولُهم: أفلا نتكلُ علىٰ كتابنا؟ مطالبةٌ منهم بأمرٍ يوجبُ تعطيلَ العبودية، ورَوْمَ أن يتخذوا حجّةً لأنفسِهم في تركِ العمل، فأعلمهم النبيُّ ﷺ بقوله: اعملوا، فكلٌّ ميسّرٌ لِما خلق له، بأمريْنِ لا يُبطلُ أحدُهما بالآخر: باطنٌ هو العلةُ الموجبةُ في حُكمِ الربوبيّة، وظاهرٌ هو السمةُ اللازمةُ في حقِّ العبوديّة، وهو أمارةٌ مخيلةٌ غيرُ مفيدةٍ حقيقة العلم. ونظيرُه الرزقُ المقسومُ مع الأمرِ بالكسب، والأجلُ المضروبُ في العمر مع المعالجةِ بالطب؛ فإنك تجدُ المغيّبَ فيهما علةً موجبةً، والظاهرَ البادي سببًا مخيّلاً، وقد اصطلحَ الناسُ خاصتُهم وعامتُهم، أن الظاهرَ منهما لا يتركُ بسببِ الباطن»(٤).

وقلتُ: تلخيصُه: عليكم بشأنِ العبوديةِ وما خُلقتم لأجله وأُمرتم به، وكِلُوا أمورَ الربوبيّةِ المغيبةِ إلىٰ صاحبِها، فلا عليكم بشأنها، واللهُ أعلم.

قولُه: (**حتىٰ تكونَ الطاعةُ أيسرَ الأمورِ عليه وأهونَها**)، روينا عن أبي داود، عن سالمٍ قال: قالَ رجلٌ من خُزاعةَ: «ليتني صليتُ فاسترحْتُ! فكأنهم عابوا ذلك عليه، فقال: سمعتُ

---

(١) أخرجه البخاري (٤٩٤٩) ومسلم (٤٧٢٦).

(٢) القائمة علىٰ أن الإنسان يخلق أفعاله، ومن ثم فهو المسؤوال عنها من خيرٍ وشر.

(٣) «الانتصاف» بحاشية «الكشاف» (٤: ٧٦٢)، وانظر: «الإنصاف» (ق ١٤٩).

(٤) «شرح السُّنة» (١: ١٣٣) للبغوي.

[﴿وَأَمَّا مَنۢ بَخِلَ وَٱسْتَغْنَىٰ * وَكَذَّبَ بِٱلْحُسْنَىٰ * فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْعُسْرَىٰ * وَمَا يُغْنِى عَنْهُ مَالُهُۥٓ إِذَا تَرَدَّىٰٓ﴾ ٨ - ١١].

﴿وَٱسْتَغْنَىٰ﴾ وزَهِدَ فيما عندَ الله **كأنه مستغنٍ عنه فلم يَتَّقِه. أو استغنىٰ بشهواتِ الدنيا عن نعيمِ الجنة**؛ لأنه في مقابلةِ ﴿وَٱتَّقَىٰ﴾.﴿فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْعُسْرَىٰ﴾ فسنخذلُه ونمنعُه الألطافَ، حتى تكونَ الطاعةُ أعسرَ شيءٍ عليه وأشدَّه، من قوله: ﴿يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ [الأنعام: ١٢٥] **أو سَمّىٰ طريقةَ الخيرِ** باليُسْرى، .....

رسولَ الله ﷺ، يقول: أقمِ الصلاةَ يا بلال، أرِحْنا»[1]. وفي «الجامع»: أنه ﷺ، كانَ يستروحُ بأدائها من شُغلِ القلب بها. وقيل: كانَ اشتغالُه بالصلاةِ راحةً له لأنه كانَ يَعدُّ غيرَها من الأعمالِ الدنيويّةِ تعبًا، فكأنه يستريحُ بالصلاةِ من مناجاةِ الله، ولهذا قالَ عليه الصلاةُ والسلام: «وقُرّةُ عيني في الصلاة»[2]، وما أقربَ الراحةَ من قُرّةِ العين![3].

قولُه: (**كأنه مُستغنٍ عنه فلم يَتّقِه**)، يعني: الذي يَقْتضيه التقابلُ أن يقال: وأما مَن بخلَ ولم يتّقِ، لقوله: ﴿أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ﴾، لكنْ وُضعَ موضعَه ﴿وَٱسْتَغْنَىٰ﴾ وضعًا للسببِ موضعَ المسبّب، ولذلك أتىٰ بالفاءِ في قولِه: «فلم يتّقِه».

قولُه: (**أو استغنىٰ بشهواتِ الدنيا عن نعيمِ الجنّة**)، يعني أن قولَه ﴿وَٱسْتَغْنَىٰ﴾، لمّا وقعَ مقابلاً لقولِه: ﴿أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ﴾، يُقدّرُ تارةً: استغنىٰ عن الله، وأخرىٰ: استغنىٰ بشهواتِ الدنيا عن نعيمِ الجنّة، لأنه مقابلٌ له، لأنّ المتّقي ﴿مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ﴾، فإن له الجنّة، وكانَ ذلك سببًا لأن يقالَ في حقّه: ﴿فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ﴾ [النازعات: ٤١].

قولُه: (**أو سمّىٰ طريقةَ الخير**)، عطفٌ علىٰ قوله: «والمعنىٰ: فسنلطفُ به»؛ فاليُسرىٰ

(١) أخرجه أبو داود (٤٩٨٥).

(٢) من حديث أنس عن النبي ﷺ، قال: «حُبِّبَ إليّ من دنياكم: النساء والطِّيب، وجُعلتْ قُرّةُ عيني في الصلاة». أخرجه النسائي (٣٩٤٠) وانظر: «المسند» (١٢٢٩٣) للإمام أحمد.

(٣) «جامع الأصول» (٤٣٧٥) (٦: ٢٦٣) لابن الأثير.

لأنّ عاقبتَها اليسر؛ وطريقةَ الشرّ العُسْرىٰ، لأن عاقبتَها العسر. أو أراد بهما طريقَي الجنةِ والنار، أي: فسنهديها في الآخرةِ للطريقين. وقيل: **نزلتا في أبي بكرٍ رضي الله عنه، وفي أبي سفيانَ بنِ حربٍ**. ﴿وَمَا يُغْنِي عَنْهُ﴾ استفهامٌ في معنىٰ الإنكار، ....

والعُسرىٰ علىٰ الأولِ محمولتانِ علىٰ الطاعة، سُميتْ بهما لأنه تعالىٰ يَسّرها علىٰ المكلَّفِ بمنح الألطاف، أو عَسّرها عليه بالخذلان، قالَ القَفّال: «هو من قولِه تعالىٰ: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا﴾ [الشورىٰ: ٤٠]، فلمّا سمّىٰ الألطافَ الداعيةَ إلىٰ الطاعةِ بتيسيرِ اليُسرىٰ، سمّىٰ تَرْكَ هذه الألطافَ بتيسيرِ العُسرىٰ»[(١)].

وقالَ الإمام: «المعنىٰ بتيسيرِ اليُسـرىٰ: تَسْهيلُها علىٰ مَن أرادَه تعالىٰ، حتىٰ لا يعتريَه من الكسلِ والتثاقُلِ ما يَعتري المرائيَ والمنافق، قال تعالىٰ: ﴿وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلْخَٰشِعِينَ﴾ [البقرة: ٤٥]، ﴿وَإِذَا قَامُوٓاْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ قَامُواْ كُسَالَىٰ﴾ [النساء: ١٤٢]، ﴿مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمُ ٱنفِرُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱثَّاقَلْتُمْ﴾ [التوبة: ٣٨]»[(٢)].

وعلىٰ الثاني مفسّرتانِ بالطاعةِ والمعصية، وهو أحسنُ طباقًا بالحديثِ المروي: «كلٌّ ميسّرٌ لِما خُلقَ له» إلىٰ آخره، وأقربُ إلىٰ أصولِ أهلِ السنة، كما أن الأولَ أقربُ إلىٰ أصولهم. وقالَ الإمام: «كلُّ ما أدتْ عاقبتُه إلىٰ الراحةِ والأمور المحمودة، فذلك اليُسرىٰ، وهو وَصْفُ كلِّ الطاعات. وكلُّ ما أدّتْ عاقبتُه إلىٰ التَّعبِ والرَّدىٰ، فذلك ا لعُسرىٰ، وهو وصفُ كلِّ المعاصي. واستدلَّ الأصحابُ بهذه الآيةِ علىٰ صحّةِ قولِهم في التوفيقِ والخذلان. وأما وجهُ تأنيث اليُسرىٰ والعُسرىٰ، فإن كان المرادُ منهما جماعةَ الأعمالِ فذلك ظاهر، وإن كان المرادُ عملاً واحدًا، يرجعُ التأنيثُ إلىٰ الحالة أو الفعْلة، ويجوزُ أن يرادَ الطريقة، أي: اليُسرىٰ والعُسرىٰ»[(٣)].

قولُه: (**نَزَلتا في أبي بكرٍ رضي اللهُ عنه، وفي أبي سفيان**)، ورَوىٰ الواحديُّ ومحيي السنة،

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٣١: ١٨٢).

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق (٣١: ١٨١، ١٨٢) بتصرف.

أو نفي، ﴿تَرَدَّىٰٓ﴾ تفعَّلَ من الرَّدىٰ وهو الهلاك، يريد: الموت. أو تَردّىٰ في الحفرةِ إذا قُبر، أو تَردّىٰ في قَعْر جهنم.

[﴿إِنَّ عَلَيْنَا لَلْهُدَىٰ * وَإِنَّ لَنَا لَلْآخِرَةَ وَٱلْأُولَىٰ﴾ ١٢-١٣].

﴿إِنَّ عَلَيْنَا لَلْهُدَىٰ﴾ إن الإرشادَ إلى الحقِّ واجبٌ علينا بنصبِ الدلائلِ وبيانِ الشرائع. ﴿وَإِنَّ لَنَا لَلْآخِرَةَ وَٱلْأُولَىٰ﴾ أي: ثوابَ الدّاريْنِ للمهتدي، كقوله: ﴿وَءَاتَيْنَـٰهُ أَجْرَهُۥ فِى ٱلدُّنْيَا وَإِنَّهُۥ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ لَمِنَ ٱلصَّـٰلِحِينَ﴾ [العنكبوت: ٢٧].

[﴿فَأَنذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّىٰ * لَا يَصْلَىٰهَآ إِلَّا ٱلْأَشْقَى * ٱلَّذِى كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ * وَسَيُجَنَّبُهَا ٱلْأَتْقَى * ٱلَّذِى يُؤْتِى مَالَهُۥ يَتَزَكَّىٰ * وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُۥ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَىٰٓ * إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِ ٱلْأَعْلَىٰ * وَلَسَوْفَ يَرْضَىٰ﴾ ١٤-٢١].

أنها نزلتْ في أبي بكر الصدّيقِ رضي اللهُ عنه، اشترىٰ بلالاً من أميةَ بن خلف ببردة وعَشْرِ أواقٍ، فأعتقَه لله تعالىٰ، فأنزلَ اللهُ إلىٰ قولِه: ﴿إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّىٰ﴾، سعيَ أبي بكرٍ وأميّة[١]. وروىٰ الإمامُ عن القَفّالِ أنّ السورةَ نزلتْ في أبي بكر الصدّيق وإنفاقِه علىٰ المسلمين، وفي أميةَ بنِ خلفٍ وبُخْلِه وكفرِه بالله تعالىٰ، لكنّ معانيَها عامّةٌ لقوله: ﴿إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّىٰ﴾[٢]. وقلتُ: دلَّ علىٰ العمومِ الحديثُ[٣] الذي رويناه عن الأئمّة.

قولُه: (إن الإرشادَ إلىٰ الحقّ واجبٌ علينا)، قالَ القاضي: «إن علينا الإرشادَ إلىٰ الحقّ بموجب قضائنا، أو إن علينا بيانَ طريقةِ الهدىٰ لقوله تعالىٰ: ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ قَصْدُ ٱلسَّبِيلِ﴾ [النحل: ٩]»[٤]. وقالَ الزجاج: «علينا أن نبيّنَ طريقَ الهُدىٰ من طريقِ الضلال»[٥].

---

(١) انظر: «الوسيط» (٤: ٥٠٣) للواحدي، و«معالم التنزيل» (٨: ٤٤٨) للبغوي، و«أسباب النزول» للواحدي أيضًا، ص ٥٢٤.

(٢) انظر: «مفاتيح الغيب» (٣١: ١٧٩).

(٣) «كلٌّ ميسَّرٌ لـما خلق له»، وقد سبق تخريجه.

(٤) «أنوار التنزيل» (٥: ٤٩٩).

(٥) « معاني القرآن وإعرابه» (٥: ٣٣٦).

وقرأ أبو الزبير: (تَتلظّى).

فإنْ قلتَ: كيفَ قال: ﴿لَا يَصۡلَىٰهَآ إِلَّا ٱلۡأَشۡقَى﴾ ﴿وَسَيُجَنَّبُهَا ٱلۡأَتۡقَى﴾ وقد عُلِمَ أنّ كلَّ شقيٍّ يَصْلاها، وكلَّ تقيٍّ يُجنَّبُها، لا يختصُّ بالصَّلْيِ أشقىٰ الأشقياء، ولا بالنجاةِ أتقىٰ الأتقياء، وإنْ زعمتَ أنه نكَّرَ النارَ فأرادَ ناراً بعينِها مخصوصةً بالأشقىٰ، فما تَصنعُ بقوله: ﴿وَسَيُجَنَّبُهَا ٱلۡأَتۡقَى﴾ فقد عُلِمَ أن أَفسقَ المسلمين يُجنّبُ تلك النارَ المخصوصة، لا الأتقىٰ منهم خاصة؟

قلتُ: **الآيةُ واردةٌ في الموازنةِ بين حالتَيْ عظيمٍ من المشركين وعظيمٍ من المؤمنين**، فأُريدَ أن يبالغَ في صفتيهما المتناقضتين فقيل: الأشقىٰ، وجُعِل مختصاً بالصَّلْيِ، كأن النارَ لم تُخْلق إلّا له. وقيل: الأتقىٰ، وجُعِل مختصاً بالنَّجاة، كأن الجنةَ لم تُخْلق إلّا له. وقيل: هما أبو جهل أو أميةُ بنُ خلف، وأبو بكر رضي الله عنه. ﴿يَتَزَكَّىٰ﴾ من الزكاء، أي: يَطلبُ أن يكونَ عند الله زاكياً، لا يريدُ به رياءً ولا سُمعة. أو يَتَفَعّلُ من الزكاة.

قولُه: (**الآيةُ واردةٌ في الموازنةِ بين حالتي عظيمٍ من المشركين وعظيمٍ من المؤمنين**)، يعني أبا بكر رضي اللهُ عنه، وأُميةَ بنَ خلفٍ[١] قبّحَهُ الله كما سبق.

الانتصاف: «بُني علىٰ مفهومِ الاية لورودِ صيغةِ التّخصيص، وحاصلُ جوابه[٢] أن التخصيصَ له فائدةٌ سوىٰ النفي عمّا عدا المخصّصِ وهي المقابلة، وهذا يلاحظُ ما لحظَه الشافعي في قولِه تعالىٰ: ﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِي مَآ أُوحِيَ إِلَيَّ﴾ [الأنعام: ١٤٥] الآية فإنه لم يَقلْ بمفهومِ حَصْرِها، بل جعلَ فائدةَ المقابلةِ الردَّ لأحكامِ الجاهليةِ لا نفيَ ما عدا المحصور[٣]، والزّمخشريُّ

---

(١) في (ح)، (ف): «أُبي بن خلف»، وهو تحريف. ومن قوله: «يعني أبا بكر» إلى قوله: «كما سبق»، سقط من (ط).

(٢) أي: جواب الزمخشري.

(٣) انظر: «الفقه الإسلامي وأدلته» (٤: ١٥١-١٥٣).

....

خاصةً ضاقَ ذرعُه في هذه الآيةِ حذرًا علىٰ قاعدتِه(١)، ويأبىٰ اللهُ إلّا نقضَها، فنقولُ: الصَّلْيُ في اللغة: أن يَحْفروا حفيرًا فيجمعوا فيه جَمرًا كثيرًا، ثُم يَعمدوا إلىٰ شاةٍ فيدسّوها وسطه؛ فأمّا ما يُشوىٰ فوقَ الجمر، أو علىٰ المقلىٰ، أو في التنّور، فلا يسمىٰ مَصليًّا. هذا بعينِه ذكره الزمخشريّ في سورة الغاشية(٢)؛ فالتصليةُ أشدُّ أنواعِ التعذيب. والناسُ عندنا ثلاثةُ أنواع: مؤمنٌ فائز، ومؤمنٌ عاصٍ، وكافر. فالفائزُ يطفئُ نورُه لهبَ النار، والعاصي يُعذَّبُ في الطبقةِ الأولىٰ، حتىٰ إن منهم مَن تبلغُ النارُ إلىٰ كعبَيْه، وأشدُّهم مَن تصلُ إلىٰ موضعِ سجوده، ولا يُعذَّبُ أحدٌ من المؤمنين بين أطباقِها بالصَّلْي؛ فلا يَصْلاها إلّا الكافر، وسَيُجنَّبُها الأتقىٰ بالكليةِ لا يسمعُ حَسيسَها، فالعاصي ليس بأتقىٰ ولا أشقىٰ؛ فلا يَصْلاها ولا يُجنَّبُها، بل يُعذَّبُ بغيرِ الصَّلْي»(٣).

وقلتُ: ويؤيدُ هذا التأويلَ اللفظتان، أعني ﴿لَا يَصْلَىٰهَآ﴾ و﴿وَسَيُجَنَّبُهَا﴾، فإن إحداهما دلّت علىٰ معنىٰ البُحْبوحة(٤)، والأخرىٰ علىٰ المعنىٰ البعيد، ولذلك قال: ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ وَٱجْتَنِبُوا۟ قَوْلَ ٱلزُّورِ﴾ [الحج: ٣٠].

النهاية: «في حديثِ عمرَ رضي اللهُ عنه، قال: «عليكم بالجَنْبةِ فإنها عفاف»، قال الهروي: يقول: اجتنبوا النساءَ ولا تَقْربوا ناحيتَهنّ، يقال: رجلٌ ذو جَنْبة، أي: ذو اعتزالٍ عن الناس، متجنِّبٌ لهم».

---

(١) القائمة علىٰ أن الفاسق من الموحّدين مخلد في النار كالكافر، وذلك مناقض لما عقد عليه أهل السنة والجماعة مذهبهم في هذه المسألة، من أن عصاة الموحدين يخرجون من النار برحمة الله تعالىٰ، ثم بشفاعة الشافعين.
انظر: «المسائل الاعتزالية في تفسير الكشاف» ص ١٠٩٤، ١١٠٧.

(٢) انظر ما تقدم ص٤٠٦؛ قاله في تفسير الآية (٤) من سورة الغاشية.

(٣) «الانتصاف» بحاشية «الكشاف» (٤: ٧٦٣)، وانظر: «الإنصاف» (ق ١٤٩، ١٥٠).

(٤) في (ح)، (ف): «النّجوحة».

فإنْ قلتَ: ما محلُّ يَتَزَكَّىٰ؟

قلتُ: هو على وجهين: إنْ جعلتَه بدلاً من ﴿يُؤْتِي﴾ فلا محلَّ له؛ لأنه داخل في حُكْمِ الصِّلة، **والصلاتُ لا محلَّ لها**. وإنْ جعلتَه حالاً من الضميرِ في ﴿يُؤْتِي﴾ فمحلُّه النصبُ. ﴿ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِ﴾ مستثنىً من غيرِ جنسِه وهو النِّعمة أي: ما لأحدٍ عنده نعمةٌ إلّا ابتغاءَ وجهِ ربِّه، كقولك: ما في الدار أحدٌ إلّا حماراً. وقرأ يحيىٰ بنُ وَثّاب: (إلا ابتغاءُ وجهِ ربِّه) بالرفع: **على لغةِ مَن يقول**: ما في الدار أحدٌ إلّا حمارٌ، وأُنْشِدَ في اللغتين قولُ بشرِ بن أبي خازم:

أَضْحَتْ خَلاءً قِفاراً لاَ أَنِيسَ بِهَا ... إلّا الجَآذِرُ وَالظّلْمانُ تَخْتَلِفُ

وقول القائل:

وَبَلْــدَةٍ لَــيْسَ بِهَــا أَنِــيسُ ... إلّا الْيَعَــافِيرُ وإلَّا الْعَــيسُ

ويجوزُ أن يكونَ ﴿ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِ﴾ مفعولاً له على المعنىٰ، ....

قولُه: (**والصِّلاتُ لا محلَّ لها**)، قيل: لأنّ الصِّلةَ بعضُ الاسم، وبعضُ الاسمِ لا محلّ له، ولأن الصِّلةَ ليستْ بقائمةٍ مقامَ المفرد.

قولُه: (**علىٰ لغةِ مَن يقول**)، وهي لغةُ بني تميم، وسبقَ تقريرُه في النَّمل.

قولُه: (**أضحتْ خلاءً**) البيت، بعدَه:

وَقفتُ فيها قَلوصي كـي تُجـاوبَني ... أو يُخبرَ الرَّسْمُ عـنهم أيّـةً صَرَفـوا[١]

القِفارُ: جمعُ قَفْر، وهي الخالي من المفاوز. والجآذرُ: أولادُ البقر. والظِّلْمانُ: جمعُ الظَّليمِ، وهو ذَكرُ النَّعام.

قولُه: (**ويجوزُ أن يكونَ ﴿ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِ﴾**)، **مفعولاً له**) وعلى هذا المستثنى داخل في المستثنى منه حقيقة، لأنّ المعنى: لا يؤتي مالَه لأمرٍ من الأمور، إلّا ابتغاءَ وجهِ ربِّه[٢].

---

(١) انظر: «ديوان بشر بن أبي خازم»، ص ١٠١.

(٢) من قوله «مفعولاً له» إلى هنا، سقط من (ح)، (ف).

لأنَّ معنىٰ الكلام: لا يُؤْتي مالَه إلّا ابتغاءَ وجهِ ربِّه، **لا لمكافأةِ نعمةٍ**. ﴿وَلَسَوْفَ يَرْضَىٰ﴾ مَوعدٌ بالثوابِ الذي يُرْضيه ويُقِرُّ عينَه.

وعن رسول ﷺ: «مَنْ قرأَ سورةَ «والليل»، أعطاه اللهُ حتىٰ يَرْضى، وعافاه من العُسْرِ ويَسَّرَ له اليُسْر».

وقوله: (**لا لِمُكافأةِ نعمةٍ**)، توكيدٌ للاستثناء. والتركيبُ ممّا ردَّه صاحبُ «المفتاح».

تمّت السُّورة

حَامِدًا لله ومُصَلّيًا

سورة ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾
مكية، وهيَ إحدىٰ عشرة آية

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

[﴿وَٱلضُّحَىٰ * وَٱلَّيۡلِ إِذَا سَجَىٰ * مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾ ١-٣]

المرادُ بالضُّحىٰ: وقتُ الضحىٰ، **وهو صَدْرُ النهار حين ترتفعَ الشمسُ** وتلقي شعاعَها. ....

سورة ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾
مكية، وهيَ إحدىٰ عشرة آية

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

قولُه: (**وهو صَدْرُ النهارِ حين ترتفعُ الشمس**)، الراغب: «الضُّحىٰ: انبساطُ الشّمسِ وامتدادُ النهار، وسُمّي الوقتُ به، قالَ تعالىٰ: ﴿وَٱلضُّحَىٰ * وَٱلَّيۡلِ إِذَا سَجَىٰ﴾». وضَحَىٰ يَضْحىٰ: تعرَّض للشمس، وضاحيةُ كلِّ شيءٍ: ناحيتُه البارزة. الأُضحيةُ جمعُها أضاحي، وقيل: ضَحيّةٌ وضَحايا، وأَضْحاةٌ وأَضْحًى، وتَسْميتُها بذلك في الشرعِ لِما وردَ: «مَنْ ذَبَحَ قبل صلاتِنا هذه فَلْيُعِدْ»[1].

---

(١) الحديث بهذا اللفظ في مسند البزّار (٦٧١٥) من حديث أنس، وانظر: «البخاري» (٩٥٤) و«مسلم» (١٠-١٩٦٢) و«مفردات القرآن»، ص ٥٠٢، ٥٠٣ بتصرف.

وقيل: إنما خُصّ وقتُ الضُّحىٰ بالقَسَم؛ لأنها الساعةُ التي كُلِّمَ فيها موسىٰ عليه السلام، وأُلقيَ فيها السَّحرةُ سُجَّداً، لقوله: ﴿وَأَن يُحْشَرَ ٱلنَّاسُ ضُحًى﴾ [طه: ٥٩] وقيل: أُريدَ بالضحىٰ: النهارُ، ....

قولُه: (**وقيل: إنّما خُصّ وقتُ الضُّحىٰ بالقسَم، لأنّها الساعةُ التي كُلِّم فيها موسىٰ عليه السلام**)، وسُئلتُ عنه وعن قوله: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا سَجَىٰ﴾، فأجبتُ: إنه من بابِ قولِه:

وثَناياكِ إنها إغريضُ[(١)]

وذلك أن المشركين لمّا قالوا: إن محمداً وَدَعَه ربُّه وقَلاه، قيلَ له: كيفَ يُودِّعُك ويَقْليك وأنتَ قد خُصِّصْتَ بوجوبِ ما تَقَرُّ عينُك من الصلاةِ في هٰذين الوقتين، كقوله تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلَّيۡلِ فَتَهَجَّدۡ بِهِۦ نَافِلَةً ﴾ [غافر: ٦١]، وقولِه ﷺ: «كُتبَ عليَّ النّحر ولم يُكتبْ عليكم، وأُمرتُ بصلاة الضّحى ولم تُؤمروا بها»، رواه الدّارقطني في كتاب «المُجتنى»[(٢)] عن ابن عبّاس[(٣)]، وهما الوقتانِ اللذانِ يخلو [فيهما][(٤)] المحبُّ مع المحبوب، يعني: وحقِّ قُربك عندنا، وزُلفاك لدينا، إنا ما وَدّعناك ولا قَليناك. ثُم لا يَخْلو تَعلّقُ الوداعِ بالضَّحوةِ والقَلْيِ بالليل من لطيفة، قال ابنُ عطاء: «ما حَجَبَكَ عن قُربه حينَ بعثك إلىٰ خلقِه»[(٥)].

---

(١) لأبي تمّام، وعجزه:

ولآلٍ تُـومٌ وبَــرْقٌ ومــيضُ

انظر: ديوانه بشرح التبريزي (٢: ٢٨٧).

(٢) سنن الدارقطني (٤٨١٣). وفي ط: «المُجتبى» وليس بصواب، لأنّ الاسم الصحيح لسنن الدّارقطني، هو: «المُجْتَنَى من السُّنن المأثورة عن النبيّ ﷺ ، والتَّنْبيه على الصحيحِ منها والسَّقيم ، واختلاف النَّاقلين لها في ألفاظها ». أثبت ذلك الأستاذ عبدالوهاب بن عبدالعزيز بن زيد، بالطائف في ٦/ ٨/ ١٤٣٠ هـ، ونقلته من منتديات مكتبة المسجد النبويّ الشّريف على الشّبكة العالميّة.

(٣) من قوله: «كقوله تعالى: ومن الليل» إلى هنا، أثبتّه من (ط) وسقط من (ح) و(ف).

(٤) زيادة اللفظ «فيهما» يقتضيه السياق.

(٥) «حقائق التفسير» (٢: ٤٠٠) للسُّلمي.

بيانُه قوله: ﴿أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا ضُحًى﴾ [الأعراف: ٩٨] في مُقابَلَةِ (بياتاً). ﴿سَجَىٰ﴾ سَكَنَ ورَكَدَ ظلامُه. **وقيل: ليلةٌ ساجيةٌ: ساكنةُ الريح.** وقيل معناه: سكونُ الناسِ والأصواتِ فيه. وسَجا البحرُ: سَكنتْ أمواجُه. وطرْفٌ ساجٍ: ساكنٌ فاترٌ. (ما وَدَّعَك) جوابُ القسَم، ومعناه: ما قَطَعَك قَطْعَ المودِّع. **وقرئ: بالتخفيف، يعني: ما تَرَكَك،** ....

قولُه: (**وقيلَ: ليلةٌ ساجية: ساكنةُ الرّيح**)، بيانٌ لِما سبق. ويجوزُ أن يكونَ وجهاً آخر، قالَ في قولِه: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ لِتَسْكُنُوا۟ فِيهِ﴾ [غافر: ٦١]: «الليلُ يجوزُ أن يوصفَ بالسكونِ علىٰ الحقيقة، ألا ترىٰ إلىٰ قولهم: ليلٌ ساجٍ، وساكنٌ لا ريح فيه»(١).

قولُه: (**وقُرئ بالتخفيف، يعني: ما تَرَكَك**)، قالَ ابنُ جني: «وهي قراءةُ النبيّ ﷺ وعُروة ابن الزبير(٢)، وهي قليلةُ الاستعمال، قالَ سيبويهِ: استغنوا عن وَذَرَ ووَدَعَ بقولهم: تَرَكَ، على أنها جاءتْ في شعرِ أبي الأسود، وأنْشَدَناه أبو عليّ:

لَيْتَ شِعْري عن خليلي ما الذي ... غالَهُ في الحُبِّ حتّىٰ وَدَعَهْ(٣)

إلّا أنهم قد استعملوا مضارعَه»(٤). وقلتُ: وقد جاءَ في شعر المتنبي:

يَشُقّكم بقَناها كُلُّ سَلْهَبةٍ ... والضَّرْبُ يأخذُ منكم فوقَ ما يَدَعُ(٥)

وإنما حَسَّنَ هذه القراءةَ الموافقةُ بين الكلمتين، كأنه قيل: ما تَرَكَكَ وما قَلاك، ومُؤدّىٰ معنىٰ المشهورةِ إلىٰ هذا، لأن التوديعَ أمارةُ المحبّة، وقَصدُهم غايةُ البُغض، ولذلك قال: «التوديعُ: مبالغةٌ في الوَدَع»، ونظيرُه ما جاءَ في الحديث: «دَعوا الحبشةَ ما وَدَعوكم، واتركوا

---

(١) كذا في «الكشاف» (١٣: ٥٣٦-٥٣٧)؛ قاله في تفسير الآية (٦١) من سورة غافر. ولعلَّ صوابه: «ليلٌ ساجٍ: أي: ساكنٌ لا ريح فيه». انظر: «مدارك التنزيل» (٣: ١٠٥١) للنسفي، ويقال: «ليلٌ ساجٍ: إذا كانَ ساكناً»، انظر: «معالم التنزيل» (٨: ٤٥٤) للبغوي.

(٢) في (ح)، (ف): «وعروة وابن الزبير»، وهو تحريف.

(٣) انظر: «ديوان أبي الأسود» صنعة السّكّري، ص ٣٥٠.

(٤) «المحتسب» (٢: ٣٦٤)، وانظر: «الكتاب» (١: ٢٥) لسيبويه.

(٥) «العرف الطيب» (٢: ٩٤).

قال:

وثَمَّ وَدَعْنا آلَ عَمْرٍو وعَامِرٍ فَرَائِسَ أطرافِ الـمُثَقَّفةِ السُّمْرِ

والتوديعُ: مبالغةٌ في الوَدْعِ؛ لأنّ مَن وَدَّعَك مفارقاً فقد بالغَ في تَرْكِك. رُوي أنّ الوحيَ قد تأخرَ عن رسولِ الله ﷺ أياماً، فقال المشركون: إنّ محمداً وَدَّعَه ربُّه وقَلاه. **وقيل: إنّ أمَّ جميلٍ امرأةَ أبي لهب قالت له: يا محمد،** ....

التُّرْكَ ما تَركوكم»[1]، لِـما في كلٍّ من الفقرتين من رَدِّ العجزِ على الصَّدْر، وفي كليهما من صنعةِ الترصيع ما جبرَ منه[2].

قولُه: (وثَمَّ وَدَعْنا آلَ عمرو) البيت[3]، وَدَعْنا: تَركْنا. فرائسَ: جمعُ فريسةٍ، وهي صَيدُ الأسود. والمثقَّفةُ: الرِّماحُ المُقوَّمة. والسُّمْر: جمعُ أسمر، وهو لونُه؛ يقول: تَركنا في ذلك المقامِ قتلىٰ آل عمرو وآل عامرٍ، فرائسَ أطرافِ الرِّماحِ مَجْروحين مَقْتولين.

قولُه: (وقيل: إنّ أمَّ جميل)، عن البخاري ومسلمٍ والتّرمذي، عن جندبٍ قال: اشتكىٰ رسولُ الله ﷺ، فلم يَقمْ ليلةً أو ليلتين، فجاءته امرأةٌ فقالت: يا محمدُ، إني لأرجو أن يكونَ شيطانُكَ قد تَركَك، فلم أَرَه قَرِبَكَ منذ ليلتين أو ثلاث، فنزلت[4]. وفي روايةٍ: أبطأَ جبريلُ عليه السلام علىٰ رسولِ الله ﷺ، فقالَ المشركون: قد وُدِّعَ محمّدٌ، فأنزلَ اللهُ تعالىٰ: ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾[5].

---

(١) أخرجه النسائي (٣١٧٦) وأبو داود (٤٣٠٢). وجاء في حديث آخر: «لَينتهِيَنَّ أقوامٌ عن وَدْعِهم الجمعات، أو لَيَخْتمنّ الله على قلوبهم، ثم ليكونُنَّ من الغافلين» (مسلم: ٨٦٥)، وقال عليه السلام: «إن شرَّ الناسِ مَن وَدَعَه الناسُ اتقاءَ فُحشِه» (الأدب المفرد: ١٣١١).

(٢) في (ف): «ما أُخّر منه». وفي «روح المعاني» (١٥: ٣٧٥)، نقل الألوسي عبارة الطيبي، قال: «وقال الطيبي: إنّما حسَّنَ هذه القراءةَ الموافقةُ بين الكلمتين ... لأن رَدَّ العجز على الصدر وصنعة الترصيع، قد جبرا منه».

(٣) لـم أهتدِ إلى قائله.

(٤) أخرجه البخاري (٤٩٥٠) ومسلم (١٧٩٧).

(٥) أخرجه الترمذي (٣٣٤٥).

ما أرىٰ شيطانَـك إلّا قد تَـرَكَك، فنزلـتْ. حُذفَ الضميرُ مِن ﴿قَلَىٰ﴾ كحذفه من (الذاكرات) في قوله: ﴿وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥] يريد: والذاكراته، ونحوُه: (فآوىٰ، فهدىٰ، فأغنىٰ)، وهو **اختصارٌ لفظيٌّ** لظهور المحذوف.

[﴿وَلَلۡأٓخِرَةُ خَيۡرٞ لَّكَ مِنَ ٱلۡأُولَىٰ ۞ وَلَسَوۡفَ يُعۡطِيكَ رَبُّكَ فَتَرۡضَىٰٓ﴾ ٤-٥]

فإنْ قلتَ: كيف اتصل قوله: ﴿وَلَلۡأٓخِرَةُ خَيۡرٞ لَّكَ مِنَ ٱلۡأُولَىٰ﴾ بما قبله؟

قلتُ: **لما كان في ضمن نَفي التوديعِ والقِلىٰ، أنّ اللهَ مواصلُك** بالوحي إليك، وأنك حبيبُ الله ولا ترىٰ كرامةً أعظمَ من ذلك ولا نعمةً أجلَّ منه: أخبرَه أنّ حالَه في الآخرةِ أعظمُ من ذلك وأجلُّ، ....

قولُه: (**وهو اختصارٌ لفظي**)، يعني: اختصرَ وحذفَ المفعولُ ليوافقَ الفواصلَ بدلالةِ: «ما وَدّعك» عليه.

قولُه: (**لـمّا كانَ في ضمنِ نَفْيِ التوديعِ والقِلىٰ أنَّ اللهَ مواصلُك**)، قالَ الإمام: «ويمكن أن يقالَ: إن المعنىٰ: ولَلأحوالُ الآتيةُ خيرٌ لك من الماضية، كأنه تعالىٰ وعدَه بأنه سيزيدُه كلَّ يومٍ عزّاً إلى عزّ، ومنصباً إلىٰ منصب»[1].

وقالَ الإمامُ أيضاً: «لـمّا نزلتْ ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾، حصلَ له بهذا تشريفٌ عظيم، فكأنه استعظم ذلك، فقيلَ له: ﴿وَلَلۡأٓخِرَةُ خَيۡرٞ لَّكَ مِنَ ٱلۡأُولَىٰ﴾، يعني: هذا التشريفُ وإنْ كان عظيماً، إلّا أنّ ما لك عند الله في الآخرةِ أعظمُ وأعلىٰ»[2].

وقلتُ: ويمكنُ أن يقال: ولَلآخرةُ خيرٌ لك في الاتصالِ والمحبّةِ من الأولىٰ، فيكتسبُ المعطوفُ من المعطوفِ عليه هذا[3] المعنىٰ، كما اكتسبَ المعطوفُ عليه منه معنىٰ الأوليّة؛ فإنّ ﴿مَا وَدَّعَكَ﴾ و﴿وَمَا قَلَىٰ﴾، معناه: قرّبَك وأحبَّك في الدنيا، بدليلِ «ولَلآخرة»؛ وإن معنىٰ ﴿خَيۡرٞ لَّكَ﴾، خيرٌ فيما يُزلِفُك ويَمنحُك المحبّة، بدلالة ﴿مَا وَدَّعَكَ﴾ و﴿وَمَا قَلَىٰ﴾، إذْ لا ينبغي أن يُشابَ

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٣١: ١٩١).

(٢) المصدر السابق.

(٣) في (ح): «بهذا»، وليس بصواب.

وهو السَّبقُ والتقدّمُ علىٰ جميعِ أنبياءِ الله ورسلِه، وشهادةُ أمتِه علىٰ سائرِ الأمم، ورفعُ درجاتِ المؤمنين **وإعلاءُ مراتبِهم بشفاعته**، وغيرُ ذلك من الكراماتِ السَّنيَّة. ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ﴾ موعدٌ شاملٌ لما أعطاه في الدنيا **من الفَلَج** والظَّفَرِ بأعدائِه يومَ بدرٍ ويومَ فتحِ مكة، ودخولِ الناسِ في الدِّينِ أفواجاً، والغلبةِ علىٰ قريظةَ والنضيرِ وإجلائهم، وبثِّ عساكرِه وسراياه في بلادِ العربِ، **وما فتحَ علىٰ خلفائِه** الراشدين في أقطارِ الأرضِ من المدائنِ، وهَدَمَ بأيديهم من ممالكِ الجبابرةِ **وأَنهبَهم** من كنوزِ الأكاسرة، وما قذفَ في قلوبِ أهلِ الشرقِ والغربِ من الرُّعبِ وتَهيُّبِ الإسلام، **وفشوِّ الدعوةِ** واستيلاءِ المسلمين، ......

الاتصالُ والمحبةُ بمعنًى آخرَ للطفِهما، ويكونُ قولُه ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ﴾، مُعطياً جميعَ ما أحصاه المصنِّفُ وما لا يُحصىٰ لإطلاقِه. وأيضاً يتّصلُ ﴿وَٱلضُّحَىٰ * وَٱلَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ﴾، بهذه الآيةِ اتصالَه بقولِه: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾، فتصيرُ الآياتُ من التثاني، ويتحقّقُ فيها معنىٰ المثاني.

قولُه: (**وإعلاءُ مراتبِهم بشفاعتِه**)، **الانتصاف**: «وإخراجُ العُصاةِ من النارِ بشفاعتِه»[1].

قولُه: (**من الفَلَج**)، بالجيم. **الجوهري**: «الفَلَجُ: الظَّفَرُ والفوز».

النِّهاية: «وقد فَلَجَ أصحابَه وعلىٰ أصحابه: إذا غلبَهم، والاسمُ: الفُلْج، بضمِّ الفاء».

قولُه: (**وما فتحَ علىٰ خلفائه**)، عطفٌ على «ما أعطاه»، و«ما» موصولةٌ، والعائدُ محذوف، وكذا قولُه: «وما قَذَفَ».

قولُه: (**وأَنْهَبَهم**)، أي: جعلَهم متمكنين من النَّهْب. و«أَنْهب» متعدٍّ إلى مفعولين، وحُذِفَ أحدُهما وهو العائدُ إلى الموصول، أي: لِما أنهبوه، يقال: أَنهبَ الرجلُ مالَه الناسَ.

قولُه: (**وفُشُوّ الدعوة**)، قيل: هو عطفٌ علىٰ «ما» لا علىٰ «الإسلام»[2]. الرعب، «إذْ ليس مِمّا قُذِفَ في القلوب، وفيه نظرٌ لِما سيجيء».

---

(١) «الانتصاف» بحاشية «الكشاف» (٤: ٧٦٦)، وانظر: «الإنصاف» (ق ١٥٠).

(٢) زيادة لفظ «الإسلام» يقتضيها السّياق، إذْ سقطت من الأصول الخطية، ودليلُ ذلك قولُ الطِّيبي بعد قليل: (فظهر من هذا أنّ قوله: «وفُشوِّ الدّعوة»، عطف على «الإسلام»).

ولِـمَا ادّخرَ له من الثوابِ الذي لا يَعلمُ كُنْهَه إلّا الله. قال ابنُ عباسٍ رضي لله عنهما: له في الجنةِ ألفُ قصرٍ من لؤلؤٍ أبيضَ ترابُه المِسْك.

فإنْ قلتَ: ما هذه اللامُ الداخلةُ علىٰ سوف؟

قلتُ: **هي لامُ الابتداءِ المؤكِّدةِ لمضمونِ الجملة، والمبتدأُ محذوفٌ** تقديرُه: ولأنتَ سوفَ يعطيك، كما ذكرنا في: لا أقسم، أنّ المعنىٰ: لأنا أُقْسِم؛..................

قولُه: (**ولِما ادّخَرَ له من الثواب**)، عطفٌ علىٰ قولِه: (لِما أعطاه في الدنيا). واعلمْ أنه راعىٰ في هذه المعطوفاتِ ترتيباً غريباً، لأنّ الموعدَ إما أمرٌ يتعلّقُ بالدّنيا أو بالآخرة؛ فما يتعلق بالدنيا: أمّا ما يختصُّ به صلواتُ الله عليه، فهو الذي أرادَه بقوله: «مِن الفَلَجِ والظفرِ بأعدائه». أو بخلفائه الراشدين، فهو قولُه: «ما فتحَ في أقطارِ الأرضِ من المدائن». أو بأمّتِه من بعده، فهو المرادُ من قوله:«ما قذفَ في قلوبِ أهلِ الشرقِ والغرب»، إلى قولِه: «واستيلاءِ المسلمين»، لأن ما يختصُّ بالأمةِ إمّا النّهبُ أو الاستيلاء، لأنهم ما فتحوا المشرقِ والمغرب. ولّما فرغَ من ذكرِ أحوالِ الدنيا وشرعَ في أحوالِ الآخرة، أعادَ اللامَ في المعطوفِ ليؤذنَ بالفرقِ بين المعطوفات، فظهرَ من هذا أن قولَه: «وفُشُوّ الدعوة»، عطفٌ على «الإسلام»، أي: تَهيُّبِ فُشُوّ الدعوةِ والاستيلاء.

قولُه: (**هي لامُ الابتداءِ المؤكّدةُ لمضمونِ الجملة، والمبتدأُ محذوف**)، قال ابنُ الحاجب: «هي لامُ التأكيدِ وليستْ لامَ الابتداء. وقولُ مَن قالَ: إنها لامُ الابتداءِ دخلَ على الخبرِ بعد حذفِ المبتدأِ فاسد، لأن اللامَ مع المبتدأ كـ «قَدْ» مع الفعل و«إنّ» مع الاسم، فكما لا يحذفُ الاسمُ والفعلُ وتبقىٰ «إنّ» و«قد»، كذلك لا تبقىٰ اللامُ بعد حذفِ الاسم. وأيضاً اللامُ في قوله تعالىٰ: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ [النحل: ١٢٤]، لمجرَّدِ التأكيد، مثلُها في قولك: إن زيداً لقائم، ولا يَصحُّ أن تكونَ للحال، لأن المعنىٰ هو الاستقبال. وقد صَرَّحَ في «مفصَّله»: «ويجوزُ عندنا: إنّ زيداً لسوفَ يقوم، ولا يجيزُه الكوفيون»، ولو كانت للحال لتناقضَ مع (سوف)»[1].

---

(١) «الإيضاح» (٢: ٢٧٣، ٢٧٤) بتصرف. وانظر: «المفصّل» للزمخشري، ص ٣٢٨.

وذلك أنها لا تخلو من أن تكونَ لامَ قسَمٍ أو ابتداءٍ؛ فلامُ القسَمِ لا تدخلُ علىٰ المضارعِ إلّا مع نونِ التأكيد، فبقي أن تكونَ لامَ ابتداءٍ، ولامُ الابتداءِ لا تدخلُ إلّا علىٰ الجملةِ من المبتدأ والخبر، فلا بدَّ من تقديرِ مبتدأ وخبر، وأن يكونَ أصلُه: ولأنت سوفَ يعطيك.

فإنْ قلتَ: ما معنىٰ الجمعِ بين حرفي التوكيدِ والتأخير؟

قلتُ: معناه أن العطاءَ كائنٌ لا محالَة وإنْ تأخّر، لِما في التأخيرِ من المصلحة.

[﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَـَٔاوَىٰ * وَوَجَدَكَ ضَآلًّا فَهَدَىٰ * وَوَجَدَكَ عَآئِلًا فَأَغْنَىٰ﴾ ٦-٨]

عدّدَ عليه نعمَه وأياديَه، وأنه لم يُخْلِه منها من أوّلِ تَرَبِّيه وابتداءِ نَشْئِه، **ترشيحاً لما أراد به**؛ ليقيسَ المترقَّبَ من فَضْل الله على ما سَلَف منه، لئلا يتوقعَ إلّا الحسنىٰ وزيادةَ الخيرِ والكرامة، ولا يضيقَ صدرُه ولا يقلَّ صبرُه. و﴿أَلَمْ يَجِدْكَ﴾ من الوجود الذي بمعنىٰ العلم، والمنصوبان مفعولا وَجَدَ. والمعنى: ألم تكن يتيماً، وذلك أنّ أباه ماتَ وهو جنينٌ قد أتت عليه ستةُ أشهر، وماتت أُمُّه، وهو ابنُ ثماني سنين، فكفلَه عمُّه أبو طالب، وعَطفه اللهُ عليه فأحسنَ تربيتَه. ....

وقلت: قد نَصَّ في «مريم» أن اللامَ مخلَصةٌ للتأكيدِ[1]، ولا بأسَ بحذفِ المبتدأ، والفرقُ بين هذه اللامِ و«إنّ» و«قَدْ»، أنهما مؤثرانِ في المدخولِ عليه مع التوكيد بخلافِ هذه اللام، لأن مقتضاها أن تؤكّدَ مضمونَ الجملةِ لا غير، وهو باقٍ وإنْ حُذِفَ المبتدأ.

قولُه: (بين حرفي التوكيدِ والتأخير)، أي اللامُ و«سوفَ».

قولُه: (ترشيحاً لِما أرادَ به)، **الأساس**: «ومن المجاز: هو مرشحٌ للخلافة، وأصلُه ترشيحُ الظبيةِ ولدَها تُعوّدُه المشي». قيل: «تَرْشيحاً» مفعولٌ له، لقوله: «فلم يُخْلِه»، أو لقولِه: «عَدّدَ عليه نعمَه».

---

(١) انظر: (١٠: ٦٥)؛ في تفسير الآية (٦٦) من سورة مريم.

ومن بدعِ التفاسير: أنه من قولهم: دُرّةٌ يتيمةٌ، وأن المعنىٰ: ألم يجدك واحداً في قريشٍ عديمَ النظيرِ فآواك. وقرئ: (فأوىٰ) هو علىٰ معنيين: إما من أواه بمعنىٰ آواه؛ سُمِعَ بعضُ الرُّعاة يقول: **أين آوي هذه المُوقَسَة**. وإما من: أوي له؛ إذا رَحِمه، ﴿ضَآلًا﴾ معناه **الضلالُ عن علمِ الشرائع وما طريقُه السَّمع**، ....

قولُه: (**أين آوي هذه المُوقَسَة؟**)، آوي: فعلٌ مضارعٌ من: أوي.

الجوهري: «إن بالبعيرِ لَوَقْساً، إذا قارفَه شيءٌ من الجَرَب، فهو بعيرٌ موقوس».

قولُه: (**الضّلالُ عن علم الشرائع وما طريقُه السَّمع**)، قالَ الواحدي: «أكثرُ المفسّرين: وَجَدَكَ ضالًّا عن معالم النبوةِ وأحكام الشريعة، غافلاً عنها فهداك إليها، ودليلُه قولُه: ﴿وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِۦ لَمِنَ ٱلْغَٰفِلِينَ﴾ [يوسف: ٣]، وقولُه: ﴿مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ﴾ [الشورى: ٥٢]، وهو اختيار الزجّاج»[١]، وسيجيءُ في سورةِ «الكافرون»، أنه ﷺ قبلَ البعثةِ علىٰ أيِّ ملّةٍ كان. وقالَ الجُنيد: «وجَدَك متحيّراً في بيانِ الكتابِ المنزّلِ عليك فهداكَ لبيانِه، قالَ تعالىٰ: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ﴾ [النحل: ٤٤]. وقالَ بعضُهم: وجدَكَ غافلاً بقَدْرِ نفسَك، فأشرفَك علىٰ عظيمِ محلّك، وأيضاً وجدكَ ضالًّا عن معنىٰ مَحْضِ المودّة، فسقاكَ كأساً مِن شرابِ القُرْبةِ والمودّة، فهداكَ به إلى معرفتِه. وقالَ جعفرُ الصادق: كنتَ ضالًّا عن محبّتي لك في الأزل، فَمَننتُ عليك بمعرفتي. وقالَ الجريري: وجدكَ متردّداً في غوامضِ معاني المحبّة، فهداكَ بلُطفِه لها»[٢]. وقلتُ: هذا ملائمٌ لمعنىٰ الفاتحة.

الراغب: «الضلال: العدولُ عن الطريقِ المستقيم، ويُضادُّه الهداية. ويقالُ الضَّلالُ لكلِّ عدولٍ عن النَّهج، عمداً كانَ أو سهواً، يسيراً كانَ أو كثيراً، فإنّ الطريقَ المستقيمَ المرتضىٰ صعبٌ جدّاً، ولذا قالَ ﷺ: «استقيموا ولن تُحْصُوا»، وقالَ بعضُهم: كونُنا مصيبين من وجه، وكونُنا ضالّين من وجوهٍ كثيرة؛ فإن الاستقامةَ والصوابَ يجري مجرىٰ المقرطسِ من المرمىٰ،

---

(١) «الوسيط» (٤: ٥١١) للواحدي. وانظر: «معاني القرآن وإعرابه» (٥: ٣٣٩، ٣٤٠).

(٢) «حقائق التفسير» (٢: ٤٠١) للسُّلمي.

كقوله: ﴿مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَٰبُ﴾ [الشورى: ٥٢]. وقيل: ضَلَّ في صباه في بعضِ شعابِ مكة، فردّه أبو جهلٍ إلى عبدِ المطلب. وقيل: أَضَلَّته حليمةُ عند بابِ مكّةَ حين فَطَمَتْه وجاءت به لِتردَّه علىٰ عبدِ المطلب. وقيل: ضَلَّ في طريقِ الشامِ حين خرجَ به أبو طالب. فهداك: فعرَّفك القرآنَ والشرائع، أو فأزالَ ضلالَك عن جَدِّك وَعَمِّك. ومن قال: كان علىٰ أمرِ قومِه أربعين سنة، فإنْ أرادَ أنه كان علىٰ خلوِّهم عن العلومِ السَّمعية، فنعم؛ وإن أرادَ أنه كانَ علىٰ دينهم وكفرِهم، فمعاذ الله؛ والأنبياءُ يجبُ أن يكونوا معصومين قبلَ النبوةِ وبعدَها من الكبائرِ والصغائرِ الشائنة، فما بالُ الكفرِ والجهلِ بالصانع؟ ﴿مَا كَانَ لَنَآ أَن نُّشْرِكَ بِٱللَّهِ مِن شَىْءٍ﴾ [يوسف: ٣٨] وكفىٰ بالنبيِّ نقيصةً عند الكفارِ أن يسبقَ له كفرٌ. ﴿عَآئِلًا﴾ فقيراً. وقرئ: (عَيِّلاً) كما قرئ: (سَيِّحات)، ....

وما عداه من الجوانبِ كلُّها ضلال. فإذا كانَ الضلالُ تركَ المستقيم عمداً أو سهواً، قليلاً أو كثيراً، صَحّ أن يُستعملَ الضلالُ في مَن يكونُ منه خطأ ما، ولذلك نُسِبَ إلى الأنبياءِ والكفار، وإن كان بينهما[1] بَوْنٌ بعيد، قال في حقِّ نبيّنا صلواتُ الله عليه: ﴿وَوَجَدَكَ ضَآلًّا فَهَدَىٰ﴾ وقالَ أولادُ يعقوب: ﴿إِنَّ أَبَانَا لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [يوسف: ٨]، وقالَ موسىٰ عليه السّلام: ﴿فَعَلْتُهَآ إِذًا وَأَنَا۠ مِنَ ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الشعراء: ٢٠]، أي من السّاهين، وقالَ تعالىٰ: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا﴾ [البقرة: ٢٨٢]، أي: تنسىٰ. وأما الضلالُ في معرفةِ وحدانيةِ الله ومعرفةِ النبوة ونحوِهما، فهو الضلالُ البعيد، قال تعالىٰ: ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ﴾ إلى قوله: ﴿فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا﴾ [النساء: ١٣٦]»[2].

قولُه: (كما قُرِئَ: «سَيِّحاتٍ»)، يعني: قُرئ بدلَ ﴿سَٰٓئِحَٰتٍ﴾: «سَيِّحات»[3]، وإنما شَبَّهه بذلك لأنه قد جاء فيهما «فَيْعل» مكان «فاعل».

---

(١) أي: بين الضَّلالين.

(٢) «مفردات القرآن»، ص ٥٠٩-٥١٠.

(٣) وهي قراءة «عمرو بن فائد»، كما في «البحر المحيط» (٨: ٢١٩) لأبي حيان.

وعديماً، ﴿فَأَغۡنَىٰ﴾ فأغناك بمالِ خديجة. أو بما أفاءَ عليك من الغنائم. قال عليه السلام: «جُعِلَ رزقي تحتَ ظلّ رُمحي» وقيل: قنّعَكَ وأغنىٰ قلبك.

[﴿فَأَمَّا ٱلۡيَتِيمَ فَلَا تَقۡهَرۡ * وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنۡهَرۡ * وَأَمَّا بِنِعۡمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثۡ﴾ ٩-١١]

﴿فَلَا تَقۡهَرۡ﴾ فلا تغلبْه على مالِه وحقِّه لضعفِه. وفي قراءةِ ابنِ مسعود: (فلا تَكْهر) وهو أن يُعبِّسَ في وجهه. وفلان ذو كُهْرورة: عابسُ الوجه. ومنه الحديث: **فبأبي وأمي هو، ما كَهَرني**. النَّهْر، والنَّهْم: الزَّجْر. عن النبي ﷺ: «إذا رددتَ السائلَ ثلاثاً فلم يرجعْ، فلا عليك أن تزبرَه». وقيل: **أما إنه ليسَ بالسائلِ المستجدي**، ....

قولُه: (**وعديماً**)، أي: وقُرئ: عديماً، وفي «الموضح» أنها قراءةُ ابنِ مسعود[١].

قولُه: (**فبأبي وأُمّي هو، ما كَهَرني**)، الحديثُ من روايةِ مسلمٍ وأبي داودَ والنسائي، عن معاويةَ بنِ الحكم السُّلَمي، قال: «بَينا أنا أصلّي مع رسولِ الله ﷺ، إذْ عطسَ رجلٌ من القوم، فقلتُ: يرحمك الله، فرماني القومُ بأبصارهم، فقلت: واثُكْلَ أمّاه! ما شأنكم تنظرون؟ وجعلوا يضربون أيديَهم على أفخاذهم، فلمّا رأيتُهم يُصَمّتونني سَكَتّ. فلما صلّى رسولُ الله ﷺ، فبأبي هو وأُمّي، ما رأيتُ معلماً قبلَه ولا بعدَه أحسنَ تعليماً منه، فوالله ما كَهَرني ولا ضربني ولا شتمني، فقال: إن هذه الصلاةَ لا يصلحُ فيها شيءٌ من كلامِ الناس؛ إنّما هو التسبيحُ والتكبير»[٢].

قولُه: (**أن تَزْبُرَه**)، **الجوهري**: «الزَّبْرُ: الزَّجرُ والمنع، يقال: زَبَرَه يَزْبُرُه بالضم: إذا انتهَرَه».

قولُه: (**أما إنه ليسَ بالسائل المستجدي**)، أي: لم يُردْ بهذا السائلِ مَن يطلبُ الجَدْوىٰ، أي: العطاء، ولكن أُريدَ به طالبُ العلم.

(١) لم أهتدِ إلى موضعه في «الموضح» للمهدوي، و«الموضح» لابن أبي مريم. وقال الفرّاء: «ورأيتها في مصاحف عبد الله: «عديماً»، والمعنىٰ واحد». انظر له: «معاني القرآن» (٣: ٢٧٤).

(٢) أخرجه مسلم (٣٣ – ٥٣٧) وأبو داود (٩٣٠) والنسائي (١٢١٨).

ولكن طالبَ العِلْم إذا جاءَ فلا تنهره. التحديثُ بنعمةِ الله: شُكْرها وإشاعتُها، يريد: ما ذكره من نعمةِ الإيواءِ والهدايةِ والإغناءِ وما عدا ذلك. عن مجاهد: بالقرآنِ، فحدِّثْ: أَقرئْه، وبلغْ ما أُرْسلت به. وعن **عبدِ الله بنِ غالب** أنه كان إذا أصبح يقول: رزقني اللهُ البارحةَ خيراً: قرأتُ كذا وصَلَّيتُ كذا، فإذا قيل له: يا أبا فراس مثلُك يقولُ مثلَ هذا؟ قال: يقول الله تعالى: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ [الضحى: ١١] وأنتم تقولون: لا تحدثْ بنعمةِ الله. وإنما يجوزُ مثلُ هذا إذا قُصِدَ به اللّطْف، وأن يقتديَ به غيرُه، وأَمِنَ على نفسِه الفتنة. والسّترُ أَفْضل، ولو لم يكن فيه إلّا التشبُّه بأهلِ الرياءِ والسُّمعة لكفىٰ به. وفي قراءةِ عليٍّ رضي الله عنه: (فَخَبِّرْ) والمعنىٰ: أنك كنتَ يتيماً، وضالاً وعائلاً، فآواك الله، وهداك: وأغناك؛ **فمهما يكنْ من شيءٍ** وعلىٰ ما خيلتَ فلا تَنْسَ نعمةَ الله عليك في هذه الثلاث. واقتدِ بالله، فتعطَّفْ على اليتيم وآوِه، فقد ذقتَ اليتمَ وهوانَه، ورأيتَ كيف فعلَ اللهُ بك؛ وتَرحَّمْ على السائلِ وتَفقَّدْه بمعروفِك ولا تَزْجرْه عن بابك، كما رَحِمك ربُّك فأغناك بعد الفقر؛ وحدِّثْ بنعمةِ الله كلِّها، ويدخلُ تحته هدايتُه الضُّلّال، وتعليمُه الشرائعَ والقرآن، مقتدياً بالله في أن هداه من الضَّلال.

عن رسول الله ﷺ: «مَن قرأَ سورة «والضُّحىٰ»، جعلَه اللهُ فيمن يرضىٰ لمحمدٍ أن يشفعَ له، وعشر حسناتٍ يكتُبها اللهُ له بعددِ كلِّ يتيمٍ وسائلٍ».

قولُه: (**عن عبد الله بن غالب**)، في «الكاشفِ في أسماءِ الرجال»: «هو عبدُ الله بنُ غالبٍ البصريُّ الحُدّاني، بضمِّ الحاءِ المهملةِ والنون(١)، كانَ عابداً واعظاً قانتاً متبتّلاً، روىٰ عن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللهُ عنه، وروىٰ عنه قتادةُ والقاسمُ بنُ فضل. قُتِلَ يومَ الجماجمِ في سنةِ ثلاثٍ وثمانين».

قولُه: (**فمهما يكن من شيء**)، يريد أن موقعَ «أما» مع مدخولها بعد قولِه ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ

---

(١) في «الأنساب» (٤: ٧٦) للسمعاني: «الحُدّاني: بضم الحاءِ وتشديد الدالِ المهملتين، وفي آخرها نون بعد الألف، هذه النسبة إلى (حُدّان)، وهم من الأزد وعامّتُهم بصريون ... والمشهور بها أبو فراس عبد الله بن غالب الحدّاني».

....

يَتِيمًا فَـَٔاوَىٰ﴾، موقعُ الحكمِ الذي ترتّبَ علىٰ الوصفِ المناسب، فيجبُ المداومةُ عليه، لأن معنىٰ «أمّا» الشرطية على تفسيرِ سيبويه، في نحوِ قولهم: أمّا زيدٌ فذاهبٌ، هو: مهما يكن من شيءٍ فزيدٌ ذاهبٌ. وفائدتُه التوكيد، يعني أنه لا محالةَ ذاهب، وأنه منه عزيمة، ولذلك قال: «وعلىٰ ما خَيَّلَتْ[1]»، أي: النفس، فلا تنسَ رحمةَ الله». وقيلَ: فاعلُ «ما خَيَّلَتْ» الحال، أي: على أيِّ حالٍ كنت، يقولون: افعلْ على ما خَيَّلَتْه[2]، أي: ما شُبّهتِ الحال. واعلم أن في كلامِه إشعاراً بأن قولَه: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾، جاءَ مقابلاً لقوله: ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَـَٔاوَىٰ﴾، وقولَه: ﴿وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾ مقابلاً لقوله: ﴿وَوَجَدَكَ عَآئِلًا فَأَغْنَىٰ﴾، لقوله: «وتَرَحَّمْ علىٰ السائل كما رحمك ربك فأغناك». وأما قولُه: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾، فجيءَ على العموم، فدخلَ تحتَه مفهومُ القَرينةِ الثانية، وهو قولُه: ﴿وَوَجَدَكَ ضَآلًّا فَهَدَىٰ﴾ أول شيء، وإليه الإشارةُ بقوله: «وحدّثْ بنعمةِ الله كلِّها، ويدخلُ تحتَه هدايتُه الضُّلال، وتعليمُه الشرائعَ والقرآن، مقتدياً بالله في أَنْ هَداه من الضَّلال».

وقلت: الظاهرُ أن المرادَ بالسائلِ طالبُ العِلْم لا المستجدي، ولذلك أتىٰ بكلمةِ التَّنْبيهِ وحَرْفِ الاستدراكِ في قولِه: «أَمَا إنه ليسَ بالسائلِ المستجدي، ولكنْ طالبَ العلم»؛ فالجملُ الثلاثُ المصدّرةُ بـ «أمّا»، كالتفصيلِ لتلك الحالات[3] الثلاثِ علىٰ الترتيب، ولذلك أتىٰ بالفاءِ في الأولىٰ، وعُطِفَ الآخرانِ عليها بالواو. نعم، الثالثةُ من الجوامعِ التي تشتملُ علىٰ المذكوراتِ وغيرِ المذكورات. ويؤيّدُ هذا التأويلَ، ما رواه الإمامُ عن الحسن أنه قال: «المرادُ من السائلِ مَن يسألُ العلم، ونظيرُه مِن وَجْهٍ: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ﴾ [عبس: ١]، وحينئذٍ يحصلُ الترتيبُ،

---

(١) في (ح): «جُبلت»، وكذا في الموضع الثاني الآتي.

(٢) في (ح): «جُبِلته».

(٣) في (ح): الخلال.

....

لأنه تعالىٰ قالَ أوّلاً: ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَـَٔاوَىٰ * وَوَجَدَكَ ضَآلًّا فَهَدَىٰ * وَوَجَدَكَ عَآئِلًا فَأَغْنَىٰ﴾، ثم اعتُبِرَ هذا الترتيبُ فأوصاه برعايةِ حقِّ اليتيم، ثُم برعايةِ مَن يسأَلُه عن العلمِ والهداية، ثم أوصاه بشكرِ نِعَمِ الله عليه»[١]. فإنْ قلتَ: ما الحكمةُ في تأخيرِ حقِّ الله عن حقِّ اليتيم والسائل؟ قلنا: فيه وجوه: أحدُها كأنه يقول: أنا غنيٌّ وهما محتاجان، وتقديمُ المحتاجِ أولىٰ. وثانيها أنه وضعَ في حظِّهما الفعلَ ورضي لنفسِه بالقول. وثالثُها أن المقصودَ من جميعِ الطاعاتِ استغراقُ القلبِ في ذكرِ الله فخُتمتْ به. وأُوثر ﴿فَحَدِّثْ﴾ علىٰ «فخبِّرْ»[٢]، ليكون ذلك عنده حديثاً لا يَنْساه، ويوجِدُه ساعةً غبَّ ساعة؛ قالَه الإمام[٣].

تمَّتِ السُّورَة

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٣١: ١٩٩).

(٢) قال الفرّاء: «قرأَ عليَّ أعرابيّ: «وأما بنعمةِ ربِّك فخبِّر». فقلت: إنّما هو﴿فَحَدِّثْ ﴾. قال: «حدِّثْ» و«خبِّرْ» سواء». انظر: «مختصر شواذ القراءات»، ص ١٧٥.

(٣) «مفاتيح الغيب» (٣١: ٢٠٠) للرازي.

سورة ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾

مكية، وهيَ ثماني آيات

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

[﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ * وَوَضَعْنَا عَنكَ وِزْرَكَ * ٱلَّذِىٓ أَنقَضَ ظَهْرَكَ * وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ﴾ ١-٤]

استفهمَ عن انتفاءِ الشَّرحِ على وجهِ الإنكار، **فأفادَ إثباتَ الشرحِ وإيجابَه**، فكأنه قيل: شَرَحنا لك صدرَك؛ ولذلك عطفَ عليه (وَضَعْنا) اعتباراً للمعنىٰ. ومعنىٰ: شَرَحْنا صدرَك: **فَسَّحْناه حتىٰ وَسِعَ همومَ النبوّةِ ودعوةِ الثقلين جميعاً**. ....

سورة ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾

مكية، وهيَ ثماني آيات

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

قولُه: (**فأفاد إثباتَ الشرحِ وإيجابَه**)، أي: أنكرَ عدمَ الشَّرْحِ، فإذا أنكرَ ذلك ثبتَ الشرح، لأن الهمزةَ للإنكار، والإنكارُ نَفي، والنَّفْيُ إذا دخلَ علىٰ النّفي عادَ إثباتاً، ولا يجوزُ جعلُ الهمزة للتقرير.

قولُه: (**فَسَّحْناه حتى وَسِعَ همومَ النبوةِ ودعوةِ الثقلين جميعاً**)، فإن قلت: لِمَ فَسَّرَ هاهنا شرحَ الصَّدر أجمعَ وأشرحَ من تفسيره في قولِه تعالىٰ: ﴿رَبِّ ٱشْرَحْ لِى صَدْرِى﴾ [طه: ٢٥]، حيثُ قال: «لمّا أمرَه بالذهابِ إلى فرعونَ الطاغي، عَرفَ أنه كُلِّفَ أمراً عظيماً وخَطْباً جسيماً،

أو حتىٰ احتملَ المكارهَ التي يتعرضُ لك بها كفارُ قومِك وغيرُهم، أو فَسَّحْناه بما أودعناه من العلومِ والحِكَم، وأزلنا عنه الضِّيقَ والحرجَ الذي يكونُ مع العمىٰ والجهل.

وعن الحسن: مُلِئَ حِكْمةً وعلماً. ....

يحتاجُ معه إلى احتمالِ ما لا يحتملُه إلا ذو جأشٍ رابطٍ وصدرٍ فسيح، فاستوهبَ ربّه أن يشرحَ صدرَه؟»(١). قلتُ: إن الهمومَ بقدرِ الهِمَم، ونِعْمَ ما قالَ الصّاحب:

وقائلةٍ لِـمْ عَرَتْكَ الهمـومُ ... وأمـرُكَ ممتثَـلٌ في الأُمَـمْ؟

فقلتُ: ذريني علىٰ غُصَّتي ... فإنّ الهمومَ بقدرِ الهِمَمْ(٢)

ولكلِّ مقام مقال؛ فإن الكليمَ حين بُعث إلى فرعون الطاغي، طلبَ الانشراحَ كما قال: ﴿ٱذْهَبْ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُۥ طَغَىٰ * قَالَ رَبِّ ٱشْرَحْ لِى صَدْرِى﴾ [طه: ٢٤-٢٥]، والحبيبَ لمّا طُلِبَ إلى مقامِ ﴿قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ﴾ [النجم: ٩]، قيلَ له: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾، كما يجيءُ في حديثِ مالكِ بنِ صعصعة.

وقالَ جعفرُ الصادق: «أَلَمْ نشرحْ لك صدرَكَ لمشاهدتي ومُطالعتي. وقالَ ابنُ عطاء: ألم نخلِ سِرَّكَ عن الكلّ، فغبتَ عن مشاهدة الكونِ وما سوىٰ الحق، فشرحَ صدرَكَ للنظر، وشرحَ صدرَ موسىٰ للكلام. وقال سهل: أَلَمْ نوسعْ صدرَكَ بنورِ الرسالة، فجعلناه معدناً للحقائق»(٣).

قوله: (**وعن الحسن: مُلِئَ حكمةً وعلماً**)، لعلّه يشيرُ إلىٰ ما رويناه عن البخاري ومسلم والتِّرمذي والنَّسائي، عن مالكِ بن صعصعةَ، عن النبيِّ ﷺ: «بينا أنا عند البيتِ بين النائمِ واليقظان، فأُتيتُ بِطَسْتٍ من ذهبٍ فيها ماءُ زَمْزم، فشُرِحَ صدري إلى كذا وكذا. قالَ قتادة: قلتُ، يعني لأنس: ما يعني؟ قالَ: إلى أسفلِ بطني، قال: فاستُخرجَ قلبي فغُسلَ بماءِ زمزم، ثم أُعيدَ مكانه، ثُمّ حُشي إيماناً وحكمة، ثُم أُتيَ بدابّةٍ دون البغلِ وفوق الحمار» الحديث بطوله(٤).

---

(١) انظر: (١٠: ١٦١-١٦٢).

(٢) ديوان الصاحب بن عباد، ص ٢٨٠.

(٣) «حقائق التفسير» (٢: ٤٠٤).

(٤) أخرجه البخاري (٣٢٠٧) ومسلم (٢٦٤-١٦٤) والترمذي (٣٣٤٦) والنسائي (٤٤٨).

وعن أبي جعفرِ المنصور أنه قرأ: (ألم نشرحَ لك) بفتحِ الحاء. ....

قال الإمامُ: «لا يبعدُ أن يكونَ حصولُ الدّمِ الأسودِ الذي غَسَلوه من قلبِه صلواتُ الله عليه، علامةَ الميلِ والرّكونِ إلى المعاصي والتحجّم عن الطاعات، فإذا أزالوه عنه كان ذلك علامةَ كونِ صاحبِه مواظباً على الطاعاتِ محترزاً عن السيئات، يفعلُ اللهُ ما يشاء ويحكمُ ما يريد»(١). **الراغب**: «أصلُ الشرحِ بَسطُ اللحمِ ونحوه، يقال: شَرحتُ اللحمَ وشَرَّحتُه، ومنه شَرحُ الصّدر، وهو بَسطُه بنورٍ إلٰهيّ وسكينةٍ من جهةِ الله وروح منه»(٢).

قولُه: (**قَرأ: «أَلَمْ نشرحَ» بفتحِ الحاء**)، أصلُه: «نَشرَحَن»، فحذفَ وأبقىٰ فتحةَ الحاءِ دليلاً على النونِ في «المنتقىٰ»، قالَ ابنُ جني: «رُوِيَتْ عن أبي جعفرِ المنصور: «أَلَمْ نشرحَ»، بفتحِ الحاء، قال ابنُ مجاهد: «هذا غيرُ جائز أصلاً»(٣). وقالَ ابن جني: «ظاهرُ الأمرِ ومألوفُ الاستعمالِ ما ذكرَه ابنُ مجاهد، لكن جاءَ مثلُ هذا فيما قرأتُ على أبي عليٍّ في نوادرِ أبي زيد:

مِنْ أيِّ يَوْميَّ مِن المـوتِ أَفِـرّ أيومَ لم يُقدَرَ أَمْ يومَ قُدِرْ؟(٤)

قيل: أرادَ: لم يُقدَرَنْ، بالنونِ الخفيفة، وحَذفُها عندنا غيرُ جائز، لأن نونَ التأكيدِ أشبهُ شيءٍ به الإسهابُ والإطناب، لا الإيجازُ والاختصار. وفي نوادرِ أبي زيدٍ أيضاً بيتٌ آخر، ويقالُ إنه مصنوع، وهو قولُه:

اضربَ عنكَ الهمومَ طارقَها ضَرْبَك بالسيفِ قَوْنَسَ الفرسِ(٥)

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٣٢: ٤).

(٢) «مفردات القرآن»، ص ٤٤٩.

(٣) «المحتسب» (٢: ٣٦٥).

(٤) نسب البيت في «العقد الفريد» (١: ١٠٥) لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب، ولكنه عنده بصيغة مختلفة ووزن مختلف، حيث جاء على بحر الرمل وبعده:

يـــوم لا يقـــدرُ لا أرهبُـــه ومن المقدور لا ينجي الحذرْ

(٥) البيت لطرفة بن العبد؛ قال ابن بري: «البيت لطرفة، ويقال: إنه مصنوع عليه». انظر: «اللسان»=

وقالوا: لعلَّه بَيّن الحاءَ وأشبعَها في مخرجِها، فظنّ السامعُ أنه فتَحها، والوزرُ الذي أنقضَ ظهرَه أي: حملَه علىٰ النقيضِ **وهو صوتُ الانتقاضِ والانفكاكِ** لثقلِه مثلٌ لما كان يثقلُ علىٰ رسولِ الله ﷺ ويغمُّه من فرطاتِه قبل النبوّة، أو من جهلِه بالأحكامِ والشرائع، أو من تهالكِه علىٰ إسلامِ أولي العِناد من قومِه وتلهفِه. **ووَضْعُه عنه: أن غُفِر له**، أو عُلِّمَ الشرائع، أو مهد عذره بعد ما بلَّغَ وبالَغَ. ....

أرادَ: اضربَنْ، بالنون الخفيفة، وحذفها»(١).

قولُه: (**وهو صوتُ الانتقاض والانفكاك**)، وفي «الصّحاح»: «أنقضَ الحِمْلُ ظهرَه، أي: أثقلَه. وأصلُه الصوت، والنقيضُ: صوتُ المحاملِ والرّحال».

الراغب: «أنقضَ ظهرَه: أي كسرَه حتى صارَ له نقيضٌ، ونقيضُ المفاصلِ صوتُها. والظَّهرُ استعارةٌ تشبيهاً للذّنوبِ بالحِمْلِ الذي ينوءُ بحامله»(٢).

قولُه: (**ووضعُه عنه: أَنْ غُفِرَ له**)، مبتدأٌ وخبر، والجملةُ معطوفةٌ علىٰ مثلها وهي قولُه: «والوِزرُ مثلٌ»، أي: استعارةٌ مسبوقةٌ بالتشبيه، فيكون ﴿وَوَضَعْنَا﴾ ترشيحاً لها، لأنه وصفٌ مناسبٌ للمستعارِ منه. هذا هو المعنى بقوله: «وَوَضْعُه عنه: أنْ غُفِرَ له» إلى آخره؛ فإذا استعيرَ الوِزْرُ للذَّنب، فالمناسبُ أن يُحمَلَ الترشيحُ على معنىٰ الغُفران، وإذا استعيرَ للجهل بالأحكام، فالملائمُ أن يجري على تعليم الشرائع، وإذا حُمِل على تهالكِه صلواتُ الله عليه على إسلامهم، فالموافقُ أن يُتأولَ بتمهيدِ العُذر، أي: لا تَحرصْ على هداهم، ولا تذهب نفسُك عليهم حسراتٍ، لأنك بالغتَ في التبليغ، وألزمتَ عليهم الحجّة، ففيه لَفٌّ ونَشْر.

= (قنس). والبيت من قصيدة مطلعها:

هل بالديارِ الغَداةَ من خَرَسِ أم هل بربع الجميعِ من أَنَسِ؟

انظر: «ديوانه بشرح الأعلم»، ص ١٦٣.

(١) «المحتسب» (٢: ٣٦٥-٣٦٦) بتصرف، وانظر: «النوادر» لأبي زيد، ص ١٦٤، ١٦٥.

(٢) «مفردات القرآن»، ص ٥٤٠، ٨٢٢.

وقرأ أنس: (وحَلَلْنا وحَطَطْنا). وقرأ ابنُ مسعود: (وحَلَلْنا عنك وِقْرك). **ورَفْعُ ذِكْرِه:** أن قُرِنَ بذكرِ الله في كلمةِ الشهادةِ والأذانِ والإقامةِ والتشهدِ والخُطَب، وفي غيرِ موضعٍ من القرآن ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرۡضُوهُ﴾ [التوبة: ٦٢]، ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ [النساء: ١٣]، ﴿وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ﴾ [المائدة: ٩٢] **وفي تسميتِه رسولَ الله ونبيَّ الله؛** ومنه ذِكرُه في كتبِ الأولين، **والأخذُ علىٰ الأنبياءِ وأُممِهم أن يؤمنوا به.**

فإنْ قلتَ: أيُّ فائدةٍ في زيادةِ ﴿لَكَ﴾، والمعنىٰ مستقلٌّ بدونه؟

قولُه: **(وقرأ أنس: «وحَلَلْنا وحَطَطْنا»)**، عن ابنِ جني، «قالَ أبان: قلتُ لأنس: يا أبا حمزة: ﴿وَوَضَعۡنَا﴾؟ قال: «وَضَعْنا» و«حَلَلْنا» و«حَطَطْنا» سواء. إنّ جبريلَ عليه السلام أتىٰ النبيَّ ﷺ، قال: اقرأْ على سبعةِ أحرفٍ، ما لا تَخلطُ مغفرةً بعذاب، وعذاباً بمغفرة»[(١)].

قلتُ: قد جاء عن مسلمٍ والترمذي وأبي داودَ والنسائي، عن أنسٍ في حديثٍ طويل، وفي آخره: «ثُم قال: ليسَ منها إلّا شافٍ كافٍ؛ إن قلتَ: سميعاً عليماً عزيزاً حكيماً، ما لم تَختم آيةَ عذابٍ برحمةٍ، أو آيةَ رحمةٍ بعذاب»[(٢)].

قولُه: **(وفي تَسْميتِه رسولَ الله ونبيَّ الله)**، قال جعفر: «لا يذكرُك أحدٌ بالرسالةِ إلّا ذكرني بالربوبية، وقالَ ابنُ عطاء: جعلتُ تمامَ الإيمانِ بي بذكرك معي»[(٣)].

قولُه: **(والأخذُ على الأنبياءِ وأُممِهم أن يؤمنوا به)**، لعلّه أرادَ ما دَلَّ عليه قولُه تعالىٰ: ﴿وَإِذۡ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لَمَآ ءَاتَيۡتُكُم مِّن كِتَٰبٖ وَحِكۡمَةٖ ثُمَّ جَآءَكُمۡ رَسُولٞ مُّصَدِّقٞ لِّمَا مَعَكُمۡ لَتُؤۡمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥ﴾ [آل عمران: ٨١].

---

(١) «المحتسب» (٢: ٣٦٧).

(٢) أخرجه أبو داود واللفظ له (١٤٧٧) والنسائي (٩٤١). وانظر «صحيح مسلم» (٨٢٠) والترمذي (٢٩٤٤).

(٣) «حقائق التفسير» (٢: ٤٠٤) للسُّلمي.

قلتُ: في زيادةِ ﴿لَكَ﴾ ما في طريقةِ الإبهام والإيضاح، كأنه قيل: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ﴾، فَفُهِمَ أن ثَمَّ مشروحاً، ثم قيل: ﴿صَدْرَكَ﴾، فأُوضِحَ ما عُلِمَ مبهماً، وكذلك ﴿لَكَ ذِكْرَكَ﴾ و﴿عَنكَ وِزْرَكَ﴾.

[﴿فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا * إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا﴾ ٥-٦].

فإنْ قلتَ: كيف تعلق قوله: ﴿فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا﴾ بما قبله؟

قلتُ: كان المشركون يُعَيِّرون رسولَ الله ﷺ والمؤمنين بالفقرِ والضِّيقة، ....

قولُه: (في زيادةِ ﴿لَكَ﴾). قالَ المصنّفُ رحمه الله[1]: «يحتملُ أن يكونَ ﴿لَكَ﴾ زيادةَ للاختصاص، كما في ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥]، وإن كانَ المعنىٰ مستقلاً بـ«نعبدُك»، وأنْ يكونَ مِن قبيلِ الأهمّ فالأهم».

وقالَ السيّدُ ابنُ الشجري في «الأمالي»: «اللامُ في ﴿لَكَ﴾ لامُ العلّة، نحوُ قولِك: فعلتُ ذلك لإكرامك، فإن حَذفتَها قلت: فعلتُه إكرامَك، وإن حذفتَ المصدرَ رددتَ اللامَ فقلت: فعلتُ ذاك لك؛ فالمعنىٰ: أَلَم نشرحْ لهُداك صدرَك؟ كما قالَ تعالىٰ: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ﴾ [الأنعام: ١٢٥]، فلمّا حُذفَ المصدرُ وجبَ إثباتُ اللام. وكذلك قولُه: «ورفعنا لك ذكرك»، أي: رفعنا لتشريفِك[2] ذكرَك»[3].

قولُه: (كان المشركون يُعيّرونَ)، تلخيصُه: أن قولَه: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾، سببُ نزولِه أنّ المشركين كانوا يُعيّرونَ رسولَ الله ﷺ والمؤمنين بالفقر، فاهتمّ لذلك رسولُ الله ﷺ، فأُزيلَ ذلك بقوله: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾، فدَلَّ الاستفهامُ علىٰ إنكارِ نَفْيِ الانشراحِ مبالغةً في إثباته، يعني: أَلَمْ تَرَ كيفَ فعلَ اللهُ بك في بَدْءِ أمرِك من انشراحِ الصّدرِ والرَّفْعِ من الذكر، وأنتَ غيرُ عالمٍ حينئذٍ بشيءٍ ممّا تعلمُه الآن، وأنتَ يومئذٍ خاملُ الذّكر، ففعلنا بك ما فعلنا، فقِسْ على ذلك ولا تَهتَمّ بتَعْييرِهم لك وللمؤمنين بالفقر، فإنّ مع العسرِ يسراً.

---

(١) في (ط): «قال رضي الله عنه».

(٢) في (ح): «تشريفَك لذكرك»، وفي (ف): «تشريفَك ذكرَك».

(٣) «أمالي ابن الشجري» (٣: ٨٧-٨٨) بتصرف.

حتىٰ سَبَقَ إلىٰ وَهْمِه أنهم رَغِبوا عن الإسلام لافتقارِ أهلِه واحتقارِهم، فذكَّره ما أنعمَ به عليه من جلائلِ النِّعم ثم قال: ﴿فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا﴾ كأنه قال: خوّلناك ما خولناك فلا تيأسْ من فضلِ الله، فإنَّ مع العسرِ الذي أنتم فيه يسراً.

فإنْ قلتَ: ﴿إِنَّ مَعَ﴾ للصُّحبة، فما معنىٰ اصطحابِ اليسرِ والعسر؟

قلتُ: أراد أن الله يصيبُهم بيسرٍ بعد العسر الذي كانوا فيه بزمانٍ قريب، فقرّبَ اليسرَ المترقَّبَ حتىٰ جعله كالمقارِن للعُسر، زيادةً في التسليةِ وتقويةِ القلوب.

فإنْ قلتَ: ما معنىٰ قولِ ابنِ عباسٍ وابنِ مسعودٍ رضي الله عنهما: «لن يغلب عسرٌ يسرين»، **وقد رُوِيَ مرفوعاً**: أنه خرجَ ﷺ ذاتَ يومٍ وهو يضحكُ ويقول: «لن يغلبَ عسرٌ يسرين»؟

قلتُ: **هذا عملٌ علىٰ الظاهر**، وبناء علىٰ قوَّةِ الرَّجاءِ، وأن موعدَ الله لا يُحملُ إلا علىٰ أوفىٰ ما يَحْتملُه اللفظ وأبلغِه، والقولُ فيه أنه يحتملُ أن تكونَ الجملةُ الثانيةُ.....

قولُه: (**وقد رُوِي مرفوعاً**)، رَوىٰ مالكٌ في «الموطأ» عن زيدِ بنِ أسلم، قال: «كَتَبَ أبو عُبيدةَ إلى عمرَ بنِ الخطابِ رَضِيَ اللهُ عنهما، يَذكرُ له جموعاً من الرومِ وما يَتخوفُ منهم، فكتبَ إليه عمرُ رَضِيَ اللهُ عنه: أما بعد، فإنه مهما يَنزلْ بعبدٍ مؤمنٍ شِدّةٌ، يجعلِ اللهُ بعده فرجاً، ولن يغلبَ عسرٌ يُسْرين»(١).

قولُه: (**هذا عملٌ علىٰ الظاهر**)، والمعنيُّ بالظاهر: اللفظُ المحتمَلُ الراجحُ أحدُ محتملاتِه بقرينةٍ ناهضة، يعني: ما ذكروه **عملٌ** بالظاهر؛ فإنّ ما في التنزيلِ يحتملُ التكريرَ والاستئنافَ، والقرينةُ التي ترجحُ أحدَ الاحتمالين، أي: الاستئنافَ لأنه أوفاهُما وأبلغُهما، هي أن مبنىٰ «أن موعدَ الله لا يُحملُ إلا علىٰ أوفىٰ الاحتمالين»، عطفٌ تفسيريٌّ على قولِه: «وبناءً علىٰ قوةِ الرّجاء»، وهو علىٰ «عَملٌ بالظاهر» كذلك. وقولُه: «والقولُ فيه» إلى آخره، بيانٌ للاحتمالين.

---

(١) أخرجه مالك في «الموطأ» (١٢٨٨).

تكريراً للأولىٰ كما كرر قوله: ﴿فَوَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ﴾ [الطور: ١١] لتقريرِ معناها في النفوسِ وتمكينِها في القلوب، وكما يكررُ المفردُ في قولك: جاءني زيدٌ زيدٌ، وأن تكونَ الأولىٰ عِدَةً بأنّ العسرَ مردوفٌ بيسرٍ لا محالة، والثانية عِدَةٌ مستأنفةٌ بأنّ العسرَ متبوعٌ بيسرٍ، فهما يسران علىٰ تقديرِ الاستئناف، **وإنما كان العسرُ واحداً** لأنه لا يَخْلو، إما أن يكونَ تعريفُه للعهد، وهو العسرُ الذي كانوا فيه، فهو هو؛ لأنّ حكمَه حكمُ زيدٍ في قولك: إن مع زيدٍ مالاً، إن مع زيدٍ مالاً. وإما أن يكونَ للجنسِ الذي يعلمه كلُّ أحدٍ فهو هو أيضاً. وأما اليسرُ فمنكّرٌ متناولٌ لبعضِ الجنس، فإذا كان الكلامُ الثاني مستأنفاً غيرَ مكررٍ، فقد تناولَ بعضاً غيرَ البعضِ الأوّل بغيرِ إشكال.

فعلىٰ هذا، لو لَم يكرّرْ ـ كما هي قراءة ابنِ مسعود[1] ـ أفادَ المرادَ المقصود، وذلك أن التنكيرَ في ﴿يُسْرًا﴾، يَحتملُ أن يرادَ منه بعضٌ من اليُسر، وأن يرادَ منه التفخيم، ولـمّا كانَ بناءُ الأمرِ علىٰ قوةِ الرّجاء، رُجِّحَ الثاني. والفرقُ بين هذا والأولِ أن دلالةَ الأولِ على المرادِ بالوضعِ كما سيجيء، ودلالةُ الثاني عليه باللزومِ والكناية؛ فإن التفخيمَ في ﴿يُسْرًا﴾، اقتضىٰ أن يتناهىٰ في، ولو لم يكن متناهياً فيه، إذن لم يُردْ به يُسرَ الداريْنِ، ولزمَ من ذلك تعدّدُ اليُسْر، وأن يقال: «لن يغلبَ عسرٌ يُسريْن»، وإليه الإشارةُ بقولِه: «وذلك يُسرانِ في الحقيقة». وإذا ذُهب إلىٰ هذا المعنىٰ في التكرير، كانَ أبلغَ من الاستئناف، ولولا التنبيهُ بالأثرِ والحديثِ على هذه اللطيفة، لم يُفهمْ ذلك. ويمكنُ أن يقالَ: لّما كانَ ورودُ الآيةِ في حقّ الصحابةِ الكرام، ووعداً لهم بالفرجِ بعدَ الشدّة، أوجبَ أن يُحمَلَ على يُسْرِ الداريْنِ: أمّا في الدنيا، فبالغنىٰ بعد الفقر، والقوةِ بعدَ الضعف، وبالعزِّ بعدَ الذّل. وأمّا في الآخرةِ، فلا كلامَ فيه.

قولُه: (**وإنما كانَ العسرُ واحداً**)، إلىٰ آخره، اعلمْ أن لامَ التعريفِ عند المحققين موضوعةٌ للإشارةِ والعهد، قالَ صاحبُ «التخمير»: «اعلمْ أن اللامَ لنفسِ الإشارة، لكنّ الإشارةَ

---

(١) في (ف): «ابن عباس»، وليس بصواب. وقراءة ابن مسعود: «فإن مع العسر يسراً إن مع العسر»، بحذف «يسـراً» الثانية. انظر: «معاني القرآن» (٣: ٢٧٥) للفرّاء.

....

تقعُ تارةً إلى فردٍ لمخاطَبك به عَهد، وأخرىٰ إلى جنس؛ فمعنىٰ اللامِ واحدٌ علىٰ كلِّ حالٍ فاعرِفْه؛ فإن غلطَ الناسِ فيه عظيم، وهي فائدةٌ مَذْهبيّة[(١)]»[(٢)].

قلت: فإذن لا بُدّ له من تَقدّمِ مشارٍ إليه، فإذا جاءَ في الكلامِ ما يَصلحُ أن يكونَ مشاراً إليه بأي وَجْهٍ كان، تَعيَّنَ له، قالَ البَزْدوي: «اللامَ المعرّفةَ للعهد، وهو أن يذكرَ شيئاً ثم يعاوده، فيكونُ الثاني هو الأول، مثالُه قولُ علمائِنا فيمن أقرَّ بألفٍ مُقيداً بقَيْد، ثم أقرّ به كذلك أن الثاني هو الأول، وإذا كانَ كلُّ واحدٍ منهما نكرةً، جاءَ الخلافُ في أن اتحادَ المجلسِ[(٣)] شَرطٌ لأن يكونَ الثاني عينَ الأول، فعند أبي حنيفة رحمه الله: نعم، وعند أبي يوسف: لا»[(٤)].

وروىٰ صاحبُ «المطلع» عن الفراءِ، أن العربَ إذا ذَكرتْ نكرةً ثم أعادتْها بنكرةٍ مثلها صارتا اثنتين، كقولك: إذا كَسَبتَ درهماً فأنفقْ درهماً، فالثاني غيرُ الأول، فإذا أعادتها معرفةً فهي هي. وذكرَ الزجّاجُ نحوه[(٥)].

وقالَ السيدُ في «الأمالي»: «وإنّما كانَ «العسرُ» معرّفاً و«اليُسرُ» منكّراً، لأن الاسمَ إذا تكرّرَ منكراً فالثاني غيرُ الأول، كقولك: جاءني رجلٌ فقلتُ لرجلٍ: كذا وكذا، وكذلك إن كانَ الأول معرفةً والثاني نكرةً، نحو: حضرَ الرجلُ، فقلتُ لرجلٍ: كيت وكيتَ؛ فإن كانَ الأولُ نكرةً والثاني معرفةً، فالثاني هو الأول، وكذلك ذِكرُ المعرفةِ بعد المعرفة، نحو: حضَرَ الرجلُ فأكرمتُ الرجل، ولذلك قالَ ابنُ عباسٍ: (لن يغلبَ عسرٌ يُسْرين)»[(٦)].

---

(١) في (ح): «مدهشة».

(٢) «التخمير شرح المفصل» (٤: ١٦٥ – ١٦٦).

(٣) في (ف): «الجنس».

(٤) «الكافي شرح البزدوي»، ص ٧٢٢، ٧٢٣.

(٥) قال الزجاج: «فذكَرَ العسرَ مع الألف واللام ثم ثنّىٰ ذكره، فصار المعنىٰ أن مع العسر يسرين» «معاني القرآن وإعرابه» (٥: ٣٤١)، وانظر: «زاد المسير» (٤: ٤٦١) لابن الجوزي.

(٦) «أمالي ابن الشجري» (٣: ٨٨ – ٨٩) بتصرف.

فإنْ قلتَ: فما المرادُ باليسرين؟

قلتُ: يجوزُ أن يرادَ بهما ما تيَسَّرَ لهم من الفتوحِ في أيامِ رسولِ الله ﷺ وما تيسّر لهم في أيام الخلفاءِ، وأن يرادَ يُسر الدنيا ويُسر الآخرة، كقوله تعالىٰ: ﴿قُلْ هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَآ إِلَّآ إِحْدَى ٱلْحُسْنَيَيْنِ﴾ [التوبة: ٥٢] وهما حُسنىٰ الظَّفَرِ وحُسنىٰ الثواب.

فإنْ قلتَ: فما معنىٰ هذا التنكير؟

قلتُ: التفخيم، كأنه قيل: إنّ مع العسرِ يسراً عظيماً وأيَّ يُسرٍ، وهو في مصحفِ ابنِ مسعودٍ مرةً واحدة.

فإنْ قلتَ: فإذا ثبتَ في قراءتِه غيرَ مكرر، فلِمَ قال: والذي نفسي بيده، لو كان العسرُ في جحرٍ لَطلَبه اليسرُ حتىٰ يدخلَ عليه، إنه لن يغلبَ عسرٌ يسرين؟

قلتُ: كأنه قصدَ باليُسْرين: ما في قوله: ﴿يُسْرًا﴾ من معنىٰ التفخيم، فتأوَّله بيسرِ الدارَيْن، وذلك يُسْرانِ في الحقيقة.

[﴿فَإِذَا فَرَغْتَ فَٱنصَبْ ۞ وَإِلَىٰ رَبِّكَ فَٱرْغَب﴾ ٧-٨].

فإن قلتَ: فكيف تعلَّقَ قولُه: ﴿فَإِذَا فَرَغْتَ فَٱنصَبْ﴾ بما قبله؟

قلتُ: لـمّا عَدَّدَ عليه نعمَه السالفةَ وَوَعْدَه الآنفةَ، بعثَه علىٰ الشكرِ والاجتهادِ في العبادةِ والنَّصَبِ فيها، وأن يواصلَ بين بعضِها وبعضٍ، ويتابعَ ويحرصَ علىٰ أن لا يُخلي وقتاً من أوقاتِه منها، فإذا فَرغَ من عبادةٍ ذَنَّبَها بأخرىٰ. وعن ابنِ عباسٍ: **فإذا فرغتَ من صلاتك فاجتهدْ في الدعاء**.........................

قولُه: (**فما معنىٰ هذا التنكير؟**)، دَلَّ الفاءُ علىٰ إنكار، يعني: إذا أُريدَ باليُسْرَيْنِ ما ذكرتَ من الوجهين، فالواجبُ أن يُجاءَ بهما معرفتين، فما معنى التنكير؟

قولُه: (**فإذا فرغتَ من صلاتِك فاجتهدْ في الدّعاء**)، عطفٌ علىٰ قوله: «فإذا فرغَ من عبادةٍ ذَنَّبَها بأخرى»، فقولُه ﴿فَرَغْتَ فَٱنصَبْ﴾ كلاهما مطلقان؛ يجوزُ أن يَجْريا على إطلاقهما بأن

وعن الحسن: فإذا فرغتَ من الغزوِ فاجتهدْ في العبادة. وعن مجاهدٍ: فإذا فرغتَ من دنياك فانصَبْ في صلاتِك. وعن الشعبي: أنه رأىٰ رجلاً يُشِيلُ حجراً فقال: ليسَ بهذا أُمِرَ الفارغ، وقعودُ الرجلِ فارغاً من غيرِ شُغلٍ، أو اشتغالُه بما لا يَعْنيه في دينه أو دنياه، مِن سَفَهِ الرأيِ وسَخافةِ العقلِ واستيلاءِ الغَفْلة، ولقد قالَ عمرُ رضي الله عنه: إني لأكرهُ أن أرىٰ أحدكم **فارغاً سَبَهْللاً** لا في عملِ دنيا ولا في عملِ آخرة. وقرأ أبو السَّمال: فَرِغتَ بكسر الراء وليست بفصيحة. ومِن البِدع: ما رُوي عن بعضِ الرافضة أنه قرأ: (فانصِب) بكسرِ الصاد، أي: فانصِبْ علياً للإمامة؛ ولو صَحّ هذا للرافضيِّ لصحّ للناصبيّ أن يقرأ هكذا، ....

يقال: فإذا فرغتَ من عبادةٍ ذَنِّبْها بأخرى. وأن يُخَصَّصا بالصلاةِ والدّعاء لأن الصلاةَ أفضلُ العباداتِ والدّعاءُ مخُّها، أو بالغزوِ والعبادةِ كما قيل: «رَجَعْنا من الجهادِ الأصغرِ إلى الجهادِ الأكبر»[1]، أو بالدنيا والصلاة، لأن الفراغَ أكثرُ ما يُستعملُ في الأمورِ الدنيويّة، ومنه الحديث: «فراغَك قبلَ شُغْلِك»، وهذه الرواية مذكورةٌ في «شرح السُّنة»[2] عن مجاهد.

قولُه: (**فارغاً سَبَهْلَلاً**)، **النِّهاية**: «في حديثِ عمرَ رَضِيَ اللهُ عنه: «إني لأكرهُ أن أرىٰ أحدكم سَبَهْلَلاً، لا في عملِ دنياً ولا في عملِ آخرة». التنكيرُ في «دنيا» و«آخرة» يرجعُ إلى المضافِ اليهما، وهو العملُ، كأنه قال: لا في عملٍ من أعمالِ الدنيا، ولا في عملٍ من أعمالِ الآخرة. يقال: جاءَ يمشي سَبَهْللا، إذا جاءَ وذهبَ فارغاً في غيرِ شيء».

---

(١) روي عن الرسول ﷺ بعد عودته من غزوة تبوك. والجهاد الأصغر جهادُ الكفار، والجهاد الأكبر جهاد النفس. والحديث أخرجه البيهقي في «الزهد الكبير» (٣٧٣)، عن جابرٍ قال: «قدم على رسول الله ﷺ قومٌ غزاة، فقال ﷺ: «قدمتم خير مقدمٍ من جهاد الأصغر إلى جهاد الأكبر»، قيل: وما جهاد الأكبر؟ قال: «مجاهدة العبد هواه».

(٢) «شرح السنة» (٤٠٢١) (١٤: ٢٢٤).

ويجعله أمراً بالنَّصْبِ الذي هو بُغْض عليٍّ وعداوتُه ﴿وَإِلَىٰ رَبِّكَ فَٱرْغَب﴾ **واجعلْ رغبتَك إليه خصوصاً**، ولا تسألْ إلا فضلَه متوكلاً عليه. وقرئ: (فَرَغِّبْ) أي: رَغِّبِ الناسَ إلىٰ طلبِ ما عنده.

عن النبي ﷺ: «مَنْ قرأ ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾، فكأنما جاءني وأنا مُغتمّ ففرَّجَ عني».

قولُه: (**واجعلْ رغبتَك إليه خصوصاً**)، التخصيصُ يُفيدُه تقديمُ الجارِّ والمجرورِ علىٰ الفعل، قالَ السيِّدُ في «الأمالي»: «جامعتِ الفاءُ الواوَ، «وإلىٰ» متعلقةٌ بها بعد الفاء. ومثلُه ﴿وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ﴾ [المدثر: ٤]؛ انتصبَ ما قبلَ الفاءِ بها بعدها، وهذا من عجيبِ كلامهم؛ لأن الفاءَ تَعطفُ أو تدخلُ في الجوابِ وما أَشْبَهَ الجواب، كخبرِ الاسمِ الناقص، أي الموصولةُ التي صلتُها الفعل، وهي هاهنا خارجةٌ عمّا وُضعت له»(١).

تمَّتِ السُّورَة

بحَمْدِ الله وعَوْنِه

وحَسْبُنا اللهُ ونِعْمَ الوكيل

* * *

---

(١) «أمالي ابن الشجري» (٣: ٨٩).

سورة التين

مكية، وهيَ ثماني آيات

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

[﴿وَالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ * وَطُورِ سِينِينَ * وَهَٰذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ * لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ * ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ * إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَلَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ * فَمَا يُكَذِّبُكَ بَعْدُ بِالدِّينِ * أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ﴾ ١-٨]

أقسمَ بهما لأنهما عجيبان من بين أصنافِ الأشجارِ المثمرة، وروي: أنه أُهديَ لرسولِ الله ﷺ طبقٌ من تينٍ فأكلَ منه وقال لأصحابه: «كلوا، فلو قلتُ إنّ فاكهةً نزلتْ من الجنةِ لقلتُ هذه؛ لأنّ فاكهةَ الجنةِ بلا عَجْم، فكُلوها. ....

سورة التين

مكية، وهيَ ثماني آيات

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

قولُه: (**بلا عجم**)، يُروىٰ بسكون الـجيم وبفتحها. وفي «ديوان الأدب»: «العَجَمُ بالتحريك: النَّوى»[1]، وليس فيه عَجْم بهذا المعنىٰ.

الـجوهري: «العامـةُ تقول: عَجْم، بالتسكين».

(١) «ديوان الأدب» (١: ٢٣١).

فإنها تَقطعُ البواسيرَ وتنفعُ من النِّقْرِس». ومرَّ معاذُ بنُ جبلٍ بشجرةِ الزيتونِ فأخذَ منها قضيباً واستاكَ به وقال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «نِعمَ السواكُ الزيتونُ من الشجرةِ المباركةِ يُطيِّبُ الفمَ ويَذْهبُ بالحَفْرة». وسمعتُه يقول: «هي سواكي وسواكُ الأنبياء قبلي». وعن ابنِ عباسٍ رضي الله عنه: هو نبيُّكم هذا وزيتونُكم. وقيل: جبلانِ من الأرضِ المقدّسةِ يقال لهما بالسّريانيّة: طُور تِينا وطُور زَيتا؛ لأنهما مَنْبتا التينِ والزيتون. وقيل: ﴿وَٱلتِّينِ﴾ جبالُ ما بين حُلوانَ وهَمذان. و﴿وَٱلزَّيْتُونِ﴾ جبالُ الشام، لأنها منابتُهما، كأنه قيل: ومنابتِ التينِ والزيتونِ. وأُضيفَ الطُّورُ وهو الجبل، إلىٰ سينين: وهي البقعة. ونحو سِينونَ: يَبْرون، في جوازِ الإعرابِ بالواوِ والياء، والإقرار علىٰ الياء، وتحريكِ النونِ بحركاتِ الإعراب. والبلد: مكةُ حماها الله.

والأمين: مِن أَمُنَ الرجلُ أمانة فهو أَمين. وقيل: أُمَّان، كما قيل: كُرَّامٌ في كريم. وأَمانتُه: أن يحفظَ مَن دَخلَه كما يحفظُ الأمينُ ما يؤتَمَنُ عليه. ويجوزُ أن يكونَ فعيلاً بمعنىٰ مَفْعول، من أَمِنه لأنه مأمونُ الغوائل، كما وصف بالأمن في قوله تعالىٰ: ﴿حَرَمًا ءَامِنًا﴾ [القصص: ٥٧] بمعنىٰ ذي أَمْن: ومعنىٰ القَسَم بهذه الأشياء: الإبانةُ عن شَرفِ البقاعِ المباركةِ وما ظهرَ فيها من الخيرِ والبركةِ بسُكْنىٰ الأنبياءِ والصالحين. ....

قولُه: (فإنها تقطعُ البواسير)، قالَ القاضي: «التينُ فاكهةٌ طيبةٌ لا فضلَ له، وعند الغذاءِ لطيفٌ سريعُ الهضم، ودواءٌ كثيرُ النفع، فإنه يليّنُ الطبع، ويحل البَلْغم، ويُطهّرُ الكُلْيتين، ويُزيلُ رَمْلَ المثانة، ويفتحُ سَدّةَ الكَبِدِ والطِّحال، ويُسمنُ البَدَن. والزّيتونُ فاكهةٌ وإدامٌ ودواء، وله دُهنٌ لطيفٌ كثيرُ المنافع مع لَذّته، لكنّه قد يَنْبتُ حيثُ لا دهْنيةَ فيه كالجبال»(١).

قولُه: (ويَذْهبُ بالحَفْرة)، يقالُ: حُفرتْ أسنانُه حَفراً إذا فَسَدَ أَسْناخُها، أي: أصولها، ويقالُ أيضاً: حَفَرَتْ حفرًا، والحَفْرةُ للمرّة.

قولُه: (فهو أمين، وقيل: أمان)، أي: قالوا: في موضعٍ أمين.

---

(١) «أنوار التنزيل» (٥: ٥٠٧).

فمنبتُ التينِ والزيتونِ مُهاجَرُ إبراهيمَ ومَوْلدُ عيسىٰ ومَنْشؤُه، والطور: المكانُ الذي نودي منه موسىٰ، ومكةُ: مكانُ البيتِ الذي هو هُدىً للعالمين، ومولدُ رسولِ الله ﷺ ومبعثُه. ﴿فِيٓ أَحۡسَنِ تَقۡوِيمٖ﴾ في أحسنِ تعديلٍ لشكلِه وصورتِه وتسويةٍ لأعضائه. ثم كانَ عاقبةُ أمرِه حين لم يشكرْ نعمةَ تلك الخِلْقةِ الحسنةِ القويمةِ السوية، أن رَدَدْناه أسفلَ مَن سَفَلَ خَلْقاً وتَرْكيباً، يعني: أَقبحَ مَن قَبُحَ صورةً وأَشوَهَه خِلْقة، وهم أصحابُ النارِ أو أَسفلَ من سَفَلَ مِن أهلِ الدَّركات. أو ثم رَدَدْناه بعد ذلك التقويمِ والتحسينِ أَسفلَ مَنْ سَفَلَ في حُسنِ الصورةِ والشكل: حيث نكسناه في خَلْقه، فَقوَّسَ ظهرُه بعد اعتدالِه، وابيضَّ شعرُه بعد سَوادِه، وتَشَنَّنَ جلدُه وكان بَضّاً، وكَلَّ سمعهُ وبصرُه وكانا حديدين، وتَغيَّرَ كلُّ شيءٍ منه؛ فمشيُه دَليف، وصوتُه خُفات، وقُوَّتُه ضَعْف، وشَهامتُه خَرَفٌ. وقرأ عبدُ الله: (أَسْفلَ السَّافلين).

فإنْ قلتَ: **فكيفَ الاستثناءُ علىٰ المذهبين؟**

قولُه: (تَشَنَّنَ)، **الأساس**: «تَشَنَّنَ جِلْدُه مِن الهرم، أي: تَشَنَّج ويَبس. ويقال: شيخٌ كالشَّنّ البالي».

قولُه: (**بَضًّا**)، بالباءِ الموحدة من تحتُ والضادِ المعجمة. **الأساس**: «قالَ الأصمعي: أبيضُ بَضٌّ وهو الشديدُ البياض. وقالَ المبرّد: هو الرقيقُ البَشَرةِ الذي يؤثرُ فيه كلُّ شيء. وامرأةٌ غَضّةٌ بَضّة».

قولُه: (**فمَشْيُه دليف**)، الدّليفُ: المشيُ الرُّوَيْد. **الأساس**: «دَلَفَ الشيخُ والمقيّدُ دَليفاً ودُلوفاً، وهو فوق الدَّبيب».

قولُه: (**خَرَف**)، الخَرَفُ بالتحريكِ: فسادُ العقل.

قولُه: (**فكيف الاستثناءُ على المذهبين**)، عن بعضِهم: أرادَ الحجازيةَ والتميميّةَ وليسَ بذلك، بل علىٰ الوجهينِ المذكورين كما ينبئُ عنه الجوابُ ودخولُ الفاءِ في السؤال.

قلتُ: هو علىٰ الأولِ متصلٌ ظاهرُ الاتِّصال، وعلىٰ الثاني: منقطعٌ. يعني: ولكنّ الذين كانوا صالحين من الهَرْمىٰ فلهم ثوابٌ دائمٌ غيرُ منقطعٍ علىٰ طاعتِهم وصَبْرِهم علىٰ ابتلاءِ الله بالشيخوخةِ والهَرَم، وعلىٰ مقاساةِ المشاقِّ والقيامِ بالعبادةِ علىٰ تخاذلِ نهوضِهم.

فإنْ قلتَ: ﴿فَمَا يُكَذِّبُكَ﴾ مَنِ المخاطَبُ به؟

قلتُ: هو خطابٌ للإنسانِ علىٰ طريقةِ الالتفات، أي: فما يجعلُك كاذباً بسببِ الدِّينِ وإنكارِه بعد هذا الدَّليل، يعني أنك تكذِّبُ إذا كذبتَ بالجزاء، لأنّ كلَّ مكذبٍ بالحقِّ فهو كاذب، فأيّ شيءٍ يَضْطرُّك إلىٰ أن تكونَ كاذباً بسببِ تكذيبِ الجزاء. والباءُ مثلُها في قوله تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُۥ وَٱلَّذِينَ هُم بِهِۦ مُشْرِكُونَ﴾ [النحل: ١٠٠]، والمعنىٰ: أنّ خلْقَ الإنسانِ من نُطْفة، وتقويمَه بشراً سوياً وتَدْريجَه في مراتبِ الزيادةِ إلىٰ أن يكملَ ويستوي، ثم تنكيسَه إلىٰ أن يبلغَ أرذلَ العمر، لا ترىٰ دليلاً أوضحَ منه علىٰ قدرةِ الخالق، وأن مَن قَدرَ مِن الإنسان علىٰ هذا كله، ....

قولُه: (هو على الأولِ متصلٌ)، أي علىٰ أن يرادَ بالرَدِّ إلىٰ أسفل سافلين، الردُّ إلى أسفل مَن سَفَلَ خَلْقاً وتركيباً، وهم أصحابُ النار، أو أسفلِ مَن سَفَلَ مِن أهلِ الدّركات. قالَ الواحديّ عن مجاهد: «ثم رَدَدناه إلىٰ النار، والنارُ أسفلُ سافلين، لأنّ جهنّم بعضُها أسفلُ من بعض، ثم استثنىٰ ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾، أي: إلّا هؤلاء، فإنهم لا يُردّون إلى النار»(١).

قولُه: (وعلى الثاني منقطع)، أي على أن يُرادَ بـ «أسفل سافلين»، الردُّ إلى أسفلِ مَن سَفَلَ في حُسْنِ الصورةِ والشكل، ولذلك قال: «لكن الذين كانوا صالحين من الهَرمىٰ، فلهم ثوابٌ دائم».

قولُه: (﴿وَٱلَّذِينَ هُم بِهِۦ مُشْرِكُونَ﴾ [النحل: ١٠٠])، أي: بسببِ الشيطانِ يشركون بالله. والباءُ في ﴿بِهِۦ﴾ ليست بصلةِ ﴿مُشْرِكُونَ﴾، بل صلتُه محذوفة.

---

(١) «الوسيط» (٤: ٥٢٤) للواحدي.

لم يَعْجزْ عن إعادتِه، فما سببُ تكذيبِك أيُّها الإنسانُ بالجزاءِ بعد هذا الدليلِ القاطع. **وقيل: الخطابُ لرسولِ الله ﷺ** ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَحْكَمِ ٱلْحَٰكِمِينَ﴾ وعيدٌ للكفار، وأنه يحكمُ عليهم بما هم أهلُه. وعن النبي ﷺ: أنه كان إذا قرأها **قال: (بلىٰ وأنا علىٰ ذلك من الشاهدين)**.

عن رسول الله ﷺ: «مَنْ قرأَ سورة «التين»، أعطاه الله خصلتين: العافيةَ واليقينَ ما دام في دار الدنيا، وإذا ماتَ أعطاه الله من الأجرِ بعددِ مَن قرأ هذه السورة».

قولُه: (**وقيل: الخطابُ لرسولِ الله ﷺ**)، عطفٌ على قوله: «هو خطابٌ للإنسان»، وعلىٰ هذا لا يكونُ في الكلامِ التفات، وتكونُ «ما» بمعنىٰ «مَنْ»، أي: فمَن يكذِّبُك أيُّها الرسولُ الصادقُ المصدَّقُ، بما جئتَ به من الدِّينِ الحقّ، أو بسببِ الدِّينِ بعدَ ظهورِ هذه الدلائلِ الدالة علىٰ نبوّتِك؟ أليس اللهُ بأحكمِ الحاكمين؟ يحكمُ بينك وبين أهلِ التكذيب. وإذا قيل: إن الخطابَ للإنسان، ينبغي أن يُذهبَ إلى الالتفات، لِما سبقَ من قوله: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِىٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾، ويُجعلَ الباءُ للتسبيب، لأن الإنسانَ هو المكذب، والمعنىٰ: أيُّها الإنسانُ، ما الذي يلجئُك[1] إلى أن تكونَ كاذباً بسببِ تكذيبِ الجزاء. وفي الكلامِ تعجُّبٌ وتعجيب؛ وذلك أنه تعالىٰ لمّا قرَّرَ أنه خلقَ الإنسانَ في أحسنِ تقويم، ثم ردّه إلى أرذلِ العُمر، دَلَّ على كمالِ قدرته علىٰ الإنشاءِ والإعادة، فسألَ بعد ذلك عن سببِ تكذيبِ الإنسانِ بالجزاءَ، لأن ما يتعجّبُ منه يُخْفي سببه، وهذا كما ترىٰ ظاهرٌ جَليّ، وإليه الإشارةُ بقوله: «فما سببُ تكذيبِك أيها الإنسانُ بالجزاء، بعد هذا الدليلِ القاطع؟»، وعلىٰ هذا قولُه: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَحْكَمِ ٱلْحَٰكِمِينَ﴾، وعيدٌ للكفار، وأنه يحكمُ عليهم بما هو أهله.

قولُه: (**قالَ: «بلىٰ وأنا علىٰ ذلك من الشاهدين»**)، الحديثُ من رواية التِّرمذي وأبي داود، عن أبي هريرةَ قال: قالَ رسولُ الله ﷺ: «مَن قرأَ منكم ﴿وَٱلتِّينِ وَٱلزَّيْتُونِ﴾، فانتهىٰ إلى قوله: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَحْكَمِ ٱلْحَٰكِمِينَ﴾، فليقلْ: بلىٰ وأنا علىٰ ذلك من الشاهدين»[2].

تمّتِ السُّورة

* * *

---

(١) في (ح): «يعجبك».

(٢) أخرجه الترمذي (٣٣٤٧) وأبو داود (٨٨٧).

سورة العلق

مكية، وهيَ تسع عشرة آية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

[﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ * خَلَقَ الْإِنسَانَ مِنْ عَلَقٍ * اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ * الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ * عَلَّمَ الْإِنسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ ١-٥].

عن ابنِ عباسٍ ومجاهد: هي أولُ سورةٍ نزلتْ، ....

سورة العلق

مكية، وهيَ تسع عشرة آية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

قولُه: (هي أولُ سورةٍ نزلتْ)، عن الإمامِ أحمدَ والبخاري ومسلمٍ والترمذي، عن يحيىٰ ابنِ أبي كثير، قال: سألتُ أبا سلمةَ عن أولِ ما نزلَ من القرآن. قال: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ﴾. قلتُ: يقولون: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾؟ قالَ: سألتُ جابراً عن ذلك، فقلتُ له مثلَ الذي قلتَ لي. فقالَ: ما أحدّثُك إلا ما حَدَّثَنا رسولُ الله ﷺ، إلى قوله: فنزلتْ: ﴿ يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ﴾[1]. وفي روايةٍ عن البخاري ومسلمٍ، عن عائشةَ رَضِيَ اللهُ عنها في حديثِ «في بَدْءِ الوحي»، هو «اقرأ باسمِ ربِّك

(١) أخرجه البخاري (٤٩٢٢) ومسلم (١٦١).

وأكثرُ المفسرين علىٰ أن الفاتحةَ أولُ ما نزلَ ثُمَّ سورةُ القلم. **محلُّ ﴿بِٱسۡمِ رَبِّكَ﴾ النصبُ علىٰ الحال**، أي: اقرأ مفتتحاً باسمِ ربِّك، **قُلْ: باسمِ الله، ثم اقرأ.**

فإنْ قلتَ: كيف قال: ﴿خَلَقَ﴾ فلم يذكرْ له مفعولاً، ثم قال: ﴿خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ﴾؟

قلتُ: هو علىٰ وجهين: إما أن لا يُقدَّرَ له مفعولٌ وأن يرادَ أنه الذي حصلَ منه الخَلْقُ واستأثر به لا خالقَ سواه. وإما أن يُقدَّرَ ويرادَ خَلْقَ كلِّ شيء، فيتناولُ كلَّ مخلوق، لأنه مطلق، فليس بعضُ المخلوقاتِ أولىٰ بتقديرِه من بعض. وقوله: ﴿خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ﴾ تخصيصٌ للإنسانِ بالذكرِ من بين ما يتناوله الخلق؛ **لأن التنزيل إليه وهو أشرفُ ما علىٰ الأرض.**

الذي خلق»[1]. ويُمكنُ أن يقال: إن وَجْهَ التوفيقِ بين الروايتين، هو أن أولَ ما بُدِئَ به من الأمرِ بإنشاءِ القراءة هو ﴿ٱقۡرَأۡ﴾، ومن الأمرِ بإنشاءِ الإنذارِ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمُدَّثِّرُ * قُمۡ فَأَنذِرۡ﴾.

قولُه: (**محلُّ ﴿بِٱسۡمِ رَبِّكَ﴾ النصبُ على الحال**)، في «الكواشي»: «الباءُ دخلتْ لتدلَّ علىٰ الملازمةِ[2] والتكرير، كأخذتُ بالخطامِ وأخذتُ الخطام، أو دخلتْ لتدلَّ علىٰ البدايةِ باسمِه تعالىٰ ومحلُّها حالٌ، أي: اقرأ مبتدئاً باسمِ ربّك».

قولُه: (**قلْ: باسم الله، ثم اقرأْ**)، الجملةُ بيانٌ لقوله: «اقرأْ مفتتحاً باسمِ ربّك، ولذلك أُخليتْ من العاطف».

قولُه: (**لأن التنزيلَ إليه وهو أشرفُ ما علىٰ الأرض**)، يعني: هذا من بابِ قولِه: ﴿وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبۡرِيلَ﴾ [البقرة: ٩٨]، لكنّ تقييدَه الأشرفَ بقولِه: ﴿مَا عَلَى ٱلۡأَرۡضِ﴾، إيماءٌ إلى تفضيلِ الملائكة. وقال القاضي: «الذي خلقَ كلَّ شيءٍ، ثُم أفردَ ما هو أشرفُ وأظهرُ صُنعاً وتَدْبيراً»[3]. وقال صاحبُ «الكشف»: «خصّصَ بعدَ التعميم؛ فهو

---

(١) انظر: «صحيح البخاري» (٣) و«صحيح مسلم» (١٦٠).

(٢) في (ح): «الملائكة».

(٣) «أنوار التنزيل» (٥: ٥٠٩).

ويجوزُ أن يرادَ: الذي خلقَ الإنسان، كما قال: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ * عَلَّمَ ٱلۡقُرۡءَانَ * خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ﴾ [الرحمن: ١-٣] فقيل: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ﴾ مبهماً، ثم فَسَّره بقوله: ﴿خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ﴾ تفخيماً لخَلْقِ الإنسان، ودلالةً علىٰ عجيبِ فطرته.

كقوله: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ﴾ [البقرة: ٣]؛ فالغيبُ عامٌّ لكلِّ ما غابَ عنّا، ثُم قال: ﴿وَبِٱلۡأٓخِرَةِ هُمۡ يُوقِنُونَ﴾. وعكسُه قولُ الشاعر:

وَهُمُ العَشيرةُ أن يُبَطِّئَ حاسدٌ ... أو أنْ يلومَ لحاجةٍ لُوّامُها[1]

ألا ترىٰ أن اللومَ أعمُّ من التبطئة، لأن التَّبطئةَ نسبُ قومٍ إلىٰ البُطءِ وهو بعضُ اللوم. أن يُبطِّئَ: أي لأَنْ يُبطِّئَ. وقلتُ: إنما عَلّلَ تخصيصَ الإنسانِ بالذكرِ بقوله: «لأن التنزيلَ إليه»، لأن الأمرَ بقراءةِ المُنزّلِ مترتّبٌ علىٰ وصفِ الله عزّ وجلّ بخَلْقِ الأشياء، ثم تخصيصِ خَلْقِ الإنسان، وذلك لأنه هو المشرَّفُ بأن التنزيلَ إليه.

قولُه: (خلقَ الإنسانَ، كما قالَ: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ * عَلَّمَ ٱلۡقُرۡءَانَ * خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ﴾ [الرحمن: ١-٣])، عن بعضِهم: إنه استشهدَ به من حيثُ إن خَلْقَ الإنسانِ خَلْقٌ عظيم. وقلت: تقريرُه أن قولَه ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ﴾ كقوله: ﴿عَلَّمَ ٱلۡقُرۡءَانَ﴾، في أن المرادَ منه خلقُ الإنسانِ فأُبهِم، كما أن المرادَ من قوله: ﴿عَلَّمَ ٱلۡقُرۡءَانَ﴾: عَلَّمَ الإنسانَ القرآن. ثُم قيلَ: ﴿خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ﴾: تفسيرٌ أو بيانٌ للمجمل، كما قيل: ﴿خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ * عَلَّمَهُ ٱلۡبَيَانَ﴾ [الرحمن: ٣-٤] كذلك، والفاءُ في قوله: «فقيل: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ﴾»، عَطَفَتْ ما بعدَها بقوله: «يُراد»، وما تَوسَّطَ بينهما اعتراض. ويمكنُ أن يقال: إنه إذا جُعلتِ الصّلةُ ﴿خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ﴾، كانَ القصدُ في علّةِ القراءة هو

---

(١) البيت للبيد من معلقته الشهيرة، وجاءَ هنا ملفقاً من بيتين، قال لبيد:

أقضي اللبانةَ لا أفرّطُ ريبةً ... أو أن يلومَ بحاجةٍ لُوّامها
وهُمُ العشيرةُ أن يبطّئَ حاسدٌ ... أو أن يميلَ مع العدوّ لئامها

انظر «ديوانه»، ص ٣١٣، ٣٢١.

فإنْ قلتَ: لِمَ قال ﴿مِنْ عَلَقٍ﴾ علىٰ الجمع، وإنما خُلِقَ من عَلَقة، كقوله: ﴿مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ﴾؟

قلتُ: لأن الإنسانَ في معنىٰ الجمع، كقوله: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَفِى خُسْرٍ﴾ [العصر: ٢]. ﴿ٱلْأَكْرَمُ﴾ **الذي له الكمالُ في زيادةِ كرمِه علىٰ كلِّ كرم**، يُنعمُ علىٰ عبادِه النِّعمَ التي لا تُحْصىٰ، ويَحلُمُ عنهم فلا يعاجلُهم بالعقوبةِ مع كُفرِهم وجُحودِهم لنعمِه وركوبِهِمُ المناهيَ واطِّراحِهمُ الأوامر، ويَقبلُ توبتَهم ويتجاوزُ عنهم بعد اقترافِ العظائم، فما لكرمه غايةٌ ولا أمد، وكأنه ليس وراءَ التكرمِ بإفادةِ الفوائدِ العلميةِ تكرُّم، **حيث قال:** ﴿ٱلْأَكْرَمُ ۞ ٱلَّذِى عَلَّمَ بِٱلْقَلَمِ ۞ عَلَّمَ ٱلْإِنسَـٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾، فدلَّ علىٰ كمالِ كرمِه بأنه علَّمَ عبادَه ما لم يعلموا، ونقلَهم من ظلمةِ الجهلِ إلىٰ نورِ العلم، ....

خَلْقُ الإنسان، كأنه قيل: اقرأْ لأجل أنّه خلقَكَ للقراءة كما قالَ ثَمّة، وأخّرَ ذِكْرَ ﴿خَلَقَ ٱلْإِنسَـٰنَ﴾ عن ذِكْره، ثم أتبعَه إياه ليُعلَمَ أنه إنما خَلَقَه للدِّين، وليحيطَ به علماً بوحْيه وكتُبِه.

قولُه: (﴿ٱلْأَكْرَمُ﴾: **الذي له الكمالُ في زيادةِ كرمِه**)، **الكواشي**: «الأكرمُ: الذي لا يوازيه كريم، ولا يعادلُه في الكرمِ نظير. أو أكرم بمعنىٰ كريم». وقولُه: «ينعمُ علىٰ عباده» بيانٌ للجملةِ الأولىٰ.

قولُه: (**حيثُ قال:** ﴿ٱلْأَكْرَمُ ۞ ٱلَّذِى عَلَّمَ بِٱلْقَلَمِ﴾)، يعني لـمّا أطلق ﴿ٱلْأَكْرَمُ﴾ وأبرزَه في معرضِ «أفعل»، ليدلَّ على الكمالِ في زيادةِ الكرم(١)، وعلى الأنعامِ التي لا تُحصىٰ، ثُم أردفَه بقوله: ﴿عَلَّمَ بِٱلْقَلَمِ﴾، وجعلَه توطئةً وتمهيداً لقوله: ﴿عَلَّمَ ٱلْإِنسَـٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾، عُلِمَ أن ليسَ وراءَ التكرّمِ بإفادةِ الفوائدِ العلميّةِ(٢) تكرُّم، وفي ذِكرِ بَـدْءِ حالِ الإنسان وأخسِّها وهو كونُه عَلَقةً، وانتهاءِ حاله وهو صيرورتُه عالماً، وإيصالِه إلى أعلىٰ المراتبِ، غايةُ الامتنان. يعني: كانَ ذليلاً مَهيناً، فاقتضىٰ كرمُ الرّبوبيّةِ إلى ارتقائِه ذروة العِزّ والشّرفِ بفضلِه ولُطفِه، ثُم في جَعْلِ ﴿عَلَّمَ بِٱلْقَلَمِ﴾، توطئةُ إدماجٍ وتَنْبيةٌ علىٰ فضلِ علمِ الكتابة.

(١) في (ح): «القدر».

(٢) في (ف): «العملية».

ونَـبَّه علىٰ فضلِ علمِ الكتابةِ لِما فيه من المنافعِ العظيمةِ التي لا يُحيطُ بها إلّا هو، وما دُوِّنتِ العلومُ ولا قُيِّدتِ الحِكَمُ ولا ضُبطتْ أخبارُ الأولين ومقالاتُهم، ولا كُتُبُ الله المنزلةُ إلّا بالكتابة؛ ولولا هي لما استقامتْ أمورُ الدِّينِ والدنيا؛ ولو لم يكنْ علىٰ دقيقِ حكمةِ الله ولطيفِ تدبيره دليلٌ إلّا أمرَ القلمِ والخط، لكفىٰ به. **ولبعضِهم في صفةِ القلَم**:

ورَوَاقِــم رُقْــشٍ كمثْــلِ أراقِــم ... قُطْفِ الخُطَا نَيَّالةٍ أَقْصىٰ المَـدَىٰ

سُــودِ القَــوائِمِ مــا يَجِــدُّ مِســيرُها ... إلَّا إذا لَعِبَــتْ بهــا بِــيضُ المُــدَىٰ

وقرأ ابن الزبير: (عَلّمَ الخط بالقلم).

[﴿ كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ * أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ * إِنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ ٱلرُّجْعَىٰٓ * أَرَءَيْتَ ٱلَّذِى يَنْهَىٰ * عَبْدًا إِذَا صَلَّىٰٓ * أَرَءَيْتَ إِن كَانَ عَلَى ٱلْهُدَىٰٓ * أَوْ أَمَرَ بِٱلتَّقْوَىٰٓ * أَرَءَيْتَ إِن كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰٓ * أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَىٰ * كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ * نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ * فَلْيَدْعُ نَادِيَهُۥ * سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ * كَلَّا لَا تُطِعْهُ وَٱسْجُدْ وَٱقْتَرِب ﴾ ٦-١٩]

﴿ كَلَّآ ﴾ ردعٌ لمن كفرَ بنعمةِ الله عليه بطغيانِه، وإن لم يُذْكرْ لدلالةِ الكلامِ عليه. ..

قولُه: (**ولبعضِهم في صفةِ القلم**)، قيل: يعني به نفسَه. قُطْفُ الخُطا: ضيِّقةُ الخُطا. الرُّقْش كالنَّقش، والرُّقْش جمعُ الراقش. والأراقمُ جمعُ أرقَم، وهي حيَّةٌ فيها سوادٌ وبياض. ورواقمُ من الرَّقْمِ وهو الكتابة. والمُدىٰ جمعُ المُدْيةِ وهي السِّكينُ العريض. يقول: رُبَّ أقلامٍ منقوشةٌ، كمثلِ الأراقم، متقاربةُ الخُطوة، لا تَجِدُّ في السيرِ إلّا إذا قَطَعتها السِّكّين.

قولُه: (**ردعٌ لمن كفرَ بنعمةِ الله عليه بطغيانه**)، الباءُ في «بنعمةِ الله» صلةُ «كفرَ» و«بطغيانه»، ومثلها: كتبتُ بالقلم.

قولُه: (**وإنْ لم يُذكرْ لدلالةِ الكلامِ عليه**)، أي: وإن لم يُذكرِ الكافرُ بنعمةِ الله الطاغي علىٰ ربّه، فإن الكلامَ السابقَ دَلَّ علىٰ أنه تعالىٰ خَلقَ الإنسانَ من العَلَقة، ثُم عَلَّمه ما لم يكن يَعْلم، فرفَعَه من حضيضِ الخِسَّةِ إلى يَفاعِ العلمِ والمعرفة، كأنه قيل: خَلقنا الإنسانَ من عَلَقٍ،

﴿أَن رَّءَاهُ﴾ أن رأىٰ نفسَه. يقال في أفعالِ القلوب: رأيتُني وعَلِمتُني، وذلك بعضُ خصائصِها. ومعنىٰ الرؤيةِ: العِلْم، ولو كانت بمعنىٰ الإبصارِ لامتنعَ في فعلِها الجمعُ بين الضميرين. و﴿ٱسْتَغْنَىٰٓ﴾ هو المفعولُ الثاني ﴿إِنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ ٱلرُّجْعَىٰٓ﴾ واقعٌ علىٰ طريقةِ الالتفاتِ إلىٰ الإنسان، تهديداً له وتحذيراً من عاقبةِ الطغيان. والرُّجعىٰ: مصدرٌ كالبشرىٰ بمعنىٰ الرُّجوع. وقيل: نزلتْ في أبي جهل، وكذلك ﴿أَرَءَيْتَ ٱلَّذِى يَنْهَىٰ﴾. وروي: أنه قالَ لرسولِ الله ﷺ: أتزعمُ أنَّ مَن استغنىٰ طغىٰ، فاجعلْ لنا جبالَ مكةَ فضةً وذهباً، لعلنا نأخذُ منها فنطغىٰ فندع دينَنا ونتبع دينَك، فنزلَ جبريلُ فقال: إنْ شئتَ فَعلْنا ذلك، ثم إن لم يؤمنوا فَعلْنا بهم ما فَعلْنا بأصحابِ المائدة، فكَفَّ رسولُ الله ﷺ عن الدعاء إبقاءً عليهم. **وروي عنه لعنه الله** أنه قال: هل يُعَفِّرُ محمدٌ وجهَه بين أظهرِكم؟ قالوا: نعم. **قال: فوالذي يَحْلفُ به**، لئن رأيتُه توطأتُ عنقَه، ....

وعَلّمناه ما لم يعلم، ليشكرَ تلك النعمةَ الجليلة، فطغىٰ وكفر، ﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ * أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ﴾. وكذلك اللاحقُ وهو التعليلُ بقوله: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ * أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ﴾، فيقدّرُ بعد قولِه ﴿مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾، ما يصحُّ أن يكون ﴿كَلَّآ﴾ ردعاً له. فعلىٰ هذا، يَحْسنُ الوقفُ علىٰ ﴿كَلَّآ﴾.

وفي «الكواشي»: «يجوزُ أن يكونَ ﴿كَلَّآ﴾ تنبيهاً فيقفُ على ما قبلها، ورَدْعاً فيقف عليها».

وفي «المرشد»: «الوقفُ على ﴿مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ تام. قالوا: أولُ ما نزلَ من القرآن هذه السورة ، فلما بلغَ هذا الموضعَ جبريلُ طوىٰ النّمط، فحكىٰ الفراءُ بأنه وقفٌ تام، لقطعِ جبريلَ عليه السلامُ الكلامَ عنده، ولأن الكلامَ تامٌ لا يحتاجُ إلى غيره»[١].

قولُه: (**ورُوي عنه لعنَه الله**)، أي عن أبي جهل. الحديثُ مختصرٌ من روايةِ الإمامِ أحمدَ ابنِ حنبلٍ والبخاريِّ عن أبي هريرة[٢].

قولُه: (**قالَ: فوالذي يحلفُ به**)، أي: فوالذي يَحْلفُ به أبو جهل. قالَ المصنف: «يَحْكي الراوي حَلْفَه، كي لا يَذكرَ اللاتَ والعُزّىٰ الذي يحلفُ به».

---

(١) «المرشد في الوقف والابتداء» (٤: ٨٦٠) للعُماني.

(٢) انظر: «المسند» (٨٨٣١) للإمام أحمد، وتمامُ تخريجه ثَمّة.

فجاءه ثم نَكَصَ علىٰ عَقبيه، فقالوا له: مالكَ يا أبا الحكم، فقال: إن بيني وبينه لخندقاً من نارٍ وهولاً وأجنحةً، ﴿أَرَءَيْتَ ٱلَّذِى يَنْهَىٰ﴾ ومعناه: أخبرني عمن ينهىٰ بعضَ عبادِ الله عن صلاتِه، إنْ كان ذلك الناهي علىٰ طريقةٍ سديدةٍ فيما ينهىٰ عنه من عبادةِ الله، ....

قولُه: (وهَوْلاً وأجنحةً)، أي: أولي أجنحةٍ، وهم الملائكة؛ كقوله تعالىٰ: ﴿جَاعِلِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا أُوْلِىٓ أَجْنِحَةٍ﴾ [فاطر: ١]. وفي الحديث: «إن الملائكةَ لتضعُ أجنحتَها رضىً لطالبِ العلم»(١).

قولُه: (ومعناه: أخبرني عمّن ينهىٰ بعضَ عبادِ الله)، قال الإمام: «أرأيتَ إن كانَ علىٰ الهُدىٰ، خطابٌ لمن؟ فيه وجهان: أحدهما: أنه خطابٌ للنبيِّ ﷺ، ولو جَعلناه لغيرِه لاختلَّ النَّظْم، لأنّ ﴿أَرَءَيْتَ﴾ الأولىٰ والثالثةَ خطابٌ له، كأنه تعالىٰ يقول: أيها الرسولُ، أرأيتَ إن كان علىٰ هدىً واختارَ الرأيِ الصائبِ والاهتداءِ والأمرِ بالتقوىٰ، أَمَا كانَ ذلك خيراً له من الكُفرِ بالله والنهي عن حديثه؟ أي: تَلهفَ عليه أنه كيف فَوّتَ على نفسِه المراتبَ العالية.

وثانيهما: أنه خطابٌ للكافر، لأن اللهَ تعالىٰ كالمشاهِدِ للظالمِ والمظلوم، والمولىٰ القائمِ بين يديه المظلومُ والظالم، والحاكمِ الحاضرِ عنده المدّعي والمدّعىٰ عليه، يُخاطبُ هذا مرّةً وهذا مرّة، فلمّا خاطبَ النبيَّ ﷺ بقوله: ﴿أَرَءَيْتَ ٱلَّذِى يَنْهَىٰ * عَبْدًا إِذَا صَلَّىٰٓ﴾، التفتَ إلىٰ الكافرِ وقالَ: أرأيتَ يا كافرُ إنْ كانتْ صلاتُه هدىً، ودعاؤه إلى الله أمراً بالتقوىٰ، أتَنْهاه مع ذلك؟»(٢).

وقلتُ: بناءُ الكلامِ علىٰ «إن» الشرطية، وعلىٰ التنكيرِ في ﴿عَبْدًا﴾ معلوم، لأنه الرسولُ ﷺ، دَلَّ علىٰ أن المقامَ مقامُ إرخاءِ العنانِ والكلامِ المنصف. ولذلك خصَّ المصنفُ لفظَ «البعض» أوّلاً في قوله: «بعضَ عبادِ الله»، وقالَ كما يعتقدُ ثانياً، ثم ثَلَّثَ بقوله: «كما نقولُ نحن»؛ فحينئذٍ الواجبُ أن يكونَ المخاطَبُ بقوله: ﴿أَرَءَيْتَ﴾، غيرَ النبيِّ ﷺ وغيرَ الكافر، لقوله: «أخبرني عمَن ينهىٰ بعضَ عبادِ الله»، فإنّ الناهيَ والمنهيَّ خارجانِ عن موردِ

---

(١) أخرجه الترمذي (٣٥٣٥) و(٣٥٣٦)، والنسائي (١٥٨) من حديث صفوان بن عسّال.

(٢) «مفاتيح الغيب» (٣٢: ٢٢) بتصرف.

أو كان آمراً بالمعروف والتقوىٰ فيما يأمرُ به من عبادةِ الأوثان كما يعتقد، وكذلك إن كانَ علىٰ التكذيبِ للحق والتولِّي عن الدينِ الصحيح كما نقول نحن ﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَىٰ﴾ ويَطَّلعُ علىٰ أحوالِه من هُداه وضَلالِه فيجازيه علىٰ حسبِ ذلك. وهذا وعيد.

فإنْ قلتَ: ما متعلَّق أرأيتَ؟

قلتُ: الذي ينهىٰ مع الجملةِ الشرطية، وهما في موضعِ المفعولين.

فإنْ قلتَ: فأين جوابُ الشرطِ؟

قلتُ: هو محذوفٌ تقديرُه: إن كانَ علىٰ الهدىٰ أو أمرَ بالتقوىٰ، ألـم يعلمْ بأن الله يرىٰ. وإنما حُذفَ لدلالة ذِكْره في جوابِ الشرطِ الثاني.

فإنْ قلتَ: فكيف صَحَّ أن يكون ﴿أَلَمْ يَعْلَم﴾ جواباً للشرط؟

الخطاب، فكأنه تعالىٰ يجعلُ الغيرَ حاكماً بين أهلِ الحقِّ وأهلِ الباطل، ويهضمُ من حقِّ أهلِ الحق، ويقول: أيها الحاكمُ، أخبرني عمّن يزعمُ أنه على الحق، وينهىٰ عبداً من عبادِ الله عن عبادةِ الله وطاعتِه، لا أقولُ إنه رسولُ الله وصفوتُه من خلقِه، بل هو بعضُ خلقِه، أو يأمرُه بعبادةِ الأوثان، ويعتقدُ أنه أمرٌ بالمعروف والتقوىٰ. وأخبرني أيضاً عمّا نقولُ نحن: إن ذلك الآمرَ والناهيَ حاصلٌ علىٰ التكذيبِ للحقّ والتولّي عن الدّينِ الصحيح، فما حكمُك في ذلك؟ قالَ بعضُهم: ﴿أَرَءَيْتَ﴾ وأُختاها متوجهاتٌ إلىٰ ﴿أَلَمْ يَعْلَم﴾، وهو مقدّرٌ عند الأولين، وتُركَ إظهارُه اختصاراً، كما في قولِه: ﴿ءَاتُونِىٓ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾ [الكهف: ٩٦]. مثالُه أن تقول: أخبرني عن زيدٍ إنْ وَفَدتَ عليه، أخبرني عنه إن استخبرتَه عنه، أخبرني عنه إن تَوسّلتَ إليه، أما يوجبُ حقّي؟

قولُه: (تقديرُه: ﴿إِن كَانَ عَلَى ٱلْهُدَىٰٓ * أَوْ أَمَرَ بِٱلتَّقْوَىٰٓ﴾)، يعني: الشرطُ قولُه: ﴿إِن كَانَ عَلَى ٱلْهُدَىٰٓ﴾، وجزاؤه ما دَلَّ عليه جزاءُ الشرطِ الثاني، وهو ﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَىٰ﴾، وتُركَ ذِكرُه اختصاراً.

قولُه: (فكيفَ صَحَّ) أي: كيفَ صَحَّ أن يكون الاستفهام[1] جزاءً للشّرط؟ وخلاصة

---

(١) أي: ألـم يعلم.

....

الجوابِ أن الاستفهامَ دخلَ[١] بين الشرطِ والجزاء مؤكدةً مقرّرةً للتعجب. قالَ الزجّاجُ في قولِه تعالىٰ: ﴿أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ ٱلْعَذَابِ أَفَأَنتَ تُنقِذُ مَن فِي ٱلنَّارِ﴾؟ [الزمر: ١٩]: «الهمزةُ جاءتْ مؤكِّدةً معادةً بين المبتدأ المتضمّنِ للشرط، وبين الخبرِ للطّول»[٢]؛ فعلىٰ هذا، لا يقال: إن أكرمتُك، أتكرمُني؟ إلّا مع مَن استمرَّ معه الإكرام، واستمرَّ منه عدمُ المبالاة.

فإنْ قلتَ: ذُكر أنّ ﴿ٱلَّذِى يَنْهَىٰ﴾ معَ الجملةِ الشرطية، هما في موضعِ المفعوليْنِ، لأنهما مبتدأٌ وخبر، والخبرُ شرطٌ وجزاء. هذا صحيحٌ في ﴿أَرَءَيْتَ﴾ الأولىٰ. وأمّا الثالثةُ، فليسَ فيها سوىٰ الجملةِ الشرطية، وقد تقرّرَ أنه لا يُحذفُ المفعولُ الأول، إلّا إذا كان الفاعلُ والمفعولانِ لشيءٍ واحد، نحو قولِه تعالىٰ: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًا﴾ [آل عمران: ١٦٩]، علىٰ القراءةِ بالياءِ التحتانية[٣]، أي: لا يَحْسبَنَّ الذين قَتلوا أنفسَهم في سبيل الله أمواتاً. وإنما جازَ الحذفُ لأنه في الأصلِ مبتدأ، فيحذفُ كما يُحذفُ المبتدأ، لكن بذلك الشرط. قلت: إنما لم يَجزْ حذفُ المفعولِ الأولِ للإلباس. فأما إذا قامتْ قرينةٌ، نحو كونِ الفاعلِ والمفعوليْنِ شيئاً واحداً، وثَمّ قرينةٌ ظاهرةٌ تَدلُّ علىٰ المحذوف، كما نحن بصددِه من تصريحِه بالقرينةِ الأولى، فما المانعُ مِن الجواز؟ وقد سبقَ عن المالكي وصاحبِ «التُّحْفةِ» في سورة «القصص» جوازُ ذلك[٤]، علىٰ أن ﴿أَرَءَيْتَ﴾ استخبارٌ ومتعلقُه الجملةُ الشرطية. وفاعلُ ﴿كَذَّبَ﴾ ضميرٌ راجعٌ إلى الناهي والآمر، فلا يحتاجُ إلى شيءٍ آخَر، كما في قوله تعالىٰ: ﴿قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ ٱلسَّاعَةُ أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ﴾ [الأنعام: ٤٠]، في وَجْه.

---

(١) أي: همزة الاستفهام دخلت.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٣٤٩).

(٣) قراءة هشام، انظر: «التيسير في القراءات السّبع» للداني، ص ٩١.

(٤) قال صاحبُ «التُّحفة»: «يجوز الاقتصارُ في باب كسوتُ على أحد المفعولين بدليل وبغير دليل، لأن الأول فيهما غير الثاني، وأجاز بعضهم حذفَ الأوّلِ إذا كان هو الفاعل معنًى، نحو قوله: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مُعْجِزِينَ﴾ [النور: ٥٧]، أي: ولا يَحْسبنّ الذين كفروا إياهم معجزين». نقلاً عن «روح المعاني» (١٠: ٣٠٧) للألوسي؛ قاله في تفسير الآية (٦٢) من سورة القصص.

قلتُ: كما صحّ في قولك: إن أكرمتُك أتُكرمُني؟ وإنْ أَحسنَ إليك زيدٌ هل تُحسنُ إليه؟

فإنْ قلتَ: فما «أرأيتَ» الثانيةُ وتَوسُّطها بين مفعولي «أرأيتَ»؟

قلتُ: هي زائدةٌ مكرّرةٌ للتوكيد. وعن الحسن أنه أميةُ بنُ خلفٍ كان ينهىٰ سلمانَ عن الصلاة. ﴿كَلَّا﴾ ردعٌ لأبي جهلٍ وخسوءٌ له عن نَهْيه عن عبادةِ الله تعالىٰ **وأمرِه بعبادةِ اللات**، ثم قال: ﴿لَئِن لَّمْ يَنتَهِ﴾ عما هو فيه، ﴿لَنَسْفَعًا بِٱلنَّاصِيَةِ﴾ لنأخذنَّ بناصيتِه ولَنَسْحَبَنَّه بها إلىٰ النار. والسَّفعُ: القبضُ علىٰ الشيءِ وجَذْبُه بشدّة. قالَ عمرو بن معديكرب:

قَـوْمٌ إذا يَقَـعُ **الصَّـــرِيخُ** رَأيـتَهُم ... مِـن بَـيْنِ مُلْجِـمِ مُهْـرِهِ أو سَـافِعِ

قولُه: (**وأمرِه بعبادةِ اللات**)، إشارةٌ إلىٰ تفسيرِه لقولِه: ﴿أَوْ أَمَرَ بِٱلتَّقْوَىٰٓ﴾ علىٰ زعمِه كما قال: «آمراً بالمعروفِ والتقوىٰ فيما يأمرُ به مِن عبادةِ الأوثانِ كما يعتقد».

قولُه: (**قومٌ إذا نَقَعَ**[1] **الصَّريخُ**) البيت[2]، النَّقيعُ: الصُّراخ، ونَقَعَ الصوتُ واستنقعَ، أي: ارتفع إذا صَوّتَ المصوّت. ويُروىٰ:

إذا فَزِعوا الصَّريــخ

والفَزَع: الرُّعبُ والنُّصرةُ أيضاً، والصَّريخُ والصارخُ: المستغيث، والمهرُ: الفَتِيُّ من الخيل، أو سافِعِ: أي آخذٍ بناصية فَرَسَه بالسرعةِ من غيرِ لجام. **الراغب**: «السَّفْعُ: الأَخْذُ بسُفْعةِ الفَرس، وهي سَوادُ ناصيتِه، قال تعالىٰ: ﴿لَنَسْفَعًا بِٱلنَّاصِيَةِ﴾ [العلق: ١٥]. وباعتبارِ السَّوادِ يقالُ للأثافي: سُفْع، وبه سُفْعةُ غضب، اعتباراً بما يعلو من اللونِ الدّخاني وَجْهَ مَن اشتدّ غضبُه»[3]. يصفُ القومَ بأنهم يُغيثونَ المستغيثَ بسرعةٍ ويَنْصرونه، وبعضُهم يُلْجمون الخيل، وبعضُهم يأخذون ناصيةَ الخيلِ ولا يُلْجمون.

---

(١) في (ف): «يقع»، كما أورده المصنف، ورواية الديوان: قومٌ إذا سمعوا.
(٢) للشاعر حميد بن ثور الهلالي، لا لعمرو بن معدي كرب كما أورده المصنف. انظر: «ديوان حميد»، ص ١١١.
(٣) «مفردات القرآن»، ص ٤١٣.

وقرئ: (لنسفعنَّ) بالنون المشدّدة. وقرأ ابنُ مسعود: (لأسفعاً). وكِتْبَتُها في المصحفِ بالألفِ علىٰ حكمِ الوقف، ولما عُلِم أنها ناصيةُ المذكور اكتُفِيَ بلامِ العهدِ عن الإضافة. ﴿نَاصِيَةٍ﴾ **بدلٌ من «الناصية»**؛ جاز بدلُها عن المعرفةِ وهي نكرة؛ لأنها **وُصفت فاستقلتْ بفائدة**. وقرئ: (ناصيةٌ) علىٰ: هي ناصيةٌ، و(ناصيةً) بالنصب، وكلاهما علىٰ الشَّتم. **ووصفُها بالكذبِ والخطأِ** علىٰ الإسنادِ المجازي، وهما في الحقيقة لصاحبِها. وفيه من الحسن والجزالةِ ما ليس في قولك: ناصيةٍ كاذبٍ خاطىءٍ. والنادي: المجلسُ الذي يَنْتدي فيه القوم، أي: يجتمعون. والمراد: أهلُ النادي. كما قال جرير:

هُمْ مَجْلِسٌ صُهْبُ السِّـبالِ أَذِلَّـة

قولُه: (﴿نَاصِيَةٍ﴾ **بدلٌ من «الناصية»**) إلى قوله: (**وُصفتْ فاستقلّتْ بفائدة**)، قال ابنُ الحاجب: «سُئلتُ: لِمَ جُمِعَ بين ﴿بِالنَّاصِيَةِ * نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾، فَهلا اقتُصِرَ علىٰ إحداهما؟ فأجبتُ: أن الأولىٰ ذُكرتْ للتنصيصِ علىٰ ناصيةِ الناهي، والثانية ذُكرتْ تَنْبيهاً علىٰ علّةِ السَّفْع، ليشملَ بظاهرِه علىٰ كلّ ناصيةٍ هذه صفتُها»[1].

قولُه: (**ووصفُها بالكذبِ والخطأ**)، قالَ الزجّاج: «تأويلُه: بناصيةٍ صاحبُها كاذب، كما يقال: نهارُه صائمٌ وليلُه قائم، أي: هو صائمٌ في نهارِه وقائمٌ في ليله»[2]. وقلت: والمبالغةُ فيه أن الكافرَ بلغَ في الكذبِ والخطأ، إلىٰ حيثُ إن الكذبَ والخطأ ظاهرانِ من ناصيتِه، على نحو قولهم: وَجهُه نصفُ الجمال.

قولُه: (**لهم مجلسٌ صُهْبُ السِّبالِ أذلةٌ**)، أي: لهم أهلُ مجلس. **الأساس**: «شَعرٌ أصهبُ: بيِّنُ

---

(١) لم أقف على شرح ابن الحاجب على «كافيته»، وهو من تحقيق المغفور له الدكتور جمال مخيمر في رسالته للدكتوراة، قال ابن الحاجب في «الكافية» عن المبدل والمبدل منه: «ويكونان معرفتين ونكرتين ومختلفتين، وإذا كان نكرةً من معرفة، فالنعت مثل «بالناصيةِ ناصيةٍ كاذبة»». انظر: «شرح الكافية» (٢: ٤٠٤) للإستراباذي.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٥: ٣٤٥).

وقال زهير:

وَفِيهِمْ مَقَامَاتٌ حِسَانٌ وُجُوهُهُمْ

والمقامة: المجلسُ. **روي أن أبا جهلٍ مرّ برسولِ الله ﷺ** وهو يصلي فقال: ألم أَنْهك؟ فأغلظ له رسولُ الله ﷺ؛ فقال: أتهدّدني وأنا أكثرُ أهلِ الوادي نادياً، فنزلتْ. وقرأَ ابنُ أبي عبلة: (سَيُدْعىٰ الزبانيةُ) علىٰ البناءِ للمفعول، والزبانيةُ في كلام العرب: الشُّرَطُ، الواحد، **زِبْنِيَةٌ، كعِفْرِيَة**، من الزَّبْن وهو الدَّفْع. ....

الصُّهْبِةِ، وهو حُمرةٌ في سواد. ومن المجاز: «هُو أَصهبُ السِّبال» للعدوّ، قالَ ابن قيسِ الرُّقيّات:

وظِـلالُ السّيـوفِ شَيَّـبْنَ رأسـي   واعتناقي في الحربِ صُهبَ السِّبالِ[1]

قالَ الميداني: «صُهْبُ السِّبالِ: كنايةٌ عن الأعداء، قالَ الأصمعي: صُهبُ السِّبالِ وسودُ الأكبادِ، يُضربانِ مثلاً للأعداءِ وإن لم يكونوا كذلك»[2]، وأنشدَ البيت.

قولُه: (**رُوي أن أبا جهلٍ مَرَّ برسولِ الله ﷺ**)، الحديثُ أخرجه الترمذيُّ عن ابنِ عباسٍ، مع تغييرٍ يسيرٍ[3].

قولُه: (**زِبْنِيَة كعِفْرِيَة**)، قال الأخفش: «قال بعضُهم: الواحدُ: زَباني، وبعضُهم: زابن، وبعضُهم: زِبْنِيَة. قال: والعربُ لا تكادُ تعرفُ هذا، وتجعلُه من الجمعِ الذي لا واحدَ له، مثل: أبابيل»[4]. وقال الجوهري: «قال أبو عبيدة: العِفْريتُ مِن كلّ شيءٍ: المبالِغ. يقال: فلانٌ عِفْريتٌ نِفْريت، وعِفْرِيَةٌ نِفْرِيَة، وفي الحديث: «إنّ اللهَ يبغضُ العِفْرِيةَ النِّفْرِيَة، الذي لا يُرْزَأُ في أهلٍ ولا مال». والعِفْرِيَة: المُصحَّح، والنِّفْرِيَةُ إتباع».

---

(١) انظر: «ديوانه»، ص ١١٣.

(٢) «مجمع الأمثال» (١: ٣٩٥).

(٣) انظر: «سنن الترمذي» (٣٣٤٩).

(٤) «معاني القرآن» (٢: ٥٤١) للأخفش.

وقيل: زِبْنيٌّ، وكأنه نُسِبَ إلىٰ الزَّبْنِ، ثم غُيِّرَ للنسب، كقولهم إِمسِيٌّ؛ وأصله: زَبانيٌّ، فقيل: زَبانيةٌ علىٰ التعويض؛ والمرادُ: ملائكةُ العذاب. وعن النبي ﷺ: «لو دعا ناديَه لأخذته الزبانيةُ عياناً» ﴿كَلَّا﴾ ردعٌ لأبي جهل، ﴿لَا تُطِعْهُ﴾ أي اُثبتْ علىٰ ما أنتَ عليه من عِصْيانه، كقوله: ﴿فَلَا تُطِعِ ٱلْمُكَذِّبِينَ﴾ [القلم: ٨]. (وَاسْجُدْ) ودُمْ علىٰ سجودِك، يريد: الصلاة (وَاقْتَرِب) وتَقرّبْ إلىٰ ربك. وفي الحديث: «أقربُ ما يكونُ العبدُ إلىٰ ربه إذا سَجَد».

عن رسول الله ﷺ: «من قرأ سورةَ العلق، أُعطي من الأجرِ كأنما قَرأَ المفصَّل كلَّه».

قولُه: (وفي الحديث)، عن مسلمٍ وأحمدَ، عن أبي هريرة، أن رسولَ الله ﷺ، قال: «أقربُ ما يكونُ العبدُ من ربّه وهو ساجد، فأكثروا الدّعاء»[1]. وعن مسلمٍ والترمذي وابنِ ماجه والنسائي، عن معدانَ[2] بنِ طلحة قال: لقيتُ ثوبانَ مولىٰ رسولِ الله ﷺ، فقلت: أخبرني بعملٍ يُدْخلني اللهُ به الجنَّةَ، فقال: سألتُ ذلك رسولَ الله ﷺ، فقال: «عليك بكثرةِ السجودِ، فإنك لا تسجدُ لله سجدةً إلا رفَعَكَ اللهُ بها درجةً، وحَطَّ عنكَ بها خطيئةً»[3]، والله أعلم.

تمّتِ السُّورَة

بعونِ الله تعالىٰ

* * *

---

(١) أخرجه مسلم (٤٨٢) والإمام أحمد (٩٤٦١).

(٢) في الأصول الخطية: «سعدان».

(٣) أخرجه مسلم (٤٨٨) والتِّرمذي (٣٨٨) والنَّسائي (١١٣٩) وابن ماجه (١٤٢٢).

سورة القدر

مختلف فيها، وهيَ خمس آيات

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

[﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ * وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا لَيْلَةُ ٱلْقَدْرِ * لَيْلَةُ ٱلْقَدْرِ خَيْرٌ مِّنْ أَلْفِ شَهْرٍ * تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِم مِّن كُلِّ أَمْرٍ * سَلَٰمٌ هِىَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾ ١-٥].

عَظَّمَ القرآنَ من ثلاثةِ أوجهٍ: أحدُها: أَنْ أَسندَ إنزالَه إليه **وجَعلَه مختصاً به** دون غيره. والثاني: أنه جاءَ بضميرِه دون اسمِه الظاهرِ شهادةً له بالنباهةِ والاستغناءِ عن التنبيهِ عليه. والثالث: **الرفعُ من مقدارِ الوقتِ الذي أُنزل فيه**. ....

سورة القدر

مكية، وهي خمس آيات

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

قولُه: (**وجَعلَه مُختصًّا به**)، يريدُ أن التركيبَ من بابِ تقديمِ الفاعلِ المعنوي، نحو: أنا كفيتُ مهمَّك، أنا قضيتُ حاجتَك. وفي إيثارِ صيغةِ الجمعِ تعظيمٌ دونه كلُّ تعظيم.

قولُه: (**الرفعُ من مقدارِ الوقتِ الذي أُنزلَ فيه**)، فيه لطيفةٌ، حيثُ قالَ أوّلاً: «عُظّمَ القرآنُ من ثلاثةِ أوجهٍ»، ثم قال: «الرّفـعُ من مقدارِ الوقت». والظاهرُ الرفعُ من مقدارِه حيثُ أنزلَه في هذه الليلة، فعدلَ ليؤذنَ بأن الليلةَ شرُفتْ بنزوله فيها، وصارتْ ذاتَ خطرٍ

روي أنه أُنزلَ جملةً واحدةً في ليلةِ القدرِ من اللوحِ المحفوظِ إلىٰ السماءِ الدنيا. وأملاه جبريلُ علىٰ السَّفَرَة، ثم كان يُنْزِله علىٰ رسولِ الله ﷺ نجوماً في ثلاثٍ وعشرين سنة. وعن الشعبي: المعنىٰ إنا ابتدأنا إنزاله في ليلةِ القدر. واختلفوا في وقتها؛ فأكثرُهم **علىٰ أنها في شهرِ رمضانَ** في العشرِ الأواخرِ في أوتارِها، وأكثرُ القولِ أنها السابعةُ منها؛ ولعلَّ الداعي إلىٰ إخفائِها أن يحييَ مَن يريدُها الليالي الكثيرةَ طلباً لموافقتِها، فتكثرُ عبادتُه ويتضاعفُ ثوابه، وأن لا يتكلَ الناسُ عند إظهارِها علىٰ إصابةِ الفضلِ فيها فيفرِّطوا في غيرها. ....

وشرف، فيلزمُ شرفُه وخطرُه بالطريقِ الأولىٰ، ثم تَرقىٰ في الرفعِ من مقدارِها بقوله: ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا لَيۡلَةُ ٱلۡقَدۡرِ﴾، ثم إلىٰ أعلىٰ بقوله: ﴿لَيۡلَةُ ٱلۡقَدۡرِ خَيۡرٌ مِّنۡ أَلۡفِ شَهۡرٖ﴾، ثم إلىٰ أعلىٰ بقولِه: ﴿تَنَزَّلُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ فِيهَا﴾.

قولُه: (رُوي أنه أُنزلَ جملةً واحدة)، فإن قلتَ: ذكرتَ في شرحِ الخطبةِ أن الإنزالَ عبارةٌ عن تَحريكِ الشيءِ من الأعلىٰ إلى الأسفل، وهو مختصٌّ بالأجرامِ فلا يتحققُ في الكلام، فوُصفَ بصفةِ حاملِه[1] لالتباسِه به. وهذا المجازُ إنّما يستقيمُ في إنزالِ جبريلَ عليه السلامُ القرآنَ على النبيّ ﷺ، فكيفَ يستقيمُ إنزالُه من اللوحِ إلى السماءِ، لأن ذلك من غيرِ واسطة؟ قلتُ: الإنزالُ حينئذٍ مستعارٌ للمعاني من الأجرام؛ شُبِّهَ نقلُ القرآنِ من اللوحِ إلى السماءِ وثبوتِه فيها، بنزولِ جسمٍ من عُلوٍّ إلى أسفل، وقيل: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةِ ٱلۡقَدۡرِ﴾. وعلى هذا، ظهورُه في عالَمِ الشهادة، أعني اللوح، من عالمِ الغيبِ الذي هو العالمُ الأعلى[2]، يمكنُ أن يفسّرَ[3] بالنزول؛ فعلىٰ الأوّلِ هو مجازٌ مرسلٌ، وعلىٰ الثاني مجازٌ مسبوقٌ بالتشبيه.

قولُه: (علىٰ أنها في شهر رمضان)، روينا عن مسلمٍ والترمذي وأبي داود، عن زرِّ بنِ حُبيش، قال: سمعتُ أُبيَّ بنَ كعبٍ يقول، وقيل له: إن عبدَ الله بنَ مسعودٍ يقول: «مَن قامَ السّنةَ أصابَ ليلةَ القَدْر». فقالَ أُبيٌّ: «والله الذي لا إلٰهَ إلا هو، إنّها لفي رمضان، يحلفُ ولا

---

(١) في (ح): «حاصلة».

(٢) في (ح): «الإلهي».

(٣) في (ف): «يُفسّر».

ومعنىٰ ليلةِ القدر: **ليلةُ تقديرِ الأمورِ** وقَضائها، من قوله تعالىٰ: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ﴾ [الدخان: ٤] **وقيل: سُميت بذلك لخطرها** وشرفِها علىٰ سائرِ الليالي، ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا لَيْلَةُ ٱلْقَدْرِ﴾ يعني: ولم تَبلُغ درايتُك غايةَ فضلِها ومُنتهى عُلوِّ قَدْرِها، ثم بيَّنَ ذلك بأنها ﴿خَيْرٌ مِّنْ أَلْفِ شَهْرٍ﴾، وسببُ ارتقاءِ فضلِها إلى هذه الغاية ما يوجدُ فيها مِن المصالح الدينية التي ذَكرَها؛ مِن تَنزُّلِ الملائكة والرُّوح، وفَصْل كلِّ أمرٍ حكيم. وذُكِرَ في تخصيص هذه المدّةِ أنّ رسولَ الله ﷺ ذَكرَ رجلاً مِن بني إسرائيلَ لبسَ السلاحَ في سبيل الله ألفَ شهر، فعَجِبَ المؤمنون مِن ذلك، ....

يستثني، وواللهِ إني لأَعلمُ(١) أيُّ ليلةٍ هي، هي الليلةُ التي أمرنا بها رسولُ الله ﷺ بقيامِها، وهي ليلةُ سبعٍ وعشرين». الحديث(٢).

قولُه: (**ليلةُ تقديرِ الأمور**)، نقلَ الإمامُ عن الواحديّ أن القَدْرَ في اللغةِ بمعنىٰ التقدير، وهو جَعْلُ الشيءِ علىٰ مقدارِ غيرِه من غيرِ زيادةٍ ولا نقصان. وقال: «سُميتْ به لأنها ليلةُ تقديرِ الأمورِ والأحكام. عن ابنِ عباسٍ، أن اللهَ تعالىٰ قدّرَ فيها كلَّ ما يكونُ في تلك السَّنة، من مطرٍ ورزقٍ وإحياءٍ وإماتةٍ إلىٰ السّنةِ القابلة، نحو قولِه تعالىٰ: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ﴾ [الدّخان: ٤]. وليسَ المرادُ أن تقديرَ الله لا يحدثُ إلا في تلك الليلة؛ فإنه تعالىٰ قَدَّرَ المقاديرَ في الأزَلِ قبلَ خلْقِ السمٰواتِ والأرض، بَلِ المرادُ إظهارُ تلك المقاديرِ للملائكة»(٣).

قولُه: (**وقيل: سُميتْ بذلك لخطرِها**)، نقلَ الإمامُ عن الزّهريّ أنه قال: «ليلةُ القدرِ ليلةُ العظَمةِ والشّرف؛ من قولهم: لفلانٍ قَدْرٌ عندَ فلان، أي: منزلةٌ وشرف، ويدلُّ عليه قولُه تعالىٰ: ﴿لَيْلَةُ ٱلْقَدْرِ خَيْرٌ مِّنْ أَلْفِ شَهْرٍ﴾. وهو يَحْتملُ أن يرادَ منه، أن مَن أتىٰ بفعلِ الطاعاتِ صارَ ذا قَدْرٍ وشرف، أو أن الطاعاتِ لها في تلك الليلةِ قدرٌ زائدٌ وشرف. وعن أبي بكر الورّاق: سُمّيتْ ليلةَ القَدْرِ، لأنه نُزِّلَ فيها كتابٌ ذو قَدْر، علىٰ لسانِ مَلَكٍ ذي قَدْر، على أمةٍ لها قَدْر»(٤).

---

(١) في (ح): «لا أعلم»، وليس بصواب.

(٢) أخرجه مسلم (١٧٩-٧٦٢) والترمذي (٣٣٥١) وأبو داود (١٣٧٨).

(٣) «مفاتيح الغيب» (٣٢: ٢٨)، وانظر: «الوسيط» (٤: ٥٣٢)، و«البسيط» (٢٤: ١٩٠) كلاهما للواحدي.

(٤) «مفاتيح الغيب» (٣٢: ٢٨).

وتقاصَرت إليهم أعمالُهم، فأُعطوا ليلةً إنْ أَحْيوها كانوا أحقَّ بأن يُسمَّوْا عابدين مِن أولئك العُبَّاد. ﴿ تَنَزَّلُ ﴾ إلىٰ السماءِ الدنيا، وقيل: إلىٰ الأرض، ﴿وَٱلرُّوحُ﴾ جبريل. وقيل: خَلْقٌ من الملائكةِ لا تراهم الملائكةُ إلّا تلك الليلة، ﴿مِّن كُلِّ أَمۡرٍ﴾ أي: تتنزلُ من أجلِ كلِّ أمرٍ قضاه الله لتلك السَّنةِ إلىٰ قابلٍ. وقرئ: (مِن كلِّ امرئٍ) أي: من أجلِ كلِّ إنسان. وقيل: لا يَلْقون مؤمناً ولا مؤمنةً إلّا سَلَّموا عليه في تلك الليلة. ﴿سَلَٰمٌ هِيَ﴾ **ما هي إلّا سلامةٌ**، أي: لا يُقدِّرُ اللهُ فيها إلّا السَّلامةَ والخير، ويَقْضي في غيرها بلاءً وسَلامةً. أو: ما هي إلّا سلامٌ لكثرةِ ما يُسَلِّمون علىٰ المؤمنين. **وقرئ**: ﴿مَطۡلَعِ﴾ بفتح اللام وكسرها.

عن رسول الله ﷺ: «من قرأ سورةَ «القدر»، أُعطي من الأجرِ كمن صامَ رمضان وأحيا ليلةَ القدر».

قولُه: (**ما هي إلّا سلامة**)، يريدُ أن ﴿هِيَ﴾ مبتدأٌ و﴿سَلَٰمٌ﴾ الخبر، فقُدِّمَ وجُعلَ نفسَ السلامِ لإعطاءِ معنىٰ الاختصاص. قالَ صاحبُ «الكشف»: ﴿هِيَ﴾ ابتداءٌ و﴿سَلَٰمٌ﴾ خبرٌ مقدّم، وهو بمعنىٰ الفاعل، أي: هي مُسلِّمة. ولا بُدّ من هذا التقديرِ ليَصحَّ تعليقُ ﴿حَتَّىٰ﴾ به؛ لأنه إذا حمل على المصدر لم يجز تعليقُ ﴿حَتَّىٰ﴾ به؛ لأنه لا يُفصلُ بين الصّلةِ والموصول[1]. ويجوزُ تعليقُه بقولِه: ﴿ تَنَزَّلُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ ﴾، ولا يجوزُ أن تكون ﴿هِيَ﴾ مبتدأً، و﴿حَتَّىٰ﴾ في موضِعِ الخبر، لأنه لا فائدةَ فيه؛ إذْ كلُّ ليلةٍ بهٰذه الصفة.

قولُه: (**وقُرئ**: ﴿مَطۡلَعِ﴾)، **الكسائي**: «مَطْلِعِ»، بكسر اللام، والباقون: بفتحها. قالَ الزجّاج: «فمن فتحَ فهو المصدرُ بمعنىٰ الطّلوع، يقال: طَلَعَ الفجرُ طلوعاً ومطلَعاً. ومن كسرَ فهو اسمٌ لوقتِ الطلوع»[2]. وعن بعضهم: ولا يجوزُ أن يرادَ هنا موضعُ الطلوع. واللهُ أعلم.

تمَّتِ السُّورة بحمدِ الله تعالىٰ

* * *

---

(١) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٤٦٧).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٥: ٣٤٨).

سورة البينة

مكية، وقيل: مدنية، وهيَ ثماني آيات

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

[﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ * رَسُولٌ مِّنَ اللَّهِ يَتْلُو صُحُفًا مُّطَهَّرَةً * فِيهَا كُتُبٌ قَيِّمَةٌ * وَمَا تَفَرَّقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِن بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَةُ * وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَٰلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ * إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أُولَٰئِكَ هُمْ شَرُّ الْبَرِيَّةِ * إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَٰئِكَ هُمْ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ * جَزَاؤُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّاتُ عَدْنٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ذَٰلِكَ لِمَنْ خَشِيَ رَبَّهُ﴾ ١-٨].

كان الكفارُ من الفريقين أهلِ الكتابِ وعَبَدَةِ الأصنامِ يقولون قبل مَبْعثِ النبي ﷺ: **لا ننفكُّ مما نحنُ عليه من ديننا.** ....

سورة البينة

مدنية، وهي ثمان آيات(١)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

قولُه: (**لا نَنْفكُّ مما نحنُ عليه من ديننا**)، رُوي عن المصنّفِ أنه قال:(٢) هذا من بابِ

(١) في (ط): «سورة القيمة... تسع آيات»، وهو موافقٌ لعَدِّ البصريين والشاميين، والأول موافق لعَدِّ غيرهم. أما «سورة القيمة» فهو اسم آخر لها.

(٢) لم أهتدِ إلى موضعه.

ولا نتركُه حتىٰ يُبعثَ النبيُّ الموعودُ الذي هو مكتوبٌ في التوراةِ والإنجيل، وهو محمدٌ ﷺ، فحكىٰ اللهُ تعالىٰ ما كانوا يقولونه ثم قال: ﴿وَمَا تَفَرَّقَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ﴾ يعني أنهم كانوا يَعِدُون اجتماعَ الكلمةِ والاتفاقَ علىٰ الحق إذا جاءهم الرسول، ثم ما فرَّقَهم عن الحقِّ ولا أَقرَّهم علىٰ الكُفرِ إلّا مجيءُ الرسولِ ﷺ؛ ونظيرُه في الكلامِ أن يقولَ الفقيرُ الفاسقُ لمن يَعِظه: لستُ بِمُنفكٍّ مما أنا فيه حتىٰ يرزقَني اللهُ الغِنىٰ، فيرزقُه اللهُ الغنىٰ فيزدادُ فِسْقاً، فيقول واعظُه: لم تكنْ مُنْفكاً عن الفِسقِ حتىٰ توسِر، وما غَمَسْتَ رأسَك في الفِسْقِ إلّا بعد اليَسار؛ يُذكِّرُه ما كان يقولُه توبيخاً وإلزاماً. وانفكاكُ الشيءِ من الشيء: أن يزايلَه بعد التحامِه به، كالعَظْم إذا انفكَّ من مَفْصله؛ والمعنىٰ: أنهم مُتشبِّثون بدينهم ولا يتركونه إلّا عند مجيءِ البينة. و﴿ٱلْبَيِّنَةُ﴾ الحجةُ الواضحة. ....

الحكايةِ بزعمِهم، وقولُه: «وما تَفرَّقَ الذين أوتوا الكتاب» إلزامٌ عليهم؛ حكىٰ اللهُ كلامَهم علىٰ سبيلِ التوبيخِ والتَّعْيير، وجاءَ به في بعضِ النُّسخ(١) بدلَ قولِه: «البيّنةُ: الحجّةُ الواضحة»: «والبيّنةُ: القرآن، ﴿أَوَلَمْ تَأْتِهِم بَيِّنَةُ مَا فِى ٱلصُّحُفِ ٱلْأُولَىٰ﴾ [طه: ١٣٣]، و﴿رَسُولٌ مِّنَ ٱللَّهِ﴾: جبريلُ، وهو التالي للصحفِ المطهّرةِ المتنسخةِ من اللوح، **التي ذُكرتْ في سورة «عبس»**(٢)، **ولا بدّ من مضافٍ محذوفٍ** وهو الوحي، ويجوزُ أن يرادَ النبيّ ﷺ. فإنْ قلت: كيف نَسَبَ تلاوة الصحفِ المطهرةِ إليه وهو أمّي؟ قلتُ: إذا تَلا مِثلَ المسطور فيها كان تالياً»، وشرحَ هذه الروايةَ قولُه: ﴿بَيِّنَةُ مَا فِى ٱلصُّحُفِ ٱلْأُولَىٰ﴾، معناه أن القرآنَ فيه بيانُ أو حجّةُ ما في الكتبِ المتقدمة، أو هو مصداقُها.

قولُه: (**التي ذُكرتْ في سورة عبس**)، يعني: قوله ﴿فِى صُحُفٍ مُّكَرَّمَةٍ﴾ [عبس: ١٣]، أي: صحفٍ منتسخةٍ من اللوح، مكرّمةٍ عند الله، كقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ ۝ فِى كِتَٰبٍ مَّكْنُونٍ ۝ لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ﴾ [الواقعة: ٧٧-٧٩].

قولُه: (**لا بُدّ من مضافٍ محذوف**)، أي: القرآنُ وحيُ رسولٍ من الله.

---

(١) وهو ما ورد في نصِّ «الكشاف» من (ط)، لكنه لم يرد في الأصل الخطي المعتمد من «الكشاف»، وورد في النسختين المطبوعتين منه في الهامش.

(٢) قال تعالى: ﴿فَمَن شَآءَ ذَكَرَهُۥ ۝ فِى صُحُفٍ مُّكَرَّمَةٍ ۝ مَّرْفُوعَةٍ مُّطَهَّرَةٍۭ ۝ بِأَيْدِى سَفَرَةٍ ۝ كِرَامٍۭ بَرَرَةٍ﴾ [عبس: ١٢-١٦].

و﴿رَسُولٌ﴾ بدلٌ من ﴿ٱلْبَيِّنَةُ﴾. وفي قراءةِ عبدِ الله: (رسولاً) حالاً من البينة. ﴿صُحُفًا﴾ قراطيسَ ﴿مُّطَهَّرَةً﴾ من الباطل. ﴿فِيهَا كُتُبٌ﴾ مكتوباتٌ، ﴿قَيِّمَةٌ﴾ مستقيمةٌ ناطقةٌ بالحقِّ والعدل؛ والمرادُ بتفرقِهم: تَفرُّقُهم عن الحقِّ وانقشاعُهم عنه، أو تَفرّقُهم فِرَقاً؛ فمنهم مَن آمن، ومنهم من أنكر، وقال: ليس به؛ ومنهم مَن عرفَ وعاند.

قولُه: (و﴿رَسُولٌ﴾ بدلٌ من ﴿ٱلْبَيِّنَةُ﴾)، قال الإمام: «وفائدتُه الإعلامُ بأنّ ذاتَه كانتْ بيّنةً علىٰ نُبوّتِه؛ لأنه كانَ في نهايةٍ من الجِدِّ في تقريرِ النبوّة، وفي غايةٍ من الصّدقِ وكمالٍ من العقل. وروي عن حجةِ الإسلامِ أن مجموعَ الأخلاقِ الفاضلة، كانَ بالغاً فيه إلى حَدِّ الإعجاز، أو أن معجزاتِه كانتْ في غايةِ الظهورِ والكثرة»[١]. وقلتُ: الدليلُ على أن المرادَ بالبيّنةِ رسولُ الله ﷺ، قولُه: «لا ننفكُّ ممّا نحنُ عليه من دينِنا ولا نتركُه حتى يُبعثَ النبيُّ الموعود»، ولعلّ السرَّ في جَعْله[٢] ﴿ٱلْبَيِّنَةُ﴾ توطئةً لذكرِ الرسول، التعريضُ بهم وبقولهم: «النبيُّ الموعودُ الذي هو مكتوبٌ في التوراة والإنجيل»، كما وبَّخَهم بقوله: ﴿أَوَلَمْ تَأْتِهِم بَيِّنَةُ مَا فِى ٱلصُّحُفِ ٱلْأُولَىٰ﴾. ولهذا السرِّ أيضاً أُفردَ ذكرُهم عن المشركين في قوله: ﴿وَمَا تَفَرَّقَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَـٰبَ﴾، كأنهم عُيِّروا بالتفرّقِ وهم أهلُ الكتابِ، لأن جحودَ العالمِ أقبحُ من إنكارِ الغافل.

قولُه: (﴿صُحُفًا﴾: قراطيسَ ﴿مُّطَهَّرَةً﴾)، الراغبُ: «الصحيفة: المبسوطُ من الشيءِ كصحيفةِ الوَجْه، والصحيفةِ التي يُكتبُ فيها، وجمعُها صحائفُ وصُحُف، قال تعالىٰ: ﴿يَتْلُوا۟ صُحُفًا مُّطَهَّرَةً﴾؛ أُريدَ بها القرآن، جعلَه[٣] صُحفاً فيها كتبٌ، من أجلِ تَضَمّنِه لزيادةِ ما في كتبِ الله. والمصحفُ ما جُعِلَ جامعاً للصّحفِ المكتوبة»[٤]. وقالَ أيضاً: «أرادَ بقولِه: ﴿فِيهَا كُتُبٌ قَيِّمَةٌ﴾، لأن القرآنَ مجمعُ ثمرةِ كتبِ الله المتقدّمة»[٥].

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٣٢: ٤٠)، وانظر «المنقذ من الضلال» للغزالي، ص ٥١؛ حيث قال كلاماً في غاية الأهمية عن النبوّة وحقيقتها واضطرار كافة الخلق إليها.

(٢) في (ح): قوله.

(٣) في (ح) و(ف): «جعلها».

(٤) «مفردات القرآن»، ص ٤٧٦.

(٥) المصدر السابق، ص ٦٩١.

فإنْ قلتَ: لِمَ جمعَ بين أهلِ الكتابِ والمشركين أوّلاً، ثم أفردَ أهلَ الكتابِ في قوله: (وَمَا تَفَرَّقَ الَّذِينَ أُوتُواْ الْكِتَابَ)؟

قلتُ: لأنهم كانوا علىٰ علمٍ به لوجودِه في كتبِهم، فإذا وُصِفوا بالتفرُّقِ عنه كان مَن لا كتابَ له أدخلَ في هذا الوصف. ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ﴾ يعني في التوراةِ والإنجيلِ **إلّا بالدينِ الحنيفي**، ولكنهم حَرَّفوا وبَدَّلوا،...........................

قولُه: (إلّا بالدِّين الحنيفي)، كنّىٰ عن مجموعِ ﴿لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ﴾ إلى آخره، بالدِّينِ الحنيفي. وفي عطفِ ﴿وَيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ﴾، على ﴿لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ﴾ المقيّدِ بالإخلاص، واختصاصِهما بالذّكرِ دونَ سائرِ العبادات، الدّلالةُ علىٰ شرفِهما واستبدادِهما بشرطِ الإخلاص.

وقالَ الإمامُ: «ذلك المجموعُ كلُّه، هو دينُ الملّةِ المستقيمةِ المعتدلة، فكما أن مجموعَ الأعضاءِ بدنٌ واحد، كذا هذا المجموعُ دينٌ واحد. واحتجَّ القائلون بأن الإيمانَ عبارةٌ عن مجموعِ القولِ والاعتقادِ والعملِ بهذه الآية. وأُجيبَ بأن المشارَ إليه المجموع، وهو محكومٌ بأنه الدّينُ القيّمة؛ فالدّينُ غيرُ ﴿ٱلدِّينُ ٱلۡقَيِّمُ﴾، لأن الدّينَ القيّمَ هو الدِّينُ الكاملُ المستقلُّ بنفسِه، وذلك إنما يكونُ إذا كان الدِّينُ حاصلاً، وكانت آثارُه ونتائجُه حاصلةً معه، من الصلاةِ والزكاةِ وغيرِهما؛ فإذا لم يوجدْ هذا المجموعُ، لم يكن الدّينُ القيّم حاصلاً، والنزاعُ في مجرّدِ الدّين»[1].

فيقال: هذا الجوابُ ضعيفٌ، لأنّ «القَيِّمَةُ» على القراءةِ الشاذة، أي: «وذلك الدّينُ القيمةُ»[2]، صفةٌ[3] مميزةٌ فارقةٌ للملّةِ المستقيمةِ عن المُعْوجّة، وهي غيرُ دينِ المسلمين، لقوله تعالىٰ: ﴿دِينٗا قِيَمٗا مِّلَّةَ إِبۡرَٰهِيمَ حَنِيفٗاۚ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ﴾ [الأنعام: ١٦١]. وعلىٰ المشهورة: مضافٌ إمّا إلىٰ الملّةِ المستقيمة، أو إلىٰ الأمةِ القيّمةِ بالحق، إضافةَ بيانٍ كأنه قيل: وذلك دين المسلمين. **الراغب**: «الدّينُ أعمُّ من الإسلام، إذْ هو يستعملُ في الحقّ والباطل. والإسلامُ لا

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٣٢: ٤٥، ٤٦) بتصرف.

(٢) قراءة ابن مسعود، انظر: «إعراب القرآن» (٥: ١٦٩) لابن النحاس.

(٣) في (ط): «ضعيفة».

﴿ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ ﴾ أي: دينُ الملةِ القيمة. وقرئ: (وذلك الدِّينُ القَيِّمةُ) علىٰ تأويلِ الدِّينِ بالمِلَّة.

فإنْ قلتَ: ما وجهُ قولِه: ﴿ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُواْ ٱللَّهَ ﴾؟

يستعملُ إلا في الحق[1]، قالَ تعالىٰ: ﴿ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ ﴾ [آل عمران: ١٩]، ﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ ﴾ [آل عمران: ٨٥]. وقال: «القيِّمة هاهنا اسمُ الأمةِ القائمةِ بالقسطِ المشار إليهم بقولِه: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ ﴾ [آل عمران: ١١٠]، وقولِه: ﴿كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ﴾ [النساء: ١٣٥]»[2].

قولُه: (أي: دينُ الملَّةِ القيِّمة)، قالَ صاحبُ «الكشف»: «لا بُدَّ من هذا التقدير، لأنه إذا لم يُحملْ على هذا، كان إضافةَ الشيءِ إلى صفتِه، وهي بمنزلةِ إضافةِ الشيءِ إلى نفسه[3]، قال محيي السُّنّة: «أضافَ الدِّينَ إلى القيمةِ وهي نعتُه لاختلافِ اللفظين، وأنَّثَ ﴿ٱلْقَيِّمَةِ﴾ ردًّا بها إلى المِلّة. وقيل: الهاءُ فيها للمبالغة، وقيل: ﴿ٱلْقَيِّمَةِ﴾ هي الكتبُ التي جرىٰ ذكرُها، أي: وذلك دينُ الكتبِ القيمةِ فيما تدعو إليه وتأمرُ به. وقالَ النضرُ بنُ شُميل: سألتُ الخليلَ عنها فقال: «القيمةُ» جمعُ القيّم، والقيّمُ والقائمُ واحد، ومجازُه: وذلك دينُ القائمين لله بالتوحيد»[4].

الراغبُ: «القيِّمةُ هاهنا: اسمُ الأمةِ القائمةِ بالقسط، المشارِ إليهم بقوله: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ ﴾ [آل عمران: ١١٠]، وقولِه: ﴿كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ﴾ [النساء: ١٣٥]»[5].

قولُه: (ما وجهُ قولِه: ﴿ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُواْ ٱللَّهَ ﴾؟)، يعني كان من حقِّ الظاهر أنْ يقالَ «بأنْ يعبدوا الله» بالباء، فما وجهُ الإتيانِ باللام؟ فأجاب بأن صلةَ الأمرِ محذوفة، واللامُ للتعليل؛

---

(١) لم أهتدِ إلى موضعه، ولعلّه في «تفسيره».

(٢) «مفردات القرآن»، ص ٦٩١.

(٣) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٤٦٩)

(٤) «معالم التنزيل» (٨: ٤٩٦، ٤٩٧).

(٥) «مفردات القرآن»، ص ٦٩١.

قلتُ: معناه: وما أمروا بها في الكتابين إلّا لأجلِ أن يعبدوا الله علىٰ هذه الصفة. وقرأ ابنُ مسعود: (إلا أنْ يعبدوا)، بمعنىٰ: بأنْ يعبدوا. ....

فالتقديرُ[١]: «وما أُمروا بها في الكتابينِ إلا لأجلِ أن يعبدوا الله»، وهو استثناءٌ من أعمّ عام المفعولِ له المقيّدِ بقيدِ الإخلاص، قال الإمام: «هذا يَدلُّ علىٰ مذهبِ أهلِ السُّنّة، حيثُ قالوا: العبادةُ ما وَجَبتْ لكونِها مفضيةً إلىٰ ثوابِ الجنّة، أو إلىٰ البُعدِ من عقابِ النار، بل لأجلِ أنك عبدٌ وهو معبود، وفيه أن مَن عَبَدَ للثوابِ والعقابِ لم يكن مخلصاً. وفي الحقيقةِ الثوابُ والعقابُ هما معبودان»[٢]. ورَوىٰ السُّلميُّ عن بعضِهم، «أن الإخلاصَ ألا يَطّلِعَ علىٰ عملِك إلا الله، ولا ترىٰ نفسَك فيه. وتَعلَّمْ[٣] أن المنّةَ لله عليك في ذلك حيثُ أهَّلكَ لعبادتِه، ووفّقكَ لها ولا تطلبُ من الله ثواباً. وعن سهل: نَظَرَ الأكياسُ في الإخلاص، وهو أن تكونَ حركاتُ العابدِ وسَكناتُه في سِرِّه وعلانيتِه لله تعالىٰ وحدَه، لا يمازجُه شيء»[٤].

قولُه: (**وقرأ ابنُ مسعود: «إلا أن يعبدوا»، بمعنىٰ: بأن يعبدوا**)، قيلَ: الأَوْلىٰ أن يقال: بمعنىٰ: لأن يعبدوا؛ ليوافقَ القراءةَ المشهورةَ في المعنىٰ؛ وإنما حَمَلَه على ذلك أن مقتضىٰ الظاهرِ هو أن يقال: ما أُمروا إلا لعبادةِ الله؛ ليكونَ المأمورُ به مذكوراً، وإنما عَدَلنا عن هذا المعنىٰ في المشهورةِ لوجودِ اللام، وإذْ لم تكنِ اللامُ في هذه القراءة، فليُحملْ علىٰ ما هو الظاهر، ولذلك سألَ: ما وَجهُ قوله ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ﴾؟ أي: الأصلُ أن يقال: بأن يعبدوا الله. وقيل عليه: إنه لمّا وردَ المشهورةُ على ما ورد، عُلِمَ أن الغرضَ بيانُ أنهم إنّما أمروا في التوراة بما أمروا، لأجلِ أن يعبدوا اللهَ بالإخلاص، تحريضاً علىٰ الإخلاصِ وعدمِ الإشراكِ في العبادة، فيجبُ أن تُحملَ القراءةُ الشاذّةُ علىٰ المشهورةِ لهذا الغرض.

---

(١) من قوله: «ما وجهُ قولِه» إلى هنا، أثبتّه من (ط)، وسقط من (ح)، (ف).

(٢) «مفاتيح الغيب» (٣٢: ٤٣).

(٣) تَعلَّمْ بمعنى: اعلمْ.

(٤) «حقائق التفسير» (٢: ٤١٠).

....

وقلتُ: بلِ الغرضُ من السياقِ، إظهارُ توبيخِ أهلِ الكتاب، والنَّعيُ على تعكيسِ أمرِهم، لأن جملةَ قولِه: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ﴾ الآية، إمّا حالٌ من فاعلِ ﴿تَفَرَّقَ﴾ مقرّرةٌ لجهةِ الإشكال، أو عطفٌ علىٰ جملةِ قوله: ﴿وَمَا تَفَرَّقَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ﴾، من بابِ تفويضِ ترتّبِ الثاني على الأول، على خلافِ المُقتضى(١) إلى ذهنِ السامع. يعني: كانَ من موجبِ اتفاقِ الكتابيْنِ، أعني ما معهم، وهذا القرآنِ المجيدِ علىٰ دينِ التوحيد، الموافقةُ مع مَن يوافقُهم فيه ومعاضدتُه والتفادي عن مخالفتِه، والتفرقُ عنهم وهم قد عَكسوا، قال تعالىٰ: ﴿قُلۡ يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ تَعَالَوۡاْ إِلَىٰ كَلِمَةٖ سَوَآءِۭ بَيۡنَنَا وَبَيۡنَكُمۡ أَلَّا نَعۡبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشۡرِكَ بِهِۦ شَيۡـٔٗا﴾ [آل عمران: ٦٤]. وهذا الغرضُ كما حصلَ من التعليلِ بأن قيل: وما أمروا، وإنما قيل: في الكتابين لأجلِ أن يعبدوا الله مخلصين، قد يحصلُ من هذا التقريرِ أيضاً بأن يقال: وما أمروا بما في الكتابين إلا بعبادةِ الله مخلصين، لا سيما ظاهرُ عطفِ ﴿وَيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ يناسبُ الباء. ولذلك قالَ أبو البقاءِ في قولِه: ﴿وَأُمِرۡنَا لِنُسۡلِمَ لِرَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ * وَأَنۡ أَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [الأنعام: ٧١-٧٢]: «قيل اللامُ بمعنىٰ الباء، أو هي زائدة»(٢).

وقالَ الزجّاج: «فيه وجهان: أحدهما أن يكونَ التقدير: وأُمرنا لنُسلِمَ ولأن نُقيم، وأن يُحملَ علىٰ المعنىٰ، لأن المعنىٰ: أُمرنا بالإسلامِ وبإقامةِ الصلاة»(٣).

وقلت: وأما قضيةُ النظم، فإنه تعالىٰ لمّا عَيّرَ أهلَ الكتابِ والمشركين في تقاعدِهم عمّا وَعدوا من أنفسِهم، وما كانوا يقولون قبلَ المبعث: لا نَنْفكُّ عن ديننا حتى يُبعثَ النبيُّ الموعود، ثُمّ بَيّن ما لهم من الخزيِ دُنيا والنَّكالِ دُنيا وعُقبىٰ، وما لأعدائهم من الذين قاموا على ما وَعدوا تشويراً لأولئك وتحسيراً لهم، مِن قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ﴾ إلىٰ آخرِ السورة،

---

(١) في (ح): «مُفضٍ».

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٥٠٨).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢٦٣). والوجهُ الثاني أن يكون محمولاً على قوله: ﴿يَدۡعُونَهُۥٓ إِلَى ٱلۡهُدَى ٱئۡتِنَا﴾ ﴿وَأَنۡ أَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [الأنعام: ٧١-٧٢]؛ أي: يدعونه أن أقيموا الصلاة.

قرأ نافع: (البريئة) بالهمز؛ والقُرّاء علىٰ التخفيف. والنبيّ، والبرية: مما استمرَّ الاستعمالُ علىٰ تخفيفِه ورفضِ الأصل. ....

وَسّطَ[1] بين الكلامين النعيَ علىٰ أهلِ الكتابِ خاصة، وأظهرَ أنهم أشدُّ غيًّا وعناداً، حيثُ خالفوا مع ما يوجبُ الموافقةَ، واللهُ أعلم.

قولُه: (**والقُرّاءُ على التخفيف**)، أي: مُطبقون متفقون على التخفيفِ، سوىٰ نافعٍ وابنِ ذكوان عن ابن عامر. وطُعنَ بقوله: «والنبيّ، والبريّة: مِمّا استمرَّ الاستعمالُ على تخفيفِه ورفضِ الأصلِ» على قراءةِ نافع. قيل: الطعنُ مردودٌ عليه، لأن تخفيفَ الهمزةِ في «نبيّ» و«بريّة»، إنّما يُتصورُ علىٰ قولِ مَن يقول: إن نبيًّا مشتقٌّ من النّبأ ، والبريَّةَ من بَرأَ اللهُ الخلق. وأما مَن يرىٰ أن النبيَّ من النَّبْوةِ وهو الارتفاع، والبريَّةَ من البَرَى وهو التراب، فلا مدخلَ لهما في الهمزةِ أصلاً، فلا يصحُّ قولُه: «استمرَّ تخفيفُه ورُفضَ الأصل». ثم لو سُلِّم أنه من الهمز، فلا يستمرُّ أيضاً، لأنه قد ثبتَ أنهم يقولون: نبيئًا وبريئةً ، فكيفَ يصحُّ دعوىٰ التزام البراءة والتَّركِ مع ثبوتها؟ بل نافعٌ مقدّمٌ علىٰ جميعِ القُرّاء، وقد قَدَّمَه الشيخُ الشاطبي علىٰ القُرّاءِ كلِّهم، وقالَ فيه رحمَه الله تعالىٰ:

فأمّا الكريمُ السِّرِّ في الطِّيبِ نـافعٌ   فذاكَ الذي اختـارَ المدينـةَ منـزلا[2]

رُوي أنه كان إذا قرأَ القرآن، يفوحُ طيبُ المسكِ من فيه، فقيل له: أَتتطيَّبُ للقراءة؟ فقال: لا، ولكنْ رأيتُ النبيَّ ﷺ في المنام، فَتَفَلَ[3] في فِيَّ، فكلّما قرأتُ القرآنَ يفوحُ ريحُ المسكِ مِن فِيَّ. قالَ صاحبُ «النِّهاية»: «قيل: إن النبيَّ مشتقٌّ من النَّباوة، وهي الشيءُ المرتفع، ومنه حديثُ البَراء قال: قلت: ورسولَك الذي أرسَلْت، فردَّ عليَّ وقالَ: ونبيِّكَ الذي أرسَلْت. وإنما رَدَّ ليختلفَ اللفظانِ ويجمعَ له الثَّناءَينِ: معنىٰ النبوّةِ والرّسالة، ويكونُ تَعْديداً للنعمةِ في الحالين.

---

(١) جواب «لمّا» في قوله بداية الفقرة: لمّا عَيَّر أهل الكتاب.

(٢) انظر: «إبراز المعاني من حرز الأماني» لأبي شامة المقدسي، ص ٢٦.

(٣) في (ط)، (ف): فقرأ، وليس بصواب.

وقرئ: (خِيارُ البرية) جمع خَيِّر، كجِياد وطِياب في جمع جَيِّد وطَيِّب.

عن رسول الله ﷺ: «مَن قرأ ﴿لَمْ يَكُنِ﴾، كان يومَ القيامةِ مع خيرِ البريَّةِ مساءً ومَقيلاً».

وقال سيبويه: ليسَ أحدٌ من العربِ إلا ويقول: تَنَبَّأ مسيلمةُ بالهمز، غير أنهم تركوا الهمزَ في النبيِّ، كما تركوه في الذُّرِّيةِ والبريّة، إلا أهلَ مكةَ فإنهم يَهْمزونها ويخالفون العربَ في ذلك»[(١)].

قولُه: (وقرئ: «خيارُ البريّة»)، روىٰ ابنُ جني أن إماماً لأهلِ مكةَ سُمِعَ يقرأ: «خيار»، فيجوزُ أن يكونَ جمعَ «خيِّر»، فيُكسّرُ فَيْعِل[(٢)] على: فِعَال، نحو: صائمٌ وصِيَام[(٣)]، وكيِّسٌ وكِياس.

وأن يكونَ جَمْعَ خائرٍ كقولك: هو مَخيرٌ وأنا خائرٌ له، وأن يكونَ جمعَ خَيْرٍ الذي هو ضدُّ الشرّ، كقولك: هذا مَجْبولٌ مِن خَيْر»[(٤)].

خاتمة

قالَ القاضي في قوله: ﴿ذَٰلِكَ لِمَنْ خَشِيَ رَبَّهُۥ﴾: «ذلك المذكورُ من الجزاءِ والرضوانِ لمن خشيَ ربّه، لأنّ الخشيةَ مَلاكُ الأمرِ، والباعثُ علىٰ كلّ خير»[(٥)] وقلتُ: ولذلك قالَ: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾ [فاطر: ٢٨].

الراغب: «رضا العبدِ عن الله: أن لا يكرهَ ما يجري به قضاؤه، ورضا الله عن العبد: هو أن يراه مؤتمراً لأمرِه، ومُنْتهياً عن نَهْيه، قال تعالىٰ: ﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ﴾، والرّضوانُ: الرِّضا

---

(١) لابن الأثير، وانظر: «الكتاب» (٣: ٤٦٠) لسيبويه.

(٢) في الأصولة الخطية: «فعِّل»، وذلك صوابٌ باعتبار الوزن الصوتي، وفَيْعل باعتبار الوزن الصرفي.

(٣) في الأصول الخطية: صَوَّم وصيام، حتى تستقيم له العبارة. والصواب أن الطيبي نقل عبارة ابن جنّي منقوصةً فاختلَّ المعنى؛ فتمام العبارة: «فيكسّرُ «فَيْعل» على «فِعَال»، كما كُسِّر «فاعل» على «فِعَال»، نحو: صائم وصيام، وقائم وقيام. ونظيره- أي: خيِّر - كيِّس وكِياس».

(٤) «المحتسب» (٢: ٣٦٨).

(٥) «أنوار التنزيل» (٥: ٥١٧).

....

الكثير. ولمّا كانَ أعظمَ الرِّضا رضا الله تعالىٰ، خُصَّ الرضوانُ في القرآنِ بما كانَ من الله تعالىٰ، قال تعالىٰ: ﴿يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَانًا﴾ [الفتح: ٢٩]»[1].

وقالَ الجُنيد: «الرِّضا يكونُ على قَدْرِ قوةِ العلمِ والرسوخِ في المعرفة، والرّضا حالٌ يصحبُ العبدَ في الدنيا والآخرة، وليسَ محلُّه محل الخوفِ والرّجاء والصبرِ والإشفاقِ، وسائرِ الأحوالِ التي تزولُ عن العبدِ في الآخرة. بل السّعيدُ يتنعّمُ بالرضا في الجنّة، ويسألُ اللهَ تعالىٰ حتى يقولَ لهم: برضائي أُحلكم داري، أي: برضائي عنكم رضيتم. وقالَ محمدُ بنُ الفضل: الرّوحُ والراحةُ في الرضا، واليقين والرضا بابُ اللهَ الأعظمُ، ومحلُّ استرواحِ العابدين»[2]، والله سبحانه وتعالىٰ أعلم.

تمَّتِ السورة

* * *

---

(١) «مفردات القرآن»، ص ٣٥٦.

(٢) «حقائق التفسير» (٢: ٤١١، ٤١٢) للسُّلمي، بتصرف.

سورة الزلزلة

مختلف فيها، وهيَ تسع آيات

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

[﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا * وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا * وَقَالَ الْإِنسَانُ مَا لَهَا * يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا * بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا * يَوْمَئِذٍ يَصْدُرُ النَّاسُ أَشْتَاتًا لِّيُرَوْا أَعْمَالَهُمْ * فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ * وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ ١-٨].

﴿زِلْزَالَهَا﴾ قرئ بكسرِ الزاي وفتحِها؛ فالمكسورُ: مصدرٌ، والمفتوحُ: اسمٌ؛ **وليس في الأبنيةِ فَعْلال بالفتحِ إلّا في المضاعف.**

سورة الزلزلة

مدنية، وهي تسع آيات(١)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

قولُه: (**وليسَ في الأبنية فَعْلالٌ بالفتحِ إلا في الـمُضاعَف**)، وفي «الكواشي»: «وقد جاءَ «ناقةٌ جَزْعال» التي تطلع، و«قَصْطال» اسمٌ للغبار، وليسا من المضاعف. وقيل: أما بَهْرامُ وشَهْرامُ فَعَجميّان». وأما القَهْقارُ فلغةٌ ضعيفة؛ في «الصّحاح»: «القَهْقَرّ، بتشديدِ الراءِ: الحجرُ الصلب، وكانَ أحمدُ بنُ يحيىٰ وحدَه يقول: القَهْقار».

---

(١) في (ف): «سورة ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ﴾، ثمان آيات، مكية»، وهو موافق لعَدِّ المدنيين، والأول موافق لعَدِّ غيرهم. انظر: «البيان» للداني ص ٢٨٣.

فإنْ قلتَ: ما معنىٰ ﴿زِلْزَالَهَا﴾ بالإضافة؟

قلتُ: معناه زلزالَها الذي تستوجبُه في الحكمةِ ومشيئةِ الله، وهو الزلزالُ الشديدُ **الذي ليس بعده**. ونحوُه قولُك: أَكرمِ التقيَّ إكرامَه، وأَهنِ الفاسقَ إهانتَه، تريد: ما يستوجبانِه من الإكرامِ والإهانةِ. **أو زلزالَها كلَّه** وجميعُ ما هو ممكنٌ منه. الأثقال: جمعُ ثِقْل، وهو متاعُ البيت، وتحملُ أثقالَكم **جعلَ ما في جوفِها من الدفائنِ أثقالاً لها**. ....

قولُه: (**الذي ليسَ بعدَه**)، أي: ليسَ بعدَه زِلْزال، أي: ليسَ فوقَه وأقوىٰ منه.

المغرب: «وقولُه: وإنْ كانَ ليسَ بالذي لا بَعْدَ له[1]، أي: ليسَ بنهايةٍ في الجودةِ وهو من قولهم: هذا ممّا ليس بعده غاية في الجودة والرداءة. وربّما اختصروا وقالوا: ليسَ بعدَه، ثم أُدْخل عليه «لا» النافيةَ للجنس، واستعمل استعمالَ الاسمِ المتمكّن»[2].

قولُه: (**أو زلزالَها كلَّه**)، أي: القدرَ اللائقَ بها ويضافُ إليها. والفرقُ بينَه وبينَ الوجهِ السابق، هو أن السابقَ مستندٌ إلىٰ الفاعل ومقتضٍ مَشيئَتَه، ومن ثم قالَ: «زلزالَها الذي تستوجبُه في الحكمة». والثاني وإنْ دلَّ على الشمول، ولكن دون الأولِ في الشدّة، وفي قوله «تستوجبُه في الحكمة» إشارةٌ إلىٰ مذهبه[3]، قالَ الإمام: «أي الزلزالَ المكتوبَ عليها إذا قُدّرتْ تقديرَ الحي. رُوي أنها تُزلزلُ من شدةِ صوتِ إسرافيلَ عليه السلام»[4]، وليسَ ذلك إلّا إذا قُدرَ أنها حيّةٌ فزِعةٌ، كما كانت متكلمةً في قوله: ﴿تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾.

قولُه: (**جُعلَ ما في جَوفها من الدّفائنِ أثقالاً لها**)، **الراغب**: «أثقالَها: قيل: كنوزَها، وقيل: ما تَضمّنتْ من أجسادِ البشرِ عند الحَشْر، وقوله: ﴿وَتَحْمِلُ أَثْقَالَكُمْ﴾ [النحل: ٧]: أي: أحمالَكم الثقيلة»[5].

---

(١) في (ط): «لا يَعْدلُه».

(٢) «المغرب في ترتيب المعرب» (١: ٨٠) للمطرّزي.

(٣) في الإرادة والمشيئة.

(٤) «مفاتيح الغيب» (٣٢: ٥٥).

(٥) «مفردات القرآن» ص١٧٤.

﴿وَقَالَ ٱلْإِنسَـٰنُ مَا لَهَا﴾ **زُلزلتْ** هذه الزلزلةَ الشديدةَ ولفظتْ ما في بطنها؛ وذلك عند النفخةِ الثانيةِ حين تُزلزَلُ وتلفِظُ أمواتَها أحياءً، فيقولون ذلك لما يَبهرُهم من الأمر الفظيع، كما يقولون: ﴿مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا﴾ [يس: ٥٢]. وقيل: هذا قولُ الكافر؛ لأنه كان لا يؤمنُ بالبعث؛ فأما المؤمنُ فيقول: ﴿هَـٰذَا مَا وَعَدَ ٱلرَّحْمَـٰنُ وَصَدَقَ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾ [يس: ٥٢].

فإن قلت: ما معنىٰ تحديثِ الأرضِ والإيحاءِ لها؟

قلتُ: هو مجازٌ عن إحداثِ الله تعالىٰ فيها من الأحوالِ ما يقومُ مقامَ التحديثِ باللسان، حتىٰ ينظرَ من يقولُ ما لها إلىٰ تلك الأحوال، فيعلم لِمَ زُلْزلتْ ولِمَ لَفظتِ الأموات؟ وأنّ هذا ما كانتِ الأنبياءُ يُنْذِرونه ويُحذِّرون منه. وقيل: يُنْطِقُها اللهُ علىٰ الحقيقة، وتُخبِرُ بما عُمِلَ عليها من خيرٍ وشرّ. وروي عن رسولِ الله ﷺ: «**تشهدُ علىٰ كلِّ أحدٍ بما عَمِلَ علىٰ ظهرِها**».

فإنْ قلتَ: ﴿إِذَا﴾ و﴿يَوْمَئِذٍ﴾: ما ناصبُهما؟

قولُه: (﴿مَا لَهَا﴾ **زُلزلتْ**؟)، قيل: هذه إشارةٌ إلى أن في الكلامِ حذفاً، وهو حالٌ من الضميرِ المجرور لأنه مفعول، أَيْ: أيُّ شيءٍ ثبتَ لها في هذه الحال، لقوله تعالىٰ: ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ ٱلتَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ﴾ [المدثر: ٤٩].

قولُه: (**تَشهدُ علىٰ كلِّ أحدٍ بما عملَ على ظهرها**)، رَوىٰ الإمامُ أحمدُ بنُ حنبلٍ والترمذيُّ، عن أبي هريرةَ، قال: قرأَ رسولُ اللـه ﷺ هذه الآية: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾، قال: «أتدرون ما أخبارها؟» قالوا: اللـهُ ورسولُه أعلم. قال: «فإنّ أخبارَها أن تشهدَ علىٰ كلِّ عَبْدٍ أو أَمَةٍ بما **عملَ** على ظهرها، تقول: **عملَ** يوم [كذا][1] كذا وكذا، فهذه أخبارها»[2].

---

(١) سقط لفظ «كذا» من الأصول الخطية.

(٢) أخرجه الترمذي (٣٣٥٣) والإمام أحمد (٨٨٦٧).

قلتُ: ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ بدلٌ من ﴿إِذَا﴾، وناصبُها ﴿تُحَدِّثُ﴾. ويجوزُ أن يَنْتصبَ ﴿إِذَا﴾ بمضمرٍ، و﴿يَوْمَئِذٍ﴾ بتُحدِّث.

فإنْ قلتَ: أين مفعولا ﴿تُحَدِّثُ﴾؟

قولُه: (أينَ مفعولا ﴿تُحَدِّثُ﴾؟)، قيل: في السؤالِ والجوابِ نَظَر، لأن «حدّثَ» ليسَ متعدياً إلى مفعولين، بل هو متعدٍّ إلى مفعولٍ واحد، والمحذوفُ الذي صرّحَ بذكرِه هاهنا هو المفعولُ به، وأما المذكورُ وهو ﴿أَخْبَارَهَا﴾ فمفعولٌ مطلق، وهما لا يُسمّيانِ مفعولينِ في اصطلاح النحاة. نعم، إذا ذُكرتْ خصوصيةُ المصدرِ في هذا البابِ جُعلَ منصوباً، ويُسمّيه بعضُ النُّحاةِ حينئذٍ مفعولاً ثانياً وثالثاً، نحو: حدّثتُ زيداً عمراً قائماً، ويقالُ حينئذٍ: هو متعدٍّ إلى ثلاثةِ مفاعيل، وقد ذُكرَ وحُقّقَ في موضعِه أنه ليسَ كذلك، وأنه متعدٍّ إلى واحد، وأن «زيداً قائماً» نصبا لوقوعهما موقعَ المصدر. وأما إذا ذُكرَ المصدرُ بلفظِه نحو: حَدّثتُه حديثاً وخبراً، فلا يقولُ أحدٌ: إنه متعدٍّ إلى مفعولين.

والدليلُ على ما ذكرنا أنّ ابنَ الحاجبِ بعدما بيّنَ أن «زيداً قائماً» نُصبَ في مثلِ هذا الموضعِ لوقوعِه موقعَ المصدرِ، لا لكونِه مفعولاً ثانياً وثالثاً، قال: «بقي أن يقال: كيف يَصحُّ أن يقعَ ما ليسَ بفعلٍ في المعنىٰ مصدراً، وهو المفعولُ الثاني والثالث؟» ثم قال: «والجوابُ عنه أنه لم يكنْ مصدراً باعتبارِ كونِه زيداً قائماً، ولكن باعتبارِ كونه حديثاً مخصوصاً، فالوجْهُ الذي صَحّ الإخبارُ به عن الحديث إذا قلتَ: حدَّثَني[1] زيدٌ عمرٌو منطلقٌ، هو الذي صَحّحَ[2] وقوعَه مصدراً»[3].

وقلتُ: ويمكنُ أن يقال: إن «حدّثتُ وأخواتُها» متعدّياتٌ إلى مفعولٍ واحدٍ حقيقةً، وجَعْلُها متعدّياتٍ إلى ثلاثةٍ أو إلىٰ اثنين تَجَوّزٌ أو تَضْمين؛ قالَ في «المفصّل»: «حَدثتُ

---

(١) في (ح)، (ف): «حَدَّثت»، وفي (ط): «حديث»، وليس بصواب.

(٢) في «الإيضاح»: «صَحّ».

(٣) «الإيضاح شرح المفصل» (٢: ٥٣) لابن الحاجب.

قلتُ: قد حُذف أوّلُها، والثاني: ﴿أَخْبَارَهَا﴾، وأصلُه تحدثُ الخلقَ أخبارَها؛ **إلّا أن المقصودَ ذِكْرُ تحديثِها الأخبارَ لا ذِكْرُ الخلقِ تعظيماً** لليوم.

فإنْ قلتَ: بِمَ تعلَّقتِ الباءُ في قوله: ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ﴾؟

قلتُ: بتُحدِّث، معناه: تحدّث أخبارَها بسببِ إيحاءِ ربِّك لها، وأمرِه إياها بالتحديث. **ويجوزُ أن يكونَ المعنىٰ: يومئذ تحدثُ بتحديثِ أنّ ربّك أوحىٰ لها أخبارَها،** ....

أُجري مجرىٰ أعلمتُ لموافقتِه له في معناه، فعُدّيَ بتَعْديته»(١). قالَ صاحبُ «الإقليد»: «الأصلُ في أَنبأَ ونَبّأَ، وأَخبرَ وخَبّر، التعدّي إلى مفعولٍ واحد، نحو: أنبأتُ زيداً بكذا، ثم حُذفَ الجارُّ فيقال: أنبأتُه كذا، وفي التنزيل: ﴿مَنْ أَنبَأَكَ هَٰذَا﴾ [التحريم: ٣]، أي: بهذا، ﴿نَبِّئْ عِبَادِيٓ أَنِّيٓ أَنَا ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [الحجر: ٤٩]؛ فإذا عُدّيتْ إلى ثلاثة، فليس إلا لإجرائها مجرىٰ أَعلمتُ». فظهرَ أن سؤالَ المصنفِ مبنيٌّ على هذا، وجوابُه يدلُّ عليه حيثُ صَرّحَ بقوله: «كأنه قيل: يؤمئذٍ تحدّثُ أخبارَها، بأن ربَّك أوحىٰ لها؛ لأنك تقول: حَدّثتُه كذا وحَدَّثتُه بكذا».

قولُه: (**إلا أن المقصودَ ذِكرُ تحديثِها الأخبارَ**)، أي: الغرضُ في الآيةِ هو المفعولُ الثاني لا الأول، لأن السورةَ مَسوقةٌ في هَوْلِ القيامة، أي: يومٌ عظيمٌ تحدّثُ فيه الجمادات.

قولُه: (**يؤمئذٍ تحدّثُ بتحديثِ أن ربّك أوحىٰ لها أخبارَها**)، والظاهرُ أن الباءَ علىٰ هذا كالباءِ في قولك: لَئن لقيتَ فلاناً، لَتلقينَّ به رجلاً متناهياً في الخير. المعنىٰ: يومئذٍ تحدّثُ بتحديثِ أن ربّك أوحىٰ لها أخبارَها المتناهيةَ في بابها، فيكونُ من بابِ التجريد، ولذلك قال: «علىٰ أن تحديثَها بأن ربّك أوحىٰ لها: تحديثٌ بأخبارِها»؛ قالَ في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَٰقَهُمْ﴾ إلى قوله: ﴿وَأَخَذْنَا مِنْهُم مِّيثَٰقًا غَلِيظًا﴾ [الأحزاب: ٧]: «أرادَ

---

(١) «المفصل» للزمخشري، ص٢٥٧-٢٥٨.

علىٰ أن تحديثَها بأنّ ربَّك أوحىٰ لها: تحديثٌ بأخبارِها، كما تقول: نَصَحْتني كلَّ نصيحة، بأنْ نَصَحتْني في الدِّين. ويجوزُ أن يكونَ ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ﴾ بدلاً من ﴿أَخْبَارَهَا﴾ كأنه قيل: يومئذٍ تُحدِّثُ بأخبارِها بأنَّ ربَّك أوحىٰ لها؛ لأنك تقول: حَدَّثتُه كذا وحَدَّثتُه بكذا، و﴿أَوْحَىٰ لَهَا﴾ بمعنىٰ أوحىٰ إليها، وهو مجازٌ كقوله: ﴿أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢] قال:

أوحىٰ لها القرارَ فاستَقَرَّتْ

وقرأ ابنُ مسعود: (تُنَبِّئُ أخبارَها)، وسعيدُ بنُ جبير: تُنْبِئُ، بالتخفيف. يَصْدرون عن مخارِجِهم من القبورِ إلىٰ الموقف، (أَشْتَاتاً) بيضَ الوجوهِ آمنين؛ وسودَ الوجوهِ فَزِعين. أو يَصْدرون عن الموقفِ أشتاتاً يتفرقُ بهم طريقا الجنةِ والنار، ....

بالثاني الأولَ بعينه، أي: أخذنا منهم بذلك الميثاقِ[1] ميثاقاً غليظاً»[2]، وعليه المثال: نَصَحْتني بكلّ نصيحة، بأن نَصَحْتني في الدّين؛ جَرّدَ من النصيحةِ في الدِّينِ النصيحةَ الكاملة، وعليه قولُ الشاعر:

فأَنالني كلّ المنىٰ بزيارةٍ — كانتْ مخالسةً كخطفةِ طائرِ
فلوِ استطعتُ إذاً خلعتُ علىٰ الدُّجىٰ — لتطولَ ليلتُنا سوادَ الناظرِ[3]

قولُه: (وهو مجاز)، أي: استعارةٌ تمثيليةٌ كما سَبَقَ في قولِه: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾؛ شُبهَ إرادةُ إظهارِ ما فيها من الأحوال بما يُلقىٰ إلىٰ المأمور، لإظهارِ ما يرادُ منه من سرعةِ الامتثال.

---

(١) قوله: «بذلك الميثاق»، سقط من (ح)، (ف).

(٢) انظر: (١٢: ٣٨٦-٣٨٧).

(٣) البيتان للمجد بن الظهير الحنفي الإربلي، أخذ البيت الثاني من قول المعرّي:

يَوَدُّ أن سوادَ الليلِ دامَ لـه — وزيدَ فيه سوادُ القلبِ والبصرِ

انظر: «التذكرة الفخرية»، ص١٤٨-١٤٩، و«ديوان سقط الزند»، ص١٠٦.

لِيُروا جزاءَ أعمالِهم. وفي قراءةِ النبيّ ﷺ: (لِيَروا) بالفتح، وقرأ ابنُ عباسٍ وزيدُ بنُ علي: (يُـرَه) بالضم. ويحكىٰ أنّ أعرابياً أَخّرَ ﴿خَيْرًا يَـرَهُۥ﴾ فقيل له: قدّمت وأخّرت؛ فقال:

خُذَا بَطْنَ هَرْشَى أَوْ قَفَاهَـا فَإِنَّـه ... كِلا جانِبَيْ هَرْشَى لَهُـنَّ طريـقُ

والذرّة: النملةُ الصغيرة، وقيل: (الذرّ) ما يُرىٰ في شعاعِ الشمسِ من الهباء.

فإنْ قلتَ: حسناتُ الكافرِ محبطةٌ بالكفرِ، وسيئاتُ المؤمن معفوّةٌ باجتنابِ الكبائر، فما معنىٰ الجزاءِ بمثاقيلِ الذرّ من الخير والشرّ؟

قلتُ: المعنىٰ فمن يعملْ مثقالَ ذرّة خيراً من فريقِ السُّعداء، ومن يعملْ مثقالَ ذرّةٍ شراً من فريق الأشقياء؛ **لأنه جاءَ بعد قوله:** ﴿يَصْدُرُ ٱلنَّاسُ أَشْتَاتًا﴾.

قولُه: (**خُذا بَطْنَ هَرْشىٰ**) البيت، هَرْشىٰ: عقبةٌ في طريقِ مكةَ قريبةٌ مِن «الجُحْفة» لها طريقان؛ يخاطبُ صاحبَيْه ويقولُ لهما: سيرا في بطنِ هذه الثنيةِ أو في قفاها، فإن في كلا الجانبينِ طريقاً للإبل، وهذا مثلٌ فيما سَهُلَ الطريقُ من الجانبين. قيل: كان الأعرابيُّ ظنّ أن التقديمَ والتأخيرَ في هذا الموضعِ جائزٌ وهو خطأ، فإنه غَفلَ عن اللطائفِ القرآنية، ولا معنىٰ لإيرادِ البيتِ في هذا المقام، فكانَ تركُه أولىٰ؛ لأن العنايةَ منوطةٌ بالخيرِ، والشَّرُّ عارضٌ، قال القاضي في قوله تعالىٰ: ﴿مَن كَفَرَ فَعَلَيْهِ كُفْرُهُۥ وَمَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِأَنفُسِهِمْ يَمْهَدُونَ ۞ لِيَجْزِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِن فَضْلِهِۦٓ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [الروم: ٤٤-٤٥]: «﴿لِيَجْزِيَ﴾ عِلّةٌ لـ ﴿يَمْهَدُونَ﴾، والاقتصارُ علىٰ جزاءِ المؤمنِ للإشعارِ بأنه المقصودُ بالذات»(١).

قولُه: (**لأنه جاءَ بعد قوله:** ﴿يَصْدُرُ ٱلنَّاسُ أَشْتَاتًا﴾)، يعني: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَـرَهُۥ ۞ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَـرَهُۥ﴾ تفصيلٌ للناس، وهم فريقان: السُّعداءُ والأشقياءُ،أي: الآيةُ مختصة.

---

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ٣٣٩).

....

الانتصاف: «سؤالُه مبني على قاعدتين:

إحداهما: أن حسناتِ الكافرِ مُحبَطَةٌ بالكفرِ وفيه نظر؛ فإنْ أُريدَ به أنه لا يُثابُ بها فصحيح، وأما تخفيفُ العذابِ فغيرُ مُسلَّم، وقد وردتْ فيه الأحاديثُ أن حاتماً يُخفِّفُ اللـهُ عنه لكَرمِه، وفي حقِّ أبي طالبٍ وغيرِه، فلها أثرٌ في تخفيفِ العذاب.

وثانيتُهما: أن اجتنابَ الكبائرِ يوجبُ تكفيرَ الصغائر، فهو خلافُ مذهبِ أهلِ السنة؛ فتكفيرُ الصغائرِ بأحدِ أمرين، إمّا بالتوبة، وإمّا بمشيئةِ اللـه بالمغفرة؛ فهذا السؤالُ ساقطٌ عندنا»(١).

وقالُ الإمامُ: «يجوزُ أن يقالَ: إن حسناتِ الكافرِ وإنْ كانتْ مُحبَطةً بكفرِه، لكنّ الموازنَةَ معتبرةٌ عندكم، فبقدرِ تلك الحسناتِ ينحطُّ من عقابِ كفره، وكذا القولُ في الجانبِ الآخر، فلا يكونُ ذلك قادحاً في عمومِ الآية»(٢).

وقلتُ: الآيةُ تحتملُ معنيين: أن يرادَ بإحدىٰ القرينتينِ السعداءُ وبالأخرىٰ الأشقياءُ لتكريرِ الموصول، وأن يرادَ العمومُ في كلِّ قرينةٍ كما يقال: فمن يعملْ مثقالَ ذرةٍ من المؤمنين والكافرين خيراً يره، ومَنْ يعملْ مثقالَ ذرة من المؤمنين والكافرين شرّاً يره. وعلىٰ الأولِ وردَ كلامُ المصنفِ، وما رَوىٰ محيي السُّنةِ والإمامُ عن محمدِ بن كعبِ القرظي: فمن يعملْ مثقالَ ذرةٍ من خيرٍ وهو كافر، فإنه يرىٰ ثوابَ ذلك في الدنيا في نفسِه وأهلِه ومالِه، حتى يلقىٰ الآخرةَ وليسَ له فيها خيرٌ. ومَنْ يعملْ مثقالَ ذرة من شرٍّ وهو مؤمنٌ، كُفِّرَ ذلك في الدنيا في نفسِه وأهلِه ومالِه، حتى بلغ الآخرةَ وليس له فيها شَرٌ(٣). لكنَّ قصدَ المصنفِ في ذلك إدخالُ مُرْتكبِ الكبيرةِ في زُمرةِ الكفارِ والأشقياء، لأن حسناتِ مُرتكبِ الكبيرةِ محبَطةٌ به فلا يرىٰ غيرَ الشر، كما أن صغائرَ مُجتنبِ الكبائرِ مُكفَّرةٌ به، فلا يرىٰ غيرَ الخير، يُعلَمُ ذلك من سؤالِه. وعلىٰ الثاني ما رواه الواحديُّ عن مقاتل: فمن يعملْ في الدنيا مثقالَ ذرةٍ خيراً،

---

(١) «الانتصاف» بحاشية «الكشاف» (٤: ٧٨٥)، وانظر: «الإنصاف» (ق١٥٠) للعراقي.

(٢) «مفاتيح الغيب» (٣٢: ٥٨).

(٣) انظر: «معالم التنزيل» (٨: ٥٠٣)، و«مفاتيح الغيب» (٣٢: ٥٨).

....

يَرَهُ يومَ القيامةِ فيفرحُ به، وكذلك الشرُّ فيراهُ في كتابه، فيسوؤه ذلك(١). ورَوىٰ محيي السُّنةِ والإمامُ عن ابنِ عباس: ليسَ من مؤمنٍ ولا كافرٍ عملَ خيراً كان أو شرّاً، إلا أراه اللـهُ تعالىٰ إياه؛ فأما المؤمنُ فتُغفرُ له سيئاتُه ويُثيبُه بحسناتِه، وأما الكافرُ فتُردُّ حسناتُه ويعذّبُ بسيئاته(٢). وهذا الاحتمالُ يساعدُه النظم والمعنىٰ والأسلوب.

أما النظم، فإن قولَه ﴿فَمَن يَعْمَلْ﴾ كما سبق، تفصيلٌ لِـما عقّبَ به من قوله ﴿يَصْدُرُ ٱلنَّاسُ أَشْتَاتًا لِّيُرَوْاْ أَعْمَـٰلَهُمْ﴾، فيجبُ التوافق. والأعمالُ جمعٌ مضافٌ يفيدُ الشمولَ والاستغراق، و﴿يَصْدُرُ ٱلنَّاسُ﴾ مقيدٌ بقوله ﴿أَشْتَاتًا﴾، فيفيدُ أنّهم علىٰ طرائقَ شتىٰ للنزولِ في منازلهم من الجنةِ والنارِ، بحسبِ أعمالِهم المختلفة، ومن ثَم كانت الجنّةُ ذاتَ درجات، والنارُ ذاتَ دركات.

وأمّا المعنىٰ، فإنها وردتْ لبيانِ الاستقصاءِ في عرض الأعمالِ والجزاءِ عليها، لقوله تعالىٰ: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْـًٔا ۖ وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا ۗ وَكَفَىٰ بِنَا حَـٰسِبِينَ﴾ [الأنبياء: ٤٧].

وأما الأسلوبُ، فإنها من الجوامعِ الحاويةِ لفوائدِ الدِّينِ أصولاً وفروعاً، روينا عن البخاري ومسلمٍ عن أبي هريرة: سُئلَ رسولُ اللـه ﷺ عن الحُمُر، فقال: لم يَنْزِلْ عليَّ فيها شيءٌ إلا هذه الآيةُ الجامعةُ الفاذَّة(٣)، فتلاها.

قولُه: عن الـحُمُر، أي: عن صدقةِ الحُمُر. والفاذّة: أي المنفردةُ في معناها؛ فَذَّ الرجلُ عن أصحابه إذا شذَّ عنهم. ورَوىٰ الإمامُ أحمدُ عن صَعْصعةَ بنِ معاويةَ عمِّ الفرزدق، أنه

(١) انظر: «الوسيط» (٤: ٥٤٣) للواحدي.

(٢) «معالم التنزيل» (٨: ٥٠٢-٥٠٣) للبغوي، وانظر: «مفاتيح الغيب» (٣٢: ٥٨) للرازي.

(٣) أخرجه البخاري (٤٩٦٣) ومسلم (٢٤-٩٨٧) مطولاً. والآية هي قوله: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ۞ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ﴾.

عن رسول الله ﷺ: «**من قرأ سورة ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ﴾ أربع مرات، كانَ كمن قرأ القرآنَ كلَّه**».

أتى النبيَّ ﷺ، فقرأ الآية، فقال: حَسْبي، لا أُبالي أن لا أسمعَ غيرَها[١]. وفي «الحقائق»: قيلَ لبعضِ الحكماء: عِظْ، فتلا الآية. فقالَ السائلُ: فقد انتهتِ الموعظة[٢].

قولُه: (**مَن قرأ [سورة] ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ﴾ أربعَ مرات**)، روينا عن الترمذي، عن ابنِ عباس، قال: قالَ رسولُ الله ﷺ: «مَن قرأَ: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ﴾ عُدلتْ له بنصفِ القرآن»[٣].

* * *

(١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٠٥٩٣).

(٢) انظر: «حقائق التفسير» (٢: ٤١٤) للسُّلمي.

(٣) أخرجه الترمذي (٢٨٩٣).

سورة ﴿وَٱلۡعَٰدِيَٰتِ﴾

مختلف فيها، وهيَ إحدىٰ عشرة آية

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

[﴿وَٱلۡعَٰدِيَٰتِ ضَبۡحٗا * فَٱلۡمُورِيَٰتِ قَدۡحٗا * فَٱلۡمُغِيرَٰتِ صُبۡحٗا * فَأَثَرۡنَ بِهِۦ نَقۡعٗا * فَوَسَطۡنَ بِهِۦ جَمۡعًا * إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لِرَبِّهِۦ لَكَنُودٞ * وَإِنَّهُۥ عَلَىٰ ذَٰلِكَ لَشَهِيدٞ * وَإِنَّهُۥ لِحُبِّ ٱلۡخَيۡرِ لَشَدِيدٌ * أَفَلَا يَعۡلَمُ إِذَا بُعۡثِرَ مَا فِي ٱلۡقُبُورِ * وَحُصِّلَ مَا فِي ٱلصُّدُورِ * إِنَّ رَبَّهُم بِهِمۡ يَوۡمَئِذٖ لَّخَبِيرُۢ﴾ ١-١١].

أَقسمَ بخيلِ الغُزاةِ تعدو فتضبح، **والضَّبحُ: صوتُ أنفاسِها إذا عَدَوْنَ.** ....

سورة ﴿وَٱلۡعَٰدِيَٰتِ﴾

مدنية[1]، وهي إحدى عشرة آية

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

قولُه: **(والضَّبحُ: صوتُ أنفاسها)، الراغب:** «قيل: الضَّبْح: صوتُ أنفاسِ الفرسِ تشبيهاً بالضُّبَاح، وهو صوتُ الثعلب. وقيل: هو الخفيفُ العَدْو، وقد يقالُ ذلك للعَدْو. وقيل: الضَّبْحُ كالضَّبع، وهو مَدُّ الضَّبعةِ في العَدْو، وشُبّه عَدْوه به كتشبيهِه بالنارِ في كثرةِ حركاتها»[2].

وعن بعضهم: ضَبْحُ الخيلِ في عَدْوها: إذا سُمعَ من أفواهِها صوتٌ ليسَ بصهيلٍ ولا حَمْحَمة، يعني: أنهن يَضْبحنَ في المعركةِ عند الكرّ والفرّ.

(١) في (ف): «مكية».

(٢) «مفردات الراغب»، ص٥٠١.

وعن ابنِ عباسٍ أنه حكاه فقال: أح أح. قال عنترة:

والخيْـلُ تَكْـدَحُ حِـينَ تَضْـ ... ـبَحُ فِي حِيَاضِ المَوْتِ ضَبْحا

وانتصابُ ضَبْحاً علىٰ: يَضْبحنَ ضبحاً، أو بالعاديات، كأنه قيل: والضَّابحاتِ؛ لأن الضَّبحَ يكونُ مع العَدْو، أو علىٰ الحال، أي: ضابحاتٍ. ﴿فَٱلْمُورِيَٰتِ﴾ توري **نارَ الحُباحِبِ** وهي ما يَتقدَّحُ من حوافرِها، ﴿قَدْحًا﴾ قادحاتٍ صاكاتٍ بحوافرِها الحجارة. والقَدْحُ: الصَّكُّ، والإيراءُ: إخراجُ النار؛ تقول: قَدَحَ فأَوْرىٰ، وقَدَحَ **فأَصْلَد**، وانتصبَ قَدْحاً بما انتصبَ به ضَبْحاً. ﴿فَٱلْمُغِيرَٰتِ﴾ تغيرُ علىٰ العدوِّ، ﴿صُبْحًا﴾ في وقتِ الصبح. ﴿فَأَثَرْنَ بِهِۦ نَقْعًا﴾ فهيَّجْنَ بذلك الوقتِ غباراً. ﴿فَوَسَطْنَ بِهِۦ﴾ بذلك الوقتِ، أو بالنقع، أي: وَسَّطْنَ النَّقْعَ الجمعَ. أو فوسَطْنَ ملتبساتٍ به ﴿جَمْعًا﴾ من جموعِ الأعداء. وَوَسَطَه بمعنىٰ تَوَسَّطه. **وقيل: الضميرُ لمكانِ الغارة**، وقيل: للعدوِّ الذي دَلّ عليه ﴿وَٱلْعَٰدِيَٰتِ﴾ ويجوزُ أن يراد بالنَّقْع: الصِّياح، ....

قولُه: (**نارَ الحُباحِب**)، **الجوهري**: «الحُباحب: اسمُ رجلٍ بخيلٍ كانَ لا يوقِدُ إلا ناراً ضعيفةً مخافةَ الضِّيفان، فضربوا بها المثَلَ حتى قالوا: نارُ الحُباحِب لِـما تَقدحُه الخيلُ بحوافرِها».

قولُه: (**فأَصْلَد**)، **الجوهري**: «صَلَدَ الزَّنْدُ يَصْلِدُ ـ بالكسرِ ـ صُلوداً: إذا صَوّتَ ولم يُـخْرِجْ ناراً، وأَصْلدَ الرَّجل، أي: صَلَدَ زندُه».

قولُه: (**وقيل: الضميرُ لمكانِ الغارة**)، قالَ الفراء: «الضميرُ في ﴿بِهِۦ﴾ للمكانِ الذي انتهىٰ إليه، والموضعِ الذي تقعُ فيه الإغارة، لأن في قوله ﴿فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا﴾، دليلاً علىٰ أن الإغارةَ لا بُدّ لها من موضع»[1]. وقالَ الواحدي: «يقال: وَسَطتُ المكانَ، أي: صرتُ في وَسَطه، يعني: صرنَ بعدوهنّ وسطَ جمعِ العَدو»[2].

---

(١) «معاني القرآن» (٣: ٢٨٥).

(٢) «الوسيط» (٤: ٥٤٤).

من قوله عليه السلام: (ما لم يكن نَقْعٌ ولا لَقْلَقة)، وقولِ لبيد:

فمَتَـىٰ يَنْقَـعْ صُراخٌ صـادِقٌ

أي: فهيَّجْنَ في المغارِ عليهم صِياحاً وجَلَبَةً. وقرأ أبو حيوة: (فأثَّرنَ) بالتشديد، بمعنىٰ: فأظهرنَ به غُباراً؛ لأنّ التأثيرَ فيه معنىٰ الإظهار، أو قلبَ ثَوَّرْنَ إلىٰ وَثَّرْنَ، وقلبَ الواو همزةً، وقرئ: (فوسَّطْنَ) بالتشديدِ للتعدية، والباءُ مزيدةٌ للتوكيد، كقوله: ﴿وَأُتُوا۟ بِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٥] وهي مبالغةٌ في وَسَّطْنَ. ....

قولُه: (ما لم يكن نَقْعٌ ولا لَقْلقة)، وفي «الاستيعاب» قال: «بلغَ عمرَ بنَ الخطاب، أن نسوةً من نساءِ بني المغيرةِ اجتمعنَ في دارٍ يبكينَ على خالدِ بنِ الوليد، فقالَ عمر: وما عليهنّ أن يبكينَ أبا سليمانَ، ما لم يكن نَقعٌ أو لَقْلقة»(١).

النهاية: «وفي حديثِ عمرَ رضي اللـهُ عنه: ما عليهنّ أن يَسْفكنَ من دموعهنَّ على أبي سليمانَ، ما لم يكن نقعٌ ولا لَقْلقة، يعني: خالدَ بنَ الوليد. النَّقْع: رَفعُ الصوت، وقيل: شَقُّ الجُيوب، وقيل: وضعُ الترابِ علىٰ الرأسِ من النَّقع: الغبار، وهو أولىٰ؛ لأنه قَرَنَ به اللَّقْلَقة، وهي الصَّوْت، فحَمْلُ اللفظينِ على المعنيينِ أولىٰ من معنًى واحدٍ».

قولُه: (فمتىٰ يَنْقعْ صُراخٌ صادقٌ)، وتَمامُه في «الصّحاح»:

يُـحْلِبوهُ ذاتَ جَرْسٍ وزَجَلْ(٢)

«الحَلْبَة: خيلٌ تُجمعُ للسباقِ من كلِّ أوب، ولا تخرجُ من إصطبل واحد، كما يقالُ للقومِ إذا جاؤوا من كلِّ أوبٍ للنُّصرةِ: قد أَحلبوا».

قولُه: (وقرئ: «فوسَّطْنَ» بالتَّشْديد)، قالَ ابنُ جني: «قرأها عليٌّ رضي اللـهُ عنه وابنُ أبي ليلىٰ وقتادة، أي: أثَرْنَ باليدِ نقعاً، ووسّطنَ بالعَدْو جمعاً، فأضمرَ المصدرُ لدلالةِ اسمِ الفاعل،

---

(١) «الاستيعاب في معرفة الأصحاب» (٢: ١٤) لابن عبد البَرّ.

(٢) انظر: «ديوان لبيد»، ص١٩١، وفي «الصحاح»: «جَلَبوه» بدل «يُـحْلبوه».

وعن ابنِ عباسٍ: كنتُ جالساً في الحِجْرِ فجاءَ رجلٌ فسألني عن ﴿وَٱلْعَٰدِيَٰتِ ضَبْحًا﴾ ففسَّرتُها بالخيل، فذهبَ إلىٰ عليٍّ وهو تحتَ سقايةِ زمزمَ فسألَه وذكرَ له ما قلت، فقال: ادعُه لي، فلما وقفتُ علىٰ رأسِه قال: تُفتي الناسَ بما لا علمَ لك به، والله **إن كانتْ لأوّلَ غزوةٍ في الإسلام بَدْرُ**، وما كان معنا إلّا فَرَسان: فرسٌ للزُّبيرِ وفرسٌ للمقداد ﴿وَٱلْعَٰدِيَٰتِ ضَبْحًا﴾ الإبلُ من عرفةَ إلىٰ المزدلفة، ومن المزدلفة إلىٰ مِنىٰ؛ فإنْ صحّتِ الروايةُ فقد استعيرَ الضَّبْحُ للإبل، كما استعيرَ المشافرُ والحافرُ للإنسان، والشَّفتانِ للمُهْر، **والثَّفرُ للثَّوْرة** وما أشبهَ ذلك. وقيل: الضَّبحُ لا يكونُ إلّا للفرسِ والكلبِ والثعلب. وقيل: الضَّبْحُ بمعنىٰ الضَّبْع، يقال: ضَبَحَتِ الإبلُ وضَبعَت إذا مَدَّتْ أضباعَها في السير، وليس بِثَبَتٍ. وجَمْعٌ: هو المزدلفة.

فإنْ قلتَ: علامَ عُطفَ ﴿فَأَثَرْنَ﴾؟

كما أُضمرَ لدلالةِ الفعلِ عليه في قوله: مَن كذَبَ كانَ شرًّا له، أي: كانَ الكذِبُ شرًّاً له. فأمّا «وَسَّطْنَ» بالتشديد، فعلىٰ معنىٰ: مَيَّزْنَ به جمعاً، أي: جَعلْنَه شطرينِ، «قسمين، شقين»[1].

قولُه: (**إنْ كانتْ لأوّلَ غزوةٍ**)، «إنْ» مخفّفةٌ من الثقيلة، واسمُ «كانتْ» ضميرُ الآية، و«بَدْرُ» خبرُ مبتدأٍ محذوف، غيرُ منصرفٍ في الأصحِّ كقوله تعالى: ﴿ٱدْخُلُواْ مِصْرَ﴾ [يوسف: ٩٩]، للعلميَّةِ والتأنيث.

قولُه: (**والثَّفْرُ للثَّوْرة**)، **الجوهري**: «الثَّفْرُ للسِّباعِ وكلِّ ذاتِ مِخْلَبٍ، بمنزلةِ الحَيَاءِ من الناقة، وربَّما استعيرَ لغيرِها، قالَ الأخطل:

جزىٰ اللهُ عنّا الأعورَيْنِ مَلامةً ... وفَرْوةَ ثَفْرَ الثورةِ المُتَضاجِمِ[2]

نَصبَ «ثَفْرَ الثورةِ» بدلاً من «فَرْوةَ» وهو لَقبُه، وخَفضَ «المتضاجمِ» وهو من صفةِ الثَّفرِ على الجوار، كقولك: جُحْرُ ضبٍّ خَرِبٍ». وهو من الأضجمِ، أي: مُعوَجُّ الفم[3].

---

(١) «المحتسب» (٢: ٣٦٩).

(٢) «ديوان الأخطل»، ص٣٢٦.

(٣) في (ح): «مفتوح الفم».

قلتُ: **علىٰ الفعلِ الذي وُضعَ اسمُ الفاعلِ موضعَه**؛ لأنّ المعنىٰ: واللاتي عَدَوْنَ فأَوْرَيْنَ، فأغَرْنَ فأَثَرْنَ. الكَنود: الكَفور، وكَنَدَ النعمةَ كُنوداً، ومنه سمي: كِنْدَة؛ لأنه كَنَدَ أباه ففارَقه. وعن الكلبي: الكَنود بلسانِ كِنْدة: العاصي، وبلسانِ بني مالك: البخيل، وبلسان مضر وربيعة: الكَفور، يعني: إنه لنعمةِ ربِّه خصوصاً لشديدُ الكُفْران؛ **لأن تفريطَه** في شكرِ نعمةِ غيرِ الله **تفريطٌ قريبٌ** لمقاربةِ النعمة، لأن أجلّ ما أُنعمَ به علىٰ الإنسان من مثله نعمةُ أبويه، ثُمَّ إنَّ عُظْماها في جَنْبِ أدنىٰ نعمةِ الله قليلةٌ ضئيلةٌ. ﴿عَلَىٰ ذَٰلِكَ﴾ علىٰ كنوده، ﴿لَشَهِيدٌ﴾ يشهدُ علىٰ نفسِه ولا يقدرُ أن يجحَده لظهورِ أمرِه. وقيل: وإنّ اللهَ علىٰ كنودِه لشاهدٌ علىٰ سبيلِ الوعيد. ﴿ٱلْخَيْرِ﴾ **المالُ** من قولِه تعالىٰ: ﴿إِن تَرَكَ خَيْرًا﴾ [البقرة: ١٨٠]. ....

قولُه: (**علىٰ الفعلِ الذي وُضعَ اسمُ الفاعلِ موضعه**)، **الانتصاف**: «والحكمةُ في مَجيئِه فعلاً تصويرُ هذه الأفعالِ في النفس؛ فإنّ التصويرَ يحصلُ بإيرادِ الفعلِ بعدَ الاسم، لِما بينهما من التخالف، وهو أبلغُ من التصويرِ بالأسماءِ المتباينة، وكذلك التصويرِ بالمضارعِ بعدَ الماضي»(١).

وقلت: وحَظُّ هذا المقامِ من الفائدة، أنها إنما وُصفتْ بالأوصافِ الثلاثِ، ليُرتَّبَ عليها ما قُصدَ من الظّفَرِ بالفتحِ وغلبةِ العدو، فأوقَعَ الفعلينِ الماضيينِ مُسبَّبين عن أسماءِ الفاعلين، فأفادَ أنّ تلك المداومةَ إنما حَقّقتْ هاتينِ البُغيتينِ.

قولُه: (**لأن تَفْريطَه**)، تعليلٌ لقوله: «إنه لِنعمةِ ربِّه خصوصاً لَشديدُ الكُفران»، ومعنىٰ الاختصاصِ مستفادٌ من تقديمِ معمولِ «لكنود» عليه، ومعنىٰ الشدّةِ من بناءِ «كنود» مِن «فَعول»، وتَصدّرِ الجملةِ بإنَّ واللامِ في الخبر.

قولُه: (**تَفريطٌ قريب**)، أي: غيرُ مجاوزٍ للحد، وقولُه: «لِـمُقاربة» تعليلٌ لقوله: «قريبٌ»؛ من قولهم: شيءٌ مقاربٌ ومُؤامٌّ وأَمَم، أي: وسطٌ بين الجيّدِ والرّديء.

قولُه: (﴿**ٱلْخَيْرُ**﴾: **المال**)، **الراغب**: «الخيرُ: ما يرغبُ فيه الكل، كالعقلِ والعدلِ والفضلِ والشيءِ النافع، والشرُّ ضدُّه.

---

(١) «الانتصاف» بحاشية «الكشاف» (٤: ٧٨٦)، وانظر: «الإنصاف» (ق١٥٠) للعراقي.

والشديدُ: البخيلُ الممسِك، يقال: فلان شديدٌ ومتشدّد. قال طرفة:

أَرَىٰ المَوْتَ يَعْتَامُ الكِرَامَ وَيَصْطَفِي عَقِيلَـةَ مَـالِ الفَـاحِشِ المُتَشَـدِّدِ

وقيل: الخيرُ ضربان: خيرٌ مطلق، وهو أن يكونَ مرغوباً فيه بكلّ حال، وعند كلِّ أحد، كما وردَ في وصفِ الجنة: «لا خيرَ بخيرٍ بعده النار، ولا شَرَّ بشرٍّ بعده الجنّة». وخيرٌ وشرٌّ مقيدان، وهو أن يكونَ خيراً لواحدٍ شرّاً لآخر، كالمالِ رُبَّما كانَ خيراً لزيدٍ وشراً لعمرو، ولذلك وَصَفَه اللـهُ تعالىٰ بالأمرَيْنِ فقالَ في موضعٍ: ﴿إِن تَرَكَ خَيْرًا﴾ [البقرة: ١٨٠]، أي: مالاً، وقالَ في آخر: ﴿أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُم بِهِۦ مِن مَّالٍ وَبَنِينَ * نُسَارِعُ لَهُمْ فِى ٱلْخَيْرَٰتِ﴾ [المؤمنون: ٥٥-٥٦].

وقالَ بعضُ العلماء: لا يقالُ للمالِ خيرٌ حتى يكونَ كثيراً ومن مكانٍ طيّب؛ رُوي أن علياً رضي اللـهُ عنه دخلَ على مولىً له، فقال له: ألا أوصي؟ قال: لا، لأن الله تعالىٰ قال: ﴿إِن تَرَكَ خَيْرًا﴾، وليسَ لك مالٌ كثير، وعلىٰ هذا قولُه: ﴿وَإِنَّهُۥ لِحُبِّ ٱلْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾، أي: للمالِ الكثير. والاختيارُ طلبُ ما هو خير، وقد يقالُ لِـما يراه الإنسانُ خيراً وإنْ لم يكن خيراً. والمختارُ في عُرفِ المتكلمين، يقالُ لكلِّ فعلٍ يفعلُه الإنسانُ لا على سبيلِ الإكراه، فقولهم: هو مختارٌ في كذا، فليسَ يريدون به ما يرادُ بقولهم: فلانٌ له اختيار؛ فإنّ الاختيارَ أَخذُ ما يراه الخير»[(١)].

قولُه: (شَديد ومُتشدّد)، **الراغب**: «الشديدُ والمتشدّد: البخيل، فالشديدُ يجوزُ أن يكونَ بمعنىٰ مفعولٍ كأنه شُدّ، كما يقال: غُلَّ عن الأفضال، وإلى نحوِ هذا أشارَ بقوله: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ﴾ [المائدة: ٦٤]. ويجوزُ أن يكونَ بمعنىٰ فاعلٍ كالمتشدّدِ، كأنه شَدَّ صُرَّتَه»[(٢)].

قولُه: (أرىٰ الموتَ يَعْتامُ) البيت[(٣)]، يَعْتام: يختار، وعقيلةُ كلِّ شيءٍ أكرمُه، والفاحشُ: البخيلُ الذي جاوزَ الحدَّ في البخل. يقول: أرىٰ الموتَ يختارُ كرامَ الناس، وكَرائمَ الأموالِ التي يُضَنُّ بها.

---

(١) «مفردات القرآن» للراغب، ص٣٠٠-٣٠٢ بتصرف.

(٢) المصدر السابق، ص٤٤٧.

(٣) لطرفة في معلقته، انظر: «ديوانه بشرح الشنتمري»، ص٤٩.

يعني: وإنه لأجلِ حبِّ المالِ، وأنَّ إنفاقَه يثقلُ عليه، لبخيلٌ ممسك. أو أرادَ بالشديد: القوي، وأنه لِحبِّ المالِ وإيثارِ الدنيا وطلبِها قويٌ مُطيق، وهو لحبِّ عبادةِ الله وشكرِ نعمتِه ضعيفٌ مُتقاعِس. تقول: هو تشديدٌ لهذا الأمر، وقويٌّ له: إذا كان مطيقاً له ضابطاً. أو أراد: إنه لحبِّ الخيرات غيرُ هشٍّ مُنبسِط، ولكنه مُنْقبض. ﴿بُعۡثِرَ﴾ بُعِثَ. وقرئ: بُحْثِرَ وبُحِثَ، وبَحْثَرَ، وحَصَّلَ علىٰ بنائِهما للفاعل. وحَصَلَ: بالتخفيف. **ومعنىٰ (حُصِّلَ) جُمِعَ في الصُّحف، أي: أُظهرَ مُحصَّلاً مجموعاً**. وقيل: مُيِّز بين خيرِه وشرِه، ومنه قيل للمُنْخُل: المُحَصِّل. **ومعنىٰ عِلْمه بهم يومَ القيامة**: مجازاتُه لهم علىٰ مقاديرِ أعمالِهم؛ لأنّ ذلك أَثَرُ خُبْرِه بهم. وقرأَ أبو السَّمال: (إن ربَّهم بهم يومئذ خَبير).

عن رسول الله صلىٰ الله عليه وآله وسلم: «مَنْ قرأَ سورةَ «والعاديات»، أعطيَ من الأجرِ عَشْرَ حسناتٍ بعددِ من باتَ بالمزدلفةِ وشهدَ جَمْعاً».

قولُه: (**ومعنىٰ «حُصّل» جُمعَ في الصُّحفِ، أي: أُظهر مُحصّلاً مجموعاً**)، **الراغب**: «التحصيلُ: إخراجُ اللُّبِّ من القشورِ، كإخراجِ الذهبِ من حجرِ المعدن، والبُرِّ من التِّبْنِ، قالَ تعالىٰ: ﴿وَحُصِّلَ مَا فِي ٱلصُّدُورِ﴾، أي: أُظهرَ ما فيها وجُمع، كإظهارِ اللُّبِّ من القشرِ وجمعِه، أو كإظهارِ الحاصلِ من الحساب. وحَوْصلةُ الطير: ما يَحصلُ فيه الغذاء»[1].

قولُه: (**ومعنىٰ علمِه بهم يومَ القيامة**)، قيل: فيه إشارةٌ إلى أن قولَه تعالىٰ: ﴿أَفَلَا يَعۡلَمُ إِذَا بُعۡثِرَ مَا فِي ٱلۡقُبُورِ﴾، وهو العاملُ في «إذا» ومفعولاه محذوفان، أي: أفلا يَعلمُهم عاملين ما عملوا إذا بُعثر؟ أي: أفلا يجازيهم إذا بعثر؟ أو يقول: أُجري العلمُ مجرىٰ الفعل اللازم، أي: أفلا يكونُ له العِلمُ في هذه الحال؟ أي: أفلا يجازيهم حينئذٍ؟ يعني: يُجازيهم[2]؛ ثم حَقّق ذلك بقوله: ﴿إِنَّ رَبَّهُم بِهِمۡ يَوۡمَئِذٖ لَّخَبِيرُۢ﴾.

---

(١) «مفردات القرآن»، ص٢٤٠.

(٢) من قوله «أي: أفلا يعلمهم» إلى هنا، سقط من (ط).

....

قالَ أبو البقاء: «العاملُ في ﴿إِذَا بُعْثِرَ﴾: «يَعلم»، وقيل: العاملُ فيه ما دَلَّ عليه خبرُ «إنّ»، وهو «لَخَبير». والمعنىٰ: إذا بُعثر جُوزوا»[1].

وقالَ صاحبُ «الكشف»: «لا يجوزُ أن يعملَ فيه «لَخَبير» بنفسِه، لأنّ ما بعدَ «إنّ» لا يعملُ فيما قبله»[2].

الجوهري: «يقال: مِن أينَ خَبَرْتَ هذا الأمر؟ أي: مِن أين علمتَ؟ والاسمُ: الخُبْرُ بالضم، وهو العِلمُ بالشيء، والخبيرُ: العالم».

قالَ الإمام: «دَلَّتْ هذه الآيةُ علىٰ أنه تعالىٰ عالمٌ بالجزئياتِ الزمانياتِ وغيرها، لأنه تعالىٰ نَصَّ علىٰ كونه عالماً بكيفيةِ أحوالِهم في ذلك اليوم، فكيفَ لا يكونُ منكرُه كافراً؟»[3].

[تَـمَّتِ السُّورة][4]

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٣٠٠).

(٢) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٤٧٤).

(٣) «مفاتيح الغيب» (٣٢: ٦٦).

(٤) زيادة يقتضيها المقام طرداً للباب على وتيرة واحدة في نهاية كلّ سورة.

سورة القارعة

مكية، وهيَ عشر آيات

بسم الله الرحمن الرحيم

[﴿ٱلْقَارِعَةُ * مَا ٱلْقَارِعَةُ * وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْقَارِعَةُ * يَوْمَ يَكُونُ ٱلنَّاسُ كَٱلْفَرَاشِ ٱلْمَبْثُوثِ * وَتَكُونُ ٱلْجِبَالُ كَٱلْعِهْنِ ٱلْمَنفُوشِ * فَأَمَّا مَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ * فَهُوَ فِى عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ * وَأَمَّا مَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ * فَأُمُّهُۥ هَاوِيَةٌ * وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا هِيَهْ * نَارٌ حَامِيَةٌۢ﴾ ١-١١].

الظرفُ نصب بمضمرٍ دَلّتْ عليه القارعة، أي: تَقْرع ﴿يَوْمَ يَكُونُ ٱلنَّاسُ كَٱلْفَرَاشِ ٱلْمَبْثُوثِ﴾ شَبَّهَهم بالفراشِ في الكثرةِ والانتشارِ والضَّعفِ والذِّلة، والتطايرِ إلىٰ الداعي من كلِّ جانب، كما يتطايرُ الفراشُ إلىٰ النار؛ قال جرير:

إنَّ الْفَرَزدَقَ مَا عَلِمْتُ وَقَوْمَه مِثْلُ الْفَرَاشِ غَشِينَ نَارَ الْمُصْطَلِي

سورة القارعة

مكية، وهيَ عشر آيات

بسم الله الرحمن الرحيم

قولُه: (إنّ الفَرَزْدق) البيت[1]، ما علمتُ: أي الذي علمتُه، وهي معترضة. يَهْجوه وقومَه،

(١) «ديوان جرير»، ص٩٤٣.

وفي أمثالِهِم: أضعفُ من فراشةٍ وأذلُّ وأَجْهل، وسُمِّي فراشاً لتفرّشِه وانتشارِه. وشَبَّهَ الجبالَ بالعِهْنِ وهو الصوفُ المُصَبَّغُ ألواناً؛ لأنها ألوان، وبالمنفوشِ منه؛ لتفرّقِ أجزائِها. وقرأ ابنُ مسعود: (كالصُّوف). الموازين: جمعُ مَوْزون وهو العملُ الذي له وزنٌ وخطرٌ عند الله، أو جمعُ ميزان. وثِقْلُها: رُجْحانها؛ ومنه حديثُ أبي بكرٍ لعمرَ رضي الله عنهما في وصيتِه له: (وإنما ثَقُلَتْ موازينُ مَن ثَقلتْ موازينُهم يومَ القيامة باتِّباعهم الحقَّ وثِقَلها في الدنيا، وحُقَّ لميزانٍ لا تُوضعُ فيه إلّا الحسناتُ أن يثقل، وإنما خَفَّتْ موازينُ مَن خَفَّتْ موازينُه لاتباعِهم الباطلَ وخِفَّتها في الدنيا، وحُقَّ لميزانٍ لا توضعُ فيه السيئات أن يَخِفَّ) ﴿فَأُمُّهُۥ هَاوِيَةٌ﴾ مِن قولِهم إذا دَعَوا علىٰ الرجلِ بالهَلَكَة: هَوَتْ أُمّه؛ لأنه إذا هوىٰ أي: سَقطَ وهَلكَ، فقد هَوَتْ أُمّه ثُكلاً وحَزَناً قال:

هَوَتْ أُمُّهُ مَا يَبْعَثُ الصُّبْحُ غَادِياً وَمَاذَا يَرُدُّ اللَّيْلُ حِينَ يَثُوبُ

أي: إنهم ضُعفاءُ أذلاءُ جهلاء، أمثال الفراشِ غَشينَ، أي: حضرْنَ في غشوةِ الليل نارَ الذي يَصْطلي بها الشاعرُ وهو جرير. وقيل: غشينَ: اقْتحَمْنَ. قيل: «ما» في «ما علمتُ»: مصدرية، والـمُدَّةُ معه مُقدّرة، أي: أن الفرزدقَ وقومَه دوامَ علمي بهم ضعفاء.

قولُه: (ومنه حديثُ أبي بكرٍ رضي الله عنه)، الحديث رواه صاحبُ «جامعِ الأصولِ»، عن رزينِ العَبْدري[1]، وذَكرناه بتمامِه في «الأعراف».

قولُه: (هَوَتْ أُمُّهُ) البيت، قائلُه: كعبُ بنُ سعدِ الغَنَويّ يرثي أخاه[2]. ما يَبْعثُ، من المبعث: من النوم، والغادي: الذي يَغدو، وهو حالٌ. وهَوَتْ أُمُّه: دعاءٌ لا يُرادُ به الوقوع، بل التعجبُ والمدح، أَيْ: أيُّ شيءٍ يبعثُ الصُّبحُ منه حين يغدو، وأيُّ شيءٍ يردُّ الليلُ منه

---

(١) انظر: «جامع الأصول» (٢٠٨٠) (٤: ١٠٨).

(٢) انظر القصيدة بتمامها: «ديوان الأصمعيات»، الأصمعية (٢٥)، ص٩٣.

فكأنه قيل: وأما مَن خَفّتْ موازينُه فقد هَلَك. وقيل: ﴿هَاوِيَةٌ﴾ من أسماءِ النار، وكأنها النارُ العميقةُ لِهَوِيِّ أهلِ النارِ فيها مَهْوىً بعيداً، كما روي: (يَهْوي فيها سبعين خريفاً) أي: فَمَأواه النار. وقيل: للمَأْوىٰ: أُمّ، علىٰ التشبيه؛ لأنّ الأُمَّ مأوىٰ الولدِ ومَفْزعُه. وعن قتادة: فأُمّهُ هاوية، أي: فَأُمُّ رأسِه هاويةٌ في قَعْرِ جهنم، لأنه يُطْرَحُ فيها منكوساً. ﴿هِيَهْ﴾ ضميرُ الداهيةِ التي دلّ عليها قوله: ﴿فَأُمُّهُۥ هَاوِيَةٌ﴾ في التفسيرِ الأوّل، أو ضميرُ (هاوية) ....

حين يرجع، وحُذفَ لفظةُ «منه» في الموضعينِ لدلالةِ الكلامِ عليها، كما حُذفَ مِن قولِه: السَّمنُ منوانِ بدرهم، وفيه معنىٰ التجريد، أي: يبعثُ الصُّبحُ منه مغيراً والليلُ غانماً.

قولُه: (سبعين خريفاً)، عن بعضهم: عُبّرَ بالخريفِ عن السّنة، لأن الثمارَ والزروعَ تَنْمو في هذا الوقت، ويُعبَّرُ بآخرِ الوقتِ عن كُلّه.

قولُه: (في التفسير الأول)، أي: إذا فُسِّرَ «أمُّه هاوية» بالدّعاء، ومِن قولهم: هوتْ أُمُّه؛ وإنّما جُعلَ الضميرُ للداهيةِ، لأن الشخصَ إذا سقطَ وهلكَ وصارتْ أمُّه ثكلى وخَزْيا ، فقد أصابَتْه الدّاهية. وعلىٰ التفسيرِ الثاني: أُمُّه بمعنىٰ المأوىٰ، و﴿هَاوِيَةٌ﴾ من أسماءِ النار. وأظهرُ التفسيريْنِ الأول، لأن ﴿فَأُمُّهُۥ هَاوِيَةٌ﴾ مقابلٌ لقوله: ﴿فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾، والهلاكُ أنسبُ إلى العيش لأنه الحياةُ المختصّةُ بالحيوان، فكما بولغَ في القرينةِ التالية بما أردف به، بولغَ في السابقةِ بالإسنادِ المجازي.

الراغب: «العيشُ: الحياةُ المختصةُ بالحيوان، وهو أخصُّ من الحياة، لأن الحياةَ تقالُ في الحيوان، وفي الباري تعالىٰ، وفي المَلَك، ويُشتقُّ منه المعيشةُ لِـما يُتعيشُ منه، قال تعالىٰ: ﴿نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [الزخرف: ٣٢]. وقالَ في أهلِ الجنّة: ﴿فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾، وقال ﷺ في الحديث: «لا عيشَ إلّا عيشُ الآخرة»[١].

---

(١) «مفردات القرآن»، ص ٥٩٦، والحديث أخرجه البخاري(٢٩٦١).

والهاءُ للسَّكْت، وإذا وَصَلَ القارئُ حَذَفها. وقيل: حَقُّه أن لا يُدْرِجَ لئلا يُسْقطَها الإدراج؛ لأنّها ثابتةٌ في المُصْحف، وقد أُجيز إثباتُها مع الوَصْل.

عن رسول الله ﷺ: «مَنْ قرأَ سورةَ «القارعة»، ثَقَّلَ اللهُ بها ميزانَه يومَ القيامة».

قولُه: (والهاءُ للسَّكت، وإذا وصلَ القارئ حذفَها)، قالَ في «المرشد»: ﴿مَا هِيَهْ﴾: وقفٌ كافٍ. وقالَ أبو حاتم: وقفٌ جيّد، ثم فُسّرَ بقوله: ﴿نَارٌ حَامِيَةٌ﴾. واللـهُ أعلم[1].

[تـمّت السورة]

* * *

(١) انظر: «المرشد في الوقف والابتداء» (٤: ٨٦٧) للعُماني.

سورة التكاثر

مكيةٌ، وهيَ ثماني آيات

بسم الله الرحمن الرحيم

[﴿أَلْهَىٰكُمُ ٱلتَّكَاثُرُ * حَتَّىٰ زُرْتُمُ ٱلْمَقَابِرَ * كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ * ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ * كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ ٱلْيَقِينِ * لَتَرَوُنَّ ٱلْجَحِيمَ * ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا عَيْنَ ٱلْيَقِينِ * ثُمَّ لَتُسْـَٔلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ ٱلنَّعِيمِ﴾ ١-٨].

أَلهاه عن كذا وأَقهاه: إذا شَغَله. و﴿ٱلتَّكَاثُرُ﴾ التباري في الكَثرةِ والتباهي بها، وأن يقولَ هؤلاء: نحنُ أكثر، وهؤلاءِ: نحنُ أكثر. رُوي أن بني عبدِ مَنافٍ وبني سَهْمٍ تفاخروا أيُّهم أكثرُ عدداً، فكَثَرهم بنو عبدِ مَنافٍ فقالت بنو سَهْم: إن البغيَ أَهلكَنا في الجاهليةِ فعادّونا بالأحياءِ والأمواتِ، **فكَثَرَتْهم بنو سهم**. ....

سورة التكاثر

مكيةٌ، وهيَ ثماني آيات

بسم الله الرحمن الرحيم

قولُه: (**فكَثَرَتْهُم بنوسَهْم**)، أي: غَلَبوهم بالكثرة، من قولهم: كاثرتُه فكَثَرتُه. والتكاثُرُ تكلّفُ الكثرةِ مالاً وعدداً.

والمعنىٰ: أنكم تكاثرتم بالأحياءِ حتىٰ إذا استوعبتم عددَهم **صِرْتم إلىٰ المقابرِ فتكاثرتم بالأموات**؛ عُبِرَ عن بلوغِهم ذِكْرَ الموتىٰ بزيارةِ المقابرِ تهكُّماً بهم. وقيل: كانوا يزورون المقابرَ فيقولون: هذا قبرُ فلانٍ وهذا قبرُ فلانٍ عند تفاخرِهم. والمعنىٰ: **ألهاكم ذلك وهو مِمّا لا يَعْنيكم** ولا يُجدي عليكم في دنياكم وآخرتِكم عما يَعْنيكم من أمرِ الدِّينِ الذي هو أَهمُّ وأعنىٰ من كل مُهِمّ. **أو أرادَ: ألهاكم التكاثرُ بالأموالِ والأولادِ إلىٰ أن مُتم وقُبِرْتم**، منفقين أعمارَكم في طلبِ الدنيا والاستباقِ إليها والتهالُكِ عليها، إلىٰ أن أتاكم الموتُ لا هَمَّ لكم غيرُها، عما هو أولىٰ بكم من السَّعيِ لعاقبتِكم والعملِ لآخرتِكم. وزيارةُ القبور: عبارةٌ عن الموت؛ قال:

لـن يُخْلِـصَ العـامَ خَلِيـلٌ عِشْـرا ذاقَ الضِّـمادَ أو يَـزُورَ القَـبْرا

قولُه: (**صِرْتم إلى المقابرِ فتكاثَرْتم بالأموات**)، فعلىٰ هذا، ﴿ٱلْمَقَابِرَ﴾ كنايةٌ عن الانتقالِ من ذكرِ الأحياءِ إلى ذكرِ الأمواتِ تفاخراً؛ وإنما كانَ تهكّماً، لأن زيارةَ القبورِ شُرعت لِتَذَكُّرِ الموتِ، ورفضِ حُبِّ الدنيا، وتركِ المباهاةِ والتفاخُر. وهؤلاءِ عكسوا، حيثُ جعلوا زيارةَ القبورِ سبباً لمزيدِ القسوةِ، والاستغراقِ في حبِّ الدنيا، والتفاخرِ في الكثرة. روينا عن مسلمٍ وأبي داودَ والنسائي، عن بُريدة قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «نَهيتُكم عن زيارةِ القبورِ؛ فزوروها»[1]. وفي رواية أبي داود: «فزوروها؛ فإنها تذكُرُكم الآخرة»[2].

قولُه: (**أو أرادَ: ألهاكم التكاثرُ بالأموالِ والأولادِ إلى أن متم**)، فحاصلُ الوجوهِ الثلاثةِ راجعٌ إلى أن المرادَ بالزيارة، إما الانتقالُ من الذّكرِ إلى الذكر، أو إلى حقيقةِ الزيارة، أو إلىٰ الموت. و«مُنْفقين» حالٌ من ﴿أَلْهَىٰكُمُ﴾، و«عَما هو أولىٰ بكم» متعلّق بألهاكم.

قولُه: (**لَنْ يُخْلِصَ العامَ**)، البيت[3] قالَ في «الفائق»: «ضَمْدُ المرأةِ جمعُها واتخاذُها

---

(١) أخرجه مسلم (٣٧-١٩٧٧) والنسائي (٢٠٣٢).

(٢) أخرجه أبو داود (٣٢٣٥).

(٣) نسبه الخطيبُ الشربيني في «السراج المنير» (٤: ٤٢٦) للأخطل ولم أهتدِ إليه في «ديوانه»، ونسبه ابن عاشور في «التحرير والتنوير» (٢٥: ٢٥٧) للمقدام الدّبيري.

وقال:

زارَ القُبُـورَ أبـو مالِـك فأصبَحَ ألأمَ زُوَّارِهـا

وقرأ ابنُ عباس: (أَأَلهاكم)؟ علىٰ الاستفهامِ الذي معناه التقرير. ﴿كَلَّا﴾: ردعٌ وتنبيهٌ علىٰ أنه لا ينبغي للناظرِ لنفسِه أن تكونَ الدنيا جميعَ همِّه ولا يهتمَّ بدينِه..................

الخليلين»[1]، قالَ أبو ذؤيب:

تُريـدينَ كـيما تَضْـمديني وخالـداً وهل يُجمَعُ السَّيفانِ وَيْحكِ في غِمْدِ[2]

قائلُه: مقدادُ بنُ حسانِ الزُّبيري[3]، قبلَه:

إنّي رأيتُ الضَّمْدَ شيئاً نُكْرَا

وكانتِ المرأةُ في الجاهليةِ تَتخذُ سوىٰ زوجها خليلاً، وهو الضَّمْد.

قولُه: (عَشْراً)، أي: عَشْرَ ليالٍ، ورُوي بكسرِ العين، أي: معاشرةً، والمعاشرةُ: المخالَطة، وكذلك التّعاشُر، والاسمُ: العِشْرة. والخليلُ: الزوج. المعنىٰ: لن يُخلصَ زوجٌ معاشرةَ امرأةٍ عَشْرَ ليالٍ، إلا أن يموت. ذاقَ[4] الضِّماد: صفةُ الخليل.

قولُه: (﴿كَلَّا﴾: رَدْعٌ وتَنْبيه)، أي: رَدٌّ للكلامِ السابقِ، وتَنْبيهٌ علىٰ ما دَلَّ عليه الكلامُ التالي، فاعتُبِرَ في ﴿كَلَّا﴾ كِلا مفهومَيْه، قالَ الإمام: «كَلا: متصلٌ بما قبلَه علىٰ وجْهِ الرَّدِّ والتكذيب، أَيْ: ليسَ الأمرُ كما يَتوهَّمُه هؤلاءِ من أن السعادةَ الحقيقيةَ بكثرةِ العددِ والأموالِ

(١) «الفائق في غريب الحديث» (٢: ٣٤٨) للزمخشري.

(٢) «شرح أشعار الهذليين» (١: ٢١٩).

(٣) ونسبه ابن عاشور في «التحرير والتنوير» (٢٥: ٢٥٧) للمقدام الدّبيري، ولعله «الزّبيري». وفي «اللسان» (ضمد) نُسب إلى شخص اسمه «مدرك».

(٤) في (ط)، (ف): «ذات»؛ وكذا رواية «اللسان»:

ذاتَ الضِّمادِ أو يزورَ القبرا

﴿سَوۡفَ تَعۡلَمُونَ﴾ إنذارٌ ليخافوا فيتنبَّهوا مِن غَفْلتِهم. والتكريرُ: تأكيدٌ للرَّدْعِ والإنذارِ عليهم. و﴿ثُمَّ﴾ دلالةٌ علىٰ أنَّ الإنذارَ الثاني أبلغُ من الأوّلِ وأشدُّ، كما تقول للمنصوح: أقولُ لك ثُمَّ أقولُ لك: لا تَفْعل، والمعنىٰ: سوفَ تعلمون الخطأَ فيما أنتم عليه إذا عاينتم ما قُدّامكم من هَوْلِ لِقاء الله، وإنّ هذا التنبيهَ نصيحةٌ لكم ورحمةٌ عليكم. ثم كرّرَ التنبيهَ أيضاً وقال: ﴿لَوۡ تَعۡلَمُونَ﴾ محذوفُ الجواب، يعني: لو تَعْلمونَ ما بين أيديكم عِلمَ الأمرِ اليقين، أي: كعلمِكم ما تَسْتيقنونَه من الأمورِ التي وَكَّلْتم بِعلمِها هِمَمَكم، ....

والأولاد، ومتصلٌ بما بعدَه علىٰ معنىٰ: حَقّاً سوفَ تعلمون، لكنْ حينَ يصيرُ الفاسقُ تائباً، والكافرُ مسلماً، والحريصُ زاهداً»[1]. وفي كلامِ المصنفِ إشعارٌ بهذينِ المعنيين.

الكواشي: «الوقفُ على ﴿ٱلۡمَقَابِرَ﴾: تام، إنْ جُعلَ ﴿كَلَّا﴾ تَنْبيهاً، وإنْ جُعلَ رَدْعاً، الوقفُ على ﴿كَلَّا﴾».

فإنْ قلتَ: علىٰ ما ذهبَ إليه المصنف، يلزمُ استعمالُ اللفظ المشتركِ في كِلا مَعْنييْهِ المخالف. قلتُ: ليس كذلك؛ إذِ المرادُ أنه إذا ابتُدِئَ بها وقعَ الاستئنافُ عندها، فيقدّرُ السؤال: فما جزاءُ هؤلاء الغَفَلَة، وما يقالُ في حقِّهم؟ فيُجاب: حقًّا سيعلمونَ مآلَ حالهُم حين يرونَ الجحيم، ففي الكلامِ رَدْعٌ من حيثُ المعنىٰ. وإذا وُقِفَ عليها يقعُ السؤالُ بعدها، أي: فما يُفعلُ بهؤلاءِ المطرودينَ الذينَ ارتدعوا؟ فيقال: سوفَ يعلمون ما يُفعلُ بهم حين يرونَ الجحيم؛ فالكلامُ مستلزمٌ للتنبيهِ من حيثُ المعنىٰ. قالَ صاحبُ «المُرشد»: «حتّى زُرتمُ المقابر: وقفٌ تام، وتَبتدئُ ﴿كَلَّا﴾ في معنىٰ التهديدِ والوعيد»[2].

قولُه: (**يعني: لو تعلمونَ ما بين أيديكم**)، قيل: المرادُ بالعلمِ هاهنا: هو علمُ الشيءِ في نفسِه، لا علمُه علىٰ صفتِه.

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٣٢: ٧٥).

(٢) «المرشد في الوقف والابتداء» (٤: ٨٦٨) للعُماني.

لَفَعلتم ما لا يوصفُ ولا يُكْتنه؛ ولكنكم ضُلَّالٌ جَهَلة؛ ثم قال: ﴿ لَتَرَوُنَّ ٱلْجَحِيمَ ﴾ فَبيَّن لهم ما أَنذرهم منه وأَوْعدهم به؛ وقد مرّ ما في إيضاحِ الشيءِ بعد إبهامِه من تَفْخيمِه وتَعْظيمه، وهو جوابُ قسمٍ محذوف، والقَسمُ لتوكيدِ الوعيد، وأن ما أوعِدوا به ما لا مَدْخلَ فيه للرَّيب؛ وكَرَّره معطوفاً بثُمَّ تغليظاً في التهديدِ وزيادةً في التهويل. وقرئ: (لَتَرؤُنَّ) بالهمزِ وهي مُسْتكرهة.

فإنْ قلتَ: لِمَ استُكْرهت والواوُ المضمومةُ قبلها همزةٌ قياس مُطَّرد؟

قلتُ: **ذاك في الواوِ التي ضَمَّتُها لازمة**، وهذه عارضةٌ لالتقاءِ الساكنين. **وقرئ**: (**لَتُرَوُنَّ**) و(لَتُرَوُنَّها) على البناءِ للمفعول، ﴿عَيْنَ ٱلْيَقِينِ﴾ **أي: الرُّؤيةَ التي هي نفسُ اليقينِ** وخالصتُه. ويجوزُ أن يرادَ بالرؤية: العلمُ والإبصار ﴿عَنِ ٱلنَّعِيمِ﴾ عن اللهوِ والتنعُّمِ الذي شَغَلكم الالتذاذُ به عن الدِّينِ وتكاليفِه.

قولُه: (**ذاك في الواوِ التي ضَمّتُها لازمة**)، قالَ الزجاج: «القراءةُ: ﴿ لَتَرَوُنَّ ﴾، بضمِّ الواوِ غيرَ مهموز، فَضُمّتِ الواوُ لسكونِها وسكونِ النون، وقد هَمزَها بعضُهم، والنحويّون يكرهونَها لأن ضَمتَها غيرُ لازمة، لأنها حُرّكتْ لالتقاءِ الساكنين، ويهمزونَ الواوَ التي ضَمتُها لازمة، نحو: أَدْؤُر، جمعُ دار، ويجوزُ: أَدْوُر أيضاً»(١).

قولُه: (**وقرئ: «لَتُرَوُنّ»**)، ابنُ عامرٍ والكسائي: بضمّ التاءِ(٢)، والباقون: بفتحِها. ولا خلافَ في السَّبعةِ في قوله: ﴿لَتَرَوُنَّهَا﴾ بفتحِ التاء.

قولُه: (﴿عَيْنَ ٱلْيَقِينِ﴾: **أي: الرؤيةُ التي هي نفسُ اليقين**)، قيل: أرادَ أن ﴿عَيْنَ ٱلْيَقِينِ﴾ نُصبَ على المصدر، والعينُ هاهنا بمعنىٰ نفسِ الشيء، كقولك: جاءَ زيدٌ نفسُه وعينُه. والصَّوابُ أن الرؤيةَ هاهنا بمعنىٰ الإبصارِ لا العلم.

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٥: ٣٥٨).

(٢) أي: «لَتُرَوُنّ»، وأصلها: لَتُرْأَيون؛ فنقلت فتحةُ الهمزة إلى الراء، وحذفت تخفيفاً، ثم استثقلت الضّمةُ على الياء فحذفوها، فالتقى ساكنان (الياء والواو) فأسقطت الياء، ثم التقى ساكنان (الواو والنون)، فحركت الواو لالتقاء الساكنين. انظر: «حجةُ القراءات» لابن زنجلة، ص٧٧١-٧٧٢.

فإنْ قلتَ: ما النعيمُ الذي يُسأَلُ عنه الإنسانُ ويعاتَبُ عليه؟ فما مِن أحدٍ إلّا وله نعيم؟

قلتُ: **هو نعيمُ مَن عَكَفَ همَّته علىٰ استيفاءِ اللذاتِ**، ولم يَعِشْ إلّا ليأكلَ الطَّيبَ ويلبسَ الّلين، ويقطعَ أوقاتَه باللهوِ والطَّرب، لا يعبأُ بالعلمِ والعمل، ولا يُحمِّلُ نفسَه مَشاقَّها؛ فأما مَن تمتَّعَ بنعمةِ الله وأرزاقِه التي لم يَخْلقْها إلّا لعباده، وتَقوّىٰ بها علىٰ دراسةِ العلمِ والقيامِ بالعمل، وكان ناهضاً بالشكر، فهو من ذاك بمعزلٍ؛ وإليه أشارَ رسولُ الله ﷺ فيما يروىٰ: أنه أكلَ هو وأصحابُه تمْراً وشربوا عليه ماءً فقال: «الحمدُ لله الذي أطْعمَنا وسَقانا وجَعلَنا مسلمين».

عن رسول الله ﷺ: «مَنْ قرأَ ﴿أَلْهَىٰكُمُ ٱلتَّكَاثُرُ﴾ لم يُحاسبْه اللهُ بالنعيمِ الذي أنعم به عليه في دارِ الدنيا، وأُعْطي من الأجرِ كأنما قرأَ ألفَ آية».

وقلتُ: هذا هو الذي أرادَه بقوله: «ويجوزُ أن يرادَ بالرؤيةِ العلمُ والإبصارُ»، على العطفِ التفسيري. وقالَ القاضي: «عينُ اليقين: الرؤيةُ التي هي نفسُ اليقين؛ فإنَّ عِلمَ المشاهدةِ أعلىٰ مراتبِ اليقين»[١].

وقالَ شيخُنا شيخُ الإسلامِ قُدّسَ سِرُّه في «العوارف»: «عِلمُ اليقينِ ما كان من طريقِ النظرِ والاستدلال، وعينُ اليقين ما كان من طريقِ الكشوفِ والنّوال، وحقُّ اليقينِ ماكان بتحقيقِ الانفصالِ عن لَوْثِ الصَّلْصالِ، بورودِ رائدِ الوِصال. وقالَ الجُنيد: حقُّ اليقينِ ما يتحققُ العبدُ بذلك، وهو أن يُشاهِدَ[٢] الغيوبَ كما يشاهدُ المرئياتِ مشاهدةَ عَيان»[٣].

قولُه: (**هو نعيمُ مَن عَكَفَ هِمتَه علىٰ استيفاءِ اللّذات**)، قالَ القاضي: «الخطابُ بقوله: ﴿لَتُسْـَٔلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ ٱلنَّعِيمِ﴾، مخصوصٌ بكلِّ مَن ألهاه دُنياه عن دينِه، لا بالمؤمنين للقرينةِ

---

(١) «أنوار التنزيل» (٥: ٥٢٤).

(٢) في (ف): «لا يشاهد»، وليس بصواب.

(٣) «عوارف المعارف» (٢: ٣٢٠) للسّهروردي.

....

والنصوصِ الكثيرةِ، كقولِه تعالى: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِيٓ أَخْرَجَ لِعِبَادِهِۦ وَٱلطَّيِّبَٰتِ مِنَ ٱلرِّزْقِ﴾ [الأعراف: ٣٢]، وقوله: ﴿كُلُواْ مِنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ﴾ [المؤمنون: ٥١]. وقيل: مخصوصٌ بالكفار، وقيل: عامٌّ؛ إذْ كلُّ يُسأَلُ عن شُكرِه»(١).

وقلتُ: ويَعضُدُه ما روينا عن مسلمٍ والترمذي وابنِ ماجه، عن أبي هريرة: خرجَ رسولُ اللهِ ﷺ، فإذا هو بأبي بكرٍ وعمرَ رضي اللهُ عنهما، فقال: ما أخرجَكما عن بيتِكما؟ قالا: الجوع. قالَ: وأنا، والذي نفسي بيده، لأَخْرجني الذي أَخرجَكما. فجاؤوا بيتَ أنصاريٍّ، فجاءَهم بعِذْقٍ فيه بُسْرٌ وتَـمْرٌ ورُطَب وذَبحَ لهم، فأكلوا من الشاةِ والعِذْقِ وشربوا، فلمّا أَنْ شبعوا ورَوَوا، قالَ رسولُ اللـهِ ﷺ لهما: «والذي نفسي بيدِه، لَتُسألنَّ عن هذا النعيمِ يومَ القيامة»(٢). الحديثُ مختصر.

وروىٰ الواحديّ عن مقاتل: «يعني كفارَ مكة، كانوا في الدنيا في الخيرِ والنعمة، فيُسألونَ يومَ القيامةِ عن شُكرِ ما كانوا فيه ولم يشكروا ربَّ النِّعمِ، حيثُ عَبدوا غيرَه وأشركوا به، ثُم يُعذّبون. هذا قولُ الحسن»(٣).

وقلتُ: ويؤيّدُه أن الخطابَ من أولِ السورة مع المتكاثرين والمتباهين وهم كَفرةٌ، علىٰ ما سَبق. ولـمّا كانَ الاشتغالُ بنعيمِ الدنيا من صفاتِ الغافلين، ويجبُ علىٰ المؤمن أن يجتنبَ عن رذائلِ الأخلاق، غَلَّظَ رسولُ اللـهِ ﷺ حيث قال: لَتُسأَلَنّ عن هذا النعيمِ يومَ القيامة، لا أنه صلواتُ اللـهِ عليه فَسّرَ الآيةَ بما قال.

تـمَّتْ

* * *

(١) «أنوار التنزيل» (٥: ٥٢٤).

(٢) أخرجه مسلم (١٤٠-٢٠٣٨) والترمذي (٢٣٦٩).

(٣) لم يذكر قولَ الحسن، وقوله: «لا يُسأل عن النعيم إلّا أهلُ النار». «الوسيط» (٤: ٥٤٩) للواحدي.

سورة ﴿وَٱلْعَصْرِ﴾

مكيةٌ، وهيَ ثلاث آيات

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

[﴿وَٱلْعَصْرِ * إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ * إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلْحَقِّ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلصَّبْرِ﴾ ١-٣]

أَقسمَ بصلاةِ العصرِ لفَضْلها، بدليلِ قولِه تعالىٰ: ﴿وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ﴾ [البقرة: ٢٣٨] صلاةِ العَصْر، في مُصْحفِ حَفْصة، وقولِه عليه الصلاةُ والسَّلام: «مَن فاتته العَصْرُ فكأنما وُتِرَ أهلَه ومالَه»، ....

سورة ﴿وَٱلْعَصْرِ﴾

مكية، ثلاث آيات

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

قولُه: (فكأنَّما وُتِرَ أهلَه ومالَه)، النهاية: «وُتِرَ: أَيْ نُقِص ، يقال: وَتَرْتُه إذا نَقَصته، فكأنك جعلتَه وِتراً بعد أن كانَ كثيراً. وقيل: هو من الوَتْر: الجناية؛ فشُبِّهَ مَن فاتَتْه صلاةُ العصرِ بمن قُتلَ حَميمُه، أو سُلبَ أهله وماله. ويروىٰ بنصبِ الأهلِ ورفعِه، فمن نَصبَ جعلَه مفعولاً ثانياً لِوُتِرَ، وأضمرَ فيها مفعولاً لم يُسمَّ فاعلُه عائداً إلى الذي فاتَتْه الصلاة، ومَن رَفَع لم يُضمر وأقامَ الأهلَ مقامَ ما لم يُسمَّ فاعلُه، لأنهم المصابونَ المأخوذونَ؛ فمن رَدَّ النقصَ إلى الرجلِ نَصبَها، ومَن رَدَّه إلىٰ الأهلِ والمالِ رَفَعَها».

ولأنّ التكليفَ في أدائِها أشقُّ **لتهافتِ** الناسِ في تجاراتِهم ومكاسِبِهم آخرَ النهار، واشتغالِهم بمعايشِهم. أو أَقْسم بالعشيِّ كما أَقسمَ بالضُّحىٰ لما فيهما جميعاً من دلائلِ القدرة. **أو أقسمَ بالزمانِ** لِما في مُرورِه من أصنافِ العجائب. والإنسانُ: للجنس. والخُسْرُ: الخُسْران، كما قيل: الكُفْرُ في الكُفْران. والمعنىٰ: أن الناسَ في خُسرانٍ من تجارتِهم إلّا الصالحين وَحْدَهم؛ لأنهم اشتروا الآخرةَ بالدنيا، فَرَبِحوا وسُعِدوا، ومَن عَداهم تَجَروا خلافَ تجارتِهم، فوقعوا في الخسارةِ والشَّقاوة ﴿وَتَوَاصَوۡاْ بِٱلۡحَقِّ﴾ **بالأمرِ الثابتِ** الذي لا يَسوغُ إنكارُه، وهو الخيرُ كلُّه: من توحيدِ الله وطاعتِه، واتباعِ كتبِه ورسلِه، والزهدِ في الدنيا، والرغبةِ في الآخرة، ﴿وَتَوَاصَوۡاْ بِٱلصَّبۡرِ﴾ عن المعاصي وعلىٰ الطاعاتِ، علىٰ ما يَبْلو اللهُ به عبادَه.

عن رسولِ الله ﷺ: «مَنْ قرأَ سورةَ ﴿وَٱلۡعَصۡرِ﴾، غَفَرَ اللهُ له، وكانَ مِمَّن تَواصىٰ بالحقِّ وتواصىٰ بالصبر».

قولُه: (**لِتَهافُت**)، وهو التساقطُ قطعةً قطعةً، وتهافتَ الفراشُ في النار: تَساقَط.

قولُه: (**أو أَقْسمَ بالزمان**)، قالَ الزجاج: «والعصر: الدَّهر، والعصر: اليوم، والعصر: الليلة، قالَ حُميدُ بنُ ثور:

ولا يَلْبثُ العَصْرانِ يوماً وليلةً ... إذا طُلِبَا أن يُدْرِكا **ما** تَيَمَّما»[1]

قوله: (﴿وَتَوَاصَوۡاْ بِٱلۡحَقِّ﴾: **بالأمرِ الثابت**) إلى آخره، **الراغب**: «الوصيَّةُ: التقدّمُ إلىٰ الغيرِ بما يعملُ به مقروناً بوعظٍ ونصيحة، من قولهم: أرضٌ وَاصِية: متصلةُ النبات، يقال: أَوْصاه وَوَصّاه، وتَواصىٰ القومُ: إذا أوصىٰ بعضُهم بعضاً»[2]، يقال: «قَدَّمتُ إليه بكذا، إذا أمرته قبلَ وقتِ الحاجةِ إلى الفعل»[3].

---

(١) «ديوانه»، ص٨، وانظر: «معاني القرآن وإعرابه» (٥: ٣٥٩) للزجاج.

(٢) «مفردات القرآن»، ص٨٧٣.

(٣) المصدر السابق، ص٦٦١.

....

قالَ الإمام: «الآية فيها وعيدٌ شديد، لأنه حَكَمَ بالخسارِ في جميعِ الناسِ، إلا مَن كانَ آتياً بالإيمانِ والعملِ الصالحِ والتواصي بالحقِّ والتواصي بالصبر، فَدَلَّ ذلك علىٰ أنّ النجاةَ تتعلقُ بمجموعِ هذه الأمور، وكما أنه يلزمُ المكلَّفَ تحصيلُ ما يخصُّ نفسَه به، يلزمُه في غيرِه: الدّعاءُ إلىٰ الدّينِ، والنصيحةُ، والأمرُ بالمعروفِ والنهيُ عن المنكر، وأن يحبَّ له ما يحبُّ لنفسِه. ثُم كررَ التواصي ليتضمّنَ الأولُ الدعاءَ إلىٰ الله، والثاني الثباتَ عليه»[1].

[تَـمَّتْ السّورة][2]

* * *

(١) «مفاتيح الغيب» (٣٢: ٨٥).

(٢) زيادة تقتضيها عادة الطيبي في نهاية كل سورة.

سورة الهمزة

مكيةٌ، وهيَ تسع آيات

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

[﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ * ٱلَّذِى جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُۥ * يَحْسَبُ أَنَّ مَالَهُۥٓ أَخْلَدَهُۥ * كَلَّا ۖ لَيُنۢبَذَنَّ فِى ٱلْحُطَمَةِ * وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْحُطَمَةُ * نَارُ ٱللَّهِ ٱلْمُوقَدَةُ * ٱلَّتِى تَطَّلِعُ عَلَى ٱلْأَفْـِٔدَةِ * إِنَّهَا عَلَيْهِم مُّؤْصَدَةٌ * فِى عَمَدٍ مُّمَدَّدَةٍۭ﴾ ١ – ٩].

الهَمْزُ: الكَسْر، كالهَزْم. واللَّمْزُ: الطَّعْن؛ يقال: لَـمزَه ولَهزَه طَعَنَه، ....

سورة الهمزة

مكية(١)، تسع آيات

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

قولُه: (الـهَمزُ: الكَسْر)، عن بعضهم: الهمزُ كالعصر(٢) باليد، [يقال](٣): همزتُ الشيءَ في كفّي، ومنه: الهمزُ في الحروف. وهَمزُ الإنسانِ: اغتيابُه، يقال: رجلٌ هامزٌ وهَـمّازٌ وهُـمَزَة.

(١) في (ف): «مكية بخلاف»، وفي (ط): «مدنية».

(٢) في (ف): كالقهر.

(٣) زيادة اللفظ «يقال» يقتضيها السياق.

والمراد: الكسرُ من أعراضِ الناسِ **والغَضُّ منهم**، واغتيابُهم؛ والطَّعنُ فيهم. **وبناءُ (فُعَلَة) يَدلُّ علىٰ أنّ ذلك عادةٌ منه** قد ضَرِيَ بها. ونحوُهما: اللُّعَنَةُ والضُّحَكَة، قال:

وإنْ أُغَيَّبْ فأنتَ الهامِزُ اللُّمَزَهْ

قولُه: (**والغضُّ منهم**)، **الجوهري**: «وغَضَّ منه يغُضُّ بالضم، أي: وَضَعَ ونقصَ من قَدْره». وعن غيرِه: منه غضُّ الطَّرْفِ والصوتِ: خَفضُهما، وغَضُّ الملامَةِ: كفُّها.

قولُه: (**وبناءُ فُعَلَة يَدلُّ على أن ذلك عادةٌ منه**)، **الانتصاف**: «ما أحسنَ مُقابلةَ الهُمَزةِ واللُّمزةِ بالحُطمة، لأنه لـمّا وَسَمَه بهذه السِّمة، وبما يدلُّ على الرّسوخِ والتمكُّن، تَوعّدَ فيها بهذه الصفةِ ليحصلَ التعادلُ بين الفعلِ والجزاء»[1].

وقلتُ: فيه لطيفةٌ أخرىٰ مِن حيثُ التعادل، وهي أن الهَمْزَ فيه معنىٰ الكسرِ من الأعراض، والحَطمُ فيه معنىٰ الكسرِ من الأضلاع، والنَّبْذُ فيه استحقارٌ واستقلال، لأنه كان يَزعمُ أنه من أهلِ الكرامة، قالَ في قوله تعالىٰ: ﴿فَأَخَذْنَـٰهُ وَجُنُودَهُۥ فَنَبَذْنَـٰهُمْ فِى ٱلْيَمِّ﴾ [القصص: ٤٠]: «شَبَّهَهم استحقاراً لهم واستقلالاً لعددِهم، بِحَصَياتٍ أَخذهنَّ آخِذٌ في كفِّه فطرحَهنَّ في البحر»[2]. روىٰ الواحديُّ عن مقاتل: «هي تُحطِّمُ العظام، وتأكلُ اللحومَ حتى تهجمَ على القلوب»[3].

قولُه: (**وإنْ أُغَيَّبْ فأَنتَ الهامزُ اللُّمزة**)، قيلَ: أوله:

تُدْلي بوُدِّي إذا لاقَيْتَني كذباً[4]

---

(١) «الانتصاف» بحاشية «الكشاف» (٤: ٧٩٥)، وانظر: «الإنصاف» (ق١٥٠) للعراقي.

(٢) انظر: (١٢: ٦٤)؛ في تفسير الآية (٤٠) من سورة القصص.

(٣) «الوسيط» (٤: ٥٥٣) للواحدي.

(٤) البيت لزياد الأعجم، انظر: «ديوانه»، ص٧٨.

وقرئ: (ويلٌ للهُمَزةِ اللُّمَزة)، وقرئ: (ويلٌ لكلِّ هُمْزةٍ لُـمْزةٍ) بسكونِ الميم، وهو المَسْخَرة الذي يأتي **بالأوابدِ** والأَضاحيكِ فيُضحكُ منه ويُشْتم. وقيل: نَزلتْ في الأخنسِ ابنِ شُرَيق وكانت عادتُه الغِيبةَ والوقيعةَ. وقيل: في أُميةَ بنِ خَلَف. وقيل: في الوليدِ ابنِ المغيرةِ واغتيابِه لرسولِ الله ﷺ وغَضِّه منه.

ويجوزُ أن يكونَ السَّببُ خاصاً والوعيدُ عاماً، ليتناولَ كلَّ مَن باشرَ ذلك القبيح،

وأنشدَ الزجاجُ لزيادِ الأعجم:

إذا لقيتُكَ عـن سُـخْطٍ تُكـاشرني ... وإنْ تَغَيّبتُ كنتَ الهامزَ اللُّمزه(١)

ابنُ السِّكِّيت: «الكَشْرُ: التبسُّم، يقال: كشر الرَّجُل وافْـتَـرَّ وابتسمَ، كلُّ ذلك تبدو منه الأسنان»(٢).

قولُه: (**بالأوابد**)، **الأساس**: «ومن المجازِ: فلانٌ مولعٌ بأوابدِ الكلام، وهي غرائبُه، وبأوابدِ الشِّعْر، وهي التي لا تُشاكَلُ جَوْدةً».

قولُه: (**ويجوزُ أن يكونَ السببُ خاصّاً والـوعيدُ عامّاً**)، رَوىٰ الإمامُ عن الفَـرّاءِ أنه قال: «كونُ اللفظِ عامّاً، لا ينافـي أن يكونَ المرادُ منه شخصاً معيناً، كما أن إنساناً لو قالَ لك: لـم أزرْكَ أبداً، فتقولُ: كلُّ مَن لم يَـزُرْني لا أزورُه، وهو المسمّى في «أصول الفقه»(٣) بتخصيصِ العامِّ بقرينةِ العُرْف»(٤).

---

(١) رواية الديوان:

إذا لقيتُـك تُبـدي لي مكـاشرةً ... وإنْ أغيب، فأنت الهـامزُ اللُّمـزه

انظر: «ديوانه»: ص٧٨، و«معاني القرآن وإعرابه». (٥: ٣٦١) للزجاج.

(٢) كذا في «الصحاح» (٢: ٨٠٦ - كشر) للجوهري.

(٣) في (ح): «عُرْف الأصوليين».

(٤) «مفاتيح الغيب» (٣٢: ٨٦).

وليكونَ جارياً مجرىٰ التعريضِ بالواردِ فيه، فإنّ ذلك أَزجرُ له وأنكىٰ فيه. ﴿ٱلَّذِى﴾ بدلٌ مِن كُلِّ، **أو نصبٌ علىٰ الذم**. وقرئ: (جَمَّعَ) بالتشديد، وهو مطابق لـ(عَدَّدَه).

وقيل: (عَدَّدَه) جعلَه عُدَّةً لحوادثِ الدَّهْر. وقرئ: (وَعَدَدَه) أي: جمعَ المالَ وضبطَ عَدَدَه وأَحْصاه، أو جمعَ مالَه وقومَه الذين يَنْصرونَه، مِن قولِك: فلانٌ ذو عَدَدٍ وعُدَد: إذا كانَ له عَدَدٌ وافرٌ من الأنصارِ وما يُصْلِحُهم. وقيل: ﴿وَعَدَّدَهُۥ﴾ معناه: وعَدّه علىٰ **فكِّ الإدغام، نحو: ضَنِنوا**.

قولُه: (**وليكونَ جارياً مجرىٰ التعريضِ بالواردِ فيه**)، يعني: إذا كانَ الواردُ منه الأخنسَ أو أميّةَ أو الوليدَ، ويُجاءُ باللفظِ على العمومِ تعريضاً، كانَ أزجرَ له وأنكىٰ فيه، إذْ لم يُصرَّحْ باسمِه حتى يلبسَ لمن كافَحه به جلدَ النمر، بل يبعثُه على الفكرِ في أحوالِ نفسِه، وأنه هل دخلَ في هذا العامِّ[1] أول الناسِ بما اغتابَ به خيرَ البريّة ونَقصَ من حقّه؟ **الأساس**: «نَكَيْتُ في العدوِّ نكايةً: إذا أكثرتُ الجراحَ فيهم، يقال: فلانٌ قليلُ النِّكايةِ طويلُ الشِّكاية».

قولُه: (**أو نَصْبٌ علىٰ الذّم**)، قيل: يجوزُ أن يكونَ صفةً لـ «كُلِّ» لأنه معرفة، كما ذَكَرَ في قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ مَّعَهَا سَآئِقٌ وَشَهِيدٌ﴾: أن ﴿مَّعَهَا سَآئِقٌ﴾ محلُّها النصبُ علىٰ الحالِ مِن ﴿كُلُّ﴾، لتعرُّفِه بالإضافةِ إلى ما هو في حُكمِ المعرفة[2].

قولُه: (**ضَنِنُوا**)، أي في قولِ الشاعر:

مَهْلاً أعاذلَ هل جَرّبتِ من خُلُقي ... أَنّي أجودُ لأقوامٍ وإنْ ضَنِنُوا[3]

---

(١) في (ح): «المقام».

(٢) انظر: (١٤: ٥٤٢)؛ في تفسير الآية (٢١) من سورة ق.

(٣) البيت لقعنب بن أم صاحب، كما صرّح بذلك سيبويه في كتابه (١: ٢٩)، ولعله من قصيدته التي مطلعها:

إنْ يَسْمَعوا رِيبةً طاروا بها فَرَحًا ... منّي، وما سَمعوا مِن صالحٍ دَفنوا

انظر: «شرح ديوان الحماسة» (٣: ١٠١٣) للمرزوقي. وقد نسبه الخطابي في «غريب الحديث» (٣: ٥٢) لكعب بن زهير، ولم أهتدِ إليه في «ديوانه».

﴿أَخْلَدَهُۥ﴾ وخَلَدَه بمعنىً أي: طوّلَ المالُ أملَه، ومَنَّاه الأمانيَّ البعيدة، حتىٰ أصبحَ لفرطِ غَفْلتِه وطُولِ أملِه يَحْسبُ أنّ المالَ تركَه خالداً في الدنيا لا يموت، **أو يعملُ** من تَشْييدِ البنيانِ الموثَّقِ بالصَّخرِ والآجُرِّ وغرسِ الأشجارِ وعمارةِ الأرض، عَمَلَ من يَظنُّ أن مالَه أبقاه حياً. أو هو تَعريضٌ بالعملِ الصالح، وأنه هو الذي أَخلدَ صاحبَه في النعيم؛ فأما المالُ فما أَخْلدَ أحداً فيه. ورُوي أنه كان للأخنسِ أربعةُ آلافِ دينارٍ، وقيل: عَشَرَةُ آلاف. ....

فقولُه: «وقيلَ: ﴿وَعَدَّدَهُۥ﴾، معناه: وعَدّه» عطفٌ علىٰ قوله: «﴿وَعَدَّدَهُۥ﴾، أي: جمعَ المالَ وضبطَ عَدَدَه» فعلىٰ هذا: هو مفعولُ فعلٍ محذوفٍ علىٰ طريقة قوله:

عَلَفتُها تِبْناً وماءً بـارداً(١)

قولُه: (**أو يَعملُ**)، عطفٌ علىٰ قولِه: «يَحْسبُ»، وقولُه: «أو هو تعريضٌ» عطفٌ علىٰ قولِه: «أي: طَوَّلَ المالُ أملَه» إلى آخره، من حيثُ المعنىٰ. ولذلك غَيَّرَ العبارة؛ فهو وجهانِ علىٰ تقديرِ وجوهٍ ثلاثة، وتقريرُ ذلك أن «يَحْسبُ» حالٌ من الضميرِ في «جَمَعَ»، والحُسْبانُ: إمّا حسبانُ الخلودِ في الدنيا، أو في النعيمِ أبداً، كما قالَ القائل: ﴿وَلَئِن رُّدِدتُّ إِلَىٰ رَبِّي لَأَجِدَنَّ خَيْرًا مِّنْهَا مُنقَلَبًا﴾ [الكهف: ٣٦]، وقالَ العاص بنُ وائل: ﴿لَأُوتَيَنَّ مَالًا وَوَلَدًا﴾ [مريم: ٧٧]. وعلىٰ الأول: الحُسبانُ إمّا حقيقيٌّ؛ فهو المرادُ من قوله: «يَحسبُ أن المالَ تركَه خالداً في الدنيا»، أو مجازيٌّ؛ فهو المعنيُّ بقوله: «أو يعملُ من تَشييدِ البنيان»، كما قالَ تعالىٰ: ﴿أَتَبْنُونَ بِكُلِّ رِيعٍ ءَايَةً تَعْبَثُونَ * وَتَتَّخِذُونَ مَصَانِعَ لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ﴾ [الشعراء: ١٢٨-١٢٩]. وعلىٰ الثاني: في الآيةِ تَعريض.

---

(١) الرجز لذي الرّمّه، وصدره:

لـمّا حطَطْتُ الرَّحْلَ عنها واردا

انظر: «ديوانه»، ص٥٨. وقد يرد في كتب النحو صدراً عجزه:

حتّى شَتَتْ هَـمّالةً عيناهَا

وعن الحسن: أنه عادَ موسِراً فقال: ما تقولُ في أُلوفٍ لم أفتدِ بها مِن لئيم ولا تَفضَّلتُ علىٰ كريم؟ قال: ولكن لماذا؟ قال: لِنَبْوةِ الزَّمان، وجَفْوةِ السُّلطان، ونَوائبِ الدَّهْر، ومخافةِ الفقر. قال: إذن تَدعَه لمن لا يَحمدُك، وتَرِدَ علىٰ مَن لا يَعْذِرُك. ﴿كَلَّا﴾ رَدْعٌ له عن حسبانه. ....

ثُم المناسبُ على الأولِ أن يُجعلَ ﴿ٱلَّذِى﴾ بدلاً من ﴿كُلِّ﴾، لأن المعنىٰ: ويلٌ للذي جَمعَ مالاً وعَدَّده، وطَوَّلَ بعدَ ذلك أملَه ووقعَ في الغرور، لأنه حسبَ أن مالَه تركَه خالداً في الدنيا. وعلىٰ الثاني أن يجعلَ نصباً علىٰ الذم، لأنّ المعنىٰ: ويلٌ للطاعنِ الفاسق، أعني: الذي جَرّأه(١) على الطَّعْنِ والفسق، جمعُ المالِ والاعتمادُ علىٰ الرِّجال، ومعَ ذلك يحسبُ أن مالَه يُخلدُه في النعميم، ﴿كَلَّا لَيُنۢبَذَنَّ فِى ٱلْحُطَمَةِ﴾؛ بلِ الذي يُخلدُ صاحبَه في النعيمِ المقيمِ في الجنة، هو العملُ الصالحُ، كقوله تعالىٰ: ﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ ۝ إِلَّا مَنْ أَتَى ٱللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾ [الشعراء: ٨٨-٨٩]، فحينئذٍ يَحصلُ مِن الوجهينِ نشرٌ لِما لَفَّ في قوله: «الذي: بدلٌ من «كل»، أو نصبٌ علىٰ الذم»، واللهُ أعلم.

قولُه: (لم أَفتدِ بها من لئيم)، أي: ما جعلتُ مالي فداءً لعِرْضي منه لأسلمَ من أذاه، وأنشد:

أصونُ عِرْضي بمالي لا أُدنّسُه ... لا باركَ اللهُ بعدَ العِرْضِ في المالِ(٢)

قولُه: (لنَبْوةِ الزَّمان)، **الأساس**: «نَبا عنّي فلان: فارَقَني، وبيني وبينه نَبْوة، وهو يَشكو نَبوةَ الزمانِ وجَفْوتَه».

قولُه: (﴿كَلَّا﴾: رَدعٌ له عن حُسبانه)، قالَ الإمام: «أي ليسَ كما ظَنّ أن المالَ والعددَ يُخلِد، بلِ العلمُ والصلاح، قالَ عليٌّ رضي اللهُ عنه: «ماتَ خزانُ المالِ وهم أحياءُ والعلماءُ

(١) في (ف): «جزاؤه»، وليس بصواب.

(٢) البيت لحسان بن ثابت، وبعده:

أحتالُ للمالِ إنْ أودىٰ فأجمعُه ... ولستُ للعِرْضِ إنْ أودىٰ بمُحتالِ

انظر: «ديوانه» (١: ٣١٤).

وقرئ: (لَيُنبَذانِّ) أي: هو ومالُه. و(لَيُنبَذُنَّ)، بضم الذال، أي: هو وأنصارُه، (وَلَيُنبَذَنَّه)، ﴿فِى ٱلْحُطَمَةِ﴾ في النارِ التي مِن شأنِها أن تحطِمَ كلَّ ما يُلقىٰ فيها. ويقالُ للرجلِ الأكُول: إنه لَحُطَمَة. وقرئ: (الحاطمة) يعني أنها تَدخلُ في أجوافِهم حتىٰ تصلَ إلىٰ صُدورِهم وتَطَّلعَ علىٰ أفئدتِهم، وهي أوساطُ القلوب، **ولا شيءَ في بَدَنِ الإنسانِ ألطفُ من الفؤادِ**، ولا أشدُّ تألماً منه بأدنىٰ أذىً يَمَسُّه، فكيفَ إذا اطَّلعتْ عليه نارُ جهنمَ واستولتْ عليه. ويجوزُ أن يَخُصَّ الأفئدةَ لأنها مواطنُ الكُفْرِ والعقائدِ الفاسدةِ والنياتِ الخبيثة. ومعنىٰ اطِّلاعِ النارِ عليها: أنها تَعْلوها وتَغْلِبُها وتشتملُ عليها. **أو تُطالعُ علىٰ سبيلِ المجاز معادِنَ مُوجِبها.**

باقون ما بقيَ الدهر». أَوْ حقّاً لينبذنَّ واللامُ جوابُ القسم، فدَلَّ علىٰ حصولِ القَسَمِ في ﴿كَلَّا﴾، وفي النّبذِ الإهانةُ والتحقير، لأنه كان يَزعمُ أنه من أهلِ الكرامة»[1].

قولُه: (**ولا شيءَ في بدنِ الإنسانِ ألطفُ من الفؤاد**)، **الراغب**: «الفؤادُ كالقلب، لكن يقالُ له فؤادٌ، إذا اعتبرَ فيه معنىٰ التَّفَؤُّد، أي: التوقّد، يقال: فَأَدتُ اللحم: شَوَيتُه، ولَحمٌ فَئيد: مَشويّ. وتخصيصُ الأفئدةِ في قوله تعالىٰ: ﴿تَطَّلِعُ عَلَى ٱلْأَفْـِٔدَةِ﴾، تَنْبيهٌ علىٰ فرطِ تأثيرٍ له»[2].

قولُه: (**أو تُطالعُ على سبيلِ المجازِ معادنَ مُوجِبِها**)، وفي اختصاصِ لفظِ «معادن» تَلويحٌ إلى عكسِ معنىٰ قولِه ﷺ: «الناسُ معادنُ كمعادنِ الذَّهبِ والفضة»[3]، ولـمّا كانتْ أفئدةُ هؤلاء مَـحلَّ مقرِّ الرّجسِ والخبثِ من العقائدِ الفاسدةِ الموجبةِ للنار، وأُقر بَدْءُ إحراقِ[4] كلِّ أحدٍ علىٰ قَدْرِ استحقاقِه، قيل: تطالعُ على المجازِ معادِنَ مُوجِبها. وفي «التيسير»: قالَ أبو سعيد: إنها تعلمُ مقدارَ ما يستحقُّ كلٌّ منهم من العذاب، لِـما كانَ في قلبِه من الكفرِ والعقائدِ الفاسدة، من قولك: اطلعَ فلانٌ على أمرِنا، أي: وقفَ عليه، وعَلمَه، أي: جعلَها اللـهُ بحيثُ

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٣٢: ٨٨).

(٢) «مفردات القرآن»، ص٦٤٦.

(٣) أخرجه البزار في «مسنده» (٩٠١٣)، وتمام الحديث: «فخيارهم في الجاهلية خيارهم في الإسلام إذا فقهوا». وانظر: «صحيح البخاري» (٣٣٨٣)، و«صحيح مسلم» (١٩٩-٢٥٢٦).

(٤) في (ح): «أحزان»!

﴿مُّؤْصَدَةٌ﴾ مُطْبَقَة. قال:

تَحِـنُّ إلىٰ أجبـالِ مَكَّـةَ نـاقَتي ... ومِنْ دُونِها أبوابُ صَنْعاءَ مُوصَدَهْ

وقرئ: (فِي عُمُدٍ) بضمتين، و(عُمْدٍ)، بسكونِ الميم، و(عَمَدٍ) بفتحتين. والمعنىٰ: أنه يؤكدُ يأسَهم من الخروجِ وتيقُّنَهم بحَبْسِ الأبد، فتؤصدُ عليهم الأبوابُ وتُمَدَّدُ علىٰ الأبوابِ العُمُد، استيثاقاً في استيثاق. ....

تحرقُ كلَّ أحدٍ على استحقاقِه، لا تزيد ولا تنقص، كأنها وقفتْ[1] علىٰ مبلغِ استحقاقِه، قال: ولـمّا جازَ وصفُها بالتغيُّظِ وبأنها تدعو من أَدبرَ وتولّى، جاز وصفُها بهذا.

قولُه: (**﴿مُّؤْصَدَةٌ﴾: مُطبَقَة**)، **الراغب**: «الوصيدة[2]: حُـجْرَةٌ تجعلُ للمالِ في الجبل، يقال: أوصدتُ البابَ[3] وآصَدْتُه: أطبقتُه وأحكمتُه، قالَ تعالىٰ: ﴿عَلَيْهِمْ نَارٌ مُّؤْصَدَةٌ﴾، وقرئ بالهمز»[4].

قولُه: (**وقرئ: «فِي عُمُد»**)، أبو بكرٍ وحمزةُ والكسائيُّ: بضمّتين، والباقون: بفتحتين[5].

قولُه: (**وتُـمدّدُ علىٰ الأبوابِ العُمُد**)، قيلَ: على هذا: ﴿فِي عَمَدٍ﴾ حالٌ من الضميرِ في ﴿مُّؤْصَدَةٌ﴾، أعني العائدَ إلى الأبواب، وعلى قوله: «موثقين في عمد»: حالٌ من الضمير في: ﴿عَلَيْهِم﴾.

---

(١) في (ف): «وقعت».

(٢) في الأصول الخطية: «الوصيد».

(٣) في (ح): «المال»، وفي (ف): «النار»!

(٤) «مفردات القرآن»، ص٨٧٢.

(٥) من ضمّ فعلى أن مفردها: عَمود، نحو: صَبور وصُبُر، ومن فتح فعلى أن مفردها: عَـمَدَة، نحو: بقرة وبقر، وتمرة وتمر. وقالوا في جمع عَمود: عَمَد، بالفتح أيضاً، نحو: أَديم وأَدَم. انظر: «حجة القراءات»، ص٧٧٣.

ويجوزُ أن يكونَ المعنىٰ: أنها عليهم مؤصدة، مُوثَقين في عُمُدٍ ممدّدةٍ **مثل المقاطِرِ** التي تُقَطَّرُ فيها اللصوص، اللهم أَجِرْنا من النارِ يا خيرَ مُسْتجار.

عن رسولِ الله ﷺ: «مَن قرأَ سورةَ «الهُمَزة»، أعطاه اللهُ عشرَ حَسَناتٍ بعددِ مَن استهزأَ بمحمَّدٍ وأصحابه».

قولُه: (**مثل المَقَاطِر**)، **الجوهري**: «المِقْطرةُ وهي الفَلَق، وهي خشبةٌ فيها خروقٌ تُدخلُ فيها أرجلُ المحبوسين». وقلتُ: الوجهُ الأولُ مناسبٌ لِما رُويَ أن الآيةَ نَزلتْ في أخنسِ بنِ شريق، أو أميةَ بنِ خلف، أو الوليدِ بنِ المغيرةِ واغتيابِهِ لرسولِ الله ﷺ؛ فإنه تعالىٰ لـمّا بيّن أن ﴿ٱلْحُطَمَةِ﴾، هي النارُ التي تطالعُ معادنَ موجبِها، أتبعَه قولَه: ﴿إِنَّهَا عَلَيْهِم مُّؤْصَدَةٌ﴾، أي: النارُ طالعتْ على استحقاقِ هؤلاءِ بسببِ اغتيابِهم خيرَ البشر، فكانتْ عليهم موصدةً مطبقةً، فأكّدَ يأسَهم من الخروج، وتيَقُّنَهم بِحَبْسِ الأبد. والثاني موافقٌ لأن يرادَ بقوله: ﴿لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ﴾ العموم، وهو المشارُ إليه بقوله: «وهو المَسْخرةُ الذي يأتي بالأوابدِ والأضاحيكِ»، لأنه يطعنُ في أعراضِ الناسِ، كاللصِّ الذي يسرقُ أموالَهم؛ فعلىٰ هذا، يلزمُ[1] خلودُهم في النار.

تمَّتِ السُّورة

---

(١) في (ح): «لا يلزم».

سورة الفيل

مكيةٌ، وهيَ خمس آيات

بسم الله الرحمن الرحيم

[﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ * أَلَمْ يَجْعَلْ كَيْدَهُمْ فِي تَضْلِيلٍ * وَأَرْسَلَ عَلَيْهِمْ طَيْرًا أَبَابِيلَ * تَرْمِيهِم بِحِجَارَةٍ مِّن سِجِّيلٍ * فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَّأْكُولٍ﴾ ١-٥]

رُوي أنّ أبرهةَ بنَ الصَّباحِ **الأشرمَ** مَلِكَ اليمن من قبلِ أَصْحمةَ النجاشي، بنى كنيسةً بصنعاءَ وسَمّاها القُلَّيْس، وأرادَ أن يصرفَ إليها الحاجَّ، ....

سورة الفيل

مكية[1]، خمس آيات

بسم الله الرحمن الرحيم

قولُه: (**الأشرم**)، الشَّرْمُ: قطعُ الأَرْنَبةِ وثَفْرِ الناقة، قيل: سُمي أشرمَ، لأن أباه ضَرَبَه بحَرْبةٍ فَشَرَمَ أنفه وجبينَه.

---

(١) في (ف): «مكية بخلاف»، وفي (ط): «مدنية».

فخرجَ رجلٌ من كِنانةَ **فقعَدَ فيها ليلاً**، فأغضبَه ذلك. وقيل: أَجَّجتْ رُفقةٌ من العربِ ناراً فَحَملَتها الريحُ فأحرقَتْها، فحلفَ لَيهدمنّ الكعبةَ، فخرجَ بالحبشةِ ومعه فيلٌ له اسمُه محمود، وكان قوياً عظيماً، واثنا عَشَرَ فيلاً غيرَه. وقيل: ثمانيةٌ، وقيل: كان معه ألفُ فيل، وكان وحدَه؛ فلما بلغَ **المُغمَّس** خرجَ إليه عبدُ المطلب وعَرَضَ عليه ثلثَ أموالِ تِهامةَ ليرجع، فأبىٰ **وعَبَّأَ جيشَه** وقَدَّم الفيل، فكانوا كلّما وَجَّهوه إلىٰ الحرم بركَ ولم يَبْرح، وإذا وَجَّهوه إلىٰ اليمنِ أو إلىٰ غيرِها من الجهاتِ هَرْول؛ فأرسلَ الله طيراً سوداً، وقيل: خضراً، وقيل: بيضاً، معَ كلِّ طائرٍ حَجَرٌ في منقارِه، وحجرانِ في رِجْليه، أكبرُ من العدسةِ وأصغرُ من الحِمّصة. وعن ابنِ عباسٍ رضي الله عنهما أنه رأىٰ منها عندَ أمِّ هانئٍ نَحوَ قفيزٍ مخططةٍ بحُمْرةٍ كالجَزْعِ الظَّفَارِي، فكان الحجرُ يقعُ علىٰ رأسِ الرَّجلِ فيخرجُ من دُبُرِه، وعلىٰ كلِّ حجرٍ اسمُ من يقعُ عليه، ففرّوا فهلكوا في كلِّ طريقٍ ومنهَل؛ **ودَوِيَ أبرهةُ** فتساقطتْ أنامِلُه **وآرابُه**، وما ماتَ حتىٰ انصدعَ صدرُه عن قلبِه. وانفلتَ وزيرُه أبو يكسوم **وطائرٌ يحلقُ** فوقه، حتىٰ بلغَ النجاشيَّ فقصَّ عليه القصَّة، فلما أَتمّها وقعَ عليه الحجرُ فخرّ ميتاً بين يديه. ....

قولُه: (**فقعدَ فيها ليلاً**)، كناية، أي: قَضىٰ حاجتَه.

قولُه: (**المُغَمَّس**)، قيل: موضعٌ بين مكةَ ومنىٰ.

قولُه: (**وعَبّأَ جيشَه**)، **الجوهري**: «عَبَّيْتُ الجيشَ تَعْبيَةً وتَعْبئةً وتَعْبيئاً، إذا هيّأْتَه في مواضعِه، وقالَ أبو زيد: عَبّأْتُه، بالهمز».

قولُه: (**ودَوِيَ أبرهة**)، الدَّوَىٰ مقصور: المَرَض، يقالُ: منه: دَوِي بالكسر، أي: مَرِض، وقيلَ: أي مَرِض من الداء.

قولُه: (**وآرابُه**)، الإِرْبُ: العُضْوُ، يقال: السُّجودُ علىٰ سبعةِ آراب[1].

قولُه: (**وطائر يُحلِّق**)، تحليق الطائر: ارتفاعُه في طيرانِه.

---

(١) كذا في «الصحاح» (١: ٨٦ ـ أرب) للجوهري. وقد سبق تخريج حديث السجود على سبعة آراب.

وقيل: كان أبرهةُ جدَّ النجاشي **الذي كان في زمنِ رسولِ الله ﷺ بأربعين سنة**، وقيل: بثلاثٍ وعشرين سنة. وعن عائشةَ رضي الله عنها: رأيتُ قائدَ الفيلِ وسائسَه أَعْمِيين مُقْعدين يَسْتطعِمان. وفيه أن أبرهةَ أخذَ لعبدِ المطلبِ مئتي بَعير، فخرج إليه **فيها**، **فَجَهَره** وكان رجلاً جسيماً وسيماً. وقيل: هذا سيدُ قريشٍ وصاحبُ عِيرِ مكةَ الذي يُطعمُ الناسَ في السَّهلِ والوحوشَ في رؤوسِ الجبال، فلما ذَكَرَ حاجتَه قال: سقطتَ من عيني، جئتُ لأهدمَ البيتَ الذي هو دينُك ودينُ آبائِك وعِصْمتُكم وشَرَفُكم في قديمِ الدهر، ....

قولُه: (**الذي كان في زمنِ النبيِّ ﷺ**)، صفةٌ مميِّزةٌ للنجاشي، قالَ صاحبُ «الجامع»: «النجاشيُّ: لقبُ ملكِ الحبشة، فالذي أسلم وآمنَ بالنبيِّ ﷺ، هو أَصْحَمة، أسلمَ قبلَ الفتح، وماتَ قبلَه أيضاً، وصَلّى عليه النبيُّ ﷺ»[(١)].

قولُه: (**بأربعين سنة**)، أي: قبلَ مَبْعثِه، و«بأربعين» خبرٌ بعدَ خبرٍ مِن «كان» الأول، أي: كانَ موجوداً ومَلكاً قبلَ مبعثِه ﷺ بأربعين سنةً، وهذه الروايةُ أقربُ من «ثلاثٍ وعشرينَ سنةً»، لأنه صلواتُ الله عليه بإجماعِ أهلِ النقلِ وُلدَ عامَ الفيل، وبُعثَ بعدَ أربعين سنة، وأسلمَ النجاشيُّ بعدَ البعثةِ في السنةِ الخامسة، رَوىٰ ابنُ الجوزي: «وُلدَ رسولُ الله ﷺ، يومَ الإثنين لعشرٍ خَلَوْنَ من ربيع الأولِ عامَ الفيل[(٢)]». وقالَ ابنُ إسحاق: «لاثنتي عشرةَ ليلةً مضتْ منه»[(٣)]، وعن ابنِ قتيبةَ، قال: «أجمعوا علىٰ أن رسولَ الله ﷺ، وُلدَ عامَ الفيل[(٤)]».

قولُه: (**فيها**)، أي: في شأنِ الإبلِ واستخلاصِها منه.

قولُه: (**فجهرَه**)، **الأساس**: «رأيتُه فَجَهرْتُه واجْتَهرْتُه، واسْتَجهرْتُه: رأيتُه عظيمَ المَرْآة. وجَهَرني فلان: راعَني بجمالِه وهيئتِه».

---

(١) «جامع الأصول» (١٢: ١٨٧، ٩٥٦) لابن الأثير.

(٢) «الوفا بأحوال المصطفى» (١: ١٥٤) لابن الجوزي.

(٣) «السيرة النبوية» (١: ٩٩) لابن إسحاق.

(٤) «المعارف» لابن قتيبة، ص١٥٠.

فألهاكَ عنه **ذَوْدٌ أُخِذَ لك**؛ فقال أنا ربُّ الإبل، وللبيتِ ربٌّ سيمنعُه، ثم رَجَعَ وأتىٰ بابَ البيتِ فأخذَ بحلقتِه وهو يقول:

لاهُـمَّ إنَّ المَـرْءَ يَمْـ ـنَعُ فَـامْنَعْ حِلالَـكْ
لا يَـغْلِبَنَّ صَـلِيبُهُمْ ومحـالُهُمْ غَـدْواً مِحالَـكْ
إنْ كُنْـتَ تَـارِكَهُم وكَعْـ ـبَتَنا فـأمْرٌ مَـا بَـدا لَـك
يـا رَبِّ لا أرجُـو لَهُـمْ سِـوَاكا يـا رَبِّ فـامنَعْ مِـنهُمُ حِمَاكـا

قولُه: (**ذَوْدٌ أُخِذَ لك**)، الذَّوْدُ من الإبل: ما بين الثلاثةِ إلى العشرة(١)، وكأنّه قَلَّلَه(٢) وهي كثيرةٌ جدّاً، تحقيراً ورَدْعاً عن طلبِه في تلك الحالة.

قولُه: (**لاهُمَّ إن المرءَ**) الأبيات، لاهُمّ: أصلُه: اللهمّ. «رِحَالَكْ» ـ ويُروىٰ: «حِلالَكْ» ـ جمعُ حِلّة، وهو الموضعُ الذي يَحُلُّ فيه الناس. قيل: حِلالك، بكسرِ الحاء: هم القومُ المجتمعون المتجاورون، والمرادُ سكانُ الحَرَم(٣).

الأساس: «حَلَلْتُ بالقومِ وحَلَلْتُ الدّار، وهي مَحَلَّتُهم وحِلَّتُهم، وحَيٌّ حِلَّةٌ وحِلال: حالّون في مكان».

قولُه: (**صَلِيبُهُم**)، يقال: جاءَ الرومُ ومعهم الصُّلْبان. والمَحالَةُ والمَحال: الحيلة، ويقال: المرءُ يعجزُ لا مَحالَة. قيل: المِحَال: العقوبة، وقيل: القوة، من قوله تعالى: ﴿وَهُوَ شَدِيدُ ٱلْمِحَالِ﴾ [الرعد: ١٣].

قولُه: (**فأَمْرٌ ما**)، زائدةٌ مؤكّدةٌ، أو موصولة، أي: الذي بَدا لَكَ من المصلحة. في «النهاية»:

---

(١) كذا في «الصحاح» (٢: ٤٧١ ـ ذود) للجوهري.

(٢) في (ف): «ملكه»!

(٣) في (ف): «بيان، ولعلها بيّات».

فالتفتَ وهو يَدْعو فإذا هو بطيرٍ من نحوِ اليمنِ فقال: والله إنها لطيرٌ غريبةٌ ما هي ببحريَّةٍ ولا تِهاميَّة. وفيه: أنّ أهلَ مكّة قد احتووا على أموالِهم، وجمعَ عبدُ المطلب من جواهرِهم وذهبهم **الجَوْرَ**، وكان سببَ يَسارِه. وعن أبي سعيدٍ الخُدْريِّ رضي الله عنه، أنه سُئلَ عن الطيرِ فقال: حمامُ مكةَ منها. وقيل: جاءتْ عَشيةً ثم صَبَّحَتهم. وعن عكرمةَ: مَن أَصابتْه جَدَّرَتْه وهو أوّل جُدَريٍّ ظَهر. وقرئ: (أَلم تَرْ) بسكونِ الراءِ للجدِّ في إظهارِ أثرِ الجازم، ....

«غَدْواً» بالغين المعجمة: «الغَدْوُ: أصلُ الغد، وهو اليومُ الذي يأتي بعدَ يومِك، فحذفتْ لامُه. ولم يُستعملْ تاماً إلّا في الشعر، ومنه قولُ الشاعر:

وما الناسُ إلّا كالـدِّيارِ وأهلِهـا بها يومَ حَلُّوها وغَدْواً بلاقعُ[1]

ولم يُردْ عبدُ المطلبِ الغدَ بعينِه، وإنما أرادَ القريبَ من الزمان».

قولُه: (**الجَوْرَ**)، بفتحِ الجيمِ وسكونِ الواوِ وبالراءِ، من نسخةٍ قوبلتْ بخطِّ[2] المصنّف: المالُ الكثير؛ سُمّي بذلك لمجاوزتِه الحدَّ في الجمع. وروي بالحاءِ والزاي. **الجوهري**: «الحَوْزُ: الجمع، وكلُّ مَن ضَمَّ إلىٰ نفسِه شيئاً، فقد حَازه حَوْزاً وحيازةً، واحتازَه». ورُوي: «الجُؤَر»، **الجوهري**: «غيثٌ جُؤَرٌ، إذا كان غزيراً كثيرَ المطر، وقيل: جُؤَرٌ مثلُ نُغَر، وأنشدوا:

لا تَسْقِهِ صَيِّبَ عَزّافٍ جُـؤَرْ[3]

العَزْفُ: دَويُّ الرَّعد».

---

(١) البيت لذي الرُّمّه، انظر: «ديوانه»، ص١٥٨.

(٢) في (ف): «بأصل».

(٣) البيت لجندل بن المثنّىٰ، وقبله:

يا ربَّ ربِّ المسلمين بالسُّورْ

انظر: «الصحاح» (٢: ٦٠٧ ـ جأر).

والمعنى: أنك رأيتَ آثارَ فعلِ الله بالحبشة، وسمعتَ الأخبارَ به متواترةً، فقامتْ لك مقامَ المُشاهدة. و﴿كَيْفَ﴾ في موضعِ نصبٍ بـ ﴿فَعَلَ رَبُّكَ﴾، لا بِـ ﴿أَلَمْ تَرَ﴾؛ لما في ﴿كَيْفَ﴾ من معنىٰ الاستفهام ﴿فِي تَضْلِيلٍ﴾ في تضييعٍ وإبطال. يقال: ضَلَّل كيدَه، إذا جعلَه ضالًّا ضائعاً. ومنه قولُه تعالىٰ: ﴿وَمَا كَيْدُ ٱلْكَٰفِرِينَ إِلَّا فِى ضَلَٰلٍ﴾ [غافر: ٢٥]، وقيل لامرئ القيس: المَلِكُ الضِّلِّيل؛ لأنه ضَلَّـلَ مُلْكَ أبيه، أي: ضَيَّعه، يعني: أنهم كادوا البيتَ أوّلاً ببناءِ القُلَّيْس، وأرادوا أن يَنْسخوا أمره بصرفِ وجوه الحاجِّ إليه، فَضُلِّلَ كيدُهم بإيقاعِ الحريقِ فيه؛ وكادوه ثانياً بإرادةِ هَدْمه، فَضُلِّلَ بإرسالِ الطيرِ عليهم (أَبَابِيلَ) **حَزائِق**، ....

قولُه: (**والمعنىٰ: أنك رأيتَ آثارَ فعلِ الله بالحبشة**)، قالَ القاضي: «﴿أَلَمْ تَرَ﴾: خطابٌ لرسولِ الله ﷺ، وهو وإنْ لم يَشهدْ تلك الموقعة، لكنْ شاهدَ آثارَها وسمعَ بالتواترِ أخبارَها، فكأنه رَآها. وإنما قيل: «كيفَ فعلَ»، ولم يقلْ: ما فَعلَ، لأن المرادَ أن يُذْكرَ ما فيها مِن وجوهِ الدلالةِ علىٰ كمالِ علمِ الله وقدرتِه، وعِزّةِ نَبيِّه وشرفِ رسولِه، لأنها من الإرهاصات»(١).

وقالَ الإمام: «الأشياءُ لها ذواتٌ ولها كيفيات، والكيفياتُ هي التي يُسمّيها المتكلّمون «وَجْهَ الدليل»، واستحقاقُ المدحِ إنما يحصلُ برؤيةِ الكيفياتِ لا برؤيةِ الذوات، ولهذا قالَ: ﴿أَفَلَمْ يَنظُرُوٓا۟ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنَٰهَا﴾ [ق: ٦]. ولا شك أن هذه الواقعةَ كانت تأسيساً لنبوّتِه وإرهاصاً لرسالته»(٢)، وهو من الرَّهْص: الساقِ الأسفلِ من الجدار، وذلك أن يتقدمَ علىٰ دَعوىٰ النبوّةِ ما يشبهُ المعجزة، كإظلالِ الغمامِ لرسولِ الله ﷺ، وتكلُّمِ الحجرِ والمَدَرِ معه.

قولُه: (حَزائق)، أي: جماعات. **الأساس**: «بين يديه حِزْقةٌ وحَزِيقةٌ وحَزيق، أي: جماعة. ويقال: تَتابعوا كأنهم حِزَقُ الجراد».

(١) «أنوار التنزيل» (٥: ٥٣٠).
(٢) «مفاتيح الغيب» (٣٢: ٩٢).

الواحدة: إِبَّالة. وفي أمثالهم: **ضِغْثٌ على إِبَّالة**، وهي: الحُزْمة الكبيرة، شُبِّهتِ الحِزْقة من الطيرِ في تَضامِّها بالإبَّالة. وقيل: أبابيلُ **مثل عَباديدَ وشَماطيطَ** لا واحدَ لها، وقرأ أبو حنيفةَ رحمه الله: (يَرْميهم) أي: اللهُ تعالىٰ أو الطير؛ لأنه اسمُ جمعٍ مُذكرٌ؛ وإنما يؤنَّثُ علىٰ المعنىٰ. وسِجّيلٌ: كأنه علَمٌ للديوانِ الذي كُتبَ فيه عذابُ الكفار، كما أنَّ سِجِّيناً علمٌ لديوانِ أعمالِهم، كأنه قيل: بحجارةٍ من جملةِ العذابِ المكتوبِ المدوّن، واشتقاقُه **من الإِسْجال وهو الإِرْسال**؛ لأنّ العذابَ موصوفٌ بذلك، وأَرْسلَ عليهم طيراً، فأَرْسلنا عليهم الطوفان. وعن ابنِ عباسٍ رضي الله عنهما: من طينٍ مطبوخٍ كما يُطبخُ الآجُرّ. وقيل: هو مُعرَّبٌ من سَنككِل. **وقيل: من شديدِ عذابهُ؛** ....

قولُه: (**ضِغْثٌ علىٰ إِبَّالةٍ**)، قالَ الميداني: «الإبّالةُ: الحُزْمةُ من الحطب، والضِّغْث: قَبضةُ حشيشٍ مختلطةُ الرطبِ باليابس. ويُروىٰ: إيبالة، وبعضُهم يقولُ: إِبَالةٍ مخففاً. ومعناه: بَليَّةٌ علىٰ أُخرىٰ»[1].

قولُه: (**مثل: عَباديدٍ وشَماطيط**)، **الجوهري**: «العَباديد: الفِرَقُ من الناسِ الذاهبون في كلِّ وَجْه. والشَّماطيط: القطعُ المتفرّقة، يقال: جاءتِ الخيلُ شَماطيط، أي: متفرّقةً أرسالاً».

قولُه: (**من الإِسْجالِ، وهو الإرسال**)، **الأساس**: «هذا مُسْجَل، أي: مرسَلٌ مُطلَق، إنْ شاءَ أخذه، وإنْ شاءَ لم يأخذه. وأُسْجِلتِ البهيمةُ معَ أمِّها: إذا أُرسلت».

قولُه: (**وقيل: مِن شديدِ عذابُه**)، قالَ الزجاج: «والعربُ إذا وَصفتِ المكروهَ بسِجِّيل، فإنها تعني به الشدّة، ولا يوصَفُ به غيرُ المكروه، قالَ ابنُ مقبل:

ورَجْلةٍ يضربونَ البيْضَ ضاحيةً ... ضَرْباً تواصىٰ به الأبطالُ سِجِّينَا[2]

وفي حاشيةِ كتابه: كذا أنشدَه أبو عبيدةَ في «مجازه»[3]، وفي شعرِ ابنِ مقبل: سِجِّينَا،

---

(١) «مجمع الأمثال» (١: ٤١٩).

(٢) «ديوان ابن مقبل»، ص٢٣٦.

(٣) أي: سِجِّيلاً، انظر: «مجاز القرآن» (٢: ٣١٢).

ورَوَوْا بيتَ ابنِ مُقْبلٍ:

ضَرْباً تَواصَتْ بِهِ الأبطـالُ سِـجِّيلا

وإنما هو سِجِّينا، والقصيدةُ نونيةٌ مشهورةٌ في ديوانه؛ وشُبِّهوا بورقِ الزَّرْعِ إذا أُكل، أي: وَقَعَ فيه الأكال: وهو أن يأكلَه الدُّود. أو بِتِبْنٍ أَكَلتْه الدَّوابُّ وَرَاثَتْه؛ ولكنه جاءَ علىٰ ما عليه آدابُ القرآن، **كقوله:** ﴿كَانَا يَأْكُلَانِ ٱلطَّعَامَ﴾ [المائدة: ٧٥] أو أُريد: **أُكِلَ حَبُّه فبقي صِفْراً** منه.

عن رسولِ الله ﷺ: «مَنْ قرأَ سورةَ الفيل، أعفاه اللهُ أيامَ حياتِه من الخَسْفِ والمَسْخ».

وهو الصواب. الرَّجْلة: جماعةُ الراجل، وضاحيةُ كلِّ شيءٍ: ناحيتُه البارزة، سِجِّيناً: صفةُ «ضَرْباً»»[1]. وفي غيرِ روايةِ الزجاج:

البيضَ عـن عُـرُضٍ

البيض: السُّيوف. وعُرُض كلِّ شيءٍ، بالغينِ المعجمةِ[2] مضمومةً: وَسَطُه، وقيل: ناحيتُه. أي: رُبَّ رَجْلةٍ يضربونَ السيوفَ في المعركةِ عن جوانبَ مختلفةٍ ضرباً شديداً، كما تواصتْ به الأبطال.

قولُه: (**كقوله:** ﴿كَانَا يَأْكُلَانِ ٱلطَّعَامَ﴾ [المائدة: ٧٥])، يعني: عُبِّرَ عن الرَّوْثِ وعن فَضلاتِ الإنسانِ في الآيتينِ بما ذُكِرَ مراعاةً لحُسْنِ الأدب؛ شُبِّهَ تَقطُّعُ أوصالِهم بتفرّقِ أجزاءِ الرَّوْث، وفيه مع تلك المراعاةِ إظهارُ تَشْويهِ حالِهم وسوءِ مآلهم.

قولُه: (**أُكلَ حَبُّه فبقي صِفْراً**)، أي: خالياً من الخير. المعنىٰ: كعَصْفٍ مأكولِ الحَبّ، كما يقال: فلانٌ حَسَنٌ، أي: حَسَنُ الوجه، حُذفَ لكونه معلوماً، وهو قولُ الحسن[3].

تمَّتِ السورة

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٥: ٣٦٤).

(٢) لعلَّ صوابه: بالعين المهملة.

(٣) انظر: «البسيط» (٢٤: ٣٣١) للواحدي.

سورة قريش

مكيةٌ، وهيَ أربع آيات

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

[﴿لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ * إِيلَافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ * فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَٰذَا الْبَيْتِ * الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ﴾ ١ - ٤]

﴿لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ﴾ متعلّقٌ بقوله: ﴿فَلْيَعْبُدُوا﴾ أَمرَهم أن يعبدوه لأجلِ إيلافِهم الرِّحلتين.

فإنْ قلتَ: فلِمَ دخلتِ الفاء؟

سورة قريش

أربع آيات، مكية(١)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

قولُه: (فَلِمَ دخلتِ الفاء)، الفاءُ دَلَّتْ علىٰ الإنكار، أي: إذا كان «لإيلافِ» متعلقاً بقوله «فليعبدوا»، فلِمَ دخلتْ فاءُ التعقيبِ بين العاملِ ومعمولِه؟ وأجابَ أن الفاءَ جزاءُ شرطٍ محذوف ولا بُدّ من هذا التقدير؛ لأنّه إذا كان التقديرُ: فليعبدوه لإيلافِ قريش، تبقىٰ الفاءُ

(١) في(ط): «مدنية، وهي خمس آيات»، وكونها خمس آيات هو عَدُّ المكيين والمدنيين، أما كونها أربع آيات فهو عَدُّ غيرهم. انظر: «البيان» للداني ص ٢٩٠.

قلتُ: لِما في الكلامِ من معنىٰ الشرطِ، **لأن المعنىٰ: إما لا فَلْيعبدوه لإيلافِهم**، علىٰ معنىٰ: أنّ نِعمَ الله عليهم لا تُحصىٰ، فإن لم يَعْبدوه لسائرِ نِعَمِه، فليعبدوه لهذه الواحدةِ التي هي نعمةٌ ظاهرة. وقيل: المعنىٰ: اعْجَبوا لإيلافِ قريش. وقيل: هو متعلقٌ بما قبلَه، أي: **فَجَعلهم كعصفٍ مأكولٍ لإيلافِ قريش**، وهذا بمنزلةِ التضمينِ في الشِّعر: وهو أن يتعلقَ معنىٰ البيتِ بالذي قبلَه تعلقاً لا يصحُّ إلّا به، وهما في مصحفِ أُبيّ سورةٌ واحدة، بلا فصلٍ. وعن عمرَ: أنه قرأَهما **في الثانيةِ من صلاةِ المغرب**. ....

ولا متعلّق لها. ويجوزُ أن يُحملَ على التوكيدِ والفاءُ للتعقيب، كما يقال: لِئِلافِ قريشٍ ليعبدوه، فليعبدوا، وكذا قوله تعالى: ﴿فَلْيَفْرَحُواْ﴾(١)، وقد مَرَّ عن الزُّبيرِ عن الزجاجِ جوازُه، وعليه قولُه تعالى: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾ [المدثر: ٣]، قال: «دخلتِ الفاءُ لمعنىٰ الشرطِ، كأنه قيل: وما كانَ فلا تَدعْ تكبيرَه»(٢).

قولُه: (**لأن المعنىٰ: إمّا لا فليعبدوه**)، رُويَ عن المصنّف أنه قال: تقولُ العربُ: افعلْ هذا إمّا لا، أي: إنْ كنتَ لا تفعلُ غيرَه فافعلْ هذا، و«ما» مزيدة، عِوضٌ من «كانَ» المحذوفة، وقد أمالوا «لا» (٣) لأنه سادٌّ مسدَّ الفعل كبلىٰ، ولقيامها مقامَ الفعل، ويقال: أعطني هذا إمّا لا.

قولُه: (**فجعلَهم كعصفٍ مأكول لإيلافِ قريش**)، قالَ الزجاج: «المعنىٰ: أهلكَ الله أصحابَ الفيل، لتبقىٰ قريشٌ وما قد أَلفوا من رحلةِ الشتاءِ والصيف»(٤).

قولُه: (**في الثانيةِ من صلاةِ المغرب**)، أي: في الركعةِ الثانية، وفي الرّكعةِ الأولىٰ سورةَ والتين، هذا ظاهرٌ بأنهما سورةٌ واحدة.

---

(١) تمام الآية: ﴿قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [يونس: ٥٨].

(٢) سقط قوله: «عن الزبير» من (ط).

(٣) سقط لفظ «لا» من (ح)، (ف).

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (٥: ٣٦٥).

وقرأ في الأولىٰ: (والتين). والمعنىٰ أنه أهلكَ الحبشةَ الذين قَصَدوهم ليتسامعَ الناسُ بذلك، فَيتهيَّبوهم زيادةَ تهيبٍ، ويَحْترموهم فضلَ احترام، حتىٰ ينتظمَ لهم الأمنُ في رحلتِهم، فلا يجترىءُ أحدٌ عليهم، وكانت لقريشٍ رحلتان؛ يَرْحلون في الشتاءِ إلىٰ اليمن، وفي الصيفِ إلىٰ الشام، فَيَمْتارون ويَتَّجرون، وكانوا في رحلتيهم آمنين لأنهم أهلُ حرمِ الله ووُلاةُ بيتِه، فلا يُتعرّضُ لهم، والناسُ غيرُهم يُتخطَّفون ويُغارُ عليهم، والإيلافُ من قولك: آلفتُ المكانَ أُولِفُه إيلافاً: إذا أَلفتَه، فأنا مُؤلِف. قال:

مِنَ المُؤلِفَاتِ الزَّهْوِ غَيْرِ الأوارِكِ

وقرئ: (لئلافِ قريش) أي: لمؤالفةِ قريش. ....

قولُه: (مِن المُؤْلِفاتِ)، يقال: آلَفتُ المكانَ أُولفُه إيلافاً إذا ألفتُه، فأنا مؤلِف. الزَّهوُ غيرُ الإدراك، الزَّهو: البَقْل، والزَّهْوُ أيضاً البُسْرُ الملوّن. ويقال: زَهَتِ الإبلُ زَهْواً، إذا سارتْ بعدَ الوِرْدِ ليلةً وأكثر. وزَهَوْتُها أنا: يتعدّىٰ ولا يتعدّىٰ. وإبلٌ زاهيةٌ[1]: لا ترعىٰ[2] الحَمْض. وبعضُهم يَرْوي: الرَّهْوَ بالرّاءِ، وهو السيرُ السَّهل، يقال: جاءتِ الخيلُ رَهْواً. الأَوارِكُ جمعُ آرِكة، وهي الإبلُ الآكلُ للأَراك. الجوهري: «أَرَكَتْ إذا قامتْ في الأراك، وهي الحَمْض، فهي آرِكة، والجمعُ: أوارِك».

قولُه: (أي: لمؤالفةِ قريش)، قيل: على هذا، إلافٌ[3] مصدرُ فاعَلَ، فيكونُ بمعنىٰ مُؤالَفة، نحو: ضاربَ مضاربةً وضِراباً.

---

(١) في «اللسان» (زها)، قال ابن الأعرابي: «الإبل إبلان: إبلٌ زاهية لا تقربُ العِضاه، وهي الزواهي. وإبلٌ عاضِهةٌ ترعى العِضاه، وهي أحمدُها وخيرُها».

(٢) في (ط): «ترعى».

(٣) في (ف): الإلْفُ، وليس بصواب، قال أبو علي: «الإِلفُ والإلافُ مصدر أَلِفَ، والإيلافُ مصدرُ آلفَ». «الحجة» (٦: ٤٤٦).

وقيل: يقال: أَلِفْته إِلْفاً وإِلافاً. وقرأ أبو جعفر: (لإلفِ قريش)، وقد جَمَعهما مَن قال:

زَعَمْــتُمْ أَنْ إخْــوَتَكُمْ قُــرَيْشٌ ... لَهُــمْ إلْــفٌ وَلَــيْسَ لَكُــمْ إلاَفُ

وقرأ عِكْرمة: (ليألفَ قريشٌ إلفَهم رحلةَ الشتاءِ والصَّيف). وقريشٌ: ولدُ النضرِ ابنِ كنانةَ، سُمُّوا بتصغيرِ القَرْش: وهو دابةٌ عظيمة في البحرِ تَعبثُ بالسُّفن، ولا تُطاق إلّا بالنار. وعن معاويةَ أنه سألَ ابنَ عباسٍ رضي الله عنهما: بم سُميتْ قريش؟ قال: بدابةٍ في البحرِ تأكلُ ولا تُؤْكل، وتَعْلو ولا تُعْلىٰ. وأنشد:

وَقُرَيْشٌ هِيَ الَّتِي تَسْكُنُ الْبَحْــ ... ـــرَ بِهَا سُــمِّيَتْ قُــرَيْشٌ قُرَيْشــاً

قولُه: (وقيلَ)، إشارةٌ إلى أنه مصدرُ فَعَلَ، نحو: كَتَبَ كتاباً.

قولُه: (زَعَمْتم) البيت، بعدَه: [الوافر]:

أولئـك أُومنـوا جوعـاً وخوفـاً ... وقد جاءتْ بنـو أسـدٍ وخـافوا

قائلُه مساورُ بنُ هندٍ يهجو بني أسد(١)، ويقول: إنكم لستم من قريشٍ ولا قُريشٌ منكم، فدَعواكم أخوّتَهم بهم باطلة؛ لأنهم أُطعموا من جوع وأُومنوا من خوف، ولستم كذلك، قال المصنفُ رحمَه اللهُ: وهذا من أبياتِ المعاني: المصراعُ الأولُ حكايةٌ لدعواهم، والمصراعُ الثاني احتجاجٌ عليهم وإلزام.

قولُه: (وقريشٌ هي التي) البيت، بعدَه على ما رواه الواحدي ومحيي السُّنةِ للجُمحي(٢):

قُريشٌ هي التي تسكنُ البَحْــ ... ـرَ، بها سُميتْ قـريشٌ قريشَـا
تأكلُ الغَثَّ والسَّمينَ ولا تَتْــ ... ـرُكُ يوماً لذي جناحيْنِ ريشَـا

---

(١) انظر: «شرح ديوان الحماسة» (٣: ١٠١٣) للمرزوقي.

(٢) انظر «الوسيط» (٤: ٥٥٦) للواحدي و«معالم التنزيل» (٨: ٥٤٦) للبغوي.

والتصغيرُ للتعظيم. وقيل: مِن القَرْشِ وهو الكَسْب: لأنهم كانوا كَسَّابين بتجاراتِهم وضَرْبِهم في البلاد. أَطلقَ الإيلافَ ثم أَبدلَ عنه المقيَّدَ بالرحلتين، تفخيماً لأمرِ الإيلافِ، وتذكيراً بعِظَمِ النعمةِ فيه؛ ونصبَ الرحلةَ بإيلافِهم مفعولاً به، **كما نصبَ** ﴿يَتِيمًا﴾ بـ﴿إِطْعَٰمٌ﴾ [البلد: ١٤]، وأراد رحلتي الشتاءِ والصيف، فأفرد لأمنِ الإلباس، كقوله:

كُلُوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمُ

وقرئ: (رُحْلة) بالضم: **وهي الجهةُ التي يُرْحلُ إليها.** والتنكيرُ في ﴿جُوعٍ﴾ و﴿خَوْفٍ﴾ لشدَّتِها، يعني: أَطْعمهم بالرحلتين من جوعٍ شديدٍ كانوا فيه قبلَهما، وآمنهم من خوفٍ عظيمٍ وهو خوفُ أصحابِ الفيل، أو خوفُ التخطفِ في بلدِهم ومَسايرِهم.

وقيل: كانوا قد أَصابتهم شدّةٌ حتىٰ أكلوا الجِيَفَ والعِظامَ المُحْرقة، وآمنَهم من خوفِ الجُذامِ فلا يصيبُهم ببلدِهم. ....

هكـذا في الـبلادِ حـيُّ قـريشٍ يـأكلونَ الـبلادَ أكـلاً كَميشَـا
ولهـم آخـرَ الزّمـانِ نبـيٌّ يُكثرُ القتلَ فيهم والخُموشَا[1]

قولُه: (**كما نُصبَ** ﴿يَتِيمًا﴾ بـ﴿إِطْعَٰمٌ﴾ [البلد: ١٤])، قالَ أبو البقاء: «﴿يَتِيمًا﴾ مفعولُ ﴿إِطْعَٰمٌ﴾، وذهبَ بعضُ البصريين إلى أن المصدرَ إذا عملَ في المفعول، كانَ فيه ضميرٌ كالضميرِ في اسمِ الفاعل»[2].

قولُه: (**وهي الجهةُ التي يُرْحلُ إليها**)، وفي الكواشي: «أصلُ الرّحلة السيرُ علىٰ الراحِلة، ثُم استعملَ لكلِّ سير».

---

(١) كميشاً: سريعاً، والخموش جمع الخمش، كالخَدْش في الوجه والبدن.

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٢٨٩) للعكبري.

وقيل: ذلك كلُّه بدعاءِ إبراهيمَ صلواتُ الله عليه. ومِن بدعِ التفاسير: وآمنَهم من خوفٍ، من أن تكونَ الخلافةُ في غيرِهم. وقرئ: ﴿مِّنْ خَوْفٍ﴾ بإخفاء النون.

عن رسول الله ﷺ: «مَن قرأ سورةَ ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ﴾، أعطاه الله عشرَ حسناتٍ بعددِ مَن طافَ بالكعبةِ واعتكفَ بها».

تمَّتِ السورةُ

سورة الماعون

مكيةٌ، وقيل مدنية، وهيَ سبع آيات

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

[﴿أَرَءَيْتَ ٱلَّذِى يُكَذِّبُ بِٱلدِّينِ * فَذَٰلِكَ ٱلَّذِى يَدُعُّ ٱلْيَتِيمَ * وَلَا يَحُضُّ عَلَىٰ طَعَامِ ٱلْمِسْكِينِ * فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ * ٱلَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ * ٱلَّذِينَ هُمْ يُرَآءُونَ * وَيَمْنَعُونَ ٱلْمَاعُونَ﴾ ١ ـ ٧].

قرئ: أَرَيْتَ، بحذفِ الهمزة، وليس بالاختيار؛ لأنّ حذفَها مختصٌّ بالمضارع، ولم يَصِحَّ عن العرب: رَيتَ، ....

سورة الماعون

مدنية، وهي ست آيات[(١)]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

قولُه: (قُرِئَ: «أَرَيْتَ»)، قراءَةُ الكسائي، قال: «إنما سَهَّلَ من أمرِها وقوعُ حرفِ الاستفهام»، أي: إذا وقعَ في أولَه حرفُ الاستفهام، ثَقُلَ همزةٌ أخرىٰ بعدها، فحذف.

---

(١) كذا في (ط)، وفي(ف): «سورة الدين، سبع آيات، مكية إجماعاً»، وهي سبع آيات في عَدِّ الكوفيين والبصريين، وست في عَدِّ غيرهم. انظر«البيان» للداني ص ٢٩١.

ولكنّ الذي سهَّلَ من أمرِها وقوعُ حرفِ الاستفهامِ في أوّلِ الكلامِ، ونحوُه:

صَاحِ هل رَيْتَ أو سَمِعتَ بـرَاعٍ رَدَّ في الضَّرْعِ ما قَـرَىٰ في الحِـلابِ؟

وقرأ ابن مسعود: (أرأيتَك) **بزيادةِ حرفِ الخطاب**، كقوله: ﴿أَرَءَيْتَكَ هَٰذَا ٱلَّذِى كَرَّمْتَ عَلَىَّ﴾ [الإسراء: ٦٢]. والمعنىٰ: هل عرفتَ الذي يكذّبُ بالجزاءِ من هو؟ إنْ لم تعرفه ﴿فَذَٰلِكَ ٱلَّذِى﴾ يكذّبُ بالجزاء، هو الذي ﴿يَدُعُّ ٱلْيَتِيمَ﴾، أي: **يَدْفعُه دفعاً عنيفاً بجفوةٍ وأذىً**، ويَرُدُّه ردّاً قبيحاً بزجرٍ وخُشونة. وقرئ: (يَدَعُ)، أي: يَتركُ ويجْفو، ﴿وَلَا يَحُضُّ﴾ **ولا يَبعثُ أهلَه** علىٰ بذلِ طعامِ المسكين،...............

قولُه: (صاحِ) البيت، وفي معناه قولُ أبي الطيب:

وما ماضي الشَّبابِ بمستردٍّ وما يـومٌ يَمـرُّ بمُسْـتعادِ[١]

أصله: يا صاحبُ، فرُخّم. والقَرْيُ جمعُ الماءِ في الحوض. والعُلْبةُ القَدَحُ الذي يُحْلبُ فيه، من الخشب، والجمعُ: عُلَبٌ وعِلاب[٢]، يقول: يا صاحب، هل رأيتَ أو سمعتَ براعٍ رَدَّ إلى الضَّرْعِ ما حلبَ من اللبن، وجمعَه في القَدَح؟

قولُه: (**أرأيتَك، بزيادةِ حرفِ الخطاب**)، عن بعضهم: أُكّدَ معنىٰ الخطابِ في التاءِ بالكاف.

قولُه: (﴿وَلَا يَحُضُّ﴾: **ولا يبعثُ أهلَه**)، **الراغب**: «الحضُّ: التّحريضُ كالحثّ، إلّا أن الحثَّ يكونُ بسيرٍ وسوقٍ، والحضُّ لا يكونُ بذلك. وأصلُه: الحثُّ علىٰ الحضيضِ وهو قرارُ الأرض»[٣].

---

(١) من قصيدة مطلعها:

أُحادٌ أم سُـداسٌ في أُحـادِ لُيَيْلَتُنا المنوطـةُ بالتنـادي

انظر: «العرف الطيب» (١: ٢٠٩).

(٢) العِلاب، في الرواية الثانية للبيت، بدل «الحِلاب». انظر: «مفاتيح الغيب» (٣٢: ١٠٤)، و«روح المعاني» (١٥: ٤٧٥).

(٣) «مفردات القرآن»، ص٢٤١.

جَعلَ عَلَمَ التكذيبِ بالجزاءِ منعَ المعروفِ والإقدامَ علىٰ إيذاءِ الضعيف، يعني: أنه لو آمنَ بالجزاءِ وأيقنَ بالوعيد، لخشي اللهَ تعالىٰ وعقابَه ولم يُقْدم علىٰ ذلك، فحين أَقدم عليه: علىٰ أنه مُكذِّب، فما أشدَّه مِن كلام، وما أخوَفه من مقام، وما أبلغَه في التحذيرِ من المعصيةِ وأنها جديرةٌ بأن يُستدلَّ بها علىٰ ضعفِ الإيمانِ ورَخاوةِ عقد اليقين، ثم وَصلَ به قوله ﴿فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ﴾ كأنه قال: فإذا كانَ الأمرُ كذلك، فويل للمصلين **الذين يَسْهون عن الصلاةِ** قلّةَ مبالاةٍ بها، حتىٰ تفوتَهم أو يخرجَ وقتُها، **أو لا يُصلونَها** كما صَلّاها رسولُ الله ﷺ والسَّلَفُ، ....

قولُه: (**الذين يَسْهونَ عن الصلاة**)، **الراغب**: السَّهوُ خطأٌ عن غفلة، وذلك ضربان: أحدُهما أن يكونَ من الإنسانِ جوالِبُه ومُولِّداتُه، كمن شربَ خمراً ثم ظَهرَ منه منكرٌ لا عن قصد. والثاني أن لا يكونَ منه مُولِّداتُه، كمجنونٍ سَبَّ إنساناً؛ فالثاني مَعْفوٌّ عنه، والأولُ مأخوذٌ به، وعلىٰ نحوِ الأولِ ذمَّ اللهُ تعالىٰ فقال: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ * ٱلَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾[1].

قولُه: (**أَوْ لا يُصلّونها**)، عطفٌ علىٰ قوله: «يَسْهونَ عن الصلاة»، كأنه قال: المرادُ بقولِه: ﴿عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾: إخراجُها عن وقتِها قلّةَ مبالاة، أو تَركُ أبعاضِها وهيآتِها وآدابِها والطمأنينةِ فيها غفلةً وسهواً، ولذلك قال: «ولكن يَنْقرونها نَقْرَ الطائرِ الحبّة»[2].

عن أبي داودَ والنسائي، عن عبد الرحمٰن بنِ شِبْل: «نهىٰ رسولُ الله ﷺ عن نَقْرةِ الغُراب، وافْتراشِ السَّبع، وأن يوطِّنَ الرجلُ المكانَ كما يوطِّنُ البعيرُ»[3]. وعن البخاريّ والنسائي عن زيدِ بنِ وهبٍ، قال: «رأى حذيفةُ رجلاً يصلّي فَطفّفَ، فقال له حذيفةُ: مُذْ كم تصلِّي هذه

(١) «مفردات القرآن»، ص٤٣١.

(٢) في «الكشاف» (في الصفحة التالية): «ولكن ينقرونها نقراً من غيرِ خشوعٍ وإخباتٍ».

(٣) أخرجه أبو داود (٨٦٢) والنسائي (١١١٢).

ولكن يَنْقرونها نقراً مِن غيرِ خشوعٍ وإخباتٍ ولا اجتنابٍ لِما يُكرهُ فيها: من العَبَثِ باللّحيةِ والثيابِ وكثرةِ التثاؤبِ والالتفات، لا يَدْري الواحدُ منهم عن كم انْصَرَفَ، ولا ما قرأَ مِن السُّور، وكما ترىٰ صلاةَ أكثر مَن ترىٰ، الذين عادتُهمُ الرياءُ بأعمالِهم ومنعُ حقوقِ أموالِهم. والمعنىٰ: أن هؤلاء أحقُّ بأن يكونَ سَهْوُهم عن الصلاةِ التي هي عمادُ الدِّين، والفارقُ بين الإيمانِ والكفر، **والرياءُ** الذي هو شعبةٌ من الشِّرك، **ومنعُ الزكاةِ** التي هي شقيقةُ الصلاةِ وقنطرةُ الإسلام، عَلَماً علىٰ أنهم مكذِّبون بالدِّين. ....

الصلاة؟ قال: منذ أربعين سنةً. قالَ: ما صليتَ منذ أربعين سنة، ولو مِتَّ وأنتَ تصلّي هذه الصلاة، مِتَّ علىٰ غيرِ فطرةِ محمدٍ ﷺ، ثم قال: إن الرجلَ لَيُخفّفُ ويُتمُّ ويُحْسن»[1].

قولُه: (**والرّياءُ....ومنعُ الزكاةِ**)، هما مرفوعانِ علىٰ العطفِ على اسمِ «يكون»، وهو «سهوُهم». والخبرُ: «عَلَماً»، فيقدّرُ للمعطوفِ عليهما مثلُ هذا الخبرِ، علىٰ منوالِ قولِ الشاعر:

نحنُ بما عندنا وأنتَ بما عندك راضٍ، والرأيُ مختلفُ[2]

وإنما جُعلَ المذكوراتُ عَلَماً على أنهم مكذّبون بالدّين، لِما قالَ آنفاً، ثم وُصلَ به قوله: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ﴾، أي: وُصلَ به اتصالَ المسبّبِ بالسَّبب، والجزاءِ بالشرط، على سبيلِ الترقّي، كأنه قيل: هل عرفتَ الذي يكذبُ بالجزاءِ مَن هو؟ فإنْ لم تعرفْه، فاعرفْ أنه الدافعُ لليتيمِ المانعُ برَّه، وهل عرفتَ أعظمَ من ذلك وأدهىٰ منه؟ فإنّ تاركَ الصلاةِ والزكاةِ والمرائي أعظمُ منه، لأن العبادةَ هي المقصودةُ بالذاتِ من خَلْقِ العالَم.

فعلىٰ هذا، الواجبُ أن يُفسّرَ ﴿الْمَاعُونَ﴾ بمنعِ الزكاة، تتميماً لذكرِ الصلاةِ لا تَرَقّياً، فثبتَ أن إنكارَ الجزاءِ هو الأصلُ في إبطالِ الحكمةِ في خَلْقِ السمواتِ والأرض، وشرعيةِ العبادات، والحضِّ علىٰ سائرِ المبرّاتِ والخيراتِ، والعياذُ بالله من ذلك.

---

(١) أخرجه البخاري (٧٩١) والنسائي (١٣١٢).

(٢) البيت للشاعر قيس بن الخطيم في «ملحق ديوانه»، ص٢٣٩.

وكم ترىٰ من المُتَسَمِّين بالإسلام، بلْ من العلماءِ منهم مَن هو علىٰ هذه الصفة، فيا مصيبتاه! وطريقةٌ أخرىٰ: أن يكونَ ﴿فَذَٰلِكَ﴾ عطفاً علىٰ ﴿ٱلَّذِى يُكَذِّبُ﴾ إمّا عطفَ ذاتٍ علىٰ ذات، أوصفةٍ علىٰ صفةٍ، ....

قالَ الإمام: «اعلمْ أن إنكارَ القيامةِ كالأصلِ لجميعِ أنواعِ الكفرِ والمعاصي؛ لأنه تعالىٰ جعلَ عَلَمَ التكذيبِ بالقيامة، الإقدام على إيذاءِ الضعيفِ ومنعِ المعروف. يعني أنه لو آمنَ بالجزاءِ وأيقنَ بالوعيدِ، لَمَا صَدرَ عنه ذلك؛ فموجبُ الذنبِ هو التكذيبُ بالقيامة»(١).

قولُه: (إمّا عطف ذاتٍ على ذات، أو صفةٍ على صفةٍ)، وعلىٰ الوجهِ الأول، الفاءُ جوابُ شرطٍ محذوفٍ لقوله: «إنْ لم تعرفْه فذلك»، أي: فاعرفْ أنه ذلك الذي يكذّبُ بالجزاء، فالتعريفُ في «الذي»، علىٰ تقديرِ الذاتِ للعهد، وعلىٰ تقديرِ الوصفِ يحتملُ الجنسَ أيضاً، ولذلك اختلفَ المفسرون: عن مقاتل: الذي يكذّبُ بالدِّين، هو العاص بنُ وائل. وعن السّدّي ومقاتل: هو الوليدُ بنُ المغيرة. وعن ابنِ عباس: رجلٌ من المنافقين. هذا في «المعالم»(٢). وفي الكواشي: «لا تَقفْ على ﴿ٱلْمِسْكِينِ﴾ إنْ جعلتَ ﴿ٱلَّذِى﴾ جنساً، وجعلتَ «المصلِّين» داخلاً في جُملةِ الكلام. ويكونُ جوابُ «أرأيتَ» ـ أي متعلّقُه ـ محذوفاً، تقديرُه: ما تقولُ فيمن يكذبُ بالحقّ ويدفعُ اليتيمَ ويؤذي المسكين؟ أَحْسَنُ فعلٍ؟! فويلٌ لهم، فوُضعَ «المصلين» موضعَ لهم».

قلتُ: مِن هذا يُعلمُ أن قولَه: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ﴾، على الأول منقطعٌ عن الكلامِ السابق، من حيثُ إنّ المرادَ بالمصلّين غيرُ المكذبِ بالدّين، لأنه الكافرُ كالوليدِ والعاصِ، و«المصلّونَ»: المسلمون. وإنما جُعلَ المنعُ بالمعروفِ والإقدامُ علىٰ إيذاءِ الضعيفِ عَلَماً للتكذيبِ بالجزاء، ليؤذنَ بأنهما من الشدّةِ والغلظةِ بمكان ينبغي أن يحترزَ المؤمنون عن أمثالِهما، لأنهما من أوصافِ الكافرين المكذّبين بيومِ الدين، وإليه الإشارةُ بقوله: «فما أشدَّه من كلامٍ، وما أخوفَه من مقام!، وأنها جديرةٌ بأن يُستدلَّ بها علىٰ ضَعْفِ(٣) الإيمان».

(١) «مفاتيح الغيب» (٣٢: ١٠٦).

(٢) «معالم التنزيل» (٨: ٥٤٩) للبغوي.

(٣) في (ف): «حفظ»!

ويكونَ جوابُ ﴿أَرَءَيْتَ﴾ محذوفاً لدلالةِ ما بعده عليه، كأنه قيل: أخبرني، وما تقولُ فيمن يكذِّبُ بالجزاء؟ وفيمن يؤذي اليتيمَ ولا يُطْعِمُ المسكين؟ أَنِعم ما يَصْنع؟ ثم قال: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ﴾ أي: إذا عُلم أنه مسيءٌ، فويلٌ للمصلين، علىٰ معنىٰ: فويلٌ لهم، إلا أنه وضعَ صفتَهم موضعَ ضميرِهم؛ لأنهم كانوا مع التكذيبِ وما أُضيفَ إليهم ساهينَ عن الصلاةِ مرائين، غيرُ مزكين أموالَهم.

فإنْ قلتَ: كيف جعلتَ المصلين قائماً مقامَ ضميرِ الذي يكذبُ، وهو واحد؟

قلتُ: معناه الجمع، لأنّ المرادَ به الجنس.

فإنْ قلتَ: أيُّ فرقٍ بين قوله: ﴿عَن صَلَاتِهِمْ﴾ وبين قولك: (في صلاتهم)؟

قلتُ: معنىٰ: (عن): أنهم ساهون عنها سهوَ تَرْكٍ لها وقلةَ التفاتٍ إليها؛ وذلك فِعلُ المنافقين أو الفسقةِ الشُّطارِ من المسلمين. ومعنىٰ (في): أنّ السَّهوَ يَعْتريهم فيها بوسوسةِ شيطانٍ أو حديثِ نفسٍ، وذلك لا يكادُ يخلو منه مسلم.

وكانَ رسولُ الله ﷺ يقعُ له السَّهوُ في صلاتِه فضلاً عن غيرِه؛ ومن ثَمَّ أثبتَ الفقهاءُ بابَ سجودِ السَّهو في كتبِهم.

والذي يَدلُّ علىٰ أن المرادَ بالمصلّين غيرُ المكذّب، قولُه: «ثم وصلَ به قولَه: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ﴾»، كأنه قال: «فإذا كانَ الأمرُ كذلك، فويلٌ للمصلين الذين يَسْهون»، حيث ذكرَ لفظَ «الأمر»، ولم يذكرْ أن «المصلّينَ» مِن وَضْعِ المظهرِ موضعَ المضمرِ بخلافِه في الوجهِ الأخير، فإنه قال: «أي: إذا عُلمَ أنه مسيءٌ فويلٌ للمصلين، علىٰ معنىٰ: فويلٌ لهم». فعلىٰ هذا، المرادُ بالمصلّين: المكذّبُ كما قال: «لأنهم كانوا مع التكذيبِ وما أضيفَ إليهم ساهينَ عن الصلاة»، قالَ الإمام: «فعلىٰ هذا التقدير، الآيةُ دالَّةٌ على أن الكافرَ له مزيدُ عقوبةٍ، بسببِ إقدامِه علىٰ محظوراتِ الشَّرْع، وتَرْكِه لواجباتِ الدّين، وهو يدلُّ على صحّةِ قولِ الشافعي: إن الكفارَ مخاطبونَ بفروعِ الشرائع»(١).

(١) «مفاتيح الغيب» (٣٢: ١٠٧).

وعن أنسٍ رضي الله عنه: الحمدُ لله علىٰ أنْ لم يقلْ: في صلاتِهم. وقرأ ابنُ مسعود: (لاهون).

فإنْ قلتَ: ما معنىٰ المُراءاة؟

قولُه: (وعن أنس: الحمدُ لله على أنْ لم يقل: في صلاتهم)، قال الإمام: «روي عن عطاءٍ عن ابنِ عباسٍ رضي اللهُ عنه، أنه قال: لو قالَ تعالى: في صلاتهم ساهون، لكانَ هذا الوعيدُ في المؤمنين أولىٰ، لكنه قالَ: عن صلاتِهم ساهون. والسّاهي عن الصلاةِ هو الذي لا يذكرُها، ويكونُ فارغاً عنها. وهذا القولُ ضعيفٌ، لأن السَّهوَ عن الصلاةِ لا يجوزُ أن يكونَ مفسَّراً بتركِ الصلاة، لأنه تعالى أثبتَ لهم الصلاةَ بقوله: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ﴾، وأيضاً فإن السَّهوَ عن الصلاةِ بمعنىٰ التَّركِ، لا يكونُ نفاقاً ولا كفراً. ويمكنُ أن يجابَ عن الأولِ، بأنه تعالىٰ حكمَ عليهم بكونِهم مصلين نظراً إلى الصلاة، وبأنهم نَسوا الصلاةَ بالكلية نظراً إلى المعنىٰ، كما قال: ﴿وَإِذَا قَامُوٓاْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ قَامُواْ كُسَالَىٰ يُرَآءُونَ ٱلنَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ١٤٢]»(١).

وقلتُ: ويمكنُ أن يقالَ: إن المرادَ بالمصلين، مَنْ مِن شأنِه أن يؤدّيَ ما عليه من شكرِ نعمِ الله، ولذلك أضافَها في قوله «عن صلاتِهم» إليهم، ليؤذنَ بأنها حقٌّ ثابتٌ لازمٌ على المكلَّف، ومن حقِّه أن لا يتجاوزَ عن الإقامةِ عليها وحفْظِ أركانِها وهيئاتِها وسُنَنِها، إلى السَّهوِ فضلاً عن التَّرك. هذا مبنيٌّ على أن الكفارَ مخاطبونَ بفروعِ الشرائع. وقالَ الإمام: «ويُجابُ عن الاعتراضِ الثاني بأنّ النسيانَ عن الصلاة، هو أن يبقىٰ ناسياً لذكرِ الله في جميعِ أجزاء الصلاة، وهذا لا يَصدرُ إلّا عن المنافقِ الذي يعتقدُ أنْ لا فائدةَ في الصلاة. وأما المسلمُ الذي يعتقدُ فيها الفوائدَ، فيمتنعُ أن لا يتذكرَ أمرَ الدّينِ والثوابِ والعقابِ في شيءٍ من أجزائها. نعم، قد يَتطرّقُ له السهوُ في بعضِ أجزائها، فثبتَ أن السَّهوَ في الصلاة من أفعالِ المؤمن، وعن الصلاةِ من أفعال الكافر»(٢).

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٣٢: ١٠٧) بتصرف.

(٢) المصدر السابق.

قلتُ: هي مفاعلةٌ من الإراءة، لأنّ المرائيَ يُري الناسَ عملَه، وهم يُرونه الثناءَ عليه والإعجابَ به، ولا يكونُ الرجلُ مرائياً بإظهارِ العملِ الصالحِ إن كانَ فريضةً، فمن حقِّ الفرائضِ الإعلانُ بها وتَشْهيرها، لقولِه عليه الصلاةُ والسلام: «**ولا غُمَّةَ في** فرائضِ الله»؛ لأنها أعلامُ الإسلامِ وشعائرُ الدِّين؛ ولأن تاركَها يَسْتحقُّ الذمَّ والمَقْت، فوجبَ إماطةُ التُّهْمةِ بالإظهار؛ وإن كانَ تطوعاً، فحقُّه أن يُخْفىٰ، لأنه مما لا يُلامُ بتركِه ولا تُهْمةَ فيه؛ فإنْ أَظهرَه قاصداً للاقتداء به كان جميلاً، وإنما الرياءُ أن يَقصدَ بالإظهارِ أن تَراه الأعين، فيُثْنىٰ عليه بالصلاح. وعن بعضِهم: أنه رأىٰ رجلاً في المسجدِ قد سجدَ سجدةَ الشُّكرِ وأطالَها، فقال: ما أحسنَ هذا لو كان في بيتك؛ وإنما قالَ هذا لأنه تَوسّمَ فيه الرياءَ والسُّمعة؛ علىٰ أن اجتنابَ الرياءِ صَعبٌ إلّا علىٰ المرتاضين بالإخلاص. ومِن ثم قالَ رسولُ الله ﷺ: «الرياءُ أخفىٰ من دَبيبِ النملةِ السوداءِ في الليلةِ المظلمةِ علىٰ المسحِ الأسود». «الماعُونَ» الزكاة، قال الراعي:

قَوْمٌ علىٰ الإسلامِ لمّا يَمْنَعُوا مَاعُونَهُم ويُضَيِّعُوا التَّهْلِيلا

قولُه: (**ولا غُمّةَ**)، ويُروىٰ: ولا غررَ في فرائضِ الله. **النهاية**: «في حديثِ وائلِ بنِ حُجْر: أَيْ: ولا تُسْترُ وتُخفىٰ فرائضُه، وإنما تُظهرُ وتُعلنُ ويُجهرُ بها».

قولُه: (**قومٌ علىٰ الإسلام**) البيت[1]، المانعون فيه الزكاةَ، تعريضٌ بأهلِ الردّة، أي: لسنا من أهلِ الردّةِ حتى تُعاملونا معاملتَهم.

---

(١) البيت للراعي النميري من قصيدته الذائعة الصِّيت، التي مدح فيها عبد الملك بن مروان، وشكا إليه من السُّعاة، ومطلعها:

ما بالُ دفِّك بالفراشِ مذيلا أَقَذىً بعينِك أم أردتَ رحيلا

انظر: «ديوانه»، ص٢٣٠.

وعن ابنِ مسعودٍ: **ما يُتعاوَرُ في العادةِ** من الفأسِ والقِدْرِ والدَّلْوِ والمِقْدَحة ونحوِها. وعن عائشةَ: الماءُ والنارُ والمِلْح؛ وقد يكونُ منعُ هذه الأشياء محظوراً في الشريعة إذا استعيرتْ عن اضطرار، وقبيحاً في المروءة في غيرِ حالِ الضَّرورة.

عن رسولِ الله ﷺ: «مَنْ قرأَ سورةَ ﴿أَرَءَيْتَ﴾، غفَرَ اللهُ له إن كانَ للزكاةِ مؤدياً».

قولُه: (**ما يُتعاورُ في العادة**)، **الجوهري**: «اعتوروا الشيءَ، أي: تَداولوه فيما بينهم، وكذلك تَعوّروه وتَعاوروه».

تمَّت السورة

سورة الكوثر

مكيةٌ، وهيَ ثلاث آيات

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

[﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ * فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ * إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلْأَبْتَرُ﴾ ١-٣]

في قراءةِ رسولِ الله ﷺ: «إنا أَنْطيناك» بالنون، وفي حديثه ﷺ: «**وأَنْطوا الثَّبَجَةَ**». والكوثرُ: فَوْعلُ من الكثرةِ، وهو المفرطُ الكثرة. ....

سورة الكوثر

ثلاث آيات، مكية(١)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

قولُه: (**وأَنطوا الثَّبَجَة**)، **النهاية**: «وهي لغةُ اليمن. كتبَ صلواتُ الله عليه لوائلٍ: أنطوا الثَّبَجَة، أي: أعطوا الوسَطَ من الصدقة، لا من خيارِ المالِ ولا مِن رُذالتِه، وألحقَها تاءَ التأنيثِ لانتقالها من الاسمية إلى الوصفية»(٢).

(١) في(ط): «مدنية، وهي ثلاث آيات»، وفي(ف): «مكية إجماعاً».

(٢) «النهاية» (١: ٢٠٦ ـ ثبج، ٥: ٧٦ ـ نطا).

وقيل لأعرابيةٍ رجعَ ابنُها من السفر: بم آبَ ابنُكِ؟ قالتْ: آبَ بكوثرٍ. وقال:

وأنتَ كَثيرٌ يا ابنَ مَرْوانَ طَيِّبٌ وكانَ أبوكَ **ابنَ العَقَائِلِ** كَوْثَرا

وقيل: الكوثر نهرٌ في الجنة. وعن النبي ﷺ: أنه قرأها حين أُنزلتْ عليه فقال: «أتدرون ما الكوثر؟ **إنه نهرٌ في الجنة** وَعَدنيه ربي، فيه خيرٌ كثير»، وروي في صفته: «أَحلىٰ من العَسل، وأشدُّ بياضاً من اللَّبن، وأَبردُ من الثلج، وأَلينُ من الزُّبْدِ؛ حَافتاهُ الزَّبَرْجدُ، وأوانيه من فضةٍ عددُ نجومِ السماءِ».

قولُه: (**ابنَ العَقائِل**)، أي: المختارُ من النساء، وعقيلةُ كلِّ شيءٍ أكرمُه. والكوثَرُ من الرجالِ: الكثيرُ الخيرِ والعطاء. والبيتُ للكُميت(١).

قولُه: (**إنه نهرٌ في الجنّة**)، روينا في صحيحِ البخاري، عن سعيدِ بنِ جبيرٍ، عن ابنِ عباس، قالَ في الكوثر: «هو الكثيرُ الخير». قيلَ لابنِ جبير: فإنّ الناسَ يزعمونَ أنه نهرٌ في الجنة؟ فقالَ سعيد: «النهرُ الذي في الجنّة، من الخيرِ الذي أعطاه اللهُ تعالى إياه»(٢).

وعن أحمدَ بنِ حنبلٍ والترمذي وابنِ ماجه والدارمي، عن ابنِ عمرَ قال: قالَ رسولُ الله ﷺ: «الكوثرُ نهرٌ في الجنة، حافتَاه من ذهب، ومَجْراه علىٰ الدُّرِّ والياقوت، تُرْبتُه أطيبُ من المِسْك، ومَاؤُه أحلىٰ من العسل، وأبيضُ من الثلج»(٣).

وفي حديثِ عائشةَ رضي اللهُ تعالىٰ عنها: «شاطئاه دُرٌّ مُجَوَّف، وآنيتُه كعددِ نجومِ السماء»، أخرجه البخاري(٤).

---

(١) انظر: «ديوانه»، ص١٧٧.

(٢) أخرجه البخاري (٤٩٦٦).

(٣) أخرجه الإمام أحمد (٥٩١٣) والترمذي (٣٣٦١) وابن ماجه (٤٣٣٤) والدارمي(٢٨٧٩).

(٤) أخرجه البخاري (٤٩٦٥).

وروي: «لا يَظمأُ من شَرِبَ منه أبداً: أَولُ وارديه: فقراءُ المهاجرين: الدَّنِسو الثِّيـابِ، الشُّعثُ الرؤوسِ، الذين لا يُـزَوَّجون المُنعَّماتِ، ولا تُفتحُ لهم أبوابُ السُّدد»، يموتُ أحدُهم وحاجتُه تَتَلَجْلجُ في صدرِه، **لو أقسمَ علىٰ الله لأبرّه.** ....

قولُه: (**لا تُفتحُ لهم أبوابُ السُّدَد**)، الحديثُ من روايةِ الترمذي عن ثوبان، أن رسولَ الله ﷺ قال: «حوضي مثلُ ما بينَ عَدَنٍ إلى عَمّانَ البلقاء، ماؤُه أشدُّ بياضاً من الثلج، وأحلىٰ من العسل، وأكوابُه عددُ نجومِ السماء، مَن شربَ منه لم يَظمأْ بعدَها أبداً، أولُ الناسِ وروداً عليَّ فقراءُ المهاجرين، الشُّعثُ رؤوساً، الدُّنْسُ ثياباً، الذين لا يَنْكحون المتنعّمات، ولا تُفتح لهم أبوابُ السُّدَد»[1]. وقالَ الترمذي: قالَ عمرُ بنُ عبدِ العزيز: قد نَكَحتُ المتنعّماتِ فاطمةَ بنتَ عبد الملك، وفُتحتْ لي أبوابُ السُّدَد. لا جرمَ لا أغسلُ رأسي حتى يَشْعث، ولا ثوبي الذي يَلي جسدي حتى يَتّسخ[2].

وفي «الجامع»: «السُّدَدُ جمعُ سُدّة، وهي البابُ هاهنا»[3]. وفي «النهاية»: «السُّدةُ كالظُّلّةِ على البابِ لتقيَ البابَ من المطر، وقيل: هي السّاحةُ بين يدي الباب، وقيل: هي البابُ نفسُه، أي: لا تفتحُ لهم الأبواب. وفي حديثِ أبي الدّرداء، أنه أتىٰ بابَ معاويةَ فلم يُؤذنْ له، فقالَ: مَن يَغْشَ سُدَدَ السلطانِ يَقُمْ ويَقْعد».

وقلتُ: الأشبهُ أن تُحملَ الإضافةُ في أبوابِ السُّددِ على البيان، فيكنّىٰ بها عن أبوابِ الملوكِ والعظماء، على أنْ يرادَ بالسُّدةِ الظُّلّةُ أو الساحة.

قولُه: (**لو أقسمَ علىٰ الله لأبرّه**)، قالَه صلواتُ الله عليه في حديثِ الرُّبَيِّع، روينا عن البخاري ومسلمٍ وأبي داودَ والنسائي، عن أنسِ بنِ مالك، أنّ الرُّبَيِّعَ عَمّتَه كسرتْ ثَنِيّةَ جارية، فَطَلَبوا إليها العفوَ فأبَوا، فَعرضوا الأَرْشَ[4] فأبَوا، فأتوا رسولَ الله ﷺ، وأَبوا إلّا

---

(١) أخرجه الترمذي (٢٤٤٤).

(٢) انظر: «سنن الترمذي» (٢٤٤٤).

(٣) «جامع الأصول» (٧٩٩٠) (١٠: ٤٦٤) لابن الأثير.

(٤) الأَرْش: العِوَض.

وعن ابنِ عباسٍ أنه فَسَّرَ الكوثرَ بالخيرِ الكثير، فقال له سعيدُ بنُ جبيرٍ: إن ناساً يقولون: هو نهرٌ في الجنة! فقال: هو من الخيرِ الكثير. والنَّحرُ: نَحْرُ البدن؛ وعن عطية: هي صلاةُ الفجرِ بجَمْعٍ، والنَّحرُ بمِنىً. وقيل: صلاةُ العيدِ والتَّضْحية. وقيل: هي جنسُ الصلاة. والنَّحرُ: وضعُ اليمينِ على الشمال، والمعنى: أُعطيتَ ما لا غايةَ لكثرتِه من خيرِ الدارين الذي لم يُعْطه أحدٌ غيرك، **ومُعْطي ذلك كلِّه أنا إله العالمين،** ....

القِصاص، فأَمرَ رسولُ الله ﷺ بالقِصاص، فقالَ أنسُ بنُ النَّضر: يا رسولَ الله، أَتُكسرُ ثَنيةُ الرُّبيِّع؟ لا، والذي بعثَك بالحقِّ لا تُكسرُ ثَنيَّتُها. فقالَ رسولُ الله ﷺ: يا أنس، أليسَ كتابَ الله القِصاص؟ فرضيَ القومُ فعفَوا، فقالَ رسولُ الله ﷺ: إنّ من عبادِ الله مَن لو أقسمَ على الله لأبرَّه»[1]. معناه: لو سألَ اللهَ لأجابَه. والإقسامُ هاهنا بمعنى الاستعطاف.

قولُه: (**ومُعْطي ذلك كلِّه أنا إلٰهُ العالمين**)، إيذانٌ باختيارِ قولِ ابنِ عباس: إن الكوثرَ الخيرُ الكثير، وبإفادةِ ضميرِ الجمع الدالِّ على العظمةِ والكبرياء، فإن قائلَه ليسَ إلّا إلٰهَ العالمين، وأن المُعْطى لم يكن عظيماً، إلّا أنّ المُعْطِي عظيم. ولأجلِ تَيْنِك المناسبتين، رُتِّبَ عليه قولُه: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ﴾، وَوُضعَ المظهرُ موضعَ المضمر، يعني: كما أنّ المعطي والمعطى عظيمان، فأْتِ أنتَ بأعظمِ ما يمكنُ من العباداتِ البدنيةِ والمالية.

وإنما أُوثرَ النحرُ ليُدمجَ معنى معطى قطعِ النفسِ عن اللذاتِ العاجلة، وضُمّ مع ذلك ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلْأَبْتَرُ﴾ تكميلاً لِما بشَّره، قالَ الإمام: «لمّا بَشّره بالنِّعمِ العظيمة، وقد علمَ أن كمالَ ذلك إنما يكونُ بقهرِ الأعداء، قيل: ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلْأَبْتَرُ﴾»[2].

نَقَلَ السُّلميُّ عن جعفرِ الصادق: «إنا أعطيناك نوراً في قلبك دَلَّكَ عَلَيّ، وقَطَعَك عمّا سواي. وعن القاسمِ: إنّ شانئَك المنقطعُ عن خيراتِ الدّارين»[3]، واللهُ أعلم.

---

(١) أخرجه البخاري (٢٧٠٣) ومسلم (١٦٧٥) وأبو داود (٤٥٩٥) والنسائي (٤٧٥٧).

(٢) «مفاتيح الغيب» (٣٢: ١٢٥).

(٣) «حقائق التفسير» (٢: ٤٢٢) للسُّلمي.

فاجتمعتْ لك الغِبْطتان السَّنِيَّتان: إصابةُ أشرفِ عَطاء، وأوفرِه، مِن أكرمِ مُعطٍ وأَعظمِ مُنْعم؛ فاعبدْ ربَّك الذي أعزّك بإعطائِه، وشَرَّفك وصانَك من مِننِ الخلق، مُراغِماً لقومك الذين يعبدون غيرَ الله. ﴿وَٱنْحَرْ﴾ لوجهِهِ وباسمِه إذا نَحَرْت، مخالفاً لهم في النَّحرِ للأوثان. ﴿إِنَّ﴾ مَن أبغضَك مِن قومِك لمخالفتِك لهم، ﴿هُوَ ٱلْأَبْتَرُ﴾ لا أنتَ؛ لأنّ كلَّ مَن يولدُ إلىٰ يومِ القيامة من المؤمنين فهم أولادُك وأعقابُك، وذِكرُك مرفوعٌ علىٰ المنابر **والمنار**، وعلىٰ لسانِ كلِّ عالمٍ وذاكرٍ إلىٰ آخرِ الدَّهْر، يُبدأُ بذكرِ الله ويُثنّىٰ بذكرِك، ولك في الآخرةِ ما لا يَدْخلُ تحتَ الوصف، **فمثلُك لا يقالُ له: أبتر**، وإنما الأبترُ هو شانئُك المنسيُّ في الدنيا والآخرة، وإن ذُكِرَ ذُكِرَ باللَّعن. وكانوا يقولون: إنّ محمداً **صُنْبور**، إذا ماتَ ماتَ ذِكْره. وقيل: نزلتْ في العاصِ بنِ وائل، وقد سَمّاه الأبتر، والأبترُ: الذي لا عَقِبَ له، ومنه الحمارُ الأبترُ الذي لا ذَنَبَ له.

قولُه: (**والمَنار**)، **النهاية**: «المَنارُ جمعُ مَنارَة، وهي العلامةُ بين الحدَّيْن. ومنه حديثُ أبي هريرة: «إنّ للإسلام صُوىً ومَناراً»، أي: علاماتٍ وشرائعَ يعرفُ بها». وقيل: المنائرُ[1]: جمعُ المنارةِ التي يؤذَّنُ عليها، والأصلُ: مَناوِر؛ لأنه من النور، بُدّلَ الهمزةُ من الواو، وقد يُشَبَّهُ الأصليُّ بالزائد، كما قالوا: مَصائب، وأصلُه: مَصاوب.

قولُه: (**فمثلُك لا يقالُ له: الأبتر**[2])، وهو نحوُ قولك: «**مثلُك لا يَبْخل**» في الكناية، أي: مَن هو في صفتِك، مِن أن كلَّ مَن يولدُ من المؤمنين إلى آخرِ الدَّهر أولادٌ له، لا يقالُ له: الأبتر.

قولُه: (**صُنْبور**)، **النهاية**: «الأبترُ الذي لا عَقِبَ له. وأصلُ الصُّنْبورِ سَعَفَةٌ تَنْبتُ في جِذْعِ النخلةِ لا في الأرض. وقيل: هي النخلةُ المنفردةُ التي يَدِقُّ أسفلُها. أرادوا أنه إذا قُلعَ انقطعَ ذِكرُه، كما يَذْهبُ أثرُ الصُّنبورِ، لأنه لا عقبَ له».

---

(١) من قوله: «جمعُ منارة» إلى هنا، سقط من(ط).

(٢) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «أبتر».

عن رسول الله ﷺ: «مَن قرأ سورةَ الكوثر، سَقاه اللهُ من كلِّ نهرٍ في الجنةِ، ويُكتبُ له عشرُ حسناتٍ بعددِ كلِّ قُرْبانٍ قَرَّبه العبادُ في يوم النحرِ **أو يُقرِّبونه**».

قولُه: (**أَوْ يُقَرِّبونَه**)، عن بعضهم: «أَوْ» للتنويع.

تمَّتِ السُّورة

سورة الكافرون

مكيةٌ، وهيَ ستُّ آياتٍ

ويقالُ لها ولسورة الإخلاص: المُقَشقِتان، أي: المُبرِّئتان من النفاق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

[﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ * لَآ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ * وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ * وَلَآ أَنَا۠ عَابِدٌ مَّا عَبَدتُّمْ * وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ * لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِىَ دِينِ﴾ ١-٦]

المخاطَبون كفرةٌ مخصوصون قد علمَ اللهُ منهم أنهم لا يؤمنون. رُوي أنّ رهطاً من قريشٍ قالوا: يا محمدُ، هَلُمَّ فاتَّبِعْ دينَنا ونَتبع دينَك: تعبدُ آلهتَنا سنةً ونعبدُ إلاهَك سنة، ...

سورة الكافرون

مكية[1]، وهي ست آيات

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

قولُه: (ونَتَّبِعُ)، عن بعضِهم: هو عطفٌ على محلِّ «فاتَّبِعْ»، لأنه لو كان مضارعاً لكان مجزوماً، لأنه جوابُ «هَلُمَّ». وقولُه: «نَعبدُ» إلى آخره، تفسير.

---

(١) في (ف): «مكية بخلاف».

فقال: (معاذَ الله أن أُشركَ بالله غيرَه) فقالوا: **فاستلمْ** بعضَ آلهتِنا نُصدقْك ونَعبدُ إلاهَك، فنزلتْ؛ فغدا إلىٰ المسجدِ الحرامِ وفيه الملأُ من قريشٍ فقامَ علىٰ رؤوسِهم فقرأَها عليهم؛ فأيسوا. ﴿لَآ أَعۡبُدُ﴾ أُريدت به العبادةُ فيما يستقبل، لأنّ ﴿لَآ﴾ لا تدخلُ إلّا علىٰ مضارعٍ في معنىٰ الاستقبال، كما أن ﴿مَا﴾ لا تدخلُ إلّا علىٰ مضارعٍ في معنىٰ الحال، ألا ترىٰ أنّ (لَنْ) تأكيدٌ فيما تَنْفيه (لا). وقال الخليلُ في (لن): إنّ أصلَه (لا أن) والمعنىٰ: لا أفعلُ في المستقبلِ ما تَطْلبونه مني مِن عبادةِ آلهتِكم، ولا أنتم فاعلون فيه ما أطلبُ منكم من عبادةِ إلهي. ﴿وَلَآ أَنَا۠ عَابِدٞ مَّا عَبَدتُّمۡ﴾ أي: وما كنتُ قَطُّ عابداً فيما سَلفَ ما عبدتم فيه، يعني: لم تُعهدْ مني عبادةُ صَنَمٍ في الجاهلية، فكيف تُرْجىٰ مني في الإسلام. ﴿وَلَآ أَنتُمۡ عَٰبِدُونَ مَآ أَعۡبُدُ﴾ أي: وما عَبدتم في وقتٍ ما أنا علىٰ عبادته.

فإنْ قلتَ: **فهلّا قيل**: ما عَبدتُ، كما قيل: ما عَبدتم؟

قلتُ: لأنهم كانوا يعبدون الأصنامَ قبلَ المبعثِ، **وهو لم يكنْ يعبدُ اللهَ تعالىٰ في ذلك الوقت**.

قولُه: (**فاستلمْ**)، أَيْ: قَبِّلْ؛ يقال: استلمِ الحجرَ، أي: صافحه، ثُم عَمَّ في كلِّ مُماسّة[1].

قولُه: (**فهلّا قيل**)، يعني: قولُه : ﴿وَلَآ أَنتُمۡ عَٰبِدُونَ مَآ أَعۡبُدُ﴾ ، قرينةٌ لقوله: ﴿وَلَآ أَنَا۠ عَابِدٞ مَّا عَبَدتُّمۡ﴾، فلِمَ خولِفَ في الثانية إلىٰ ﴿مَآ أَعۡبُدُ﴾، وكان الظاهر «ما عَبدتُ»، كما قيل في الأولى «ما عبدتم»؟

قولُه: (**وهو لم يكنْ يعبدُ اللهَ تعالىٰ في ذلك الوقت**)، **الانتصاف**: «هذا القولُ خطأٌ أصلاً وفرعاً، أما أصلُه فإنّ القدريّ يعتقدُ أن النبيَّ ﷺ، لم يكنْ قبلَ البعثِ علىٰ دينِ نبيٍّ قبلَه، لأن ذلك غَميزةٌ في حقّه ومنفّرٌ عن اتّباعه، ويعتقدون أن الناسَ كلَّهم متعبّدون بمقتضىٰ العقلِ بوجوبِ النظرِ في آياتِ الله وأدلّةِ توحيدِه ومعرفتِه، وأن وجوبَ النظرِ بالعقلِ لا بالسمع؛

---

(١) في (ف): «مِما شَبَهَ».

....

فتلك عبادةُ قبل المبعث، يجبُ أن لا يظنوا به عليه السلامُ الإخلالَ بها فأصلُهم حينئذٍ يقتضي أنه ﷺ كانَ قبلَ المبعثِ يعبدُ اللهَ عز وجل، فحافظَ الزمخشريُّ [علىٰ](١) هذا الأصلِ في عدمِ اتْباعِه لنبيٍّ(٢) سابق، فأخلَّ بالتفريعِ علىٰ أصلِه الآخرِ في وجوبِ العبادةِ بالعقل. والحقُّ أنه ﷺ كانَ متعبّداً قبلَ الوحي ويَتحنّثُ في غارِ حراء؛ فإنْ كانَ مجيءُ قولِه «أعبد»، لأن الماضي لم تحصلْ فيه هذه العبادةُ المرادةُ في الآية، فيحملُ الأمرُ فيما عَبَدْتُ ، علىٰ مجموعِ العبادةِ الحاصلةِ التي لم تُعلمْ إلّا بالشرع، لا علىٰ مجرّدِ توحيدِ الله ومعرفتِه؛ فإنّ ذلك لم يَزلْ ثابتاً له عليه السلامُ قبل البعثة. وأما مجيئُه مضارعاً، فلتصوير عبادتِه في نفسِ السامعِ وتمكُّنِها، كقولِه: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [الحج: ٦٣]، والأصلُ: أصبحتْ؛ عُدلَ عنه للمعنىٰ المذكور»(٣). وقلتُ: يجوزُ أن يُحملَ على الاستمرارِ في الماضي والآتي بقرينةِ التقابل، كما في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَٰبَ ٱللَّهِ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ [فاطر: ٢٩]، بعطفِ الماضي علىٰ المستقبل. والصحيحُ أنه صلواتُ الله عليه كانَ قبل المبعثِ متعبداً بشرعٍ.

روىٰ ابنُ الجوزي في كتابِ «الوفا»، عن الإمامِ أحمدَ بنِ حنبلٍ رحمه اللهُ تعالىٰ: «مَن قالَ: إن رسولَ الله ﷺ كانَ علىٰ دينِ قومِه، فهو قولُ سوء، أليسَ كانَ لا يأكلُ ما ذُبحَ علىٰ النُّصب؟ وقالَ أبو الوفاءِ عليُّ بنُ عقيل: كان رسولُ الله ﷺ متديناً قبلَ بعثتِه، بما يَصحُّ عنده أنه مِن شريعةِ إبراهيم عليه السلام، وأما بعدَ بعثتِه، فهل كانَ يتعبّدُ بشريعةِ مَن قبلَه؟

فيه روايتان: إحداهما: أنه كانَ متعبداً بما صَحَّ مِن شرائعِ مَن قبلَه بطريقِ الوحيِ إليه،

(١) سقط لفظ «على» من الأصول الخطية.

(٢) في الأصول الخطية: «بشيءٍ».

(٣) «الانتصاف» بحاشية «الكشاف» (٤: ٨٠٩)، وانظر: «الإنصاف» (ق ١٥١) للعراقي.

....

لا[١] من جهتِهم ولا نَقلِهم ولا كتبهم المنزلة[٢]، واختارها أبو الحسن التميميُّ، وهو قولُ أصحابِ أبي حنيفةَ رحمهم الله.

والروايةُ الثانية: أنه لم يكنْ متعبداً بشيءٍ من الشرائعِ، إلّا ما أُوحيَ إليه من شريعتِه، وهو قولُ المعتزلةِ والأشعريّة. ولأصحابِ الشافعيّ وجهانِ كالروايتين. واختلفَ القائلون بأنه متعبدٌ بشرعِ مَن قبلَه: بأيِّ شريعةٍ كان متعبداً؟ قالَ بعضُهم: كانَ متعبداً بشريعةِ إبراهيمَ عليه السلام، وعليه أصحابُ الشافعيِّ رحمهم الله. وقيل: بشريعةِ موسىٰ عليه السلام إلّا ما نُسخَ في شرعنا. وظاهرُ كلامِ أحمدَ رحمه الله تعالىٰ، أنه كانَ متعبداً بكلِّ ما صَحَّ أنه شريعةٌ لنبيٍّ قبلَه، ما لَم يثبتْ نسخُه، لقوله تعالىٰ: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُۖ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقۡتَدِهۡ﴾ [الأنعام: ٩٠]. وقالَ ابنُ قتيبة: لم تَزلِ العربُ علىٰ بقايا من دينِ إسماعيلَ عليه السلام، من ذلك: حجُّ البيت، والخِتان، وإيقاعُ الطلاقِ إذا كان ثلاثاً، وأن للزوجِ الرّجعةَ في الواحدةِ والاثنتين، ودِيَةُ النفسِ مئةٌ من الإبل، والغُسلُ من الجنابة، وتحريمُ ذواتِ المحارمِ بالقرابةِ والصِّهر، فكانَ رسولُ الله ﷺ، علىٰ ما كانوا عليه من الإيمانِ بالله والعملِ بشرائعهم. وأما قوله تعالى: ﴿مَا كُنتَ تَدۡرِي مَا ٱلۡكِتَٰبُ وَلَا ٱلۡإِيمَٰنُ﴾ [الشورى: ٥٢]، يُعنىٰ به: شرائعُ الإيمان، ولم يُردْ به الإيمانُ الذي هو الإقرارُ بالله»[٣]. تَمَّ كلامُ ابن الجوزي.

وقلتُ: غرضُ المصنفِ من ارتكابِ هذا المحظور، دَفعُ التكرارِ من الكلام باختلافِ الزمانينِ المستقبلِ والماضي؛ فإنه جَعلَ القرينتينِ الأولَيينِ للاستقبال والأُخريين للماضي، ولذلك توجّهَ عليه السؤال. والأوجَهُ أن يقال: إن الكلامَ ما وقعَ في عبادةِ رسولِ الله ﷺ، وأنه أيُّ شيءٍ عبد فيما مضىٰ من الزمان، بل وقع فيما يُستقبل، كما يشهدُ له سَببُ النزولِ بقوله: «ما أعبد»، على ظاهِره. وأما قولُه: ﴿مَّا عَبَدتُّمۡ﴾علىٰ الماضي، فللمبالغةِ مِن التبرّي عنهم وعن عبادتهم، فهو على خلافِ الظاهر.

---

(١) سقط لفظ «لا» في (ح) و(ف).

(٢) في (ط): «المبدلة».

(٣) «الوفا بأحوال المصطفى» (١: ٢٢٩-٢٣٠) لابن الجوزي.

....

قالَ الإمام: «في الآيةِ قولان: الأولُ: أنه لا تكرارَ فيها، وفيه وجوه:

أحدُها أن الأولَ للاستقبال، لأن «لا» لا تدخلُ إلّا علىٰ مضارعٍ في معنىٰ الاستقبال، أي: لا أفعلُ في المستقبلِ ما تطلبونه مني من عبادةِ آلهتِكم، ولا أنتم فاعلون في المستقبل ما أطلبُ منكم من عبادةِ إلٰهي، ثم قالَ: ﴿وَلَآ أَنَا۠ عَابِدٞ مَّا عَبَدتُّمۡ﴾، أي: لستُ في الحالِ بعابدٍ معبوديكم، ولا أنتم في الحالِ بعابدين معبودي.

وثانيها: أن يُقلب، فيجعلَ الأولُ للحالِ والثاني للاستقبال، وعليه كلامُ الزجاجِ والواحدي ومحيي السُّنة؛ قال الواحدي: «وإنما جيءَ بـ «ما» بدلَ «مَن» ليقابلَ قولَه «ما تعبدون» حملاً للثاني على الأول»[١]. وقالَ الزجاجُ ومحيي السُّنة: «هذا خطابٌ لمن سبقَ في علمِ الله أنه لا يؤمن»[٢].

وثالثُها: قولُ أبي مسلم: المقصودُ من الأُولَيينِ المعبود، و«ما» بمعنىٰ «الذي»، أي: لا أعبدُ الأصنامَ ولا تعبدونَ الله، وفي الأُخريَيْنِ «ما» مصدرية، أي: ولا أنا عابدٌ مثلَ عبادتكم المبنيّةِ على الشك، ولا أنتم عابدون مثلَ عبادتي المبنيّةِ على اليقين[٣].

ورابعُها: أن تُحملَ الأولىٰ علىٰ نفيِ الاعتبارِ الذي ذكروه، والثانيةُ علىٰ العامِ بجميعِ الجهات، أي: لا أعبدُ ما تعبدون رجاءَ أن تعبدوا الله، ولا أنتم عابدون رجاءَ أن أعبدَ صنَمكم، ثم قال: ولا أنا عابدٌ صنمكم لغرضٍ من الأغراض، بوجهٍ من الوجوه، وكذا أنتم لا تعبدون اللهَ لغرضٍ من الأغراض؛ مثالُه: مَن يدعو غيرَه إلى الظلمِ لغرضِ التنعّم، فيقول: لا أظلمُ لغرضِ التنعم، بل لا أظلمُ أصلاً، سواءٌ كان للتنعُّمِ أو غيرِه.

---

(١) «الوسيط» (٤: ٥٦٥)، و«البسيط» (٢٤: ٣٩١) كلاهما للواحدي.

(٢) «معالم التنزيل» (٨: ٥٦٤) للبغوي واللفظ له، وانظر: «معاني القرآن وإعرابه» (٥: ٣٧١).

(٣) في (ح): «الشك».

فإنْ قلتَ: فلِمَ جاءَ علىٰ (ما) دون (من)؟

قلتُ: لأن المرادَ الصِّفة، كأنه قال: لا أعبدُ الباطل، ولا تَعْبدون الحق. وقيل: إن (ما) مصدرية، أي: لا أعبدُ عبادَتكم، ولا تَعْبدون عبادتي. ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ لكم شِرْكُكم، ولي تَوْحيدي. والمعنىٰ: أني نبيٌّ مبعوثٌ إليكم لأدعوَكم إلىٰ الحقِّ والنجاة، فإذا لم تَقْبلوا مني ولم تَتَّبعوني، **فَدَعوني كفافاً** ولا تَدْعوني إلىٰ الشِّرْك.

والقولُ الثاني: هو أن يُسلَّمَ حصولُ التكرار، وهو لوجهين: أحدُهما أن التكرارَ يفيدُ التوكيد، وكلّما كانتِ الحاجةُ إلىٰ التوكيدِ أشدَّ كانَ التكريرُ أحسن، ولا موضعَ أحوجُ إلى التأكيدِ من هذا المقام؛ لأنهم رجعوا إليه[1] في هذا المعنىٰ مراراً، وطمعوا فيه لما رأوا فيه من الحرصِ علىٰ إيمانِهم.

وقالَ محيي السُّنة: «قالَ أكثرُ أهلِ العلم: إن القرآنَ نزلَ بلسانِ العربِ وعلىٰ مجاري خطابِهم، ومن مذاهبهم التكرارُ إرادةَ التأكيدِ والإفهام، كما أن من مذاهِبهم الاختصارَ للتخفيفِ والإيجاز»[2].

وقلتُ: هذا الوجهُ هو الذي اخترناه لطباقِهِ المقام، ثُم المختارُ الوجهُ الرابعُ من القولِ الأول.

وثانيهما: أنهم ذكروا تلك الكلمةَ مرتين، يعني: تعبدُ آلهتَنا شهراً ونعبدُ إلٰهك شهراً، وتعبدُ آلهتَنا سنةً ونعبدُ إلٰهك سنة، فأتىٰ الجوابُ على التكرارِ علىٰ وفقِ قولِهم، وفيه ضَربٌ من التهكُّم؛ فإنّ مَن كرّرَ الكلمةَ الواحدةَ لغرضٍ فاسد، فإنه يُجازىٰ لدفعِ تلك الكلمةِ على سبيلِ التكرارِ استخفافاً»[3]. نقلَ هذا الوجهَ محيي السُّنةِ عن القُتَيْبي[4]، أخصر منه.

قولُه: (**فَدَعوني كَفافاً**)، **النهاية**: «الكَفافُ هو الذي لا يفضُلُ عن الشيء، ويكونُ بقدرِ

---

(١) أي: إلى رسول الله ﷺ.

(٢) «معالم التنزيل» (٨: ٥٦٤).

(٣) هنا انتهى كلام الإمام الرازي بطوله، «مفاتيح الغيب» (٣٢: ١٣٥-١٣٦) بتصرف.

(٤) «معالم التنزيل» (٨: ٥٦٤).

عن رسولِ الله ﷺ: «مَنْ قرأَ سورةَ «الكافرون»، **فكأنما قرأَ ربعَ القرآن**، وتباعدتْ منه مَرَدةُ الشياطين، وبَرئَ من الشِّرْك ويُعافىٰ من الفَزَعِ الأكبر».

الحاجةِ إليه، وهو نصبٌ علىٰ الحال. وقيل: أرادَ به مكفوفاً عنِّي شَرُّهم[١]. وقيل: أن لا تنالوا منّي ولا أنالُ منكم، أي: تكفّونَ عني وأكفُّ عنكم»[٢]. فإذن، في قولِه ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِىَ دِينِ﴾ معنىٰ المُتاركةِ وتقريرُ كلٍّ من الفريقين الآخرَ علىٰ دينه، فيكون منسوخاً بآية القتال[٣]. وقال القاضي: «ولي ديني الذي أنا عليه لا أرفضُه، فليس فيه إذنٌ في الكفرِ ولا مَنعٌ عن الجهاد، فلا يكونُ منسوخاً»[٤]. وقد فُسِّرَ «الدِّينُ» بالحسابِ[٥] والجزاءِ والدعاءِ والعبادة[٦].

قولُه: (**فكأنما قرأ ربعَ القرآن**)، روينا عن الترمذي، عن ابنِ عباسٍ وأنس، قالا: قالَ رسولُ الله ﷺ: «مَن قرأ: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ﴾، عَدلتْ له رُبعَ القرآن»[٧].

تمّتِ السُّورة

* * *

---

(١) في (ط): «شرُّكم»، وفي (ف): «شركهم».

(٢) «النهاية» (٤: ١٩١).

(٣) آيةُ القتال هي قوله تعالى: ﴿قَٰتِلُوا۟ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَلَا بِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ﴾ [التوبة: ٢٩].

(٤) «أنوار التنزيل» (٥: ٥٣٩) بتصرف.

(٥) في (ف): «بالحسنات».

(٦) في (ح): «والعادة».

(٧) أخرجه الترمذي (٢٨٩٣).

سورة النصر

مدنية، وهيَ ثلاث آياتٍ

بسم الله الرحمن الرحيم

[﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ * وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا * فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا﴾ ١-٣]

﴿إِذَا﴾ منصوبٌ بـ«سبِّحْ»، وهو لِما يُسْتقبل. والإعلامُ بذلك قبل كونِه من أَعلام النبوّة. رُوي أنها نزلتْ في أيامِ التشريقِ بمنىً في حَجَّةِ الوَداع.

فإنْ قلتَ: ما الفرقُ بين النصرِ والفتحِ حتىٰ عُطِف عليه؟

قلتُ: النصرُ الإغاثةُ والإظهارُ علىٰ العدوّ، ومنه: نصرَ اللهُ الأرضَ غاثَها. والفتحُ: فتحُ البلادِ، والمعنىٰ نصرُ رسولِ الله ﷺ علىٰ العربِ **أو علىٰ قريشٍ وفتحُ مكة**، وقيل: جنسُ نصرِ الله للمؤمنين وفتحُ بلادِ الشركِ عليهم. وكان فتحُ مكةَ لعشرٍ مَضَيْنَ من شهرِ رمضانَ

سورة النصر

مدنية، وهي ثلاث آيات

بسم الله الرحمن الرحيم

قولُه: (**أو علىٰ قريشٍ وفتحُ مكة**)، قال القاضي: «قيل: المرادُ جنسُ نصرِ الله وفتحُ مكةَ وسائرِ البلادِ عليهم، وإنّما عُبرَ عن الحصولِ بالمجيءِ تجوّزاً، للإشعارِ بأن المقدَّراتِ متوجهةٌ

سنةَ ثمانٍ، ومعَ رسولِ الله ﷺ عَشَرَةُ آلافٍ من المهاجرين والأنصارِ وطوائفِ العرب، وأقامَ بها خمسَ عَشْرَةَ ليلةً، ثم خرَجَ إلىٰ هَوازن، وحين دخلها وقفَ علىٰ بابِ الكعبة، ثم قال: «لا إلهَ إلّا الله وحدَه لا شريكَ له، صدقَ وَعْدَه ونصرَ عَبْدَه وهزمَ الأحزابَ وَحْدَه»، ثم قال: «يا أهلَ مكة، ما تَرَوْنَ أني فاعلٌ بكم؟ قالوا: خيراً؛ أخٌ كريمٌ وابنُ أخٍ كريم». قال: «اذهبوا فأنتمُ الطُّلَقاء»، فأعتقَهم رسولُ الله ﷺ، وقد كان اللهُ تعالىٰ أَمْكَنَه من رِقابِهم عَنوةً، وكانوا له فَيْئاً، فلذلك سُمِّي أهلُ مكةَ الطُّلَقاء، ثم بايعوه علىٰ الإسلام، ﴿فِي دِينِ ٱللَّهِ﴾ في ملةِ الإسلامِ التي لا دينَ له يُضافُ إليه غيرُها، ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٨٥]. ﴿أَفْوَاجًا﴾ جماعاتٍ كثيفةً؛ كانت تدخلُ فيه القبيلةُ بأسرِها بعد ما كانوا يَدْخلون فيه واحداً واحداً واثنين اثنين. **وعن جابرِ بنِ عبدِ الله رضي الله عنه، أنه بكىٰ ذاتَ يوم، فقيلَ له.** ....

من الأزلِ إلى أوقاتِها المعيَّنةِ لها، فتَقْرُبُ منها شيئاً فشيئاً، أي: قد قربَ النصرُ من وقته، فكن مترقّباً لوروده مستعداً لشكره»[1].

وقلتُ: فيه وفي كلامِ المصنِّفِ نَظَر، لأن فتحَ مكةَ مقدّمٌ على نزولِ السورة، لِما روينا عن مسلم، عن عُبيدِ الله بنِ عبدِ الله بنِ عتبة، قال: قالَ لي ابنُ عباس: «أتدري آخرَ سورةٍ نزلتْ من القرآنِ جميعاً؟» قلتُ: نعم، ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ﴾. قال: «صدقت»[2]. وفي كلامِ المصنّفِ إيذانٌ به، وذلك أنه قال: «وكانَ فتحُ مكةَ لعشرٍ مَضَيْنَ من شهرِ رمضانَ سنةَ ثمان». وقيل: إنها نزلتْ في أيامِ التشريقِ بمِنىً في حجّةِ الوداع، وكانتْ حجّةُ الوداعِ في السَّنةِ العاشرة، لأنه صلواتُ الله عليه، مكثَ تسعَ سنينَ ولم يَحجَّ، ثم أُذنَ له في السنةِ العاشرة.

قولُه: (**وعن جابرِ بنِ عبدِ الله رضي اللهُ عنه، أنه بكىٰ ذاتَ يوم**)، الحديثُ أخرجَه أحمدُ

---

(١) «أنوار التنزيل» (٥: ٥٤١).

(٢) أخرجه مسلم (٢١) (٣٠٢٤).

فقال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «دخلَ الناسُ في دينِ الله أفواجاً، وسَيخرجون منه أفواجاً» وقيل: أراد بالناسِ أهلَ اليمن. وقال أبو هريرة: لـمَّا نزلتْ، قالَ رسولُ الله ﷺ: «اللهُ أكبرُ جاءَ نصرُ الله والفتحُ، وجاءَ أهلُ اليمن: قومٌ رقيقةٌ قلوبُهم، **الإيمانُ يمانٍ**، والفقهُ

ابنُ حنبلٍ عنه[(١)]، ورواه الدّارميُّ عن أبي هريرة[(٢)].

قولُه: (الإيمانُ يَمانٍ)، الحديثُ من روايةِ البخاري ومسلم والتّرمذي عن أبي هريرة[(٣)]، قال: قالَ رسولُ الله ﷺ: «أتاكم أهلُ اليمن؛ فإنهم أرقُّ أفئدةً، وألينُ قلوباً، الإيمانُ يَمانٍ، والحكمةُ يمانِيَة»[(٤)]، وفي روايةٍ: الفقهُ يمان»، الحديث[(٥)].

النهاية: «إنما قالَ: الإيمانُ يَمانٍ والحكمةُ يَمانِيَة، لأنّ الإيمانَ بدأ من مكة، وهي من تِهامة، وتهامةُ من أرضِ اليمن، ولهذا يقال: الكعبةُ اليمانية. وقيل: إنه صلواتُ الله عليه قالَ هذا القولَ وهو بتبوك، ومكةُ والمدينةُ يومئذٍ بينه وبين اليمن، فأشارَ إلى ناحيةِ اليمنِ وهو يريدُ مكةَ والمدينة. وقيلَ: أرادَ بهذا القولِ الأنصارَ لأنهم يمانيون، وهم نَصروا الإيمانَ والمؤمنين وآوَوْهم، فنُسبَ الإيمانُ إليهم»، قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ﴾ [الحشر: ٩]. وعن غيرِه: أريدَ بالحكمةِ السُّنةُ والفقه، لقوله تعالىٰ: ﴿وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ﴾ [الجمعة: ٢]. ويرویٰ: الفقهُ يمانٍ؛ هذا ثناءٌ علىٰ أهلِ اليمنِ لإسراعِهم إلى الإيمانِ، وحُسْنِ قَبولِهم إياه.

وقلتُ: لعلَّ المعنيَّ من الفقهِ، ما عَناهُ الحسنُ في ما روينا عن الدّارمي عن عمران، قال: قلتُ للحسنِ يوماً في شيءٍ قـاله[(٦)]: يا أبا سعيد، ليسَ هكذا تقولُ الفقهاء. فقال: «ويحك!

---

(١) أي عن جابر بن عبدالله، انظر الحديث (١٤٦٩٦).

(٢) «سنن الدارمي» (٩٠).

(٣) من قوله: قولُه: «الإيمانُ يَمان» إلى هنا سقط من ح، ف.

(٤) أخرجه البخاري (٤٣٩٠)، ومسلم (٨٤-٥٢)، والترمذي (٣٩٣٥).

(٥) انظر: «مسند الإمام» (٧٦٢٧، ١٠١٣٤).

(٦) سقط لفظ «قاله» من(ح) و(ف)، وفي (ط): «قال».

يمانٍ، والحكمةُ يَمانيةٌ» وقال: «**أجد نفسَ**[١] **ربِّكم مِن قبلِ اليمن**».

وعن الحسن: لَـما فتحَ رسولُ الله ﷺ مكةَ أقبلتِ العربُ بعضُها علىٰ بعض، فقالوا: **أَمَا إذْ ظفَرَ** بأهلِ الحرمِ فليسَ لنا به يَدانِ، وقد كانَ الله أجارَهم من أصحابِ الفيل وعن كلِّ مَن أرادَهم، فكانوا يَدْخلون في الإسلامِ أفواجاً من غيرِ قتال. وقرأَ ابنُ عباس: فتحُ الله والنَّصْر، وقرئ: يُدْخَلون، علىٰ البناءِ للمفعول.

فإنْ قلتَ: ما محلُّ ﴿يَدۡخُلُونَ﴾؟

ورأيتَ فقيهاً قَطُّ؟ إنّما الفقيهُ الزاهدُ في الدّنيا، الراغبُ في الآخرة، البصيرُ بأمرِ دينه، المداومُ على عبادةِ ربّه»[٢].

قولُه: (**أجدُ نَفَسَ**[٣] **ربّكم من قبلِ اليمن**)، **النهاية**: «النَّفَسُ مستعارٌ من نَفَس الهواءِ الذي يَرُدُّه[٤] التنفُّسُ إلىٰ الجوف، فيُبْرِدُ من حرارتِه ويُعدِّلُها، أو من نَفَسِ الرِّيحِ الذي يَتنسَّمُه فيستروحُ إليه، أو مِن نَفَسِ الرَّوْضةِ وهو طِيبُ روائحها، فَينفرجُ به عنه. يقالُ: أنتَ في نَفَسٍ من أمرك، واعملْ وأنتَ في نَفَسٍ من عمرك، أي: في سَعَةٍ وفُسْحة».

قولُه: (**أَمَا إذْ ظَفِر**)، يُرْوىٰ «أما» مخفّفاً ومثقلاً. والثاني هو الوجه، لأنّ «أمّا» تفصيليّة، أي: أمّا إذا لم يظفرْ بأهلِ الحرم، فكنّا نطمعُ[٥] في غَلَبتنا عليه، وأما إذْ ظفرَ به، فليس لنا به يدان.

---

(١) في الأصل الخطي والنسخ المطبوعة لـ«لكشاف»: «نفير»، وفي النسخة (ط) المشتملة على تفسير «الكشاف» وشرحه: «نَفَس»، وهو الصواب، وهو المُثبَتُ في الحديث. انظر: «مسند البزار» (٣٧٠٢)، و«شرح السنة» للبغوي (٤٠٠١)، وكذا ذكره الحافظ الزيلعي في «تخريج أحاديث الكشاف» (٤ : ٣١٥).

(٢) أخرجه الدارمي (٢٩٤).

(٣) في (ح): «نفير».

(٤) في (ح) و(ف): «يردُّ» وهو مخالف للمعنىٰ.

(٥) في (ح): «نقطع».

قلتُ: النصبُ إما علىٰ الحالِ، علىٰ أن رأيتَ بمعنىٰ أبصرتَ أو عرفتَ. أو هو مفعولٌ ثانٍ علىٰ أنه بمعنىٰ علمتَ. ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾ **فقلْ: سبحانَ الله؛ حامداً له. أي: فتعجبْ** لتيسيرِ الله ما لم يَخْطرْ ببالِك وبالِ أحدٍ من أن يَغلِبَ أحدٌ من أهلِ الحرم، واحمدْه علىٰ صُنْعه. **أو: فاذكرْه مُسبِّحاً حامداً**، زيادةً في عبادتِه والثناءِ عليه، ....

قولُه: (**فقل: سبحانَ الله: حامداً له، أي: فتعجبْ**)، والباءُ في ﴿بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾ للحال، أي: قُلِ التسبيحَ وأنتَ ملتبسٌ بالحمدِ؛ فإذنْ لا يكونُ القصدُ بذكرِ التسبيح الذكر. قال: «والأصلُ في ذلك أن يسبحَ اللهَ في رُؤيةِ العجيبِ من صنائعِه، ثم كثرَ حتىٰ استُعملَ في كلِّ متعجَّبٍ منه»[١]. «الانتصاف»: «الأمرُ علىٰ هذا بمعنىٰ الخبر، لأن الأمرَ في صيغةِ التعجّبِ ليسَ مراداً[٢]، والمرادُ أن هذه القصةَ من شأنها أن يُتعجَّبَ منها»[٣].

قولُه: (**أو: فاذكرْه مسبِّحاً حامداً**)، فعلىٰ هذا، يكونُ القصدُ بذكرِ التسبيح، الذكرَ على سبيلِ التضمين، ولذلك أوقعَه حالاً، و﴿بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾ حالٌ على التداخل، لأن التضمينَ يجعلُ المضمّنَ حالاً في الأكثر. قالَ القاضي: «المعنى: فأثنِ على الله بصفاتِ الجلالِ، حامداً له على صفاتِ الإكرام»[٤].

وقلتُ: هذا الوجهُ أولىٰ من الأولِ وأحسنُ التئاماً، وقد مَرّ في سورةِ الفتحِ أنه تعالى، إنما جعلَ فتحَ مكةَ عِلةً للمغفرة، لأنه كان سبباً لأن يؤمرَ رسولُ الله ﷺ بالاشتغالِ بخاصّةِ نفسِه، بعدَ بَذْلِ المجهودِ فيما كُلِّفَ به من تبليغِ الرسالةِ ومجاهدةِ أعداءِ الدين، وبالإقبالِ علىٰ العبادةِ والتقوىٰ، والتأهُّبِ للمسيرِ إلى المقاماتِ العليةِ واللُّحوقِ بالرفيقِ الأعلىٰ، وإليه يُلمّحُ

---

(١) انظر: (١١: ٤١)؛ في تفسير الآية (١٦) من سورة النور.

(٢) في (ط)، (ح): «أمراً»، وفي «الإنصاف» (ق١٥١): خبراً.

(٣) لم أهتدِ إلى موضعه، وهو بنصه في «الإنصاف» (ق١٥١) للعراقي.

(٤) «أنوار التنزيل» (٥: ٥٤٢).

....

بقولِه: «إنّ عبداً خَيَّرَه اللهُ بين الدنيا وبين لقائِه، فاختارَ لقاءَ الله»[١]. ومن ثَمّ بكىٰ عَمُّه العباسُ حين تُليتْ عليه السورة، وقالَ: نُعيتْ إليك[٢] نفسُك.

وهذا المعنىٰ هو الذي فَهِمَ منه ابنُ عمِّه حَبْرُ الأمة، حين ردّ على أولئك الشيوخ، وقال: نُعيتْ إليه نفسُه[٣]، وصَدَّقَه عمرُ رضي الله عنه. وأما ما روىٰ محيي السُّنة عن محمدِ بنِ جريرٍ أن قولَه: ﴿لِيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾ [الفتح: ٢]، راجعٌ إلى قوله: ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ﴾ إلى قوله: ﴿وَٱسْتَغْفِرْهُ﴾ أي: واستغفره ليغفرَ لك الله[٤]؛ فالمرادُ منه أن هذا التعليل[٥] متعلقٌ بمضمرٍ بعدَ قوله: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا﴾[٦]، ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَٱسْتَغْفِرْهُ﴾، ﴿لِيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ﴾، لأن مرجعَ السُّورتين إلى قصةٍ واحدةٍ وحالةٍ متحدة، لا أنّ ﴿لِيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ﴾ متعلّقٌ بقوله: ﴿وَٱسْتَغْفِرْهُ﴾ بعينه، لِما يؤدي إلى إخلالِ النظمِ المعجزِ الفائت للقُوى والقَدَر، فكيف ونزولُ ﴿إِنَّا فَتَحْنَا﴾، كان قبلَ فتحِ مكةَ بعدَ مرجعِ رسولِ الله ﷺ من الحُدَيْبية، وتأخُّرُ نزولِ سورةِ النصرِ عن الفتح بسنتين؟ وقد أسلفنا في سورةِ هودٍ قانونًا يضمّ أطرافِ قصةٍ واحدة، في مقاماتٍ شتّىٰ، على أنحاءٍ مختلفة.

فإن قلتَ: قد دَلَّ اتحادُ القصةِ علىٰ هذا المُقدّر، فما تَصنعُ بما رَوىٰ محيي السُّنةِ أيضاً عن الحسينِ بنِ الفضل، أن قولَه: ﴿لِيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ﴾ مردودٌ إلى قوله: ﴿وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ

---

(١) انظر: «صحيح البخاري» (٣٩٠٤)، من حديث أبي سعيد الخدري.

(٢) في (ف): «إلينا».

(٣) روى البخاري (٤٩٦٩) عن ابن عباس، أن عمر رضي الله عنه، سألهم عن قوله تعالىٰ: ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ﴾، قالوا: فتح المدائن والقصور. قال: ما تقول يا ابنَ عباس؟ قال: أجل، أو مثلٌ ضُربَ لمحمد ﷺ، نُعيتْ له نفسُه».

(٤) انظر: «معالم التنزيل» (٧: ٢٩٧).

(٥) في (ف): «التعليق».

(٦) من قوله: «بدلالة الظاهر» إلى هنا، سقط من (ح)، (ف).

....

﴿وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ [محمد: ١٩]، أي: استغفرْ ﴿لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ﴾، و﴿لِّيُدْخِلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ [الفتح: ٥][1].

قلتُ: هذا مِمّا يقوي ما آثرناه من التعلّقِ المعنوي؛ لأنك إذا جعلتَ التعلُّقَ فيه لفظيّاً، وقعتَ في فيفاءَ، وخبطتَ خبطَ عشواء، ألا ترىٰ كيف قُرِنَ[2] مع ﴿لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ﴾ قولُه ﴿لِّيُدْخِلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾، وهو عِلةٌ لقولِه: ﴿أَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ فِى قُلُوبِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الفتح: ٤]، المعلَّلِ بقوله: ﴿لِيَزْدَادُوٓا۟ إِيمَٰنًا﴾، وعُطفَ عليه ﴿وَيُعَذِّبَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتِ﴾، كما قالَ المصنف: «ومن قضيّتِه أن سَكَّن قلوبَ المؤمنين»، إلى قوله: «فيستحقوا الثوابَ فيثيبَهم، ويعذّبَ الكافرين والمنافقين»[3].

وعلىٰ هذا وردَ ما روينا عن مسلمٍ والترمذي، عن أنس: «لـمّا نزلتْ ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا﴾ إلى ﴿فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الفتح: ١-٥]، مَرْجِعَه من الحديبية، وهم يخالطُهم الحزنُ والكآبة[4]، وقد نَحَرَ الهَدْيَ بالحُدَيْبية، قالَ رسولُ الله ﷺ: «لقد أُنزلتْ عليَّ آيةٌ هي أحبُّ إليَّ من الدنيا جميعاً»[5]. وفي روايةِ الترمذي: «فقالوا: هنيئاً مريئاً يا رسولَ الله، لقد بَيَّنَ لك اللهُ ما يُفعلُ بك، فماذا يفعلُ بنا؟» فنزلتْ: ﴿لِّيُدْخِلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾. ولعلَّ القائلَ لَمَّا نَظَرَ أن رسولَ الله ﷺ، إذا استغفرَ لذنبِه وذنبِ المؤمنين، لا بُدَّ أن يَغفرَ اللهُ له، ويستجيبَ دعاءَه في حقّ أُمته، كما قال: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ فَٱسْتَغْفَرُوا۟ ٱللَّهَ وَٱسْتَغْفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ لَوَجَدُوا۟ ٱللَّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا﴾ [النساء: ٦٤]، عُلِّقَ به من حيثُ المعنى، ولأجلِ هذه الدَّقيقة، آثر لفظِ راجعٌ ومردودٌ على متعلقٍ، واللهُ أعلم.

---

(١) انظر: «معالم التنزيل» (٧: ٢٩٧).

(٢) قوله «كيف قُرِن» سقط من (ط).

(٣) انظر: (١٤: ٣٧٥)؛ في تفسير الآيات (٤-٦) من سورة الفتح.

(٤) في (ح): «البكاء»، وسقط من (ف).

(٥) أخرجه مسلم (١٧٨٦).

لزيادةِ إنعامِه عليك، أو فصلِّ له. رَوتْ أمُّ هانئٍ: أنه لَمَّا فُتِحَ بابُ الكعبة صلّىٰ **صلاةَ الضُّحىٰ ثمانيَ رَكَعات**، وعن عائشة: **كانَ عليه الصلاةُ والسلامُ يكثرُ قبلَ موتِه** أن يقول: «سُبْحانَك اللهُمَّ وبحمدِك، أَستغفرُك وأَتوبُ إليك»، **والأَمرُ بالاستغفارِ معَ التسبيحِ تكميلٌ** للأمرِ بما هو قوامُ أمرِ الدين: من الجمعِ بين الطاعةِ والاحتراسِ من المعصية، ليكونَ أمرُه بذلك مع عصمتِه لُطفاً لأمَّتِه؛ ولأنّ الاستغفارَ من التواضعِ لله وهَضْمِ النفس، فهو عبادةٌ في نفسِه. وعن النبي ﷺ: «**إني لأستغفرُ في اليوم والليلةِ مئةَ مرة**»، ورُوي: أنه لَمَّا قرأها رسولُ الله، صلّىٰ اللهُ عليه وآلِه وسلّمَ، علىٰ أصحابِه استبشروا وبكىٰ العباس، فقالَ رسولُ الله ﷺ: «ما يبكيك يا عم»؟ قال: نُعِيَتْ إليكَ نفسُك. قال: «إنها لَكَما تقول»، ....

قولُه: (**صلاةَ الضحىٰ ثمانيَ ركعات**)، الحديثُ رويناه في «صحيح البخاري»[1].

قولُه: (**كانَ يكثرُ قبلَ موتِه**)، الحديثُ رواه البخاري ومسلم[2].

قولُه: (**والأمرُ بالاستغفارِ مع التسبيحِ تكميلٌ**)، التكميلُ في الصناعة، هو أن يُؤتىٰ بكلامٍ فيُرىٰ ناقصاً فيُتمَّمُ بكلامٍ آخر. وهاهنا، الأمرُ بالتسبيحِ: أمرٌ بالطاعةِ، والإتيانُ بالطاعات، لا يكونُ كاملاً ما لم يُضَمَّ معها الاحترازُ عن المعاصي، قالَ القاضي: «واستغفره هضماً لنفسِك واستقصاراً لعملك، واستدراكاً لِما فرط منك بالالتفاتِ إلى الغير، وقيل: استغفره لأمتك. وتقديمُ التسبيحِ ثُم الحمدِ علىٰ الاستغفار، علىٰ طريقةِ النزولِ من الخالقِ إلى الخَلْق»[3].

قولُه: (**إني لأستغفرُ في اليوم [والليلةِ] مئة مرّة**)، رواه البخاريُّ والترمذيُّ عن أبي هريرة[4].

---

(١) «صحيح البخاري» (١١٧٦).

(٢) انظر: «صحيح البخاري» (٤٩٦٧) و«صحيح مسلم» (٢١٨-٤٨٤) واللفظ له.

(٣) «أنوار التنزيل» (٥: ٥٤٢).

(٤) «صحيح البخاري» (٦٣٠٧) و«سنن الترمذي» (٣٢٥٩).

فعاشَ بعدَها سنتين لم يُرَ فيهما ضاحِكاً مستبشراً، وقيل: إن ابنَ عباسٍ هو الذي قالَ ذلك؛ فقالَ رسولُ الله ﷺ: «لقد أُوتي هذا الغلامُ علماً كثيراً».

ورُوي: أنها لما نزلتْ خطبَ رسولُ الله ﷺ فقال: «إن عبداً خَيَّره اللهُ بين الدنيا وبين لقائِه، فاختارَ لقاءَ الله»، فعلمَ أبو بكرٍ رضي الله عنه، فقال: فَدَيناكَ بأنفسِنا وأموالِنا وآبائِنا وأولادِنا. **وعن ابنِ عباسٍ: أن عمرَ رضي الله عنهما كان يُدْنيه** ويأذنُ له مع أهلِ بدر، فقالَ عبدُ الرحمن: أتأذنُ لهذا الفتىٰ معنا وفي آبائِنا مَن هو مثلُه؟ فقال: إنه ممن قد عَلِمْتم. قالَ ابنُ عباس: فأذنَ لهم ذاتَ يوم، وأذنَ لي معهم، فسألَهم عن قول الله تعالىٰ: ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ﴾ ولا أُراه سألَهم إلّا من أجلي؛ فقال بعضهم: أَمَرَ اللهُ نبيَّه إذا فتحَ عليه أن يستغفرَه ويتوبَ إليه؛ فقلتُ: ليس كذلك، ولكن نُعِيتْ إليه نفسُه؛ فقال عمر: ما أَعلمُ منها إلّا مثلَ ما تَعلم، ثم قال: كيف تلومونني عليه بعدما تَرَوْن؟ وعن النبي ﷺ: **أنه دعا فاطمةَ رضي الله عنها** فقال: «يا بنتاه إنه نُعيتْ إليّ نفسي»، فبكتْ، فقال: «لا تبكي، فإنك أوّلُ أهلي لُحوقاً بي». وعن ابنِ مسعودٍ أنّ هذه السورةَ تسمّىٰ سورةَ التوديع، ﴿كَانَ تَوَّابَۢا﴾ أي: كان في الأزمنةِ الماضيةِ منذ خَلَق المكلَّفين تواباً عليهم إذا استغفروا، فعلىٰ كلِّ مستغفرٍ أن يتوقعَ مثلَ ذلك.

عن رسول الله ﷺ: «مَن قرأ سورةَ ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ﴾، أُعطيَ مِن الأجرِ كمن شَهدَ مع محمدٍ يومَ فتحِ مكة».

قولُه: (**وعن ابن عباسٍ: أن عمرَ رضي الله عنه كانَ يُدْنيه**)، الحديثُ أخرجَه الإمامُ أحمدُ والبخاريُّ والترمذيُّ[1].

قولُه: (**يُدْنيه**)، أي: يقدّمُه ويسوّيه مع الشيوخ، ويأذنُ له في الدخول عليه.

قولُه: (**دعا فاطمةَ رضي اللهُ عنها**)، الحديثُ مختصرٌ من رواية الدارمي، عن ابن عباس[2].

(١) انظر: البخاري (٣٦٢٧) والترمذي (٣٣٦٢) والإمام أحمد (٣١٢٧).

(٢) انظر: «سنن الدارمي» (٧٩).

سورة ﴿تَبَّتْ﴾

مكية، وهيَ خمس آياتٍ

بسم الله الرحمن الرحيم

[﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ * مَآ أَغْنَىٰ عَنْهُ مَالُهُۥ وَمَا كَسَبَ * سَيَصْلَىٰ نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ * وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ * فِي جِيدِهَا حَبْلٌ مِّن مَّسَدٍ﴾ ١-٥]

التَّبابُ: الهَلاك. ومنه قولُهم: أَشابَّةٌ أم تَابَّة، أي: هالكةٌ من الهَرَمِ **والتَّعْجيز**. ....

سورة ﴿تَبَّتْ﴾

مكية، وهي خمسة آيات

بسم الله الرحمن الرحيم

قولُه: (**التَّباب: الهلاك**)، **الراغب**: «التَّبُّ والتَّباب: الاستمرارُ في الخسران، يقال: تبّاً له وتبٌّ له وتَبَبْتُه: إذا قلتُ له ذلك، ولتضمّنِ الاستمرارِ قيل: استتبَّ لفلانٍ كذا، أي: استمرّ. و«تبّتْ يدا أبي لهب»، أي: استمرتْ في الخُسران، قالَ الله تعالى: ﴿وَمَا زَادُوهُمْ غَيْرَ تَتْبِيبٍ﴾ [هود: ١٠١]، أي: تخسير»(١).

قولُه: (**والتَّعْجيز**)، عن بعضهم: عَجَزَتِ المرأةُ وعَجّزتْ: إذا صارتْ عجوزاً، كما تقول: تَثيّبتِ المرأةُ: إذا صارتْ ثيِّبةً.

---

(١) «مفردات القرآن»، ص١٦٢.

والمعنىٰ: هَلَكَتْ يداه؛ لأنه فيما يُروىٰ: أَخذَ حجراً ليرميَ به رسولَ الله ﷺ ﴿وَتَبَّ﴾ وهَلَكَ كلُّه، أو جُعلتْ يداه هالكتَيْنِ. والمرادُ: هلاكُ جُمْلتِه، كقولِه تعالىٰ: ﴿بِمَا قَدَّمَتْ يَدَاكَ﴾ [الحج: ١٠] ومعنىٰ: ﴿وَتَبَّ﴾: وكانَ ذلك وحَصَل، كقوله:

جَـــزَاني جَـــزَاهُ اللهُ شَرَّ جَزَائِـــهِ جَزاءَ الكلابِ العاوِياتِ وقد فَعَلْ

قولُه: (والمرادُ: هلاكُ جُملته)، ونحوُه قولُ الشاعر:

وإنّ امرءًا ضَنَّتْ يَداهُ على امرئٍ بنَيْـلِ يـدٍ مـن غـيرِه لبخيـلُ[1]

أي: ضنّ على امرئٍ. الجوهري: «يقال: هذا ما جَنَتْ يداك، أي: جَنَيت».

قولُه: (ومعنىٰ ﴿وَتَبَّ﴾: وكانَ ذلك وحَصَل)، عن بعضهم: فتَبَّ على الأولِ: دعاءٌ، وعلى الثاني: خبر. و«تَبَّتْ» دعاءٌ على كلِّ حال. قالَ الإمام: «يجوزُ أن يرادَ بالأولِ هلاكُ عملِه، وبالثاني هلاكُ نفسِه، ووجهُهُ أن المرءَ إنما يسعىٰ لمصلحةِ نفسِه وعملِه، فأخبرَ اللهُ تعالىٰ أنه محرومٌ من الأمرين»[2].

وقلتُ: النظمُ يساعدُ قولَ الإمام، لأن ما بعدَه بيانٌ وتفسير؛ فإنّ قولَه: ﴿مَآ أَغْنَىٰ عَنْهُ مَالُهُۥ وَمَا كَسَبَ﴾، إشارةٌ إلى هلاكِ عملِه، وقولَه: ﴿سَيَصْلَىٰ نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ﴾، إشارةٌ إلى هلاكِ نفسِه. وقالَ «تَبَّ» أولاً على الماضي، ليؤذنَ بالقطعِ على سننِ إخبارِ الله عن المستقبل، و﴿سَيَصْلَىٰ﴾ ثانياً على الاستقبال، حكايةً للحالِ الآتية، تصويراً لها في مشاهدةِ السامع. يؤيّدُه أيضاً قراءةُ ابنِ مسعود رضي الله عنه: «وقد تَبَّ»، لأنّ «قد» للتحقيق كما في قولِ الشاعر:

وقـــد فَعَــــلْ[3]

---

(١) البيت لأبي تمام يعاتب شخصاً في ضنِّه عليه بجاهه، انظر: «ديوانه» (٤: ٤٨٦).

(٢) «مفاتيح الغيب» (٣٢: ١٥٤).

(٣) البيت للنابغة، ورواية «الديوان»، ص٨٢:

جـزىٰ اللهُ عبسـاً في المـواطن كلِّهـا جزاءَ الكلابِ العادياتِ وقد فَعَلْ =

وَيدلّ عليه قراءةُ ابنِ مسعود: (وقَد تَبَّ)، **وروي: أنه لما نزل** ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٤] رَقي الصَّفا وقال: **يا صَباحاه**، فاستجمعَ إليه الناسُ مِن كلِّ أَوْب. فقال: يا بني عبدِ المطلب، يا بني فِهر، إنْ أخبرتُكم أنّ **بسفحِ هذا الجبلِ** خيلاً أكنتم مُصَدقيَّ؟ قالوا: نعم؛ قال: فإني نذيرٌ لكم بين يَدَيِ الساعة؛ فقال أبو لهب: تباً لك، ألهذا دَعَوْتنا؟ فنزلتْ.

تقديرُه: جَزاني جزاءَ الكلابِ العاويات، ويروىٰ: العاديات، جزاهُ اللهُ شَرَّ جزائِه وقد فعلَ ذلك، أي: كانَ ذلك وقد حَصَل.

قولُه: (**ورُوي أنه لمّا نزل** ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٤])، الحديثُ من روايةِ البخاريِّ ومسلمٍ والإمام أحمدَ والترمذيِّ، عن ابنِ عباس، قال: «لمّا نزلتْ: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ﴾، صعِدَ النبيُّ ﷺ على الصَّفا، فجعلَ ينادي: يا بني فِهْر، يا بني عديّ، لبطونِ قريش، حتى اجتمعوا، فجعلَ الرجلُ إذا لم يستطعْ أن يخرجَ، أرسلَ رسولاً لينظرَ ما هو، فجاءَ أبو لهبٍ وقريش. فقال: أرأيتكم لو أخبرتكم أن خيلاً بالوادي تريدُ أن تغيرَ عليكم، كنتم مصدِّقيّ؟ قالوا: نعم، ما جَرّبنا عليك إلا صدقاً. قال: فإني نذيرٌ لكم بين يَدَيْ عذابٍ شديد. فقالَ أبو لهب: تَبّاً لك سائرَ اليوم، ألهذا جمعتنا؟ فنزلتْ»[1].

قولُه: (**يا صَباحاه**)، **النهاية**: «هذه كلمةٌ يقولُها المستغيث، وأصلها: إذا صاحوا للغارة؛ لأنهم أكثرُ ما كانوا يُغيرونَ عند الصباح، فكأنه يريد: قد جاءَ الصباحُ فتأهبوا».

قولُه: (**بسَفْحِ هذا الجبل**)، سَفْحُ الجبلِ: أسفلُه، حيثُ يُسفحُ فيه الماء.

= وفي «مفاتيح الغيب» (١: ٥٥):

جزىٰ ربُّه عني عديَّ بـن حـاتمٍ ... جزاءَ الكلابِ العاوياتِ وقـد فَعَـلْ

وانظر: «روح المعاني» (١٥: ٤٩٧) و«التحرير والتنوير» (٣٠: ٥٢٨) لابن عاشور.

(١) أخرجه البخاري (٤٧٧٠) ومسلم (٣٥٥) (٢٠٨) والترمذي (٣١٨٥) والإمام أحمد (٨٤٠٢).

فإنْ قلتَ: لم كَناه، والتكنيةُ تكرمةٌ؟

قلتُ: فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أن يكونَ مشتهراً بالكُنيةِ دونَ الاسم، فقد يكونُ الرجلُ معروفاً بأحدِهما، ولذلك تَجري الكنيةُ علىٰ الاسم، أو الاسمُ علىٰ الكنيةِ عَطفَ بيان، فلما أريدَ تَشْهيرُه بدعوةِ السُّوء، وأن تبقىٰ سمةً له، ذُكرَ الأشهرُ من عَلَمَيه، ويؤيدُ ذلك قراءةُ مَن قرأَ: «يدا أبو لهب»، كما قيل: عليُّ بنُ أبو طالب، ومعاويةُ بنُ أبو سفيان؛ **لئلا يُغيَّر منه شيءٌ فيشكِلُ علىٰ السامع، ولِفَلِيتَةَ** بنِ قاسمٍ أميرِ مكةَ ابنان، أحدُهما: عبدِ الله بالجرّ، والآخرُ عبدَ الله بالنصب. كان بمكَة رجلٌ يقال له: عبدِ الله بجرّ الدال، لا يُعرفُ إلّا هكذا.

والثاني: أنه كانَ اسمُه عبدَ العُزّىٰ، فَعُدِل عنه إلىٰ كنيته.

والثالث: أنه لَمّا كان من أهلِ النارِ ومآلُه إلىٰ نارٍ ذاتِ لهب، وافقتْ حالُه كنيتَه؛ فكانَ جديراً بأن يُذْكر بها. ويقال: أبو لُهب، كما يقال: أبو الشّرّ للشِّرير، وأبو الخيرِ للخيِّر، **وكما كَنىٰ رسولُ الله ﷺ أبا المهلَّب أبا صُفْرة،** ....

قولُه: (**لئلا يُغيّرَ منه شيءٌ فيشكلُ على السامع**)، «الانتصاف»: «وفيه دليلٌ على أن الرّفعَ أسبقُ وجوهِ الإعراب، ألا تراهم حافظوا على صورتِه وصيغته، فاشتُهرَ الاسمُ بهذا، وعُدلَ عن اسمِه عبد العُزّىٰ إلى كُنْيتِه لكراهتِه»(١).

قولُه: (**ولِفَلِيتَةَ**)، فَلِيتة: بالفاءِ المفتوحةِ واللام المكسورة، ويُروىٰ: «ولفُكَيْتة» بالكافِ والتصغير.

قولُه: (**وكما كنّى رسول الله ﷺ أبا المهلَّب: أبا صُفرة**)، وليسَ في «جامعِ الأصولِ» له ذِكْر. وأما المهلَّبُ، فهو أبو سعيدٍ، المهلّبُ بنُ أبي صفرة. وأبو صفرة اسمُه ظالمُ بن سَرّاق بنِ صبيحِ الأزدي. ومهلَّبُ صاحبُ الحروبِ المشهورةِ مع الخوارج، ماتَ سنةَ ثلاثٍ وثمانين

---

(١) «الانتصاف» بحاشية «الكشاف» (٤: ٨١٤)، وانظر: «الإنصاف» (ق١٥١) للعراقي.

بصفرةٍ في وَجْهه. **وقيل: كُني بذلك** لِتَلَهُّبِ وَجْنتيه وإشراقِهما، فيجوزُ أن **يُذكرَ** بذلكِ تَهكُّماً به، وبافتخارِه بذلك. **وقرئ: (أبي لَـهْبٍ) بالسكون**، وهو من تغييرِ الأَعْلام، كقولهم: شُمْسُ بنُ مالك بالضّم. ﴿مَآ أَغْنَىٰ﴾ استفهامٌ في معنىٰ الإنكار، **ومحلُّه النصبُ** أو نفي، ﴿وَمَا كَسَبَ﴾ مرفوعٌ، وما موصولةٌ أو مصدريةٌ بمعنىٰ: ومكسوبُه. أو: وكَسْبُه. والمعنىٰ: لم يَنْفعْه مالُه وما كَسبَ بمالِه، يعني: رأسَ المالِ والأرباحِ، أو ماشيتَه وما كَسبَ من نَسْلِها ومنافعِها، ....

بمَرْو الرُّوذ، في أيامِ عبد الملك بنِ مروان، وهو من الطبقةِ الأولىٰ من تابعي البصرة، رأىٰ عمرَ بن الخطاب رضي الله عنه[1].

قولُه: (**وقيل: كُنّي بذلك**)، هذا قسيمٌ للوجهِ الثالثِ وليسَ بوجهٍ رابع، يعني: أوثرتِ الكنيةُ إما لاشتهارِه بها واختصاصِها به، حتى إنه لو سُمي لالتبس، أو إنهما سِيّان، فَعُدلَ إلى الكنيةِ ولو سُميَ لجاز، أو عُدلَ إليها رعايةً لنكتة، وهي إما لأنه يكنى بها، أنه جَهَنّميّ، كنايةً مجرّدةً أو مع التهكّم. وقد أشارَ صاحبُ «المفتاح» إلى الوجهِ الأول، والأولِ من الثالث[2].

قولُه: (**وقرئ: «أبي لَـهْبٍ»، بالسكون**)، ابنُ كثير، والباقونَ: بفتحِ الهاء. قالَ أبو البقاء: «﴿لَهَبٍ﴾، بالفتحِ والإسكانِ لغتان»[3].

قولُه: (**ومَحَلُّه النصب**)، أي علىٰ أنه مفعولٌ مطلق، أَيْ: أَيَّ غناء. ذكرَ أبو البقاءِ الوجهين، وقال: «ما» لا يكونُ بمعنىٰ «الذي»[4]. رُوي عن المصنف: المالُ اسمٌ عام؛ فعندَ أهلِ البدوِ استعملَ في الإبل، وعند دَهاقنتِهم في الضّيعة.

---

(١) انظر: «جامع الأصول» (١٢: ٩١٩)، وفيه: رأى عمرَ ولم يَرْوِ عنه.

(٢) انظر: «مفتاح العلوم» للسّكاكي، ص١٨١.

(٣) «التبيان» (٢: ١٣٠٨) للعكبري. وقال ابنُ زنجلة: «واتفاقُهم على الفتح يدلُّ على أنه أجودُ من الإسكان». «حجة القراءات»، ص٧٧٦، وانظر: «الحجة» (٦: ٤٥١) للفارسي.

(٤) «التبيان» (٢: ١٣٠٨).

وكانَ ذا سَابِياء، أو مالَه الذي ورثَه من أبيه والذي كَسَبَه بنفسِه، أو مالَه التالدَ والطارِفَ. وعن ابنِ عباسٍ: ما كَسَبَ وَلَدُهُ. وحُكِيَ أن بني أبي لهب احتكموا إليه، فاقتتلوا، فقامَ يَحْجزُ بينهم، فدفعَه بعضُهم فوقعَ فغضِبَ، فقال: أَخْرِجوا عني الكَسْبَ الخبيث، ومنه قولُه عليه الصلاةُ والسلام: «إن أطيبَ ما يأكلُ الرجلُ من كَسْبِه، وإن وَلَدَه من كَسْبِه»، وعن الضحاك: ما يَنْفعُه مالُه وعملُه الخبيث، يعني كيدَه في عداوةِ رسولِ الله ﷺ. وعن قتادة: عملُه الذي ظَنّ أنه منه علىٰ شيء، كقوله: ﴿وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُواْ مِنْ عَمَلٍ﴾ [الفرقان: ٢٣] ورُوي أنه كانَ يقولُ: إن كانَ ما يقولُ ابنُ أخي حقاً، فأنا أَفْتدي منه نفسي بمالي وولدي، ﴿سَيَصْلَىٰ﴾ قرئ: بفتحِ الياءِ وبضمِّها مخففاً ومشدداً، والسينُ للوعيد، أي: هو كائنٌ لا محالةَ وإن تَراخىٰ وقتُه. ﴿وَٱمْرَأَتُهُۥ﴾ هي أمُّ جميلٍ بنتُ حربٍ أختُ أبي سفيان، وكانتْ تَحملُ حزمةً من الشَّوْكِ والحَسكِ والسَّعدان فتنثرُها بالليلِ في طريقِ رسولِ الله ﷺ. وقيل: كانت تَمْشي بالنَّميمةِ، ويقال للمشَّاءِ بالنمائِمِ المفسدِ بين الناس: يحملُ الحطبَ بينهم، ....

قولُه: (وكانَ ذا سابياء)، النهاية: «السَّابياء: النتاجُ في المواشي وكثرتِها، يقالُ: إنّ لآلِ فلانٍ سابياء، والجمعُ السَّوابي، وهي في الأصل الجلدةُ التي يَخرجُ فيها الولد، وقيل: هي المشيمة». وعن بعضهم: سابياءُ غيرُ منصرف، وهو اسمُ النتاج.

قولُه: (التَّالِد)، وهو المالُ القديم، نقيضُ الطارف.

قولُه: (إن أطيبَ ما يأكلُ الرجل)، الحديثُ أخرجه أبو داودَ، عن عائشةَ رضي اللهُ عنها[1].

قولُه: (سَيَصْلىٰ: قرئَ بفتحِ الياء)، وهي المشهورة، وبالضمّ شاذّة.

---

(١) انظر: «سنن أبي داود» (٣٥٢٨).

أي: يُوقِدُ بينهم النائرةَ ويُورِّثُ الشرّ. قال:

مِنَ البِيضِ لم تُصْطَدْ علىٰ ظَهْرِ لَأْمَـةٍ ... ولم تمشِ بينَ الحَيِّ بالحَطَبِ الرَّطْـبِ

جعلَه رَطْباً ليدلَّ علىٰ التدخينِ الذي هو زيادةٌ في الشرّ، ورُفِعتْ عطفاً علىٰ الضمير في ﴿سَيَصۡلَىٰ﴾ أي: سيصلىٰ هو وامرأتُه. و﴿فِي جِيدِهَا﴾ في موضعِ الحال، أو علىٰ الابتداء، وفي جيدِها: الخبرُ. **وقرئ: ﴿حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ﴾بالنصب** علىٰ الشَّتم؛ وأنا أستحبُّ هذه القراءةَ وقد توسَّلَ إلىٰ رسولِ الله ﷺ بجميلٍ: مَن أَحبَّ شَتْمَ أُمِّ جميل. وقرئ: (حَمّالةٌ للحطب) و(حَمّالةً للحطب): بالتنوين، والرفعِ والنصب. وقرئ: (ومُرَيَّتُه) بالتصغير. ....

قولُه: (**مِن البِيضِ لم تُصْطَدْ**) البيت[١]، لم تُصْطد: لم توجَد؛ شُبِّهتْ بالمها وأُجري صفتُها عليها. واللأْمةُ: الأمرُ الذي يُلامُ عليه، أي: لم توجدْ راكبةَ خصلةٍ تُلامُ عليها؛ يصفُ امرأةً بكرامةِ العِرْض. ويُروىٰ: بالخطرِ الرَّطب. الخطرُ الرطبُ: الخطبُ الذي يُخْطر به، أي: يُجعلْ منه خطيرةٌ، والمعنى: لم يمشِ بالنميمةِ بين الناسِ، فتُلقي فيهم العداوة.

قولُه: (**جعَله رطباً ليدلَّ علىٰ التدخينِ الذي هو زيادةٌ في الشر**)، يعني: ما كفىٰ بأن جعلَه خطباً، بل جعلَه رطباً للإيغالِ والتتميمِ لإرادةِ المبالغة، قال امرؤ القيس:

حملـتْ رُدَيْنيّـاً كـأنّ سـنانَه ... سَنا لهَبٍ لم يتصلْ بـدُخانِ[٢]

قولُه: (**قُرِئَ: ﴿حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ﴾، بالنصب**)، عاصمٌ، والباقون: بالرفع[٣].

---

(١) لم أهتدِ إلى قائله، وفي «الأساس» للزمخشري: أنشد اليعقوب، وذكر البيت، ص٨٨.

(٢) «ديوانه»، ص١٧٧.

(٣) بالرفع عطفاً على «سَيَصْلىٰ» وتقديره: سَيَصْلىٰ ناراً هو وامرأته....، وبالنصب ذماً لها، فجرت الصفة عليها للذم لا للتخصيص...انظر: «الحجة» (٦: ٤٥٢) للفارسي.

المسدُ: الذي فُتل من الحبالِ فتلاً شديداً، من ليفٍ كان أو جِلْد، أو غيرِهما، قال:

وَمَسَدٍ أُمِرَّ مِنْ أَيَانِقِ

ورجلٌ ممسودُ الخَلْقِ **مجدولُه**. والمعنىٰ: في جيدِها حبلٌ مما مُسِدَ من الحبال، وأنها تَحملُ تلك الحزمةَ من الشَّوكِ وتربطُها في جيدِها كما يفعلُ الحطّابون، تخسيساً لحالِها، وتحقيراً لها، وتصويراً لها بصورةِ بعضِ الحَطّابات **من المَوَاهِن**، ....

قولُه: (**وَمَسَدٍ أُمِرَّ مِن أيانق**)، تمامُه عن الزجاج[1]:

صُهْبٍ عِتاقٍ ذاتِ مخٍّ راهقِ[2]

الأصهب[3]، وفي «المطلع»: ليسَ بأنيابٍ ولا حقائق[4]. أُمِرّ: أَيْ فُتِل. الأيانقُ جمعُ أَيْنُق، وهو جمعُ ناقة؛ أرادَ أن المسدَ فُتِلَ من جلدِ الأيانق[5]. صُهبٍ: صفةٌ لأيانق. الأصهبُ من الإبل: الذي يخالطُ بياضَه حمرة. راهق: مستعارٌ من راهقَ الغلامُ فهو مراهق. والأنيابُ جمعُ ناب. يعني: هذا المسَد لم يُتّخذ من جلدِ صغيرةٍ ولا كبيرة، وإنما اتخذ من جلدِ فتيّةٍ قويّة.

قولُه: (**مجدولُه**)، **الجوهري**: «جاريةٌ مجدولةُ الخَلْق: حسنةُ الجدل».

قولُه: (**من المواهِنِ**)، جمعُ الماهنة، المَهْنَةُ بالفتحِ: الخدمة، والماهِنُ: الخادم.

---

(١) لم يذكر تمامَه الزّجاجُ في «معاني القرآن» (٥: ٣٧٦). ولعلّ الصواب: تمامه عن «مجاز القرآن» لأبي عبيدة، فقد ذكر البيت بتمامه (٢: ٣١٥).

(٢) الرجز لعمارة بن طارق في «لسان العرب» (حقق)، و«تاج العروس» (حقق)، ولعثمان بن طارق في «اللسان» (زهق)، على أن الرواية: ذات مُخ زاهق، لا راهق كما ورد عند الطيبي.

(٣) سقط لفظ «الأصهب» من (ط).

(٤) أي ليست نوقاً مُسِنّةً ولا فتية.

(٥) حبلٌ من مسد: من ليفٍ أو خوص، وقد يكون من جلد الإبل أو من أوبارها، ومَسَدتُ الحبل مَسْدًا: أجدتُ فتلَه. انظر: «الصحاح» (٢: ٥٣٨ ـ مسد) للجوهري.

لِتَمْتَعِضَ من ذلك ويَمْتعِضَ بعلُها؛ وهما في بيتِ العزِّ والشَّرَف، وفي منصبِ الثروةِ والـجِدَة. ولقد عَيَّرَ بعضُ الناسِ الفضلَ بنَ العباسِ بنَ عتبةَ ابنِ أبي لهبٍ بحمّالةِ الحطب، فقال:

ماذا أَرَدْتَ إلىٰ شَتْمي ومَنْقَصَتي ... أم ما تَعَيَّرُ مِنْ حَمَّالَةِ الحَطَب
غَرَّاءُ شَادِخةٌ فِي الـمَجْدِ غُرَّتُها ... كانَتْ سَلِيلةَ شَيْخٍ ناقِبِ الحَسَبِ

ويُحتملُ أن يكونَ المعنىٰ: أنّ حالَها تكونُ من نارِ جهنمَ علىٰ الصورةِ التي كانتْ عليها حين كانتْ تحملُ حزمةَ الشَّوْك؛ فلا تزالُ علىٰ ظهرِها حزمةٌ من حطبِ النارِ من شجرةِ الزَّقّوم، أو من الضَّريعِ وفي جيدِها حبلٌ مِمّا مُسِدَ من سلاسلِ النار؛ كما يُعذَّبُ كلُّ مجرمٍ بما يُجانِسُ حالَه في جُرْمِه.

وعن رسول الله ﷺ: «مَن قرأَ سورةَ ﴿تَبَّتْ﴾، رَجوتُ أن لا يجمعَ اللهُ بينه وبين أبي لهبٍ في دارٍ واحدة».

قولُه: (**لِتَمْتعض**)، مَعِضْتُ من ذلك الأمرِ أَمعضُ معضاً، وامتعضتُ منه، إذا غضبتَ وشقَّ عليك[1].

قولُه: (**ماذا أَرَدْتَ**) البيتين، أَرَدْتَ: أي: مِلْتَ: ضُمّنَ الإرادةُ معنىٰ الميلِ وعُدِّي بإلى. الشَّادِخة: الغُرَّةُ التي فَشَتْ في الوجهِ من الناصيةِ إلى الأنفِ ولم تُصبْ العينين[2]، يوصفُ بها كرائمُ الخيل. والمرادُ بالشيخِ عبدُ المطلبِ وليسَ به؛ لأنها بنتُ حربٍ، أُختُ أبي سفيانَ كما ذكره.

قولُه: (**ويُحتملُ أن يكونَ المعنى أن حالها تكونُ في نارِ جهنّمَ علىٰ الصورةِ التي كانت عليها**)، فعلىٰ هذا: ﴿وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ﴾، الجملةُ حالٌ من الضميرِ في ﴿سَيَصۡلَىٰ﴾،

(١) كذا في «الصحاح» (٣: ١١٠٧ ـ معض).
(٢) «الصحاح» (١: ٤٢٤ ـ شذخ).

....

أو يعطفُ ﴿وَٱمۡرَأَتُهُۥ﴾ علىٰ الضمير. وعلىٰ الأولِ لا يجوزُ الحال، بل عطفُ جملةٍ علىٰ جملة، قالَ أبو البقاء: «(امرأتُه) فيه وجهان: أحدهما مبتدأٌ والخبرُ حَمّالة»، وثانيهما هو معطوفٌ على الضميرِ في ﴿سَيَصۡلَىٰ﴾؛ فعلىٰ هذا[1]، في «حَمّالة» وجهان: أحدهما نعتٌ لِما قبلَه، والثاني تقديرُه: وهي حَمّالة»[2].

تمَّتِ السُّورة

* * *

---

(١) أي: فعلى الوجه الثاني.

(٢)«التبيان» (٢: ١٣٠٨) للعكبري.

سورة الإخلاص

مكية، وقيل: مدنية، وهيَ أربع آياتٍ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

[﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ * ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ * لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ * وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ ١ – ٤]

﴿هُوَ﴾ ضميرُ الشأن، و﴿ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ هو الشأن، كقولك: هو زيدٌ منطلق، كأنه قيل: الشأنُ هذا، وهو أن اللهَ واحدٌ لا ثانيَ له.

فإنْ قلتَ: ما محلُّ ﴿هُوَ﴾؟

قلتُ: الرفعُ علىٰ الابتداءِ والخبرُ الجملة.

فإنْ قلتَ: فالجملةُ الواقعةُ خبراً لا بدَّ فيها من راجع إلىٰ المبتدأ، فأين الراجع؟

قلتُ: حكمُ هذه الجملةِ حكم المفرد في قولك: (زيدٌ غلامُك) في أنه هو المبتدأُ في المعنىٰ، وذلك أن قوله: ﴿ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ هو الشأنُ الذي هو عبارةٌ عنه، وليس كذلك (زيدٌ أبوه منطلق)؛ فإن زيداً والجملةَ يدلانِ علىٰ معنيينِ مختلفين، فلا بدَّ مما يصلُ بينهما. وعن ابنِ عباس: قالتْ قريش: يا محمدُ، صِفْ لنا ربَّك الذي تَدْعونا إليه، فنزلتْ، يعني: **الذي سألتموني وَصفَه هو الله**، و﴿أَحَدٌ﴾: بدلٌ من قوله: ﴿ٱللَّهُ﴾، ....

سورة الإخلاص

مكية، وقيل: مدنية، وهي أربع آيات

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

قولُه: (**الذي سألتموني وَصْفَه هو الله**، و﴿أَحَدٌ﴾: **بدل**)، قالَ أبو البقاء: «﴿هُوَ﴾: مبتدأٌ

أو علىٰ: هو أَحَدٌ، وهو بمعنىٰ واحد، وأصلُه: وَحَد. ....

بمعنىٰ المسؤولِ عنه؛ لأنهم قالوا: ربُّك من نحاسٍ أم من ذهب؟ فعلىٰ هذا: يجوزُ أن يكونَ ﴿ٱللَّهُ﴾ خبرَ المبتدأ، و﴿أَحَـدٌ﴾ بدل، أو خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ. ويجوزُ أن يكونَ ﴿ٱللَّهُ﴾ بدلاً، و﴿أَحَـدٌ﴾ الخبر. وهمزةُ ﴿أَحَـدٌ﴾بدلٌ من الواو؛ لأنه بمعنىٰ الواحد»(١)، وإبدالُ الواو المفتوحةِ همزةً قليل، وقيل: الهمزةُ أصلٌ كالهمزة في «أحد» المستعمل للعموم.

قوله: (**وهو بمعنىٰ واحد**)(٢)، وفيه احتمالان: أحدُهما أن يتعلقَ بالوجهِ الثاني، وهو أن يكونَ ﴿هُوَ﴾ جواباً عن قولهم: صِفْ لنا ربك، ولفظةُ ﴿هُوَ﴾ ضميرُ المسؤول؛ فإذن لا بُدَّ من الفرقِ بين واحدٍ وأَحد؛ قالَ في «الأحزاب»: «أحدٌ في الأصلِ بمعنىٰ وَحَـدٍ، وهو الواحد، ثم وضعَ في النفيِ العامِّ مستوياً فيه المذكرُ والمؤنثُ والواحدُ وما وراءَه»(٣).

وروىٰ صاحبُ «النهاية» عن الأزهري أنه قال: «الفرقُ بين الواحدِ والأحدِ: أن الأحدَ بُني لنفيِ ما يُذْكَرُ معه من العدد، تقول: ما جاءني أحد، والواحدُ: اسمٌ بني لمفتتحِ العدد، تقول: جاءني واحد من الناس، ولا تقول: جاءني أحد(٤)؛ فالواحدُ منفردٌ بالذاتِ في عدمِ المثلِ والنظير، والأحدُ منفردٌ بالمعنىٰ. وقيل: الواحدُ هو الذي لا يتجزّأ، ولا يُثنى، ولا يقبلُ الانقسام، ولا نظيرَ له ولا مِثْل، ولا يَجمعُ هذين الوصفين إلّا اللهُ تعالىٰ».

وقالَ الأزهريُّ في «تفسير أسماء الله الحسنىٰ»: «الأحدُ من صفاتِ الله التي استأثَرَ اللهُ بها، فلا يشركُه فيها شيءٌ، ولا يوصفُ شيءٌ بالأحدِ غيرُ الله؛ لا يقال: رجلٌ أحدٌ، ولا درهمٌ أحدٌ؛ وإنما يقال: رجلٌ واحدٌ»(٥).

---

(١) «التبيان» (٢: ١٣٠٩).

(٢) من قوله: «وإبدالُ الواو المفتوحة» إلى هنا، أثبتّه من (ط)، وسقط من (ح)،(ف).

(٣) انظر: (١٢: ٤١٦)؛ في تفسير الآية (٣٢) من سورة الأحزاب.

(٤) قوله: «من الناس، ولا تقول: جاءني أحد»، سقط من (ح)، (ف).

(٥) لم أقف على هذا الكتاب للأزهري.

وقرأ عبدُ الله وأُبيّ: (هُو اللهُ أَحَد) بغير (قُلْ)، وفي قراءةِ النبي ﷺ: (اللهُ أحدٌ) بغيرِ (قُلْ هُوَ)، وقالَ: «مَن قرأ: اللهُ أحدٌ، **كان بعَدْلِ القرآن**». وقرأَ الأعمشُ: (قل هو اللهُ الواحد). وقرئ: (أحدُ اللهُ) بغيرِ تنوينٍ؛ ....

إذا عُلِمَ هذا، فنقول: إنهم لما قالوا: صِفْ لنا ربَّك الذي تدعونا إليه، قيل لهم: المسؤولُ عنه الله[1]، وهو واحدٌ متفردٌ بالذاتِ في عدمِ المثلِ والنظير؛ فإجراءُ الكلامِ للتمييز، والصّفةُ فارقة. وإنِ استلزمَ التعظيم، على أن يكونَ «هو» ضميرَ الشأن، فإجراءُ الأوصافِ لمجردِ التعظيم؛ لأنه ابتداءُ أمرِ الرسولِ ﷺ، إرشاداً للقوم، وتنبيهاً على معبودٍ عظيمِ الشأنِ قاهرِ السلطان، فكأنه قيل: قُلْ يا محمدُ: الشأنُ والأمرُ أن اللهَ أحدٌ لا ثاني له، فَدلَّ بقوله: ﴿ٱللَّهُ﴾، على جميعِ صفاتِ الكمال، وبالأحدِ على جميعِ صفاتِ الجلال؛ فالمناسبُ أن يقالَ: واحدٌ لا ثاني له، لأنه دالٌّ لنفيِ ما يُذكرُ معه. والاحتمالُ الثاني، وهو أن يتعلَّقَ بالوجهينِ كليهما[2]، أي: ﴿هُوَ﴾ضميرُ الشأن، أو ﴿هُوَ﴾ بمعنىٰ المسؤول؛ فحينئذٍ لا فرقَ بين أحدٍ وواحد، قالَ الجوهري: «الأحدُ بمعنىٰ الواحد، وهو أولُ العدد»، وقالَ صاحبُ «النهاية»: «الواحدُ هو الفردُ الذي لم يزلْ وحدَه، ولم يكن معه آخر».

قولُه: (**كانَ يَعْدلُ**[3] **القرآن**)، قيل: كان قراءتُه يَعْدلُ قراءةَ القرآن، والحديث[4] استشهادٌ لهذه القراءة. ولعلّ المرادَ أن قولَه: «قل هو» كالمقدمةِ والتمهيدِ لقولِه: «اللهُ أحد»، وهو إنما يستقيمُ على جَعْلِ الضميرِ للشأن.

---

(١) سقط لفظ الجلالة «الله» من (ح)، (ف).

(٢) أي: الوجهين اللذين ذكرهما العكبري، وهما: أنَّ «هو» ضمير الشأن، أو بمعنى المسؤول.

(٣) في الأصل الخطي من «الكشاف»، والنسخ المطبوعة: «بعَدْل القرآن»، وفي نص «الكشاف» من (ط): «يَعدل القرآن»، وعليه شرح الطيبي.

(٤) «في التحرير والتنوير» (٣٠: ٥٣٩) لابن عاشور: روي أن النبي ﷺ قال: «من قرأ: الله أحد، كان بعدل ثلث القرآن»، ولم أهتدِ إلى تخريجه بهذا اللفظ. أما أن «قل هو الله أحد» تعدل ثلث القرآن، فقد رواها الأئمة في كتبهم. انظر: البخاري (٥٠١٣) ومسلم (٢٥٩) (٨١١) وأبو داود (١٤٦١) والنسائي (٩٩٥) والترمذي (٢٨٩٩).

أُسقطَ لملاقاتِه لامَ التعريف. ونحوُه:

ولا ذاكِـــــرِ اللهَ إلا قَلِــــيلا

والجيّدُ هو التنوين، وكَسرُه لالتقاءِ الساكنين. و﴿ٱلصَّـمَدُ﴾ فَعَلٌ بمعنىٰ مَفْعول، مِن صَمَدَ إليه إذا قَصَدَه، **وهو السّيدُ المصمودُ إليه في الحوائج**. ....

قولُه: (**ولا ذاكِرِ اللهَ إلّا قليلا**)، أولُه:

فأَلفيتُـــه غــــيرَ مســــتعتبٍ(١)

أي: ذَكَرتُه. أي: ولا ذاكر، على إرادةِ التنوين، فحذفَ لالتقاءِ الساكنين، فبقي «الله» منصوباً لا مجروراً للإضافة. و«ذاكرِ» جُرَّ عطفاً على «مُسْتعتِبٍ»، أي: ولا ذاكرٍ. أي: ذكّرتُه ما كانَ بيننا من المودّةِ، فوجدَ غيرَ راجعٍ بالعتابِ من قُبحِ ما فَعَل.

قولُه: (**والجيّدُ هو التنوين**)، وهي المشهورة.

قولُه: (**وهو السَّيدُ**(٢) **المصمودُ إليه في الحوائج**)، وأنشدَ الزجاجُ للأسدي(٣):

لقد بَكَّرَ الناعيْ بِخَيْرَيْ بنـي أَسَـدْ ... بعمرِو بنِ مسعودٍ وبالسَّـيِّدِ الصَّـمد

الصَّمد: أي يصمدُ إليه كلُّ شيءٍ، أي: الذي خلقَ الأشياءَ كلَّها، لا يستغني عنه شيءٌ. روىٰ محيي السُّنة عن ابنِ عباسٍ ومجاهدٍ والحسنِ وسعيدِ بنِ جُبير: «الصَّمَدُ: الذي لا جَوْفَ له، وقال الشعبي: الذي لا يأكلُ ولا يشرب»(٤).

---

(١) سبق تخريجه والحديث عنه.

(٢) في (ح)، (ف): «الصَّمد».

(٣) هو سَبْرَةُ بن عمرو الأسدي، ويقال: إنه لهند بنت معبد تبكي عمها. انظر: «معاني القرآن وإعرابه» (٥: ٣٧٨) للزجاج، و«زاد المسير» (٤: ٥٠٦) لابن الجوزي، و«الدر المنثور» (١٥: ٧٧٨) للسيوطي.

(٤) «معالم التنزيل» (٨: ٥٨٨).

والمعنىٰ: هو اللهُ الذي تعرفونَه وتُقِرّون بأنه خالقُ السماواتِ والأرضِ وخالقُكم، وهو واحدٌ متوحدٌ بالإلهيةِ لا يُشارَك فيها، وهو الذي يَصْمدُ إليه كلُّ مخلوقٍ ولا يَسْتغنون عنه، وهو الغنيُّ عنهم. ﴿لَمۡ يَـلِدۡ﴾ لأنه لا يُجانَس، حتىٰ يكونَ له من جنسِه صاحبةٌ فيتوالَدا. **وقد دَلّ علىٰ هذا المعنىٰ بقوله: ﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٞ وَلَمۡ تَكُن لَّهُۥ صَٰحِبَةٞ﴾ [الأنعام: ١٠١]**. ﴿وَلَمۡ يُولَدۡ﴾ لأنّ كلَّ مولودٍ مُحدَثٌ وجِسْم، وهو قديمٌ لا أوّلَ لوجودِه وليسَ بجسمٍ ولم يُكافِئْه أحد، أي: لم يُماثلْه ولم يُشاكلْه. ويجوزُ أن يكونَ من الكفاءةِ في النكاح، نفياً للصاحبة: سألوه أن يصفَه لهم، فأُوحي إليه ما يَحْتوي علىٰ صفاته، **فقوله: ﴿هُوَ ٱللَّهُ﴾** إشارةٌ لهم إلىٰ مَن هو خالقُ الأشياءِ وفاطرُها، ....

الرّاغب: «الذي ليسَ بأجوف، شيئان: أدونُ من الإنسانِ كالجمادات، وأعلىٰ وهو الباري تعالىٰ وتَقدّس. والقصدُ بقولِه «الصَّمَد»، تنبيهٌ أنه بخلافِ مَن أثبتوا له الإلٰهية، وإلى نحوِ هذا أشار بقولِه: ﴿وَأُمُّهُۥ صِدِّيقَةٞۖ كَانَا يَأۡكُلَانِ ٱلطَّعَامَ﴾ [المائدة: ٧٥]»[١].

قولُه: (**وقَدْ دَلَّ علىٰ هذا المعنىٰ بقوله: ﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٞ وَلَمۡ تَكُن لَّهُۥ صَٰحِبَةٞ﴾ [الأنعام: ١٠١]**)، عطفٌ علىٰ قوله: (لأنه لا يُجانَس)، يعني: «لم يَلِدْ»: إمّا كنايةٌ عن كونه تعالىٰ متعالياً عن الجنسية؛ لأن مَن جانسَ شيئاً اتّخذ من جنسِه صاحبةً، ومَن اتخذَ صاحبةً حصَل التوالدُ. أو بالعكس بأن يقال: كيف يكونُ له ولدٌ، وأنه ما اتخذ صاحبةً؟ لأن الولادةَ لا تكونُ إلّا بين زوجين من جنسٍ واحد، وهو متعالٍ عن مجانسٍ؛ فلم يَصحَّ أن تكونَ له صاحبة، فلم تَصحَّ الولادة، قالَه في تفسيرِ هذه الآيةِ في الأنعام[٢].

قولُه: (**فقولُه: ﴿هُوَ ٱللَّهُ﴾**)، الفاءُ تفصيليّة، والمُجمَلُ قولُه: «ما يحتوي على صفاته». ولمّا كان اللهُ اسماً للذات، وقرّرَ في فاتحةِ الكتابِ استحالةَ كونِه وصفاً، لكنْ له في كلِّ مقامٍ بحسبِ

---

(١) «مفردات القرآن»، ص٤٩٢، ٤٩٣.

(٢) انظر (٦: ١٩٤).

....

مقتضاه معنىً، وخصوصيةُ سؤالِ المشركين، أوجبَ أن يفسّرَ بأنه الخالق، لقوله تعالىٰ: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَٰوَٰتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [لقمان: ٢٥]؛ فاللهُ هاهنا، جواباً، إشارةٌ لهم إلى مَن هو خالقُ الأشياء؟ وأنتَ تعلمُ أنّ مُصحّحَ الخالقية هو العلمُ والقُدرةُ، فاندرج تحته هاتانِ الصفتان، وإليه الإشارةُ بقولِه: «وفي طيِّ ذلك وَصَفَه بأنه قادرٌ عالم»، ولا يكونُ قادراً عالماً، حتى يكونَ عالماً حيّاً سميعاً بصيراً. ثُم عَقبَ هذه الأوصافَ معنىٰ الوحدانيةِ بقوله: ﴿أَحَدٌ﴾. ولمّا اقتضىٰ الفردانيةُ قَطْعَ السبيلِ من الغير، أثبتَ له صفةَ الصَّمدانية، ليكونَ الالتجاءُ إليه.

ولمّا عُلم من ذلك ثبوتُ الذاتِ المستلزمةِ للصفاتِ من الخالقيةِ والعالِميّةِ والقادريةِ والحييّةِ والإلٰهيّة، أريدَ[1] بيانُ كمالِها وأنها مباينةٌ لصفاتِ المخلوقاتِ فيما مضىٰ ويُستقبل. والآنَ قيل: «لم يلدْ ولم يولدْ ولم يكن له كفواً أحد»، ولحجةِ الإسلامِ كلامٌ إجماليٌّ فيها، قال: «أحدٌ: هو الواحدُ الذي هو مرفوعُ الشركة، والأَحَدُ الذي لا تركيبَ فيه فالواحدُ نفيُ الشريكِ والمِثْل، والأَحدُ نفيٌ للكثرةِ في ذاتِه، والصمدُ الغنيُّ المحتاجُ إليه غيرُه، وهو أحديُّ الذاتِ وواحديُّ الصفات، لأنه لو كانَ له شريكٌ في مُلْكِه، لَمَا كانَ غنيّاً يحتاجُ إليه غيرُه، بل كانَ محتاجاً في قوامِه ووجودِه إلى أجزاءِ تركيبِه؛ فالصمديّةُ دليلٌ علىٰ الوحدانيةِ والأحدية، و«لم يلدْ» دليلٌ علىٰ أن وجودَه المستمرّ، ليسَ مثلَ وجود الإنسانِ الذي يبقى نوعُه بالتّوالدِ والتّناسل، بل هو وجودٌ مستمرٌّ أزليٌّ أبديّ، و«ولم يولد» دليلٌ على أنّ وجودَه ليس مثلَ وجودِ نفس الإنسان الذي[2] يتحصّلُ بعدَ العدم: يبقىٰ دائماً إمّا في جنةٍ عاليةٍ لا تفنىٰ، وإمّا في هاويةٍ لا تنقطع. «ولم يكن له كفواً أحد»، دليلٌ علىٰ الوجودِ الحقيقي الذي له تعالىٰ، هو الوجودُ الذي يفيدُ وجودَ غيره، ولا يستفيدُ الوجودُ من غيرِه؛ فقولُه تعالى: «هو اللهُ أحد»، دليلٌ علىٰ إثباتِ ذاتِه المقدّسةِ المنزَّهة. والصَّمديةُ تقتضي نفيَ الحاجةِ عنه واحتياجَ غيرِه إليه،

---

(١) في(ط): «وأريد».

(٢) من قوله: «يبقى نوعه» إلى هنا، سقط من (ح)، (ف).

وفي طَيِّ ذلك وَصْفُه بأنه قادرٌ عالم؛ لأنّ الخَلْقَ يَسْتدعي القُدْرةَ والعِلْم، لكونِه واقعاً علىٰ غايةِ إحكامٍ واتساقٍ وانتظام، وفي ذلك وَصْفُه بأنه حيٌّ سميعٌ بصير. وقوله: ﴿أَحَدٌ﴾ وَصْفٌ بالوحدانيةِ ونفيِ الشّركاء. وقوله: ﴿ٱلصَّمَدُ﴾ وَصْفٌ بأنه **ليسَ إلّا محتاجاً إليه**، وإذا لم يَكنْ إلّا محتاجاً إليه، فهو غني، وفي كونِه غنياً معَ كونِه عالماً، أنه عَدْلٌ غيرُ فاعلٍ للقبائح، لعِلْمِه بقُبْحِ القبيح وعِلْمِه بغناه عنه. وقوله: ﴿وَلَمْ يُولَدْ﴾ وَصفٌ بالقِدمِ والأوّلية. وقوله: ﴿لَمْ يَلِدْ﴾ نفيٌ للشَّبَهِ والمُجانَسة. وقوله: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ تقريرٌ لذلك وبَتٌّ للحُكْمِ به.

فإنْ قلتَ: الكلامُ العربيُّ الفصيحُ أن يؤخرَ الظرفُ الذي هو **لَغوٌ غيرُ مستقرٍ** ولا يُقدَّم، وقد نَصّ سيبويهِ علىٰ ذلك في كتابِه، فما بالُه مقدّماً في أفصحِ كلامٍ وأعربِه؟

«ولم يولَدْ»[1] في آخرِ السورةِ، سلبُ ما يوصفُ به غيرُه عنه، ولا طريقَ في معرفةِ الله تعالىٰ أوضحُ مِن سلبِ صفاتِ المخلوقاتِ عنه».

قولُه: (**ليسَ إلّا محتاجاً إليه**)، والاستثناءُ مفرّغٌ، أي: **ليسَ** اللهُ إلّا محتاجاً إليه، أي بالنسبةِ إلى المخلوقات.

قولُه: (**لَغوٌ غير مستقر**)، الظرفُ المستقر: هو الذي يفتقرُ تمامُ الكلامِ إليه، وذلك بأن يكونَ خبراً كما في قولك: ما كانَ فيها أحدٌ خيرٌ منك. واللَّغوُ أن يكونَ الكلامُ تاماً بدونه كما في قولك: ما كانَ أحدٌ خيراً منك فيها؛ وإنما قُدّم في الأولِ المستقرّ لكونه مقصوداً، وإنما رُفِضَ في الآيةِ الأصلِ، لأنها سيقتْ لبيانِ التوحيد. قالَ ابنُ الحاجب: «إنما قُدّمَ لاهتمامِ تناسبِ الفواصل، فلو قُدّمَ على «أحد» لحصلَ الغرض، لكن كان يقعُ الفصلُ بين الجزأين اللذين هما مسندٌ إليه، فقدِّمَ عليهما جميعاً وحصلَ الغرض»[2].

---

(١) في (ف): «ولم يولد».

(٢) لعله من «شرحه» على «كافيته»، ولم أقف عليه كما أشرتُ سابقاً؛ إذْ لم أهتدِ إليه في «شرحه» على «المفصّل».

قلتُ: هذا الكلامُ إنما سِيقَ لنفيِ المكافأةِ عن ذاتِ الباري سبحانه؛ وهذا المعنىٰ مَصَبُّه ومَرْكزُه هو هذا الظرف، فكان لذلك أهمَّ شيءٍ وأَعْناه، وأَحَقَّه بالتقدم وأَجْراه. **وقرئ: ﴿كُفُوًا﴾ بضمِّ الكافِ** والفاءِ، وبضمِّ الكافِ وكَسْرِها معَ سكونِ الفاء.

وقالَ صاحبُ «الانتصاف»: «نقلَ سيبويهِ أنه سمعَ بعضَ الجُفاةِ من العربِ يقرأ: ولم يكنْ أحدٌ كفواً له، فجرىٰ هذا الجلفُ علىٰ عادته، فجفا طبعُه عن لُطفِ المعنىٰ، الذي لأجله اقتضىٰ تقديمَ الظرفِ والخبرِ علىٰ الاسم، وذلك أن الغرضَ الذي سيقتْ إليه الآيةُ، نفيُ المكافأةِ والمساواةِ عن ذاتِ الله تعالىٰ، فكان تقديمُ المكافأةِ المقصودةِ بأن تُسلبَ عنه أنه أولىٰ، ثُم لمّا قُدّمتْ لتسلبَ ذُكرَ معها الظرف، لتُبيَّنَ الذاتُ المقدّسةُ بسلبِ المكافأة»[1]. وقلتُ: تلخيصُه أن مراعاةَ المعنىٰ الذي يقتضيه المقامُ، أحرىٰ وأحقُّ وأقدمُ من مراعاةِ اللفظِ والفواصل.

قولُه: (**وقرئ: ﴿كُفُوًا﴾، بضم الكاف**)، حَفْص: بضمِّها وضمِّ الفاء من غيرِ همز، وحمزة: بإسكانِ الفاءِ مع الهمزةِ في الوصل، فإذا وقفَ أبدلَ واواً مفتوحة، والباقون: بضمِّ الفاءِ مع الهمزة.

الراغب: «الكُفْءُ: في المنزلةِ والقَدْر، ومنه الكِفاءُ لشُقّةٍ تُنْصحُ[2] بالأخرى، فيُجَلّلُ بها مؤخرُ الخباء[3]. يقال: فلانٌ كفْءُ فلانٍ في المناكحةِ والمحاربةِ ونحوِ ذلك. ومنه المكافأةُ أي: المساواةُ والمقابلةُ في الفعل، والإكفاءُ: قلبُ الشيءِ كأنه إزالةُ المساواة، ومنه الإكفاءُ[4] في الشعر»[5].

---

(١) «الانتصاف» بحاشية «الكشاف» (٤: ٨١٨)، وانظر: «الإنصاف» (ق١٥١) للعراقي.

(٢) أي: تُخاط بها، يقال: نصحتُ الثوبَ، إذا خطته. «اللسان» (نصح).

(٣) في (ح)، (ف): «البيت».

(٤) الإكفاءُ في الشعر: «أن ترفعَ قافيةٌ وتُخفضَ أخرى». انظر: «الكافي في العروض والقوافي» للتبريزي ص١٦٧.

(٥) «مفردات القرآن»، ص٧١٨.

فإنْ قلتَ: لِمَ كانتْ هذه السورةُ عَدْلَ القرآنِ كلِّه علىٰ قِصرٍ منها وتَقاربِ طرفيها؟ قلتُ:

لأمــرٍ مــا يُسَــوَّدُ مَــن يَســودُ

قولُه: (**عَدْلَ القرآنِ كلِّه**)، يُروى بفتح العين وكسرها، قال الأخفش: العِدْلُ بالكسر: المِثْل، والعَدْلُ بالفتح: أصلُه مصدر قولك: عَدَلْتَ بهذا عَدْلاً حسنًا، تجعلُه اسمًا للمِثْل، لِتفْرُق بينه وبين عِدْل المتاع. وقال الفرّاء: العَدْلُ بالفتح: ما عادلَ الشّيء من غير جنسه، والعِدْلُ بالكسر: المِثْل. وتقول: عندي عِدْلُ غلامك، وعِدْلُ شاتك، إذا كان غلامًا يعدلُ غلامًا، أو شاةً تعدلُ شاة، فإذا أردت قيمته من غير جنسه، نَصبتَ العين، وربّما كَسَرها بعضُ العرب، وكان منهم غلط[1].

والصحيحُ: ثلثُ القرآن؛ رَوينا عن البخاريّ ومسلم ومالك وأبي داودَ والنسائي، عن أبي سعيد، أن رجلاً سمعَ رجلاً يَقرأ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ يردّدها، فلما أصبحَ جاءَ إلى النبيّ ﷺ، فذكرَ ذلك له، وكأنّ الرجلَ يَتقالُّها، فقالَ رسولُ الله ﷺ: «والذي نفسي بيده، إنها لتعدلُ ثُلُثَ القرآن»[2]. قالَ القاضي: «ولاشتمالِ هذه السورةِ مع قصرِها على جميع المعارفِ الإلٰهية، والردِّ على مَن ألحدَ فيها، جاءَ في الحديثِ أنها تعدلُ ثلثَ القرآن، لأن مقاصدَ القرآنِ محصورةٌ في بيانِ العقائد، والأحكام، والقصص، ومَن عَدَلَها بكلِّه اعتبرَ المقصود بالذاتِ من ذلك»[3].

قولُه: (**لأمرٍ ما يُسَوَّدُ مَن يَسودُ**)، أوله:

عَزَمتُ عـلى إقامـةِ ذي صـباحِ[4]

---

(١) من قوله: «يُروى بفتح العين وكسرها» إلى هنا، سقط من (ح)، (ف). وانظر: «معاني القرآن» (١: ٣٢٠) للفراء، قاله في تفسير الآية (٩٥) من سورة المائدة.

(٢) سبق تخريجه في هذه السورة.

(٣) «أنوار التنزيل» (٥: ٥٤٩).

(٤) لم أهتدِ إلى قائله.

وما ذاك إلا لاحتوائِها علىٰ صفاتِ الله تعالىٰ وعَدْلِه وتَوْحيده، **وكفىٰ دليلاً مَن اعترفَ** بفضلِها وصَدَّقَ بقولِ رسولِ الله ﷺ فيها: إنّ عِلْمَ التوحيدِ من الله تعالىٰ بمكان، وكيفَ لا يكونُ كذلك والعِلْم تابعٌ للمعلوم: يَشْرفُ بشرفِه، ويَتَّضِعُ بضَعَتِه؛ ومَعْلوم هذا العِلْمِ هو اللهُ تعالىٰ وصفاتُه، وما يجوزُ عليه وما لا يجوز، فما ظنُّك بشرفِ منزلتِه وجلالةِ محَلِّه، ....

و«ما» مزيدةٌ إبهاميّة[1]، أي: لأمرٍ عظيمٍ يُسَوّدُ من يَسود.

قولُه: (**وكفىٰ دليلاً مَن اعترفَ**)، «مَن اعترفَ» مفعولُ «كفى»، والفاعلُ ما دَلَّ عليه لاحتوائها علىٰ صفاتِ الله، والضميرُ في «بفضلِها» للسورة، و«صَدَّقَ» عطفٌ على «اعترفَ»، و«بقولِ رسولِ الله ﷺ» متعلّقٌ بـ «صَدَّقَ». وقولُه: «أن علم التوحيد» متعلّقٌ بـ «دليلاً» وهو تمييز، أي: كفىٰ ذلك مَن اعترفَ بفضلِ السورة، وصَدَّقَ بقولِ الرسولِ، دليلاً على أن علم التوحيدِ من الله بمكان. والمرادُ بقولِ النبيِّ ﷺ، ما رواه في خاتمة السورة: «أُسِّسَتْ السمواتُ السبعُ» إلى آخره؛ ولم أجِدِ الحديثَ في الأصولِ المعتبرة[2].

وقد وردَ عن الترمذيِّ وأبي داودَ وابنِ ماجه، عن بريدة، أن رسولَ الله ﷺ سمعَ رجلاً يقول: «اللهم إني أسألك بأني أشهدُ أنك أنت الله، لا إلٰه إلّا أنت، الأحدُ الصمد، الذي لم يلدْ ولم يولدْ، ولم يكن له كفواً أحد. فقال النبيُّ ﷺ: والذي نفسي بيده، لقد سألَ اللهَ باسمِه الأعظم، الذي إذا دُعي به أجاب، وإذا سُئلَ به أعطىٰ»[3].

---

(١) في (ف): «أنّها منه».

(٢) استغربه الحافظ الزيلعي في «تخريج أحاديث الكشاف» (٤: ٣٣١)، ثم ذكر ما رواه ابن أبي شيبة في كتابه المفرد في «فضائل القرآن» عن كعب الأحبار موقوفاً: «أن الله تبارك وتعالى أَسَّس الأرضين على ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾».
وأخرجه مرفوعاً الدينوري في «المجالسة» (٣٤٥٨) من حديث أنس، وعزاه السيوطي في «الجامع الصغير» إلى تمام الرازي. والمرفوع لا يصح.

(٣) أخرجه الترمذي (٣٤٧٥) وأبو داود (١٤٩٣). وابن ماجه (٣٨٥٧).

وإنافتِه علىٰ كلِّ عِلْم، واستيلائِه علىٰ قَصَبِ السَّبْقِ دونه؛ ومَنِ ازْدَراه فلضَعْفِ عِلْمِه بمعلومِه، وقلةِ تَعْظيمِه له، وخُلُوِّه من خَشْيتِه، وبُعْدِه من النظرِ لعاقبتِه. اللهم احْشُرْنا في زُمرةِ العالِمين بك العامِلين لك، القائلِين بعَدْلِك وتَوْحيدِك، الخائفين من وَعيدِك.

وتُسمّىٰ «سورةَ الأساسِ» لاشتمالِها علىٰ أصولِ الدِّين، ورَوىٰ أُبَيٌّ وأنسٌ عن النبي ﷺ: «أُسِّستِ السماواتُ السَّبعُ والأرضونَ السَّبعُ علىٰ قُلْ هو اللهُ أحد»، يعني ما خُلِقت إلّا لتكونَ دلائلَ علىٰ تَوْحيدِ الله ومعرفةِ صفاتِه التي نَطَقَتْ بها هذه السورة.

عن رسولِ الله ﷺ: أنه سمعَ رجلاً يقرأ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾، **فقال: «وَجَبت»**. قيل: يا رسولَ الله وما «وَجَبَتْ»؟ قال: «وَجَبَتْ له الجنة».

قولُه: (**فقال: وَجَبَتْ**)، الحديثُ أخرجَه مالكٌ وأحمدُ والترمذيُّ والنسائي عن أبي هريرة[١].

خاتمـــة من كلامِ الشيخ فصيحِ الدينِ رحمه الله:

لم يُعطفْ ﴿ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾ على الجملةِ المتقدمة؛ لأنها محقِّقةٌ لمضمونها ومبينةٌ لها، وكذا ﴿لَمْ يَلِدْ﴾؛ لأنها محقّقةٌ لمضمونِ ﴿ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾؛ لأن الغنىٰ[٢] المطلقَ الذي يفتقرُ إليه كلُّ شيءٍ، لا ينبغي أن يكونَ والداً ولا مولوداً؛ لأن ذلك يستلزمُ الافتقارَ بالضرورة. وعُطفَ «لم يولدْ» على ﴿لَمْ يَلِدْ﴾ لأن «لم يولد» لم يُنبئْ عن معنىٰ «لم يلد»، فلم يكن محققاً لمعناه، بلِ الجملتانِ محقّقتانِ لمضمونِ الجملةِ السابقة. وعَطفُ «ولم يكنْ له كفواً أحدٌ»، أن مضمونَها لم يكن محققاً لمضمونِ السابقتين؛ لأنها تُنبئ عن أنه لا يمكنُ أن يكونَ له مماثلٌ في شيءٍ مِمّا ذُكرَ في الذاتِ والصفات، فهو واحدٌ لا شريك له تعالىٰ وتقدّسَ وتَعظّم.

---

(١) أخرجه مالك (٥٥٨) والإمام أحمد (١١٠٨٠) والترمذي (٢٨٩٧). والنسائي (١١٦٥١).

(٢) في (ف): «المعنىٰ».

....

وعُرِّفَ الخبرُ في «﴿ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾»، نفياً لنفيِ مَن زعم وسمَّى غيرَه صمداً، ونُكِّرَ في ﴿ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾، لأنهم لم يُسمّوا أشياءَ «أحداً» بهذا المعنىٰ.

تمّتِ السُّورة

*   *   *

سورة الفَلَق

مختلف فيها، وهيَ خمس آيات

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

[﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ * مِن شَرِّ مَا خَلَقَ * وَمِن شَرِّ غَاسِقٍ إِذَا وَقَبَ * وَمِن شَرِّ ٱلنَّفَّٰثَٰتِ فِى ٱلْعُقَدِ * وَمِن شَرِّ حَاسِدٍ إِذَا حَسَدَ﴾ ١-٥]

الفَلَقُ والفَرَق: الصُّبح، **لأنّ الليلَ يُفلَقُ عنه** ويُفْرَق: فَعَلٌ بمعنىٰ مَفْعول. يقالُ في المثل: هو أبينُ من فَلَقِ الصُّبح، ومن فَرَقِ الصُّبْح. ومنه قولُهم: سَطَعَ الفُرْقان، إذا طَلَعَ الفجر. **وقيل: هو كلُّ ما يَفلقُه الله**، ....

سورة الفلق

مكية، وقيل: مدنية، وهي خمس آيات

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

قولُه: (**لأن الليلَ يُفلَقُ عنه**)، أي: لأن الليلَ يَنْشقُّ عن الصبحِ، فيخرجُ الصبح؛ فَعَلٌ بمعنىٰ مفعول؛ فالليلُ مفلوقٌ عنه.

قولُه: (**وقيل: هو كلُّ ما يَفْلِقُه**)، قالَ القاضي: «وهو يَعمُّ جميعَ الممكنات؛ فإنه تعالىٰ فَلَقَ ظلمةَ العدمِ بنورِ الإيجادِ عنها، سيّما ما يخرجُ عن أصلٍ، كالعيونِ والأمطارِ والنباتِ والأولاد، ويَخْتصُّ عُرفاً بالصُّبح، ولذلك فُسِّر به. وتَخْصيصُه لِما فيه من تَغيُّرِ الحالِ، وتَبدُّلِ وحشةِ

كالأرضِ عن النبات، والجبالِ عن العيونِ، والسَّحابِ عن المطر، والأرحامِ عن الأولاد، والحبِّ والنَّوىٰ وغيرِ ذلك. وقيل: هو وادٍ في جهنَم أو جُبٌّ فيها، من قولِهم لِما اطمأنَّ مِن الأرض: الفلَق، والجمعُ: فِلْقان. وعن بعضِ الصحابةِ أنه قدمَ الشام فرأىٰ دورَ أهلِ الذمّةِ وما هم فيه من خَفْضِ العَيْشِ، وما وُسِّعَ عليهم من دُنياهم، فقال: **لا أبالي، أليسَ من وَرائهمُ الفَلَق؟** فقيل: وما الفَلَق؟ ....

الليلِ بسرورِ النور، ومحاكاةِ الخيرِ بيومِ القيامة، والإشعارِ بأن مَن قدَر أن يزيلَ ظلمةَ الليلِ عن هذا العالم، قدرَ أن يزيلَ عن العائذِ ما يخافُه. ولفظُ الرّبّ هاهنا أوقعُ من سائرِ الأسماء، لأن الإعاذةَ مِن المضارِّ[1] قريبة»[2].

قولُه: (**لا أبالي، أليسَ من ورائهم الفَلَق؟**)، أي: لا أبالي بحُسنِ دُورِهم وخفضِ عَيْشِهم. ثم استأنفَ مستفهماً علىٰ سبيلِ التقرير: أليسَ من ورائهم الفَلَق؟ ونظيرُه ما روينا عن البخاريِّ ومسلمٍ وأحمدَ والترمذيِّ والنسائي، عن ابنِ عباسٍ في حديثٍ طويل، عن عمرَ[3] رضي اللهُ عنه: دخلتُ علىٰ رسولِ الله ﷺ، فسلّمتُ وهو متكئ علىٰ رمالِ حصيرٍ قد أثر في جنبِه وفيه، فجلستُ فرفعتُ رأسي في البيت، فوالله ما رأيتُ فيه شيئاً ردَّ البصرَ إلا أَهَبَةً ثلاثةً، فقال: يا رسولَ الله، ادعُ اللهَ أن يوسعَ على أمتك، فقد وَسَّعَ على فارسَ والرومِ وهم لا يعبدون الله، فاستوىٰ جالساً، ثم قالَ: أفي شكٍّ أنتَ يا ابنَ الخطاب؟ أولئك قومٌ قد عُجِّلَتْ لهم طيباتُهم في الحياةِ الدنيا. فقلت: استغفِرْ لي يا رسولَ الله. الحديث[4]. وأما تفسيرُ الفلقِ بأنه وادٍ في جهنم، فروىٰ محيي السُّنةِ عن ابنِ عباسٍ في رواية، أن الفلقَ سَجْنٌ في جهنم، وعن الكلبي أنه وادٍ في جهنم[5].

---

(١) قوله «من المضارّ»، سقط من الأصول الخطية.

(٢) «أنوار التنزيل» (٥: ٥٥٠).

(٣) في (ط): «عن عثمان».

(٤) أخرجه البخاري (٢٤٦٨) ومسلم (٣١-١٤٧٩) وأحمد (٢٢٢) والترمذي (٣٣١٨). والنسائي (٩١١٢).

(٥) انظر: «معالم التنزيل» (٨: ٥٩٥).

قال: بيتٌ في جهنمَ إذا فُتحَ صاحَ جميعُ أهلِ النارِ من شدّةِ حَرِّه. ﴿مِن شَرِّ مَا خَلَقَ﴾ من شَرِّ خَلْقِه، **وشَرُّهم: ما يفعلُه المكلَّفون من الحيوانِ** من المعاصي والمآثِم، ومُضارَّةُ بعضِهم بعضاً من ظُلمٍ وبَغْيٍ وقَتْلٍ وضَرْبٍ وشَتْمٍ وغيرِ ذلك، وما يفعلُه غيرُ المكلَّفين منه من الأكلِ والنَّهْسِ واللَّدغ والعَضِّ كالسِّباع والحشرات، وما وَضَعه اللهُ في المَواتِ من أنواعِ الضَّررِ كالإحراقِ في النارِ والقَتلِ في السُّم. و«الغاسقُ»: الليلُ **إذا اعتكرَ ظلامُه**، من قولِه تعالى: ﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ﴾ [الإسراء: ٧٨] ومنه: غَسَقَتِ العَينُ امتلأَتْ دَمْعاً، وغَسَقَتِ الجراحةُ: امتلأَتْ دماً. وَوُقوبُه: دخولُ ظلامِه في كلِّ شيء، **ويقال: وَقبتِ الشَّمسُ إذا غابتْ**. وفي الحديث: لـمَّا رأىٰ الشمسَ قد وَقَبَتْ قال: **هذا حينُ حِلِّها**، يعني صلاةَ المغرب. وقيل: هو القمرُ إذا امتلأَ، ....

قولُه: (**وشَرُّهم: ما يفعلُه المكلَّفون من الحيوان**)، لعلَّ إيقاعَ «من الحيوان» بياناً للمكلّفين، لإخراجِ الملائكةِ منهم. قالَ القاضي: «خُصَّ عالمُ الخلقِ بالاستعاذةِ عنه لانحصارِ الشرِّ فيه؛ فإن عالمَ الأمرِ خيرٌ كلُّه، وشَرُّه اختياريٌّ لازمٌ ومتعدٍّ، كالكفرِ والظلم، وطبيعيٌّ كإحراقِ النارِ وإهلاكِ السموم»(١).

قولُه: (**إذا اعتكرَ ظلامُه**)، **الجوهري**: «اعتكرَ الظلامُ: اختلطَ كأنه كرَّ بعضُه على بعض من بُطْءِ انجلائِه».

قولُه: (**ويقال: وَقَبت الشمس، إذا غابتْ**)، **الراغب**: «الوَقَبُ كالنُّقْرةِ في الشيء، ومنه وَقَبتِ الشمس، والإيقابُ: تَغيُّبُها»(٢).

قولُه: (**هذا حينُ حِلِّها**)، برفعِ «حين»، وكسرِ الحاءِ، وجرّ(٣) اللامِ من «حلها». **النهاية**:

---

(١) «أنوار التنزيل» (٥: ٥٥٠).

(٢) «مفردات القرآن»، ص٨٧٩.

(٣) في (ح)، (ف): «وجزم».

وعن عائشةَ رضي الله عنها: أخذَ رسولُ الله ﷺ بيَدي فأشارَ إلىٰ القمرِ فقالَ: تَعَوَّذي من شرِّ هذا، فإنه الغاسقُ إذا وَقَب، وَوُقوبُه: دخولُه في الكُسوفِ واسْوِدادُه. ويجوزُ أن يرادَ بالغاسق: الأسودُ من الحَيَّات، وَوَقْبُه: ضَرْبُه ونَقبه. والوَقْبُ: النَّقْبُ، ومنه: وَقبةُ الثَّريد؛ والتعوّذُ من شرِّ الليل؛ لأن انبثاثَه فيه أكثر، والتحرّزُ منه أَصْعب، ومنه قولُهم: **الليلُ أَخْفىٰ للويل**، وقولُهم: **أغدرَ الليل**؛ ....

«وفي الحديث: لمّا رأى الشمسَ قد وَقَبتْ، قالَ: هذا حينُ حلِّها؛ وَقَبتْ: غابت. وحينُ حِلِّها: الوقتُ الذي يَحلُّ فيه أداؤها، يعني: صلاةَ المغرب. والوُقوبُ: الدخولُ في كلِّ شيء».

قولُه: (**وعن عائشة رضي اللهُ عنها**)، الحديثُ أخرجَه الإمامُ أحمدُ والترمذيّ[١]، وليسَ فيه: آخذٌ بيدي؛ روىٰ الإمامُ عن ابنِ قتيبة: «إنّما سُمي القمرُ غاسقاً، لأنه يُكْسفُ فيغسِق، أي: يذهبُ ضوؤُه، ويَسْود، ووقوبُه: دخولُه في ذلك الاسوداد»[٢]. وقال: «وقد صَحَّ أن القمرَ في جِرْمه غيرُ مستنير، فسمّي بالغاسِق لهذا. ووقوبُه المحاقُ في آخرِ الشهر، لأنه حينئذٍ قليلُ القوةِ وفي غايةِ الرذالة، ولذلك يشتغلُ السحرةُ فيه بالسحر الذي يورثُ التمريض، وهذا مناسبٌ لسبب نزولِ السورتين»[٣]، والله أعلم.

قولُه: (**الليلُ أخفىٰ للوَيْل**)، قالَ الميداني: «أي: افعلْ ما تريدُ ليلاً، فإنه أَسْترُ لسِرِّك. وأولُ مَن قالَ ذلك ساريةُ بنُ عُويْمرِ بنِ عَدِيٍّ[٤] العُقَيلي»[٥]، وسببُه مذكورٌ في كتابه.

قولُه: (**أَغدرَ الليل**)، قيل: هو من بابِ أَحصدَ الزّرع، أي: حانَ وقتُ غَدْره[٦]. وقيل: صارَ ذا غَدْر.

---

(١) انظر: «سنن الترمذي» (٣٣٦٦) و«مسند الإمام أحمد» (٢٤٣٢٣).

(٢) «مفاتيح الغيب» (٣٢: ١٧٨)، ولم أهتدِ إليه في «الأنواء» لابن قتيبة.

(٣) المصدر السابق.

(٤) في الأصول الخطية: «أبي عذرٍ» بدل «عديّ».

(٥) «مجمع الأمثال» (٢: ١٩٣).

(٦) في (ح)،(ف): «حصيده».

لأنه إذا أظلمَ كَثُرَ فيه الغَدْر، وأُسْنِد الشرُّ إليه لملابستِه له من حُدوثِه فيه. **النفّاثاتُ**: النساءُ، أو النفوسُ، أو الجماعاتُ السواحرُ اللاتي يَعْقدنَ عُقَداً في خيوطٍ ويَنْفثنَ عليها ويَرْقين، والنَّفثُ: النَّفخُ معَ رِيقٍ، ولا تأثيرَ لذلك، اللهمَّ إلّا إذا كانَ ثَمَّ إطعامُ شيءٍ ضار، أو سَقْيُه، أو إشْمامُه، أو مباشرةُ المسحورِ به علىٰ بعضِ الوجوه؛ ولكنّ اللهَ عزّ وجلّ قد يفعلُ عند ذلك فعلاً علىٰ سبيلِ الامتحانِ الذي **يَتميزُ به الثُّبَّتُ علىٰ الحقِّ من الحَشْويةِ** والجَهَلةِ من العَوام، ....

قولُه: (**يَتميّزُ به الثُّبَّتُ علىٰ الحقِّ من الحَشْوية**)، **الانتصاف**: «القدريّةُ ينكرونَ السحر، والكتابُ والسُّنةُ واردانِ بوقوعِه، والأمرُ بالتعوّذِ منه دليلٌ عليه. وقد سُحِرَ رسولُ الله ﷺ، في مُشُطٍ ومُشاطَةٍ[1] وجُفِّ طَلْعةِ ذَكَر»[2].

وقلتُ: الحديثُ رويناه عن البخاريِّ ومسلمٍ وابنِ ماجه، عن عائشةَ رضي اللهُ عنها قالت: «سُحِرَ رسولُ الله ﷺ، حتى إنه ليُخَيّلُ إليه أنه فَعلَ الشيءَ ولم يكن فعلَه، حتى إذا كانَ ذاتَ يومٍ وهو عندي، دعا الله ودَعاه، ثم قالَ: أَشَعرْتِ يا عائشةُ أنّ اللهَ قد أفتاني فيما استفتيتُه فيه؟ قلتُ: وما ذاك يا رسولَ الله؟ قال: جاءني رجلان، فجلسَ أحدُهما عند رأسي والآخرُ عند رِجْليَّ، ثم قالَ أحدُهما لصاحبه: ما وَجَعُ الرجل؟ قال: مَطْبوب. قال: ومَنْ طَبَّه؟ قال: لبيدُ بنُ الأعصمِ اليهوديُّ من بني زُريق. قالَ: في ماذا؟ قالَ: في مُشُطٍ ومُشاطةٍ وجُفِّ طَلْعةِ ذَكرٍ. قالَ: فأين هو؟ قال: في بئرِ ذي أَرْوان»، الحديث[3].

الراغب: «تأثيرُ السحرِ في النبيِّ ﷺ، لم يكن من حيثُ إنه نبي، وإنما كانَ في بَدَنِه من حيثُ إنه إنسانٌ أو بشر، كما كانَ يأكلُ ويتغوّطُ ويغضبُ ويَشْتهي ويَمْرض، فيصحُّ من حيثُ هو نبيّ، وإنما يكونُ ذلك قادحاً في النبوة. أو وُجدَ للسحرِ تأثيرٌ في أمر يرجعُ إلى النبوة،

---

(١) في (ط): «ومشاقة»، وهي إحدى الروايات، وسيذكرها الطيبي رحمه الله بعد قليل.

(٢) «الانتصاف» بحاشية «الكشاف» (٤: ٨٢١)، وانظر: «الإنصاف» (ق١٥٢).

(٣) أخرجه البخاري (٥٧٦٦) ومسلم (٤٣-٢١٨٩) وابن ماجه (٣٥٤٥).

فَينسبُه الحشويةُ و**الرَّعاعُ** إليهنّ وإلىٰ نَفْثِهن، والثابتون بالقولِ الثابتِ لا يَلْتفتون إلىٰ ذلك ولا يَعْبؤون به.

فإنْ قلتَ: فما معنىٰ الاستعاذةِ من شَرِّهن؟

قلتُ: فيها ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أن يُستعاذَ من عملِهنَّ الذي هو صَنْعةُ السِّحرِ ومن إثمِهنّ في ذلك. والثاني: أن يستعاذَ من فتنتِهنّ الناسُ بسحرِهِنّ وما يَخْدَعْنَهم به من باطلِهنّ. والثالثُ: أن يستعاذَ مما يصيبُ اللهُ به من الشرِّ عند نفثِهنّ. ويجوزُ أن يرادَ بهنّ **النساءُ الكيّاداتُ**، ....

كما أن جُرْحَه وكسرَ ثناياه يومَ أُحُد، لم يقدحْ فيما ضمنَ اللهُ له من عصمتِه في قوله: ﴿وَٱللَّهُ يَعۡصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِۗ﴾ [المائدة: ٦٧]، وكما لا اعتدادَ بما يقعُ في الإسلامِ من غلبةِ المشركين على بعضِ النواحي، فيما ذُكرَ من كمالِ الإسلامِ في قوله: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ﴾ [المائدة: ٣][1]، قالَ القاضي: «ولا يوجبُ ذلك صِدْقَ الكفرةِ في أنه مسحور، لأنهم أرادوا به أنه مجنونٌ بواسطةِ السحر»[2].

النهاية: «أنه طُبَّ في مُشُطٍ ومُشاطة، وهو الشعرُ الذي يسقطُ من الرأسِ واللحيةِ عند التسريحِ بالمُشُط». ويُروىٰ: مُشاقة، و«هي ما ينقطعُ من الإبْرَيْسَمِ والكتّانِ عند تخليصِه وتَسْريحه. والمَشْقُ: جَذْبُ الشيءِ ليطول». «الجُفّ: وعاءُ الطلع، وهو الغشاءُ الذي يكونُ فوقه».

قولُه: (**الرَّعَاع**)، الأحداثُ والطَّغام[3].

قولُه: (**النساءُ الكيّادات**)، شُبِّه كيدُهنّ بالسحر، اختصَره صاحبُ «الانتصاف» ثُم قال: «لو فَسَّرَ غيرُ الزمخشري هذا، لَعُدَّ من بِدَعِ التفاسير»[4].

(١) لم أهتدِ إلى موضعه، ولعله في «تفسيره».

(٢) «أنوار التنزيل» (٥: ٥٥١).

(٣) انظر: «الصحاح» (٣: ١٢٢٠ ـ رعع) للجوهري.

(٤) «الانتصاف» بحاشية «الكشاف» (٤: ٨٢١)، وانظر: «الإنصاف» (ق١٥٢).

مِن قوله: ﴿إِنَّ كَيْدَكُنَّ عَظِيمٌ﴾ [يوسف: ٢٨] تشبيهاً لكيدِهنَّ بالسحرِ والنَّفْثِ في العُقَد. أو اللاتي يَفْتِنَّ الرِّجال بتعرُّضِهنّ لهم وعَرْضِهِنَّ محاسنهنّ، كأنهنّ يَسْحرنَهم بذلك، ﴿إِذَا حَسَدَ﴾ إذا ظَهرَ حَسدُه، وعُمِل بمقتضاه مِن بَغْي الغوائلِ للمَحْسود؛ لأنه إذا لم يُظْهِرْ أثرَ ما أَضمرَه فلا ضَرَرَ يَعودُ منه علىٰ مَن حَسَدَه، بل هو الضارّ لنفسِه لاغتمامِه بسرورِ غيرِه. وعن عمرَ بنِ عبدِ العزيز: لـم أرَ ظالـماً أشبهَ بالمظلومِ من حاسِدٍ. ويجوزُ أن يرادَ بشـرِّ الحاسِدِ: إثمُه وسماجَةُ حالِـه في وقتِ حَسَدِه، وإظهارِه أَثَره.

فإنْ قلتَ: قولُه: ﴿مِن شَرِّ مَا خَلَقَ﴾ تعميمٌ في كلِّ ما يُستعاذُ منه، فما معنىٰ الاستعاذةِ بعدَه من الغاسِقِ والنفاثاتِ والحاسِد؟

قلتُ: قد خُصَّ شَرُّ هؤلاءِ من كلِّ شرٍّ لخفاءِ أمره، وأنه يَلْحقُ الإنسانَ من حيثُ لا يعلم، **كأنما يُغْتالُ به**. وقالوا: المُداجي الذي يَكيدُكَ من حيثُ لا تَشْعر.

فإنْ قلتَ: فلِمَ عُرِّفَ بعضُ المستعاذِ منه ونُـكِّرَ بعضُه؟ قلتُ: عُرِّفتِ النفاثاتُ؛ لأن كلَّ نفاثةٍ شِرِّيرةٌ، ونُكِّر غاسِقٌ؛ لأنّ كلَّ غاسِقٍ لا يكونُ فيه الشر، إنما يكونُ في بعضٍ دونَ بعض، وكذلك كلُّ حاسدٍ لا يَضرّ. وربَّ حَسَدٍ محْمودٌ، وهو الحسدُ في الخيراتِ. ومنه قولُه عليه الصلاةُ والسلام: «**لا حَسدَ إلّا في اثنتين**»، ....

قولُه: (**كأنما يُغتالُ به**)، **الأساس**: «فلانٌ يَغتالُ مَن يَمرُّ به، وقَتلَه غيلةً، وأخافُ غائلتَه، أي: عاقبةَ شَرِّه».

قولُه: (**لا حَسَدَ إلّا في اثنتين**)، روينا عن البخاري، عن أبي هريرة، أن رسولَ الله ﷺ قال: «لا حَسَدَ إلّا على اثنتين: رجلٌ آتاه اللهُ القرآن، فهو يتلوه آناءَ الليلِ والنهار، فسمعَه جارُه فقال: ليتني أوتيتُ مثل ما أوتي فلان، فعملتُ مثل ما يعمل. ورجلٌ آتاه الله مالاً فهو ينفقه في حقه، فقال: يا ليتني أوتيتُ مثل ما أوتي فلان، فعملتُ مثل ما يعمل»(١).

---

(١) أخرجه البخاري (٥٠٢٦).

وقال أبو تمام:

وَمَا حَاسِـدٌ فِي المَكْرُمَـاتِ بِحَاسِـدِ

وقال:

إنَّ الْعُلاَ حَسَنٌ فِي مِثْلِهَـا الْحَسَـدُ

عن رسول الله ﷺ: «مَن قرأَ «المعوّذتين»، فكأنما قرأَ الكتبَ التي أَنزلَها اللهُ تعالىٰ كلَّها».

النهاية: «الحسَدُ: أن يرى الرجلُ لأخيه نعمةً، فيتمنّىٰ أن تزولَ عنه، فتكون له دونه. والغَبْط: أن يتمنىٰ أن يكونَ له مثلُها، ولا يتمنّىٰ زوالها عنه. ومعنىٰ الحديث: ليسَ حسدٌ لا يضرُّ إلّا في اثنتين».

قولُه: (**وما حاسدٌ**)، أولُه:

وإني لمحسودٌ وأعـذرُ حاسـدي

وقيل: أوله:

هُمُ حَسَدوه ـ لا ملومين ـ مَجْـدَه[1] وما حاسدٌ في المكرمات بحاسـدِ[2]

وقال:

واعْذِرْ حَسودَك فيما قد خُصِصْتَ بـه إنّ العُـلا حَسَـنٌ في مثلِهـا الحسَـدُ[3]

مِثْلُ هاهنا مثلُ ما في قولك: يجود. أي: إن العُلا حَسَنٌ فيها الحسَد.

تمَّتِ السُّورَة

* * *

---

(١) في (ف): «بحسده!».

(٢) «ديوان أبي تمام» بشرح التبريزي (٢: ٧٣).

(٣) المصدر السابق (٢: ٢١).

سورة النّاس

مختلف فيها، وهيَ ست آيات

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

[﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ * مَلِكِ ٱلنَّاسِ * إِلَٰهِ ٱلنَّاسِ * مِن شَرِّ ٱلْوَسْوَاسِ ٱلْخَنَّاسِ * ٱلَّذِى يُوَسْوِسُ فِى صُدُورِ ٱلنَّاسِ * مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ﴾ ١-٦]

قرئ: (قُلَ أعُوذُ) بحذفِ الهمزةِ ونقلِ حركتِها إلىٰ اللام، ونحوه: فَخُذَ أرْبَعةً.

فإنْ قلتَ: لم قيل ﴿بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾ مضافاً إليهم خاصة؟

قلتُ: لأنّ الاستعاذةَ وَقعتْ من شرِّ المُوسوِسِ في صدورِ الناس، فكأنه قيل: أعوذُ من شرِّ المُوَسوِسِ إلىٰ الناسِ بربِّهم الذي يَملكُ عليهم أمورَهم، وهو إلـهُهم ومَعْبودُهم، **كما يَسْتغيثُ بعضُ الموالي إذا اعتراهم خطبٌ بسيدِهم ومخدومِهم ووالي أمرِهم.**

سورة الناس

مكية، وقيل: مدنية، وهي ست آيات

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

قولُه: (لِـمَ قيل: ﴿بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾)، أَيْ أنه ربُّ جميعِ العالمين، فلِمَ خُصَّ بالناسِ هاهنا؟ وأجابَ: إن المستغيثَ هو الناسُ وحدَه إلى ربِّه ومالكِه ومعبودِه، ممّا يُصيبُه من البلاء.

قولُه: (**كما يستغيثُ بعضُ الموالي إذا اعتراهم خَطْبٌ بسيّدهم ومخدومِهم ووالي أمرِهم**)، راعىٰ فيه الترقّي في الإغاثة؛ فإن الدّفعَ من جهةِ التوليةِ أقوىٰ من جهةِ الخدمة، ثم من

فإنْ قلتَ: ﴿ مَلِكِ ٱلنَّاسِ * إِلَـٰهِ ٱلنَّاسِ ﴾ ما هما من ربِّ الناس؟

قلتُ: هما عطفُ بيان، كقولك: سيرةُ أبي حَفْصٍ عمرَ الفاروقِ. بُيِّن بمَلِكِ الناسِ، ثم زِيدَ بياناً بإلهِ الناس، لأنه قد يقالُ لغيرِه: ربُّ الناس، كقوله: ﴿ ٱتَّخَذُوٓاْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَـٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ [التوبة: ٣١] **وقد يقال: مَلِكُ الناس**. وأمّا ﴿ إِلَـٰهِ ٱلنَّاسِ ﴾ فخاصٌّ لا شركةَ فيه، فجُعِلَ غايةً للبيان.

فإنْ قلتَ: فهلّا اكتُفِيَ بإظهارِ المضافِ إليه الذي هو الناسُ مرّةً واحدة؟

قلتُ: لأنّ عطفَ البيانِ للبيان، فكان مَظِنّةً للإظهارِ دونَ الإضمار. ﴿ٱلْوَسْوَاسِ﴾ اسمٌ بمعنىٰ الوَسْوسة، كالزَّلْزالِ بمعنىٰ الزَّلْزلة، **وأمّا المصدرُ فوِسْواسٌ**. ....

جهةِ السيادة أضعفُ من جهةِ الخدمة. كذلك معنىٰ القَهّاريةِ في الألوهيةِ أعلىٰ منه من معنىٰ المالكيّة، ثم من جهةِ الرّبيّة[(١)].

وفي بعض التفاسير: إن دَفْعَ شرِّ الشيطانِ ووسوستِه بأحدِ أمورٍ ثلاثة، إمّا بأن لا يُمكِّنُه من الوسوسةِ من حيثُ كونُه ربّاً، أو بأنْ يُمكِّنُه، لكن يمنعُه قهراً من حيثُ المالكية، أو بأن ينهاه عن الوسوسةِ زجراً، لكن يريدُها اختياراً من حيثُ كونُه إلٰهاً، أو يقال: إن العبدَ استعاذَ بالله من الشيطان. وعَلّلَ الاستعاذةَ بأوصافٍ مناسبةٍ على الترقي: وَصْفُه عزَّ وجَلّ أولاً بأنه الرّبُّ، لأن أولَ ما يَعرفُ العبدُ من ربّه، كونُه منعِماً عليه ظاهرِه وباطنِه، ثم ينتقلُ منه إلى المعرفةِ بأنه متصرّفٌ فيه ومالكُه، ثم ينتقلُ إلى المعرفةِ بأنه هو المعبودُ على الإطلاق، وأنْ لا مصيرَ إلا إليه.

قولُه: (**وقد يقال: مَلِكُ الناس**)، **الراغب**: «المَلِك: هو المتصرفُ بالأمرِ والنهيِ في الجمهور، وذلك مختصٌّ بسياسةِ الناطقين؛ ولذلك يقال: مَلِكُ الناس، ولا يقال: مَلِكُ الأشياء»[(٢)].

قولُه: (**وأما المصدرُ فَوِسواس**)، عن بعضهم: أرادَ بالوَسواسِ الاسمَ الذي هو بمعنىٰ الوسوسةِ وهو المصدر. وقالَ المغاربةُ: الفرقُ بين المصدرِ واسمِ المصدر هو أن المعنىٰ الذي يُعبَّرُ

---

(١) لعلّ هذا الصواب، فإن رسم الكلمة يحتمل «التربية» أيضاً.

(٢) «مفردات القرآن»، ص٧٧٤.

بالكسرِ كزِلْزال، المرادُ به الشَّيطان، سُميَ بالمصدرِ كأنه وسوسة في نفسه؛ لأنها **صَنْعتُه** وشُغْلُه الذي هو عاكفٌ عليه. أو أُريدَ ذو الوَسْواس. والوَسْوسةُ: الصوتُ الخَفيُّ، ومنه: وَسْواسُ الحُلِيّ. و﴿ٱلْخَنَّاسِ﴾ الذي عادتُه أن يَخْنَسَ، **منسوبٌ إلىٰ الخنوسِ** وهو التأخر كالعَوَّاجِ والبَتَّات، لـما رُوي عن سعيدِ بنِ جبير: **إذا ذكرَ الإنسانُ ربَّه خَنَسَ** الشيطانُ وولّىٰ، فإذا غفلَ وَسْوَسَ إليه. ﴿ٱلَّذِى يُوَسْوِسُ﴾ يجوزُ في محلِّه الحركاتُ الثلاث، فالجرُّ علىٰ الصِّفة، والرفعُ والنصبُ علىٰ الشَّتْم، **ويحسنُ أن يقفَ القارئُ علىٰ** ﴿ٱلْخَنَّاسِ﴾، ويَبتَدئ ﴿ٱلَّذِى يُوَسْوِسُ﴾ **علىٰ أحدِ هذيْنِ الوجهين.**

عنه بالفعلِ الحقيقي، الذي هو مبتدأ الفعلِ الصناعي، إذا اعتبرَ فيه تَلَبُّسُ الفاعلِ به وصدورُه منه وتَجدُّدُه؛ فاللفظُ الموضوعُ بإزائه مقيداً بهذا القيد، سمّي مصدراً وإن لم يعتبرْ فيه ذلك، فاللفظُ الموضوعُ[(١)] بإزاءِ ذلك مطلقاً عن هذا القيدِ المذكور، هو اسمُ المصدر.

قولُه: (**صَنْعَتُه**)، ويُرْوىٰ: ضَيْعتُه. **النهاية**: «ضَيْعةُ الرجلِ: ما يكونُ منه معاشُه كالصنعةِ والتجارةِ والصناعةِ وغير ذلك».

قولُه: (**منسوبٌ إلى الخُنُوس**)، قال: منسوبٌ من حيثُ إنه جعلَ الخنوسَ عادةً له.

قولُه: (**إذا ذَكرَ الإنسانُ ربَّه خَنَس**)، روينا في«صحيحِ البخاري» تعليقاً عن ابنِ عباسٍ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «الشيطانُ جاثمٌ علىٰ قلبِ ابنِ آدم؛ فإذا ذَكرَ اللهَ خَنَس، وإذا غَفلَ وَسْوس»[(٢)].

قولُه: (**ويَحْسنُ أن يقفَ القارئ**) إلى قوله: (**علىٰ أحدِ هذين الوجهين**)، أي: الصِّفةِ والشَّتْم. وفي «الكواشي»: «يكفي الوقفُ علىٰ «الخنّاس» إن رفعتَ أو نصبتَ ذماً، فلا يجوزُ إن جَرَرْتَه: صفةً للخناس. وقلتُ: وفي عدمِ الجوازِ نظراً للفاصلة، قالَ صاحبُ «المرشد»: «فإذا قلتَ: «الرحمٰن الرحيم»، كان الوقفُ كافياً لأنه رأسُ آية، ولا يكونُ تامّاً

---

(١) من قوله: «بإزائه مقيّدًا» إلى هنا، سقط من (ط).

(٢) انظر: «صحيح البخاري» (١١٤ - سورة الناس): كتاب فضائل القرآن، باب كيف نزل الوحي، ص٥٨٣.

﴿مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ﴾ بيانٌ للذي يُوسوِس، على أن الشيطانَ ضربان: جِنِّيٌّ وإِنْسي، كما قال ﴿شَيَـٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ﴾ [الأنعام: ١١٢]، وعن أبي ذَرٍّ رضي الله عنه قالَ لرجلٍ: هل تعوذتَ بالله من شيطانِ الإنس؟ ويجوزُ أن يكونَ ﴿مِنَ﴾ متعلقاً بيُوَسْوِس، ومعناه: ابتداءُ الغاية، أي: يُوسوِسُ في صدورهم من جهةِ الجنِّ ومن جهةِ الناس، وقيل: من الجِنّةِ والناس بيان للناس، وأن اسمَ الناسِ يَنْطلقُ على الجِنَّة، واستدلّوا (بنفرٍ) و(رجالٍ) في سورةِ الجن. وما أَحُقَّه؛ لأن الجنَّ سُمُّوا (جِنّاً) لاجتنانِهم، والناسُ (ناساً) لظهورِهم، من الإيناسِ وهو الإبصار، كما سُمُّوا بشراً؛ ولو كان يقعُ الناسُ على القبيلَيْن، وصَحّ ذلك وثَبت: لـم يكن مناسباً لفصاحةِ القرآنِ وبُعْدِه من التَّصنُّع. ....

لخلوِّ المجرورِ، أعني: «مالكِ يومِ الدين»، من العامل، والفصلِ بين النعتِ والمنعوت، وكذا الوقفُ على «المستقيم» جائزٌ وليسَ بحَسَن، وإنما جُوِّزَ لأنه آخر الآية»(١).

قولُه: (ومن جهةِ الناس)، مثلُ أن يوسوسَ في قلبِ المسلمِ من جهةِ المنجّمين والكُهانِ أنهم يعلمونَ الغيب، ومن جهةِ الجنِّ أنهم يَضرّون وينفعون. في «المطلع»: «وعن بعضهم: على البيانِ يكونُ «من الجِنّةِ والناس»، حالاً من ضمير «الذي يوسوس»».

قولُه: (وما أحقّه)، يعني: ما أثبته من قولهم: حَقَقْتُ الشيءَ أَحُقُّه، أي: أَثبتُّه. قالَ الإمام: «قيل: إن قولَه: ﴿مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ﴾ قسمانِ مندرجانِ تحت قولِه: ﴿فِى صُدُورِ ٱلنَّاسِ﴾، كأنّ القدرَ المشتركَ بين الجنّ والإنسِ سُمّي إنساناً، والإنسانُ أيضاً سُمّي إنساناً، فيكونُ لفظُ الإنسانِ واقعاً على الجنسِ والنوعِ بالاشتراك. والدليلُ عليه ما رُويَ أنه جاءَ نفرٌ من الجن، فقيل لهم: مَنْ أنتم؟ فقالوا: ناسٌ من الجن. وأيضاً قد سَمّاهم اللهُ رجالاً في قوله: ﴿وَأَنَّهُۥ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ ٱلْإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ ٱلْجِنِّ﴾ [الجن: ٦]، فجازَ أن يُسميَهم هنا ناساً. وهذا القولُ المتعسّفُ لا يريدُ أنّه ضعيفٌ، لأن جَعْلَ الإنسانِ اسماً للجنسِ الذي يندرجُ فيه الجنُّ والإنس، بعيدٌ من اللغة»(٢).

---

(١) «المرشد في الوقف والابتداء» (١: ١١٨، ١١٩) للعُماني.

(٢) «مفاتيح الغيب» (٣٢: ١٨٢).

وأجودُ منه أن يرادَ بالناسِ: الناسي، كقوله: ﴿يَوۡمَ يَدۡعُ ٱلدَّاعِ﴾ [القمر: ٦] كما قرئ: ﴿مِنۡ حَيۡثُ أَفَاضَ ٱلنَّاسُ﴾ [البقرة: ١٩٩]، ثم يُبيَّنُ بالجِنَّةِ والناس؛ لأنّ الثقليْنِ هما النوعانِ الموصوفانِ بنسيانِ حقِّ الله عزَّ وجلّ.

وعن رسول الله ﷺ: «لقد أُنزلتْ عليّ سورتان ما أُنزلَ مثلُهما، وإنك لن تقرأَ سورتيْنِ أحبَّ ولا أرضىٰ عندَ الله منهما» يعني: المعوذتيْنِ. ويقال للمعوذتين: **المُقَشْقِشَتان**.

قولُه: (**وأجودُ منه**)، أي: من هذا القولِ المتعسّف: لا يريدُ أنه وجهٌ فيه جَوْدة، وهو أن يُحملَ «الناسِ» في قوله: «صدورِ الناسِ» علىٰ الناسي، فحينئذٍ يمكنُ تقسيمُه إلى الجنِّ والإنسِ، لأنهما صفتانِ موصوفانِ بنسيانِ حقِّ الله.

قولُه: (**المُقَشْقِشَتان**)، **النهاية**: «في الحديثِ: يقالُ لسورتَيْ «قُلْ يا أيها الكافرون»، و«قُلْ هو الله أحد»: المُقَشْقشتان، أي: المبرِّئتانِ من النفاقِ والشركِ، كما يَبْرأُ المريضُ من عِلَّتِه؛ يقال: قد تَقَشْقَشَ المريض: إذا أفاقَ وبَرَأ».

تمّتِ السُّورَة

....

[تَذْييلٌ وتَتْميم](١)

يقولُ العبدُ الفقيرُ إلى الله الغني، الإمامُ العالِمُ العامل، والشيخُ الفاضلُ الكامل، الحَبْرُ المُدقّق، والنِّحريرُ المُدقّق، عَلّامةُ عَصرِه، وفريدُ دَهرِه، مولانا شَرَفُ المِلَّةِ والدِّين، الحسينُ بنُ عبدِالله بنِ محمدٍ الطِّيبيّ، مَنَّ اللهُ عليه بأَمنِ طريقِه، وسَقاه من الفرحِ كأسِ رَحيقِه، وتَغَمَّده بغُفرانه، وألبسَه جَلابيبَ رحمتِه ورِضوانه، وحَشَرَه مع الذينَ أنعمَ اللهُ عليهم، مِن النبيِّينَ والصِّدِّيقين والشُّهداءِ والصَّالحين:

وحين انتهىٰ الكلامُ إلى هذا المقام، اقترحوا مشيرينَ إليَّ أن أُلحقَ خاتمة؛ تذييلاً للكتاب، وتتميماً لفصلِ الخِطاب، مُضمّناً خصوصاً قولَه تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ﴾ [لقمان: ٢٧] الآية(٢)، وكانتِ القريحةُ إذْ ذاك خامدةً، والطبيعةُ هامدة، فتضرَّعْتُ مُبتهلاً إلى الله تعالىٰ، مُستنزلاً الواردَ الإلهيَّ والفتحَ الغَيبيَّ، حتى بَرَقتْ بارقةٌ من بوارقِ سحائبِ سيِّدِ المرسلين، ولَمَعتْ لَمَعةٌ من لَمَعاتِ أنوارِ خاتمِ النبيِّين، صلّى الله عليه وعلى آلِهِ وأصحابِه الطَّيِّبينَ الطاهرين، أعني: معنىٰ ما أوردَه الأئمةُ في كتبهم عن أبي هريرةَ رضي اللهُ عنه: قالَ: قال رسولُ الله ﷺ: «مَن صلَّى صلاةً لم يقرأ فيها بفاتحةِ الكتاب، فهي خِداجٌ(٣) ـ ثلاثاً ـ غيرُ تمام».

---

(١) هذا العنوان زيادة لهٰذه الخاتمةِ اللطيفة.

(٢) تمامُ الآية: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [لقمان: ٢٧].

(٣) أي: نَاقصة، مِن قولِهم: خَدَجَت النَّاقَة، إذا ألقَت وَلَدها قَبْل أَوان النِّتَاج، وإنْ كانَ تَامّ الخَلْق. وأَخْدَجَتْه إذا وَلَدَته ناقصًا، وإنْ كانَ لِتَمامِ الوِلادة. انظر: «شرح صحيح مسلم» (٤: ١٠١) للنووي.

....

فقيلَ لأبي هريرة: إنّا نكون وراءَ الإمام. فقال: اقرأ بها في نفسِك، فإني سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «قالَ اللهُ عزّ وجلَّ: قَسمتُ الصلاةَ بيني وبينَ عبدي نصفين، ولعبدي ما سأل؛ فإذا قالَ العبدُ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، قالَ اللهُ: حَمِدني عبدي. وإذا قال: ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، قالَ اللهُ تعالىٰ: أثنىٰ عليَّ عبدي. وإذا قال: ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾، قال: مجّدني عبدي. وإذا قالَ العبدُ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾، قال: هذا بيني وبين عبدي، ولعبدي ما سأل. فإذا قالَ العبدُ: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ * صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾، قال: هذا لعبدي، ولعبدي ما سأل»(١). أخرجه مالكٌ ومسلم، والترمذيُّ وأبو داود، والنسائيُّ وابنُ ماجه، رحمهم اللهُ تعالى.

وكنا قد أسلفنا في شرحِ الخُطبةِ أنّ المعوّذتينِ علىٰ قضيةِ قولِه تعالىٰ: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ﴾ [النحل: ٩٨]، مشيرتانِ إلى الافتتاح، وعلىٰ مُوجَبِ قولِه ﷺ: «الحالُّ المُرتَحِل»، جواباً عن سؤالِ مَن قال: أيُّ الأعمالِ أحبُّ إلى الله(٢)؟ مُناديتانِ بالارتحال، فبالحَرِيّ أنْ نرجعَ إلى ما كنّا قد تكلَّمنا فيه مُفتتحين به، أعني تفسيرَ «الفاتحة»، وأفضلُ التأويل: تأويلُ مَن نَزلَ عليه التنزيل، وهذا الحديثُ ممّا احتوى على حقائقِ هذه السّورة، وأسرارِها(٣)، ودقائقِها، كما سنكشفُ عنها؛ هَيهات، إنّ البحرَ لا يُستنزَف! ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [لقمان: ٢٧].

---

(١) أخرجه مالك (٢٢٤)، ومسلم (٣٨-٣٩٥)، والتِّرمذي (٢٩٥٣)، وأبو داود (٨٢١)، والنسائي (٩٠٩)، وابن ماجه (٨٣٨).

(٢) في حديث ابن عباس، قال: قالَ رجلٌ يا رسولَ الله، أيُّ العملِ أحبُّ إلى الله؟ قال: «الحالُّ المُرتحِل». قال: وما الحالُّ المُرتحِل؟ قال: الذي يَضْربُ من أولِ القرآن إلى آخره، كلَّما حَلَّ ارتَحل». أخرجه الترمذي (٢٩٤٨).

(٣) من قوله «الفاتحة، وأفضلُ التأويل» إلى هنا، سقط من (ح) (ف).

....

فَصْل (١)

اعلَمْ أنّ شرحَ هذا الحديثِ مُعْضَل، وتَطبيقَه علىٰ معنىٰ السُّورةِ أعضَل؛ ولذلك تكلَّمَ فيه العلماء، واختلفوا اختلافاً متبايناً، فلا بُدَّ من إيرادِه، وبالله التوفيق.

قالَ الشَّيخُ محيي الدّين في «شرح صحيح مسلم»(٢): «التمجيد: الثناءُ بصفاتِ الجلال، ووجهُ مطابقتِه لقوله تعالىٰ: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾: هو أنه مُضمَّنٌ بأنّ اللهَ هو المتفرّدُ بالمُلْكِ في ذلك اليوم، ولا دَعْوى لأحدٍ فيه بالمُلْك كما في الدنيا، وفي هذا الاعترافِ من التعظيم والتفويضِ للأمرِ ما لا يخفىٰ. وقالَ العلماءُ: المرادُ بالصلاةِ في قوله: «قَسمتُ الصلاة»: الفاتحة؛ سُمِّيتْ بذلك لأنها لا تَصِحُّ إلا بها، كقوله: «الحجُّ عَرَفة»(٣)، وفيه دليلٌ علىٰ وجوبها بعينها في الصلاة»(٤).

وفحوىٰ ما قالَه التُّورِبِشْتي في هذا المقام: هو أنه قد عُرِفَ المرادُ من لفظِ الصلاة، بما أردفَه من التفسير والتفصيل: أنها الفاتحة، وقالَ أيضاً: إنَّ التنصيفَ مُنصرفٌ إلى آياتِ السّورة، وذلك أنها سبعُ آياتٍ: فثلاثٌ منها ثَناء، وثلاثٌ مسألة، والآيةُ المتوسّطةُ بين آيات الثَّناء وآيات المسألة، نصفُها ثناءٌ(٥) ونصْفُها دُعاء؛ فإذن ليستْ البسملةُ آيةً من الفاتحة.

---

(١) هذا الفصل بتمامه أدرجه الإمام الطيبي في شرحه «الكاشف عن حقائق السّنن»، على «مشكاة المصابيح» للخطيب التبريزي. انظر: «الكاشف» (٣: ٩٩٦- ٩٩٩).

(٢) في (ح)، (ف): «قال الشَّيخ محيي السُّنَّة في شَرْح صحيح مسلم»، وليس بصواب.

(٣) أخرجه الترمذي (٨٨٩) والنسائي (٣٠١٦) والإمام أحمد (١٨٧٧٤) وثَمّة تمام تخريجه، عن عبد الرحمٰن بن يَعْمر الدِّيلي.

(٤) انظر: «شرح صحيح مسلم» (٤: ١٠٣، ١٠٤) بتصرف، للإمام النووي.

(٥) من قوله: «وثلاث مسألة» إلى هنا، سقط من (ح) و(ف).

....

وقالَ الشَّيخ محيي الدِّينِ النّوويّ رحمةُ الله عليه: «هذا قولٌ واضح، وأجابَ الأصحابُ بوجوه: أحدُها: أنّ التنصيفَ عائدٌ إلى جملةِ الصلاةِ لا إلىٰ الفاتحة، هذا حقيقةُ اللفظ. والثاني: أنه عائدٌ إلى ما يَختصُّ بالفاتحةِ من الآياتِ الكاملة. والثالث: معناه: فإذا انتهىٰ العبدُ إلى ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴾»[1].

وقالَ القاضي: «الحديثُ دَلَّ على فضلِ الفاتحةِ دون وُجوبها، إلا أن يقال: [قَسَمتُ][2] الصلاةَ من حيثُ إنها عامةٌ شاملةٌ لأفرادِ الصلاةِ كلِّها، في معنىٰ قولنا: كلُّ صلاةٍ مقسومةٌ على هذا الوجه، ويلزمُه أنّ كلَّ ما لا يكونُ مقسوماً علىٰ هذا الوجهِ لا يكونُ صلاة، والخاليةُ عن الفاتحةِ لا تكونُ مقسومةً على هذا الوجه، فلا تكونُ صلاة»[3].

هذا وإنّ الفاءَ في قولِ أبي هريرة رضي اللهُ عنه: «فإني سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول»، وتقريرَ التثليثِ[4] في الألفاظِ النبوية تفسيراً للتنصيف، يكشفانِ الغطاء؛ فلا مطمَع في علىٰ مَغزىٰ الكلامِ إلّا ببيانِ موقعِها؛ أما **الأول**: فإنّ الفاءَ رَتّبت ما بعدَها علىٰ ما قبلَها، ترتيبَ الدليلِ على الـمدَّعي، لأنه رضي اللهُ عنه استشهدَ بالحديثِ الثاني لإثباتِ الكمالِ لمطلقِ الصلاة، ونفيِ النقصانِ عنه، لأنّ الحديثَ القُدسيَّ نصٌّ إلهي في الدرجةِ الثانية، وإن كانَ من غيرِ واسطةٍ غالباً، لأنّ المنظورَ فيه: المعنىٰ، وفي التنزيلِ: اللفظُ والمعنىٰ مَنظوران، كأنه قال: قَسمتُ الصَّلاةَ الكاملةَ نصفين، فلا يَدلُّ على نَفيِ حقيقةِ الصلاةِ كما قال، وفيه أيضاً إيجابُ إجراءِ الصلاةِ على حقيقتِها، لأنّ الكلامَ السابقَ سيقَ لها أصالةً والثاني تابعٌ له، فيكون الفاءُ في قوله: «فإذا قالَ العبد» للتعقيبِ والشروعِ في بيانِ كيفيةِ التقسيم، لا المقسومِ به كما ظنّ هذا[5] الذي عَناه شارحُ

(١) «شرح صحيح مسلم» (٤: ١٠٣) بتصرف، للنووي.

(٢) سقط لفظ «قَسَمتُ» من النسخ الثلاث.

(٣) «تُحفةُ الأبرار شرح مصابيح السُّنة» (١: ٦٧٩-٦٨٠) بتصرّف.

(٤) في (ف): «التَّبكيت»، وليس بصواب.

(٥) أي: كما ظن الشيخ التّوربشتي.

....

الصحيح بِقوله: «فإذا انتهىٰ العبدُ إلىٰ ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾»، وعلى هذا قياسُ سائرِ الأذكارِ[١] فيها.

وتخصيصُ الفاتحة: لتقدّمِها وشرفِها، وليُنبِّهَ علىٰ اشتمالِها علىٰ معاني الكتبِ السماوية، علىٰ أنّ مرجعَ الكلِّ إلىٰ الدعوةِ إلىٰ تَيْنِكَ الخُلّتين، أعني: العبادةَ والثناء، وإظهارَ الافتقارِ ونفيَ الحولِ والقوة إلا به. وبهذا ظهرَ سِرُّ قولِه صلواتُ الله عليه: «الدّعاءُ مخُّ العبادة»[٢]، ولا بُعْدَ أن نَتَشبَّثَ بهذا علىٰ الوجوب. وتحريرُه: أنّ قولَه: «فهي خِداج» يَحتملُ مَعْنيينِ: نَفيَ الكمالِ كما سبق، ونَفيَ الحقيقة؛ من نَفي الجزء الذي يَنْتفي الكلُّ بانتفائه، رجّحنا الثاني بهذا الاعتبار؛ وذلك أنّ الصلاةَ عبارةٌ عن حركاتٍ مخصوصةٍ وأذكارٍ مخصوصة[٣]، فكما تَنتفي بإخلالِ معظمِ حركاتِها، نحو: ركوعٍ واحد، وسَجْدةٍ واحدة، كذلك ينبغي أنْ تَنْتفي بإخلالِ معظمِ أذكارِها.

وقد تَقرّر في علم البيان، أنّ إطلاقَ الجزءِ على الكلِّ مشروطٌ بكونِ ذلك الجزءِ أعظمه، كما مَثّل شارحُ الصّحيح بقوله: «الحَجُّ عَرَفة»، وعليه قولُه سبحانه وتعالىٰ: ﴿وَقُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ إِنَّ قُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾ [الإسراء: ٧٨]، [يعني: صلاتَه][٤]، والذي يَشدُّ من عَضُدِ هذا التقريرِ توكيدُ الخِداجِ بالتذكير[٥]، وتَتميمُه بالتفسير، ولأنّ هذا المنهجَ أحوط، وإلى التحقيقِ أقرب، واللهُ أعلمُ بحقيقةِ الحال[٦].

---

(١) في (ح) و(ف): الأركان.

(٢) أخرجه الترمذي (٣٣٧١)، عن أنس بن مالك.

(٣) قوله: وأذكار مخصوصة، سقط من (ط)، والزيادة من «الكاشف» (٣: ٩٩٨) للطيبي.

(٤) قوله: «يعني صلاته»، سقط من (ط)، والزيادة من «الكاشف» (٣: ٩٩٨) للطيبي.

(٥) في «الكاشف»: «بالتكرير»، وذلك واضح من تكرير قوله: «فهي خِداج» ثلاثَ مرّات. أما قوله «بالتّذكير»، فلعله إشارةٌ إلى حَديث الفَضْل بن عباس، أنّ رَسُولَ الله ﷺ قال: الصَّلاة مَثْنى مَثْنى، تَشَهَّد فِي كلِّ رَكْعَتَيْن، وَتَضرَّع، وَتَخشَّع، وَتَمَسْكن، وَتَقنَّع بِيَدَيْكَ، يَقُول: تَرفعُهَا إِلَى رَبِّكَ، تَسْتَقبِلُ بِوَجْهِك، وَتَقول: يَا رَبِّ يَا رَبِّ، فَمَنْ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَهُوَ خِدَاج". «المعجم الكبير» (١٥١٥٤) للطبراني.

(٦) من قوله: «وتَحْريره أنّ قوله: فهي خِداج» إلى هنا، أثبتّه من (ط)، وسقط من (ح) و (ف). وهذه الفقرة جاءت في النسخة الخطيّة (ط)، آخر الدّعاء متّصلةً بالخاتمة، فقد وقع بعد قوله: « واجعلْهم من=

....

وأما الثاني: فعليه ما ذكره الخطّابي: هذا التقسيمُ راجعٌ إلى المعنىٰ لا إلى الألفاظِ المتلوّة، لأنا نجدُ الشطرَ الآخِرَ يزيدُ علىٰ الشطرِ الأولِ من جهةِ الألفاظِ والحروفِ زيادةً بَيّنةً، فينصرفُ النصفُ إلى المعنىٰ، لأنّ السورةَ من جهةِ المعنىٰ نصفُها ثناءٌ ونصفُها دعاء، وقِسمُ الثناءِ ينتهي إلى قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾، وباقي الآيةِ من قسمِ المسألة، فلهذا قالَ في هذه الآية: «بيني وبين عبدي». تمّ كلامُه(١).

وتحريرُ ذلك: أنه تعالىٰ قسمَ السورةَ في هذا التقريرِ أثلاثاً، وقالَ في الثلثِ الأول: «حَمِدني» و«أثنىٰ عليّ» و«مجَّدني»، فأضافها إلى نفسِه. وقال في الثلثِ الآخِرِ: «هذا لعبدي، ولعبدي ما سأل»، فَخصَّه بالعبد، وفي الوسطِ جَمع بينهما وقال: «هذا بيني وبينَ عبدي». ولأن يَربِطَ النصفَ الأول بالثاني، قَدّمَ فيه العبادةَ على الاستعانة، لأنّ الوسيلةَ مُقدَّمةٌ على طلب الحاجة.

وأيضاً إن العبادةَ متفرِّعةٌ على الثلثِ الأول، لأنّ استحقاقَ اختصاصِ العبادةِ به إنما كانَ لأجلِ تلك الأوصافِ الكاملة، وإنّ الاستعانةَ فُـرِّعَ عليها الثلثُ الآتي وفُسِّرتْ به؛ فإنَّ التقدير: كيف أُعينُكم؟ فقالوا: ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴾.

ولاعتبارِ المعنىٰ ولتَضمُّنِ الثلثِ الأول معنىٰ البسملة، استُغنيَ عنها به، وكذلك ثَلّثَ الثلثَ الأول، وجعلَ الطرفين ـ أعني: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ ﴿ مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴾ ـ مؤسَّسينِ على الوسط ـ أعني: «الرحمنِ الرحيم» ـ حيث اختصَّه بالثناءِ في قوله: «أثنىٰ عليَّ عبدي»، مع أنّ الكلَّ ثناء.

= عبادِك الصالحين، برحمتِك يا أرحمَ الراحمين » فراغٌ، جاء بعده: «ولا بُعدَ أن نتشبّث بهذا على الوجوب، وتحريره الخ»، فقدّرت أنّ موضعها هنا بعد قوله في المرّة الأولى: «ولا بُعدَ أن نتشبّث بهذا على الوجوب»، ثمّ لاتصال هذه الفقرة بالفكرة التي يتحدّث عنها الطّيبي. ولذلك حذفت العبارة المكرّرة. وكذا هي هنا في «الكاشف» للإمام الطّيبي.

(١) انظر: «معالم السُّنن» (١: ٢٠٤) بتصرف.

....

وإنما قلنا مؤسَّسينِ على الوسط، لأنَ الرحمةَ الإلهية والعواطفَ الربانية، هي التي اقتضتْ إخراجَ الخلقِ من العدمِ إلى الوجود، للتزوّدِ للمَسيرِ إلى السَّعاداتِ الأبديّة، والمصيرِ إلىٰ الكَمالاتِ السَّرمديّة، وإلىٰ هذا يُلْمِحُ ما وردَ: «رحمٰنَ الدنيا ورحيمَ الآخرة»(١).

فإن قلتَ: لِـمَ قيّدَ الثّلثَ الثاني والثّالثَ بقوله: «ولعبدي ما سأل»، وأوقعَه حالاً من «لعبدي»، وأطلق الأول؟

قلتُ: لتضمّنها الطّلبَ والسّؤال؛ أمّا في الأول: فمستفاد من السّين، وفي الثاني: مِن صيغةِ الأمر. وإنّما وُضع المُظهرُ مَوْضعَ المُضمرِ الرّاجعِ إلى ذي الجلال، وخُصَّ بالعبد وكُرِّر، ليُشعر بأنّ الصّلاةَ معراجُ المؤمن، ولهذا السّر وُصفَ الحبيبُ بالعبد ليلة المعراج، كما أَوْمأَ إليه بقوله تعالى: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا﴾ [الإسراء: ١]، وظهرَ أيضًا أنّ المصلّي يناجي ربّه، وحُقّ لذلك أنْ تسمّى الفاتحةُ بالصّلاة، وأنّ الصّلاةَ لا تَصحُّ إلاّ بها. ولله درُّ الإمامِ حيث أوجبها فيها(٢)!

اللهمّ يا موليَ النِّعم، ويا راحمَ الأُمم، ويا مُحييَ الرِّمَم، أنتَ المعبودُ وأنت المستعانُ بكرمك، ثَبِّتنا علىٰ صراطك، صراطِ الذين أنعمتَ عليهم من النبيينَ والصِّديقين والشُّهداء والصالحين، ووفِّقْنا على ما نُرافقُهم به في دارِ كرامتِك في جناتِ النعيم، وجَنِّبنا بشُمولِ رأفتِك عمّا نوافقُ به الزائغين، ممّا يَكلُمُ الدِّينَ ويُثْلُمُ اليقين، آمين، ربَّ العالمين.

ويا سامعَ الأصوات، ويا مجيبَ الدّعوات، ويا مُقيلَ العثرات، تَقبّلْ توبتي، وامحُ حَوْبتي، وأَقِلْ عَثْرتي فيما صدرَ مني مِمّا لا ترضاه، خصوصاً فيما تَصَدّيتُ لإيراده في «فُتوحِ الغَيب»، وفيما تَوخّيتُ إبرازَه «في الكشفِ عن قناعِ الريب».

وصَلِّ على حبيبِ الله، علىٰ مَن بدأ منه البدايات، وانتهىٰ إليه النهايات، رَحْمةِ الله المهداةِ

(١) من دعاءٍ في أحاديث متعددة، انظر: «مسند البزار» (٦٢) و«مصنّف ابن أبي شيبة (٣٠٢١٤) و«المعجم الكبير» (١٦٧٣٩) (١٦٧٤٦) للطبراني.

(٢) من قوله: «فإن قلتَ: لمَ قيّدَ الثّلثَ» إلى هنا، أثبتّه من «الكاشف» (٣: ٩٩٩) للطّيبي، وسقط من النّسخ الثلاث.

....

للأُمم، سَلَفِها وخَلَفِها، النازلِ من آلِ إبراهيمَ ذُراها، وبَيتَ شَرَفِها. وعلىٰ آله وعِتْرتِه وأزواجِه وذرِّيتِه، وعلىٰ سائرِ المكرّمين بصُحْبتِه، والمُتّبِعينَ لسُنّتِه، الدارجينَ منهم واللاحقينَ لهم.

وارحمْ أبويَّ اللذين قوّمَا أَوَدي، وأَصْلحا عِوَجي، ودَعَواني إليك بكلِّ خير، وأَعاذاني بك من كلِّ شر. واجْزِ عَنّا أئمةَ الإسلام وأعلامَ الطريقةِ ومشايخي خيراً، سيّما مَنْ عَلّمنا، وأدَّبنا، ونَصَحَنا فيك، وهَدانا إليك.

واخْلُفنا في أهالينا وذَرارينا، واسلكْ بنا وبهم صراطَك المستقيم، وأَرِهم سبيلَ المتقين، واجعَلْهم من عبادِك الصالحين، برحمتِك يا أرحمَ الراحمين(١).

(١) خُتِمت النسخة (ط) بعد هذا بما نصُّه: «تَمّ المجلّدُ الرّابعُ من كتابِ «الكَشّاف»، للإمام العلاّمةِ جارِ الله الزّمخشري رحمه اللهُ تعالى، مع شَرْحِه للإمام العالم النِّحْرير، المحقّقِ الرَّباني، شرفِ المِلّةِ والدِّين، الحسين الطِّيبي، تَغمّده اللهُ بغفرانه، وأَسكنَه بُحبوحة جِنانِه. وبتمامِه كَمل الكتابانِ بحمدِ الله تعالى وحُسنِ توفيقِه، على يدِ المُذنبِ مُحمَّدِ بنِ أحمدَ بنِ محمّدٍ المُتطبِّب؛ حَرَّره استفاضةً لعلمِ التفسير، عليه وعلى أقاربِه، وعلى مَن يَسْتعدُّ لذلك مخلصًا لوجه الله تعالى، وتَذْكرةً لِـمن بعده ممّن يُطالعُه ويَسْتفيدُ منه، وذلك لخمسِ ليالٍ بَقِينَ من شهرِ الحجّ ذي قَعْدَةَ، عامَ ثلاثةٍ وثمانينَ وسبع مئةٍ، حامدًا لله ومُصلّيًا على نَبيّه محمّدٍ المصطفى، وعلى آله وصحبه أجمعين. والمَرجوُّ ممّن نظرَ إليه واستفادَ منه: الدّعاءُ له ولوالديه، ولجميعِ المؤمنين والمؤمنات».

أما خَاتمةُ النُّسْخة (ح) فهي: «تَمّ هذا المُجلّد في أواسط شوّالَ سنة «٩٧٤» هجريّة»، وأما النسخة (ف) فخاتمتها: «تَمَّ الكتابُ بعونِ الله وكرَمِه، في اليوم الرابع من شهرِ ربيع الأول، أحد شهور سنة ١١٣٤».

وقالَ يُوسُفُ بنُ عبدِالله الجَوَارنة: وَقعَ الفراغُ من تَحقيقِ هذه المجلَّدةِ المشتملةِ على جُزأي «تبارَك» و«عَمَّ»، من الحاشيةِ النفيسةِ «فُتُوح الغَيْب في الكَشْف عن قناع الرَّيْب» للإمام الطِّيبي، على تفسير «الكَشّاف» للإمام الزَّمخشري، على ثلاثِ نُسخٍ خطيّة، فجرَ يوم الخميس السّابعَ عشرَ من شهر ربيعِ الأوّل سنةَ ١٤٣٣ للهجرة، في المدينة المنوَّرة على سَاكِنِها ومُحلّيها أفضلُ الصَّلاةِ وأتمُّ التسليم، والحمدُ لله ربِّ العالمينَ، على ما وَفّقَ وأَعَان.